

□ أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات

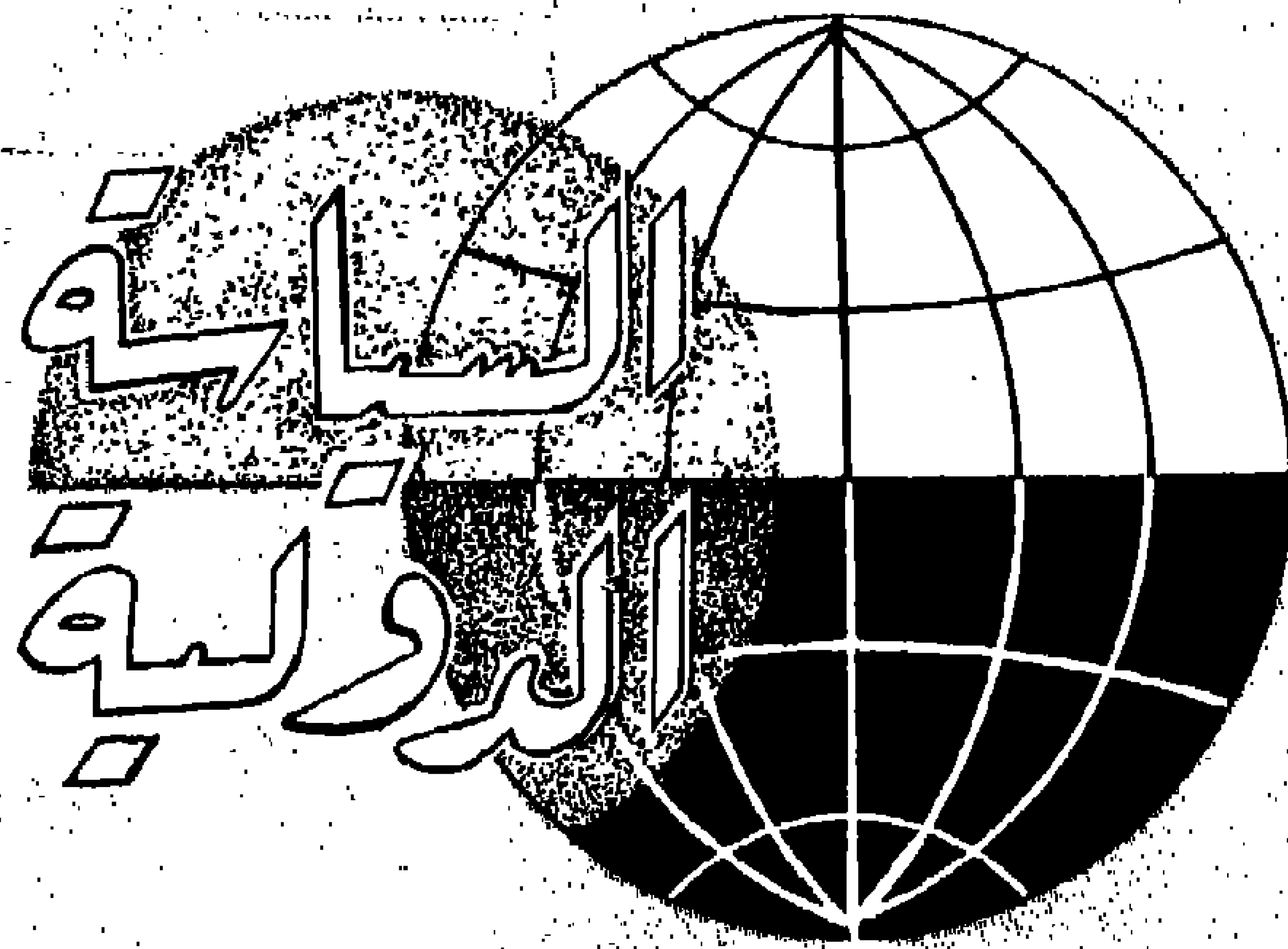
[ملف العدد]

- السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة
- محددات وأهداف السلوك العراقي
- التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة
- المبادرات السياسية وامكانيات نجاحها
- دول الجوار الجغرافي وحسابات المكسب والخسارة
- أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد
- الجوانب القانونية للأزمة والجزاءات الدولية
- مجلس الأمن الدولي وادارة أزمة الخليج
- الأزمة .. ومشكلة العمالة المصرية العائدة
- تصورات للترتيبات العسكرية في المنطقة
- كتب .. ووثائق .. ويوميات الأزمة

١٠٣

يناير ١٩٩١

الأهرام



العدد (١٠٣)
يناير ١٩٩١



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ الافتتاحية :

ـ حصاد الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٩٠ ـ د . بطرس بطرس غالى ٤

☐ ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات :

ـ تقديم : حسن أبوطالب ٣٤
ـ السياق الاجتماعى السياسى العربى للأزمة ـ د . مخلص عبدالغنى ٣٩
ـ محددات وأهداف السلوك العراقى ـ أحمد ابراهيم ٤٦
ـ سوريا والأزمة .. فرص المكاسب الاقليمية والدولية ـ د . أحمد ثابت ٥٤
ـ التحرك الخليجى فى مواجهة الأزمة ـ هانىء رسلان ٦٠
ـ المبادرات السياسية وامكانات نجاحها ـ أيمن عبدالوهاب ٦٩
ـ دول الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة ـ عماد جاد ٧٦
ـ أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ـ د . جمال زهران ٨٠
ـ الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية ـ د . عبدالله الأشعل ٨٧
ـ مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة ـ بهى الدين الرشيدى ٩٢
ـ مجلس الأمن الدولى وادارة الأزمة ـ أحمد يوسف القرعى ٩٩
ـ أزمة العمالة المصرية العائدة ـ د . ايهاب نديم ١٠٤
ـ تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية ـ سحر سلام ١٠٨
ـ اسعار النفط قبل وبعد الأزمة ـ ايهاب صلاح الدين ١١٣
ـ تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته وآثاره ـ أحمد النجار ١١٨
ـ السلوك العسكرى ومحدداته ـ محمد عبدالسلام ١٢٢
ـ تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية ـ عميد مراد الدسوقى ١٣٢
ـ كتب حول الأزمة ـ د . حسنى عبدالحميد ١٤٠
ـ وثائق خاصة بالأزمة (٢) ـ نبية الأصفهانى ١٤١
ـ يوميات الأزمة (٢) ١٦٢

☐ التقارير والتعليقات :

ـ أحداث القدس والمخطط الاسرائيلى فى الضفة ـ علاء سالم ١٨٧
ـ الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية ـ بدر أحمد عبدالعاطى ١٩٤

سعر بيع النسخة
داخل مصر : ١٥٠ قرشا
العراق ٣٠٠٠ فلس ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالا ، المغرب ٤٠ درهما ، الدوحة ١٢ ريالا ، مسقط ١٢٥٠ بيسة ، الجمهورية اليمنية ١٥ ريالا ، لندن ٤ جك ، لبنان ١٢٥٠ ليرة ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، الخرطوم ٢٠ جنيها سودانيا ، البحرين ١٣٠٠ فلس ، دبى / ابوظبى ١٢ درهما ، غزة / الضفة / القدس ١,٥ دولار ، الجمهورية اليمنية ٢ دينار

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير :
السيد يسين
نائب مدير التحرير :
احمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير :
نبيلة الأصفهانى
سوسن حسين

- الجزائر بين الاسلام السياسي والتغيير الديمقراطي ـ محمد المداح ١٩٩
- حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية ـ عمر عز الرجال ٢٠٤
- الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال ـ د . سيد محمد متولى ٢٠٨
- النزاع الليبي التشادي والتحكيم الدولي ـ السيد عوض عثمان ٢١٣
- ابعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا ـ محمد مصطفى شحاتة ٢١٨
- وحدة الهند بين السياسة والطائفية ـ احمد الابراشي ٢٢٣
- باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو ـ خالد ديوران ٢٢٦
- استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب ـ سفير : أحمد طه ٢٣٣
- ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية ـ د . ثناء فؤاد عبدالله ٢٣٩
- السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت ثاتشر ـ نزيرة الأفندي ٢٤٣
- الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة ـ أماني محمود فهمي ٢٤٨
- أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتي ـ أحمد مصطفى العملة ٢٥٤
- جورباتشوف ومابعد جائزة نوبل ـ فاروق العسال ٢٥٩
- مستقبل مجلس أوروبا فى ضوء المتغيرات المعاصرة ـ د . محمود مرتضى ٢٦٣

☐ نـدوات ومؤتمـرات دوليـة :

- الدورة الأربعين لمؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية » ـ سفير عمران الشافعي ٢٧١
- المؤتمر الاقليمي السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو ـ سعاد عبدالرسول ٢٧٢
- مؤتمر العالم العربي فى عالم متغير ـ صلاح فوزى ٢٧٣

☐ مكتبة السياسـة الدوليـة :

- مستقبل النظام الدولي : الولايات المتحدة والاقتصاد السياسي العالمي ـ طارق حسنى أبوسنة ٢٧٧
- الانتفاضة فى المنظور الاسرائيلي ـ محمد اسماعيل ٢٨٠
- المؤلفات العربية السياسية ٢٨١

☐ مجـلات السياسة الدولية ـ إعـداد سوسن حسين :

- أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأى العام الغربي ـ مقدمة المجلات ٢٩٤
- حرب أم لا حرب ٢٩٥
- الحارس المبهم ـ كلود جوليان ٢٩٨
- مابعد صدام حسين ـ جون ب كيلي ٣٠٠
☐ شـهريات الأحـداث الدوليـة : سبتمبر ، أكتوبر ١٩٩٠ .... ٣٠٣

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات ، اتحاد البريد العربي الافريقي بالبريد الجوى ٣٥ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت : ٧٥٥٥١٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

الافتتاحية

حصاد الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٩٠

لقد تميز عام ١٩٩٠ ، فى ادائنا الدبلوماسى ، بأكبر درجة من الألتزام القومى ، ووضوح الرؤية ، وتوافق الوسائل مع الأهداف ، وهى العوامل التى قامت معا كبديل دائم ، ومرشد هاد فى ملاحة الدبلوماسية المصرية فى بحر الأزمات ، وصولا الى شطآن الأمان .

إن مصر التى تمثل بموقعها الجغرافى الفريد محور الأرتكاز ، ونقطة الالتقاء ، لتفاعلات العلاقات الدولية على محاور شتى ، كان من الطبيعى ان تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولا يمكن ان تنفصل عنها.

وفى الحقيقة ، فان أستناد دبلوماسيتنا الى ركائز القوة الكبيرة التى تستمدها مصر من أمتها العربية ، وقارتها الأفريقية ، وعالمها الاسلامى ، ودورها الريادى اللا انحيازى ، كانت هى أهم المقومات التى أكسبت التحرك المصرى على الدوام ، الفعالية المؤثرة والايجابية المحسوسة ، فى مختلف المجالات .

لقد حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها ، بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى اقامة علاقات تعاون ووئام مع جميع الدول التى تحترم سيادتنا وارادتنا وحقوقنا . ولعل نظرة الى حصاد عام ١٩٩٠ الفائت ، تؤكد اقتناعنا بسلامة مسيرتنا التى تتمسك بالسلام العادل لنا ولغيرنا ، وصولا الى مجتمع دولى يسوده التعاون والأمن والأخاء .

أولا : الدبلوماسية المصرية والتحولات العالمية الجديدة :

مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، تبدأ مرحلة أنتقالية الى عالم جديد ، يتميز بتدشين عملية تغيير واسعة وبمراجعة تاريخية كبرى . ويمكن القول دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين ، لكل منهما ملامحه التى تختلف كليا عن الآخر ، ليس فقط على المستوى الأقليمى أو القارى ، بل وعلى المستوى العالمى الشامل .

فلقد عاش شعبنا المصرى وشعوبنا فى الوطن العربى على أمتداده ، ذلك الخطب الجلل ، الذى تمثل فى الغزو العراقى للكويت الشقيقة ، مما وضع الأمة العربية فى مأزق غير مسبوق فى كل تاريخها القديم والحديث ، وعلى نحو مفاجىء يخالف المبادىء والقيم والأعراف التى أستقرت فى العلاقات بين البلدان العربية فى المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا أن تكون له أنعكاساته وأصداؤه المدوية فى كل بقاع الدنيا ، وان يضع النظام الأقليمى بأسره على شفا مهاوى عميقة ، وان تكون له مخاطره الجسيمة على الأوضاع العربية كلها وعلى المستقبل القومى برمته .

أن أزمة الخليج ، لم تكن فى الحقيقة ، سوى وضع مأسوى متفجر ، ظل يتفاقم مع كل يوم ، على مدى الشهور الخمسة الأخيرة من العام الفائت ، أضيف بالسلب الى التحديات المطروحة على العرب جميعا ، فى هذه المرحلة الدقيقة .

« أناشد الرئيس صدام حسين ، أن ينقذ الانسان والكيان في عالمنا العربي من حرْب مدمرة ، سوف تأكل الأخضر واليابس ولا يعلم إلا الله كيف تكون النهاية المفزعة اذا بدأت ، وكم تكون الأضرار والأخطار اذا ما اندلعت النار لتعود بنا الى وراء كله ظلام وضياع »

من نداء الرئيس مبارك للرئيس صدام حسين
يوم ٢١ اغسطس ١٩٩٠

واذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلا ومازالت تعاني من أخطار الحرب والتوتر وعدم الاستقرار ، بسبب وجود عدد من المشاكل التي استعصت على الحل ، أو تفاقمت على مر السنين ، بفضل الضغوط والتدخلات الخارجية ، فقد جاءت أزمة الخليج لتضع هذه المنطقة كلها على محك حاد وأمام خيار مصيرى ، فإما الاستجابة الى تحديات العصر والتجاوب مع البيئة الدولية الجديدة ، وإما الدمار والضياع والدخول في دائرة مفرغة من انهاك القوى واستنزاف الموارد ، بديلا عن تعبئة الطاقات والامكانات من أجل التنمية والبناء والوقوف بحسم أمام تصاعد الاتجاهات المتطرفة ، التي تراهن على تفاقم الأوضاع ، ومن ثم القضاء على الأمل في مستقبل أفضل .

وعلى مستوى العالم الثالث كله ، لا يستطيع أحد أن يغفل حقيقة أن احتمالات الأمن والسلام تتزعزع اذا استمرت حالة عدم الاستقرار في الدول النامية والفقيرة بسبب عدم مواجهة احتياجات تلك الدول من الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، فضلا عن تطلعاتها المشروعة نحو التنمية المستمرة والبيئة الملائمة . وكل هذه العناصر تشكل أبعادا انسانية للأمن والسلام في العالم . بمعنى أن تجاهلها لابد وأن يؤدى الى ظهور أشكال جديدة من الصراع تثير علامات أستفهام كبيرة عند الحديث عن مستقبل السلام ، اذا أستمرت نفس الاتجاهات السلبية للأوضاع الاقتصادية الحالية في الدول النامية .

وفي هذا الخصوص يمكن أن نسجل أنه على مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، تركز الحديث بشكل مكثف ، حول الانهيار الاقتصادى والديون الثقيلة والجفاف وتزايد مشاكل التنمية في العالم الثالث عامة والدول الأفريقية خاصة . ذلك أن قضية المستقبل الافريقي تصبح الآن أكثر القضايا حساسية ، في ضوء حقيقة أن الديون الخارجية للدول الافريقية قد وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار في مطلع ذلك العام . وأن معظم الدول الأفريقية المدينة ، التي تبيع المواد الأولية بأثمان بخسة ، وتشترى المواد المصنعة بأسعار باهظة ، أصبحت عاجزة تماما عن تحمل تكاليف خدمة ديونها .

واذا كان البعد الانساني لهذه الأزمة ، قد أصبح يلقى اعترافا متزايدا ، فان بعدها الأمنى لا يزال في حاجة الى ادراك ومعالجة ، بالنظر الى خطورته على المستويين الاقليمي والعالمي . وترى الدبلوماسية المصرية أن الحل الحقيقي للأزمة يجب أن يوضع في اطار الحقائق السياسية والاجتماعية جنبا الى جنب مع الاعتبارات الاقتصادية البحتة . فمادامت لا تتوافر الارادة السياسية اللازمة لكي تقبل القوى الاقتصادية الرئيسية بوجوب إيجاد حل دائم لا يصيب الدول النامية بأضرار بالغة ، فأننا سنظل ندور في اطار الحلول الوقتية أو القاصرة عن الالمام بكافة جوانب المشكلة . وما لم يتم فهم الجوانب الأمنية والاستراتيجية لأزمة المديونية ، وتعطى الحلول السياسية وزنا مماثلا للنظريات الاقتصادية ، فان بزوغ آمال السلام الحالية ، يمكن ان تظلله سحب من الصراعات الجديدة الناتجة عن عدم مقدرة حكومات الدول المدينة على مواجهة

مطالب القطاعات الرئيسية لشعوبها .

ومصر على يقين أن هذه المشكلة اذا ما تركت بلا حل لعدة سنوات أخرى ، فان الحديث عن التنمية والبناء فى سائر الدول الفقيرة ، يصبح أضغاث أحلام . ومن هنا نؤكد على أهمية الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى حل حاسم لتلك المشكلة قبل حلول الكارثة .

وعلى المستوى العالمى الأشمل ، يظل عام ١٩٩٠ ، هو البداية لمتغيرات فارقة ، تعيد تشكيل وجه الحياة على الأرض ، وهو نقطة التحول فى مسار عالمى جارف ، يحفز على اعادة التفكير والمراجعة ، فيما تصور الجميع أنه من المسلمات . أن انتهاء الحرب الباردة ، التى ولت وغدت فى ذمة التاريخ ، قد فرض على الخبراء وأصحاب القرار فى طول المعمورة وعرضها ، اعادة تخطيط سياستهم ورسم أستراتيجيتهم .

فعندما سقط (حائط برلين) قبل اسابيع قليلة من انتهاء عام ١٩٨٩ ، سقطت معه جميع الأسس التى قامت عليها العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن ثم فقد أهتزت الثوابت وانهارت المسلمات وأختفت الحقائق السياسية والأمنية ، وتبخر نظام الكتل ، وتوارت الأيديولوجيات . كما شهد عام ١٩٩٠ ، ذلك الحدث الأغرب من الخيال الذى هو الوحدة الألمانية ، الذى جاء تتويجا لتهاوى الشيوعية الأوروبية وتلاشى نظمها .

ويمكن القول أن الظروف الموضوعية غدت تتهيأ الآن ، أمام القارة الأوروبية ، ربما لأول مرة ، لتحقيق ما يحلم به بعض قادتها ، وهى الوحدة السياسية الحقيقية . واذا كانت الوحدة الأقتصادية الكاملة التى ستزيل نهائيا ما تبقى من حواجز جمركية ونقدية وتجارية ، بين الاثنتى عشرة دولة التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، ستدخل كل هذه الأمم فى ديناميكية تاريخية جديدة ، لا أحد يستطيع ايقافها بعد عام ١٩٩٣ ، فان احدا لا يستطيع كذلك ان يدرك كامل انعكاساتها على أوروبا والعالم . ذلك ان الكيان الأوروبى الجديد سوف يضم ما يقرب من اربعمائة مليون نسمة ، ومن ثم فانه يشكل المجال الانتاجى والاستهلاكى والتكنولوجى والثقافى والعسكرى (غير النووى) الأكثر أهمية فى العالم المعاصر . وجدير بالذكر ان القراءة العلمية وكل التجارب التاريخية تدل على أن الوحدات الأقتصادية الحقيقية ، لابد وان تقود الى الانسجامات السياسية العميقة ، الموحدة القرارات الداخلية والأستراتيجيات الخارجية . والكيان الأوروبى الجديد ، لن يشذ عن هذه القاعدة .

ولا شك أن الحركة الجورباتشوفية التى كسرت الجدار الفاصل بين الاوروبيتين ، والذى كان « جدار برلين » رمزه الأمثل ، قد وحدت فى نفس الوقت الروح الأوروبية ، ورسمت الطريق أمام أوروبا الكبرى ، التى كان شارل ديجول يحددها من الاورال إلى الأطلسى ، وقد اصبحت كذلك . وعندما يتحدث ميخائيل جورباتشوف عن « البيت الأوروبى المشترك » ، فهو يرى فيه ليس اوروبا الغربية واوروبا الشرقية فحسب ، بل الأتحاد السوفيتى أيضا . فلم يعد من تناقض يذكر بين كل الشعوب الأوروبية البالغ عددها ما يزيد على السبعمائة مليون نسمة .

ولو كانت كل دول أوروبا الشرقية ، من تشيكوسلوفاكيا الى بلغاريا ، وصولا الى الاتحاد السوفيتى نفسه ، مستعدة اليوم لخوض التجربة الأوروبية والتفاعل معها فى كل مستوياتها ، فانه يمكننا القول ، اختصارا ، ان الأفق الأوروبى قد أتسع الآن الى أبعد الحدود ، فى الوقت الذى ينفتح فيه على معطيات جديدة ومعادلات غير مألوفة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأنه لا محيص عن العمل بكل جهد من أجل تعميق الحوار العربى والأفريقى من جانب ، وبين أوروبا من جانب آخر ، انطلاقا من الارادة السياسية المشتركة التى تستهدف اقامة علاقة خاصة بين هذين الطرفين ، على أساس من التعاون المتبادل ، وتحقيقا للمصلحة المشتركة بينهما . وعن طريق هذا الحوار لابد من العمل على اعادة اكتشاف وتحديد وتنشيط الروابط التاريخية استنادا الى ما يقوم بين الجانبين من ميراث طويل ، ينبغى توظيفه بشكل ايجابى ، لاقامة قواعد التعامل المستقبلى ، الذى يشمل كل الأبعاد السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية .

وربما لم تشهد حقبة من الحقب ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من التطورات ذات التأثير البالغ على قواعد وأنماط العلاقات التى أستقرت فى النظام الدولى ، وخاصة بين قواه الرئيسية الفاعلة ، مثلما تشهد

الآن بداية حقبة التسعينات . فالحوار بين الشرق والغرب ، بدا خلال عام ١٩٩٠ الفائت ، وبأوضح ما يكون ، أنه لا يدور فى فراغ ، بل تكرس كحوار عالمى أوسع ، أستهدف بلورة فهم مشترك ورؤية متقاربة لكيفية حل المشكلات الدولية المعاصرة ، تمهيدا لاقامة المجتمع العالمى الجديد ، الذى تأمل شعوبنا ان تنتقل به الأنسانية إلى مرحلة متقدمة لم يسجلها التاريخ من قبل ، يكون فيها شعور الانسان فى أية بقعة على سطح الأرض بالأمان والطمأنينة ، مواكبا لاعتزازه بالتقدم العلمى والتكنولوجى والفكرى الذى حققه المجتمع البشرى فى الربع الأخير من هذا القرن .

ان التعاون الخلاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الذى لم يعد يقف عند حد طرح الرؤى والمفاهيم الجديدة ، بل غدا يتبلور عمليا فى التطبيق الواقعى لنظرية توازن المصالح ، كبديل لنظرية توازن القوى ، التى سادت العالم منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية ، انما يحظى اليوم بالمساندة والتأييد من جانب معظم القوى الدولية الفاعلة فى مختلف القارات .

وتؤكد الدبلوماسية المصرية على حقيقة مفادها ان شعوب العالم الثالث ، تتطلع بحماس الى المشاركة بفعالية فى اقامة هذا البنيان الجديد ، ليس فقط من منطلق حرصها على الدفاع عن مصالحها والذود عن حقوقها ، ولكن أيضا من واقع قدرتها على اضافة ابعاد جديدة لهذا التفاعل الخلاق الذى تشهد حاليا مراحله الأولى وثماره المبكرة .

وتنطلق مصر فى نظرتها هذه من إيمانها العميق بأهمية العمل على اضفاء مزيد من الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، وتوسيع دائرة التعاون والتقارب العالمى وبضرورة أن يعقب النجاح فى تخفيف حدة التناقضات بين الشرق والغرب بمؤسساتها العسكرية والسياسية والأقتصادية ، استشراف الأمل فى اقامة البيت الأنسانى الأكبر ، الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة ، ويتعمق فى ظله أحترام حقوق الأنسان ، وفى مقدمتها الحق فى تقرير المصير وحرية الاختيار ، ويتعزز شعور الفرد فى كل مكان بالأمان فى مواجهة الأخطار التى تعاظمت فى نصف القرن الأخير ، وابرزها خطر الفناء النووى والبيئى ، وخطر المجاعة وعدم توفر الأحتياجات الأساسية من الغذاء . ولا شك ان هذه العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، تشهد قدرا غير مسبوق من التغيرات الجذرية فى الفكر والممارسة على السواء ، كما تتسم ، فى نفس الوقت ، بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة ، بحيث أصبح لزاما على شعوب الأرض جميعا ، أن تتبادل الرأى فيها وان تفكر معا فى شتى جوانبها ، بهدف اثراء هذا التطور وتسخيره لخدمة القضايا الأساسية للأنسان فى مشارق الأرض ومغاربها .

ان البشرية ، تمر اليوم بتجربة تثير الأعجاب ، حيث تعبر فيها الحدود المادية والفكرية والروحية بين ما كان قائما بالأمس بخيره وشره ، وبين ما سيكون جديدا فى القرن الحادى والعشرين ، فى العالم على أمتداده . وعليه فان هذا العبور لابد وان تشارك فيه القوى الفكرية والسياسية فى كل مكان ، ذلك ان التفاعل سيظل هو العنصر الضرورى ، الذى لا غنى عنه ، لبلورة رؤية واضحة تعبر عن توافق حقيقى فى التوجهات بين الروافد الرئيسية للفكر العالمى .

واذا كانت قوة الأندفاع الأولى التى حركت هذا العبور ، هى تلك التى تولدت من التفاعل النسبى - الموضوعى والذاتى - لكل من الأتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرقية ، والدول المتقدمة عموما ، وتلك ظاهرة إيجابية يجب ان نسجلها ونضعها فى اطارها الصحيح ، الا انه من الضرورى التأكيد على أنها لا تكتمل ولا تستقر فى الواقع الدولى ، الا اذا شارك كل أنسان ، ايا كان موقعه الجغرافى أو الفكرى أو الأجتماعى ، فى انضاجها وتأمين استمرارها ونموها ، حتى تصبح عملية العبور تطورا استراتيجيا فى خطواته واهدافه ، وليس تكتيكا عابرا ، يقتصر مداه على فترة زمنية محددة ، طالت أم قصرت .

وتؤمن مصر ايمانا عميقا ، بأنه بغير هذه المشاركة الجماعية لأنسان العصر ، سيصعب على البشرية تحقيق حلمها الأكبر فى جعل القرن الحادى والعشرين أول قرن يعيشه الانسان متحررا تماما من خطر الفناء . كما تؤكد مصر على أن أنسان العالم الثالث ، يرى أن عملية العبور التى بدأت مظاهرها منذ منتصف الثمانينات بين النظامين الأجتماعيين المختلفين ، ضد خطر الفناء النووى وانهيار البيئة ، ليس هو

الأول من نوعه . فقد سبق أن جرى عبور مشترك بين نفس النظامين الاجتماعيين فى الأربعينات من هذا القرن ، ضد الخطر الذى مثلته دول المحور الفاشية ، وكان الهدف من ذلك الوفاق وقتئذ ، هو اقامة نظام عالمى جديد ، يستأصل الحرب الى الأبد . وتم تقنين هذا التوجه بالفعل فى ميثاق الأمم المتحدة ، الذى أعتبر الحرب غير مشروعة الا فى حالة الدفاع عن النفس ، ولكن هذا العبور لم يتأمن بمشاركة فعالة حرة من أنسان العالم الثالث ، الذى ظل فى واقعه المعاش ، يعانى من الأستعمار والأستغلال والعنصرية والتخلف والحروب الأقليمية ، ومن هنا عجز عبور الاربعينات عن أن يكتسب طابعه الأستراتيجى ، وسقط فى هوة التكتيك المرحلى ولعبة توازن القوى ، التى قادت الى الحروب العدوانية والى السباق النووى وتلوث البيئة ، والفجوة المتزايدة بشكل مخيف بين عالم غنى مترف ، وعالم فقير مثقل بالديون والقيود .

وفى تقديرنا أنه لا مناص ، اذا ما أردنا أن نحول هذا الحماس العاطفى الذى يجتاح اليوم أفئدة الملايين من البشر فى الشرق والغرب ، فى الشمال والجنوب ، وتوظيفه لخدمة قضايانا الكبرى ، قبل ان تخمد جذوته أو يصيبها الأحباط ، من تهيئة المناخ العالمى للتفاعل الايجابى من أجل بلورة القيمة الجديدة للأنسان ، الذى نريده عابرا للحدود ، بأقتدار وثبات ، بين قرن وقرن ، وبين تاريخ وتاريخ ، كما نريده بانيا لحضارة السلام والحرية ، ومستفيدا من انجازات العلم والتكنولوجيا .

واذا كانت ظاهرة الوفاق بين الشرق والغرب هى السبب المباشر فى هذه الولادة الجديدة ، أو الحافز الأول لتلك التبدلات الجوهرية فى هيكل الوضع الدولى الراهن ، فان عام ١٩٩٠ الفائت ، قد سجل بشكل واضح وقاطع ، فعالية الدور الذى غدت تتمتع به « الأمم المتحدة » ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة . التى كانت سببا فى عجز ادائها وشلل أجهزتها ، وضعف كيانها . ولعل أزمة الخليج ، التى تفجرت بكل تداعياتها فى النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ، كانت هى المختبر الذى انصهرت فيه سبيكة ما يطلق عليه اليوم « النظام الدولى الجديد » . ففى سرعة غير مسبوقة ، تخلى كل طرف من الأطراف الدولية المتواجهة والمتنافسة سابقا ، عن شرعيته الخاصة به ، والتى جرى صياغتها فى اطار استراتيجية الحرب الباردة ، وذلك لصالح شرعية دولية واحدة وموحدة ، تتجسد فى المنظمة الدولية للأمم المتحدة ، وميثاقها ، ومجلس أمنها ، الذى مارس لأول مرة ، وبكيفية ملحوظة ، دور القيادة السياسية العليا للمجتمع الدولى . كما أصبحت صفة الأجماع التى تصدر بها قرارات مجلس الأمن فى الأونة الأخيرة ، امرا يعطى الانطباع بان « مناخا » دوليا جديدا يؤذن بأفراز نظام دولى جديد ، فى سبيله الى التبلور التدريجى والأمتداد على أتساع الكوكب كله . « نظام » يحظى بتأييد الدول جميعا ، بغض النظر عما بينها من أوجه تعارض وتباين وعدم تكافؤ . « نظام » يعلو الصلاحيات السيادية للدول كافة ، مهما عظم شأنها ، ويكتسب سمة « السلطة العالمية » البازغة .

وهكذا تغدو « الأمم المتحدة » تحقيقا عمليا للأمل الذى أنعقد عليها عند قيامها منذ خمسة وأربعين عاما ، تجسيدا للحكمة الجماعية ، ومركزا للتوفيق بين مواقف الدول . وجدير بالذكر أن محاولة احياء دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية ، انما تأتى مع بداية مرحلة تاريخية من التعاون الدولى ، الذى يستهدف اقامة « نظام دولى جديد » أكثر أمنا وسلاما ، وستكون الأمم المتحدة هى أداة تنفيذ هذا النظام .

واذ ترحب الدبلوماسية المصرية بهذا التطور الايجابى ، وتعطيه كل ما تملك من تأييد ومساندة ، فانها تود أن تؤكد على ان الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح شعوب العالم الثالث ، فى هذه المرحلة الدقيقة ، من تاريخ الأنسانية ، إنما يقوم على مشاركتها فرديا وجماعيا ، فى توجيه هذه التحولات الأساسية ، فى النظام الدولى ، وفى شتى المجالات السياسية والأقتصادية والفكرية ، وبحيث تكون بلادنا فاعلة لا مشاهدة ، قادرة على وضع بصماتها الواضحة على صورة العالم فى المرحلة القادمة ، ورسم مسار محدد لحركتها فى مواجهة الأخطار المتزايدة والتحديات المتجددة .

ثانيا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الافريقى :

شغل الأهتمام الذى توليه الدبلوماسية المصرية بأفريقيا خلال عام ١٩٩٠ ، كغيره من الأعوام ، رقعة واسعة ، كما ظل جهدها لمساعدة شعوب القارة فى التغلب على ما يواجهها من مشكلات ، يحتل الأولوية فى

كل مجالات نشاطها ، كما جاء أختيار الرئيس مبارك لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقيادة سفينة العمل الافريقى المشترك فى هذه المرحلة التى تواجه فيها أفريقيا تحديات صعبة ، ليضاعف من مسئووليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات .

وقد سجل عام ١٩٩٠ أحد أنجازات حركة التحرير الأفريقية الغالية بأستقلال ناميبيا فى الحادى والعشرين من مارس من العام الفائت ، وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقى الذى طال أنتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات شعب ناميبيا الشقيق بأعلان الأستقلال .

واذا كان استقلال ناميبيا من شأنه أن يسهم فى توسيع نطاق الحرية الافريقية ، فانه فى ذات الوقت ، تجسيد لأستمرار مسيرة النضال الأفريقى ، وتعزيز لايماننا بحتمية أنتصار كفاح الشعوب الأفريقية فى سبيل الحق والمبدأ ، وفى تحرير كرامة الأنسان الافريقى ، وتخليصه من ربقة الأستعمار والسيطرة والعنصرية .

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك فى وندهوك فى مارس ١٩٩٠ ، عقد اتصالات ثنائية مع الرئيس الناميبى سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده فى مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة . وقد تمت مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة الى ناميبيا فى مناسبات مختلفة خلال العام المنصرم ، وذلك عندما ترأس وفد مصر فى آخر أنعقاد لمجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة فى عاصمة الدولة الفتية بعد أعلان استقلالها ، مدير الادارة الافريقية كما قام مدير عام الصندوق المصرى للتعاون مع الدول الأفريقية بزيارة أستطلاعية الى وندهوك لبحث مجالات التعاون المشترك بين البلدين وأشكال المعونة الفنية المقدمة من مصر الى دولة ناميبيا الشقيقة . وكانت مصر فى مقدمة الدول الأفريقية التى اقامت التمثيل الدبلوماسى المقيم فى ناميبيا وتم أفتتاح السفارة المصرية فى وندهوك بعد أيام قليلة من أعلان أستقلال البلاد .

وعلى ذات الصعيد التحريرى ، شهد عام ١٩٩٠ الأفراج عن نلسون مانديلا ، الذى اصبح رمزا لنجاح الأنسان فى مواجهة أعتى التحديات ، بقدرته الفذة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة والتمسك بالحق والتسلح بالقيم الرفيعة .

وكان جهد الدبلوماسية المصرية الدؤوب فى العمل على أطلاق سراح هذا البطل الأفريقى العتيد ، إيمانا منها بأن حريته ستظل تلهم آمال الملايين وامانيهم وتطلعاتهم الى عالم افضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر فى أعماقه مساواة كاملة بين البشر .

وتشارك مصر بكل حماس وثبات ، الجماهير الأفريقية أملها وعزمها فى مواصلة الضغط والعمل من أجل ان تتحول جنوب أفريقيا الى دولة ديمقراطية ، تحترم حق كل مواطن فى المشاركة فى الحكم ، بصرف النظر عن لونه أو جنسه ، وتصون حق الأغلبية فى أختيار طريقها وتقرير مصيرها كسائر الأمم والشعوب .

ومع ترحيب الدبلوماسية المصرية بالخطوات الايجابية التى تمت فى الآونة الأخيرة ، للتخفيف من القيود المفروضة على اشقائنا الافارقة اصحاب الأرض والحق ، وفى مقدمتها الأفراج عن المناضل مانديلا ، ورفع بعض القيود على النشاط السياسى لحركات التحرير ، والغاء حالة الطوارىء ، فان مصر لا تكتفى بما اتخذ من اجراءات ، وانما تصر على التحقيق الكامل للهدف الذى عاهدت الشعوب الأفريقية نفسها على تحقيقه ، وهو ازالة نظام الأبارتيد ، والقضاء على كافة الممارسات المتفرعة عنه ، بأعتباره مناقضا لحركة التاريخ ، ومنافيا لأبسط حقوق الأنسان ، ومتعارضا مع شعارات الديمقراطية والحرية التى يرفعها المناضلون فى شتى انحاء الأرض ، واصبحت من المسلمات التى تتمسك بها القوى الدولية وترددها فى كل مناسبة .

وبأختصار فان الموقف المصرى ، والموقف الذى تنتظره من القوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الأبقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لالغاء الأبارتيد ، واقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطى غير عنصرى . وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر فى كافة الأجتماعات الأفريقية وخاصة أجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجنوب الأفريقى التى عقدت دورتها الرابعة فى لوزاكا فى مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة

التي ترأست مصر كافة جلساتها في لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزارى الذى استضافته القاهرة في مايو ١٩٩٠ ، وشارك في احدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذى كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الأفراج عنه . وايضا في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة الجنوب الأفريقى التى عقدت في كمبالا في سبتمبر ١٩٩٠ .

ويأتي في مقدمة ما تعنى به مصر من القضايا الأفريقية الملحة ، المشكلة الأقتصادية التى نتجت عن تراكمات الحقبة الأستعمارية ، وما سادها من أستغلال وتبديد للثروات ، وعن مشكلة الديون الخارجية بابعادها الرهيبة واعبائها المروعة .

وتلاحظ مصر أن حقبة الثمانينات قد شهدت في معظم الدول الافريقية وضعا صعبا ، كما صارت معدلات النمو تأخذ صورة سلبية ، تنعكس في أنخفاض مستوى المعيشة ، وذلك على الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلتها بلداننا على نحو فردى أو مشترك لوقف مسار التدهور المستمر في الأداء الأقتصادى في أفريقيا . كما تم ذلك في تعارض حاد مع الأرتفاع الخطير في اجمالى ديون أفريقيا الخارجية . وقد ادت هذه التركيبة من المشكلات الأقتصادية الحادة والمديونية الخارجية الى زيادة عدد البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نموا من ٢١ الى ٢٨ بلدا ، خلال الفترة نفسها .

وفي مواجهة هذه الوضعية المعقدة ، يتزايد اليقين لدى مصر ، بأن مسئولية تنمية افريقيا ، تقع بالأساس على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما اثبتت الأحداث أنه لا بديل للأعتماد على النفس واعطاء اولوية للتبادل التجارى والفنى والتكنولوجى في نطاق الأسرة الأفريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظما متزايدا لدور التجمعات الأقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد ركزت دبلوماسيتنا الأفريقية جهدها على مدى العام الفائت ، في مجال الأسراع بأتخاذ الأجراءات اللازمة لتجسيد قيام سوق أفريقية موحدة تطبيقا لخطة عمل لاجوس ، التى أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٠ ، كما قطعت لجنة التسيير الدائمة للمنظمة ، شوطا كبيرا في انجاز الوثيقة الخاصة بانشاء الجماعة الأقتصادية الأفريقية ، كما قامت بوضع معظم مشروع الأتفاقية المنشئة لهذه الجماعة .

اما في مجال التعاون العربى ـ الأفريقى ، فرغم تحقق بعض الانجازات الملموسة ، فلازال هناك ، في رأينا ، مجال واسع لتعزيز هذا التعاون وزيادة رقعته ومداه ، بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، اللذين يتفقان في الهدف والمصير ، وينتميان الى أسرة العالم الثالث والدول النامية .

وفي الدائرة الأوسع الخاصة بالحوار بين الجنوب والجنوب ، شاركت مصر مع أربع دول افريقية شقيقة ، هى السنغال ونيجيريا وزمبابوى والجزائر ، في تشكيل الدول الخمسة عشر ، بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب ، يعرض على كافة الدول النامية لاعتماده وأقراره ، كما تتولى هذه المجموعة مراجعة الموقف الأقتصادى العالمى وأقتراح الأستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات القائمة والمتجددة . وقد شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر القمة الأول لهذه المجموعة الذى عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور ، في الأسبوع الأول من مايو ١٩٩٠ . وصدر عن هذا المؤتمر بيان حدد مجالات الأهتمام المشترك للدول النامية ، والمجالات المطروحة للتعاون في الحوار بين الشمال والجنوب . ومن المقرر ان ينعقد مؤتمر القمة الثانى في يونيو عام ١٩٩١ الحالى في العاصمة الفنزويلية كراكاس .

وتؤمن مصر بأن نجاح جهودها في هذا الصدد ، سيظل رهنا بتحقيق درجة معقولة من التعاون والتضامن الدوليين ، وايضا بحدوث تغيرات أساسية في النظام الأقتصادى الدولى . ذلك ان الأنهيار المستمر في أسعار السلع الأفريقية ، والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلا عن عبء الديون الخارجية المتنامى ، وما يصاحبها من تدفق عكسى للموارد ، تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الأنتعاش الأقتصادى ، على نحو خطير حقا . وتتحمل البلدان المتقدمة مسئولية كبرى في مجال العمل على تحول النظام الدولى الحالى غير المنصف .

وتطالب مصر بضرورة أن تراعى أية معالجة لأزمة المديونية الخارجية للدول المدينة عامة والدول الأفريقية خاصة ، ضرورة الحفاظ على التوازن بين العناصر التالية :

أولا : وحدة مشكلة المديونية لكافة الدول المدينة ، التى يجمعها ثقل الأعباء التى تفرضها الأزمة ، والحاجة الى معالجة شتى أنواع الديون وجميع فئات المدينين بلا تفرقة أو تمييز .

ثانيا : البعد الانسانى والأجتماعى ، وارتباط الأصلاح الاقتصادى بأستمرار النمو ، كحافز للدول التى تطبق برامج الأصلاح ، باعطاء المثل على جدوى التنمية .

ثالثا : وضع أستراتيجية دولية شاملة متفق عليها بين الأطراف ، على أساس مبدأ المشاركة فى المسئولية بين الدائنين والمدينين ، وتحديد ما تتحمله الدولة المدينة لخدمة ديونها مقارنة بعائد صادراتها .

رابعا : تقديم مساعدات التنمية ، واستعادة الوضع الايجابى للتدفقات المالية على الدول النامية ، تلك التدفقات التى تأخذ حاليا وضعا عكسيا ، تفوق فيه تحويلات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ما تتلقاه من مساعدات بنحو خمسة مليارات من الدولارات من التحويلات الصافية .

وتولى الدبلوماسية المصرية أهتماما كبيرا بمواجهة هذه الأزمة فى بعدها الأفريقى ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من اثنتى عشرة دولة مهمة أجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التى عقدتها أبان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية . ومن جهة اخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، أضطلعت مصر فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الأنحياز ، بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا والأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها ازمة المديونية .

وخلال عام ١٩٩٠ المنصرم ، قامت القاهرة بأستقبال السيد « بتينو كراكسى » ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية فى مختلف ارجاء القارة . كما استقبلت مصر كذلك السيد « مالكولم فريزر » رئيس مجموعة كبار الشخصيات التى شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التى جاء من اجلها وأظهر حماسا لمتابعتها والتحقق من بلوغ الهدف المرجو منها .

وبمناسبة أنعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية السبع الكبرى فى التاسع من يوليو فى مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك ، بأعتباره رئيسا للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بتوجيه رسائل الى قادة هذه الدول ، طلب منهم فيها ، توجيه قدر أكبر من الأهتمام الى هذه المشكلة التى تهدد بخنق جهودنا على طريق الأصلاح الأقتصادى .

كما تابعت مصر دفع الجهود التى تبذلها خمس دول غير منحازة لاحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت على مدى العام الفائت ، فى جميع الاتصالات والأجتماعات التى تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وايطاليا والمانيا واليابان ، ونظرائهم فى الهند والسنغال وفنزويلا ويوجوسلافيا ، وذلك فى اطار التحضير لاجراء الحوار الموسع المنشود ، وذلك انطلاقا من ايماننا العميق ، بأن عالمنا المعاصر ، يزداد أنتماء كل من اجزائه الى الآخر ، مما يستدعى تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولى ، وأنه ينبغى تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشترك .

وتدرك مصر ، فى الوقت نفسه ، ان امكانيات تحقيق ما حددته أفريقيا لنفسها من أهداف ، ستظل تصادف العقبات مادامت أفريقيا تفتقر الى جو السلام والاستقرار الدائمين . كما تؤمن إيمانا جازما بأنه لا يمكن ان يقوم تناقض حقيقى بين مصالح الدول والشعوب الأفريقية ، التى تشترك فى الأنتماء الى حضارة واحدة ، وتجتاز نفس المرحلة على طريق البناء والأصلاح الاقتصادى والتنمية ، وتسعى الى تحقيق أهداف متطابقة .

ومن هذا المنطلق فقد كثفت الدبلوماسية المصرية ، جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين جميع الدول الشقيقة التى قامت بينها خلافات عارضة ، ولا يمكن أن تمس العلاقة المصيرية التى صاغتها ارادة القدر منذ قديم الزمان .

وقد سعت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٩٠ المنقضى الى تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال ، وحل النزاع الذى نشب بينهما فى مايو ١٩٨٩ ، كما تم بذل جهود مضنية تمثلت فى توجيه

الرسائل من الرئيس محمد حسنى مبارك الى قادة الدولتين الشقيقتين وايفاد لجان لتقصى الحقائق ، وعقد اجتماعات للمسئولين فى البلدين بمشاركة مصرية . وكان من الجهود التى بذلت فى هذا الصدد ترتيب اجتماعات لوزيرى الخارجية والداخلية فى البلدين بدار السفارة المصرية فى العاصمة الفرنسية خلال شهور يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ . وقد ساعدت هذه الجهود فى مضمونها على احتواء هذا النزاع ، والحيلولة دون تفاقمة أو استفحاله ، وكذا تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات للبدء فى تسوية محددة له فى المستقبل القريب .

وبهذه المناسبة ، تسجل مصر تقديرها لروح التعاون البناء التى ابداها الاشقاء المسئولون فى البلدين ، وكذا امتنان مصر للدور الذى قامت به توجو وزمبابوى ونيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها باللجنة التى شكلتها القمة الأفريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حسنى مبارك فى هذه المهمة . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر على مدى العام الفائت فى شهرى فبراير ويوليو فى اديس أبابا ، وفى شهر اكتوبر فى نيويورك ، برئاسة أوغندا التى انضمت الى اللجنة بعد انتخابها رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية للنزاع السنغالى الموريتانى .

وفيما يتعلق بقضية الصحراء ، قامت مصر باجراء عدة اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة السيد « بيريز دى كويار » ، ويمكن القول بأن الخطوات التى تمت فى اتجاه تسوية هذا النزاع كانت ايجابية الى حد بعيد ، ولسنا نشك فى أن الاستفتاء الذى ينتظر اجراؤه خلال المستقبل القريب ، سيكون كفيلا بتحقيق ما نرجو ، من ترسيخ لتضامن وتعزيز لروابط حسن الجوار بين دول قارتنا العريقة .

كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وهو نزاع لا يمكن ان يحجب عنا اتفاق الدولتين فى المصلحة ، وايمانهما بضرورة العمل من أجل عزة افريقيا ومجدها ، عن طريق تدعيم الوحدة والقضاء على المنازعات بين دولها ، وقد قام الرئيس مبارك خلال العام الفائت بارسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسيين القذافى وهبرى ، من أجل تمهيد الاجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الاسرى بما يفتح الطريق أمام تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين . وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذا لبنود اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما فى ٣١ أغسطس عام ١٩٨٩ . ولعل التغيرات الأخيرة التى اعترت نظام الحكم فى تشاد فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتى تمثلت فى اقصاء « حسين هبرى » الى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة فى العلاقات الليبية - التشادية .

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى ، وهى منطقة تمثل لأفريقيا كلها ، ولكثير من القوى الدولية أهمية أستراتيجية بالغة ، تحرص مصر ، على أن تسودها علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل . وفى هذا الاطار تواصلت الاتصالات بين الرئيس محمد حسنى مبارك ورؤساء دول القرن الافريقى ، كما أيدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات منطقة القرن الأفريقى بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة اراضى دول المنطقة ، ودعت الى ضرورة احترام المبادىء والأفكار الواردة فى الاعلان الصادر فى ٩ يوليو ١٩٩٠ ، عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة (الايجاد) بهدف تحقيق السلام الدائم بالمنطقة . وفى نفس الاتجاه بذلت مصر خلال عام ١٩٩٠ جهودا مكثفة لعقد مؤتمر فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٠ على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلى الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال وقد تأجل عقد المؤتمر نظرا للأوضاع السائدة فى الصومال فى الوقت الراهن .

ولما كانت الصراعات القائمة حاليا بين بعض الدول الافريقية ، تعتبر واحدة من أخطر العقبات التى تعطل التنمية الاقتصادية ، الى جانب الصراعات التى تعود الى الخلافات القبلية داخل البلد الواحد ، لذلك فان مصر تجدد العزم مع شقيقاتها الافريقيات على العمل معا على سرعة حل كافة هذه النزاعات فى قارتنا حلا سلميا . وفى هذا الصدد تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الأهلية الدموية التى شهدتها ليبيريا خلال العام المنصرم ، والمواجهات العسكرية فى السودان واثيوبيا وانجولا وموزمبيق ورواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال اتصالاته مع الاشقاء الافارقة الى العمل على تطويق هذه المواجهات التى تدمر الطاقات الافريقية . وترى مصر أن حل هذه النزاعات سيؤدى الى دعم السلام

والاستقرار فى قارتنا ، كما سيكون له أثره فى تخفيض الانفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد اضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتناشد مصر المجتمع الدولى العمل على زيادة مساعداته المالية لانقاذ سبعة عشر مليون إنسان افريقى يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحروب الاهلية والحدودية التى تتأجج فى مختلف انحاء القارة ، خاصة وأن معظم هؤلاء اللاجئين من المعدمين والنساء والاطفال الذين يعانون بصفة خاصة من صعوبة الحياة التى فرضت عليهم بسبب النقص فى التغذية والعناية الطبية والمأوى والحماية .

وفى مجال تبادل الزيارات الرئاسية بين مصر وبين شقيقاتها الأفريقيات ، إستقبلت مصر خلال العام الفائت الرئيس عبده ضيوف مرتين الأولى فى شهر مارس لحضور إجتماعات رابطة الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية الأفريقية والثانية فى شهر نوفمبر لحضور الاحتفالات الخاصة بإفتتاح جامعة سنجور بالاسكندرية والذى شارك فيها أيضا الرئيس الزائيرى موبوتو سيسى سيكو . كما إستقبلت القاهرة أيضا المناضل الافريقى نلسون مانديلا فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٩٠ حيث إلتقى بالسيد الرئيس مبارك كما تم منحه خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة . كما شهدت القاهرة أيضا زيارة الرئيس الرواندى « جوفينيال هابيا ريمانا » فى شهر يونيو ١٩٩٠ ، ومرة أخرى خلال توقفه فى القاهرة يوم ١٨ أكتوبر فى طريقه الى باريس ، كما إستقبلت مصر الرئيس الاثيوبى منجستو هايلا ماريام خلال يومى ٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ ، حيث صدر بيان مشترك فى أعقاب المباحثات التى دارت بينه وبين الرئيس مبارك ، إتفق فيه الرئيسان - بوجه خاص - على توسيع نطاق التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ، كما إتفق على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل . وأشار البيان المشترك الى أن الرئيسين بحثا بشكل متعمق مشكلة الأمن فى منطقة البحر الأحمر ، وإتفقا على التعاون الوثيق لضمان السلام والاستقرار ، ووحدة كافة دول المنطقة . وقبلها استقبلت مصر الرئيس يورى موسيفنى ، رئيس جمهورية أوغندا خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ . وعلى الجانب الآخر زار الرئيس محمد حسنى مبارك لوزاكا فى ١٩ مارس ١٩٩٠ ، حيث ترأس الدورة الرابعة للجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالجنوب الأفريقى ، ووندهوك فى ٣٠ مارس ١٩٩٠ ، للمشاركة فى حفلات إعلان استقلال ناميبيا ، وأديس أبابا فى يوليو ١٩٩٠ ، لحضور القمة الأفريقية السادسة والعشرين .

وبعد نشوب أزمة الخليج فى اغسطس العام الماضى ، حرص الرئيس محمد حسنى مبارك على إطلاع أشقائه الأفارقة على تطورات هذه الازمة الخطيرة ، وتفاصيل الموقف المصرى الساعى الى تسويتها فى إطار عربى ، يجنب المنطقة والعالم كله ، اخطار نشوب حرب مدمرة فى الشرق الأوسط ستمتد آثارها السلبية الى المجتمع الدولى كله . وقام عدد من المبعوثين الشخصيين للرئيس مبارك ، بحمل رسائل شخصية من سيادته الى جميع الرؤساء الافارقة .

كما شهدت مصر أيضا خلال عام ١٩٩٠ زيارات مكثفة على المستوى الوزارى ومنها زيارة وزيرى خارجية ليبيريا وأثيوبيا فى فبراير وجامبيا فى مارس وكينيا فى أبريل وسوازيلاند فى يوليو وأوغندا فى أغسطس وموريشيوس فى أكتوبر .

وفى إطار العلاقات الثنائية الافريقية ، تم خلال عام ١٩٩٠ المنصرم عقد عدد من اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين عدد من الدول الأفريقية الشقيقة ، وهذه اللجان المشتركة هى الاطار العام الذى ينظم التعاون الشامل بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات فى مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتقنية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها ، إذ إنعقد خلال عام ١٩٩٠ عدد من اللجان المشتركة بين مصر وكل من كينيا فى يوليو وبوروندى فى شهر اغسطس وزيمبابوى فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وفى نفس نطاق التعاون المصرى - الأفريقى شهد عام ١٩٩٠ إبرام عدد من الاتفاقيات لانشاء عدد من اللجان المشتركة مع كل من ليبيريا فى شهر فبراير وناميبيا فى شهر مايو من نفس العام .

وإذ تؤمن مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فإنها تعطى إهتماما خاصا للتعاون فى الاطار الأقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، ضمن التجمع المعروف باسم دول « الأندوجو » ، وقد تم فى فبراير ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لهذه المجموعة فى أديس أبابا ، على هامش الاجتماع الوزارى الحادى والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد تميز هذا المؤتمر ببدء دخول التعاون الأقليمى بين دول

حوض نهر النيل ، مرحلة التحقيق الفعلى بعد أن تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطة الشاملة للتعاون بين مجموعة الأندوجو ، التى قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على طلب المجموعة . وفى خلال العام المنصرم ، إستضافت القاهرة بالفعل خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، ندوة دولية لسياسة وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا ، شارك فى تنظيمها مع المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية ، مجلس الاستراتيجيات الدولية فى واشنطن . وقد صدر عن الندوة إعلان القاهرة للمياه ، الذى أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل نقص المياه فى القارة الأفريقية ، ونحو إعداد أفضل للقارة لمواجهة احتياجاتها من المياه فى المستقبل ، وذلك إنطلاقا من أن تنمية موارد المياه تعتبر من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشريا وإجتماعيا وإقتصاديا ، الى جانب كونها اداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه لشعوب القارة الأفريقية .

وفى ذات الاتجاه ، إستضافت القاهرة خلال الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الاندوجو ، كما شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب ، وهى المرة الأولى التى تشارك فى أحد إجتماعات الاندوجو ، كما شاركت فى هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والاقليمية ، مثل بنك التنمية الأفريقى ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا . وتأسيسا على المناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر ، وعلى الامكانات الكبيرة للتعاون الاقليمى فى مجال الطاقة والكهرباء ، داخل إطار مجموعة الأندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين شبكة أنجا بزائير وشبكة سد أسوان العالى فى مصر ، إعتمد الاجتماع خطة عمل تقوم على إنشاء فريق خبراء يعقد إجتماعات دورية لاصدار توصيات بشأن دراسات محددة ، فضلا عن إتخاذ الاجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع إطار عام للتعاون فى انتاج الطاقة والادارة والربط الكهربائى فى إطار مجموعة الاندوجو حتى عام ٢٠١٥ ، وتحديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لأوضاعها فى الوقت الراهن . كما أعرب الاجتماع عن أمله فى أن تنضم الدول المجاورة الى مجموعة الاندوجو ، من أجل تعزيز التضامن الجماعى داخل الاقليم .

وإذ تتنوع علاقات مصر مع الدول الافريقية على مختلف الجبهات الرسمية والشعبية ، فقد شهد عام ١٩٩٠ ، متابعة للاتصالات الحزبية بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وبين مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة ، التى يعمل حزبنا على تكثيفها وتدعيمها بأسلوب منظم ومقنن . كما إستضافت مصر ندوة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية حول الديمقراطية والتنمية ، خلال الفترة من ٥ ـ ٧ مارس ١٩٩٠ .

ولعل مغزى الموضوع الذى كان محور المناقشات فى هذه الندوة ، أنه يعكس إدراك افريقيا اليوم بوضوح لأهمية حق الشعوب والمجتمعات فى التنمية وتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساءلة وبلوغ الهدف . ومن جهة أخرى ، فإن الرؤية السليمة للتحديات التى تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التى أصبحت مثارة ومطروحة فى شتى أنحاء الكرة الارضية ، وبين أصالة النضال الذى تخوضه شعوب معينة فى هذه القارة أو تلك ، وهى أصالة تستند الى إختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعنى أن ما يصلح لبلد معين يقع فى النصف الشمالى للعالم ويحظى برخاء إقتصادى وإستقرار إجتماعى ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لازالت تكافح كفاح الأبطال حتى تتحقق أولى الخطوات على طريق التنمية . وبعبارة أخرى فإن المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الأستفادة من تجارب الآخرين والدروس التى خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والاقليمية بعين الاعتبار .

وكان هذا المعنى هو ما عبرت عنه مصر بوضوح خلال المناقشات التى دارت فى القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشر التى عقدت فى مايو ١٩٩٠ ، فى مدينة « لابول » الفرنسية ، حيث إحتلت قضية الديمقراطية فى أفريقيا مكانا بارزا فى اعمالها .

ولعله من الأمور ذات المغزى ، أن شهد عام ١٩٩٠ الفائت ، افتتاح جامعة سنجور الدولية فى الأسكندرية يوم الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ . وهى الجامعة المكرسة لخدمة قضية التنمية فى القارة الافريقية ، فى وقت تتزايد فيه الحاجة الى النهوض بمستوى الحياة فى أفريقيا فى شتى المجالات ، وتحقيق

الأستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فى مختلف انحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون اغفال الاهتمامات الجديدة للجماعة الانسانية ، وفى مقدمتها حماية البيئة وحقوق الانسان والتطوير الديمقراطى .

وقد شارك فى حفل إفتتاح الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية فى أفريقيا كل من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالى عبده ضيوف ، والرئيس الزائيرى موبوتو سيسى سيكو ، والرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور ، الذى تسمى الجامعة باسمه . والجدير بالذكر أن الجامعة الفرانكوفونية التى تقع منشاتها بقصر القطن بالأسكندرية ، ستخصص لدراسة القضايا الأفريقية فى مجال الغذاء والصحة وإدارة الأعمال ، وإعداد الكادرات الأفريقية فى هذه المجالات ، وينتمى أغلب طلابها الى الدول الأفريقية ، وتبدأ الدراسة فيها من سبتمبر وحتى نهاية يونيو من كل عام .

ولاشك أن جامعة الأسكندرية الفرانكوفونية هى نموذج للتعاون الدولى المثمر ، حيث تم بناؤها بمساعدات من دول الشمال والجنوب . ويعتز الشعب المصرى بإختيار مدينة الأسكندرية العريقة مقرا لهذه الجامعة ، التى ستكون قلعة جديدة للفكر المتوهج والثقافة الرفيعة .

وفى مجال العلاقات بين مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية ، فإن رئاسة مصر للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة ، كان تعبيرا عن استجابة مصر للارادة الأفريقية ، وإتساقا مع التزامنا العميق بالمبادىء والغايات الواردة فى ميثاقها ، وعزمنا الأكيد على التمسك بمثل الانتماء الأفريقى . وقد استضافت القاهرة الدورة الحادية والخمسين للجنة التحرير الأفريقية فى فبراير ١٩٩٠ ، التى تزامن انعقادها مع ترتيبات إعلان استقلال ناميبيا . وهو الانجاز الذى كان تتويجا لنشاط مشكور قامت به اللجنة على مدى ربع القرن الفائت . وفى الربع الأول من العام الماضى ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بعمل سلسلة من الاتصالات مع الرؤساء الأفارقة ، تم التوصل خلالها الى توافق فى الآراء حول ترشيح الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك فى ضوء أن قاعدة التناوب المعمول بها تعطى الرئاسة لمنطقة شرق أفريقيا . وفى القمة السادسة والعشرين للمنظمة التى إنعقدت يوم التاسع من يوليو ١٩٩٠ ، تم تسليم راية العمل الأفريقى المشترك الى قائد أفريقى محنك ليكمل المسيرة . ولاشك اننا فى الموقف الذى تخرج فيه قارتنا ، فى هذا المنعطف ، من مرحلة فى تاريخها تركزت أساسا على التحرر السياسى وبناء الأمة ، وتوشك أن تدخل عهدا جديدا يرتكز أساسا على التنمية الاقتصادية ، أحوج ما نكون الى الحاجة الى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية ، كأداة رئيسية صالحة دوما لخدمة التنمية والتكامل الاقتاصدى فى أفريقيا ، وكحصن نحتمى فيه من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ، وإمتلاك القدرة على تغيير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية إيجابيا ، وضمان حياة أفضل للأجيال الجديدة من شعوبنا .

ثالثا : الدبلوماسية المصرية فى المجال العربى :

أكد عام ١٩٩٠ الفائت ، بما لايدع مجالا لأدنى شك ، أن دور مصر العربى تحدده إعتبارات موضوعية مبدئية ، وإدراك واع لحركة التاريخ ، ويتمثل هذا الدور فى الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، وفى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والحيوية وزيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها .

وكانت الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، قد حققت نجاحات متوالية ، تمثلت فيما إتخذته الدول العربية الشقيقة من مبادرات بإعادة علاقاتها مع مصر ، تقديرا لدورها القومى ، كما كانت قمة الدار البيضاء والاستثنائية فى مايو ١٩٨٩ ، هى ذروة هذه النجاحات التى إستعادت مصر بإنعقادها دورها فى العمل العربى المشترك وعضويتها فى جامعة الدول العربية . ولم تنته سنة ١٩٨٩ ، الا بتصحيح مسار العلاقت المصرية الليبية وعودة العلاقات المصرية ـ السورية .

وظلت مصر تنادى بضرورة تعزيز التضامن العربى ، كخطوة أساسية لاغنى عنها لتدعيم الصف العربى ، وتمكين الأمة من تعبئة طاقاتها ومواردها بما يبشر بالخير ، ويبعث على الأمل . كما كانت مصر تردد على الدوام أن التنوع فى الآراء والاجتهادات لايجوز أن ينال من وحدة الارادة ، وأن الخلاف لاينبغى أن يفسد للود قضية ، لأن التعدد والتنوع هما من خصائص كل نشاط إنسانى .

وبادراك قومى سليم للأهداف العربية العميقة ، حرصت مصر على ألا يكون مجلس التعاون العربى عقبة أمام تدعيم العلاقات المصرية مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، كما مضت العلاقات المصرية مع بقية دول الخليج فى إتجاه صاعد إنعكس بوضوح فى لقاءات القمة بين مصر وكافة هذه الدول ، كما عنيت مصر فى الوقت نفسه ، بتدعيم علاقاتها مع دول اتحاد المغرب العربى ، وواكب تنامى وازدهار العلاقات المصرية ـ الليبية ، تدعيم للعلاقات المصرية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ، وهى العلاقات التى إتخذت شكل تنسيق المواقف السياسية والتعاون الثنائى فى إطار صيغة اللجان المشتركة مع إستمرار اللقاءات على مستوى القمة .

وفى أبريل ١٩٩٠ ، شاركت مصر فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون العربى ، الذى عقد فى عمان ، حيث أجمع المؤتمرون على أن التحديات التى تواجه الأمة العربية بما فى ذلك الحملة على العراق ، مقرونة بالتهديدات الاسرائيلية المتكررة الموجهة ضد الأردن ، إنما تستدعى من الأمة العربية أعلى درجات التنبه واليقظة ، وتتطلب وقفة واحدة لحماية الأرض والمصالح العربية المشروعة .

وفى نهاية مايو ١٩٩٠ ، إستجابت مصر لدعوة الجمهورية العراقية لعقد قمة عربية استثنائية كرست التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى ، والتدابير اللازمة حيالها . وكان الموقف المصرى يقوم على أن وعى شعوبنا بتاريخها المشترك ومصيرها الحضارى الواحد ، ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان وإستقرار للحركة العربية المعاصرة . وأكدت فى قمة بغداد على أن نظرة الأمة العربية للسلام ، ليس بإعتباره ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات ، أو تمليها الضغوط والمؤثرات ، بل هو إختيار حر واثق ، نابع من قيمنا وتراثنا ورؤيتنا لمصالحنا .

وعند نفجار الخلاف بين العراق والكويت فى نهاية شهر يوليو ١٩٩٠ ، بذلت الدبلوماسية المصرية تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك جهودا مكثفة من أجل إحتواء هذا الخلاف ، ونجحت فى الحصول على موافقة قادة البلدين الشقيقين على الدخول فى حوار ودى تمهيدا لتسوية الخلافات القائمة بنيهما .

ولكن بعد أن عقدت جلسة الحوار الأولى فى جدة وسط توقعات متزايدة وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بإنفراج الأزمة ، فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقى للكويت ، وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة ، لابد أن تكون لها إنعكاساتها الخطيرة على الوضع فى المنطقة ، وعلى مستقبل الوضع العربى كله . وفضلا عما مثله هذا التطور المؤسف من مخالفة لاحكام القانون ومبادىء الشرعية الدولية ، فإنه يشكل إخلالا واضحا بتعهد جميع الأقطار العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وهو التعهد المنصوص عليه صراحة فى ميثاق جامعة الدول العربية ، وأكدته المؤتمرات العربية الأخيرة ، التى اضطلع فيها العراق نفسه ، بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ ، وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى .

وتحددت رؤية مصر ، منذ بداية الأزمة ، فى ضوء هذه الحقائق ، وطالبت العراق فورا وبدون إبطاء بإنسحاب قواتها من الأراضى الكويتية ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ، وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بارادته الحرة وقراره المستقل ، كما دعت البلدين الى الارتباط بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وكان من الطبيعى أن توافق مصر على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى إنعقد بالقاهرة فى دورة غير عادية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ . كما دعت مصر الى عقد قمة عربية استثنائية فى القاهرة ، صدر عنها قرار آخر يوم العاشر من أغسطس الفائت ، تضمن إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ، ولا بأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ الأول من أغسطس ١٩٩٠ . كما تضمن قرار قمة القاهرة الاستثنائية المطالبة بالاستجابة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى ، وعند التصويت على هذا القرار ايدته كل من مصر والسعودية والكويت والبحرين والامارات وقطر وعمان والصومال وسوريا ولبنان والمغرب وجيبوتى . وعارضته كل من العراق وليبيا ، وإمتنعت عن التصويت عليه كل من الأردن والجزائر واليمن والسودان ، وتحفظت عليه كل من

فلسطين وموريتانيا ، بينما لم تشارك تونس فى أعمال المؤتمر .

والذى لاشك فيه أن مصر عندما دعت الى هذا المؤتمر ، لم يكن قصدها ، إحراج القطر العراقى الشقيق ، وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى ، أو النيل من دوره وإعتباره ، بل أن مصر تحرص على العراق بكل ما يمثله من حضارة وقدرة ودور ورافد من روافد القوة العربية عبر تاريخ أمتنا الطويل .

وإنطلق الموقف المصرى فى إدارة هذه الأزمة من أن الغزو العراقى للكويت يمثل إعتداء سافرا على أهم الأسس التى قام عليها النظام العربى ، وعلى الشرعية الدولية فى الوقت نفسه ، وأن التعامل مع هذا الغزو ، يقتضى إنهاء كافة آثاره ، مع إعطاء الأولوية للحل فى اطار عربى ، ذلك أن الخيار أمام مصر كان واضحا بين عمل عربى فعال يصون المصالح العليا للأمة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معا ، على أساس من المبادىء التى إرتضيناها فيصلا بين الحق والباطل ، وبين تدخل خارجى سوف يخضع بالضرورة لأهداف القوى التى تضطلع به وتسانده .

وحرصا على هذا الحل ، رأت مصر إتاحة الفرصة للاتصالات العربية التى قام بها الملك حسين أساسا فى البداية ، وقبلت فى سبيل ذلك أرجاء إعلان موقف حازم تجاه العراق وتأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية الذين إجتمعوا بالقاهرة عقب الغزو مباشرة ، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى كان منعقدا وقتها بالقاهرة ، ولكنها لم تقبل أن يكون هذا الحرص سبيلا الى التواطؤ مع جريمة الغزو العراقى للكويت ، وتهيئة الظروف لتمرير هذه الجريمة .

ولما ثبت خلال القمة التى أنعقدت فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ ، ان العراق مصر على المضى فى عداونه ، اعتمادا على دعم عدد من الدول العربية لموقفه ، بأساليب غير مباشرة قوامها السعى الى تجاهل المصدر الحقيقى للأزمة ، وهو الغزو العراقى للكويت ، والتركيز على احد اعراضها ، وهو الحشد العسكرى الأجنبى فى الخليج ، لم يكن أمام مصر سوى العمل مع اغلبية الدول العربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من النظام العربى ، الذى يتعرض للتفكك المنذر بانهياره ، وايجاد الأطار المناسب لتحرك عربى يسعى للحد من انفراد القوى الدولية بالتعامل مع الازمة . وهذا المغزى الأكثر أهمية للقرار الذى صدر عن قمة القاهرة الطارئة بتأييد الاجراءات التى أتخذتها السعودية للدفاع عن أمنها باستخدام حق الدفاع الشرعى والمبادرة بارسال قوات مصرية اليها فى اطار مهمة دفاعية أساسا .

ومنذ عقد قمة القاهرة الاستثنائية ، كثفت الدبلوماسية المصرية اتصالاتها بكافة الأطراف العربية ، وخاصة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ، ومع سوريا ومع ليبيا ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارات الى الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان والسلطان قابوس ، والزعيم الليبى معمر القذافى ، والرئيس حافظ الأسد ، كما تمت اتصالات متعددة بشكل شبه دائم وزيارات متبادلة مصرية عربية ، على مستوى وزراء الخارجية ، كما التقى وزراء خارجية كل من مصر والسعودية وسوريا فى ثلاث دورات تمت فى جدة فى ٣١ أكتوبر ، ودمشق خلال الفترة من ٩ - ١٠ نوفمبر وفى القاهرة فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، استهدفت استمرار التشاور والتنسيق فيما بين مصر وهاتين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك تبادل المعلومات والتقديرات بصفة منتظمة . وفى خلال هذه الأجتماعات كلها ، تم مناقشة المساعى الدولية والعربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج . وجدير بالاشارة اليه ، ان الدبلوماسية المصرية قد اولت دعوة الملك الحسن عاهل المملكة المغربية لعقد قمة عربية استثنائية عناية خاصة ، ولكن موقف بغداد الذى شكك فى مقاصد الدعوة المغربية ، ووضع شروطا مسبقة ، قد جعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل عقد هذه القمة .

ورغم ما شهدته الشهور التالية للغزو العراقى للكويت ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، من تضاؤل امكانية التوصل الى حل سلمى للأزمة ، بسبب الأصرار العراقى على عدم ابداء أى قدر من المرونة ، أمام

اجماع دولى غير مسبوق على رفض الغزو بكل آثاره ، وعلى ضرورة انهائه ، فضلا عن حماية أمن السعودية التى استشعرت خطرا داهما عليها بسبب حشد القوات العراقية على حدودها ، لم تكف المحاولات المصرية عن السعى الى تجنب حرب مدمرة فى المنطقة ، مستخدمة كل ما هو متاح من وسائل للتأثير على الموقف العراقى لدفعه الى التراجع عن تشدده ، بالأستمرار فى توجيه النداءات الى الرئيس العراقى ، ومناشدة بغداد إعادة النظر فى موقفها ، وبالتأكيد على ضرورة اعطاء فرصة كافية للحصار الاقتصادى المفروض على العراق ليؤتى ثماره ، مع تواصل المشاورات مع مختلف الأطراف العربية والدولية المعنية بالازمة .

والى جانب أزمة الخليج التى استأثرت بجل اهتمام الدبلوماسية المصرية منذ بدايتها فى اواسط العام الفائت ، حظيت القضية الفلسطينية ، التى هى قضية مصرية بالدرجة الأولى بالحيز الأعظم فى كل تحرك سياسى قامت به مصر . كما ظلت مصر على اقتناعها بأن التوتر المتصاعد والمواجهات المستمرة بين الشعب الفلسطينى وبين آلة القمع والقهر الأسرائيلية ، إنما تعود الى الأوضاع المتردية فى الأرض العربية المحتلة ، والى مواصلة أعمال البطش والطرد والابعاد وغيرها من الممارسات غير الشرعية واللاأنسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال ، وبسبب انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى .

ولاشك ان اقدام الحكومة الأسرائيلية على التوسع فى خطة الأستيطان وتكثيف مشروعات الأسكان فى القدس والأراضى الفلسطينية المحتلة ، من أجل تنفيذ فكرة أسرائيل الكبرى تحت سمع العالم وبصره ، إنما هو محاولة لتعقيد عملية التفاوض قبل ان تبدأ ، وبالتالى افشال أى حل سياسى محتمل للقضية الفلسطينية .

وللأسف ، ففى ظل أزمة الخليج الراهنة ، وجدت اسرائيل فرصتها كاملة فى الانفراد بالشعب الفلسطينى ، وفى السعى الى تطبيق خطة التهجير على سكان الضفة وغزة . كما كشفت مذبحة القدس فى حرم المسجد الاقصى فى اكتوبر ١٩٩٠ ، عن حجم وابعاد مخطط التهويد الذى تنفذه اسرائيل ضد الأرض الفلسطينية المحتلة .

وكان من الطبيعى ان تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت ، وتوطين اعداد متزايدة منهم فى الأرض العربية المحتلة ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة . وقد تأسس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الأبعاد المركبة والطبيعة المعقدة ، على أنه لا يجوز الاكتفاء ازاءها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضمون ويعجز عن التأثير ، ولا من زاوية خلق العداء أو التوتر مع دولة أو مجموعة من الدول ، وإنما يجب أن يتحدد الهدف الواضح فى منع تداعى الأحداث بما يهدد الأمن القومى العربى ، ويسيىء الى المصلحة العربية العليا .

وترى مصر بأن تهجير اليهود السوفيت وسواهم الى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ،هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الأمة العربية ، وانتهاك فظ لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وأنه فى الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر فى الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الأنسان ، فانها تعى النتائج والآثار الأستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الألوف من المهاجرين السوفيت الجدد الى اسرائيل ، وتؤكد على الأخطار المحيطة بقيام اسرائيل بتوطين واسكان هؤلاء المهاجرين فى الأراضى المحتلة ، سواء بالضفة الغربية وغزة ، أو فى القدس الشرقية الجولان السورية . ولاشك فى يقين مصر ان هذه الجريمة سيكون ثمنها على السلام العالمى فادحا ، اذ لا استقرار فى الشرق الأوسط ، مادام العدوان مستمرا على الشعب الفلسطينى وعلى الأرض الفلسطينية .

وعلى مدى العام المنصرم ، اجرت مصر اتصالات على أعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ، والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، أكدت خلالها القلق الذى ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولى من استمرار هجرة اليهود السوفيت ، وطالبت بقيام الطرفين السوفيتي والأمريكى بالسعى ليس فقط من أجل الحصول على تأكيدات بعدم اسكان المهاجرين الجدد بالأراضى المحتلة ، ولكن ايضا بضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام اسرائيل بأى خطط فى هذا الشأن .

ومن ناحية أخرى ، أوضحت مصر رؤيتها هذه للحكومة الاسرائيلية ، من خلال اللقاءات المباشرة والرسائل والاتصالات الدبلوماسية مع تل أبيب ، وأكدت الحاجة الملحة الى قيام اسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود السوفيت واحترام حقوق الانسان الفلسطيني . كما واصلت مصر تحركها الخارجي بشكل هادىء وبأسلوب حاسم ، من أجل تصعيد الضغوط الدولية ، بما يفرض على اسرائيل ضرورة وقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمى للقضية الفلسطينية .

واذ تأسف مصر لعدم نجاح جهودها الرامية الى بدء حوار فلسطينى اسرائيلى مباشر ، وهو الحوار الذى من شأنه ان يساعد على ازالة أزمة انعدام الثقة بين أطراف النزاع ، ويكسب جهود السلام قوة دفع هائلة تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل ، فانها ترى ان عقد المؤتمر الدولى بحضور كل أطراف النزاع ، تكتسب الآن طابعا ملحا وضروريا ، لأن قضية فلسطين تمثل جوهر الأزمة فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، وان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى ، وانهاء الأزمة فى المنطقة ، إنما يكمن فى ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما فيها حقهم فى العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وازاء تمادى السلطات الاسرائيلية فى جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين ، طالبت مصر بتوفير الحماية للشعب الفلسطينى من مخطط الابادة والتهجير بموجب اشراف دولى تحت رعاية الأمم المتحدة ، تمهيدا لممارسته لحقه فى تقرير مصيره واستقلاله الوطنى .

وبعد مذبحة القدس التى أدخلت بها اسرائيل الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة دائرة جهنمية جديدة تحمل طابع التعصب الدينى هذه المرة ، أعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الأحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الأقصى ، كما أكدت استنكارها لانتهاك حرمة المقدسات الدينية واماكن العبادة . كما بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها فى استصدار قرارات من مجلس الأمن ، تطالب اسرائيل باستقبال بعثة السكرتير العام للتحقيق فى هذه المذبحة ، التى اثارت العالم كله . ومازالت مصر تسعى جاهدة فى الاستفادة من ظاهرة الاجماع الدولى الذى تحقق فى أزمة الخليج ، حتى تتمكن من الوصول بأزمة الشرق الأوسط الى موقف دولى أكثر تقدما ، من شأنه أن يكثف الضغط على اسرائيل لتقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

ولا حاجة بنا الى القول ، ورغم كل ما يمكن ان يطرأ من خلافات فى الرؤية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ان التزام مصر العربية نحو شعب فلسطين الشقيق ، وتلاحمها مع جماهير الأرض المحتلة ، سيستمر ويتواصل اليوم وغدا وبعد غد ، الى أن يتحقق النصر .

أما عن قضية لبنان الشقيق ، فقد ظل الموقف المصرى طوال عام ١٩٩٠ الفائت ، يقوم على أن اتفاق الطائف هو الاطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين بدون استثناء ، وانه يشكل السبيل الى اخراج لبنان من دوامة العنف وتحقيق الأمن والسلام فيه ، كما أكدت مصر مواصلة دعمها لجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا فى العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف ، واستعدادها للقيام بكل ما تحتاجه مسيرة السلام فى لبنان ، حتى يتسنى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الأراضى اللبنانية . كما عبرت مصر عن المها العميق للأحداث

الدامية التى عاشها لبنان وعانى منها شعبها ، اذ لم يكن الأقتتال حلا للأزمة ، ولم يكن من الممكن الا أن يؤدى الى المزيد من تعقيدها واستمرارها ، بما ينعكس سلبا على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات ، يعوق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام .

وفى الحقيقة ، فان الهجوم اللبنانى السورى المشترك ، على قصر بعبدا فجر يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ، واستسلام العماد ميشيل عون ، لم يكن بمنأى عن الظروف التى غدت تحكم العلاقات الدولية ، بعد أزمة الخليج ، وانعكاساتها المختلفة ، التى مكنت سوريا ، بموافقة لبنانية كاملة ، من اتخاذ قرار تصفية تمرد العماد المنشق على السلطة الشرعية ، واسقاط قوته . وباستسلام عون وجنوده للشرعية اللبنانية وطلبه اللجوء السياسى الى فرنسا ، تنتهى صفحة سوداء فى الحياة اللبنانية . وفى الوقت نفسه تبدأ صفحة جديدة عنوانها انتصار الشرعية فى مواجهة التمرد ، وهى صفحة تحمل الكثير من امكانات الاستقرار ، شرط تضافر جهود القوى السياسية اللبنانية معا فى تصفية الميليشيات المسلحة ، والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة تحديات اعادة البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وبسط الأمن والشرعية فى ربوع لبنان الواحد الموحد .

وعلى مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، واصلت مصر ادانتها للأعتداءات المتكررة التى تقوم بها اسرائيل على الأراضى اللبنانية ، كما ايدت صمود المواطنين فى الجنوب اللبنانى المحتل ، الذين يواصلون بشجاعة مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلى والاعتداءات المتكررة على أراضيهم ، وأكدت مصر ضرورة التزام اسرائيل بقرارات المجتمع الدولى ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن رقم « ٤٢٥ » لعام ١٩٧٨ ، الذى أجمعت فيه أرادة المجتمع الدولى على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية ، وذلك فى مواجهة ما أعلنت عنه اسرائيل من عدم سماحها للحكومة الشرعية اللبنانية ببسط السيادة اللبنانية على جنوب لبنان . وترى الدبلوماسية المصرية ، أنه قد أصبح من الأمور الضرورية ، بل والملحة ، أن تقوم جميع الأطراف بمساعدة الشرعية اللبنانية على مواصلة تنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطنى فى لبنان ، ومنها بسط السيطرة الشرعية اللبنانية على كامل التراب الوطنى اللبنانى ، وتحويل مضمون اتفاقية الطائف الى قوانين سارية وقابلة للتطبيق .

وبصرف النظر عما يكون قد أسفر عن أزمة الخليج وانقسام العالم العربى بين مؤيد للكويت أو متعاطف مع العراق ، وما قد يكون قد أعترى العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية الشقيقة ، وخاصة الاعضاء فى مجلس التعاون العربى أو السودان أو غيرها من الدول التى تتقارب مواقفها مع الموقف العراقى ، فقد حرصت مصر على ان تستمر علاقاتها الثنائية غير السياسى بمعدلاتها الاعتيادية دون أن تعكس الأجواء السياسية على ما عداها من جوانب او مجالات . كما يمكن القول أن عام ١٩٩٠ المنصرم قد سجل تطورا إيجابيا فى علاقات مصر مع كل من سوريا وليبيا والسعودية وباقى دول الخليج دون استثناء .

وجدير بالذكر ان مشكلة ديون مصر الخارجية المستحقة لكل من السعودية والامارات وقطر قد انتهت تماما ، فقد تنازلت هذه الدول الشقيقة الثلاث ، عن ديونها لدى مصر . والتى يبلغ حجمها اكثر من ٧ مليارات دولار . وقد تم الاتفاق من ناحية أخرى ، على أن تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية جديدة كل عام ، بعضها لتمويل ميزان المدفوعات على هيئة أموال سائلة ، وبعضها الآخر لتمويل مشروعات استثمارية محددة يتم الاتفاق عليها أولا بأول ، على أن تقدم مصر التكاليف الخاصة بكل مشروع ، وتقوم الدول العربية الثلاث بسدادها ، ويتم التشاور فى الوقت الحاضر بشأن تحديد حجم هذه المساعدات .

وهكذا تثبت شعوبنا ان وعيها بتاريخها المشترك ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان واستقرار للحركة العربية المعاصرة ، كما أن قدرتها على التعبير عن هذا الجوهر ، بأشكال مختلفة وصور متنوعة ، قد تعاظمت ، بحيث أنه لم يعد هناك اصرار على قوالب جامدة تتقيد بها المسيرة العربية .

وفى هذا الأطار ذاته ، رحبت مصر بالوحدة التى اقامها اشقاؤنا فى اليمن العريق فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠ ، وجاء تعبيرها الأوضح عن ذلك بزيارة قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى صنعاء وعدن ، مؤكدا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية وتهنئته الخالصة للشعب اليمنى الشقيق . وقد رأت مصر فى هذه الوحدة تجسيدا لمبادىء الايثار والسمو والصدق والأخوة ، ودليلا على قدرة الانسان العربى وطاقاته اللامحدودة فى تجاوز الصعاب والعراقيل ، ومثلا يحفز الأمة على المضى فى تحقيق وحدتها على أساس من التراضى والقبول الديمقراطى ، وتحقيق التقدم والنهوض الحضارى .

وفى ضوء المعطيات التى يعيشها عالمنا العربى فى الوقت الراهن ، تبرز أهمية الأشارة الى ما غدا يكتسبه الخطاب العربى للعالم الخارجى من أهمية كبيرة ، خاصة بعد الثورة التى حدثت فى مجال الأعلام ووسائل الأتصال المرئية والمسموعة ، بحيث أصبحت تشكل جانبا كبيرا من رؤية الشعوب للأحداث والقضايا ، وتؤثر فى حكمها على مشروعيتها وعدالتها .

وانطلاقا من هذه الحقيقة ، وإيمانا منا بعدالة قضيتنا ومطالبنا ، فان الدبلوماسية المصرية تود التأكيد على ضرورة ان يكون الخطاب العربى فى هذه المرحلة بالذات ، خطابا انسانيا وعقلانيا ، متفقا مع قيم العصر ومفاهيمه ، متجانسا مع حقيقة موقفنا ، منزها عن التهويل والتهوين والمبالغة ، متجنبا كل ما يترتب عليه الأضرار بالمصالح القومية العليا .

أما عن موقف مصر من عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم فى القاهرة ، فقد سجل عام ١٩٩٠ ، نجاحا فى تحقيق عودة الأمور الى نصابها . فقد سعت مصر الى استصدار قرار من مجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ ، ينص على عودة الجامعة العربية الى مصر ، استنادا الى نص المادة العاشرة من الميثاق الذى يحدد القاهرة مقرا دائما لها . كما نص القرار على تشكيل لجنة عربية مصغرة للأعداد لتنفيذ ذلك ، مع اقامة مركز للجامعة بتونس ، وبقاء بعض المنظمات العربية به .

وفى دورة مجلس جامعة الدول العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس الأعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من يوم ١٠ سبتمبر الماضى ، وتكليف الأمين العام بالنيابة ، الذى تولى شئون الجامعة مؤقتا بعد استقالة السيد الشاذلى القليبى فى سبتمبر من العام الفائت ، بإبلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة اداراتها وأجهزتها الملحقة الى القاهرة ، على أن يتم ذلك فى موعد اقصاه ٣١ أكتوبر ، وذلك بإجماع الاثنتى عشرة دولة التى شاركت فى الأجتماع الطارىء . كما وافق مجلس الجامعة على قرار آخر بتشكيل لجنة خماسية جديدة من ممثلى كل من الأمارات ومصر وتونس وسوريا والمغرب ، كما خول القرار للأمانة العامة صلاحيات مجلس الجامعة للاشراف مع اللجنة الخماسية ، على نقل المقر .

وبالفعل عادت جامعة الدول العربية بصفة نهائية ورسمية الى مقرها الدائم فى مصر يوم أول أكتوبر ١٩٩٠ ، بعد غياب أستمر أكثر من احد عشر عاما ، واذ يعتبر ذلك حدثا تاريخيا ، فان الدبلوماسية المصرية تؤكد على ان مصر بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة ستعمل

جاهدة على أن تبقى الجامعة العربية بيتا لكل العرب فى كافة الأوقات ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية . •

وفى الحقيقة فان عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، يلقى على العواصم العربية جميعها ، مسئووليات ومهام المواجهة مرحلة دقيقة وصعبة تجتازها الأمة ، كما يرتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة العربية الأم ، مسئووليات خاصة لانتشال العمل العربى المشترك من مرحلة الفرقة والتشتت الى مرحلة رص الصفوف وتعبئة الطاقات .

واذا كانت أزمة الخليج ، برغم كل سلبياتها على مسيرة العمل العربى المشترك ، قد كشفت عن نقطة ضوء إيجابية ، هى ان قوة مصر ليست مجرد درع لحماية الوطن فقط ، وإنما هى ايضا درع لحماية الأمة العربية عندما تدعو الحاجة لذلك .

وهناك دائما فى حياة الامم والشعوب ، لحظات تظل لها أهمية خاصة على أمتداد تاريخها ، وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها . وأحسب أن الأمة العربية تواجه فى الوقت الحاضر لحظة من هذه اللحظات الحاسمة ، التى تمثل مفترق طرق يطرح علينا خيارات وبدائل محددة ، علينا أن نتدارسها ونتعرض لها بالاجابة المناسبة التى تتفق مع تحديات المرحلة وايقاع الأحداث فيها .

فليس من شك أن التداعيات السياسية والاقتصادية بل والانسانية الناجمة عن أزمة الخليج بعد تسويتها ستترك بصماتها على المنطقة لفترة طويلة ، وستفرض علينا تحديات جساما تفوق صعوبة عملية تسوية الأزمة نفسها ، ففور انحسار الأزمة ستبرز الضرورة الملحة الى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بمختلف ابعاده المتشابكة والمتداخلة ، يترتب على ذلك حتما أهمية البحث عن مفهوم جديد للأمن القومى العربى . هذا المفهوم لا يجب أن يتسع قاصرا على حماية حدود المنطقة أو سلامة اراضيها من الخارج فحسب ، بل يجب أن يتسع نطاقة لحماية العالم العربى من الداخل أيضا تحقيقا لاستقرار الأوضاع داخليا بشكل كامل . ولعل هذا المفهوم الجديد سيحمل ف طياته مبادرات شتى مثل انشاء صندوق عربى للتنمية لضمجن التوظيف الأمثل للثروات فيما يحقق ازدهار المنطقة بأسرها ، او انشاء اتحاد برلمانى عربى تشجيعا لارساء دعائم نظم ديمقراطية حقيقية تأخذ بمبدأ التعددية فى الرأى والكلمة والحرية فى الفكر والتعبير والعمل على احترام حقوق الانسان ، وغيرها من المبادرات التى تضع فى المقام الأول حسابات المصلحة العربية العليا واستقرار شعوبها اتساقا مع منطق المتغيرات الدولية الجديدة .

رابعا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الدولى :

وعلى النطاق العالمى الشامل ، تعمل الدبلوماسية المصرية بجهد دائب لايتوقف ، على اقامو علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، وتجد فى الاتجاهات الراهنة المتزايدة نحو تحسين المناخ السياسى فى العالم ، مايهىء الفرصة المواتية نحو علاقات افضل بين الدول والشعوب .

واذ تؤكد مصر فى سلوكها الدولى ، تمسكها بمبدأ سيادة وأولية القانون الدولى ومبادىء الشرعية ، وبضرورة ان يكون السلام هدفا استراتيجيا لسياسة كافة الدول والشعوب ، فجنها تستشعر الحاجة العاجلة لاقرار المفاهيم الجديدة فى العلاقات الدولية ، وضرورة اعلاء القيم الانسانية العامة ، وحق كافة الشعوب فى اختيار طريق تطورها ، وفى تقرير مصيرها ، واحترام تراثها الوطنى ، وتقاليدها ، وذاتيتها ، وتقدير ظروفها ، وأهمية ان تجد الممارسات الدولية المبادىء الأساسية للمساواة والعدالة واحترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

مصر والعلاقات مع الدولتين الكبيرتين :

شهد عام ١٩٩٠ ، نقلة نوعية فى العلاقات بين مصر وبين الأتحاد السوفيتى ، اذ جاءت الزيارة الرسمية والودية التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى موسكو فى الفترة من ١٤ ـ ١٦ مايو الفائت ، تلبية لدعوة من الرئيس ميخائيل جوربا تشوف ، فى التوقيت المناسب تماما ، سواء من زاوية العلاقات بين البلدين ، أو من ناحية الوضع الدولى العام ، وما يستطيعه الطرفان تحقيقه بالتعاون فيما بينهما وبالتنسيق مع سائر القوى العالمية ، لصالح السلام والتقدم العالمى .

وقد اسهمت هذه الزيارة ، فى مجال العلاقات الثنائية بين البلدين ، فى وضعها فى اطارها السليم ، الذى يستثمر ايجابيات الماضى وتراكماته البناءة ، وينطلق الى المستقبل بآفاقه الرحبة بثبات وثقة ، على أساس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل . وعلى مدى العام الفائت ، أكدت مصر والأتحاد السوفيتى عمليا عزمهما على الأستمرار فى تطوير علاقات الصداقة والتعاون البناء بينهما فى كافة المجالات ، وتعميق الحوار السياسى ، وتعزيز التنسيق فى المحافل الدولية لمصلحة السلام والأمن فى العالم ، كما تمابالفعل تبادل الأتصالات بين المسئولين فى البلدين ، على شتى المستويات ، وكذلك بين المؤسسات التنفيذية وغيرها من المؤسسات ، كما تم تحقيق الزيادة فى حجم التبادل التجارى والأقتصادى بين البلدين .

ورغبة فى تقنين التعاون المصرى والسوفيتى ، تم خلال زيارة الرئيس مبارك الى موسكو ، توقيع برنامج طويل الاجل لمدة عشر سنوات ، يستهدف زيادة وتوسيع وتعميق هذا التعاون فى المجالات الأقتصادية والتجارية والتقنية والعلمية على أسس ثابتة لفترة عقد كامل من السنوات ، من خلال المتاح من الامكانيات والاحتياجات ، ووفقا للقواعد القانونية السارية بين البلدين ، وذلك بهدف تحقيق المنافع المتبادلة واستغلال موارد القوى الطبيعية وخلق واعادة انشاء ، والتوسع ، فى مختلف المشروعات التى تشمل القطاعات الصناعية وهندسة القوى والزراعة والنقل والاسكان والتشييد ، ونقل التكنولوجيا ، والانجازات العلمية والتقنية ، وتدريب الأفراد فى المجالات المختلفة .

وبسبب الأقتناع بدور التجارة فى دفع النمو الأقتصادى فى كلا البلدين ، يركز الجانبان على أهمية زيادة تطوير التبادل التجارى بينهما على أسس ثابتة وطويلة الاجل ومتوازنة وقائمة على مبادىء المساواة والمصالح المشتركة ، واتفق الطرفان على توقيع اتفاق للتجارة خلال السنوات ٩١ ـ ١٩٩٥ ، بحيث يشمل تبادل سلع جديدة ، وخاصة السلع النهائية والمنتجات الصناعية وتشجيع العقود بين المؤسسات والشركات المتخصصة ، وكذلك تطوير التعاون بين رجال الاعمال والاتحادات الصناعية والغرف التجارية .

كما يتخذ الطرفان الاجراءات الضرورية لتطوير تدفق المعلومات بشأن امكانياتهما فى التصدير ، والبيانات المتعلقة بالسوق ، وكذلك تقديم التسهيلات المطلوبة لممثلى المؤسسات والهيئات فى كلا البلدين ، وذلك لرفع كفاءة العمل اخذا فى الأعتبار أهمية اقامة المعارض والأسواق الدولية لتسهيل سبل الأتصال بين رجال الأعمال . وتنفيذا لذلك أقيم بالفعل فى موسكو معرض للسلع المصرية المنتجة بواسطة القطاع الخاص ، وقد حقق المصرض الذى قام رئيس الوزراء السوفيتى بأفتتاحه مع الرئيس مبارك خلال زيارته الى الأتحاد السوفيتى ، نجاحا كبيرا .

وعلى مستوى التنسيق السياسى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، يمكن القول ، ان درجة عالية من التشاور والتلاقى فى مواقف البلدين ، قد تحققت منذ بدء ازمة الخليج وحتى نهاية العام الفائت ، فالى

جانب الاتصالات التى تمت بين الرئيسين مبارك وجورباتشوف من خلال الرسائل التى حملها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال زيارته الى موسكو فى أغسطس من العام الماضى ، والسيد يفجينى بريماكوف عضو مجلس الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى خلال رحلاته المكوكية فى المنطقة ، قام السيد الكسندر بيلونجوف نائب وزير الخارجية السوفيتى ، ومبعوث الرئيس السوفيتى بزيارة الى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث التقى مع السيد الرئيس ، ومع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ضمن جولة ، قام بها فى دول المنطقة ، لبحث تطورات أزمة الخليج ، وامكان تجنب المواجهة العسكرية لحل هذه الأزمة .

أما عن العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، فيمكن القول انها قد دخلت خلال عام ١٩٩٠ ، مرحلة لم يعرفها من قبل تاريخ العلاقات بين البلدين ، كما شهد العام الفائت ، زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الى القاهرة ، فى أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكى الى مصر منذ اثنى عشر عاما وهى الزيارة التى تناولت المحادثات التى دارت بين الرئيس المصرى والأمريكى خلالها ، آخر تطورات الموقف فى الخليج ، والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان والعلاقات الثنائية .

وخلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ المنصرم ، استقبلت القاهرة عددا من المسئولين الأمريكيين ، اذ قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بزيارة مصر مرتين ضمن زياراته الى دول منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج . كما قام وزير الدفاع الأمريكى بزيارة الى القاهرة كذلك ، الى جانب مسئولين أمريكيين آخرين واعضاء فى مجلس النواب والشيوخ ، وذلك فى اطار التشاور بين مصر والولايات المتحدة حول معطيات وتداعيات أزمة الخليج .

ولاشك ان العلاقات الثنائية المصرية ـ الأمريكية قد شهدت منعطفا جديدا بعد اسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وذلك باقرار الاجتماع المشترك للجنتى الاعتمادات بمجلس الشيوخ والنواب يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٩٠ ، مشروع قانون المساعدات الخارجية الذى يتضمن بندا باعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧,١ مليار دولار ، ثم اقرار مجلس الشيوخ والنواب لهذا القانون فى اليوم التالى ، وبعدها اعتماد الرئيس بوش له .

وقد تم الغاء الديون العسكرية على مصر من خلال صيغة توقفت بموجبها مصر عن دفع اقساط هذه الديون وفوائدها ، اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٠ وحتى ٣١ مارس ١٩٩١ ، كما تم الغاء ٩٠ ٪ من أصل الديون وفوائدها ، على ان يصدر الرئيس الأمريكى قرارا بالغاء المتبقى من الديون وهو ١٠ ٪ ، وبذلك تسقط الديون وفوائدها بالكامل قبل نهاية مارس ١٩٩١ . كما تضمن مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية للعام المالى الجديد ، بالاضافة الى الغاء الديون العسكرية ، حصول مصر على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية كمنحة لاترد ، وكذلك ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية ، ومائتى مليون دولار أخرى ، من فائض الحاصلات الزراعية ، على ان تحصل مصر على ١٢٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية لها من جملة المساعدات الاقتصادية .

كما دعت واشنطن الى عقد مؤتمر دولى للدول والمنظمات الدائنة لمصر فى باريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ . وقد شاركت أكثر من عشرين دولة فى أعمال هذا المؤتمر الذى بحث فى اجتماع مغلق الصيغ الملائمة لمعاونة مصر بغية تخفيف عبء الديون عن كاهلها فضلا عن دراسة السبل المتاحة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الملحة .

ولا شك ان الغاء الديون العسكرية لمصر على الولايات المتحدة قد جاء تتويجا للجهود المكثفة التى بذلتها مصر لدى الحكومة الأمريكية ومجلسى الشيوخ والنواب فى الولايات المتحدة . كما أن عقد المؤتمر الدولى الذى دعت اليه واشنطن وشاركت فيه الدول التى لها ديون عسكرية على مصر كى تحذو حذو

الولايات المتحدة ، انما يعنى استفادة مصر عمليا من الثقل والوزن الدولى الامريكى . لتحقيق خطوة مماثلة مع الدول الاخرى الدائنة لمصر وهو ما يعد تعبيرا واضحا من الولايات المتحدة والكونجرس عن اهمية مصر ومكانتها الاقليمية .

وفى نفس السياق تشكلت لجنة استشارية دولية تضم عشرين دولة مانحة لتقرير حجم المساعدات للدول المضارة من أزمة الخليج ومن بينها مصر وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ١٩٩٠ ، الأول فى واشنطن ، والثانى فى روما برئاسة الولايات المتحدة .

وقد تناولت المحادثات المصرية ـ الأمريكية التى تمت بين الرئيسين مبارك وبوش طلب مصر زيادة حجم السيولة النقدية فى المعونة الأقتصادية الأمريكية لمواجهة أعباء الديون المصرية على الولايات المتحدة ، وكذلك ضرورة فتح السوق الأمريكية للصادرات المصرية الى جانب صادرات البترول حتى يمكن تقليل العجز التجارى الكبير بين البلدين ، وما يترتب عليه من عجز فى ميزان المدفوعات لصالح الولايات المتحدة ، خاصة وأن مصر هى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة بين دول الشرق الأوسط .

مصر والعلاقات مع الدول الأوربية :

تفرض الحقائق الجغرافية أن تكون لمصر علاقة خاصة بأوربا التى يقوم البحر المتوسط كبحيرة جسر تمتد بين الطرفين وتشدهما الى مصالح وروابط متنوعة عبر الزمن . واذا كانت أوروبا تنطلق اليوم لتحقيق أوروبا الموحدة المتصالحة ، بعد التغيرات التى حدثت فى اوروبا الشرقية عامة وفى الأتحاد السوفتى خاصة ، وبأقتراب اوروبا الغربية من الوحدة الأقتصادية الكاملة ، فان العلاقات المصرية الاوربية تكتسب اليوم بكل تأكيد ابعادا اكثر اهمية مما كانت عليه فى السابق . ومصر التى تعتبر من أهم شركاء اوروبا فى العالم الثالث ، فانها تعتبر كذلك أهم دول جنوب البحر المتوسط ـ خاصة فى ذلك الوقت الذى تدخل فيه العلاقات بين أوروبا ودول البحر المتوسط منعطفا جديدا يستهدف صياغة علاقات تعاون مستقبلية بين الطرفين .

وفى هذا الصدد أيدت مصر الورقة التى تقدم بها السيد ماتوتس المفوض الاوروبى ، والخاصة بالسياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية ، وذلك فى ضوء شمولية هذه الورقة لكافة أوجه التعاون والامكانيات المتاحة لتطويره فى شتى المجالات ، وما قد يتطلبه من وسائل وآليات تضمن انطلاقه الى تحقيق الأهداف المأمولة .

وفى نطاق التعاون بين الدول المنتمية الى البحر المتوسط ورغبة فى العمل على تدعيمه فى المرحلة القادمة شهد عام ١٩٩٠ تطورا ايجابيا له مغزاه وذلك فى حين استجابت مصر الى المبادرة الاسبانية الايطالية الخاصة بعقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت القاهرة الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر الذى انعقد على مستوى كبار المسئولين فى الفترة من ٢ الى ٣ ديسمبر ١٩٩٠ . وقد شارك فى هذا الاجتماع غير الرسمى ممثلون عن كل من مصر وأسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغسلافيا ومالطا . وقد ركز الاجتماع على ضرورة تراسخ المبادىء الاساسية لعقد مؤتمر الامن والتعاون فى البحر المتوسط استلهاما فى النجاح الذى حققه مؤتمر باريس للأمن والتعاون الاوروبى الذى انعقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ لاسيما فى ضوء التوترات التى تتعرض لها المنطقة وذلك فى هذه الاونة . وقد أكد الاجتماع على أهمية الدور الذى يجب ان يشغله التعاون الاقتصادى بين دول منطقة البحر المتوسط فى اطار مؤسسى جديد فضلا عن ضرورة العمل على حماية البعد الانسانى واحترام مبادىء حقوق الانسان .

والى جانب ما يربط مصر بدول الجماعة الأوروبية من علاقات تعاون مباشرة من خلال البروتوكولات المالية المتتابعة التى تبرم بين الطرفين ، فان مصر تؤمن بأهمية توسيع آفاق هذا التعاون ، بحيث يشمل العالم العربى كله ، ومن هذا المنطلق كانت مشاركة مصر النشيطة فى الاجتماع الوزارى العربى الأوروبى الذى عقد فى باريس فى أواخر العام الماضى ، ودورها الايجابى فى الاسهام فى تطوير الحوار العربى ـ الأوروبى ، وفى العمل على الارتقاء به ، تعزيزا لعلاقات التعاون والصداقة بين المجموعتين .

ومن ناحية اخرى ، تجتهد الدبلوماسية المصرية فى بناء العلاقات بين مصر وبين دول شرق اوروبا على قاعدة المصالح المتبادلة والاستفادة من الرصيد الضخم الذى تتمتع به هذه العلاقات التى قامت فى السابق على أساس راسخ من الاحترام والفهم المشترك لحق الشعوب فى الاستقلال والتحرر وتقرير المصير ، وحرية اختيار أنظمتها الاجتماعية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الحاصلة فى هذه الدول ، وبما يخدم تطوير مواقفها من القضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة .

واذا كانت الضرورة تقتضى العمل على بلورة أسس وتوجهات سياسة عربية جديدة نحو دول اوروبا الشرقية . التى تميل الى فتح ابواب هجرة رعاياها من اليهود الى اسرائيل ، فى محاولة لوقف المخاطر المتضمنة فى هذا التطور ، فان الأمر يدعونا الى العمل على تكثيف الاتصالات مع الدول الأوروبية الغربية ، والتركيز الدعائى تجاهها لفتح ابوابها أمام اعداد محددة من المهاجرين اليهود سواء السوفيت أو من أوروبا الشرقية ، وذلك فى ضوء المسئولية التاريخية لأوروبا تجاه المشكلة الفلسطينية ، وتجاه المسألة اليهودية وما تعرض له اليهود من معاناة ، وبما يسمح بتخفيف الضغط والتوتر فى منطقة الشرق الأوسط .

ولا يخفى ما يمكن ان تنطوى عليه هذه الدعوة من توجه عربى اكثر واقعية وانسانية ، من المنتظر ان يلقى قبولا دوليا ، من منطلق أنه لا يعارض حق الانسان عموما فى الهجرة أو حق اليهود فى ذلك ، وإنما يأمل فى توزيع المسئولية الدولية عن قضية لسنا وحدنا طرفا فيها . كما أن تلك المداخل والمنعطفات للتعامل مع هذه المشكلة ، تمثل مواجهة ذات صبغة حضارية تتلاءم مع الفهم الأوروبى لحقوق الانسان .

وإيمانا من مصر بأن هناك حاجة اليوم اكثر من أى وقت مضى لمزيد من الاعتماد المتبادل بين كل الدول والشعوب فى العمل على حماية السلام والأمن ، واقتناعا منها بأن القضاء على خطر الحرب النووية ، هو الشرط الأساسى لحماية الحضارة الانسانية ، فقد تلقت القاهرة بالابتهاج والارتياح النتائج التاريخية التى أسفرت عنها القمة الثانية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى التى عقدت فى باريس خلال الفترة من ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ .

والدبلوماسية المصرية التى تدرك ان النتائج بالغة الأهمية التى توصلت اليها هذه القمة التاريخية ، ليس فقط لأمن واستقرار اوروبا ، بل ومستقبل البشرية جمعاء ، فانها على قناعة كاملة بأن هذه النتائج سيكون لها انعكاسات إيجابية وبناءة ومباشرة على الأمن والاستقرار فى العالم العربى ، وفى منطقة الخليج ، وفى حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولا يخفى ان المواثيق التى تم التوقيع عليها فى إطار القمة الثانية للأمن والتعاون الأوروبى ، قد استلهمت مجموعة من المبادىء السياسية فى العلاقات الدولية ، فى مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى ممارسة العلاقات بين الدول ، ومراعاة مقتضيات الجوار الجغرافى ومبادىء حقوق الانسان والديمقراطية القائمة على التعددية . وهى المبادىء

التى طالما ترجمتها مصر فى سياستها فى الداخل والخارج ، اقتناعا منها ، لا حيدة عنه ، من أنها فى جوهرها ، تمثل دعامة طيبة للأمن والاستقرار فى العالم عامة ، وفى الشرق الأوسط بصفة خاصة .

وإذا كانت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسئولين فى مصر وبين المسئولين فى الدول الأوروبية دائما كثيفة ومستمرة ، فان أزمة الخليج التى انفجرت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، قد أدت الى زيادة هذه الاتصالات بهدف التنسيق فى المواقف ودراسة آخر التطورات فى الأزمة والحوار حول انسب الطرق لحلها فى إطار سلمى يجنب المنطقة الأهوال الناجمة عن المواجهة العسكرية ذات الآثار التدميرية الواسعة ليس فقط على الدول العربية ولكن على الدول الأوروبية كذلك . فقد قام السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بعقد محادثات مكثفة مع وزير الخارجية السوفييتى ادوارد شيفرنادزه فى موسكو ثم وزير خارجية المانيا الفيدرالية هانز دتريك جنشر فى بون ، وفى نفس الشهر قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتسليم رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك الى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى شهر أغسطس ١٩٩٠ ، وفى نفس الشهر شهدت القاهرة زيارة وفد الترويكا الأوروبية الذى ضم وزراء خارجية ايطاليا وايرلندا بالاضافة إلى مساعد وزير خارجية لوكسمبورج ، وقد رافق الوفد أيضا المفوض الأوروبى ماتوتاس . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية البلجيكى ووزير الدفاع الفرنسى فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وبعدها الرئيس الفرنسى نفسه بمناسبة افتتاح جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، وكذلك وزير الخارجية الايطالى ووزير الخارجية البريطانى ، ورئيس الجمهورية التركى تورجوت اوزال خلال شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، كما تلقى الرئيس مبارك رسالة خطية من الرئيس التركى ، قام بتسليمها لسيادته وكيل وزارة الدولة لصناعات الدفاع بتركيا فى شهر نوفمبر الفائت . كما اجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى روما مع كل من رئيس وزراء ايطاليا ووزير خارجيتها ، خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ . ومن ناحية اخرى التقى الرئيس مبارك مع وزير خارجية يوجوسلافيا خلال الزيارة التى قام بها سيادته الى دمشق فى نوفمبر الماضى ، كما أجرى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محادثات مع نظيره اليوجوسلافى فى مجال التنسيق بين البلدين فى إطار حركة عدم الانحياز ، وحول وسائل دعم العلاقات الثنائية المصرية ـ اليوغوسلافية .

مصر والعلاقات مع الدول الآسيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطا عضويا ، باعتبار أن جزءا من أراضيها يقع فى القارة الآسيوية وتشهد السنوات الأخيرة تزايد فى اهمية العلاقات المصرية الآسيوية ، كما تتكثف الاتصالات بين المسئولين المصريين وبين المسئولين فى مختلف الدول الآسيوية . وفى غضون عام ١٩٩٠ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة كل من كوريا الشمالية والصين . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية اليابانى فى اغسطس من العام الفائت ، ورئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » فى أكتوبر من نفس العام . وهى الزيارة التى أسهمت فى تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين ودعمها فى المجالات الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطاقة والتعليم والثقافة والسياحة . ومن ناحية اخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى طوكيو فى مايو من العام الفائت ، لبحث وسائل دفع التعاون الثلاثى المصرى ـ اليابانى ـ الافريقى ، الذى حقق نتائج ايجابية عادت بالنفع على الجانب الافريقى وزادت من اهتمام اليابان بالقارة الافريقية . كما قام سيادته بزيارة اخرى الى اليابان ممثلا للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات اعتلاء الامبراطور اكيهيتو عرش اليابان فى نوفمبر ١٩٩٠ .

وبعد اندلاع ازمة الخليج ، حرص الرئيس مبارك على ايفاد مبعوث خاص يحمل رسالة من سيادته

الى رئيس وزراء الهند حول الموقف المصرى من الأزمة ، ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الهند خلال شهر نوفمبر من العام الفائت ، التقى فيها مع المسئولين فى الحكومة الهندية ومع القيادات الحزبية فى الهند . وفى اكتوبر من عام ١٩٩٠ ، تسلم الرئيس مبارك من الرئيس الأندونيسى سوهارتو رسالة حملها وزير التجارة الأندونيسى الذى ترأس وفد بلاده فى اللجنة المشتركة بين البلدين التى تدارست وسائل زيادة التبادل التجارى بين مصر وأندونيسيا ، وتنسيق دور رجال الأعمال فى البلدين للعمل على زيادة الصادرات .

أما الصين التى تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة الأواصر ، فقد سجل العام المنصرم زيارة وزير الدفاع الصينى الى القاهرة فى شهر يونيو تلتها زيارة وزير خارجية الصين فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس الصينى يانج شان كون . كما اجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصينى ومع وزير الخارجية وغيرهم من المسئولين الصينيين .

مصر والعلاقات مع الدول اللاتينية :

ان انتماء مصر ودول امريكا اللاتينية الى مجموعة دول العالم الثالث ، يشكل اساسا متينا لاستمرار التفهم والتأييد المتبادل لسياسة كل من الطرفين للطرف الأخر ، وعلى زيادة حجم العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول التى تربطها علاقات تقليدية تقوم على الاحترام والصداقة والتعاون المشترك .

وتعمل الدبلوماسية المصرية جاهدة على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية/ اللاتينية الى الأمام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعلمية والزراعية ، وتبادل المعلومات حول مشكلة المديونية الخارجية التى تعانى منها جميع دول العالم الثالث .

وقد شهدت مصر خلال عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التى قام بها لفيف من المسئولين فى دول امريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلى الى القاهرة شهر مايو والتى تلتها زيارة وزير خارجية أوروجواى فى شهر يونيو فوزير خارجية كولومبيا فى شهر يوليو ثم وزير خارجية الأرجنتين فى شهر سبتمبر فرئيس البرلمان الأرجنتينى فى شهر نوفمبر من نفس العام .

كما التقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على هامش اجتماعات قمة كوالالمبور لمجموعة الدول الخمس عشرة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب الذى انعقد فى الفترة من ١ إلى ٣ أغسطس ١٩٩٠ بالعديد من ممثلى رؤساء دول وحكومات عدد من دول امريكا اللاتينية وهم السادة رئيس جمهورية فنزويلا ورئيس وزراء بيرو ووزير خارجية البرازيل ونائب وزير خارجية المكسيك .

مصر والمنظمات الدولية :

تنشط مصر فى العديد من المنظمات الدولية والتجمعات العالمية المختلفة سواء فى منظمة الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامى أو مجال مجموعة حركة عدم الانحياز أو حركة الدولية الاشتراكية .

مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى :

يعتز الشعب المصرى بالانتماء الى الأسرة الاسلامية الواحدة ، كما عملت مصر دائما على اعلاء قيم الاسلام الرفيعة ، ومبادئه السامية ، والالتزام بروحه الغراء ، التى تقوم على السماحة والمساواة ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى ان تسعى مصر الى استضافة الدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى خلال الفترة من ٣١ يوليو ـ ٥ أغسطس ١٩٩٠ ، تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » .

ومما أضفى أهمية خاصة على هذه الدورة من اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية ، ان صادف انعقادها مرور عشرين عاما على قيام منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهى فترة شهد فيها المجتمع الانسانى تطورات مثيرة وتغيرات جذرية عميقة ، كان لابد أن تجذب أهتمام الدول الاسلامية ، فتتعهدها بالدراسة الموضوعية والتحليل العلمى ، قصد التعرف بدقة على طبيعتها ومداها ، واستخلاص آثارها ونتائجها ، فى الحاضر والمستقبل ، من اجل زيادة قدرتنا على التأثير فيها ، وتوجيهها الى المسار الذى يحمى مصالحنا ، ويخدم قضايانا .

وتؤمن مصر بأن التضامن الاسلامى ، ينبغى ان يكون حجر الزاوية فى كل عمل تقوم به الدول الاسلامية ، أو مسئولية تتصدى لها ، لأن التحديات المعاصرة ، أصبحت تتجاوز قدراتنا الفردية مهما تعاظمت ، وتستعصى على الجهود المتفرقة والمحاولات غير المنسقة ، وان تعددت وتضاعفت . كما لابد وان يقوم التضامن فى داخل الأسرة الاسلامية الكبيرة ، على التسليم بوحدة المصلحة والمصير بين كافة الشعوب الاسلامية ، التى تنتمى جميعا دون استثناء لدائرة العالم الثالث ، وما تواجهه من مصاعب تنموية فى مسعاها لتحقيق كفايتها من الغذاء ، وتطوير نظم الانتاج والادارة واستيعاب اساليب التكنولوجيا الحديثة ، ومواجهة المطالب المتزايدة للأجيال الجديدة من ابنائها .

ولاشك ان التضامن الاسلامى ينطوى بالضرورة على التزام أساسى وجوهرى ، علينا تجسيده فى تعاملنا اليومى مع بعضنا البعض ، وهو الألتزام بتسوية الخلافات التى تنشب بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بالطرق الودية التى تتفق مع المصالح المشتركة والأهداف الواحدة .

ومن هذا المنطلق ، ترى الدبلوماسية المصرية ، ان منظمة المؤتمر الاسلامى ، مؤهلة للقيام بدور أكبر فى تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء بها بالوسائل السلمية الودية وبعيدا عن أساليب الصراع والعداء التى تتناقض تماما مع مبدأ الانتماء لاسرة واحدة .

وبسبب ما داهم المؤتمر خلال انعقاده من احداث غزو العراق للكويت ، فقد بادر باصدار بيان قوى ادان فيه العدوان العراقى ، وطالة بضرورة انسحاب القوات العراقية . وبعدم ترتيب أية آثار على الغزو وأعتباره انتهاكا لمبادىء المنظمة . كما أعرب المؤتمر عن تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعى برئاسة الشيخ الصباح رئيس الدولة ، ورئيس القمة الإسلامية الخامسة . وصدر عن المؤتمر بيان بتوافق الآراء ، جاء استكمالا لقرار مجلس الأمن والجامعة العربية فى هذا الشأن .

ولعل أهم أنجازات المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، اصداره « اعلان القاهرة » بشأن حقوق الانسان المسلم ، وذلك كتتويج للمداولات الخاصة باعداده ، داخل منظمة المؤتمر الاسلامى قرابة اربعة عشر عاما .

كما شاركت مصر أيضا فى اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى حيث رأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع الذى أنعقد فى نيويورك فى مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٠ على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، وقد حضر الاجتماع سمو أمير الكويت باعتباره رئيسا لمؤتمر القمة الخامس لمنظمة المؤتمر الاسلامى .

وفى الحقيقة تعمل الدبلوماسية المصرية من خلال نشاطها الفاعل فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، على جعلها قادرة على فرض نفسها فى قلب الأحداث ، فلا تعيش على هامش التغيير ، بل تخرج الى العالم وتتفاعل مع غيرها بالأخذ والعطاء ، وأن تقيم علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى من منطلق التعاون فى المسيرة المشتركة على طريق السلام والتقدم والرخاء .

مصر وحركة عدم الانحياز :

ان مصر التى اكدت دوما التزامها بحركة عدم الانحياز ، لتؤمن بأهميتها وبضرورتها فى تحقيق التطور المتكافىء فى مجال العلاقات الدولية . ولاشك ان الأحداث والتطورات التى يموج بها عالم اليوم ، وخاصة بعد ان وضعت الحرب الباردة أوزارها ، انما تكشف عن الدور الرائد الذى يمكن أن تقوم به الحركة فى رسم الصورة الجديدة للمستقبل ، فى مواجهة الأخطار الفادحة التى تهدد استمرار التقدم على كوكبنا .

وإذا كانت حركة عدم الانحياز ، ظلت منذ بداية قيامها ، هى الحصن الذى يلوذ به الضعفاء من ويلات المجابهة المروعة التى كان يهدد بها صراع الجبابرة الاقوياء ، فان الأهداف الجديدة التى ترتسم فى الأفق اليوم ، ويتعين على الحركة أن تتصدى لتحقيقها ، بفكر متطور وعمل ديناميكى نشيط ، ما تزال هى ذاتها امتدادا لجوهرها الأصيل ، الذى غدا يتمثل الآن فى العمل على دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وحماية مصالح ضعفاء المعمورة وفقرائها ، وبلورة طموحاتهم حتى تتهيأ لهم القدرة ، على الدخول فى حوار منتج وبناء مع الشمال ، يستهدف سد الهوة بين الطرفين ، وتحويل التطورات الايجابية المتولدة عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، الى نهضة جديدة لشعوب العالم كله .

وفى ظل التغيرات الجذرية والمتلاحقة التى تموج بها الساحة الدولية اليوم ، انعقد الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٤ أكتوبر ١٩٩٠ . وقد القى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بصفته رئيسا لوفد مصر كلمة أكد فيها على أهمية استجابة الحركة للمتغيرات الدولية الراهنة وتكيف مبادئها مع مناخ الوفاق الدولى الجديد . كما دعا أيضا الى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة فى دفع حوار ايجابى وبناء بين الشمال والجنوب وتعميق أواصر علاقات التشاور والتعاون بين دول الجنوب والجنوب .

كما شهد عام ١٩٩٠ ايضا اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتحضير للمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى « اكرا » فى النصف الثانى لعام ١٩٩١ .

وتحقيقا لنفس الهدف ، ومتابعة من حركة عدم الانحياز لما يعيشه العالم من مرحلة توافق دولى شامل حول ضرورة سيادة السلام العادل بين جميع البشر ، والتكاتف معا من أجل معالجة تلك التحديات الخطيرة التى تهدد البقاء الكونى نفسه ، فانها تتشبث بالأمم المتحدة كأسلوب أمثل للتعاون بين وحدات المجتمع الدولى ، وكجهاز فعال ينبغى تأكيد دورة فى حل المنازعات وتعميق الشرعية الدولية وتجسيد التكافل والتضامن على المستوى العالمى .

وتقوم الرؤية المصرية ، على ان حركة عدم الانحياز تملك من مقومات الحيوية والقدرة الذاتية ، ما يمكنها من إعادة رسم دورها ، الذى يتفق مع مهامها الجديدة على المسرح الدولى ، وتعزيز مكانتها ، وتعظيم اسهامها فى صيانة السلام وصنع التطور .

مصر والدولية الاشتراكية :

كان قبول الحزب الوطنى الديمقراطى ، الحاكم فى مصر ، فى عضوية حركة الدولية الاشتراكية فى يونيو ١٩٨٩ ، ايذانا ببدء النشاط المصرى فى هذا المحفل السياسى الدولى العريق . اذ بادر حزبنا الى توجيه الدعوة لاستضافة اجتماع مجلس حركة الدولية الاشتراكية ، وهو الاجتماع الذى التأم بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٣ مايو ١٩٩٠ .

وقد شارك فى اجتماع مجلس الدولية الاشتراكية ، الذى جاء انعقاده بالقاهرة كأول سابقة لاجتماعات يعقدها فى دولة من دول العالم الثالث ، واحد وسبعون حزبا من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية الى اكثر من ستة وأربعين دولة من مختلف بقاع العالم . وتم انتخاب السيد وزير

الدولة للشئون الخارجية وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى نائبا لرئيس الدولية الاشتراكية عن المنطقة العربية .

كما مثل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعات مجلس حركة الدولية الاشتراكية الذى انعقد فى نيويورك فى الفترة من ٨ الى ٩ أكتوبر ١٩٩٠ ، والذى دارت اعماله حول موضوع مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب فى التسعينات . وقد عبرت الكلمة التى القاها السيد وزير الدولة عن ترحيب العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة وببدء حقبة جديدة فى تاريخ الانسانية تسودها سياسة الوفاق والتعاون . كما عكست كلمته من جانب آخر القلق الذى يساور دول العالم الثالث ازاء المتغيرات الدولية الجديدة خشية ان يتم التقارب بين الشرق والغرب على حساب الأهمية السياسية والاقتصادية للدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة . كما دعت كلمة السيد وزير الدولة الى ضرورة التوصل الى صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب على أسس اكثر عدالة كما اكدت على أهمية تشجيع التعاون الاقليمى المتعدد الاطراف دفعا للحوار بين الجنوب والجنوب وتضييقا للفجوة المتزايدة بين دول الشمال والجنوب .

ولاشك ان حركة الدولية الاشتراكية ، التى تتطابق السياسة الخارجية المصرية مع أغراضها مقاصدها ، الساعية الى ارساء العدالة الاجتماعية ، والقضاء على كافة اشكال القهر الاجتماعى والسياسى ، تزداد أهميتها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، كما يزداد أهمية الدور الذى يتعين على الحركة الاضطلاع به فى العمل على توسيع دائرة التعاون والتعايش بين الدول جمعاء ، وتكريس نتائج الانفراج الدولى لصالح البشرية بأسرها:-

وتجهد الدبلوماسية المصرية فى الدعوة الى توسيع نطاق الحركة وفتح أبواب عضويتها امام دول العالم الثالث ، تحقيقا لأكبر قدر من التوازن والتكافؤ بين مصالح الدول المتقدمة الغنية وبين مصالح واحتياجات الدول النامية ، وفى تحفيز همة الحركة للعمل على احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، للحيلولة دون قيام ستار حديدى من نوع جديد ، يقسم العالم افقيا بين شمال غنى وجنوب فقير .

مصر والأمم المتحدة :

تواصل مصر تأييدها ودعمها الكامل للأمم المتحدة ، والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التى استقرت فى ضمير شعبنا وشعوب العالم الثالث ، والتى ستظل مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية .

ولعل ابرز النشاطات التى شهدها مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى عام ١٩٩٠ الفائت هو مؤتمر « قمة الطفولة » ، الذى شارك فى الدعوة اليه الرئيس محمد حسنى مبارك مع رؤساء جمهوريات وحكومات المكسيك وكندا والسويد ومالى وباكستان . وقد حضر المؤتمر ٧٢ رئيس دولة وحكومة . هذا وقد سجل الرئيس مبارك فى رسالته إلى المؤتمر جهود مصر فى مجال رعاية الطفولة ، مؤكدا ان مصر اتخذت مختلف الأجراءات من اجل وضع العناصر الرئيسية التى تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل موضع التنفيذ ، قبل بدء سريانها على المستوى العالمى وتناولت السيدة قرينة السيد الرئيس ورئيسة وفد مصر لدى القمة فى الكلمة التى القتها باسم مصر وضع الطفل المصرى باعتباره نموذجا حيا لطفل العالم الثالث ، موضحة ان مصر قد بدأت فعلا فى تحقيق الأهداف التى عقد من اجلها المؤتمر وذلك باعلان رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٩ عقدا لحماية ورعاية الطفل المصرى ، وانشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ليضع لرعاية الطفل سياسة مستمرة ومستقرة .

ولاشك ان قمة الطفل تعد تطورا فريدا فى تاريخ العلاقات الدولية ، يدل على ارتقاء العمل السياسى فى

عالمنا المعاصر ، وبعد نظر القادة فى التطلع الى معالجة الامور ، ليس فقط ذات الأولوية الحالية ، بل وأيضا الآثار المستقبلية وبعيدة المدى . فأطفال اليوم هم أعمدة بناء الغد ، وهم قادة المستقبل .

ان الفكرة التى نشأت فى أذهان العاملين المخلصين فى صندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ثم جرى تبنيها من قبل قادة الدول الست الداعية الى المؤتمر ، قد وجدت أرضا دولية خصبة من قادة العديد من الدول فى الشمال والجنوب . وكانت الاستجابة الكبيرة للدعوة الى قمة الطفولة على هذا النحو غير المسبوق ، لدلالة واضحة على طبيعة العصر الذى تتجه اليه فى العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العصر الذى يجعل حقوق الانسان ركيزة العلاقات الدولية .

وانطلاقا من ايمان مصر الراسخ بوحدة مصير الانسانية وبحكمتها الجماعية ، فقد واصلت دعوتها الى ضرورة مضاعفة المجتمع الدولى لجهوده من اجل اقامة عالم خال من العنف ومن الاسلحة النووية ، على أساس التخلى عن سياسات المواجهة والبحث عن توازن مقبول للمصالح ، وتعاون واسع النطاق ومتنوع ، وثقة وتفاهم متبادلين بين الشعوب .

وتجسيدا لهذه الدعوة ، اعلن الرئيس محمد حسنى مبارك فى ابريل من عام ١٩٩٠ الفائت ، عن مبادرة تتضمن مشروعا لازالة كل اسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الاسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية . ولاشك ان انفجار أزمة الخليج على هذا النحو الذى يهدد باندلاع حريق هائل فى المنطقة كلها ، ليؤكد على الحاجة الملحة الى تنفيذ هذه المبادرة تحقيقا للهدف منها فى حماية أمن كل دول الشرق الأوسط .

وعلى ذات الشاكلة ، واصلت مصر مطالبتها باعتبار الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، وبأن تلتزم دول المنطقة بحظر دخول الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وتدعو مصر اسرائيل الى الانضمام لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، وقبول الضمانات التى تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تدعو الى اتخاذ كل الاجراءات الأخرى الكفيلة بتخفيف حدة التوتر ووقف سباق التسلح بالمنطقة ، وبناء الثقة بين الاطراف . فالدروس المستخلصة الآن تؤكد اكثر من أى وقت مضى ، ان اسرائيل أو أية دولة اخرى ، لا تستطيع ان تحقق امنها بقوة السلاح ، وكذلك الدول العربية ، كما لا يمكن تحقيق الأمن على حساب تهديد أمن الدول الأخرى .

وهكذا يتبين بوضوح وجلاء ، من واقع جردة الحساب الخاصة بجهدنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف ان لكل غرس طيب ، حصاد وافر ، اذا تعهده اصحابه بالرعاية والاخلاص والاصرار على بلوغ القصد .

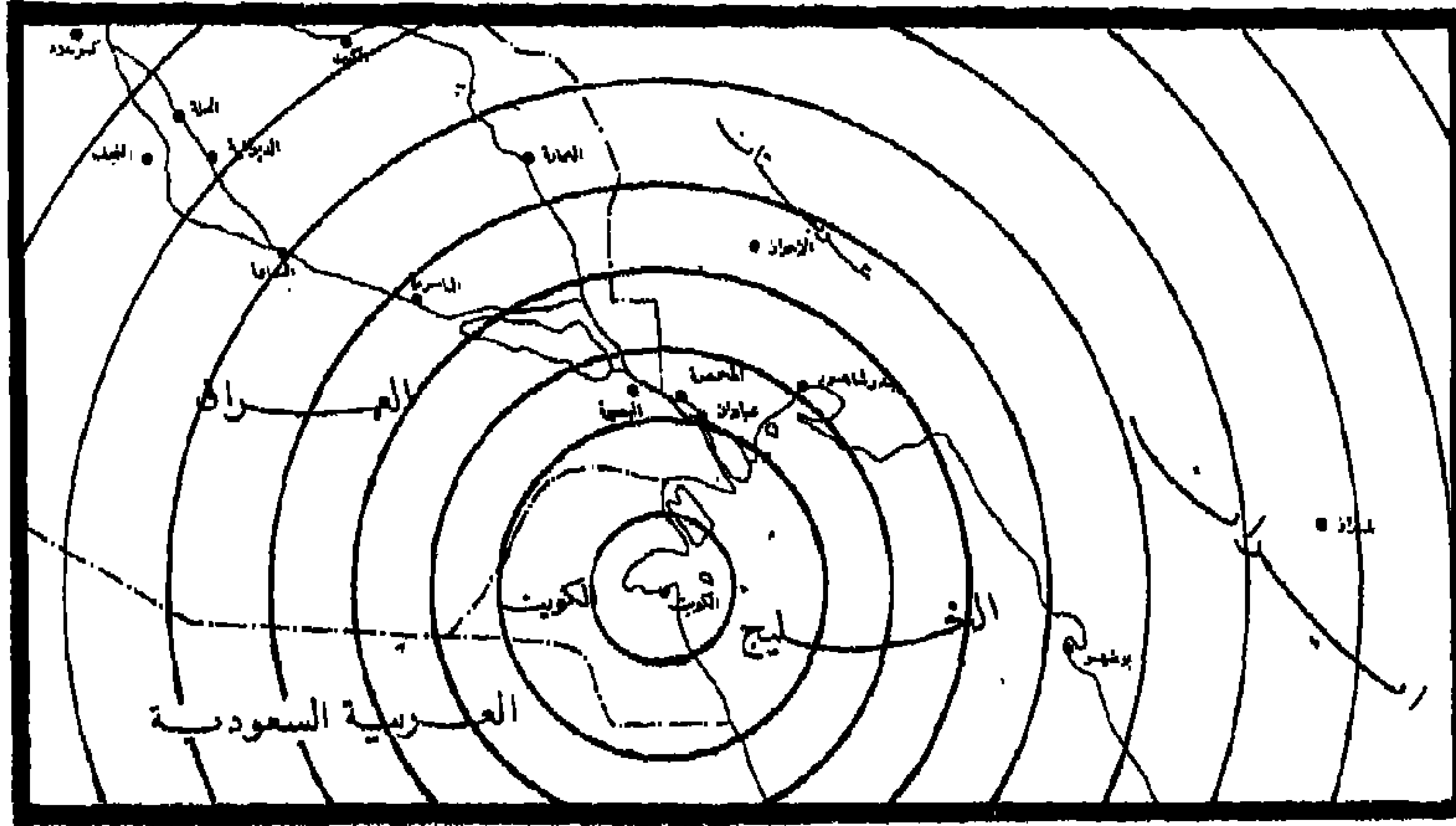
د . بطرس بطرس غالى

ملف العدد

أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات

محتويات الملف

[١] تقديم . حسن ابوطالب ....
[٢] السياق الاجتماعي السياسى العربى للازمة ....
[٣] محددات واهداف السلوك العراقى ....
[٤] سوريا والأزمة .. فرص المكاسب الاقليمية والدولية ......
[٥] التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة ....
[٦] المبادرات السياسية وامكانات نجاحها ....
[٧] دول الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة .....
[٨] ازمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ....
[٩] الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية .
[١٠] مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة ....
[١١] مجلس الأمن الدولى وادارة الأزمة ....
[١٢] أزمة العمالة المصرية العائدة ....
[١٣] تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية ....
[١٤] أسعار النفط قبل وبعد الأزمة ....
[١٥] تمويل الحشد العسكرى فى الخليج . دلالاته وآثاره ....
[١٦] السلوك العسكرى ومحدداته ....
[١٧] تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية
[١٨] كتب حول الأزمة ....
[١٩] وثائق خاصة بالأزمة (٢) ....
[٢٠] يوميات الأزمة (٢) ....



[١] تقديم : حسن أبوطالب

جدلية المواجهة العسكرية والتسوية السياسية

مازالت أزمة الغزو العراقي للكويت تهز بعنف بالغ عمليات تشكل النظام الدولى الجديد ، ولقد حملت الشهور الخمسة الماضية ـ والتى هى عمر الأزمة زمنيا ـ كثيرا من التطورات ةالتحركات والمناورات ، والتى يمكن وضعها جميعا تحت عنوان كبير وهو « السباق بين جهود التسوية السياسية والعمل العسكرى ».. واذا كان للعمل العسكرى مخاطره المحتملة والمؤكدة ، فان للتسوية السياسية صعوباتها ومشكلاتها الفريدة والمعقدة . وكل من المخاطر المحتملة والأكيدة ، والمشكلات الظاهرة والخفية كانت وستمثل كوابح للجوء الى أحد هذين الخيارين طالما استمرت صيغة المعادلة السياسية ـ العسكرية على النحو الذى كانت عليه طوال الشهور الخمس الماضية .

وعلى أية حال فان مخاطر العمل العسكرى تثير فى الذهن تساؤلات عديدة ، يصعب القول أن حدود الايذاء الناتجة عن هذا التحرك قد تقف عند حدود العراق وحسب ، ويبدو فى الأفق أن الايذاء المتوقع سيكون ايذاء شاملا لطرفى المواجهة المباشرة جنبا الى جنب هؤلاء الذين يعدون انفسهم غير معنيين مباشرة بالأزمة الخليجية . وهؤلاء الذين يمنون انفسهم بحصد بعض المنافع ـ مثل ايران واسرائيل ـ فى حال توجيه ضربة عسكرية للعراق ، يعرفون قبل غيرهم انهم رهائن « لأمنيات »

بعيدة التحقيق ، فمهما كانت قدرة الحشود العسكرية المناهضة للعراق ، وايضا مهما كانت التصورات المبالغ فيها عن عمق الضربة العسكرية التى ستوجه للعراق ، فهناك قدرة ـ قد تكون ضئيلة للغاية ـ ستظل تؤهل العراق بتوجيه ضربة عسكرية معاكسة وفى اتجاهات عدة . وقد يخسر العراق المواجهة ، ولكن الحصيلة الكلية ستكون خسائر على الجميع ، العرب فى المقدمة ، ثم النظام الدولى الجديد ، والاقتصاد العالمى ، والقوات الأمريكية وحلفائها ، وايضا اسرائيل والتى تحرك من وراء حجب كثيرة الآلة الاعلامية الغربية والأمريكية فى مواجهة العراق والعرب ، فى نفس الوقت تعمل على التعتيم على تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ومايرافقها من تصاعد وحشى بغيض لأساليب القمع والعقاب الجماعى فى مواجهة المواطنين العرب .

وحين نتحدث عن خسائر تصيب الجميع بلا استثناء يبرز فى الأفق تداعيات اكثر احتمالا ، فهناك التوازن الجديد فى المنطقة ، والذى يبدو ان كلا من اسرائيل وايران وتركيا اكثر حرصا ورغبة فى حدوثه مستقبلا ، على اعتبار انه سيكون فى صالحهم اكثر من صيغة التوازن الاقليمى المتضمنة قوة عراقية ذات بأس معقول . والرهان هنا هو على تقليص الآلة العسكرية العراقية وتوجيه ضربة حاسمة لها . وبالتالى اخراجها من معادلة التوازن الراهنة ، والوجه المقابل لهذه « الأمنيات » لقوى اقليمية ودولية هو اختلال التوازن الاقليمى على صعيدين :

اولهما التوازن العربى الاسرائيلى ، أى بين العرب من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى . والمعروف ان اسرائيل ، وتؤيدها الولايات المتحدة ، تصر على حساب قوتها فى مواجهة القوات العربية مجتمعة . واذا ماحدث تدهور فى القوة العراقية فهو ولاشك رصيد اضافى للقوة الاسرائيلية .

اما الصعيد الثانى فهو التوازن بين العرب كجماعة وكأمة فى مواجهة القوى المحيطة بهم ، ويدخل هنا دول الجوار الجغرافى التى تبحث لها عن دور استراتيجى جديد فى سياق التحولات الكلية والجذرية على المستويين العالمى والاقليمى . وهنا تبرز ايران وتركيا وكذلك اثيوبيا والتى بالرغم من تعرضها لمخاطر حرب اهلية ، إلا انها تعتبر نفسها معنية بالدرجة الأولى بتقليص القوة العسكرية العراقية لاعتبارات استراتيجية واخرى تتعلق بأمور داخلية خاصة بمواجهة الثورة الارتيرية التى تدعمها العراق عسكريا ، وايضا لعلاقات اثيوبيا المستقبلية بكل من الصومال والسودان .

ويكاد المرء يلمح اتفاقا بين القوى الاقليمية والقوى الكبرى على اهمية ادخال متغيرات سلبية للجانب العربى عسكريا ، وهذا الاتفاق العام هو نفسه يمثل مصلحة لكل قوى على حدة . فالعراق القوى عسكريا ، وبجانبه باقى القوى العربية ، سيجد كثيرا من الاطماع التوسعية الاسرائيلية ، أو على الأقل يمثل عقبة رئيسية امام التوجهات التوسعية الاسرائيلية ، وسيمثل عقبة ايضا امام تطلعات تركيا العربية والشرق أوسطية ، بنفس القدر تقريبا الذى تلعبه فى مواجهة المساعى الايرانية التى تبرز حينا وتختفى حينا لأن تكون القوة رقم واحد فى الخليج العربى ، والمهيمنة على مقدراته معنويا وسياسيا وربما عسكريا .

وبالمثل فان القوة العراقية تمثل مصدر قلق للقوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة والتى تربط ذلك باعتبارات استراتيجية وأمنية تمس دورها كقوة عظمى فى ظل نظام دولى جديد تزيد فيه دواعى المنافسة مع قوى دولية صاعدة فى كل مكان ، فضلا عن اعتبارات أخرى اقتصادية ونفطية بالدرجة الأولى .

ان هذا التوازن المرغوب اقليميا ودوليا ، وبقدر ما يمثله من خسائر وانتكاسات على النظام العربى ، بقدر مايحمل معه اضرارا وخسائر للنظام الدولى برمته ، والذى اعتدنا على وصفه « بالجديد » تيمنا بعلاقات الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ويبرز هنا مسألة بروز اسرائيل كقوة رئيسية وحيدة فى المنطقة العربية وهو ما سيسعد ولاشك فى ذلك انصار اللوبى الصهيونى فى كل مكان ، ولكنه سيقلق ـ وهناك مؤشرات عديدة على مثل هذا القلق ـ هؤلاء الذين ينظرون الى مصالح الولايات المتحدة ، ومن ورائها مصالح الاستقرار الدولى ، بدرجة اكبر من الرشد والعقلانية ويشاركهم فى ذلك آخرون من السوفيت والفرنسيين وعرب ، فضلا عن المانيا الموحدة ، وهؤلاء جميعا يرون فى تغيير صيغة التوازن الراهنة لصالح

اسرائيل فى المستقبل عاملا لمزيد من فقدان السيطرة على هذه الدولة المصطنعة ، ولمزيد من النزعات التوسعية لنخبتها الحاكمة ولشعبها على السواء ، ولمزيد من احتمالات فقدان الأصدقاء فى المنطقة ودخولها فى دوامة من العنف والتخبط بما فى ذلك الحروب المفتوحة بلا نهايات مسبقة أو أدنى قدرة على التحكم فى مساراتها الرئيسية .

وبنفس الدرجة من المخاطر ستتعمق الفرقة العربية ، وستدخل المنطقة فى دوامة من الفوضى وتصفية الحسابات ، وستعم الخسارة الجميع دون استثناء حتى فى حال اسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وسيصعب والحال هكذا معرفة من المنتصر ومن المهزوم ، اذ سيكون الجميع ـ وبدرجات مختلفة ـ مهزومين أو على الأقل خاسرين .

ان البحث عن صيغة مستقبلية للأمن الاقليمى ، أو بالتعبير الغامض والواسع معا الذى استخدمه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى « اقامة بنية أمنية وترتيبات جديدة فى المنطقة » ، والذى يمثل المفتاح لفهم التحركات الأمريكية اساسا والدولية الأخرى فرعا ، قد يكون اقرب الى التحقيق ، وفق حسابات احصائية وأمنيات مكبوتة غالبا ، أو رغبات مفصوح عنها نادرا ، ولكنها ولاشك ، فى حال الفوضى العربية والأقليمية المتوقعة ستكون ضربا من المستحيلات ، أو على الأقل باهظة التكاليف على مستويات الهيبة الدولية والتطور السياسى والخسائر البشرية والتكلفة الاقتصادية . وتلك « الخطط الجميلة » التى تتناولها مراكز الأبحاث الغربية وبؤر التخطيط الاستراتيجى وبعض صانعى القرار فى الولايات المتحدة ، والتى تتحدث عن دور تركى أو ايرانى مسيطر عليه ، او هيمنة اسرائيلية بصورة أو بأخرى ، أو تذويب للنظام العربى وتفتيته ، لن تكون جميلة قط فى الواقع . والأرجح هو دخول المنطقة فى حال من الفوضى يصعب تقديره ، لاسقف لها ولا قابض عليها ، وستكون فوضى شاملة على صُعد السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية . والى جانب فقد الأبناء والأخوة من الجنود ، ستوقف صناعات اساسية فى شتى بقاع العالم ، ويزيد التضخم ، وتصعب السيطرة على اسعار النفط ، وترتفع معدلات البطالة ، واختصارا ستتعرض مستويات المعيشة فى مختلف بقاع الدنيا لهزات شديدة ومعدلات عالية من التدهور .

واختصارا فان تلك المنافع التى قد يمنى البعض نفسه بها كنتائج مضمونة أو شبه مؤكدة اذا ماوجهت ضربة موجعة للقوة العسكرية العراقية ، هى نفسها « مخاطر » مؤكدة على الاستقرار الاقليمى والسلام العالمى والنظام الدولى ، وهى نفسها كوابح الانزلاق فى عمل عسكرى رغم بريقه لدى البعض هنا أو هناك .

ان موانع العمل العسكرى تعنى من الناحية النظرية التمسك بأهداب الحل السلمى القائم على تفاعلات سياسية متبادلة بين اطراف الأزمة ، وتكشف خبرة الشهور الخمسة الماضية ان هنالك ثلاث رؤى كبرى للحل السياسى السلمى :

الرؤية الأولى وهى تلك الخاصة بالتطبيق الكامل لما يسمى بقرارات الشرعية الدولية أو تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولية ، والتى تعنى انسحابا عراقيا كاملا وعودة الشرعية الكويتية ، وتمثل هذه الرؤية مواقف الغالبية العظمى من الأسرة الدولية ، وتعد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية المعبر الرئيسى عن تلك الرؤية والمتمسكة بها على الأقل علنا . وبدرجة مناسبة يشارك الاتحاد السوفيتى فى التأكيد على هذا الطرح . والفكرة المتضمنة هنا هى « عدم مكافأة المعتدى »، وضرورة اعمال القرارات الدولية ، واهمية السيطرة على نوازع العنف واستخدام القوة لدى القوى الصغرى فى العالم الجديد . وفى سياق هذه الرؤية نلحظ تأكيدا واصرارا على مايجب ان يقوم به العراق ، دون ان يصحبه توضيح لما سيقدمه العالم للعراق اذا ما أذعن للقرارات الدولية . ويبدو من هذا التجاهل وكأن الأمور ستعود الى سابق عهدها ، وهو أمر يصعب قبوله ، ولاسيما فى ضوء الدعوات حول ضمانات تمنع تكرار ماحدث مستقبلا .

الرؤية الثانية وهى رؤية العراق والقائمة على مبدأين معلنين احدهما وهو ان لا انسحاب عراقى من الكويت ، والثانى وهو دعوى الربط بين القضايا المختلفة فى المنطقة وعلى راسها القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، أما على صعيد الآليات فقد طرح العراق « الحوار »، ولكنه الحوار القائم على استبعاد اصحاب القضية الأصليين ـ أى الشعب الكويتى

ذاته ـ وتوجيه الحوار الى اقامة علاقات ذات أسس معينة مع كل من الولايات المتحدة دوليا والسعودية اقليميا وعربيا . والواقع ان رؤية العراق تعنى محاولة الخروج من الأزمة بكل الغنيمة ، فضلا عن التفاهم مع الولايات المتحدة والسعودية على طبيعة العلاقات المستقبلية والتى تتضمن دورا محوريا للعراق فى ضبط الأوضاع الخليجية ، وقد يصل الى حد لعب دور « شرطى الخليج » نيابة عن المصالح الغربية والأمريكية فى المنطقة . ويعلم العراق قبل غيره خصوصية الأزمة الكويتية ، وخصوصية القضية الفلسطينية ، ومع ذلك فان هدفيه الحقيقيين للربط بينهما ليسا الوصول الى حلول كلية بل اسباب تتعلق بالراى العام العربى واخرى تكمن فى التغطية على فعلة الغزو ذاتها .

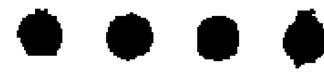
أما الرؤية الثالثة فهى تلك التى يمكن اعتبارها رؤية الحل الوسط ، أو الرؤية التى تدمج فى داخلها بين آلية الحل السياسى ، والعمل على ابعاد المخاطر المتضمنة فى العمل العسكرى . وتقوم فى الاساس على الموازنة بين المصالح المتضاربة ، وتدخل تقريبا كل الأفكار والمبادرات التى طرحها قادة عرب فى اطار هذه الرؤية الوسطية ، وهى تعنى فى ابرز خطوطها انسحابا عراقيا من معظم الأراضى الكويتية وليس كلها ، والسماح بصيغة لعودة اسرة الصباح ، وابقاء بعض المواقع فى يد العراق تحت أى صيغة كالتأجير أو التنازل ، وتسوية مشكلة الديون العراقية للكويت ، وتكوين قوة عربية تفصل بين البلدين فى شريط حدودى يتفق عليه .

وفى اطار هذه الرؤية الوسطية تبرز مشكلتان وهما الآلية التى يمكن عبرها تحقيق هذه الحزمة من الأفكار والمبادىء ، وشكل الخطوات وايها يسبق وايها يأتى متأخرا ووفق أى صيغة كالحوار المسبق أو المتزامن . اما المشكلة الثانية فهى رفض الطرفين المباشرين ـ اى الكويت والعراق ـ التجاوب مع مثل هذه الرؤية . ويمكن ان نضيف مشكلات اخرى تتعلق برصيد الثقة الذى بات مكسورا ويصعب اصلاحه . وكذلك التعقد الشديد للأزمة وتشعبها ، فضلا عن استحالة تجاهل أدوار القوى الكبرى فى أى حل يراد له التنفيذ .

وأيا كانت الرؤية الخاصة بالحل السلمى ، وأيا كانت نوايا اطرافها الحقيقية ، فلابد ان نعترف انه مقابل مخاطر العمل العسكرى ، هناك صعوبات جمة ومشكلات ليست هينة امام الحل السياسى . وما اختلاف الرؤىَ على النحو الذى اشرنا اليه إلا أحد مظاهر هذه الصعوبات . وهنا يمكن ان نشير الى ثمانية مشكلات رئيسية وكبرى يصعب تجاهلها حتى فى حال اقرار اسلوب التسوية السياسية القائم على الحوار المتبادل والتفاوض ، والاقرار المسبق من اطراف الأزمة المباشرين حول حدود معينة من المبادىء كالانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية ومن هذه المشكلات الأساسية :

١ ـ ماهو مصير التواجد العسكرى الأجنبى المكثف فى منطقة الخليج ؟
٢ ـ حدود الضمانات المطلوبة والمتبادلة بين العراق وجيرانه الخليجيين .
٣ ـ الموقف من العقوبات الاقتصادية وكل قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق .
٤ ـ الشكل الأمثل للدور العراقى بعد انهاء الأزمة فى التفاعلات العربية عموما ، والخليجية على وجه الخصوص .
٥ ـ مستقبل الربط بين القضايا الكبرى فى المنطقة ، وتحديدا مستقبل القضية الفلسطينية ، ومدى امكانيات الربط السياسى ـ وليس العضوى ـ مع مبادىء حل الأزمة الخليجية .
٦ ـ كيفية ضمان السلامة الاقليمية للعراق ولقواته العسكرية ، خاصة فى ضوء تهديدات اسرائيل بعمل عسكرى منفرد ضد العراق اذا انتهت الأزمة سلميا .
٧ ـ شكل العلاقة بين الأمن الاقليمى لمنطقة الخليج والأمن الدولى ، ومستقبل اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، ومدى امكانية التخلص من الأسلحة الكيماوية العراقية مقابل الأسلحة النووية الاسرائيلية .
٨ ـ ماذا عن الأدوار المستقبلية لكل من ايران وتركيا واسرائيل ؟

ان تلك المشكلات هى احدى مظاهر تفرد ازمة الخليج من جانب ، وتعبير صادق عن تعقدها من جانب آخر . وبقدر ماتمس هذه المشكلات الكبرى الوجود العربى كله ، بقدر ماتمس وتؤثر فى الاستقرار الاقليمى والدولى على السواء . وكلما أتيحت لكوابح العمل العسكرى البروز والقدرة على توجيه الأمور فى المستقبل ، كلما ترسخت ضرورات الحل السياسى المتوازن عربيا ودوليا . ومع قدرة هذا الحل على النجاح سيتجنب العالم العربى كوارث محققة ، وستترسخ معايير ومبادىء دولية سترسم الطريق امام العالم شماله وجنوبه ، وتحدد له مسار التفاعلات المستقبلية لعقد قادم على الاقل .



هيكل الملف :

يمثل هذا الملف استكمالا موضوعيا للملف الذى سبق نشره فى العدد السابق من السياسة الدولية بعنوان « الغزو العراقى للكويت .. النتائج والأبعاد ». وفى هذا الملف ثمة حرص على ايضاح الجوانب المختلفة لأزمة الخليج عبر عمرها الزمنى الذى يصل الى خمسة اشهر كاملة من خلال رصد وتحليل تطوراتها الكبرى والأساسية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية ، ويتضمن الملف اربعة محاور رئيسية على النحو التالى :

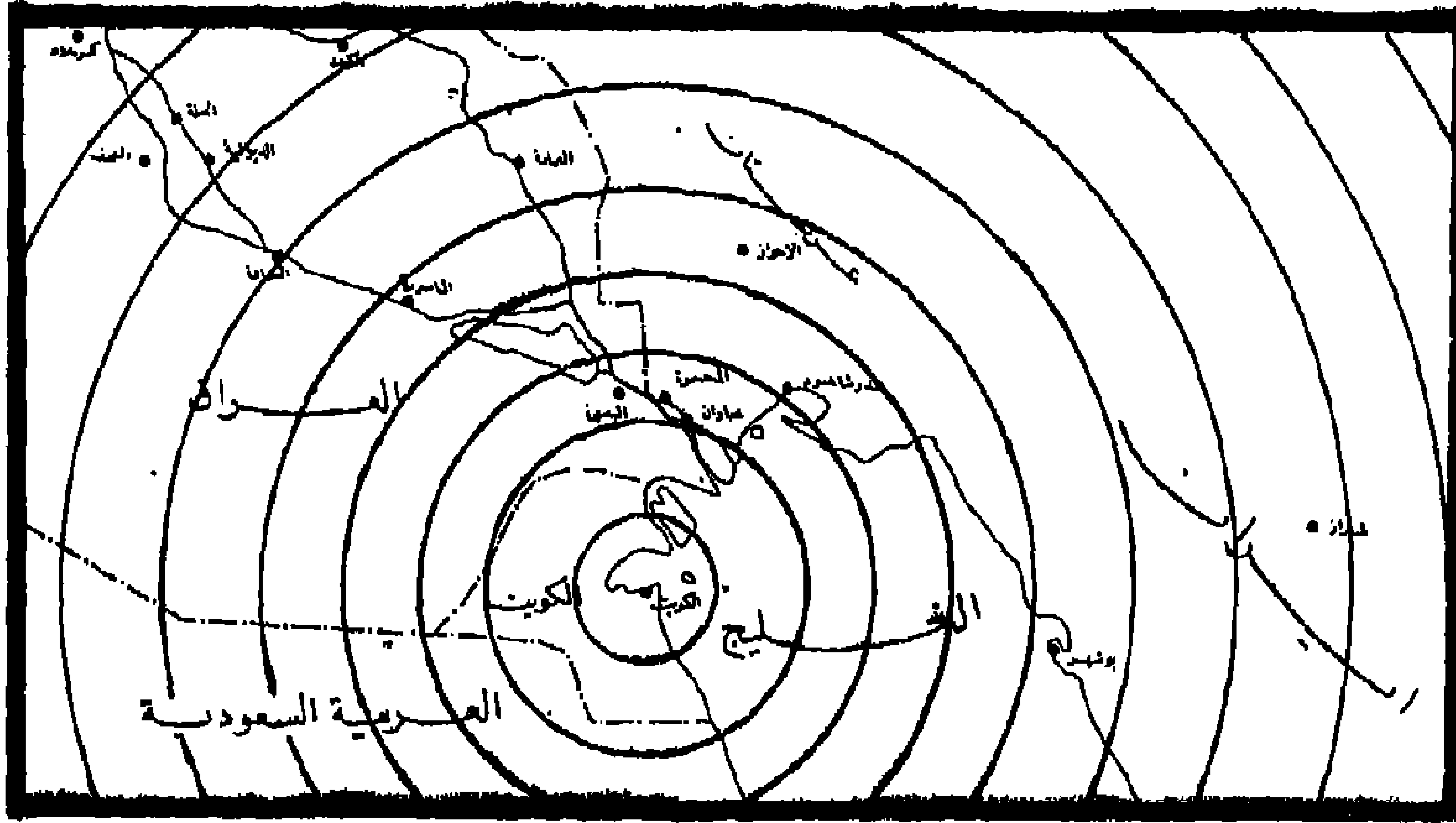
المحور الأول : المجتمع العربى والأزمة : وتعالج فيه السياق الاجتماعى ـ السياسى الذى ساعد على افراز الازمة بالطريقة التى تفجرت بها . والتحركات وردود الافعال واطروحات الحلول السلمية العربية وما انتهت اليه .

المحور الثانى : المجتمع الدولى والأزمة : ونعالج فيه تاثيرات عمليات تشكل النظام الدولى الجديد ازاء قضية الغزو ، ومجمل التحركات الدولية واشكالها القانونية والسياسية ، ومايترتب عليه من مفاهيم ودلالات ومبادىء .

المحور الثالث : ويتعلق بالبعد الاقتصادى على المستويات العربية والمصرية والدولية ..

المحور الرابع : وهو البعد العسكرى للأزمة ، وتم فيه تناول تمويل الحشد العسكرى ودلالاته ، ومحددات التحركات العسكرية لأطراف الأزمة ، والتصورات المطروحة عربيا وغربيا حول مستقبل الترتيبات الأمنية فى المنطقة العربية .

والى جانب هذه المحاور الأساسية تم افراد جزء توثيقى يتعلق بتطورات الأزمة .



[٢] السياق الاجتماعى السياسى العربى للأزمة

د . مخلص احمد عبدالغنى

تعد ازمة الخليج بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قفزة عربية الى الخلف بعد ان بدت فى الأفق بعض الدلائل الهامة (وليست الحاسمة) لاعادة صياغة الأولويات العربية وتحقيق قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية ـ العربية والانفراج الديموقراطى النسبى بالسماح بالتعددية السياسية فى بعض الاقطار العربية ونمو صيغ للتعاون العربى المشترك بتشكيل مجلسى التعاون العربى والمغاربى ، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ميلادا جديدا للروح العربية ولقواها الفاعلة كانت الأرض العربية إذن ممهدة لبدء حالة من التراضى العربى المعتمد على آليات حقيقية من المصالح العربية المشتركة ، وجاءت ازمة الخليج لتعيد الأمور العربية الى أسوأ مما كانت عليه وتكشف لنا عن عمق التناقضات العربية ـ العربية واتساع مدى وطبيعة الاختلافات فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقطار العربية .

وسنحاول فيما يلى إلقاء بعض الضوء على ازمة الخليج من جانبين رئيسيين :

اولهما :السياق الاجتماعى السياسى للأزمة .

وثانيهما :آثار الأزمة على الاقتصادات العربية .

اولا : السياق الاجتماعى السياسى ونتائجه :

إن المعنى المباشر لاجتياح القوات العراقية لدولة الكويت واستيلائها الكامل على الأراضى الكويتية وما تبع ذلك من اجراءات كطرد سكانها وإحلالهم بعراقيين ، ثم إعلان ضمها لتصبح جزءا من العراق ، إنما يمكن تفسيره من خلال تحليل طبيعة السلطة فى العراق وعلاقاتها بالعالم الخارجى . فالسلطة العراقية ذات طبيعة ديكتاتورية عسكرية ـ حزبية تمارس أقسى أنواع القهر والكبت على الشعب العراقى من خلال شبكة من الاجهزة البوليسية والأمنية وتنظيم حزبى شبه عسكرى وتحت مظلة من الادعاءات والتنظيرات التى تبثها اجهزة الاعلام وبشكل يومى ومنظم لتشكل أيدولوجية رسمية وحيدة الجانب تتمحور حول الزعيم الأوحد والقائد الملهم .

وتعطينا تقارير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الانسان فى العراق صورة قاتمة للمناخ اليومى الذى يعيشه المواطن العراقى فقد أعربت المنظمة عن قلقها بشأن التقتيل الجماعى السياسى الذى تمارسه السلطة السياسية فى العراق ، وناشدت الحكومة العراقية أن توقف المعاملة الوحشية التى يلقاها الأطفال والأحداث

لأسباب سياسية ، ونشرت قائمة باسماء ٣٩٦ قاصرا من العرب والأكراد كانوا قد أعتقلوا وأعدم بعضهم دون محاكمة وخارج نطاق القضاء[١] .

إن هذا النموذج السلطوى الذى تتركز وتتمركز فيه السلطة والقرار السياسى بيد القائد الملهم بعيدا عن أى رقابة دستورية أو تشريعية إنما هو نموذج لا يمكنه إعادة انتاج نفسه إلا من خلال القهر والاستبداد فى الداخل والاعتداء والتوسع للخارج . إن الحرب العراقية الايرانية والتى تبدو لنا الآن فى نتيجتها النهائية كحرب عبثية بلا منطق أهدر فيها العراق مئات الآلاف من الشباب ومئات الألوف من ملايين الدولارات واستنزفت فيها الموارد العربية كانت ضرورية للنظام العراقى بصفته نظاما استثنائيا أى نظاما شموليا مأزوما يبحث عن شرعية ما .

أما المعنى الواسع لمجمل احداث الخليج فانه يشير الى أن كل الصراعات بالمنطقة إنما تتركز حول النفط باعتباره سلعة استراتيجية تضخ يوميا وتستهلك يوميا . فهى بالنسبة للصناعة العالمية كرغيف الخبز بالنسبة للمواطن العربى . فالنفط مصدر يومى اساسى ورئيسى للطاقة وللصناعات البتروكيماوية مثل المطاط الصناعى والالياف الصناعية ومواد البلاستيك والاسمدة الكيماوية والمنظفات الصناعية وغيرها . وتنتج الدول العربية ١٢,٨ مليون برميل يوميا تشكل ٢١,٦٪ من انتاج النفط الخام العالمى وتحقق ايرادات تصل فى مجموعها الى ٧٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، يخص العراق منها ١١,٣ مليار دولار والكويت ٦,٦ مليار دولار[٢] .

ولا يشكل النفط المتغير الأساسى فى الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة فقط وإنما هو محدد لمجموعة المواقف والسياسات والسلوكيات العربية تجاه عدد من القضايا الأساسية القطرية والقومية والدولية . وتوجد كثير من الدلائل الكافية لتدعيم مثل هذا التعميم ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط بل أيضا بالنسبة للبلدان العربية الأخرى حتى ولو كان ذلك بدرجة اقل[٣] فقد رسم النفط خطا فاصلا بين البلدان العربية المنتجة للنفط والبلدان العربية غير النفطية فهذان القسمان يختلفان اختلافا واضحا جليا فعلى حين يتميز الأول بفوائض دولارية متراكمة هائلة وكثافة سكانية منخفضة بما يعنى ذلك من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الى حد يقارب متوسط نصيب الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية فان القسم الثانى أى الدول غير النفطية تعيش على حد الكفاف وتعانى بالاضافة الى الانفجار السكانى امراض المديونية وضعف الطاقة الانتاجية والبطالة السافرة والمعاناة الرهيبة من نقص الغذاء والحاجات الاساسية وضعف البنية الصناعية وغيرها[٥] فعلى حين ان نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يتراوح بين ٩ ـ١٦ الف دولار سنويا فى دول الخليج فان هناك سبع بلاد عربية يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عن ٥٠٠ دولار سنويا وهى : جيبوتى والسودان والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن ، وهناك أربع دول يزيد فيها نصيب الفرد عن الف دولار سنويا وهى : الأردن ومصر وسوريا وتونس .

وهكذا شكل النفط الأسس الموضوعية للتمايز العربى فهناك بالتأكيد تمايزا واضحا فى الابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية بين الدول العربية النفطية وغير النفطية . ويحق لنا ان نتساءل عن مدى عمق هذا التمايز وهل كان وسيكون النفط العربى عامل وحدة أم عامل تجزئة ؟ هل كان وسيكون النفط العربى عامل تحرير للاقتصاد العربى أم عامل تكريس للتبعية[٦] .

لقد كان من المنطقى أن تتعاظم قاعدة القوة العربية بتعاظم الفوائض البترودولارية وزيادة سيطرة الدول العربية على مصادر واسعار النفط وخاصة بعد عام ١٩٧٣ وأن يسهم ذلك فى إعطاء دفعة قوية لعملية التنمية العربية ككل شاملة الأقطار النفطية وغير النفطية بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من التجانس والدمج الحركى للقدرات العربية على المستوى القومى لارساء اشكال متقدمة من الوحدة والاندماج الاقتصادى والسياسى بما يعنى ذلك من أن الاقطار العربية النفطية وغير النفطية تعتبر شركاء فى المصير وليس فى المصلحة الاقتصادية فقط . وكان من المفروض ان تترجم هذه القوة الاقتصادية العربية الى قوة سياسية عربية فاعلة تأخذ مكانها المؤثر فى المجتمع الدولى[٧] .

كان من المنطقى ايضا ان يكون مسار التنمية العربية فى هذا الاتجاه ولكن الذى حدث كان عكس ذلك تماما فهل هناك خطأ ما ؟ أم مجموعة من الأخطاء ؟ وأين مكامن هذه الأخطاء ؟

وللاجابة على هذه التساؤلات يمكننا اولا ان نورد بعض الملاحظات التالية :

١ ـ هناك خلط بين الثروة والراسمال بين التجارة والراسمالية حيث ان تركز وتمركز الثروة فى أيدى جماعات من التجار أو حتى فى أيدى الدولة المحتكرة للنفط ليس من الراسمالية فى شىء ولا يمكن ان تؤدى الى نظام رأسمالى على النسق الأوروبى بل على العكس يؤدى الى توليفة اجتماعية ـ اقتصادية متباينة تتعايش فيها النظم والأنماط الانتاجية الماقبل رأسمالية مع انماط تجارية ـ خدمية ، ويتراجع فى هذه التوليفة دور القطاعات الانتاجية المنتجة ليصبح قطاع الصناعة قطاعا هامشيا مكملا للبنية الاقتصادية وليس القطاع القائد ، فمثلا تساهم الصناعات الاستخراجية بحوالى ٢٦,٤٪ من اجمالى الناتج المحلى وتساهم الصناعات التحويلية بحوالى ٩,٦٪ من اجمالى الناتج المحلى لدول النفط عام ١٩٨٩ . أما الزراعة فانها تعتبر قطاعا مهملا حيث تساهم بنسبة واحد فى المائة فقط من اجمالى الناتج المحلى

لعام ١٩٨٩ فى كل من الكويت وقطر والبحرين وحوالى ٥,٥٪ ، ٨,٢٪ فى كل من ليبيا والسعودية[٨] . صحيح ان هذه الأنماط تكون عادة شديدة الأرتباط والأندماج فى النظام الرأسمالى العالمى كنظام طرفى إلا أن النظام الرأسمالى يسمح بمثل هذا الاندماج دون الحاجة الى اجراء تغيير فى بنية تلك التوليفة الاجتماعية ـ الاقتصادية . ويستطيع هذا المجتمع بالطبع ان يستهلك احدث ما وصلت اليه التكنولوجيا الغربية من سلع وخدمات .

فليس من قبيل الصدفة ان كل الأقطار العربية المنتجة للنفط هى فقط منتجة ومصدرة للنفط تشكل فيها قطاعات الصناعة والزراعة أنشطة هامشية وإن وجدت صناعة فانها تكون مرتبطة بالنفط . وليس من قبيل الصدفة ايضا ان توظف الفوائض المالية النفطية فى الخارج فقد ارتفعت من ٥٧,١ مليار دولار الى ٤١١,٤ مليار دولار بين عامى ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ وتقلبت الزيادة السنوية من ١٣,٢ ، ٨٦,٥ مليار دولار بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ كما ارتبطت انماط هذه الاستثمارات بتركزها فى الأسواق النقدية والمالية فى الدول الرأسمالية الصناعية ٤٧,٥٪ عام ١٩٨٥ فى السوق الأوربية والأمريكية ، ٤٠,٤٪ منها فى الولايات المتحدة الامريكية[٩] وبذلك تحولت النقود البترولية العربية الى نقود اوربية وامريكية يعاد توظيفها وإقراضها فى المنطقة العربية وليس أيضا من قبيل الصدفة أن ٢٠٪ من الايرادات النفطية قد انفقت فى شراء السلاح . حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط اكثر المناطق فى العالم استيرادا للسلاح الذى يمثل ٥٠٪ من اجمالى استيراد الاسلحة لدول العالم الثالث .

٢ ـ إن النفط قد ساهم فى تشكيل الطابع الريعى للاقطار البترولية[١٠] حيث ان ضخامة الثروة البترولية فى بلدان ذات قاعدة سكانية محدودة قد سهل تصفية النشاطات الاقتصادية التقليدية على نحو سريع ليتحول السكان الاصليون الى شريحة من المواطنين الممتازين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لأداء الوظائف والأعمال المختلفة[١١] . ولذا فان الطابع الريعى للاقطار البترولية إنما هو طابع أصيل مرتبط بنشاط اقتصادى وحيد الجانب يتمركز حول استخراج وتصدير النفط .

٣ ـ إن ارتفاع اسعار النفط عالميا من خلال صدمتين سعريتين شديدتين الأولى عام ١٩٧٤/٧٣ حيث ارتفع السعر الرسمى للنفط الخام من ٢,٧ دولار للبرميل الى ١١,٢ دولار عام ١٩٧٤ ويصل الى ١٢,٩ دولار للبرميل عام ١٩٨٨ ، والصدمة الثانية عام ١٩٨٠/٧٩ حيث قفز سعر البرميل من ١٨,٦ دولار للبرميل عام ١٩٧٩ الى ٣٠,٥ دولار عام ١٩٨٠ ويصل الى أعلى مستوى له عام ١٩٨١ ليبلغ ٣٤,٣ دولار للبرميل قد حققت زيادة هائلة وسريعة فى دخول الدول البترولية وخلقت الى جانب تعاظم الفوائض المالية النفطية مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية غير النفطية المستوردة للنفط . ويقدر الاقتصادى الأمريكى وليم كلاين قيمة الزيادة فى تكلفة استيراد البترول التى تحملتها اقتصاديات الدول المتخلفة غير النفطية بحوالى ٢٦٠ بليون دولار خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٢[١٢] وقد ارتفع اجمالى الديون العربية الخارجية من ٨٦,٨ بليون دولار عام ١٩٨٣ الى ١٣٦,٣ بليون دولار عام ١٩٨٨ . أى أن ارتفاع الأسعار العالمية للبترول قد ساهم فى زيادة مديونية هذه الدول ، ونود ان نشير فى هذا الصدد بأن اجمالى الديون الخارجية للأقطار العربية وهى بالطبع غير نفطية قد إرتفع من ٨٦,٨ بليون دولار عام ٨٣ إلى ١٣٦,٣ بليون عام ٨٨ وارتفعت قيمة خدمة هذا الدين من ٩,٨ مليار دولار الى ١٢,٢ مليار دولار فى نفس الفترة .

٤ ـ إذا كانت الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية والظروف التى تعيشها العمالة العربية المهاجرة فى دول النفط تثير كثيرا من علامات التعجب والاستفهام فان سياسة تشجيع موجات الهجرة الأسيوية الى بلدان الخليج تثير هى الأخرى عددا اكبر من علامات التعجب والاستفهام وخصوصا وان الخطاب العربى الرسمى متخم باحاديث عن الأمن القومى العربى والتكامل العربى والوحدة العربية . فالعمالة الآسيوية هى فى حقيقة الأمر بديل للعمالة العربية فى دول الخليج بما يعنى ذلك من ان التطور فى اتجاه الاستغناء التدريجى عن العمالة العربية كان ظاهرة ملموسة عانت منها الدول العربية المصدرة للعمالة وعانى منها المواطن العربى .

وفى هذا الصدد فان التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فى دولة الكويت تشير الى انه ابتداء من الربع الثالث من عام ١٩٧٨ فان أعلى نسبة من الداخلين الجدد الى الكويت بهدف العمل كانت من القادمين من الدول الآسيوية إذ بلغت نسبتهم ٥١,٣٪ من مجموع التصاريح[١٣] . هذا بالرغم من تحذيرات وزراء العمل العرب منذ اول اجتماع لهم عام ١٩٦٤ من مخاطر الهجرة الآسيوية واتساع حجمها وخاصة التلوين الديموجرافى لمنطقة الخليج العربى على مستقبل الوطن العربى ووحدته .

وتلعب العمالة الوافدة الى دول النفط ادوارا هامة على المستويين السياسى والنقابى :

ا) فهى عمالة محايدة سياسيا لا شأن لها بما يجرى على الساحة السياسية للبلد المضيف محرومة من أى عمل نقابى ومن ممارسة اى شكل من اشكال العمل السياسى وتنقسم عادة فى البلد المستقبل للعمالة الى تجمعات قطرية كل تجمع متمحور على ذاته ومنغلق . وتبدو هذه التجمعات كجزر متناثرة داخل نسيج التشكيلة الاجتماعية ـ السياسية للبلد المضيف مسلط على رقبتها سوط الفصل والترحيل وتخفيض الراتب وغيرها .

ويمكن القول أيضا ان العمالة الوافدة وخاصة العربية الى دول الخليج هى عمالة مشوهة بمعنى أنها

تبحث عن افضل شروط مالية للعمل بصرف النظر عن نوع العمل نفسه وبصرف النظر عن مدى تناسب طبيعة هذا العمل لمؤهلات وخبرات العامل فى موطنه الأصلى .
ويشير د . محمود عبدالفضيل فى دراسته عن النفط والوحدة العربية الى ظاهرة تدهور وتدنى نوعية العمل اذ انه من الملاحظ ان الكثير من العاملين قد ابتعدوا عن ممارسة اختصاصاتهم الرئيسية وتوقفت مقدرتهم على استيعاب خبرات جديدة مما يترتب عليه مزيد من سوء التوزيع وعدم كفاءة استغلال الموارد البشرية المتاحة على الصعيد العربى فى الأمد الطويل(١٤) .

ب) بديل للعمالة الوطنية اذا ما طالبت هذه الأخيرة بأى حقوق نقابية أو سياسية وهذا يعنى ان العلاقة بين العمالة الوطنية والوافدة هى علاقة تناقض تام فالعمالة الوافدة بسلبيتها المطلقة على المستوى السياسى والنقابى تعوق تطور الحركة السياسية والنقابية للعمالة الوطنية .

ج) وهى عمالة تتميز بسلوك استهلاكى ترفى تعوض به استيلابها السياسى وتهميشها اجتماعيا طوال إقامتها فى البلدان المستقبلة للعمالة . وقد وصف كثيرون إقامتهم وعملهم خارج الوطن وكأنهم فى سجن كبير يقضون مدة عقوبة ولكن يتقاضون عنها رواتب ضخمة . إن انفصال الانسان عن قضايا وطنه وهمومه وعن انتمائه ومشاركته عن دفء العمل الاجتماعى ـ السياسى المشترك عن اللغة الاجتماعية وتواصل الحوار المتبادل تؤدى للاصابة بأمراض الاغتراب النفسى . ومنها التطرف فى الاستهلاك .

ولقد تزامن فشل برامج وسياسات التنمية ـ حتى فى حدها الأدنى ـ على طول الوطن العربى وعرضه مع إغراق المنطقة العربية فى حالة من الفوضى المجتمعية عبرت عن نفسها على المستوى السياسى فى انفجار الصراعات العربية ـ العربية سواء فى المغرب العربى تمثل فى الصراع بين الجزائر والمغرب ، وبين ليبيا وتشاد ، أو فى المشرق العربى بين سوريا والعراق والحرب الأهلية فى السودان ، والطائفية فى لبنان والمجزرة الاردنية للفلسطينيين فى ايلول الأسود والهجوم المصرى المسلح على ليبيا واندلاع الحرب العراقية الايرانية واخيرا الغزو العراقى لدولة الكويت .

أما على المستوى الاقتصادى فقد عبرت عن نفسها فى تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف لعدد من العملات العربية وتفشى البطالة ونقص المنتجات الغذائية وتدنى مستوى الانتاجية والأداء الاقتصادى ، أما على المستوى الاجتماعى فقد اتسعت قاعدة الفقر وتوالت انتفاضات الخبز فى مصر وتونس والجزائر .

وتعمق التمايز الاجتماعى ونمت فئات اجتماعية طفيلية تثرى بسرعة البرق تتاجر بكل شىء من المخدرات الى العملات ، وغيرها واتسع نطاق الفئات الاجتماعية المساهمة فى ما يسمى بالاقتصاد السرى بكل ما يحمله هذا الاقتصاد من مساوىء .

وعلى المستوى الأيديولوجى فقد ذاب المشروع القومى العربى وتبخرت شعارات الوحدة العربية والنهوض العربى وتمزقت رايات التحرر ومعاداة الاستعمار وغرق المواطن العربى فى همومه الشخصية يلهث وراء خبز يومه وأصبحت المبادرات الفردية هى المنفذ الوحيد كما اصبحت الهجرة الى اى مكان وأى عمل وبأى راتب هى طوق النجاة وتشرب نسيج الحياة الاجتماعية بظواهر متناقضة ومخيفة مثل التطرف الدينى والعنف واللامبالاة وعدم الانتماء وعدم الثقة ومعاداة السلطة والنظام .

ولقد غزى هذا المناخ العربى العام آليات اجتماعية شديدة الخطورة لا تعبر فقط عن تخلف فى البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية ولكنها تعبر فى حقيقتها عن تدهور فى حالة التخلف ذاتها أى تآكل وتناقص مستمر للموارد المادية والمالية العربية وتدهور خصائص الموارد البشرية وانخفاض انتاجياتها .

ما نحن بصدده إذن هو حالة تاريخية متميزة أى مرحلة تاريخية محددة ، فيها تعمل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العربى فى اتجاه معاكس للاتجاه العام لتطور حركة التاريخ ، فى إتجاه التجزئة والفرقة ، فى اتجاه نبذ العلمانية والعودة الى السلف والى الماضى ودمج الدين بالدولة ، فى اتجاه تنمية وتطوير القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات العامة والفردية ، فى اتجاه تبديد الثروة العربية وتمزيق المواطن العربى .

وهكذا يتمثل فى داخل العالم العربى مجموعة من المتناقضات : قلة ذات غنى فاحش ، وفقر شعبى مدقع ، بنى اجتماعية متطورة نسبيا وأخرى بالغة التخلف ، فوائض مالية هائلة ومديونية ثقيلة ، موارد عربية مائية وأراضى زراعية شاسعة ونقص بالغ فى الانتاج الزراعى وتدنى فى مستوى الاكتفاء الذاتى الغذائى العربى ، كثافة سكانية عالية فى بعض الأقطار وفى بعضها الآخر قليلة ، تعاظم استخدام العمالة الاسيوية فى دول الخليج بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة فى دول عربية أخرى ، انفاق ضخم على استيراد أحدث الأسلحة المتطورة تكنولوجيا باهظة الثمن (فقد جاوز الانفاق العسكرى العربى ٣٨٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) دون أن يكون هناك مؤسسة عسكرية قادرة على استيعابه ، الاتجاه نحو التكتل الاقليمى والمناداة بالوحدة العربية ، تاجج الانتفاضة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة .. هذه التناقضات ليست تناقضات تطور بقدر ما هى تناقضات صدامية تحمل بذور الخلاف والانشقاق ، وكان الغزو العراقى للكويت هو أحد هذه القنابل التى انفجرت . وعنصر المفاجأة هنا اننا نظرنا طويلا لهذه التناقضات على انها خلل فى قدرات النظام العربى على مواجهة العدو الخارجى أى العدو الغير عربى ، دون ان ننظر لها أبدا باعتبارها مصدر خطر من

دولة عربية تجاه دولة عربية اخرى (١٥) إذ أنه لأول مرة تفضى هذه التناقضات الى احتلال عربى لبلد عربى آخر والى انقسام عربى رسمى وشعبى تجاه الغزو بالرغم من أن الاعتداء العراقى واضح وبين ولا لبس فيه .

وفى المحصلة الاخيرة يمكن القول أن غزو العراق للكويت قد استمد وقوده من طبيعة السلطة الأوتوقراطية المستبدة لنظام الحكم العراقى من ناحية ومن فشل برامج التنمية فى الوطن العربى من ناحية اخرى والتى ادت الى المعاناة الشديدة للجماهير العربية الفقيرة فى الحصول على قوت يومها وصعوبة إنسياب الحياة اليومية للمواطن بشكل طبيعى . فالحالة الاقتصادية والاجتماعية الشاذة أى غير الطبيعية وغير المبررة لعقل المواطن العربى التى يقاسى منها يوميا قد أسهمت فى خلق مناخ معقد وعدائى يميل الى العنف . وقد لعب النفط العربى دورا سلبيا هاما كعامل تحكمى محدد لتشكل وتطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للاقطار العربية النفطية وغير النفطية .

ثانيا : أثار ازمة الخليج على الاقتصادات العربية :

أما عن الاثار الاقتصادية لأزمة الخليج فإنه يبدو من المؤكد أن هذه الاثار سوف تمتد الى فترات طويلة حتى بعد جلاء القوات العراقية عن الكويت وخصوصا وأنه حتى الان لازال الخيار العسكرى هو الخيار الاقوى .

ويمكن أن نرصد بعض الاثار الاقتصادية للغزو فى التالى :

أ) توقع تزايد معدلات انخفاض الناتج الاجمالى العربى وخاصة وأن العراق والكويت تسهمان بحوالى ٢١ ٪ من الناتج الاجمالى العربى ، فتوقف الاقتصاد الكويتى التام والعراقى شبه التام نتيجة للحصار الدولى البرى والبحرى والجوى لها وتوقف ضخ البترول وتصديره وتوقف استيراد مدخلات الزراعة والصناعة سيؤدى بلا شك الى ضعف مساهمتهما فى الناتج الاجمالى العربى فى الفترة القادمة . خاصة وأن هناك اتجاه عام لتراجع مجموع النواتج الاجمالية العربية ، فقد انخفضت من ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ ثم الى ٣٧٣ مليار عام ١٩٨٨ بمعدل تراجع سنوى قدره ٤ ٪ مقومة بالأسعار الثابتة ، مما يعنى أن معدل التراجع ـ وكنتيجة مباشرة للغزو ـ سيهبط الى معدلات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ العربى الحديث .

ب) انخفاض أسعار صرف عملات كل الأقطار العربية بلا استثناء فقد انخفض سعر الدينار الكويتى فى مصر من ٩٢٤ قرشا قبل الغزو الى أقل من ٨٠ قرش ، كما انخفض سعر الدينار العراقى من ٥٧,٥ قرش الى ١٤ قرشا والريال السعودى من ٧٠ الى ٦٥ قرشا ودرهم الامارات من ٧٢,٥ قرشا الى أقل من ٥٥ قرشا والدينار البحرينى من ٧٠٤ قرشا الى ٥٦٠ قرش والريال القطرى من ٧٤,٥ق الى ٦٠ق ، كما خرج الدينار العراقى والأردنى والكويتى من السوق المصرفية المصرية للنقد الاجنبى .

أما فى الأسواق المالية الكبرى فقد أدت حالة القلق الشديد وتعاظم مخاوف المستثمرين وحائزى الأسهم الى حالة من عدم الاستقرار . فقد بلغت الخسائر الاسمية فى قيمة الأسهم فى بورصة نيويورك نحو ٥٥٠ مليار دولار فى ٢٦ اغسطس بالمقارنة بقيمتها يوم ١٧ يوليو السابق على الأزمة وكان انخفاض الأسهم أكبر فى بورصة طوكيو بالمقارنة ببورصة لندن نظرا لأن اليابان مستوردة للنفط من المنطقة العربية وانجلترا مصدرة للنفط . ويصاحب هذا تذبذبا موازيا للعملات الحرة الكبرى تكون محصلتها النهائية زيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة . وانكماش الاستثمارات والتى تنتقل أثارها الى الاقتصادات العربية عبر شبكة التجارة والقروض (١٧) .

ج) ظهور مشكلة العمالة العائدة من الكويت والعراق كاحدى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الانية التى طفرت على سطح أزمة الخليج ببعدها الانسانى المؤلم والتى مثلت مأزقا صعبا وارتباكا شديدا لاقتصاديات الدول المصدرة للعمالة ، وما صاحب ذلك من ترك هؤلاء العاملين لرواتبهم ومكافآتهم ومدخراتهم ومساكنهم وحتى الاثاث والملابس ليعودوا الى أوطانهم خالين الوفاض يبحثون من جديد عن عمل ما فى ظل معدلات عالية من البطالة .

د) من المتوقع أن يكون هناك انكماش فى حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وإن كانت لازالت تمثل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية . فالصادرات العربية لا تمثل أكثر من ٦,٥ ٪ من جملة الصادرات العربية كما تمثل الواردات العربية البينية نسبة مماثلة لا تتجاوز ٦,٤٤ ٪ من جملة الواردات العربية فبعد الغزو توقفت الاردن عن توريد الخضروات والفاكهة الى دول الخليج التى بدورها قد اتجهت للسوق الاسيوى وخاصة الباكستان لاستيراد احتياجاتها الغذائية . كما توقفت التجارة تماما بين مصر والعراق والكويت وتعثرت بين مصر والسودان واليمن كنتيجة مباشرة لتباين المواقف السياسية . وعموما فإن العالم العربى قد دخل مرحلة انكماشية قاسية لابد وأن تظهر آثارها الى المدى القصير والمتوسط .

هـ) تجميد برامج العون الانمائى العربى التى كانت تشكل دعما هاما لاقتصادات عدد من الدول العربية ، فمع نهاية عام ١٩٨٩ ارتفع المجموع التراكمى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ليبلغ ٢٨,٩ مليار دولار محققا زيادة قدرها ٧,٤ ٪ مقارنة بحوالى ٦,١ ٪ عام ١٩٨٨ . وتمثل العمليات التمويلية المتراكمة للصندوق الكويتى ٢٠,٦ ٪ من اجمالى العمليات التمويلية على حين يمثل الصندوق العراقى

٦ ٪ . أى أن هناك فقد أو تخفيض على الأقل بنسبة ٢٦,٦ ٪ من الحجم الكلى للعمليات التمويلية العربية . كما وقد تميزت هذه العمليات التمويلية بخصائص ميسرة متميزة مثل انخفاض معدل الفائدة الذى يتراوح بين ١ - ٤ ٪ واتساع فترة الامهال بين ٤ - ٦ سنوات وامتداد آجال السداد من ٧ - ٢٥ فى المتوسط . وكانت مجموعة الدول العربية فى مقدمة المستفيدين من العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حيث حصلت على ١,٤ مليار دولار أى ما يعادل ٧١,٨ ٪ من مجموع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية لعام ١٩٨٩ (٢٠) .

وإذا ما أضفنا قيمة المعونات الفنية والمنح التى لا ترد (١٥٩,٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩) التى قدمتها مؤسسات التنمية العربية الى الدول العربية لاستطعنا أن نقدر مدى الخسارة العربية فى عملية الغزو العراقى للكويت .

و) توقف العمل العربى المشترك وانفجار الجامعة العربية ومؤسساتها من الداخل كانتا من النتائج المباشرة للغزو العراقى . فبلا شك كانت هناك مؤشرات هامة توحى بتطوير وجهة النظر العربية فى قضية التكامل العربى حيث استصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى يمثل المرجعية القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك قرارا فى دورة انعقاده السابعة والاربعين فى ٢٣ - ٢٥ اكتوبر ١٩٨٩ « بالاعفاء الكامل من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية (الادارية والكمية والنقدية) على الاستيراد لسلع القائمة الأولى (تتضمن ١٦ سلعة صناعية) بين كافة الدول العربية الاعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية » .

كما واصلت المنظمات العربية الخاصة بتمويل التنمية والتعاون النقدى الاستثمارى نشاطاتها فقد ساهم الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام ١٩٨٩ فى تمويل ١٣ مشروعات قدم لها ١٤ قرضا بلغت قيمتها ١٥١ مليون دينار كويتى تشكل حوالى ٢١ ٪ من التكلفة الاجمالية لتلك المشاريع استفادت منها ٨ دول عربية منها مصر بقرض قيمته ٣٥ مليون دينار كويتى لمشروع محطة كهرباء دمياط (المرحلة الثانية) ، ٣٤,١ مليون دينار كويتى لمشروع الربط الكهربائى بين الأردن ومصر ، كما استفادت تونس بقرض قيمته ١٦ مليون د . ك فى مشروع تأهيل وصيانة مصانع الشركة الصناعية للحامض الفسفورى والأسمدة وحصلت المغرب على ١٢ مليون د . ك لمشروع التسليف الفلاحى الثالث . كما حصلت العراق على قرضين قيمتهما ٦,٦ مليون د . ك لمشروعى التسليف الصناعى وإقامة معمل تصنيع اللحوم كما تمتعت اليمن والاردن بقروض مشابهة . أما المعونات الفنية التى قدمها الصندوق فقد قدرت بمبلغ ٣,٧٩ مليون دينار كويتى خصص منها حوالى ١,٢٠ مليون دينار كويتى لتقديم الخدمات الصحية لثمان مؤسسات أهلية فى الأرض المحتلة ودعم نشاطات جمعية مشاغل تأهيل الفتيات فى بيت لحم . كما ساهمت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى فى عدد من المشروعات بلغ حجم استثمارها ٣,٢ مليون دينار كويتى عام ١٩٧٩ . وقدم صندوق النقد العربى قروضا لتصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الاعضاء بلغت قيمتها الاجمالية ٧٣,٧٤ مليون دينار عربى حسابى استفادت منه ستة دول عربية .

وتقدر قيمة عقود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ١٩٨٩ حوالى ٢٩ مليون دينار كويتى خصصت منها لمجال عمليات الضمان والأنشطة المكملة الأخرى لتسويق خدمات الضمان ٤,١٥ مليون د . ك ولضمان إئتمان الصادرات ٢٤,٩ مليون د . ك .

هذا بالاضافة الى المساهمات الهامة للمنظمات العربية المتخصصة فى مجال قطاع الخدمات الانتاجية العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة .

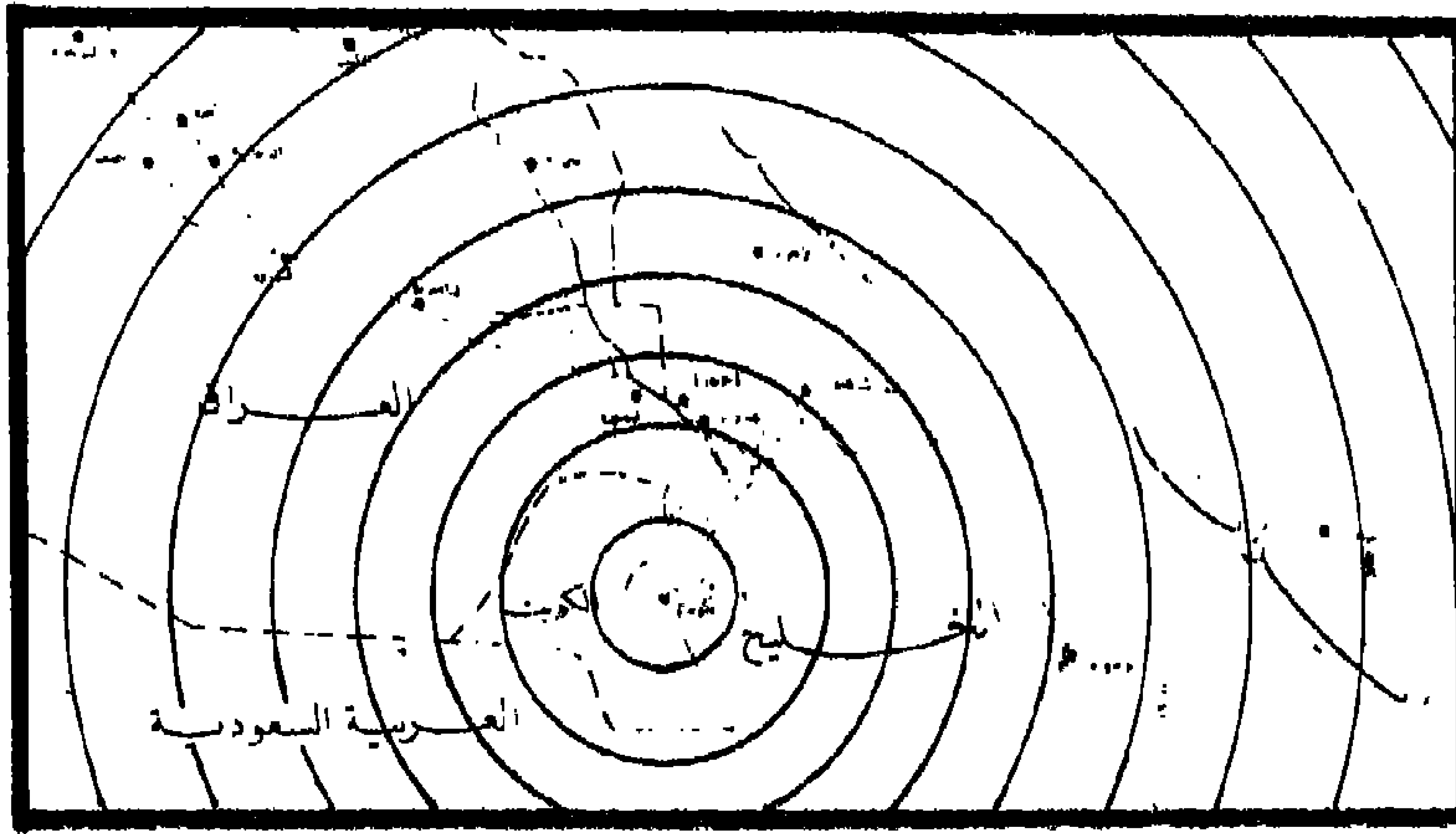
وبالرغم من وجود بعض الاعتراضات على الاسلوب التقليدى لتلك المؤسسات فى التمويل والذى تسير فيه على خطى البنك الدولى ، واخضاع تقديم القروض لطبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدول التى يتبعها الصندوق والدولة طالبة القرض والاقتصاد على تمويل مشروعات انمائية وليس تمويل برامج تنمية ، والتفاوت الكبير بين راس المال المصرح به لهذه الصناديق ورأس المال المدفوع بما يعنى زيادة فى الطاقة العاطلة للتمويل فى ظل غياب سوق مالية عربية فاعلة ، إلا اننا لا نستطيع إنكار الدور الهام الذى تؤديه فى تطوير آليات العمل العربى المشترك (٢١) .

ز) أدى تصعيد التوتر وتزايد احتمالات الحرب فى المنطقة الى تراجع فى الأولويات العربية وبروز قضية الأمن العسكرى كقضية محورية تتمركز حولها كل الفاعليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية بما يعنى تراجع قضايا التنمية الى الصف الأخير واختفائها فى الظل .

ونخلص إلى القول بأن الغزو العراقى للكويت قد هز وبعنف المنطقة العربية بأسرها وفتح المجال واسعا أما التدخل العسكرى الأجنبى ودفع المنطقة الى حافة صراع مسلح عربى أجنبى - عربى عربى مما سيكون له أوخم العواقب أيا كان شكل الحل سلميا أم عسكريا . هذه العواقب تتجاوز بكثير التقدير الحسابى لحجم الخسائر المادية وعدد البلايين من الدولارات التى خسرها الاقتصاد العربى حتى الآن . □

المراجع

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ص ١٦٤ ـ ١٦٦
(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٨ . جدول ٤ / ٥ صفحة ٢٦١ .
(٣) د يوسف صايغ « ازمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية فى التنمية العربية الواقع والمستقبل » مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٤
(٤) هناك ٣٠ مليون شخص على الأقل يعانون من سوء التغذية فى البروتين والسعرات الحرارية فى المنطقة العربية ككل (حاجات الانسان الأساسية فى الوطن العربى ـ عالم المعرفة رقم ١٥٠) .
(٥) انظر د . محمود عبد الفضيل (النفط والوحدة العربية) مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الخامسة ـ بيروت ـ ابريل ١٩٨٥
(٦) انظر) (تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية) جامعة الأمم المتحدة ـ مكتب الشرق الأوسط ـ إعداد د احمد يوسف احمد ـ دار المستقبل العربى ـ القاهرة ١٩٨٥ .
(٧) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠ ملحق ٣ / ٩ صفحة ٣٠٠
(٨) التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٧ ص ١٦٦ .
(٩) د . فؤاد مرسى (الاقتصادى العربى فى أسعار الحقبة النفطية) ورقة مقدمة الى مؤتمر اتحاد المحامين السادس عشر بالكويت ١٩٨٧
(١٠) التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٨٧ ص ٢٨٩
(١١) انظر د رمزى زكى (أزمة القروض الدولية ـ الأسباب والحلول المطروحة) دار المستقبل العربى ـ القاهرة ـ اغسطس ١٩٨٧ ص ٩٦
(١٢) وقت حدوث الغزو كان هناك ضمن العمالة الأجنبية بالكويت ٤٠٠ ألف اسيوى مقابل ١٨٠ ألف مصرى
(١٣) د محمود عبد الفضيل (النفط والوحدة العربية) مصدر سابق ص ٦٧ .
(١٤) د حسام عيسى (الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج المخاطر والفرص) ندوة ازمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل ـ اتحاد المحامين العرب ١٥ ، ١٦ اكتوبر ١٩٩٠ ص ١٣
(١٥) احمد السيد النجار (تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمى) السياسة الدولية . عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص ١٣٩
(١٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠ مصدر سابق . ص ١٨٠
(١٧) فرحان عباس محمد (البترول العربى بين نفى التخلف وتعميقه) رسالة دكتوراه ـ جامعة عين شمس ـ كلية الحقوق ١٩٨٣ .



[٣] محددات وأهداف السلوك العراقي

أحمد إبراهيم محمود

منذ بداية ازمة الخليج ، إتسمت الاستراتيجية العراقية للتعامل معها بغلبة عناصر ذات ثبات نسبي ، إشتملت تحديدا على تفادى التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات متعددة الجنسية في الخليج ، مع محاولة التلاعب بسلوك الخصوم من خلال الضغط أو إطلاق التهديدات التى تباينت في مضامينها حسب تصنيف كل خصم من هؤلاء الخصوم ، الى جانب التلويح بالاغراءات الاقتصادية في نفس الوقت . وقد فرضت هذه العناصر منطقيا انماطا معينة في السلوك العراقى على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ولكنها مع ذلك لم تدفع القيادة العراقية نحو إتخاذ خطوات تفتح مخرجا حقيقيا من الأزمة ، وتحول دون المواجهة العسكرية المباشرة .

وسوف يهتم هذا التحليل بدراسة الكيفية التى ادارت بها القيادة العراقية الأزمة من جانبها ، وذلك من خلال الاعتماد على منهج إدارة الأزمة في العلاقات الدولية . ويتطلب هذا المنهج بدوره التعامل مع الأزمة بوصفها ظاهرة نظامية تدفع اليها العديد من المتغيرات الحادثة في البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسى ، كما يتطلب ايضا تحليل عملية صنع القرار ذاتها ، الا اننا سوف نعدل استخدام المنهج المذكور في إتجاه التركيز بصفة خاصة على الخصائص العامة التى إتسم بها السلوك العراقى خلال مرحلة تنفيذ القرار نفسها ، وذلك بحكم النقص الشديد في المعلومات التفصيلية الخاصة بأداء الجانب العراقى خلال مرحلة ما قبل اتخاذ القرار ، ومرحلة إتخاذ القرار . وبالتالى سوف يحاول هذا التحليل الاجابة على عدد من الأسئلة المشتقة من الاطار السابق ، وهى . ما هى البيئة الداخلية والخارجية للسلوك العراقى ؟ وما هى الخصائص العامة لهذا السلوك ؟

اولا : البيئة الداخلية والخارجية للسلوك العراقى :

يمكن النظر الى جملة الاجراءات التى إنطوت عليها السياسة العراقية قبل وأثناء ازمة الخليج ، بإعتبارها تمثل نظاما متكاملا للسلوك السياسى ، ولاينطلق هذا النظام السلوكى من فراغ ، بل في داخل بيئة محلية داخلية ودولية خارجية ، أثرت في هذا السلوك ودفعته نحو بلورة مطالب معينة ، كان غزو الكويت بمثابة التجسيد الموضوعى لها . ويقوم هذا التحليل على إفتراض مفاده أن الغزو العراقى للكويت لم يكن ردا إنفعاليا على مجموعة متنوعة من (المؤامرات) التى مارستها دول الخليج ضد العراق - حسب الزعم العراقى - ، وفي مقدمتها التلاعب بأسعار النفط من جانب الكويت والامارات ، وإكتسبت خطورة متزايدة مع بدء الجانب الكويتى في الآونة الأخيرة قبيل الغزو في الترتيب لـ « تنفيذ شىء كبير ضد العراق » ، وإنما يفترض هذا التحليل أن الغزو العراقى للكويت يمثل نتاجا لمجموعة من المتغيرات الحادثة في البيئة الداخلية

والخارجية التى عملت فيها القيادة العراقية .

وتشتمل البيئة الداخلية على تلك التأثيرات الناجمة عن التفاعلات الحادثة داخل بنية النظام السياسى ، سواء بين الأجهزة المكونة لهذا النظام ، او بينها وبين النظم الأخرى فى المجتمع . وبهذا المفهوم يصبح هناك العديد من العناصر المندرجة فى إطار البيئة الداخلية وتؤثر على سلوك النظام السياسى ، الا ان الحالة العراقية قد شهدت بروز عناصر معينة كان لها تأثير مباشر على قرار الغزو العراقى ، وهى تتمثل تحديدا فى : الدافع الايديولوجى ، الأزمة الاقتصادية ، أزمة الشرعية .

فعلى الصعيد الايديولوجى ، عملت السياسة العراقية تجاه العالم العربى منذ فترة طويلة من الزمن على اقامة قاعدة للنفوذ السياسى العراقى ليس فقط فى منطقة الخليج العربى ، ولكن على إمتداد المنطقة العربية . وقد بدا هذا المسعى واضحا على وجه الخصوص مع وصول حزب البعث العراقى الى السلطة عام ١٩٦٨ ، وساعده على السير فى إتجاه ذلك الهدف ظروف الفراغ النسبى فى موقع القيادة الأقليمية بعد إهتزاز المكانة المصرية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وفى ظل هذه الظروف ، حاول العراق التصدى لمهام قيادة المعسكر الراديكالى فى العالم العربى مستندا فى ذلك إلى الايديولوجية القومية لحزب البعث ، الداعية الى تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

والظاهر انه من خلال تجارب تراوحت نتائجها ما بين الاخفاق والنجاح الجزئى ، توصل حزب البعث فى العراق منذ فترة طويلة نسبيا إلى إختيار مفهوم « **الدولة القاعدة** » كمنطلق أساسى لتحقيق الوحدة العربية او المشاركة فى بناء نظام اقليمى جديد ، كما إستقر على إختيار العنف وسيلة لتطبيق هذا المفهوم ، وعمل على ترسيخ هذا المنطلق من خلال التأصيل السياسى والتاريخى للقطر العراقى ، والعودة بهذا التأصيل الى ما قبل دخول الاسلام ، وايضا من خلال إدماج الشعارات الاسلامية فى شكل مفتعل داخل خطاب منطلقاته الايديولوجية علمانية التوجه ، والتأكيد على ظاهرة عبادة الفرد .

ومن هذا المنظور ، يمكن القول ان إختيار الكويت كهدف أول من جانب القيادة العراقية لاقامة « الدولة العربية الكبرى » ، قد جاء بحكم انه يمكن تبريره فى ضوء السهولة النسبية للعمل العسكرى فى اتجاهها بالمقارنة مع غيرها من دول الخليج ، علاوة على انه يمكن الدفاع عن هذه الخطوة فى ضوء المزاعم التاريخية ، والادعاء بـ « عدم قومية الأسرة الحاكمة فى الكويت » ، خاصة وأن هذا الادعاء يمكن ان يقدم للقيادة العراقية الذريعة المناسبة للتخلص من تهمة التناقض مع المبادىء القومية التى سبق ان أكدت عليها فى خطابها السياسى ، وذلك من حيث أن هذه المبادىء القومية لايمكن أن تصبح « أداة لحماية العملاء والجواسيس والأنظمة التى تستعين بالقوات الاجنبية » ، ومن ثم فإن ضم الكويت يستهدف فى جوهره ـ فى ظل هذا الطرح ـ « إضفاء طابع العدالة على النظام العربى بعد أن ظل المتخمون يزدادون تخمة ، والفقراء يزدادون فقرا » .. اى أن الغزو والضم هنا بمثابة « اداة لدعم وتعزيز طاقة الأمة فى إتجاه وحدتها وتصعيد قدراتها من خلال إستعادة الأجزاء المستقطعة ، وإستثمار المال العربى داخل العالم العربى » . كما يمكن الانطلاق من الكويت فى مرحلة تالية لاستكمال تأسيس الدولة العربية الكبرى . اضف إلى ذلك أن ضم الكويت سوف يضاعف سيطرة العراق على الاحتياط الاستراتيجى العالمى من النفط ، وأيضا المساعدة فى إمتلاك المزيد من الأرض والأصول الاقتصادية .

وقد تعزز هذا الدافع الايديولوجى الى حد كبير بالأزمة الهيكلية الحادة التى أصبحت تطبق فى عنق الاقتصاد العراقى منذ فترة ليست بالقصيرة ، والناجمة عما يتصف به من خاصية عدم التكامل بين القطاعات المكونة له ، بحيث يهيمن قطاع انتاج النفط على النصيب الأوفر من النشاط الاقتصادى العراقى بحكم كونه المصدر الأساسى للدخل القومى فى العراق ، مع الاعتماد على الاستيراد فى تغطية معظم الاحتياجات الأساسية من الأطعمة واللحوم والكيماويات والسلع المصنعة ومعدات النقل ... وغيرها . كما أدت سنوات الحرب مع إيران ، وما شهدته من تدنى معدل الانتاج البترولى وتدمير جزء كبير من المرافق الاقتصادية وتوجيه معظم الدخل القومى نحو خدمة المجهود الحربى ، الى مضاعفة الديون الخارجية على العراق . وقد أفرزت هذه الخصائص فى نهاية المطاف مجموعة من الاختلالات الهيكلية فى بنية الاقتصاد العراقى سواء بين الانتاج والاستهلاك ، أو بين الواردات والصادرات ، أو بين الادخار والاستثمار ، أو بين الايرادات والنفقات . ومن المنطقى هنا التكهن بأن هذه الاختلالات الهيكلية قد شهدت المزيد من التفاقم خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار مع إيران بحكم الممارسات التى إنطوت عليها السياسة العراقية ، والتى إشتملت على تبديد جانب هام من الامكانات المالية العراقية فى مصروفات خارجية استهدفت توسيع دائرة النفوذ السياسى العراقى ، فضلا عن إستمرار الحفاظ على نفس القدر تقريبا من القوة العسكرية الهائلة ودفع جهود التصنيع الحربى بكل ما يتطلبه ذلك من أعباء مالية ضخمة ، مع الدخول فى نفس الوقت فى مشروعات تنموية طموحة للتعمير وإعادة البناء فى العراق . وفى ظل هذه الأوضاع ، كانت الأزمة الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية وراء قرار الغزو العراقى للكويت ، بل كانت الذريعة الأساسية لتفجير الأزمة من جانب العراق حينما اتهم الكويت والامارات بالتلاعب فى اسعار النفط ، وقيام الكويت باستخراج النفط من حقل الرميلة المتنازع على ملكيته ، ثم مطالبته للكويت والامارات بإسقاط ديونهما

على العراق . اى ان العامل الاقتصادى كان بمثابة هدف ووسيلة ، بمعنى أن الغزو كان ـ فى احد جوانبه ـ هدفا للحصول على موارد إقتصادية إضافية للعراق ، كما كان العامل الاقتصادى ايضا الحجة الأساسية لتحويل المخطط العراقى من نطاق المشروع النظرى إلى حيز الواقع الفعلى .

هذه الأزمة الاقتصادية كانت فى نفس الوقت واحدة من المتغيرات الداخلية التى ادت الى تفاقم ازمة الشرعية أمام النظام السياسى الحاكم فى العراق . فقد ادت اعوام الحرب الثمانية مع ايران الى إستنزاف إمكانات العراق الاقتصادية ، وخرج المجندون من الجيش ليجدون انفسهم أمام حالة ركود واضحة فى سوق العمالة ، بينما إستمر مناخ الاستنفار العسكرى دون تغيير يذكر عن الوضع السائد قبل وقف إطلاق النار . كما عجز النظام الحاكم بعد ما يزيد عن عامين من إنتهاء الحرب عن إستثمار الانتصار العسكرى ، وتحويله الى مكسب سياسى . وقد ضاعف من ذلك كله ، أن النظام الحاكم ظل متمسكا بطابعه الاستبدادى ، ومحتفظا بسلطاته المطلقة على الرغم من قيامه بإجراء بعض الاصلاحات السياسية الهامشية فى إتجاه التعددية السياسية . وفى نفس الوقت ، بدأت الانقسامات القومية والقبلية تطل براسها من جديد فى وجه القيادة العراقية ، لاسيما فى اقليم كردستان . وقد تقاطعت جميع هذه المحاور ، لتطرح إجمالا علامات تساؤل كامنة وغير معلنة حول مصداقية النظام السياسى العراقى بأكمله . وفى إطار هذه المتغيرات ، ظهرت أمام القيادة العراقية حاجة ملحة لتحقيق ضربة كبرى ناجحة فى الخارج تتسق والمنطلقات الايديولوجية للنظام ، وتزيد من اسهمه فى الداخل . وتذهب بعض الدراسات الى أن هذا الخيار كان منسجما مع الطبيعة الاستبدادية للنظام العراقى ، بحكم أن النظم الاستبدادية عادة ما تكون اقرب الى المغامرة من الدول الديمقراطية أو نظم الحكم التقليدية لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بضعف أو إنعدام القدرة على التعبير لدى اولئك الذين يتحملون اعباء هذه المغامرة ، والبعض الآخر يتعلق بالتركيب النفسى للحاكم المستبد . وبالتالى فإن هذه النظم الاستبدادية تجد نفسها فى حاجة مستمرة الى إنتصارات كبرى تغذى وجودها وتغطى على الآلام الفردية المتفرقة التى تترتب على ممارساتها اليومية . وفى ضوء كل ما سبق ، يصبح من الممكن النظر الى القرار العراقى بغزو الكويت بوصفه يمثل فى أحد جوانبه دالة على كثافة الضغوط الداخلية التى يتعرض لها النظام السياسى العراقى ، وايضا على مدى تشبعه بروح المغامرة والتوسع .

أما البيئة الخارجية فهى تشير إلى تلك العناصر المؤثرة على عمليات صنع القرار النابعة من طبيعة النظام الدولى ، وكذلك من طبيعة التفاعلات الحادثة بين نظام سياسى معين وبين الفعاليات الأخرى فى النظام الدولى .

كما يمكن أن ينحصر تأثير البيئة الخارجية فى مجرد الكيفية التى ينظر بها صانعو القرار الى النظام الدولى ، وردود افعاله المتوقعة حيال القرار . وفى الحالة العراقية ، يتركز تأثير البيئة الخارجية فى كيفية فهم القيادة العراقية للتطورات والأوضاع القائمة فى هذه البيئة ، ثم التكيف أو التعامل معها فى ضوء هذا الفهم بما يخدم القرار العراقى المنشود . وفى هذا الاطار ، يمكن تلمس فروق واضحة ميزت السلوك العراقى تجاه العالم العربى ، عن مثيله تجاه النظام الدولى . ففى تجاه النظام الأقليمى العربى ، كانت الاشكالية الأساسية التى واجهت القيادة العراقية تتعلق باعداد الساحة لتنفيذ قرار الغزو . ولتحقيق ذلك ، كان من الضرورى العمل على بناء التحالفات ، وتحييد البؤر المناوئة أو التى يحتمل أن تصبح مناوئة فيما بعد ، جنبا الى جنب مع تعظيم مقومات القوة الشاملة المملوكة لدى العراق . ومن هذا المنطلق ، عمل العراق خلال فترة ما بعد إطلاق النار مع إيران على إستثمار الانتصار الذى حققه على الجبهة الايرانية فى تأكيد الدور القيادى للعراق فى العالم العربى . لاسيما من خلال الافادة من اجواء المصالحة التى سادت على الساحة العربية فى تلك الفترة ، والتى إمتنعت فيها أغلب الأقطار العربية عن إنتقاد الاداء الداخلى للنظام العراقى ، مما مكنه من العمل بحرية اكبر نسبيا على تنشيط الدور العراقى على المستوى القومى . وبصورة موازية ، عمل العراق على ممارسة درجة أكبر من التأثير فى العالم العربى من خلال إقامة تحالفات مع بعض الدول العربية وإكتساب ولاء فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، وايضا من خلال تعزيز العلاقات والروابط مع العناصر غير الحكومية فى العالم العربى ، وكذلك عن طريق إظهار أكبر قدر من التشدد فى القضايا المتعلقة بالمسائل القومية مثل الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وفى نفس هذا الاطار ، عمل العراق على إمتلاك قدرات عسكرية متفوقة ، يمكن أن ترفعه الى مستوى القوى العظمى ، حيث طور قدرات صاروخية باليستيكية ، وذخائر كيماوية وغازية ، كما نشط ايضا فى إتجاه تطوير قدرات نووية وفضائية ذاتية . وفى فترة ما قبل الغزو مباشرة ، عمدت القيادة العراقية الى تضييق دائرة تحالفاتها ، حيث إبتعدت عن مصر ، وإهتمت فى المقابل بدول أخرى يجمع بينها ضآلة الوزن وهامشية الدور إقليميا ودوليا ، مع الاستعداد للتعاطف مع العراق حال إقدامه على تنفيذ قرار الغزو ، وذلك تحت تأثير ضغوط اقتصادية شديدة تعانى منها تلك الدول . ويبدو أن القيادة العراقية ادركت ان مصر ، بسياستها العربية وبارتباطاتها الدولية المعقدة ، يصعب ان تقبل المشاركة فى مثل هذه السياسات ، أو حتى الوقوف موقف الحياد منها . وبالتالى كان البديل الوحيد المتاح امامها يتمثل فى الاكتفاء بإقامة ما يشبه التحالف مع اطراف أضعف نسبيا ، يمكنها أن تكون سندا للعراق بأى صورة من الصور حال إندلاع المواجهة مع النظام الدولى .

وفيما يتعلق بالادراك العراقى للنظام الدولى ، فقد إرتكز على تصور أن تنفيذ قرار الغزو سوف يتيح للعراق امتلاك مقومات اضافية للقوة ، بما يساعده على الممارسة الفاعلة للتهديد والابتزاز السياسيين . وبصورة أكثر تحديدا ، تأسست الحسابات السياسية العراقية لردود الفعل الدولية على أنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الأولية تجاه العراق ، فإن الأطراف الدولية المعنية لابد أن تتعامل فى نهاية المطاف بجدية مع العراق ومع الحقائق الجديدة التى يجسدها الغزو ، والتى تتمحور حول حقيقة أن العراق أصبح يمتلك عوامل وأدوات تساعده على تحقيق التغيير والتأثير المطلوب فى الساحة الأقليمية ، مما يحتم ضرورة استجابة القوى الدولية المعنية للغايات التى يسعى اليها دون الالتفاف حولها ، إذ أن محاولة الالتفاف هنا قد تؤدى الى إندلاع حريق هائل فى المنطقة يمكن أن تترتب عليه عواقب بالغة التعقيد للسياسات وللاقتصادات الغربية ولتدفق النفط ، وأيضا لاستقرار النظم السياسية الموالية للغرب فى المنطقة . كما راهنت القيادة العراقية على إعتقاد مفاده أن الغرب بصفة خاصة أصبح أضعف من الناحية العملية مما كان عليه فى الخمسينات لادراكه حقيقة (إستحالة) استخدام القوة ضد العراق ، لأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد تحدث انشقاقا وخلافا داخل نظام دولى فى طور التشكيل ، وداخل البنية السياسية فى المنطقة . أما الجانب الأخير فى التقدير السياسى العراقى ، فقد إرتكز على الافادة من « نشوء عوامل جديدة ذات تأثيرات فاعلة فى التوجهات السياسية الغربية » ، وتنحصر بالدرجة الأولى فى إستحالة السيطرة على الارتفاع القياسى فى أسعار النفط فى حالة تصاعد الأزمة فى المنطقة ، وما يمكن أن يترتب على هذا الارتفاع من تداعيات بالغة الأهمية ، بحيث لابد أن يؤدى ذلك الى (حتمية) نبذ خيار الحرب على الجانب الأمريكى والغربى ، إستنادا الى أنه سوف يدفع إلى المزيد من الارتفاع فى أسعار النفط ، وبالتالى حدوث ركود إقتصادى عالمى جديد يقضى تماما على كافة الطموحات الغربية بقرب حدوث إنتعاش إقتصادى من جراء إنهيار النظم الاشتراكية فى أوربا الشرقية . والخلاصة أن إدراك القيادة العراقية لتأثير البيئة الخارجية تمحور حول أنه حتى إذا إتسمت ردود الفعل الدولية والأقليمية بدرجة عالية من الحدة والرفض لاقدامها على غزو الكويت ، إلا أن ردود الفعل هذه لن تتمخض فى النهاية عن خسائر جسيمة بدرجة تمنع العراق من تحقيق أهدافه ، ولكن القيادة العراقية كانت تدرك منذ البداية أيضا أن الوصول الى مثل هذه النتيجة سوف يتطلب صراعا ضاريا بين الارادات ، ينتصر فيه الطرف الأكثر صبرا وتحملا وقدرة على التشدد .

ثانيا : الخصائص العامة للسلوك العراقى

تتطلب الدراسة العلمية للسلوك العراقى فى إدارة الأزمة الناشبة فى الخليج ، أن تتكامل دراسة بيئة السلوك ، مع دراسة مفردات عملية صنع القرار على الجانب العراقى ، بدءا من تحديد التصورات والأفكار التى بلورتها القيادة العراقية بصدد موضوع الأزمة ، والخيارات البديلة التى توصلت اليها ، والتفاصيل العديدة والمعقدة التى إنطوت عليها عملية تنفيذ القرار من جانب القيادة العراقية ، وإنتهاءا بمحاولة تقييم القرار . الا أن هناك العديد من المشكلات التى تحول دون تنفيذ ذلك ، وتتركز بصفة خاصة

إلا أن هناك العديد من المشكلات التى تحول دون تنفيذ ذلك ، وتتركز بصفة خاصة فى الندرة الشديدة فى المعلومات الضرورية عن أغلب الجوانب المشار إليها ، فضلا عن أن الأزمة مازالت فى مراحل النمو والتطور ، وتبدو نقطة النهاية بعيدة المنال حتى وقت كتابة هذا التقرير ، مما يصعب معه إجراء التقييم الشامل المذكور . وفى ظل هذا الوضع ، فإن أى دراسة للسلوك العراقى فى أزمة الخليج لايمكن أن تطمح لنفسها أكثر من الاكتفاء بتحديد الخصائص العامة للسلوك ، سعيا إلى تقديم أقرب صورة ممكنة لمرحلة تنفيذ القرار ذاتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحليل لايهتم بدراسة السلوك العراقى منذ بداية الأزمة ، حيث جرت تغطية ذلك فى تحليلات سابقة ، وإنما يهتم هذا التحليل بتناول سلوك الأزمة العراقى خلال الفترة من منتصف شهر سبتمبر ، وحتى اول شهر ديسمبر ، إلا أنه لابد من الاشارة فى البداية إلى أن الفترة السابقة قد إنطوت على تطورات بارزة تتلخص فى : إقدام القيادة العراقية على ترسيخ سياسة الأمر الواقع فى الكويت ، وإشعال حرب السفارات وإحتجاز الرعايا الغربيين ، والعمل على تحييد الجبهة الايرانية ، والتحرك السياسى لدعم الموقف العراقى من غزو الكويت . وسوف نهتم فيما يلى بتحليل الجوانب البارزة فى السلوك العراقى سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى الفترة المذكورة .

(١) السلوك السياسى :

إتسم السلوك السياسى العراقى منذ بداية الأزمة بدرجة واضحة من الثبات فى المضمون والمبادىء الأساسية الحاكمة ، على الرغم من تعدد وكثافة الجهود السياسية من الناحية الشكلية . وفى هذا الاطار ، كان من الطبيعى الا تشتمل الفترة المشار إليها على تمايزات ظاهرة فى السلوك السياسى يمكن معها تلمس مراحل متميزة ومتتالية لهذا السلوك ، وإنما كانت معظم الجهود السياسية العراقية تتحرك فى إطار جملة من المبادىء والمنطلقات التى ميزت السياسة العراقية حيال الأزمة منذ بدايتها . وليس القصد هنا عرض الجهود والأنشطة السياسية العراقية حسب تعاقب حدوثها ، وإنما الهدف هو محاولة تحديد التوجهات العامة للسلوك السياسى العراقى كما إستخلصت من الجهود والأنشطة الفعلية .

لعل أحد أهم وأبرز الخصائص المميزة للسلوك

السياسي العراقي في أزمة الخليج أنه إستهدف العمل على تجميد قضية إحتلال الكويت وإضاعة الوقت من خلال إختلاق قضايا فرعية ، بما يمكن أن يساعد على تشتيت الاهتمام الدولي بالقضية ، فضلا عن إمكانية أن يساعد ذلك على زيادة شعبية القيادة العراقية في العالم العربي من خلال صياغة مطالب ذات جاذبية على المستوى الشعبي العربي ، وقد بدت هذه الخاصية واضحة في الربط بين قضية إحتلال الكويت والصراع العربي - الاسرائيلي ، وجعل القبول العراقي لتنفيذ تسوية سلمية لأزمة الخليج مرهونا بتسوية كافة قضايا الصراع الأخرى في المنطقة ، وفي مقدمتها الصراع العربي - الاسرائيلي . كما بدا ذلك أيضا في المبالغة الواضحة في الأداء السياسي العراقي عند التعامل مع الكثير من التفاعلات الدولية الحادثة في إطار أزمة الخليج .

وإنطلاقا من هذه الخاصية العامة ، يمكن تحديد اربعة محاور أساسية ميزت السلوك السياسي العراقي في الأزمة ، وتتمثل أولى هذه المحاور في محاولة القيادة العراقية الابقاء على الخيار الدبلوماسي مع التشدد في الموقف ، وذلك من خلال نوعين رئيسيين من الجهود ، الأول طرح المبادىء التي تدور إجمالا في إطار الجهود السلمية ، والثاني اللقاءات السياسية الفعلية سواء بإستقبال المسئولين الأجانب السابقين والحاليين ، وكذلك بإيفاد المسئولين العراقيين في زيارات الى بعض العواصم الهامة للتباحث في شأن قضيتي الرهائن والتسوية السلمية . وقد إشتملت هذه الجهود على زيارات قام بها مسئولون غربيون سابقون الى بغداد بقصد معالجة مسألة الرهائن الغربيين المحتجزين لدى العراق ، إلا أن أهم زيارة استقبلتها العاصمة العراقية هي تلك التي قام بها المبعوث السوفيتي يفجيني بريماكوف في أوائل أكتوبر ثم في أوائل نوفمبر بهدف عرض افكار عن خطة شاملة لتسوية الأزمة في الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما ، فضلا عن محاولة تأمين خروج الرعايا السوفييت من العراق .

ومن ناحية ثانية ، عملت القيادة العراقية بصورة متواصلة على تفتيت الاجماع الدولي ، سواء من خلال ممارسة التهديد والابتزاز السياسيين ، أو من خلال محاولة إغراء الأطراف الأخرى في الأزمة . وبالدرجة الأولى ، إرتكزت جهود الابتزاز السياسي على توظيف قضية الرهائن الأجانب المحتجزين لدى العراق كورقة للضغط والمساومة . وقد تطور هذا التوظيف من إستخدام الرهائن كدروع بشرية في القواعد العراقية المحتمل تعرضها للهجوم ، الى جعلهم أداة للتهديد وممارسة النفوذ عن طريق جعل الافراج عنهم مرهونا بقدوم مسئولي الدول التي ينتمي إليها المحتجزون الى بغداد ، ثم بجعل الافراج عنهم مشروطا بإعلان الدول التي ينتمون إليها عن رفضها إستخدام الخيار العسكري ضد العراق ، ثم إنتهاءا بإعلان الرئيس العراقي قراره القاضي بالافرج عن جميع الرهائن الاجانب منذ الاسبوع الثاني في شهر ديسمبر . وقد استخدمت قضية الرهائن بصفة خاصة في محاولة استقطاب فرنسا الى خارج التكتل الغربي والدولي المناهض للعراق . أما محاولة اغراء الأطراف الأخرى في الأزمة ، فقد إشتملت على الاعلان عن استعداد العراق بيع النفط مجانا أو بأسعار مخفضة بهدف خرق الحصار الاقتصادي وتفتيت الاجماع الدولي .

أما المحور الثالث للسلوك السياسي العراقي ، فيتمثل في العمل على تكريس أوضاع الاحتلال والضم في الكويت ، وقد إنطلقت الجهود المبذولة في إطار هذا المحور من أن الكويت تعتبر جزءا لايتجزأ من العراق ، وأن التفكير في التراجع عن قرار الضم مسألة غير مطروحة على الاطلاق . وفي محاولة لاضفاء المصداقية على هذا المنطلق الأساسي ، عمدت السلطات العراقية الى تكريس واقع الضم والاحتلال في الكويت من خلال منظومة متكاملة من الاجراءات الهادفة الى الغاء وطمس الشخصية القانونية لدولة الكويت وتغيير طابع الحياة فيها وتفريغها من ابنائها وإحلال اعداد متزايدة من المواطنين العراقيين محلهم . علاوة على محاولة ربط الكويت بالعراق من الناحية العملية في العديد من المجالات الأساسية للحياة ، مع تجريد الكويت في نفس الوقت من أغلب مقومات الحياة المستقلة من خلال خطة منظمة للنهب والتدمير ، وذلك بهدف خلق واقع سياسي جديد لمصلحة العراق في الكويت يرتكز على أوضاع فعلية على كافة المستويات السكانية والاقتصادية .

وأخيرا ، فقد إهتمت القيادة العراقية بتعزيز العلاقات مع إيران كطرف ذي أهمية محورية في المفهوم الاستراتيجي العراقي للأزمة ، حيث إستمر الجانبان في تعزيز علاقاتهما ، وفي تبادل أسرى الحرب المحتجزين لدى الطرفين . وتتحدث بعض التقارير عن إتساع نطاق التعاون التجاري بين الجانبين العراقي والايراني خلال الفترة الراهنة إلى الدرجة التي اصبح العراق يعتمد فيها على إيران إلى حد كبير لخرق الحصار الاقتصادي المضروب حوله .

وبصورة إجمالية ، يلاحظ على السلوك السياسي العراقي انه لم يشتمل على أي خطوات أو مبادرات من شأنها أن تغير المعطيات الأساسية للأزمة ، وكان اقصى ما قامت به القيادة العراقية هو التغيير في اللهجة السياسية فقط ، في الوقت الذي إستمر فيه ثبات الموقف العراقي على نفس المبادىء . والواقع أن إرتكاز السلوك السياسي العراقي على المحاور الأربعة سالفة الذكر قد مكنه من تحقيق قدر من النجاح الجزئي في إدارة الأزمة ، إذ أن الربط بين ازمة الخليج والصراع العربي - الاسرائيلي ، قد أكسب الموقف العراقي في الأزمة قدرا من الشعبية في العالم العربي ، فضلا عن تحويل بعض الاهتمام عن أزمة الخليج ، ودفع القادة السياسيين الغربيين نحو أخذ هذا

الجانب فى الاعتبار عند الحديث عن الأزمة تفاديا لتعقيد الموقف . يضاف الى ما سبق ، أن الابقاء على الخيار الدبلوماسى كان يمثل تعاملا ناجحا بصورة نسبية مع العناصر المكونة للأزمة والأطراف الداخلة فيها ، دون أن يقصد من ورائه الوصول الى نتيجة محددة ، ولكن مجرد إضاعة الوقت وتجميد القضية . وأخيرا فإن العمل على تعزيز العلاقات مع إيران أدى الى تعزيز حالة الحياد للقوة الايرانية . ولكن على الجانب الآخر يصعب القول أن هذا السلوك السياسى ـ بالتكامل مع السلوك العسكرى والاقتصادى ـ هو الذى أدى وحده إلى تمكين العراق من تفادى ضربة عسكرية مدمرة (حتى بعد مرور ما يزيد على أربعة شهور من إندلاع الأزمة) بواسطة القوات متعددة الجنسية فى الخليج . وبالطبع يمكن افتراض أن السلوك العراقى العام فى الأزمة كان يعتبر بشكل أو بآخر واحدا من الأسباب الكامنة وراء ذلك ، الا أن العديد من الاعتبارات الأخرى قد تداخلت أيضا فى افراز تلك النتيجة ، من أهمها تلك الاعتبارات المتعلقة بالمشكلات البيروقراطية واللوجستية فى الدول المشاركة فى الحشد الدولى فى الخليج ، فضلا عن رغبة هذه الدول فى إستنفاذ كافة البدائل والخيارات المتاحة قبل اللجوء الى الخيار العسكرى ، وهو الخيار الذى سوف يظل مطروحا بقوة طالما إستمر الموقف العراقى على نفس الدرجة من التشدد والخروج على كافة الأعراف الدولية .

(٢) السلوك العسكرى :

كان الطابع العام لكافة الجهود والأعمال العسكرية التى قامت بها القيادة العراقية خلال الفترة موضع الدراسة يتمثل فى مواصلة أعمال التحضير والاعداد لعمليات دفاعية واسعة النطاق على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، لاسيما إتجاهى الكويت وجنوب العراق ، وذلك بغرض الاستعداد لاحباط اية هجمات معادية تتعرض لها القوات العراقية فى تلك الاتجاهات . والواضح فى السلوك العسكرى العراقى ازاء الأزمة ، أن هناك التزاما بحصر أعمال القوات المسلحة العراقية فى إطار الدفاع على كافة المستويات التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية ، مع وجود امكانية للتحول فى حالة نجاح الأعمال الدفاعية الى الهجوم المضاد العام ضد القوات المهاجمة . والجدير بالاشارة هنا أن القوات العراقية كانت قد إستكملت أغلب عمليات التعبئة والحشد العسكريين قبل اقدامها على غزو الكويت وفى أعقابه مباشرة ، وبالتالى تتسم عمليات الاستعداد والحشد التى أجريت بعد ذلك بالمحدودية والضآلة . وعلى اية حال ، فقد تأثرت الاستعدادات الدفاعية العراقية منطقيا بالطبيعة المحتملة للعمليات العسكرية التى يمكن أن تنشب فى حالة تصاعد الأزمة . ففى ضوء ما هو متوقع من إمكانية تعرض العراق ـ فى حالة اندلاع أعمال القتال المسلح ـ لهجمات استراتيجية شاملة وبصورة ينتظر أن تنجم عنها تأثيرات تدميرية جسيمة على العراق ، مهما كان حجم الخسائر التى يستطيع أن يلحقها فى المقابل بالجانب المهاجم ... فى ضوء هذه المعطيات ، كان من الطبيعى الا تتبنى الاستراتيجية الدفاعية العراقية فقط على الأسس والركائز التقليدية التى تتبنى عليها الاستراتيجيات الدفاعية فى ظروف القتال المسلح ، والتى تركز عادة على توفير الحماية التامة للمراكز الحيوية داخل البلاد ، والدفاع الشامل عن أراضى الدولة ، والعمل على إمتصاص الضربة وإمتصاص قوة الهجوم وكسر حدته وإنتزاع المبادأة منه . وإنما إتجهت الاستراتيجية الدفاعية العراقية نحو المزج بين مجموعة متكاملة من الاجراءات العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بهدف التكامل فى اداء وظيفة الدفاع ، حيث بدا هذا التكامل واضحا بصورة أكثر بروزا نسبيا مما هو الحال فى الكثير من حالات الصراع المسلح التى شهدها النظام الدولى .

وبصفة عامة ، يمكن التأكيد على أن الاتجاهات الأساسية للسلوك العسكرى العراقى خلال الفترة المرصودة قد إشتملت على المحاور الأربعة التالية :ـ

أولا : مواصلة تعزيز الدفاعات العراقية فى الكويت وجنوب العراق من خلال إقامة نظام دفاعى قوى فى تلك المناطق ومواصلة عمليات حشد المزيد من القوات فيها فى إطار تكتيك « الدفاع المتحرك » الذى يبدو أن القيادة العراقية قد إعتمدته فى أستراتيجيتها الدفاعية .

ثانيا : العمل على زيادة موارد التسليح ، الأمر الذى يمثل محاولة للاستعداد للمستقبل ، أكثر مما هو استجابة لمتطلبات أو تحديات فعلية قائمة . وقد إعتمد هذا المحور على وسيلتين رئيسيتين هما : محاولة تهريب الأسلحة والمعدات من بعض الدول الغربية ، والعمل على إغراء بعض الدول لتقديم الأسلحة والمعدات فى مقابل النفط بأسعار زهيدة ، جنبا إلى جنب مع العمل على الاستفادة من الأسلحة والمعدات التى تم الاستيلاء عليها من الجيش الكويتى .

ثالثا : مواصلة أعمال التعبئة البشرية لاسيما فى صفوف الضباط والأفراد المتخصصين فى قطاعات معينة مثل الأسلحة الكيماوية والدفاع الجوى والصواريخ ... وغيرها ، علاوة على الاهتمام بشكل عام بزيادة إجمالى القوة البشرية العاملة فى الجيش العراقى ، والاعلان فى هذا الاطار عن إستدعاء حوالى ٢٥٠ الف من قوات الاحتياط فى أواخر شهر نوفمبر .

رابعا : الاعداد لتنفيذ مجموعة من الاجراءات الانتقامية العنيفة فى حالة التأكد من قرب انزال هزيمة عسكرية كاملة بالقوات العراقية ، وذلك من خلال الاعداد لتفجير ابار النفط الكويتية . وتنطوى هذه الجهود بشكل أساسى على قيمة رادعة ، كما تستهدف فى نفس الوقت تمكين العراق من إمتلاك خيار أخير فى حالة انفجار الصراع المسلح فى المنطقة .

وفى ضوء هذه المحاور الأربعة ، يمكن الانتهاء إلى أن

السلوك العسكرى العراقى يستهدف فى معظمه التغلب قدر الامكان على جوانب القصور والضعف التى بدت واضحة فى تشكيل وإنتشار القوات العراقية فى فترات سابقة ، إذ أن التعزيزات الدفاعية العراقية فى الكويت وجنوب العراق تستهدف على ما يبدو حماية اجناب ومؤخرة القوات العراقية لاسيما الجناحين الشرقى والجنوبى ، بحيث يصبح من الممكن تفادى إحتمال تعرض هذه القوات لعمليات التطويق والالتفاف وقت نشوب القتال المسلح . أما الجهود المحدودة التى يقوم بها العراق على صعيد تهريب الأسلحة والمعدات من الخارج ، فهى تبدو فى مضمونها ودلالتها محاولة متواضعة لايجاد مصدر متجدد للامداد المستمر بالأسلحة مهما كانت صعوبة تحقيق ذلك . وأخيرا ، فإن التحضير لتنفيذ اجراءات انتقامية ، يمثل خيارا أخيرا لدى القيادة العراقية يمكن اللجوء اليه فى حالة تدهور موقف القوات العراقية متى بدأت أعمال القتال الفعلى ، على الرغم من أن هذه الاجراءات الانتقامية قد لا تؤدى إلى إحداث تغييرات كبيرة فى مسار الصراع المسلح .

(٣) السلوك الاقتصادى :

مع إعلان قرار مجلس الأمن القاضى بفرض الحصار الاقتصادى على العراق ، بدأت السلطات العراقية فى تنفيذ عملية واسعة النطاق للتعبئة الاقتصادية الشاملة ، كانت تمثل فى واقع الأمر إمتدادا لجهود سابقة باشرتها هذه السلطات ـ ولكن فى إطار أضيق نسبيا ـ قبل إندلاع الأزمة ، وإستهدفت جهود التعبئة فى محصلتها النهائية اجراء عملية تحويل شاملة للموارد المتاحة لدى العراق من ظروف السلم الى ظروف الحرب ، بما يضمن للعراق الصمود الى أقصى درجة ممكنة فى مواجهة الحصار الاقتصادى .

وقد تأثرت هذه الجهود بطبيعة الحال بالخصائص التى يتسم بها الاقتصاد العراقى ، والتى سبقت الاشارة إليها . وبمجرد بدء الحصار الاقتصادى على العراق ، إنعكس تأثير الاختلالات الهيكلية المذكورة أنفا فى صورة نقص شديد فى السلع الاستهلاكية لاسيما الأطعمة والأدوية ، مع إرتفاع أثمان هذه السلع الى ما يصل حتى سبعة أضعاف الثمن قبل الازمة ، وإغلاق الكثير من مصانع الاسمنت والاطارات والاسمدة والسجائر ، وخفض الطاقة الانتاجية لمصانع اخرى ، والنقص الشديد فى المواد الازمة لتكرير البترول ... وغير ذلك من التأثيرات . وبالتالى كان من المحتم أن تتصف اجراءات التعبئة الاقتصادية التى قامت بها السلطات العراقية بالشمول والحدة ، بما يضمن اعادة توجيه الجهد الانتاجى القومى للعراق لتلبية احتياجات السكان ، وبما يضمن معاونة المجهود الحربى العراقى إلى أقصى حد ممكن ، مع البحث فى نفس الوقت عن منافذ متعددة لاختراق الحصار الدولى حول العراق . وقد إتجهت الجهود التى قامت بها هذه السلطات فى إطار التعبئة الاقتصادية نحو العمل على ثلاثة محاور متكاملة تتمثل فى :

أولا : توفير المزيد من الموارد لميزانية الدولة من خلال طرح المزيد من السندات الحكومية ، والحجز على الأموال والموجودات الخاصة بحكومات ومؤسسات ومصارف الدول التى أمرت بتجميد الأموال العراقية والكويتية عقب الغزو ، ورفع أسعار السلع الاستهلاكية ، والتوقف عن دفع أقساط الديون الخارجية .

ثانيا : تشديد الرقابة على الأسعار عن طريق تولى أعباء توزيع السلع الغذائية مباشرة على المنافذ المختلفة ، وإصدار قرارات صارمة لمعاقبة تخزين هذه السلع والاتجار فيها .

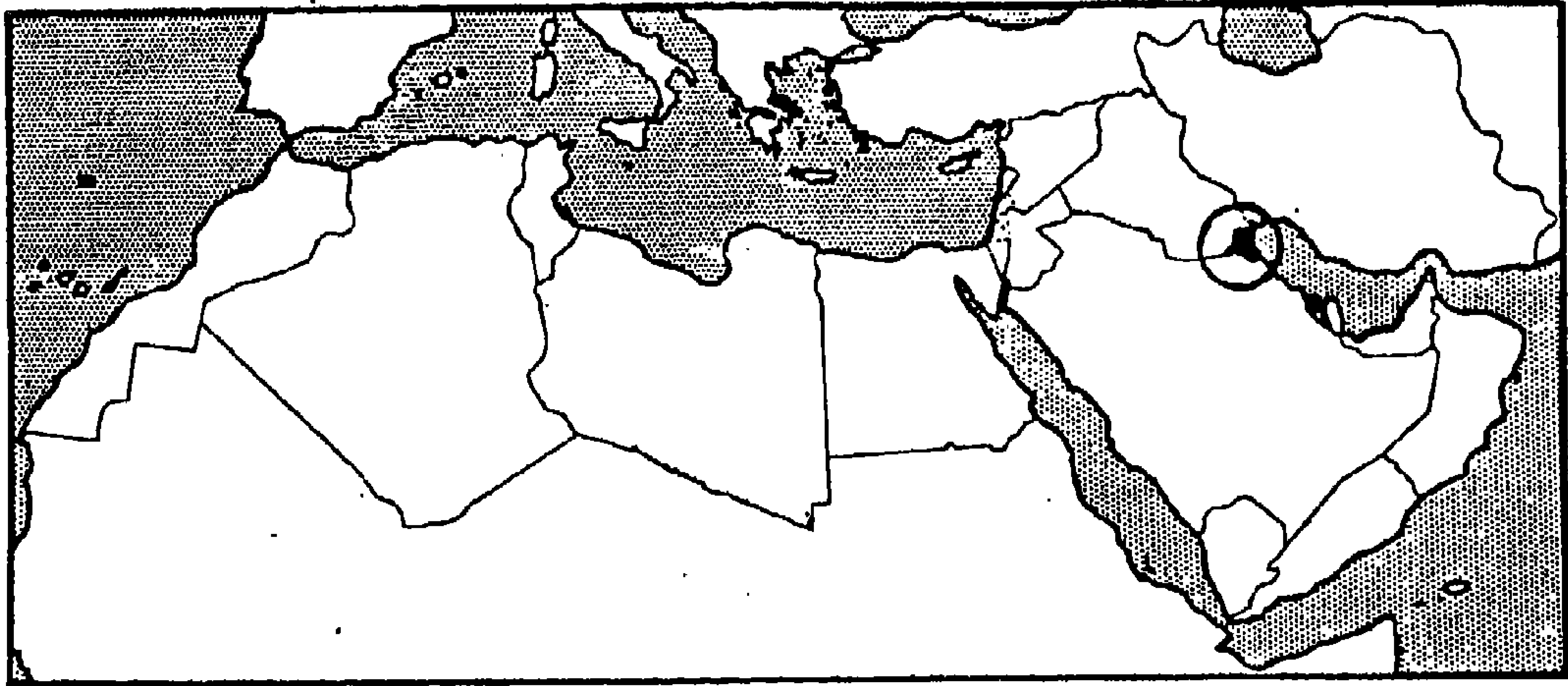
ثالثا : تخصيص الموارد بهدف تطبيق درجة عنيفة من السيطرة على تدفق الموارد المتاحة ، وذلك من خلال وسيلتين رئيسيتين ، أولهما توزيع السلع بالحصص لتقنين استهلاك السلع المتاحة خاصة المواد الغذائية والوقود ، وثانيهما العمل على تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى من خلال استغلال جميع الأراضى الخصبة غير المستغلة التى تصل مساحتها الى ثلاثة اضعاف المساحة المزروعة بالفعل فى العراق .

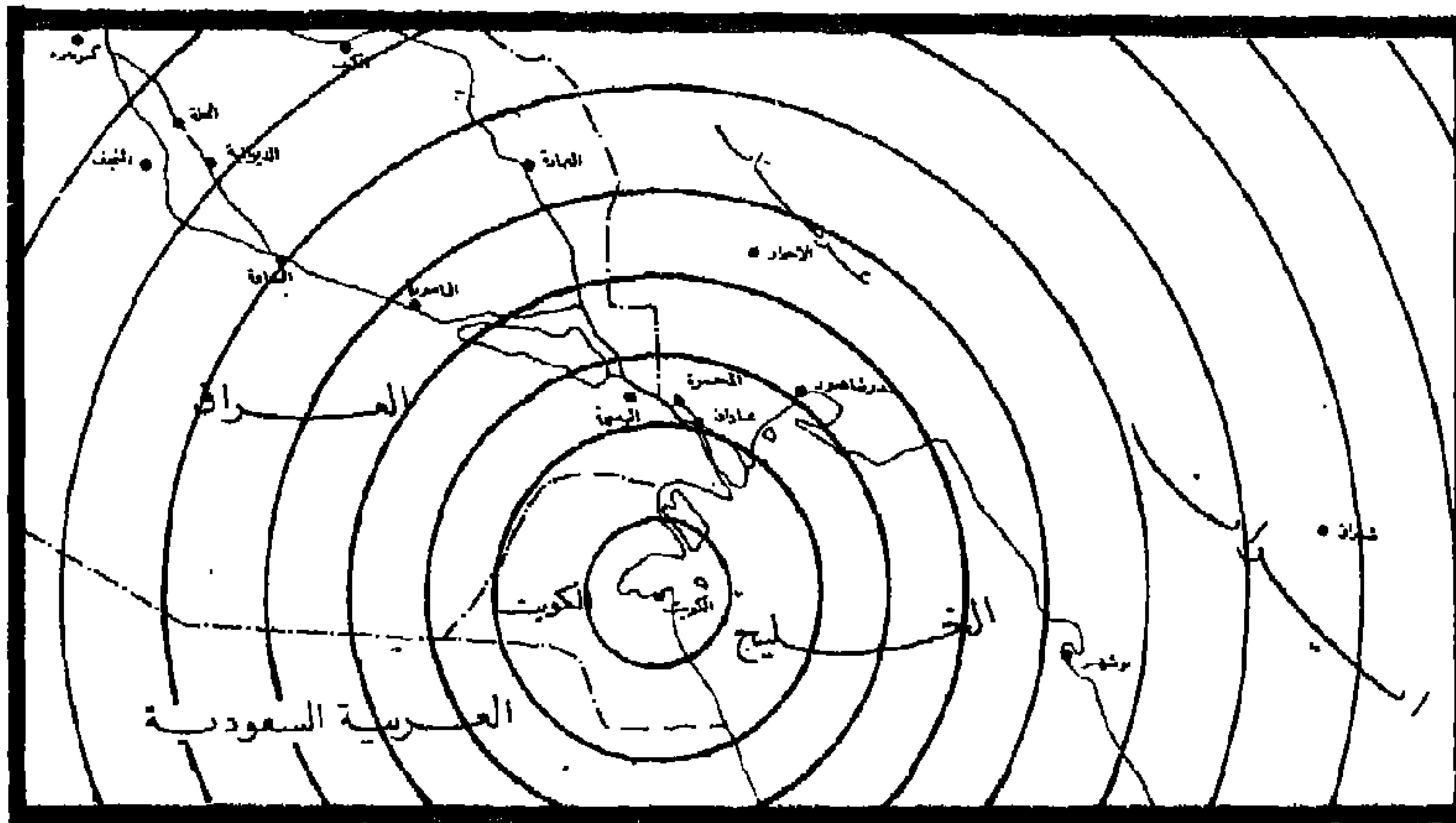
وعلى الرغم من كثافة هذه الاجراءات ، إتجهت السلطات العراقية نحو العمل ايضا على توفير جانب كبير من إحتياجاتها السلعية عن طريق التهريب من الدول المجاورة خرقا للحصار الدولى ، وتشير بعض التقارير غير المؤكدة بصورة قاطعة الى أن السلع الايرانية متواجدة بشكل ملحوظ فى الأسواق العراقية ، بالاضافة الى نشوء فئة من تجار الحرب الذين يعملون خصيصا فى ميدان تهريب السلع الى العراق من الدول المجاورة مثل تركيا .

والملاحظ بصفة عامة أن جهود وإجراءات التعبئة الاقتصادية التى قامت بها السلطات العراقية مع تصاعد الأزمة ، كانت فى التقييم الاجمالى على درجة عالية من الشمول والقسوة ، إذ أن المحاور الثلاثة المذكورة للتعبئة الاقتصادية تعتبر من الناحية المبدئية بمثابة بدائل لبعضها البعض ، بحيث تتجه الدول فى الغالب نحو المفاضلة بينها بما يضمن فاعلية التعبئة وفقا للظروف والأوضاع الاقتصادية للدولة ، أما الجمع بين هذه المحاور الثلاثة معا وفى آن واحد ، فمن شأنه أن يكفل ضمان تحقيق أقصى فاعلية ممكنة للمجهود الاقتصادى العراقى فى مواجهة الحصار الدولى . إلا أن هذه الاجراءات الأساسية تبقى مع ذلك غير كافية فى حد ذاتها لافراز تركيب جديد فى الناتج القومى العراقى يلبى الحد الأدنى على الأقل من احتياجات السكان فى ظروف الحصار الاقتصادى ، وذلك بالنظر الى الاختلالات الهيكلية التى سبقت الاشارة إليها فى بنية الاقتصاد العراقى ، والتى تحرمه من إمتلاك الكثير من المقومات الضرورية اللازمة لادارة نشاط إقتصادى كفء ورشيد ، لاسيما فى قطاع الصناعة ، بحيث يمكن التكهن بانه مهما

كانت شمولية وقسوة اجراءات التعبئة الاقتصادية ، فلابد أن تعجز عن توفير الكثير من الاحتياجات بحكم أن هذه الاحتياجات لم تكن تمتلك فى الأصل الآليات الانتاجية الخاصة بها فى بنية الاقتصاد العراقى ، أو أن آليات انتاجها موجودة ولكنها تحتاج إلى بعض المدخلات التى يجرى استيرادها من الخارج . أضف الى ذلك ، أن من الصعب تخيل إمكانية الاعتماد على التهريب ـ مهما إتسع نطاقه ـ لتوفير نفس القدر من الواردات التى توقفت بفعل الحصار ، أو على الأقل الحد الأدنى المطلوب منها .

والخلاصة أن السلوك العراقى العام فى الازمة استهدف العمل على تعظيم المكاسب العراقية على حساب الخصوم ، وذلك من خلال التكامل بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، حيث إستهدف السلوك السياسى ضمان خروج العراق فائزا بالغنيمة كلها أو بأكبر ممكن منها على الأقل ، عن طريق التشدد وإضاعة الوقت وتجميد القضية . أما السلوك العسكرى والاقتصادى ، فقد أستهدف تمكين العراق من إمتلاك القدرات والمقومات التى يمكن من خلالها مواصلة سياسية النفس الطويل فى مواجهة الضغوط الكثيفة المحدقة بالعراق ، مع الحذر الشديد من التورط فى صدام عسكرى مباشر ، بل وتحاشى التحركات العسكرية التى قد تدفع إلى الاعتقاد بأن القيادة العراقية تستعد للمبادرة بالهجوم . □





[٤] سوريا والأزمة : فرص المكاسب الاقليمية والدولية

د . أحمد ثابت

هل يمكن إعتبار سوريا أوفر الأطراف العربية حظا فى تحقيق مكاسب سياسية إستراتيجية فى إطار أزمة الخليج ؟ وهل كانت أقدر هذه الأطراف على إدارة الأزمة بمهارة سياسية معهودة بما جعلها تصبح « الفائز الواضح » بين الدول المشاركة فى التحالف الدولى الواسع ضد العراق فى الخليج ؟

بدا الموقف السورى متفاعلا ومتجاوبا بسرعة منذ اللحظات الأولى للغزو العراقى للكويت سواء لجهة تصفية حساباته مع النظام البعثى المنافس فى بغداد ، أو لجهة دعم نقاط وأوراق القوة التى طالما لعب بها فى إدارة علاقاته العربية والاقليمية بمحاولة إستثمار الأزمة بأفضل ما يمكن من أجل الخروج من حالة العزلة العربية والاقليمية والدولية التى كانت السياسة السورية تعانى منها منذ سنوات الثمانينات .

وبقدر ما تتسم الأزمة فى الخليج بالتعقيد والتداخل الشديدين ، بقدر ما يتميز الموقف السورى منها بالدقة والتركيب ، وفى حين سارعت دول عربية بالانضمام الى التحالف الدولى المضاد للعراق على أساس التعامل مع غزوه وإحتلاله وضمه الكويت فقط ، مع عزل مختلف المعطيات والأزمات الشائكة الأخرى ومحاولة حصر إدارة الأزمة فى قضية الغزو ، نجد أن سوريا تعاملت مع الأزمة بمنطق « الحزمة الكاملة » أو « التناول الكلى » بغرض أساسى هو تحقيق مكاسب عربية وإقليمية ، سياسية وإستراتيجية - وبالطبع إقتصادية أيضا - لاتقف بالضرورة عند مجرد إنهاء الأزمة سلما أو حربا ، وإنما لكى تمتد هذه المكاسب بعد ذلك خاصة فى إطار عدة عوامل معقدة تخص الموقف السورى ذاته ، ويمكن فهمها فى إطار إدراك القيادة السورية أن الأزمة جاءت كفرصة تاريخية كان لايمكن التنبؤ بها ، كما لايمكن أن تتكرر أزمة أخرى بهذا الشمول والتعقيد .

طبيعة الموقف السورى :

جاءت الحسابات السورية بإدراك يرجح أن يكون مدروسا ومخططا فى نطاق المناخ الدولى الجديد بما فيه من تحولات عاصفة بإتجاه إنهيار النظم الاشتراكية الماركسية فى أوروبا الشرقية والزلزال السوفيتى ذاته وما يعنيه من تقليص كبير فى المساندة السياسية لسوريا والدعم العسكرى والاقتصادى لها ، وكذا إنهاء الحرب الباردة وتصاعد أجواء التسويات الدولية مما يضع أمام سوريا خيارا صعبا مفاده أن تسوية صراعها مع إسرائيل لن تتوافر له فرص الخيار العسكرى ، حتى إذا إتجهت القيادة السورية الى هذا الخيار مستقبلا . ولم تتخلف الحسابات السورية أيضا عن سرعة إدراك أن النظام الأقليمى العربى وترتيباته المؤسسية قبل الغزو من تجمعات إقليمية ومجالس تعاون قد إنهارت مع حدوث الغزو العراقى للكويت ، وكانت هذه الاطارات الاقليمية ظالمة لسوريا وغير واعية لدورها المحورى إستراتيجيا

وإقليميا . وهكذا أدركت القيادة السورية أن الأزمة إنما جاءت لتؤكد على عقم محاولات إبعادها عن أى ترتيب إقليمى لاتكون طرفا فيه .

تبين من وقائع الأزمة وحدتها أن نقاط ثقل موضوعية فاعلة فى الحضور السورى ، فمما يلفت النظر هنا أن عديدا من المراقبين العرب والغربيين ـ وبخاصة الأمريكيين ـ وحتى الاسرائيليين ، إعتبروا سوريا « الفائز الواضح » حتى مع إختلاف دوافع وزوايا النظر لكل منهم ، وكذا فى إطار فهم الحسابات السورية وطبيعة تعامل القيادة السورية منذ توقيع مصر إتفاقيات كامب ديفيد ، فهذه القيادة لم تكن تطمح إلى ممارسة « دور قائد » رئيسى ، وإنما دور « محرك رئيسى » للاحداث لايمكن تجاهله عند وضع الحلول والترتيبات لأزمات المنطقة ، فالنظرة النسبية لـ « وزن » الامكانات السورية المتوافرة بالفعل مع ما يجب أن تؤديه من دور ترجح أن سوريا تحاول منذ منتصف السبعينات إبراز نفسها كأحد الفاعلين الاساسيين ، بجانب دول أساسية أخرى مثل السعودية ومصر والجزائر والمغرب ، ولكنها لم تطرح نفسها كلاعب وحيد ، وعندما يتعلق الأمر بالمشرق العربى وأزماته وتفاعلاته تصير سوريا لاعبا متميزا قد يكون من المهم للغاية أن يرتب معه الفاعلون البارزون الآخرون ، ولعل ذلك يفسر المهارة السياسية لقطر عربى يتصرف بالمنطق القطرى ـ لا الوحدوى القومى ـ فى إنتظار الفرص السانحة للتقدم بطرح ترتيبه الخاص به لتسوية الأزمة ، وقد مثلت أزمة الخليج إحدى أهم هذه الفرص . إن تقوية الدور العربى والاقليمى لسوريا ـ يعد الهدف الرئيسى من التعامل مع الأزمة ومن طرق إنهائها سلما أو حربا ، وفى هذا الاطار يلاحظ أن الاعلام السورى تعامل بعقل بارد وحسابات محددة مع مشاعر العداء العربى للحشد الأمريكى والغربى المكثف فى الخليج ، على العكس من مواقف الاعلام الأردنى مثلا وإن إستغلتها بمهارة سياسية .

ومنذ الأيام الأولى للغزو العراقى أدانت الرئاسة والحكومة فى سوريا الغزو استنادا إلى رفض إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية ، بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولى ، وكذلك لآثار الغزو السلبية على العمل المشترك والأمن القومى العربى ، وطالبت بإنسحاب العراق وعودة حكومة الكويت لممارسة مهامها . وكانت سوريا أول دولة عربية دعت الى عقد قمة طارئة تعقد فى القاهرة لتدارك الأزمة ، ونشط الوفد السورى فى إجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى دورته غير العادية بالقاهرة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، فى الدعوة لهذه القمة إنطلاقا من الرفض السورى لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الأزمة ، وقد إتضح ذلك من موقف سوريا الداعى الى حل عربى ، فقد صرح فاروق الشرع وزير الخارجية السورى بعد الغزو بما يزيد عن ثلاثة أشهر (١٩٩٠/١١/١٧) مؤكدا أن الحل العربى كان متوافرا إبان إنعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب غير العادى فى ٢ أغسطس وقراره فى اليوم التالى بدعوة العراق الى سحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط ، ولكن تحفظ بعض الدول العربية هو الذى أدى إلى قتل الحل العربى ، كما ذكر الشرع ، وخاصة أن هذا التحفظ (على إدانة العراق صراحة) جاء قبل قرار الاستعانة بالقوات متعددة الجنسيات .

وكان الرئيس السورى حافظ الأسد قد أكد مرارا على أن السبب الرئيسى فى وجود الحشد العسكرى الغربى الهائل فى منطقة الخليج هو غزو العراق للكويت ، بما يفيد أن الأساس فى الأزمة هو الغزو وليس التدخل الأجنبى ، كما وجه نقدا شديدا لقيام العراق باحتلال دولة عربية تحت زعم أن ذلك هو مدخل لمواجهة إسرائيل ، وفى هذا الاطار رفضت سوريا مبادرة الرئيس العراقى صدام حسين فى بداية الغزو والتى دعت الى الربط بين مختلف أزمات المنطقة ، أى بين الغزو العراقى والصراع العربى ـ الصهيونى وإحتلال إسرائيل للأراضى العربية بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ بما فيها المرتفعات السورية وأيضا الوجود السورى فى لبنان ، ووصفتها المصادر السورية بأنها مناورة عراقية لكسب الوقت ، وأنه لايوجد داع للربط بين هذه الأزمات والاحتلالات . كذلك يشار الى النقد السورى للمقولة التى روجها العراق حول إعادة توزيع الثروة العربية وقضية العدالة الاجتماعية العربية عموما من زاوية أن النظام العراقى خاض حربا مدمرة وغير مبررة لمدة ثمانى سنوات فى مواجهة إيران ، استنزف فيها ثروة عربية طائلة وراح ضحيتها مئات الآلاف من القتلى ، ثم عاد هذا النظام بتسوية الوضع مع إيران من خلال التسليم بكل شروطها والعودة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتى كان رفض العراق لها سبب قيام الحرب الرئيسى .

ونظرت سوريا الى الغزو على أنه يضعف من الامكانات العربية لمواجهة إسرائيل ، وهذا ما يفسر فى أحد جوانبه فشل المحاولة العراقية للتصالح مع وسوريا بعقد لقاء سورى عراقى على الحدود بين عصام الجلبى وزير البترول العراقى السابق مع المسئولين السوريين ، وكان من أهم أهدافها إعادة فتح خط انابيب البترول العراقى فى بانياس ، كما يفسره أيضا الدعم العراقى المتواصل للجنرال اللبنانى المتمرد « ميشيل عون » منذ إنتهاء الحرب مع إيران والذى إستنزف بحربه مع سوريا كثيرا من إمكاناتها وأضعف وجودها فى لبنان .

عوامل الموقف الاقليمى والعربى :

وضع الموقف السورى فى حساباته المعقدة الفرص التى أتاحتها الأزمة لاعادة ترتيب أوضاعه العربية والأقليمية وإستثمار هذه الأزمة فى إسترداد نقاط القوة

والنفوذ التى توافرت له قبل حرب الخليج والتى كانت قد تأثرت بوقف الحرب وبدعم العراق لتمرد عون وكذلك بسبب قيام مجلس التعاون العربى الذى كان من أهم أهداف العراق من ورائه مضاعفة عزلة سوريا عربيا والحيلولة دون حدوث تقارب مصرى - سورى .

بيد أن السياسة السورية لم تتأخر فى إدخال قضية التدخل الأجنبى الغربى فى الخليج فى حساباتها وتعاملت مع الأزمة من خلال زاويتين رئيسيتين : الغزو العراقى والتدخل الأجنبى ، وإن كانت ركزت على أن الغزو كان سببا فى هذا التدخل ، وإن كانت أظهرت تخوفها أيضا من إحتمالات قوية لاستمرار التواجد الغربى وخاصة الأمريكى حتى بعد إنهاء الأزمة بغرض خلق ترتيبات إقليمية أمنية جديدة ، ويمكن القول أن متابعة الادراك السورى للحشد العسكرى الغربى الهائل تشير الى أن سوريا ربما فهمت أن حجم هذا الحشد ليس لمجرد إخراج العراق من الكويت فقط ، مما قد يعنى إستمراره وإدخاله إسرائيل ضمن الترتيبات الأمنية الأقليمية المقترحة وبما يؤدى للاخلال بتوازنات القوى فى المنطقة .

هذا بالاضافة الى أن إرسال سوريا قوات لها الى السعودية قد تميز بحسابات دقيقة ، فلم يزد حجم هذه القوات وتسليمها عن عشرة آلاف جندى حتى نهاية نوفمبر رغم تعهدها بأن يصل حجمها الى خمسة عشر ألفا ، ويعنى ذلك أن هدف هذه القوات دفاعى بحت بقصد ردع العراق عن تهديد أراضى السعودية ، وليس للمشاركة مع القوات الأمريكية فى ضرب العراق إذا إندلعت الحرب ، ومن ناحية أخرى لعدم الاخلال بوضع القوات السورية على الجبهة مع إسرائيل . هذا فضلا عن إرسال هذه القوات اتسم بالمرحلية وعلى دفعات ، مما يرجح الاحتمال بالمساومة السياسية السورية الشهيرة والمرتبطة بحساب أثر ذلك على مزيد من إقتناع دول الخليج بأهمية الدور السورى السياسى والعسكرى كقوة موازنة للعراق ، وكذلك بحسابات مالية من زاوية ضمان مستحقات معقولة عن إرسال القوات وزيادة المساعدات المالية من حكومتى السعودية والكويت لسوريا ، خاصة وأن المساعدات الكويتية قد تقلصت منذ عام ١٩٨٦ ، وقبل ذلك منذ انفراد سوريا بلبنان ، وكان أحد أسباب الأزمة بين الحكومة والبرلمان فى الكويت والتى أدت إلى حله عام ١٩٨٦ هو إقتراح البرلمان الكويتى وقف المساعدات لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فى هذا الاطار جاء الاستثمار السورى للأزمة على الأصعدة الاقليمية والعربية :

أولا : مزيد من تطور علاقات الأخيرة مع العراق بعد قبوله لانسحاب من أراضى ايرانية كان إحتلها إبان الحرب وموافقته على تبادل الأسرى والعودة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بدون قيد أو شرط ، فقد قام الرئيس الأسد بزيارة لايران فى أواخر سبتمبر من عام ١٩٩٠ فى ذات الاطار ، وأعتبر المراقبون أن الزيارة كانت ناجحة لأنها خرجت بموقف سورى - ايرانى مشترك فى مواجهة القضايا الحالية الحساسة وأنها وضعت قواعد العلاقات الاستراتيجية بين دول المنطقة ، فقد إتفقت القيادتان السورية والايرانية على أن الغزو العراقى والتدخل الأجنبى الكثيف أظهرا بوضوح غياب أى نظام للأمن الأقليمى كان كفيلا بردع قيام دولة بإبتلاع أخرى ويغنى فى نفس الوقت عن الحاجة لاستدعاء القوات الأجنبية الغربية لاعادة التوازن فى المنطقة .

ونادت سوريا وإيران بضرورة جلاء القوات الغربية عن المنطقة بعد إنتهاء الأزمة ، ووضح من تصريحات المسئولين فى البلدين إزدياد القلق من الافكار الأمريكية التى روج لها جيمس بيكر وزير الخارجية وقائد القوات الأمريكية فى السعودية « الجنرال شوارتسكوف » ووزير الدفاع « ديك تشينى » والرئيس بوش نفسه ، والتى تتحدث عن اعادة بنية أمنية جديدة فى المنطقة قد تتيح تواجدا أجنبيا بصورة أو بأخرى . فقد دعا الرئيسان الأسد ورافسنجانى الى اقتراح نظام أمن إقليمى بديل يقوم على أساس مشاركة دول المنطقة العربية وتدخل فيه إيران ، وذلك : « كأنجح وسيلة لتوفير الأمن والاستقرار وتعزيز روح الأخوة والتضامن العربى والاسلامى فى مواجهة المخططات المشبوهة » على حد قول البيان المشترك الصادر عن قمة طهران .

ولقد أبرزت المقترحات السورية والايرانية المشتركة أهمية الترتيبات الأمنية الأقليمية التى طرحتاها فى مواجهة السياسات الاسرائيلية ذاتها وغيرها من السياسات التى تهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة ، بل إن الاستحسان الذى قوبلت به هذه المقترحات من قبل دول الخليج وخاصة السعودية وما رافقه من تحسن العلاقات الخليجية - الايرانية ، أبرز ذلك لأول مرة منذ قيام الثورة فى إيران إمكان قبول ايران كشريك اقليمى بارز فى الخليج والمصالح النفطية ، وأيضا إدراك أنه لايمكن لطرف واحد من الخليج أن يلعب الدور المسيطر على شئونه الأمنية . وأن المشاركة والتعاون هما أفضل الطرق بعد مرارة تجربة الحرب العراقية - الايرانية ، وبعدما أدت محاولة طرف ينتمى الى منطقة الخليج (العراق) لتحقيق هذه السيطرة المنفردة الى جعل المنطقة على شفا حرب مدمرة ذات نتائج وخيمة على المنطقة والعالم العربى عموما .

ويذكر هُنا أن الرفض الايرانى - السورى للغزو العراقى قد دعم ثقة دول الخليج فى الدور السورى - الايرانى وطمأنة هذه الدول إلى إيجابية تحركه ، وهذه الثقة والطمأنينة تعد شرطا أساسيا لاستعداد دول الخليج للمشاركة فى النظام الأمنى الأقليمى المقترح .

ويمكن القول أن سوريا حققت بذلك مكاسب إقليمية ملموسة لجهة تأكيد دورها الفاعل ، فمن ناحية إيران ،

فقد دعمت سوريا من علاقاتها الوثيقة أساسا معها وأكدت على أن المصالحة الايرانية ـ العراقية الجديدة لن تكون على حساب هذه العلاقات الوثيقة مع سوريا ، وقد رحبت سوريا برفض إيران إحتفاظ العراق بمنفذ على الخليج من خلال ضمه لجزيرتى « وربة » و « بوبيان » فى إطار تسوية سلمية للأزمة وبعد الانسحاب من الكويت . خشية أن يؤدى ذلك الى الاخلال بتوازن القوى فى المنطقة . أما من ناحية العلاقات السورية ـ الخليجية فقد وجدت دول الخليج وخاصة السعودية فى سوريا جسرا هاما لتحسين العلاقات وتخفيف توترها مع إيران .

كما وجدت سوريا فى ذلك مدعاة لتعزيز موقفها إزاء الضغوط الأمريكية عليها لدفعها الى المشاركة فى جهد عسكرى قتالى ضد العراق فى حال إندلاع الحرب أو لحثها على الدخول فى الترتيبات الأمنية الأقليمية المقترحة والتى قد تعطى لاسرائيل دورا فيها ، ولكن الموقف الايرانى من الوجود الأمريكى كان أكثر حسما من الموقف السورى من حيث رفض منطق الأخير بأن القوات الأجنبية سترحل بمجرد انسحاب العراق .

ثانيا : وعلى الصعيد العربى إستثمرت سوريا تسليط الأضواء العالمية على الكويت ومجزرة القدس التى قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية وراح ضحيتها ما لايقل عن ٢٢ فلسطينيا ، وكذلك إنشغال العراق بالأزمة وعدم حماسه لاستمرار دعم تمرد الجنرال عون فى لبنان ، من أجل إنهاء هذا التمرد والاسراع بتطبيق اتفاق الطائف الذى كان قد وُقع فى عام ١٩٨٩ ، وأدى ذلك إلى حصار قوات العماد عون وهربه الى السفارة الفرنسية وإعتصامه بها ، ورفض سوريا وحكومة الرئيس إلياس الهراوى خروج عون الى فرنسا ، وإعادة انتشار القوات السورية فى شرق بيروت وأظهرت سوريا مرونة ملحوظة فى عدم الصدام المسلح مع القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع فى حالة رفضها الانسحاب من بيروت الكبرى وخاصة المناطق التى كانت متمركزة فيها من بيروت الشرقية ، فلأول مرة يجتمع العقيد غازى كنعان قائد قوات الاستطلاع والمخابرات العسكرية للقوات السورية فى لبنان علنا مع جعجع لهذا الغرض .

ثالثا : على أن أهم النتائج الايجابية للاستثمار السورى للأزمة والطريقة فى إدارتها تجلت فى توثيق العلاقات السورية ـ المصرية ـ السعودية ، فكان إنهيار مجلس التعاون العربى فرصة ثمينة لكى تُظهر نفسها كفاعل إقليمى عربى لايمكن تجاهله وأن الغزو العراقى لم يفلح فى عزل سوريا عن التفاعلات المختلفة العربية ، ومن المعروف أن النظام العراقى أظهر تبرمه من تحسن علاقات مصر مع سوريا وليبيا ، وخاصة بعد لقاء الرئيسين المصرى والسورى فى القاهرة قبل الغزو بفترة قصيرة . كما أن الموقف السورى الرافض للغزو جدد ثقة النظام السعودى فى قدرة سوريا على لعب دور موازن للخطر العراقى .

وقد تحرك التنسيق السورى ـ المصرى ـ السعودى على عدة محاور لعل أهمها ، بجانب إدانة الغزو الحيلولة دون الادانة الكاملة للوجود الأجنبى المكثف فى الخليج والسعى فى نفس الوقت وراء الجهود الدبلوماسية لضمان تسوية سلمية للأزمة ، وتكرر إجتماع وزراء خارجية الدول الثلاثة فى الرياض ودمشق من أجل ذلك ، وجاءت إدانة سوريا القوية فى بيانين شهيرين قبل مجزرة المسجد الأقصى وبعدها لتزويد الولايات المتحدة إسرائيل بمزيد من الأسلحة المتطورة على أساس أنها تدل على أن الولايات المتحدة تدعم توسع إسرائيل وعدوانها وأن أزمة الخليج لاتعنى أن سوريا تقبل بالدعم الأمريكى العسكرى المتواصل لاسرائيل ، وإذا كان ذلك جاء فى البيان الأول ، فإن البيان الثانى هاجم بشدة المزيد من تسليح إسرائيل لأنه يهدد بضرب القوة العسكرية العراقية التى تعتبر عمقا إستراتيجيا لسوريا وسندا لها فى المواجهة مع إسرائيل .. جاءت هذه الادانة ومعها الرفض السورى للحل العسكرى للأزمة ولمشاركة سوريا فى ضرب العراق فى حال إندلاع الحرب لتحدث تغيرا فى الموقف السعودى الذى كان يدعو فى بداية الغزو لضرب العراق عسكريا وكذا فى زيادة تأكيد الموقف المصرى على أهمية الحل السياسى والدبلوماسى ، فقد صرح وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى ١٩٩٠/١١/١٨ بأن القوات السورية المشتركة فى القوة الدولية لن تهاجم العراق حتى لو شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على العراق ، وذكر فى حواره مع مجلة « نيوزويك » الأمريكية أن مهمة القوات السورية هى مهمة دفاعية محضة لحفظ السلام .

وإتضحت انعكاسات التنسيق المصرى السورى فى التأكيد على ضرورة الحل السلمى ، وكانت المواقف الفرنسية المتطورة من الأزمة وكذلك الوساطات السوفيتية المستمرة منعكسة فى تأكيد تبنى كل من سوريا ومصر والسعودية للحل السلمى ، بل ودفع هذه المواقف إلى محاولة إيجاد دور عربى متجدد لحل الأزمة ، فقد صرح وزير الخارجية المصرى عشية زيارة الرئيس الأمريكى بوش للقاهرة فى الثانى والعشرين من نوفمبر الماضى بأن المنطلق الأساسى لمصر هو حل الأزمة سلميا حتى فى حال صدور قرار من مجلس الأمن يجيز إستخدام القوة مؤكدا حرص مصر على تجنيب المنطقة ويلات الحرب ، وظهرت إنعكاسات التنسيق المصرى السورى فيما أضافه وزير الخارجية المصرى حول فكرة النظام الأمنى البديل ، فقد أعرب عن إعتقاده عن أن مثل هذا النظام يجب أن ينبع من المنطقة وأن ترضى عنه دولها . وأن يحول دون تكرار تهديد طرف عربى آخر مرة ثانية ، وأكدت تصريحات الرئيسين مبارك والأسد على أهمية الحل السلمى

وتمنيات بخروج القوات الأجنبية من الخليج بعد إنسحاب العراق .

ونقلت الوكالات العالمية انباء عن محاولات مصرية سورية سعودية من أجل التوصل إلى إطار دولى للضمانات التى يجب أن تقدم للعراق إذا ما إقتنع بفكرة الانسحاب ، وتقوم هذه الضمانات على إنسحاب القوات الأجنبية المتواجدة فى الخليج أو تراجعها مؤقتا ، بعد تشكيل قوات عربية تتولى ضمان امن الكويت بعد إنسحاب القوات العراقية وإحياء المشروع المصرى بنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة كلها بدون أستثناء ، والدخول فى مفاوضات مع العراق لتسوية المطالب المالية التى آثارها قبيل إحتلاله الكويت ، مع المطالبة بالانسحاب الشامل .

ورغم أن رد الفعل السورى لم يكن متحمسا لدعوة الملك الحسن ملك المغرب لقمة عربية طارئة أخرى ١١/١١ لايجاد حل عربى سياسى للأزمة ، إلا أن الأوساط السورية أشارت الى أن الفكرة سوف تدرس فى إطار القمة المصرية السورية التى إنعقدت فى الخامس عشر من نوفمبر الماضى ، وتحدثت هذه الأوساط عن ضرورة ضمان نجاح القمة المقترحة لادراكها بان فشلها يعنى ضوءا أخضر للحل العسكرى الذى تحاول سوريا تفاديه لما يمكن أن يؤدى اليه من تغيير فى توازن القوى الأقليمية لصالح إسرائيل ، كما اكدت تصريحات الرئيسين المصرى والسورى على أن قوات البلدين الموجودة فى الخليج سوف تقوم بحماية القوات العراقية فى حال إنسحابها سلما من الكويت .

تبقى التساؤلات والاحتمالات مفتوحة حول إستمرارية هذا التنسيق الثلاثى وإحتمالات تحوله الى نواة عربية إقليمية للتفاهم والحوار والتنسيق المشترك فى مواجهة الأزمة سواء إنتهت سلما أو حربا وإحتمالات ما بعد الأزمة . ويلاحظ مثلا أن الأطر المؤسسية الاقليمية (الجامعة العربية ، مجلس التعاون الخليجى) لم تكن منطلقا لتحركات وأوجه تنسيق المواقف السورية والمصرية والسعودية ، خاصة وأن قمة القاهرة الطارئة فى الثامن من أغسطس الماضى قد تلاها إنقسام ملحوظ بين وجهات النظر العربية ، كما أن عودة الجامعة العربية لمصر اكتنفها بعض الصعوبات ولوحظ غياب أطراف عربية عن إجتماع لمجلس الجامعة ، وهى الأطراف المعروفة بتأييدها للعراق . ويظل الموقف السورى محكوما أساسا بقضية العداء التقليدى السافر مع العراق وخاصة الزعامة التاريخية والشرعية التاريخية لقيادة حزب البعث ، وعلى أساس ذلك يمكن توقع إستمرار وتطور التنسيق الثلاثى ، كما يحكمه أيضا حرص سوريا على بقاء علاقاتها الوثيقة مع إيران ، هذا فضلا عن عنصر آخر قد يؤدى إلى إضعاف هذا التنسيق أو تقويته وهو مواقف الدول الثلاث من إسرائيل ، فمصر ترتبط بمعاهدة صلح معها وهى - أى إسرائيل - لاتشكل هما رئيسيا إلا من زاوية قمعها للانتفاضة ، وهى مسألة على اية حال لن تخرج تسويتها عن المحاولات الدبلوماسية . فى حين أن السعودية يتركز إهتمامها الرئيسى وللسنوات القادمة بطرق تسوية الأزمة وسبل توفير الحماية والأمن والاستقرار لدول الخليج ومواجهة احتمالات تجدد التهديد العراقى وضمان السيطرة على المجتمع من الداخل ، غير أن سوريا تعد إسرائيل بالنسبة لها خطرا حاليا تريد من خلال تحسين علاقاتها العربية والدولية والأمريكية خاصة إسترداد أرضها التى تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ بالطرق الدبلوماسية وإن كان ذلك فى إطار مؤتمر دولى لتسوية الأزمة .

الموقف الدولى : مكاسب إنهاء العزلة :

أدت أزمة الخليج إلى إقدام سوريا على حالة العزلة الدولية التى كان قد فرضها الغرب وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا عليها بحجة وقوف سوريا وراء كثير من عمليات « الارهاب » وإيوائها لجماعات « إرهابية » مثل جماعة أبونضال وكذلك لدورها فى خطف وإخفاء عدد من الرهائن الغربيين ، ومثلما حدث انتعاش الدور العربى لسوريا ، فقد تم إنهاء العزلة الدولية من جراء إستثمار الحسابات السورية تسليط التحالف الدولى المعادى للعراق الأضواء على الكويت ومجزرة الأقصى وبهدف تحسين العلاقات مع الدول الغربية .

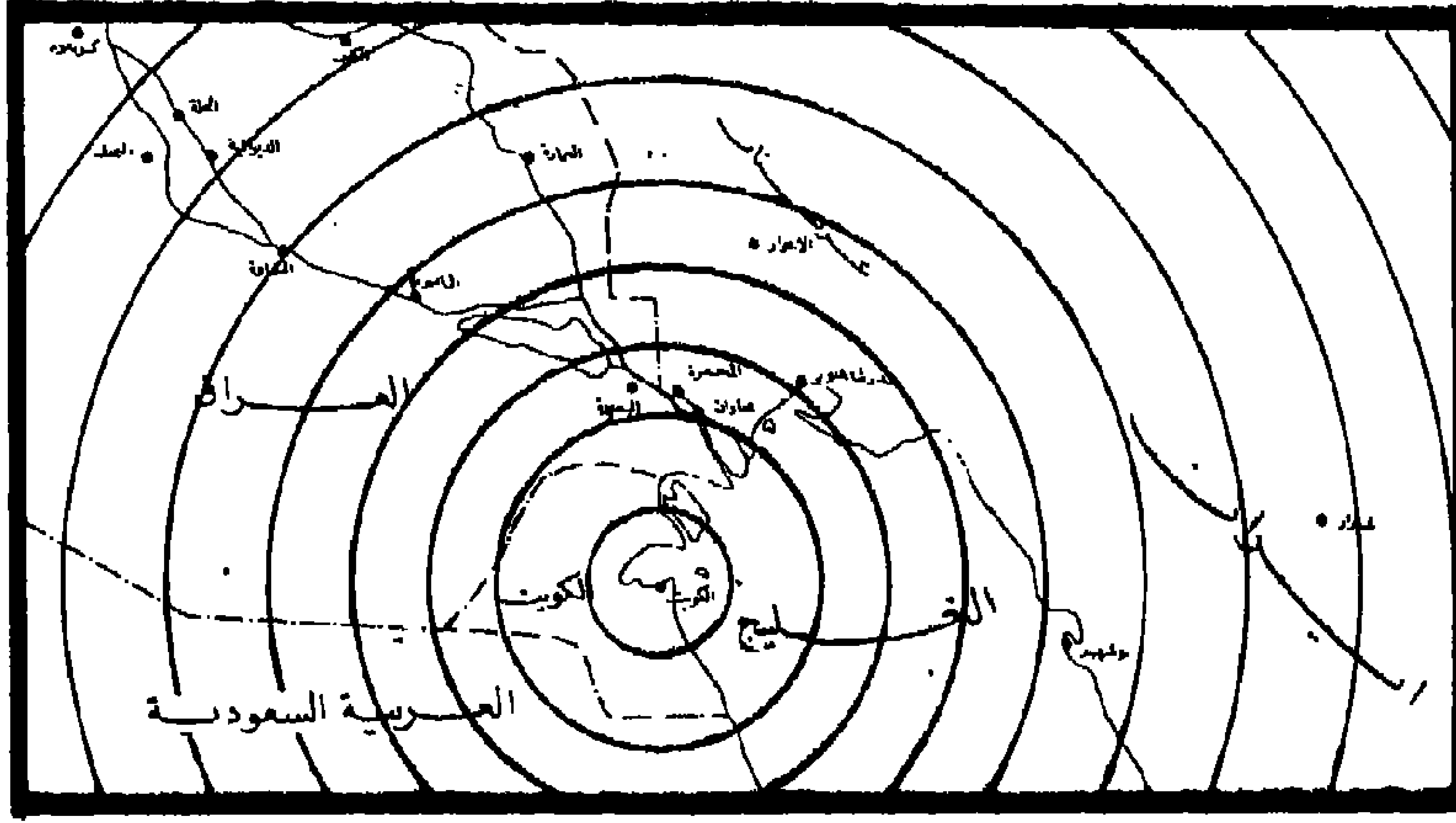
وجاءت الارهاصات الأولى مع تثمين ادارة الرئيس الأمريكى بوش للموقف السورى من الغزو بوضع سوريا ضمن الدول الأكثر تضررا من الناحية الاقتصادية بسبب الغزو ، بجانب مصر والأردن وتركيا ، وفى ذلك إقترح بوش تشكيل لجنة لتنسيق المنح المالية لهذه البلدان تضم كلا من الولايات المتحدة والسعودية والكويت وقطر والامارات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا والمفوضية الأوروبية المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكوريا الجنوبية ، وقدمت هذه الدول مساعدات فردية أيضا ، فقد ذكر « كلاوس جاكوبى » وزير الدولة للشئون الخارجية السويسرى فى ١٩٩٠/١١/٣٠ أن بلاده خصصت ١٠٠ مليون دولار لسوريا والأردن ومصر والتى تضررت بشدة من أزمة الخليج . ومن ناحية أخرى فقد قررت الجماعة الاقتصادية الأوروبية رفع الحظر الاقتصادى عن سوريا رفعا شبه كامل مما يفسح المجال امام توقيع اتفاق البروتوكول الاقتصادى الرابع بين سوريا والمجموعة والذى كان مجمدا بسبب رفض بريطانيا التى قطعت علاقاتها مع سوريا ، وإن تمت اتصالات فى نوفمبر الماضى لاعادتها حيث تقابل فى دمشق وزير الخارجية السورى مع مبعوث بريطانى لهذا الغرض فى ١١/٢٥ . إلا أن الحظر سوف يستمر على مبيعات السلاح ، هو ما أعلن عنه فى الثانى والعشرين من نوفمبر الماضى ، وينقسم البروتوكول الرابع الى منح مالية وقروض

أوروبية لمدة خمس سنوات . وكان أخر بروتوكول قد وقع في ١٩٩٠/٩/١٧ . أى بعد تأخير إستمر أربع سنوات . إذ كان من المفروض أن يوقع عام ١٩٨٦ . غير أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين سوريا وبريطانيا في نوفمبر ١٩٨٦ والحظر الاقتصادى الأوروبى على دمشق أجلا التوقيع . وقد أعتبر بعض المراقبين أن القرار الأوروبى برفع الحظر الاقتصادى على سوريا يرتبط أولا باستقالة ثاتشر من رئاسة الحكومة وحزب المحافظين في بريطانيا في العشرين من نوفمبر الماضي . كما أنه له صلة بلقاء الرئيسين السورى الأسد والأمريكي بوش في جنيف في يوم الجمعة الموافق الثالث والعشرين من نوفمبر . وإن كان هذا القرار بدأ التفكير فيه منذ إندلاع أزمة الخليج والموقف السورى الرافض للغزو . وتأتى أهمية القرار من كون الجماعة الأوروبية تعد شريكا تجاريا هاما لسوريا . فقد بلغ حجم واردات دمشق من المجموعة عام ١٩٩٠ نحو ٥٤٠ مليون وحدة نقد أوروبية . وصادراتها اليها نحو ٤٢٥ مليون وحدة .على أن تحسن علاقات سوريا مع الولايات المتحدة كان الحدث الأبرز الذى حقق مكاسب سياسية ملموسة . فقد تكررت زيارات المسئولين الأمريكيين ومنهم وزير الخارجية بيكر ووكيلها جون كيلى وكذا وفد من مجلس النواب الأمريكي . لسوريا . وشدد هؤلاء على أهمية الدور السورى في المنطقة وفي إنهاء الأزمة في الخليج . وإعترفوا بوجود مصالح لسوريا في لبنان . وفي هذا الاطار سارعت الحكومة الأمريكية إلى تأييد الموقف السورى من إنهاء تمرد العماد عون وبسط سيطرة الشرعية اللبنانية على بيروت الكبرى وبقية الأراضى اللبنانية . وكان التأييد الأمريكي ملفتا للنظر مقارنة بالتحفظ الفرنسى على رفض حكومتى سوريا ولبنان رحيل عون الى باريس والمطالبة باجراء محاكمة له في لبنان .

غير أن بيان الخارجية السورية الشهير في ١٠/٢٤ بإدانة تقديم واشنطن أسلحة جديدة من صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ودبابات وطائرات متطورة جعل وزير الخارجية الأمريكي بيكر يستثنى سوريا من الدول التى زارها وهى مصر والسعودية وغيرهما . ذلك لم يمنع كيلى وكيل الخارجية الأمريكية والذى رفض الأسد استقباله . وإن كان ذلك لم يمنع كيلى من التصريح عقب لقائه بمسئولين سوريين أخرين بأن واشنطن تشارك سوريا وجهات النظر في الخليج ولبنان . ومن ناحية أخرى فقد تحفظ السوريون على توسيع الحشد العسكرى الأمريكي في الخليج وإعلانهم المتكرر عن أن قواتهم دفاعية صرفه عن السعودية وإنها لن تشارك في الهجوم على العراق في حال نشوب الحرب .

غير أن المصادر الاعلامية نقلت أن كلا من مصر وتركيا قد أشارتا على واشنطن بضرورة أن يلتقى الرئيس الأمريكي بوش مع الرئيس السورى الأسد . وهو ما تم بالفعل في ١٩٩٠/١١/٢٣ في جنيف لأول مرة منذ ثلاثة عشر عاما وبطلب امريكي . فقد رغبت واشنطن من اللقاء استيضاح بعض النقاط بالنسبة للموقف السورى من ازمة الخليج بما في ذلك رفض دمشق الخيار العسكرى واية مشاركة خارجية في أى ترتيب إقليمى امنى سينشأ بعد إنتهاء الأزمة . وجاء اللقاء في إطار مناخ تحسن في العلاقات الثنائية بدأ منذ نحو عامين . وتزامن بعد تراجع الاهتمام السوفييتى بالمنطقة وعن الاستمرار في دعم سوريا . فقد سبق لبوش ان وجه الشكر للأسد على دور سوريا في المساعدة في إطلاق سراح بعض الرهائن الأمريكيين في لبنان . ووجدت سوريا في اللقاء فرصة للعمل من أجل رفعها من القائمة الأمريكية للدول التى تشجع « الارهاب » في العالم . وكذا في محاولة خلق إطار دولى لتسوية الاحتلال الاسرائيلي للمرتفعات السورية منذ عام ١٩٦٧ . وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش إبان لقائه مع الرئيس المصرى مبارك وبخصوص لقائه مع الأسد بأن « سوريا تشارك تماما في كل هذه التحركات (الخاصة بالخليج) وأعتقد اننا ناقشنا الكثير من القضايا الخاصة بالعدوان الوحشى العراقى على الكويت . لأن سوريا إحدى الدول الرئيسية في المنطقة . ومن الأهمية بمكان أن تلعب دورها في هذا الشأن » . وكان الرئيس الأسد قد صرح بانه يحمل أفكارا جديدة يريد طرحها في لقائه مع بوش . وقد رجحت المصادر أن يكون مضمون هذه الأفكار اعطاء الحظر الاقتصادى الشامل المفروض على العراق والعقوبات الاقتصادية الفرصة الكافية حتى تظهر نتائجها في الضغط على العراق من اجل إعلان نيته في الانسحاب . ورغم ان الأنباء التى خرجت عن لقاء القمة قليلة . إلا اننا يمكننا القول أن واشنطن أرادت من هذه القمة ضمان تأييد سوريا لاستصدار قرار من مجلس الامن يجيز إستخدام القوة

ولعل تطورات الأزمة تفصح عن الكثير مما سوف يحدث في العلاقات السورية ـ الأمريكية الجديدة . وفيما يبدو لنا أن واشنطن تحاول ضمان إستمرار سوريا في التحالف الدولى المضاد للعراق دون ربط ذلك بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية او بانسحاب اسرائيلى من جنوب لبنان والأراضى العربية المحتلة في الضفة وغزة والقدس والمرتفعات السورية . مما يرجح معه القول بان الأشهر القليلة القادمة لن تشهد إقدام واشنطن على تطوير مواقفها من سوريا بالربط بين المساندة السورية الايجابية لحصار العراق وتسوية بقية قضايا الصراع مع إسرائيل . خاصة وأن الرئيس بوش يستعد منذ الآن للانتخابات الرئاسية القادمة في عام ١٩٩٢ . بجانب ضغوط أعضاء الكونجرس الذين تحفظوا على قمة جنيف وما يزالون يضعون سوريا في قائمة الدول التى تؤيد ما يسمى بـ « الارهاب » . مدفوعين في ذلك بإنحيازهم لاسرائيل .



[٥] التحرك الخليجي فى مواجهة الأزمة

هانيء رسلان

جاء الغزو العراقى للكويت ليمثل تحديا كبيرا لدول مجلس التعاون الخليجي ، فقد فاجأ الغزو هذه الدول وشكل لها تهديدا امنيا غير مسبوق ، ولم يحل ذلك دون بناء موقف خليجي موحد فى خطوطه الاساسية ، وتحركا سياسيا جماعيا ظهرت ملامحه فى عدة صور ، حيث قام المجلس بنوع من التعبئة العامة لمصادر القوة المتاحة له لمواجهة مصادر التهديد ، وساعده على ذلك انه كان التجمع الاكثر استقرارا واستكمالا لهيكلة المؤسسي قياسا الى التجمعات العربية الاقليمية الاخرى عشية الغزو ، ويمكن القول بان الازمة جعلت المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الاحساس بالخطر المشترك فى ظل تشابه المعطيات الامنية والاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس .

ومن خلال تتبع تحركات المجلس تجاه ازمة الخليج يلاحظ المراقب ان دول المجلس قامت خلال الفترة الماضية بتحرك نشط على المستويين الدولى والاقليمى من اجل الحفاظ على الحشد والاجماع الدولى ضد الغزو العراقى ، ويحاول هذا التقرير القاء الضوء على طبيعة تحركات المجلس ، إضافة الى رصد وتحليل سلوك الدول الاعضاء فيه ، مع التركيز على الموقف السعودى ، لفهم ابعاد التحرك الخليجي ودوافعه .

مواقف التجمع الخليجي :

١ ـ على المستوى السياسى : قام وزراء خارجية مجلس التعاون بنشاط دبلوماسى مكثف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى اواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، فى نيويورك ، حيث عقد وزراء المجلس اجتماعات عديدة سواء مع دول تلعب ادوارا مهمة فى الازمة او مع تجمعات دولية أخرى ومن اهمها اللقاءات التى عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وايران واليابان ودول السوق الاوروبية المشتركة ، بالاضافة الى الاجتماع مع وزراء مجموعة جنوب شرق آسيا (آسيان) وذلك فى اطار الحملة التى يقوم بها المجلس الخليجي مع كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وتحقيق التزام اولى كامل بالقرارات الدولية .

وبينما تركز البحث فى اول اجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الايرانى على الترتيبات الامنية والتوازن فى المنطقة وضرورة التفاهم على حلول طويلة الاجل ، فى ضوء الخلل الذى الحقه الغزو العراقى بالتوازنات الاقليمية ، فانهم بحثوا فى الاجتماع الذى عقدوه مع وزير الخارجية الامريكى مايمكن تسميته بالاسس الرئيسية التى يقوم عليها موقف المجلس من

الازمة بالتوافق مع الولايات المتحدة ، حيث اعلن امين عام المجلس عبد الله بشارة عقب اللقاء ، ان المواقف الامريكية والخليجية كانت متطابقة فى النقاط التالية : ـ

اولا : ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الامن كاملة بكل جوانبها وانه لا يوجد شىء اسمه حل جزئى او حل مرحلى .

ثانيا : ان لا مساومة على الشرطين الاساسيين اللذين تعتمد عليهما اية مساع سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية .

ثالثا : اتفق الجانبان على ان يبقى الباب مفتوحا للحل الدبلوماسى والسياسى متوازنـا مع الضغط الاقتصادى والنفسى وعزل العراق دوليا واقليميا من اجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلمية .

رابعا : أكد الطرفان اهمية التفكير الجدى فى اجراءات اضافية ينص عليها ميثاق الامم المتحدة الى جانب مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية واتخاذ الاجراءات ضد البعثات الدبلوماسية والعراقية .

وقد اجتمع المجلس الوزارى للمجلس فى دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشرة فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ بالرياض لمدة يومين ، وذلك لمواصلة المشاورات بهدف توظيف الجهد المشترك فى سبيل تقوية الصف الدولى ابان الجولة التى كان يقوم بها المبعوث السوفيتى بريماكوف والتى اثارت اهتماما واسع النطاق اقليميا ودوليا ، سواء من حيث التكهنات التى اثارتها بشأن الموقف السوفيتى وماذا كان قد لحق به تغيير ام لا من جهة ، ومن الجهة الاخرى باعتبارها تمثل املا جديا فى ابعاد شبح الحرب وايجاد مخرج سلمى للازمة ، وقد صرح يوسف بن علوى وزير الدولة للشئون الخارجية العمانى ورئيس الدورة ان هدف الاجتماع الاستثنائى هو بحث التحركات الرامية الى ايجاد حل سلمى للازمة خاصة تلك التى يحملها مبعوث القيادة السوفيتية ، الامر الذى يعكس الاهتمام الخليجى الواضح بمحاولة تفادى الحرب ويعبر أيضا عن درجة عالية من الحرص على وحدة المواقف والتنسيق بينها . وقد جرى فى هذا الاجتماع تقييم شامل للاتصالات التى اجريت عربيا واقليميا ودوليا فى شأن ازمة الخليج ، وبدا من البيان الختامى الذى صدر عن الاجتماعات ان عدم انتهاء بريماكوف الى نتائج واضحة فى بغداد قد عكس نفسه على الجلسة الثانية والاخيرة للاجتماع وعلى البيان الختامى الصادر عنه ، الذى لوحظ انه كان شديد اللهجة بادانته للموقف العراقى حين ذكر أن المجلس الوزارى الخليجى « يدين النظام العراقى لتحديه الارادة الدولية ورفضه الانصياع لقرارات مجلس الامن ويدين تصرفاته » ولم يتضمن البيان كما كان فى السابق دعوة العراق الى الانسحاب الفورى من الكويت ، بل تحدث عما سببه الموقف العراقى الرافض « اذ وضع المنطقة كلها على حافة حرب مدمرة غير عابىء بنتائج هذا الدمار على الشعب العراقى الشقيق والشعوب العربية من دون اعتبار لما سيلحق بالمنطقة من دمار ونتائج سلبية على النظام العالمى » ولوحظ ايضا ان البيان الذى اعلن تقديره للموقف الصلب من الجماعة الدولية المتمثل بالرفض للغزو العراقى ، لم يشر على الاطلاق الى الجهود الدبلوماسية او غيرها لمحاولة البحث -عن حل سلمى للازمة على الرغم من تأكيده على عدم التنازل أو قبول ترتيبات خارجة عن قرارات المجلس قد يستفيد منها المعتدى » وان كان لم يلوح ايضا بالخيار العسكرى عدا الاشارة الى ان المنطقة تعيش على حافة حرب مدمرة وقراءة البيان توضح انه كان حريصا على ايجاد نوع من التوازن تجاه الجهود المبذولة ، فأكد على ثوابت سياسة المجلس وترك الباب مفتوحا امام الحل السلمى دون الاشارة اليه مباشرة لكي لا يفهم ذلك على انه تغير فى سياسة المجلس ، ولعل التصريحات التى ادلى بها الوزير يوسف بن علوى ابان هذه الدورة بان « الفصل المتعلق بالدبلوماسية مازال فى بدايته » وان موقف دول المجلس يستند الى اساسيات ومتمسك بالانسحاب وعودة الشريعة و « بعد ذلك كل شىء يصبح قابلا للتفاوض » يوضح الاطار العام لسياسة المجلس

ب ـ على المستوى الاقتصادى

استمر التنسيق الذى بدأ بين دول المجلس على المستوى الاقتصادى منذ الايام الاولى للغزو ، وتم تطويره ليقطع اشواطا ابعد فى اتجاه الخطط الموضوعة من قبل ولكن بشكل متسارع

فقد عقد وزراء المالية والاقتصادية بدول المجلس اجتماعا مشتركا فى ٢٣ / ٩ / ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث تمت مناقشة سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشتركة وتذليل اية صعوبات قد تعترضها نتيجة للاوضاع غير العادية المترتبة على الازمة ، وقد كانت مضاعفات ازمة الخليج على اقتصاديات دول الخليج موضوعا رئيسيا لمداولات وزراء المالية والاقتصاد فى دول المجلس الست فى الاجتماع الذى عقد فى ٣ / ١١ / ١٩٩٠ فى مسقط وترأسته سلطنة عمان ، وقد اقر الاجتماع الذى حضره ايضا محافظو البنوك المركزية فى دول المجلس ، الاجراءات التى اتخذها هؤلاء المحافظون لتقليل الاثار السلبية للازمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل من كل بنك مركزى لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ، الامر الذى ادخل الاستقرار بعد الذعر المفاجىء والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية ، وقد اقر الوزراء ايضا استمرار الترتيبات الخاصة بالدينار الكويتى ومن بينها الاجراء الخاص بان تقبل البنوك الخليجية من عائلات او افراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتى يبلغ حوالى خمسمائة دينار لمرة واحدة وهى ترتيبات تحمل

دولة الكويت الفارق فيها بين السعر السابق للدينار والسعر الحالى . غير انه يمكن القول ان اهم مانتج عن هذا الاجتماع بالاضافة الى التدابير السابقة هو ماأتفق عليه الوزراء من تسريع سسملية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وطلبوا من الامانة العامة للمجلس اعداد برنامج زمنى جديد غير البرنامج المقدم منها ، يختصر مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق بما فى ذلك توحيد التعرفة الجمركية فى دول المجلس وتعريف القيمة المضافة .

وفى نفس الوقت وعلى هامش اجتماع وزراء المالية والاقتصاد ، اجتمعت « اللجنة المالية الرباعية الخليجية » التى تشكلت بعد الغزو والتى تضم السعودية ، الكويت ، الامارات ، وقطر للاتفاق على حجم المساعدات التى ستقدمها الدول الاعضاء فى اللجنة للدول المتضررة من الازمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق وجعل الحصار الاقتصادى اكثر احكاما عليه ، وذكرت المصادر ان اللجنة قد حددت ثلاث شروط للاستفادة من هذه المساعدات وهى : ١ ـ ان تطبق الدولة قرارات مجلس الامن خصوصا قرارات المقاطعة ضد العراق ٢ ـ ان يكون موقفها منطلقا من شجب العدوان العراقى ومعارضته ٣ ـ ان يكون اقتصادها قد تاثر سلبيا بشكل كبير ومباشر من الازمة .

وتبدو هذه الشروط وخاصة الشرط الثانى كمبرر لعدم مساهمة الدول الخليجية فى المساعدات المقدمة الى الاردن الذى اتخذ موقفا ترى الدول الخليجية انه مساند للعراق وبذا فانها غير مستعدة لتقبل الاقتراح الذى تقدم به وزير الخارجية الامريكى خلال جولته فى الخليج بتقديم المساعدات للاردن يندرج هذا الموقف فى اطار مجموعة اخرى من السياسات اتبعتها دول المجلس وبخاصة السعودية فى ادارتها للازمة تجاه بعض الدول العربية كما سنشير اليه فى موضع اخر .

جـ ـ الامن والدفاع :

تحظى مسألة الامن الداخلى باهتمام واسع فى دول الخليج ، وذلك بسبب الظروف الخاصة التى تعود فى الاساس الى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان من ناحية ، ومن ناحية اخرى الى هشاشة التركيب السكانى الذى يعتمد فى اغلبه على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية والتى تشكل نسبة عالية من السكان المقيمين ، مما يصعب مهمة السيطرة الامنية بالاضافة الى الظروف الراهنة والمتمثلة فى خوف هذه البلدان من لجوء العراق الى شن عمليات للتخريب الداخلى او الارهاب حال نشوب العمليات الحربية او تمهيدا لها . وهذا يفسر قيام بعض دول المجلس بترحيل بعض العاملين بها فى المجالين المدنى والعسكرى من جنسيات معينة ابرزها اليمنيون والاردنيون والفلسطينيون سواء عن طريق الغاء الامتيازات القانونية التى كانت ممنوحة لهم ـ كما هو فى حالة اليمنيين ـ او عن طريق انهاء العقود او رفض تجديدها لبعض الجنسيات الاخرى .

ورغم استتباب حالة الامن الداخلى بدول المجلس الا ان هناك نوعا من القلق العام يتضح من تصريحات بعض المسئولين ، حيث ذكر الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى « ان الحالة الامنية فى السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى جيدة جدا والمرجو ان تستمر ، الا ان كلكم يسمع التهديد لدول المنطقة وعلينا ان لا نستبعد حدوث شىء »

وقد انعقد اجتماع وزراء داخلية دول المجلس فى ٧/ ١١/ ١٩٩٠ بمدينة جدة حيث استعرض الوزراء الخطوات والاجراءات الامنية التى اتخذتها كل دولة من اجل الحفاظ على امنها وسلامتها وقد اعلن البيان الصادر بان الوزراء قد اتخذوا القرارات المناسبة التى ستؤدى الى تعميق الروابط ، وتوثيق التكامل بين الاجهزة الامنية فى الدول الاعضاء باعتبار ان الامن فى دول المجلس لا يمكن تجزئته ، كما اكد الوزراء استمرار سياسة دول المجلس فى تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتيين وجددوا وقوفهم الصلب فى مواجهة التهديدات الارهابية وعزمهم على اتخاذ الخطوات اللازمة للوقوف كجبهة واحدة صلبة لمقاومة الارهاب .

وعلى المستوى الدفاعى انعقدت اجتماعات الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس فى الرياض فى ٦ ديسمبر وقد تركز البحث فى موضوعين اساسيين : الاول هو الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت حيث عرضه تقرير مفصل عن الوضع العسكرى والقتالى لجيوش دول المجلس ، والدور الذى ستقوم به اذا ماتطلبت الحاجة ذلك وقد قام رؤساء الاركان ببحث التفاصيل العسكرية المتعلقة بذلك فى اجتماع عقد على هامش اجتماعات الوزراء ، والموضوع الثانى هو النظر فى استراتيجية الدفاع المشترك التى كانت قد وضعت فى قمة مسقط عام ١٩٨٥ ، وقد ظهر خلال هذا الاجتماع تطلع دول التعاون الخليجى الى الاعتماد على نفسها اساسا فى المجال العسكرى عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتى لجيوش دول المجلس بما فى ذلك اعادة النظر فى حجم وفعالية قوات درع الجزيرة ، وتقديم الدعم التسليحى والمادى الى الدول التى تفتقر الى امكانات قوية فى هذا المجال مثل البحرين .

وقد طالب وزير الدفاع الكويتى بوضع نظام دفاعى مشترك جديد تتوافر فيه مقومات الردع الفعال للحفاظ على امن واستقرار دول وشعوب المجلس ، ولحماية مكتسباتها من العدوان والاطماع التوسعية ، وركز الوزير الكويتى على ان العدوان ليس نتيجة خلاف على الحدود او النفط ، وانما هو خطة عدوانية توسعية تستهدف الهيمنة على جميع دول المنطقة ، وغزو الكويت لم يكن

يمثل سوى الحلقة الاولى منها ، وفيما يتعلق بهذا المطلب راى الوزراء ان تعزيز التنسيق والتعاون الدفاعي قادر على تحقيق الاهداف الدفاعية لدول المجلس .

وقد لوحظ ان البيان الذى اصدره وزراء الدفاع والذى اعقب صدور قرار مجلس الامن « ٦٧٨ » والمبادرة الامريكية بفتح الحوار . كان بيانا سياسيا قوي اللهجة ولم يشر الى الجهود السياسية او الدبلوماسية المبذولة لحل الازمة وانما اكد وحدة مواقف دول المجلس فى مقاومة الاحتلال واشاد بالدول التى ساهمت فى القوات متعددة الجنسية . وفى اشادة ذات معنى جاء فى البيان ان هذه القوات جاءت أيضا لتحرير الكويت وعودة الشرعية اليها . كما قرر الوزراء ابقاء اجتماعاتهم مفتوحة تحسبا للظروف فيما بعد اشارة الى ترافق الضغط العسكرى مع الجهود الدبلوماسية .

وهكذا فان المجلس الخليجي الذى قام اصلا على دعامتين اساسيتين هما العمل من اجل تحسين النظام الدفاعي واجراءات الامن الداخلي من ناحية ، والتعاون فى المجالات الاقتصادية والتنموية من ناحية اخرى ، فانه يبدو ان دول المجلس تركز فى الفترة الحالية على تعزيز تعاونها الاقتصادى والامنى والدفاعي من خلال الاتفاقات والاطر الحالية عن طريق تنشيط اليات وهياكل عمل المجلس ، وفى انتظار ماسوف تسفر عنه الازمة من اوضاع جديدة فان بعض الاصوات الكويتية بدات ترتفع من الان داعية لصيغة واتجاهات اكثر وحدوية .

الموقف السعودى :

تقليديا تلعب المملكة السعودية دورا نشطا فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية ، وهى بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجي تمثل الدولة القاعدة لتمتعها بالعديد من الميزات بحكم الحجم والموقع والسكان والقوة الاقتصادية ، وتسعى المملكة فى داخل هذا الاطار الى القيام بدور الدولة القائد والدولة النموذج معا ، ومايهمنا التأكيد عليه فى هذا السياق هو ان سياسة السعودية هى بمثابة المحور الذى تتشكل حوله سياسة مجلس التعاون ، وان بعض الاختلافات فى مواقف بعض دول المجلس هنا او هناك انما هى اختلافات ثانوية لذلك يحظى الموقف السعودى بالقدر الاكبر من المتابعة والتحليل ، وفى ظل الازمة الحالية يمكن القول ان السياسة السعودية والتى هى فى احد وجوهها يمكن ان تعبر عن السياسة الخليجية عامة ، تهدف الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية : هى الانسحاب العراق الكامل من الكويت ، وعودة الحكومة الكويتية للحكم من حيث انها وباقى النظم الخليجية تستند الى مصدر واحد للشرعية ، والهدف الثالث هو السعى لوضع الاسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد فى المستقبل ، ووصولا الى هذه الاهداف تتبع المملكة مجموعة من السياسات يمكن تناول ابعادها الرئيسية فيما يلى :ـ

أ ـ على الصعيد الدولى : قامت المملكة فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ باعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع دام اكثر من نصف قرن ، وقال سعود الفيصل ابان زيارته الرسمية لموسكو والتى تم فيها اعلان عودة العلاقات « ان هذا هو الوقت الاكثر ملاءمة لتقوم بين البلدين علاقة فعالة تكفل تشجيع اقرار العدل والسلام والامن اضافة الى المصالح الحيوية للطرفين » . وهذا يعنى فى مضمونه اجراء نوع من المقاصة بين البلدين ، فبالنظر الى توقيت عودة العلاقات يمكن القول بان ازمة الخليج والموقف الحازم الذى وقفته موسكو من الجهود الرامية الى منع توسيع الغزو العراقى وتأييدها لفرض العقوبات على بغداد ووضع الية لتنفيذها هى من اهم دوافع التطبيع وعودة العلاقات بالنسبة للسعودية ، الا انها ليست الدافع الوحيد . فقد بدأت عملية التطبيع منذ ان اقدم الاتحاد السوفيتي على ممارسة نشاط فاعل لتسوية النزاع العراقى الايرانى خصوصا بعد ان وافق عام ١٩٨٧ على حماية الناقلات النفطية الكويتية ، كما ان الاتصالات بين الحكومتين السوفيتية والسعودية فى القضية الافغانية لعبت دورا واضحا فى مسيرة التطبيع ، بالاضافة الى أن هذا التوجه كان يزداد عمقا مع تحسن المناخ فى العلاقات الدولية خصوصا بين موسكو وواشنطن ، وبفضل الذوبان الفعلى لجليد العلاقات السوفيتية السعودية اصبح ممكنا اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الاتحاد السوفيتي من جهة والامارات وعمان وقطر من جهة أخرى ، ثم لحقت البحرين بالجميع فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠ وهى الدولة الوحيدة بين دول المجلس الخليجى التى لم تكن لها علاقات مع موسكو حتى هذا التاريخ . والقرار السعودى باقامة علاقات كاملة مع السوفيت له ابعاد اخرى أيضا من اهمها ان انتهاج السعودية لسياسة متوازنة يفترض اقامة علاقات مع جميع الدول الكبرى ، وعلى الصعيد العملى فإن عودة العلاقات الكاملة تتيح للاتحاد السوفيتي دورا فى أى نظام أمنى للخليج يمكن انشاؤه عقب تسوية الأزمة .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه بعد تبنيه مشروع التحول الى اقتصاد السوق يتطلع نحو السوق السعودية والسوق الخليجية عامة لكى يوسع مجالات التبادل التجارى اضافة الى انه يتطلع الى الاستثمارات الخليجية فى السوق السوفيتية ، وترى موسكو ان العلاقات الاقتصادية لا يجب أن تتخلف عن التطور الذى حصل بين البلدين فى العلاقات السياسية ، وقد اعلن عن قرض قدمته السعودية للاتحاد السوفيتي بقيمة اربعة مليارات دولار ، كما سرب الكرملين معلومات مفادها ان القرض قد يتضاعف الى ١٢ مليار دولار وقد يتم الاعلان عن منحة إثناء زيارة مقبلة يقوم بها جورباتشوف الى الرياض فى وقت قريب تلبية لدعوة نقلها اليه سعود الفيصل خلال زيارته الثانية الى موسكو فى ٢٧ سبتمبر .

وقد كان هدف هذه الزيارة هو حض الاتحاد السوفيتي على تأييد قرار جديد لمجلس الامن يعطى مهلة زمنية لبغداد للانسحاب من الكويت ، وهو القرار الذى صدر بالفعل وكان التلويح بالقروض والمساعدات ومنها القرض السعودى احد العوامل الهامة فى حسم رأى موسكو وتأمين تصويتها الى جانب القرار .

وفى نفس الاطار قامت المملكة السعودية بتنشيط علاقاتها مع بكين والتى كانت قد أعادت العلاقات معها قبل شهر واحد من الغزو العراقى ، وذلك للحفاظ على الموقف الصينى تجاه العراق فى مجلس الامن والذى ساند كل القرارات الصادرة عن المجلس ، وقد ظهرت بعض نتائج الاتصالات حين اعلن سعود الفيصل خلال زيارته لبكين فى ٢١ سبتمبر « ان الصين صوتت لصالح القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، كما اعربت عن تأييدها التام للاجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها ضد العراق » وهذا يعنى ان الصين لم تعترض على وجود قوات اجنبية فى المملكة ، مما جعل موقفها فى نظر كثير من المراقبين يبدو اقل تشددا ، اذ كانت قد انتقدت فى وقت سابق ماوصفته بتدخل قوة عظمى فى الخليج فى اشارة الى الولايات المتحدة ، ورغم اعلان الصين اكثر من مرة عن عدم تفضيلها للحل العسكرى ، الا انها امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذى يجيز استخدام القوة بعد اتصالات اجريت فى نيويورك مع وزير الخارجية الصينى قام بها بندر بن سلطان سفير السعودية فى واشنطن .

اما مع الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكرى وتم التوصل الى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية فى حالة نشوب عمليات ، وايضا الاتفاق على شراء صفقة ضخمة من الاسلحة تقدر قيمتها الاجمالية بحوالى ٢١ مليار دولار فضلا عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الازمة عبر الاتصالات الديبلوماسية وزيارة وزير الخارجية والرئيس الامريكى نفسه الى المنطقة .

ب - **التسوية السلمية للأزمة** : منذ بداية الأزمة اعلنت السعودية فى أكثر من موقف دعوتها وتفضيلها للحل السلمى فى اطار الانسحاب وعودة الشرعية ، ويرجع ذلك لادراك القيادة السعودية لما يمكن ان تلحقه الحرب من اضرار بالغة بالاقتصاد السعودى والخليجى عامة وكذلك بالبنية الاجتماعية والسياسية القائمة ، وقد جاء أوضح تعبير عن هذا الاتجاه فى تصريحات الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى التى ادلى بها فى مؤتمر صحفى وورد فيها : « اذا كانت للعراق الشقيق حقوق فكلنا نرى أن اى عربى له حق تجاه اخيه العربى يجب ان يأخذه ولكن ليس عن طريق استخدام القوة ، فهذا امر غير مطلوب ، وأشار الى أن بلاده من دعاة اعطاء الحقوق لاصحابها ، ومن دعاة الأمن القومى العربى بما فيه من تنازلات اخوية من العربى للعربى سواء كانت حقا ثابتا أو مشبوها ، ورأى انه ليست هناك اساءة الى أى دولة عربية تعطى شقيقتها العربية ارضا أو مالا او مدخلا على بحر » .

نظر الى هذه التصريحات على انها تمثل نقطة تحول فى الموقف من أزمة الخليج وانها تمثل اتجاها اكيدا نحو حل سلمى ، وترتب على ذلك حدوث هزه فى اسواق النفط حيث انخفضت الاسعار فى اليوم التالى اكثر من اربعة دولارات وهو اكبر انخفاض لها فى يوم واحد فى سوق العقود الاجلة منذ تأسيسها عام ١٩٨٣ ، كما احدثت هذه التصريحات انزعاجا كبيرا فى الولايات المتحدة واعتبرها الكثير من المراقبين ضربة موجهة للتحالف الغربى ، وفى تصريحات للرئيس الامريكى جاءت كرد فعل لتصريحات الامير سلطان شدد بوش على معارضته للحل الوسط لازمة الخليج وكرر حملته الشديدة على الرئيس العراقى صدام حسين وجاء تركيزه على ضرورة تفادى تقديم تنازلات للعراق وعدم مكافأة المعتدى ، كما قام وزير الخارجية بيكر باستدعاء السفير السعودى فى واشنطن الذى صرح بعد المقابلة « ان السعودية لم تبدل موقفها على الاطلاق وان الهدف لايزال تأمين الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت وعودة حكومتها الشرعية » ، وقد تبع ذلك صدور توضيحات من الامير سلطان بان حديثه قد فهم على نحو غير صحيح وانه قد إجتزىء من السياق العام له ، ويبدو ان ذلك لم يكن كافيا فأصدر الملك فهد بيانه عن الثوابت فى الموقف السعودى والذى نقلته وكالة الانباء السعودية ، واعلن فيه ان موقف السعودية من الاعتداء العراقى على دولة الكويت ثابت لا يتغير ويقوم على الاسس الاربعة التالية : -

١ - ادانة الاعتداء العراقى الغاشم على دولة الكويت ورفض كل ماترتب على ذلك الاعتداء من اجراءات تتنافى مع جميع الاعراف الدولية والمفاهيم الاسلامية والقيم الانسانية والاخلاق العربية ٢ - الالتزام التام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادية الموقعة فى القاهرة فى ١٠/٨/٩٠ الذى جاء تأكيدا لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣٠/٩/٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى فى ٤/٨/٩٠ مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن ارقام ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ وماأعقب ذلك من قرارات حول ازمة الخليج بوصف تلك القرارات تعبيرا عن الشرعية الدولية ٣ - تأكيد المطالبة بالانسحاب الفورى للقوات العراقية الغازية من جميع الاراضى الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية المتمثلة فى حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الى سدة الحكم وبالتالى عودة الامور الى ماكانت عليه قبل الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ٤ - انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على اية دولة عربية خليجية اخرى .

ويلاحظ فى هذا المجال ان تحديد الموقف السعودى

بهذا الشكل قد ادخل فيه عنصر جديد هو المطالبة بضمانات لعدم تكرار الاعتداء بما يعنى وضع ضوابط للقدرات العسكرية للعراق .

ويرى البعض ان هذه التصريحات قد افصحت عن وجود اتجاه داخل الاسرة السعودية المالكة ، يرى وجوب التركيز على الحل السلمى الذى يتضمن بعض التنازلات للعراق ، فى مقابل اتجاه اخر يرى اهمية الالتزام الكامل بالثوابت المعلنة للموقف السعودى منذ بداية الغزو ، فى حين جاء الاتجاه الثالث كمزيج من الاتجاهين السابقين ، ويرى ابداء شىء من المرونة تجاه العراق دون التنازل عن الثوابت الاساسية ، مع عدم الممانعة فى اعطاء بعض التنازلات شريطة ان يكون ذلك بعد تحقيق الانسحاب وعودة الشرعية ، وذلك باعتبار ان المملكة السعودية ذات مصلحة اكيدة وواضحة فى الحل السلمى .

وبصرف النظر عما أعقب نشر تصريحات وزير الدفاع السعودى ، فانها اكدت ان هناك خطا يكتسب المزيد من القوة باتجاه الحل السلمى ، وهو الخط الذى يمثله الرئيس الفرنسى ميتران على الصعيد الدولى والذى استهدف بدء خط جديد يعمل من اجل الحل السياسى ويسير بموازاة الخط الذى ينشط فقط فى اتجاه الحل العسكرى بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ، ورغم ان مبادرة ميتران قوبلت بالتحفظ فى الخليج الا انها كانت هامة من منظور انها احدثت نوعا من التشقق الخفى فى الجدار الصلب لدعاة الحل العسكرى وحده ، وتزايدت الثغرات فى هذا الاتجاه بالسعى النشط للاتحاد السوفيتى من خلال مهمة بريماكوف وجاءت تصريحات الامير سلطان فى نفس الاتجاه لتضع سقفا للتكهنات التى راجت بان التفجير العسكرى سيتم فى موعد يراوح بين منتصف نوفمبر والاسبوع الاول من ديسمبر .

وفى تطور اخر تعاونت الديبلوماسية السعودية التى كانت تقود موقفا خليجيا عاما مع الديبلوماسية الامريكية لحشد اقصى دعم ممكن فى مجلس الامن لمشروع القرار « ٦٧٨ » ، الذى يقضى باجازة استخدام القوة ضد العراق اذا لم يستجب لقرارات مجلس الامن فى موعد اقصاه ١٥ / ١ / ٩١ ، وذلك اتساقا مع التفاهم العام القائم بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية ، الا ان اعلان الرئيس بوش المفاجىء عن مبادرته بفتح الحوار مع العراق واجراء الاتصالات المتبادلة فى بغداد وواشنطن عقب القرار « ٦٧٨ » مباشرة ، قد اثار الكثير من التساؤلات لدى المراقبين ، ورغم عدم وضوح الملابسات التى احاطت باخراج هذه المبادرة فان بعض التكهنات ترى انها ربما تقررت فى واشنطن بشكل منفرد كجهد ديبلوماسى يرمى الى تحقيق اهداف السياسة الامريكية والتمهيد للحرب فى حالة رفض العراق الاستجابة الكاملة لقرارات مجلس الأمن ، وذلك عن طريق تعزيز الجهة المضادة للعراق ببذل هذا المسعى الاخير كرغبة بعض الحلفاء واثبات ان الولايات المتحدة لم تندفع الى الحرب بدون روية ، وأيضا لاسكات اصوات المعترضين فى الداخل على دخول الحرب على اساس ان الادارة الامريكية لم يكن امامها وسيلة اخرى ، وبينما يرى اخرون ان هذه المبادرة ربما جاءت نتيجة لتفاهم عراقى امريكى ، فان الاحتمال الثالث انها ربما اتخذت بالتنسيق مع الاطراف المحلية المعنية بالازمة .

ورغم عدم وجود مؤشرات على ان هناك تنسيقا خليجيا امريكيا قد سبق المبادرة على الاقل على الصعيد المعلن ، فانها قوبلت بالتأييد من المملكة السعودية والكويت والخليج بشكل عام ، وقد اعلن مصدر رسمى سعودى فى ٢ ديسمبر عن ارتياح المملكة لمبادرة الرئيس بوش « بما انها اكدت على الالتزام بالثوابت التى دعت اليها القرارات العربية والاسلامية والدولية بشأن الازمة » وهى « الانسحاب وعودة الشرعية بقيادة الشيخ جابر الاحمد والافراج عن الرهائن وازالة الحشود والتهديدات العراقية ضد السعودية ودول الخليج .. » « وذلك اذا اريد حل هذه الازمة الخطيرة سلميا ، فى اطار القرارات العربية والاسلامية والدولية وبدون شروط مسبقة كما ذكر الرئيس الامريكى » ويلاحظ تأكيد المصدر الرسمى فى نهاية البيان على مغادرة القوات الاجنبية بالكامل للمنطقة بعد حل الازمة .

جـ - الترتيبات الامنية :

تعرضت منطقة الخليج الى تغيرات هائلة منذ زلزال الثانى من اغسطس ، اذ ان الغزو العراقى والتدخل الاجنبى الكثيف اظهرا بوضوح غياب وجود نظام للامن القومى او الاقليمى يمنع قيام دولة بابتلاع اخرى ، ويغنى عن الحاجة للقوى الاجنبية لاعادة التوازن الى المنطقة ، بالاضافة الى ان التوتر الكامن فى المنطقة يثير الكثير من الاسئلة عن الأزمة الحالية والمسائل بعيدة الامد المترتبة عليها ، خاصة مع ظهور افكار وطروحات امنية عن اقامة حلف اقليمى مرتبط بواشنطن ولا تستبعد منه اسرائيل ، الا ان ذلك الطرح غير مقبول حتى الان عربيا او سعوديا او مصريا او سوريا او ايرانيا ، ومن ثم سيكون من الصعب الابقاء على وجود مستمر لقوات اجنبية باعداد كبيرة مهما كانت الحجج حول اهمية ذلك للامن الاقليمى ، وهناك افكار اخرى فى هذا الصدد اهمها التى طرحتها ايطاليا واسبانيا ، ويميل اليها الاتحاد السوفيتى والقاضية بانشاء بنية امنية لا تستثنى اسرائيل وتقوم بالتعاون مع دول شمال حوض البحر المتوسط الاوروبية على غرار مؤتمر هلسنكى للامن والتعاون فى اوروبا ، الا أن هذه الصيغة تستلزم حل مشاكل المنطقة ، اولا فضلا عن انها لم تلق الترحيب الكافى ، وفى المقابل فان هناك رؤية خليجية تقوم على ارساء صيغة تهدف فى خطوطها العامة الى تطوير التجمع الخليجى وجعله الوعاء الاساسى للامن الاقليمى للمنطقة بالتعاون مع اطراف عربية فى ترتيب اقليمى يستند

اساسا الى مصر وقد تنضم اليه سوريا ، مع اقامة تفاهم ما مع ايران على ان تكون هذه الصيغة مرتبطة بالنظام الدولى عبر آليات ووسائل يتم الاتفاق عليها .

د ـ العلاقات العربية والاقليمية :

قامت السعودية فى المجال العربى بمجموعة من التحركات النشطة اتسمت بأخذ زمام المبادرة فى اتجاهين اساسيين : زيادة التعاون والتنسيق مع القاهرة ودمشق وهما الدولتان العربيتان اللتان تقفان بقوة ضد الغزو العراقى ، فى الوقت الذى ظهرت فيه سياسة ذات سمات صراعية تجاه الدول التى اعتبرتها المملكة السعودية ودول الخليج ، تتخذ مواقف هى فى جوهرها مساندة للموقف العراقى وتعمل على الترويج له وافساح رقعة المناورة امامه فبالنسبة الى مصر وسوريا زادت درجة التنسيق والتشاور بشكل واضح وعقدت عدة اجتماعات بين وزراء خارجية الدول الثلاث فى جدة ودمشق والقاهرة وكان من اهم مؤشرات هذا التنسيق المذاكرة الثلاثية المشتركة التى تم التوصل اليها عقب اجتماع الوزراء الثلاثة فى ٣٠ اكتوبر فى جدة ، والتى اكدت على دواعى الامن الاقليمى فى ضوء اى تغييرات طارئة فى الموقف الدولى من الوضع فى المنطقة ، كما تدعو الى الى تأجيل اللجوء الى الخيار العسكرى ، وقد قامت المملكة السعودية بتقديم نصها بعد ذلك الى وزير الخارجية جيمس بيكر إبان زيارته للمملكة فى ٥ نوفمبر ومما يوضح فعالية هذا التنسيق التطور الذى طرأ على الموقف المصرى لاحقا ، ومطالبته بتأجيل الخيار العسكرى ، وفى هذا الاطار تبرز زيارة الرئيس المصرى للخليج والغاء الديون الخليجية على مصر ، وتقديم بعض المساعدات العاجلة للاقتصاد المصرى سواء فى صورة استثمارات او قروض سائلة ، واعطاء وعود بتشغيل العمالة المصرية ، فى الوقت الذى اعلنت فيه مصر وسوريا عن استعدادهما لارسال مزيد من القوات اذا طلبت دول الخليج ذلك .

وعلى الجانب الأخر قامت المملكة السعودية بإبعاد معظم الدبلوماسيين العاملين فى سفارات العراق والاردن واليمن وتقليص عدد العاملين فى هذه السفارات الى أقصى حد ممكن ، وفى حالة الاردن قامت المملكة بوقف إمدادات النفط بدعوى أن عمان لم تسدد المستحقات الواجبة عليها ، ومنعت الشاحنات الاردنية من المرور عند الحدود السعودية مما نتج عنه إلحاق الضرر بقطاع النقل الاردنى وتوقف صادرات الخضر والفاكهة من سوريا وتركيا إلى دول الخليج ، ورغم أن السعودية سمحت لهذه الشاحنات بالمرور من بعد إلا أن ذلك يرجع الى تضرر سوريا وتركيا وارتفاع اسعار هذه المواد بشكل حاد فى الأسواق الخليجية وبخاصة الامارات واقترن ذلك بشرط ألا تتوقف هذه الشاحنات فى الأراضى السعودية ، ويشار أيضا إلى الاستغناء عن خدمات أعداد من الاردنيين العاملين فى الخليج وبشكل خاص فى المؤسسات العسكرية الخليجية ، كذلك ترفض اللجنة المالية لمجلس التعاون الخليجى تقديم المساعدات للاردن باعتبارها من الدول المتضررة إقتصاديا من فرض المقاطعة عن العراق بدعوى عدم انطباق الشروط التى حددتها اللجنة على الموقف الاردنى ، وان كان من غير الواضح ما إذا كان هذا الموقف سوف يستمر خاصة وأن هناك ضغوطا أمريكية بإتجاه تقديم المساعدات .

وبالنسبة إلى اليمن فقد قامت المملكة السعودية بالغاء الامتيازات القانونية التى كانت ممنوحة لليمنيين والتى كانت تمكنهم من العمل دون التقيد بشرط وجود كفيل سعودى ، وترتب على هذا الاجراء نزوح مئات الآلاف من اليمنيين فى فترة قصيرة عائدين إلى بلادهم مما شكل ضغطا واضحا على الاقتصاد اليمنى الذى يعانى من المتاعب والبطالة

كما نشبت لبعض الوقت حرب اعلامية بين البلدين .

ومن الدول التى شملتها هذه الاجراءات السودان ، حيث ترددت انباء عن وجود دعم سعودى لقوات المتمردين فى الجنوب كما تم وقف إصدار تأشيرات دخول إلى المملكة عبر السفارة السعودية فى الخرطوم إضافة إلى حملة إعلامية مكثفة ضد النظام القائم فى السودان والقوى السياسية المؤيدة له .

أما العلاقات الخليجية الايرانية فمنذ وقوع الغزو أصبح واضحا أن هناك مرحلة تحول إيجابى فى العلاقات حيث ايران هى القوة الاقليمية المعروف تقليديا انه يمكنها إحداث نوع من التوازن تجاه العراق ، ويمكن القول بأن الغزو العراقى للكويت ساهم فى بلورة قناعة لدى دول الخليج وايران بأنه لايمكن لجهة واحدة فى الخليج ان تلعب الدور المسيطر على شؤون المنطقة ، وان المشاركة والتعاون هما أفضل السبل بعد تجربة الحرب العراقية الايرانية ثم المحاولة العراقية لتحقيق هذه السيطرة والتى ادت الى جر المنطقة الى الأزمة الحالية ، ومما يساعد على التقارب الخليجى الايرانى الموقف الذى اتخذته ايران بادانتها للغزو ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ، واعلانها الحازم الوقوف ضد أى محاولة لتغيير الحدود القائمة حاليا ، وانها لن تتسامح إزاء محاولات تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة ، فى الوقت الذى تطالب فيه ايران بانسحاب جميع القوات الأجنبية وأن تشكل دول المنطقة هيئة سياسية عسكرية خاصة يكون بوسعها ضمان أمن النفط وحفظ الاستقرار .

وعلى وجه العموم فإن التحسن فى العلاقات يسير بوتائر متصاعدة ، إذ تكثفت الزيارات والرسائل المتبادلة بين قادة دول الخليج وايران ، وإعلن عن قرب تبادل السفراء بين المنامة وطهران بعد أن كانت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى القائمين بالأعمال ، كما تمت إزالة عقبة هامة فى طريق العلاقات السعودية الايرانية ، حيث أعلنت مصادر ايرانية أنه تم الاتفاق على إزالة العراقيل التى تحول دون توجه الحجاج الايرانيين الى مكة ، وهى القضية التى كانت تؤدى الى توتر

العلاقات ، وفى تطور آخر قام نائب وزير الخارجية السعودية بزيارة الى طهران فيما نظر اليه على انه تمهيدا لعودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، هذا إلى جانب الدور الذى تلعبه سلطنة عمان فى هذا المجال والذى يهدف الى عقد لقاء بين ايران ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى لبحث الوضع الجديد فى المنطقة وارساء قواعد جديدة للتعاون .

هـ ـ التغيرات الداخلية

وسط المراوحة بين الحرب والتسوية السلمية ، أعلن الملك فهد فى ٨ نوفمبر ١٩٩٠ عن انشاء مجلس للشورى واعلان النظام الأساسى للحكم ونظام المقاطعات فى المملكة السعودية . وذلك فى خطوة يمكن القول انها مرتبطة بأزمة الغزو العراقى ، حيث تجدد الاعلان عن مجلس للشورى فى المملكة السعودية أكثر من مرة ، فى عهد الملك فيصل الذى أورد مجلس الشورى فى برنامج النقاط العشر عندما تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٦٢ ، ثم إثير ثانية عقب أحداث الحرم الملكى عام ١٩٧٩ فأعلن عن المجلس عام ١٩٨٠ ، ثم يجيء إعلان الملك فهد الأخير فى ظل إحساس عام بأن البنى الاجتماعية والسياسية فى الخليج فى حاجة الى التحديث والتطوير لمواجهة المتغيرات التى كشفت عنها أزمة الغزو ، فقد طرأت تغيرات كثيرة على القاعدة الاقتصادية لدول الخليج ، ولم تواكبها تغيرات اجتماعية وسياسية موازية بل بقى هناك إحتكار فعال لمصادر القوة والثروة من جانب النخب الحاكمة المستندة أساسا الى شرعية قبلية ، إلا أن عامل الوقت وانتشار التعليم على نطاق واسع مع استمرار تدفق العائدات النفطية والقيود المفروضة على عملية الحراك الاجتماعى سوف يؤدى بطبيعة الحال الى الضغط على النظام السياسى مما يؤذن باندلاع صراع اجتماعى واسع النطاق ، وتبدو هذه الخطوات نحو التغيير كجزء من معالجة الأوضاع المقبلة ، يتوقع البعض أن تصبح واحدة من الأسس الرئيسية لمرحلة مابعد الأزمة خاصة وانها شملت حتى الآن سلطنة عمان حيث أعلن السلطان قابوس فى احتفالات العيد الوطنى عن انشاء مجلس للشورى تتمثل فيه جميع الولايات لتوفير مزيد من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع فى تحمل المسئولية والمساهمة فى بناء الوطن ، كذلك الكويت التى أعلنت حكومتها فى المؤتمر الشعبى الكويتى موافقتها على العودة الى دستور ١٩٦٢ .

المؤتمر الشعبى الكويتى فى جدة : كان من أهم ماشهدته الساحة الكويتية على الصعيد الداخلى بعد الغزو إنعقاد المؤتمر الشعبى الكويتى فى ١٣ إكتوبر ١٩٩٠ بمدينة جدة ، وذلك فى توجه من الحكومة الكويتية الى الداخل فى محاولة للتأكيد على شرعيتها وقبول الشعب الكويتى بمختلف فئاته بها ، خاصة بعد مبادرة ميتران والتى جاء حق تقرير المصير للشعب الكويتى كأحد بنودها ، وقد حضر هذا المؤتمر حوالى الف سخصية منهم ٧٠٠ شخصية كويتية تقريبا تعبر عن الاتجاهات المختلفة داخل الكويت ، وهدف المؤتمر اساسا الى التأكيد على الوحدة الوطنية مؤيدين ومعارضين خلف الحكومة الكويتية ، ولم يمنع الانفاق العام الذى ظلل المؤتمر على أولوية العمل من أجل التحرير من توجيه العديد من الانتقادات للأسلوب الذى إديرت به الأزمة قبل الغزو وطالب البعض بمحاسبة المسئولين عن الكارثة التى حلت بالكويت خصوصا أن أموالا كثيرة قد إنفقت على التسلح وتعزيز القدرات الدفاعية ولكنها لم تعط اى نتيجة ، وانتهى المؤتمر إلى الاتفاق على العودة الى الدستور الذى كان معمولا به عام ١٩٦٢ ، والاتفاق على الاسس العامة التى ستحكم حركة الكويت فى المستقبل ، مع تأييد الحكومة الشرعية القائمة .

وقد أشار البيان الختامى الصادر عن المؤتمر الى أن كويت المستقبل ستقوم على اساسين رئيسيين هما « اسلامية العقيدة والتمسك بها » و « تمسك الشعب الكويتى بوحدته الوطنية ونظامة الشرعى الذى اختاره وارتضاه والمعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية فى ظل دستور ١٩٦٢ » ، وقد شدد البيان على الرفض القاطع لاحتلال النظام العراقى للكويت ، وأعلن التمسك بالشرعية الكويتية .

وقد لوحظ ان البيان لم يتطرق الى احتمال أى حل سياسى وأنه غلب العمل العسكرى على أى عمل آخر « حيث أشار إلى أن الكويت تناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولى التحرك بالسرعة الممكنة من أجل وضع حد للاجراءات الهادفة الى إزالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطى معالمها التاريخية ، كما ناشد المؤتمر « مجلس الأمن إتخاذ قرار يميز للمجتمع الدولى إستعمال الوسائل المتاحة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل بانسحاب قوات الاحتلال العراقى من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة اليها » وناشد المؤتمر على وجه الخصوص الدول الخمس دائمة العضوية العمل على تسهيل إتخاذ هذا القرار وهذا يعنى أن الحل العسكرى كما أقره المؤتمر الكويتى يأتى من خلال القوات المتعددة الجنسية وتحت غطاء من مجلس الأمن .

الدور العمانى

تميزت سلطنة عمان فى إطار مجلس التعاون الخليجى بانتهاجها سياسة خارجية تحتفظ بقدر من الاستقلالية فكانت هى الدولة الخليجية الوحيدة ، التى احتفظت بعلاقاتها مع مصر وقت المقاطعة العربية ، وفى ذروة الحرب العراقية الايرانية إحتفظت عمان بالعلاقات مع ايران ، وحافظت عليها عند مستوى معين ، وفى أزمة الخليج الحالية نجد أن هذه الاستقلالية قد عبرت عن نفسها ، رغم أن السلطنة التزمت الموقف الخليجى العام

وأعلنت عن رفضها للغزو وأرسلت قوات عمانية للمشاركة فى القوة العسكرية الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية الكويتية ، وذلك فى الاحتفاظ بباب مفتوح على بغداد وفى تناول الاعلام العمانى للأزمة الذى اتسم بكثير من الهدوء وعدم اثارة المشاعر ، وكذلك فى التأكيد الواضح على الحل السلمى الذى اقترن بمساعى عملية لتعزيز ذلك الاتجاه ، حيث قام أكثر من مسئول عمانى بزيارات إلى اليمن والاردن حاملين رسائل من السلطان قابوس ، كما استقبلت مسقط الملك حسين فى أول زيارة يقوم بها إلى دولة خليجية بعد الغزو وبحث مع السلطان قابوس فى امكانية بلورة سياسة عربية تحظى بتأييد دولى من خلال مبادرة تتبناها دول مجلس التعاون الخليجى وتهدف إلى إيجاد حل سلمى وذلك فى الوقت الذى ترأس فيه سلطنة عمان الدورة الحالية للمجلس الخليجى ، وعقب الخطاب الذى ألقاه السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطنى للسلطنة والذى أعاد فيه التأكيد بوضوح على ضرورة حل سلمى يقوم على القرارات الدولية ويعيد إلى دولة الكويت سلطتها الشرعية ، وبينما كان وزير الخارجية الأمريكى بيكر يقوم بزيارة الى اليمن قام وزير الخارجية العراقى طارق عزيز بزيارة مفاجئة إلى مسقط حاملا رسالة من لرئيس صدام حسين تتعلق بموافقة العراق على مبدأ الحوار كطريق للحل السلمى الذى دعت إليه عمان .

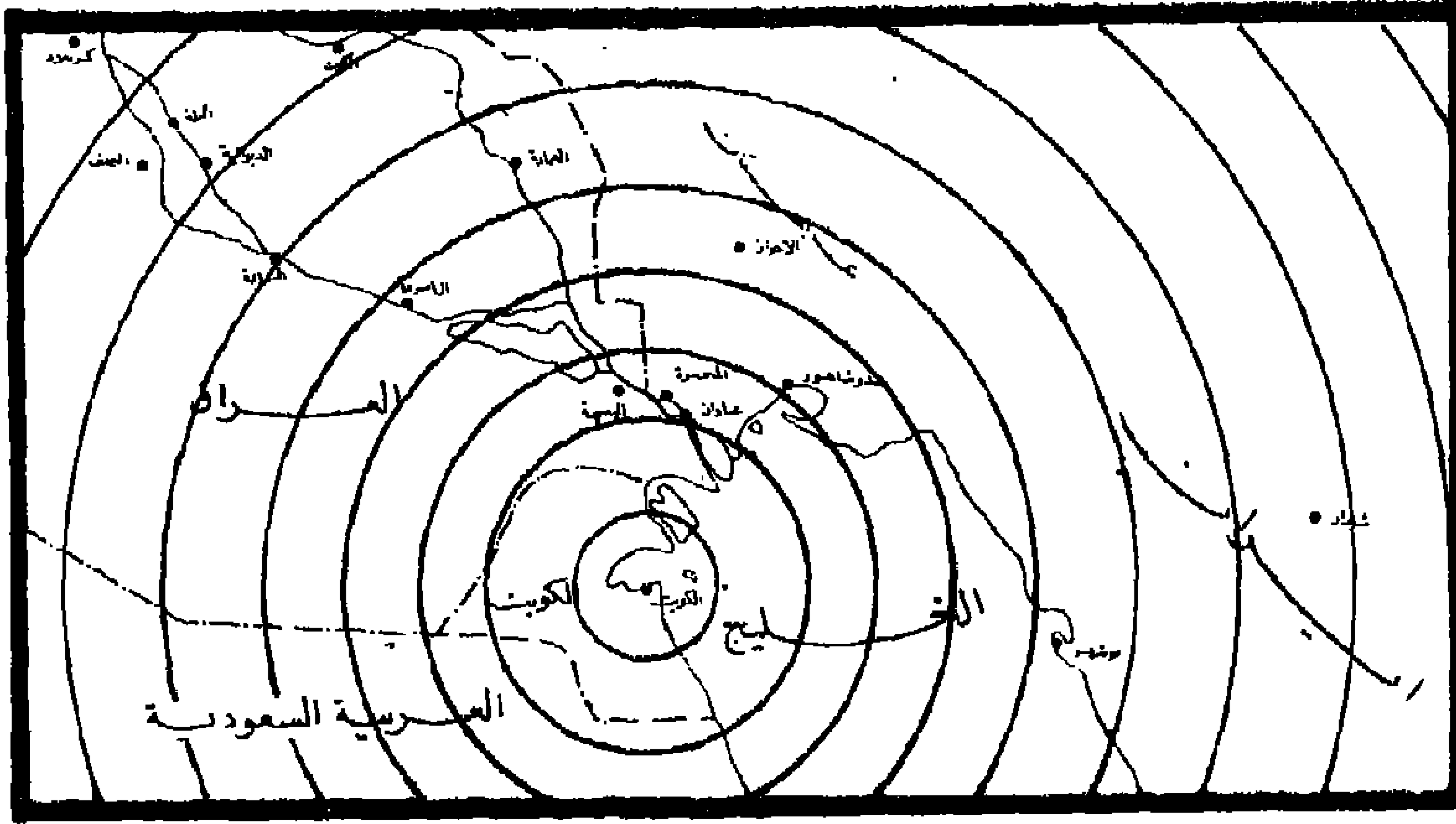
وإذ يرى البعض أن الدور المتميز الذى تلعبه عمان يجد جذورة فى التربة العمانية إضافة إلى الموقع الاستراتيجى والطموح الاقليمى ، فلا شك انه يجد قبولا لدى الكثير من الاطراف فى الأزمة الحالية إذ انه يمثل جسرا بين مواقع الطرفين .

الموقف الكويتى :

إتسمت السياسة الكويتية بالقيام بتحركات دبلوماسية فى اتجاهات عديدة وعلى مختلف المستويات الرسمية والشعبية ، وكان من أبرز هذه التحركات الزيارة التى قام بها أمير الكويت إلى الولايات المتحدة حيث ألقى خطابا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه أن العدوان العراقى كان خطة مبيته للاحتلال السافر ، وأعلن أن بلاده قررت الغاء جميع فوائد القروض الممنوحة لبعض الدول وستبحث مع الدول لأكثر فقرا فى ترتيبات تتعلق بالغاء الجزء الرئيسى من القروض بغيه تخفيف عبء ديونها ، كما قام الأمير بزيارة الى واشنطن إستقبل فيها استقبالا رسميا ، ومن بعد قام بزيارة الى كل من باريس ولندن من أجل حشد التأييد واستمراره خلف قضية الكويت وحكومتها الشرعية .

وفيما يتعلق بالجهود التى بذلت من أجل الحل السلمى فإن الموقف الكويتى كان حريصا على التأكيد بعدم القبول بأى مبادرات أو حلول وسط للازمة تقل عن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، وصرح سعد العبد الله ولى العهد « ان الكويت لم تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر من أى مسئول عربى أو غير عربى القيام بمبادرات او وساطات فى هذا الشأن وذلك ليقيننا بعدم جدوى مثل هذه المحاولات إزاء إصرار صدام حسين » ، وعن الحلول أو الأفكار العربية التى كانت تطرح فإن الرؤية الكويتية تقوم على أنه ليس هناك مايسمى حلا عربيا مختلفا عن الحلول الدولية المطروحة وهى القرارات الاجماعية الصادرة عن مجلس الأمن ، وتبعا لذلك رأت الحكومة الكويتية أنه لاجدوى من عقد قمة الرباط التى دعا إليها الملك الحسن ، اما المبادرات التى طرحت من خارج المنطقة العربية وأهمها مبادرة الرئيس الفرنسى ميتران ، فقد أبدت الكويت تحفظها على هذه المبادرة واشتركت معها الدول الخليجية فى هذا الموقف ، إلا المسئولين الكويتيين كانوا حريصيين على عدم تعكير العلاقات مع فرنسا حرصا على تماسك التحالف المضاد للغزو العراقى خاصة مع عضوية فرنسا الدائمة فى مجلس الأمن ودورها المتميز فى التحالف الغربى ، وذكر مسئول كويتى تعليقا على المبادرة « ان الذى أعلنه الرئيس ميتران ، حسب التأكيدات الدبلوماسية التى حصلنا عليها هو تطبيق قرارات الامم المتحدة وفرنسا بلد صديق وقد أرسل قوات »

ويمكن القول أن الموقف الكويتى بشكل عام تحكمة قناعة ، أن الفرص المتوافرة للحل السلمى ضعيفة ، وأن هذا قد يستدعى تقديم تنازلات بشكل ما ، أو تقديم ترضيه للنظام العراقى لحفظ ماء الوجه ، أما التمسك بقرارات مجلس الأمن والاعتماد فى نفس الوقت على الحظر الدولى على العراق لدفعة الى الاستجابة ، فإنه لن يؤدى الى نتائج ملموسة فى المدى المنظور ، كما أن عامل الوقت يثير الكثير من القلق لدى القيادة الكويتية فكلما طال الوقت فإن ذلك يعنى لديها أن الاجماع الدولى معرض للتآكل والتشقق ، وأنه ليس هناك مايضمن إستمرار الاجماع الدولى بهذا الشكل ، وفى هذا الاطار يمكن فهم الترحيب الذى قابلت به الكويت مبادرة الرئيس بوش بفتح الحوار مع بغداد ، إذ انها أعقبت قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة والذى قرر مهلة زمنية محددة للالتزام بقرارات المجلس ، فى ظل تأكيدات أمريكية عن أن المباحثات لاتعنى التفاوض بل التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن □



[٦] المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها

أيمن السيد عبدالوهاب

منذ الغزو العراقى للكويت برز اتجاهان رئيسيان للتعامل معه بغرض احتوائه ورده على اعقابه ، الأول يدخل تحت إطار التصعيد العسكرى المضاد والذى تشارك فيه دول عربية وقوى اسلامية ودولية كبرى ، والثانى ويدخل تحت اطار المحاولات السياسية السلمية التى تحاول بدورها أن تجد سبيلا لتطبيق القرارات العربية الدولية عبر أسس الحوار والآليات السياسية ، ومن هنا شهدت الساحتان العربية والدولية سلسلة من المبادرات والمقترحات الداعية لتغليب الخيار السياسى ، بعد أن انتهت مرحلة استيعاب مفاجأة الغزو العراقى وما اعقبها من ردود افعال . ولكى تبرز حقيقة هذه الجهود السلمية ودور كل طرف من الأطراف المشاركة بها تجاه التحرك السياسى . فسيتناولها هذا التقرير من خلال ثلاثة جوانب هى : الهيكل العام للجهود السلمية والاعتبارات الدافعة لهذه الجهود ومستقبل التسوية السلمية ، كاحد الخيارات المطروحة للتعامل مع الأزمة .

الهيكل العام للجهود السلمية :

مع بداية التحرك لاعطاء المبادرات والجهود السلمية اولويات التحرك من قبل العديد من الأطراف الدولية . برزت العديد من الجهود ، حتى من تلك الدول التى ارسلت قوات الى الخليج . وقد اشتملت هذه الجهود على عدد من المستويات هى : ـ

١ ـ المستوى العربى :

جاء التحرك العربى مواكبا مع بداية الأزمة بغرض احتوائها من خلال طرح عربى للجهود السلمية ، سابقا فى ذلك التحرك الدولى ، الذى بدأ مع مرحلة فتح الباب امام المبادرات والجهود السلمية . وبنظرة للتحرك العربى نجد أن الفاعلين الاساسيين فيه هم مصر والأردن ومنظمة التحرير والمملكة المغربية والجزائر ، وذلك على الرغم من أن تحرك هذه الأطراف العربية انطلق من معايير مختلفة ، ووفقا لنظرة كل منها للأزمة . مما أثر فى تعدد المبادرات وعدم فاعليتها لغياب الرؤية العربية الواحدة . وإن جمعت بينها عدد من نقاط الاتفاق : فهى جميعا تتفق فى إدانة الغزو العراقى للكويت . فى حين تختلف على الحل الوسط الذى يمكن أن تسوى من خلاله الأزمة . فكان الطرح الذى تقدمت به مصر من خلال مبادرتها « فى ٨/٨/١٩٩٠ » ان يتم ذلك من خلال التفاوض بين الكويت والعراق بعد عودة الأمر الى ما كان عليه قبل الغزو العراقى . فى حين اشتملت المبادرات المطروحة من قبل الأردن ومنظمة التحرير وليبيا

والسودان على اعطاء العراق بعض المزايا مقابل الانسحاب ، كتأجير جزيرة بوبيان وإسقاط المديونية العراقية ، علاوة على السعى لربط الأزمة بالقضية الفلسطينية .

وكان لحساسية وجود القوات الاجنبية فى المملكة العربية السعودية لذى بعض البلدان العربية - « وهو ما حاول العراق إثارته » - اثره الواضح فى المبادرات العربية . فكان الاقتراح المصرى عند بداية الأزمة بانشاء قوة عربية مشتركة تقف بين الجانبين العراقى والكويتى ، فى حين جاءت الافكار الفلسطينية والأردنية بالدعوة لاحلال قوات عربية أو قوات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة ، محل القوات العراقية والقوات الاجنبية .

كما ذهبت بعض المبادرات لمحاولة تجنب تكرار مثل هذه الأزمات فى المستقبل مرة أخرى ببعض الافكار المستقبلية ، فانطلقت الرؤية الفلسطينية « فى ٣٠/٨ » من خلال طبيعة العلاقة بين الدول العربية الفقيرة والغنية ، بانشاء صندوق انماء عربى يساعد الدول الفقيرة . فى تحقيق التنمية ورفع اعباء الديون . اما المبادرة الليبية « فى ١/ ٩/ ٩٠ » فطرحت « مشروع الاتحاد العربى » ويبدأ بعقد قمة عربية فى ليبيا ، يتم خلالها تشكيل مجلس رئاسة عربى من رؤساء وملوك الدول العربية ، ومجلس تنفيذى من رؤساء الحكومات العربية ، ومجالس متخصصة من الوزارات المعنية . فى حين رأى الملك حسين من خلال مبادرته المستقلة ، ان يحل النزاع بين الكويت والعراق بصفة عاجلة مع اعطاء تأكيدات بحل باقى المشاكل مثل احتلال اسرائيل للأراضى العربية ، وحظر انتشار كل اسلحة الدمار النووية والكيماوية . كما جاءت المبادرة المغربية « فى ١١/ ١١ » بالدعوة لعقد قمة عربية ، باعتبارها الفرصة الأخيرة قبل وقوع الحرب .

ومع هذا الطرح للمبادرات السابقة شهدت الساحة العربية ، تحركا وتنسيقا من جانب عدد من الدول العربية فيما بينها وبينها وبعض القوى الدولية فى محاولة للخروج من هذه الأزمة . فعلى الجانب العربى كانت المبادرة الفلسطينية الأردنية المشتركة ، والقمة العربية الثلاثية فى الرباط بين الملك حسين والشاذلى بن جديد والملك الحسن « فى ٩/ ٩/ ١٩٩٠ » ، واجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربى « فى ٢/ ٩/ ١٩٩٠ » بالجزائر . علاوة على التنسيق المصرى - السورى السعودى الذى برز فى عدة اجتماعات ضمت وفودا من البلدان الثلاثة . اما بالنسبة للتنسيق مع القوى الدولية ، فيجىء فى هذا الاطار الدور الفلسطينى فى التمهيد للقاء بريماكوف وصدام حسين ، علاوة على محاولة التنسيق الفلسطينى السوفيتى فى تحريك القضية الفلسطينية بعد أن جمدتها أزمة الخليج ، وقد اعلن عرفات انه لعب دورا فى الافراج عن الرهائن الفرنسيين الذين كانوا محتجزين بالعراق والكويت . كما اجتمع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربى مع نظرائهم فى بلدان المجموعة الأوروبية ، وهى المرة الأولى التى ينعقد فيها مثل هذا اللقاء وعلى هذا المستوى الوزارى الموسع .

وبالأضافة للتصورات السابقة لبعض الدول العربية ، فقد شهدت الجامعة العربية تحركات لمحاولة إيجاد موقف عربى موحد تجاه الأزمة ، فكانت القمة العربية الطارئة بالقاهرة « فى ١٠/ ٨/ ١٩٩٠ » وبالرغم من اتخاذها عددا من القرارات التى تدين العراق وتدعو للانسحاب « بالاغلبية » ، الا ان انقسام الدول العربية بين رافض للموقف العراقى ومهادن له أثر فى عدم تطبيق دعوة الانسحاب العربى ، وأدى الانقسام الى امتناع بعض الدول العربية عن حضور اجتماع وزراء الخارجية العرب « فى ٣٠/٨/ ١٩٩٠ » بالقاهرة الذى حضرته ١٢ دولة عربية . وتم خلاله تحديد اطار التسوية السلمية بالاستناد الى قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة .

ورغم عدم قدرة هذا المستوى على احراز اى تقدم باتجاه التسوية السلمية ، إلا أنه يعكس تزايد الأحساس بالخطر المتربص بالنظام العربى ، والذى ربما يؤدى الى رسم خريطة جديدة له فكانت كثافة التحرك السياسى من قبل الأطراف الدولية المعنية على مختلف المستويات والقنوات ، لتوفير الاجماع العربى والدولى . تأكيدا لعدم قدرة اى من الأطراف الاقليمية او الدولية . على ترجيح اى الاحتمالات لما يمكن ان تتطور وتنتهى اليه الأزمة فى المستقبل .

٢ - المستوى العالمى :

جاء التحرك الفرنسى والسوفيتى ، كأساس للتحرك العالمى تجاه العراق ، لما تتسم علاقتهما بالقيادة العراقية من خصوصية . فكان طرح المبادرة الفرنسية ، اثناء خطاب الرئيس الفرنسى ميتران امام الجمعية العامة للأمم المتحدة « فى ٢٤/ ٩/ ١٩٩٠ » انعكاسا حقيقيا للسياسة الفرنسية التى تريد التأكيد على استقلالية السياسة الفرنسية العربية دون انحياز ، فكانت محاولة ايجاد صلة غير مباشرة بين ازمة الخليج وبقية قضايا الشرق الأوسط « لبنان وفلسطين » مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لشكل المنطقة . مع التسليم بانها جزء من التحالف الغربى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية . وانطلاقا من هذا الخط السياسى ارسلت فرنسا قواتها العسكرية للخليج ، فى نفس الوقت الذى بدأت مشاوراتها ومحادثاتها مع كافة الأطراف العربية والدولية المعنية .

كما جاءت المبادرة الفرنسية محاولة للتوفيق بين جميع الأطراف ، ليجد كل طرف ما يسعى اليه . مع الأخذ فى الاعتبار المبادرات التى سبقتها ، فنجد أن المقترحات الفرنسية قائمة على اربع مراحل لحل أزمة الخليج

والشرق الأوسط هي كالتالي :
١) اعلان العراق اعتزامه سحب قواته من الكويت واطلاق الرعايا الاجانب المحتجزين بالعراق .
٢) يمكن للمجموعة الدولية توفير الضمانات لانسحاب القوات العراقية ، واستعادة سيادة الكويت ، كذلك انسحاب القوات الدولية من المنطقة .
٣) معالجة استمرار احتلال القوات الاجنبية للبنان واعطاء الفلسطينيين الفرصة لقيام وطن قومي لهم ، عبر حوار سياسي مع الأطراف المعنية . ومعالجة قلق اسرائيل من عدم الاستقرار عن طريق عقد مؤتمر دولي لضمان الحلول التي يتم التوصل اليها .
٤) خفض التسليح في المنطقة من المغرب الى ايران .

وقد جاء هذا الدور الفرنسي بالتنسيق مع الموقف السوفيتي . وهو ما تعبر عنه معاهدة التعاون السوفيتية ـ الفرنسية الموقعة « في ٢٩ / ٩ / ١٩٩٠ » والتي تقضي بالتشاور والاتفاق على مواقف مشتركة في الأزمات الدولية ، تعزيزا للنهج الجديد الذي يشهده النظام الدولي . وخاصة أن الدور السوفيتي ، اتسم بجولات مكوكية قام بها يفجيني بريماكوف مبعوث الرئيس السوفيتي الى كل من العراق « مرتين » وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والسعودية ومصر . ويعلق بريماكوف على نتائج جولاته رغم عدم تفاؤله أخيرا بقوله « أن الدور السوفيتي ادى الى نتائج ايجابية اهمها احداث تغيير لصالح الحل السلمي بين الرأى العام بسبب اصرارنا على أن هناك امكانات للتفاؤل الحذر . وقد ادى ذلك الى تردد الولايات المتحدة بالنسبة للخيار العسكري ولا اقول انها توقفت . كما نشطت المشاعر المعادية للحرب في اوروبا » . وكان بريماكوف قد حدد أهداف جولاته في هدفين اساسيين : اولا العمل على ابقاء الحل السياسي كاساس للتسوية مع التأكيد على الموقف السوفيتي الرافض لاى مساومة على حساب الكويت . ثانيا : بحث مشاكل الرعايا السوفييت الموجودين بالعراق . وإن كانت نتائج هذه الجولات قد اظهرت أحراز نتائج ايجابية بالنسبة للهدف الثاني ، على عكس الهدف الأول الذي اصطدم بتصلب الموقف العراقي ، الأمر الذي تصاعد معه الموقف السوفيتي . فجاءت الاشارة الى امكانية اللجوء الى الخيار العسكري ، لقمع العدوان العراقي من قبل المجموعة الدولية . وهو ما اعتبر تغيرا في الأداء السوفيتي .

وكانت الافكار السوفيتية قد تركزت في عدد من النقاط هي ١) ضرورة انسحاب العراق من الكويت ٢) انسحاب القوات الاجنبية من الخليج ٣) الدعوة الى عقد مؤتمر دولي . لبحث قضايا الشرق الأوسط خلال ثلاثة أشهر .

وقد شهد الموقف السوفيتي تطورا آخر ، عقب جولات بريماكوف . تمثل في دعوة الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف لعقد قمة عربية لبحث تسوية الأزمة .

وهو ما اعتبر اشارة على فشل مهمة بريماكوف . الأمر الذي لم تتحمس له معظم الدول العربية ، خاصة مع عدم التأكد من امكانية انسحاب العراق من الكويت . وخاصة بعد تصريحات كل من جورباتشوف وشيفرنادزة « وزير الخارجية السوفيتي » وبريماكوف المعبرة عن خيبة الأمل تجاه موقف الرئيس صدام . في نفس الوقت الذي يمكن اعتباره اشارة للعراق على عدم قدرة استمرار الجهود السلمية السوفيتية الى ما لا نهاية . وبالتالي عدم القدرة على الوقوف معه ، اذا ما تقرر استخدام القوة العسكرية . وهو ما يمكن ان يشكل عامل ضغط على العراق . وخاصة أن الاتحاد السوفيتي حرص منذ بداية الأزمة على استنفاذ كافة سبل الحل السياسي ، كخط سياسي له لمواجهة هذه الأزمة . مع عدم رفض الخيار العسكري ، كحل وسط . وهو ما اتفق عليه أثناء قمة هلسنكي بين الرئيسين بوش وجورباتشوف ، حتى يمكن الاحتفاظ بالاجماع الدولي دون التخلي عن الطرق السلمية .

المستوى غير الرسمي :

ظهر التحرك في هذا المستوى من خلال وفد إسلامي وثلاث شخصيات ، جمعت بينهم الرغبة في الخروج بالأزمة من مأزقها . وإن اختلفوا في دوافع تحركهم أو طرحهم للافكار . وفقا لمواقعهم السياسية .

١ ـ المنظمات الشعبية الاسلامية :

مع انفتاح الباب أمام الجهود السلمية ، ومحاولة تجنب وقوع المواجهة العسكرية بين العراق والقوات المواجهة له ، جاء تحرك المنظمات الشعبية الاسلامية . بعقد لقاء اسلامي عالمي في الاردن يومي ١٢ و١٥ سبتمبر الماضي . لبحث تطورات الأزمة وتقييم خطواتهم . وقد حضره ممثلون عن الاخوان المسلمين من مصر واليمن والاردن وسوريا والحركة الاسلامية في السودان وحزب النهضة في تونس والجماعة الاسلامية في باكستان وحزب الرفاة في تركيا والحزب الاسلامي في ماليزيا وحزب العمل في مصر والحركة الاسلامية في فلسطين وجمعية الارشاد والاصلاح في الجزائر . كما دعي اليه عدد من الشخصيات الاسلامية المستقلة . وقد تم وضع عدد من الاهداف والعمل على تحقيقها . وهي : منع قيام الحرب واخراج القوات الاجنبية من الأراضي العربية ، كسر الحصار الذي يرمي الى تجويع شعب العراق المسلم ، انهاء مشكلة الكويت في اطار عربي ـ اسلامي يضمن حرية شعب الكويت في وطنه ، وضمان الحقوق المشروعة لجميع الأطراف دون تدخلات اجنبية من أي نوع .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف شكل وفد يتكون من ثلاثة عشر عضوا برئاسة محمد عبدالرحيم خليفة « مراقب عام الاخوان المسلمين بالأردن » يمثل الوفود الاسلامية المجتمعة لزيارة عدد من البلدان الاسلامية .

وقد بدأ الوفد إتصالاته بلقاء كل من الملك حسين والملك فهد فالرئيس صدام حسين وأخيرا الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى . وقد جاءت نتائج هذه اللقاءات لتؤكد ثبات الموقف العراقى ورفضه الانسحاب من الكويت .

٢ ـ جولة بيريز دى كويار :

تعتبر أبرز المساعى السلمية فى هذا المستوى ، مهمة بيريز دى كويار « السكرتير العام للأمم المتحدة » تكتسب أهميتها لما يمثله من مكانة عالمية . لذا حرص على تأكيد الصفة الشخصية لمبادرته ، حتى لايتم إدخال الأمم المتحدة فى هذه الأزمة كطرف تفاوضى . وأن زيارته للأردن للقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقى « فى ١٩٩٠/٨/٣٠ » هى فى إطار البحث عن حل عادل لأزمة الخليج وليس فى إطار التفاوض . وقد تركزت مباحثات بيريز دى كويار فى إمكانية تطبيق قرارات مجلس الأمن الداعية لانسحاب العراق من الكويت . وإطلاق سراح جميع الرعايا الأجانب المحتجزين فى العراق . إلا أنه أعرب عن خيبة أمله ووصف الموقف بأنه خطير جدا . وذلك عقب لقائه بوزير الخارجية الفرنسى رولان دوما بباريس .

وبالرغم من الفشل الذى واجه مهمة بيريز دى كويار ، فإن ذلك لم يمنع طرح المزيد من الافكار المتضمنة حلا سلميا . وفى هذا الاطار جاءت افكار صول لينو ويتس « المبعوث الشخصى السابق للرئيس الأمريكى الاسبق كارتر » بالتأكيد على إنسحاب العراق من الكويت ، وإطلاق سراح الرعايا الأجانب الموجودين فى العراق والكويت ، وإنسحاب القوات الأجنبية من الخليج مع بقاء قوات رمزية من عدة جنسيات ، ثم إجراء انتخابات فى الكويت تشرف عليها الأمم المتحدة . وتمثل هذه الافكار فى مجملها اتفاقا مع مجمل الأفكار والمبادرات التى سبقتها . غير أنها تجنبت موضوع عودة أسرة آل صباح للحكم ، وفى نفس الاطار تجىء مجموعة الافكار التى طرحها د . أشرف غربال « سفير مصر السابق فى واشنطن » فى شكل مشروع عربى متكامل . يتركز فى مجموعة من الاجراءات تتمثل فى عقد قمة عربية لتسوية الأزمة سلميا ، إنسحاب القوات الأجنبية من الخليج ، وإنسحاب العراق من الكويت مع إسقاط ديونه المستحقة لدول الخليج ، إحياء دور الجامعة العربية ، عودة الشرعية للكويت ولتكون للشعب الكويتى الكلمة فيما بعد .

وبنظرة للمحاولات والأفكار المشار اليها نجد أن كلا من أفكار الوفد الاسلامى وأشرف غربال وصول لينوويتس ، قد إختلفت عن محاولة بيريز دى كويار فى محاولاتها إيجاد حل وسط لارضاء العراق عن طريق اعطائه بعض المكاسب المادية أو المعنوية . بتنفيذ بعض مطالبه ، وهو ما ترفضه معظم دول العالم ، فى حين أن دى كويار لم يسع الى هذا الحل الوسط معتمدا على مصداقية دوره لدى القيادة العراقية . علاوة على ما تمثله وظيفته كسكرتير عام للأمم المتحدة من حساسية لايستطيع معها تقديم أى تنازلات ، بدون إتفاق مسبق مع الأطراف الدولية .

الموقف العراقى من الجهود السلمية :

إتسم الموقف العراقى منذ بداية الأزمة بسمتين رئيسيتين هما أولا : تجنب الرفض الصريح للجهود السلمية التى تبذلها أطراف دولية مختلفة . وثانيا : ضمان استمرار الجهود السلمية لكسب المزيد من الوقت وذلك من خلال الطرح الذاتى لمبادرات ـ مبادراته فى ١٢ ، ١٩ أغسطس و١٨ نوفمبر ونداء فى ٢٣ أغسطس » ـ تكفل تحقيق هذا الهدف ، أو من خلال التنسيق مع الدول العربية الأقرب الى موقفه .

وهو ما يؤكده السلوك العراقى الذى كان يضع شروطا مسبقة للاستجابة لهذه الجهود ، وهو ما برز فى دعوة الملك الحسن لعقد قمة عربية « فى ١٩٩٠/٨/١٢ » . وبالرغم من ذلك إستمرت محاولات إيجاد تسوية سلمية ، من قبل العديد من الأطراف العربية والدولية . وهو ما يؤكد مدى الحرص الذى توليه هذه الدول للخيار السلمى ، قبل ضياع فرص التسوية السلمية . علاوة على قضية احتجاز الرعايا الأجانب فى العراق ، والتى إستطاع الرئيس صدام حسين توظيفها بشكل يؤكد عدم عزلته الدولية . ويفتح أمامه سبل الاتصالات والمفاوضات ، رغم الرفض الدولى لاستخدام هؤلاء الرعايا كورقة ضغط أو للمناورة ، فقد تدفقت الشخصيات الدولية الرسمية وغير الرسمية على بغداد . بدءا من كورت فالدهايم ومرورا بجيسى جاكسون وناكاسونى ثم بريماكوف وادوارد هيث وفيلى برانت وكيان كيشين وأخيرا ديفيد لانج . وقد أثمرت معظم هذه الرحلات فى الافراج عن عدد من هؤلاء الرعايا ، وأصبحت مبررا قويا لبقاء جسور مفتوحة مع العراق كعامل لجس النبض وإنقاذا لأرواح هؤلاء الرعايا . وهو ما يوضح أن العراق تمكن من خلال حالة الانقسام فى مواقف الدول العربية وقضية الرعايا الأجانب وخشية القوى الدولية من الحرب المرتقبة ، أن يوظف بعض الأوراق التى تمكنه من اكتساب بعض القدرة على إدارة الأزمة ، بشكل يبرزه على هذه الصورة من الصمود أمام العالم الرافض للغزو .

الاعتبارات الدافعة للجهود السلمية :

يختص هذا الجزء بمناقشة الاعتبارات والمحفزات الدافعة لكل طرف من الأطراف الدولية الفاعلة . ونظرا لتباينها . فسنركز على الاعتبارات الخاصة بكل طرف .

وبنظرة على الفاعلين الأساسيين للجهود السلمية فى الساحة العربية ، نجد أن الدور المصرى منذ إنعقاد القمة العربية الطارئة الماضية بالقاهرة ، قد ركز على

تكرار الدعوة لانسحاب العراق من الكويت . وهو ما يمكن إرجاعه الى إقتناع القيادة السياسية المصرية بضرورة الانسحاب لخطوة أولى لحل الأزمة بصورة كلية . أما المملكة المغربية فنجد أنها قد تراجعت بعض الشيء عن موقفها الرافض للغزو العراقى . لتعلن حيادها ومحاولتها الوساطة ، بالرغم من إرسالها لقوات مغربية للسعودية . وفى سبيل ذلك سعى الملك الحسن للاتصال بالسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والرئيس صدام حسين . لطرح المبادرة التى إتفق عليها مع الملك الحسين والرئيس الشاذلى بن جديد علاوة على دعوته لضرورة عقد قمة عربية ، وإستعداد المغرب لاستقبالها كفرصة أخيرة لتجنب نشوب الحرب . أما بالنسبة للأردن ، فقد قام الملك حسين بجولتين شملتا دول المغرب العربى وبريطانيا والمانيا وفرنسا وسلطنة عمان . وذلك فى محاولة لطرح حل عربى وإنهاء لحالة المواجهة فى الخليج . علاوة على محاولة توضيح الرؤية الأردنية لتسوية الأزمة ، والتى عانت بسببها من مشكلات عديدة فتوترت علاقاتها مع عدد من الدول العربية ، علاوة على الضغوط الغربية على الأردن لتنفيذ قرارات الحظر الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق . فى حين نجد أن منظمة التحرير قد سعت من خلال مبادرتها المشتركة مع الأردن ، الى ربط تسوية أزمة الغزو العراقى للكويت بتسوية باقى مشاكل المنطقة ومن ضمنها القضية الفلسطينية : مع تأكيدها على أن ذلك لايعنى تأجيل حل أزمة الخليج . وسعت لتحقيق ذلك من خلال زيارة ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للاتحاد السوفيتى . وكان ذلك محاولة فلسطينية للاستفادة من الموقف بتحريك القضية الفلسطينية ، وهو ما رفضته العديد من القوى الدولية ، وخاصة بعد أن أخذ هذا الربط فى الظهور من خلال المبادرة الفرنسية والأفكار السوفيتية . مخافة أن يؤدى ذلك إلى إطالة تسوية أزمة الخليج علاوة على ما تشكله القضية الفلسطينية من تعقيدات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولعدم توافر الاجماع الدولى على ضرورة إيجاد تسوية لها ، وإن كان ذلك لايمنع من ضرورة التأكيد على ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية والاستفادة من هذه الأجواء ، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب تسوية أزمة الخليج . أما عن الموقف الليبى فقد إقتصر على المبادرة التى طرحها العقيد القذافى ، والتى لم تلق الاهتمام الكافى . وربما يرجع ذلك لاحتوائها على بعض المكاسب التى يمكن أن يجنيها العراق من الغزو قبل إنسحابه ، وهو ما ترفضه كافة الدول الرافضة للعدوان ، علاوة على طبيعة العلاقة بين العقيد القذافى والعالم الغربى وخاصة الولايات المتحدة ، ورفضه لعملية فرض الحظر الاقتصادى على العراق ووجود القوات الأجنبية فى الخليج .

ومما سبق يمكننا أن نستخلص تراجع فرص التحرك العربى ، بإتجاه التسوية السلمية . بعد أن فشل النظام العربى فى تكوين جبهة واحدة للضغط على العراق للانسحاب من الكويت . وإقتصار ادائه على طرح المبادرات التى لم تكتسب تأييدا جماعيا . للوصول الى حل وسط كمحاولة توفيقية لانهاء الأزمة . الأمر الذى يعنى دخول المنطقة العربية مرحلة جديدة ، من التبلور بعيدا عن مفاهيم التضامن العربى التى ارتبطت بالحقبة الماضية .

أما بالنسبة الفاعلين الدوليين المعنيين بالأزمة . فقد عملوا على بلورة موقف جماعى دولى مضاد للعراق لخروجه عن « المناخ العام » للنظام الدولى الساعى الى حل الخلافات بالطرق السلمية علاوة على ما تشكله الأزمة من تهديد للمصالح الغربية والأمريكية فى المنطقة . اذا ما ترسخ دور العراق كقوة سياسية كبرى فى الخليج العربى وفى داخل منظمة الأوبك لسيطرته على بترول الكويت . لذا جاء التحرك الأمريكى بشكل غير مسبوق من خلال التحرك النشط فى عدد من المحاور ، ففى الوقت الذى بدأت القوات العسكرية الأمريكية فى التدفق على المنطقة الخليج ، جاء تحركها داخل الأمم المتحدة لاستصدار العديد من القرارات المدنية للعراق ، مع تكثيف محادثاتها مع الأطراف الغربية والعربية بالاضافة للاتحاد السوفيتى واليابان ، لضمان استمرار الاجماع الدولى المضاد للعراق لانجاح سياسة العقوبات الاقتصادية الموقعة ضده . كما أنها لم ترفض الخيار السلمى . الذى حرصت عليه كل من فرنسا والاتحاد السوفيتى وإنما نظرت إليه كأحد الخيارات جنبا الى جنب الخيار العسكرى . ويبرز السلوك الأمريكى فى هذه الأزمة وحشده لهذه القوات الضخمة ، محاولة لتأكيد قوته وأن الحديث عن تعدد القوى فى النظام الدولى لاينسحب على القضايا الأمنية والاستراتيجية ، فهى رسالة موجهة إلى أوروبا واليابان . كما يمكننا إرجاع قبول الولايات المتحدة الأمريكية للخيار السلمى كحل لتسوية الأزمة ، مع عدم استبعاد الخيار العسكرى كحل قائم ، الى حاجة الولايات المتحدة للوقت لكى تستكمل قواتها ، وهو ما يوفره طرح المبادرات والأفكار المختلفة . علاوة على حاجتها لتدارس كافة الاحتمالات والمخاطر التى تهدد المنطقة كمنطقة مصالح غربية ، بالاضافة الى تحديد اهدافها فى ضوء ظروف المنطقة . لذا برزت الأفكار الخاصة بالخطط الأمنية للمنطقة وكيفية تصورها مستقبلا .

أما الموقف البريطانى ، فقد إتسم منذ بداية الأزمة بالهجوم المتواصل من مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء على الرئيس صدام حسين وتأييد الخيار العسكرى لاخراج العراق من الكويت ، ووصل الأمر الى الدعوة لمحاكمته كمجرم حرب . إلا أن كلا من دوجلاس هيرد وزير الخارجية وارتشى هاميلتون وزير الدولة لشئون الدفاع ، اكدا على ضرورة مواصلة الضغوط على العراق بجميع

السبل السلمية المتوافرة ، لاجباره ، على الاذعان الى الارادة الدولية مع عدم استبعاد الخيار العسكرى . وهو موقف يتطابق مع الموقف الأمريكى ، بإعتبار بريطانيا الحليف المؤيد دائما للولايات المتحدة .

في حين أن الموقف الفرنسى ، قد جاء معبرا عن الاستقلال النسبى عن الموقف الغربى ، فمر فى تصاعده بمرحلتين ، فصل بينهما ما أعلنه الرئيس ميتران « فى ١٥ سبتمبر ٩٠ » عن مجموعة من القرارات الصارمة ضد العراق تمثلت فى دعم القوة العسكرية الفرنسية فى الخليج ، وطرد الملحق العسكرى العراقى فى باريس ، وهو ما أعتبر ردا على إعتداء الجنود العراقيين على مقر السفير الفرنسى فى الكويت ، والقاء القبض على الملحق العسكرى الفرنسى ثم إطلاق سراحه . ولتفهم الرؤية الفرنسية للأزمة ، يجب ألا يتم هذا بمعزل على ما يكتنف النظام الدولى حاليا من متغيرات . فنجد أنه فى الوقت الذى قررت فيه فرنسا تدعيم قواتها ، تعلن عن مبادرة سلمية خاصة بها فى فترة لاتتجاوز العشرة أيام ، الأمر الذى خلق مناخا نفسيا وسياسيا ، جعل الدول الأوروبية تبادر الى الاعلان عن تضامنها مع فرنسا ، ولتأخذ بزمام المبادرة فى مجلس الأمن وإبرازها لضرورة عدم اغفال الحل السياسى . أحدث أصداء مختلفة على المستويات الأوروبية والدولية . وهو ما عكسته سلسلة المحادثات واللقاءات التى كان الطرف الفرنسى محورا فيها . وهو ما يعنى رغبة فرنسا فى التأكيد على دورها ، وإبراز الدور الأوروبى فى الأزمة ، دون أن يكون ذلك سببا فى تصدع الاجماع الدولى أمر يغضب الولايات المتحدة .

اما بالنسبة لموقف كل من الاتحاد السوفيتى والصين ، فقد تركز فى الاساس على احتواء أزمة الخليج بالطرق السلمية لمنع تفجر الحرب فى المنطقة . مع رفض العدوان العراقى . وإن كان الدور السوفيتى قد اتسم بالنشاط عن الموقف الصينى ، من خلال تحرك الرئيس جورباتشوف ومبعوثيه للعديد من العواصم العربية والأوروبية ، علاوة على التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية ، حتى لا تنفرد باتخاذ القرارات . كما أن الاتحاد السوفيتى يرغب فى لعب دور فى المنطقة العربية ، وخاصة بعد تراجعه وبعده عن مناطق التوتر الدولية . وذلك فى إطار تعميق العلاقات السوفيتية العربية وخاصة الخليجية التى يسعى الى استثمارها فى حل بعض مشاكله الاقتصادية الداخلية . وقد تجسد التنسيق الامريكى ـ السوفيتى فى إصدار العديد من البيانات المشتركة الرافضة للغزو العراقى ، فضلا عن اعتراف الطرفين بوجود مصالح متبادلة فى المنطقة .

مما سبق نجد أن مواقف القوى الدولية الفاعلة فى الازمة . تعكس ترجيح الخيار السلمى ، باعتباره افضل من حرب لا يمكن التنبوء بنتائجها .

مستقبل الجهود السلمية :

عند الحديث عن مستقبل الأزمة سنجد لأنفسنا امام خيارين تتوافر لكليهما سبل المضى فيه . فاما الخيار السلمى وانتهاج استراتيجية النفس الطويل ، حتى تؤتى العقوبات الاقتصادية ثمارها ، او الخيار العسكرى باتخاذ قرار الحرب وما يمثله من اخطار تفتح الباب امام كافة الاحتمالات . من هنا نجد صعوبة فى اتخاذ القرار الذى ينهى الأزمة بالطرق السلمية او بالطرق العسكرية . وإن بقى فى النهاية احتمالان يمكن أن يؤديا الى الحل السلمى اول هذه الاحتمالات هو مدى قدرة العراق على اكتساب الوقت من خلال عدم أبراز حقيقة موقفه من الانسحاب ، وبالتالى قدرته على المناورة مع الدول الراغبة فى إستمرار الجهود السلمية . بشكل يستمر معه الخلاف حول الوقت الملائم لاستخدام الخيار العسكرى . باعتباره خيارا يتطلب الاجماع من كافة الأطراف المشاركة فى القوات المواجهة للعراق بالأضافة لموافقة الاتحاد السوفيتى .

اما الاحتمال الثانى فهو ان تشكل العقوبات الاقتصادية عامل الضغط الرئيسى على العراق لكى ينسحب من الكويت . وخاصة مع احكام السيطرة على تنفيذ العقوبات . وهو ما يمثل قناعة لدى العديد من قادة دول العالم بجدوى هذا الاحتمال . وإن كان يفترض اعطاء المزيد من الوقت الذى يمثل مسألة استراتيجية بالغة الأهمية ، بالنسبة للعسكريين عند اتخاذهم لقرار الحرب ، وهو ما يجب ان يتم قبل شهر مارس . إذا ما تخذ هذا القرار ، مدفوعين فى ذلك بعدد من الحسابات منها بداية فصل الصيف وعودة الطقس الحار غير الملائم لا للجنود او المعدات ، ثم هناك شهر رمضان فموسم الحج . وجميعها تجعل معيار الوقت عاملا استراتيجيا ، يجب الحسم معه على اتخاذ احد الخيارين قبل شهر مارس ١٩٩١ .

ومع اهمية عنصر الوقت ، فإن مسألة ازمة الخليج يجب التعامل معها بحرص شديد لكونها من ذلك النوع من الأزمات المتفجرة . التى تلحق الدمار بكل من فى نطاقها . لذا برز الفرق واضحا بين السرعة التى انتقلت فيها القوات الدولية والعربية الى منطقة الاحداث . وعدم القدرة على اتخاذ قرار يوجد ما أتت هذه القوات لتنفيذه . ومع ذلك تبقى مقومات الخيار العسكرى مطروحه .

عوامل ترجيح الخيار العسكرى :

١ ـ اكتمال اجراءات الحشد الكاملة للقوات المتعددة الجنسيات بالخليج ، بعد الزيادة الاخيرة التى قررها الرئيس الامريكى « فى ٩/ ١١ » ووصول التعزيزات البريطانية .

٢ ـ ملاءمة الظروف المناخية « حتى شهر مارس » التى يعمل فيها المقاتل الاجنبى وكذلك المعدات .

٣ ـ اصدار قرار جديد من مجلس الامن الدولى يحمل العراق مسئولية جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الانسان . بالاضافة الى اجتماع رؤساء اركان الدول الكبرى الاعضاء فى مجلس الامن لتدارس الموقف

٤ ـ اجتماع الرئيس بوش بزعماء الحزبين « الديمقراطى والجمهورى » رغم بدء عطلة الكونجرس لاطلاعهم على اخر التطورات . وهو ما يسعى اليه اعضاء الحزبين . حتى لا ينفرد بوش بقرار الحرب .

٥ ـ استمرار تصلب الموقف العراقى من الجهود السلمية العربية والدولية . وهو ما لا يمكن استمراره خوفا من احتمال تصدع التحالف الدولى المضاد للعراق .

٦ ـ تناقض الاهداف بين أطراف الازمة ، بشكل يجعل الوصول الى حل وسط أمرا صعبا الى حد كبير .

وعلى الجانب الاخر لاتزال مقومات واسس الخيار السياسى مطروحة تبعا للمؤشرات التالية

عوامل ترجيح الخيار السياسى :

١ ـ اقتناع العديد من القوى الدولية بامكانية نجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق . فى تخليه عن تشدده والانسحاب من الكويت

٢ ـ اصرار الاتحاد السوفيتى ومعه العديد من الدول العربية والاوروبية ، على ضرورة اعطاء الفرصة للخيار السلمى . مع عدم رفض الولايات المتحدة الامريكية لهذا الخيار .

٣ ـ استمرار محاولة التنسيق من قبل بعض الأطراف العربية والدولية لايجاد صيغة مقبولة كحل وسط لارضاء كافة الأطراف لتنفيذ الحل السلمى .

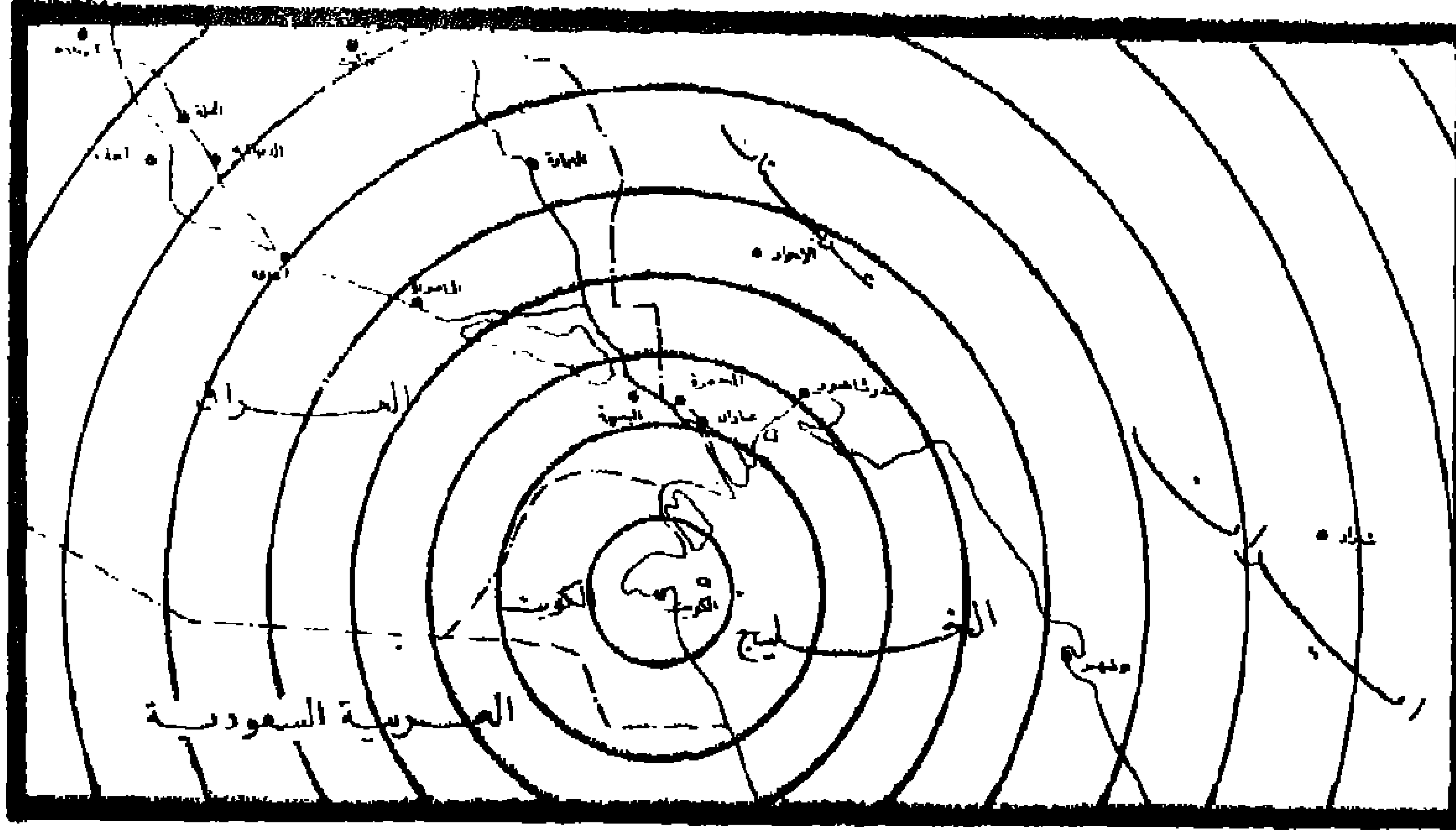
٤ ـ ما يعنيه الخيار العسكرى من تكلفة وخسائر باهظة فى كافة المستويات . واحتمال فشله يمكن أن يؤدى للقضاء على مكانة الولايات المتحدة بالأضافة لما ينجم عن توسيع نطاق مسرح القتال .

مما سبق نجد أن التأرجح بين محورى السلم والحرب ، لا يلغى احدهما الاخر وإن كان قرار الحرب كحل اخير اكثر احتمالا . ولكن مع استمرار الخلاف حول توقيت اتخاذه . فإن الخيار السياسى يجد فرصته باستمرار المبادرات حتى يمكن ان تتواءم مع الاحتياجات التى تتطلبها الأزمة .

وفى ظل هذا التأرجح بين الحل السلمى التفاوضى وبين الخيار العسكرى ، وبعد أقل من مرور ٢٤ ساعة على حدود قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الخاص بجواز استخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ مالم ينسحب العراق من الكويت وأعلن الرئيس الأمريكى « فى ٣٠/١١/١٩٩٠ » مبادرته الداعية الى حث الرئيس العراقى على ارسال وزير خارجيته طارق عزيز للحضور الى واشنطن . على أن يحضر اللقاء مجموعة من سفراء الدول المعنية بالأزمة الموجودين فى الولايات المتحدة . وارسال جيمس بيكر « وزير الخارجية الامريكى » الى بغداد للتفاوض فى كل جوانب ازمة الخليج فى اطار العمل على تنفيذ القرارات الدولية ، خصوصا تأمين الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط من الكويت . وقد حدد الرئيس بوش الفترة « بين ١٥ ديسمبر الى ١٥ يناير ١٩٩١ لهذه الاتصالات وتجىء هذه المبادرة الامريكية فى ضوء مجموعة من المؤشرات والخطوات الدبلوماسية التى سبقتها . فهى تأتى بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن الداعى لامكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ما لم ينفذ العراق « فى ١٥ يناير ١٩٩١ » او قبله القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الامن والداعية لانسحابه من الكويت وعودة الشرعية لها . كما قام العراق فى خطوة ايجابية بالنسبة للولايات المتحدة ، برفع الحصار المفروض على السفارة الامريكية بالكويت جزئيا ومدها بالمواد الغذائية ، علاوة على الاتصالات الامريكية اليمنية التى تمثلت فى زيارة جيمس بيكر لليمن « فى ٢٢/١١/١٩٩٠ » والتى يحتمل أن تكون قد ساهمت فى اقناع الجانب الأمريكى بأهمية الاتصال مع العراق وهو ما يبرز فى تصريح الرئيس اليمنى على عبدالله صالح . قبل ثلاثة أيام من المبادرة الأمريكية . والتى حث فيها الرئيس بوش على بدء حوار مع القيادة العراقية ، مشيرا الى استمرار امكانية حل الأزمة سلمية للحلول السلمية . وكان طارق عزيز قد زار اليمن قبل تصريح الرئيس اليمنى .

وإن كانت المؤشرات السابقة . قد أعطت حافزا للادارة الامريكية للاقدام على هذه المبادرة . فانه يمكننا تفهم الرغبة الامريكية فى الاسراع باستصدار قرار مجلس الامن الداعى لاستخدام القوة . وذلك حتى يمكنها امتلاك بعض أدوات الضغط على العراق العراق .

وفى النهاية فإن المبادرة الأمريكية ، وبالرغم من بعض الخلافات حول تفاصيل تنفيذها ، الا أنها تعزز فرص الحل السلمى ، ولكنها فى نفس الوقت لا تحسم الأمر نهائيا ، إذ يظل الأمر متوقفا على مدى ما يتم انجازه وما يتم الاتفاق عليه حتى ١٥ يناير ١٩٩١ □



[٧] دول الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة

عماد جاد

يعد موقف دول الجوار الجغرافى (ايران ـ تركيا ـ اسرائيل) من الغزو العراقى للكويت من اكثر القضايا تشابكا وتعقدا حيث تتعدد نقاط الالتقاء بينها ـ مع أختلاف درجة هذا الالتقاء ومداه ـ الأمر الذى أسفر عن وجود بعض الاختلاف فى طبيعة مواقف وسياسات هذه الدول الثلاث تجاه الأزمة .

وحتى يمكن تقديم صورة مفسرة لطبيعة مواقف دول الجوار كل على حدة ، نتناول الموضوع فى اطار ثلاث قضايا رئيسية وهى :

١ ـ الموقف من الغزو .
٢ ـ حسابات الارباح والخسائر .
٣ ـ شكل الحل المفضل .

١ ـ الموقف من الغزو :

تلتقى دول الجوار الجغرافى الثلاث حول معارضة الغزو العراقى للكويت ، كل منها لاسباب خاصة بها ، وذلك من الناحية المبدئية ، فهى ترى فى الغزو تدعيما لقوة العراق فى الوقت الذى لدى كل منها مشاكله الخاصة مع العراق سواء مشاكل حدود أو صراعا مصيريا

واذا كان ذلك من الناحية المبدئية ، فان هذه الدول تفاوتت فى توقيت ودرجة معارضة الغزو ، فايران عند الغزو كانت لها مشاكل حدود معلقة مع العراق لم يستطع اى منهما حسمها عن طريق الحرب ، كما كانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الاراضى الايرانية (٢٥٠٠ كم ٢) كما كانت هناك قضية الأسرى لدى الطرفين فضلا عن رفض العراق الاعتراف بأتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما . وفى نفس الوقت كانت علاقات ايران مع الدول الغربية والعربية الخليجية تتسم بالتوتر بسبب مساندة هذه البلدان للعراق فى حربة مع ايران .

ولذلك وجدت ايران فى الغزو العراقى للكويت فرصة لتصفية حساباتها مع طرفى الصراع ـ حلفاء الامس ضدها . وانتظرت ايران حدوث « مزاد » من الطرفين لاستماله ايران ، وهو ماحدث بالفعل حيث اقدم الرئيس العراقى صدام حسين فى منتصف اغسطس على تقديم تنازلات هائلة لايران تمثلت فى الاستجابة لكافة الشروط الايرانية الخاصة بالانسحاب الفورى الشامل للقوات العراقية من الأراضى الايرانية والاعتراف بأتفاقية الجزائر وتبادل الاسرى . وفى نفس الوقت سارع الطرف الأخر بمحولة كسب ود ايران ومنعها من تأييد العراق ، وقد تم ذلك عن طريق سوريا وبعض المسئولين الخليجيين ومن بينهم كويتيون وصفت زياراتهم لطهران بأنها بمثابة اعتذار لايران عن الموقف الكويتى الذى

ساندت العراق في حربها ضد ايران ، ولم تمنع التنازلات العراقية لايران . الأخيرة من اعلان معارضتها للغزو العراقي للكويت نظرا لما يشكله هذا الغزو من خطر حقيقي على المصالح الايرانية في المستقبل ومن ثم حرصت القيادة الايرانية على الفصل التام بين السلام مع العراق ومعارضة غزو للكويت .

اما تركيا ـ والتي كانت علاقاتها مع العراق قبل الغزو تتسم بنوع من التوتر بسبب مشكلة المياه ومساندة الأكراد على الجانبين ـ فقد اتخذت موقفا معارضا للغزو العراقي للكويت منذ اللحظة الاولى لوقوعه انطلاقا من الحرص التركي على عدم تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية العراقية . وبالنسبة لاسرائيل فتنفرد من بين الدول الثلاث في نظرتها لمدى الخطورة التي يمثلها الغزو العراقي للكويت على مصالحها بل ومستقبلها في المنطقة ، وبالرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينهما ، فالعراق رفع في اعقاب انتهاء حربه مع ايران شعار حل القضية الفلسطينية واسترجاع الحقوق العربية عن طريق القوة المسلحة .

وفي هذا السياق جاء تهديد الرئيس العراقي بأحراق نصف اسرائيل اذا فكرت في مهاجمة العراق . من هنا وجدت اسرائيل في الغزو فرصة لاظهار الدول العربية ـ العراق ـ بأعتبارها سبب التوتر في المنطقة كما أنها تسعى الى تدمير اسرائيل الدولة الديمقراطية في المنطقة وهو مايعني اعادة احياء الخطاب العربي القديم « بالقاء اسرائيل في البحر » .

نخلص من ذلك ان الدول الثلاث ومن زاوية الحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الحيوية وعلاقاتها التوازنية مع العراق ، اتخذت موقف معارضا ـ تفاوت في حدته ـ من الغزو العراقي للكويت .

٢ ـ حسابات الأرباح والخسائر : على الرغم من الرؤية المشتركة لدى الدول الثلاث لمخاطر الغزو العراقي للكويت على مصالحها القومية ، فأن هذه الدول حاولت استغلال الغزو في تعظيم المكاسب خلال مرحلة عدم الحسم انتظارا لمكاسب مابعد الحسم . فايران اوحت في البداية بعدم معارضتها للغزو وبدأت وسائل الاعلام الايرانية تكيل الاتهامات للاسرة الحاكمة في الكويت بالتعاون مع الدوائر الامبرالية والصهيونية ، واتجهت بعد الحصول على التنازلات العراقية السابق ذكرها ، الى محاولة الحصول على مكاسب من دول الخليج فطرحت ايران نفسها بأعتبارها الطرف الأقليمي الوحيد الذي يمكن للدول الخليجية ان تعتمد عليه لحمايتها من تداعيات الغزو العراقي للكويت . وبأعتبارها الشرطي الذي يمكن ان يقوم بدور حماية مصالح الدول الغربية في المنطقة ، وهو ما جاء على لسان الرئيس الايراني هاشمي رافسنجاني « ان ايران هي البلد الوحيد الذي يمكن للعالم الاعتماد عليه للدفاع عن آمن منطقة الخليج ، ومواردها النفطية كذلك اعلنت ايران انها ستزود العراق بالغذاء والدواء مقابل النفط والنقود وان ذلك يتم بدوافع انسانية بحتة .

أما تركيا ، فلم تقدم على اتخاذ اى اجراء ضد العراق ، الا بعد ان حصلت على تعويضات ووعود بتعويضات ومكاسب سياسية من المجتمع الدولي ـ الولايات المتحدة بالاساس ـ تحت دعوى تعويضها عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الألتزام بالقررات التي اصدرها مجلس الأمن بمقاطعة العراق وفرض الحصار عليه . وبالغت القيادة التركية كثيرا في تقدير حجم الخسائر التي سوف يعاني منها الأقتصاد التركي ووصلت التقديرات الى ٧ مليارات دولار ، ومن ثم وضعت تركيا مع مصر على رأس الدول المتضررة من الالتزام بقرارات المقاطعة بالرغم من ان حجم الخسائر والاضرار التي تعرض لها الأقتصاد المصري تفوق بكثير ماتعرض له الأقتصاد التركي . ومن هنا وظفت تركيا مقاطعة العراق والاشتراك في فرض الحصار عليه ـ وهو موقف تمليه المصالح القومية التركية ـ من اجل الحصول على مساعدات اقتصادية هائلة من المجتمع الدولي ، فضلا عن الحصول على وعد امريكي بمساندة الطلب التركي الخاص بالرغبة في الانضمام الى السوق الأوربية المشتركة .

بالنسبة لاسرائيل والتي لم تخسر شيئا يذكر من الناحية الأقتصادية من جراء الغزو العراقي للكويت اللهم الا فرق ارتفاع اسعار استيراد البترول في اعقاب ارتفاع اسعاره ، فأنها سعت الى الحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية ضخمة في سياق السباق للحصول على المساعدات الدولية المقررة لتعويض الدول المتضررة من الغزو . وتنوعت مصادر استفادة اسرائيل وتركزت بالاساس حول .

أ ـ الحصول على الاسلحة والمعدات من الولايات المتحدة تحت دعوى معادلة الأختلال في التوازن العسكري مع الدول العربية ـ لاسيما مصر والسعودية ـ نتيجة صفقات السلاح الامريكي لهذه الدول ، ووضح ذلك في حصول اسرائيل على موافقة واشنطن ـ اثناء زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي موشى ارينز لواشنطن في منتصف سبتمبر ـ على تزويد اسرائيل بخمس عشر طائرة مقاتلة اف ـ ١٥ وبطاريتين صواريخ باتريوت و ١٠ طائرات نقل هليكوبتر من طراز س اتش ـ ٥٣ .

ب ـ الحصول على مزايا اقتصادية حصلت عليها بعض الدول المتضررة بالفعل من الغزو العراقي للكويت ووضح ذلك في مطالبة اسرائيل لواشطن باسقاط ديونها العسكرية (٤،٥ مليار دولار) اسوة بما حدث بالنسبة لمصر .

٣ ـ شكل الحل : يتفاوت موقف دول الجوار الثلاث من شكل الحل المفضل للأزمة وفقا للحسابات الخاصة لكل منها ، وذلك مابين انهاء الازمة سلميا او عسكريا مع عدم تفضيل التدمير الكامل للقوات العراقية وبين الرغبة في توجيه ضربة مؤثرة للقوات العراقية وبين الاجهاز التام

على قدرة العراق وانهاء دورة كقوة اقليمية لها ثقل ملموس .

فايران وبالرغم من وجود عدة اجنحة تتبنى مواقف مختلفة تتراوح ما بين جناح برجماتى لايرى مانعا من ان تقوم القوات الدولية بتقليص او تدمير القوة العراقية لما فى ذلك من مصلحة لايران على المدى القريب والبعيد ، وجناح اخر يتخوف من احتمال الانتصار العراقى فى هذه الازمة وما يمكن ان يشكله ذلك من مخاطر على الأمن القومى الايرانى ومن ثم يرغب فى انهاء الأزمة بشكل لايتضمن حصول العراق على اى مكاسب وفى نفس الوقت يرفض هذا الجناح حدوث انهيار تام لقوة العراق حتى لاتصبح المنطقة مسرحا لعربدة القوات الدولية ومن ثم تصاعد نفوذ الدول الخليجية المناوئة للعراق . وأخيرا هناك جناح يدعو الى التضامن مع العراق انطلاقا من فكرة التضامن الاسلامى بعد ان رفع العراق شعارات اسلامية واقترب فى خطابه السياسى من الخطاب الخومينى .

عموما الاتجاه العام الذى يسود القيادة الايرانية هو تفضيل انهاء الأزمة بشكل سلمي لايحقق اى مكاسب للعراق ، ومن هنا كان تصريح الرئيس الايرانى رافسنجانى بأنه اذا اسفر حل ازمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان ، فأن القوات الايرانية سوف تقوم بأحتلال هذه الجزيرة . وعليه ترفض ايران اى حل سلمى يتضمن تعديلا فى الحدود الاقليمية مؤكدة على ان اى تعديل فى الحدود لايذهب فى اتجاه مصالح دول المنطقة .

واذا لم يكن هناك مفر من اللجوء الى القوة العسكرية لانهاء الاحتلال العراقى للكويت ، فلا تمانع ايران من ان تقوم القوات الدولية المتواجدة فى الخليج بطرد القوات العراقية من الكويت على ان ترحل هذه القوات بعد انتهاء الازمة وتترك مسألة اى ترتيبات أمنية لدول المنطقة ومن بينها ايران . ويرمى الرئيس الايرانى رافسنجانى من وراء عدم معارضة قيام القوات الدولية بعمل عسكرى لتحرير الكويت الى اعادة دمج ايران مع المجتمع الدولى وإتمام سياسته للانفتاح على الغرب .

وقد مهد رافسنجانى لذلك بتصريح لازالة مخاوف الدول الغربية من القوة الايرانية حيث أكد أن ايران هى البلد الوحيد الذى يكفل حماية المصالح الغربية من استقرار للمنطقة وتدفق النفط منها ، وفى جميع الاحوال لايتوقع ان تشارك ايران فى اى عملية عسكرية لاجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، اذ ان ايران تفضل الحفاظ على حالة السلام التى تدشنت بتنازلات عراقية حققت كافة المطالب الايرانية ومن ثم ترغب ايران فى جنى المكاسب فى مرحلة مابعد انتهاء الازمة ـ بأى شكل ـ دون المشاركة فى عملية انهاء الازمة عسكريا .

وبالنسبة لتركيا ، فالمؤكد ان اى حل للازمة يسفر عن تحقيق مكاسب للعراق امر غير مفضل ، فتركيا كانت ومنذ بداية الازمة من ابرز الاطراف الاقليمية الراغبة فى دفع الموقف الى درجة الصدام العسكرى للتخلص من القوة العسكرية العراقية ومن هنا يمكن فهم كافة الخطوات التى اقدمت عليها تركيا والتى تمثلت فى : ـ

١ ـ زيادة عدد القوات المتمركزة على الحدود مع العراق من ٦٠ الى ١٠٠ الف جندى .

٢ ـ استصدار قرار من البرلمان يخول الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة تحسبا لاحتمال اندلاع الحرب او استخدام القوات المسلحة فى عمليات عسكرية ضد العراق .

٣ ـ اعلان الاستعداد لارسال قوات تركية الى دول الخليج التى تطلب ذلك ، وترغب تركيا فى حجز دور لها فى الترتيبات الامنية فى المنطقة بعد انتهاء الأزمة .

٤ ـ امداد الولايات المتحدة ـ خلال زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية وليم وبستر لأنقره ـ بكل مالديها من معلومات عن القوات والمناطق العسكرية العراقية والسماح للقوات الامريكية باستخدام مطارات عسكرية تركية . ويبدو ان الموقف المتشدد فى مواجهة

مواقف دول الجوار من ازمة الخليج

الموقف / الدولة	طبيعة العلاقة مع العراق قبل الغزو	الموقف من الغزو	حل سلمى ينطوى على مكاسب للعراق	الموقف القوة العسكرية العراقية	شكل الحل المفضل	امكانية المشاركة فى العمل العسكرى ضد العراق	امكانية المبادرة بعمل منفرد ضد العراق
ايران	مشاكل معلقة	رفض	لا	تقليص/تدمير جزئى	سلمى / عسكرى اقليمى	لا	لا
تركيا	توتر محدود	رفض	لا	تقليص / تدمير	سلمى / عسكرى دولى	نعم	لا
إسرائيل	توتر شديد	رفض	لا	تدمير شامل	عسكرى دولى (أمريكى)	ممنوع	نعم

العراق والذى يتبناه الرئيس التركى تورجوت اوزال لم يكن يحظى بموافقة بعض اعضاء الحكومة التركية الذين كانوا يفضلون عدم الاندفاع فى اتجاه تأييد الخيار العسكرى والتريث تحسبا لامكانية حل الازمة سلميا ومن ثم تتورط تركيا فى مشاكل مستقبلية مع العراق . وقد مثل هذا الموقف وزيرا الخارجية والدفاع . وقد تمكن الرئيس التركى من حسم الموقف والقضاء على الجناح المناوىء له حيث خرج وزير الخارجية « على بوزر » من الحكومة فى اعقاب عودة اوزال من زيارته لواشنطن وبعد ان استبعده الرئيس التركى من اجتماعاته مع الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر فى نهاية سبتمبر الماضى . اما وزير الدفاع ـ صفا جيراى ـ فقد استقال بعد خروج وزير الخارجية بأسبوع ، احتجاجا على انفراد الرئيس اوزال بتوجيه سياسة تركيا ازاء أزمة الخليج . ومن هنا حسم الرئيس التركى الخلافات الداخلية وحد الموقف التركى الذى يفضل اللجوء الى الحل العسكرى لتدمير القوة العسكرية العراقية او على الاقل تقليصها لاسيما بعض مكوناتها من الاسلحة الكيماوية بأعتبار ان ذلك يصب فى صالح تركيا مستقبلا .

أما بالنسبة لاسرائيل فالموقف يتسم بخصوصية تميزه عن الموقفين الايرانى والتركى ، فمن ناحية لاتوجد حدود مشتركة لاسرائيل مع العراق ومن ناحية ثانية ترى اسرائيل ان العراق يشكل ـ الآن ـ الخطر الأكبر على امنها القومى

وبالنسبة لشكل الحل المفضل لدى اسرائيل ، فهو بالتأكيد الحل العسكرى الذى يضمن تدميرا كاملا للقوة العسكرية العراقية حتى لاتعود العراق وتشكل خطرا حقيقيا على اسرائيل .

ومنذ الوهلة الأولى لوقوع الغزو العراقى للكويت حرصت اسرائيل على التأكيد على ان الخيار العسكرى هو الحل الامثل لقضية الأحتلال ، وان المراهنة على حل الازمة عن طريق الوسائل الدبلوماسية سيجعل من صدام حسين «هتلر جديدا» كما حرص قادة اسرائيل على التأكيد على ضرورة ان تكون الضربة العسكرية ضد العراق شاملة بحيث تنهى قوة العراق وتمحو اسلحته لاسيما الكيماوية .

هذا وتشعر اسرائيل بقلق شديد من الدعوة للحل السلمى للازمة لأكثر من سبب :

أ ـ ان الحل السلمى يمكن ان يتطرق الى مناقشة الطلب العراقى بالربط بين تسوية ازمة الخليج وقضية الأحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، او على الأقل يمكن ان يترتب على الحل السلمى ، ضغوط تالية على اسرائيل لاجبارها على السير فى عملية السلام وبالتحديد انعقاد المؤتمر الدولى .

٢ ـ ان الحل السلمى علاوة على انه لاينطوى على تدمير قوة العراق العسكرية ، فانه يفتح المجال امام ظهور دعوات لنزع الاسلحة النووية والكيماوية فى المنطقة الامر الذى يولد ضغوطا شديدة على اسرائيل من المجتمع الدولى .

٣ ـ ان الحل السلمى يضمن لصدام حسين الحصول على بعض المكاسب الامر الذى يزيد من قوته فى المستقبل ، كما ان صدام حسين سوف يخرج من هذه الازمة وقد اصبح رمزا للقومية العربية ـ على الاقل لدى الشعوب العربية ـ ومن ثم ترى اسرائيل ان ذلك سيقود الى تصاعد موجة التشدد فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية .

لكل ذلك اكد رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير للرئيس بوش اثناء لقائهما فى واشنطن ، ان اسرائيل ستضطر للعمل بشكل فردى للحفاظ على أمنها اذا ما اسفر الحل السلمى لأزمة الخليج عن تقديم تنازلات للعراق . ولذلك اذا كان هناك حلا سلميا لازمة الخليج ، فلابد ان ينطوى على وضع قيود على القدرات العسكرية العراقية بشكل يقلص هذه القدرات ، الامر الذى يحد من احتمالات عودة العراق لتهديد الأمن القومى الاسرائيلى .

وفى هذا الأطار يمكن الاشارة الى ان حل الأزمة سلميا ، قد يدفع باسرائيل الى القيام بعمل عسكرى خاطف ضد العراق وربما يتم ذلك بضوء أخضر من الولايات المتحدة ومن ثم لابد ان يشمل الحل السلمى للازمة تعهدا امريكيا بعدم القيام بعمل عسكرى ضد العراق بعد انتهاء الازمة ، كما يشمل ايضا تعهدا امريكيا بمنع اسرائيل من الاقدام على مثل هذا العمل ويكون الموقف العربى واضح فى هذه المسألة وبشكل قاطع .

الخلاصة : نخلص مما سبق الى التأكيد على اجماع دول الجوار الجغرافى الثلاث على معارضة الاحتلال العراقى للكويت والأصرار على منع العراق من الحصول على اى مكاسب من جراء هذا الغزو انطلاقا من رؤيتها لاثر ذلك على مصالحها القومية . كما ان هناك شبه اجماع ـ بدرجات متفاوته ـ على تفضيل اللجوء الى الخيار العسكرى لانهاء الاحتلال العراقى للكويت وهو مايعنى تدمير او تقليص القوة العسكرية العراقية بما يضمن تفوق كل دولة منها ـ على حدة ـ على العراق .

وفيما يتعلق بالاشتراك فى العمليات العسكرية ، نجد ان ايران لاترغب فى ذلك ، فى حين تسعى تركيا لذلك . اما اسرائيل فممنوعة من المشاركة بضغوط دولية ـ امريكية اساسا ـ حتى لايؤدى اشتراكها الى خلق تعاطف مع صدام حسين فى الشارع العربى ويمكن ان يكون دور اسرائيل غير مباشر من خلال منح التسهيلات وتقديم مالديها من معلومات ....

وعليه لابد من التأكيد على التركيز على اولوية الحل السلمى فى مواجهة الخيار العسكرى الذى سيأتى بالتأكيد على حساب الأمن القومى العربى الذى يشكل العراق احد اضلاعه الهامة بل والاساسية .

[٨] أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد

د . / جمال على زهران

منذ بدء الوفاق العالمى الجديد مع صعود جورباتشوف الى الحكم فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، بدأت تتداعى حلول المشاكل الأقليمية ، وبدأت تتراجع حدة الصراع بين الدولتين العظميين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) ليحل التعاون محل الصراع وتتعمق فكرة الاعتماد المتبادل فيما بينهما . وبإجماع كثير من المحللين المهتمين فى هذا المجال فإن النظام العالمى بدأ من منتصف الثمانينات يشهد مرحلة جديدة لها سمات ممتدة من وفاق السبعينات ، وسمات جديدة مختلفة تتوافق مع الظروف والمتغيرات التى دخلت بها إحدى القوتين وهى الاتحاد السوفيتى الى بؤرة النظام العالمى . بعبارة أخرى فإن هناك إجماعا على أننا نشهد فى عالمنا الحالى عصرا جديدا بكل المعايير للنظام العالمى .

وقد طفت أزمة الخليج إلى سطح النظام العالمى الجديد بكل سماته التى تعمقت خلال العامين الأخيرين فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات . وهذه الأزمة هى أزمة اقليمية لها أبعاد دولية . حيث وجد خلاف بين دولتين اقليميتين هما العراق والكويت لم تحله الوسائل السلمية التى تفاعلت ببطء ، فظهر استخدام وسيلة القوة العسكرية من جانب أحد الطرفين . وبطبيعة الحال فإن المنطقة ليست هامشية بالقدر الذى يمكن تجاهل الأحداث أو التغاضى عنها فى الأولويات بالنسبة للدول الكبرى ، ومن هنا ظهرت الأبعاد الدولية فى الأزمة .

وطبقا لتراتيب القوة فى النظام العالمى ، فإن الأطراف المتنازعة فى هذه الأزمة هى بمثابة قوى صغرى مهما كان لديها من أسلحة وعتاد حجما ونوعا . ولكن هذه القوى لها فاعلية فى النظام الأقليمى ، مع منطقة حساسة عالميا باعتبارها محل تنافس دولى بين قوى كبرى لما تمتلكه من ثروات لها تأثير كبير على حياة الغرب خاصة « البترول » . وهذا ما جعل مكانة هذه الأزمة فى صدارة إهتمام النظام العالمى .

والقضية الأساسية هنا من واقع هذه الأزمة ومجريات الأحداث فيها حتى الآن ، وفى ضوء تطورات النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق والتداخل والاعتماد المتبادل ، تكمن فى طبيعة العلاقة بين القوى الصغرى والقوى الكبرى من حيث درجة حرية الحركة للدول الصغرى ، وكيفية تعامل الأطراف الدولية الكبرى مع أزمة اقليمية طرفها الأساسى قوى صغرى أساسا بالمقارنة بها كقوى كبرى ، وهذا يقود الى عدد من التساؤلات الرئيسية هى :ـ

ـ ما هى حدود وأبعاد دور دول العالم الثالث أو « الصغرى » تحديدا فى ظل المتغيرات الجديدة التى كونت نظاما عالميا جديدا يختلف عن نظام سابق بدأ يدخل متحف التاريخ ؟

ـ ما هى درجات الحرية فى الحركة وطبيعة القيود

المفروضة على حركة الدول الصغرى في خضم هذا النظام العالمى الجديد ؟

ـ هل تسمح طبيعة هذا النظام العالمى الجديد بأى أزمة تهدده أو تتحرك فى إطاره ، أم أنه قادر على حصار الأزمة وإحتوائها ومواجهتها ؟

ـ هل كشفت هذه الأزمة عما يدور تحت سطح الوفاق الجديد بين الكتلتين ، ومن ثم يمكن القول أنه من المحتمل أن يكون هذا النظام الجديد شكليا ويتعامل مع « سطح » العلاقات وظاهرها دون أن يتعمق فى باطنها ومضمونها ، ومن ثم فإنه يمثل إستمرارية للنظام القديم القائم على « الوفاق البارد » لا « الوفاق الدافىء والحقيقى » ؟ أو بعبارة هل النظام الجديد لازال فى طور التكوين مضمونا أم أنه شهد إكتمالا حقيقيا شكلا ومضمونا فى ضوء التعامل مع هذه الأزمة ؟

ـ هل يمكن أن نصل فى تحليلاتنا الى تصور لعدد أنماط الأزمات وليس مجرد نمط واحد يمكن أن نتحدث عنه فى ظل النظام الجديد ، وبالتالى نتحدث عن كيفية أو كيفيات مختلفة لكل نمط على حدة ؟ بعبارة أخرى هل تمثل أزمة الخليج تحديا بارزا للنظام الجديد بحكم الوضع الجيبوليتيكى للمنطقة العربية فى خضم الصراع الدولى ، بإعتبار أن هذا الموقع يمثل منطقة القلب من العالم جغرافيا ، وبؤرة حركة النظام الاقتصادى العالمى بما يوجد فيه من ثروات و .. الخ ؟

والتساؤلات تتداعى ، وهذا يقودنا الى محاولة تحليل هذه التساؤلات فى إطار المراحل المختلفة للنظام العالمى .

أولا : دور الدول الصغرى فى المراحل المختلفة للنظام العالمى :

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة خليج الخنازير فى بداية الستينات ، حربا باردة بين العملاقين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) . ودخلت الحرب الباردة فى الأفول بعد بروز قدرة الاتحاد السوفيتى على إنتاج الصواريخ عابرة القارات ودخول مجال صراع الفضاء مما يشير الى قدرته على تحقيق الردع فى الصراع مع الكتلة الغربية . وكانت أزمة خليج الخنازير ترجمة لقدرة السوفييت على ردع الولايات المتحدة من خلال قواعد الصواريخ التى أنشأتها فى كوبا آنذاك . وكادت هذه الأزمة تؤدى الى مواجهة شاملة بين العملاقين بما يودى بالنظام العالمى كله ، ولكن مع إستشعار الغرب لقدرة المعسكر الشرقى على الردع والتكافؤ فى القوة معه ، بدأ التفكير فى مرحلة جديدة فى النظام العالمى تستبعد فيه الحرب الباردة ليحل محلها تفكير جديد ، ومكثت هذه المرحلة الانتقالية طوال فترة الستينات . ومع بدء السبعينات التقى زعيما الدولتين العظميين فى مايو عام ١٩٧٢ لتبدأ مرحلة الانفراج أو الوفاق بينهما ليعود الهدوء متأصلا بعد فترة إنتقالية فى الستينات ، وإستمر الوفاق سنوات قليلة ليتحول الى « وفاق بارد » ، الى أن جاء جورباتشوف ليعود الدفء الى الوفاق ليدخل النظام العالمى مرحلة وفاق جديد . وفى إطار إستعراض هذه المراحل المختلفة نلاحظ أن مرحلة الحرب الباردة شهدت حركات التحرير فى العالم الثالث والاستقلال عن الاستعمار الغربى ، وفى خضمها بدأت سمة الاستقطاب العالمى من جانب الدولتين الكبيرتين للدول الصغرى ، وتأصل الاستقطاب طوال الستينات وهى المرحلة الانتقالية وبدأ التفكير فى ضرورة انفراج العلاقات ، وإستطاعت غالبية دول العالم الثالث أن تستقل وأن تتبلور فى حركة جماعية تعبر عن طموحاتها وآمالها ، وتكونت حركة عدم الانحياز ، مع عدد من المنظمات الأقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد تعددت وجهات النظر حول مدى حرية الدول الصغرى فى صنع قراراتها باستقلالية بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى ، وفى ظل المرحلة الانتقالية والوفاق . فهناك من يرى أن الدول الصغرى أصبحت مقيدة الحركة ، وأخرون رأوا أن الدول الصغرى فى العالم الثالث تتمتع بحرية أكبر فى الحركة فى ظل الوفاق العالمى . والواقع أن المسألة يمكن أن ينظر اليها من منظور عكسى وهو مدى اختبار طبيعة النظام العالمى الجديد فى ضوء نشوب أزمة أقليمية بين دول العالم الثالث . فبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق حقيقى ، فإن هذا النظام قادر على إحتواء أى أزمة بالطرق السلمية وبعيدا عن إستخدام القوة . وبالقدر الذى يسود الناظم العالمى من وفاق ظاهرى ، فإن هذا النظام يصبح غير قادر على إحتواء الأزمة . ومع ذلك فإننا نسلم بوجهة النظر القائلة بأن الدول الصغرى تستطيع أن تتمتع بحريتها فى الحركة ـ متى أرادت ـ فى ظل « النظام العالمى الوفاقى » . وهناك دلائل كثيرة على ذلك ، منها : الحرب الهندية ـ الباكستانية فى نهاية عام ١٩٧١ ، حرب أكتوبر والمبادرة العربية بها فى عام ١٩٧٣ بعد لقاءين بين العملاقين عامى ٧٢ ، ١٩٧٣ ، كما لم يمنع الوفاق من التدخل السوفيتى فى أفغانستان ، كما لم يمنع الردع الاستراتيجى فى بداية الستينات عن التدخل الأمريكى فى فيتنام رغم استطاعة الأخيرة أن تهزم الولايات المتحدة وتحطم غرورها وتجبرها على الرحيل والاستسلام حتى أصبحت هناك ما يسمى بعقدة فيتنام فى السياسة الأمريكية . والأمثلة الأخرى كثيرة فى أفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وعلى الرغم من قوة الوفاق الدولى الجديد وتداعى أحداثه بشكل لم يسبق له مثيل ، وأن الجميع يتفق على أن مضمون النظام العالمى وشكله قد تغير حقيقة ، إلا أن هذا لم يمنع من بروز أزمة جديدة وهى أزمة الخليج بمبادرة من إحدى القوة الصغرى فى العالم الثالث وهى « العراق » . وهذا هو السؤال والتحدى : كيف تقع هذه الأزمة فى ظل هذا المناخ الوفاقى العالمى ؟ وهذا يجعلنا

نسلم بأن المسألة تعدت حرية الدول الصغرى فى الحركة فى ظل مناخ عالمى وفاقى . فالتطور التاريخى للنظام العالمى أضحى يسلم بهذه الحقيقة . ولكن للسؤال بقية أخرى ، وهى كيف يتعامل أطراف الوفاق العالمى الجديد مع هذه الأزمة لنقف على طبيعته الجديدة حقيقة ؟ وهذا هو مضمون النقطة التالية :

ثانيا : تعامل النظام العالمى مع أزمة الخليج :-

من خلال استعراض وتحليل مواقف الدول الكبرى المختلفة إزاء الأزمة يتضح أن هناك عناصر التقاء يقابلها عناصر إختلاف أساسية ، وهذا يتضح من خلال تناول موقف كل من الاتجاه الغربى ، والاتجاه الشرقى .

وبداية فإنه يلاحظ بروز دور واسع للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إزاء الأزمة . حيث صدر عن المجلس (١١) إحد عشر قرارا متتاليا إبتداء من الادانة وحتى أقصى درجات الحظر خاصة الحظر الجوى كعقوبة إقتصادية ، إضافة الى قرار بالتعويضات المطلوب من العراق دفعها فى ضوء غزوه للكويت ونهاية بقرار يجيز إستخدام القوة . وكان من الواضح مدى تأثير الوفاق الجديد على صدور مثل هذه القرارات حيث تراجع استخدام الفيتو التقليدى من إحدى القوتين إزاء أزمة فى العالم الثالث فى ظل نظام الاستقطاب . وصدرت هذه القرارات بإجماع الخمسة الكبار فى المجلس مع تحفظ أو إمتناع أو معارضة دولة أو أكثر من الاعضاء « الصغار » ـ بلغة تكوين المجلس . كما أنه إتضح مدى توافر القدرة لدى الولايات المتحدة فى توظيف المنظمة الدولية فى صدور مثل هذه القرارات ، وإستخدام نفوذها فى التأثير على الدول الأعضاء فى المجلس . وقد ساعد الولايات المتحدة على هذا التوظيف طبيعة المناخ الدولى القائم على الوفاق ، مما أعطى انطباعا بأنها تلتزم فى موقفها بقرارات المجتمع الدولى ، وهذا يجعلنا نتساءل : ماذا لو لم يكن المناخ الدولى يسمح بذلك التوظيف الأمريكى للأمم المتحدة ؟ هل كانت تصرفات الولايات المتحدة هى نفسها ؟! مجرد سؤال بالمخالفة يؤكد مدى التوظيف الأمريكى للمناخ الدولى وبالتالى منظمة الأمم المتحدة ، وليس مجرد محاولة أمريكية للالتزام بالشرعية الدولية للتعامل مع أزمة أقليمية . وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الدور من جانب الأمم المتحدة ، إلا انه يبقى ظهور دور جديد حيث تلاقت فيه وجهات نظر الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن إزاء أزمة الخليج ، وهذا التلاقى أدى الى صدور قرارات تمثل إجماعا لهؤلاء الأعضاء الخمسة ، وعلى الرغم من هذا التلاقى فى قرارات صدرت من الأمم المتحدة ، إلا أنه من الصعب القول أن هذا إتفق مع المواقف الفعلية لهذه الدول الخمس من الأزمة بشكل عام . فقد تكون هذه القرارات الدولية إنعكاسا للتلاقى كحد أدنى من إتفاق الدول الكبرى معا ، وقد تكون مجرد قرارات رسمية تجنبا لاساءة فهم مواقف بعض الدول بأنها تؤيد الموقف العراقى . وهذا ما يجعلنا نخوض فى محاولة تحليل التعامل الدولى مع الأزمة .

فالتعامل الدولى مع الأزمة يمكن بلورته فى إتجاهين رئيسيين ، يتضمن كل منهما عدة توجهات داخلة . فهناك اتجاه غربى يقابله اتجاه شرقى .

١ ـ **الاتجاه الغربى** : وهذا الاتجاه تقوده بالطبع الولايات المتحدة ، على الرغم من وجود أراء متعارضة معها ولكنها تدور فى نفس الاطار العام لهذا التوجه ، فالولايات المتحدة أخذت زمام المبادأة من البداية وأرسلت قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكرى ضد العراق بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع . وجعلت الولايات المتحدة سياستها ذات ركيزتين ، الأولى : تصعيد الموقف الدولى إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة ، فى نفس الوقت تسعى الى تنمية وجودها العسكرى وإستكمال قدراتها العسكرية فى منطقة الخليج لتكون فى أقصى درجة من درجات الاستعداد لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادأة او برد الفعل ، وذلك كركيزة ثانية . وقد كانت للتصريحات المتتالية للرئيس الأمريكى ومساعديه تأثير كبير وترجمة للموقف الأمريكى وإنعكاسا لتطور هذا الموقف مع استمرارية الأزمة . فقد صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ١٩٩٠/٨/٤ بإدانة الغزو . وسعت الولايات المتحدة بكل الوسائل للحصول على موافقة السوفييت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ولكنها فشلت فى ذلك . وهذا ما يكشف عنه مؤتمر هلسنكى فى الاسبوع الثانى من سبتمبر ١٩٩٠ بين الرئيسين الأمريكى والسوفييتى ، حيث إتفقا على حل وسط يقضى بإستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة ، مع التأكيد على اعتراف امريكى بعدم حتمية الحل العسكرى كما كان شائعا منذ بداية الأزمة (التايم الأمريكية ١٠ ، ١٩٩٠/٩/١٧) .

وقد ظهر الموقف الأمريكى بوضوح على لسان الرئيس بوش فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٠/١٠/١ ، حيث أشار الى « ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط ، ثم بعد ذلك يتم التوصل الى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين ، وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات أمنها المشترك ، وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل ، وأن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية سيتم بعد إنهاء مهمتها ، وأنه يأمل فى الحل السلمى لأزمة الخليج ، وأن يؤدى الانسحاب العراقى الى تطورات سلمية للمنطقة كلها » الأهرام ٩٠/١٠/٢)

كما أكد الرئيس الأمريكى فى تصريح له لصحيفة

الصنداي اكسبريس البريطانية في ٩٠/١٠/٧ : « أنه لايعتقد أن الحل السلمي لانهاء الاحتلال العراقي للكويت يعد حلا حتميا ، وأنه يحدوه الأمل الكبير في أن يدفع الحصار الدولي المفروض على العراق الرئيس صدام الى اعادة حساباته والنظر في تكاليف عدوانه ، والانسحاب من الكويت وأن تنتهي الأزمة سلميا وبدون حروب » .

وفي تطور آخر أكد بيكر وزير الخارجية الامريكي في تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي « بأن السلام في الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب » (الأهرام في ١٩٩٠/١٠/٣٠) . كما أكد وزير الدفاع الأمريكي في تصريح له لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في ٩٠/١٠/٢١ على أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة الى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . ومع ذلك فان الادارة الأمريكية متفائلة جدا إزاء امكانات الحل السلمي ، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت ، وأن الحرب في المنطقة ليست حتمية ..» .

وتكررت التصريحات الأمريكية بعد ذلك وعلى لسان الرئيس بوش ومساعديه ، وأكدت على :

أن الحل العسكري غير حتمي ولكنه ليس مستبعدا . وهذا يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الأمريكية في الخليج الى حد تحريك الرئيس بوش أخيرا للاحتياطي الأمريكي من القوات والبالغة (٢٠٠) مائتي الف جندي ، وكذلك التدريبات الجارية في المنطقة وخطط الحرب المعدة كما أشيع ، مرة باسم « جمل الليل » وأخرى باسم « الرعد الوشيك » إلا أن المسئولين الأمريكيين سرعان ما أعلنوا عن ذلك ، وبسرعة جدا وفي اليوم التالي يتم نفي ذلك . وهذا ما يفهم على أن كل ذلك يأتي في إطار سياسة الردع الأمريكية على المستوى الفعلي لاجبار العراق عن العدول عن سياسته . وكما هو واضح فإن الولايات المتحدة بدأت بالتشدد في إستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ومع مرور عدة أشهر وفي ضوء عدد من المتغيرات فإن الولايات المتحدة تشير الى إمكانية كبيرة في إستخدام الحلول السلمية من أزمة الخليج .

وحتى ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن في ٢٩/ ١١ والذي يجيز في أحد بنوده استخدام التدابير العسكرية بعد منح العراق مهلة للانسحاب واتخاذ حل سلمي ، يعد في أحد جوانبه نوعا من الضغط من أجل تمرير حل سلمي اكثر من كونه خطوة على طريق المواجهة العسكرية . وفي اطار توزيع الأدوار داخل الاتجاه الغربي نلاحظ التشدد البريطاني المتصاعد بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وأن الموقف البريطاني لم يعتريه تغير منذ بدء الغزو العراقي خارج نطاق التشدد بالميل للحل العسكري لكبح جماح العراق . وفي اطار التبعية الكاملة في السياسة الخارجية البريطانية للسياسة الأمريكية ، يمكن فهم استمرارية التشدد البريطاني مع المرونة الأمريكية في الوقت الحاضر على أنه نوع من توزيع الأدوار بينهما لا أكثر . ومن جانب آخر فاننا نلاحظ مرونة وموقفا وسطا من جانب فرنسا منذ بداية الغزو ، وقد وصل الموقف الفرنسي الى حد اعلان مبادرة تمثل حلا وسطا لحل كل مشاكل المنطقة شاملة أزمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي ، وهذا ما أعلن على لسان الرئيس الفرنسي متيران في كلمته أمام الجمعية العامة ، الى حد تصريح لوزير خارجية فرنسا تعقيبا على تصريح بوش الذي قال فيه أن من شأن انسحاب العراق من الكويت أن يفتح الطريق امام تسوية شاملة في الشرق الأوسط ، بأن هذا الموقف يأتي قريبا جدا من الموقف الفرنسي الذي أعلنه الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة إن لم يكن مطابقا له (الاهرام في ٣/ ١٠/ ١٩٩٠) . ومما يؤكد على طبيعة الموقف الفرنسي المستقل نسبيا من الموقف الأمريكي ما صرح به وزير الدفاع الفرنسي (جان بيير شيفنمان) ، بأن فرص نشوب حرب في الخليج مازالت اكبر بكثير من فرص السلام ، وأنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام والعمل على الحل السلمي لأن التجربة اثبتت أن جميع الحروب في العالم الثالث قد فشلت مثلما حدث للولايات المتحدة في فيتنام ، والاتحاد السوفيتي في افغانستان ، وفرنسا في الجزائر ، وأن العمليات الحربية في الخليج ستكلف فرنسا من الآن وحتى نهاية العام (٣) مليار فرنك (اهرام ٢٤/ ١٠/ ٩٠) . وتأكيدا للموقف الفرنسي المستقل عدم خضوع القوات الفرنسية في الخليج للقيادة المشتركة للقوات متعددة الجنسيات . أما عن بقية الدول الغربية فانها تدور في الفلك الأمريكي اما بأداء دورها في المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة في المنطقة من جراء الأزمة ، واما بدعم مصاريف القوات الدولية في الخليج ، كما يحدث من جانب اليابان مثلا ، أو بالتأييد الضمني كألمانيا نظرا لانشغالها بأحداثها الداخلية المتعلقة باتمام اجراءات الوحدة . اضافة إلى تحفظات صامتة من دول أوربية أخرى خاصة ازاء عدم الاستعداد في التورط باستخدام القوة العسكرية في الخليج . ويبقى أن الموقف الغربي تقوده الولايات المتحدة مستخدمة كل نفوذها حفاظا على تماسكه ، واستمرارية هيبتها وعدم تعرضها للاهتزاز .

[٢] الاتجاه الشرقي : ويقود هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي ، وان كان يتسم هذا الاتجاه أيضا بعدد من التوجهات في داخله . فقد سار الاتحاد السوفيتي في طريق العقوبات الاقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن . وساير الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق وادانته في تصرفه بغزو العراق

وذلك ما ظهر فى البيان المشترك بين الدولتين فى ٤/ أغسطس ١٩٩٠ . ولكن الاتحاد السوفيتى رفض مسايرة الولايات المتحدة فى فكرة استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الخروج من الكويت . وقد تاكدت السياسة السوفيتية ازاء أزمة الخليج بانتهاج طريق السلام ، ونبذ فكرة استخدام القوة العسكرية ، طوال الأزمة منذ وقوعها وخلال الاشهر الاربعة الأولى وقد ترجم هذا الموقف السوفيتى فى لقاء قمة هلسنكى فى ٩/ ٩/ ٩٠ ، بين جورباتشوف وبوش ، حيث سعى الأخير إلى موافقة السوفييت على الخيار العسكرى ، ورفض جورباتشوف ذلك . وتم التوصل الى حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة ، وأن الاعتراف الأمريكى جاء بعدم حتمية الحل العسكرى ، أى نبذ القوة كأسلوب وحيد وفقا لما كانت تستهدفه الولايات المتحدة . كما رفض جورباتشوف المشاركة بالانضمام لأى قوات سوفيتية للقوات المتعددة الجنسيات . وهذا ما أكده جورباتشوف فى المؤتمر الصحفى عقب انتهاء لقاء هلسنكى ، مشيرا الى اصراره على التسوية السلمية وأن صدام سيخضع فى النهاية للضغوط العالمية . كما تجلى الموقف السوفيتى فى عدم سحب الخبراء السوفييت من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم . وفى تصريح لشيفرنادزة قال : « موسكو مستعدة لدعم القوات بالخليج تحت علم الأمم المتحدة وتحت اشرافها الأهرام ـ ١/ ١٠/ ١٩٩٠) . وفى ٥/ ١٠/ ١٩٠ قال جورباتشوف « أنه يعتقد بانه لن تكون هناك حرب فى الخليج وأن الاتحاد السوفيتى لا يعتزم ارسال قوات الى المنطقة ، كما أن القوات الموجودة حاليا فى الخليج اكثر من اللازم . وأن الاتحاد السوفيتى سيقوم بدوره فى الأزمة حتى النهاية » . وجاء هذا التصريح مواكبا لبدء مهمة مبعوث جورباتشوف نفسه الى المنطقة وهو « بريماكوف » لزيارة العراق وعدد من الدول العربية ، وهذا هو الترجمة الأخرى للموقف السوفيتى القيام بالدور الساعى للسلام وحل الأزمة سلميا وبعيدا عن العنف واستخدام القوة العسكرية . وفى تصريح للمثل السوفيتى عقب زيارته للعراق : « أنه متفائل ازاء امكانات الحل السلمى لأزمة الخليج ، وأنه لم يعد متشائما .

وفى ١٦/ ١٠/ ١٩٩٠ ، أكد شيفرنادزة (وزير الخارجية السوفيتى) أمام البرلمان : أن بلاده لا ترى وجود أى علاقة مباشرة بين أزمة الخليج والنزاعات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنه يعتقد أن هناك امكانية للتوصل الى حل سلمى للنزاع فى الخليج ، وأشار الى أن زيارة « ايفجينى بريماكوف » ـ مبعوث الرئيس السوفيتى لبغداد قد حققت نتائج هامة » . وفى ١٨/ ١٠/ ٩٠ أشار وزير الدفاع السوفيتى من « أن خطر الحرب لايزال قائما فى منطقة الخليج ، وانه اذا كان لابد من التسوية السياسية فانه يجب أن تقدم أطراف الأزمة على تنازلات متبادلة ، وأن خطوة الحرب بأنها خطرة جدا وتتسم بقدر عال من المغامرة (اهرام ١٦ ، ١٨/ ١٠/ ٩٠) . وفى ختام مباحثات جورباتشوف فى مدريد قال الرئيس السوفيتى فى مؤتمر صحفى . « أن القيادة العراقية بدأت فيما يبدو تغير موقفها المتشدد من حل النزاع ، وأن اصرار بلاده على حل النزاع سلميا هو للصالح الدولى العام ، وأن نتائج أى مواجهة مسلحة ستكون أخطر مما نريد ، (اهرام ٢٩/ ١٠/ ٩٠) . وفى ختام زيارة بريماكوف للعراق ولدول المنطقة فى أواخر اكتوبر الماضى ، اكد الرئيس السوفيتى ضرورة عقد قمة عربية وايجاد وسيلة عربية وهى افضل طريقة للتعامل مع الرئيس العراقى لايجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت . وبهذا يمكن التوصل الى حل أسرع . واشار الى أن مناقشات مبعوثه بريماكوف أظهرت بعض الليونة فى موقف صدام حسين

، وأن هذه المباحثات جزء من عملية تشمل عدة دول وأن بعض اجزائها سرية ، ثم أكد رفضه للحل العسكرى للأزمة ، وأن الحل السياسى للنزاع يجب أن يأخذ فى الاعتبار موقف جميع الأطراف بما فى ذلك العراق » (الاهرام ٣٠/ ١٠/ ٩٠) . وفى ١٠/ ١١/ ٩٠ أعلن شيفرنادزة علناً وللمرة الأولى « أن الاتحاد السوفيتى يوافق على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الأحتلال العراقية فى حالة فشل الجهود السلمية ، ولكن لابد من أن قرار استخدام القوة يتم من جانب الأمم المتحدة » ، ثم أكد الرئيس جورباتشوف أنه ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة ، وأن المجتمع الدولى بأسره يجب أن يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق للكويت حتى يتخطى أول اختبار للسياسات الجديدة . وأن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة متفقتان على العمل من أجل تحقيق حل سياسى لأزمة الخليج ، وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكرى ولا يوجد انقسام بينهما فيما يتعلق بوسائل معالجة الأزمة ، وأن قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والحشد العسكرى فى الخليج كلها وسائل وخطوات على طريق تحقيق التسوية السياسية للأزمة ..» (الاهرام ١٠/ ١١/ ٩٠ ، وجريدة الحياة البريطانية فى ١٠/ ١١/ ٩٠) . ثم تتابعت التصريحات فى هذا الاطار فيما بعد .

والواضح من خلال استعراض التصريحات السابقة للمسئولين السوفييت ، أن الموقف السوفيتى يلتزم بالحل السياسى منذ بداية الأزمة ، ويرفض الحل العسكرى لها ، ويميل الى الحلول الوسط أخذا فى الاعتبار المصالح العراقية ، ويربط الأزمة فى الخليج بأزمات المنطقة ، وأنه يميل الى العمل الجماعى من خلال الأمم المتحدة وليس خارجها ، وفى هذا يرفض رغبة الولايات المتحدة فى

الانفراد بالمنطقة وتحبيذها للخيار العسكرى ، فى نفس الوقت يوافق على قرارات الأمم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، اضافة الى أن السوفييت يؤكدون على الجهود العربية لاحتواء الأزمة سلميا وفى اطار عربى .

الا أن عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسية ومع جهود الاتحاد السوفيتى ذاته ، دفعت به فى النهاية إلى التجاوب مع السعى الأمريكى لاتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن يعد بمثابةانذار للعراق حتى يستجيب للضغوط السياسية ويوافق على تطبيق القرارات الدولية - والاتحاد السوفيتى حين فعل ذلك ذلك أنطلق من ضرورة العمل الجماعى مع الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن ، وفى نفس الوقت اتاحة الفرصة للعراق لاعادة حساباته والاستجابة للحلول السلمية ، وأخيرا ابعاد شبح الخيار العسكرى لصالح العمل السياسى .

- أما عن الموقف البارز الآخر فى الاتجاه الشرقى فهو للصين . وهذا الموقف ينطلق من اهمية الأمم المتحدة فى نظر المسألة ، ويستبعد الحل العسكرى ، ويسعى للحل السلمى ، وظهر ذلك فى قيام وزير الخارجية الصينى بزيارة المنطقة فى نوفمبر الماضى . ومن المتابعة والتحليل نشرت بعض الأخبار من أن الصين زودت العراق سرا بكمية كبيرة من مادة كيماوية نادرة يمكن استخدامها لانتاج وقود الصواريخ وكذلك الاسلحة النووية . (صحيفة الاندبيندنت البريطانية يوم ٣٠/٩/٩٠) على الرغم من نفى الحكومة الصينية المعلومات التى نشرتها الجريدة فى اليوم التالى ، ولكن هذا يشير الى دور صينى فى مواصلة تدعيم القدرة العسكرية للعراق بغض النظر عن الأحداث . وتأكيدا للموقف الصينى أعلن كيان كيشيان وزير خارجية الصين عند زيارته للقاهرة فى ٧/ ١١/ ٩٠ أن الموقف الصينى هو بذل كافة الجهود للتوصل الى حل سلمى لنزاع الخليج ، وأن الجهود ستتركز على تجنب استخدام القوة ووقوع الحرب ، وهذا أمر يتمشى مع مصالح كل الأطراف (الاهرام فى ٨/١١/ ٩٠) . وازاء بعض التصريحات التى نشرتها بعض الجرائد عن نية الصين فى طرح مبادرة سلام لأزمة الخليج ، ترددت تهديدات أمريكية بريطانية الى الصين بوقف المساعدات الغربية فى حالة الاتجاه الى تدعيم الموقف العراقى ، وفى حالة طرح مبادرة سلام ، (جريدة الحياة ٥/ ١١/ ١٩٩٠) . وكما يلاحظ فان الموقف الصينى يتشابه الى حد كبير مع الموقف السوفيتى مضمونا ، وان كان هناك ميل صينى لتدعيم الموقف العراقى بصورة أوضح من السوفييت .

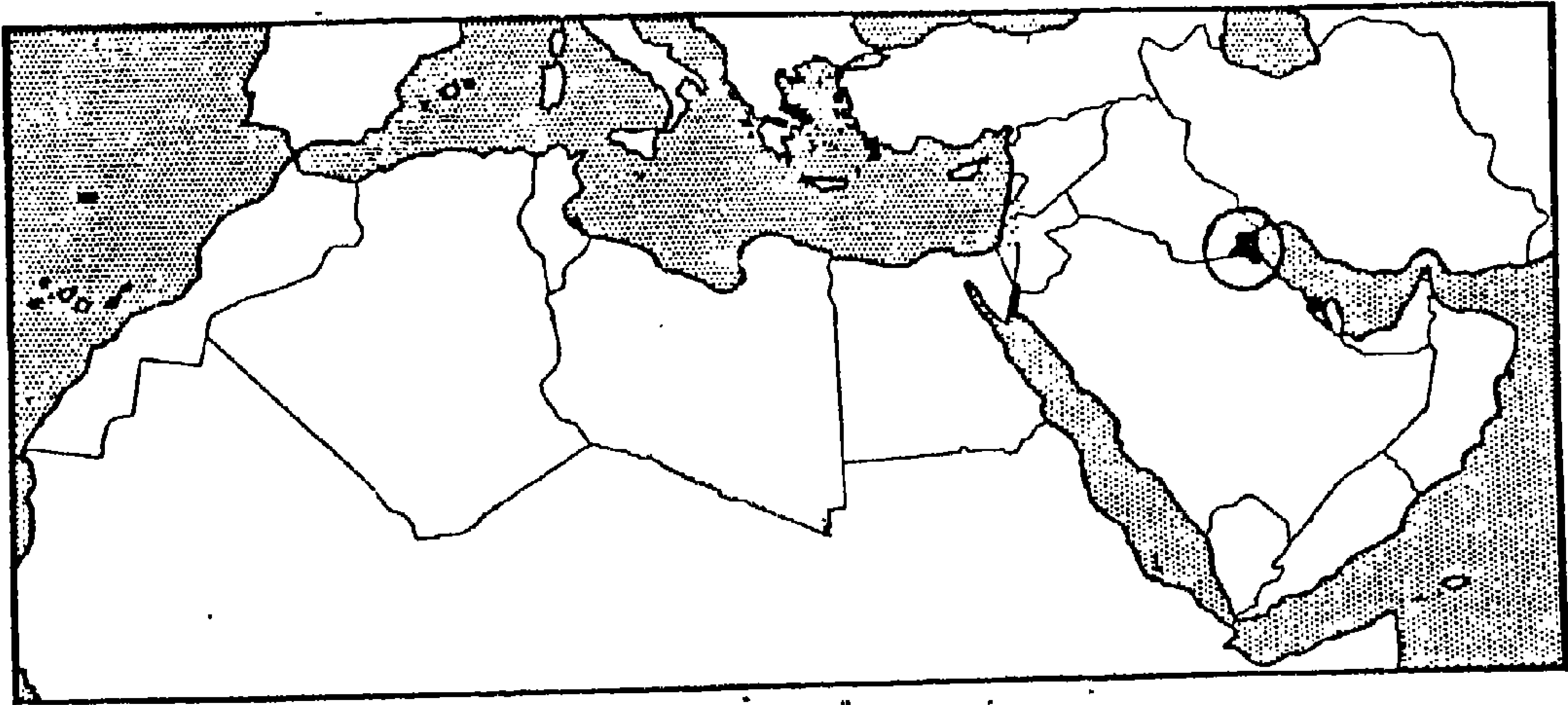
ثالثا) آفاق الأزمة فى ظل النظام العالمى الجديد :

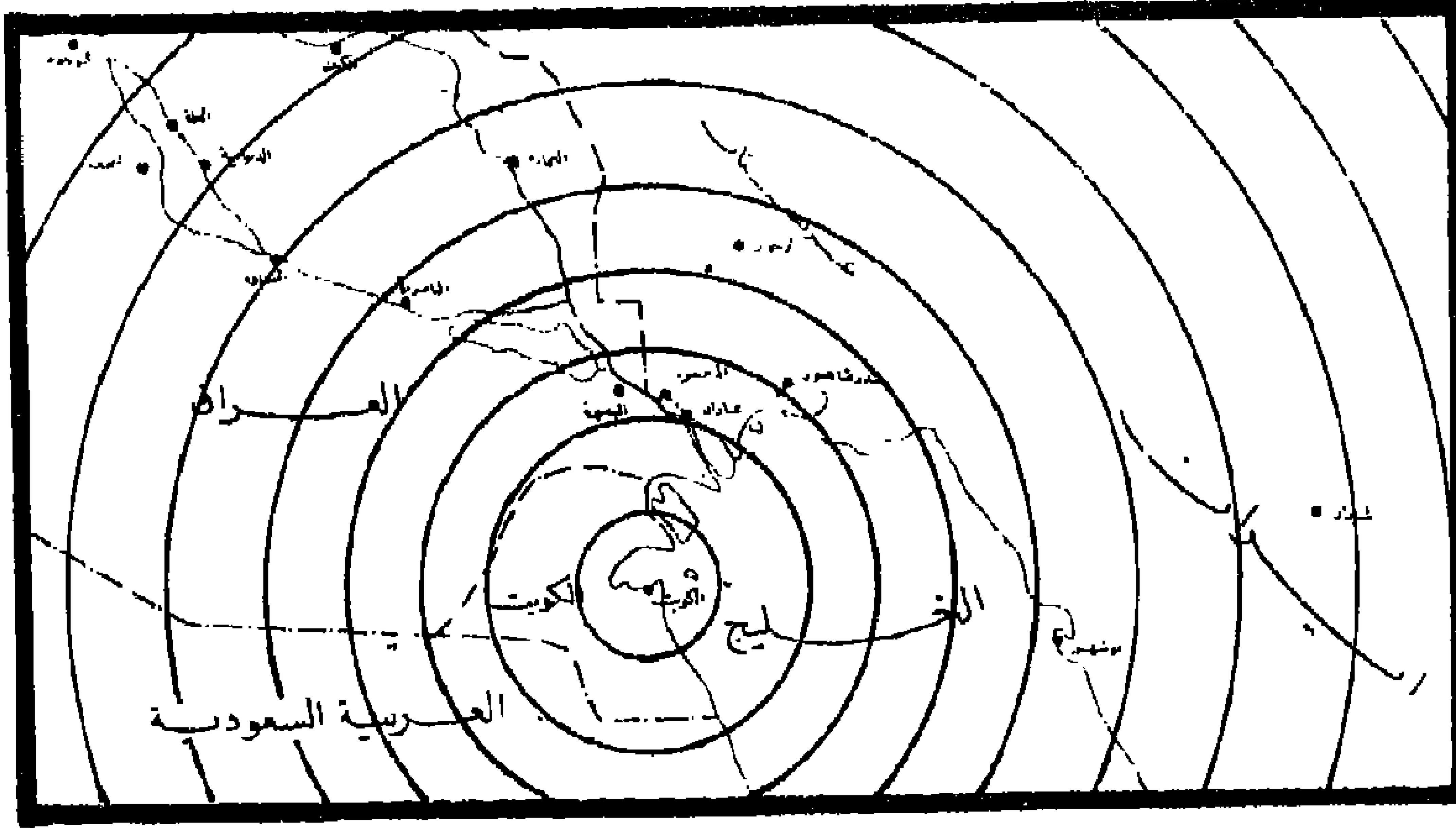
يتضح من خلال استعراض أسلوب وتفكير وسياسات تعامل الدول الكبرى مع الأزمة ، أن هناك شبه اجماع على استبعاد الخيار العسكرى ، أو على الأقل جعله خيار أخير تماما ، وبالمقابل الاصرار على الحل السلمى وممارسة الضغوط على العراق حتى يستجيب لارادة المجتمع الدولى . ولكن فى نفس الوقت فان الواقع يشهد بأن هناك انقساما واضحا . فى أولوية الخيار العسكرى لدى كل من الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، حيث يسعى الأخير الى أسلوب الوساطة والتدخل فى المنطقة وطرح أفكار ومبادرات أخرها أن يكون هناك لقاء قمة عربى كأفضل الوسائل لحل الأزمة سلميا ، وأنه يدعو الى مراعاة مصالح كافة الأطراف ، وهذا الأسلوب يصب فى تدعيم تيار السلام فى مواجهة تيار الحرب .

هنا نتساءل عن تفسير الاصرار السوفيتى على الحل السلمى ، والتراجع الأمريكى عن إعتبار الحل العسكرى خيار وحيد إلى خيار أخير ؟ والواقع أنه بلاشك فان التفكير السوفيتى إزاء الأزمة جاء متسقا مع فكره العام ازاء عهد الوفاق الجديد منذ تولى الرئيس السوفيتى جورباتشوف للحكم فى ١٩٨٥ وحتى الآن . فقد أقر الوفاق بين العملاقين الحل السلمى لجميع المواجهات وكأسلوب لمواجهة الأزمات الاقليمية ، وتجنب أى مواجهة مهما كانت تأكيدا لأن طريق الحرب غير مجد وغير مفيد لأى طرف . ولذلك فان ترسخ هذا المناخ الى حد كبير فى خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التوصل الى حلول سلمية لمشاكل اتسمت بالصعوبة فى حلها ان لم يكن مجرد التفكير فى حلها فحسب ، وعلى مستوى العالم ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك (ناميبيا ، والحرب العراقية الايرانية ، وكمبوتشيا ، وأفغانستان) اضافة إلى تطورات الأوضاع فى أوربا كلها واتفاق الدولتين العظميين على نبذ المواجهة العسكرية فيها تأكيد للسعى نحو مجتمع عالمى يسود فيه السلام الحقيقى ، ويسعى لرفاهية الانسان . ولذلك لم تجد الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتى اذانا صاغية لكسب تأييده لسياستها التى جندت الخيار العسكرى ، وبدلا من استمالة الأمريكيين للسوفييت ازاء هذه السياسية ، تراجع الأمريكيون عن أولوية الخيار العسكرى لاعطاء الفرصة الكاملة لخيار السلام ، وهذا هو ما وضح فى مؤتمر هلسنكى بين العملاقين فى سبتمبر الماضى . تم تطور موقفهما المشترك إلى مجرد التهديد بالقوة وبصورة غير مباشرة من أجل التسوية السياسية . ويؤكد المناخ الجديد اتفاق العملاقين على نبذ الحرب كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقليمية فى دول العالم الثالث ، والمشاكل الدولية أيضا ، وفى هذا الاطار فان الخروج عن ذلك يعد بمثابة تحطيم للنظام الدولى الجديد والعودة به إلى حالة التوتر والصراع والحرب الباردة مرة أخرى . ولذلك فان حياة النظام العالمى وقدرته على البقاء أصبحت كامنة فى كيفية احتواء هذه الأزمة سلميا ودون استخدام القوة العسكرية ، وإلا تناقض مع مضمونه الأساسى والوحيد

والذى يتضمن فى الوفاق والسلام ومحاصرة الأزمات وتجاوزها بسرعة .

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر وهو الدور المتوقع لدول العالم الثالث على ضوء هذه الأزمة وحريتها فى الحركة من عدمه ، فى اطار هذا المناخ العالمى الجديد ؟ وهنا فان الذى يجب ان نسلم به أن طبيعة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق لم يمنع من قدرة احدى الدول الصغرى (العراق) على المبادرة وحرية الحركة فى ظله . وعلى ضوء مرور عدة أشهر دون التوصل الى حل نهائى للأزمة ، فان هذا يؤكد امكانية الدول الصغرى وحريتها فى الحركة فى ظل نظام عالمى قائم على الوفاق ، وهذا يذكرنا بالقدرة العربية على المبادرة بحرب اكتوبر ١٩٧٣ فى ظل نظام وفاقى عالمى آنذاك . ولذلك فانه من الواضح حتى الآن ان النظام العالمى ازاء الأزمة محكوم فى خياراته بضرورة اتفاق العملاقين . والعملاقان اتفقا على كل ما هو سلمى من عقوبات اقتصادية . ووساطات ، واهتمام سياسى بالموضوع .. الخ ، ولكنهما اختلفا على الخيار العسكرى ، خاصة وأن الخيار العسكرى فى هذه المنطقة يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومى السوفيتى ، وايضا لأن موقع الأزمة على مقربة ان لم تكن جزءا من الحزام الأمنى الاستراتيجى ، وأحد المحددات الجيبوليتيكية لصانع القرار السوفيتى . وعلى ضوء التجارب التاريخية ، وفى ضوء الخيارات المطروحة منذ بدء الأزمة وحتى الآن ، فانه يمكن تصور مزيد من حرية الحركة لدول العالم الثالث فى ظل الوفاق الجديد ، وذلك عكس ما يراه آخرون من تلاشى دور دول العالم الثالث من خريطة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق . وان كانت حرية الحركة تحتاج إلى رؤية استراتيجية تعيد تماسك هذه الكتلة وتعيد صياغة أبعاد دورها فى النظام العالمى الجديد بما سيحافظ على مصالح هذه الكتلة الاستراتيجية ، ويحفظ بقاءها بارادة مستقلة وفى ظل المتغيرات المتسارعة والمتزايدة فى العالم فى الوقت الحاضر . والأمر أيضا يتوقف على طبيعة الأزمة ومدى قدرة الأطراف على الحركة ، وهذا يجعلنا نقول أن هناك أزمات يمكن أن يكون للدول الأطراف فيها حرية حركة اكبر ، والعكس صحيح . وهذا على هدى وفى ضوء مسار أحداث أزمة الخليج . □





[٩] الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية

د . عبدالله الأشعل

أثار الغزو العراقي للكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ تداعيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وقانونية واسعة إنشغل بها العالم كله . ويهمنا من هذه التداعيات بعض جوانبها القانونية وبعض القضايا القانونية التى أثيرت بمناسبة الغزو والتصرفات العراقية الأخرى ، مع إشارة خاصة إلى قضية الجزاءات الدولية ضد العراق .. ولذلك نقسم هذا التقرير الموجز إلى قسمين فى أولهما نلمس مجمل المسائل القانونية ، وفى الثانى نركز على قضية الجزاءات الدولية ضد العراق .

أولا : الجوانب والمسائل القانونية

١ - الغزو والضم والدعاوى التاريخية :

برر العراق غزوه ثم ضمه للكويت بمقولة الحقوق التاريخية على أساس أن الكويت كانت تتبع إداريا ولاية البصرة تحت الحكم العثمانى .. والحق أن ما يدعيه العراق ليس حقا وليس تاريخيا ، فضلا عن أن الأسلوب ومبرراته لم تعد مقبولة فى القانون الدولى المعاصر الذى إلتزم به العراق فى ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية حيث التأكيد واضح على إحترام المساواة فى السيادة وعدم المساس بالسلامة الأقليمية والتدخل فى الشئون الداخلية للغير .. وحتى من الناحية القانونية البحتة فإن دعوى العراق لايمكن تكييفها فى ضوء أحكام القانون الدولى الذى وضع لتطوير وتيسير العلاقات الدولية السلمية فى المجتمع الدولى ، ولايمكن تحقيق أى إنسجام بين دعاوى العراق المتعددة والمتناقضة .

ومن الواضح أن القبول بمنطق الحقوق التاريخية حتى لو كان مضمونها صحيحا يؤدى الى تمزيق الخريطة العالمية الراهنة وإعادة رسم خريطة جديدة ، وتدمير الاستقرار الواجب للمعاملات الدولية .

وقد أدان مجلس الأمن ضم العراق للكويت (القرار ٦٦٢ فى ٨/٩) مثلما سبق أن أدان ضم إسرائيل للقدس والجولان ، والادانة رفض للضم كأسلوب فى التعامل مثلما هى رفض لمبرراته ومزاعمه ، وهى أضعف من أن تصمد لأى مناقشة والمعروف أن إسرائيل قد تذرعت فى حالة القدس بالحق التاريخى والتوارثى وحق الاسترداد مقابل الانتصار على العرب ، كما تذرعت فى حالة الجولان بمنطق الأمن الاسرائيلى الذى رفعته لتبرير تصرفاتها السياسية والأقليمية فيما حولها وخاصة جنوب لبنان ، والذى قرنته بحق آخر إبتدعته وهو الدفاع الشرعى الوقائى الذى تبرر به أى عمل يخدم فى نظرها حقا أوليا وهو حق البقاء .

ولا فرق بين ضم إقليم من دولة قائمة أو من دولة فى طور النشأة ، أو ضم إقليم الدولة بأكمله ، لأن المجتمع الدولى فى كل الأحوال هو الطرف الآخر المواجه للمعتدى .

٢ - العراق والبعثات الدبلوماسية فى الكويت :

يرى العراق أن الضم قد أزال الشخصية الدولية للكويت ، وأسقط السند الأساسى فى وجود تمثيل أجنبى

فيها ، فقرر إغلاق البعثات الدبلوماسية وإسقاط حصانات المبعوثين خلال أسبوع . ولما كان مجلس الأمن وكل دول العالم قد رفض الضم واكد إعترافه بإستمرار وجود الكويت القانونى وحكومتها الشرعية ، فقد أعتبر الضم وقرار العراق ضد البعثات كأن لم يكن وبلا أى أثر قانونى (القرار ٦٦٤ فى ٨/١٨) وقررت معظم الدول تحدى قرار العراق وإستمرار بعثاتها ومبعوثيها مما أدى الى إشتباكات بين السلطات العراقية وهذه البعثات التى اصرت دولها على تأكيد احترام اتفاقيتى فيينا لعامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ حول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، والمساندة العملية لقرار مجلس الأمن ٦٦٤ المشار اليه .

ومع إدانتنا الكاملة لقرار الضم أصلا وكل ما يترتب عليه ، فإننا نرى أن هذا الموقف خلق انفصاما بين الجانب القانونى والجانب الواقعى ، فالعراق بيده الواقع ضد القانون الذى يقرره المجتمع الدولى . ومادامت وظائف البعثات فى الكويت قد تعطلت من جانب السلطات العراقية ، وإنتقل من البلاد أميرها الذى يعتمد لديه هذه البعثات ، فليس من الحكمة تعريض الدبلوماسيين العزل لعسف السلطات العراقية وإستخدامها لتنفيذ القانون بعد أن أمعن العراق فى عدم إحترام أى قانون .

٣ ـ العراق والأجانب :

إستخدم العراق الأجانب المنتمين الى دول لها قوات فى الخليج كرهائن ودرع بشرى لتوقعه استخدام القوة ضده لارغامه على الانسحاب . وقد إستخدم الرهائن هؤلاء بطرق مختلفة تارة لتأخير قرار مهاجمته ، وتارة أخرى لخلق رأى عام دولى لصالحه ، وتارة ثالثة بإطلاق سراح بعضهم بمساع معينة لخلق مصالح خاصة لدى دولهم فيكسر بذلك التحالف الدولى ضده . وقد إنتهك القانون الدولى بصدد الأجانب فى أكثر من موضع ، ومجمل القول فى ذلك أن العراق لايجوز له أن يقيد حرية التنقل والسفر للأجانب ، بل وتعريض حياتهم للخطر بحجة درء مخاطر الحرب وإقرار سلام يخدم غرضه وضمه للكويت . فالقانون الدولى واضح على الأقل منذ الثلاثينات فى تقرير أوضاع الأجانب ومركزهم حين قررت المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية الرعايا الألمان فى سيليزيا العليا البولندية بأنه لايجوز للدولة أن تفرض معاملة لايقرها القانون الدولى على الأجانب المقيمين بإقليمها بحجة أنها تقرر نفس المعاملة للوطنيين ، فليس من حق العراق أن يرغم الأجانب على مشاركته ضغوط الجزاءات الدولية بحجة أنهم فى نفس ظروف العراقيين ، فحقوق الأجانب تحكمها قواعد موضوعية متطورة ، يتقدمها حق المعاملة الطيبة وحرية الخروج التى تسبق حق الدخول الى إقليم الدولة ، ولايجوز معاقبة الأجنبى بسبب العلاقات العدائية مع دولته .

٤ ـ المركز القانونى للكويت المحتلة :

لاعبرة فى القانون بقرار الضم العراقى للكويت ، وتصبح الكويت بحكم الواقع دولة محتلة ، والاحتلال بطبيعته مؤقت حتى لو كان إحتلالا كليا ، وتحكمه مبادىء القانون الدولى الخاصة بالاحتلال الحربى ، وقد اكدت قرارات مجلس الأمن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الكويت ، كما آدان المجلس تصرفات العراق ونهبه للكويت وإضراره بحقوق الكويتيين الأجانب فى الكويت ومحاولاته تغيير هوية الكويت الديمقراطية وطمس معالمها المدنية والاجتماعية ، وحمل المجلس العراق المسئولية عن كل هذه الأضرار وألزمه بضرورة دفع التعويضات من أمواله لدى الدول الأعضاء التى طلب منها تجميدها لهذا الغرض .

ويترتب على ما تقدم أن وضع الكويت القانونى يتلخص فيما يلى :

أ ـ لا مساس بأراضى الكويت وحدودها الدولية وجنسية شعبها ومواردها الاقتصادية .

ب ـ لا مساس بحكومة الكويت الشرعية وفى المنفى وهى إمتداد للحكومة فى الكويت ولا تحتاج الى إعتراف جديد وإن أمكن إعتماد الدبلوماسيين الأجانب فى السعودية لديها فى نفس الوقت .

جـ ـ لحكومة الكويت فى المنفى كل الصلاحيات القانونية للتصرف نيابة عن الكويت تجاه الكافة فى المجال الدولى وفى المنظمات الدولية ، ولايثير ذلك بأى حال مسألة إزدواج التمثيل بين هذه الحكومة والعراق مادام العراق قد تخلى فورا عن فكرة حكومة مصطنعة فى الكويت وقرر إعتبار الكويت المحافظة رقم ١٩ من المحافظات العراقية .

د ـ يلتزم العراق بإحترام الأوضاع السالفة للكويت وسكانها المدنيين ، وتبطل كافة تصرفات العراق التى تشمل الكويت داخليا ودوليا .

٥ ـ تفسير احكام التصويت فى ميثاق الجامعة العربية :

خلال مؤتمرى وزراء الخارجية والقمة العربيين صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة ومعارضة بعض الدول وإمتناع البعض الآخر عن التصويت وتحفظ دول أخرى ، فرفع العراق ببطلان القرارين الوزارى والقمة على أساس أن المادة السادسة تفترض صدور القرارات بالاجماع عدا صوت الدولة المستهدفة للاجراء . صحيح أن القرارين صدرا وفق هذه المادة لكن التفسير العراقى أخذ بحرفية النص ولم ينتبه إلى أن المادة تشير إلى القرارات المتضمنة إجراءات ضد المعتدى . ولما كان القراران لايتضمنان أية إجراءات وإنما أعلنا موقف الاستنكار للغزو والمطالبة بالانسحاب وعودة الشرعية . فإن العبرة فى تطلب الاجماع هو تضمن القرار الاجراءات من عدمه ، وليس مجرد صدوره ، مما يفسد التفسير العراقى

ثانيا : الجزاءات الدولية ضد العراق

الجزاء فى اللغة هو العقاب أو الثواب ، والجزاء قانونا هو رد الفعل تجاه انتهاك القيم التى يحميها القانون أو

العرف أو الدين . والجزاء الدولى قديم فى المجتمعات القديمة والحضارات القديمة ، وهى متنوعة وفق أعراف هذه المجتمعات والحضارات ، بلغت عن بعض الشعوب مثل العرب واليونانيين الخلع أو الطرد من حماية المجتمع الذى ينتمى « المنتهك إليه » وعرفت الكنيسة فى العصور الوسطى جزاء الحرمان من الجنة وأحيانا مصادرة أموال العصاة . وإقترن الجزاء دائما بالعدل والانصاف ورد الظالم ومساندة المظلوم .

وقد إختلف نظام الجزاءات الدولية وفعاليتها بإحترام نظام الأمن الجماعى وفعاليته ، فكلما إزدادت سلطة المجتمع الدولى وأحكم نظام الأمن الجماعى كان للجزاء الدولى إحترامه ، والعكس صحيح .

بعد إنتهاء الحرب الأولى قامت عصبة الأمم لتطبيق نظام الأمن الجماعى فى تسويات فرساى التى فرضت أوضاعا معينة لم يصمد بسببها نظام الجزاءات فى العصبة . فقد إعتمد نظام الأمن الجماعى على نظام الجزاءات ، بينما اغفل نداءات إعادة النظر سلميا فى هذه التسويات ومراجعة الاتفاقيات ، فظهرت سلسلة من التحالفات خارج العصبة إنتهت بإشعال الحرب الثانية وتخطى نظام العصبة .

وقد تراوحت جزاءات العصبة بين الجزاءات المالية والاقتصادية والتجارية والقانونية والنظامية حتى الجزاءات العسكرية وعرفت محاولات تطبيقها وأبرزها ضد إيطاليا عندما إحتلت الحبشة وأعلنت ضمها عام ١٩٣٦ ، فكان ذلك اختبارا للنظام الأوربى الذى سهرت العصبة على تطبيقه وفضلت الدول الأوربية نظام المحالفات على حماية قانون العصبة ، فلم تصمد الجزاءات ضد ايطاليا سوى بضعة أشهر تخللتها عمليات تهرب وإخلال وإنتهت بإلغاء الجزاءات وبإعتراف بريطانيا والدول الأخرى بضم إيطاليا للحبشة تشجيعا لايطاليا على الوقوف ضد ألمانيا الصاعدة .

وعندما قامت الأمم المتحدة ركز ميثاقها على مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين وإنتهج لتحقيق هذا الهدف سبلا متعددة منها سبل وقائية منوعة منها تصفية الاستعمار وإحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وتحقيق الرفاهية والتعاون الاقتصادى بين الدول وتأكيد مبادىء القانون الدولى ، ونبذ القوة أو إستخدامها أو التهديد بها ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية أما السبل العلاجية لصيانة السلم فى حالة انتهاكه أو الاخلال به فتشمل تدخل المجلس بالتوصية بوسائل التسوية السلمية والقضائية ثم تشخيص الوضع وفق المادة ٣٩ ومحاولة اختيار هذا التشخيص بتقرير اجراءات مؤقتة كتلك الواردة فى المادة الأربعين ، وإلا قرر جزاءات الفصل السابع العسكرية وغير العسكرية التى سنعالجها بعد قليل .

وقد تضمن الميثاق عددا من الجزاءات لكفالة إحترام مبادئه وتحقيق أهدافه منها جزاءات وقف العضوية أو طرد العضو إذا أمعن فى إنتهاك أحكام الميثاق وقرارات المنظمة ، ومنها حرمان العضو من حق التصويت فى الجمعية العامة إن تأخر عامدا فى دفع حصته عامين متتاليين مالم تتفهم الجمعية العامة ظروفه وتقدرها ، وقد تقرر السماح له بالتصويت رغم ذلك .

وهناك جزاء عدم تسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة تحقيقا لعصر الدبلوماسية العلنية وديمقراطية العلاقات الدولية .

اما جزاءات الفصل السابع موضوع هذا الجزء من التقرير فهى التى يقررها مجلس الأمن بحكم مسئولية الاولى عن السلم والأمن الدولى ، وتلتزم بها كافة الدول الأعضاء وفق المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الميثاق ، كما تتضامن الدول الأعضاء على تطبيقها بموجب المادة ٤٩ ، ويعمل المجلس على تعاون غير الأعضاء وفق المادة ٢/٥ على تطبيقها ، ويجوز للمجلس أن يكلف بعض الدول المناسبة للغرض بالقيام بتنفيذ الجزاءات المقررة (المادة ١/٤٨) كما يجوز أن يعفى بعض الدول من أعباء التنفيذ ، وأن يقرر مساعدة لبعض الدول (الأعضاء وغير الأعضاء) التى تتضرر من المشاركة فى التنفيذ مثل الأردن ومصر وتركيا وغيرها ، ولكن الدول التى تضررت من إرتفاع اسعار البترول بسبب استمرار ازمة الخليج لايحق لها أن تطالب بالتعويض المقرر فى المادة ٥٠ من الميثاق .

وقد سبق لمجلس الأمن أن قرر جزاءات اقتصادية وتجارية وفق المادة ٤١ ضد حكومة إيان سميث العنصرية فى روديسيا (زيمبابوى الحالية) وضد الحكومة العنصرية فى جنوب إفريقيا ، كما حرمت إفريقيا من الاشتراك فى دورات الجمعية العامة منذ ١٩٧٤ عندما رفضت أوراق ممثليها فى لجنة فحص أوراق الاعتماد ، وتحاول الدول العربية مثل ذلك مع إسرائيل ، كما تحاول طردها دون جدوى .

وجزاءات الفصل السابع المعروفة بإجراءات القمع أو المنع نوعان : جزاءات غير عسكرية لاتنطوى على إستخدام القوة المسلحة وتشمل الحظر بكل انواعه وقطع الاتصالات جميعا بما فى ذلك العلاقات الدبلوماسية ، وأخرى تقوم على إستخدام القوة المسلحة من خلال لجنة الأركان العسكرية والتى تقود العمليات ضد المعتدى ، وتقوم بهذه العمليات جيوش تقدمها الدول الأعضاء بناء على إتفاقات خاصة مع مجلس الأمن ، تسمح للمجلس باستخدامها وبتقديم تسهيلات العبور وغيرها مما يلزم لهذه العمليات . وتضم لجنة الاركان أعضاء مجلس الأمن الدائمين ولكنها تستطيع أن تضم أعضاء من دول تقدم قوات ضمن القوة الدولية يكون مشاركتها فيها مفيدا لأعمالها .

ولما كان نظام الجزاءات فى الميثاق قد وضع بناء على إفتراض تحالف الدول الكبرى فى النظام الدولى ، فإن قيام الحرب الباردة قد أضعف الأمم المتحدة بسبب

إنقسام حلفاء الحرب الثانية ونشوب الصراع بين المعسكرين ، وأدى هذا الى نقل سلطة الجزاء فى مجلس الامن الى الجمعية العامة ، وشل فاعلية المجلس وجعل من المستحيل تنفيذ الجزاءات الدولية بشكل فعال خاصة الجزاءات العسكرية ، بل صار اتخاذ قرار بشأن أى من جزاءات المنظمة أمرا بالغ الصعوبة . ولولا أن بريطانيا هى التى دفعت المنظمة الدولية الى إتخاذ الجزاءات ضد إيان سميث الذى تمرد على سلطتها وإستعانت بهذه الجزاءات لاهدافها الخاصة ، لما كان ممكنا تقرير هذه الجزاءات ، التى لم تنجح على أية حال ، ولم تسهم فى تقرير مصير زمبابوى ، وكان لابد من الاعتماد على الكفاح المسلح الذى أدى الى المفاوضات ثم الاستقلال بترتيبات متفق عليها .

مضمون الجزاءات ضد العراق والمسائل المتصلة بها :

سارع مجلس الأمن الى إتخاذ أحد عشر قرارا تضمنت مختلف أنواع الجزاءات الواردة فى الفصل السابع (من القرار ٦٦٠ فى ١٩٩٠/٨/٢ ـ ٦٧٨ فى ١٩٩٠/١١/٢٩) فقد وقع الغزو والنظام الدولى يتحول من عصر الحرب الباردة الى عصر الوفاق ولذا كان الغزو أول تحد لهذا التحول ، وأول إختبار لفاعلية النظام الجديد ، حيث قررت الدول الكبرى أن تعمل سويا فى نطاق الامم المتحدة وأن تجسد نظام الميثاق الذى أعاق تنفيذه الحرب الباردة طوال نصف القرن الماضى وقد تضمنت جزاءات المجلس رفض الاعتراف لغزو الضم مقابل تأكيد شرعية النظام الكويتى ومساندته وتجميد أرصدته مع الارصدة العراقية لحمايتها من إستيلاء العراق عليها (القرار ٦٦٠ فى ٨/٢ ـ ٦٦٢ فى ٨/٩) ويتصل بذلك عدم الاعتراف بكافة التصرفات العراقية ، وإدانتها فى شأن الرهائن والبعثات الدبلوماسية وتشكل الادانة وعدم الاعتراف جزاء قانونيا سلبيا ضد العراق ، ثم قرر المجلس جزاء إيجابيا وهو إلزام العراق بالتعويض عن كافة الأضرار التى تسببت فيها تصرفاته ، بل ومحاكمة القائمين على الغزو بوصفهم مجرمى حرب (القرارات ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤) بالاضافة الى تقريره حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ضد العدوان العراقى بموجب المادة ٥١ من الميثاق (القرار ٦٦١ فى ١٩٩٠/٨/٦) .

ولما رفض العراق الامتثال لقراره رقم ٦٦٠ بالانسحاب وإعادة حكومة الكويت ، إتخذ المجلس عددا من الاجراءات لاجباره على ذلك ، وهى (القرار ٦٦١)

ـ وقف الصادرات والواردات من جميع السلع إلى الكويت والعراق ومنهما ، سواء عن طريق الدول أو مواطنيهم أو غير أراضيها .

ـ وقف التمويل أو الاستثمار لصالح العراق .

وقرر المجلس أن تشرف على تنفيذ هذا الحظر لجنة تضم جميع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وهى إلى جانب الدول الخمس الدائمة العضوية ، كل من فنلندا ـ كوبا ـ كولومبيا ـ إثيوبيا ـ ساحل العاج ـ رومانيا ـ زائير ـ ماليزيا ـ اليمن . ويرأس اللجنة مندوب فنلندا وإنتخبت كولومبيا وكندا نائبين للرئيس .

ومهمة اللجنة فحص تقارير تنفيذ الجزاءات المقدمة من الأمين العام ، وجميع المعلومات من جميع الدول حول ما اتخذته من اجراءات تنفيذا لهذه الجزاءات ، ولتمكين الدول ذات القوات البحرية فى المنطقة والمتعاونة مع الكويت من إحكام الحظر ومنع التهريب ، أباح القرار ٦٦٥ فى ١٩٩٠/٨/٢٥ لهذه الدول أن « تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة فى إطار سلطة مجلس الأمن ، لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ، ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام الواردة بالقرار ٦٦١ .

وينطوى على الترخيص على إستخدام السفن الحربية ، مما لايعد إستخداما للقوة المسلحة ، وهو الخط الفاصل بين الجزاءات غير العسكرية ومنها الحظر ، والجزاءات العسكرية وقد مورست هذه الرخصة على نطاق واسع ضد السفن العراقية وغير العراقية . وخلال تطبيق الجزاءات ضد روديسيا عام ١٩٦٦ عهد مجلس الأمن الى بريطانيا بمهمة مماثلة وهى مراقبة تنفيذ حظر استيراد البترول الى روديسيا عبر ميناء بيزا فى شرق موزمبيق ، التى كانت تحت سيطرة البرتغال المناهضة آنذاك لجزاءات الأمم المتحدة .

غير أن القرار ٦٦٥ أشار فى الفقرة العاملة الرابعة إلى سلطة غامضة ، حين حث « الدول المعنية على أن تنسق أعمالها الرامية الى تنفيذ (ذلك) **على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية** وأن تقدم التشاور مع الأمين العام تقارير الى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات ..»

ويبدو أن القرار يحث الدول المعنية على الاستفادة من آليات لجنة الأركان حول تنسيق اجراءات التفتيش عن طريق السفن الحربية ، أو أن تشرف على عملية التنسيق هذه لجنة تشبه لجنة الأركان ، ومع ذلك لايزال القرار فى إطار المادة ٤١ ، رغم أن لجنة الأركان وآلياتها المنصوص عليها فى المادة ٤٣ تتصل بتنفيذ الجزاءات العسكرية فى المادة ٤٢ .

وحاول المجلس بقراره رقم ٦٧٠ فى ٩/٢٥ إحكام الحظر ومده الى جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات ، حتى يضمن أنها لاتحمل مواد محظورة الى العراق أو الكويت أو منهما ، وتضمن القرار بعض الاستثناءات ، لكنه لايشمل نقل الركاب .

وقد تحدى العراق جميع هذه القرارات والاجراءات ، وكان يؤمل أن يؤثر الحظر خاصة البترولى والغذائى على حساباته ، ولذلك إنتقل المجلس من نطاق المادة ٤١ ، وأصدر فى ١٩٩٠/١١/٢٩ قراره رقم ٦٧٨ الذى يبيح

للقوات المتعددة الجنسيات التابعة لدول تتعاون مع حكومة الكويت بإستخدام كافة الوسائل الممكنة بما فى ذلك استخدام القوة لارغام العراق على الانسحاب وإعادة الشرعية للكويت وفق قرارات المجلس السابقة خلال مهلة اقصاها ١٥ يناير ١٩٩١ . وعارض القرار كوبا واليمن ، بينما إمتنعت الصين عن التصويت ولايعوق الامتناع عن التصويت من جانب دولة دائمة العضوية صدور القرار ولا يعد بمثابة فيتو وفق تفسير متفق عليه بين الدول الدائمة العضوية منذ زمن طويل .وقد إستعرض التفاوض حول مضمون هذا القرار وقتا طويلا ، إذ كانت المواقف متفاوتة حول نقطتين أساسيتين هما : مبدأ استخدام القوة ضد العراق لارغامها على الانسحاب ، وتحديد مهلة محددة يتحقق خلالها الانسحاب العراقى .

ولكن القرار يثير الكثير من النقاط والاحتمالات ، اهمها :

أ ـ قد تنشأ ظروف قبيل نهاية المهلة تتعدل بموجبها المواقف ، أو قد يتراجع العراق فى اللحظة الأخيرة ويبدأ مرحلة التسوية السلمية ولو بالتدريج وخلال مدة زمنية معينة ، فيحل الخيار السياسى محل الخيار العسكرى .

ب ـ أن القرار منح رخصة للقوات الدولية لاستخدام القوة فنقل مهمتها من نطاق المادة ٤١ وهى التأكد من تنفيذ الحظر الى نطاق المادة ٤٢ من الميثاق . وليس من الضرورى أن يرتبط تطبيق المادة ٤٢ بترتيبات المواد من ٤٣ ـ ٤٧ ، ولكن من الضرورى أن تنشأ قيادة للتنسيق العسكرى تعمل تحت إشراف مجلس الأمن وبمساعدة الأمين العام لتنفيذ أحكام القرار الأخير تحت علم الأمم المتحدة . والمعلوم أن هذه الفكرة أصر عليها الكونجرس وبعض الحلفاء الكبار مثل الاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين ، أما بريطانيا والادارة الأمريكية فكان رأيهما أن الاستناد إلى المادة ٥١ حول الدفاع الشرعى الجماعى لتحويل القوات نحو استخدام القوة فى نطاق الأمم المتحدة .

وقد حدث وضع مماثل فى بعض الوجوه فى الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ حيث تجمعت القوات أولا ثم صدر القرار بعد ذلك لتكييف عملها ضد كوريا الشمالية ، ولكن هذا القرار لايزال موضع جدل بين الفقهاء حتى اليوم .

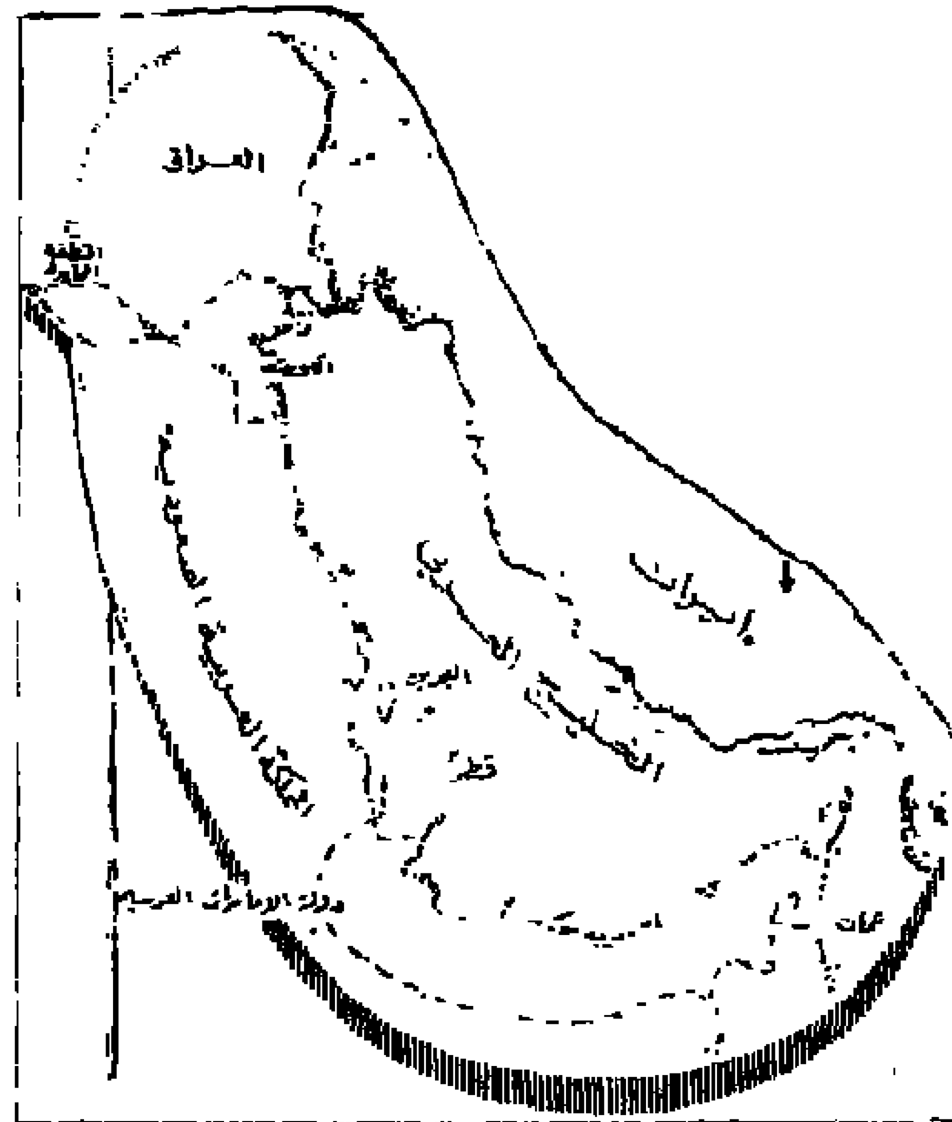
وظاهر الفرق بين الحالتين : الكويت وكوريا ، هو أن الولايات المتحدة إستخدمت سلطة الأمم المتحدة فى صفها فى صراع الحرب الباردة مع الكتلة الشرقية ، أما اليوم فإن سلطة الأمم المتحدة تستخدم لاقرار مبادىء الميثاق ، وإن تباينت الدوافع والمصالح وراء جبهة التحالف الدولى فى هذا الاتجاه ، فى نطاق عصر الوفاق .

جـ ـ الرخصة الواردة فى القرار لم تتحدد أسماء الدول التى تستخدم هذه الرخصة ، ولذلك تستفيد منها جميع الدول الحالية والتى ترسل مستقبلا قوات للخليج .

وجدير بالذكر أن قرارات مجلس الأمن تخاطب كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء وإتخذت وفق الفصل السابع ، وهى تشكل التزامات على الدول بمفهوم المادة ١٠٣ من الميثاق ، فتسمو بفضل هذه المبادىء وليس بذاتها على أية التزامات لهذه الدول مهما كان مصدرها مادام الاجماع منعقدا على أن الميثاق هو دستور الجماعة الدولية . وتسرى الالتزامات من خلال الدول على الأفراد والشركات التابعة لها ، أو العاملة فى أراضيها ونحن نحالف فى ذلك الرأى المستشار القانونى للأمم المتحدة بصدد الشركات المتعددة الجنسيات .

وأخيرا يرى الرأى الراجح فى الفقه أن الجزاءات العسكرية ضد العراق ليست حربا ولا تخلق حالة الحرب لأنها عمل قمع جماعى ضد عضو فى المجتمع الدولى منتهك لنظامه ، ولكن أية عمليات عسكرية تتطلب انطباق اتفاقات جنيف الأربعة وبروتوكولى ١٩٧٧ حول القانون الانسانى الدولى .

ولعل الوفاق الدولى الراهن يؤذن فى المستقبل بتطبيق نظام الجزاءات المقرر فى الميثاق .



[١٠] مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة

بهى الدين الرشيدى

يبدو أن أزمة الخليج بمظاهرها وتداعياتها المختلفة سوف تمثل منعطفا جديدا ومرحلة مميزة فى التاريخ السياسى المعاصر وفى العلاقات الدولية بوجه عام . وإذا كان لكل واقع ولكل حدث ابعاده الايجابية والسلبية على حد سواء فكذلك كانت أزمة الخليج . ورغم كل مشكلاتها القومية والأقليمية والدولية فقد أفرزت وأبرزت بعض التطورات فى المفاهيم والممارسات الدولية وفى القانون الدولى خاصة بالنسبة للقوى العظمى وللأمم المتحدة .

ويمكن القول بوجه عام أنه قد أصبح على المتخصصين والدارسين أن يقدموا قراءة جديدة فى العلاقات الدولية وما يحكمها من قوانين ومبادىء بشكل يتفق مع ما ساد أخيرا من مفاهيم وتطبيقات ديناميكية متطورة ومع ما استجد من متغيرات عالمية خاصة من خلال أزمة الخليج .

وسوف يجرى التركيز فى هذه الدراسة على عرض تفصيلى لبعض بدايات هذه الأزمة من خلال العلاقات المتشابكة حينا والمتوافقة حينا للقوى العظمى سواء بالأمم المتحدة أم خارجها بما فى ذلك قمة هلسنكى بوجه خاص . كما نتعرض لبعض ما سبق أو صاحب الأزمة من متغيرات وممارسات سياسية ودولية وننتهى بخلاصة وتقدير لأهم ما يبرزه العرض .

وببداية الأزمة برز العمل المشترك للقوتين العظميين . وقد تصادف وجود وزير الخارجية الأمريكية فى زيارة لنظيره السوفيتى فصدر بيان مشترك مبكر غداة نشوب الأزمة بإدانة التحرك العسكرى للعراق . وبعد ساعات معدودة صدر قرار مجلس الأمن الأول بصدد إحتلال الكويت بإدانة العراق (ق ٦٦٠) . ثم تلاه قرار حظر المعاملات الاقتصادية (ق ٦٦١) .. ثم قرار بطلان ضم الكويت (ق ٦٦٢) .. ثم القرار المطالب بالافراج عن الرعايا الأجانب وعدم التعرض للسفارات بالكويت (ق ٦٦٣) .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن تلك القرارات الأربعة صدرت متتالية بالتوافق السريع الواضح والحاسم بين القوتين العظميين . ومن الجدير أن نلاحظ أن هذا الموقف السوفيتى بتأييده للتحرك الأمريكى يمثل إحدى منطلقات السياسة السوفيتية الجديدة القائمة على ما أطلق عليه « توازن المصالح » عوضا عن السياسات الدولية التقليدية المعروفة بتوازن القوى . وعلى هذا الأساس فالمصالح البترولية لأمريكا والغرب كانت موضعا للاعتبار لدى السوفييت .

ومن ناحية أخرى فالملاحظ أن التأييد السوفيتى إنصب هنا على قرارات أو إجراءات سياسية ليس لها

طابع عسكرى . وقد أدى هذا التأييد الى صدور تلك القرارات بإجماع الدول الخمس بالمجلس (وغالبيتها بالاجماع فيما عدا ق ٦٦١ الخاص بالحظر الاقتصادى وقد عارضته اليمن وكوبا) . وبالتالى فقد تحقق للولايات المتحدة هدفها من توفير الغطاء الدولى القانونى لما سبق أو لحق ذلك من حملات دعائية وسياسية ومن إجراءات إقتصادية (تجميد الأرصدة) ومن تحرك عسكرى وحشود بالسعودية والخليج .

ولكن بعدما تبين لواشنطن (ومعها لندن) عدم كفاية هذه القرارات وعدم جدوى قرار المقاطعة الاقتصادية إذا لم يكن جبريا .. عندئذ بدأ التفكير فى تصعيد الاجراءات والتحدث عن الحصار البحرى لاحكام تنفيذ الحظر الاقتصادى . وهنا أثير العديد من الاعتراضات داخل وخارج الأمم المتحدة خاصة عندما عبر الرئيس الأمريكى عن تصوره بان من حق بلاده اللجوء لهذا الاجراء على أساس التجاوب السائد بالمجتمع الدولى وفى ضوء تشاوره مع عدد من الرؤساء كميتران وثاتشر إلخ ..

الاتحاد السوفيتى إعتبر الحصار البحرى ـ بأعتباره من أعمال الحرب ـ تجاوزا لقرار المجلس ٦٦١ وأن المجلس وحده هو صاحب السلطة فى أى تعديل لقراراته . وقد ساند هذا الرأى بوضوح من الدول الدائمة العضوية بالمجلس فرنسا والصين . كما سانده علنا أعضاء أخرون بالمجلس كماليزيا وكندا واليمن وكوبا المعارضون أصلا لقرار الحظر الاقتصادى . هذا بالاضافة للأمين العام الذى أعلن رأيه صراحة مؤكدا على أن المجلس وحده الذى يملك تعديل قراره واصدار قرار جديد بالحصار البحرى .

هنا يتحدد من جديد الموقف السوفيتى مستندا الى إحدى منطلقات السياسة الجديدة للاتحاد السوفيتى الداعية لعالم يخلو من العنف ومن إستعمال القوة والتى كانت محركا لما جد من متغيرات سريعة مذهلة بالاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وما صحبها وتبعها من تدمير للصواريخ النووية وخفض للقوات وإنهاء للمواجهة .إلخ ..

(وهنا إختلاف عن منطلقات السياسة الأمريكية التى مازالت تستند أساسا للقوة المادية بوجهيها الاقتصادى والعسكرى) .

فى الجانب المقابل تعدل الموقف الأمريكى بما يتسق مع سياستها الدولية الجديدة (الوفاق الدولى) وبما يؤكد ويدعم الغطاء القانونى لتحركاتها إزاء الأزمة دوليا . وقد سارعت واشنطن باحتواء الأزمة بينهاوبين الاتحاد السوفيتى (وبعض حلفائها كفرنسا وكندا من جهة أخرى) وتقدمت للمجلس بمشروعها للحصار البحرى متضمنا إقرار « إستخدام الحد الأدنى من القوة » لاقامة الحصار البحرى حول العراق . وظلت المشاورات تجرى بين واشنطن وموسكو ونيويورك وغيرها من العواصم الى أن تم للمجلس إصدار قراره ٦٦٥ بعد تعديلات جوهرية على المشروع الأمريكى .

ويلاحظ أن مضمون القرار حقق للولايات المتحدة ما تريده فى مشروعها من فرض الحصار البحرى بما فى ذلك وقف السفن وتفتيشها والتأكد من حمولاتها ومن وجهتها . وأصبح ذلك يشمل بالتالى السفن المبحرة من وإلى العراق أو التى تقوم بشحن أو تفريغ حمولاتها « ترانزيت » كى يعاد شحنها من أو إلى العراق عن طريق دول أخرى متاخمة له كالأردن أو إيران .

هذا فى الوقت الذى جمع فيه هذا القرار « التوافقى » بين هذا الموقف الأمريكى المتشدد الداعى لاستخدام القوة وبين الاتجاه السوفيتى المطالب بتخفيف الأزمة وحلها سلميا . ومتابعة لصيغة القرار تتضح هذه الصيغة التوفيقية بجمعها بين التخويل باستخدام القوة وبين التأكيد على المساعى السلمية وذلك بالنص على : « تخويل الأعضاء التى تتعاون مع الكويت ولها قوات بحرية فى الخليج حق إتخاذ التدابير التى تقتضيها الظروف المحددة لتطبيق الحظر على نحو صارم وفقا للقرار ٦٦١ » .

كما أن القرار يؤكد على الحل السلمى دون الخيار العسكرى فيذكر : « مع إستخدام أقصى الجهود السياسية والدبلوماسية لحل الأمة .. ومع التعاون مع المجلس ولجنة الأركان ومع الأمين العام ..» إلخ ..

والجديد فى الأمر كانت الاشارة الى اللجنة العسكرية لرئاسة الأركان التابعة لمجلس الأمن والمنصوص عليها بالميثاق (م ٤٧) . ولما كانت هذه اللجنة ليس لها كيان قائم فى الوقت الحاضر وليس لها فعالية ما على أرض الواقع بالتالى يصبح المقصود إحياء تشكيل هذه اللجنة وخلق صلاحيات لها تمكنها من ممارسة دورها آنيا إذا أمكن أو على الأقل فى مستقبل قريب .

تجىء بعد ذلك المرحلة التى أطلق عليها الرئيس ميتران « منطق الحرب » وقد تصاعد الموقف بعد حجز الرهائن وإعلان وضعهم بالمراكز الاستراتيجية المعرضة للعدوان وبعد غلق السفارات وتزايد الحشود وبداية التحدث عن الخيار العسكرى كبديل لابد منه عاجلا أو اجلا .

هنا برز على الساحة الدولية إتجاهان : الأول عبرت عنه ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حيث أعلنت أمام مجلس العموم معارضتها اللجوء للأمم المتحدة لاستئذانها فى التحرك العسكرى وتأكيدها بأن ذلك يمثل قيدا غير مقبول على السيادة المقررة للدولة بحكم القانون الدولى . وقد عارض موقفها بالمجلس مستر نيل كينوك زعيم المعارضة وزعيم حزب العمال الذى أكد ضرورة العمل فى إطر الأمم المتحدة .

الاتجاه الثانى يعارض بوضوح التصعيد العسكرى وقد طرأ تشدد سوفيتى معلن ف مواجهة تزايد الحشود

العسكرية وبداية ترديد الحديث عن الضربة الخاطئة .. وقد عبرت عن ذلك تصريحات للرئيس السوفيتى ووزير خارجيته . كما وضعت النقط على الحروف تصريحات الجنرال فلاديمير لوبوف قائد قوات حلف وارسو إذ أعلن ان تلك الحشود قرب الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى تعد إخلالا للتوازن بالمنطقة وتؤثر بالتالى على مباحثات خفض الأسلحة التقليدية (والتى تم إقرارها بعد ذلك بأكثر من شهرين فى باريس) وإزاء هذا الموقف السوفيتى فضل الرئيس الأمريكى مرة أخرى التقيد بالسياسة الجديدة للوفاق الدولى ولجأ الى العمل التوافقى بطلبه عقد لقاء قمة فورية مع نظيره السوفيتى فى هلسنكى .

وجاءت قمة هلسنكى كما تؤكد من جديد أهمية العمل التوافقى بين القوتين العظميين تجاه الأزمات للحفاظ على السلام والأمن الدوليين فى الاطار التوافقى القائم والذى أصبح مقبولا من كلا الطرفين أى الأمم المتحدة .. فالقمة اكدت امرين الاول تغليب الحل السلمى فى اطار قرارات مجلس الأمن والثانى فى حالة الفشل فى إنهاء الأزمة سلميا يصبح من اللازم إعادة النظر بواسطة الطرفين لامكان إتخاذ إجراءات إضافية . والمفترض أن المقصود أسسا بتلك الاجراءات (التى لم يفصح عنها) أية عمليات عسكرية . كما أنه من المفهوم أن مثل هذه الاجراءات الاضافية عسكرية أو غير عسكرية سوف تتم من خلال الأمم المتحدة .

ولاشك أن مثل هذه المعالجة الدولية لهذا الحدث تعتبر حقا ظاهرة جديدة على منهج العلاقات الدولية خاصة بين القوتين العظميين . ويمكن القول أنها كانت بمثابة ولادة لسياسة جديدة على الصعيد الدولى تحد من إستخدام القوة بوجه عام ومن المغامرات العسكرية التى تقوم بها الدول العظمى بوجه عام والتى كانت تطلق عليها أحيانا إجراءات الردع أو التأديب أو الحملات الوقائية لحماية المصالح . إلخ ..

كما يلاحظ أن هذا الاتجاه الدولى الجديد يمكن إعتباره بمثابة خلق لنوع من « التحالفات التوافقية » والتى تجىء مختلفة عما سبقها من « التحالفات المحورية » التى بدأت قبيل الحرب العالمية الثانية . ومن الملاحظ أيضا أن هذا الاتجاه الجديد يجىء مع إنهاء الحرب الباردة وبداية العد التنازلى للأحلاف الرئيسية المتمثلة فى الأطلنطى ووارسو التى سادت السياسة الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية وحتى وقت قريب .

ورغم ضيق المجال فقد يكون مفيدا استعراض بعض المقارنات وبيان أوجه التشابه والاختلاف مع بعض الحالات والأوضاع التالية . وذلك كما يلى :

- **قمة هلسنكى** : أكدت إقرار الولايات المتحدة بدور سوفيتى فعال بالمنطقة (الخليج والشرق الأوسط) سواء خلال الأزمة أم بعدها . وقد أورد البيان المشرك تواصل تعاون الدولتين بعد انتهام الازمة لاقامة ما أطلقا عليه « هياكل اقليمية لأمن المنطقة » .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن مضمون المبادرة مرفوض مبدئيا من دول المنطقة طلما كان مرتبطا بتواجد قوات أجنبية على أراضيها . ويلتقى حول هذا الموقف كافة الدول العربية بوجه عام سواء المتحالفة مع الولايات المتحدة بصدد أزمة الخليج والمشاركة بالقوات متعددة الجنسيات أم المتخذة موقف المعارضة من تلك القوات . وعلى سبيل المثال تتوافق فى ذلك مواقف مصر وسوريا وليبيا والجزائر وتونس واليمن والسودان والمنظمة إلخ .

- **حرب السويس** : ورغم إتفاق الموقفين الأمريكى والسوفيتى فى إدانة العدوان الثلاثى من خلال الأمم المتحدة .. ورغم توافقهما فى طلب انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية المعتدية .. رغم ذلك فقد إستبعدت واشنطن تماما فكرة التعاون مع موسكو إزاء تلك الأزمة . وكانت الاستراتيجية الأمريكية تتركز حول ابعاد السوفييت عن أى دور لهم بالشرق الأوسط

- **حرب الخليج** : وقد إتخذت واشنطن نفس الموقف عندما عرضت موسكو القيام بعمل سياسى مشترك لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لاجبار إيران على وقف القتال ولحماية ناقلات البترول . ولم تتجاوب واشنطن لهذا الاقتراح .

- **ازمة كوبا** : والتى تمثل موقفا قد يبدو مخالفا حيث تمت تسويتها أوائل الستينات بين الرئيسين كيندى وخروشوف فى إطار الوفاق الدولى (السابق) .

ويلاحظ هنا أن ذلك الوفاق كان قائما على أساس « توازن القوى » وليس على أساس « توازن المصالح » كما هو الحال الآن . وبالتالى فقد تمت التسوية فى ظل سياسة الردع النووى المتبادل . وبالتالى أيضا كان الاتفاق متوازنا وفقا للمفهوم السائد حينذاك (ولكن عمليا فمشكلة كوبا لم تحل للآن) . وقد تضمن اتفاق الدولتين سحب موسكو صواريخها من كوبا مقابل تعهد واشنطن بالكف عن تدخلها السياسى والعسكرى ضد الحكم الاشتراكى الوليد فى هافانا

- **التسويات الحديثة للوفاق** : تمثل نماذج لتوازن المصالح وإنهاء التورط العسكرى فى منازعات إقليمية مع تأكيد لمبدأ « الاعتماد المتبادل » . وقد طبق ذلك بشكل قد يتفاوت فى نيكاراجوا عنه فى ناميبيا أو كمبوتشيا ولكنه فى النهاية يتفق فى المضمون والجوهر . وأتصور أن ذلك سيكون مصير الوضع فى أفغانستان المتاخمة للحدود السوفيتية وحيث تتم جهود حثيثة مشتركة للتسوية . .

فى ضوء ما تقدم من تفصيلات تتضح صورة المنطلقات والاتجاهات الدولية المتبلورة من خلال أزمة الخليج وما صاحبها من مواقف وقرارات واجراءات . وفى ضوء ما تقدم لم يصبح صعبا تفسير ما توالى من خطوات جديدة لمجلس الأمن تمثلت فى قرار الحظر الجوى لأول مرة فى

تاريخ القانون الدولى والعلاقات الدولية والأمم المتحدة .

ثم يأتى أخيرا قرار مجلس الأمن الذى سعت إليه الولايات المتحدة ومهدت لاقراره منذ بداية الأزمة والذى يبيح استخدام القوة وشن الحرب ضد العراق . ويلاحظ أنه سبق صدور هذا القار فترة زمنية إمتدت لأكثر من شهرين بذل فيها الاتحاد السوفيتى دون جدوى مساعيه للوصول لحل سياسى سلمى للأزمة . كما يلاحظ أن الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته قاما أيضا قبيل صدور القرار بجولة بالمنطقة العربية وبأوربا وغيرها حيث أجريا من الاتصالات والمشاورات ما يسر إصدار المجلس للقرار بأغلبيته المتوقعة . ولم تعترض أى من الدول الأربع الكبرى أو من غيرها من الدل الحليفة أعضاء المجلس حيث لم تمتنع سوى الصين ولم تعارض سوى اليمن وكوبا .

أما المثير للانتباه فكان الموقف السوفيتى الذى كان معارضا لأى تدخل عسكرى أو إستخدام للقوة لوقت قريب وحيث سبق أن صرح الرئيس جورباتشوف فى مؤتمره الصحفى مع الرئيس ميتران بقمة باريس بأن « الاجراء العسكرى غير مقبول » ؟! ..

وقد جاء ذلك القرار برقم ٦٧٨ متضمنا تخويل الدول المتعاونة مع حكومة الكويت بإستخدام « كافة الوسائل الضرورية » لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بصدد أزمة الخليج الصادرة بدءا من القرار ٦٦٠ . مع إتاحة فرصة واحدة وأخيرة لاستجابة العراق حتى١٥ يناير قبل تنفيذ هذا القرار .

وهنا يلاحظ تفرد هذا القرار بأكثر من بادرة أمل للاتجاه السلمى رغم مضمونه المخول لاستخدام القوة . بداية فالقرار لم ينص على اللجوء للقوة صراحة وإن كان مفهومه يؤدى لذلك . وفى هذا الصدد صدرت بعض التعليقات من دول حليفة وأطراف أخرى تشير الى ضرورة الرجوع للمجلس مرة أخرى للتفويض بالقيام بعمليات عسكرية صراحة .

ومن ناحية أخرى فالقرار ينص على منح العراق مهلة حوالى شهر ونصف لمراجعة موقفه وإستجابته لقرارات المجلس . علما بأن المشروع الأمريكى كان ينص على مهلة شهر فقط وعدل بناء على طلب الاتحاد السوفيتى وفرنسا . ولعل مثل هذ المهلة تؤكد من جديد تفضيل الحل السلمى للأزمة وعدم الترحيب بالحل العسكرى أصلا وأن اللجوء اليه كان اضطرارا . كما يمكن القول أن ذلك كان حلا وسطا بين دعاة التصعيد العسكرى فورا وبين دعاة تأجيله وإتاحة الفرصة لتبين نتائج الحصار الاقتصادى والاجراءات الأخرى . وكان الرأى الأخير قد لاقى تأييدا كبيرا لدى قطاع كبير بالكونجرس والشعب الأمريكى والرأى العام العالمى . (كما سبق أن إقترح الرئيس مبارك على الرئيس بوش خلال زيارته القاهرة أن ينتظر لمدة شهرين أو ثلاثة قبل شن الحرب) .

ثم جاءت مبادرة الرئيس بوش والتى تعتبر ـ منسقة مع ما سبق عرضه من الضغوط والاتجاهات المتصارعة حول حل الأزمة سلما أو حربا . وتتضمن المبادرة إجراء مباحثات أمريكية عراقية بواشنطن وبغداد قبل إنتهاء المهلة المقررة .

وقد انتقد البعض ـ وفى مقدمتهم هنرى كيسنجر ـ موقف الرئيس الأمريكى واعتبره متسما بالتناقض والتردد إذ يطلب الآن التباحث مع العراق وهو أمر كان مرفوضا أصلا . والتساؤل حول مدى تمشى هذه الخطوة مع اتجاه الحرب الذى عبرت عنه الأمم المتحدة (أو الدول المتحالفة فى الخليج) ؟ ! .. وهل تؤدى هذه الخطوة إلى اقتناع من جانب العراق بجدية الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ النهج العسكرى وبالتالى هل يمكن أن تؤدى إلى استجابته لقرار مجلس الأمن أم العكس ؟ ! .. يلاحظ أيضا أن هذه المبادرة جاءت مصحوبة من جانب واشنطن (ولندن) بعدم التعرض للعراق عسكريا اذ بادر بالانسحاب (وذلك خلافا لمطالب بعض الدوائر خاصة الاسرائيلية بتدمير البنية الاساسية والعسكرية للعراق) . على أى حال ليس هدف هذه الدراسة التعرض لنيات الحكومة الأمريكية ومدى جديتها فى عرضها للتباحث وحل الأزمة سياسيا . قد يكون مفيدا الا تعزل هذه الخطوة عما أحاطها داخل الولايات المتحدة من مظاهر ومواقف للرأى العام الأمريكى المعادى للحرب . اهم تلك المظاهر تمثلت فى قرار الكونجرس الموجه للادارة الأمريكية بعدم اتخاذ قرار الحرب دون الرجوع اليه . هذا خلافا للعديد من الاعتراضات المعلنة من بعض الشخصيات العامة . وبعض الطوائف والتجمعات المختلفة ولما اقيم من احتجاجات ومسيرات الخ .. كما أن مثل هذه المظاهر شملت بريطانيا أقرب حلفاء واشنطن وغيرها من دول أوربا والشرق الأوسط .

ومن ناحية أخرى ورغم أن هذه المبادرة جاءت كمفاجأة لجميع حلفاء واشنطن فقد كان رد فعلها طيبا لدى الحلفاء والخصوم على حد سواء .

جاءت هذه المبادرة الأمريكية فى الوقت الذى يترقب فيه العرب والعالم أجمع الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية بمجلس الأمن . وقد أصبحت الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق مثارة خلال المشاورات والمناقشات الدائرة بالمجلس منذ أحداث القدس . والمعروف أن الولايات المتحدة شاركت فى اصدار قرار المجلس السابق بادانة اسرائيل ومطالبتها باستقبال لجنة تقصى الحقائق الموفدة بناء على قرار المجلس . كما أنه من المعروف أن اسرائيل رفضت الامتثال للقرار حيث امتنعت عن استقبال اللجنة بدعوى أن القدس جزء من اراضيها وبالتالى فلا تقبل التدخل فيما تعتبره من شئونها الداخلية متعلقا بسيادتها .

وقد تقدمت اربع دول غير منحازة بمشروع يدعو لعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق الأوسط . وتدل المعلومات الأولية على اعتزام الولايات المتحدة عدم استخدام حقها فى الاعتراض ضد المشروع وانها طلبت ادخال بعض التعديلات الخاصة بالصياغة لتحديد توقيت المؤتمر . هذا بالاضافة الى تعديلات أخرى طلبتها فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بحماية الفلسطينيين بالأراضى المحتلة ودعوة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعقد مؤتمر لهذا الغرض .

ولكل فعل رد فعله فعلى الجانب الآخر تعلن بغداد فى الوقت نفسه قرارا بالافراج عن كافة الرعايا الاجانب المحتجزين على أن يتم ذلك فورا . وأعلن الرئيس العراقى أن ذلك يأتى استجابة لمطالبة بعض حلفائه من الزعماء العرب وبعض الزعماء الأوربيين الذين وفدوا الى بغداد وايضـا تقديـرا لموقف الأعضـاء الـديمقـراطيين بالكونجرس .

ومن جهة اخرى تجدر الاشارة إلى هذه المبادرة العراقية تتمشى مس مقترحات الرئيس الفرنسى ميتران الواردة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر الماضى وقد دعا الرئيس الفرنسى الرئيس صدام بأن يقدم على خطوتين كبادرة لحسن نياته للمساعدة على انفراج الأزمة . الخطوة الأولى الأفراج عن الرعايا الأجانب والثانية اصدار اعلان رسمى باعتزامه الانسحاب من الكويت .

وقد تضمنت الأفكار الفرنسية حينذاك أيضا الدعوة لمؤتمر دولى لبحث مشكلات المنطقة وهو بذلك خرج على المبدأ الأمريكى الغربى بعدم افربط بين أزمتى الخليج والشرق الأوسط . كما سبق له الخروج على الاطار الغربى عندما قدم صيغة جديدة لحل الأزمة تتحدث عن « إعادة السيادة للكويت وإعادة الارادة الديمقراطية لشعبها . »

فاذا انتقلنا إلى العالم الآخر وكان يطلق عليه لوقت قريب الغرب والشرق نجد أنه أصبح اليوم عالما جديدا متقاربا يطلق عليه الشمال أو العالم الصناعى المتقدم (مقارنة بالجنوب النامى أو المتخفف) . وقبل أيام معدودة من التطورات الأخيرة بالخليج كانت هناك تطور ت جديدة من نوع آخر . فبعد ما تم من تصالح ونبذ لخطط المواجهة والردع المتبادل ومن تخفيض للصواريخ والأسلحة النووية .. وبعد ما تم من تخفيف للتوتر والصراعات فى بؤر عديدة بانحاء الكرة الأرضية .. بعد تلك الخطوات كان لابد من قفزة إلى التقاء جديد حول الأمن الجماعى لدول أوربا وعالم الشمال .

وقد وقعت اتفاقية جديدة بباريس للأمن الأوربى وخفض الأسلحة التقليدية فى ٢١ نوفمبر الماضى صاحبها اعلان رسمى بانهاء الحرب الباردة . وقد شارك فى تلك القمة رؤساء الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والغربية والولايات المتحدة وكندا معلنين بذلك بدء مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات الدولية .

وهذه الخطوة تؤكد من جهة أخرى ما سبق التوصل اليه من افرازات دولية لمفاهيم وممارسات جديدة من خلال المتغيرات الدولية الأخيرة وآخرها أزمة الخليج .

وفى ضوء ما سبق استعراضه خاصا بأزمة لخليج والمتغيرات الدولية بوجه عام يمكن استقراء بعض الحقائق والتقديرات المبدئية على المستويات الدولية والاقليمية والقومية . وذلك على الوجه التالى :

اولا : على المستوى الدولى :

١ ـ تأكدت المنطلقات الجديدة للوفاق الدولى السائد آنيا (والذى يختلف عن الوفاق السابق القائم على الردع النووى المتبادل) . وبرزت على أرض الواقع مبادىء ومفاهيم جديدة مثل توازن المصالح بدلا من توازن القوى .. واستبعاد استخدام القوة والعنف (طبعا إلا عند الضرورة) . والاعتماد المتبادل . وكان لتلك المبادىء والمنطلقات وجودها فى بعض ما تم وما يجرى من تسويات مثل ناميبيه ونيكاراجوا وكمبوتشيا وافغانستان ولكن يمكن القول باستقرارها من خلال أزمة الخليج .

٢ ـ اكدت تلك الأزمات تدريجيا دور الأمم المتحدة عن طريق اسهام توافق الدول العظمى وأحيانا مشاركة لأمين العام . ثم جاءت أزمة الخليج كى تخلق للأمم المتحدة دورا جديدا يتميز بالايجابية والفعالية والسرعة والحسم (بشكل نأمل ونتمنى دوامه ؟ !) .

٣ ـ الاتفاق وافتوا بين القوتين العظميين وتقبل كل منهما للتنازلات فى مواقفة وأساليبه قد يبدو للوهلة الأولى تطبيقا أمينا لميثاق الأمم المتحدة . والحقيقة ان ذلك يأتى أساسا من منطلق روح الوفاق الدولى الجديد والتزامهما بما سبق التفاهم عليه صراحة أو ضمنا من انهاء للصراعات الاقليمية وكافة مشكلات الاستقطاب والحرب الباردة .

بعبارة مجملة يلتزم الطرفان بذلك بمقتضى « قواعد اللعبة » للنظام الدولى الجديد .

٤ ـ ابرزت أحداث الأزمة بالخليج وتطوراتها بالأمم المتحدة وبالمجتمع الدولى أن الردع الموجه ضد العدوان واستخدام القوة سلاح ذو حدين . بمعنى أنه وقد أجيز توجيهه إلى العراق فيصبح سيفا مصلتا على رقبة كل من يلجأ الى الاعتداء أو استخدام للقوة . ولا يعنى ذلك اسرائيل فحسب بل يمكن أن قيد ذلك إلى القوى العظمى .

٥ ـ تعاظمت الأفكار والمشروعات الخاصة بالأمن الجماعى الأمر الذى تبلور بوضوح فى اتفاقية باريس الأخيرة للأمن الأوربى والذى ورد ضمن الأفكار المعلنة بالبيان المشترك لقمة هلسنكى عندما يتحدث عن خلق هياكل إقليمية لأمن المنطقة .

ثانيا : بالنسبة للاتحاد السوفيتى :

١ ـ كما سبق الاشارة فقد كانت لبيروسترويكا جورباتشوف ومفاهيمها الجديدة أثرها فى متغيرات أوربا والعالم وايضا فى أزمة الخليج .

٢ ـ كان الترديد السوفيتى لمبدأ « الشرعية الدولية » مثيرا للانتباه . يمكن تفسير ذلك فى ضوء سياساته الداخلية تجاه القوميات المتمردة والجمهوريات المتجهة للاستقلال النسبى أو الانفصال النهائى . وفى هذا الصدد يقوم تعامل الحكومة المركزية فى موسكو مع تلك الحركات الاستقلالية على أساس مبدأ الشرعية . بمعنى أنها تقبل التعامل الطبيعى معها طالما تمسكت باطار الشرعية بينما لا تقر لها بأية حقوق قانونية وتلجأ للضغط عليها أو الصدام معها اذا ما تمردت على أحكام الاتفاقيات أو الاجراءات الدستورية الخ ..

وبالتالى يكون لموسكو أن تتمسك تجاهها بمبدأ الشرعية

(كمثال لذلك حالة لجوئها بالشكوى للأمم المتحدة) من هذا المنطلق يمكن تفسير أسلوب تعامل موسكو مع دول البلطيق وأيضا الموقف الأمريكى من المشكلة .

٣ ـ كذلك يمكن تفسير عديد من المنطلقات والمواقف السوفيتية الجديدة فى ضوء الأوضاع الداخلية بعد تولى جورباتشوف الحكم واتجاهه لتحرير اقتصاد بلاده من الأعباء الباهظة للتسليح النووى وللقوات السوفيتية الضخمة بأراضيه وخارجها بالاضافة للمعونات الخارجية التى يلتزم بتقديمها لحلفائه بأوربا الشرقية والعالم الثالث الخ .. (وذلك بالمقارنة للولايات المتحدة التى قد تتحمل مثل هذه الاعباء ولكن يقابلها موارد ضخمة وصادرات متزايدة ونظام اقتصادى عالمى يقوم على الدولار وجهاز مصرفى يمتص الأرصدة من العالم الثالث ويعيدها اليه فى شكل قروض وفوائد)

٤ ـ ودون استطراد فالاتحاد السوفيتى والرئيس جورباتشوف كان عاملا رئيسيا فى تقويض النظام السياسى العالمى القديم والسعى لاقامة نظام جديد يقيم مناخا للوفاق والسلام والتعاون بما يسمح له بتحقيق تطلعاته الجديدة التى تتفق مع حلم ديجول القديم اى أوربا من الاطلنطى الى الأورال .

لذلك ورغم العلاقات الخاصة بين موسكو وبغداد فجورباتشوف لم يكن يسمح للعراق أو لغيره أن يفسد بمغامراته حلم البيت الأوربى المشترك (وقد صرح أنه يمكن أن يتسع كى يشمل الولايت المتحدة وكندا أو يرتبط بها) .

ثالثا : بالنسبة لفرنسا والمجموعة الأوربية :

١ ـ أظهرت المتغيرات العالمية الأخيرة فى أوربا والخليج تقاربا مطردا بين فرنسا ودول المجموعة الأوربية وبين الاتحاد السوفيتى . وفيما عدا بريطانيا أثناء رئاسة تاتشر للوزارة البريطانية فدول القارة بوجه عام تعتمد على بترول الشرق الأوسط وتتفق مع الاتحاد السوفيتى فى تغليب حل أزمة الخليج سلما . وغنى عن البيان ما لحق الاقتصاد الأوربى من أضرار نتيجة لتضاعف أسعار البترول منذ بداية الأزمة . ولم يرحب برفع الأسعار سوى بعض دوائر أمريكية لها صلاتها بملوك البترول . كما أن نشوب حرب بالخليج وما تؤدى اليه من احتمالات لتدمير لمصادر البترول وعدم استقرار بالمنطقة امر له اثره الأكيد على انتظام تدفق البترول إلى أوربا .

٢ ـ ومن جهة أخرى بدا واضحا مدى التجاوب الأوربى تجاه الاتحاد السوفيتى خلال أزمته الاقتصادية الحالية التى تفاقمت بنقص حاد فى المواد الغذائية فى مطلع فصل الشتاء .

كما قد يضاف إلى رصيد الاتحاد السوفيتى ورئيسه جورباتشوف لدى حكومات وشعوب المجموعة الأوربية الدور السوفيتى فى تقارب أوربا الشرقية مع الغرب وفى تيسير قيام وحدة ألمانيا .

٣ ـ هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها فى تقارب تدريجى وتلقائى بين موسكو والمجموعة الأوربية وفى مزيد من احتمالات التلاقى مستقبلا مما يعطى دفعة لحلم « البيت الأوربى المشترك » . وكما سبق الاشارة فقد بدا أحيانا أن المواقف الفرنسية فى أزمة الخليج أكثر تقاربا والتحاما مع المواقف السوفيتية منها إلى المواقف الأمريكية .

بل ان المستشار هيلموت كول المعروف بصلاته الطيبة بواشنطن وارتباطاته مع السياسة الأمريكية قد أبدى خلال الفترة الأخيرة من الأزمة تشجيعا على حلها سلميا وعدم الاندفاع نحو الخيار العسكرى .

رابعا : بالنسبة للولايات المتحدة :

١ ـ يوضح العرض السابق للمواقف الأمريكية مدى التطور الذى لحقها فى سعيها للحصول على غطاء الشرعية الدولية لسياستها بالخليج . فرغم النجاح الفريد الذى حققته سياستها اعلاميا بداية ثم اقتصاديا (تجميد الأرصدة ومشاركة دول الخليج فى تكاليف العمليات) .. ورغم الحشد البحرى والبرى والجوى للقوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات مما لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الثانية .. رغم ذلك كله حرصت واشنطن على توفير الغطاء القانونى لتحركاتها السياسية والعسكرية . ومن ثم كان اهتمامها بالمساندة السوفيتية لسياستها وقبول تحفظاته ببذل الجهود السلمية وبالعمل باطار الأمم المتحدة مما سبق التنويه عنه تفصيلا ومما دعم مركز الرئيس الأمريكى وسياسته داخليا وخارجيا .

ولا شك أن ذلك يعد تحولا عن أساليبها السابقة فى الاجراءات العسكرية المنفردة وما كانت تسميه بسياسة العصا الغليظة وقد بد هذا وذاك فى أمثلة كفيتنام وطرابلس وبنغازى وجرينادا وبنما .

٢ ـ المتغيرات السياسية فى أوربا والمشكلات الاقتصادية للولايات المتحدة الداخلية والخارجية (آخرها مع مؤتمر منظمة الجات ببروكسل وقبلها مع اليابان وغيرها) .. تلك عوامل مؤثرة قطعا فى المركز الحالى المتميز للولايات المتحدة بموجب النظام السياسى والاقتصادى العالمى وقد يكون بداية العد التازلى لسطوة أمريكا وهيمنتها عى مقدرات الأمور فى أوربا والعالم الثالث . وذلك أمر يزداد تبلورا مع اتمام الوحدة الألمانية ومع أوربا الموحدة

المرتقبة ومع التقارب السوفيتي الأوربي .
٣ ـ تتعرض مصداقية السياسة الأمريكية لاختبار يصعب التكهن بنتائجه وان كان لا خلاف حول اتجاهها لاتخاذ صيغة جديدة لتعاملها مع المشكلات العالمية والاقليمية الحيوية .

خامسا : على المستوى القومي والاقليمي :

١ ـ أوضحت الأحداث الأخيرة عدم مواكبة التحرك السياسي بالوطن العربي مع المتغيرات العالمية وعدم استيعاب النظام العربي القائم لمضمون هذه المستجدات وما تفرضه على النظم العربية لصالح الأهداف المصيرية بعيدة المدى لشعوب الوطن العربي .

٢ ـ بغض النظر عن كافة الشعارات وما صاحبها من رتوش وتجميل فازمة الخليج أساسا بدايتها مع أزمة الأنظمة ذاتها .

٣ ـ وبكل المعايير لا يمكن تجاهل أن هذه الأزمة فجرت هذه المشكلات الأساسية على نطاق واسع . وإذ تؤكد أهمية وضرورة العمل لبناء نظام قومي عربي فذلك يأتي مشروطا بضرورة اتساقه مع المتغيرات العالمية ثم مع تدعيم الديمقراطية داخليا بحيث تكون أية ارتباطات قومية كهدف وتطبيق تعبيرا عن المصالح المباشرة لشعوب الوطن العربي وتطلعاتها المستقبلية .

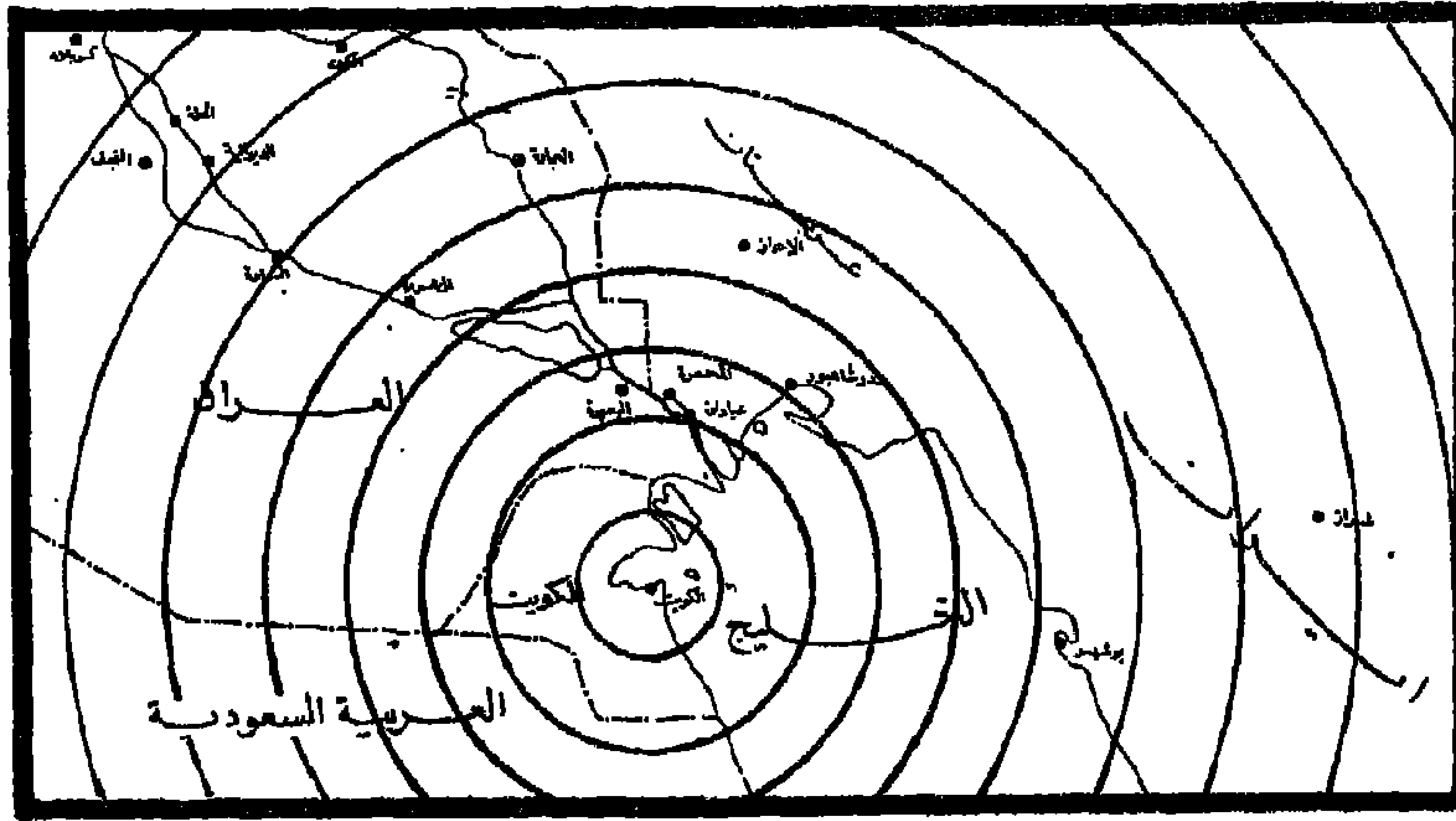
٤ ـ كما أن من أهم ما فجرته أزمة الخليج إحياء القضية الفلسطينية على المستوى الدولي أو بالأحرى تسخينها (خاصة بعد أحداث القدس) . ورغم ما يثار نظريا عن الارتباط بين الأزمتين فقد أصبح مفترضا على المستوى الدولي والقومي أن هناك التزاما قانونيا (أو معنويا) على الولايات المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ اجراءات للردع ضد اسرائيل بعد ماثار مثل هذا الاجماع على تطبيقها ضد العراق .

٥ ـ يأتي أيضا في مقدمة مشكلات النزاع العربي الاسرائيلي التي فجرتها أزمة الخليج ما ووجه به العراق بصدد تقدمه التكنولوجي في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ويقال احتمالات تصنيعه القنبلة الذرية خلال فترة محدودة ؟ ! .. ومن المثار امريكيا حاليا أنه اذا تمت تسوية أزمة الخليج سلما أم حربا فمن الضروري دراسة وسائل إنهاء مصادر هذه التهديدات .

هذا في الوقت الذي أعلن فيه رئيس دولة اسرائيل عن امتلاك اسرائيل للقنبلة النووية وضاع هذا الاعلان الرسمي من مسئول اسرائيلي كبير في غمرة أحداث الخليج .

وبذلك سيصبح من الضروري بعد الأزمة بحث مشروع الرئيس مبارك لاخلاء المنطقة من أسلحة الدمار .

٦ ـ أخيرا وليس آخرا تأتي بعد انهاء هذه الأزمة مشكلة أمن المنطقة في ضوء ما يسود العالم الآن من فكرة الأمن الجماعي خاصة بعد مؤتمر باريس الأخير . وقد جاء بيان قمة هلسنكي مثيرا لاقامة هياكل اقليمية لأمن المنطقة . وتردد بعد ذلك ما يفهم امكان امتداد ذلك امتداد ذلك لدول كتركيا وايران وباكستان بل واسرائيل . ورغم عدم وضوح الفكرة للآن فمن المسلم به أنه سواء الدول العربية المعادية للوجود الأجنبي بالمنطقة أم المتحالفة بالخليج فإنها جميعها وفي مقدمتها (مصر وسوريا) ترفض مبدئيا وبصورة قاطعة استمرار أي شكل تواجد الأجنبي بعد الأزمة .□



[١١]

مجلس الأمن الدولى .. وإدارة أزمة الخليج

أحمد يوسف القرعى

عمل مجلس الأمن منذ الغزو العراقى للكويت وتفاقم أزمة الخليج بتماسك واتساق ، وفى الوقت نفسه بطريقة مسئولة ومتزنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا فى تفسيره الحديث الذى يعيد لمجلس الأمن حقوقه وسلطاته الأصلية . وكانت سلطة المجلس بشأن حفظ السلام (وهى مهمته الأساسية) قد تحولت الى الجمعية العامة طوال حقبة الحرب الباردة منذ صدور قرار الاتحاد من أجل السلام « ٣ نوفمبر ١٩٥٠ » بشأن مشكلة كوريا ، وعجز مجلس الأمن فى المراحل السابقة عن النهوض بمسئوليته فى حفظ السلم والأمن الدوليين حيث لم يتحقق فى كثير من الأزمات إجماع الدول الخمس دائمة العضوية .

وفى اطار الوفاق الدولى الحالى وفى ظل التفسير الواسع لميثاق المنظمة والحد من استخدام حق الفيتو يمارس مجلس الأمن دورا جديدا لم يمارسه منذ انشاء المنظمة عام ١٩٤٥ . ومما يعزز عمل المجلس المشاورات المكثفة التى تجرى فيما بين دوله بصفة عامة وفيما بين الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بصفة خاصة ، واقتضت هذه المشاورات أحيانا من الرئيس الأمريكى بوش ووزير خارجيته بيكر القيام بجولات فى عواصم الدول المعنية لتعزيز الاجماع حول بلورة موقف دولى موحد فى مواجهة الرفض العراقى لقرارات مجلس الأمن .

نشبت أزمة الخليج وكانت عضوية المجلس مشكلة من الدول الخمس الدائمة (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ الصين) ورومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، كوبا ، اليمن ، كندا ، كولومبيا ، اثيوبيا ، فنلندا ، ماليزيا . ومن المقرر أن تنتهى عضوية الدول الخمس الأخيرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ وتبدأ مع أول يناير ١٩٩١ ولمدة سنتين عضوية كل من الهند ، زيمبابوى ، اكوادور ، النمسا ، بلجيكا .

ووفقا لنظام رئاسة المجلس بالتناوب فى كل شهر للدول الاعضاء وبحسب الترتيب الأبجدى الانجليزى لأسماء الدول الاعضاء فى المجلس ، فقد تولى رئاسة المجلس منذ نشوب أزمة الخليج كل من مندوب رومانيا « اغسطس

١٩٩٠ »، مندوب الاتحاد السوفيتي « سبتمبر ١٩٩٠ »، مندوب بريطانيا « اكتوبر ١٩٩٠ »، مندوب الولايات المتحدة « نوفمبر ١٩٩٠ »، ومندوب اليمن « ديسمبر ١٩٩٠ » .

وبعد ساعات قليلة من وقوع الغزو العراقى للكويت أصدر مجلس الأمن قراره الأول بشأن الغزو « رقم ٦٦٠ فى ٢/٣ اغسطس ١٩٩٠ » مقررا وجود خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقى ، ويعنى هذا ان المجلس تصرف منذ قراره الأول بشأن الأزمة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذى ينص على صلاحية مجلس الأمن فى الحالات القصوى القيام بعمليات عسكرية برية وبحرية وجوية طالما كان ذلك ضروريا لحفظ أو اعادة السلام والأمن الدوليين . ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة تحت عنوان (الأعمال المتعلقة بتهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان).

ويعنى هذا أيضا ان مجلس الأمن منذ قراره الأول بشأن الغزو العراقى للكويت أدار الأزمة بأحكام الفصل السابع وبمنهج نظام الأمن الجماعى وتدابيره لمواجهة الغزو ، ويعطى نظام الأمن الجماعى سلطات فعالة للمجلس لكفالة حماية النظام الدولى ومنع أية محاولة للاخلال به أو لتهديد السلم . واصدر المجلس فى هذا الشأن اثنى عشر قرارا فيما بين ٢ اغسطس ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ . وتضمنت هذه القرارات عددا من التدابير الوقتية والتدابير غير العسكرية والتهديد بالتدابير العسكرية .

التدابير الوقتية .. ومسئوليات العراق :

وتحدثت المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة عن طبيعة هذه التدابير التى تستهدف منع تفاقم الموقف ، والتدابير التى اتخذها مجلس الأمن بهذا الشأن حملت العراق خمس مسئوليات رئيسية :

أولا : مطالبة العراق بسحب جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط الى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى أول أغسطس ١٩٩٠ « المادة الثانية من القرار الأول لمجلس الأمن رقم ٦٦٠ والصادر بعد الغزو العراقى للكويت بساعات قليلة ».

وتصميما من مجلس الأمن على انهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له وعلى اعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الأقليمية ، أشار القرار الثانى لمجلس الأمن « رقم ٦٦١ ـ ٦ اغسطس ١٩٩٠ » فى فقرته الأولى الى أن العراق لم يمتثل للقرار ٦٦٠ واغتصب سلطة الحكومة الشرعية فى الكويت وقرر المجلس عددا من التدابير الاقتصادية لمواجهة هذا الاغتصاب .

وفور اعلان بغداد فى ٨ أغسطس ١٩٩٠ قرار ضم الكويت أسرع مجلس الأمن باصدار قراره ٦٦٢ فى اليوم التالى وأشار الى بالغ جزعه لهذه الخطوة وطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فورا وبدون أى قيد أو شرط جميع قواته الى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى أول اغسطس ١٩٩٠ . وأكدت قرارات مجلس الأمن التالية مسئولية العراق بهذا الصدد ، كما أدانت ايضا معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما فى ذلك التدابير الرامية الى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات فى الكويت انتهاكا للقانون الدولى « من القرار ٦٧٠ ـ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ ».

ثانيا : أن يبدأ العراق فورا فى مفاوضات مكثفة مع الكويت لحل خلافاتهما « من القرار ٦٦٠ » ولعدم امتثال العراق بدعوة مجلس الأمن بالبدء فورا فى المفاوضات فان مجلس الأمن بدأ من القرار الثانى « رقم ٦٦١ » بفرض جزاءات على العراق بدأت بالحظر التجارى والمالى ثم الحصار البحرى والجوى والبرى كما تم تشكيل لجنة لمباشرة العقوبات المفروضة على العراق .

ومسئولية المفاوضات كما وردت فى القرار جاءت تالية لمسئولية الانسحاب الفورى فى ترتيب مقصود وهذا يؤكد انه لا مفاوضات إلا بعد الانسحاب العراقى الكامل من الأراضى الكويتية .

ثالثا : ان يلغى العراق اجراءاته بشأن ضم الكويت « من القرار ٦٦٢ » وأكد مجلس الأمن فى هذا القرار أن الضم بأى شكل من الأشكال وبأية ذريعة ليست له صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا وطلب مجلس الأمن من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أى اجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تفسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم .

رابعا : أن يسمح العراق بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق على الفور وان يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا « القرار ٦٦٤ » وألا يتخذ العراق أى اجراء يكون من شأنه تعريض سلامة وأمن أو صحة هؤلاء الرعايا للخطر .

وحمل القرار ٦٦٦ « ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ » العراق المسئولية الكاملة فى هذا الشأن بموجب القانون الانسانى الدولى بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك .

وأكد القرار ٦٦٧ مسئولية العراق مسئولية كاملة عن أى استخدام للضغط على الرعايا الأجانب أو ضد أية بعثة دبلوماسية أو قنصلية فى الكويت أو ضد افرادها . وطالب القرار ٦٧٤ « ٢٩ اكتوبر » العراق بأن يقوم فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت

والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

خامسا : ان تلغى حكومة العراق أوامرها باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وبسحب الحصانة من افراد تلك البعثات وان تمتنع عن القيام بأى من هذه الأعمال فى المستقبل « من القرار ٦٦٣ ، القرار ٦٦٤ »، وطالب القرار ٦٧٤ « ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ » العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورخاء موظفى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها فى الكويت والعراق وعدم اتخاذ أى اجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما فى ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

□□□

واذا كانت المسئوليات الثلاث الأولى « الانسحاب الفورى ـ اجراء المفاوضات مع الكويت ـ إلغاء اجراءات ضم الكويت » تندرج تحت مبادىء القانون الدولى العام فان المسئولية الرابعة « الخاصة بالافراج عن الرهائن » تندرج تحت مبادىء القانون الانسانى الدولى بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة خاصة وقد أكد مجلس الأمن أن هذه الاتفاقية تنطبق على الكويت وأن العراق بوصفه طرفا متعاقدا أساسيا فى الاتفاقية ، ملزم بالامتثال لجميع أحكامها وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التى يرتكبها . أما المسئولية الخامسة « الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية » فتقع تحت طائلة اتفاقيتى فيينا المؤرختين فى ١٨ أبريل ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية و ٢٤ أبريل ١٩٦٣ بشأن العلاقات القنصلية اللتين يشترك العراق طرفا فى كل منهما .

ومثل هذه المسئوليات الخمس يتمسك المجتمع الدولى بمضمونها وجوهرها وحرفيتها ولايجوز وفقا لطبيعة قرارات مجلس الأمن التنازل عن بعضها أو التفاوض حول مدلولاتها فهى مسئوليات متكاملة وان وردت فى نصوص اثنى عشر قرارا لمجلس الأمن .

هذا وقد وردت هذه المسئوليات الخمس فى قرارات مجلس الأمن مقرونة بالادانة الكاملة للنظام العراقى وجاءت عبارات الادانة قوية فى صياغتها ، وتجدر الاشارة الى عدد من هذه العبارات :

ـ الغزو العراقى للكويت خرق للسلم والأمن الدوليين .

ـ اغتصب العراق سلطة الحكومة الشرعية فى الكويت .

ـ يشعر مجلس الأمن بالسخط للانتهاكات الخطيرة من جانب العراق .

ـ اجراءات العراق تشكل أعمالا عدوانية وانتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية .

التدابير غير العسكرية :

وهى التدابير التى لاتتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وبشأن مواجهة أزمة الخليج يمكن القول أن المجلس قد أحيا هذه التدابير من خلال فرض عدد من الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على العراق . وكانت سلطة مجلس الأمن فى فرض مثل هذه الجزاءات كما رسمها الميثاق قد تقلصت طوال حقبة الحرب الباردة ، وبالتالى انفردت الجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها بفرض مثل هذه الجزاءات بحرية أكبر طوال العقود الأربعة الأخيرة .

ومثل هذه التدابير غير العسكرية وان كانت بمثابة جزاءات على العراق ، فانها فى نفس الوقت تعد مسئوليات دولية على كافة دول المجتمع الدولى للعمل بها لمواجهة الغزو العراقى . وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن صياغة مثل هذه التدابير أو الجزاءات فيما يلى :

ـ **عدم الاعتراف السياسى** ومطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بضم العراق للكويت والامتناع عن اتخاذ اى اجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تفسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم « من القرار ٦٦٢ » .

ـ **الحظر التجارى** : وذلك بالامتناع عن استيراد أى من السلع أو المنتجات التى يكون مصدرها العراق أو الكويت والامتناع عن أية عمليات بيع أو توريد لأية سلع أو منتجات بما فى ذلك أية معدات عسكرية وذلك الى أى شخص أو هيئة فى العراق أو الكويت « من القرار ٦٦١ » .

ـ **الحظر المالى** : وذلك بامتناع جميع الدول ورعاياها عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة فى العراق أو الكويت « من القرار ٦٦١ ، ٦٧٠ ».

ـ **تجميد الأصول العراقية** : وحماية الأصول التى تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة فى اقليمها وتقديم تقارير بشأن هذه الأصول الى لجنة مجلس الأمن « من القرار ٦٧٠ » .

ـ **الحصار البحرى** : وذلك بأن تقوم الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت والتى تنشىء قوات بحرية فى المنطقة باتخاذ التدابير التى تتناسب مع الظروف المتغيرة وحسب الضرورة فى اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية

تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتى ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ « من القرار ٦٦٥ » .

ـ الحظر الجوى : وذلك بألا تسمح جميع الدول لأية طائرة بأن تقلع من اقليمها اذا كانت تحمل أية شحنة الى العراق أو الكويت أو منهما عدا الأغذية فى الظروف الانسانية ، وألا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر ان تهبط فى العراق أو الكويت أيا كانت الدولة المسجلة فيها بالمرور فوق اقليمها مالم تهبط هذه الطائرة فى مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن « من القرار ٦٥٠ ».

ـ تسجيل التعويضات : وذلك بدعوة الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها بجبر الضرر أو التعويض المادى بغية وضع ماقد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولى .

هذا وقد طلب مجلس الأمن اكثر من مرة فى قراراته ان تلتزم جميع الدول بمثل هذه المسئوليات وتضمن الامتثال الصارم والكامل للاجراءات التى تترتب عليها فى مواجهة الغزو العراقى للكويت .

تدابير التهديد بالخيار العسكرى :

فى مواجهة الغزو العراقى للكويت وأمام تعنت الرئيس العراقى صدام ، توصل مجلس الأمن الى اسلوب التهديد بالخيار العسكرى منذ وقت مبكر ، حيث يفهم من مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ « ٢٥ اغسطس » جواز استخدام القوة فى اطار إحكام حلقات الحصار البحرى حول العراق ، فقد خول القرار الدول الأعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت استخدام الاجراءات الضرورية لتطبيق الحصار على العراق ، وطلب القرار صراحة من الدول المعنية والتى تنشىء قوات بحرية فى المنطقة ان تتخذ من التدابير مايتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة فى اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن « والتى نص عليها القرار ٦٦٠ فى ٣ اغسطس » .

كما أباح القرار نفسه « رقم ٦٦٥ » للدول المعنية ان تنسق أعمالها لتنفيذ هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الاركان العسكرية التابعة للمجلس .

ولم يكن القرار تخويلا مطلقا لاستخدام القوة بدون تمييز فقد حددت فقراته استخدام الحظر للتأكد من حمولات السفن والحد الأدنى لاستخدام القوة وان هذا الاجراء لايتخذ إلا اذا دعت الضرورة الى ذلك .

وأمام تداعى الأحداث ورفض العراق الانسحاب من الكويت جاء القرار ٦٧٨ « ٢٩ نوفمبر » ليضع الأساس السياسى لامكانية استخدام القوة فى حالة عدم التوصل الى حل سلمى للأزمة قبل ١٥ يناير ١٩٩١ .

ولم يصدر مثل هذا القرار لمجرد التمويه أو التخويف فقط ، لأن المجلس كان قد هيأ منذ البداية عدة تدابير للخيار العسكرى جنبا الى جنب تدابير الخيار السلمى ويمكن رصد تدابير الخيار العسكرى فيما يلى :

ـ احياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة للمجلس .
ـ تخويل الكويت حق الدفاع الفردى والجماعى .
ـ استعانة مجلس الأمن بالدول التى تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية والتى تنشىء قوات بحرية فى المنطقة فى تنفيذ قرارات المجلس .

وبشأن احياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة لمجلس الأمن ، جاءت المبادرة من موسكو التى طالبت باحياء عمل هذه اللجنة وهى احدى لجان مجلس الامن الدائمة واللجان الاخرى هى : لجنة نزع السلاح ، لجنة الخبراء ، لجنة قبول الأعضاء الجدد ، لجنة الاجراءات الجماعية ، وتشبه هذه اللجنة الى حد كبير لجنة الحصار الدولية فى زمن العصبة فكلتاهما تتبع المجلس وان اختلفت طبيعة كل منهما .

وتتألف اللجنة من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ومن الممكن اشتراك دول أخرى فيما اذا كان الأمر يستدعى ذلك .

واللجنة وان كانت لجنة دائمة إلا أن أعمالها كانت شبه مجمدة طوال حقبة الحرب الباردة وكانت لاتعالج موضوعات أساسية لخلو جدول أعمالها من قضايا رئيسية عدا قيامها ببحث المشاكل الخاصة بعمل القوات الدولية التى تم تشكيلها بقرار من مجلس الأمن .

وتعتبر اللجنة مسئولة أمام مجلس الأمن وتقدم له النصيحة الفنية فى الأمور العسكرية . وتناولت المادتان ٤٦ ، ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة مهام هذه اللجنة حيث تنص المادة ٤٦ على ان الخطط التى يتم تنفيذها باستخدام القوة المسلحة يتخذها مجلس الأمن بالتعاون مع اللجنة العسكرية . وتحدد المادة ٤٧ مهام اللجنة فى تقديم النصح ومساعدة المجلس فى كل المسائل التى تتعلق بالنقاط التالية :

١ ـ المتطلبات العسكرية والتدابير المطلوبة للحفاظ على السلام والأمن .
٢ ـ انتشار وقيادة القوات التى يتم وضعها تحت تصرف مجلس الأمن .
٣ ـ وضع القواعد وتنظيم التسليح بما فى ذلك نزع السلاح وتكون هذه اللجنة مسئولة ايضا أمام مجلس

الأمن للتوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة تكون تحت تصرفه .

وجاءت دعوة رئيس الوفد السوفيتي في مجلس الأمن في ١٠ اغسطس الماضي بدعوة اللجنة لبحث ازمة الخليج طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الاجراء لم يسبق له أن تم في أية أزمة دولية .

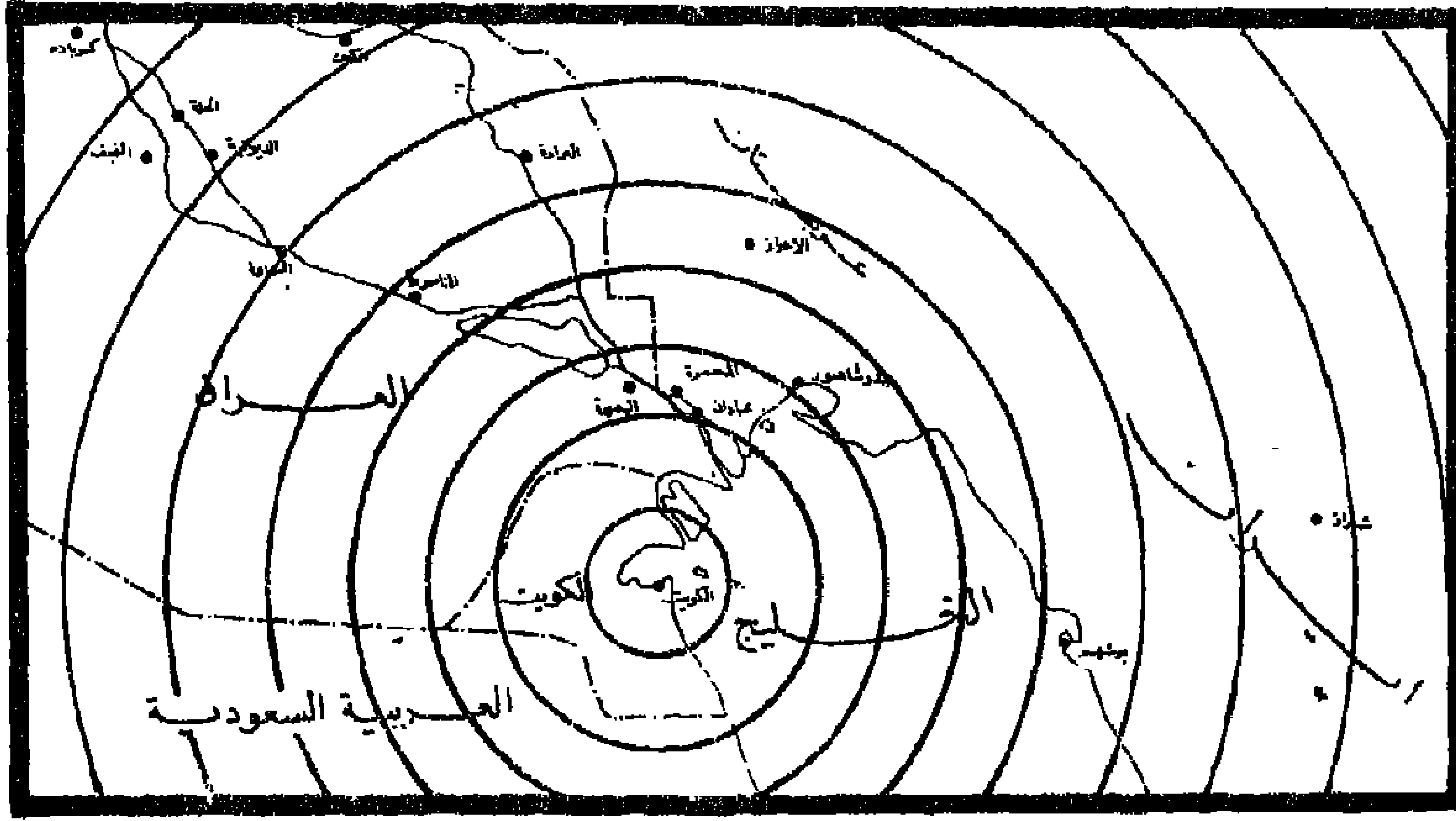
وبعد هذه المبادرة السوفيتية اجتمع ممثلو الدول الخمس دائمة العضوية في ١٧ اغسطس في اجتماع غير مسبوق اشترك فيه المستشارون العسكريون لهذه الدول تناولوا فيه مقترحات تنسيق أنشطة البحرية في الخليج ومنها تبادل المعلومات واسناد مهام محددة لقطع بحرية معينة في الخليج مستقبلا . ثم بدأت اللجنة تشارك في كثير من المداولات التي تجرى بين الخمس الكبار في مجلس الأمن حتى صدور قرار مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر الماضي والذي حسم الخيار العسكري في اطار توقيت معين « منتصف يناير » .

ونذكر ايضا من تدابير الخيار العسكري تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي حيث خول مجلس الأمن الكويت هذا الحق في مواجهة الغزو العراقي تطبيقا مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي أباح أنواعا من الحروب التي تقوم لردع العدوان وشجبه عن طريق نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة « الفصل السابع من الميثاق » وحق الدول فرادى وجماعات في الدفاع عن النفس الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولي « مادة ٥١ من الميثاق ».

وعزز المجلس تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي بتصميم المجلس على انهاء احتلال الكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية « راجع على سبيل المثال ديباجة القرار ٦٦٢ » .

أما بشأن استعانة مجلس الأمن بالدول التي تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية « والتي تنشىء قوات بحرية في المنطقة » في تنفيذ قرارات المجلس فان مخاطبة مجلس الأمن لهذه الدول يكسب قوات هذه الدول شرعية دولية ويعد ايضا من تدابير الخيار العسكري للمجلس حيث يمكن ان يتم وضع مثل هذه القوات تحت اشراف الأمم المتحدة في خطوة قادمة اذا ماقرر المجلس حسم الأزمة بالخيار العسكري بعد ١٥ يناير ١٩٩١ .

ومثل هذه الخطوة تقتضي قرارا تفصيليا من مجلس الأمن حيث تنص المادة ٤٣ على تعهد الدول الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين .□



[١٢] أزمة العمالة المصرية العائدة

د . إيهاب عزالدين نديم

ترتب على الغزو العراقى للكويت مجموعة كبيرة من الآثار السلبية المباشرة تمثل أهمها فى نقص مصادر الموارد المصرية من النقد الأجنبى نتيجة إنكماش حركة السياحة والتحويلات ورسوم المرور بقناة السويس ، هذا فضلا عن العديد من الآثار السلبية غير المباشرة مثل تزايد معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة . وإذا كانت هذه هى أهم الانعكاسات السلبية على الموارد المالية ، فإن انعكاسات الأزمة على الموارد البشرية كانت أشد قسوة وأكثر خطورة وقد تمثلت فى ظاهرة « العمالة المصرية العائدة » . ويتركز إهتمامنا على تحليل الجوانب الاقتصادية لهذه الظاهرة للتعرف على أبعادها وأهم النتائج المترتبة عليها وأخيرا نتعرض الى المحاور الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لمواجهة هذه المشكلة .

أولا : الأبعاد الأساسية لظاهرة « العمالة المصرية العائدة » :

من المهم أن نقرر فى البداية أن « العمالة المصرية العائدة » ما هى فى واقع الأمر سوى مرحلة تالية « لعمالة مصرية مهاجرة » وبالتالى فإن التفسير العلمى السليم للظاهرة الحالية وما ترتب عليها من آثار يقتضى إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة وإنماطها فى العقود السابقة .

ففى خلال فترة الستينات ظهرت موجات محدودة من الهجرة الى بعض الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والبرازيل . وكانت حركات الهجرة فى ذلك الوقت من نوع « الهجرة الدائمة » . ولكن بعد عام ١٩٧٣ حدثت الطفرة الكبرى لحركة الهجرة المصرية وكانت من نوع « الهجرة المؤقتة » المتجهة إلى البلاد العربية النفطية حيث كان النفط هو المحرك الأساسى لحركات الهجرة منذ ذلك التاريخ . وهكذا إتخذت هجرة العمالة المصرية ـ خلال السبعينات ـ أبعادا جديدة ليس فقط من حيث الكم ولكن أيضا من حيث الهيكل والخصائص . ويلاحظ أن هذه الحركة المهاجرة قد تمت بصورة عشوائية غير مدروسة ، الأمر الذى كان له أبلغ الأثر على سوق العمل المصرية نتيجة خروج العمالة وأيضا عند عودتها المفاجئة .

ويمكن التمييز عامة بين ثلاث مراحل لحركة العمالة المصرية .

الأولى : قبل السبعينات ـ وتمثل مرحلة النمو التدريجى ـ فلم يعانى الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة من ضغوط إقتصادية ملحوظة وبالتالى تضاءلت عوامل الطرد للعمالة المصرية فى الوقت الذى ضعفت فيه قوى الجذب فى المنطقة العربية .

أما المرحلة الثانية : ويطلق عليها مرحلة الطفرة النفطية

(١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) فقد إشتدت خلالها قوة الطرد من مصر وقوة الجذب الى الدول العربية النفطية . فعلى الصعيد المحلى إرتفعت معدلات التضخم فى مصر من ٢,٦٪ فى الستينات الى حوالى ١١٪ فى السبعينات وتعدت ٢٥٪ فى الثمانينات . كذلك تزايدت نسب البطالة من ٢,٢٪ الى ٧,٧٪ ثم إلى حوالى ١٤٪ خلال العقود الثلاثة على التوالى . كما إتجهت معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى نحو التناقص من متوسط ٩٪ فى السبعينات الى متوسط ٤٪ فى الثمانينات . وهكذا إشتدت عوامل الطرد للعمالة المصرية فى الوقت الذى قويت فيه عوامل الجذب فى دول النفط بسبب « فورة النفط » بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وهكذا شهدت المرحلة الثانية أكبر تدفق بشرى للعمالة المصرية . ولايمكن إغفال دور الحكومة المصرية فى تشجيع حركة الهجرة إعتقادا بأن تصدير العمالة هو أنسب الحلول لمواجهة مشكلة البطالة من ناحية ، ومواجهة ندرة رأس المال المادى من خلال تحويلات العمالة المهاجرة من ناحية أخرى .

وتتفق معظم الآراء على أن الآثار السلبية التى ترتبت على عشوائية الهجرة خلال هذه الفترة قد فاقت آثارها الايجابية . فقد عانت العديد من قطاعات الاقتصاد القومى ـ كالزراعة والتشييد والبناء والقطاع الحرفى والتعليم ـ من نقص واضح فى العمالة وبالتالى إرتفاع فى مستوى الأجور والتكلفة مما ساهم فى زيادة معدلات التضخم .

وأخيرا جاءت **المرحلة الثالثة** : مع منتصف الثمانينات . وهى مرحلة « عودة العمالة المصرية » حيث تحولت قوى الجذب إلى المنطقة العربية الى عوامل طرد للعمالة المصرية لعل من أهمها هذه العوامل :

أ ـ الانكماش فى أسواق النفط العربية نتيجة تدهور أسعار البترول وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على فرص التشغيل بهذه الدول .

ب ـ تزايد القوى التنافسية للعمالة الوطنية والآسيوية أمام العمالة المصرية فى أسواق العمل الخليجية .

جـ ـ الظروف السياسية والعسكرية بمنطقة الخليج ـ كإنتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية ، والغزو العراقى للكويت .

لعل أهم ما نستخلصه من العرض السابق أن ظاهرة « عودة العمالة » المصرية المهاجرة ـ الهجرة مؤقتة ـ أمر من المفروض ألا يثير المشاكل والاختلالات إلا فى الحالات التالية :

أ ـ أن تكون هجرة هذه العمالة قد تمت بصورة عشوائية وغير مخططة . وهذا ما تم بالفعل فى مصر منذ أوائل السبعينات حيث نص الدستور المصرى (مادة ٥١) على حق المواطن فى الهجرة الدائمة والمؤقتة ـ وظلت حركات الهجرة تتدفق بلا ضوابط ، أو تنظيم وعندما بدأت حركة هذه الهجرة فى الارتداد والعودة بدأت الدولة فى تنظيم الهجرة (القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٢) .

ب ـ الحالة الثانية التى يمكن أن تؤدى فيها الهجرة العائدة إلى مشاكل هى تلك الحالة التى لاتستعد فيها الدولة لاستقبال وإستيعاب العمالة العائدة . وهذا أيضا ما حدث فى مصر حيث تعاملت الحكومة مع الهجرة المؤقتة وكأنها دائمة وحل أبدى لمشكلة البطالة .

جـ ـ أما الحالة الثالثة التى تثير فيها العودة المتاعب والضغوط فهى حالة « العودة المفاجئة » ـ وهذا أيضا ما ينطبق على مصر فى الظروف الأخيرة بعد الغزو العراقى للكويت .

وهذا يتبين لنا ـ فى جميع الأحوال ـ أن عودة العمالة المصرية بعد أزمة الخليج كان فى المتحتم أن يثير المشاكل والأعباء للاقتصاد المصرى .

ثانيا : اهم المشاكل والآثار الاقتصادية الناجمة عن عودة العمالة المصرية :

مثلما سبق القول فإن هناك مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والتى تمثلت ـ بصفة أساسية ـ فى نقص الموارد من النقد الأجنبى . وسوف نتعرض فى هذه التحليل الى دراسة الخسائر المترتبة بصورة مباشرة وغير مباشرة بعودة العمالة المصرية والتى يمكن تصورها من خلال ثلاث مراحل لحركة العمالة العائدة ، مرحلة نقل العائدين ، ومرحلة إستقبالهم وأخيرا مرحلة إستيعابهم .

المرحلة الأولى : وهى مرحلة نقل العائدين من الأماكن الطاردة لهم الى ارض الوطن برا وبحرا وجوا . وقد ساهمت العديد من الدول الصديقة فى تحمل نسبة من تكاليف هذه المرحلة والتى قدرتها بعض الدراسات بحوالى ٣٠٠ دولار لنقل الفرد الواحد .

المرحلة الثانية : وهى مرحلة استقبال العائدين وقد ترتب على هذه المرحلة العديد من الأعباء والمشاكل من أهمها

١ ـ مشاكل حصر اعداد العائدين والتعرف على خصائصهم وقد تحملت الأجهزة المصرية المعنية أعباء جساما وتكاليف باهظة للقيام بهذه المهمة .

٢ ـ مشاكل التعرف على حجم خسائر النازحين للتوصل الى تقدير مستحقاتهم تمهيدا لاتخاذ الاجراءت السياسية والدولية اللازمة للمطالبة بها وإستعادتها .

٣ ـ مشاكل العمل على توفير إحتياجات العائدين من سلع وخدمات عاجلة (أغذية ـ ادوية ـ أماكن إقامة مؤقتة ....) خاصة أن معظمهم قد فر تاركا كل أمواله وممتلكاته بدول النزاع .

المرحلة الثالثة : وهى أخطر المراحل ـ وتتمثل فى عملية إستيعاب هذه العمالة فى محاولة لدمجها مع المجتمع المصرى الذى يعانى أساسا من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولعل أهم الآثار المترتبة على هذه المرحلة هى :

١) ـ **زيادة معدلات البطالة** : فمن المعروف أن سوق

العمل فى مصر تعانى منذ سنوات طويلة من إختلالات كمية ونوعية ترتب عليها تزايد معدلات البطالة فى صورتها السافرة والمقنعة . ولاشك أن إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد الى هذه السوق - وبصورة فجائية - يزيد من حدة هذه الاختلالات .

أما محاولة إعادة تشغيل نسبة من العائدين بأعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام فهو أمر يستند فى المقام الأول الى إعتبارات انسانية وإجتماعية ولايعتبر حلا إقتصاديا لأنه يمثل مزيدا من البطالة المقنعة فى هذين القطاعين .

٢) - زيادة التكاليف والأعباء على الموازنة العامة للدولة : وقد قدرت وزارة القوى العاملة والتدريب الأعباء المتوقعة على الموازنة العامة للدولة (١٩٩٠ - ١٩٩١) فى هذا المجال بحوالى ١٨٩ مليون جنيه زيادة فى الأجور السنوية نتيجة عودة العاملين فى الحكومة . هذا عدا نفقات التدريب التحويلى . كذلك قدرت الاستثمارات الاجمالية المطلوبة لتشغيل العمالة العائدة بحوالى ٤ مليار دولار . كما أن هناك زيادة متوقعة فى أعباء الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة عودة هذه الأعداد بشكل مفاجىء ودخول ما يزيد عن ١٧ الف سيارة .

٣ - نقص تحويلات المصريين العاملين بالخليج : وقد قدرت وزارة القوى العاملة هذا النقص بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار وذلك على النحو التالى :

- ١٠٠٠ مليون دولار نتيجة توقف تحويلات المصريين العاملين بالعراق وعددهم يقرب من مليون مواطن .
- ٦٦٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين بالكويت وعددهم حوالى ٢٠٠ ألف مواطن .
- ٧٤٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين فى الأردن والسعودية ودول الخليج الأخرى .

٤ - نقص فى حصيلة الضرائب على دخل العاملين بالخارج ويقدر هذا النقص بحوالى ٢٨,٥ مليون جنيه - هذا فضلا عن الانخفاض المتوقع فى حصيلة الموارد من تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية .

٥ - الخسائر الاقتصادية الناجمة عن فقد مدخرات المصريين بدول النزاع والتى تقدر بما يتراوح ما بين ١٢ - ١٥ مليار دولار . هذا فضلا عن خسائر ممتلكاتهم ومستحقات ومكافآت نهاية الخدمة والتى تزيد قيمتها عن عشرة مليارات دولار .

٦ - الزيادة فى الاستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للعائدين مثل بناء الفصول وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الأساسية وتقدر هذه الزيادة بحوالى ١٢٥٠ مليون جنيه .

٧ - زيادة معدلات التضخم : فلاشك أن عودة المصريين من الخليج سوف تخلق طلبا جديدا ومفاجئا على مختلف السلع والخدمات . ولما كان عرض هذه السلع والخدمات قليل المرونة فى المدة القصيرة - خاصة بالنسبة للسلع الغذائية - فإن هذا يؤدى بالضرورة الى زيادة حدة التضخم .

وجدير بالذكر أنه فى حالة عدم إمكانية توظيف العمالة العائدة فى مجالات منتجة تضمن زيادة حقيقية فى الانتاج فإن تيار الدخول النقدية الحديث سوف يستمر فى ممارسة آثاره التضخمية فى الاقتصاد المصرى .

وعلى الرغم من تركيز التحليل على الخسائر الناجمة عن عودة العمالة المصرية ، إلا أن هذا لايعنى عدم وجود آثار إيجابية لهذه الظاهرة . فالثروة البشرية العائدة تتضمن عمالة ماهرة ومؤهلة من التخصصات المطلوبة فى سوق العمل فى مصر سواء فى المجال الحرفى أو الزراعى أو فى المجال الخدمى . ولاشك أن التخفيف من حدة الآثار السلبية للعودة وتعظيم الآثار الايجابية لها يتوقف الى حد بعيد على قدرة الاقتصاد المصرى وفعالية السياسات المتبعة فى استيعاب هذه العمالة العائدة بما يساهم فى تخفيض تكلفة الانتاج ويزيد الطاقات الانتاجية للحد من الميول التضخمية ومشاكل البطالة .

ثالثا : المحاور الأساسية للاستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلة العمالة العائدة :

أوضحنا فيما سبق أن قضية العمالة العائدة من الخليج ليست إلا جزء من مشكلة أكبر هى مشكلة استيعاب العمالة العائدة منذ الثمانينات والرصيد المتراكم من المتعطلين من شباب الجامعات والمعاهد المختلفة . ولعل ما يميز فقط جزئية مشكلة العائدين نتيجة أزمة الخليج هو عنصر المفاجأة . لذلك فان السياسات المقترحة لمواجهة الأزمة الأخيرة لايصح أن تتركز فقط على مجموعة الاجراءات العاجلة والمسكنة التى تعمل على امتصاص وقتى لآثار المشكلة - وإنما يجب أن تكون الحلول فى إطار استراتيجية عامة وشاملة ومتكاملة تعتمد على سياسات قصيرة ، ومتوسطة وطويلة الأجل تهدف فى النهاية الى إعادة هيكلية الاقتصاد القومى لبناء قدراته الذاتية القادرة على استيعاب عمالته والاستفادة من ثروته البشرية .

ولن يتسع المقام لتفصيل وتحليل السياسات المختلفة التى تعتمد عليها هذه الاستراتيجية المقترحة ولكننا نكتفى بالاشارة فقط إلى أمرين فى هذا المجال .

[١] أهم الاعتبارات المؤثرة فى عملية استيعاب العمالة العائدة :

نشير فى البداية الى مجموعة من الاعتبارات المؤثرة فى عملية استيعاب العمالة العائدة وذلك حتى يتبين لنا مدى الصعوبات التى قد تواجه هذه العملية ، فاقتراح الحلول أمر يسير ولكن التنفيذ أمر يتوقف على العديد من الاعتبارات من اهمها :

أ - هيكل وخصائص العمالة العائدة :

لاشك أن معرفة خصائص العمالة العائدة أمر هام لتحديد مجالات العمل اللازمة لاستيعابهم ، بل ولتحديد

نوعية وطبيعة السلع والخدمات المطلوبة لهم . وعلى الرغم من أن إجراءات الحصر والتصنيف لاتزال مستمرة إلا أن المؤشرات الأولية للتحليل المهنى للعائدين تشير الى أن حوالى ٩٠٪ من جملة العائدين من الكويت وحوالى ٩٦٪ من العائدين من العراق غير مرتبطين بوظائف بالحكومة والقطاع العام ، وأن أكثر من نصفهم من العمالة العادية والحرفية والزراعية .

ولعل ذلك يؤكد أن ما سوف تستوعبه الحكومة أو القطاع العام هو نسبة ضئيلة للغاية وأن المواجهة الحقيقية للمشكلة تعتمد على السياسات الفعالة لاعادة تدريب وتأهيل وتحويل العمالة العائدة الى انشطة إنتاجية غير حكومية .

ب ـ ظروف سوق العمل فى مصر :

أوضحنا أن سوق العمل فى مصر تعانى من إختلالات كمية ونوعية أدت الى تزايد معدلات البطالة الصريحة والمقنعة . بل أن عدد الداخلين الجدد الى سوق العمل سنويا يساوى وحده جملة عدد العائدين من الخليج (حوالى ٤٥٠ ألف) ـ وهذا يعنى أن مصر تواجه سنويا « تداعيات أزمة الخليج » ولا تستطيع الخطط الاقتصادية استيعاب أكثر من ٣٠٪ من جملة هؤلاء الداخلين الجدد الى سوق العمل علما بأن من يتم تعيينهم لايمثلون فرص عمل جديدة حقيقية بل هم فى واقع الأمر إضافة إلى رصيد البطالة المقنعة . وهكذا يتضح لنا ما تعانيه سوق العمل فى مصر ومدى الصعوبات التى تواجه عملية استيعاب العمالة العائدة بها .

جـ ـ الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى :

أشرنا فيما سبق الى ما يواجه الاقتصاد المصرى من تحديات ومشاكل اقتصادية نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية الأمر الذى انعكس فى صورة تناقص فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وتزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد الناتج المحلى الاجمالى وتزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وارتفاع أعباء المديونية الخارجية . ولاشك أن هذه الظروف تحد من القدرات الحالية الحقيقية للاقتصاد المصرى لاستيعاب فائض العمالة بوجه عام ، والعمالة العائدة بوجه خاص .

[٢] اهم المحاور الخاصة بالاستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلة العمالة العائدة :

كثر الحديث والحوار حول السياسات اللازمة لمواجهة مشكلة البطالة . ولاشك أن استيعاب العمالة العائدة من الخليج ـ يدخل فى إطار السياسة العامة للتشغيل . لذا نكتفى بمجرد ذكر محاور العمل الرئيسية فى الآجال المختلفة .

(أ) محاور العمل فى الأجل القصير :

ترتكز سياسات الأجل القصير على اعتبارات اجتماعية وإنسانية وتعد من قبيل الحلول العلاجية المسكنة . وهى تتمثل فى محاولة إعادة توظيف نسبة من العمالة العائدة فى أعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام . كذلك تعتمد على سياسات التدريب التحويلى للعمالة العائدة لامتصاصها بالأنشطة الانتاجية التى تحتاجها سوق العمل فى مصر .

(ب) محاور العمل فى الأجل المتوسط :

تركز سياسات الأجل المتوسط على خلق وتشغيل الطاقات الانتاجية التى تستوعب العمالةالعائدة بعد إعادة تأهيلها وتدريبها . ويتم ذلك من خلال :

ـ تشغيل الطاقات العاطلة فى مختلف المجالات بعد علاج أسباب تعطلها وتعثرها .

ـ تنمية وتشجيع الأنشطة ذات الكثافة العمالية الكبيرة (المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة .. إلخ)

ـ هذا بالاضافة الى دراسة تنمية القطاع غير المنظم وتشجيع إقامة المجتمعات العمرانية المتكاملة الجديدة .

(جـ) محاور العمل فى الأجل الطويل :

إن العلاج الحقيقى لمشاكل الاقتصاد المصرى ـ ومن اهمها مشاكل التنمية البشرية ـ يعتمد أساسا على مجموعة من السياسات المتناسقة والمتكاملة طويلة الأجل تهدف الى إعادة هيكلة الاقتصاد القومى وزيادة طاقاته الانتاجية الذاتية بالتركيز على :

تنمية الموارد البشرية : ويتم ذلك بإصلاح وتطوير سياسات الاستثمار البشرى (تعليم ـ تدريب ـ توعية وإعلام .. إلخ) لتحسين الخصائص السكانية وزيادة الكفاءة الانتاجية للقوة العاملة وربط التعليم والتدريب باحتياجات الخطة .

تنمية الموارد المادية (الطبيعية والمالية) : وذلك برفع كفاءة استخدام الثروات القومية المتاحة وتهيئة المناخ الملائم لاجتذاب مزيد من الاستثمارات المصرية وغير المصرية للعمل فى اطار إقتصاد مستقر ومتوازن .

ولاشك أن العمل من خلال هذه المحاور سوف يساهم فى علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ويعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل فى مصر لاستيعاب البطالة القائمة والعمالة العائدة معا . □

الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال العربية خلال الفترة السابقة فاننا نلاحظ انه مع تزايد تدفق الأموال على الدول العربية ترافق معه تزايد حجم الأموال العربية التي تقدم لدول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة سواء في شكل منح ومكونات وقروض حيث ارتفعت هذه الأموال من ١.٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٦,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ان وصل مجموعها التراكمي من ١٩٨٠/٧٣ الى ٤٣,٥ مليار دولار.

ويمكن القول ان القروض التي قدمت تمثل نسبة ضئيلة لجملة الاستثمارات التي نفذت في الدول العربية غير النفطية والتي بلغت ٢٠٣ مليارات دولار، أي نسبة ٧,٤ في المائة من هذه الاستثمارات، وبالنسبة للقروض الثنائية المقدمة مباشرة من الحكومات العربية النفطية ومن صناديقها القطرية والتي قدرت بنحو ١٢,٥ مليار دولار تمثل اقل من ٣,٩ في المائة فقط من مجموع الفوائد الرسمية المتراكمة لاستثمارات الاقطار العربية النفطية الرئيسية في الخارج، والتي قدرت بما يزيد على ٣٢٤ مليار دولار في نفس الفترة.

وبالنسبة للمكونات والمنح الرسمية الثنائية المقدمة من حكومات الاقطار العربية النفطية ومن صناديقها القطرية الى خمس عشرة دولة عربية بلغت جملتها خلال ١٩٨٠/٧٠ نحو ٢٥ مليار دولار منها ٢٢,٥ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٠/٧٤، وفي نفس الفترة تدفقت قروض البنوك العربية إلى السوق الدولي، فبعد ان كانت ٠,٩ مليار دولار عام ١٩٧٧ أصبحت اكثر من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠، ثم قفزت في عامي ٨١ و ١٩٨٢ إلى ٩,١ مليار دولار و٩,٧ مليار دولار على التوالي وفي الفترة من ١٩٨٦/٧٨ قامت المصادف العربية العاملة في الاسواق الدولية بابرام مجموعة من قروض مصرفية بلغ اجمالها ٤٨ مليار دولار كان نصيب المقترضين العرب ٢١ مليار دولار.

أما المساعدات العربية الانمائية الميسرة للعالم بصفة عامة وصل أعلى معدل لها في الفترة من ١٩٨٤/٨٠ إلى ٣٢,٧ مليار دولار منها ٣٠,٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي، الا أنها انخفضت وبصورة حادة لتصل الى ٣,٥ مليار دولار تقريبا عام ١٩٨٧ كان منها ٣,٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة لحصة الدول العربية غير النفطية من هذه المساعدات فقد كانت نسبتها ٥٤,٥٪ من اجمالي المساعدات الانمائية العربية، في عام ١٩٨٤ حصلت كل من الأردن وسوريا على أعلى نسبة أذ بلغت ١٦٪ لكل دولة على حدة.

وفي عام ١٩٨٤ كانت النسبة ٥٤,٥٪ حصلت سوريا على ١٦,٠٪ كما حصلت الاردن ايضا على ١٦٪، ثم تأتي الدول الافريقية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢٪، يليها الدول الاسيوية بنسبة ٢١,٨٪ تليها دول اوروبية وأمريكية بنسبة ١,٥٪.

وفي الفترة من ١٩٨٧/٨٤ تغير التوزيع الجغرافي لتصبح الدول الاسيوية في المرتبة الأولى لتحصل على ٢٦,١٪ من اجمالي المساعدات العربية الانمائية يليها الدول الافريقية في المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٧٪.

أما عن الاستثمارات العربية البينية الخاصة في الفترة من ١٩٨٨/٨٥، وكما اوردها التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٩ فقد بلغ مجموعها في عام ١٩٨٥، ٣٢٦,٧ مليون دولار تقريبا، كان نصيب السودان منها ٥١,٨٪ يليه تونس بنسبة ١٨,٧٢٪ والمغرب ٩,٢٪ في حين كان نصيب مصر ٢,١١٪.

أما في عام ١٩٨٨ فبلغت جملة هذه الاستثمارات ١٦٧ مليون دولار، احتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٩٪ وجاء الغرب في المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٢١٪.

بصفة عامة يمكن القول ان الاستثمارات العربية بالخارج مازالت تمثل الثقل الاعظم من جملة الاستثمارات والتي تقدر بـ ٣٤٢ بليون دولار على الرغم مما يحدث في الاسواق المالية الدولية من انهيارات [خاصة اكتوبر ٨٧، اكتوبر ٨٩]، وتتركز معظم الاستثمارات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٣٪، بريطانيا بنسبة ١٤٪، وبلدان اوروبية اخرى بنسبة ٢٠٪ بالاضافة الى اليابان ودول جنوب شرق آسيا بنسبة ١٨٪، وصندوق النقد والبنك الدوليين بنسبة ٧,٦٪، يتضح من هذا ان نصيب السوق الأمريكية من الاستثمارات الخليجية انخفض من ٢١٪ عام ١٩٨٣ الى اقل من ١٣٪ في العام الماضي، وكان ذلك التراجع لصالح الاستثمارات في اماكن اخرى مثل اليابان.

أما بخصوص المشروعات المشتركة والتي طرحت بكثافة مدى أهميتها طوال السنوات الخمس عشرة الماضية حيث اتخذ عدد من الاجراءات لاقامة وانشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة تحت حجة مؤداها « أنه من الصعوبة تحقيق وحدة اقتصادية عربية على مستوى العالم العربي ككل خاصة في ضوء ميراث التجزئة الذي تركه الاستعمار على الدول العربية » ومن ثم، وكبديل الوحدة الاقتصادية الكاملة، أن يتم البدء الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي بالمشروعات العربية المشتركة وذلك لما يمكن ان تلعبه في تنمية القاعدة الانتاجية العربية كما انها تتيح الفرصة لجمع المدخرات الكامنة في الاقطار العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو مسارات تهدف في النهاية الى التكامل الاقتصادي العربي.

كما ان لا يقتصر على المدخرات الحكومية فحسب بل ان انشاء هذه المشروعات من شأنه ان يساعد على استقطاب مدخرات القطاع الخاص في الاقطار العربية النفطية وكذا غير النفطية.

[١٣] تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية

سحر سلام

جاء الغزو العراقى للكويت ليضيف ظلالا كثيفة على مستقبل الاستثمارات العربية البينية ، أى تلك التى بين الاقطار العربية وبعضها البعض ، وهو ما يدفعنا الى التساؤل عن ملامح المستقبل لهذه الاستثمارات سواء الموجودة أو المزمع اقامتها ـ على ضوء اجتياح العراق للكويت ـ وقبل ان نتعرض لذلك لابد من الوقوف لدراسة موقف الاستثمارات العربية قبل الغزو مباشرة ، واحتمالاتها المستقبلية ومدى فاعليتها ومساهمتها فى تحقيق التنمية العربية المستقلة خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، لاستخلاص عدد من النتائج يمكن على أساسها رسم ملامح المستقبل للاستثمارات العربية فى المنطقة أو الخارج .

ومن نافلة القول أنه إثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، شهدت اسعار النفط قفزات هائلة بصورة لم يبق لها مثيل ، الأمر الذى ادى الى تدفق الأموال على الدول العربية النفطية والتى شهدت ـ بالتوازى حركت عمرانية كبيرة أعادت بناء هذه الدول من جديد ـ وعلى الرغم من ذلك كانت عوائد النفط تفوق بكثير حجم الاستثمارات بهذه الدول ، ولم تلجأ معظم هذه الأموال الى سوقها العربى كما كان مفترضا بل عادت مرة اخرى الى البلدان الأوروبية وامريكا ، ... التى اتاحت لعوائد النفط العربية مجالات عديدة للاستثمارات وسهلت وقدمت الضمانات لحركة رأس المال العربى ـ وهو ما لم يتوافر للبلدان العربية غير النفطية ـ كما سيأتى ذكره تفصيلا ـ وبالفعل اخترق المال العربى عددا من القطاعات الاقتصادية الهامة فى دول اوروبا وامريكا .

فى المقابل كانت الدول العربية غير النفطية تعانى اجمالا ، من نقص حاد فى عوائدها من العملات الحرة لتمويل استثماراتها وعمليات التنمية بها .. فما كان منها إلا اللجوء إلى الاقتراض الخارجي مع ما ترتب على ذلك من أعباء اثقلت كاهل اقتصاداتها ، الأمر الذى جعل صانعى القرار فى هذه البلدان يتبنون توجهات اقتصادية جديدة أهمها تشجيع استثمار المال العربى والاجنبى بخلق مناخ موات تسانده إطر قانونية وتشريعية ـ للاستثمار بها .. ، غير أنه وبعد فترة ـ ولو أخذنا مصر مثالا لم تؤد كافة الضمانات والاجراءات التى قدمت لتشجيع رأس المال الخاص المحلى أو العربى أو الاجنبى إلى جذب المستثمرين بالصورة المرجوة ، وبالتالى اخفقت مشاريع الاستثمار بهذه الدول .

عموما واذا ما حاولنا بالقاء نظرة سريعة على هذه

لكن الحصيلة كانت متواضعة بمقارنة بالآمال والطموحات التى عقدت عليها خاصة وان هذه المشروعات المشتركة لم تساهم حتى ولو بحد أدنى فى خلق تكامل على المستوى الثنائى وذلك بسبب عدم وجود استراتيجية محددة تستند إلى خطط قومية تنطلق من المبادىء والاهداف التى تتضمنها الاستراتيجية بحيث تضع المشروعات العربية المشتركة فى إطار من الجهود الجماعية والقطرية .

وهنا يمكن الاشارة وفى ضوء ما تقدم الى ملاحظتين اساسيتين الأولى ان اجمالى المعونات الكلى لم يساهم فى تمويل التنمية ومساندة ميزان المدفوعات ، وهنا يتأكد لنا صحة ما ذهب اليه الدكتور لبيب شقير فى كتابه « الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها » مشيرا الى ان نصف مبلغ المعونات أى ١٢,٥ مليار دولار خصص الدعم العسكرى بينما خصص النصف الآخر لتمويل عمليات التنمية . أما الملاحظة الثانية ، أنه لا يمكن اعتبار كل رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة خاصة فى الفترة من (٧٠ ــ ١٩٨٠) موجهة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية إذ ان جزءا كبيرا منها اتجه نحو العمليات المصرفية التجارية والمتوسطة الأجل بما ادى الى زيادة روابط تبعية الاقتصادات العربية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالى افشال عملية التنمية فى الوطن العربى .

كما يلاحظ المحدودية النسبية لمساهمة القطاع الخاص العربى فى المشروعات العربية والتى تقدر بنسبة ٢١٪ تقريبا من اجمالى رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة .

النفط والاستثمار

نأتى هنا إلى تساؤل هام عن مدى تأثير الثروة النفطية على الاستثمار ؟

ان حصيلة الحقبة النفطية التى تميزت بارتفاع اسعار البترول ، وطبقا لما أشرنا اليه ، لم تساهم فى إحداث تنمية حقيقية بصفة عامة ولم تدفع رؤوس الأموال من اجل الاستثمار داخل المنطقة العربية ذاتها بصفة خاصة ، ويمكن القول أن الاثر العكسى والسلبى للحقبة النفطية لم يكن فى ازدياد أسعاره وبالتالى زيادة السيولة العربية بل كانت الثروة البترولية عاملا مباشرا وأساسيا فى التحول الجذرى لهياكل الاقتصادات العربية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى كل قطر على حده ، وكذا العلاقات القائمة بين هذه الاقطار ، كما حدثت تحولات ذات طبيعة سياسية داخلية وعلى مستوى العلاقات الدولية .

الأمر الذى ادى وبالتوازى الى احداث تغيرات هامة فى أنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى فى عالمنا العربى ، وما هى القطاعات الانتاجية (الصناعية والزراعية) . تشهد طوال الحقبة النفطية تدهورا خطيرا نتج عنه انخفاض الانتاجية والعمل .

وبصفة عامة لجأت الدول العربية ، ولسد احتياجات مواطنيها ، الى السوق الدولى ، وهو ما يعنى تزايد تبعية العالم العربى الأمر الذى ترك آثاره المدمرة على القرار السياسى العربى . وكانت الاستثمارات العربية تتركز بصفة اساسية فى الاعمال المصرفية والعقارات حيث قدرت استثمارات الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٨١ ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٦٠٪ من جملة استثمارات منظمة الأوبك فى الخارج ، تستحوذ السعودية على استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار أى ما يعادل ٤٠٪ من فائض الدولة ، والكويت ٥٥ مليار دولار أى ما يعادل ٦٠ ٪ من فائضها بالولايات المتحدة

، أما استثمارات الامارات فقد بلغت ٤٥ مليار دولار بما يعادل ٤٠٪ من فائضها ، وهنا يتكشف مدى التناقض فى استثمار الدول العربية فى الخارج فى حين ان الدول العربية غير النفطية فى أمس الحاجة الى هذه الاستثمارات ، وهنا يمكن ابداء ملاحظة هامة ، وهى ان الغرب الرأسمالى أتاح الفرصة وقام بتوفير الضمانات أمام حركة رأس المال العربى . الا انه فى النهاية كان فى إطار ما يحتاجه الغرب ، بمعنى آخر كان فى اطار متطلبات وتصورات العالم الرأسمالى ذاته .

لكن هذا لا يمنع ان ثمة عقبات كانت تحول بالفعل تدفق الأموال العربية النفطية الى المناطق العربية الغير النفطية ، فبالرغم من أن القوانين المطبقة فى الاقطار العربية معظمها ، ان لم يكن كلها ، تضمن اقرارا كاملا بقبول مشاركة الاستثمار العربى ، بل وتمنحه المزايا والتسهيلات التى يحصل عليها الاستثمار الوطنى ، الا أن المشكلة الحقيقية تأتى من عدم وضوح اللوائح والأنظمة التى تضع هذه القوانين موضع التنفيذ لمجالات وفرص الاستثمار فى القطر المضيف .

من ناحية ثانية هناك غياب سيتكامل للدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار فى البلدان المضيفة ومجالاته أيضا غياب دراسات الجدوى للمشروعات التى يمكن الاستثمار فيها ، ففى دراسة اجرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول تقييم اداء المشروعات الاستثمارية فى الوطن العربى ، أوضحت ان هناك ١٣٪ من المشروعات التى شملتها الدراسة والتى تمثل ٢٤ مشروعا فى سبع دول عربية قد أعدت لها دراسات جدوى دقيقة وواضحة بينما اتسمت دراسات الجدوى لـ ٥٠٪ من هذه المشروعات بعدم الدقة والقصور فى النواحى الفنية .

من ناحية ثالثة ان صناديق الانماء القطرية .. التى انشأتها الاقطار العربية النفطية تركز بشكل اساسى على اقراض الحكومات لتمويل مشروعات انمائية عامة ، أما الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (الصندوق الجماعى) فليست ، له أى مساهمة فى

تمويل مشاريع انمائية تابعة للقطاع الخاص ، وترتب على ذلك اضعاف الحافز لدى المستثمر العربى الخاص لاستثمار امواله فى قطر عربى اخر .

من ناحية رابعة يمكن القول أنه بالرغم من وجود اتفاقيات لتسهيل التبادل التجارى بين البلدان العربية والسوق العربية المشتركة ، الا أن كل البلاد العربية ، باستثناء عدد قليل منها ، تفرض قيودا على انتقال السلع الصناعية اليها من الاقطار العربية الاخرى ، الامر الذى يؤدى الى اضعاف الامكانيات التى يتمتع بها المشروع الذى يستثمر فيه المستثمر العربى امواله فى تصريف منتجاته فى الاسواق العربية التى تمثل السوق الطبيعى له .

من ناحية خامسة فان الاقتصادات العربية هى فى النهاية .. اقتصادات متخلفة مشكلتها الاساسية هى ان تحقيق التنمية بها يتطلب مداخل عديدة ومترابطة وصولا الى تحقيق التكامل بينها ، ومن ثم لا يكفى مجرد تحرير التجارة أو حرية الحركة لرؤوس الاموال والعمالة ، فحتى لو افترضنا جدلا ان ماسبق يمكن ان يحقق التكامل الا ان تدفقات رؤوس الاموال الحكومية التى حدثت فى السبعينات لا تندرج فى اطار عملية تحرير كامل لحركات رؤوس الاموال وبقية عناصر الانتاج الاخرى بين البلدان العربية طبقا لما تتطلبه نظرية التكامل ، كذلك فان حجم رؤوس الاموال المستقلة بين هذه الدول ، لرؤوس الاموال الكلية التى لدى البلدان العربية المقترضة ، من الضآلة بحيث لا يمكن ان يترتب عليها اعادة عناصر الانتاج واستخدامها بما يحقق اكفأ استخدام ممكن لها على مستوى العالم العربى .

غزو العراق للكويت ومستقبل الاستثمارات العربية :

بعد الاجتياح مباشرة سارعت قطاعات من المواطنين فى دول الخليج نحو البنوك والمصارف لسحب ودائعهم وتحويلها الى الخارج كاجراء احتياطى فعلى سبيل المثال ، وطبقا للبيانات المنشورة « أ » سحب مانسبته ٣٠ ٪ من الودائع فى بعض المصارف ، الامر الذى أدى الى معاناة مصارف الامارات من قيود كبيرة على السيولة المالية بها . وعلى الرغم من انه لا توجد ارقام رسمية حول حجم الاموال المسحوبة خلال هذه الفترة الا ان بعض التقديرات الدولية تشير الى انها قد تصل الى ١٠ مليار دولار ، خاصة من السعودية ودول الخليج الاخرى . وما ساعد على ذلك تحرك المصارف العالمية لاجتذاب هذه الاموال .

وعلى الجانب الاخر فقد قلصت المصارف الدولية من عمليات منح خطوط ائتمان لمنطقة الخليج ، فى نفس الوقت عزمت معظم المصارف على تجنب الولوج الى المنطقة ، فمثلا بنك « اوف امريكا » قرر اقفال وحدته المصرفية الخارجية فى البحرين فى اواخر اغسطس ، بعد وجود استمر اربعة عشر عاما ، ثم بدأت بيوت الاسهم والمصارف اليابانية ترحل موظفيها توطئة لتقليص وجودها فى المنطقة ، فى المقابل يحتمل ان يؤدى ذلك الى تقلص الاستثمارات الداخلية لان معظمها عبارة عن اسهم فى شركات محلية من الصعب العثور على مشترين جدد لها فى مرحلة الازمة الحالية .

وهذا يعنى ان اثر الازمة على المدى الطويل سيكون كبيرا ليس بالنسبة للمصارف فحسب ، بل للنظام المالى فى منطقة الخليج ، الأمر الذى سيؤدى الى تقليص حجم الاستثمارات الاوروبية والامريكية فى المنطقة ، وأيضا تقليص حجم الاستثمارات العربية فى بعض الدول العربية الاخرى .

هذا فضلا عن ان البرامج التخصصية المعلنة من قبل معظم هذه الاقطار سوف تتوارى على الاقل فى ظل الظروف الحالية .

وبصورة اكثر تحديدا ، لتوصيف خطورة الازمة ، فان البلاد العربية التى تعتمد اعتمادا مفرطا على بلدان الغرب الرأسمالى ، وهو مافاقه من مشكلات الانكشاف للعوامل الخارجية استيرادا وتصديرا على السواء ، وتدهور القدرة الشرائية للبلدان العربية ، وبالتالى تقليص فرص الاستثمار الداخلى فى قدرة انتاجية وطنية وخضوع محتوى التجارة الخارجية (اى السلع الداخلة فى التبادل التجارى) لقرارات قوى الانتاج ومؤسسات الدعاية

التوزيع القطاعى للاستثمارات العربية بين الدول العربية (١٩٨٨ - ١٩٨٩) - بالدولار

القطاع	جملة الاستثمارات ١٩٨٨	٪	جملة الاستثمارات ١٩٨٩	٪	نسبة التغيير ٪
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحرى	١٨,٣٢٧,٩٦٨	٪٧,٨٩	٣٦,٩٤٣,١٣٣	٪١٤,٢	١٠١,٥
الصناعى	٦١,٩٦٠,٥١٦	٪٢٦,٦٦	٨٤,٧١٠,٧٠٠	٪٣٢,٨	٣٦,٧
المالى والمصرفى	٩١,٩٥١,٢٠٤	٪٣٩,٥٦	٧٤,٠٣٢,٤٠٢	٪٢٨,٧	١٩,٥
التجارة والمقاولات والخدمات	٣١,٧١٠,٣٤٢	٪١٣,٦٤	٤١,٤٦٥,٣٦٤	٪١٦	٣٠,٨
السياحى والعقارات	٢٨,٧٤٢,٣٠١	٪١٢,٢٥	٢١,٢٠٨,٦١	٪٨,٢	٢٥,٩
الاجمالى	٢٣٢,٤٣٢,٣٣١	٪١٠٠	٢٥٨,٤٥٨,٦٥٠	٪١٠٠	١١,٢

المصدر ، جريدة الحياة اللندنية - ٥ نوفمبر ١٩٩٠ عن تقرير ضمان الاستثمار فى المنطقة العربية .

والترويج والشركات الدولية الكبيرة ، وحتى اشتراك بعض الدول العربية مع الشركات المتعددة الجنسية هو في الاساس استجابة لما ترغب هذه الشركات في الترويج له من سلع بما يوافق ذلك من توجيه خارجي المصدر لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الاولية والمهارات التقنينية والادارية وبالتالى من خيارات تكنولوجية للشركات الاجنبية .

أما بالنسبة لدور النفط .... ومع سيادة شعور بإحتمالات أن تشهد أسعار البترول ارتفاعا كبيرا اثر الغزو العراقى للكويت ، وأن هذه الأسعار ستزيد في حالة اندلاع حرب في المنطقة ، وهو ما دفع بعض المراقبين الى الاشارة الى أن سعر برميل النفط سيصل في المتوسط الى ٥٨ دولارا لو إندلعت الحرب خلال أشهر الشتاء . بل إن عام ١٩٩١ سيشهد ارتفاعا أخر قد يصل الى ٦٥ دولارا للبرميل الواحد ، وهذا يعنى في النهاية إرتفاع عوائد النفط للدول النفطية ، لكن ستظل القضية هى : أين ستذهب هذه العوائد .... فسيذهب جزء كبير منها الى السلع الاستهلاكية التى ستشهد اسعارها إرتفاعات كبيرة . هذا بالاضافة الى التأثير على التضخم في العالم ، وفضلا عن هذا وذاك ، مطلوب من الدول النفطية أن تساعد الدول التى تضررت من الغزو العراقى للكويت كمصر وتركيا والأردن . الى جانب تمويل عملية الحشد العسكرى الدولى في الخليج ، وقد أفادت تقديرات صندوق النقد الدولى أن حاجات هذه الدول تتراوح ما بين ٩ بلايين دولار و١٤ بليون دولارا وذلك خلال الـ ١٥ شهرا القادمة ، بإختصار فإن إرتفاع أسعار النفط لن يؤثر على عمليات الاستثمار في المنطقة .

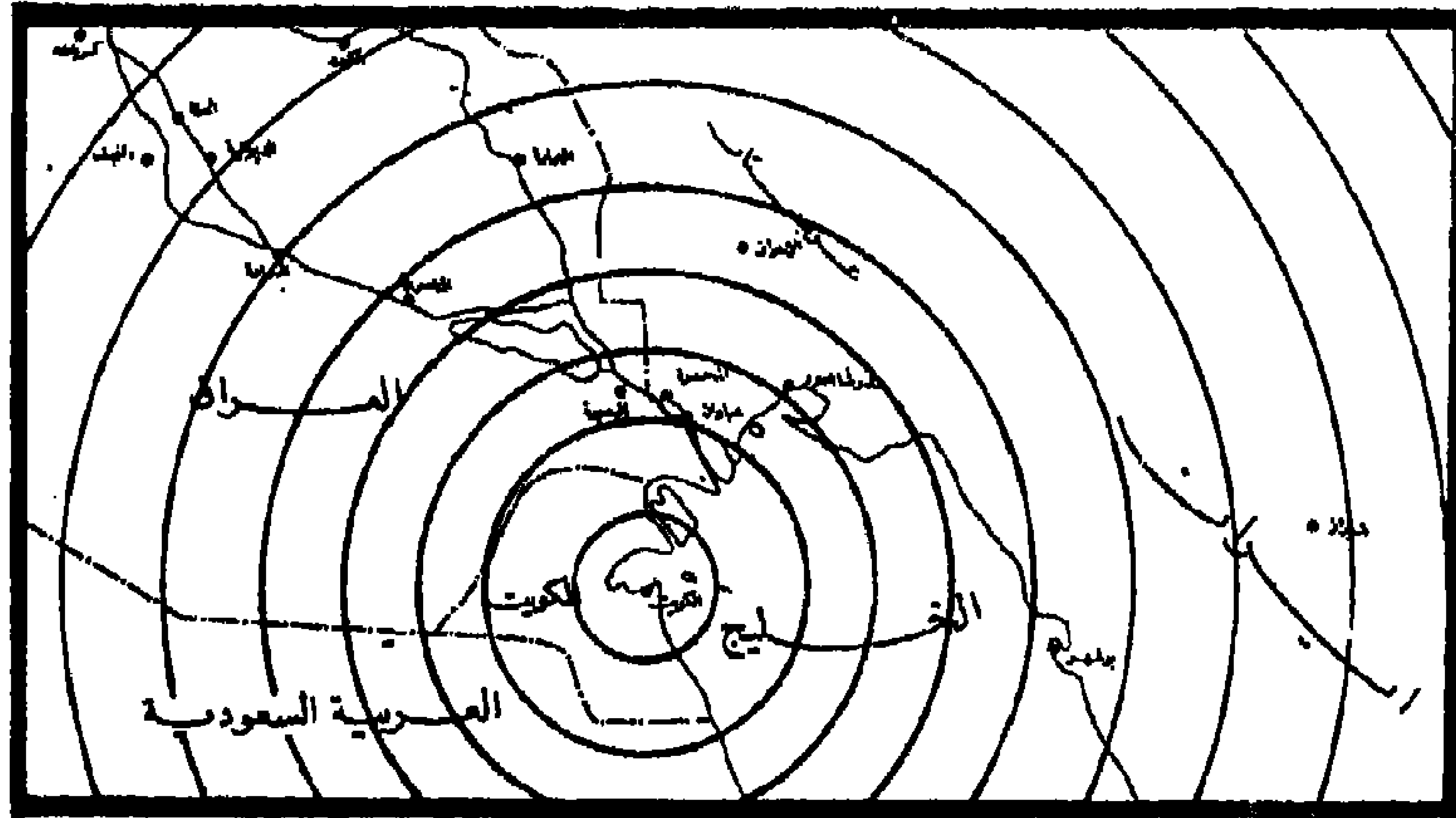
إذن فإن إحتمالات زيادة الاستثمار في العالم العربى يكتنفها كثير من الغموض خاصة وأن الأسباب التى حالت دون الاستثمار قبل الأزمة ، مازالت موجودة ، فالمناخ الاستثمارى في العالم العربى غير مواتٍ ولم يطرأ عليه تغيير يذكر . بل على العكس من ذلك زادت ورقة المخاطر المحيطة بعملية الاستثمار .

وعلى الرغم مما سبق فإنه يمكن القول أن صانعى القرار في المنطقة العربية ، خاصة بالنسبة لدول الخليج النفطية ، سيكون عليهم عبء إعادة صياغة الأمن السياسى الأقليمى بما يؤدى الى بناء قدرات عسكرية دفاعية لمواجهة أى غزو محتمل فيما بعد ، الأمر الذى سيتطلب دفع مزيد من الاستثمارات لشراء الأسلحة والتى يتم إنتاجها بصفة أساسية في الغرب الأوروبى والأمريكى ، وستتوارى على الأقل في المرحلة الحالية أى مشروعات اقتصادية أو تنمية إقتصادية داخل الأقطار العربية .

إن غياب أى تصور إنمائى شكل ومازال عائقا أمام تدفق رؤوس الأموال الحكومية ثنائيا وجماعيا وهو قصور مترتب عليه ليس انتقاء كل هدف تكاملى بين اقتصاديات هذه البلدان لهذه التدفقات فقط ، ولكنه أيضا محدودية مساهمة هذه التدفقات في عملية التنمية القطرية نفسها في البلدان العربية المقترضة .

إن البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات لاتتوقف فقط على إمكانات البلد الطبيعية والبشرية والمالية ، وإنما تتوقف على درجة الثقة في إحتمالات اقتصادها القومى من حيث النمو أو الانكماش ، وأكثر ما يؤثر على الثقة المطلوبة هو السياسات الماكرو إقتصادية التى تسود الاقتصاد القومى ومدى استجابتها للحقائق المتغيرة ، بما لذلك من تأثير على ميزان المدفوعات والميزانية العامة وتبعا لذلك على معدلات التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف . وبالتالى فعند الحديث عن تشجيع الاستثمار فإننا نتكلم عن كيفية إدارة الموارد الاقتصادية في الدولة والاطار التنظيمى العام لعلاقات الانتاج والتوزيع والاستهلاك .

ويمكن القول أن الغزو العراقى للكويت سيترك عددا من الآثار السلبية على اقتصادات المنطقة لعدة سنوات قادمة وسيكون مجال الاستثمار أكثر المجالات تضررا من جراء هذا الغزو ، فقد اهتزت بالفعل ثقة رجال الأعمال العرب والأجانب بسبب هذه الأزمة ، فمناخ الاستثمار في الدول العربية كان يعانى من فقدان الثقة ، وها هى الأزمة تقضى على الحد الأدنى الذى كان ، بل وتضيف إليه أبعادا أخرى أمنية وسياسية . □



[١٤] أسعار النفط قبل وبعد الأزمة

إيهاب صلاح الدين

جاء الغزو العراقى للكويت والحظر الذى فرض على الصادرات العراقية والكويتية من البترول لثير موجة من المخاوف فى الغرب والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد الزيادة الضخمة فى اسعار البترول التى تخطت حاجز الاثنين والاربعين دولارا للبرميل . وقد اثار هذا الغزو الذى وقع فى اسوأ توقيت بالنسبة للاقتصاد الامريكى - عدة تساؤلات حول المستقبل وخاصة فيما يمكن ان يحدث فى حالة سيطرة العراق على حقول البترول الغنية فى منطقة الخليج ، فى الوقت نفسه تزايدت المخاوف فى الولايات المتحدة من تعرض الاقتصاد الامريكى لحالة ركود اذا استمرت الاتجاهات الحالية فى اسعار البترول حيث اكد الخبراء فى تحليلاتهم ان الانخفاض فى سعر البرميل بمقدار ٥,٤١ دولار فى يوم واحد وهو اضخم انخفاض يتحقق فى سعر هذه السلعة الاستراتيجية وان اوضاع اسعار البترول الخام فى الفترة الاخيرة بانها اسعار سياسية فى المقام الاول ترتهن بردود الافعال الدولية للتصريحات والمواقف السياسية للقوى المؤثرة فى احداث الخليج العربى وان ارتفاع الاسعار البترولية يرتبط بالاحاديث التى ترجح اشتعال القتال فى المنطقة وتبنى الحل العسكرى للمشكلة وان انخفاض الاسعار يرتبط بترجيح احاديث الحلول الدبلوماسية والسياسية وماتعنيه من ضمان تدفق النفط بغير مشاكل وبدون المخاطر العديدة التى قد تترتب على اندلاع الحرب ، فالنفط سلاح القوة ومحرك الطاقة وسيف المبارزة فى الصراع الدولى الحالى والمستقبل .

وتدفعنا الازمة الحالية الى الاشارة الى التحولات التى شهدتها سوق البترول منذ صدمة عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . فبعد ان كانت منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » هى التى تسيطر على الاسعار بمقتضى العقود طويلة الاجل مع شركات البترول ، وجدت الدول المنتجة انه يمكنها ان تبيع باسعار اعلى فوق السوق الفورية وساعدها على ذلك احجام المشترين عن الشراء - حين تكون الناقلات فى عرض البحر - خشية انخفاض السعر اثناء الرحلة الطويلة من الشرق الاوسط . وفقد النفط السعودى جزءا كبيرا من سوقه بعد ان فضلت الشركات الامريكية فنزويلا والمكسيك القريبتين . وبدأت السعودية تعيد النظر فى اسلوبها لاستعادة اسواقها ، وبالفعل نجحت فى ذلك مع منتصف الثمانينات . واليوم يمكن تحديد السعر عند التفريغ فى محطة الوصول عن طريق مقارنة الاسعار بالاسعار فى السوق الفورية . وقد أدت المنافسة الشديدة (قبل الازمة الحالية) فى كل خطوة من الخطوات الى خفض الاسعار . ورغم ماقد يثيره سعر

الاثنين واربعين دولارا الذى وصل اليه النفط فى بعض مراحل الازمة من قلق ، فان الاغلبية من المحللين يقولون انه اذا كان النظام القديم مازال سائدا فان الاسعار كانت ستكون اعلى بكثير ، وبالاضافة الى تغيير نظام الاسعار شهد العقد الاخير دخول السعودية والكويت وغيرهما من الدول المصدرة للبترول سوق التكرير من خلال عمليات التأميم وشراء معامل التكرير . وفى الوقت نفسه لم يتم انشاء اى معمل تكرير جديد فى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٧٧ وتلهث المعامل القائمة بالفعل وعددها ١٩٣ معملا لمواجهة الزيادة فى الطلب على الوقود . وكان من اهم اسباب احجام الشركات عن انشاء معامل تكرير جديدة انخفاض اسعار البترول والبنزين فى وقت كانت إقامة معمل جديد فيه تحتاج استثمارات قيمتها مليارا دولارا . كما ادت المعارضة الشعبية الى تأخير اقامة اى منشآت او خطوط انابيب جديدة فى الولايات المتحدة . وهكذا تزايدت اهمية دول منطقة الخليج بدخولها مجال التكرير وانتاج المنتجات البترولية وعدم اقتصارها على ضخ البترول الخام .

ولقد توحدت ردود فعل الاوبك هذه المرة منذ ان اهتزت أسواق النفط من جراء ازمة الخليج ، وتحاول الاوبك الان ان تتكاتف فى شبه جبهة متحدة لانقاذ الموقف ، ومن المدهش ان تجد السعودية اكبر مصدر للنفط فى العالم نفسها فى مواجهة العراق المصدر الذى يليها فى القائمة مباشرة ، وقد واصلت السعودية جهودها لعقد اجتماع طارىء للاوبك مستفيدة من وضعها التقليدى كقوة ذات نفوذ فى المنظمة منذ ان اعلنت فى ١٨ اغسطس عن رفعها لانتاجها اليومى من ٥,٤ مليون برميل فى اليوم بمقدار ٢ مليون برميل فى اليوم لتعويض نصف الكمية التى افتقدها سوق النفط بسبب الغزو العراقى للكويت ، ورغم ان السعودية لن تنتظر موافقة الاوبك الا انها ترغب فى الحصول على تلك الموافقة ، ولقد بقى سؤال هام من اين سياتى النفط الزائد على سقوف الانتاج فى تلك او هذه الاثناء ؟ ومن الذى سيجنى المنفعة من وراء زيادات الاسعار القادمة ؟ ذلك لانه وفى غياب سياسة نفطية سيصدر الاعضاء فى اوبك بصورة فردية ومعهم "المنتجون البارزون من خارجها احكامهم وتقديراتهم الخاصة .

وقد انضم البعض للسعودية فى زيادة انتاجها لتحجيم الفاقد فى الانتاج العالمى بينما لم يتخذ اخرون نفس الموقف وقد استمتع كل المنتجين بالقفزة الهوائية التى قفزها سعر الخام من ٢١,٥٥ دولار امريكى للبرميل الى ٣٠,٩٠ دولار لبترول غرب تكساس « التصنيف الامريكى للخام » منذ الغزو العراقى للكويت ، ويقدر الخبراء الغربيون ان الانتاج اليومى العالمى من النفط سيبقى عاجزا بمقدار مليون برميل رغم كل الجهود المبذولة لاحتواء اثار الازمة ، وتهدف المملكة العربية السعودية

جدول رقم « ١ »

الدولة	الاحتياطى ملايين البراميل	الانتاج الحالى ملايين البراميل فى اليوم	الموقف تجاه الأزمة
السعودية	٢٥٤,٩٩	٥,٤	امكنها ضخ ٢ مليون برميل إضافى فى اليوم بصرف النظر عن موقف الأوبك.
الامارات	٩٨,١٠٥	٢,١	تستطيع زيادة انتاجها بمقدار ٥٠٠ الف برميل ترغب فى سد الفجوة ولكنها غير ملتزمة حتى الآن .
ايران	٩٢,٨٦٠	٣,٠٠	تستطيع زيادة إنتاجها ولكنها إتخذت موقفا ضد زيادة الحصص
فنزويلا	٥٨,٥٠٤	٢,٠٠	وعدت بضخ ٥٠٠,٠٠٠ برميل إضافى فى اليوم سيساعد الدخل فى تقليل ديونها .
المكسيك	٥٦,٣٦٥	٢,٥	ستزيد انتاجها بمقدار ١٠٠,٠٠٠ برميل فى اليوم ولكنها لن تفعل ذلك لفترة طويلة .
ليبيا	٢٢,٨٠٠	١,٣	تستطيع زيادة انتاجها ولكنها متحالفة مع إيران
نيجيريا	١٦,٠٠٠	١,٦	تستطيع إنتاج ٢٠٠,٠٠٠ برميل إضافية فى اليوم وقد تكون بدات بالفعل .

المصدر : المنظمة الدولية للطاقة .

الى احداث استقرار في الاسعار على مستوى المستقبل القريب والمشكلة التي تواجههم هي انهم ربما لا يستطيعون انتاج الـ ٢ مليون برميل بصورة سريعة ، حيث اتضح ان الحد الاقصى الممكن انتاجه في اليوم يصل الى ٦,٥ مليون برميل ، وقد ظلت معظم اليات الانتاج في حالة حفظ منذ تخمة النفط في الثمانينات بما يجعل معظمها عرضة للصدأ الامر الذي سيتطلب جهودا لاعادتها لطاقاتها الانتاجية .

وهناك فنزويلا خارج دائرة الخليج وبانتاجها الذي يقارب ٥٩ مليون برميل تبدو في موقف قوي لتقديم انتاج مساعد ، كما يتضح من الجدول رقم (١) زيادة انتاجها اليومي بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ برميل ، وابدت رغبتها في تحقيق ذلك بصورة منفردة فيما اذا عجزت الاوبك عن اتخاذ موقف جماعي وتتوالى جهود فنزويلا الى الوصول الى اتفاق قبل ان تقوم على اتخاذ موقف منفرد ، وقد ظلت فنزويلا حتى قبل ازمة الخليج تحارب من اجل تصعيد الانتاج موضحة ان حصتها المقدرة بـ ٨,٦ ٪ من انتاج الاوبك الكلي تعتبر منخفضة جدا . وتبدو فنزويلا الآن بديونها الخارجية البالغة ٣٢ بليونا ـ غير مستعدة لتشتيت عائدات النفط القادمة ، ويقدر الاقتصاديون ان الزيادات الجديدة في الاسعار اضافة الى الـ ٥٠٠,٠٠٠ برميل المتوقعة كزيادة في الانتاج يمكن ان تعطي اقتصاد فنزويلا عائدا يقدر بـ ٢,٤ ٪ بليون دولار ، الامر الذي سيمكنها من استخدام بعض هذا العائد في برنامجها الاقتصادي الصارم الذي فرضته منذ ١٨ شهرا .

وتستطيع نيجيريا انتاج ٢٠٠ الف برميل في اليوم مقارنة مع ١,٨ مليون برميل تنتجها الآن وهي بصدد انتظار اشارة البدء من الاوبك . وقد لا تستطيع المكسيك الافادة بالكامل في زيادات الاسعار لان بيمكس ـ المؤسسة البترولية المملوكة للحكومة ـ قد خفضت انفاقها على الانتاج من ٦ بلايين دولار في العام ١٩٨٣ الى مايزيد قليلا عن بليون دولار في اليوم ، وقد انخفض نتيجة لذلك انتاجها الى ٢,٥ مليون برميل في اليوم بعد ان كان ٣ ملايين برميل في اليوم حتى نهاية العام ١٩٨٢ ، وقد وعدت المكسيك بزيادة انتاجها بمقدار مائة الف برميل في اليوم ولمدة شهرين فقط . وبرغم الزيادات المتوقعة في الاسعار فالاقتصاد المكسيكي لن يستطيع وفق تقديرات الاقتصاديين من الوصول لمرحلة السمنة . فقد تساعد الاسعار الجديدة في زيادة صادرات المكسيك التي تنوء بديون تبلغ ٨٠ بليون دولار ، وفي بعض التقديرات ان المكسيك قد تحصل على ٣,٥ بليون دولار كزيادة في دخلها من الصادرات اذا ثبتت الاسعار على ٢٥ دولارا للبرميل . ولكن نفس الاسعار ستسبب انخفاضا في نمو الاقتصاد الامريكي حيث ان الولايات المتحدة الامريكية هي اكبر شريك تجاري للمكسيك ، وقد يؤدي تخفيض الطلب الامريكي الى الغاء الافادة المكسيكية من زيادة الاسعار بقدر كبير .

وتنتج بريطانيا ٢ مليون برميل في اليوم ولكنها لا تستطيع زيادة هذه الكمية ، ومع الزيادات الحالية ستحصل على ٢ مليون دولار اضافية على عائداتها القديمة في العام ، ولكنها قد تجد مثل المنتجين الاخرين في زيادة الاسعار ان للزيادة مشاكلها ، فبينما ستتيح الموارد الجديدة فرصة لتخفيض العجز في موازنتها تبقى مخاطر انفجار التضخم باقية وهو الآن يسجل معدلا وصل الى ٩,٨ ٪ ويستطيع الاتحاد السوفيتي ـ اكبر منتج وواحد من اكبر المصدرين ـ الافادة من الزيادات وهو في امس الحاجة لمثل هذه الزيادات لاسعاف اقتصاده الخرب ـ وقد ضخ الاتحاد السوفيتي في العام

جدول رقم « ٢ » .

	من العراق			من الكويت			مجموع البلدين			٪ من وارداتها النفطية		
	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨
تركيا	١٨٨٣	٢٣٣٩	٣٥٥٧	—	—	—	١١٨٨٣	٢٣٣٩	٣٥٥٧	٦٤	٥٥,٧	٦٤,٤
فرنسا	٧٨٧٦	٢٥٤٨	٢٤٩٥	٦١٠١	١٢٤٣	١٦٣٩	١٣٩٧٧	٣٧٩١	٤١٣٤	١٩,٣	١٨,٥	٢٢,٨
هولندا	٤٨٨٠	٢٥٩٣	١٣٢	٦٥٢٠	١٣٦٩	٢٠٦٣	١١٤٠٠	٣٩٦٢	٢١٩٥	٢٢,٤	٢٨,٦	١٨,٧
ايطاليا	٦٢٨٦	١٥٠١	١٨٠٧	٢٣٥٤	٦٠٣	٥٢٠	٨٦٤٠	٢١٠٤	٢٣٢٧	١١	٩,٧	١١,٥
اليابان	١٠٧٥٥	٢٨٨٩	٣١٢٥	٨٢٦٦	٢٧٣١	٢٥٣٩	١٩٠٢١	٥٦٢٠	٥٦٦٤	١٠,٦	١١,٥	١١,٣
استراليا	—	—	—	٤٥٥	٩٩	٢٣٠	٤٥٥	٩٩	٢٣٠	٤,٢	٢,٩	١٠,٣
امريكا	٢٢٠٩١	٥٥٠١	٧٢٠٢	٨١٧٦	١٨٩١	٢٠١٧	٣٠٢٦٧	٧٣٩٢	٩٢١٩	٩,٢	٨,٧	٩,٦
اسبانيا	٥٣٣٤	١٣٨٦	١١٦٣	١٩٤	—	—	٥٥٢٨	١٣٨٦	١١٦٣	١٠,٧	١٠,٤	٩,٤
بلجيكا	٢٢٨٧	٣٧٦	٥٤٤	—	—	٧	٢٢٨٧	٣٧٦	٥٥١	٧,٧	٥	٧,٥
كندا	٦٥٦	٣٢٢	٢٦٤	—	—	١٩٩	٦٥٦	٣٢٢	٤٦٣	٢,٧	٥,٣	٦,٥
المانيا	٤٠١	١٢٤	٦٢	٦٥٧	٢١٨	١١٤	١٠٥٨	٣٤٢	١٧٦	١,٦	١,٩	١,٠٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

الماضى ١٢,٢ مليون برميل فى اليوم وصدر حوالى ٢١٪ منها وحصل على عائدات تقدر بـ ١٣,٦ بليون دولار ويقدر الخبراء ان بوسع الاتحاد السوفيتى الحصول على ٧,٥ بليون دولار كعائدات اضافية اذا وقفت الاسعار عند مستواها الحالى من غير ان يزيد انتاجه ، ومن المتوقع ان تنخفض الصادرات فى العام القادم بمقدار ١٢٥ مليون برميل . ولايرغب المنتجون الاخرون فى زيادة الانتاج ومن بين هؤلاء ايران وليبيا ، ومن بينهم السويد التى تنتج الآن باقصى طاقتها ولا تستطيع تقديم أى اضافة قبل افتتاح الحقول الجديدة من ١٩٩١ .

وصحيح ان واردات الولايات المتحدة الامريكية من نفط الخليج والسعودية لم يكن يزيد على ٢٠٪ من حاجتها خلال السنوات الماضية ، لكن هذه النسبة ستقفز الى ٥٥٪ مع نهاية القرن .. بينما نفط هذه المناطق إضافة للعراق وايران يشكل مابين ٦٠ ـ ٧٠ ٪ من احتياجات اليابان واوروبا التى تشكل بوحدتها قوة عظمى صاعدة .. ولذلك فان نفط الخليج بهذا الشكل يمثل نقطة قوة للولايات المتحدة صاحبة المخزون النفطى الضخم ونقطة ضعف لاوروبا واليابان وكلتاهما فقيرة بل معدمة نفطيا .

ويوضح الجدول رقم (٢) تبعية دول التعاون والتنمية الاقتصادية لواردات النفطين العراقى والكويتى (الاف الاطنان) ـ النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعى وتزويدات مصانع التكرير :

جدول رقم « ٣ »

البلد	واردات النفط بملايين البراميل	الدين الاجمالى بملايين الدولارات	خدمة الدين بملايين الدولارات
البرازيل	٢١٧,٥	١١٤,٦	١٥,٣
التشيلى	٢٨,٥	١٩,٦	٢,٢
غانا	٧,١	٢,١	٠,٦
الهند	١٢٤,٠	٥٧,٥	٦,٤
ساحل العاج	٦,٠	١٤,١	١,٤
جامايكا	٤,٩	٤,٣	٠,٧
كينيا	١٤,٣	٥,٩	٠,٧
باكستان	٢٧,٠	١٧,٠	١,٨
الفلبين	٦٧,٩	٢٩,٤	٣,٦
السنغال	٥,٣	٢,٦	٠,٤
كوريا الجنوبية	٢٥,٠	٣٧,٢	٩,٦
سرى لانكا	١٣,٣	٥,٢	٠,٥
تانزانيا	٣,٩	٤,٧	٠,١
زامبيا	٤,٢	٦,٥	٠,٢

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولى .

جدول رقم « ٤ »

البلد	صادرات النفط بملايين البراميل	الدين الاجمالى بملايين الدولارات	خدمة الدين بملايين الدولارات
انجولا	١٤٥,٢	غير متوفر	غير متوفر
الكاميرون	٤٩,٤	٤,٢	٠,٧
الاكوادور	٦٧,٥	١٠,٩	١,٠
المكسيك	٤٨٥٠,٨	١٠١,٦	١٥,٦
نيجيريا	٤٣٢,٢	٣٠,٧	٢,٣
ترينيداد	٢٤,٤	٢,٠	٠,٢
فنزويلا	٣٦١,٦	٣٤,٧	٥,٥

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولى .

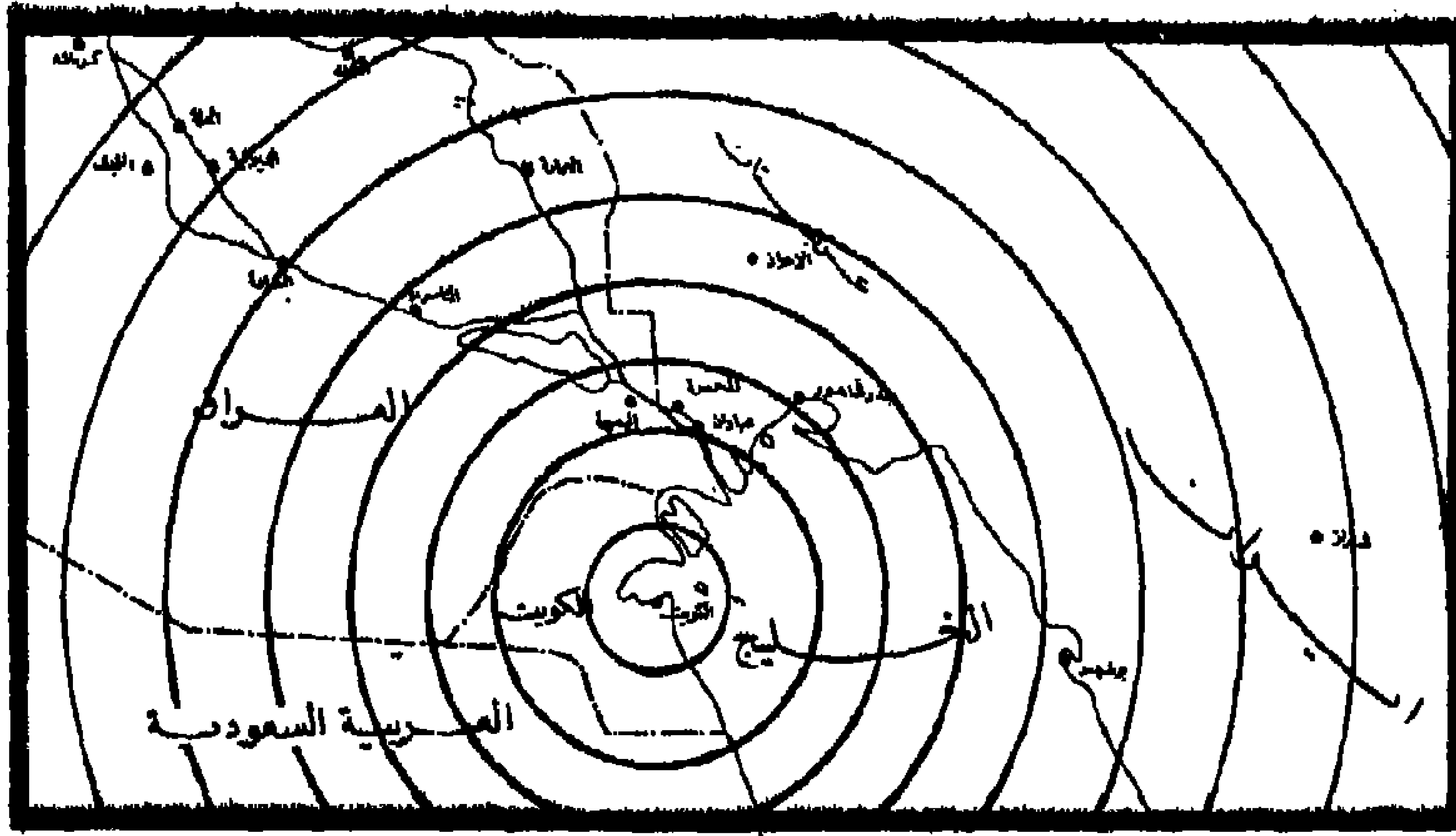
كذلك يوضح الجدول رقم (٣) بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط وديونها الاجمالية واقساط خدمة الديون وكذلك ويوضح الجدول رقم (٤) بلدان العالم الثالث المصدرة للنفط وديونها الاجمالية واقساط خدمة الديون .

أما على صعيد اسعار الاسهم والسندات فقد انخفض مؤشر داو جونز الذى يعبر عن اسهم ٣٠ من كبريات الشركات الامريكية بمقدار ٧٧ نقطة ليبلغ بذلك حجم خسائر المؤشر منذ ١٧ يوليو الماضى ٥١٦ نقطة (اى ١٧ ٪) وكان المؤشر قد خسر فى الاثنين الاسود ٢٢ ٪ من قيمته دفعة واحدة ، أما فى بورصة طوكيو حيث انخفض مؤشر نيكى بمقدار ٧٦٢ نقطة (اى بخسارة قدرها ٢,٧٧ ٪) وقد سجل سعر الدولار انخفاضا قياسيا فى مواجهة المارك الالمانى الغربى فى التعاملات باسواق النقد الاوروبية وانخفض الدولار كذلك الى ادنى مستويات منذ ثمانى سنوات ونصف فى مواجهة الجنيه الاسترلينى .

وعلى صعيد آخر فلقد شهدت بورصة لندن اندفاعا كبيرا من جانب دول الشرق الاوسط على بيع الذهب وأرجعت المصادر هذا الاندفاع الى انخفاض السيولة النقدية لدى هذه الدولة بسبب الازمة الحالية فى الخليج .. وقد ارتفعت اسعار الذهب حيث بلغ سعر الاوقية الواحدة ٤٠٨,٧٥ دولار . ومن الجدير بالذكر ان سعر الذهب كان قد ارتفع بشكل كبير جدا فى بداية الازمة ثم عاد الى الانخفاض فقد شهدت بورصات اوروبا انخفاضا فى التعامل فى الاسهم والسنوات ..

وتبرز الحقائق الواضحة فى المؤشرات الصادرة من اليابان وهى من كبار مستوردى النفط الخام عالميا والتى تتأثر بالاسعار البترولية بصورة مباشرة هى والمانيا الغربية بحكم ضخامة احتياجاتهما من الطاقة حيث تؤكد التحليلات ان الاوضاع ليست على ماكانت عليه عام ١٩٧٣ مع الصدمة البترولية الاولى فى ظل نجاح جهود ترشيد استخدام الطاقة ويوضح ذلك انه على الرغم من تضاعف الانتاج اليابانى فان استهلاك الطاقة لم يرتفع بالاضافة الى التوسع فى انتاج الطاقة من مصادر اخرى فى مقدمتها الطاقة النووية والتى يمثل انتاجها حاليا ٢٣ ٪ من احتياجات الاستهلاك مقابل ٢,٤ ٪ فى عام ١٩٧٣ ، وفى ظل الصدمة البترولية الاولى فان ارتفاعات الاسعار النفطية أنعكست على المستهلك كمتوسط اجمالى فى اسعار سلع الاستهلاك بنسبة ١ ٪ فى حين ان الارتفاعات الراهنة يمكن ان تنعكس الا بنسبة ١,٠ ٪ اى ان الانعكاسات على المستهلك تصل الى عشر التأثير . وهى تقديرات فى مجملها تؤكد ان ارتفاع سعر النفط لن يعمق الركود والتضخم فى دول العالم العالم كما يشيع فى التحليلات ، وبالنسبة لما يعنيه ارتفاع سعر النفط من تاثيرات بالنسبة للدول المنتجة الكبرى فان هناك ايضا نتائج ايجابية للاقتصاد العالمى لان المكسيك وهى ثانى كبرى الدول المدينة عالميا وكذلك فنزويلا وغيرها من كبار المدينين سترتفع مقدرتها بصورة سريعة لسداد ديونها الخارجية والفوائد المستحقة عليها مما يعنى انتعاشا للنظام المصرفى العالمى كما سترتفع قدرة دول الاوبك على الاستيراد الخارجى وستحصل دول الفوائض البترولية على المزيد من العائدات النقدية لايداعاتها فى البنوك العالمية وشراء المزيد من سندات الخزانة الامريكية وغيرها وتتوجه الجزء الاخر للاستثمار المباشر فى الاسواق المالية مما يحسن اوضاع الاسهم والسندات بالبورصات الدولية .

وتتواصل ابعاد المستفيدين دوليا حتى فى ظل سيطرة العراق على البترول الكويتى لان العراق دولة مدينة للدول الصناعية الكبرى وتحتاج الى انفاق عشرات المليارات من الدولارات للتنمية والتعمير ومايعنيه من واردات خارجية كما انها مدينة للدول الخليجية والسعودية ويمكن ان تنتقل من وضع المطالبة باعدام هذه الديون وقيمتها عشرات المليارات من الدولارات الى وضع سدادها او الجزء الرئيسى منها مما يوسع - فى بعض التحليلات - من دائرة المستفيدين خاصة وان امريكا والعالم الغربى يمكن ان يستفيد من تجميد الارصدة الكويتية البالغة الضخامة لدى مؤسساته المالية ، كما يستفيد من تمييع فعالية ونشاط الاستثمارات الكويتية الحكومية الخارجية والتى تضمنت فى السنوات الاخيرة الى حد أن عائداتها السنوية اصبحت تفوق عائد الصادرات النفطية ولقد بات واضحا ان مايحدث فى السوق النفطية على المستوى العالمى هو رهن بما تتناوله وسائل الاعلام من انباء حول التوقعات المحتملة للتسوية السلمية او قيام الحرب . وهذا هو العصب المحرك للاسعار فى الاسواق النفطية □



[١٥] تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته و آثاره

احمد السيد النجار

حينما قررت الولايات المتحدة ارسال قواتها الى منطقة الخليج بعد اندلاع الأزمة الخليجية الراهنة فى اطار ما يسمى بعملية « درع الصحراء » برز على السطح تساؤل هام حول الكيفية التى ستمول بها الولايات المتحدة عملية ارسال قواتها للخليج ونشرها فى العربية السعودية والدول الخليجية الاخرى . وتأتى اهمية هذا التساؤل من أن قيام الولايات المتحدة بهذه العملية يأتى فى وقت تعانى فيه الميزانية الأمريكية من عجز كبير ربما يكون قد بلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار فى العام ١٩٩٠ حسب توقعات ليون بانيتا رئيس لجنة الميزانية فى مجلس النواب الأمريكى . وبالتالى فان اى انفاق إضافى سوف يزيد من هذا العجز بآثاره السلبية على الاقتصاد الأمريكى وعلى الثقة فيه وعلى استقرار الأوضاع فى الاسواق المالية الأمريكية والبورصات العالمية عموما . وكانت الادارة الأمريكية موزعة بين إختيارين :

الأول : هو أن تقوم الولايات المتحدة بالتمويل المنفرد لعملية درع الصحراء بما يعنيه ذلك من عبء على الميزانية ومن احتمال مواجهة معارضة قوية من الكونجرس الأمريكى قد تضع قيودا أو حدودا صارمة على حرية الادارة الأمريكية فى تنفيذ العملية برمتها . وان كان هذا الإختيار يتيح لواشنطن ان تتحرك منفردة دون قيود من الحلفاء اى وفقا لرؤيتها للمصالح الامريكية وفقط دون أن تهتم كثيرا برؤى ومصالح الآخرين . أما الاختيار الثانى : فقد كان أن تقوم الولايات المتحدة بعملية « درع الصحراء » باعتبارها القوة العسكرية الاعظم فى التحالف الغربى على أن تجمع الأموال الضرورية لها من الدول الغربية الكبرى صاحبة المصالح فى المنطقة وايضا من دول الخليج العربية التى سترابط هذه القوات على أراضيها والتى تشعر بحاجتها للحماية الأمريكية فى مواجهة العراق فى الأزمة الراهنة . وإن كان هذا الاختيار ينطوى على تقييد حرية الحركة الأمريكية ويلزم الادارة الأمريكية من كافة النواحى بمراعاة مواقف حلفاءها أو على حد تعبير مجلة واشنطن بوست « أن على الولايات المتحدة كى تتوصل لاقتسام العبء المالى مع حلفاءها أن تقبل تقسيم السلطة معهم » .

ولم تتأخر الادارة الأمريكية فى حسم موقفها من هذه القضية ففى ظل العجز الكبير فى الميزانية الأمريكية ، وتدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكى فى مواجهة اقتصادات اليابان والمانيا واوروبا الغربية حسمت الادارة الأمريكية اختيارها للتمويل المشترك مع الحلفاء الغربيين والخليجيين لعملية درع الصحراء . خاصة وأن التفاهم والاتفاق مع هؤلاء الحلفاء يبدو للادارة الامريكية

« الجمهورية » أسهل من الاتفاق مع الكونجرس الذى تسيطر عليه أغلبية « ديمقراطية » .

وقد بادرت الادارة الامريكية بعد بداية أزمة الخليج بطرح خطة لجمع الأموال من حلفائها من الدول الراسمالية الكبرى ومن الدول الخليجية التى تحميها وذلك لتمويل حشد القوات الأمريكية فى الخليج والسعودية بمواجهة العراق ، ولتمويل عمليات تعويض الخسائر الاقتصادية التى لحقت ببعض الدول من جراء التزامها بالحظر الاقتصادى المفروض على العراق . وقد تردد فى البداية ان الخطة الأمريكية ترمى لجمع ما يزيد قليلا على عشرة مليارات من الدولارات لمواجهة الأزمة حتى نهاية العام ١٩٩٠ موزعة على النحو التالى : ٤ مليارات من الدولارات من السعودية ، ٣٠ مليارات من الدولارات من الكويت ، مليار دولار من دولة الامارات العربية ، ١,٣ مليار دولار من اليابان ، مليار دولار من المانيا إضافة الى مساهمات محدودة من ايطاليا وكوريا الجنوبية لكن الادارة الامريكية عادت وأعلنت أن تكلفة الحشد العسكرى الامريكى والغربى فى السعودية وتكلفة تعويض مصر والاردن وتركيا عن خسائرهم الاقتصادية بسبب أزمة الخليج والتزامهم بالحظر الاقتصادى المفروض على العراق ... مجمل هذه التكاليف يبلغ نحو ٢٥ مليار دولار فى العام ١٩٩٠ . وفى شهر سبتمبر وبعد اندلاع أزمة الخليج بنحو شهر ونصف، ارسل الرئيس الأمريكى بوش اثنين من وزرائه « ليمر كل منهما بقبعته على الحلفاء الممتلئين مالا » على حد تعبير مجلة نيوزويك فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ . فقد ارسل وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر للقيام بجولة فى دول الخليج وأوروبا لجمع الأموال لتغطية تكاليف عملية « درع الصحراء » ولتمويل تعويض الدول المتضررة اقتصاديا بسبب أزمة الخليج . بينما ارسل وزير الخزانة الأمريكى نيكولاس برادى للقيام بجولة فى الشرق الأقصى وتحديدا فى اليابان وكوريا الجنوبية لتأمين الأموال الضرورية لتمويل الحشد العسكرى وتعويض المتضررين من الأزمة .

وفى أعقاب هاتين الجولتين أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أن حلفاء الولايات المتحدة فى الخليج واليابان وأوروبا الغربية تعهدوا بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام ١٩٩٠ لتمويل الحشد العسكرى فى الخليج ولتعويض مصر وتركيا والاردن المتضررين من الأزمة اقتصاديا . وقد أعلن جيمس بيكر ان السعودية والكويت والامارات مجتمعين وافقوا على دفع نحو ١٢ مليار دولار بينما تعهدت اليابان بدفع ٤ مليارات من الدولارات وتعهدت المانيا الغربية بدفع ٢ مليار دولار ، أما ايطاليا فان المساهمة التى تعهدت بدفعها لم تتجاوز ١٤٥ مليون دولار . أما فرنسا وبريطانيا فان التزامهما فى أزمة الخليج تمثل فى مساهمتهم المباشرة فى الزج بقوات برية وبحرية وجوية إلى المنطقة فى مواجهة العراق . أما كوريا الجنوبية صاحبة المصالح الاقتصادية الكبيرة مع العراق ودول الخليج فان الولايات المتحدة طالبتها بالمساهمة بنحو ٦٠٠ مليون دولار وهو ما لم تستجب له كوريا الجنوبية حيث تعهدت بالمساهمة فى تمويل الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج دون أن تحدد أى رقم لمساهمتها ، وهو نوع من التهرب من المشاركة فى التمويل بالحجم الذى طلبته الولايات المتحدة وربما بأى حجم . وقد أدى التهرب الكورى والاستجابة اليابانية الشحيحة والبطيئة للمطلب الأمريكى بالمساهمة فى تمويل الحشد العسكرى فى الخليج الى مطالبة أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكى بفرض رسوم جمركية إضافية نسبتها ٢٠ ٪ على سلع الدول التى لا تقدم مساهمة كافية لمساندة الولايات المتحدة فى أزمة الخليج ، وأشار الى أن الولايات المتحدة يجب أن توضح لحلفائها أن أيام الحماية العسكرية الأمريكية المجانية لمصالحهم قد ولت .

وبصرف النظر عن مساهمة الحلفاء الغربيين والعرب فى تمويل عمليات تعويض خسائر الدول المتضررة اقتصاديا من أزمة الخليج فان ما يعنينا هنا هو مساهمتهم فى تمويل ارسال ونشر القوات الأمريكية فى الخليج فى اطار عملية « درع الصحراء » . وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا أن حلفاء الولايات المتحدة تعهدوا بدفع ٨ مليارات من الدولارات لتمويل عملية « درع الصحراء » الأمريكية فى العام ١٩٩٠ ، وتأتى السعودية والكويت واليابان والمانيا فى مقدمة الدول التى تعهدت وقدمت هذه المساهمة فى تمويل هذه العملية . واضافة الى المساعدات النقدية قامت العربية السعودية بدفع مساهمات عينية مكونة من الغذاء والوقود والماء ووسائل النقل للقوات الأمريكية المتواجدة فى اراضيها ، وقدرت وزارة الدفاع الأمريكية هذه المساعدات حتى نوفمبر ١٩٩٠ بنحو مليار دولار . وأعلن البنتاجون أيضا أن الولايات المتحدة دفعت نحو ثلاثة مليارات من الدولارات من تكاليف عملية درع الصحراء خلال شهرى اغسطس وسبتمبر وحدهما . وينتظر ان يكون هذا الرقم قد تضاعف على الأقل فى الثلاثة أشهر الأخيرة من العام ١٩٩٠ فى ظل تزايد القوات الأمريكية المرسلة للخليج فى اطار عملية « درع الصحراء » .

ومن ناحية أخرى قدرت وزارة الدفاع الأمريكية تكاليف استمرار عملية درع الصحراء فى العام ١٩٩١ بنحو ١٥ مليار دولار . ومن المؤكد أن الحلفاء الغربيين والخليجيين سوف يشاركون فى دفع هذه التكاليف مثلما تم التشارك فى دفع تكاليفها فى العام ١٩٩٠ . وحتى لو تم حل أزمة الخليج سلميا فانه من المؤكد ان جانب كبير من القوات الأمريكية فى دول الخليج سوف تبقى لفترة وستكون تكاليف بقاء هذه القوات مطروحة للاقتسام بين

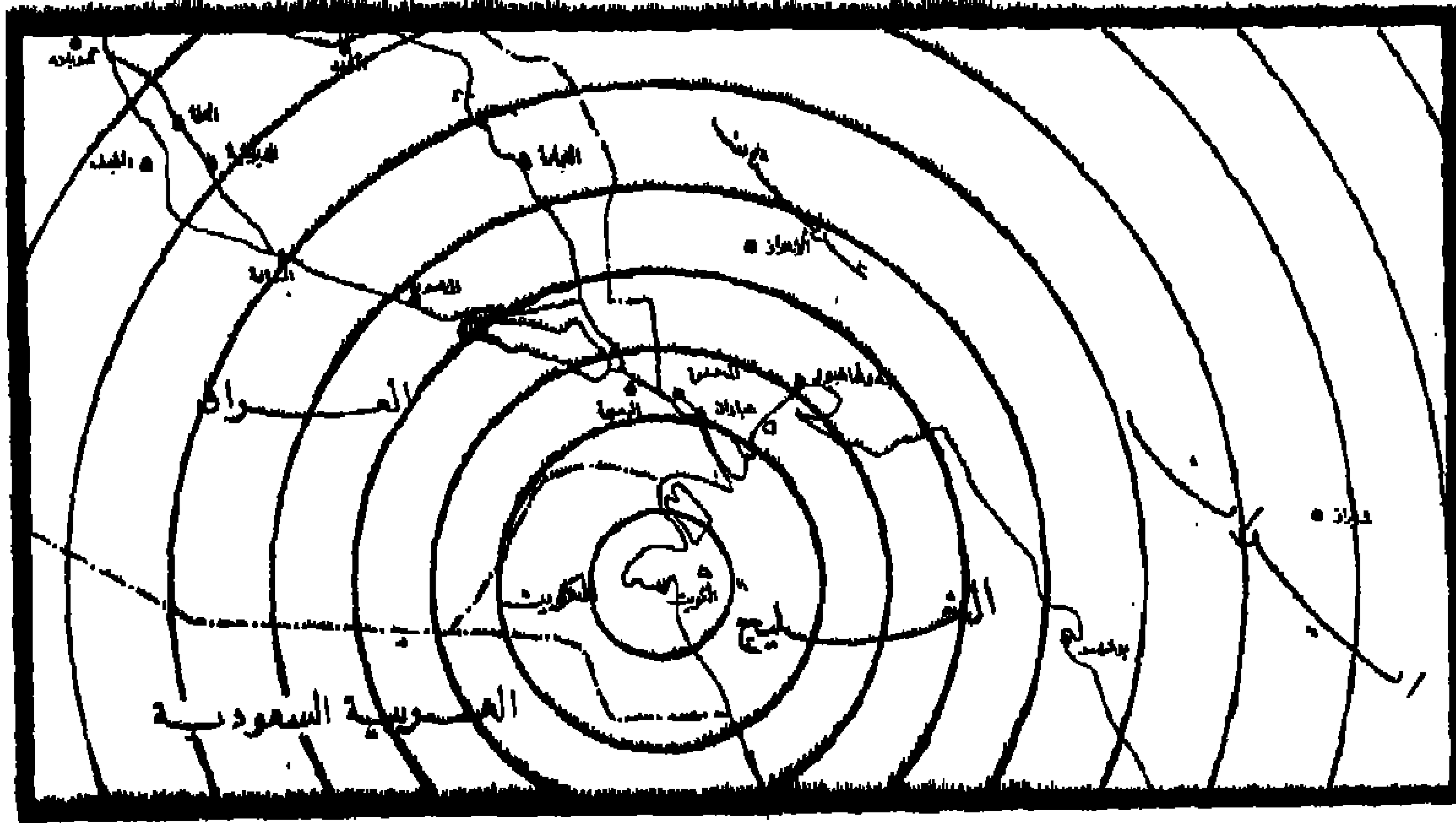
الولايات المتحدة وحلفائها الذين يهمهم المشاركة فى هذه التكاليف مثلما يهم الادارة الأمريكية مشاركتهم فيها ، وذلك لأن تلك الدول ترغب فى ان تشعر واشنطن بأنها اذا كانت قد ارسلت قواتها للخليج واذا ابقتها هناك لفترة تطول او تقصر لحماية تدفق النفط للجميع بأسعار مقبولة بالنسبة لهم فهى انما تفعل ذلك بمشاركة كبيرة منهم عبر التمويل بحيث تكون هناك قيود مالية وسياسية على مواقفها فى مجال استمرار تدفق النفط للجميع من منطقة الخليج التى باتت القوة العسكرية الأمريكية تهيمن عليها والتى تحوى فى باطنها نحو نصف الاحتياطى العالمى المؤكد من النفط .

ويمكن القول أن تشارك الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين والخليجيين فى نفقات عملية « درع الصحراء » فى العام ١٩٩٠ والتشارك المنتظر فى تلك التكاليف فى الفترة القادمة يشير الى عدد من المتغيرات الهامة : أولها أن الولايات المتحدة القوة العسكرية الأعظم فى العالم تعانى من صعوبات اقتصادية جمة ، ولم يعد اقتصادها قادرا على الاستمرار فى تحقيق معدلات نمو جيدة مشابهة لتلك التى تحققها اليابان والمانيا نظرا لأنه محمل بانفاق عسكرى هائل حيث تقوم الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدور حامى حمى المعسكر الغربى والدول المرتبطة به . ونظرا لأن جانب من المصاعب الاقتصادية الأمريكية ناجم عن ذلك الانفاق وما يترتب عليه من عجز فى الميزانية الأمريكية ، ونظرا لأن جانب من الازدهار الاقتصادى فى اليابان والمانيا الغربية يعود الى أن اقتصادهما لا يتحمل سوى نفقات عسكرية محدودة .. نظرا لكل ذلك فان الادارة الأمريكية طالبت الدول الغربية بالمساهمة فى نفقات حماية مصالحها . ولعل المساهمة اليابانية والالمانية والايطالية والخليجية فى تمويل الحشد العسكرى الأمريكى فى السعودية والخليج هو أول تجسيد لفكرة مساهمة الدول الراسمالية الكبرى والدول الحليفة للولايات المتحدة فى جانب من انفاقها العسكرى . وهو مؤشر فى رأينا لما ستنطوى عليه الفترة القادمة من تعاون الدول الغربية والحليفة للولايات المتحدة فى تحمل جانب من انفاقها العسكرى فى لحظات الازمات ، وربما يؤدى هذا الأمر اذا تم توسيعة ليصبح قاعدة عامة حتى فى الأوقات العادية الى تخفيف عبء الانفاق العسكرى عن الاقتصاد الأمريكى بما يساهم فى تحسين أدائه وفى زيادة قدرته على التنافس بكفاءة مع الاقتصادات الراسمالية عالية التطور الأخرى وبخاصة اليابان والمانيا . لكن هذه المشاركة من حلفاء الولايات المتحدة ستنطوى كما ذكرنا آنفا على تخفيف هيمنتها ووصايتها على التحالف الغربى وسوف تؤدى هذه المشاركة أيضا الى زيادة الدور الذى يمكن أن تلعبه اليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا .

وعلى صعيد آخر انعكس التمويل الأمريكى والخليجى والغربى المشترك لعملية « درع الصحراء » فى تشابك هذه الأطراف فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل لحل ازمة الخليج وان كان الموقف الأمريكى يبقى هو الأقوى والمهيمن على اسلوب التعامل مع الأزمة حتى الآن رغم وجود تباينات فى المواقف بين الحلفاء تمليها مصالحهم المتباينة مع العراق والمنطقة عموما . فاليابان لم ترغب فى أى وقت فى اشتعال الحرب بين القوات الأمريكية والعراقية لما قد ينجم عن ذلك من دمار لمنشآت انتاج النفط وتكريره بما يؤدى لتوقف أو على الأقل لانخفاض كبير فى امدادات النفط الحيوية للاقتصاد اليابانى الذى يعتمد كليا على العالم الخارجى ومنطقة الخليج اساسا فى سد احتياجاته من النفط بما سيصيبه بنكسة قاسية فى حالة توقف تلك الامدادات . كما أن الارتفاع الهائل فى أسعار النفط اذا اشتعلت الحرب بآثاره الرهيبة على اقتصاد اليابان يبرر الموقف اليابانى الذى عمل على تحاشى اشتعال الحرب طوال الشهور الماضية منذ بدء الازمة . وكان الموقف الألمانى والايطالى قريبا إلى حد كبير من الموقف اليابانى للاعتبارات ذاتها . أما الموقف الفرنسى فانه كان أميل للبحث عن حل سلمى نظرا للعلاقات الاقتصادية والعسكرية الوثيقة بين باريس وبغداد ونظرا لان باريس تنظر للازمة الخليجية بصورة مستقيمة الى حد كبير وترى انه لا يمكن اتخاذ كل الاجراءات الصارمة ضد العراق بينما تبقى باقى الاحتلالات والتجاوزات للقانون الدولى دونما أدنى عقاب أو اجراء مضاد مثل الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة والجولان والشريط الجنوبى من لبنان . اما العربية السعودية ودول الخليج فانها ستكون مع العراق الساحة الفعلية لأى معركة قد تنشب لدى إشتعال القتال بين القوات الأمريكية وبين القوات العراقية ـ لاسامح الله ـ ، ولذلك فان مواقف هذه الدول هو العمل بجدية لتحاشى المواجهة العسكرية بغض النظر عن بعض التصريحات الاعلامية التى تعكس ارتباكا فى التفكير مثل تصريح سفير الكويت لدى استراليا بأنه يؤيد تحرير الكويت حتى ولو باستخدام الأسلحة الذرية متناسيا انه لو اطلقت قنبلة ذرية واحدة على القوات العراقية فى الكويت فانه لن تعود هناك كويت لانها باختصار ستمحى كل شكل للحياة فيها . اما واشنطن فان صيحات الحرب والسلام تنازعتها طوال الأزمة . فاللوبى الصهيونى وشركات صناعة السلاح وشركات النفط الأمريكية وبخاصة العاملة منها فى الولايات المتحدة بالأساس ظلت طوال الشهور الماضية تدق طبول الحرب لرغبة اللوبى الصهيونى فى قيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق لتحطيم قوته العسكرية التى تعتبرها اسرائيل ومؤيدوها فى الولايات المتحدة خطر كبير على الدولة الصهيونية . أما شركات صنع السلاح فان انتهاء الحرب الباردة بما يعنيه من احتمالات انخفاض مشتريات الجيش الأمريكى

من الأسلحة ، وبما يعنيه من احتمالات خمود الصراعات الاقليمية بما يخفض الطلب الخارجي على الأسلحة .. كل ذلك يهدد بالكساد بما يجعلها تدفع في اتجاه اشعال الموقف العسكري في الخليج لانعاش الطلب على انتاجها من السلاح . اما شركات النفط الامريكية وبخاصة العاملة بالاساس في الولايات المتحدة فانها ستحقق ارباحا طائلة في حالة نشوب الحرب وارتفاع اسعار النفط . ويكفي ان نعرف أن ارتفاع سعر برميل النفط بدولار واحد فقط يرفع قيمة انتاج شركات النفط الأمريكية من نفط بلادهم بمقدار ثلاثة مليارات من الدولارات . كذلك فان رغبة واشنطن في تقليم أظافر النظام العراقي أو الاطاحة به لايقاف اي تحدى عراقي للامريكيين والغرب عموما في السيطرة على تدفق النفط من الخليج وعلى أسواقه وأسعاره تدفع في اتجاه اشتغال الموقف العسكري في الخليج . وبالمقابل فان واشنطن لا تستطيع تحمل تعرض العراق لهزيمة ساحقة تؤدي لانهاؤه كقوة اقليمية لأن ذلك سيعني قدرة ايران على السيطرة التى تحلم بها على الخليج بما يستدعيه ذلك من وجهة النظر الأمريكية والخليجية من تواجد دائم وكبير للقوات الأمريكية بما سيمثل في النهاية استنزافا للقوات الأمريكية في فيتنام جديدة سيشكل ايضا مصدرا لعدم الاستقرار لكل الأنظمة في المنطقة . كذلك فان الخسائر الأمريكية الكبيرة المحتملة في أي مواجهة عسكرية مع العراق تجعل الادارة الأمريكية أميل الى تحاشي الخيار العسكري . واذا كانت تكثف حشودها العسكرية بمواجهة العراق بعد أن حصلت على الغطاء الدولي للعمل العسكري ضده فانها على الأرجح سوف تستخدم كل ذلك في الضغط على العراق للحصول على افضل تسوية ممكنة من نظرها لأزمة الخليج . وان كان كل ذلك لا يعني ان واشنطن تستبعد الحرب بصورة مطلقة ولكنها على الأرجح لن تلجأ اليها لتحقيق اهدافها في الخليج الا كاختيار أخير .

المهم من كل ما سبق هو ان الادارة الامريكية طوال تعاملها مع أزمة الخليج تشاورت دائما مع شركائها الذين ساهموا معها بصورة كبيرة في الحشد العسكري ضد العراق والذين ساهموا في تمويل حشدها العسكري هي نفسها في الخليج ، وتأثرت بمواقفهم الى هذا الحد أو ذاك بما يجعلنا نميل الى أن الولايات المتحدة اذا استمرت في هذا النهج أي اشراك حلفائها في تمويل قيامها عسكريا بحماية مصالح التحالف الغربي فانها بالمقابل سوف تكون مضطرة للتنازل عن جانب هيبتها وسطوتها عليهم أو على حد تعبير الواشنطن بوست سوف تقبل تقسيم السلطة معهم . وهذا أفضل خيار لها في الوقت الراهن اذ يضمن لها الاستمرار في القيام بالدور الرئيسي في حماية التحالف الغربي وقيادته ويضمن لاقتصادها أن يتخفف من بعض أعباء الانفاق العسكري ربما يساعده ذلك على الانطلاق وزيادة قدرته على التنافس بحيوية مع اقتصادات اليابان والمانيا وأوروبا الغربية بكفاءة . □



[١٦] السلوك العسكرى ومحدداته

محمد عبدالسلام

تنطوى التحركات العسكرية سواء من جانب العراق أو من جانب التجمع الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة على كثير من الجوانب والمشاكل التى تستحق الدراسة والتحليل، بداية من الاهداف المعلنة ومراحل تطورها، ونهاية بالمشاكل والتعقيدات والحلول التى تم التوصل اليها اثناء العمليات والتحركات العسكرية العراقية او الدولية المضادة لها . ويناقش هذا التقرير الجوانب المحيطة باستخدام القوة العسكرية فى إدارة ازمة الخليج ، واستراتيجيات ، الطرفين الرئيسيين فى الازمة على مستوى أهداف كل طرف فى مراحل الازمة المختلفة ، وتصوراته لكيفية استخدام القوة العسكرية لتحقيق تلك الاهداف ، والقدرات العسكرية المتاحة له فى مسرح العمليات ، واهم القيود التى مثلت حدود أهل امكانية استخدامه لتلك القدرات فى تحقيق أهدافه .

اولا : خصائص عامة للتحركات العسكرية :

تتسم الازمة الحالية منذ بدايتها بالتعقيد الشديد ، وبأنها تتضمن عناصر غير تقليدية تجعل عملية ادارتها اكثر تعقيدا من ازمات عديدة سابقة شهدها النظام الدولى ، ويمكن تحديد عدد من العناصر الاساسية المتحكمة فى مسارها منذ أغسطس الماضى .

١ - انها بدأت بموقف مفاجىء للدول الفاعلة فيها عندما قامت القوات العراقية بغزو الكويت وبالتالى تصرفت كل الاطراف تحت ضغط المفاجأة باصدار تصريحات ، وقرارات كان الاتجاه العام لها هو الجمود :

٢ - انه رغم التعدد الكبير فى الفاعلين المباشرين فى الازمة (٣٠ دولة تقريبا ارسلت قوات الى الخليج) إلا أن الفاعلين الرئيسيين فى الازمة هما الولايات المتحدة . والعراق اللذين يتحكمان الى حد كبير فى مسارها وتفاعلاتها منذ البداية بحكم حجم قواتهما العسكرية فى مسرح العمليات ، وإلى جانب كل من الفاعلين جبهة عريضة من الحلفاء كفاعلين مؤثرين لديهم رؤيتهم الخاصة لأسلوب التعامل مع الازمة ، وهو امر واضح اكثر بالنسبة للولايات المتحدة التى يمثل حلفاؤها قيودا على حرية حركتها فى ادارة الازمة تتفاوت شدة ضغوطها من حليف إلى آخر . وقد إستخدم الحلفاء بالفعل ما يملكونه من أوراق مؤثرة ، أو لوحوا باستخدامها فى مراحل الأزمة المختلفة .

٣ - ان هناك تعارضا اساسيا بين الاهداف المعلنة للطرفين الرئيسيين فى الازمة بدت فى بعض المراحل .

٤ - أن الصدام المسلح بين اطراف الازمة مطروح منذ

بدايتها كحل نهائى لها ، رغم استمرار تلك الأطراف فى إتباع أدوات دبلوماسية ، واقتصادية مختلفة لحلها .

٥ ـ أنه رغم تصاعد التهديدات المتبادلة ، من وقت لآخر عقب كل اجراء جديد يقوم به أحد الاطراف فى الازمة ، وعقب فشل أية مساع سلمية ، فان درجة سيطرة الأطراف الرئيسية على سلوكها تبدو عالية ، ولم يحدث طوال الشهور الأولى للأزمة خطأ ، واحد كان من الممكن ان يترتب عليه بدء العمليات العسكرية رغما عن إرادة أطراف الازمة ، وقد تم منذ البداية تحديد خطوط واضحة برسائل معلنة يمثل تجاوزها بدء التصاعد الحقيقى للأحداث تجاه الصدام المسلح ، وعمل كل طرف على تفادى القيام بسلوك يعتبره الطرف الآخر تصعيدا غير مقبول للأزمة بما قد يجعله يقدم على القيام برد فعل يؤدى الى نشوب الحرب .

ثانيا : أهداف الفاعلين الاساسيين فى الأزمة .

لقد تطورت أهداف الاطراف الرئيسية فى الأزمة من مرحلة لأخرى حسب تطور تصورات كل طرف لأهداف الطرف الآخر ، وما يمثله من تهديد ، وتطور مستوى الحشد العسكرى ، وضغوط الدول الحليفة ، والاعتبارات الخاصة بمسرح العمليات فى الخليج ، وبناء على هذه الأهداف تطور أيضا سلوك كل طرف فى ادارة الأزمة ، ويمكن رصد تطور أهداف الطرفين الاساسيين فى الأزمة كما يلى :

١ ـ تطور الاهداف الامريكية :

حدد المسئولون الأمريكيون أهداف بلادهم منذ تفجر الأزمة فى أول أغسطس بصورة متكررة على لسان الرئيس بوش ، وكبار المسئولين فى وزارتى الخارجية والدفاع ، وصدرت أول تصريحات محددة حول تلك الأهداف فى (١٩) أغسطس ، فى تصريحات للرئيس الأمريكى ، أعاد تأكيدها فى رسالته الى القوات الأمريكية فى الخليج يوم (٢٩) أغسطس وتمثلت فى (٤) أهداف رئيسية هى :

ـ خروج القوات العراقية من الكويت (الانسحاب الفورى غير المشروط) .

ـ عودة الحكومة الشرعية الى الكويت .

ـ ضمان سلامة السعودية وأمن منطقة الخليج .

ـ الحفاظ على أرواح الرعايا الامريكيين ، وضمان سلامتهم .

وكان الرئيس الأمريكى قد تحدث عن الاسباب التى دعته الى اتخاذ قرار إرسال قوات عسكرية الى الخليج فى رسالته الرسمية الى كل من رئيس مجلس النواب ، وزعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ فى (٩) أغسطس مقررا أن سبب ارسال القوات هو ، إجتياح العراق للكويت ، وتواجد القوات العراقية فى الكويت باعتباره يشكل تهديدا مباشرا للدول المجاورة ، وللمصالح الحيوية الأمريكية فى منطقة الخليج ، ولم يضف الرئيس الأمريكى أهداف سياسية جديدة للولايات المتحدة الا فى نهاية شهر سبتمبر (٩/٢٥) عندما قال فى لقاء مع مجموعة من الأمريكيين من أصل عربى أن الولايات المتحدة تهدف أيضا الى قيام نظام دولى جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفة ، وهو ما كرره بعد ذلك فى خطابه امام الامم المتحدة يوم (١) اكتوبر ، ويلاحظ ان الأهداف السياسية ، للولايات المتحدة قد استمرت حتى اوائل ديسمبر دون تغير كبير .

لكن على المستوى العسكرى تطورت الأهداف العسكرية للقوات التى تم نشرها بمدى اكبر ، فقد أخذت فى الاتساع من مرحلة لاخرى حسب مستوى الحشد ذاته ، وظروف مسرح العمليات وتصور القيادة العسكرية للسيناريوهات المحتملة لاستخدام القوة المسلحة ، فقد حدد وزير الدفاع الامريكى أهداف قواته فى الخليج فى مؤتمر صحفى يوم (١٤) أغسطس فى هدفين فقط هما :

ـ ردع أى عدوان عراقى جديد ، والدفاع عن السعودية ودول الخليج إذا فشلت عملية الردع .

ـ العمل على تنفيذ العقوبات الدولية التى فرضها مجلس الأمن على العراق .

ولم تتطور هذه الأهداف رسميا حتى نهاية الاسبوع الثانى من شهر اكتوبر ، عندما أعلن عن اكتمال مستوى الحشد قبل اتخاذ قرار تطويره ، لكن خلال شهر سبتمبر كانت تصريحات مختلفة تصدر من جانب قيادات عسكرية مختلفة حول احتمالات شن هجوم على القوات العسكرية العراقية لاخراجها من الكويت ، وحول التهديد الذى تمثله القدرات العسكرية العراقية لدول المنطقة مستقبلا ، الا أنه لم يتحدث وزير الدفاع الامريكى ، أورئيه الأركان ، أو قائد القوات الأمريكية فى الخليج عن هدف الهجوم على القوات العراقية لأجبارها على الانسحاب من الكويت فى تلك المرحلة بشكل محدد .

وفى نهاية شهر اكتوبر بدأت القيادة العسكرية الأمريكية ، تضيف هدفا عسكريا جديدا يحقق احد الأهداف السياسية المعلنة منذ بداية الأزمة ، وهو اخراج القوات العراقية من الكويت ، عن طريق شن هجوم مسلح ضدها ، وكان الحشد العسكرى قد وصل الى مرحلة إكدت فيها التصريحات الأمريكية أنه يمكن للقوات خلالها أن تحقق هدفى الردع والدفاع ، وفى ظل قرار تطوير الحشد ستبدأ تلك القوات فى التحول الى امتلاك قدرات هجومية يمكنها بعد انتهاء الحشد فى مرحلته الثانية من مهاجمة القوات العراقية ، الا ان هذا الهدف لم يظهر فجأة . فقد المح بيكر الى وجود اتجاه للقيام بعمل عسكرى ضد العراق فى (٣) اكتوبر ، وكانت كل السيناريوهات المتداولة اعلاميا منذ منتصف سبتمبر تركز على عمليات قصف جوى واسعة وقد تقود فى النهاية الى الهجوم على القوات العراقية ، الا ان المسئولين العسكريين كانوا ينفون بشكل مستمر وجود

مثل هذه الخطط العسكرية لاخراج العراق من الكويت ، وكان آخر نفى لوجودها فى منتصف اكتوبر عندما تم نفى وجود خطة باسم « جمل الليل » تعتمد على بدء الحرب بشن هجوم جوى ليلى ضد العراق . ومع ذلك شهدت تلك الفترة تأكيدات من جانب القادة العسكريين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة لديها كل الخيارات ، بما فيها الخيار العسكرى ، لتحقيق اهدافها السياسية .

وقد تواكب مع الحديث الصريح عن الهجوم على القوات العراقية كأحد الأهداف العسكرية ، تصريحات أمريكية تؤكد أن مشكلة أمن الخليج لن تحل فقط باخراج القوات العراقية من الكويت لأن آلة العراق العسكرية ، ستظل تمثل تهديدا مستمرا لدول الخليج ، وسوف تصبح تهديدا أكبر فى المستقبل إذا تركت بمستواها الحالى ، وهو ما بلور فى مجموعه هدفا لم يعلن صراحة وهو تدمير أو على الأقل تقليص القدرات العسكرية والصناعية العراقية كهدف عسكرى أمريكى لضمان الأمن فى المنطقة مستقبلا ، وقد استمر القادة العسكريون حتى نهاية نوفمبر فى نفى ان يكون هذا الهدف ضمن أهدافهم العسكرية الا أنه سيناريوهات عديدة صرح بها مسئولون عسكريون كخطط عمليات محتملة كانت تؤكد وجود هذا الهدف خاصة تصريحات قائد سلاح الجو الذى أقيل بسببها حول وجود سيناريو لقصف بغداد ، وما حولها من اهداف إستراتيجية عراقية يبلغ عددها (٥٠) هدفا بقاذفات القنابل الثقيلة ، وضمن هذا الهدف قيل فى اطار تصريحات لمسئولين سابقين ان إقصاء صدام حسين عن السلطة ، هدف امريكى آخر ، لكن تم نفى ذلك اكثر من مرة ، وإن كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية قد ذكر تصريحات تفيد بذلك ، وبصفة عامة وفى اطار ضمان أمن دول الخليج طرح بيكر فى هذا دعوته لاقامة بنية امنية اقليمية فى وقت مبكر ، وتطورت الأمور بعد ذلك للتباحث مع قادة المنطقة حول الترتيبات الأمنية . الا انه لم يطرح بوضوح ان يتم تحقيق هذا الهدف بالوسائل العسكرية عن طريق تدمير البنية العسكرية العراقية لتحييد التهديد الذى تمثله .

٢ ـ تطور الأهداف العراقية .

تؤكد كل التصريحات العراقية منذ بداية الأزمة ان القوات العراقية لن تنسحب من الكويت باعتبارها جزءا من العراق ، ولم يحدث تطور يذكر حول مسألة الانسحاب طوال مراحل الأزمة المختلفة باستثناء الأيام الأولى للأزمة من (٣) الى (٥) أغسطس لاحتواء رد الفعل الدولى تجاه الغزو ، واستمرت السلوكيات العراقية تجاه الكويت ، ابتداء من قرار الضم وحتى إصدار خريطة تعتبرها فيها المحافظة رقم (١٩) العراقية لتؤكد هذا الهدف ، وتؤكد القيادة العراقية أيضا انها لن تقوم بغزو السعودية ، لكن فى مواجهة الحشد الدولى العسكرى فى الخليج حدد نمط السلوك العراقى هدفين اساسيين للقوات العراقية فى مسرح العمليات مشابهين الى حد كبير للأهداف العسكرية الأمريكية فى المرحلة الأولى من الأزمة التى استمرت حتى اوائل اكتوبر ، وهما :

ـ ردع القوات متعددة الجنسية عن مهاجمة القوات العراقية فى الكويت .

ـ الدفاع عن الأراضى التى تم احتلالها فى حالة فشل الردع .

ولم تتطور الأهداف العراقية فى المراحل المختلفة لكن تطورت آليات تحقيق كل هدف بشكل متسارع خلال الأزمة من تهديدات بتكبيد القوات متعددة الجنسيات خسائر فادحة ، الى التهديد بتدمير آبار النفط ، وقصف اسرائيل ، وضرب المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وغير ذلك ، ثم إقامة حائط دفاعى ، فى الكويت لصد أى هجوم محتمل ، لكن القيادة العراقية تحدثت خلال شهر اكتوبر عن هدف آخر لم تركز عليه التصريحات بعد ذلك ، وهو احتمال قيام العراق بعمليات هجومية ضد القوات متعددة الجنسيات ترافقها عمليات قصف ضد اسرائيل اذا تعرض العراق للاختناق بسبب الحصار الاقتصادى .

ثالثا : السلوك العسكرى للفاعلين الرئيسيين :

تأثرت التحركات العسكرية الأمريكية ، والعراقية بعوامل متشابكة تتضمن عناصر فنية عسكرية هامة مثلت قيودا على تعاملهما مع مسألة إستخدام القوة المسلحة ، ونذر المواجهة العسكرية فى مراحل الأزمة المختلفة بما ادى الى تبلور نمط معين من السلوك يقوم على التهديد ، والتهديد المضاد باستخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السابقة . الا ان العامل الرئيسى المؤثر فى هذه العملية فى مراحل الأزمة المختلفة كان مستوى الحشد العسكرى فى المنطقة ، وميزان القوى بين العراق ودول الائتلاف الدولى ، بالاضافة الى عناصر اخرى فرضتها طبيعة الحشد العسكرى ، وطبيعة مسرح العمليات فى الخليج وسوف تشير الى هذه العناصر كما يلى : ـ

١ ـ ميزان القوة العسكرية فى الخليج :

كانت عملية تطور الحشد العسكرى ، وأوضاع القوات فى مسرح العمليات هى المحدد العسكرى الأساسى لمسار عملية ادارة الصراع بين أطراف الأزمة . ففى الوقت الذى لم تكن فيه البيئة السياسية الدولية والاقليمية والداخلية تمثل قيدا اساسيا على حرية الولايات المتحدة فى استخدام القوة العسكرية لتحقيق الهدف السياسى بتأمين انسحاب القوات العراقية من الكويت لم يكن حجم قوتها العسكرية فى الخليج كافيا لتحقيق هذا الهدف بتكلفة مقبولة ، وبينما كان حجم هذه القوات يتطور فى اتجاه امكانية القيام بالهجوم على القوات العراقية منذ منتصف اكتوبر كانت القيود السياسية تتصاعد لمنع استخدامها او الاستعجال فى إتخاذ قرار

الهجوم ، وهو ما خلق موقفا معقدا إستمر حتى بدء مرحلة جديدة من مراحل الأزمة بصدور قرار مجلس الأمن الخاص بصلاحيات استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف فى آخر أيام شهر نوفمبر .

وقد كان المسار العام للحشد من وجهة النظر الأمريكية يتطور باتجاه امتلاك قدرات هجومية ، بينما كان يتطور على الجانب الآخر باتجاه ردع مثل هذا الهجوم وتعقيد عملية استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة ، ويوضح الجدول التالى تطور مراحل عملية الحشد العسكرى على الجانبين .

ويتضح من جدول مستوى الحشد العسكرى عدة حقائق أساسية خاصة بتطور القدرات العسكرية لأطراف الأزمة فى مسرح عمليات الكويت :

أ ـ أن نسبة التوازن بين القوات البرية العراقية التى تم دفعها الى مسرح عمليات الكويت الذى يضم دولة الكويت ، وجنوب العراق ، وبين القوات متعددة الجنسيات ظلت فى صالح العراق بفارق كبير حتى أوائل شهر اكتوبر ، ثم بدأ الفارق يضيق بعد ذلك إثر قرار القيادة الأمريكية بدفع وحدات قتالية جديدة من مسرح العمليات الأوروبى . والأراضى الأمريكية الى الخليج لتطوير قدرات القوات المحتشدة ، ودفع كل من سوريا ومصر بقوات ميكانيكية ومدرعة الى الخليج ليصل الفارق الى أدنى معدله له منذ بداية الأزمة فى منتصف نوفمبر . قبل أن يقرر العراق دفع قوات جديدة من الاحتياط الى مسرح العمليات تقدر بحوالى (٢٥٠) ألف جندى لم يصل منهم حتى أواخر نوفمبر سوى (٢٠) ألف جندى :

ب ـ أن نسبة التوازن فى دبابات القتال الرئيسية بين القوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية كانت مختلة تماما فى الشهور الثلاثة الأولى للأزمة وحتى نهاية اكتوبر ، فقد إستمر العراق فى دفع أعداد متزايدة من الدبابات الى مسرح العمليات حتى نهاية نوفمبر بينما تأخر وصول دبابات القتال الرئيسية التابعة للقوات متعددة الجنسيات لأواخر سبتمبر إلى أن اتخذت القيادة الأمريكية قرار تطوير الحشد العسكرى بدفع أكثر من (١٠٠٠) دبابة متطورة من طراز « إم ـ ١ ـ إيه ـ ١ » إلى مسرح العمليات فى أكتوبر ليبدأ وصولها فى نوفمبر الذى إتجه ميزان القوات المدرعة فيه إلى التحسن بالنسبة للقوات متعددة الجنسيات .

جـ ـ إن ميزان القوات الجوية بين العراق والقوات متعددة الجنسيات كان مختلا منذ بداية الحشد العسكرى لصالح القوات الأخيرة كما ، ونوعا ، فقد إستطاعت القيادة الأمريكية منذ البداية حشد قوة قتالية جوية متطورة فى الأسابيع الأولى . أضيفت الى القوات الجوية لدول الخليج العربى ، والطائرات القتالية التابعة لفرنسا وبريطانيا . وكان معدل تصاعد أعداد الطائرات المقاتلة خلال الأزمة يسير بنسبة اقل ، إذ تم دفع أسراب كبيرة العدد من الطائرات لتصبح العنصر الأساسى فى ردع القوات العراقية إذا قررت الهجوم على السعودية حسب التصورات الأمريكية ، وقد إرتفعت التقديرات المختلفة لحجم القوة الجوية العراقية من (٥١٣) طائرة قتالية فى اغسطس وسبتمبر الى حوالى (٧٠٠) طائرة فى أكتوبر .

د ـ هناك عناصر إضافية أساسية فى تطور مراحل الحشد العسكرى بين الجانبين ، أهمها التفوق البحرى الكامل للقوات متعددة الجنسيات على العراق الذى لايملك قوة بحرية ذات قيمة لدرجة تجعل الميزان العسكرى البحرى يمثل « قدرات من جانب واحد » ، كما أن عنصرا آخر هاما قد أثر فى تصورات الأطراف لاستخدام القوة العسكرية هو مخزون العراق من الأسلحة الكيماوية ، وإمتلاكه لعدة طرازات من الصواريخ أرض أرض يتراوح مداها بين (٣٠٠) كلم ، و (٩٠٠) كلم يهدد العراق منذ بداية الأزمة بإستخدامها فى حالة نشوب القتال .

هـ ـ إن القوات المتعددة الجنسيات تتمتع بتفوق نوعى كبير على القوات العراقية منذ بداية الحشد ، رغم إحتلال بعض عناصر الميزان العسكرى الكمى لصالح العراق ، فالدبابات التى يتم دفع إعداد متزايدة منها حتى الآن تتمتع بقدرات فى تدريبها ، ودقتها فى التصويب ، وقدرتها على المناورة بما يجعلها تتفوق على الدبابات العراقية بإستثناء (٥٠٠) دبابة من طراز « تى ـ ٧٢ » يمتلكها العراق ، كما أن لدى القوات متعددة الجنسيات طائرات قتالية تتمتع بمدى أطول ، وحمولة أكبر من البحرية العراقية بإستثناء طائرات « سوخوى ـ ٢٤ » و « ميراج ـ اف ـ ١ » لدى العراق ، كما أن القوات البحرية لديها قوة نيرانية ضخمة ، بالاضافة الى قدرات حاملات الطائرات ، بالاضافة الى ما لدى القوات الأمريكية تحديدا من نظم تسليحيه متطورة ، كصواريخ « ناتريون » المضادة للصواريخ ، وصواريخ « كروز ـ توماهوك » وطـائرات « إف ـ ١١٧ » ، وأقمار صناعية عسكرية .

٢ ـ القيود الخاصة بمسرح العمليات :

واجهت القيادات الأمريكية والعراقية منذ بداية الأزمة عددا من المشكلات ذات الطبيعة العسكرية أثرت بشدة فى تصوراتها لمسألة استخدام القوة ، وإحتمالات الحل العسكرى للأزمة خلال مراحلها المختلفة ، ويمكن إجمال الاعتبارات الخاصة بكل طرف فيما يلى :

أولا : القوات الأمريكية :

١ ـ ضعف قدرات النقل الاستراتيجى : فقد واجهت القيادة الأمريكية منذ البداية مشكلة عدم قدرة قوات النقل الاستراتيجى البحرية ، والجوية على نقل القوات والعتاد الى مسرح عمليات الخليج بالسرعة ، والحجم

الذى كانت هيئة الأركان المشتركة قد خططت له ، مما أدى لاستدعاء « إحتياطى » أسطول النقل الاستراتيجى من طائرات مدنية لنقل الجنود فى وقت ملائم الى المنطقة . وبينما لم يتضح القصور بشدة فى قدرات النقل الجوى بسبب محدودية القواعد الجوية فى شرق السعودية ، وقدرتها على إستقبال التشكيلات ، إتضح القصور فى قدرات النقل العسكرية البحرية لدرجة أدت الى وجود « التشكيلات البرية » فى الخليج لفترة طويلة إستمرت حتى منتصف شهر سبتمبر بدون عتادها العسكرى الثقيل ، وقد أدى هذا الى إقالة قائد سلاح النقل الاستراتيجى . فى أواخر سبتمبر ، مع إتباع هيئة الأركان خطة للحشد تظهر القوات التى تم حشدها بأكبر مما هى عليه بالفعل وذلك بنقل سرايا مقار القيادة يتبعها أفراد الخدمات المعاونة اللازمة للاعداد لوصول القوات أولا ، وكانت القوات المقاتلة تصل غالبا بعد ذلك بأسابيع ، وإستمرت هذه المشكلة مع عملية تطوير الحشد فى منتصف أكتوبر ، وطوال شهر نوفمبر ، لكن تم التعامل مع ذلك بالاستعانة بقدرات النقل البحرية الأوروبية ، وتم إستئجار عدد من السفن التجارية بتمويل عربى لاكمال حشد القوات قبل منتصف يناير القادم .

ب ـ **مشكلة التنسيق بين القوات** : وقد ظهرت هذه المشكلة منذ بداية الأزمة ، وبينما كانت عملية التنسيق بين الوحدات البحرية فى الخليج لاحكام الحصار البحرى تسير بكفاءة تامة حتى أن تم الاتفاق على هيكل قيادة موحد فى نهاية سبتمبر ، فإن التنسيق بين القوات البرية التابعة لأكثر من دولة واجه مشكلات عديدة ، وقد بدأت المشكلة فى وقت مبكر فى نهاية شهر اغسطس عندما إتضح للقادة العسكريين السعوديين أن القيادة العسكرية الأمريكية تميل للتصرف بشكل منفرد ، ودون تنسيق مع « القيادة المشتركة » ، التى يرأسها الامير خالد بن سلطان والتى يفترض أن تتبعها كافة القوات المنتشرة على الأراضى السعودية . وهو ما أدى الى صدور تصريحات من القيادات العسكرية السعودية مفادها أن الأراضى السعودية لن تستخدم لشن أى هجوم على القوات العراقية بدأت فى أعقابها عملية التنسيق بين الجانبين الى أن توصلا إلى إنشاء مركز قيادة واحد يضم الجنرال شوارزكوف قائد القوات الامريكية فى الخليج ، وخالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ، وتم تقسيم مسرح العمليات إلى قطاعات تتمركز وحدات كل دولة فى أحدها ، إلا أن القيادة العسكرية الفرنسية تحفظت على تحديد قطاع متقدم لقواتها فى مسرح العمليات بالقرب من حفر الباطن ، وصدرت تصريحات من وزير الدفاع الفرنسى مضمونها أن القوات الفرنسية ستعمل تحت قيادتها الخاصة بالتنسيق مع السعودية ، إلا أنه تم التفاوض بين الجانبين الامريكى والفرنسى على مستوى وزراء الدفاع لحل المشكلة ، ولم تحدث أية مشكلات مع القوات البريطانية التى أعلنت قيادتها خضوعها منذ البداية للقيادة الميدانية لقائد القوات الأمريكية مع إستمرار الاتصال مع قيادتها العسكرية العليا للموافقة على أية قرارات تتخذ بشأن مهامها الرئيسية ، وتم التعامل ايضا مع قيادات القوات العربية التى كانت قد أعلنت لدى إرسالها أنها لن تنسق مع القوات متعددة الجنسيات على أساس خضوعها للقيادة المشتركة التى يرأسها القائد السعودى ، لكن ظهرت بعد ذلك مشكلة أخرى عندما أعلنت القيادة الأمريكية أن قواتها قد تشن هجوما على القوات العراقية فى الكويت ، فقد أعلن عدد من القيادات العسكرية فى الخليج ، خاصة المصرية والسورية ، أن قواتهما لن تشارك فى أية عمليات هجومية ، وأن مهمة قواتهما دفاعية أساسا ، وكذلك

جدول تطور مراحل عملية الحشد العسكرى

مراحل الحشد	الدول / الاسلحة	القوات متعددة الجنسيات: القوات الامريكية	الدول الحليفة	المجموع	القوات العراقية المحتلة فى الكويت	نسبة التوازن العسكرى: القوات الدولية:العراق	القوات الامريكية:العراق
اغسطس	القوات البرية	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١,٧:١	٣,٧:١
	الدبابات	٢٠٠	٥٥٠	٧٥٠	١٨٠٠	٢,٤:١	٩ :١
	الطائرات القتالية	٤٠٠	١٨٠	٥٨٠	٥١٣		١,٣:١
سبتمبر	القوات البرية	١٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٢:١	٢,٤:١
	الدبابات	٦٠٠	٨٨٥	١٤٨٥	٢٨٠٠	١,٩:١	٤,٧:١
	الطائرات القتالية	٥٠٠	٢٧٥	٧٧٥	٥١٣	١:١,٥	١:١
اكتوبر	القوات البرية	٢١٥٠٠٠	٨٧٠٠٠	٣٠٢٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١,٤:١	٢:١
	الدبابات	١٠٠٠	٩٥٠	١٩٥٠	٣٥٠٠	١,٨:١	٣,٥:١
	الطائرات القتالية	٦٥٠	٣٠٩	٩٥٩	٦٨٩	١:١,٥	١:١
نوفمبر	القوات البرية	٢٨٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	٤٥٠	١,١:١	١,٧:١
	الدبابات	١٢٥٠	١٢٠٠	٢٤٥٠	٣٧٠٠	١,٥:١	٢,٩:١
	الطائرات المقاتلة	٨٠٠	٣٢١	١١٢١	٦٨٩	١:١,٦	١:١,٢

المحت القيادة الفرنسية ، لكن جيمس بيكر صرح أمام إحدى لجان الكونجرس بأن لديه تأكيدات غير رسمية بأن تلك القوات ستشارك فى العمليات الهجومية فى أواخر اكتوبر . قائلا أن هذه الأمور تحسم على مستوى رؤساء الدول لا على مستوى القادة العسكريين ، وعلى أية حال ، فقد أظهرت التصريحات الأخيرة لكل القادة العسكريين بأن هناك تنسيقا سيجرى فى مسرح العمليات فى حالة نشوب الحرب خاصة بعد الاتفاق الذى تم بين القيادتين السعودية ، والأمريكية على أن تكون القيادة للسعودية فى حالة الدفاع عن السعودية ، ولكل قيادة بشكل مستقل فى حالة الهجوم على القوات العراقية .

جـ ـ التكيف مع مسرح عمليات الخليج : فقد ثارت منذ البداية مشكلة قدرة القوات الأمريكية على العمل فى البيئة الصحراوية ، التى تتسم بالجفاف والحرارة الشديدة والعواصف الرملية فى شهور أغسطس وسبتمبر ، وأوائل أكتوبر ، ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة للقوات التابعة للقيادة المركزية الأمريكية ، التى تم تشكيلها لتضم قوات الانتشار السريع المدربة على العمل فى مسارح عمليات مختلفة وتضم فرقتين من مشاة البحرية ، وفرقتين محمولتين جوا ، وفرق ميكانيكية . وهى القوات التى أرسلت خلال أغسطس وسبتمبر ، ومع ذلك فقد سببت الحرارة حالات إعياء شديدة لعدد من الجنود الأمريكيين ، وبدأت المشكلة تزداد عدما تقرر دفع قوات أخرى من مسارح عمليات تختلف عن مسرح عمليات الخليج فى إطار قرارات تطوير الحشد . الا أن الحرارة كانت قد بدأت تنخفض ، وفى هذا الاطار واجهت القوات الأمريكية مشكلة أكثر أهمية وهى « التكيف الميدانى » فقد كان ضروريا أن تجرى تلك القوات العديد من التدريبات والمناورات فى الصحراء قبل وضع أى سيناريو للعمليات العسكرية وقد أجريت تلك المناورات ابتداء من أوائل أكتوبر خاصة التدريبات العملية للقيام بإنزال بحرى على شاطىء مشابه لشاطىء الكويت ، ولم تعرف نتائج هذه المناورات . إلا أن تكرار حوادث سقوط الطائرات الأمريكية المقاتلة ، وإيقاف طلعاتها لفترات محدودة يظهر أن هناك مشكلات هامة ظهرت فى هذا الاطار ، وعموما . فإن تصريحات مختلفة تظهر حاليا حول عدم صلاحية مسرح العمليات للقتال إبتداء من منتصف مارس القادم بفعل العواصف الرملية . والرياح فى الفترة التى تلى هذا التاريخ .

د ـ المشكلات الفنية لنظم التسليح المتقدمة : فقد ترددت أنباء عن تأثير ذرات الرمال الصغيرة على محركات طائرات « إف ـ ١٥ » و « تورنادو » ، كما ذكرت مصادر مختلفة أن العراق قام بالتشويش مرتين على ردارات طائرات الانذار المبكر الأمريكية « أواكس » ، وتردد أيضا أن الحرارة أثرت على رادارات صواريخ « باتريوت » ، ولهذه المشكلة جانبان الأول تأثير البيئة الصحراوية على المعدات العسكرية ولم يعرف حجم هذه المشكلة بالتحديد ، والثانى هو تردد معلومات حول إمتلاك العراق لنظم تسليحية متطورة بمساعدة شركات سلاح غربية فرنسية والمانية يمكنها التأثير على فعالية الأسلحة الأمريكية من جانب . وعلى مسار العمليات العسكرية من جانب آخر ، وقد ترددت أيضا فى هذا الاطار أنباء حول تعاون فرنسى أمريكى ، وسوفيتى أمريكى فى مجال كشف « أسرار » تلك النظم التسليحية المتطورة ، وإيجاد وسائل مضادة لها .

وبالاضافة الى المشكلات السابقة ، واجهت القيادة الأمريكية مشكلات محددة كانت تتطلب وقتا للتعامل معها ، كتهديد العراق بإستخدام الأسلحة الكيماوية وهو ما إستلزم جلب معدات أكثر تطورا للكشف عن استخدام تلك الأسلحة والوقاية منها ، وقد تطلب عملية التدريب على سيارات « فوكس » الالمانية للكشف عن الغاز أكثر من شهرين ، كما تأخرت عملية تسليم إحدى الشركات الأمريكية لعبوات الحقن بالأمصال لمدة شهرين أيضا ، وهكذا ، كما لم تكتمل حتى نهاية نوفمبر عملية إستبدال دبابات « إم ـ ١ » بدبابات من طراز « إم ـ ١ ـ إيه ـ ١ » التى قررت القيادة الأمريكية القيام بها فى منتصف اكتوبر .

ثانيا : ـ القوات العراقية .

أ ـ الجبهات على الحدود العراقية : فالقيادة العراقية تواجه مشكلة تعدد الجبهات ، وتجزى المواجهة أساسا على مسرح عمليات الكويت الذى يضم السعودية ، وجنوب العراق ، والكويت ، لكن من ناحية أخرى توجه جبهة تركيا فى شمال العراق حيث تدور عملية حشد أخرى منذ بداية الأزمة . وسط توقعات استمرت طوال الشهور السابقة حول إحتمالات اشتعال الموقف فيها فى حالة نشوب القتال . وقد حشدت تركيا قوات الجيش الثانى التركى كاملة (٦٥ الف جندى) بالاضافة الى قوات سلاح الحدود (٢٥ الف جندى) على الجبهة فى مواجهة قوات عراقية تبلغ (١٠٠) ألف جندى ، كما تضم تلك الجبهة قاعدة « انسيرليك » التركية الأمريكية التى تتمركز فيها طائرات « إف ـ ١١١ » على بعد (٥٠٠) كلم شمال العراق . ومن ناحية أخرى لاتستطيع القيادة العراقية تجاهل الجبهة الايرانية ، فرغم سحب العراق لقواته من الاراضى الايرانية الا أنه لايزال محتفظا بعدة فرق مشاة خفيفة التسليح على تلك الجبهة .

ب ـ محدودية مساحة مسرح عمليات الكويت : وهى مشكلة ظهرت فى أواخر شهر نوفمبر عندما قررت القيادة العراقية دفع (٢٥٠) الف جندى إضافى الى مسرح العمليات ، ولم تتمكن من دفع هذه القوات الى الكويت ، وإحتفظت بما تم تشكيله منها حول البصرة ، فالقدرة الاستيعابية لمسرح عمليات الكويت قد أدت الى توقف

الحشد العراقي البري الذي يعد العنصر الأساسي للقوة العراقية عند حجم (٤٣٠) الف جندى بتمركز أكثر من (٢٠٠) الف منهم جنوب العراق . وأية زيادة جديدة في عدد القوات داخل الكويت سوف تؤدى الى كثافة الخسائر البشرية العراقية في حالة نشوب الحرب ، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد القوات متعددة الجنسيات بحرية أكبر بحكم إتساع مناطق انتشارها .

جـ ـ الخلل في عناصر القوة المسلحة ـ فالعراق يواجه خللا في عناصر قوته بالمقارنة مع نفس العناصر في القوات متعددة الجنسيات . ومنها عدم إمتلاكه لقوة بحرية مما دفع به للتركيز على إعاقة عمل السفن الحربية بإستخدام تكتيكات مختلفة ، لتحميل صواريخ « أكزوسيت » جو ـ سطح على طائرات ميراج ـ اف ـ ١ ونشر صواريخ « سلك وورم » المضادة للسفن على شاطىء الكويت ، وإقامة استحكامات دفاعية ساحلية لاعاقة اية عمليات إنزال بحرى ، كما واجهت القيادة العراقية مسألة وجود أسلحة متقدمة مضادة للدبابات لدى القوات متعددة الجنسيات ، وعدم قدرتها على إستعواض الدبابات التي ستدمر خلال العمليات بسحب الدبابات لتتمركز خلف الطرق البرية ، وسحب دبابات (تى ـ ٧٢) الى جنوب العراق كإحتياطى إستراتيجى . إلا أن المشكلة الأساسية في هذا المجال هي الخلل في الميزان الجوى كما وكيفا لصالح القوات متعددة الجنسيات .

وبالاضافة الى المشكلات السابقة ، فقد تعامل العراق مع مشكلة الطبيعة الجغرافية لمسرح العمليات وعدم وجود موانع طبيعية فيه بإقامة « خط دفاعى » في جنوب الكويت يمتد على شكل قوس من التحصينات من جنوب العاصمة الكويتية بموازاة الساحل ، ثم يستمر بموازاة الحدود السعودية معتمدا في ذلك أسلوب الدفاع الثابت ، مع إمكانية التحول للهجوم حسب تصريحات القادة الغربيين ، كما لا تعرف على وجه التحديد مدى دقة المعلومات التي تقرر أن هناك حالة تمرد عامة داخل صفوف القوات العراقية أدت الى هروب بعض العسكريين الى تركيا . والسعودية ، بالاضافة الى ما يثار حول نقص الامدادات الغذائية والطبية للقوات المسلحة ، ونقص احتياطى قطع غيار الأسلحة ، وقدرة القوات العراقية على التعامل مع النظم التسليحية المتطورة بعد إنسحاب الخبراء العسكريين الأجانب من العراق .

لقد شكلت العناصر السابقة الخاصة بالميزان العسكرى بين الجانبين ، وقيود مسرح العمليات الى حد كبير مسار عملية ادارة الصراع المسلح متشابكة مع تعقيدات سياسية أخرى لاتقل اهمية عنها ضغطت على « صناع القرار » منها سياسات الدول الحليفة وتوجهاتها ، ومصالحها فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة لحل الأزمة . والضغوط الداخلية في النظام الاقليمى العربى ، وداخل الدول نفسها تجاه ازمة الخليج ، وكيفية التعامل معها .

٣ ـ إدارة الصراع المسلح :

إن أزمة الخليج نوع حاد من « تنازع الارادة السياسية » بين طرفين تتعارض أهدافهما المعلنة تعارضا أساسيا يصعب الوصول الى حل توفيقى له ، وإن لم يكن ذلك مستحيلا في ظل شروط معينة ، إذ ان الولايات المتحدة تطالب العراق بالانسحاب دون شروط ثم التفاوض بعد ذلك وتشترك معها جبهة دولية عريضة في هذا الهدف مع وجود خلافات حول وسائل تحقيقه ، والعراق يطالب بالتفاوض دون شروط مسبقة . وبدت الأزمة في بعض مراحلها ، وكأنها تتجه الى الصدام المسلح ، وفي البعض الآخر إستبعد الخيار المسلح لصالح البحث في حل سياسى تفاوضى في ظل ما بدا أنه تمسك الطرفين بعدم التنازل عن مطالبهما المعلنة . ويعتقد الرئيس العراقى أنه لم يصبح في موقف يبلغ درجة من السوء تجعله يتنازل عن أهدافه ، وأن كل أسبوع يمر دون قتال يبعد إحتمالات الحل العسكرى أكثر من ذى قبل ، في حين سعت الادارة الأمريكية لاقناعه بعكس ذلك .

وفي اطار هذا السياق يوجد نمط تعاقب قصير للتحركات يسوده التغير ، والاختلاط ينفذ كل طرف من خلاله تكتيكات . للتأثير على الخصم من تهديد ، وعقاب ، واغراء ، وإقناع بتوازى دقيق ، وفي ظل رسائل معلنة مستمرة تمنع وصول الأزمة الى مستوى لا يمكن السيطرة عليه . ويقوم كل طرف في الأزمة منذ البداية بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضمن وسائله لتحقيق أهدافه السياسية في ظل ميزان قوى يتطور بشكل مستمر ، وقيود يفرضها مسرح العمليات ، ومطالب متعارضة من جانب الحلفاء ، ويمكن تحديد إتجاهات كل طرف في إدارة عملية إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها كما يلى :

ـ الادارة الأمريكية للأزمة :

١ ـ حددت القيادة الأمريكية منذ أن بدأت في نشر قواتها العسكرية في الخليج « الردع » كهدف أساسى مضمونه التهديد بإستخدام القوة ضد القوات العراقية إذا قامت بغزو السعودية ، ثم اضيف هدف آخر هو قيام تلك القوات بالمساهمة في تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق ، وإستمر الهدفان يمثلان أساس التحرك العسكرى الأمريكي لمدة شهر تقريبا بعد بداية الأزمة . حتى يوم ٦ سبتمبر على وجه التحديد كما يتضح من تصريحات القادة العسكريين الأمريكيين .

وفي تلك الفترة إستمر الحشد الأمريكي في التصاعد دون أن تعلن أرقام معينة عن تطور حجم الحشد ، الا أن الادارة الأمريكية حاولت ان يبدو اضخم مما هو عليه ، فانتقلت قيادة أركان ، القوات الأمريكية الى المنطقة ،

وصدر قرار استدعاء الاحتياطى يوم (٢٣) أغسطس ، وفى نفس الوقت الذى كانت الادارة الأمريكية تواجه فيه مشكلة نقل القوات ، ثم دفع فرقتين محمولتين جوا الى المنطقة ، مع إرسال اكبر عدد ممكن من القطع البحرية حاملة الصواريخ ، وفى اتجاه آخر تم التركيز على إرسال الطائرات المقاتلة ، وقاذفات القنابل الى المنطقة على وجه السرعة خاصة طائرات « إف ـ ١١١ » وطائرات « إف ـ ١١٧ » والشبح ، بالاضافة إلى طائرات القصف التكتيكى .

وقد ركزت القيادة الأمريكية فى حشدها على القوات الجوية ، والبحرية ، والمشاه الخفيفة ، بما يمكنها من تنفيذ هدف الردع ، عن طريق ايجاد امكانية لاستخدام القوة الجوية فى قصف أية قوات تتقدم عبر صحراء مكشوفة بإتجاه السعودية ، وقد تقدمت وحدات من الفرقة ١٠١ ، و« الفرقة ٨٢ » لتلغيم الممرات الاستراتيجية على الحدود الكويتية السعودية يوم ٥ سبتمبر تحسبا لأى هجوم عراقى ، وبالنسبة للهدف الثانى فقد تولت القوات البحرية تنفيذه بإستخدام مستويات من القوة تتوقف عند إطلاق قذائف تحذيرية أمام السفن العراقية . وقد تراجع العراق فى هده المرحلة عن إعتبار تنفيذ الحصار بالقوة عملا عسكريا ، بعد أن كان قد إعتبره كذلك عقب صدور قرار مجلس الأمن ، وهدد بالانتقام اذا ما تم اعتراض سفنه ، لكن أمام الاصرار الأمريكى على تنفيذ القرار ، صدرت أوامر فى ٢٦ أغسطس من جانب القيادة العراقية للسفن بألا تتحدى الحصار البحرى والا تعترض على التفتيش ، وهو ما اثبت للقيادة الأمريكية فى وقت مبكر أن النظام العراقى يستجيب للضغوط اذا كانت هناك قوة كافية لتنفيذها بعكس التصور السائد وقتها عن سلوكيات القيادة العراقية .

٢ ـ بدأت الادارة الأمريكية مرحلة جديدة فى ادارتها للأزمة فى الأسبوع الثانى من شهر (سبتمبر) فقد أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى لأول مرة عن وصول عدد القوات الأمريكية فى الخليج إلى (١٠٠) ألف جندى ، فى نفس اليوم بدأ جيمس بيكر وزير الخارجية يدلى بتصريحات عن وجود خيارات يتم تداولها لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت (٧/ ٩) ، وبدأت القيادات العسكرية الأمريكية تتحدث عن وجود خطط وبدائل ، وسيناريوهات تمكن القوات الأمريكية من مهاجمة الأهداف الاستراتيجية العراقية إذا قرر الرئيس بوش اتخاذ قرار الهجوم (١٢/ ٩) . واستمر هذا الاتجاه فى التصاعد إلى أن كشف قائد سلاح الجو الأمريكى السابق مايكل روجان عن إحدى هذه الخطط بشكل تفصيلى ، وكانت تتضمن قصف بغداد (٩/١٧) مما أدى الى اقالته فى اليوم التالى ، وترافق ذلك مع اعلان وزير الدفاع الأمريكى عن وصول عدد القوات الأمريكية إلى (١٥٠) ألف جندى مؤكدا أنها قد تشتبك فى عمليات قتالية فى المستقبل القريب جدا (٩/١٨) . وإستمرت هذه المرحلة حتى أول أكتوبر .

وقد اعتمدت الادارة الأمريكية فى هذه الفترة على التهديد الواسع بإستخدام القوة ضد القوات ، والأهداف الاستراتيجية للعراق بواسطة القاذفات الاستراتيجية . لافقاد القيادة العراقية توازنها ، وإجبارها على سحب قواتها من الكويت ، وترافقت التهديدات العسكرية مع ضغوط سياسية وإقتصادية ، ومع الاعلان عن تعزيزات جديدة الى المنطقة ، وهو ما أثار فى المنطقة العربية توقعات حول احتمالات الصدام المسلح . الا أن هذه المرحلة شهدت متغيرات هامة :

ا ـ بدء إعلان أطراف دولية مختلفة عن إرسال قوات برية لها إلى الخليج خاصة بريطانيا وفرنسا ، فى نفس الوقت الذى كانت القوات العربية قد وصلت فيه الى السعودية ، وبدأت مشكلة التنسيق بين القوات .

ب ـ بداية التصريحات الأمريكية عن تكاليف عملية « درع الصحراء » وبدء المفاوضات مع دول الخليج وبعض دول العالم التى لم ترسل قوات للمشاركة فى تلك التكاليف التى قال وزير الدفاع الأمريكى أنها ستبلغ (١٥) مليار دولار اذا بقيت القوات فى المنطقة (٦) شهور .

ج ـ حدوث خلاف داخل هيئة الأركان الأمريكية بين القادة حول تصورات شكل الضربة العسكرية ، وامكانية تحقيقها فى تلك المرحلة ، فقد كان قائد سلاح الجو ، وقائد قوات النقل الاستراتيجى ، وعدد من القادة الذين شاركوا فى « حرب فيتنام » يرون امكانية حل الأزمة عسكريا عن طريق القيام بضربة جوية شاملة ضد الأهداف العسكرية والاستراتيجية ، العراقية ، بل وضد بغداد نفسها . لافقاد قيادة العراق توازنها ، واجبارها على الانسحاب اذ أن تكلفة بقائها فى الكويت ستكون عالية ، بينما ساد اتجاه آخر تبناه شوارزكوف . وكولين باول رئيس هيئة الأركان مفادة أن الضربة الجوية لا يمكن أن تحقق هدف إجبار العراق على الانسحاب ما لم ترافقها عمليات برية وبسبب هذا الخلاف تسربت بعض السيناريوهات ، مما أدى لاقالة « دوجان » وباستقرار الأمور داخل هيئة الأركان على أساس ضرورة أن يتضمن السيناريو ، عمليات عسكرية برية .

ومن الواضح أن العراق لم يستجب لتلك التهديدات خلال هذه المرحلة ، وتصاعدت تهديداته المضادة بتدمير آبار النفط ، وقام بإحتجاز الرهائن ، وغير ذلك ، فى نفس الوقت الذى كانت الضغوط السياسية السوفيتية والفرنسية ، والأوروبية تتصاعد بإتجاه الحل السلمى للأزمة مما أدى الى بدء مرحلة جديدة بخطاب الرئيس بوش فى الأمم المتحدة .

٣ ـ بدأت هذه المرحلة بتصريحات للرئيس الأمريكى

حددت أسس إدارة الأزمة خلال فترة امتدت لمدة شهرين حتى أول ديسمبر ، اعتمدت فيها السياسة الأمريكية على زيادة حجم القوات فى المنطقة الى مستوى يكسبها القدرة على شن هجوم برى على القوات العراقية ، مع احكام الحصار الاقتصادى . مع ترك السبيل مفتوحا أمام المساعى السلمية ، لتسوية الأزمة . وبداية مرحلة جديدة من مراحل الحشد العسكرى إتضحت معالمها فى أوائل نوفمبر بعد أن كان قد أعلن أن الحشد العسكرى قد اكتمل ، ، وبدأت الادارة الأمريكية فى تصعيد مستوى الحشد بدفع عدد كبير من الدبابات المتطورة الى مسرح العمليات (١٠٠٠ دبابة) ، بالاضافة إلى (٣) فرق عسكرية برية ، ليصل حجم القوات فى نهاية الأمر كما تم التخطيط له إلى حوالى (٣٨٠) ألف جندى تعززهم (٦) حاملات طائرات ، وما يقرب من (٢٠٠٠) دبابة .

وقد إعتمدت السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة على إتاحة قدرات هجومية لقواتها ، مع التخطيط لشن حرب قصيرة ، بقدر أقل من الخسائر ضد القوات العراقية عندما يكتمل الحشد العسكرى فى منتصف يناير ، وقد ترافق ذلك مع جولة بيكر التى تم الاتفاق خلالها مع السعودية على هيكل قيادة القوات المشتركة ، ومهامها ، بالاضافة إلى حسم مسألة التنسيق مع القوات الفرنسية ، وتوازى ذلك مع تصريحات امريكية غير رسمية تضيف هدفا آخر « غير معلن » للقوات الأمريكية وهو اجهاض القدرات العسكرية العراقية ، وهو الهدف الذى جعل الرئيس العراقى غير متأكد فى هذه المرحلة من انه لن يتم توجيه ضربة عسكرية ضده حتى إذا إنسحبت قواته من الكويت ، وهو ما عقد عملية إدارة الصراع أكثر من ذى قبل ، وفى نفس الوقت فإن التصريحات قد تصاعدت حول مسألة صدور قرار من مجلس الأمن يتيح للقوات متعددة الجنسيات استخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

وفى اليوم الأخير من نوفمبر ، إتخذ مجلس الأمن قرارا يتيح للقوات المتضامنة مع الكويت صلاحيات إستخدام القوة إذا لم يقم العراق بالانسحاب من الكويت خلال (٤٥) يوما تنتهى فى (١٥) يناير وفى نفس الوقت الذى كانت فيه (٥٠) سفينة نقل عسكرية تحمل عتاد (٣) فرق مدرعة من مسرح العمليات الأوروبى إلى الخليج أعلن الرئيس بوش مبادرته ببدء حوار على مستوى رفيع مع العراق . لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل إدارة الأزمة .

- الادارة العراقية للأزمة :

اتسمت السياسة العراقية فى مراحل الأزمة المختلفة بمحاولة إيجاد مصداقية عالية لهدفين اساسيين هما :

- ردع القوات متعددة الجنسيات عن مهاجمة القوات والأهداف الاستراتيجية العراقية فى الكويت والعراق .

- الدفاع عن الأراضى الكويتية المحتلة ضد هجوم تشنه هذه القوات اذا فشل الردع .

وقد إتبع العراق وسائل محددة لايجاد مصداقية لتحقيق هدفه الأول وهو ردع الهجوم وهى :

أ - التهديد بتكبيد القوات الأمريكية والقوات الأخرى خسائر بشرية فادحة لا يمكن احتمالها فى ظل اعتقاد معقد الجوانب بأن اعتماد سياسة تعتمد على احداث خسائر لا تقل عن (١٠) آلاف جندى فى صفوف القوات الأمريكية قد تردع تلك القوات عن شن هجوم ضد قواته ، وذلك بإستخدام الأسلحة الكيماوية ، والصواريخ أرض أرض ، وأسلحة أخرى شديدة التدمير . مع الاستعداد من جانبه لاحتمال خسائر بشرية غير محدودة ، وهو ما يثير جدلا على الجانب الآخر إذ أن تقديرات جهات عسكرية مختلفة تشير إلى احتمال حدوث هذه النسبة - واكثر - من الخسائر .

ب - التهديد بتدمير آبار النفط فى منطقة الخليج كلها ، وقد قام حسب المعلومات الواردة بتلغيم آبار نفط الكويت ، ويهدد بإستخدام الصواريخ ضد آبار النفط فى السعودية . والبحرين . وتشكك القيادات العسكرية الأمريكية فى إمكانية قيامه بذلك ، بسبب عدم دقة الصواريخ أرض . أرض التى يمتلكها ، ومع ذلك قامت القوات الأمريكية بنشر بطاريات صواريخ « باتريوت » حول هذه الآبار وبالاضافة إلى ذلك فقد هدد العراق أيضا بإحداث تدمير غير محدود بالأهداف المدنية للدول المشتركة فى القوة متعددة الجنسيات .

ج - التهديد بقصف اسرائيل بالصواريخ إذا تعرضت القوات العراقية لهجوم من جانب القوات متعددة الجنسيات . وهو ما يعنى توسيع مسرح العمليات ليشمل اسرائيل . وقد صدرت ردود أفعال اسرائيلية حادة تجاه هذا التهديد بتوجيه ضربة مضادة للعراق .

د - التهديد بشن عمليات تخريبية ضد الأهداف الأمريكية ، والغربية ، وأهداف أخرى للدول المشاركة فى القوة متعددة الجنسيات - عبر كل مناطق العالم اذا تم شن الهجوم ، وذلك بإستخدام مجموعات « إرهابية » يدعمها لتحقيق هذا الهدف .

هـ - إحتجاز رعايا الدول الغربية داخل الأهداف الاستراتيجية المحتملة لهجوم جوى أمريكى بهدف ردع القوات الجوية التابعة لتلك الدول عن مهاجمتها .

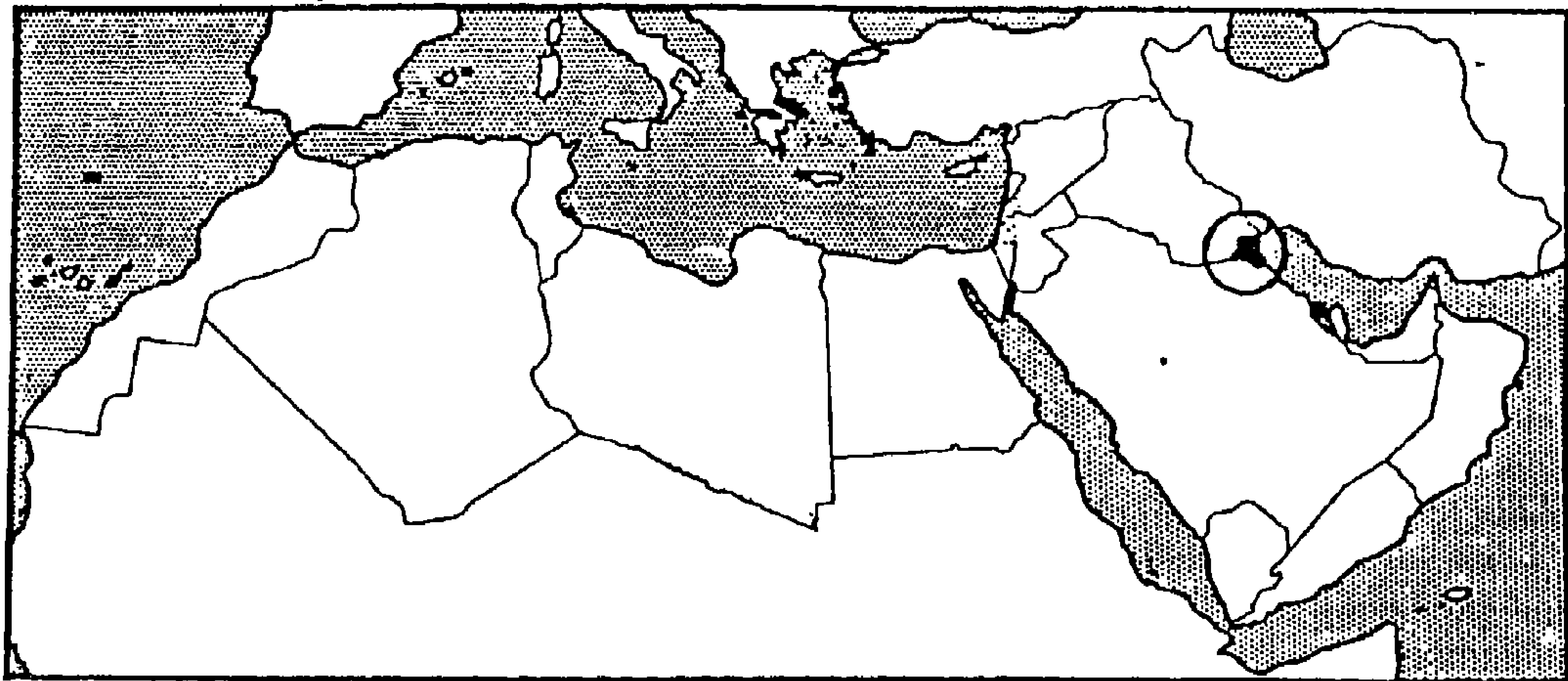
ولتحقيق الهدف الثانى ، بدأ العراق فى أوائل نوفمبر عقب قرار القيادة الأمريكية بتطوير الحشد بإقامة « الحائط الدفاعى » المشار اليه سابقا فى الكويت ليعرقل تقدم القوات متعددة الجنسيات ، ويطيل أمد الحرب إذا فشل فى ردع الهجوم ضده . كما قام بدفع قوات جديدة إلى مسرح العمليات عقب هذا القرار ليحقق نفس الهدف وهو إطالة أمد الحرب وتكبيد القوات متعددة الجنسيات خسائر فادحة اذا قررت قيادتها الهجوم على قواته .

وقد قام العراق بتهديداته السابقة فى توقيتات

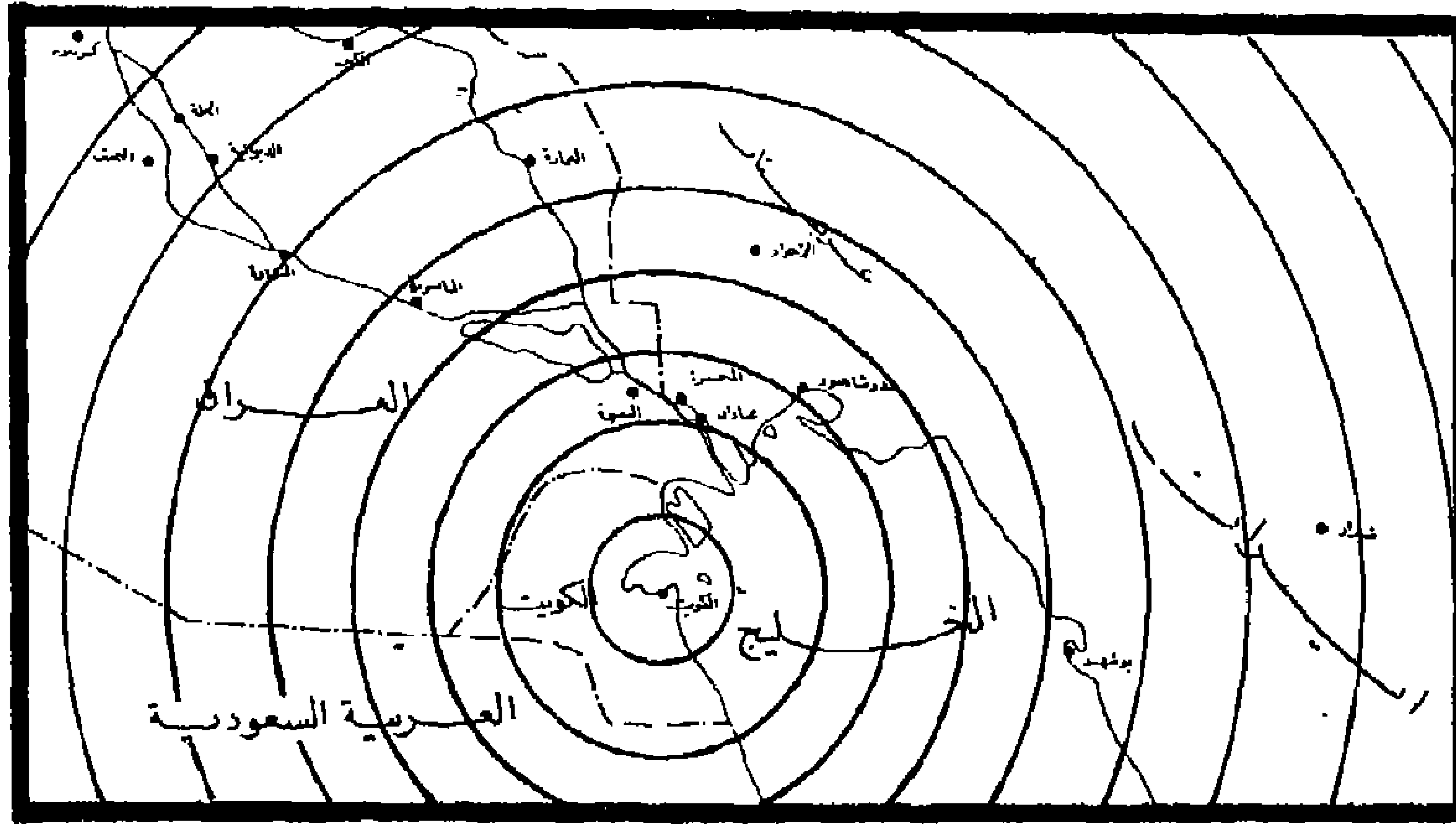
مختلفة ، فقد بدأ يهدد بإحداث خسائر فادحة ، فى المرحلة الأولى للأزمة (٢١/ ٨) ، ومع تصاعد التهديدات الأمريكية هدد بقصف اسرائيل والسعودية ، ثم هدد بتدمير آبار البترول عندما تصاعدت التهديدات الأمريكية الخاصة بالقصف الجوى (٢٠/٩) وفى نفس الفترة هدد بشن العمليات التخريبية ، ، وبالتوازى مع تلك التهديدات العسكرية تعمل القيادة العراقية على إطالة امد الأزمة ، وكسب أطول فترة ممكنة من الوقت بأمل حدوث تغيرات فى الظروف ، أو المواقف تعقد عملية إستخدام القوة العسكرية ضد قواته ، وذلك باطلاق سيل من المبادرات لسحب اسرائيل إلى الأزمة بما يعقد موقف الدول الحليفة للولايات المتحدة ، ويعقد موقف القيادة الأمريكية التى حرصت على ابعاد اسرائيل عن الأزمة منذ البداية ، ولمحاولة شق الجبهة المتحالفة ضده ، واستغلال التناقضات الثانوية بينها ، وتأليب الرأى العام فى المنطقة ، وداخل الدول الفاعلة ضده ، وحث الدول الأخرى على إختراق الحصار وتستخدم القيادة العراقية فى ذلك ، أدوات مختلفة منها المساومة بإطلاق الرهائن ، مقابل الحصول على ضمان بعدم إستخدام القوة ضد قواته ، أو تأجيل حسم الأزمة حتى منتصف مارس حيث تصبح الظروف السياسية والمناخية غير ملائمة للحرب ، ومنها استخدام البترول ، كعنصر ترغيب للدول من أجل اختراق الحصار للحصول عليه مجانا ، أو بسعر أرخص كما تستغل القيادة العراقية أدوات دعايتها بكثافة ، وفى نفس الوقت تقوم بإجراءات تجاه الكويت المحتلة لادماجها فى العراق . وتغيير واقعها الجغرافى والديموجرافى توحى بأنه لن يتراجع عن أهدافه ، ولن ينسحب من الكويت فى مواجهة المطالب الدولية بإنسحابه منها ، وفى نفس الوقت يفتح الطريق أمام امكانية الحل السلمى للأزمة مع المراهنة فى نفس الوقت على امكانية تلاشى التصلب الأمريكى ضده ..

وقد اتسم رد الفعل الأمريكى تجاه السياسة العراقية بالتحديد الواضح لخطوط حمراء ، يمثل تجاوزها من جانب العراق تصعيدا غير مقبول يؤدى الى شن الحرب وهى شن عمليات إرهابية ضد مصالحها ، أو الاضرار بالرهائن ، أو قصف اسرائيل ، وفى بعض الأحيان هددت تصريحات امريكية تقرر أن استمرار العراق فى تدمير بنية الكويت قد تؤدى للتعجيل بالعمل العسكرى خاصة عقب زيارة أمير الكويت الى واشنطن .

وفى النهاية ومع صدور قرار مجلس الأمن الخاص بإستخدام القوة العسكرية عقب مهلة تنتهى فى ١٥/١/ ١٩٩١ ما لم ينسحب العراق ويلتزم بكافة القرارات الدولية ، ومع قرار الرئيس بوش بالتباحث المباشر مع العراق . تنتهى مرحلة أساسية من مراحل تطور الأزمة وتبدأ مرحلة جديدة ، وتظل كل الاحتمالات مفتوحة على الصعيدين السياسى والعسكرى معا .□



• ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات •



[١٧] تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية

مراد ابراهيم الدسوقى
عميد ا.ح متقاعد

يواجه العالم العربى فى الآونة الراهنة أزمة حادة تنال من عمق عمليات وتفاعلات التعاون العربى المشترك فى كافة المجالات والصعد ، ويبرز فى هذا الصدد المجال الأمنى ، والذى يرتبط بدرجة رئيسية بالقدرة العربية على تعظيم الأمن الذاتى والندرة الجماعية على ردع الاعداء واحتواء مكامن الخطر الحالى والمحتمل فى المستقبل ، ولقد برزت مشكلة الأمن العربى بصورة جلية مع أحداث الغزو العراقى للكويت وتداعياته التى ارتبطت فى إحدى المراحل بالحديث الغربى المكثف عن ضرورة انشاء بنية أمنية جديدة فى المنطقة الخليجية ، وبطريق غير مباشر كامل المنطقة العربية ، الأمر الذى فرض بدوره مراجعة تجربة التعاون العربى المشترك فى المجال العسكرى ، وصولا الى الدروس الرئيسية التى يجب التأكيد عليها فى سبيل محاصرة المحاولات الرامية الى فرض تصورات أمنية غير عربية وجعلها كبديل للتصورات والجهود العربية الخالصة .

١ ـ التعاون العربى فى المجال العسكرى :

زخرت الفترة التى أعقبت انشاء الجامعة العربية بمحاولات عديدة للتعاون العسكرى بين الدول العربية سواء من الناحية العملية أو على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات . وصحيح ان ميثاق الجامعة العربية عند انشائها فى عام ١٩٤٥ لم يكن يتضمن أى اشارة للأمور العسكرية أو النواحى المتصلة بالدفاع ، إلا أن ذلك القصور تم تداركه عام ١٩٥٠ بتوقيع معاهدة « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » بين دول الجامعة العربية ، وتفصيلاته فى الملحق العسكرى .

ومع توقيع ميثاق الضمان الجماعى ـ الأسم الذى عرفت به معاهدة الدفاع المشترك ـ كانت هناك فرصة كبيرة لتدارك الأخطاء التى ادت الى عدم نجاح القوات العربية فى تحقيق مهامها فى فلسطين ١٩٤٨ ، إلا أن ظروف صراع مصر مع انجلترا ونظام الحكم الملكى ونشوب ثورة ١٩٥٢ جعل الاتفاقيات الثنائية والثلاثية تحتل دورا اكثر أهمية من ميثاق الضمان الجماعى . ثم جاء العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر اكتوبر ١٩٥٦ ، لكى يكشف عن أكبر خلل فى الأنظمة العربية الاقليمية الحاكمة آنذاك ، وهو الصراع الخفى فيها ورغبة كل نظام فى القضاء على الآخر مستعينا بقوى اجنبية .

وكانت هناك فرصة ممتازة لكى يشهد التعاون العسكرى العربى ازدهارا فى أعقاب الوحدة بين سوريا ومصر فى عام ١٩٥٨ ، ولكن فشل هذه الوحدة لم يؤد فقط الى انتكاس التعاون العسكرى الثنائى بين البلدين ، ولكن ايضا الى تنافر شديد بين الأنظمة العربية مما اضعف الروابط العسكرية الى حد كبير ، وفى تلك الظروف كان نشاط الجامعة العربية محدودا ، وتمثل نشاطها الوحيد فى أعقاب ذلك فى اصدار قرار بتشكيل قوة عربية عام ١٩٦١ لكى تحل محل القوات البريطانية فى الكويت ،

واذا اعتبرنا ذلك أمرا من أمور التعاون العسكرى ـ وهو ليس كذلك فى الحقيقة . فان هذا القرار يكون هو الأول الذى تصدره الجامعة العربية فى هذا المجال منذ توقيع اتفاق الضمان الجماعى . وبعدها شهده العلاقات العسكرية العربية المشتركة انتكاسة خطيرة امتدت حتى عام ١٩٦٤ . وعلى الرغم من ان هذه الفترة شهدت الدعم العسكرى المصرى للثورة اليمنية سواء فى صنعاء أو عدن ضد محاولات اجهاض الثورة وإعادة النفوذ الرجعى ، إلا أن ذلك الدعم يصعب اعتباره تعاونا عربيا عسكريا .

وجاء عام ١٩٦٤ لكى يشهد حلقة جديدة من سلسلة الأعمال الاسرائيلية الخطيرة على حساب الحق العربى ، فقد قامت اسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن ، وردت الدول العربية على ذلك بعقد أول مؤتمر قمة عربى ، الذى اتخذ قرارا بانشاء القيادة العربية الموحدة استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلى ، وجاء قرار انشاء القيادة العربية الموحدة لكى يؤكد ان النية تتجه نحو منع اسرائيل من التدخل المسلح لتعطيل المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن .

ومع قيام اسرائيل بشن هجمات عسكريةعلى مواقع المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن فى كل من لبنان وسوريا ، كانت هناك فرصة سانحة لكى يشهد العمل العسكرى العربى المشترك تطورا ونموا ، إلا أن ذلك لم يحدث برغم صدور ميثاق التضامن العربى عن مؤتمر القمة الثالث ، وصحيح ان القيادة قلعربية المشتركة قد قامت بنشاطات كثيرة وأعمال ممتازة ، إلا أن العديد من الخلافات . ونقاط الضعف أدى الى فشل هذه القيادة فى عملها ، وبرغم خطورة التهديد واحتياج الموقف الى عمل عسكرى منظم ، إلا أن بعض الحكومات العربية امتنعت عن سدادا نصبتها المالية فى ميزانية القيادة ، كما امتنعت حكومات اخرى عن السماح للقوات العربية بالدخول إلى أراضيها ، كما كانت بعض من القوات العربية لا تنظر الى قرارات وأوامر القيادة العربية المشتركة على أنها ملزمة ، وتطور الأمر الى عدم تعاون الجيوش العربية مع القيادة العربية الموحدة ، وفى ذلك الوقت اقدمت اسرائيل على شن غارة شرسة على قرية السموع الأردنية فى نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم يقم احد من الدول العربية بالرد على الغارة بأى شكل من الاشكال . مما جسد عجز القيادة العربية وازاء ذلك لم يكن امام الدول العربية إلا العودة الى اسلوب الاتفاقيات الثنائية ، فعقدت كل من مصر وسوريا ، وسوريا والعراق ، ومصر والأردن اتفاقيات دفاع ثنائية بينها .

وبالرغم من الآثار العميقة التى تخلفت عن عدوان يونيو ١٩٦٧ ، فان العالم العربى لم يشهد التعاون العسكرى بين دولة بصورة فعالة ، حيث تشكلت قيادة الجبهة الشرقيةعام ١٩٦٨ ، التى لم يقدر لها الاستمرار لافتقادها الى منظور سياسى تتحرك من خلاله ، ثم انشئت القيادة المشتركة عام ١٩٧٠ لكى تحل محلها ، ولكنها لم تستمر فى العمل أيضا بسبب انهيار الأوضاع بين الفلسطينين والأردنيين وغياب المنظور السياسى كذلك .

وبعد توقيع الأتفاقية العسكرية بين مصر (الجمهورية العربية المتحدة) وسوريا فى نوفمبر ١٩٧٠ ، وانشاء الدولة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١ والتى شملت دستورها بنودا واضحة ومحددة لتنظيم وقيادة الأمور الدفاعية عن الدولة الاتحادية ونتج عن ذلك انشاء القيادة العامة الاتحادية فى يونيو ١٩٧٢ لكى تتولى امور الدفاع عن الاتحاد على المستوى الاستراتيجى ، وفى مطلع العام التالى (١٩٧٣) وافق مجلس الدفاع المشترك على تعيين قائد القوات المسلحة المصرية قائدا عاما للقوات المسلحة العربية ، وقائد القوات الجوية المصرية قائدا للقوات الجوية فى مسرح العمليات بجبهاته الثلاث .

وفى غضون تلك الفترة شهد التنسيق العسكرى بين الدول العربية بعض النشاط حيث كانت هناك قوات عربية كاملة التجهيز مستعدة فى نهاية مارس ١٩٧٣ للانتقال الى الأماكن التى يحددها القائد العام من كل من السعودية والكويت والسودان وليبيا والعراق والجزائر وكان ذلك يشمل القوات البرية والجوية ايضا .

ووصل التنسيق والتعاون العربى ذروته فى عمليات اكتوبر ١٩٧٣ وظهر اثر ذلك واضحا على الجبهة المصرية والجبهة السورية ، ودعم من ذلك اعمال المقاطعة البترولية العربية ، فكان ان نجحت العمليات العسكرية لأول مرة وبصورة لم يسبق لها مثيل واستطاعت ان تحقق الكثير من أهدافها ، ولكن برغم ذلك يلفت انتباهنا امران اولهما : ان هذه الأعمال الم تكن تحت مظلة الجامعة العربية وثانيهما : ان اتفاق الارادة السياسية لدى الدول العربية التى اشتركت فى هذه الأعمال للوقوف صفا واحدا فى وجه الخطر الاسرائيلى كان سببا مباشرا وراء نجاح كل تلك الجهود .

وبعد توقف القتال بدأ الشقاق يدب بين الاطراف العربية المشاركة فى القتال ضد اسرائيل وجاء أولها عند الاختلاف حول قبول وقف اطلاق النار ، وانسحبت القوات العراقية من سوريا ، وعاد العرب مرة اخرى إلى مؤتمرات القمة حيث عقد مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ ، وامكن بالفعل وضع حد للتدهور فى العلاقات العربية ، ولاحت بارقة أمل فى ان يستأنف العرب تعاونهم فى المجال العسكرى بنفس القوة السابقة ، وتمثل ذلك فى اجتماع مجلس الدفاع المشترك فى مايو ١٩٧٤ وموافقته على انشاء مؤسسة عربية للصناعات الحربية المتطورة ، وفى اكتوبر من نفس العام اجتمع مؤتمر القمة السابع فى الرباط بالمغرب واتخذ قرارات بتعزيز القوى الذاتية للدول العربية فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ومتابعة بناء القوى

العسكرية لدول المواجهة ، مع تحقيق التنسيق العسكرى والسياسى لتحقيق التكامل فى مختلف المجالات مع تقديم دعم مقداره ١٣٦٩ مليون دولار سنويا الى دول المواجهة (مصر/ سوريا/ الأردن/ منظمة التحرير الفلسطينية) . وكان المتوقع ان تسفر هذه القرارات عن اصلاح الأمور من الناحية العسكرية وزيادة التعاون فى أمور الدفاع ، إلا أن ما حدث كان هو العكس ، فقد تزايدت الخلافات بين مصر وسوريا وليبيا ، فى حين انصرفت دول الخليج نحو تنمية ومضاعفة دخولها وعائداتها النفطية ، وازدادت الأمور تفاقما بانفجار آتون الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ . ورغم اتخاذ الجامعة العربية لقرار تشكيل قوة عربية تحت اسم « قوات الردع » فى يونيو عام ١٩٧٦ للحفاظ على الأمن والاستقرار فى لبنان ، إلا إن عملية تشكيل هذه القوات واجهت صعوبات بالغة ، فعقد مؤتمر القمة الثامن فى القاهرة فى اكتوبر من نفس العام ، واتخذ قرارات بتعزيز قوات الردع وانشاء صندوق خاص للانفاق على احتياجاتها ، ولكن تدهور الوضع الأمنى فى لبنان دفع الدول العربية لسحب وحداتها ولم تبق الا القوات السورية فى لبنان .

وشهدت فترة نهاية السبعينيات تدنيا فى العلاقات العسكرية بين الدول العربية وصل الى مستوى الصفر ، حيث علقت عضوية مصر فى جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة مع اسرائيل عام ١٩٧٩ ، ولم يكد ينتصف العام الأول من حقبة الثمانينيات إلا ودخلت العراق فى حرب مع ايران دامت ثمانى سنوات وفى عام ١٩٨٢ اقدمت اسرائيل على غزو لبنان . وبرغم وجود عدة قوى عسكرية فى لبنان (القوات السورية ـ قوات منظمة التحرير الفلسطينية ـ الجيش اللبنانى) إلا أنه لم يجر بينها أى شكل من اشكال التنسيق العسكرى للوقوف فى وجه العدوان الاسرائيلى ، فقد كان هناك خلاف واسع بين القيادات السياسية لهذه القوى ، ولم يكن من السهل عليها أن تتناسى خلافاتها ازاء الخطر المشترك ، ولذلك دخلت هذه القوى الحرب فى جنوب لبنان وهى متفرقة ولذلك تمكنت اسرائيل من اجتياح الجنوب اللبنانى وأقامت به جيشا يدين لها بالولاء المطلق .

وساد العالم العربى حالة من التشرذم والتمزق بينما اسرائيل تنمى صناعاتها الحربية وتدخل فى اتفاقات مع امريكا للمشاركة فى برنامج حرب النجوم وتقوم بتهريب يهود الفلاشا ، وتضغط من أجل السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى اسرائيل فى الوقت الذى لم يعد العرب يذكرون فيه معاهدة الدفاع المشترك أو قادرين على احياء بعض من بنودها .

ومن هذا الاستعراض السريع للتعاون العسكرى العربى من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٩٠ يمكن ملاحظة الآتى :

١ ـ ان غياب الارادة السياسية يؤدى الى الفشل الكامل فى مجال التعاون العسكرى .

٢ ـ ان التعرض لخطر خارجى شديد يدفع العرب لتناسى خلافاتهم وبمجرد زوال الخطر يعود العرب الى خلافاتهم بشكل أشد شراسة .

٣ ـ إن هناك دورة زمنية ، مدة كل منها عشر سنوات تقريبا ، يحدث فى نهايتها حدث كبير يجهض العمل العربى ويصفى منجزاته (٤٨ ـ٥٦ ـ٦٧ ـ٧٣ ـ٨٢ ـ ١٩٩٠) .

٤ ـ إن العرب يصلون الى الذروة فى اتحادهم ، وان كانوا لا يفتقدون القدرة على العمل الجماعى فى أوقات التفرق .

٥ ـ إن هناك اختلافات كامنة فى الأنظمة العربية تؤدى الى حدوث ردود أفعال غير متوقعة الأمر الذى يؤدى الى ضياع الهدف الرئيسى وتفتت الموقف العسكرى للدول العربية .

٦ ـ إن العرب فشلوا فى بناء صناعة عسكرية تفى باحتياجاتهم على الرغم من توفر الأمكانيات المادية والبشرية .

٧ ـ ان هناك تناقضا شديدا وقويا بين الأهداف القطرية والأهداف القومية وهذا التناقض موجود على الدوام ، وفى بعض الأحيان كان يتم اعلاء المصلحة القطرية على المصلحة القومية .

٨ ـ أدى غياب ما يسمى بالمشروع القومى الموحد الذى يحقق التكامل بين كل الوطنيات العربية إلى احداث فراغ فى مجال العمل العربى الأمنى .

القضايا التى آثارها الغزو العراقى للكويت :

فى أواخر حقبة الثمانينيات كان واقع العمل العربى يشهد تحولات إيجابية ، فقد تقلصت الصراعات العربية وعادت مصر إلى الجامعة العربية ، وانتهت الحرب بين العراق وايران وحدث انفراج فى العلاقات العربية مما هيأ المناخ لحل كثير من المشاكل العربية . وفى نفس تلك الفترة كانت هناك ثلاثة تجمعات اقليمية عربية تسعى لتحقيق التكامل فيما بينها ، أقدمها هو مجلس التعاون الخليجى الذى تم توقيع نظامة فى ٢٥ مايو ١٩٨١ كانعكاس لنشوب الحرب بين العراق وايران .

ومجلس التعاون العربى بين مصر والعراق واليمن والأردن والذى تم التوقيع على نظامة فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ ، واتحاد المغرب العربى الذى ضم كلا من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا وأعلن عن قيامه فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

وكان مجلس التعاون الخليجى هو المجلس الوحيد الذى تدارك مسالة التعاون العسكرى بين أعضائه ، حيث أقرت قمته الثانية انشاء قوة مشتركة تحت إسم (درع الجزيرة) ، ثم وافقت قمته الثامنة على مشروع اتفاقية للتعاون الأمنى تهدف الى توفير غطاء أمنى شامل وإقامة برامج للتعاون العسكرى تتجاوز مرحلة قوة « درع الجزيرة » وبعد ان انتهت الحرب بين العراق

وايران خرج العراق كقوة عربية كبيرة تمتلك قدرا كبيرا من الاسلحة المتطورة يدعمها حجم هائل من الخبرات العملياتية فضلا عن دائرة واسعة من العلاقات الممتازة وتشمل اطرافا غربيين على رأسهم الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وأطرافا من العالم الثالث ولها نشاط متقدم فى مجال صناعة الاسلحة مثل البرازيل ، اضافة الى علاقاته القوية مع الاتحاد السوفيتى . وكان الخطاب العراقى يؤكد أن قوته العسكرية هى « درع لكل بلد عربى مهدد من اسرائيل » ، وبأن العراق « ليست لديه النية فى خوض صراعات عربية » خصوصا بعد أن كانت الحرب مع ايران فرصة كبيرة أثبتت فيها الدول العربية مساندتها ودعمها اللا محدود للعراق .

وكان المتوقع ان يعيد العالم العربى تشكيل أولوياته ويعود العمل العربى المشترك ضد الخطر الصهيونى لكى يحتل مكانة القمة فى قائمة الاخطار التى تهدده . وإذا بالغزو العراقى للكويت يعصف بكل هذه الآمال ويفجر الصراعات العربية ـ العربية ويجددها بكل شراسة ، وهنا نجد أمامنا مجموعة من الحقائق المتعلقة بهذا الغزو :

ـ ان العالم العربى قد انقسم على نفسه وانهارت كل مساعيه لتحقيق درجة أعلى من التنسيق والتعاون للوقوف فى وجه اسرائيل والاطماع الخارجية الاقليمية والعالمية .
ـ ان خطوة احتلال العراق للكويت أحيت كل تراث حقب الصراعات العربية ـ العربية السابقة مما قد يفتح الطريق امام الحروب الأهلية ، وأشكال اخرى من التدخل الأجنبى المستديم .
ـ تراجع وضع القضية الفلسطينية الى المرتبة التالية لقضية الغزو العراقى للكويت .
ـ تواجد عسكرى خارجى مكثف فى الخليج .
ـ تقف عدة جيوش عربية فى مواجهة فعلية ضد بعضها البعض وهى تواجه جميع الاحتمالات . والأهم من هذا أن الغزو العراقى للكويت رسخ الاعتقاد بأن هناك فراغا امنيا فى المنطقة العربية ، وأن المصالح البترولية للغرب يمكن ان تتهدد بسهولة فى أى وقت ـ كما كشف هذا الغزو عن العيوب الكامنة فى النظام العرى الحالى حيث بين عجزه عن مواجهة انعكاسات وآثار الصراع والتناحر بين اطرافه المختلفة ، كما بدأ واضحا ان كثيرا من الانظمة الحاكمة العربية مازالت تعيش بمفاهيم واسس كانت سائدة فى فترة الأربعينيات والخمسينيات برغم كل ما تشهده المنطقة ويشهده العالم من أحداث جسام . وأصبح الاطار العربى بعد الغزو العراقى للكويت عاجزا عن حل النزاعات العربية ، الأمر الذى ينتظر ان يكون له اسوأ العواقب على مستقبل العلاقات العربية .

انعكاسات الغزو على المنطقة العربية :

بينما يتشبث العراق بمكسبة الاقليمى المؤقت على حساب جارته العربية ، نجد اسرائيل وهى تستغل العجز فى السياسات العربية منتهجة اسلوبا جديدا غير مألوف على الساحة استهلته باعلان حاييم هرتزوج عن امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية رسميا وهو الأمر الذى حرصت اسرائيل على اخفائه واحاطته بهالة من الغموض ثم اكدته باعلان اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل عن أهدافه لاقامة اسرائيل الكبرى التى تمتد من النهر الى البحر ، ومن الواضح ان ذلك الاعلان الاسرائيلى يهدف الى تحقيق الآتى : ـ

ـ تحذير أى طرف عربى ـ وخصوصا العراق ـ من توجيه أى ضربة الى اسرائيل .
ـ اغلاق الطريق أمام العرب نحو اقامة نظام أمن اقليمى عربى جديد يعتمد على القوة العربية واقناع العرب انهم لا يملكون قوة ردع مشابهة لما تملكه اسرائيل أو مساوية لها ، وبذلك يصبح اقدامهم على اقامة البنية الامنية التى تعضدها قوة عسكرية هو نوع من أنواع العبث والايحاء بأنه لم يعد امام العرب من طريق إلا القبول بما يفرض عليهم من ترتيبات الأمر الذى قد يعنى القبول بسياسة الاحلاف .

وبذلك يتضح لنا أن الأهداف الاسرائيلية لا تتغير وان اختفى الاعلان عنها مؤقتا من على الساحة . ومع صعوبة الوضع الذى تواجهه اسرائيل وهى تعالج الانتفاضة نجد أن القيادة الاسرائيلية قد تلجأ فى أى وقت للقيام بأى عمل ضد الأردن لتحقيق بعض من أهدافها .

نظرا لانشغال الغرب بما يجرى فى الخليج ، وفى هذا الصدد فان الحفاظ على قوة العراق تعد مسألة اساسية وهامة للأمن القومى العربى ، ولاستمرار حالة الردع المتبادل مع اسرائيل ، ونعتقد أن الانسحاب العراقى من الكويت يحقق هذا .

وفى حالة عدم تحقيق ذلك فان اسرائيل ـ بما تملكه من اسلحة نووية وما لديها من أهداف توسعية خطيرة ـ ستكون هى المستفيد الأول من غياب التعاون العسكرى العربى المشترك ومن التناقضات العربية وسوف تعمد الى فرض ارادتها على العرب .

ونظرة بسيطة إلى الماضى تجعلنا ندرك أن السياسات القطرية قد عجزت عن اخراج الاقطار العربية من براثن التخلف الاقتصادى والاجتماعى والضعف العسكرى البالغ ومع استمرار تحديات اسرائيل والتحديات الخارجية وغياب التعاون العسكرى العربى استنزفت طاقات بعض الدول العربية مما حال دون انطلاق جهود التنمية وازدادت المشاكل الداخلية تفاقما فى الوقت الذى عززت فيه السلطات الحاكمة ، ولم يكن هناك بد من وضع العراقيل والعقبات أمام السماح بقدر من الديموقراطية مما أوجد مشاكل عديدة بين جموع الشعب من جهة والسلطة السياسية من جهة اخرى .

ولم يعد خافيا على احد ان العلاقات السياسية بين

الدول العربية قد انحدرت الى ادنى مستوى لها ثانية مع ظهور شكل جديد من اشكال الصراع العربية ـ العربية وسادت الفوضى العلاقات العربية برغم ان الدول العربية لا تفتقر الى قانون ينظم العلاقات بينها والمتمثل فى ميثاق الجامعة العربية الذى تم توقيعه قبل ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بسبب عدم التزام بعض الدول الاعضاء احترام الميثاق العربى مما عكس حالة من حالات التخلف الحضارى وفات الجميع أن الموقف العربى الموحد هو اساس اى نجاح عربى وغيابه يؤدى الى هزائم عربية .

مستقبل الترتيبات العسكرية فى المنطقة :
الترتيبات الأمنية فى المنظور الأمريكى :

اعتبر عدد من خبراء الشئون العربية فى وزارة الخارجية الأمريكية أن الفرصة قد باتت مواتية بعد أزمة الغزو العراقى للكويت للعودة الى طرح موضوع البنية الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط من منطلق ما كشف عنه هذا الغزو من وجود فراغ أمنى وتهديده للمصالح البترولية الغربية فضلا عن أثارته لعدد من المخاوف التى أثيرت تجاه ما عرف « بالقوى الأقليمية العظمى » التى اخذت تحركات بعضها تظهر على الساحة فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين الأعظم . وبعد أحداث الغزو العراقى لجأ وزير الخارجية الأمريكى الى طرح تصوره للنظام الأمنى الجديد فى منطقة الشرق الأوسط أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى ووضح من هذا الأسلوب أمران : أولهما أن الولايات المتحدة تريد أن يبدو الموضوع وكأنه يناقش فى اطار الموضوعات التى تناقش بشكل عام ويكون لها تأثير على أمن الولايات المتحدة فى المستقبل القريب . والثانى : أن الادارة الأمريكية لم تطرح اى تفاصيل فنية محددة خاصة بهذا النظام المقترح .

ورغم قلة ما أعلن عنه من تفاصيل بخصوص هذا النظام ، إلا أنه يمكن القول أنه سوف يعتمد على نقاط ارتكاز أساسية تقليدية فى المنطقة سعيا نحو اعادة ترتيب الأوضاع بشكل يضمن عدم حدوث أى ارتباكات أو قلاقل فى المستقبل يهدد المصالح الأمريكية أو تهدد النظام العالمى للخطر .

وتمثل اسرائيل وتركيا وايران وباكستان اهم هذه النقاط وإن كان لكل واحدة منها ظروف تتحكم الى حد كبير فى امكانية اشراكها أو استبعادها من هذه الترتيبات .

ويبدو أن شكل الترتيبات الأمنية التى ترغب أمريكا فى اقامتها فى منطقة الشرق الأوسط سيتأثر الى حد كبير بالأسلوب الذى سيتبع فى حل أزمة الغزو العراقى للكويت ، ففى حالة تعرض العراق لضربة عسكرية لأجهاض قدراته الهجومية مع تعريضه للحد الأدنى من الخسائر بما يضمن احداث قدر مناسب من التغيير يضمن بشكل أو بآخر ابعاد القيادة العراقية من ساحة الأحداث فان هذه التدابير ستعتمد على توفيق صيغة معينة تجمع بين تركيا وايران ومجموعة دول الخليج وكذلك العراق ما بعد حل الأزمة علاوة على قدر من التواجد النوعى للقوات الأمريكية لاستكمال هذه الصيغة .

أما فى حالة تعرض العراق لضربة هجومية شاملة تستهدف تدمير الآلة العسكرية العراقية بشكل كامل وإفقاد العراق القدرة على القيام بأى عمل عسكرى ، فإن الترتيبات فى هذه الحالة ستأخذ شكلا اكثر تحديدا حيث ستدخل اسرائيل كعنصر اساسى فى هذه الترتيبات وسوف يشترك معها تركيا وإيران وباكستان لأحداث قدر من التوازن بين هذه القوى الأقليمية التى ستصبح ذات ثقل كبير يخشى منها فى حالة تركها دون أى شكل من اشكال التحالف أو الاتفاق .

وعموما فإن النظام الأمريكى المقترح سيكون هدفه بالدرجة الأولى التركيز على منع تكرار تهديد المصالح البترولية فى منطقة الخليج ، وإلغاء وجود قوة اقليمية قادرة على تصعيد الصراعات العربية ـ العربية الى حد استخدام القوة العسكرية لفرض الأرادة . ويعتبر بعض الخبراء الأوروبيين أن الأقدار قد خدمت الولايات المتحدة ، فبعد أن تم توقيع اتفاقية خفض القوات التقليدية فى أوروبا ، وظهور مشكلة أين ستذهب الأسلحة والمعدات التى تم الاتفاق على الغائها ، لم يلبث أن ظهر مسرح عمليات الخليج لكى يستوعب ليس فقط ما تم الاتفاق على الغائه ، ولكن أضعافه .

وحتى لو انتهت الأزمة دون حرب ، فإن الخبرة السابقة تؤكد أن المشكلة الرئيسية التى تواجه اعمال النقل للوحدات العسكرية ابان الأزمات ، انما تكمن فى نقل المعدات وليس الأفراد ، ومن هنا يحتمل أن تكون أحد أعمدة النظام الأمنى الذى تقترحه أمريكا انشاء مخازن ضخمة للأسلحة والمعدات والدبابات فى منطقة الخليج لكى تكون جاهزة فى متناول القوات حال نشوب أى أزمة والتى لن يستغرق نقلها وقتا طويلا .

وتدرك الولايات المتحدة أن اكبر المشاكل التى ينتظر أن تواجه الترتيبات الأمنية المقترحة هو وجود اسرائيل حيث ستواجه هذه الترتيبات بمأزق تحديد « من هو العدو » ، فحتى مع وجود الاعتداء العراقى على الكويت وتهديده للسعودية إلا أن معظم الأطراف العربية تعتبر أن ما حدث من انتهاك عراقى للمواثيق العربية انما هو أمر عارض يرتبط بالنظام العراقى الذى يمثله صدام حسين كشخص اكثر من ارتباطه بمنهج دأب العراق على السير عليه ، وأن مجرد زوال القيادة العراقية او حتى زوال صدام حسين شخصيا سيعنى زوال الخطر وعودة الأمور الى سيرتها السابقة . أما اسرائيل فإنها مازالت ـ وعلى ما يبدو سوف تظل ـ العدو الرئيسى الذى يعد العرب

انفسهم لقتاله . ولذلك فإن اشراك اسرائيل بشكل مباشر فى البنية الأمنية الأمريكية المقترحة سيكون أمرا بالغ الصعوبة خصوصا مع المسلك الأسرائيلى الأخير والذى تمثل فى اعلان اسحاق شامير عن أحلامه فى اسرائيل الكبرى وحاييم هرتزوج بامتلاك اسرائيل للأسلحة النووية ولن يكون تعاون الأطراف الأخرى فى هذه الحالة إلا رضوخا كاملا .

وفى مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة كانت أعمال الاعتراض والمقاومة العربية للأهداف الامريكية تستمد عمقها الاستراتيجى من وجود الاتحاد السوفيتى ذاته ، ولكن الموقف الأن قد أصبح جد مختلف إذ ان من المتوقع ان تحظى مثل هذه الترتيبات بتأييد صريح من الاتحاد السوفيتى نفسه حيث أنها من المحتمل أن تكون بمثابة غطاء لجناحه الجنوبى بغض النظر عن مدى اتفاقها أو اختلافها مع مصالح دول المنطقة ، حيث أنه لا يريد أن يدخل فى مواجهات لا تتفق وظروفه فى هذه المرحلة .

ولا يبدو ـ من الخبرات السابقة ـ أن مصالح المنطقة العربية كوحدة سياسية لها قيمتها ووزنها على المسرح العالمى تدخل فى اهتمامات القوى الكبرى حتى مع وجود كل تلك الجهود لاعادة الأمور الى نصابها الصحيح فى الكويت ، ومن هذا يتوقع ان تكون أى ترتيبات امنية تشارك فيها أطراف خارجية وغير عربية معبرة بشكل كامل عن المصالح الغربية ، مع اللجوء الى تغليف هذه المصالح بطريقة او بأخر بغلاف يأخذ شكلا منطقيا اعتمادا على التناقضات السائدة فى المنطقة العربية وغياب المنظور السياسى القوى الذى يمكن أن يذيب اى خلافات او تناقضات بين الدول العربية .

ويحتمل ان تتخذ الولايات المتحدة من حالة الغزو العراقى للكويت ذريعة لتخويف بعض الأنظمة العربية واقناعها بضرورة قبول الترتيبات الأمنية بمنظورها الأمريكى ضمانا لمنع تكرار حدوث ذلك فى المستقبل ، ولكن جاء الاعلان المصرى السورى السعودى لكى يؤكد الرفض العربى أن تكون المنطقة العربية خاضعة لأى نوع من الترتيبات الأمنية الخارجية ، ومثل الموقف السعودى أهمية خاصة فى ذلك الرفض بالنظر الى أنها اكبر الدول العربية الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجى والتى تشغل فى مجموعها المنطقة الهدف لتلك الترتيبات ، واذا كنا نعتبر ان الرفض العربى للترتيبات الأمنية التابعة من منظور غربى أمرا هاما ، فإن وجود منظور عربى لاقامة البنية الأمنية التى تغطى العالم العربى يعتبر والحال كذلك أمرا اكثر أهمية بل إنه يعتبر حجر الزاوية فى مستقبل المنطقة العربية بكافة دولها .

الترتيبات الأمنية فى المنظور العربى :

يعتبر التعاون العسكرى بين أى مجموعة من الدول هو قمة التفاهم والتفاعل السياسى بين أنظمته وقبل الحديث عن مستقبل التعاون العسكرى يجب توافر الشروط الأتية : ـ

ـ انهاء كل أو على الأقل محاصرة الصراعات العربية ـ العربية بكل أشكالها وصورها واعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات العربية ، واقرار مبدأ عدم تدخل اى قطر عربى فى الشئون الداخلية لقطر عربى آخر .

ـ انشاء محكمة عربية ترفع إليها القضايا المختلف عليها حينما يعجز الحوار عن إيجاد مخرج عملى للأزمة .

ـ ايجاد تصور موحد وخصوصا بين القوى العربية التى تملك مفاتيح القوة العربية سواء العسكرية او المادية بحيث يتوصل هذا التصور الى طبيعة التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى بشكل واضح وصريح وعميق ايضا .

ـ بناء استراتيجية قومية تستهدف الأتى :

ـ تحصين المنطقة العربية ضد مخاطر التوسع الاسرائيلى .

ـ تحصين المنطقة العربية ضد مخاطر التقسيم والتفتيت .

ـ تحقيق افضل استثمار ممكن للطاقات العربية فى اطار العمل العربى المشترك .

ـ التمسك بالأستقلال القومى للأزمة العربية على اعتبار انه الضمان الوحيد للاستقلال الوطنى لكل قطر عربى .

ـ احياء جميع المشاريع التكاملية التى تم الاتفاق عليها فى مراحل سابقة ولم تنفذ جزئيا او كليا . مع السعى نحو تكوين مبادرات تكاملية جديدة فى جميع المجالات من منطلق ان التكامل بين الدول العربية هو الطريق الصحيح لتحقيق الأمن القومى .

ـ تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بحيث تتحول هذه المؤسسة القومية من اطار يجمع بين عدد من الأنظمة القطرية الى أداة تنفيذية أساسية للتوجهات القومية .

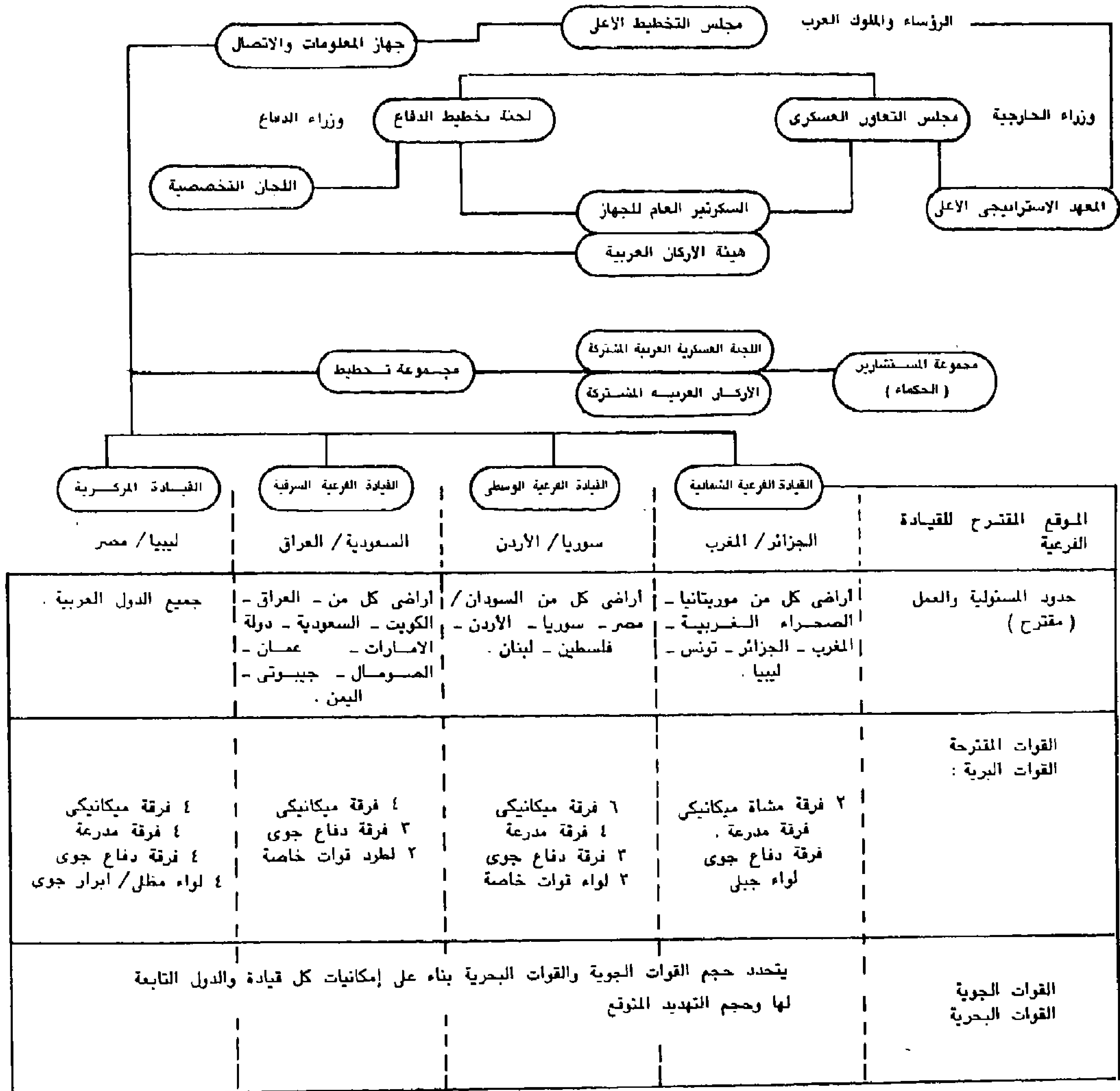
وفى الواقع أن مستقبل الترتيبات العسكرية لصالح الأمن القومى العربى فى ظل الأحتلال العراقى للكويت وما أعلنت عنه اسرائيل رسميا من امتلاك الأسلحة النووية يبدو مظلما وتحيطه الشكوك إلا أننا يجب الا نتجاهل الحقائق ، كما ينبغى أن نستفيد من الخبرات التى يزخر بها تاريخنا العسكرى فى الوقت الذى يجب ان نساير فيه التطور التكنولوجى .

ولكا كانت الحقائق تقول أن العراق ـ وهو بلد عربى ـ يقوم باحتلال بلد عربى أخر هو الكويت ، فإن ذلك معناه إن الترتيبات العسكرية سوف يعتريها نقص واضح وستكون موجهة الى غير هدفها الأساسى وهو الخطر الصهيونى الذى ينبىء التاريخ أنه الخطر الرئيسى الذى يهدد الأنظمة العربية والتى أصبحت مكشوفة أمامه .

وحتى تكون الترتيبات العسكرية فى المستقبل أمرا قابلا للتطبيق وناجحة يجب ان تتوفر الشروط الآتية :

ـ الانسحاب العراقى من الكويت على أساس حل عربى

ترتيبات التعاون العسكرى
الهيكل المقترح للجهاز العسكرى



	القيادة الفرعية الشمالية	القيادة الفرعية الوسطى	القيادة الفرعية الشرقية	القيادة المركزية
الموقع المقترح للقيادة الفرعية	الجزائر / المغرب	سوريا / الأردن	السعودية / العراق	ليبيا / مصر
حدود المسئولية والعمل (مقترح)	اراضى كل من موريتانيا - الصحراء الغربية - المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا .	اراضى كل من السودان / مصر - سوريا - الأردن - فلسطين - لبنان .	اراضى كل من - العراق - الكويت - السعودية - دولة الامارات - عمان - الصومال - جيبوتى - اليمن .	جميع الدول العربية .
القوات المقترحة القوات البرية :	٢ فرقة مشاة ميكانيكى فرقة مدرعة . فرقة دفاع جوى لواء جبلى	٦ فرقة ميكانيكى ٤ فرقة مدرعة ٣ فرقة دفاع جوى ٢ لواء قوات خاصة	٤ فرقة ميكانيكى ٣ فرقة دفاع جوى ٢ لطرد قوات خاصة	٤ فرقة ميكانيكى ٤ فرقة مدرعة ٤ فرقة دفاع جوى ٤ لواء مظلى / ابرار جوى
القوات الجوية القوات البحرية	يتحدد حجم القوات الجوية والقوات البحرية بناء على إمكانيات كل قيادة والدول التابعة لها وحجم التهديد المتوقع			

يحفظ الحقوق المشروعة للشعب الكويتى ، ويقى العراق من الدمار .
ـ العمل على امتلاك سلاح نووى مشابه لما تملكه اسرائيل ..
ـ أو دفع اسرائيل للقبول بنزع كافة انواع أسلحة التدمير الشامل من المنطقة .

وعموما ينبغى علينا أن تناقش جميع الأحتمالات ، وهنا سنجد أن شكل الترتيبات العسكرية فى المستقبل سيختلف فى حالة معالجة الاحتلال العراقى للكويت بهجوم عسكرى عنه فى حالة قبول العراق بحل عربى يعيد للأمة العربية مكانتها فى العالم ، ففى الحالة الأولى يتوقع أن يخرج العراق تماما من هذه الترتيبات كعنصر أساسى فاعل وسيصبح الجناح الشرقى للأمة العربية مكشوفا الأمر الذى قد يضطر بعض بلدان الخليج الى الاستعانة بوجود أجنبى لبعض الوقت على أرضها ، وبعد ذلك ستكون هناك حاجة شديدة لجهود مكثفة فى مجال الترتيبات العسكرية تتحمل فيها دول معينة مثل مصر وسوريا والمغرب ، العبء الأكبر فى تلك الترتيبات .

أما فى الحالة الثانية فإن العراق سيكون أحد الركائز الأساسية التى تعتمد عليها تلك الترتيبات العسكرية فى ذلك الأتجاه ، كما أن دوره سيمتد الى تقديم العون الحيوى فى الاتجاه الأخر .

ومن الضرورى الا تعتمد الترتيبات الأمنية على قوى خارجية مثل الولايات المتحدة أو الأتحاد السوفيتى او الصين لأن هذه الدول لها أهدافها التى تختلف عن الأهداف العربية بل وتتعارض معها أحيانا . وبعد انتهاء الحرب الباردة سيشتد ايقاع السعى نحو تحقيق هذه الأهداف . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الأتحاد السوفيتى كقوة عظمى قد أصبح يرزح تحت عبء مشاكله الاقتصادية ومشاكله مع القوميات . والصين امكانياتها الأقتصادية لا تستطيع أن تفى بحاجات سكانها وأهدافها تنحصر فى فتح أسواق جديدة ، والولايات المتحدة فى مفترق الطرق ويصعب الحكم على نواياها تجاه المنطقة فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة واحتمالات تزايد الصراع بينها وبين أوروبا الموحدة .

وفى حالة الأضطرار لبناء نظام التعاون العسكرى فى ظل تمسك اسرائيل بالأحتفاظ بالسلاح النووى ، فيمكن معالجة هذا الموضوع فنيا بتبنى مبدأ استخدام الأسلحة التقليدية مع قدر نملكه من أسلحة التدمير الشامل بحيث يكون مفهوما أن استخدام الاسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية وأسلحة التفجير الحجمى ، سيكون هو الرد على استخدام الأسلحة النووية ، بحيث نستطيع احداث قدر من التوازن وندخل فى دائرة الردع المتبادل . ولكن تبنى هذه السياسة ينبغى أن يتم لفترة محددة تسعى خلالها بكل الجدية لأمتلاك الأسلحة النووية للرد على إصرار اسرائيل على الأحتفاظ بالسلاح النووى .

ملاحظات الهيكل المقترح :

١ ـ من الضرورى أن يتوفر من ١ ـ ٢ قمر صناعى لاغراض الحصول على المعلومات وتحقيق الأتصال بين القيادات والمجالس واللجان وهيئات الأركان المختلفة فى التنظيم المقترح .
٢ ـ من الضرورى انشاء قيادة مركزية للصواريخ البالستيكية تتولى أعمال التطوير والتنظيم والسيطرة فى المرحلة الأولى .
٣ ـ من المفضل انشاء مجلس للاشراف على أعمال تطوير اسلحة الردع وتنسيق جهود الدول الاعضاء فى هذا المجال .
٤ ـ تعقد اجتماعات دورية لتحديد سياسات التعاون العسكرى .
٥ ـ يتم اجراء مناورات عسكرية بشكل دورى لرفع مستوى الأداء والتدريب على تنفيذ الخطط الدفاعية المختلفة .
٦ ـ طبيعة الترتيبات المقترحة فى المجال العسكرى ذات طبيعة دفاعية فى المرتبة الأولى .
٧ ـ لا تخضع ترتيبات التعاون العسكرى لأية قيود سياسية ولا علاقة بينها وبين المواقف السياسية التى قد تتخذها الدول الأعضاء لظروف خاصة بها ويجب تنسيق المواقف بشكل كامل عن طريق الأتصالات المستمرة .
٨ ـ تتحدد نسب المساهمة المالية والمساهمة بالأفراد بالأتفاق بين الدول الأعضاء وطبقا لأمكانيات كل دولة .
٩ ـ علاقة التعاون بين القوات المسلحة للدول الأعضاء والقوات التابعة للترتيبات علاقة تبادلية ، ولا يعنى وجود هذه الترتيبات الغاء القوات المسلحة لكل دولة □

[١٨] كتب حول الأزمة

أزمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل

د . حسنى أمين

عن مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية صدر كتاب « أزمة الخليج . تحديات الحاضر والمستقبل » .. والكتاب الذى يضم أربعة فصول وفصلا ختاميا يعالج الجوانب المختلفة للأزمة الراهنة فى الخليج فى ضوء الغزو العراقى للكويت ، بالاضافة الى تحليل شامل لهذه الجوانب إنطلاقا من إعتبار ان هذه الأزمة تمثل تحديا خطيرا لحاضر وطننا العربى ومستقبله .

تضمن الفصل الأول دراسة للدكتور أحمد يوسف حول « الازمة وعلاقتها بالنظام العربى » .

وقد إنقسمت الدراسة الى أربع جزئيات : مصادر الازمة وآثارها على النظام العربى ، ومحاولة تقويم السياسات العراقية ، وإحتمالات المستقبل ومجرى العمل الذى يتعين إتباعه لصيانة المصالح العربية .

وبخصوص مصادر الأزمة قصدت الدراسة أن الأهم فى البحث عن مصادر الأزمة ليس مصادر الموقف المحدد الذى أفضى اليها وإنما المصادر البنيوية الموجودة فى النظام العربى ذاته ، وأشارت بهذا الصدد الى مصادر ثلاثة وهى . توزيع الثروة والسكان فى الوطن العربى ، بمعنى أن العراق ماكان ليقدم على غزو الكويت لو لم تكن الكويت بلدا قليل السكان كثير الثروة ، والطموحات العراقية تلعب دورا قياديا فى الوطن العربى ، والأهمية العالمية لبترول الخليج ..

وبخصوص الآثار على النظام العربى ركزت الدراسة على الانقسام الذى حدث فى هذا النظام تجاه الغزو العراقى للكويت ، وعلى الرغم من أن النظام العربى عرف ظاهرة الصراع بين الوحدات المكونة له كثيرا من قبل ، فإن هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها الانقسام بشأن غزو دولة عربية لأخرى ، كما أنها المرة الأولى التى يمتد فيها الانقسام على هذا النحو الى داخل الجماهير العربية ، فضلا عن وجوده داخل القطر العربى الواحد بل وداخل الاتجاه السياسى الواحد فى ذات القطر .

ثم يعرض الباحث لوجهات النظر المختلفة بشأن أثر الأزمة على القضية الفلسطينية ، وإستفادة كل من ايران وإسرائيل من تطورات الأزمة ، وللخطر الذى يمثله تحشد القوات الأجنبية فى فى الخليج .

وفى محاولة التقويم الموضوعى للسياسة العراقية ، إختلف مع المبدأ الذى قامت عليه السياسة العراقية (الحقوق التاريخية) على أساس أنه بغض النظر عن إنطباقه من عدمه فى الحالة الكويتية ، لايمكن أن يؤدى الى الفوضى الشاملة ، وقد إنتهى هذا المبدأ عالميا واقليميا كأساس لترتيب أية حدود سياسية .

وفى النهاية طالب الباحث بضرورة السعى الى تفادى الخيار العسكرى ، والبحث عن حل سلمى يؤمن للجميع حقوقهم ..

اما الفصل الثانى فقد تضمن دراسة للدكتور مصطفى كامل السيد تحت عنوان « الأزمة وقضية الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » والتى أشارت الى بعد البلدان العربية عن الديمقراطية بالرغم من الهامش المحدود من الحريات العامة .

وجاءت ازمة الخليج لتضع عقبات جديدة أمام إستمرار هذه الانفراجة فى تلك البلدان التى سمحت بهذا الهامش وباعدت من إحتمال التحول الى إحترام الحقوق العامة فى بلاد عربية أخرى . وذلك أن هذه الأزمة شكلت خرقا لحق تقرير المصير لأحد الشعوب العربية وإنتهاكات للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الكويتيين وللعمالة العربية فى منطقة الخليج عموما .

وقد أوضح البحث إرتباط عقلانية القرار السياسى بدرجة الديمقراطية فى النظام السياسى الذى يتخذ فيه القرار ، حيث أنه لايمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات غير العقلانية لو كانت تحيط بعملية صنعتها ظروف من حرية المعلومات والتعبير ولو كانت قد إتخذت فى إطار مؤسسات تعكس المصالح الشعبية على نحو حقيقى .

تناول الفصل الثالث « إنعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربى » فى دراسة كتبها الدكتور حسام عيسى ، ركز فيها على نقطتين :

النقطة الأولى :

إنه ينبغى محاولة فهم الظواهر التى أحاطت بالأزمة بشكل علمى موضوعى بعيدا عن الأساطير الايدولوجية التبريرية لمواقف هذا الطرف أو ذاك .

النقطة الثانية :

إنه لاينبغى أن تنظر الى الأزمة من وجهة نظر المخاطر المترتبة عليها ، لأن الأزمة فرص ومخاطر والعمل السياسى الحقيقى هو الذى يقوم بتحويل المخاطر الى فرص مستخدما الأدوات السياسية المتاحة .

وبخصوص العلاقات العربية ـ العربية خاصة فى المجال الاقتصادى لايمكن أن يبقى الحال على ما هو عليه .

إذ انه من الضرورى ونحن فى قلب الأزمة أن نبدأ بشكل جدى فى محاولة بناء نظام إقتصادى عربى متكامل باعتبار أن ذلك هو الدعامة الأساسية للأمن العربى المشترك ..

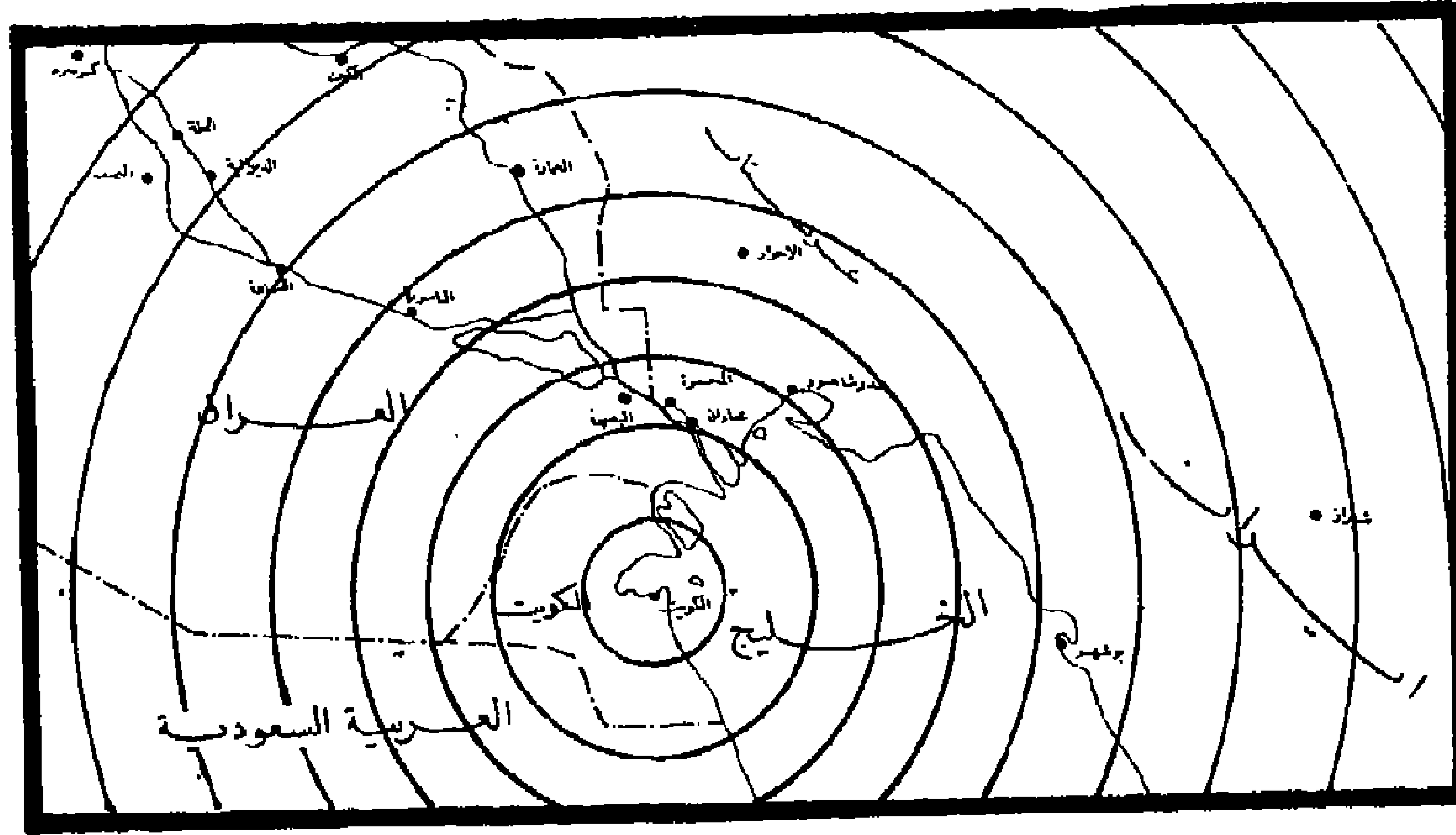
وأكدت الدراسة على ضرورة حشد وتجنيد أدوات القوة السياسية لاعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية إنطلاقا من أن أمن الخليج لن يكون إلا بتغيير جذرى لهيكل العلاقات الاقتصادية العربية وليس بالحشود العسكرية .

ناقش الفصل الرابع « أزمات الأمن ، المؤسسة ، القيادة والثقافة » فى ضوء أزمة الخليج ببحث لنبيل عبدالفتاح . تناول الباحث موضوع الأمن القومى العربى من خلال طرحه للعديد من الجوانب ذات الطابع النظامى الكلى للأزمة وحدودها وتطوراتها . وهذه الجوانب تشمل النظام الامنى والبنية المؤسسية العربية وانماط القيادة السائدة فى النخب السياسية الحاكمة وفى النهاية النظام الثقافى السائد .

وخلصت الدراسة الى أن الأجزاء المختلفة للمشهد العربى الكلى ، بعناصره المتناثرة على المستوى السياسى والأمنى والمؤسسى والثقافى ، تكشف إلى أى مدى سوف يتحدد مستقبل المنطقة بتطور الأزمة ونهايتها . وهو ما يتطلب صياغة مشروع بديل يقوم على تراضى عدة قوى رئيسية ويهدف الى معالجة الاختلالات وتطويق انعكاسات الأزمة وصياغة تسوية سلمية فى الاطار العربى ..

فى الفصل الختامى حلل حسن أبوطالب الآراء والافكار التى تناولتها الدراسات الأربع وكذلك المناقشات التى شملتها الافكار الواردة فى الآراء والأفكار التى تناولها المعقبون فى جلسات الندوة ، حيث تضمن التحليل رؤية شاملة لتلك الافكار والآراء المتعلقة بالقضايا الأساسية وخاصة مستقبل النظام العربى والربط بين القضية الفلسطينية وغزو الكويت والآثار الاقتصادية لأزمة الخليج .

هذا وقد إحتوى الكتاب على تعقيبات أثرت الدراسات المقدمة لعدد من رجال السياسة والاقتصاد والدبلوماسية .



[١٩] وثائق خاصة بالأزمة (٢)

إعداد : نبية الأصفهانى

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٧
(١٦ سبتمبر ١٩٩٠)

- ان مجلس الأمن اذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) ، و ٦٦١ (١٩٩٠) ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) ، و ٦٦٦ (١٩٩٠)

- واذ يشير الى اتفاقيتى فيينا المؤرختين فى ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦١ فى شأن العلاقات الدبلوماسية و ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ بشأن العلاقات القنصلية ، اللتين يشترك العراق طرفا فى كل منهما .

واذ يرى ان قرار العراق باصدار الامر باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات وافرادها مخالف لمقررات مجلس الأمن وللاتفاقيتين الدوليتين المذكورتين اعلاه ، وللقانون الدولى .

- واذ يساوره شديد القلق من ان العراق على رغم مقررات مجلس الأمن ، وأحكام الاتفاقيتين المذكورتين اعلاه ارتكب اعمال عنف فى حق البعثات الدبلوماسية وافرادها فى الكويت .

- اذ يشعر بالسخط للانتهاكات الاخيرة من جانب العراق للمقار الدبلوماسية فى الكويت ولاختطافه موظفين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ورعايا أجانب كانوا موجودين فى هذه المقار .

- اذ يرى ان الاجراءات المتقدمة الذكر من جانب العراق تشكل اعمالا عدوانية وانتهاكا سارخا لالتزاماته الدولية ، مما يقوض الاساس الذى تقوم عليه العلاقات الدولية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

- واذ يشير الى ان العراق مسؤول مسؤولية كاملة عن أى استخدام للعنف ضد الرعايا الاجانب أو ضد أى مبان للسفارات فى الكويت أو ضد أفرادها .

- اذ هو مصمم على كفالة الاحترام لقراراته وللمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

- واذ يرى كذلك ان الطابع المتطير لاجراءات العراق ، التى تشكل تصعيدا جديدا لانتهاكاته للقانون الدولى ، يلزم المجلس لا بالاعراب عن رد فعله المباشر فحسب بل أيضا بالتشاور على وجه الاستعجال لاتخاذ تدابير محددة اضافية لضمان امتثال العراق لقرارات المجلس .

- واذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة :

١ - يدين بشدة الاعمال العدوانية التى ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها فى الكويت ، بما فيها اختطاف الرعايا الاجانب الموجودين فى تلك الاماكن .

٢ - يطالب بالافراج الفورى عن هؤلاء الرعايا الاجانب وكذلك عن جميع الرعايا المذكورين فى القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) .

٣ - يطالب كذلك بأن يمتثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) واتفاقيتى فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

٤ - يطالب كذلك بأن يقوم العراق على الفور بحماية سلامة وراحة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وفى العراق وبعدم اتخاذ اية تدابير لاعاقة البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها ، بما فى ذلك اتصالها بمواطنيها وحماية اشخاصهم ومصالحهم .

٥ - يذكر جميع الدول بأنها ملزمة بالتقيد بدقة بالقرارات ٦٦١ (١٩٩٠) ، ٦٦٢ (١٩٩٠) ، ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) .

٦ - يقرر اجراء مشاورات مستعجلة من أجل اتخاذ اجراءات عملية ملموسة اضافية فى أقرب وقت ممكن ، بموجب الفصل السابق من الميثاق ، ردا على استمرار انتهاك العراق للميثاق ولقرارات المجلس وللقانون الدولى .

رسالة الرئيس بوش الى الشعب العراقى
١٦/ سبتمبر /١٩٩٠

انني هنا اليوم لا شرح لشعب العراق الاسباب التى حملت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى على الرد بهذه الطريقة على احتلال العراق للكويت وأنا لن اساهم في تبادل الاتهامات ولا تصعيد الحرب الكلامية وانما الحديث بصدق واخلاص عما سبب هذه الأزمة التى نواجهها .

وينبغى الا يكون هناك سوء فهم ونحن لسنا على خلاف مع شعب العراق . وقد قلت أكثر من مرة واكرر ما قلته الان ان هدفنا الوحيد هو مقاومة الغزو الذى أمر به صدام حسين ففى الثانى من اغسطس اتخذت قيادتكم قرارها بالغزو وشن هجوم بغير استفزاز على دولة صغيرة لا تشكل اى خطر عليكم .. لقد كانت الكويت الضحية وكان العراق المعتدى .

ولقد جابه العالم غزو العراق للكويت بتنديد مشترك واتخذت الامم المتحدة قرارات بالاجماع واستجابت سبع وعشرون دولة غنية وفقيرة عربية ومسلمة اسيوية وافريقية لدعوة المملكة العربية السعودية والكويت الحرة وارسلت قوات الى منطقة الخليج للدفاع ضد العراق .

ولأول مرة في تاريخ الجامعة العربية نددت ثلاث عشرة دولة عضوا فيها تمثل ثمانين في المائة من الامة العربية بدولة عربية شقيقة .. واليوم يقف العراق معزولا وحيدا يعارضه الرأى العام العالمى .

انى اعتقد انك ياشعب العراق لا تريد الحرب فقد تحملت معاناة ومشاق لا يمكن وصفها خلال ثمانى سنوات طويلة من الحرب ضد ايران .. حربا مست حياة كل مواطن عراقى .. حربا حصدت أرواح مئات الالاف من الشبان الذين هم الامل المشرق لجيل كامل .. وليس هناك من يدرك بأفضل مما تدركون التكاليف الباهظة للحرب تلك التكاليف التى يستهلك فيها النزاع امكانات الدولة وطاقتها الحيوية غير ان احدا لا يعرف ما يمكن ان يكون عليه العراق اليوم وما يمكن أن تتمتع به من رخاء وسلام لو أن زعماءكم لم يزجوا بهم في الحرب .

وهاهو العراق يجد نفسه الان مرة أخرى على شفا الحرب .. ومرة أخرى اخطأت القيادة العراقية نفسها في الحساب ومرة أخرى يواجه شعب العراق المأساة .

لقد قال لكم صدام حسين ان القوات العراقية استدعيت للكويت وهذا غير صحيح وان الحقيقة ان شعب الكويت يقاوم بشجاعة هذا الاحتلال لمواجهة قوى أقوى بكثير .. ان جنودكم العائدين سيروون لكم كيف يقاوم الكويتيون ببسالة باى وسيلة كانت .

ان صدام حسين يقول لكم ان هذه الازمة صراع بين العراق وامريكا لكنها في الواقع صراع بين العراق والعالم .

عندما اجتمعت مع الرئيس جورباتشوف في هلسنكى اتفقنا على انه لا يمكن اقامة نظام دولى للسلام اذا كان باستطاعة الدول الاكبر ان تلتهم جاراتها . ولم يحدث من قبل على الاطلاق ان كان الرأى العام العالمى متحدا بمثل هذه الصلابة ضد العدوان ولم تكن الولايات المتحدة تعارض العراق الا بعد غزوه الكويت .

ولقد ساعدت الولايات المتحدة العراق في السابق باستيراد ماقيمته الاف الملايين من الدولارات من الاغذية والسلع الأخرى .

كما ان الحرب ضد ايران لم تكن لتنتهى منذ سنتين بغير مساندة من الولايات المتحدة وتأييدها في الامم المتحدة .

ان صدام حسين يقول لكم ان احتلال الكويت سيفيد الدول الفقيرة في العالم لكن الحقيقة ان احتلال الكويت لا يفيد احدا وانه يضر بكم في الوقت الحاضر انتم أفراد الشعب العراقى وبأخرين لا حصر لهم من فقراء العالم .

فبدلا من الحصول على ثروة بترولية جديدة من ضم الكويت فإن هذا العمل العدوانى المضلل سيكلف العراق اكثر من عشرين الف مليون دولار في السنة نتيجة لخسارة عائدات البترول .

وبسبب عدوان العراق يفر مئات الالاف من العمال الاجانب الابرياء من الكويت والعراق وقد انقطعت بهم السبل على حدود العراق بغير مأوى ولا طعام ولا دواء وبدون عودة إلى بلادهم .

ان هؤلاء اللاجئين يعانون وهذا شىء مشين والاسوأ من ذلك ان اجانب اخرين محتجزين كرهائن في العراق والكويت أن اخذ الرهائن هو عقاب للابرياء وتفريق بين أفراد الأسر . انها لوحشية . ولكنها لن تنجح ولن تؤثر على مقدرتى على اتخاذ قرارات صعبة .

اننى لا أريد أن أزيد معاناة الشعب العراقى . فالامم المتحدة فرضت قيودا ملزمة لا لمعاقبة الشعب العراقى ولكن كوسيلة سلمية لاقناع قيادتكم بالانسحاب من الكويت .

ان هذا القرار في أيدى صدام حسين فإن الالم الذى تعانونه الان نتيجة مباشرة للمسلك الذى اختارته قيادتكم وعندما يعود العراق الى طريق السلام وعندما تنسحب القوات العراقية من الكويت وعندما تعود الحكومة الشرعية إلى تلك الدولة وعندما يفرج عن جميع الاجانب المحتجزين رغما عنهم عندها وعندها فقط يلغى العالم العقوبات .

فربما كان زعماؤكم لا يقدرون قوة القوى المتحدة ضدهم فاسمحوا لى ان اقول بوضوح « ليس من سبيل على الاطلاق لنجاح العراق وفي نهاية الامر لابد من أن ينسحب العراق من الكويت » .

ان أحدا لا يريد الحرب لا الشعب الأمريكى ولا الرئيس الأمريكى ولكن هناك اوقات يجب ان تقف فيها دولة ما بل جميع الدول ذات السيادة والاستقلال ضد العدوان ونحن كامريكيين لا نغضب بسرعة إلا اننا نتوق إلى استقصاء كل السبل السلمية لتسوية خلافاتنا ولكن عندما نستنفد كل سبيل بديل وعندما يفرض القتال علينا فإنه لا توجد أمة على ظهر الارض اقوى تصميما وأشد تمسكا بهدفها منا .

ان تصرفات قياداتكم جعلت العراق على خلاف مع المجتمع الدولى ومع ان هذه التصرفات قربتنا من سفير الحرب فإن الحرب ليست حتمية اذ لا يزال من الممكن انهاء هذه الأزمة سلميا .

ونحن عندما نقف مع الكويت ضد العدوان فإننى نقف مع مبدأ مفهوم في العالم العربى ولا ستشهد هنا بعبارة زعيم عربى هو صدام حسين نفسه .

ان العربى لا يجوز له احتلال قطر عربى اخر راقبوا تصرفنا فإذا حصل هذا لا سمح الله بين قطرين عربيين اخرين سنقف نفس الموقف بل وندعو العرب اذا ما انحرف العراق لا سمح الله عن هذه المبادىء أن يجيشوا عليه الجيوش واذا اعجبته قوته واراد ان يطبقها على قطر عربى اخر فمن المشروع ان يجيش العرب جيوشهم ويوقفونه عند حده » .

هذه هي عبارات زعيمكم صدام حسين في الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ في خطابه للمحامين العرب . واليوم وبعد سنتين غزا صدام واحتل دولة عضوا في الامم المتحدة وفي الجامعة العربية .

ان العالم لن يسمح للعدوان بالبقاء ويجب أن يخرج العراق من الكويت من اجل المبدأ ومن أجل السلام ومن أجل الشعب العراقى .

قرار مجلس الامن رقم ٦٧٠
(٢٥ سبتمبر ١٩٩٠)

ان مجلس الامن إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) .

وإذ يدين استمرار الاحتلال العراقى للكويت وعدم قيام العراق بالغاء اجراءاته وانهاء ضمه المزعوم واحتجازه رعايا دولة ثالثة ضد رغبتهم مما يمثل انتهاكا صارخا للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) والقانون الانسانى الدولى .

وإذ يدين كذلك معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما في ذلك التدابير الرامية الى ارغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الاشخاص والممتلكات في الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولى .

وإذ يلاحظ بقلق بالغ المحاولات الدؤوبة للتهرب من التدابير الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وإذ يلاحظ كذلك ان بعض الدول حددت عدد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين العراقيين في بلدانها وان دولا اخرى تعتزم القيام بذلك .

وتصميما منه على ان يضمن بجميع الوسائل اللازمة التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وتصميما منه على ضمان احترام مقرراته واحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة وإذ يؤكد ان اية اجراءات تتخذها حكومة العراق تكون

متناقضة للقرارات المذكورة اعلاه او المادتين ٢٥/و ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة ، من قبيل المرسوم رقم ٣٧٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق في ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ تعتبر لاغية وباطلة .

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان الامتثال لقرارات مجلس الامن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد ممكن .

واذ يرحب باستخدام الامين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصل الى حل سلمي يستند الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، واذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقا لهذا الهدف .

واذ يؤكد لحكومة العراق ان استمرارها في عدم الامتثال لاحكام القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) ، يمكن ان يدفع المجلس الى اتخاذ مزيد من الاجراءات بموجب ميثاق الامم المتحدة بما فيه الفصل السابع ، واذا يشير الى احكام المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة .

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فانه : -

١ - يطلب الى جميع الدول ان تفى بالتزاماتها بضمان الامتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولاسيما الفقرات ٣ و ٤ و ٥ منه .

٢ - يؤكد ان القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات .

٣ - يقرر انه على جميع الدول بصرف النظر عن وجود اية حقوق يمنحها اى اتفاق دولى او اى عقد مبرم او اى ترخيص او تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا القرار ، او اية التزامات يفرضها مثل هذا الاتفاق او العقد او الترخيص او التصريح ، الا تسمح لاية طائرة بأن تقلع من اقليمها اذا كانت تحمل اى شحنة الى العراق او الكويت او منهما ، عدا الاغذية في الظروف الانسانية ، وهنا بصدور اذن من المجلس او اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ووفقا للقرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، او الامدادات المقصود ان تستخدم تحديدا للاغراض الطبية ، او التي تخص على وجه الحصر فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٤ - يقرر كذلك الا تسمح جميع الدول لاية طائرة ، من المقرر ان تهبط في العراق او الكويت ، ايا كانت الدولة المسجلة فيها ، بالمرور فوق اقليمها مالم :

(أ) تهبط هذه الطائرة في مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ، ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود اية شحنة على متنها تمثل انتهاكا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو هذا القرار ، ويجوز لهذا الغرض احتجاز الطائرة لاية فترة يقتضيها الامر .

(ب) او توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على هذه الرحلة الجوية المعينة .

(جـ) أو تأذن الأمم المتحدة بهذه الرحلة بوصفها مخصصة على وجه النظر لاغراض فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٥ - يقرر ان تتخذ كل دولة جميع التدابير اللازمة لضمان أن تمتثل اية طائرة مسجلة في اقليمها او يشغلها متعهد يوجد مقر عمله الرئيسي او محل اقامته الدائم في اقليمها لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وهذا القرار .

٦ - يقرر كذلك ان تخطر جميع الدول في الوقت المناسب ، اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بأية رحلة جوية بين اقليمها والعراق او الكويت لا ينطبق عليها شرط الهبوط المنصوص عليه في الفقرة ٤ اعلاه ، وبالقصد من هذه الرحلة الجوية .

٧ - يطلب الى جميع الدول ان تتعاون في اتخاذ ماقد يلزم من تدابير ، بما يتمشى مع القانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقية شيكاغو ، لضمان التنفيذ الفعال لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو هذا القرار .

٨ - يطلب الى جميع الدول أن تقوم باحتجاز اية سفن عراقية التسجيل تدخل موانيها وتستخدم او تكون قد استخدمت في انتهاك القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او يمنع مثل هذه السفن من دخول موانئها الا في الاحوال التي يعترف في اطار القانون الدولي ، بانها ضرورية لحماية حياة البشر .

٩ - يذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتجميد الاصول العراقية وحماية الاصول التي تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة في اقليمها ، وتقديم تقارير بشأن هذه الاصول الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)

١٠ - يطلب الى جميع الدول ان تزود اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بالمعلومات المتعلقة بالاجراءات التي تتخذها لتنفيذ الاحكام الواردة في هذا القرار .

١١ - يؤكد ان على منظمة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية في منظومة الامم المتحدة ان تتخذ ما قد يلزم من تدابير لاتخاذ احكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وهذا القرار .

١٢ - يقرر في حالة التهرب من احكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او هذا القرار من قبل احدى الدول أو مواطنيها أو من خلال اقليمها ، ان ينظر في اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهرب .

١٣ - يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت ، وان العراق ، بوصفه طرفا متعاقدا سياسيا في الاتفاقية ، ملزم بالامتثال الكامل لجميع احكامها وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها ، كما يعتبر الافراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة أو يأمرون بارتكابها مسئولون عنها .

البيان السوفيتي - الاوروبي المشترك
(٢٦/ سبتمبر/ ١٩٩٠)

- اصدر الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاوربية بيانا استثنائيا مشتركا بعد اجتماع عقده وزير الخارجية السوفيتي مع وزراء خارجية دول المجموعة الاوربية الاثنى عشرة في مقر البعثة السوفيتية في الامم المتحدة بنيويورك وذلك في ٢٦/ ٩/ ١٩٩٠ وفيما يلي نص البيان :

« بالنظر الى ان الاحوال المعلقة للصراع في الشرق الاوسط والخليج تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين وتقود الى نشوب ازمات اخرى وتحفز على زيادة سباق التسلح في المنطقة وتؤدي الى تصعيد العنف والتطرف فقد قررت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي اصدار البيان الاتي :

١ - ضرورة الحل العاجل لازمة الخليج وان اجتياح العراق واحتلاله العسكري لدولة الكويت المستقلة ذات السيادة عمل ادانه المجتمع الدولي كله ويجب عدم قبول مثل هذه الافعال لانها تخرق المبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وتخلق مصدرا جديدا للقلق في المنطقة .

وعملا بمبادىء عدم السماح باستخدام القوة لحسم الخلاف بين الدول واحترام حق كل دولة في حماية استقلالها الوطني ووحدة اراضيها فان المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي تطالب العراق بالالتزام بمقررات مجلس الامن بدقة وسحب قواته بسرعة ومن دون شروط من الكويت .

وتعبر (الاطراف الموقعة على البيان) عن رضاها عن الدرجة العالية من الاجماع بين اعضاء مجلس الامن والمجتمع الدولي جميعا على ضرورة وضع حد عاجل للغزو واستعادة الشرعية الدولية .

ويعتقد (الموقعون على البيان) بضرورة المحافظة على هذا الاجماع لتحقيق حل سياسي للازمة والشرط لهذا الحل هو الالتزام التام بالحصار الاقتصادي الذي قررته الامم المتحدة وتعلن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي عزمها على مواصلة التقيد بالعقوبات التي اقرها مجلس الامن وتدعو الدول الاخرى جميعا الى السير في هذا السبيل وتعبر عن استعدادها لاتخاذ خطوات اضافية متماشية مع ميثاق الامم المتحدة

وتدعو المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي السلطات العراقية الى السماح فورا لكل المواطنين الاجانب الراغبين في مغادرة العراق والكويت بمغادرتهما وتحمل الحكومة العراقية مسئولية سلامة هؤلاء المواطنين .

٢ - تعبر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي عن عزمها على مضاعفة الجهود الرامية الى حل الصراعات الاخرى في المنطقة مثل الصراع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية والوضع في لبنان وتؤكد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي التزامها بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة وفقا لمقررات مجلس

الامن ذات العلاقة .

ان الوقت لا يعمل لمصلحة المعتدي وانما سيقوى عزم المجتمع الدولي على ابطال العدوان واستعادة سيادة الكويت كاملة على اراضيها .

ورغبة من المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي في المساهمة في امن وسلامة المنطقة فانها تؤكد استعدادها للتعاون مع دول المنطقة في ايجاد هيكلية شاملة متكاملة في المنطقة ووضع عدد من الاسس التي من شانها ضمان السلام والتسامح ولاستقرار والتعاون الاقتصادي والتنمية ويلتزم الموقعون بالتشاور فيما بينهم لتحقيق هذه الاهداف

وتعتقد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي بضرورة اتخاذ خطوات عملية متزامنة ومتماشية مع جهود السلام في الشرق الاوسط تحقق جوا من الثقة بهدف حل مشاكل المنطقة ككل وضرورة ايقاف سباق التسلح ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل عن طريق التقيد بالاتفاقات الدولية المعنية بالاضافة الى اتخاذ اجراءات اقليمية محددة .

كلمة امير دولة الكويت أمام الجمعية العامة للامم المتحدة

(٢٧ سبتمبر ١٩٩٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اله نبدا نحن المسلمين خطواتنا وبالحمد نتقرب إليه وهو الذي لا يحمد على مكروه سواه .

لكم منا ايها السيد الرئيس ومن شعب الكويت التهنئة بانتخابك رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة انك تنتمي إلى بلد صديق تربطه بالكويت اوثق الروابط . ونستمد معا قوة وفاعلية دولنا من مبادىء العدل والشريعة الدولية اننا لواثقون بقدرتك على تحقيق الاهداف التي يتطلع اليها المجتمع الدولي من هذه الدورة وفي وسط هذه الظروف الدولية المعقدة .

كذلك اوجه الشكر لرئيس الدورة السابقة الجنرال غاربا على حسن إدارته وحكمته المعروفة في معالجة القضايا التي تهم اسرتنا الدولية .

ومن دواعي سروري أيضا ان اتوجه بالشكر والعرفان لسعادة الامين العام السيد خافيير بيريز ديكويلار على جهوده الحثيثة والمميزة في خدمة قضايا السلام والأمن الدوليين وحرصه على تطوير دور وفاعلية المنظمة الدولية في اداء المهام السامية التي أناط بها المؤسسون الأوائل .

السيد الرئيس ، يسرنا أن نرحب بانضمام ليختنشتاين العضو الجديد .. إلى منظمتنا الدولية ، ونتمنى لشعبها الصديق الازدهار والتقدم . راجين أن يعزز ذلك منظمة الامم المتحدة بما يضمن فاعلية وشمولية العمل الدولي المشترك .

السيد الرئيس ، إنني اخاطبكم اليوم من فوق هذا المنبر في ظروف عصيبة يمر بها بلدي المسالم ووسط تجربة نادرة تعيشها منظمة الأمم منذ تأسيسها دفاعا عن الشرعية الدولية وذلك من خلال موقف مجلس الأمن الدولي الذي تصدى بقرارات حاسمة لمواجهة العدوان السافر على دولة الكويت .

ولاشك أن الدور الحيوي الذي لعبه مجلس الأمن في ظل هذه الظروف العصيبة والتي تمر بالكويت والعالم اجمع هو دور نامل ان يتطور ولا يتغير .. يسود ولا ينكسر .. بما يؤدي إلى ترسيخ قواعد العدالة الدولية .

لقد جئت اليوم اليكم حاملا رسالة شعب أحب السلام .. وعمل من أجله ... ومديد العون لكل من استحقها ، وسعى للخير والصلح بين من تنازعوا ، وتعرض امنه واستقراره ليد البغي ايمانا منه برسالة نبيلة امرنا بها ديننا الاسلامي الحنيف وتحثنا عليها المواثيق والعهود وتلزمنا بها الاخلاق .

جئتكم برسالة شعب كانت ارضه بالأمس القريب منارة للتعايش السلمي والاخاء بين الأمم ، وكانت داره لتقي الشعوب الامنة التي لا تنشد سوى العيش الكريم والبناء والعمل وماهو اليوم بين شريد هائم يحتضن الأمل في مساواة وبين سجين ومناضل يرفض بنفسه وروحه ان يستسلم ويستكين للاحتلال مهما بلغ عنفوانه وبطشه .

السيد الرئيس ، محنة الكويت هي قمة مأساوية متعددة الوجوه .. لم يقتصر أثرها على الكويتيين فقط بل تجاوزت ذلك لتصيب شعوبا اخرى ، بل هي هددت وزعزعت الاستقرار في العالم بصورة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

لذلك جئت هنا إلى المحفل ، وهو دفة قيادة العمل الدولي ، شاكرا لكم على هذا التضامن العالمي الساحق معنا والذي تتضح معالمه في قرارات مجلس الامن ذات الصلة والتي صدرت بشكل لم يسبق له مثيل ليشكل موقفا دوليا صلبا يرفض أن يرى الشرعية والقوانين وقواعد الجيرة والاعراف تغتالها مدافع الغزاة وتدوسها جنازير الدبابات ويعكس خصوصية العدوان العراقي على دولة الكويت .

حيث لم يشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية ان اجتاح بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة .. ويسعى إلى ضمها اليه بالقوة الغاشمة .. ويحاول محو اسمها وكيانها من خريطة العالم السياسية . وإزالة معالم هويتها التي تحددها مؤسساتها وبنيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويجري كل هذا ونحن في نهاية القرن العشرين .

جئت إليكم لاطلعكم على هول المحنة والعذاب اللذين نعيشهما داخل وخارج ارضنا الحبيبة المحتلة ، وعارضا عليكم قضية بلادي العادلة ولاترك لضمائركم وبين أيديكم مصير شعب وأمة وأنا على يقين بأنكم لن ترضوا عن مساندة حقوقه المشروعة في تحرير ارضه بديلا كما انكم لن تترددوا اطلاقا في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل المعتدين والغزاة على اعادة الشرعية والتراجع عن همجيتهم وانحرافهم .

السيد الرئيس ، لم يكن عدوان النظام العراقي على دولة الكويت واحتلاله لها ومحاولته الباطلة لضمها إلى أراضيه ضاربا بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق والاعراف والمعاهدات ، ومنها ما عقد بين البلدين وتحفظه هنا سجلات هذه المنظمة الدولية ، لم يكن ذلك النزاع بين دولتين على جزء من الأرض بل كانت خطة مبيته للاحتلال السافر والسطو المسلح على دولة باكملها .. ومن دولة كنا نرتبط معها بمواثيق دولية ضمن اطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، والامم المتحدة وسائر المنظمات العالمية .

لقد اختلق النظام العراقي حججا واهية ومزاعم زائفة وملفقة ضد بلدي الامن المسالم وكان جوابنا على ذلك ، ورغم ايماننا ببطلان تلك المزاعم ، وهو اقتراح سلطة تحكيم عربية محايدة نأتمن اليها أمرنا .. ونعرض عليها خلافاتنا لكن العراق سارع الى رفض ذلك وكان آخر مسعانا في طريق السلام هو المباحثات الثنائية في جدة ، بالمملكة العربية السعودية ، واعربنا خلالها عن حرص الكويت على تسوية مشاكلها مع العراق ضمن الاطار العربي .. غير أن النية العراقية .

كانت تتجاوز الاشكال القانونية والجوانب الشرعية لتصل إلى إجتياح ربوع الكويت واستباحة سيادتها ودماء ابنائها وأموالها وهتك الأعراض واشاعة الدمار والارهاب والتنكيل بأبناء ارضها وتشريد مئات الالاف منهم ومن مواطني الدول الاخرى الضيوف علينا والذين سلبهم مدخراتهم وازهق ارواح المئات منهم وارتهن بعضهم . ولا تزال حتى هذه الساعة حملة الارهاب والتعذيب والاذلال مستمرة على تلك الارض الطيبة ، حيث تصلنا كل يوم انباء المذابح واستمرار السطو المسلح الشامل على مقومات الدولة والافراد مما دفع قوى الخير والعدل والسلام في العالم الى محاولة التعرف على مأساة اولئك الابرياء فبادرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر وبموجب مسؤولياتها المستمدة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب إلى محاولة ارسال فريق عنها ، لتقديم تقرير عن حالتهم لكن المعتدي وامعانا منه في نهجة اللاانساني رفض السماح لهذه اللجنة الدولية أن ترسل مندوبين عنها الى الكويت للقيام بمهماتهم كما ، رفض السماح لمبعوثي الأمين العام للامم المتحدة بزيارة الكويت ، وتفقد احوال السكان فيها .

ان هذا التصرف يمثل إنتهاكا آخر من المعتدي للقوانين والمواثيق الدولية والانسانية مما يستوجب وقفة حازمة ضده .

ولكن عزاؤنا الوحيد هو موقف دول العالم بجانب الحق الكويتي ، حيث اصدرت جامعة الدول العربية .. ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .. ومجلس الأمن القرارات المناسبة التي ادانت بموجبها العدوان العراقي

وطالبت بإلغاء قرار الضم وانسحاب القوات العراقية الغازية فورا بدون قيد او شرط إلى الحدود التى كانت قبل العدوان حتى تتمكن السلطة الشرعية من ممارسة اختصاصاتها ومهامها كما كانت قبل الغزو ، ومما يزيد ، من فخرنا وإعتزازنا وقفة الشعب الكويتى الابى ضد المحتل الغاصب المدجج بمختلف انواع اسلحة الدمار دفاعا عن أرضه وسيادته وإستقلال دولته .

السيد الرئيس :

لقد مضى عامان على المبادرة التى قدمتها هنا من فوق هذه المنصة مناشدا الغاء الديون التى تعانى من وطأتها واعبائها دول حرمتها مختلف الظروف من الرخاء وتكالبت عليها الضغوط ، وإذا كان قد تم تحقيق بعض التقدم فى هذا الاطار إلا أنه لا يزال حجم المشكلة ونطاقها مصدر تهديد خطير لحياة ملايين البشر ، وهو التهديد الذى وبلاشك يواجه أيضا الاستقرار والامن العالميين ، إذ توصل بعض المفكرين منذ زمن طويل إلى الربط الوثيق بين الاستقرار الاقتصادى والاستقرار السياسى .. وحسبنا ان ننظر فى كل ذلك إلى النتائج العامة لمؤتمر باريس الذى عقدته الامم المتحدة هذا الشهر بشأن مشكلات الدول الأقل نموا لندرك حجم المشكلة والطابع الملح لاحراز التقدم الملموس نحو معالجتها بشكل فعال يخدم مصالح البشرية جمعاء . لهذا فإن الكويت من جانبها وانسجاما مع اقتراحنا السابق قررت الغاء كافة الفوائد على قروضها . كما ستبحث أصول القروض مع الدول الاشد فقرا وذلك من أجل تخفيف عبء الديون التى تقع على كاهل تلك الدول .

السيد الرئيس :

لقد كان بلدى يتشرف عند أولى سنوات استقلاله بانه فى طليعة الدول التى تقدم المساعدات فى مجال التنمية للدول الاخرى ، وكان حجم تلك المساعدات يشكل أعلى المعدلات بالنسبة للناتج القومى الاجمالى ، اذ بلغ ٨,٣ بالمائة ، وهذا يؤكد حرص دولة الكويت على المساهمة فى دفع مستوى الشعوب النامية وانها سباقة فى بناء البنية الاقتصادية للدول الاخرى .

لم تقتصر سلبيات الخراب والعدوان على الكويت وشعبها المسالم وعلى استقرار وأمن منطقة الخليج ، ومن ثم وضع الاستقرار العالمى كما تجلى لنا ، بل تعدت كل ذلك لتصيب قضايا مصيرية كنا ولا نزال نتطلع إلى ان يضع المجتمع الدولى حلولا لها مثل قضية الشعب الفلسطينى ومأساة احتلال جنوب لبنان الشقيق .

السيد الرئيس :

ان الكويت التى عرفتموها ستبقى على عهدكم بها دائما ، وفية لمبادئها ، غيورة على قيمها ، مخلصة لاصدقائها ، محترمة لعهودها ومواثيقها .

وفى ختام كلمتى هذه ، اسمحوا ياسيادة الرئيس ان اغتنم هذه المناسبة لاخاطب اهلى وعشيرتى ابناء الكويت الاوفياء ، أخاطبهم من على هذا المنبر العريق ، منبر الحق والعدل ، منبر الاشعاع والامل ، مؤكدا لهم ان الله سبحانه وتعالى ناصرنا بفضل سواعدهم وعزيمتهم ، وبفضل منظمة الامم المتحدة ، ومناصرة الاشقاء والاصدقاء وجميع الخيرين والشرفاء فى العالم ، وان خروج الغزاة آت لاريب فيه بإذن الله العلى القدير ، وسنعود إلى كويتنا كما عهدناها دار أمن وأمان وواحة أصيلة وارفة الظلال يستظل تحتها كل الطيبين والشرفاء من الكويتيين واخوانهم المقيمين يعملون يدا واحدة من أجل الخير والبناء مصداقا لقوله عز شأنه :

(ياأيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم) صدق الله العظيم « سورة محمد ، الاية ٧ »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

كلمة وزير الخارجية السوفيتى امام الجمعية العامة للامم المتحدة

(١٩٩٠/٩/٢٦)

القى وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة كلمة امام الجمعية العامة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ فيما يلى نصها :

السيد الرئيس المحترم .

المندوبون المحترمون .

السيدات والسادة .

اذا ماتطلعنا من قمة الدورة ٤٥ غير العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بهرنا ذلك التباين المدهش بين المرحلة التى قطعناها خلال عام واحد وتلك الصورة التى ظلت ترافقنا طوال نيف و٤٠ عاما خلت .

والعالم - فى نظر السياسيين - لم يعش عاما تقريبا وانما عاش ضوئيا ان صح التعبير .

لقد زالت من حياتنا « الحرب الباردة » وتخلصنا بذلك من حالات العصبية والارق ومن كابوس وقوع الكارثة . وانتهى الارهاق الناجم عن المجابهة اليومية والحرب الاعلامية وتراشق الاتهامات .

مر عام كانت الهدية المفضلة فيه قطعة حجر من جدار برلين فلم تعد أوروبا مقسمة عمليا وتم وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية وتوشك عملية توحيد الدولتين الالمانيتين ان تتم وبهذا جرى بهدوء ورضى حل كل جوانب « القضية الالمانية » التى كانت تبدو مستعصية حتى الامس القريب - تلك القضية الكبيرة والكلاسيكية فى السياسة العالمية .

وأسمحوا لى باسم الشعب السوفيتى وكافة المواطنين السوفيت تهنئة الشعب الالمانى والامة الالمانية تهنئة ودية صادقة بهذا الحدث العظيم فى تاريخ هذه الدولة وهذا الشعب وفى تاريخ اوروبا .

وعلى غفلة فقد الحليفان العسكريان خصومهما واخذا يبنيان علاقاتهما على أسس جديدة باستبعادهما المجابهة بينهما . والمجابهة تزول بنزع السلاح وخفض النفقات الحربية وتوسيع اجراءات الثقة وباقامة بنى الامن الجماعية والتعاونية .

وتم احراز تقدم منقطع النظير فى مجال حل النزاعات الاقليمية سلميا عبر الوسائل السياسية . ففى جنوبافريقيا نفذت خطة هيئة الامم المتحدة واحرزت ناميبيا استقلالها الوطنى . وقد سوى الوضع حول نيكاراجوا ويجرى بحث نشيط عن سبل احلال السلام فى كمبوديا وافغانستان وغيرهما من مناطق العالم الساخنة . كما لا ننسى انجولا واثيوبيا وقبرص وشبه الجزيرة الكورية والصحراء الغربية . وكل هذا يجرى بمشاركة هيئة الامم المتحدة النشيطة .

والمحرك الرئيسى لهذه التغيرات الايجابية التى يشهدها العالم هى النوعية الجديدة من العلاقات السوفيتية الامريكية التى اخذت تتطور من التعاون الى التفاعل والزمالة . وان لقاءات رئيسى الدولتين العظميين فى مالطة وكامب ديفيد وهلسنكى هى من اكبر الاحداث فى السياسة العالمية .

الجو السياسى يتحدد بالوفاق العالمى حول الاولوية المطلقة للقيم الانسانية العامة . واخذت تترسخ الصيغ الديمقراطية لتنظيم حياة الدول والعلاقات الدولية . وتدب الحياة من جديد فى هيئة الامم المتحدة . واننا هنا لنشهد بارتياح الى ان الافكار التى طرحها الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف حول دور هذه المنظمة فى عالمنا المتغير تنسجم ومشاعر الاغلبية ومتطلبات الحياة الواقعية .

وحلبة السياسة المعاصرة تتصدرها اليوم صيغ التعاون والتفاعل والمشاركة فى مصلحة حل القضايا العالمية الملحة : التخلف الاقتصادى والفقر والتباين الاجتماعى وحماية البيئة .

ولو قدر لدورتنا هذه ان تنعقد قبل اب/اغسطس لكانت لدينا عندئذ كل مسوغات القول بان البشرية خرجت من مأزق ضيقة وخطرة وانفتحت على آفاق نيرة ورحبة .

ولكن قيمة العدوان الداكنة على الكويت قد حجبت الرؤية لدينا . ففى ذلك « الخميس الاسود » اخل العراق بتحد فظ بميثاق هيئة الامم المتحدة وبمبادىء القوانين الدولية والاعراف الخلقية وقواعد السلوك المتحضر . فشن عدوانا لا مبرر له واحتل دولة جارة ذات سيادة وجعل الاف الناس رهائن ولجأ الى اعمال تخويف لا شبيه لها اذ هدد باستخدام اسلحة الابادة الشاملة .

وهذه العملية لها بعد اخر ، ويتمثل فى توجيه ضربة الى كل مااحرزته البشرية فى الفترة الاخيرة ، الى كل ماتمكنا من تحقيقه باعتمادنا التفكير السياسى الجديد فى تحديد مستقبلنا .

وهكذا ارتكب عمل ارهابى ضد النظام العالمى الناشىء الجديد . وهذا تحد للبشرية ليس بعده تحد ، واذا لم نعثر على رد عليه وعجزنا عن تسوية

الوضع فان هذا سيعود بالحضارة البشرية الى ماكانت عليه قبل نصف قرن .

لقد جاء رد فعل مجلس الامن الدولى سريعا وحاسما انسجاما مع طابع وابعاد الخطر ، ولاشك فى ان المجلس قد عبر فى هذه الحالة عن ارادة المجتمع العالمى .

وسيتمخض الاجراء العراقى هذا حاضرا ومستقبلا عن عواقب وخيمة بالنسبة الى الشعب العراقى بالذات والى الملايين من الرجال والنساء والاطفال فى العديد من بلدان العالم وبالنسبة الى امانيهم ومستقبلهم اذ قد تنشب الحرب فى الخليج العربى فى كل يوم بل وفى كل ساعة .

ومن هذا المنبر نود التوجه مرة اخرى الى قيادة العراق . التوجه اليها كاصدقاء قدماء . التوجه باسم بلد وجد فى نفسه الشجاعة لادانة افعاله الخاطئة ضد بعض الدول فى السابق . واننا لندعو هذه القيادة ان تثوب الى رشدها والامتثال لا الى القانون فحسب بل والى احكام العقل السليم والتحلى بالمسئولية والروح الانسانية ازاء الشعب العراقى قبل كل شىء فنحن واثقون بان هذا الشعب متعطش الى السلام والاستقرار والعلاقات الخيرة مع جيرانه .

ونؤمن أيضا بان الدول العربية ستبرر فى ساعة المحن القاسية الامال التى تعلقها عليها البشرية وتساهم فى البحث عن مخرج من أزمة الخليج العربى . وهذا يتيح امكانية الاهتمام بتصفية نزاعات الشرق الاوسط الاخرى وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا .

لقد بقى العالم موجودا لان قوى الخير كانت على الدوام فى المراحل المأساوية من تاريخه تواجه قوى الشر وكان القانون يواجه الاستبداد ، والامانة والاصالة يواجهان الغدر والخسة وكان ثبات الروح والايمان بالعدالة يواجهان العنف .

واليوم اذ لا يسعنا الابتهاج ولكن ـ فى الوقت نفسه ـ لا يمكننا الا الشعور بالارتياح باجماع مجلس الامن الدولى ، وهو اجماع منقطع النظير ، ولتقييم الرأى العام العالمى الدقيق لسلوك العراق . ففى هذا ضمانة ان الامم المتحدة قادرة على تسوية هذه الازمة الدولية الخطرة للغاية . وان مجلس الامن الدولى يتمتع كما يتضح من مواقف اعضاء منظمتنا ـ بصلاحية التحرك الى تلك الحدود التى قد تطلبها مصلحة السلام العالمى .

وهناك ربما من يعتقد بان العراق يتعرض لاجراءات اقسى من الاجراءات التى اتخذت بحق بلدان اخرى حتى فى الماضى القريب . واجيب : جيد اننا توصلنا الى هذا . وجيد اننا توصلنا الى وجهة نظر انسانية عامة ازاء الخير والشر وبدأنا نسمى العدوان عدوانا ونرى من الواجب ادانة ومعاقبة كل من يرتكب ذلك وكذلك مساعدة ضحايا الظلم ..

ان منظمتنا تجتاز هذه الايام امتحانا صعبا وتتعرض لاختبار عسير . واذا اجتازتهما بنجاح فسيزداد بصورة لا تقاس نفوذها وسمعتها وستكسب خبرة وستتوفر لديها فرص جديدة . ومنظمتنا ستستخدم هذه الفرص دون ريب من اجل تمهيد السبيل لاحلال السلام والعدالة فيما يتعلق بالنزاعات الاخرى وتحقيق تنفيذ قراراتها التى تتعلق بكافة القضايا الاقليمية .

وكل موقف ينطلق من المصالح الانسانية العامة لا يسمح بسلوك اخر . لذا فان المجتمع العالمى عازم على العمل من الان بموجب مقاييس واحدة .

وتتخلص العلاقات الدولية من تراكمات « الحرب الباردة » التى ظلت طوال سنين تؤثر تأثيرا سلبيا فى النظام القانونى العالمى . وقد اصبحنا من جديد امما متحدة ونعود الى الدستور العالمى الذى اعددناه ـ ميثاق هيئة الامم المتحدة . والى بنوده التى كانت لفترة معينة منسية والتى بدونها لا يمكن ـ كما تؤكد التجربة ـ انجاز الشىء الضرورى والرئيسى الا وهو صيانة السلام العالمى والامن . فقد اتاح اعتماد مبادىء التفكير الجديد فى السياسة العالمية فرصة البدء بتطبيق اجراءات الاقناع والارغام الفعالة المثبتة فى الميثاق .

وبصدد الأحداث الأخيرة أود تذكير اولئك الذين يعتبرون العدوان صيغة سلوك مسموحة بان هيئة الامم المتحدة تتمتع بصلاحية « قمع العدوان » . وهناك الكثير من البراهين على امكانية تنفيذ هذا الحق وهذا ما سيكون اذا استمر احتلال الكويت غير الشرعى . ولهذا الغرض هناك فى مجلس الامن الدولى وحدة متينة كل المتانة كما هناك ارادة ودرجة عالية من الوفاق لدى المجتمع العالمى .

وفى الحقيقة يجب قبل هذا ـ واشدد على عبارة « قبل هذا » استخدام كافة وسائل التأثير فى المعتدى ـ السياسة والسلمية والمدنية بالاقتران ـ طبعا ـ مع اجراءات الارغام ذات الطابع الاقتصادى وما الى ذلك .

وازمة الخليج بالمعنى المعروف ليست اخطر مأساة واجل خطر يهدد السلام فحسب بل ودعوة جدية لنا جميعا الى اعادة النظر فى سبل ووسائل صيانة الامن وفى اساليب ضمان الشرعية والنظام القانونى فى كوكبنا والى اعادة النظر فى اجهزة التحكم بالتطورات التى تؤثر فى وضع حضارة البشرية ، باوسع معانى هذا المصطلح ، وفى دور هيئة الامم المتحدة هنا .

وهيئة الامم المتحدة ـ ككل منظمة ديمقراطية ـ يمكن ان تعمل بفعالية اذا فوضها اعضاؤها وتنازلت الدول طواعية ولفترة محددة عن بعض حقوق سيادتها لمصلحة هذه المنظمة ، واذا اوكلت اليها تحقيق هذه المهمة او تلك بشكل يرضى مصالح الاكثرية .

ولا خيار اخر فى العالم المعاصر . هذا هو الطريق الوحيد الكفيل بجعل مرحلة السلم مستقرة وثابتة ، ومواصلة العمل ـ الذى بدأ بنجاح ـ على تطبيع العلاقات الدولية .

وهناك مهام جديدة تطرحها الحياة . والمطلوب اولا فى رأينا ادراك وقائع عالمنا الراهن السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية والانسانية والثقافية على اساس نظرى عقائدى وتحديد الابعاد الانسانية لهذا العالم الذى غدت القيم الانسانية فى مركز اهتمامه . وراح التعامل يحل محل المزاحمة واخذت بلدان كثيرة تبنى علاقاتها على هذا الاساس بعد ان كان بعضها يرى فى البعض الاخر عدوا له .

والتعامل ليس مجرد مصطلح فقد تجلى بسطوع فى اثناء الازمة الاخيرة عندما تعامل اعضاء مجلس الامن الدائمون تعاملا وثيقا وبناء .. وفى الوقت نفسه فان اضعاف التزاحم بين الشرق والغرب ـ سواء اكان واقعيا ام وهميا ـ على صعيد العلاقات الدولية ، يمكن ان يترتب عليه دخول شخصيات وظواهر جديدة ساحة السياسة العالمية . وقد نواجه من يطمح الى الهيمنة الاقليمية ومسائل عدم نشر التكنولوجيات النووية والكيميائية والجرثومية والصاروخية ، وكذلك تضخم القطاع العسكرى فى اقتصاد وحياة هذا البلد او ذاك اصبحت المسالة التى يتوقف عليها مصير البشر .

ولا معنى فى الظروف الجديدة لمبدئى « التخويف المتبادل » و« الردع النووى » لاسيما وانه المشكوك فى انهما كانا فى السابق ايضا سبيلا مجديا لتوفير الامن وتحقيق السلام .

المطلوب ايجاد مقياس ومعيار لما هو كاف للدفاع وقد يبدو صعبا الحديث عن هذا بعد العدوان العراقى . وبالفعل هل يمكن تحديد المقدار الكافى ازاء الطيش . ومن جهة اخرى فان هذا العدوان يؤكد بقوة جديدة صحة الرأى القائل ان مستوى تسلح البلد لا يمكن ان يحدده البلد نفسه فلا يجوز اطلاق يده فى هذا المجال والا انفلت سباق التسلح والروح العسكرية من عقالها . يجب ، اذن تطبيق مبادىء اخرى سعيا الى مراعاة هموم كل بلد وتحقيق توازن بين القوى العسكرية على ادنى مستوى ممكن .

وللاتحاد السوفيتى للاسف تجربته المحزنة مع التصرف بفائض قوته العسكرية . ولم تدفعه الى ذلك ارادة شريرة او عدوانية بقدر ما قاده الى ذلك التقدير الخاطىء للوضع والسعى الى حماية نفسه من كل المفاجات . نعم لقد اسرفنا ، حينذاك نحن والطرف المقابل ، فى الاهتمام بالجانب « الحسابى » فى مفهوم التوازن العسكرى . وهذا التوازن لا غنى عنه بالطبع لتحقيق الاستقرار فى العالم . الا انه لا يجوز تعدى حدود احتياجات الدفاع المعقولة .

وفيما يتعلق بنا فاننا اخذنا ونأخذ العبرة اللازمة ويقر الجميع الان بان التسلح باهظ لكل بلد بل ومهلك اذا اشتط البلد فى التسلح .

والمفروض مستقبلا ان توضع القوة العسكرية للدول وتوريد السلاح والتكنولوجيات العسكرية تحت رقابة المجتمع الدولى . فهذا يحقق مصالح الجميع ويعزز الاستقرار والثقة والا سنفاجأ على الدوام بنزاعات مسلحة ومحاولات التخويف والابتزاز ويجب اولا الاهتمام بالبلدان التى تعمل باستمرار على مضاعفة القوة الهجومية لجيوشها . مع العلم انه لا ينبغى الاكتفاء بمراقبة هذه البلدان بل مساءلتها عن دافع هذا العمل .

وعلى هيئة الامم المتحدة طبعا ان تلعب دورها الرئيسى هنا مع انها بحاجة الى مساعدة فعالة من جانب البنى الامنية الاقليمية التى تغدو امرا واقعا فى

اوروبا ونأمل ان تشكل فى منطقة اسيا والمحيط الهادىء والشرق الاوسط وامريكا الوسطى وغيرها من اصقاع العالم .

ومن الضرورى ان نفكر فى ان ندخل حيز التنفيذ تسجيل ماينتج ويباع من اسلحة محددة على الصعيد العالمى والاقليمى فكل شىء يجب ان يكون واضحا هنا .

المطلوب تحديد المبادىء الخاصة ببيع وتوريد السلاح وقد بذلت محاولات فى هذا الاتجاه الا انها ـ للاسف ـ لم تبلغ الهدف المنشود .

ونرى ضروريا ان يوكل الى مؤتمر جنيف لنزع السلاح بحث هذه المسالة على جناح السرعة ليرفع توصيات الى الدورة التالية للجمعية العامة .

سبق للوفد السوفيتى ان اثار منذ سنتين مسالة تنشيط لجنة الاركان العسكرية التابعة لمجلس الامن .

وتقنعنا الاحداث الاخيرة بضرورة العودة الى الفكرة الاولية لمؤسسى منظمتنا وميثاقها .

نحن نعرف لماذا لم تتحول لجنة الاركان العسكرية الى هيئة عاملة . فان ظروف « الحرب الباردة » حالت دون ان تلعب دورها ولكننا نرى الان ان مجلس الامن لا يستطيع تأدية وظائفه المنصوص عليها فى الميثاق دون توصيات ونصائح هذه اللجنة .

ان مؤسسى منظمتنا اخذوا بالحسبان الواقع القاسى للحرب العالمية الثانية واعتبروا بحق ان هيئة الامم المتحدة يجب ان تملك وسائل للاكراه وحتى وسائل لانهاء العدوان عند الضرورة وان تملك الية لاعداد وتنسيق مثل هذه الاجراءات لتنفذ مهمتها وهى الدفاع عن السلام ودرء الحرب .

ويرى الوفد السوفيتى ان مجلس الامن يجب ان يتخذ الخطوات التنظيمية اللازمة ليستطيع العمل تبعا لبنود ميثاق هيئة الامم المتحدة

والمطلوب اولا اتخاذ اجراءات لتنشيط لجنة الاركان العسكرية ودراسة الجوانب العملية لوضع وحدات عسكرية قومية تحت تصرف مجلس الامن .

والاتحاد السوفيتى على استعداد لعقد اتفاق مناسب مع مجلس الامن . ونحن على ثقة بان اعضاء المجلس الدائمين الاخرين سيفعلون هذا وكذلك الدول الاخرى التى يمكن ان يتوجه اليها مجلس الامن بهذا الطلب .

ولو عملت لجنة الاركان العسكرية كما ينبغى وتم عقد اتفاقات مناسبة بين مجلس الامن ودوله الدائمة العضوية وحل غير ذلك من المسائل بهدف تنظيم التصدى للاخطار المخيمة على السلام لما اقتضى الأمر الان ان تنفرد بعض الدول فى هذا العمل . فمهما كانت مبررات هذا العمل فانه يلقى ردود فعل مختلفة ويخلق مصاعب لهذه الدول نفسها . وبالاضافة الى ذلك يمكن ان ترفضه بعض الدول .

أما اعمال مجلس الامن ولجنة اركانه العسكرية وهما هيئتان دوليتان منوط بهما حفظ النظام ـ فلا مبرر لمعارضتها .

وهناك اثر نفسى لا يستهان به فى حال امتلاك مجلس الامن بنى وقوى هدفها مكافحة العدوان .

واريد ان اشير الى ان استخدام القوة هو اجراء استثنائى وعلينا ان نراهن على الوسائل السياسية غير العسكرية ونحقق الهدف بالطريق السلمى . فهذه الوسائل تجدى اليوم اكثر من اى وقت مضى .

والأزمة الاخيرة دليل ماسوى على مدى اهمية منع انتشار سلاح الدمار الشامل .

والوضع هنا مقلق والحق يقال . فقد اهتز نظام عدم نشر السلاح النووى بينما تشق الوكالة الدولية للطاقة الذرية طريقها لتوسيع رقعة ضماناتها بصعوبة كبيرة . وحال الوقت لاستخدام الاحتياط لانقاذ الوضع . ويجب وقف التجارب النووية فى اسرع وقت والا هلك العالم الذى يمكنه ان يبقى اذا وقفت هذه التجارب . ينبغى لنا ان نصارح الناس بذلك دون ان نتذرع بحجج مفتعلة . ومارأيكم اذا طلبنا من برلمانات جميع البلدان ان تحدد موقفها من الانفجارات النووية واجرينا استفتاء برلمانيا عالميا ؟

ماذا يجب ان يحدث بالاضافة الى ماحدث كى نبدأ « اخيرا » بتصفية السلاح الكيميائى . ويضرب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المثل بانفرادهما فى اتلاف هذا السلاح . وماذا عن البلدان الاخرى ؟ والغريب ان ليس هناك انسان او سياسى يدعو علنا الى ابقاء المواد السامة . ومع ذلك تظل هذه القضية معلقة .

مارأيكم اذا اجرينا هنا فى قاعة جلسات الجمعية العامة اقتراعا مع اذاعة اسماء المقترعين حتى نعرف من المعارض ؟ واذا صوت الجميع بالموافقة نضع جدولا زمنيا الزاميا لانجاز صيغة اتفاقية وتحدد مهلة لتصفية السلاح الكيميائى . وفى صدد السلاح الجرثومى تواجه المشاكل نفسها وخاصة فيما يتعلق بنظام المراقبة .

المطلوب اجراءات سريعة فى كل هذه المسائل فى حين ان مؤتمر جنيف لنزع السلاح يشهد نقاشا رتيبا بطيئا . هل يمكن ان نسلم بهذا ؟ ففى الوقت الذى تتطور فيه فى العالم عمليات خطيرة تنذر ببلوغ الدرجة الحرجة تسير المحادثات بسرعة حددت فى زمن « الحرب الباردة » .

أرى ان من الضرورى رفع الستائر عن نوافذ قصر الامم بجنيف ليرى المتفاوضون ماذا يحدث خارج قاعة الجلسات وليعرف الناس بماذا يفكر خبراء نزع السلاح .

لا أريد ان اسيء الى احد . وانا على علم بأن هناك اناسا اكفاء يعملون . ولكن ما العمل ؟ فقد آن أوان الصراخ !

ولابد من تناول جانب اخر من جوانب الامن . ان المجتمع الدولى يجب ان يحسب الحساب لاوضاع استثنائية شتى يخلقها اختطاف الرهائن والتهديد باستخدام اسلحة فتاكة غاية فى الخطورة .

والمشاكل التى تظهر هنا يجب ان تحل على الصعيدين الفنى والقانونى . ويمكن ان تتمثل البداية بانشاء فريق من الخبراء يتبع مجلس الامن للعمل فى ظروف استثنائية .

ويمكن ان يضم هذا الفريق كبار المتخصصين فى مكافحة الارهاب وعلماء النفس وعلماء الذرة والكيمياء والاطباء ومنظمى العمل لازالة اثار الجوائح الطبيعية والخبراء فى تأمين حماية المنشآت .. الخ .

والتوصيات بكيفية العمل فى الاوضاع غير العادية يجب ان يعرفها عدد محدد من الناس ، وربما يجد مجلس الامن ضرورة ان يشكل بتوصية من لجنة الاركان العسكرية . قوة « للانتشار السريع » من افراد الوحدات الخاصة لمختلف البلدان ـ بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن ـ وذلك بتوقيع العقود معهم ، وهذه الفكرة تستحق ان تطرح للنقاش .

ولكن مكافحة مثل هذه الظواهر لا يمكن ان تنحصر فى الوسائل الفنية . فمهم بمكان فى رأينا ان يضاف الى القانون الدولى بند يعلن ان كل شخص يهدد باستخدام سلاح الدمار الشامل او اختطاف الرهائن او الارهاب الجماعى بهدف الابتزاز هو مجرم يرتكب جريمة بحق البشرية .. ويجرى مثل هذا العمل فى متاهات منظماتنا منذ وقت بعيد . ولكن غير معروف متى سينجز ؟

والمفروض ان تشكل فى اسرع وقت ممكن بيئة اخلاقية وقانونية ينال فيها كل من ارتكب جريمة نكراء بحق البشرية جزاءه بالضرورة ويتحمل مسئوليته الشخصية حتى لو كان منفذا للاوامر . والمقصود هنا مثلا من شارك فى اعمال القمع الجماعية واختطاف الرهائن والعمليات الارهابية واعمال تعذيب او اشتط فى قسوته لدى استخدام القوة .

ورأينا ان الواجب يقتضينا تدعيم مبدأ التصدى للعدوان وتهديد السلام بمبدأ المسئولية الفردية وانزال عقوبات تطابق الجرم .

وهذه المسالة معقدة من الناحية الحقوقية ، ويجب فى هذا المجال استشارة محكمة العدل الدولية ، وبالمناسبة فأننا سنكون الى جانب اعلاء دور هذه الهيئة واكساب صلاحيتها تأويلا حديثا .

ان الازمة فى منطقة الخليج العربى تولد اضطرابات خطيرة فى النظام الاقتصادى العالمى اجمع ، وحتى من العسير الان تحديد كامل مداها ، وواضح ان اقتصاد البلدان النامية وفى مقدمتها الاشد فقرا سوف تواجه عواقب ثقيلة . ولا تكفى الاشارة الى ذلك فهنا يجب العمل بلا ابطاء ، ومن الضرورى ان تستحدث فى اقرب وقت ممكن اليه دولية . هب انها مؤقتة الى حين ، تابعة مثلا الى صندوق النقد الدولى او البنك العالمى ، بغرض تخفيف العواقب السلبية لهذه الازمة بالنسبة الى البلدان ذات الوضع الهش والضعيف خاصة .

ومن الضرورى ـ فى اعتقادنا ـ حصر « المداولات » حول العواقب الاقتصادية للازمة ففى هيئة الامم المتحدة . يجب ان تغدو مركزا للعمل فى الحالات حين يمس ذلك مصالح كثير من البلدان .

والاتحاد السوفيتي بصفته بلدا كبيرا منتجا ومصدرا للنفط سيكون مستعدا للتعاون ضمن اطر هيئة الامم المتحدة او تحت رعاية اية هيئة دولية فى تنفيذ التدابير التى ترمى الى اشاعة الاستقرار فى الوضع الاقتصادى العالمى . ويجب ان يكون المقصود هنا ليس بعض الخطوات ذات الطابع الخيرى اكثر حيال بعض البلدان بل اعداد سياسة كونية لاشاعة الاستقرار والتعويض .

ان التاريخ ، وخاصة الحديث ، يعطينا دروسا مختلفة ، ولا يجوز تجاهلها او التقليل من شأنها ، واحدها هو انه من المستبعد ان يستقر الامن اذا لم يعزز بالنمو الاقتصادى المقترن بالانبعاث الروحى والقيم الثقافية التقليدية والتكنولوجية الجديدة والعناية بالبيئة .

ومن هنا تنبثق ضرورة توجه التعاون بالتسعينات نحو معالجة مجمل القضايا الاقتصادية والايكولوجية العالمية . ولا يجوز السماح بظهور « سور عملاق » جديد ـ بين الشمال والجنوب هذه المرة . واذا ماحدث ذلك فان انقسام العالم لاحقا يمكن ان يغدو مهلكا لحضارتنا . ولا يجوز لنا الابطاء اكثر . وينبغى ان تتوافر منذ اليوم استراتيجية تنمية عالمية شاملة وحلولا للمشاكل البشرية العامة . ويجب ان تتولى تشكيلها هيئة الامم المتحدة بالارتكاز على مؤسساتها المتخصصة وبجذب الموارد الفكرية للاطراف الاخرى .

ويتطلب العالم المترابط توفر مستوى جديد للشراكة الاقتصادية المتعددة الجوانب ، ولم يعد يكفى التعاون الثنائى وفى اتجاهات متفرقة .

والدورة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول التعاون الاقتصادى الدولى اظهرت بجلاء ان الجميع سيكسبون اذا ما صححت كل مجموعة من البلدان مواقفها ، وابدت استعدادها لنبذ الانانية الفردية او الجماعية فى التعاون الاقتصادى ، ووضعت فوق كل شىء مصالح الخير العام ، واذا جاز القول ـ « الانانية الكونية الشاملة » التى لن تغدو انانية عندئذ .

اننا نرحب ببنود بيان الدورة الخاصة التى تؤيد تكامل الاتحاد السوفيتى وبلدان اوروبا الشرقية فى الاقتصاد العالمى .

ونأمل فى ان تحدد هيئة الامم المتحدة بشكل ملموس مجال دعمها لهذه العمل .

ولا مراء فى ان ادلاء الاتحاد السوفيتى بدلوه فى هذا المضمار سيزداد بقدر تقدم التجدد الداخلى فى بلادنا وتعمق الاصلاح الاقتصادى والانتقال الى اقتصاد السوق . وقد اخترنا لانفسنا النهج الدائب المتقارب مع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وصندوق النقد الدولى والبنك العالمى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والانضمام اليها لدى تهيئة الظروف الداخلية والخارجية اللازمة .

كما اننا نرى نوعا من اسهامنا الخصوصى فى تطوير التعاون الدولى . فمن الاكثر يسرا لنا ـ بحكم موقعنا الجغرافى وبحكم اسباب اخرى ـ القيام بدور حلقة وصل بين اوروبا واسيا ، والمعاونة فى تشكيل اصقاع موحدة اوروبية اسيوية ـ اقتصادية وعلمية ـ تقنية وايكولوجية وغيرها . وقد تنفع هنا ضمنا خطوط المواصلات ووسائل الاتصال السوفيتية ومنها الوسائل الفضائية .

وغدا التقدم العلمى ـ التقنى احد اكبر العوامل التى تحدد مستقبل العالم . ان الطابع الكونى لعواقب هذا التقدم يطرح بشكل جديد قضية ضرورة تنسيق سياسة الدول فى الميدان المذكور . وان من واجب هيئة الامم المتحدة ومجموعة المنظمات المرتبطة بها ـ فى رأينا ـ ان تمارس دورا قياديا فى هذا المضمار .

وضرورى خاصة فى هذا المجال توفر الثقة بين الدول فبدونها لا يمكن ازالة الحواجز من طرق التعاون العلمى والتكنولوجى الدولى . ومن واجب الاسرة الدولية ـ فى اعتقادنا ـ تأييد نبذ الاحتكار فى مجال العلم والتكنولوجيا . وبدون ذلك سيكون من العسير شن نضال فعال ضد ضعف التطور ومشاكل العالم النامى الكثيرة

ولو تسنى وضع التقدم العلمى ـ التقنى حقا فى مركز استراتيجية التنمية العالمية لا يمكن ان يتم الى حد كبير تقليص الظواهر المقلقة مثل « هجرة الادمغة » ، والهجرة المتنامية لاصحاب المهن وتنامى كافة اعمال البحث العلمى ، وانكماش جبهة الابحاث ، وسيكون شيئا نافعا لو بادرت هيئة الامم المتحدة الى عقد محفل عالمى حول دور الفكر والعلم والتكنولوجيا فى حل مشاكل العالم المعاصر . والاتحاد السوفيتى مستعد للمبادرة الى اجراء مثل هذا المحفل فى ارضه .

لقد قيل الكثير فى الفترة الاخيرة حول مشاكل الايكولوجيا .

وفى هذا المجال فاننا نجازف بضياع مستقبلنا فى الاطنان بالكلام ، ان ماينجز الان على النطاق العالمى ضئيل للغاية .

فانهدام البيئة يجرى حتى الان بشكل اسرع من استعدادنا لمكافحة الخطر الايكولوجى .

وامل فى ان نتمكن فى مرحلة التحضير لمؤتمر البيئة والتنمية المقرر عقده فى البرازيل عام ١٩٩٢ البدء بتحليل المشاريع الملموسة لصيانة البيئة .

ومن التدابير ذات الاهمية الاولية ـ برأينا ـ استحداث مركز للاسعاف الايكولوجى لدى هيئة الامم المتحدة . وقد سلمنا السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة قائمة باسماء العلماء والخبراء السوفيت الذين سنكون مستعدين لايفادهم بتكليف من هذا المركز وعلى حسابنا الى مناطق الكوارث الايكولوجية ضمن مجموعات الخبراء الدولية .

ونحن ندرك بجلاء ان سلامة البيئة تتطلب انفاق موارد كبيرة فى كل بلد بمفرده وعلى النطاق العالمى ، ويتراءى المخرج فى تقليص النفقات العسكرية وتحويل الانتاج العسكرى الى الاغراض السلمية ، وليس هناك مخرج اخر . والارقام معروفة . فثمة حاجة حتى نهاية القرن الى ٨٠٠ مليار دولار من اجل وقف عملية انهدام البيئة . وينفق مثل هذا المبلغ تقريبا العالم الان سنويا على الاغراض العسكرية .

وقد اظهرت مأساة تشيرنوبل كم هى ملحة ومهمة معالجة مسألة حماية البيئة .

ونحن ممتنون لمختلف الحكومات والمؤسسات التى تشارك فى العمل الشاق من اجل ازالة اثار الحادث . وبودى باسم السوفيت الاعراب ايضا الى جميع المنظمات الدولية والحكومية والاجتماعية والمواطنين الافراد الذين جاءوا الينا تحدوهم الرغبة فى مساعدة المنكوبين .

ونوجه الشكر خاصة الى اليونسكو والبلدان والمنظمات التى ابدت عناية مؤثرة باطفال تشيرنوبل ، فاستقبلتهم فى بلدانها للاستجمام والعلاج ، واشاعت الدفء فى قلوب الاطفال برعايتها وحنانها ، ونحن فى بلادنا نثمن كل التثمين قرار السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة بتعيين مبعوث خاص لقضايا كارثة تشيرنوبل .

والموقف المتعدد الابعاد من الامن والذى ايدته منظمتنا يكشف الصلة المتبادلة بين امن الدول ورخاء البعد الانسانى الى النطاق الشامل فى كل مبادرة دولية وبالنسبة لنا وكذلك لهيئة الامم المتحدة تعتبر الاساسية امرا لا ينفصم عن مهمة ضمان الامن القومى والامن الدولى بوجه عام .

واعتقد ان الوقت قد حان للنظر فى النزاعات الاقليمية ايضا من زاوية حقوق الانسان وبين هذه الحقوق الحق فى الحياة والسلامة الشخصية وكذلك الحق فى الحريات الاساسية والمشاركة فى العمليات الديمقراطية لادارة حياة المجتمع .

وتكمن المهمة الاساسية للاسرة الدولية فى خلق ظروف يمكن للناس فيها تقرير خيارهم بحرية . ومعالجة الخلافات لا ينبغى لها ان تكون فى الخنادق بل عبر الصناديق الانتخابية .

ولدى الحديث عن المستقبل بودنا ان نرد ايضا على الذين يتابعون سير العمليات فى بلادنا بقلق مفهوم ، نعم لقد نشأ عندنا وضع معقد للغاية ومازال الى حين بعيدا عن الاستقرار .

ومهما كان وضع الامور متناقضا لدينا فلا بد من رؤية انها تسير امام خلفية الانعتاق والخروج النشيط الى الميدان السياسى وكسب كل شعب من شعوب بلادنا سماته القومية . انها تكتشف العالم ، ويكتشفها العالم لنفسه ايضا .

ويجب الا يثير قلقا مفرطا كون هذه العملية تقترن بتعقيدات معينة وحتى باخفاقات لان الشعب السوفيتى والقوى الديمقراطية التى تتولى المسئولية عن مستقبل اتحادنا تتفهم وضع الاتحاد السوفيتى فى العالم ومسئوليته عن صيانة الاستقرار على النطاق العالمى . وتدرك هذا جميع شعوب بلادنا المتعددة القوميات وستعمل جميعها بروح المسئولية ، وانطلاقا من ان الاستقرار العالمى سيعنى اشاعة الطمأنينة فى ديارهم .

لقد اقتنعنا فى سياق تجديد مجتمعنا باهمية حماية مبادىء الديمقراطية على جميع الاصعدة ـ من الصعيد الداخلى الى الصعيد الدولى .

وان الاخفاق او الاسوأ انهيار المحاولات للمضى فى طريق الديمقراطية ستترك تأثيرا سيئا للغاية على مستقبل العالم ، ناهيك الحديث عن خطر تفشى الفوضى وانبثاق انظمة دكتاتورية جديدة .

وعلى الجميع ان يبدوا الاهتمام بالا يحدث ذلك .

كما تعتبر امرا حيويا بالنسبة للجميع اليوم المهمة الانسانية التى طرحها ايمانويل منذ قرنين : « ان اقامة المجتمع المدنى الشامل الذى يسوده القانون يعتبر من اعظم المشاكل بالنسبة لبنى ادم وتضطرهم الطبيعة الى حلها » .

ويكمن الحل فى تعزيز ادوات التعاون الانسانى القائمة والالتزام بجميع الوثائق الدولية حول حقوق الانسان ، وتطوير اجراءات الرقابة الانسانية الدولية .

ظللنا نتحدث عن انعقاد ٤٥ دورة للجمعية العامة ليس فقط عن نضوج منظمتنا قدر مانتحدث عن انبعاثها الذى بدأ ، واستعادتها وفقا للمخطط المرسوم عام ١٩٤٥ ونحن اذ نزيل طبقة سخام « الحرب الباردة » سنرى امامنا الابداع الحكيم للفكر الجماعى . ان الامم المتحدة اسست منظمتها باعتبارها مؤسسة للعمل . وعلينا ان نهتم بجعل اقوالنا منذ الان تتطابق مع اعمالنا المشتركة ، وحان وقت القيام بهذا بالذات وفلسفة اليوم هى فلسفة العمل .

اننى اتحدث للمرة السادسة من هذا المنبر واشارك فى اعمال الجمعية العامة . انها مدرسة كبيرة وممتازة .

فاين يمكن ايضا التعامل مع مثل هذه المجموعة المتباينة من المشاكل البشرية ومع مثل هذه الكوكبة من الشخصيات واصحاب الفكر والتأهيل والمعارف الواسعة . وتتجسد هذه الخصال فى بيريز دى كويلار السكرتير العام لمنظمتنا .

ويسعدنى ان جعلتنى الاقدار اعمل واخالط هنا عددا كبيرا من السياسيين وعظام الرجال فى السنوات حين عادت هيئة الامم المتحدة الى ماينبغى ان تكون عليه ـ كمركز لتنسيق اعمال الامم .

وشكرا لكم أيها الاصدقاء على ذلك .

كلمة الرئيس الأمريكى جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١/ ١٠/ ١٩٩٠)

ـ القى الرئيس الأمريكى جورج بوش كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول أكتوبر ١٩٩٠ ، هذا نصها :

حضرة الرئيس ، حضرة الأمين العام ، حضرات المندوبين الكرام :

انه لمن دواعى الاعتزاز أن ارحب بكم اليوم فيما نبدأ ما يسجل بداية دورة جديدة وتاريخية للجمعية العامة .

قبل خمس واربعين سنة ، وفى حين كان اوار الحرب لا يزال مشتعلا عبر محيطين وقارتين ، بدأت مجموعة صغيرة من الرجال والنساء السعى لبعث الأمل من الخراب . واجتمع هؤلاء فى سان فرانسيسكو مبتعدين عن غمام الحرب وهولها ليحاولوا اقامة هيئة جديدة يمكن ان تدعم تحقيق حلم قديم .

وسعى هؤلاء ، وكانوا مثاليين جدا ولكن الحرب خففت قليلا من تلك المثالية ، الى بناء جسر من نوع جديد ، جسر بين الأمم ، جسر يمكن ان يساعد فى نقل البشرية من احلك لياليها إلى ابهى ايامها .

ولقد جسد تأسيس الأمم المتحدة اعز آمالنا بعالم ينعم بالسلام . وخلال السنة الماضية اقتربنا أكثر من اى وقت مضى من تحقيق تلك الامال . فلقد شهدنا قرنا تقطعه اربا الاخطار الشديدة والاسلاك الشائكة يتلاشى ليحل محله عصر جديد يتسم بالسلام والتعاون والحرية .

لقد اجتاحت ثورة ١٩٨٩ العالم تحملها نسمة جديدة من الحرية غيرت الاجواء السياسية من اوروبا الوسطى حتى امريكا الوسطى ، وطاولت كل انحاء العالم تقريبا .

وتلك النسمة يمدها باسباب الحياة الآن ادراك كلى تقريبا لحقيقة جوهرية بسيطة هى أن الروح الانسانية لا يمكن حبسها الى الابد . والحقيقة ان الناس فى كل مكان يندفعون فى نفس النحو تقريبا . والناس فى كل مكان يريدون نفس الاشياء تقريبا : الفرصة لأن يحيوا حياة هادفة ـ الفرصة لاختيار حياة يمكن فيها لهم ولأولادهم ان يتعلموا وأن ينموا فى صحة جيدة وأن يعبدوا ربهم بحرية وينعموا بجنى عمل أيديهم وفائدتهم وعقولهم .

اننا لا نتحدث هنا عن قوة الدول ، إنما قوة الفرد . القوة التى تمكنه من الاختيار ، من المخاطرة ، ومن النجاح .

ان هذا لعالم جديد ومختلف . ولم نشهد منذ عام ١٩٤٥ امكانية حقيقية لاستخدام الامم المتحدة فيما صممت لأن تكون ـ مركزا للامن الجماعى الدولى .

لقد كانت التغييرات فى الاتحاد السوفيتى عنصرا حاسما فى تقوية الامم المتحدة . وأخيرا تجاوزت العلاقات بين الولايات المتحدة مفهومى الاحتواء والمواجهة ، ونسعى الآن الى الوفاء بوعد تفاهم مشترك متبادل .

وعندما اتفق الاتحاد السوفيتى مع الكثير منا ، هنا فى الأمم المتحدة ، على إدانة عدوان العراق ، لم يعد هناك شك فى أننا وضعنا اربعة عقود من التاريخ وراء ظهورنا .

وإنه ليحدونا الأمل فى الا يعود جهاز الامم المتحدة إلى التجمد بالانقسامات التى ابتلينا بها خلال الحرب الباردة ، فنستطيع بعد طول انتظار ، أن نبنى جسورا جديدة وأن نزيل الأسوار القديمة .

وأخيرا وبعد طول انتظار سنكون قادرين على بناء عالم جديد على أساس حدث كان محط آمالنا جميعا ـ نهاية الحرب الباردة .

وسيشاهد العالم ذلك بعد يومين من الآن عندما يتم دفن الحرب الباردة رسميا فى برلين . ويجب أن يشارك سؤال أساسى فى هذا الوقت ، وقت الاختبار . انه سؤال موجه ، لا إلى اية دولة بمفردها .. بل إلى الأمم المتحدة . والسؤال هو : هل نستطيع أن نعمل معا فى شراكة جديدة مع الدول ؟ هل تستطيع القوة الجماعية للمجتمع العالمى التى تعبر عنها الامم المتحدة أن تتحد لردع وهزيمة العدوان ؟

ذلك لأن معركة مثل التى دارت خلال الحرب الباردة ليست المعركة البطولية الأخيرة لهذا القرن . فقبل شهرين ، فى الاسابيع الأخيرة ، افسدت جمال الصحراء الكويتية المسالمة الهادئة رائحة محركات الدبابات وهديرها . ودوى مرة أخرى صدى الرعد البعيد فى السماء الصافية . واستيقظ العالم مرة أخرى ليواجه مدافع شهر آب / أغسطس .

ولكن العالم كان مستعدا هذه المرة . كانت استجابة مجلس الأمن القوية التى لم يسبق لها مثيل حاسمة حيال عدوان العراق الذى لم يكن له مبرر . لقد تبنى مجلس الامن ثمانية قرارات كبرى منذ الغزو فى ٢ آب / أغسطس ، وأرسى شروط حل الأزمة .

ومازال يتعين على نظام الحكم فى العراق أن يواجه الحقائق . ولكن كما قلت فى الشهر الماضى : انه لن يسمح لضم الكويت بالبقاء . إن تلك ببساطة ليست وجهة نظر الولايات المتحدة ، بل انها وجهة نظر كل كويتى ، وجامعة الدول العربية ، والأمم المتحدة ، الذى يقف ضد العالم . ودعونى انتهز هذه الفرصة لأؤكد سياسة حكومتى . إن الولايات المتحدة تؤيد استخدام العقوبات لارغام قادة العراق على الانسحاب من الكويت فورا وبدون شرط أو قيد . كما أننا نؤيد ايضا تقديم الأدوية والمواد الغذائية للاغراض الانسانية ، مادام من الممكن الاشراف على التوزيع اشرافا مناسبا . إن نزاعنا ليس نزاعا مع شعب العراق فنحن لا نريدهم ان يقاسوا . ان نزاع العالم هو نزاع مع الدكتاتور الذى امر بالغزو .

وقد ارسلنا كما ارسل آخرون قوات عسكرية الى المنطقة لتنفيذ العقوبات ، وللردع ، واذا دعت الضرورة للحماية من اعتداء آخر . لقد ارسلت القوات الامريكية تلبية لطلب الحكومة السعودية . إن الشعب الأمريكى ـ وهذا الرئيس يريدان اعادة كل جندى امريكى الى بيته بمجرد انجاز المهمة .

وعن طريق مجلس الأمن ، صدر حكم على العراق من هيئة محلفين من بين اقرانه ـ نفس دول الأرض . واليوم يقف النظام العراقى معزولا وغير منسجم مع الأزمنة ، ومنفصلا عن العالم المتحضر لا بفسحة من الوقت بل بقرون .

ان عدوان العراق المستفز هو عودة إلى حقبة أخرى ، أثر مظلم لعهود مظلمة . ولقد نهب الكويت ورهب المدنيين الابرياء واحتجز حتى

الدبلوماسيين كرهائن . وينبغي على العراق وزعمائه ان يعتبروا مسئولين عن جرائم الانتهاك والتدمير هذه . إلا أن هذا الاستهزاء المثير للاشمئزاز بحقوق الانسان الاساسية لم يكن مفاجئا تماما . ان الآلاف من العراقيين قد اعدموا لاسباب سياسية ودينية ، والكثيرون غيرهم اعدموا نتيجة حرب ابادة شنت بالغازات السامة ضد القرويين الاكراد في العراق .

وكمجموعة عالمية ، يتعين علينا أن نعمل لا فقط لردع استعمال الاسلحة غير الانسانية مثل غازات الخردل والاعصاب ـ بل ايضا للقضاء على الاسلحة تماما . ولهذا السبب جئت قبل عام مضى الى الجمعية العامة باقتراحات جديدة لابعاد هذه الاسلحة المخيفة عن وجه الأرض .

لقد وعدت بان تقوم الولايات المتحدة بتدمير اكثر من ٩٨ في المائة من مخزونها في السنوات الثماني الأولى من معاهدة تحظر الاسلحة الكيماوية ، و١٠٠ في المائة ـ اى كلها خلال عشر سنوات ، اذا ما وقعت المعاهدة كل الدول التي لديها قدرات في مجال الاسلحة الكيماوية .

لقد وقفنا الى جانب تلك الوعود ففي حزيران ـ يونيو ، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتفاقية تشكل معلما هاما لوقف انتاج ولتدمير الاكثرية الساحقة من مخزوننا ويجرى اليوم تدمير الاسلحة الكيماوية الأمريكية .

الا أن الوقت اخذ في النفاد . هذا ليس مجرد قلق ثنائي ان ازمة الخليج تثبت مدى أهمية ان نعمل معا ـ وان نعمل الآن ـ للوصول الى حظر مطلق وشامل عالميا على هذه الأسلحة . ويتعين علينا ايضا أن نضاعف جهودنا لوقف انتشار الاسلحة النووية والاسلحة البيولوجية والصواريخ البلاستيكية التي يمكن أن تمطر الدمار الشامل على شعوب بعيدة .

باستطاعة الولايات المتحدة المساعدة في احلال يوم جديد يوم تصبح فيه هذه الانواع من الاسلحة المخيفة ـ والطغاة المخيفون الذى يمكن ان يستعملوها ـ شيئا من الماضي . وبإمكاننا ان نترك هذه الاسلحة المظلمة خلفنا في العهود المظلمة التي تنتمي اليها ، وأن نضغط الى الامام لتتويج حركة تاريخية نحو نظام عالمي جديد وحقبة طويلة من السلام .

لدينا رؤية لشراكة جديدة بين الامم المتحدة تتعدى الحرب الباردة شراكة تستند الى التشاور والتعاون والعمل الجماعي ، خاصة عن طريق منظمات دولية ، اقليمية شراكة متحدة بالمبدأ بحكم القانون ، ومدعمة بتقاسم مساو للتكاليف والالتزام . شراكة تتمثل اهدافها في زيادة الديمقراطية وزيادة الرخاء وزيادة السلام وتخفيض الاسلحة .

واذ نتطلع الى المستقبل ، يوفر لنا التقويم معلما مناسبا معلما يمكننا من أن نقوم التقدم الذى حققناه كمجتمع دولي .

والعام الالفين يسجل نقطة تحول ، ليس فقط لنهاية العقد وليس فقط لنهاية القرن بل ايضا نهاية الالف عام .

بعد عشرة أعوام من الآن ، حين تبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الخامسة والخمسين ستشاهدون كثيرا منا نحن ، داخل هذه القاعة ، وقد اصبح شعرنا اكثر شيبا ، ولعل سيرنا سيكون اقل حيوية .

ولكنكم لن تجدوا أننا اصبحنا اقل أملا او مثالية أو اقل ثقة في نصر الانسانية النهائي .

وأنني استشف عالما بلا حدود وتجارة حرة والأهم من ذلك ـ عقولا متفتحة . عالم يحتفل بتراث مشترك تشاطره جميع شعوب العالم ، لا يعتز افراده بمسقط راسهم أو وطنهم فقط بل ايضا بالانسانية بالذات .

وأنني استشف عالما تأثر بروح شبيهة بروح الالعاب الاولمبية : عالما لا يرتكز على اساس دافعه الخوف ، بل دافعه الفرح والابتهاج وسعي اصيل للتفوق .

وأنني استشف عالما تواصل الديمقراطية في ظله كسب اصدقاء جدد وتغيير مواقف اخصام قدامى ، وحيث تستطيع الدول الامريكية ـ الشمالية والوسطى والجنوبية ـ ان توفر نموذجا للمستقبل تقتدى به الانسانية جمعاء ـ اول نصف كرة ارضية في العالم اصبح ديمقراطيا تماما .

وأنني استشف عالما يبنى على أساس النموذج الجديد المتنامي للوحدة الأوروبية ، ليس اوروبا فقط بل العالم باسره ايضا ـ وقد اصبح ، كاملا وحرا غير مجزأ .

وهذا بالذات هو السبب في أن العدوان الحالي في الخليج لا يهدد امن المنطقة فقط بل أيضا تصور العالم بكامله لمستقبلنا ، انه يهدد بأن يحول حلم قيام نظام دولي جديد الى كابوس مروع من الفوضى تحل في ظله شريعة الغاب محل قانون الدول . وذلك هو السبب الذى من أجله ردت الأمم المتحدة بمثل هذه الوحدة والتصميم التاريخيين . وهذا هو السبب الذى من اجله يشكل ذلك العدوان اختبارا ليس بوسعنا أن نفشل فيه . وانني واثق من اننا سننتصر . وللنجاح ايضا مضامين دائمة .. تعزز المقاييس الحضارية للسلوك الدولي وترسي سابقة جديدة في مجال التعاون الدولي وتجعل توقعات رؤيتنا للمستقبل اكثر اشراقا .

هناك عشرة أعوام أخرى قبل حلول نهاية القرن . عشرة اعوام اضافية لنضع بعدها نضال القرن العشرين وراء ظهورنا بصورة دائمة . عشرة اعوام اضافية لتقديم المساعدة في الشروع في شراكة جديدة بين الدول . وعلى امتداد هذه الأعوام العشرة ـ وابتداء من الآن سيكون للأمم المتحدة دور جديد حيوي تلعبه في مجال البناء باتجاه تلك الشراكة . وقد اظهرت الجمعية العامة العام الماضي الكيفية التي يمكن فيها ان نحقق تقدما اعظم باتجاه منظمة امم متحدة اكثر برجماتية ونجاحا وللمرة الأولى ، بدأ مجلس الأمن الدولي يعمل كما صمم له ان يؤدى عمله .

وهذا هو وقت تنحية المناقشات القديمة والاجراءات القديمة والمناظرات القديمة والقرارات القديمة . لقد حان الوقت لنجعل العمل البراجماتي يحل محل الهجمات العنيفة .

ولقد اثبتنا ان بوسع الامم المتحدة أن تعتمد على القوة الجماعية للمجتمع الدولي . وقد اظهرنا ان بوسع الامم المتحدة ان تسمو للتصدى للعدوان ، على النحو الذى امل مؤسسوها ان تتصدى له . وحاليا ، خلال وقت الاختبار هذا يجب علينا ايضا ان نثبت ان الامم المتحدة هي المكان المناسب لبناء التأييد والاجماع العالميين لمواجهة التحديات الأخرى التي تواجهنا .

ومازال العالم مكانا خطرا . وكثيرا ما يعتمد امننا ورفاهيتنا الى حد ما على احداث تقع بعيدا . اننا بحاجة الى جهود تعاونية دولية جادة تحقيقا لتقدم في صدد تهديدات للبيئة وفي صدد الارهاب وارادة عبء الديون وشبكة ترويج المخدرات دوليا وفي صدد اللاجئين وجهود تحقيق السلام في شتى ارجاء العالم .

ولكن العالم ما زال ايضا مكانا يبعث على الأمل فالدعوة لأن الديمقراطية وحقوق الانسان تولد من جديد في كل مكان . وهذه الدعوة هي تعبير لتأييد القيم الكامنة في ميثاق الأمم المتحدة وهي تشجع املنا في عالم اكثر استقرارا واكثر سلاما واكثر ازدهارا .

ان الانتخابات الحرة هي اساس الحكومة الديمقراطية وبوسعها ان تولد نجاحا هائلا كما رأينا في ناميبيا ونيكاراجوا . وقد حان وقت اقامة دور الأمم المتحدة في مثل هذه الجهود بصورة رسمية اكثر . ولذلك اقترح اليوم ان تنشىء الأمم المتحدة منصبا لمنسق خاص للمساعدات الانتخابية ، تساعده لجنة انتخابات تابعة للأمم المتحدة تتالف من خبراء بارزين من شتى ارجاء العالم .

وكما هو الأمر بالنسبة الى الانتخابات الحرة ، فاننا نعتقد ايضا أن العضوية العامة في الأمم المتحدة لجميع الدول هي محور مستقبل هذه المنطقة والمشاركة الجديدة التي ناقشناها .

البيان الأمريكي ـ السوفيتي المشترك
(٣ /١٠ / ١٩٩٠)

يجيء عقد الجلسة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في خضم أعمق تغيرات تشهدها الشئون الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . وتفسح الطبيعة الصدامية للعلاقات بين الشرق والغرب في هذه الأجواء المجال أمام علاقة وشراكة تعاونية . والأمم المتحدة آخذة في التحول بسرعة إلى مركز حقيقي لاتخاذ إجراءات مشتركة متفق عليها في حين يعيد مجلس الأمن الدولي تأكيد دوره الحيوي في الحفاظ على الأمن الدولي ، والتسويات السلمية للنزاعات ومنع وقوع الصراعات .

وبرغم ذلك فإنه مازال هناك الكثير من التحديات التي تنتظر المعالجة والمشاكل التي تنتظر الحل في الطريق نحو مستقبل مشرق ينعم فيه العالم بالسلام .

وفي إعادة التأكيد على مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتى فى العام الماضى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تبنته بالاجماع . فإن بلدينا سيوليان اهتماما خاصا فى الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها المتخصصة لتشجيع حلول عملية متعددة الأوجه لقضايا السلام والأمن الدوليين . والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية . ومن أجل تحقيق هذا ، سُنسعى إلى التعاون مع جميع الدول الأخرى الاعضاء فى تحقيق الأهداف التالية .

تعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى تشجيع السلام والأمن الدوليين بجميع اوجهها عن طريق تشجيع استخدام أكثر نشاطا لمهمات المساعى الحميدة التى يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة بناء على طلب الدول الأعضاء بالاضافة الى المساعدة فى تنظيم الانتخابات .

إرساء إحساس جديد بالمسئولية فى الأمم المتحدة عن طريق تشجيع الابتعاد عن الافراط الخطابى لمصلحة الجهود التى تستهدف معالجة القضايا الرئيسية فى التسعينات بشكل عملى ، بما فى ذلك القضايا التى تواجه أكثر من دولة مثل مشاكل المخدرات ، والبيئة ، والتنمية ، والارهاب ، وحقوق الانسان .

تشجيع طريقة جديدة لبذل الجهود الدبلوماسية داخل نظام الامم المتحدة من أجل استئصال البرامج والنشاطات المتشابهة وضمان أن يتم استغلال الأمم المتحدة بأكثر الأساليب فاعلية .. ونطلق على هذا اسم « الامم المتحدة الواحدة » .

ضمان توفير الموارد الكافية للأمم المتحدة لكى تتمكن من العمل بشكل فعال عن طريق دفع الالتزامات المالية للأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء فى مواعيدها .

اسهمت الجهود المشتركة إسهاما مهما فى تخفيف حدة التوترات فى جنوب افريقيا وامريكا الوسطى . وهى جزء من الجهود الرامية الى اعادة تسوية قضية كمبوديا . وإن سعينا متواصل لايجاد حل عملى للنزاع وعدم الاستقرار فى الخليج الفارسى والشرق الأوسط ، وأفغانستان والسلفادور .

وفى الخليج الفارسى ، نواجه تهديدا فى غاية الخطورة لسلامة نظام دولى اخذ فى النشوء . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعملان بالاشتراك مع أعضاء أخرين فى مجلس الأمن الدولى لوضع رد منسق على هذه الأزمة التى لا سابق لها فى تاريخ الأمم المتحدة . ورد الفعل السريع للمجتمع الدولى على عدوان العراق الخطير الذى لم يسبقه استفزاز يعمل بمثابة تذكير من شأنه أن يعيد أى معتد فى المستقبل الى صوابه . والمجتمع الدولى لن يتحمل هذا الشكل من العدوان الذى ارتكبه العراق بدون أن يسبقه استفزاز . ونحن نحث جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على ان تواصل مُساندتها للعقوبات التى فرضها مجلس الأمن الدولى بمقتضى قراريه ٦٦١ و٦٧٠ لغاية ما يمتثل العراق لطلب مجلس الأمن الدولى بأن يسحب قواته فورا وبصورة تامة بدون قيد أو شرط من الكويت . ونحن ندعو أيضا إلى إعادة الحكومة الشرعية إلى الكويت .

إن بنية العلاقات الدولية المتغيرة بسرعة تتطلب منظمة أمم متحدة تستطيع ؟ ؟ ؟ ؟ ، فى حين تبقى مخلصة لمبادئها الأصلية ، أن ترد بمرونة وفعالية على التحديات الجديدة عندما تبرز امثال المخدرات ، والبيئة ، وكذلك الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الانسان .

وامثلة ملموسة عن ابتعاد الامم المتحدة عن الكلام الرنان والافراط السياسى اللذين يتسببان فى اشاعة الانقسام برزت فى الدورة الاستثنائية الخاصة بالتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كانون الأول / ديسمبر الماضى واستأنفتها الشهر الماضى حيث تمكنت الأسرة الدولية من ابراز معارضتها الحازمة للتمييز العنصرى فى حين وافقت بالاجماع على طريقة معالجة بناءة تقوم على اساس اجراء حوار بين جميع الاحزاب فى جنوب أفريقيا . وسنعمل لتحقيق نتائج بناءة ايضا فى الجمعية العامة خلال العام الحالى .

والدورة الخاصة التى عقدتها الأمم المتحدة حول التعاون الاقتصادى الدولى فى نيسان / ابريل ١٩٩٠ تعكس ايضا الالتقاء المتنامى لوجهات النظر عبر العالم بأسره على ضرورة ايجاد طرق اكثر فعالية لمعالجة مسالة التنمية الاقتصادية القومية ، فى اطار بيئة اقتصادية دولية داعمة وان بلدينا سيواصلان العمل معا لترسيخ مزيد من الالتقاء فى هذا الاتجاه وسنؤيد ايضا الجهود الرامية الى ضمان اعداد براغماتى ودقيق لمؤتمر ١٩٩٢ الخاص بالبيئة والتنمية ونحن نريد أن نرى هذا المؤتمر يضع خطة عمل واقعية من شأنها ان تحدد مسار الأمم المتحدة خلال العقد القادم .

ومجال أخر تقوم فيه الأمم المتحدة بتوطيد التغيير السلمى هو تسهيل اجراء انتخابات حرة وعادلة والمساعدة التى قدمتها الامم المتحدة الى كل من ناميبيا ونيكاراجوا كانت ناجحة نجاحا دراماتيكيا . وهناك اوضاع اخرى كثيرة يجرى فى ظلها الطلب من الامم المتحدة تقديم خدماتها وسيعمل بلدينا بالاشتراك مع الدول الأخرى الاعضاء فى الأمم المتحدة وامينها العام لوضع بنية دولية لتقديم المساعدة للعملية الانتخابية بهدف تمكين المنظمة ، بناء على طلب الدول المعنية من بذل هذا الجهد المهم بصورة فعالة .

ان أحد مجالات تعاوننا الثنائى متعدد الاطراف هو إدارة وتدبير الأمم المتحدة وخاصة ميزانيتها . وبصفتنا من كبار المسهمين فى الأمم المتحدة ، نعتقد أن من الضرورى الاخذ بجميع وجهات النظر المتعلقة بالميزانية ، وأن اتفاق جميع المساهمين الرئيسيين مطلوب لكى يمكن تحسين الميزانية . ولكى يكون هناك اجماع ، ينبغى على نظام الأمم المتحدة أن يحسن ترتيب الاولويات ويحسن التنسيق بين شتى برامج الأمم المتحدة . وينبغى أن تكون الغاية استبعاد البرامج والنشاطات المطابقة لبعضها البعض والتأكد من الاستفادة من شتى عناصر الامم المتحدة بأكفأ صورة ممكنة .

ولكى يكون ترتيب الأولويات والتنسيق فعالين ، سيحتاج الاعضاء إلى معلومات أوضح وأكثر شمولا حول ما تقوم به الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ويتعلق بالاسهام المقوم والتطوعى . إن دولتينا تقدمان عنصرا مهما لموارد الأمم المتحدة . ونقر بهذه الصفة بمسئولية قيامنا بدفع المبالغ المقومة فى الحال لكى تتوافر للأمم المتحدة الموارد المطلوبة لأداء مهامها بأسرع ما يمكن ، مع عدم نسيان ضرورة تعزيز الاصلاحات الادارية والميزانية التى اتخذت خلال السنوات الأخيرة .

وننوى العمل على كفاءة مزيد من التعزيز لكفاءة الجهاز التنفيذى للمنظمة . إن التحديات القائمة أمام المجتمع الدولى والامم المتحدة عظيمة ، وكذلك أيضا فرص تعاون متعدد الأطراف أكثر وأفضل لمواجهة مشاكل زماننا والسيطرة عليها . وفى جميع مجالات نشاط الامم المتحدة يمثل التبرؤ من المواقف العقيمة والصلبة التى أملتها الايديولوجية وليس التطبيق العملى مطلبا اساسيا لايجاد مناخ متسم بالثقة داخل الأمم المتحدة بين جميع اعضاء الأمم المتحدة . وبوسع الأمم المتحدة ان تلعب دورا رئيسيا بالنسبة للقضايا التى تشغل بال العالم . وسنؤيد بصورة فعالة جهودا تبذل فى شتى جوانب نظام الأمم المتحدة لتطبيق وتعزيز مبادىء ونظم السلام الدولى والأمن والتعاون الدوليين التى ارسى الميثاق قواعدهما .

كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤/ ١٠/ ١٩٩٠)

القى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٤ أكتوبر ١٩٩٠ ... فيما يلى نصها : -

السيد الرئيس :

أسمحوا لى فى بداية كلمتى ان أعبر لكم عن تهنئة وفد مصر ، وتهنئتى الشخصية ، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة الهامة والحيوية للجمعية العامة . ولست اشك فى انكم - بحكم كفاءتكم وقدراتكم التى أعلمها واقدرها من خلال ما يربطنا من صداقة قديمة - سوف تديرون أعمال هذه الدورة على نحو يكفل لها النجاح ويضمن لها تحقيق ما نصبو اليه من نتائج وغايات .

كما لا يفوتنى فى هذه البداية ان اشيد بالدور المتميز والاداء المرموق اللذين ابداهما سعادة السفير جاربا خلال رئاسته للدورة الـ ٤٤ . وكذلك اود ان اعبر عن تهنئة بلادى للشعب اليمنى على خطوته التاريخية كما أود ان اعبر لحكومة وشعب ليشتنشتاين عن التهنئة الحارة لانضمامها الى المنظمة الدولية .

ان هذه الدورة تنعقد فى لحظة تاريخية اذ تتواكب مع اعلان الوحدة بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية ، التى بحق خطوة عملاقة لعلها من ابرز نتائج انتهاء الحرب الباردة ، ونامل ان نرى عن قريب تحقيق نموذج آخر لهذا النمط بأن يتوحد شطرى كوريا لما فيه خير ورفاهية للشعب الكورى .

السيد الرئيس :

لعل من اهم ملامح تلك الدورة التى تنعقد فى أعقاب الحرب الباردة ، وبعد ان يبدأ الوفاق يستتب فى المجتمع الدولى ، بكل ما يعنيه ذلك من مفاهيم جديدة ايجابية ، والقدرة على الاستجابة لتطلعات الشعوب وأمانى المجتمعات .

ان انتهاء الحرب الباردة هو - فى تقدير وفد مصر - أهم علامة طريق تستهدفها العلاقات الدولية فى الحقبة المعاصرة .

ومع ترحيبنا الواجب بهذه الصفحة الجديدة ، الا اننا فى العالم الثالث لا نملك ان نغلق اذهاننا عن بعض الهواجس التى قد تترتب على توثيق التعاون بين الشرق والغرب إذ يخشى ان يتم ذلك التعاون على حساب « الجنوب » أو ما يسمى بمخاطر « تهميش » الجنوب . وهو ما ينبغى على الدول المتقدمة - من ناحية - ان تتجنبه . وعلى الدول النامية - من ناحية اخرى - ان تحتاط له .

إلا ان ثمة مكسب هام ذا اصداء مدوية قد ظهر مؤخرا ارى انه يستحق التسجيل ، الا وهو تقوية ودعم دور ومصداقية الأمم المتحدة ... اذ لاشك ان هذه الدورة الخامسة والاربعين تنعقد وقد توفر للمنظمة الدولية الكثير من أسباب المكانة العالمية . واتصور ان هذا سوف يتيح لدول العالم الثالث ان تضطلع بدور اكثر فاعلية وتأثير فى تسيير امور المنظمة لما فيه صالح السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل .

لقد اثبتت الأمم المتحدة على مدى الاعوام الماضية مدى احتياج المجتمع الدولى لها ، ومدى اهمية ان تترك لتؤدى دورها الذى من اجله خرجت الى الوجود ، الا وهو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والاحتكام الى نصوص وروح ميثاقها .

والأمم المتحدة - بنفس المعيار - قد اثبتت ايضا مدى تهافت الدعاوى والانتقادات التى كانت توجه لها .

وإذا كانت الامم المتحدة قد اكدت مؤخرا محورية دورها من اجل فرض الالتزام بمبادىء الميثاق والسعى الجاد لتسوية المشاكل الدولية وبسط مناخ الوفاق الدولى ، فان استمرار هذا الدور يتطلب منا جميعا التضامن من اجل التصدى ضد اى محاولة للعدوان ، والتوسع ، وانتهاك سيادة الدول اعضاء المنظمة وخرق شرعيتها .

وبالاضافة الى هذا فان انتهاء الحرب الباردة سوف يؤدى بالتبعية الى قطع اشواط ملموسة على طريق نزع السلاح وهو الأمل الذى يراود البشرية فى نزوعها الطبيعى الى السلم والطمأنينة والرخاء ، كما انها غاية تتمشى مع سعى مصر الدائم لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل .

السيد الرئيس :

أما وقد المحت الى العدوان والتوسع وانتهاك السيادة والشرعية ، فاننى اجد لزاما أن أتعرض للأحداث المأساوية التى بدأت فى الثانى من أغسطس الماضى عندما غزت الجيوش العراقية اراضى دولة الكويت .

لقد اعاد الغزو العراقى للكويت ، واطاحته للحكم الشرعى فيها ، اعاد الى الاذهان حقبة مجللة بالسواد والمرارة سبق ان مر بها المجتمع الدولى منذ نصف قرن مما أدى الى نشوب الحرب العالمية الثانية .

ومما يدعو للأسف أنه ما ان تنفس المجتمع الدولى الصعداء لبدء الوفاق الدولى وانهيار جدارات ورموز وتذويب الخلافات العقائدية والسياسية - اذا بالعراق يوقف هذا التيار الهادر ويجمد الأمل الخالد فى الاحتكام الى ضروريات الشرعية الدولية .

ان احتلال العراق للكويت محاولة غاشمة غير عقلانية لالغاء الجهد الانسانى المثابر على مدى نصف القرن الماضى لتكريس مبادىء الشرعية ، ويعصف بالحكمة والارادة الدوليتين اللتين اجتمعت عصارتهما فى مبادىء واحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ان مصر ، التى تفخر بانها شاركت فى صياغة ميثاق الامم المتحدة ، وبعضويتها فى المنظمة منذ إنشائها ، والتى جعلت من اراضيها مهداً ومقرا لجامعة الدول العربية - نزولا على دواعى دور مصر والتزاماتها - لايسعها الا ان تعلن - من فوق هذا المنبر الذى يجسد نبض المجتمع الدولى الراغب فى الشرعية الدولية واعلاء كلمة القانون الدولى - ادانتها مجددا لغزو العراق للكويت ، وتنديدها باستمراره . وتكرر مطالبتها العراق بالانسحاب الفورى غير المشروط من دولة الكويت واعادة الحكم الشرعى اليها ، تطبيقا لنصوص قرارات مجلس الامن فى هذا الشأن ، إن قرارات مجلس الامن المتعاقبة ذات الصلة بالغزو العراقى للكويت - يتعين ان تشكل ارضية صلبة يقف عليها التيار السلمى فى تسوية هذه المشكلة .

وعندما اقول « التيار السلمى » سادة الرئيس فانما اعكس حرص مصر - رئيسا وحكومة وشعبا - على تجنيب المنطقة ويلات ومضاعفات الخيار العسكرى .

ان الجهود التى بذلها الرئيس حسنى مبارك من اجل ايجاد تسوية سلمية لتلك الازمة ، ومناشدته الخالصة والمخلصة للقيادة فى العراق بتحكيم العقل ، والثوب الى الرشد ، والتجاوب مع الاجماع - الدولى الاقليمى - فى المطالبة بالانسحاب من الكويت - انما ينبع من رغبة مصر الحقيقية فى ايجاد مخرج سلمى قبل فوات الاوان ، وفى تجنيب المنطقة مزيدا من اراقة الدماء ، وحسبنا ما اريق بالفعل من مبادىء وقيم ، ومسلمات .

ان موقف مصر المبدئى من ازمة الخليج ، لا يأتى منسجما مع القرارات الفعالة والحاسمة لمجلس الامن حيال هذه الازمة وحسب ، وانما يعبر ايضا ، بوضوح وتجرد - عن المسئولية التاريخية والادبية التى تضطلع بها مصر فى الوطن العربى ، وهى مسئولية لا خيار لها فيها ولا اختيار، بقدر ما تمثل شكلا من اشكال الجبر التاريخى الذى لا محيد عنه .

السيد الرئيس

انه ازاء تفاقم الموقف وتزايد التوتر فى الخليج ، يجب الا نغفل عن بؤرة اخرى للتوتر فى المنطقة الا وهى استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية وتزايد معاناة الشعب الفلسطينى تحت هذا الاحتلال .

ان اسرائيل تكون مخطئة لو تصورت ان مضاعفات ازمة الخليج - وتضاعيفها - من شأنها ان تصرف الانظار عن القضية الفلسطينية ، وعن انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وعن اهمية هذا الشعب فى مطالبته بحقوقه غير قابلة للتصرف وبوجه خاص حقه فى تقرير مصيره .

وبقدر عدم استقامة منطق الربط بين ابعاد احتلال العراق للكويت واحتلال اسرائيل للاراضى العربية ، وبقدر فساد منهج تعليق تسوية الاولى على الثانية - فان اسرائيل تخطىء التقدير لو انها استثمرت ازمة الخليج من اجل طمس معالم القضية الفلسطينية او مواراتها وبسط دائرة من النسيان ، وذلك مع ايماننا التام بأن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضى الغير بطريق القوة مبدأ لا يتجزأ .

وحتى لا تختلط الاوراق ، وتضيع ملامح الصورة . فان على الرأى العام العالمى الا يغفل عما تفعله اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة من تطبيق للعقوبات الجماعية ، وهدم المنازل والاجراءات التعسفية التى تفرضها اسرائيل فى الاراضى المحتلة ، وترحيل النساء الفلسطينيات وأطفالهم ، فضلا عن استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيت الى اسرائيل وتوطينهم فى الاراضى العربية المحتلة .

السيد الرئيس :

أود أن أتوجه بالتحية الى دولة ناميبيا الى نوال عضويتها فى الجمعية العامة مما يشكل اضافة بارزة الى فعالية المنظمة وترسيخ مظاهر عالميتها .

ومع تحقيق استقلال ناميبيا وانخراطها مع سائر أعضاء اسرة التحرر ، بحيث لا يتبقى الآن الا حصول شعب جنوب افريقيا المناضل على كافة حقوقه والغاء نظام الأبارتايد .

وحتى يمكن الاسراع فى ايقاع استقلال شعب جنوب افريقيا أناشد من هذا المكان كلا من « المؤتمر الافريقى الوطنى » و« المؤتمر الافريقى الجامع » ان يوحدا صفوفهما كما نأمل ان يتوصل الزعيم نلسون مانديلا الى أرضية مشتركة مع « بوتيلزى » من أجل وقف أعمال العنف ومن اجل تنسيق المواقف بينهما ودفع مسيرة التحرر .

بينما توجد مؤشرات متزايدة على أن افريقيا تقترب من ذروة نضالها من أجل الحرية ، فان القارة الافريقية مازالت تعانى من آثار الأوضاع الاقتصادية الدولية غير المواتية اضافة الى المشاكل الاقتصادية المزمنة وتبعات الكوارث الطبيعية وعلى راسها مشكلتى الجفاف والتصحر . وإذ ترحب مصر بما أعربت عنه بعض الدول المتقدمة من إلغاء الديون العامة الثنائية المستحقة على بعض الدول الافريقية - وخاصة الدول الاقل نموا - فانها تأمل فى اتخاذ مزيد من الخطوات الفعالة من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية على الدول الافريقية ، والذى جاء تصويره بشكل موضوعى وأمين

فى التقرير الذى اعده مستر بتينوس كراكسى الممثل الشخصى للسكرتير العام للأمم المتحدة لمشكلة الديون العالمية .

إن من المطالب العادلة والملحة التى تتفق الدول المانحة على استراتيجية اكثر شمولا لمعالجة جميع جوانب مشكلة ديون افريقية ، الرسمية منها والتجارية على أساس دائم ودون تفرقة بين مختلف فئات الدول المدينة ، مع اعطاء اهتمام خاص بالدول الاقل نموا . ومن هذا المنطلق ساهمت مصر بفاعلية فى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص ببحث مشاكل الدول الاقل نموا الذى عقد فى باريس فى سبتمبر سنة ١٩٩٠ .

السيد الرئيس :

ان المشاكل الاقتصادية الجادة التى يواجهها العالم الثالث فى ظل التغيرات الاقتصادية الدولية المتسارعة تستوجب فى نظرنا تكثيف الحوار والتعاون بين دول الجنوب بعضها وبعض ، من ناحية ، وبينها وبين دول الشمال من ناحية اخرى .

ولقد جاءت المبادرة المشتركة لرؤساء دول وحكومات مصر ويوغوسلافيا وفنزويلا والسنغال والهند ، لاحياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب حول قضايا التنمية ، وهى المبادرة التى حظيت بتأييد مؤتمر القمة التابع لدول حركة عدم الانحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تزامن هذا الجهد مع مبادرة مجموعة الخمسة عشر من الدول التى انشئت خلال قمة بلجراد لعدم الانحياز لتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد شاركت مصر ـ إيمانا منها بأهمية تكثيف التعاون فيما بين الجنوب ـ فى اجتماع الدول النامية الخمسة عشر الذى عقد فى كوالالمبور فى يونيو من هذا العام ، الذى اقر استراتيجية جديدة ستجرى متابعتها فى اجتماع قمة المجموعة نفسها الذى سيعقد فى كراكاس فى يونيو ١٩٩١ .

السيد الرئيس :

ان مصر تتوخى فى كافة توجهاتها السعى الى السلام العادل ، وتهيئة الفرص لاحلاله كلما وجدت الى ذلك سبيلا ، والحق ان السعى الى السلام العادل كان على الدوام سمة بارزة من سمات سياسة مصر على مر العصور ولا تشكل المرحلة الحالية فى تاريخنا اى استثناء من تلك القاعدة ، ذلك ان السلام القائم على العدل يشكل الأساس الوطيد الذى يستطيع أن يحمل فوقه آمال البشرية وطموحاتها الى حيث تتحول الى حقائق . ونحن فى مصر ـ بقدر ما تخيم على منطقتنا سحابات التوتر والقلق ، والشعور بالظلم وعدم الأمان ، بقدر ما تراودنا تلك الآمال والطموحات فى اصرار وتشبث .

ولعل مما انعش حلم الاقتراب من يوم يعم فيه السلام العالمى كما بشر به الفارابى فى « المدينة الفاضلة » التحولات الجذرية التى حدثت على مدى الأعوام الماضية وما تبعها من زوال الستار الحديدى بين الشرق والغرب .

ولكن مصر مازالت ترقب بعين ملؤها القلق استمرار اتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، واستمرار وجود العديد من النزاعات المزمنة فى العالم الثالث ، على نحو يخشى معه من أن يتحول الستار الحديدى الذى كان يفصل بين الشرق والغرب ، الى ستار حديدى يفصل بين الشمال والجنوب ، وهو ما يجب ان تتضافر جهود المجتمع الدولى بأسره من أجل تلافيه .

ان مصر تأمل انه بحلول القرن الواحد والعشرين نكون واقعيين على اعتاب عالم اكثر تناغما مع طموحات الشعوب المقهورة ، وأكثر توفيرا للحقوق المسلوبة ، واقل تفاوتا بين شماله وجنوبه ، فدول الجنوب وان لم تسلك وسائل العلم والتقدم والتكنولوجيا الا ان بحوزتها رصيدا ثريا وعريضا ، من الحكمة ، والحضارة ، والتقاليد ، والقيم ، وهو رصيد لا يمكن لاحد ـ مهما بلغ من تقدم ورفاهية ـ ان يغض الطرف عنه .

البيان الختامى للمؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة جدة

(١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠)

فيما يلى نص البيان :

« أذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير . الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » . صدق الله العظيم

نحن أبناء الشعب الكويتى وممثليه بكافة قطاعاته وفئاته وهيئاته الرسمية والاهلية ومؤسساته الوطنية المتواجدين خارج دولة الكويت مجتمعين فى المؤتمر الشعبى الكويتى الذى عقد تحت رعاية أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح تلبية لدعوة سمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بمدينة جدة فى المملكة العربية السعودية فى الفترة ٢٤ ـ ٢٦ ربيع الاول ١٤١١ هـ الموافق ١٢ ـ ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ م تحت شعار التحرير .. شعارنا ، سبيلنا ، هدفنا .

مسترجعين كافة الاحداث والتطورات التى وقعت داخل وطننا الحبيب وعلى الساحتين العربية والدولية منذ ان قام نظام الحكم العراقى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ م بعدوانه الغادر على دولة الكويت واحتل كامل أراضيها ثم أعلن ـ بغيا وعدوانا ـ ضمها الى بلده العراق .

وآخذين بالاعتبار كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد فى افتتاح المؤتمر وكلمة سمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء وكلمة المؤتمرين التى القاها السيد عبد العزيز حمد الصقر والتى أقرت جميعها كوثائق رسمية للمؤتمر .. والتى ستكون منهاجا للعمل الكويتى وواضعين نصب اعيننا كافة ماأجريناه من مناقشات ومداولات خلال فترة انعقاد مؤتمرنا هذا ، قد قررنا مايلى :

ـ نعلن للعالم اجمع رفضنا القاطع لاحتلال نظام الحكم العراقى لوطننا الكويت وادانتنا له باعتباره عدوانا اثما على دولة الكويت المستقلة ذات السيادة والعضو فى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، وانتهاكا صارخا لكافة المواثيق والقوانين الدولية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة .

ـ نعلن للعالم أجمع زيف وبطلان كافة الادعاءات والمزاعم التى ساقها نظام الحكم العراقى تبريرا لجريمة غزوه واحتلاله دولة الكويت المستقلة مؤكدين رفضنا القاطع لهذه الادعاءات والمزاعم التى تخالف الحقيقة والواقع ويكذبها التاريخ .

ـ نعلن للعالم اجمع مقتنا وادانتنا لكافة اعمال القتل والبطش والتعذيب والارهاب التى مارستها وتمارسها قوات النظام العراقى ضد المدنيين العزل الابرياء من المواطنين الكويتيين ومواطنى الدول الشقيقة والصديقة والتى شملت النساء والاطفال وكذلك ماقامت به قوات الاحتلال العراقى من اعتداءات على بيوت الله واعمال السرقة والسلب والنهب التى امتدت حتى الى المستشفيات والمدارس ، كما ندعو شعوب العالم اجمع الى ادانة وشجب هذه الممارسات غير الانسانية .

ـ نعلن للعالم اجمع تمسكنا بنظام الحكم الذى اختاره شعبنا منذ نشأته وارتضته اجياله المتعاقبة ونجدد البيعة لاميرنا مؤكدين وقوف الشعب الكويتى كله ، رجالا ونساء ، شيوخا وشبابا وأطفالا ـ صفا واحدا خلف قيادتنا الشرعية ممثلة فى أميرنا الشيخ جابر الأحمد الصباح وولى عهده الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظهما الله .

ـ نعاهد الله ونعاهد انفسنا وكافة ابناء شعبنا الصامدين فى كويتنا الحبيبة والمكافحين خارجها على أن يكون التحرير غايتنا والعودة هدفنا والامير قائدنا والجهاد سبيلنا والوحدة الوطنية سلاحنا والموت فى سبيل الله والوطن اسمى امانينا حتى يتحقق لنا النصر بعون الله ونطهر وطننا من رجس الغزاة المعتدين .

ـ نحيي صمود ابناء شعبنا فى كويتنا الحبيبة وكفاحهم البطولى ضد قوات الاحتلال الاثم ومقاومتهم الباسلة التى نتابعها ويتابعها العالم اجمع بالتقدير والاعزاز ، ونشيد بتضحياتهم التى تنير لنا سبيل التحرير ، ونؤكد لهم انهم ليسوا وحدهم فى مجابهة عدوان الفئة العراقية الباغية واننا جميعا نقف من ورائهم صفا واحدا وتقف معنا كافة الشعوب المحبة للسلام الرافضة للعدوان تؤيدنا وتساندنا وتحشد قواتها لمؤازرتنا فى كفاحنا من اجل تحرير وطننا ودحر الغزاة وطرد المعتدين ، اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

ندعو كافة ابناء الشعب الكويتى المتواجدين خارج وطننا الحبيب الى العمل كل فى مجاله ومن موقعه وبقدر استطاعته من أجل تحرير وطننا وطرد

الغزاة المعتدين من ديارنا .

ـ نعلن للعالم اجمع ان اهل الكويت كانوا منذ نشأتها وسيظلون ابدا بعون الله اسرة واحدة متحابة متعاونة متراحمة متكافلة في السراء والضراء ، وأنهم مهما تباينت اجتهاداتهم وتفاوتت وجهات نظرهم فانهم لن تخرج بهم عن نطاق الاسرة الواحدة ، حب الكويت يؤلف بين قلوبهم والولاء والاخلاص لها يوحد صفهم وكلمتهم .

نعلن للعالم اجمع ان لا مساومة ولا تفاوض على سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها ونؤكد رفضنا القاطع لاى حل لا يحقق التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارىء المنعقد في القاهرة في ١٠ اغسطس ١٩٩٠ م وقرارات مجلس الامن الدولى التى اعلنت كلها رفضها وادانتها للعدوان العراقى على دولة الكويت المستقلة واصرارها على انسحاب القوات العراقية بغير شروط من جميع الاراضى الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية الكويتية .

ـ نناشد الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال والصليب الاحمر الوطنية وكافة الهيئات الانسانية العالمية ان تبذل قصارى جهدها للضغط على نظام الحكم العراقى لوقف الويلات والمعاملة اللاانسانية التى يتعرض لها المواطنون الكويتيون والمقيمون في بلدنا من رعايا الدول الاخرى على يد قوات الاحتلال العراقى ، ونرجو هذه الهيئات ان تبذل ما في وسعها لايفاد مندوبين عنها لحماية المواطنين والمقيمين في الكويت من بطش وارهاب وتنكيل قوات الاحتلال العراقى .

ـ نناشد مجلس الامن والمجتمع الدولى التحرك بالسرعة الممكنة من اجل وضع حد للاجراءات العراقية الهادفة الى ازالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطمس معالمها التاريخية وتغيير تركيبتها السكانية بتهجير اهلها بالقوة وجلب مجموعات اجنبية لتحل محلهم وتسكن في بيوتهم وتستوطن ديارهم .

ـ ندعو مجلس الامن الدولى الى اتخاذ قرار يجيز للمجتمع الدولى استعمال القوة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل انسحاب قوات الاحتلال العراقى من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة اليها ونناشد على وجه الخصوص الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في المجلس بما لها من تراث عريق ومبادىء تاريخية وماتتحمله من مسئولية كبيرة في المجتمع الدولى ان تعمل على تسهيل اتخاذ مثل هذا القرار .

ـ نعرب عن عميق شكرنا لكافة الدول والشعوب الشقيقة والصديقة التى وقفت الى جانب الكويت ضد عدوان النظام العراقى الغادر ومساندتها قولا وعملا مؤكدين ان الشعب الكويتى بأجياله المتعاقبة سيظل يذكر بالتقدير والعرفان هذا الموقف الشجاع العادل .

ـ نعرب عن عميق شكرنا للمجتمع الدولى ممثلا في الامم المتحدة وبخاصة مجلس الامن والدول التى صوتت لصالح ماتتخذه من قرارات وتدابير اكدت رفض وادانة العدوان العراقى على دولة الكويت واعلنت وجوب الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية من جميع الاراضى الكويتية واكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت . كما نشيد بالجهود المخلصة التى بذلها سكرتير عام الامم المتحدة ومندوبو الدول الاعضاء في مجلس الامن من اجل ذلك .

ـ ندعو الدول العربية الشقيقة التى تخلفت لسبب او لاخر عن الوفاء لمبادئها والتزاماتها في رفض العدوان ونصرة الحق والعدل ان تعيد النظر في موقفها على ضوء تعاليم الدين الاسلامى الحنيف والمبادىء القومية والاخلاق العربية والقيم الانسانية وتحكم ضمائرها وتنضم الى الاجماع الدولى الذى يعمل لاحقاق الحق وازهاق الباطل . ولاشك انها في النهاية ستجد أن الموقف المبدئى الشجاع العادل خير وابقى .

ـ نؤكد ان موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطينى في كفاحه العادل من اجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه المغتصبة لثقتنا بأن الشعب الفلسطينى بكل تضحياته ومثله ومبادئه لايمكن ان يكون راضيا او مقتنعا بموقف هذه القيادات المنطلق من مصالحها الخاصة والذى يسىء في الدرجة الاولى الى القضية الفلسطينية ومصداقية النضال الفلسطينى ومصالح الشعب الفلسطينى نفسه .

ـ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للدول العربية الشقيقة والصديقة قادة وحكومات وشعوبا ـ التى فتحت قلوبها وبيوتها واراضيها لاستضافة ورعاية المواطنين الكويتيين الذين كانوا متواجدين فيها وقت العدوان العراقى الغاشم او الذين نزحوا اليها في اعقابه ، ونحن اذ نحيى هذا الموقف الاخوى الكريم بكل مايجسده من شهامة ومروءة عربية نسأل الله ان يجزيهم عن الكويت واهلها خير الجزاء .

ـ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للمملكة العربية السعودية الشقيقة وعلى راسها خادم الحرمين الشريفين والحكومة والشعب السعودى لاستضافة مؤتمرنا وتوفيرها الخدمات والتسهيلات اللازمة لانعقاده وأداء اعماله داعين الله ان يكون لقاؤنا على هذه الارض الطاهرة فاتحة خير لانطلاقة مباركة نحو تحرير وطننا واسترجاع ارضنا المغتصبة .

ـ اننا نعلن رغم الامنا وجراحنا وماجره عدوان النظام العراقى الاثم من المصائب والويلات على شعبنا ، فاننا لا نضمر للشعب العراقى شرا ولا نحمل له حقدا لاننا نعلم علم اليقين انه مغلوب على امره ينتظر ساعة الخلاص من طاغية بغداد وزمرته الباغية الذين يسومون الشعب العراقى سوء العذاب والذين زجوا بالشعب العراقى في حرب طاحنة عقيمة مع الشعب الايرانى المسلم وحصدت ارواح الالوف من ابناء الشعب العراقى واستنزفت موارده وثرواته الوطنية ، وهاهم اليوم يزجون بالشعب العراقى المسكين في مجابهة خاسرة ضد العالم كله لا يمكن ان يجنى فيها الشعب العراقى الا الدمار والهلاك وفناء المزيد من ابنائه .

ـ نؤكد اننا بعد ان يتحقق لنا نصر الله على الفئة الباغية ونحرر ارضنا من رجس احتلال النظام العراقى الاثم سنقوم بعون الله وتوفيقه باعادة بناء كويتنا الحبيبة .. كويت المستقبل .. كويت الاسرة الواحدة .. ارض المحبة والوفاق والسلام والامن والامان .. نبنى صرحها على اسس من وحدتنا الوطنية ونظامنا الشرعى الذى اخترناه وارتضيناه لحكمنا معززين الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستورنا الصادر عام ١٩٦٣ ملتزمين بمبادىء الحق والعدل والحرية والتكافل والتراحم والتعاضد وسائر المبادىء التى نشأ عليها مجتمعنا ، مؤكدين ان للمرأة الكويتية دورا ايجابيا واسهاما فعالا في كويت المستقبل التى سيتعاون جميع الكويتيين ـ رجالا ونساء ـ في بنائها .. اسلامية العقيدة ملتزمة بقيم الاسلام ومبادئه واحكامه ، عربية الانتماء بالتاريخ والمشاعر والمصالح العليا ، انسانية النزعة ترفض الظلم وتدينه وتؤيد الحق وتنتصر له .. شجرة طيبة مباركة اصلها ثابت وفرعها في السماء يستفىء بظلها اهلها والوافدين اليها ، منارة فكر وحضارة وعطاء تسهم بخيرها في تقدم ونماء وازدهار الاشقاء والاصدقاء وسائر الشعوب مؤمنة بدورها الانسانى والحضارى وتواصلها الخير مع سائر الامم والشعوب لما فيه خير ورخاء البشرية جمعاء .

والله اكبر والمجد للكويت والله على مانقول شهيد .

كلمة السيد عبدالعزيز الصقر ممثل المؤتمرين

(١٣ ـ ١٥ اكتوبر ١٩٩٠)

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت حفظه الله ، سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الموقر ،

الاخوة الافاضل ،

في لقاء كهذا ، كويتى الغاية والرعاية والحضور ، ليس من المفيد ان نشرح ابعاد العدوان على عمقها واتساعها ، ولا ان ندحض ادعاءات المعتدى على كذبها وافترائها ، ولا ان نفضح ممارسات الغزاة على غدرها ووحشيتها ، فكل واحد منا هو من ضحايا العدوان والمعتدى في الوطن والولد والأهل ، وفي النفس والرزق والعمل . وكل واحد منا واثق بعدل الله ونصره ، وبان الظالم لن يحصد الا الشوك والهزيمة وسوء المنقلب .

في لقاء كهذا ، مأساوى الظروف مستقبلى التطلع ، ليس من الحكمة ان نقف على الاطلال رغم فداحة الدمار ، ولا ان نذرف الدمع رغم هول المصاب ، ولا ان ننثر الملح على الجرح لنغسل بالالم بعض مرارة الندم . فنحن الجيل الذى بنى الكويت او ابناؤه ، ونحن الذين استطعنا ـ بفضل الله ثم وبسواعدنا ـ ان نجعل من الكويت منارة حضارة ومعجزة عمران ، ونحن قادرون ـ باذن الله وبعزيمتنا ـ أن نعيد للكويت الحرة مجدها وبهاءها .

في لقاء كهذا . رسمي الدعوة شعبي الاستجابة . ليس الهدف ابدا مبايعة آل صباح . ذلك لأن مبايعة الكويتيين لهم لم تكن يوما موضع جدل لتؤكد ، ولا مجال نقض لتجدد ، ولا ارتبطت بموعد لتمدد . بل هي بدأت محبة واتساقا ، واستمرت تعاونا واتفاقا ، ثم تكرست دستورا وميثاقا . ولقد اثبت الشعب الكويتي ، في اصعب الظروف واشدها خطرا ، وفاءه بوعوده والتزامه بكامل دستوره وعقده ، حين تمسك بشرعيته ووقف وقفة الرجل الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده ، فسجل بذلك رائعة نادرة في التاريخ ، كسب بها احترام العالم ، واجهض من خلالها احلام الغزاة . بل إني لأؤكد ان الأجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عاملا حاسما في تحقيق الأجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت .

حضرة صاحب السمو الأمير ، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ،
أيها السادة ،

لقاؤنا هذا إذن ، ليس مهرجان شجب وتنديد ، ولاهو مظاهرة دعم وتأييد ، فهذه أمور تجاوزنا فيها القول الى العمل ، وسخرنا فيها لهيب العاطفة لشحذ الفكر والعقل ، وتوافدنا الى جدة لحوار جدي وجديد يضع المنطلقات الرئيسية لبناء كويت الغد المحررة . ومن هذا المفهوم لمبررات هذا اللقاء وهدفه ، اسمحوا لي ان ابين ما اعتقد انه من اهم الثوابت التي ينبغي الألتزام بها في اعادة بناء البيت الكويتي .

اولا : المشاركة الشعبية ، القائمة على حرية الحوار ، وأغلبية القرار ، ورقابة التنفيذ . ولا الحالني اليوم بحاجة الى توضيح مبررات هذا المنطلق الاول والاهم ومقتضياته ، وكل مايجرى على ساحتنا الوطنية والعربية يقدم البراهين والشواهد ، فاجتياح النظام العراقي للكويت هو - في التحليل النهائي - احد الافرازات المأساوية للحكم العراقي ، المطلق الذي لايقيم للانسان وزنا ولايعرف للحرية قيمة ، والفشل العربي في منع العدوان بداية ، وفي ردعه ورده تاليا . وفي الوصول الى مخرج عربي من الأزمة بعد ذلك ، يعزى اولا وقبل كل شيء الى انكار دور الشعوب والتنكر لمصالحها ، وفي الجهة المقابلة ، اثبتت التجربة الكويتية ان اصحاب الرأي الآخر عندما يلتزمون بأصول العمل السياسي ، ويعملون بدافع الخدمة العامة والولاء الكامل للوطن وشرعيته الوطنية ، ومن منطلق القناعة الفكرية المحررة من كل تبعية ، فان هؤلاء لايمكن ان يقفوا الا في صف الوطن ودرعا لشرعيته وحريته .

والمشاركة الشعبية التي ندعو اليها في الكويت لاتحتاج الى تنظير وتأطير ، فهي واضحة المعالم والاسس والمؤسسات في دستور البلاد الذي تفضلتم سموكم بالاشارة اليه ، ويمكن ان تؤدي دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون تجاوز ، وترسم حدود كل طرف من أطرافها دون ازدواجية ، بمجرد الألتزام الصادق والتطبيق الواعي لدستور عام ١٩٦٢ بكامل مواده وبنوده . خاصة وان استرشاد هذا الدستور بتجارب الدول الأخرى قد عزز هويته الكويتية الصادقة . فجاء بمثابة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج . تنسجم مع مقاسات المجتمع الكويتي ، وتتلق مع مناخه السياسي والاجتماعي ، وتلبي احتياجات نموه وتطوره .

والوثيقة الدستورية التي اضحت منذ لحظة تصديقها واصدارها بمثابة عهد وميثاق بين الشعب وقيادته السياسية ، قد اكتسبت بالتأكيد تكريسا تاريخيا جديدا بعد ان مهرها شهداء الكويت بدم التضحية والفداء ، حين تمسك الشعب بالشرعية معربا عن وفائه النبيل بعهده ، واحترامه الأصيل لميثاقه ...

واذا كان الدستور الكويتي قد ضمن الحريات السياسية الكاملة للمواطن ، فاني اجد من الواجب والمفيد في هذا السياق أن أركز على أن من شأن الصحافة الكويتية الحرة أن تلعب دورا مهما باعتبارها أداة التواصل الصادق بين الشعب والحكم ، واحدى مقتضيات حرية الحوار ورقابة تنفيذ القرار ، وباعتبارها كلمة الكويت المحررة ورسالتها الى أحرار العالم .

ثانيا : وثاني الثوابت التي اود التركيز عليها هو « اسلامية العقيدة » . فالبيت الكويتي الجديد يجب ان يركز على اسلامية التربية والخلق والممارسة . لتنشئة جيل مؤمن بربه ، مدرك لعظمة الاسلام وصلابته في الحق ، وسماحة الاسلام في التعامل بين الخلق ، متفهم لمعانيه ومواقفه في هذا وذاك ، منفتح على العالم مقبل على مبتكراته ، يدعو الى الله والخير بالمنطق والموعظة الحسنة ، ويحسن التعايش مع الآخرين وأفكارهم ، بعيدا عن التعصب .

ثالثا : وهنا اجد من الضرورة ان اقدم لهذا الموضوع بالقول أن المحنة التي يعيشها المواطن الكويتي اليوم تضعه تحت ضغوط هائلة من الالم والخيبة والمرارة تجعل مطالبته بوضوح الرؤية وموضوعية التفكير في هذا الصدد مهمة صعبة . وليس على المواطن الكويتي في هذا عتب ولا ملامة ، فالازمة من الهول والمفاجأة بحيث يحتار فيها الحليم والحكيم . ولكني على ثقة تامة بأنه عندما تعود الى الكويت حريتها وشرعيتها ، ويرتد عنها الغزاة خاسرين ، وتنحسر عن الشعب الكويتي فورة الغضب وشدة الألم ، سنعرف جميعا باحساسنا القومي الصادق ، وشعورنا العربي الأصيل أن من أهم أهداف النظام العراقي من غزو الكويت دق اسفين الفتنة بين شعوب الأمة العربية ، وزرع الحقد والضغينة في نفوسها ، كي تبقى مجزأة تلعب الأنظمة المتآمرة بعواطفها وضد مصالحها . فلنقاوم جميعا محاولات زج الشعوب في اتون نار الحقد بسبب مااتخذته انظمة بعض هذه الشعوب من مواقف مخزية في مواجهة الخطيئة القومية التي ارتكبها النظام العراقي .

إن العروبة أصلنا ، وهي قدرنا الذي لانريد ولانستطيع منه فكاكا ، والذين يأخذون بعض الشعوب العربية بجريرة المسئولين على السلطة فيها ، يتناسون ان بين هذه الشعوب وزعاماتها هوة ساحقة وشرخا وسيعا . واذا كان من إجتاح الكويت عربيا ، واذا كانت القلة التي غرر بها عربية ، فيجب ان نذكر ونفخر انهم عرب ايضا ولهم الاغلبية الساحقة ، اولئك الذين وقفوا معنا ، وفتحوا قلوبهم وبيوتهم وبلادهم لنا ، وارسلوا ابناءهم جنودا للدفاع عن حقنا والنضال في صفنا . ويجب الا ننسى اننا نحن ايضا كنا ممن غرر بهم النظام العراقي بشعاراته البراقة واضلهم بلافتاته الكاذبة ، فناصرناه دون تحفظ ، وساعدناه دون حدود ، ليغزو بعد ذلك بلادنا بسلاح اشتراه بمالنا بدعوى الدفاع عن الأمة والوطن .

صاحب السمو الأمير ، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ،
أيها السادة ،

إذا كانت هذه - في إعتقادنا - الثوابت الرئيسية التي يجب ان نستند اليها في التخطيط لاعادة بناء الكويت المحررة بإذن الله ، فإن اهتمامنا بهذا الواجب المستقبلي المفعم بالأمل والتحديات ، يجب الا يؤثر إطلاقا في توجيه جهدنا ومالنا لدعم أهلنا واخواننا وابنائنا داخل الوطن ، والتخفيف من آلام ومصائب اهلنا واخواننا وابنائنا المتواجدين خارج الكويت . ويجب ان يتم هذا في اطار خطة شاملة يشرف على تنفيذها فريق عمل رسمي وشعبي ، واضح المسئولية ، واسع الصلاحية ، محكم الرقابة ، مع ضرورة أعطاء الاولوية المطلقة للصامدين فوق تراب الوطن ، وتوفير المساعدة لمن يحتاجها في الخارج دون اي مجاملة او تمييز او محاباة الا من منطلق الحاجة والضرورة ومصلحة البلاد .

واخيرا ، ياصاحب السمو ، لايساورني ادنى شك في أني اترجم مشاعر وعواطف كل من هذه القاعة عندما ارفع صادق الشكر والتقدير والعرفان الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وسمو ولي عهده وحكومته الرشيدة وشعبه الشقيق على موقفهم العربي الاسلامي النبيل الى جانب الكويت أميرا وحكومة وشعبا على استضافتهم الكريمة لهذا المؤتمر . والشكر والتقدير والعرفان ايضا الى اصحاب الجلالة والسمو والسيادة قادة الدول العربية الشقيقة ولشعوبهم الابية التي عكست عمق الأخوة العربية واصالتها وحقيقة التراحم الاسلامي وروعته في استضافة المواطنين الكويتيين ورعايتهم وفي تأييد الحق الكويتي ودعمه بكل طاقاتها وبارسال ابنائها وقواتها تصديا للغزو والعدوان .

رحم الله شهداء الكويت ونصر شعبها وايد اميرها وولي عهدها وألهمنا جميعا الرشاد والسداد في خدمتها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ».

المؤتمر العمالي الدولي
للتضامن مع شعب وعمال دولة الكويت
(١٧ ـ ١٨ اكتوبر ١٩٩٠)
البيان الختامي والقرارات والتوصيات

إن المؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال الكويت المنعقد في القاهرة يومي ١٧ و١٨ من اكتوبر ، تشرين أول ١٩٩٠ وبرئاسة السيد / احمد احمد العماوي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبمشاركة ممثلين عن عدد (٥٨) منظمة عمالية دولية واقليمية ووطنية .

وقد تدارس باهتمام التقريرين المعروضين عليه وهما :

ـ الغزو العراقي للكويت والآثار السلبية الناجمة عنه وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والانسانية بما في ذلك مشكلة الرهائن الأجانب .

ـ الغزو العراقي للكويت والخسائر والأضرار بالنسبة للعمالة العربية والأجنبية .

وبعد أن إستمع المؤتمر باهتمام كبير إلى بيان السيد رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت حول الغزو العراقي وما أعقبه من تصعيد عدواني وما نتج عنه من آثار سلبية خطيرة ، وكذلك البيانات والمداخلات التي عبر فيها المشاركون في المؤتمر عن آراء منظماتهم ومواقفها تجاه الغزو وإنعكاساته السلبية من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لشعب وعمال دولة الكويت خاصة عمال وشعب منطقة النزاع والعالم على وجه العموم .

وإذ يعتبر المؤتمر ان الغزو العراقي لدولة الكويت وإحتلالها وضمها وما تلاه من إجراءات لطمس هويتها وتحويل شعبها إلى لاجئين ، ومن إعتداءاته على النفس والمال والممتلكات وإحتجاز للرعايا الأجانب وتشريد للعمال .. كل ذلك يمثل خرقا سافرا للمواثيق والاتفاقيات الدولية وإهدارا لقواعد القانون الدولي التي إرتضاها العالم دستورا للعلاقات بين الدول وشريعة للتعامل بينها .. وإنتهاكا لمبادىء حقوق الانسان .. وتهديدا لأمن المنطقة والسلام في العالم .. وخروجا على الاتجاهات الدولية الجديدة التي يحل فيها التعاون والوفاق الدولي محل التنافس والصراع والذي يؤكد على عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات وإعتماد الحوار والتفاوض منهجا لتسوية المنازعات سلميا ..

وإذ يرى المؤتمر أن الموقف الرافض والمتعنت للنظام العراقي في مواجهة إرادة المجتمع الدولي التي تمثلت في قرارات مجلس الأمن ، وكذلك القرارات والبيانات الصادرة من الهيئات والتنظيمات الرسمية والشعبية الاقليمية والوطنية ، وبالأخص قرارات مؤتمر القمة العربي ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية إنما يشكل تحديا متعمدا للشرعية الدولية وإستهتارا بالرأي العالمي كما ينذر بخطر داهم من شأنه زعزعة أسس الاستقرار والسلام في العالم ، وكارثة ستجلب الدمار والخراب لشعوب المنطقة وباقي شعوب العالم .

وإذ يعبر المؤتمر عن إدانته وإستيائه لاستبداد النظام العراقي وتسلطه على الشعوب وسحقه لارادتها وإهداره كرامتها وهو ما فعله بشعب العراق أولا ويفعله الآن بشعب الكويت .

وإذ يعتبر المؤتمر أن الغزو العراقي للكويت وتهديد باقي دول الخليج هو السبب في تواجد القوات الأجنبية في المنطقة وان إستمرار العراق لاحتلال الكويت وإصراره على عدم الانسحاب الفوري وغير المشروط يعتبر بمثابة موافقة وتشجيع على بقاء القوات الأجنبية في المنطقة .

وإذ يقدر المؤتمر ما أصاب العمالة العربية والأجنبية من أضرار جسيمة وخسائر فادحة تمثلت في فقدها مصدر رزقها وضياع حقوقها ومستحقاتها وسلب مدخراتها وممتلكاتها .. خاصة وأن العمال هم الفئة التي يعتبر الأجر الذي يحصلون عليه من عملهم هو مصدر رزقهم الذي يعولون عليه في حياتهم ومعيشتهم ..

وعلى ذلك فإن المؤتمر النقابي العمالي الدولي وعلى ضوء كل ما تقدم يقرر ما يلي :

أولا : يدين المؤتمر بكل شدة العدوان العراقي المسلح على دولة الكويت وإحتلالها وضمها .

ثانيا : يدين المؤتمر الأعمال العدوانية والممارسات غير المشروعة واللاإنسانية التي إرتكبها النظام العراقي وقواته العسكرية ضد الشعب الكويتي والرعايا الأجانب وأعضاء البعثات الدبلوماسية والعمالة العربية والأجنبية .

ثالثا : يؤيد المؤتمر قرارات مجلس الأمن الصادرة في مواجهة الغزو العراقي لدولة الكويت كما يناشد المؤتمر مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ قراراته وإتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل ذلك .

رابعا : يطالب المؤتمر النظام العراقي بسحب قواته من دولة الكويت فورا وبدون قيد أو شرط ، وعودة الشرعية وإحترام إستقلال وسيادة دولة الكويت وحرية وكرامة شعبها ، وتعويضها عن كافة الأضرار والخسائر التي سببها الغزو .

خامسا : يدعو المؤتمر جميع المنظمات العمالية الدولية والاقليمية والوطنية في العالم إلى تكثيف الجهود داخل بلادها وفي إتصالاتها مع كل القوى المؤيدة للحق والعدل والسلام من أجل عمل إعلامي فعال لشعوب العالم لفضح الغزو العراقي لدولة الكويت وآثاره السلبية بهدف ممارسة ضغط عمالي وشعبي دولي لدفع النظام العراقي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تغليبا للحل السلمي على الخيار العسكري .

سادسا : يناشد المؤتمر منظمة العمل الدولية ولجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية التدخل لوضع حد لانتهاكات وممارسات النظام العراقي القمعية وغير المشروعة ضد الشعب الكويتي والمقيمين الآخرين بدولة الكويت والعراق من مختلف الجنسيات حماية للحقوق والحريات النقابية وحقوق الانسان .

سابعا : يطالب المؤتمر النظام العراقي بإطلاق سراح الرعايا الأجانب المحتجزين فورا وكذلك تسهيل عودتهم وعودة العمالة العربية والأجنبية إلى دولهم .

ثامنا : يطالب المؤتمر بأن يتم تعويض العمالة العربية والأجنبية عن كامل حقوقها ومستحقاتها ومدخراتها وممتلكاتها .

تاسعا : يؤكد المؤتمر على ضرورة إنسحاب القوات الأجنبية من المنطقة العربية بمجرد إنسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية .

عاشرا : مخاطبة السيد الأمين العام للأمم المتحدة والسيد مدير عام مكتب العمل الدولي من أجل العمل على إيجاد آلية دولية في إطار نظام الأمم المتحدة ، كي تتدخل بشكل فوري وحاسم في كل الأحوال التي تكون فيها الخسائر والأضرار بالنسبة للعمالة المهاجرة ، ذات طابع جماعي وطارىء أو تمثل كارثة إنسانية على نحو يحقق ضمان إستيفاء هذه العمالة لحقوقها وحصولها على التعويضات المناسبة والعاجلة .

حادي عشر : تشكيل لجنة دولية للتضامن مع شعب وعمال الكويت تجتمع بشكل دوري لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر ووضع خطط العمل المناسبة في هذا الشأن في ضوء ما يستجد من أحداث وتطورات الغزو العراقي لدولة الكويت .

وتضم اللجنة كل من :

١ ـ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .
٢ ـ الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا .
٣ ـ الاتحاد العام لعمال الكويت .
٤ ـ منظمة الوحدة النقابية الأفريقية .
٥ ـ ممثل عن الاتحادات العمالية الايطالية الثلاث .
٦ ـ الاتحاد الوطني لعمال السنغال .
٧ ـ الاتحاد العام لعمال فرنسا .
(لحين ورود التأكيد بالموافقة على الانضمام)
٨ ـ الاتحاد العام لعمال باكستان .
٩ ـ ثلاث منظمات أخرى تفوض اللجنة في قبولها فيما بعد .

وتتخذ اللجنة الدولية أمانة لها ومقرا بمدينة القاهرة . كما يدعو المؤتمر المنظمات العمالية بتشكيل لجان أ

إقليمية ووطنية لنفس الغرض على أن يتم التنسيق فيما بينها وبين اللجنة الدولية .

ثاني عشر : يؤكد المؤتمر على أن الحل السلمي لأزمة الخليج إنما يتم

بالانسحاب الكامل للقوات العراقية العاربة عن كامل التراب الكويتي ، والذى سيكون بمثابة سابقة للمواقف المشابهة فى المنازعات الأخرى .

وفى ختام أعمال المؤتمر تمت الموافقة بالاجماع على ما يلى :-

اولا : توجيه رسالة شكر باسم المؤتمر الى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على دعوته لعقد المؤتمر وعلى إستضافة عمال وشعب مصر للمؤتمر وعلى كافة الجهود التى بذلت من أجل إنجاح أعمال المؤتمر .

ثانيا : إرسال برقية تحية باسم المؤتمر إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية كما يعبر فيها المؤتمر عن تقديره لجهود سيادته من أجل إيجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج تقوم على اساس إنسحاب القوات الغازية العراقية عن كامل الأرض الكويتية وعودة الشرعية .

ثالثا : إرسال برقية تأييد إلى حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت يعبر فيها المؤتمر عن تضامنه مع شعب وعمال دو لة الكويت حتى يتحقق التحرير وتعود الشرعية .

قرار الاتحاد البرلمانى الدو لى بشأن الغزو العراقي للكويت (٢٠/ ١٠/ ١٩٩٠)

اصدر البرلمان الدولى - فى ختام مؤتمره الذى عقد فى بونتاديل ايستى ، باور فى ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ - قرارا ادان فيه غزو العراق الكويت وقد صدر هذا القرار عن ٤٥٠ مندوبا يمثلون ٨٨ دولة وفيما يلى نص القرار :

ان المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلمانى الدولى ،

١ - اذ يقلقه قلقا شديدا غزو العراق الكويت وضمها اليه لاحقا ،

٢ - ويلاحظ ان هذا العمل العدوانى ، الذى يتحدى وجود دولة مستقلة ، يشكل انتهاكا للسلام والامن الدوليين ويهدد سلامة كل دولة من دول المجتمع الدولى .

٣ - ويؤكد ضرورة وضع حد لهذا الاحتلال واعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها .

٤ - ويعلن تمسكه بالمبادىء الاساسية للاتحاد ، وهى تسوية النزاعات الدولية سلميا ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة الاخرى واحترام سلامة اراضى الدول .

٥ - ويدين استغلال العراق للمواطنين الاجانب الذين اخذوا رهائن فى العراق او الكويت ، ويذكر بأن المبادىء القانونية العالمية والاساسية الرئيسية المثبتة فى اتفاقات دولية كثيرة - وبصورة خاصة ميثاق جنيف الرابع (١٩٤٩) ، والميثاق الدولى الذى يحظر أخذ الرهائن (١٩٧٩) والميثاق الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) سارية المفعول فى كل مكان وفى ظل جميع الظروف .

٦ - ويلاحظ ويدين اضطهاد وتعذيب وقتل افراد شعب الكويت على ايدى الجنود العراقيين فى جهد يرمى الى ترهيب وازالة السكان الشرعيين وتغيير الصفة الديمغرافية لذلك البلد ، وتهديد الحدود الحالية للدول وكذلك الميزان الاقتصادى والبشرى فى المنطقة .

٧ - ويحتج على المعاملة غير الانسانية التى لقيها العمال الاجانب وعائلاتهم على يد الحكومة العراقية وخاصة الثلاثمائة الف عامل من الاسيويين والافريقيين ورعايا امريكا اللاتينية .

٨ - ويرحب بالدور الهام الذى يلعبه الاردن وايران وتركيا فى استقبال هؤلاء العمال ، مما يدعو الى تقديم مساعدة مالية لتلك البلدان من قبل الاسرة الدولية .

٩ - ويدين اعمال العراق العدوانية ضد مقار البعثات الدبلوماسية وموظفيها فى الكويت ، بما فى ذلك خطف المواطنين الاجانب وعائلاتهم من هذه المقار بنصوص اتفاق فيينا المعقود فى ١٨ نسيان ١٩٥١ الخاص بالعلاقات الدبلوماسية وميثاق المعقود فى ٢٤ نسيان/ ابريل ١٩٦٣ الخاص بالقنصلية .

١٠ - ويؤكد للامم المتحدة تأييده التام الرامية الى ضمان احترام القانون الدولى وسعيها لحل هذا النزاع .

اولا - يدين غزو العراق الكويت وضمها ، ويدعو الى الانسحاب الفورى للقوات العراقية والكويت .

ثانيا - يؤكد تفضيله لحل سلمى تضع اسسه العربية ودول المنطقة ويكفل انسحاب القوات العراقية والكويت واعادة ترشيح سيادة واستقلال ووحدة اراضى الدول .

ثالثا - يدعو جميع البرلمانات والحكومات الى الوقوف بما يحول دون تدهور الوضع وتشجيع الحوار بين الاجهزة المعنية وتأييد القرارات التسعة التى اصدرها مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وهى القرارات التى .

- تدين غزو الكويت وتطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية (٦٦٠)
- تعلن حظرا (تجاريا) على العراق (٦٦١) .
- تعلن ان ضم العراق للكويت لاغ وباطل (٦٦٢)
- تطالب بالمغادرة العاجلة للرعايا الاجانب المحتجزين ضد ارادتهم (٦٦٤) .
- تعزيز اجراءات المراقبة البحرية للحظر وتقرير استخدام وسائل اخرى لتنفيذ قرارات مجلس الامن للامم المتحدة (٦٦٥) .
- تنظيم اى تقديم للمعونة الغذائية الطارئة (٦٦٦)
- تدين الاعمال العدوانية التى يرتكبها العراق على مقار بعثات دبلوماسية وموظفيها فى الكويت وتطالب باخلاء سبيل الرعايا الاجانب وتدعو العراق الى احترام التزماته الدولية (٦٦٧)
- تدعو اللجنة المكلفة بتنفيذ الحظر الى بحث طلبات مساعدة وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة تقدمها الدول التى تتضرر اقتصاداتها من جراء تطبيق العقوبات (٦٦٩) .
- توسيع مجال الحظر ليشمل المجال الجوى (٦٧٠) .

رابعا - يدعو بصفة خاصة جميع الهيئات البرلمانية بالتعاون مع حكومتها الى ان تطبق بدقة جميع النصوص المتصلة بالحظر الواردة فى هذه القرارات ، وخاصة الحلول دون اى انتهاك ممكن للحظر .

خامسا - يعلق اهمية خاصة على الفقرة الرابعة من قرار مجلس الامن رقم ٦٦٦ ، التى تنص على ضرورة ايلاء اهتمام خاص لفئات من الاشخاص قد تكون تعانى أكثر من غيرها ، مثل الاطفال دون الخامسة عشرة والنساء الحوامل والامهات والاطفال بعد الولادة والمرضى والمسنين ، ويؤيد ضمن هذه الروح قرار البرلمان الاوروبى الصادر فى ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٠ الذى يطلب ان تستثنى من الحظر المواد الغذائية والسلع الطبية اللازمة لابقاء اود المدنيين ، وهى المواد والسلع التى ينبغى ان تشرف على توفيرها هيئات خيرية دولية .

سادسا - يطلب ان تعمل القوات الاجنبية المنتشرة فى منطقة الخليج بطلب من دول تتعرض سلامة اراضيها لتهديد ، كى تحتوى العدوان ، وفقا لارشادات مجلس الامن وان تنسحب طالما يتم تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

سابعا - يعرب عن قناعته القوية بأنه ، ما ان يتم تطبيق احكام قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة تطبيقا كاملا ، ينبغى عقد مؤتمر دولى باشراف الامم المتحدة واشراك جميع الاطراف المعنية ، ويكون مما يمهد السبيل امام حل نهائى وشامل لجميع مشاكل المنطقة ، بما فى ذلك المشكلة اللبنانية والنزاع العربى - الاسرائيلى وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير مقترنا بحق دولة اسرائيل فى التمتع بحدود مضمونة وأمنة ، ويسهم فى نظام جديد وسلمى لجميع دول وشعوب المنطقة .

ثامنا - يعرب عن امله فى أنه ما أن تسوى هذه النزاعات سيكون هناك خفض اسلحة على اساس اتفاق مشترك فى الشرق الادنى والاوسط لكفالة الاستقرار واتاحة تنمية المنطقة برمتها .

تاسعا - يطلب من البرلمانيين العراقيين المشتركين فى المؤتمر الرابع والثمانين ان يبلغوا هذا القرار الى سلطات بلادهم .

وثيقة قمة السوق الاوروبية المشتركة بشأن الرعايا الاجانب فى العراق (٢٨/ ١٠/ ١٩٩٠)

ان المجلس يدين العراق لاحتجازه الاجانب كرهائن ووضع بعضهم فى المرافق الاستراتيجية العراقية .

ويذكر المجلس العراق بالالتزامات الدولية ويعتبر الحكومة العراقية

مسؤولية مسؤولية كاملة عن سلامة الرهائن .

وتؤكد دول المجموعة مجددا التضامن الكامل فيما ما بينها للسماح باطلاق جميع الاجانب المحتجزين فى العراق والكويت ، وتدين استخدامهم لغرض وحيد غير مجد يهدف منع العراق الى تفريق المجموعة الاوروبية .

وتدين دول المجموعة من دون تحفظ هذه المناورة التى تنتهك ابسط المبادىء الانسانية ، والتى ليس من شأنها سوى تعقيد احتمالات حل الازمة .

وتؤكد المجموعة عزمها على عدم ارسال ممثلين حكوميين على اى مستوى لاجراء محادثات مع العراق لاطلاق الرهائن .

وتشدد على امتناع الاخرين عن القيام بذلك . وتطالب دول المجموعة مجلس الامن مواصلة جهوده لاطلاق جميع الرهائن فورا وتدعم الامين العام للامم المتحدة فى ارسال ممثل خاص لتحقيق ذلك .

قرار مجلس الأمم رقم ٦٧٤

(٢٩ / ١٠ / ١٩٩٠)

تبنى مجلس الامن امس قرارا يدين التجاوزات العراقية فى الكويت ويقر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دى كويار بمهمة مساع حميدة لحل ازمة الخليج . وفى مايأتى النص الحرفى لقرار مجلس الامن :

ان مجلس الامن اذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفورى وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وسلطة حكومتها الشرعية .

اذ يدين الاعمال التى تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال من اخذ رعايا الدول الاخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم والاعمال الاخرى التى قدمت عنها تقارير الى المجلس مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة فى الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

ازاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الاخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول .

واذ يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت وان العراق بوصفه طرفا متعاقدا اساسيا فى تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال التام لجميع احكامها شأنه فى ذلك شأن الافراد الذين يرتكبون اعمال الخرق الخطير او يأمرون بارتكابها .

واذ يشير الى الجهود التى يبذلها الامين العام فى ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى فى العراق والكويت .

واذ يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وازاء الخسائر والمعاناة التى يتعرض لها الافراد فى الكويت والعراق نتيجة لغزوه واحتلال العراق للكويت .

واذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولى المتمثل فى صون السلم والامن الدوليين بالسعى الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية .

واذ يشير ايضا الى اهمية الدور الذى تضطلع به الامم المتحدة وامينها العام فى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

واذ تثير جزعة اخطار الازمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والامن الدوليين وسعيا منه الى تفادى اى تردٍ اخر فى الحالة .

واذ يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الان ذات الصلة وخاصة القرارات ٦٦٠/ ١٩٩٠ و ٦٦٢/ ١٩٩٠ و ٦٦٤/ ١٩٩٠ .

واذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الامن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد .

١ ـ يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمتنع فورا عن اخذ رعايا الدول الاخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم وعن اى اعمال اخرى كالاعمال التى قدمت تقارير عنها الى المجلس والوارد وصفها اعلاه مما يشكل انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

٢ ـ يدعو الدول الى ان تجمع ماتكون فى حوزتها او يقدم اليها من معلومات مدعمة بالادلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين فى الفقرة اعلاه وان تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٣ ـ يؤكد من جديد مطالبته بان يقوم العراق فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الاخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادىء العامة للقانون الدولى وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ ـ يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بان يسمح بمغادرة الكويت والعراق فورا لمن يرغب فى ذلك من رعايا الدول الاخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وان يسهل هذه المغادرة .

٥ ـ يطالب العراق بان يكفل فورا توافر الاغذية والمياه والخدمات الاساسية اللازمة لحماية ورفا الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الاخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت .

٦ ـ يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورفا موظفى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها فى الكويت والعراق وعدم اتخاذ اى اجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها بما فى ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية اشخاصهم ومصالحهم والغاء اوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ ـ يطلب الى الامين العام فى سياق مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة فى مايتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى فى العراق والكويت ان يسعى الى تحقيق اهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الاغذية والمياه والخدمات الاساسية للرعايا الكويتيين وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت واجلاء رعايا الدول الاخرى .

٨ ـ يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولى عن اى خسائر او اضرار او اصابات تنشأ فى مايتعلق بالكويت والدول الاخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ ـ يدعو الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر او التعويض المالى بغية وضع ماقد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولى .

١٠ ـ يطلب الى العراق الامتثال لاحكام هذا القرار وقراراته السابقة . وفى حال عدم الامتثال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير اخرى بموجب الميثاق .

١١ ـ يقرر مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط وبدائم الى ان تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

١٢ ـ يضع ثقته فى الامين العام لاقامة مساعيه الحميدة اذا رأى من المناسب بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من اجل التوصل الى حل سلمى للازمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على اساس قرارات مجلس الامن . ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة فى المنطقة او غيرها الى ان تواصل على هذا الاساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من اجل تحسين الحالة واستعادة السلم والامن والاستقرار .

١٣ ـ يطلب الى الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

تصريحات الرئيسين مبارك وميتران للصحفيين

(٤ / ١١ / ١٩٩٠)

اكد الرئيس حسنى مبارك والرئيس فرانسوا ميتران ان تنفيذ الحصار الاقتصادى بصرامة على العراق من جانب جميع الدول يمكن ان يجنب

العالم اراقة الدماء وتفادى العمل العسكرى . وقال الرئيس ميتران إن صدام حسين أهدر الكثير من الوقت وكان يمكنه ان يجنب العالم صداما مدمرا سيكون أكثر تدميرا له . وقال . ان مشاعر الحرب لاتسيطر علينا ولكن ذلك يجب الا يكون على حساب الحقوق الدولية .

وأكد الرئيس مبارك فى تصريحات الرئيسين للصحفيين قبيل مغادرة الرئيس الفرنسى ميتران الاسكندرية عائدا الى باريس ان الحزم فى تنفيذ الحصار الاقتصادى ، هو افضل وسيلة لتجنب العمل العسكرى وان الحصار يستلزم وقتا اذا تم تنفيذه كاملا والتزمت به جميع الدول فسنتفادى اراقة الدماء ، ونحن نتمنى ذلك .

وعلق على ذلك الرئيس ميتران بقوله : إننا نعمل من اجل السلام ولكن بروح الدفاع عن الحقوق الدولية التى اكدت عليها الامم المتحدة واول واجباتنا هو أن نكون خداما للسلام . وان نتأكد من تنفيذ هذه القرارات باخلاص .. ان مشاعر الحرب لاتسيطر علينا ولكن ذلك يجب الا يكون على حساب الحقوق الدولية .

وحول ما اذا كان قد ناقش مع الرئيس مبارك افكارا جديدة من اجل التوصل الى حل سلمى للازمة اجاب ميتران قائلا : انه إذا كان لدينا أفكار جديدة فليس هذا المكان المناسب للاعلان عنها وقال ان فرنسا حددت موقفها وهو معروف واكرره دائما كما يكرره وزير الخارجية رولان دوما وهو موقف واضح ، وان مصر تتبنى مواقف مشابهة الى حد كبير فقد ارسلت قوات الى المملكة العربية السعودية ونحن ايضا نشارك فى الحصار الاقتصادى ونحن نعتبر فرنسا منفذة لقرارات مجلس الامن .

وحول نتيجة الحصار بعد ثلاثة اشهر من الازمة اجاب ميتران ان الحصار يعطينا نتائج واقعية ولكنه يحتاج الى كثير من الصبر وان كل اسبوع يعطينا نتائج والحصار لابد من ان يطبق بصرامة اذا اردنا ان ينجح وقد يجنب العالم الحرب ، وسوف تنتقلون الى السؤال التالى الم ينجح الحصار واجيب بأن الرئيس العراقى صدام حسين أهدر الكثير من الوقت لكى يجنب العالم نزاعا مدمرا ويكون اكثر تدميرا له .

وحول ما اذا كان قد ناقش مع الرئيس قضية الديون المصرية لفرنسا اجاب الرئيس ميتران لقد بحثنا هذه القضية بالطبع واعطيت ردا وكان ردى ايجابيا .

وحول ما اذا كان هناك حد زمنى معين للحصار الاقتصادى اجاب الرئيس ميتران اننا مازلنا فى أول نوفمبر وان تقديرات الخبراء هو ان ذلك لايمكن ان يؤدى الى نتيجة فى ظرف ثلاثة شهور ونحن فى نهاية الشهور الثلاثة الأولى .

وحول ما قيل عن انه هو شخصيا ـ الرئيس ميتران ـ يتوقع الحرب وما تردد من شائعات بهذا الشأن اجاب الرئيس الفرنسى لقد توجهت بنفسى الى الصحافة عدة مرات وتحدثت امام المجتمع الدولى ولم ادع فرصة للشائعات بل قلت ما افكر فيه .

وعن التصعيد الكلامى فى الايام الاخيرة بين الولايات المتحدة والعراقيين اجاب الرئيس ميتران اننا للأسف ما زلنا فى موقف تحكمه العواطف والتصورات . ونحن الفرنسيين ـ لسنا وحدنا نحاول الخروج من هذا الموقف .

وحول تعليق الرئيس ميتران حول عبور ٢ عسكريين فرنسيين بالخطأ الحدود العراقية من جانب الحدود السعودية حيث احتجزتهم السلطات العراقية اجاب الرئيس ميتران : لقد علمت بالحادث وطلبت التحقيق فيه وحول مايتردد عن عمل فرنسى سوفيتى من اجل اعطاء دفعة ديناميكية للسلام اجاب الرئيس الفرنسى : سوف نرى ، وقال الرئيس ميتران تعليقا على افتتاح جامعة سنجور الناطقة بالفرنسية فى الاسكندرية ، ان الاسكندرية ومصر نقطة انطلاق مصيرية وانه بالنسبة لنا فان معرفة الشباب باللغة الفرنسية على مستوى عال أمر هام ، وقال ان هذه الجامعة سوف تتيح للافارقة التعرف على فرنسا وبالمثل فانها ستتيح للعرب التعرف على فرنسا وهذا امر هام ولا انفى ان الظروف الراهنة كانت مطروحة هنا فى الاسكندرية وبالتحديد مشكلة الخليج واننا نشارك الرئيس مبارك وجهة النظر ونرى المشكلة من نفس الجانب ونتفق على ضرورة القرارات فى مجلس الأمن .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٧

(٢٨ / ١١ / ١٩٩٠)

ـ اصدر مجلس الأمن الدولى قرارا بالاجماع فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ ادان فيه محاولات العراق تغيير السكان لدولة الكويت ، وفيما يلى نص القرار .

ان مجلس الامن مذكرا بالقرارات ، ٦٦٠ (١٩٩٠) فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، ٦٦٢ (١٩٩٠ م) فى التاسع من اغسطس ١٩٩٠ ، ٦٧٤ (١٩٩٠) فى التاسع والعشرين من اكتوبر ١٩٩٠ .

يؤكد قلقة للآلام التى تلحق بالافراد فى الكويت نتيجة الغزو والاحتلال العراقى .. وإذ يعبر عن قلقة العميق ازاء محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية فى الكويت وتدمير السجلات المدنية لحكومة الكويت الشرعية .. وعملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة :

١ ـ يدين المجلس محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية فى الكويت ومحاولات تدمير السجلات المدنية التى وضعتها حكومة الكويت الشرعية .

٢ ـ يطلب الى الامين العام للامم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكانى للكويت والذى صادقت عليه حكومة الكويت الشرعية والذى يشمل السجلات السكانية فى الكويت حتى الاول من اغسطس / آب ١٩٩٠ .

٣ ـ يطلب من الامين العام للامم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكانى للكويت والذى صادقت عليه حكومة الاطلاع على واستعمال نسخة من هذا السجل السكانى ...

نص قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨

(٢٩ / ١١ / ١٩٩٠)

ـ عقد مجلس الامن الدولى جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ باغلبية الاصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلى نص القرار :

ان مجلس الامن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

وإذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الامم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا .

وإذ وضع فى اعتباره واجباته ومسئولياته المقررة بموجب ميثاق الامم المتحدة تجاه صيانة السلم والامن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تامين الامتثال التام لقراراته .

١ ـ يطالب بان يمثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر فى الوقت الذى يتمسك فيه بقراراته ، ان يمنح العراق فرصة اخيرة ، كلفته تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك .

٢ ـ يأذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، مالم ينفذ العراق فى ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ . أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١ أعلاه ، بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن الدوليين الى نصابهما فى المنطقة .

٣ ـ يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للاجراءات التى تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار .

٤ ـ يطلب الى الدول المعنية ان توالى ابلاغ المجلس تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

٥ ـ يقرر أن يبقى المسالة قيد النظر .

المؤتمر الصحفى للرئيس الأمريكى الذى أعلن فيه مبادرته السلمية بشأن الخليج (٣٠/ ١١/ ١٩٩٠)

ـ عقد الرئيس بوش مؤتمرا صحفيا مفاجئا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن فيه عن مبادرة جديدة حيث أعرب عن استعداده لاستقبال وزير الخارجية العراقى طارق عزيز فى واشنطن ، وايفاد وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر الى بغداد فى محاولة جديدة لايجاد تسوية لأزمة الخليج وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولى .. وفيما يلى نص بيان الرئيس بوش الذى القاه فى بداية المؤتمر : ـ

ـ عندى بيان ، بيان افتتاحى ، أطول قليلا من المعتاد ، فاستميحكم عذرا . وسأكون سعيدا للاجابة على الأسئلة . نحن فى الخليج لأن العالم ينبغى الا يكافىء العدوان ، ولايستطيع أن يكافئه . ونحن هناك لأن مصالحنا الحيوية موضع مخاطرة . ونحن فى الخليج بسبب وحشية صدام حسين .

ـ نحن نتعامل مع ديكتاتور خطير لديه رغبة قوية فى استعمال القوة ، ولديه أسلحة دمار شامل ، ويعمل من أجل التوصل الى أسلحة جديدة ، كما يرغب فى السيطرة على واحد من موارد العالم الرئيسية وهذا كله فى حين من الدهر تسطر فيه القواعد لأجل عالم ما بعد الحرب الباردة .

ـ تظل أهدافنا كما كانت منذ البداية ، نطالب بانسحاب العراق الفورى غير المشروط من الكويت ، ونطالب باعادة الحكومة الشرعية للكويت ، ونطالب باطلاق كل الأسرى وبحرية كل السفارات فى أداء مهامها ، ونطالب باستقرار وأمن هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ـ ونحن لسنا وحدنا فى هذه الأهداف ، فالأمم المتحدة وقد انتعشت بحس جديد بالهدف ، تعتبر فى اتفاق تام ، وقد أيد مجلس الأمن اثنتى عشرة قرارا لادانة الغزو الناجم عن غير تحريض والاحتلال العراقى للكويت ، وفرض عقوبات اقتصادية لوقف التجارة كلها من العراق واليه ، وخول استعمال القوة لاجبار صدام على الامتثال .

ـ وقد حاول صدام حسين كل سبيل يعرفه ليجعل من هذا قتالا بين العراق والولايات المتحدة ، ومن الواضح أنه باء بالفشل . إذ تتكاتف قوات ست وعشرين دولة أخرى مع قواتنا فى الخليج والحقيقة هى أنه ليست الولايات المتحدة ضد العراق انما العراق ضد العالم ، ولم يتواجد من قبل برهان على عالم متحد ضد الاسترضاء والعدوان أوضح من هذا البرهان .

ـ كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالامس قرارا تاريخيا ، مرة أخرى ، رفع مجلس الأمن من وظيفة الأمم المتحدة المشروعة فى حفظ السلم ، وقد لايكون صدام حسين ـ حتى الأمس ـ قد فهم ضد ماذا يقف فى رأى العالم ، وآمل أن تأكد الآن أنه لابد من أن يغادر الكويت على الفور .

ـ إنى أسأل باستمرار عن فاعلية عقوبات الأمم المتحدة ـ التى بدأ تنفيذها فى السادس من أغسطس ـ وأنا لاأعرف الاجابة على هذا السؤال .

إذ من الواضح أن للعقوبات بعض التاثير ، غير أنى لااستطيع أن أخبركم أن العقوبات وحدها ستحقق المهمة .

ـ وهكذا أرحب بقرار الأمم المتحدة الصادر بالأمس ، فالديمقراطيات الوليدة فى أوروبا الشرقية ينالها الضرر بشدة بواسطة الآثار الاقتصادية لأعمال صدام . وان الأقطار النامية فى أفريقيا وفى نصف الكرة الغربى هى ضحية لاغتصاب هذا الدكتاتور لجاره الكويت . وان أولئك الذين يشعرون الا مضرة من الانتظار لشهور وشهور لابد أن يعتبروا الضرر المدمر الذى يصيب يحيق كل يوم بالاقتصادات الهشة لهذه الدول التى لايمكنها فى أدنى تقدير أن تتحمله .

ـ وكما شهد رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الن جرنيسبان امس الأول ، تضر الزيادة فى أسعار البترول الناتجة مباشرة عن غزو صدام ـ تضر بلادنا أيضا وان اقتصادنا كما قلت أول من امس فى مرحلة هبوط خطيرة ، واذا استمرت حالة عدم التيقن فى أسواق الطاقة ، سيصبح الهبوط أسوأ .

ـ لقد أوضحت مرة أخرى أسباب ارسالنا للقوات الى الخليج ، ودعونى جذكم بالأشياء التى اهتم بها أكثر .

ـ أولا ، أنى أعرض لا أخلاقية غزو الكويت ذاته ، إذ لايجب لأمة أن تغتصب وتسلب وتعامل بوحشية جارها ، ولاينبغى أن تتمكن أمة من محو دولة عضو فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من على ظهر البسيطة .

وانى مهتم اهتماما قويا بالرهائن جميعا ، الأبرياء الذين احتجزوا ضد ارادتهم فى خرق مباشر للقانون الدولى .

ـ ثم ان هناك سياسة كلبية وحشية تجبر الناس على الاستذلال من اجل اطلاق سراحهم ، وترسل بالبشر فى طرد اسرهم ، وتشحن المبعوثين كالمنقولات . وانى مهتم اهتماما قويا بسفارتنا فى الكويت ، إذ لاتزال الراية مرفوعة هناك ، ولايزال عدد قليل من الأمريكيين داخل السفارة ، غير قادرين على الانتقال . وتنتهك هذه المعاملة لسفارتنا كل مبدأ متحضر من مبادىء الدبلوماسية ، وهذا تحقير لشعبنا وتحقير لبلدنا ، وأنا مصمم على أن تزود هذه السفارة ـ كما ينبغى فى ظل قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ ـ بالمؤنة ، وان يصبح أفراد السفارة أحرارا فى العودة الى الوطن ـ أى نوع من السابقة سترسيها هذه الأفعال للمستقبل إذا مر انتهاك صدام للقانون الدولى دون تحد ؟ وإنى مهتم اهتماما قويا أيضا بمستقبل الكويت ذاتها .

ـ ان قصص الاغتصاب والاغتيال والقتل البارد والسلب المتفش ، لاتصدق ، ولابد أن يتحد العالم المتحضر أجمع ويقول ان هذا النوع من معاملة الناس يجب أن يتوقف ، وأن أولئك الذين انتهكوا الكويت لابد أن يقدموا للعدالة .

وانى مهتم اهتماما عميقا بجهود صدام للحصول على أسلحة نووية . تصوروا قدرته على ابتزاز جيرانه لو امتلك وسيلة نووية يتسلم بلده ، وهى التى كان يجب أن تكون ثرية مزدهرة ويحولها إلى بلد فقير . وهذا كله بسبب شهية نهمة لاتشبع للمعدات العسكرية والغزو .

لقد سئلت لماذا أمرت بمزيد من القوات إلى الخليج . ولازلت على أمل ان نستطيع أن نحقق حلا سلميا لهذه الأزمة . غير أنه اذا تطلب الأمر القوة ، فاننا والست والعشرين بلدا الأخرى التى لديها قوات فى المنطقة ، ستكون لدينا القوة الكافية لانجاز المهمة .

وفى بلادنا ، أعرف أن هناك مخاوف من فيتنام أخرى . دعنى أوكد لكم أنه إذا تطلب الأمر عملا عسكريا ، لن تكون هناك فيتنام أخرى ، فلن تكون هذه حرب مطولة . إذ أن القوات المصطفة مختلفة ، والمعارضة مختلفة ، وسيكون تمويل جيش صدام مختلفا جدا ، والدول المتحدة ضده فى الأمم المتحدة مختلفة ، وطبوغرافيا الكويت مختلفة ، ودوافع قواتنا عالية .

ـ إنى أريد السلام ، انى أريد السلام وليس الحرب . غير أنه لو كان لابد أن تكون هناك حرب ، فلن نسمح لقواتنا أن تكون أيديها مغلولة وراء ظهورها وأنا أتعهد لكم أنه لن تكون هناك أية نهاية معتمة . فلو وجب ارسال جندى الى المعركة ، فستكون لديه قوة كافية تسانده ليفوز ويخرج بأقصى سرعة بعد تحقيق أهداف الامم المتحدة ، ولن اسمح أبدا بجهد غير حاسم .

ـ دعونى أكرر أن ليس لنا قضية مع شعب العراق . وليس لدينا فى الحقيقة سوى الصداقة لهذا الشعب . وفضلا عن هذا فانى أكرر ان ليس لدينا رغبة فى الاحتفاظ بجندى واحد فى الخليج يوما واحدا أطول مما هو ضرورى لتحقيق الأهداف المحددة سابقا .

ليس هناك من هو أكثر منى رغبة فى رؤية حل سلمى لهذه الأزمة وفى الوقت نفسه ، ليس أحد أكثر منى عزما وتصميما على رؤية صدام حسين وقد رد ـ أخيرا ينبهنا الناس إلى الصبر . ولقد صبرت الولايات المتحدة والعالم كله ، وسأستمر صبورا . غير أن قرار الأمم المتحدة الصادر بالأمس ، وهو القرار الثالث عشر لمجلس الأمن ، يقول عن حق لصدام حسين ، ان الوقت ينفذ ، ولابد أن تترك الكويت ، لقد أمهلناك الوقت لتقوم بالتحديد بهذا » .

تحدث كثير من الناس مباشرة الى صدام حسين والى وزير خارجيته طارق عزيز وأصيب الجميع بالاحباط لاصرار العراق المتصلب على الا يترك الكويت .

ـ ومع ذلك ولكى اقطع الميل الاضافى من أجل السلام ، سوف أرسل دعوة الى وزير الخارجية طارق عزيز ليأتى الى واشنطن فى وقت مناسب للطرفين أثناء الجزء الأخير من الاسبوع الذى يبدأ بالعاشر من ديسمبر للاجتماع بى وسأدعو سفراء عدد من شركائنا فى التحالف فى الخليج للانضمام إلى فى هذا الاجتماع .

وفضلا عن هذا سأطلب من الوزير جيمس بيكر الذهاب الى بغداد للقاء صدام حسين وسأقترح على رئيس العراق ان يستقبل وزير الخارجية فى

وقت مناسب للطرفين بين الخامس عشر من ديسمبر والخامس عشر من يناير من العام المقبل

وفى اطار مانصت عليه قرارات الامم المتحدة ، ساكون على استعداد ، وكذلك الوزير بيكر ، لمناقشة كل جوانب ازمة الخليج

ومع ذلك ولكى أكون واضحا جدا بالنسبة لهذه الجهود التى تستهدف استنفاد كل الوسائل لتحقيق حل سياسى ودبلوماسى ، فانى لااقترح مناقشات تنتهى الى ماهو اقل من الانسحاب العراقى الكامل من الكويت ، واستعادة الحكومة الشرعية للكويت وحرية كل الرهائن .

نص ما جاء فى بيان اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة بشأن ازمة الخليج (٥/١٢/١٩٩٠)

ـ جاء فى البيان الصادر عن اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة الصادرة فى ٥ ديسمبر ١٩٩٠ بشأن ازمة الخليج ما يلى :

.. وفى معرض التنسيق والتشاور السياسى استعرض وزيرا خارجية البلدين القضايا العربية والاسلامية والافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ونوها بالتعاون والتنسيق الكامل بينهما .

وتطرق الجانبان الى الاوضاع الخطيرة الناجمة عن استمرار احتلال القوات العراقية لدولة الكويت والتهديدات التى وجهتها ولاتزال توجهها للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى والتى تمثل انتهاكا صارخا لكافة مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى والامم المتحدة وما يمثله من تهديد خطير للامن والسلم الدوليين الامر الذى يتعين ازاءه اللجوء الى كافة الاجراءات والوسائل المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة والجامعة العربية لانهاء هذا الاحتلال

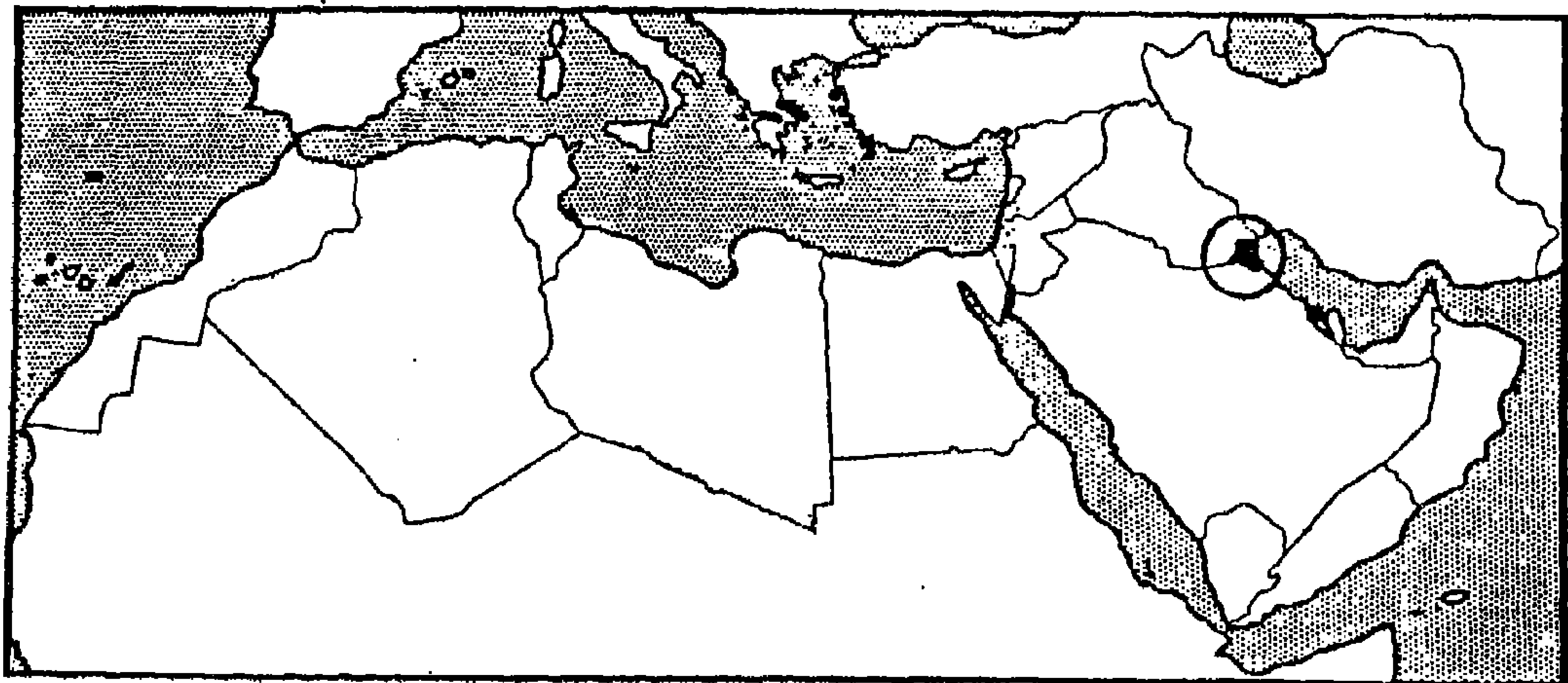
كما ادان الجانبان الممارسات غير الانسانية لقوات الاحتلال المتمثلة فى الاعتداء على دولة الكويت وشعبها والمقيمين فيها من رعايا الدول الاخرى ومحاولة تغيير التركيبة السكانية وترويع الامنين فيها واتخاذ الرهائن وانتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية الامر الذى يمثل خرقا صارخا للمواثيق

والاتفاقيات الدولية وقواعد ومبادىء القانون الدولى .

كما جدد الجانبان تأييدهما الكامل لكافة قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الامن واعربا عن أملهما فى ان يكون فى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ما يدفع القيادة العراقية الى الامتثال للشرعية الدولية بان تعود الى الحق والعدل والصواب فتسحب قواتها فورا من الاراضى الكويتية دون قيد او شرط لتمكين شعب الكويت الشقيق من ممارسة حقوقه المشروعة كاملة على ترابه الوطنى فى ظل حكومته الشرعية .

وفى هذا الصدد اعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن مبادرة الرئيس بوش لاقامة اتصالات مباشرة مع القيادة العراقية لتنفيذ قرارات مجلس الامن تهييء فرصة اخيرة لابعاد خطر الحرب عن المنطقة ويدعو الجانبان القيادة العراقية لان تستجيب للمبادرات التى تسعى الى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الامن الدولى

وقد سجلت اللجنة المشتركة بالتقدير الوقفة التضامنية القوية والحاسمة لمصر الى جانب شقيقتها المملكة العربية السعودية التى تعتبر ترجمة امينة للرؤية المشتركة للامن القومى العربى .



[٢٠] يوميات الأزمة (٢)

(١٥ سبتمبر - ١٥ ديسمبر ١٩٩٠)

١٩٩٠ سبتمبر ١٥ .

قامت الحكومة الفرنسية بطرد ٢٩ من الرعايا العراقيين ردا على اقتحام القوات العراقية للسفارة الفرنسية فى الكويت . كما رصدرت اسماء المؤسسات الفرنسية التى لم تلتزم بالمقاطعة ضد العراق .

وافق العراق على طلب احمد بن بللا واطلق سراح المواطنين الفرنسيين المحتجزين من المرضى والمسنين .

فى سان فرانسيسكو اعلن وزير الدفاع الامريكى فى مؤتمر صحفى خلال زيارته للقواعد العسكرية بان مزيدا من القوات البرية المزودة بدبابات ثقيلة فى طريقها الى السعودية .

وصلت طائرتا استطلاع امريكيتان من طراز « اواكس » الى تركيا وتشاركان فى عمليات المراقبة بقطاع الحدود العراقية - التركية .

اعلن البنك الدولى بانه سيقدم قروضا متعددة ومتنوعة فى السنة المالية القادمة لمصر ولعديد من دول الشرق الأوسط واوروبا الشرقية وذلك لمواجهة الاثار السلبية التى نتجت عن ازمة الخليج (تبلغ قيمة القروض ٥ مليارات بعد ان كانت ٤,٥ مليارات فى السنة المالية الحالية .)

طالب المجلس القومى الايرانى العراقى بسحب قواته من الكويت وأكد التزام ايران بتطبيق العقوبات التى فرضها مجلس الأمن على العراق .

صرح الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى بانه يساند الاقتراح الفرنسى بمد الحظر ضد العراق الى حركة الطائرات . ولكن يجمع الخبراء بان هذا الاجراء اصعب بكثير من الحظر الملاحى المطبق حاليا ضد العراق .

١٩٩٠ سبتمبر ١٦ :

عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا وزاريا محدودا استعرض خلاله الموقف الاقتصادى والاستثمارى الناجم عن ازمة الخليج .

فى السودان اعلن حزب الاتحاد الديموقراطى وحزب الاتحادى والقوى الوطنية تأييدهما لموقف مصر من ازمة الخليج .

اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب فرنسا وعلى اثر اقتحام القوات العراقية السفارة الفرنسية فى الكويت وتبنى بالاجماع القرار رقم ٦٦٦ الذى : يدين اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الاجنبية فى الكويت وينذر العراق بفرض عقوبات اخرى وذلك ردا على انتهاكات العراق لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى . اما بخصوص طلب فرنسا بمد المقاطعة لتشمل حركة الطيران ، فقد فضل المجلس التريث قبل اتخاذ قرار فى هذا الشأن .

نشرت صحيفة « واشنطن بوست » الامريكية تصريحا لرئيس اركان حرب السلاح الجوى الأمريكى بأن « الخيار الافضل فى حالة اندلاع الصراع هو الاغارة على بغداد بالقنابل على ان يكون الهدف الرئيسى هو صدام حسين واسرته » وقد جاء رد وكالة الانباء العراقية فى شكل التهديد « بتدمير قواعد السلاح الجوى الأمريكى المتمركزة فى العربية السعودية . » .

ابدى الرئيس العراقى صدام حسين « دهشة » ازاء توقف الحكومة الفرنسية الذى اتسم منذ عامين على حد قوله - بالعداوة الشديدة ازاء العراق واضاف انه مازال يأمل فى ان تتحسن العلاقات بين البلدين .

رفضت تركيا عرضا من العراق خاص برشوة قدرها مليار و٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الاقتصادى المفروض على العراق دوليا .

١٩٩٠ سبتمبر ١٧ :

اعدم النظام العراقى ٢٠٠ ضابط من بينهم ٣ لواءات على اثر الاشتباه فى محاولة انقلاب .

تمت اقالة رئيس اركان القوات الجوية الامريكية بسبب تصريحاته الخاصة بعزم امريكا قصف بغداد ومقر صدام حسين اذا اندلعت الحرب . وقد خلفه فى هذا المنصب الجنرال ميريل ماك بيك .

عادت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى والعربية السعودية بعد قطيعة دامت ٥٠ عاما .

جاء فى المجلة التليفزيونية « مونيتورا » بان شركة ميس شميدت ـ بوكلوف ـ بلوهن الالمانية هى المسئولة عن تسليم العراق ليس فقط عدد من الهيلوكوبترات ولكن ايضا انظمة دفاع مضادة للطائرات من « طراز » رولاند » الالمانية الفرنسية الصنع .

استقبل الرئيس صدام حسين السيد ياسر عرفات . حضر الاجتماع وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز .

تلقى الامين العام للامم المتحدة رسالة من سفير الكويت لدى المنظمة الدولية تضمنت احتجاجا على الاجراء العراقى الخاص بطرد الكويتيين بالقوة من بلدهم .

تلقت الامانة العامة للجامعة العربية مذكرتين من سفير الكويت لدى المنظمة يفضح فيهما عمليات القمع التى تمارسها القوات العراقية ضد سكان الكويت لاجبارهم على اخلاء المكان ليحل محلهم اسر عراقية .

اعلن وزير التعليم العراقى بان مجانية التعليم مكفولة لجميع الرعايا المقيمين فى الكويت من عرب وغير عرب .. وكان النظام الكويتى قبل الغزو قد انتهج سياسة تعليمية تقتصر على الكويتيين وعلى ابناء اسر مقيمين فى الكويت منذ ٣٠ سنة على الاقل .. اما المدارس الخاصة فان تكاليفها الباهظة قد ادت الى زيادة الاميين فى صفوف الطبقات الفقيرة .

فى بروكسيل عقد وزراء خارجية السوق المشتركة اجتماعا لبحث تطورات الموقف فى منطقة الخليج اسفرت عن قرار برفع الحظر عن منح مالية تبلغ ١٤٦ مليون « ايكو » وهى عملة السوق (١٩٢ مليون دولار) كان من المتفق ان تعطى لسوريا وفقا لاتفاقية وقعت فى يناير ١٩٨٧ بين السوق الاوروبية المشتركة وحكومة سوريا . جاء هذا القرار تقديرا لموقف سوريا من أزمة الخليج .

فى باريس حيث اجتمع للمرة الثانية منذ العدوان العراقى على الكويت وزراء الخارجية والدفاع لدول اتحاد اوروبا الغربية صدر قرار بوضع تنسيق للقوات ـ البحرية والجوية والارضية . التابعة لدول الاتحاد المتواجدة فى منطقة الخليج . ولكن هذا التنسيق لا يعنى الاندماج تحت قيادة واحدة . وفى حالة اندلاع الحرب فان جميع هذه القوات ستندمج وتصبح تحت قيادة امريكية .

قامت وزارة الدفاع البريطانية بانشاء « مركز قيادة للقوات البريطانية فى الشرق الاوسط » .

١٩٩٠ سبتمبر ١٨ :

اكد الرئيس الارجنتينى كارلوس منعم قراره بارسال (عسكريين) الى منطقة الخليج على ان تكون هذه القوات « لحفظ السلام ولتفادى عواقب المواجهة » وان ارسالها سيتم فى اطار تنفيذ العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق برر الرئيس منعم هذا القرار الذى لا يشترك البرلمان ولا الاحزاب فى اتخاذه بانه يريد ان تصبح الارجنتين فى عزلة عن العالم .

ادلى الرئيس اليمنى على صالح بحديث الى مجلة « الاهالى » جاء فيه : ـ ان على العراق ان ينسحب من الكويت لتفادى التدمير التام للمنطقة . انتقد ايضا بشدة وجود القوات الاجنبية فى الخليج التى « تعيد الى الاذهان الصراع المرير الذى خضناه ضد الاستعمار » .

اعلن متحدث عن « البنتاجون » ان العراق قد اعاد كيفية انتشار قواته على الاراضى الكويتية والمناطق المجاورة : واضاف الى قواته ٩٥,٠٠٠ جندى وبذلك يصبح مجموع هذه القوات ٣٦٠,٠٠٠ مدعمين بـ ١,٣٠٠ مصفحات خفيفة و١,٤٥٠ قطع مدفعية واكد المتحدث بان هذا الاتجاه يشير الى توسع فى مسرح العمليات والى دعم القدرة الدفاعية العراقية .

وصلت الى العربية السعودية ١٠ مصفحات المانية الصنع قادرة على رصد الاسلحة الكيماوية من طراز فوكس .

قامت القوات البحرية الفرنسية والبريطانية والهولندية والايطالية بتحديد مناطق الحراسة فى منطقة الخليج بهدف احكام الحظر المفروض على العراق .

عقد وزراء الدفاع للدول الـ ٩ اعضاء اتحاد اوروبا الذين اجتماعا لهم فى باريس بهدف دراسة كيفية دعم تنسيق الجهود البحرية لهذه الدول ومد التعاون بينها الى القوات الارضية .

احيل السيد سعدون شاكر احد الرجال المقربين جدا من صدام حسين وعضو فى مجلس قيادة الثورة الى المعاش لاسباب صحية .

تبدأ شركة الطيران الكويتية رحلاتها فى اول أكتوبر مع اتخاذ القاهرة مقرها الرئيسى .

عاد من بغداد المسئول الايرانى « مانوشير موتاكى » بعد زيارة دامت ٣ ايام استقبله خلالها وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز . تناول خلال هذه الزيارة موضوع « تطبيع العلاقات بين البلدين على اسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وفتح سفارة فى البلدين وتبادل الاسرى » .

تقرر عقد قمة عربية صغيرة فى المغرب خلال ٢٤ ساعة القادمة فى اطار المساعى السياسية العربية من اجل التوصل الى حل سلمى لأزمة الخليج . يحضر القمة : الملك حسين ، وياسر عرفات ، وشاذلى بن جديد والملك الحسن .

ـ ارتفع سعر برميل البترول الى ٣٢ دولار وهو اقصى ارتفاع وصل اليه منذ ٧ سنوات .

١٩٩٠ سبتمبر ١٩ :

ـ قررت الحكومة العراقية تجميد جميع اموال وارصدة وممتلكات الشركات والبنوك الاجنبية الحكومية والخاصة التى تنتمى للدول التى جمدت ارصدة العراق فى الخارج .

ـ وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومة البريطانية بحيث لا يسمح لهم بالحركة الا فى حدود ٢٥ ميلا فقط .

ـ ابلغ وزير الخارجية الامريكى الاردن بانها ستحصل على المساعدات التى طلبتها اذا انضمت الى الاغلبية العربية الممثلة فى الجامعة العربية وابتعدت .

ـ عرض رئيس المخابرات السوفيتية كى ـ جى ـ بى تبادل المعلومات عن العراق مع المخابرات المركزية الامريكية .

ـ صرح مدير المخابرات المركزية الامريكية بان علاقة صدام القوية بالجماعات الارهابية بالاضافة الى ما لدى العراق من اسلحة كيماوية وصواريخ يشكل تهديدا خطيرا للمصالح الدولية

ـ ابدى وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى استعداد بلاده للتفاوض مع العربية السعودية حول ازمة الخليج وللتفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجى حول هذه الأزمة .

ـ وجهت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن نداءا عاجلا لجميع الدول كى تبذل المساعدة للأردن بعد ان قدرت « الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن قطع العلاقات الاقتصادية بين الأردن من جهة والعراق والكويت من جهة أخرى » .

ـ صرح رئيس هيئة قناة السويس السيد عادل عزت بان العائد السنوى الناتج عن قناة السويس سينخفض بمعدل ٢٠٠ مليون دولار اذا دام تطبيق الحظر الملاحى ضد العراق والكويت

١٩٩٠ سبتمبر ٢٠ :

ـ هدد الرئيس بوش باتخاذ اجراءات تتجاوز العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية اذا عجز الحصار الذى تفرضه الامم المتحدة على العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

ـ هدد العراق بتدمير جميع حقول البترول فى منطقة الخليج اذا تعرض لهجوم عسكرى

ـ ارسل مجلس حلف الاطلنطى طائرات استطلاعية اضافية وسفن حربية لتعزيز الامن فى الخليج كما وافق ايضا على ارسال مزيد من طائرات الأنذار المبكر « او اكس » الى تركيا لتقوم بطلعات على الحدود . وعلى تحريك قوة بحرية للخلف (سفن حربية) الى شرق البحر المتوسط .

ـ نفى الفريق عمر البشير رئيس مجلس القيادة الثورية السودانية ما تردد عن وجود عسكرى عراقى بالسودان وأكد ان موقف السودان ضد حل النزاعات العربية بالقوة . وانه لا يؤيد الاجتياح العراقى للكويت ولكنه أيضا ضد الوجود الاجنبى فى الخليج .

ـ عقد الملك الحسن الثانى والملك حسين والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد اجتماعا ثلاثيا فى الرباط استهدف ايجاد صيغة عربية لحل ازمة الخليج .

ـ نفى متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية وجود اى مخطط لاقامة قواعد عسكرية امريكة فى العربية السعودية او غيرها من دول الخليج على المدى الطويل .

ـ وافقت الادارة الامريكية امام الكونجرس عن اعفاء مصر من الديون العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة .

١٩٩٠ سبتمبر ٢١ :

ـ قررت الحكومة اغلاق مكتب الملحق العسكرى العراقى فى القاهرة . وطلبت من اعضائه مغادرة البلاد خلال اسبوع . كما اعتبرت اثنين من الدبلوماسيين العراقيين غير مرغوب فيهم . جاء هذا القرار ردا على قرار مماثل اتخذته الحكومة العراقية باغلاق مكتب ملحق الدفاع المصرى ببغداد .

ـ اعلنت ايطاليا بانها ستقدم لمصر خلال العام الحالى منحة قدرها حوالى ١٥٠ مليون دولار امريكى لتعويضها عن ما لحق بها من اضرار بسبب ازمة الخليج .

ـ قررت المجموعة الأوروبية منح مصر مساعدات غذائية قيمتها ١٠.٥ مليون دولار .

ـ كرر الرئيس بوش تحذيره للعراق بتأييد الارهاب وباقامة علاقات جديدة مع منظمات ارهابية فى بغداد وتقديم مساعدات لمنظمات اخرى منها جماعة ابو نضال وجماعة ابو عباس و ١٥ مايو .

ـ قررت الحكومة العراقية طرد الملحقين العسكريين لاحدى عشرة دولة اوروبية فى بغداد وامرت بتقييد حركة اعضاء السفارات بما لا يتجاوز ٤٠ كم مقر سفاراتهم .

ـ جرى اجتماع بين الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى والرئيس الصينى يانج تشانج كون فى بيكين تناول خلاله تطورات ازمة الخليج والعلاقات الصينية السعودية .

ـ اوقفت السعودية ضخ البترول الى الاردن عبر خط انابيب « تابد لاين » بحجة عدم سداد الاردن ما قيمة ٤٠٨ ملايين دولار مقابل شحنات نفط سابقة .

ـ أعلن الامين العام لاتحاد المقاومة الكردية العراقية « جلال الطالبانى » بان عملية التقارب وتوحيد الجهود بين فصائل المعارضة قد بدات من اجل اسقاط نظام صدام حسين .

ـ الغى بنك انجلترا المركزى فى لندن قرار تجميد اموال البنك الكويتى الوطنى .

ـ ارتفعت اسعار البترول على نحو ملحوظ إذ بلغ سعر البرميل ٣٥ دولار فى نيويورك .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٢ :

ـ كشف تقرير نشرته مجلة « فورين ريبورت » اللندنية عن تنازلات سرية عراقية لايران من هذه : انه قد جرى التفاوض حول تقديم العراق تعويضات مالية لايران . كما تم تحجيم المعارضة الايرانية المتواجدة فى العراق .

ـ قام الرئيس السورى حافظ الأسد بزيارة رسمية الى ايران فى محاولة اقناع القادة الايرانيين بسلامة الموقف الدولى من الغزو العراقى للكويت .

ـ وفقا لما صدر عن وكالة الانباء الجزائرية فان القمة الثلاثية (الجزائر ـ المغرب ـ الأردن) قد توصلت الى مقترحات لاحلال السلام فى الخليج وسيجرى بحث هذه المقترحات من قبل وزراء الخارجية العرب على هامش انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة التابع للأمم المتحدة .

ـ طرح الملك حسين مشروعا لاقرار سلام فى الخليج يتضمن ثلاثة نقاط اساسية :

١) حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائى بين البلدين

٢) حل النزاع بين الكويت والعراق الذى له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تاكيدات بإيجاد حل لمشاكل مثل احتلال اسرائيل للاراضى العربية

٣) خطر انتشار كل اسلحة الدمار النووية والكيماوية .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٣ :

ـ هدد الرئيس صدام حسين بضرب حقول البترول فى منطقة الخليج وضرب اسرائيل اذا تعرضت بلاده للاختناق . جاء هذا التهديد فى بيان صدر عقب اجتماع مشترك برئاسة لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث العراقى . كما صدر فى الوقت الذى يراجع فيه مجلس الأمن اصدار قرار بفرض حصار جوى على العراق . وأكد البيان بان قرار ضم الكويت قرار ابدى لا رجوع فيه تحت اى ظروف .

ـ وصلت المجموعة الثالثة من القوات المصرية بمعداتها العسكرية الى ميناء « ينبع » السعودى لتتخذ مواقعها الى جانب القوات السعودية والاسلامية .

ـ أعلن العراق سحب الدينار الكويتى من التداول بكل فئاته واستبداله بالدينار العراقى اعتبارا من ٦ اكتوبر ١٩٩٠ .

ـ شارك وفد كويتى فى اجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بينما امتنع العراق عن الاشتراك بدعوى ان الكويت لم تعد دولة .

ـ اجتمع وزير الخارجية الكويتى الشيخ صباح الأحمد الجابر بوفد من البرلمان الأوروبى يزور السعودية .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٤ :

ـ ارتفع سعر برميل البترول الى ٤٠ دولار فى اسواق لندن ونيويورك

ـ تلقى الرئيس مبارك رسالة من الملك فهد عن طريق وزير الخارجية السعودية وذلك فى اطار التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين .

ـ اجرى د . بطرس بطرس غالى مباحثات مع السفير الأمريكى بالقاهرة حول ازمة الخليج والاوضاع فى منطقة الشرق الأوسط واوجه التعاون بين البلدين .

ـ القى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران خطابا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة طرح فيه مبادرة لتسوية ازمة الخليج ومشاكل الشرق الأوسط على ٤ مراحل :

١) إعلان العراق التزامه بالانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرعايا الاجانب المحتجزين فى البلدين

٢) ضمانات دولية تكفل تنفيذ الانسحاب العراقى وانسحاب القوات الاجنبية من الخليج واعادة السيادة للكويت

٣) تسوية النزاعات الاخرى فى الشرق الأوسط وخاصة مشكلة لبنان والقضية الفلسطينية وضمان حق اسرائيل فى العيش داخل حدود آمنه .

٤) خفض ترسانات الاسلحة فى الشرق الأوسط واحلال تعاون بين جميع دول المنطقة من ايران حتى المغرب .

طالب مجلس الأمن بالاجماع من « لجنة العقوبات » بحث طلبات المساعدة التى تتقدم بها الدول التى تواجه صعوبات اقتصادية بسبب التزامها بالحظر على العراق .

قامت السلطات الايرانية بالقاء القبض على ٢٩ شخصا كانوا يحاولون تهريب مواد غذائية الى العراق . وهو اول اجراء ايرانى لتنفيذ الحصار الاقتصادى على العراق .

ندد السيد سعد خليل المزين المستشار الدينى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالعدوان العراقى على الكويت الذى اضر بقضية فلسطين وبالامة العربية والاسلاميين .

ذكرت صحيفة « واشنطن تايمز » ان المجموعة الارهابية التابعة لابو نضال قد اعدت عملية لاغتيال عدد من الدبلوماسيين السعوديين فى الخارج وذلك فى اطار حملة عالمية للقيام بعمليات ارهابية يوجهها مساعدو صدام حسين .

ذكر الخبراء الامريكيون ان لدى الولايات المتحدة الان قوة جوية تكفى لشن ١٠٠٠ طلعة جوية فى الضربة الاولى وان الاهداف المختارة لهذه الضربة ستتمثل فى محاولة تدمير جميع القواعد الجوية ـ العراقية . وعددها ٥٠ قاعدة ـ وعدد مماثل تقريبا من منصات اطلاق الصواريخ والطرق الهامة والجسور والمصانع ومقر اقامة صدام حسين .

اجرى تعديل فى برنامج الزيارة التى يقوم بها الرئيس السورى حافظ الاسد الى طهران وعلق المراقبون بان ثمة خلافات حول ازمة الخليج وصعوبات فى التوصل الى موقف مشترك وراء هذا التعديل .

فى تونس عقد المندوبون الدائمون لجامعة الدول العربية اجتماعا لبحث الاعداد لعقد الدورة الـ ٩٤ لمجلس الجامعة الذى سيعقد فى يوم ٢٧ سبتمبر فى تونس .

أعادت تونس علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ابتداء من يوم ٢٤ سبتمبر وكانت قد قطعت علاقتها فى مارس ١٩٨٧ بعد اتهام ايران بتدريب متطرفين تونسيين للقيام باعمال تخريبية .

اعلن صدام حسين بان العراق لا يهدد العربية السعودية ولكنه مصر على رحيل القوات الامريكية عن الجزيرة العربية .

وصلت باخرة هندية محملة بالاغذية والادوية الى ميناء ام قصر العراقى وتلازمها مجموعة من ممثلى الصليب الاحمر الهندى لتتولى مع موظفى سفارة الهند فى بغداد بتوزيع هذه المؤونة .

اعلن وزير البترول الكويتى فى حديث الى صحيفة « واشنطن بوست » بان الجيش العراقى قد وضع الغاما فى ابار البترول بالكويت وان انفجار هذه الالغام قد يسحب كل كمية الاوكسجين من الجو .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٥ :

وافق مجلس الامن على فرض حظر جوى شامل على العراق . اصدر المجلس قراره (رقم ٦٧٠) باغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) .

اختتم الرئيس السورى حافظ الاسد زيارته لايران (٤ ايام) ببيان مشترك اكد فيه الجانبان السورى والايرانى عدم قبول اى تبديل فى الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج وان اى مبادرة سياسية لحل ازمة الخليج يجب ان تقوم على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت .

اعلن الرئيس بوش عن تشكيل جهاز خاص برئاسة وزير الخزانة ف ـ برادى لتنسيق عملية تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول المتأثرة بازمة الخليج .

انعقد فى واشنطن الاجتماع السنوى لمحافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وقد تضمن جدول اعماله خطة لتقديم مساعدات مالية عاجلة للدول المتضررة من ازمة الخليج . وبرنامج لاستيعاب العمال العائدين من العراق والكويت .

قررت مصر زيادة اسعار تصدير البترول المصرى ليصل الى ٢٩ دولار و٣٠ سنتا .

وافقت المانيا الغربية على الافراج عن مليار مارك المانى لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب التأخر فى سداد اقساط الديون . و٢٠٠ مليون مارك وضعت تحت تصرف مصر بدون قيد ولا شرط و٢٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كمنحة .

عرض قائد القوات المعارضة فى الجنوب السودانى جون جارانج ارسال ٥٠٠ فرد من قواته لدعم القوة متعددة الجنسيات فى الخليج .

توجهت ٨ طائرات ايطالية من طراز « تورنادو » الى منطقة الخليج .

حصلت السعودية على اول دفعة من الاقنعة الواقية ضد الغازات السامة ، (٥٠ الف قناع) التى قررت الحكومة السويدية تصديرها الى منطقة الخليج

وجه وزير الدفاع الكويتى نداء الى الشعب الكويتى للتطوع من اجل الدفاع عن الوطن المحتل .

اكدت حكومة بغداد مرة اخرى ضرورة الربط بين مشاكل الشرق الاوسط بهدف « التوصل الى تسوية جذرية » ولكن دون رفض ايضا « تسوية فردية » لازمة الخليج .

ادت مسالة احتمال زيادة الوجود العسكرى البلجيكى فى منطقة الخليج الى ازمة سياسية فى بلجيكا .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٦ :

اكدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى استعدادهما لانهاء الاحتلال العراقى للكويت باستخدام القوة العسكرية طبقا لميثاق الامم المتحدة اذا فشلت الطرق السلمية .

فى بيان استثنائى مشترك صدر فى نيويورك حث الاتحاد السوفيتى والمجموعة الاوروبية الفرق على الاحترام بقرارات الامم المتحدة بدقة وبسحب قواته من الكويت بدون شروط .

اتهمت وكالة الانباء العراقية الاتحاد السوفيتى بالرشوة من الغرب .

كشف مسئول كبير فى وزارة الدفاع الامريكية ان المستشارين العسكريين السوفييت فى العراق يواصلون اعمال الصيانة للطائرات العراقية خلف خطوط المواجهة .

اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان عدد القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق قد بلغ الـ ٤٣٠ الف جندى بالاضافة الى ٣,٥٠٠ دبابة و ٢,٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ١٧٠٠ قطعة مدفعية كما اتسعت رقعة الانتشار بالنسبة للقوات الامريكية .

قررت السعودية طرد ١٢ اخرين من العاملين بالسفارة والقنصلية الاردنية .

اعلن الرئيس التركى « تورجوت اوزال » ان القوة العسكرية العراقية مبالغ فيها وان العراق قد تعد الفرصة للهجوم على اى من جيرانه بعد وصول قوات امريكية فى الخليج . ودعا الى التحلى بالصبر اذ ان العقوبات تحتاج الى مابين ٣ الى ٥ شهور . لكى يبدأ مفعولها .

هددت السلطات العراقية باعدام المواطنين الامريكيين الذين يحتمون بسفارة بلادهم فى بغداد . وكانت الحكومة العراقية قد طلبت من السفارة الامريكية تقديم قائمة باسماء الاشخاص غير الدبلوماسيين الذين يقيمون بالسفارة . وقد رفضت الحكومة الامريكية تقديم القائمة المطلوبة .

فشلت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الامريكى بعد مناقشة طويلة طلب الرئيس بوش باعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (٧,١ مليار دولار) .

قررت الحكومة الفرنسية تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية الناتجة عن ازمة الخليج .

سمحت الحكومة السويسرية بتصدير ادوية الى العراق قيمتها ١٣ مليون دولار .

اكد الرئيس الصينى « يانج شانج » بان بلاده ملتزمة بقرارات المقاطعة الاقتصادية

تم اغلاق مكتب الملحق العسكرى المصرى فى بغداد .

اكد متحدث عن رئاسة الجمهورية بفرنسا بانه لا يوجد خلاف بين واشنطن وباريس حول ازمة الخليج وان المبادرة التى تقدم بها الرئيس ميتران امام الامم المتحدة لا تتضمن اية مفاوضات قبل ان « تسوى مشكلة الكويت والعراق » .

تم القاء القبض على عراقى يحمل جواز سفر كويتى فى مطار القاهرة .

اعلنت مصادر عراقية بان العراق سيمتنع عن امداد جميع الاجانب بالمواد الغذائية ابتداء من اول اكتوبر ١٩٩٠ .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٧ :

القى الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت خطابا امام الجمعية العامة للامم المتحدة .

غادر القاهرة ٧٢ ملحقا عراقيا من بينهم ١٠ اشخاص يعملون بالملحقات الثقافية والعسكرية بالسفارة العراقية .

تراجع العراق عن تهديده بشنق الدبلوماسيين الغربيين اذ لم يسلموا قوائم باسماء رعاياهم المختبئين داخل سفارات بلادهم .

اطلقت البحرية الامريكية طلقات تحذيرية على ناقلة عراقية فى البحر الاحمر واجبرتها على التوقف وبعد تفتيشها تبين انها فارغة فسمح لها باكمال رحلتها .

اعترض كل من السعودية والحكومة الشرعية الكويتية على ادراج الاردن ضمن الدول التى تستحق دعما ماليا وذلك فى الاجتماع الاول للمجموعة الخاصة التى تقرر تشكيلها لتنسيق المساعدات .

اشار تقرير « الفورين ريبورت » الذى تصدره مجلة « لايكونومست » البريطانية الى وجود اتصالات مكثفة تجرى فى الخفاء بين المسئولين العراقيين والاسرائيليين تعهد خلالها الرئيس صدام حسين بعدم شن هجومات على اسرائيل فى مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق فى حالة نشوب حرب الخليج .

ابدى رئيس الوزراء الفرنسى ميشيل روكار اسفه لان الجماعة الدولية لم تبذل نفس الحماس فى تطبيق قرارات مجلس الامن على القضية الفلسطينية كما هو الحال بالنسبة للكويت .

طالب كل من مجلس التعاون الخليجى والجماعة الاقتصادية الاوروبية

التطبيق « غير المشروط » لكافة القرارات التى اتخذها مجلس الامن ازاء ازمة الخليج .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٨ :

ابلغت فرنسا الحكومة المصرية بانها ستقترح على نادى باريس للدول الدائنة ان تجرى تخفيضات على فوائد الديون التى تدفعها مصر لمجرد توصل مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى .

شنت جماعات ارهابية يعتقد انها مؤيدة للعراق هجوما ارهابيا بالقنابل على ملهيين يرتادهما عادة جنود فرنسيون وافراد الجالية الفرنسية فى جيبوتى .

اكد الرئيس بوش لأمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح خلال لقاء تم فى البيت الابيض بان العالم كله يساند ماتقوم به الولايات المتحدة والدول الاخرى من اجل تحرير الكويت .

صرح برنت سكوكروفت مستشار الامن للرئيس الامريكى بان الجهود العراقية لتدمير الكويت كدولة تؤثر على « الجدول الزمنى » الخاص بالجهود الدولية من اجل حل ازمة الخليج بدون اللجوء الى القوة العسكرية .

وافقت لجنة الخدمات المسلحة ، بمجلس الشيوخ الامريكى على طلب الرئيس بوش تخصيص ٢ مليار دولار لتمويل العملية العسكرية فى السعودية .

اوصى صدام حسين فى « وصية سياسية » بشن عمليات ثأر ضخمة ضد الولايات المتحدة واسرائيل والسعودية .. وذلك فى حالة وفاته .

انتقد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا الموقف الاردنى من ازمة الخليج ووصف عدم تطبيق العقوبات بشكل حاسم لن يؤدى سوى الى فتح الطريق امام الحل العسكرى .

كررت مصر رفع سعر البنزين ١٠ ٪ . اكد وزير البترول السيد عبد الهادى قنديل بان هذه الزيادة ستزيد من الدخل القومى ماقيمته ١٥٠ مليون جنيها مصريا مما سيخفف من العجز الذى بدأ فى الموازنة العامة « نتيجة لأزمة الخليج » .

قامت منظمة الحلف الاطلنطى بمناوراتها السنوية فى البحر المتوسط التى ستمتد حتى يوم ١٣ اكتوبر وستجرى فى الجزئين الوسط والشرقى من البحر .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٩ :

تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من العقيد معمر القذافى تناول فيه تطورات الموقف فى منطقة الخليج وقضايا اخرى تهم البلدين .

انعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الخمس الكبرى الاعضاء فى مجلس الامن على الامين العام للامم المتحدة « بيريز دى جويلار » تناول اخر التطورات فى ازمة الخليج .

اكد « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية البريطانى فى حديث صحفى انه اذ لم تنجح الضغوط الدولية فى حمل العراق على سحب قواته فان البديل الوحيد هو اخراجه بالقوة المسلحة .

صرح جيمس بيكر ان اهتمام المجتمع الدولى بالقيام بعمل عسكرى فى حالة فشل الجهود الدبلوماسية قد تزايد بعد اجتماعات جرت مع العديد من وزراء خارجية الدول على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة وان هناك دولا عديدة اوضحت بصورة قاطعة انه يجب عدم تجاهل الاحتمالات الاخرى وهذا يعنى العمل العسكرى .

كتبت صحيفة « واشنطن بوست » : ١) ان المخابرات الامريكية تؤكد ان العراق سيكون لديه كميات كبيرة من الاسلحة البيولوجية جاهزة للاستخدام فى غضون عدة اشهر قليلة ٢) ان لدى العراق اسلحة بيولوجية تؤدى الى انتشار الامراض القاتلة . ٣) ان هذه الحقيقة ستضيف عاملا جديدا فى تقييم القيام على عمل عسكرى امريكى ضد القوات العراقية .

يدأ تحرك اللواء السابع البريطانى المدرع من ميناء « بديمرهافن » الالمانى متجها الى السعودية ، ويضم ١٢٠ دبابة « تشالنجر » مدرعة و ٩ الاف من القوات البريطانية . ويعد هذا اللواء من اكفأ الوحدات فى القوات البريطانية .

جرى لقاء فى عمان بين الملك حسين وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى تناول الطرفان خلاله ازمة الخليج والجهود المبذولة لتسويتها سلميا فى اطار عربى .

اعلن حسين ارشاد رئيس بنجلاديش ان ٦ دول اسلامية اسيوية سوف تطرح مبادرة جديدة لحث العراق على الانسحاب من الكويت واعادة الحكومة الشرعية اليها . (بنجلاديش وبرونى واندونيسيا وماليزيا وباكستان ومالديف »

تقدمت سوريا بمذكرة الى الجامعة العربية ومجلس الامن حول الاضرار التى لحقت بها بسبب ازمة الخليج والتى قدرتها بحوالى مليار و ٧٢٠ مليون دولار ،

غادر السعودية اكثر من ٢٠ الف يمنى بعد اعلان السلطات السعودية الغاء الامتيازات التى كان اليمنيون يتمتعون بها .

دافع رئيس وزراء اليابان عن طريقة استجابة بلاده حيال ازمة الخليج قائلا ان اليابان من اوائل الدول التى تحركت فى اعقاب الغزو العراقى للكويت فى اليوم التالى قررت تجميد الارصدة الكويتية لديها .

طلبت الحكومة اليمنية من المسئولين العرب التوسط لحل الازمة التى قامت بينها وبين العربية السعودية والتى نتج عنها طرد ٢٠ الف يمنى من السعودية كما طلبت نفس الشيء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . دافعت اليمن عن موقفها قائلة انه لا يختلف فى جوهره عن موقف العربية السعودية وسائر دول الخليج . وتتفق معهم فى ضرورة الانسحاب العراقى من الكويت وفى ايجاد تسوية عربية للازمة القائمة فى الخليج .

استقبل الشيخ زايد بن سلطان النهيان وزير الدفاع الايطالى الذى سلمه رسالة من الرئيس الايطالى فرانشيسكو كوسيجا حول ازمة الخليج .

١٩٩٠ سبتمبر ٣٠ :

صرح وزير الخارجية السوفيتى بان « مواقف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول دور الامم المتحدة فى بناء نظام عالمى جديد تزداد تقاربا » واشار الوزير بان الاتحاد السوفيتى سيشارك فى عملية عسكرية تابعة للامم المتحدة ضد العراق اذا قرر مجلس الامن ذلك . وكرر الوزير ايضا اهتمامه بالدور الذى يمكن ان تقوم به « لجنة اركان الحرب » التابعة للامم المتحدة والمنصوص عليها فى ميثاقها ولكنها لم تعمل بعد .

اعربت الصين الشعبية عن استيائها ازاء قرار اليابان بارسال قوات غير مقاتلة الى الخليج وذلك فى اطار معارضة بكين لما سمته « اعادة تسليح اليابان »

جرت اتصالات بين وزير الخارجية الايرانى ووزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى على هامش الجمعية العمومية للامم المتحدة فى نيويورك ، وقد تناولت ضرورة وضع حد للاحتلال الكويت وكافة الاجراءات اللازمة لضمان أمن الخليج على المدى الطويل .

استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى . الذى سلم الرئيس المصرى رسالة من اخيه الرئيس حافظ الاسد . تتعلق بالتطورات الجارية على الساحة العربية وفى مقدمتها ازمة الخليج .

اذاعت بغداد رسالة جديدة لصدام حسين فى ذكرى المولد النبوى الشريف اكد فيها : ١) ان احتلاله للكويت قد اعاد حقا مغتصبا للعراق المؤمن ٢) ان القوات المسلحة العراقية مستعدة للقتال دفاعا عن « محافظة الكويت » ٣) ان شعار الجمع المؤمن يجب ان يكون « انسحاب القوات الاجنبية من ارض نجد والحجاز والخليج العربى وفك الحصار عن العراق . ٤) ان العراق مصمم على « الا تعود الامور الى ماكانت عليه قبل ٢ اغسطس ٥) ان العراق يعتبر من الاعداء من يقف من العرب والمسلمين فى نقطة وسط بين الصفين .

جاء من وكالة الانباء العراقية بان صدام حسين قد اقترح على الرئيس بوش تشكيل لجنة عمل مشتركة من الكونجرس الامريكى والمجلس الوطنى العراقى لبحث ازمة الخليج .

كشفت صحفتان برازيليتان عن قيام علاقات تعاون سرية بين العراق واسرائيل وحكومة جنوب افريقيا . وان العراق قد استورد من هذه الاخيرة ٢٠٠ مدفع عيار ١٥٥ مليمتر ، وان بريتوريا قد امتثلت اخيرا لقرارات مجلس الامن وقررت وقف تزويدها العراق بالاسلحة

صرح صدام حسين بانه مستعد لاجراء حوار مع فرنسا حول مبادرتها مؤكدا انه لا سبيل للرجوع الى وضع ماقبل غزو الكويت في ٢ اغسطس الماضي .

١٩٩٠ اكتوبر ١ :

صرح الرئيس بوش امام الجمعية العامة للامم المتحدة بانه يبحث عن تسوية سلمية لازمة الخليج واضاف ان انسحابا عراقيا من الكويت سوف يفتح الطريق امام تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط . واشاد بوش بالدور الذى قامت به الامم المتحدة في ازمة الخليج والتي اتاحت عزلة العراق عن العالم .

دعا العلماء العراقيون « الامة العربية والاسلامية » الى شن حرب جهاد من اجل طرد « الكفار من الاراضي المقدسة » والى انقاذ « الكعبة وضريح الرسول وتحرير الامة الاسلامية من الهيمنة الامريكية » .

افصح رؤساء دول الخليج من خلال صحافتهم عن رفضهم الحوار مع الرئيس صدام حسين واتهموا الرئيس العراقي بدفع المنطقة الى مواجهة عسكرية .

اعرب وزير الخارجية البلجيكي عن اسفه لان المبادرة التي طرحها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران على الامم المتحدة لم تكن موضعا للتشاور بين وزراء الجماعة الاوروبية قبل عرضها . واضاف انه لا يدين المبادرة الفرنسية في مضمونها ولكنه « الاجراء الذى اتبع لم يكن بالتاكيد في اتجاه دعم التكامل الاوروبي » . واوضح الوزير بان « الجماعة الاقتصادية الاوروبية لم تعارض ابدا تسوية سياسية لازمة الخليج في نطاق الامم المتحدة » ولكن « البعض يرون بان المبادرة الفرنسية كانت سابقة لاوانها » .

- حذر الرئيس حسنى مبارك من اندلاع الحرب اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية في اجلاء العراق عن الكويت واكد ان على العراق ان ينسحب اولا فاذا كانت هناك تنازلات بعد الانسحاب فانها يجب ان تاتى من جانب الحكومة الشرعية للكويت .
- اجمع زعماء الكونجرس الامريكي على اتاحة مهلة كافية للعقوبات الاقتصادية لتؤدى مفعولها قبل التاكد من عدم فعالية هذا الاسلوب في معالجة ازمة الخليج .
- اعلنت اسرائيل انها ستبدا توزيع اقنعة واقعية من الغازات السامة على افراد الشعب
- اعلن العراق الافراج عن ٩ من الرعايا الفرنسيين المحتجزين لديه .
- أجرت القوات الامريكية تدريبات مع القوات السعودية والعربية في المواقع القريبة من منطقة الحدود العراقية .
- افتتح الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت اجتماع المؤتمر الاسلامي بنيويورك باعتباره رئيسا لمنظمة المؤتمر الاسلامي .
- رفضت بريطانيا العرض المقدم من العراق والخاص باجراء مفاوضات من اجل ايجاد تسوية لازمة الخليج وطالبت بغداد بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بازمة الخليج
- قامت الولايات المتحدة باتصالات مكثفة مع حلفائها والاتحاد السوفيتي من اجل تبنى مجلس الامن لقرار جديد يتضمن اللجوء الى القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت
- صرح متحدث عن وفد اسلامي يمثل ١١ دولة عربية واسلامية السيد حسن الترابي ان العراق مستعد للانسحاب الجزئي من الكويت وذلك في إطار عملية سلام شاملة في الشرق الأوسط (الدول الممثلة : الاردن ، سوريا ، مصر ، تونس ، الجزائر ، السودان ، اليمن ، تركيا ، الباكستان ، ماليزيا ، ودولة فلسطين) .
- اكد وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبدالعزيز ان القوات الامريكية متواجدة في السعودية بناء على طلب من المملكة السعودية من اجل « الدفاع عن المملكة » وانها ستنسحب « فورا » بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت

١٩٩٠ اكتوبر ٢

- افاد متحدث عن وزارة الدفاع الأمريكية بان حجم القوات الامريكية المتواجدة في الخليج قد ناهز الـ ١٧٠ الف جندى مقابل ٤٣٠ الف جندى حجم القوات العراقية الموجودة في الكويت والمناطق المجاورة لها
- بلغت قيمة الديون العراقية لدى مصر مليارا من الدولارات وهى تمثل مستحقات العمالة المصرية (٤٠٠ مليون) وديون لم تسدد لشركة مصر للطيران (١٠٠ مليون) واخرى لم تسدد عن مبادلات تجارية (٥٠٠ مليون دولار)
- تم القاء القبض على العديد من الارهابيين من رعايا « ٣ دول عربية » في القاهرة والاسكندرية .
- اجرى الرئيس حسنى مبارك اتصالا تليفونيا مع الرئيس اليمنى « على عبدالله صالح » تناول فيه ازمة الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين .
- قابل الرئيس حسنى مبارك رئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » الذى يقوم بجولة في الشرق الأوسط تشمل الاردن وتركيا والعربية السعودية وسلطنة عمان وقد صرح الوزير اليابانى على اثر مقابلة بان « اليابان سيحاول مساندة مصر اقتصاديا وهى الدولة الاكثر تضررا من أزمة الخليج » .
- صرح الاردن مرة اخرى بمرور سيارات النقل المتجهه الى العربية السعودية والى سائر دول الخليج قادمة من سوريا .
- قدم الى القاهرة وزير الدفاع الهولندى مستر « ريلوس تربيك » الذى يقوم بجولة في منطقة الشرق الأوسط شملت الرياض ودبى

- صرح وزير الدولة المغربى مولاى احمد علوى بان الوساطة العربية التى قام بها الملك حسين والملك الحسن الثانى والرئيس الشاذلى من جديد لايجاد تسوية عربية لأزمة الخليج في ١٩ سبتمبر الماضى كانت محاولة فاشلة .
- تقرر تاجيل الاجتماع الذى كان سيعقد في البندقية بين وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجامعة العربية وذلك في نطاق الحوار العربى - الأوروبى قد فضل الجانب الاوروبى تاجيل هذا الاجتماع الذى كان سيتناول الوضع في الخليج من اجل « القيام بمرحلة جديدة من الاعدادات والتعمقات » .
- اعلن العراق عن « مساندته التامة » لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة الاسلحة المدمرة وليس فقط الاسلحة الكيماوية وان « هذا الاجراء يجب ان يطبق على الجميع بما في ذلك اسرائيل » .
- صرح مسئول من اتحاد اوروبا قادما من رحلة استطلاعية في الخليج بانه من المحتمل ان يكون العراق قد وضع الغاما في منطقة وسط الخليج وفي ميناء الكويت .
- دخلت حاملة الطائرات الامريكية « اندبندنس » مياه الخليج تحرسها مجموعة من البواخر لتقوم بعمليات روتينية خلال اقامة قصيرة في الخليج .
- قررت الجماعة الاقتصادية الاوروبية منح معونة مالية قدرها ٢ مليون دولار الى الدول التى تضررت من ازمة الخليج (مصر ، الاردن ، تركيا)

١٩٩٠ اكتوبر ٣

- قام الرئيس صدام حسين بزيارة الى الكويت وتجول في شوارع مدينة الكويت .
- قام نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان بزيارة الى عمان وتقول مصادر علمية بانه سيلتقى في عمان برئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » .
- قام الرئيس فرنسوا ميتران بزيارة لمدة ٢٤ ساعة الى ابو ظبى في محاولة تاكيد عزم حكومته على موقفها الحاسم ازاء العراق وتضامنها مع دول الخليج .
- صرحت الملكة نور خلال مناقشة جرت داخل معهد « بوكنجز » بواشنطن بان الاردن مازال يستورد البترول العراقى على الرغم من العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة واضافت ان اى توقف تام للواردات العراقية سيؤدى إلى انهيار إقتصاد الاردن الذى اصبح على حافة الافلاس نتيجة لأزمة الخليج .
- اعرب الرئيس حسنى مبارك عن امله في ان يسفر لقاء رئيس الوزراء اليابانى مع وزير الخارجية العراقى في عمان عن قبول العراق تسوية لأزمة الخليج

ـ وافقت لجنة فرعية فى مجلس الشيوخ الامريكى لمنح المعونات الخارجية على مشروع قانون يمنح معونة خارجية قدرها ١٥ مليار دولار ويتضمن الغاء ٦.٧ مليار دولار تمثل الدين العسكرى المصرى كما يحرم اى معونة للدول التى تتاجر مع العراق متخطية فى ذلك الحصار المطبق على العراق.

ـ وصل رئيس الوزراء اليابانى توشيكى كايفو ، الى عمان فى زيارة تدوم يومين وقد صرح الضيف بأن بلاده قد قررت منح ٢ مليار دولار الى ٣ دول تضررت من أزمة الخليج وهى مصر الاردن تركيا .

ـ صرح مبعوث سوفيتى ، افجينى بريماكوف ، بأن حوالى ٥ الاف سوفيتى مازالوا يعملون فى العراق . وقد وصل المبعوث السوفيتى الى عمان على رأس وفد ليسلم الملك حسين رسالة من الرئيس جورباتشوف

ـ يفيد تقرير صادر من « مركز سيمون فيسنتال » بلوس أنجليز بأن هناك ٢٠٧ شركة غربية باعت مواد كيماوية وتكنولوجية للعراق .. وأوضح التقرير أن الشركات الأمريكية كانت تتعامل مع حكومة بغداد بموافقة حكومتها . اما الشركات الألمانية الغربية فقد كان نشاطها فى هذا المجال غير قانونى .

ـ صرح رئيس أركان الحرب السوفيتى الجنرال « ميخائيل موسييف » فى حديث أجراه مع صحيفة نيويورك تايمز « بأنه لايمكن أن يتصور حل لأزمة الخليج باللجوء الى القوة . وأن عزلة صدام حسين وإندلاع المظاهرات ومحاولات الانقلاب سوف تجبره على البحث عن تسوية دبلوماسية . وأوضح بأنه اى إختيار عسكرى لحل أزمة الخليج .

ـ يجب ان يحظى بالضوء الأخضر من قبل منظمة الأمم المتحدة . أى من خلال « لجنة الاركان حرب العسكرية » التابعة للأمم المتحدة والتى يجب تنشيطها .

ـ صرح رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحق شامير بأن هناك خلافات بين اسرائيل والولايات المتحدة خاصة بأزمة الخليج .

ـ تم القبض على واحد من اثنين من الفلسطينيين دخلوا الأراضى المصرية قادمين من ليبيا .

١٩٩٠ اكتوبر ٤ :

ـ أعلن مضر بدران رئيس الوزراء الأردنى أنه « سيطبق خلال الايام القادمة إجراءات تستهدف بيع الوقود بالبطاقة . كما أوضح بأن الأردن تجد فى البحث عن موارد اخرى غير العراق لتزويدها بالنفط . المعروف أن الأردن تستورد من العراق ٤٠٪ من إحتياجاتها البترولية .

ـ وجه الرئيس حسنى مبارك إنذارا صارما الى الفلسطينيين وهاجم بشدة النظام العراقى وإتهم الرئيس صدام حسين بعدم الصراحة وبأن له اتصالات غير مباشرة باسرائيل .

ـ صرح نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان بأن المحادثات التى اجراها فى عمان مع رئيس الوزراء اليابانى « تو شيكى كايفو » . لم تؤد الى « توافق فى الآراء » وقد

ـ أدلى الوزير العراقى بتصريح جاء فيه أن العراق يرفض اى مبادرة تتضمن شروطا مسبقة وأنه يفضل « الحرب على الاستسلام »

ـ قامت بوزارة البترول العراقية بتغيير جميع أسماء المنشآت البترولية فى « محافظة الكويت » .

ـ أعلن سفير إيطاليا فى الكويت بأنه « سيضطر الى الرحيل عن السفارة نتيجة للحصار المفروض عليها من قبل القوات العراقية .

ـ بلغ عدد الأجانب الفارين من العراق والكويت ٩٠٠ الف شخص .

ـ وصل الى باريس ٩ فرنسيون كانوا محتجزين كرهائن فى بغداد .

ـ وصف نائب رئيس الوزراء العراقى الخطاب الذى القاه الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران أمام الامم المتحدة انه « قريب من المبادرة العراقية الذى أعلنها العراق فى ١٢ أغسطس الماضى » . وأن العراق يرفض أى « انتقاء » فى الشرعية الدولية ويطالب بتطبيق نفس المعاملة على الجميع .

ـ تواصل العربية السعودية مفاوضاتها مع إيران من أجل تسوية مشكلة الحجاج الايرانيين .

ـ استقبل الرئيس صدام حسين السيد ياسر عرفات وتناولت المقابلة « الوضع فى العالم العربى والقضية الفلسطينية وآخر التطورات فى المنطقة » .

ـ وصل الى بغداد السيد ايفجينى بريماكوف « عضو المجلس الرئاسى السوفيتى فى زيارة استهدفت « التوصل الى اتفاق مع العراقيين حول إنسحاب معظم الرعايا السوفييت »!

ـ اكد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الذى يقوم بزيارة فى منطقة الخليج العسكرى الفرنسى ازاء منطقة الخليج » كما صرح بأن الحصار يعد فرصة من أجل تسوية الأزمة « دون صراع » .

١٩٩٠ اكتوبر ٥

ـ تلا السيد صلاح طلعت قدرات عضو البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة الخطاب الذى كان وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز ينوى قراءته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن ترفض السلطات الأمريكية السماح للطائرات العراقية بالهبوط فى المطارات الأمريكية . إتهم فيه الولايات المتحدة وحلفاءها بالتطلع الى فرض السيطرة على الحقول البترولية فى المنطقة وبفرض امبرياليتهم السياسية والاقتصادية وهيمنتهم العسكرية على العالم وعلى دول العالم الثالث بصفة خاصة ! .

ـ بلغ عدد الكويتيين الفارين الذين لجأوا الى السعودية حوالى ٣٠٠ الف شخص .

ـ كتبت صحيفة « لوس انجليز تايمز » بأن لدى العراق سلاح هدام وهو « المتفجر الغازى » الذى تبلغ قوته المدمرة ١٠ أضعاف قوة المفجرات التقليدية .

ـ أعلن العراق عن نيته فى الالتجاء الى منظمة الطيران المدنى الدولية فى محاولة الحصول على « عدم الصحة القانونية » للحصار الجوى الذى قرره مجلس الأمن فى ٢٥ سبتمبر الماضى .

ـ صرح وزير الدولة للشئون الخارجية د . بطرس غالى بأن « مصر قادرة على إفشال اى محاولة عراقية تستهدف الاخلال بالأمن المصرى من خلال عمليات ارهابية » .

ـ فى حديث أجرته الصحيفة التونسية « الصباح » أعلن السيد ياسر عابد ربه العضو فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن المنظمة سوف تعرض مشروعا من ١٠ نقاط على المجلس المركزى الفلسطينى عند إنعقاده فى تونس فى ١٠ اكتوبر لتكون اساسا لمبادرة سياسية فلسطينية من أجل تسوية أزمة الخليج .

ـ بلغ عدد اللاجئين الاجانب فى معسكرات الاستقبال بالاردن والفارين من الكويت والعراق حوالى ٤٣,٠٠٠ نصفهم من سرى لانكا و١٥ الف من الهنود و ١٦٠٠ من بنجلاديش .

ـ صرح وزير الدفاع الاسرائيلى السابق إسحق رابين بأن الحرب مع العراق قد إزدادت احتمالاتها عما كانت منذ شهر مضى !! وأوضح بأن الولايات المتحدة هى القوى الوحيدة القادرة على إجبار العراق على الاجلاء عن الكويت » . وانه ربما كان « العراق مجرد نمر من ورق » . ومن وجهة نظر رابين فإن الرئيس الامريكى جورج بوش والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قد إتفقا على إشراك الاتحاد السوفيتى فى الجهود الرامية الى تحقيق تسوية للمشكلة الاسرائيلية ـ العربية » بعد الانتهاء من ازمة الخليج » .

ـ اسفرت المحادثات بين رئيس الوزراء اليابانى « تو شيكى كايفو » و « يلديريم اكبولوت » رئيس الوزراء التركى عن منح اليابان مساعدة لتركيا قدرها ٢٠٠ مليون دولار . (حصلت مصر من اليابان ٣٠٠ مليون دولار . والأردن : ١٠٠ مليون دولار)

١٩٩٠ اكتوبر ٦ :

ـ حذرت وزارة الخارجية الامريكية رعاياها من السفر الى الشرق الأدنى والشرق الأوسط والى شمال أفريقيا .

ـ تم إجلاء السفارة الايطالية فى الكويت .

ـ إستدعت السعودية سفيرها فى الأردن ردا على استدعاء الأردن سفيرها فى الرياض .

ـ ابدى المجر إستعداده للمساهمة فى عملية عسكرية فى منطقة الخليج بعد أن وافق البرلمان المجرى على إرسال وحدات عسكرية طبية لدى قوات الأمم المتحدة فى الخليج .

ـ إستقبل الرئيس العراقى صدام حسين السيد أحمد بن شريف العضو فى اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى الجزائرية الذى اكد على اثر هذه

المقابلة بان ازمة الخليج الراهنة يجب أن تتم تسويتها على يد العرب ، دون اى تدخل او وصاية أجنبية » .

ـ رفض وزير الخارجية السورى السيد فاروق الشرع وجود « اى علاقة » فى تسوية أزمة الخليج بين احتلال الكويت من قبل العراق وبين المشكلة الفلسطينية .

ـ إستقبل وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حيث إستعرض الاتفاق « الوضع فى الخليج والعديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك » .

ـ وفى بغداد ايضا التقى ياسر عرفات بمبعوث الاتحاد السوفيتى السيد « ايفيجنى بريماكوف » حيث تناول الاتفاق كيفية « التنسيق من أجل عمل مشترك يستهدف تسوية ازمة الخليج » .

ـ أعلن رئيس البرلمان الكويتى السابق « السيد أحمد سعدون » وفاءه لاسرة آل الصباح الكويتية .

٧ اكتوبر ١٩٩٠ :

ـ اسفر اللقاء بين وزيرى خارجية سوريا ومصر فى دمشق عن بيان يؤكد مرة أخرى على ضرورة الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت .

ـ اعلنت قطر عن الغاء الديون التى على ١٠ دول عربية وافريقية ومن هذه مصر وسوريا وذلك وفقا لالتزام اتخذته قطر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الـ ٤٥ .

ـ صرح قائد القوات السورية المنتشرة فى العربية السعودية بان سوريا لن تشارك فى اى عملية هجومية ضد العراق : وان قواته قد جاءت الى السعودية من اجل الدفاع عن « الاماكن المقدسة » فى مكة والمدينة . كما حذر القائد السورى القيادة العراقية عن اتخاذ اى عمل عسكرى قد يسفر عن « خسائر فادحة » .

ـ القت قوات الأمن المصرية القبض على ٥ اعضاء آخرين ينتمون الى مجموعة ابو نضال الارهابية و كانوا يحملون متفجرات تم لهم الحصول عليها من اصوليين مصريين متطرفين بهدف القيام باعمال تخريبية فى الاماكن السياحية والميادين العامة ومنطقتى جنوب سيناء والبحر الأحمر .

ـ اكد مجلس الوزراء السودانى فى اجتماع برئاسة الفريق عمر البشير بان « اى تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه ! !

٨ اكتوبر ١٩٩٠ :

ـ استقبل الرئيس حافظ الاسد د . عصمت عبد المجيد ود . اسامة الباز .

ـ عاد د . صفوت الشريف وزير الاعلام الى القاهرة قادما من طرابلس حاملا رسالة من الرئيس الليبى معمر القذافى الى الرئيس حسنى مبارك تتناول ازمة الخليج والجهود الدولية من اجل حلها وكيفية دفع العمل العربى المشترك بين مصر وليبيا .

ـ صرح د . عاطف عبيد بان ديون مصر تبلغ ٤٢ مليار دولار منها ٦ مليارات للدول العربية .

ـ اكد العقيد معمر القذافى فى خطاب امام مؤتمر الشعب العام فى دورته الاستثنائية بمدينة مصراته ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل ازمة الخليج . كما استنكر عمليات القتل التى يتعرض لها المصريون فى العراق .

ـ جاء فى دراسة صادرة عن الكونجرس الامريكى ان العراق لن يصمد طويلا أمام الحصار الدولى وان نتائج الحصار ستظهر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر .

ـ اعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بان حكومته مستعدة للافراج عن كافة الرهائن الغربيين المحتجزين فى الكويت والعراق اذا تعهد الرئيس بوش بعدم مهاجمة العراق .

ـ اعترض على اكبر رفسنجانى الرئيس الايرانى فى حديث ادلى به الى صحيفة « ليموند » الفرنسية على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق . وانه لو حدث ذلك فان ايران ستتحرك لمنعه .

ـ غادر العراق اكثر من ١٠٠ من الفنيين السوفييت فى شئون البترول عائدين الى بلادهم .

ـ رفضت السلطات السعودية السماح لطائرة ليبية كانت تقل ياسر عرفات بالمرور فى مجالها الجوى .

٩ اكتوبر ١٩٩٠ :

ـ أكد د . اسامة الباز فى محاضرة القاها بنادى القضاه عن امل مصر فى التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج وذلك من خلال تجميع الارادة العربية للتأثير على العراق من اجل الانسحاب من الكويت . كما اكد ان وجود قوات مصرية فى السعودية من اجل الدفاع عن العرب بايدى عربية . ولمنع حدوث الحرب .

ـ جرى لقاء بين الرئيس بوش والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، سبقه مؤتمر صحفى اكد فيه الرئيس بوش انه لا علاقة بين ازمة الخليج والوضع فى الاراضى العربية المحتلة . وان صدام حسين لن ينجح فى تبرير غزوه غير القانونى للكويت بربطه بالمسأله الفلسطينية .

ـ اكدت مجلة « الايكونوميست » البريطانية ان توجيه ضربة عسكرية ضد العراق يبدو امرا لا مفر منه وان العراق يستطيع أن يحيا فى ظل العقوبات المفروضة عليه لمدة ٦ شهور اخرى .

ـ صرح صدام حسين بان لديه نوع جديد من الصواريخ التى طورها يبلغ مداها مئات من الكيلو مترات . وان لا خيار امام اسرائيل سوى الانسحاب من الأراضى العربية وان على القوات الامريكية لابد من ان تغادر الاماكن المقدسة .

ـ صرح مسئول كبير فى المانيا بان هناك ٢٠ شخصا يعملون بـ ٩ شركات المانية متهمين بمساعدة العراق فى الحصول على اسلحة كيماوية وغيرها . بطرق غير قانونية .

ـ صرح متحدث عن الرئاسة الفرنسية بان انسحاب القوات العراقية من الكويت لا يشكل شرطا مسبقا لكن توجه الأمم المتحدة الدعوة الى عقد مؤتمر دولى حول النزاع الاسرائيلى ـ العربى وان الأمر يفرض نفسه الآن . وانه ليس هناك ما يدعو الى اقامة علاقات زمنية بين القضية الفلسطينية وازمة الخليج .

١٠ اكتوبر ١٩٩٠ :

ـ اضاف المجلس التنفيذى لليونسكو الى جدول اعماله وبناءا على طلب تقدم به الكويت ، بندا يختص « بهدم المؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية فى الكويت المحتل من العراق » .

ـ انعقد فى روما اول اجتماع وزارى من اجل اقامة « التعاون فى منطقة غرب البحر المتوسط تشمل الاستثمارات وتدفق العمالة والبيئة والديون والزراعة .. وهو اجتماع يجرى فى نطاق الحوار العربى الأوروبى .

ـ ابلغ د . بطرس بطرس غالى السيد بيريز دى جويلار الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من الرئيس مبارك يؤكد فيها دعم مصر للأمم المتحدة ولمجلس الأمن ولوزير الامين العام فى التصدى للمشاكل العالمية ومعالجة الاحتلال العراقى للكويت ولقضية القدس .

ـ صرح « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية البريطانى بان الفرصة مازالت قائمة لاخراج العراق من الكويت بالضغوط السلمية وان لا مفر أمام صدام حسين من الانسحاب من الكويت . وان اى محاولة من جانبه لاستخدام الاسلحة البيولوجية او الكيماوية سيعم الرد عليها بطريقة تؤدى الى الدمار الشامل للعراق .

ـ اعلن « البنتاجون » ان سفنا امريكية وبريطانية واسترالية ارغمت شاحنة عراقية على تغيير مسارها الى بحر العرب بعد ان تأكد انها لا تحمل سوى مواد غذائية قادمة من الولايات المتحدة .

ـ سجلت اسعار البترول ارقاما قياسية جديدة فى الاسواق العالمية . وصل سعر البترول الامريكى من نوع « ويست تكساس » ، « الترميديت » الى ٤٠,٤٠ دولار للبرميل .

ـ صرح وزير الخارجية البريطانى « دوجلاس هيرد » خلال زيارة قام بها الى مصر بان الفرصة مازالت قائمة لاخراج العراق من الكويت بالشروط السلمية . وحذر الرئيس العراقى استخدام الاسلحة الكيماوية او البيلوجية .

ـ جاء على لسان السيد صفوت الشريف بان الرئيس مبارك قد عبر عن تقديره للخطاب الذى القاه العقيد القذافى الأخير حيث اوضح وجهة النظر الليبية حيال الغزو العراقى للكويت .

١٩٩٠ اكتوبر ١١ :

ـ صرح الرئيس مبارك ان ازمة الخليج مشكلة عربية اما قضية الفلسطينيين فهى مشكلة عربية ـ اسرائيلية وان الربط بين الاثنين يعنى عدم الرغبة فى حل اى شىء .

ـ وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ على طلب تقدم به الرئيس بوش لالغاء ديون مصر وتبلغ ٧.١ مليار دولار .

ـ تقرر ايقاف طلعات الطائرات العسكرية العاملة فى الخليج لمدة يوم واحد ابتداء من ظهر يوم ١٠ اكتوبر لدراسة اجراءات الامان بعد سلسلة الحوادث التى تعرضت لها الطائرات الامريكية .

١٩٩٠ اكتوبر ١٢ .

ـ فى عمان تجمهر حوالى ١٥ الى ٢٠ الف شخص فى الاستاد الكبير بنداء من الجبهة الاسلامية وادانوا مجزرة القدس الأخيرة ووجود القوات الاجنبية فى الخليج .

ـ هدد النظام العراقى بوقف عودة « بعض الرعايا السوفيت » الى وطنهم اذا قام الاتحاد السوفيتى باعطاء الولايات المتحدة معلومات عن السلاح العراقى الذى حصل عليه من الاتحاد السوفيتى .

ـ ناشد وزير المالية العراقى الدول التى جمدت ارصدة العراق على اثر غزوه للكويت باستعمال هذه الأرصدة لشراء الادوية والمنتجات الاساسية اللازمة للشعب العراقى .

ـ اجل رئيس الوزراء السابق البريطانى « ادوارد هيث » بعثته الانسانية الى العراق لمدة اسبوع .

ـ كشف الحزب الديمقراطى العراقى المعارض بان الرئيس صدام حسين يجرى مشاورات مع اعضاء حزب البعث الحاكم بشأن بقاء او انسحاب العراق من الكويت .

ـ اعلنت وكالة الانباء الايرانية ان العراق قد اعرب عن تطلعه لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع ايران وذلك خلال الزيارة التى قام بها وزير الخارجية العراقى وسام الزهاوى الى طهران حيث التقى مع على اكبر ولاياتى .

١٩٩٠ اكتوبر ١٣ :

ـ استقبل الرئيس مبارك مستر دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى و ٢ من مساعديه وقد صرح هيرد عقب المقابلة : ان موقف مصر وبريطانيا تجاه أزمة الخليج يتطابقان .

ـ انعقد فى جدة المؤتمر الشعبى الكويتى الموسع شارك فيه ٧٠٠ شخصية كويتية وترأسه الشيخ جابر الأحمد الصباح وقد دام ٣ ايام . (انظر قسم الوثائق)

ـ اعرب وزير الخارجية العراقى عن خيبة امله فى فرنسا لأن الربط الذى اقامه الرئيس فرانسوا ميتران بين المشاكل الكبرى فى المنطقة ليس بالقوة الكافية التى قد تؤدى الى تسوية .

ـ ذكرت اذاعة لندن ، دون ذكر مصدر معلوماتها ، ان الرئيس صدام حسين ابلغ المبعوث السوفيتى (يفجينى بريما كوف) الذى زار بغداد بانه قد يقرر الانسحاب من الكويت عند تلاشى التهديد بهجوم امريكى وانه يحتاج الى صفقة تحفظ ماء وجهه أمام العالم وأمام شعبه .

ـ استقبل الملك حسين السيد طارق عزيز وزير الخارجية العراقى الذى سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين حول تطورات الوضع فى المنطقة وخاصة فى الخليج .

ـ حمل د . سعدون حمادى عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الوزراء العراقى الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين مسئولية الاضرار التى تلحق باقتصاد العراق من جراء الحصار المفروض عليه .

ـ وصل طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى الى طرابلس الغرب لاجراء محادثات مع المسئولين الليبيين حول التطورات الجارية فى منطقة الخليج .

ـ ذكرت صحيفة « دى فيلت » الالمانية بان فنيين من شركة ملاحة المانية يعملون مع الجيش العراقى ويشاركون فى صيانة قواعد لاطلاق الصواريخ من طراز « رولان » وصوت وميلان « ذات الصنع الالمانى الفرنسى » .

ـ تؤكد مصادر من « البنتاجون » ان حجم القوات الامريكية فى الخليج قد تجاوز الـ ٢٠٠ الف جندى بما لا يقل عن ٢٥ الف آخرين . وأضافت هذه المصادر بان قوة بحرية ستقوم بالتدريب على عمليات الهجوم والانزال على الساحل العربى .

١٩٩٠ اكتوبر ١٤ :

ـ تلقى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس سوهارتو (اندونيسيا) جاء فيها التزام بلاده بقرارات مجلس الأمن بشأن الغزو العراقى للكويت .

ـ اكد دوجلاس هيرد فى مؤتمر صحفى فى ختام زيارته لمصر : الى ان البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يوفر الاساس القانونى لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق لتحرير الكويت ٢) ان حالة اللا سلم واللا حرب يجب ان لا تستمر . وان جميع الاطراف تعمل على ايجاد تسوية سلمية ٣) ان الرئيس العراقى ليس امامه غير الانسحاب من الكويت او الخروج منها بالقوة ٤) ان بريطانيا ترى ان الحصار الاقتصادى سيؤدى غايته .

ـ تم التوقيع بين مصر وهيئة الخليج للتنمية فى القاهرة على اتفاقية من اجل اقامة مشروعات خاصة بتشغيل المصريين العائدين من الكويت والعراق يصل حجمها الى ٣٠٠ مليون دولار تقدمها الهيئة .

ـ قامت السلطات الأردنية بترحيل ٧٠ الف مصرى لا يحملون تصاريح عمل بها . وبفرض غرامة قدرها ٣٠٠ دولار على كل مصرى مقيم بالأردن لا يحمل تصريحا مع ترحيله اجباريا .

ـ اتفق المشاركون فى المؤتمر الشعبى الكويتى الموسع فى جده بالاجماع على : اعادة تنظيم القوات المسلحة الكويتية لتأخذ مكانها الى جوار القوات الدولية وتدريب الشباب الكويتى المتطوع . وقد اعلن ابناء الكويتيين المقيمين فى القاهرة تأييدهم المطلق وتضامنهم مع قرارات المؤتمر .

ـ ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » ان الولايات المتحدة تعد للقيام بسلسلة من المبادرات الدبلوماسية للضغط على العراق بما فى ذلك استصدار قرارات جديدة فى الأمم المتحدة .

ـ غادرت ٤ طائرات فرنسية من طراز « جاجوار » قاعدة « تولون » متجهة الى السعودية من بين ٤ طائرات كانت فرنسا قد قررت ارسالها الى السعودية .

ـ ابدت وزارة الدفاع البريطانية استعدادها لزيادة حجم قواتها فى منطقة الخليج . اذا دعت الضرورة الى ذلك .

ـ اعلن جيانى دى ميكيليس وزير الخارجية الايطالى فى مؤتمر صحفى انه ليس أمام الرئيس العراقى اى مخرج دون الانسحاب من الكويت . وان على المجتمع الدولى ان يجد فى البحث عن تسوية لازمة الخليج والتهيؤ لمواجهة البحث عن الحلول لمشاكل اخرى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية .

ـ صرح السلطان قابوس بن سعيد (عمان) لمجلة ا ـ ب ـس الاسبانية بان العرب بدأوا يفقدون الأمل فى الحل السلمى ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكرى هو الممكن كما اعرب عن اسفه لأن العقوبات الاقتصادية على العراق لم تنجح حتى الآن .

ـ اجتمع الرئيس صدام حسين بياسر عرفات فى بغداد لبحث تطورات الوضع فى منطقة الخليج توجه بعدها عرفات الى تونس حيث عقد اجتماعا مع رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسية .

ـ استقبل العقيد القذافى طه ياسين رمضان الذى سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين تتعلق بتطورات الوضع فى الخليج .

١٩٩٠ اكتوبر ١٥ :

ـ وصل وزير الخارجية الفرنسى رولان دوماس الى قطر حيث اجرى مباحثات مع الشيخ خليفة بن حمد ال ثانى امير قطر الذى طلب منه ايضاحات حول « خطة ميتران » صرح دوماس بانه لمس تغيير فى الموقف العراقى بشأن الكويت وبان ياسر عرفات قد ابلغ فى تونس ان لديه انطباعا بامكانية تغييرا الموقف العراقى بشأن ازمة الخليج والوضع فى الكويت .

ـ صرح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بان الجهود الدبلوماسية الحالية تستهدف احتواء الوضع فى الخليج ومنع اشتعال عسكرى « وذلك خلال اجتماع له مع نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان .

ـ اصبح وضع السفارات التى لا تزال تعمل فى الكويت سيئا للغاية ..

ـ اكد وزير الاعلام العراقى بان بلاده مستعدة لقتال طويل المدى وان « العراق سيحتفظ بالكويت » وانه سيلحق « هزيمة نكراء » بالقوات الأمريكية اذا هاجمت العراق .

ـ اجرى وزير الدفاع الامريكى « تشينى » محادثات فى لندن مع السيدة

مارجريت تاتشر ووزير الدفاع البريطاني توم كينج اكد على اثرها بان العقوبات الاقتصادية ضد العراق قد بدأت اثارها تظهر وان الوقت ليس في صالح صدام حسين . وقد رفض وزيرو الدفاع الامريكي والبريطاني تحديد اى جدول زمني لانتهاء ازمة الخليج وان كانا عبرا عن ثقتهما في عودة الحكومة الشرعية للكويت الى السلطة في الكويت .

- اكد وزير الخارجية السوفيتي في جلسة للبرلمان السوفيتي ان بلاده ليس لديها خطط او نيات لعمليات عسكرية في الخليج وان الحل السلمي مازال ممكنا .

- ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » نقلا عن مصادر دبلوماسية : الى ان العراق اوقف عمل اجهزة الرادار التي لديه تجنبا لقيام الامريكيين بالتشويش على عمليات توجيه صواريخه المضادة للطائرات ٢) ان العراق قد طلب من الولايات المتحدة استئناف الاتصالات بين الخبراء العسكريين تجنبا للحوادث البحرية والجوية ولم ترد الحكومة الامريكية على هذا الطلب .

- قدم طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي الى الرباط حاملا رسالة الى الملك الحسن الثاني من الرئيس صدام حسين .

١٩٩٠ اكتوبر ١٦ :

- جرت مباحثات في القاهرة بين الرئيس مبارك والرئيس التركي تورجوت اوزال حول الاوضاع العالمية في ضوء ازمة الخليج وحول العلاقات الثنائية بين البلدين .

- استقبل د . عصمت عبد المجيد السفير السوفيتي في القاهرة الذي قدم له تقديرا عن نتائج المباحثات التي اجراها مؤخرا - بريما كوف المبعوث السوفيتي لبغداد .

- صرح الملك حسين في حديث ادلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » : الى ان الرئيس صدام حسين قد وافق في اغسطس الماضي على الانسحاب من الكويت اذا لم تدينه الجامعة العربية .

ولكن ادانه الجامعة له قد قضت على الاتفاق ٢) في ٢ اغسطس امهله الرئيس بوش ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين ولكن هذه المبادرة انهارت دون سبب ٣) ان مسئولية اندلاع الحرب اذا حدثت ترجع جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الأخرين في الوقت المناسب الى اشارات صدام عن استعداده للانسحاب من معظم الكويت ٤) مازال من الممكن التوصل الى حل سلمي ٥) ان الحرب ستكون كارثة للمنطقة كلها وللغرب . ٦) ان صدام حسين صديق وظاهره جديدة في عالم السياسة العربية .

- أعلن العقيد القذافي : أن بلاده ستعلن التعبئة العامة لتجنيد مليون جندي إذا ما حدث حادث في منطقة الخليج بما في ذلك وحدات الجيش النظامي والمقاومة الشعبية .

- أكد محمد سلمان وزير الاعلام السوري بأن حل أزمة الخليج يبدأ بانسحاب العراق من الكويت وإعادة الشرعية اليه . وأن موقف سوريا هو عدم مطالبة القوات الأجنبية بالرحيل عن المنطقة قبل أن تزول مسببات قدومها . وأن على العرب القيام بعمل مسئول لايجاد حل عربي وهذا يتحقق من خلال وحدة الصف العربي وأن المطلوب حاليا هو تحقيق تضامن عربي حقيقي هدفه مواجهة العدو الصهيوني . وأخيرا أنه لايمكن الربط بين موضوع لبنان وموضوع أزمة الخليج .

- قرر مجلس الثورة العراقي إصدار سندات قيمتها مليار دينار عراقي لبيعها للمواطنين العراقيين . كما وجهت السلطات العراقية نداء الى الشباب العراقي ما بين ١٤ الى ٢٥ عاما للتطوع في صفوف وحدات الصواريخ الهجومية في مقابل ٢٠٠ دينار عراقي .

١٩٩٠ اكتوبر ١٧ :

- التقى الرئيس مبارك والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذي صرح على أثر المقابلة : تطابق الأراء بين الاثنين بصدد الاجراءات المتبعة في مواجهة أزمة الخليج .

- حث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الكونجرس في بيان أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ على الاسراع بالموافقة على طلب الرئيس بوش باسقاط ديون مصر العسكرية .

- نفى الرئيس بوش أن يكون هدف الوجود الأمريكي في الخليج هو مجرد الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة بل هو للتصدي للعدوان والوقوف الى جانب هؤلاء الذين يتصدون للخارجين عن الحق والخير وأن القوات الامريكية ستبقى في الخليج الوقت اللازم لتحقيق هذا الهدف .

- إنتهى الوفد البريطاني في مجلس الأمن من إعداد مشروع قرار يدعو الى التأكيد على مسئولية العراق عن إعادة الامور الى نصابها الكامل والتعويض عن كافة الأعمال التي إرتكبتها سلطات الاحتلال في الكويت منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

- ذكرت وكالة (أ . ش . أ) أن إدارة الرئيس بوش تمارس ضغطا على بريطانيا لتخفيف مشروع القرار البريطاني أو تأجيله خشية أن يؤدي التشديد في العقوبات على العراق الى مطالبة الدول العربية ودول العالم الثالث بمعاملة إسرائيل بالمثل .

- تلقى جوليو اندريوتي رئيس وزراء إيطاليا رسالة من المبعوث السوفيتي ايفيجني بريماكوف مؤداها أن العراق مستعد للتوصل الى تسوية تفاوضية لأزمة الخليج بشرط الا يوجه اليه الغرب أى تهديد بالقيام بعمل عسكري .

- صرح ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اثر إجتماع وزير الخارجية الفرنسي بياسر عرفات : أن القيادة العراقية ترغب في التعامل مع فرنسا والدليل على ذلك التجاوب الذي أبدته بغداد ازاء المبادرة الفرنسية .

- أعلن العراق أمام اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في « بونت ديل استي » (اورجواى) انه سيزود دول العالم الثالث بالبترول مجانا إذا تم رفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة .

- جاء في مجلة « جينز » العسكرية أن العراق بدأ يحشد قواته البرية على الحدود العراقية - التركية (٢٥٠ الف جندي) . وصرح أحد المسئولين الاتراك أن الصواريخ العراقية قد إنتقلت الى مسافة تمكنها من ضرب قاعدة الطيران التركية التي يوجد بها منشآت وقوات أمريكية .

- صرح سفير العراق في انقره أن بلاده لن تستخدم الأسلحة الكيماوية الا اذا قامت الولايات المتحدة بإستخدامها وأضاف بأن الحصار الاقتصادي له أثار سلبية على العراق ولكنه - حكومة وشعبا - قادر على مواجهته .

- رفضت المعارضة داخل البرلمان الياباني اقتراحا تقدم به « توشيكي كايفو » الخاص بإرسال قوات يابانية خارج الحدود لأول مرة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

١٩٩٠ اكتوبر ١٨ :

- صرح الرئيس مبارك أن ديون مصر للدول الغربية قد الغيت كلها تقريبا دون فوائد وأن الديون العسكرية لأمريكا ستسوى قريبا . وأكد أيضا أنه مصر تقف مع الشرعية الدولية وطالب الرئيس العراقي بأن يستجيب لنداء السلام وأن الاستيلاء على أرض الغير بالقوة مبدأ خطير من شأنه أن يضيع جميع قضايانا وأنه لايمكن أبدا تحرير فلسطين بإحتلال الكويت. لأن قضية الكويت عربية - عربية اما قضية فلسطين فهي قضية عربية - إسرائيلية .

- جاء في البيان الختامي لمؤتمر المنظمات العمالية الدولية المنعقد في القاهرة للتضامن مع شعب الكويت مطالبة العراق بسحب قواته فورا دون قيد أو شرط من الاراضي الكويتية وإعادة الشرعية للكويت وإحترام إستقلال وسيادة الكويت وتعويض شعبها والعمالة الأجنبية بها عن كافة الاضرار والخسائر التي نتجت عن الغزو .

- تنبأ الخبراء الاقتصاديون بأن الاقتصاد العراقي سيعاني من الافلاس ويواجه الانهيار الشامل خلال ٤ شهور . وأنه سواء إنتهت ازمة الخليج بالحل السلمي أو العسكري فقد دخل الاقتصاد العراقي طريقا مسدودا .

- أعلن وزير البترول العراقي أن العراق مستعد لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الأوبك (٢١ دولارا للبرميل) لأي دولة أو شركة ترغب في ذلك حتى الدول المتحالفة ضده في أزمة الخليج بما في ذلك الولايات المتحدة .

- أجرى وزير الخارجية الفرنسي رولان دوماس مباحثات في فينا مع وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزة تناولت أزمة الخليج . وقد صرح « دوماس » بأن هناك تقاربا في الآراء السوفيتية والغربية وأن هناك إمكانات التوصل الى تحقيق إنسحاب العراق من الكويت بالطرق السلمية .

- لخص شيفرنادزة الموقف في بلاده كالآتي : لايوجد حل جاهز لأزمة الخليج ولا حلول وسط بشأن تحقيق إنسحاب جميع القوات العراقية من الكويت

كما لايوجد أى ارتباط مباشر بين ازمة الخليج والصراع العربى الاسرائيلى .

ـ وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن على مشروع قرار يقضى بدفع تعويضات مالية عن الأضرار الناجمة عن غزو الكويت . ويطالب الحكومات بتقديم معلومات بالنيابة عن مواطنيها بشأن الأضرار المالية التى لحقت بهم نتيجة الغزو العراقى للكويت .

١٩٩٠ اكتوبر ١٩ :

ـ أعلن جيمس بيكر فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى أن حكومته قد أجرت سلسلة من المشاورات مع الدول الاعضاء فى مجلس الامن حول إمكان استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت وأن عددا كبيرامن هذه الدول يؤيد ذلك . كما أن العديد من الدول العربية وبعض الدول الأوروبية ستؤيد هذا القرار .

ـ أعلن متحدث باسم البيت الأبيض عقب لقاء الرئيس بوش بالمبعوث السوفيتى ى ـ بريماكوف ان الاتحاد السوفيتى يتفهم الموقف الأمريكى الذى لايرفض الربط بين أزمة الخليج وأزمة الشرق الأوسط .

ـ صرح المبعوث السوفيتى بريماكوف عقب لقائه ببوش ـ أن الاتحاد السوفيتى وقيادته يحاولان بذل أقصى مايمكن عمله من أجل تحقيق ما تضمنته القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بالوسائل السلمية وأنه لاينبغى إستبعاد امكانيات تحقيق الحل السلمى حتى تستنفد جميع الوسائل والخيارات . وأكد بريماكوف ضرورة عدم حصول الرئيس العراقى على أى غنيمة من غزوه للكويت .

ـ حذر وزير الخارجية البريطانى ـ دوجلاس هيرد ـ العراق بان المجتمع الدولى قد يلجأ الى إستخدام القوة العسكرية ضده اذا فشلت الوسائل السلمية فى إخراجه من الكويت .

ـ صرح وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتى وفرنسا ـ فى فيينا ـ انه يجب إعطاء مزيد من الوقت للعقوبات المفروضة على العراق لكى تأتى بمفعولها وأنه لايزال من الممكن إيجاد حل سلمى للأزمة .

ـ أعلن طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى ـ خلال زيارة قصيرة الى عمان ـ أن أزمة الخليج دخلت مرحلة إعادة تقييم ومراجعة المواقف وأن هناك أملا فى أن تشهد الأيام المقبلة إتصالات مكثفة ومباحثات بهدف إنهاء الأزمة .

ـ تم فى بغداد وضع خرائط جديدة تظهر الكويت مقسمة : وقد ضم الجزء الشمالى من الكويت الى محافظة البصرة العراقية .

ـ ذكرت مجلة « جينز » العسكرية البريطانية أن العراق لديه عدد يتراوح بين ١٠٠ أو ٢٠٠ مدفع ضخم من نوع جديد إشتراه من حكومة جنوب أفريقيا مقابل تزويدها بالبترول .

ـ أصدر العراق قرارا بتحويل مستحقات المصريين الى بنوك الأردن بدلا من مصرف الرافدين بالقاهرة كما كان متبعا .

ـ لم يصل الى بغداد سوى ٥ وفود من مجموع ٢١ وفدا لحضور إجتماعات الاتحاد البرلمانى العربى لبحث إتخاذ موقف موحد من العدوان الاسرائيلى على المسجد الأقصى (الـ ٥ وفود تابعة للجزائر والأردن واليمن وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

ـ وافقت الحكومة المصرية على عقد مؤتمر جماهيرى عالمى بالقاهرة خلال النصف الثانى من نوفمبر ١٩٩٠ تشارك فيه كافة التنظيمات الشعبية والجماهيرية فى العالم للرد على محاولات النظام العراقى طمس الهوية الكويتية وربطها بالقضية الفلسطينية .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٠ :

ـ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قانون يقضى بإلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر وأضاف تعديلا على مشروع القانون يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولى قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٠ تشارك فيه الدول الدائنة لالغاء كافة الديون العسكرية والمدنية المستحقة على مصر (٥٠ مليار دولار) .

ـ دعا « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكى الى توسيع نطاق التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بما فى ذلك المحادثات الخاصة بالاستراتيجية الدفاعية بهدف منع قيام صراعات اقليمية ومنع إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية .

ـ قررت وزارة الدفاع الأمريكية نقل مئات من الدبابات الهجومية المتطورة من مواقعها فى أوروبا الغربية الى السعودية لدعم القوات الأمريكية هناك .

ـ ذكرت مصادر فى وزارة الدفاع الأمريكى أن تقارير أجهزة المخابرات بأن العراق ينوى انتاج قنابل ذرية وأنه رفض بعثة من وكالة الطاقة الدولية بالتفتيش الدورى على منشآته النووية منذ أول نوفمبر ١٩٩٠ .

ـ اكدت مارجريت تاتشر أن بريطانيا ترفض أى حل وسط مع الرئيس العراقى وأنها لن تقدم أى تنازلات له حول آزمة الخليج وشددت على ضرورة إنسحاب العراق من الكويت .

ـ طالب « هيرد » بمواصلة فرض العقوبات والضغوط على العراق وأن قرار العراق بصرف البنزين بالبطاقات يدل على فعالية هذه العقوبات وأشار « هيرد » الى أن الخيار العسكرى هو جزء مهم من هذه الضغوط .

ـ أصدرت اللجنة السياسية للاتحاد البرلمانى الدولى المجتمع فى أوروجواى والتى شاركت فيها ١٠٠ دولة قرارا يدين العراق لغزوه الكويت ويطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية كما يدين ايضا تعرض الكويتيين للاضطهاد والتعذيب والقتل المنظم على يد القوات العراقية .

ـ قررت دول الخليج إلغاء العديد من العقود للأردنيين العاملين فى القوات المسلحة لهذه الدول كما قررت البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة خفض عدد الأردنيين العاملين فى جيوشها .

١٩٩٠ اكتوبر ٢١ .

ـ أكد سفير الكويت فى القاهرة بأن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مخولتين دوليا وعربيا للقيام بتمثيل العرب فى اى جهد دولى لحل ازمة الخليج فهذا أمر متروك لجامعة الدول العربية .

ـ إنتقد الملك حسين سوء معاملة دول الغرب لبلاده وسوء تفهم دول العالم للمشكلات التى تواجه الأردن وقد وصفها بأنها دولة فقيرة وصغيرة تحيطها قوة عسكرية كبيرة وهى العراق من جهة وإسرائيل من جهة اخرى .

ـ صرح وزير الدفاع الامريكى (ريتشارد تشينى) بأن بلاده لم تعد فى حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . واعرب عن إعتقاده بان العقوبات الدولية المفروضة على العراق قد تكون كافية لحمله على الانسحاب من الكويت وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية .

ـ صرح مسئول بوزارة الخارجية التونسية أن تونس ملتزمة بقرار مجلس الأمن بفرض حظر اقتصادى على العراق رغم انها تضررت من تطبيق هذا الحظر ورغم انها لا توافق من منطلقات انسانية على منع وصول الأدوية والاغذية الى العراق .

ـ أبدى السنغال عن إستعداده لمضاعفة حجم قواته فى السعودية إذا رغبت فى ذلك .

ـ بدأت حكومة المجر فى تشكيل وحدة طبية عسكرية لارسالها الى الخليج . كما أبدت إستعدادها للمساهمة بقوات مجرية فى قوة حفظ السلام تحت رعاية الامم المتحدة وايضا للاسهام فى الجهود الدولية التى تتزعمها الولايات المتحدة فى الخليج .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٢ :

ـ قام الرئيس مبارك بزيارة للقوات المصرية فى الجبهة السعودية بمنطقة « حفر الباطن » ثم إتجه الى جدة حيث أجرى مباحثات مع العاهل السعودى .

ـ إستقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت وقد تناول اللقاء قضايا الخليج وأخرى ناشئة عن إستمرار رفض صدام حسين الانصياع للارادة الدولية بالانسحاب من الكويت .

ـ صرح الشيخ صباح الاحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى انه اذا لم يستجب العراق للمبادرات والحلول السلمية وينفذ قرارات مجلس الأمن وقرارات القمة العربية الطارئة فلن يكون هناك الا الحل العسكرى . وأضاف بأن الغزو العراقى قد شق العالم العربى مما يشكل خسارة فادحة بالنسبة للعرب قد يحتاج الأمر الى وقت طويل قبل عودة التضامن العربى الى سابق عهده .

ـ دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة دول الخليج العربية الى المزيد من اليقظة خاصة بعد إحتلال العراق للكويت .

ـ أكد الرئيس صدام حسين بأن قرار الحكومة اليابانية بارسال قوات الى الخليج للمشاركة فى القوة متعددة الجنسيات يعتبر عملا عدوانيا . أضاف انه يأمل فى حلول السلام وانه ليس لديه أية نية فى إبعاد امكانية الحوار .

ـ أعلن العقيد معمر القذافى انه يجرى حاليا مشاورات لعقد مؤتمر قمة مصغر لمعالجة أزمة الخليج وإخراج العرب من حالة الانقسام الحالية .

ـ جاء فى صحيفة « نيويورك تايمز » أن التجمع العسكرى فى السعودية تشترك فيه ٢٧ دولة وهو أشبه ببرج بابل . وان الهدف منه هو إرغام صدام حسين على الانسحاب . ويصل حجم هذه القوات الى ٥٠٠ الف جندى .

ـ صرح وزير العلاقات الخارجية الفرنسية الأسبق « كلود شيسون » بأنه يعتقد بأن الوضع فى الشرق الأوسط لن يكون فى الغد كما كان عليه قبل ازمة الخليج . ودعا الدول العربية الى تولى مسئولية معالجة مشاكل الوضع الحالى والنظام الذى يقتضيه لأنها وحدها المؤهلة لطرح هذا النظام كما ان عليها البحث مع جيرانها من الدول الاسلامية عن وضع نظام أمنى جديد .

ـ أكد السيناتور « جورج ميتشل » زعيم الأغلبية الديموقراطية فى مجلس الشيوخ أن الكونجرس وحده صاحب الصلاحية والأحقية الدستورية بإعطاء الامر للقوات الامريكية بالدخول فى اى نزاع مسلح أو حرب فى أى مكان فى العالم وليس الرئيس الامريكى .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٣ :

ـ إلتقى الرئيس مبارك والشيخ زايد بن سلطان بقوات المظلات المصرية الموجودة بدولة الامارات العربية المتحدة .

ـ أجرت السيدة مارجريت ثاتشر محادثات مع الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت فور وصوله الى لندن أكدت خلالها تمسك بريطانيا بموقفها المطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد ولا شرط وعودة الحكومة الشرعية .

ـ طالب الوفد الكويتى للمنظمة الدولية للطيران المدنى فى أوتاوا (كندا) بإجبار العراق على إعادة الطائرات التى إستولى عليها بعد غزوه للكويت وبإتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل ذلك .

ـ كرر طارق عزيز وزير الخارجية العراقى إستعداد بلاده للحوار مع أى طرف عربى أو دولى فى إطار المبادرة التى طرحها صدام حسين فى ١٩٩٠/٨/١٢ .

ـ وافق البرلمان العراقى على الافراج عن جميع الرعايا الفرنسيين المحتجزين لدى العراق وعددهم ٣٢٠ شخصا . كما سمح لـ ١٤ امريكيا بمغادرة بغداد .

ـ أكد الرئيس بوش رفضه لاى حلول وسط بشأن أزمة الخليج .

ـ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية انها لم تجد أى دليل على أن العراق قد قام بسحب بعض قواته من الكويت أو تراجع عن بعض المواقع التى تحتلها هذه القوات .

ـ إنخفضت أسعار البترول فى سوق نيويورك بمقدار ٥.٤١ للبرميل الواحد . ورجع الخبراء السبب الى تواتر أنباء وشائعات قوية بقرب التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٤ :

ـ أجرى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات مباحثات مع الرئيس مبارك .

ـ جرت مباحثات بين الرئيس مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر .

ـ وافق مجلس الشيوخ الامريكى على مشروع مساعدات خارجية تمنح للدول الاجنبية تضمن اعفاء مصر من ديونها العسكرية وإعتماد ١٥,١ مليار دولار لجميع المساعدات الخارجية لعام ١٩٩١ ومنح مصر ٢,٣ مليار للمساعدات العسكرية والاقتصادية .

ـ صرح مسئول أمريكى بأن قرارات العراق بالافراج عن الرعايا الأجانب لا تمثل اى تغيير اساسى فى موقفه ولكنها مجرد مناورة لكسب الوقت وإحداث إنقسام فى التحالف الدولى .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٥ :

ـ أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ..

ـ أعرب الرئيس فرانسوا ميتران عن إعتقاده بأن الحرب قد تكون وشيكة وربما قامت قبل ٦ نوفمبر وهو موعد التجديد النصفى للكونجرس الامريكى .

ـ عقد وزيرا الخارجية والدفاع الامريكيان جيمس بيكر وريتشارد تشينى إجتماعا مغلقا مع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس تم خلاله إطلاع الحاضرين على تقرير تناول الوضع فى الخليج . وقد صرح « تشينى » عقب الاجتماع أن أسلوب توزيع القوات العراقية فى الكويت وجنوبى العراق والتحصينات التى تقيمها تشير الى أن هذه القوات تنوى البقاء فى الكويت .

ـ أعلنت سفارة الكويت بدمشق ان ٤,٢٠٠ مواطن كويتى قد قتلوا خلال الغزو العراقى بالاضافة الى ١٢ الفا اسرى من الجنود الكويتيين والمدنيين .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٦ :

ـ تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش أبلغه بقرار الكونجرس الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية .

ـ إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الايطالى جيانى دى ميكيليس . وقد كان موضوع اللقاء التعرف بدقة بالموقف الخاص بالدول العربية ، التى تتفق مع الدول الاوروبية عشية القمة الاوروبية المقرر عقدها فى روما .

ـ إستقبل الرئيس مبارك المبعوث السوفيتى كار بريماكوف وقد تناول الحديث أزمة الخليج وأكد الاثنان موقف بلديهما السابق ذكره .

ـ إستقبل الرئيس مبارك وزير خارجية السنغال الذى سلمه رسالة من الرئيس السنغالى عبده ضيوف وقد تناول الحديث المؤتمر الاسلامى الذى سينعقد فى يناير ١٩٩١ بدكار والذى لاتريد السنغال ان يكون مؤتمر الانقسام الاسلامى بل « المصالحة الاسلامية » لأن مشكلة الخليج ستتصدر أى مؤتمر يعقد .

ـ أكد الرئيس جورباتشوف فى كلمة ألقاها امام البرلمان الأسبانى ان موسكو لاتزال تحبذ استنفاد كافة الفرص المتاحة للحل السلمى لأزمة الخليج .

ـ قررت وزارة الدفاع البريطانية تحويل عدد من المستشفيات المدنية فى لندن الى مستشفيات عسكرية ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٩٠ لاستقبال حالات جرحى حرب الخليج فى حالة نشوبها .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٧ :

ـ اجل مجلس الأمن الدولى التصويت على مشروع قرار يدين العراق للانتهاكات التى إرتكبتها قواته فى الكويت ويطالبه بتقديم تعويضات عن التخريب الذى نجم عن الغزو . فقد رفض الاتحاد السوفيتى التصويت على القرار فى آخر لحظة .

ـ إجتمع طارق عزيز وزير الخارجية العراقى والمبعوث السوفيتى بريماكوف فى إطار محاولة أيجاد حل للأزمة .

ـ وصل الى بغداد رئيس وزراء الأردن مضر بدران فى زيارة مفاجئة وسلم الرئيس العراقى رسالة من الملك حسين تناولت تطورات الموقف فى الخليج .

ـ قرر صدام حسين ان تقتصر الزراعة على القمح والأرز فى شتى أنحاء العراق بما فى ذلك حدائق المنازل والا تصادر الأراضى المخالفة .

ـ أكد مسئولون فى الادارة الأمريكية أن لديهم أدلة تثبت أن العراق قام بتلغيم المنشآت البترولية بالكويت وذلك ضمن خطة لتدمير القاعدة الاقتصادية الكويتية فى حالة اندلاع الحرب .

ـ تلقت وزارة الخارجية الأمريكية معلومات تفيد بإحتمال شن هجمات ارهابية على سفن الركاب فى شرق البحر المتوسط . وحذرت الوزارة من تزايد مخاطر الارهاب الدولى فى أوروبا والشرق الأوسط ومن أن تكون الطائرات المدنية أولى الأهداف .

١٩٩٠ اكتوب ٢٨ :

ـ إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الجزائرى سيد أحمد غزالى الذى سلمه رسالة من الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد .

ـ عرض د . كمال الجنزورى فى إجتماع لمجلس الوزراء نتائج المباحثات التى اجراها الرئيس مبارك مع القادة العرب الاربعة للدول التى زارها . بما فى ذلك تنفيذ مشروعات التنمية .

ـ وافق الكونجرس الأمريكى ـ شيوخا ونوابا ـ وبصفة نهائية على التشريع الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها المستحقة عليها لامريكا .

- برر الرئيس بوش إحتمال ارسال ١٠٠ الف جندى أخرين الى منطقة الخليج بأن هذا الانتشار العسكرى فى المنطقة يستهدف التأكيد للرئيس العراقى أن العدوان لايفيد .
- حذر قائد القوات الأمريكية فى السعودية بأن الحرب فى حالة إندلاعها ستكون طويلة للغاية وذات نتائج سيئة على صعيد الخسائر البشرية . واضاف بأن السلطات السعودية ستقوم بإدارة وتحريك قواتها والقوات الاخرى فى حالة الحرب وسيكتفى القادة الأمريكيون بالاشراف على القوات الأمريكية .
- صرح الرئيس جورباتشوف فى مؤتمر صحفى عقده فى مدريد . أن هناك دلائل تشير الى أن القيادة العراقية بدأت تدرك أن الحل السلمى لايتحقق بتوجيه الانذارات .
- تعهد رؤساء دول السوق الاوروبية المشتركة بعدم الدخول فى أية مفاوضات منفصلة مع العراق حول إطلاق سراح الرعايا الأوروبيين المحتجزين فى العراق والكويت .
- صدقت قمة السوق الأوروبية المشتركة على اعلان بشأن الشرق الأوسط يطالب العراق بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت وإعادة حكومة الكويت الشرعية والافراج عن جميع الرعايا الاجانب . كذلك جدد الاعلان الالتزام الأوروبى بالعمل من أجل حل شامل لمشكلات الشرق الأوسط بما فى ذلك الصراع العربى - الاسرائيلى والقضية الفلسطينية وأزمة لبنان .
- ألغى الرئيس العراقى قرار ترشيد إستهلاك الوقود وتوزيعه بالبطاقات كما قرر عزل وزير البترول عصام عبدالرحيم .

- تمكن ما يقرب من ٧٠ من العسكريين العراقيين عبور الحدود التركية وطلبوا اللجوء السياسى .
- قدر وزير العمل الأردنى الخسائر التى لحقت بالمواطنين الاردنيين العاملين بالكويت بحوالى ٨ مليارات من الدولارات كانت تتمثل فى شكل دخول ثابتة أو اصول ثابته يمتلكونها .
- ابلغت وزارة الخارجية الصينية السفير اليابانى فى بكين بأن اصدار اليابان قانونا يسمح بارسال قوات الى الخليج يعد انتهاكا للسياسة القائمة على نبذ الحرب التى التزمت بها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى ذلك تعتبر الصين هذا التحول اليابانى بالغ الخطورة .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٩ :

- أعلن د . عصمت عبد المجيد تأييد مصر للقرارات الصادرة عن اجتماع قمة السوق الأوروبية المشتركة .
- ادان مجلس وزراء النقل العربى - المنعقد فى القاهرة - الغزو العراقى للكويت واكد بطلان كافة الاجراءات غير المشروعة التى اتخذتها السلطات العراقية المحتلة . كما ناشد المجلس الدول الاعضاء بالامتناع عن التعامل مع النظام العراقى فى أى شأن من شئون النقل لدولة الكويت . وباتخاذ كافة الاجراءات القضائية من اجل حصول السلطات الكويتية على كافة حقوقها .
- اصدر الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد فى الرياض بيانا ايد الموقف الدولى والمشاورات الجارية لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج .
- اصدر مجلس الأمن قرارا رقم ٦٧٤ - بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وكوريا عن التصويت - يطالب كافة الدول بتقديم قوائم تثبت فيها خسائرها المالية الناتجة عن الغزو العراقى ويدعو الى انهاء احتجاز جميع الرهائن وتزويد الرعايا الاجانب والسفارات فى الكويت بالمستلزمات الاساسية .
- صرح متحدث باسم السفارة السوفيتية فى بغداد بان المبعوث السوفيتى ى - بريما كوف قد فشل فى التوصل الى اى اتفاق مع الرئيس العراقى والمسئولين العراقيين بعد يومين من المباحثات المكثفة .
- صرح وزير الخارجية السوفيتى أ - شيفرنادزة بانه غير متفائل بشأن الجهود التى تبذل لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج .
- فى مؤتمر صحفى عقده فى ختام زيارة لفرنسا جدد الرئيس السوفيتى جورباتشوف ادانته للعراق مع التصميم المطابق للتصميم الفرنسى على الالتزام بالعمل المشترك فى إطار الأمم المتحدة كما رفض الخيار العسكرى لحل ازمة الخليج . ووصف مباحثات بريما كوف فى بغداد بانها قد اظهرت بعض المرونة فى موقف العراق وان بعض اجزاء هذه المباحثات سرية .

واخيرا ان الوقت قد حان لكى تتخذ الدول العربية مبادرة جديدة لحل الأزمة .
- اكد الرئيس بوش للصحفيين فى واشنطن اهم بنود الموقف الأمريكى وهى - عدم مغادرة منطقة الخليج قبل استكمال مهمتها ٢) لا تسعى للحرب وترفض أى حل وسط للازمة ٣) العراق ارتكب جرائم يعاقب عليها القانون الدولى ٤) يتحمل صدام حسين تبعية غزوه للكويت الذى يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ٥) لا تردد فى استخدام القوة ضد العراق اذا حدث استفزاز للقوات الأمريكية هناك ٦) لا دليل على اى شىء ايجابى فى المشاورات السوفيتية الأخيرة مع العراق .
- جاء فى مجلة « نيوزويك » ان فرنسا قد زودت الولايات المتحدة بمعلومات مهمة عن كيفية التشويش على اكثر الصواريخ قوة لدى العراق (صواريخ جو - جو ار ٥٣٠ / ٥٥٠) ماجيك الفرنسية الصنع وهى سلاح فتاك اذا انطلق من طائرات ميراج ف / ١ التى يمتلكها العراق .
- اشارت « مارجريت تاتشر » الى ضرورة : استمرار فرض العقوبات على العراق حتى بعد انسحابه من الكويت وأيضا الى منعه من استخدام الاسلحة الكيمائية البيولوجية والنووية التى يملكها . كما صرحت بانها مستعدة لتبنى الخيار العسكرى اذا التزم الأمر .

١٩٩٠ اكتوبر ٣٠ :

- عقد الرئيس مبارك والرئيس الأثيوبى « منجستو هايلى ماريام » جلستى مباحثات تناولت كافة القضايا الأفريقية وتطورات ازمة الخليج بالاضافة الى العلاقات الثنائية .
- قررت وزارة المساعدات الالمانية تقديم معونة قدرها نحو مليار مارك (٦٥٧ مليون دولار) لمصر لمساعدتها فى مواجهة الأضرار الناجمة عن ازمة الخليج .
- عقدت هيئة اركان الامم المتحدة وتضم ممثلين عن الدول الخمس الدائمة بمجلس الأمن . اجتماعا استهدف بحث تطورات ازمة الخليج والتنسيق بين الدول الكبرى . ولم يصدر بيان رسمى عن نتيجة هذه المباحثات .
- صدر بيان عن حلف شمال الاطلنطى جاء فيه : اقرار الحلف ١) تجديد فترة المناورات البحرية التى يجريها فى شرقى البحر المتوسط الى منتصف شهر ديسمبر القادم بدلا من آخر اكتوبر ١٩٩٠ . ٢) ان مدمرات وفرقاطات امريكية واسبانية وتركية ويونانية وبريطانية والمانية وبرتغالية وايطالية تشارك فى هذه المناورات وانها ستتابع ايضا تحركات السفن الحربية والتجارية بالمنطقة .
- دعا الرئيس صدام حسين قادة قواته لأن يكونوا فى حالة تأهب خلال الأيام القليلة المقبلة والى مراجعة الاستعدادات اللازمة لحرب مدن فى الكويت .
- أعلن الرئيس صدام حسين فى حديث لمحطة تليفزيون امريكية (ن . ف . سى) ان قواته لن تنسحب من الكويت خضوعا منها للضغوط الدولية وان مهمة المبعوث السوفيتى بريما كوف لم تفشل وسوف يستمر الحوار وسوف يفاجأ العالم بالنتائج . ورحب بالحوار مع الرئيس بوش كما قال ان الاطراف التى تعمل على تحريض العالم ضد العراق هى : اسرائيل ومسز تاتشر والرئيس بوش .
- رحب طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بالعناصر الايجابية التى بدت فى المؤتمر الصحفى المشترك للرئيسين السوفيتى والفرنسى فى باريس .
- استقبل الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت بالطائف المبعوث السوفيتى بريما كوف حيث بحث الوضع الناجم عن الاحتلال العراقى للكويت .
- حذر وزير المالية الاردنى فى تصريح لاذاعة لندن من ان بلاده ستتعرض لعواقب اجتماعية وسياسية وخيمة ان لم تتلق معونة اجنبية عاجلة .

١٩٩٠ اكتوبر ٣١ :

- صرح الرئيس مبارك ان الدعوة الى عقد قمة عربية يجب ان تكون مرتبطة بتوصل الوسيط السوفيتى الى شىء محدد .
- عاد الى القاهرة د . عصمت عبد المجيد . بعد زيارة للسعودية استغرقت ساعات حضر خلالها الاجتماع الثلاثى الذى ضم الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى والسيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى وذلك فى اطار التشاور المستمر على ضوء التطورات الأخيرة فى أزمة الخليج .

ـ اعلن رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسى ان بلاده ترى ان الأمل ضعيف حاليا فى طرح مبادرة عربية لحل أزمة الخليج .

ـ صرح وزير الاعلام العراقى لطيف نصيف جاسم فى مؤتمر صحفى ببغداد : ١) انه توجد علامات عديدة على ان الولايات المتحدة توشك على اتخاذ قرار يتعلق بالحرب ٢) ان الجيش العراقى والجيش العراقى الشعبى قد وضعا فى حالة تأهب قصوى ٣) ان العراق لن يكون الطرف الذى يبدأ الحرب .

ـ عقد العاهل الاردنى والسلطان قابوس بن سعيد مباحثات تناولت سبل تجنب وقوع مواجهة عسكرية بين العراق والقوات المتعددة الجنسيات فى الخليج والتوصل الى تسوية سلمية .

١٩٩٠ نوفمبر ١ :

ـ أعلنت مصادر سعودية رسمية ان سوريا قررت ارسال مزيد من قواتها الى الاراضى السعودية لصد أى عدوان عراقى محتمل .

ـ صرح الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان اى حديث عن حل عربى بعد ان عجز العالم كله عن اقناع الرئيس العراقى بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية اليها سيؤدى الى المماطلة والتسويف وتكريس الاحتلال وافساح المجال امام مزيد من الاضرار للمنطقة والأمة العربية والعالم .

ـ أعلن الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى بان الجولة التى سيقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى الخليج ومصر واوروبا ستتناول كافة الاحتمالات وكل البدائل بما فى ذلك البديل العسكرى لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

ـ افادت صحيفة « واشنطن تايمز » الأمريكية ان العراق يعتزم اقامة ستار من اللهب على السواحل العراقية والكويتية المطلة على الخليج لمنع أى انزال للقوات الدولية فى هذه المنطقة . ستتم اقامة هذا الستار النارى من ناقلات بترول معبأه .

ـ اكد مصدر سعودى مسئول ردا على دعوة الرئيس القذافى الى مقاطعة الأماكن المقدسة لمدة عام أو عامين مادامت القوات الأمريكية فى السعودية ـ بان بيت الله والأمن وحرم رسوله الكريم فى منأى عن هذه القوات بما يزيد على ١٥٠٠ كيلو متر .

١٩٩٠ نوفمبر ٢ :

ـ صرح الجنرال نورمان شوور اسكوف قائد القوات الامريكية فى الخليج فى حديث له الى صحيفة « نيويورك تايمز » ١) ان قواته قادرة على القضاء على العراق الا ان الاقدام على مثل هذا العمل لن يكون فى صالح توازن القوى فى المنطقة على المدى الطويل . ٢) وانه بعد انسحاب العراق وهزيمته لابد من تشكيل قوة لحفظ السلام على ان تكون قوة اقليمية لا تشارك فيها القوات الامريكية الا اذا طلب من الولايات المتحدة ذلك . ٣) ان صواريخ العراق تفتقد الدقة الى حد كبير بالاضافة الى قلة عددها ولهذا سيكون اثرها محدودا . ٤) ان اعاقة إنتاج الحقول والمنشآت البترولية فى السعودية يتطلب من العراق القيام بهجمات متكررة وبالتالى فهى غير مهددة نسبيا .

ـ صرح الرئيس فرانسوا ميتران فى حديث لصحيفة « الاهرام » ان الأمر الجوهرى فى أزمة الخليج هو احترام القانون وان المجتمع الدولى باكمله هو المعنى بهذه الأزمة .

ـ صرح وزير الخارجية الفرنسى رولان دوماس امام الجمعية الوطنية : ١) انه لا يوجد امل حاليا فى مبادرة عربية لنزع فتيل ازمة الخليج . ٢) ان دعوة جورباتشوف لعقد اجتماع عربى مثيرة للاهتمام ولكنها قد تكون سابقة لاوانها . ٣) ان سياسة فرنسا لم تتغير منذ اولى ساعات الأزمة .

ـ اشار البيان الذى اعلنته رئاسة اركان البحرية فى ايطاليا وفرنسا وبريطانية وهولندا واسبانيا فى روما الى ان رؤساء الاركان قد حللوا بدقة التوجيهات الجديدة فى استراتيجية حلف شمال الاطلنطى وانعكاساتها المحتملة على دور القوات البحرية الأوروبية الموجودة فى البحر المتوسط . وذلك فى نطاق التنسيق بين قواتهم البحرية فى منطقة الخليج .

ـ أعرب ولى العهد الاردنى الأمير حسن عن تشاؤمه قائلا ان السبيل الوحيد لتجنب الحرب يتمثل فى التزام جميع الاطراف المعنية باعلان مبادرة سلام تحت مظلة واحدة تشتمل الاتحاد السوفيتى والملك حسين الذى يقوم بجولة فى دول الخليج كمحاولة اخيرة لتجنب الحرب . ويرى الأمير الاردنى ان طلب العراق بان يقترن انسحابه من الكويت بضمان عدم الاعتداء عليه امر معقول ومقبول وقد أوضح ان الاردن قد أيد الاجراءات الدولية ضد العراق ولكنه قرر عدم المشاركة فى القوات التى تقوم بعملية « درع الصحراء » فى العربية السعودية .

١٩٩٠ نوفمبر ٣ :

ـ عقد الرئيس العراقى اجتماعا مع كبار مساعديه لبحث الوضع العسكرى فى جنوب العراق والكويت وصرح بان أى هجوم مفاجىء تشنه القوات الامريكية ضد العراق سيمكنها من السيطرة على مساحات صغيرة فى البداية ولكن القوات العراقية ستخصبهم ستخرجهم منها فى هجوم مضاد .

ـ صرح وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر قبل البدء فى جولته لمنطقة الشرق الأوسط واوروبا بان سيعمل على وضع الاساس لعمل عسكرى ضد العراق لاخراجه من الكويت اذا فشلت الضغوط الاقتصادية المفروضة عليه حاليا .

ـ صرح اوليم بوجمولوف احد مستشارى الرئيس السوفيتى فى حديث لصحيفة المانية : ١) ان بلاده قد تنضم الى عملية عسكرية ضد العراق فى دور رمزى إذا فشلت الجهود السلمية . ٢) انه من الضرورى تسوية الأزمة عن طريق ممارسة ضغوط سياسة واقتصادية وربما ضغوط اضافية . ٣) انه فى حالة فشل الحل السلمى ستكون هناك حاجة الى درجة أعلى من التضامن بين دول العالم فى الخليج ٤) ان الاتحاد السوفيتى حريص على عدم التدخل عسكريا فى الخارج منذ سحب قواته فى افغانستان .

ـ قام طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بنقل رسالة من الرئيس صدام حسين الى العاهل الاردنى تتعلق بسبل التوصل الى حل سلمى لأزمة الخليج وتاتى هذه الرسالة قبل ساعات من مغادرة الملك حسين الى باريس للقاء الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران .

ـ اعرب الرئيس الايرانى « على اكبر هاشيمى رافسنجانى » عن قلقه ازاء الوضع فى منطقة الخليج وانه لا يرى بوادرتشير الى تغيير فى الموقف العراقى وان هذا الوضع لا تقبله ايران ولا يقبله الأخرون واخيرا ان ايران تسعى بكل جهدها من اجل تفادى نشوب الحرب لأن وقوعها سيكلف ابناء المنطقة ثمنا غاليا .

١٩٩٠ نوفمبر ٤ :

ـ اجرى الرئيس مبارك مباحثات مع الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران فى قصر رأس التين تناولت الأوضاع بشكل عام فى منطقة الشرق الأوسط والتجربة الديموقراطية فى مصر ووجهة النظر المصرية والفرنسية فى مختلف جوانب ازمة الخليج واكد الرئيسان فى تصريحات للصحفيين أن تنفيذ الحصار الاقتصادى بصرامة على العراق من جانب جميع الدول يمكن ان يؤدى الى تفادى الحرب .

ـ صرح جيمس بيكر عند وصوله الى البحرين ان مباحثاته مع المسئولين فى الدول العربية والاوروبية ستضع حجر الاساس لعمل عسكرى محتمل ضد العراق كما انه سيحاول تكثيف الضغوط على العراق الممكنة مع امكان استخدام القوة عند الضرورة . كما صرح ايضا انه يناقش مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يصرح باستخدام القوة العسكرية وان كان لدى الولايات المتحدة تصريحا بالهجوم بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

ـ رفضت بريطانيا بشدة مبادرة عراقية جديدة للافراج عن الرهائن الغربيين مقابل التعهد بعدم الاعتداء على العراق من قبل الأمم المتحدة او على الاقل من دولتين من الدول الخمس التى حددها العراق (فرنسا ، المانيا ، الاتحاد السوفيتى ، الصين ، اليابان) .

ـ صرح وزير الدفاع البريطانى السابق « مايكل هسلتاين » فى الاردن . ١) ان الرئيس العراقى يملك مفاتيح حل سلمى وهو مرهون بانسحاب القوات العراقية من الكويت فورا وبدون شروط ٢) ان على الدول الغربية ان تساعد الاردن ماليا حتى لا يصبح استقرار المملكة مهددا .

ـ اعلنت سوريا انها ارسلت قوات اضافية الى السعودية .

ـ اكد وزير الاعلام العراقى للمراسلين الاجانب فى بغداد بان العراق لن يخرج ابدا من الكويت وان على العالم كله ان ينسى شيئا يسمى امارة الكويت . بل يجب ان يحدثوا عن محافظة تسمى الكويت وان يتصرفوا بناء على ذلك .

١٩٩٠ نوفمبر ٥ :

ـ قابل جيمس بيكر الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت فى مقر اقامته بالطائف . صرح على اثر المقابلة بان ازمة الخليج دخلت مرحلة جديدة وان الخيار العسكرى مازال مطروحا الى جانب بقية الحلول السلمية والدبلوماسية الاخرى .

ـ استقبل العاهل السعودى فى جدة جيمس بيكر وتباحث معه حول تطورات ازمة الخليج وكيفية وضع حد للازمة .

ـ صرح طارق عزيز نائب وزير خارجية العراق فى حديث لصحيفة « الراى » الاردنية : ان بلاده مستعدة لتسوية سلمية لازمة الخليج فى اطار حل جميع المشكلات الاخرى فى المنطقة كما ان العراق مستعد ايضا لمعركة طويلة اذا اختارت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب .

ـ صرح الملك حسين فى باريس بان خطر الانفجار مازال قائما ولابد من بذل قصارى الجهد لتسوية ازمة الخليج سلميا . وكرر التزام الاردن بقرارات مجلس الأمن الصادرة بشان الازمة العراقية ـ الكويتية .

ـ اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية ان موقف بلاده من ازمة الخليج مبدىء وثابت ويتمثل فى عدم تأييد العراق فى غزوه للكويت وعدم تأييد ـ ايضا ـ وجود القوات الاجنبية بالمنطقة .

ـ هدد العراق بأنه سيهاجم كل الدول العربية التى تشارك فى القوات المتعددة الجنسيات الموجودة فى الخليج .

ـ ذكرت وكالة الانباء العراقية بان طائرتين مقاتلتين قد اخترقتا « حدود العراق الدولية » فى المنطقة الجنوبية الغربية للكويت وهى من طراز اف ـ ١٥ واف ـ ١٤ وانما اتيا من الحدود السعودية .

ـ وصل الى بغداد فيلى برانت المستشار الالمانى السابق فى محاولة جديدة لانهاء ازمة الرهائن المحتجزين فى العراق .

ـ جاء فى صحيفة « هآرتيس » الاسرائيلية ان الرئيس صدام حسين كان قد اقترح فى عام ١٩٨٩ عقد اجتماع مع وزير الدفاع الاسرائيلى السابق « اسحاق رابين » وكان مقررا ان يتم اللقاء فى جنيف . وقد وافق رابين على الحضور غير ان الاجتماع لم يتم بسبب رفض اسرائيل حضور مندوب عن منظمة التحرير الفلسطينية . وان العراق كان يريد الحصول على تأكيدات من اسرائيل بانها لن تهاجم مصانع اسلحته الكيماوية .

ـ اكد ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتى الشيخ سعد العبد الله الصباح عدم جدوى اية قمة عربية جديدة طالما ان الجانب العراقى لم يبد اى استعداد للانسحاب من الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة .

ـ اكد وزير العمل والشئون الاجتماعية العراقى التزام بلاده بجميع التزاماتها القانونية تجاه العمال العرب العاملين بالعراق والذين غادروه بسبب الظروف الراهنة وذلك بعد زوال الاسباب التى حالت دون تسديد هذه المستحقات .

ـ رحبت السعودية باستقبال اعضاء من منظمة العفو الدولية للاطلاع على حقيقة ما تردد من ان السلطات السعودية إساءت معاملة المواطنين اليمنيين .

١٩٩٠ نوفمبر ٦ :

ـ بحث الرئيس مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى عددا من القضايا الهامة وفى مقدمتها أزمة الخليج حيث تناولت المباحثات سبل تشديد العقوبات ضد العراق والخيارات السياسية والعسكرية المتاحة وايضا عملية قيادة القوات متعددة الجنسيات الموجودة فى السعودية .

ـ صرح جيمس بيكر بانه فى حالة تعرض الاراضى السعودية لهجوم عراقى فان قيادة القوات ستكون امريكية سعودية مشتركة . اما اذا وقعت الاشتباكات خارج الاراضى السعودية فان القيادة ستكون امريكية .

ـ صرح الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بان مباحثات بيكر مع كبار المسئولين السعوديين لم تتناول الخيار العسكرى بل وسائل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان العراقى على الكويت .

ـ وقع الرئيس بوش عدة قرارات واوامر عسكرية تتعلق بزيادة حجم القوات الامريكية فى الخليج ودعوة الاحتياطى المقاتل .

ـ صرح المبعوث السوفيتى « بريماكوف » ان بلاده تؤيد استخدام القوة فى الخليج كحل اخير . كما اشار الى ان تصريحات جورباتشوف فى باريس والتى نسب اليها قوله ان استخدام القوة امر لا يمكن قبوله قد اسيئت ترجمتها . واضاف بريماكوف انه بعد الانسحاب الكامل يجب التوصل الى اتفاق حول مشكلة الحدود فى الخليج وقضايا الشرق الاوسط

ـ ابلغت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر الملك حسين فى لقاء جرى فى جنيف انه لا يمكن استبعاد القوة كوسيلة لانهاء احتلال العراق للكويت .

ـ فى جنيف القى الملك حسين كلمة فى مؤتمر المناخ العالمى الثانى جاء فيها : ان اندلاع الحرب قد ينجم عنه استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية اضافة الى التدمير الشامل لحقول وخزانات النفط وان التأثير البيئى لاشتعال نصف احتياطى النفط بالكويت سيكون سريعا ومدمرا . وان الغازات السامة المنبعثة ستشكل سحابات من الغمام الاسود قد يغطى سماء الكويت والعراق وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة ومياه الخليج ومعظم مناطق السعودية والاردن وسوريا وايران .

١٩٩٠ نوفمبر ٧ :

ـ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الصينى « كيان كيشيان » الذى سلم رسالة من الرئيس الصينى « يانج شانج كون » والذى اكد عقب الاجتماع بان موقف الصين هو بذل كافة الجهود للتوصل الى حل سلمى لنزاع الخليج ولتجنب استخدام القوة ووقوع الحرب .

ـ استقبل الرئيس مبارك « فلاديمير بولياكوف » السفير السوفيتى فى القاهرة الذى صرح عقب المقابلة بان موسكو متفهمة تماما الدور المصرى بالنسبة لاحداث الخليج كما اكد التزام بلاده وتمسكها بكل القرارات الصادرة عن مجلس الامن بشأن هذه الازمة .

ـ عقد الرئيس مبارك جلسة مباحثات مع الرئيس الزائيرى « موبوتو سيسى سيكو » تناولت ازمة الخليج والجهود المبذولة لايجاد تسوية سلمية لها .

ـ اعلنت رئيسة الوزراء البريطانية « مارجريت تاتشر » انه قد اعطى للعقوبات المفروضة على العراق مهلة ٣ شهور لتؤتى بثمارها ولكنه لم يبد العراق اى علامة تشير الى تخفيف قبضته على الكويت وانه اما ان يخرج من الكويت حالا او سيقوم الحلفاء بطرده قريبا وستنزل به الهزيمة بكل ما يترتب عليها من عواقب .

ـ جاء فى تصريح ادلى به جيمس بيكر عند وصوله الى مطار انقره : ان حكومته لا يمكن ان تستبعد استخدام القوة وان مصداقية الامم المتحدة موضع اختبار . ومن المهم جدا عندما تتحرك الأمم المتحدة وتتخذ قرارات ان يتم تطبيق هذه القرارات .

ـ امر الرئيس صدام حسين بالافراج عن ١٩٧ من الرهائن المحتجزين فى العراق والكويت (١٠٠ المانى ، ٧٧ يابانيا و ٢٠ من جنسيات اوروبية مختلفة) وذلك تلبية لطلب « فيلى برانت » المستشار الالمانى السابق « وياسا هيرو ناكاسونى » رئيس الوزراء اليابانى السابق .

١٩٩٠ نوفمبر ٨ :

ـ صرح الرئيس مبارك فى حديث ادلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » انه يتعين على التحالف القائم ضد العراق ان ينتظر شهرين او ثلاثة للتأكد من ان العقوبات الاقتصادية ستنجح فى اجبار صدام حسين على الانسحاب من الكويت .

ـ جرت مباحثات قصيرة بين الرئيسين حسنى مبارك وموبوتو سيسى سيكو فى استراحة مطار القاهرة وقد صرح الرئيس مبارك عقب توديعه للضيف ان مصر ضد الاحتلال مهما كانت الصداقة التى تربط بيننا وانها لا تخشى التهديدات التى يطلقها العراق ، ولابد من البحث عن طريقة للوصول الى حل .

ـ اجرى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا بالعقيد القذافى تبادلا خلاله وجهات النظر حول الوضع فى الخليج .

ـ صرح الرئيس بوش ـ فى مؤتمر صحفى بواشنطن ـ : بانه قرر ارسال مزيد من القوات البرية والبحرية الامريكية الى منطقة الخليج وذلك بهدف توفير خيار عسكرى هجومى واستخدامه عند اللزوم كما اعرب الرئيس الامريكى عن موافقته لما قاله الرئيس مبارك حول اعطاء العقوبات الاقتصادية مهلة فتوالى شهرين او ثلاثة اشهر . وانه يأمل فى ان تنجح العقوبات الاقتصادية

ـ قام الرئيس صدام حسين بعزل رئيس اركان الجيش نذير الخزرجى احد

ابطال الحرب مع ايران ـ لمعارضته غزو الكويت وعين بدلا منه حسين رشيد قائد قوات الحرس الجمهوري .

١٩٩٠ نوفمبر ٩ :

ـ حضر د . عصمت عبد المجيد ود . اسامة الباز الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية المنعقد في دمشق . حيث جرت مناقشة الاوضاع في الخليج ومسالة نقل مقر جامعة الدول العربية وذلك في نطاق استمرار التشاور والاتصالات بين وزراء الدول الثلاثة .

ـ اعلن الرئيس جورباتشوف في مؤتمر صحفي عقده في بون انه لا خلاف مع واشنطن حول كيفية معالجة ازمة الخليج وان المجتمع الدولي باسره يجب ان يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق الكويت وان يعمل باصرار انطلاقا من قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن واكد جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة متفقان على العمل من اجل تحقيق حل سياسي للازمة وبذل كل ماهو ممكن لاستبعاد الحل العسكري .

ـ اكد وزير الخارجية الصيني ـ كيان كشيان ـ عقب اجتماعه بنظيره السعودي في الرياض ضرورة التوصل الى حل عادل يرتكز على قرارات مجلس الامن الصادرة في هذا الشان .

ـ اكد صلاح خلف (ابو اياد) الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية ـ في حديث ادلى به الى صحيفة فرنسية ان المنظمة ضد غزو القوات العراقية للكويت وضمها وان الموقف الفلسطيني يقوم منذ بداية الازمة على مبادىء وهي : ادانة احتلال الاراضي واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

ـ جاء في صحيفة امريكية « انتجليجنس جورنال » ان العراق قد حصل على التكنولوجيا اللازمة لصنع قنابل انشطارية من شركة امريكية واخرى شيلية (شركة « انترناشيونال سيجنال اندكونترول ») . اما الشركة الشيلية فهي ملك كارلوس كاردوين . وكانت شيلي قد حصل على هذه التكنولوجيا في ١٩٨٣ ونقلها للعراق في ١٩٨٧ .

ـ رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة طلبا مقدما من العراق بمناقشة ازمة الخليج وبصفة خاصة انعكاسات انتشار القوات الامريكية في المنطقة على السلام .. وقد عقب المندوب العراقي على هذا الرفض بان « الرئيس بوش » قد حرك الامور نحو الحرب « بارسال مزيد من القوات الامريكية الى منطقة الخليج » .

١٩٩٠ نوفمبر ١٠ :

ـ اجرى جيمس بيكر محادثات مع الرئيس فرانسوا ميتران اكد على اثرها بان « النقاط واهداف البلدين متوافقة وبان التحالف المناهض للعراق متين وموحد .

ـ صرح رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل روكار الذي يقوم بجولة في سنغافورة بان « الوضع في الخليج متأزم الى حد ان الحل العسكري قد يطرح اما بالصدفة او بعد التشاور »

ـ صرح طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بان القرار الامريكي بارسال مزيد من القوات العسكرية المدعمة الى الخليج يظهر نوايا واشنطن الحقيقية « والهجومية » .

ـ انتهت الدورة الاستثنائية للبرلمان الياباني التي دامت ٣٠ يوما لتسجل عدم قدرة اليابان على اتخاذ اجراءات عملية من اجل دعم القوة متعددة الجنسيات في منطقة الخليج . فقد رفض البرلمان الموافقة على ارسال قوات عسكرية يابانية في الخليج كما ان البعثة الطبية المزمع ارسالها الى المنطقة والتي كانت ستضم ١٠٠ طبيب قد اصبحت لا تضم سوى ١٠ اطباء .

١٩٩٠ نوفمبر ١١ :

ـ صرح مسئول عن المعارضة العراقية بان حزب البعث الحاكم في العراق يملك في سويسرا ما لا يقل عن ٢٣ مليارا من الدولارات تقوم بغداد باستخدامها لابطال الحظر الاقتصادي المفروض على العراق .

ـ لاول مرة اعلن العراق رسميا بانه يواجه صعوبات في امداد اسواقه الداخلية بالحبوب كما اتخذ الاجراءات من اجل مكافحة « المضاربة » على هذه السلع .

ـ أكد وزير الخارجية الصيني قبل رحيله من عمان الى بغداد بان « الانتشار العسكري ضد العراق » يفوق الحجم المطلوب » وانه يجب العمل من اجل التوصل الى تسوية سلمية مادام هناك بصيص من الامل في الحل بالتفاوض .

ـ صرح السيد عبد الله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي بانه لا يأمل في تسوية عربية لازمة الخليج . جاء هذا التصريح على اثر مبادرة الملك الحسن التي تنادي بعقد قمة عربية استثنائية .

ـ ابدى اليمن تاييده لعقد مؤتمر قمة عربي استثنائي من اجل التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج ، وقد صرح مسئول يمني حكومي بان مثل هذا مؤتمر القمة العربي يستوجب اعدادا جادا لكي يتوصل الى تسوية مشاكل الامة العربية وليس اضافة مشاكل اخرى لها .

ـ خلال لقاء جرى بين وزير الخارجية الصيني والرئيس صدام حسين في بغداد اعرب الرئيس العراقي عن استعداد العراق « لبذل تضحيات » من اجل تحقيق السلام في الخليج . وان العراق سيكون اول دولة تناقش كافة الصيغ الكفيلة باقرار السلام بروح متفتحة »

ـ قدم العراق شروطا من الصعب قبولها من طرف الدول العربية لكي يشارك في قمة « الفرصة الاخيرة » التي اقترحها الملك الحسن الثاني وتتمثل هذه الشروط : في ان يشمل جدول اعمال المؤتمر « المشكلة الفلسطينية وتحرير الاراضي العربية المحتلة وغيرها من المسائل العربية وتعد هذه الشروط عودة العراق الى « مبادرة السلام » التي طرحها الرئيس صدام حسين في ١٢ اغسطس والتي رفضها المجتمع الدولي . ويطالب العراق ايضا بان تجرى « تشاورات مسبقة وجادة بين الاطراف المعنية » وان لا ينعقد المؤتمر تحت تهديد القوات الاجنبية . وان « تدرس الشروط التي يضعها الرئيس العراقي للمشاركة في هذا الاجتماع . »

ـ اعلن وزير الخارجية الصيني في بغداد ان بلاده « تؤيد عقد مؤتمر قمة عربي لتسوية ازمة الخليج » وان الصين تعارض الالتجاء الى القوة وتتمسك بالتسوية السلمية

ـ اكد ياسر عرفات في بغداد على « ضرورة الاعداد الجيد » لمؤتمر القمة العربي وأيضا على الربط بين ازمة الخليج والمسالة الفلسطينية . واضاف ان الرئيس بوش كان قد اعترف بهيئة الربط ولكنه اقترح تناول المسالة الفلسطينية بعد ان تتم تسوية ازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ١٢ :

ـ وصل الى المغرب نائب وزير الخارجية السوفيتي السيد فلاديمير بتروفسكي في جولة تشمل المغرب ثم تونس وليبيا والجزائر ستتناول ازمة الخليج وبصفة خاصة دعوة الملك الحسن الثاني الى عقد مؤتمر قمة عربي .

ـ جاء في تقرير وضعه بنك التسويات الدولية ومقره في بازل بسويسرا ان الخطر الحقيقي الذي يهدد النظام المالي الدولي بالنسبة لازمة الخليج يكمن في « التفاعل المتبادل الحلزوني » بين التدهور الاقتصادي العام والهبوط الذي سيطرأ على امكانيات البنوك في الاقراض

ـ استقبل الرئيس معمر القذافي السيد سعدون حمدي نائب رئيس الوزراء العراقي

١٩٩٠ نوفمبر ١٣ :

ـ وصل الى تونس السيد سعدون حمدي نائب رئيس الوزراء العراقي وسلم الى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي رسالة من الرئيس صدام حسين .

ـ وصل الى الرباط السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء العراقي لاجراء مباحثات مع المسئولين المغاربة حول مؤتمر « الفرصة الاخيرة » المقترح من الملك الحسن الثاني

ـ ابدت الحكومة السودانية تاييدها لعقد مؤتمر قمة عربي حول ازمة الخليج

ـ تجرى في عمان مشاورات بين وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية والمسئولين الاردنيين خاصة بدعوة الملك الحسن الثاني الى عقد مؤتمر قمة عربي حول ازمة الخليج .

ـ خلال الاجتماع السنوي الاسباني الفرنسي المنعقد في باريس اعرب كل من الرئيس ميتران والرئيس جونزاليس عن قلقهما ازاء ازمة الخليج التي « تقترب من نقطة حرجة » واضاف ان مجلس الامن قد يضطر الى « اعادة تحديد وجهة نظره في الاسابيع المقبلة .

ـ جرى لقاء في عمان بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات تناول ازمة الخليج ودعوة الملك الحسن الثاني الى عقد مؤتمر قمة عربية . ايدت المنظمة الفلسطينية مبادرة المغرب اما الاردن فقد بقي متحفظا .

- وصل الرئيس مبارك الى ليبيا فى زيارة قصيرة ومفاجئة ليقابل الرئيس الليبى .

١٩٩٠ نوفمبر ١٤ :

- قررت السلطات السويسرية منع تصدير اى سلاح الى الجزيرة العربية بسبب ازمة الخليج . وينص القانون السويسرى بعدم تصدير السلاح الى « الاقاليم اشتعلت فيها الصراعات المسلحة او تهدد بذلك » .
- أكد جيمس بيكر ان الولايات المتحدة تنظر بعين الحذر الى احتمال عقد مؤتمر قمة عربية حول ازمة الخليج ، معبرا بذلك عن خوفه من ان يكون مؤتمر قمة الحل الوسط . واضاف : اننا لا نحبذ التسويات الجزئية .
- قدمت ادارة النقابات المصرية فى جنيف شكوى ضد العراق امام منظمة العمل الدولية لانه اوقف صرف مستحقات العمالة المصرية كما جند العديد منهم فى الجيش العراقى .
- وصل الى بغداد السيد احمد على ولاياتى فى زيارة لمدة ٤٨ ساعة .
- ادان العراق المناورات التى تقوم بها البحرية الامريكية واكد انه « قادر على الرد عليها » .
- صرح الجنرال كولين باول رئيس اركان القوات الامريكية بانه لا يعتقد ان الحرب قادمة قريبا .
- نفى وزير الخارجية البرازيلى وجود اى اتفاق سرى عراقى - برازيلى اتاح اطلاق سراح ٣٥٦ مواطنا برازيليا كانوا محتجزين فى العراق .
- قررت فرنسا منح الاردن مساعدة قدرها ١٠٠ مليون فرنك وذلك فى اطار مساندة الدول التى تضررت من ازمة الخليج .
- قام المبعوث السوفيتى السيد « الكسندر بيلونوجوف » بزيارة الى الصنعاء مدتها ٢٤ ساعة كمرحلة اولى من جولة سيقوم بها فى بعض دول الشرق الاوسط وهى تتعلق بازمة الخليج وبمؤتمر القمة العربية الذى نادى به الملك الحسن الثانى .
- وصل الى انقره وزير الخارجية التونسى السيد حبيب بولاريس فى زيارة مدتها ٤ ايام .

١٩٩٠ نوفمبر ١٥ :

- قامت القوات الامريكية والسعودية فى العربية السعودية بتدريبات واسعة النطاق بهدف اختبار قدرات التنسيق بين القوات الجوية الامريكية والقوات الجوية السعودية . شاركت ايضا القوات البحرية فى هذه التدريبات .
- صرح الادميرال « فرانك كيلسو » قائد العمليات البحرية الامريكى فى الخليج بان الاسطول البحرى متعدد الجنسيات قد نجح فى شل كامل التجارة الملاحية العراقية .
- صرح وزير الخارجية اليمنى بان اليمن لن يشارك فى صراع مسلح فى الخليج .
- رفضت الكويت عقد مؤتمر قمة عربى مادام العراق رافضا تطبيق قرارات مجلس الامن الخاصة بالانسحاب من الازمة الكويتية وعودة الشرعية للامارة .
- غادر بغداد السيد على اكبر ولاياتى وزير الشئون الخارجية الايرانى فى نهاية زيارة للعراق دامت يومين التقى خلالها بالرئيس صدام حسين وبوزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز حيث تناقش الاثنان حال كيفية « تطبيع العلاقات تطبيعا كاملا » بين البلدين
- اصدر الرئيسان حافظ الاسد وحسنى مبارك بيانا مشتركا فى دمشق جاء فيه ان الرئيسين قد اوليا « اهتمامهما الخاص لدعوة الملك الحسن الثانى الى عقد مؤتمر قمة عربية وانهما قد درسا البيان العراقى الصادر فى هذا الشأن الذى تضمن رفض العراق الانسحاب من الكويت والمضى فى احتلال هذا البلد وان الرئيسين يبديان اسفهما لما قام به العراق من تدمير الفرصة للتسوية السياسية . الدول التى وافقت حتى الان على عقد مؤتمر القمة هى : السودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية .
- وصل الى القاهرة نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد الكسندر بيلونوجوف ضمن الجولة التى يقوم بها فى المنطقة وفى زيارة لمدة ٢٤ ساعة . وقد استقبل السيد اسامة الباز المبعوث السوفيتى .
- قام د . بطرس غالى بزيارة الى بكين لمدة ٣ ايام تناول خلالها مع المسئولين الصينيين احداث الخليج وكيفية الوصول الى تسوية سلمية
- عارض الرئيس الليبى معمر القذافى طلب العراق بعدم نقل الجامعة العربية الى القاهرة كما اضاف بضرورة ان يكون الامين العام للجامعة مصرى الجنسية
- اتهم سفير الكويت فى باريس العراق بفك مصانع تكرير مياه البحر فى الكويت مما يشعل خطرا على صحة السكان فى الكويت .
- ابدى « ابو اياد » الرجل الثانى فى منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر ، مخاوفة من « عدم وجود تسوية عربية لازمة الخليج » .
- نفت تونس بشدة اى مشاركة من طرفها فى اجتماع انعقد فى بغداد لمواجهة « الحملات الصحفية المهاجمة للعراق » وكانت بغداد قد اشارت الى ان وزراء الاعلام أو ممثلى وزراء لخمس دول عربية هى - العراق والاردن وموريتانيا وتونس واليمن - ومنظمة التحرير الفلسطينية قد قرروا مواجهة الحملات الصحفية المعادية للعراق .
- اعلن الرئيس التركى تورجوت اوزال بان الحرب من المحتمل ان تندلع فى الخليج اذا رفض العراق الانسحاب من الكويت ولكن ذلك لن يتم قبل شهر يناير . واوضح الرئيس التركى بان العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق تشكل التسوية السلمية الوحيدة الممكنة .
- غادر نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمادى بغداد فى طريقه الى موريتانيا
- وصلت الى العربية السعودية اولى الدبابات الامريكية من « طراز م ١١١ برامز » وعددها ٢٠٠ وبهذا يصل عدد الدبابات الامريكية المنتشرة فى العربية السعودية الى ٢٧٢٠ وحدة
- انخفض سعر البرميل للبترول على الاسواق العالمية ليصل الى اقل من ٣٠ دولارا .

١٩٩٠ نوفمبر ١٦ :

- تقرر تاجيل مؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى كان من المقرر عقده فى دكار فى يناير المقبل الى اجل غير مسمى وذلك بسبب « الوضع الناتج عن احتلال القوات العراقية للكويت » .
- صرح الرئيس مبارك امام رؤساء تحرير الصحف المصرية بانه قد طلب من الرئيس بوش مهلة شهرين او ثلاثة شهور « لتسوية سلمية لازمة الخليج » قبل الاختيار العسكرى .
- استقبل نائب رئيس الوزراء الصينى فى بكين د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وقد تناول الحديث بينهما ازمة الخليج واتفقا على ان هذه الازمة يجب ان تسوى وفقا لقرارات مجلس الامن . كما سلم د . غالى الرئيس الصينى رسالة من الرئيس مبارك .
- ابدت دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية رغبتها فى ان تسوى مشكلة الرهائن بشكل اجمالى وتعمل من اجل ذلك فى الامم المتحدة حيث ان العراق يفضل التفاوض مع كل دولة على حده
- اعلن الرئيس صدام حسين عن استعداده للتفاوض مع الرياض وواشنطن ولكن دون اى شروط مسبقة . صرح بذلك على شاشة التليفزيون الامريكى ا - ب - سى .
- استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات فى تونس السيد فلاديمير بيتروفسكى نائب وزير الخارجية السوفيتى الذى سلمه رسالة من الرئيس جورباتشوف ، وقد ركز المبعوث السوفيتى الذى يقوم بجولة فى شمال افريقيا بدات بالرباط ثم تونس ، على ضرورة البحث عن تسوية سلمية لازمة الخليج يكون للعرب دور مهم فيها ولكن يجب ان تتوافق مع قرارات الامم المتحدة وتضع شرطا مسبقا امام العراق وهو الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية لهذا البلد .
- حملت صحيفة « الثورة » العراقية العربية السعودية مسئولية العواقب التى ستنجم عن اجراء المناورات العسكرية السعودية الامريكية فى جنوب الكويت
- تقرر استئناف تبادل الاسرى بين ايران والعراق .

١٩٩٠ نوفمبر ١٧ :

- صرح وزير الثقافة والاعلام العراقى فى بغداد بان الزيارة التى سيقوم بها الرئيس بوش الى العربية السعودية تعد « استفزازا كبيرا لاكثر من ٢٠٠ مليون عربى وابليون من المسلمين » واضاف الوزير بان العراق يتوقع الحرب بين لحظة واخرى وان على « كل عربى ومسلم ان يكون مستعدا للموت من اجل ان ترحل القوات الامريكية من الاماكن المقدسة مكة والمدينة »

- تلقى الملك فهد السعودى رسالة من الرئيس جورباتشوف سلمها له المبعوث السوفيتى الكسندر بيلوجونوف الذى وصل بالامس الى جدة .
- ركز نائب الوزير السوفيتى السيد « فلاديمير بيتروفسكى » فى تونس على اهمية « عامل الوقت » فى تسوية ازمة الخليج كما نادى بدور مهم للعرب فى تسوية هذه الازمة
- انتقد الملك حسين ، السياسة التى ترفض ربط ازمة الخليج بازمة الشرق الاوسط ، واكد بان انتشار القوات الاجنبية فى الخليج يشكل تهديدا للامة العربية .
- صرح وزير الصحة العراقى فى بغداد بوجود نقص متزايد فى الادوية وبان بلاده لم يصلها منذ ٣ شهور سوى خمس الطلبية التى تنتظرها من الخارج واتهم الوزير الولايات المتحدة وبريطانيا بمنع امداد العراق بالادوية التى طلبها العراق ودفع ثمنها قبل تاريخ ٢ اغسطس الماضى .
- صرحت رئيسة وزراء البريطانية السيدة مارجريت تاتشر بان الحلفاء لديهم السلطة الشرعية التى تسمح لهم بالتدخل العسكرى فى الخليج ودون الحصول على قرار جديد صادر من الامم المتحدة .
- اعلن الرئيس بوش فى براج بان ازمة الخليج تمثل تهديدا لامريكا واوروبا ودول الشرق الاوسط وان العالم لا يمكن ان يقبل هذا التحدى الخطير او يقف صامتا امام عدوان يهدد المنطقة والسلام العالمى .
- هاجم وزير الخارجية الجزائرى سيد احمد غزالى نتائج قمة القاهرة العربية التى عقدت بدعوة من مصر عقب الغزو العراقى للكويت ، وطالب بضرورة « الاعداد بحرص » لأى قمة عربية جديدة واضاف ان اندلاع الحرب بسبب قضية الكويت سيؤدى الى اشاعة مشاعر الاذلال والاحباط فى نفوس العرب من المحيط الى الخليج !

- حذر الرئيس بوش الرئيس صدام من انه لن يسمح لطاغية بالسيطرة على معظم احتياطى البترول واضاف انه اذا تمكن المجتمع الدولى فى معالجة الازمة فان امثال صدام حسين سيفكرون كثيرا قبل الاقدام على خطوة مثل هذه لانها ستكلفهم كثيرا .
- تقرر ان يبحث رؤساء حكومات الدول الـ ٢٤ الاعضاء فى مؤتمر الامن الاوروبى المنعقد فى باريس فى جلسة مغلقة محاولة الاتفاق على استراتيجية مشتركة لمواجهة الازمة ومحاولة احتوائها
- فى بون اكد الرئيس هلموت كول ان الحرب لن تحل ازمة الخليج وان للحرب عواقب وخيمة ونصح بضرورة استنفاذ كل السبل الدبلوماسية لاحلال السلام . كما طالب الرئيس العراقى باطلاق سراح الرهائن الغربيين ..
- عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى اجتماعا بالدوحة استهدف الاعداد للقمة الخليجية التى من المقرر عقدها خلال شهر ديسمبر .
- اعلن العراق عن قراره باطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب ابتداء من ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٩٩٠ نوفمبر ١٩ :

- وصف جيمس بيكر القرار باطلاق سراح الرهائن بانه « مناورة ساخرة »
- وكررت نفس الوصف وزارة الخارجية البريطانية مطالبة باطلاق سراح جميع الرهائن فورا .
- اعطت فرنسا موافقتها على البدء فى محادثات من اجل اصدار مجلس الامن قرارا جديدا حول احتمال اللجوء الى القوة فى ازمة الخليج ولكن دون التاكيد على انها ستؤيد صيغة معينة لهذا القرار الذى لم يناقش بعد .
- نصح الرئيس جورباتشوف الرئيس جورج بوش فى لقاء جرى فى باريس بان « يلتزم بالصبر » فى ازمة الخليج مع التاكيد بان الاتحاد السوفيتى سيبقى على « موقفه الحازم » تجاه العراق . واعرب عن امله فى التوصل الى تسوية .
- صرح الرئيس الصدام لمجموعة من الرعايا السويسريين بالعودة الى بلادهم . وذلك على اثر مقابلته لاحد النواب السويسريين يرأس وفدا لبلاده وجاء الى بغداد فى بعثة خاصة
- قرر العراق ارسال قوات اضافية (قدرت بحوالى ٢٥٠ الف جندى) الى الجنوب العراقى
- ابدى الرئيس السنغالى عبده ضيوف استعداد بلاده بارسال مزيد من القوات الى العربية السعودية « لحماية مقدسات الاسلام » فى اطار ازمة الخليج
- استقبل وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد السيد فاروق الشارع الوزير السورى للشئون الخارجية وقد تناول اللقاء مناقشة احداث ازمة الخليج .
- تقرر زيادة رسوم المرور من قناة السويس ابتداء من اول يناير ١٩٩١ .
- ابدت فنلندا استعدادها للنظر فى قرار يصدر عن مجلس الامن ، يسمح بالالتجاء الى كافة الوسائل اللازمة ، لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .
- اعلن وزير الخارجية لسلطنة عمان بان حكومته تعارض عقد مؤتمر قمة عربى قبل ان يقرر العراق بسحب قواته من الكويت .
- دعا الرئيس بوش الدول الاوروبية الاعضاء فى مؤتمر الامن الاوروبى المنعقد فى باريس الى ضرورة الدفاع عن المبادىء الديمقراطية ليس فى اوروبا فقط بل ايضا فى منطقة الخليج حيث « انتهكت هذه المبادىء على نحو صارخ »
- تم توقيع اتفاق بين العراق وايران حول تبادل الاسرى « المطلوبين المثول امام المحكمة » واعلن الجانب العراقى ان الاسرى الايرانيين سيطلق سراحهم فى ٢١ نوفمبر
- قام عضوان من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة تفتيشية للمنشات النووية العراقية وتعد هذه الزيارة الثانية خلال هذا العام .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٠ :

- وصل وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز الى الصنعاء ليسلم رسالة من الرئيس صدام حسين الى الجنرال على عبد الله صالح . تناولت الرسالة ازمة الخليج وكيفية ايجاب تسوية سلمية لها .
- فى الجزائر العاصمة اشار نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد فلاديمير بيتروفسكى الذى يقوم بجولة فى دول شمال افريقيا سوى وقت قليل قبل المواجهة العسكرية وان الجماعة الدولية ماضية فى تعبئة كافة جهودها من اجل تسوية سلمية
- صرح مسئول فى المكتب الدولى للعمل بجنيف بانه المكتب سيرسل وفد لتقصى الحقائق فى الكويت حول انتهاكات حقوق العمل من قبل العراق .
- قام ثلاثة اعضاء من البرلمان الكندى بزيارة الى بغداد فى محاولة الحصول على اطلاق سراح ٤٥ من رعايا كندا محتجزين فى العراق .
- اقترح الملك الحسن الثانى ان يتم مؤتمر القمة العربى على مرحلتين :
- الاولى تلتقى الاطراف المعنية بالنزاع وهم ينتمون الى منطقة جغرافية واحدة . فاذا توصل هذا اللقاء الى شىء ايجابى فانه سيكون من الممكن دعوة الـ ٢١ دولة الاعضاء فى الجامعة العربية الى لقاء ثانى لكى يسجل اتفاق السلام .

١٩٩٠ نوفمبر ٢١ :

- اعلن الرئيس فرانسو ميتران ان قرارا جديدا صادر عن الامم المتحدة ويسمح بالالتجاء الى القوة ضد العراق « سيعتمد خلال الاسابيع الثلاث القادمة » من قبل مجلس الامن « ولكن عملية تنفيذ هذا القرار سوف تتطلب مشاورات بين الدول المعنية » . واوضح الرئيس الفرنسى بان الالتزام الفرنسى لن يصدر الا وفقا بصيغة القرار الذى سيعتمد .
- تلقى السلطان قابوس رسالة من الرئيس صدام حسين سلم له وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز تضمنت « موافقة العراق على مبدا الحوار كوسيلة للتوصل الى تسوية سلمية » لازمة الخليج .
- فشل البرلمان الاوروبى ووزراء الدول ال ١٢ الاوروبية المجتمعون فى ستراسبورج فى التوصل الى اتفاق حول كيفية الحصول على ٣ مليارات من العملات الاوروبية الموحدة (ايكو) (٣,٩ مليار من الدولارات) لمساعدة دول الخليج والمانيا الشرقية سابقا
- على هامش مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى المنعقد فى باريس اتفق الرئيسان بوش وجورباتشوف على دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لدراسة الوضع فى الخليج . وقد صرح وزير الخارجية السوفيتى السيد ادوارد شيفردنادزه ان الوقت قد حان لتسجيل ان « العدوان لم يتوقف » و « انه اذا اقتضى الامر يجب تبنى قرارات جديدة » .
- اكد وزير الخارجية المصرى د . عصمت عبد المجيد ان مصر ستواصل

جهودها من اجل التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج حرصا منها على تفادى المنطقة لكوارث الحرب ومن اجل حماية العراق والشعب العراقى .

- وصل الرئيس بوش الى العربية السعودية فى زيارة مدتها ٢٤ ساعة .

- وصل الى ابو ظبى المبعوث السوفيتى السيد الكسندر بيلونوجوف وجرى لقاء بينه وبين الشيخ زايد بن سلطان بن نهيان حول « الجهود التى تستهدف تطبيق قرارات مجلس الامن وبصفة خاصة تلك التى تنادى بالانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت واعادة الحكم الشرعى لهذا البلد .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٢ :

- صدر بيان صحفى سعودى يصف نتائج المحادثات التى جرت بين الملك فهد والرئيس جورج بوش فى جدة بانها مثمرة وايجابية . واكد البيان الاهمية القصوى لتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن وقرارات القمة العربية بشأن الانسحاب الفورى والكامل للقوات العربية من الكويت .

- اعلن ياسر عرفات بانه كان من الممكن تجنب التصعيد فى ازمة الخليج « لو اننا وجدنا اذانا صاغية فى القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى ١٠ اغسطس » . وقال عرفات ان مصر لم تكن تسعى الى حل عربى من خلال هذه القمة وان بعض الدول كانت تريد فقط ان توفر من خلالها غطاء للوجود الامريكى .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٣ :

- جرت فى القاهرة محادثات رسمية بين الرئيسين مبارك وبوش تناولت الوضع المتفجر فى الخليج تلاها مؤتمر صحفى اكد خلاله الرئيسان ضرورة الانسحاب العراقى بدون شروط مسبقة وعودة الشرعية للكويت . كما تعهد بوش علنا بضرورة البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية بعد ان تتم تسوية ازمة الخليج .

- فى تونس حيث انعقد مؤتمر وزراء العمل لدول عدم الانحياز رفض الوزراء طلبا مقدما من العراق بتجميد عضوية العربية السعودية وقطر والامارات .

- فى نيويورك صرح السفير السوفيتى بضرورة توجيه « تحذير جاد » الى العراق لكى ينسحب من الكويت .

- صرح ادوار شيفرنادزة بانه من المتوقع ان يجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء فى مجلس الامن لبحث ازمة الخليج .

- طلبت الولايات المتحدة من حلفائها فى الحلف الاطلنطى المنعقد فى بروكسيل بوضع تحت تصرفها بواخر وطائرات لنقل مزيد من القوات الامريكية الى الخليج . فقد قررت الولايات المتحدة زيادة حجم قواتها فى المنطقة ليصل الى ٤٠٠ الف جندى فى بداية العام الجديد .

- فى انقرة صرح جوى كلارك وزير الخارجية الكندى بان هناك اجماعا دوليا حول الاقتراع على قرار من مجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لاجبار العراق على الاجلاء عن الكويت

- حذرت صحيفة « الثورة » العراقية الرئيس بوش من ان « يصاب بهزيمة اكثر الما من تلك التى منى بها فى كوريا وفيتنام وخليج الخنازير فى كوبا » فى حالة قيامه بعمل عسكرى ضد العراق .

- هاجمت « جمعية الاخوان المسلمون » الاردنية رحلة بوش الى الشرق الاوسط ووصفتها بانها « تكرس الوجود الاجنبى والصليبى على اراضيها المقدسة »

- اتفق كل من الصين والاتحاد السوفيتى على التشاور فى حالة تبنى مجلس الامن « لاجراءات اضافية » تتعلق بازمة الخليج .

- رفعت السلطات العراقية حظر التجول على « محافظة الكويت » بعد عودة الحياة الطبيعية الى المحافظة » .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٤ :

- بدات السلطات العراقية فى توزيع « بطاقات تموين » فى محافظة الكويت « وتشتمل على ٩ سلع وهى : الارز والدقيق وزيت الطبخ والشاى والمواد النشوية والسكر واللبن للاطفال اقل من سنة والصابون وبودرة الغسيل » .

- فى جنيف التقى الرئيس بوش بالرئيس السورى حافظ الاسد وطلب منه بان « يبذل كل ما فى وسعه من اجل الحصول على اطلاق سراح الاسرى الامريكيين فى لبنان . وقد تناول الحديث فيما بعد اشياء اخرى ازمة الخليج واتفق الرئيسان على ان « احتلال العراق للكويت امر غير مقبول وكذلك اى تسوية جزئية » . وابدى الرئيسان فى البيان الصادر عنهما بانهما يفضلان الحل السلمى للازمة بما يتوافق مع قرارات الجامعة العربية والامم المتحدة واتفقا على ان العراق لا يجب ان يجنى اى مكافأة نتيجة لعدوانه وانه لابد من اجلائه عن اراضى الكويتية وعودة الشرعية للكويت .

- شرعت الحكومة الامريكية فى توزيع مشروع قرار وضعته لكى يتبناه مجلس الامن يسمح « بالالتجاء الى كافة الوسائل اللازمة من اجل تحرير الكويت » من الاحتلال العراقى .

- صرح الرئيس حافظ الاسد بانه يؤيد : « تسوية عربية ودولية » لازمة الخليج واضاف قائلا ان تسوية عربية صرفة لا معنى لها لان المشكلة لم تعد بين عرب وغربيين . فإن العرب يشاركون فى الدور الدولى وهم موجودون مع الغربيين . ونفس الشيء يقال بالنسبة لتسوية دولية صرفه . وقد وصف الرئيس السورى عدوان العراق على الكويت بانه « خدمة مجانية ابداها العراق لاسرائيل وللامبريالية » .

- تم تعيين السيد بدر جاسم اليعقوب وزيرا للاعلام فى الحكومة الكويتية فى المنفى بدلا من السيد مبارك الحمد الصباح .

- لم ينجح جيمس بيكر خلال المحادثات التى اجراها مع وزير الخارجية الماليزى السيد ابو حسن عمر فى الحصول على تعهد بالتصويت لصالح قرار قد يطرحه مجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لاجبار العراق على الاجلاء عن الكويت .

- ابدت الحكومة الصينية التى تعارض اى تسوية لازمة الخليج غير سلمية استعدادها لمناقشة مشروع قرار جديد يصاغ فى شكل انذار موجه للعراق .

- صرح وزير الخارجية الكندى فى عمان بان التحالف المناهض للعراق قد اعطى فرصة للسلام وان « انتشار القوات فى الخليج يمكن ان يؤدى الى السلام وان هذا الانتشار يستهدف اقناع الرئيس صدام حسين بالانسحاب السلمى من الكويت » .

- فى مؤتمر صحفى بمدينة بوجوتا (كولومبيا) اعلن جيمس بيكر بان « افضل طريقة للوصول الى تسوية سلمية بالنسبة لنا هى عدم ازاحة جانبا الخيار بالالتجاء الى القوة » وقد اكتفى وزير الخارجية الكولومبى بمنح التأييد التام للموقف الامريكى واكتفى بالتصريح « بالعمل فى تناسق مع الولايات المتحدة » وان مجلس الامن « سيستمع الى الحلول المقترحة ثم يأخذ بعد ذلك قراره » .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٥ :

- جاء فى مجلة « سبيجل » الالمانية بان العراق يواصل انتاجه للغازات المستعملة فى القتال وذلك بمساعدة شركات غربية .

- هدد العراق بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا ومصر اذا توفى فرد واحد فى العراق نتيجة لنقص فى المواد الغذائية او الادوية وحمل الولايات المتحدة المسئولية الكبرى فى الخطر المفروض على العراق .

- صرح مستشار البيت الابيض مستر برنت سكوكروفت بان الولايات المتحدة ستحاول الحصول على قرار من مجلس الامن يتضمن الالتجاء الى القوة ضد العراق .

- صدر عن تشكيل من الاصوليين العراقيين المعارضين للحكم فى العراق بيان فى بيروت يفيد باعتقال ٤,٥٠٠ من اعضاء التشكيل على اثر حملة ضد النظام العراقى .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٦ :

- جدد الملك فهد نداءه الى الرئيس صدام حسين بالاجلاء عن الكويت « دون شرط مسبق » ورافضا اى تفاوض مع بغداد قبل « انسحابه التام من الكويت » .

- وجه الرئيس جورباتشوف نداء الى الرئيس صدام حسين يذكره فيه بان « مصير العراق بين يديه وان الوقت يمر سريعا » .

- اعلن وزير الخارجية الكندى « جوى كلارك » رفض بلاده ربط ازمة الخليج بالقضية الفلسطينية واعرب عن اسفه للموقف الذى اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية فى بداية اغسطس الماضى .

- التقى وزير الخارجية العراقى طارق عزيز بنظيره السوفيتى فى موسكو . وقد كان اللقاء بناء على طلب المسئولين السوفيت وذلك بهدف « مناقشة الامور مباشرة مع العراق قبل الذهاب الى نيويورك للتصويت على مشروع قرار جديد لمجلس الامن .

- جرى فى نيويورك لقاء مغلق بين الدول الخمس الاعضاء الدائمين فى

مجلس الامن لوضع اخر اللمسات لمشروع قرار يسمح بالالتجاء الى القوة ضد العراق .

ـ طلبت ليبيا رسميا عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لتناول ازمة الخليج ، من اجل انقاذ السلام العالمى وتفادى الحرب ،

ـ قرر الرئيس صدام حسين اطلاق سراح « عدد » من الرهائن الامريكية .

ـ صرح الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بان اصدار قرار لمجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لطرد القوات العراقية من الكويت قد يشكل « تطورا خطيرا للغاية يهدد المنطقة باكملها . ونصح الرئيس بوش بارسال مبعوث له الى بغداد لمقابلة المسئولين العراقيين .

ـ قرر مجلس الامن تأجيل اجتماعه حول حقوق الانسان فى الكويت الى يوم ٢٧ نوفمبر .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٧ :

ـ قام العراق بدعم قواته فى منطقة الكويت بإضافة ٢٠ الف جندى الى ال ٤٣٠ الفا الموجودين فى الكويت والمنطقة المجاورة له .

ـ بدات اعمال مجلس الامن المنعقد للنظر فى انتهاكات العراق لحقوق الانسان فى الكويت بخلاف حول الاجراءات المتبعة ويختص بمحاولة رئيس مجلس الامن الامريكى تأجيل النظر فى مشروع قرار خاص بالاراضى التى تحتلها اسرائيل والذى تضمن بعد تعديل تعيين « اومبود سمان » فى الاراضى لمتابعة الاوضاع هناك . وكانت اليمن وماليزيا قد طلبتا من المجلس دراسة مشروع قرار على اثر الانتهاء من بحث الوضع من حيث حقوق الانسان فى الكويت ولكن رئيس المجلس رفض هذا المطلب واقترح ان يجرى اعضاء المجلس مشاورات خاصة بهذا المشروع عند الانتهاء من مشروع قرار الكويت .

ـ عقدت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى جلسات استماع بهدف تحديد الاسباب العميقة للالتزام الامريكى تجاه الخليج وموقف الكونجرس ازاء سياسة البيت الابيض واحتمال اندلاع حرب لتحرير الكويت .

ـ اعادت زئير علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت بعد ان كانت مقطوعة منذ ٥ سنوات عندما اعادت زئير علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، وكانت زائير قد قررت التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة المتخذة ضد السياسة العراقية .

ـ نصح زعيم المعارضة العراقية للجناح العسكرى للمعارضة الشيعية فى العراق الرئيس بوش بعدم التسريع فى اختيار الحرب فالالـ بان « العقوبات السياسية والاقتصادية كفيلة بان تؤدى الى سقوط صدام حسين » .

ـ اسفرت عملية التفتيش التى قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى العراق عن تسجيل عدم قيام العراق بتحويل مواد انشطارية الى اغراض عسكرية

ـ وصل الى بغداد النائب العمالى البريطانى « تونى بن » فى زيارة سيناقش خلالها مع المسئولين العراقيين الوسائل الكفيلة بالتسوية سلميا لازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٨ :

ـ وصل الى العراق ٢٠٠ اسير حرب عراقيين اطلقت ايران سراحهم على متن طائرة خاصة عراقية . ويختص هذا التبادل فى الاسرى المطلوب محاكمتهم خلال احتجازهم والذين حصلوا قبل اطلاق سراحهم على ايقاف محاكمتهم .

ـ اعلن متحدث عن البيت الابيض مارلن ميتز واتر ان لدى المخابرات الامريكية مايثبت خطأ التقرير الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ان العراق قادر على انتاج السلاح النووى خلال ٦ شهور كما تفيد بان المخابرات الاسرائيلية لديها الاقتناع من ان العراق قد شرع بالفعل فى تجميع قنبلة ذرية بدائية .

ـ واقرر وزير الخارجية الايرانى السيد على اكبر ولاياتى مساندة حكومته لاستقلال الكويت وصرح بان « ايران يؤيد القرارات التى اتخذها مجلس الامن التى تستهدف تحرير الكويت » . ولكن مع ذلك فان « ايران تعارض الحجة التى ابدتها الولايات المتحدة فى هذا الشأن ! وان « بالنسبة لايران فان امن المنطقة يجب ان تتكفل به الدول الساحلية التابعة لها » .

ـ صرح نائب رئيس الوزراء السيد طه ياسين رمضان بان العراق مستعد لمواجهة الحرب التى ان اندلعت فانها قد تدوم سنه او سنتين ولمواجهة الخطر الاقتصادى والتهديد بالحرب ايضا وتنبأ بانهيار المعسكر الغربى اشبه بالذى اصاب المعسكر الشرقى .

ـ وصل الى طهران نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد فلاديمير بتروفسكى حاملا رسالة شفوية من الرئيس جورباتشوف الى نظيره السيد على اكبر هاشمى رفسنجانى حول ازمة الخليج والتطبيق الافضل لقرارات مجلس الامن . وصرح المبعوث السوفيتى : بان موسكو ترى انه لكى نجد تسوية سلمية للازمة يجب اعطاء فرصة اخيرة لبغداد » .

ـ اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار رقم ٦٧٧ الذى يدين محاولات النظام العراقى تعديل التركيبة الديموجرافية للكويت ويكلف الأمم المتحدة بالحفاظ على نسخة من السجل المدنى لهذه الدولة .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٩ :

ـ نفى متحدث عن الحكومة السعودية وجود اى موافقة من حكومته لعقد مؤتمر قمة سعودية عربية بناء على مبادرة من قبل العقيد معمر القذافى .

ـ تلقى الرئيس اليمنى على عبد الله صالح رسالة من الملك حسين حول تطورات ازمة الخليج والجهود العربية المبذولة من اجل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات .

ـ اعلن الرئيس صدام حسين بان العراق لن « يستسلم » امام الضغوط الدولية وانه اذا اجبر على الحرب فان العراقيين سيقاتلون بطريقة تشرف العرب والمسلمين .

ـ وجه الرئيس مبارك نداء اخر الى الرئيس صدام حسين يدعوه الى « مراجعة موقفه » فى ازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ٣٠ :

ـ وجه الرئيس جورج بوش دعوة الى طارق عزيز وزير خارجية العراق للحضور الى واشنطن للاجتماع به فى منتصف شهر ديسمبر بحضور سفراء دول الخليج . كما اعلن الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى انه سيوفد وزير خارجيته الى بغداد لمباحثات مع صدام حسين قبل انتهاء مهلة مجلس الامن . واوضح الرئيس الامريكى ان هذه اللقاءات لاتعنى التخلى عن الحل العسكرى او قبول اى حل لايضمن انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية الكويتية . وقال ان قرار مجلس الامن الدولى باستخدام القوة لاجبار الرئيس العراقى على الانسحاب هو رسالة واضحة للرئيس العراقى .

ـ اعلن ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى أن قرار مجلس الامن الذى يحدد منتصف شهر يناير كموعد نهائى لانسحاب العراق من الكويت يعتبر بادرة على حسن النوايا من شانها اتاحة الوقت امام محاولات الحل السلمى ، وان تعبير « جميع الوسائل الضرورية » الوارد فى نص القرار لايعنى بالضرورة استخدام القوة . ولكن القوة العسكرية ستظل هى الملاذ الاخير . كما صرح وزير الخارجية السوفيتى ان الشىء الوحيد الذى سيجبر الاتحاد السوفيتى على التدخل المباشر فى النزاع هو تهديد حياة وامن المواطنين السوفيت فى العراق .

ـ اكدت مصادر دبلوماسية ان القيادة العراقية التى فوجئت بالمبادرة الامريكية عقدت اجتماعا فوريا للتباحث بشان هذه المبادرة .

ـ الكويت ترحب بالمبادرة بحذر وقد اعلن د . جاسم الخراف رئيس الوفد الشعبى الكويتى فى باريس بان الكويت داعية سلام واذا امكن اخراج العراق من الكويت بالطرق السلمية فإن الكويت ترحب بذلك ، ولكنه حذر من احتمال سقوط البعض فى فخ المماطلة الصدامية .

ـ رحب بيريز دى كويلار السكرتير العام للامم المتحدة بالمبادرة الامريكية ، كما اعرب عن اقتناعه بان قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ يعتبر فرصة هامة للعمل من اجل السلام .

ـ عقدت لجنة الشئون العسكرية بمجلس الشيوخ الامريكى اجتماعا حذر فيه جنرالات امريكا من الاندفاع الى حرب قبل الاوان وقبل اعطاء العقوبات الاقتصادية فرصة اخرى تمتد الى عام او اكثر . فى حين اعلن هنرى كيسنجر انه لايثق فى شىء اسمه العقوبات الاقتصادية ، وعندما سيتم اكتشاف هذه الحقيقة سيكون الوقت قد تاخر كثيرا . كما اعلن انه غير

مقتنع بوجود قوات امريكية بهذه الاعداد الكبيرة فى السعودية لمدة طويلة او مفتوحة ولاينصح بالابقاء على قوة عسكرية دائمة هناك كجزء من الترتيبات الدفاعية لما بعد .

١٩٩٠ ديسمبر ١ :

ـ أعلن العراق رسميا موافقته على قبول الدعوه التى وجهها الرئيس الامريكى جورج بوش واكد بيان رسمى لمجلس الثورة العراقية ان حكومة بغداد ستتفق مع الولايات المتحدة على توقيتات الزيارات المتبادلة والترتيبات اللازمة لها . وطالب العراق بدعوة اطراف اخرى ذات صله بالنزاع وقضايا المنطقة لحضور اللقاء .

ـ نظمت بغداد مسيرات من عشرات الالاف للتنديد بقرار مجلس الامن الذى يخول استخدام القوة العسكرية لاخراج العراق من الكويت مالم يسحب قواته فى مده اقصاها ١٥ يناير

ـ اجرى الرئيس الامريكى جورج بوش اتصالا هاتفيا مع الرئيس حسنى مبارك للتشاور حول مبادرته تجاه العراق . كما اتصل ايضا بالملك فهد ملك السعودية والشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت واوزال رئيس تركيا ، وقد صرح الرئيس الامريكى ان هذه المشاورات كانت ايجابية للغاية .

ـ دعا الرئيس الامريكى جورج بوش رؤساء اركان الحرب الامريكيين الاربعة للبحرية والطيران والقوات المسلحة ومشاه البحرية لحضور اجتماع عاجل بحضور وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان المشتركة وذلك لمناقشة مبادرته وعلاقاتها بالاعداد العسكرى لتحرير الكويت كما اجتمع بثلاثين من قيادات الكونجرس وناقش معهم دعوته لوزير خارجية العراق . وقد اكد زعيم الاغلبية الديموقراطية فى مجلس الشيوخ وزعيم الاغلبية فى الكونجرس مساندتهما لمبادرة الرئيس الامريكى تجاه العراق .

ـ صرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسية بأن الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الامن قد اتفقت على القيام بمساع لدى الرئيس العراقى لابلاغه بالرسالة الحازمة التى وجهها اليه المجتمع الدولى من خلال مجلس الامن .

ـ اعلن وزير الخارجية المصرية بأن غزو العراق للكويت يؤكد ضرورة وضع نظام للأمن العربى فى المنطقة للحفاظ على حرمة حدود واراضى كل دولة عربية بما فى ذلك دولة الكويت الشقيقة كما اكد ان اى مفهوم للأمن مفروض من الخارج مرفوض . ونفى وجود تنافس بين القاهرة وبغداد على قيادة العالم العربى .

ـ رحبت مصر بمبادرة بوش تجاه العراق واعربت عن املها فى ان ينجح الحوار بين الولايات المتحدة والعراق وان لايكون « حوارا للطرشان » .

١٩٩٠ ديسمبر ٢ :

ـ تناقضت المواقف الامريكية حول ازمة الخليج بعد اقل مرور يوم واحد على المبادرة الامريكية واعرب صدام حسين عن شكه فى نوايا الولايات المتحدة واكد فى نفس الوقت انه لن يترك الكويت ابدا ومهما كان الثمن . وعلى الجانب الاخر اكد جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية انه لن تكون هناك مفاوضات وانما محاولات لاقناع صدام بتنفيذ الارادة الدولية واعلن ان تحديد موعد زيارته لبغداد وزيارة طارق عزيز لواشنطن سيتم من خلال سفارتى الدولتين فى عاصمتيهما .

ـ اسفر الاجتماع الذى عقده جورج بوش مع رؤساء اركان القوات الامريكية بحضور وزير الدفاع ووزير الخارجية الامريكيين عن وضع استراتيجية كاملة للمرحلة القادمة . واعلن وزير الدفاع الامريكى انه تجرى حاليا دراسة وتحليل التدريبات والمناورات التى قام بها الرئيس العراقى باطلاق صواريخ سكود التى يمكن اعتبارها من الصواريخ البلاستيكية متوسطة المدى وقادرة على حمل رؤوس نووية .

ـ اعلن الرئيس العراقى فى حديث لمحطة تليفزيون فرنسية ان فرص السلام والحرب فى الخليج متعادلة وهذا يتوقف على ما اذا كان الحوار الذى عرضه الرئيس بوش سيكون حقيقيا ، وطالب بتوسيع دائرة الحوار ليشمل فرنسا حتى لايبقى الحوار محصورا بين العراق والولايات المتحدة .

ـ أجرت القوات الامريكية فى الخليج خامس مناورة برمائية فى المنطقة منذ بدء عملية « درع الصحراء » وتستغرق هذه المناورة اربعة ايام . واعلن متحدث عسكرى بريطانى ان القوات البريطانية فى السعودية قد وضعت فى حالة تأهب عقب التقارير التى افادت بأن العراق بدأ فى تجربة صواريخه .

ـ اعلنت الحكومة الباكستانية ان باكستان سترسل قوات جديدة الى السعودية لتعزيز قواتها هناك

ـ تصاعدت الازمة بين موسكو وبغداد حول الرعايا السوفيت . واتهم العراق الاتحاد السوفيتى بأنه يبحث عن ذريعة لارسال قوات سوفيتية الى الخليج ، وكان وزير الخارجية السوفيتى قد صرح بان الاتحاد السوفيتى سيرسل قوات الى المنطقة اذا اساء العراق معاملة الرعايا السوفيت .

ـ تبادلت مصر والسعودية وجهات النظر حول المستجدات الراهنة على صعيد منطقة الخليج . ووسائل تعزيز الرؤية المشتركة بين الدولتين بالنسبة للقضايا المصيرية فى المنطقة .

ـ أكد الرئيس السورى حافظ الاسد ان مبادرة بوش عمل ايجابى ومسئول .

١٩٩٠ ديسمبر ٣ :

ـ بدأت اليوم بالقاهرة المشاورات الثلاثية بين وزراء خارجية اللجنة الثلاثية لمصر وسوريا والسعودية التى تهدف الى تحديد وجهة نظر واحدة لدول الخليج بشأن مبادرة الرئيس الامريكى حول ازمة الخليج والتنسيق بين الدول الثلاث خلال الاسابيع المقبلة على ضوء التطورات الاخيرة كما بدأت مشاورات اخرى بين وزراء اعلام الدول الثلاثة .

ـ أعلن مستشار الرئيس الامريكى للأمن القومى أنه من المتوقع ان يتم اجتماع الرئيس جورج بوش مع طارق عزيز على مستوى ثنائى ، واجتماع جيمس بيكر مع الرئيس صدام حسين على نفس المستوى ، وقال ان ذلك سيؤدى الى تجنب كثير من المشاكل بشأن الشخصيات التى تحضر المحادثات ومن المتوقع ان يصل وزير الخارجية العراقى الى واشنطن الاحد القادم

ـ حذر وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى من انتظار ظهور تأثير العقوبات الاقتصادية ، وان السماح للعراق بالاحتفاظ بالكويت سيسبب جحيما من المشاكل للولايات المتحدة بسبب سيطرة صدام على احتياطى البترول العالمى . واشاد وزير الدفاع الامريكى بدور مصر الريادى والقيادى . وصرح ان الولايات المتحدة تبحث مسألة وضع ترتيبات امنية لمستقبل الشرق الأوسط تمنع تكرار الاعتداء الذى قام به صدام حسين .

ـ اجتمع العاهل الاردنى الملك حسين بالوفد الشعبى الكويتى الذى يزور الاردن حاليا ، واستمع الى شرح مسهب من الملك حسين لوجهة النظر الاردنية وملابساتها منذ بداية الازمة كما شرح الوفد للملك وجهة نظر الشعب الكويتى ومايقاسيه تحت الاحتلال .

ـ وصل الى روما وفد اعلامى سعودى فى زيارة الى ايطاليا لشرح ابعاد ازمة احتلال العراق للكويت وموقف السعودية من تطورات هذه الازمة .

ـ بحث وزير الخارجية البريطانى مع نظيره الفرنسى أزمة الخليج واكدا على اهمية المبادرة الامريكية وشددا على عدم اجراء اى مفاوضات مع النظام العراقى حول القرارات الدولية وخاصة القرار رقم ٦٦٠ . وجددت بريطانيا التزامها الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الامن التى تدعو الى انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية الكويتية . ولكنها رفضت الربط بين القضية الفلسطينية وازمة احتلال الكويت ، ولكنها اكدت انها ستسعى الى عقد مؤتمر دولى لحل القضية الفلسطينية بعد انسحاب القوات العراقية .

١٩٩٠ ديسمبر ٤ :

ـ اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان المشاورات مستمرة بشأن المحادثات الامريكية العراقية ، وقد اشارت الى ان واشنطن ستجرى اتصالات مع حلفائها بعد اجراء اتصالاتها مع الحكومة العراقية لعقد الاجتماعات الامريكية العراقية على اساس ثنائى . وذكرت المصادر المطلعة ان اسقاط فكرة اشتراك الحلفاء فى هذه الاجتماعات جاء لتفادى مطالبة العراق باشتراك حلفائه فى الاجتماعات المزمعة .

ـ اعلن دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا عقب اجتماع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية ان المجموعة تصر على عدم اتاحة الفرصة للعراق لاثارة الانقسامات بين الحلفاء الذين يصرون على انصياع العراق للارادة الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الامن . كما اعلن وزير الخارجية الفرنسى ان فرنسا لن تتخلى عن دورها فى معالجة الازمة ، وقد تم بحث ترتيب لقاء بين وزير خارجية العراق ووزير خارجية ايطاليا الذى يرأس المجموعة فى الوقت الحالى .

- اكد جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا فى أول خطاب له امام مجلس العموم انه ليس هناك مجال لتقديم تنازلات للنظام العراقى وان بريطانيا مازالت على موقفها من أزمة الخليج .

- ابدت الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن استعدادا لان تعطى العراق ضمانات كافية بعدم التعرض لاى هجوم اذا انسحب من الكويت وعادت الحكومة الشرعية الى البلاد واطلق سراح جميع الرهائن الاجانب .

- اكدت واشنطن ضرورة زيادة قواتها بالسعودية لارغام صدام على الانسحاب وسيرتفع عدد القوات الامريكية الى ١٨٨ الف جندى . واعلن وزير الدفاع الامريكى عن تصوره للاستراتيجية الامريكية بعد انتهاء الاحتلال العراقى للكويت وحددها فى اربع نقاط :

١ - أن يتعهد الرئيس العراقى بعدم القيام بمثل هذا العمل العدوانى العسكرى على اى دولة مجاورة

٢ - توفير الدعم العسكرى وزيادة القدرات القتالية لدول المنطقة لكى تستطيع مواجهة اى تحرش بها على المدى البعيد.

٣ - بحث ترتيبات الامن بعد الانسحاب والدور الذى تلعبه أمريكا

٤ - تشكيل قوة سلام دولية تمنع صدام حسين من اللجوء الى القوة العسكرية

واكد ريتشارد تشينى على اهمية الدور المصرى فى هذه الازمة

- كشف استطلاع للرأى الامريكى ان ٩٠ ٪ يؤيدون بوش ٧٥,٢ ٪ يتوقعون الحرب و ٦٣ ٪ يؤيدون الدخول فى حرب ضد العراق بينما عارض الحرب ٣٠ ٪

- جرت اتصالات هامة بين القاهرة وواشنطن للتشاور حول اخر تطورات الوضع فى الخليج . وقد ابدت مصر عقد لقاءات مباشرة بين العراق والولايات المتحدة على اساس ثنائى .

- طالب العراق بريطانيا بسداد ١٥٠ الف جنيه استرلينى لسداد تكاليف احتجاز ١٩ من الرهائن البريطانيين . كما اعلن العراق انه قرر السماح لمن يرغب من الخبراء السوفيت بالعودة الى الاتحاد السوفيتى على ان تتحمل الحكومة السوفيتية نتائج انتهاء العقود المبرمة مع هؤلاء

- اختتم وزراء خارجية مصر والسعودية وسوريا اجتماعاتهم بالقاهرة باصدار بيان رسمى طالبوا فيه العراق بتنفيذ قرارات القمة العربية ومجلس الامن .

١٩٩٠ ديسمبر ٥ :

- وجهت الولايات المتحدة اقوى تحذير الى العراق منذ اندلاع الأزمة وهددت باستخدام القوة بصورة مفاجئة ومكثفة ضد العراق اذا رفض الانسحاب من الكويت والافراج عن الرهائن بلا شروط ، وصرح وزير الخارجية الامريكى ان مهمته فى بغداد ستكون شرح الخيارات التى يواجهها صدام حسين وهى اما الامتثال لقرارات مجلس الامن الدولى أو تعريض العراق لكارثة ، والتاكيد على ان الولايات المتحدة ترفض عقد اى صفقة مع العراق . وفى الوقت نفسه صرح رئيس المخابرات الامريكية انه لاتوجد اية دلائل على ان العقوبات الدولية سوف تجبر صدام على الانسحاب .

- اكدت حكومة الكويت مجددا رفضها القاطع لاية حلول جزئية تكافىء المعتدى على عدوانه واعربت عن اصرارها على الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الاراضى الكويتية معلنة ان حدود الكويت ليست موضع مساومة

- اعلنت وزارة الخارجية السوفيتية ارتياحها لقرار العراق بالافراج عن الرهائن السوفيت

١٩٩٠ ديسمبر ٦ :

- اعلن الرئيس العراقى صدام حسين انه سيتم الافراج عن جميع الرهائن الاجانب فى العراق والكويت وازالة كل قيود السفر المفروضة على الأجانب . وقالت المصادر العراقية ان قرار صدام قد اتخذ لاسباب انسانية وليست له علاقة بالتطورات السياسية . وتاتى هذه الخطوة المفاجئة قبل ايام من المباحثات المنتظرة بين بوش ووزير الخارجية العراقى طارق عزيز فى واشنطن وقد رحب الرئيس الامريكى بهذه الخطوة ولكن هذا لايعنى ان الموقف قد تغير حول ضرورة امتثال صدام حسين لقرارات مجلس الامن بدون شروط . وقال صدام انه قرر الافراج عن الرهائن بناء على نداء من انصاره العرب .

- صرح وزير الخارجية المصرى ان الافراج عن الرهائن الاجانب نبأ هام ولكن الاهم هو عدم استمرار الاحتلال العراقى لاراضى الكويت وعودة الشرعية الدولية .

- اكدت حكومة الكويت الشرعية تعاطفها مع عائلات الرهائن الذين سيتم الافراج عنهم ولكنها حذرت المجتمع الدولى ان الاحتلال كان ومازال هو القضية الاساسية

- رحبت الخارجية البريطانية بقرار الافراج عن الرهائن واعربت عن أملها فى ان ينفذ العراق المطلبين الدوليين الاخرين وهما : الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية الكويتية .

وفى فرنسا قالت مصادر دبلوماسية ان هذه الخطوة غير كافية ولأبد من تنفيذ قرارات مجلس الامن جميعها وان موقف قوى التحالف ضد العدوان العراقى لم ولن يتغير لان القضية الاساسية هى احتلال الكويت واخذ الكويتيين كرهائن لم يكن سوى نتيجة لهذا الاحتلال والافراج عنهم لايمكن ان يؤدى الى السلام .

١٩٩٠ ديسمبر ٧ :

- اذاعت أحدى محطات التليفزيون الامريكية تقريرا خطيرا عن الاتصالات الدبلوماسية التى تمت وادت الى الافراج عن الرهائن وعن الدور الذى قام به السيد ياسر عرفات بالتعاون مع اليمن والاردن لاقناع صدام بالافراج عن الرهائن وبدء الحوار مع الولايات المتحدة .

كما اذاع التقرير ان هناك معلومات توافرت تؤكد ان السعودية قد وافقت على ان تتنازل الكويت عن جزيرتى وربه وبوبيان والممر الذى يعطى العراق منفذا الى البحر وحقل بترول الرميلة مقابل انسحاب العراق الكامل من الكويت .

- اعلنت الولايات المتحدة انها لن توافق على تحديد موعد اللقاء بين الرئيس الامريكى ووزير الخارجية العراقى قبل ان توافق بغداد على تحديد موعد لقاء جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى والرئيس صدام حسين . كما اعلنت الخارجية الامريكية انها قررت سحب الدبلوماسيين الامريكيين من السفارة الامريكية بالكويت بعد ان تنتهى مهمة مساعدة الامريكيين الراغبين فى مغادرة البلاد ، وان السفارة ستظل مفتوحة وحملت السلطات العراقية مسئولية حمايتها

- قامت السلطات العراقية باعدام الفريق نزار الخزرجى رئيس الأركان السابق للجيش العراقى بتهمة التامر للاطاحة بصدام حسين . وكان الرئيس العراقى قد اعتقل الخزرجى فى ٨ نوفمبر الماضي بدون ابداء اسباب .

- شهدت الجزائر حملة تاييد شعبية للقضية الكويتية من خلال تنظيم الجبهة الاسلامية للانقاذ مهرجانا حضره ٩٥ الف شخص وشارك فيه اعضاء الوفد الشعبى الكويتى الذى يقوم حاليا بجولة فى الجزائر التقى خلالها بكبار المسئولين والأحزاب فى الجزائر .

١٩٩٠ ديسمبر ٨ :

- صرح وزير الخارجية العراقى بأنه مستعد للسفر الى واشنطن فى أى وقت وقال ان بلاده تقترح يوم ١٧ ديسمبر موعدا للسفر للقاء الرئيس بوش ولكنه على استعداد للسفر الى واشنطن قبل هذا الموعد اذا رؤى ذلك . واضاف ان الولايات المتحدة قد اقترحت ايام ٢١ و ٢٢ ديسمبر و ٣ يناير موعدا لزيارة وزير خارجيتها للقاء الرئيس العراقى فى بغداد واعرب عن عدم وجود اية مشكلة من جانب العراق فيما يتعلق بالمواعيد .

واعلنت وزارة الخارجية العراقية ان العراق يصر على ماوصفه بحقوقه فى الكويت خلال المباحثات المقبلة . واكدت ان العراق يريد حلاً سلميا لكل مشكلات المنطقة ولكنه لايتمسك بالربط بين هذه المشكلات .

- نفى وزير الاعلام السعودى ما اذاعته محطة A.B.C. الامريكية حول موافقة السعودية على ان تقدم الكويت تنازلات اقليمية معينة للعراق مقابل الانسحاب . واكد عدم صحة ما اذيع جملة وتفصيلا وان موقف السعودية من الازمة واضح وثابت وقائم على ضرورة الانسحاب الكامل وغير المشروط من الاراضى الكويتية وعودة الشرعية لها . كما اعلن وزير العدل الكويتى انه لا مفاوضات مع العراق قبل الانسحاب الكامل من الكويت

- تواصل الوفود الشعبية الكويتية بنجاح نشاطاتها فى العواصم المختلفة ، ومن المقرر ان يعقد الكونجرس الامريكى يوم الاثنين القادم جلسة استماع للوفد الشعبى الكويتى فى امريكا .

ـ أجرى رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير الذى وصل الى نيويورك فى زيارة تستغرق سبعة ايام مباحثات مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ودان كويل نائب الرئيس الامريكى ، وسيلتقى بالرئيس بوش يوم الثلاثاء القادم . وتأتى هذه الزيارة وسط تصريحات لاعضاء الحكومة الاسرائيلية بان اسرائيل قد تهاجم العراق لتدمير قوته العسكرية اذا انتهت المحادثات الامريكية العراقية بانسحاب القوات المتعددة الجنسية من منطقة الخليج .

ـ توجهت حاملة الطائرات الامريكية « رانجر » الى منطقة الخليج وتصل اليها فى غضون ثلاثة اسابيع ، وترافق الحاملة سبع سفن اخرى مساعدة .

١٩٩٠ ديسمبر ٩ :

ـ أكدت واشنطن تمسكها بتنفيذ كل قرارات مجلس الامن الخاصة بأزمة الخليج ورفضها لمناقشة أية موضوعات أخرى خلال المحادثات الامريكية العراقية . واتهم جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى العراق بعدم الجدية ومحاولة التلاعب باقتراحه الثانى عشر من الشهر القادم ليكون موعدا لزيارته لبغداد لاجراء مباحثات مع الرئيس العراقى اى قبل الموعد النهائى الذى حددته الامم المتحدة للانسحاب من الكويت بثلاثة ايام فقط ، كما اعرب جيمس بيكر عن استعداده للتوجه الى بغداد فى اى وقت بين ٢٠ ديسمبر والثالث من يناير المقبل . وأكد مرة اخرى على عدم وجود اية صفقة بين بغداد وواشنطن .

ـ أكدت الصحف العراقية ان الكويت جزء من العراق وقد عادت الى أهلها واصلها بقرار أبدى لا رجعة فيه وأن مبادرة الرئيس العراقى التى طرحها فى اغسطس الماضى تظل هى المنطلق الاساسى لاى حوار من اجل تحقيق السلام .

ـ ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان التطورات الاخيرة فى ازمة الخليج قد تحول دون عقد اجتماع القمة الامريكية السوفيتية الذى كان مقررا له شهر يناير القادم . وقد غادر وزير الخارجية السوفيتى موسكو فى طريقه الى هيوستن بالولايات المتحدة لعقد مباحثات مع نظيره الامريكى تستغرق ثلاثة ايام وتتناول ازمة الخليج وتطورات قضية الشرق الاوسط .

ـ نفت السعودية ماذكرته الصحف البريطانية حول قيامها بالاشتراك مع الحكومة الكويتية باجراء مفاوضات سرية مع العراق . واعادت تاكيد موقفها الثابت من ضرورة انسحاب العراق بلا قيد او شرط .

١٩٩٠ ديسمبر ١٠ :

ـ بدأت تظهر خطوط سيناريو للمفاوضات العراقية الامريكية ومابعد أزمة الخليج . فقد صرح جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ان بلاده ليست ضد مفاوضات بين العراق والكويت بعد الانسحاب العراقى من الاراضى الكويتية لتسوية نقاط الخلاف بين البلدين ، ولم يقل بيكر انه ضد مطالبة العراق بجزيرتى وربه وبوبيان ، وأكد ان الموقف التفاوضى الكويتى سيشتمل فى ذلك الوقت على ترتيبات امنية تهدف الى كبح جماح القوة العسكرية العراقية المتفوقة بما فيها اسلحة الدمار الشامل كما صرح مستشار الامن القومى الامريكى بأن الولايات المتحدة تريد اشرافا دوليا صارما على صناعات الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية العراقية بعد انتهاء الازمة حتى لا يكون فى استطاعة صدام حسين حيازة هذه الاسلحة ، وأكد ان كثيرا من القوات الامريكية ستترك المنطقة بعد الازمة .

ـ صرح اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى الذى يزور الولايات المتحدة حاليا بأن صدام حسين لن ينجح فى الزج باسرائيل داخل ازمة الخليج رغم محاولاته لذلك . وقال ان الرئيس العراقى يعرف امكانيات اسرائيل ويتذكر ماحدث من تدمير مفاعله النووى فى يونيو ١٩٨١ ، واكد ان اسرائيل قادرة على الرد الفورى على اى عمل عدوانى يقوم به العراق .

ـ اعلن مسئولون فى الحكومة البريطانية ان الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الامن ستعقد اجتماعا فى اوروبا على مستوى وزراء الخارجية قبل توجه وزير الخارجية الامريكى للقاء الرئيس العراقى ،، وقال المسئولون ان الهدف من هذا الاجتماع الذى لم يحدد موعده بعد هو مناقشة ازمة الخليج والتاكيد على مواقفهم الحاسمة من الغزو العراقى .

ـ استبعدت دول الخليج خلال اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى الدوحة تقديم اية تنازلات للعراق واكدت انها لم تبحث بعد امكانية بدء حوار مع النظام العراقى .

ـ ذكرت وكالة الانباء الجزائرية ان الرئيس الشاذلى بن جديد سيقوم بزيارة عدة دول فى الخليج خلال هذا الاسبوع لبحث ايجاد حل سلمى للازمة . ومن المرجح ان تكون هذه الدول هى : السعودية والعراق والاردن ، وربما ايران ايضا .

ـ نفى العراق ما اذاعته وكالة الانباء الليبية عن مباحثات ليبية عراقية لنقل عدد من الرهائن الامريكيين الى ليبيا حيث تقوم السلطات الليبية بمبادلتهم بالاسرى الليبيين الذين قامت الولايات المتحدة بترحيلهم من تشاد الى اماكن مجهولة . وان هذا النبأ عار من الصحة . وقد واصل العراق عمليات ترحيل الاجانب ، وقد وصل الى فرانكفورت اكثر من ٣٠٠ من الرعايا الغربيين .

١٩٩٠ ديسمبر ١١ :

ـ اكد مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة فى الكلمة التى القاها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ان التوترات المتصاعدة والمشكلات المعقدة فى المنطقة الناتجة عن أزمة الخليج تنطوى على تهديدات بالغة للنظام العالمى الذى يقوم على اساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان والحريات . وأكد على ضرورة توافر الجهود الدولية لحل هذه الأزمة من اجل استعادة القانون والنظام فى المنطقة .

ـ قررت فرنسا والولايات المتحدة تعزيز قواتها الموجودة فى الخليج تحسبا لكافة الاحتمالات نظرا لان شبح الحرب مازال يخيم على المنطقة . واعلن وزير الخارجية الفرنسى ان فرنسا قررت ارسال ٤ الاف جندى اضافى ليصل بذلك عدد القوات الفرنسية الى اكثر من ١٠ الاف . كما تم ارسال ٦ طائرات اخرى الى السعودية منها ٤ قاذفات مقاتلة من طراز « جاجوار » واثنتان من طراز « ميراج ٢٠٠٠ » وبذلك يصبح عدد الطائرات الفرنسية ٤٠ طائرة .

وقد اعلنت وزارة الدفاع الامريكية انها سترسل الى الخليج ابتداء من ٢٨ ديسمبر الحالى طائرات امريكية من طراز « اف ـ ١٥ » وتعتبر هذه الطائرات متفوقة جويا ومعده للقيام بعمليات القصف الجوى فضلا عن نشر طائرات « اف ـ ١١٧ » و « اف ـ ١١١ » الهجومية . وذكرت مصادر امريكية ان الاتحاد السوفيتى قد رفض المساهمة بقوة عسكرية سوفيتية مع القوات متعددة الجنسية المتمركزة فى الخليج .

ـ اتهم طارق عزيز وزير الخارجية العراقى الولايات المتحدة بافتعال ضجة واثارة مشكلة بشأن موعد لقاء الجانبين فى بغداد . وقال ان موعد لقائه بالرئيس الامريكى فى واشنطن لم يتحدد بعد وبناء عليه لم تحدد العراق موعد لقاء وزير الخارجية الامريكى بالرئيس العراقى فى بغداد . واكد على ان العراق لا يعترف بموعد ١٥ يناير الذى حدده مجلس الامن للانسحاب .

ـ صرحت الخارجية الامريكية انه لا توجد أى مؤشرات على ان العراقيين يستعدون للانسحاب ، بل لقد اقام العراق سياجا من الاسلاك الشائكة حول المناطق التى يدعى انها حدود « محافظة الكويت » .

ـ فرضت سلطات الاحتلال العراقية فى الكويت نظام حظر التجول فى منطقة السرميثية لمدة ٤٨ ساعة وقامت بتفتيش المنطقة وذلك بعد ان قامت المقاومة بقتل احد الضباط العراقيين .

١٩٩٠ ديسمبر ١٢ :

ـ اقترح العراق يوم ٧ يناير موعدا للقاء وزير الخارجية جيمس بيكر بالرئيس العراقى فى بغداد . وقد فشلت حتى الان محاولات تحديد موعد لقاء وزير الخارجية العراقى بالرئيس الامريكى فى واشنطن . وكانت بغداد قد عرضت ان يتم الاجتماع يوم ١٧ ديسمبر الحالى بعد ان اعلنت واشنطن عن سفر وزير خارجيتها الى باريس لاجراء مباحثات مع وزراء خارجية الاطلنطى وبعد ذلك يجتمع بوزراء خارجية الدول الاربع الاخرى الدائمة العضوية فى مجلس الامن .

وقد بدأت واشنطن فى مضاعفة حجم مشاة الاسطول الذين يتم نقلهم الى السعودية ، واعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان حجم القوات الدولية المنتشرة حاليا فى السعودية والخليج قد بلغ ٤٨٠ الف جندى ، اما عدد القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق فقد اصبح يفوق نصف مليون جندى .

ـ قام الرئيس العراقى صدام حسين بتعيين اللواء سعدى طعمه عباس وزيرا للدفاع بدلا عن الفريق اول عبد الجبار شنشل الذى تولى هذا المنصب

لمدة عامين ، وعاد الان الى المنصب الذى كان يشغله من قبل وهو وزير دوله للشئون العسكرية .

ـ بدات الحكومة الامريكية تحصل على معلومات هامة عن ظروف المعيشة فى العراق وعن المواقع العراقية الاستراتيجية التى تم احتجازهم فيها ليستخدموا كدرع بشرى .

ـ وصل الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الى بغداد بعد محادثات اجراها فى الاردن .

١٩٩٠ ديسمبر ١٣ .

ـ اتهمت واشنطن العراق بعرقلة محاولات تحديد موعد لاجراء المباحثات المقترحة فى واشنطن وبغداد وقالت انها بذلك تضع الحوار الامريكى العراقى فى طريق مسدود . ومن الجدير بالذكر ان بغداد مازالت تصر على تحديد يوم ١٢ يناير موعدا لاجتماع وزير الخارجية الامريكى بالرئيس العراقى اى قبل انتهاء المهلة بثلاث ايام ، رغم ان الولايات المتحدة عرضت خمسة عشر يوما ليختار العراق يوما منها .

ـ وجه الرئيس الامريكى رسالة الى قمة رؤساء وحكومات المجموعة الاوروبية طالب فيها بضرورة التماسك واستمرار الاتحاد فى مواجهة ازمة الخليج واكد معارضته لاى مفاوضات مع العراق .

١٩٩٠ ديسمبر ١٤ :

ـ اكد زعماء دول المجموعة الاوروبية الاثنى عشر فى اجتماعهم بالعاصمة الايطالية على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون شروط وعودة الشرعية لها ، وايدوا المبادرة الامريكية بالحوار مع العراق كفرصة اخيرة امام الرئيس العراقى قبل تطبيق قرار مجلس الامن باستخدام القوة لتحرير الكويت .

ـ اوصى عدد من الخبراء العسكريين بوزارة الدفاع الامريكية بالاسراع بالعملية العسكرية ضد العراق فور انتهاء المهلة التى حددها مجلس الامن . وركزوا على اهمية القيام بضربة جوية واسعة النطاق ضد عدد من الاهداف العراقية .

ـ أكدت مصر ان استمرار التعنت العراقى سيدفع بالمنطقة الى كارثة محققة .

ـ اعلن رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور امام مجلس العموم البريطانى انه سيقوم بزيارة السعودية لتفقد القوات البريطانية المرابطة هناك واجراء محادثات مع كبار المسئولين السعوديين وقد علم مراسل وكالة انباء الشرق الاوسط فى العاصمة البريطانية ان رئيس وزراء بريطانيا سيقوم بزيارة مصر لاجراء محادثات تتناول تطور الاوضاع فى منطقة الخليج ، ولم يحدد بعد موعد الزيارة التى ربما تتم قبل أو بعد زيارة السعودية

١٩٩٠ ديسمبر ١٥ :

ـ اعلن لطيف نصيف جاسم وزير الاعلام العراقى ان طارق عزيز وزير الخارجية العراقى لن يتوجه يوم ١٧ ديسمبر الحالى الى واشنطن لعقد الاجتماع المقرر مع الرئيس الامريكى وقال ان هذا اللقاء لن يتم بسبب اصرار واشنطن على فرض المواعيد على العراق . ورغم ان قرار مجلس الامن قد صدر بوسائل الضغط والرشوة .

ـ وصف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قرار العراق بتاجيل الاجتماع بانه ضار جدا بالسلام واكد فى مؤتمر صحفى فى روما بعد انتهاء القمة الاوروبية ان المصلحة تقتضى اتمام الحوار بين الامريكيين والعراقيين .

ـ طالبت المجموعة الاوروبية بانسحاب العراق وحملته مسئولية انهاء ازمة الخليج سلميا .

ـ أكد ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى انه يخالف الذين يطالبون باستمرار الحصار الدولى ضد العراق لعدة سنوات . وان القوة العسكرية لابد ان تكون هى الرد على صدام اذا لم ينسحب من الكويت خلال المهلة المقررة . وفى الوقت نفسه اكد رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب ان الكونجرس الامريكى سيكون مستعدا للاجتماع فى جلسة طارئة للتصويت على قرار باعلان الحرب وتخويل الرئيس الامريكى بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة الامريكية الصلاحيات التى يقررها الكونجرس وذكرت المخابرات الامريكية ان اى حرب مع العراق ستكون طويلة ودامية وان القوات العراقية متاهبة لعملية دفاع برى صعبة واكدت ان الكثير سيتوقف على فعالية اى هجوم جوى امريكى ، وان استراتيجية صدام هى محاولة استدراج الامريكيين الى الصحراء . ومن المتوقع ان يحاول صدام حسين اطالة أمد الازمة عن طريق انسحاب جزئى . ومن الجدير بالذكر ان القوات العراقية لديها مخزون من المواد الكيماوية المهلكة وجميع الاسلحة العراقية تقريبا محملة بهذه المواد .

ويقوم فى الوقت الحالى المخططون العسكريون الامريكيون باعادة تحديد المواقع المستهدفة للقصف الجوى وقد توقع تقرير صدر عن مركز معلومات الدفاع بواشنطن ان الضحايا المدنيين والعسكريين فى حرب الخليج سيصل عددهم الى ٣١٤ الف شخص من بينهم ٦٢ الف قتيل .

ـ استقبل وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر السفير الامريكى لدى الكويت واعضاء السفارة الامريكية عقب عودتهم من الكويت بعد ترحيل الرعايا الامريكيين . واكد بيكر ان صدام طاغية لا يحترم سوى صوت المدافع . واشار السفير الامريكى ان الجنود العراقيين لا ينوون مغادرة الكويت حيث قاموا ببناء الاستحكامات على طول الشاطىء .

ـ عقد الرئيس الامريكى جورج بوش اول اجتماع رسمى مع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا وبحثا تطورات ازمة الخليج .

ـ يقوم الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بزيارة الى القاهرة غدا وتستمر الزيارة ٢٤ ساعة يجرى خلالها محادثات مع الرئيس المصرى حسنى مبارك . وقد اشارت مصادر دبلوماسية عربية ان الرئيس الجزائرى يحمل مبادرة عربية سلمية لحل ازمة الخليج تدعو الى عودة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل الغزو وانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية اليها .





- احداث القدس والمخطط الاسرائيلى فى الضفة .... علاء سالم
- الازمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية .... بدر احمد عبدالعاطى
- الجزائربين الاسلام السياسى والتغيير الديمقراطى .... محمد المداح
- حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية .... عمر عز الرجال
- الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال .... د . سيد محمد متولى
- النزاع الليبى التشادى والتحكيم الدولى .... السيد عوض عثمان
- ابعاد الحروب الاهلية فى ليبيريا .... محمد مصطفى شحاته
- وحدة الهند بين السياسة والطائفية .... احمد الابراشى
- باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو .... خالد ديوران
- استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب .... سفير : احمد طه
- المانيا الموحدة بين البناء الداخلى والمتغيرات الدولية .... د . ثناء فؤاد عبدالله
- السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت تاتشر .... نزيرة الافندى
- الاتحاد السوفيتى من الداخل والتحديات الجديدة .... امانى محمود فهمى
- ازمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتى .... احمد مصطفى العملة
- جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل .... فاروق العسال
- مستقبل مجلس اوروبا فى ضوء المتغيرات المعاصرة .... د . محمود مرتضى

تقـــريــــر



أحداث القدس والمخطط الاسرائيلى فى الضفة

علاء سالم

عندما طلب من اسحاق رابين وزير الدفاع العمالى فى الحكومة الاسرائيلية السابقة، شرح سياسته لاخماد الانتفاضة، قال صراحة، ان الاستراتيجية المتبعة تقوم على انزال اكبر حجم من الاصابات بين الفلسطينيين، والحاق أشد الأوجاع بهم. وهذه السياسة، سمحت للجنود والمستوطنين بالتفنن فى ايذاء الفلسطينيين، مثل تكسير عظامهم، وقتل الأطفال منهم. برغم ذلك، وجه العديد من قادة الليكود انتقاداتهم الشديدة ضد رابين، بدعوى أنه لم يكن حازما مع الفلسطينيين فبدلا من طرد العشرات من الفلسطينيين كما فعل رابين، اقترحوا طرد المئات، بل الألوف منهم، وبدلا من استخدام الطلقات البلاستيكية ضد الفلسطينيين، طالبوا باستخدام الذخيرة الحية. وكثيرا ما قارن زعماء الليكود بين اسلوب اريئيل شارون فى القضاء على انتفاضة غزة فى مطلع السبعينات، وبين أسلوب رابين فى مواجهة الانتفاضة الحالية، لكى يخلصوا إلى القول، أنه لو كانت وزارة الدفاع فى حوزة وزير ليكودى لتمكن من القضاء على الانتفاضة فى زمن قصير. حينما شكلت الحكومة اليمينية بزعامة شامير فى العاشر من يونيو ١٩٩٠، أدخل هذا التوجه فى صلب البرنامج الوزارى، أذ أعتبر القضاء السريع على الانتفاضة هدفا من أربعة أهداف حددها شامير فى عرض برنامج حكومته أمام الكنيست قائلا «ستعمل حكومته على زيادة قوة الجيش للتصدى بحزم ضد الأرهاب، أيا كان مصدره، وسيعمل الجيش وقوات الأمن الأخرى بنشاط ودأب لتأمين سلامة السكان، لاستئصال ظاهرة العنف، والأخلال بالنظام لخلق الهدوء فى البلاد». يتفق هذا النهج مع الخطة التى طرحها شارون فى نهاية شهر مايو ١٩٩٠، حينما اكد «يتوجب على القيادة السياسية تكليف أجهزة الأمن بمهمة واضحة وهى أجتثاث الأضطرابات، وأذا كانت هناك حاجة لتعريف محدد ينبغى وضعه، فعلينا تقليص الاضطرابات بأى ثمن، حتى بأستخدام القتل المتعمد. والعقل لا يتحمل وجود قانون يسمح بأطلاق النار كمخرج أخير، وقتل الفلسطينيين، دون السماح عمليا بعقوبات اكثر أعتدالا كطرد قادة الانتفاضة».

أن ما حدث فى الثامن من اكتوبر فى ساحة المسجد الاقصى، حينما أطلقت قوات حرس الحدود الأسرائيلية النار على متظاهرين فلسطينيين، مما أدى الى قتل ٢٢

فلسطينيا ، وأصابة نحو ١٥٠ اخرين ، أنما هو تطبيق لهذه السياسة ، وليس خطأ فنيا مؤسفا ، كما ادعت السلطات الأسرائيلية . ذلك أن هذا العمل ينسجم تماما مع توجه الحكومة الجديدة فى القضاء السريع على الانتفاضة ، كما ينسجم أيضا مع أساليب القتل الجماعى للفلسطينيين ، التى مارستها ، او دعت اليها الجماعات المتطرفة المشاركة فى الحكومة الجديدة . فمن المتوقع فى أطار هذا التوجه ، الا تكون حادثة القدس الأخيرة من نوعها ، بل أن تكرارها هو الأرجح مستقبلا .

يمكن معالجة أحداث القدس ، لفهم أبعادها ، وما صاحبها من تداعيات ، ليس داخليا فحسب ، بل دولية أيضا ، من خلال أطر ثلاثة : الأول ، وهو الخاص بالدور الاسرائيلى فى أحداث القدس . والثانى ، الخاص بالأنتقال الكيفى لمقاومة الأنتفاضة للاحتلال ، أنهاء ما سمى بالتعايش السلمى بين اليهود والفلسطينيين فى القدس . الثالث ، وهو الخاص بدور الأمم المتحدة فى توفير الحماية للفلسطينيين تحت الأحتلال الاسرائيلى .

الأطار الأول : الدور الأسرائيلى فى أحداث مدينة القدس :

هناك ثلاث مستويات لتحليل ما حدث فى ساحة المسجد الأقصى بصفة عامة ، والدور الأسرائيلى فيه بصفة خاصة .

ـ **المستوى الأول : يكمن فى الأجواء التى أوجدها الاسرائيليين للتمهيد لما حدث ، وعليهم تقع المسئولية الغير مباشرة لتحريض المستوطنين والشرطة** : حيث تعهد شامير بتكثيف الأستيطان فى القدس الشرقية وما حولها ، وعدم القبول بربط تسوية أزمة الخليج ، بالأنسحاب من الأراضى المحتلة ، كرر فى خطبة القاها قبل يومين فقط من مذبحة القدس فى أفتتاح معهد يهودى فى منطقة جبل الزيتون التى تسكنها أغلبية فلسطينية فى القدس هذه المواقف قائلا « نحن متاكدون من أن هذا المبنى لن يظل طويلا المبنى اليهودى الوحيد ، ولم يمر وقت طويل قبل أن تنشأ حوله منطقة يهودية كبيرة وثابتة ، وأن اسرائيل لن تقع أبدا ضحية مؤامرات خارجية تستهدف أنسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة » . هذا يظهر التكامل الرسمى الاسرائيلى ، الذى يعطى ضوءا أخضر للتطرف الأسرائيلى .

ـ **المستوى الثانى : يكمن فى تفاصيل الحدث نفسه** ، دور جماعة أمناء جبل الهيكل بزعامة جرشون سلمون ، والتى تحاول أقامة ما يسمى بالهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى من ناحية ، وشرطة الحدود التى بادرت بأطلاق النار ، والعنف الزائد عن الحاجة ، وما صاحبه من وحشية بالغة ، من ناحية أخرى . وكلها أمور تدل على وجودنية مسبقة على الصعيدين الرسمى والغير رسمى .

فى حين أيدت اللجنة الرسمية التى عينها شامير عقب المذبحة ، برئاسة رئيس الموساد السابق تسفى أزمير ، موقف الحكومة والشرطة فى اللقاء اللوم على الفلسطينيين فى التسبب فى حدوث المذبحة . ونفت أن تكون النار اطلقت على الفلسطينيين من الخلف أثناء فرارهم . اكدت فى تقريرها الذى قدم إلى شامير فى ٢٦ اكتوبر « تعتبر اللجنة أستفزازات المسلمين للشرطة وتعريض حياة المصلين اليهود للخطر سببا رئيسيا دفع الشرطة وأفراد حرس الحدود الذين تصرفوا بالشكل الصحيح ، أن أطلاق النار كان لها مبرر واضح » وفى الوقت نفسه ، أنتقدت اللجنة ثلاثة من كبار ضباط الشرطة ، وهم قائد اللور الجنوبى رحاميم كومفرت ، وقائد شرطة القدس اربيه بيبى ، والمفتش العام للشرطة يعقوب تيرنر ، ذلك لسوء تقديم المعلومات الأستخبارية التى وصلت اليهم قبل المذبحة ، وعدم نشر قوات ملائمة فى الحرم الشريف . انتقدت الجمعية الأسرائيلية لحقوق الأنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة « بتسيليم » ، الحكومة والشرطة لموقفها إزاء مذبحة الأقصى ، التى هى نتائج فقدان سيطرة حرس الحدود الذين فتحوا النار من دون أوامر على ما يبدو ، فاطلقوا نيران أسلحتهم على الجموع الفلسطينية بأضافة الى تعرض الفرق الطبية التى ارسلت إلى مكان الحادث لاجلاء الجرحى لرصاص الجنود ، برغم من بروز شاراتها التى تحدد هويتها . خالف تقريرها الذى نشر فى ١٤ اكتوبر الفرضية الحكومية التى ادعت أن ما حدث كان أستفزازا ، وأن ركام الحجارة فى مكان الحادث يؤكد أنها جلبت من أجل أعمال التجديد ، وقال « جرت الحوادث على مرحلتين ، **فى المرحلة الأولى** ، ارغم حوالى ٤٠ شرطيا على الفرار من الحرم الشريف ، بعدما أطلقوا قنابل مسيلة للدموع ورصاصا مطاطيا على شبان فلسطينيين كانوا يقذفون حجارة صغيرة فى أتجاه مصلين يهودا ، وتجمعوا أمام حائط المبكى أسفل الحرم . **فى المرحلة الثانية** ، القيت حجارة كبيرة على رجال الأمن فى أسفل الحرم من فوق حائط المبكى ، وهذا يفسر عدم وجود أصابات كثيرة بين اليهود ، وفى هذه اللحظة ، وصلت تعزيزات من حرس الحدود إلى الحرم الشريف ، بدأوا أطلاق الرصاص على الجموع التى لم تشكل أى تهديدات لقوات الأمن ، يبرر مثل هذا اللجوء إلى القوة » . وتسأل التقرير لماذا جهز حرس الحدود بنادقهم الهجومية لاطلاق النار بشكل آلى ، وليس بشكل متقطع . ولماذا أمطروا الفارين بالذخيرة الحية من الخلف من دون أن يتلقوا على ما يبدو أى أمر ، ومن دون أن يلجأوا إلى وسائل ردع أخرى . يخلص التقرير ، أن هذ الأصابات غير المرتفع بين قوات الأمن والمصلين اليهود أضافة إلى أن هذه الاصابات كانت طفيفة ، يط السؤال عن عنف رد الشرطة مع الأخذ بعين الأعت تدنى مستوى الخطر . واتساقا مع هذا التقرير ، تكشف أسماء الشهداء الذين سقطوا فى ساحة المسجد الأقصى

كما نشرتها الصحف الأسرائيلية ، بوضوح أنهم جميعا أتوا من القدس وضواحيها ، وليس من غزة كما ادعى المسئولون الأسرائيليون ، كان هدفهم هو التصدى لجماعة أمناء جبل الهيكل التى تتعمد فى مثل هذا الوقت من كل عام أستفزاز مشاعرهم الدينية ، والاعتداء على محرماتهم .

ـ المستوى الثالث : يكمن فى طبيعة ونوعية التصريحات الاسرائيلية الرسمية التى تبعت المذبحة ، فالأستنتاج الذى أورده أفنير شاكى وزير الأديان بقوله « لن نسمح لحفنة يسيرها الأرهاب العربى بمنع وأعاقة الشعائر الدينية اليهودية فى أقدس مكان فى العالم » ، وما تبعه من تصريحات التى سبقت اى نوع من التحقيق تتضمن روحا تحريضية عدائية ضد الفلسطينيين .

وقد أصر جميع المسئولين الاسرائيليين فى تصريحاتهم عقب الأحداث على تحميل الفلسطينيين المسئولية ، حيث طالب اليمين الذى تنتمى اليه جماعة أمناء جبل الهيكل بأغلاق المسجد الأقصى والحرم الشريف والسماح للمصلين اليهود بأحتلاله فيقول شامير ، هناك من حاول أستغلال الهستيريا الدينية المتطرفة التى تنبع من بغداد لاشعال نار غير مقدسة فى القدس ، ودافع عن رجال الشرطة وقتلهم الفلسطينيين ، بأنهم كانوا يقومون بواجبهم . اما رئيس الدولة حاييم هيرتسوج ، فقد اتهم ما أسماها عناصر دينية متطرفة حاولت المس بالشعائر الدينية لليهود ، وأخلت بالتوازن الذى حاولت الحكومة خلقه منذ سنوات لحرية ممارسة العبادة . فى حين تذهب تصريحات اليمينيين والدينيين ابعد من شامير ، فقد أعتبر وزير الأديان أفنير شاكى (المفدال) ، أن رشق الحجارة على المصليين اليهود هو عمل خطير جدا ، يستوجب رد فعل غير عادى ، كما أعتبر ايضا وزير العلوم يوفال نئمان (هتحيا) أنه لا يمكن التسليم بواقع عدم تطبيق القانون والنظام فى أية منطقة فى أسرائيل . دعا وزير الزراعة رفائل أيتان (تسوميت) الحكومة الاسرائيلية إلى الغاء الحقوق التى منحتها للأوقاف الأسلامية عقب الأحتلال ، والتى بموجبها أعطتها صلاحية أدارة الحرم القدسى والمسجد الأقصى ، أنه يتعزم تقديم طلب بهذا الشأن الى الحكومة الأسرائيلية .

فى حين دعا عضو الكنيست رحبعام زئيفى (موليدت) الحكومة إلى منع الفلسطينيين من الصلاة فى المسجد الأقصى ، وقال « اذا حاول البعض التشويش على صلوات اليهود فعليهم أن يعرفوا أنه لن تكون للمسلمين صلاة » . طالب عضو الكنيست تزاهى هنيفى (ليكود) الشرطة بالتحقيق فى دور فيصل الحسينى فى أحداث القدس ، ودعا إلى طرده اذا ما ثبت أنه متورط فى هذه الأحداث ، فيما دعت عضو الكنيست جئيولا كوهين (هتحيا) إلى أغلاق المسجد الأقصى والحرم الشريف ، دعا رئيس لجنة الشئون الداخلية بالكنيست يهوشوع ماشا الى تركيز المتهمين فى هذه الأحداث وتجميعهم داخل مخيمات خاصة ، تمهيدا لطردهم .

أتت ـ فى المقابل ـ ردود فعل المعارضة الأسرائيلية مخالفة للاستنتاجات اليمينية ، فيقول حاييم رامون رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل ، أن المذبحة أثبتت مجددا أن الانتفاضة لم تهدأ ، وأن الاعتقاد بأن أزمة الخليج طغت على الصراع مع الفلسطينيين هو وهم ، ومن يؤمنون به هم أصحاب سياسة أستمرار الوضع القائم وفى مقدمتهم شامير ، بينما دعا بيان حزب مبام الشرطة الى التحقيق فى عملية أطلاق النار عشوائيا وسبب عدم امكان وقف المواجهات من دون أستخدام الذخيرة الحية ، طالب عضو الكنيست يوسى ساريو (راتس) ، ورعنان كوهين (العمل) الشرطة بالتحقيق فى دور جماعة أمناء جبل الهيكل فى هذه الأحداث .

اتساقا مع النهج الأسرائيلى ، قامت أسرائيل بالأسراع فى سياساتها نحو اضفاء الطابع اليهودى على مدينة القدس ، مستغلة فى ذلك توجيه الأنظار الدولية والأقليمية نحو الخليج ، حيث أتخذت قرارين لفصل المدينة عن باقى أجزاء الضفة الغربية ، وفق التوصيات التى قدمتها لجنة **أولا** : قرر مجلس الوزراء الأسرائيلى فى ٤ نوفمبر تشكيل لجنة وزارية لشئون الحرم القدسى الشريف ، فيما أعتبر خطوة تمهيدية لفرض السلطة الأسرائيلية على المقدسات الأسلامية . وتقرر أن يرأس هذه اللجنة رئيس الوزراء شامير ، وتضم فى عضويتها وزير الشرطة رونى ميلو (ليكود) وزير العدل دان مريدور (ليكود) ، وزير الداخلية أرييه درعى (شاس) ، وزير الشئون الدينية افنير شاكى (المفدال) . كان شاكى صاحب أقتراح تشكيل اللجنة قد طالب الا يقتصر موضوع أتخاذ القرارات فى شأن الحرم القدسى المكان الأكثر حساسية فى العالم على الاوقاف الاسلامية ، وانما يجب ان تأخذ السلطات السياسية جانبا فيه لما يتضمن من مسائل أمنية ودينية وسياسية ذات مدلولات دولية ، يجب أن تجد تعبيرها من خلال تشكيل لجنة وزارية . **ثانيا** : التعديلات التى أجراها وزير الشرطة فى الهيكل الأدارى لمدينة القدس ، حيث تقرر فصلها عن قيادة المنطقة الجنوبية ، والتى ستنقل بدورها من القدس إلى مدينة بئر سبع ، تكوين هيكل أدارى واحد ومنفصل لمدينة القدس وبذلك ستصبح المنطقة الخامسة فى الهيكل الأدارى للشرطة الاسرائيلية . مما سيضاعف عدد أفراد الشرطة ، وتكوين قيادة خاصة تكلف بالأشراف على القدس القديمة والأماكن المقدسة والأحياء اليهودية الواقعة بمحاذاة القطاعات الفلسطينية فى المدينة .

الأطار الثانى : الأنتقال الكيفى لمقاومة الانتفاضة للاحتلال :

أختيار مدينة القدس الشرقية والمسجد الاقصى مكانا لانفجار وأنبعاث الانتقال الكيفى للانتفاضة ، يحمل فى طياته اكثر من رمز وطنى ودينى من شأنهما ليس فقط تحريك الجماهير الفلسطينية ، التى أعتقد قبل أحداث القدس ، أنتشار عناصر الرتابة والأحباط واليأس بين صفوفها ، بل بين الجماهير العربية ، حيث صورت الأحداث بأن القدس تتعرض لانتهاك من جانب القوى اليهودية المتطرفة .

وفقا للمصادر الاسرائيلية فان أحداث القدس وتداعياتها ، أتت ضمن مسار بدأ يرتسم فى الفترة الأخيرة داخل مدينة القدس ، ومن أبرز سماته أرتفاع أعمال الأنتفاضة التى بلغت معدل ٤٠ حادثة فى اليوم ، تضمنت أحراق سيارات والقاء زجاجات حارقة وتظاهرات تضم المئات وليس العشرات ، كما كان يجرى فى بداية الانتفاضة . أرجع هذه التطور إلى أتفاق المصالحة ، الذى تم قبل أشهر بين حركتى فتح ـ حماس ، صاحبه سعى المنظمة إلى زيادة نفوذها داخل المجلس الأسلامى الأعلى الذى يشرف على شئون الحرم ، تجلى ذلك بتولى فيصل الحسينى قبل عدة أشهر منصب نائب رئيس المجلس « الشيخ العلمى » . وأتساقا مع هذا التصور كان الأدعاء الأسرائيلى ، بأن مذبحة المسجد الأقصى جرى الأعداد لها بصورة مسبقة من قبل مجموعات أسلامية حضرت من قطاع غزة ، واذا كان هذا التصور يشير بوضوح الى الهاجس الأسرائيلى من بداية تبلور العامل الدينى فى الصراع مع أسرائيل فى ظل الانتفاضة ، فانه يشير من ناحية ثانية الى حقيقتين أساسيتين **أولهما** : ـ انتقال الفلسطينيين الى وسائل اكثر عنفا لمقاومة الأحتلال فى ظل الانتفاضة . **ثانيهما** : ـ أزدياد موجة الكراهية والعداء بين اليهود والفلسطينيين نتيجة العنف ، وأعمال القمع وضحايا الضغط الأقتصادية والأمنية ، وأن كان هناك أجماع أسرائيلى على الخمود الظاهرى للانتفاضة ، فالكل كان مجمعا أيضا على أزدياد حدة العداء بين الطرفين ، بالأضافة إلى الشعور بالأحباط بين الفلسطينيين نتيجة الجمود السياسى ، والرفض الأسرائيلى للحوار . وكلها عوامل من شأنها أن تغزى مشاعر الثورة والرفض الفلسطينى .

ـ بالنسبة للحقيقة الأولى : يظهر مؤشر الرعب الذى اجتاح مدينة القدس ، بعد تبادل اعمال القتل فى أعقاب قيام شباب فلسطينى ينتمى الى منظمة الجهاد الاسلامى ـ كتائب الاقصى (انفصلت هذه الجماعة فى يوليو الماضى عن منظمة الجهاد الاسلامى ـ بيت المقدس التى يتزعم الشيخ اسعد المتمى ويتخذ من العاصمة الاردنية مقراً لها) بطعن ثلاثة جنود اسرائيلية وجرح رابع ، وماعقبها من تداعيات ، فيما عرف « بحرب السلام الابيض » ، انتقال الانتفاضة الى الية جديدة لم تكن معهودة بهذا الشكل والحجم ، بحيث لم تقتصر حوادث الطعن على مدينة القدس ، بل امتدت الى باقى الاراضى المحتلة .

تميزت هذه الالية من حيث توافقها فى طابعها العفوى من جهة ، وفى الاتفاق على الشروط والظروف الكثيرة التى اطلقت مثل هذه العفوية ، كنوع من الرد الشعبى على تلك الشروط من جهة أخرى . ولكن التساؤل المحورى الذى يثيره هذا الانتقال ، هل توفر هذه العفوية استمرار هذه الالية ، بما تحملها من معان وتداعيات على مسار الانتفاضة ، وخصوصا تحولها الى حرب اهلية مصغرة ، فى ظل استمرار الجمود السياسى ، وازدياد وتيرة الضغط على الفلسطينيين ، من المرجح استمرار هذه الالية ، وان بصورة متقطعة ، وعلى فترات زمنية ، قد تتقارب المسافات بينها ، الى حد اندامجها فى نمط من الحرب المحلية المحدودة ، والتى لا تستبعد ان تزج فيها قطاعات اكبر من المستوطنين اليهود ، بعد خروجها من مدينة القدس .

ازاء تحول الانتفاضة الى هذه الالية الجديدة ، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات . **الاول** : استنكارى رافض قتل الاسرائيليين خصوصا المدنيين ، ومؤكداً على الطابع السلمى للانتفاضة . **الثانى** : مؤيد ضمينا لهذا التحول ، مشددا على الدوافع والاسباب التى أدت الى لجوء الفلسطينيين الى هذا النمط من العمليات المسلحة . **الثالث** : المؤيد علانية ادخال السلاح الى الانتفاضة ، بغض النظر عن اشكال هذا السلاح ونوعيته . وأن تروت المنظمة والقيادة الموحدة للانتفاضة طويلا ، فى دفع الامور فى اتجاه العمل المسلح حرصا على سلامة مواطنيهم من ردود الفعل المتطرفة من سلطات الاحتلال ، وتاكيدا لنواياها السلمية وحماية لمبادراتها السياسية التى حددت الانتفاضة اطارها . الا ان هذا لم يمنعهما من تحذير الاوساط الاسرائيلية والدولية من احتمالات تحول الانتفاضة فى اتجاه عمل مسلح ، واعتماد العنف وسيلة لتحقيق الغايات التى عجزت كل الوسائل السلمية حتى الان عن تحقيقها . ويبدو ان السلطات الاسرائيلية قد وفرت كل الشروط والظروف لانجاز اقتتال دموى ، عن طريق اتباع سياسة متطرفة ازاء الفلسطينيين ، كان اخرها السماح للجنود باطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين ، حتى ان لم تكن حياتهم معرضة للخطر ، كما كان يشترط الامر السابق . مستغلة فى ذلك حالة تركيز الانتباه الدولى على قضية الاحتلال العراقى للكويت . مما دفع القيادة الفلسطينية الى اعتماد هذا التحول لدفع الوعى الاسرائيلى لادراك مدى المعاناة التى يلقاها الفلسطينيون جراء عمليات القتل اليومى التعمد لابنائهم على يد المستوطنين وقوات الجيش وحرس الحدود . ويفسر هذا اتجاه سلطات الاحتلال عقب

احداث القدس ، الى تبنى نهج جديد يقضى باعتقال شخصيات قيادية من الاراضى المحتلة ويعتقد بانها المحرك لهذه الالية . ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر ، اعتقال كل من فيصل الحسينى ، والشيخ محمد سعيد جمال نائب مفتى القدس فى ١٣ نوفمبر ـ بعد يوم من طعن جنديين فى القدس ، لمدة ١٥ يوم بدون محاكمة ، ايضا اعتقل كل من رضوان ابو عياش رئيس الصحفيين العرب ، زياد ابو زياد الصحفى المعروف ، اعتقالا اداريا لمدة ستة اشهر فى ١٤ نوفمبر بتهمة الانتماء الى حركة فتح ، كما اعتقال فى نفس اليوم د / احمد اليازجى عضو نقابة اطباء غزة بعد حوادث طعن الجنود فى القطاع ، اعتقالا اداريا لمدة عام . ان هذا النهج الاسرائيلى ، يهدف فى مجمله بالاضافة الى الحد من ازدياد هذه الالية ، الى افشال وتحجيم اى تطلع دولى نحو بدء حوار فلسطينى ـ اسرائيلى ، ولان معظم الشخصيات المعتقلة كانت على قائمة الشخصيات المرشحة للانضمام الى الوفد الفلسطينى المفاوض .

ـ **بالنسبة للحقيقة الثانية** : وهى لا تقل خطورة عن الاولى ، متمثلة فى ردود احداث القدس على الصعيد الاسرائيلى ، حيث اتضح بصورة قاطعة ، عن مايقال من امكانيات التعايش السلمى بين اليهود والفلسطينيين فى القدس ، بات الان من اوهام الماضى . فالعداء والكراهية بلغا مبلغا دفع كلا من المعسكريين الاسرائيليين اليمينى واليسارى الى المطالبة بفصل كامل بين الشعبين اليهودى والفلسطينى . ولكن كيفية تحقيق هذا الفصل كانت موضع الخلاف بينهما ، فى حين ارتفعت اصوات اليمين تطالب بطرد الفلسطينيين ، وتحقيق السيطرة الاسرائيلية الكاملة على الاراضى المحتلة ، طالب اليسار بايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، عبر الحوار والتفاوض .

انعكس هذا التباين على الشعب الاسرائيلى ، وفق اخر استطلاع للرأى اجرى فى ٩ نوفمبر ، تبين ان ٥٣٪ من الاسرائيليين يؤيدون سلاما يقوم على اساس الفصل بين الفلسطينيين فى حين يؤيد ٢٣٪ تحقيق الانسحاب من الاراضى المحتلة ، ايد ٢٠ ٪ الاراء الداعية الى حل المشكلة الفلسطينية عن طريق طرد الفلسطينيين كما اوضح الاستطلاع انه بعد ثلاث سنوات من اندلاع الانتفاضة ، لم يؤيد سوى ٣٠٪ من الاسرائيليين السياسة الداعية الى منح الفلسطينيين حكما ذاتيا ، وهى الصيغة التى يرفضها الفلسطينيون تماما . ويؤكد يوس ساريد (راتس) « مهمتنا العاجلة هى الفصل بين الشعبين ، الا عادت هذه الارض الى الفوضى الشاملة » يدعم هذا التوجه حاييم رامون (العمل) ، اذا اردنا بدء نوع من الحوار السياسى يتعين اولا الفصل بين فئتى السكان ، وذلك لان كل حادثة قتل تعزز التطرف وتقوض الاتجاه المعتدل ، وتجعل فرصة التوصل الى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات . وهى مهمة بمثابة مهمة مستحيلية تقريبا » . فى مقابل هذا التوجه ، يقول رحبعام زئيف (موليدت) فى لهجة يمينية « اننى سعيد لان كل الاسرائيليون خلصوا ، الى ان هناك حاجة للفصل بين الشعبين والخلاف الان ، هو اين هذا الخط الفاصل . فى اعتقادى ان هذا الخط يجب ان يبقى الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الاسرائيلية » ، يتفق شامير مع هذا النهج فى كلمته امام تجمع ليكودى فى ١٨ نوفمبر حينا اعلن التزام حكومته بوحدة ارض اسرائيل من البحر الى نهر الاردن .

ولقد اظهرت احداث القدس فشل الامال التى علقها الاسرائيليون على دمج فلسطينى القدس الشرقية فى الدولة الاسرائيلية ، وفصلهم عن الاراضى المحتلة ، حيث اثبتت الاحداث وتداعياتها ان المواطنين الفلسطينيين يشعرون بروابط قوية تربطهم بمصير اخوانهم فى الاراضى المحتلة ، وتمسكهم بالهوية والاطار الفلسطينى .

الاطار الثالث : دور الامم المتحدة فى توفير الحماية الفلسطينية :

هدف التصعيد الكيفى للانتفاضة ، الى نقل الاحداث من اطار القدس ، الى تحديات عامة وجدية للاحتلال الاسرائيلى فى كافة المناطق الفلسطينية ، كخطوة نحو نقل ساحة الانتقال والصراع الى مستوى دولى يتطلب فرض الاشتباك والفصل بين الشعبين اليهودى والفلسطينى . كان هذا الانتقال ، هو جوهر النهج الفلسطينى ، لحث المجتمع الدولى ممثلا فى الامم المتحدة للتدخل لحمايتهم من بطش وقمع سلطات الاحتلال الصهيونى . ولكن نتيجة للضغط الامريكى المعارض لمشروع الدول السبع غير المنحازة ، والداعى الى ايفاد لجنة منبثقة عن مجلس الامن تتوجه الى الاراضى المحتلة فى مهمة استقصاء وتقديم توجهاتها فى شأن افضل السبل لتوفير الحماية للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال ، اتى قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ فى ١٢ اكتوبر ، غير محقق للرغبات والطموحات الفلسطينية لسببين جوهرين **اولها** : استبدال بعثة مجلس الامن ، ببعثة يوفدها امين عام الامم المتحدة من مساعديه ، وتوضح القراءة التاريخية ، أن بعثات مشابهة على غرار بعثة ماراك جولدنج التى ارسلت عقب اندلاع الانتفاضة ، فى عام ١٩٨٨ ، وبعثة جان كلود ايميه ، التى ارسلت فى يوليو الماضى ، عقب حادث ريتشيون لتسيون ، حينما قتل اسرائيلى سبعة فلسطينيين انتهى كلاهما بتقرير لم يكن لمجلس الامن صلاحية البت فيه . **ثانيهما** : ـ عدم اشتمال القرار على فكرة واضحة فى شأن السبل والوسائل لضمان حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال .

وينص قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ على « أن مجلس الامن اذ يشير الى قراريه رقمى ٤٧٦ (١٩٨٠) ، ٤٧٨ (١٩٨٠) ، ويؤكد من جديد ان ايجاد حل عادل ودائم

للنزاع العربى ـ الاسرائيلى ، لابد ان يستند الى قراريه رقمى ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) ، عن طريق عملية تفاوض فعالة تراعى ما لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل من حق فى الامن فضلا عما للشعب الفلسطينى من حقوق سياسية مشروعة » فان المجلس :

١ ـ يعرب عن جزعه لاعمال العنف التى وقعت فى ٨ اكتوبر فى الحرم الشريف وفى الاماكن المقدسة الاخرى فى القدس ، مما اسفر عن مقتل مايزيد عن عشرين فلسطينيا ، واصابة مايربو عن مائة وخمسين شخصا بجراح بما فيهم مصلون ابرياء ومدنيون فلسطينيون .

٢ ـ يدين على وجه الخصوص اعمال العنف التى ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية ، والتى اسفرت عن حدوث اصابات وخسائر فى الارواح البشرية .

٣ ـ يطلب الى اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال الوفاء بامانة بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية المقررة بموجب معاهدة جنيف الرابعة التى تنطبق على كل من الاراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

٤ ـ يطلب المجلس من الامين العام ايفاد بعثة الى المنطقة ، وان يقدم الامين العام تقريرا الى المجلس قبل نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، متضمنا مايخلص اليه من نتائج واستنتاجات ، وان يستخدم حسب الاقتضاء كل موارد الامم المتحدة فى المنطقة فى تنفيذ هذه المهمة .

الا ان ذلك لم يمنع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى جلسته الاسبوعية فى ١٤ اكتوبر من الرفض علانية وبشكل حاسم . استقبال اى بعثة يوفدها الامين العام ، مؤكدا على ان القدس ليست ارضا محتلة ، بل العاصمة الشرعية لدولة اسرائيل ، ومن ثم ليس هناك مجال لاى تدخل من جانب الامم المتحدة . يعزى هذا الموقف المتشدد ، الى المخاوف الاسرائيلية من ان يفسر تعاونها مع اية بعثة دولية ، تقويض لسيادتها وسيطرتها المزعومة للقدس المحتلة ، وخصوصا وان اية بعثة سوف تبحث على نحو غير رسمى فى سبل حماية الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ومنها القدس . إزاء هذا الرفض الاسرائيلى ، تبنى مجلس الامن بالاجماع قرارا ثانيا ضد اسرائيل فى ٢٤ اكتوبر . يندد بهذا الرفض ، ويدعو الحكومة الاسرائيلية الى الامتثال للقرار رقم ٦٧٢ ، او ينص القرار رقم ٦٧٣ على :

ان مجلس الامن اذ يؤكد من جديد التزامات الدول الاعضاء ، وايضا قراره رقم ٦٧٢ ، يعرب عن قلقه ازاء رفض الحكومة الاسرائيلية لقراره (٦٧٢) وكما يساوره القلق الشديد ازاء التدهور المستمر للاوضاع فى الاراضى المحتلة فان المجلس .

١ ـ يندد برفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام الى المنطقة .

٢ ـ يحض الحكومة الاسرائيلية على اعادة النظر فى قرارها ، ويصر على ان تتمثل امتثالا تاما للقرار ٦٧٢ ، وان تسمح بعثة الامين العام بالمضى قدما ، ووفقا للغرض الذى ارسلت من اجله .

٣ ـ يطلب المجلس الى الامين العام ان يقدم التقرير المطلوب وفقا للقرار ٦٧٢ .

٤ ـ يؤكد المجلس عزمه على النظر فى التقرير بصورة كاملة وعلى وجه السرعة .

وكما كان متوقعا رفضت ايضا اسرائيل قرار مجلس الامن رقم ٦٧٣ ، حيث اعلن يوسف بن اهارون مدير عام رئاسة مجلس الوزراء فى ٢٥ اكتوبر « يجب الا نعير اعتبارا لهذا القرار ، ونأمل ان تعتبر القضية منهية مع هذا القرار الجديد للمجلس » ، بل وانتقد مندوبها فى الامم المتحدة يوهانان بن مجلس الامن لادانته اسرائيل ، وأكد ان بلاده تعتبر القدس عاصمتها الابدية ، ولا يحق للامم المتحدة التدخل فى شئون اسرائيل الداخلية .

وفى تقرير الامين العام خافير بيريز ديكويار ، الذى قدمه الى مجلس الامن فى اواخر شهر اكتوبر ، برزت فكرتان اساسيتان لتوفير الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال اولاهما : عقد مؤتمر دولى للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب (١٦٤ دولة) للنظر فى سبل ضمان التزام اسرائيل بهذه الاتفاقية ، **والثانية** : اقترح تشكيل قوة حماية غير مسلحة تابعة للامم المتحدة تنتشر فى الاراضى المحتلة بما فيها القدس . وقد تم بلورة هاتين ، الفكرتين فى مشروع قرار تقدمت به مجموعة عدم الانحياز فى مجلس الامن ، وطالبت الموافقة عليه ، الا ان المجلس لم يستطع التوصل الى قرار بهذه الشأن ، حتى نهاية شهر نوفمبر ، يرجع ذلك لعاملين اساسيين :

الاول : رفض اسرائيل بوصفها الدولة القائمة على الاحتلال ، اى دور او اشراف دولى على ممارساتها فى الضفة والقطاع ، بل وحتى تغير مهام وولاية الافراد التابعين للامم المتحدة العاملين فى الاراضى المحتلة . ومؤكدة على انها السلطة الوحيدة المسئولة عن ادارة الضفة والقطاع ، وهذه المسئولية ليست خاضعة لاى مراجعة او تدخل من قبل اية سلطة اخرى . حتى لو كانت الامم المتحدة .

الثانية : التنسيق والاتصالات المكثفة التى جرت فى واشنطن فى الاسبوع الاول من نوفمبر بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والتى كان من نتائجها التوصل الى حل وسط اقترحته اسرائيل يقضى باعلان الحكومة الاسرائيلية موافقتها على استقبال ايمية موفدا للامين العام ديكويار بشرط الا يكون لهذه الزيارة اى علاقة بقرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ ، انما امتدادا لزيارته السابقة ، مقابل سعى الولايات المتحدة فى مجلس الامن لتفادى اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف ، ونشر مراقبين دوليين فى الاراضى المحتلة .

كانت اسرائيل ، قد اشترطت خلال محادثات واشنطن عن طريق سفيرها فى الولايات المتحدة زلمان شوفال ان

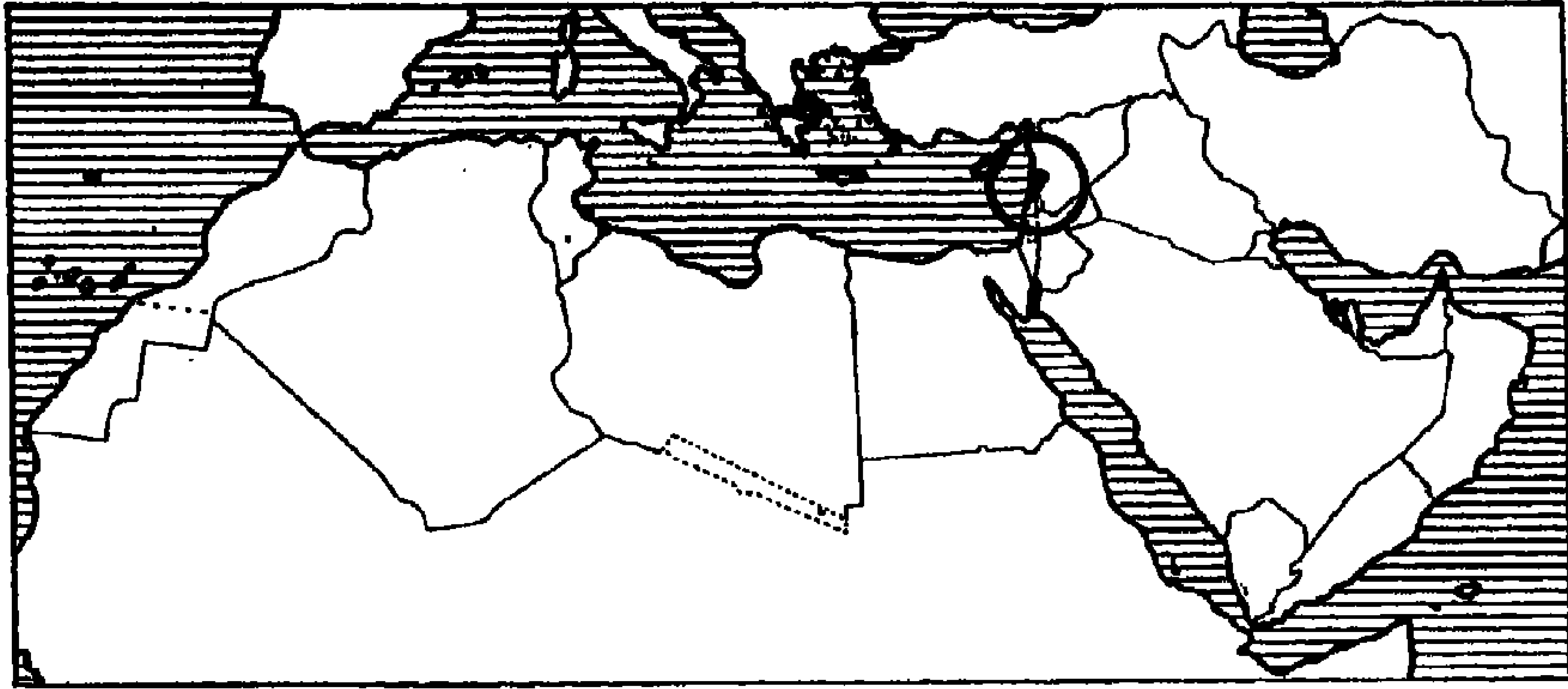
تتعهد الادارة الأمريكية باستخدام حق النقض ضد مشروع مجلس الامن ، وان يوافق أعضاء مجلس الأمن على عدم اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل فى المستقبل ، خصوصا فيما يتعلق بوضع القدس . إلا ان لورانس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، رفض أى تعهد أمريكى للشروط الاسرائيلية . ولكنه أكد ان بلاده ستبذل جهودها لاقناع أعضاء مجلس الأمن بالاكتفاء بزيارة ايميه ، والغاء اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف للبحث فى معاملة اسرائيل للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . وهدف هذا النهج الأمريكي لوضع حد للمناقشات حول القدس ، وافساح المجال امام مجلس الأمن لمعالجة قضية الخليج .

فى النهاية أظهر السلوك الاسرائيلى فى أعقاب أحداث القدس وما صاحبها من تداعيات ومناقشات ، تمسك اسرائيل بادعاءاتها بالسيادة ليس على القدس وحدها ، بل كافة الأراضى المحتلة . ومثل هذه الادعاءات يقابلها الآن تنفيذ ممارسات فعلية هدفها تثبيت سياسة فرض الأمر الواقع ، حيث قررت الحكومة الاسرائيلية فى ١٤ نوفمبر الماضى فى رسالة وجهها شامير الى رئيس بلدية القدس تبدى كوليك ، اعتبار القدس منطقة الاعمار الأولى فى اسرائيل ، واعطائها الأولوية فى خطط الاعمار والبناء واستيعاب المهاجرين من أجل تعزيز وترسيخ مركزها كعاصمة أبدية لاسرائيل ، من ناحية ولخلق واقع ديموجرافى واستيطانى يهودى فى مدينة القدس وضواحيها للحد من طابعها الفلسطينى والعربى من ناحية أخرى . □



تقرير

الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية



بدر أحمد عبد العاطى

لم يكن الهجوم على قصر بعبدا فى ١٣ أكتوبر الماضى والذى إنتهى باستسلام العماد المنشق « ميشيل عون » بمعزل عن تطور الاحداث سواء إقليميا أو دوليا وبشكل أكثر تحديدا عن تطور الأحداث الدرامى فى منطقة الخليج بغزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس الماضى خاصة وان وضع لبنان الجيوبولوتيكى يتجاوز فى مساحة أزمته حدود تفاعلاته الداخلية ليقف على خطوط تماس مباشرة مع ما يجرى من حوله خاصة على المستوى الاقليمى . فكأن المنطقة لم تكن تحتمل إنفجار أزمتين فى وقت واحد لذلك تسارع إيقاع الجهود الدولية والأقليمية التى كانت تبذل مع إندلاع أزمة الخليج وذلك لتهدئة الأزمة اللبنانية على الأقل ونزع فتيل إنفجارها وذلك حتى تتفرغ الجهود الدولية وبخاصة الأمريكية للأزمة الاكثر أهمية وخطورة والتى تمثل أول تحدى للنظام الدولى الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة . فكأن أزمة الخليج أسقطت خطوطا حمراء كانت موضوعة سلفا خاصة من جانب الولايات المتحدة وفرنسا واعطاء الضوء الأخضر لقوات الشرعية اللبنانية بمساندة القوات السورية للقيام بعملية عسكرية خاطفة لانهاء تمرد عون وذلك فى إطار صفقة أكبر وأشمل تضمن إستمرار الدور السورى فى مناوأة العدوان العراقى على الكويت والاتساق مع الشرعية الدولية . وبإزاحة « عون » يكون فصلا داميا من فصول الازمة اللبنانية قد أغلق وليفتح المجال أمام تنفيذ بنود إتفاق الطائف الذى إنقضى على اقراره زهاء العام والذى تم بجهد عربى عظيم قل أن نجد له مثيلا ، ونحن فى أمس الحاجة اليه الان ، وذلك ممثلا فى جهود اللجنة السداسية أولا ثم اللجنة الثلاثية التى شكلتها قمة الدار البيضاء الطارئة بعضوية السعودية والجزائر والمغرب والتى نجحت فى التوصل لاتفاق الطائف الذى يضع الاليات اللازمة لتسوية الأزمة اللبنانية . وسوف نحاول فى هذا التقرير الموجز ان نستعرض تطورات الازمة اللبنانية منذ إندلاع أزمة الخليج

ازمة الخليج وتداعياتها على الأزمة اللبنانية :-

على الرغم من مرور اكثر من عام على اقرار إتفاق الطائف الذى يمثل حجر الزاوية فى تسوية الأزمة اللبنانية إلا أن هذا الإتفاق لم يجد طريقة إلى التنفيذ وذلك نتيجة للعقبات التى واجهته سواء على المستوى المحلى نتيجة لمعارضة « عون » التامة له أو على المستوى

الاقليمى كنتيجة لموقف العراق الداعم لعون والمعارض لاتفاق الطائف بإعتبار العراق مصدر السلاح الرئيس له أو موقف اسرائيل التى عملت على عرقلة الاتفاق حفاظا على مصالحها وأطماعها فى لبنان وكذلك على المستوى الدولى نتيجة لموقف كل من فرنسا والفاتيكان الغامض من إتفاق الطائف واستمرار دعمهما المادى والمعنوى « لعون » والمناوىء للشرعية دعما لنفوذهما داخل المعسكر المسيحى . وقد حاولت الحكومة الشرعية تذليل هذه العقبات حيث قام الرئيس « الهراوى » بجولة عربية شملت دول الخليج ومصر وليبيا لضمان التأييد السياسى والدعم الاقتصادى من هذه الدول كما أصدرت الحكومة بيانا طالبت عون فيه بالانصياع للشرعية وإزاء رفض « عون » لهذا البيان فرضت الحكومة الشرعية عقوبات اقتصادية على المناطق الواقعة تحت نفوذ عون لاجباره على انهاء تمرده .

وبعد إندلاع أزمة الخليج بغزو العراق للكويت فى الثانى من أغسطس الماضى تزايدت المخاوف داخل الحكومة الشرعية من احتمالات التأثير السلبى لأزمة الخليج على تطورات الاوضاع فى لبنان خاصة الخوف من انحسار الاهتمام والالتزام المعنوى الدولى والعربى بتسوية الأزمة اللبنانية خاصة وأن هناك بعض المؤشرات التى برزت والتى تشير إلى التأثير السلبى لأزمة الخليج على إتجاه الاوضاع فى لبنان حيث كان هناك رهان من جانب الميليشيات اللبنانية خاصة المسيحية وذلك للتنصل من إلتزاماتها بتنفيذ اتفاق الطائف وذلك إنتظارا لما سوف تسفر عنه أزمة الخليج حيث ظهرت بوادر توافق بين قائد القوات اللبنانية « سمير جعجع » و « ميشيل عون » وقوات الكتائب بزعامة « جورج سعادة » وإتفقت هذه الاطراف على تعطيل جلسة البرلمان الخاصة باقرار التعديلات الدستورية والتى تمثل المرحلة الاولى من إتفاق الطائف كذلك أوقفت فرنسا ممارسة ضغوطها على « عون » وحدث تحول فى موقف الفاتيكان حيث أعلن السفير البابوى بأن « الفاتيكان يعترف بالشرعية المنبثقة عن اتفاق الطائف ولا يعترف باتفاق الطائف نفسه » وأصبح هناك ما يمكن أن يطلق عليه حلا وسطا فرنسيا فاتيكانيا لمقايضة وقت العمل بإتفاق الطائف مقابل إنهاء تجوبة لتمرده .

وقد أدت أزمة الخليج إلى انقسام الحكومة اللبنانية على نفسها بين اتجاهين **الأول** يؤيد خيارا يدعو للحسم العسكرى لانهاء تمرد عون واستغلال التطورات التى أفرزتها أزمة الخليج من حيث وقف الدعم العسكرى والمادى العراقى عن عون وضرب الحديد وهو ساخن أما الاتجاه **الثانى** فيدعو إلى عدم التسرع والانتظار لمعرفة حجم التأييد العربى والدولى .

وقد إنتصر الاتجاه الاول حيث إتخذ مجلس الوزراء قرارا له بتأييد القيام بعملية عسكرية خاطفة لانهاء تمرد عون ودعوة البرلمان لاقرار التعديلات الدستورية خاصة مع تجدد التأييد السعودى والسورى وبصفة خاصة الأمريكى للشرعية اللبنانية وذلك فى إطار الصفقات التى أفرزتها أزمة الخليج حيث اعترفت الولايات المتحدة بالدور السورى فى لبنان كعنصر للاستقرار وذلك مقابل الموقف السورى تجاه ازمة الخليج مما فتح بذلك الطريق امام تنفيذ بنود إتفاق الطائف كما يلى : ـ

(١) اقرار التعديلات الدستورية المنصوص عليها فى إتفاق الطائف : ـ

كما سبق أن ذكرنا فإنه قد بدا أن هناك عناصر توافق سلبى بدأت أن تجمع بين « جعجع » و « عون » وذلك لتأخير وتعطيل عقد البرلمان لجلسته المنتظرة لاقرار التعديلات الدستورية التى تمثل المرحلة الأولى على طريق حل الأزمة اللبنانية طبقا لاتفاق الطائف مما دعا الهراوى الى إجراء اتصالات داخلية وإقليمية ودولية لاكمال النصاب القانونى لاجتماع مجلس النواب وتضمنت هذه الاتصالات سوريا والولايات المتحدة والتى خرج على اثرها السفير الأمريكى فى دمشق ليعلن بأن « على من لا يؤيد إتفاق الطائف أن يتنحى جانبا » مما فسر على أنه رسالة للأطراف المترددة فى بيروت الشرقية كما أجرى الهراوى اتصالات مع فرنسا أدت إلى أن يستقل النواب المقيمون فى باريس طائرة إلى بيروت ليصلوا اليها قبل عقد الجلسة التاريخية لمجلس النواب بساعة واحدة فى ٢٨/٨ والتى تم فيها اقرار البرلمان للتعديلات الدستورية الجوهرية والتى هى الأولى من نوعها منذ وضع الدستور اللبنانى عام ١٩٢٧ والتى تهدف إلى إعادة التوازن فى توزيع القوة السياسية بين المؤسسات اللبنانية وبين المسلمين والمسيحين كما يلى : ـ

أولا فيما يتعلق بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية : ـ

حيث تضمنت التعديلات التى أقرها البرلمان اللبنانى تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وذلك للحد من السلطات شبه المطلقة التى كان يتمتع بها وأهم هذه التعديلات ما يلى : ـ

ـ « يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك فى التصويت » .

ـ « يصدر رئيس الجمهورية المراسيم المتعلقة بتشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم بالاتفاق مع رئيس الحكومة وأن قرارات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه فى التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير او الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسميته رئيس للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة له » .

ـ « يسود لرئيس الجمهورية فى الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٦٥ ، ٧٧ من الدستور الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته فإذا قرر مجلس الوزراء بناء على ذلك حل المجلس يصدر رئيس

الجمهورية مرسوم الحل » . وبقراءة متأنية لهذه التعديلات يتضح لنا مدى أهميتها من حيث أنها تحد من السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها رئيس الجمهورية وتقوية دور مجلس الوزراء فى مواجهته حيث ألزمت هذه التعديلات رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء فى اصدار المراسيم والقرارات وكذلك فى حل مجلس النواب الذى بيد رئيس الجمهورية فقط .

ثانيا فيما يتعلق بإختصاصات مجلس الوزراء : ـ

وفقا للتعديلات التى أقرها مجلس النواب فقد حظى مجلس الوزراء بنصيب الأسد من السلطات والنفوذ بعد انتقال بعض الصلاحيات من رئيس الجمهورية للمجلس بالاضافة إلى اشتراك المجلس فى بعض الصلاحيات مع رئيس الجمهورية ولعل أهم ما أنيط لمجلس الوزراء من صلاحيات ما يلى : ـ

ـ أن القوات المسلحة تخضع لمجلس الوزراء مجتمعا بعد أن كانت تخضع لرئيس الجمهورية .
ـ صلاحية المجلس فى حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية .
ـ صلاحية المجلس فى تعديل الدستور .
ـ صلاحية المجلس فى اعلان حالة الطوارىء والغائها .
ـ صلاحية المجلس فى عقد المعاهدات الدولية .
ـ صلاحية المجلس فى وضع الموازنة العامة للدولة .

ثالثا فيما يتعلق بالسلطة التشريعية : ـ

أقر البرلمان عدة تعديلات دستورية جذرية خاصة بالسلطة التشريعية وتشمل : ـ

ـ رفع عدد النواب فى البرلمان من ٩٩ نائبا كانوا موزعين بين ٥٤ نائبا للمسيحين و ٤٥ نائبا للمسلمين إلى ١٠٨ نائبا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وذلك لأول مرة فى تاريخ لبنان الحديث وذلك لضمان التساوى بينهما .
ـ أعطت التعديلات مجلس الوزراء الحق فى تعيين النواب فى المقاعد الشاغرة مؤقتا .
ـ التعديلات الخاصة بقانون الانتخابات والذى يقسم الدوائر الانتخابية ليس على أساس طائفى وإنما على أساس موضوعى مثل حجم السكان .

رابعا إضافة مقدمة للدستور واعتبارها جزءا منه : ـ

حيث أضافت التعديلات مقدمة للدستور كجزء منه حيث تتضمن المبادىء التى يقوم عليها نظام الحكم فى لبنان وتحدد هوية لبنان بأنه عربى الهوية والتأكيد بأن الغاء الطائفية السياسية هدف وطنى .

ولعل جملة التعديلات الدستورية السابقة تهدف أساسا الى اعادة التوازن بين السلطات وإحياء المؤسسات اللبنانية واعادة التوازن بين المسلمين والمسيحيين .

(٢) إنهاء تمرد عون :

بعد اتمام المرحلة الأولى من اتفاق الطائف باقرار البرلمان للتعديلات الدستورية إتجه التفكير الجدى من قبل الحكومة الشرعية إلى القيام بعملية عسكرية خاطفة بالتنسيق مع سوريا لانهاء تمرد « عون » وذلك لازالة العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الطائف بشأن انشاء منطقة بيروت الكبرى الخالية من الوجود المسلح غير الشرعى واستقلال فرصة انقطاع العون المادى والعسكرى من جانب العراق بعد فرض الحصار الاقتصادى عليه بعد غزوه للكويت تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وذلك للاجهاز على « عون » لذلك قامت الحكومة الشرعية بالاتصال بسوريا حيث زار الهراوى دمشق لوضع اللمسات الأخيرة على العملية كذلك أجرت الحكومة اتصالات بالولايات المتحدة لتهيئة المسرح الدولى والاقليمى لنجاح العملية . وفى ١٣ أكتوبر الماضى قامت وحدات من الجيش اللبنانى بمساندة القوات السورية بالهجوم على بيروت الشرقية والذى انتهى باستسلام عون ولجوئه للسفارة الفرنسية فى بيروت وذلك عندما رأى الطائرات السورية تحلق فوق بيروت الشرقية الأمر الذى كان يعنى نهايته وبذلك تكون العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الطائف قد أزيلت .

أهم المواقف الاقليمية والدولية تجاه عملية اسقاط عون :

١ ـ الموقف السورى : حيث كان للدور السورى أهمية حاسمة لنجاح عملية اسقاط عون بالقوة المسلحة والذى أضحى على أثره يكون لسوريا اليد العليا والصوت المسموع فى الشئون اللبنانية وهو ما يشير الى السياسات البراجماتية التى ينتهجها الرئيس « الأسد » والذى نجح فى الاستفادة القصوى من أزمة الخليج وذلك للحصول على مكاسب إقليمية بالغة الأهمية تتمثل فى الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بالدور السورى فى لبنان وأهميته لحفظ التوازن والاستقرار فى لبنان وفى منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بالدور السورى فى النزاع العربى الاسرائيلى كعنصر للاستقرار فى المنطقة وذلك فى إطار صفقة كبيرة أفرزتها أزمة الخليج تمثلت فى إرسال سوريا لنحو ٢٠ ألف جندى لتقف بجوار القوات الأمريكية فى السعودية فى مواجهة العراق فى وضع قل أن نجد له مثيلا بين سوريا « الراديكالية » المناهضة « للامبريالية » فى المنطقة والولايات المتحدة التى طالما إتهمت سوريا بمساندة الارهاب الدولى ولكن يمكن للمصالح المشتركة أن تجمع بين الاضداد خاصة وانه كانت هناك خطوط حمراء (أمريكية وغربية) يصطدم بها الدور السورى فى لبنان ولكن نتيجة للموقف السورى من أزمة الخليج سقطت هذه الخطوط الحمراء وحصلت سوريا على الضوء الأخضر الأمريكى لانهاء تمرد عون وتقوية الشريعة اللبنانية وذلك للتفرغ لأزمة الخليج كما تضمنت الولايات المتحدة سكوت فرنسا تجاه هذه العملية .

ولقد توج هذا الاعتراف الامريكي بالدور السورى في الشرق الأوسط ولبنان باجتماع « بوش » مع الرئيس « الاسد » في أول لقاء بينهما في جنيف في ٢٣ نوفمبر السابق .

(ب) **موقف اسرائيل** : ـ لم تخف اسرائيل قلقها الشديد تجاه عملية إسقاط عون وتخطى سوريا للخطوط الحمراء بتحليق طائراتها فوق بيروت الشرقية وتنامى الدور السورى في لبنان وتقوية الشرعية اللبنانية وما يعنيه من تهديد للوجود الاسرائيلي في جنوب لبنان ويهدد اطماع اسرائيل في لبنان خاصة السيطرة على موارد المياه به ، ولكن يمكن تفسير السكوت الاسرائيلي بالضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على اسرائيل .

(ج) **موقف فرنسا** : ـ على الرغم من ان فرنسا كانت ترفض تماما استخدام القوة لاجبار « عون » على الاستسلام الا انها اضطرت تحت ضغوط من الولايات المتحدة الى عدم الادانة الصريحة لعملية ازاحة عون ولكن اشترطت فرنسا ضرورة انسحاب القوات السورية فور انتهاء العملية العسكرية الى خارج لبنان . وقد أخذت العلاقات بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا في التدهور خاصة بسبب مشكلة « عون » الذى لجأ للسفارة الفرنسية واصرار الحكومة الشرعية على محاكمته وهو ماترفضه فرنسا بشدة . كما انتقدت فرنسا بشدة ماسمته « بالتجاوزات » السورية في بيروت الشرقية بعد استسلام عون وتصفية انصاره وقد وصل الامر بتلميح فرنسا بعرض القضية اللبنانية على مجلس الامن وان كان من المستبعد نجاح ذلك نظرا لمعارضة سوريا ولبنان في لبنان فضلا عن عدم موافقة الجانب الامريكي على بحث وضع القوات الاسرائيلي في الجنوب اللبناني خلال الفترة الحالية . ويمكن تفسير الموقف الفرنسي هذا في ضوء مخاوف فرنسا مع احتمال تقلص نفوذها التقليدى في لبنان موطىء قدمها الروحيد في الشرق الاوسط وذلك لحساب تنامى الدور السورى واحتمال انفرادها بالشئون اللبنانية وتشير بعض التقارير الى احتمال تسليم « عون » لفرنسا دون محاكمته قبل حلوا اعياد الميلاد مقابل تخلى فرنسا عن اعتراضاتها على الوجود السورى في لبنان .

(د) **موقف الولايات المتحدة** : ـ على الرغم من أن « جيمس بيكر » وزير الخارجية الامريكي قد نفى أن تكون بلاده قد أعطت الضوء الاخضر للعملية العسكرية التى اطاحت « بعون » الا انه لم ينف وجود مشاورات بين بلاده وكل من بيروت ودمشق فقد أبلغت واشنطن الحكومة اللبنانية وذلك قبل القيام بالعملية العسكرية « بانهم يمثلون حكومة شرعية تعترف بها ونتفهم أية خطوة قد تتخذوها فإذا نجحتم فسنهنئكم وإذا طالت المعركة فسوف نعرب عن أسفنا لاستمرار العنف في لبنان وإذا فشلتم فلن نندد بالعمل وانما سندعو اللبنانيين لاعتماد الحوار لحل خلافاتهم » وقد شدد « بيكر » في تصريح له على « ضرورة عدم التركيز على الماضى ـ اشارة الى عون ـ وانما على المستقبل وذلك لتأمين المصالحة الوطنية واخراج كل القوات الاجنبية من لبنان » مما يعطى مؤشرا على ارتياح واشنطن الى زوال عقبة اساسية امام تنفيذ اتفاق الطائف ومباركة الدور السورى كعنصر للاستقرار والتوازن في لبنان ولا يمكن فهم هذا التحول في الموقف الامريكي بمعزل عن أمة الخليج وموقف سوريا منها .

(٣) اعلان الحكومة اللبنانية عن اقامة مشروع بيروت الكبرى : ـ

وبعد استكمال المرحلة الاولى من اتفاق الطائف باقرار التعديلات الدستورية وبعد ازاحة العقبة الكؤود المتمثلة في عون اصبح الطريق ممهدا لتنفيذ المرحلة الثانية والتى تشمل اقامة مشروع بيروت الكبرى الخالية من الوجود العسكرى غير الشرعى تمهيدا لبسط سلطات الشرعية على جميع التراب اللبنانى . وقد جاءت موافقة مجلس الوزراء في ١٠/٢٤ الماضى على تنفيذ مشروع بيروت الكبرى ليحسم لفطا استمر طويلا حول مسألة ترتيب الاولويات بين مطالب بان تكون الخطوة الاولى تشكيل حكومة موسعة ويؤيده زعماء الميليشيات المسلحة واخر يدعو الى تنفيذ مشروع بيروت الكبرى اولا ثم الانتقال الى باقى الخطوات المنصوص عليها في اتفاق الطائف وهى تشكيل حكومة موسعة وحل الميليشيات المسلحة ونزع سلاحها وتؤيده الحكومة الشرعية التى حسم الامر لصالحها حيث يدافع الرئيس « الهوارى » عن هذه الخطوة بقوله بان « بيروت هى مركز القرار السياسى وعندما تتحرر العاصمة من حكم سلاح الميليشيات يتحرر القرار السياسى للسلطة الشرعية ولا يعود ثمة مجال للمساومة » ويضم مشروع بيروت الكبرى العاصمة ودائرة نصف قطرها يتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ كم ، خارجها بحيث تكون خالية تماما من الميليشيات المسلحة . وقد وافقت معظم الفصائل اللبنانية على سحب قواتها من بيروت الكبرى لافساح المجال امام الجيش الشرعى لنشر قواته وتولى مسئولية الامن بها وقد كان لسوريا دور بالغ الاهمية في الضغط على هذه الميليشيات لسحب قواتها من بيروت الكبرى حيث وافقت حركة امل وحزب الله بعد نجاح سورية بالتعاون مع ايران في ابرام اتفاق بينهما يلتزم فيه الطرفين بتقديم التسهيلات أمام إنتشار قوات الشرعية في الضاحية الجنوبية وعن إقليم التفاح وتبرز أهمية الاتفاق بعد تصاعد الاشتباكات بين امل وحزب الله والتى كانت تهدد تطبيق مشروع بيروت الكبرى وقد وافقت الميليشيات التالية على سحب قواتها من بيروت الكبرى وهى

- الحزب الاشتراكى التقدمى الدرزى
- الحزب الشيوعى
- حزب الله

- الحزب الاشتراكى القومى السورى بجناحيه
حزب امل

ولم يبقى هناك سوى القوات اللبنانية بزعامة « جعجع » الذى ظل يساوم للحصول على ضمانات امنية وعلى مقعد وزارى فى حكومة الوفاق الوطنى المنتظر تشكيلها مما اضطر « الهوارى » لزيارة دمشق للتباحث مع « الاسد » والذى يعد اللقاء التاسع بينهما فى اقل من عام وذلك فى ١١/٢٠ الماضى لبحث المشاكل التى يثيرها « جعجع » حيث أكدت سوريا على عزمها على المضى قدما فى تنفيذ اتفاق الطائف والقضاء على العقبات التى تواجه اشارة الى « جعجع » وقد ادى موقف « جعجع » المفاجىء الى تأخير التاريخ المحدد لانتشار الجيش اللبنانى وهو ١١/١٩ الماضى والذى يوافق الاحتفال بالذكرى ٤٧ للاستقلال وتحت ضغوط مكثفة من الولايات المتحدة وسوريا وافق « جعجع » على سحب قواته من منطقة بيروت الكبرى وانتشار قوات الجيش الشرعية فى كل من بيروت الشرقية واقليم التفاح فى ١٢/٣ وذلك لأول مرة منذ الحرب الاهلية فى عام ١٩٧٥ لتنتهى بذلك المرحلة الثانية من اتفاق الطائف بنجاح وتبقى خطوة تشكيل حكومة وفاق وطنى موسعة تكون برئاسة « الحصن » طبقا لاتفاق امريكى سورى على ذلك وسوف نضم هذه الحكومة (١٠) او وزراء جدد يمثلون الميليشيات المسلحة سيكونون وزراء دولة بدون حقائب وزارية بجانب العدد الحالى وهو ١٦ وزيرا يمثلون الطوائف الاساسية ونشر قوات الجيش فى اقليم التفاح فى الجنوب وذلك فى اوائل شهر ديسمبر .

الازمة اللبنانية واحتمالات المستقبل : -

على الرغم من تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية من اتفاق الطائف بنجاح مما يبعث على الامل والتفاؤل بشأن احتمالات تسوية الازمة اللبنانية بع اقرار التعديلات الدستورية وازاحة عون وانتشار قوات الشرعية فى منطقة بيروت الكبرى لاول مرة منذ ١٥ عاما وسحب الميليشيات المسلحة خارجها الا ان هذا لا يعنى اغلاق ملف الازمة اللبنانية وتسويتها بشكل نهائى حيث ان هناك بعض العقبات التى قد تعرقل مسيرة السلام فى لبنان والتى هى بمثابة الالغام الموقوته التى قد تفجر فى اى وقت ولعل اهم هذه العقبات مايلى :

(١) **الميليشيات المسلحة** : فعلى الرغم من انسحاب هذه الميليشيات خارج منطقة بيروت الكبرى الا انها لازالت تحتفظ بكامل عتادها الحربى وبالتالى فهى لازالت مصدر تهديد للشرعية وسيفا مسلطا عليها وسيكون الاختبار الحقيقى لصداقية الشرعيه ونجاحها هو الاشهر الستة القادمة وهى المهلة التى حددها اتفاق الطائف بعد اقرار التعديلات الدستورية لحل الميليشيات المسلحة والحاقها بجيش الشرعية وتسليم اسلحتها وسيتوقف ذلك على مدى الدعم السورى والعربى للحكومة اللبنانية لبسط سلطاتها على لبنان ومدى نجاح الشرعية فى الحاق زعماء الميليشيات المسلحة فى حكومة الوفاق الوطنى المزمع تشكيلها وذلك لاستيعابهم فى اطار الشرعية .

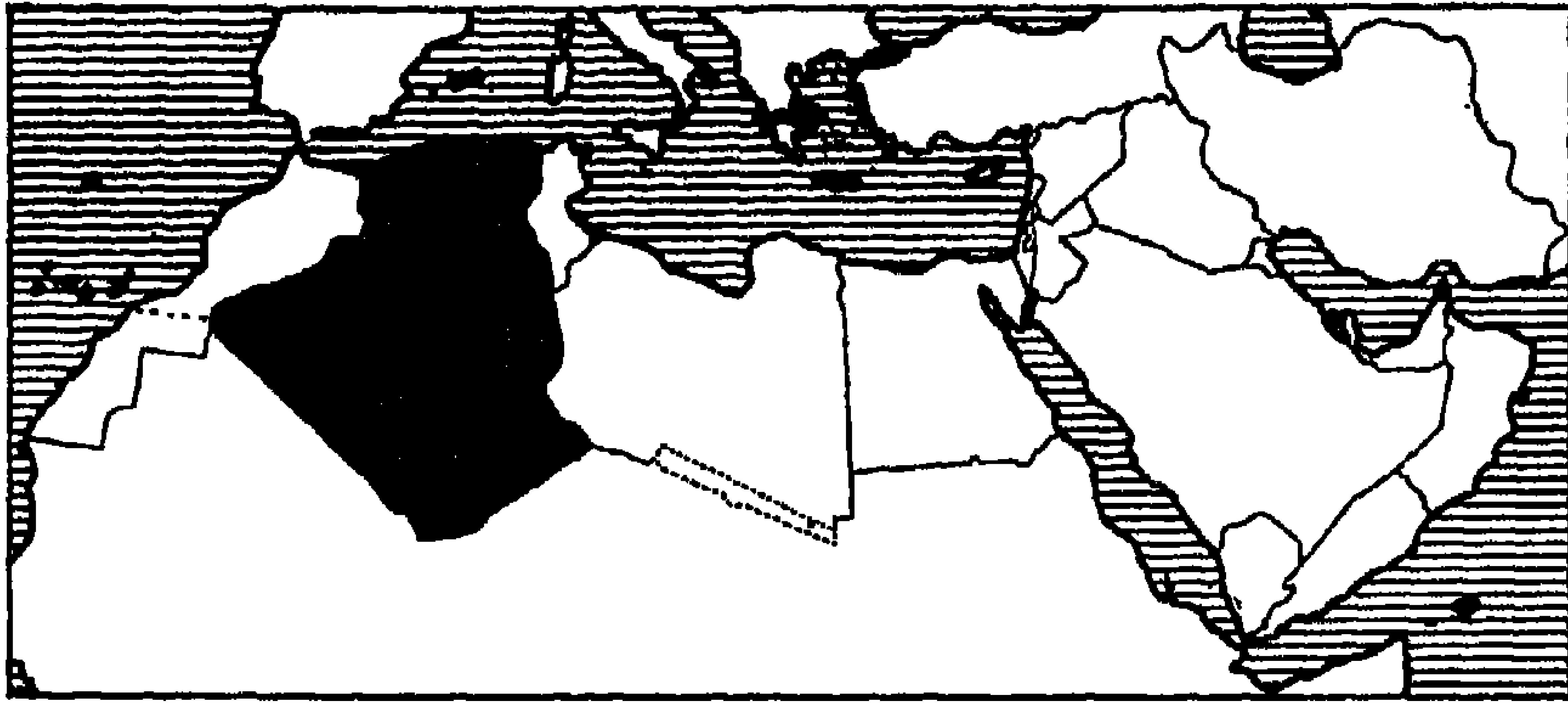
(٢) **اسرائيل** : حيث انها تمثل المصدر الرئيسى لتهديد جهود تسوية الازمة اللبنانية فمن مصلحة اسرائيل بقاء لبنان مقسما ليس به حكومة شرعية قوية وذلك حتى تضمن تنفيذ مطامعها فى لبنان خاصة فيما يتعلق بضم الشريط الحدودى الجنوبى والاستيلاء على مصادر المياه فى جنوب لبنان وتأمين سلامة المستوطنات الشمالية كما ان هناك خططا اسرائيلية لترحيل الفلسطينيين الى جنوب لبنان لاحلال اليهود السوفييت محلهم وبالتالى فليس من مصلحة اسرائيل بسط الشرعية لسلطانها على الجنوب وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلى فى تصريح يتسم بالصلف فى ١١/٨ بأن اسرائيل لن تسمح للحكومة الشريعة ببسط سيادتها على الجنوب اللبنانى والذى استدعت الخارجية المصرية عى اثره السفير الاسرائيلى بالقاهرة لاعطاء تفسير لهذه التصريحات التى تتناقض مع الشرعية الدولية كما دعت مصر اسرائيل الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ وبالتالى فان اسرائيل لن تألو جهدا فى سبيل تفجير الاوضاع داخل لبنان لمنع الشرعية من بسط سيادتهما على الجنوب اللبنانى .

(٣) **الوجود الفلسطينى فى لبنان** :- وهى تمثل قضية بالغة الحساسة خاصة فى ضوء تزايد هذا الوجود المسلح فى لبنان والذى يصل الى عدة الاف خاصة وأنه لا يوجد اتفاق بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية ينظم هذا الوجود المسلح بعد ان قام لبنان فى عام ١٩٨٧ من طرف واحد بالغاء اتفاق القاهرة الذى عقد عام ١٩٦٩ والذى ينظم هذا الوجود المسلح الفلسطينى فى لبنان .

ونظرا لحساسية هذه القضية لم يتطرق اتفاق الطائف لقضية الوجود العسكرى الفلسطينى فى لبنان وتجرى الآن مشاورات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الشرعية لمحاولة الوصول الى حل وسط لهذه المشكلة وقد وافقت منظمة التحرير على سحب مقاتيلها من منطقة بيروت الكبرى والتى كانوا قد دخلوها للفصل بين حركة امل وحزب الله بعد الاشتباكات التى وقعت بينهما منذ عدة اشهر وذلك فى اقليم التفاح ويتضمن هذا الحل الوسط الموازنة بين مراعاة سيادة الدولة اللبنانية واعتبارات حماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وهو حل ليس بالبعيد خاصة فى ضوء تصريحات عرفات الأخيرة المؤيدة للشرعية اللبنانية □

تقارير

الجزائر بين الاسلام السياسى والتغيير الديمقراطى



محمد على المداح

للمرة الأولى منذ الاستفتاء الشعبى على الاستقلال عام ١٩٦٢ ، تخضع التجربة الديموقراطية فى الجزائر لاختبار جديد بالانتخابات البلدية والاقليمية التى تمت فى الثانى عشر من يونيو الماضى فى إطار منافسة انتخابية حرة بين القوى الحزبية المتعددة ، لاعادة بناء التمثيل السياسى فى المؤسسات الشرعية والقوى المحلية ، وذلك بعد إقرار الاصلاحات الديموقراطية على أثر مظاهرات أكتوبر ١٩٨٨ ، وإقرار دستور جديد للبلاد عام ١٩٨٩ وقانون الانتخابات الجديدة .. إذ إنه قبل هذا التاريخ كانت الانتخابات محصورة بجبهة التحرير الوطنى الجزائرى التى ، وحسب العادة ، كانت تتقدم بلوائح منفردة ، وكان الجزائريون ملزمين باختيار أعضاء من بين هذه اللوائح ، لأن الأحزاب السياسية كانت ممنوعة فى الفترة التالية للاستقلال وحتى عام ١٩٨٨ .. وإذا كان فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ بنسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين فى هذه الانتخابات يعكس الى حد كبير نجاح الظاهرة الأصولية فى غزو المجتمع الجزائرى .. إلا أنه .. وعلى نفس القدر من الاهتمام ـ يضع التاريخ المعاصر لمنطقة المغرب العربى أمام إمتحان ، لايختلف إثنان على مدى خطورته ، خاصة مع حرص زعماء الجبهة على التأكيد بأنهم مع إعتراضهم على قوانين الدولة السائدة المخالفة للشريعة الاسلامية ، فإنهم سيحترمونها حتى يتم حسم هذه القضية ، خلال الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها فى الربع الأول من عام ١٩٩١ .

الساحة الجزائرية بين المسيرات الوطنية والاسلامية المضادة :

مع تعدد المسيرات التى نظمتها جبهة الخلاص الاسلامية ، والمسيرات المضادة التى نظمتها جبهة التحرير الوطنى خلال شهرى ابريل ومايو الماضيين ، قفزت الى الواجهة السياسية تجربة التغيير فى الجزائر ، ليس فقط بسبب تصاعد روح المواجهة بين أكثر من تصور للتغيير ، ولكن لأن نتائجه فى بلد عربى إسلامى ستكون موضع الاهتمام .. فالمسيرة التى شهدتها الجزائر فى العشرين من ابريل الماضى ، حين زحف الآلاف من جبهة الخلاص الاسلامية باتجاه القصر الجمهورى ، كانت بداية مؤشر هام فى رسم مستقبل الجزائر السياسى ليس لأنها أول مظاهرة إسلامية يقودها حزب دينى معترف به رسميا طبقا لقانون الأحزاب .. وإنما لأنها كانت تشكل أول مواجهة ومنافسة حقيقية بين متنافسين رئيسيين على الساحة السياسية فى البلاد ،

ومدى قوتهما الحقيقية وشعبيتهما وقدرتهما على التعبئة ، خصوصا وأن حزب جبهة التحرير الذى ظل مسيطرا منذ الاستقلال ، ولايمكن إنكار دوره فى منجزات الماضى ، لايستطيع الهروب من أخطاء هذا الماضى أمام حقائق هذا العصر .

من هنا ورغم أن مسيرات جبهة الخلاص الاسلامية ، جاءت فى الحقيقة محملة بعملية استعراض قوة ، فإن ردود الفعل لدى جبهة التحرير الوطنى فى العديد من المسيرات التى جابت الولايات الجزائرية كانت موضع اهتمام المراقبين السياسيين ، خصوصا مسيرة الوحدة الوطنية التى نظمتها الجبهة يوم السابع عشر من مايو الماضى ، وكانت مفاجأة الموسم السياسى .. فقد دعت كل المناضلين والمناضلات والوطنيين والوطنيات للمشاركة فى هذه المسيرة ، تأكيدا للأخوة والتضامن والحوار وروح التسامح لتأمين استقلال الجزائر ، والدفاع عن الثوابت الوطنية للأمة ، إحترام المؤسسات الدستورية ، دعم المسار الديموقراطى ، حماية رموز ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وتعميق وترسيخ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحماية المكتسبات الشعبية .. وبغض النظر عن العدد الذى التأم فى هذه المسيرة والذى لايمكن تحديده ، فإنها جاءت مسيرة ليست كغيرها من المسيرات التى نظمتها الجبهة فى مواجهة جبهة الخلاص الاسلامية ، وفاقت توقعات المكتب السياسى للجبهة وأعادت المبادرة لحزب جبهة التحرير الحاكم ، وأكدت التوازن بين ذاكرة الشعب وتطلعاته المستقبلية ، فأيقظت الوضع السياسى من جديد على حقائق جديدة ، وبرهنت على أن جبهة التحرير لاتزال القوة السياسية الأصيلة القادرة على التجديد متى عادت الى منابعها الشعبية ، وعادت ثقتها بنفسها من خلال تدفق العمال الزراعيين الذين جاءوا من أقاصى الجزائر ليسيروا فى شوارع العاصمة ، بإشراف كوادر الحزب . بيد أنه إذا كانت مظاهرة الجبهة قد أرست هذا الاحساس ، فإنها لم تكن تكفى لحل أزمة حزب يبحث عن هوية جديدة له ، فى وقت تتصارع فيه التيارات المتنافسة فى القيادة .. ولذلك كانت نتيجة الانتخابات البلدية فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ ، من خلال إلهاب شعلة المعتقد الدينى فى نفوس الجزائريين .

السيناريوهات المختلفة للقوى السياسية الجزائرية :

يؤكد المراقبون السياسيون أن الحكومة الجزائرية كانت تريد رسم خريطة سياسية للبلاد من خلال الانتخابات ، يتجدد فيها شباب جبهة التحرير الوطنى ، بعدما حمّلها الجزائريون مسئولية الانهيارات الاقتصادية والسياسية فى البلاد .. فيما حاولت جبهة الخلاص الاسلامية ملء الفراغ القائم من خلال حضورها الشامل وبالذات بين الشباب الذى يمثل الأكثرية الساحقة .

على صعيد آخر يضاف الى الجو القلق الذى يسود الساحة الجزائرية ذلك الانشقاق داخل حزب جبهة التحرير بين جناح إصلاحى متحالف مع الرئيس بن جديد ، وجناح الحرس القديم من الاشتراكيين المتشددين الذين يعارضون الاصلاح .. وكذلك إبتعاد حزب الحركة من أجل الجزائر الديموقراطى التى يقودها الرئيس السابق بن بيللا ، وحزب جبهة القوى الاشتراكية الذى يرأسه حسين آية أحمد عن المشاركة فى الانتخابات البلدية التى جرت فى يونيو .. الجبهة الاسلامية إذن تمثل العمود الفقرى فى المعارضة ، وتتمتع بتأييد شعبى واسع خاصة فى أوساط الطبقات الكادحة والعاطلين عن العمل ، وترفع شعارات العدالة الاجتماعية والاسلام والأخلاق والحجاب ، وتعارض العلمنة وتحرر المرأة الى غير ذلك من المفاهيم السلفية المتزمتة التى تستقطب مشاعر بعض الأوساط المحافظة ، لكنها تلقى فى الوقت ذاته نفورا شديدا من قبل المرأة ، التى حققت مكانة مرموقة فى جزائر ما بعد الاستقلال ومن دعاة التحرر الاجتماعى وأنصار حزب جبهة التحرير .. ومع ذلك فإن إنزلاق بعض الاسلاميين الى خطأ تدنيس بعض مقابر شهداء حرب التحرير ، بدعوى أن جثمان المسلم يجب أن يدفن فحسب دون إقامة أضرحة ، دفع المجاهدين القدامى وأبناء الشهداء إلى الانضمام للأغلبية الصامتة ، وقرروا التظاهر ضد التعصب الدينى ، رغم إعتبار « جبهة الخلاص » هؤلاء الأفراد عناصر غير منضبطة ولا تنتمى اليها .. ووسط جو كهذا أصبح الخوف يخيم بالفعل على المجتمع الجزائرى من سيطرة الأصوليين على مقاليد المجتمع ، وهذا ادخل بدوره خوفا مماثلا وربما أقوى من ذى قبل على الجبهة الاسلامية ، التى شعرت بأنها أصبحت مطالبة بتقديم حسن النوايا والاتجاه السلمى لحسن الممارسة السلمية للديموقراطية وقد زاد الأجواء توترا الصراع الخفى الذى سبق الانتخابات البلدية ، فالصراع إنعكاس لجوانب الأزمة الجزائرية ذات الطابع المحلى ، فالمواطن الجزائرى يعانى من أزمة السكن والعمل ومن البطالة ومن تنظيم شئونه اليومية متعددة الجوانب ، وهذه كلها من مهام البلديات والولايات ، ووسط ذلك كله لم تخف أوساط الرئاسة مساندتها للمستقلين لخلق التوازن بين القوتين المتصارعتين ، وفى هذا الاطار هناك قناعة لدى معظم المراقبين بأن الجزائريين مع حبهم للمعيشة الأفضل ، لا يودون الالتزام الصارم بأحكام الشريعة ، فهم يريدون فرص عمل ومساكن ومدارس لأبنائهم ، وطعاما بأسعار يستطيعون تحمل دفعها ، لكنهم لايريدون الخضوع لحكم يتولاه رجال جبهة الانقاذ أو الخلاص الاسلامية .. لذلك ولأن الشارع الجزائرى يشعر بالاحباط ، فإن أية مناسبة ولو رياضية تصبح من وجهة نظر الرأى العام صالحة للتعبير عن الاستياء ، مع القلق من نمو دور

الاخوان المسلمين وتعاظم حدة الأزمة الاقتصادية ، التى تعتبر من وجهة نظر الكثيرين ثمرة الاخفاق السياسى وإنقسام الحزب الحاكم وضعفه بين المؤيدين للاصلاح والمعارضين له .. فالرئيس بن جديد يريد تجديد الحزب وإصلاحه ، إلا أن صعوبة المشروع تدفع بجبهة التحرير الى تقديم التنازلات للحركة الاسلامية التى تتمتع بالمزايا العادية للأحزاب الاسلامية فى العالم العربى ، وتبدو من خلال هذه الامكانيات ، القادرة على إقامة حزام اسلامى عبر أحياء العاصمة الفقيرة إعتمادا على المال الذى يأتى من التبرعات فى المساجد ومن زكاة أموال التجار ، ومن الدعم المالى الآتى من الدول النفطية العربية ، فهذه الدول تعتقد أنها بذلك تستطيع المشاركة فى قطع الطريق على الحركات الأصولية ذات الطابع الايرانى ومنع إنتشارها فى المغرب العربى ، لضمان الاقلال من تأثير المتشددين على الحياه الاجتماعية ، وخلق أوضاع جديدة ، وإعتمادا على فشل الحكومة فى تلبية المطالب الأساسية للمواطن فى الحياه الكريمة والقضاء على البطالة والفساد والجوع ، وإن كان هذا لايمثل سوى جزءا من الأهداف التى رفعها الأصوليون ، فى إطار المطالب الكبيرة التى تصدرها الدعوة لانتخابات عامة مبكرة ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، ووضع حد لسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور وبخاصة فى مجال الصحافة .

وإذا كانت بعض التحليلات السياسية قد أشارت الى أن نقطة الضعف فى الحركة الاسلامية فى الجزائر تكمن فى عدم وجود زعيم كبير لها فى الوقت الحاضر ، فإن ظهور بن بيللا على مسرح الأحداث يشكل مصدر خطر إضافى ، فالشخصية سياسية ، والحكم يريد من عودته تكريس الصفة الديموقراطية لنفسه ، والاستفادة من التيار الشعبى الواسع المؤيد لبن بيللا ، من أجل مواجهة الضغوط التى تفرضها التيارات الاسلامية ، خصوصا وهو يمثل تيارا إسلاميا معتدلا متصالحا مع التيارين القومى والاشتراكى .. مع أن المراقبين يرون فى عودة بن بيللا أكبر تهديد للحكم حتى من داخل جبهة التحرير الوطنى ذاتها .. فى وقت إستطاعت جبهة الانقاذ الاسلامية ، أن تكتسب شرعيتها لدى الحكم - من خلال لقاء الرئيس بن جديد لزعيمها عباس مدنى - وتقليلها لأهمية ودور الأحزاب الاسلامية الأخرى (حزب الدعوة الذى يقوده أحمد شحتوت ، وحزب الارشاد والاصلاح الذى يتزعمه الشيخ معقود نانه ، والحزب السرى الذى يطلق على نفسه إسم حزب الله) .. وهكذا استطاعت الجبهة أن تبدو كجبهة موحدة فى مواجهة التحرير الوطنى والحكومة الجزائرية التى بدأت مؤخرا تتلقى ضربات متوالية من عدة جهات ، أهمها دعوة بن بيللا لاقصائها ، وبدء مجموعة الحرس القديم فى ممارسة نشاط مناهض لسياسة الاصلاح الاقتصادى ، بالمطالبة بإيقاف الاصلاحات الاقتصادية ، ومراجعة أيديولوجيات جبهة التحرير الحاكمة ، فيما يعتبر ضربة مباشرة لجهود الحكم فى محاولة الجمع بين الاسلام والديموقراطية .

وماذا عن دور القوات المسلحة الجزائرية ؟ :

ظلت المؤسسة العسكرية الجزائرية ، بعيدا عن الجدل السياسى ، لكنها فى مواجهة الانتقادات العنيفة التى وجهتها لها جبهة الخلاص الاسلامية الجزائرية المعارضة ، خرجت عن صمتها ولتكثر التساؤلات عما يمكن ان يقوم به العسكريون ازاء الأوضاع على الساحة الجزائرية مع مقارنة المواطنين للمناخ السياسى والاجتماعى فى الزمن السعيد - كما شبهته بعض المصادر الصحفية - حين كان النظام قويا وقادرا على المحافظة على الأمن ، وحين كانت الاضرابات معدومة والسوق السوداء لا تعمل ، ولم يكن احد يجرؤ على انتهاك حرمات قبور عدد من شهداء حرب التحرير .. وقد عبّرت صحيفة المجاهد الجزائرية فى عددها الصادر فى ٦ مايو الماضى عن مساندتها لكل الذين يؤيدون الحلول القوية داخل جبهة التحرير الوطنى ، وتحدثت عن التهديد الذى بدأ يرمى بثقله على السلم الاجتماعى ، وعن بداية العداء لمؤسسة مقدسة مثل الجيش الوطنى الشعبى ، وأكدت الصحيفة « أن هناك خطرا يحدق بالبلاد وبذور حالة تمرد ، ولهذا السبب تتحمل الدولة وبصفة خاصة المؤسسات التى ترمز اليها بصورة أفضل مسئولية القضاء على بؤر الفساد التى بدأت تتواجد داخلها . »

ويتفق جميع المراقبين على أن القوات المسلحة لن تجد أية صعوبة فى السيطرة على الأمور وقت الضرورة ، وأنه يمكن للجيش الوطنى الشعبى الذى اختار طريق الديموقراطية ان يلعب دورا فى الحفاظ عليها .. لكن مع ذلك لا يمكن انكار صراع الارادات بين العسكريين وجبهة الخلاص الاسلامية ، فمما لا شك فيه ان الجيش يمثل الشعب بجميع فئاته واتجاهاته ، وهناك بداخله نفس النسبة من الاسلاميين الموجودة فى الشارع الجزائرى ، بيد أن وجود القيادة المتماسكة الموالية للسلطة والواعية لما تقتضيه المصلحة الوطنية ، يبقى العامل الأكثر تأثيرا فى دور القوات المسلحة أمام خضم الأحداث المتتالية التى تكتنف الساحة الجزائرية ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار ان المؤسسة التى قدمت أثنين من رجالها الى الرئاسة (بومدين وبن جديد) ، تبقى الملاذ الأخير للديموقراطية فى مواجهة التهديدات على اختلاف أشكالها .

جبهة التحرير الوطنى .. ومعركة التغيير :

فى فبراير ١٩٩٠ دعت اللجنة المركزية للجبهة الى عقد دورة طارئة ومستعجلة ، لكنها تأجلت الى أوائل مارس ١٩٩٠ ، فيما اعتبر دليلا على خطورة الوضع الذى يمر به حزب جبهة التحرير بعد رفض المتشددين والمعادين للاصلاحات تشكيلة المكتب السياسى التى ضمت عناصر

وصفت بأنها موالية لنظام الحكم .. لكن اجتماع الدورة الطارئة جاء امتحانا صعبا وخطيرا ، وكاد ان يعصف بمشروع الاصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية ، حين حاولت الأقلية المحافظة السيطرة وفرض سياسة العصا الغليظة في الساحة السياسية ، لكن المحاولة فشلت برفض الأغلبية لمطالبها وتعبيرها عن تأييد القيادة الحزبية الحالية والمنتخبة بكل ديموقراطية ، وأيضا للمكتب السياسى الذى نال ثقة الأغلبية فى الدورة العادية للجنة المركزية .. واختار الرئيس بن جديد فتح الحوار مع ممثلى الصحافة ليرد على كل التساؤلات وليؤكد أن الجبهة ستواصل رسالتها شأنها شأن أى حزب من الأحزاب المعترف بها فى الساحة الجزائرية والبالغ عددها ٢٢ حزبا ..

من ناحية أخرى ولمواجهة مرحلة التغيير الديمقراطى ومعركته ، وفى اطار الدعوات المتكاثرة من قبل كوادر الجبهة الى التجديد ، ولمواجهة ما حدث للأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية من انعكاسات من السياسة الجورباتشوفية ، فان دعاة التجديد يركزون على ضرورة تأسيس مشروعية سياسية جديدة تواكب العصر ، غير تلك القائمة على الحنين الى سنوات الثورة ضد الاستعمار .. خصوصا وأن الجزائر بلد تزيد نسبة الشباب بين أبنائه كثيرا ، وترتدى معركة التغيير فيه طابعا استثنائيا اذ أنها تتداخل مع موروثاته الثقافية وتركيبته الاجتماعية ، فالغليان الجزائرى أبرز الى السطح مطالب البربر الثقافية التى كانت مطوية فى السابق - اذ رغم موافقة الحكومة الجزائرية على فتح قسم للغة البربرية فى جامعة تيزى أوزو فى سبتمبر الماضى ، الا أن الرأى مازال منقسما داخل الحزب الحاكم حول مسألة اللغة والثقافة البربرية ، هذا فى الوقت الذى اعتبرها الرئيس بن جديد من مكتسبات الشعب الجزائرى بأكمله .

واذا كانت جبهة التحرير مازالت تضمن انضواء منظمات جماهيرية ومؤسسات تحت جناحها برلمان وبعض النقابات ووسائل الاعلام ، فانها تشكو من قلة التجانس فى الموقف من الاصلاحات ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمعارض الاصلاحات داخل الجبهة نفسها .. ولعل ذلك هو الدافع نحو التجديد الذى يتصور دعاته انه يجب ان يقوم على التذكير بفضائل الجبهة فى الماضى وفى كونها تشكل جزءا هاما من الذاكرة الوطنية الجزائرية ، ولقيامها بالحفاظ على الوحدة الوطنية ، ولاستلهام من ملحمة التحرير الوطنى أفكارا وتطلعات مستقبلية ، لأن المشروعية السياسية لأى حزب ، لا يمكن ان تقوم على الماضى وحده رغم أهميته ، وانما بالربط بين الماضى والحاضر والمستقبل .. هذا فى حين يعتقد الرئيس بن جديد ان الحزب الحاكم ومجلس الشعب الوطنى (البرلمان) كانا بطيئين فى التكيف مع مؤسسات التعددية السياسية التى أدخلها ، وبالتالى لم يكن أداؤهما على مستوى الأحداث ، حتى صار المحرومون اقتصاديا فى المجتمع الجزائرى يعتبرون جبهة الخلاص الاسلامية الثقل الموثوق فيه الوحيد فى مواجهة الحزب الحاكم .. خصوصا بعد ان كشفت المسيرات الاسلامية عن المرض الحقيقى الذى يعانى منه حزب جبهة التحرير وهو مرض الشيخوخة (ثلاثون عاما فى الحكم) ، رغم محاولات النظام من أجل تجديده ، واعطائه وجها جديدا وشكلا جذابا وبراقا فى ظل نظام التعددية الحزبية ، وضمان حرية التعبير ، التى تعنى بالأساس اللارجوع للوراء لهدم الديموقراطية . وفى هذا الاطار أيضا قد يبدو منطقيا القول بأن تخوف السلطة من الدخول فى مواجهات صريحة مع التيار الاسلامى والقيام باعتقالات واسعة ، مسألة قد تدعم موقفه وتضاعف من قوته ، ولعل هذا كان السبب الرئيسى فى عملية الاتحاد والتنسيق بين الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى ، خاصة تلك التى تنتمى الى الحركة الديموقراطية (الأحزاب الشيوعية والقبائلية وبعض أحزاب الوسط الصغيرة) دفاعا عن الديموقراطية الجزائرية .

ولقد أكد عبدالحميد مهرى الأمين العام لجبهة التحرير الوطنى فى تصريحات صحفية « انه فى صالح الجميع وفى صالح الشعب الجزائرى انجاح التجربة الديموقراطية .. لأن الشعور بالمسئولية يملى على كل الأحزاب الجزائرية ان تعمل كل ما هو فى وسعها ، لأن يكون المسار الديموقراطى سليما وحتى ينتهى الى الغاية المنشودة » .. وهذه التصريحات تظل دون تجديد لحيوية الحزب ، مسألة تحتاج لوقفة مع النفس تأخذ فى الاعتبار احتياجات التكيف مع التجربة الاصلاحية الجديدة ، ودخول قوى متعددة ومعارضة للمسرح السياسى الوطنى .. وهو ما يعنى ضرورة التنسيق بين صعوبات المرحلة وارادة الاصلاح ، وبين ضرورة تعميق الممارسات الديموقراطية - لتحاشى الانزلاق الى متاهات التناقضات .. بعد أن دخلت عملية التعبير عن المطالب بالتظاهر والمسيرات الجماهيرية - كأسلوب جديد للتعامل - فى الحياة السياسية الجزائرية .

ثم ماذا عن المستقبل ؟ :

فى تصريحات له بعد غياب عن الساحة السياسية استمر عشر سنوات ، أكد « عبدالعزيزى بوتفليقة » وزير الخارجية الجزائرى السابق ان « الاصلاحات السياسية الجارية حاليا فى الجزائر ، أكبر ثورة تشهدها البلاد منذ عام ١٩٦٢ ، وشبه هذه الثورة الديموقراطية بشجرة مثمرة هشة لا يمكنها الصمود فى وجه الرياح العاتية ، وانه يجب على كل مواطن ان يرويها حتى تثمر » .. وفى تلميح صريح الى جبهة الخلاص الاسلامية التى يتعاظم تأثيرها ، وصارت منافسا جديدا لجبهة التحرير قال « أن جبهة التحرير لها برنامج يتوافق مع الاسلام ، وهى على

اتم استعداد للتباحث بشأنه مع الأخوة فى جبهة الخلاص الاسلامية » .

لكن هذه التصريحات ، فى ظل ما تشهده الساحة الجزائرية بين الحين والآخر ، من مظاهر الغليان الاجتماعى ومحاولة تهدئته وامتصاصه (الاتفاق على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦٦ ٪) ، فضلا عن تحرك عناصر الحرس القديم داخل جبهة التحرير بالتنسيق مع العناصر المناوئة للحكومة ، من أجل مهاجمة برنامج الاصلاح السياسى والاقتصادى الذى يتبناه الرئيس الجزائرى .. هذه التصريحات مع هذا الجو السياسى والاجتماعى تشير الى ان جبهة التحرير تواجه امتحانا صعبا ، وهذا يفسر استمرار عملية الفرز بين مختلف التيارات وداخل الأحزاب السياسية فى مجملها ، بعد ان أثبتت نتائج الانتخابات البلدية ان من أسباب خسارة جبهة التحرير لها ، دعوة مسئولين سابقين سبق وان وجهت لهم القيادة الحالية أبشع التهم للمشاركة فى الحملة الانتخابية ، بالاضافة للاختيار السىء للمرشحين ، ولهذا لم تحقق الا نسبة ٣١ ٪ تقريبا ، وهى نسبة متواضعة جدا لم يتوقع تحقيقها فى أول انتخابات تشهدها الجزائر منذ الاستقلال . ان الجزائر من أكثر دول العالم العربى تغريبا وعلمانية ، فقد خضعت لمائة وعشرين عاما من الحكم الفرنسى المباشر ، كما ان لشعبها صلات مع أوروبا أقوى من أية صلات مماثلة لأى بلد مسلم ، وهذا ما يجعل من فوز الجبهة الاسلامية وتنامى قوتها مصدر قلق وبخاصة لدولة كفرنسا لروابطها الخاصة بالجزائر ووجود جالية كبيرة بها من المهاجرين الجزائريين .

ان اعلان الرئيس الجزائرى بن جديد ألا عودة عن التجربة الديموقراطية برغم صعوباتها ، ووصوله الى حد الاستعداد للتعايش مع حكومة معارضة ـ يشكل مرحلة جديدة فى هذه التجربة ـ تتخطى مسألة تحول الرئيس الى حكم بين الأحزاب المتصارعة ، الى جعل الخيار الديموقراطى هو الخيار الوحيد ..

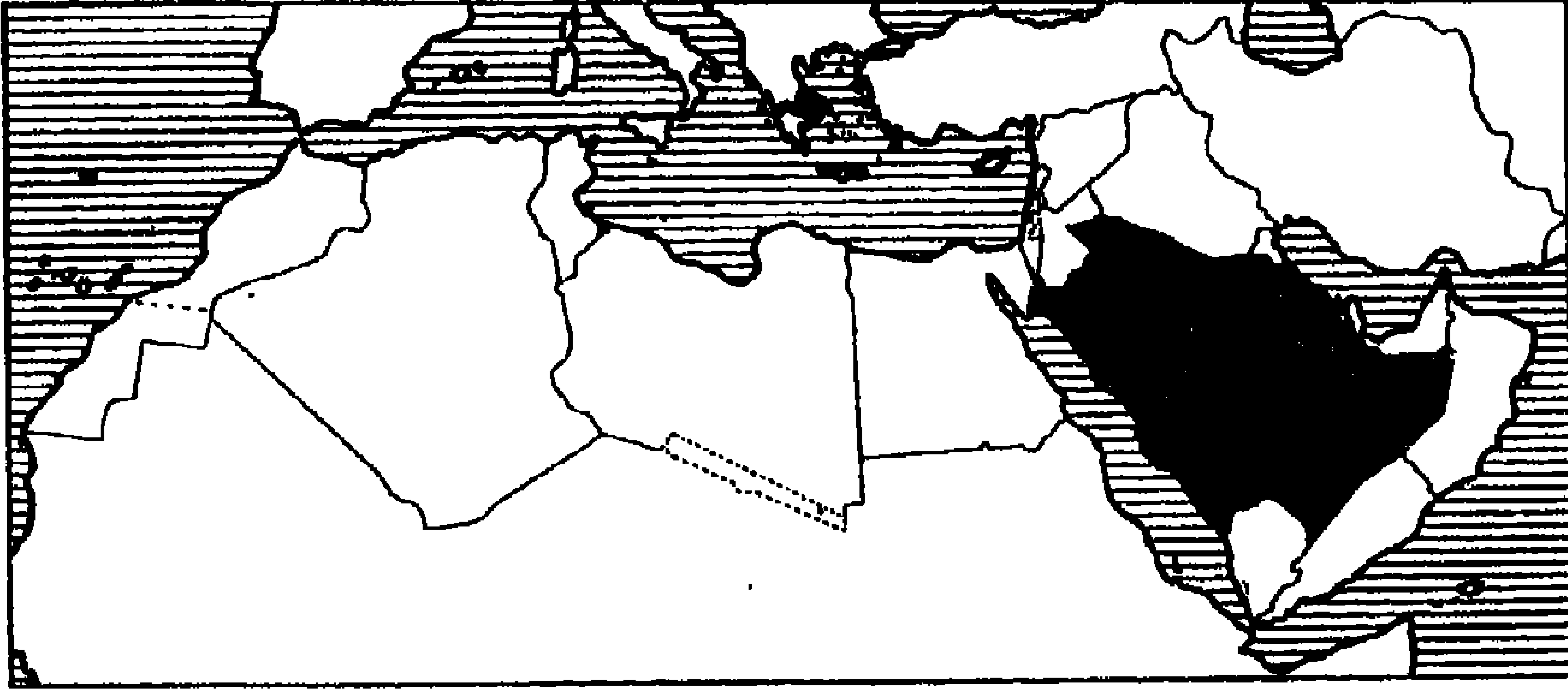
واذا كان كثير من الجزائريين يرى ان الخيار الاقتصادى الاشتراكى هو المسئول عن تدهور الأوضاع المعيشية ، خصوصا وأن هذا الخيار الاقتصادى لم ينجح عند التطبيق النجاح المأمول ، فيما تنتهج الدول المجاورة سياسة مفتوحة على الغرب .. اذا كانت تلك هى رؤية بعض الجزائريين ، فان بعض المراقبين السياسيين يرون أيضا على الجانب الآخر ان فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ ، لن يقدم جديدا للمستقبل الاقتصادى للجزائر ، ليس هذا فقط ، بل وسيضع اتحاد المغرب العربى أمام امتحان كبير مع بدء تنامى الحركات الأصولية فى دولة ودخولها من نافذة الانفتاح الديموقراطى ترسيخا للتعددية الحزبية .

ثم واذا جاز لنا مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية ان نرسم صورة للمستقبل .. فاننا ومع ما يتردد حول إعادة رسم خريطة التحالفات السياسية فى الجزائر ، ومع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاقليمية والدولية ، وان الديموقراطية الحقة ليست مجرد حكم الأغلبية ، وانما أسلوب فى الحكم واختيار ينبع من موقف خلقى ليحتضن الحياة بجميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. فاننا ومع مراجعة دقيقة لظروف ونتائج الانتخابات البلدية التى أدت الى فوز الجبهة الاسلامية وبخاصة (امتناع نسبة كبيرة من الناخبين عن التصويت ، الفراغ الأيديولوجى للشباب الجزائرى ، استياء المؤسسة العسكرية من احتمالات وصول التيار الاسلامى للسلطة واعتبار ذلك كارثة وخيانة عظمى لمبادىء الثورة الجزائرية) .. نتوقع اذا ما شارك المقاطعون فى أية انتخابات تشريعية جديدة ، مع احتمالات نجاح جبهة التحرير فى التغلب على تناقضاتها ، ألا يستطيع التيار الاسلامى الفوز بأغلبية المقاعد ، رغم تغير خريطة التحالفات السياسية المحتمل والذى لا جدال معه فى دخول الجزائر مرحلة الديموقراطية بخلافاتها ومصاعبها .. وأنه بمدى رسوخ الخيار الديموقراطى فى المجتمع وقدرته على التطور والتكيف ، وبمدى وجود قوى مؤمنة بالتغيير من أجل توسيع وتدعيم هذا الخيار .. تتوقف حركة التغيير سلبا أو ايجابا ..

واذا كان من حق الديمقراطية ان تحصن نفسها ، فان المستقبل يشير الى ان الجزائر ستشكل ظاهرة فريدة فى الباثولوجيا السياسية لثورة العالم الثالث ، وديموقراطيتها لن تملك حلولا سحرية لمشاكلها الحالية ، لكن ستكون خطوة على الطريق لتغيير طبيعة المشاكل ووضعها فى اطار يتيح ايجاد حلول لها على المدى البعيد ، بمشاركة الشعب بمختلف تياراته السياسية والفكرية .. والحكم فى النهاية هو الشارع الجزائرى الرافض للعنف والتعصب ، الراغب فى الاستقرار لاشباع تطلعاته وجنى ثمار المسيرة الديمقراطية الصحيحة . □

تقرير

حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية



عمر عز الرجال

● لقد عادت فى السابع عشر من شهر سبتمبر الماضى العلاقات الدبلوماسية بين كل من السعودية والاتحاد السوفيتى ، وذلك بعد انقطاع دام حوالى نصف قرن من الزمان ، وتلك العودة تمثل تطورا مهما على المستويين الأقليمى والدولى ، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والصين الشعبية ، والأهمية عودة العلاقات فاننا سنتناولها فى طبيعة العلاقات بين الدولتين ، ظروف وملابسات عودة العلاقات ، أهداف الدولتين من عودة العلاقات خاتمة

١ ـ طبيعة العلاقات بين الدولتين :

لقد كانت السعودية اول دولة عربية تعترف بالاتحاد السوفيتى وتقيم علاقات دبلوماسية معه ، كما كان الاتحاد السوفيتى أول من اعترف بتوحيد الحجاز ومضى لاقامة علاقات دبلوماسية مع أمير الحجاز « وقتئذ » الملك عبد العزيز آل سعود ، مؤسس الدولة السعودية .

وقد وضعت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والاتحاد السوفيتى سنة ١٩٢٦ بأنها بادرة على سعى السوفييت لتوطيد صلاتهم مع البلدان المجاورة لحدودهم الجنوبية على أساس من مراعاة المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .. كما انه كان دليلا على فطنه مبكرة لدى مؤسس الدولة « بن سعود » كما كان المستشرقون والمستعربون السوفييت يسمونه ، وكان من معالم فطنة « بن سعود » أن يوازن بين نفوذ القوى الأوربية والأجنبية فى الشرقين العربيين الأوسط والأدنى بقوة السوفييت البازغة ، آخذا بقاعدة عدم الانغلاق والاكتفاء السياسى بسلة واحدة فى التعاطى السياسى الخارجى .

وربما لم تفت هذه البادرة من « بن سعود » على واضعى السياسة السوفيتية الجديدة آنذاك .. لهذا اختاروا شخصية فريدة من تاريخ الدبلوماسية السوفيتية كمبعوث من كرملين موسكو الى أمير الحجاز .. ووقع الاختيار على مستشرق ومستعرب سوفيتى بارز هو « كريم حكيموف » الذى سبق له العمل كقنصل عام للحكومة السوفيتية فى طهران عاصمة ايران فى الفترة الممتدة من ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٤.

تولى « كريم حكيموف » هذه المهمة التى قادته الى رحاب الحجاز وتلال اليمن حيث أصبح الممثل السوفيتى فى كل من السعودية واليمن ويقال ان « كريم حكيموف » اشرف على ارسال هدية سوفيتية للجزيرة العربية وكانت الهدية كميات من الزيوت النفطية كالكيروسين لاستخدامه كوقود ، قبل اكتشاف البترول فى الجزيرة العربية وفى

السعودية بخاصة . بالاضافة الى كميات من الدقيق الأبيض والقمح . وقد تمتع « كريم حكيموف » بعد مقابلته الملك عبد العزيز آل سعود بشهرة واسعة حتى سمى في الجزيرة العربية كلها « بالباشا الأحمر » .

وقد عاد « كريم حكيموف » الى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٧ . تم تعرض للتعذيب بسبب وشاية مؤداها ان كريم حكيموف بسبب قوميته غير الروسية ولمعرفته بالتاريخ الاسلامي الحنيف . كان اقرب الى العرب مناصرة وقد بعث السوفييت بسفير آخر للسعودية محل « كريم حكيموف » غير انه لم يعمر طويلا . لانه لم يلق القبول والحظوة التى كان « حكيموف » يتمتع بها . وساعد من صعوبة مهمته ان بوادر الحرب العالمية الثانية كانت تلوح في الأفق . وهكذا انهى « نذير نور الله » آخر الدبلوماسيين السوفييت مهمته في الجزيرة العربية سنه ١٩٣٨ وعاد الى موسكو .

وعن ظروف قطع العلاقات بين الدولتين نجد انه بسبب تعقد الوضع الدولي خصوصا في أوربا في أواخر الثلاثينات . وجد انه من الأجدى تقليص الحضور الدبلوماسي السوفياتي في بعض الأماكن . وغادر المبعوثون السوفيات منطقة البحر الأحمر والخليج وكانت « جدة » من المدن التى غادروها . وبعد الحرب العالمية الثانية وعلى رغم تقديم الجانب السوفيتي طلبات متكررة لم يسمح لدبلوماسي الاتحاد السوفيتي بالعودة الى السعودية وترتب على ذلك ان الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه ممثلون رسميون في بلد اقيمت معه علاقات دبلوماسية منذ مطلع العشرينات . ولذا عند الضرورة كان يتم تبادل المعلومات وتعالج القضايا عبر السفراء إما في الولايات المتحدة . واما في بلدان عربية .

وقد اتسمت العلاقات السعودية السوفيتية بالشك وعدم الثقة حيث انه سادت مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة وامتدت اثار تلك الحرب الى المناطق الاقليمية ومنها المنطقة العربية . وكانت السعودية من الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة والغرب وكانت السعودية من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي دولة عربية رجعية . في الوقت الذى كان يسعى فيها لدعم علاقاته بالدول العربية التى عرفت بأنها تقدمية . وكانت السعودية ترى في الاتحاد السوفيتي خطرا دوليا واقليما بسبب سعيه الدائم لنشر الأيدلوجية الشيوعية . ودعم النظم الموالية له في المنطقة وحصار ومواجهة النفوذ الامريكي الغربي والدول الموالية له ومنها السعودية . هذا علاوة على المواقف المتشددة التى كانت تواجه المسلمين السوفييت في الاتحاد السوفيتي من ظلم واضطهاد

وفي الواقع ان السعودية كانت ومنذ مابعد الحرب العالمية الثانية من الدول العربية الرائدة في مواجهة النفوذ السوفيت في المنطقة العربية والعالم الثالث وكذلك العالم الاسلامي . وكان ذلك اهم اسباب الحرب الباردة العربية بسبب اختلاف وتباين مواقف الدول العربية من الاتحاد السوفيتي خاصة في الخمسينات والستينات . وقد زاد ذلك الوضع منذ اكتشاف البترول وتزايد النفوذ الأمريكي بعد النفوذ الغربي من منطقة الخليج خاصة .

وقد استمرت العلاقات مقطوعة ومتوترة ويسودها الشك وعدم الثقة في السبعينات ايضا حيث حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من خطوات نحو التسوية للصراع العربي الاسرائيلي وانفراد الولايات المتحدة بلعب الدور الرئيسي في التسوية . الأمر الذى زاد من النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ السوفيتي وقد زاد من ذلك الغزو السوفيتي لافغانستان عام ١٩٧٩ . الأمر الذى ادى الى توتر العلاقات بين الدولتين ودعم الدولتين للأطراف المتصارعة في افغانستان . وكانت افغانستان هي العقبة الكبرى التى كانت تنتهى عندها محاولات اعادة العلاقات بين الدولتين . هذا مع عدم تغير موقف الاتحاد السوفيتي من مسلمي الاتحاد السوفيتي . هذا بالاضافة الى استمرار ادارة الاتحاد السوفيتي لعلاقاته مع الدول العربية من منطقة دعم الدول العربية التقدمية في مواجهة الدول العربية المحافظة وعلى راسها السعودية . وقد استمر هذا الوضع حتى سبتمبر الماضي . حيث توافرت مجموعة من الظروف والملابسات جعلت الوقت مناسبا لعودة العلاقات .

٢ ـ ظروف وملابسات عودة العلاقات :

في السابع عشر من سبتمبر الماضي قررت كل من المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفيتي عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وفي الواقع أن هناك مجموعة من الظروف والملابسات جعلت عودة العلاقات بين الدولتين أمرا مناسبا ان لم يكن حتميا ويمكن إيجازها في الآتى -

أ ـ الانسحاب من أفغانستان

ب ـ التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي

ج ـ ازمة الخليج

د ـ الوضع الدولي

وسوف نتناول كلا منها في الآتى : ـ

أ ـ الانسحاب من افغانستان : لقد كان استمرار احتلال الاتحاد السوفيتي لافغانستان من اهم العقبات في سبيل عودة العلاقات بين الدولتين وذلك بسبب تباين مواقف الدولتين من الأطراف المتصارعة هناك . حيث كانت السعودية تؤيد وتدعم المجاهدين الأفغان في مواجهة القوات الحكومية الموالية لموسكو . وقد استمر ذلك حتى قرار الاتحاد السوفيتي العام الماضي بالانسحاب من افغانستان . الأمر الذى رحبت به السعودية والعالم أجمع .

ب ـ التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي : لقد

حدثت مجموعة من التطورات الداخلية من الاتحاد السوفيتي أهمها سياسة الجلاسفوت والبيروسترويكا ، والتي كان لهما انعكاس كبير على وضع المسلمين السوفييت حيث تم اطلاق حرية الأديان في الاتحاد السوفيتي ، مما ترتب عليه ازدهار المساجد والمراكز الثقافية الحضارية داخل الجمهوريات الاسلامية السوفيتية وسفر اعداد اكبر من المسلمين السوفييت الى الحج ، وقبول السلطات السوفيتية لهدايا من السعودية تتمثل في مئات الألوف من المصاحف للمسلمين السوفييت وبدء علاقات بين رجال الدين المسلمين في السعودية وغيرها وبين المراكز الاسلامية في الاتحاد السوفيتي .

وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في الحزب السوفيتي والسلطة المركزية وجمهورية روسيا الاتحادية تولى عدد من المسلمين السوفييت المرموقين مناصب تنفيذية عليا ومسئولية بعضهم في مستوى نائب لرئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وبعضهم في منصب رؤساء الوزارات في عدد من الجمهوريات باسيا الوسطى السوفيتية وفي عهد جورباتشوف اعيدت مباني الى الادارات السوفيتية للمسلمين في سيبيريا واوزبكستان وأذربيجان . كما فتحت عدة مساجد في جمهوريتي تاتاريا وبشكيريا والجمهوريتان ضمن اتحاد روسيا .

جـ ـ ازمة الخليج : منذ اندلاع ازمة الخليج في الثاني من اغسطس الماضي وبسبب الغزو العراقي للكويت واعلانه ضم الكويت ، نجد ان الاتحاد السوفيتي اشترك في ادانة الغزو العراقي ، ولم يستخدم حق الفيتو في مجلس الامن ضد قرارات المجلس بشأن فرض عقوبات واستخدام القوة ضد العراق ، كما أنه أوقف الدعم العسكري للعراق ويصر على انسحاب العراق من الكويت ، هذا على الرغم من معاهدة الصداقة والتحالف بينه وبين العراق . هذا الى جانب تأييده لارسال قوات دولية الى الخليج واستعداده لارسال قوات له هناك بشرط ان تعمل في ظل وتحت مظلة الأمم المتحدة

د ـ الوضع الدولي : يتسم الوضع الدولي الحالي بدرجة كبيرة من حالة الوفاق بين الدولتين الأعظم وانتهاء حالة الحرب الباردة وكذلك مرحلة السلام الساخن ، وذلك يتضح في التطور الأخير في العلاقات بين القوتين الاعظم وبين كل من أوربا الشرقية وأوربا الغربية ، خاصة بعد التغيرات التي اجتاحت اوربا الشرقية أخيرا ، وأهم مثال على ذلك هو وحدة المانيا ، والتنسيق العالي بين القوتين الأعظم .

وقد انعكس ذلك الوضع على المناطق الاقليمية التابعة للنظام الدولي ومنها منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج بصفة خاصة ، حيث نجد أنه ومنذ اندلاع ازمة الخليج ونجد التنسيق الكامل بين الموقفين الامريكي والسوفيتي ، وقد برز ذلك في قمة هلسنكي الأخيرة بين الرئيس السوفيتي جورباتشوف والرئيس الأمريكي بوش ، حيث تتفق وجهتا النظر ولأول مرة منذ ازمة السويس عام ١٩٥٦ على كيفية معالجة أزمة اقليمية ، حيث يبارك الاتحاد السوفيتي خطوات الولايات المتحدة والدول الأخرى في ارسال قوات الى هناك من اجل ردع العراق والضغط عليه من اجل الانسحاب من الكويت ، هذا وان كان الاتحاد السوفيتي يفضل الحل العربي للأزمة حتى وان اضطر الى استخدام القوة ان تكون تحت علم الأمم المتحدة وفي ظلها ، وهذا يتيح للاتحاد السوفيتي المشاركة بدور رئيسي في انهاء الأزمة أو في التدخل في مسار ونتائج مابعد الأزمة .

وفي الواقع تداخلت وتشابكت العوامل السابقة في تناغم لم يسبق له مثيل ، الأمر الذي جعل عودة العلاقات من وجهة نظر السعودية أمرا مناسبا ، وهذا ماكان يطالب به الاتحاد السوفيتي منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية حتى كانت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية الى الاتحاد السوفيتي ، والتي أعلن في نهايتها وفي يوم ١٧ سبتمبر الماضي عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

٣ ـ أهداف الدولتين من عودة العلاقات :

في الحقيقة أنه عند عودة العلاقات بين الدولتين ، هناك مجموعة من الأهداف لدى كل طرف سيسعى الى تحقيقها ويمكن بيانها على النحو التالي

أولا : بالنسبة للملكة العربية السعودية :

سوف تعمل المملكة العربية السعودية ومن خلال علاقتها مع الاتحاد السوفيتي على تحقيق الأهداف التالية :ـ

أ ـ يمكن للدبلوماسية السعودية ان تحقق معادلة التوازن وكذا الرغبة في التنويع في العلاقات بين المملكة وكافة التوجهات في المجتمع الدولي وهذه اضافة الى الدبلوماسية السعودية والسياسة الخارجية بشكل عام

ب ـ سوف تتمكن السعودية ومن خلال دبلوماسيتها من الاتصال المباشر بالاقلية الاسلامية في الاتحاد السوفيتي ومد يد العون الى تلك الاقلية التي تعد مكسبا قويا واضافة جديدة للعالم الاسلامي

جـ ـ الاستفادة من الخبرة السوفيتية علميا وتقنيا وفتح مجالات أرحب للتعاون بين الدولتين في شتى المجالات

د ـ العلاقات السعودية السوفيتية تمكن من الدعم السوفيتي للقضايا العربية بشكل عام كما هو حادث بالنسبة للبنان حيث وافقته على اتفاق الطائف لحل الأزمة ودعوته لدعم الشرعية ممثلة في الرئيس اللبناني الياس الهراوي ، هذا الى جانب تأكيده ودعوته الى عدم توطين اليهود السوفييت المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة ، وكذلك دعمه للموقف الدولي في أزمة الخليج ، ودعوته الى التوصل الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، هذا

الى جانب امكانية جلب الدعم السوفيتى للقضايا الاسلامية وربما العالم الثالث ايضا .

ثانيا : بالنسبة للاتحاد السوفيتى :

سيسعى الاتحاد السوفيتى ومن خلال علاقته مع السعودية الى تحقيق الاهداف التالية :

ا ـ لقد وجد الاتحاد السوفيتى وفى ظل أزمة الخليج الحاجة للعب دور كبير ورئيسى فى ادارة الأزمة وبالتالى فى مسارها ونتائجها ، وهذا دور طالما حلم به الاتحاد السوفيتى ، وقد وجد الوقت مناسبا لذلك ، حيث سترحب دول الخليج ومنها السعودية وكذلك القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بدور سوفيتى فعال فى تلك الأزمة ، وهذا ماسيعطى للاتحاد السوفيتى وزنا اقليميا فى المنطقة العربية بشكل عام ، وفى مختلف قضاياها .

ب ـ سوف يستطيع الاتحاد السوفيتى ان يوازن فى علاقاته العربية مابين مصر والعراق وسوريا والسعودية وغيرها ، الأمر الذى يعطى له فرصة اكبر لسياسة سوفيتية نشطة فى المنطقة العربية ، خاصة وان السعودية كانت تقليديا تقود الجبهة العربية فى مواجهة الشيوعية ومحاصرة السياسة الخارجية السوفيتية فى المنطقة العربية عامة والخليج خاصة .

جـ ـ سوف يعمل الاتحاد السوفيتى ومن خلال علاقته بالسعودية على العمل على احداث نوع من التوازن بينه وبين الولايات المتحدة والدول الأوربية مع السعودية وبالتالى فى المنطقة العربية والخليج خصوصا

د ـ يمكن للاتحاد السوفيتى ومن خلال علاقته مع السعودية لعب دور اكبر تجاه القضايا العربية خاصة مستقبل الخليج وكذلك لبنان وايضا القضية الفلسطينية ، وهذا يدعم الرغبة السوفيتية فى ضرورة المشاركة فى معالجة تلك القضايا والاشتراك فى رسم ملامح المنطقة فى مرحلة مابعد انتهاء تلك الازمات .

هـ ـ يمكن للاتحاد السوفيتى ان يفتح افاقا جديدة امام الاستثمارات العربية خاصة السعودية سواء فى الاتحاد السوفيتى نفسه او فى دول شرق أوربا ، ويعمل الاتحاد السوفيتى على التمهيد لهذا التوجه من خلال خلق أجواء ملائمة من الثقة والاستقرار الداخلى .

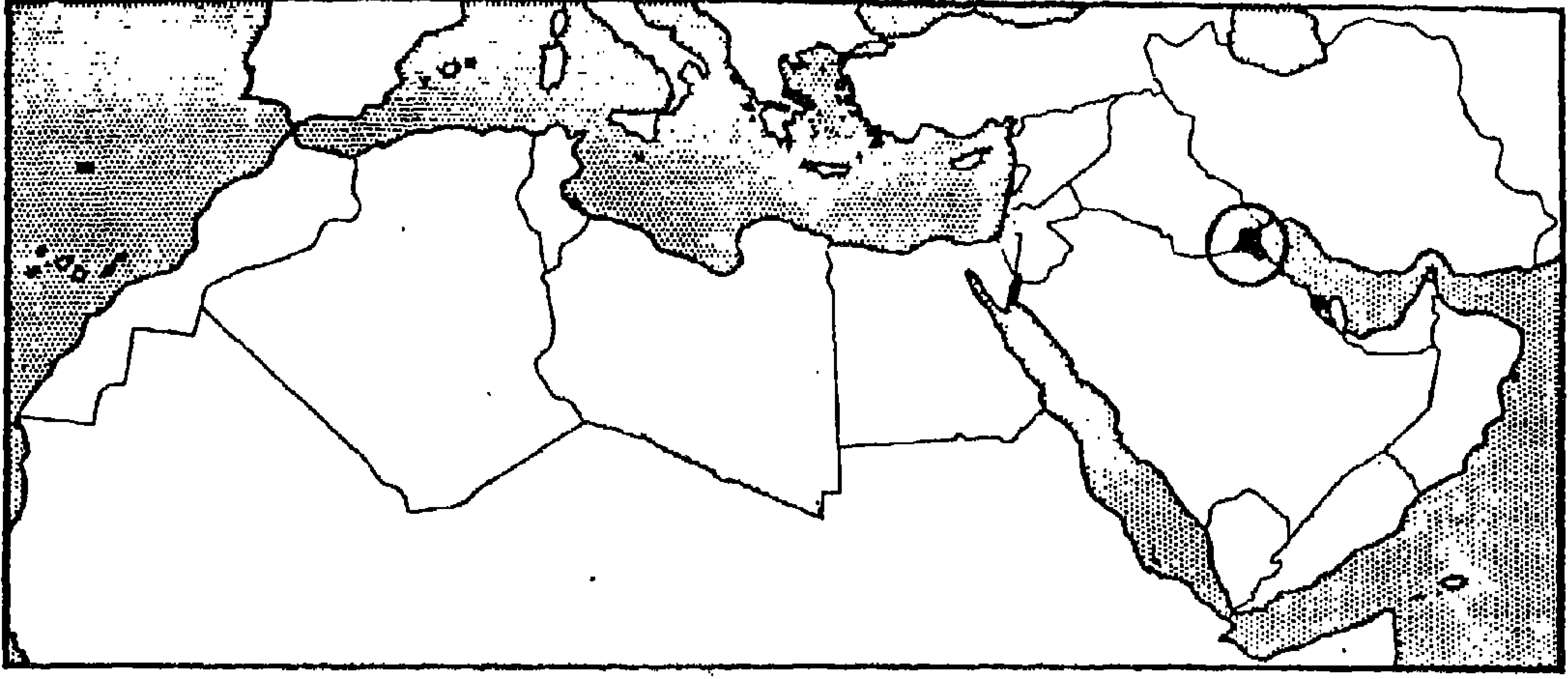
خاتمة :

لقد مثلت عودة العلاقات بين السعودية والاتحاد السوفيتى دعما جديدا للعلاقات السوفيتية العربية ، وهذا مايمكن أن تستفيد منه الدبلوماسية العربية فى معالجة قضاياها ، حيث يمكن استثمار الدور السوفيتى فى المنطقة الى جانب الحق العربى ، وكذلك فى موازنة الدور الأمريكى والأدوار الأخرى فى المنطقة . ولكن ذلك يتوقف على موقف الاتحاد السوفيتى من كيفية معالجة أزمة الخليج وكذلك السبيل الى معالجة القضية الفلسطينية ، خاصة مع السماح السوفيتى لهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل واصرار اسرائيل على توطينهم فى الأراضى العربية المحتلة .

وفى الواقع أن استمرار العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والسعودية مرهون بموقف الاتحاد السوفيتى من أزمة الخليج ، وكذلك حالة الوفاق بين امريكا والاتحاد السوفيتى ، وكذلك موقف الاتحاد السوفيتى من مسلمى الاتحاد السوفيتى والقضايا العربية ، فاذا استمر موقف الاتحاد السوفيتى من مختلف القضايا السابقة سوف تبقى العلاقات ويمكن لها ان تتطور اما اذا اختلف موقف الاتحاد السوفيتى بسبب اختلاف المواقف عن القضايا السابقة ، يمكن للعلاقات ان تتعثر مرة أخرى .

تقـريـر

الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال



د . سيد محمد متولى

من خلال دراسة تطور الصناعة فى العالم العربى نجد ان الخطوات المتبعة فى القيام بالصناعة فى غالبية الأقطار العربية قد إتبعت التجربة المصرية فى إنشاء الصناعة فى معظم المجالات ، حيث أن التجربة المصرية كانت هى القريبة لظروف هذه الأقطار ، كما أن النتائج الظاهرة فى إنتاج السلع وغيرها كانت تبدو ناجحة - إن لم تكن رائعة - للعراقب العادى غير المتخصص . ولما كانت الصناعة المصرية فى نشأتها قد إعتمدت على الرخص Licence فى إنتاج معظم المنتجات ، ولم تتبع الخطوات الكاملة للتصنيع الحقيقى ، كما سيتبين لاحقا ، فقد أتبعت الصناعة فى العالم العربى نفس المسار . وقد أدى ذلك إلى أن تكون الصناعات غير متكاملة ، كما انها ليست مبنية على دراسة حقيقية راسخة ، مما أدى لما نراه اليوم من ضعف شديد لتبادل المنتجات الصناعية بين الأقطار العربية ، وقلة التعاون فى التكامل أو تبادل المنفعة بينها .

يتضح ذلك من دراسة الخطوات الواجبة للقيام بتصنيع منتج ما ، حيث أن هذه الخطوات أساسية فى تواجدها ، وخاصة عند الحاجة لتطوير هذه المنتجات للمنافسة ، او تحقيق إحتياج جديد للمستفيدين

خطوات الصناعة والانتاج : التحليل

١ - من أولى الخطوات الواجب إتباعها للقيام بتصنيع منتج ما ، دراسة عناصر **الاحتياج** لهذا المنتج فى السوق المزمع الانتاج له . لذلك كان من الواجب على الصناعة فى الأقطار العربية المختلفة أن تدرس الأسواق المحلية ، أو العربية ، أو العالمية ، وتحدد (أو تخلق) الاحتياجات الخاصة والمختلفة فى هذه الأسواق لتلبيتها فى هذه المنتجات ، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها قبل القيام بعمليات التصنيع المختلفة ، والنظر إلى الصناعة كنشاط اقتصادى يجب أن لا يكون عبئا على الاقتصاد القومى بل مضيفا إليه ، وأن تحقيق الاحتياج بمنتج ما لا يتيح النجاح إلا إذا توافرت فيه شروط تفوق محدده (خصائص ، جودة ، سعر ، ...) بالنسبة للنظائر العالمية الاخرى .

ونظرا لأن الصناعة فى الأقطار العربية قد استخدمت الرخص Licence الجاهزة فى أغلب منتجاتها ، فقد إعتمدت بذلك على المرخص Licencer فى دراسة السوق ، ولم تقم بهذه الدراسة ذاتيا . وبذلك لم تخلق الكوادر أو

النظم التى يمكن أن تقوم بهذا ، حيث لاحاجة ـ إذن ـ لهذه الدراسة حين تقرر ما يُنتج إعتمادا على أى رخصة تبدو محققة لأى إحتياج . وكذلك لم ينشأ هذا الجهاز (النظام والكوادر) الذى يتابع عملية إستقبال الأسواق لهذه المنتجات ودراسة سبل ووسائل النجاح ، أو التقدم وإستنباط طلبات التطوير المتوقعة وإستقراء الاحتياجات المستقبلية ، لتحقيقها فى المنتجات « التالية » المطورة ذاتيا . ولم ينشأ لذلك قاعدة بيانات Data Base مفصلة تعاون فى ذلك .

كذلك تسبب الرخص فى عدم إمكانية تبادل المنتجات الصناعية بين أسواق الأقطار العربية لمصنوعات الرخص ، نظرا لعوامل كثيرة منها تفضيل الأصل على « الصورة » المنتجة محليا ، أو عدم إمكانية التبادل كشروط الرخصة لعدم السماح بمنافسة الأصل ، أو لزيادة سعر المنتج « الصورة » عن الأصل أو لتخلف « الصورة » عن الأصل الأحدث ، أو لتعارض توكيل الأصل مع تنافس « الصورة » .. ، أو بعض من هذه العوامل مجتمعة ، أو غيرها كما سيتضح لاحقا .

ولنعطى مثالا عن قصور بعض المنتجات فى توفير الاحتياجات الحقيقية للمنطقة العربية . فقد كانت أغلب السيارات المصدرة سابقا إلى المنطقة العربية ضعيفة فى تبريد الهواء الداخلى ، ثم إزدادت مقدرتها فى التبريد مع تدارك المصنعين للاحتياج الكبير لذلك فى البلاد العربية ذات الشمس الساطعة والحرارة المرتفعة . ولكنها لاتزال لاتحقق الراحة الكافية إلا بعد مضى بعض الوقت فى قيادتها ، ولم يتم علاج تأثير الشمس الساطعة بقدر كاف بعد .. هذا بالرغم من تواجد نفس إمكانيات التدفئة العالمية فى مثل هذه السايرات التى لاتحتاجها المنطقة بنفس القدر إلا لأيام قليلة فى العام .

٢ ـ أما الخطوة التالية فى عمليات التصنيع الحقيقى ، فهى التطوير والتصميم والابتكار ، الذى يحقق الاحتياج الناتج من الخطوة الأولى الخاصة بدراسة السوق أو حتى بخلق هذا الاحتياج لاشباع رغبات الخيال البشرى بأشياء جديدة . فهذه الخطوة هى العصب الرئيسى لأى تقدم أو تطور وهى المحك الأول فى المستقبل الانسانى . فمن التطوير والتصميم والابتكار تأتى كل المنتجات الجديدة فى حياة البشرية . فالتطوير يعدل المنتجات إلى ما هو أفضل والتصميم يحول الابتكارات والاختراعات إلى واقع التنفيذ ويسمح بإمكانية الاستفادة منها بتحويلها إلى منتجات أو وسائل انتاج ..

وحيث أن غالبية الصناعة فى الأقطار العربية قد إعتمدت على تصميمات الرخص الجاهزة وخاصة وبصفة مستمرة ومتكررة لمعظم الاشياء حتى لمجرد الطرز الأحدث Upgrading ، لم يتم حتى دراسة تفاصيل وأسس وحسابات ونظريات هذه المنتجات للاعتماد التام على الرخص ، والغى ذلك تماما الحاجة إلى التطوير والتصميم والابتكار . ولذلك لم ينشأ مطورون ومصممون ومبتكرون ، ولم ينشأ النظام الذى قد يجمع شمل هؤلاء ويستفيد منهم فى تطوير وإستحداث منتجات تلبى الاحتياجات الخاصة ، ولم يستثمر فى هذا المجال أى قدر مناسب أو حتى أى قدر متناسب مع الاستثمار فى المجالات الأخرى حيث يمكن فى أى وقت الحصول على رخصة أخرى لمنتج أحدث أو جديد .

كذلك فهذه الخطوة تمثل فى الحقيقة مقدار الثقة بالنفس والاعتماد عليها . ونظرا لأن هذه الثقة غير متوفرة ، حيث نجد القائمين على هذه المسئولية يطالبون مقدما بسابق الخبرة فى مجال التطوير والتصميم والابتكار . وحيث أن المجتمعات العربية لم تمارس الصناعة الحقيقية من قبل بما فيها التطوير والتصميم والابتكار . فمن الصعوبة بمكان تخيل وجود سابق خبرة فى ذلك وسوف لايكسر هذه السلسلة من « البيضة أولا أم الدجاجة » إلا الرغبة الصادقة فى ممارسة الاعتماد على النفس والحصول على هذه الخبرة ذاتيا من خلال هذه العملية مهما تكلفت حيث لا بديل لذلك « إلا الحصول على الخبراء والمطورين والمصممين والمبتكرين الاجانب من الخارج !! » .. ويبقى فقط الثقة حتى فى أمكانية التعلم للقيام بهذا العمل ؟

كذلك لم تنشأ بعد الرغبة أو « الأمر » للاعتماد على النفس والتطوير المستقل ولذلك لم تنشأ الحاجة للبحث أو الجامعات ومراكز البحوث لحل مشاكل التطوير والابتكارات الجديدة وتحويلها الى منتجات أو أدوات ووسائل انتاج .

وهناك أمثلة لدول عديدة من العالم المتقدم (فى صور شركاتها) والتى تقوم بشراء حق إستغلال براءات اختراعات كثيرة من دول أخرى بجانب اختراعاتها نفسها وذلك لرغبتها فى تقديم الجديد الذى يوفر قدرا أكبر من القدرة على منافسة النظائر والتفوق عليهم فى الخصائص الجديدة للاختراعات . وهنا تكمن القدرة الحقيقية لاثبات الذات والثبات فى الأسواق وتحقيق العائدات الكبيرة للدعم الحقيقى للقدرة الاقتصادية القومية والرفاهية الناتجة عن ذلك . وهنا يتضح أيضا ضعف القدرات التصديرية الصناعية للأقطار العربية حيث أن المنتجات المصنعة (أو بالأحرى المجمعة) ليست ذات صفات تنافسية خارجية لأنها تنبع من رخص فى الأغلب إن لم تكن قديمة ، فهى ليست بالتأكيد حديثة جدا أو متقدمة (وإلا فماذا يترك المرخص لنفسه ؟ وهل سيعطى أخر ما وصل إليه أو حتى ما يفكر هو فى إنتاجه غدا وطوره وإبتكره بالأمس ؟) كذلك سوف لا يكون هناك لقطر عربى أن يقدم منتجا متقدما لقطر عربى آخر يستطيع أن يتفوق به فى ذلك السوق . ولهذا نجد الضعف الشديد فى التبادل التجارى للمضنوعات بين الأقطار العربية حيث ليس هناك أفضلية لهذه المنتجات على

نظائرها . بل بالعكس هناك نقائص Inferiority فى هذه المنتجات بالمقارنة بنظائرها لتخلفها فى التطوير والابتكار والتصميم .

ومع وجود الرخص بما تقدمه من تحديد للمواد الخاصة بالمنتجات فقد إنتفت الحاجة لمطورى المواد ، وكذلك الأبحاث الخاصة بإستنباط المواد الجديدة أو المحلية وإستعمالها فى المنتجات المطورة ، ولذلك لم ينشأ خبراء للمواد حتى لامكان اختيار مواد أخرى أو أحدث للمنتجات المطلوب تطويرها والتعاون مع المصممين والمطورين فى ذلك إن وجدوا

وتجدر الاشارة هنا إلى أن خطوة التطوير والابتكار والتصميم هى من أكثر الخطوات تكلفة ، وأعظمها فى عدم ضمان النجاح ولا يمكن الاقدام عليها إلا من منطلق الثقة فى أن النجاح فى بعضه يمكن أن يمثل تقدما جوهريا فى خصائص المنتجات يمكن بها الهيمنة بحق على جانب كبير من السوق العالمى (وليس العربى فقط) والحصول على مكاسب كبيرة تعوض أضعاف المرات ما تم إنفاقه فى التطوير بما فيه خسائر الفشل فى بعض المحاولات الأخرى . وهناك أمثلة كثيرة لفشل بعض منتجات دول أو شركات عالمية كبيرة ، ولم يوقف ذلك برامج التطوير لديها التى قد يصل فيها الاستثمار المادى لما يقرب من ٢٥٪ من الدخل (وليس المكسب) ويوظف فى بعضها ٦٠ ٪ من إجمالى العاملين بالشركة كإستثمار بشرى فى التطوير والتحديث مثل مصانع « الانسان الآلى » Robots باليابان . ولنبحث عن أمثلة لذلك فى الأقطار العربية فلا نجد فى « المصانع » إلا مكاتب « تصميم » أو « هندسة عكسية » ذات قدرة بشرية ومادية ضئيلة إن وجد . كما أن الترابط بين الشركات والأجهزة المتخصصة الأخرى مثل الاستشاريين والباحثين بالجامعات ومراكز البحث يكاد يكون منعدما ، إلا فى أمثلة قليلة محدودة والصرف على هذه الأنشطة يكاد يكون من باب الهبات أو الخدمات وليس الانتاج ، مما جعل التطوير او التصميم الحقيقى من باب المستحيل . فما بالك بعدم ضمان النجاح ؟ فاى بادرة للفشل توقف عملية التطوير ، حيث ليس هناك تعود على إمكانية حدوث الفشل والاستفادة منه فى النجاح التالى أو الاقلال من الفشل التالى والمثابرة والجد والاستفادة من الخبرات المحلية خارج « المصانع » (من استشاريين ومراكز بحوث) فى حل هذه المشاكل وإعطائهم الفرصة والامكانيات لذلك . فلنقارن بين إعطاء « الخبير » الأجنبى آلاف « الدولارات » فى اليوم ، بالاضافة لتكاليف الإنتقال والاقامة ونبخل على خبرائنا بآلاف « الدولارات » فى الشهر !!

٣ ـ أما الخطوة الثالثة فى عملية التصنيع ، فهى عملية الانتاج لمكونات المنتجات وتجميعها أو تركيبها ليتخذ المنتج شكله النهائى . ويحتاج ذلك إلى أساليب وطرق ووسائل انتاج مختلفة تتحدد بإمكانيات الصناعة المتوفرة وتتعدل بتعديل التصميمات ـ وذلك بالتعاون مع المطورين والمبتكرين والمصممين ـ حتى يتلاءم التصميم مع إمكانيات التصنيع .

وحيث أن الصناعة فى الأقطار العربية غالبا ما إستخدمت الرخص فى الانتاج حيث تحددت أساليب وطرق ووسائل الانتاج سالفا من المرخص لتتلاءم مع المنتج المرخص ، فقد إنتفى الاحتياج إلى خبراء طرق الانتاج وإنتفت الفائدة من دراسات ومتابعة وتطبيق طرق ووسائل الانتاج الجديده من أجل التطوير .

ولماذا التطوير والابتكار فى طرق مستحدثة للانتاج لا تسمح بها الرخصة حيث أن الرخصة التالية ستتكفل بذلك بدون عناء الدراسة والمتابعة والتطبيق ؟ خاصة وأن ذلك بالطبع باهظ التكاليف لما سيتطلبه من بحث ودراسة وتدريب مستمر واستثمار مناسب فى هذا الاتجاه لا تظهر آثاره المباشرة ، أو غير المباشرة على الانتاج إلا فى حالة التطوير الذاتى .

وبذلك لم تنشأ الكوادر أو النظم القادرة على تطوير واستحداث أساليب وطرق ووسائل الانتاج التى يمكن أن تقوم بالتصنيع بكفاءة ودقة أعلى وبتكلفة أقل . ولكن نشأت فقط معرفة بطرق الانتاج المحددة فى الرخص أو المرتبطة بها وهذه المعرفة ليست كافية بالضرورة لاختيار أحدث طرق الانتاج المناسبة لمنتج مختلف يأتى به التطوير . وعلى هذا فاعداد هذه الكوادر قد ابتسر بوجود هذه الرخص وعدم القيام بالتطوير فى المنتجات واختيار او استنباط وسائل التصنيع المناسبة لذلك التطوير .

(٤) تعود الخطوة الرابعة فى دورة التصنيع حيث بدأت إلى السوق ، ولكن بالمنتج الذى يوفر الاحتياج المطلوب ، كما اتضح من الخطوة الأولى .

ونزول المنتج إلى الأسواق يعتبر بمثابة الاختبار الحقيقى لدقة الاحساس بذلك الاحتياج عند تصميم وتصنيع هذا المنتج والنجاح فى السوق يعبر عن المقياس الدقيق لدرجة اشباع هذا الاحتياج بدون الاحتماء وراء وسائل الحماية الجمركية او الاستيرادية او الاعتماد على اسم المنتج بصرف النظر عن الجودة الحقيقية فى التجميع أو التركيب او الانتاج بحيث لا « ينطلى » ذلك على السوق ، ويبقى مقدرا للمنتج الأصلى ويبذل فيه كل غال للحصول عليه بدلا من « الصورة » المنتجة محليا . ولنفس الاسباب ألغت الرخصة امكانية التنافس الحر فى أسواق التصدير الخارجية بدليل عدم حدوث التصدير لمثل هذه المنتجات ، إلا فى حدود قهرية ضيقة كانت تأتى فى العادة بقرارات سياسية لالزام Enfovce التبادل التجارى وليس بالقطع تسهيله وتشجيعه . هذا إذا امكن الالتفاف حول الرخصة حيث لا يسمح المرخص فى العادة بخروج تلك المنتجات الى الاسواق الخارجية ومنافسة المنتج الأساسى أو يتأكد من عدم امكانية ذلك وهو الذى

يحدد اسعار الاجزاء والمكونات المكملة غير المنتجة محليا ويضيف أتاوة من ٢ إلى ٥٪ من قيمة المنتج النهائى الى تلك الأسعار . وما الفائدة الفعلية للتصدير فى حالات مثل هذه الرخص حيث أن القيمة المضافة فى التجميع تعتبر ضئيلة بالقياس الى العائد الاقتصادى الكلى من عملية التصنيع المتكاملة حين يتحمل المنتج كل تكاليف التطوير والابتكار والتصميم ودراسات السوق ودراسات المواد وطرق الانتاج وغيرها ، بالاضافة الى المكسب على كل هذا . كذلك سوف لا يضفى هذا التصدير اى تقدير للامكانيات التكنولوجية للدولة المصدرة بل على العكس سيشير الى التخلف والعجز عن ملاحقة التطور والتقدم ذاتيا . ولذلك تعجب كثيرا أن المنتجات « المحلية » فى العادة تفوق فى السعر مثيلاتها المستوردة وذلك للاسباب السابق ذكرها مما يستوجب طلب الحماية من الدولة ؟ وهو ما يدل على أن باقتصاديات الانتاج خلل شديد مرده فى الغالب الى الرخصة كما سبق توضيحه . ومثالا لذلك ان بعض المنتجات المنتجة من رخص فى أحد الاقطار العربية يعلن عنها بأنها أرخص من سعر المستورد بمقدار ٢٠ ـ ٣٠٪ وهم بذلك يقولون ان السعر الحقيقى اكثر من المستورد بمقدار ٧٠ ـ ٨٠٪ حيث أن الحماية الحمركية فى هذه الحالات تصل الى حوالى ١٠٠٪ من سعر المنتج !! وهم بذلك يتكسبون فقط من الحماية الجمركية بصرف النظر عن العائد الاقتصادى الحقيقى للانتاج . والذى يتم بتكلفة حقيقية أعلى من نظائره المستوردة وهذه خسارة حقيقية للاقتصاد القومى .

ويتبين من ذلك ان الرخص قد عطلت اليات السوق الحقيقية وألغت الحاجة الى خبراء الاسواق والاقتصاد الحقيقيين الذين كان عليهم العبء الأول فى دراسات الاحتياج ودراسات الجدوى الاقتصادية ، ثم العبء الأخير فى تقييم نجاح المنتجات واستنباط الاتجاهات المستقبلية فى احتياجات الأسواق وقدراتها المادية من اجل تحديد اتجاهات واحتياجات وحدود تطوير المنتجات واستحداثها .

النتيجة

يتضح مما سبق أن الاستخدام المستمر لرخص الانتاج الخارجية قد سبب تبعية Infantile لصيقة للتكنولوجيا الاجنبية منعت انشاء الهياكل الاساسية (Infrastructure) للصناعة المتمثلة فى خبراء الاسواق والاقتصاد والمطورين والمصممين والمبتكرين وخبراء المواد وخبراء الانتاج والباحثين فى ذلك والنظم وقواعد المعلومات المطلوبة لهذا .

وبدون تلك الهياكل الاساسية لا يمكن القيام بالتطوير أو الاستقلال أو الاعتماد على النفس فى تصنيع المنتجات الوطنية . وبدونها أيضا لا يمكن القول بأن هناك صناعة حقيقية فى الاقطار العربية الى حد بعيد . وما هو موجود فى الحقيقة ما هو إلا مجموعة كبيرة من ورش التجميع او معامل الفصل أو الخلط بدون انشاء واستخدام القاعدة العلمية التكنولوجية الحقيقية المطلوبة لذلك ، والقادرة على التطوير والاستحداث والابتكار والتطبيق

العلاج :

وعلى هذا ومن اجل ايجاد صناعة حقيقية مستقلة قادرة على التطوير والابداع ، لابد من انشاء وإثراء واستخدام الهياكل الاساسية للصناعة (مطورون ومصممون ومبتكرون وخبراء المواد والانتاج والاسواق والاقتصاد وباحثين وخلافه من نظم وامكانيات معاونه كاملة) . ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عدم تشجيع الانتاج بالرخص ـ (التبعية) ـ بل ومحاولة الغاء هذه النظم ـ (الاستقلال او الفطام) بتشجيع التطوير والتصميم والابتكار والاستثمار بشدة فى العينات الأولى Prototypes للمنتجات المبتكرة والمطورة محليا بالقدرات الذاتية وبالتعاون اللازم مع جهات الاستشارات والابحاث المحلية وتشجيع تكوين مثل هذه الجهات بعدم السماح لهذه التصميمات والتطويرات إلا من خلال الرقابة الفنية والهندسية من مهندسين إخصائيين واستشاريين ، حتى يتسنى توليد سابق الخبرة فى هؤلاء الاخصائيين والاستشاريين مع تشجيع التدريب الداخلى والخارجى والاشتراك فى المؤتمرات والمعارض الخارجية والاستثمار بسخاء فى ذلك . فالاستثمار فى القدرات الفنية والتكنولوجية البشرية لا يقدر بمال والعائد منه فى العادة يساوى عشرات الاضعاف مما تم صرفه فى الارتقاء بالقدرات البشرية والتطوير باستخدام تلك القدرات .

وأمام الجميع الأمثلة الواضحة فى دول اعتمدت على قدراتها البشرية وطورت منتجاتها وصدرت منتجات تنافس بشدة منتجات دول متقدمة كثيرة . وكذلك أمام الجميع دول عديدة اعتمدت على الرخص ولم تجن من ذلك شيئا يذكر .

وعلى هذا وبخلق الهياكل الاساسية للصناعة من عمالة مدربة وخبراء الانتاج والمواد والاسواق وتكوين مجموعات تصميم وتطوير ومطورى مواد ومطورى انتاج وباحثين فى ذلك يزدادون خبرة وحنكة مع استمرار استخدامهم للتكنولوجيا بعد استيعابها بالتدريب والاستعمال والممارسة واستحداثها بالبحث ، يمكن الاعتماد على النفس والاستقلال والتقدم والانطلاق فى تصميم وتطوير وابتكار السلع والمعدات وانتاجها وتصديرها على أسس حقيقية ثابته وقوية تتيح التقدم والنجاح الاقتصادى المتين ، مدعما بالاسس الحضارية القديمة الراسخة فى الوجدان الانسانى العربى .

مجالات العمل :

ولكن بعد هذا .. الى أين الاتجاه ؟ هل تستمر الصناعة فى نفس المجالات الحالية أم تعدل مسارها أم تتسع مجالاتها ؟

الفيصل فى ذلك هو دراسات الجدوى للمجالات

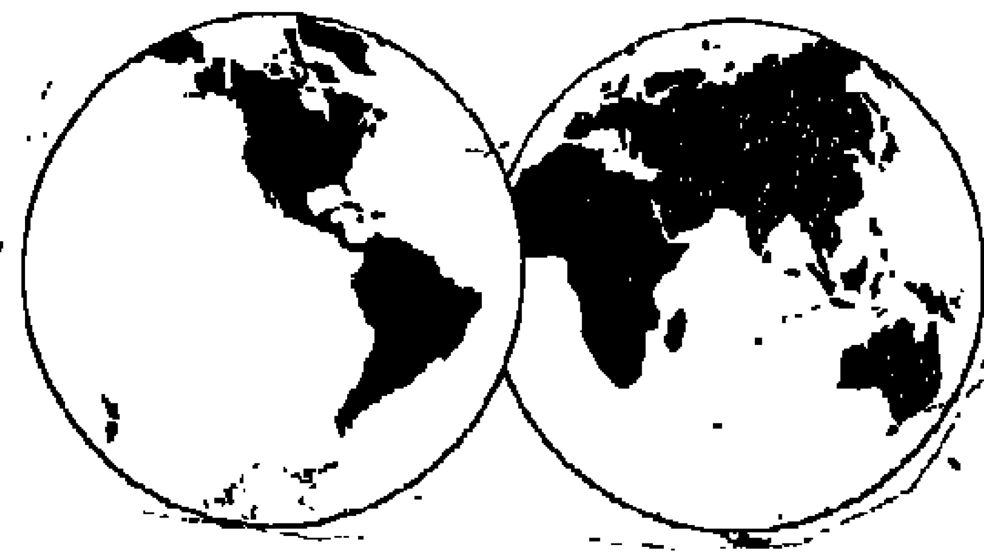
المختلفة التى فى الغالب ما تجد ان الصناعات المعتمدة على مصادر الثروة الطبيعية والبشرية التى حبا الله بها هذه الاقطار هى التى تثبت جدواها .. فالثروة البشرية بمقدار ما يمكن أن تبدع وتبتكر وتحتاج ، والثروة الطبيعية بما يمكن أن تكون أكثر عطاء وسخاء ونقاء وغنما .

وحيث ان الاقطار العربية قد حباها الله بثروات عديدة خاصة منها البترول والطاقة الشمسية والمعادن المختلفة والأراضى الشاسعة .. فالاتجاه الطبيعى هو فى صناعات البترول والبتروكيماويات ومجالات استخدام الطاقة الشمسية وصناعات السيليكون (من الرمال الكثيرة !) والصناعات التعدينية والاسمنت والاسمدة و.. والصناعات الزراعية المراعى بالجنوب أو الشمال .. الخ . هذا بالاضافة الى صناعة أدوات وماكينات ومصانع تلك الصناعات .. أما بخصوص اعتبار العالم العربى كتجمع اقتصادى « متعاون » ونظرا لتباعد المسافات بين هذه الاقطار ، لذلك فان صناعات النقل والمواصلات والتفوق فيها يكون الزم فمثلا تواجد صناعة متفرقة للطرق أو المركبات الصحراوية أو السكك الحديدية فائقة السرعة أو صناعة اقمار الاتصالات واحتياجاتها ...، يمكنها ربط تلك الاقطار بطريقة أفضل تسهل عمليات التبادل التجارى والصناعى والبشرى وتوفر العنصر الاقتصادى للتكامل الصناعى . كذلك العالم العربى كسوق كبير له احتياجات اخرى ذات طبيعة خاصة يجب اعتبارها فى خصائص المنتجات وليس هناك أقدر على تلبيتها إلا الدراسة والتحقيق الذاتى ، وذلك مثل الاحتياج الشديد للمياه الذى يوجب انشاء صناعة متفوقة « لتحلية » مياه البحار على أقل تقدير .

-أما العنصر البشرى المبدع المبتكر ، فلا حدود لمجالاته ويجب تشجيعه فى أى مجال يتفوق فيه ويبرز ويجب تنميته وتعضيده والحفاظ عليه حتى يعود على الاقطار بالنماء والتفوق . ومن هنا يجب تكرار مقولة الاستثمار فى العنصر البشرى فكثير من البلدان تستثمر بسخاء فى افكار وابداعات وابتكارات ابنائها ، ولا تخشى مؤسساتها المالية فى مد يد التمويل لهم . فالعائد دائما يعم الجميع بغض النظر عن بعض الفشل لبعض هذه الابداعات والابتكارات .

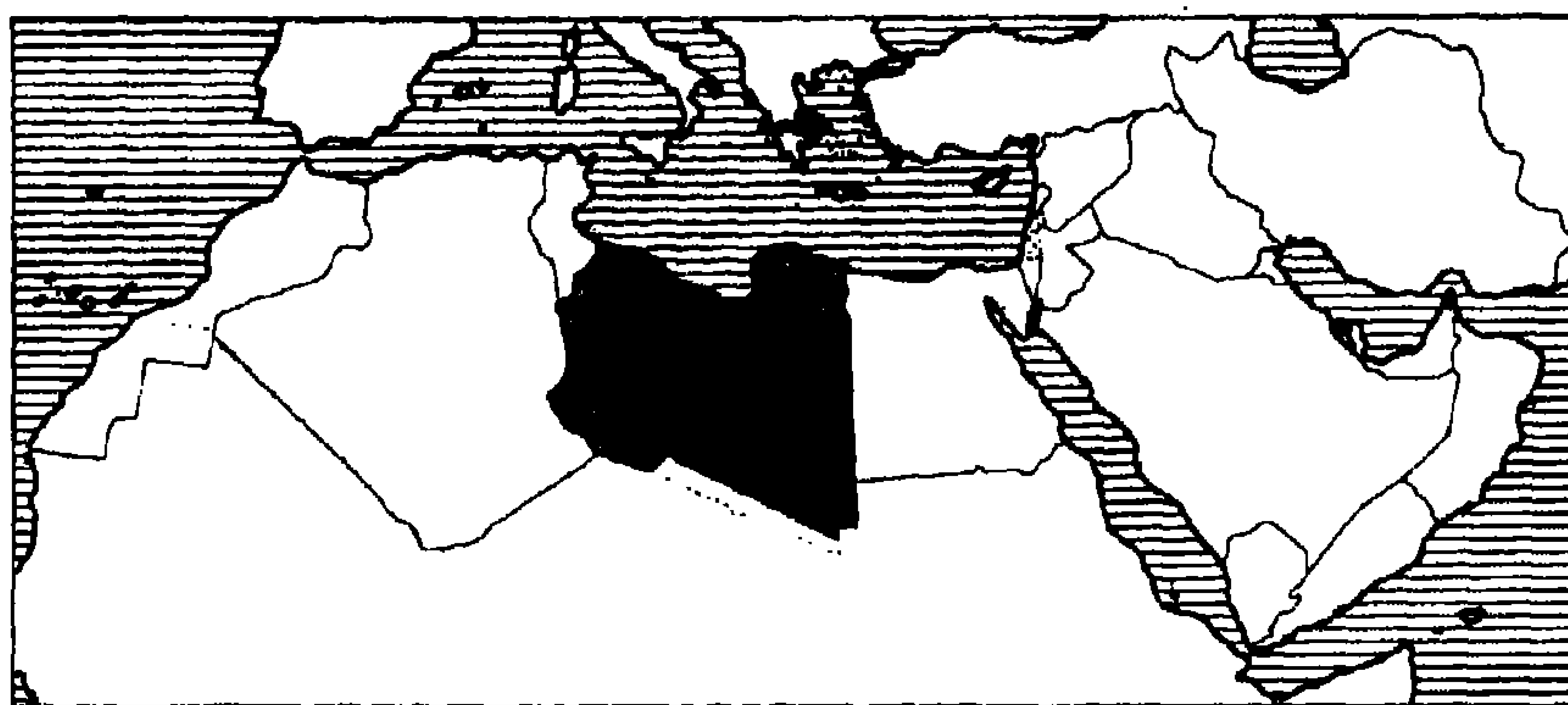
وفى المجالات الصناعية سابقة الذكر وبالعنصر البشرى القادر يجب التفوق واستحداث التكنولوجيا فى تلك المجالات ، وذلك بالبحث العلمى والتطبيقى وانشاء المراكز البحثية لذلك ، والاغداق عليها بالامكانيات وتيسير كل السبل والوسائل المادية والبشرية المطلوبة وانشاء المعامل والمصانع التطبيقية والتجريبية لوضع الابحاث العلمية والتطبيقية موضع التنفيذ حتى يستفاد من تلك التكنولوجيا المستحدثة وخلق صناعة حقيقية قوية ومستقلة .

بهذا يمكن ان ننفض التبعية والخضوع الصناعى عن كاهل الاقطار العربية ونقلها الى مصاف الدول ذات القدرات الاقتصادية الحقيقية التى تمثل قوة الاستقلال ثم الانتقال فى مرحلة الانطلاق الى آفاق التقدم والرخاء والقدرة على التعاون مع دول العالم المتقدم على قدم المساواة والاحترام النابع من التقدير □



تقارير

النزاع الليبى التشادى والتحكيم الدولى



السيد عوض عثمان

يمثل الاعلان الليبى - من جانب واحد - فى مطلع الثلث الاخير من نوفمبر ١٩٩٠، بقطع الحوار مع تشاد على مستوى اللجنة الثنائية التى تشكلت لايجاد حل سياسى للخلاف الحدودى بين البلدين حول شريط اوزو، يمثل تطورا جديدا فى « دراما » الأزمة التشادية، تتزايد اهميته بالنظر الى تداعيات الحرب الاهلية التشادية المسلحة الجارية، وسقوط العاصمة التشادية فى أيدى قوات الحركة الوطنية للانقاذ - المعارضة المسلحة - ومايعنيه ذلك من انعكاسات على تطورات ومستقبل التسوية السلمية للأزمة بين البلدين.

فمنذ قبول الدولتين وقف اطلاق النار، فى ١١ سبتمبر ١٩٨٧، تراجع الخيار العسكرى مفسحا المجال امام الخيار السياسى والدبلوماسى، من خلال وساطات متعددة. وتبع ذلك اعتراف الجماهيرية الليبية، فى مايو ١٩٨٨، بحكومة الرئيس التشادى حسين حبرى، ثم عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فى ٣ اكتوبر ١٩٨٨. وعلى الرغم من الاتهام السودانى لتشاد بتشجيع القتال بين القبائل السودانية فى اقليم دارفور، والمطالبة التشادية للسودان - بصورة خاصة - بوضع حد للوجود العسكرى الليبى على ارضها والغاء تسهيلات التحرك الممنوحة للفيلق الاسلامى والقوات الموالية لليبيا، فقد نجحت جهود الوساطة الافريقية، خاصة الجزائرية، فى تهيئة اول لقاء مباشر بين العقيد معمر القذافى والرئيس التشادى حسين حبرى، فى ٢١ يوليو ١٩٨٩، بالعاصمة المالية، باماكو، فى قمة افريقية مصغرة، التى رغم فشلها فى التوصل الى تسوية شاملة، الا انها عبدت الطريق امام استمرارية مساعى التسوية. وفى هذا السياق، استقبلت العاصمة الليبية، فى ٤ اغسطس ١٩٨٩، وفدا تشاديا رفيع المستوى لاستكمال المباحثات التى بدأها الزعيمان فى مالى.

اتفاق الجزائر:

فى عشية احتفالات الجماهيرية الليبية بالذكرى العشرين لثورة الفاتح من سبتمبر، والتى تواكبت مع احتفالات مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، وفى اطار هذه المناسبة والتى اعتبرتها القيادة الليبية كمناسبة للمراجعة الذاتية الشاملة لكل عناصر التجربة الليبية فى العقدين الماضيين واعادة تقييم

السياسات الليبية ـ داخليا ـ وخارجيا ، واستكشاف وبدء مرحلة جديدة ، وقعت ليبيا مع تشاد « اتفاقية ـ اطار » للسلام بينهما ، وقعها وزيرا خارجية البلدين فى الجزائر ، تضمنت تعهد الطرفين بحل خلافهما الحدودى اولا بكل الوسائل السياسية ، بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب ، وفى غياب حل سياسى لخلافهما ، يلتزمان بطرح الخلاف امام محكمة العدل الدولية لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحل القانونى المتعلق بسحب قوات البلدين من المواقع الموجودة فيها حاليا بتاريخ ٢٥/٨/١٩٨٩ فى المنطقة المتنازع عليها تحت اشراف مراقبين افريقيين . ويمتنعان عن اى وجود جديد على اى صورة كانت ، تنفيذ هذا الانسحاب الى مسافة يتم الاتفاق عليها ، احترام الاجراءات اللازمة هذه الى ان تصدر محكمة العدل الدولية قرارا نهائيا بخصوص الخلاف الحدودى . ويتعهدان بالتوقف عن اى شكل من اشكال الاعتداء ، والعمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادى ومالى بين البلدين . وقد اقر الطرفان تشكيل لجنة مشتركة يوكل اليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق .

وقد واكب توقيع هذا الاتفاق خطوة تشادية باطلاق بعض الاسرى الليبيين « كدليل حسن نية » من جانب تشاد . غير ان هذه الخطوة كانت قاصرة عن مواكبة الاجراء الليبى باطلاق سراح جميع الاسرى التشاديين ، فى خطوة من جانب واحد .

وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق يمثل خطوة هامة فى تطورات الأزمة التشادية ـ الليبية وتعقيداتها ، فان مهمة اللجنة الثنائية لم تكن سهلة فى تجسيد هذا الاتفاق على ارض الواقع . فقد واجهت المباحثات الليبية ـ التشادية مرة اخرى مشكلة الاسرى الليبيين ، حيث اصرت ليبيا على ضرورة اطلاق سراحهم ، فى حين تطالب تشاد وترهن ذلك بالتوصل الى اقرار اتفاقية ثنائية لحل مسألة شريط اوزو الحدودى بصورة جذرية ، لأن القوات الليبية لاتزال متمركزة فيه . وازاء هذا التباين فى وجهات النظر ، تم تعليق المفاوضات الثنائية فى الاسبوع الاخير من اكتوبر ١٩٨٩ . ويرجح ان السبب المباشر لذلك ، كان اصرار تشاد على تطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق ـ الاطار ، قبل المرحلة الاولى (تنص المرحلة الاولى على العمل على حل الخلافات سياسيا وبالمفاوضات الثنائية أو عن طريق المصالحة . أما الثانية فتلحظ اللجوء الى محكمة العدل الدولية اذا فشلت التسوية السياسية وبعد نفاذ كل الوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة ، فى اشارة الى الخلاف على اوزو .

تداعيات وتطورات مابعد اتفاق الجزائر :

تعد الفترة التالية لتوقيع اتفاق الجزائر مزيجا من تبادل الاتهامات ، من ناحية ، وتواصل مباحثات اللجنة الثنائية بصورة دورية مابين طرابلس ونجامنيا ، من ناحية ثانية ، وافساح المجال للوساطات الدبلوماسية والمساعى الحميدة فى محاولة استباقية للتوصل الى تسوية سلمية قبل انقضاء المهلة المنصوص عليها فى الاتفاق ، من ناحية ثالثة . وقد شهدت هذه الفترة تطورات متعددة ، من ابرزها :

(١) القتال على الحدود السودانية ـ التشادية :

أعلنت تشاد عن تدميرها لاعداد من قوات « الفيلق الاسلامى » الليبى ، وتدميرها لقاعدة عسكرية كبيرة لهذه القوات على الحدود السودانية ـ التشادية . واصدرت السفارة التشادية فى باريس ـ فى ٢/١١/١٩٨٩ ـ بيانا استنكرت فيه الحكومة التشادية « التورط الليبى المباشر فى اعتداءات الفيلق الاسلامى على تشاد ، ورأت فى ذلك خرقا للاتفاق ـ الاطار للسلام بينهما ، متهمة ليبيا بمعاودة التدخل فى شئونها الداخلية . ونفت ليبيا من جانبها هذه المزاعم ، مؤكدة تمسكها بالاتفاق ـ الاطار ، موضحة ان احداث نجامينا بمثابة صراع على السلطة بين التشاديين انفسهم وان تورط الفيلق الاسلامى محض خيال وادعاء لا اساس له ، وطالبت رئيس منظمة الوحدة الافريقية تشكيل لجنة لزيارة المواقع التى ذكرت نجامنيا ان المعارك دارت بها ، وذلك للتأكد من كذب الادعاءات بوجود عناصر ليبية تشارك فى هذا القتال ، وارسال لجان للتفتيش عن الأسرى الليبيين الموجودين فى تشاد للتأكد من سلامتهم ، لانه من الممكن ان تكون تشاد قد دفعت بهم الى ساحة القتال للتخلص منهم ولاثبات ادعاءاتها بوجود عناصر ليبية مشتركة فى القتال بين قوات نجامنيا وقوات المنشقين عنها .

وعلى صعيد اخر ، نفت ليبيا فى ١٧/١١/١٩٨٩ ، مزاعم تشادية بان السلطات الليبية قد فرضت قيودا على المواطنين التشاديين المقيمين فيها ، ووصفت هذه المزاعم بانها لا تستند على اى اساس او منطق سليم ، لأن ليبيا فتحت حدودها مع كافة الاشقاء ولاتجد حرجا فى اقامة المواطنين الافارقة فى اراضيها . وجددت ليبيا فى ١٠/١٢/١٩٨٩ ، رفضها لاتهام الرئيس التشادى فى شأن « سياسة العدوان الليبية » إزاء بلاده ، معتبره انه يسعى الى اخفاء هزيمة قواته فى المعارك ضد المعارضين التشاديين والتى جرت فى منطقة دارفور السودانية . كما ان اشارة الرئيس التشادى الى ان الحرب لم تنته وانه يجب الابقاء على القوات الفرنسية فى تشاد لهو دليل قاطع على ما يفكر فيه حبرى ويخطط له لتصعيد الموقف والتهرب من تنفيذ اتفاق الجزائر ، فى حين تؤكد ليبيا التزامها بهذا الاتفاق ، ولكنها ستتخذ الاجراءات اللازمة اذا ماستمر الجانب التشادى فى تجاهله للالتزامات المترتبة عليه .

من ناحية اخرى ، وزعت تشاد مذكرة حيث اجتمع وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا ، اعلنت فيها ان ليبيا انتهكت بصورة دورية اتفاق وقف

اطلاق النار . واشارت المذكرة الى أن « الموقف مثير للقلق » . و « وقف اطلاق النار ينتتهك بهفة دورية بعدوان ليبيا عن طريق اقليم دارفور السودانى » ، متهمة ليبيا برفض مناقشة سبب النزاع حول اوزو . وبرغم تبادل الاتهامات ، فان الطريق لم يوصد امام مساعى التسوية وتواصل مباحثات السلام . وفى هذا السياق ، افادت وكالة الجماهيرية للانباء ، فى ٢٢/١٢/١٩٨٩ ، بوصول وزير الاعلام التشادى الى طرابلس للمشاركة فى اعمال اللجنة التشادية ـ الليبية المشتركة ، واشادته بان اللقاءات التى اجراها مع المسئولين الليبيين كانت مفيدة وبناءة فى وضع قاعدة صلبة للعلاقات الاخوية بين الشعبين الليبى والتشادى . وحول ذات المعنى ، عبر الرئيس التشادى فى اول يناير ١٩٩٠ ، عن ان بلاده ترغب فى التوصل الى حل سياسى لنزاعها مع ليبيا حول شريط اوزو ، موضحا ان الشعبين الشقيقين ، الليبى والتشادى ، مهيئان للتضامن الاخوى اكثر من المواجهة الحاقدة وذلك بحكم روابط الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة . وتواصلت مساعى ومباحثات السلام ، حيث جرت فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٩ ، مباحثات ومشاورات بين ممثلين من الخارجيتين ، المصرية والليبية ، لانهاء الازمة التشادية بشكل نهائى ، فى اطار جهود القيادة السياسية المصرية ـ بوصف الرئيس مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ـ لحل المنازعات الافريقية بالطرق السلمية . وفى السياق نفسه ، كانت الوساطة الفلسطينية ، حيث وصل الرئيس ياسر عرفات الى نجامينا فى ٨/ ١/ ١٩٩٠ ، فى اعقاب محادثات اجراها مع الزعيم الليبى فى محاولة لتجاوز الصعوبات التى تعترض تطبيق اتفاق الجزائر .

ولم تدم طويلا هذه الاجواء المواتية للتسوية السلمية ، حيث عادت تشاد فى ٢٣/ ١/ ١٩٩٠ ، الى اتهام الجماهيرية الليبية ، فى مذكرة وزعتها سفارتها فى باريس ، بعرقلة تسوية النزاع الحدودى القائم بين البلدين وباظهار « رغبة واضحة فى الانتقام وفى متابعة اعتداءاتها » ، وذلك من خلال الانتهاكات الليبية المنتظمة لوقف اطلاق النار انطلاقا من السودان » ، وان ليبيا اغفلت « تماما مسألة الخلاف الحدودى » علما بانه الموضوع الرئيسى للاتفاق ـ الاطار فى الجزائر . كما اتسعت دائرة الاتهام التشادية لتشمل السودان ، بالاشارة الى ان القادة السودانيين « اختاروا بشكل لا رجعة فيه معسكر اعداء تشاد » . وبدورها نفت ليبيا هذه الاتهامات ، وانها لا علاقة لها مطلقا بالصراع الدائر بين التشاديين ، وجددت مطالبتها منظمة الوحدة الافريقية بتشكيل لجنة لزيارة المواقع التى ذكرت حكومة تشاد ان المعارك دارت فيها للتأكد والتحقق من عدم صحة الادعاءات التشادية بوجود تدخل ليبى فى هذه المعارك . وجدير بالذكر ان قوات الحركة الوطنية للانقاذ ، التى يتزعمها القائد التشادى السابق المنشق ـ ادريس ديبى ـ اكدت ان القوات الحكومية التشادية هاجمتها فى دارفور ، فصدت الهجوم ولاحقتها فى الاراضى التشادية ووسط اجواء هذا التوتر ، تواصلت اجتماعات اللجنة الثنائية ، فى ليبرفيل ، فى ٢٧/ ٣/ ١٩٩٠ ، فى اطار الوساطة التى يقوم بها رئيس الجابون ، وانتهت دون حدوث تغيير فى مواقف الطرفين ، نتيجة اصرار ليبيا على المطالبة ـ كشرط مسبق ـ باطلاق سراح الاسرى الليبيين المحتجزين فى تشاد قبل البدء فى اى مفاوضات لايجاد تسوية للنزاع الحدودى ، وفى المقابل ترفض تشاد ربط التسوية باطلاق هؤلاء الاسرى .

وقد عكست هذه التطورات نفسها على اقدام فرنسا على ارسال تعزيزات عسكرية الى تشاد ـ دون ان يستهدف هذا الاجراء الدخول فى مواجهة مع القوات الليبية ، وانما يأتى فى اطار اجراءات لحماية وحدات من الجيش الفرنسى فى قاعدة ابيشى العسكرية التى تبعد ١٦٠ كم من الحدود السودانية قرب منطقة شهدت قتالا .

وفى سياق التداعيات ، احتجت الجماهيرية الليبية ، فى ١١/ ٤/ ١٩٩٠ ، لدى تشاد على الحملة الاعلامية والسياسية التى ينظمها المسئولون التشاديون ضد ليبيا ، الى حد استدعاء الخارجية الليبية القائم باعمال سفارة تشاد فى طرابلس وابلاغه بهذا الاحتجاج ، ومن جانبها ، اعلنت تشاد فى ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠ ، ان قواتها قتلت ١٠٣ من الجنود « المرتزقة » مدعومين من ليبيا ، فى معركة نشبت قرب حدودها مع السودان ، واتهمت طرابلس بالاصرار « الجنونى » على الاطاحة بالرئيس حبرى ، وان هذه المعركة الجديدة « تظهر الاصرار الجنونى والفاضح لنظام طرابلس التوسعى فى مسعاه المدمر واليأس لتمزيق تشاد » .

واعقب ذلك اعلان وزير الخارجية التشادى ان بلاده قررت إحالة نزاعها الحدودى مع ليبيا الى محكمة العدل الدولية بعد أن وصلت المفاوضات بينهما الى طريق مسدود .

وفى محاولة لتهدئة وإنهاء هذا التوتر ، افادت مصادر فلسطينية ان الرئيس ياسر عرفات أوفد فى الأسبوع الاخير من ابريل ١٩٩٠ ، مسئوولا كبيرا فى منظمة التحرير الفلسطينية ، كمبعوث شخصى ، الى نجامنيا وطرابلس ، للوساطة ، التقى بـالزعيمين : الليبى والتشادى ، ووزيرى خارجية البلدين . وقد تركزت الاتصالات الفلسطينية مع الجانبين على صيغة إحالة النزاع فى شأن أوزو الى محكمة العدل الدولية ، بعد فشل التوصل الى حل توفيقى ، قبل مرور عام على اتفاق الجزائر .

بيد أن تشاد ، عادت فى مطلع مايو ١٩٩٠ الى الحديث عن تحرك جديد « للقوات الليبية » من اجل شن هجوم

على القوات التشادية عبر السودان ، وان طابورا من « الفيلق الاسلامى الليبى » غادر قاعدة كفرة السبت فى اتجاه منطقة دارفور السودانية ، بهدف مهاجمة قوات الجيش الوطنى التشادى المتمركزة على الحدود بين تشاد وليبيا ، واعتبرت ذلك دليلا اضافيا على الارادة الليبية وعزمها على تفكيك تشاد وضمها . وقد نفت ليبيا ذلك ، معتبرة ان هذه المعارك تندرج فى اطار الحرب الأهلية التشادية بعد فشل الرئيس حسين حبرى فى تحقيق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار فى بلاده ، وأن ليبيا ليس لها علاقة بتلك المواجهة المسلحة ، وليس لديها نية للعدوان على تشاد .

(ب) أزمة الشاحنات :

إحتجت الجماهيرية الليبية لدى الحكومة التشادية على إقدام وحدة من الجيش التشادى ، فى خطوة تصعيدية جديدة ، على اعتراض قافلة من عشر شاحنات مدنية ليبية تعمل على خطوط النقل والتجارة بين ليبيا والسودان ، فى عمق الأراضى السودانية والاستيلاء عليها واعتقال الاشخاص الذين كانوا على متنها . واستدعت الخارجية الليبية سفير تشاد لديها وابلغته خطورة هذا الاجراء ، الذى يشكل عملا من أعمال القلاصنة ويهدد سلامة طرق النقل والتجارة والمرور البرىء لمواطنى البلدين . وطلبت ليبيا ضرورة إعادة هذه الشاحنات وحمولتها كاملة واطلاق سراح السائقين ومدفعهم وتسليمهم فى أقرب وقت ممكن . وأتبعت ليبيا ذلك بتقديم شكوى الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ودعت من جانبها مجلس الأمن الدولى الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لوقف ما وصفته « بالعدوان المسلح » من قبل تشاد فى الأراضى السودانية ، مطالبة تشاد بوضع حد لهذه الممارسات غير المسئوولة التى هى جزء من ممارسات نظام نجامنيا . على الجانب المقابل ، أعلنت تشاد أن هذه الشاحنات كانت عبارة عن قافلة لتموين معارضين تشاديين مسلحين وقوات من « الفيلق الاسلامى » الذى تتولى ليبيا تسليحه .

وفى هذه الاجواء ، واصلت اللجنة التشادية ـ الليبية المشتركة اجتماعاتها بالعاصمة الليبية ، حيث رفعت ليبيا مؤقتا شرطها المسبق المتعلق باعادة هذه الشاحنات وركابها ، ومع ذلك القت أزمة الشاحنات بظلالها على مجمل هذه الجولة من المباحثات الثنائية . وفى خطوة لتهدئة الأجواء ، أعلنت تشاد فى ١٩٩٠/٩/٢٠ ، انها سملت عشرة اسرى ليبيين الى العراق لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادتهم الى ليبيا . وعقبت الخارجية الليبية على ذلك بأن « وصف الليبيين بأنهم اسرى حرب ، فى حين انهم فى الواقع سائقون لشاحنات مدنية استولت عليها تشاد ، قد يضر نجامنيا نفسها . واعتبرت ليبيا المسألة بالغة الأهمية والخطورة ، وانها لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وصامتة ، وان تشاد أرتكبت بهذا العمل « سابقة فى غاية الخطورة فى العلاقات الافريقية فى المنطقة » ، كما ان اطلاق سراح الليبيين فى حد ذاته غير كاف ، لأن الشاحنات والنصائع التى كانت تحملها يجب الافراج عنها ، الى جانب تقديم تشاد تعويضات عن الخسائر الناجمة عن هذا السلوك . وبطبيعة الحال ، مثلت أزمة الشاحنات تصعيدا جديدا فى التدهور الحادث فى العلاقات الليبية ـ التشادية . بيد أن ذلك لم يقف حائلا دون بذل وساطات جديدة للتسوية ، منها : دعوة مصر الى عقد قمة ثلاثية بالقاهرة ، وقد رحبت الاطراف المعنية بذلك ، وجرت اتصالات بهذا الشأن ، دون أن تسفر عن النجاح فى عقد القمة ذاتها . وعاودت القيادة الفلسطينية وساطتها ، حيث وصل الرئيس ياسر عرفات الى نجامنيا ، فى ١٩٩٠/٧/٢٢ ، التقى خلال زيارته ببعض الأسرى الليبيين ، بعد موافقة ارئيس التشادى . كما نهجت السوادن سلوك مصر ، وأعلنت عند عزمها التوسط لعقد قمة ثلاثية .

(جـ) الاعلان التشادى بقبول التحكيم الدولى :

فى مطلع الاسبوع الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، وبعد فشل الاجتماع السادس فى المحادثات الثنائية فى إطار اللجنة المشتركة المكلفة بتسوية النزاع الحدودى بين البلدين . أعلن وزير الخارجية التشادى أن بلاده ستقبل التحكيم الدولى « شرط ان يكون مطابقا للقانون الدولى » ، بيد أنه اضاف ان الباب لم يوصد امام التوصل الى تسوية ، ولكن « اذا لم يتم التوصل الى اتفاق خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، ينبغى على كل من البلدين أن يبدأ فى سحب قواته من المنطقة المتنازع عليها بموجب معاهدة السلام فى الوقت الذى ينتظر فيه حكم المحكمة » . وحملت تشاد ليبيا مسئولية حدوث هذا الفشل نتيجة اصرار الوفد الليبى على الحصول ، قبل أى شىء ، على اطلاق سراح اسرى الحرب الليبيين ، فى الوقت الذى لا تشكل فيه مسألة الأسرى سوى أحد بنود « التسوية الشاملة للخلاف » .

وثمة تساؤل يثار حول عدم مواكبة تشاد لخطوة ليبيا بالافراج الكامل عن جميع الاسرى التشاديين لديها ؟ يرى بعض المحللين ان تشاد تحاول استغلال مسألة الأسرى الليبيين كورقة ضغط فى مفاوضاتها مع ليبيا ، لأن من شأن ذلك ان يدفع ذويهم الى إلقاء تبعة احتجازهم على عائق القيادة الليبية ، مما قد يجبرها على التنازل فى قضية أوزو فى مقابل اطلاق سراحهم . كما كما أن تشاد ترغب فى إثارة الأسرى انفسهم ضد قيادتهم ، خصوصا وانها نجحت جزئيا فى تحقيق ذلك من قبل ، كما تستغل اعتبار أن مطلب الافراج عن الأسرى مطلبا شعبيا ملحا .

(د) القمة الثلاثية فى الرباط :

فى محاولة أخيرة ، وقبيل أيام قليلة من إنقضاء المدة المنصوص عليها فى اتفاق الجزائر ، نجحت الدبلوماسية

المغربية فى تهيئة مباحثات قمة ليبية ـ تشادية ، برعاية الملك الحسن الثانى ، بدأت فى العاصمة المغربية ، فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٥ اغسطس ١٩٩٠ ، سبقتها اجتماع لوزيرى خارجية البلدين ، لاعداد الصيغة النهائية لاتفاق شامل لانهاء الخلافات بين البلدين . وخلال هذه المباحثات ، جدد الجانب الليبى مطلبة باطلاق سراح الأسرى المحتجزين فى تشاد كخطوة اولى لابداء حسن النية ، بينما طالب الجانب التشادى بادراج الموضوع فى إطار حل شامل يتفق فيه على عودة شريط أوزو الى تشاد والتزام عدم تجدد المعارك . وتصاعد التشدد حينما تمسك العقيد معمر القذافى « بالحقوق التاريخية للجماهيرية الليبية فى شريط أوزو الحدودى » ، فى حين اعتبر الرئيس حسين حبرى ان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لعرض الخلاف القائم وفقا لاتفاق الجزائر لا يتعارض مع استمرار المفاوضات والدعوة الى إحلال قوات افريقية محايدة فى المنطقة المتنازع عليها . أما المغرب ، والذى أدار هذه الجولة من الوساطة ، فدعا إلى التزام وقف اطلاق النار ، واطلاق سراح الأسرى ، واستمرار جهود الحوار للتغلب على الصعوبات التى تحيق بالوضع . وقد قوبل الاقتراح المغربى بالترحيب ، بيد ان خلافات جديدة برزت فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات حالت دون الاتفاق على إصدار بيان فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات حالت دون الاتفاق على إصدار بيان مشترك وتوقيع اتفاق جديد ، إذ تردد ان الجانب التشادى اعترض على مضمون البيان ، واقترح ان يتضمين جردا بالافكار والتصورات التى تبودلت بين زعيمى البلدين ، مؤكدا على أن طرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية يمكن ان توازيه محادثات جانبية تتعلق بالموضوعات التى أتفق بشأنها ، باستثناء موضوع السيادة على أوزوو الذى لم يتم الاتفاق بشأنها والمحصلة أن مجرد اللقاء مجددا بين زعيمى البلدين يمثل تقدما هاما ، خاصة وأن البلدين ابديا المزيد من المرونة فى التزام متابعة الحوار والاتفاق مبدئيا على مواصلة مجهودات السلام بدلا من المزيد من التصعيد العسكرى .

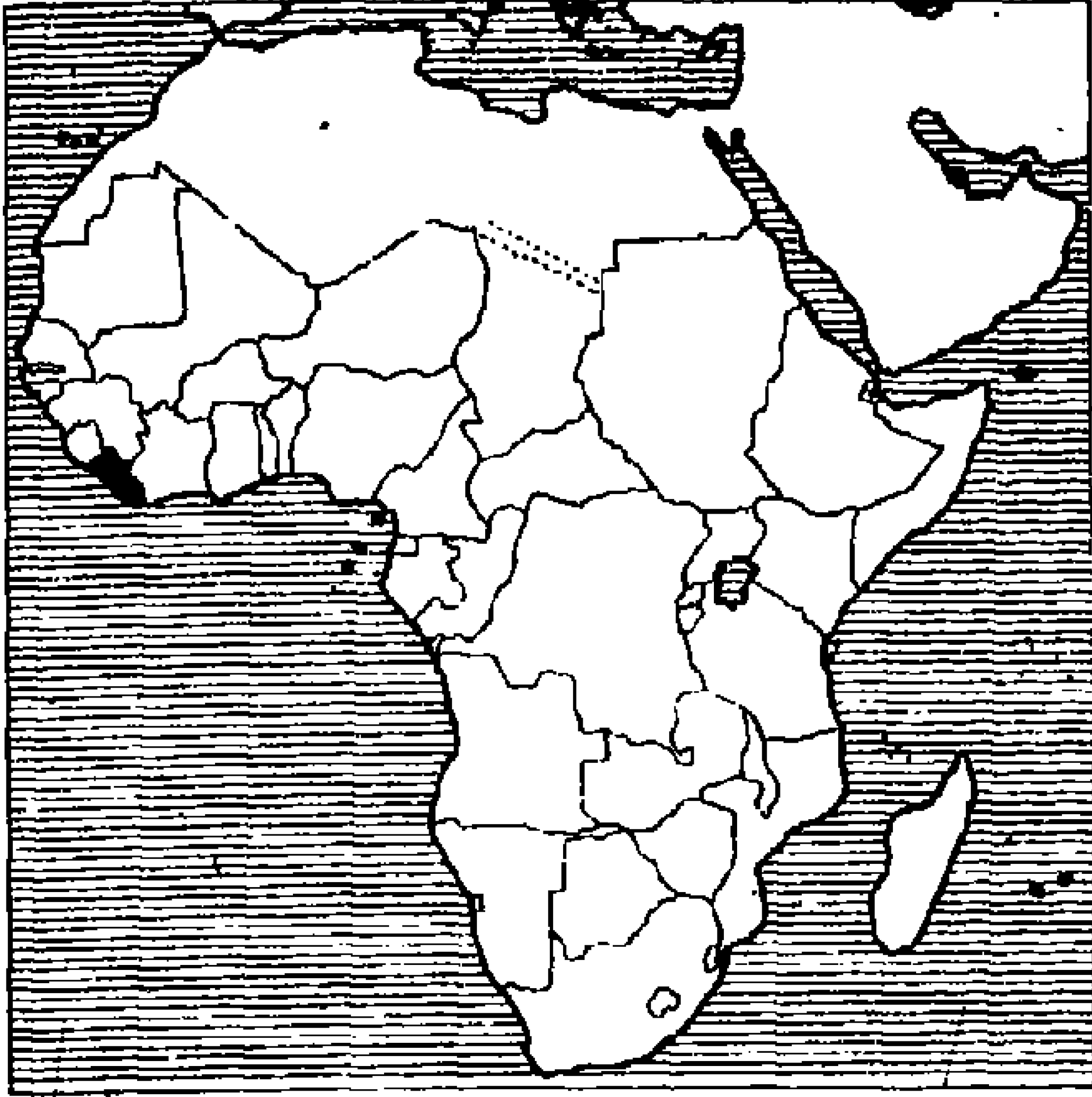
(هـ) عرض النزاع على التحكيم الدولى :

افادت وكالة الجماهيرية للانباء أن ليبيا بادرت منفردة ، فى ٣١ اغسطس ١٩٩٠ ، بعرض خلافها الحدودى مع تشاد على محكمة العدل الدولية ، وأن هذه المبادرة الليبية جاءت « تنفيذا للاتفاقية ـ الاطار الموقعة بين البلدين فى ١٩٩٠/٨/٣١ » ، وذلك بعد ان تعذر الوصول الى اتفاق بخصوص برنامج تنفيذى لها . وتجدر ملاحظة ان هذه ليست السابقة الأولى التى تلجأ فيها ليبيا إلى التحكيم الدولى محل بعض القضايا التى يقذر حلها ثنائيا . من ناحية اخرى ، طلبت تشاد ، فى سبتمبر ١٩٩٠ ، من محكمة العدل الدولية رسم الحدود الفاصلة بينها وبين الجماهيرية الليبية .

وفى مطلع اكتوبر ١٩٩٠ ، أعلنت ليبيا اغلاق محطة اذاعة تديرها المعارضة التشادية ، كما طلبت فى تطور لاحق ، من المعارضة التشادية ـ وخاصة من المجلس الديمقراطى الثورى التشادى ـ الاختيار بين إلقاء السلاح واخلاء المواقع التى تحتلها قواتها ، وبين الجلاء عن الأراضى الليبية خلال ٧٢ ساعة !! وبطبيعة الحال فان عرض النزاع على الشريط الحدودى ، والذى تختفى ملكيته الحقيقية تحت غبار التاريخ والميراث الاستعمارى والاتفاقيات السرية بين الجانبين ، على محكمة العدل الدولية ـ والذى من المحتمل ان يستغرق وقتا طويلا ، لا يوصد الباب أمام جهود ومحاولات الوساطة والتفاوض المباشر ، فلابد من تهيئة الاجواء ، ذلك ان قرار المحكمة ـ فى حالة صدوره ـ وفى حد ذاته ، قد يولد مرارة شديدة لأحد اطرافه ، نظرا الى أنه واجب التنفيذ ويحدد من دون اللجوء الى حلول وسط من هو الطرف الذى يحق له السيادة على شريط أوزو .

وإذا كانت ليبيا قد فسرت عدم مشاركتها فى الاجتماع الثامن للجنة الثنائية المشكلة لايجاد حل سياسى للخلاف الحدودى بين البلدين حول اوزو ، والذى كان بقررا عقده فى العاصمة التشادية ، فى ١٩٩٠/١١/٢٤ ، باتهام الحكومة التشادية لها بأنها السبب فى استئناف المعارك فى شرق تشاد ، فان التطورات الأخيرة فى تداعيات الحرب الأهلية المسلحة التشادية تلقى بظلالها على مستقبل النزاع بين البلدين . فمما لاشك فيه ان الجولة الأخيرة من الصراع على السلطة بين الاطراف التشادية المتصارعة ، وازاحة حسين حبرى عن سدة الحكم وهروبه الى الكاميرون ـ ان لم يكن مقتله ـ واذا ما استقرت الأمور على هذا النحو ، فان مثل هذا التطور سيكون له انعكاسات على طبيعة الموقف الليبى ، لاسيما فى حالة رغبة السلطة التشادية الجديدة . اذا ما توافرت لها مقومات الشرعية ـ فى تغليب الخيار السياسى على الخيار العسكرى بخصوص أوزو ، واستئناف الحوار والمباحثات ثانية ، انتظارا لقرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن . وبطبيعة الحال ، فان الوضع سيكون مختلفا ، فى حالة افتراض قيام حسين حبرى بتجميع قواته ثانية ، والاعتماد على دعم خارجى ، للدخول فى جولة جديدة من الحرب الأهلية التشادية ، وهو ما يعنى مزيدا من التدهور والتوتر فى العلاقات الليبية ـ التشادية □

تقـــريــــر



أبعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا

محمد مصطفى شحاتة

على عكس ما توقع المراقبون ، فقد أدى سقوط نظام الرئيس « صاموئيل دو » فى أغسطس الماضى إلى إشتعال الحرب الأهلية فى ليبيريا بين قوات الجبهة الوطنية بقيادة « شارل تايلور » ، وقوات « برنس جونسون » المنشقة على الجبهة الوطنية ، والقوات الموالية للرئيس السابق « صاموئيل دو » بقيادة قائد حرسه « ديفيد ميفلل » .

وجذور الحرب الأهلية فى ليبيريا تمتد إلى تاريخ تأسيس الدولة عام ١٨٢٢ ، عندما إحتكرت طبقة « الليبرو - أمريكيين » السلطة وأنكرت على أبناء البلاد الأصليين ممارسة حقوقهم السياسية التى نص عليها الدستور ، وشكلوا حزب « المحافظين الحقيقيين » الذى ظل يحكم ليبيريا حتى عام ١٩٨٠ .. غير أن المشكلة لم تتبلور بشكلها الحالى إلا فى بداية الثمانينات بعد أن تولى الرئيس صاموئيل دو السلطة إثر إنقلاب عسكرى أطاح بالرئيس السابق « وليم تولبرت » ، وجاء بقبيلة « كراهن » التى ينتمى اليها الرئيس « صاموئيل دو » إلى قمة السلطة .. وهى المرة الأولى فى تاريخ ليبيريا السياسى التى يتولى فيها الحكم زعيم من أبناء ليبيريا الأصليين .

وبدلا من أن يلجأ النظام الجديد إلى إستيعاب القبائل الأخرى داخل النظام ، وتزكية الروح القومية والولاء للدولة .. لجأ إلى الاستبداد بالسلطة ، وقصر المناصب العليا فى الدولة على أفراد قبيلة « كراهن » التى إستخدمت العنف لغرض سيطرتها على القبائل الأخرى . مما أدى إلى تعرض الرئيس « صاموئيل دو » إلى سبع محاولات إنقلابية لم ينجح منها سوى المحاولة الأخيرة التى قادتها الجبهة الوطنية . غير أن الجبهة إنقسمت على نفسها إلى معسكرين متنافسين يدعى كل منهما أنه صاحب السلطة الشرعية فى ليبيريا ، فى الوقت الذى نصبت فيه قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حكومة شرعية من زعماء الأحزاب ورجال الأعمال ، ورجال الكنيسة .

والحرب الأهلية فى ليبيريا لايمكن فهمها إلا فى ضوء أزمة « التكامل القومى » التى تعانى منها غالبية الدول الأفريقية .. ومن ثم سيتناول هذا التقرير التطور الاجتماعى والسياسى لليبيريا .. ثم يتناول الأحداث الأخيرة .. وينتهى بالسيناريوهات المطروحة لحل الأزمة .

التطور الاجتماعى .. والسياسى :

لايمكن إدراك حقيقة الصراع الحالى فى ليبيريا ،

والأسباب المباشرة الكامنة وراءه إلا فى ضوء تباين التركيب الاجتماعى والسياسى للمجتمع الليبيرى .. فكلما كان المجتمع متجانسا فى معتقداته وفى أصوله الأثنية .. كلما كان أكثر إستقرارا وتماسكا ، وعلى النقيض من ذلك فإن إختلاف التركيبة الاجتماعية يعرض الحياة السياسية والاجتماعية للتصدع خاصة إذا ساد التنافس والصراع بين الطوائف وبعضها البعض .

ويبلغ عدد سكان ليبيريا حوالى ٢,٥ مليون نسمة ، ١٠٪ منهم من اللاجئين الأمريكيين السود ، والباقى يمثل أبناء ١٦ قبيلة يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات قبلية هى :-

١ - مجموعة ميند - تان وتضم قبائل الكونو التى تقطن شمال ليبيريا على الحدود مع غينيا ومالى ، وقبائل الفاى وهم أكثر القبائل تقدما ويعتنق ٩٠٪ من أفرادها الدين الاسلامى .

٢ - مجموعة غرب الأطلنطى وتقطن الجزء الشمالى الغربى لمنطقة قبائل الفاى وتضم قبائل الجولا ، والكيس وهم أول من أستوطنوا ليبيريا ، ومعظم أفراد هذه القبيلة وثنيون فى عقائدهم وتقاليدهم .

٣ - مجموعة ماندى - فو Mande - Fo وتقطن الجزء الشمالى والجزء الغربى من منطقة قبائل الجولا ، وتتكون من ثمانى قبائل رئيسية .

٤ - مجموعة كرو KRU وتعتبر أكبر المجموعات الأربع وتقطن مساحة كبيرة تشمل المقاطعة الشرقية وجزءا من المقاطعة الوسطى والساحل ، وتتألف من عدة قبائل أهمها قبيلة جيو ، والباسا . وهذه المجموعة لها لغتها الخاصة وصفاتها الزنجية الخالصة .

ويقسم الهيكل الادارى لليبيريا الى مناطق ، وكل منطقة تنقسم إلى ٤ عمادات ، وكل عمادة تنقسم الى عدة عشائر وقرى .. وتتكون العمادة من مجموعة أفراد ينحدرون من أصل قبلى واحد ، ويرأسها « زعيم » وهو السلطة العليا فى النظام القبلى وهو المفوض الادارى المسئول أمام الحكومة ، ويجمع بين السلطة الادارية والتشريعية طبقا لعادات وتقاليد القبيلة . أما الدستور الليبيرى فقد وضع عام ١٨٤٧ وهو مشابه فى نصوصه للدستور الأمريكى فتتركز السلطة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية ، ويتم إنتخابه كل ٤ سنوات ، وتتركز السلطة التشريعية فى مجلس الشيوخ الذى ينتخب كل ٦ سنوات ، ومجلس النواب الذى ينتخب كل ٤ سنوات .

ومنذ ظهور ليبيريا فى غرب إفريقيا عام ١٨٢٢ م عندما إشترت الجمعيات الانسانية الأمريكية مقاطعة على ساحل غرب إفريقيا لتكون موطنا لزنوج أمريكا بعد تحريرهم .. منذ ذلك الحين ظهرت فى ليبيريا طبقة جديدة تعرف باسم « الأمريكو - ليبرين » وهؤلاء رغم إنحدارهم من أصل افريقى إلا أنهم شكلوا مجتمعا خاصا بهم فى المدن الساحلية ، وأسسوا حزب « المحافظين الحقيقيين » الذى إحتكر كافة السلطات حتى عام ١٩٨٠ ، فلم يكن مسموحا للأفريقيين بتشكيل الأحزاب السياسية ، أو تقلد المناصب العليا فى الاقتصاد والادارة .. وكانت هذه المشكلة مصدرا للصراعات المستمرة داخل ليبيريا منذ تأسيسها غير أنها لم تشكل خطرا حقيقيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية وظهور حركات التحرر الوطنى فى القارة ، فتعرضت النخبة الحاكمة الى ضغوط مباشرة من جانب الشعب الليبيرى ، وضغوط غير مباشرة من جانب الشعوب الأفريقية المجاورة فى منطقة غرب افريقيا .

وأرغمت هذه الضغوط النخبة الحاكمة على إدخال بعض التغييرات على النظام السياسى والاجتماعى ، فإنتهج الرئيس « وليم تويمان » الذى تولى السلطة عام ١٩٤٤ سياسة « الوحدة الوطنية » بهدف القضاء على مفهوم الشعبين داخل الدولة الواحدة .. وبدأ تطبيق هذه السياسة عام ١٩٤٥ عندما أقرت السلطات منح حق الاقتراع للسكان الأصليين الذين يملكون أراضى وعقارات فقط ، والسماح لهم بشغل بعض الوظائف فى الحكومة .. إلا أن هذه السياسة لم تقض على التفاوت السياسى والاجتماعى بين المواطنين ، رغم أن ليبيريا بدأت تنعم بميزان مدفوعات إيجابى ، وبميزانية لاتعانى من العجز بفضل سياسة « الباب المفتوح » التى أدخلها الرئيس تبمان والتى شجعت الشركات الأجنبية خاصة شركة فيرستون الأمريكية على إستثمار رؤوس أموالها فى زراعة اشجار المطاط على نطاق واسع ، وإستخراج الحديد والماس من المناجم .

والواقع أن حزب المحافظين الحاكم وهو يمثل الطبقة الحاكمة والفئة العليا والقيادية فى المجتمع لم يحظ بتأييد القاعدة الشعبية العريضة سواء فى المدن ، أو القرى ، أو المناطق الريفية .. مما أدى إلى قيام جماعة أطلقت على نفسها « التحالف التقدمى لليبريا » بتنظيم مظاهرات جماهيرية ضخمة فى ابريل ١٩٧٩ إحتجاجا على تفشى الفساد السياسى والادارى . . وهزت هذه الاضطرابات الكيان السياسى لليبيريا ، وإضطرت السلطات إلى الاعتراف بالتحالف حزبا سياسيا مشروعا تحت إسم « حزب الشعب التقدمى » .. كما إضطرت الى تطبيق الاقتراع العام طبقا لمبدأ رجل واحد - صوت واحد لأول مرة فى تاريخ ليبيريا ، وسمح الرئيس الليبيرى تولبرت الذى تولى السلطة عام ١٩٧١ لمزيد من الأفريقيين الأصليين بشغل مناصب هامة فى الحكومة ، وعين نائبا له من الافريقيين هو الأسقف بينى وارتر .

غير أن التدهور الاقتصادى وتفشى البطالة والفساد وتورط أسرة الرئيس « تولبرت » فى التجارة غير المشروعة أدى إلى تصاعد الاستياء الشعبى .. وفى الثانى من أبريل ١٩٨٠ قاد الرقيب « صاموئيل دو » إنقلابا عسكريا دمويا أطاح بالرئيس وليام تولبرت وأسرته ،

وتولى صاموئيل دو السلطة على أثره .

إلا أن النظام الجديد وقع فى « شراك » القبلية عندما قصر السلطات على أفراد قبلية « كراهن » التى ينتمى إليها الرئيس دو ، والتى منعت القبائل الأخرى من ممارسة حقوقهم السياسية ، وإحتكرت مصادر الثروة فى البلاد .. فى الوقت الذى تضافر فيه الفساد السياسى والادارى لقبيلة كراهن مع تزايد الأزمة الاقتصادية ورفض صندوق النقد الدولى منح القروض لليبيريا لتمويل مشروعات التنمية بها .. مما أدى الى تذمر الشعب الليبيرى بقيادة « الجبهة الوطنية » .

الأحداث الأخيرة :

تمثل ليبيريا صورة مصغرة للوضع السائد فى معظم أنحاء افريقيا من غياب العمل السياسى الناضج ، وتنامى الاتجاهات القبلية .. والقبلية تعنى وجود عدة جماعات فى إقليم دولة واحدة تتسم بالتمايز الثقافى والاجتماعى ، ولها قوانينها وأعرافها ، ومن ثم فهى « أطر متميزة داخل الدولة الواحدة » ، وتزداد المشكلة تعقيدا عندما تلجأ السلطة الحاكمة إلى الاستفادة من وضع « الزعيم » القبلى بتأثيراته الروحية فى تزكية الانتماء للقبيلة ، وإستبدال المؤسسات السياسية بصيغ للحكم المحلى أو المجالس المتخصصة .

بدأت المعارضة لحكم الرئيس الليبيرى السابق « صاموئيل دو » تأخذ شكلها المنظم بعد تزويره لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٥ وبموجبها تولى رئاسة الجمهورية لمدة أخرى ، فقد تمكن الجنرال « توماس كوينكا » وهو قائد سابق فى الجيش من تكوين قوة عسكرية من قبائل الجيو ، والمانوس المناهضة لقبيلة كراهن وتوجه بها الى قلب العاصمة « مونروفيا » لاسقاط نظام الرئيس دو ، غير أن القوات الحكومية التابعة للرئيس صاموئيل دو تمكنت من إخماد الثورة ومحاصرة قبائل الجيو والمانوس ، وقتلت المئات من أبناء القبيلتين .

غير أن الحرب الأهلية فى ليبيريا لم تأخذ أبعادها الأقليمية والدولية إلا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، عندما تمكنت قوات « الجبهة الوطنية الليبيرية » بزعامة شارلز تايلور - وهو موظف سابق فى حكومة الرئيس دو - من عبور الحدود من ساحل العاج إلى ليبيريا معلنا بدء الكفاح المسلح لاسقاط نظام الرئيس صاموئيل دو .

وبدأت الجبهة الوطنية تشن هجماتها على القوات الحكومية بالتنسيق مع قوات جونسون - وهى الجبهة الثانية المناهضة للرئيس دو - من مقاطعة « ينمبا » شمال شرق ليبيريا وهى الموطن الأساسى لقبيلة الجيو . وإعتمدت قوات المتمردين فى هجماتها على إسلوب « حرب العصابات » وهو الاسلوب المعتاد للحركات الثورية ويرتكز على الكفاءة القتالية للقوات والقدرة العالية على الاستفادة من الظروف الطبيعية لأرض المعركة .. وواصلت الجبهة الوطنية زحفها نحو العاصمة « مونروفيا » ولم تتمكن قوات الرئيس صاموئيل دو من التصدى لهجماتها ، مما أرغمه على طلب التدخل العسكرى من الولايات المتحدة الأمريكية لانهاء التمرد الذى يهدد حكمه .

غير أن الولايات المتحدة لم تستجب لطلب الرئيس دو وإكتفت بإرسال قوة أمريكية مؤلفة من حاملة طائرات هيلكوبتر والفى جندى من مشاة البحرية الأمريكية قرب ساحل ليبيريا لحماية الرعايا الامريكيين فى ليبيريا البالغ عددهم ١٠٠٠ أمريكى ، والرعايا البريطانيين البالغ عددهم ٢٥٩ بريطانى . وأعلنت واشنطن على لسان ريتشارد بوش المتحدث الصحفى بإسم الخارجية الأمريكية : أن القوة الأمريكية قرب ساحل ليبيريا هى لانقاذ المدنيين وليس لها أى دور عسكرى .

وقد أثار الموقف الأمريكى من الأزمة تساؤلات كثيرة لدى المراقبين نظرا للعلاقات التاريخية بين ليبيريا ، والولايات المتحدة ، فالذى أوجد دولة ليبيريا على الخريطة الأفريقية ١٨٢٢ هى الجمعيات الانسانية الأمريكية لتكون موطنا للزنوج الأمريكيين ، فضلا عن أن الاقتصاد الليبيرى يعتمد على القروض والمنح والاستثمارات الأمريكية فى مناجم الحديد والماس ، وزراعة المطاط .

والواقع أن رفض الحكومة الامريكية طلب الرئيس صاموئيل دو بالتدخل العسكرى يمكن فهمه فى ضوء اعتبارين : -

الاول : رغبة الدبلوماسية الامريكية فى تكريس نشاطها الخارجى لحل ازمة الخليج والتى واكبت تأزم الموقف فى ليبيريا .. فضلا عن رغبتها فى عدم تكرار تجربة فيتنام .

الاعتبار الثانى : توقع القيادة الامريكية بقرب سقوط نظام الرئيس صاموئيل دو خاصة بعد فرار انصاره المقربين وفى مقدمتهم قائد قواته وغالبية وزرائه ، ومن ثم فان مساندة نظام دو المترهل سيؤدى الى اثارة غالبية الشعب الليبيرى المؤيد بقوة لقوات المتمردين ضد واشنطن واكتفت الادارة الامريكية باقناع المتمردين بالتفاوض مع حكومة الرئيس صاموئيل ، وأجريت المفاوضات فى مقر المركز الامريكى فى فرى تاون عاصمة سيراليون ، وهى المحادثات التى اطلق عليها اسم « مؤتمر المائدة المستديرة » غير انها لم تسفر عن شىء سوى اصرار كل من الطرفين على موقفه ، فالجبهة الوطنية تتمسك بضرورة استقالة الرئيس صاموئيل دو وتقديمه للمحاكمة هو وأفراد قبيلة « كراهن » بتهمة الفساد وقتل المدنيين .. والرئيس دو يرفض تسليم مفاتيح مونروفيا الا على جثته وجثث كراهن كلها .

وازدادت الحرب الأهلية عنفا وقوة بعد ارتكاب قبيلة « كراهن » مذبحة بشرية علنية ضد المدنيين من ابناء قبيلة المانو ، والجيو بعد أن دخلوا الكنائس للاحتماء

بها . ، وفى المقابل شنت قوات المتمردين هجوما عسكريا ضد المدنيين المسلمين المؤيدين للرئيس صاموئيل دو ، وشردت اكثر من ٢١٠ الف مسلم فروا الى ساحل العاج وغينيا .. ، فضلا عن هدم ٢٢ مسجدا فى المدن والقرى .. وقاطعت الجبهة الوطنية مفاوضات السلام مع وفد حكومة الرئيس دو التى اعلن عنها فى سيراليون ، كما رفضت الجبهة مقترحات السلام التى اعلن عنها الرئيس دو ، واقترح فيها تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجبهة الوطنية القومية للتمردين ، وجميع الاحزاب السياسية . وحاصرت قوات الجبهة الوطنية العاصمة « مونروفيا » وقطعوا امدادات المياه والكهرباء ، وخطوط الاتصال السلكية واللاسلكية ، وكافة الطرق المؤدية اليها .. حتى اصبحت مونروفيا فى عزلة عن العالم . ورغم شدة الحصار وهجمات المتمردين الا ان الرئيس صاموئيل وقبيلته اصروا على المقاومة حتى النهاية إيمانا منهم بان تايلور وجبهته ليسوا قادمين لتصفية حساب قديم مع الرئيس دو ، وإنما مع كل رجال ونساء القبيلة .

قوات حفظ السلام الافريقية :

لم تحظ الحرب الاهلية فى ليبيريا باهتمام الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية ، ولم يتعد موقف المنظمتين دعوة الاطراف المتصارعة الى ضبط النفس . غير ان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إتخذت زمام المبادرة لانهاء الحرب الاهلية فى ليبيريا .

وقد أسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ـ ويطلق عليها « اكواس » فى مايو ١٩٧٥ من ١٥ دولة افريقية ناطقة بالانجليزية والفرنسية ، وتهدف الى ايجاد اطار للتعاون الاقتصادى بين دول اقليم غرب افريقيا يمكن ان يتجاوز الحواجز الثقافية واللغوية فى الاقليم ..

ورغم أن « اكواس » ليس لها اهداف عسكرية أو سياسية ويتمحور نشاطها حول التنسيق الاقتصادى بين دول المجموعة .. الا أن الدول الاعضاء فى الجماعة ادركوا ان تقاعس الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية عن ارسال قوات لحفظ السلام فى ليبيريا من شأنه ان يهدد الاستقرار فى منطقة غرب افريقيا . لاسيما بعد ان تزايد عدد اللاجئين الليبيريين الى الدول الافريقية المجاورة .. فضلا عن ان الدول الاعضاء فى « اكواس » تعانى هى الاخرى من ازمة التكامل القومى ، واحتكار الطبقة الحاكمة للسلطة ومنابع الثروة .. ومن ثم فهى تخشى ان تنتقل عدوى الحرب الاهلية اليها من ليبيريا ، لاسيما وان بعضها مثل نيجيريا ، اصابته نيران الحرب الاهلية .

وشكلت « اكواس » لجنة للوساطة ضمت كلا من غانا ، جامبيا ، مالى ، نيجيريا ، توجو ، سيراليون ، غينيا ، توصلت اللجنة إلى القرارات التالية :

١ ـ وقف اطلاق النار فورا .

٢ ـ تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية .

٣ ـ تشكيل حكومة انتقالية حتى يتم اجراء الانتخابات

٤ ـ ارسال قوة عسكرية من دول المجموعة لغرض احترام هذه القرارات .

وشكلت دول المجموعة قوة عسكرية من ٢٥٠٠ جندى ساهمت فيها نيجيريا بالجزء الاكبر يليها غانا ، جامبيا ، غينيا ، سيراليون .

غير ان زعيم الجبهة الوطنية « شارلز تايلور » رفض دخول قوات حفظ السلام ليبيريا ، وهدد بقتل جميع الرعايا الاجانب اذا اصرت القوات على دخول البلاد . فى الوقت نفسه رفض الجناح الموالى لجونسون فى الجبهة الوطنية قرار تايلور ، واعلن عن قبوله مقترحات لجنة الوساطة ، والتعاون مع قوات حفظ السلام التى وصلت بالفعل الى العاصمة « مونروفيا » لانهاء الحرب الاهلية .. وهو ماأدى الى انقسام الجبهة الوطنية الى معسكريين متنافسين : الاول بقيادة شارل تايلور زعيم الجبهة الوطنية .. والثانى بقيادة وبرنس جونسون وهو « ليفتنانت » سابق فى الجيش قبل هروبه الى ليبيا ، كوبا ، بوركينا فاسو بعد تورطه فى محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس صاموئيل دو .. وهو المعسكر الذى استطاع محاصرة الرئيس صاموئيل دو فى مقر قيادة قوات حفظ السلام وقتله بعد اشتباك مسلح بين الطرفين راح ضحيته ٦٤ شخصا من اعوان دو .

ولم تنته مأساة ليبيريا بالاطاحة بنظام الرئيس صاموئيل بل ازدادت الحرب الاهلية قوة وعنفا واصبح فى ليبيريا اربع قوى متصارعة على السلطة :

ـ القوات الموالية لشارل تايلور قائد الجبهة الوطنية الذى اتخذ من مدينة كاكاتا شمال « منروفيا » مقرا لقواته ، واعلن عن تشكيل جمعية وطنية مؤقتة « برلمان » ، ونصب نفسه رئيسا لليبيريا ، واعلن عن اجراء الانتخابات فى العام القادم .. وتعد قوات الجبهة الوطنية القوة الاساسية المناوئة لقوات حفظ السلام فى ليبيريا .

ـ القوات الموالية لجونسون ، وتشن هجوما عنيفا على قوات الجبهة الوطنية بعد ارتكابها مذابح بشرية ضد قبيلة جونسون .. وتدعى هى الأخرى انها المسئول الاول عن ليبيريا حتى تسمح الظروف باجراء الانتخابات ، ونصبت جونسون رئيسا للجمهورية .

ـ القوات الموالية للرئيس السابق « صاموئيل دو » ، ويتزعمها ديفيد ميفلل قائد حرس القصر الرئاسى الذى نصب نفسه رئيسا للبلاد خلفا للرئيس صاموئيل .. ومما يذكر ان هذه القوات تشعل النار بشكل عشوائى فى العاصمة « مونروفيا » ، وترفع شعار « لا دو لا ليبيريا ، لا رئيس لا عاصمة » .

ـ واخيرا قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واعلنت القوات عن تشكيل

حكومة شرعية مؤقتة برئاسة « أموس ساوير » ، وتجمع احزاب المعارضة ، ورجال الكنيسة .

هذا هو الموقف الراهن فى ليبيريا وهو باختصار - على حد تعبير الفيلسوف « هوبز » - حرب الجميع ضد الجميع ، والتى راح ضحيتها مايقرب من ١/٧ سكان ليبيريا .

سيناريوهات حل الأزمة :

إن مفهوم الأمن لا يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية ، بل يمتد ليشمل معانى الاستقرار السياسى ، والاقتصادى والاجتماعى للدولة .. ويكتسب الامن اهمية خاصة لليبيريا ، فمنذ اعلان استقلال الدولة عام ١٩٤٧ وهى تعانى من عدم الاستقرار والفوران الداخلى ، وغياب والاتفاق القومى ، وهومابرز بشكل واضح فى الازمة الاخيرة . ويمكن ان نحدد اربعة ابعاد اساسية للحرب الاهلية فى ليبيريا .

١ - غياب السلطة المركزية القادرة على فرض السيطرة الفعلية على الوحدات السياسية التابعة لها .

٢ - تعدد مراكز القوى فى المجتمع ، ومن ثم تعدد قواعد حل الصراع فى المجتمع .

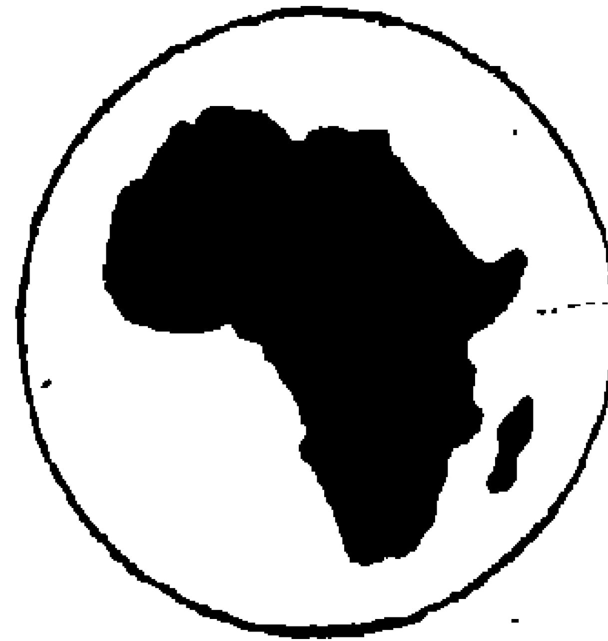
٣ - ضعف الولاء القومى للدولة ، وسمو الولاءات القبلية .

٤ - رغبة كل قبيلة فى الوصول الى السلطة واتخاذها وسيلة « للثأر » من القبائل الاخرى .

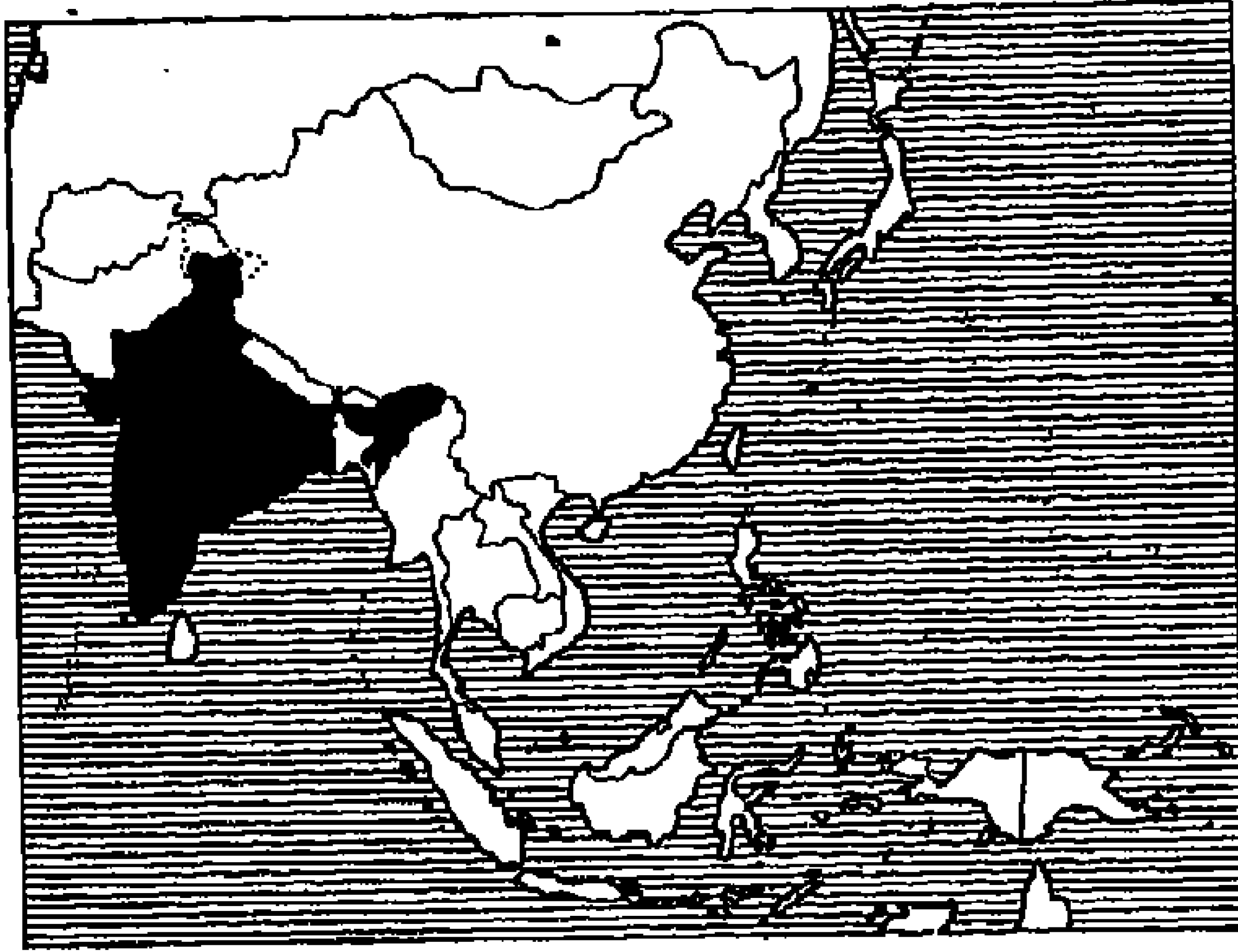
والدول التى تعانى من ازمة التكامل القومى تلجأ عادة لى احدى السياستين : الاستيعاب Assimiliation وسياسة الوحدة من خلال التنوع . وحتى يتم تشكيل حكومة وطنية لتحقيق هذا الهدف فان السيناريو المطروح لانهاء الحرب الاهلية فى ليبيريا يتمثل فى ضرورة تدعيم قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فهى البديل الوحيد لانقاذ ليبيريا من ويلات الحرب الاهلية .

والواقع ان الدول التى تشارك فى قوات حفظ السلام يعانى اغلبها من أزمات اقتصادية طاحنة مما يجعل مهمة تمويل قوات حفظ السلام خاصة اذا استدعت الظروف بقائها فترة طويلة فى ليبيريا عبئا ثقيلا على اقتصادها القومى .. وقد ترددت الانباء حول رغبة غانا فى الانسحاب من قوات حفظ السلام بعد المحادثات السرية التى جرت بين شارل تايلور ، وحكومة غانا مما يهدد نجاح هذه القوات فى تحقيق اهدافها .. وعلى اية حال فمن الأهمية بمكان ان تتولى منظمة الوحدة الأفريقية مهمة تمويل ودعم هذه القوات حتى تفوت الفرصة على الدول الأجنبية وفى مقدمتها اسرائيل والتى تربطها علاقات وثيقة مع ليبيريا ، وتتولى مهمة تدريب ، وامداد القوات الموالية للرئيس دو بالسلاح .. من اثارة البلبلة وعدم الاستقرار فى منطقة غرب افريقيا .

والمناخ الدولى الراهن يسمح للمنظمة ان تنشط فى هذه البؤرة الملتهبة من افريقيا ، فالولايات المتحدة لا ترغب فى تكرار تجربة فيتنام ، وتركز جهودها نحو أزمة الخليج ، والاتحاد السوفيتى غارق فى مشاكله الداخلية .. ويبدو ان الامم المتحدة هى الأخرى قد اكتفت بدور المتفرج من الأزمة .. وكأن الجميع يقول لابد وأن يكون الحل افريقيا . □



تقـــريـــر



وحـــدة الهنـــد بيــن السياســة والطائفيــة

أحمد الأبراشى

● سقط « فيشوانت براتاب سنج » بعد أحد عشر شهرا فقط من تأليفه للوزارة فى الهند ، والتى خلفت حكومة راجيف غاندى بعد فشله فى الحصول على الأغلبية المطلقة التى تؤهله للعودة للحكم ، وشهدت الهند خلال فترة سنج مشاكل طائفية وعرقية وصلت الى حد سقوط قتلى وجرحى بلغت الآلاف ، بل وكادت الهند أن تدخل فى مرحلة خطيرة من الفوضى التى كان من الممكن أن تعصف بوحدتها ..

وظهر على مسرح السياسة الهندية « شاندرا شيخار » وهو رجل لم يتبوأ أى منصب تنفيذى من قبل ، ولكنه عمل فى مجال السياسة كعنصر مؤثر له آراؤه ومعتقداته والتى بسببها ابتعد عن حزب المؤتمر وزعيمته انديرا غاندى خلال مرحلة شعر فيها أن مسز غاندى قد إنحرفت عن المسار الاشتراكى والذى كانت قد بدأته بتأميم البنوك ، وظل شاندرا شيخار يحلم بتحقيق آماله ومعتقداته سنين طويلة حتى أنه سمى بالرجل الحالم ، وهو ليس بالاشتراكى المتطرف . فهو لم ينتسب يوما الى أى حزب من الأحزاب الشيوعية ، إنما تتركز معتقداته فى العدالة الاجتماعية والاعتماد الكامل على الذات ، وقد تضاعفت معارضته لسياسة الانفتاح على الغرب والتى تبناها راجيف غاندى رئيس الوزراء الأسبق ، وتزعم حركة تجمع صفوف المعارضة لتخوض الانتخابات تحت إسم حزب « جانتا دال » والتى برز خلالها « فيشوانت براتاب سنج » رئيس الوزراء السابق ، الا أن « تشاندرا سيخار » وجد أن طموحاته القديمة فى أن يتولى زعامة الهند ليحقق معتقداته قد عادت مرة أخرى الى منطقة الخمود ببزوغ نجم « سنج » وهنا بدأت أولى علامات الانقسام بين صفوف المعارضة ، حين أعلن تشاندرا شيخار أنه لايعترف بسنج « زعيما » له . وكان ذلك أول مسمار فى نعش وزارة « سنج » .

فشل سنج

عندما شكل « فيشوانت براتاب سنج » وزارته إعتمد على تأييد نقيضين : الأول فى أقصى اليسار ويشتمل على الأحزاب الشيوعية ، والآخر فى أقصى درجات التطرف نحو اليمين وهى الأحزاب المتعصبة لتهنيد الهند وعلى رأسها حزب بهاراتيا جانتا الذى يؤمن أن الهند يجب أن تخلى من كافة السكان غير الهندوسيين وأن إنقسام شبه القارة الهندية كان يجب أن يقودها الى هذه النتيجة ، حيث أن أحد أهم أسبابه هو إعادة توزيع السكان على أساس دينى .

الاضطرابات العنيفة

وقد شهدت مرحلة « فيشوانت براتاب سنج » والتى بدأت بآمال عريضة لتحقيق الاستقرار ، سلسلة من

الاضطرابات والفوضى لم تشهدها البلاد من قبل ، وصحيح أن سنج ليس وحده المسئول عن ذلك فتاريخها يعود الى سنوات طويلة حتى الى ما قبل الاستقلال ، لكنها زادت بشكل ملحوظ خصاصا وأنه قد مضى على استقلال الهند ما يربو عن أربعين عاما ، وقد ساعد على ذلك حلفاء « سنج » نفسه وهم جماعة حزب « بهاراتيا جانتا » والذين كانوا قد فازوا بأكثر من سبعين مقعدا بالبرلمان ، وإستغلوا مشاعر الجماهير الهندوسية ليصبوا الزيت على النار حول مشكلة مسجد قديم يعتقد الهندوس أنه قد بنى على انقاض معبد ارتبط باسم الاله راما وأن ذلك المعبد قد شهد ميلاده ..

ورغم أن قضية هذا المسجد والذى يطلق عليه المسجد البابرى ، قديمة وتدخلت فيها المحاكم أكثر من مرة ، إلا أنها كثيرا ما تكون الذريعة التى يعتمد عليها المتطرفون الهندوس ليشنوا جام غضبهم على السكان الآخرين ، بل أن الدعوة لهدم هذا المسجد قد تطورت الى هدم أكثر من ثلاثة آلاف مسجد منتشرة فى أنحاء الهند ..

علمانية الهند :

والعجيب أن ذلك يحدث تحت شعار « علمانية الهند » ، والذى يزين الدستور الهندى ، وكان نهرو دائم الحديث والفخر بعلمانية الهند ، وأن شبه القارة تتسع لكافة الأديان والمعتقدات لتعيش فى تآلف تحت شعار وعلم العلمانية ، لكنه فى واقع الأمر وبسبب انشغال رجال الأحزاب والسياسة بطموحاتهم الشخصية ، بقى هذا الشعار حبرا على ورق ، ولم يبذل الجهد الكافى لتأصيله رغم أن الطائفية هى أكثر أمراض الهند خطورة على وحدتها وصلابتها ، بل ولم يقتصر الأمر على صراع بين طائفتين إنما إمتد الى طوائف أخرى . ولعل الأحداث التى شهدتها ولاتزال ولاية البنجاب خير دليل على ذلك ، فقد رفع « السيخ » السلاح فى وجه أبناء عمومتهم « الهندوس » وطالبوا باستقلال ولاية البنجاب وأعلنوا تأسيس دولتهم تحت إسم « خاليستان » ،

الى متى ....؟

والمسلمون فى الهند هم أكبر الأقليات عددا فتعدادهم الرسمى يصل الى مائة وعشرين مليونا . وقد يزيد عن ذلك كثيرا ، وهم يشكلون فى معظمهم طائفة الحرفيين المهرة الذين يعتمد عليهم الهند فى صناعاتها الصغيرة والتى تبلغ نسبتها من صادراتها ، ولاتخلو صفوف المسلمين من التطرف أيضا . ويساعد على اشتعاله الأعمال التى يقوم بها حزب بهاراتيا جانتا ، ولعل خطورة هذا الصراع لاتكمن فقط فى تداعياتها الداخلية إنما تمتد آثاره إلى خارج الحدود ، فالحروب التى شهدتها المنطقة كانت نتيجة مباشرة لهذا الصراع ، ورغم قصر فترة حكم « فيشوانت براتاب سنج » ، إلا أنها شهدت أحداثا كادت تشعل الحرب بين الهند والباكستان ، ولاتزال جارات الهند ترقب الموقف .. ويساعد على تدهوره المظاهرات الضخمة التى تنفجر بين وقت وآخر داخل الباكستان وبنجلاديش والتى تطالب بإنقاذ مسلمى الهند ..

كشمير :

وع دت مشكلة « كشمير » الى دائرة الضوء خلال فترة « سنج » وأخذت منعطفات جديدة لم تكن موجودة من قبل وظهرت التشكيلات المسلحة والتى تكونت من شباب الكشميريين لتعمل ضد القوات المسلحة الهندية ، وتدعوا صراحة الى إستقلال كشمير أو إنضمامها الى الباكستان ، وأخذت الهند موقفا متشددا ، رفضت خلاله اى تدخلات دولية ، بل إنها إمتنعت عن إستقبال مبعوث الأمم المتحدة لتقصى الحقائق والاتصال بالكشميريين على إعتبار أن ذلك تدخلا فى شئون الهند الداخلية .

إمتيازات الوظائف :

وكان المسمار الأخير فى نعش وزارة « سنج » هو قراره بزيادة عدد الوظائف التى تحجز للطبقات الفقيرة ، ويجدر الاشارة هنا أن الدستور الهندى الذى ظهر بعد الاستقلال مباشرة قد تبنى هذه الفكرة على إعتبار أن الغالبية من سكان الهند فقراء ، وأنه يجب حمايتهم وتوفير فرص التعليم والعمل أمامهم ، وهو أمر يدخل فى نطاق العدالة الاجتماعية لكن ، ولأسباب طبقية ضيقة كانت هذه الفكرة محل إعتراض حتى من الفقراء الذين ينتمون الى طبقات تعتبر نفسها طبقات لها تاريخ أو جذور سيادية ، رغم تدهور مستواها الاقتصادى ، وواقع الأمر أن الطبقة المستفيدة من هذه الميزات هى طبقة كانت تسمى فى الماضى بطبقة « المنبوذين » وهى جزء لايتجزأ من طبقة « الهندوس » لكن لأسباب تاريخية ليس لها ما يبررها أطلق على هؤلاء البشر وصف الطبقة المنبوذة والتى يبلغ عددها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليونا من البشر والذين يشكلون أكبر الكتل الانتخابية داخل الهند ، وقد خاض « المهاتما غاندى » صراعا عنيفا لتحرير هذه الطبقة وسماها « أبناء الله » أو « الهاريجان » ، وقد خسر « المهاتما غاندى » حياته بسبب هذه الدعوة عندما أطلق عليه الرصاص أحد المتطرفين من الهندوس والذى ينتمى أيضا الى نفس الحزب الذى يقود حركة التطرف والتعصب فى الهند فى الوقت الحاضر ، وهو حزب « بهاراتيا جانتا » والذى كان يسمى فى الماضى بحزب « الجانا سانج » .

الانقسام والسقوط :

ولم يكن أمام حزب « بهاراتيا جانتا » الا أن يسحب البساط من تحت أقادم « براتاب سنج » رئيس الوزراء الذى إتخذ قرارا جريئا بإعتقال المستر « ارفانى » رئيس حزب « بهاراتيا » الذى تزعم مسيرة شعبية ضخمة من الهندوس تطوف ولايات الهند لتصل فى نهاية المطاف الى مدينة « أواديا » حيث يوجد « المسجد البابرى » وذلك بغرض هدمه ووضع حجر الأساس لمعبد جديد على

أرضه .. وكانت النتيجة أن سحب ٨٦ عضوا ينتمون الى حزب « البهارايتا » ثقتهم الى جانب ٣٠ عضوا آخرين ينتمون الى جماعة « سنج » نفسه وشهدت قاعة البرلمان الهندى سقوط « فيشوانت براتاب سنج » الذى كانت جموع الشعب الهندى تعلق عليه آمالها بعد فترة طويلة من حكم اسرة نهرو ..

مبررات سنج :

وقبل أن يرحل « براتاب سنج » وجه الى الشعب الهندى رساله حث فيها البرلمان الهندى على أن يعمل على إصدار قانون باحترام كافة أماكن العبادة والاحتفاظ بالأشكال والأوضاع التى هى عليها الآن تفاديا لأية مشاكل قد تحدث مستقبلا ووضع عقوبات مشددة على خرق هذه القوانين أو يعتدى على حرمة أماكن العبادة ، وتساءل سنج فى خطابه وكأنه يتطلع الى ما يمكن أن يقع مستقبلا بقوله : هل يأتى اليوم الذى تنقسم فيه الهند بسبب الدين ، وبرر بعض قراراته التى اتخذها والتى أغضبت بعض قطاعات الشعب الهندى بقوله : أنها كانت لصالح عموم الشعب ومن أجل تآلفه ومن أجل العدالة الاجتماعية التى تضمن حقوق الفقراء والمحرومين ، وأكد أنه ضحى بحكومته ورئاسته لها حتى لايقال يوما ما أنه أعتدى على قانون أو حكم لمحكمة وكان يقصد بذلك مسألة هدم المسجد البابرى وبناء معبد على انقاضه .

الحكومة الجديدة :

وتشهد الهند مرحلة جديدة فى حياتها السياسية بقيام « تشاندرا شيخار » بتأليف وزارته ، وقد بدأت الانتقادات توجه لها حتى قبل أن يكتمل تشكيلها ، فلأول مرة فى الهند يسمح رئيس الجمهورية لحزب بتشكيل الوزارة ولايزيد عدد ممثليه فى البرلمان عن ستين عضوا من مجموع خمسمائة وأربعة وأربعين عضوا ويعتمد على تأييد حزب لايشاركه فى الحكم ويبقى بعيدا يراقب الموقف وينتظر اللحظة المناسبة لينقض عليها وأقصد بذلك حزب المؤتمر الذى يراسه المستر « راجيف غاندى » .

آراء شيخار :

ورغم أن التنبؤات السياسية تؤكد أن انتخابات جديدة وشيكة الوقوع ، فإن « شيخار » يرى عكس ذلك ، ويقول ان حكومته ستكون أكثر استقرارا عن سابقاتها ، وحول مشكلة المسجد البابرى قال : أن رجال الدين وحدهم قد يكونوا أكثر مقدرة من السياسيين على مواجهة هذه المشكلة وحلها ، وفى حالة فشلهم فإن المخرج الوحيد لها هو حكم المحكمة ..

وتناول تشاندرا شيخار فى تصريحات له مسألتى كشمير والبنجاب وهما الولايتان اللتان تعملان على الانفصال عن الهند بقوله إن كافة المشاكل المتعلقة بهما يمكن أن تحل فى إطار الوحدة القومية ، لكنه فى نفس الوقت يجب إحترام مشاعر شعب هاتين الولايتين .

وعن سياسته الخارجية .. قال إنه يؤمن بتوفير مناخ طيب لتأمين علاقات أخوية مع جيرانه ، وأكد أن شعب باكستان تجمعه أخوة صادقة وأصيله مع شعب الهند من منطلق انهما كانا يجمعهما سقف واحد قبل إنقسام القارة الهندية .

وماذا بعد ..؟! :

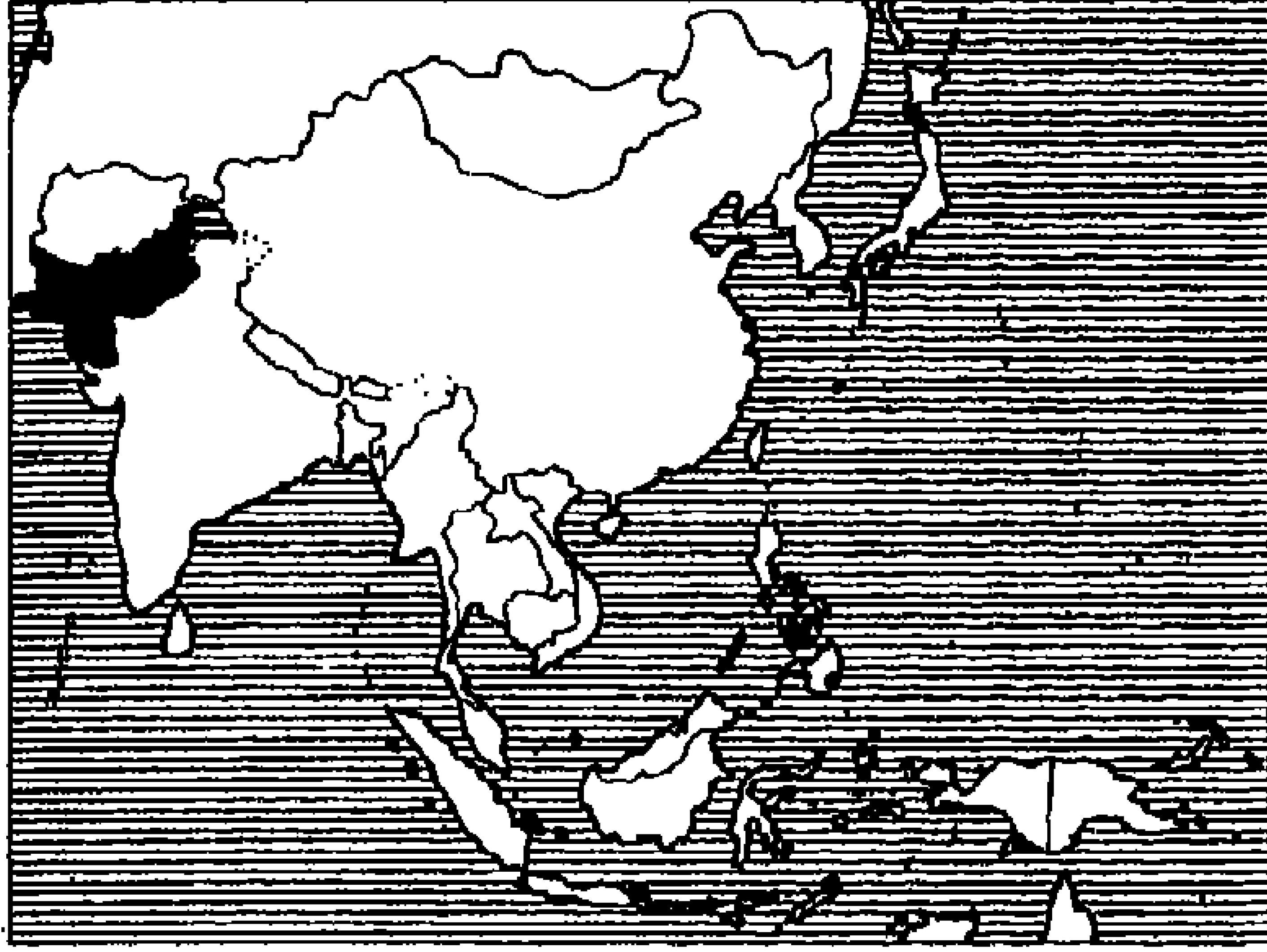
والآن وبعد أن نجح « تشاندرا شيخار » فى تشكيل حكومة أقلية فى خضم مرحلة عاصفة . فإن كل الأنظار تتجه مرة أخرى الى أسرة نهرو ، حيث يرأس راجيف غاندى نجل انديرا غاندى وحفيد جواهر لال نهرو حزب المؤتمر والذى يحتفظ بمائة وخمسة وتسعين مقعدا فى البرلمان ، ويمكنه أن يسقط حكومة « تشاندرا شيخار » فى أى وقت يشاء ، الا إذا تمكن « تشاندرا شيخار » من تجميع صفوف المعارضة وهو من الأمور الأكثر صعوبة فى الهند ، فهذه هى المرة الثانية فى تاريخ الهند التى تفشل فيها المعارضة لحزب آل نهرو من الاحتفاظ برئاسة الوزارة ، رغم نجاحها فى الحصول على تأييد الجماهير ، فهى تتحد فقط لاسقاط أسرة نهرو ، لكنها وعندما تصل الى مقاعد الحكم سرعان ما ينفرط عقدها وتتهاوى بسرعة ، وذلك بسبب التناقضات التى تجمعها ..

ولعل الكثيرين داخل الهند وخارجها يتساءلون عن الأسباب التى جعلت راجيف غاندى يعتذر عن دعوة رئيس جمهورية الهند له لتشكيل الوزارة ويفضل البقاء خارجها ويؤيد « تشاندرا شيخار » من الخارج ؟!..

يقول المراقبون أنه فى واقع الأمر يريد أن يقضى على « تشاندرا شيخار » بحكم شعبى على مقدرته فى تبوؤ زعامة الهند ، ويقضى على منافس له أو مناوىء له عندما يأتى الى الحكم وهو أمر أصبح مضمونا بالنسبة لحزب المؤتمر الذى يعتبر وبعد تجربة « فيشوانت براتاب سنج » ورغم الأخطاء التى إرتكبها - المؤتمر - انه أكثر الأحزاب الهندية تماسكا وتآلفا ، وأنه لامفر من أن يحصل على أصوات الهنود فى أى انتخابات قادمة ، ولذلك يعتقد كثير من المراقبين ، أن راجيف غاندى - وله الحق فى ذلك - يفضل العودة للحكم من خلال إقتراع شعبى يعطيه التأييد الكامل وبنفس القوة التى كان يتمتع بها داخل البرلمان بعد إغتيال أمه انديرا غاندى ، لكن ، وحتى يتحقق ذلك فإن الهند مقدمة على مرحلة هامة من تاريخها ، فمشاكلها المزمنة لاتزال كما هى ولم تنجح كافة الحكومات المتعاقبة فى مواجهتها ، ولعل زعماء الهند يدركون أنه قد آن الأوان لاعادة النظر فى طموحاتهم الضيقة ويتوصلون الى صيغة جديدة تتيح إفراز زعامات جديدة من خلال قنوات ديمقراطية أصيلة تعتمد على التوجهات الحقيقة للجماهير ، فلا يعقل بعد أكثر من أربعين عاما من الاستقلال ، وبعد ما حققته الهند من تقدم علمى مشهود أن تقف الطائفية والخلافات العرقية فى طريق تأكيد وحدة هند ، وتعصف بآمال الجماهير العريضة من تحقيق مجتمع آمن يوفر الرفاهية لجموعها بدلا من إراقة الدماء وبذر بذور الكراهية التى يمكن أن تقود فى النهاية الى انفراط عقد الهند .. □

تحرير

باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو



خالد ديوران
مساعد رئيس تحرير الانترناشيونال ريبورت

أطيح برئيسة الوزراء « بينظير بوتو » ، التى انتخبت على نحو ديمقراطي منذ عامين فقط ، عن طريق قرار اصدره الرئيس « غلام اسحق خان » . وقد إستخدم الرئيس فى ذلك سلطاته التى يخولها له الدستور ، إلا أن تحالفه مع القيادة العسكرية لم يدع مجالا للشك فى أن تلك الخطوة قد أدت إلى عودة الجيش للسيطرة على مقاليد الأمور . وقد وصفت « بينظير » ما حدث بأنه شبه إنقلاب ، فى حين أسماه آخرون « إنقلابا دستوريا » .

إتهم الرئيس خان حكومة بينظير بالفساد وعدم الفاعلية ، وهى حالة فريدة من نوعها ، إذ يتم اقصاء حكومته ـ بعد فترة قصيرة من توليها السلطة لمثل تلك الأسباب . وإذا سلمنا بأن بعضا من رفقاء بينظير لم يقاوموا إغراء تكوين الثروات ، فإن فترة العشرين شهرا تعتبر فترة قصيرة للغاية لتحقيق هذا الهدف حتى وإن كانوا فى السلطة .

ولم ينبر للدفاع عن بينظير سوى عدد قليل من المراقبين ، إذ يصعب ، فى الواقع ، الدفاع عن حكمها غير الموفق لبلد صعب المراسى بطبيعته ، وفى فترة تتسم بدرجة عالية من الغليان (فوضى فى أفغانستان تدفقت الى باكستان ، وثورة فى كاشمير الواقعة تحت السيطرة الهندية ، وحركة انفصالية على الحدود مع أقليم البنجاب الهندى إلخ) .

وقد كان لرئيسة الوزراء المخلوعة العديد من المميزات التى تجعل من الصعب أن ننعى سقوطها . فهى تبدو شديدة الاعتزاز والثقة برسالتها ، وتتمتع بذات متضخمة تميل الى الظهور فى شكل نوبات هستيرية تغطى على صوت الحكمة الكامن فى إمراة شابة وطموحة لا تفتقر الى الفطنة السياسية . وليس من المهم ما إذا كان والدها الراحل ذو الفقار على بوتو هو الذى غرس فيها ذلك ، أم أنها هى التى ورثته منه بحكم الطبيعة .

إن تعاطفها المعلن مع المضطهدين إنما هو مجرد أسلوب سياسى وليس تعاطفا مخلصا . غير أن كل هذه الصفات وغيرها من سلبيات شخصية بينظير ، بالاضافة الى أدائها السياسى ليست ذات علاقة مباشرة بما يتهمها به أعداؤها .

فذلك النوع من الفساد المتهمة به بينظير وبطانتها ، إنما هو أحد الخصائص المعروفة عن معارضيها . إذ تعد بينظير وزوجها ـ بوجه عام ـ أقل جشعا من أندادهما من ارستقراطى باكستان . ويعود جانب كبير من إنتصارات والد بينظير فى الانتخابات الى منطق بسيط :ـ « إعتاد

العامة على الاعتقاد بأنه مادام الشخص غنيا ، فإنه لن يشعر بحاجته لمزيد من إثراء نفسه على حساب الفقراء .»

وتصدق هذه المقولة على نحو أو آخر على عاسف زرداري ، زوج بينظير ، وعائلته ، وهو الذى أصبح اليوم الهدف الرئيسى لاتهامات الفساد .

لقد إستطاع ذوالفقار على بوتو أن يحقق انتصارات ساحقة فى إنتخابات ١٩٧٠ ، و١٩٧٦ بفضل نجاحه فى فضح فساد الطبقة التى ظلت تحكم باكستان منذ الاستقلال فى عام ١٩٤٧ ، وبالتحديد الأسر الاثنتان والعشرون التى خصها بانتقاده الحاد . (لقد كانت أسرة بوتو - فى الواقع - إحدى هذه الأسر الاثنتين والعشرين الأكثر غنى فى باكستان أو على اقصى تقدير الأسرة رقم ٢٣ فى هذا الترتيب) .

هذه الأسر الاثنتان والعشرون هى التى تقلب المائدة اليوم على إبنة بوتو وتقذفها بنفس تلك الادعاءات التى جعلتهم هدفا للسخط الشعبى فى أوائل السبعينات . وقد التقطت هيئة الاذاعة البريطانية وغيرها من المؤسسات الاعلامية بسرعة التعبير الذى أطلق على أعوان بينظير المقربين « الدستة القذرة » the dirty dozen فى صحف التيار الاسلامى فى باكستان . غير أن الأمر يتطلب التعرف على تاريخ باكستان الحديث ، وذلك من أجل أن نعرف أن هذا التعبير يتطابق مع تعبير - « الأسر الاثنتين والعشرين » الذى استخدمه والد بينظير فى عهده من أجل تحجيم أقوى معارضيه من الأوليجاركيه الباكستانية .

غير أنه لاينبغى لنا أن نعطى إهتماما مبالغا فى حجمه لهذا التطابق . فهناك أكثر من « ٢٢ » أسرة ، وأكثر من « ١٢ » شخصا من أعوان بينظير قد ثبت تورطهم فى ذلك الفساد . ولكن الرموز تلعب دورا كبيرا فى التأثير على الجماهير غير الواعية .

وتنظر الأوليجاركية المكونة من ٢٢ أسرة (والتى ينتمى عدد منها لطبقة الأغنياء الجدد التى نشأت نتيجة إزدهار الستينات) الى الأمر برمته على أنه « انتقام » وهو مفهوم أساسى بحكم طبيعة العلاقات فى مجتمع لايزال غارقا فى العداءات . وقد يكون « الانتقام العذب » هو التعبير الأقرب الى المعنى الذى يقصدونه إذ أن هذا الانتقام قد أصبح ذا مذاق أكثر عذوبة لأنه جاء بعد عشرين عاما ، وضد إبنة الرجل الذى رحل . وسوف تظل تلك العداوات والضغائن قائمة لأجيال كثيرة قادمة ، إن لم يكن الى الأبد .

استخدام الحكومة لوسائل مكيافيللية للبقاء فى السلطة :-

من أكثر الأمور تعبيرا عن حقيقة الأوضاع فى باكستان هو التحول الكامل من منظومة من الاتهامات الى منظومة أخرى مختلفة تماما ، فإذا كانت حكومة بينظير بوتو متهمة اليوم بالفساد والمحاباة ، فقد كانت متهمة فيما سبق بمنظومة أخرى من الاتهامات ونادرا ما تبذل محاولة جادة لاحداث تزامن بين تلك المنظومتين . ومن الواضح أن إتهامات الفساد التى أدت الى إقصاء بينظير هى أكثر من مجرد مادة خارجية تهدف الى تفسير تحول الرئيس خان عن سلوكه السابق . اما المنظومة الاخرى من الاتهامات - والتى توجد بالأساس فى صحف الاردو - فهى للاستهلاك المحلى . ففى كل نشراتهم ، والمساجد التى تقع تحت سيطرتهم يتهم الاسلاميون بينظير بما يلى :-

١ - خيانة جهاد الاسلاميين فى أفغانستان والموجه ضد حكومة كابول الموالية للسوفييت وضد التقليديين الأفغان الذين يسعون الى إعادة الوضع الى ماكان عليه من قبل وهو إيجاد نظام ملكى لامنحاز ومستقل تماما عن باكستان .

وقد حاولت بينظير مواجهة هذه الشكوك عن طريق اتباع سياسة ضياء الحق على نحو أو آخر والمتمثلة فى تسليح الأقلية الاسلامية بين صفوف المقاومة الأفغانية ، رغم إحتفاظها برؤية شخصية مختلفة تماما فيما يتعلق بالتسوية فى أفغانستان . ولما كانت تلك الرؤية معروفة للجميع ، فلم يفدها كثيرا أن تضحى بها من أجل السلطة . وقد إغتال الاسلاميون بعض المثقفين الأفغان البارزين مثل البروفسور ماجرو ، والبروفسور قيوم دون أن تعتذر حكومة بينظير ولوبيان فى هذا الشأن . ويضاف الى ذلك أن الاسلاميين يرتابون فى أن بينظير على إستعداد للتمشى مع التصور الأمريكى المتغير للصراع الأفغانى .

٢ - خيانة صراع مسلمى كشمير من أجل الحرية وذلك من أجل تحسين العلاقات مع الهند (فقد نظر إلى بينظير على أنها تتملق راجيف غاندى)

وقد ثبت عدم جدوى توقفها عن المواجهة وقيامها بمجهودات مضنية لاستئناف دورها . ويرى الاسلاميون أنها كانت تأمل فقط فى مجرد هدوء العاصفة (ثورة كشمير) .

٣ - خيانة محاولات البلاد فى أن تصبح قوة نووية . لقد عادت بينظير وحنثت بتعهداتها المبدئية للولايات المتحدة والتى تقضى بأن تظل باكستان خالية من التسليح النووى ، بالاضافة الى وقف العمل فى بناء قنبلة نووية . وقد أخذت عليها مواقفها الأولى المعادية لبناء قوة نووية من جانب معارضيها . فقد قيل لها منذ البداية إن السياسة الخارجية ليست من نطاق اختصاصها ، وأن عملها ينصب أساسا على السياسة الداخلية . غير أنها لم تتبع هذا دائما ، فنظر اليها باعتبارها تحاول فقط تهدئة الجيش لتثبت اقدامها فى السلطة .

وكانت بقية اعمال الاسلاميين - الذين يتمتعون بدرجة عالية من التدريب - مجرد عمل روتينى فى جهاز المخابرات ، فقد أثاروا الصراع الاثنى عن طريق تدبير مذابح عشوائية والتى أدت الى سلسلة من الأعمال الانتقامية التى كانوا يرجونها من وراء ذلك ، وهو الأمر

الذى جعل المواطن العادى يرنو الى يد قوية توقف هذه الحرب الأهلية الضروس . ولم تتحول كراتشى ـ أكبر مدن باكستان ـ الى بيروت الثانية فحسب ، وإنما تحولت أيضا الى بوجوتا الثانية . وسرعان ما تحولت تلك المدينة ذات السبعة ملايين نسمة الى مسرح للجرائم البشعة مثل الابتزاز والتعذيب والخطف وتفجير السيارات . وقد زاد ذلك من استفحال دور الجيش الخاص وهو الأمر الذى أدى برمته الى شل أداء الحكومة التى لم تكن تملك وسائل السيطرة على الموقف . وكان هم حزب الشعب الباكستانى الأساسى منذ ما يقرب من عشرين عاما هو استبعاد الجيش ، وإنشاء حكومة من المدنيين ولكنه الآن لا يستطيع أن يدعو الجند الى المحافظة على القانون والنظام . قد تكون الحكومة قد فقدت ماء الوجه ، ولكن بينظير فقدت سلطتها حينما سمحت للاسلاميين بالاستمرار فى إحتكارهم للسلطة ، وحينما حاولت السيطرة على جهاز المخابرات بالاطاحة برئيسها الجنرال حميد جول ، لم يؤد ذلك إلا الى زيادة الأمر سوءا .

أنماط الدراما التقليدية :ـ

يعد ضربا من الجنون أنه ندعى أن لم يكن هناك شخص فى إدارة بينظير من الفاسدين . غير أن معظم تلك الادعاءات إنما هى فى الواقع محض تلفيق . فالبيرقراطيون الباكستان كانوا فى معظمهم بارعين فيما سبق فى تلفيق مثل هذا النوع من الفضائح ، ولما كان معظمهم على درجة عالية من التعليم والذكاء فإنهم لم يتقدموا أبدا باتهامات محددة يسهل دحضها ، فقدموا دائما تلك الخدع بمهارة شديدة ، ولم يغفلوا أبدا التفاصيل . أما بالنسبة لبينظير وأسرتها وأتباعها فقد يكون من شبه المستحيل أن يثبتوا براءتهم . ففى كل الاحتمالات سوف تكون هناك اجراءات قضائية لاستنزاف كل وقت رئيسة الوزراء وطاقتها ، وسوف يؤدى ذلك الى جذب انتباه العامة بعيدا عن القضايا الأكثر أهمية . وقد تكرر ذلك على نحو لاينتهى على مدار تاريخ باكستان القديم . ورغم ذلك يبدو كل هذا جديدا ومثيرا بالنسبة للجيل الجديد .

إن الذى أسعده الحظ (أو أتعسه) برؤية مئات من الأفلام الباكستانية يدرك جيدا ما ينبغى له أن يتوقعهالدراما المتاحة تحكى قصص :ـ أب يموت وسط بحور من الدموع ، إجتماع شمل شخصين افترقا منذ الطفولة فأصبحا حبيبين ، حادث سيارة ، تحسن مفاجىء فى صحة مريض فى مستشفى ، محكمة تشهد خطبة عصماء من جانب الذين إتهموا ظلما .. الخ .

وعلى طول نهر السند ـ الذى يعبر باكستان من الشمال الى الجنوب ـ تسير الدراما والسياسة عبر انماط معروفة تتغير على نحو ضئيل .

وقد كان التطور الحالى متوقعا ، بل كان يتم التنبؤ به فى المحافل العلمية قبل حتى أن تفوز بينظير فى انتخابات ١٩٨٨ . فقد كان السماح لها بأن تحكم البلاد فعليا مسألة غير واردة فى ذهن المؤسسة التى ورثتها عن الـرئيس الـسـابـق ضـيـاء الحق . فـلـم يـتـرك الدكتاتورالعسكرى ـ الذى لقى مصرعه فى حادث تحطم طائرة فى ١٩٨٨ ـ الكثير من بقايا الحزب .

غير أن الموالين له كانوا قد طهروا البيرقراطية والجيش ، واعادوا ترتيب أوضاعهما ، الأمر الذى كان يصعب معه على حزب الشعب الباكستانى ان يقوم بشىء إلا ان يحفر قبره بيده .

فقد واجهت رئيسة الوزراء صعوبات دائمة فى اجراء اتصالات تليفونية . وكانت هناك أوامر ـ من جانب اندادها ـ لآلاف من الموظفين الحكوميين الصغار ـ بتعطيل اداء الجهاز الحكومى ، وكانوا جميعا فى ذلك مدفوعى الأجر مقابل اداء هذه المهمة . وقد كان هذا فى الواقع تكرارا لما حدث مع والد بنظير حينما أتى للسلطة فى ١٩٧١ / ١٩٧٢ حين أجبر على اتتخلص من عدة مئات من موظفى قطاع الخدمة المدنية ، وسرعان ما استغل هذا الاجراء ـ الذى بدا تعسفيا ـ لغير صالحه . فقيل انه يمكن له أن يفعله غير ذلك ، وهو يواجه معارضة عنيفة من جانب البيروقراطية ذات التقاليد الاستعمارية ، وسخطا شديدا على الديمقراطية ؟ لابد انه لم يجد مخرجا مناسبا من تلك المعضلة .

لقد حاولت السيدة بنظير التحايل على تلك العقبات عن طريق انشاء جهاز مواز ـ على الاقل فى بعض القطاعات ـ وان كان ذلك قد اتخذ شكلا عشوائيا ، غير منظم ولا زكى . ومن الواضح ان ذلك لم يكن من الممكن ان يحقق نجاحا .. كل ما أدى اليه هو انه قدم الاساس اللازم لبناء الاتهامات ضدها فيما يتعلق باتباعها اجراءات غير قانونية .

فى هذه الظروف ، يكون اتهام بنظير بالمحاباة بمثابة اضافة المزيد من الاهانات الى التجريح . فالحقيقة انها كانت نادرا ما تستطيع القيام باى عمل الا عن طريق تعيين اشخاص ممن تثق بهم فى مواقع النفوذ .

ويتضح ذلك بجلاء فيما يتعلق بما يثار حول والدتها السيدة نوسترات بوتو . فقد انتقدت رئيسة الوزراء من جانب المعارضة والصحافة الغربية غير المدركة لحقائق الأمور ، بسبب قيام والدتها بدور هام فى البرلمان وفى شئون الحزب . وفى الواقع ، كان ينبغى ان تكون السيدة نوسترات بوتو رئيسة للحزب ، او حتى رئيسة للوزراء غير انها قد وقعت فى براثن المرض مما اضطرها للبقاء عدة سنوات فى فرنسا للعلاج ، وهو الأمر الذى اجبرها على التخلى عن زعامة الحزب . ولولا مرض أمها ، لما وصلت بنظير الى ذلك المنصب فى تلك الفترة المبكرة ، فقد كانت ـ بادىء ذى بدء ـ تدير شئون الحزب نيابة عن والدتها . وبمجرد ان تحسنت صحة نوسترات بوتو ، كان من الطبيعى ان تستأنف نشاطها من جديد . وربما كان للمرء ان يتوقع ان تتخلى بنظير عن الزعامة لوالدتها وهى سيدة تتمتع بخبرة ودهاء سياسيين يفوقان ما تتمتع به

ابنتها .

ان هذا المثل هو واحد ضمن أمثلة عديدة يمكن سردها ، لتوضح كيف كانت التطورات التى حدثت فى عهد رئاسية بنظير لمجلس الوزراء يساء تفسيرها خاصة فيما يتعلق بالمحاباة .

إسلام المخدرات فى أرض الطهارة

كانت بنظير تنتقد دائما حتى من جانب المتعاطفين معها بسبب كثرة سفرها خارج البلاد حيث كان من المؤكد انها تقضى هناك وقتا ممتعا باعتبارها امرأة فى مقتبل العمر . كما كان وضعها لطفلين خلال العشرين شهرا التى قضتها فى الحكم بمثابة عامل جعلها اقرب الى جماهير عريضة من العامة - خاصة أهل القرى - رغم أن هذه لم تكن الطريقة الأكثر فاعلية فى ادارة الحكم فى اوقات تتسم بتفجر الازمات . كما أضاف ذلك الى حصانة التيار الاسلامى ، فعلى مدار العشرين شهرا التى قضتها فى الحكم ، لم يمض يوم واحد دون ان يعقد اجتماع عام يدين فكرة وجود امرأة على قمة السلطة السياسية فى البلاد .

كما انتقدت رئيسة الوزراء أيضا بسبب تخصيصها لجزء كبير من وقتها لصقل أسطورة والدها « الشهيد بوتو » . غير ان هذا كان أمرا من الصعب تفاديه ، فلم يكن بمقدور حزب الشعب الباكستانى من الواقع ان يحصل على قدر من هذا التبجيل لولا ذلك . ولكن انتخابات ١٩٨٨ لم تمنح بنظير اغلبية قوية تكفى لجعلها تسيطر على معارضيها . غير أنها استطاعت البقاء فى السلطة - فيما بعد - رغم التصويت الذى قضى بسحب الثقة من حكومتها وربما كان من المتوقع ان تفشل فى تحقيق اى انتصار آخر .

وقد يبنى باحث غير مدقق تقييمه لمشكلات باكستان على نحو مختلف تماما ويشير الى الصراع الاثنى باعتباره العامل الاكثر حسما . فقد بدا الانقسام الدينى فى السنوات القليلة الماضية وكأنه القضية الاساسية ، فكان تناحر السنة والشيعة فى شوارع كراتشى فى اوائل الثمانينات ، مماثلا لما يحدث فى بيروت ، كما تحارب الباشتون فى الشمال مع المسلمين الذين هاجروا من باكستان الى الهند ، وساندهم فى ذلك نظراؤهم من لاجئى افغانستان ، وفى نفس الوقت تحارب المهاجرون بدورهم مع السنة السكان الاصليين لجنوب باكستان .

غير ان مثل هذه الصراعات كانت موجودة دائما وعادة ما كانت تستغل من جانب الحكومات المتعاقبة لتثبيت اقدامها فى السلطة . ومن المؤكد ان هذه الصراعات قد تطورت الى الأسوأ مع مرور الوقت حتى أصبح من المشكوك فيه ان يتمكن احد من السيطرة عليها فيما بعد . فقد استخدم تكتيك « فرق تسد » الموروث عن المستعمر على نحو مبالغ فيه .

ولكنه الآن قد اكتسب بعدا جديدا ، يتمثل فى تجارة المخدرات ووجود فائض من السلاح المتقدم نتيجة للحرب الدائرة فى افغانستان المجاورة . وقد أصبح الموقف مماثلا بشدة لما يحدث فى كولومبيا ، كل ما هنالك هو انه فى حالة باكستان ظل القادة العسكريون متورطين طوال الوقت فى كل الاحداث التى تجرى على الساحة ، هذا بالاضافة الى ان جيش باكستان يساوى عشرين مرة حجم جيش كولومبيا (عدد سكان كولومبيا ٣٠ مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان باكستان ١١٠ مليون نسمة) ويمكننا القول ان تجار المخدرات فى كولومبيا قد اتجهوا الى الايدلوجية من أجل اضفاء الشرعية على تجارتهم ، اما اسلاميو باكستان فانهم قد يضفوا الشرعية على تجارتهم للمخدرات كوسيلة لايجاد اساس مادى لايدلوجيتهم ونتيجة لذلك بدأ التعصب يطلق على باكستان : -

« أرض المخدرات » والبعض الآخر يتحدث عن « إسلام المخدرات » .

كان من الضرورى أن نشير الى تلك التطورات لالقاء الضوء على ما واجهته بنظير حينما غامرت بانشاء وزارة خاصة لمكافحة المخدرات ، وبالطبع لم يكن مستشاروها الامريكيون الذين نصحوها بالقيام بذلك ، يفتقرون الى السذاجة .

الايدلوجية الاسلامية تدفع فى اتجاه الدكتاتورية :

لم يمت ضياء الحق وحده ، وانما مات معه عشرة من كبار الجنرالات بمن فيهم رئيس المخابرات « اخطار عبدالرحمن » الذى كان من المتوقع ان يخلف ضياء الحق (وكان أيضا زوجا لاخته)

وقد وصف قائد الجيش الجديد « إسلام بج » فى البداية بالاعتدال ، وذلك لانه لم يكن هناك سوى القليليون الذين يعرفون عنه الكثير . لقد بدا ذلك وكأنه أمل زائف وسوء تقدير يدعو للاستغراب ، فلم يكن أستاذه ضياء الحق مجرد مسلم مثل معظم الباكستانيين ، وانما كان اسلامية أو بعبارة أخرى اعتمد على كوادر من حركة الاسلام السياسى - عالية الكفاءة والتنظيم - والتى تضم جماعات متطرفة يمكن ان توصف - اذا ما وجدت فى اماكن اخرى - بالفاشية ، وباستغلال الهيبة الشعبية التى يحاط بها كل ما هو اسلامى ، اذ وصفوا بالاسلاميين .

ونظرا لانتماء الاسلاميين بالأساس للطبقة الوسطى الدنيا الحضرية فهم يتمتعون بقوة ملحوظة فى الجامعات والجهاز البيروقراطى ، وهما المجالان اللذان اخترقوهما على نحو منظم . وعلى الرغم من افتقارهم الى الاتباع بين جماهير الريف - التى تمثل اكثر من ٨٠ ٪ من عدد السكان - الا انهم نجحوا فى اختراق مؤسسات الدولة الحيوية وخاصة الجيش .

لقد كانت القوات المسلحة فى البداية درعا ضدهم على عكس الحال فى تركيا . فقد كان ضباط الجيش أقل ميلا لتلك التوليفة الغريبة من التعنت الدينى والشمولية السياسية . غير أن ضياء الحق وفريقه - الذى كان صغيرا للغاية فى البداية - كان قد نجح فى تغيير ذلك

الموقف كليا . فخلال الاحدى عشر عاما التى قضاها فى الحكم ، قام الدكتاتور الاسلامى العسكرى بتطهير القوات المسلحة من العلمانيين ونصَّب الاسلاميين فى المواقع القيادية الهامة . كما اصبحت المخابرات العسكرية اقطاعية اسلامية ـ حتى فى فترة مبكرة تسبق ذلك ـ رغم انف دو الفقار على بوتو الذى كان ينبغى ان يكون اكثر حذرا .

لقد كان محكوما على حكم بنظير بوتو بالفشل منذ البداية ، نظرا لعدم استعداد الاسلاميين للمصالحة واصرارهم على الوصول للحكم مهما كلفهم الأمر . ولا يدعى الاسلاميون فقط ان المجتمع الاسلامى لا ينبغى ان تحكمه امراة وانما يعارضون فكرة الديمقراطية كلية ويعتبرونها مفهوما غريبا . وهناك القليل من الاجماع حول ما هية اطار « نظامهم الاسلامى » ولكن من المؤكد انه يحرم المراة من حق التصويت ، مثلما يحرم الاقليات غير المسلمة من ذلك الحق (إذ يمكنهم فقط التصويت لصالح مرشحين من بينهم وليس من المسلمين وذلك وفقا لنظام « انفصالية جماهير الناخبين ») ، وفى الطبعة الأخيرة لكتابة « الدولة الاسلامية » ، ارتأى ضياء الحق ومستشاروه من الاسلاميين انه « يجوز فقط للمسلمين الذكور المتعلمين والذين يملكون شهادات مثبتة فى ذلك الشأن أن ينتخبوا رئيس الدولة (مدى الحياة) حيث تكون له سلطات شبه مطلقة ، وفى غياب الاحزاب السياسية .

هذه الايدلوجية الاسلامية كانت العقبة الحقيقية التى واجهت بنظير ـ وليس المجتمع المسلم بشكل عام . ففى العالم الثالث الذى يطحنه الاستقطاب السياسى ، يصعب ان تجد مجتمعا اكثر استقطابية من باكستان . فالأغلبية العظمى من السكان ـ من الريف والحضر معا ـ تقر مجموعة من العقائد التى تتباين فيها بينها بشدة ، وتسمى كلها (إسلام) ، وان كانت فى الواقع أقرب الى الديانات الشعبية فى مناطق اخرى من العالم . وقد نجح ذو الفقار على بوتو ثم ابنته من بعده فى تطويع تلك المشاعر الدينية لصالحها . لقد كان فى امكان بنظير ان تحصل على أغلبية ـ وربما اغلبية مطلقة ـ فى ١٩٨٨ لولا اشترطت السلطات ان يستخرج الناخبون بطاقات شخصية ، وهو ما لا يملكه الكثير من الريفيين وأغلب النساء . لقد عبدت تلك الجماهير المسلمة بنظير على نفس النحو الذى كان سابقوهم من الهندوس يعبدون الالهة ـ وذلك باعتبارها تجسيدا لوالدها الراحل . فكان أحد شعارات الحملة الانتخابية « صورة بوتو .. بنظير .. بنظير .. » .

محاولة لم تكتمل للوصول للسلطة :

كان أكبر خطأ ارتكبته بنظير هو قبولها منصب رئيسة الوزراء رغم كل ما اتصل بذلك من عقبات ، فأحاطت نفسها بظروف كان من المستحيل التغلب عليها دون ان تخسر تأييد القاعدة العريضة لحزبها (حزب الشعب الباكستانى . p. p. p لقد سعت بنظير الى تلبية ـ ولو قدر ضئيل من ـ مطالب المؤسسة القديمة التى التفت حول الرئيس غلام اسحق خان ، الذى كان أحد رجال ضياء الحق المقربين . ولم يكن ذلك كافيا لارضائهم بقدر ما كان كافيا لاثارة استياء الكثيرين من رجالات حزبها الذين شعروا بالخديعة .

حقيقة ، كان الامر ميئوسا منه منذ البداية الى الحد الذى جعل الكثيرين من المتعاطفين معها يتساءلون : ـ « لماذا تقبل بالأمر اصلا ؟ » كان التبرير الذى قدمته بنظير وبطانتها (فى الوقت الذى كانت فيه امها تتعامل مع الأمر بحذر) .

إن عليها ان تقوم بذلك من أجل الديمقراطية إذ ينبغى ارساء الديمقراطية بعد أحد عشر عاما من سيطرة الدكتاتورية العسكرية . وقد يرى البعض ان هذا كان فى حد ذاته اساءة للديمقراطية . فقد كان من الممكن ـ بالقليل من الصبر ـ ان يؤدى الامر فى النهاية إلى دفع المؤسسة القديمة إلى تقديم بعض التنازلات الحقيقية لصالح الديمقراطية ، بدلا من جعل الحكومة المنتخبة تقع فى شرك معد لها جيدا لايجاد الذريعة المناسبة للعودة إلى سياسة ضياء الحق : ـ الاختيار بدلا من الانتخاب وتعيين حكومة تظل تتعهد إلى مالا نهاية بعودة الديمقراطية .

ومن الصعب ان نفسر قبول بينظير للسلطة فى ١٩٨٨ اولا بأنه كان بدافع للوصول لمنصب رئيسة الوزراء باى ثمن وبمنطق : « ان اكون رئيسة للوزراء لسنة او اثنتين ، افضل من ألا أكون على الاطلاق » وقد اعتادت بينظير مقارنة نفسها بكوارازون أكينو ، غير ان أعداء اكيون من شباب الجيش ، إنما هم من المتهورين وذوى شخصيات لا تقارن برجال بيشاور وكراتشى المنظمين ذوى الايمان الشمولى بتفوق المسلمين ، كما انهم فى النهاية يعتنقون اراء افضل من تلك السوفيتية البنجابية التى يتميز بها انداد بينظير . (حوالى ٦٥٪ من الباكستانيين ينحدرون من أصول تنتمى لاقليم البنجاب الصغير نسبيا ويحتفظون ببقية البلاد تحت سيطرتهم)

باختصار ، لقد ثبت ان حلم بينظير فى ان تصبح أكينو الباكستانية كان ضربا من الأوهام . فقد كان من المغالطة ان تعتقد انه بامكانها ان تخدع مؤسسة ذات جذور قوية كتلك التى ورثها خلفاء ضياء الحق عنه ، وهذا هو ما اعتقدت انها قادرة على عمله فى حين كان الواقع امرا مختلفا تماما .

لقد كان تقلدها لمنصب رئيسة الوزراء نوعا من العبث ، ففى تلك الظروف ، كان من السابق لأوانه ان تتقلد ذلك المنصب الذى كان من الممكن ان يقع فى يدها كثمرة كاملة النضج لو أنها انتظرت اربعة او خمسة اعوام اخرى . ولكى يكون هناك معنى لتصبح رئيسة

للوزراء ، فان الامر يتطلب الانتظار لفترة أطول إذا ما كان مقدرا لها أصلا أن تستعيد المنصب من جديد . لقد قامرت بينظير في الواقع ، وخسرت ما كانت تعتبره ميلادها الحقيقي . لقد بنيت فكرة أكينو الباكستانية على قياس خاطىء . فقد انهار نظام ماركوس البالي نتيجة لثورة شعبية اشتركت القوات المسلحة في الجزء الاكبر منها ، بل وكان لها القيادة فيها ، في حين مات ضياء الحق فجأة تاركا وراءه هيكلا صلبا للسلطة . ولم تكن « اللحظة التاريخية » للديمقراطية قد أتت بعد في عام ١٩٨٨ ، ولا يبدو انها قد اتت أيضا في عام ١٩٩٠ .

لقد جاء تعيين غلام مصطفى جاتوي كرئيس لمجلس الوزراء المؤقت بمثابة استهزاء بالعملية الديمقراطية ، فلم تخل الطبقة السياسية الباكستانية أبدا من انتهازيين ، وما جاتوي إلا نموذج واضح لهؤلاء . فقد كان أحد أقرب ثلاثة للراحل ذو الفقار علي بوتو . وقد تصادم طموح جاتوي مع طموح كل من رئيس الوزراء السابق ثم ابنته من بعده ، فانضم فيما بعد إلى القوى المناهضة لبينظير . وفي عهد ذو الفقار علي بوتو كان جاتوي يحسب على الجناح اليساري ، ولكنه سرعان ما اصبح يحسب على أقصى اليمين حينما انضم الى معسكر ضياء الحق . وحينما انشق عن حزب الشعب الباكستاني . رحب الاسلاميون بتلك الخطوة أملا في ان يجر وراءه جماهير كبيرة من اتباعه . غير ان ما حدث هو ان عددا قليلا فقط هو الذي هجر حزب بينظير آنذاك . ولم يستطع جاتوي ان يحتفظ بقاعدة شعبية صلبة ، وكانت فرصته في الفوز في الانتخابات ضئيلة حتى في دائرته ، ولولا بارقة الامل الوحيدة التي تمثلت في الجيش لما كانت هناك آية فرصة امام جاتوي ليقود العملية « الديمقراطية » .

لقد كان « الانقلاب الدستوري » بحق بمثابة ضربة قاسية للديمقراطية الباكستانية . فاليوم تسعى كل الاطراف ـ حتى بينظير نفسها ـ نحو الديمقراطية بحماسة أقل . لقد أصبح الأمر برمته بالنسبة لبينظير مسألة « كرامة » فقد دخلت السجن من قبل ، وأي سجن جديد سوف يعضد من موقفها ازاء الجماهير بصرف النظر عما إذا كانت التهمة هي التبديد المالي أو أية جريمة أخرى . فسوف يظل ابتاعها يبجلونها ويصفونها بانها كانت ضحية للقهر السياسي .

باكستان الممزقة بين الديمقراطية والتركات السياسية الموروثة . حملة إجاز ضياء الحق ضد بينظير بوتو : ـ

شهدت باكستان انتخابات عامة في ٢٤ اكتوبر الماضي . ومن المتوقع ان يكون المتصارعان الرئيسيان على السلطة رئيسين سابقين ليسا على قيد الحياة : ـ ذو الفقار علي بوتو وضياء الحق . أعدم الاول في ٤ أبريل ١٩٨٤ ، في حين مات الثاني في حادث طائرة غامضا في ١٧ أغسطس ١٩٨٨ . فازت بينظير ابنة الاول في انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ ،واصبحت رئيسة للوزراء ، ولكن سرعان ما أطيح بها في ٧ أغسطس من هذا العام على يد الرئيس غلام أسحق خان الذي اتهمها بالفساد وعدم الكفاءة . غير انها لا تزال المرشح الاكثر شعبية والمتوقع ان يفوز في الانتخابات القادمة مرة اخرى .

ويرجع الانحسار الطفيف في شعبية بينظير بين القطاعات الاكثر فقرا ـ خاصة أهل الريف ـ إلى غياب عنصر الزعامة القوية لدى الاغلبية العظمى من الباكستانيين ، غير أن تلك الزعامة الواعدة توشك ان تطفو على السطح . فإجاز الحق هو ابن الدكتاتور العسكري السابق ضياء الحق الذي أطاح بوالد بينظير في ١٩٧٧ ثم اعدمه بعد ذلك . ومن المفهوم بالطبع انه لا يوجد ود بين بينظير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني وإجاز الحق زعيم جامعة المسلمين إلا ان هذه الاحزاب السياسية لا تعني في الواقع إلا القليل ، فما هي إلا عجلة لقيادة السلطة . ما يهم في الحقيقة هو شخصية هذين الزعيمين الشابين ـ كلاهما في الثامنة والثلاثين من عمره ـ والميراث الذي يمثله كل منهما .

ان اجاز الحق ، الذي لم يعين إلا أخيرا في مُنصب المدير التنظيمي لجامعة المسلمين ، والذي تفوق على زعيم الحزب نواز شريف ، يمثل في الواقع تحايلا على أسلوب بينظير السياسي من أوجه عدة . فعادة ما تلتقط له الصور بحيث تكون صورة والده في الخلفية ، وهو في نفس الوقت يشبه اباه إلى حد كبير . لقد كانت أهم شعارات حزب الشعب الباكستاني دائما : ـ « بينظير صورة مطابقة لوالدها الراحل علي بوتو » .. « بوتو الشهيد » . وكانوا يشرحون ذلك بانه « موت شهيد من أجل الدفاع عن المضطهدين » ومن ثم يصفونه بانه « شهيد الاسلام » لقد ظلت جماهير حزب الشعب الباكستاني تحتفظ برؤيتها الخاصة للاسلام ، ولم تعتبر نفسها أبدا أقل تدينا من معارضيها المتشددين .

اما الأن ، فان اجاز الحق يصور والده على أنه الشهيد الحقيقي ، وعلى أنه الزعيم الذي مات في سبيل الاسلام لانه خاض « حربا مقدسة » في افغانستان ، وكافح من أجل أسلحة بلاده . وفي الذكرى الثانية لرحيل ضياء الحق ، قام ابنه باحياء الذكرى حاشدا ٥٠ الفا في جامع اسلام أباد الرئيسي . ومن حيث العدد ، لا يمكن مقارنة هذا الرقم بعد بتلك الحشود الهائلة التي تزور قبر ذو الفقار بوتو في اقليم السند الجنوبي . غير انها على أية حال بداية لا بأس بها لتجمع مضاد ـ يجمع اليمنيين لبكاء ضياء الحق على حين يبايع اليساريون طيف ذو الفقار علي بوتو . ونادرا ما توجه الانتقادات ضد المرشح الاخر شخصيا . فعلى العكس ، يتهم اجاز « أسرة بوتو » بانها لم تخلص للاسلام ولا لباكستان . وبنفس الطريقة تتهم بينظير « زمرة ضياء الحق » بانها كانت متعطشة لدم الشعب .

ولتفسر ظاهرة التركة السياسية الصلبة الثقافية الوثيقة بين الهند وباكستان (إذ انفصلت الدولتان فى ١٩٤٨) لقد ظلت أسرة نهرو تلعب دورا مسيطرة فى السياسة الهندية رغم الانتكاسات الوقتية التى منى بها راجيف غاندى ـ حفيد رئيس الوزراء السابق جواهر لال نهرو . اما المجتمع الباكستانى ـ الاكثر غرقا فى العداءات بالمقارنة بالهند ـ فانه يبدو الان وكانه قد أخذ زمام الريادة فى تلك الظاهرة .

وقد يفوز اجاز الحق فى النهاية على بينظير بوتو بين الطبقة الوسطى الحضرية التى تمثل الارثوذكسية الاسلامية ـ وربما الاصولية الاسلامية ـ وذلك لسبب بسيط يتمثل فى ان بينظير « امرأة » ، فى الوقت الذى لم يكف خطباء المساجد عن إدانة حزب الشعب الباكستانى لخضوعه لزعامة امرأتين : أرملة بوتو : ـ نوسسترات ، وابنته بينظير . غير انه سوف يكون من المستحيل التخلص من شبح شعبية على بوتو فى المناطق الريفية وبين سكانها المعدمين وربما اكثر من ذلك بين البروليتاريا الحضرية .

ومن ناحية اخرى ، يحظى إجاز بتأييد الأطراف الاكثر قوة : ـ الجيش والبيروقراطية ، وهى القوى التى تحالفت فيما بينها وحكمت باكستان فى معظم الاوقات . لقد اصبح اجاز مقربا ـ بحكم عمله فى البنوك ـ للاثنتين والعشرين اسرة الاكثر غنى والتى وصفتها بينظير بالاستغلالية . وهم الان يقودون حملة انتقامية ضد من اسموهم « الدستة القذرة » ، فكان تحويل اقرب اتباع بينظير للمحاكمة بتهمة المحاباة والفساد لابعادهم عن المسرح السياسى ، أحد التكتيكات التقليدية فى السياسة الباكستانية .

« الابنة الذكية » ، « الابن الحاذق » ، الاسر الاثنين والعشرين » ، « الدستة القذرة » . ان السياسة الباكستانية الطقوسية حافلة بالكثير من الرموز المؤثرة التى تخاطب الجماهير الساذجة غير المتعلمة (حوالى ٨٠٪)

لقد درس كل من بينظير وأجاز فى الولايات المتحدة . درست بينظير العلوم السياسية بينما درس اجاز ادارة الاعمال . كلاهما بهى ألطلعة ، حسن المظهر ، أشبه بنجوم السينما ، يجيد الخطابة والادارة . غير انه من غير الوارد حتى الان ان يصلا إلى اتفاق فيما بينهما . فكلاهما ذو تركة موروثة وعداء تاريخى تجاه الاخر مما لا يسمح لاى منهما بالمبادرة بعقد صلح على العكس ، يتهم إجاز منافسته بينظير بانها التى خططت لحادث الطائرة التى راح ضحيته والده . لقد اثبت المحققون فى الحادث ان الجنرال قد اغتيل وان حادث الطائرة لم يكن من قبيل القضاء والقدر . ولكن الشكوك اتجهت وقتها إلى جهاز المخابرات الافغانى التابع لحكومة افغانستان العميلة للسوفييت . فى نفس الوقت ، هناك بعض الادلة التى تؤكد ان الجنرال السنى قد وقع ضحية للصراع السنى الشيعى .

لقد اتهم الخومينى ضياء الحق بانه « أداة فى يد الامريكان » ولاشك فى ان أسرة بوتو قد ابتهجت لموت الدكتاتور العسكرى ، فكان شعار بينظير فى الانتخابات « الثأر لوالدى » مثلما هو شعارها الآن « اثور لكرامتى » بعد ان أطيح بها من رئاسة الوزراء بغير حق .

وحينما سئل إجاز عن النموذج الذى يتصوره لدوره السياسى اشار إجاز إلى نموذج والده اولا ثم رونالد ريجان ثانيا ، ثم الرئيس بوش ثالثا ، ثم ميخائيل جورباتشوف رابعا . ان اجاز الحق هو بحق ابن للجنرال الراحل ضياء الحق فى اجادته لفن الخداع .

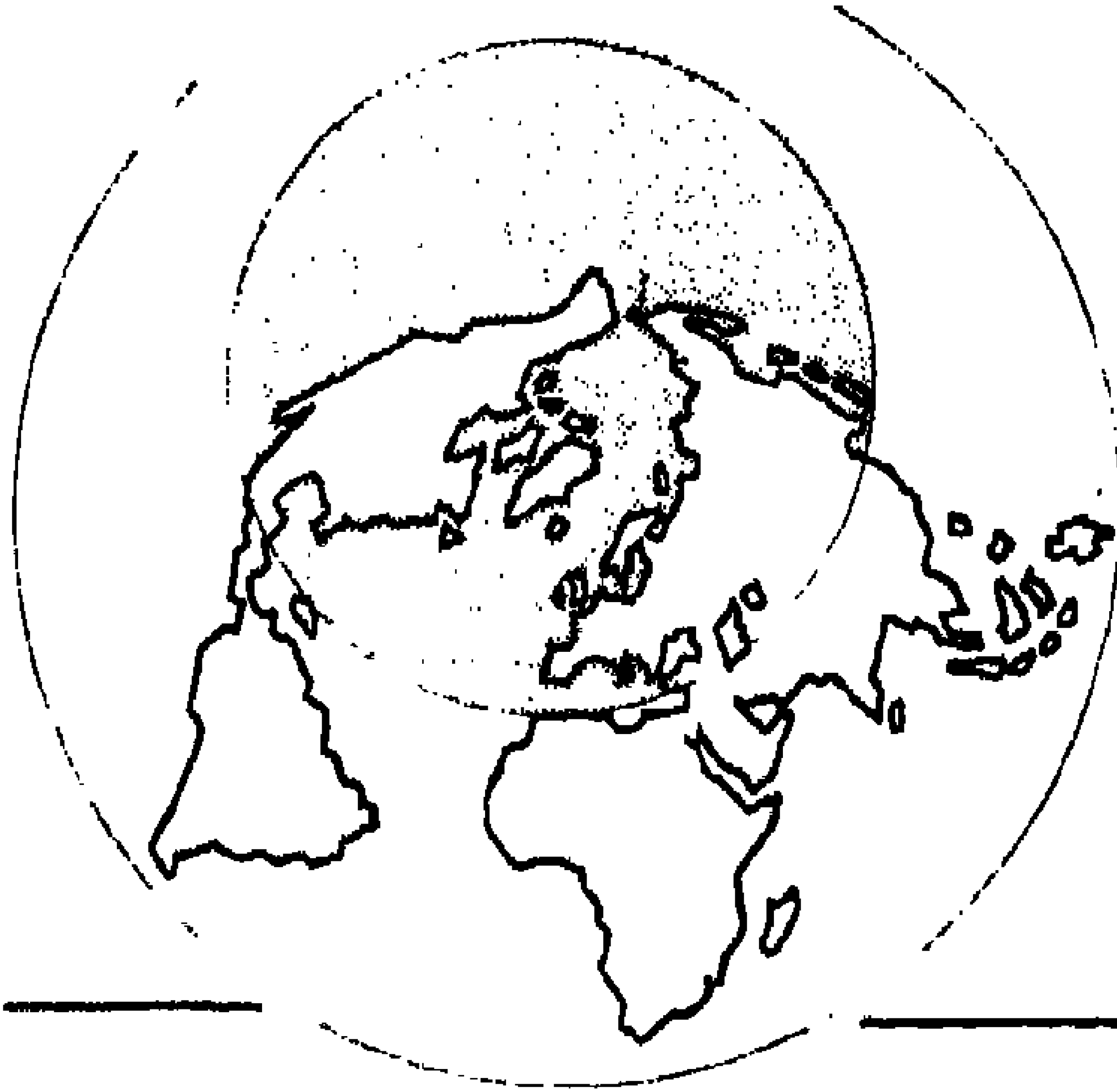
تتحدث بينظير بتوتو عن نفسها باعتبارها النسخة الباكستانية لكورازون اكينو ، بينما يميل الكثير من الباكستانيين للنظر لاجاز الحق على انه شبيه رئيس هاينى ولكن كيف يتصور هو نفسه ؟ هذه هى القضية .

فى كلتا الحالتين ، فى الواقع ، يبدو الارث السياسى اكثر اهمية من الديمقراطية ، ولكن ماذا تكون الديمقراطية . اذن مادام أنصار بوتو يقدمونها على انها الديمقراطية الاشتراكية فى حين يقدمها انصار ضياء الحق على انها الديمقراطية الاسلامية .

فى العالم الثالث الذى يحتويه الاستقطاب السياسى ، تقف باكستان لتدعو بقوة إلى توحيد صفوف الاسلام ، فى حين انها فى الواقع اكثر تلك المجتمعات استقطابية على الاطلاق . □

ترجمة منار الشوربجى

تقرير



استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب

السفير : أحمد طه محمد

ترجع فكرة تعاون الجنوب / الجنوب الى أحقاب سابقة ، حين بدأت تجمعات من الدول النامية ، خاصة الدول المجاورة بعضها لبعض ـ تحاول تحقيق تعاون اقتصادى محدود فيما بينها ، وكان الهدف الرئيسى من هذا التعاون هو تيسير التجارة بين كل من هذه التجمعات والتجارة الدولية ، وبصرف النظر عما حققته هذه المحاولات والتجارب من نجاح أو فشل ، إلا أن الفكرة فى حد ذاتها أخذت تنشط بحيث تبلورت فى التطبيق لتشمل سائر دول العالم الثالث فى شكل ما أطلق عليه اسم « التعاون الاقتصادى بين الدول النامية » ، ثم بدأ تقنين الفكرة فى اجتماع لوزراء الخارجية فى (جورج تاون) وتم تبنيها فى مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى انعقد فى الجزائر عام ١٩٧٣ .

وفى اجتماع (جورج تاون) تحددت أربعة مجالات للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، كما تم تحديد إطار بمقتضاه تقوم مجموعات من الدول المنسقة بالدراسة التفصيلية للمجال الذى خصص لها ، وتضمنت المجالات الأربعة التعاون الدولى للتنمية الاقتصادية ، والتجارة والنقل والصناعة ، والناحية المالية والتعاون النقدى ، والتنمية العلمية والفنية .

ثم تزايد عدد المجالات لتعاون الجنوب / الجنوب . بحيث أصبح يضم ـ بالاضافة الى هذه المجالات الأربعة ـ التعاون الفنى والخدمات الاستشارية ، والغذاء والزراعة والثروة السمكية ، والمواصلات السلكية ، والتامين ، والصحة ، وتنمية العمالة والموارد البشرية ، والسياحة ، والطاقة ، والموارد الأولية ، والبحث والاعلام ودور المرأة فى التنمية .

ومنذ ذلك الوقت ، أخذت دول العالم الثالث تركز اهتمامها على تعاون الجنوب / الجنوب ، وبرز تكثيف هذا الاهتمام فى مجموعة حركة عدم الانحياز ، وكذلك بالنسبة لمجموعة السبعة والسبعين ، التى عقدت إجتماعا هاما لها بالقاهرة فى أغسطس عام ١٩٨٦ ، ابرزت فيه تأكيد هذا الاهتمام فى (إعلان القاهرة) الذى صدر عن هذا الاجتماع والذى رسم معالم هذا التعاون ، ثم جاء مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذى انعقد فى هرارى فى زيمبابوى ، حيث صاغ من جديد مضمون الفكرة وطالب بخطة متكاملة للسير قدما فى تعاون الجنوب / الجنوب .

أسس التعاون فى (إعلان القاهرة)

وفى (اعلان القاهرة) أكدت مجموعة السبعة

والسبعين بصفة رسمية التأييد الكامل والثابت للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية والالتزام به ، مع التمسك بمبادىء وأهداف وإطار هذا التعاون المستلهمة من المؤتمر التاريخى الذى سبق عقده بالقاهرة عام ١٩٦٢ لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية . كما أكد الاعلان أن التعاون الاقتصادى ، فيما بين الدول النامية قد تحول على مر السنين إلى حقيقة ملموسة تجسدت فى مفاهيم مبتكرة تقوم على مبدأ الاعتماد الجماعى على الذات ، وتبلورت هذه المفاهيم فى أهداف محددة ، كما ترجمت الى برامج ومشروعات مفصلة فى عديد من قطاعات التعاون الاقتصادى .

وبعد استعراض تنفيذ برنامج كاراكاس ، أكدت المجموعة فى (إعلان القاهرة) على ضرورة تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية على أساس يكفل لهذا التعاون مقومات الاستمرار والدعم الذاتى والتمويل الذاتى ، واتفقت دول المجموعة على إدراج أهداف وأولويات التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية والبرامج والمشروعات المعدة لتطوير هذا التعاون ضمن الخطط الانمائية والسياسات الوطنية للدول الأعضاء ، مع المطالبة بإعداد جدول للأولويات فى كل قطاع على حدة ، مع إبراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطلاقا من معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشروعات للاستمرار وجدواها الاقتصادية .

وطالبت مجموعة السبعة والسبعين بتشجيع المشاركة من جانب الهيئات غير الحكومية وبالسعى لتحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية ، وذلك من خلال تدابير ، منها وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة ، مع الاهتمام الخاص بتطوير أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية .

كما طالبت المجموعة بالقيام بمفاوضات من أجل توفير البنية الأساسية الضرورية المؤسسية والسياسية ، وذلك فى مختلف المجالات النقدية والمالية والتجارية والصناعية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، وتوفير القاعدة النقدية والتمويلية اللازمة للتوسع فى التدفقات التجارية فيما بين الدول النامية ، بما فى ذلك التجارة بين المنظمات التجارية الحكومية وتعزيز الاطار المؤسس فى مجال السلع الأساسية على أن يشمل ذلك اتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ومجموعات التشاور ، حسبما يقتضى الأمر ، وذلك بهدف تحسين ظروف السوق وتحقيق حصيلة أكبر من صادرات السلع الأولية التى تهم هذه الدول مع اعداد مشروعات مشتركة لاستخدام الموارد الطبيعية وتعزيز الطاقات الانتاجية ، بما فى ذلك اقامة المشروعات المشتركة ، وكذلك تعزيز تدفق المعلومات اللازمة لدعم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية وتيسير الحصول عليها ، وذلك من خلال الاعتماد على شبكات المعلومات المتوافرة فى اطار منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، والافادة الكاملة منها ، وانشاء شبكة معلومات متعددة القطاعات .

كذلك أبرزت المجموعة اهمية الافادة من الطاقة الكاملة للتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية فيما بين الدول النامية ، وضرورة اشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب فى الدول النامية اشراكا متزايدا فى تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، من خلال الشبكات المناسبة والأساليب الأخرى مع التوسع فى تبادل التكنولوجيا والخبرات فى كافة المجالات ، سعيا الى تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، مع ضرورة اعطاء أولوية للأغذية والزراعة ولمعالجة الموارد الزراعية والمعدنية ، مع تأكيد أهمية تعزيز قدرات التكنولوجيا لهذه الدول ، وتوسيع نطاق التعاون فيما بينها فى الأنشطة العلمية لمنظمة الأمم المتحدة من خلال برامج ومشروعات محددة ، والاستمرار فى التمسك بمبدأ التكافؤ والفائدة المتبادلة واعطاء الاعتبار الواجب لمنح معاملة خاصة للدول الأقل نماء .

وتأكد فى (إعلان القاهرة) أهمية الترابط بين السلام والتنمية والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، واهمية حل كافة المنازعات بين الدول النامية بالطرق السلمية والاتفاق على تعزيز الأنشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب هذه الدول ، وذلك من خلال وسائل ، منها زيادة وعى الشعوب فيها بإمكانات التعاون بينها وفوائده المتبادلة وزيادة مشاركتها فى تنفيذ برامجه ومشروعاته .

انشاء (لجنة الجنوب)

وقبل انعقاد قمة عدم الانحياز فى ١٩٨٦ ، دارت مناقشات غير رسمية بين بعض القادة من رجال السياسة والمثقفين فى دول الجنوب بهدف انشاء لجنة للجنوب ، وتشكلت فى اجتماع دولى عقد فى ماليزيا مجموعة لاعداد الترتيبات الاولية لانشاء هذه اللجنة برئاسة رئيس وزراء ماليزيا ـ ماهاتير بن محمد ـ حيث تم اتخاذ المبادرة الأخيرة فى التفكير فى انشاء اللجنة ، بعد اجتماع نظمته (مؤسسة العالم الثالث) والمعهد الماليزى للدراسات الاستراتيجية والدولية ، وأعلن رئيس وزراء ماليزيا خطة إنشاء اللجنة أمام مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز فى سبتمبر عام ١٩٨٦ ، كما أعلن أن جوليوس نيريرى الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا قد قبل رئاسة هذه اللجنة .

وفى ٢٧ يوليو ١٩٨٧ ، أعلن نيريرى فى دار السلام تشكيل اللجنة وتعيين الدكتور/مانموهان سينج سكرتيرا عاما لها ، وكان يعمل قبل ذلك نائبا لرئيس لجنة التخطيط

الهندية ، ثم بدأت لجنة الجنوب عملها كمؤسسة مستقلة يعمل أعضاؤها بصفتهم الشخصية لمدة ثلاثة سنوات . وتم تمويلها من مساهمات الدول النامية ، وأنشأت اللجنة سكرتارية لها فى جنيف بمساعدة من حكومة سويسرا حيث بدأت تعمل منذ أول أغسطس عام ١٩٨٧ .

وقد ضمت اللجنة فى عضويتها ـ بالاضافة الى الرئيس والسكرتير العام ـ سبعة وعشرين من الأساتذة والخبراء والمثقفين ، مجموعة منهم من الدول الأفريقية ـ من مصر وموزامبيق وكوت ديفوار والسنغال وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر وتنزانيا ، والأخرى من الدول الأسيوية ـ من الفيلبين وسريلانكا والهند والصين وماليزيا وأندونيسيا والكويت والباكستان ، ومجموعة ثالثة من أمريكا اللاتينية ـ من البرازيل والأرجنتين وأورجواى والمكسيك وفنزويلا وجيانا وجاميكا وكوبا ـ كما اشترك فى عضويتها خبير من يوغوسلافيا .

خطة عمل اللجنة

وفى اجتماع عقد فى كوالالمبور فى ماليزيا ، اتفقت اللجنة ـ على خطة عملها التى تضمنت وضع تحليل لخبرات التنمية الوطنية فى الجنوب وتصور شامل للمستقبل ، بما فى ذلك تقديم المقترحات لاعادة تشكيل استراتيجيات النمو لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والتنمية ، مع الاهتمام بمشكلات الفقر والجوع واشباع الحاجات الانسانية الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتصنيع العالم الثالث .

كما تضمنت الخطة ضرورة تحليل البيئة العالمية ، على أساس الآثار التى تحدثها التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، ودراسة انعكاسات هذه الآثار على الجنوب وعلى تخطيط التنمية فى الجنوب ، وكذلك تضمنت الخطة تعاون الجنوب / الجنوب للاعتماد الجماعى على الذات ، بما يعنيه ذلك من الاهتمام بدراسة دور هذا التعاون فى توسيع رقعة الخيارات فى استراتيجيات التنمية ، وتحليل الخبرة المكتسبة من الخبرات الحالية والماضية لتحقيق التعاون على كل المستويات ، وبحيث يمكن التعرف على نواحى النقص والعقبات القائمة فى سبيل تعاون الجنوب / الجنوب ، واقتراح الاجراءات التى تساعد على التغلب عليها ولدعم الاستخدام الكامل للامكانات المتوافرة للاعتماد الجماعى على الذات فى الجنوب .

واشتملت الخطة فى الوقت نفسه على ضرورة تقييم العلاقات بين الشمال والجنوب وتحليل التطور الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى أساس هذا التقييم وتحليل المستقبل المحتمل للبيئة والظروف العالمية وانعكاسات ذلك على التنمية يمكن للجنة بحث الوضع الحالى للجنوب فى علاقته مع الشمال وكيفية دعم صوت الجنوب ودوره فى تحقيق مساواة أكبر فى نظام عالمى جديد .

اجتماعات وتقرير اللجنة :

وقد عقدت (لجنة الجنوب) مجموعة من الاجتماعات ، كان أولها فى سويسرا فى أكتوبر ١٩٨٧ ، وكوالالمبور فى ماليزيا فى مارس ١٩٨٨ ، والمكسيك فى أغسطس ١٩٨٨ والكويت فى ديسمبر ١٩٨٨ ، ومابوتو فى موازمبيق فى مايو ١٩٨٩ ، ونيودلهى فى الهند فى نوفمبر ١٩٨٩ ، ونيقوسيا فى قبرص فى مايو ١٩٩٠ ، وهافانا فى كوبا فى يوليو ١٩٩٠ ، وكراكاس فى فنزويلا فى أغسطس ١٩٩٠ ، ثم فى أروشا فى تنزانيا فى أكتوبر ١٩٩٠ .

وانتهت اللجنة مؤخرا من وضع تقريرها فى عام ١٩٩٠ ، حيث تم عرضه فى كراكاس على دول أمريكا اللاتينية من أعضاء مجموعة الجنوب الخمسة عشر ، وعلى الدول الأفريقية الأعضاء فى المجموعة فى مدينة أبوجا بنيجيريا ، ومن المقرر أن يعرض على الدول الأسيوية الأعضاء فى المجموعة .

استراتيجية تعاون الجنوب / والجنوب

وقد أبرز تقرير اللجنة أن الدول النامية يتعين عليها الاتفاق على استراتيجية عالمية لتعاون الجنوب / الجنوب ، وأن هذه الاستراتيجية ينبغى أن تكون الأساس لدفع المزيد من التعاون الاقليمى المحدد ومن البرامج الوطنية للتعاون .

وذكرت اللجنة أن المجال السياسى يعتبر أهم مجالات مبادرات الجنوب / الجنوب وأن كثيرا من المبادرات فى المجال الاقتصادى تمخضت عن تجمعات سياسية ، كما هو الشأن بالنسبة لحركة عدم الانحياز ، وكذلك بالنسبة لمجموعة (الكونتادورا) لدول أمريكا اللاتينية ، التى انشئت بغرض منع الحرب فى أمريكا الوسطى ، وعندما أسهمت فى تحقيق هذا الهدف أدت الى انشاء (مجموعة ريو) التى تعمل الآن فى المجال الاقتصادى يضاف الى ذلك المثل الواضح المتمثل فى منظمة الصادق SADCC التى تعمل فى المجال الاقتصادى وكانت نشأتها نتيجة اهتمام دول المواجهة الأفريقية بدعم تضامنها فى النضال ضد نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا .

كما اشارت الى ان هناك اعتبارات منع المنازعات العسكرية والمفاوضات من أجل عقد الاتفاقات لنزع السلاح ، وهى اعتبارات تدعو كما هو واضح للتعاون فى المجال السياسى غير أن هذا التعاون ينبغى أن يتسع بحيث يتضمن التبادل بين الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية والهيئات غير الحكومية فى الجنوب .

وقد عملت لجنة الجنوب على تطوير وتنويع تعاون الجنوب / الجنوب ، واهتمت بأن تضمن الاستراتيجية المقترحة لهذا التعاون التعرف على المجالات العريضة التى يمكن أن يمتد اليها التعاون ، مع وضع الأهداف الطويلة الأجل التى ينبغى تحقيقها ، وفضلا عن مجموعة

من الأنشطة التى يجب القيام بها فى كل مجال فى الأمدين القصير والطويل مع ابرازها للاحتياجات والمشكلات العويصة ، واعطاء الفرصة لمزيد من توسيع وتعميق تعاون الجنوب / الجنوب .

وركزت اللجنة على مجموعة من المجالات التى تشكل أسس تعاون الجنوب / الجنوب وهى مجالات المالية ، والتجارة ، والصناعة والأعمال ، والخدمات ، والنقل والبنيـة الأساسيـة ، والأمن الغـذائى ، والعلم والتكنولوجيا ، والبيئة ، والاعلام والاتصالات فضلاً عن اتصالات الشعوب بعضها ببعض ، وشرحت بالتفصيل معالم أسس التعاون بين دول الجنوب فى كل من هذه المجالات .

الاهتمام بالموارد البشرية

وقد اعتبرت اللجنة أن المعرفة والمهارات هما من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ، ولو أن الشباب فى الجنوب حصلوا على التعليم العالى ونمت مهاراتهم ، فان ذلك يؤدى الى زيادة الامكانات الانتاجية للجنوب ودعم قوته فى الاقتصاد العالمى ، وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول فى الجنوب لها قدرات تعليمية كبيرة ، الا أن هناك نقصا كبيرا فى التعليم والتدريب فى كل الدول النامية ، خاصة فى العلوم والتكنولوجيا .

ويمكن لتعاون الجنوب / الجنوب أن يسهم فى معالجة هذا النقص ، الا انه على الرغم من أن نشاط حركة الطلاب بين دول الجنوب ضئيل ، خاصة فيما بين الأقاليم ، الا أن عددا من الدول قد قام ببرامج كبيرة فى مجال تبادل الطلاب ، كما أن مئات الألوف من الطلاب من الدول النامية يدرسون فى الشمال بتكاليف باهظة ، ومع تزايد عمليات التنمية فان الطلب على التعليم العالى وعلى التدريب فى الجنوب سوف يزداد ويتنوع بسرعة وسوف تجد الدول النامية من الصعب عليها تحمل نفقات دراسة عدد أكبر من الطلاب فى الشمال ، كما أن كثيرا من دول الجنوب سوف تجد نفسها غير قادرة على تهيئة الدورات التخصصية اللازمة فى معاهدها الوطنية ، ومن الطبيعى أن يؤدى عدم قدرة هذه الدول على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالى الى تحقيق آثار سيئة على التنمية فى عدد من الدول النامية[٩].

والواقع أن تعاون الجنوب / الجنوب يمكنه أن يخفف من هذه المشكلة من خلال الاستخدام الأكثر للتسهيلات التعليمية المتوافرة داخل الجنوب ، كما أن التعليم العالى فى الجنوب تكاليفه فى الجنوب أقل من الشمال ، ولا يعتبر مستوى هذا التعليم بأى حال فى الجنوب أقل من المستوى المتوافر فى الشمال ، كما أنه يعتبر تعليما أكثر ملاءمة لأوضاع الجنوب ، والطلاب الذين يتمون تعليمهم فى الجنوب من المتوقع أن يعودوا الى بلادهم ، وخلال فترة من الزمان ، فان من يدرسون فى الجنوب سوف يكونون رصيدا ذا قيمة لبلادهم ، كما سيشكلون لبنة فى دعم تعاون الجنوب / الجنوب .

وابرزت اللجنة أن تعاون الجنوب / الجنوب فى المجال التعليمى يمكنه أن يساعد على زيادة الموارد البشرية فى الجنوب ، وأن من الضرورى وضع برنامج فى هذا المجال لتوسيع رقعة الروابط التعليمية ، وللتمكين من زيادة تدفق الطلاب بين دول الجنوب ولهذه الدول حريتها فى المساهمة فى أى جزء أو أجزاء من هذا البرنامج ، وتتضمن المجالات التى يغطيها البرنامج التعليم فى العلوم الأساسية والهندسة والطب والصحة العامة ، والتدريب المهنى والفنى ، والتعليم فى مجال الاتصالات خاصة على المستويات الاقليمية ، وتنمية المهارات الادارية .

اقتراح سكرتارية للجنوب

وخلصت اللجنة الى ضرورة انشاء سكرتارية للجنوب تكون قادرة على معالجة الموضوعات التى تتضمنها المفاوضات الدولية ، خاصة ازاء مواقف الشمال ، بحيث لم يعد ممكنا لدول الجنوب الاعتماد على مستوى المساعدة الفنية التى تقدمها لمجموعة السبعة والسبعين سكرتارية (الانكتاد) فى نيويورك ومجموعات العمل التى تشكلها ، وخاصة من الناحية الأخرى وأن على دول الجنوب مواجهة الشمال المتحد والمنظم ، بل ان الدول المتقدمة تتمتع بمؤسسات وطنية واقليمية قوية ، ومن مظاهر ذلك اعتماد الغرب على الخدمات التى تقدمها منظمة OECD التى لها سكرتارية ضخمة وامكانيات وتسهيلات فنية ومالية كبيرة كما يجتمع ممثلو الدول الصناعية الكبرى بطريقة منتظمة على مستوى القمة لتنسيق سياسات هذه الدول .

وتتولى السكرتارية المقترحة للجنـوب معالجـة الموضوعات الخاصة بالتعاون بين الجنوب وتلك المتعلقة بالعلاقات بين الشمال والجنوب ، وينبغى أن تعمل فى خدمة مجموعة الـ٧٧ وحركة عدم الانحياز ، والقمة المنشأة حديثا للتعاون والمشاورات بين الجنوب / الجنوب ، فضلا عن خدمة الجنوب نفسه بوجه عام ، مما يتطلب أن يوكل لهذه السكرتارية المهام التى تمكنها من تحقيق اهدافها .

ومن هذه المهام أن تقوم السكرتارية بتقديم المعونة الفنية والتنظيمية للمبادرات والأعمال المشتركة للدول النامية ، ومساعدة هذه الدول فى جهودها من أجل معالجة الموضوعات القائمة فى المنظمات الدولية المتعددة ، وذلك عن طريق اعداد البحوث والخدمات الفنية اللازمة للمفاوضات والمباحثات حول تعاون الجنوب / الجنوب ، بما فى ذلك البدء بتطوير عملية التشاور من أجل تصفية الخلافات وتنمية الأشكال الأكثر فعالية للتعاون فى الجنوب .

ومن مهام السكرتارية أن تعمل على تحقيق مصداقيتها كمصدر للفكر الصادق حول موضوعات التنمية ، وابراز قدرتها على تشكيل موقف موحد

للجنوب ، كما أن عليها الاعداد لمواجهة مواقف الشمال والمؤسسات المختلطة التى يسيطر عليها الشمال ، فضلا عن تقديم التحليلات والأفكار وخيارات السياسات المبنية على الواقع والاحتياجات ووجهات نظر الجنوب ، بهدف مساعدة الجنوب فى تشكيل استراتيجياته فى موضوعات حوار الشمال/ الجنوب ، وتقديم المساعدات الفنية فى المفاوضات عند الطلب ، مع متابعة الأعمال والمساهمة فى تنفيذ القرارات ، وتصدر السكرتارية دورية سنوية عن تعاون الجنوب/ الجنوب تكون بمثابة مرجع معتمد ومصدر للمعلومات فى كل هذه الشئون .

وفى مجال تجميع ونشر المعلومات ، فعلى السكرتارية أن تشجع الاسهام فى عملها من جانب المصادر العديدة المتوافرة فى الجنوب كالأكاديميات والأحزاب السياسية ونقابات العمل وغيرها ، ودعم الاتصال فيما بين هذه المصادر ، وعليها أن تنشىء نظاما للاتصال للعالم الثالث ، ومركزا قويا للمعلومات والبيانات والوثائق ، وأن تجمع المعلومات عن التكنولوجيات والامكانات الفنية المتوافرة فى مختلف البلاد وتبادل الأفكار والخبرات ، بحيث يمكنها أن يكون لها دورها القيادى فى وضع برنامج لتنمية الموارد البشرية فى الجنوب .

وتكون السكرتارية هى مكان اللقاءات بين ممثلى الدول النامية ، حيث تقوم بحثهم على الاجتماع فيما بينهم سواء من الناحية غير الرسمية أو ترتيب اجتماعات رسمية لهم اذا استدعى الأمر ، وعليها على وجه العموم أن تشجع عادة العمل المشترك فيما بينهم ، كما تقوم السكرتارية بدور المراقب لتحليل وتفسير الأحداث والاتجاهات على مسرح العالم وتوضيح الانعكاسات المحتملة على الجنوب ، فضلا عن أنها يمكن أن تقوم بدور (اللوبى) لصالح الجنوب وذلك بالعمل عن قرب مع دول وتجمعات الشمال التى تتقارب مع الجنوب أو لديها مصالح تربطها به .

برنامج الأولويات

ولتحقيق تعاون الجنوب/ الجنوب ، اقترحت (لجنة الجنوب) برنامجا للأولويات طالبت فيه بالاسراع بوضع اقتراح انشاء سكرتارية للجنوب موضع التنفيذ ، وبأهمية مشاركة رؤساء دول وحكومات الجنوب فى مشاورات دورية منظمة ، واعتبرت ذلك خطوة هامة نحو تحقيق تنظيم للجنوب ، كما رحبت بقرار مجموعة دول الخمسة عشر لاجراء مشاورات على مستوى القمة حول التعاون بين دول الجنوب .

ولكى يكتب النجاح لتعاون الجنوب/الجنوب ، أبرزت اللجنة أن هذا النجاح يتوقف على توافر سياسات وطنية مؤيدة لهذا التعاون فى دول الجنوب فضلا عن تأييد شعوب هذه الدول ، ومن أجل هذا أبرزت اللجنة أن على كل دولة من هذه الدول أن تعكس فى خطط تنميتها وسياساتها الوطنية التزاما واضحا بتعاون الجنوب/ الجنوب ، وعليها أن توكل لاحدى الوزارات أو الادارات الحكومية مسئولية تنسيق العمل الخاص بهذا التعاون داخلها ، كما أن على كل دولة اقامة لجة وطنية لتقديم المشورة للحكومة ولحشد الرأى العام الداخلى لتأييد تعاون الجنوب/ الجنوب ، فضلا عن تنمية الاتصالات على المستوى الشعبى بين دول الجنوب .

وفى مجال الجهود من أجل تنمية الموارد البشرية للجنوب ، دعت اللجنة الى الافادة الكاملة من المعاهد التعليمية لمواجهة احتياجات دول الجنوب التى لا تتوافر لديها تسهيلات تعليمية خاصة بها ، وأن الأولوية لابد أن تعطى للتعرف وتطوير مراكز التعليم المختارة ، خاصة فى مجالات العلوم الأساسية والهندسة والطب والادارة العامة ودعت الى انشاء مؤسسة لمنح الجنوب لتسهيل حركة الطلاب والمدرسين والباحثين والاخصائيين الفنيين بين الدول النامية .

وفى مجال التعاون المالى ، أبرزت اللجنة أن الاهتمام الأولى يتعين أن يعطى لدعم المقاصة وترتيبات الدفع الاقليمية وشبه الاقليمية ، وكذلك بالنسبة لتسهيلات الائتمان للتصدير ، وطالبت بموقف منسق للدول النامية فى المؤسسات المالية المختلطة والبنوك الاقليمية بهدف الحصول على تأييدها لهذه الترتيبات ، مع تشجيع الوسائل التى من شأنها دفع هذه المؤسسات والبنوك لكى تلعب دورا أكثر فعالية فى التجارة المدعومة ماليا وغير ذلك من أشكال تعاون الجنوب/الجنوب فى هذا المجال .

كما طالبت اللجنة بانشاء منتدى للمدنيين حسب البيان الذى أصدرته اللجنة فى مارس عام ١٩٨٨ ، مع اقتراح انشاء بنك للجنوب ، والافادة من أطار تيسير ودعم كل أشكال تجارة الجنوب/ الجنوب التى قررها النظام العالمى لأفضليات التجارة وتوسيع وتعميق هذا النظام ووضع جدول وبرنامج عمل لتأكيد أنه بحلول العام ٢٠٠٠ يكون جزء كبير من التجارة بين الدول النامية مغطى بما قرره هذا النظام .

وطالبت اللجنة ، لدعم موقف الدول النامية فى الأسواق العالمية ، بأن يقوم المنتجون فى الجنوب بتقوية تجمعات المنتجين واقامة المزيد منها ، خاصة فى مجال الشاى والبن والكاكاو ، ووضع برنامج للتعاون فيما بينهم ، وأن على دول مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز تقديم العون والتأييد لهذه المبادرات .

ودعت اللجنة الى المزيد من التعاون بين قطاع الأعمال فى الجنوب ، على المستويات الثنائية والاقليمية وشبه الاقليمية ، وأن تقوم الدول النامية باتخاذ اجراءات قانونية وفنية ومالية لتشجيع المشروعات المشتركة وعقد الاتفاقات لنقل التكنولوجيا بين مؤسسات الأعمال فى الجنوب ، مع اعطاء معاملة تفضيلية للاستثمار وتدفق التكنولوجيا من الدول النامية الأخرى ، كما دعت الى تبنى تقنين لتشغيل شركات الجنوب المختلطة ولنقل

التكنولوجيا ، بما يحدد حقوق والتزامات كل الأطراف ، وكذلك دعت الى انشاء تجمع فعال لغرف الصناعة والتجارة فى دول العالم الثالث ، وأن تقوم مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز بانشاء لجنة تضم ممثلين عن الحكومات ورجال الأعمال فى الوقت نفسه للمتابعة المستمرة للتعاون فى مجال الأعمال .

ونادت اللجنة بالاهتمام بمتابعة الأمن الغذائى والموضوعات المتعلقة به ، وباتخاذ ترتيبات لتنسيق الغذاء المتوافر على المستوى الوطنى وانشاء احتياطيات جماعية للاغاثة فى مجال الغذاء ، ووضع برنامج طويل الأجل لمساعدة مد افريقيا باحتياجاتها الغذائية .

كما نادت اللجنة بوضع استراتيجية للتعاون العلمى يركز على الموضوعات ذات الأهمية التى يمكن للبحث والتجديد أن يقدم فيها فوائد كبيرة من خلال تجميع الموارد ، ودعوة مركز العلوم والتكنولوجيا لدول عدم الانحياز وغيرها من الدول النامية الى وضع برنامج لتنسيق البحث العلمى والتكنولوجى فى الجنوب فى المجالات الهامة المحددة ، وذلك بالتعاون مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم وغيرها من المؤسسات العلمية فى الجنوب ، مع اعطاء أهمية خاصة لتعزيز البحوث المشتركة فى المجالات الرئيسية التى تحتاج لتكنولوجيا عالية كمجال التكنولوجيا العضوية والعلوم المادية .

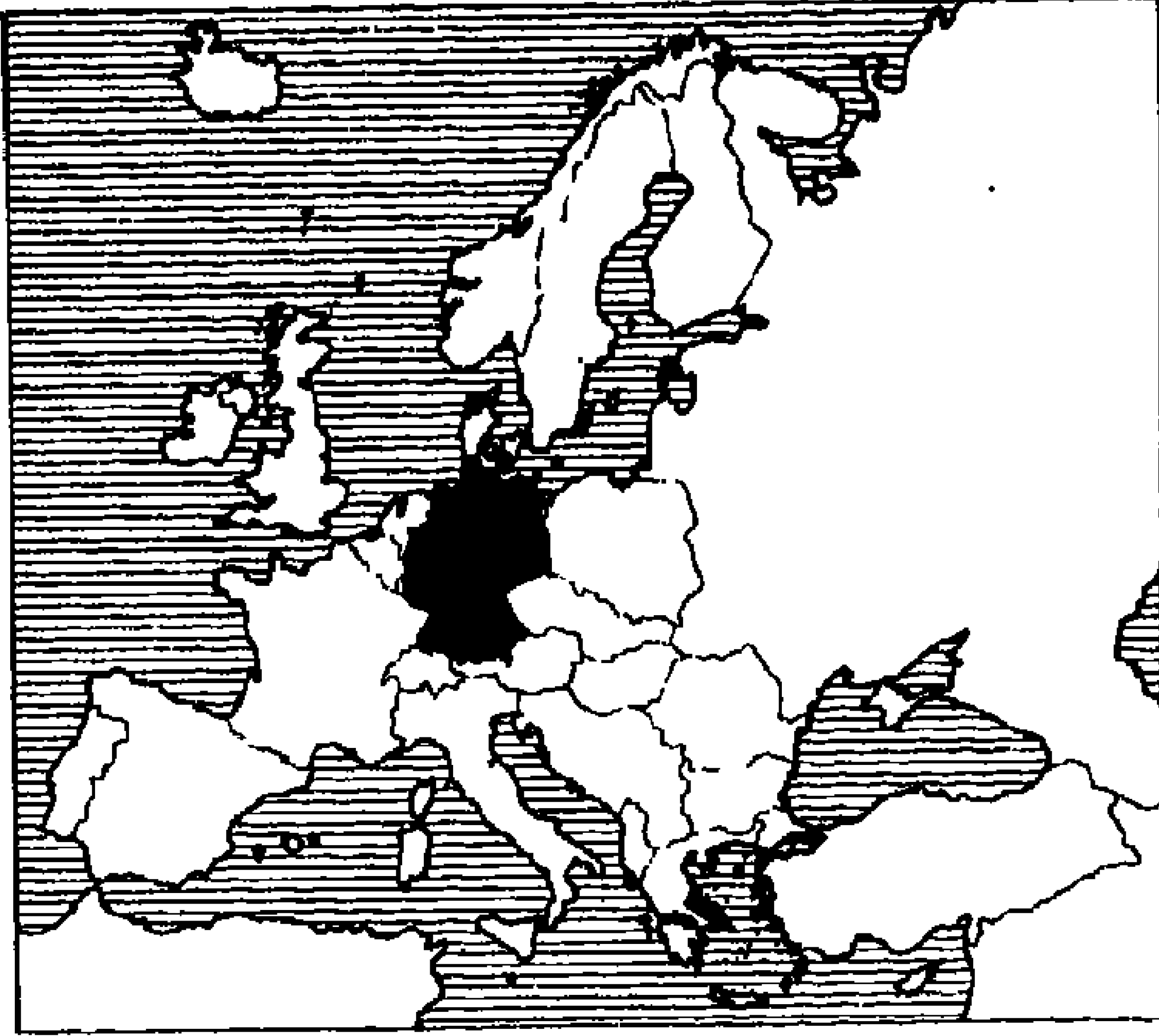
كذلك أبرزت اللجنة أهمية اتخاذ الاجراءات لزيادة فعالية مشروعات التعاون الاقليمية وشبه الاقليمية ، ودعم الترتيبات الحالية الخاصة بالتفضيلات فى مجال التجارة وانشاء المزيد منها ، مع تنشيط ترتيبات الدفع والمقاصة ، مع استكمال هذه المبادرات عن طريق التخطيط الاقليمى للاستثمار فى القطاعات المختارة بحيث تقوم كل مجموعة اقليمية أو شبه إقليمية ببحث الخيارات ووضع برنامج للعمل للتعرف على الأولويات الحالة واهداف تتحقق فى العام ٢٠٠٠ ، مع خطة طويلة الأجل تمتد الى هذا العام .

ولاشك أن الدول النامية فى الجنوب تحتاج الى تنظيم موحد لها ، يتبنى مواقف دول العالم الثالث ويسهم فى انجاح مستقبل العلاقات الدولية لهذه الدول فى فترة التسعينات وما بعدها ، ويضم هذا التنظيم مجموعة دول عدم الانحياز ودول مجموعة السبعة والسبعين ، وأن يركز التنظيم على كيفية الافادة من الأوضاع العالمية الجديدة والتكيف معها ، مع مواصلة التمسك بالمبادىء الأساسية لحركة عدم الانحياز ، والعمل على وضع استراتيجية جديدة لتحقيق مستقبل سياسى واقتصادى لدول الجنوب ، ويتطلب ذلك فى الوقت نفسه أن يعاد تقييم وتنظيم منظمات دول الجنوب فى ضوء التطورات السياسية الحالية وأثرها على التكتلات السياسية الدولية .

وازاء الاهتمام الذى برز لدى قادة دول الجنوب لدعم المشاورات والتعاون بين دولهم برزت قمة جديدة بين مجموعة خمس عشرة دولة لتحقيق هذا الهدف ، وفى الاجتماع الأخير الذى انعقد فى ماليزيا فى مايو ١٩٩٠ ، حث قادة وممثلو مجموعة هذه الدول على تشكيل أول تكتل للدول النامية ، واحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، كما طالبوا بمواجهة الأبعاد الخطيرة لأزمة ديون الدول النامية التى تعترض فرص النمو وتحسين مستويات المعيشة فى هذه الدول ، والواقع أن نجاح هذه المجموعة وزيادة فعاليتها سوف يسهم فى بلورة ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يهدف لتحقيق صالح دول العالم الثالث والافادة من الأوضاع التى أسفر عنها انتهاء الحرب الباردة فى عالم اليوم .

والواقع أن تقرير (لجنة الجنوب) يستحق التقدير للجهود التى بذلت فى وضعه واصداره ، وواضح مما خلص اليه من ضرورة انشاء سكرتارية للجنوب ، أن عمل اللجنة كان بداية ، ومهمتها كانت لدراسة وعرض الجهود التى بذلت على الطريق واستخلاص استراتيجية للعمل المستقبلى لتحقيق تعاون الجنوب / الجنوب ، مما يتطلب جهازا وتنظيما جديدا ، تعطى له الصلاحيات والامكانات لكى يكون عمله مثمرا وناجحا لتحقيق التعاون ودعمه وتأكيد استمراريته بين دول الجنوب . □

تقـــاريـــر



المانيا الموحدة بين البناء الداخلى والمتغيرات الدولية

د . ثناء فؤاد عبدالله

في الدقيقة الأولى من اليوم الرابع من اكتوبر ١٩٩٠ تم رسميا الاعلان عن إعادة توحيد دولة المانيا تحت علم واحد لتصبح أغنى الدول الأوروبية واكثرها تعداداً وعلى الرغم مما تبدو عليه المانيا اليوم من قوة ومهابة الا انها مختلفة عن المانيا الهتلرية التى نشرت الدماء فى ارجاء اوروبا ، وتتفادى ذلك النوع من المعارضة التى اثارتها المانيا فى اوروبا منذ قام بسمارك بتوحيد المانيا بالحديد والنار فى عام ١٨٧١ .

وفى يوم اعلان الوحدة الألمانية اكد المستشار الألمانى « هيلموت كول » فى رسالة وجهها الى دول العالم انه « لن ينطلق من الأراضى الألمانية مستقبلا سوى السلام » ولكول فلسفته الخاصة حيث يقول : أن الألمان ينشدون الغبطة والفرح ولم يعودوا يطيقون الاكتئاب وحمل الأعباء . ويؤكد كول ان السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة ترتكز على روح المشاركة وتوازن المصالح وان المانيا لن تتقدم بأى مطالب فيما يتعلق بأراضى الغير والتزامها بحدود مابعد الحرب العالمية الثانية .

واشار الى ان المانيا ستساهم فى قيام الأمم المتحدة بدورها الذى لاغنى عنه فى اقرار السلام فى العالم .

وازاء هذه النيات الطيبة والايجابية التى ابدتها الدولة الألمانية الموحدة ، فقد تراوحت ردود الفعل تجاهها بين الترحيب الشديد والفتور وخيبة الأمل ، فى الوقت الذى بدأت فيه هذه الوحدة من جانب واحد على الأقل فى الكشف عن مخاطرها المحتملة ، وعلى الرغم من اختلاف ردود الفعل العالمية تجاه الوحدة الألمانية فإن الترحيب بها كان هو السائد وكان فى مقدمة المرحبين بهذه الوحدة الرئيس الامريكى « جورج بوش » حيث صرح بأن توحيد شطرى المانيا هو النهاية الحقيقية للنزاع المستمر بين الغرب والشرق منذ خمسة واربعين عاما .

كما أشاد الزعيم السوفييتى ميخائيل جورباتشوف بالوحدة الألمانية ، وقال أنها نهاية للحرب الباردة وفاتحة لعهد جديد من التعاون بين الشرق والغرب فى اوروبا ، وقال الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » إن توحيد المانيا هو الحكم العادل للتاريخ الا أن رئيسة الوزراء البريطانية « مارجريت تاتشر » كشفت عن درجة اقل من الترحيب حيث قالت ان على الدول الأخرى فى اوروبا ضمان عدم سيطرة المانيا الجديدة على القارة الأوروبية وفى اسرائيل : صرح رئيس الكنيست الاسرائيلى بأن يوم توحيد المانيا هو يوم حزين لدى اسرائيل ، وقال رئيس الوزراء الاسرائيلى « اسحق شامير » إن اليهود لايستطيعون ان ينسوا الماضى .. الا ان هناك واقعا

جديدا يجب أن نعيشه .

الدولة الجديدة ومهمة المستقبل :

بعد توحيد المانيا ظهرت على الساحة علامات استفهام متعددة في مقدمتها هل ستكون دولة المانيا مواكبة للتغييرات السياسية الجديدة على الساحة العالمية ؟ هذا على الصعيد الخارجي اما على الصعيد الداخلى فقد لخص « تيوفيجيل » وزير المالية الالمانى مهمة المستقبل في انها عملية التوحيد الاقتصادى للبلاد . فبعد ان تم تنفيذ الوحدة النقدية في يوليو ١٩٩٠ وماأعقبه من اعلان الوحدة السياسية في ٤ اكتوبر ، يقف نحو ٧٨ مليون المانى على عتبة مهمة ضخمة هي التجديد الاقتصادى لثلث اقليم الدولة الجديدة فالمانيا الشرقية سابقا من الناحية الاقتصادية في حالة فقر وعجز وبطالة ويتعين على الجزء الغربى الغنى ان ينفق مايقدر بنحو مائة مليار مارك سنويا اى ٦٥ مليار دولار في الجزء الشرقى ، والواقع ان الجزء الغربى من المانيا يستمر ازدهاره ، فقد ارتفع الناتج الاجمالى القومى بنحو ٤ ٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ . ووجدت نحو ٦٦٠ الف فرصة عمل جديدة في الفترة من يوليو ٨٩ حتى يوليو ١٩٩٠ ، كما انخفض عدد العاطلين الى ١,٨ مليون عاطل وتتسع دائرة الطلب على السلع وعلى الصادرات والطلب الداخلى .

وعلى العكس من ذلك مازالت المانيا الشرقية سابقا تعانى من آثار اربعين عاما من الاقتصاد الاشتراكى الموجه ، ولذلك يتعين تحويل نحو ثمانية آلاف شركة الى القطاع الخاص . كما ان الانتاجية تبلغ ٤٠ ٪ فقط من الانتاجية في الجزء الغربى ، ولايزال نصف مليون عامل في الشرق بلا عمل

كما تشير التقديرات الى ان ٢,٥ مليون عامل على الأقل في المانيا الشرقية يتعين إعادة تأهليهم للقيام بأعمال جديدة . ولاتزال بون تعمل بصفة مبدئية بنظام القروض لتمويل تكاليف عملية الوحدة ، وقد قدم « فيجيل » للبرلمان ثلث الميزانية التكميلية للعام المالى ١٩٩٠ وهى ميزانية سوف ترفع صافى ماتقترضه بون هذا العام الى نحو ٦٧ مليار مارك ، ولايزال « فيجيل » يؤكد انه لن تكون هناك ضرورة كزيادة الضرائب ، ففى رأيه ان هذه التكاليف يمكن تحملها عن طريق عملية يقترن فيها قطع الدعم عن مناطق اخرى مع زيادة الدخل الضريبى المتوقع ان ينشأ نتيجة الازدهار الاقتصادى بالاضافة الى الائتمان ، ولكن المسئولين في دوائر الحكومة يعترفون بأن زيادة الضرائب اجراء لايمكن تجنبه ، وكان هناك اقتراح من جانب الخبراء رفضه فيجيل برفع الضريبة البترولية بمبلغ نصف مارك عن كل لتر وهو اجراء يمكن ان يزود بون على الفور بحصيلة تصل الى ٢٢ مليار مارك . ويدعم ثقة « كول » دراسة قام بها احد المعاهد الاقتصادية وخرج منها بأن نصف الشركات الألمانية الغربية تخطط للاستثمار في المانيا الشرقية بحلول نهاية سنة ١٩٩١

وقد انشئت بالفعل نحو ٢٨٠٠ شركة مشتركة خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٠ . ويقول « كول » ان برنامج الانعاش الاقتصادى الحكومى الحالى يمكنه تعبئة حجم استثمارى يصل الى خمسين مليار مارك وسوف تكون عملية اعادة البناء الاقتصادى لألمانيا الشرقية عملية ضخمة ، فقد اصبح الأسكان في المانيا الشرقية غير مقبول ، ولم تشهد شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات اى تطور خلال عشرات السنين كما ان محطات الكهرباء والمنشآت الصناعية افسدت التربة ومصادر المياه بصورة خطيرة ، وقد اصبحت الفجوة واسعة بين الأجور والخدمات الرفاهية الاجتماعية في جزئى المانيا لدرجة ان كثيرا من الخبراء يخشون استمرار هجرة الألمان من الشرق للغرب ولايمكن ان يمنع ذلك الا التوقعات بحدوث تغير سريع الى الأمن ولذلك فإن هيلموت هاوسمان وزير الاقتصاد يريد ان يتم اعلان المانيا الشرقية منطقة مخفضة الضرائب وذلك حتى يمكن اغراء المستثمرين ، وتعتقد حكومة كول ان جهودها سوف تنجح نظرا الى قرارها بإرسال مائة من افضل رجال الادارة الألمان الغربيين الى المانيا الشرقية سابقا للاسراع بعملية التحول الى القطاع الخاص ولبعث الحياة في الشركات ولتنفيذ استراتيجيات التنمية ، وتقوم الدولة في تحرك مواز بارسال مائة محام الى الجزء الشرقى للاسراع بعمليات اعادة الاراضى والمساكن لملاكها الحقيقيين والتى كان النظام الشيوعى السابق قد صادرها . ويتنبأ معهد الدراسات الاقتصادية في المانيا الغربية ان الاستقرار الاقتصادى في الجزء الشرقى سيبدأ من منتصف ١٩٩١ وانه حتى عام ٢٠٠٠ سوف يحقق نسبة نمو اقتصادى سنويا تبلغ ٧,٥ ٪ بالمقارنة بنسبة ٢,٥ ٪ في المانيا الغربية . بالاضافة الى ذلك يتوقع معهد الدراسات الاقتصادية ان الأزدهار الاقتصادى في المانيا الشرقية سوف يكون المحرك للنمو الاقتصادى في المانيا ككل وقال المعهد ان الايرادات الضريبية العالية ستنشأ نتيجة لهذا النمو الاقتصادى وسوف تغطى في السنوات الاولى ثلاثة ارباع عملية اصلاح اقتصاديات الجزء الشرقى . كما تنبأ المعهد بأن الفائض الضريبى سيغطى باقى التكاليف .

كول : مهندس الوحدة ، وخطوات الاندماج السياسى :

يقولون في بون ، أن كول تولى هندسة الوحدة الألمانية في زمن قياسى ، وإنتزع زمام المبادرة من خصومه الذين لم يخفوا تخوفهم من المضاعفات السياسية والمالية للوحدة التاريخية لشطرى المانيا ويقال أن كول لديه موهبة السلطة وإرادة أن يكون مستشارا . وهكذا رأى

الألمان وبقية العالم ـ مستشارا قادرا على تحمل المسئوليات ومصمما على وضع جدول زمنى للوحدة وجادا فى مساعدة الألمان الشرقيين على إجراء أول انتخابات حرة فى ١٨ مارس ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية أول يوليو وتنسيق الخطوات الاقتصادية المؤدية الى توحيد شطرى المانيا وحقق كول انجازه الأكبر عندما أقنع جورباتشوف فى يوليو بالموافقة على عضوية المانيا فى الأطلنطى بعد التوحيد . وبعد أثنى عشر يوما من تحقيق الوحدة الألمانية ، دعم الحزب المسيحى الديمقراطى الذى يتزعمه المستشار هيلموت كول نفوذه فى المناطق التى كانت تتكون منها المانيا الشرقية ، وإجتاح الانتخابات فى أربع من الولايات الخمس للجزء الشرقى وهى ميكلينبورج ، وسكسونيا آنهالت ، وتورينجين وبوامزيزج ، بينما حقق حزب الاتحاد المسيحى الاجتماعى توأم الحزب المسيحى الديمقراطى فوزا يمكنه من الحفاظ على أغلبيته المطلقة فى برلمان ولاية بافاريا ، ومع أن الحزب المسيحى الديمقراطى كان صاحب اكبر نسبة من الأصوات فى انتخابات الولاية الخامسة فى الجزء الشرقى وهى براندنبرج التى تحيط ببرلين ، الا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة فيها . وقد وصف كول إنتصاره فى ولايات الشرق الأربع بأنه يتيح للحزب موقعا جيدا للانطلاق فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى ٢ ديسمبر فى كل الولايات الألمانية بعد توحيدها وعدد ١٦ ولاية ، وذلك باعتباره مستشارا لألمانيا ، وأن تحول مجلس الشيوخ الفيدرالى لصالح الائتلاف الحاكم فى بون سيسهم الى حد كبير فى تيسير عمل الحكومة . ولم يحقق الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وهو حزب المعارضة الرئيسى الفوز الا فى ولاية براندنبورج وإن لم يحصل أيضا على الأغلبية المطلقة ، أما الحزب الديمقراطى الحر الذى ينتمى اليه « هانز ديتريش جينشر » وزير الخارجية فقد إستطاع بالكاد الحصول على نسبة الخمسة فى المائة التى تتيح له التمثيل فى البرلمان وهو ما فشل الحزب الجمهورى لأقصى اليمين عن تحقيقه وحصل تحالف حزب الخضر والأحزاب الصغيرة الأخرى على ٥,٦٪ من الأصوات بينما حصل تحالف اليسار بزعامة حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو الاسم الجديد للحزب الشيوعى فى الجزء الشرقى على ١٠,٨٪ ، وفى ولاية بافاريا حصل حزب يمينى جديد يرأسه احد جنود الصاعقة النازيين القدماء على اكثر من ٥ ٪ من الأصوات مما اتاح له الحصول على ١١ مقعدا فى برلمان بافاريا الذى يضم ٢٠٤ مقاعد ، بينما حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على ٣ ٪ فقط وقد اطلق عليه اسم الحزب الجمهورى .

ولا شك أن هذه النتائج فى مجملها تحمل مؤشرات ذات دلالة واضحة بالنسبة لانتخابات ٢ ديسمبر ـ خاصة وأن البرلمان الألمانى ـ كان قد عقد جلسة بعد إعلان الوحدة وإستجاب فيها لقرار المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بعدم دستورية قانون الانتخابات التى ستجرى على أساسه انتخابات الدولة الموحدة فى ديسمبر ، ووافق البرلمان على الغاء نسبة الـ ٥٪ التى كان يتعين على كل الأحزاب الحصول عليها قبل خوض انتخابات ديسمبر . والتى تعد أول إنتخابات تجرى فوق كامل التراب الألمانى منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية . وتشير كافة التوقعات وإستطلاعات الرأى أن الفوز سيحالف الحزب المسيحى الديمقراطى بزعامة كول ، وأن الهزيمة ستلحق بمرشح المعارضة الديمقراطية الاجتماعية لافونتين ، ونشر معهد أفيد الألمانى لاستطلاع الرأى دراسة جاء فيها أن الحزب المسيحى الديمقراطى سيفوز بنسبة كبيرة من أصوات الناخبين تصل إلى حوالى ٤٥٪ بينما لن تتجاوز النسبة التى يحصل عليها الحزب الديمقراطى الاجتماعى أكثر من ٣٤٪ ، كذلك تتوقع الدراسة التى تحترم ارقامها الأوساط السياسية والحزبية والاعلامية أن يفوز حزب جينشر الديمقراطى الحر بنسبة تقارب ٩٪ وحزب الخضر بنسبة لاتزيد على ٨٪ ، والجمهورى فى دخول البرلمان الألمانى .

الدولة الألمانية والنظام الدولى :

وفقا للمعايير المعاصرة لتحديد قوة الدولة والقائمة على عوامل الجغرافيا والسكان والاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية فإن المانيا الموحدة ستكون قوة عملاقة فى وسط القارة الأوروبية ، فإضافة الى المساحة والثروة المائية والأراضى الزراعية وعدد السكان وكثرة الجامعات والصناعات ، هناك تراث ضخم من التنظيم الادارى والاعتزاز القومى بالشخصية الألمانية . ومما لاشك فيه أن المانيا الموحدة ستؤثر فى التوازنات القائمة فى النظام الأوروبى والنظام الدولى بوجه عام . وقد يتراجع مشروع وحدة أوروبا الغربية ليتقدم مشروع وحدة القارة الأوروبية وسط تشجيع سوفييتى واضح . ذلك لأن دخول المانيا الموحدة فى الوحدة الأوروبية الغربية سوف يعطيها الزعامة الأوروبية ، وهذا ما تتجنبه كل من بريطانيا وفرنسا ، إذ من الطبيعى فى هذا الوضع أن تسيطر المانيا على السوق الأوروبية المشتركة وأن يتقدم المارك الألمانى على حساب الفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى وأن ينافس بالتالى أقوى عملتين فى العالم : الدولار الأمريكى والين اليابانى وإذا كان الفرنسيون والبريطانيون لايرحبون (تماما) بوحدة المانيا لانها المنافس التاريخى والتقليدى لهما ، فإنهما يميلان معا الى أن تدخل المانيا الموحدة فى منافسة إقتصادية ومالية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيحققان بالتالى نوعا من التوازن معها إضافة إلى بروز إتجاه فرنسى ـ بريطانى مشترك يدعو الى التنسيق الفعال بينهما لمواجهة القوة الألمانية الجديدة ، وقد تؤدى كل هذه الاحتمالات والتطورات المتسارعة الى أعادة النظر بجميع المشاريع الأوروبية المطروحة فى ظل

انتظار الجميع لنتائج الوحدة الألمانية .

أما على الصعيد الدولى فإن الولايات المتحدة لم تمانع فى الوحدة الألمانية بشرط ضمان عضوية المانيا فى حلف الأطلنطى ، وأن تبقى فى إطار التجمع الصناعى الرأسمالى الذى تقوده وذلك بغية الحد من النفوذ الألمانى وتوجيه القوة الألمانية بما لايتعارض مع السياسة الدولية للولايات المتحدة وبالمقابل تراجع الاتحاد السوفيتى عن مطالبه حيالى الوحدة الالمانية بسرعة فائقة . فمن المطالبة بحياد المانيا الموحدة ذات السيادة التامة الى إعلان جورباتشوف أن إنتماء المانيا إلى حلف شمال الأطلنطى لم يعد عقبة أمام تحقيق الوحدة الألمانية ، وفى ٩ نوفمبر وأثناء زيارة جورباتشوف لبون ، وقع الزعيم السوفييتى والمستشار الألمانى هيلموت كول اتفاقية للتعاون وعدم الاعتداء مدتها عشرون عاما وهى الاتفاقية التى وضعت أسس العلاقة بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الموحدة ، كما وقع الجانبان إتفاقيات أخرى بشأن التعاون فى المجالات الفنية والاقتصادية .. وجاء ذلك الموقف السوفييتى فى ظل تراجع دوره العالمى وسط إتجاه النظام الدولى الجديد نحو نظام القطب الواحد الذى تسيطر فيه الولايات المتحدة . ولكن هذا النظام الذى يدافع عنه البعض فى مسار النظام الدولى معرض للتغيير والتراجع لاعتبارات عديدة أهمها أن أنشغال أوروبا فى إعادة ترتيب أولوياتها وأوضاعها الأمنية والاستراتيجية سوف يفسح المجال الرحب أمام تنامى القوى الآسيوية فى اليابان والصين فضلا عن إتجاه المانيا الموحدة نحو بناء قوتها الذاتية وزيادة نفوذها الدولى ، إذ من المؤكد أن الدولة الألمانية الموحدة تحاذر الوقوع فى الخلافات الحادة مع أى طرف دولى ، فقد طمأنت المانيا جارتها بولندا إلى عدم الرغبة فى تعديل الحدود السياسية القائمة معها حاليا ، وتلك مسألة هامة بالنسبة لكل دول أوروبا الشرقية بمثل ما تهم الاتحاد السوفييتى ، كما وافقت المانيا على عقد مؤتمر دولى أوروبى من أجل بحث « النظام الجديد للأمن الأوروبى » وهو المؤتمر الذى عقد فى باريس فى ١١/١٩ وحضره رؤساء دول وحكومات ٣٤ دولة أوروبية إضافة الى كندا والولايات المتحدة ، ووصفه المراقبون بأنه القمة الحاسمة التى تأتى بعد أحداث تاريخية تمثلت فى الوحدة الألمانية ، وسقوط الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، والاستعداد لاستقبال أوروبا الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٢ ، وقام ممثلو الدول المشاركة فى المؤتمر ، والتى تشمل حلفى وارسو والأطلنطى بالتوقيع على اتفاقية لسحب وتدمير معظم الأسلحة التقليدية التابعة للقوتين العظميين على المسرح الأوروبى وهى أضخم معاهدة فى تاريخ الحلفين ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وإذا كان من المحتمل أن يمر النظام الدولى بمرحلة انتقالية تتعدد فيها الأقطاب الدولية بعد تحقيق الوحدة الألمانية ، كأن تبرز فى المجتمع الدولى قوى الولايات المتحدة والمانيا واليابان والصين والاتحاد السوفيتى وإن كانت الولايات المتحدة تتمتع بموقع قيادى مميز ، فالظاهرة الأساسية المرافقة للنظام الدولى فى عقد التسعينات هى « سرعة التحولات والمتغيرات الدولية » ولقد عبر جورباتشوف عن هذه المتغيرات فى تصريح له فى يوليو ١٩٩٠ بقوله « إن كل شىء يتغير .. نحن نعيش فى عصر ديناميكى ، وقد حدثت تطورات هائلة فى الشهرين الأخيرين ..» □

انتصار ساحق لكول وائتلافه فى أول أنتخابات المانيا الموحدة :

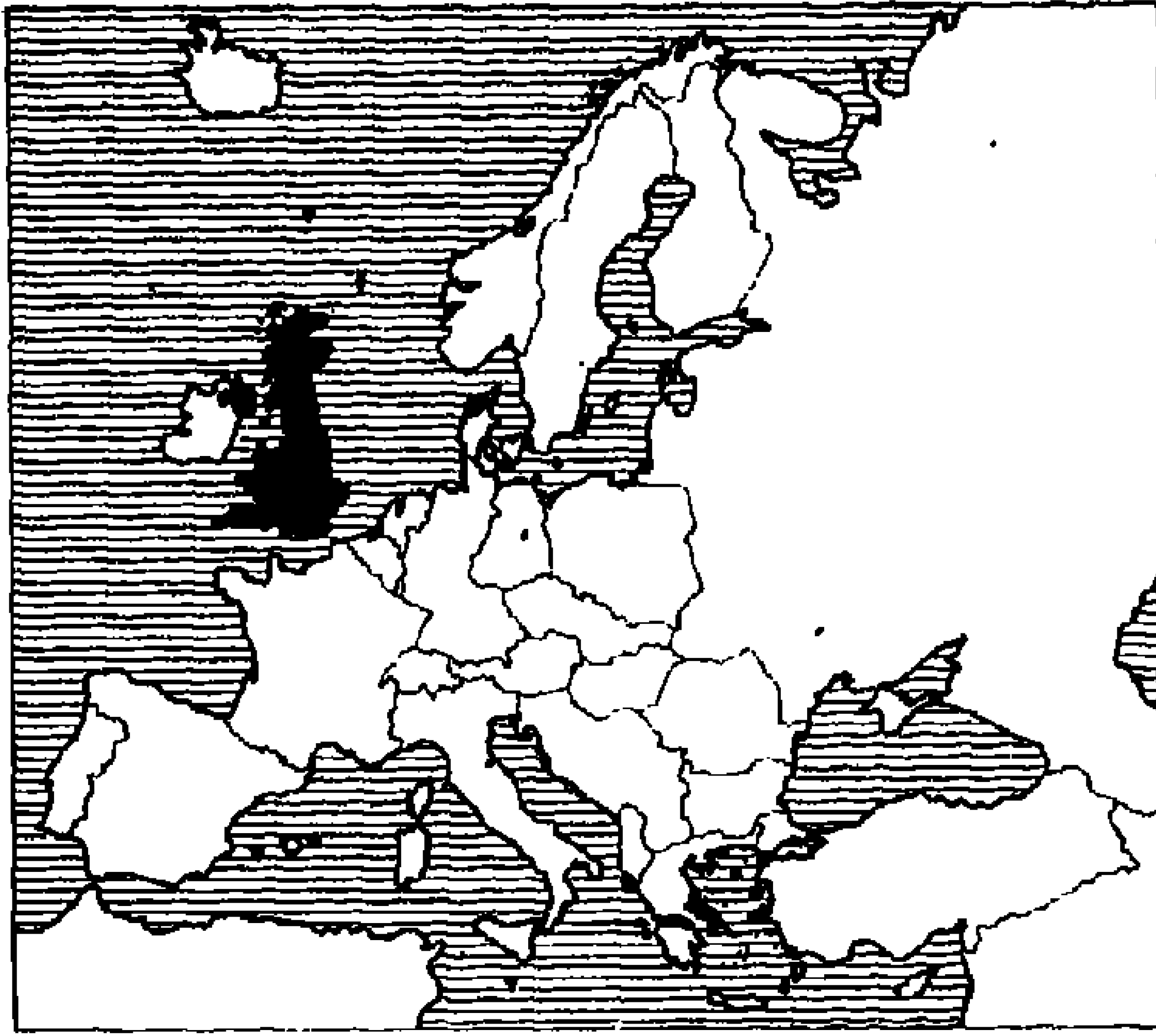
أحرز هيليموت كول وحزبه المسيحى الديمقراطى وحليفه الأصفر حزب الاتحاد المسيحى الاجتماعى نصرا ساحقا فى أول انتخابات تشريعية بامتداد المانيا الموحدة والتى جرت فى الثانى من ديسمبر ١٩٩٠ . وحصل ائتلاف كول على ٤٣,٨ ٪ من الاصوات فى حين وصل حزب الديمقراطيين الأحرار الشريك فى الائتلاف الحاكم على ١١ ٪ من الأصوات . وشهدت هذه الأنتخابات اكبر هزيمة للحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض ـ الذى حصل على ٣٢,٥ ٪ من الأصوات ، فى حين كانت المفاجأة هى خروج حزب الخضر نهائيا من البوندستاج (البرلمان) حيث لم يتمكن انصاره من أحراز نسبة الـ ٥ ٪ اللازمة لدخول البرلمان ولم يحصلوا الا على ٣,٩ ٪ . وفى المقابل فاز حزب الخضر فى القسم الشرقى مع تحالف ٩٠ وهى جبهة من جماعات الحقوق المدنية وحصل على ٥,٩ ٪ من الأصوات على نطاق المانيا الشرقية سابقا ومن الملاحظ أن الأحزاب الألمانية الصغرى فى الجزء الشرقى من المانيا استفادت من حكم المحكمة الدستورية العليا التى قضت بحق هذه الأحزاب فى دخول البرلمان الألمانى بالرغم من عدم حصولها على نسبة الـ ٥ ٪ بامتداد المانيا وذلك كاستثناء فى هذه الانتخابات نظرا لأن هذه الأحزاب حديثة التكوين ولم تأخذ فرصة تكوين قواعد تابعة لها فى الجزء الغربى من المانيا .

فى الوقت نفسه فإن حزب الاشتراكية الديمقراطية (الحزب الشيوعى سابقا) ـ سيتمكن من دخول البرلمان على الرغم من أنه لم يحصل الا على ٢,٤ ٪ من الاصوات بامتداد المانيا ولكنه حصل على ٩,٩ ٪ من الاصوات فى المانيا الشرقية وبذلك سيمثله فى البرلمان ١٧ نائبا ـ ويلاحظ عموما أن حزب الاشتراكية الديمقراطية ـ قد تراجعت نسبة تمثيله بالمقارنة مع اول انتخابات حرة تجرى فى المانيا الشرقية فى مارس الماضى ـ وكان قد حصل فيها على ١٦,٤ ٪ .

ومن النتائج ذات المغزى فى هذه الانتخابات كذلك فشل الحزب الجمهورى (الداعى الى طرد الاجانب من المانيا) فى الفوز بأى مقعد وذلك نظرا لعدم حصوله على نسبة الـ ٥ ٪ .

تمــــريــــن

السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت تاتشر



نزيرة الأفندى

● على مدى اربعة عشر عاما ، مرت بريطانيا بتجربتين تاريخيتين على صعيد السلطة الحزبية والسياسية . وان اختلفت ارض المعركة الخاصة بكل منهما ، إضافة الى تباين الدوافع التى شكلت اتخاذ القرار النهائى فى كل منهما .

والتجربة الأخيرة والحديثة ، تتمثل فى التطورات المتصاعدة التى ادت الى استقالة السيدة مارجريت تاتشر من ـ رئاسة حزب المحافظين والحكومة البريطانية ـ وذلك بعد فترة حكم استمرت منذ عام ١٩٧٩ ، ورئاسة الحزب منذ عام ١٩٧٥ وخلال هذه التجربة الأخيرة ، تولى مقاليد الحكم « جون ميجور والذى تولى اول منصب وزارى له خلال التعديل الذى اجرى فى يوليو ١٩٨٩ . عندما عينته السيدة « تاتشر » فى منصب وزير الخارجية ، ثم لمنصب وزير الخزانة ، بعد ثلاثة اشهر من المنصب الأول .

اما التجربة الأولى السابقة ، فقد كان مسرحها حزب العمال البريطانى ، وكان ذلك فى عام ١٩٧٦ ، فقد اعلن مستر « هارولد ديلسون » رئيس الوزراء البريطانى انذاك ، تخليه عن منصب رئاسة الوزراء والحزب ، بعد فترة عمل سياسى استمرت ثلاثين عاما ، وزعامة الحزب لمدة ثلاثة عشر عاما . وقد تسلم مقاليد الحكم وزعامة الحزب ، شخصا يكبره بأربعة اعوام ، الا وهو جيمس كالاهان .

والمتتبع لتطورات الاحداث فى التجربتين الأولى والثانية ، يلاحظ تطابق السيناريو الخاص بكل منهما . وإن كان التناقض يبرز فى ان خطوة « السيدة تاتشر » جاءت نتيجة ضغوط من جانب اعضاء حزبها وحكومتها لدفعها لتقديم استقالتها . وذلك بعد ان فاض الكيل من جانب العديد من الاعضاء ، وخوضهم معركة المنافسة امامها على زعامة الحزب .

اما فيما يتعلق بمستر « هارولد ديلسون » فقد كان قراره الخاص بالاستقالة ، نابعا من « ذكاء سياسى » فى اختيار الوقت المناسب للانسحاب من مسرح الاحداث الحزبية والسياسية .. حيث ان الأدوقة الداخلية لحزب العمال شهدت انقساما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية .

والتناقض الثانى يبرز فى الشخصية التالية التى خلفت كلا منهما ، بينما كان « كالاهان » يتجاوز عمر « ويسلون » بأربعة اعوام . نجد ان « جون ميجور » يبلغ

من العمر سبعة واربعين عاما ، وليكون اصغر رئيس وزراء فى تاريخ بريطانيا ومن ثم قد تكون كفته الأخير اكثر ترجيحا فى مجال قيادة حزب المحافظين وعبور فجوة الاجيال من جهة ، والاحساس بالنبض الاجتماعى والاقتصادى ، للمواطن البريطانى من جهة أخرى .

ومما يعزز هذا الاعتقاد ، تجربة « جيمس كالاهان » ذاته فى مجال زعامة حزب العمال ـ ورئاسة الوزراء . حيث ان هذه الزعامة لم تستمر سوى اربعة اعوام ، انتهت باستقالته فى نوفمبر ١٩٨٠ ، بعد ان هزمت الحكومة العمالية فى الانتخابات العامة التر اجريت عام ١٩٧٩ ، والتى كانت الفصل الأول فى مرحلة حكم السيدة مارجريت تاتشر .

وفيما بين تطابق « سيناريو الاحداث » خلال التجربتين الأخيرة والسابقة ، والتناقض بينهما فى مجال الاقناع والاقتناع من جانب الشخصية السياسية الرئيسية . نجد أن هناك عدة مؤشرات عامة تجمع ما بين تجربة حزب العمال عام ١٩٧٦ ، وحزب المحافظين عام ١٩٩٠ .

واول هذه المؤشرات وابرزها ، مفهوم الديمقراطية لدى الاحزاب البريطانية . ففى ظل هذا المفهوم كان تخلى « ويلسون » عن الحكم طواعية واختيارا .. ورضوخ « تاتشر » لآراء وزرائها من اعضاء مجلس العموم . بعد ان فشلت فى الحصول على النسبة المطلوبة من الأصوات ، خلال عملية الاقتراع على « رئاسة الحزب » فى الجولة الأولى والتى خاضها « مايكل هيزلتين » وزير دفاعها الاسبق ، امامها فقد حصلت السيدة تاتشر على ٢٠٤ صوتا ، وهيزلتين على ١٥٢ صوتا . إلا أن الفرق بينهما ، لم يصل الى نسبة الخمسة عشرة فى المائة ، المطلوبة لترجيح كفه رئيسة الوزراء السابقة ومن هنا كانت « حملة الاقناع » ، التى انتهت باتخاذ تاتشر قرار الاستقالة من رئاسة الحزب . وتتضح « الممارسة الديمقراطية » فى الأسلوب الذى اديرت به عملية الاقتراع على اختيار « خليفه تاتشر » ، فحالما بدت مؤشرات ترجيح كفه « جون ميجور » ، الأصغر سنا ، والأقل عراقة فى العمل السياسى الحزبى . لم يتردد ايا من « هيزلتين » أو « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية الحالى ، فى الانسحاب لصالح « ميجور » ، بل وتولى مناصب وزارية تحت رئاسته ! ! اين العالم الثالث من هذه التقاليد العريقة الضاربة بجذورها فى اعماق الديمقراطية ! !

الاقتصاد والادارة السياسية :

وبعيدا عن ملابسات تولى مستر « جون ميجور » لمنصب زعيم حزب المحافظين ورئاسة ورئاسة الحكومة ، يتعين ان نشير الى الاسباب التى ادت الى هذه الملابسات .

ومن واقع تتبع الاحداث سوف نجد أن هذه الاسباب تتركز فى اثنين :

أولهما : العامل الاقتصادى .

ثانيها : الادارة السياسية من جانب السيدة تاتشر لشئون حكومتها على مدى السنوات الاحدى عشرة الماضية .

ـ وفيما يتعلق بالعامل الأول : فقد كان لايمانها المطلق بسياسة بيع « القطاع العام البريطانى » قوة دفع قوية ، ولكنها اغفلت النتائج المترتبة على هذه السياسة فى المدى البعيد .

فقد كانت تاتشر تؤمن بضرورة تصفية الصناعات الضخمة المؤممة من جانب حكومة العمال ـ على مدى الفترة منذ عام ٤٥ وحتى ١٩٠١ ـ وقد استندت فى ذلك الى سوء أداء وادارة العديد من الوحدات المنتجة فى هذه الصناعات المؤممة .

وقد كان لهذا الايمان ايجابياته بالنسبة للبعض ، وسلبياته بالنسبة للبعض الآخر ، وهو الاغلبية . فبالنسبة لصناعة الصلب ، ادت سياسة بيعها الى القطاع الخاص فى عام ١٩٨٨ ، التى حددت طفرة فى الانتاج .

الا ان بيع الشركات العاملة فى قطاع الغاز ـ الكهرباء ، ادى الى ايجاد العديد من المشاكل ، وانعكس ذلك على عملية بيع الشركات العاملة فى قطاع المياه . حيث ان احتمالات زيادة الاسعار بنسب مرتفعة ومعارضة الرأى العام لذلك ، جعلت عملية بيع هذه الشركات ، متعثرة بدرجة واضحة .

كما ان نفقات العلاج والخدمات العامة فى مجال الصحة ، اصبحت اكثر عبئا على المواطن .. وحتى بالنسبة لتملك المساكن ، فقد ازدادت الاعداد .. ولكن فى ذات الوقت ارتفعت اعداد الافراد الذين استدانوا من البنوك العقارية مقابل رهن ممتلكاتهم . ونفس الانتقادات وجهت الى برنامج « الاصلاح التعليمى » وقد كان الهدف الاساسى من كل هذه الاجراءات ، هو خفض الانفاق العام منسوبا الى اجمالى الناتج المحلى . وقد تحقق ذلك بالفعل . حيث انخفضت النسبة من ٤٤ فى المائة فى السنة المالية ٧٩ ـ ١٩٨٠ ، الى اقل من اربعين فى المائة فى ميزانية ١٩٩٠ .

كما ان تركيزها على جانب تشجيع الطلب لانعاش الاقتصاد ، اصطدم بسياستها فى مجال مكافحة التضخم . ولتوضيح ذلك نشير الى ان الاجراءات التى ادت الى خفض معدل التضخم من ١٨ فى المائة فى عام ١٩٨٠ الى ٣ فى المائة فى عام ١٩٨٦ ، كانت على حساب العمالة والانتاج فى ذات الوقت . كما ان السياسة الائتمانية المتشددة ممثلة فى ارتفاع اسعار الفائدة ، ادت الى النتائج الراهنة والتى يحصدها الاقتصاد البريطانى . فقد عادت معدلات التضخم الى الارتفاع . وجثم شبح الركود ، ولم يستطع جانب الطلب ان ينفذ

الاقتصاد ، لان هذا الجانب « الجزئى » اصطدم بسياسات « الكلى » .

وحتى بالنسبة للاصلاح الضريبى ، فقد كانت المكاسب الاكثر للاغنياء ، عندما خفضت الضريبة على الدخول العليا فى ٩٠ الى ٤٠ فى المائة ، بينما كانت التخفيضات بالنسبة للشريحة الأولى من الوعاء الضريبى من ٣٣ الى ٢٥ فى المائة .

وبالانتقال الى الادارة السياسية ، سوف نجد ان هناك تشابكا واضحا بين قضية « العلاقة بين بريطانيا واوربا » والعثرات المتتالية التى وقعت فيها السيدة تاتشر فى مجال ادارة شئون حكومتها .

فقد كان الخلاف حول المدى الذى يتعين ان تسير فيه « لندن » تجاه « بروكسل » بمثابة « قنبلة زمنية » من يجرؤ على نزع فتيلها ، يكون نصيبه ، فقدان منصبه . حدث ذلك مع سير « جيفرى هاو » مرتين ومع وزير الخزانة الاسبق نيل لوسون . بل ان ثلاثة عشر وزيرا من اثنين وعشرين وزيرا تم تغييرهم خلال التعديل الوزارى الذى تم فى يوليو ١٩٨٩ . وقد كان لتولى « جون ميجور » منصب وزير الخارجية ، اكثر الأمور اثارة للدهشة ، ولكنه فى ذات الوقت اكثر الأمور اتساقا مع رغبة السيدة تاتشر ، فى تسيير دفة السياسة الخارجية بنفسها .

ومن هنا عندما اعلن مستر « جون ميجور » بعد تولية منصب وزير الخزانة بأشهر ، عن انضمام بريطانيا الى نظام « سعر الصرف الأوروبى » ، رأى المراقبون السياسيون ان المسافة ما بين مقر اقامته فى وزارة الخزانة « ١١ دادننج ستريت » ، مقر رئاسة الوزارة « ١٠ دادننج ستريت » قد قربت للغاية .

وعلى الرغم من ان مستر « ميجور » قد نفى تماما ، ان يكون لقرار الانضمام ، اية دلالة سياسة على الصعيد الداخلى . الا ان كافة التوقعات كانت تشير الى أن العد التنازلى للسيدة تاتشر قد بدأ . ولهذا قبلت ما لم يمكن اقناعها به لسنوات ، حرصا على امتصاص الاستياء فى صفوف حزب المحافظين . الا ان الأمور تصاعدت مع رفضها الموافقة ، على ما توصل اليه ـ رؤساء الدول والحكومات الأوروبية خلال « قمة روما » ، التى انعقدت فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٠ . فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية والتى تتضمن اقامة بنك مركزى اوروبى ، عملة اوروبية موحدة .

وهنا لابد ان نشير الى أن « مارجريت تاتشر » ، وان بدت متشددة ومتصلبة الرأى » ، الا انها فى ذات الوقت تعكس الايمان المطلق بالدفاع عن المصالح الوطنية والسيادة القومية لبلادها فى مواجهة محاولات المجموعة الأوروبية ، وخطط « جاك ديلور » الاكثر من طموحة .

وقد كان لها فى هذا الصدد مقولة مشهورة ، تتصرف الى انه فى الوقت الذى وعت فيه بعض الدول ، مثال الاتحاد السوفيتى بان النجاح يعتمد على توزيع السلطة ، نجد ان البعض فى المجموعة الأوروبية يتحرك فى الاتجاه المضاد » .

مهام ميجور :

من المسلم به ان الاسباب التى ادت الى التعجيل باستقالة تاتشر ، هى ذات الاسباب التى يرتهن بها مستقبل « جون ميجور » خلال الفترة المتبقية من عمر حكومة المحافظين ، وما بعدها .

وقد اوضح رئيس الوزراء البريطانى ، ان الفوز فى الانتخابات القادمة ، هو الهدف الاساسى على صعيد الحزب ، ومن ثم لابد من رأب الصراع الناجم عن اختلاف الآراء إزاء سياسة « السيدة تاتشر » ، واستقطاب العناصر المؤيدة ، لمنافسيه على زعامة الحزب .

وقد اتضح ذلك فى استمرار تولى « دوجلاس هيرد » لمنصب وزير الخارجية ، وتولى « مايكل هيزلتين » منصب شئون البيئة ، وما تقتضيه من التعامل مع ضريبة الانتخاب الى ضريبة الرؤوس .

اما بالنسبة للهدف الاساسى على الصعيد العام ، فقد اعلن « ميجور » انه يتمثل فى « القضية الاقتصادية » اولا واخيرا .

ويتضح من استعراض تصريحات « جون ميجور » السابقة على توليه منصب رئاسة الوزراء ، تركيزه على الجانب العملى والتطبيقى دون الانصياع للنظريات والفلسفات الاقتصادية .

ومن هناك كان نفيه الاتجاهات الرامية الى الربط بين قرار الانضمام الى نظام سعر الصرف الأوروبى فى اوائل شهر أكتوبر الماضى ، وبين وجود دوافع سياسية . وقد ركز على أن السبب الاساسى يتمثل فى مواجهة التضخم .

ولذا كان اعلان الانضمام الى هذا النظام مقترنا بعدة مقترحات من جانبه تتعلق بالمرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية . وتنصرف الى وجود « وحدة عملة اوروبية » صعبة . قابلة للتحويل الى العملات الأخرى . ويتم استخدامها بصورة متوازنة الى جانب العملات الوطنية . ومن ثم إستبعاد وجود بنك مركزى اوروبى ، او عملة اوروبية موحدة .

وقد كانت وجهة نظر « ميجور » تنصرف الى ان « العملة المقترحة » سوف تثبت وجودها من خلال اقبال الافراد ، الشركات وقطاعات الأعمال على إستخدامها . ومن ثم تكون الكلمة فى النهاية للواقع العملى ، وليس مجرد قرارات تصاغ فى بروكسل . كما انه لابد من الرجوع اولا الى المجالس التشريعية فى الدول المعنية ، لاقرار المرحلة الثانية من الوحدة ، وليس العكس .

ولكن المشكلة تعقدت على الصعيدين الداخلى والخارجى وذلك بسبب « قضية التضخم » ، فقد ادى الانضمام الى نظام « سعر الصرف الأوروبى » الى ازكاء نار التضخم ، بينما الاقتصاد يعانى فعلا من الركود .

وبالتالى كان رفض السيد « تاتشر » مدعمة فى ذلك بوجهة نظر « جون ميجور » ، الانضمام الى المرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية . وكان لاعتبارات السيادة القومية ، إضافة الى قضية التضخم ، اثرها فى هذا الصدد .

وقد عبر رئيس الوزراء البريطانى ، عن وجهة نظره فى ذلك الوقت ، بالاشارة الى « رغبته فى ان تكون المجموعة مفتوحة امام المزيد من الاعضاء الجدد . وان تكون اكثر قوة على التطور تدريجيا وبحكمة ، حيث ان التحرك بسرعة تجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية ، سيؤدى الى تخلف العديد من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة ، وغير القادرة على التكيف بسرعة ، وفى ظل هذه التصريحات ، مع ارتفاع ارقام البطالة والتضخم ، يكون المغزى الحقيقى لرفض بريطانيا الاندفاع فى الموافقة على المرحلة الثانية من الاتفاقية الخاصة بالوحدة الاقتصادية .

وقد اوضح « جون ميجور » ان التضخم بمثابة عدو للاستثمار ، ومادة مسممة للمنافسة ، وكذلك العلاقات الصناعية . اضافة الى كونة يسمم الحياة الاجتماعية . فالتضخم يعاقب « المدخر » والمؤمن على نفسه ، وكذلك الضعفاء فى مجتمعنا .

وفى ظل هذه الرؤية ، والاهتمام بالدافع العملى والممارسة الفعلية ، يتوقع ان يكون احساس « جون ميجور » بالنبض الاجتماعى « للمواطن البريطانى » ، متجاوزا للتطبيق الصارم للنظريات الاقتصادية ، التى كانت تدمنها السيدة « تاتشر ، وادت الى هذه الاحداث المتلاحقة . ومن هنا قد تكون سياسته النقدية والائتمانية اقل صرامة والانفاق الاجتماعى ، اقل تشددا وبخاصة فى نطاق الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم .

ماذا عن حزب العمال ؟

تشير جميع الدلائل الى ان مركز حزب العمال على صعيد الحياة السياسية فى بريطانيا ، كان فى افضل احواله ، خلال الأيام الأخيرة من فترة حكم السيدة مارجريت « تاتشر » ، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم ، البطالة ، وكذلك اسعار الفائدة ، كانت بمثابة « الضوء الأخضر » امام حزب العمال للقيام بحملته المضادة لسياسة حزب المحافظين ، واتضح ذلك فى دعوته الى طرح الثقة على حكومة تاتشر . كما ان تشدد الاخيرة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادى والسياسى الأوروبى ، كان نقطة أخرى تضاف الى نقاط الضعف التى تجمعت على صعيد الجبهة الداخلية ، والتى وسعت من حدتها « ضريبة الانتخاب » ، المقرر تطبيقها ابتداء من ابريل ١٩٩١ .

الا ان سلسلة التطورات التى شهدتها الحياة السياسية البريطانية منذ اوائل اكتوبر ١٩٩٠ ، جعلت وضع هذا الحزب ، اكثر حرجا فى مواجهة حكومة المحافظين . بل ان الآراء تشير الى ان بزوغ هذا « النجم الجديد » ممثلا فى رئيس الوزراء « جون ميجور » قد جعل موقف زعيم حزب العمال « نيل كينوك » اكثر حساسة ، خاصة وان الكاميرات التليفزيونية قد عرفت طريقها الى جلسات مجلس العموم .

والأمر المؤكد من واقع اعادة قراءة تطورات الاحداث فى بريطانيا . والتصريحات التى ادلى بها رئيس الوزراء البريطانى الجديد يشير الى ان « نيل كينوك » سوف يواجه خصما عنيدا ، فقد كانت اولى تصريحاته تنصرف الى حتمية الفوز فى الانتخابات العامة القادمة وانه سيتم إعادة النظر فى الرسوم والضرائب الخاصة بالمحليات إضافة الى توفير المزيد من الموارد المالية لنظام التعليم ، واخيرا إستعادة وحدة الحزب إزاء « قضية التكامل الأوروبى » .

واذا اخذنا فى الاعتبار « التوقيت الذكى » الخاص بانضمام بريطانيا ، الى نظام سعر الصرف الأوروبى ، والذى يحسب « لجون ميجور » ، حيث توافق مع الجلسة الختامية لمؤتمر حزب العمال ، وقبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر السنوى لحزب المحافظين . لوجدنا ان العديد من القضايا قد اصبحت اقل اثارة للحماس ، اذا طرحت فى اطار حملات انتخابية متبادلة بين الجانبين . وجاءت نتائج استطلاع الآراء لتؤكد ذلك ، حيث اوضحت امكانية تقدم حزب المحافظين فى ظل زعامة « ميجور » .

ومن ثم فلا غرو ، ان كانت الخطوة الأولى من جانب حزب العمال ، ممثلة فى انعقاد « اللجنة التنفيذية القومية » لوضع استراتيجية الحزب ، فى اطار الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد تمثلت الخطوط العامة للوثيقة المعلنة من جانب هذه اللجنة فى :

اولا : دعم انضمام بريطانيا الى النظام النقدى الأوروبى ورفض الاستراتيجية البديلة المقترحة من جانب « جون ميجور » فى بداية شهر أكتوبر ١٩٩٠ اى عدم القبول بوجود عملة وبنك مركزى موحد .

ثانيا : يتعين ان توافق الدول الأعضاء على الوحدة النقدية مع وجود بعض التحفظات بالنسبة للجدول الزمنى المقترح من جانب « ديلور » .

وقد كان الهدف الاساسى من إصدار هذه الوثيقة ، وتركيزها على « القضية الأوروبية » هو الضغط على رئيس الوزراء البريطانى الجديد ، وقبل إنعقاد المؤتمر الوزارى للمجموعة الأوروبية فى شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، فى العاصمة الايطالية .

ويبدو التباين فى الاستراتيجية الخاصة بحزب العمال ، قبل وبعد التغيير فى زعامة حزب المحافظين ، اذا اشرنا الى الهجوم العنيف الذى شنه « وزير الخزانة » فى حكومة الظل العمالية ، على القرار الذى اتخذته الحكومة المحافظة بالانضمام الى نظام سعر الصرف الأوروبى . حيث اتخذت هذا القرار بينما كانت الزيادة فى الاسعار ،

قد حلقت فى السماء وبلغ معدل التضخم ١٠,٩ فى المائة . بينما كانت تاتشر قد رفضت الانضمام من قبل ، متذرعة بان معدل المتضخم مرتفع ، ويبلغ ٨,٣ فى المائة .

واذا تركنا جانبا « القضية الأوروبية » سوف نجد ان القضايا الداخلية ، تتمثل فى وقف تنفيذ السياسة التى وضعتها السيدة « تاتشر » فى مجال تصفية القطاع العام . حيث ان البرنامج الاساسى لحزب العمال ، سيركز على القضايا الاقتصادية والصناعية . وقد اتضح ذلك خلال انعقاد جلسات المؤتمر السنوى لحزب العمال فى « بلاكبول » . وقد اشار بيان الحزب الصادر فى السادس من اكتوبر ١٩٩٠ . إلى ان برنامجه يقوم على القضاء على التضخم .

- : التوسع فى الاستثمارات .
- : التوسع فى الانفاقات الاجتماعية والرفاهية وبما يؤمن مستقبل الاطفال فى البلاد .
- : توجيه المزيد من الاهتمام للبرامج التعليمية فى البلاد .
- : معارض الضريبة المقترحة من جانب تاتشر والتى تعرف باسم « ضريبة الانتخاب » حيث انها لا تفرق بين القادر وغير القادر (لذا يطلق عليها البعض اسم ضريبة الرؤوس) .

وفيما يتعلق بهذه القضايا الداخلية ، والتى يساند وجهة نظرا العمال ازاءها ، المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد البريطانى خلال الايام الاخيرة من حكم السيدة تاتشر نجد ان الموقف لا يعد محسوما لصالح حزب العمال فيما يتعلق بهذه القضايا ، بعد التغيير الذى شهده منصب رئيس الوزراء ، والولوية التى يوليها « جون ميجور » بالنسبة لهذه القضايا ، وعلى رأسها « التضخم » « الركود » ، « ضريبة الانتخاب » .

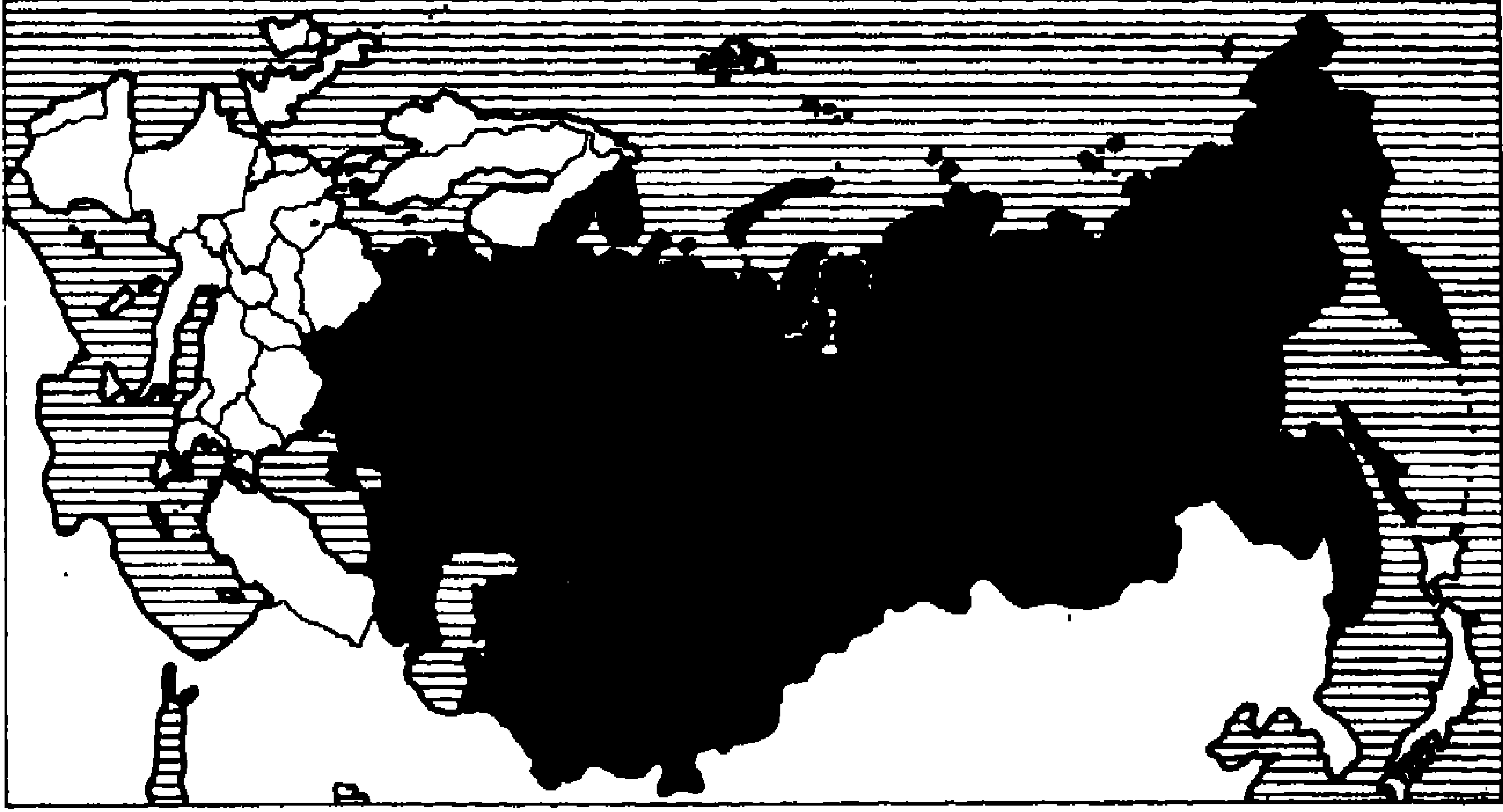
الا ان الاشهر القليلة القادمة ، سوف تكون المحك الاساسى للاختبار بين الحزب الحاكم والمعارضة ممثلة فى حزب العمال . حيث ان الاخير سوف يستند فى « هجومه » على « ميجور » ، الى كونه امتدادا سياسيا لسياسة « مارجريت تاتشر» الاقتصادية بل انه احد صانعي ومنفذى هذه السياسة .

ومن ثم فان قدرة الحزب الأول « المحافظين » ، على الاستمرار فى الحكم والفوز فى الانتخابات العامة ، سيكون مرهونا بقدرته على التقليل من الذكريات الاقتصادية السيئة التى علقت بالمواطن البريطانى ، ورفعت من حدة معاناته الاقتصادية . وقدرة « جون ميجور » ذاته ، فى توحيد صفوف حزبه وراءه . □



تقـرير

الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة



أماني محمود فهمي

لم تزل عملية رصد الأحداث الجارية في الاتحاد السوفيتي وجيرانه من دول أوروبا الشرقية قائمة وان كانت هذه الأحداث تصيب المعلقين والمحللين السياسيين بالدهشة في بعض الأحيان والعجز عن تفسيرها أغلب الوقت .

وقد اكتسبت هذه التحولات أهمية وشكلا خاصا في ظل تلاحق عمليات الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الألمانيتين وتزايد سرعة خطواتها الى جانب ما أصبح يخيم على القارة الأوربية من « تضامن » عام تمثل في اجتماعات قمة دبلن للأمن الأوروبي وبداية الاجتماعات المتتالية الخاصة بالوحدة الألمانية والوصول الى جدول زمني لتحقيقها وقمة هيوستن للدول السبع الصناعية وقمة واشنطن بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بحيث بدا ان السياسة الأوروبية والغربية بوجه عام قد اكتسبت صفات مشتركة بما وسع دائرة التفهمات بين دول أوروبا واقام سبلا واشكالا من التعاون الأوروبي ترجمها عمليا التخطيط نحو الوحدة الأوروبية في ١٩٩٢ والوحدة الألمانية في ....

وحيث ان هذه التحولات الأوروبية قد وجدت منشأها داخل الاتحاد السوفيتي ، فسيهتم هذا التقرير بتتبع وتحليل اهم التحولات الداخلية التي شهدها الاتحاد السوفيتي في الشهور الأخيرة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والقومية ومايمكن رصده من توقعات عن مستقبل هذه التحولات من حيث العمق ومدى امكانية التراجع فيها من عدمه .

منذ وصول ميخائيل جورباتشوف الى السلطة عام ١٩٨٥ واتجاهه السياسي في الاصلاح والمكاشفة واعادة البناء ، اتخذت الحياة في الاتحاد السوفيتي صورة جديدة اتسمت بكثرة التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلاد وهذه التعبئة النفسية لدى الجماهير التي اثارها التحول المفاجىء والانفتاح على العالم الخارجي الى درجة العجز عن مواكبة اهداف الدولة بعيدة المدى والاصرار على قياس نجاح السياسات الجديدة بمدى قدرتها على مواكبة الدوافع الاستهلاكية وبأنماطها الجديدة المختلفة للجماهير وفي الوقت الذي كان الاهتمام الأكبر للزعيم السوفيتي جورباتشوف متوجها الى السياسة الخارجية للدولة ليس فقط لجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية ولكن لاكساب الاتحاد السوفيتي « وجها انسانيا » كما عبر جورباتشوف نفسه عن ذلك ولكسب التأييد الخارجي لاصلاحاته الداخلية التي كان متوقعا لها مقاومة عنيفة من الدوائر المحافظة داخل اجهزة الحرب .

وخلال الخمس سنوات الماضية التي دأب خلالها

جورباتشوف على تطبيق سياسته الاصلاحية الجديدة ، يمكن ملاحظة مايأتى :

١ ـ أن الاتجاهات الخارجية للاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف تفوقت على الانجازات الداخلية التى اتسمت ببطء الحركة واستمرار السلبيات القديمة بل وتضاعفها فى حالة الاقتصاد كما سيتضح فيما بعد .

٢ ـ لقد أثارت سرعة تلاحق الأحداث والمتغيرات السياسية داخل الاتحاد السوفيتى والتى وضعت وركزت كثيرا من السلطات فى قبضة جورباتشوف ، الشكوك حول مدى حرص الزعيم الاصلاحى على اقامة تحولات ديمقراطية جذرية فى الهيكل السياسى للدولة وعن حقيقة هوية جورباتشوف الايديولوجية ومدى تأثير ذلك على مستقبل الصراع السياسى داخل الاتحاد السوفيتى .

٣ ـ لقد ثبتت من تجربة جورباتشوف اهمية العامل النفسى فى انجاح السياسات الاصلاحية الجديدة من الناحية الجماهيرية فى الداخل والخارج وهو ما اعتمد عليه جورباتشوف فى لقاءاته بالزعماء الأمريكيين وفى اقناع المحافظين من رجال الحزب بجدوى اصلاحاته وضرورة ضبط الأنفس حتى يمكن اجتياز الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد .

أولا : المحور الاقتصادى :

لقد كانت فلسفة البريسترويكا التى انتهجها جورباتشوف على مدى خمس سنوات ، فلسفة تقوم على اعادة البناء الاقتصادى للدولة بالدرجة الأولى ـ فرغم تفوق الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى عسكرية . فان هذا التفوق جاء نتيجة لتقدمه فى انتاج الأسلحة التقليدية من حيث الكم ، فى الوقت الذى عانى فيه من التخلف التكنولوجى بالمقارنة بالغرب ، كما أن التعبئة العسكرية للشعب السوفيتى خلال فترة الحرب الباردة كان على حساب انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية والذى أثر على الحالة المعنوية للجماهير بشكل سلبى للغاية .

وعلى ذلك كان أهم اهداف السياسة الاقتصادية الجديدة هو توفير المنتجات الاستهلاكية التى حرمت منها الجماهير لفترات طويلة ـ ومن هنا أيضا كان « حصار السلام » الذى ضربه جورباتشوف حول الدول الغربية للتخفيض من حجم الانتاج الدفاعى من الأسلحة النووية والتقليدية الى جانب الاتجاه نحو حل المنازعات الاقليمية من أجل التفرغ للقضايا الداخلية وفى مقدمتها الأزمة الاقتصادية وتحويل جزء من ميزانية الدفاع الى ميزانية الاستهلاك حتى أن بعض المصانع التى كانت تنتج الاسلحة التقليدية فى الاتحاد السوفيتى تحولت الى انتاج عربات الاطفال .

ولقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة ، كما هو معروف ، على الانفتاح على الغرب والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية فى اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة دون تدخل كبير من الدولة .

وفى ١٣ من يناير عام ١٩٨٧ صدر المرسوم الخاص بتأسيس المؤسسات المشتركة التى هدفت الى توفير رأس المال والخبرة الأجنبية لتغطية الحاجيات الاستهلاكية للدولة ، وفى يناير ١٩٩٠ ، وصل عدد هذه المؤسسات الى ١٢٧٤ مؤسسة وتمثل الشركات الراسمالية ٩٠ ٪ من هذا العدد برأسمال يصل الى ٣,٣ مليار روبل للمؤسسات كافة . الا أن عدد المؤسسات التى مارست نشاطا اقتصاديا فعليا وصل الى ١٨٤ مؤسسة فقط .

كما قامت شركات مشتركة مع الدول الغربية على نفس النمط منها ١٧٠ مؤسسة مع فنلندا و ١٤٠ مع الولايات المتحدة ، ٩٠ مع النمسا ، ٢١٠ مع المانيا الاتحادية ، ٩٥ مع بريطانيا ، ٩٠ مع ايطاليا و ٦٥ مؤسسة مع سويسرا بالاضافة الى ٢٥ مؤسسة بالاشتراك مع الهند و ١٨ مؤسسة مع عدد من الدول العربية من بينها مصر .

وتغطى نشاطات هذه المؤسسات عدة مجالات اجتماعية وعلمية وكيميائية وزراعية ومجالات الطاقة والتعدين .

وكما سبق الذكر فان جزءا من الصناعات الدفاعية قد تم استبداله لانتاج بضائع مدنية استهلاكية بنسبة ٤٠ ٪ عام ١٩٨٩ لكى تصل نسبة هذا الاستبدال الى ٦٠ ٪ عام ١٩٩٥على ان تصل قيمة هذه المنتجات فى الخطة الخمسية ١٩٩١ الى ١٩٩٥ الى ٢٧٠ مليار روبل .

وتمشيا مع هذا الاتجاه الاجتماعى للاقتصاد السوفيتى فقد زاد انتاج بعض السلع الغذائية وظهر بعض التوازن بين دخول الأفراد ومستوى انفاقهم خلال الربع الأول من هذا العام . الا أن اجمالى الناتج القومى شهد انخفاضا وصل الى ١ ٪ عن العام الماضى كما انخفض الدخل القومى بنسبة ٢ ٪ فى حين شهد معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا قدر بحوالى ٨ ٪ خلال نفس الفترة مع استمرار فى نمو معدل الطلب على السلع الاستهلاكية دون زيادة مقابلة فى عرض ذات السلع التى ارتفعت اسعار بعض منها نسبة ٢,٦ ٪ من ١ ٪ وهو أقل من المستهدف بكثير ولذلك ظلت روح التذمر الجماهيرية سائدة بسبب النقص الواضح فى كثير من هذه المواد غالبا وقلة المتوافر منها فى أحيان اخرى .

كما انخفض حجم الانتاج الصناعى بما يقرب من ١,٢ ٪ خلال الشهور الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضى وفشلت ١٣ ٪ من المؤسسات فى توفير ماقيمته ٢,٥ بليون روبل من السلع الاستهلاكية .

وفى الوقت الذى زادت فيه دخول الأفراد بنسبة ١٣,٣ ٪ أى بمقدار ١٧ بليون روبل لتصل الى الاجمالى ١٤٩,٨ بليون روبل ، فقد زادت الانفاقات الفردية كذلك وقوتهم الشرائية بنسبة ١٢,٨ ٪ كما انخفضت الاستثمارات الائتمانية للاقتصاد القومى بحوالى ٤ بلايين روبل لتصل الى ٣٨٦,٨ بليون روبل فقط .

لم تزل القيادة السوفيتية تتخبط بين اكمال مشوار الاصلاحات حتى نهايته وبين الحفاظ على الاطار الخارجى للاقتصاد الاشتراكى وتبعاته . وعلى ذلك ، فقد

اجلت القيادة السوفيتية تنفيذ البرنامج الاقتصادى الراديكالى الذى كان مقررا اتباعه والذى اشتمل على بيع المؤسسات الحكومية للجمهور و ٩ مشروعات لقوانين تقرر طرحها امام البرلمان فى سبتمبر القادم تضم اجراءات خاصة بمواجهة الاحتكار ومحاربته وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى وتشجيعه واصلاح الاجراءات المصرفية ومنح الاستقلال التام للبنك المركزى بموجب القوانين الجديدة . تتضمن قوانين الاصلاحات ايضا اعطاء الحق للمؤسسات المملوكة للدولة لبيع نسبة ٦٠ ٪ من أنصبتها الى الأفراد والشركات المساهمة . وبالفعل . فقد قامت شركة كبيرة لانتاج اللوريات بالاتحاد السوفيتى ببيع ٤٩ ٪ من أسهمها للعمال .

وتستند هذه الاجراءات الاصلاحية على قانون الملكية الذى تم الأخذ به فى أواخر عام ١٩٨٩ والذى لايطابق تماما مبدأ الملكية الخاصة . وعلى كل الأحوال ، فان هذه الاصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى لن يتم العمل بها ، طبقا الجدول الزمنى الذى وضعته الدولة لذلك ، قبل عام ١٩٩٣ .

وعلى ذلك ، فان الجزء الذى سيتم العمل به خلال الأشهر القادمة من الخطة هو الجزء الخاص بزيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية الأساسية والتى سيتم رفع اسعارها بنسبة كبيرة مع بداية العام القادم وسيقتصر الاصلاح الاقتصادى على مدى الثمانية عشرة شهرا القادمة على اصلاح الاسعار .

ويرى كثير من المحللين الاقتصاديين ان مجرد زيادة الأسعار لاينطوى على اى اصلاح حيث ستشتمل الزيادة على ٦٠ ٪ من المنتجات الزراعية وسيتم تثبيت اسعارها عند المستوى الجديد الذى ستحدده الدولة بالاضافة الى ٢٥ ٪ من المنتجات الأخرى التى سيتم رفع أسعارها تدريجيا بينما تترك ١٥ ٪ فقط من السلع غير الضرورية لظروف السوق وعملياته دون اية رقابة من الدولة على أسعارها .

وفى مقابل زيادة الأسعار ، فقد اتجهت الدولة الى زيادة الأجور للتخفيف من عبء هذه الزيادة على المستهلكين ولوضع الأسس الأولى لاقتصاديات السوق ـ وستقوم الحكومة باصلاح الأجور بالتعاون من الاتحادات التجارية الرسمية التى لاتوافق على الاجراءات الاقتصادية الراديكالية ـ الا أن برنامج اصلاح الأجور والمعاشات ادى الى زيادة العجز فى ميزانية الدولة بما يقرب من ٥٠ ٪ للعام القادم فى الوقت الذى تعجز فيه الحكومة ايضا عن زيادة المحصلة المالية لديها عن طريق رفع الضرائب وذلك بسبب فقد الحكومة لحق الرقابة على المؤسسات الصناعية بعد تطبيق الاصلاحات الجديدة . وتشير الاحصاءات الى انخفاض دخل الحكومة من ٤٧ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٩ .

وهناك مشكلة اخرى تواجه الاقتصاد السوفيتى وهى جعل الروبل ، وهو العملة المحلية داخل الاتحاد السوفيتى ، قابلا للتحويل والذى سيساعد على خلق توازن بين السوق الداخلية والخارجية للدولة . وتبلغ القيمة الرسمية للروبل دولارا واحدا وخمسة وستين سنتا فى الوقت الذى تتراوح فيه قدرته الشرائية الحقيقية مابين عشرة وعشرين سنتا على الأكثر ويصل عجز الميزانية الحكومية هذا العام مائة مليار روبل او مايعادل ١١ الى ١٢ ٪ من مجمل الانتاج القومى .

ويرى القائمون على الاقتصاد الوطنى داخل الاتحاد السوفيتى ان جعل الروبل عملة قابلة للتحويل يمكن ان يتم بعدة طرق ، فاما أن يتم ذلك على مراحل على ان تبدأ المرحلة الأولى بجعل الروبل قابلا للتحويل الداخلى أى باستبداله بسلع السوق المحلية مع صعوبة تحقيق هذا الهدف بسبب التباين الكبير فى القدرة الشرائية للروبل بين منطقة واخرى داخل الجمهورية الواحدة نظرا لاختلاف الامتيازات والخدمات والتسهيلات داخل كل نظام ، أو أن يتم اقامة منطقة حرة داخل الاتحاد السوفيتى على غرار التجربة الصينية او ان يتم تخفيض القيمة التحويلية للروبل بما يشجع على زيادة الصادرات السوفيتية الى الخارج على ان لاتشمل هذه الزيادة المواد الخام التى يتم انتاجها بأسعار رخيصة داخل السوق المحلية السوفيتية .

ورغم انه من الملاحظ أن عدد المؤسسات التى منحت حق التعامل المباشر مع الأسواق العالمية قد وصل الى ١٤ ألف مؤسسة (١٠٠٠ مشروع مشترك و ٢٤٠٠ من التعاونيات) فقد انخفض حجم التجارة الخارجية بوجه عام خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة ١,٦ ٪ مقارنة بالعام الماضى لتصل الى الاجمالى ٣٢,٧ بليون روبل ـ فقد انخفضت الصادرات السوفيتية بنسبة ٣ ٪ أو مايعادل ١٥,٥ بليون روبل فقط بينما انخفض حجم الواردات بنسبة ٠٠,٣ ٪ ليصل الى ١٧,٢ بليون روبل .

أما عن العلاقات الاقتصادية مع دول الكوميكون فقد انخفض معدل هذه العمليات فى مجمله ايضا ـ اذ انخفضت نسبة التصدير الى هذه الدول بحوالى ٩,٧ ٪ بينما شهدت وارداتها الى الاتحاد السوفيتى نسبة من الانخفاض وصلت الى ١١ ٪ بسبب الاحداث السياسية والتغيرات الاقتصادية التى تشهدها هذه الدول . وعموما فنتيجة لارتفاع حجم الواردات الخاصة بالاتحاد السوفيتى أمام صادراته ، فقد شهد الميزان التجارى السوفيتى عجزا قدر بحوالى ١,٧ بليون روبل كان نصيب الدول الرأسمالية منه ٠,٩ بليون روبل و ٠,٨ بليون روبل لدول شرق اوروبا .

وهكذا ، يتبين من هذا العرض التدهور العام فى الاقتصاد السوفيتى وعلاقاته الخارجية رغم اجتهاد الحكومة فى تطبيق مزيد من الاصلاحات الاقتصادية او حتى الشروع فيها لأنقاذ اقتصاد الدولة من الانهيار التام وهو ماكان له أثره وتبعاته على تطور الأحداث السياسية ونمو مشكلة القوميات التى تزامنت مع سوء

الأحوال الاقتصادية المتمثل اساسا فى اختفاء السلع الاستهلاكية وارتفاع اسعارها ونمو السوق السوداء .

ورغم إعلان جورباتشوف بأن الاصلاح الاقتصادى يهدف الى الوصول الى إقتصاديات السوق بالكامل فإن ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى كما اسلفنا لا يتعدى المحاولات المبثورة « لتعديل » النظام الاقتصادى القائم بالفعل وإضافة بعض المرونة عليه مع الاحتفاظ بالروح الاشتراكية ، للاقتصاد . ومن هنـا ، فإن هـذه الاصلاحات كما يرى الكثيرون لاتتعدى كونها مجرد إظهار « للنوايا الحسنة » للحكومة وأنه من الصعب التحول إلى نظام السوق فى دولة مثل الاتحاد السوفيتى إن لم يكن إحتمالا غير وارد ولذلك ، فقد إستبدلت الحكومة إقتصاديات السوق بما أسمته « تنظيم السوق » وهو ما طبق بالفعل من إصلاح فى دول شرق أوروبا . ومن المهم التأكيد هنا على أن عدم الوصول بالسياسات الاصـلاحيـة ، الى نهـايتهـا وتطبيق « أنصـاف الاصلاحات » فقط وتفريغها من محتواها الأساسى لتواكب الارث السياسى والاقتصادى للاتحاد السوفيتى الذى هو أساسا السبب الأول لفشل الاصلاحات ذاتها وهو ما ينطبق على جميع الاصلاحات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية كما سيتضح فيما بعد .

ثانيا : المحور السياسى :

لم تزل مياه البحر السياسى فى الاتحاد السوفيتى تضطرب ما بين تيار المحافظين بزعامة « ليجاتشف » وتيار الاصلاحيين الذى يتزعمه جورباتشوف خاصة بعد توجه الأخير نحو الحصول على العديد من الصلاحيات والسلطات السياسية والتى توجها جميعا حصوله على منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى .

فقد عقد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى فى الثانى من يوليو الماضى وإستمر لمدة عشرة أيام فى ظروف من الاختناق الاقتصادى بسبب فشل الحكومة فى إنجاز ما وعدت به من إصلاحات على الوجه الأكمل والتوتر الاجتماعى بعد تفجر قضية القوميات والمشاكل العرقية فى الجمهوريات .

وقد شارك فى المؤتمر ٤٧٠٠ عضو بتمثيل ٦٠٪ من الجناح المحافظ و٨٠٪ للجناح الاصلاحى الراديكالى .

وخلال المؤتمر الذى يعقد كل خمس سنوات ، ألقى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف خطابا تناول فيه الوضع الاقتصادى المتدهور للبلاد ومحاولات الحكومة لدعم المشروعات الجديدة حيث وصل هذا الدعم الى ٢٣ بليون روبل بالاضافة الى الخسائر فى إنتاج البترول والمعادن بهدف الوصول الى اقتصاد جديد متعدد القطاعات وجعل الروبل عملة قابلة للتحويل . وعن تفجر الموقف السياسى فى عدد من القوميات ، فقد نادى جورباتشوف بعدم الاستجابة لمثيرى الشغب وبأن الحل الأمثل لهذه القضية هو إقامة إتحاد حقيقى من الجمهوريات ذات السيادة ، على أن يكون هناك تنسيق بين الاحزاب الشيوعية فى الجمهوريات الاتحادية مع الحزب السوفيتى .

وفى مجالس السياسة الخارجية فقد أدت سياسة البريسترويكا الى تحويل العلاقات مع العملاق الأمريكى من عداء الحرب الباردة الى العمل المشترك فى كثير من المواقف الدولية كما تم استئناف وتطبيع العلاقات مع الصين وتبدلت العلاقات مع حلفاء الاتحاد السوفيتى فى اوروبا الشرقية من التبعية الى الرعاية المنظمة التى تحترم استقلالية وارادة هذه الشعوب بغض النظر عن مدى إختلاف الأنماط الشيوعية التى تتبعها عن النمط الشيوعى السوفيتى أو عمقه .

وقد صدر عن المؤتمر بيان أوضح سياسة الحزب فى المرحلة المقبلة حيث أكد على برنامج العمل المتبع للحزب على أنه « حزب الاختيار الاشتراكى والمستقبل الشيوعى » وأن الاشتراكية التى سينتهجها الحزب هى إشتراكية انسانية ترفض إحتكار الحزب للسلطة وتؤيد الديمقراطية اللامركزية وتستبعد الخيار العسكرى وسباق التسلح فى علاقات الحزب الخارجية وهو ما يعنى إستمرار المبادىء الأساسية للبريسترويكا كما وضعها جورباتشوف منذ وصوله الى السلطة عام ١٩٨٥ .

وكانت أهم نتائج المؤتمر ما يلى :

١ ـ إعادة انتخاب جورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب وحصوله على ٣٤١١ صوتا من مجموع الأصوات البالغ عددها ٤٧٠٠ صوت . وقد كانت عملية انتخاب جورباتشوف أول عملية اقتراع سرى للاختيار بين عدد من المرشحين لمنصب سكرتير عام الحزب . كما أنها تعد أول سابقة فى تاريخ الحزب أن يتم الانتخاب خلال انعقاد المؤتمر العام على عكس التقليد الذى كان متبعا والذى يعطى للجنة المركزية للحزب الحق فى إختيار سكرتير عام الحزب .

وبما أن المؤتمر العام للحزب لاينعقد الا كل خمس سنوات ، فقد إستطاع جورباتشوف أن يحصن نفسه ضد أى تعد من جانب المحافظين على سلطاته أو أية محاولة للاطاحة به على أسوأ تقدير .

٢ ـ حدث إنشقاق ظاهر فى جناح الديمقراطيين الذين يطالبون بمزيد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية وأعلن يلتسن الذى كان قد تم انتخابه كرئيس لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية ، أعلن استقالته من الحزب الشيوعى السوفيتى وكان مرشحا لرئاسة اللجنة المركزية بالحزب ـ وقد قدم تبريراته بأنه نظرا للانتقال الذى حدث للنظام المتعدد الأحزاب ، فإنه ليس من الأمانة تنفيذ قرارات الحزب والتغاضى عن إرادة الشعب التى يمثلها من خلال منصبه البرلمانى .

٣ ـ أسفر المؤتمر كذلك عن هزيمة « ليجاتشيف » زعيم جناح المحافظين المناهضين للاصلاح ، أمام رئيس جمهورية أوكرانيا « فلاديمير ايفاشكو » خلال الاقتراع بينهما على منصب نائب السكرتير العام للحزب . فقد

حصل « ليجاتشيف » على ٧٧٦ صوتا بينما حصل « ايفاشكو » على ٣١٠٩ اصوات وهو يعد إنتصارا جديدا لجورباتشوف تمثل فى إختلال توازن الصراع بين التيار المحافظ والتيار الاصلاحى لصالح الأخير.

٤ - إستطاع جورباتشوف أن يجعل المؤتمر يتبنى برنامجه الاصلاحى وحظى بالموافقة على التقرير السياسى الخاص بمهام ومسئوليات الحزب وطرح ميزانية الحزب للمناقشة وإستطاع أن يجعل منصبى الأمين العام للجنة المركزية للحزب وكذا نائبه محلا للتصويت المعلن داخل الحزب.

٥ - أسفر المؤتمر كذلك عن تجديد شامل للمكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ولم يبق من أعضائه القدامى سوى الرئيس جورباتشوف نفسه. وأصبح المكتب يضم ٢٤ عضوا ممثلين عن كل جمهورية الى جانب بعض الشخصيات العامة. وبهذا التكوين الجديد، فقد تم إستبعاد الشخصيات ذات النفوذ السياسى والعسكرى وحلت محلها شخصيات أكثر تأييدا للرئيس كما أن زيادة عدد أعضاء المكتب الى ٢٤ عضوا جعل من الصعب تكوين تكتلات أو تركيز السلطة فى يد جناح على حسب الآخر.

٦ - كان من أهم نتائج المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى هو إعتراف وتأييد الحزب للعلاقات الدولية للجمهوريات السوفييتية على أساس الاستقلال والسيادة والمساواة من أجل تحسين المواقف الدولية للاتحاد السوفيتى ككل على أن تظل القضايا العسكرية ومسائل التسلح من شأن الحزب الشيوعى السوفيتى فى موسكو.

ثالثا : الاتحاد السوفيتى : الحاضر والمستقبل :

لقد كانت هناك العديد من المخاوف قبل إنعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى الأخير وظهرت كثير من النداءات لتأجيله خوفا من حدوث انشقاقات كبيرة داخل الحزب. الا أن جورباتشوف إستطاع أن يمضى بتصميمه على عقد المؤتمر فى الموعد المحدد له ومواجهة الحزب بقوانين الاصلاح الجديدة القائمة على التعددية الحزبية والديمقراطية وسياسة المكاشفة، إعتبر ذلك إنتصارا آخرا لجورباتشوف ودليلا على قدرته على تسيير دفة الأمور على الرغم من المعارك الكثيرة الصغيرة هنا وهناك.

ورغم ذلك، فإن التقييم الموضوعى للاصلاحات « الجورباتشوفية » فى الاتحاد السوفيتى يجب أن يأخذ فى الاعتبار نقاط الضعف التى ظهرت فى هذه الاصلاحات إما بسبب الظروف والملابسات السياسية والاقتصادية التى واكبت تطبيق هذه الاصلاحات وإما بسبب عيوب هيكلية فى ذات الاصلاحات :

١ - فى مجال السياسة الخارجية، فرغم النجاحات العديدة التى حققتها السياسة الخارجية لجورباتشوف على المستوى الثنائى والدولى خاصة فيما يختص بالعلاقات مع واشنطن، فإن بعض المحافظين يرون فى هذه العلاقات مدخلا للانهيار الذى أصاب الاشتراكية، كايديولوجية وممارسة، على المستوى العالمى. ويتهم العسكريون المتشددون جورباتشوف بإضعاف علاقات التعاون وتبادل المصالح مع دول الكوميكون التى بدأت موسكو فى تشجيع التعاون بينها وبين الغرب وتخليها عن مسئوليتها التاريخية فى حماية دعائم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية.

٢ - لقد ظهر التذمر بين صفوف القوات المسلحة بسبب السياسات الأمنية لجورباتشوف والتى أدت الى إضعاف القدرات الأمنية والدفاعية لدول حلف وارسو وفى مقدمتهم الاتحاد السوفيتى خاصة فى ظل الالتزام السوفيتى الجديد بخفض ونزع السلاح من جانب واحد فى دول أوروبا.

٣ - تشكل مشكلة القوميات والنزعات الانفصالية ضربة قوية كادت أن تعصف بالأسس الجديدة التى أرستها سياسة البريسترويكا للبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة وتعددت أشكال هذه الحركات بين جمهوريات تطالب بالاستقلال التام مثل جمهورية روسيا الاتحادية الى جانب مشكلة أرمينيا التى تعانى من ظروف لغوية وعرقية خاصة. وقد فجرت قضية ليتوانيا الأزمة العرقية داخل الاتحاد السوفيتى وأوضحت بجلاء خطورة استمرار هذه النزاعات خاصة بعد إعلان جورباتشوف الحصار الاقتصادى عليها نظير تأمين مصالحه العسكرية فى البلطين فى حالة إضطراره لمنحها الاستقلال التام مما أدى الى تدخل الدول الغربية للضغط على موسكو لمنح ليتوانيا الاستقلال وإتجاهها لمنحها مساعدات اقتصادية لمواجهة الحصار السوفيتى.

٤ - فى ظل تدهور الاقتصاد السوفيتى رغم إتباع السياسات الاصلاحية فقد شهد الاتحاد السوفيتى صيفا حافلا بالاضرابات العمالية التى بدأت باضرابات عمال مناجم برافادا فى أوائل يوليو الماضى وشملت صيادى السواحل الشرقية وعمال البترول فى سيبريا حتى مدرسى الصفوف الابتدائية وحضانات الأطفال فى موسكو. وكان من تبعات ذلك إعلان جورباتشوف عن إعادة النظر فى برنامج المساعدات الخارجية لدول العالم الثالث لتوفير الجزء المستقطع للاصلاحات الاقتصادية الداخلية وهو ما يتمشى مع مطالب الدول الغربية فى هذا الشأن.

٥ - لقد شهد الاتحاد السوفيتى فى الآونة الأخيرة حركات سياسية متعددة الهويات والتوجهات ما بين متطرفين ينادون باتباع النظام الملكى ومحافظين يؤيدون الرجوع الى النظام الأتوقراطى بالاضافة الى الحركات الفاشية والانفصالية التى تسيطر عليها النزعات القومية والعرقية فى الجمهوريات السوفيتية.

ويمكن لذلك القول بأنه مع التسليم بقدرة الزعيم السوفيتى جورباتوشف على إيجاد وخلق التوازن بين المحافظين والراديكاليين داخل الحزب وتوظيفه الدقيق لآليات وتكنيكات الصراع السياسى فى الدولة للاطاحة

بالمتشددين المعارضين للاصلاحات وتركيز السلطات الرئاسية التنفيذية فى يديه ، فقد خلق كل هذا تذبذبا فى السياسات الاصلاحية التى كان من المفترض أن ترفع من الاداء الاقتصادى والديمقراطى للدولة . وعلى العكس ، فإن تخوف جورباتشوف وأنصاره من إرتفاع حدة التذمر الشعبى ومن توقع استخدام المحافظين لسرعة تنفيذ الاصلاحات كورقة للضغط على العناصر المتمردة لاحداث مزيد من الشغب والتذمر ، قد أدى إلى تذبذب فى التطبيق وإنقطاع بين المراحل المختلفة لهذه الاصلاحات وظهور التناقض فى بعض الأحاين بين المحتوى الحقيقى للاصلاح والتطبيق النهائى له .

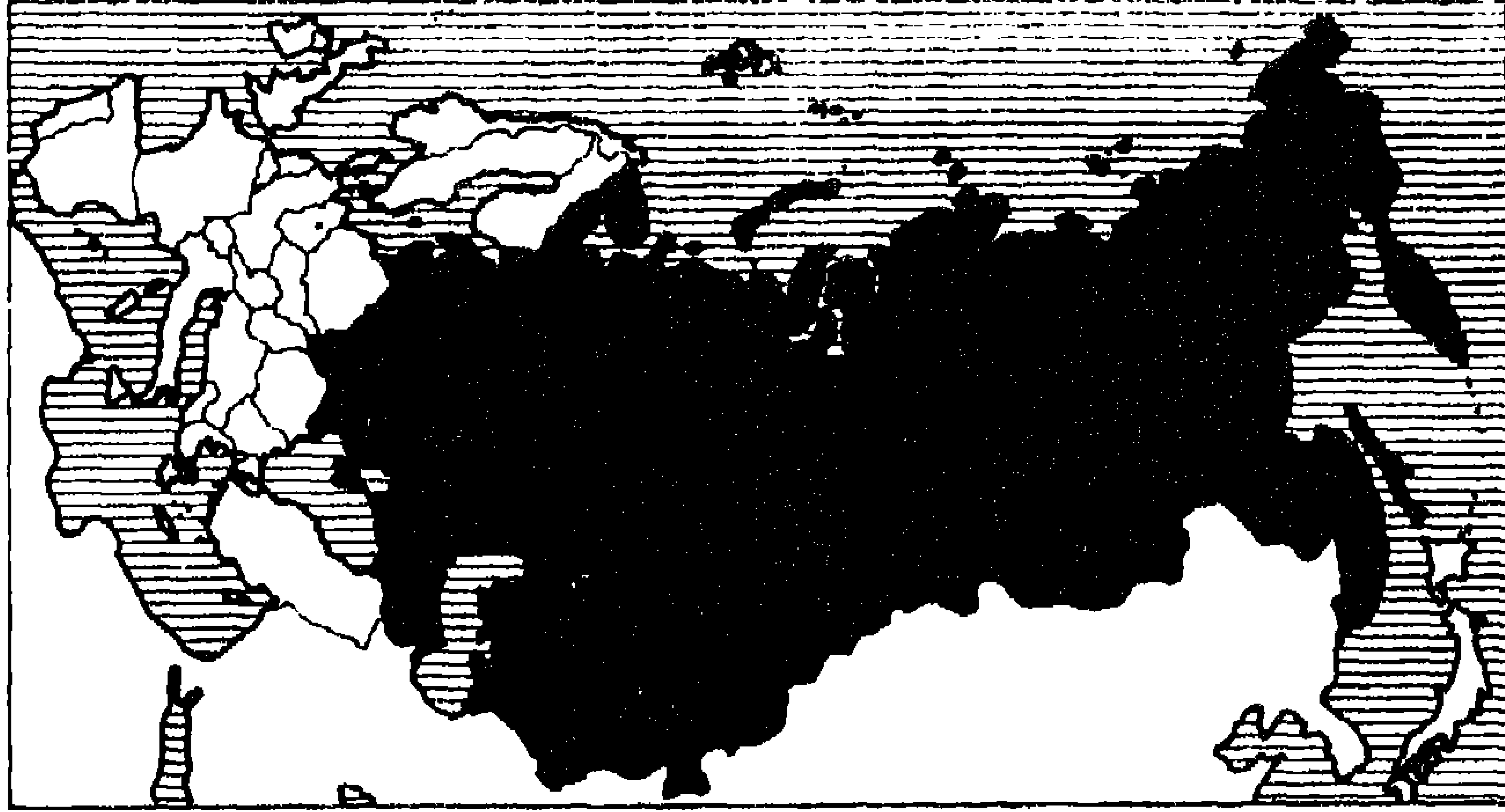
ومع ذلك ، فإنه لايمكن تصور امكانية حدوث أى تراجع فى السياسة الاصلاحية التى ينتهجها الاتحاد السوفيتي منذ سنوات الا فى حالة الارتداد الى النظام الأتوقراطى القديم وهو إحتمال غير وارد فى الفترة الراهنة على الأقل . ويمكن القول بأن ما أصاب البريسترويكا فى الفترة الأخيرة هو ما يمكن تسميته « بجمود الاصلاح » وهى مرحلة أعقبت الانطلاق والتحول الراديكالى فى الفترة الأولى من التحول والاصلاح فى الوقت الذى إستطاع فيه جورباتشوف تقليص وتحجيم دور الحزب كهيئة سياسية عليا داخل الدولة .

والحقيقة أنه كما ارتبطت البريسترويكا بالقدرات السياسية والنفسية لميخائيل جورباتشوف كمبدع الاصلاح فى العالم الشيوعى ، فإن استمرار هذه الاصلاحات ونجاحها يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الزعيم السوفيتى على « ممارسة السلطات » العديدة التى إستطاع أن يستحوذ عليها وليس فقط على سحبها من أطراف الصراع السياسى الأخرى التى تتواجد على الساحة السوفيتية . وسيكون الامتحان الأكبر لجورباتشوف هو قدرته على توظيف منصبه الجديد كسكرتير عام للحزب الشيوعى السوفيتى لانجاح اصلاحاته والا ستظل هذه الاصلاحات على جمودها وتفتح بذلك الأبواب لمزيد من التدهور الاقتصادى والصراعات السياسية والقومية داخل الكيان السوفيتى . □



تقارير

أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتى



أحمد مصطفى العملة

ليس من الصعب على المتابع لتطورات الأوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ان يدرك مدى جسامة المشكلات المعقدة التى تجابه الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، حتى بات من المتصور أن مستقبله فى ادارة دفة الأمور داخل الاتحاد السوفيتى مرتبط الى حد كبير بنجاح سياساته الجديدة فى تسوية الكم الهائل من الأزمات التى تلقى بظلال قاتمة على الوضع السوفيتى الداخلى ـ فمن الواضح انه كما كان عام ١٩٨٩ عام التغييرات الكبرى فى أوربا الشرقية فان عام ١٩٩٠ هو عام عدم الاستقرار والرياح العاتية فى الاتحاد السوفيتى . ذلك انه منذ بداية العام المنصرم والمشكلات والأزمات تتوالى على الاتحاد السوفيتى بشكل حاد للغاية . أهمها المشكلة الاقتصادية وتدهور حجم الانتاج الغذائى مما يعرض المواطنين السوفيت حاليا لخطر المجاعة يصاحب ذلك مشروعات ومساعى من الدوائر الرسمية للانتقال إلى اقتصاد السوق وإحداث نقلة جذرية فى القوانين الاقتصادية التى كانت سائدة . وهى مسألة لازالت حتى الآن محل جدل وخلاف عنيف بين الهياكل الرسمية السوفيتية ومختلف الفعاليات هناك . لما قد يترتب على تلك النقلة من تطورات قد لا يحمد عقباها .

ثم برز بجانب ذلك ما يمكن ان نطلق عليه دون تجاوز او مبالغة « اهتزاز هيبة وسلطة الدولة » بسبب ما شهده العام الماضى من اندلاع عمليات عنف عرقى خطيرة بين مختلف الجماعات الاثنية فى الاتحاد السوفيتى مما اسفر عن سقوط اعداد كبيرة من الضحايا ما بين قتلى وجرحى ، وتعرضت وحدات الجيش العاملة فى جميع الأراضى السوفيتية لهجمات مسلحة ومضايقات اهدرت كثيرا من هيبة مؤسسة القوات المسلحة السوفيتية كما ان معظم القيادات فى الاتحاد السوفيتى بدأت توجه انتقادات غير مباشرة أو صريحة ضد هذه المؤسسة وقياداتها وقد دعا ذلك وزارة الدفاع السوفيتية إلى اصدار بيان شديد اللهجة فى شهر نوفمبر الماضى حذرت فيه الجماعات التى تشن هجمات ضد المواقع والمنشآت العسكرية . وهددت الوزارة بأن وحداتها سوف تتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك الظاهرة التى بدأت تطفو على السطح فى أعقاب اصدار المجالس التشريعية فى عديد من الجمهوريات قوانين تنص على الزام مواطنيها بتأدية خدمتهم العسكرية داخل اراضى الجمهوريات فقط .

فى الوقت نفسه أخذت بعض الجمهوريات السوفيتية اجراءات وقرارات تتعلق بالنواحى الدفاعية وتنطوى على

الفصل بين القوات المسلحة السوفيتية وحماية اراضى وحدود هذه الجمهوريات . بمعنى الغاء دور القوات السوفيتية فى هذه المناطق واعتبار وجودها على اراضيها قوات احتلال ، واضطر ذلك ميخائيل جورباتشوف إلى أصدر مراسم يلغى فيها التدابير التى اتخذتها الجمهورية السوفيتية فى هذا الصدد واعتبرها باطلة وغير قانونية باعتبار ان حماية سيادة الاتحاد السوفيتى وحدود الدولة والمسائل الخاصة بالدفاع من اختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية فقط دون سواه .

وأصدر جورباتشوف أيضا اوامر لوزيرى الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات بالقيام بمهام حماية الدولة السوفيتية وتعبر هذه القرارات والمراسيم عن المدى الذى وصل اليه تحدى سلطة وهيبة الدولة ممثلة فى أضخم مؤسساتها . وهى ظاهرة يشهدها الاتحاد السوفيتى لأول مرة مما أثار بدرجة كبيرة سخط بعض الأوساط العسكرية ازاء مجمل أوضاع الدول التى تتعرض وفق رؤاهم لخطر التحلل والتفسخ .

واكب ذلك كله قيام معظم الجمهوريات السوفيتية الخمس عشرة باعلان سيادتها أو استقلالها عن الاتحاد السوفيتى وتغيير شعاراتها واسمائها وأعطاء الأولوية لقوانين ودساتير الجمهوريات على قوانين الدولة والاحتفاظ بالحق فى رفض تطبيق أى قانون سوفيتى يتعارض مع قوانين الجمهورية ولم يقتصر ذلك على الجمهوريات بل سارعت الاقاليم الصغيرة والمناطق المتمتعة بحق الحكم الذاتى إلى اعلان الاستقلال أيضا والسيادة . والأخطر ان جمهوريات كبيرة مثل روسيا الاتحادية (أضخم جمهورية سوفيتية) بدأت تقوم بابرام معاهدات واتفاقيات مع جمهوريات سوفيتية اخرى بعيدا عن مظلة اتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يمثل تحديا خطيرا لوحدة وتماسك الدولة . كما ان بعض جمهوريات من أعلنوا الاستقلال اتجهوا إلى اقامة اتصالات مباشرة وعقد صفقات وتبادل زيارات مع دول اجنبية .

إزاء ذلك كله بدأ الجيش يظهر تذمرا واضحا نتيجة لتفشى التوترات وانتهاك امن وحرمة القوات المسلحة من جانب مسلحين أو قوى سياسية وشخصيات عامة ووسائل الاعلام وعبر ديمترى يازوف وزير الدفاع السوفيتى عن ذلك قائلا انه ينتشر بين صفوف القوات المسلحة قلق بالغ لتزايد الاتجاهات المطالبة بعدم الامتثال لأوامر الدولة والحكومة المركزية وقيام الجمهوريات السوفيتية باعلان الانفصال والسيادة . والواقع انه على الرغم من ان معظم الجمهوريات أعلنت السيادة على اراضيها الا ان ذلك لم يكن يعنى الانسلاخ أو الانفصال عن الدولة . لكن الظاهرة الخطيرة هى اعلان الاستقلال كلية عن الدولة والانفصال تماما عن سلطة الادارة المركزية فى موسكو . والنتيجة الأكيدة والتى يرجح ان تسفر عن انتشار هذه الظاهرة هى تقويض اتحاد الجمهوريات السوفيتية مثلما حدث مع الامبراطورية العثمانية من قبل عندما انتشرت بين ولاياتها فكرة ومفهوم (الدولة ـ القومية) .

وقد تعد تجربة جمهورية ليتوانيا الواقعة فى منطقة البلطيق نموذجا مثاليا لما يواجهه جورباتشوف فيما يتعلق بمسألة القوميات . أذ انها اعلنت استقلالها فى شهر مارس الماضى ونددت بما اسمته الاحتلال السوفيتى لأراضيها ثم عادت وتراجعت مرة اخرى الى داخل الاتحاد . وبنظرة سريعة « لحمى » المحاولات الانفصالية والمطالب القومية التى اجتاحت الاتحاد السوفيتى تظهر حالة هذه الجمهورية كأبرز تجربة فى هذا الصدد باعتبارها الوحيدة حتى الآن التى قطعت شوطا طويلا نحو الاستقلال وعاشت تجربة انفصال مثيرة عن الاتحاد السوفيتى يجدر الاشارة اليها بالتحليل .

دور سايودس :

الواقع ان ليتوانيا كانت طوال السبعينات والثمانينات من أكثر الجمهورية السوفيتية نشاطا فى تقديم احتجاجات ضد انتهاك حقوق الانسان واساءة استغلال السلطة ، إلا أنه مع ظهور حركة « سايودس » الانفصالية فى شهر اكتوبر عام ١٩٨٨ أخذت الحركة الوطنية والاستقلالية فى ليتوانيا ابعادا جديدة أكثر فعالية ، واقوى اندفاعا نحو المطالبة بالاستقلال ، ساعدها على ذلك طبيعة اعضاء المنظمة وخبرتهم وقدراتهم الحركية العالية حيث كان معظمهم من الانتدجنسيا وهى ظاهرة عامة فى كافة الحركات الوطنية الشعبية التى برزت خلال الفترة الماضية فى الجمهوريات السوفيتية .

ركزت « سايودس » فى انشطتها على تنظيم المسيرات وعقد اجتماعات حاشدة وأقامة احتفالات جماهيرية روجت خلالها بقوة لمطالبها حول استقلال ليتوانيا وسيادتها واخلائها من الاسلحة النووية والقوات السوفيتية ـ ودعت « سايودس » الى احترام حقوق الانسان ووقف الهجرة لأراضى الجمهورية والسماح بتدريس اللغة المحلية وأقامة علاقات ثقافية واقتصادية مع الدول الأجنبية وشددت على ضرورة سيطرة ليتوانيا على ثرواتها الاقتصادية بل وادانت معاهدة (مولوتوف/ ريبيتروف) الموقعة فى عام ١٩٣٩ وطالبت الحكومتين السوفيتية والألمانية اللتين وقعتاها بادانة المعاهدة التى ضمت بموجب ملاحقها السرية ليتوانيا للأراضى السوفيتية .

وتحت الضغوط الشعبية التى قادتها « سايودس » صوت برلمان ليتوانيا فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ الموافقة على قرار يقضى بعدم شرعية وبطلان ضم جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا ـ استونيا ـ لاتفيا) للاتحاد السوفيتى ، ثم وافق نفس البرلمان فى اوائل العام الماضى

على الغاء المادة السادسة من الدستور التى تنص وتؤكد على الدور القيادى للحزب الشيوعى ، وبذلك بدأت ليتوانيا تعلن بشكل غير مباشر عن رغبتها الاصيلة فى الانفصال عن الاتحاد السوفيتى من خلال تحطيم وتقويض الهياكل الرسمية التى تستمد نفوذها وقوتها من علاقاتها بالادارة المركزية فى موسكو وظهر ذلك جليا فى انقسام الحزب الشيوعى الليتوانى إلى حزبين أحدهما مستقل عن موسكو ويضم غالبية الاعضاء ويتبنى المطالب الوطنية فى حين بقيت قلة محدودة من الاعضاء فى الحزب الشيوعى الموالى لموسكو .

بالطبع لم يكن الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرحبا بهذه التطورات التى كانت تنذر فى مجملها بعواقب وخيمة ، لذلك اكد خلال زيارة غير مسبوقة لجمهورية ليتوانيا رفضه التام لمطلب الانفصال وان كان قد أعرب عن موافقته على حق الجمهوريات السوفيتية فى الاستقلال عن موسكو وفق قواعد يتعين التوصل اليها واحترامها من الجميع مشيرا إلى ان تحقيق ذلك يعد مسألة صعبة للغاية لا تتوقف فقط على الارادة السياسية للجمهوريات وأوضح بما لا يدع مجالا للشك ان مصيره متوقف على تسوية المشاكل القومية برمتها لانها تمثل فى رأيه تهديدا مباشرا لبرامجه الاصلاحية وتضعف من موقفه امام المحافظين المتشددين والمح جورباتشوف انه طلب من البرلمان السوفيتى اعداد قانون ينظم مسالة الاستقلال . ومع تشدد مواطنى ليتوانيا واصرارهم على نيل الاستقلال بدأ جورباتشوف يهدد بان انفصال أية جمهورية سوف يؤدى الى هلاكها اقتصاديا لأنها لن تتحمل القدرة على الانتقال للسوق العالمية باسعارها الحرة وركز الزعيم السوفيتى على ان جمهوريات البلطيق الثلاث تعد منطقة استراتيجية فى نظام الدفاع السوفيتى وهدد فى ذات الوقت بان ثمة ديونا يمكن ان تطالب بها موسكو سلطات ليتوانيا ويبلغ مقدارها نحو ٣٥ مليار روبل كان قد تم استثمارها فى مشروعات على اراضى ليتوانيا وفى النهاية كان من الواضح ان جورباتشوف فشل فى إقناع الشعب أو الهيئات الرسمية فى ليتوانيا بمقترحاته على السواء .

إعلان الاستقلال :

فى اول جلسة للبرلمان الجديد الذى انتخب فى شهر مارس الماضى وحصل مرشحو سايودس على معظم مقاعده ، اتخذ هذا البرلمان فى اول جلسة له قرارا باعلان استقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتى استنادا إلى أنها ـ أى الجمهورية ـ لم تقر شرعيا بانضمامها للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٠ . فى ذلك الوقت كان مؤتمر نواب الشعب السوفيتى يعقد اعماله فى موسكو لاقرار مجموعة من القوانين الجديدة التى تمنح ميخائيل جورباتشوف سلطات تنفيذية وصلاحيات ضخمة تتيح له حق فرض قوانين الطوارىء واعلان حالة الحرب وحل برلمانات الجمهوريات السوفيتية دون الرجوع للسلطات التشريعية ، يفهم من ذلك ان برلمان ليتوانيا حاول ان يسبق بقراراته الاستقلالية أية محاولة من جانب جورباتشوف لأجهاض المساعى الانفصالية ـ وقد رفض الزعيم السوفيتى اعلان الاستقلال واعتبره باطلا ولاغيا إلا أنه وعلى الرغم من السلطات الجديدة التى منحت له فانه كان يبدو حذرا للغاية نظرا للظروف المعقدة التى يواجهها . وحاول ان يلجأ للتهديد بفرض عقوبات اقتصادية ضد ليتوانيا وازاء اصدار سلطات ليتوانيا على مواقفهم فانه أضطر الى أصدار تحذير شديد اللهجة هدد فيه بقطع امدادات الغاز والبترول والمواد الغذائية عن ليتوانيا ما لم لاتتراجع عن اعلان الاستقلال خلال ثمان واربعين ساعة غير أن مسئوليها لم يظهروا أى تراجع فى موقفهم فنفذ جورباتشوف تهديداته ، وبدأ شبح المعاناة الاقتصادية يجثم بصدره على جمهورية ليتوانيا التى كانت تأمل فى تدفق المساعدات الغربية بعد اعلان الاستقلال . ولم تتوقف اجراءات جورباتشوف عند هذا الحد بل قام بارسال قوات عسكرية لمنطقة البلطيق والى ليتوانيا تحديدا . حيث اجرت مناورات عسكرية فى استعراض ظاهر للقوة ، فى الوقت الذى انتشرت فيه قوات اخرى داخل الجمهورية لمطاردة الشباب الهاربين من الخدمة العسكرية وبدأت الأزمة تأخذ منحى خطيرا يهدد بانفجار الموقف ويزيد من أحتمالات وقوع مواجهات دامية .

فى نهاية الأمر بدأت اتصالات ومباحثات ثنائية بين مسئولين سوفييت ومسئولين من جمهورية ليتوانيا تمسك خلالها كل طرف بمطالبه ومواقفه لكن ليتوانيا بطبيعة الحال كانت الطرف الأضعف والعاجز عن تحقيق طموحاته كاملة لذلك كانت تسعى بقوة على عدة جهات وأجرت اتصالات خارجية مع دول غربية على رأسها الولايات المتحدة عسى ان تتلقى منها دعما ماديا وسياسيا أو لممارسة ضغوط على موسكو . وبعد فشل جهودها تلك اضطر برلمان ليتوانيا الى القبول والموافقة على « تجميد » قرار الاستقلال .

من خلال استقراء تداعيات تجربة استقلال ليتوانيا تبرز عدة ملاحظات يمكن اجمالها فى الآتى :

أولا :ان الحركات الانفصالية التى ظهرت فى ليتوانيا وبعض الجمهوريات السوفيتية خرجت فى حقيقة الأمر من معطف جورباتشوف بشكل أو بآخر بمعنى انه لم يكن من المتصور ان تظهر حركات استقلال وان تجد صدى لدعاواها لولا المناخ والسياسات الاصلاحية التى أعلنها جورباتشوف واشتملت ضمنيا على اعطائها حق حرية اكبر وأوسع للمواطنين بالاضافة إلى تشجيع المبادرة الاجتماعية والخلق الجماهيرى . وقد يبدو ذلك واضحا فى الاعلان الذى أصدرته عدد من الحركات الاستقلالية فى مايو ١٩٨٩ حيث أكدت فيه ان مساعيها تتمشى مع عملية

تعميق الانفتاح وان الحركات الديمقراطية الجماهيرية هى وحدها الكفيلة بضمان استمرار وترسيخ إعادة بناء المجتمع وفق اطروحات جورباتشوف فى البيروبسترويكا والجلاسنوست .

ثانيا : رغم ما ابداه جورباتشوف من تعاطف مع دعاة الانفصال فى بداية الأزمة الا ان موقفه الثابت يتركز حول رفض فكرة منح الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتى لأى من الجمهوريات الخمسة عشرة . مشددا على أهمية تطوير مفهوم السيادة السياسية والاقتصادية لهذه الجمهوريات . وقد وضع جورباتشوف فى اعتباره الخطر الذى سيواجهه اذا ما قدم أية تنازلات ازاء المطالب الانفصالية فى ليتوانيا سواء فيما يتعلق بمصير الاتحاد أو مستقبله (هو) السياسى والذى أصبح على حد قوله مرهونا بنجاحه فى حل مسألة القوميات وكان المحافظون المتشددون قد انتهزوا الفرصة وشنوا حملة عنيفة ضد جورباتشوف وسياساته التى ستؤدى وفق تصوراتهم لتدمير الدولة السوفيتية .

ثالثا : عقدة الأزمة إنها جاءت فى توقيت غير مناسب وغير متوقع بالنسبة لجورباتشوف الذى وجد نفسه فى خضم المشاكل الداخلية والخارجية التى يواجهها امام مشكلة جديدة هو فى غنى عنها وقليل الخبرة بها .

رابعا : سارعت ليتوانيا إلى اعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى فى عجالة واضحة قد ترجع الى مخاوف الانفصاليين من عدم استمرار جورباتشوف فى منصبه نتيجة للصراعات العنيفة التى شهدتها دوائر السلطة فى موسكو فضلا عن خشيتهم من امكانية سيطرة الجيش على السلطة .

خامسا : جاء اندلاع أزمة ليتوانيا فى توقيت حساس للغاية بالنسبة للمرحلة التى تمر بها العلاقات السوفيتية الغربية واتجاه جورباتشوف نحو توثيق هذه العلاقات وسعيه لانشاء ما يعرف باسم « البيت الأوربى والتحول من مرحلة النزاع والتحفز الى التعاون . وذلك كان بالتحديد المأزق الذى يؤرق جورباتشوف مما دفعه لالتزام جانب الحذر والحرص الشديد فى التعامل مع الأزمة واضعا فى اعتباره ردود أفعال المعسكر الغربى . وذلك على النقيض تماما من معالجته للازمة التى اشتعلت فى ذات الوقت بجمهورية أذربيجان ذات الاغلبية المسلمة ، عندما وقعت اشتباكات عرقية اقتحمت على أثرها القوات السوفيتية العاصمة (باكو) وارتكبت مذابح عنيفة راح ضحيتها اعداد كبيرة من المواطنين .

سادسا : رحب الغرب عموما بقرار استقلال ليتوانيا وهدد موسكو فى نفس الوقت باتخاذ اجراءات عقابية اذا ما قامت باية ممارسات من شأنها اجهاض استقلال ليتوانيا وبعد فترة بدأ الغرب يتجه لتبنى مواقف اكثر هدوءا وتعقلا حيث دعا الطرفين للحوار والتفاوض من اجل التوصل لتسوية سلمية ، وكان الكونجرس والرئيس جورج بوش قد هددا باحتمال تأجيل بحث منح الاتحاد السوفيتى ووضع الدولة الأولى بالرعاية فى المعاملات التجارية . والمحا إلى أمكانية تأثير أزمة ليتوانيا والمواقف السوفيتية بشأنها على أتمام مباحثات القمة الأمريكية السوفيتية فى موعدها الذى كان محددا له أواخر مايو واوائل يونيو الماضيين .

والمجموعة الأوربية كانت قد هددت الاتحاد السوفيتى أيضا بفرض كثير من العقوبات إلا أنهم شددوا فيما بعد على ضرورة التسوية السلمية وقدم الرئيسان الألمانى والفرنسى مبادرة سلام فى هذا الشأن . نتج عن الموقف الغربى عموما ان اصيبت ليتوانيا بخيبة امل شديدة خاصة بعد جولة قامت بها رئيسة وزراء الجمهورية للولايات المتحدة وعدة دول اوربية ولم تحقق خلالها أية مكاسب اقتصادية أو سياسية . وفى حقيقة الأمر ان الغرب رفض ان يقامر بعلاقاته مع الاتحاد السوفيتى ومستقبل جورباتشوف وسياسته من اجل استقلال ليتوانيا خاصة بعد التهديدات العنيفة التى اعلنها كل من الرئيس جورباتشوف ونيقولاى ريجكوف رئيس الحكومة وحذرا فيها من ان أية اجراءات تنطوى على تقديم مساعدات سوف يعتبرها الاتحاد السوفيتى تدخلا فى شئونه الداخلية . ولاشك فى أن الغرب يرى مصلحته فى استمرار الاتحاد السوفيتى ـ رجل أوربا المريض ـ ككيان واحد ومتماسك لأن تقسيمه سوف يفتح الباب أمام آفاق خطيرة للغاية تهدد باندلاع انفجارات عرقية وصراعات دامية فى المنطقة الشاسعة والمتاخمة لأوربا التى يشكلها اتحاد الجمهوريات السوفيتية ـ خاصة وانه من المحتمل ان تنضم الجمهوريات السوفيتية الاسلامية الى ايران .

سابعا : تلقى أزمة ليتوانيا ضوءا باهرا على قضية هامة للغاية تتعلق بانهيار فكرة الأممية وصعود فكرة الأمة لدى القوميات السوفيتية يرتبط بذلك ان سقوط الايديولوجية الاشتراكية وتعرضها للنقد والهجوم العنيف داخل الاتحاد السوفيتى وهى التى كانت تمثل الاساس الذى قام عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية وتوحدت هذه الجمهوريات من اجله ـ هذا السقوط ادى إلى ترسيخ فكرة فقدان مبرر الاستمرار ضمن كيان انهار اساسه واصبح لا مبرر لوجوده . من جهة أخرى تبرز فى ثنايا الازمة بعض القيم والمبادىء الدولية التى يتعسر مراجعتها وفق المعطيات الدولية الجديدة ونقصد تحديدا مبدأ حق تقرير المصير .. فمن الصعب أن يتم إعماله .. داخل اطار الاتحاد السوفيتى الذى يتمتع بخصوصية ووضع متميز يجعل من المستحيل تطبيق ذلك الحق لأنه على مدار سنوات طويلة تكونت تقسيمات اقتصادية محكمة للغاية بين الجمهوريات السوفيتية بحيث ان انفصال أى من هذه الجمهوريات سوف يسفر عن نتائج مدمرة ومهلكة لكلا الطرفين (الاتحاد السوفيتى والجزء

المنفصل عنه) فعنصر التكامل الاقتصادى لا يمكن تجاهله فى حالة اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، يضاف إلى ذلك ان كل جمهورية أو اقليم او منطقة تحمل فى داخلها عرقيات وطوائف اثنوية واقليات دينية كثيرة مما يعنى ان استقلال أى جمهورية لن يكون نهاية المطاف بالنسبة لها لأن فى طياتها هناك آخرون (سوف) يطالبون بنفس الحق وهو ما حدث فعلا فى ليتوانيا حيث ايدت بعض الاقليات الروسية والبولندية معارضتهما ، للاستقلال عن موسكو .

وبصفة عامة فبالرغم ان ليتوانيا أوقفت قرار استقلالها ورضخت لضغوط موسكو الا انها ـ كما اتضح من سير الاحداث فيما بعد ـ لازالت تأمل فى تحقيق الاستقلال والانفصال عن الاتحاد السوفيتى بالاشتراك مع جمهوريتى استونيا ولاتفيا اللتين اعلنتا سيادتهما وتضامنها مع ليتوانيا . ونتيجة لاستمرار مساعى كافة الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ومع تزايد تدهور الوضع الاقتصادى فى البلاد وانتشار الفوضى وتفشى اعمال العنف العرقى وارتفاع حدة القلق والتوتر فى اجواء الدولة السوفيتية ، يحاول الزعيم السوفيتى تطويق هذا الوضع المتفجر ونزع فتيل أزمة القوميات من خلال المطالبة باعادة صياغة العلاقات بين الجمهوريات السوفيتية على أسس جديدة يتم تضمينها فى معاهدة جديدة للاتحاد . وافق عليها البرلمان من حيث المبدأ ولما كان التوصل الى هذه المعاهدة سوف يستغرق وقتا طويلا فقد دعا جورباتشوف الى مزيد من التغيير فى هياكل السلطة وطالب بمنحه مزيدا من السلطات لاطلاق يده دون قيد من أجل العمل على تطبيع الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى .

وإذا ما فشلت مساعى جورباتشوف فى هذا الصدد ومع استمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة فان ذلك يدفع الجيش (الذى يتضح من تصريحات قياداته ومواقفهم الأخيرة ـ وجود تذمر شديد ورفض واضح لعديد من السياسات قد يدفعهم ذلك الى التدخل بصورة أو بأخرى على أمل انقاذ الموقف العام العام فى البلاد حتى ولو كان الثمن هو التضحية بجورباتشوف وسياساته . فهل ينجح الزعيم السوفيتى فى تجنب هذا المصير ؟ يظل ذلك التساؤل مطروحا بقوة داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه الى ان تنضح مجمل الصورة . □ .



تقرير

جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل



فاروق العسال

من بين أكثر من ١٠٠ مرشح فاز الزعيم ميخائيل جورباتشوف بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ ، لدوره الرائد في المساهمة في إقرار السلام العالمي والاصلاحات البطولية التي جرت في أوروبا الشرقية والمساعدة في إنهاء الحرب الباردة ، وهو أول زعيم دولة شيوعي يحصل على الجائزة منذ إنشائها عام ١٩٠١ . ولأول مرة يحصل فيها زعيم دولى عظمى على جائزة نوبل للسلام منذ ان فاز بها الرئيس الأمريكي « تيودور روزفلت » في عام ١٩٠٦ . وإذا تحدثنا عن السياسة السوفيتية في ظل جورباتشوف فمنذ تولى السلطة في الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٨٥ فإن السياسة السوفيتية تبلورت تجاه العالم الخارجي على عدة مبادىء :-

١ - العمل على نزع السلاح والتقليص من حدة التوتر الدولي .

٢ - إنهاء التركيز المحورى للسياسة الخارجية السوفيتية على الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - الاهتمام بأوروبا الشرقية والغربية وكذا العملاق الصيني .

٤ - تنقية العلاقات الدولية من المجابهة الايديولوجية ، وعدم التورط في انشطة فعالة في نطاق العالم الثالث .

٥ - محاولة حل النزاعات الأقليمية بالطرق السلمية .

وهذا دعم التوجه والتركيز على هدف الاصلاح الاقتصادى الداخلي في الاتحاد السوفيتي .

الانجازات التي تحققت تحت قيادة الزعيم جورباتشوف :

١ - عملت موسكو على تقوية علاقاتها مع جميع دول منطقة الشرق الاوسط بما فيها إسرائيل ، بعيدا عن المعيار الأيديولوجي وبعيدا عن طبيعة النظام السياسي أو الاقتصادى لدولة من الدول ، فقد سعت لتحسين علاقاتها مع مصر والمملكة العربية السعودية حيث قام فلاديمير بولياكوف مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية بزيارة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨ للمرة الأولى منذ خمسين عاما ، وقام الأمير سعود الفيصل وزير خارجية العربية السعودية لموسكو في شهر سبتمبر الماضي بعد غزو العراق الغاشم على دولة الكويت .

٢ - وعن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أن تقبل الحكومة الاسرائيلية لفكرة المؤتمر الدولي ، وكذا إصرار الاتحاد السوفيتي على ضرورة بدء محادثات سلام في إطار مؤتمر دولي تأكيدا على ضرورة إنسحاب

اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

٣ - حيث تطورت الأوضاع بأوروبا الشرقية بشكل يزيد من تقاربها مع الغرب ومن تباعدها عن الاتحاد السوفيتى فقد حقق الزعيم السوفيتى جورباتشوف إنجازا بإتفاق موسكو وبون بإنسحاب القوات السوفيتية من المانيا الشرقية وإعادة توطين ٣٦٠ ألف جندى الى الوطن ، وتم تسوية وإنهاء كل حقوق الحلفاء المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية على الأرض الألمانية ، وتوقيع معاهدة حسن جوار بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الموحدة مدتها عشرون عاما .

٤ - كانت القرارات الحاسمة للقمة العائمة بمالطة على ظهر السفينة السوفيتية « ماكسيم جوركى » فى ديسمبر من العام الماضى بالاعلان عن تخفيض القوات الأمريكية المرابطة فى القارة الأوروبية ، ودعا الاتحاد السوفيتى الى تخفيض مماثل لقواته فى دول شرق اوروبا ، كذا اتفاقية حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية وخفض الأسلحة النووية طويلة المدى .

هذا يبين أن الخلافات القديمة بشأن القوات التقليدية لكل من حلفى « ناتو ووارسو » سيتم تصفيتها خلال العام القادم ، وهنا أصبح أن مستقبل العلاقات السوفيتية الأمريكية ووضعها لمفاهيم جديدة للأسس التى يقوم عليها كل من حلفى وارسو والأطلنطى وقضية الأمن الأوروبى قد خلقت لغة مشتركة بين كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى وفاق وتفاهم مشترك إقليميا ودوليا .

٥ - والجدير بالذكر أن ننوه بأن سياسة إعادة البناء فى الاتحاد السوفيتى (البيريسترويكا) والذى إنتهجه جورباتشوف الذى يتميز بالواقعية الشديدة يختلف تماما عن أساليب من سبقوه من الزعماء السوفيت ويناقض المفهوم « اللينينى » ، فهو يعترف بأهمية التعاون الدولى ويرى أن السياسة الداخلية هى التى تملى السياسة الخارجية لأن بناء الدولة يتطلب إقرار السلام وإقامة علاقات ودية ومفيدة لجميع الأطراف .

٦ - عبرت دبلوماسية الكرملين الجديدة بأن العالم لابد وأن يكون بلا أسلحة نووية من أجل مصلحة وبقاء البشرية وهكذا ترتكز سياسة جورباتشوف على مفهوم جديد للحرب والسلام . وأنه ينادى بفكرة عالم متوحد ومتعاون بدلا من عالم منقسم ومتصارع ، لذلك فإن العلاقات بين الدول يجب أن تتغير ويجب إيجاد حلول للمشكلات المشتركة تكون مقبولة من جميع الأطراف مثل الكوارث البيئية والتناقض بين الدول الغنية والدول الفقيرة والارهاب والمخدرات والجريمة كلها مشكلات مشتركة ينبغى لحلها تخطى الخلافات الأيديولوجية .

أن موقف الزعيم جورباتشوف من قضية الأسلحة النووية تركز على الاشارة الى الأهمية الطاغية للسلام ، فوضح فى نظريته البيريسترويكا رسالة مفتوحة الى مختلف فئات ونوعيات وشرائح الرأى العام السوفيتى « إن النظرية السياسية الجديدة تدعو الى الاعتراف بأن الأمن لايتجزأ فإما أن يكون أمنا متكافئا للجميع أو لايكون على الاطلاق . وهى دعوة للتعايش السلمى مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لتجنب العالم الدمار فى حروب نووية محتملة ، وأن جوهر النظرة السوفيتية هو إن الحرب النووية لايمكن أن تكون وسيلة لانجاز الأهداف السياسية والاقتصادية والأيدلوجية أو أية أهداف موضوعية إيجابية أخرى . لذا فإن الحرب النووية لامعنى لها إطلاقا وهى بعيدة عن الرشادة كل البعد بل إن جوهرها إنتحار » .

إن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على أساس الثقة ، هذه الثقة التى فقدت منذ أكثر من أربعين عاما تقريبا ، وفى ذلك الوقت يعيش فى رعب أدى الى التوتر والمبالغة فى التسليح على الجانب الاشتراكى والرأسمالى .

٧ - إن السياسة السوفيتية بقيادة الزعيم جورباتشوف تهتم بالسلام فى آسيا وأوروبا وفى الواقع أن منطقة آسيا والباسيفيك تعتبر من المناطق المفضلة لديها وهو إهتمام ليس وليد الأمس ولكنه قومى لدى الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر نفسه قوة آسيوية عظمى ، لذلك حاول جورباتشوف إزالة جميع العقبات التى تعرقل محاولات التصالح مع دول هذه المنطقة وخاصة الصين الذى أبدى الزعيم إستعداده لفتح باب المناقشة حول تخفيض القوات السوفيتية على الحدود .

٨ - إضافة إلى إنجازات جورباتشوف فقد ساعد توقيع إتفاق الانسحاب السوفيتى من أفغانستان فى ١٤ إبريل ١٩٨٨ على تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والصين .

٩ - هناك فى آسيا أيضا اليابان التى تتمنى جميع الدول التعاون معها ولكن الخلاف حول جزر « كوريل » مازال قائما ويعوق إعادة العلاقات الحقيقية بين البلدين علما بأنه تم توقيع اتفاقات تجارية وتبادلات ثقافية . وأجريت محاولات لانعاش اللجنة السوفيتية اليابانية للتعاون العلمى والتكنولوجى وقدم الاتحاد السوفيتى التسهيلات اللازمة لليابانيين الذين يرغبون زيارة ذويهم فى المنطقة الشمالية التى ضمها السوفيت فى نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٠ - ادت سياسة الوفاق الى إنهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين بسياسة جورباتشوف الحكيمة ومحت نظرية « دالاس » و « ايزنهاور » من ناحية و « ستالين » من ناحية أخرى فى تكتل كل معسكرلقواه فى مواجهة المعسكر الآخر .

١١ - على الصعيد الداخلى لبلاده إستطاع إنهاء إحتكار الحزب الشيوعى للسلطة فى الاتحاد السوفيتى الدولة العظمى وفاق إصلاحه فى المجال السياسى والاقتصادى المجالات الثقافية وكان من أهم الانجازات والاصلاحات الداخلية تعدد أشكال الملكية بعد أن كانت لا تعترف إلا بالملكية العامة . وجعل السلطة للشعب ،

ومن ثم تغلغلت آراؤه البناءة وأفكاره لباقى الدول الاشتراكية المجاورة وإنهارت الأنظمة الشيوعية فى جميع دول أوروبا الشرقية .

أصبح الآن فى الجمهوريات السوفيتية من حق كل مواطن أن يصرح برأيه وإنتهت الافواه المكممة والأيدى المرتعشة ، حيث لم يعد أحد يتكلم همسا . فقد أدت سياسة الجلاسونست والبيريسترويكا أو فى تعبير آخر سياسة « المكاشفة » الى سقوط كثير من الشعارات والرموز وهذا فى حد ذاته أكبر ثورة مدنية صامتة بدون طلقة رصاص واحدة فى التاريخ الحديث المعاصلاً .

إن نتائج الانجازات للزعيم جورباتشوف التى قام بها منذ تولى منصب الزعامة الروسية ، هى التى كانت منارا لتقدير العالم له عامة ، على دوره الرائد فى التغييرات التاريخية محليا وعالميا . وبتقدير لجنة جائزة نوبل للسلام خاصة بمنحه الجائزة المادية التى تقدر بـ ٧١٠ ألف دولار .

رغم ما وضح من إصلاحات وإنجازات داخلية وخارجية إلا أن هناك كثيرا من المشاكل الأقليمية والعالمية فى شتى بقاع العالم لابد لها من وقفة عقلانية حتى تكتمل هذه المسيرة البطولية نحو سلام شامل .

من اكثر هذه المشاكل اهمية :

أ ـ إحتلال جنوب أفريقيا لناميبيا وهى قضية التمييز العنصرى بين الاقلية البيضاء وغيرها من العناصر ، حيث تتحكم جنوب أفريقيا فى الممرات البحرية المؤدية لنفط الشرق الأوسط . كما أنها تشكل حاجزا منيعا ضد محاولات الاتحاد السوفيتى لاختراق هذا الجزء من أفريقيا .

ومن الناحية الاقتصادية فإن جزءا كبيرا من إستثمارات الولايات المتحدة يقع فى جنوب أفريقيا ولها شركات عديدة فى « بريتوريا » وتعتمد إعتمادا كبيرا على اليورانيوم التى تنتجه جنوب افريقيا . ودائما كان موقف أمريكا من هذه القضية التأييد المطلق وهذا خلاف بين القوتين العظميين مازال قائما فى القارة السوداء . فالولايات المتحدة تعتبر أن جنوب افريقيا دولة صديقة أما الاتحاد السوفيتى فى أفريقيا عامة فسياسته تأييد ومساندة العناصر المناهضة للقوى الغربية عسكريا ودبلوماسيا .

ب ـ نزاع الصومال وأثيوبيا . فعلى النظام الحاكم فى أثيوبيا فيواجه مصاعب عديدة داخلية وخارجية . اهمها مشاكل الاقليات وخاصة القضية الأرتيرية ومشاكل الحدود مع الصومال . ففى حين تلعب الولايات المتحدة دورا عسكريا محدودا فى الصومال يرمى الاتحاد السوفيتى بثقله فى أثيوبيا وتحكم قواعد التوازن الدولى فى حدود الدور الذى يقوم به كل من الدولتين للمحافظة على مصلحتهما فى منطقة القرن الأفريقى .

جـ ـ مشكلة كمبوديا والتى تعتبر من المشاكل الحساسة التى تثير جوا من الخلافات الكثيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إضافة الى الصين حيث إنتشار القوات الأمريكية فى جنوب شرق آسيا خاصة بصورة مكثفة فى اليابان وكوريا الجنوبية وهاواى ، وإنتشار القوات السوفيتية فى الشرق الأقصى ولاوس ومنغوليا وداخل الأراضى السوفيتية قرب اليابان والصين . من هنا يبدو إن الاتحاد السوفيتى يتمتع بإقتراب مادى ومعنوى من مشكلة كمبوتشيا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية .

د ـ مشكلة الشرق الأوسط « الصراع العربى الاسرائيلى » فبرغم مرور ما يزيد عن أربعين عاما حين بدأ الاستيطان الصهيونى والحكم الاستعمارى البريطانى للوطن العربى الفلسطينى ، إلا أن تعنت وتعدد قادة إسرائيل يحيل حل لهذه الأزمة . إن واشنطن برفضها تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطينى إقامة دولة فلسطينية ، وأن حل القضية كما تراه واشنطن يرتبط إرتباطا مباشرا بالاستقرار السياسى والاقتصادى وبالأمن فى الشرق الأوسط والولايات المتحدة لاترغب فى أن ترى النظام الداخلى فى دول الشرق الأوسط مهددا بالفوضى الاقتصادية وإستقلالها مهددا بالتدخل السوفيتى .

وحتى الآن رغم اللقاءات والاجتماعات والقرارات والآراء المتعددة إلا أن إدارة بوش تعارض أية محادثات مباشرة ولم تتفق كل من الدولتين العظميين حتى على جدول زمنى للمؤتمر الدولى للسلام والاطار المقترح لهذا المؤتمر . الذى وافقت وأيدت غالبية الحكومات عليه .

فهل يصل الجهد الدولى المطلوب سواء من المجموعة الأوروبية والصين واليابان او سائر القوى الواعية فى الشرق وفى الغرب ومن الولايات الأمريكية والاتحاد السوفيتى خاصة ، حتى ينهى الموقف المتفجر فى الشرق الأوسط .

هـ ـ أزمة الخليج « الغزو العراقى على الكويت » إن غزو العراق الغاشم فى الثانى من اغسطس الماضى كان بمثابة إجتياح العاصفة الشديدة المدمرة لجميع الأوساط العربية والعالمية ، وأحدث شرخا عميقا فى جدار التضامن والوفاق العربى وهو ما سوف يعيد عدم الثقة بين أقطار النظام العربى ، كما أنه خلق سابقة خطيرة فى إدارة العلاقات العربية ـ العربية .

ونعيد الأذهان الى موضوعنا إن ما أسفر عنه لقاء هلسنكى ، هو تجنب اللجوء للخيار العسكرى مؤقتا ، هو بمثابة إراسل طوق للنجاة لآخر مرة وعن طريق أكبر قوتين فى العالم لصدام حسين ليخرج من مأزق غزو الكويت والخناق الاقتصادى المفروض على أراضيه .

إن الولايات المتحدة فى علاقاتها الجديدة مع الاتحاد السوفيتى فى فترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن تستطيع القيام بأى عمل عسكرى الا بعد بحث أوضاع أزمة الخليج من كافة جوانبها مع الاتحاد السوفيتى حتى لاتوجه ضربة الى هذه العلاقات الجديدة وحتى تستطيع

على الأقل تحييد الاتحاد السوفيتى وهنا رأى الزعيم جورباتشوف أن يقف على الحياد . وهذا سوف يتيح للولايات المتحدة القيام بدور عسكرى رئيسى لمواجهة الأزمة .

الخلاصـــة :

فى ضوء ما تقدم نصل الى أن الزعيم ميخائيل جورباتشوف بعد منحه جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ وهو رئيس لدولة عظمى لابد أن تخطو خطواته الى تحقيق السلام الشامل والعادل فى جميع أرجاء المناطق المتنازع عليها على الخريطة العالمية ، وتستمر المباحثات والمفاوضات والمساعى الحميدة من أجل السلام ، ومازال الطريق طويلا وشاقا ويحتاج مزيدا من الجهد والعرق ، ذلك لكثرة المشاكل الدولية الذى أوضحنا جزءا منها . والعالم أجمع فى إنتظار إجابة لسؤال موجه للزعيم ميخائيل جورباتشوف .

ما هو بعد جائزة نوبل للسلام ..!:

هل سيتحقق الاستقرار والأمن والأمان لشعوب العالم من ويلات الاستعمار والقهر؟ أو سيكتفى الزعيم جورباتشوف بما تحقق من إنجازات ومرة أخرى تتسع فجوة التقارب والوفاق للقوتين العظميين وتختفى نظرية البناءة « البيريسترويكا » ؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تستوجب إستخلاص ما تحققه الاتفاقيات وتقارب وجهات النظر ، ذلك فى محاولة لتحديد مدى إنعكاساته على العلاقات الأمريكية السوفيتية . ☐



تقارير



مستقبل مجلس أوروبا فى ضوء المتغيرات المعاصرة

د . محمود عبدالمنعم مرتضى

● تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا وبين دول شرق أوروبا بشكل ملحوظ على مدى السنوات القليلة الماضية . فقد لعب المسئولون فى المجلس دورا نشطا فى تشجيع حكومات هذه الدول على ادخال الاصلاحات الديمقراطية ، وفى مجال احترام حقوق الأنسان وعلى الجانب الأخر ، رحب قادة دول اوروبا الشرقية بالانتساب الى مجلس اوروبا انطلاقا من دوافع مختلفة ، اولها ، ما يرمزاليه ذلك الانتساب من موافقة المجلس على إصلاحاتهم السياسية ، وما يشير اليه من التحاق هذه الدول بالقافلة الاوروبية من جديد وثانيها ، رغبتهم فى توظيف المجلس كأداة لحماية حقوق ومصالح الجاليات الوطنية التابعة لهذه الدول والتى تعيش كأقليات عرقية فى دول اوروبية اخرى .
وثالثها ، ما يمكن ان يحققه اقترانها بالمجلس من نقطة انطلاق لجهودها فى العمل على تطوير احتمالات ارتباطها فى المستقبل بالمجموعة الاوروبية .

ولا يخفى انه على الرغم من النجاح الذى حققه مجلس اوروبا فى تطوير علاقاته بمجموعة دول وسط وشرق القاره ، فان عليه ان يتغلب على العديد من المصاعب اذا ما أراد تحقيق الفوز فى المنافسة التى تقوم بين المؤسسات الاوروبية من أجل احراز النفوذ فى شئون اوروبا الشرقية خلال المرحلة القادمة .

وجدير بالذكر ان مجلس اوروبا الذى تم تأسيسه فى ستراسبورج فى عام ١٩٤٩ ، لم يكن فقط هو أول تجمع أقليمى يدخل فى علاقة تنظيمية مع الأمم المتحدة ، بل أن جمعيته كانت هى اول هيئة تشريعية ، تضم مشرعين ينتمون الى أكثر من دولة واحدة ، ومنذ قيام هذا المجلس ، حدد لنفسه اهدافا اربعة ينشط فى مجال تحقيقها ، وهى العمل من اجل ترقية المبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتحسين الاوضاع المعيشية فى الدول الاعضاء ، والتنسيق بين سياسات الدول المنتمية الى المجلس ، واخيرا تعميق المفهوم الاوروبى حول الهوية المشتركة وتقوية الوحدة بين الدول الاوروبية . ولا يخفى ان مجلس اوروبا اليوم ، هو المؤسسة الأوروبية السياسية التى تضم فى عضويتها اكبر عدد من الدول الاوروبية قاطبة اذ يشمل اعضاؤه الثلاثة والعشرون كافة الدول الاوروبية الأعضاء فى حلف منظمة شمال الاطلنطى ، الى جانب الدول المحايدة فى القارة ، بما فى ذلك النمسا وسويسرا .

ويقوم مجلس اوروبا بمتابعة العمل على تحقيق مهمته الأساسية الأولى ، والتى تتمثل فى تعضيد وتطوير التصورات الأوروبية حول الديمقراطية وحقوق الانسان ، وذلك من خلال اساليب مختلفة وبموجب المادة الثالثة من القانون الاساسى لمجلس أوروبا ، فان على كل دولة اوروبية تريد الانتساب الى عضوية المجلس « أن تقبل مبادىء حكم القانون وتمتع كافة الأشخاص الذين يعيشون ضمن ولايتها بحقوق الانسان والحريات الأساسية » كما ان شرطا ضروريا لقبول عضوية أية دولة ، ان يضم وفدها ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية الرئيسية ، فى هذه الدولة طالبة العضوية وبصفة عامة فان مضامين حقوق الانسان فى فلسفة مجلس أوروبا ، انما تعكس جوهر المبادىء التى تشتمل عليها اعلانات الامم المتحدة فى هذا الخصوص ، وكذلك البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى ومما يجدر ذكره أن من اولى منجزات مجلس اوروبا ، تلك المسودة التى وضعها فى عام ١٩٥٠ للميثاق الأوروبى لحقوق الانسان ، والتى يتولى الأشراف على تطبيقها هيئتان تابعتان للمجلس وهما اللجنة الأوروبية ، والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان . ولعل من أكثر ما ينص عليه هذا الميثاق اهمية ، هو انه يسمح للأفراد ، مثلهم فى ذلك مثل الدول والمنظمات غير الحكومية ، بتوجيه الاتهام ضد دولة عضو بالمجلس ، وذلك بعد استنفادهم لمختلف الوسائل القانونية المحلية فى بلادهم . وتشير الاحصاءات المتوافرة فى هذا الصدد ، الى أن خمسة عشر ألف أوروبى قد رفعوا تظلماتهم الى المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، ويأخذ معدل تقدمى التظلمات فى التزايد منذ اعوام السبعينات .

ومن ناحية اخرى ، يسعى مجلس أوروبا كذلك الى زيادة توعية الرأى العام الأوروبى بحقوق الانسان ، وذلك من خلال تنظيمه للحملات العامة ، وعن طريق مراقبته لحسن تطبيق اتفاقية الأمن والتعاون فى أوروبا ، وكذلك يخصص جائزه مرة كل ثلاث سنوات ، والتى حصل على احداها فى عام ١٩٨٩ ليج فاليسا ، زعيم منظمة التضامن البولندية بالمشاركة مع اتحاد هلسنكى الدولى لحقوق الانسان . وفى مجال الجهود المبذولة ، لتقوية وتدعيم التزام الدول الأعضاء فى مجلس اوروبا بالقيم الديمقراطية ، يقوم المجلس بتنظيم « مؤتمرات ستراسبورج » ، التى يناقش خلالها المشرعون من الديمقراطيات غير الأوروبية مع ممثلى المجلس المشكلات التى تواجه الانظمة السياسية التى تأخذ بقاعدة التعددية الحزبية . ويعمل مجلس أوروبا ، بصفة أساسية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الدول المنتمية الى عضويته ، تحقيقا للهدف الثانى من أهدافه الرئيسية ، وذلك بالدعوة الى تعميق التمسك بالميثاق الاجتماعى الأوروبى ، الذى يطالب الدول الاعضاء بالمجلس بتطبيق سلسلة واسعة ومتنوعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك حقوق العمال فى الأضراب .

ولدى مجلس اوروبا العديد من المعاهدات الاخرى التى تغطى مجالات مختلفة مثل المعاهد الخاصة بالعمالة المهاجرة التى تتعلق بتوفير الأمن الاجتماعى ، كما ان المجلس يتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الاوروبية ذات الصلة ، تأتى فى مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (DECD) . أما عن جهود مجلس أوروبا فى مجال تحقيق الهدف الثالث لنشاطه ، وهو ما يتمثل فى تعميق « البعد الأوروبى » فى حياة شعوب الدول الأعضاء ، فانه يمكن القول بأن هذه الجهود قد اسفرت عن نجاحات ملموسة وذات شأن ، يساعد على بلورتها فى نفس الوقت ، ما تقوم به الجماعة الأوروبية من منجزات هامة على طريق الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . ويمكن ملاحظة تزايد اهمية البرامج الموضوعة على النطاق الأوروبى فى مجالات الثقافة والتعليم والبيئة والصحة والشئون القانونية ، والرياضة والتعاون بين الأقاليم والمحليات المختلفة ، بينما تأخذ فى الحين ذاته ، التمايزات فى السياسات الأوروبية فى التناقص والتلاشى شيئا فشيئا . ويوجد ثمة العديد من المؤسسات المرتبطة بمجلس أوروبا فى كل هذه المجالات ، نذكر منها على سبيل المثال ، مجلس التعاون الثقافى ، ومركز الشباب الأوروبى ، الى جانب ما يزيد على مائة وعشرين لجنة حكومية متخصصة على المستوى الأوروبى .

واذا كانت سائر اهداف مجلس اوروبا تتميز بالاهمية الكبيرة ، الا ان الهدف الرابع الذى يتجسد فى العمل على تطوير مفهوم الوحدة الأوروبية تعميقة فى الوجدان الأوروبى العام ، هو الهدف الأكثر تأثيرا على المستقبل السياسى للقارة الأوروبية ، وجدير بالذكر ان المحاولات المبكرة التى بادر بها مجلس اوروبا فى مجال العمل على تحسين العلاقات بينه وبين دول أوروبا الشرقية من غير اعضائه ، قد تم اجهاضها نتيجة للتدخل العسكرى من جانب الإتحاد السوفيتى فى كل من تشيكوسلوفاكيا وافغانستان . وبالاضافة الى ذلك ، فان ما قام به المجلس من اعلان استنكاره المتكرر لانتهاكات حقوق الانسان فى دول اوروبا الشرقية ، وايضا دعوته الى مجموعات تمثل اللاجئين السياسيين من هذه الدول للحديث أمام المجلس ، قد تسبب فى بلورة نظرة المسئولين فى دول أوروبا الشرقية لهذه المنظمة الأوروبية ، باعتبارها اداة غربية وساحة من ساحات الحرب البادرة . ولعل هذه الرؤية أو التصور قد قاد دولة مثل فنلندا الى تأخير أنضمامها الكامل الى مجلس اوروبا حتى عام ١٩٨٩ . ولكن بانهيار الحكومات الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية ، غدت تلك المجموعة من الدول أكثر مشاركة فى انشطة المجلس ، كما رحبت جميعها بدور يقوم به مجلس اوروبا فى عملية اشاعة الديمقراطية فى مجتمعاتها .

وفى يونيو عام ١٩٨٩ ، وقبل أشهر قليلة من سقوط آخر القلاع الشيوعية فى رومانيا ، منحت جمعية مجلس أوروبا لكل من المجر وبولندا ويوجوسلافيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الأشتراكية ، « وضعية الضيف الخاص » فى المجلس ، وهى الوضيعة التى تعطى لصاحبها الحق فى المشاركة فى المناقشة داخل جمعية المجلس دون الحق فى التصويت ، وكذلك المشاركة فى أعمال اللجان التى تقرر الموافقة على ذلك ، وقد بدأت بالفعل وفود من هذه الدول المشاركة فى جلسات جمعية مجلس أوروبا فى سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تأسس قرار المسئولين فى مجلس أوروبا فى هذا الشأن فى ضوء التحسن الذى طرأ على سجل حقوق الانسان لهذه الدول ، وانطلاقا من رغبة المجلس فى تدعيم الروابط بين شطرى القارة الأوروبية . ولا يخفى ان مثل هذا القرار من جانب مجلس أوروبا من شأنه ان يحقق للمجلس بعض النفوذ فى مجال السعى لتحقيق المزيد من التطور الايجابى فى هذا الخصوص ، لما يتطلبه من ضرورة موافقة جمعية المجلس على تجديد « وضعية الضيف الخاص » سنويا لهذه الدول ، وذلك فى كل مرة يتم فيها هذا التجديد . ومما يسجل تطورا ايجابيا ، ان ممثلى بعض حكومات دول أوروبا الشرقية ، قد عبروا عن اهتمامهم بالانضمام الى « الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان » ، وهى الخطوة التى يعتبرها مجلس أوروبا جوهرية من أجل تمهيد الطريق للعضوية الكاملة بالمجلس . وما تزال الدول التى تصر على الاحتفاظ بالنظام السياسى القائم على اساس الحزب الواحد ، تجد صعوبة فى الأنضمام كعضو كامل بمجلس أوروبا ، وذلك على الرغم من تعاطف بعض المسئولين بالمجلس مع طلبهم الخاص بالحصول على العضوية الكاملة وذلك بسبب ما يشترطه القانون الاساسى لمجلس اوروبا الاساسى لمجلس أوروبا من ضرورة احترام كافة الدول الاعضاء به للتعددية الحزبية وحقوق الإنسان وحكم القانون . ولعله من المفيد الاشارة فى هذا الصدد الى ان اليونان على سبيل المثال ، قد طردت من مجلس أوروبا ، بعد استيلاء العسكريين على السلطة هناك فى عام ١٩٦٧ . والى جانب ذلك ، فأن كلا من فنلندا والبرتغال واسبانيا ، ومختلف الدول الأخرى التى انضمت لاحقا الى عضوية مجلس أوروبا ، قد اضطرت الى تعديل تشريعاتها المحلية والداخلية ، حتى تتواءم « مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان » . ومؤخرا قام المجلس بالضغط على سويسرا لتعديل قوانينها لتنسجم مع القواعد المعمول بها فى هذه المنظمة الأوروبية . وفى مايو ١٩٨٩ ، اكدت لجنة الوزراء على ضرورة ان يتوافق مستوى التعاون بين مجلس أوروبا وبين كل دولة من دول شرق أوروبا مع درجة أخذ كل منها بالتعددية الحزبية ، ومع مدى التزامها باحترام حقوق الانسان .

ومما يجدر ذكره ، انه ومنذ بدأ المد الديمقراطى يأخذ طريقه فى هذا الأقليم الشرق أوروبى ، رفض مجلس أوروبا التعامل مع حكومات أوروبا الشرقية ككتلة واحدة ، وانتهج الأسلوب الانتقائى فى تناول شئونها .

وفى اطار التعامل بين مجلس أوروبا وبين « بلغاريا » ، قام وفد من المجلس بزيارة الى بلغاريا فى يوليو ١٩٨٩ ، لتفقد أوضاع الأقليات العرقية فى البلاد . وقد تركزت تحريات الوفد الأوروبى على الاتهامات الموجهة للحكومة البلغارية بقمعها للاقلية التركية . وفى سبتمبر من العام الماضى ، أصدر مجلس أوروبا قرارا يطالب بلغاريا بمنح الأقليات العرقية والدينية حريات أكبر . وبعد وقت قصير فى أعقاب ذلك ، استنكر رئيس الوزراء التركى « تورجوت اوزال » السياسات البلغارية تجاه الأقليات التركية ، وطالب مجلس اوروبا باتخاذ المزيد من الاجراءات لحماية حقوق هذه الأقلية . وبعد الأطاحة بالحكومة الشيوعية القديمة ، طالب القادة البلغار الجدد بسرعة منحهم « وضعية الضيف » فى مجلس أوروبا ، كما حرصوا كذلك على اظهار ايقافهم لعملية الدمج القسرى للعناصر ذات الأصل التركى فى المجتمع البلغارى ، ولغير ذلك من انتهاكات حقوق الأنسان ضد هذه الأقلية العرقية . ولعل نجاحهم فى هذا المسعى غدا واضحا فى بدايات يوليو عندما منحت جمعية المجلس بلغاريا « وضعية الضيف » فى مجلس اوروبا .

أما بالنسبة لعلاقة مجلس أوروبا مع « تشيكوسلوفاكيا » ، فقد تقدمت حكومة براج فى الخامس عشر من يناير ١٩٩٠ بطلب الحصول على وضعية الضيف فى المجلس . وفى الشهر التالى ، عقد رئيس جمعية المجلس السيد « اندرنربجورك » اجتماعا فى العاصمة التشيكية مع عديد من القادة التشيكوسلوفاكيين وقال الرئيس التشيكى « فاكلاف هافل » للسيد/ بجورك ان تشيكوسلوفاكيا تريد ان تصبح عضوا كامل العضوية فى مجلس أوروبا . وفى حديث ادلى به الرئيس التشيكى لصحيفة (دى فيلت) الالمانية فى التاسع من فبراير ١٩٩٠ ، أكد على ان احترامه لمجلس أوروبا انما ينبع من نضاله الطويل من أجل احترام حقوق الأنسان فى تشيكوسلوفاكيا . وقال أيضا ان المبادىء التى يدافع عنها المجلس ، انما تشكل اساسا ممتازا لمستقبل نظام الحكم فى بلاده . كما صرح كذلك « JIRI DIENSTLIER » وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا يوم ٢٣ مارس ١٩٩٠ « ان ثورتهم ، اذا جازت التسمية ، انما قامت فى جوهرها على أساس النضال من أجل حقوق الأنسان ، وان هذه القضية تعد مسألة اساسية ، وأضاف بأن حكومته تنوى « ان تلعب دورا رائدا فى تعزيز احترام حقوق الأنسان فى أوروبا » . وفى مارس من هذا العام ، قام عدد من كبار المسئولين فى مجلس أوروبا بزيارة الى براج لبحث علاقات تشيكوسلوفاكيا مع مجلس أوروبا . وبعد شهر واحد من

هذه الزيارة تقدمت الحكومة التشيكية بطلب الحصول على العضوية الكاملة للمجلس . وبناء على دعوة من حكومة براغ ، أرسلت جمعية مجلس أوروبا ممثلين عنها للاشراف على الانتخابات التشيكية التى جرت فى يونيو من العام الحالى . وفى ضوء نجاح هذه الانتخابات ، وبعد ادخال الأصلاحات القانونية من جانب حكومة « المنبر المدنى » الجديدة ، يتوقع المراقبون ان تتمتع تشيكوسلوفاكيا بالعضوية الكاملة فى مجلس أوروبا فى اقرب وقت ممكن .

وبشأن العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « المجر » ، يمكن القول ان المجر قد لعبت فى الحقيقة دورا هاما ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، فى مجال تشجيع الاتصالات بشكل أكبر بين المجلس من ناحية وبين دول اوروبا الشرقية من ناحية أخرى . ففى عام ١٩٨٦ ، قام وفد من اعضاء البرلمان المجرى بزيارة مجلس أوروبا . وفى يونيو ١٩٨٧ ، قام « MARCELINO OREJA.. » الذى كان يشغل وقتها منصب سكرتير عام مجلس أوروبا بزيارة الى بودابست ، قابل خلالها القادة المجريين . وفى مايو ١٩٨٨ ، اجتمع وزير الخارجية المجرى وقتها مع كبار المسئولين فى مجلس أوروبا فى ستراسبورج . ومن واقع التصريحات التى ادلى بها الوزير المجرى ، بدا ان الحكومة المجرية كانت تسعى وقتها الى تقوية علاقاتها مع مجلس أوروبا ، من أجل تدعيم الوفاق الدولى ، ورغبة منها فى أظهار ان المجر انما تحقق تقدما مستمرا ، ليس فقط فى بناء مؤسسات ديمقراطية متقدمة ، وانما كذلك فى مجال تعزيز احترام حقوق الانسان . كما أشار وزير خارجية المجر الى حساسية بلاده تجاه مشكلات الاقليات الوطنية ، خاصة فى ضوء حقيقة ان المجريين يشكلون اكبر الأقليات الوطنية فى مختلف الدول الأوروبية .

ومما يجدر الاشارة اليه ان المجر فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أصبحت أول دولة شيوعية تترأس اجتماعا عقدته لجنة من لجان مجلس أوروبا ، هى لجنة العلاقات بين المجلس وبين الدول الأوروبية غير الأعضاء به . وفى مطلع شهر ابريل ١٩٨٩ ، اشار مسئول مجرى كبير فى وزارة العدل بحكومة بودابست أمام اجتماع لمنظمة تابعة لمجلس أوروبا ، الى اتجاه حكومته لتأسيس دولة تقوم على قاعدة التعددية السياسية وحكم القانون ، وعبر عن أمله فى أن تصبح المجر دولة كاملة العضوية بمجلس أوروبا . وعلى الرغم من أن المجر كانت ما تزال تتمتع بوضعية الضيف ، فان لجنة الوزراء بالمجلس قد دعتها فى بداية مايو ١٩٨٩ للانضمام الى **الاتفاقية الثقافية الأوروبية** » .

وفى نهاية نفس الشهر ، صرح رئيس المكتب المجرى للشباب والرياضة ، بان المجر تأمل فى ان تصبح عضوا كامل العضوية فى مجلس أوروبا بحلول عام ١٩٩١ . واضاف بأن الحكومة المجرية تعتبر عضويتها بمجلس أوروبا بمثابة الخطوة الأهم فى مجال عضويتها للجماعة الأوروبية . وفى بدايات نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت لجنة اللاجئين التابعة لمجلس أوروبا اجتماعها فى بودابست ووجهت دعوتها الى الحكومة المجرية للانضمام الى « **صندوق التنمية الاجتماعية** » التابع للمجلس ، والذى يمكنه تقديم مساعدته المالية الى البرامج المجرية التى تقدم اعانات الى الأعداد الغفيرة من اللاجئين الرومانيين فى المجر .

وبعد ذلك بوقت قصير ، أنضمت الحكومة المجرية الى الاتفاقية الثقافية الاوروبية ، وغدت هى الدولة الأوروبية الشرقية الأولى التى تقدمت رسميا بطلب اعطائها العضوية الكاملة فى مجلس أوروبا . ومما يفسر أهتمام المجر الذى كان وقتها زعيما للحزب الاشتراكى المجرى الحاكم . من ان قبول عضوية المجر فى مجلس أوروبا سيكون دليلا على بلوغها المعايير المطلوبة ، كما صرح وزير خارجية المجر بان عضوية المجلس الأوروبى من شانه ان يتيح للمجر مشاركة أكبر فى الجماعة الأوروبية . ورغبة فى زيادة فرص المجر فى العودة الى أوروبا ، سمح المسئولون المجريون لممثلى مجلس أوروبا بمراقبة سير الانتخابات العامة التى جرت خلال شهرى مارس وابريل من هذا العام .

وقد عبر المسئولون فى مجلس أوروبا عن رضائهم عن التزام المجر المعلن بحقوق الانسان وبالتعددية السياسية ، وهى الالتزامات التى اكدتها الانتخابات الحرة والدستور الجديد فى المجر .

وبالنسبة لتطور العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « بولندا » ، يمكن رصد الزيارة التى قام بها سكرتير عام المجلس فى مارس ١٩٨٨ الى وارسو والتى التقى خلالها مع كل من فاليسا والكاردينال « جوزيف جليمب » . ومما يذكر كذلك فى هذا الخصوص ، ما قاله الزعيم البولندى فاليسا ، خلال الزيارة التى قام بها الى ستراسبورج فى عام ١٩٨٩ ، لتسلم جائزة مجلس أوروبا الخاصة بحقوق الأنسان ، من ان منظمة التضامن سوف تستخدم كل ما فى وسعها للعمل من أجل تمسك بولندا بمجلس أوروبا ، وذلك ضمانا لعملية اشاعة الديمقراطية فى بلاده ومنذ عام ١٩٨٩ يمكن القول بان الاصلاحات البولندية قد أعتمدت على نصائح مجلس أوروبا ، وخاصة فى مجال اعادة بناء المؤسسة التشريعية لبولندا . وفى مايو ١٩٨٩ ، منح مجلس أوروبا « وضعية الضيف » الى بولندا ، ووجه الدعوة اليها للانضمام الى « الاتفاقية الثقافية الأوروبية » ، وهو ما تم بالفعل فى نوفمبر من العام الماضى . ومما يجدر ذكره ان ممثلين من كل من بولندا والمجر قد شاركوا فى نهاية مايو ١٩٨٩ فى اجتماع لوزراء الرياضة فى الدول الأعضاء فى مجلس أوروبا ، ومن ثم اصبح هؤلاء الممثلون هم أول مندوبين عن أوروبا الشرقية يحضرون اجتماعا رسميا لمجلس أوروبا . وفى بدايات يوليو ١٩٨٩ ، استشهد واحد من ممثلى بولندا التى تحتل وضعية الضيف فى مجلس أوروبا ،

بالانتخابات التى جرت فى بلاده باعتبارها دليلا على تمسك الحكومة البولندية بالقيم الديمقراطية . وفى ديسمبر من العام الماضى ، صرح رئيس المجموعة البرلمانية لمنظمة تضامن بأن بلاده تنوى بعد حصولها على العضوية الكاملة لمجلس اوروبا ، الانضمام الى جميع المنظمات الاوروبية ، بما فى ذلك السوق الاوروبية المشتركة . كما ان رئيس الوزراء البولندى TADEUSZ MAZOWICCKI » سافر الى ستراسبورج فى نهاية يناير من هذا العام ، حيث قابل المسئولين فى مجلس اوروبا ، وكانت هى أول زيارة يقوم بها الى الغرب - اذا ما استثنينا رحلته الى الفاتيكان - منذ توليه لمنصبه . وفى يوم الثلاثين من يناير ١٩٩٠ ، تقدم رسميا باسم بولندا بطلب العضوية الكاملة فى مجلس اوروبا وعلق على ذلك بقوله ان مجلس أوروبا الذى يعد المدافع الكبير عن الحريات والحقوق ، والذى يمثل النبع الاصيل للافكار والمبادرات والاوربية إنما هو المكان المناسب لبولندا وبسبب ان البولنديين لم يجروا بعد الانتخابات الحرة لبرلمانهم ، فان مجلس اوروبا قد ارجأ البت فى الطلب البولندى الخاص بالعضوية الكاملة به .

وعن العلاقات بين مجلس اوروبا وبين « رومانيا » ، يمكن القول ان المجلس قد عبر مرارا عن قلقه حول مسألة حقوق الانسان فى رومانيا . ففى يونيو ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، وجه مجلس اوروبا تساؤلات حادة الى وفد برلمانى رومانى حول هذه المسألة . وفى سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وبعد أن رفض المسئولون الرومانيون التعاون والاستجابة للمحاولات المبذولة من جانب المجلس لعقد جلسة استماع اضافية حول حقوق الانسان فى رومانيا ، اصدرت جمعية مجلس اوروبا قرارا حادا استنكرت فيه انتهاكات الحكومة الرومانية لحقوق الانسان ، وبصفة خاصة ، ضد الأقليات المجرية والألمانية فى البلاد ، كما حث القرار الدول الاعضاء بالمجلس على فرض العقوبات ضد رومانيا . وبعد الاطاحة بنيكولاى شاوشيسكو فى ديسمبر ١٩٩٠ ، أصدر « LALUMIERE » رسالة تأييد للرومانيين . وفى بداية مارس ١٩٩٠ ، اجتمع رئيس لجنة الوزراء بالمجلس مع المسئولين الرومانيين ، لمناقشة عملية اشاعة الديمقراطية فى رومانيا . ولا شك أن استمرار القلق حول مسيرة الديمقراطية فى رومانيا ، كان هو السبب فى ابقاء مجلس اوروبا على مستوى متدنى للعلاقات مع الحكومة الرومانية الجديدة . وفى مارس ١٩٩٠ ، عقدت لجنة الوزراء التابعة للمجلس اجتماعا خاصة فى لشبونة لمناقشة مستقبل النظام السياسى فى اوروبا مع وزراء خارجية دول اوروبا الشرقية . وكانت رومانيا هى الدولة الشرق أوروبية الوحيدة التى لم تدع لارسال ممثل عنها للمشاركة فيما اسماه رئيس اللجنة « اهم اجتماعاتها على الاطلاق » . وفى اجتماعات مجلس اوروبا ، واصل المسئولون المجريون استنكارهم لما يصفونه بسوء المعاملة التى تلقاها الاقلية المجرية فى رومانيا . وعلى الرغم مما قاله « ADRIAN » « NAS-TASE » وزير خارجية رومانيا من أنه يعتقد ان عضوية رومانيا فى مجلس اوروبا هو امر هام جدا لبلاده ، فان اغلب المسئولين فى المجلس قد اعربوا عن شكوكهم حول مقدرة الحكومة الرومانية فى الوفاء بالشروط الضرورية « لوضعية الضيف » بمجلس أوروبا ، وهم يدللون على ذلك ، بصفة خاصة ، بما تقوم به الحكومة الرومانية من انتهاكات ليس فقط لحقوق الانسان بل وللحقوق السياسية كذلك ، ويضربون مثالا على ذلك ، بما قامت به الحكومة من استخدام لعمال المناجم لارهاب معارضيها السياسيين .

وفيما يتعلق بالعلاقات بين مجلس اوروبا وبين « الاتحاد السوفيتى » ، فاننا يمكن ان نشير فى هذا الصدد الى الزيارة التى قام بها اول مرة فى ابريل ١٩٨٨ ، الوفد البرلمانى السوفيتى برئاسة VLDIMIR TEREBILOV الى مجلس اوروبا ، لمناقشة مجالات التعاون المشتركة ، بما فى ذلك مجال حقوق الانسان . وقد أكد الوفد السوفيتى خلال هذه الزيارة حرص الاتحاد السوفيتى على انشاء « البيت الاوروبى المشترك » ، كما بادر السوفييت وقتها الى الايحاء لمجلس اوروبا بتوجيه الدعوة الى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، لالقاء كلمة أمام جمعية المجلس فى يوليو ١٩٨٩ . ومن ثم هذا الزعيم السوفيتى جورباتشوف هو اول رئيس لدولة شيوعية يلقى كلمة امام جمعية مجلس اوروبا . وعلى الرغم من ان جورباتشوف لم يذكر الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان فى خطابه امام المجلس ، الا أنه قد اعرب عن اهتمامه بالانضمام الى اتفاقات دولية معنية لمجلس اوروبا ، تكون مفتوحة العضوية للدول الاخرى ، فى مجال البيئة او الثقافة او التعليم او البث التلفزيونى . ولعل اختيار الرئيس السوفيتى ، القاء خطاب شامل حول السياسة الخارجية لبلاده امام مجلس اوروبا وليس امام جمعيات مؤسسات اخرى مثل الجماعة الاوروبية او حلف منظمة شمال الاطلنطى ، ما يعكس تقدير القيادة السوفيتية الرفيع لهذه المؤسسة . كما يبدو واضحا ان المسئولين السوفيت يخشون العزلة عن القارة الاوروبية .

ومنذ زيارة جورباتشوف الى مجلس اوروبا ، يعمد المسئولون السوفيت الى استمرار اظهار اهتمامهم القوى بهذه المنظمة الاوروبية . وخلال الربع الاخير من عام ١٩٨٩ ، شارك الممثلون السوفيت فى عمل عديد من لجان المجلس . كما عقد وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة فى الثانى من مارس ١٩٩٠ ، اجتماعا مع كبار المسئولين فى مجلس اوروبا فى موسكو ، وذلك لمناقشة كيفية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى أنشطة المؤسسات المتخصصة فى مجلس اوروبا والانضمام الى الاتفاقيات التابعة له . وفى الطبعة الصادرة يوم الرابع من مارس ١٩٩٠ من « MOSKOVSKU NOVOSTI » كتب

شيفرنادزة « ان الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، لديها فرصة طيبة ، لتصبح هي المنبر البرلماني لكل أوروبا في المستقبل » . كما أضفى نفس الأهيمة ونسب ذات الامكانية للجنة الوزراء ، وأنهى وزير الخارجية السوفيتي مقاله بأن قال « اننا على اقتناع بأن الاتحاد السوفيتي مستوف للمعايير الاساسية لعضوية مجلس أوروبا » . وجدير بالذكر أن السوفيت قد عبروا عن رغبتهم في الانضمام الى « الاتفاقية الثقافية الأوروبية » والحصول على وضعية « المراقب » في كل من لجنة الوزراء وجمعية مجلس أوروبا ولكن على الرغم من هذا الأهتمام السوفيتي المتواصل ، فان العديد من المشاركين في لجنة الوزراء خلال اجتماعها في لشبونة ، قد عبروا عن قلقهم حول نيات الأتحاد السوفيتي تجاه لتوانيا ، وحثوا المسئولين السوفيت على الدخول في مفاوضات حكومة لتوانيا بديلا عن استخدام القوة . ومع أن المسئولين في مجلس أوروبا قد أكدوا احتمال نيل الأتحاد السوفيتي للعضوية الكاملة بالمجلس ، الا أنهم يعتقدون أن هذا التطور يحتاج الى بعض الوقت ، كما يتطلب المزيد من الأصلاحات الديمقراطية في البلاد .

وأخيرا ، حول العلاقات بين مجلس أوروبا « **ويوجوسلافيا** » يمكن القول ان ما تمتعت به يوجوسلافيا من انتماء الى حركة عدم الانحياز ، انما كان يعنى ان حكومتها قد توفرت لديها القدرة على تطوير علاقات أوثق مع مجلس أوروبا ، وذلك في مرحلة مبكرة مقارنة بأية دولة أخرى في شرق أوروبا . فمنذ منتصف سنوات الثمانينات درج المندوبون اليوجوسلافيون على حضور مناقشات جمعية منظمة التنمية والتعاون الأوروبي ، وهي المنظمة التي لها علاقات تنظيمية ترتبط بموجبها مع مجلس أوروبا . كما كانت يوجوسلافيا تتمتع بوضعية المراقب في العديد من المؤتمرات المتخصصة وغيرها من اللجان المختلفة ذات العلاقة بمجلس أوروبا . واعتبار من عام ١٩٨٧ ، إنضمت يوجوسلافيا الى المعاهدة الثقافية الأوروبية ، وهو ما اتاح لها المشاركة في سائر نشاطات المجلس في المجالات المتصلة بالثقافة والتعليم والشباب والرياضة . وفي عام ١٩٨٩ ، غدت يوجوسلافيا عضوا مشاركا في صندوق التنمية الأجتماعية التابع لمجلس أوروبا ، والذي يتولى تمويل المشروعات التي تستهدف تطوير قطاع الاسكان وتخفيض معدلات البطالة ، وتحسين مهارات الانتاج . وفي مجال التعبير عن اهتمام يوجوسلافيا بمجلس أوروبا ، صرح (بوديمير لونشار) وزير خارجية يوجوسلافيا في نوفمبر ١٩٨٩ ، بأن بلاده تتطلع الى العضوية الكاملة في المجلس ، وفي بدايات عام ١٩٩٠ ، تقدم بالفعل بطلب رسمي للحصول على عضوية يوجوسلافيا الكاملة بمجلس أوروبا . ولكن رغم هذه الجهود المبذولة من جانب الحكومة اليوجوسلافية ، فان افتقادها للديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية على المستوى القومي ، كان سببا في الحيلولة بين يوجوسلافيا وبين العضوية الكاملة في مجلس أوروبا حتى الآن .

وهكذا يبين من العرض السابق كيف تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا وبين سائر دول أوروبا الشرقية في المرحلة الأخيرة ، نتيجة لما أحرزته هذه الدول من تقدم نسبي في مسيرة الديمقراطية . ومع الاعتراف باهمية الدور الذي يقوم به مجلس أوروبا ، الا انه يظل ذا نفوذ محدود ، وذلك بحكم بنيانه الداخلي . فعلى عكس معظم المنظمات الدولية الاخرى ، يتكون مجلس أوروبا من ثلاث مؤسسات رئيسية ، أولاها ، السكرتارية المكونة من تسعمائة عضو والتي تتولى الأشراف على تنفيذ برامج المجلس ، والثانية لجنة الوزراء والتي تتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ونوابهم ، والتي يوكل اليها مسئولية وضع سياسات المجلس وميزانيته ، والثالثة جمعية المجلس المكونة من ١٧٧ عضوا . وجدير بالذكر أن هؤلاء المشرعين الأعضاء في جمعية المجلس لا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر ، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان الأوربي ، وانما يتم اختيارهم من جانب الجمعيات التشريعية للدول الأعضاء في مجلس أوروبا ، ومن ثم فانهم غالبا ما يفتقدون النفوذ والأستقلالية السياسية التي يتمتع بها اعضاء البرلمان الأوربي . ولا يخفى ان مجلس أوروبا غير مخول الا بسلطات ضئيلة في مجال اتخاذ القرارات الخاصة به ، اذ تقتصر لجنة الوزراء على مجرد رفع توصياتها الى حكومات الدول الأعضاء أو تتقدم اليها بمشروعات اتفاقيات مقترحة . وعليه فان مجلس أوروبا يعتمد في حقيقة الأمر على حكومات الدول الأعضاء في المصادقة على توصياته أو وضع اتفاقياته موضع التطبيق .

ويمكن لكل من لجنة وجمعية مجلس أوروبا اصدار قرارات ، وقد يكون لهذه القرارات بعض التأثير على الرأي العام ، ولكنها في معظم الحالات ليست سوى تعبير عن القاسم المشترك الاعظم لوجهات نظر الحكومات الأعضاء حول موضوع معين أو قضية بذاتها ، وذلك على الرغم من الافتراض القائل بأن المجلس هو الضمير السياسي لأوروبا . ومما ينبغي الاشارة اليه في هذا الخصوص ، ان جمعية مجلس أوروبا لا تتمتع بسلطات تشريعية ، وان غايتها الأساسية انما تتمثل في تدعيم التشاور بين اعضائها ، الذين لهم حرية التصرف خلال وجودهم معا في ستراسبروج ، وان كان من المنتظر ان يعمل هؤلاء الأعضاء عند عودتهم الى بلادهم على تأييد قرارات مجلس أوروبا داخل برلماناتهم الوطنية ، ولكن سيظل للولاءات السياسية والقومية وغيرها ، الأولوية على ما عداها في اغلب الأحيان . ولعل المشكلة الجوهرية التي تواجه مجلس أوروبا ، انما تكمن في الحاجة الى التنسيق بين الدول الأعضاء به والبالغ عددها ثلاثا وعشرين دولة ، التي يمكن ان تختلف وتتنوع مناهج معالجتها لأية قضية ، الى حد كبير . ومع أن النتيجة المتحصل عليها

غالبا ما تنتهى الى اختزال سياسات مختلف الدول الأعضاء الى قواسم مشتركة ، فان اعتماد مجلس أوروبا على سياسات التوافق ، من شأنه ان يخفف من وطأة هذه المشكلات الى درجة ما . ويمكن القول ان أخذ الجماعة الأوروبية بالقاعدة القائلة بأولوية تشريعات الجماعة تلقائيا على القوانين الوطنية فى الدول الأعضاء فيها ، قد أسهم فى تحقيق اداء أفضل فى هذا المجال .

وربما كانت الضرورة التى تفرض على مجلس أوروبا التنافس مع عدد يتزايد بأستمرار من المؤسسات الناشطة فى المجال الأوروبى ، هو ما يشكل اعظم الضغوط على سلطات المجلس . ويمكن الاشارة فى هذا الخصوص الى ما تطور من منازعات بين مجلس أوروبا وبين الجماعة الأوروبية حول العديد من القضايا ، وذلك على الرغم من ان كلتا المؤسستين تسعيان بصفة عامة الى العمل على تجنب الخلاف انطلاقا من اهدافهما المشتركة . وعلى الرغم من ان معظم حكومات أوروبا الشرقية قد عبرت عن رغبتها فى ان تحذو حذو اسبانيا والبرتغال واليونان ، وهى الدول التى استخدمت عضويتها فى مجلس أوروبا كنقطة أنطلاق للحصول على عضوية الجماعة الأوروبية ، فان المسئولين فى المجلس يرون ان الجماعة الأوروبية لا تمثل الا هدفا أقل قدرة على تحقيق أمالهم فى العودة الى الركب الأوروبى ، مقارنة بما يمكن ان يحققه لهم مجلس أوروبا . ففى خطاب القته السيدة « LALUMIERE » امام كلية أوروبا « قالت انه من المتعين فى الوقت الحاضر ان يغدو واضحا ان مجلس أوروبا هو المنظمة الوحيدة التى تستطيع ان تضم بين ظهرانيها جميع الدول الأوروبية ، وحثت الجماعة الأوروبية على تركيز جهودها فى تحقيق عملية أندماجها الداخلى وحذرت من التناقض بين الأندماج والتشتت الجغرافى .

وتقوم مؤسسة حلف شمال الأطلنطى كمنافس خطير آخر لمجلس أوروبا . وفى مرحلة سابقة كان تقسيم العمل بين المجلس وحلف الناتو واضحا جليا . حيث ركز الحلف على الموضوعات المتصلة بالدفاع ، بينما كان تركيز مجلس أوروبا على سائر القضايا الأخرى ، اذا ما أستثنينا السياسة الاقتصادية . كما كانت الاتصالات التنظيمية بين المؤسستين محدودة ، بسبب رغبة الدول الأعضاء فى المجلس وغير الأعضاء فى الحلف فى تجنب ارتباط وثيق بالتحالف الغربى . ولكن التراجع الأخير فى الأحساس المتوهم حول التهديد المنبثق من دول أوروبا الشرقية ، كان من شأنه تشجيع المسئولين فى حلف الناتو للعمل على تمديد وظائف الحلف الى ما هو أبعد من مجال الدفاع .ويمكن كذلك ملاحظة ان منظمة اخرى ذات اهتمامات دفاعية ، هى اتحاد غرب أوروبا ، والتى ينتمى اعضاؤها التسع جميعا الى عضوية مجلس أوروبا ، بدأ يظهر اهتمامها المتنامى بدول أوروبا الشرقية فى الوقت الحاضر . أما مجلس الأمن والتعاون فى أوروبا « فان اختصاصاته ومجالات نشاطه ، ربما تتداخل أكثر من أية مؤسسة أخرى مع دائرة عمليات مجلس أوروبا . فمجلس الأمن والتعاون الأوروبى الذى يضم جميع الدول الأوروبية ، فيما عدا البانيا التى تتمتع بصفة « المراقب » الى جانب الولايات المتحدة وكندا كذلك ، يمتد تناوله ، على عكس مجلس أوروبا ، الى كل من مسألتى الأمن وحقوق الأنسان فى نفس الوقت . وفى ضوء القضايا شاملة النطاق التى يغطيها نشاطه ، وأخذا فى الاعتبار الحدود الجغرافية الواسعة لعضويته ، فان الكثير من المراقبين قد اقترحوا بأن تكون هذه المنظمة هى الأساس لبنية أمنية أوروبية جديدة . بل ان رئيس وزراء بولندا قد ذهب الى أبعد من ذلك عندما حث على انشاء مجلس للتعاون الأوروبى يتكون من كافة اعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى . وقد أيد رئيس وزراء بلجيكا « WILFRIED MARTENS » الاقتراح البولندى . أما الرئيس ميتران ، فقد دعا من جانبه الى كونفدرالية أوروبية جديدة .

وهكذا يتبدى لنا ، أنه فى الوقت الذى ينحسر فيه التوتر بين الشرق والغرب فى أوروبا ، تتزايد فيه المنافسة بين المؤسسات الأوروبية الرئيسية ، التى ينصب جهدها على تحقيق التعاون بين أبناء وشعوب القارة القديمة .

مؤتمرات وندوات دولية

الدورة الاربعون لمؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية »

ايجهام ـ المملكة المتحدة
[١٥ ـ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠]

السفير : عمران الشافعي

عقد مؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية » (الباجواش الدولى) اجتماعه السنوى الأربعين فى ايجهام ـ المملكة المتحدة فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ . وكان الموضوع الرئيس الذى بحثه المؤتمر هو « نحو عالم آمن خلال القرن الواحد والعشرين »

ويجدر الاشارة ان الباجواش الدولى تشكل عام ١٩٥٧ بعد اجتماع فى قرية بهذا الأسم فى نوفاسكوشيا فى كندا وضم علماء من الغرب والشرق على اثر صدور بيان عرف باسم بيان « راسل ـ انشتين » عام ١٩٥٥ والذى ناشد حكومات العالم حل نزاعاتهم بالطرق السلمية ووجوب تحريم استخدام الأسلحة النووية فى اى نزاع مسلح .

ويضم الباجواش الدولى فروعا فى ٣٣ دولة ينتخبون مجلسا من ٢٥ عضوا لمدة خمس سنوات بالاضافة الى سكرتير عام الحركة الدولية . وينتخب المجلس لجنة تنفيذية من بين اعضائه من تسعة اعضاء بمن فيهم رئيس المجلس والسكرتير العام .. وللباجواش الدولى مكتبان رئيسيان احداهما فى جنيف والآخر فى لندن وقد افتتح مؤخرا مكتب ثالث فى روما نظرا لان السكرتير العام الحالى ايطالى . وكانت السمة الظاهرة فى الأجيال السابقة من العلماء اعضاء الباجواش هم المتخصصين فى علوم الطبيعة بفروعها المتعددة بما فى ذلك علم الطبيعة النووية وكذلك علماء الكيمياء انضم اليهم بالتدريج المتخصصين فى العلاقات الدولية بما فى ذلك العاملون فى مجالات القانون والاقتصاد والدوليين كما تضم الباجواش نخبة من السفراء الحاليين والسابقين لبلاد متعددة .

يشترك اعضاء الباجواش فى المؤتمرات التى تعقد سنويا بصفتهم الشخصية وبناء على ترشيح مجموعات الباجواش الوطنية ، كما يمثلون بجانب تخصصاتهم ثقافات ومذاهب متباينة . ويغلب الطابع العلمى على المناقشات ولايقوم الباجواش الدولى بمساعى محددة تجاه الحكومات او المنظمات الدولية ـ عدا الأمم المتحدة .

يتمثل نشاط الباجواش الدولى بجانب المؤتمرات السنوية التى يعقدها فى عقد اجتماعات لمجموعات عمل لبحث موضوعات محددة ، ويبلغ عدد اجتماعات مجموعات العمل حتى الآن ٥٦ اجتماعا خصصت لموضوعات مثل وقف التجارب الذرية ـ سباق التسلح النووى ـ سباق التسلح التقليدى ـ الامن الدولى ـ الجوانب غير العسكرية للأمن الدولى ـ مفاوضات الحد من التسلح التقليدى فى اوروبا ـ وقديما كانت نشاطات الباجواش الدولى تدور حول القضايا التى تشغل الشرق والغرب وعلاقاتهما . وبتزايد عضوية المجموعات الوطنية للباجواش من العالم الثالث اصبحت تحظى بعض قضايا العالم الثالث باجتماعات الباجواش فتصدرت قضايا مثل : صعوبات التنمية فى العالم الثالث ـ ماذا يستطيع ان يقدم العلم من اجل التنمية ـ قضايا التنمية والبيئة ـ قضايا العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ـ وقضايا الأمن الاقليمى والنزاعات الاقليمية .

ويقوم الباجواش الدولى بنشر نتائج دراسات مجموعات العمل كما يقوم بنشر محاضر اجتماعات مؤتمراته السنوية وكذلك توزيع نشرة دورية بأنباء نشاطاته .

تمول مجموعات الباجواش الوطنية انشطتها المحلية ، ويساهم بعضها فى نفقات الباجواش الدولى ، واخيرا اقيم صندوق فى سويسرا بتبرعات اختيارية يتم الانفاق من عائده على أنشطة الباجواش الدولى ، وعادة تتولى المجموعة الوطنية المضيفة تدبير نفقات استضافة المؤتمر الدولى السنوى .

حضر المؤتمر الأربعين للباجواش الدولى ٢٥٠ مندوبا من بينهم ٧٠ بريطانيا من اعضاء الشعبة الوطنية البريطانية وضيوفهم وعدد من الدارسين . وحضر من اوروبا شرقا وغربا ٩٠ مندوبا يمثلون ٢٢ دولة ، ويبلغ اعضاء السوق الأمريكى ٢٥ والوفد السوفيتى ١٥ . ومن دول العالم الثالث حضر ٤٥ من ٢٠ دولة ومن كندا واستراليا ونيوزيلندا ١٥ ومن اسرائيل ٥ ويلاحظ انه لا توجد مجموعات وطنية للباجواش فى العالم العربى ماعدا مصر .

ضمت اعمال الدورة الأربعين ثمانى مجموعات عمل بحثت الموضوعات التالية المتفرعة من البند الرئيسى والوحيد للمؤتمر وهو « نحو عالم آمن خلال القرن الحادى والعشرين » : ـ

المجموعة الأولى : « الأمن القومى من خلال الأمن العالمى » وقد تناول هذا الموضوع بنودا متفرقة مثل « الامر القومى فى غيبة التهديد العسكرى » « التطبيق العلمى لمفهوم الأمن الجماعى » ـ « اعادة صياغة المذاهب العسكرى »

المجموعة الثانية : وعالجت موضوع « عالم خيال من الاسلحة النووية » « هل هو امر مرغوب وهل يمكن التوصل اليه » . عالجت هذه المجموعة ايضا موضوعات مثل ـ المشاكل الفنية للرقابة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بوقف اجراء التجارب النووية ـ المشاكل القانونية الخاصة بتحريم الأسلحة النووية ـ المشاكل السياسية الخاصة بخلق مناخ الثقة .

المجموعة الثالثة : وبحثت موضوع « الأمن الأوروبي من خلال القرن الحادي والعشرين » وفي هذا الأطار تعرضت لموضوعات جعل اوروبا منطقة خالية من الأسلحة النووية ـ تحقق الاستقرار السياسي في اوروبا من خلال انهاء المواجهة بين الشرق والغرب ـ الاندماج الاقتصادي في اوروبا وعلاقتها ببقية دول العالم .

المجموعة الرابعة : وتناولت موضوع « النزاعات الاقليمية والأمر العالمي » ـ وتصدرت ازمة الخليج اعمال هذه اللجنة ، كما تعرضت في دراستها للمؤتمرات الخارجية في النزاعات الاقليمية ـ الموقف في الجنوب الافريقي ـ الموقف في امريكا في امريكا الجنوبية .

المجموعة الخامسة : وبحثت موضوعات « تمويل الصناعات العسكرية الى صناعات مصرية » . وفي هذا الصدد عالجت موضوعات الالتزام السياسي لعملية التمويل ـ تطوير البحث العلمي وتوجيهه نحو التنمية للأغراض السلمية واخيرا مشاكل تمويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني .

المجموعة السادسة : واهتمت ببحث موضوع « اخطار تدني البيئة ومشاكل التنمية » . وفي هذا الأطار تناولت المجموعة موضوعات التباين بين الاحتياجات للمجتمعات الاستهلاكية والحفاظ على البيئة ـ الاجراءات الاقتصادية لحماية البيئة ـ مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي لحل مشاكل البيئة .

المجموعة السابعة : وقد بحثت موضوع « عالم واحد او ثلاثة من القرن الحادي والعشرين » وقد اختتمت هذه المجموعة بدراسة موضوعات التجمعات الأقتصاد » واثرها على الاقتصاديات الخاصة عن هذه التجمعات ـ التعاون من خلال العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل التنمية .

المجموعة الثامنة : وقد اهتمت بموضوع « التزام الاخلاقي للعلماء وفي هذا الصدد بحثت موضوعات التباين بين ضرورات استمرار التقدم من خلال البحث العلمي ومايفرضه ضمير العالم من ابتعاد بعض دوائر النشاط البحثي » ـ « هل هناك حاجة لميثاق سلوكي لانماء البحث واستخدامه في مجالات الانتاج السلمي » واخيرا « الحاجة الى تعميق وترسيخ الوعي لدى العلماء بمسئولياتهم إزاء مجتمعاتهم » اى نشر مبادىء الباجواش .

قدم لكل مجموعة عمل اوراق العمل التي سبق الاتفاق على اعدادها من خلال التحضير للمؤتمر بين رئاسة الباجواش الدولي والمجموعات الوطنية .

ولما كان تقرير المجموعة الرابعة قد تعرض بتفصيل لأزمة الخليج ضمن النزاعات الاقليمية من منطلق تأثيراتها على مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد بعد الانفراج في العلاقات الدولية والتقارب والتضيق بين الدولتين العظميين ، نعرض فيما يلي لأهم النقاط التي دار حولها النقاش وتضمنها التقرير فيما بعد : ـ

١ ـ ان ازمة الخليج تمثل خطرا وتحديا في نفس الوقت ، اما الخطر فيتمثل في ان صداما عسكريا ـ لايمكن التنبؤ بنتائجه ـ قد يحدث . وعلى الوجه الأخر فإن التحدي يتمثل ـ وخاصة للدولتين العظميين ـ في المدى الذي يستطيعان الذهاب اليه في تعاونهم لمواجهة هذا الخطر ولارساء معالم استراتيجيتهم الجديدة كبناء نظام امن عالمي جديد .

٢ ـ ان ظهور صدام حسين ـ بغض النظر عن مكونات واسباب ازمة الخليج ـ يعتمد في فترة انتقال العالم من هيمنة الدولتين الكبريين الى حد كبير على العلاقات الدولية . والى نظام تعددى [illegible] الأقطاب قد يشهد ظهور قوى اقليمية [illegible] في [illegible] تلجأ لتحقيق ذلك الى انتهاج سياسات مخلة بأمن منطقتها وامن العالم كذلك

وفي هذه الحالة يصبح الامر متعلقا بأمن كافة الدول وليس دول المنطقة فحسب .

٣ ـ ومن قبل كانت توجهات الباجواش عند بحثها لهذا الموضوع التعرف على الاسس التي يرتكز عليها نظام جديد للامن العالمي في ظل ميثاق الامم المتحدة . وقد جاءت هذه الأزمة تاكيدا لضرورة معالجة موضوعات النزاعات الاقليمية قبل ان تتفاقم ومحاولة إقامة ترتيبات أمنية اقليمية تعمل على حل هذه النزاعات .

٤ ـ إن أزمة الخليج قد اظهرت كذلك مدى تضامن دول العالم لمواجهة خطر ما خاصة اذا كانت هناك مصالح مشتركة ، ويظل هناك قلق عالمي طالما ان هذا التضامن لم يجد مجالا للتعبير ازاء نزاعات لم تحسم ولم يعيرها العالم نفس الاهتمام . وقد تتفجر هذه النزاعات لتصيب ليس فقط اطرافها المباشرين بل تتسع الدائرة لتشمل أطراف اخرى . ومن ثم فان هناك حاجة ماسة لتدارك الأخطار من تفجر هذه النزاعات .

٥ ـ أظهرت كذلك ازمة الخليج الدور المتصاعد والسلبي لنتائج اتباع سياسات غير مسئولة نحو عمليات نقل السلاح . ومن قبل فقد طالب الباجواش الدولي الحد من بيع السلاح وترتيب تكنولوجية انتاجه من طريق ايجاد رقابة دولية فعالة وكذلك الالتزام بمنهج سلوكي تتفق عليه الدول الموردة للسلاح .

٦ ـ تبلورت المناقشة كذلك الى تأكيد ضرورة وضع القوات المتعددة الأطراف المتواجدة في الخليج تحت قيادة مشتركة تابعة للأمم المتحدة والى تاكيد عدم القيام بأية عمليات عسكرية بقرار انفرادي دون التشاور المسبق والكافي في نطاق مجلس الأمن ، وتاكيد الاتجاه ايضا بعدم اللجوء الى استخدام القوة الا بعد استنفاد كافة الوسائل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

٧ ـ اتجهت المناقشة كذلك الى ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بعد التحضير له تحضيرا كافيا شريطة ان يشمل المؤتمر الدولي في معالجته لقضايا الامن في المنطقة سعيا وراء تسوية تصفية الشعب الفلسطيني .

ناقشت المجموعة الرابعة كذلك الموقف في كل من الجنوب الأفريقي وكانت توصيتها تتجه الى ضرورة قيام الأمم المتحدة وخاصة السكرتير العام ببذل كافة الجهود للتوفيق بين الأطراف المتنازعة من الجانب الأفريقي لاتمام مسيرة التفاوض من اجل انهاء النظام العنصري واقرار حقوق الشعب الافريقي . كما ناقشت المجموعة الموقف في امريكا اللاتينية وبرزت مشكلة التعامل مع كوبا في اطار العلاقة الجديدة بين الدولتين العظميين .

اختتم المؤتمر اعماله بجلسة عامة رأسها اللورد روكرمان وكان يعمل مستشارا علميا للحكومة البريطانية زهاء سنوات طويلة . تحدث في الجلسة روبرت ماكنمارا عن رؤيته لعالم مابعد الحرب الباردة . كما تحدث السيررالف زهرندوف عميد كلية سانت اندرو بجامعة اكسفورد عن اوروبا المتحدة والمشاكل الاقتصادية ـ وتحدث ايضا الاستاذ الكيس بايلوكوف عن الجهود الدولية اللازمة للتغلب على مشاكل تدهور البيئة ، واخيرا قرئت رسالة الأستاذ عيدو سلام مدير المعهد الدولي لعلوم الطبيعة عن البحث العلمي في دول العالم الثالث .

وبعد المناقشات اختتم المؤتمر الأربعون للباجواش الدولي دورته الأربعين مؤكدا على الدور الذي يجب ان يقوم به الباجواش ـ في ضوء التحسن في العلاقات بين الدولتين الكبريين والانفراج في العلاقات الدولية . واساسا كان الباجواش احدى حلقات الاتصال عندما لم تكن هناك حلقات اتصال كثيرة . □

المؤتمر الأقليمى السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو

القاهرة : (١٧ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠)

سعاد عبد الرسول

بناء على توصية المؤتمر الاقليمى الخامس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو (موريتانيا ١٩٨٩) وجهت الشعبة القومية المصرية لليونسكو الدعوة الى اليونسكو لعقد المؤتمر الاقليمى السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو فى القاهرة .

وقد اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا فى دورته الخامسة والعشرين (باريس ـ اكتوبر/نوفمبر ١٩٨٩) يؤكد عقد المؤتمر فى القاهرة عام ١٩٩٠ وقد حددت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التى عقدت اجتماعها الاول فى القاهرة من ٦ ـ ١٩٩٠/٥/٨ بنود جدول الاعمال وتاريخ عقد المؤتمر فى الفترة من ١٧ ـ ١٩٩٠/١١/٢٣ بالقاهرة .

وقد وجهت الشعبة القومية المصرية لليونسكو الدعوة الى جميع اللجان الوطنية للمشاركة فى المؤتمر كما وجهت الدعوة الى جميع اللجان الوطنية الاخرى لليونسكو فى مناطق العالم المختلفة والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية للمشاركة فى المؤتمر بصفة مراقب . وقد لبت الدعوة جميع الدول العربية بمنطقة الخليج وكذلك السودان واليمن والمغرب وتونس والاردن والصومال والجزائر وجيبوتى والسعودية وليبيا وسوريا ولبنان والعراق (الذى اعتذر بعد ذلك عن الحضور) وحضرت دولة فلسطين كمراقب .

كما لبى الدعوة ممثلون للجان الوطنية الفرنسية والبلجيكية والايرانية والايطالية والنرويجية والنيجيرية والسويسرية وكذلك ممثلون من تايلاند وروسيا وزمبابوى ومنظمة الأليكسو وجامعة الامم المتحدة والأونروا واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وصندوق الامم المتحدة للتنمية .

ومثل اليونسكو فى المؤتمر سبعة من موظفى السكرتارية على رأسهم ممثل عن مدير عام اليونسكو هو الدكتور عدنان بدران مساعد المدير العام للعلوم والدكتور محمد ابراهيم كاظم الممثل الشخصى للمدير العام ومدير مكتب التربية الأقليمى للدول العربية بعمان والسيدة باربارا دى لو نجشمب مديرة العلاقات الخارجية واللجان الوطنية والسيد ظاهر عزيز أخصائى البرامج بقسم العلاقات الخارجية واللجان الوطنية باليونسكو وهو أفغانى الجنسية

لماذا هذه المؤتمرات الاقليمية :

تهتم اليونسكو بعقد مثل هذه المؤتمرات الاقليمية للجان الوطنية لتدعيم التعاون وتبادل وجهات النظر بين اللجان الوطنية فى مجالات التربية والعلوم والعلوم الاجتماعية والثقافية والاعلام والمعلومات وذلك لأهمية هذه اللجان كأجهزة اتصال بين اليونسكو والمؤسسات والجهات والافراد المعنيين بشئون اليونسكو . كما تعد اللجان الوطنية اجهزة مشورة واعلام واجهزة تنفيذية وتقييم لبعض انشطة اليونسكو فى الدول الاعضاء .

وتعمل اليونسكو من خلال اللجان الوطنية لليونسكو المتصلة اتصالا وثيقا بحكم طبيعة تكوينها بالشخصيات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة المعنية بالامور التربوية والعلمية والثقافية على اشراك هؤلاء فى انشطة ـ اليونسكو وربطهم بها بهدف تحسين صورة اليونسكو لدى الشعوب والحكومات تعزيزا للتعاون والتفاهم بين الامم ونشر الثقافة وحفاظا على المعرفة وتقدمها وانتشارها .

وقد افتتح المؤتمر الذى عقد بفندق شبرد بالقاهرة الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم السابق ورئيس الشعبة القومية لليونسكو حيث ركز فى الكلمة التى القاها على أننا نعيش فى زمن يموج بالاضطرابات والاحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأننا لو تجاوزنا كل هذه الامور وتأملنا ما وراءها لوضح لنا هذا الأطار الذى يتحكم فى مستقبلنا . فالتخطيط للتنمية المستقبلة يفرض علينا حساسية بالغة نحو الأطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى نتحرك بداخله ووعيا كاملا بالتحديات التى تواجه المجتمع ، كما ان سيطرة الانسان على المعرفة هى اولى دعائم الاستقلال بمعناه الجديد .

وقد أشار وزير التعليم المصرى الى الاتفاق الذى وقعته مصر مع اليونسكو بباريس يوم ١٩٩٠/١٠/٢٦ للتعاون فى تنفيذ مشروع احياء مكتبة الأسكندرية القديمة . هذه المكتبة التى ينتظر أن تلعب دورا هاما وحيويا فى تحقيق التنمية الثقافية فى بلاد البحر المتوسط وفى افريقيا والمنطقة العربية من خلال تبادل الثقافات بين الشعوب وتحقيق التفاهم الدولى على أساس من التقدم العلمى حيث ستلعب هذه المكتبة دورا بارزا فى التنمية الثقافية فى القرن الحادى والعشرين وهو دور سوف يمتد عبر جذورها الضاربة فى أعماق التاريخ منذ مرحلة ما قبل الميلاد . ولم يغفل رئيس الشعبة القومية المصرية لليونسكو أن ينوه بالدور الهام الذى لعبته اليونسكو عندما تعاونت مع مصر فى الماضى لاحياء تراثها المادى المتمثل فى احياء آثار النوبة . هذا الاحياء المادى اذا اضيف اليه الاحياء المعنوى المتمثل فى مكتبة الاسكندرية ، يمثل فى الحقيقة رموزا عالمية من القيم والمبادىء الانسانية الرفيعة .

وكان ممثل مدير عام اليونسكو الدكتور عدنان بدران قد سبق الدكتور فتحى سرور فى توجيه كلمة للمؤتمر اكد فيها بشكل خاص على موضوع محو الامية الذى أصبح حاجة ملحة بالنسبة للدول العربية . ويمثل فى نفس الوقت أولوية مطلقة لليونسكو التى تعمل من خلال مكتبها الأقليمى فى الدول العربية على مساندة البرامج الأقليمية لتعميم التعليم الابتدائى وتجديده والقضاء على الأمية فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠ . فقد أعطت السنة الدولية لمحو الامية (عام ١٩٩٠) دفعة قوية فى العديد من دول المنطقة لتعبئة الرأى العام وتخطيط وتنفيذ البرامج سواء منها الرامية الى توسيع نطاق التعليم الابتدائى وتجديده او الى خدمة السكان خارج المدرسة ، الناشئين منهم والكبار وذلك عن طريق برامج محو الأمية وقد ناشد اللجان الوطنية لليونسكو بالتماس الوسائل الكفيلة بالحفاظ على هذه الدفعة القوية والانتقال من مرحلة التعبئة الى حيز العمل . فالاحصاءات الأخيرة تشير الى أن نصف الكبار فى المنطقة العربية من الاميين وهو ما يقدر بحوالى ٦١ مليونا من النساء والرجال وتزداد حالة الامية سوءا فى صفوف النساء حيث تبلغ ٦٢٪

مقابل ٣٥٪ فى صفوف الرجال .
وفى راى ممثل مدير عام اليونسكو أن هذه الاحصاءات تدل على اهمية التربية بل وعلى طابعها الملح فعلا فى نظر الكثير من حكومات الدول العربية كما تعد برهانا على ان التعاون المكثف بين حكومات المنطقة واليونسكو أمر منطقى وضرورى وأن الدور الذى تؤديه اللجان الوطنية فى سبيل تيسير هذا التعاون واضح جلى فلقد كانت اللجان الوطنية على مر السنين حلقة وصل فعالة فى هذا المجال .

موضوعات المؤتمر :

ناقش المؤتمر على مدى سبعة ايام عدة موضوعات هامة تتركز على :

(١) مناقشة دور ومسئوليات اللجان الوطنية العربية لليونسكو فى :
أ ـ اعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .
ب ـ تنفيذ برامج وانشطة اليونسكو والالكسو والايسيسكو .
ج ـ النهوض بالتعاون بين اليونسكو والالكسو والأيسيسكو .
د ـ اشتراك الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية فى أنشطة تلك المنظمات .

(٢) فى اطار العقد العالمى للتنمية الثقافية وفى ضوء توصيات مؤتمرات وزراء الثقافة العرب : ـ
أ ـ انشاء مشروعات وطنية جديدة .
ب ـ التعاون العربى على الصعيدين : الثنائى والاقليمى والصعيد شبه الاقليمى .

(٣) مساهمة اللجان الوطنية العربية فى تحقيق اهداف العالم الدولى لمحو الامية ومتابعة اللجان الوطنية للأعلان العالمى للتربية للجميع واعلان (عمان نوفمبر ١٩٩٠) .

(٤) دور اليونسكو فى تطوير العلم والتكنولوجيا والتربية فى الدول العربية واسهامات اللجان الوطنية والمؤسسات الوطنية فى هذه الميادين .

(٥) مساهمات اللجان الوطنية واشتراكها فى تحقيق اهداف اليونسكو وانشطتها الاقليمية من خلال :
أ ـ تنمية التعاون مع وحدات حركة نوادى اليونسكو والمدارس المنتسبة .
ب ـ انشاء أو تطوير حركة نوادى اليونسكو والمدارس المنتسبة .
ج ـ انشاء شبكة معلومات ومراكز توثيق للجان الوطنية .

وقد صدرت عن المؤتمر عدة توصيات من أهمها :

١ ـ دعوة مدير عام اليونسكو الى اتخاذ الاجراءات الفنية والادارية اللازمة للتحقق من أن الاطفال فى الاراضى العربية المحتلة يواصلون الالتحاق بالتعليم والحصول على المعرفة المناسبة

٢ ـ دعوة المدير العام الى مواصلة جهوده فى سبيل ايفاد بعثة من ممثليه الى القدس تطبيقا لقرارات اليونسكو وتحقيقا لأهداف العقد العالمى للتنمية الثقافية وندائه للأعتراف بالذاتيات الثقافية واحترامها

٣ ـ دعوة المدير العام الى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لمتابعة أى انتهاك للجنة الوطنية الكويتية كما يدعو الى أن تتضمن مهمة الممثل الخاص للمدير العام الذى نص عليه قرار المجلس التنفيذى فى دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة ليتفقد أوضاع المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية القائمة بالكويت ، مهمة تفقد أوضاع اللجنة الكويتية وتضمينة فى التقرير الذى سيعرض على الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذى .

٤ ـ العمل على اكتشاف الخبرات الوطنية قبل اللجوء الى استخدام الخبرات الاجنبية والعمل على تكامل الاستفادة من الخبرة العربية على مستوى البلدان العربية

٥ ـ العمل على مساعدة اللجنة الوطنية الناشئة فى جمهورية جيبوتى بالمعونة الفنية والمالية والمادية فى مرحلة تطوير هيكلها وانشطتها □

مؤتمر « العالم العربى فى عالم متغير »

القاهرة (١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٠)

صلاح فوزى

لم تكن التغييرات التى يشهدها النظام الدولى حاليا مفاجئة ، فقد سبقتها تغيرات فى النظم السياسية والاقتصادية والأجتماعية فى دول المعسكر الشرقى ، كانت نتيجة مباشرة لسياسة البيرسترويكا التى انتهجها جورباتشوف ، والتى تمخضت عن سياسة الوفاق مع المعسكر الغربى ، وانتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة . ومما لاشك فيه أن النظام الدولى الجديد سيكون له آثار بالغة التأثير على كل المناطق الاقليمية فى العالم وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لما تتميز به منطقة الشرق الأوسط من اهمية استراتيجية واقتصادية لكل من الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية . ثم يأتى الغزو العراقى للكويت ليكون شاهدا على ولادة هذا النظام الدولى الجديد ، واختبارا لمتانة التحالف الجديد وقدرته على النجاح فى حماية المصالح الدولية .

ومن هنا اختار مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية « الوطن العربى فى عالم متغير » ليكون موضوع مؤتمره السنوى الرابع للبحوث السياسية ، وليكون مجالا لتحليل الأزمة الخطيرة التى تهدد النظام العربى الاقليمى والأمن القومى العربى بكامله .

بدأ المؤتمر بكلمة للدكتور على الدين هلال مدير المركز ، ثم تلاه الدكتور الفندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

أما كلمة الأفتتاح فقد القاها الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية واكد فيها على أن الغزو العراقى للكويت اثبت ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من الأمن للدول العربية وهو حرمة حدود كل دولة ، وان البعد الاقتصادى يتمتع بأهمية خاصة فى اى ترتيبات تتعلق بالامن القومى العربى . ودعا الى مؤتمر قمة عربى يبلور

استراتيجية اقتصادية عربية تكون واعية بالتكامل بين الأمن والتنمية ، وأكد على مواصلة جهود التسوية للأزمة استنادا للقرارات الشرعية الدولية والعربية ، وأكد على أن مصر ستعمل على تطبيق القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج .

أما عن أعمال المؤتمر ذاته فقد استهلها الأستاذ جميل مطر ببحث عنوانه « النظام الدولى والنظام العربى : توام يحتضر وتوأم يولد » . أكد فيه أنه لا يمكن الفصل بين ولادة نظام دولى جديد ، وولادة نظام عربى جديد ، فالهموم والقضايا مشتركة ومتبادلة التأثير ، فضلا عن واقع اختيار ساحة الخليج ليولد فوقها النظام الدولى الجديد . أولاها ـ الحالة النفسية للرأى العام العربى ، حيث اللامبالاة وأزمات متلاحقة وهزائم عسكرية وانقسامات وخلافات ، تحولت بفعل الأزمة الى عدمية مفاجئة ـ وثانيها ـ التخلف السياسى الذى هو أصل كل الهموم ـ وثالثها ـ هو التناقض بين القطرية وما فوق القطرية ، فالغزو العراقى للكويت احتوى على حيثيات قطرية صريحة . ثم تناول الباحث إنواع المشاريع المطروحة وشروط النظام العربى وأهمها : تغير اساليب الحكم وممارسة السلطة فى اطار التعددية السياسية ، والالتزام بمشروع تنموى يعتمد على المزج بين النفط والزراعة والكفاءة البشرية ، انشاء قوة امن عربية مشتركة ، تطوير مؤسسات النظام العربى لتصبح اكثر استعدادا لمواجهة التحولات الدولية والاقليمية . وفى النهاية يرى الباحث أن الأمور فى النظام العربى لن تعود الى ما كانت عليه ، لأن النظام الدولى نفسه لن يعود الى ما كان عليه .

أما الدكتورة نازلى معوض فقد تقدمت ببحث عن « اتحاد المغرب العربى وأزمة الخليج » . وقد قسمت دراستها الى قسمين رئيسيين : أولهما ـ يتركز فى رصد الظاهرة التنظيمية المغربية ، وذلك من حيث تبيان الملامح الرئيسية لاتحاد المغرب العربى ، ثم تحليل منطلقاته ومحدداته ، وثانيهما ـ يسعى الى استيضاح طبيعة التأثير والتفاعل ما بين هذه المنظمة الاقليمية المغربية ، وأزمة الخليج الناجمة عن غزو العراق للكويت . وخرجت الباحثة من دراستها بنتيجة مفادها أن غياب الموقف الموحد ما بين أعضاء المغرب العربى ازاء الأزمة يمثل جزءا من التصدع فى الموقف العربى تجاه الأزمة ، وترى أن التناقض المغربى فى حقيقته اختلاف حول مسألة مشرقية وليست مغربية أصيلة ، وبالتالى فلن تؤثر أزمة الخليج بالسلب على بنيان اتحاد المغرب العربى ، بل أن الأزمة تعتبر من عوامل زيادة الترابط والتماسك بين دول اتحاد المغرب العربى ، وان كانت هناك بعض القيود التى قد تحد من فاعلية المنظمة مستقبليا .

ثم تلاها الدكتور مصطفى كامل السيد بورقة عنوانها « الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى للجولة الأولى فى حرب الخليج الثانية » .

حاول فيها الباحث تحليل الآثار السياسية للجولة الأولى فى حرب الخليج على ضوء نموذج تحليلى مستمد من نظرية العلاقات الدولية ، ولم يكتف الباحث بعرض الآثار السلبية على الدول المشتركة فى الصراع ، بل تناول أيضا الآثار على الدول المتحالفة أو المتعاطفة مع احد طرفى الصراع . فهناك احتمال أن تجد الدول التى ساندت الكويت نفسها منخرطة فى حرب ضد العراق ، بينما اتخذت الحكومات المتعاطفة مع العراق مواقف متناقضة ، فعلى الرغم من أنها تحفظت أو اعترضت على ادانة العراق ، الا أنها التزمت بالحصار الاقتصادى على العراق . ويشير التحليل الى أن حساب المكسب والخسارة فى هذه الجولة لايتفق مع نتائجها العسكرية . أما بالنسبة للدول الاكثر تضررا من الأزمة اقتصاديا وهى اليمن والأردن والفلسطينيين فيرى أن مواقف تلك الحكومات تأثرت بضغوط قوى سياسية مؤثرة فيها دون حساب احتمالات المكسب والخسارة .

ويرى أن أعلى درجات التماسك كانت داخل مجلس التعاون الخليجى لارتفاع مستوى التهديد وقلة حجم التضحيات الاجلة .

ثم كان موعد المحاضرة العامة الأولى والتى خصصت للمفكر الفلسطينى د . احمد صدقى الدجانى ، والتى تناول فيها الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، حيث المتغيرات الدولية الجديدة التى أدت الى موجة التهجير من أوربا للأراضى المحتلة . وان كان الاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية قد تضاءل ، بالرغم من تضاؤل التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل نتيجة للوفاق مع السوفيت ، الا أن التعنت الاسرائيلى قد تزايد . أما منهجه فى تناول أزمة الخليج فيكمن فى متابعة الأحداث والغوص فى الأسباب الكامنة ، ويرى أن تدويل الأزمة دليل على وجود خلل فى النظام العربى . ويطالب بالديمقراطية فى الوطن العربى وتحديد العلاقة بين الشعوب ونظمهم ، وكذلك باعادة النظر فى العلاقات العربية ـ العربية ، وأشار الى دور الدول الكبرى فى تحجيم الدور العربى فى العلاقات الدولية . وأخيرا طالب بضرورة التغلب على الأزمة حتى نحمى أنفسنا من المحو الكامل .

أما الورقة الرابعة فقد قدمها الدكتور محمد محمود الامام وكانت « حول مقولة اعادة توزيع الثروة العربية » . تسائل فيها عن امكانية ايجاد أسلوب بديل لاعادة توزيع الثروة ، ويرى أن التجربة العربية حفلت بعدد من القنوات لانتقال الأموال بين الدول المستفيدة بروؤس أموال المشروعات العربية المشتركة ، وان كان ٦٠٪ منها يتركز فى دول الخليج . ويرى أن المعونات قد اشتملت على شروط سياسية تمس حرية اصدار القرار فى الدول المستقبلة للمعونات ، وتفضل الدول المانحة تقديم المساعدات من خلال الاتفاقيات الثنائية . ويرى كذلك أن الظلم والأجحاف قد نالا الدول العربية كلها فى ظل عدم التكافؤ الذى يسود العلاقات الاقتصادية الدولية التى يسيطر عليها الغرب ، ويؤكد على الحاجة الى تنظيم تحويل الموارد بين الدول العربية ، ثم يتناول فى النهاية أوجه الضعف فى التعاون العربى من خلال المنظمات الاقليمية العربية .

ثم قدم الدكتور عثمان محمد عثمان بحثا بعنوان « الابعاد الاقتصادية لأزمة الخليج : بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربى » . ويرى الباحث أن غزو العراق للكويت اعاد للاذهان حقائق الوضع الاقتصادى العربى الذى هو فى حقيقته اقتصاد نفطى ، وان محاولات السيطرة على موارده النفطية قد فشلت . وكذلك فشلت برامج التنمية فى تغيير السمات الرئيسية للاقتصاديات العربية ، وان منظمة الأوبك فشلت فى القيام بدور احتكارى فى أسواق النفط . ويؤكد على أن الهدف الاساسى من الغزو هو السيطرة على منابع النفط كلها فى الخليج ، وان الموقف الأمريكى يحاول استغلال الأزمة لتاكيد اهمية الدور الأمريكى كقوة عالمية . وان التحركات الأمريكية لن تنطوى على تكاليف باهظة ، بل ربما تحقق مكاسب ملموسة . ثم يطرح الباحث سيناريو ما بعد الحرب ، فيفترض عدم زيادة الدخل النفطى بمعدلات كبيرة ، وخضوع الدول النفطية لما يسمى « تحول الطلب وليس توسع الطلب » . وبالتالى استخدام العائدات النفطية فى اعادة بناء الخليج وبناء دفاعاته ، ومن ثم اهمية تدوير الفوائد النفطية ، كذلك يفترض الباحث اعادة النظر فى المعونات التى تقدمها الدول النفطية ضوء الموقف من الأزمة . اما بالنسبة لتصوره الى التغيير فى المستقبل فهو مرهون بعدة شروط أهمها : ان تقوم مصر بدور فعال وايجابى فى تحديد التغيير ، وان التنمية القطرية اساس التنمية العربية ، وكذلك القدرة على استيعاب قواعد العمل التكاملى والاعتماد المتبادل بين التكتلات العربية ، ولابديل عن الديمقراطية فى المرحلة المقبلة .

وقد عقب الدكتور نعيم الشربينى على ورقة الدكتور عثمان فاكد على أن استمرار تدفق النفط يتلاءم مع نشاط الاقتصاد العالمى ، والقضية هى عملية السعر . ويرى أن الأوبك اذا كتب لها البقاء ستلعب دورا محوريا ، كما كان الوضع فى منتصف السبعينات ، ويرى كذلك أن هناك ثلاثة عناصر للتكامل الاقتصادى العربى هى :

تدفق العمالة ، رؤوس الأموال ، تدفق السلع . وبالنسبة للسلع فلم يحدث تدفق فيها بين البلدان العربية ولم تزد التجارة بين الدول العربية على ٦٪ من التجارة بينها .

اما الأستاذ محمود المراغى فقال فى تعليقه ان كل الأطراف قد دفعت الثمن فى حرب الخليج ، والأمريكيون وحدهم هم الذين قبضوا الثمن . ويرى أن الخسائر المصرية لم تتضمن تكاليف الحملة العسكرية . ويرى كذلك أن الأزمة كانت فرصة لأن تعيد مصر النظر فى سياستها الاقتصادية ، لكنها ازدادت تبعية لصندوق النقد وتبعية للولايات المتحدة الأمريكية .

اما الجلسة التالية فقد كانت حلقة نقاشية مفتوحة تحدث فيها السفير صلاح بسيونى عن مشروع تكامل عربى جديد ، يقوم على أساس الحرية الاقتصادية ، وإقتصاديات السوق تشكل ركيزة اساسية لهذا النظام . ويرتبط به نظام آخر هو الأمن الجماعى الذى يعطى الضمانات المناسبة . ويرى ان اى نظام لا يستطيع التوائم مع هذه المتغيرات الجديدة سيجد نفسه فى عزلة وصدام ، والأمر لا يتطلب ان ندخل فى هذه الصراعات إذا أحسنا أختيار الفكر والمؤسسة .

اما الأستاذ فيليب جلاب ، فيؤكد على موقفه من ازمة الخليج فهو يستنكر الغزو العراقى للكويت ، ولكنه فى نفس الوقت يرفض الوجود الأجنبى فى الخليج ، وأنه ليس ضد نظم رجعية ، ونظم تقدمية مزعومة . فكل النظم فى المنطقة ديكتاتورية ، ويؤكد انه كان سيقف مع فهد ضد أمريكا لو كان الهجوم من أمريكا ضد السعودية ، ويرى أن مصر هى الوحيدة التى بها درجة من الديمقراطية .

ثم كانت المحاضرة المتميزة الثانية للدكتور محمد سعيد النجار . ويرى الدكتور النجار أن ازمة الخليج مازالت تبعث إشارات متعارضة تثير فى الذهن تساؤلا عن طبيعة النظام الجديد ، وتساءل إن كان هذا النظام الجديد يقوم على ، أم هو إنتكاسة دعوة للهيمنة الأجنبية على المنطقة . ويؤكد كذلك أن هذه التطورات لم تأت مصادفة ، ولكن بناء على تفاعل قوى إقتصادية وسياسية أهمها التطور التكنولوجى وتقدم وسائل الاتصال والمعلومات ، مما ادى إلى إرتباط العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ، وساد بلاد العالم ما نسميه « الاعتماد المتبادل » . وترتب على ذلك أزدياد مجال تخصيص العمل الدولى ، وظهر ما يسمى الآن « عالمية الاقتصاد الدولية » . واصبحت الدول لا تستطيع السيطرة على مدخراتها . ثم تناول الدكتور النجار التجربة فى البلاد النامية منذ الاستقلال واستنتج من تناولها أن الدول التى اتبعت النظام الانغلاقى قد فشلت برامج التنمية فيها ، عكس الدول التى اختارت تطبيق النظرية الكلاسيكية الجديدة وتحويرها طبقا لظروفها فقد نجحت فى برامج التنمية وقطعت شوطا من التقدم .

اما عن إنعكاسات التغييرات العالمية على العالم العربى فقد حدد اربعة تحديات :

١ ـ تحد ناشىء عن أزمة الخليج : وهنا يطالب الدول العربية المتحالفة مع الكويت أن تحدد أهدافها بدقة ، وألا يكون تحطيم العراق أو تفتيته ضمن هذه الأهداف ، كما طالب بالعمل بنفس القوة على علاج القضية الفلسطينية .

٢ ـ تحدى التعاون العربى : وهنا يطالب بضرورة إبقاء العلاقات العربية سليمة ومتطورة ، وإعادة النظر فى النظم السياسية القائمة قبل الأزمة ، وكذلك إعادة النظر فى أساليب المساعدات العربية ، ودعا الدول النفطية لتخصيص جزء من ناتجها القومى لاعانة الدول الفقيرة .

٣ ـ تحدى الكفاءة الانتاجية والعدالة الاجتماعية : وهنا يرى أن الدول المنفتحة قد حققت عدالة اجتماعية أكثر من الدول المنغلقة .

٤ ـ تحدى الديمقراطية : فالديمقراطية مطلوبة لذاتها ، وهى الاطار الصحيح لأطلاق القدرات الابداعية للأفراد ، وهى السبيل للقضاء على السلبية والاغتراب الحضارى والتطرف الدينى .

وفى اليوم الثالث قدمت الدكتورة خالدة شادى ورقة بعنوان « الموقف الاوربى إزاء أزمة الخليج (الأبعاد ، المحددات النتائج) » . انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن القوة الاقتصادية الاوربية الضخمة التى ستتوحد صفوفها فى سنة ١٩٩٢ ، والتى اصبحت مدعومة بإرادة سياسية وبرؤية إستراتيجية وإمكانات عسكرية تحد من خضوعها إلى قوة أخرى خارجية تقرر مصيرها وتحدد مصالحها ، قد لعبت دورا محوريا فى أزمة الخليج وخاصة بريطانيا وفرنسا . فالموقف البريطانى لادارة الأزمة يتركز فى نقطتين ، الأولى : تتعلق بالتطابق فى الموقف العام الذى تتبناه أطراف التحالف الدولى لحل الأزمة والذى يكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

والثانى : يتعلق بالأختلاف حول المدى الزمنى المطلوب لأنهاء الازمة والتعجيل بالخيار العسكرى . أما الموقف الفرنسى فينطلق من إعتبار أساسى مفاداه خطورة المواجهة العسكرية ، وخاصة الخسائر التى يمكن أن تنجم عنها ، ومن ثم عدم الميل إلى اتخاذ أجراء عسكرى ضد العراق ، إلا فى حالة وجود عدوان عراقى جديد على أحدى الدول العربية المجاورة . ومن هذا المنطلق كانت المبادرة التى طرحها الرئيس ميتران فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٠ . أما الموقف الأوربى العام فهو يفضل التسوية السياسية السلمية ، وتجنيب المنطقة والعالم ويلات الحرب ، ولكنه لم يستبعد اللجوء إلى حلول أخرى إذا فشلت الأساليب السلمية .

اما آخر أبحاث المؤتمر فكان من نصيب الدكتور رضا فودة وكان عن « ازمة الخليج وآثرها على الأمن القومى العربى » . حيث يرى أن منطقة الخليج هى أحدى المناطق الاستراتيجية الهامة فى عالمنا المعاصر ، وتتزايد اهميتها فى زيادة أهمية البترول كسلعة استراتيجية ، وقد اصبحت المنطقة مسرحا للصراع المحلى والاقليمى لتحقيق مصالح خاصة ونفوذ فى المنطقة . ويؤكد على أن ازمة الخليج قد افرزت تاثيرا سلبيا على امن المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، فمن الناحية الاقتصادية حرمت الدول العربية من صادرات البترول الكويتى والعراقى ، بالاضافة إلى تحمل أقتصاديات الدول العربية أعباء أرتفاع أسعار السلع العالمية نتيجة ارتفاع اسعار البترول ، وكذلك احتمالات تدمير آبار البترول فى منطقة الخليج فى حالة نشوب حرب . أما من الناحية السياسية فلا شك من وجود آثار سلبية على التضامن العربى ، وعلى القضية الفلسطينية . أما من الناحية العسكرية فقد أدى الصراع إلى أخراج القوة العراقية من حساب القدرات العربية فى حالة المواجهة مع اسرائيل ، بالأضافة إلى أن التواجد الأجنبى فى المنطقة يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة ، وخاصة فى ظل الحشود الموجودة ومستوى التسليح وخاصة الأسلحة الكيماوية .

وقد عقب اللواء طه المجدوب على ورقة د . فودة فأكد على الآثار الايجابية للغزو والتى تكمن فى تزايد الوعى العربى وإدراك الحاجة إلى تحديد واضح لمفهوم الأمن القومى العربى ، ويرى أن الازمة لها بعدها الدولى المؤثر على مصيرها وربما على النظام العربى كله . ويرى أن مجلس التعاون الخليج قائم على أساس الأمن الذاتى ، لذا فقد فشل من خلق التوازن الأستراتيجى مع كل من العراق وإيران ، أما اسرائيل فهى تخطط للخروج بإسرائيل الكبرى .

وأكد اللواء فاروق فهيم فى تعقيبه على عدم قدرة أى من الدول العربية منفردة على تحقيق التوازن الأستراتيجى مع إسرائيل ، ويرى أن الغزو هو تهديد مؤقت للأمن القومى العربى ومرتبط بالنظام العراقى الحاكم . أما الخطر الرئيسى والدائم فيأتى من أسرائيل وإيران وأثيوبيا .

أما الحلقة النقاشية الأخيرة فقد بداها الدكتور خلدون النقيب . والذى أكد على أهمية النظر إلى ازمة الخليج كنتاج تفاعل بين المعوقات البنائية على المستوى الأقليمى ، وبين تصفية الحسابات كسلوك . والمعوقات هى : الأستعمار الذى خلف الحدود بين الدول ، عدم تقبل العرب فكرة القومية لأنها تناقض الانتماء الوطنى ، سوء إدارة الاقتصادى والتبعية ، مشكلة شرعية نظم الحكم . ويرى د .

النقيب أن النظام الحاكم فى العراق يستوى مع النظام الاسرائيلى من حيث الفاشية والارهاب والبطش .

وكذلك فإن التدخل الاجنبى فى الخليج لا يعفينا من مسئوليتنا فى مواجهة التسلط والارهاب ، ولا يجد بديلا لدول الخليج سوى الديمقراطية وليس الشورى ذلك النظام القبلى المتخلف .

أما الاستاذ كامل زهيرى فقد اكد على ان غزو العراق للكويت لم يكن مفاجئا ، فقد تنبأ به بعض الكتاب منهم انتونى كوتسمان والذى لفت الانظار لنمو القدرة العراقية . كذلك اكد على الدور الامريكى فى ازمة الخليج ومعاونتها العراق فى امتلاك الصواريخ ثم مطالبتها بها بتسليم ما حصلت عليه من سلاح أثناء الحرب العراقية الايرانية ، ولكن رفض صدام حسين تسليم الاختراق التكنولوجى الذى حصل عليه ، دعا انجلترا والولايات المتحدة لشن حملة عليه . ويرى كذلك ان الازمة افرزت تناقضات خطيرة داخل نظم الحكم فى الجزيرة العربية والخليج والتى تقوم على احتكار الثروة والسلطة وتركيزها فى عائلة واحدة ، ويرى أن قضية الامن الداخلى كانت الشاغل الرئيسى لهذه المجتمعات ، وأن هذه المجتمعات سوف تتغير اذا حدثت الحرب ، وقال اننا لن نستطيع ان ننجو من هذه الازمة إذا لم يعاد النظر فى نظم الحكم الهشة ، ويرى أن الازمة سوف تشمل كل دول المنطقة التى تأخذ بالكفاف الديمقراطى ومنها مصر .

أما الجلسة الختامية للمؤتمر فقد خصصت لمحاضرة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، والذى تناول فى بدايتها النظام الدولى الجديد ، وما نتج عنه من إنخفاض الاهتمام بالعالم الثالث ، وإتجاه المساعدات الغربية الى المعسكر الشرقى ، فالباعث الحقيقى للمساعدات كان الحرب الباردة ، وكذلك أشار إلى احتمال تقلص العمالة العربية فى أوربا لتحل محلها عمالة اوربية شرقية . ويرى أن المستقبل ينبىء بان التعاون سيكون بين الشمال والشمال على حساب الجنوب . أما بالنسبة لحركة عدم الانحياز فقد طالبها بإعادة النظر فى سياستها بما يتوائم مع المتغيرات الدولية الجديدة .

وعن دور الدبلوماسية المصرية فى النظام الجديد ، فقد حاولت الدبلوماسية المصرية لفت الانظار إلى المتغيرات الجديدة بدءا من القمة الوزارية لمنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٨٨ . وطالبت مصر بأن يمتد الوفاق الجديد إلى دول العالم الثالث ، والتى يجب أن يكون لها دور فى هذا التقارب ، وإلا اصطدمت بقرارات لا تتفق ومصالحها . كذلك شاركت مصر فى تاسيس مجموعة الاربعة لتكون لسان حال دول الجنوب فى مواجهة مجموعة الدول السبعة الصناعية ، وكذلك ساهمت فى تاسيس مجموعة الـ ١٥ التى تضم دولا من الجنوب تمثل القارات الثلاث افريقيا وآسيا واللاتينية ، من أجل تدعيم حوار الجنوب والجنوب .

أما بالنسبة لازمة الخليج فيرى أنها اعادت الاهتمام العالمى بالمنطقة ، وان قرارات الأمم المتحدة هى بلورة للمتغيرات الجديدة ، كذلك فإن الوفاق قد ادى الى تدعيم دور الامم المتحدة ، وهذه الظاهرة فى صالح دول العالم الثالث . كذلك فإن المتغيرات الجديدة هى بمثابة جرس أنذار للعالم العربى كى يفكر بأسلوب جديد للعمل العربى المشترك ، ويرى أن المساعدات ليست هى المشكلة ، بل أن المشكلة الاساسية تكمن فى الاهتمام السياسى والقدرة السياسية . أما الموقف المصرى من الازمة فهو مرتبط بالقرارات الشرعية الدولية والعربية ومصر ترفض أى تنازلات وترفض الربط بين الأزمة والمشكلة الفلسطينية لان الازمة العراقية الكويتية حصلت على اجماع دول العالم عكس القضية الفلسطينية .

لقد كانت الازمة الناشئة عن غزو العراق هى محور اعمال المؤتمر السنوى الرابع للبحوث السياسية ، واتفقت معظم الاراء على حتمية إيجاد وسائل جديدة للتعاون العربى ، واكد غالبية الحاضرين على ضرورة تغيير النظم السياسية القائمة بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة ، وعلى ضرورة أن تكون الديمقراطية هى أساس تلك النظم الجديدة فالديمقراطية اصبحت من سمات العصر الجديد ، وإن اختلف الباحثون فى موقفهم من الوجود الامريكى فى المنطقة إنطلاقا من الخشية من التدمير الكامل للمنطقة ، او تدمير القدرات العسكرية والصناعية فى الكويت ، إلا انهم اتفقوا جميعا على ادانة الغزو ودوره فى الازمة . حقيقة لقد بلور المؤتمر بنجاح رؤية المثقفين العرب تجاه الازمة وتحاور الحاضرون مع بعض مصادر صنع القرار فى الحكومة المصرية ممثلا فى وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية ، إلا أن العادة قد جرت على أن تكون الابحاث الاكاديمية مجرد أطروحات فى قاعات مغلقة مآلها بعد ذلك إلى سلة المهملات . □



مكتبة السياسة الدولية

مستقبل النظام الدولى

[الولايات المتحدة والاقتصاد السياسى العالمى]

- THe International Order 's Future.
- by Theodore Geiger
- Ed. Heyman- Boston (1988)

تأتى أهمية هذا الكتاب فى ضوء ضرورة البحث عن الرؤى المستقبلية للعالم خاصة ونحن مقبلون على القرن الواحد والعشرين ، ومن الهام أن نفهم ما يجرى وسوف يحدث حولنا فى المستقبل المنظور . ومؤلف هذا الكتاب هو أستاذ بقسم السياسة الخارجية بجامعة « جورج تاون » فى الولايات المتحدة الأمريكية وعضو بلجنة الشئون الدولية بجمعية « التخطيط القومى » وهذا الكتاب يتناول بالتحليل : ـ النظام الدولى السياسى / الاقتصادى الذى نشأ فيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ التغييرات ذات المستوى الدولى والوطنى والتى شكلت النظام الدولى فى السبعينات والثمانينات والحدود الممكنة لصنع سياسات أكثر فعالية ـ الطرق الأكثر والأقل احتمالا التى يمكن أن يطور النظام الدولى نفسه من خلالها فى المستقبل المنظور (٢٥ عاما أو أكثر) ـ ثم بعض المضامين الخاصة بدور الولايات المتحدة فى النظام الدولى .

الحفاظ على تماسك وإندماج النظام الدولى :

يشتمل النظام الدولى على حوالى ١٦٠ دولة تعيش فى نظام تفاعلى ، وكان نصف هذه الدول مستقلا بعد الحرب العالمية الثانية والنصف الآخر يسعى أو لديه بالفعل بداية خطة عملية التنمية وتختلف الدول فى خصائصها فى ضوء اختلاف خبراتها التاريخية .

ـ **الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل الدولى :** يقل نمط التفاعلات بين الدول فى النظام الدولى لأن كل دولة عضو يتأثر تماما علاقتها الوظيفية والسياسية والاقتصادية بالدول الأخرى الأعضاء . وطبيعة النظام الدولى تتحدد بهيكل المراكز النسبية لقوى ونفوذ أعضائه . كما تتغير الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظام الدولى فى ضوء تغير قدراتها الكامنة وحوافزها . ويمتد النظام الدولى ليشمل العلاقات عبر الحدود ما بين المؤسسات والهيئات الخاصة والجماعات والأفراد لجميع الأغراض .

هذا وتؤثر الأوضاع الداخلية على تفاعلات الدولة بالمحيط الخارجى بما يجعلها أكثر أو أقل إعتمادا أو اندماجا فى النظام الدولى فكلما زادت درجة الاعتماد والتبادل بين الدول الأعضاء كلما قلت حرية الدولة فى تقرير مصير سياستها وأمنها الداخلى أو الخارجى أيضا ، ويعتبر هذا قيدا على سلوك الدولة بشكل عام . وعلى النقيض ، فالدولة التى تقيد علاقاتها الخارجية وتحد من اعتمادها المتبادل فهى تزيد من حرية الحركة أمامها ، بما يقلل بشكل مباشر من درجة الاندماج أو التماسك فى النظام الدولى . لذا فالنظام الدولى الأكثر تماسكا هو الذى تكون تفاعلات اعضائه أكثر إستقرارا ومحسوبة .

ـ **منافع وتكلفة الاندماج الدولى :** كان النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مندمجا وتسيطر عليه إقتصاديات السوق تحت القيادة الأمريكية ، وهذا النظام أوجد عدة منافع وتكاليف لأعضائه فمثلا المنفعة السياسية تمثلت فى التنسيق السياسى وتوفير التأمين الخارجى ، وحقق فى بعض الاحيان توفير إستقرار سياسى داخلى ، تمتعت بها الدول التى تحالفت مع الولايات المتحدة . وثقافيا أوجدت فرصا لتطوير نوع الحياة وقدرا لمعرفة المناخ والاطلاع على نظم قيم وفكر وطرق حياة متطورة وجديدة . وإقتصاديا ، أتاحت زيادة العمالة والدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى . إلا أنه من المعروف أن تكلفة التنسيق العسكرى والسياسى الدولى هو إنخفاض حرية العمل السياسى فى ضوء الأهداف الأمنية والسياسة الخارجية .

ـ **النظام الدولى ما بعد الحرب العالمية الثانية :** كانت فى البدء هناك سيطرة أمريكية وحدث تنسيق مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية [غرب أوروبا ، كندا ، اليابان ، إستراليا] ، ثم منظمة حلفاء شمال الأطلنطى [الناتو] ، سياسيا وعسكريا . ثم تبع ذلك فى نفس الاتجاه التنسيق مع منظمة الدول الأمريكية ، وتم إنشاء مناطق للتجارة الحرة وإندماج للأسواق المالية ثم بدأ الاتحاد السوفيتى يسعى للسيطرة على الهيمنة الشيوعية وعلى دول معينة تدور فى فلكه ، وشكلت العلاقات السياسية والعسكرية ما بين المعسكرين الغربى والشرقى طبيعة وهيكل النظام الدولى .

ـ **الانعكاسات على الدول النامية [آسيا ـ أفريقيا ـ أمريكا اللاتينية] :** تختلف طبيعة هذه المجموعة من الدول التى تدعى الدول الأقل نموا ، عن طبيعة المجتمعات الغربية . فهى فى أصولها ذات توجهات سلطوية وتختلف مؤساساتها أيضا عن الغرب ، كما تعانى أيضا من مشكلة صراع تحديث القيم أو الرجوع للأصول . وتوجد إختلافات بين المجموعات الغربية الأقليمية ، وتزداد تبعية هذه الدول للدول الغربية خاصة فى الواردات والصادرات .

الاتجاهات التي تشكل مستقبل النظام الدولي :

- **الاتجاه الاقتصادي** : حدد المؤلف الاتجاه الاقتصادي الذي سيؤثر مستقبليا على النظام الدولي بإصطلاح « الماركنتيلية الجديدة » أو « الروح التجارية الجديدة » . وهو نظام اقتصادي نشأ في أوروبا في القرنين ١٧ و١٨ ، خلال تفسخ نظام الاقطاع لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكل الاقتصاد ويتضمن هذا المفهوم ظاهرة أخرى هامة لما عرف تقليديا « بسياسة الحمائية » . وهذه السياسة الجديدة يعرفها المؤلف بأنها زيادة إصدار الدولة على تسيير الأنشطة الاقتصادية داخليا بقرارات حكومية فيما يخص الرفاهية ، الدفاع ، قوى السوق العاملة . وهناك عوامل تحدد هذه السياسة الجديدة وهي :

١ - تغير موقع الاقتصاد الأمريكي في النظام الدولي .
٢ - النمو المتزايد لدول السوق الأوربية واليابان في التجارة والاستثمار الدوليين .
٣ - كثرة التنافس الدولي بشكل متزايد وسريع .

وعموما تسير الدول النامية في السياسة « الماركنتيلية الجديدة » بعدة وسائل ، كما ان الدور الأمريكي في هذه المرحلة سوف يكون حرجا ومصيريا .

- **الاتجاه السياسي** : سوف يكون هناك توتر يسود النظام الدولي بين سياسة الحصول على منافع من جراء الاعتماد المتبادل الدولي وسياسة الحفاظ على حرية العمل السياسي على المستويين الداخلي والخارجي . وهذا يرتبط بمفهوم « الماركنتيلية الجديدة » ويمثل هذا البعد السياسي للعلاقات الدولية « بمزيد من الاتجاه بنحو السلوك القومي » . سواء داخل الدول الغربية أو النامية .

ففي الدول الغربية : هناك عوامل أساسية للحد من الاندماج الاقتصادي بسبب اختلاف السياسات الأمريكية عن حلف الناتو . كما أن هناك تغيرات تحدث في الأجيال والمؤسسات في غرب أوروبا زادت من قبول التغييرات السياسية غير المرغوبة في النظام الدولي ، دون أن تؤثر مباشرة على أمن ومصالح هذه الدول .

وفي الدول النامية : تزيد حدة المشاكل الداخلية بما يتيح الفرص لدول أخرى أن تحاول زيادة نفوذها على النظم الموجودة التي تعتمد على مساعدتهم ، أو مساعدة المستقبل لخلق نظم جديدة ، وتلك التدخلات غير محدودة . لذا فيجب تدويل للمشاكل الداخلية لهذه الدول بسبب التنافس الأمريكي - السوفيتي .

الخلاصة أن قلة النفوذ الأمريكي مع هذه التوجهات الجديدة سوف تستمر في المستقبل المنظور لتجعل النظام الدولي أقل إندماجا وإستقرارا .

خيارات السياسة ومستقبل التطور في النظام الدولي :

تتشكل قرارات وأفعال صانعي السياسة بقدرات وإمكانات المصالح المؤسسية والاتجاهات والتوقعات الشعبية . وهناك إتجاه يرى أن الاقتصادات الوطنية والاستثمار والتجارة الدوليين سوف تنمو بمعدلاتها الطبيعية عن المعدل الحالي ، كما أنه من المتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة تدريجيا أو ببطء بسبب وضع قيود على التنافس بما يمنع المستهلكين من الوصول للخدمات والسلع ذات النوعية الجيدة والأقل تكلفة . وترى أيضا أن الدول التي سوف تكون في حاجة لقوة تفاوضية اقتصادية سياسية / عسكرية ستحظى بأقل معدل نمو وتشهد مصاعب جمة في تحسين مركزها لمحاولة زيادة قدراتها التصديرية . ويقترح المؤلف هنا أنه لابد من ايجاد فهم اقتصادي متعدد الأطراف بشكل واقعي لابطاء الاتجاه الاقتصادي الجديد ، ويكون للسوق الأوروبية واليابان متساو فيه مع الولايات المتحدة ، بما يسمح باحتوائها ، هذا من الناحية الاقتصادية .

أما من الناحية السياسية ، فيرى المؤلف ضرورة إعاقة تركيب هيكل حلف « الناتو » ، الا أن التماثل او التشابه اكبر قضية سياسية تواجه غرب أوروبا والولايات المتحدة . حيث يقل التنسيق السياسي عبر الأطلنطي مما يهدد بفشل الاندماج العسكري للناتو . لذا لابد من البحث عن أهداف جديدة تضع في إعتبارها التغيرات الجديدة منذ السبعينات خاصة في اطار الدول الأعضاء والاتحاد السوفيتي أيضا . ومن ثم فعلى غرب أوروبا أن تنشيء قواعدها العسكرية الموحدة التي تخصها هي فقط ، حتى لا تفقد موقع التبعية للولايات المتحدة . كما يجب أن يتولى الأوروبيون العديد من المناصب الرئيسية في الناتو بدلا من أن يفكر الأوروبيون في إنشاء تنظيم خاص بهم ، بما يعطي الحيوية للناتو من جديد .

هناك حاجة ملحة للتكيف مع الاتجاه القومي . والقومية الحالية تعبر عن جوانب عميقة ثقافية - نفسية للمجتمعات الحالية وترتبط بمضي الهوية . كما تساعد على إعطاء شرعية للتوزيع الداخلي للقوة السياسية والمركز الاجتماعي وتتيح السيطرة على الموارد الاقتصادية .

- **كيفية التعامل مع الدول النامية** : يرى المؤلف ان التنسيق بين سياسات الغرب مطلوب للتعامل مع الآثار السلبية للنظام الدولي فيما يخص الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول . ومع ذلك فالشرط الأساسي لاحتواء هذه المشاكل في النظام الدولي التي نشأت من جراء الاتجاهات القومية في تلك الدول ، انه على الأقل ان لا تتقاطع المصالح الأمريكية مع الغربية

ولا شك أن الدول المانحة الغربية والمؤسسات المقرضة الدولية والعديد من الدول المتلقية للمعونة أصبح لديها مفاهيم أكثر واقعية للطبيعة المركبة والعملية الانتقالية التي تمر بها الدول النامية . اذا فالدول المانحة يجب أن تعدل من سياساتها وتوقعاتها طبقا لذلك ورغم أنه ليس من المتوقع زيادة المعونات بأكثر من المعدل الحالي ، الا أنها ستصبح موجهة بشكل اكبر لخدمة أهداف واغراض التنمية بشكل أكثر فعالية في هذه البلاد ، لأن الاستقرار السياسي والاجتماعي والرخاء الاقتصادي المطلوب لهذه البلاد يجب أن يكون صادرا من أصحاب وصناع القرار الحقيقيين وليس الغرب . ومن المعروف أن إستمرار المشاكل المؤدية لعدم الاستقرار في الدول النامية يعطي الفرصة للاتحاد السوفيتي ليحقق مزيدا من سيطرته ونفوذه فيها ، خاصة وأنه يصعب على الدول الغربية أحيانا مواجهتها في ضوء فعالية المساعدات المقدمة للمشروعات التنموية في هذه الدول . وهذا الوضع يتطلب تفهما من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة لطبيعة هذه الأمم والتوقعات الناجمة عن التغيير ، مع الرغبة في عدم الوقوع في أهداف تصادمية وأحداث مزيد من التنسيق .

التنبؤات الممكنة للنظام الدولي :

غالبا مايكون التنبؤ بالاتجاهات العامة غير مؤكد تماما ، بعكس التنبؤ بوقوع احداث معينة رغم ان الاتجاه ينشأ عن تتابع عدة احداث ، حيث الاتجاه لا يعتمد على طبيعة وتوقيت اي حدث منهم . التنبؤ باسوأ وضع ممكن ، يعني وقوع حرب نووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، رغم أن احتمالها ضئيل وتوجد العديد من القيود على ذلك ، وقد تقع هذه الحرب النووية اما لقدوم قيادة سياسية متطرفة ، أو سوء تقدير لامكانات الطرف الاخر . وتؤدي الحرب من هذا النوع الى انهاء حالة نظام توازن القوى من خلال مزيد من السيطرة السوفيتية واتساع مجال نفوذها بما يشمل غرب اوروبا ودولا اخرى في المناطق الأخرى .

أما التنبوء بافضل وضع ممكن فيشير لزيادة معدل نمو اقتصادات الدول الغربية لدرجة تخدم زيادة تدهور مشاكل البطالة والمنافسة ، وربما لن يقل معدل النمو في الثمانينات او يزيد ، وفي هذه الحالة يحدث مزيد من الاندماج الاقتصادي الدولي والاستقرار المطلوب . ومن الجدير بالذكر ان النظام الدولي الحالي يتميز بعدم استمرارية رئيسية مابين هيكل البعد الاقتصادي (الولايات المتحدة - اليابان - السوق الاوروبية) وهيكل بعدها السياسي (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي) . وعموما سوف تتسع هوة عدم الاستمرارية مستقبلا .. وقد يملأ هذه الفجوة ظهور قوى عظمى اخرى ، وهي امم ذات موارد اقتصادية وتقنية تخلق قوة

وقدرات عسكرية تقليدية ونووية بما يمنع اى دولة عظمى اخرى من تهديدها . ويرى المؤلف صعوبة ظهور قوى عظمى جديدة فى المستقبل المنظور مثل الصين واليابان والسوق الاوروبية ، بسبب عدم وجود قوى عسكرية تدعم البعد الاقتصادى . ولو حدث هذا نسوف يقلل من الاعباء الرئيسية الواقعة على عاتق الولايات المتحدة ودورها النشط فى استمرار التوازن الدولى ، وقد تصبح هذه القوى الجديدة قوى اقليمية وليست عالمية .

التعامل مع تعقيدات الدور الدولى للولايات المتحدة :

لتبقى الولايات المتحدة فى الوضع الحالى لتحقيق السيطرة والنفوذ ولعب دور دولى . لكنها لا تملك قوة ونفوذا كافيين للقيام بذلك ، فهى مسئولية غير قابلة للاستخدام بالشكل المطلوب . وتتيح القيود على فعالية القوة الامريكية ، من التغييرات فى الحوافز والامكانات لانماط الدول المختلفة وساعد الانحدار الامريكى على تغيير الخصائص الوظيفية للنظام الدولى بما يقلل من درجات الاندماج والاستقرار . ولا توجد دول اخرى خارج السيطرة السوفيتية لتكون قادرة أو راغبة فى ان تتولى بمسئوليتها للحفاظ على السلام والامن الدوليين بشكل واقعى لتحقيق استقرار سياسى واندماج اقتصادى . والملاحظ انه عندما تظهر مشكلة اقتصادية حرجة أو ازمة سياسية فى النظام الدولى ولا تستطيع ان تعالجها الدول المعنية ، فعادة ماتنظر الدول الى ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم افكار او موارد لمعالجتها . كما ان الامريكيين انفسهم يرفضون احيانا استخدام القوة العسكرية لمساندة مجموعة معينة فى دولة معينة او لحل ازمة ما ، الا انهم لايرون بديلا عن التدخل الامريكى فى نفس الوقت ، ولعل قضية الافراج عن الرهائن الامريكيين فى ايران خير مثال على ذلك . فلا يصبح هناك معنى أو داع لان تزهق ارواح الامريكيين عند استخدام القوة خاصة اذا ما كانت الاهداف غير واضحة والتدخل متكلف وممتد لوقت طويل (الوضع الامريكى فى لبنان ١٩٨٢) ، (وربما كان النجاح الأمريكى فى غزو جرينادا واضحا عام ١٩٨٣)

- **الاخلاقيات والسياسة الخارجية :** يرغب الشعب الامريكى فى ان يؤمن بان سياسته ومبادئه وفلسفته الداخلية تنطبق ايضا على السياسة الخارجية أى فى الدول التى تتعامل مع الولايات المتحدة من الناحية القيمية . ولدى اصحاب الرأى العام وصانعى السياسة الأمريكية وهما رئيسيان عن دور القيم الاخلاقية فى السياسة الخارجية :

١ - ان السلوك الاخلاقى غير مكلف وذو عائد كبير .

٢ - ان الاخلاق يمكن ان تحل محل القوى فى التأثير على سلوك الدول الاخرى .

فمثلا لمنع نظام معاد من الاستيلاء على السلطة فى بلد مجاور ، لاسباب اخلاقية ربما يزيد من درجة المخاطرة والتورط بتكلفة عالية لا تؤثر بشكل مباشر على الامن القومى . كما ان فرض عقوبات سلبية - مثل حظر التصدير - للتعبير عن خلاف اخلاقى عن تصرفات - أو امثال دول اخرى ربما يجلب تكلفة اقتصادية امريكية عما حوله للدولة الاخرى .

وعموما فإن السلوك الاخلاقى على تأمين سمعة ومركز الولايات المتحدة يعتمد على طبيعة نظام القيم والمجتمعات الوطنية الاخرى التى يتم السعى للتأثير على سلوكها . تزداد هذه الفعالية بدرجة اكبر فى مجتمعات تتقاسم نفس نظام القيم مع الولايات المتحدة .

- **قضية التسليح النووى والعلاقات مع السوفييت :** تتزايد الاتجاهات الشعبية وغيرها داخل اوروبا أو الولايات المتحدة لتحطيم وازالة الاسلحة النووية لتجنب اثار الهلاك المدمر لاية حرب نووية قد ينشب بين العملاقين ، فإزالتها او الحد منها يقلل من أو يلغى التوترات ويحقق السلام بدرجة اكبر . ولكن الذى يهم بدرجة اوضح هو توفير شروط السلام الحقيقية ، فليس تدمير السلاح النووى وحده كافيا لانه من الممكن وقوع حرب باسلحة تقليدية ولها اثار تدميرية هى الاخرى . كما ان الحروب بالاسلحة التقليدية قد تسمح بمزيد من التنافس العسكرى والحرب الاقليمية داخل دول العالم الثالث التى هى مليئة بالمشاكل بالفعل ، بما يزيد من درجة عدم الاستقرار السياسى . ويرى المؤلف هذا ان الردع النووى والتوازن هذا يوفر اساسا واقعيا لاستمرار السلام او الحد من التوترات وعدم نشوب حرب نووية بين العملاقين ، رغم انه من الضرورى وجود اتفاقات للحد من ترسانات الاسلحة النووية . ويتصور المؤلف ايضا ان تصرفات وتصريحات المسئولين الامريكيين لا تهدد بشكل مباشر الامن القومى السوفيتى بما يسمح بوجود حسن نوايا متبادل بما ينعكس من دلالات طيبة على السلام الدولى على المستويين الرسمى وغير الرسمى ، مع ضرورة التعامل العقلانى مع دول المعسكر الشرقى .

ويرى المؤلف ان الولايات المتحدة يجب ان تكون موضوعية فى نزاعها مع السوفييت بقدر الامكان ويتوقف هذا على حقيقة المصالح المتعلقة بهذا النزاع ، فى اطار مايلى : -

١ - تحتاج الولايات المتحدة لدبلوماسية فعالة نحو الاتحاد السوفيتى

٢ - على الولايات المتحدة ان تحافظ على قدرات عسكرية تقليدية ونووية قوية .

٣ - الحزم والصبر اساس للتفاوض مع السوفييت .

٤ - الامتناع عن استخدام لغة الاستفزاز والتهديد الامريكية تجاه سياسة حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ، دون استنكارها بشكل عام .

- **العلاقات بالدول النامية :** من المعروف ان التعامل مع قضايا عدم الاستقرار فى الدول النامية يخلق مشاكل عديدة ، ليس فقط فى علاقات الولايات المتحدة بهذه الدول بل بعلاقاتها بالاتحاد السوفيتى والغرب عموما ، بما يوجد توقعات معقدة وسوء فهم للدور الامريكى بشكل عام . والواضح ان عملية التحديث والتحول المجتمعى التى تمر بها الدول النامية يحدث ازمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسى . وتخلق هذه العملية فرصا تتيح التدخل السوفيتى بأى شكل . وإزاء هذا يرى البعض انه على الولايات المتحدة ان تحل مشاكل هذه المجتمعات بالفعل حتى لا تتيح الفرصة للتدخل السوفيتى وغيره ويعتمد هذا على تصور ان الولايات المتحدة تستطيع ان توجه اسس عملية التنمية والتغيير فى هذه المجتمعات ، وفى الحقيقة ان هذا تصور غير طبيعى أو موضوعى ، كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تقوم بالعمل على الوجه الاخر تماما بما يعنى حرية السوفييت ، بمعنى انتهازه فرص التدخل فى دول واقعة تحت السيطرة السوفيتية لوجود ضرورة هامة الا وهى تجنب المواجهة المباشرة ومنع تصعيد التوترات المسلحة .

- **ماهى النظم التى يجب ان تؤيدها الولايات المتحدة ؟**

من الضرورى تحديد معيار للتمييز بين النظم التى تستحق او لا تستحق الدعم الامريكى . احد المعايير ، هو ما اذا كانت الدولة المعنية حيوية للامن القومى الامريكى ويتحدد هذا بطريقتين : **الاولى** : انه من الهام تحديد ماهية الدولة الرئيسية للامن القومى فهى تكون دائرة صغيرة . **والثانى** : ماهية الدول غير الرئيسية ودائرتها اكبر ويعتمد هذا على ان لامريكا موارد اقتصادية ومساعدات تكنولوجية وعسكرية تقدمها .

أما المعيار الاخر ، وهو معيار رئيسى يتعلق بالقيود الهيكلية فى نظام التنافس الدولى الثنائى ، بمعنى ان تهديد الامن الامريكى ينجم عن قوة وزيادة النفوذ والمد السوفيتى . فأحيانا توجد مساعدة امريكية لدولة نامية بعيدة فى نمط حياتها عن القيم الاساسية الأمريكية وذلك فقط لمجرد الحفاظ على التوازن مع السوفييت . وتسعى الولايات المتحدة لدعم هدفها ورسالتها بنشر مبادىء الرخاء الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، وتحاول بذلك جعل هذه الاخطار هى المبادىء التى تقيم بها أداء هذه النظم فى الدول النامية .

وتتميز هذه النظم باختلاف طبيعتها عن الحياة والنمط الغربى ،

فهى دول سلطوية فردية ذات مؤسسات سياسية محدودة الفعالية ، لذا فمفهوم الديمقراطية فى هذه الدول تختلف تماما عن المعنى الامريكى . وربما على الولايات المتحدة ان تبحث عن معايير اخرى فى الحكم على هذه الدول . فمن الجانب الاقتصادى والاجتماعى مثلا ، يتم التركيز على مدى النمو الاقتصادى المتحقق + منع الرشاوى والفساد والمحسوبية ، وسياسيا ، الاستقرار الدولى والقانونى لتصرفات النظام الخارجية ، خاصة وانه يصعب تطبيق مبادىء غريبة عن المجتمع ، فليترك اذا لكل مجتمع الحرية الكاملة لخلق نظام القيم الثقافية الملائمة له .

- استخدام القوة العسكرية الامريكية : فمن الضرورى معرفة ماهى الظروف ومتى تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية فى النهاية فى الدول النامية ، وهناك فى هذا الاطار ثلاثة متطلبات رئيسية وفعالة : -

أولا - تحديد طبيعة المشكلة

ثانيا : استخدام القوة يجب ان يتوافر له احتمال كاف لان يكون ناجحا فى ظل القيود المفروضة من قبل المجتمع الأمريكى وكذا القيود المؤسسية

ثالثا : كم ونوع القوة المستخدمة يجب ان يتناسب مع الهدف المطلوب لتحقيقه .

طارق حسنى ابو سنة

الانتفاضة فى المنظور الاسرائيلى

- اريبه شاليف
- الانتفاضة : الأسباب والأبعاد باللغة العبرية
- مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب (١٩٩٠)

العميد أريبه شاليف خدم فى جيش الدفاع الاسرائيلى على مدى ٣٣ عاما وخلال فترة خدمته تولى مناصب مختلفة : مندوب إسرائيل فى لجان وقف إطلاق النيران مع سوريا ولبنان أعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٢ ، وبعد ذلك كان مسئولا عن كل وفود إسرائيل بلجان وقف إطلاق النار ، ثم المتحدث الرسمى لجيش الدفاع الاسرائيلى فى الأعوام من ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ثم رئيسا لقسم الدراسات فى جهاز المخابرات فى الأعوام من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ، وقائدا لمنطقة الضفة الغربية فى الأعوام من ١٩٧٤ - ١٩٧٦ . واليوم يُعد المؤلف باحثا كبيرا بمركز الدراسات الإستراتيجية (يافة بجامعة تل ابيب وقد نشر فى إطار عمله بالمركز ثلاث كتب : الحكم الذاتى - المشاكل والحلول الممكنة (عام ١٩٧٩) ، وخط دفاع فى الضفة الغربية (عام ١٩٨٢) ، وتعاون فى ظل المواجهة (عام ١٩٨٩) .

ويتناول الكتاب الانتفاضة الفلسطينية فى ستة فصول تفصيلية هى : -

الفصل الأول :

الأسباب المؤدية للانتفاضة : ويقسمها المؤلف الى ثلاث مجموعات من الأسباب التى ادت فى النهاية إلى إندلاع الانتفاضة .

الأسباب الأساسية : وأولها السبب القومى من رفض ١،٧ مليون فلسطينى الحياة تحت سلطة الاحتلال ، وكذلك ظروف الحياة الصعبة بمعسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، والاذلال والظلم والاحباط والتفرقة ، والكراهية الشديدة على ضوء خلفية دينية ، ووجود جيل جديد من الشباب ، والتدهور الاقتصادى لدول النفط العربية ، وكذلك فشل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتفتت فى قوة ردع جيش الدفاع الاسرائيلى .

عوامل بسبب ظروف : ومنها عملية الهبوط الفدائية فى كيريات شمونة وقتل ستة جنود إسرائيليين مما أثار نزعة الصراع (حيث وقع الحادث قبل اسبوعين ٨٧/١١/٢٥ من إندلاع الانتفاضة) ، ومؤتمر قمة زعماء الدول العربية الذى عقد فى سلطنة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ والذى احبط الفلسطينيين بشدة حيث لم تحظ القضية الفلسطينية فى ذلك المؤتمر بالأولوية ولم يتمخض عن نتائج مرجوة من قبل الفلسطينيين ، وكذلك عامل الاشاعات والتى لم تستطع إسرائيل ان تسيطر عليها قبيل إندلاع الانتفاضة مباشرة سواء من حادث الطريق الذى قتل فيه أربعة عرب من معسكر جبيلة او من الاشاعة عن نقل الوزير شارون للسكان العرب من القسم المسلم فى المدينة القديمة ، وذلك بالاضافة الى عملية الحفريات الجديدة للنفق تحت حائط المبكى مما أدى إلى إثارة الغرائز الدينية لدى المسلمين .

المركب الاسرائيلى : ويتناول المفاجأة التى لحقت بجهاز المخابرات ، والتعطيل الذى أدى إلى بطء فى عمليات التعزيزات للقوات الاسرائيلية مع إندلاع الانتفاضة والاضطرار إلى إستخدام النيران الحية وسياسة العمل وكأنها ضد إجراءات العصيان المدنى وكذلك إنحرافات فى تصرفات قوات جيش الدفاع الاسرائيلى والصورة السلبية لاسرائيل فى العالم .

الفصل الثانى :

نماذج تاريخية : يعرض ذلك الفصل لنماذج تاريخية سابقة ومماثلة للانتفاضة فى إسرائيل وخارجها مع المقارنة بالانتفاضة وطرق التعامل التى حدثت من قبل لمعالجة تلك النماذج ومنها التمرد الكبير الذى تم فى فلسطين (أرض إسرائيل حسب الكتاب) فى أعوام من ١٩٣٦ - ١٩٣٩ مع عرض لحقائق ذلك التمرد ثم تشبيها بين التمرد والانتفاضة الحالية وعرض للفروق بين التمرد وبين الانتفاضة . ثم عرض لنموذج حرب الاستقلال الجزائرية من إندلاع للثورة وسير أحداث الحرب ونهايتها ومقارنة بينها وبين الانتفاضة ، واخيرا عرض للتجارب السابقة للشغب المدنى والانتفاضات المنقطعة فى المناطق (المحتلة) .

الفصل الثالث :

مميزات النضال العنيف والتمرد المدنى : ويعرض لأهداف الصراع على المدى البعيد والمدى القصير والمتوسط ، ومنها الأهداف السياسية ، وهدف تعزيز النضال وتعزيزه وهدف خلق إدارة حكم مستقل ، ثم عرض لأشكال الصراع العنيف أثناء فترة الانتفاضة

والحصيلة من الناحية الجغرافية والرقمية (بالجداول) ، وهدف ضرب الجنود والمواطنين الاسرائيليين والمتعاونين ، وعرض لحجم المصابين والمعتقلين (بالجداول) وكذلك حجم وعدد المشتركين واتسامهم بالكثافة والشجاعة والصلابة . ثم نقطة إستخدام السلاح الحى وظاهرة النساء فى الانتفاضة وطابع نشاطهم فيها ومصادر التمويل الاساسية لنشاط النساء ، ثم عرض للسيطرة المركزية على الانتفاضة بواسطة القيادة الموحدة لها ، ونقطة شرق القدس والحوادث التى تمت بها (بالجداول) والفرق بينها وبين الثورة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعرض لظاهرة حرق الغابات والحقول . ثم عرض كامل لفكرة العصيان المدنى وبداية نشاتها وتطورها ، وتعبيرات ومظاهر العصيان المدنى فى الانتفاضة واخيرا التعرض لعملية تمويل الانتفاضة بواسطة اموال من منظمة التحرير الفلسطينية وكيفية دخولها الى الاراضى رغم كل ما تبذله اسرائيل من إجراءات للسيطرة على منافذ تهريب ودخول تلك الاموال ويختتم الفصل بتقييم لظاهرة العصيان المدنى .

الفصل الرابع :

تعامل قوات جيش الدفاع الأسرائيلى مع الانتفاضة : ويعرض الفصل للاهداف التى تم رسمها لقوات جيش الدفاع فى التعامل مع الانتفاضة واساليب العمل العسكرية ومدى تاثيرها مثل فرض حظر التجول ونشر قوات كبيرة وتفريق المظاهرات بالقوة ، والتعامل بواسطة وحدات جيش خاصة واستخدام السلاح الفضائى والحرب الاستخبارية (إستخدام جهاز المخابرات) . ثم عرض للوسائل العسكرية وتاثيرها كوسائل الدفاع وإستخدام العنف ، وإستخدام الرصاصات المطاطية والغاز المسيل للدموع والرصاصات البلاستيكية وكذلك استخدام النيران الحية . ثم عرض لاجراءات العقاب العسكرية وتاثيرها مثل هدم المنازل وعمليات الطرد خارج الحدود واخيرا قدم عرضا لوسائل الادارة المدنية وتاثيرها مثل اغلاق المدارس فى الضفة الغربية ثم تقييما كاملا لذلك الفصل .

الفصل الخامس :

ابعاد الانتفاضة (نتائجها) : ويعرض هذا الفصل الاول للابعاد الداخلية فى إسرائيل مثل التدهور فى العلاقات بين السكان اليهود وبين جيش الدفاع وصور ذلك التدهور والتوتر المختلفة ، ثم ياتى عرض للابعاد على المستوى الحزبى داخل إسرائيل والاستقطاب الشديد والتطرف بين السكان ، وكذلك النقد اللاذع تجاه الجيش ، وبعد ذلك بداية طرح المشكلة الفلسطينية فى البرامج اليومية العالمية ، ثم بدء المبادرات السياسية ... مبادرة الرئيس مبارك ، ثم مبادرة شولتز وإزدياد قوة منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية الاختيار الاردنى ، ثم تحول فى موقف المنظمة وتغيير فى موقف امريكا واخيرا عرض لردود اسرائيل من خطة وزير الدفاع ثم خطة رئيس الوزراء ، ومبادرة الحكومة الاسرائيلية ويختتم الفصل بالتطورات والابعاد على المستوى الاقتصادى سواء على المستوى العربى المحلى وارتباط الاقتصاد العربى بإقتصاد اسرائيل ، والازمة الاقتصادية وابعادها فى إسرائيل واخيرا تقييم لابعاد الانتفاضة .

الفصل السادس :

ابعاد إستراتيجية للمستقبل : يعرض الفصل الامكانيات المحتملة لوقف العنف ، وتاثير الانتفاضة على قدرة وكفاءة الردع لدى جيش الدفاع الاسرائيلى على المستوى المحلى او على مستوى الجيوش العربية وعرض للعوامل المسلحة لخوض الخطوة السياسية ، والتضارب الاساسى فيما يتعلق بمبادرة إسرائيل واخيرا تقييما لمستقبل المسيرة السياسية .

محمد اسماعيل

المؤلفات العربية السياسية

□ □ د . عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفييت ، كتاب الهلال ـ ديسمبر ١٩٩٠ □ □

من اهم واخطر الكتب العربية التى صدرت عام ١٩٩٠ لانه يقدم قراءة موضوعية تحليلية عميقة لموضوع هجرة اليهود السوفييت إلى اسرائيل وفق منهج ونموذج إدراكى وتفسيرى مختلف ، يضع القضية فى حجمها الحقيقى ، متبينا اكبر قدر من الصدق فيها ، ونافيا عنها اى تهويل . ولقد لاحظ المؤلف من خلال تجربته الطويلة مع البحث العلمى والمعرفى ، ان العقلية البحثية لدينا تتصور « الموضوعية » على انها مجرد عملية رصد وتسجيل للوقائع والمعلومات الموجودة فى المصادر المختلفة فى صورتها الخام الصماء بعيدا عن عملية الربط والتناول الخلاق الذى يدخل كافة العناصر حتى الغير محتملة فى الاعتبار داخل النموذج الادراكى والتفسيرى المقترح . فالمؤلف يؤكد على ان هذه الهجرة تشكل « لحظة » فى غاية الاهمية قد تصلح نهائية وحاسمة فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى لان اليهود السوفييت هم اخر مستودع متاح من المادة البشرية لتغذية ودعم الطاقة القتالية للكيان الصهيونى . وبالتالى فان هذه الهجرة تحولت لقضية شائكة ودخلت كعنصر مضاف لبقية عناصر الصراع وبات لزاما بحث الحقائق الرئيسية فيها والخلفية التاريخية لها ثم ديناميتها ـ مع ضرورة طرح برنامج للتصدى لها فى النهاية .

ومن خلال القراءة المتانية الواعية للكتاب تكتشف ان المؤلف قد استخدم كل مالديه من ادوات بحثية لكسح اى اوهام قد علقت بالموضوع واثرت على العقل العربى فجعلته خائفا حذرا مرتبكا امام موضوع الهجرة . ومن ضمن ذلك ان عدد اليهود السوفييت سيصل إلى ١٢ مليون فرد ، وانهم سيغيرون من طبيعة البناء السياسى الاسرائيلى لصالح اليمين مما سيعطى دفعة قوية للكيان الصهيونى الذى يقوم على الاستيطان والاحلال السكانى . إلا إن البحث قد اثبت ان لجماعة اليهود السوفييت « خصوصية » معينة من خلال علاقتهم الطويلة طوال القرنين الماضيين بالمجتمع الروسى فى ظل القيصرية والسوفييتى فى ظل الحكم البولشفى الشيوعى .

فلقد تراوح عددهم زيادة او نقصا حسب اوضاع السلطة والبيروقراطية فى الدولة واثر ذلك على إمكانيات الحراك الاجتماعى ، وهى عندما تضعف فيتحول اليهود الى الهجرة خارج البلاد . وهذا التذبذب اوجد مؤشرا تاريخيا يجعل الهجرة دائما محدودة وليست كثيفة ، إلا إن عامل هام هو « الصهيونية » يتدخل فى القرن الحالى

لبدفعها نحو فلسطين كجزء من المشروع الاستعمارى الغربى من جهه ورغبة فى توطين هذه الجماعة التى تتأثر بالأوضاع القلقة فى بلادها فتشكل إضطرابا لدى اليهود فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة على أوضاعهم المستقرة فيعملون بكل جهد على « توطين » هؤلاء اليهود من أوروبا الشرقية فى وطن معلوم ومحدد ليستوعب تناقضاتهم بعيدا عنهم ومن هنا يؤكد المؤلف على مصطلح الاستعمار « التوطينى » وهو غير الاستيطانى ، أى مساعدة كل يهودى فى الضرب على توطين يهودى آخر فى فلسطين دون أن يتجه هو إليها مغامرا بوضعه الاجتماعى المتميز .

وقد يتصور البعض أن هؤلاء المهاجرين السوفييت سيأتون لفلسطين المحتلة مسلحين بالعقيدة الصهيونية وبالروح النضالية لاقامة وطن مثالى قائم على افكار وقيم جيل الحالوتس ، إلا إن هذه الرؤية كاذبة ، لان البحث قد اثبت انهم أبناء الأوضاع التى نشأوا خلالها فى الاتحاد السوفيتى ، و ٧٠ عاما من العلمنة والافكار الاشتراكية قد ابعدتهم عن القيم الدينية وعن الثقافة اليهودية ، وتحولوا إلى طامعين فى الحياة المترفه الاستهلاكية الوادعة ، فالحلم الأساسى لديهم هو الذهاب إلى الولايات المتحدة « الجولدن مدينا » وبعدها كندا واستراليا ونيوزيلندا وامريكا اللاتينية وافريقيا الجنوبية واخيرا جدا .. اسرائيل ، بحثا عن الثلاثة « ف » وهو الفولفو والفيلا والفيديو . ولذلك يطلق عليهم المؤلف مصطلح « المرتزقه » وهم بالفعل كذلك لانهم يأتون بحثا عن الحياه المريحه ، ولقد لاحظ الدكتور المسيرى انهم يفضلون التركيز فى المراكز العمرانية المأهولة والتى تتوفر فيها البنية التحتية الجيدة أو المستوطنات الجاهزة الجديدة النظيفة .

ولانهم مرتزقه ، فهم ايضا ليسوا يهودا خلصاء ! بمعنى ان البحث قد توصل إلى أن نسيج هؤلاء المهاجرين يتضمن يهودا ملحدين ويهودا متخفين وأشباه يهود ، ويهودا لايؤمنون باسرائيل إنما يتخذونها موطىء قدم وبعدها يتجهون لمكان آخر ، اى ان كل عضو من هؤلاء يحسب حساباته من قضية هجرته بعيدا عن الأفكار والمثل الصهيونية الأولى ، وهذا ما أوجد أزمة كبيرة فيما يخص مشكلة تحديد « من هو اليهودى » ورفع حدة الطمع بين المؤسسة الصهيونية والمؤسسة الدينية التى تتعنت فى تعريف اليهودى القادم إليها ، بينما ترى المؤسسة الصهيونية ضرورة المرونة لانها تحتاج لهذه المادة البشرية فى تحقيق إنجاز سياسى أمام العرب أصحاب الانتفاضة ، كذلك إحتياجها الشديد لهذه النوعية من اليهود « الاشكناز » لتغذية الطبقة الوسطى والعليا فى اسرائيل بالدماء الجديدة لمواجهة النمو الكبير فى اليهود الشرقيين الذين زادت قوتهم السياسية ومكانتهم مما يهدد سيطرة الاشكناز على مقدرات الأوضاع فى إسرائيل .

ولقد أوضح البحث أن عدد اليهود السوفييت المطروح للهجرة هو ٤٠٠ الى ٦٠٠ الف مهاجر حسب نموذج احصائى ٢ مليون او ٤ مليون أو ٦ مليون حسب نموذج آخر والمهم ليس الاعداد فى حد ذاتها وانما طريقة قراءتها والتوصل إليها وبافتراض أن الملايين ستصل إلى اسرائيل خلال الأعوام القادمة فما هى بالتالى المشكلات التى ستنجم عن عملية توطينهم ؟

يبرز المؤلف جملة المشكلات ويحددها بالتفصيل وهى تتضمن منذ البداية الاستيطان فى المناطق المأهولة مما سيؤثر على حياه السكان المتواجدين أصلا فى تلك المناطق ، وأيضا وجود عدد كبير من المسنين ومن هم فوق سن الخمسين مما سيكون له أثره على قوة العمل وستزداد بالتأكيد معدلات البطالة فى الاقتصاد الاسرائيلى الذى يعانى أصلا من متاعب جمة .

والملاحظ أن تشكيلة المهاجرين السوفييت تتضمن علماء ومهندسين وحلاقين وسائقين وعناصر تتعيش من الخدمات وليس الانتاج ، وبالتالى تأثيرهم سيكون محدودا على تطوير وتنمية العملية الانتاجية فى اسرائيل .. هذا بالاضافة للمشكلة الكبيرة وهى التناقض مع اليهود الشرقيين وإحتمالات الصراع الاجتماعى التى ستتزايد بالتأكيد .

ويطرح البحث بعض الحقائق عن تكلفة استيعاب المهاجرين السوفييت داخل المجتمع الاسرائيلى ، فنجد أمامنا أرقاما مذهلة ، حيث توضح الأرقام أن عملية استيعاب ٢٤٠ الف مهاجر ستتكلف ٢٢,٥ مليار دولار !

وفى أعقاب التناول الضخم والواسع للقضية فان المؤلف قد آثر طرح تصوره عن برنامج للتصدى لها منتقلا من موقع الباحث الفاحص الدارس إلى موقع الحركية وطرح البدائل والخطط لمواجهة هذه المشكلة الجديدة فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، واعتقد أن طرحه لهذا البرنامج جاء من شكه فى أن هناك لدى صانعى القرار على المستوى العربى وبالذات على صعيد الجامعة العربية أى رؤية برنامجية للتصدى لقضية هجرة اليهود السوفييت مما دفعه لطرح تصوراته ، ولقد أفاض المؤلف فى هذا الطرح وحشد كل ما هو ممكن وربما أيضا ما هو غير ممكن من اساليب ووسائل لبناء استراتيجية عملية لمعالجة مخاطر هذه الهجرة ، وفى تقديرى فان العمود الفقرى للبرنامج هو ضرورة التكاتف والتعاون بين المؤسسات الرسمية والشعبية على المستوى العربى فى التصدى المشترك .

عمرو كمال حموده

□ □ نبيل عبدالفتاح ، خطاب الزمن الرمادى ، رؤى فى أزمة الثقافة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٠ □ □

ينتمى هذا الكتاب فى إطاره التصورى لنقد الثقافة العربية عامة والثقافة المصرية خاصة ، وإنعكاسات ذلك على المناخ العام بما يفرزه من قرارات مصيرية تهم الوطن والمواطن . الثقافة هنا وإن كانت تُدرس بمعناها الانسانى الأشمل ، إلا أن التركيز يتم على إعتبار انها أداة من أدوات التنمية والتطوير فى مجتمعات نامية نحو حياة أفضل . وواضح منذ وقوع عينيك على السطر الأول للكتاب أن الباحث مهموم بأمور أمته ودورها على خريطة الثقافة العالمية ، يضع عينا على الحاضر وأخرى على المستقبل منبها لهجمة القرن القادم الحضارية ونحن على مفترق الطرق مأخوذين بثقافة السلف دون إنتقاء ومشدودين الى ثقافة النفط دونما ثمار واضحة .

الكتاب يقع فى (١٧١) صفحة من القطع الصغير ويتكون من خمسة فصول ومقدمة وخاتمة . وقد ركز الكاتب بوضوح على الفصلين الأول والأخير . ففى الفصل الأول يقدم مراجعة شاملة لاطاره النظرى وفى الأخير قدم مشروعه للمراجعة ونظرته لاستشراف المستقبل . وفيما بين الفصلين قدم الكاتب نماذج وأمثلة صارخة كحالات دراسية (Case Studies) تؤكد نظريته وتدعم مقولاته .

ففى الفصل الأول يدرس الكاتب المنهج الغربى وواقعنا المصرى ـ والعربى . وحالة الانفصال المزدوج فى رؤية هذه المناهج الغربية وفى تطبيقها على حالات وظواهر ومشكلات مغايرة لتلك التى نشأت فيها . وفى الفصل الثالث . يدرس المسألة الصحفية المصرية والمشكلات الداخلية والخارجية التى تواجهها الآن . أما فى الفصل الرابع فهو يتناول المسألة الشعرية العربية الحديثة بالنقد والتحليل وبالذات المعركة بين الشعر القديم والحديث . وفى الفصل الخامس يتناول الكاتب الدور الثقافى المصرى فى عالم متغير من خلال رؤية

تسعى للبحث عن سياسة وعمليات التكيف مع الدور الجديد الذى سيقدر للثقافة أن تلعبه فى العلاقات الدولية وفى علاقات الشمال والجنوب . وفى مطلع كل فصل من هذه الفصول يستهل الكاتب مقالاته بمقتطفات من أقوال كتاب عالميين لهم دور بارز فى جعل الثقافة ملمحا بارزا من ملامح التنمية . وتندرج هذه الكتب عامة تحت فرع التنمية بمفهومها العام وبالذات فى تلك الحلول ذات التوجه الثقافى للأزمة التى تعانى منها البلدان النامية .

على أن هناك مجموعة من الانتقادات يمكن توجيهها للكتاب شكلا ومضمونا .

ففى جانب المضمون :

١ - هناك إختلاف فى المعالجة وإستخدام حزمة منهجية متعددة فى مواجهة المشكلات موضوع الدراسة . إننا إزاء كتاب ضم بين دفتيه مجموعة مقالات متعددة تنتمى لموضوع واحد هى ثقافتنا فى مفترق الطرق . ومن الواضح أن المقالات قد كتبت على فترات « متفاوتة » كما يقول الكاتب ، ومن الواضح أيضا أن ذلك إنعكس بشكل واضح على انتظام الفصول والتناول السريع لبعض الأفكار .

٢ - ركز الكاتب على مفترق الطرق بين الأيديولوجيا والحقيقة . إن ثقافتنا بلا أدنى شك - وهو ما أكده الكاتب - هى جزء من كل ، وما نعانيه نحن فى تجربتنا للتنمية والتطور مرتبط فى كثير من جوانبه بظاهرة تطور العالم الذى أصبح قرية صغيرة بفضل الاعتماد المتبادل بين نظمه .

٣ - إن الترجمة والدراسة النقدية لما ترجم ومعرفة السياق الذى ترجمت فيه وعواملها المجتمعية لاتتم من خلال نقل نظرى كما فعل القدماء فى تاريخنا وإن كان ذلك جانب مهم . ولكن الاهم هو المعايشة الحياتية لهذه المجتمعات المنقول عنها ، فالمترجم خائن خلاق كما تقول الثقافة الالمانية ، أما المعايشة الحياتية من خلال ايفاد البعثات والحصول على المنهج وإرسال دورات التدريب فهى تجعل استيعاب حضارة ما أسهل وتجعل الأقلمة عن حضارتها أفضل فى حقول معرفية عديدة ذات ارتباط وثيق بخطط التنمية القومية . يضاف الى ذلك ويرتبط به دعوة المؤلف للانفتاح على الغرب الآخر - مجتمعات غرب أوروبا - بلا وجل بل وتبنى فكرة « الاستغراب » من خلال التحول الى طرف فاعل إيجابى وليس القبول بأن نكون فقط موضوعا للاستشراق كطرف متلق وسلبى . وهذا أمر وإن كان مهما ومبدعا من الكاتب إلا انه ليس المهم هو الاستغراب أو الاستشراق . فقد خلقت الالواح لأجل الناس وليس الناس لأجل الالواح ، فالمهم إستلهام حضارة بكاملها من خلال الاحتكاك بالآخر المتطور وتطوير ما هو موجود وفق تصور قومى عام .

٤ - إن الكاتب قد حاول قدر جهده ربط الحصيلة الفكرية لأمتنا بحضارة العالم منتقدا الداخل بالخارج والعكس وهى محاولة ولاشك طيبة الا أنها لم تصل فى بعض جوانبها الى إدراك أن الحضارة الأوروبية بشطريها الشرقى والغربى قد وصلت الى مرحلة إتفاق (Entente) برفع العامل الأيديولوجى من علاقتيهما مما يقود الى عالم جديد من الثقافة لم تشهده من قبل . ومن الملاحظ أن الكاتب ساعدنا كثيرا فى إستشراف رؤية مستقبلية تواكب العالم القادم الجديد الذى إعتمد المباراة السلمية فى صراعه الحضارى جاعلا الثقافة ساحة المعركة القادمة .

٥ - إن الكاتب يقدم دون وجل - ومن خلال إدراك واع بسلطات الموروث التقليدى بالتطير - نظرة تشاؤمية للواقع الثقافى المصرى المعاصر دون أن يمد بصره عبر المستقبل فى تفاؤل . وفى الحقيقة فبقدر ما عالج الكاتب دراسته للثقافة المصرية بكفاءة واضحة بقدر مالم يضع ايدينا على كوامن القوة داخل هذه الثقافة كبديل عن ثقافة النفط والتغريب والصحافة الصفراء والهامشية الحزبية .. الخ . والمحك الرئيسى لايتمثل فى « الحصانة ضد قيم الموروث التقليدى » كما حذرنا الكاتب ، بل أن تكون هناك معالجة موضوعية تستلزم - بغض النظر عن التفاؤل أو التشاؤم - التوصل الى تعميمات تشبه القوانين تساعدنا على ربط الأحداث الماضية لمعرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .

وفى جانب الشكل : هناك عدة أمور تستحق النظر :

أ - خضوع الكتاب لترتيب فصلى اقتضته ظروف طرح الكتاب لمعالجة ازمة الثقافة المصرية . ولكن كان من الممكن أن يكون هناك ترتيب مغاير لترتيب المؤلف يهتم بموضوعات عدة فى الثقافة المصرية كالأدب بأنواعه ، المسرح ، المعارض ، الاذاعة .. الخ .

ب - وجود تركيبات لغوية قوية على القارىء العادى بل وكلمات موسوعية أحيانا وهى هنا لأن الكاتب إعتمد على أن خطابه موجه الى قارىء لديه حد أدنى من التراكم الفكرى والفلسفى . ولا شك أن ذلك كان ملمحا واضحا فى كل سطور الكتاب تقريبا ولكن فهمه أمر غير متعذر .

جـ - هذا الكتاب عناوين كبيرة لعدة كتب أو مشروع بحثى كبير ، أكثر من كونه طرحا إنتقاديا لموضوعات ثقافية وسياسية وهناك من الموضوعات الكثيرة التى طرحت كرءوس موضوعات ولم تعالج مما قد لايستوعبه القارىء غير المتخصص فى متابعته لسطور الكتاب .

لكن ، رغم كل ما سبق ، فإن الكتاب يشكل وقفة موضوعية مع الذات ويحذرنا من الخطر القادم من الهجمة الاستعمارية كما يفرز من الماضى الموروث التقليدى المعادى للتنمية ويطور الموروث الايجابى ويجمله ويدعونا للأخذ به فى إطار مشروع قومى متكامل .

١ - التصدى لظاهرة خطيرة فى حياتنا الثقافية هى التلون والارتداد عن الثوابت ليس بقصد التجديد بل بسبب الخوف والسعى وراء ارضاء الذات مما يمثل « إنعكاسا موضوعيا » للتصدع الذى شاب الانتماء الوطنى والتى تحولت من أزمة صفوة الى سلوك جماهيرى .. بفعل الأنماط والسياسات الانفتاحية ذات الطابع الوحشى وتحول الاحزاب الى احزاب قلة .

٢ - المطالبة باعادة تقويم انتاجنا العلمى فى حقول معرفية عديدة وفروع مختلفة من العلم الاجتماعى بهدف معرفة ما الذى حاولنا إستخدامه وأين مواطن الاخفاق فى هذه العملية وما هى أسباب عدم قدرتنا على بلورة تطبيق خلاق للمنهج الغربى على واقعنا أو صياغة وبلورة مناهج وأساليب بحث وعمل وطنية .

٣ - التحول من كوننا موضوعا للاستشراق الى طرف فاعل يجعل الغرب موضوعا للاستغراب وذلك من خلال تحويل بعثاتنا الثقافية وسياسات البحث من مجرد بحث مشكلاتنا وقضايانا القومية فى كل بلد فى الجامعات ومراكز البحوث الغربية الى بحث ودراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الغربية ، ثم تعميم ذلك على أطراف تشاركنا أوضاع التنمية ، أى لابد أن تكون جزءا رئيسيا من أى مشروع للنهضة فى بلادنا .

٤ - إحياء ذكرى طائر الغربة السكندرى ، اليونانى الأصل ، فى النصف الأول من القرن الحالى ، قسطنطين كفافى ، الذى نقل خصائص الشرق الى الغرب . لقد كان لشعره أثر السحر على مجتمع الاجانب فى الاسكندرية الى الحد الذى دفع باشهر كاتب قصة فى عصرنا الانجليزى « لورانس داريل » صاحب « رباعية الاسكندرية » الى إستلهام شخصيته فى روايته الرائعة باجزائها الأربعة . إن ذلك يؤصل للمناخ الثقافى الذى كانت فيه مصر وجعلتها من أوائل الدول التى واكبت العصر فى تبنى الفكرة الديموقراطية فكانت رابع دولة تمتلك برلمانا مع نهاية القرن التاسع عشر أرسته تجربتنا الليبرالية المتميزة .

٥ - الاهتمام بقضايا الأمة وهمومها العامة فى زخم الحياة التى تجعل تركيز مثقفينا على أمورهم الخاصة أكثر من إهتمامهم بهموم بلادهم . إن الهاجس الأكبر - كما يقول الكاتب - الذى يحيط بجوانب هذا الكتيب هو دور مصر فى اقليمها وموقعها فى عالمها ومحاولة رصد وتحليل المعوقات التى تواجه الامة وكيف تتحرر منها .

وبعد ، فإن الكتاب يعيد الى الأذهان مرة أخرى مسالة اختفاء

النظرة المستقبلية في بحوثنا . ويحدر من الارتباط الموروث بتلك المفاهيم التقليدية التطيرية الغيبية . إن أحد عوائق التخطيط المركزية ليس في إنعدام وجود القدرة على النظر عبر المستقبل وسبر غوره وسط النخب المثقفة ، بل في شيوع افكار تطيرية تسود المجتمع نفسه وصفوته بأن النظر الى المستقبل يعني السؤال عن أشياء إن تبدَ لنا تسؤنا . هكذا سيطرت قيم ذات محصلة سلبية تهاجم التنبؤ الذي هو عماد البحث العلمي في عالم اليوم في كل فروع العلوم الاجتماعية .

إن هذا الكتاب يستحق القراءة في مواجهة هذا الفيضان الغث من كتب المناسبات والكتب الصفراء وكتب الخرافة التي تمتلىء بها الأرصفة ، فهو وثيقة عصرية تناقش بشكل جريء إشكاليات الثقافة المصرية في إرتباطها بأمتها العربية في النصف الثاني من القرن العشرين . ولا اغالي إذا قلت أن الكتاب في فصليه الأول والأخير يضع لمسات لمشروع ثقافي عربي طويل الأمد للنهضة الشاملة .

د . حسن بكر

□□ د . محمد السيد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ـ القاهرة ـ ١٩٨٩ □□

بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا كبيرا لزادت اهميتها واصبحت اكثر تعقيدا وشمولا عن اى وقت مضى . وكان هذا من الطبيعي في ظل احداث ونتائج تلك الحرب : ظهور قوى جديدة ، وتراجع مكانة البعض الآخر والحاجة الى نظام دولى جديد .

وفي ظل هذه المتغيرات برزت اهمية السياسة الخارجية وأثرها على مجريات العلاقات الدولية . ومن منتصف الخمسينات بدأت المحاولات لاخضاع ظاهرة السياسة الخارجية للتفسير والتحليل العلمي في محاولة الوصول لنتائج موضوعية عامة في اطار « علم السياسة الخارجية » .

وفي هذا الكتاب (٤٨٤ الجديد باللغة العربية يوضح لنا الدكتور محمد السيد سليم أهمية وخطورة علم السياسة الخارجية في تحديد وتحقيق اهداف الدولة الخارجية بل والداخلية أيضا .

في الباب الأول : يعرض المؤلف بصورة نقدية إلى عدة تعريفات عن السياسة الخارجية ثم يخلص الى أن السياسة الخارجية هي « برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي » ثم ينتقل الى شرح الابعاد السبعة المكونة لهذا التعريف وايضا الى الاهداف والادوار المختلفة للسياسة الخارجية .

ويشير المؤلف في الفصل الثاني من الباب الى سمات السياسة الخارجية ويتطرق الى ادوات السياسة الخارجية : (الدبلوماسية ، الاقتصادية ، العسكرية ، السياسية الداخلية ، الاستخبارية ، الرمزية ، العلمية والتكنولوجية ، الموارد الطبيعية)ومدى اهميتهاوتأثيرها في تحقيق الاهداف المنشودة للدول .

الباب الثاني : هو اكبر ابواب الكتاب الثلاثة ويخصصه المؤلف لمحددات السياسة الخارجية . فيحدثنا عن تأثير الخصائص القومية على السياسة الخارجية ، فنجد ـ على سبيل المثال ان العلاقة بين مقدرات الدولة وحجم نشاطها الدبلوماسي الخارجية علاقة طردية يؤى هذه المقولة أن الدول الخمس الكبرى تحتكر حوالى ٤١ ٪ من السلوك السياسي الدولي .

ويسلط الدكتور سليم الاضواء على تأثر السياسة الخارجية بالثقافات السياسية والايديولوجيات المتباينة للدول . ويوضح في اكثر من موضع المناورات الواسعة النطاق التي تجرى على الساحة الدولية بتوجيه من السياسات الخارجية للدول وامكانية الاستفادة من تناقض المصالح ـ وعلى الطرف الآخر تطابقها ـ في تحقيق الغايات والاهداف المنشودة ومنها على سبيل المثال الوحدة الايطالية عام ١٨٦٠م .. والتي استفادت من التناقضات الأوروبية في ذلك الوقت .

وينتقل المؤلف فيحدثنا عن عدة مفاهيم ترتبط بالسياسة الخارجية مثل سباق التسلح والاستقطاب الدولي ..

ويخصص المؤلف الفصل الحادي عشر من الباب الثاني للحديث عن القائد السياسي وعن الظروف والمتغيرات التي تعظم أو تحجم دوره ومنها على سبيل المثال اهتمام القائد بالسياسة الخارجية (مثل الرئيس عبدالناصر والرئيس الامريكي كيندي) أو تركها في يد وزير الخارجية (مثل وزير الخارجية دلاس في عهد الرئيس ايزنهاور) .

الباب الثالث : وينقسم الى فصلين : الأول مخصص لصنع السياسة الخارجية والذي يتضمن هيكل صناعة السياسة الخارجية ، وعلاقة المؤسسات الفاعلة ببعضها البعض ، ونمط العلاقات والتفاعلات المؤدية لصنع هذه السياسة .

أما الفصل الثاني فهو يمثل مخرجات صنع السياسة الخارجية المتمثلة في : (اتخاذ القرار) وهي العملية الهامة والمتميزة في صنع السياسة الخارجية والتي تعرف على انها : مجموعة التفاعلات التي تؤدي الى الاختيار من بين مجموعة بدائل متاحة في لحظة معينة .

ولا شك لدينا في أن الدكتور محمد السيد سليم قد بذل جهدا اكاديميا مشكورا في وضع اللبنة الأولى لموضوع هام على اطلاقه وجديد باللغة العربية نرجو اكتماله بالمؤلفات الأخرى من اجل دفع مسيرة البحث العلمي في العلوم السياسية .

أسامة فاروق مخيمر

□□ احمد ثابت مدرسة التبعية دور الدولة في العالم الثالث . دراسة الحالة المصرية ٦١ ـ ٨١ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٠ □□

لاشك ان الحديث عن التبعية يثير إهتمام ـ ومشاعر ـ فئة عريضة من الباحثين والعامة . لما يعنيه هذا اللفظ من إستغلال البلدان المتقدمة لبلدان العالم الثالث وإستحواذها على الفائض الاقتصادي سواء في شكل التبادل اللا متكافىء او في اشكال اخرى مثل الفوائد المتزايدة للمديونية أو الاثمان الباهظة للخدمات ...

ومن هنا تأتي اهمية هذه الدراسة التي تناقش فروض نظريات التبعية بالنسبة للدولة في مجتمعات العالم الثالث . وذلك من خلال إختبار صحة الفروض الآتية :

١ ـ تعتبر الدولة في العالم الثالث إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها المراكز الرأسمالية المتقدمة للسيطرة على موارد هذه المجتمعات وإخضاعها لمقتضيات تقسيم العمل الدولي .

٢ ـ يعتمد تطور الدولة وعلاقتها بأبنية المجتمع على العوامل الخارجية مثل المراكز الرأسمالية ، رأس المال الأجنبي ، الشركات

متعددة الجنسية .
٣ ـ تمثل الدولة مصالح الاقلية المسيطرة بالداخل والتى تربطها مصالح وطيدة مع راس المال الاجنبى .
٤ ـ يتوقف دور المتغيرات والتحولات الداخلية على طبيعة ووضع الدولة فى العالم الثالث فى إطار النظام الراسمالى ، ومن هنا فإن هذا الدور لايمكن أن يكون مستقلا إلا فى حالة فك الارتباط مع قوانين النظام الراسمالى العالمى .

ويخلص الباحث من تطبيق افكار إحدى نظريات التبعية وهى نظرية النظام العالمى إلى أن هناك اهمية لضرورة تحليل علاقة الدولة بالبناء الاجتماعى فى العالم الثالث ، وكذا التطورات الاقتصادية والتغيرات داخل التشكيلة الاجتماعية من فئات وأبنية قلية وعرقية وطائفية .

ولا شك ان التطور غير المستقل للبلدان النامية يؤيد هذه الفكرة خاصة مع التوسع الراسمالى العالمى فى القرن التاسع عشر غير ان بعض الافكار الاخرى لنظرية النظام العالمى لم تتوفر لها مصداقية التحقيق فقد أعتبر رائدا ؟؟ هذه النظرية « والشتين وفرنك » ان اليات النظام الدولى اى المتغيرات الخارجية هى التى تلعب الدور الاساسى فى تطور الدولة والمجتمع فى بلدان الأطراف إن محاولات البلدان المتخلفة فى التخلص من سيطرة النظام الراسمالى العالمى لم تؤد للخروج من دائرة التبعية لهذا النظام وإنما كانت مجرد محاولة لتحسين مكانتها داخل النظام كان تنتقل من وضع إلى وضع آخر افضل .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية فقد اوضحت الدراسة ان البلدان المتقدمة سعت لادماج مصر فى النظام العالمى منذ أواخر سنوات حكم محمد على من خلال تفكيك الامبراطورية التى انشأها محمد على !

وايضا خلال فترة الستينات لم تتوقف الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة المصرية للحيلولة دون خروج مصر من دائرة التبعية داخل النظام الراسمالى العالمى واستخدمت البلدان الراسمالية لتحقيق هذا الهدف كافة الاساليب الممكنة .

ويخلص الاستاذ احمد عبد الحميد من خلال دراسته للحالة الخاصة بمصر ان المتغيرات الداخلية هى التى تلعب الدور الرئيسى فى تبنى سياسات نحو التنمية المستقلة ، أو نحو التنمية التابعة .

ووضح أن الدولة خلال حقبة الستينات عمدت الى التدخل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تمصير وإعادة توزيع للدخل ، وكان استمرار الحكومة المصرية فى تلقى المعونات من قبيل إستثمار ظروف الحرب الباردة والتوتر بين المعسكرين الشرقى والغربى . وإرتبط هذا بنخبة حاكمة تشكل معظمها من العناصر العسكرية البعيدة عن التآلف مع راس المال الخاص سواء المحامى او الاجنبى .

إلا أن النظام الناصرى لم يفلح فى إقامة تنظيم سياسى فعال يضمن السيطرة السياسية والتضامن الفكرى بين طبقات المجتمع ، فضلا عن عدم توفيرة للحرية داخل المجتمع المصرى .

ومؤدى هذا ان النظام العالمى قد يلعب دورا فعالا سواء نحو النمو المستقل او التابع داخل بلدان العالم الثالث ، وهو ماحدث بالفعل خلال فترة التحول الى الانفتاح الاقتصادى داخل مصر . فقد كان هذا بمثابة تغير داخلى كانت وراءه شرائح إجتماعية بعينة تربطها روابط وثيقة براس المال الاجنبى .

ومن ناحية اخرى فقد لعبت القوى الخارجية من غربية وعربية دورا فى تشجيع هذا التحول وإنهاء سياسات النظام الناصرى بل انه فى بعض الاحيان مارست القوى الخارجية ضغوطا من أجل هذا التحول ولم يلق مقاومة من السلطة الحاكمة التى إتسمت بإنتماء جزء كبير منها لراس المال الخاص .

وبهذا فقد تكونت البيئة الاجتماعية فى عهد السادات من فئة إستهلاكية مرتبطة براس المال الاجنبى اتسم سلوكها الاجتماعى والاقتصادى بالانفاق البذخى مما ادى لفتح الباب على مصراعيه للاستيراد الترفى الذى كلف الدولة نفقات مائلة كان يمكن الاستغناء عنها . وفى نفس الوقت خدم المصالح الاجنبية ، الامر الذى ادى الى حرمان الطبقات الدنيا من الاستفادة من ثمار سياسات الانفتاح بجانب حدوث ظاهرة الحراك الاجتماعى الذى لم يكن فى صالح الطبقات المتوسطة . وهو مايتضح من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التى اوردها الباحث فى دراسته فنجد ان قيمة عجز الادخار عن تغطية الاستثمار زادت من ٥,٥ ٪ عام ٧١ إلى ٨,٦ ٪ عام ٧٦ ثم الى ١٠ ٪ مع بداية الثمانينات وكذلك زاد عجز الميزان التجارى من ١٦٥ مليون جنيه عام ٧٠ إلى ٦٨٥ مليون عام ٧٤ ثم قفز إلى ٣٤١٢ مليون جنيه فى عام ٧٩ وبالطبع ادت زيادة العجز التجارى الى زيادة المديونية الخارجية لمصر ، وايضا بلغ معدل نمو التراكم الراسمالى خلال سنوات الستينات نحو ٣٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بينما انخفض بنسبة كبيرة خلال السبعينات وحتى السنوات الاولى من الثمنيات الى ٨ ـ ٩ ٪ بالرغم من زيادة الدخل القومى لمصر من عوائد البترول وخلافه ...

ويخلص الباحث من خلال رسالته التى تقع فى ٤٦٠ صفحة إلى ان بعض افكار نظريات التبعية الاخرى فى نماذج الراسمالية التابعة والبيروقراطية السلطوية لاتنطبق على الدولة المصرية فى فترتى الدراسة فى الستينات والسبعينات فالنظام الناصرى لاتنطبق عليه مقولات نظرية الدولة الراسمالية التابعة وكذلك النموذج البيروقراطى السلطوى .

وأخيرا فإن هذه الدراسة قد ناقشت فكرة التبعية التى يستند اليها البعض فى تفسير التخلف الذى تعانى منه بلدان العالم الثالث ولكن يبقى التساؤل الوارد والاهم عن الكيفية العملية للتخلص من التبعية والمضى نحو التقدم المنشود . فهل هى الاشتراكية أم الراسمالية ؟
المستقلة أم طريق ثالث منتظر .. ؟

إيهاب الدسوقى

□ □ د . السيد عليوه ـ إستراتيجية الاعلام العربى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٠ □ □

صاغ المؤلف وجهة نظره عن نظرته لاستراتيجية الاعلام العربى ، فى تسعة فصول فى الفصل الاول أعطانا فكرة وافية عن مفهوم الرأى العام أما الفصل الثانى تحدث عن انواع الرأى العام المحلى والعالمى .

وفى الفصل الثالث تحدث عن وظائف الرأى العام الذى أصبح له قوة لها خطرها نتيجة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما . ونظم الاتصال خصص له المؤلف الفصل الرابع عن نمط

الاتصال المرتبط بخصائص إقتصادية وثقافية وسياسية وفى الفصل الخامس تحدث عن الشخصية القومية العربية ليست ذات سمات مطلقة عبر فترات التاريخ - هكذا يقول المؤلف - وهى سمات متغيرة تتبدل وتتغير لظروف كل فترة زمنية وليست هناك صورة واحدة للشخصية القومية .

وتناول الفصل السادس فى شيء من التفصيل أساليب التأثير فى الرأى العام ويتم تعديل إتجاهاته بصورتين متعمدة وتلقائية ومن أساليب التأثير الاعلام الذى يترتب عليها نشر الاخبار والمعلومات الدقيقة التى تتركز على الصدق والصراحة بقصد التنوير والتثقيف ولا يخفى ما للاتصال الشخصى من أثر حيث من السهل تقدير رد فعل مباشر وتغيير أسلوب المواجهة تبعاً لذلك . ويستطيع الداعية ان يحقق أهدافه من خلال الاتصال الشخصى بسلوكه القدوة الذى يترك آثارا عميقة على الآخرين المحيطين به افضل من التحريض المباشر .

ولقد افرد المؤلف الفصل السابع عن الدعاية الصهيونية لعلاقتها الوثيقة بمجتمعنا العربى وعن قضية الصراع العربى الاسرائيلى وتحدث عن فلسفة وأهداف هذه الدعاية بداية من نشأتها وتطورها ثم الاسس الايديولوجية التى تحكمها وتخدم الاستراتيجية الاسرائيلية واهدافها التوسعية سواء الاستيلاء على القدس او إسرائيل الدولة القوية إقتصاديا وعسكريا الممتدة من النيل إلى الفرات . وتنتهج الدعاية الصهيونية مجموعة من الاسس والمبادىء الذكية كالتمييز بين شخصيات جمهور المستقبلين مع تقسيم مناطق البحث الدعائى سواء فى الداخل فى المجالات الثقافية والاجتماعية مع التعاون مع اليهودية العالمية لتخدم تقديمها لجماهير أوروبا وأمريكا على أساس أنها إمتداد للحضارة العربية ورسول يحمل الديمقراطية والثقافة والعلم . ويتم كل هذا فى تنسيق كامل لتوزيع الأدوار لتسيير دفة الدعاية الاسرائيلية فى الخارج وتوجيه نشاطها لمختلف الجماهير .

كما يحدد لنا المؤلف فى الفصل الثامن اربعة محاور ينبغى ان تدور حولها هذه الاستراتيجية هى : تعجيل التنمية القومية الشاملة النابعة من طبيعة الأزمة الحضارية ، التى يمر بها الوطن العربى فالشعب لابد وأن يتعلم ويمحو اميته والامة العربية يجب ان تتحضر وتغير اتجاهاتها وعاداتها القديمة ، شحذ إدارة الصراع برفع كفاءة الأمة العربية سواء من شن الحرب النفسية مستفيدة من تزاوج ثورة التكنولوجيا والثورة الاجتماعية ، تقوية التضامن العربى ولا يخفى الدور النشط الذى يمكنه أن يلعبه الاعلام فى ترشيده وتقويته ، إبراز التكامل بين الحرب والتنمية فالعلاقات تتداخل مثل ألوان الطيف المتعددة وليس من الحكمة حصرها فى لونين فقط الأبيض والاسود .. او الحرب أو السلام .

وعن إدارة وسائل الاعلام العربى قال المؤلف :

لتحقيق النجاح المرغوب فيه يلزم التخطيط الثقافى الشامل من تصنيف الاهداف الاعلامية الثقافية وترتيبها ثم التنظيم الادارى المرن ويمكن تصميمها على هيئة دوائر متداخلة كدائرة المضمون الاعلامى ودائرة المضمون التعليمى ثم دائرة المضمون الثقافى وكل ذلك يستدعى خبرة محددة وأساليب ملائمة . مع مراعاة التنسيق المتكامل للاساليب والأدوار من وسائل الاعلام الجماهيرى والاتصال الشخصى مع الحرص على الاتصال بالجاليات العربية المنتشرة الآن بحمد الله فى كل مكان خصوصا انهم يوازون مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية عدد اليهود الموجودين بها . حيث يبلغون ثلاثة مليون وهم على مستوى ثقافى وفنى رفيع وعلمى لافت للنظر .

وإستخدام المنطق امر ضرورى فى التخاطب مع مراعاة التدرج لدى الجمهور الذى يتلقى الرسالة الاعلامية ومعرفة درجة تعاطف هذا الجمهور مع هذه الرسالة من عدمه .. مع ملاحظة أن النشاط الدعائى الموجهة الى الجمهور المحايد بهدف تعديل وجهة نظره واكتسابه اما الجمهور المعادى فغالبا ما تشن ضده حربا نفسية .

وللاسف يتعرض النظام الاعلامى العربى - كما يعرضه المؤلف - لمتغيرات عديدة مثل إضطراب الواقع العربى والافتقار إلى التقاليد الديمقراطية وقد يكون هذا سببا فى مأساة الحرب الباردة بين الدول العربية ذاتها والتى يزيد من حدتها تلك الصراعات والنزاعات العربية المتصلة والتى لا تهدأ وإن كانت ليست على درجة كبيرة من الخطورة إلا أنها تعد من التعارضات التى لا تنتهى ولابد من تناولها التناول المستنير على أمل ايجاد وسائل مناسبة لحلها . وكان من الواجب الاستفادة من السرعة المتنامية من تطور التكنولوجيا التى تشكل احد المتغيرات الهامة فى نظام الاتصال الذى يشمل عالمنا العربى .. ومازال لدينا متسع من الوقت لتحقيق ذلك ولكن تنقصنا الرغبة الصادقة لتحقيقه .

وفى الفصل التاسع ينهى المؤلف دراسته القيمة المفيدة وخاصة للعاملين فى حقل الاعلام ، عن التليفزيون الذى يعتبر من اخطر ادوات العصر والذى توجه ملكا على عرش وسائل الاعلام . ولا يخفى ان التليفزيون يقوم بأدوار متعددة ومتداخلة سواء فى التثقيف أو التعليم ولا تخفى خطورة هذا الجهاز عبر الارسال المباشر عبر الاقمار الصناعية والذى جعل التليفزيون بلا حدود سياسية او قومية او ثقافية . وهذا يعنى بالنسبة لنا فى عالمنا العربى سرعة التحرك حتى لا نكون تحت رحمة الآخرين وتصبح فى مقعد المتلقى العديم الحيلة .

عثمان الجوهرى

□ □ ايمان نور الدين أمين ، دور المدرسة فى التنشئة السياسية ، دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩٠ □ □

ناقشت هذه الرسالة قضية التنشئة السياسية ودور المدرسة فيها ، وعلاقة المدرسة كمؤسسة اجتماعية بالنظام السياسى والذى يعهد اليها ببث قيمه وعقائده واتجاهاته . تنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء ، الاول يناقش الاطار النظرى للدراسة من حيث توضيح المفاهيم المستخدمة وخاصة مفهوم التنشئة السياسية ، والثانى يقدم تحصيلا تاريخيا للمجتمع المصرى والنظام السياسى من ٥٢ - ١٩٨١ لاستكشاف التغييرات التى طرأت على المجتمع المصرى وانعكاساتها على النظام التعليمى ، اما الجزء الثالث فيتناول الدراسة التحليلية والميدانية ، إذ قامت الباحثة باجراء تحليل مضمون كمى ويختص لبعض المقررات الدراسية للتعرف على قيم التنشئة السياسية

وضعت الباحثة تعريفا اجرائيا لمفهوم التنشئة السياسية يضم العناصر التالية : -

١ - التنشئة السياسية أساسا عملية تعليمية .

٢ - ينصرف هذا التعليم الى القيم والاتجاهات السياسية والى القيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية .

٣ - التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف مراحل حياته .

٤ - التنشئة السياسية شرط ضرورى لنشاط الفرد داخل المجتمع

٢٦١٢

السياسي اذ ان مهاراتها تحدد سلوكه السياسي .
٥ ـ تلعب التنشئة السياسية ثلاثة ادوار ، نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال ، خلق ثقافة سياسية جديدة ، تغيير الثقافة السياسية السائدة .

تلعب المدرسة دورا هاما في عملية التنشئة السياسية وذلك من خلال التثقيف السياسي الرسمي عن طريق الكتب والمقررات الدراسية مثل كتب التاريخ والتربية الوطنية ، اذ تهدف هذه المقررات الى تعريف التلميذ ببلده وحكومته وغرس مشاعر الحب والولاء لوطنه من ناحية ، ومن خلال المناخ السائد في المدرسة من ناحية اخرى ، فهذا المناخ يساعد على تشكيل احساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وتحديد رايه بصدد طبيعة النظام الاجتماعي القائم وتوزيع القوى فيه ومركزه في هذا التوزيع .

خلصت الدراسة الى عديد من النتائج الهامة والتي تدور حول ثلاثة محاور : اولها يتعلق بطبيعة العلاقة بين النظام التعليمي وبين التغييرات التي طرأت على سمات وخصائص المجتمع المصري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ٥٢ ـ ١٩٨١ ، وثانيها يتصل بالمقررات الدراسية باعتبارها إحدى ادوات التنشئة السياسية والتي يعهد اليها النظام ببث قيمه وفلسفته وعقيدته ، وثالثها يتعلق بتاثير المناخ المدرسي على التنشئة السياسية لطلاب مرحلة التعليم الاساسي

اوضحت الدراسة ان النظام التعليمي في مصر عكس وعيا واضحا بالايديولوجية الرسمية المنظام وسعى لتدعيمها وتبديدها سواء في الحقبة الناصرية او الساداتية . فقد ايد التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي في كلتا الحقبتين . ومن ناحية اخرى فقد قام النظام التعليمي بعديد من الادوار الاخرى مثل اعادة انتاج بعض ابعاد الواقع الاجتماعي المتخلف خاصة في موضوع العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وكذلك العلاقة بين الرجال والنساء

فضلا عن ذلك فان المدرسة تهيء من خلال المقررات الدراسية التلاميذ عقليا ونفسيا وللتسليم بدور الفرد وتجميده مع التهوين من دور الجماعة . فالمقررات الدراسية تغرس في عقول التلاميذ ان حركة المجتمع لا تصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها الافراد وان تغلب المجتمع على ازمات مرهون بوجود الحاكم القائد الزعيم ، ودور الجماعة يتمحور فقط حول تقديم المساندة والتاييد له .

وعلى صعيد اخر ، فان المقررات الدراسية تغذي ثقافة السمع والطاعة والخضوع وتربي الطفل على الاذعان لكافة رموز السلطة سواء مدرسية او سياسية بما يؤدي الى تربية اجيال ضائعة تكره المعارضة وتؤثر الاستكانة على الرفض . واخيرا فان التعليم يهم واقعهم الحقيقي ، وتصوير الواقع على انه جيد ومزدهر ورائع .

اما المحور الثالث والأخير فيتعلق باثر المناخ المدرسي على التنشئة السياسية لطلاب مرحلة التعليم الاساسي ، فالنظام التعليمي في اي مجتمع وخاصة في المجتمعات النامية ومنها مصر لا تنحصر مهمته في تلقين التلاميذ المعارف والمهارات فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى الاسهام في الصياغة الشاملة لشخصية التلميذ وهذا يتاتى من خلال المناخ المدرسي . وقد اثبتت الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان الذي اجرته الباحثة على عينة من التلاميذ في المدارس الحكومية وعينة اخرى في المدارس الخاصة (لغات) ان ممارسات السلطة المدرسية هي انعكاس واضح للممارسات السلطة السياسية في المجتمع المصري ، وخاصة في المدارس الحكومية والتي تتميز بفردية اتخاذ القرار واتباع الاسلوب التلقيني في التعليم وليس الحواري بما يؤدي الى تخريج اشخاص نمطيين يتحدد دورهم فقط في تلقي المعلومات وتخزينها دون مناقشة فضلا عن الطابع السلطوي الذي يميز العملية التعليمية ، داخل الفصل الدراسي والذي يميز العلاقة بين المدرس والتلميذ بما يؤدي الى تهميش دور التلاميذ وتغذية قيم السلبية لديهم . وتجدر الاشارة الى ان نسبة من يسلكون سلوكا ايجابيا مشاركا ترتفع في المدارس الخاصة (لغات) عن المدارس الحكومية .

ورغم عدم تعرض الرسالة لعودة الاتجاه السلفي للتعليم وعلاقة ذلك بالتغييرات السياسية سواء على المستوى الرسمي او غير الرسمي ، الا انها تبقى جهدا هائلا يعبر عن الرغبة في تطويع الدراسات النظرية لحل مشكلات المجتمع .

هويدا عدلي

□ □ عبدالله بن محمد الرفاعي ـ الاعـلام الخـارجي ، النمـوذج السعودي ، منطلقات وأهداف ، الرياض ، ١٩٨٩ □ □

تتناول هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول المفهوم النظري والتطبيقي للاعلام الخارجي ففي الفصل الاول يعرض الباحث للمفاهيم المختلفة للاعلام الخارجي حيث يؤكد على انه موجه لفئات معينة من الجمهور خارج حدود الدولة لغرض تحقيق أهداف معينة ويرى أن أفضل تعريف له هو « مجموعة من البرامج الموجهة الى الرأى العام الدولي المبنية على تفهم موضوعي لظروف ومواقف القطاعات البشرية المستهدفة وتتوخى هذه البرامج تثبيت أو تعديل أو تحويل موقف فكري أو سياسي أو حضاري عن طريق إعطاء صورة صحيحة عن مبادىء الدولة وقيمها ومواقفها وتوفير الاسناد الفكري والثقافي لمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية وعرض وجهة نظرها في مجمل القضايا الدولية » . ثم إستعرض الباحث أهداف الاعلام الخارجي وأجمله في انه يستهدف التعريف بحضارة وثقافة ومبادىء الدولة وتحسين صورتها لدى العالم الخارجي وشرح وجهة نظرها في القضايا العالمية . ويعتمد الاعلام الخارجي على عدة وسائل منها وكالات الأنباء والصحف والمجلات العالمية والاذاعة الدولية والاتحادات والمنظمات الاعلامية الدولية والاقليمية ومكاتب الملحقين الاعلاميين .

ويتناول الباحث في الفصل الثاني واقع الاعلام الخارجي السعودي حيث يستعرض الباحث تاريخ وأهداف الاعلام الخارجي السعودي وإمكاناته التنظيمية حيث أنشئت عام ١٩٧٨ وظيفة وكيل مساعد للاعلام الخارجي بوزارة الاعلام يتبعه اقسام للمستشارين والترجمة والمعلومات والسكرتارية والأرشيف والبحوث والصحافة العربية والأجنبية والاتصال الخارجي الذي يضم اقساما فرعية للمؤتمرات والمكاتب الاعلامية وتوزيع المواد الاعلامية وإدارة العلاقات العامة ويتم تمويل الاعلام الخارجي عن طريق بند المشاريع الاعلامية في الميزانية المخصصة للنشاط الاعلامي في الوزارة مما يشكل صعوبة في التمويل باعتبار أن الجهاز المالي للوزارة يخدم أطرافا متعددة . ويعمل الاعلام الخارجي السعودي من خلال التحرك الاعلامي من خلال مكاتب أعلامية في الخارج ومن خلال تنفيذ المشروعات والخطط والحملات الاعلامية وإقامة الصلات الجيدة والوثيقة مع الأجهزة الاعلامية العاملة في انحاء العالم وتنظيم زيارات الوفود الاعلامية للمملكة والاستفادة من وسائل الاتصال الدولية في عرض وجهات نظر المملكة . ويواجه الاعلام الخارجي السعودي صعوبات تتمثل في نقص وندرة العنصر البشري المدرب وعدم وجود ميزانية مخصصة والعمل من خلال جهاز ضخم في وزارة الاعلام بالاضافة الى وجود إعلام عالمي ضخم يعمل في ظلمة الاعلام الخارجي للمملكة . وقام الباحث بعمل إستبيان عن الاعلام الخارجي السعودي في أمريكا وكندا وبريطانيا وأستراليا على عديد من

الجنسيات في هذه البلدان من الذكور العرب المسلمين المؤهلين بمؤهلات جامعية الا انهم أبرزوا صعوبة حصولهم على معلومات عن المملكة الا من خلال الصحف الأجنبية في بلادهم كمرتبة أولى ، تلاها الصحف السعودية ، فالمراكز الاسلامية فالسفارة السعودية لسهولة الحصول على هذه المصادر على الترتيب . واظهر المبحوثون الذين زاروا المملكة انهم لم يجدوا الصورة المشوهة عن المملكة بالاعلام الغربي مطابقة للواقع مما يبرز أهمية دور الاعلام الخارجي في مواجهة الاعلام الآخر وإقترح المبحوثون دعم الاعلام الخارجي السعودي بالتخطيط وزيادة وتقوية البث الاذاعي ودعم الجمعيات الاسلامية ودعم الصحف العربية الدولية وإقامة المزيد من المعارض والندوات واكدوا على أهمية الصحافة والاذاعة والتليفزيون كوسائل للاعلام الخارجي .

وتناول الباحث في الفصل الثالث والاخير نموذجا نظريا عن الاعلام الخارجي الأمثل حيث أكد على أهمية استقلال جهاز الاعلام الخارجي إستقلالا إداريا يكفل توفير أكبر درجة من المرونة وقدرة أكبر على اتخاذ القرار وإقترح وجود أمين عام للجهاز يتبع المجلس الأعلى للاعلام بالمملكة ويتبع الأمين العام المستشارون وأمين عام مساعد للشئون المالية والادارية والتنسيق وامين مساعد للاعلام الخارجي تتبعه ادارات البحوث والدراسات ومركز المعلومات والانتاج والاتصال والعلاقات والاذاعات الموجهة وأكد على أهمية الكفايات البشرية المدربة المؤهلة من الشباب المتحمس .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تمت وصدرت قبل أزمة الخليج إلا أن هذه الأزمة قد أكدت وأبرزت أهمية أجهزة الاعلام الخارجي في طرح وشرح وجهات نظر الدول بل أن ضعف هذه الأجهزة لدى بعض الدول قد أدى الى التخبط وعدم وضوح مواقف هذه الدول مما ساعد على تشويه مواقفها على نحو يصعب معه بعد نهاية الأزمة تغيير او الدفاع عن وجهة النظر الحقيقية لهذه الدول .

عصام الدين فرج

□ □ ابراهيم المسلم ، العلاقات السعودية المصرية .. عراقة الماضي .. إشراقة المستقبل ، القاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يتناول الكتاب (في ٢٢٩ صفحة من القطع المتوسط) تطور العلاقات السعودية المصرية ، في الفترة من بداية عهد الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز وعلى الجانب المصري بداية من حكم الملك فاروق ملك مصر حتى عهد الرئيس حسني مبارك . كما يتناول أيضا عددا من القادة المصريين والأمراء السعوديين الذين ساهموا بجهود بارزة عبر تلك الفترة للعمل على إيجاد علاقات متميزة وخاصة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

وتنصرف المقدمة الى عرض أواصر العلاقات الراسخة والوثيقة بين السعودية ومصر ومظاهر التعاون بين البلدين ويقول الكاتب ، [اذا رجعنا لتاريخ العرب والعروبة فسوف نجد انفسنا نلتقي تلقائيا بالتعاون المشترك بين السعودية ومصر ولم يكن هذا التعاون نتيجة لقيام جامعة الدول العربية بل إن الجامعة كانت ثمرة من ثمرات هذا التعاون] كما يورد الكاتب كلمات للملك عبدالعزيز للاستدلال على عمق العلاقات بين البلدين .

ويستعرض الكتاب في الفصل الأول اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين الملك عبدالعزيز والمملكة المصرية عام ١٩٣٦ وما تلى ذلك من رفع التمثيل الدبلوماسي الى مفوضية بين البلدين . كذلك جهود مصر والسعودية لمواجهة محاولات نوري السعيد رئيس وزاره العراق لاقامة ما سمي في ذلك الوقت بمشروع الهلال الخصيب . ثم زيارة الملك فاروق ملك مصر للسعودية عام ١٩٤٥ وزيارة الملك عبدالعزيز لمصر عام ١٩٤٦ ، واشتراك البلدين بعد ذلك في أول مؤتمر عربي .

وفي الفصل الثاني تناول الكتاب ولاية الملك سعود بعد وفاة الملك عبدالعزيز وزيارة الملك سعود لمصر عام ١٩٥٣ وتوسطه في الخلافات القائمة في ذلك الوقت بين أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر . حتى نجح في تقريب وجهات النظر بينهم . وبعد ذلك وقوع تطور آخر إستلزم جهودا مشتركة لكل من مصر والسعودية بعد أن ضغطت كل من انجلترا وأمريكا لمحاولة بناء ما سمي بحلف بغداد مرة أخرى وقررت مصر والسعودية التدخل المباشر وأعادة الرئيس السوري شكري القوتلي الى الحكم واصبح مثلث مصر السعودية سوريا هو الجبهة العربية الحقيقية أمام القوى الاستعمارية .

وقامت حرب ١٩٥٦ ووضح التعاون العسكري بين السعودية ومصر وذلك من خلال وضع المطارات العسكرية السعودية تحت الادارة المصرية للحرب مما يدل على مدى التعاون بين البلدين لرد هذا العدوان الغاشم .

ويركز الفصل الثالث على ولاية حكم الملك فيصل بن عبدالعزيز منذ تولية لوزارة الخارجية السعودية عام ١٩٣٠ ثم رئاسة الوزراء عام ١٩٦٢ ، ثم الحكم عام ١٩٦٣ بعد وفاة الملك سعود . وشهد عهد الملك فيصل رئاستي الرئيس جمال عبدالناصر وبعد الرئيس انور السادات وكانت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة أقل ما يقال عنها انها متميزة ، خاصة وقد حافظ الملك فيصل على قوة الدفع لهذه العلاقة بين البلدين حتى وفاته وكان من أبرز مجالات التضامن بين البلدين حرب ١٩٧٣ .

وبعد وفاة الملك فيصل تولى الحكم الملك خالد الذي حرص أيضا على السير في طريق التعاون والتضامن بين المملكة العربية السعودية ومصر وأستطاعت السعودية في ذلك الوقت أن تلعب دورا في حسم الخلاف بين سوريا ومصر . كذلك حاولت السعودية بقيادة الملك خالد وحتى وفاته عام ١٩٨٢ إيقاف المد المعادي لمصر من جانب الدول العربية بعد توقيع إتفاقتي السلام عام ١٩٧٧ مع إسرائيل .

أما الفصل الرابع فيخص فترة متميزة ورئيسية للعلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر وهي فترة تولي الملك فهد بن عبدالعزيز الحكم وهي فترة تزامنت أيضا مع تولي الرئيس حسني مبارك الحكم وقد شهدت هذه الفترة ومازالت تعاونا وثيقا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتأكدت هذه العلاقة الخاصة بزيارة الرئيس حسني مبارك للمملكة عام ١٩٨٨ . وفي حديث للملك فهد قال (تعاون السعودية والشقيقة مصر ينطلق من توجه عربي وإسلامي على المستوى الرسمي والشعبي ووجود السعودية ومصر في موقع واحد يدافع عن القيم والمبادىء ومكتسبات المنطقة تمثل درعا واقيا ودعامة للاستقرار في المنطقة .

أما الفصل الخامس . فيتحدث عن أمراء الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية ودورهم في إقامة جسور التعاون والعلاقات الوثيقة مع مصر وهم أمثال الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي والأمير طلال بن عبدالعزيز رئيس المجلس العربي للطفولة والأمير بدر بن عبدالعزيز والأمير تركي بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي .

وفي الفصل السادس يتحدث المؤلف عن التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية ومصر ممثلا في سفارتي البلدين . كذلك البعثات التعليمية التي ارسلتها المملكة للدراسة في مصر بداية من ١٩٢٧ في كلية العلوم ومرورا بالبعثات التالية لها حتى اليوم من خلال المكتب التعليمي للمملكة بالقاهرة وبالنسبة للتعاون العسكري للبلدين فانه وثيق سواء في إرسال البعثات التعليمية العسكرية لمصر للتعليم والتدريب . أو التعاون في القيادة اثناء القيادة العربية

الموحدة التى انشئت بعد العدوان الثلاثى . اما عن دور الاعلام فيشيد الكتاب بهذا الدور فى إقامة علاقات متميزة بين البلدين .

والفصل السابع والأخير يتناول العلاقات الأزلية بين البلدين على المستوى الشعبى ووجود إتفاق شعبى بين شعبى البلدين عى علاقات وثيقة ومتميزة مع شعب المملكة العربية السعودية ومصر عبر عنها قادة الأحزاب المصرية المختلفة والكثير من الكتاب المصريين .

هذا وقد اقتصر الكاتب على فترة وجيزة من تاريخ العلاقات السعودية المصرية ولقد كان أجدى به أن يغوص أكثر فى جذور هذه العلاقات فالسعودية ومصر جزئين من العالم العربى والاسلامى والعلاقة بينها قائمة منذ ظهور الاسلام والفتح الاسلامى حيث كانت السعودية مهبطا للدعوة الاسلامية ومصر معبرا لهذه الدوعة إلى المغرب حتى الأندلس .

عبدالحميد محمد شقير

□ □ اللواء الركن الدكتور أحمد أنور زهران ، الحرب المحدودة والحرب الشاملة ، مكتبة غريب بالقاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يتناول الكتاب ـ عبر ١٧٥ صفحة من القطع المتوسط ـ موضوعا فى غاية الأهمية ، سواء بالنسبة للقضايا التى يتناولها ، أو بالنسبة للظروف والأوضاع السياسية والعسكرية الدولية الراهنة ، حيث يتصاعد من أن لآخر التهديد باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على نطاق واسع ، فى أكثر من منطقة من مناطق النزاع فى العالم ، إثر فتور التهديد باستخدام الأسلحة النووية نسبيا ، وتلك الاسلحة جميعها هى أسلحة الدمار الشامل ، وهى عماد الحرب الشاملة إن صح التعبير . والمؤلف تقلد مراكز قيادية متعددة بالقوات المسلحة ، سواء فى مجال التدريس ، او البحث العلمى العسكرى ، او التسليح والانتاج الحربى ، فضلاً عن إنجازه العديد من الدراسات والبحوث فى فروع العلم والفن العسكريين المختلفة ، وفى التكنولوجيا الحربية ، تم نشرها فى الدوريات المتخصصة فى مصر والخارج .

ويتناول الكتاب التعريف بوسائل وإمكانات ، وعناصر القوة والتأثير ، لكل من الحرب المحدودة والحرب الشاملة ، برا وبحرا وجوا ، وفى الفضاء الخارجى .

ويشير المؤلف الى أن شبح الحرب الشاملة قد خيَّم على العالم ، منذ إلقاء القنابل النووية على اليابان عام ١٩٤٥ . ولقد كثف الاحساس بالخوف من هذه الحرب ، تعاظم اعداد وتأثير اسلحة التدمير الشامل (النووية والكيماوية والبيولوجية) ، التى تزخر بها ترسانتا الدولتين الأعظم ، والكفيلة بإفناء الجنس البشرى عدّة مرّات .

وينقسم الكتاب الى جزءين ، يتكون كل منهما من خمسة أبواب ، يتناول فى الجزء الأول منهما العناصر الرئيسية التى تحكم التخطيط والاعداد لعمليات الحرب المحدودة ، فى حين يعرض المؤلف فى الجزء الثانى إمكانات كل من الحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية والفضائية (حرب الكواكب) ، للوقوف على عناصر القوة والردع التى تتحكم فى استراتيجية الحرب الشاملة ، التى تخطط لها الدولتان الأعظم ، مع بيان تطور القوى الاستراتيجية الدولية ونموها فى ظل سباق محموم للتسلح ، قبل ان يختتم المؤلف كتابه باستعراض أهم أسلحة التسعينات .

يتناول المؤلف فى الباب الأول العلاقة بين السياسة والتكنولوجيا ، مشيرا إلى التأثير المتبادل بينهما ، وموضحا أن وقائع العصر تشير الى أن مركز الدولة التكنولوجى ذو وزن كبير فى تحديد وضعها فى المجتمع الدولى ، بغض النظر عن قدرتها العسكرية ، ومن امثلة ذلك اليابان وألمانيا الغربية (الموحَّدة حاليا) . ويعرض المؤلف فى الباب الثانى لموضوع حرب المدرعات ، مشيرا إلى كون المدرَّعات سلاح الحسم فى المعارك البرِّية ، سواء فى مسارح الحرب التقليدية أو النووية ويوضح أن تهديد المدرعات قد تعاظم ، فى مواجهة أسلحة الضرب المباشر وغير المباشر ، الموجَّهة وغير الموجَّهة ، وتوازن الجهود لتوفير حماية للدبابات عن طريق الدروع الثقيلة أو المركبة ، جنبا إلى جنب مع إبتكار أسلحة مضادة للدبابات ، فردية أو محمولة على مركبات أو هليكوبترات أو قاذفات . ويدور الباب الثالث حول الحرب الجوية ، فيوضح المؤلف أن إحراز النصر فى المعارك الجوية ، يتطلب إعداد وإمداد القوات الجوية بالمعدات والتجهيزات والأسلحة ، التى تكفل لها تحقيق مهامها الرئيسية من أجل السيادة الجوية ، التى تتحقق بإستكمال القوات الجوية اداءها المهام الرئيسية المسندة إليها ، بالاستطلاع الجوى ، وتوفير المعلومات عن اوضاع وتحركات العدو ، وإعتراض وإحباط الهجمات الجوية المعادية ، وقصف وتدمير دفاعات وخطوط إمداد وإحتياطات العدو ، ومساندة أعمال قتال القوات البرية ، وتعزيز قدراتها النيرانية فى القتال المتلاحم .

وعن الحرب البحرية ، يدور الفصل الرابع ، حيث يؤكد المؤلف أن الغواصات والألغام البحرية ، تمثل التهديد الرئيسى للسفن الحربية ، الأمر الذى يتطلب توفير حماية كافية لهذه السفن ، وإتخاذ الاجراءات الوقائية ، الدفاعية والهجومية ، فيما أصبح يعرف بالحرب ضد الغواصات وضد الألغام البحرية ، بغرض اكتشافها مبكرا وتدميرها . ويشير المؤلف إلى ان إستخدام الأسلحة النووية فى مسارح الحرب البحرية المفتوحة يلقى قبولا متزايدا من العسكريين فى الشرق والغرب ، عنه فى المسارح البرية ، ذاكرا انه يتم حاليا تزويد الأسلحة البحرية برؤوس نووية ، بالاضافة الى الرؤوس النيترونية التى تصيب الأفراد دون السفن .

ويتناول الباب الخامس ـ والأخير من الجزء الأول ـ موضوع الحرب الالكترونية ، فيستعرض تطور الحرب الالكترونية منذ بداية هذا القرن ، بدءا بإستخدام الاتصال اللاسلكى فى الحرب العالمية الأولى ، ومرورا باستخدام الرادار فى الحرب العالمية الثانية ، حتى إستخدام نظم الاتصالات الالكترونية المتطورة المحمولة جوًّا وبالاقمار الصناعية اليوم . ويتحدث المؤلف عن الحرب الالكترونية الدفاعية ، مشيرا الى اهمية الاستطلاع الالكترونى فى توفير رصيد من المعلومات ، عن الأوضاع والتحركات فى مسرح العمليات المنتظر ، حتى يتسنى مواجهتها بالاجراءات الالكترونية المضادة . وعن الحرب الالكترونية الهجومية ، يشير المؤلف الى اهمية وسائل الاعاقة والخداع المتطورة ، التى تستخدم لابطال مفعول الاجراءات الالكترونية المضادة للعدو .

يتناول المؤلف فى الجزء الثانى خمسة موضوعات رئيسية ، موزعة على خمسة أبواب ، على النحو التالى : فى الباب السادس ، يشرح المؤلف الحرب الكيماوية والبيولوجية ، موضحا انها تستغل التقدم

الكبير فى علمى الكيمياء والأحياء ، فى إبتكار أسلحة قتالية ذات قوة تدميرية شاملة لكل أشكال الحياة على الأرض . ويشير المؤلف الى المخزون الاستراتيجى من الأسلحة الكيماوية وغازات الأعصاب ، الذى يتوفر لدى القوتين الاعظم ، معربا عن أمله فى أن يصرفا النظر عن المضى قدما فى سباق التسلح الكيماوى والبيولوجى ، الذى يعرض البشرية لكوارث لاتقل فظاعة عن كارثة الشتاء النووى . وفى الباب السابع ، يتحدث المؤلف عن الحرب النووية ، من خلال تعرضه للاداء التدميرى النووى ، وسباق التسلح النووى ، وترسانات الأسلحة النووية ، والعمليات النووية التكتيكية . ويشير الى ان وصول كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى نقطة التعادل النووى ـ فى نهاية الستينات ـ كان حافزا لهما لدفعهما الى التفاهم حول الحد من الأسلحة النووية (الاستراتيجية) ، والتوقيع على معاهدة (سولت ١) عام ١٩٧٢ . ويؤكد المؤلف أن العملاقين ايقنا استحالة قيام مواجهة بينهما على المسرح الاستراتيجى ، فى الوقت الذى فرضت عليهم المواجهة المباشرة فى المسرح الأوربى ، تطوير الأسلحة والعمليات النووية التكتيكية .

وعن حرب الفضاء ، يدور الباب الثامن ، حيث يشرح المؤلف الاستطلاع الفضائى ، والحرب ضد الاقمار الصناعية ، والدفاع ضد الصواريخ البالستيكية . ويشير الى أن ٧٥٪ من الاقمار الصناعية أطلقها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لاغراض عسكرية اساسا ، تشمل الاتصالات والاستطلاع والانذار المبكر ، بجانب تجهيز بعضها ليقوم بواجب هجومى لتدمير الأهداف المعادية . ويُحذّر المؤلف من التمادى فى بحوث استخدام اشعة الطاقة الموجهة لليزر ، واشعة الجسيمات الدقيقة ، فى أسلحة هجومية فضائية ، تؤهّل الفضاء ليكون مسرحا للحرب فى المستقبل .

وفى الباب التاسع ، يتناول المؤلف موضوع تطور القوى الاستراتيجية ، فيشير الى إستخدام كل من القوتين الأعظم ، نظما تكنولوجية متطورة ، لتطوير الأسلحة الاستراتيجية ، ورفع كفاءتها التدميرية ، وقدرتها على إصابة الأهداف بدقة . والاسلحة الامريكية اكثر تطورا من حيث الخصائص وكفاءة الأداء ، مما يدفع الاتحاد السوفيتى إلى تطوير أسلحته الاستراتيجية ، فضلا عن زيادتها العددية ، وذلك بإستخدام نظم القنابل النووية المدارية ، ونظم الاقمار الصناعية الهجومية ، التى من المعتقد أنها سوف تسود برامج الدفاع الاستراتيجى للدولتين الاعظم ، فى التسعينات . وفى الباب العاشر ، والاخير من الكتاب ، يتعرض المؤلف لأسلحة التسعينات ، مشيرا الى ما توليه الدول العظمى من إهتمام متزايد بالتخطيط طويل المدى ، للمشاريع والبرامج المتصلة بإبتكار نظم الكترونية متطورة فى مجالات الاتصالات والقيادة والسيطرة عن طريق الاقمار الصناعية ، والاستطلاع الالكترونى والانذار المبكر ، والتوجيه الدقيق للاسلحة بالاشعة المرئية وتحت الحمراء وبالليزر ، والتحكم الآلى فى إدارة النيران ، والشوشرة والخداع الالكترونى فى الفضاء ، والتدريب باستخدام نظم المحاكاة الالكترونية . هذا فضلا عن جهود الدولتين الأعظم فى مجال إبتكار أسلحة متطورة للطاقة الموجهة ، تستخدم اشعة الليزر واشعة الجسيمات الدقيقة ، لتدمير الصواريخ البالستيكية والاقمار الصناعية فى الفضاء الخارجى ، فى إطار نظام للدفاع الاستراتيجى ، يضيف الفضاء بعدا رابعا لمسارح الحرب ، فى البر والبحر والجو ، فى التسعينات والقرن الحادى والعشرين .

راغب محمد السعيد عجاج

□□ د . أحمد عبدالرحيم مصطفى وآخرون ، خرافة الحقوق التاريخية فى دولة الكويت ، المركز الاعلامى للكويت ، القاهرة ١٩٩٠ □□

يتضمن الكتاب وقائع وأوراق الندوة التى اقامها المركز الاعلامى الكويتى بالقاهرة بمشاركة ثلة من أساتذة التاريخ .

وركزت كلمة د . أحمد عبدالرحيم مصطفى بصفته باحثا ومؤرخا يتوخى الحقيقة على نقطة رئيسية هى : مسألة الحق التاريخى الذى تردد اخيرا فيما يتعلق بحق العراق بضم الكويت ، وكان قد تتبع هذه النقطة تاريخيا ووجد انها لاتبدأ بصدام ، ولكن من قبل ذلك بفترة طويلة نتيجة لسوء الفهم ، ونتيجة لتغلغل الدعاية النازية فى العراق فى الثلاثينيات ، وبنى عليها الأمل الذى كان يراود مختلف الحكومات العراقية فى الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات ومابعد ذلك ، بالمطالبة بجزء من اراضى الكويت او بالكويت كلها . والحقائق التاريخية تبرز مدى صحة هذا الادعاء الذى اسكر عقول الساسة العراقيين وآخرهم صدام حسين .

وقد تأسست الكويت فى اوائل القرن الثامن عشر على أيدى مهاجرين من العتوب تزعمتهم أسرة الصباح ، ومالبثت الكويت ان نمت بسرعة نتيجة لموقعها الجغرافى عند رأس الخليج ، وفى عام ١٧٧٥م بدات علاقات الكويت ببريطانيا على اثر احتلال الفرس للبصرة .

وخلال اوائل حكم مبارك الصباح سعت المانيا الى مد خط حديدى من برلين الى الخليج عبر العراق والمعروف باسم « سكة حديد برلين بغداد » وكان من المفروض ان ينتهى عند كاظمة الواقعة ضمن املاك حاكم الكويت . وفى الوقت نفسه كانت روسيا تسعى الى مد خط حديدى من سواحل الشام الى الكويت . وحين اشتد ضغط السلطات العثمانية فى البصرة على مبارك استنجد ببريطانيا التى وقعت معه اتفاقية يناير ١٨٩٩ . وكان حرص بريطانيا على فرض حمايتها على الكويت راجعا الى خشيتها ان يضع الترك او الالمان او الروس اقدامهم فى الكويت . وفى اكتوبر ١٩٠٧ تأكد تعهد مبارك بعدم التنازل عن اى جزء من اراضيه وذلك فى اتفاقية سرية خاصة بتأجير بندر الشويخ للحكومة البريطانية . وظلت اتفاقيتا ١٨٩٩ و١٩٠٧ تشكلان الأساس الذى قامت عليه علاقات بريطانيا بالكويت .

وفى عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين البلدين ، واعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخلى الكويت للعراق عن جزيرتى وربة وبوبيان اللتين طالب العراقيون بتسليمهما لهم دون مقابل بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل الميناء المتوخى إقامته فى « أم قصر » ، وكان الشيخ احمد جابر حاكم الكويت قد اعترض على بناء الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية حاجزا كبيرا ونهاية للسكة الحديدية فى « أم القصر » إلا اذا تم الاتفاق على وقف أعمال البناء وإزالة المنشآت بعد انتهاء الحرب ، كما اصرت الكويت على عدم التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو مالم تبد العراق استعدادا للموافقة عليه ، وكان وزير خارجية العراق قد صرح فى نوفمبر ١٩٣٩ بأنه مادامت الجيرتين عديمتا الفائدة فإن الامر لايستلزم تقديم تعويض فى مقابل التخلى عنهما ، كما اشار الى ان العراق فى وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما بل على كل الكويت .

ويخلص د . عبدالرحيم مصطفى من هذا كله الى ان الحكومات العراقية المتعاقبة غلفت اطماعها فى دولة الكويت الصغيرة المجاورة

بدعاوى واهية لايمكن ان تعطيها الحق فى ضم دولة الكويت او اقتطاع جزء من اراضيها ، ولولا تمسك العراق بأمثال هذه الحجج وضغطها المتواصل على الكويت لارغامها على التسليم بمطالب بغداد لربما أمكن حل مختلف المشكلات على اساس التعاون المشترك ومصلحة كلا البلدين .

ويشير د. صلاح العقاد إلى انه حينما قرر صدام حسين برأى منفرد الاستيلاء على الكويت بقوة السلاح ، لم يجد امامه مبررا لهذا الغزو الا اللجوء لمبدأ الحقوق التاريخية ، واستمر يستخدم هذا المبدأ فى كل اجراء يتخذه بعد ذلك، ثم أكد على رفضه استخدام هذا المبدأ فى الاساس لان استخدامه يؤدى الى ان تعم الفوضى العالم فالدكتور العقاد يرى ان العالم المعاصر له مقاييسه المختلفة عن عالم العصور الوسطى ، وحتى عالم القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين حيث كانت الدول فى تلك العصور متعددة الجنسيات او دول تسمى نفسها عالمية مثل امبراطورية النمسا والمجر فى اوربا او الامبراطورية العثمانية فى المشرق والمغرب العربى والتى كانت تستمد وجودها من مبدأ الخلافة الاسلامية وليس من خلال منظور قومى او وجود قانونى ، إذن هذه مفاهيم استحدثت بعد الحرب العالمية الثانية حينما استقرت الاوضاع الجغرافية لمعظم الدول ، لذا نجد منظمة مثل الوحدة الافريقية تقرر هذا المبدأ الهام وهو الاعتراف بالكيانات التى استقلت حديثا ضمن الحدود التى خصصها الاستعمار لأن فتح باب الدعاوى التاريخية او العرقية أو حتى دعاوى الوحدة القومية يمكن ان يؤدى الى ان تعم الفوضى العالم .

ويمضى د . العقاد فيقول : عندما غزا صدام حسين لم يكن هناك فرد واحد يؤيد الانضمام الى العراق ، ولهذا لم يجرؤ على ان يطالب باجراء استفتاء حر مثلا ، وحاول ان يستميل المعارضة الكويتية ، واتصل بزعمائها ، لكن احدا منهم لم يقبل التعاون معه على اساس ان المعارضة كانت تجرى فى إطار الاعتراف بالشرعية القائمة فى الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ .. وهنا يبدو صدام حسين اسوأ من هتلر حينما ضم النمسا لأن بعض النمساويين كانوا معجبين به وبالنازية فى حين لم نجد كويتيا واحدا معجبا بشخصية صدام او بنظام حكمه لأن الكويت ـ رغم تحفظات بعض الليبراليين المتشددين ـ فيها حرية رأى وتضم مؤسسات وصحف معارضة ممالم يكن له نظير فى العراق رغم ان الأخير اسبق من الناحية التاريخية فى الثقافة العصرية .

لذا يمكن القول ان العالم المعاصر شهد مولد الدول الاقليمية لتحل محل الدول ذات الطابع الكونى او العالمى او متعددة الجنسيات او الدينية ، والضمانات الاقليمية للدول حديثة النشأة سواء فى العالم العربى وافريقيا تكمن فى وجود مؤسسات دولية ، فارتباطها بالعضوية فى جامعة الدول العربية او فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يجعل من السهل ان تطيح دولة عضو بالأمم المتحدة بدولة أخرى مهما كانت صغيرة خاصة اذا كانت دولة مجاورة ، حيث استقر القانون الدولى وهو يحمى مثل هذه الدول الاقليمية . وهذا يبين لنا الفرق بين مقاييس العالم المعاصر وبين مقاييس العصور الأخرى .

وتناول د. عبد العزيز سليمان نوار الفكرة التى قال بها د . العقاد ، ويختلف مع د . عبدالرحيم ومع الكثيرين ممن يخوضون فى موضوع الحدود بين الدول عند الحقوق التاريخية ، اذ ان مجرد استخدام هذه العبارة ـ من وجهة نظره ـ ضياع لحقوق الكويت ، وانها نظرية عفا عليها الزمن .

وأنهى د . نوار حديثه بنقطتين : الأولى أن اسلوب صدام وهو الذى نسميه غزوا ، ليس على الطريقة الحديثة ، ولكن تم بالطريقة الجاهلية ، إذ كان يحدث قبل الاسلام ان يختبىء شباب قبيلة ليفاجىء القبيلة الأخرى ليسطو عليها ويأخذ نساءها وأطفالها . ولكن مثل هذا الغزو حرمه سيدنا محمد ﷺ ومنعه الاسلام .

والنقطة الثانية او الوصمة الثانية ـ كما اطلق عليها ـ ذلك انها وضعته فى موقف حرج مع استاذ اجنبى متخصص فى الادب الجاهلى وكان الحديث عن « الأعشى الكبير » ـ هى أن هذا الاستاذ الاجنبى وجه اليه سؤالا هو : كيف كان العرب يمجدون الشهامة والفروسية والمرأة والآن نجد صدام يختفى خلف الرهائن وبينهم نساء واطفال وهذا ليس من شيم العرب ؟ !

محمود طه شيحه

□ □ كميل منصور [اشراف] الشعب الفلسطينى فى الداخل ـ خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٩٠ □ □

يستهدف الكتاب دراسة وضع فلسطينيى الداخل ويعالج موضوعات التكاثر السكانى (الديموغرافيا) والاقتصاد والبنية الاجتماعية والتربية والتعبير السياسى بالاضافة إلى دراسة سياسة اسرائيل القانونية فى الأراضى المحتلة وسياستها فى الاستيطان لما لهما من اثار عميقة فى حياة الفلسطينيين تصل الى حد السعى لاستبعادهم عن ارضهم . وحرر الكتاب نخبة ممتازة من اساتذة الجامعة والخبراء بعضهم من داخل الأراضى الفلسطينية .

وتم ترتيب الكتاب بصورة تأخذ بعين الاعتبار مدى تلاؤم المجال الجغرافى مع كل موضوع من الموضوعات المعالجة بحيث عولج بعض الموضوعات فى اطار الضفة الغربية او غزة او القدس او اسرائيل ، وادرجت موضوعات اخرى فى اطار اوسع وكذلك اطار الأراضى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ فى مجموعها او فلسطين الانتدات بكاملها وهكذا جاءت الديموغرافيا موضوع فصل واحد يغطى فلسطين كلها فى حين جرت معالجة كل من السياسة والاقتصاد فى فصلين اثنين احدهما يعنى بفلسطينى اسرائيل والآخر يعنى بفلسطينى الأراضى المحتلة .

وتشير مقدمة الكتاب بوضوح الى التقسيم الذى جرى للشعب الفلسطينى نتيجة حرب ٤٨ ثم حرب ٦٧ حيث ظل الوطن الفلسطينى يمثل حتى النكبة ، سنة ١٩٤٨ ، وحدة سياسية ديموغرافية . ولم تكن فترة الانتداب عصرا ذهبيا ، لكنها كانت على الأقل الفترة التى عاش الشعب الفلسطينى بكامله خلالها على ارضه تحت سيطرة سياسية وادارية وبوليسية واحدة ، وواجه ـ بكله وجميعه وتنوعه ـ التحديات الناجمة عن السيطرة البريطانية والمشروع الصهيونى الذى تجسد منذ البداية بالهجرة اليهودية ، وتملك الأراضى ، وبناء « اليشوف » والمجتمع اليهودى فى فلسطين قبل قيام اسرائيل .

احدث انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ تجزئة لوحدة الشعب الفلسطينى ، اذ وجد جزء منه نفسه مطرودا من وطنه ، مبعثرا فى الدول العربية المجاورة ، خاضعا فى مخيمات لاجئين لانظمة ولحسابات تختلف فى نتائجها السياسية والاجتماعية والادارية باختلاف الانظمة والحقب المعنية . وبقى الجزء الآخر فى فلسطين مقسما ثلاثة اقسام ، يخضع كل منها لوضع مختلف : احتلال اسرائيلى و« مواطنية » اسرائيل (اسرائيل) ، ضم اردنى وجنسية اردنية (الضفة الغربية) . ادارة مصرية و « جنسية » فلسطينية (قطاع غزة) . والاقليمان الأخيران ضما ، الى جانب سكانهما الفلسطينيين الأصليين نصيبهما من اللاجئين المطرودين من الحيز

الذى غزته اسرائيل خلال ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ .
وبعد ذلك بأقل من عشرين عاما ، ادت حرب حزيران ـ يونيو الى غزو جديد وتهجير جديد (نحو شرق الأردن) ووحدت فى ظل الاحتلال الاسرائيلى ذاته ، الفئات الفلسطينية الثلاث ، من الذين بقوا فى فلسطين : الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، واسرائيل . لكن المحتل ابقى على اختلاف أوضاع هذه الفئات الثلاث القانونية ، وذلك على الرغم من التعديلات والتغييرات العميقة التى فرضها على الفئتين الاوليين منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم . بل ان وضعا قانونيا رابعا ، هو وضع فلسطينى القدس ، قد نشأ عقب قيام اسرائيل بضم المدينة القديمة اليها .
واليوم لايزال الاحتلال والمنفى يشكلان الأفق الفلسطينى ، فالتجزؤ داخل فلسطين ، والتبعثر فى الشتات لم يتوقفا ، والأحوال المعيشية الناجمة عن هذه الأوضاع المفروضة والمرفوضة لاتزال صعبة .
وأخيرا فلقد استهدف مؤلفو هذا الكتاب ابراز الوجوه الأساسية لوضع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وفى اسرائيل كجماعة قومية واشكال النضال الفلسطينى من اجل حق تقرير المصير . ففى حين تتصدر المطالبة بالمساواة فى الحقوق برنامج فلسطينى اسرائيل تحتل الدولة المستقلة رأس اهداف برنامج فلسطينيى الأراضى المحتلة ويمثل الحق فى العودة جوهر برنامج فلسطينيى المنفى وهكذا يلتقى كل فئات الشعب الفلسطينى على هوية واحدة .

هناء عبدالسلام العبادى

□ □ جورج العبد (وآخرون) ، الاقتصاد الفلسطيني ـ تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٨٩ □ □

يضم هذا الكتاب ترجمة من الانجليزية للنتائج الرئيسية لندوة « التنمية الاقتصادية فى ظل الاحتلال المديد » التى عقدت فى كلية سانت كاترين بجامعة اكسفورد فى بريطانيا خلال الفترة ٣ ـ ٥ يناير ١٩٨٦ . عقدت الندوة برعاية « مؤسسة التعاون » وهى مؤسسة خاصة غير هادفة للربح ، وتعمل فى مجال دعم التنمية فى المجتمع الفلسطينى وخاصة فى داخل الوطن المحتل ، ومقرها فى جنيف بسويسرا . وقد كان الهدف الاساسى للندوة هو تحفيز الدراسات واثارة النقاش حول مسائل التنمية الاقتصادية فى المناطق الفلسطينية المحتلة ، وعلى الأخص فى ضوء التعقيدات العديدة والكوابح الخانقة التى ادخلها الاحتلال الطويل على عملية التنمية الاقتصادية . لقد جمعت الندوة عددا من اقتصاديى التنمية الفلسطينيين وغير الفلسطينيين بالاضافة الى ممثلين من منظمات دعم التنمية واخرين ممن يعملون فى مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الاراضى المحتلة . وقدم المشاركون الدراسات وتبادلوا الخبرات ، وبذلوا جهدا خاصا فى معالجة المشاكل الصعبة التى اثارها النقاش الذى سعى الى ايجاد مفاهيم ومناهج تصلح لمعالجة الوضع الاستثنائى منذ الدراسة .
ومنذ قيام دولة اسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، ومصير العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل اسرائيل محط اهتمام متزايد .

وقد تكون دراسات هذه الندوة اول مجموعة تتفحص بعمق مشاكل وتطلعات التنمية الاقتصادية فى المناطق المحتلة .
هذه الندوة التى شارك فيها باحثون عرب واجانب من مختلف الاختصاصات تحتوى على خمس عشرة دراسة ، ويضم هذا الكتاب منها ترجمة لثلاثة عشر بحثا مع مقدمة وفصل ختامى اعدهما المحرر تتناول تاريخ الاقتصاد الفلسطينى فى الوطن المحتل ، اضافة الى الاستراتيجيات المتنوعة التى تستدعيها الظروف من اجل البقاء والنمو الاقتصاديين .
وعن المضمون والاهداف فى هذه البحوث وفصول الكتاب الخمس عشرة يتضح ان المشاركين فى الندوة ، تقريبا ودون استثناء ، يؤيدون الاستنتاج الجوهرى الذى توصل اليه النقاش وهو ان التنمية الاقتصادية الاصيلة والدائمة لا يمكن لها ان تتحقق الا فى ظروف الاستقلال التام للشعب الفلسطينى فى وطنه . ويعنى هذا بالنسبة للجميع نهاية الاحتلال وممارسة الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير . ويجب الاشارة الى انه لم يأت جميع المشاركين الى الندوة حاملين هذه الفكرة . بل اتضح انهم توصلوا الى هذا الاستنتاج من خلال التداول والمناقشة . واذا كان المشاركون قد توصلوا الى اتفاق عام حول هذا الاستنتاج الاساسى ، فلم تلتق وجهات النظر تماما حول ما الذى يجب عمله فى الوقت الحاضر ؟ فقد اثار بعض اولئك الذين يعملون فى مشاريع تنمية فى المناطق المحتلة تساؤلا اساسيا حول طبيعة المجتمع الذى تستهدفه برامج التنمية التى يضطلعون بها ، وهل تختلف طبيعة هذا المجتمع ومتطلباته للتنمية عما يمكن ان تكون عليه بعد انتهاء الاحتلال ؟ واذا لم تكن عملية التنمية ذاتها حيادية ، واخذا بعين الاعتبار الطبيعة بعيدة المدى للصراع ضد الاحتلال والاستئصال ، فكيف يمكن حماية برامج التنمية من الفساد الداخلى او التعطيل الخارجى او مجرد الاندثار فى سياق المسيرة للامام ؟ وقد لاحظ البعض ان لا قيمة لبرنامج التنمية ان لم توجهه رؤيا تحدد طبيعة المجتمع المستهدف ، وهكذا فهناك حاجة لايضاح وتأكيد هذه الرؤيا .
ان هذا النقاش حول المحتوى السياسى للتنمية فى اطار وضع المناطق المحتلة قد تردد فى مناقشة دراسة (لا يتضمنها هذا الكتاب) حول تجربة سارفودا ياشرمادنا ، وهى منظمة جماهيرية غير سياسية تعمل اساسا فى مناطق الريف فى سرى لانكا . وتهتم هذه الجمعية بتوفير الحاجات الاساسية للسكان من خلال الاعتماد على الذات وعلى العمل التطوعى . وعلى الرغم من النجاح البارز لهذه الحركة فى تعبئة قطاعات واسعة من سكان الريف فى سرى لانكا للاهتمام باحتياجاتهم الاساسية (وذلك من خلال مزيج من الدعوة الروحية والتنظيم وبث روح الاعتزاز بقيمة الفرد) كان هنالك فى اذهان الكثيرين ، ثمة شىء مفقود فى المعادلة . وبقدر ماكان عمل سارفودا ياشرامادنا مثالا رائعا فى التعبئة الشعبية ، فان قيمة التجربة كانت فى بساطتها وتناسقها وفى براغماتيه الاسلوب . أما بالنسبة للفلسطينيين العاملين فى مجال التنمية لاسيما المتاثرين منهم بالاوضاع السياسية فقد بدات التجربة تجربة فودايا شرامادنا بعيدة بعض الشىء عن التجربة الفلسطينية المفعمة بالمضمون السياسى القابل للغليان فى اى لحظة .
لم يكن هنالك شك فى اذهان عدد من المشاركين حول الدرجة التى سيؤثر بها الصراع الفلسطينى الواسع على طبيعة برنامج التنمية الذى يجب انتهاجه داخل المناطق المحتلة . غير ان البعض عبروا عن خيبة املهم بالمدى الضئيل الذى ساهمت به التجربة الانمائية القيمة للشعب الفلسطينى فى داخل المناطق المحتلة فى الصياغة الخارجية لخطط برامج التنمية التى اعدت لصالح المناطق المحتلة .
وبالنسبة للتطلعات فى هذه الندوة فقد حاول بعض المشاركين معالجة مشكلة المضمون الذى سيتكون منه البرنامج الفلسطينى الاصيل لتنمية المناطق المحتلة فقد رأى الكثيرون مدى الحاجة لرؤية واضحة والتى بدورها تساعد على تحديد البرنامج السياسى القادر

على اثراء عملية التنمية بالمضمون المطلوب . وبشكل اكثر تحديدا واخذا فى الاعتبار الطبيعة الانتقالية للظروف الحالية فى المناطق المحتلة ، كيف يمكن صياغة وتنفيذ برنامج تنمية يدعم الاتجاهات نحو التحرر واعادة تجديد الذات وينفى فى الوقت نفسه العلاقات القائمة الظالمة التى فرضها وضع الاحتلال ؟

على المستوى العملى ان التمييز بين برنامج تنمية متحرر واخر متكيف يعتمد فى نهاية المطاف على كيفية مجابهته للقيود والعوائق القائمة . فهذا البرنامج اما ان يعزز هذه القيود وبالتالى يديم الوضع القائم ، او ان يحطمها وبالتالى يشق الطريق نحو تنمية متحررة .

اضافة الى ذلك ، يجب ترسيخ عملية التنمية على محاور القوى الذاتية للمجتمع وذلك من اجل توسيع حدود ماهو ممكن . وقد يتطلب هذا ان تتحدى برامج التنمية القيود القائمة وان تعطل مفعولها سواء بكسرها او بتوسيع الحدود التى تفرضها . وعلى هذا الاساس يجب ان توجه المشاريع الى نقص العلاقات غير المتكافئة التى خلقها الاحتلال ، والى تقوية الروابط بين المناطق المحتلة والوطن العربى ، والى تقليل مدى الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلى . فيما عدا ذلك ، يمكن تخطى حدود هذه الاستراتيجية الدفاعية وبذلك التوصل الى اسلوب اكثر فعالية يتصدى لشبكة القيود التى تحبط التنمية الحقيقية . هذا الاسلوب يتطلب ان ينظر لعملية التنمية فى اطار اكثر دينامية . أن يستدعى مفهوم « الصمود المقاوم » كاستراتيجية لمقاومة الاثار الخطيرة للاحتلال ولجعل عملية التنمية مرتكزا للاعتماد الذاتى . واذا نظر الى هذا السياق الدينامى فى اكثر اشكالية حيوية ، اى وضع الحرب ، يجد الباحث انه فى مواجهة القوى القاهرة التى تعوق التنمية والتى ينطوى عليها وضع الاحتلال ، فان احد المخارج قد يتمثل فى اقتباس استراتيجية « الحرب الشعبية » وتطبيقها فى مجال التنمية الاقتصادية . ان السيطرة الواسعة والمهيمنة لاقتصاد القوة المحتلة قد لا يمكن مواجهته مباشرة وقد يصبح ضروريا بدلا من ذلك ان يبحث المرء عن فرص للتنمية الذاتية على نطاق اصغر وعلى المستويات الدنيا ، وبعد ان تشق عملية التنمية طريقها ، فانه يصبح ممكنا ان تتراكم التجارب ويتحقق التطور . وينبغى ان ترتكز هذه الاستراتيجية على دور مركزى للانسان وليس على راس المال او التكنولوجيا ، كما أن دعم البنية المؤسسية يصبح ذا اسبقية رفيعة فى اطار هذا المفهوم للتنمية وهذا التوجيه كما تبلور فى النقاش يجب ان ينطوى على استراتيجية غير مركزية لكنها متناسقة ذاتيا . فالتنمية قد تنطلق افقيا وليس عموديا . ان فكرة المراكز النامية التى طرحها بعض إقتصاديى التنمية فى سياق نظرية النمو غير المتوازن يمكن الاستفادة منها ، لكن كاساس لتعميم تجربة النمو افقيا اى عبر القطاعات الاقتصادية ومختلف المواقع الجغرافية . ان عملية التنمية فى مثل هذا المخطط ستتوازن وتتزامن ، ومع الوقت ستتمكن من الارتقاء بمجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية تدريجيا على مستوى اعلى من النمو والتطور .

كما جرى التأكيد على ان مثل هذه الاستراتيجية لا ترتبط بالضرورة الاقتصاد الفلسطينى بالتكنولوجيا البدائية ولا حتى بمستوى الانتاج الصغير .

والامر الاكثر اهمية على قول الاستاذ المحرر جورج العبد فان هذا الاسلوب بتجاوزه القيود والعوائق القائمة يمثل رؤية القوة الذاتية للشعب وأمله فى اعادة تجديد الذات . ان مثل هذا التوجه قد لا يساعد المجتمع الفلسطينى على البقاء خلال فترة الاحتلال فحسب ، بل انه يشكل الاساس الاكثر ثباتا لاقامة مجتمع افضل فور انتهاء الاحتلال .

اسلام عفيفى

كتب جديدة وردت الى المجلة

□□ محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة ـ الانفجار ١٩٦٧ ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ □□

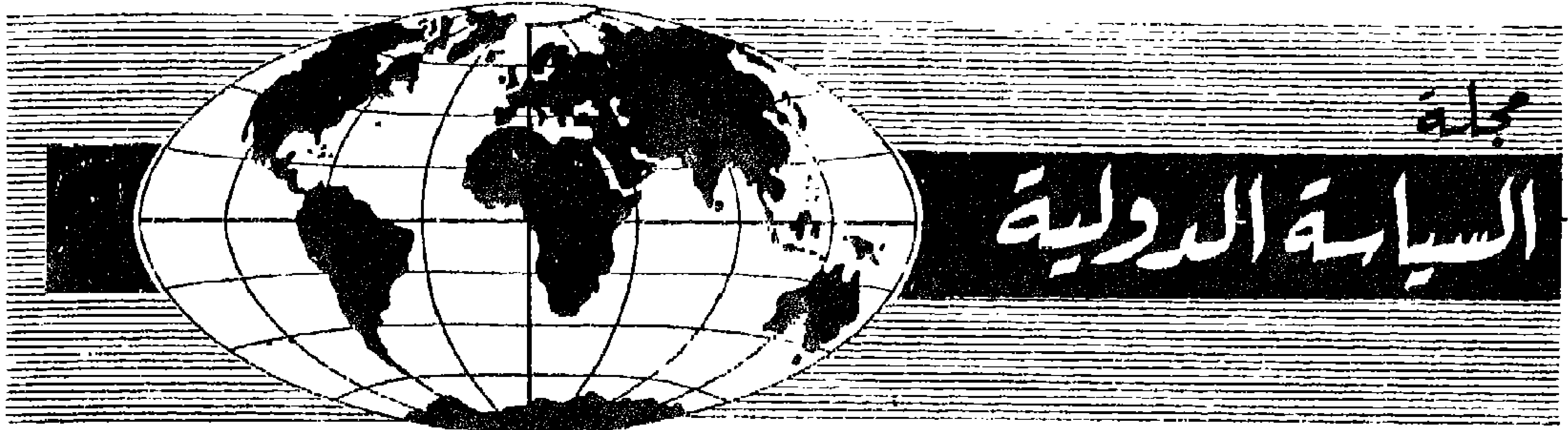
سفر سياسى وتاريخى ووثائقى هام يسد نقصا كبيرا فى المكتبة العربية التى تبدو ارففها خالية تفتقر الى مثل هذه الكتب . ويمثل الكتاب الجزء الثالث بعد ملفات السويس ، سنوات الغليان . وينصب الكتاب على المرحلة الدقيقة والحساسة بعد معركة سنة ١٩٦٧ وهو اصعب فصول القصة وأشدها تعقيدا ولعله اكثرها استحقاقا واستدعاء لتنشيط الذاكرة العربية على حد تعبير المؤلف .

ومما يضفى على الكتاب أهمية ومصداقية متزايدة هو قيام المؤلف بنسج الوثائق فى قلب رواية الوقائع حتى تظهر الصورة اكثر ماتكون أمانة وصدقا ، فلم يقدم المؤلف واقعة أو ربط حلقة إلا اذا كانت هناك وثيقة أو شهادة تدل عليها . وهذا منهج فى رواية الأحداث جدير بالتقدير لانه يجعل كمال الصورة جهدا مشتركا بين الكتاب وقارئه .

□□ الدولة الفلسطينية ـ وجهات نظر اسرائيلية وغربية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٩٠ □□

يحوى هذا الكتاب وجهات نظر اسرائيلية وغربية غير رسمية تتعلق بتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وتلتقى عند نقطة امكان اقامة دولة فلسطينية ، أو انشاء كيان فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بشروط مختلفة . وقد نقلت وجهات النظر هذه الى العربية عن تقارير ثلاثة صدرت بالانجليزية سنة ١٩٨٩ : أولها عن مركز يافى للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب « الضفة الغربية وغزة ـ خيارات اسرائيل للسلام » ويضم عرضا وتحليلا لستة خيارات اتفق الباحثون على انها الخيارات المطروحة على اسرائيل فى تلك الحقبة ، وثانيها عن مؤسسة راند الامريكية « لماذا اصبحت الدولة الفلسطينية حتمية ؟» وهو يحدد حتمية قيام الدولة الفلسطينية ، وثالثها عن المعهد الملكى للشئون الدولية فى بريطانيا « نحو كيان فلسطينى » وهو يعرض مختلف أوجه الكيان الفلسطينى الممكن وآلية انشائه والعقبات التى يمكن ان تعترضه .

أحمد يوسف القرعى



أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأى العام الغربى

اعداد سوسن حسين

● القت أزمة الخليج منذ اندلاعها فى ٢ أغسطس الماضى بظلال كثيفة من الحزن والتوتر على الديموقراطيات الغربية أطاحت بجو النشوة والفرحة التى عاشتها هذه الديموقراطيات فى الفترة الأخيرة نتيجة لانتصارها الحاسم فى صراعها مع النظام الشيوعى الذى تساقطت معاقله تباعا بصورة فاقت كل آمالها بل وأحلامها أيضا .

لقد واجه الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة إحتمال إعلان الحرب على العراق فى ظرف أيام من وقوع الغزو بل وربما ساعات ، ولكن سرعان ما تغلب عنصر ضبط النفس على الاندفاع والرد السريع ، ولو كانت السفن الأمريكية قد أطلقت نيرانها على الدبابات العراقية لاضطر العراق الى الرد بقوة ولتعرضت المنطقة لابشع أنواع الخسائر المادية والانسانية ، ولقضى على هذا النظام الدولى الجديد الذى يحاول العالم الغربى وضعه لمواجهة المتغيرات العالمية الجديدة . إن أزمة الخليج هى المحك الأساسى والاختبار الحقيقى لقدرة عالم ما بعد الحرب الباردة على التصدى لهذا النوع من الانتهاكات وقدرة المجتمع الدولى على تسوية النزاعات الأقليمية بالطرق السلمية ، وسيكون امتثال صدام حسين للارادة الدولية عبرة ودرسا لكل من تسول له نفسه الاقدام على مثل التصرف .

وبناء على ذلك قرر التحالف الغربى السير فى طريقين فى نفس الوقت : طريق الحل الدبلوماسى وطريق الحل العسكرى فى حالة فشل الحل الأول . ووجد الرأى العام الغربى نفسه يتأرجح بين الخيارين وإنقسم الى فريقين ، فريق متشدد ينادى بالقضاء فورا على صدام حسين مجرم الحرب وتقويض أركان حكمه وإمكانياته العسكرية بحيث لاتقوم له قائمة فيما بعد . وفريق ينادى بحل النزاع سلميا وإتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية لتؤتى ثمارها المنتظرة . وقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير بجواز استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يناير ليضع حلا وسطا بين الخيارين . فهو يعطى فرصة محددة للجهود الدبلوماسية لكى تحل الأزمة وبعدها يصبح الخيار العسكرى اجباريا . وفى الواقع أن المنادين بالحل السلمى لم يفقدوا الأمل فكلما إشتد تهديد الحرب كلما كانت فرصة السلام أكبر بل إن فريقا يرى أن أزمة الخليج قد تسفر عن جوانب ايجابية بالنسبة للعالم بوجه عام والشرق الأوسط بوجه خاص ، فقد تصبح هى الفرصة لبلورة نظام جديد يعيد ترتيب أوضاع العالم مرة أخرى بصورة أكثر عدلا لصالح دول الجنوب ، وهى الدول التى يهدد عدم استقرارها أمن وسلام عالم ما بعد الحرب الباردة ، بالاضافة الى أنها قد تؤدى الى حل أزمة الشرق الأوسط المزمنة فى إطار دولى .

ويشتمل باب المجلات فى هذا العدد على عرض وتحليل لاتجاهات الرأى العام الغربى المختلفة من أزمة الخليج .

THE INTERNATIONAL NEWS

The Gulf Crisis : The Case against War
The Case For War
The International News Magazine Number 44

حرب أم لا حرب

● قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ باستخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب كانت أزمة الخليج قد بدأت تفقد حرارتها تدريجيا وتباطأ ايقاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق . إن الولايات المتحدة قد سارعت فور الغزو بارسال قوات أمريكية الى الخليج لردع أى هجوم عراقى محتمل على السعودية ، وظلت تدعم هذه القوات بالمعدات والأجهزة المتطورة انتظارا للحظة الحاسمة وصدور القرار باستخدامها ، وجلست هذه القوات على الرمال بلا عمل أياما إمتدت الى أسابيع ثم الى أشهر ، والعالم كله يبحث عن طريقة لاخراج صدام حسين من الكويت من خلال الجهود الدبلوماسية تجنبه اللجوء الى الخيار العسكرى .

إن قضية حرب أم لا حرب مطروحة أمام الرأى العام العالمى . هل تحل القضية سلما من خلال دبلوماسية الأخذ والعطاء ؟ أم تحل من جذورها عن طريق العمل العسكرى ؟ والرأى العام الدولى عامة والغربى خاصة وهو ما يهمنا هنا مازال يتأرجح بين الخيارين ، رغم أن الجهود الدبلوماسية قد إستنفدت معظم وسائلها ، ورغم صدور قرار مجلس الأمن الأخير بجواز ردع العراق عسكريا وإجباره على الانسحاب .

وقد قدمت المجلة تحليلا دقيقا لاتجاهات الرأى العام الأمريكى والأوروبى من أزمة الخليج . فعرضت الحجج التى تؤيد ضرورة حل الأزمة سلميا والحجج التى تؤيد حتمية اللجوء الى الحل العسكرى .

الحجج التى تؤيد الخيار السلمى :

● حقا أن الرئيس الأمريكى قد أرغى وأزبد وأدان الغزو العراقى الوحشى للكويت ، وربط بين أساليب الرئيس العراقى والأساليب الهتلرية ، وطالب مجلس الشيوخ بالموافقة على مبدأ الهجوم الأمريكى على العراق ، وكانت القوات الأمريكية التى إنتشرت على الحدود بين العراق والسعودية كافية لتنفيذ التهديد الأمريكى ، ولكن سرعان ما تغلب اتجاه التعقل ومناقشة الخيارات والمصالح الأمريكية على إتجاه الضربة السريعة .

● إن الشعب الأمريكى والشعوب الأوروبية متفقة جميعا على وجوب إنسحاب العراق من الكويت وضرورة الدفاع عن المصادر البترولية بالسعودية . ولكن أى هدف من هذه الأهداف يستحق حربا حقيقية تأكل الأخضر واليابس وتقلب المنطقة رأسا على عقب ؟

إن حلا دبلوماسيا للأزمة قد لايكون هو الحل الكامل ، ولكن الحل العسكرى سيودى بأرواح كثيرة ، وربما يؤدى الى تحطيم المصالح الغربية فى المنطقة . إن الضغط على زناد المدافع المصوبة الى صدام قد يقلب الأزمة الخطيرة الموجودة حاليا الى مأساة مروعة ، فالحرب فى هذه المنطقة قد تحرم الأسواق العالمية من البترول وقد تدفع باسرائيل الى التورط فى الأحداث مما سيؤدى الى تسميم المصالح الغربية فى المنطقة . وستنفجر العمليات الارهابية بلا رادع وتهز أمن الدول المعتدلة وإستقرارها وقد تمتد هذه العمليات الانتقامية الى الولايات المتحدة والدول الغربية ذاتها .

إن بوش يؤكد أنه لن يسمح بتسوية تعطى صدام اى نوع من أنواع الانتصار حتى ولو كان بسيطا . ومع ذلك فإن تكلفة الحرب قد تصبح أعظم من أن تحتمل ، ففى حالة شن القوات الدولية هجوما على المواقع العراقية المحصنة قد يصل عدد القتلى الى ٥٠٠٠ قتيلا و ١٥٠٠٠ جريحا خلال عشرة أيام فقط ، وهذا العدد من القتلى والجرحى يعادل ماكانت تفقده الولايات المتحدة فى حرب فيتنام خلال عام كامل . ولايوجد ما يؤكد أن المعركة ستنتهى خلال عشرة أيام ، إن حربا كهذه يمكن أن تستمر طويلا . وقد حذر أحد العسكريين الأمريكيين من أن كثيرا من الأسلحة المتطورة التى تفخر الولايات المتحدة بامتلاكها لم يتم تجربتها فى معركة طويلة . واذا زاد عدد ضحايا الحرب سيثور الشك بشأن القضية التى يموت شباب البلاد دفاعا عنها ، هل من أجل أسعار البترول وضمان الحصول عليه ؟

كما أن الحل العسكرى سيتطلب ضربات جوية ضد العراق ، ضربات مفاجئة لتكون اكثر فعالية وقد يروع

العالم بمشاهدة صور القتلى من الأطفال والنساء العراقيات وينقلب على الولايات المتحدة وحلفائها وخاصة العالم العربى لأن الولايات المتحدة ستضرب دولة شقيقة مهما كانت هذه الشقيقة سيئة وتستحق الضرب. بالاضافة الى أن القنابل الأمريكية التى ستدمر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية العراقية قد تنشر الغازات السامة على إمتداد أميال وتقتل آلاف الأبرياء والمدنيين وتسمم المواد الغذائية. حقا إن السم سيكون عراقيا ولكن اللوم سيقع كله على الولايات المتحدة.

ونتساءل الى أى مدى سيذهب صدام حسين فى الدفاع عن نفسه؟ قد تكون حركته الأولى هى الهجوم على إسرائيل. إن صاروخا واحدا يوجه الى تل أبيب سيثير استعدادات الحرب فى العالم العربى كله وسيخيم السواد على أرض هذا العالم، وربما تضطر اسرائيل الى دخول الأردن وإحتلاله لتتحاشى هجوما عبر الصحراء، ولن يكون هناك منتصر ومهزوم فى هذه الحرب. فالكل سيصبح مهزوما فهى حرب ستترك جراحا لن تندمل قبل مرور أجيال وأجيال.

وحتى لو إفترضنا أن القوات الجوية والبحرية الأمريكية وبعض القوات الخاصة قد إستطاعت تنفيذ الخطة العسكرية بمنتهى الدقة والكفاءة وشلت حركة العراق وقضت على قواعد صواريخه وخطوط اتصالاته، وقامت بتحييده بأقل الخسائر الممكنة، وأن صاروخا استطاع النفاذ الى الحصن المنيع الذى يقيم فيه الرئيس العراقى وقضى عليه، فمن الذى سيخلفه؟ إن صدام قد قام بتصفية جميع معارضيه، وخليفته المنتظر هو صهره حسين كامل مجيد المعروف بقسوته البالغة وإنتهاجه لنفس سياسة صدام! بل إن عراقا بلا قيادة قد يصبح أكثر خطورة على المصالح الغربية. وقد يقع فريسة لنفس الضغوط الداخلية والخارجية التى مزقت لبنان على مدى خمسة عشر عاما إن أكثر من نصف الشعب العراقى من الشيعة ومما لاشك فيه أن هؤلاء سيمارسون الضغوط من أجل جمهورية مستقلة لهم، وقد يفعل الأكراد نفس الشىء، خاصة وأن قيادتهم متطرفة ويتمركزون بجانب حقول البترول الشمالية. قد يطمع الجيران فى العراق الضعيف الممزق ويتقاتلون من أجل الفوز بالغنائم، فتركيا لديها مطالب قديمة فى مقاطعة الموصل، وسوريا ستحاول إقامة نظام عميل لها من خلال حزب البعث الذى يحكم الدولتين. وكذلك إيران التى تسلحت حديثا بالمقاتلات السوفيتية قد تساند الشيعة فى العراق.

إن عراقا قويا كان عنصرا هاما فى توازن القوى فى المنطقة، والقضاء على صدام حسين دون وجود بديل قوى قد يؤدى الى خلخلة ميزان القوى وتهديد أمن وإستقرار المنطقة. لذلك يحذر المسئولون فى الغرب من الذهاب الى الحرب دون تحديد نوع السلام الذى تريده الديموقراطيات الغربية فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لمصالحها. لذلك يقوم هؤلاء المسئولون بوضع خطة طويلة المدى لايجاد نوع من الانسجام فى الشرق الأوسط تتضمن ترتيبات إقليمية أمنية بالتعاون مع الدول المعتدلة فى المنطقة. إنهم على استعداد للتعايش مع الرئيس العراقى فترة من الزمن شريطة أن يقيدوه ويغلوا يديه ويرضخوه للارادة الدولية. وربما يكون وجود القوات الأمريكية على الأراضى السعودية لفترة أخرى من الزمن ضروريا مع مراعاة أن لايفقد العرب ترحيبهم بهذا الوجود. ولابد من تسوية هذه الأزمة سلميا، فلو إندلعت الحرب وقام الأمريكيون بقتل العرب سيتقوض الهيكل الأمنى فى المنطقة لمدة عشرين أو ثلاثين عاما أخرى.

وفى الواقع ان التيار المؤيد للحل السلمى لأزمة الخليج قوى جدا، ولكن كيف يمكن الوصول الى هذا الحل؟ إن ما حدث أخيرا من مبادرة أمريكية تجاه العراق فور صدور قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة العسكرية ضد العراق هو فى الواقع إنتصار لهذا التيار، مع مراعاة إستمرار الحظر والعقوبات الاقتصادية التى يقال أنها قد بدأت تؤثر رغم تسرب البضائع عن طريق الأردن وتركيا، فهناك بعض المصانع شارفت بالفعل على الانهيار كما أغلقت حوانيت كثيرة أبوابها، بالاضافة الى نقص الامدادات العسكرية التى تعنى الرئيس العراقى بالدرجة الأولى.

كما أن مقاطعة العالم لبترول العراق سيكون مدمرا بالنسبة لصدام حسين، فقد إستخدم عائدات هذا البترول فى شراء المعارضة الداخلية وسكوتها، فإذا حرم من هذه السيولة لن يستطيع النظام العراقى مواصلة الانفاق على تدعيم سيطرته ولن يمكنه التعامل بعد ذلك مع الأجنحة المعارضة وبذلك لن يعنى الاستيلاء على حقول البترول الكويتية شيئا بالنسبة لهذا النظام إذا لم يستطع بيعه. وبالتالى لن يستطيع صدام حسين الاستفادة من غزوه للكويت، وسيواجه فى نفس الوقت إستياء متزايدا فى الداخل، وقد يدفعه ذلك الى الانسحاب خاصة اذا وجد طريقة ما يحفظ بها ماء وجهه. إنه يعلم أن سقوطه أمر حتمى، فإذا إستطاع أن يبقى فى السلطة عن طريق منحه بعض الانتصار فلن يتوانى فى إنتهاز الفرصة. وكان قد ألمح على لسان بعض مساعديه أنه يمكن أن يحتفظ بجزيرتى بوبيان وورية وحقل الرميلة وينسحب من بقية الكويت.

ولكن من الواضح أن أى حل يظهر صدام بمظهر البطل المنتصر غير مقبول دوليا ويرى الاتجاه المحبذ للحل السلمى هناك مجالا للتفاوض كما توجد الكثير من الحلول التى تمهد الطريق الى التسوية. فمثلا يمكن أن يسمح لصدام بتقديم شكواه ضد الكويت الى المحكمة الدولية وكذلك يمكن إقناع الزعماء الكويتيين المنفيين بالتنازل عن جزء من بوبيان وكل وربة للعراق، على أن تبدأ الأمم

المتحدة فى فك حصارها الاقتصادى تدريجيا وبالتوازى مع إنسحاب القوات العراقية من الكويت ، ويتم إجراء انتخابات ديموقراطية فى الكويت بعد الانسحاب العراقى .

حقا إن الادارة الأمريكية ترفض أى حلول جزئية بالنسبة للكويت ، ولكن يمكن مناقشة كثير من الامور من خلال اللقاءات المباشرة بين ممثلى الدولتين ، وقد لاتستبعد مثل هذه الحلول خاصة إذا كانت الكويت ترغب فى تقديم تأكيدات خاصة للعراق ، فلن تمنعها الولايات المتحدة من ذلك . حقا إن الخيارات الدبلوماسية بعيدة عن الكمال وقد يغرق المسئولون الغربيون فى صفقات سرية ضد مواقفهم المبدئية المعلنة . ولكن حلا وسطا مهما كان أفضل من حل عسكرى لايعلم إلا الله مدى عواقبه . إن حلا دبلوماسية لايعجب البعض افضل من حرب لايريدها الجميع .

الحجج التى تؤيد الخيار العسكرى :

يؤكد الاتجاه المحبذ للحل العسكرى أنه لاسبيل إلى الخروج من الورطة التى وقع فيها العالم نتيجة لتصرف صدام حسين الا عن طريق الحرب وإنهاء النظام العراقى من جذوره . ومما لاشك فيه أن الحرب غير مستحبة ولايرحب بها أحد وإنما هى تفرض نفسها فى بعض الأحيان عندما يصبح السلام مستحيلا . إن الأزمة يجب أن تحل سريعا وبلا إبطاء أى خلال أسابيع أو أشهر قليلة جدا ولايجب أن يترك الجنود جالسين على رمال الصحراء الى ما لا نهاية . وكذلك لايجب أن تطول فترة الضغوط الاقتصادية والتضخم الذى سينجم قطعا عن نقص البترول . إن الاقتصاد الأمريكى مضطرب أصلا ولاينقصه عوامل تزيد من إضطرابه . وإذا كان قد تم تجنب الحرب حتى الآن فهذا لايعنى أنها لن تصبح ضرورية فيما بعد .

قطعا ، إن التفكير فى تسوية سلمية مغر جدا ولكن ذلك سيستغرق وقتا طويلا وقد ينتهى بتسوية مخجلة تكافىء صدام على عدوانه وتجعله أقوى رجل فى الشرق الأوسط ، وتمرغ سمعة الأمم المتحدة فى التراب ، فهل هذا هو المطلوب ؟ إن صدام مصر على موقفه حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق ، وجميع الأطراف الدولية مصرة على الانسحاب الكامل وغير المشروط فإذا أرادت هذه القوى الدولية أن تصل الى هدفها فليس هناك خيار آخر سوى الحرب . إن الولايات المتحدة لديها حوالى ربع مليون جندى الى جانب قوات الحلفاء ، وكلما تأخر الحل الدبلوماسى كلما ضعف سبب وجود كل هذه القوات دون أن تستخدم . .

ويقول الرأى العام الغربى المؤيد للحرب ردا على مايقال عن الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية أن هذه العقوبات لن تؤتى ثمارها فى وقت مناسب . حقا إن الحصار قد بدأت نتائجه فى الظهور ولكن ليس بدرجة كافية لاجبار صدام على الخضوع . وهناك دراسة تؤكد أن الكويت سيصل الى حد المجاعة قبل العراق بعام على الأقل ، ومن المنتظر أن يواجه الكويت عجزا كاملا فى المواد الغذائية فى بداية عام ١٩٩١ إلا إذا إفترضنا أن صدام حسين سينتزع اللقمة من فم العراقيين ليعطيها للكويتيين . وتتوقع الدراسة أن العالم سيشهد الشعب الكويتى على شاشات التلفزيون وهو يتساقط صريع الجوع فى الربيع القادم قبل أن تحدث العقوبات أثرها المطلوب على العراق . حقا إن امدادات العراق من قطع الغيار العسكرية والصناعية قد تضاءلت وكذلك بعض البضائع الاستراتيجية . ولكن هذا لايعنى أن الجيش العراقى لن يحارب . خلاصة القول أن العقوبات لن تحرر الكويت ولابد من إجبار العراق على الخضوع للارادة الدولية ، وقد كان قرار مجلس الأمن الأخير إنتصارا لهذا المنطق .

إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لاتريد أن يكافأ صدام على فعلته بأى صورة من الصور ، ولايجب أن يحدث أى نوع من التراخى بعد إنتهاء المهلة التى قررها مجلس الأمن . بل إذا أردنا إستقرارا فى منطقة الخليج فلايجب أن يطرد صدام من الكويت فقط ، وإنما يجب ضرب سلاحه الذى يخشاه جيرانه فى الشرق الأوسط . إن صدام قد إستخدم الغازات السامة فى حربه مع إيران ، واليوم يقوم بتطوير أسلحة بيولوجية ويملك برنامجا للتسليح النووى . ولذلك لايجب أن تترك هذه القدرات العسكرية ، دون القضاء عليها ، لأنه من خلالها يستطيع فرض ارادته على المنطقة حتى لو إنسحب من الكويت ويهز إستقرار دول كبرى مثل مصر والسعودية والامارات . إن صدام قد قدم لخصومه كل الاستفزازات اللازمة ، وإذا كانت الولايات المتحدة تريد سببا إضافيا تضيفه الى هذه الاستفزازات ، فلتحدد له زمنا معينا للانسحاب ، وهذا هو ما حدث بالفعل وأمامه الى يوم ١٥ يناير ليحدد موقفه : يريدها حربا أم سلاما !!

LE MONDE
diplomatique

Un Gendarme Ambigu
Par Claude Julien
Le Monde Diplomatique October 1990

الحارس المبهم
بقلم كلود جوليان

● يعبر هذا المقال عن الاتجاه العقلانى فى الفكر الغربى تجاه أزمة الخليج . فيبدأ المقال بالتساؤل حول السبب الحقيقى وراء صرخات الحرب التى تزداد قوة على جانبى الأطلنطى والصيحات التى تتعالى مطالبة باتخاذ الاجراءات الصارمة ضد النظام العراقى هل هذه الحماسة القتالية سببها الوحيد هو فرض احترام القانون الدولى وضمان التدفق البترولى ؟ فى الواقع أن الهدف أسمى وأكبر من كل ذلك . إنه تعريف لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث يجب أن يسود القانون والنظام وتحترم الارادة الدولية . أن القوى الغربية تريد وضع حجر الأساس لنظام دولى جديد تستهل به عصرا جديدا خاليا من التهديد والرعب والاغتصاب وقائما على العدالة . وتقنع أى دولة مغامرة بأنها لاتستطيع أن تلعب من الآن فصاعدا على وتر الخلاف بين الشرق والغرب ، كما كان يحدث من قبل . وهذا الهدف لايمكن أن يختلف عليه إثنان .

وقد أدى التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى نتائج طيبة فى نيكاراجوا وكمبوديا وأنجولا ، فهل سيؤدى هذا التعاون الى حل أزمة الخليج سلميا والدخول الى هذا العصر الجديد الذى يتحدث عنه الغرب ؟

إن نوع التهديد الذى يواجه العالم الغربى اليوم نوع مختلف . إن هذا التهديد يأتيه من الجنوب من المناطق الفقيرة والمتخلفة ، فهل سيسمح هذا النظام الدولى الجديد لكل دول العالم شمالا وجنوبا بالتقدم والازدهار ؟ وهل سيؤدى الى الحياة المنسجمة بين الدول الشمالية والدول الجنوبية ؟

مما لاشك فيه أن معاقبة العدوان الذى إرتكبه صدام حسين وردع كل من تسول له نفسه الاقدام على مثل هذه التصرفات أمر ضرورى يحد من مخاطر المواجهات العسكرية ويساعد على وضع أسس النظام العسكرى الجديد . ولكن للأسف لو كانت هذه المبادرة قد إتخذت من قبل ضد أنواع كثيرة من الاعتداءات ، ربما كانت قد منعت العراق من الاقدام على هذه المغامرة . إن الصين التى تدين العراق تحتل التبت منذ أربعة أحقاب وتستمر فى إحتلالها حتى الآن .

هل سيتحرك النظام الدولى الجديد ضد أى معتدى مهما كان ؟ أم أن دولا معينة أى الدول الأقل قوة هى التى سيسرى عليها العقاب ؟

الحارس اللازم لفرض النظام :

● لابد إذن من وجود حارس يحفظ النظام ، على أن يكون منزها عن أية أغراض أو مصالح خاصة أن الأمم المتحدة هى وحدها التى تستطيع أن تلعب هذا الدور . سيقول كثيرون أن هذا الحارس كان موجودا عندما إندلعت حوالى ١٢٥ أزمة مسلحة وتساقط حوالى ٢٢٠ مليون قتيل ، ولكن كان ذلك فى الماضى عندما كانت القوتان العظميان تخشيان المواجهة المباشرة بأسلحتهما المدمرة وتفضلان عليها المواجهة غير المباشرة عن طريق تحريك دول العالم الثالث . وهذا زمن قد ولى . أما اليوم فإن التعاون بين موسكو وواشنطن يبشر بآمال عريضة .

ومع ذلك فإن هذا العالم الذى لم يعد يحكمه التنافس بين الشرق والغرب لن يكون عالما مثاليا وخاليا من الصراع فهناك صراعات المجتمعات المختلفة داخل أمة واحدة . وهى صراعات تهدد بالامتداد عبر الحدود الوطنية . إن الخلافات الطائفية والعرقية مستمرة ، وتهدد بإنفجار الثورات السياسية وتثير الخلافات التاريخية حول الحدود السياسية . والحقيقة أن أسباب هذه الصراعات فى العالم الثالث تعود فى الواقع الى ما قبل الحرب الباردة . إنها أسباب عميقة تتعلق بالهيكل الداخلى لكل مجتمع والتوزيع غير العادل للثروات والسلطات سواء بين الطبقات الاجتماعية أو الجماعات العرقية . وتعود أيضا فى جزء كبير منها الى العوامل العديدة التى تعوق التنمية مثل التحريض على شراء السلاح وهروب رؤوس الأموال الى الخارج . والانفاق الضخم على بقاء الأنظمة الداخلية . وهذا النوع من المشكلات لايمكن حله عن طريق الحارس الدولى أو متعدد الجنسيات ، ومشكلة الخليج واحدة من هذه المشكلات .

ومع ذلك فإن هذه الأزمة الرهيبة قد يكون لها جانب مفيد سواء بالنسبة للمنطقة أو بالنسبة للعالم كله . فمن جهة يمكن أن تساعد على إتمام الاتفاق بشأن تقييد بيع السلاح ، ومن جهة أخرى تطرح نظاما جديدا للتحكيم الدولى لحل هذا النوع من الخلافات الحدودية وغيرها . ولكن هل سيتم تزويد هذا الحارس بجميع الامكانيات التى تساعده على علاج الفوضى السائدة فى العالم . إن التفاوت الضخم بين الشمال والجنوب سيتفاقم أكثر وأكثر مع إنتشار التكنولوجيا فى العالم المتقدم فى القرن الحادى والعشرين ، وستزداد الدول الفقيرة فقرا وتزداد الدول الغنية غنى وإزدهارا فى الوقت الذى تتفشى فيه المجاعات فى كثير من دول الجنوب وتزداد نسبة الوفيات بين الأطفال بصورة مفزعة وتنهب ثروات هذه الدول ومواردها الطبيعية من قبل الأنظمة الفاسدة والحكومات الدكتاتورية .

إن مثل هذه الفوضى لاتثير فقط مشكلة أخلاقية كما يقال دائما وإنما هى تثير أمرا أخطر من ذلك بكثير ، إنها تهز استقرار مناطق استراتيجية بالغة الأهمية وتهدد أمن وسلام العالم كله . بالاضافة الى عامل آخر بالغ الخطورة هو الزيادة السكانية الضخمة التى تهدد بمضاعفة عدد سكان العالم خلال ربع قرن وهذه الزيادة تحدث معظمها فى الجنوب . إن الدول المتقدمة تشكل بالكاد ربع سكان الأرض وتستهلك ٨٠٪ من الدخول العالمية ، وسيتفاقم عدم التوازن الحالى بشكل أخطر مع الزيادة السكانية المتوقعة فى الدول الفقيرة .

إن نظاما دوليا جديدا يسمح بإستمرار هذه الأوضاع سيؤدى الى أوخم العواقب ويفجر أخطر الصراعات . ولايوجد أى حارس مهما كان يستطيع أن يتحاشى هذه النتائج . إن الأمر يستلزم رجال دولة أقوياء ينظرون الى أبعد من الأزمة الحالية وأبعد من الأوضاع الراهنة ويملكون الجرأة والقدرة على القيام بتغيرات إقتصادية جذرية ومبتكرة ، رجال يستطيعون تخطى المصالح الفورية ليحققوا المصالح الدائمة فى مستقبل آمن ومستقر .

إن نظرة الى الوراء يمكن أن تفيدنا وتثبت لنا أن الأحداث تكرر نفسها دون أن نستخلص منها العبرة اللازمة . فمثلا قام البرلمان الايرانى عام ١٩٥١ بتأميم بتروله عندما وجد أن عائداته غير كافية وكانت الشركة البريطانية الايرانية قد إقترحت نسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠٪ . وقامت قيامة العالم الغربى وإعتبر أن هذا التصرف تحديا سافرا وأراد أن يلقن إيران دراسا لن تنساه وعملت الحكومات قصيرة النظر على إجهاض هذا التطور ، وراحت المخابرات الأمريكية تزهو بانها إستطاعت إسقاط نظام مصدق . وكتب ايزنهاور فى مذكراته أن المشكلة قد إنتهت وأن الأمن والنظام مستتبا فى إيران ، ومع ذلك وصلت نسبة الحقوق الايرانية فى الشركة الى ٥٠٪ خلال بضعة سنوات وإنتهى الأمر بأن إستولت الدولة على حقولها نهائيا . وثبت أن الغرب قد تصرف بطريقة خاطئة دون النظر الى بعيد ، وأن المشكلة لم تنته كما قال إيزنهاور ، بل أنها بدأت وتطورت وسقط الشاه صديق الديموقراطيات الحميم وكان الغرب أعمى فلم ير بوادر الثورة عليه . لقد إعتقد ايزنهاور والأخوة دالاس أنهم أنقذوا ايران ولكنهم فى الحقيقة سلموها الى الملة !!

ويؤكد المقال أن قلب نظام صدام حسين وعودة الوضع الذى كان قائما لن يكفى لاقرار النظام والأمن إذا إستمرت فوضى الاقتصاد البترولى والتوترات حول الحدود المتنازع عليها ، حقا لايوجد أى شيء يعطى العراق حق استخدام القوة العسكرية لبلوغ أهدافه مهما قيل عن مشروعية هذه الأهداف ، ولكن لو كان الخلاف قد حسم تحت مظلة الأمم المتحدة لأصبح الوضع مختلفا تماما اليوم . ولايكفى أن تكون مهمة الحارس الذى نتحدث عنه هى منع العنف العسكرى فقط ، فالعنف الاقتصادى لايقل عنه خطورة .

إن إرتفاع أسعار البترول سيدمر اقتصاديات العديد من الدول الفقيرة . وتتردد فى الوقت الحالى أصوات دعاة اقتصاد السوق تصور مصير هذه الدول الفقيرة وتصف معاناتها المتوقعة من جراء تصرفات جزار بغداد . ولكن نسأل هنا منذ متى يهتم هؤلاء بمصائر الدول الفقيرة ؟ إن إزدهار دول الشمال المستمر يتناقض بصورة تصدم مع بؤس العالم الثالث حيث يقضى حوالى ٤٠,٠٠٠ طفل نحبهم يوميا . كما أن مليونيرات البترول يملكون فى خزائنهم مايكفى لانقاذ أرواح بشرية تعادل فى عددها سكان دول بأكملها . إن هذا العنف الاقتصادى خطير ولكنه ليس مرئيا وواضحا مثل العنف العسكرى .

إن عملية « درع الصحراء » تتجاوز نفقاتها المليار دولار شهريا ، ولاتملك الولايات المتحدة التى تعانى من عجز شديد فى موازنتها ما يجعلها تستطيع القيام بدور الحارس المطلوب لحفظ الأمن فى العالم . بل إن بوش أرسل وزير ماليته ليجمع المساعدات من الحلفاء الأغنياء وفى الواقع أنه وضع يدعو الى السخرية ، هذا المزيج الغريب من القوة العظمى والشحاذة . وكذلك الاتحاد السوفيتى الذى لايكاد يجد قوت يومه . موقف غريب بالفعل « فقر الأقوياء » الذين يقومون بدور حراس الأمن على الأرض !!

وقد أقدمت الولايات المتحدة بمفردها على مبادرة التدخل فى الخليج ثم طالبت حلفاءها بالمساهمة ، ولكنها لكى تحصل على المساعدة المالية يجب أن تقبل إشتراكهم فى إتخاذ القرار . إذن لكى يقوم بوش بأى عمل عسكرى حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن الأخير بجواز إستخدام القوة ضد العراق لابد أن يوافق حلفاؤه على ذلك .

وأخيرا يقول الكاتب الذى يعبر عن وجهة النظر السائدة فى أوروبا من أحداث الخليج إذا كان الهدف من كل هذا هو تهيئة مناخ من الاستقرار أمام هذه المنطقة الحيوية من العالم فلابد من مد خطوط أخرى الى جانب الخط العسكرى الذى مده بوش على الرمال والذى لايجب أن يتخطاه العراق .

أولا : خط سياسى يستبعد الدول التى تستخدم داخليا نفس أساليب القمع والقهر التى يستخدمها العراق لأن ذلك يجعلها غير جديرة بفرض النظام والعدالة . إن الديموقراطيات الغربية قد قبلت طوال فترة الحرب الباردة أبشع أنواع الدكتاتوريات كشركاء لها فى الدفاع عن العالم الحر ضد الشيوعية . ولم يكن المطلوب من هذه الدول إحترام حقوق الانسان وإنما إحترام حرية المشروعات وحرية الأسواق !!

ثانيا : مد خط إقتصادى ، فإستمرار الفوارق الشاسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أمر خطير جدا بالنسبة للسلام العالمى ولايقل خطورة عن إنتهاك حدود الدول . وقد أعلن بوش أمام الكونجرس أن الولايات المتحدة يجب أن تدافع عن مصالحها الحيوية المشتركة . ولكن فى ظل الفوضى الاقتصادية السائدة نجد أن هذه المصالح « المشتركة » بالنسبة للبعض ليست كذلك بالنسبة للبعض الآخر ، إن العالم بحاجة الى تعريف جديد للمصالح المشتركة ولن يكون ذلك الا عن طريق إعادة النظر فى الموقف الاقتصادى بشكل ثورى وفعّال .

إن كثيرا من الخبراء السياسيين والاقتصاديين قد قدموا مرارا دراسات ومقترحات حول نظام إقتصادى جديد ينهض بدول الجنوب ويحل مشكلاتها ، ولكنها كانت تصطدم دائما بعقبات كثيرة ومسئولين لاينظرون الى بعيد ولا يهتمون الا بمصالحهم المباشرة . بل إن فرانكو روفيجليو أحد أعلام الاقتصاد الايطاليين قد قدم إقتراحا مبتكرا منذ بضع سنوات بإنشاء صندوق مشترك لتنمية منطقة الشرق الأوسط برأس مال ١٠ مليار دولار وهدفه إستخدام أفضل للبترودولارات . وأكد بعد حسابات دقيقة أن إنخفاض أسعار البترول سيسمح لأوروبا بتوفير ما قيمته ٥٠ مليار دولارا سنويا . ولكن للأسف لم يعر المسئولون إنتباها الى هذا الاقتراح الممتاز . فهل نندهش اليوم لهذا العجز وعدم القدرة على الرؤية المستقبلية السليمة ؟ كان يمكن الاستعداد لمواجهة كارثة الخليج ونزع الفتيل عنها فى الوقت المناسب أما اليوم فسنضطر الى الارتجال لمواجهتها والرد عليها . ومما لاشك فيه أن هذا الرد سيكون عسكريا . إن إنتصارا عسكريا على العراق حتى لو كان كاملا سيؤدى الى مأساة وسيبعد فرص السلام الشامل عن المنطقة أكثر من أى وقت مضى .

politique internationale

L'Apres-Saddam Hussein
John B.Kelly
Politique Internationale No. 49 Automne 1990

مابعد صدام حسين

جون ب كيللى

● يحاول هذا المقال وضع تصور لما بعد أزمة الخليج ومايجب ان تكون عليه السياسة الأوروبية فى منطقة الخليج . وهو مقال يعبر عن وجهة نظر استعمارية عنصرية ومنحازة تماما ضد الدول العربية . وكاتب هذا المقال مؤرخ علاقات دولية ومتخصص فى العلاقات بين الدول الغربية والشرق الأوسط ، وله بضع مؤلفات فى هذا الموضوع منها « بريطانيا والخليج الفارسى » و « الغرب والخليج والسعودية » .

ومن وجهة نظر الكاتب فان أسباب الأزمة الحالية تعود الى بداية السبعينات عندما تخلت بريطانيا عن حماية الخليج وهى العملية التى كانت تمارسها على مدى قرن ونصف من الزمان ، فقد كانت هذه الحماية كفيلة بفرض النظام فى المنطقة وحماية الأجانب المقيمين هناك وتأمين الملاحة الى جانب سيطرتها على أطماع الدول الكبرى فى المنطقة مثل ايران والسعودية والعراق . ألم تقف بريطانيا العظمى فى وجه اطماع ايران الاقليمية فى البحرين ؟ ألم تكن هى التى تصدت للسعودية ومنعتها من قلب نظام الحكم فى ابوظبى وسلطنة عمان ؟ ألم تقم أيضا بمحاربة ادعاءات العراق واطماعها فى الكويت عام ١٩٦١ ؟ كما يعود الفضل لبريطانيا العظمى فى الحفاظ على مصالح ومكاسب شركات البترول الغربية وتوفير جو من الامان الكافى لممارسة وتطوير انشطتها فى الخليج .. ماذا حدث بعد ذلك ؟ رحل البريطانيون عن الخليج وبدأ الحلفاء الغربيون فى البحث عن قوى اقليمية لرعاية مصالحهم هناك ، وتم اختيار ايران والسعودية للقيام

بهذا الدور وكانت الحكومات الغربية مقتنعة بأن نوايا دول الخليج طيبة وان البترول سيستمر فى التدفق والوصول اليها باسعار معقولة ، فماذا كانت النتيجة . بدأت هذه الدول تناور من اجل رفع الأسعار ، والغت امتيازات الشركات البترولية واممت ممتلكاتها ، بل هددت هذه الدول بفرض الحظر على البترول . وقد تصرفت الحكومات الغربية بجبن شديد فى مواجهة هذه التهديدات ورضخت لارادة هؤلاء الاثرياء الجدد الذين شجعهم هذا الجبن على المزيد من المبالغات .

وقد ضاعف من الاثار السيئة لهذه السياسة الغربية الغبية قيام بعض الدول الغربية ببيع كميات كبيرة من الاسلحة المتطورة والطائرات المقاتلة لدول الخليج ، ولم تكلف هذه الدول خاطرها بالسؤال عن الاسباب الحقيقية وراء هذا النهم لحيازة أدوات الموت الحديثة . بل ان فرنسا عقدت مع النظام البعثى العراقى اتفاقيات لتزويده بالاسلحة المتطورة مقابل الحصول على البترول العراقى .

وعندما اندلعت الثورة الايرانية الاسلامية قلبت موازين الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة التى كانت ترتكز على دعامتين هما ايران والسعودية . ثم انفجرت الحرب الايرانية العراقية فوقف الغرب الى جانب صدام حسين وراح يملأ ترساناته بأسلحة الدمار من كل لون ، بل ان القوى الغربية قد تجاهلت عامدة أعمال صدام حسين الوحشية وخاصة تجاه الاكراد وتسابقت الى تزويده بالسلاح الذى يهددها به اليوم . ولا غرابة بعد ذلك ان ينظر صدام باحتقار الى الغرب ويشعر بأنه حر يفعل مايشاء بما فى ذلك ابتلاع الكويت .

أوروبا فى مواجهة مسئولياتها :

● ان قرارات مجلس الأمن وتصريحات الزعماء الأوروبيين توحى جميعها بان الهدف الوحيد من الحظر الاقتصادى ونشر القوات فى الخليج هو اجبار العراق على الانسحاب من الكويت . ولكن هل هذا هو الهدف فعلا ؟ فى الواقع ان القضية الاساسية التى تحجب ماعداها من القضايا هى تأمين الاحتياطيات البترولية فى الخليج واستمرار توافرها فى متناول يد الدول الاوروبية وبقية العالم ايضا . حقا ان عودة الكويت واستقلالها أمر بالغ الأهمية لاسباب مبدئية ولكن عودتها ستمنع نظام بغداد من استغلال بترولها وثرواتها لتحقيق اطماعه التوسعية فى العالم العربى ورغبته فى السيطرة على بترول الخليج كله . ان التهديد الحقيقى لأمن الخليج وبتروله يأتى من العراق ، اذن الأمر لايتعلق بانقاذ الكويت من السيطرة العراقية فقط ، وانما يتعلق بالقضاء على التهديد العراقى ذاته . وقد ترددت الاحاديث طويلا حول القوانين الدولية وعدم شرعية الاستيلاء على الأراضى بالقوة وضرورة احترام ميثاق الامم المتحدة والخضوع لقرارات مجلس الأمن . وكل هذا جميل ولكنه لايجدى عندما يكون التعامل مع شخص مثل صدام حسين . ان القانون الدولى وآداب المعاملة بين الدول يقول عنها الكاتب انها مفاهيم غربية لاتفهمها الدول العربية ، كما يتهم الدول الغربية بالقضاء على هيبة القانون فى الشرق الأوسط وذلك عندما عجزت عن فرض احترام حقوقها التى كانت محل خلاف مع الدول العربية ، فهل بعد ذلك ننتظر من صدام احترام القانون الدولى ؟ ان العراق لن يخضعه سوى قوة السلاح . ويجب على الاوروبيين ان يتخذوا المبادرات الكفيلة بوضع حد نهائى وليس وقتيا للاضطرابات التى هزت استقرار المنطقة على مدى حقبتين من الزمان ، ووقف الارتفاع الجنونى فى اسعار البترول . وكذلك يجب ان يذكر الغرب حقيقة هامة جدا هى ان ايران والعراق والسعودية والكويت قد تجاهلت خلافاتها مرات عديدة لتتفق على رفع اسعار البترول الى أرقام فلكية . وقد أكد سلوك هذه الدول فى عامى ٧٠ ـ ٧١ انها لايمكن ان تكون مسئولة عن أمن الاحتياطيات البترولية فى الخليج ، وهى الاحتياطيات التى مازالت تشكل مكاسب ومزايا بالغة الأهمية . وقد تسعى قوى اخرى للاستفادة من هذه المكاسب . فمثلا الاتحاد السوفيتى المشغول حاليا بمشكلاته الداخلية قد يسعى فى المستقبل الى السيطرة على بترول المنطقة . لذلك يجب ان تقوم أوروبا بمسئولية السيطرة على بترول الخليج لأنها تعتبر مؤسسة الصناعة البترولية فى الشرق الأوسط .

مستقبل أمن الخليج : خيار عربى أم دولى ؟

● لقد تحدث وزير الخارجية الامريكية أمام الكونجرس عن اتفاق أمن اقليمى يعمل على حفظ السلام فى الخليج بعد انتهاء الأزمة . ووضح من خلال الزيارات التى قام بها الى العواصم العربية المختلفة انه يفكر فى ضم دولة أو اكثر الى هذا المشروع . بمعنى اخر ان الولايات المتحدة تفكر فى التصرف من وراء واجهة عربية . ولكن هذا المشروع ليس خاليا من العيوب ، فنتائج اتفاقات الأمن التى عقدت فى الشرق الأوسط غير مشجعة على الاطلاق . بالاضافة الى ان الدول العربية معروفة بعدم ثباتها ومشاجراتها المستمرة . أولا ان السعودية وهى أول دولة تفكر فيها الولايات المتحدة وتعتمد على تعاونها معها لن تقبل بوجود « كفار » على أرضها وهى الارض المقدسة ، وهذا الوجود وحده كفيل بهز استقرار المنطقة واستفزاز القوى الاسلامية المتطرفة فى العالم العربى . لذلك يبدو اشتراك السعودية فى حلف أمن اقليمى مع قوى غربية أى مسيحية أمرا غير مأمون الجانب . وحتى لو استطاع السعوديون التغلب على مخاوفهم فهل من مصلحة الولايات المتحدة ان تضمها الى مثل هذا الاتفاق ؟ ولايجب ان ننسى ان السعودية ليست محبوبة من جاراتها فى الجزيرة العربية لان لديها مطامع اقليمية فى اليمن وسلطنة عمان وامارة ابو ظبى فاذا تحالفت واشنطن والرياض رسميا ستخشى دول الجزيرة العربية من نتائج هذا التحالف .

بل يمكننا التنبؤ بأن السعودية ستكف فور انتهاء الازمة عن تمويل العملية العسكرية وستطالب الولايات المتحدة بالخروج من البلاد بنفس السرعة التى جاءت بها .

وقد فكرت الولايات المتحدة فى مصر ايضا كشريك فى الحلف الاقليمى ولكن هذا الاختيار هو ايضا اختيار خاطىء . ان فكرة حلف اقليمى فكرة خاطئة من اساسها . وقد اتجه التفكير الى قوة متعددة الجنسيات تحت اشراف الامم المتحدة كبديل اكثر منطقية . ولكن هذه القضية ستثير فور طرحها موجة واسعة من المعارضة لان تكوين هذه القوة سيصبح مصدرا لجدل لاينتهى فمثلا ستطالب دول مثل الهند وباكستان بلعب دور فى هذه العملية بحجة انهما قوتان اسيويتان كبيرتان ، وتجاوران الخليج . وستطالب دول اخرى كثيرة بنفس الشيء وتقدم اسبابها الخاصة . وستصبح القوة متعددة الجنسيات موضع خلافات ومناورات داخل الجمعية العمومية .

لذلك لايوجد سوى حل واحد لهذه المشكلة هو ان تقوم دول أوروبا الغربية بمهمة حفظ الامن فى الخليج ، نظرا لان مصالح الدول الاوروبية هى التى تتعرض للتهديد فى الخليج اكثر من مصالح الولايات المتحدة ، رغم ان الولايات المتحدة هى التى تتحمل العبء الأكبر فى هذه العملية فى الوقت الحالى . وقد يتردد الامريكيون فى اعطاء هذه المسئولية للاوروبيين خاصة بعد ان بذلوا جهودا كبيرة وبعثوا بقوات كثيرة الى الخليج ومع ذلك ربما يرحبون بالفكرة لان الرأى العام الامريكى مضاد لاى تدخل امريكى أو التزام عسكرى من اى نوع فى اسيا وخاصة الالتزامات ذات المدى غير المحدد .

بالاضافة الى وجود سبب اخر يحث الاوروبيين على اتخاذ هذه المبادرة : وهو احتمال عدم انسجام مصالحهم مع المصالح الامريكية فى المستقبل . وفى الواقع لم تكن هذه المصالح منسجمة فى الماضى ، وكانت الولايات المتحدة تتصرف كخصم اكثر من حليف فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا فكانت تقف الى جانب الدول العربية وايضا ايران فى خلافاتها مع هاتين الدولتين . ورغم ان هذا الجو قد اختلف تماما فى الوقت الحالى الا أن أوروبا لايجب ان تتجاهل دروس الماضى . ان بترول الخليج يعتبر شيئا حيويا وأساسيا بالنسبة لصحة الاقتصاد الاوروبى ، بعكس الولايات المتحدة التى تعتبر هذا البترول مصدرا مريحا للامداد وليس مسألة حياة أو موت .

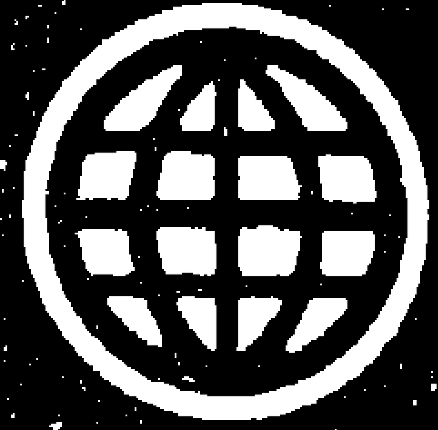
وفى الواقع يوجد هيكل سياسى وعسكرى قائم بالفعل ويمكن فى اطاره وضع نظام للامن فى الخليج : وهو حلف الاطلنطى . ان السلام قد بدأ يسود القارة الاوروبية اخيرا ، والاتحاد السوفيتى وحلفاؤه لديهم من المشاكل السياسية والاقتصادية مايكفى لانشغالهم فى المستقبل .

ويجب التفكير الان فى سبب لوجود حلف الاطلنطى ، ولن يوجد سبب أفضل من الدفاع عن مصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط ، انها مهمة ممكن ان تتم بنجاح تام من خلال قوة بحرية وجوية تساندها قوة مرابطة تتمركز على مقربة . أن القوة البحرية قد سمحت لبريطانيا بالسيطرة على الخليج لمدة قرن ونصف . وهذه القوة البحرية تتميز بكونها بعيدة عن انظار السكان وبذلك تستطيع الانتشار دون ان تشكل عاملا استفزازيا بالنسبة لشعوب المنطقة .

ومما لاشك فيه ان تحقيق هذا المشروع سيتطلب تسهيلات جوية وأرضية ولكن هذه التسهيلات يمكن الحصول عليها بسهولة خاصة بعد القلق الذى اثاره العدوان العراقى على الكويت . ونذكر منذ عشرين عاما ان البحرين والامارات العربية وسلطنة عمان لم تكن مرحبة بتخلى بريطانيا عن مواقعها فى المنطقة ولايوجد مايدعو الى التفكير انها لن تقدم التسهيلات اللازمة لحلف الاطلنطى أو لقوات اوروبا الغربية . ان الدول البترولية الصغيرة ـ رغم أحاديث الوحدة العربية والأخوة تخشى من الدول الكبيرة فى المنطقة وتفضل استضافة قوات غربية عن قوات عربية فى بلادها .

واذا افترضنا ان القوى الغربية ستقدم فعلا على هذه المبادرة ، فيجب فى هذه الحالة ان تمتنع تماما عن بيع الاسلحة الحديثة الى الخليج وان تطرح فكرة نزع سلاح المنطقة تدريجيا . ان القضاء على ترسانات السلاح العراقية سيجعل من حيازة هذه الترسانات أمرا غير مجد . ان هذا السلاح لم يوفر الأمن للدول التى امتلكته خلال الحقبتين الاخيرتين ولن يفعل فى المستقبل . ولو كانت دول الخليج قد تزودت بأنواع الاسلحة التى تلزمها فقط لما حدثت الخسائر الفادحة التى شهدتها المنطقة خلال الصراع العراقى الايرانى ، ولما أقدم العراق على فعلته واصبح قادر على تهديد العالم بهذه الصورة .

وفى مفارقة طريفة جدا يطرح الكاتب فكرة يقول عنها « خطوة أخيرة يجب اجتيازها لتحقيق الامن فى الخليج » وهى تقطيع أوصال العراق ! فالدولة العراقية هى بناء غير طبيعى صنعه البريطانيون لخدمة أغراضهم واستخدموا فيه ثلاث ولايات عثمانية هى بغداد والبصرة والموصل . ان تركيا تطالب بالموصل التى تشتمل على اهم حقول البترول وتشكل موطن اكراد العراق ، هؤلاء الاكراد الذين قاسوا الأهوال على يد النظام العراقى لمدة نصف قرن . ويقترح الكاتب سلخ الجزء الشمالى اى ولاية الموصل القديمة والحاقها بتركيا ، على ان يمنح الاكراد حكما ذاتيا . أما عائدات البترول فى هذه المنطقة فتقسم مناصفة بين الاتراك والاكراد . وهكذا يحرم النظام الصدامى من مصادره المالية التى قد تساعده على تكرار مافعل وفى الواقع ان اقتراح الكاتب هو أبلغ رد على « حقوق العراق التاريخية » فى الكويت !!



شهريات

سبتمبر ١٩٩٠
أكتوبر ١٩٩٠

سبتمبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتى

١٢ : أبرم ووقع وزراء خارجية الحلفاء الأربعة الكبار فى الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا مع وزيرى خارجية دولتى ألمانيا معاهدة (٤ + ٢) التاريخية التى تفسح الطريق أمام الوحدة الألمانية وتعيد السيادة الكاملة للشعب الألمانى على دولة ألمانيا الموحدة .

١٣ . وقع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية بالأحرف الأولى على معاهدة لاقامة علاقات تعاون وحسن جوار بينهما . وتلقت موسكو وعودا من بون بالحصول على ٩.٥ مليار دولار مقابل موافقة موسكو على توحيد ألمانيا .

١٤ . استقبل الرئيس السوفيتى جورباتشوف وزيرى المالية والعلوم الاسرائيليين لبحث مسائل تتعلق بالمصالح المتبادلة .

١٥ . اعلن وزير الدفاع السوفيتى أنه لن يدعى عسكريون عراقيون جدد لتلقى التدريب فى الاتحاد السوفيتى .

١٧ : اتفق الاتحاد السوفيتى والمملكة العربية السعودية على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

٢٠ . أصدر برلمان جمهورية روسيا قرارا بأغلبية ساحقة يطالب الحكومة السوفيتية برئاسة ريجكوف بالاستقالة .

٢٤ : وافق مجلس السوفييت الأعلى على قانون يقر تحويل الاقتصاد السوفيتى الى نظام السوق الحرة كما وافق على منح الرئيس السوفيتى جورباتشوف سلطات جديدة لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وحفظ الأمن فى البلاد .

٢٦ : وافق البرلمان السوفيتى على مشروع قانون يقضى بتخفيف القيود الصارمة التى فرضت على الأنشطة الدينية فى البيوت والمدارس .

٣٠ : اعلن وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتى واسرائيل فى الأمم المتحدة بنيويورك اقامة علاقات قنصلية بين البلدين .

اثيوبيا :

٦ : تعهد الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ميريام بدعم بلاده لدول الخليج فى مواجهة التهديدات العراقية .

اسبانيا :

٢٥ . اعلنت اسبانيا وايطاليا اقتراحا بتشكيل منظمة جديدة تختص بمسائل الأمن فى الشرق الأوسط على غرار منظمة مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا .

اسرائيل .

٣ : كشف مسئول اسرائيلى النقاب عن ان الهجرة اليهودية لاسرائيل بلغت فى شهر اغسطس ١٩٩٠ أعلى مستوى لها منذ انشاء اسرائيل جديدة وصلها ١٨٨٢٤ مهاجرا من بينهم ١٧٤٨٤ من الاتحاد السوفيتى ويصبح عدد المهاجرين منذ بداية العام ٩٣٧٦٠ مهاجرا .

٤ : أصدرت هيئة الاذاعة والتليفزيون الاسرائيلية تعليمات باستخدام الأسماء العبرية بدلا من العربية للمدن والقرى الفلسطينية فى الأراضى المحتلة والمناطق العربية داخل اسرائيل .

٦ : اعلن ديفيد ليفى وزير الخارجية ان الولايات الأمريكية وافقت على تزويد اسرائيل بصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ و١٥ طائرة من طراز اف ١٥ المقاتلة وطائرات هليوكبتر مقابل الأسلحة الأمريكية للسعودية .

٢٣ : صرح عدد من كبار المسئولين الاسرائيليين بان مكاسب اسرائيل الحالية من ازمة الخليج تفوق أية خسائر محتملة يمكن ان تحدث لها فى المستقبل .

٢٧ . اعلن ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى ان اسرائيل ليست مستعدة للتخلى عن سياستها الاستيطانية فى الأراضى المحتلة أو عن الأراضى التى تحت سيطرتها .

: استدعت اسرائيل ٥٥ الف جندى احتياطى بقواتها الجوية لزيادة التعزيز العسكرى بسبب تهديد صدام حسين بضربها .

المانيا الشرقية :

٢ : صرح متحدث حكومى فى برلين الشرقية بأن القوات العراقية قامت باعتقال سفير المانيا الشرقية فى الكويت المحتلة ونقله الى بغداد عقب خروجه من مقر سفارة بلاده بحثا عن الطعام لدى سفارة ألمانيا الغربية .

١٢ : أعلن وزير دفاع المانيا الشرقية ان ملفات المخابرات العسكرية الألمانية الشرقية قد أعدمت وأن ادارة التجسس العسكرى قد اغلقت فى ٣١ مارس الماضى .

١٥ : اعربت الشرطة الجنائية المركزية فى المانيا الشرقية عن شكوكها فى ان السفارة العراقية فى برلين الشرقية تقوم بتخزين الأسلحة والذخائر .

٢٤ : انسحبت المانيا الشرقية من حلف وارسو .

المانيا الغربية :

١١ : اصدرت وزارة المالية بالمانيا الغربية بيانا ذكرت فيه انها ستدفع للاتحاد السوفيتى مبلغ ١٢ مليار مارك (٧.٥ مليار دولار) لتغطية نفقات عملية انسحاب القوات السوفيتية من المانيا الشرقية على مدى السنوات الأربع القادمة) .

١٤ : اعلنت حكومة بون انها زودت واشنطن بقائمة سفن تجارية يمكن استخدامها

في نقل القوات الأمريكية الى الخليج وتضم عشرات السفن .

١٥ : قررت المانيا الغربية تقديم مليارى دولار للمساهمة في نفقات القوات الأمريكية في الخليج ومساعدة الدول المتضررة وهي مصر والأردن وتركيا .

١٨ : اعلن المستشار هلموت كول والرئيس الفرنسي ميتران تصميمهما على العمل معا لخلق اتحاد كونفيدرالى في اوروبا .

١٩ : دعت الحكومة الألمانية الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بجزء من قواتها على الأراضى الألمانية موضحة أن لذلك أهمية خاصة بالنسبة لحلف الأطلنطي .

٢٥ : وافقت حكومة بون على الافراج عن مليون مارك لمصر كمساعدات عاجلة .

٢٩ : أصدرت المحكمة الدستورية في المانيا الغربية حكما بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى ستجرى على أساسه اول انتخابات برلمانية في تاريخ المانيا الموحدة في الثاني من ديسمبر القادم .

ايران :

١٠ : وافقت ايران على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق بناء على طلب قدمه طارق عزيز وزير الخارجية العراقي اثناء زيارة قام بها لايران .

١٢ : زار السفير منير زهران مدير ادارة المنظمات الدولية بالخارجية المصرية طهران في اول زيارة من نوعها منذ عام ١٩٧٩ لتقديم التعازى في وفاة الامام القمي احد كبار رجال الدين الايرانيين .

١٥ : طالب مجلس الأمن القومي الايراني العراق بسحب قواته من الكويت واكد التزام ايران بتطبيق العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

٢٢ : زار الرئيس السورى حافظ الاسد ايران وهي الأولى منذ قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ .

٢٣ : أعلن التليفزيون الايراني ان ايران حصلت على عدد من القاذفات السوفيتية المتقدمة الصنع من طراز ميج ٢٩ بمقتضى اتفاق تم توقيعه بين البلدين .

٢٥ : اتفقت ايران وسوريا على اقامة نظام أمن جماعي يضم دول المنطقة لحماية الأمن في الخليج .

٢٧ : اعلنت ايران رسميا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا .

٣٠ : قررت ايران وموريتانيا استئناف علاقاتهما الدبلوماسية .

ايطاليا :

٧ : قرر وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية في اجتماعهم بروما تقديم مساعدات عاجلة ومتوسطة الاجل لكل من مصر وتركيا والأردن التى أضيرت اقتصاديا من ازمة الخليج وتصل الى ٩.٣ مليار دولار .

١٣ : أدان البرلمان الأوروبي الغزو العراقي للكويت وحجز الرعايا الاجانب كرهائن واعرب عن تضامنه مع الكويت .

: قررت الحكومة الايطالية تقديم ١٥٠ مليون دولار لمصر والأردن وتركيا تعويضا لها عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج .

١٤ : أعلنت الحكومة الايطالية انها سترسل سفنا وطائرات مقاتلة للخليج لتعزيز وجودها العسكرى في المنطقة .

١٦ : قررت ايطاليا طرد الملحق العسكرى العراقي بالسفارة العراقية في روما كما حظرت على جميع الدبلوماسيين العراقيين بايطاليا مغادرة روما الا باذن مسبق .

٢١ : اعلنت وزارة الخارجية الايطالية ان حكومة ايطاليا ستقدم لمصر خلال العام المالى الحالى منحة تقدر بحوالى ١٥٠ مليون دولار امريكي بسبب الأضرار التى لحقت بمصر بسبب ازمة الخليج .

٢٢ : تلقى وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة وثيقة من وزير الخارجية الايطالي تتضمن مقترحات بصياغة خطة جديدة تمنح المجموعة الأوروبية دورا فعالا في حماية السلم والأمن الدوليين .

باكستان :

٢٠ : اكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس اركان الجيش الباكستاني ان القوات المسلحة الباكستانية لا تعتزم السيطرة على الحكم في البلاد او اعاقة الانتخابات العامة واكد رفض الجيش التدخل في الشئون السياسية .

البحرين :

٢٨ : أعلن في نيويورك عن قيام علاقات دبلوماسية بين البحرين والاتحاد السوفيتي وتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى السفراء (جاء ذلك في بيان مشترك عن اجتماع وزيرى خارجية البلدين) .

البرازيل :

٢٢ : قررت البرازيل بيع ١٠ آلاف صاروخ أرض أرض قصير المدى للسعودية بمبلغ ٧٠ مليون دولار .

بلجيكا :

٢١ : قررت المجموعة الأوروبية منح مصر مساعدات غذائية قيمتها ١٠.٥ مليون دولار .

بلغاريا :

٢٥ : أعاد المؤتمر العام للحزب الاشتراكي الحاكم « الحزب الشيوعي سابقا » الكسندر ليلوف زعيما للحزب بعد يوم واحد فقط من تقديمه استقالته . كما انتخب المؤتمر هيئة رئاسية جديدة للحزب ومجلسا أعلى مكونا من ١٥٠ عضوا .

: قرر الحزب الاشتراكي تغيير شعاره ورمزه التقليدى ليكون وردة حمراء انيقة بدلا من النجمة الحمراء .

بولندا :

٢٢ : وافق البرلمان البولندى على اجراء انتخابات رئاسية في البلاد في ديسمبر القادم وحل مجلسيه النواب والشيوخ في مارس القادم لتمهيد الطريق امام اجراء انتخابات عامة حرة جديدة .

٢٥ : قررت بولندا ارسال قوات غير هجومية لدعم العمليات العسكرية في الخليج .

تركيا :

٤ : ٥ قررت الحكومة التركية التقدم بطلب الى البرلمان التركي بمنحها حق ارسال قوات عسكرية الى الخارج او استقدام قوات اجنبية للبلاد اذا اقتضت الضرورة ووافق البرلمان على الطلب واحتفظ لنفسه بحق اعلان الحرب .

٥ : ذكرت مصادر الخارجية التركية ان تركيا عززت دفاعاتها بالقرب من العراق بمزيد من القوات والصواريخ ارض - جو .

١٥ : وصلت الى تركيا طائرتا استطلاع امريكيتان من طراز اواكس للمشاركة في المحليات المراقبة بقطاع التركية العراقية .

١٦ : قررت تركيا مد فترة السماح بوجود طائرة (اف ١١١) الأمريكية في قاعدة انجليرك التركية الى أجل غير مسمى .

١٨ : قررت الحكومة التركية مد العمل باتفاق الدفاع والتعاون الاقتصادى المشترك مع الولايات المتحدة حتى ديسمبر من العام القادم .

تشاد :

٣ : ذكرت مصادر دبلوماسية في نجامينا أن تشاد وليبيا قد أحالتا النزاع بينهما على الحدود الى محكمة العدل الدولية .

تشيكوسلوفاكيا :

٢٥ : قررت تشيكوسلوفاكيا ارسال قوات غير هجومية لدعم العمليات العسكرية في الخليج .

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ان العاصمة التشكية براغ ستصبح محطة لعبور المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل والأراضى المحتلة .

تونس :

٣ : أعلن الشاذلي القليبي - تونسي الجنسية - استقالته من منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية .

١١ أعلنت تونس عدم التزامها بقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الامانة العامة للجامعة بكافة اداراتها واجهزتها من تونس الى مقرها الدائم بالقاهرة .

٢٤ استأنفت تونس وايران العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة استمرت ثلاث سنوات .

الجزائر :

٢ : تمت الموافقة على حزب التجمع العربى الاسلامى ليصبح حزب المعارضة السابع والعشرين فى الجزائر .

٣ : صرح وزير خارجية الجزائر ان وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربى وافقوا على مقترحات تساعد على حل أزمة الخليج ترفض استخدام القوة وتطالب بالحفاظ على الشرعية الدولية .

٩ عقدت فى مدينة جانيت بجنوب الجزائر قمة رباعية شارك فيها الرؤساء الجزائرى الشاذلى بن جديد والليبى معمر القذافى والمالى موسى تراورى والنيجرى على سايبو لوضع تصور مشترك لتنمية المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الأربعة فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية . كما بحثوا مشكلة قبائل الطوارق المنتشرة فى الشمال الأفريقى بين الدول الأربع .

١٨ : وافق الرئيس الجزائرى بن جديد على مطالب احزاب المعارضة بتعديل قانون الانتخابات قبل اجراء أول انتخابات حرة بالجزائر والتى من المقرر ان تتم فى الربع الأول من العام القادم .

٢١ : أعلن مولود حمروش رئيس وزراء الجزائر ان بلاده ستعمل بنظام الاقتصاد الحر مع بداية العام الجديد .

٢٧ : عاد الرئيس الجزائرى الأسبق احمد بن بيللا الى الجزائر بعد ٩ سنوات امضاها فى المنفى وطالب باستقالة الحكومة الجزائرية وتشكيل حكومة انتقالية وطنية تعد للانتخابات العامة المبكرة فى نهاية مارس ١٩٩١ .

الجماهيرية العربية الليبية :

١ : أعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية مبادرة سلمية جديدة لحل الأزمة فى الخليج تقوم على انسحاب العراق من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة واحلال قوات عربية وأممية مكانها .

: وقع العقيد القذافى والفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان القرار التنظيمى الأساسى للأمانة العامة للتكامل العربى الليبى السودانى .

٢ : أعلن العقيد معمر القذافى ان ليبيا لن تحظر ارسال المواد الغذائية للعراق فى اطار العقوبات الدولية ضد العراق .

١١ : أعلن العقيد معمر القذافى ان الطوارق الذين يتسببون فى وقوع مشاكل بين كل من ليبيا والجزائر ومالى والنيجر هم من أصل ليبى وناشدهم العودة للوطن الام ليبيا وتشكيل مؤتمرات شعبية على الطريقة السائدة فى ليبيا لتقرير مصيرهم حتى يتجاوزوا محنتهم الحالية .

١٣ : اكد مصدر مسئول فى ليبيا حرص بلاده على الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كافة الدول الأفريقية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية مشيرا الى ان ليبيا لم ولن تقدم أى دعم أو مساندة لأى عمل يهدف الى الأضرار بأمن هذه الدول او النيل من سيادتها ، كما نفى اشتراك ليبيا فى محاولة اثارة تمرد فى مالى .

١٧ دعا ابراهيم الجزار عضو المؤتمر الشعبى الليبى الى القيام بعمليات انتحارية ضد القوات الامريكية فى السعودية والخليج على غرار ما حدث للمارينز فى لبنان .

جمهورية مصر العربية :

١ اكد مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية التى عقدت بالقاهرة بناء على طلب مصر - اكد تمسكه بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية اليها .

٤ : غادرت القاهرة الى دولة الامارات العربية المتحدة القوات المصرية التى تقرر ارسالها لدعم القدرات الدفاعية هناك فى اطار التعاون العربى وتحت المظلة العربية .

٦ قدمت المجموعة الأردنية مساعدات قيمتها ١٠ ملايين دولار لاغاثة المصريين العائدين من الكويت والعراق .

٨ اعلن الرئيس حسنى مبارك ان مصر تعتزم مساعدة المملكة العربية السعودية بكافة الوسائل وتنوى ارسال قوات أخرى اليها قريبا .

استقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وجان بيير شيفينمان وزير الدفاع الفرنسى لبحث التطورات فى الخليج .

١٠ قرر مجلس جامعة الدول العربية فى ختام دورته الطارئة بالقاهرة الاعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من تاريخ صدور القرار وتكليف الأمين العام بالنيابة بابلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة والتنسيق مع دولة المقر (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة اداراتها وأجهزتها الملحقة الى القاهرة فى موعد اقصاه ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ على أن تمدد مهلة النقل استثناء لبعض الادارات لفترة اضافية لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٣ : سمحت السلطات المصرية لأسر المواطنين العراقيين العاملين بالقنصلية العراقية بالقاهرة بالسفر الى بغداد عن طريق عمان .

: استقبل الرئيس حسنى مبارك العقيد مصطفى الخروبى عضو مجلس قيادة الثورة الليبية .

: أعلن انطونيوس كاداليس وزير خارجية الأرجنتين الزائر ان الرئيس الارجنتينى كارلوس منعم قرر وقف كل أشكال التعاون التكنولوجى فى مجال السلاح وانتاج الصواريخ مع العراق وذلك منذ عام واكد امل بلاده فى توثيق التعاون مع مصر فى المجال التكنولوجى .

١٤ : تقرر منع العراقيين والكويتيين من دخول مصر الا بعد الحصول على تأشيرة دخول مسبقة وعدم السماح للفلسطينيين الذين لا يحملون وثيقة سفر مصرية بالدخول. أما من يحملون وثيقة سفر مصرية فيشترط وجود تأشيرة مسبقة .

اكد متحدث باسم وزارة الخارجية ان العاملين بالسفارة العراقية بالقاهرة مسموح لهم بالسفر دون عوائق اذا رغبوا فى ذلك .

١٥ : ادانت مصر بشدة انتهاك القوات العراقية فى الكويت لحرمة سفارة فرنسا وغيرها من السفارات الغربية .

١٨ : انتخبت مصر نائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة .

: قرر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التقدم بشكوى الى المنظمات الدولية المعنية ضد الحكومة العراقية لاجبارها العمال المصريين فى العراق على التطوع فى الجيش العراقى .

٢١ : قررت مصر اغلاق مكتب الملحق العسكرى العراقى بالقاهرة وطلبت من اعضائه مغادرة البلاد خلال أسبوع كما قررت الحكومة المصرية اعتبار عضوين دبلوماسيين بالسفارة العراقية غير مرغوب فيهما وطلبت مغادرتهما فى نفس الفترة .

٢٢ : جرت فى القاهرة مباحثات عسكرية ليبية لتدعيم التعاون العسكرى بين البلدين .

: صرح السفير الفرنسى بالقاهرة ان الرئيس الفرنسى ميتران وجه رسالة للرئيس مبارك تتضمن مساعدات

اقتصادية عاجلة لدعم الاقتصاد المصرى ويبلغ حجم المساعدات الفرنسية المنفردة ٥٠٠ مليون دولار بجانب المساعدات الغذائية والمنح الفنية والثقافية ومساهمة فرنسا بـ ٢٠ من البرنامج الاوروبى للمساعدات

٢٥ تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد ١٦ سفيرا جديدا بالقاهرة .

٢٦ دعا الرئيس مبارك الناخبين على الاستفتاء على حل مجلس الشعب يوم ١١ اكتوبر المقبل واصدر قرارا بايقاف جلسات المجلس كما اعلن العودة الى نظام الانتخاب الفردى تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا .

٢٧ . اعلن الرئيس حسنى مبارك ان هناك ١٤ الف مقاتل مصرى فى السعودية .

٢٩ تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على الاطار العام لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المقدم من الحكومة المصرية .

٣٠ : وقعت مصر الاعلان العالمى لحماية حقوق الطفل .

جنوب افريقيا :

٢٥ . فرضت السلطات فى جنوب افريقيا حظر التجول على سبع مناطق يسكنها ملايين من السود وذلك فى محاولة للحد من موجة العنف الدامية التى اجتاحت البلاد .

٢٦ . فرضت سلطات جنوب افريقيا نظام حظر التجول الى أجل غير مسمى خلال الليل على مدينة سويتو والمدن المحيطة بها بمدينة جوهانسبرج التى يسكنها الافارقة فى محاولة لوقف أعمال العنف الطائفى فى هذه المدن .

جيبوتى .

٢٨ : شنت جماعات ارهابية يعتقد انها مؤيدة للعراق هجوما ارهابيا بالقنابل على مقهيين يرتادهما الجنود الفرنسيون وأفراد الجالية الفرنسية فى جيبوتى .

السنغال :

٥ . اعلن الرئيس السنغالى عبده ضيوف ان بلاده سترسل قوات عسكرية الى الخليج لدعم القوات الدولية المنتشرة هناك .

السودان :

٣ . ذكرت مصادر عسكرية سودانية ان العراق نصب صواريخ سكود بى فى شرق السودان كما ان هناك حوالى سبعة آلاف جندى عراقى .

٥ : نفى سفير السودان فى مصر ما نشر عن وجود قوات وصواريخ وطائرات عراقية فى السودان واكد أن بلاده لا تسمح بأن تكون قاعدة كعمليات عسكرية ضد طرف اخر .

١٣ اشاد السيد أحمد عبدالرحمن المهدى امام الانصار بالسودان بالدور المصرى وبالتحرك القيادى البناء الذى بادر به الرئيس حسنى مبارك منذ تفجرت ازمة الخليج مما سيكون له آثر حاسم فى تلافى الأحداث بما لا تحمد عقباه .

١٥ . حذر صندوق النقد الدولى السودان من انه سيتم طرده من الصندوق ما لم يدفع ديونه المتأخرة منذ عام ١٩٨٤ والبالغة ١.٣ مليار دولار .

١٦ . أعلن حزبا الاتحاد الديمقراطى والأمة والقوى الوطنية فى السودان تأييدهم لسياسة الرئيس حسنى مبارك فى الخليج .

١٨ اكد السودان التزامه بقرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٩٨٣ الصادر بالاجماع والذى اعلن عن عودة الامانة العامة للجامعة العربية للقاهرة .

٢٢ : اكدت وكالة رويتر وقوع محاولة انقلاب ضد النظام العسكرى الحاكم فى السودان قام بها صغار الضباط فى الجيش السودانى .

٢٥ . عرض متمردو السودان ارسال قوات الى السعودية .

سوريا .

١٠ . اعلنت الحكومة السورية انها سترسل قوات اضافية الى السعودية بناء على طلبها كما انها ارسلت قوات الى الامارات العربية المتحدة .

١٣ زار دمشق وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر لتنسيق الجهود للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت .

: وافقت سوريا على ارسال كتيبة مدرعة للانضمام الى القوات الموجودة فى السعودية .

١٨ . قررت المجموعة الأوروبية الغاء قرار تجميد بروتوكول مالى بمبلغ ١٤٦ مليون وحدة نقدية اوروبية لصالح سوريا .

٢٥ : اعلن الرئيس السورى حافظ الأسد انه اتفق مع القادة الايرانيين على ضرورة ازالة العدوان العراقى عن الكويت وازالة الوجود الغربى العسكرى عن المنطقة .

السويد :

٣٠ : أعلنت السويد الغاء جميع القيود المفروضة على المهاجرين من اليهود السوفييت العابرين الى اسرائيل .

الصومال :

٢ . اذيع فى مقديشيو ان الرئيس الصومالى محمد سيادبرى أقال وزارة محمد على سمنتر بكاملها بعد أن اخذ على الحكومة عجزها فى حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية . وتم تعيين محمود عواد المدر وهو من أبناء الشمال رئيسا للوزراء وكلفه بتشكيل الوزارة .

١٨ . وعد الرئيس الصومالى محمد سيادبرى باجراء الانتخابات التشريعية الحرة فى فبراير القادم على ان يسبقها استفتاء خلال شهر اكتوبر القادم حول التعددية الحزبية .

الصين .

١ طالبت الصين والاتحاد السوفيتى بضرورة استخدام الطرق والوسائل السلمية لانهاء ازمة الخليج وايجاد تسوية عربية للأزمة اعلن ذلك عقب محادثات وزيرى خارجية البلدين فى بكين .

٥ : صرح وزير خارجية الصين ان بلاده لن تشارك فى عملية عسكرية بالخليج ولكنها مستعدة لمساعدة دول الخليج فى تعزيز قواتها الدفاعية

العراق :

١ : غادرت العراق اول مجموعة من النساء والأطفال الغربيين المحتجزين .

٣ : طالب العراق الدول التى لها العديد من الرعايا فى العراق باتخاذ اجراءات عاجلة لضمان وصول الامدادات الغذائية للعراق مهددا بأنه لن يكون مسئولا عما سيحدث لهم من جراء نقص الغذاء .

: صرح متحدث عراقى بأن العراق لن يسمح للطائرات الأجنبية بالهبوط فى العراق ما لم ترفع القيود المفروضة على شركة الخطوط الجوية العراقية بمقتضى قرار العقوبات الذى اصدرته الأمم المتحدة .

: كشفت صحيفة « دويرازيل » البرازيلية النقاب عن وجود اتفاق سرى بين العراق والبرازيل استطاع العراق بمقتضاه تطوير اسلحة نووية لديه .

٥ : دعا الرئيس العراقى صدام حسين مجددا الى شن حرب مقدسة ضد القوات الأمريكية فى المملكة العربية السعودية .

: زار طارق عزيز وزير الخارجية العراقى موسكو كما توجه طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء الى بكين لاجراء محادثات مع الزعماء السوفييت والصينيين حول التطورات فى الخليج .

: وصل الى بغداد الملك حسين عاهل الاردن لاطلاع الرئيس العراقى صدام حسين على نتائج جولته التى شملت تسع دول عربية وأوروبية فى محاولة لايجاد حل لأزمة الخليج .

٦: امرت وزارة الدفاع العراقية باستدعاء الآلاف من جنود ضباط الاحتياط العراقيين الى وحداتهم .

٧ : طلب وزير العدل العراقى من المحاكم العراقية البدء فى تنفيذ قانون على الأجانب الذين يحاولون مغادرة البلاد دون الحصول على تأشيرات خروج ويقضى بفرض عقوبة السجن مدى الحياة ومصادرة جميع الممتلكات والعقارات للمخالفين .

١٠ - ١١ عرض الرئيس العراقى منح النفط مجانا لمن تريد من دول العالم الثالث ورفضت العرض معظم دول العالم .

١١ : كشف تقرير للخارجية الأمريكية ان عددا من الدول والشركات الشرقية والغربية عقدت صفقات تجارية مع العراق فى تحد لقرارات الحظر الاقتصادى التى فرضتها الأمم المتحدة .

١٢ : اكدت وزارة الدفاع الأمريكية تزايد النشاط العسكرى العراقى على الحدود السورية والتركية .

: اعلنت الحكومة العراقية رسميا موافقتها على السماح للأمريكيين من اصل عربى بمغادرة الكويت والعراق

١٣ : وافق مجلس الأمن على ارسال اغذية للعراق لتوزيعها تحت اشراف دولى على الرعايا الأجانب المحصورين فى العراق والكويت والمحتاجين من المدنيين فيهما ولكن العراق اعلن انه لن يسمح لأى جهة بتجاوز سلطاته والأشراف على تسليم وتوزيع الأغذية داخل اراضيه او داخل الكويت .

١٥ : بدأ العراق توزيع الخبز بالبطاقات بمعدل ثلاثة ارغفة للفرد فى اليوم

: امر الرئيس العراقى صدام حسين باطلاق سراح المواطنين الفرنسيين المحتجزين لدى العراق من المرضى والمسنين

١٦ : ادان مجلس الأمن الدولى بالاجماع اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الأجنبية فى الكويت المحتلة وهدد العراق باتخاذ اجراءات عقابية اخرى ردا على الانتهاك العراقى لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى .

١٧ : اوقفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعداتها الفنية للعراق ردا على غزوه للكويت .

١٨ : قرر مجلس الثورة العراقى احالة سعود شاكر عضو المجلس الى التقاعد بسبب ماوصفه بظروفه الصحية .

: رفض العراق رسميا زيارة مبعوث من الأمم المتحدة لتقييم حجم المساعدات الانسانية التى تحتاجها شعوب منطقة الخليج والرعايا الأجانب الموجودون فى العراق والكويت .

١٩ : أعلن البنتاجون ان العراق عزز قواته العسكرية فى الكويت وفى الجزء الجنوبى من اراضيها قرب الحدود العراقية الكويتية وان عدد القوات زاد الى ٣٦٠ الف جندى بزيادة تبلغ حوالى ٩٥ الفا تعززها ٢٨٠٠ دبابة و ١٨٠٠ مصفحة ومدرعة و ١٥٤٠ مدفعا .

: قررت حكومة العراق تجميد كل اموال وارصدة وممتلكات الشركات والبنوك الأجنبية الحكومية والخاصة التى تنتمى للدول التى جمدت ارصدة العراق فى الخارج بسبب غزوها للكويت .

٢٠ : اعلن مجلس قيادة الثورة العراقى انه ليست هناك اية فرصة للتراجع بأية صورة عن المعركة وفقا لما وصفه بمبادىء الشرف والايمان والاصرار على تحقيق النصر ونفى البيان ان العراق قد يقبل حلا وسطا فى ازمة الخليج .

: هدد وزير الاعلام العراقى بان بلاده ستدمر حقول ومنشآت البترول فى الخليج اذا تعرضت لهجوم من جانب القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات فى السعودية .

: قرر المجلس الاوليمبى الاسيوى طرد العراق من دورة الألعاب الاوليمبية الاسيوية ومن عضوية المجلس .

٢١ : قررت الحكومة العراقية طرد الملحقين العسكريين لـ ١١ دولة اوروبية فى بغداد وامرت بتقييد حركة اعضاء السفارات بمالا يتجاوز ٤٠ كيلو مترا من مقار سفاراتهم وذلك ردا على قرار دول المجموعة الأوروبية بطرد الملحقين العسكريين العراقيين لديها انتقاما لاقتحام القوات العراقية مكان بعثاتها الدبلوماسية فى الكويت المحتلة .

: اعلن العراق ان طائرتين حربيتين اخترقتا المجال الجوى العراقى لمسافة حوالى ١٠ كم وانهما كانتا قادمتين من جهة السعودية .

٢٢ : قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقف جميع مساعداتها الفنية والتقنية فى المجال النووى للعراق بسبب غزوه دولة الكويت .

٢٣ : هدد الرئيس العراقى صدام حسين بضرب حقول البترول فى منطقة الخليج وضرب اسرائيل اذا تعرضت بلاده للاختناق .

: بدأ نظام الرئيس العراقى صدام حسين حملة واسعة لتوطين العراقيين فى الكويت بعد ان طرد الألوف من سكانها عبر الحدود السعودية الكويتية .

: اعلن العراق سحب الدينار الكويتى من التداول بكل فئاته .

٢٤ : اكد الرئيس العراقى صدام حسين ان العراق سيحارب الف عام للاحتفاظ بالكويت التى هى جزء من العراق ولن يتخلى عنها .

٢٦ : اصدر مجلس الأمن تاسع قرار له منذ غزو العراق للكويت ويقضى بفرض حظر جوى شامل وقطع كل طرق الاتصال الجوى بالطائرات بين العراق ودولة الكويت المحتلة مع العالم الخارجى .

: اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان عدد القوات العراقية فى الكويت وجنوبى العراق ارتفع بشكل حاد ووصل الى ٤٣٠ الف جندى اضافة الى ٣٥٠٠ دبابة و ٢٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ١٧٠٠ قطعة مدفعية كما اتسعت رقعة الانتشار بالنسبة للقوات الميكانيكية .

: حذر الرئيس العراقى صدام حسين الولايات المتحدة من خطر الدخول فى حرب اشد خطورة من حرب فيتنام .

٢٧ : طالب العراق السفارات الاجنبية فى بغداد بتقديم قوائم باسماء الرعايا الاجانب الذين لجأوا الى سفاراتهم هناك والا تعرض الدبلوماسيون لعقوبة الاعدام وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة العراقية فى ٢٦ اغسطس الماضى

: قررت السلطات العراقية التوقف عن بيع الطعام للأجانب اعتبارا من اول اكتوبر القادم

٣٠ : اعلن الرئيس العراقى صدام حسين استعداده لبدء حوار مبكر للسلام وترحيبه المتحفظ بمبادرة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لحل ازمة الخليج

: تراجعت الحكومة العراقية عن تهديداته بتجويع الاجانب فى العراق .

سلطنة عمان :

٣٠ : أعلن عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى ان سلطنة عمان تسعى بكل ما لديها من طاقة وجهد لحل أزمة الخليج وعودة الشرعية الى دولة الكويت الشقيقة . واكد ان حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تسعى دائما الى الا تعمل فى المجال السياسى الضيق وان لا تحد من خياراتها . وقال ان جلالته لا يؤمن بالقطيعة بين العرب ولا يؤمن بالقطيعة بين الدول كمبدأ اساسى .

واكد عبدالعزيز بن محمد الرواس ان الحل العربى لمشكلة الخليج هو فى العراق ، وهو وحده يستطيع ان يأتى بحل عربى ويحافظ على روح هذه الأمة وبقائها وعملها المشترك وان يكون

العراق كما كان دائما عراق التاريخ اى سلسلة الظهر التى لا تسمح بان يصاب هذا الجسم بالشلل .

وقال ان سلطنة عمان عضو فى مجلس التعاون الخليجى وليست فى منأى عن ما يحصل فى المنطقة بل نعتبر انفسنا فى المكان الرئيسى من هذه المشاكل ولكن لسنا طرفا نستخدم لتفتيت الوطن العربى وزعزعة النظام العربى ولا نقبل الا ان نكون دائما بلسما يعافى مشيرا الى جهد السلطنة المساهم فى عودة الحق الى اصحابه .

واشار وزير الاعلام العمانى الى ان الذى يحصل فى الخليج الآن بعد سابقة خطيرة لم يسجل التاريخ المعاصر لها مثيل من قبل مشيرا الى انها مشكلة جديدة ويصعب معالجتها بالعاطفة .

واضاف ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متلاحقة ومتكاتفة وتعمل صفا واحدا لانهاء هذه الازمة مؤكدا فى هذا الصدد ان قيام مجلس التعاون ليس مجرد اتفاق على ورق وليس منظومة عمل فقط .

وعن تواجد الاساطيل الاجنبية فى المنطقة قال ان هذه القوى اتت بهدف واضح ولسبب مباشر اذ دعتها المملكة العربية السعودية الشقيقة لمواجهة خطر محتمل وقد لقيت هذه الدعوة الترحيب والتأييد من مؤتمر القمة العربية فى القاهرة .

وحول نقل الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة واختيار امين عام الجامعة قال عبدالعزيز بن محمد الرواس ان نقل الجامعة جاء من اجماع عربى معربا معاليه فى هذا الصدد عن امله فى ان يتجاوز الرأى العام العربى المستوى التكتيكى الضيق الى العمل الاستراتيجى الاشمل فيتفق العرب على تعيين امين عام بأسرع وقت ممكن يستطيع ان يخلق قناعة عربية سليمة وسلسة ومقبولة تستطيع ان تتعامل مع كل الأطراف العربية . وقال ان مشكلة الكويت لا تلغى قضيتنا الاساسية الأولى وهى قضية فلسطين وهى لا تلغى معاناة الشعب اللبنانى التى دامت اكثلا من ١٥ سنة .

فرنسا :

٦ : ذكرت مصادر دبلوماسية فى باريس ان الحكومة الفرنسية قررت تأجيل تزويد الأردن بالأسلحة بسبب موقف الاردن من الأزمة فى الخليج .

١٥ : حث الرئيس فرانسوا ميتران على توسيع نطاق الحظر المفروض من الأمم المتحدة على العراق ليشمل حركة الطيران . كما اعلن ان فرنسا ستدعم قواتها الجوية فى الخليج بأربعة الاف جندى وطائرات مقاتلة وطائرات استطلاع ومدرعات الى السعودية ، كما اتخذت فرنسا الاجراءات لتشكيل قوة جوية محمولة فى اى لحظة من حاملة الطائرات كليمنصو وحاملة الطائرات فوش وفقا للاحتياجات الطارئة .

: طالب المندوب الفرنسى الدائم فى الأمم المتحدة بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث اقتحام القوات العراقية للسفارات الأجنبية فى الكويت .

: اعلنت دول اتحاد غرب اوروبا موافقتها على توسيع نطاق الحظر ضد العراق بفرض حصار جوى .

: قررت الحقوق الفرنسية سحب اكثر من نصف قواتها الموجودة فى المانيا الغربية خلال العامين او الثلاثة اعوام القادمة .

٢٠ : طلب وفد كردى عراقى برئاسة جلال طالبانى رسميا من فرنسا اخذ قضية الشعب الكردى فى الاعتبار عند عقد اى مؤتمر لحل مشكلات منطقة الشرق الأوسط فى المستقبل .

فلسطين :

٥ : اكد تقرير لوكالة اسوشيتدبرس بمناسبة دخول الانتفاضة الفلسطينية يومها الـ ١٠٠٠ ان الانتفاضة لم تخمد رغم التأثير السلبى لأزمة الخليج عليها .

١١ : اكد هانى الحسن المستشار السياسى للسيد ياسر عرفات تضامن الشعب الفلسطينى مع السعودية ملكا وحكومة وشعبا فى الظروف العصيبة التى تمر بها المنطقة العربية .

١٢ : الح رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية الى رفض المنظمة لقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الجامعة الى القاهرة .

٢٦ : اكد خبراء اسرائيليون ان الهجمات الفلسطينية خارج اسرائيل قد انخفضت بشكل حاد فى العام الماضى وان قادة منظمة التحرير الفلسطينية قد لايعودون لهذا الاسلوب .

فنلندا :

٩ : اتفق الرئيسان الأمريكى جورج بوش والسوفيتى ميخائيل جورباتشوف على ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الشرعية التى كانت تتولى مقاليد السلطة فى البلاد قبل الثانى من اغسطس الماضى واتفقا على تصعيد الضغوط الدولية على الرئيس العراقى صدام حسين لاجباره على سحب قواته من الكويت واكدا على ضرورة ايجاد حل سلمى على اساس انسحاب العراق من الكويت وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بدقة .

قطر :

٤ : ذكرت مصادر فلسطينية ان ٤ من مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية فى قطر طردوا منها فيما وصف بأنه نتيجة لموقف ياسر عرفات رئيس المنظمة من الغزو العراقى للكويت

كمبوديا :

١٠ : اعلن الأمير نورودوم سيهانوك زعيم تحالف الأحزاب الثلاثة المعارضة لحكومة بنوم بنه اعتزاله العمل السياسى لاعتلال صحته .

٢١ : وافق مجلس الأمن الدولى على اطار عمل قدمته الأمم المتحدة من اجل احلال السلام فى كمبوديا .

كندا :

٨ : حقق الحزب الديمقراطى الاشتراكى الجديد الكندى بزعامة (بوباراى) المحامى انتصارا فى الانتخابات باقليم اونتاريو وحصل على ٧٤ مقعدا بينما حصل الحزب الليبرالى الحاكم على ٣٦ مقعدا

١٥ : قررت كندا تخصيص ٧٥ مليون دولار لمساعدة اللاجئين الهاربين من العراق والكويت ، كما اعلن بريان مالرونى رئيس الوزراء ان كندا سترسل سربا اخر من المقاتلات وثلاث قطع بحرية للانضمام الى القوة المتعددة الجنسيات الى جانب ٤٥٠ جنديا .

الكويت :

١ : اعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية نقل مقرها الرئيسى الى القاهرة .

٢ : اكد تقرير لمراسل وكالة اسوشيتدبرس ان حركة المقاومة الكويتية المتمركزة فى السعودية اصبحت تضم الالاف من المتطوعين الكويتيين النازحين الى السعودية منهم اعداد كبيرة من السيدات .

٤ : اعلنت وكالة الانباء العراقية ان العمل بدأ فى انشاء خط انابيب للمياه من العراق الى شمال الكويت بتكلفة ٣٠ مليون دولار .

: رفضت لجنة الاعتمادات بمؤتمر عدم انتشار الاسلحة النووية الدولى المنعقد فى جنيف طلبا تقدم به العراق يدعو فيه الى الغاء المقعد المخصص لوفد الكويت

: اعلن وزير الدفاع الكويتى الشيخ نواف الصباح ان قوات كويتية بدأت مناورات عسكرية مع قوات عربية واسلامية .

٥ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان شركة ماكدونال دوجلاس الأمريكية تلقت

١٤٥،٤ مليون دولار كدفعة اولى لتمويل برنامج لانتاج ٤٠ مقاتلة (اف ١٨) طلبتها الكويت قبل الاحتلال وقيمة العقد ١،٢ مليار دولار .

١١ : كشف مسئول كويتي في دبي عن ان القوات العراقية استولت على نحو ١١ مليار دولار خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى من دخول الكويت كما اذاعت السفارة الكويتية بلاهاي قائمة طويلة من ٢٦ بندا تضمنت الممتلكات التي استولى عليها الجيش العراقي في الكويت وقالت انها تعتزم تقديمها الى محكمة العدل الدولية للحصول على تعويضات عن هذه المسروقات .

: قررت حكومتا بنجلاديش واليونان غلق سفارتيهما وسحب دبلوماسييها من الكويت بسبب سوء الأحوال المعيشية فيها دون ان يعني ذلك الاعتراف بضم الكويت .

١٢ : غادر السفير سعيد رفعت سفير مصر في الكويت مقر السفارة المصرية بالعاصمة الكويتية وتوجه الى مقر السفارة المصرية ببغداد بسبب سوء الأحوال بالسفارة المصرية بالكويت نتيجة لقطع المياه والكهرباء عنها وعدم القدرة على توفير الغذاء .

: شنت قوات الاحتلال العراقي في الكويت حملة ارهاب منظمة ومنتظمة ضد عناصر المقاومة الوطنية الكويتية التي بدا نشاطها يظهر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وضد الرعايا الأجانب في الكويت .

١٤ : اقتحمت القوات العراقية مقري سفارتي فرنسا وكندا في الكويت لاجبار دبلوماسييها على اخلائهما وقاموا باحتجاز الملحق العسكري الفرنسي لعدة ساعات واعتقال ٣ من الرعايا الفرنسيين والقنصل الكندي .

١٦ : قامت قوات الاحتلال العراقي بفتح الحدود الكويتية مع المملكة العربية السعودية لأول مرة منذ الغزو العراقي للكويت وحثت افراد الشعب الكويتي على الخروج من بلادهم الى السعودية

: عين علي حسن المجيد وزير الادارة المحلية العراقي محافظا للكويت .

١٧ : عين عبدالحميد العوضي رئيس الوفد الكويتي للمؤتمر السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية احد النواب الثمانية لرئيس المؤتمر رغم احتجاج العراق .

١٨ : قدمت الحكومة الكويتية مذكرتين الى الجامعة العربية ضد العراق بسبب سوء المعاملة الكويتيين والاجراءات التعسفية الهادفة الى دفع المواطنين الكويتيين الى ترك الوطن وتفريغ الكويت وطمس هويتها العربية .

: احتجزت السلطات العراقية المحتلة سفير بنجلاديش لدى الكويت وبعض الدبلوماسيين العاملين معه ورفضت السماح لهم او لعائلاتهم بالخروج الى الأردن لعودتهم الى بلادهم .

: اعلنت الهند ان العراق وافق على السماح للدبلوماسيين بالسفارة الهندية في بغداد وموظفين بالصليب الأحمر الهندي بالاشراف على توزيع الأغذية والأدوية التي ارسلتها لرعاياها في الكويت والعراق .

٢١ : اعلن حزب كردستان الديمقراطي العراقي ان العراق قام بتوطين الفي عائلة تضم ٩ الاف شخص في الكويت بعد تفريغها من الاف الكويتين

٢٣ : كشفت مصادر كويتية رفيعة المستوى أن التعويضات الكويتية التي ستتم المطالبة بها من العراق ستتجاوز ٢٠ مليار دولار تزداد مع استمرار الاحتلال .

٢٧ : اعلن امير الكويت الغاء فوائد الديون الكويتية المستحقة على الدول النامية وذلك في خطابه أمام الأمم المتحدة

: امهلت سلطات الاحتلال العراقية الكويتيين حتى اخر شهر اكتوبر القادم لتغيير هوياتهم الكويتية بهويات شخصية عراقية .

لبنان :

٢ : انفجرت سيارة ملغومة في مدينة صور بجنوب لبنان مما اسفر عن مصرع اربعة من ميليشيا حركة امل الشيوعية الموالية لسوريا .

٥ . قال اقتصاديون لبنانيون ان لبنان يخسر حوالي ١،٥ مليار دولار سنويا بسبب عودة العمالة اللبنانية من الكويت والعراق . وان متوسط دخل الفرد انخفض من ١١٥٠ دولار في عام ١٩٨٧ الى ٨٠٠ دولار هذا العام .

١٥ : تجددت الاشتباكات المدفعية والصاروخية العنيفة بين قوات العماد ميشيل عون وميليشيا القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع على جميع محاور القتال بين مواقع الطرفين في بيروت الشرقية .

: استمر الاضراب العام والشامل في مدينة صيدا احتجاجا على المعارك بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتلي جماعة ابو نضال المنشقة عليها والتي امتدت لتشمل المدينة نفسها ، وللمطالبة باغلاق اكثر من ١٥٠ مكتبا تابعا لفصائل فلسطينية بالمدينة .

٢١ : وقع الرئيس اللبناني الياس الهراوي مرسوما باقرار التعديلات الدستورية التي وافق عليها مجلس النواب كخطوة على طريق المصالحة الوطنية في البلاد وانهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٦ عاما .

٢٧ : بدأ الجيش اللبناني فرض حصار اقتصادي وعسكري على مواقع العماد المتمرد ميشيل عون في بيروت الشرقية

٢٩ : ذكرت انباء صحفية ان السفارة الأمريكية قررت اغلاق مقرها المؤقت في منطقة عوكر شمال بيروت الى اجل غير مسمى بسبب عدم توافر الشروط الأمنية .

ليبيريا :

١٠ : ذكرت الانباء ان الرئيس الليبيري صمويل دو لقي مصرعه بعد اسره في يد القوات المعارضة بزعامة برينس جونسون الذي اعلن توليه السلطة في البلاد حتى تسمح الظروف باجراء انتخابات في البلاد .

١٧ : دفعت نيجيريا بألف جندي لتعزيز قوات حفظ السلام التابعة لدول غرب افريقيا في ليبيريا وذلك من اجل انهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ ٩ اشهر

٢٢ : اعلن تشارلز تيلور زعيم اكبر الجماعات المتمردة في ليبيريا وقف اطلاق النار في الحرب الأهلية الطاحنة المشتعلة في البلاد منذ ثمانية اشهر .

٢٦ : رفضت قوات حفظ السلام الأفريقية الموجودة في ليبيريا اقتراحا من تشارلز تيلور زعيم اكبر حركات التمرد باجراء انتخابات مبكرة في البلاد .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : سحب رئيس الوزراء الأردني مضر بدران موافقته علي استخدام مصر لمطار عسكري قريب من منطقة الرويشد لنقل المصريين العائدين من الكويت والعراق .

: عقدت في عمان جولة محادثات بين السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز واعلن فشلها .

: قررت الحكومة الاردنية رفع الدعم الذي تقدمه لثلاث سلع غذائية اساسية هي الأرز والسكر واللبن .

٢ : ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية ان سلعا مخصصة للعراق مازالت تصله عن طريق الأردن مما يشكل انتهاكا للحظر التجاري .

٣ : اعلن في عمان عن قيام حزبين سياسيين جديدين تحت التأسيس وهما حزب الوحدة والعدالة الديمقراطية وحزب الحق الاسلامي

١٧ : دعا المؤتمر الشعبي المناهض للوجود

العسكرى الاجنبى فى الخليج الى القيام بهجمات ضد الأهداف الأمريكية اذا هاجمت الولايات المتحدة العراق .

١٩ : ذكر مسئولون اردنيون ان السعودية طردت ٥٠ اردنيا من اراضيها ومنعت ٢٠ اخرين من دخولها كما طردت قطر عشرات من الاردنيين ذوى الأصول الفلسطينية كما فرضت الامارات قيودا على اقامة الفلسطينيين والاردنيين فى اراضيها .

٢١ : اكدت مصادر اردنية رسمية وقف السعودية ضخ البترول الى الأردن عبر خط انابيب التابلاين بحجة عدم سداد الأردن ماقيمته ٤٠٨ ملايين دولار من المستحقات السعودية مقابل شحنات نفط سابقة .

٢٢ : صرح مسئول اردنى ان السعودية امرت ٢٠ دبلوماسيا اردنيا بمغادرة اراضيها من بينهم الملحقين العسكرى والتجارى والثقافى .

٢٦ : استدعى الاردن سفيره فى الرياض

: اعلن الاردن التزامه بقرار الحظر الجوى على العراق .

المملكة العربية السعودية :

٢ : رفعت السعودية حجم انتاجها من البترول الى ٧,٤ مليون برميل يوميا وذلك بزيادة قدرها مليونا برميل عما كان عليه الانتاج قبل غزو العراق للكويت .

٧ : عقد جيمى بيكر محادثات مع المسئولين السعوديين والكويتيين اعلن بعدها الجانبان السعودى والكويتى تعهدهما بدفع مليارات الدولارات لتغطية جزء كبير من تكاليف العملية العسكرية فى الخليج لردع القوات العراقية وعودة دولة الكويت الى ماكانت عليه قبل الغزو

١٣ : اكد المؤتمر الاسلامى العالمى بمكة المكرمة ان الشريعة الاسلامية تقر الاستعانة بالقوات الأجنبية عند الضرورة .

٢٠ : أتمت القوات السعودية تدريبات خاصة لمواجهة الاسلحة الكيماوية وصد أى هجوم قد تتعرض له السعودية بهذه الأسلحة .

٢٤ : ذكرت صحيفة الرأى الأردنية ان السلطات السعودية طلبت من رجال الأعمال الاردنيين تصفية اعمالهم فى السعودية خلال ٣ شهور .

٢٦ : قررت المملكة العربية السعودية طرد ١٢ اخرين من العاملين بالسفارة القنصلية الأردنية كما قررت تخفيض عدد العاملين بالسفارة الاردنية بالرياض الى ٤ فقط وتخفيض عدد العاملين بالقنصلية الأردنية بجدة الى ٤ ايضا .

المملكة المتحدة :

٧ : ايد مجلس العموم فى جلسة طارئة سياسة حكومة مارجريت تاتشر فى الخليج وايدت المعارضة سياسة الحكومة هذه .

٨ : قررت الحكومة البريطانية ارسال قوة عسكرية اضافية للسعودية .

: اعلنت الحكومة البريطانية انها ستسمح بتصدير الأدوية الى كل من العراق والكويت .

١٤ : قررت بريطانيا ارسال لواء مدرع يضم ١٢٠ دبابة و ١٠٠٠ جندى الى السعودية

١٥ : اعلنت مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية انها سترسل ٦٠٠٠ جندى و ١٢٠ دبابة من لواء « فئران الصحراء » الى الخليج .

١٧ : طردت بريطانيا ٢١ دبلوماسيا عراقيا فى الوقت الذى وافقت فيه المجموعة الاوروبية على طرد كل الملحقين العسكريين العراقيين من الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى المجموعة

١٩ : قررت الحكومة البريطانية وضع قيود على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومة البريطانية ومساعديهم .

٢٢ : اصدرت وزارة الداخلية البريطانية قرار بمنع قدوم الطلاب العراقيين للدراسة فى بريطانيا .

المملكة المغربية :

١٦ : طردت السلطات الأمنية فى المغرب عضوين من اعضاء وفد حزب البعث العراقى الموجود بالرباط لاتهامهما بالتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد .

٢٠ : عقد العاهلان المغربى والأردنى والرئيس الجزائرى اجتماعا ثلاثيا فى الرباط لبحث سبل ايجاد صيغة عربية لحل ازمة الخليج .

النيجر :

٢٠ : قررت حكومة النيجر ارسال وحدة عسكرية للسعودية .

الهند :

٣ : صرح اندرجومار جوجرال وزير خارجية الهند بأنه اعد خطة مفصلة لمعالجة ازمة الخليج وانه ابلغ بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة بفحواها فى خطاب ارسله اليه .

هولندا :

١٤ : قررت هولندا ترحيل دبلوماسييها ورعاياها من الكويت الى بغداد نتيجة لتدهور الأوضاع فى الكويت الى الحد الذى يشل فعالية السفارة هناك

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : قرر الرئيس الأمريكى جورج بوش اعفاء مصر من كل ديونها العسكرية (٧,١) مليار دولار وفوائدها .

: اعلنت الحكومة الأمركية انها فتحت ملفا لجرائم الحرب التى ارتكبها الرئيس العراقى صدام حسين .

: اعترضت مدمرة امريكية تحمل صواريخ موجهة لأول مرة ناقلة بترول عراقية بالبحر الأحمر وفتشتها دون مقاومة ثم اخلت سبيلها بعد ان تأكدت انها فارغة .

٧ : كشف وزير الدفاع الأمريكى ان الولايات المتحدة لها اكثر من ١٠٠ الف جندى فى السعودية ومنطقة الخليج كجزء من عملية درع الصحراء الهادفة الى حماية السعودية من اى عدوان عراقى عليها .

١١ : أعلن الرئيس الامريكى جورج بوش ان الرئيس العراقى صدام حسين سوف يستيقظ وانه لن يسمح للعراق بضم الكويت ، واكد ان ازمة الخليج ستسفر عن نظام عالمى جديد خال من الرعب واكثر امنا واقرب الى العدالة واكد ان القوات الامريكية المنتشرة الآن فى المملكة العربية السعودية يمكن ان تبقى هناك لأجل غير مسمى .

١٢ : اعلن الجنرال نورمان شوارزكوف قائد القوات الأمريكية بالخليج ان البناء العسكرى الأمريكى بالمنطقة تأخر شهرا عن موعده وانه لن يكتمل الا بعد شهرين اخرين .

١٤ : اطلقت القوات الامريكية نيرانها بصورة تحذيرية تجاه ناقلة عراقية فى مدخل الخليج فى اول حادث من نوعه منذ بدء الأزمة .

١٦ : اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ان حلفاء الولايات المتحدة فى الخليج واوروبا الغربية واليابان تعهدوا بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام الحالى فى نفقات الحشد العسكرى فى الخليج

١٨ : اعلن وزير الدفاع الامريكى ان الولايات المتحدة ستغلق او تخفض انشطتها فى نحو ١٥١ قاعدة او موقعا عسكريا تحتفظ به مختلف انحاء العالم من بينها ١٠٩ منشآت فى المانيا الغربية فى ضوء تراجع التهديد العسكرى السوفيتى ومشكلات العجز فى الميزانية .

٢٠ : هدد الرئيس الامريكى جورج بوش باتخاذ اجراءات تتجاوز العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية اذا عجز الحصار الذى تفرضه الأمم المتحدة عن اجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

: استدعت وزارة الدفاع الامريكية ٦٢ وحدة احتياطى اضافية ووضعت ٢٤ وحدة اخرى فى حالة تأهب .

٢١ : اكد المتحدث باسم وزارة الدفاع

الامريكية ان الولايات المتحدة لاتتطلع الى ابقاء قواتها فى السعودية او فى منطقة الخليج بشكل دائم وانها لاتسعى الى اقامة قواعد عسكرية فى المنطقة .

٢٢ : قررت حكومة الرئيس بوش خفض قيمة صفقة الاسلحة التى طلبت من الكونجرس امداد السعودية بها الى ١٠ مليار دولار بدلا من ٢١ مليار دولار وذلك لاعتراض اللوبى المؤيد لاسرائيل على صفقة للسعودية بهذا الحجم

٢٦ : اصدرت قيادة القوات المسلحة الأمريكية اوامرها باستدعاء ٢٢ الفا من الحرس الوطنى ووحدات الاحتياط للخدمة العامة فى الجيش الأمريكى والانضمام الى القوة المنتشرة فى السعودية .

: اصدر وزير الدفاع الامريكى اوامره بخفض القوات الامريكية فى اوروبا الغربية بنحو ٤٠ الف جندى خلال الاشهر الـ ١٢ القادمة .

٢٧ : اصدر الرئيس الامريكى جورج بوش اوامره بطرح ٥ مليون برميل من المخزون الاحتياطى الاستراتيجى الأمريكى من البترول بهدف اعادة الاستقرار الى الأسواق البترولية .

٢٨ : ايد الكونجرس الامريكى قرار الرئيس جورج بوش بارسال قوات الى الخليج لمواجهة الغزو العراقى للكويت .

: اعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى انهما احرزا تقدما ملموسا بشأن التوصل لاتفاقية حول خفض القوات التقليدية فى اوروبا .

٢٩ : وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقية لبدء اول برامج المساعدة الحكومية الامريكية للاتحاد السوفيتى .

اليمن :

١٨ : رحب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بقرار الحكومة الفرنسية بالغاء ديون ست من الدول الاقل نموا ومن ضمنها الجمهورية اليمنية .

٢١ : اعلن الرئيس على عبدالله صالح ان الحظر الجوى ضد العراق سيكون عملا من اعمال القرصنة وان بلاده ستعمل على افشاله .

٢٢ : صرح مسئول بالخارجية اليمنية ان السعودية امرت ٥٠ من العاملين بالسفارة اليمنية ـ ٣٠ منهم دبلوماسيون ـ بمغادرة البلاد .

اليابان :

٥ : اعلنت اليابان عن ارسال ٨٠٠ سيارة وشاحنة الى السعودية كجزء اول من المساعدات الاقتصادية التى قررت تخصيصها لهذا الغرض وتصل الى مليار دولار .

١٤ : قررت الحكومة اليابانية رفع اسهامها فى تغطية نفقات القوات متعددة الجنسية فى الخليج الى ٤ مليارات دولار بدلا من مليار واحد اعلنت عنه من قبل ويشمل المبلغ مليارين لمساعدة دول المواجهة المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن .

١٨ : وافق مجلس الوزراء اليابانى على « الورقة البيضاء » التى تقدم بها عدد من مسئولى وكالة الدفاع اليابانية حول زوال خطر التهديد العسكرى السوفييتى .

يوجوسلافيا :

٢٥ : طالب ٦ آلاف مواطن يوجوسلافى فى جمهورية صربيا اعتبارهم من اصل مصرى واعتبارهم اقلية مصرية اسوة بالمواطنين اليوجوسلاف الذين سجلوا كمصريين فى يونيو الماضى فى جمهورية مقدونيا .

٢٧ : اقر برلمان جمهورية الصرب اليوجوسلافية دستورا جديدا يمهد الطريق امام اجراء انتخابات جديدة تجرى على اساس نظام التعدد الحزبى خلال عدة اشهر وحذف الدستور الجديد صفة الاشتراكية عن الجمهورية .

أكتـــوبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتى :

١ : اقر البرلمان السوفيتى قانونا جديدا حول حرية الاقتصاد والمنظمات الدينية يحدد الضمانات الاساسية فى حرية المعتقدات الدينية .

: وقع الاتحاد السوفيتى وكوريا الجنوبية على اتفاق بتطبيع العلاقات الدبلوماسية لاول مرة منذ اكثر من ٤٠ عاما .

٥ : اصدر الرئيس السوفيتى جورباتشوف مرسوما يعطى المشروعات الحق فى التفاوض لتحديد اسعار الجملة التى تبيع بها منتجاتها .

٩ : اتهمت جريدة النجم الاحمر السوفيتية قنصلية اسرائيل بموسكو بمحاولة زعزعة الاستقرار بالاتحاد السوفيتى .

١٠ : وافق البرلمان السوفيتى على قانون يجعل كافة الاحزاب السياسية والمنظمات على قدم المساواة فى ممارسة النشاط السياسى

١٤ : كشفت وكالة نوفوستى السوفيتية ان الرئيس العراقى صدام حسين ابلغ الاتحاد السوفيتى استعداده للانسحاب من معظم انحاء الكويت اذا تم السماح له بالاحتفاظ بالمناطق التى تسيطر على معبر للعراق بالخليج

: ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان رؤساء الجمهوريات السوفيتية قد وافقوا خلال اجتماعهم بالرئيس جورباتشوف على ضرورة التحول الى نظام السوق الحرة

١٥ : فاز الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ « نظرا لدوره الرائد فى المساهمة فى قرار السلام العالمى والاصلاحات البطولية التى جرت فى اوروبا الشرقية والمساعدة فى انهاء الحرب الباردة » وذلك حسبما قالت لجنة جائزة نوبل للسلام بالسويد .

١٦ : وافق برلمان روسيا الاتحادية على مشروع قانون يقضى بالدعوة الى اجراء استفتاءات شعبية بشأن القضايا والامور الهامة فى جمهورية روسيا الاتحادية .

١٩ : فاز الرئيس السوفيتى جورباتشوف بموافقة البرلمان على خطته الاقتصادية بشأن التحول من اسلوب التخطيط المركزى القديم الى اقتصاد السوق .

٢٥ : قررت نقابات العمال السوفيتية انهاء سيطرة الدولة عليها التى استمرت ٧٣ عاما والغت المجلس المركزى للنقابات وقررت تكوين اتحاد عام اختيارى فيما بينها .

٢٧ : ٢٩ : قام الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بزيارة لكل من اسبانيا وفرنسا وطالب الدول الغربية بتقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية الى بلاده .

٢٩ : صرح وزير التجارة الخارجية السوفيتى بان ازمة الخليج كلفت

الاتحاد السوفيتي خسائر حجمها ١٠ مليارات دولار .

٣٠ : تعهد الاتحاد السوفيتي بسداد ديونه التي كان يدين بها لفرنسا منذ ايام قيصر روسياالسوفيتية .

اثيوبيا :

١٨ : حذرت منظمة الوحدة الافريقية المجتمع الدولي من ان غياب تضامن دولي ايجابي في مواجهة مشاكل افريقيا سيؤدي حتما الى كارثة انسانية ذات ابعاد هائلة في القارة السوداء . وناشدت المنظمة المجتمع الدولي الى زيادة مساعداته المالية لانقاذ ١٧ مليون انسان افريقي يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحرب المحلية والحدودية التي تأججت في جميع انحاء القارة .

اسرائيل :

٢ : ذكر راديو اسرائيل ان الحكومة الاسرائيلية وسطت بعض اطراف لطمأنة الرئيس العراقي صدام حسين ان عملية توزيع الاقنعة الواقية من الغازات السامة على الاسرائيليين التي بدأتها ليست مقدمة لشن هجوم مفاجيء ضد العراق .

١١ : تعهدت اسرائيل رسميا للولايات المتحدة انها لن تقوم بتوطين المهاجرين من اليهود السوفييت في اي مكان من الاراضي العربية المحتلة وعدم بناء مستوطنات خارج الخط الاخضر على اساس حدودها في ١٩٦٧ .

١٣ : ادان مجلس الامن بالاجماع اعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في ساحة المسجد الاقصى .

١٤ : رفضت اسرائيل قرارات مجلس الامن بما فيها استقبال تقصي الحقائق التي قرر السكرتير العام للامم المتحدة ارسالها للتحقيق في مجزرة المسجد الاقصى واعلنت اسرائيل انها لن تتعاون مع هذه البعثة .

١٧ : اكدت مجلة لوبوان الفرنسية ان اسرائيل تمتلك صواريخ من طراز اريحا ١ مداها ٨٥٠ كم واريحا ٢ مداها ١٦٥٠ كم قاردة على ضرب بغداد اذا اقتضى الامر ، وان اسرائيل في تطوير مشروع صواريخ مضادة للصواريخ « حيتس » وان الولايات المتحدة تمول هذا المشروع بنسبة ٨٠٪ .

١٩ : ابلغ بيريز دي كويار السكرتير العام للامم المتحدة مجلس الامن انه قرر عدم ارسال بعثة تقصي الحقائق الى القدس بسبب رفض اسرائيل استقبال بعثة الامم المتحدة .

: حذر وزير الدفاع الاسرائيلي بوش ارينز سوريا من الافراط في بسط نفوذها في لبنان بعد خلع العماد عون

٢٥ : ادان مجلس الامن بالاجماع اسرائيل لرفضها استقبال بعثة الامم المتحدة للتحقيق في مجزرة المسجد الاقصى واكد اصراره على ان تمتثل امتثالا تاما لقرار المجلس وتسمح للبعثة باداء مهمتها .

٢٩ : ذكر مسئول بالقنصلية السوفيتية في تل ابيب ان القنصلية تلقت اكثر من ١٨ الف طلب من المهاجرين اليهود من اجل العودة الى الاتحاد السوفيتي مرة اخرى

افغانستان :

٦ : اعترفت الحكومة الافغانية بهزيمة قواتها واستيلاء المجاهدين الافغان على مدينة تاين كوت عاصمة مقاطعة اوروزجان بوسط افغانستان .

١٧ : اتهمت افغانستان باكستان بالتدخل الصريح في شئونها الداخلية ، وذلك في اعقاب اجتماع عدد من ابرز قادة المجاهدين الافغان بباكستان

٢٩ : اوقفت الحكومة الامريكية الدعم المالي الذي كانت تقدمه الى زعماء الجالية الافغانية في باكستان والتي يصل تعدادها الى بضعة ملايين بينما استمرت في دعم المجاهدين الذين يخوضون الحرب داخل افغانستان .

المانيا الموحدة :

١ : احتفل الحزب المسيحي الديمقراطي الغربي بزعامة المستشار هلموت كول بالاندماج مع شقيقه الديمقراطي المسيحي في المانيا الشرقية

٢ : وقع وزراء خارجية الدول الاربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ووزيرا خارجية المانيا الشرقية والغربية اتفاقا ينهي حقوق الدول المنتصرة والتي احتفظوا بها في كل من المانيا الغربية والشرقية على مدى ٤٥ عاما .

٣ : بزغت دولة المانيا الموحدة الى الوجود في الدقيقة الاولى من اليوم .

٥ : وافق البرلمان الالماني على قانون الانتخابات الجديد يلغي بمقتضاه نسبة الـ ٥ ٪ اللازمة لدخول الاحزاب للبرلمان في كل المانيا الموحدة ويقصرها فقط على حدود الدولتين قبل التوحيد

٢٦ : اعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية الالمانية ان المانيا سوف تستأنف عملية استقبال المهاجرين من اليهود السوفييت .

٣٠ : اعلنت وزارة معونات التنمية الالمانية ان الحكومة الالمانية تعتزم تقديم معونة لمصر قدرها مليار مارك (٦٥٧ مليون دولار) لمساعدتها على مواجهة الاضرار التي تعرضت لها نتيجة ازمة الخليج .

ايران :

٨ : اكد الرئيس الايراني رافسانجاني اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وقال انه اذا حدث هذا فسوف تتحرك ايران لمنعه

١١ : فاز اعضاء الجناح المعتدل في الحكومة الايرانية بزعامة الرئيس هاشمي رافسانجاني باغلبية مقاعد مجلس الخبراء

١٤ : اتفقت ايران وفرنسا على تسوية المنازعات المالية القائمة بينهما منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية

: اعلنت وزارة الخارجية الايرانية استئناف العلاقات الدبلوماسية المباشرة بين ايران والعراق واعادة فتح سفارتي البلدين في طهران وبغداد

١٦ : اعلنت ايران انها قررت تخفيض العقوبة التي كانت مقررة على الهاربين من التجنيد منذ حرب الخليج

ايطاليا :

٢٨ : تعهد زعماء دول السوق الاوروبية المشتركة بعدم الدخول في اية مفاوضات منفصلة مع العراق حول اطلاق سراح الرعايا الاوروبيين المحتجزين في العراق والكويت وطالبوا بانسحاب العراق من الكويت واكدوا ضرورة التوصل لحل مشاكلات الشرق الاوسط ، كما اعلنت ١١ دولة بموافقتها على المضي قدما وبغض النظر عن اعتراضات بريطانيا في اجراءات المرحلة الثانية للوحدة النقدية والاقتصادية بحلول عام ١٩٩٤ .

باكستان :

١٥ : ذكرت التقارير في اسلام اباد ان باكستان رفضت المطالب الامريكية باخضاع مؤسساتها النووية للتفتيش ، كما بدأت في البحث عن وسائل للتخلص من نفوذ واشنطن

٢٤ : اعترفت بنظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بهزيمة حزب الشعب الذي تتزعمه في الانتخابات العامة ولكنها اتهمت الحكومة

البـاكستانيـة المؤقتـة بتـزويـر الانتخابات . وفاز الحلف الديمقراطى الاسلامى بـ ٩٨ مقعدا من اجمالى مقاعد البرلمان (٢١٧ مقعدا) .

٢٨ : اكد مسئولو الانتخابات ان حزب الشعب بزعامة بنظير بوتو منى بهزيمة قاسية جديدة فى الانتخابات المحلية فى اربعة اقاليم منها اقليم السند مسقط راسها .

البحرين :

١٢ : قررت البحرين وتشيكوسلوفاكيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

تركيا :

٢٨ : تمكن مايقرب من ٧٠ عسكريا عراقيا بينهم ١٥ ضابطا من الهروب من الجيش العراقى وعبور الحدود التركية وتم ايواؤهم فى معسكرات خاصة بمنطقتى سيرناك وحطارى على الحدود التركية العراقية .

انظر ايضا: مصر ١٦/ ١٠

تونس :

١٦ : انتخب السياحى قائد السبس رئيسا لمجلس النواب التونسى

١٨ : فشل مجلس جامعة الدول العربية فى الترحيل الى قرار بشأن مذبحة المسجد الاقصى بسبب خلافات حول صياغة مشروع القرار بين الدول الرافضة للغزو العراقى للكويت والدول المؤيدة للغزو . وانتهى الامر بانسحاب الدول المؤيدة للغزو وهى العراق والسودان واليمن وفلسطين

١٩ : اكد اجتماع مشترك بين برلمان دول اتحاد المغرب العربى والبرلمان الاوروبى ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الامن لحل ازمة الخليج سلميا

٢٨ : اجرى الرئيس التونسى زين العابدين بن على تغييرا وزاريا فى الحكومة عين بموجبه حمادى خدينى وزير الدولة لشئون المغرب العربى وصلاح الدين بالى رئيسا للمجلس الدستورى .

الجزائر :

١٦ : اعلن فى الجزائر عن انشاء جمعية جديدة ذات طابع سياسى تحمل اسم اتحاد الشعب الجزائرى وبذلك تكون الحزب ٢٨ فى الجزائر

٢٤ : امر جمال حبيبى رئيس حزب الوحدة الشعبية الجزائرى تأييده لموقف السعودية من ازمة الخليج واتهم الرئيس العراقى بتمزيق وتشتيت الامة العربية .

جمهورية مصر العربية :

١ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارين جمهوريين بقانونين لتعديل بعض احكام قانون مجلس الشعب وتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

: تلقى الرئيس مبارك تقريرا من وزير الداخلية عن ظروف وفاة مجموعات كبيرة من المصريين العاملين بالعراق تضمن وصول ٩٩٥ جثة مصريين منذ اول يناير الماضى ٦٠٪ منهم لقوا مصرعهم نتيجة اعتداء وقع عليهم

: استقبل الرئيس حسنى مبارك وفدا سودانيا برياسة صلاح الدين كرار عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى بالسودان .

٢ : زار توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان مصر واجرى محادثات مع الرئيس مبارك وتم الاتفاق على منح مصر ٣٠٠ مليون دولار من اليابان كدفعة اولى من مليارى دولار للدول الثلاث المتضررة من ازمة الخليج ومصر والاردن وتركيا

٥ : ٧ اعتقلت اجهزة الامن اربعة فلسطينيين تسللـوا الى البلاد بجوازات سفر مزورة ـ وهم من اعضاء جماعة ابو نضال ـ بقصد القيام بعمليات ارهابية كما اعتقل خمسة فلسطينيين جدد ينتمون الى منظمة ابو نضـال الارهابيـة وبحوزتهم اسلحة ومتفجرات

٨ : اعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الاحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الاقصى بالقدس الشريف وادات الى وقوع اعداد من الضحايا والمصابين

: اعلن وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية ان الحكومة تعمل على توفير المناخ المناسب للانتقال

: اعلن اللواء محمد على بلال قائد القوات المصرية فى السعودية ان القوات المصرية ارسلت الى الخليج للدفاع عن دول المنطقة ولكنها لن تشارك فى اى هجوم ضد العراق

١٢ : اغتيل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وثلاثة من حراسه فى جريمة ارهابية

١٣ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد دوجلاس هيرد وزيـر الخارجيـة البريطانى وبحث معه تطور الاحداث فى ازمة الخليج

١٦ : ١٧ : زار مصر الرئيس التركى تورجوت اوزال

٢٢ : ٢٥ قام الرئيس مبارك بزيارة للقوات المصرية فى السعودية بمنطقة ـ حفر الباطن ـ كما زار جدة واجرى محادثات مع العاهل السعودى . كما زار دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عمان . تم خلال الزيارة الاتفاق على تنازل كل من السعودية والامارات وقطر عن ديونها لمصر التى تبلغ اكثر من ٧ مليارات دولار كما تم الاتفاق على ان تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية كل عام . كما اتفق على ان امن المنطقة ينبع من دول وشعوب المنطقة العربية .

٢٦ : ٢٨ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة السادسة لمجلس وزراء النقل العرب الذى شاركت فيها ١٩ دولة عربية ماعدا العراق والاردن . ووافق المجلس على اعادة مقر الاكاديمية العربية للنقل البحرى الى الاسكندرية

٣٠ : ٣١ : قام الرئيس الاثيوبى منجستو هيلاميريام بزيارة لمصر .

٣١ : استأنفت الامانة العامة للجامعة العربية اعمالها من القاهرة من المقر الدائم للجامعة

دولة الامارات العربية المتحدة :

٧ : توفى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبى ونائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ورئيس وزرائها

٢١ : قرر المجلس الاعلى لاتحاد دولة الامارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة تعيين الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم عضو المجلس الاعلى حاكم دبى نائبا لرئيس الدولة وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة والده الراحل

٢٣ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة اسقاط الديون المصرية .

رواندا :

٥ : تدهورت الاوضاع فى دولة رواندا بعد وصول قوات المتمردين التى تهاجم القوات الحكومية الى العاصمة كيجالى واندلاع القتال بالمدينة ، كما استولت مجموعة من القوات المظلية الفرنسية على مطار كيجالى الدولى .

: اعلنت منظمة يطلق عليها اسم جبهة وطنى رواندا مسئوليتها عن الغزو والرغبة فى الاطاحة بالرئيس جوفنيال هابيار يمانا الذى تولى الرئاسة عام ١٩٧٥ .

زامبيا :

٢٠ : اصدرت حكومة زامبيا مشروع قانون لتعديل دستور البلاد بما يسمح بانشاء احزاب معارضة

السودان :

٥ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة فى السودان ان حكومته

لن تعيد نظام تعدد الاحزاب الى البلاد ، وانها لن تحتذى بالنموذج الغربى رغم ماوصفه بالضغوط الغربية عليها .

٦ : قررت الحكومة السودانية رفع الحظر المفروض على عمليات نقل مواد الاغاثة لجنوب السودان الذى يقع تحت تهديد خطير للمجاعة

: وصل الى الخرطوم ٢٢ من الاسرى السودانيين فى ايران الذين تم اسرهم خلال الحرب العراقية الايرانية

٧ : اكد مجلس وزراء السودان برئاسة الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة وان اى تهديد لامن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه .

٩ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان يسعى لتحسين علاقاته مع تشاد التى تربطه بها علاقات حميدة

٢٠ : اعلنت حركة التمرد بجنوب السودان موافقتها على دعوة الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ السودانية لوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر لاتاحة الفرصة لتحصين الاطفال فى الجنوب ضد الامراض

٢٣ : اعلن عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس العقيد بحرى صلاح الدين كرار ان خسائر بلاده من جراء ازمة الخليج قد بلغت اكثر من الف وسبعمائة مليون دولار

٣٠ : اصدر مجلس قيادة الثورة السودانى قانونا يعاقب بالاعدام والسجن ومصادرة جميع اموال كل من يثبت عليه تهمة تهريب السلع التموينية خارج السودان .

سوريا :

١٧ : اعلن المكتب العربى لمقاطعة اسرائيل فى بيان اصدره فى دمشق انه ينصح اى خطوط طيران او شركات نقل بحرى تقوم بنقل اليهود الى اسرائيل فى القائمة السوداء

٢٠ : ٢١ : عقدت فى دمشق قمة سورية لبنانية بين الرئيسين حافظ الاسد والياس الهراوى حيث اكد الرئيس السورى استمرار دعم بلاده لجهود تحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان بعد ان تم انهاء تمرد العماد المنشق ميشيل عون فى بيروت الشرقية ، كما اكد الرئيس اللبنانى حرص بلاده على دعم وتطوير العلاقات مع سوريا بما فيه مصلحة البلدين .

الصومال :

٧ : اعلنت الحكومة الصومالية ان الصومال يتجه للموافقة على دستور جديد وادخال قوانين جديدة لوضع نظام انتخابى يقوم على اساس تعدد الاحزاب

١٢ : اعلن الرئيس الصومالى محمد سيادبرى استقالته من زعامة الحزب الحاكم ليتفرغ لمهام الرئاسة

الصين :

٢٠ : وقعت الصين وكوريا الجنوبية اتفاقية لتبادل البعثات التجارية وانشاء مكاتب تجارية فى عاصمة البلدين

٢٨ : استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير اليابانى فى بكين وابلغته تحذيرا الى حكومته من ارسال قوات يابانية الى الخليج ومطالبة الصين لليابان بالتوقف عن اى انشطة حول الجزر المتنازع عليها قبالة سواحل تايوان .

العراق :

١ : فى تطور مفاجىء اعلن العراق الافراج عن تسعة من الرعايا الفرنسيين المحتجزين هناك

٥ : ادانت دول عدم الانحياز الغزو العراقى للكويت ووصفته بانه غير مقبول وباطل وطالبت بالانسحاب العراقى الفورى غير المشروط من الاراضى الكويتية وعودة الشرعية للكويت .

: اطلق العراق سراح اربعة من الرهائن الالمان لاسباب صحية

: كشفت صحيفة لوس انجلوس تايمز الامريكية ان العراق انتج سلاحا جديدا يماثل قوة القنبلة النووية

٦ : زعم طلعت قدرات نائب المندوب العراقى فى الامم المتحدة فى خطاب باسم وزير خارجية بلاده ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .

: نددت الدولية الليبرالية باحتلال العراق للكويت ودعت لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط

: غادر العراق الى موسكو اكثر من ماية من الفنيين السوفييت فى شئون البترول

٩ : اكد الرئيس العراقى صدام حسين ان العراق طور نوعا جديدا من الصواريخ اسمه « الحجارة » يبلغ مداها مئات الكيلومترات وقال ان اسرائيل ليس امامها خيار سوى ترك الاراضى العربية كما ان جيوش امريكا فى السعودية لابد ان تغادر الاماكن المقدسة

١٥ : غادر بغداد ١٢٦ سوفيتيا معظمهم من العاملين فى مجال البترول متوجهين الى موسكو على متن طائرة توبولوف

١٦ : وجهت السلطات العراقية نداء الى الاحداث وصغار السن من العراقيين التطوع فى صفوف وحدات الصواريخ الهجومية العراقية

١٧ : اعلن العراق انه سيزود دول العالم الثالث بالبترول مجانا اذا ماتم رفع الحظر الاقتصادى المفروض عليه من قبل الامم المتحدة عقب غزوة الكويت

: اكدت مجلة جينز العسكرية ان العراق يحشد قواته البرية على الحدود العراقية التركية وان عدد هذه القوات بلغ ٢٥٠ الفا

١٨ : اعلن وزير البترول العراقى ان الرئيس العراقى صدام حسين اصدر تعليماته باعلان استعداد العراق لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الاوبك (٢١ دولارا للبرميل) ولاى دولة ترغب فى ذلك حتى الدول المتحالفة ضده فى ازمة الخليج بما فى ذلك الولايات المتحدة وهو مايقل عن السعر العالمى (٣٩ دولارا) العراق

: وافقت الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الامن على مشروع قرار يقضى بدفع العراق تعويضات مالية عن الاضرار الناجمة عن غزو الكويت

١٩ : اصدر العراق قرارا بتحويل مستحقات المصريين الى بنوك الاردن بدلا من الوافدين بالقاهرة كما كان متبعا

: قررت وزارة البترول العراقية توزيع بنزين السيارات وزيوت المحركات على اصحاب السيارات بالبطاقات

٢١ : صرح صابر عباس قنصل العراق فى العاصمة الاردنية بان جميع العرب بما فى ذلك الاردنيون لن يسمح لهم بدخول العراق بدون تأشيرة دخول مسبقة

: عين محمد سعيد الصحاف سفير العراق السابق لدى الامم المتحدة وزيرا للدولة للشئون الخارجية

٢٣ : وافق البرلمان العراقى على الافراج عن جميع الرعايا الفرنسيين المحتجزين لديه وعددهم ٣٣٠ شخصا ، كما سمح العراق لـ ١٤ امريكيا بمغادرة بغداد الى الولايات المتحدة عن طريق عمان ، كما سمح لـ ٢٣ بريطانيا بالسفر اثر زيارة اوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا السابق لبغداد

٢٦ : اعلن الحزب الديمقراطى الكردستانى ان العراق تقل مصانع الاسلحة والغازات الكيماوية الرئيسية الى اماكن سرية لاسباب امنية

٢٧ : قرر الرئيس العراقى صدام حسين ان تقتصر الزراعة على القمح والارز فقط

في شتى انحاء العراق

٢٨ : قرر الرئيس العراقي صدام حسين الغاء قرار ترشيد استهلاك الوقود وتوزيعه على المستهلكين بالبطاقات كما قرر عزل وزير البترول العراقي عصام عبد الرحيم

٢٩ : قرر العراق الافراج عن ٧٠٠ رهينة بلغارية والسماح لهم بمغادرة العراق

: اصدر مجلس الامن قرارا حمل فيه العراق مسئولية الدمار الاقتصادي الذي لحق بالكويت وطالب الدول بتقديم قوائم عن خسائرها الناجمة عن الغزو العراقي للكويت وامتنعت كوبا واليمن عن التصويت

٣٠ : اجتمع الرئيس العراقي صدام حسين بكبار قادة الجيش العراقي وابلغهم ان الحرب وشيكة وان على العراق استكمال الترتيبات لخوض حرب المدن داخل « محافظة الكويت »

سلطنة عمان :

١٥ : اتفقت سلطنة عمان وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

١٦ : اكد السلطان قابو بن سعيد سلطان عمان ان « التعمين » بدأ يسود كثيرا من مجالات الانشطة في السلطنة حيث وصل في اغلبها الى تسعين في المائة من حجم العمالة .

وحول جهود السلطنة خلال السنوات الأخيرة لتنويع مصادر الدخل القومي للبلاد والحد من الاعتماد على البترول واستغلال ما تذخر به من موارد اخرى وتعزيز الاستثمار الخارجي قال السلطان قابوس ان الباب مفتوح بالفعل في استغلال ما تنعم به اراضيها من معادن اخرى غير البترول فضلا عن تشجيع قطاعات اخرى كالسياحة .

فرنسا :

١٥ : أعلن الرئيس الفرنسي ميتران أن عقد المؤتمر الدولي هو الاجراء السليم لحل مشكلة الشرق الأوسط وأكد أن تدخل الأمم المتحدة هو أفضل السبل لتوجيه المباحثات في إتجاه عقد المؤتمر .

: أعلن الرئيس الفرنسي أن فرنسا لن تسلم العماد ميشيل عون اللاجيء بسفارتها في بيروت الى الحكومة اللبنانية .

٢٢ : إستقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت وبحث معه تطورات الأزمة في الخليج .

٢٥ : تم في باريس توقيع بروتوكول التعاون المالي بين مصر وفرنسا (٩٧٠ مليون فرنك فرنسي) يشمل منحا لاترد وقروضا .

٢٩ : عقدت قمة فرنسية سوفيتية في باريس وطالب الرئيس السوفيتي جورباتشوف بعقد إجتماع عربي لايجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت .

الفلبين :

٥ : أعلنت الفلبين حالة التأهب القصوى بين صفوف قواتها المسلحة وشنت سلسلة من الغارات الجوية ضد مواقع المتمردين الذين إستولوا على مدينتين في جزيرة ميزاناو بجنوب الفلبين وأعلنت قيام جمهورية مستقلة هناك .

٢٨ : بدأ زكريا كنداو يباشر عمله كأول حاكم مسلم لجزيرة ماندناو الاسلامية جنوب الفلبين المتمتعة بالحكم الذاتي .

فلسطين :

٨ : أكد محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني تمسك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان القاهرة الخاص بنبذ الارهاب .

: أعلن رئيس وزراء اسرائيل عن بناء حي يهودي جديد في القدس الشرقية .

: إرتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية مذبحة جديدة ضد الفلسطينيين العزل بمدينة القدس إثر محاولة جماعة من اليهود المتطرفين بمحاولة اقتحام حرم المسجد الأقصى لوضع حجر الأساس لمعبد يهودي بالمنطقة .

١٨ : أصيب ٥٥ فلسطينيا بجراح في مصادمات دامية مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيم رفح بقطاع غزة .

قطر :

٧ : أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقاتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون . ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا واوغندا والكاميرون .

١٤ : قررت قطر وتشيكوسلوفاكيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

١٦ : قررت دولة قطر وجمهورية بلغاريا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

٢٢ : قررت قطر ورومانيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

كمبوديا :

١٦ : لأول مرة منذ عشر سنوات وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع على مشروع قرار حول المشكلة الكمبودية وحثت الأطراف الاربعة المتصارعة في كمبوديا الى تطبيق خطة السلام التي وضعها اعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون في أغسطس الماضي .

كندا :

٢٤ : رفضت الحكومة الكندية وممثلو شركة (اير كندا) هبوط الطائرات المصرية في تورنتو ومونتريال .

كوريا الجنوبية :

٨ : عزل الرئيس روه تاي وو رئيس كوريا الجنوبية وزير دفاعه لي سانج هوت وقائد المخابرات العسكرية الجنرال تشو تام بونج لتورطهما في فضيحة قيام اجهزة عسكرية رفيعة المستوى بالتجسس على عدد كبير من الشخصيات البارزة في كوريا الجنوبية .

٢٩ : أكدت المعارضة في كوريا الجنوبية رفضها تغيير نظام الحكم في البلاد الى ديمقراطية برلمانية .

كوريا الشمالية :

١٦ : قام كانج يونج هون رئيس وزراء كوريا الجنوبية بزيارة رسمية تاريخية لكوريا الشمالية وعبر آخر الحدود الكثيفة التسليح الباقية من عصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

١٧ : تقدمت كوريا الشمالية بإقتراح رسمي لكوريا الجنوبية بإصدار إعلان بعدم الاعتداء بين الجانبين .

الكويت :

٢ : ذكرت مصادر عسكرية في مدينة الظهران السعودية ان العراق حشد مزيدا من القوات في الكويت والمناطق الجنوبية العراقية القريبة منها حيث وصل عدد قواته التي نشرها هناك الى ما يقرب من نصف مليون جندي .

: كشف تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية في لندن - أن هناك عمليات اعدام وتعذيب واسعة تتم لافراد الشعب الكويتي وأن هذا التعذيب لايقتصر على أعضاء المقاومة الكويتية ولكنه يمتد الى النساء والأطفال ولكل من يحمل صورة أمير الكويت .

٣ : ذكرت وكالة الأنباء العراقية أن الرئيس العراقي صدام حسين قام بأول زيارة له للكويت منذ إحتلالها وقام بجولة فيها .

٥ : أطلقت السلطات العراقية أسماء جديدة على المنشآت النفطية في الكويت من بينها اسم « صدام »

٧ : اصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت مرسوما يقضي بعدم الالتزام بإعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزي .

١٥ : أكد المؤتمر الشعبي الكويتي الذى عقد بمدينة جدة بالسعودية أن سيادة دولة الكويت وإستقلالها وسلامة أراضيها مسألة غير قابلة للتفاوض أو المساومة ، وأن انسحاب القوات العراقية غير المشروط من جميع الأراضى الكويتية يجب أن يسبق أى محاولات لتسوية الخلاف الذى إفتعله النظام العراقى قبل عدوانه على الكويت .

١٨ : رفض جاسم القطامى أحد أقطاب المقاومة الكويتية فكرة الربط بين القضية الفلسطينية وإحتلال الكويت .

١٩ : أمر الرئيس العراقى صدام حسين بوضع خرائط جديدة تظهر دولة الكويت مقسمة الى جزءين ويبدو فيها الجزء الشمالى للكويت كجزء من محافظة البصرة العراقية .

٢١ : أكد سفير الكويت فى القاهرة بأن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مخولتين دوليا وعربيا للقيام بتمثيل العرب فى أى جهد دولى لحل أزمة الخليج وتحقيق الانسحاب العراقى من الكويت . فهذا أمر متروك لجامعة الدول العربية .

٢٢ : أعلن العراق أن السيارات التى تحمل لوحات كويتية تحصل على البنزين المقرر توزيعه بالبطاقات .

٢٥ : أعلنت مصادر دبلوماسية بالسفارة الكويتية فى دمشق أن ٤٢٠٠ كويتى قد قتلوا خلال الغزو العراقى للكويت بالاضافة الى أسر ١٢ الف جندى كويتى وعدد كبير من المدنيين .

٢٧ : أكد مسئولون فى الادارة الأمريكية أن لديهم أدلة تثبت أن العراق قام بتلغيم المنشآت البترولية بالكويت ضمن خطة عراقية لتدمير القاعدة الاقتصادية الكويتية فى حالة إندلاع الحرب فى الخليج .

لبنان :

١٣ : أعلن العماد ميشيل عون قائد القوات اللبنانية المتمردة إستسلامه وإنهاء تمرده على السلطة الشرعية الذى إستمر أكثر من سنتين . وطلب عون وقفا فوريا لاطلاق النار وأصدر أوامره للقوات التابعة له باستسلام لقوات العماد أميل لحود قائد الجيش اللبنانى الموالى للرئيس الشرعى للبنان الياس الهراوى .

١٦ : أعيد انتخاب السيد حسين الحسينى رئيسا لمجلس النواب اللبنانى لمدة أربع سنوات جديدة .

٢١ : إغتال مسلحون مجهولون الزعيم اللبنانى المارونى دانى شمعون وزوجته وولديه .

٢٣ : قصف رجال المقاومة اللبنانية مواقع لقوات الاحتلال الاسرائيلية فى جنوب لبنان مما أسفر عن مصرع وإصابة عدد من الجنود الاسرائيليين .

٢٤ : أعلنت الحكومة اللبنانية بدء تنفيذ خطة بيروت الكبرى تقضى بإنتشار الجيش اللبنانى فى كافة مناطق بيروت الشرقية والجنوبية وحل جميع الميليشيات والسيطرة على الموانىء .

٢٥ : أعلنت الميليشيات الثلاث الكبرى المسلحة فى لبنان موافقتها على الانسحاب من بيروت الكبرى .

: أعلن سمير جعجع أن قواته لم تعد فى حالة حرب مع الميليشيات الاسلامية فى لبنان بعد موافقته على إتفاق الطائف .

٢٩ : أصدر نبيه برى زعيم حركة أمل الشيعية وجورج حاوى زعيم الحزب الشيوعى اللبنانى تعليماتهما للميليشيات التابعة لهما بالاستعداد لالقاء السلاح ومغادرة بيروت .

لوكسمبورج :

٢٢ : قررت المجموعة الأوروبية رفع العقوبات المفروضة على ايران والصين بينما عرقلت بريطانيا إتخاذ قرار مماثل فيما يختص بالعقوبات ضد سوريا وذلك بسبب اختلاف وجهتى نظر البلدين حول المشكلة اللبنانية .

ليبيا :

٧ : أجرى مؤتمر الشعب العام الليبى تغييرا وزاريا شاملا وتم إنشاء وزارة جديدة لشئون التعاون مع مصر برئاسة محمد محمود حجازى ، كما تشكلت وزارتان جديدتان لشئون المغرب العربى وشئون السودان . ويرأس الوزارة الجديدة أبوزيد عمر دردة ويتولى وزارة الخارجية محمد البشارى .

٨ : أعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية تطبيق قانون « من أين لك هذا » على جميع أمناء الأمانات الشعبية العامة (الوزراء) وكبار المسئولين .

٢١ : دعا العقيد الليبى معمر القذافى الى إقامة وحدة فورية بين مصر والسودان وليبيا

٢٧ : رحب العقيد القذافى بارسال ممثلين عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية للاشراف على مصنع الرابطة الليبى الذى قيل فى الغرب إنه ينتج أسلحة كيماوية .

٣٠ : أذاع راديو لندن أن ليبيا أغلقت مكاتب جبهة التحرير الفلسطينية ومعسكرات التدريب التابعة لها فى ليبيا ورحلت جميع أعضاء المنظمة التى يتزعمها أبوالعباس .

المجر :

٢١ : أكد جوزيف انترت رئيس وزراء المجر أن بلاده بدأت فى تشكيل وحدة طبية عسكرية لارسالها الى منطقة الخليج . كما أعرب عن إستعداد بلاده المساهمة بقوات بحرية فى قوة لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٣ : قرر مجلس الوزراء الأردنى إنهاء خدمات العمالة الوافدة دون إستثناء والتى تعمل فى جميع البلديات والمجالس القروية وأمانة عمان الكبرى .

١٥ : ذكر راديو لندن أن السلطات الأردنية منعت قافلة من شاحنات الأغذية والأدوية من عبور الأراضى الأردنية الى العراق وطالب منظميها بالحصول على موافقة الأمم المتحدة أولا .

٢٠ : ذكرت مصادر حكومية فى عمان أن دول الخليج قررت الغاء عقود أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين فى القوات المسلحة لهذه الدول وذلك ردا على موقف الملك حسين المؤيد للنظام العراقى فى غزوه للكويت .

المملكة العربية السعودية :

٦ : إستدعت السلطات السعودية سفيرها من العاصمة الأردنية عمان .

٧ : تقرر إنشاء مدينة عسكرية متكاملة بمنطقة جيزان .

٢٧ : قال الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية فى واشنطن أن بلاده تزود اليمن بثلث ميزانيتها وهو ما يؤكد أن السعودية لاتشعر بأى ضغينة أو عداء إزاءها .

٢٩ : إختتم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى إجتماعهم الاستثنائى الثالث عشر ، بالرياض بين إجراء تقويم شامل للمشاورات الجارية لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج ووصف بيان المجلس الموقف الدولى بالصلابة .

: نفت السعودية اتهامات الرئيس اليمنى على عبدالله صالح للسلطات السعودية باساءة معاملة الرعايا اليمنيين والعمل على زعزعة الاستقرار فى اليمن وأكدت أنها أغدقت على الرئيس اليمنى والأشقاء فى اليمن كل ما أعانه على النهوض بأعباء حكمه وضمان عهده من السقوط .

المملكة المتحدة :

٣ : أعلنت وزارة الداخلية البريطانية أن ١٥٦ شخصا يرجح أنهم من الأكراد

العراقيين طلبوا اللجوء السياسى لبريطانيا .

٥ : قررت الحكومة البريطانية الانضمام الى النظام الأوروبى .

١٩ : لقى حزب المحافظين الحاكم هزيمة كبيرة فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى دائرة إيستبورن بجنوب شرق إنجلترا حيث فقد الحزب المقعد الذى ظل يشغله منذ عام ١٩٠٦ لصالح مرشح حزب الأحرار .

٢٣ : أجرت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا محادثات مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت حول تطورات أزمة الخليج وأكدت تاتشر شروط حل الأزمة وفقا للشرعية الدولية .

٢٤ : لقى ٦ جنود بريطانيين مصرعهم وأصيب ٢٧ آخرون فى هجوم شنته عناصر من الجيش الجمهورى الايرلندى على مركزين للبوليس بايرلندا الشمالية .

المملكة المغربية :

١٦ : ادانت لجنة القدس التى إجتمعت فى الرباط الجريمة التى إرتكبتها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين فى المسجد الاقصى وإعتبرتها إحدى حلقات المخطط الصهيونى والاستيطانى لتهويد الأراضى العربية المقدسة فى فلسطين المحتلة .

٢١ : أعلن فردريك دى كليرك رئيس جنوب افريقيا أثناء زيارته للمغرب أنه إتفق مع الملك الحسن الثانى عاهل المغرب على تعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع نطاقها .

٢٩ : ذكرت مصادر رسمية مغربية أن مشروع الأمين العام للأمم المتحدة لاجراء استفتاء فى الصحراء المغربية بدأ يزول .

النرويج :

٢٩ : قرر جان سايس رئيس وزراء النرويج تقديم استقالة حكومته المشكلة من إئتلاف ثلاثة أحزاب بعدما إنقسمت الحكومة حول محادثاتها مع السوق الأوروبية والى أى مدى يتعين ربط الاقتصاد النرويجى بالسوق الأوروبية .

النمسا :

٧ : فاز الحزب الاشتراكى الحاكم فى النمسا فى الانتخابات العامة وحصل على ٨١ مقعدا فى البرلمان (١٨٣ مقعدا) بزيادة مقعد واحد عما كان يشغله فى البرلمان السابق ، كما حصل حزب الشعب عضو الائتلاف الحاكم على ٦٠ مقعدا بخسارة ١٧ مقعدا .

٩ : كلف الرئيس النمساوى كورت فالدهايم المستشار فرانز فرانتيسكى بتشكيل حكومة إنتقالية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : دعا الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الانسحاب العراقى الكامل من الكويت ودعا دول الخليج الى وضع ترتيبات أمنها المشترك وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل .

٣ : وافقت لجنة العمليات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى على إقتراح الرئيس بوش بإعفاء مصر من تسديد الديون العسكرية للولايات المتحدة والتى يبلغ حجمها ٧ مليارات دولار .

: أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أنه توصل الى إتفاق مع نظيره الاسرائيلى بالحصول على تعهدات وتأكيدات مكتوبة بعدم توطين المهاجرين السوفييت خارج « الخط الأخضر » قبل أن تحصل اسرائيل على موافقة الادارة الأمريكية على إعتماد ٤٠٠ مليون دولار لمساعدتها فى توطين المهاجرين .

٨ : توصل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وإدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى الى اتفاق مبدئى على خفض متبادل للقوات السوفيتية والأمريكية التقليدية الموجودة فى أوروبا .

٨ : وافق مجلس النواب الامريكى على مشروع قانون معدل للميزانية الفيدرالية وعلى مشروع برنامج للانفاق المؤقت حتى يوم ٢٠ أكتوبر الحالى .

١٣ : وافق مجلس النواب الأمريكى بأغلبية ساحقة على مشروع قانون للانفاق الدفاعى بخفض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة .

٢٠ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى بأغلبية ساحقة على مشروع قانون يستجيب لطلب الرئيس جورج بوش بالغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ويبلغ حجمها ٧,١ مليار دولار وكلف مشروع القانون يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولى قبل نهاية شهر ديسمبر من هذا العام تشارك فيه الدول الدائنة لالغاء كافة الديون العسكرية والمديونية المستحقة على مصر ومجموعها نحو ٥٠ مليار دولار .

٢٣ : وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكى على إقتراح بتفويض الرئيس الأمريكى جورج بوش بمنح اسرائيل مساعدات عسكرية تصل قيمتها الى ٧٠٠ مليون دولار كحد أدنى خلال تسعة أشهر .

: إستخدم الرئيس الأمريكى جورج بوش حق الفيتو لايقاف مشروع قانون للحقوق المدنية وافق عليه الكونجرس .

٢٤ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع المساعدات الخارجية للدول الأجنبية . وتم ذلك اقرار المشروع الذى يتضمن إعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧,١ مليار دولار . ومنح مصر ٢,٣ مليار دولار للمساعدات العسكرية والاقتصادية .

: أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الأمريكى السابقين أنهم أسسوا منظمة جماهيرية تهدف الى مواجهة جماعة الضغط الموالية لاسرائيل فى الكونجرس .

٢٥ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قانون بفرض حظر شامل على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب وقوف المنظمة وقادتها الى جانب العراق فى غزوه للكويت .

٢٦ : وافقت لجنة مشتركة للكونجرس الأمريكى بمجلسيه على قانون المساعدات الأمريكية للعام القادم والتى تبلغ ١٥,٥ مليار دولار ويقضى القانون بمنح اسرائيل نصيب الأسد فى المساعدات الخارجية الأمريكية (مليار و ٧٠٠ مليون دولار معدات عسكرية ومساعدات عسكرية وإقتصادية) .

٢٨ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب بصفة نهائية على التشريع الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها المستحقة عليها لأمريكا وأرسل التشريع الى الرئيس بوش للتوقيع عليه وبدء إجراءات التنفيذ .

جمهورية اليمن :

١٥ : رحب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بالمصريين العاملين فى اليمن وقال إنهم محل رعاية وإهتمام من جانب الدولة وجميع المسئولين فيها كما انهم بين أهلهم وأشقائهم .

٣٠ : ذكرت السلطات اليمنية أن أكثر من نصف مليون يمنى عادوا الى البلاد السعودية منذ إعلان السلطات السعودية فرض قيود جديدة على إقامتهم فى منتصف سبتمبر ١٩٩٠ .

REPORTS & COMMENTS:
- Al-Kods Events & Israeli Plans in the Western Bank: Ala' Salem
- The Lebanese Crisis on the Road of Settelement: Badr A.Abdel A'ti
- Algeria Between Political Islam & Democratic Change: Dr.Moh. El--Maddah
- On the Saudi-Soviet Relations' Resumption: Emar 'Ezz el-Rigal
- Arab Industry Between Dependency and Autonomy: Dr. Sayed Metwali
- The Libya/Chad Dispute & International Arabitration: El-Sayed 'Awad 'Osmane
- The Civil War in Liberia: Mohamed Mustafa Shehata
- India's Unity Between Politics & Sectarianism: Ahmed el-Ibrashi
- Pakistan: After Benazir Bhutto's Failure: Dr.Khaled Duran
- A South/South Cooperation Strategy: Amb. Ahmed Taha
- Reunited Germany Between Internal Reconstruction & International Changes : Dr. Sana' F. Abdallah
- The British Policy after Margaret Thatcher's Resignation: Nazira el-Effendi
- Soviet Union: From the Inside and New Challenges: Amani Fahmy
- Nationalities Crisis in the Soviet Union. Dangers of Collapse: Ahmed M. el-'Omlah
- Gorbatchev & the Nobel Prize: Faruk- el-'Assal
- The European Council's Future in the Light of Contemporary Changes: Dr. Mahmoud Murtada

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMIRARS & ROUND TABLES:
- The Pugwash 40ieth Session on Science & International Affairs : Amb. Osmane el-Shafe'i
- The XVIth Regional Meeting of Unesco National Arab Committees : So'ad Abdel Rassul
- Conference on the Arab World in a Changing World: Salah Fawzi

BOOKS REVIEW:
- The International Order 's Future. By Theodore Geiger. Ed. Heyman-Boston (1988) presented by Tarek Abu Sinna

PERIODICAL REVIEWS: presented by Saoussane Hussein
- on the Gulf Crisis & Its Impact on Western Public Opinion:
- The Case Against & For War (International News Magazine.- N° 44-1990)
- Un Gendarme Ambigu (Le Monde Diplomatique-Oct. 1990)
- L'Après-Saddam Hussein (Politique Internationale. Automne 1990)

CHRONOLOGY OF EVENTS:--
- Setember-October- 1990.

كشاف مجلة السياسة الدولية لعام ١٩٩٠

• تعتذر المجلة عن نشر الكشاف في هذا العدد لضيق المساحة .. على ان ينشر بالعدد القادم (أبريل ١٩٩١) •



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

EDITORIAL
FILE:

THE GULF CRISIS: NEW DEVELOPMENTS &FUTURE PROSPECTS

- Introduction: by Hassah Abu Taleb
- The Arab Socio-Political Context of the Crisis: Dr.Mokhless Abdel Chani
- The Iraqi Behaviour: Determinants & Aimd : Ahmed Ibrahim
- Syria & the Crisis: Chances of Regional & International Gains: Dr.. Ahmed Sabet
- The Gulf States Movements Facing the Crisis: Hani Ruslane
- Political Initiatives: Chances of Success: Aiman Abdel Wahab
- The Neighbouring Countries: Gains & Losses : Emad Gad
- The Gulf Crisis Versus the New International Order: Dr.Gamal Zahrane.
- Legal Aspects of the Gulf Crisis & International Sanctions: Dr.Abdallah Al-Ash'al
- New International & Legal Concepts & Practices in the Gulf Crisis: Amb. Bahie Eddine el-Rashidi
- The Security Council's Management of the Crisis: Ahmed Y.El-Kari'e
- The Culf Crisis & the Egyptian Workers Problem: Dr.Ihab Nadim
- The Gulf Crisis' Repercussions & Arab Capitals Movement: Sahar Sallam
- Oil Prices Before & After the Crisis: Ihab Salah Eddine
- Financing the Military Concentration in the Gulf; Significance & Effects : Ahmed el-Naggar
- The Military Behaviour & Its Determinants: Mohamed Abdel Salam
- Scenarios on Military Arrangements in the Arab Region: Col.Murad el-Dessouki
- Bibliography on the Crisis
- Documents on the Crisis: Nabya Asfahany
- Chronology of the Crisis' Events: N. Asfahany & Saoussane Hussein



مصر للطيران
خفرع ومنقرع
EGYPT
مصر للطيران
مصر للطيران
ثالث ورابع طائرات الايرباص ٣٠٠ / ٦٠٠
ضمن ٩ طائرات من نفس الطراز بالتمويل الذاتى

AL-SIASSA AL-DAWLYA

□ THE GULF CRISIS: NEW DEVELOPMENTS & FUTURE PROSPECTS (FILE)

- THE ARAB SOCIO-POLITICAL CONTEXT OF THE CRISIS
- THE IRAQI BEHAVIOR: DETERMINANTS & AIMS
- THE GULF MOVE FACING THE CRISIS
- THE POLITICAL INITIATIVES: CHANCES OF SUCCESS
- THE NEIGHBOURING COUNTRIES: GAINS & LOSSES
- THE GULF CRISIS FACING THE NEW INTERNATIONAL ORDER
- LEGAL ASPECTS OF THE CRISIS & INTERNATIONAL MEASURES
- THE SECURITY COUNCIL: ITS MANAGEMENT OF THE CRISIS
- THE GULF CRISIS & THE EGYPTIAN WORKERS PROBLEM
- SCENARIOS OF MILITARY ARRANGEMENTS IN THE GULF REGION
- BOOKS DOCUMENTS & CHRONOLOGY OF THE CRISIS

103

JANUARY 1991

الثمن ١٥٠ قرشاً

مطابع الأهرام بكورنيش النيل



□ تحرير الكويت ورياح التغيير فى المجتمع الدولى

[ملف العدد]

- عاصفة الصحراء .. الدروس والنتائج
- حول إشكالية النظام الدولى الجديد
- الدور المستقبلى للأمم المتحدة فى المنطقة
- الجامعة العربية وأزمة الخليج

أزمة المياه فى الشرق الأوسط وأفريقيا

[قسم خاص]

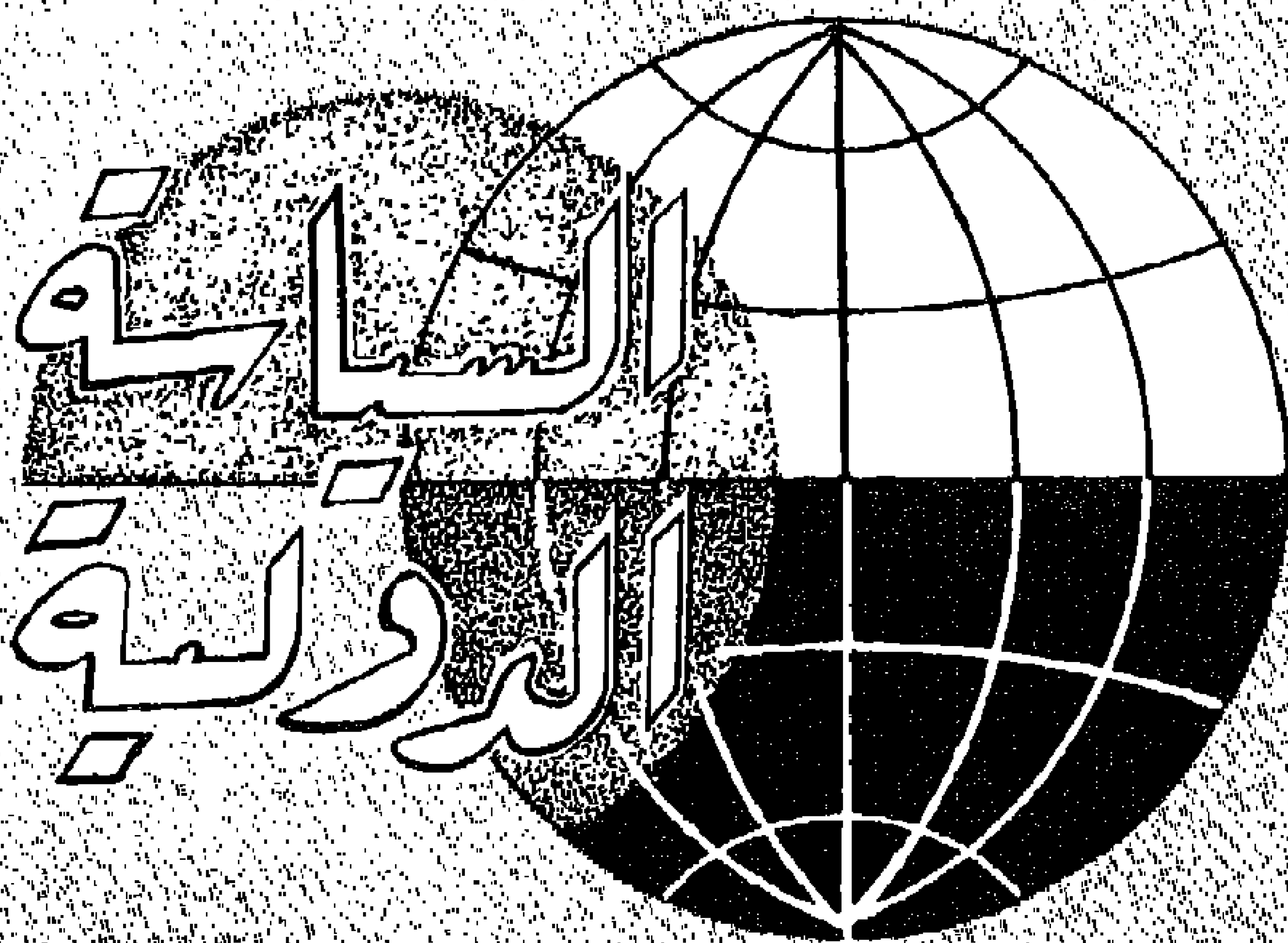
- إدارة المياه فى وادى نهر النيل
- المنظور المائى للصراع العربى الاسرائيلى
- أزمة المياه من النيل إلى الفرات
- مدخل إلى مؤتمر قمة إفريقى حول المياه

١٠٤

أبريل ١٩٩١

مع العدد ملحق مجانى
كشاف موضوعات المجلة ١٩٩٠

الأهرام



العدد (١٠٤)
ابريل ١٩٩١

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها فى أول يوليو ١٩٦٥



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

□ **الافتتاحية :**

- القضايا السبع لما بعد حرب الخليج ـ د . بطرس بطرس غالى ٤

□ **ملف العدد : تحرير الكويت ورياح التغيير فى المجتمع الدولى :**

- عاصفة الصحراء .. الدروس والنتائج ـ عميد أ . ح . مراد ابراهيم الدسوقى ١٠
- حول اشكالية النظام الدولى الجديد ـ محمد سيد أحمد ٢٤
- الدور المستقبل للأمم المتحدة فى الشرق الأوسط ـ السفير عمران الشافعى ٢٩
- الجامعة العربية وأزمة الخليج ـ د . عطية حسين أفندى ٣٥
- ازمة الخليج والمجموعة الأوروبية ـ صفاء موسى ٦٢
- ايران وتركيا وباكستان وترتيبات مابعد الحرب ـ بدر احمد عبدالعاطى ٦٥
- وثائق حرب الخليج ٧٢
- يوميات حرب الخليج ـ إعداد : نبية الاصفهانى ٧٦

□ **قسم خاص : قضية المياه فى الشرق الأوسط وافريقيا :**

- تقديم : أحمد يوسف القرعى ١١٤
- ادارة المياه فى وادى نهر النيل ـ د . بطرس بطرس غالى ١١٦
- السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ـ د . علاء الحديدى ١٢٠
- المنظور المائى للصراع العربى الاسرائيلى ـ د . حسن بكر ١٣٢
- أزمة المياه من النيل الى الفرات ـ د . أحمد عباس عبدالبديع ١٤٥
- الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه ـ ياسر علي هاشم ١٥٠
- التعاون الاقليمى فى القرن الافريقى وحوض النيل ـ د . عبدالملك عودة ، د . حمدى عبدالرحمن ١٥٩
- مدخل الى مؤتمر قمة افريقى حول المياه ـ د . جويس ستار ١٦٦
- ندوة نهر النيل (لندن ٢ ـ ٣ مايو ١٩٩٠) ـ اشرف محسن محمد ، أمجد عبدالغفار ١٦٩
- اعلان القاهرة حول المياه فى افريقيا ١٧٦

□ **التقارير والتعليقات :**

- الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الانهيار الاقتصادى ـ فاروق نصر العسال ١٨١

سعر بيع النسخة :
داخل مصر : ١٥٠ قرشا
العراق ٢٠٠٠ فلس ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالا ، المغرب ٤٠ درهما ، الدوحة ١٢ ريالا ، مسقط ١٢٥٠ بيسة ، الجمهورية اليمنية ١٥ ريالا ، لندن ٤ جنيه ، لبنان ١٢٥٠ ليرة ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، الخرطوم ٢٠ جنيها سودانيا ، البحرين ١٣١٠ فلس ، دبى / ابوظبى ١٢ درهما ، غزة / الضفة / القدس ١,٥ دولار ، الجمهورية اليمنية ٢ دينار

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير :
السيد يسين
نائب مدير التحرير :
احمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير :
نبية الأصفهانى
سوسن حسين

ـ ازمة العنف فى فاس المغربية ـ احمد مهابة ١٨٦
ـ مستقبل الوحدة بين تايوان والصين ـ محمد مصطفى شحاته ١٩١
ـ التعاون الفنى بين مصر وافريقيا فى عشر سنوات ـ السفير : احمد طه محمد ١٩٥
ـ باكستان وحكومة شريف الجديدة ـ محمد ابوالفضل احمد ١٩٨
ـ حل الكوميكون .. الاسباب واحتمالات المستقبل ـ تامر وجيه عبدالقادر ٢٠٣
ـ حول التعددية السياسية فى روسيا السوفيتية ـ وليد محمود عبدالناصر ٢٠٩

□ ندوات ومؤتمرات دولية :

ـ تقرير لجنة الجنوب ـ وليد محمود عبدالناصر ٢١٢
ـ المؤتمر الافريقى الامريكى الحادى والعشرون ـ عمرو فتحى الجويلى ٢١٥
ـ قمة الدوحة الخليجية .. المعطيات والنتائج ـ طارق حسنى ابوسنة ٢١٧

□ مكتبة السياسة الدولية :

ـ عرفات فى عيون المراقبين ـ هويدا عدلى ٢٢٢
ـ الدور السياسى للفلاحين فى مصر الحديثة ـ منار الشوربجى ٢٢٤
ـ المؤلفات العربية السياسية ٢٢٦
ـ كاريكاتير الصحافة العالمية ٢٤٣

□ مجلات السياسة الدولية ـ إعداد سوسن حسين :

ـ النظام السوفيتى والمستقبل المجهول ـ مقدمة المجلات ٢٤٦
ـ هل سيعود الاتحاد السوفيتى الى فرض القوة من جديد ـ جون مارى ٢٤٧
ـ حل الدولة السوفيتية ـ رولان لوم وفيليب ميشيه ٢٥٠
ـ الدول السوفيتية واللهفة الى التحرر ـ فرانسواز توم ٢٥٣

□ شهريات الاحداث الدولية :

ـ نوفمبر ، ديسمبر ١٩٩٠ ، يناير ، فبراير ١٩٩١ .... ٢٥٨

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الادارة والتحرير والإعلانات :
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

الافتتاحية

القضايا السبع لما بعد حرب الخليج

بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها ، يثور رأى غالب بأن المشاكل التى ستواجه المنطقة فى الفترة المقبلة ستكون أشد وطأة من سابقاتها . ومن ثم شرعت أجهزة التخطيط ومراكز الدراسة والبحث باعداد الدراسات والأبحاث للاسهام فى استشراف مستقبل الأوضاع الدولية والاقليمية العربية فى المرحلة القادمة .

وتتناول هذه الافتتاحية عرضا لسبع قضايا تستدعى الدراسة والنقاش حتى يتسنى لنا مواجهة مشاكل ما بعد الحرب .

القضية الأولى :

ليس من شك أن القضية الأولى التى تستدعى منا بذل قصارى الجهد لتسويتها بعد انتهاء معركة تحرير الكويت هى القضية الفلسطينية . ومن الجدير بذكره أن هذه القضية قد اكتنف تسويتها مزيد من الصعوبات وذلك لسببين رئيسيين : الأول هو الموقف الذى تبنته منظمة التحرير الفلسطينية ابان الأزمة من انحيازها الى جانب العراق ، مما انتزع عنها الكثير من مصداقيتها وأفقدها قدرا كبيرا من تأييد المجتمع الدولى الذى كانت قد حققت شوطا بائنا فى استقطابه حتى قبيل غزو العراق للكويت . أما الثانى فهو التعاطف الدولى العام الذى اكتسبته اسرائيل ـ أكثر الأطراف استفادة من أزمة الخليج ـ والمتمثل حاليا فى تدفق المساعدات العسكرية ، فضلا عن المعونات المالية اليها مما شجع حكومة الليكود على ابداء مزيد من التصلب ولكن هذا لايعنى أن تحول هاتين الصعوبتين دون القيام بتحرك جديد بغية تسوية القضية بنفس المنطق الذى عولجت به أزمة الخليج . فاذا كان رفض الربط السياسى بين القضيتين ابان الأزمة مطلوبا ومنطقيا ، فان الربط بين القضيتين بعد انتهاء الأزمة بات أمرا حتميا لاسيما اذا نظرنا الى التماثل شبه الكامل للأسس القانونية التى تستند عليهما القضيتان .

القضية الثانية :

أما القضية الثانية ، فهى اعادة ترتيب « البيت العربى » ، هذا اذا استعرنا الشعار الذى يتردد كثيرا فى كتابات الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بالنسبة للقارة الأوروبية .

إننا اصحاب دعوة الى رؤية مستقبلية تتعامل بجدية وواقعية مع الاوضاع العربية وبناء النظام العالمى الجديد حتى ننقذ ماضاع كيانا وبناء ومصيرا

(خطاب السيد الرئيس حسنى مبارك يوم الاحد ٣ مارس ١٩٩١ امام مجلسى الشعب والشورى)

فاذا تأملنا الجهاز المنوط به تحقيق ودفع العمل العربى المشترك ـ الجامعة العربية ـ لوجدنا أنه خلال الأعوام الستة والأربعين التى مرت على انشائها ، قد استشرى به الكثير من عوامل العطب والوهن والتى زاد نقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس من ضعفها كما لم ينجح عودة مقرها الى القاهرة فى التغلب عليه .

ولايخفى أن هناك عشرات من الدراسات والاقتراحات التى طرحت من أجل النهوض بجامعة الدول العربية حتى يتسنى لها الاضطلاع بالمسئوليات الجسام المنوطة بها ، وان لم تكن هذه الافتتاحية هى المقام الأمثل لمناقشة هذه المشروعات ، الا أنه من حرى بنا العمل على التوصل الى « خطة » من شأنها تجديد آليات الجامعة وتطويرها حتى تكون أداة فعالة لدفع العمل العربى المشترك . فعلينا الاستفادة من عبر ودروس حرب الخليج حتى تكون بداية لعمل عربى جديد يستجيب للاتجاه الأوروبى الوحدوى الذى سيؤدى عام ١٩٩٢ الى الوحدة الأوروبية الكاملة .

القضية الثالثة :

وبالنسبة للقضية الثالثة ، فهى قضية يصعب فصم عراها عن القضية السابقة ، الا وهى قضية الأمن فى المنطقة . ذلك انه مجرد دحر العدوان العراقى لايعنى أن مثل هذا العدوان لن يتكرر مرة أخرى فى غضون عام أو عامين . وقد سبق أن عالجت معاهدة الدفاع العربى المشترك المبرمة سنة ١٩٥٠ قضية العدوان . ومن المعروف أن نصوص المعاهدة تأتى على غرار مواد ميثاق الحلف الأطلنطى الموقع عليه فى ٤ أبريل عام ١٩٤٩ . وقد نصت المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك أن مبدأ العدوان على احدى الدول العربية يعد عدوانا على سائر الدول الأطراف فى المعاهدة . كما نصت المعاهدة أيضا على انشاء لجنة عسكرية دائمة للدفاع المشترك تشرف على اقامة التعاون العسكرى بين الدول الأعضاء وعلى الرغم من جمود هذه المؤسسات العامة بمر السنين ، فان المعاهدة مازالت محتفظة بأهميتها السياسية والقانونية . كما أن ارسال القوات المصرية الى المملكة العربية السعودية يستند فى المقام الأول الى أحكام هذه المعاهدة . الا أن الأربعين عاما التى مضت على ابرام هذه المعاهدة تقتضى منها اعادة النظر فى أحكامها للاستجابة الى التطورات التى تتابعت

خلال العقود الأربعة الماضية ، ولاسيما تغير تكنولوجيا الحرب تغيرا شبه كامل . وهناك حقيقة أخرى تأتى لتدعيم هذا الاتجاه الداعى الى تطوير أحكام المعاهدة : ذلك أن معاهدة الدفاع العربى المشترك قد أبرمت فى الأصل من أجل مواجهة عدوان يصدر عن اسرائيل . الا أن العدوان الذى وقع فى ٢ اغسطس الفائت ، قد صدر عن دولة عربية فى مواجهة دولة عربية أخرى . ولاريب أن عملية تحرير الكويت التى تمت بمساهمة دول غير عربية تكشف النقاب عن القصور البيِّن فى فاعلية الأمن الجماعى العربى وجدواه . كما أن قضية نزع منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تعد من أهم أبعاد الترتيبات الأمنية المقبلة التى تستدعى المزيد من الآهتمام والتركيز ، والمحصلة النهائية لهذه القضايا هى ضرورة اعادة تقييم شامل لمفهوم الأمن الجماعى العربى شكلا ومضمونا .

فاذا كنا نرفض الوجود العسكرى غير العربى فى المنطقة بعد انتهاء حرب تحرير الكويت فاننا لانمانع من وجود قوات تابعة للامم المتحدة او مجموعة من المراقبين الدوليين لحفظ السلام فى المنطقة . ويجب الا ننسى أن مصر كانت ميدانا لأول تجربة لوجود قوات الأمم المتحدة فى أرض سيناء . كما أن المعاهدة التى أبرمت بين جمال عبد الناصر وداج همرشولد ـ السكرتير العام للامم المتحدة حينئذ ـ عام ١٩٥٧ لتحديد الوضع القانونى لقوات الأمم المتحدة أصبحت نموذجا للاتفاقات التالية التى أبرمت لعمليات حفظ السلام فى مختلف أنحاء العالم .

القضية الرابعة :

أما القضية الرابعة بالنسبة لتصور مستقبل المنطقة فى الحقبة القادمة ، فهى القضية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية العربية ـ وعلى الرغم من الأهمية المحورية لهذه القضية ، الا اننا وضعناها فى المرتبة الرابعة نظرا لضرورة استتباب السلام والأمن فى المنطقة حتى يتسنى تنفيذ خطط واستراتيجيات تنمية اقتصادية شاملة .

ولاجدال أن قضية التنمية الاقتصادية العربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية التكامل الاقتصادى العربى . هذا بالاضافة الى ارتباطها بالازمة التى تثيرها الهوة المالية الهائلة بين الدول العربية التى لها فائض من السيولة المالية والدول العربية التى تعانى من عجز بالنسبة للسيولة . ومن ثم يتعين ضرورة التوصل الى صيغة للتوزيع الأمثل لهذا الفائض ترتكز على معايير اقتصادية مدروسة بشكل علمى موضوعى بعيدا عن الارتجال والانفعال . وهنا تثور أهمية انشاء جهاز اقتصادى جديد بشكل علمى موضوعى على غراز مشروع مارشال الذى وضع عقب الحرب العالمية الثانية ـ لاعادة بناء أوروبا . وسيناط بهذا الجهاز الجديد مسئوليات عاجلة ، أولها اعادة بناء الكويت والعراق بالاضافة الى مساعدة البلاد العربية التى تضررت اقتصاديا بأزمة الخليج . أما المساهمة فى المشروعات المشتركة التى تستطيع ان تخدم التنمية العربية من ناحية ، والتكامل الاقتصادى العربى من ناحية أخرى فتكون من اختصاص بنك عربى يخصص لهذا الهدف . وربما لن يستبعد هذا التصور مشاركة دول غير عربية فى هذا البنك كاليابان والمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة ، لكى يصبح مصرفا دوليا بكل مافى الكلمة من معنى . ويذكر فى هذا الصدد ان الربط بين التنمية الاقتصادية والأمن العسكرى فكرة ليست بجديدة اذ سبق أن نصت عليها المادة ٧ من معاهدة الدفاع العربى المشترك المبرمة عام ١٩٥٠ .

القضية الخامسة :

أما بالنسبة للقضية الخامسة ، فهى تدور حول اعادة النظر فى علاقة العالم العربى بالعالم الخارجى فى ظل أوضاع ما بعد الحرب الباردة . وليس من شك أن المجموعة العربية لقربها الجغرافى تأتى فى مقدمة الدول التى يجب أن تنال اهتمامنا لاسيما فيما يتعلق باحياء الحوار العربى

الأوروبى . ونذكر فى هذا المقام أن اجتماعه الأخير الذى انعقد على المستوى الوزارى فى ديسمبر ١٩٨٩ فى باريس لم يأت بأى جديد . كما أن هناك عدة مشروعات أخرى ترمى الى ربط العالم العربى بالقارة الأوروبية ، متخذة من البحر المتوسط القاسم المشترك الأكبر لهذا الربط . الا أن هناك ما هو أهم من مجرد « الربط » بيننا وبين أوروبا . تعنى بذلك ضرورة اسهام العالم العربى اسهاما بناء وفعالا فى اقامة النظام الدولى الجديد . وقد كانت مساهمة مصر فى وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ مساهمة جليلة يشهد لها التاريخ . فعلينا اذن أن نتأهب ـ منذ الآن ـ فى المشاركة فى وضع أسس الشرعية الدولية الجديدة ، هذا لو أردنا ألا تفرض علينا تلك الشرعية فرضا بمنأى عن أى مشاركة من جانبنا بالنسبة لوضع اصولها وأحكامها .

القضية السادسة :

أما القضية السادسة ، فهى تتعلق باعادة النظر فى التعاون العربى الافريقى التى وضعت أسسه فى القاهرة فى مارس عام ١٩٧٧ . فلا شك أن اندلاع الحرب بين العراق وايران الذى تلاه حرب مدمرة أخرى وهى حرب الخليج ، قد ساهم فى اجهاض أى ثمار بناءة لهذا التعاون ويتأسس على ذلك ، أن بانتهاء الحربين يجب أن يحفز على احياء هذا التعاون بين العالم العربى والعالم الافريقى لاسيما أن كلا منهما فى مسيس الحاجة الى الآخر ، ولعل هذا النجاح فى اقامة مثل هذا التعاون ليبلور أحد مظاهر التعاون بين دول الجنوب والجنوب التى تنادى به دول العالم الثالث ، والذى يعتبر ركيزة أساسية لو أردنا اقامة حوار متكافىء بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال الغنية .

القضية السابعة :

وفى نهاية هذا العرض لأهم قضايا مستقبل المنطقة العربية ، نأتى الى القضية السابعة والأخيرة ألا وهى قضية الديمقراطية فى البلاد العربية . اذ أجمعت العديد من الدراسات وأكدت كثير من المؤتمرات الدولية أنه لا تنمية ناجحة بدون مشاركة حقيقية من قبل الشعوب وبدون ارساء دعائم نظام ديمقراطى حقيقى بكل ما يحويه ذلك من مبادىء المشاركة والحرية السياسية ، كما أن مأساة الخليج ما كان لها أن تتحقق لو توافر النظام الديمقراطى السليم فى العراق . فاذا كان نظام الأمن الجماعى ونزع السلاح أدوات قد تساعد على الحيلولة دون وقوع العدوان ، فان استتباب الديمقراطية هى الدرع الواقى الفعال والحقيقى لتجنب المغامرات العسكرية التى منى بها العالم العربى فى النصف الأخير من القرن العشرين .

كيف يتسنى اذن العمل على تدعيم أسس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ؟ ليس من شك أنها ستكون من أعقد القضايا التى سيواجهها العالم العربى فى الفترة القادمة . وتثور بعض الافكار فى هذا الصدد ، سواء على المستوى الوطنى أو الاقليمى .

فعلى المستوى الوطنى تطرح بعض الاقتراحات المنادية بانشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة وتدعيم المؤسسات الدستورية والقضائية والحزبية والاعلامية القائمة . اما على المستوى الاقليمى فيمكن دراسة الامكانات والسبل المتاحة لانشاء برلمان عربى أو لجان دولية للدفاع عن حقوق الانسان أو محكمة عدل عربية للفصل فى النزاعات القانونية التى قد تنشب فيما بين الدول العربية . وقد يقال أنه من الصعوبة بمكان الدفاع عن الديمقراطية على المستوى الاقليمى قبل تدعيمها على مستوى الدولة .

ومن الافكار الجديرة بالبحث والاهتمام هو قلب المنطق الذى انتهجته بالنسبة لهذه القضية رأسا على عقب ، أى فى قول آخر أن نبدأ بانشاء مؤسسات ديمقراطية اقليمية لكل الدول العربية قبل أن تتوافر تلك المؤسسات الديمقراطية داخل كل دولة على حده . يرد فى هذا السياق انشاء برلمان عربى على غرار البرلمان الأوروبى تشترك فيه كافة الدول العربية حتى تلك التى ليس بها برلمانات أو هيئات

تشريعية ، بحيث يكون لكل دولة الحرية فى اختيار أو انتخاب أعضاء هذا البرلمان العربى . كما نستطيع ايضا أن نتصور انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان على غرار المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان .

قد تبدو هذه الاقتراحات مثالية للغاية أو مفرطة فى الخيال بعيدة كل البعد عن الواقع العربى الراهن . ولكن ألم تنجح أوروبا فى انشاء مثل هذه المؤسسات التى تلعب دورا هاما فى الحفاظ على انظمتها الديمقراطية ؟ واذا سلمنا باختلاف الأرضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية عن مثيلتها الأوروبية مما يجعل من العسير انشاء مثل هذه المؤسسات الديمقراطية فى بعض الدول العربية ، فلماذا لانسعى الى ارساء اللبنات الأولى للديمقراطية بشكل غير مباشر من خلال اقامة مؤسسات عربية برلمانية مشتركة أو من خلال عمل قضائى مشترك ؟

صفوة القول أن هذه القضايا السبع التى تناولتها تستدعى منا استعدادا ذهنيا وسياسيا وعلميا لمناقشتها سواء على المستوى الأكاديمى أو المستوى الحزبى والشعبى لنتأهب جميعا لمرحلة ما بعد الحرب التى نجتازها الآن ولعلها ستكون من أخطر المراحل التى ستمر بها الأمة العربية فاما أن ننجح فى البناء والتشييد على الأنقاض التى خلفتها حرب الخليج كما فعلت أوروبا عام ١٩٤٥ التى نجحت فى اقامة أكبر مجموعة سياسية واقتصادية فى العالم ، واما ستدمر أنقاض الحرب مستقبل العالم العربى .

د . بطرس بطرس غالى

ملف العدد

تحرير الكويت ورياح التغيير في المجتمع الدولى

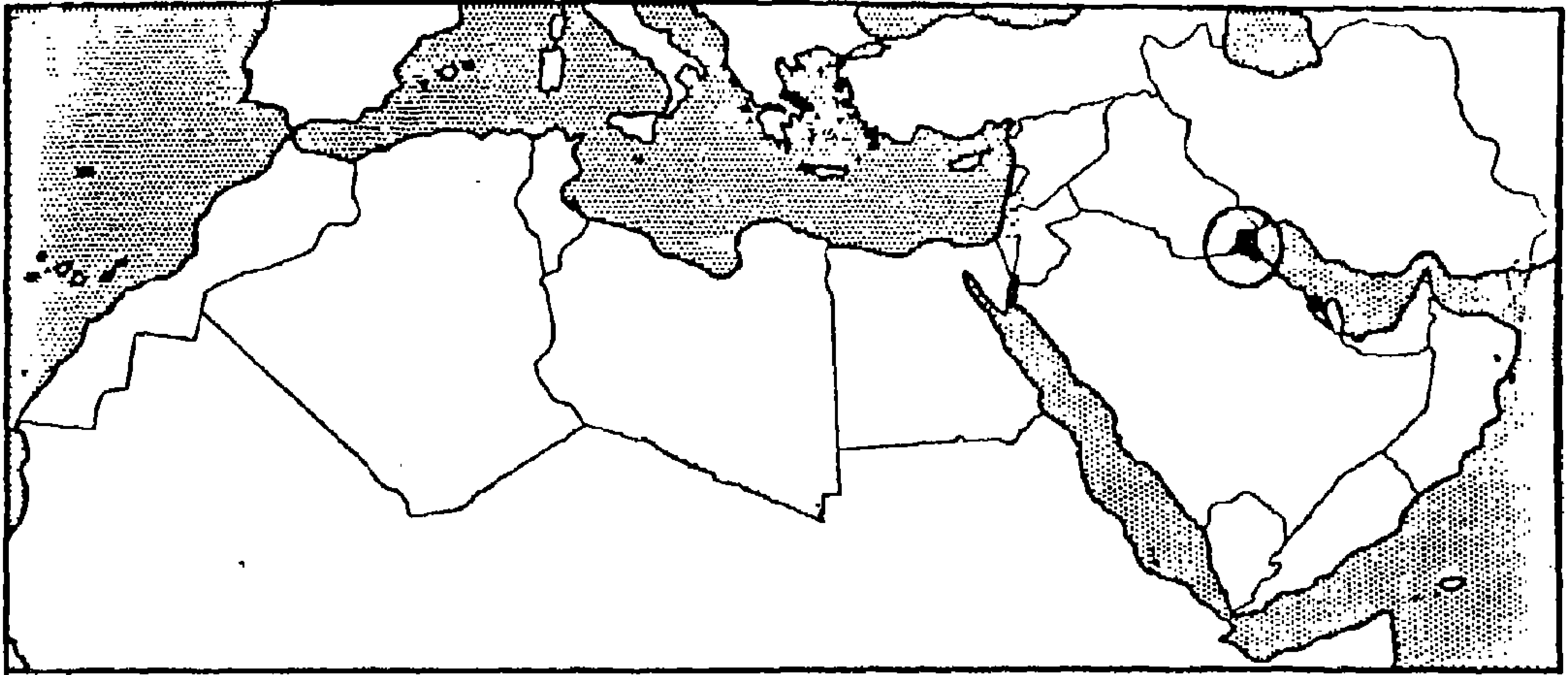
محتويات الملف

(١) عاصفة الصحراء .. الدروس والنتائج ....
(٢) حول اشكالية النظام الدولى الجديد ....
(٣) الدور المستقبلى للأمم المتحدة فى الشرق الاوسط ..
(٤) الجامعة العربية وازمة الخليج ....
(٥) ازمة الخليج والمجموعة الاوروبية ....
(٦) ايران وتركيا وابكستان وترتيبات ما بعد الحرب .
(٧) وثائق حرب الخليج ....
(٨) يوميات حرب الخليج ....

تقديم الملف

للمرة الثالثة تفرد مجلة السياسة الدولية « ملف العدد » لأزمة الخليج منذ اندلاعها إثر الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وتحت عنوان (الغزو العراقى للكويت .. الابعاد والنتائج) جاء ملف عدد اكتوبر ١٩٩٠ بينما عالج ملف عدد يناير ١٩٩١ أزمة الخليج من ناحية التطورات والاحتالات . أما ملف هذا العدد فيأتى بعد حسم الخيار العسكرى للازمة بعملية عاصفة الصحراء منذ ١٧ يناير وحتى ٢٦ فبراير الماضى يوم تحرير الكويت ومن هنا جاء تركيز ملف هذا العدد على عملية التحرير وماواكبها وأعقبها اشكاليات لم تحسم بعد .

« السياسة الدولية »



(١) عاصفة الصحراء .. الدروس والنتائج

عميد أ . ح /مراد إبراهيم الدسوقى

مقدمة :

عندما تمكنت الثورة الاسلامية فى ايران من الاطاحة بشاة ايران وإحتلت السفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٧٩ ، تتابعت الأحداث فى المنطقة بشكل لافت للنظر اذ لم يكد يمر على ذلك سوى أقل من عام واحد حتى أقدمت العراق على غزو ايران فى عام ١٩٨٠ ، وقامت إسرائيل فى عام ١٩٨١ بقذف المفاعل النووى العراقى تموز ودمرته تماما ، وبرغم ذلك شهدت العلاقات الأمريكية العراقية منعطفا هاما اذ أخرجت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول المساندة للارهاب فى عام ١٩٨٢ ، وعندما بدا فى نفس العام أن ايران قد تنتصر على العراق فى الحرب ، أقدمت الولايات المتحدة على تحسين علاقاتها مع العراق مما أنعش العلاقات التجارية بين البلدين ، ووصلت الأمور الى ذروتها عندما أعادت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع العراق عام ١٩٨٤ ، وفى محاولة لاعادة التوازن الى الموقف قدمت أمريكا معلومات عسكرية هامة عن ايران الى العراق خلال عامى ٨٥ ـ ١٩٨٦ ، الأمر الذى مكنها أن تحقق العديد من الانتصارات ، وفى العام التالى ارتفعت القروض السلعية الامريكية الى العراق بمقدار الضعف فى أقل من خمس سنوات ، وبعد أن أصبحت ناقلات البترول الكويتية تبحر تحت العلم الامريكى فى عام ١٩٨٧ ساد إحساس أن الولايات المتحدة قد أصبحت ضالعة بشكل أو بآخر فى مشاكل المنطقة وعندما أطلقت طائرة عراقية طراز سوبر ايتندارد صاروخا طراز اكسوسيت على المدمرة الأمريكية ستارك فى نفس العام مما أدى الى مقتل ٣٧ بحارا أمريكيا ادرك الجميع أن الدور الأمريكى لن يقف عند هذا الحد ، وجاءت نهاية الحرب فى العام التالى ١٩٨٨ لكى تخفف من حدة هذا الادراك ولكن الى حين .

وبرغم الانتصار العراقى على ايران ، والذى بدا باهتا رغم كل الأحوال ، إلا أنه كانت هناك عدة نواحى مثيرة للقلق ، جاء أولها قبل نهاية الحرب عندما أستخدمت العراق الغازات الحربية ضد الأكراد ومقتل اعداد كبيرة منهم بفعل غاز الخردل ، وذيوع الأنباء حول انهاك العراق فى تنفيذ برنامج ضخم لانتاج الغازات الحربية السامة وغازات الأعصاب .وبرغم مطالبة الادارة الأمريكية بتشجيع صدام حسين على الاتجاه نحو الاعتدال عن طريق زيادة الروابط الاقتصادية مع العراق إلا أن الأمور ازدادت سوءا مع عام ١٩٩٠ عندما تسربت الأنباء حول نشر العراق لقواذف صواريخ بالستيكية أرض ارض قرب حدوده مع الأردن وهذه الصواريخ قادرة على الوصول الى اسرائيل ، ثم أعلنت بريطانيا عن إحباط أجهزتها محاولة تهريب أجهزة الكترونية تستخدم فى تفجير القنابل النووية وفى أبريل من نفس العام أصدر

صدام حسين تصريحه الشهير بأنه « سيحرق نصف إسرائيل بالصواريخ اذا أقدمت على مهاجمته » .

ولكن كل ذلك سرعان ما إتضح زيفه ، فقد كان العراق يعد العدة لتنفيذ مخطط آخر تماما يهدف الى السيطرة على الجانب الآخر الذى يبدو أكثر سهولة ولن يبدى مقاومة مثل تلك التى أبداها الجانب الايرانى ، كما أنه أكثر غنى . واستعانت العراق بكل الامكانيات المتاحة للاعداد لتنفيذ هدفها ، وسار العمل العراقى لتنفيذ هذا المخطط فى عدة محاور ، كان أولها المحور السياسى حيث حرصت العراق على ضمان الموقف المصرى عن طريق انشاء مجلس التعاون العربى فى عام ١٩٧٩ الذى ضم فضلا عن العراق ومصر كلا من الأردن واليمن . وثانيها المحور العسكرى اذ سعى العراق نحو استعادة قدراته العسكرية كاملة وأضاف اليها المزيد ، كما أصبح العراق قوة لايستهان بها فى مجال الأسلحة الكيماوية بعد أن تمكن من تطوير إمكانياته فى مجال انتاج الغازات الحربية وغازات الأعصاب بمساعدات بالغة الأهمية من الغرب وخصوصا ألمانيا (الغربية) ، وتواترت الأنباء أيضا عن إمتلاك العراق لقدرات نووية بعد أن بات من المؤكد أنه يمتلك ترسانة كبيرة من الصواريخ أرض أرض .

وبينما كانت أعمال التحضير العراقية لغزو الكويت تتم فى هدوء كانت خطة الخداع الاستراتيجية يجرى تنفيذها باتقان حيث أكدت القيادة العراقية أنه لايوجد أى نوايا فى شن عمل عدائى ضد الكويت أو غيرها ، وتوالت التصريحات من الرئيس العراقى وذكر فى احداها وهو يخاطب الملوك والرؤساء العرب « أنه اذا اقدم على مهاجمة أى دولة عربية فإن على الدول العربية الأخرى أن تجيش الجيوش ضده » . وأطمأن العرب الى النوايا العراقية ، ووصلت خطة الخداع قمتها عندما توجه نائب رئيس مجلس الثورة العراقى عزة إبراهيم عشية الغزو الى جدة للاجتماع مع ولى عهد الكويت فى الأول من اغسطس لبحث المشاكل المعلقة بين البلدين ، وبينما كان الجميع يأملون فى أن يعود للصف العربى وحدته وتضامنه كانت الدبابات والمدرعات العراقية قد إتخذت أوضاعها فى إنتظار صدور الأمر ببدء الغزو .

وفى الساعة الثانية من صباح يوم الخميس الثانى من اغسطس ١٩٩٠ إندفعت الارتال المدرعة العراقية عبر الحدود العراقية الكويتية فى منطقة البصرة الى داخل الاراضى الكويتية متخذ من طريق البصرة / الكويت السريع دليلا لهم الى قلب العاصمة . وفى الحقيقة أن القوات العراقية الغازية لم تواجه مقاومة تذكر اللهم الا فى بعض الأماكن المحدودة ، والتى كان اكثرها شراسة فى القصر الأميرى حيث لقى شقيق أمير الكويت مصرعه ، أما أمير الكويت نفسه فقد أفلح فى الهروب على متن طائرة هليكوبتر الى الأراضى السعودية فى اللحظة الأخيرة ـ وعلى المستوى الاستراتيجى كشف الغزو العراقى للكويت عن الدروس الآتية :

١ ـ فشل أجهزة مخابرات جميع دول العالم تقريبا فى توفير الانذار المبكر اللازم لاتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية فى مثل تلك المواقف .

٢ ـ فشل كل طرف من الأطراف الضالعة فى الموقف فى ادراك النوايا العراقية الحقيقية .

٣ ـ فشل جميع الدول ـ عدا العراق ـ وبدرجات متفاوتة فى توقع أن يكون هناك إحتمال حتى الآن فى نشوب نزاع من هذا النوع .

٤ ـ فشل معظم الدول فى تقدير الأثر الاستراتيجى المتبادل الناتج عن الاعتبارات المالية والميزانية والموارد والاتجاهات السياسية والثقافية والعسكرية والتكنولوجية والتاريخية .

٥ ـ فشل الدول الغربية وكذلك الدول العربية المعتدلة فى التعامل مع ظاهرة الارهاب الذى ترعاه وتحض عليه دولة من الدول بشكل أو بآخر وكذلك الدور الذى يمكن أن تلعبه الدول الفقيرة وكذلك الدول البعيدة عن بؤرة الأحداث .

وفى واقع الأمر فإن الغزو العراقى للكويت قد أثار بعض التوجهات التى ستؤثر على عالم ما بعد الأزمة بشكل مباشر .

وأول هذه التوجهات هو حالة الاستقطاب التى تقف عليها الأنظمة العربية وذلك النفور الملحوظ بين القواعد الشعبية سواء فى الحضر أو فى الريف وبين القيادات التقليدية فى تلك الأنظمة .

وثانيها هو زيادة أعمال القهر والتعسف والارهاب واستخدم أساليب القرون الوسطى فى التعذيب والارغام ومجافاة أبسط قواعد حقوق الانسان خصوصا ممارسات اسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة وممارسات القوات العراقية الغازية فى الكويت .

وثالثها : اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأفراد فى المجتمعات داخل الدول .

ورابعها : تزايد التعقيدات على اتساع اقليم الشرق الأوسط كله من وجهة نظر التكنولوجيا العسكرية كنتيجة مباشرة للنزاع الحالى نفسه ، وكذلك كنتيجة أخرى للمناخ السائد من جراء العدوان الاسرائيلى وإستيلاء اسرائيل على الأراضى العربية ، وإنتهاكها لحقوق الشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ، وساعد على هذا زيدة عائدات البترول وبالتالى مضاعفة مخصصات الانفاق الدفاعى مع تزايد الاحساس بالخطر بشكل عام .

وينظر البعض الى الحرب التى نشبت بسبب غزو العراق للكويت على أنها أولى الحروب التى نشبت فى الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة ، ومن المحتمل أن يعنينا أن نناقش فكرة أن ما حدث من العراق إنما كان بترتيب من قوى غربية معنية استنادا على الشواهد الآتية :

١ ـ موقف السفيرة الأمريكية فى بغداد « إبريل

جلاسبى » قبل الغزو مباشرة حيث ذكرت فى مقابلة لها مع الرئيس العراقى صدام حسين يم ٢٥ يوليو « ان الولايات المتحدة لن تتخذ موقفا من النزاع العراقى مع الكويت » . وإعتبار أن ذلك يمثل ضوءا أخضر للعراق لكى تتخذ ما تراه حيال هذا النزاع مطمئنة الى رد الفعل الأمريكى .

٢ ـ المساعدات الخطيرة التى قدمتها أطراف غربية الى العراق وخصوصا فرنسا وإنجلترا فى مجال الالكترونيات والقوات الجوية واتساع نطاق المساعدة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية .

٣ ـ تقديم المانيا المساعدات الفنية والامكانيات المادية لصناعة الغازات الحربية وغازات الأعصاب الى العراق بشكل مبالغ فيه حتى أصبحت العراق من أكبر منتجى هذه الغازات فى العالم ، وإعتماد العراق على شركات المانية لتغطية انشطتها فى هذا المجال مع دول أخرى .

٤ ـ حصول العراق على معلومات ذات صبغة عسكرية بحتة من شركة فرنسية اسمها (سبوت) تعمل فى مجال الأقمار الصناعية للأغراض المدنية . وإستخدام العراق لهذه المعلومات فى التخطيط لغزو الكويت ، ولم يكن هناك أى سبب يدعو الشركة لتقديم هذه المعلومات .

٥ ـ تيسير الولايات المتحدة حصول العراق على أجهزة حاسبات آلية متقدمة لكى تعتمد عليها فى تجسيم وتحليل المعلومات الواردة فى الصور التى وفرتها الشركة الفرنسية (سبوت) .

٦ ـ الدور المريب الذى قام به الملك حسين فى تزيين عملية غزو الكويت أمام الرئيس العراقى صدام حسين ووجود تشابه بين هذا الموقف وذلك الموقف الذى وقفه الملك حسين مع جمال عبدالناصر قبل حرب ١٩٦٧ .

٧ ـ نمو التعاون العسكرى بين العراق وجنوب أفريقيا وغض أطراف غربية كثيرة الطرف عن هذا التعاون .

وتعتمد هذه الفكرة على أن الهدف من وراء المساعدات التى قدمتها أطراف غربية الى العراق والتعاون الذى نما بينها وبين الغرب بصورة ملحوظة إنما كان هدفه تكريس النفوذ الغربى فى المنطقة وإجهاض أى إحتمالات لظهور قوة غربية لها شأنها يمكنها قيادة العمل العربى الموحد وقبل هذا وذاك تدمير امكانيات العراق فى مجال إنتاج أسلحة التدمير الشامل لصالح اسرائيل .

وهناك بعض من هذه الشواهد يبدو معقولا وبعضها الآخر لايبدو كذلك ، ولكن اذا كانت الأنظمة العربية التى تتولى الحكم يسهل خداعها بهذه الصورة فإن الحكمة تقتضى أن نعيد النظر فى كل ما يجرى على الأرض العربية من المحيط الى الخليج .

ومن الغريب أن غزو العراق للكويت قوبل فى مبدأ الأمر بعدم التصديق ، حيث لم يتصوره الرئيس حسنى مبارك مثلا ، وكذلك لم يصدقه الرئيس بوش ، ولكن بعد أن إتضح أن ذلك قد حدث بالفعل بدأت أكبر عملية نقل للقوات فى أعقاب الغزو مباشرة الى الخليج حينما أخذت فرق الابرار الجوى الأمريكى تفد الى السعودية ، وتبعتها الفرق المشاة الميكانيكية والمدرعة من مصر وسوريا والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا كما واكب ذلك وصول الطائرات المقاتلة والقاذفة ، وكذلك حاملات الطائرات والبوارج والمدمرات فى الوقت الذى كان فيه العراق يواصل حشد قواته فى الكويت ويعد مسرح العمليات ويجهز دفاعاته وموانعه لصد أى هجوم لطرد قواته من الكويت .

ويوضح الجدول الآتى حجم القوات العسكرية التى حشدها الطرفين : خلال المدة التى اعقبت الغزو العراقى للكويت والتى بدأت من جانب التحالف اعتبارا من يوم ٧ أغسطس ١٩٩٠ وإستمرت حتى يوم ١٦ يناير ١٩٩١ .

النوع / الجانب	التحالف	العراق
الدبابات	٢٣٦٠	٤٢٨٠
قطع المدفعية	٣٦٢٣	٣١١٠
ناقلات افراد مدرعة	٤٠٥٠	٢٨٠٠
طائرات هيلكوبتر	١٩٥٩	١٦٠
الطائرات القتالية	٢٦٠٠	٨٠٩
السفن الحربية	١٢٠(١)	٦٠(٢)
إجمالى حجم الأفراد	٥٣٢ ألف جندى	٥٤٥ ألف جندى

١ ـ يشمل ذلك ست حاملات طائرات أمريكية و٢ بارجة

٢ ـ لايشمل ذلك ٢٨ قطعة بحرية من أنواع مختلفة إستولت عليها العراق من البحرية الكويتية فى أعقاب الغزو .

وتركزت الاستعدادات العراقية الدفاعية فى مسرح العمليات الكويتى على إنشاء نظام دفاعى متكامل يعتمد على النقط القوية الحصينة مثلثة الأضلاع المنشأة من التربة نفسها بحيث يتم رفعها عن الأرض بارتفاع خمسة الى ستة أمتار ، وإستخدام هذه الأضلاع كقواعد للأسلحة الصغيرة والقواذف المضادة للدبابات . وتحقق هذه النقط القوية مبدأ الدفاع الدائرى بحيث يصعب الالتفاف حولها ، كما أن لديها المخزون اللازم من الاحتياطات اللوجستيكية والذخائر الذى يكفيها مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر ، وتوسع العراق فى إنشاء شبكة متكاملة من الموانع التى شملت حقول الألغام وموانع الأسلاك والخنادق المضادة للدبابات المملتئة بالنفط الذى يمكن إشعاله عند بدء الهجوم المعادى ، ونظم العراق قواته بحيث تنتشر على اتساع المواجهة وامتداد العمق بحيث تحتل قوات المشاه المواقع الأمامية وخلفها المشاة الميكانيكية بينما تقف المدرعات فى الخلف للعمل كاحتياطى يمكنه شن الهجمات المضادة ضد أى قوات تنجح فى الاختراق ، وتوزعت المدفعية العراقية المتنوعة على المواقع الدفاعية حتى يسهل عليها تقديم المعاونة النيرانية بأسرع ما يمكن . وإعتمدت القوات

العراقية على أعمال التجهيز الهندسى للمعدات والأسلحة وخصوصا الدبابات وناقلات الأفراد المدرعة وقطع المدفعية سواء المقطورة أو ذاتية الحركة .

وأعدت القيادة العراقية العمق الاستراتيجي لكى يتحمل الضربات الجوية العنيفة المتفرقة ولمدة طويلة . ولجأت الى خطة متكاملة للتمويه والخداع باستخدام الأهداف الهيكلية بالاضافة الى التجهيز الهندسى والتحصينات المستديمة لحماية الطائرات والرادارات ومراكز القيادة وغير ذلك من أهداف هامة وإستمر العمل العراقى فى زيادة امكانيات تحمل الضربات الجوية والذى بدأ بعد إنتهاء الحرب العراقية الايرانية الى ما بعد الغزو العراقى للكويت .

وبعد أن تأكدت النوايا العراقية فى الاحتفاظ بالكويت وإعلانه ضمه لها وإعتبارها المحافظة رقم ١٩ ضمن المحافظات العراقية وإطلاق إسم « كاظمية صدام » عليها مع رفض جميع المحاولات للتوصل الى حل سياسى للأزمة بات من الواضح أن رجوع القوات العراقية عن الكويت لن يتم الا من خلال حرب تبدو فى ظاهرها قاسية وطويلة الأمد بالنظر الى ماكان يعلنه العراق من بيانات تؤكد استعداده للقتال طويل الأمد وإحتفاظه بمفاجئات أخرى اذا هاجمت قوات التحالف القوات العراقية فى الكويت ، ويمكن أن تلخص المفجآت العراقية فى الآتى :

١ ـ الأسلحة الكيماوية والغازات الحربية .
٢ ـ الصواريخ أرض أرض .
٣ ـ قنابل التفجير الحجمى .
٤ ـ النظام الدفاعى المحكم والمدعم بالموانع من جميع الأنواع .

ومن ناحية أخرى كان العراق يعتمد فى سياسته لادارة الأزمة على عدة عوامل ويسعى لاستغلالها فى صالحه ويمكن تلخيص هذه العوامل كالآتى :

١ ـ عامل الوقت : كان من الضرورى أن تحرص قوات التحالف على الوصول الى حل للأزمة قبل أن يحل شهر ابريل الذى تبدأ فيه درجات الحرارة فى الارتفاع الى معدلات يصعب معها القيم بأى أنشطة قتالية رئيسية .

٢ ـ عامل المناخ : يسود منطقة مسرح العمليات ظروف مناخية غاية فى القسوة وخصوصا العواصف الرملية التى تبدأ مع نهاية شهر مارس تقريبا .

٣ ـ عامل الظروف الاجتماعية فى منطقة مسرح العمليات : يحل شهر رمضان بعد النصف الأول من شهر مارس ، ومن بعده عيد الفطر المبارك ثم تبدأ فترة الحج وعيد الأضحى .

وكان العراق يدرك أن نجاحه فى تضييع الوقت حتى تدخل الأزمة مرّة أخرى فى تلك الفترة يعنى صعوبة شن حرب ضده ، وبذلك تعود الأزمة الى نقطة البداية وسيصعب على قيادة التحالف الابقاء على كل هذه القوات طوال هذه الفترة بالنظر الى ارتفع التكاليف وإحتمالات تغير الموقف .

ولذلك لم يكن هناك بد أمام قيادة التحالف الى الاعداد بشكل جدى لشن الحرب ، مع السعى فى الوقت نفسه للتوصل الى حل سلمي للأزمة . وعرضت الولايات المتحدة عقد لقاء بين وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ووزير الخارجية العراقى طارق حنا عزيز للوصول الى حل للأزمة ، وفى ٩ يناير ١٩٩١ عقد هذا الاجتماع فعلا ولكنه لم يسفر عن أى نتائج اللهم إلا رفض وزير الخارجية العراقى تسلم رسالة من الرئيس بوش الى الرئيس صدام حسين تحت زعم أنها مصاغة بأسلوب غير لائق ، وتصور السكرتير العام للأمم المتحدة أنه يستطيع التوصل الى حل للأزمة فتوجه الى بغداد يوم ١٣ يناير ١٩٩١ ، وإعتقد الجميع أن الازمة قد باتت على مشارف الحل خصوصا بعد الاعلان عن الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء العراقى والقيادة القطرية لحزب البعث العراقى ، وأن هذا الاجتماع سيشهد الاعلان عن قبول العراق لقرارات مجلس الأمن التى بدات بالقرار ٦٦٠ وإنتهت بالقرار رقم ٦٧٨ الذى يصرح باستخدام القوة لتحرير الكويت ، ولكن حدث العكس وفشلت مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة ايضا فى الوصول الى حل .

وحدد مجلس الأمن مهلة للعراق تنتهى فى الساعة الثانية عشرة من مساء يم ١٥ ينتير ١٩٩١ لكى يسحب كل قواته من الكويت . وكان الرئيس بوش قد حصل قبل ذلك بثلاثة أيام (أى فى ١٩٩١/١/١٢) على موافقة الكونجرس بمجلسيه على قرار مشترك يخوله السلطة الكاملة لاستخدام القوات المسلحة الامريكية لاخراج القوات العراقية من الكويت المحتلة وتحقيق الامتثال لقرارات الأمم المتحدة . ومع عدم وصول رد إيجابى من العراق أصبح الطريق ممهدا لكى تشن الحرب على العراق . وبعد مضى أقل من ٢٤ ساعة على انقضاء المهلة التى حددها مجلس الأمن الدولى لانسحاب العراق من الكويت ، قامت الطائرات التابعة للتحالف بشن هجمات على أهداف عسكرية فى العراق والكويت . وبذلك تكون عاصفة الصحراء قد بدأت فى الساعة الثانية من صباح يوم ١٧ يناير (بتوقيت القاهرة) .

وإستغرقت عملية عاصفة الصحراء ست أسابيع يمكن وصف العمليات خلالها كالآتى :

الأسبوع الأول ١٧ يناير ـ ٢٣ يناير ١٩٩١ :

شهدت اللحظات الأولى من الحرب طلاق الصواريخ سطح/ سطح طراز كروز من على ظهر البارجة ويسكونسين على أهداف عسكرية فى بغداد ، وصاحبها إغارات من طائرات طراز اف ـ ١٥ أمريكية وسعودية وتورنادو بريطانية وإيطالية ، وإستخدمت هذه الطائرات القنابل طراز سمارت الموجهة بأشعة الليزر لتحقيق إصابات مباشرة .

وسبق ذلك بعدة ساعات القيام بأكبر عملية تمهيد الكترونى شهدها التاريخ باستخدم معدات الاعاقة الالكترونية والتشويش الرادارى لخداع الرادارات

العراقية أو تعطيل عملها ، وأتاحت أجهزة الرؤية الليلية الفرصة أمام الطيارين للتحليق على ارتفاعات منخفضة .

كما استطاعت المقاتلات طراز اف ـ ١١٧ (ستيلث) أن تخدع الرادارات العراقية وتطلق قنابلها طراز سمارت لكى تنزلق مسترشدة بشعاع ليزر مسدد من طائرة أخرى تحلق على ارتفاع عال لكى تنزلق بدقة بالغة الى مراكز القيادة والسيطرة بما فى ذلك مركز الاتصالات فى العاصمة العراقية بغداد .

وخلال ذلك الأسبوع تمكنت الضربات الجوية لقوات التحالف من تدمير امكانيات تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية فى العراق . كما تمكنت الطائرات المتحالفة من إسقاط جميع الطائرات العراقية التى حاولت القيام بأعمال الاعتراض الجوى وصحيح أن هذه المحاولات كانت محدودة ، الا أن الطائرات العراقية اضطرت ازاء الضغط المتزايد عليها وإزاء عدم قدرتها القيام بدور إيجابى وخوفا من أن يتم تدمير بدون مقابل أن تنزح بشكل جماعى الى ايران تاركة العراق بلا أى غطاء جوى ، وقبل أن ينقضى الأسبوع الأول من الحرب كانت السماء فوق القوات المسلحة العراقية مفتوحة أمام طائرات التحالف .

وكان أول رد فعل عراقى على الاغارات الجوية المتحالفة خلال هذا الأسبوع هو توجيه هجمات بالصواريخ أرض أرض طراز سكود (أو الطرازات التى عدلها منه العراق طراز الحسين والعباس) الى أهداف مدنية فى اسرائيل وسقطت ثمان صواريخ طراز سكود على تل أبيب وحيفا ورام الله ولكن الخسائر التى نجمت عن هذه الهجمات كانت محدودة للغاية حيث لم يصب الا ثمان اسرائيليين فقط ، وكان ذلك راجعا الى أن الصواريخ سكود صواريخ بدائية وغير موجهة وأن زيادة المدى جاء على حساب حجم الرأس الحربية .

وبرغم ثقة التحالف أن الصواريخ العراقية غير قادرة على حمل رؤوس كيماوية الا أن الخوف فى اسرائيل من استخدام الغازات الحربية كان شديدا ، أما الخوف فى الولايات المتحدة فقد كان من نوع مختلف حيث كان ينحصر فى الخشية من إقدام اسرائيل على القيام برد انتقامى على العراق الأمر الذى قد يضر بالتحالف ضررا بالغا ، وبعد دراسة متأنية لكافة جوانب الموقف قررت اسرائيل الالتزام بسياسة عدم الرد ، وحصلت اسرائيل من وراء ذلك على مكاسب هائلة فعلى المستوى السياسى تحسنت صورة اسرائيل أمام العالم وظهرت بمظهر المحب للسلام بينما صدام حسين يوسع دائرة الصراع العسكرى ، كما إستغلت اسرائيل تناقص الأصوات التى كانت تنادى بضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط لحل المشكلة الفلسطينية وطالبت الولايات المتحدة بضرورة إقناع الدول العربية باجراء مفاوضات مباشرة مع القيادة الاسرائيلية وعلى الصعيد الاقتصادى منحت المجموعة الأوروبية اسرائيل ٢١٠ مليون دولار لاصلاح ما افسدته الصواريخ العراقية وقدمت المانيا ٣,٣ مليون دولار لنفس الغرض وقدمت الولايات المتحدة حوالى مليار دولار كمعونة لاسرائيل . وعلى الصعيد العسكرى قدمت المانيا معونة عسكرية قيمتها مليار مارك المانى شملت وحدت صواريخ باتريوت وعربات مدرعة لأغراض الحرب الكيماوية ومهمات وقائية ومعدات لتحسين نظام الاستطلاع الجوى وأعلنت الولايات المتحدة عن تحملها كافة تكاليف برنامج تطوير الصاروخ (ارو) المضاد للصواريخ كما أرسلت هولندا ثمانية منصات صواريخ باتريوت ورفعت المجموعة الأوروبية القيود المفروضة على النشاط العلمى مع إسرائيل .

وفى ظل سيطرة عقدة فيتنام على الرأى العام الأمريكى وكراهية المجتمعات الأوروبية للحرب شهد العالم مظاهرات عديدة تندد بالحرب ، كان أكبرها تلك التى شارك فيها أكثر من ٢٥ الف أمريكى أمام البيت الأبيض ، كما سادت بعض دول العالم العربى مظاهرات تأييد للعراق وخصوصا فى الأردن والجزائر وموريتانيا والسودان . وكانت هناك دوافع مختلفة وراء تلك المظاهرات من أهمها غياب التوجه القومى على مستوى العالم العربى ، والاحساس بالقهر والظلم من جراء التعسف الاسرائيلى الذى فرض حظر التجول على السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة . ومما زاد الأمر سوءا مشاهدة السكان فى الدول العربية المجاورة لاسرائيل والدول الساحلية الأخرى لمظاهرات القهر والتنكيل التى تمارسها السلطات الاسرائيلية ، ضد السكان العرب مثل هدم منازلهم وطردهم من أرضهم وإطلاق الرصاص عليهم ، وكان رد الفعل الطبيعى ازاء ذلك هو التأييد الكامل لصادم حسين بلا أى تفكير .

وفى أعقاب الاغارات الجوية العنيفة التى شنتها طائرات القوات المتحالفة على الأهداف العسكرية العراقية ، سادت حالة من التفاؤل الشديد كان مردها الى ما أعلن عنه من نجاح الطائرات المتحالفة فى إصابة جميع أهدافها ولكن سرعان ما إتضح أن هناك مبالغة كبيرة فى تقدير نتائج الاغارات الجوية .

وكانت أسباب ذلك تتلخص فى الآتى :

١ ـ استخدام طيارين غير أكفاء (مثل الطيارين الايطاليين) أو طيارين تنقصهم الخبرة .

٢ ـ الاعتماد بشكل كامل على الأساليب التكنولوجية مع إهمال العنصر البشرى .

٣ ـ كفاءة التجهيزات الهندسية العراقية وكفاءة خطة التوزيع للامكانيات الاستراتيجية العراقية .

٤ ـ اعتمد العراق خطة ممتازة للاخفاء والخداع واستخدام اهداف هيكلية لخداع طائرات التحالف وخداع اسلحتها التى تعتمد على التوجيه بالوسائل الالكترونية .

الإعداد للهجوم البرى

١٧ يناير - ٢٣ فبراير

بعد تدمير إمكانيات الاستطلاع العراقى تحركت القوات المتحالفة سرا الى الغرب

مجموعة قوات خاصة امريكية اسقطت خلف القوات العراقية فى العمق لتتبع حركة الوحدات المدرعة وتحديد مواقع منصات إطلاق الصواريخ ليلة الهجوم

ادى تدمير القوات الجوية العراقية الى عرقلة القدرة العراقية على اكتشاف تحركات القوات المتحالفة

الكويت

مشاة الأسطول

مدينة الكويت

الخليج العربى

التهديد بالقيام بعملية إبرار بحرى كبرى احتفظ بحوالى اربع فرق ملازمة للساحل على الدوام

المملكة العربية السعودية

المنطقة المحايدة

قواعد إدارية

تحرك القوات المتحالفة الى الغرب

حفر الباطن

الوفرة

الخفجى

اقل من ٥٠٪

٢٥ - ٥٠٪

اكثر من ٥٠٪

القوات المتحالفة

٢٥ ٥٠ ٧٥ ١٠٠ ميل

ابرز الاعمال الاسبوع الاول

الاسبوع الاول	عدد الطلعات	عدد الصواريخ سكود	المصابين من التحالف	القتلى	اسرى ومفقودين
١٧ ـ ٢٣ يناير	١٠٠٠٠	٢٩	٢	٦	
				٧	

وأعادت قوات التحالف تقديم نتائج الاغارات الجوية ، فى الوقت الذى نجحت فيه قوات الدفاع الجوى العراقى فى إسقاط حوالى سبعة من طائرات التحالف بينما أسرت قوات مشاة الأسطول الامريكية عددا من الجنود العراقيين الذين كانوا يعملون على مدافع مضادة للطائرات تحتل مواقعها فى أرصفة انتاج البترول العائمة فى مياه الخليج ، وكان وجودها يمثل عائقا أمام طائرات التحالف . وردا على الاغارات الجوية بث التلفزيون العراقى صور المقاتلات مع سبعة من طيارى الحلفاء الذين وقعوا فى الاسر بعد إسقاط طائراتهم منهم ثلاثة من الأمريكيين ، وكان الجميع فى حالة تامة من الاعياء وتبدو عليهم آثار التعذيب البدنى الشديد ، وسيطرت حالة من الحزن على الشارع العربى إزاء ما يتعرض له العراق الشقيق من دمار بسبب الموقف المتعنت للرئيس العراقى الذى أطلق على الحرب الدائرة إسم « أم المعارك » . ويوضح الجدول السابق احصائية عن أبرز الاعمال خلال الاسبوع الأول :

الاسبوع الثانى (٢٤ ـ ٣٠ يناير ١٩٩١) :

شهد هذا الأسبوع تزايدا كبيرا فى إستخدام العراق للصواريخ الباليستيكية ارض ارض طراز سكود على المدن السعودية وخاصة الرياض وكذلك على اسرائيل مسببة مزيدا من الدمار وبرغم وجود الصواريخ باتريوت وسقوط معظم الصواريخ سكود فى مناطق غير مأهولة إلا أن بعضها كان يسبب خسائر كبيرة فضلا عن القلق والتوتر الشديد الذى ساد المنطقة بسبب إحتمالات استخدامها فى أى وقت .

واستمرت الاغارات الجوية لقوات التحالف على الأهداف العراقية ، وبرغم نجاح العراق فى إسقاط عدد من طائرات التحالف إلا أن متوسط معدل التساقط كان أقل بكثير مما كان التحالف يتوقع ، ووصل عدد الأسرى لدى العراق من طيارى التحالف الى ١٣ أسيرا ظهر أحدهم على شاشة التلفزيون العراقى وآثار التعذيب والعقاقير الضارة واضحة عليه .

وشهد هذا الأسبوع قيام العراق بتسريب النفط الخام من أحد الخزانات على ساحل الكويت المحتلة الى مياه الخليج فى أول سابقة فى التاريخ فيما عرف بظاهرة الارهاب البيئى ، وتدفقت عدة آلاف من الأطنان من النفط الخام الى مياه الخليج مكونة بقعة بترولية ضخمة إنتشرت بطول ٥٠ كيلو مترا وعرض حوالى ١٥ كيلو مترا مدمرة جميع أشكال الحياة المائية من طيور وحيوانات ونباتات . وإستخدمت القاذفات الأمريكية طراز اف ـ ١١١ نوعا جديدا من الصواريخ لاغلاق الفتحة التى يتسرب منها النفط ونجحت فى ذلك الى حد كبير .

ومع إستمرار أعمال القذف الجوى ضد الأهداف الاستراتيجية العراقية اتضحت معالم خطة التحالف التى كانت تعتمد على إتمام التمهيد الجوى فى أربعة مراحل يتم فى أولها تدمير الأهداف الاستراتيجية العراقية ومراكز القيادة والاتصال ومصانع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وكذلك مصانع انتاج الأسلحة وفى الثانية يتم قذف الاحتياطيات الاستراتيجية العراقية وقطع الاتصال بين العراق والكويت ، ثم تبدأ فى المرحلة الثالثة أعمال التأثير على القوات العراقية فى المستوى التكتيكى والاعداد للحرب البرية . وفى المرحلة الرابعة يجرى إستخدام الطائرات المتحالفة بالتعاون مع القوات البرية لتحرير الكويت . ومع الصمود الذى أبداه العراق حدث تغيير على الخطة حيث استمر القذف الجوى على الأهداف الاستراتيجية العراقية ونتج عن ذلك نزوح ٨٠ طائرة عراقية من أفضل الطائرات القتالية العراقية ومن جميع الأنواع فى حركة مفاجئة الى ايران وإستقرت هناك خلال الفترة التالية حتى إنتهاء الحرب فى محاولة لانقاذ ما يمكن إنقاذه من القوات الجوية العراقية .

ومع تزايد التهديدات العراقية باللجوء الى الأعمال الارهابية ضد الدول المشاركة فى التحالف اتخذت اجراءات بالغة الصرامة فى عدة أماكن من هذه الدول لمنع حدوث أى عمليات من هذا النوع .

ويوضح الجدول الآتى إحصائية عن أهم الأعمال التى شهدها الأسبوع الثانى :

الأسبوع الثالث ٣١ يناير ـ ٦ فبراير ١٩٩١

يعتبر هذا الأسبوع هو الأسبوع الذى بدأت فيه الحرب فعلا ، وتبلورت خلاله تصورات بالغة الأهمية حول كيفية انهاء الحرب . وكانت البداية عندما أقدمت القيادة العراقية ـ فى نوبة من نوبات اليأس ـ على شن عدة هجمات أرضية مفاجئة على اتساع القطاع الشمالى من الحدود الكويتية السعودية ، فى محاولة منها لاجتذاب القوات المتحالفة الى معركة برية أكثر إتساعا يتكبدون خلالها ـ كأمر طبيعى ـ أكبر قدر من الخسائر البشرية الأمر الذى قد يؤثر على الموقف الداخلى فى دول التحالف . وتشكل الهجوم العراقى من ٤ كتائب مدعمة ، هاجمت

اهم الأعمال التي شهدها الاسبوع الثاني

الأسبوع الثاني	عدد الطائرات	عدد صواريخ سكود	المصابين	قتلى	الأسرى والمفقودين	الطائرات العراقية الى ايران
٢٣ـ٢٩ يناير	٢٧٠٠٠	٥٣	١٥	١١	٢	٨٠ـ٩٠

كل كتيبة منها أهدافها على حدة فى ثلاث نقاط تمتد فى بلدة الخفجي الساحلية الى أم حجول على مواجهة اتساعها ٧٠ كيلو مترا . وتمكنت القوات العراقية من دخول مدينة الخفجي بالفعل وكشف الهجوم العراقي عن عدة أمور يعانى منها التحالف يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ ضعف عناصر الاستطلاع على الحد الأمامى .
٢ ـ افتقاد عنصر التعاون والتنسيق بين قوات التحالف .
٣ ـ ضعف الدفاعات الأمامية لقوات التحالف مع عدم وجود نظام للانذار أو رفع حالات الاستعداد يمكن من مواجهة مثل تلك الأعمال فى المستقبل .

وتمكنت القوات العراقية من دخول مدينة الخفجى واحتلت اجزاء كبيرة منها . واسقط فى يد قوات التحالف ، وازاء الخطر الكبير الذى يشكله النجاح العراقى تعاونت القوات السعودية والقوات القطرية مع قوات مشاة الاسطول الأمريكية وطائرات التحالف طراز ايه ـ ١٠ والهيلكوبتر كوبرا فى شن هجوم مضاد على القوات العراقية فى الخفجى وتمكنت من طردها من المدينة بعد أن كبدتها خسائر كبيرة فى المعدات والأفراد واستسلم ما يزيد على ٤٠٠ عراقى من القوات المهاجمة ونظرا لافتقاد هذه المعركة إلى النظرة الاستراتيجية فانها أصبحت مهمة انتحارية استمرت ٣٦ ساعة وصحيح ان القوات العراقية قاتلت ببسالة وأبدت شجاعة وتنظيما وقدرة على استخدام أجهزة الرؤية الليلية لكن هذا القتال المكلف لم يكن امامه الا الفشل فى ظل قيادة عاجزة .

وفى قتال برى آخر دار بين قوات التحالف والقوات العراقية قتل ١١ جندى أمريكى من مشاة الأسطول بعد أن أطلقت عليهم احدى الطائرات الصديقة صاروخا موجها دمر الناقلة التى كانوا يستقلونها . كما وقعت احدى المتطوعات فى الأسر لكى تدخل التاريخ باعتبارها أول أسير سيدة فى التاريخ .

وخلال هذا الاسبوع اخرجت البحرية العراقية من ساحة العمليات ، وأصبحت القوات العراقية بلا قوات جوية وبلا قوات بحرية أيضا . بينما كانت بقعة الزيت الخام العملاقة تتسع وتنتشر مهددة السواحل السعودية ومحطات تحلية المياه .

الأسبوع الرابع : ٧ فبراير ـ ١٣ فبراير ١٩٩١ :

جاء هذا الأسبوع لكى يؤكد ضرورة قيام التحالف بعملية تقويم كاملة للموقف حيث لم يكن هناك شك فى أن التحالف يسيطر على سماء المعركة ، وأن بحريته تعمل بحرية كاملة دون أى تدخل من البحرية العراقية .

وأسفرت عملية التقويم عن أمرين :

الأول : هل تكفى ثلاثة اسابيع من القذف الجوى المركز والمتصل لاضعاف القدرة القتالية العراقية والتأثير على المعدات والأمكانيات العراقية بما يتيح الفرصة لاتمام الهجوم الارضى بحيث يمكن الوصول الى نهاية سريعة للأزمة .

الثانى : إلى أى مدى يمكن للتحالف أن يتحمل الخسائر البشرية خصوصا بعد أن أعلنت قيادة التحالف أن هدف تقليل هذه الخسائر يحتل مكانة معادلة للهدف الأساسى وهو تحرير الكويت .

وكان قادة التحالف يعتقدون أن ما يقرب من نصف الآلة العسكرية العراقية قد أصابها العطب خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الحرب ، ولكن الحقيقة أن تقويم نتائج القذف الجوى بدقة كان امرا بالغ الصعوبة . وزاد من أثر ذلك البيانات العراقية التى كانت تعكس الأصرار والتماسك العراقى وتؤكد امتلاكه لقدرات وامكانيات خطيرة . ولهذا أصدر البنتاجون تحذيرا من احتمالات امتلاك العراق فعلا لبعض الاسلحة التى يحتمل ان تمثل مفاجأة فى أى حرب برية ، ولكن تناقض مع ذلك زيادة أعداد الطائرات القتالية العراقية النازحة الى ايران حتى وصلت الى ١٣٠ طائرة كما ازدادت اعداد الجنود العراقين الذين يستسلمون للقوات المتحالفة وخصوصا المصرية والسعودية فى منطقة حفر الباطن . وفى بيان يعتبر الأول من نوعه أعلنت قوات التحالف عن اسقاط الطائرات الأمريكية لطائرتين عراقيتين طراز سوخوى ـ ٢٥ أثناء محاولتهما الهروب الى ايران فى حين أوقف الرئيس العراقى بيع منتجات البترول بعد ان دمرت القوات المتحالفة أربعة اخماس القدرات العراقية فى مجال تكرير البترول .

وثارت خلافات حادة حول مسألة شن حرب برية أو عدم شنها فى ظل الخوف من الخسائر والقدرات العراقية الغير معروفة ، وعندما قدم تشينى وباول رؤيتهما عن الموقف فى الخليج الى الرئيس بوش يوم ١١ فبراير فى البيت الأبيض فانه وعد بأن يأخذ الوقت الضرورى مهما كان طويلا قبل الشروع فى الانتقال الى المرحلة التالية .

الاسبوع الخامس ١٤ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩١ :

منذ بداية الحرب كانت الخسائر المحتملة فى القطاع المدنى تمثل احد الاحتمالات التى يمكن ان يؤدى زيادتها الى تراجع التأييد السياسى الذى يحظى به الحلفاء فى حربهم ضد العراق ، وشهد هذا الأسبوع تطورات كادت

الهجوم الأرضي

٢٤ – ٢٦ فبراير

بعد ١٢ ساعة من بدء الحملة البرية قامت الفرقة ١٠١ إبرار جوى بإنشاء محطة لاعادة الملء (كوبرا)

سلمان

كوبرا

الناصرية

قاذفات القوات المتحالفة تدمر الكبارى العراقية لمنع اى انسحاب عراقي

إيران

مشاة الأسطول الأمريكي

الفرقة السادسة المدرعة (فرنسا)

الفرقة ٨٥ ابرار جوى (أمريكا)

الفرقة ١٠١ ابرار جوى (أمريكا)

الفرقة ٢٤ ميكانيكي (أمريكا)

المنطقة المحايدة

الفوج الثانى المدرع

الفرقة ٣ مدرعة

الفرقة الأولى المدرعة

القوات العربية (مصر سوريا السعودية)

وادى الباطن

مشاه ميكانيكى سعودى

الفرقة الأولى مشاه اسطول

المجموعة الأولى تايجر

الفرقة الثانية مشاة اسطول

٢/ مجموعة قتال سعودى

بعد ٤٨ ساعة

بعد ١٢ ساعة

الخفجي

حفر الباطن

المملكة العربية السعودية

كفاءة القوات العراقية

اقل من ٢٥٪

٢٥ – ٥٠٪

اكثر من ٥٠٪

القوات المتحالفة

٢٥ ٥٠ ٧٥ ١٠٠ (ميل)

احصائية الاسبوع الثالث

الاسبوع الثالث	عدد الطلعات	عدد الصواريخ سكود	المصابين	القتلى	الاسرى والمفقودين
٣١ يناير-٦ فبراير	٤٧٠٠٠	٥٧	١٢	١٢	٣٦

احصائية الاسبوع الرابع

الاسبوع الرابع	عدد الطلعات	عدد الصواريخ سكود	المصابين	القتلى	الاسرى والمفقودين
٧ فبراير- ١٣ فبراير	٦٥٠٠٠	٦٢	٢٣	٥٧	٤٢

احصائية الاسبوع الخامس

الاسبوع الخامس	عدد الطلعات	عدد الصواريخ سكود	المصابين	القتلى	الأسرى والمفقودين
١٤ فبراير-٢٠ فبراير	٧٢٠٠٠	٦٧	٢٥	٦١	٥٨

تؤدى الى أن يصبح ذلك الأمر حقيقة عندما قذفت مقاتلاتان طراز اف ـ ١١٧ (ستيلث) فنبلتين طراز سمارت (موجهتين بأشعة الليزر) صوب أحد المخابى العراقية بالقرب من منطقة سكنية فى بغداد ، ولقى ما يزيد على ٤٠٠ شخص مصرعهم معظمهم من النساء والأطفال كانوا نائمين ، وعندما نقلت شاشات التلفزيون فى انحاء العالم كله عملية نقل بقايا الجثث من المخبأ العراقى ، اعتقد الجميع أن الحرب قد وصلت الى منعطف خطير .

ولم تفلت القيادة العراقية تلك الفرصة من يدها وقامت بشن هجوم اعلامى شديد على التحالف عموما وعلى الولايات المتحدة على وجه الخصوص . ولكن عندما أذيعت الحقائق الخاصة بهذا الموضوع والتى أتضح منها أن القيادة العراقية تستخدم المناطق المدينة لاخفاء الأهداف العسكرية ، وأن هذا المخبأ كان يأوى عائلات النخبة العراقية الحاكمة ، هدأت الموجة الاعلامية المضادة ، فى الوقت الذى ازداد فيه حرص التحالف على عدم اصابة الأهداف المدنية مستقبلا بقنابل أو صواريخ الطائرات ورغم هذا أعرب الاتحاد السوفيتى عن قلقه العميق ازاد تزايد عدد الطلعات الجوية الذى تعدى ٧٢ الف طلعة ، كما ازداد التعاطف من بعض الجماهير العربية مع القيادة العراقية .

وفى توقيت بالغ الحرج أعلن الرئيس العراقى صدام حسين عن مبادرة للسلام ولكنه علقها على شروط معينة ، وبرغم أنه عرض للمرة الأولى منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ الاستعداد للانسحاب من الكويت وذاكرا أياها بالاسم ، إلا أن التحالف وجد أن الشروط التى وضعها العراق لتحقيق الانسحاب شروطا غير معقولة ولا تزيد عن كونها تجميع للشروط التى كان العراق يضعها منذ بداية الأزمة . وبعد ان كان هناك أمل فى أن تنتهى الأزمة دون شن هجوم برى والذى يحتمل ان يسفر عن خسائر بشرية كبيرة ، انهارت المحاولة العراقية ازاء رفض التحالف لها وبعد ان وصفها الرئيس بوش بانها « خدعة رخيصة » وأصدر اوامره بالاستمرار فى الحملة الجوية .

ولكن الاتحاد السوفيتى عاد مرة اخرى يبحث لنفسه عن دور على ساحة الأحداث الدولية ، وعرض مبادرة سلام جديدة ضمنها عدد من النقاط تحت زعم وقف نزيف الدماء .

الأسبوع السادس ٢١ فبراير ـ ٢٧ فبراير :

يمكن تقسيم هذا الاسبوع الى مرحلتين الأولى شهدت استمرار الغارات الجوى وبدء التحضير للهجوم البرى ، والثانية بدء المعركة البرية فعلا ومنذ بدء العملية والنجاح فى تكوين تجميع عسكرى من ٢٨ دولة لكى يقف فى مواجهة العراق تعمدت قيادة القوات المتحالفة أن تركز تواجد قواتها جنوب الحدود الكويتية مع السعودية مباشرة وأعطى ذلك انطباعا قويا للعراق أن الهجوم سيتم بالمواجهة ، وبقى الأمر على ما هو عليه ولكن الى حين .

وفى حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة التى وقفت على رأس التحالف استطاعت ان تستغل غياب الحرب الباردة لكى لا تكون هناك أى عقبة تقف فى وجه هذا التحالف وتضعف من قوته . وعندما جاءت رغبة الرئيس جورباتشيف فى إعادة النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط

اليوم الأخير

٢٧ فبراير

زحف الفيلق ١٨ بقيادة الفرقة ٢٤ ميكانيكى عبر الصحراء العراقية واصبح على بعد ٢٨٠ كم من بغداد فى غضون ٢٤ من بدء الحملة البرية ، ثم غير اتجاه تقدمه إلى الشرق الى وادى نهر الفرات قاصدا البصرة وإشتبك مع وحدات الحرس الجمهورى ودمر ما يزيد على ٢٠٠ دبابة فى أكبر معارك الدبابات منذ الحرب العالمية الثانية . وإندفع الفيلق السابع الى الشرق مباشرة الى مدينة الكويت وتعاون مع القوة العربية لتحرير المدينة

العراق

الفيلق ١٨ إستولى على قاعدتين جويتين عراقيتين ودمر عدة فرق حرس جمهورى عراقية قبل وقف إطلاق النار مباشرة .

الفيلق ١٨ إبرار جوى

اكثر من ١٠٠٠ دبابة إم ١٠ وعدة آلاف من المركبات المدرعة شقت طريقها خلال عدة فرق عراقية ودفعت وحدات الحرس الجمهورى الى الهروب لتدخل فى منطقة عمل الفيلق ١٨

الفيلق السابع

ايران

البصرة

الإنسحاب العراقى

١٠٠ ساعة

مشاة الأسطول الأمريكى

الكويت

مدينة الكويت

٨٠ ساعة

وادى الباطن

القوات الفرنسية اقامت خط دفاع عربى

المنطقة المحايدة

كفاءة القوات العراقية

اقل من ٢٥٪

اكثر من

القوات المتحالفة

المملكة العربية السعودية

حفر الباطن

القوات العراقية تشق طريقها الى قلب مدينة الكويت

الخليج العربى

٢٥ ٥٠ ٧٥ ١٠٠ (ميل)

الخسائر البشرية العراقية مقارنة بخسائر قوات التحالف

الدولة/البيان	اجمالى عدد القوات	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد الاسرى والمفقودين	عدد القتلى المدنيين	ملاحظة
التحالف	٥٣٢٠٠٠	١٨٤	٢٣٨	٩٤	ــ	عدد القتلى وحوادث السيارات فى امريكا
العراق	٥٤٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠ الف	١٥٩١	المدة من ١٦ يناير الى ٢٧ فبراير ٤٤٠٠ قتيل

لا يشمل ذلك مقتل حوالى ٣٨ شخصا وجرح حوالى ٢٠ من قوات التحالف بفعل النيران .

الى سابق عهده تجددت المخاوف فى حدوث مواجهة بين القوتين الأعظم ، وأكد من هذا ذلك الضغط الذى مارسه الرئيس السوفيتى بتقديم اقتراح يضمن انسحاب عراقى من الكويت قبله وزير الخارجية العراقى طارق عزيز . وفى ليلة الخميس ٢١ فبراير التقى الرئيس الأمريكى بوش باعضاء مجلس الحرب فى الوقت الذى كانت فيه الضغوط تتزايد للاسراع بشن حرب برية فى ظل الظروف التى تناسب التحالف وطبقا لشروطهم .

وفى صباح يوم الجمعة ٢٢ فبراير أعلن الرئيس بوش عن رفضه الخطة السوفيتية ، وأن أمام الرئيس العراقى صدام حسين مهلة حتى ظهر اليوم التالى ١٩٩١/٢/٢٣ (الثانية عشرة بتوقيت واشنطن والخامسة مساء بتوقيت الخليج) حتى يبدأ انسحابه ـ الذى يجب أن يتم فى غضون ٢٤ ساعة ـ من الكويت .

وبدأت دوامة غامضة من الأنباء المتضاربة حول نوايا الرئيس العراقى واحتمالات قبوله أو رفضه المهلة الأمريكية . ولكن قام العراق بحسم الموقف بصورة درامية واطلق صاروخا على اسرائيل ولم تكد يمر على ذلك إلا أقل من عشر ساعات إلا وتحدث بوش مرة أخرى معلنا أن الحرب البرية لتحرير الكويت وطرد القوات العراقية منها قد بدأت فى الثامنة مساء مساء بتوقيت واشنطن الواحدة بتوقيت الخليج يوم ١٩٩١/٢/٢٤ .

واعتبارا من يوم ١٦ يناير ١٩٩١ كانت القوات الأمريكية والقوات البريطانية وكذلك القوات الفرنسية (بما فى ذلك الفرقة ٨٢ والفرقة ١٠١ إبرار جوى والفيلق السابع المدرع الأمريكى) تقوم بتحويل اتجاه عملها خلسة الى اتجاه الغرب لكى تعمل على امتداد الحدود العراقية السعودية غير المدافع عنها فى واقع الأمر . ونظرا لأن القيادة العراقية قد فقدت قواتها الجوية فلم يعد متيسرا لها أن تكتشف تحضيرات القوات المتحالفة لتنفيذ خطة الهجوم البرى والتى كانت تعتمد على تنفيذ عملية تطويق واسعة للجناح الغربى للقوات العراقية وتفادى الحد الأمامى للدفاع والذى يحظى بقدر كبير من التحقيق .

ومع الساعات الأولى من صباح يوم ٢٤ فبراير بدأ الجزء الثانى من الأسبوع السادس عندما قامت القوات السعودية والفرقة الأولى والثانية مشاة اسطول ولواء النمور الأمريكى والقوات المصرية والقوات السورية باختراق الخطوط الدفاعية العراقية فى الكويت المحتلة ، وأعطى ذلك انطباعا للعراقيين ان الهجوم الرئيسى قادم من الأمام ، ولكن كان الفيلق الثامن عشر المدرع الأمريكى يتمم حركة المناورة الواسعة الى الغرب برا وجوا داخل الأراضى العراقية منشئا محطات ضخمة لاعادة عمليات الأمداد اللوجستيكى فى عمق الصحراء العراقية . وكان هدف هذه القوات سرعة الوصول الى مشارف وادى الفرات الذى يبعد حوالى ١٨٠ كيلو مترا عن بغداد . وبينما كانت الفرقة ١٠١ إبرار جوى الأمريكية تتمم أعمالها فى قطع طرق الانسحاب شمالا الى داخل العراق كان الفيلق السابع يساند أعمال قتال القوات المصرية والسورية داخل الكويت المحتلة فى اتجاه الشمال الشرقى .

وكانت القيادة العراقية على ثقة تامة أن الابرار البحرى على سواحل الكويت المحتلة قادم لا محالة وساعدت قيادة التحالف على ذلك بالاستمرار فى أعمال التحضير للابرار البحرى الأمر الذى أجبر القيادة العراقية على الابقاء على عدد كبير من الفرق (حوالى ٨ فرق مشاة ميكانيكية) مرابطة على سواحل الكويت ، وظلت هذه الفرقة على وضعها على الرغم من سحب جميع قوات مشاة الاسطول ولم تدرك حقيقة الأمر إلا بعد أن بدأت أعمال التدمير المنظم لقوات الحرس الجمهورى بعد محاصرته والذى خاض عدد من المعارك الشرسة . ولم تجد هذه الفرق مفرا أمامها من الاستسلام بعد أن حوصرت هى الأخرى .

ومع اولى ساعات يوم ٢٧ فبراير كانت القوات العربية تقف على ابواب مدينة الكويت ولم يكد ينتصف نهار ذلك اليوم إلا وتم تحرير المدينة ورفعت القوات المصرية العلم المصرى على السفارة المصرية هناك بينما كانت القوات العربية الأخرى تستكمل تحرير المدينة وتأسر الآلاف من القوات العراقية التى لم تجد أمامها بدا من الاستسلام .

وفى الساعة الثامنة صباحا (بتوقيت الخليج) يوم ٢٨ فبراير أوقفت القوات المتحالفة أعمالها القتالية لاعطاء العراق فرصة لترتيب وقف رسمى لاطلاق النار

وتهدأ عاصفة الصحراء مخلفة وراءها حطام القوات العراقية وبقايا العدوان العراقى الذى كلف العرب الكثير .

نتائج عملية تحرير الكويت :

١ ـ خسر العراق المعركة السياسية تماما كما خسر المعركة العسكرية وفقد ما يزيد على ثلثى قواته المسلحة وما بين ٨٠ ـ ١٠٠ ألف قتيل ورضخ فى النهاية للارادة الدولية وتم تحرير الكويت بالقوة المسلحة . ويوضح الجدول الآتى الخسائر البشرية العراقية مقارنة بخسائر قوات التحالف : ـ

٢ ـ خسر العراق معظم قواته العسكرية ومعداته بينما جاءت خسارة التحالف طفيفة للغاية ويوضح ذلك الجدول الآتى :

٣ ـ تكبدت قوات التحالف نفقات مالية ضخمة يمكن بيانها كالآتى :

أ ـ تكاليف عملية درع الصحراء : متوسط التكاليف اليومية منذ الثانى من أغسطس حتى ١٦ يناير : ٧٦,٨ مليون دولار يوميا باجمالى ١٢,٩ بليون دولار .

ب ـ تكاليف عملية عاصفة الصحراء :

ـ الحرب الجوية : ٢٩٥ مليون دولار فى اليوم الواحد باجمالى ١٣,٣ بليون دولار خلال ٤٥ يوما .

ـ الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار فى اليوم الواحد باجمالى ٢,١ بليون دولار خلال ٤ أيام .

جـ ـ تكاليف ازالة المخلفات وإعادة الأمور الى ما كانت عليه :

ـ فترة ما بعد المعركة (٣ شهور) ٧ بليون دولار .

ـ تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار .

د ـ اجمالى التكاليف ٥٠ ـ ٦٠ بليون دولار .

٤ ـ دمرت الاغارات الجوية للتحالف التى وصل عددها الى ما يزيد على ٩٧ ألف اغارة البنية الأساسية للعراق وبلغ اجمالى وزن القنابل والصواريخ التى اسقطت على القوات العراقية فى العراق والكويت المحتلة ١٤١٩٢١ طن بينما يصل وزن القنابل التى القيت على مدينة نجازاكى ٢٤٢٠٠ طن والقنابل التى القيت على مدينة درسدن الألمانية ٣٤٢١ طن . وازاء ذلك سوف تحتاج العراق الى تكاليف بالغة الضخامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب .

٥ ـ تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على ايدى القوات العراقية التى دمرت المرافق الاساسية الكويتية ونهبت الممتلكات واحرقت آبار البترول وسربت النفط الى مياه الخليج وقتلت اعدادا كبيرة من الشعب الكويتى وحاولت إفقاده هويته وسوف تحتاج عملية إعادة اعمار الكويت مبالغ طائلة تصل الى حوالى ٤٠ مليار دولار ، فى الوقت الذى فقدت فيه الكويت نسبة لم تقدر بعد من امكانيات انتاج النفط الخام فى المستقبل .

الدروس المستفادة :

١ ـ اثبتت عملية تحرير الكويت أنه لا يمكن الاعتماد على العمليات الجوية وحدها لحسم الحرب ويلزم اللجوء الى العمليات البرية للوصول الى نتائج نهائية . فى حين اثبتت الحرب الجوية أهميتها فى تهيئة مسرح العمليات وتقليل الخسائر الى حد كبير .

٢ ـ اتضح استحالة أن تعمل أى قوات أرضية مهما بلغت امكانياتها وتجهيزاتها بدون غطاء جوى ودعم من القوات البحرية حتى لو كانت تتمتع بقوات دفاع جوى قوية .

٣ ـ أمكن خلال حرب تحرير الكويت استخدام أنواع جديدة من المعدات والاسلحة المتطورة تكنولوجيا ومن أهمها الصواريخ سطح سطح طراز كروز توماهوك والقنبلة سمارت والقنبلة مافريك وكذلك الطائرة اف ـ ١١٧ ستيلث ، وغير ذلك ولكن من الضرورى معرفة

مقارنة بين خسائر العراق وخسائر قوات التحالف

العراق: قبل الحرب	العراق: ما تم تدميره		التحالف: قبل الحرب	التحالف: ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الأفراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	١٠٣*	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	٨٣**	سفن حربية	١٢٠	٢

* ١٣٩ طائرة عراقية نزحت الى ايران ومازالت هناك

** استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة بحرية بعد غزو الكويت كانت تابعة للبحرية الكويتية ، وقد تم تدمير معظمها ايضا .

نتائج الاستخدام بشكل مؤكد حتى يمكن تقويم قيمة السلاح

٤ ـ مرة اخرى فشلت الدفاعات الثابتة فى صد هجوم لديه قدر من التصميم ، كما فشلت الدفاعات الثابتة فى التغلب على أعمال المناورة الواسعة ، واتضحت ضرورة أن يكون الدفاع مزيجا من النقط القوية والاحتياطيات المدرعة التى يدعمها قوات جوية مناسبة وقادرة على العمل الفعال .

٥ ـ ظهرت أهمية الخداع لانجاح أعمال الهجوم كما ظهرت أهمية الاعداد لتنفيذ خطة الخداع منذ وقت مبكر حتى تنجح هذه الخطة نجاحا كاملا .

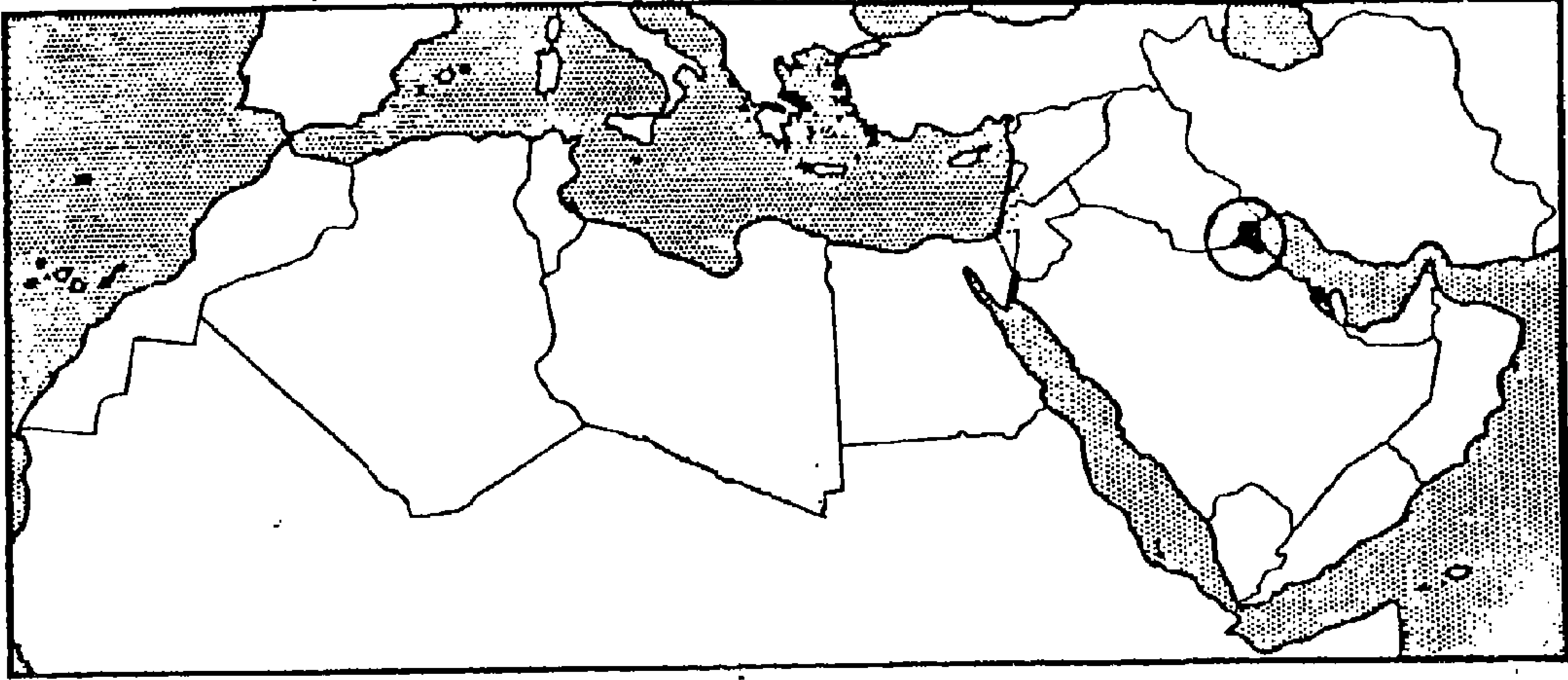
٦ ـ كان للتعاون والتنسيق أثر كبير فى تمكين قيادة القوات المتحالفة من السيطرة على القوات برغم وجود اختلاف فى اللغة وأنواع المعدات والاساليب القتالية .

٧ ـ أثبتت حرب تحرير الكويت ضرورة السيطرة على المعلومات التى تحصل عليها وسائل الاعلام حتى لا يفيد منها الخصم .

٨ ـ كان الاصرار على افقاد القيادة العراقية القدرة على تحقيق إتصال ميسر ودائم بقواتها فى جبهة الكويت عن طريق التدمير المنظم لمراكز القيادة ووسائل الاتصال له اثر كبير فى سرعة انهيار الدفاعات العراقية فى الكويت .

٩ ـ ظهر خلال حرب تحرير الكويت أهمية تأييد الرأى العام الداخلى والدولى فى نجاح العمليات العسكرية واستمرارها .

١٠ ـ استطاعت المعلومات السليمة والموقوتة أن تلعب دورا بالغ الأهمية فى انجاح العمليات البرية للقوات المتحالفة خصوصا فى اتجاه عمق الأراضى العراقية غرب مسرح العمليات ■ .



(٢) حول إشكالية النظام الدولى الجديد

محمد سيد أحمد

لست من القائلين بأنه لايوجد « نظام دولى جديد » . او بتعبير اكثر دقة ، انه لاتوجد هناك حاجة الى « نظام دولى جديد » . فان هذه « الحاجة » تنبع من دواع تحكمها انجازات التكنولوجيا فى اواخر قرننا العشرين . وهى « حاجة » سوف يتعاظم شأنها مستقبلا ونحن نقبل على الفية جديدة !

لأول مرة برزت مشكلة لم تواجه الجنس البشرى من قبل هى اشكالية تعرضه لخطر الهلاك الكامل ، ليس فقط بسبب اسلحة الدمار الشامل ، ولكن ايضا بسبب التلويث البيئى ، حتى فى ظروف السلم ، وكلاهما من اثار تكنولوجيا العصر . وهذا الخطر الذى يتهدد البشرية فى صميم وجودها انما اصبح يفرض عليها ضرورة لم تطرح من قبل هى الاخرى .. ضرورة محاولة تحاشى اسباب الصراع التى تفضى الى الهلاك الشامل .

لأول مرة فى تاريخ البشرية ، بدأت الحاجة الى فرض « قيود » على ممارسة الصراع . بمعنى ان كافة اساليب الصراع لم تعد مقبولة . وهناك اساليب صراع ـ كالصراع بطريق الحرب النووية الشاملة مثلا ـ اضبح من الواجب حظرها كلية . بل اصبحت تتعدد نوعيات الاسلحة التى يتعين حظرها ، لا النووية فحسب ، بل ايضا الكيماوية والبيولوجية والراديولوجية ، وغيرها .

ولكن حتى لو طرحنا الحرب جانبا ، فان هناك خطر الهلاك بسبب التلويث البيئى والايكولوجى . لقد اتخذ الخلل البيئى صورا عدة ، منها ثقب الاوزون ، وتسخين الغلاف الجوى ، الخ .. ومن هنا نشأت الحاجة الى ضـوابط يمكن الاحتكام اليهـا بهدف « ضبط » الصراعات ، والحيلولة دون تجاوزها حد الخطر الذى يتهدد استمرار الحياة فوق سطح كوكبنا .

ولذلك ولاول مرة ، لم تعد تعنى الحرب مجرد انزال الهزيمة بالخصم وانما اصبحت تنطوى الحرب على خطر الافناء المتبادل للفرقاء جميعا . ومن هنا الحاجة الى ضوابط قانونية ، وربما ايضا اخلاقية .. ضوابط اصبحت تفرض ضرورتها ، على ان تكون مرجعا للجنس البشرى كله من اجل تجنب العتف الذى يتهدده بانهاء مسيرة الحياة فوق سطح الكوكب نهائيا . لهذه الاسباب اقول ان هناك حاجة الى « نظام دولى جديد » يراعى هذه الاعتبارات جميعا . ولكن السؤال الكبير هو :

ـ ماهو الدافع الى الالتزام بهذا « النظام » ؟

ـ ماهى الاليات التى تكفل التزام الاطراف المعنية جميعا بهذا « النظام » ؟

فقد يكون هناك مايلزم الاطراف عندما تكون القضية المطروحة هى خطر نشوب حرب عالمية ، او حتى حرب

اقليمية وارد اللجوء فيها الى اسلحة الدمار الشامل . ولكن تأثير التلوث البيئى - مثلا - تأثير بطىء . وفى احوال كثيرة ، تطغى المصالح المباشرة على المصلحة البعيدة فى تجنيب الجنس البشرى خطر الهلاك الايكولوجى . وبالتالى ، فليس هناك مايلزم رجال السياسة بأن يراعوا هذه الاعتبارات الجديدة . ومن هنا ، فان الحاجة الموضوعية الى « نظام دولى جديد » لا يعنى بالضرورة ان هذا « النظام » سوف يجرى احترام متطلباته بالفعل ، بل ان هناك خطراً ان تلجأ بعض الاطراف الى ان اقامة « نظام دولى جديد » ضرورة ، كى يستعينوا به ، ويستخدموه تكأة لاغراض اخرى لاتمت الى « النظام الدولى الجديد » ، ولا الى القانون ، ولا الى الاخلاق بصلة .

بهذا المعنى « النظام الدولى الجديد » تكأة لتنفيذ سياسات تقليدية ، بدلا من ان يكون تدشينا بالفعل لسياسة جديدة تحكمها ضوابط جديدة .

نظام دولى جديد .. ام نظام جديد للعلاقات بين الشرق والغرب ؟

لقد قيل ان التصالح بين الشرق والغرب قد تم بمقتضى « النظام الدولى الجديد » ، اى ان « النظام الدولى الجديد » هو الذى حكم وأرسى قواعد الانتقال من عصر « المواجهة » الى عصر « التعاون » .. بل قيل ان « النظام الدولى الجديد » كفيل بضمان انتشار هذا « النظام » ليشمل الكوكب كله ، وبأن يصبح مرجعا فى معالجة النزاعات بين الشمال والجنوب وليس فقط تلك التى حكمت الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

وربما كانت ازمة الخليج اول دليل على ان مثل هذا التعميم « للنظام الدولى الجديد » ، ومدى اهليته لمعالجة مشاكل الجنوب - وليس فقط مشاكل العلاقة بين الشرق والغرب - ليس بالامر الذى ينبغى اخذه على انه من المسلمات . ففى الوقت الذى نتحدث فيه عن ضرورة حظر اللجوء الى الحرب ، بل وعن ضرورة تحاشى العنف - عموما - فى التعامل بين الشرق والغرب ، فان الدول العظمى فى الغرب تستظل « بالنظام الدولى الجديد » ، وتتخذه تكأة ومبررا من اجل شن حرب فى منطقة الخليج . ونتساءل : كيف يجرى تبرير الحرب باسم « النظام الدولى الجديد » وقد كان الدافع الى ابتداعه اصلا هو تجنب تشوب الحرب ؟ هذا فى رأيى سؤال بالغ الخطورة لنيله من صميم وجود - او من امكانية اقامة - « نظام دولى جديد » اصلا ..

ولكن علينا قبل تناول هذا السؤال ان نتأمل سؤالا آخر لايقل عنه خطورة هو : الى اى حد كان الحديث عن « النظام الدولى الجديد » مبررا لضمان ان تتم عملية انهيار الكتلة الشرقية داخل اطار « نظام ما » ، بدلا من ان يكون بالفعل الاساس القانونى والمؤسسى لنظام المستقبل ؟ .. وهذا بدوره يطرح سؤالا ثالثا : هل من معنى واحد ، مقرر ونهائى ، لمصطلح « النظام الدولى الجديد » ، ام للمصطلح اكثر من معنى ، حسب موقع المتحدث على خريطة السياسة الدولية ، وان المصطلح فى النهاية ملتبس المعنى وينطوى بالتالى على اخطار كبيرة بسبب هذا الالتباس ؟ !

ليس من شك فى ان جورباتشوف قد برر « البروسترويكا » من منطلق انها كفيلة بتدشين « نظام دولى جديد » . انه اول من تحدث عن احلال « التعاون » محل « المواجهة » بين الشرق والغرب ، واول من تحدث عن اننا بصدد عالم اصبح فيه « للاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل » بين الدول جميعا اولوية على « المواجهة » بينها . ومن المؤكد ان جورباتشوف قد اراد بهذا الطرح تبرير سياسات كان الاتحاد السوفيتى بحاجة اليها للتغلب على مشاكل داخلية متعثرة الحل اصبح يواجهها بحدة .

ولكن السؤال الجدير بطرحه هو : ماذا كانت مصلحة الغرب فى ان يتبنى هو الاخر هذا « النظام الدولى الجديد » ؟ لقد كان للرأسمالية العالمية ازماتها المزمنة ، ولكنها لم تكن على وجه اليقين بصدد ازمات تعرضها للانهيار ، شأن تلك التى عصفت بالكتلة الشرقية ؟

ومن هذه الوجهة ، هناك مايبرر الافتراض القائل بأن مصلحة الغرب فى تبنى فكرة « النظام الدولى الجديد » انما تكمن فى ضمان ان تتم عملية انهيار الكتلة الشرقية داخل اطار « نظام ما » ، حتى لايترتب على هذا الانهيار مضاعفات يتحمل الغرب عواقبها ! بعبارة ادق ، ان يجرى الاحتكام الى « نظام » يتم بمقتضاه احتواء دول الكتلة الشرقية داخل اطار « ضوابط تحول دون انتشار عدوى الفوضى المصاحبة لانهيارها الى الغرب ! ..

وبهذا المعنى فان « النظام الدولى الجديد » ليس « بنظام » ، ولا هو « بمبادىء » لها الدوام ، وانما هو شىء عارض ، ومرحلى ، ويتعلق بموازين قوى دولية معينة ، وبظروف وملابسات تاريخية معينة ، وماهو الا مبرر لانجاز مهمة سياسية معينة ، فى ظرف تاريخى معين .. وليس هذا المعنى هو الذى يطلق عادة على كلمة « النظام » ، المفترض فيه شيئا ثابتا ، مستمرا ، له ضوابطه وأسسه ومؤسساته الراسخة .. اما الحديث عن « نظام » بمعنى ان يكون اداة لاحتواء « انهيار نظام » ، فليس هذا قط « بنظام » ، بل هو نقيض فكرة « النظام » اصلا ، ويصبح شيئا يمت الى « التكتيك » ، بدلا من ان يكون تعبيرا عن بناء له بعد « استراتيجى » .

بهذا المعنى ، فان « النظام الدولى الجديد » رغم حقيقة ان هناك ضرورة موضوعية لاقامته ، انما اسفر - حتى الان - عن مجرد ظاهرة « انتقالية » من عالم كان ثنائى القطبين الى عالم اخر .. وهذا العالم الاخر يوصف عادة بأنه « متعدد الاقطاب » ، ولكن هناك سؤالا

لايحتمل الاغفال وهو : هل نحن فعلا بصدد « نظام متعدد الاقطاب » ، ام اصبح هذا النظام فى حقيقته « إحادى القطب » ؟ هل اصبح بالفعل نظاما تتفاعل فيه الاقطاب فى اطار « التعاون » بديلا عن « المواجهة » ، ام نحن بصدد نظام تسيطر عليه ـ فى التحليل الأخير ـ الولايات المتحدة الامريكية ؟

ولابدّ هنا من تسجيل ملاحظة اخرى هى اننا ، عندما نتحدث عن مثل هذا التزاحم بين الاقطاب ، وعن ان يكون لقطب بالذات الهيمنة على الاقطاب الاخرى ، فاننا مرة اخرى ، ولاسباب غير التى سبق ذكرها ، لسنا بصدد « نظام » ، بل اننا مازلنا بصدد سيطرة « قانون القوة » لاسيطرة « قوة القانون » ، وبالتالى ، فلسنا بصدد « نظام جديد » ، وانما بصدد « صيغة جديدة للنظام التقليدى » . والحقيقة ان ازمة الخليج قد طرحت هذه الاشكاليات الكامنة فى فكرة « النظام الدولى الجديد » بشكل تستحق النظرة المتمعنة .

النظام الدولى الجديد وازمة الخليج !

لقد اتهم صدام حسين بانه « بلطجى الخليج » . بهذا المعنى فانه النموذج الصارخ ـ وفى اسوأ صوره ـ للنظام القديم ! إنه هو الذى تطوع بعد سقوط الشاه ، للنهوض بدور « حامى » البترول و « شرطى » المنطقة لصالح العرب رغم وصفه لنفسه بأنه قائد تحكمه ايديولوجية « قومية » ، « بعثية » . فلقد قال الغرب عنه انه قد صور الحرب التى خاضها ضد ايران على انه اراد بها صد ثورة الخمينى ، ورد الاسلام الراديكالى الخليق بضرب المصالح البترولية الغربية فى المنطقة ، وبالتالى ضمان استقرار تدفق البترول الخليجى الى العواصم الغربية دون انقطاع او عقبات . وقد قيل ان صدام حسين قد اعتبر إنه لم « يكافأ » المكافأة المتناسبة مع تضحيات شعبه عقب حرب ضروس مع ايران دامت ثمانى سنوات ، وازاء نزاع كان الغرب المستفيد الاكبر فيه . فلقد اعترف الغرب بأنه « مدين » لصدام بموقفه ، بدليل ماقدمه من دعم للجيش العراقى ، وبدليل صور اقماره الصناعية عن تحركات القوات الايرانية التى تلقتها بغداد من البنتاجون ، الى غير ذلك من الخدمات العسكرية والاستراتيجية .

وعندما تقدمت الولايات المتحدة بمساعدات « سرية » لايران اثناء الحرب ، اعتبرت العملية فضيحة كادت تعصف بالرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ، كما اطاحت فضيحة « ووترجيت » من قبل بالرئيس الاسبق نيكسون . وابتدعت كلمة « ايران جيت » . ولكننا لم نسمع عن فضيحة اسمها « عراق جيت » ! ذلك لأن اوجه الدعم السرية التى قدمتها واشنطن للعراق اثناء الحرب لم تكن تعتبرها مخالفة للمصالح الاساسية للولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت .

ومن هنا اعتقد صدام حسين انه قد « ورث » مركز « شرطى » الخليج من شاه ايران ، وان واشنطن تعتبره « مؤهلا للنهوض بهذا الدور ! اعتبر ان هذا « حق » له بمقتضى « انجازاته » و« خدماته » وتضحياته فى الحرب الايرانية العراقية . وعندما لم « يكافأ » المكافأة التى تتناسب ـ من وجهة نظره ـ مع هذه « الخدمات » ، مقابل ماقدمه من تضحيات ، تمرد على « النظام الغربى » وكان ذلك عنصرا اساسيا فى قراره بالاستيلاء ، على الكويت !

وربما كان الدافع المباشر وراء الغزو والالتهام ، رد ما تصوره حاكم العراق « مؤامرة » منفذوها خليجيون ومدبروها غربيون ، تمثلت اساسا فى خفض اسعار البترول فى ظرف كان العراق فيه فى احوج الحاجة الى بقاء اسعار البترول مرتفعة نسبيا ، لاعادة تعمير البلاد بعد الحرب مع ايران .. وايضا فى سرقة بترول حقل الرميلة من قبل الكويت فى المنطقة الحدودية المختلف عليها بين البلدين ، استنادا الى تكنولوجيا امريكية ! .. وكان ذلك فى نظر صدام دليل تورط امريكا فى العملية ، ذلك ان التكنولوجيا الأمريكية هى الوحيدة القادرة حتى الآ على صنع اجهزة تستطيع سرقة البترول من باطن الارض ! ..

ولكن ايا كانت الملابسات المحددة التى « فجرت » الأزمة ، فان الأمر المؤكد هو انها قد اسفرت عن اشكالية ذات دلالات تتجاوز الظروف العارضة وحدها الى اسس « النظام الدولى الجديد » ذاته ، ذلك ان هذا « النظام » ينطلق من ان كل دولة ذات مقعد فى الأمم المتحدة هى صاحبة سيادة مطلقة ، ولايجوز لدولة اخرى ان تنال منها على اى نحو . ومن باب اولى ، لم يكن جائزا على الاطلاق ان تقدم دولة على ابتلاع غيرها وازالتها من الوجود ، ايا كانت الدعاوى والمبررات .

وكان بوسع العراق ـ « البعثى » « القومى » المنطلق ـ الادعاء بان الكويت دولة عربية فى اطار « امة عربية واحدة » من الجائز انجاز عملية توحيدها بالقوة ، او الأدعاء بان الكويت جزء من دولة العراق اصلا ، وان هناك اسانيد قوية تعزز وجهة نظر العراق فى هذا الصدد .. غير ان المجتمع الدولى كله قد اعتبر عملية الالتهام عدوانا على الكويت ، لا من منطلق تمسك كافة دوله ـ غربا وشرقا ـ شمالا وجنوبا ـ بفكرة « النظام الدولى الجديد » بالذات ، ولكن لأسباب كثيرة اخرى ايضا .. فان مافعله بيسمارك فى المانيا ، وجاريبالدى فى ايطاليا ، تحقيقا « للوحدة القومية » ـ او حتى « الوحدة الوطنية » ـ بطريق قوة السلاح فى القرن الماضى ، لم يعد جائزا فى عصر ضرورة تسوية كافة النزاعات بالطرق السلمية . وقد حاول بعض انصار صدام حسين تبرير عملية الالتهام ـ بعد حدوثها ـ بمثل هذه الحجج . ولكن الجدير بلفت نظرنا هو ان هناك ايضا ما يبرر القول بأن الاحتكام الى « النظام الدولى الجديد » ، فى هذه القضية

تحديدا ، مطعون فيه لأسباب لها وجاهتها ، منها التالية :

ـ السبب الأول بديهى ، وهو إعمال معايير متضاربة بالنسبة للنزاعات المختلفة ذات الطابع الملتهب آنيا فى منطقة الشرق الأوسط . هناك ـ على سبيل المثال ـ مبدأ « عدم جواز الاستيلاء على اراضى الغير بطريق القوة » ، وهو مبدأ ورد ـ بنصه هذا ـ فى مقدمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . ولم يحل هذا المبدأ دون تشبث المجتمع الدولى بأن تلتزم الأطراف العربية بالطرق السلمية فى حل النزاع العربى الاسرائيلى . ولكن لم يجد المجتمع الدولى غضاضة فى ان يجيز اللجوء الى الحرب (قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨) حلا لعملية يمكن وصفها هى الأخرى بأنها « استيلاء على اراضى الغير بطريق القوة » ولكن من قبل العراق لاسرائيل ، مما فسر ـ عربيا ـ بعدم إعمال نفس الضوابط والمعايير فى ارتكاب فعل واحد ينتهك القانون من قبل دولة عربية ، او من دولة اخرى غير عربية يحابيها الغرب !

ـ السبب الثانى هو ان هناك سؤالا له وجاهته يتداعى منطقيا من اتهام حاكم العراق « بالخروج على النظام الدولى » و« التمرد عليه » . فماذا عن أمريكا التى « وظفت » هذا النزاع فى منطقة البترول ـ ذات الأهمية الحيوية لمقدرات العالم كله مستقبلا والعالم الصناعى فى المقام الأول) ـ « وظفته » حتى يكون اختبارا لما سوف يكون عليه « النظام الدولى الجديد » ذاته .. اى ماذا سوف تكون ملامحه ، ومكوناته ، وكونه .. وهل سوف يكون فى جوهره « نظاما متعدد الاقطاب » ، أم « نظاما احادى القطبية » يهيمن فيه القطب الامريكى على الأقطاب الأخرى ؟

لقد كان اغلب القوات المشكلة « للتحالف » قوات امريكية . وامريكا فى النهاية هى التى قادت العملية . وقد اعلن بيريز دى كويار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، بكل صراحة ، « ان الحرب فى الخليج جرت بتفويض من الأمم المتحدة ، ولكن لم تكن الأمم المتحدة هى التى قادتها » .. انها حرب قادتها امريكا وشاركت فيها اطراف اخرى ، عربية ودولية ، واقتصرت مهمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على « اجازتها » . وهناك فرق بين الاجازة وتولى القيادة فعلا . وهذا يطرح سؤالا الجواب عليه دقيق وحساس : كيف تتحدد قانونا ، وباسم « النظام الدولى الجديد » ، الخطوط الفاصلة ـ الفاصلة بشكل قطعى ـ بين سلوك حاكم العراق وسلوك الولايات المتحدة ؟

يترتب على هذا السؤال انه اصبح من الممكن ان يقال ان امريكا قد استعانت « بالنظام الدولى الجديد » من اجل ان « تبرر » سلوكا قد اسفر فى النهاية عن هيمنتها ـ بوجودها وقرارها ـ على منطقة البترول ، بينما صدام قد ظهر فى صورة « المتمرد » على هذا « النظام الدولى الجديد » ، « الخارج عليه » . لقد اصبحت امريكا تبدو وكأنما هى « المهيمنة » على « النظام الدولى الجديد » ذاته ، الناجحة فى عملية « تأميمه » لصالحها ! فقد اصبحت فى مركز يمكنها من الزام الأقطاب المنافسة لها بالانصياع لتصوراتها ومخططاتها عن المستقبل .. لقد لبت اليابان ـ ربما بامتعاض ولكنها لبت ـ طلب واشنطن بدفع مبلغ ٩ مليار دولار مساهمة منها فى حرب الخليج ، وما زالت اوروبا ـ الساعية بخطوات حثيثة الى الاندماج ـ فى حالة لا تسمح لها بعد بأن تكون لها كلمة واحدة . ان بريطانيا تاتشر ، وايضا ـ الى اليوم ـ بريطانيا ميجور ، تعتبر نفسها اكثر انتماء الى العالم الانجلو سكسونى ـ وبعبارة ادق الى العالم الانجلو امريكى ـ منها انتماء الى اوروبا المندمجة ، واتخذت موقفا وسطا ، وكانت الحليف الرئيسى للولايات المتحدة فى حرب الخليج . اما المانيا ، فهى ما زالت منشغلة بوحدتها . وقد برزت فرنسا ـ بالذات ـ بوصفها الطرف الذى عبر عن تحفظات اوروبا على الانسياق وراء المخطط الامريكى بلا قيد او شرط . لقد وقفت فرنسا طويلا تناهض اللجوء الى الحرب ، وتقدمت بمبادرات مختلفة حتى اضطرت قبيل الحرب ، وبسبب عناد صدام ورفضه كل مبادرة سلامية ، ان تسلم بقرار الحرب ، وهو قرار امريكى فى الأساس .. ومع ذلك رأينا ايضا استقالة وزير الدفاع الفرنسى جان بيير شيفنمان ، وقد عرف عنه اعتراضه المبدئى لفكرة خوض حرب ، حلا لأزمة الخليج ، فى اطار « نظام دولى جديد » يقوم على فكرة حل المنازعات جميعا بالطرق السلمية ! ثم حاول جورباتشوف ان يتقدم بمبادرات ، حتى بعد نشوب الحرب ، وقبل اكتسابها صفة الحرب البرية التى كان من المتوقع ان تتسبب فى خسائر بشرية مهولة . ولبى ـ او كاد يلبى ـ النظام العراقى مبادرات جورباتشوف . ولكن لم تعتبر واشنطن ان التلبية مرضية . وقررت شن الحرب البرية . وانهارات المقاومة العراقية فى ايام معدودات . وكانت اشارة واشنطن الى موسكو ان السوفييت يملكون « حق المبادرة » . وسوف تنظر الى مبادراتهم بما تستحقه من جدية ، ومن منطلق انها « حسنة النية » . ولكن واشنطن فى النهاية هى التى تقرر !

وهكذا ابرزت الحرب الولايات المتحدة بوصفها القطب الأوحد ، الذى فرض على « اقطاب الشمال » جميعا التسليم بقيادتها ، والذى لقن « متمردى الجنوب » درسا لن ينسوه ! ! وليس معنى ذلك ان « النظام الدولى الجديد » انما يعنى احتفاظ امريكا بهذا الموقع الفريد الى غير اجل . فلابد ان يعود التنافس والتزاحم بين الأقطاب . ولكن امكن باسم « النظام الدولى الجديد » ، ولو لمرحلة ، ان يتحقق لدولة بعينها بروزها على الساحة الدولية بصورة القطب الأوحد . فهل يطابق ذلك مواصفات « النظام الدولى الجديد » ؟ وهل فى تحقيق الولايات المتحدة لنفسها هذا المركز الفريد ، وبإعمال سلاح الحرب سبيلا للوصول اليه ، وبايجاد « منتصرين ومنهزمين » ، ماينم عن ان هناك اية مصداقية فى مبدأ

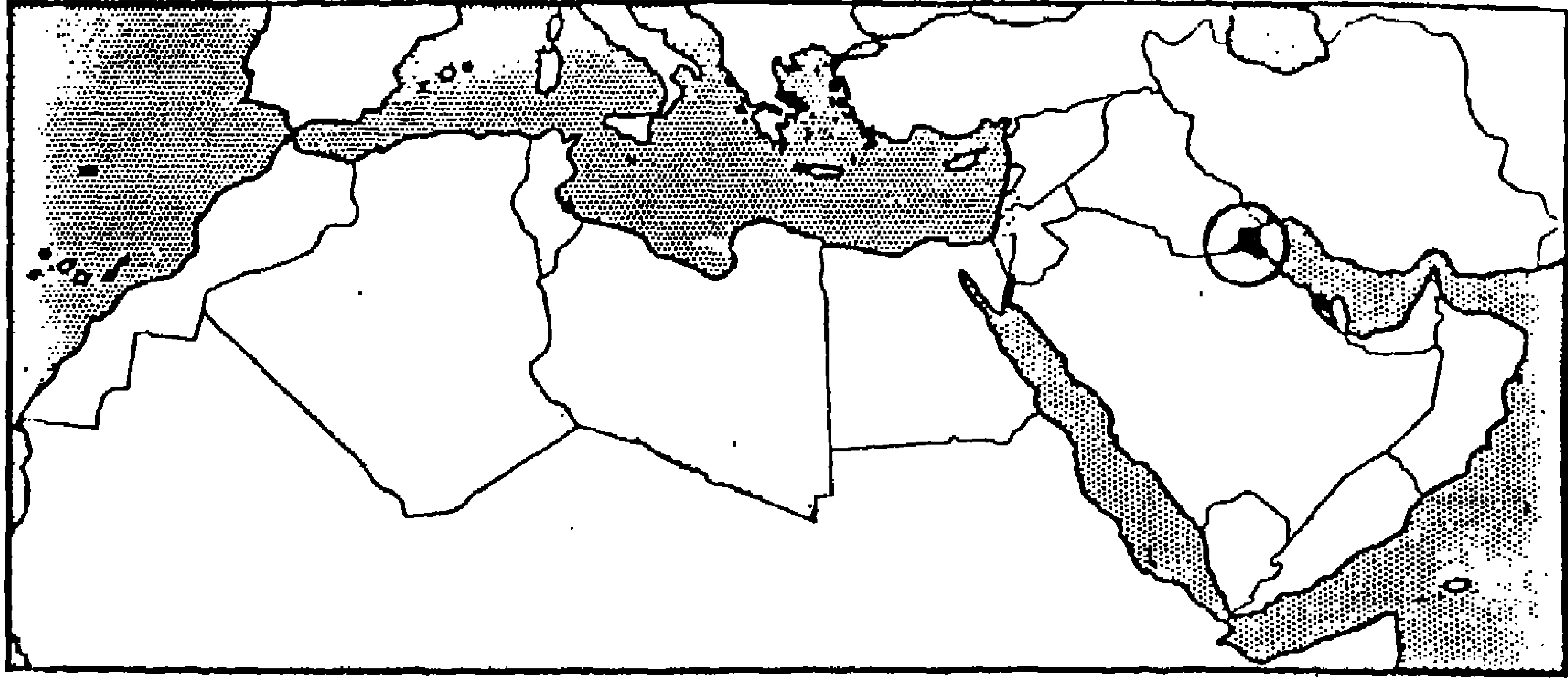
« ان كافة النزاعات ، مهما كانت مستعصية الحل ، فانه من الممكن ومن الواجب حلها بالطرق السلمية » ؟ .. وان الحل الصحيح هو الذى لايكون فيه منتصر ولا مهزوم ، بل تتحقق بمقتضاه نصرة المصالح المشروعة لكافة المتنازعين ؟ .. واليس هذا المبدأ هو جوهر « النظام الدولى الجديد » وركنه الركين ؟ ..

النظام الدولى الجديد بين تصوره النظرى وتطبيقه العملى :

قد يقال ان النظام العراقى صورة صارخة « للتعسف فى استخدام الحق السيادى للدولة » ، وان صدام بفضل الصفة القمعية الرهيبة لنظامه ، حيث لا معارضة ولا رأى آخر على الاطلاق ، بل ولا « شعب » يملك التأثير على قرارات الحاكم على اى نحو كان ، وايضا بفضل مايبدو نقيض ذلك على خط مستقيم وهو امتطاء صدام القضايا « الشعبية » التى تستثير جماهير عريضة فى المنطقة (التصدى لأثرياء البترول ، تبنى شعارات الاسلام الراديكالى ، توجيه صواريخه الى اسرائيل لاستثمار المشاعر المعادية للصهيونية ، الخ ..) انما استطاع ان يعاند فى رفض كل حل « عقلانى » ، وبالتالى فشل الجهد الدولى فى استبعاد الحرب ، وجاز القول بأن الخروج على « النظام الدولى الجديد » انما كان بسبب « خصوصية » المعادلة العراقية « الصدامية » قبل ان يكون بسبب « خصوصية » دور امريكا فى الأزمة واستطاعتها الانتفاع بها لتكريس انفرادها بالقرار ، لا اقليميا فحسب ، بل على الصعيد العالمى ايضا .

وقد يقال ايضا ان امريكا بفضل انتصارها فى حرب الخليج ، وبفضل تعاظم مركزها اقليميا ، وبفضل تحللها - كما لم يحدث من قبل - من احساسها بالالتزام حيال كافة الاطراف فى النزاع العربى الاسرائيلى ، بما فى ذلك اسرائيل ، قد تقدم على « تسوية ما » للقضية الفلسطينية ، لا من منطلق نصرة حق شعب فلسطين فى تقرير مصيره ، ولكن من منطلق الحيلولة دون ان تعرض اسرائيل مصالح امريكا فى ضمان هيمنتها على مقدرات البترول ، وما يستوجب ذلك من استقرار فى منطقة الخليج ، للخطر .

ولكن هل تمت هذه الاعتبارات - حتى لو ترتبت عليها انجازات ونجاحات - للنظام الدولى الجديد » بما فهم له من مبادىء ؟ وكيف تجرى المواءمة بين ما يجرى انجازه باسم « النظام الدولى الجديد » ، وبين المبادىء التى اعتبرت لبنات هذا النظام ومبررات اقامته فعلا ؟ قضية مازالت تستحق التأمل العميق ، والحوار الواسع . □



(٣) الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط

السفير : عمران الشافعي

لم تحظ من مناطق العالم باهتمامات الأمم المتحدة منذ قيامها مثل منطقة الشرق الاوسط ، وكانت القضية الفلسطينية من اولى القضايا السياسية الدولية التى عالجتها الأمم المتحدة بعد أن أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين وطلبت ادراج القضية على جدول أعمال الجمعية العامة واستمرت الجمعية العامة ومجلس الأمن وعدد من اللجان الاساسية للجمعية العامة خاصة اللجنة السياسية الخاصة ولجان أخرى إنشائها الجمعية العامة توجه اهتمامها لأكثر من ناحية من نواحى القضية الفلسطينية . وكلنا نعلم تماما تطور الأحداث التى تتحدث عن الصراع العربى ـ الاسرائيلي وقيام أربع حروب بين اسرائيل والدول العربية وكان للأمم المتحدة دواما حضور وقرارات حول هذا النزاع ، لكن اهتمامات الأمم المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط لم يقتصر على القضية الفلسطينية وتفرعاتها بل شمل جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى الدورات الخمس والأربعين المتلاحقة قضايا لدول أو لشعوب هذه المنطقة وتعدد على سبيل المثال وليس الحصر قضايا الشعوب العربية التى خصصت النظام الوصاية الدولى قبل حصولها على الاستقلال مثل ليبيا والصومال أو التى لم تخضع لنظام الوصاية فى طريقها اللاستقلال مثل عدن وتونس والمغرب والجزاير وغيرها .

ومثل القضايا حول نزاعات نشأت بين دول عربية وأطراف أجنبية كقضية التدخل الأجنبى فى لبنان والاعتداء الفرنسى على تونس ويعرف باسم المسألة المصرية أى الخلاف بين مصر وبريطانيا حول استكمال عناصر الاستقلال ومظاهر السيادة المصرية ، ونوع آخر من النزاعات مثل الحرب الايرانية ـ العراقية ، وسبل آخر من القضايا لخلافات أو نزاعات بين الدول العربية ذاتها وآخرها قضية اجتياح العراق للكويت وإصدار مجلس الأمن اثنى عشر قرارا بشأنها . وإن نظرة سريعة لبنود حول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وعدد القرارات التى صدرت عن الدورة الأخيرة لها ليعطى صورة واضحة عن مدى الجهد الذى تبذله المنظمة الدولية فى محاولة تسوية أو متابعة القضايا النابعة من منطقتها ، فقد أقرت الجمعية العامة فى دورتها هذه ٢٥ قرارا خاصا بقضايا محددة سبعة منهم صادرة عن الجمعية العامة دون الرجوع للجنة ما ـ من هذه السبعة قرارات ـ قراران عن فلسطين أخرهما خاص باجراءات التسوية والثانى خاص بأعمال لجنة الحقوق الغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى وقرار خاص بانتفاضة الشعب الفلسطينى وقرار عن الموقف فى الشرق الأوسط ككل . أما اللجنة الأولى (اللجنة السياسية) فقد صدر

عنها ثلاث قرارات أحدها خاص بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية والثانى خاص بالتسلح النووى فى اسرائيل والثالث حول قضية الأمن والتعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، وصدر عن اللجنة - السياسية الخاصة قراران أحدهما خاص بالممارسات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة والثانى خاص بوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وصدر عن اللجنة الثانية ٦ قرارات أحدها خاص بالأحوال المعيشية للفلسطينيين تحت الاحتلال والثانى خاص بمساعدة الشعب الفلسطينى وأربع قرارات خاصة بتقديم معونات لكل من اليمن ولبنان والصومال وجيبوتى ، وصدر عن اللجنة الثالثة ثلاثة قرارات أحدها خاص باللاجئين فى السودان والثانى عن اللاجئين فى الصومال والثالث عن حقوق الأنسان فى ايران ، وصدر عن اللجنة الرابعة قرار حول قضية الصحراء الغربية ، وصدر عن اللجنة الخاصة ثلاثة قرارات أحدها حول لبنان واثنان حول هيئة المراقبين العسكريين فى ايران والعراق هذا عن القرارات ذات الطابع العام التى تمس أنشطة الأمم المتحدة أيضا فى مناطق العالم كافة ومنها منطقتنا - سواء كان ذلك فى النواحى الأمنية ، أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية .

وقبل أن نتحدث عن تقييم لدور الأمم المتحدة فى معالجتها لقضايا المنطقة بهدف التعرف على الدور الذى يمكن أن يكون لها فى مستقبل إقرار الأمن والنظام وتسهيل عملية الانماء والأعمار بها ، يجدر بنا أن نبدأ حديثنا بمحاولة لتقييم أعمال الأمم المتحدة عامة وما إذا كانت حققت أهدافها وما هى الخلفية التاريخية والسياسية التى ساهمت فى تحديد معالم ميثاقها ، ثم نعرج - فى إيجاز - على محاولة التعرف على المتغيرات والتطورات التى ألمت بالمسرح الدولى مما كان له أبلغ الأثر على أداء الأمم المتحدة .

وربما ينتظم الحديث إذا بدأنا بهذا الشق الأخير لنلم بعجالة الامكانيات التى تتيحها الأمم المتحدة وخاصة أجهزتها الرئيسية لحكومات الدول الأعضاء .

ولابد فى هذا الصدد من التنويه بالخطأ الشائع عند تناول المنظمة الدولية بهدف التقييم إذ يتناسى الكثير أن أنشطة الأمم المتحدة تعطى مجالات متعددة أحدهما فقط ما يتصل باقرار الأمن والسلم وحل النزاعات بالطرق السلمية ، أما بقية الأنشطة فهى متعددة تعاونها فى ذلك الوكالات المتخصصة التى أصبحت فى حد ذاتها صروحا عالية من البناء الانسانى ورموزا للتعاون الدولى بين الشعوب والحكومات ، ولولا نشاطات هذه الوكالات لكان عالمنا عالما آخر يعجز الانسان عن وصفه من حيث انعدام وسائل الاتصال والمعرفة والترابط والتضامن فى مواجهة عوامل الطبيعة وأخطارها ، أو من حيث الاستنارة والاستفادة بالجهد الانسانى بالعلوم والتقنية الحديثة فى مجالات الكشف المتعددة عن كل ما يفيد ويخدم الانسان ويسد حاجاته وينمى تطلعاته . وتندرج هذه الأنشطة التى تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تحت ما يعرف بانشطة بناء السلام وهناك خمسة عشر وكالة أو منظمة أسوقها لحضراتكم واسم كل منها يشير الى دائرة نشاطه وقد أتيح لى عن كثب التعامل مع أغلب هذه المنظمات لاسيما المستقرة فى جنيف ، وتلك المنظمات هى :

- منظمة الصحة العالمية - منظمة العمل الدولى - المنظمة العالمية للارصاد الجوية - الأغذية والزراعة - المنظمة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية - المنظمة العالمية للملكية الفكرية - المنظمة العالمية للأغاثة الدولية - الاتحاد العالمى للمدن - المنظمة العالمية لشئون الهجرة - المنظمة العالمية للعلوم والثقافة والتربية - المنظمة العالمية للبيئة - المنظمة العالمية للملاحة البحرية - المنظمة العالمية للطيران المدنى - المنظمة العالمية للطفولة - بالاضافة الى برنامج الامم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للاسكان - هذا عدا المؤسسات الدولية المالية .

حقيقة أن مهمة إقرار الأمن والسلم الدوليين ، وتجنيب العالم ويلات الحرب وحل النزاعات بالطرق السلمية هى مهمة حيوية بالنسبة لكيان الأمم والشعوب لتمكينها من ممارسة أهتماماتها الانسانية ، لكن أى تقييم للتنظيم الدولى وأدواره لابد وأن يشمل الدائرة المتسعة ليكون التقييم أشمل وأوقع .

ونحاول الآن فى عجالة أن نتطرق إلى الخلفية التاريخية السياسية التى ساهمت فى تحديد معالم ميثاقها . إن ميثاق الأمم المتحدة وثيقة تأثرت بشدة بالأحداث التى شهدت فترة الثلاثينات ، وهو يستند إلى التجربة التى خاضتها الدول الحليفة خلال الحرب العالمية الثانية . لقد افترض الميثاق أن الحلفاء الرئيسيين الذين انتصروا فى الحرب سيخلصون بعضهم لبعض بوصفهم الأوصياء أو القائمين عند الاقتضاء على تحقيق السلم وتمثل هذا الافتراض فى قاعدة الاجماع المنصوص عليها فى الميثاق والمعروفة بالفيتو أو حق الأعتراض . ومما لا جدال فيه أن الضربة القاصمة لمصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها كانت تتمثل دائما فى القيود التى تحد من فعالية مجلس الأمن نتيجة للخلافات المستديمة بين أعضائه الدائمين من الدول الكبرى وكانت العقبات التى تحد من قدرة المجلس على التطور والتعاون فى الاضطلاع بمهامه المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين تعتبر من السلبيات للأمم المتحدة بوصفها منظمة سياسية .

إن العالم الذى كان يتعين على الأمم المتحدة أن تواجهه يختلف اختلافا كبيرا عن العالم الذى كتب من أجله الميثاق لقد أدى ظهور الاسلحة النووية بعد اجتماعات سان فرنسسكو بشهرين فقط إلى التبشير

بحدوث تغير جذرى فى طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى وفى ادارة الشئون الدولية . وأدى الانجاز السريع فى عملية إنهاء الاستعمار إلى إعادة رسم خريطة جزء كبير من العالم والتى تسوده دائرة بشرية واسعة وجديدة أغفلها الميثاق ولم تكن فى حسبان واضعيه على أية حال . إن زيادة سكان العالم إلى الضعف تقريبا فى فترة أربعين عام والثورة التكنولوجية والترابط المتزايد للأمم تمثل جميعها من ناحيتها تطورات ثورية ، وتتضخم سنة بعد أخرى قائمة المشاكل العالمية التى لا تستطيع أى بلد أن يعالجه بمفرده مهما كانت قوته ، ولم يكن أى شيء من هذا كله مماثلا للعيان أو واردا فى التصور عند صياغة الميثاق .

لقد كان يفترض أن تخلص الدول الكبرى لبعضها البعض وتتمثل المسئولية الرئيسية ــ من حفظ الأمن والسلم ــ كما سبق أن ذكرت ــ فبأى معايير كان يفترض فيها أن تنجز هذه المهمة الهائلة ، وأى عالم هذا الذى كانت ستتعاون لبنائه . هل هو عالم الرأسمالية ومجتمع المشاريع الحرة أو النظام الشيوعى المركزى الموجه من أعلى أو شيئا ما بين هذا وذاك ، وكيف تطبق الدول المسئولة عن الأمن والسلم الدوليين على نفسها تلك المعايير التى يفترض أن تطبقها على الأخرين . وبمعنى آخر من الذى كان عليه أن يحرس الحراس أو ينفذ تعليمات الأمن على الشرطة .

وفيما يتعلق بالعمل الجماعى المتضافر فى مجلس الأمن بصدد مسائل الأمن والسلم قلت مع مضى الوقت قضايا أو حالات النزاع الذى لم يتخذ الشرق والغرب مواقف متعارضة إزاءها على نحو تلقائى الأمر الذى كثيرا ما أدى إلى ازدياد تفاقم الحالات المتدهورة . فى عام ١٩٤٥ تعددت الاقتراحات التى تتسم بقدر كبير من المثالية حول إعمال حكم القانون فى الشئون الدولية ، وأخذ الميثاق ببعض هذه الاقتراحات ، وللأسف الشديد ظل دور محكمة العدل الدولية حتى الآن هامشيا بالرغم من أن الأمم المتحدة ترأست من الناحية العملية ــ على مدى الخمس وأربعين عاما الماضية ، عمليات تنظيم وتقنين للقانون تناولت طائفة عريضة من الأنشطة الانسانية على نحو يفوق كثيرا ما تم فى هذا الصدد قبل قيام الأمم المتحدة .

ومن المؤكد أن التشديد على حقوق الانسان والاهتمام المتزايد بهما كانا من أهم الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة ، بيد أننا نجد هنا مرة اخرى أن نصوص الميثاق فى هذا الصدد قد صحبت الخلافات فى النهج الحكومى وفى تناول الأنظمة السياسية المختلفة لهذه المشكلة البالغة الخطوره .

ومع مراعاة كل هذه الاعتبارات ، وأخذ الحقائق الملحة لعصرنا هذا فى الحسبان فانه يبدو أن العقبة لا تقتصر على مجرد التساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على إنقاذ الأمن والسلم الدوليين ، ومن الواضح أنه ينبغى لها أن تفعل ذلك فى نهاية المطاف . لكن السؤال هو:

كيف يتأتى لها ذلك وهل هى قادرة فى ظل الظروف السياسية المتغيرة ؟ وإذا لم يكن فى وسعها أن تفعل ذلك فهل هناك بديل آخر جاد ؟ وفيما يتعلق بالسؤال الأول نلاحظ أن هناك حالة واحدة تقوم فيها كل الحكومات ــ بما فى ذلك حكومتا الدولتين العظميين ــ بالنظر الى الأمم المتحدة بجدية بالغة باعتبارها مؤسسة سياسية . هذه الحالة هى وجود خطر مجابهة يهدد الدول النووية الكبرى ويهدد باندلاع حرب نووية . فعندئذ تقوم هذه الدول مع غيرها بالقاء نظرة عاجلة وفاحصة وفى مثل هذه المناسبات تكون الأمم المتحدة أفضل الوسائل المتاحة لهذه الدول للتراجع المشرف من حافة الهاوابة . وقد حدث ذلك فى آخر مرة أثناء احتدام أزمة الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ .

ويؤدى بنا ذلك إلى أن نتساءل كيف يمكننا أن نجعل الأمم المتحدة قادرة على إنقاذ السلم ، وقبل أن نتطرق لمناقشة أفكار مجددة يجدر بنا أن نتساءل ؟ هل من الممكن فى حالة تطورنا الراهن أن نتوقع من الدول الأعضاء أن تتعايش مع مبادىء الميثاق وترقى الى مستواه . فيما يتعلق بالحرب والسلم يطلب الميثاق من الدول الاعضاء مايلى : ــ

ــ ألا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة .

ــ ينهى جميع الاعضاء منازعاتهم بالطرق السلمية ويمتنعون فى علاقاتهم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ــ تتخذ المنطقة التدابير المشتركة لمنع الأسباب التى تهدد السلم أو أعمال العدوان .

ــ ألا تتدخل المنطقة فى الشئون التى هى من صميم السيادة الداخلية لأية دولة .

إن الحقيقة المتمثلة فى أن الدول الاعضاء قد اثبتت أنها غير قادرة حتى الآن على أن ترقى إلى مستوى تلك الأهداف لا يمكن أن تكون سببا يبرر التخلى عن الأمم المتحدة وميثاقها . إن الميثاق الذى يمثل نتائج التعاون الوثيق الذى تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية ينبغى أن يظل بالتأكيد الهدف النهائى . وسيظل سؤالنا واردا عن الخطوات الواقعية التى يمكن بواسطتها بلوغ هذا الهدف فى نهاية الأمر .

لقد أدت الأمم المتحدة دورا مفيدا فى تلافى نشوء الحالة الأسوأ وهى حدوث مواجهة نووية بين الدولتين الكبرين واستحدث مجلس الأمن عددا من السبل التى تؤدى الى تخفيف حدة الصراعات وأحتوائها كحفظ السلام وبذل المساعى الحميدة والتوفيق وعملية كسب الوقت وحفظ ماء الوجه بشكل عام التى كثيرا ما ساعدت الحكومات على تغيير مجرى الأمور والأزمات الى الاتجاه

الأقل عنفا وخطرا . وقد أثبتت مثل هذه الجهود أهميتها البالغة فى العديد من الأزمات والصراعات وحالات الطوارىء . وأصبح الأمين العام ـ على نحو متزايد ـ طرفا ثالثا فى مفاوضات بالغة لأهمية فى القضايا الجدلية والحساسة مثل قضية قبرص ـ كما قام بدور فعال فى المفاوضات بين إيران والعراق ، وفى حالات مثل افغانستان حيث كانت احدى الدولتين العظميين طرفا فى النزاع كانت مساعى الأمين العام مفيدة بلاشك .

وقد يقال أن الأمين العام لم يتوصل الى حل نهائى لهذه الحالات بل فى حالات كثيرة أخرى ، إلا أنه من ناحية أخرى تعتبر عملية التفاوض فى حد ذاتها عنصرا هاما للاستقرار بقدر ما يتعلق الأمر بالسلم الدولى ، فهى تمثل عنصر وقاية ضد تصاعد الصراع والتدخل الخارجي ، حتى وإن كانت لاتحل المشكلة الأساسية فضلا عن انها تساعد فى الحد من التطرف ، ويعد هذا اعتبار هام فى عالم يمكن أن يؤدى فيه النزاع الأقليمى فى منطقة حربه الى إحتمالات تفجير مجابهة نووية من الدول الكبرى .

وعلى صعيد مجلس الأمن فان أحد الأسباب الرئيسية فى إضعاف المجلس هو إفتقاره الى توافق الرأى حول الجهود الرامية الى دفع المفاوضات قدما من أجل التوصل الى تسوية للمشاكل المزمنة مثل النزاع العربى ـ الاسرائيلى . وفى مثل هذه الحالات تكون الحكومات المعنية فى حاجة ملحة الى إطار دولى يمكنها من إتخاذ الخطوات التى تؤدى للتوصل الى تسوية قد لا تكون مقبولة من شعوبها فى بداية الأمر ويمكن أن يكون الاعتدال والسعى لتحقيق السلام مسألة حياه أو موت لبعض الزعماء السياسيين .

ويمكن الكشف عن نفس الأسباب التى تحول دون التطور فى أسلوب حفظ السلم . ورغم الاقتراحات المتعددة لتسوية عملية حفظ الأمن والسلم فإن هذه العمليات لن تكون ناجحة تماما إلا إذا ضمت وحدات من كل الدول الدائمة العضوية وعملت بتوصيات من مجلس الأمن مباشرة ومثل هذا الحشد من الاجماع السنوى سوف يكون من الصعب الوقوف ضده .

ومقدمة القول أن هناك فى الأمم المتحدة نظاما يفتقر فى معظم الوقت الى السلطة الأساسية والمصدر الرئيسى للضغط الفعال ، ونتيجة لذلك تم إستحداث عدد من الوسائل الأخرى ، وإن كانت هذه الوسائل مفيدة فى حد ذاتها فانها لاتتبلور فى نظام الأمن الجماعى المفوض فى الميثاق والذى لو طبق لأدى الى إحترام حكومات الدول الأعضاء قدرة وهيبة المنظمة الدولية .

ولاشك أم فاعلية النظام القومى ـ عن طريق الأمم المتحدة ـ يحدده عاملان أولهما الموقف الدولى بصفة عامة أى شكل العلاقات الدولية وخاصة بين الوحدات المؤثرة ، وثانيا الطريقة التى ترغب حكومات الدول الأعضاء الاستفادة من الامكانيات التى تتيحها الأمم المتحدة .

ومنذ سنوات قليلة حدثت ومازالت تحدث تغيرات هامة وهائلة فى العاملين فلم تعد الاتهامات والاتهامات المضادة من الدول الكبرى تميز طابع العلاقات بينهما ولم نعد نسمع عن المحاولات المتكررة لوقف إتخاذ القرارات الهامة الصادرة من مجلس الأمن مثلا بل هناك سيل جارف من الاقتراحات البناءة .

لكم كان يتمنى الكثيرون أن يتعاون الشرق والغرب لمواجهة تهديدات الأمن والسلم وكم كان يتطلع الكثيرون أن يرتفع أعضاء مجلس الأمن الى مستوى المسئولية الملقاه على عاتقهم . وكم طالب المهتمون أن تقوم الأمم المتحدة بأعمال وقائية لمنع إندلاع الأحداث أو القيام بالدراسات الميدانية للوقوف على مكامن الصراعات قبل وقوعها ، أو إلى تقوية أعمال حفظ الأمن والسلم ، كم كان يتمنى الكثيرون أن تنفذ حكومات الدول الأعضاء القرارات التى وافقوا عليها بمجرد صدورها .

والآن وعلى النقيض مما كان يحدث يبدو أن تغيرا هائلا وطارئا يلم بسياسات العديد من الحكومات أرجو البعض بداية الى الاجتماعات الغير رسمية والدورية التى عقدها أعضاء مجلس الأمن لانهاء الحرب الايرانية ـ العراقية عامى ٨٧ ، ١٩٨٨ ، ثم كان أصحاب الفكر الجديد فى السياسات الخارجية والعلاقات الدولية وعلى رأسهم جورباتشوف الذى عبر عنه فى مقاله الذى نشرته جريدتا الأزفستيا والبرافدا فى سبتمبر ١٩٨٧ بطرحه السؤال الأزلى وهو لماذا يصر السوفييت على قيام نظام الأمن الشامل لانقاذ البشرية من الفناء ، ومنذ ذلك التاريخ توالت الاقتراحات السوفيتية لتنشيط دور الأمم المتحدة .

ولسنا بصدد تحليل الأسباب العامة وراء التحولات السوفيتية ليس فقط تجاه الأمم المتحدة ولكن فى علاقاته مع المعسكر الآخر من الدول بل وظهور المرونة الشديدة فى رد فعله للانفجار الذى حدث فى شرق أوروبا .

لقد طالب السوفيت بدور أكثر فعالية وإستقلالا لسكرتير عام الأمم المتحدة .

ووافق السوفيت على قيام الأمم المتحدة وأجهزتها بالتحقيق على سريان الاتفاقيات الدولية التى عقدوها وخاصة تلك المرتبطة بالحد من التسليح وبذلك زالت إحدى العقبات الرئيسية التى كانت تحول دون التوصل الى فعل هذه الاتفاقيات ولقد قام السوفيت بدعم عمليات حفظ الأمن والسلم وكان موقفهم فى الماضى بالامتناع عن دفع نصيبهم من نفقات هذه القوات يغلبه الطابع السياسى . وطالب السوفييت بإحياء دور لجنة رؤساء الأركان ولم يعترض السوفيت على بعثات الأمم المتحدة للتقصى والدراسة لمخالفات الدول الأعضاء للاتفاقية ؛ وطالب السوفيت بدور جديد بناء للمنظمات الغير حكومية

وهم الذين كانوا يعترضون على إنتسابها للأمم المتحدة . وطالب السوفيت بدور للمفكرين والمخططين لمساعدة الأمين العام فى إستخدام السبل الفعالة لتقوية أجهزة الأمم المتحدة . إنتهت الحرب الباردة أو كادت وتبدلت المواجهة الى تعاون . ولقد أسفرت هذه التحولات الى نتائج إيجابية نذكر منها على سبيل المثال خروج السوفيت من افغانستان وقف الحرب الايرانية ـ العراقية .

ـ قلت حدة النزاع حول قضية الصحراء الغربية وقبلت أطراف النزاع ـ من حيث المبدأ ـ اقتراحات السكرتير العام لتسوية النزاع .

ـ إستقلت ناميبيا وخف الصراع بين أنجولا وجنوب افريقيا .

ـ حدث تحريك لقضيتى قبرص وكمبوديا وبداية لحوار بين رموز الأبارتيد وممثلى الأغلبية فى جنوب أفريقيا .

ـ تقدمت مفاوضات الحد من التسليح التقليدى وعقد حلف شمال الأطلنطى ووارسو لأول مرة إتفاقية فى هذا الصدد بعد مفاوضات إستغرقت ١٧ عاما وسبق ذلك اتفاق واشنطن لازالة الصواريخ النووية المتوسطة والقصيرة المدى الأمريكية والسوفيتية من الساحة الأوروبية ، وإستوقفت مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وتم التوقيع على إتفاق باريس لتقنين العلاقات الجديدة ليس فقط بين العملاقين الكبيرين ولكن بين دول المعسكرين .. بعد أن مهد إتفاق أستكهولم لاجراءات الأمن والثقة بين دول المعسكرين .

وفجأة حدث الاجتياح العراقى للكويت ، ومنذ الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ كان كل يوم بل كل ساعة تشهد ثمرة ذلك التفاهم الذى حدث بين القطبين وتمثل فى تعاون وتنسيق وأصبح مجلس الأمن قادرا على استصدار أثنى عشر قرارا بصدد هذا الاجتياح وأعمل مجلس الأمن الفصل السابع من الميثاق فيما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان بدءا بالمادة ٣٩ فى تقرير أن ما وقع كان تهديدا للسلم وإخلالا به ويعتبر عدوانا سافرا وتدرجا بالمادة الحادية والأربعين بإتخاذ التدابير التى لاتتطلب استخدام القوات المسلحة وإنتهاءا بأعمال المادة الثانية والأربعين التى تجيز إستخدام القوة لحفظ السلم والأمن الدولى أو لاعادته الى نصابه .

ورغم حملات التشكيك التى صاحبت ولازالت تصاحب عملية تحرير الكويت فإن التحالف الجديد أحسن إستخدام الامكانيات التى أتاحتها الأمم المتحدة التى اجازها الميثاق ، وليس المجال الآن الحكم على هذه التجربة من واقع ما ستفسر عنه من آثار وخاصة بكيان الأمم المتحدة ومركزها . إن العاملين الرئيسيين الهامين سبق الاشارة اليهما واللذان يحكمان فعالية الأمم المتحدة مؤخرا الا وهما الموقف الدولى بصفة عامة أى شكل العلاقات الدولية وخاصة بين الوحدات المؤثرة ، وثانيا الطريقة التى ترغب حكومات الدول الأعضاء الاستفادة من الامكانيات التى تتيحها الأمم المتحدة ، وإنما حديثنا الآن ما إذا كان للأمم المتحدة دور مستقبلى فى منطقتنا والتى أضافت إليها أزمة الكويت مضاعفات وترديات ، وماهية ذلك الدور .

وبداية فإن الموقف فى الخليج بعد إنسحاب القوات العراقية من الكويت وعلى الحدود مع المملكة العربية السعودية سوف يكون مدعاة لوجود قوات مراقبة ولو إلى فترة ما ولا شك أن الأمم المتحدة سوف تكون فى مقدمة المرشحين لأداء هذا الدور ، وبداهة أيضا لابد من التعرض لتشكيل وتمويل هذه القوات ولانرى أن مجلس الأمن سوف يتعثر فى هذه المهمة ، وإذا كانت أزمة الكويت فى مراحلها قد إستفرت عددا من الساسة بالادلاء بتصريحات مفادها ضرورة التوصل الى حل عادل وسريع للمشكلة الفلسطينية ولمشكلة الأراضى العربية المحتلة فلا نرى إطارا أسلم وآمن للحفاظ على الحقوق الفلسطينية وعلى توفير الأمن للجميع أكثر من إطار الأمم المتحدة ذاتها ، ذلك الاطار الذى يستند الى العديد من القرارات والأحكام التى تحظى بموافقة تكاد تكون إجماعية من أطراف المجتمع الدولى ، وكما أن لهذه القضية أوجهها وأطرافها المتعددة فمن الأهمية بمكان أسلوب إثارتها وأولويات البحث فيها وهل هى قضية أمن أولا أم قضية حقوق بالدرجة الأولى وإعمال لحكم القانون إزاءها . هل هناك تناقض فى عرضها ككل باعتبارها قضية حقوق وأمن معا ؟ وفى كل المراحل لا أتصور أن يكون هناك ضمان للحل أو للتمهيد للحل أسلم وآمن من الضمانات التى تقدمها الأمم المتحدة ككل وبالذات مجلس الأمن ممثلا فى الدول الدائمة العضوية فيه .

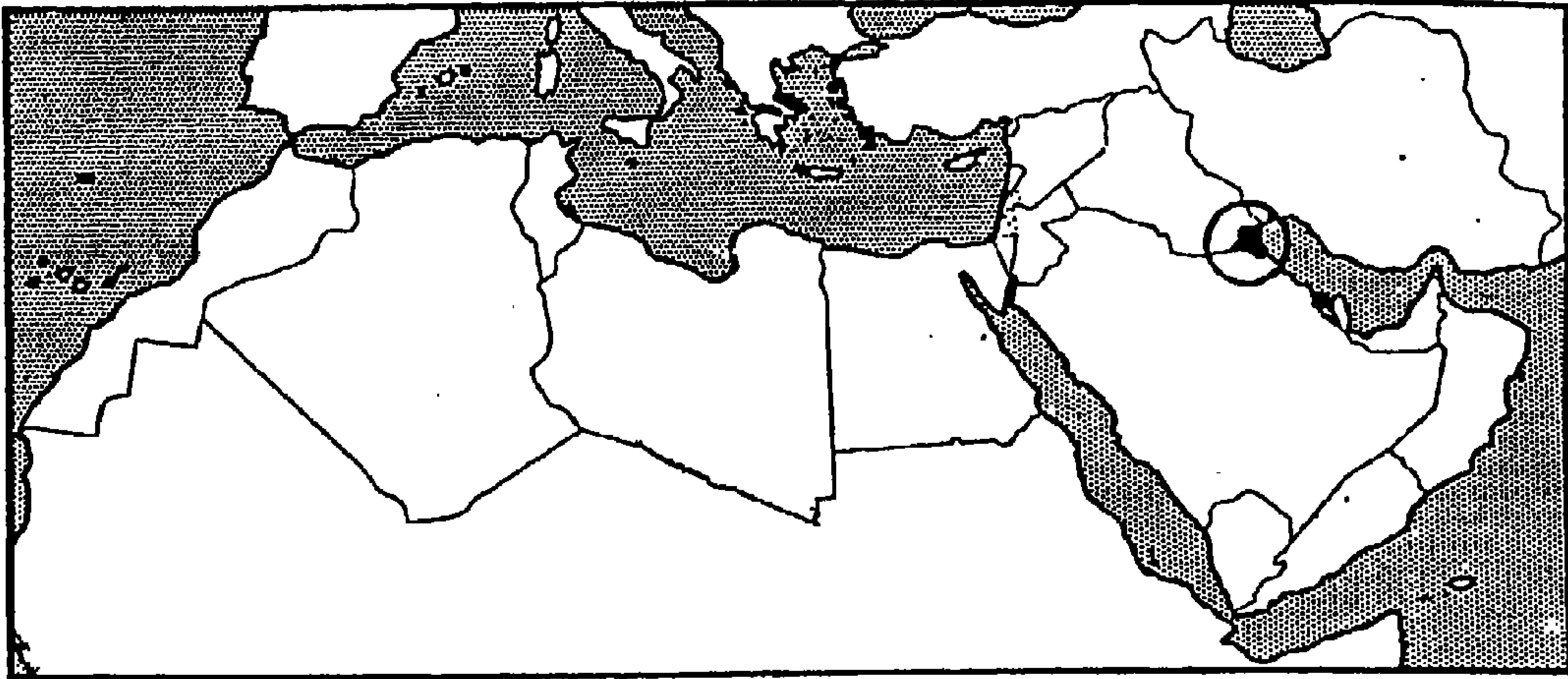
يلى هاتين القضيتين فى الترتيب قضايا مرتبطة بهما ونخص بالذكر قضية جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكافة أنواع سلاح التدمير الشامل ثم قضية تزويد دول المنطقة بالسلاح ، ولكل من القضيتين الأولتين خلفياتها ومدارها وتتعامل الأمم المتحدة معها منذ أعوام خاصة مع القضية الأولى باعتبارها قضية محددة ممنطقة محددة ، ولن تكون منطقة الشرق الأوسط أول منطقة يتفق على جعلها خالية من الأسلحة النووية ، فقد سبق فى ذلك المجال الاتفاق على مناطق فى العالم أخرى وساهمت الأمم المتحدة فى ذلك كل الاسهام . صحيح أن النزاع العربى الاسرائيلى ونتائجه يعد من عوامل التعقيد للوصول الى إعلان المنطقة خالية من الأسلحة النووية ، وسواء أخذنا بمفاهيم توازن القوى أو بمفاهيم توازن المصالح فإن تسوية النزاعات السياسية جديرة بأن تقلل من الصعاب أو تزيلها .

أما إقتراح جعل المنطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل فهنا أيضا نجد للأمم المتحدة إهتمامات وقرارات

وإتفاقيات عاملة وإتفاقيات فى سبيل التوصل اليها ، سواء ماكان متعلقا بالأسلحة البيولوجية أو الكميائية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ، بل ربما كانت الضغوط الدولية فى هذه القضية أوضح بكثير باعتبار أن هناك إجتماعا شبه دولى على تحريم إنتاج وإستخدام مثل هذه الأسلحة فى الوقت نفسه ليس هناك إعلان إسرائيلى واضح وصريح بحيازة إسرائيل للأسلحة النووية الأمر الذى لايشكل ضغطا عالميا يفيد المطالبين بقيام مثل هذه المنطقة أما قضية تزويد دول المنطقة بالسلاح فرغم أن هناك عدد من الحكومات تراعى عدم تزويد الأطراف فى منطقة النزاع المتفجر أو القابل للتفجير ، الا أن قضية التنسيق بين منتجى السلاح ومصدريه فى إتخاذ موقف موحد بالنسبة لراغبى السلام ماتزال تعتبر من أدبيات قضايا نزع السلاح أو الحد منه ، غير أن هذا لايعنى أن تنطلق المبادرات لتعالج هذا الموضوع الحيوى لاسيما فى ضوء الحقائق التى تشير الى أن منطقة الشرق الأوسط ظلت ولسنوات عديدة من أكثر المناطق تزودا بالسلاح على حساب إحتياجات التنمية فيها . ولاشك أيضا أن إحدى العقبات الرئيسية حول هذه القضية والتى تنفرد بها منطقة الشرق الأوسط ألا وهى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وخاصة فى هذا المجال ، ورب متسائل يثير سؤالا يبدو أنه طبيعى ألا وهو ما هو مصير هذه العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى ضوء المتغيرات الدولية الجديدة من ناحية وفى ضوء إمكانيات التوصل لحل المشكلة الفلسطينية والضغوط وكذلك الوعود الجديدة لحلها.

تلك قضايا عاجلة لا أرى أنه من الممكن التعامل معها دون حضور وإشتراك وتوظيف إمكانيات الأمم المتحدة بشأنها لأسباب كثيرة منها خلفيات بعض هذه القضايا من ناحية وطابع الاهتمام الدولى فى شكل المبادرات والمتابعة لهذه المبادرات حول البعض الآخر منها .

وأختتم حديثى تنويها فقط دون تفصيل عن القضية الشاغلة لمنطقتنا ومستقبلها مثلها مثل كل مناطق العالم الثالث بل ربما أكثرها الحاحا فى جذب الاحترام الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المالية الدولية لخدمة هذه القضية ألا وهى قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأبدأ بملاحظة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم أنها تبدأ وتنتهى فى الاطار الوطنى بكل دولة ؟ فلم يعد من الممكن أن تكون هناك تنمية حقيقية وإستثمار وتوظيف لمواردها على إتساعها دون السيطرة الشاملة عبر القطرية ، والملاحظة الثانية أن الأجهزة الوطنية والعربية القائمة والتى تعمل فى مجالات التنمية لم تعد كافية ولا قادرة على سد الاحتياجات أو إستيعاب العمالة أو تسويق المنتجات ، وثالث الملاحظات أن هذه المنطقة بأصولها الثابتة وموقعها الجغرافى والسياسى المركزى ووصلها للقارات وتحكمها فى طرق المواصلات وبأصولها المتجددة متمثل فى مصادرها البشرية أو الطبيعية لتستحق نظرة جديدة وإعمارا جديدا يسمو فوق الخلافات ويذيبها ليأخذ مكانه بين التحديات فى عصر التجمعات . □



(٤) الجامعة العربية وأزمة الخليج

د . عطية حسين افندى

خبير بمركز البحوث والدراسات السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقويم دور الجامعة العربية والوقوف على مدى فعاليتها لتحقيق الأغراض السياسية التى اقيمت من اجلها ومواجهة الأزمات السياسية التى ثارت فى إطار النظام الاقليمى العربى، خاصة أزمة الخليج الراهنة . ولاشك فى أن وظيفة الجامعة العربية قائمة ومستمرة ولكن السؤال يبقى حول حدود فعالية دورها ومن ثم تصبح الأجابة عنه هى محك التقويم .

وعلى ذلك يمكن تقسيم الورقة الى النقاط التالية :

اولا : اطار اجرائى نظرى :

١ - الوظيفية - الفعالية - الدور .

٢ - الاقليمية بين النظام - التنظيم - التكامل .

ثانيا : اغراض الجامعة العربية ووظيفتها فى إطار النظام الاقليمى العربى :

١ - الأغراض والأهداف طبقا للميثاق .

٢ - وظيفة الجامعة فى إطار النظام الاقليمى العربى .

ثالثا : دور الجامعة فى ادارة الأزمات السياسية فى النظام الاقليمى العربى ومواجهة التحديات .

١ - تسوية المنازعات السياسية .

٢ - أزمة « تجميد عضوية مصر » ونقل مقر الجامعة الى تونس .

٣ - تحدى التجمعات الاقليمية العربية .

رابعا : دور الجامعة فى أزمة الخليج الراهنة (العراق/ الكويت)

١ - دور الجامعة فى أزمة العراق/الكويت يونيه - سبتمبر ١٩٦١ .

٢ - دورها فى ازمة العراق/ الكويت اغسطس ١٩٩٠ .

٣ - مسألتا الأمين العام للجامعة - عودة المقر الى القاهرة .

خلاصة : تقويم لدور الجامعة العربية :

اولا : اطار اجرائى نظرى :

يعرض هذا الاطار الاجرائى النظرى لنقطتين رئيسيتين .

الأولى : الاطار الاجرائى ويشتمل على التحديد بالمنهج الوظيفى ، مفهوم الدور ثم مبدأ الفعالية .

الثانية : اطار نظرى يعرض لمفاهيم النظام الاقليمى - التنظيم الاقليمى واخيرا التكامل الاقليمى .

(١) مفاهيم إجرائية .

١ - المنهج الوظيفى

ترجع اصول المنهج الوظيفى الى نظرية العضوية وعلم الاحياء ومن أبرز امثلتها نظرية « داروين » فى التطور وفكرته عن الانتخاب الطبيعى ، وفى علم الاجتماع تجد الوظيفية اصولها لدى « أميل دوركهايم » و« راد كليف براون » و« مالينوفسكى » ، كما يجد الاتجاه الوظيفى فى

علم السياسة اصوله فى احد تقاليد النظرية السياسية وهى تلك الخاصة بتحليل العملية السياسية والتمييز بين صنع القرار والحركة السياسية[١].

ويرتبط المنهج الوظيفى فى علم السياسة باسم « جابرييل ألموند » الذى ركز على فكرة الوظيفة واتخذ منها منطلقا للتحليل ، والفكرة الاساسية فى التفسير الوظيفى هى الكشف عن علاقة ظاهرة معينة ـ عادة ما تكون سلوكا اجتماعيا ـ بالنظام الذى يشكل اطار الظاهرة ويتكون التفسير من عدد من الافتراضات التى تحدد نتائج وآثار الظاهرة على النظام[٢].

ويقوم تحليل « ألموند » على أربعة مفاهيم أساسية هى : البنية والوظيفة ، أسلوب الاداء ، القدرات ، الى جانب العديد من المفاهيم الفرعية التى لا تمثل مكونات جوهرية لاطاره .

واستخدام المنهج الوظيفى فى دراسة التنظيم الدولى يرتبط بالمفاهيم الأربعة الاساسية التى نادى بها عالم الاجتماع « تالكوت بارسونز » والتى استمدها من الفكرة القائلة بأن هناك أشياء أساسية يجب ان توجد فى كل نظام اجتماعى كبيرا كان أم صغيرا « أى فى كل جماعة ، وكل منظمة ، وكل دولة » اذا شاء هذا النظام ان يستمر وهى :

ـ المحافظة على الانماط أو النماذج pattern Maintenance حيث يجب ان يحافظ على النظام فى إطار نماذج اساسية .

ـ التكيف Adaptarionفكل منظمة وكل مجتمع يجب ان يكيف نفسه مع البيئة التى يوجد بها ويستمد بقاءه منها ويتكيف حسب التغيرات التى تطرأ عليها .

ـ بلوغ الهدفAttainment حيث ان لكل منظمة أو مجتمع هدفا أو مجموعة من الأهداف يحاول الاقتراب منها أو بلوغها أو يرغب أعضاؤه فى بلوغها .

وعلى ضوء هذه الأهداف يعدل سلوكه ليتخطى المتطلبات البسيطة لعمليتى المحافظة على النماذج والتكيف .

وهذه المهام الثلاثة ـ المحافظة على النماذج ، التكيف نحو البيئة الطبيعية والبشرية ، بلوغ الأهداف ـ لا يسهل القيام بها فى وقت واحد ، وخاصة اذا كانت الموارد محدودة ، وهى عادة ما تكون كذلك ، ولما كانت التضحية بأحدى هذه المهام هى أمر متعذر يوضح بارسونز أن على كل دولة ، وكل مجتمع ، وكل منظمة ، أن تواجه مهمة اساسية مستمرة رابعة هى مهمة التكامل أو الادماج .

ـ التكامل أو الادماجIntegration ويستهدف التكامل جعل هذه الانشطة المختلفة متناسقة والابقاء عليها على هذا الحال كما ينطوى على جعل توقعات الأعضاء وحوافزهم متناسقة مع الأدوار التى يقومون بها[٣] .

ومع ان استقرار المنهج الوظيفى واستخدامه فى مجال العلوم السياسية يرتبط بفترة الستينات ، فاننا نجد ان دراسة التنظيم الدولى قد عرفت ما يمكن ان نسميه « بالوظيفة الكلاسيكية فى التنظيم الدولى » قبل هذه الفترة والذى امكن احكام صنعها وتطويرها وعرضها عرضا مقنعا على يد « دافيد ميترانى » David Miteany فى عمله الرائد[٤] A Working peace System .

وبدون الدخول فى تفصيلات يمكن القول بصفة عامة ، بان تطوير وتنمية المنهج الوظيفى فى مجال استخدامه فى دراسة التنظيم الدولى يكمن فى استبعاد الافكار التى أدت الى توجيه الانتقادات الى الوظيفية الكلاسيكية خاصة مسألة الفصل بين المسائل السياسية والمسائل غير السياسية ، وفى هذا الصدد نستطيع القول اجمالا بأن الغرض الأساسى والوظيفة الإساسية للتنظيم الدولى المعاصر هو السلام والرفاهية العامة أو بتعبير آخر صيانة السلام وبناء السلام .

وباستخدام المنهج الوظيفى المستخرج أساسا فى إطار نموذج « ألموند » وأفكار « تالكوت بارسونز » ومع الأخذ فى الاعتبار الوظيفية الكلاسيكية يمكن القول بأن هذا الاستخدام يثير التساؤلات الآتية وغيرها فى مجال دراسة التنظيم الدولى الاقليمى المعاصر :

ـ هل أقيمت المنظمة الدولية الاقليمية بواسطة دول لتباشر نشاطا مستقلا متعلقا بوظائف المجتمع الاقليمى ؟

ـ ما هى الوظائف المحددة التى القيت على عاتقها من اجل تحقيق الغرض من انشائها ؟

ـ ما هى القدارت والابنية الضرورية اللازمة للاداء الملائم لهذه الوظائف ؟

ـ ما هو نمط وشكل العلاقة بين المنظمة والبيئة الاقليمية ثم الدولية التى تعمل فيها ، وبصفة خاصة ما مدى تأثير المنظمة فى بيئتها ؟ ومدى تأثير البيئة فيها ؟

ـ هل تثبت المنظمة قدرتها على الاستمرار والتكيف مع المتغيرات التى تطرأ باستمرار فى مجال العلاقات الدولية أم لا تتمكن من ذلك ؟

ـ هل ادارة المنظمة تملك ذاتية فى الحركة والنشاط أم تخضع تماما لتوجيهات الدول الاعضاء ؟

ـ ما مدى نجاح المنظمة فى دمج أعضائها باعتبار ذلك وسيلة اساسية من اجل تحقيق الغرض العام الذى انشئت من أجله ؟

والاجابة عن هذه التساؤلات ـ وغيرها ـ التى يثيرها استخدام المنهج الوظيفى فى دراسة التنظيم الدولى ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم هام فى مجال تقويم عمل ونشاط المنظمة الدولية وهو مبدأ الفعالية .

١ ـ٢ مبدأ الفعالية :

تعرفها بعض الآراء بأنها تعنى ان ما يتخذ أو يتم بواسطة المنظمة أو هيئاتها من قرارات وافعال يكون له اثر فعال فى تسوية المشكلة التى تتناولها المنظمة أو فى عمل المنظمة من اجل تحقيق الأغراض التى أنشئت من اجلها ، وبطبيعة الحال عدم الفعالية يعنى العكس[٥] .

ويعرفها آخرون بأنها قدرة المنظمة على التأثير فى الأزمات والمشكلات التى تتناولها سواء بحلها تماما أو

بوقف تدهورها أو باتخاذ اجراءات بشأنها[٦] .

ويعرف « ارنست هاس » الفعالية بأنها تتضمن قدرة الدول الاعضاء في المنظمة على استخدام مبادىء واحكام واعراف وأجراءات المنظمة من اجل تهدئة الصراعات التى تعرض على المنظمة بصورة ناجحة كما تتضمن القدرة على اقناع الدول الاعضاء بعرض خلافاتهم على المنظمة بدلا من البحث لها عن حلول ثنائية أو متعددة الاطراف (٧) .

ولدراسة الفعالية مدخلات : المدخل الأول يعالجها من زاوية الأهداف التى تطمع المنظمة فى تحقيقها ، والثانى يتناولها باعتبار المنظمة نظاما فرعيا فى بيئة أكبر وتقوم بينهما علاقة تداخل وتفاعل مستمر[٨] .

ويقدم « هنت » عدة معايير لقياس الفعالية :

المعيار الأول : بلوغ الأهداف المحددة .

المعيار الثانى : التعاون ، أى قدرة المنظمة على دمج أعضائها فيها فى نظام متكامل من الادوار المتداخله .

المعيار الثالث : الصراع ، ويتعلق بالاداء الفردى أو الجماعى الذى يمثل اتجاها سلبيا لأداء المنظمة الكلى .

المعيار الرابع : وهو معيار مزدوج حيث يتضمن مدى اشباع الحاجات النفسية ، ومدى اشباع الحاجات الاساسية[٩] .

ويركز البعض فى دراسة الفعالية على علاقة المنظمة بالبيئة فيرون أن المقياس الأخير للفعالية هو الاستمرار والبقاء أى القدرة على ممارسة اعمالها وقبول المجتمع بها على المدى الطويل[١٠] .

١ ـ٣ مفهوم الدور :

فى دراسات التنظيم الدولى يجرى غالبا التمييز بين الغرض Purpose والوظيفة Function والدور Roie .

- فالغرض هو الهدف الرسمى المنصوص عليه فى ميثاق المنظمة ، والوظيفة هى ما يحدث فعلاً فى الممارسة من اجل تحقيق الغرض ، أما الدور فهو شكل من اشكال السلوك يحدده الفاعل ويترقبه الغير نظرا لمركز هذا الفاعل فى المنظمة (مجلس - أمين ... الخ) .

ويرتبط باغراض المنظمة ووظائفها ويؤثر فيها هيكل المنظمة ذاتها والموارد المتاحة لها بحيث تكون المحصلة فى النهاية هى ناتج عملى أو واقعى ، بمعنى آخر ان الهدف الرسمى والمعلن لنظام ما يمكن ان يتخذ كمدخل Input أساسى يمر خلال عملية يحددها « الهيكل » و« الوظيفية » و« الموارد » الخاصة بالنظام ، وناتج هذه العملية Output يمثل الهدف العملى ، وهذه العملية اذا وصلت الى اقصى حد ممكن تؤدى اما الى انهيار النظام أو إعادة تحديد الهدف المعلن (تعديل الميثاق مثلا) مع الأخذ فى الاعتبار « الهيكل » و« الوظيفة » و« الموارد » ويوضح ذلك الشكل التالى :

(٢) مفاهيم نظرية : الاقليمية :

ورد اصطلاح الاقليمية Regionalism فى المادة ٣١ من عهد عصبة الأمم ، وفى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دون تحديد لما يعنيه ، ولذلك بادر الفقة الدولى الى وضع معايير تهدف الى ايضاح المعنى المقصود بفكرة الاقليمية ، وفى هذا السياق يمكن اجمال اتجاهات الفقه فيما يلى[١١] :

- الاقليمية الجغرافية : ويعنى هذا المضمون باختصار شديد التجاور المكانى فى مساحة جغرافية معينة : ويجد هذا المعيار سندا واقعيا له فى العديد من المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الأمريكية ، وجامعة الدول العربية التى تضم دولا يجمع بينها ـ بالدرجة الأولى ـ تجاور مكانى محدد .

- الاقليمية السياسية والمذهبية : ويقوم هذا المعيار على اساس الجمع بين دول قد لا يربط بينها تجاور جغرافى وإنما يربط بعضها البعض ـ أساسا ـ مذهب معين أو سياسة معينة . المثال الواضح حلفا وارسو والاطلنطى .

- الاقليمية الحضارية : وهذا الاتجاه يشترط ـ الى جانب التجاور الجغرافى ـ ضرورة توافر روابط اخرى تقوى هذا الرباط الاساسى وتعمقه وتكون ذات طابع حضارى مثل وحدة اللغة أو تقاربها ، وكذلك الثقافة والتاريخ[١٢] .

- الاقليمية المطلقة : ويعنى بها الاقليمية غير المتصفة ـ ابتداء ـ بوصف معين وانما تعنى فى معناها العام كل منظمة دولية لاتتجه بطبيعتها نحو العالمية حيث تقضى طبيعة اهدافها بقصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول يجمع بينها رباط خاص بصرف النظر عن طبيعة هذا الرباط جغرافيا كان أو سياسيا أو مذهبيا أو حضاريا . يدخل فى هذا المفهوم التجمعات الاقليمية العربية : مجلس التعاون الخليجى ـ مجلس التعاون العربى ـ الاتحاد المغاربى .

على أية حال فان نمو الجماعات والتجمعات والتنظيمات الاقليمية قد شكل واحدا من أهم سمات المجتمع الدولى فى القرن العشرين[١٣] .

٣ ـ١ النظام الاقليمى[١٤] :

يمكن ارجاع جذور وأصول مفهوم النظام الاقليمى الى حيث كان مفهوم الاقليمية احد الموضوعات الرئيسية فى مجال التنظيم الدولى ، والى الجدل الذى دار طويلا حول ما سمى بالعالمية فى مواجهة الاقليمية وأى المنهاجين ينبغى اتباعه لتنظيم المجتمع الدولى وحفظ السلم بين دولة . وأيضا تعود جذوره الى دراسة موضوع التكامل Integration بين الدول والذى يعتبر التكامل الاقليمى احد مسائله الاساسية .

وبدون الدخول فى تفصيلات وتفريعات تتعلق بتعريف النظام الاقليمى وعناصره يمكن القول بأن اهم مكونات النظام الاقليمى ما يلى :

- النظام الاقليمى يتعلق بمنطقة جغرافية معينة .
- إنه يشمل ثلاث دول على الأقل .
- انه لا وجود لاى من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له وأن كان ذلك لا يمنع بطبيعة الحال من ممارسة

كليهما أو أى منهما ضغوطه واستخدام نفوذه فى النظام الاقليمى .
ـ ان وحدات النظام الاقليمى تدخل فى شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام .

كذلك يمكن القول بأنه يتم تناول النظام الاقليمى من عدة جوانب :
ـ ـ الخصائص البنيوية للنظام . ويقصد بذلك سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام ومدى وجود تماثل او تقارب بينها .
ـ نمط الامكانات او مستوى القوة فى النظام . بمعنى مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة له . ويشمل عناصر رئيسية مثل الاستعداد لاستخدام القوة .
ـ نمط السياسات والتحالفات اى العلاقات المتداخلة بين اعضاء النظام .
ـ عناصر قوة الدولة مثل الموقع ـ الموارد ـ المساحة ـ السكان ... الخ . واخيرا عناصر القوة العسكرية بصفة خاصة .
ـ بيئة النظام . وتتضمن البيئة المحلية ، البيئة الدولية ، ويجرى التمييز هنا بين المركز او قلب النظام CORE STE واطرافه من ناحية ، والدول الهامشية Periphary States من ناحية ثانية ثم نظام التدخل من ناحية ثالثة .

من هنا يدور الحديث عن النظام الاقليمى العربى والذى يقصد به مجموعة الدول العربية من موريتانيا الخليج والذى يربط بين اعضائه التواصل الجغرافى والتماثل فى العديد من الصفات اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والذى ينفرد بصفة خاصة تميزه عن غيره من النظم الاقليمية وهى القومية العربية والتى تتبلور فى تيار فكرى من ناحية وفى حركة سياسية من ناحية اخرى .

٢ ـ ٢ التنظيم الاقليمى :

اصطلاح المنظمة الاقليمية يفهم على انه جزء من كل اى يعنى التنظيم الذى يضم بعض دول العالم وليس جميعها وذلك على أساس ان كلمة « اقليم » مهما اتسع مدلولها الجغرافى فهى تشير الى جزء بالنسبة للكل وهو الكرة الارضية[١٥] وبمعنى آخر فان فكرة الاقليمية يقصد بها « التخصيص » فى العضوية استثناء من « التعميم » و « الاطلاق » فى المنظمة الدولية العالمية عامة الاختصاص كالامم المتحدة .

ويشترط الفقه الدولى ـ فى الاغلب ـ فى المنظمة الدولية الاقليمية ان تتوافر الصفة الدولية فى مؤسسيها واتحاد اراداتهم على قيامها ووجود أجهزة تؤكد استمرارها ووجود ارادة ذاتية للمنظمة منفصلة عن ارادات الدول المؤسسة لها . والخلاصة ان التعريف العام للمنظمة الاقليمية[١٦] انها « هيئة تتمتع بالارادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية ، وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافى او سياسى او مذهبى أو حضارى كوسيلة من وسائل التعاون الاختيارى بينها فى مجال او مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشىء للمنظمة فى اطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها » .

والجامعة العربية التى سبق توقيع ميثاقها (٢٢ مارس ١٩٤٥) توقيع ميثاق الامم المتحدة (٢٦ يونيو ١٩٤٥) تعتبر من بواكير التطبيق العملى لفكرة التنظيم الدولى وتتوافر فيها مقومات المنظمة الدولية على وجه العموم وشروط المنظمة الاقليمية على وجه الخصوص .

ويعتبر مبدأ المساواة من المبادىء الهامة التى تأخذ بها وتحرص عليها المنظمات الدولية الاقليمية فى تفاعلها مع دولها الاعضاء ، خاصة وان التفاوت النسبى بين الدول الاعضاء من حيث قوتها لا يكون فى كثير من الاحيان شاسعا قلما يوجد على النطاق العالمى . ومن ابرز مظاهر هذه المساواة الاخذ بقاعدة الاجماع بالنسبة للقرارات الملزمة الهامة التى تتخذها المنظمة ، وكذلك ان يكون لكل دولة عضو صوت واحد بصرف النظر عن عدد ممثليها وان تمثل الدول على قدم المساواة فى اجهزة المنظمة المختلفة ، وهذا هو الحال فى جامعة الدول العربية .

على ان المقصود بما تقدم عن المساواة هو المساواة القانونية ويبقى الدور الوظيفى الذى تقوم به كل دولة فى شئون المنظمة الاقليمية ، وهو دور يتناسب طرديا مع امكانيات الدولة وقوتها فى علاقاتها مع الدول الاخرى .

وتثور هنا مسألة دور الدولة الاكبر فى التنظيم الاقليمى[١٧] والتى تتأثر قوتها النسبية بالاطار الذى تتحرك فيه : قوة الدول الاخرى فى الاقليم ـ مدى التوافق والتعارض بين اهداف هذه الدولة الكبرى واهداف الدول الاخرى ـ مدى ملاءمة الظروف الدولية وتأثير الصراعات الدولية على ذلك كله ، فضلا عن تأثر قوة الدولة الكبرى اقليميا بمدى التغيرات التى تطرأ عليها وعلى قوى الدول الاخرى المحيطة بها والتى قد تؤدى الى الحد من تأثيرها اقليمية خاصة اذا تزايدت القوة النسبية للدول الاقليمية الاخرى بصورة اكبر من تزايد قوة الدولة الاقليمية الاكبر أو تحالفت فى مواجهتها .

وعلى الرغم من الدور البارز الذى تقوم به مصر فى جامعة الدول العربية فانه من الطبيعى ان تكون هناك حدود لهذا الدور لا يستطيع ان يتجاوزها وهى تتصل اساسا بطبيعة الجامعة العربية كمنظمة دولية اقليمية تقوم على اساس التعاون الاختيارى بين الدول الاعضاء وتخضع قراراتها لقاعدة الاجماع ، هذا فضلاً عن ان الفارق فى القوة بين مصر وبعض الدول العربية الاخرى ليس كبيرا جدا مما يجعل التكتلات او تكوين المحاور فى مواجهة مصر من العوامل التى تحد من قدرتها على العمل فى الجامعة خصوصا القوة الاقتصادية او المالية لبعض

الدول العربية خاصة الفائض البترولى وواضح الدور السعودى فى هذا السياق .

٢ ـ ٣ التكامل الاقليمى :

على الرغم من الصعوبات التى تعترض تعريف التكامل الاقليمى ومن ثم تعدد هذه التعريفات ، والخلط بينهما وبين الاحلاف فى كثير من الاحيان ، فانه يمكن تعريف التكامل الدولى بان عليه Process ينتج عنها بروز كيان فوقى Supranationl تنقل اليه اداء الاختصاصات الوظيفية التى كانت تتحملها الحكومات الوطنية[١٨] .

وتركز نظريات التكامل الدولى بشكل خاص على نموذج التكامل الوظيفى Functioal كأحد المظاهر الرئيسية لهذه العملية ، وهو النموذج الذى يرفض الاندماج الدستورى الكامل بين الوحدات الوطنية الاعضاء فى التجربة التكاملية ويفضل التقدم التدريجى على طريق التكامل[١٩] .

ويختلف التكامل الدولى عن التنظيم الدولى فى انه بينما يعمل الاخير على ايجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول ، فان التكامل الدولى يضع مثل هذه المؤسسات ـ وخاصة اجهزة اتخاذ القرارات ـ فوق الدولة القومية ، وبالتالى يصبح من حقها اتخاذ قرارات ملزمة يجب على جميع الاعضاء الاذعان لها وذلك بصفة عامة .

وبدون الدخول فى تفصيلات تتمثل عمليات التكامل الدولى فى صور التكامل الاقتصادى الاجتماعى ـ السياسى ـ الامنى ، ويستلزم لتحقيق التكامل توافر العديد من المستلزمات لعل من أهمها :

التماثل الاجتماعى ـ التشارك فى القيم ـ المنافع المتبادلة علاقات تاريخية ودية .

كما يمكن القول بأنه بصفة عامة يهدف التكامل الى : حفظ السلام ـ التوصل الى امكانات متعددة الاغراض ـ انجاز بعض المهام المحددة ـ تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة اكثر حدة[٢٠] .

وتثير قضية التكامل ثلاث مسائل فلسفية عامة تثير الجدل والنقاش :

المسألة الاولى : وتتعلق بالهدف الاساسى الذى يجب تبنيه وهل يجب ان يكون هو السلام داخل المنظمة المتكاملة أم يكون شكلا من اشكال القوة الجماعية ، أو ربما يكون الدفاع عن المنطقة المتكاملة ضد اى قوى خارجية ؟ أم يكون مجموعة اخرى من الاهداف ؟ .

المسألة الثانية : وهى خاصة بالهيمنة الممكنة لاحدى الوحدات السياسية (مثل اقوى دولة اقليمية) داخل مجتمع التكامل الناشىء فى مقابل المساواة التامة او شبه التامة بين اعضائه من الدول ذات السيادة .

المسألة الثالثة : هى قضية العلاقة بين فكرة التكامل الاقليمى وفكرة التكامل الاقليمى وولاء الدول الاعضاء المشاركة فى المؤسسات المعبرة عن كلتيهما والتعارض الذى قد ينشأ عن الالتزامات المتباينة والمواقف المختلفة وما الى ذلك[٢١] .

ثانيا : اغراض الجامعة العربية ، ووظيفتها فى اطار النظام الاقليمى العربى :

النظام الاقليمى العربى هو حقيقة اعم واشمل من الجامعة العربية ، بل ان بعضا من أهم الاحداث تمت خارج اسوارها ، ومع ذلك تبقى الجامعة رمزا للنظام تسعى الى تحقيق الاغراض المنشأة من اجلها وتؤدى وظيفتها المبتغاه فى اطار ذلك النظام .

(١) اغراض الجامعة العربية طبقا للميثاق :

١ ـ ١ حددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها ، وهى سياسية وغير سياسية .

أما الاغراض السياسية فتستهدف :

أ ـ توثيق الصلات بين الدول المشتركة فى الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما وصيانة استقلالها وسيادتها .

ب ـ النظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .

والملاحظ هنا ان عبارة « توثيق الصلات » بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة « وصيانة استقلالها وسيادتها » كما ان « تنسيق الخطط السياسية ولا يعنى حتما « توحيدها » بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها . وقد استخدمت هذه العبارة عن قصد توكيدا لمعنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء فى الجامعة واحتفاظها بسيادتها فى تقرير شئونها .

أما النص على النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لا ينبغى ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربى كله ، وانه يتعين عليها ان تعمل على تحقيق امانى الاقطار العربية الاخرى التى لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الاقليمية ، فى الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بها بطبيعة الحال[٢٢] .

وقد اكد ذلك ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة .

والجدير بالتأمل والملاحظة هنا أن الخصوصية التى سبق الحديث عنها بشأن تمتع النظام الاقليمى العربى بميزة توفر عنصر القومية الذى يجمع بين الدول الاعضاء فيه متناقضة مع ما ذهب اليه ميثاق الجامعة .

فمع ان قيام الجامعة العربية كان انتصارا للفكرة العربية الشاملة ورفضا لمشاريع الوحدة الجزئية ، فان الميثاق انطلق من احترام سيادة الدول الاعضاء ولم يجعل من الجامعة اداة للوحدة بل جهازا للتنسيق بين الاقطار العربية فى اطار المحافظة على سيادتها واستقلالها ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة فى النصوص المتعلقة بالتصويت والتى تشترط الاجماع فى اغلب قرارات الجامعة ، والقرار الذى لا يحصل على الاجماع لا يلزم الا من وافق عليه ، كما ان الميثاق

استبعد احد بنود بروتوكول الاسكندرية الذى كان ينص على انه لايجوز لأى دولة عربية ان تنتهج سياسة تضر بسياسة الجامعة او سياسة دولة عربية اخرى(٢٣) .

وفى الحقيقة فان ميثاق الجامعة العربية يمثل صيغة قانونية توفيقية بين الاتجاهات المختلفة التى كانت سائدة فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ، فهو فى صيغته الحالية التى وضع بها لم يلب الحد الاقصى لأمال الامة العربية فى الوحدة كما كانت تطالب بذلك بعض الدول كما انه لم يتوقف عند الحد الادنى بحيث تكون العلاقات بين الدول العربية داخل الجامعة علاقات جامدة مفرغة من كل معنى قومى ، دليل ذلك ما جاء بديباجة الميثاق التى نصت على أنه « تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام تلك الدول وسيادتها وتوجيها لجهودها الى مافيه خير البلاد العربية قاطبة واصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وامالها واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الاقطار العربية » وفى هذا السياق من الشائع القول بان ميثاق الجامعة العربية يعكس العلاقة بين القومية والقطرية او بين التيارين المتفاعلين فى محيط العمل العربى وهما التيار القومى التوحيدى والتيار القطرى الذى يكرس التجزئة .

١ ـ ٢ ولكى تتبين الصورة بشكل اوضح يمكن الاشارة الى الاحكام الموضوعية الواردة فى الميثاق كما يلى :

أ ـ احترام كل دولة لنظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى .. (م/ ٨) .

ب ـ « منع » الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دول الجامعة و « محاولة » حلها بالطرق السلمية (م/ ٥) .

ج ـ ضرورة تنسيق دول الجامعة لخططها السياسية وعدم انتهاج سياسة خارجية تضر بالجامعة او بأعضائها (م/٣ و ١٧ وبروتوكول الاسكندرية الموقع فى ٧ اكتوبر ١٩٤٤) .

د ـ التعاون لدفع الأعتداء عن أية دولة من دول الجامعة (مادة ٦) .

ويلاحظ ان هذه الاحكام الموضوعية ان هى الا التزامات تقتضيها طبيعتها كمنظمة وتلتزم بها كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة سعيا الى تحقيق الاغراض المنشأة من أجلها .

وبدون الدخول فى تفصيلات تشير الى ان البناء التنظيمى لجامعة الدول العربية يتكون من ستة مستويات وهى مجلس الجامعة ـ اللجان الدائمة ـ الامانة العامة ـ مجلس الدفاع المشترك ـ المجلس الاقتصادى ـ المنظمات المتخصصة(٢٤) .

(٢) وظيفة الجامعة العربية فى أطار النظام الاقليمى العربى :

٢ ـ ١ لما تأسست جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥ اختلف المثقفون العرب فى موقفهم منها ، فقد رأى البعض انها خطوة فى سبيل الوحدة ولكنها ليست بديلا عن الوحدة ورأى آخرون انه يكفى هذا القدر من التعاون بين الدول العربية ، ورأى فريق ثالث راديكالى ان هذه الجامعة جاءت لتجهض مشروع الوحدة العربية ومن ثم شكك فيها(٢٥) .

بمعنى آخر تعكس جامعة الدول العربية تناقض ظاهرتين فى الوطن العربى هما ظاهرة القومية العربية واهدافها فى الوحدة العربية وظاهرة وجود دول مستقلة او فى سبيل الحصول على استقلالها ، ولذا فهى ظاهرة فريدة فى التنظيم الدولى فهى منظمة اقليمية تضم دولا متجاورة جغرافيا وبحكم ميثاقها تحترم سيادة كل من هذه الدول وفى الوقت نفسه هى منظمة تعبر عن فكرة قومية(٢٦) .

وبدون المصادرة على المطلوب فى هذا الجزء المتقدم من الدراسة بشأن تقويم اداء الجامعة فى سياق الاغراض المنشأة من اجلها وفاعليتها فى ادارة الازمات السياسية التى تعرضت لها وتعرض لها النظام الاقليمى العربى ، يمكن القول بقدر كاف من الاطمئنان ان مجرد « وجود » الجامعة العربية يحقق وظائف هامة فى اطار النظام العربى حتى انه يصعب على المرء ويكدره التفكير فى اجابة عن هذا السؤال : كيف كان سيكون العرب لو لم تكن لديهم الجامعة العربية ؟

هذه الوظائف يمكن اجمالها فيما يلى :

٢ ـ٢ الجامعة العربية كرمز للنظام العربى :

لقد عكس ميثاق الجامعة الاتجاه الذى كان سائدا قبيل انشائها والذى طالب بأن تكون الجامعة أداة « تنسيق » وليست اداة « وحدة » وكان ذلك تأكيدا لمنطق « أداة الدولة » على حساب منطق « الفكرة القومية »(٢٧) ومع ذلك فان استمرار الجامعة كأطار للعمل العربى المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربى وآماله فى الوحدة .

فى هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف سياساتها على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنة فى مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومى العام اى مع عقيدة النظام العربى ، ولذلك تعتبر الجامعة احد المحددات الرئيسية على عملية صنع القرار السياسى الداخلى فى الدول العربية ، ومن ثم تتضح اهمية الجامعة كطرف فى النظام العربى بأدائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزيا) على عروبة النظام(٢٨) .

٢ ـ ٣ الجامعة العربية كتعبير مؤسسى عن النظام العربى :

أن وجود الجامعة العربية يعنى انه يوجد لدى العرب مؤسسة محددة للنظام الاقليمى العربى . صحيح انها اداة لا ترقى الى مستوى التحديات القائمة ، عربيا ودوليا ، أو تستجيب بطريقة فعاله للتطلعات القومية

للشعب العربى ومن ثم فهناك اجماع على ضعف هذه الادارة منذ ميلادها بغض النظر عن مختلف الاجتهادات والاراء فى شأن تفسير هذا الضعف ووصف طرق العلاج ، ولكنها ما ظلت تؤكد على أن هذا الضعف ليس مميتا فهى قائمة ومستمرة على الرغم من كل الازمات والعواصف التى مرت بها خلال اكثر من اربعة قرون[٢٩] .

أن الجامعة العربية ـ بدون مبالغة ـ تعتبر اداة هامة معبرة عن النظام الاقليمى العربى خاصة فى التعامل مع العالم الخارجى وبلورة رؤى عربية عامة حول مختلف المشكلات خاصة ازاء افريقيا وتمثيلها الجانب العربى فى الحوار العربى/ الاوروبى .

٢ ـ ٤ الجامعة العربية كمنظم لعلاقات القوى او موازن فى التحالفات العربية :

تقوم الجامعة العربية ايضا بوظيفة هامة وهى العمل كمنظم لعلاقات القوى فى النظام الاقليمى او عامل موازن فى التحالفات العربية .

وفى هذا الشأن قامت الجامعة بدور رئيسى فى التخفيف من الاثار المترتبة على اختلال توازن القوى فى النظام الاقليمى العربى . ذلك ان النظام العربى وان كان يجمع دولا على مستوى متقارب ، الا أنه لاسباب تتعلق بانماط الامكانات والسياسات والتفاعلات تشكلت فى بعض المراحل تحالفات هددت توازن القوى بانقسامات على نحو خطير ، غير ان وجود الجامعة والتزام الاعضاء بالحفاظ عليها أدى الى توفير اداة تجرى فى داخلها عملية المساومات والضغوط المتبادلة بما يسمح بالتخفيف من عواقب اختلال موازين القوى . وهنا لابد من الاشارة الى ان قاعدة الاجماع فى نظام التصويت فى مجلس الجامعة قد ساهمت من جانبها فى هذا الاتجاه حيث منعت الدول الاكبر او التحالف الاقوى من السيطرة واحتكار العمل العربى[٣٠] .

٢ ـ ٥ الجامعة العربية كمرآة عاكسة لحالة النظام العربى :

الجامعة العربية منظمة حكومات فى اطار النظام الاقليمى العربى بكل صراعاته وتناقضاته ومستويات التطور غير المتكافئة بين اعضائه ، ولذلك تعتبر الجامعة مرآة تعكس حالة النظام العربى . فقوتها او ضعفها اقليميا ودوليا هو محصلة نهائية لقوة او ضعف النظام الاقليمى العربى ذاته بكل تعقيداته وتشابك تفاعلاته ، وتبقى حدود فاعلية الجامعة سجينة الحد الادنى لاجماع الدول الاعضاء حول الموقف من القضايا والمشاكل المثارة على الساحة العربية .

وعلى الرغم من أن الجامعة العربية ـ فى بعض الحالات ـ قد شكلت ضغطا او عبئا على هذه الحكومة او تلك من اعضائها ، فان هذا الضغط او العبء ظل فى جوهره معنويا غير قابل للترجمة المادية التى ترتب التزامات محددة وان كان هناك استثناء وحيد ـ نسبيا ـ لذلك فى تاريخ الجامعة وهو تجميد عضوية مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها بسبب انتهاجها لسياسة كامب دافيد وهو امر نتج عنه التزامات محددة قبل الاعضاء قبلوا بها ونفذوها[٣١] .

٢ ـ ٦ الجامعة العربية كمنتدى Form للدول العربية :

تطلبت التطورات الحديثة فى النظام الدولى والعلاقات الدولية بصفة عامة ان تتكيف المنظمات الدولية لكى تلائم هذه التطورات وفى هذا السياق نجد ان المشاورات والتراضى Consensus **تمثل علامة بارزة**[٣٢] .

على مستوى التنظيم الاقليمى العربى يمكن القول بان الجامعة العربية تعمل كمنتدى او كناد سياسى تعبر فيها الدول عن مختلف الاراء وتقدم فيه شتى وجهات النظر بشأن المنازعات والمواقف التى تعرض لها . بل هى ايضا تعتبر ملتقى Rendezvous يسهل للدبلوماسيين ورجال السياسة ، بالاضافة الى القيام بمهامهم وواجباتهم الرسمية ، تبادل الاراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطريقة غير رسمية .

أن المشاورات غير الرسمية أو المشاورات الخاصة توفر درجة من المرونة فى عمل الجامعة وامكانية التوصل الى التراضى ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فعالية الاداء .

والجامعة العربية تمثل لاعضائها المكان الافضل للتراضى من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية لان هذه الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتنازعين ولانها تتم داخل الاطار والمؤسسة القومية وفى ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا . كما توفر الجامعة انسب مكان لتحديد وتأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لا تستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلى[٣٣] .

ثالثا : دور الجامعة فى ادارة الازمات السياسية فى النظام الاقليمى العربى وادائها فى مواجهة التحديات :

يقتصر التناول والتحليل هنا على ادارة الجامعة العربية للمنازعات السياسية العربية ومواجهتها للتحديات الرئيسية التى تعرضت لها وبصفة خاصة التحدى الخاص بنقل مقر الجامعة الى تونس والتحدى المترتب على اقامة التجمعات الاقليمية العربية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ مجلس التعاون العربى ـ اتحاد المغرب العربى) وبالتالى تم استبعاد دور الجامعة فى تحقيق استقلال بعض الدول العربية ، ودورها بشأن القضية الفلسطينية وتدخلها فى المنازعات التى وقعت بين بعض الدول العربية ودول غير عربية مثل فرنسا ـ انجلترا . وذلك كله لاغراض نطاق الدراسة والهدف منها .

(١) خبرة اداء الجامعة فى تسوية المنازعات السياسية العربية :

يعالج ميثاق الجامعة العربية موضوع تسوية المنازعات وحفظ الامن والسلم بين الدول العربية فى مادة وحيدة هى المادة الخامسة(٣٤) ، وقد تضمنت هذه المادة ثلاثة احكام رئيسية هى :

ـ التزام عام على الدول الاعضاء بعدم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات .

ـ التحكيم الاختيارى لمجلس الجامعة لفض الخلاف بين دولتين او اكثر من دول الجامعة بشرط الا يكون الخلاف متعلقا باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها .

ـ وساطة مجلس الجامعة فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما .

١ ـ ١ ملاحظات على نظام الجامعة العربية لتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء فيها(٣٥) .

١ ـ ١ ـ ١ هذا النظام جاء خلوا من الوسائل الاخرى لفض المنازعات كالمفاوضات والتحقيق والمساعى الحميدة ..... الخ فهو لم يذكر سوى وسيلتين فقط وهما التحكيم والوساطة . وان كان الميثاق قد اشار الى اهمية محكمة العدل العربية فى مادته التاسعة عشرة .

١ ـ ١ ـ ٢ ان التحكيم الذى قرره الميثاق هو تحكيم قاصر فهو اولا تحكيم اختيارى وثانيا يخرج من دائرة النزاع المتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها دون تحديد هذه المنازعات بما يفتح الباب واسعا امام رد معظم المنازعات الى هذه الطائفة .

١ ـ ١ ـ ٣ تدخل مجلس الجامعة هو بصفته وسيطا وليس قاضيا يصدر حكما فى النزاع .

١ ـ ١ ـ ٤ حاولت معاهدة الدفاع العربى المشترك التخفيف من القيود الواردة فى الميثاق بشأن تسوية المنازعات لكنها لم تأت بجديد موضوعى وان كانت تعتبر خطوة متقدمة نسبيا عن الميثاق حيث اكدت عزم الدول المتعاقدة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية .

١ ـ ٢ بعض امثلة لمنازعات عربية لم تعرض على الجامعة(٣٦) :

١ ـ ٢ ـ ١ لم تفكر الحكومتان السورية واللبنانية فى عام ١٩٤٩ فى تحكيم مجلس الجامعة لفض النزاع الذى نشب بينهما نتيجة لملاحقة رجال الدرك السورى احد المذنبين وقتلهم اياه داخل الاراضى اللبنانية واحتجاز السلطات اللبنانية لهم لاحالتهم الى القضاء ، واعتراض الحكومة السورية فى عهد حكم حسنى الزعيم على ذلك وتهديدها باتخاذ اجراءات انتقامية ضد لبنان .

وآثرت هاتان الدولتان تحكيم مصر والسعودية فى فض هذا النزاع بدلا من عرضه على مجلس الجامعة .

١ ـ ٢ ـ ٢ لم تقبل الحكومة الملكية الاردنية بدورها الاحتكام الى الجامعة عام ١٩٥٠ بخصوص الخلاف الذى نشب بينها وبين بعض حكومات الدول العربية الاخرى الاعضاء فى المجلس حول ضم الضفة الغربية الى شرقى الاردن .

وقاطعت الحكومة الاردنية جلسات مجلس الجامعة احتجاجا على القرار الذى اتخذه فى هذا الصدد باعتبار الضفة المذكورة امانة بيد الاردن .

١ ـ ٢ ـ ٣ ولم يقبل لبنان فى عهد الرئيس كميل شمعون عام ١٩٥٨ عرض شكواه ، فيما وصفه بأنه تدخل من جانب الجمهورية العربية المتحدة ، فى شئون لبنان الداخلية ، على مجلس الجامعة .

ورفض لبنان مشروع القرار الذى كان قد توصل اليه المجلس بهذا الصدد فى دورته الاستثنائية المنعقدة فى بنغازى فى ٣١ مايو (ايار) ١٩٥٨ .

وآثرت الحكومة اللبنانية ان تتقدم بشكواها الى مجلس الامن .

١ ـ ٢ ـ ٤ رفضت المملكة المغربية وساطة اللجنة التى كان قد شكلها مجلس الجامعة العربية من رؤساء وفود لبنان وليبيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة فضلا عن رئيس دورة المجلس والامين العام للجامعة ، لفض النزاع حول الحدود بين الجزائر والمغرب فى عام ١٩٦٣ .

بينما قبلت المملكة المغربية وساطة منظمة الوحدة الافريقية فى نوفمبر ١٩٦٣ .

١ ـ ٣ منازعات عربية عرضت على الجامعة :

دون الدخول فى تفصيلات هذه المنازعات واسبابها وكيفية تناول الجامعة العربية لها تشير الدراسة الى اهمها مع الاخذ فى الاعتبار المعايير والاعتبارات التى اوردها د . بطرس غالى فى كتابه الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية(٣٧) فى اختيار بعض المنازعات(٣٨) ، وتكتفى الدراسة بالتركيز على تقويم دور الجامعة فى شأن تسويتها :

نماذج من المنازعات

ازمة اليمن ١٩٤٨

النزاع بين سوريا ولبنان مايو ١٩٤٩

ازمة الضفة الغربية ١٩٥٠

النزاع بين مصر والسودان فبراير ١٩٥٨

النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان مايو ـ نوفمبر ١٩٥٨

النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ١٩٦١

حرب الحدود بين المغرب والجزائر سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٦٣

ازمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ١٩٧٣

النزاع الجزائرى المغربى الموريتانى حول الصحراء المغربية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦

الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

١ ـ ٤ خبرة دور الجامعة وتقويم الاداء :

١ ـ ٤ ـ ١ بداية لابد من الاشارة الى ان هناك كثرة من المنازعات العربية فى اطار الدبلوماسية السرية التى يتعذر التوصل الى نص المحادثات التى جرت فيها او الوقوف على الوثائق التى اسفرت عنها . كما ساهمت الجامعة العربية باجهزتها المختلفة فى تسوية بعض المنازعات العربية فى مهدها قبل ان تنفجر وتتحول الى ازمة يصعب تسويتها ، وهذا المجهود التوفيقى لا يوجد اثر له فى ملفات الجامعة(٣٩) .

١ ـ ٤ ـ ٢ ان دور الجامعة العربية فى تسوية المنازعات بين اعضائها يختلف باختلاف مراحل تطور النظام الاقليمى العربى وخاصة باختلاف انماط المحاور والتحالفات ، فمن الثابت ان حركة الجامعة كانت اقوى فى الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥ منها فى الفترة التالية وحتى اواخر الستينات ففى الفترة الاولى كان هناك نوع من توازن القوى ـ ولو بدرجة نسبية ـ ساعد الجامعة فى تسوية بعض المنازعات العربية تسوية سلمية (التكتل المصرى السعودى يقابله التكتل الهاشمى بين العراق وشرق الاردن) فضلا عن انتماء الدول العربية جميعها فى تلك الفترة الى الفكر السياسى والاقتصادى الغربى .

لكنه بعد عام ١٩٥٦ واخفاق العدوان الثلاثى على مصر واتباع مصر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر الاسلوب الثورى الذى لم تسترح اليه اغلبية الدول العربية المحافظة تأثر دور الجامعة فى تسوية المنازعات العربية سواء فى المنازعات التى كانت مصر طرفا اساسيا مباشرا فيها او طرفا غير اساسى نتيجة تفضيل الطرف الاخر فى النزاع الالتجاء الى مجلس الامن لعدم اطمئنانه الى الجامعة العربية والتى كان يراها ، بحق او بغير حق ، خاضعة للنفوذ الثورى المصرى(٤٠) .

يؤيد هذا التفسير استعادة دبلوماسية الجامعة لكثير من حيويتها ونشاطها منذ بداية عقد السبعينات (بعد هزيمة ١٩٦٧ فى رأى البعض ، تولى انور السادات السلطة فى رأى البعض الاخر) واستطاعت الجامعة ان تلعب دورا توفيقيا لم تستطع ان تلعبه فى الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠ .

١ ـ ٤ ـ ٣ ان المحاور والتكتلات او التحالفات التى قامت فى اطار النظام الاقليمى العربى لها نتائج خطيرة عكس الجامعة والقيام بدورها فى تسوية المنازعات العربية ولعل اهم هذه النتائج تحول النزاع الثنائى الى نزاع جماعى ، الامر الذى يصعب من مهمة التسوية فضلا عن تفضيل الالتجاء الى مجلس الامن او الى دولة اجنبية (دور دبلوماسى مثال الدور الدبلوماسى الفرنسى غير الناجح اثناء الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٦ او تدخل عسكرى مثل انزال القوات الامريكية فى لبنان ١٩٥٨ او انزال القوات البريطانية فى الكويت ١٩٦١) .

١ ـ ٤ ـ ٤ لم يقتصر دور الجامعة فقط على المنازعات التى تنشب بين « الدول » العربية وانما انسحب كذلك الى نظر بعض المنازعات التى وقعت بين قوى داخلية متصارعة والتى اتخذت شكل الحرب الاهلية فى بعض الحالات . مثال ازمة اليمن عام ١٩٤٨ ، الحرب الاهلية فى لبنان فى ١٩٥٨ وفى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

بل وانسحب تدخل الجامعة ايضا الى منازعات وقعت بين دول عربية وكيان اخر من غير الدول مثل التوسط فى النزاع بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠(٤١) .

١ ـ ٤ ـ ٥ تعزف الجامعة العربية فى قيامها بعملية تسوية المنازعات العربية عن القيام بدور الحكم او القاضى بين الاطراف المتنازعة وتفضل اسلوب الوساطة ، بمعنى اخر لم ولا تحاول الجامعة ادانة أى طرف من اطراف النزاع المعروض بقدر ما حاولت ان تسوى النزاع سلميا عن طريق تجنب ذكر من هو المخطىء وذلك بصفة عامة(٤٢) .

١ ـ ٤ ـ ٦ لم تتدخل الجامعة العربية عسكريا الا مرتين المرة الاولى حينما شكلت قوة طوارىء عربية ارسلت الى الكويت والثانية الحرب الاهلية اللبنانية .

فى الحالة الاولى لم تستطع قوة الطوارىء الدولية العربية الوصول الى الكويت الا بعد ان زال الخطر الذى كان يهدد دولة الكويت والذى من اجله انشئت القوة ، فى الحالة الثانية لم تنجح القوات العربية فى فصل الاطراف المتشابكة .

وواضح ان التجاء الجامعة الى التدابير العسكرية فى الحالتين لم يكن بفرض القمع او ردع احد الاطراف بقدر ما كان يفرض المحافظة على السلام بالفصل بين القوات والاطراف المتنازعة .

١ ـ ٤ ـ ٧ يتضح كذلك من سجل جهود الجامعة العربية لتسوية المنازعات بين اعضائها بطريقة سلمية ان دبلوماسية القمة كانت اكثر قدرة على تحقيق درجة اكبر من النجاح فى معالجة الكثير من الازمات والخلافات العربية .

واذا كانت دبلوماسية القمة لم تنجح فى أحيان كثيرة الا أن دورها كان فى مقدمة العوامل التى هيأت المناخ الملائم لايجاد تسوية من الامثلة الدالة الحرب الاهلية فى اليمن ١٩٦٣ ، الحرب الاهلية الاخيرة فى لبنان(٤٣) .

١ ـ ٤ ـ ٨ يؤثر على مقدرة الجامعة فى تسوية المنازعات العربية عوامل موضوعية بعضها ايجابى وبعضها سلبى .

من العوامل الايجابية الاجماع أو التراضى العربى ـ الاحساس بخطورة التدخل الخارجى بما يحفز الهمة العربية الجماعية ـ طبيعة النظام الاقليمى الدولى السائد ان كان مواتيا : أما العوامل السلبية فأهمها العوامل والاسباب القائمة فى طبيعة الاطار القانونى الذى يحكم نظام تسوية المنازعات ـ البطء فى التحرك الدبلوماسى من

جانب الجامعة ، وأيضا سمات المنازعات العربية من اعتمادها على اساليب غير مباشرة مثل اثارة الفتنة والاغتيالات السياسية أو الانقلابات العسكرية وما الى ذلك فضلا عن أن كثيرا من المنازعات يتخذ طابعا شخصيا محضا كسوء تفاهم بين رئيسين عربيين أو انعدام الثقة بينهما ، ولاشك ان هذه العوامل تصعب من قدرة الجامعة على القيام بدور فعال فى تسوية المنازعات(٤٤) .

وخلاصة تقويم دور الجامعة فى ادارة المنازعات بين اعضائها يمكن اقتباسها مما انتهى اليه د . محمد السيد سليم فى دراسته عن هذا الموضوع من ان مقارنة سجل جامعة الدول العربية فى تسوية المنازعات العربية يوضح انها كانت - على وجه العموم - اكثر كفاءة من الامم المتحدة ذاتها وان هذا يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من الاتفاق العام بين الدول الاعضاء حول القضايا الاساسية كما يعكس حساسية الدول العربية ازاء التدخل الاجنبى فى قضاياها(٤٥) .

(٢) اداء الجامعة فى مواجهة تحدى نقل المقر الى تونس :

تنص المادة العاشرة من ميثاق الجامعة العربية على أن « تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان اخر يعينه » ،

وقد حرص المجلس منذ البداية على تنويع مكان اجتماعه يعقد هذه الاجتماعات احيانا فى بعض العواصم والمدن العربية فى بغداد أو دمشق أو بنغازى أو الدار البيضاء أو عالية أو شتورة أو بلودان سوريا أو فى الاسكندرية .

غير ان وجود مبانى الجامعة ومنشآتها وامانتها العامة وجهازها الادارى فى القاهرة جعل من الصعب عملا عقد مجلس الجامعة ذاته لدوراته العادية فى مكان اخر ، وذلك بخلاف اللجنة السياسية التى تسهل عليها تنويع مكان اجتماعاتها حسب الظروف والمقتضيات .

٢ - ١ وقد تعرضت الجامعة لتحد حقيقى بشأن المقر حين اصدر مجلس الجامعة قرارا فى ١٩٧٨ بتعليق عضوية مصر ، اكبر دولة عربية ودولة التأسيس والمقر منذ الميلاد ، ونقل مقر الجامعة من القاهرة الى تونس ومطالبة الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر ، وذلك عقب توقيع مصر على معاهدة السلام مع اسرائيل طبقا لاتفاقيات كامب دافيد(٤٦) .

وحتى نستطيع الوقوف على اداء الجامعة فى مواجهتها لهذا التحدى تقارن بين مرحلتين رئيسيتين فى تاريخها .
المرحلة الاولى : مرحلة القاهرة والممتدة منذ النشأة التاريخية حتى توقيع اتفاقيات كامب دافيد .
المرحلة الثانية : مرحلة تونس والتى بدأت مع نقل المقر والتى استمرت حتى مارس ١٩٩٠ بصدور قرار مجلس الجامعة رقم ٤٩٨٣ والذى قرر بالاجماع (تنفيذ المادة العاشرة من ميثاق الجامعة العربية والتزاما بقرارات القمة العربية الاعلان عن عودة مؤسسة الجامعة العربية الى القاهرة فى دورة سبتمبر ١٩٩٠) .

فى المرحلة الاولى مرت الجامعة بفترات تحول متعددة : النشأة فى كنف الدولة الاكبر فى النظام الاقليمى العربى - استكمال هياكل البناء - اكتساب الشرعية الدولية كمنظمة اقليمية - التصدى بدرجات متفاوته من النجاح والفشل للتحديات وخاصة ما يتعلق بقضايا التحرر وقضية فلسطين - الحيلولة دون انفراط عقد النظام العربى بسبب الخلافات التى ثارت بين بعض اطرافه خاصة التحالفات - تجسيد بعض المؤسسات العاملة بقدر أو بآخر فى مجال الامن القومى العربى - مد الجسور مع أوروبا وأفريقيا واسياوغير ذلك فى زمن تميز بتلاطم الامواج من حروب عسكرية وحرب باردة ونشوء حركة عدم الانحياز وتكوين منظمات اقليمية متقاطعة متقاطعة ومتداخلة مع الجامعة نفسها .

واستطاعت الجامعة ان تلعب دورها بقدر أو بآخر من الفعالية وفى مجال أو آخر بقدر ما سمحت الظروف خاصة وانها اسيرة ميثاقها وبنيتها واساليبها لمفهوم المنظمة الاقليمية المحدودة .

أما المرحلة الثانية فى تاريخ الجامعة بعد نقل مقرها الى تونس فان السؤال الرئيس الذى واجه الجامعة هو أن تكون أو لا تكون ؟

وقد كان الجواب بالايجاب برغم أن انتقال المقر من القاهرة قد حرم الجامعة من كوادرها المجربة من المصريين والذى كانوا يشكلون نسبة كبيرة فى جهاز الامانة العامة للجامعة(٤٧) كما حرمها من وثائقها وارشيفها وذلك نتيجة للموقف الذى اتخذته مصر .

وكان على الجامعة بعد انتقالها الى تونس فى ظروف صعبة ومعقدة أن تقوم بممارسة دورها لأول مرة دون مشاركة ، بل وعلى نقيض ، مصر التى تمثل ثلث القوة فى النظام الاقليمى العربى ، وكان عليها ان تقاوم التأثير الامريكى والاوربى ، فضلا عن تصاعد الشراسة العدوانية لاسرائيل بتحالفها الاستراتيجى الجديد مع الولايات المتحدة ضد الدول العربية عامة والشعب الفلسطينى خاصة بلغت حد ضم القدس العربية والجولان الى اسرائيل وقصف المفاعل النووى العراقى والغزو الاسرائيلى للبنان وغير ذلك من الاحداث المعروفة . فى ظل هذه الظروف وغيرها تمكنت الجامعة من صلب عودها واثبات وجودها العربى والدولى وافشال مشروع الرئيس السادات لانشاء جامعة بديلة وحل مشكلة افتقاد عضوية مصر العاملة بفتح الامانة العامة امام الخبراء والمثقفين المصريين والتمييز الدقيق بين الموقف المناهض لكامب دافيد وبين الجوهر العربى لمصر والذى لابد من العمل على استعادته .

وبلورت ، لأول مرة فى تاريخها ، مشروعا للسلام العربى عرف باسم مقررات قمة فاس وذلك كطريق بديل لكامب دافيد اجمعت عليه الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ولم ترفض سوى ليبيا ، كما حاصرت الانشقاق العربى بشأن الحرب العراقية ـ الايرانية وركزت جهودها على دعم العراق ومنهجه للسلم ومحاصرة ايران دوليا .

وفى محاولة لبناء البنية الاساسية للنظام الاقليمى العربى بمنظور قومى عقدت مؤتمر قمة خاص بعمان فى ١٩٨٠ توفر على وضع خطة متكاملة ـ لأول مرة ـ للتكامل الانمائى العربى وانشاء لجنة توفيق خاصة لمعالجة المشاكل والنزاعات بين البلاد العربية بعضها وبعض واستكملت مع انفتاح مزايد على الشعب العربى ونخبه السياسية والفكرية وضع مشروع ميثاق جديد للجامعة يلبى العديد من الطموحات القومية .

وهكذا نجحت الجامعة العربية فى الاستمرار والوجود بدون المشاركة الرسمية لمصر بوزنها الكبير وتمكنت مع ذلك من الحفاظ على الصلات مع مصر العربية دون انقطاع حتى اصبحت القضية المطروحة داخل وخارج مصر بعد رحيل الرئيس السادات هى كيفية العودة لممارسة دورها فى المنظمة الاقليمية ، بمعنى آخر لقد ظلت الجامعة هى البوتقة للعمل العربى .

٢ ـ ٢ (تحدى) عودة الجامعة الى القاهرة :

طبقا لقرار مجلس الجامعة رقم ٤٩٨٣ (دور الانعقاد العادى ـ الدورة رقم ٩٣) كان من المقرر أن يتم الاعلان النهائى بعودة الامانة العامة للجامعة الى مقرها الدائم فى القاهرة فى دور الانعقاد العادى المقرر عقده فى تونس فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ ، غير ان الظروف التى احاطت بازمة الخليج الناجمة عن غزو العراق للكويت والتداعيات التى أصابت النظام الاقليمى العربى على أثره ـ وهو ما سيبحث تفصيلا فى النقطة رابعا من هذه الدراسة ـ دفعت بمجلس الجامعة العربية ان يقرر ـ فى دور انعقاده الطارىء الذى عقد بالقاهرة فى ٣ أغسطس ـ بان يصدر الاعلان عن عودة الامانة العامة الى القاهرة فى دورة طارئة تعقد بالقاهرة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ على ان تعقد الدورة العادية فى تونس فى ٢٧ سبتمبر كما هو مقرر لها سلفا .

وتم انعقاد مجلس الجامعة فى دورة طارئة قرر فى ختامها عودة الامانة العامة الى مقرها الدائم فى القاهرة من مقرها المؤقت فى تونس بعد ان ظلت هناك حوالى ١١ عاما .

وقد شارك فى هذا الاجتماع ممثلو ١٢ دولة عربية (السعودية ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ الامارات ـ سوريا ـ لبنان ـ الصومال ـ جيبوتى ـ سلطنة عمان ـ المغرب ـ مصر) وتغيبت العراق ـ فلسطين ـ الاردن ـ اليمن ـ الجزائر ـ السودان ـ موريتانيا ـ كما لم تحضر ليبيا رغم اعلانها سابقا موافقتها رسميا على الحضور .

ودون اغراق فى الدعاوى القانونية الواردة فى المذكرات التى تعبر عن وجهات نظر متعارضة فى شأن مدى قانونية نظر المجلس فى دورته الطارئة اعلان اتمام عودة الامانة العامة الى القاهرة والواضح انها منقسمة بين كتلتين الاولى تقودها مصر والثانية العراق وتونس فان مجلس الجامعة قد اجتمع بشكل قانونى واصدر قراره السابق الاشارة اليه والمعلومات فى هذا الشأن منشورة ومتاحة ومن ثم يصبح التساؤل المثار هو ماذا بعد ؟

ان هذا الموضوع يمثل (تحديا) جديدا للجامعة العربية لايقل خطوره عن تحدى نقل المقر الى تونس ، وللمرة الثانية تجد الجامعة نفسها فى مأزق يهدد هذه المرة النظام الاقليمى العربى بالانهيار ويهدد رمزه ومؤسسته بالتمزق بل وباحتمال الازدواجية .

فى المرة الاولى حين نقلت الامانة العامة الى تونس كان هناك اجماع عربى ضد مصر اما هذه المرة فالانقسام فى الموقف والرأى هو السائد والواضح من مجرد مراجعة اسماء الدول المشاركة والدول المتغيبة .

اذن فالجامعة العربية تواجه تحديا حقيقيا لعل أهم مظاهرة مايلى :

٢ ـ ٢ ـ ١ اصبحت الجامعة العربية احدى ورقات اللعبة العراقية تستخدمها للضغط على مصر لتغيير موقفها من أزمة الخليج ، وكورقة لجذب تونس لكى تظل مسانده للعراق بالتلويح لها بامكان ابقاء الجامعة العربية هناك .

ومن المعروف ان تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى تغيبت عن اجتماع القمة العربية الطارىء الذى عقد بالقاهرة لبحث الغزو العراقى للكويت .

فهل سيحاول هذا الطرف ان تكون هناك جامعة عربية فى تونس موازية لجامعة الدول العربية ، خاصة بعد استقاله الشاذلى القليبى الامين العام للجامعة ؟(٤٨)

٢ ـ ٢ ـ ٢ تثار ايضا مسألة التعويضات المالية لموظفى الجامعة فى تونس (أكثر من ٥٠٠ موظف) والذين لن ينتقلوا مع الجامعة الى القاهرة والتى قدرها الجانب التونسى بحوالى ٦٠ مليون دولار ، وايضا الجانب التونسى يصر على استكمال بناء المبنى الجديد لادارة الجامعة بتونس والذى يتكلف نحو ٢٠ مليون دولار . برغم اعتراض عدد كبير من الدول العربية على ذلك مادام هناك مبنى للجامعة فى القاهرة .

٢ ـ ٢ ـ ٣ ايضا اثارت تونس مسألة استبقاء بعض الادارات التابعة للجامعة فى تونس وهى الادارة الاقتصادية ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ مركز التوثيق والمعلومات والذى يضم شبكة معلومات كاملة بالكومبيوتر ، وقد رفضت مصر هذا الطلب لأن الموافقة عليه تعنى وجود جامعة اخرى موازية للجامعة بالقاهرة فضلا عن ان هذه الادارات من أهم ادارات الجامعة

واجهزة المعلومات جزء من ملكيتها .
٢ ـ ٢ ـ ٤ هناك كذلك الأزمة المالية الحادة التى تعانى منها الجامعة نتيجة عدم دفع بعض الدول الاعضاء انصبتها فى ميزانية الجامعة ، والتى تجعلها عاجزة عن صرف مرتبات العاملين فيها فى الشهور القادمة ، وهل ستكفى ارصدة الجامعة المالية المجمدة فى مصر للخروج من الازمة المالية أم لا ؟
٢ ـ ٢ ـ ٥ أهم من ذلك كله يجىء اعلان تونس فى ١١ سبتمبر ١٩٩٠ أنها لن تلتزم بقرار مجلس الجامعة بعودة الامانة العامة بكامل ادارتها واجهزتها من تونس الى مقرها الدائم بالقاهرة ، واسست ذلك على أن القرار قد اتخذ فى القاهرة فى غياب اعضاء هامين ؟ وان تنفيذه سيعوق الجامعة عن اداء وظائفها ومباشرة مسئولياتها .
والسؤال هنا هل ستستمر تونس ترفض تنفيذ القرار أم ستضع العقبات والعراقيل امام تنفيذه خاصة نقل الوثائق والملفات التى يجب ان تكون بمقر الجامعة ؟
٢ ـ ٢ ـ ٦ وأخيرا هل ستظل الدول التى امتنعت عن حضور الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة بالقاهرة مستمرة فى التغيب واجتماع المجلس القادم فى ٢٧ سبتمبر هذا ما ستفصح عنه الايام القادمة ؟

حقيقة الجامعة العربية أمام تحد قد يعصف بها كرمز ومؤسسة وتنظيم ومنتدى للنظام الاقليمى العربى ، وان كان سجل الجامعة قمين بالبرهنة على قدرتها على التكيف والاستمرار والصمود امام مختلف التحديات .

(٣) تحدى قيام التجمعات الاقليمية العربية :

شهد عقد الثمانينات ولأول مرة ظاهرة جديدة من ظواهر التكتل فى النظام العربى ، ففى مطلعه تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١) وفى نهايته تكون مجلس التعاون العربى وقام اتحاد المغرب العربى وكلاهما فى نفس الشهر من نفس العام بل ولا يفصل بين اعلانهما غير يوم (١٦/٢/١٩٨٩ ، ١٧/٢/١٩٨٩) .

الكتابات كثيرة ومتوافرة عن ظروف ومبررات قيام كل من هذه التجمعات الثلاثة وعن بنية كل منها واهدافه وخصائص اعضائه وما الى ذلك ولذا لن تخوض الدراسة فى هذه الامور ، كما لن تخوض فى مسألة تقويم اهمية وجدوى تكوين مثل هذه التجمعات على الاسس التى قامت عليها فقد حسمت ازمة الخليج الجدل فى هذا السياق واجابت عن مختلف التساؤلات التى اثارها .
لكن تركز الدراسة على تقويم اداء الجامعة فى مواجهة تحدى قيام هذه التجمعات فقد يستمر بعضها قائما وقد يتشكل فى النظام العربى مثيل جديد لها ، ومحور هذا التقويم هو ما اثارته هذه التجمعات بالنظر الى علاقتها بالجامعة العربية كمنظمة للعمل العربى الجماعى (٤٩) .

٣ ـ ١ ملاحظات بصدد علاقة التجمعات بالجامعة :

٣ ـ ١ ـ ١ ان ظاهرة التجمعات الاقليمية أو المشروعات الوحدوية الجزئية هى ظاهرة قديمة نسبيا وهى اسبق فى نشأتها على قيام جامعة الدول العربية .
٣ ـ ١ ـ ٢ ان الدول العربية قد استبعدت مختلف الصيغ التى طرحت وفضلت البدء ببناء الاطار المؤسسى لنظام عربى موحد يستوعب الدول العربية المستقلة انذاك مع فتح الباب امام كل دولة عربية تحصل على استقلالها لكى تصبح فاعلا فى هذا النظام .
٣ ـ ١ ـ ٣ ان الجامعة العربية لم تتمتع بسلطات تمكنها من فرض سلطاتها على الدول الاعضاء ومارست دورها كمركز للتنسيق وليس كصانع للسياسة أو كفاعل مستقل .
٣ ـ ١ ـ ٤ انه مع كل ما وجه من نقد للجامعة فقد مثلت فكرة توافر حد أدنى من توافق المصالح المشتركة بين كافة الدول العربية .
٣ ـ ١ ـ ٥ ان قيام تجمعات اقليمية عربية فى اطار جامعة الدول العربية هو عمل مشروع بنص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة « لدول الجامعة العربية الراغبة فى تعاون تعاون أوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض . والمعاهدات والاتفاقات التى ان عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دولة الجامعة مع أية دولة اخرى لا تلزم ولا تقيد الاعضاء الاخرين » .
٣ ـ ١ ـ ٦ ان التجمعات التى قامت لم يكن الباعث وراءها السعى من أجل قيام دولة الوحدة بقدر ما كان نتيجة لتفاقم ازمة الدولة القطرية .

٣ ـ ٢ مشكلات علاقة التجمعات بالجامعة :

٣ ـ ٢ ـ ١ اذا كانت كل اتفاقيات التجمعات قد اشارت الى التزامها بالولاء لجامعة الدول العربية وللعمل العربى المشترك فانها قد خلت تماما من وضع اية خطوات عملية وعاجلة لاعادة الروح الى الجامعة ومساعدتها على تنفيذ وظائفها وتحقيق اغراضها ، باعتبار الجامعة رمزا لما هو أهم واكثر وابقى .
٣ ـ ٢ ـ ٢ واذا كان قيام هذه التجمعات عملا مشروعا الا انه مرتبط ومشروط بقدرة هذه التجمعات على ايجاد صيغة اكثر تطورا للعمل العربى المشترك من الجامعة ذاتها ، والا يشكل قيامها عقبة امام الهدف العربى الاسمى وهو تحقيق الوحدة العربية .

٣ ـ ٢ ـ ٣ ان توسع اى من التجمعات الاقليمية العربية بانضمام دول عربية فاعلة اليه إنما يشكل فى حقيقة الامر نوعا من البديل للجامعة خصوصا اذا كان عدد الاعضاء وفيرا ، فالتنافس بين التنظيمين سيصبح واردا وربما ادى الى نوع من الاستقطاب الحاد فى النظام العربى .
٣ ـ ٢ ـ ٤ ان التشابه فى الاهداف والانشطة بين اجهزة التجمعات الاقليمية الثلاثة واجهزة الجامعة ومنظماتها

المتخصصة سيؤدى غالبا الى الازدواجية فى العمل وربما الى التصادم وهدر الوقت والجهد والمال .

٣ ـ ٢ ـ ٥ قد تزيد الدول الاعضاء فى التجمعات الاقليمية من دعمها المالى لهذه التجمعات واجهزتها على حساب مساهمتها فى ميزانية الجامعة والمنظمات المتخصصة التابعة لها ، بما يقلل من قدرتها على اداء وظائفها .

٣ ـ ٢ ـ ٦ لاشك ان تعدد مراكز القوى الاقليمية فى النظام العربى يكون له اثر سلبى فى مواجهة العالم الخارجى خاصة اذا كانت العلاقات بين هذه المراكز صراعية وليست تعاونية وهو الارجح .

٣ ـ ٢ ـ ٧ هذه التجمعات الاقليمية افرزت مفهوما جديدا للسيادة وهو السيادة الاقليمية والذى زاد الامور تعقيدا بانضمامه الى مفهوم السيادة القطرية والذى يعد عاملا معرقلا حقيقة امام العمل العربى المشترك .

٣ ـ ٢ ـ ٨ هناك أيضا مشكلات اجرائية منها :

ـ مستوى وشكل العلاقة بين الامناء العامين الاربعة فى المكانة والرأى والقرار .

ـ كيفية التعامل مع المحافل الدولية .

ـ مع من تجرى السوق الاوربية مثلا حواراتها .

ـ هل تستمر الامانة العامة للجامعة فى اداء مهمة التنسيق بين الاقطار الاعضاء ام يتم التنسيق مع امانات التجمعات الاقليمية ؟

٣ ـ ٢ ـ ٩ وتثير العلاقة بين التجمعات الاقليمية والجامعة العربية اشكالية حقيقية تتعلق بكيفية توزيع الدول الاعضاء فى التجمعات الاقليمية طاقاتها بين النظام العربى للتجمعات الاقليمية .

فبقدر ما تعمل الدول على الانتقال بالنظام العربى من مرحلة وقف التدهور الى مرحلة النهوض بالاجماع العربى وتطور وتوسيع قنوات العمل العربى المشترك بقدر ما تقل الحاجة الى التجمعات الاقليمية لدرجة الاختفاء ، وعلى العكس من ذلك فالاكتفاء فى عملية النهوض بالنظام العربى عند المستوى الحالى من وقف التدهور وبذل مزيد من الجهد لتطوير التجمعات الاقليمية قد يؤدى فى النهاية الى تكريس انقسام العالم العربى بين بضعة تجمعات تأخذ اهمية الجامعة العربية امامها فى التراجع .

والخلاصة انه مطلوب ان تتطور القمة العربية فى شكل مؤسسة تؤدى مهامها القيادية على مستوى النظام العربى ككل وتوجه الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتحدد مسئولياتها وتنسق بين أهدافها ومصالح التجمعات الاقلية ويبقى من الضرورى تعديل ميثاق الجامعة بهدف حل الاشكاليات المتعلقة بالامن الجماعى العربى ـ الشخصية العربية الموحدة ـ التنسيق بين أنشطة الجامعة وانشطة مثل هذه التجمعات الاقليمية .

رابعا : ازمة الخليج الراهنة وتاثيراتها على الجامعة العربية :

يتناول هذا الجزء الاخير من الدراسة ازمة الخليج الراهنة التى آثارها الغزو العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وما تلا ذلك من تداعيات .

ولكى يمكن تقويم اداء الجامعة خلال هذه الازمة والاحتمالات المتوقعة بالنسبة لها تعرض الدراسة هنا أولا للنزاع العراقى الكويت الذى ثار عام ١٩٦١ ثم للازمة الراهنة واخيرا لمسألة تعيين الامين العام الجديد للجامعة بعد استقالة امينها الشاذلى القليبى والتى تمثل احد اثار الازمة ونتائجها ايا ما كانت وجهة التحليل واجتهاد التفسير .

(١) النزاع العراقى الكويتى (يونية ـ سبتمبر ١٩٦١) .

(٢) أزمة الخليج الراهنة بعد الغزو العراقى للكويت .

(٣) مسألة تعيين الامين العام الجديد للجامعة .

(١) النزاع العراقى الكويتى (يونيه ـ سبتمبر ١٩٦١) .

١ ـ ١ يتطلع العراق منذ اواخر الثلاثينات الى ضم الكويت اليه فى صورة اتحاد [٥٠] بين البلدين على اساس ان الكويت كانت جزءا من العراق حين كانت قضاء مرتبطا بقضاء البصرة منذ الحكم العثمانى .

وهكذا لم يمض اسبوع على اعلان استقلال الكويت فى ١٩ يونيو ١٩٦١ وابرامها معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة مع بريطانيا حتى اعلنت حكومة العراق بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦١ على لسان رئيسها اللواء عبدالكريم قاسم ان « الاتفاقية بين بريطانيا وشيخ الكويت تتعارض بما لا يقبل الشك مع حقيقة ان الكويت كانت ولاتزال تؤلف جزءا لا يتجزأ من العراق كما اعلنت أيضا عزمها الاكيد على التمسك بوحدة الشعب فى العراق والكويت والمحافظة عليها »[٥١] .

كما اعلن العراق انه بسبيله الى اتخاذ التدابير اللازمة لضم هذا الجزء الى اصله واصدرت الحكومة العراقية بالفعل لائحة تنص على تعيين أمير الكويت « حاكما لمقاطعة الكويت » وهددت الحكومة العراقية امير الكويت بالعقاب الصارم ان هو تمرد على سلطتها المركزية ، بل وحشد العراق قواته المسلحة على الحدود مع الكويت[٥٢] .

اختلفت الاراء فى تفسير التحرك العراقى فهناك من رأى ان الهدف الحقيقى ليس ضم الكويت ولكن منعها من الارتباط بالمملكة العربية السعودية ، او التوصل الى عقد اتحاد ما معها ، وهناك من رأى انه لم يكن هناك فى نية العراق استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الضم لان العراقيين كانوا يأملون فى ان ثورة شعبية فى الكويت ستتولى تحقيق هذه العملية الاندماجية بين الكويت

والعراق ، وحتى اليوم لم يتضح السبب الحقيقى للتحرك العراقى المضاد لحكومة الكويت ، والمعارضة لاستقلالها منذ فجر بدايته(٥٣) .

١ ـ ٣ ادى هذا الموقف الى التطورات التالية(٥٤) :

١ ـ ٣ ـ ١ طلبت حكومة الكويت حماية القوات البريطانية لاراضيها من احتمالات الغزو العسكرى العراقى لها . وقد استند هذا الطلب من الناحية القانونية الى أحكام المعاهدة التى عقدت بين الكويت وبريطانيا فى ١٩ يونيو ١٩٦١ .

وكذلك طلبت حكومة الكويت المساعدة من المملكة العربية السعودية . واستجابت بريطانيا لطلب الكويت وانزلت قواتها فى اول يوليو ١٩٦١ بعد يوم واحد من طلب الكويت .

١ ـ ٣ ـ ٢ ارسل حاكم الكويت برقيات الى جميع الدول العربية يخطرها بالتهديد العراقى ضد استقلال الكويت ووحدة اراضيها ، كما بعث ببرقية مماثلة الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

١ ـ ٢ ـ ٣ طلبت حكومة الكويت عقد مجلس الامن لبحث التهديد العراقى لاستقلال الكويت مما يشكل تهديدا للسلم والامن العالمى وفى نفس الوقت طلب العراق من جانبه من مجلس الامن بحث التهديد الناتج عن انزال القوات البريطانية فى الكويت « مما يؤدى الى تهديد السلم والامن العالمى » .

١ ـ ٢ ـ ٤ قدمت الحكومة السعودية مذكرة الى الامانة العامة للجامعة العربية فى اول يولية ١٩٦١ تطلب فيها عقد اجتماع غير عادى لمجلس الجامعة لبحث موضوع انضمام الكويت الى الجامعة ، ومناقشة التهديد العراقى لاستقلال الكويت .

لكن الامين العام للجامعة طلب تأجيل عقد مجلس الجامعة حتى يتمكن من اتمام اتصالاته المباشرة مع المسئولين فى الكويت ـ العراق ـ السعودية للتمهيد لحل المشكلة قبل عرض الامر على مجلس الجامعة .

١ ـ ٢ ـ ٥ لم يستطع مجلس الامن فى دورة انعقاده ٣ ـ ٧ يوليو ١٩٦١ اتخاذ اى قرار فى شأن النزاع الاقليمى بين الحكومتين العراقية والكويتية .

١ ـ ٢ ـ ٦ فى الاتصالات التى اجراها الامين العام للجامعة تمسك العراق بموقفه فى حين أبدت الكويت استعدادها للتفاهم مع العراق لو لجأ الى الوسائل السلمية الاخوية كما انها تقبل ايا من هذين الحلين فى اطار الجامعة العربية :

ـ ان تنسحب الحكومة العراقية ادعاءاتها بضم الكويت الى العراق وان يعترف باستقلال الكويت ويسجل ذلك فى جامعة الدول العربية ومجلس الامن .

ـ ان تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية تقوم بارسالها الى الكويت لتحل محل القوات الاجنبية الموجودة هناك وذلك لصيانة استقلال الكويت وصد اى هجوم .

وانه فى حالة تنفيذ اى من الحلين فان امير الكويت يتعهد بان يامر حالا بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت .

وقد ابدت معظم الدول الاعضاء موافقتها على الاقتراح الثانى واستطاعت الجامعة ان تبرهن على انها يمكن ان تكون اطارا مناسبا لتسوية النزاع حين تتضافر جهود الدول الاعضاء .

١ ـ ٣ ـ ٧ فى العشرين من يوليو ١٩٦١ قرر مجلس الجامعة باجماع اراء الدول التى حضرت الاجتماع ما يلى :

« يقرر مجلس الجامعة الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية الاتية : نظر مجلس الجامعة فى طلب حكومة الكويت الانضمام الى جامعة الدول العربية وفيما قدم اليه من الاطراف المعنية بهذا الشأن وقرر الموافقة على ما يأتى :

أولا : أ) تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من اراضى الكويت فى اقرب وقت ممكن .

ب) تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت الى العراق .

ج) تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة او الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية طبقا للميثاق .

ثانيا :أ) الترحيب بدولة الكويت عضوا فى جامعة الدول العربية .

ب) مساعدة دولة الكويت على الانضمام الى عضوية الامم المتحدة .

ثالثا : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ويعهد المجلس الى الامين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل .

١ ـ ٣ ـ ٨ قام الامين العام للجامعة بتنفيذ الفقرة الاخيرة من قرار مجلس الجامعة بان اشرف على انشاء ـ على غرار ما تفعل الامم المتحدة ـ قوة طوارىء « دولية » عربية مكونة من قوات سعودية ومصرية وسودانية واردنية وتونسية ، وقام بابرام اتفاق خاص بين الجامعة العربية والحكومة الكويتية بشأن المركز القانونى لتلك القوات العربية اثناء وجودها على الاراضى الكويتية .

الا ان هذه القوات وصلت الى الكويت فى العاشر من سبتمبر بعد ان كان التهديد العراقى قد فتر فعليا ، واصبح وجود هذه القوات رمزا اكثر منه فعلا ولم تبق الا اسابيع معدودة .

١ ـ ٣ تقويم دور الجامعة فى تسوية النزاع بين العراق والكويت .

لاشك ان الدبلوماسية العربية قد نجحت الى حد ملحوظ فى تسوية هذا النزاع ، ونجت كذلك فى تشكيل وايفاد قوة عسكرية عربية لاول مرة فى

تاريخ الجامعة العربية الى منطقة النزاع . وهو نجاح يستحق الثناء اذا حدث وسط مظاهر ضعف واضحة عانت منها جامعة الدول العربية فى تلك الفترة بالذات (فترة الوحدة بين مصر وسوريا) وهذا النجاح كانت له اسبابه الموضوعية واهمها ما يلى : ـ

١ ـ ٣ ـ ١ أدى التدخل البريطانى الى تركيز اهتمام الدول العربية على اجلاء هذه القوات وصيانة استقلال الكويت بالدرجة الاولى وبالتالى لم يؤد النزاع الى حدوث انقسام بين الدول العربية الى مجموعة تؤيد العراق واخرى تؤيد الكويت(٥٥) .

١ ـ ٣ ـ ٢ ان طبيعة انماط التحالفات والسياسات التى كانت سائدة فى النظام الاقليمى العربى قد ساعدت على التوصل الى تسوية خاصة بعد هذا النزاع عن الخلافات الكبيرة داخل ذلك النظام وهى الخلافات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية(٥٦) .

١ ـ ٣ ـ ٣ ان القرار الذى اتخذته الجامعة لمعالجة الموقف ـ القرار ١٧٧٧ / ٣٥ فى ١٩٦١/٧/٣٠ ـ كان قرارا متوازنا بمعنى انه تضمن ترضية للطرفين فقد نص على التزام الكويت بطلب سحب القوات البريطانية فى اقرب وقت ممكن وكان ذلك مطلبا عراقيا كما ايد رغبة الكويت فى الاتحاد مع غيرها من الدول وكان ذلك ترضية للعراق ، وفى المقابل نص القرار على التزام العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت اليه وقبول الكويت عضوا بالجامعة والتزام الدول العربية بمساندة الكويت لصيانة إستقلالها . وكان فى ذلك ترضية للكويت ، والملاحظ هنا ان هذه الترضية ـ لكل من الطرفين ـ تمشت مع مبادىء القانون الدولى .

١ ـ ٣ ـ ٤ ارتبطت تسوية النزاع بقضية قبول عضو جديد فى الجامعة وهو عضو ذو امكانيات مالية وفيرة . فكان النزاع العراقى الكويتى قد فرض نفسه على الجامعة وعلى اعضائها لسببين انه نزاع يهدد السلم والامن فى المنطقة العربية ، والنظر فى قبول عضو جديد بالجامعة(٥٧) .

١ ـ ٣ ـ ٥ ساعد عامل خارجى فى التوصل الى تسوية وهو زيادة سوء الاوضاع الداخلية فى العراق مما ادى الى اضعاف التهديد العراقى للكويت(٥٨) .

١ ـ ٣ ـ ٦ ان الدولة الثورية العربية الاولى فى ذلك الحين وهى الجمهورية العربية المتحدة لم تكن طرفا فى هذا النزاع وبالتالى استطاعت الجامعة ان تقوم بدور فعال لتسويته ، واكثر من هذا لم تكن الجمهورية العربية المتحدة منحازة لاى من الطرفين . وبالتالى لم تمارس نفوذا لصالح اى منهما .

والخلاصة انه على الرغم من ان طرفى النزاع ـ العراق والكويت ـ لم تفكرا فى الالتجاء الى الجامعة ، وعلى الرغم من ان الدول العربية لم تتحمس فى فى مجموعها لتسوية النزاع ، فان الظروف المحلية والدولية التى احاطت به قد سمحت لدبلوماسية الجامعة العربية بان تقوم بهذا الدور التوفيقى الناجح فى النزاع العراقى الكويتى .

(٢) ازمة الخليج الراهنة نتيجة الغزو العراقى للكويت :

لم يحدث طوال رحلة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية ان اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيس دولتها وقائدها الاعلى على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة العربية واحتلتها بل وابتلعتها تماما ، فنحن منذ البداية هنا امام قضية عربية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى العربى ونواجه ازمة لم تواجه الدول العربية مثلها من قبل ولم تكن فى حسبان احد على النحو الذى ثارت عليه .

وتهتم الدراسة هنا بصدد هذه الازمة بالتركيز على دور الجامعة العربية فى ادارتها ومحاولة تسويتها ثم انعكاسات هذه الازمة على النظام الاقليمى العربى وفى البداية لابد من الاحاطة سريعا بالخلفيات المعلنة وتطور الاحداث .

٢ ـ ١ خلفيات الازمة او مقدماتها :

٢ ـ ١ ـ ١ اتهم العراق فى رسالة وجهها الى الامين العام لجامعة الدول العربية فى ١٥ يوليو ١٩٩٠ الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من انتاج النفط ، مما ادى الى اغراق السوق البترولية بما يزيد عن احتياجاتها وبالتالى انخفاض اسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق .

٢ ـ ١ ـ ٢ حذر الرئيس صدام حسين ـ فى خطابه يوم ١٧ يوليو ١٩٩٠ فى ذكرى الثورة العراقية ـ بعض دول الخليج من الاستمرار فى انتاج البترول بما يزيد عن الحصة المقررة ، وحدد بأنه فى حالة عدم الالتزام بذلك فان بلاده سوف تقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المغتصبة الى اصحابها .

٢ ـ ١ ـ ٣ بعثت الحكومة الكويتية فى ١٨ يوليو ١٩٩٠ بمذكرة الى الامين العام للجامعة العربية ردا على رسالة العراق ، اكدت فيها التزامها بحصص الانتاج المقررة لها .

٢ ـ ١ ـ ٤ اتهم العراق الكويت بالاستيلاء على ٤ و ٢/١ مليار دولار ثمنا للبترول الذى حصلت عليه من الآبار

الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين البلدين بهدف تدمير الاقتصاد العراقى عن طريق زيادة الانتاج البترولى لخفض اسعاره .

٢ ـ ١ ـ ٥ فى ٣٠ يوليو ١٩٩٠ وجهت دولة الامارات العربية مذكرة الى الامين العام للجامعة العربية اكدت ايضا التزامها بحصص الانتاج المقررة لها .

٢ ـ ١ ـ ٦ بدأت مصر منذ ٢١ يوليو ١٩٩٠ اتصالاتها وتحركاتها على مختلف المستويات لاحتواء الازمة ، وانتهت المساعى الحميدة الى الاتفاق على اجراء محادثات عراقية ـ كويتية فى جدة ، وبدأت المحادثات فعلا فى ٣١ يوليو ١٩٩٠ للاتفاق على تسوية خلافاتها حول الحدود والبترول ، وانتهت هذه المحادثات بالفشل فى التوصل الى تسوية اى من القضايا الثلاثة المثارة وهى مشكلة الحدود بين البلدين والمواقع المختلف عليها بما فيها الحقول النفطية المتداخلة ، القروض الكويت المسجلة على العراق ، تنسيق السياسات النفطية فى السوق العالمية لتعزيز اسعار البترول ، يضاف الى ذلك ما قيل عن رغبة العراق فى تأجير جزيرتى وربة وبوبيان ذات الاهمية الاستراتيجية من الكويت لمدة ٩٩ عاما لكى تتمكن بغدؤد من اعادة تسيير شحناتها البترولية عبر الخليج .

٢ ـ ١ ـ ٧ بلغت الاحداث ذورتها حينما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت فجر الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وما ترتب على ذلك من تداعيات خطيرة .

٢ ـ ٢ تطورات الاحداث بعد الغزو العراقى للكويت :

٢ ـ ٢ ـ ١ بادرت مصر مرة اخرى ببذل جهود مكثفة لاحتواء الازمة المتفجرة انتهت باقتراح عقد قمة مصغرة بجدة فى ٥ اغسطس يحضرهكا مصر ـ الاردن ـ اليمن ـ السعودية ـ العراق بشرط ان يوافق العراق مسبقا على الانسحاب وعدم المساس بالنظام الشرعى فى الكويت وهو ما لم يحدث ، فلم ينعقد المؤتمر المقترح .

٢ ـ ٢ ـ ٢ اصدرت وزارة الخارجية المصرية فى ٣ اغسطس بيانا طالبت فيه بانسحاب القوات العراقية فورا ودون ابطاء من الأراضى الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتى الشقيق ليقرر بارادته الحرة وقراره المستقل .

٢ ـ ٢ ـ ٣ عاودت مصر فى اكثر من مناسبة التأكيد على موقفها الواضح ومناشدة العراق الانسحاب من الكويت وانقاذ المنطقة من ويلات يصعب تجنبها ستترك اثارها على النظام العربى لزمن طويل قادم .

٢ ـ ٣ ـ ٤ اخذت الازمة بعد ذلك ابعادا دولية بتدفق القوات الامريكية واساطيل الدول الكبرى الى منطقة الخليج بناء على طلب المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية بعدها . حتى وصلت القوات الامريكية الى اكثر من ١٤٠ الف جندى مجهزين باحدث الاسلحة فضلا عن حاملات الطائرات والمدمرات وما الى ذلك بما يمثل فى النهاية اكبر حشد عسكرى منذ الحرب العالمية الثانية وذلك فى مواجهة ما يقدر بنحو ٣٠٠ الف جندى عراقى فى الكويت وعلى الحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية ولا تزال العمليات التمهيدية مستمرة وعمليات الفتح الاستراتيجى تكتمل وسط تحليلات الخبراء العسكريين عن تقديرات الموقف وعن احتمالات العمل العسكرى ضد العراق من حيث اهدافه وخططه ـ توقيته وغير ذلك .

٢ ـ ١ ـ ٥ فيما يتعلق بمجلس الامن الدولى وهو فرع الامم المتحدة الرئيس المختص بالمحافظة على السلم والامن الدوليين فانه قد اصدر ـ حتى الان ـ ٥ قرارات فى شأن ازمة الخليج الراهنة وهى القرارات . ٦٦٠ فى ٩٠/٨/٣ ، ٦٦١ فى ٩٠/٨/٦ ، ٦٦٢ فى ٩٠/٨/٨ ، ٦٦٤ فى ٩٠/٨/١٨ ، ٦٦٥ فى ١٩٩٠/٨/٢٥ ، تتضمن فى مجملها مطالبة العراق بسحب قواته من الكويت بعد ادانة غزوه لاراضيها وذلك دون شروط والبدء فور ذلك بالدخول فى مفاوضات مكثفة بين الطرفين لتسوية خلافاتهما وعدم الاعترف بضم العراق للكويت والغاء ما يترتب على هذا القرار من أثار وفرض عقوبات اقتصادية ثم اتخاذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المجددة فى اطار سلطة مجلس الامن لحصار العراق لاجباره على الامتثال لقرارات مجلس الامن بل وافق مجلس الامن فى قراره ٦٦٥ فى ١٩٩٠/٨/٢٥ على ان تنسق الدول المعنية اعمالها الرامية لتنفيذ هذا القرار على ان تستخدم بالشكل المناسب اساليب لجنة الاركان العسكرية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الجدل قد ثار حول قرارات مجلس الامن وتفسير بعضها والتمييز بين الحصار والحظر الاقتصادى واتخاذ تدابير عسكرية وفقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة فى الفصلين السادس والسابع وما الى ذلك وهو ما لن تقف عنده الدراسة لتنتقل الى دور الجامعة العربية والتأثيرات على النظام الاقليمى العربى .

٢ ـ ٣ اداء الجامعة العربية :

٢ ـ ٣ ـ ١ عقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية دورة غير عادية بالقاهرة فى ٣ اغسطس اى بعد الغزو العراقى للكويت بيوم واحد ـ اصدر فى نهايتها بيانا ادان فيه العدوان العراقى على الكويت ورفض اى اثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته . وذلك بأغلبية ١٤ صوتا من ٢١ صوتا .

ونص البيان كالتالى « ان مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية المفتتحة بتاريخ ١١ محرم ١٤١١

هـ ـ الموافق ٣/٨/١٩٩٠ فى القاهرة .
ـ وبناء على الطلب المقدم من دولة الكويت لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة للنظر فى العدوان العراقى على الكويت .
ـ وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية .
ـ وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة .
ـ وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربى الذى وافق عليه مؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء .
يقرر :
١) ادانة الغزو العراقى على دولة الكويت ورفض اية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته .
٢) استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت .
٣) مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية الى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١ هـ ـ الموافق ١/٨/١٩٩٠ م .
٤) رفع الامر الى اصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر فى عقد اجتماع قمة طارىء لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل الى حل تفاوض دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الامة العربية وروح الاخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانونى العربى القائم .
٥) تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية للدول الاعضاء وتجديد حرصه على المبادىء التى تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام باى عمل يرمى الى تغييرها .
٦) رفض المجلس القاطع لاى تدخل او محاولة تدخل اجنبى فى الشئون العربية .
٧) تكليف الامين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار واخطار المجلس بما يستجد .
٨) اعتبار المجلس دورته غير العادية فى حالة انعقاد مستمر .

٢ ـ ٣ ـ ٢ تجاوب رؤساء وملوك الدول العربية مع دعوة الرئيس حسنى مبارك لعقد قمة عربية خلال اربع وعشرين ساعة من توجيه بيانه فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقد بالقاهرة فى ٨ اغسطس ، وشاركت فى المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء تونس واستغرقت القمة يوما واحدا حيث اختتمت اعمالها فى القاهرة مساء ١٠ اغسطس وصدر عنها بيان ختامى وافق عليه ١٣ دولة هى مصر ـ السعودية ـ الكويت ـ الامارات ـ قطر ـ البحرين ـ سلطنة عمان ـ سوريا ـ المغرب ـ لبنان ـ جيبوتى ـ الصومال ـ واعترضت دولتان هما العراق وليبيا ، تحفظت ثلاث دول هى السودان ـ فلسطين ـ موريتانيا بينما امتنعت الجزائر والاردن واليمن عن التصويت وجاء نص البيان كالتالى :
ـ ان مؤتمر القمة العربى غير العادى ، المنعقد فى القاهرة (جمهورية مصر العربية) يومى ١٩ و ٢٠ المحرم ١٤١١ هـ ، الموافقين ٩ و ١٠/٨/١٩٩٠ م .
ـ بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد فى دورة غير عادية فى القاهرة يومى ٢ و ٣ اغسطس/ اب ١٩٩٠ .
ـ وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، الذى صدر بالقاهرة فى الرابع من اغسطس/ اب ١٩٩٠ .
ـ وانطلاقا من احكام ميثاق الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .
وانطلاقا من ميثاق الامم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و ٥١ .
ـ وادراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التى تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربى والامن القومى العربى ومصالح الامة العربية العليا .
يقرر :
١) تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣/٨/١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى الصادر فى ٤/٨/١٩٩٠ .
٢) تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠ ورقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/١٩٩٠ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/٨/١٩٩٠ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية .
٣) ادانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ولا بأى نتائج اخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ١/٨/١٩٩٠ .
٤) تأكيد سيادة الكويت واستقلال وسلامته الاقليمية باعتباره دولة عضوا فى جامعة الدول العربية وفى الامم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائما فى الكويت قبل الغزو العراقى ، وتأييده فى كل ما يتخذه من اجراءات لتحرير ارضه وتحقيق سيادته .
٥) شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربى الكامل معها ومع دول الخليج العربية الاخرى ، وتأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى اعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لاحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون

الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ولقرار مجلس الامن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ، على ان يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت .

٦) الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى .

٧) تكليف الامين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوما الى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه فى هذا الشأن .

٢ ـ ٣ ـ ٣ اهم ما اثير بشأن قرار القمة العربية هو مسألة الاجماع والاغلبية فقد اثارت العراق وفلسطين الشك فى صحة القرار باعتباره باطلا استنادا الى نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية الذى يستوجب الاجماع فى مثل هذه القرارات .

والواقع ان هذا التشكيك لا يجد له سندا حقيقيا فالاجماع المنصوص عليه فى ميثاق الجامعة انما يكون بصدد قرار يتضمن اتخاذ تدابير معينة ضد المعتدى وقرار القمة ليست به اية تدابير جماعية تستوجب اتفاقا مكملا بين الامين العام للجامعة وبين الدولة المعتدى عليه والتى تطلب قوات سلام عربية ، كما ان هذه القوات ليست ضمن مسئولية الامين العام او تحت اشرافه وسيطرته فالقوات العربية التى تحدث عنها القرار تدخل فى اطار العلاقات الثنائية بين الدولة الطالبة والدول العربية الاخرى التى تستجيب لهذا الطلب .

ان هذه القوات لا تعمل تحت مظلة الجامعة العربية والفقرة الخاصة بها فى قرار القمة كانت توصية . وواضح ان الحالة هنا تختلف عن الحالة ابان النزاع العراقى الكويتى عام ١٩٦١ السابق تناوله . وفى النهاية لا يعتبر تشكيل القوة العربية تدبيرا جماعيا كما نص ميثاق الجامعة العربية . بل تذهب التحليلات القانونية الى ابعد من هذا المدى حيث ترى ان ميثاق الجامعة العربية لا يتضمن موادا خاصة بمؤتمرات القمة اطلاقا لا صراحة ولا ضمنا ولا بطريق مباشر او غير مباشر ومن ثم فهى تعتبر شيئا جديدا على ميثاق الجامعة وعلى الهياكل الرئيسة للجامعة ، ولذا يعتبره البعض مؤتمرا دوليا يضم الدول العربية بدعوة من مصر والقاعدة العامة فى المؤتمرات الدولية فى القانون الدولى هى ان القرارات تصدر فيها بالاغلبية البسيطة ويلزم القرار من يوافق عليه .

٢ ـ ٣ ـ ٤ فى معنى الرفض ، التحفظ ، الامتناع .

الرفض يعنى ان الدولة العضو ترفض مشروع القرار جملة وتفصيلا وتعلن رأيها هذا بصراحة .

أما التحفظ فمعناه ان الدولة تقبل القرار جزئيا وتتحفظ على اجزاء معينة من القرار لم توافق عليها ولكنها لا ترفض القرار بالكامل فهى اذن تتحفظ على جزء منه ، وهذا معناه فى القانون الدولى الاعلان عن ارادة الدولة فى عدم الالتزام بهذا الجزء الذى تحفظت عليه من القرار وهو نظام موجود بالقانون الدولى منذ نشأته فى القرن السادس عشر .

اما الامتناع فهو نظام موجود فى المنظمات والمؤتمرات الدولية ومعناه ان الدولة تمتنع عن ابداء رأيها صراحة فى انها تقبل او ترفض القرار ، وهذا الموقف له اهمية عند التصويت على القرارات لانه عند احتساب الاغلبية الدول الممتنعة لا تدخل فى تحديد النصاب القانونى الواجب توافره ليكون القرار صحيحا ومن ثم فان موقفها يساعد على صدور القرار .

٢ ـ ٣ ـ ٥ فى ٣٠ اغسطس عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعا طارئا فى القاهرة تنفيذا لقرار القمة العربية الطارئة التى عقدت فى ١٠ أغسطس ، بحضور ١٣ دولة عربية بعد أن وافقت ليبيا على المشاركة فى الاجتماع .

وقد صدر بيان بيان عقب الجلسة الاولى للاجتماع دعا الدول العربية التى لديها مشروعات لحل أزمة الخليج الى المشاركة فى اعمال الدورة الحالية لمناقشة مشروعاتها واتخاذ ما يراه مجلس الجامعة مناسبا فى شانها على اساس ان الجامعة وهى بيت العرب تشكل الاطار السليم لاى مبادرة وفقا لميثاق الجامعة العربية .

وفى اول سبتمبر اصدر مجلس وزراء خارجية الدول العربية خمسة قرارات تتعلق بالوضع فى الخليج وفى ضوء الغزو العراقى لدولة الكويت .

واصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات ، اكد فى الاول على استمرار الالتزام بقرارات مجلس الامن ، ومطالبة السلطات العراقية بعدم المساس بالتركيبة السكانية وتغيير التقسيم الادارى وتبديل المسميات فى دولة الكويت . ومطالبة كافة الدول والمنظمات الدولية والاقليمية بالامتناع عن القيام باى عمل او تعامل قد يفسر على انه اقرار ضمنى بمثل هذه الاجراءات . كما قرر المجلس التأكيد على ان اى حل عربى لأزمة الخليج ينبغى ان يكون منبثقا من ميثاق الجامعة العربية ومستندا الى قرار مؤتمر القمة العربى وأعلن تأييده للسكرتير العام للامم المتحدة فى مهمته الرامية الى تنفيذ قرارات مجلس الامن .

واستنكر المجلس فى قراره الثانى ما وقع من السلطات العراقية ، من خروج على احكام القانون الدولى الانسانى فيما يتعلق بمعاملة المدنيين فى الكويت التى ترزح تحت الاحتلال العسكرى العراقى ، وطالب العراق بتوفير اقصى درجات الحماية لكافة المدنيين الذين يوجدون فى المناطق الواقعة تحت الاحتلال العراقى ... ووجوب التزام

السلطات العراقية بتوفير الحماية لكافة المنشآت العامة والخاصة والممتلكات الثابته والمنقولة فى الكويت . واعتبار الاجراءات المنافية لهذا الالتزام لاغية . وحمل العراق مسئولية الاضرار الناجمة عن غزو الكويت وممارسات القوات العراقية فيها . واكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول فى الحصول على التعويضات العادلة عما اصابهم من اضرار وخسائر .

وطالب المجلس فى قراره الثالث السلطات العراقية بعدم عرقلة الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى فى كل من الكويت والعراق من المغادرة فى أى وقت يشاءون وحث العراق على ضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية المقررة لرعايا الدول الأخرى بوجوب توفير الحماية المناسبة لهم وتأمين سلامة ارواحهم وممتلكاتهم وتجنبهم اخطار التعرض للعمليات والتعويض عن أية اضرار تصيب ارواح رعايا الدول الأخرى أو ممتلكاتهم .

واعتبر المجلس فى قراره الرابع قرار السلطات العراقية بانهاء عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة الكويت باطلا ولاغيا . واكد مشروعية استمرار البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى مباشرة مهامها وتمتع مقارها واعضائها بكامل الحصانات والمزايا المقررة ، وفقا لاحكام القانون الدولى . واتفاقيتى فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

وفى قراره الخامس استنكر المجلس ممارسات السلطات العراقية التى تنطوى على الحاق الضرر بالممتلكات العقارية والمنقولة لحكومة الكويتية والهيئات والشركات العامة والخاصة والمنظمات العربية والدولية وفروعها العامة بالكويت أو المساس بممتلكاتها واموالها وودائعها بأى شكل . وقرر تحميل العراق مسئولية التعويض عن الاضرار والخسائر الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقى للكويت .

وقد حضر هذا الاجتماع الطارىء مصر - السعودية - الكويت - الامارات - قطر - البحرين - سلطنة عمان - سوريا - لبنان - ليبيا - المغرب - الصومال - جيبوتى .

٢ - ٤ انعكاسات الأزمة على الجامعة والنظام العربى :

بداية تؤكد الدراسة على وضوح تعقد ازمة الخليج الراهنة التى ثارت نتيجة قيام العراق بغزو الكويت واحتلال اقليمها بكامله واتخاذ إجراءات متتالية مثل اعلان الضم واعتبارها محافظة من محافظات العراق واجراءات تغيير الهوية وفرض الأمر الواقع وما الى ذلك .

وهى أزمة معقدة لاسباب عديدة منها الاطراف المشاركة فيها فهى مكتظة بالفاعلين سواء القوتين العظميين - القوى الكبرى - القوى الاقليمية - الاطراف المحلية ، وأيضا مسائل الأزمة وقضاياها عديدة : الحدود - البترول - سياسة الأوبك وغير ذلك من المسائل والقضايا بصرف النظر عن حقيقة المقاصد والنوايا كذلك هناك الابعاد القومية والاسلامية والاجتماعية للازمة ، ومن هنا تتعدد الاجتهادات فى تفسير الاسباب الحقيقية للغزو العراقى وأيضا فى تغسير السلوك الدولى تجاه الأزمة ومن ثم تتتعدى السيناريوهات المحتملة التى يقول بها الدارسون والمراقبون والمحللون لمسار هذه الأزمة وطرق تسويتها ويبقى تركيز الدراسة هنا على تأثيرات هذه الأزمة وانعكاساتها على دور الجامعة العربية والنظام الاقليمى العربى ، خاصة وان الحديث بتوافر حول ثلاثة مسارات محتملة أو ثلاثة مناهج لادارة الأزمة وهى : تعريب الأزمة ومقاومة التدويل ، تنسيق عربى ، دولى لحل الأزمة واخيرا تدويل الأزمة فى غيبة موقف عربى فعال .

٢ - ٤ - ١اول ما تثيره ازمة الخليج انها ثارت فى توقيت هو من قبيل المفاجاة أو الصدمة بالنسبة للعرب . فقد انقضى وقت طويل وبذلت جهود مضنية لراب الصدع الذى اصاب وحدة الصف العربى فى أعقاب اتفاقية كامب دافيد حتى اكتمل اخيرا شمل الدول العربية وتصورت شعوبها ان ذلك سيكون فاتحة خير وبركة لتضامن حقيقى وعمل مشترك فعال يمكن ان يحقق تعاونا مثمرا لحل مشاكل كل الدول العربية . ولكن تبين ان الصورة كانت مزيفة وان الأمر يكاد يقتصر على الاستقبالات الرسمية والخطب والبيانات وتقديم باقات الزهور التى تصورتها الشعوب العربية شكليات لاستكمال الصورة فتبين انها مظاهر خداع وتموية وتضامن ظاهرى لا اكثر .

٢ -٤ -٢ اذا ما اعتمدنا نظريا سيناريو تعريب الأزمة ومقاومة تدويلها فان ذلك يثير صعوبتين اساسيتين .

الصعوبة الأولى : ان الجامعة العربية - رمز النظام العربى واداته للتنسيق - لا تملك وسيلة لفرض الحل العربى وضمان الانسحاب الكامل للقوات العراقية الغازية وإيقاف محاولاتها لتغيير نظام الحكم بالقوة فى الكويت وتصفية كامل آثار الغزو الا اذا وافقت العراق على ذلك وهى بطبيعة الحال لن توافق الا اذا ضمن الحل العربى لها مكاسب هامة اقتصادية وسياسية أى الانسحاب فى مقابل تبعات وآثار ايجابية للعراق تعادل على الاقل الخسائر الكثيرة التى تكبدها فى عملية الغزو فى مختلف المجالات .

فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية الدبلوماسية ، والنظام العربى لا يملك قوة عسكرية بالفعل رغم أنه يمتلكها قانونا أى اتفاقية الدفاع المشترك .

الصعوبة الثانية تتمثل فى موقف النظام الدولى الجديد من هذه الأزمة الاقليمية التى ثارت فى وقت تعتبر فيه بحق اول اختبار له بعد انتهاء الحرب الباردة وهنا تثار بصفة خاصة مسألة الحسابات الامريكية لحدود دور

الدول الاقليمية الكبرى ومدى حريتها فى التصرف فى اقليمها ، فالى جانب اهمية النفط المنتج والاحتياطى وعملية التحكم فى اسعاره هناك اعتبارات الهيبة والمكانة وما الى ذلك مما يعرفه اى مراقب أو محلل للعلاقات الدولية خاصة والنظام الدولى الجديد لم يتنه تماما من اثبات تشكيله . ثم هناك اسرائيل وتوازن القوى بينها وبين الدول العربية وما يمثله العراق بالنسبة لها وغير ذلك مما لا يحتاج الى بيان .

٢ ـ٤ ـ٣ لقد اطاح الغزو العراقى للكويت بقدر لا يستهان به من الوفاق العربى وحدث انقسام جلى بين دول الجامعة العربية بل يذهب الدكتور كلوفيس مقصود سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة فى كتاب استقالته من منصبه الى ان الوضع العربى قد اصيب بحالة من الانشطار المريع الذى لم يسبق له مثيل نتيجة لما يحدث فى الخليج وما استتبع ذلك من عملية استقطاب حادة واصيبت الشرعية القومية السائدة بضربة عنيفة هدت اركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المتعذر اعادة الأولوية فى العمل العربى ـ فى المدى المنظور ـ الى القضايا الكبيرة التى تمس المصلحة القومية فى الصميم .

٢ ـ٤ ـ ٤ ليس من المبالغة القول بان التاريخ العربى الحديث لم يشهد انقساما جماهيريا كما هو حادث بسبب ازمة الخليج الراهنة ، فقد تفكك الالتحام الجماهيرى الذى ساد الوطن العربى ـ برغم أية سياسات قطرية ـ وتصدعت الجبهة العربية ولا نقول اختفى الشعور بالانتماء العربى ولم يعد التضامن العربى يجد من يدافع عنه ويسانده ويكفى ان نستعرض صور الوف المصريين العائدين من الكويت وما لاقوه من اهوال فى كيفية التعامل معهم ، كما يكفى استطلاع الرأى بين الجماهير العربية حول الأزمة فستجد اتجاهات شتى وآراء متناقضة .

٢ ـ٤ ـ٥ واثبتت احداث ازمة الخليج من جديد عجز التجمعات الاقليمية العربية عن التصدى للمشاكل التى تتعرض لها العلاقات بين الدول العربية بحيث تحسمها حتى لا تهدد وحدة الأمة العربية كلها وتهددها بالخطر بل ان الدول الاعضاء فى هذه التجمعات لا تؤمن بفاعليتها ومظاهر ذلك واضحة بخصوص الأزمة سواء مجلس التعاون العربى وسلوك الرئيس العراقى فى اطاره سواء مجلس التعاون الخليجى وطلب الكويت التدخل الامريكى دون استشارة المجلس سواء الانقسام فى الرأى بصدد الأزمة بين دول اتحاد المغرب العربى وبصفة خاصة تغيب تونس عن المشاركة فى اجتماع القمة العربية الطارىء .

أضف الى ذلك ما كشف عنه الغزو العراقى للكويت من أزمة هيكلية فى نظام مجلس التعاون الخليجى الذى اعتمد على نظام تحالف عسكرى واستراتيجى تسانده احدث الاسلحة فى العالم بين دول الخليج والسعودية التى تتشابه فى نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتوجهاتها الدولية .

٢ ـ٤ ـ ٦ لم يعد الغرب ينظر الى الانظمة الخليجية العربية على انها كفيلة بتوفير امن البترول ومن هنا لجوئه الى الوجود العسكرى الكثيف بالمنطقة ، بل انه يدرك ان زوال الحرب الباردة وزوال الاستقطاب الدولى قد ازالا حجة ان هناك عدوا دوليا من الممكن اتخاذه ذريعة لتبرير الحاجة الى تقديم حماية كثيفة الى هذه الانظمة بل اصبح الغرب ينظر اليها ـ فى ظل التوافق الجديد بين الشرق والغرب ـ على انها انظمة خليقة بجلب عدم الاستقرار أكثر مما هى قادرة على توفير الأمن لمصالح حيوية له .

٢ ـ٤ ـ٧ انفجار الصراعات بين دول اليسر ودول العسر ـ بتعبير البعض ـ حول الخلل فى العلاقات بين الاعباء القومية للدول المعسورة وغياب الاعباء والالتزامات لدى الدول الميسورة .

٢ ـ٤ ـ ٨ قام العراق بغزوه للكويت بتغيير قواعد اللعبة السياسية فى المنطقة وايجاد مبدأ جديد يتمثل فى تسوية المنازعات السياسية بالغزو المسلح ، وذلك ضمن الخطاب السياسى القومى للرئيس صدام حسين والخاصة بالتضامن العربى والوحدة القومية ... إلخ . وعدم الالتزام بالمبدأ الذى سبق وان دعا اليه وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى .

٢ ـ٤ ـ ٩ كذلك اثبت الغزو العراقى للكويت ان السيولة والتناقضات فى العلاقات العربية ـ العربية مازالت منتشرة وراء الترتيبات الشكلية لتنظيم قواعد العمل العربى المشترك فى السنتين الاخيرتين .

٢ ـ٤ ـ ١٠ يلاحظ المراقبون للاحداث وتطوراتها ان الأزمة بدأت تنتج تحالفات اقليمية جديدة ، وتوقع سقوط التجمعات السابقة وازدياد التباعد بين الدول العربية ويصبح العرب عربين اذا ما قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية ضد العراق .

٢ ـ٤ ـ ١١ لاشك فى ان الجامعة العربية قد فشلت وتأكد مرة اخرى ان النوايا تجاهها غير مخلصة وغير دائمة فتارة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربى حين تكون فى وضع الحاجة الى الجامعة وتارة تضرب الدولة العضو نفسها هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الاغلبية ضدها ، وتارة لا تهتم الدولة العضو بالجامعة ولا بالعمل العربى المشترك وتتعالى على المطالب الاقتصادية للاعضاء الافقر وتهزأ بالافكار التكاملية الجادة وطموحات تحقيق الأمن القومى العربى ، وتارة اخرى تتمنى هذه الدولة لو ان الجامعة فاعلة وفعالة لتمنع عنها شرور أو طموحات أو اطماع اشقاء أو اعداء .

(٣) مسألة تعيين امين عام جديد للجامعة :

فى خضم ازمة الخليج وتصاعد احداثها قدم السيد الشاذلى القليبى (تونس) استقالته من منصبه كأمين

عام للجامعة العربية .

وقد أثارت هذه المسألة ردود فعل متباينة واختلفت الاجتهادات فى تفسير اسبابها كما انها القت بظلالها على بعض الأمور التى تتصل بتعقيد جديد للازمة التى تعيشها الجامعة العربية فعلا خاصة مسألة عودة الأمانة العامة الى المقر الدائم لها بالقاهرة والنظر فى تعيين امين عام جديد للجامعة بعد تبين اصرار السيد القليبى على استقالته .

٣ ـ١ بخصوص الأمين العام والأمانة العامة للجامعة العربية :

٣ ـ١ ـ ١ الأمانة العامة هى الجهاز التنفيذى الدائم للجامعة وهى التى تقوم بالادوار الأساسية فيها إذ هى الجهاز المخصص للعمل الجماعى الذى يسعى دائما الى تحريك باقى فروع التنظيم وتوجيه عمله نحو الأهداف المنشودة .

والرأى الغالب هو أنه عند وضع ميثاق الجامعة عام ١٩٤٥ كان المقصود ايجاد امانة دائمة تقوم بادوار السكرتارية التنفيذية لمجلس الجامعة وتكون بذلك مهمتها مقصورة على التنفيذ بالمعنى الضيق للكلمة عملا بما دأب عليه العمل فى « عصبة الأمم » ، غير ان الأمانة العامة فى اغلب المنظمات مدعوة بحكم دوامها وما لها من قدرات وكفاءات بشرية الى تأدية ادوار أوسع بكثير من سكرتارية المجالس وتنفيذ مقرراتها(٥٩) .

ويقوم الأمين العام داخل أى منظمة دولية بادوار تتعدى الادوار التى تعطى للامانة العامة التى تعتبر فى حقيقة الأمر جهازا يستخدمه الأمين العام لغرض القيام بالمهام التى يوكلها اليه الميثاق والدول من جهة ، وتلك التى تعود اليه ضمنا بحكم منصبه ووظيفته من جهة اخرى .

ان وظائف الأمين العام سياسية بالدرجة الأولى وتبقى كذلك على الرغم من القيود التى تضعها بعض المواثيق وخير مثال لذلك منظمة الوحدة الافريقية وفى ذلك يقال « ان ادارة العمل السياسى هو عمل سياسى » .

واذا كان ميثاق الجامعة العربية لم يمنح الأمين العام ادورا سياسية صريحة بالمقارنة مع مواثيق الدولة الأخرى فانه لم يمنعه من القيام بالخدمات السياسية التى تتطلبها وظيفته فهو الشخصية السياسية التى تتابع باستمرار مشاغل الأمة العربية باسرها وهو مسؤول بصفته رئيس الجهاز التنفيذى للمنظمة عن دعوة الدول العربية لتطبيق الميثاق الذى يربط فيها واحترام المعاهدات والمقررات التى تم اتخاذها فى نطاق الجامعة فى مجال دفع الاعتداء والتسوية السلمية للمنازعات واحترام سيادة الدول الاعضاء واستقلالها السياسى ... وغيرها من مجالات العمل العربى المشترك .

كما قام الامناء العامون للجامعة بتوفير ادوار عديدة ادوها غالبا فى سرية مثل تقديم المساعى الجميدة للدول المتنازعة ، القيام بعمل الوساطة الدعوة الى عقد اجتماعات توفيقية بين الاطراف المتنازعة والعمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة على تنقية الأجواء العربية . ولاشك هنا ان الدور سيكون اكثر فعالية واكثر قوة لو استند الى احكام قانونية سواء فى الميثاق أو غيره من الوثائق .

٣ ـ١ ـ٢ وللأمين العام للجامعة اختصاصات عديدة تزيد من أهمية دوره فله حضور اجتماعات مجلس الجامعة ولجانه(٦٠) ، وله الحق فى ان يعرض على المجلس أو اللجان ، فى أى وقت ، تقارير أو بيانات عن أية مسألة يبحثها المجلس(٦١) وصلاحيات الأمين العام فى اعداد جدول الاعمال ومن ثم فى التأثير على ضبط اولويات نظر المجلس وحقه فى ادراج مسائل فى الجدول الأصلى وكذلك ادراج مسائل فى الجدول الاضافى(٦٢) بل وتنص المادة ٢٠ من النظام الداخلى للمجلس « للأمين العام ان يوجه نظر المجلس أو الدول الاعضاء الى أية الة يرى أنها قد تسىء للعلاقات القائمة بين الدول الاعضاء أو بينها وبين الدول الأخرى » .

وهو حكم يضاهى ان لم يزد على ما وفرته المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة للأمين العام لها .

اضف الى ذلك صلاحيات الأمين العام فى اعداد الميزانية(٦٣) ، ومعلوم ما يتيحه اعداد الميزانية عند ضبط الاعتمادات وتوزيعها من تأثيرات على سياسة الجامعة فى مختلف مجالات التعاون والانماء كما يجوز لمجلس الجامعة وهيئاتها الأخرى تكليف الأمين العام ببعض المهام وهذا التكليف لا يحتاج الى نص مسبق بل يدخل فى الاختصاص الضمنى للمجلس ولباقى هيئات الجامعة .

٣ ـ١ ـ٣ واضح مما تقدم انه اذا كان قد غلب على الاختصاصات التى منحت للأمن العام للجامعة الطابع الادارى فى ضوء التأثر عند وضع الميثاق بتجربة عصبة الأمم فان الصفة القومية للجامعة العربية قد امتدت لتعطى للأمين العام هذه الصفة القومية نفسها فوسع من نطاق دوره وزاد من فعالية وظائفه مما ادى فى كثير من الاحيان الى مواجهات علنية ومستترة بين الدول الاعضاء والأمين العام حول المهام التفصيلية له وهذا تثور مسألة الخلط بين « الجامعة » و« الامانة العامة » فقد بدأت بعض الدول العربية الاعضاء فى الجامعة تكتشف فائدة تعميق مفهوم ازدواجية الجامعة فى نظر الرأى العام العربى ، فالجامعة هى التى تفشل مجتمعه احيانا وفى احيان اخرى هى الأمانة العامة(٦٤).

٣ ـ١ ـ ٤ زد على ذلك ان التوجهات القومية المتصاعدة للأمين العام ، اضافة الى تداول ثلاث شخصيات مصرية على هذا المنصب منذ نشأة الجامعة حتى انتقالها الى تونس كان دافعا لبعض الاقطار العربية للتقدم بعدد من المقترحات بهدف الحد من اختصاصات الأمين العام وقدرته على التأثير الى حد كبير ، وحتى مشروع تعديل

الميثاق تضمن مثل هذه المحاولات من ذلك الاتجاه الى اقتراح النص على ان يكون الأمين العام منتخبا من قبل مؤتمر القمة العربى والذى يقابله اتجاه اخر يقترح الانتخاب من قبل مجلس وزراء الشئون الخارجية(٦٥) .

٣ ـ ٢ مصر ومنصب الامين العام للجامعة :

٣ ـ ٢ ـ ١ بالنسبة لمنصب الامين العام للجامعة فقد تولاه منذ انشائها وحتى انتقالها الى تونس ثلاثة من المصريين ، واذا كان تعيين السيد عبد الرحمن عزام كأول امين عام للجامعة قد جاء كما تقول بعض الاراء(٦٦) لخبرته الواسعة فى الشئون العربية وممارسته لها قبل توليه هذا المنصب(٦٧) ، الا انه لا يمكن اغفال تأثير انتمائه لمصر واقتراحها توليه هذا المنصب فى مرحلة لعبت فيها مصر الدور الاساسى لانشاء الجامعة . وتجىء خبرة السيد عبد الرحمن عزام عنصرا معززا لهذا الاقتراح بل كان واضحا انه لو كانت مصر قد اقترحت شخصا اخر غيره لكان قد تم انتخابه(٦٨) .

٣ ـ ٢ ـ ٢ استقال السيد عبد الرحمن عزام من منصب الامين العام للجامعة فى ١٩٥٢/٩/٩ بعد ان تعرض للنقد من جانب الحكومة المصرية والصحافة المصرية وفى نفس جلسة قبول الاستقالة ـ الجلسة السادسة من الدورة ١٦ ـ رشح د . فاضل الجمالى وزير خارجية العراق السيد/محمد عبد الخالق حسونه وزير الخارجية المصرى السابق ليكون امينا عاما للجامعة لما اتصف به من الخبرة الطويلة والحزم والحنكة فى ادارة الامور ، وبعد موافقة مصر على هذا الترشيح ايدته الدول العربية الاخرى وتولى السيد/ حسونه الامانة العامة للجامعة اعتبارا من ١٩٥٢/٩/١٥ لمدة خمس سنوات .

وقبيل انهاء فترة توليه رشحته الحكومة المصرية لتولى فترة جديدة ، وقد وافق مجلس الجامعة بالاجماع فى ١٩٥٧/٩/٤ على اعادة انتخاب السيد/ حسونه امينا عاما للجامعة لمدة خمس سنوات اخرى .

وفى نهاية الفترة الثانية لتولى السيد حسونه منصب الامين العام فى ٦٢/٩/١٤ ونظرا للخلافات التى كانت قائمة فى الساحة العربية ـ مقاطعة العراق للجامعة بسبب النزاع مع الكويت ـ ازمة شتورة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ومقاطعتها لاجتماعات الجامعة ، ونظرا لانه لم تتقدم اية دولة عربية بترشيح احد مواطنيها لمنصب الامين العام ، فقد وافقت الدول العربية الاعضاء فى الجامعة بالاجماع على تجديد تعيين السيد/حسونه فى منصب الامين العام ، وقد جاء فى محضر الاجتماع ان ذلك قد جاء ترضية للجمهورية العربية المتحدة واظهار رغبة الدول فى عودتها للمشاركة فى اجتماعات المجلس باعتبار السيد/ حسونه احد مواطنى الجمهورية المتحدة .

٣ ـ ٢ ـ ٣ انتهت الولاية الجديدة للسيد/ حسونه فى ١٩٦٧/٩/١٥ ونظرا للأوضاع العربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، فقد تم مد فترة عمله عدة مرات حتى قدم استقالته فى ١٩٧٢/٦/١ وتولى السيد محمود رياض مستشار رئيس جمهورية مصر العربية ووزير الخارجية المصرى السابق منصب الامين العام بناء على ترشيح مصر له(٦٩) .

٣ ـ ٢ ـ ٤ بعد قرار القمة العربية فى بغداد بتجميد عضوية مصر فى الجامعة ونقل الجامعة الى تونس قدم السيد/محمود رياض استقالته من منصبه عام ١٩٧٩ واثناء انعقاد مؤتمر القمة ذاته وتولى منصب الامين العام السيد/ الشاذلى القليبى واستمر لمدة ١١ عاما متواصلة حتى قدم استقالته مؤخرا وسط ازمة الغزو العراقى للكويت .

٣ ـ ٢ ـ ٥ اذا كان التنافس بين الدول العربية على منصب الامين العام لم يظهر بصورة واضحة فى جامعة الدول العربية بسبب الثقل المصرى فيها وفى المنطقة عموما فقد كان منصب الامناء المساعدين للجامعة ميدانا للتنافس بين الدول العربية الى حد ان تعيين الامناء المساعدين من قبل الامين العام للجامعة اصبح مشكلة كبيرة نظرا لرغبات كثير من الدول العربية فى شغله .

ومع ذلك نجد ان مصريا قد شغل احد مناصب الامناء المساعدين الاربعة بصورة تكاد تكون مستمرة وهو ما لم يتح لاية دولة عربية اخرى حتى وان كان تم شغل احد مناصب الامناء المساعدين باكثر من واحد من مواطنيها (السيد/ عبد المنعم مصطفى امينا عاما مساعدا للجامعة من ١٩٥٤/١/٢٦ حتى ١٩٦٠ ثم د . سيد نوفل من ١٩٦١ حتى انتقال الجامعة الى تونس) .

٣ ـ ٢ ـ ٦ على الرغم من حرص الامناء العامين للجامعة على حيادهم وعلى عدم اتهامهم بالميل الى مصر ، فانهم لم يسلموا من اتهامهم بالمحاباة لها وكان السيد/ عبد الرحمن عزام بالذات هدفا لمثل هذه الانتقادات . غير ان هذه الاتهامات لا تظهر عادة الا فى ظل خلاف بين دولة او بعض الدول العربية وبين مصر ، أو عند تبرير احد هذه الدول عرض خلافها مع مصر على منظمات دولية اخرى غير الجامعة .

ويمكن القول بان الامين العام لم يعمل لمصر اكثر مما عمل لاية دولة عربية اخرى عضو فى الجامعة فضلا عن انه كان يستخدم علاقاته بالمسئولين المصريين لخدمة اغراض الجامعةوليس العكس ، ذلك ان الجامعة العربية بالتأكيد اكبر من ان تظنها مصر مجرد اداة لسياستها ، فوزن مصر وامكاناتها وقدراتها توفر لها اساليب عديدة للسياسة الخارجية تجعلها لا تركز فى التأثير على استخدام الامانة العامة لتحقيق اغراضها الخاصة وذلك بخلاف الحال مع دولة عربية اخرى مثل تونس .

٣ ـ ٣ استقالة السيد/ الشاذلى القليبى :

٣ ـ ٣ ـ ١ نظم ميثاق جامعة الدول العربية مسألة غياب الامين العام بشكل يضمن ان تستمر الامانة العامة فى

اداء وظائفها وخصوصا عقد اجتماعات مجلس الجامعة[٧٠] وهو ما حدث فعلا بعد تقديم السيد/ الشاذلى القليبى استقالته من منصب الامين العام لجامعة الدول العربية حيث يتولى الامانة الان السيد/ اسعد الاسعد الامين العام المساعد وحتى انتخاب امين عام جديد .

٣ ـ ٣ ـ ٢ لا يحدد ميثاق الجامعة العربية كيفية قبول استقالة الامين العام للجامعة ولذا يصبح بامكان الامين كتابة استقالته وتقديمها لممثلى الدول الاعضاء ايا ما كان مستواهم فليس من الضرورى ارسالها الى رؤساء الدول والمهم ان يتسلمها مجلس الجامعة ، وفى بعض الاحيان تصبح الاستقالة سارية المفعول على رغم رفض مجلس الجامعة لها كما حدث مع السيد/ محمود رياض ولا يفرض ميثاق الجامعة نسبة محددة من اصوات الاعضاء فى مجال قبول الاستقالة او رفضها .

على اية حال ايا كانت الاسباب الحقيقية لاستقالة السيد القليبى وما اذا كانت شخصية ذاتية ام بايعاز من حكومة بلاده لتعقيد الازمة الحالية للجامعة العربية تضامنا مع العراق وغير ذلك من الاسباب ، فانه واضح ان مسألة تعيين الامين العام الجديد للجامعة تزيد من الصعوبات التى تواجهها الجامعة خاصة مع انقسام الدول الاعضاء فى مواقفها بمناسبة الغزو العراقى للكويت .

٣ ـ ٣ ـ ٣ النظام العام للجامعة العربية يقضى بان ينظر مجلس الجامعة فى شغل منصب الامين العام عند خلوه فى اول اجتماع يعقده مجلس الجامعة بعد اعلان الاستقالة . وحتى الان لم تتقدم اى دولة بمرشح رسمى لها ولكن تردد اسماء عديدة لشغل منصب الامين العام وفى مقدمة المرشحين د . سليم الحص رئيس وزراء لبنان الحالى ، د . محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الاسبق ، وهناك من يحبذ تولى السيد/ اسعد الاسعد هذا المنصب ، على اية حال يلزم موافقة اغلبية ثلثى اعضاء الجامعة (١٤ عضوا) لانتخاب الامين العام الجديد . ويبقى الامر معلقا حتى انعقاد دورة المجلس رقم ٩٤ فى تونس المقرر لها ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ .

٣ ـ ٣ ـ ٤ من بين ما اثارته استقالة السيد القليبى مسألة الربط بين عودة الامانة الى مقرها الدائم بالقاهرة وبين احتمال انتخاب امين عام مصرى الجنسية ، فهناك من يرى بأن هذه الاستقالة تتسق مع تفضيل ان يكون الامين العام من مواطنى الدولة التى بها الامانة العامة وهو ما سار عليه العمل فعلا طوال عمر الجامعة (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) كما سبق واوضحت الدراسة فى الجزء السابق مباشرة .

٣ ـ ٣ ـ ٥ وهناك من يرى ان الهجوم الشديد الذى شنته عليه بعض الدول العربية لادارته لعمل الامانة اثناء معالجة ازمة الخليج هى السبب الرئيسى لتقديم الاستقالة بل وصل الامر الى حد الاهانة الشخصية له من قبل بعض الرؤساء العرب .

٣ ـ ٣ ـ ٦ اجتهاد اخر قد يكون اكثر موضوعية وقبولا وهو يتلخص فى ان قراءة السيد القليبى للتطورات المحتملة فى المستقبل قد قادته الى الاقتناع بان البيت العربى سينهار وان التقسيم هو المصير المحتوم للجامعة فاثر الا تكون هذه الخاتمة وهو فى منصب الامين العام للجامعة .

خاتمة :

ـ عند محاولة تقويم دور فعالية اى تنظيم دولى تبرز صعوبة حقيقية مقتضاها التناقض بين رؤيتين ، رؤية العاملين والمسئولين فى المنظمة والتى تخلص الى ان المنظمة ليست الا جهازا مشتركا للدول الاعضاء فيها فإذا لم تتفق هذه الدول على كلمة فان المنظمة تكون عاجزة عن القيام بدورها كما يجب ، ورؤية المراقبين لاداء هذه المنظمة والمحللين لوظائفها وهى تنتهى فى الغالب الى القاء تبعة فشل المنظمة او عدم فعاليتها على المنظمة ذاتها وعلى عاتق امانتها العامة بصفة خاصة باعتبارها المسئول الاول عن اعداد العمل المشترك وتحقيقه .

والطريف هنا ان كلا من الطرفين يستطيع ان يقدم من الحجج والبراهين ما يدعم به وجهة نظره ومن ثم يدخل الباحث فى مجال التنظيم الدولى فى حلقة مفرغة حين يعرض لتقويم اداء منظمة ما .

والجامعة العربية ليست استثناء من ذلك ان لم تكن تقدم لنا مثالا صادقا معبرا عنه ، وادبيات التنظيم الدولى الاقليمى العربى زاخرة بالاراء والمقولات والتحليلات والاحكام التى تؤكد هذا الامر . وفضلا عن هذه الصعوبة ، هناك صعوبة اخرى تتمثل فى معاناة نفسية يتحملها كل باحث عربى يتصدى لدراسة وتقويم دور الجامعة العربية يغلب عليها الاحساس بخيبة الامل فى هذه الاداة او على الاقل فتور التحمس لها لانها لم تستطع ان تضع نفسها فى مكانة تبعث على الرضا والتقدير من جانب الرأى العام العربى والدولى وتشجع على النظر اليها باعتبارها منظمة جادة وفعالة .

ـ وفى ضوء الوعى بهاتين الصعوبتين تحاول الدراسة هنا التوصل الى خلاصة حول تقويم دور وفعالية الجامعة العربية بادئين بافتراض نظرى محض مؤداه عدم قيام العراق بغزو الكويت وبالتالى عدم وجود ازمة الخليج وتقويم اداء الجامعة على هذا الاساس ثم يتم التقويم فى ضوء وقوع الغزو وحدوث الازمة ، فالفارق بين الحالتين جد كبير .

ـ لقد نشأت الجامعة كمنظمة عامة لرعاية العمل العربى المشترك وكأداة له ، ولا شك فى ان استمراريتها حتى الان وتوافر احتمالات هذه الاستمرارية ـ على الاقل فى الوقت الراهن ـ هما قيمة ينبغى تقديرها ، وباستخدام المنهج الوظيفى واعتماد مفهوم الدور ومبدأ الفعالية تكون

المحصلة النهائية فى صالح الجامعة الى حد مقبول ، ويبقى لكى يكون دور الجامعة اكثر فعالية السعى الى التغلب على العديد من المشكلات او تقليص تأثيرها على الاقل وأهمها ما يلى :

- مشكلة التمسك دائما بالوصول الى التوافق والرضا العام بين الدول الاعضاء جميعها ، حيث ان التخلى عن هذا السلوك يمكن من زيادة فعالية الجامعة بتجاوز محاولة عرقلة العمل العربى المشترك من جانب بعض الاعضاء طالما يتوافر لقرارات مجلس الجامعة النصاب القانونى اللازم لاصدارها وفقا لما يحدده الميثاق . وذلك مع الوعى التام بما يثيره ذلك من صعوبات .

- مشكلة الصراع بين انصار الحد الادنى وانصار الحد الاقصى ، والتى غالبا ما تنتهى الى صالح الطرف الاول والتى تعكس فى جانب اساسى فيها الصراع المستتر بين انصار المنطلق القطرى والاقليمى وأنصار المنطلق القومى .

- هناك ايضا المشكلة التى يثيرها غلبة تيار « الواقعية » - والذى غالبا ما يكون مضللا - على الساحة العربية ، فتحت شعار هذه الواقعية يتم الكثير من التعديلات والتغييرات فى اطار النظام العربى والتى ليست فى الحقيقة فى صالح اعضائه .

- كذلك مسألة الاستقلال الذاتى للجامعة والتى تتبلور اساسا فى الاتى :-

- محاولة دولة المقر السيطرة على الامانة العامة - ولو إلى حد ما - وتوجيهها لخدمة توجهاتها .
- عدم تبلور مفهوم الموظف القومى ولا حتى مفهوم الموظف الدولى الذى يقدم الولاء للمنظمة على الولاء لدولته .
- زيادة تدخل مندوبى الدول الاعضاء فى عمل الامانة العامة للجامعة .
- الاستمرار فى تجنيد موظفى الامانة العامة على اساس التوزيع الجغرافى وليس على اساس الخبرة والكفاءة وحدهما .

- محاولات تطور اساليب التسوية للمنازعات العربية بالطرق السلمية .

- مشكلة تطوير جهاز للأمن الجماعى العربى .

- الجدل الدائر بخصوص وضع ميثاق جديد للجامعة أو ادخال تعديلات جذرية على الميثاق الحالى .

أن ما تقدم هو ما تخلص إليه الدراسة بشأن تقويم دور الجامعة العربية ويمكن الحديث عنه بشأن زيادة فعالية هذا الدور ، وهى خلاصة صالحة حتى نهاية يوم اول أغسطس ١٩٩٠ .

أما بدءا من اليوم التالى أى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وهو تاريخ غزو العراق (عضو الجامعة العربية) للكويت الدولة الشقيقة والجار الملاصق و (عضو الجامعة العربية) فالحديث مختلف ، حيث يصبح التساؤل الجاد هنا ليس عن قدرة الجامعة على التكيف أو عن واجبات الدول الاعضاء فيها او عن مقترحات زيادة فعاليتها ، وإنما يصبح : هل ستظل الجامعة العربية قائمة ، هل ستظل على سابق العهد تتفاخر بقدرتها على تجاوز الازمات حتى تلك التى يمكن ان تعصف بها ؟ هل يمكن ان تظل الجامعة صامدة متمركزة فى قلب النظام العربى ولو رمزيا ؟ الاجابة على هذا التساؤل بطريقة قاطعة صارمة صعبة للغاية لأنها رهينة تطور الاحداث التى تشارك فى خلقها متغيرات متعددة وتعبر عن احتمالات نتائجها سيناريوهات متنوعة .

إن أزمة الخليج ليست بالأزمة التقليدية التى يمكن احتواؤها وحلها بأسلوب تقليدى ، وإنما أزمة معقدة تعرض بل وعرضت النظام العربى كله للخطر ، ونتائج حلها - اذا كان هناك حل فى القريب المنظور - سلما أو حربا ستمتد بآثارها المدمرة الى أكثر من دولة ، والأمر المؤكد أن الازمة قد أنهت حقبة بدأ فيها أن هناك قدرا مشجعا من التضامن العربى وانها قد عادت بالأمة العربية سنوات إلى الوراء ، ومن المفارقات الغريبة ان النظام العراقى الذى تسبب بغزوه للكويت فى خلق الازمة قد لعب دورا بارزا فى طرح مفهوم التضامن العربى ونادى بالا تكون الخلافات بين الانظمة سببا فى عرقلة التعاون العربى .

إن الانفجار الذى وقع فى منطقة الخليج قد أدى - من بين نتائجه - إلى الأهتمام المتصاعد بعلاقات الاقطار العربية بعضها ببعض وإلى علاقاتها كمجموعة أو كأفراد بالخارج وأثيرت فى هذا السياق أسئلة كثيرة عن موازين القوى الأقليمية والدولية .

ومن غير تكرار لما سبق وعرضته الدراسة عن إنعكاسات وتأثيرات أزمة الخليج على النظام العربى ، فإنه يمكن القول بأن مستقبل الجامعة العربية رهن بكفية تسوية هذه الأزمة أو بمعنى أدق رهن لمستقبل النظام الحاكم فى العراق ، بحيث انه اذا طال أمد الأزمة واستمرت فان الانقسام والتفكك والتكتل سيظل هو النغم السائد فى معزوفة النظام العربى وتظل جامعته اسيرة لمواقف الرفض والتحفظ والامتناع ، وإما اذا انهار النظام الحاكم فى العراق فإنه يصبح من المحتمل رأب الصدع الذى أصاب البناء العربى .

وهناك تساؤل أخير يطل برأسه مستفسرا عن موقف الجامعة ازاء الترتيبات الامنية للمنطقة والتى تتعالى أصوات المنادين بها يوما بعد آخر : هل ستتم هذه الترتيبات فى غياب الجامعة فيصبح النظام الأمنى المقترح فى واد والجامعة فى آخر ، أم سيحرص القائمون على هذه الترتيبات على الحصول على شرعية إقامتها من الجامعة ؟ وفى الحالة الثانية يثور السؤال : كيف ؟ كيف ؟ □

المراجع

(٣٤) تنص المادة الخامسة على أن لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة اراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما ، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اى دولة أخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالوساطة باغلبية الاراء .

(٣٥) احمد محمد حسن الرشيدى ، الحرب الاهلية اللبنانية فى اطار جامعة الدول العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ ـ ١٩ .

(٣٦) د . وحيد رأفت ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٣٧) د . بطرس بطرس غالى ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧

(٣٨) حدد د . بطرس بطرس غالى فى صدر الكتاب المبادىء التى تحكم العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاقليمية فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية (ص ص ١٥ ـ ١٦) كما استخلص القواعد التى تتعلق باختيار اطراف النزاع الاقليمى بين الالتجاء الى المنظمة الدولية العالمية وهى الامم المتحدة أو الالتجاء الى المنظمة الدولية الاقليمية من أجل تسوية الخلاف الاقليمى (ص ص ٢٠ ـ ٢٢) . ثم عرض سيادته لصعوبات دراسة دبلوماسية الجامعة العربية ودورها فى تسوية المنازعات القطرية (ص ص ٢٢ ـ ٢٣) واخير المعايير التى تم اختيار نماذج النازعات العربية على اساسها (ص ص ٢٣ ـ ٢٥) .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ١٨١

(٤١) أحمد حسن الرشيدى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٤٢) الاستثناء هنا يتعلق بحالتين الاولى ازمة الضفة الغربية عام ١٩٥٠ ، الثانية فى الخلاف العراقى الكويتى عام ١٩٦١ حيث اصدرت الجامعة قرارا فى كل منها ايد بشكل غير مباشر طرفا وان كانت لم تدن الطرف الاخر (الاردن ثم العراق على التوالى) ادانه صريحة .

(٤٣) احمد حسن الرشيدى ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٤٤) راجع الملاحظات الهامة عن دور الجامعة فى تسوية المنازعات العربية العربية فى الدراسة الرائدة للدكتور أحمد يوسف احمد ، الصراعات العربية العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ، دراسة استطلاعية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط اولى كانون الثانى/يناير ١٩٨٨ ، خاصة الصفحات ٢٠٧ ـ ٢١١ .

(٤٥) د . محمد السيد سليم ، دور الجامعة العربية فى ادارة المنازعات بين الاعضاء . ورقة قدمت الى ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٩ .

(٤٦) سبق لمجلس الجامعة ان اصدر قرارا فى عام ١٩٦٥ برفض مقترحات الرئيس التونسى بورقيبة بشأن الصلح مع اسرائيل جاء فيه ١ ـ تأكيد الرفض البات للمقترحات التى انفرد السيد رئيس الجمهورية التونسية باعلانها خروجا على الاجماع العربى الحكومى والشعبى ، ونقضا للالتزام القومى الرسمى بالعمل لتحرير الوطن العربى من الاستعمار الصهيونى فى فلسطين ، ٢ ـ التأكيد التام على تمسك الدول العربية بالخطط المقررة لتحرير فلسطين والتصميم على تنفيذها تنفيذا كاملا راجع : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين من الدورة الاولى حتى الدورة الخمسين (حزيران يونيو ١٩٤٥ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، القاهرة ، د . ن ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٢ ـ ١٦ .

(٤٧) فى تفصيل هذا الموضوع راجع عبد الحميد محمد الموافى ، مصر فى جامعة الدول العربية ... ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٧٩ .

(٤٨) سيتم مناقشة موضوع هذه الاستقالة ومسالة تعيين أمين عام جديد للجامعة فى النقطة التالية من الدراسة .

(٤٩) اعتمدت الدراسة فى هذا على عديد من المصادر لعل أهمها :

ـ مجلة الوحدة ، السنة السادسة ، العدد ٦٥ ـ شباط (فبراير) ١٩٩٠ م ، رجب ١٤١٠ هـ ، عدد خاص ، التجمعات الاقليمية والوحدة العربية ، .

ـ اعمال ندوة مجلس التعاون العربى : الواقع والافاق ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠ مارس ١٩٨٩ ، .

ـ أعمال ندوة ، الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ، التى نظمتها اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية ـ الأسيوية بالتنسيق مع الامانات العامة للجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ، ١٤ ـ ١٥ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٨٩ ، .

ـ جميل مطر ، جامعة الدول العربية أم جامعة للاقاليم العربية ، القاهرة الاهرام ، ١٩٨٩/٧/٢٢ .

(٥٠) د . صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ١١١ .

(٥١) البيان الرسمى الصادر عن وزارة الخارجية العراقية فى ١٩٦٧/٧/٢٦ بشأن الاتفاق بين بريطانيا وشيخ الكويت ، محاضر اجتماعات دورة مجلس الجامعة العادية رقم ٣٥ ، ص ٤١ ، نقلا عن عبد الحميد محمد موافى ، مصر فى جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

(٥٢) د . بطرس بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٩ .

، عبد الحميد محمد الموافى ، مصر فى جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٧ ـ ٢١٠ .

(٥٥) المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٥٦)المرجع السابق ، ص ٢١١ .

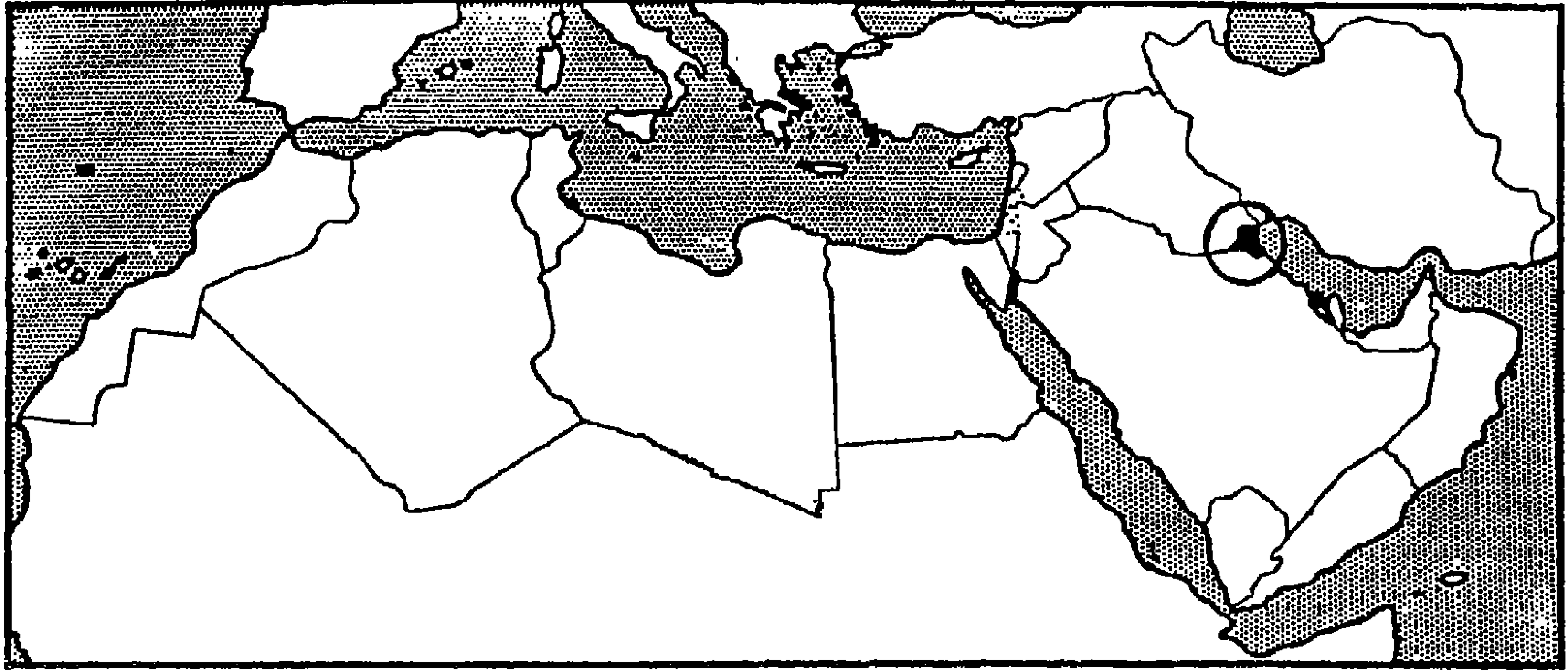
(٥٧) د . بطرس بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ ـ ٩١ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٥٩) د . الصادق شعبان ، ادوار ووظائف الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، شؤون عربية ، العدد ٤١ ، اذار/مارس ١٩٨٥ ـ جمادى الثانية ١٤٠٥ هـ ، ص ٤٢ .
(٦٠) م ١ من النظام الداخلى للامانة العامة .
(٦١) م ٢١ من النظام الداخلى لمجلس الجامعة .
(٦٢) م ٨ من النظام الداخلى للمجلس .
(٦٣) م ١٣ من ميثاق الجامعة العربية .
(٦٤) مجدى حماد ، المنظمات الاقليمية ومسالة الوحدة ، المستقبل العربى ، العدد ١٢١ / ٣ / ١٩٨٧ ، ص ص ١١٤ ـ ١١٥ .
(٦٥) المرجع السابق ، ص ١١٥ .
(٦٦) د . وحيد رأفت ، الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
(٦٧) تضمنت وثائق تاسيس الجامعة العربية ملحقا بالميثاق خاص بتعيين الامين العام للجامعة نص على « اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك امينا عاما لجامعة الدول العربية . ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للامانة العامة »
(٦٨) عبد الحميد محمد الموافى ، مصر وجامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٩ .
(٦٩) المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .
(٧٠) راجع فى هذا الخصوص نص المادة ٧ من النظام الداخلى لمجلس الجامعة ، ونص المادة ٤ من النظام الداخلى للأمانة العامة .

(١) د . على الدين هلال ، مدخل فى النظم السياسية المقارنة . مجموعة محاضرات القيت على طلبة قسم العلوم السياسية ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ص ٧٥ .
والواقع أن مصطلح الوظيفية قد أشتق من العلوم البيولوجية وهو يشير الى العمليات الحيوية والعضوية الاساسية التى تساهم فى بقاء النظام والحفاظ عليه وتتعدد الاسماء فى هذا المجال غير انه يمكن القول بأن الانثروبولوجى الامريكى « راد كليف براون » هو الذى وضع قاعدة التحليل الوظيفى كاقتراب واضح وفى هذا السياق يقرر بأن أول صياغة لمفهوم التناظر والوظيفة مطبقا على الدراسة العلمية الدقيقة للمجتمع كانت تلك التى قام بها « اميل دوركهايم » «Emile Durkeim» عام ١٨٩٥ بعنوان « قواعد المنهج فى علم الاجتماع «Regles de la Methodes Sociologi-que» وحسب تعريف دور كهايم فان وظيفة المؤسسة الاجتماعية هى ايجاد الانسجام بينها وبين حاجات الكائن الاجتماعى .
(٢) المرجع السابق ، ص ٧٨ .
ولمزيد من التفاصيل انظر :
Gabriel A. Almond and G. Bingham powell, jr, comparative politics: A develop-mental Approach, Bombay: Vakils, fefer and simons private, Itd., 1966.
3 - Talcot parsons, The Political Aspect of social Ctructure. in David Easton (ed), Varieties of political theory, new jersey: Prentice-Hall, 1966, PP. 110-111.
4 - David Mitrany. A Working Peace System, London and New York: Royal Institute of International Affairs, 1946.
5 - Ogley, Roderickc., Toward A general theory of International Organiztion, International Relations vol. III, No. 8, November 1969, P. 601.
6 - Holsti, K.J., International politics- A Framework For Analysis. Prenticc Hall of India, New Delhi, 3 rd ed., 1978. pp 456-497.
(٧) عبد الحميد محمد الموافى ، مجلس جامعة الدول العربية دراسة فى عملية صنع القرار فى المنظمة الدولية الاقليمة رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٣ ـ ٢٤ .
8 - J. Hunt, The restles organization, sudney:J Wiley and sons, 1972. PP. 314-316.
9 - Ibid., P. 319.
10 - J. gibson, J. Ivoncevich and J. donnelly, Jr, Organization:
Structure, Process and Behavior, Dallas Business Publishers, Inc., 1973, PP.28-29.
(١١) د . محمد اسماعيل على ، فكرة الاقليمية فى جامعة الدول العربية وعلاقتها بالوحدة العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣٥ ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٣ .
(١٢) عبر الوفد المصرى فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى انعقد عام ١٩٤٥ لانشاء الامم المتحدة عن هذا الاتجاه ، بتقديم اقتراحا بان يكون تعريف المنظمات الاقليمية هو الهيئات الدائمة التى تضم فى منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافى واللغوى والتاريخ والروحى وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات حلا سلميا وعلى حفظ السلم والامن فى منطقتها وحماية مصالحا وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية ويبدو واضحا ان التعريف المصرى للمنطقة الاقليمية ينطبق تماما على جامعة الدول العربية التى تتوافر لها الى جانب الاقليمية الجغرافية الاقليمية الحضارية ايضا ، ولعل فكرة الجامعة التى كانت قد نشات طبقا لبروتوكول الاسكندرية كانت الدافع الى هذا الاتجاه المصرى .
(١٣) عبد الحميد محمد الموافى ، مصر فى جامعة الدول العربية ، دراسة فى دور الدولة الاكبر فى التنظيمات الاقليمة ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١ـ٦ .
ويراجع :
Ernesr Hass, The United Nations and Regionalism, International Organization, Vol. 1, 111, No. 10, November 1970 PP. 795-800.
(١٤) جميل مطر ، د . على الدين هلال ، النظام الاقليمى العربى ـ دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط اولى ، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩ ، من ص ص ١٥ ـ ٣٠ .

(١٥) د . محمد السعيد الدقاق ، المنظمات الدولية العالمية والاقليمية ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٨ ، ص ص ١١ ـ ١٢ .
(١٦) انظر تعاريف المنظمة الاقليمة فى د . محمد طلعت الغنيمى ، الوجيز فى التنظيم الدولى ، النظرية العامة ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، ١٩٧٥ ، ص ص ١١٥ ـ ١١٦ وكذلك د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ ص ٣١١ .
وايضا د . ابراهيم العنانى ، التنظيم الدولى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٩ ، ص ٢٩٧ وغيرهم من اساتذة التنظيم الدولى والقانون الدولى .
(١٧) راجع فى تفصيل ذلك عبد الحميد محمد الموافى ، مصر فى جامعة الدول العربية مرجع سابق ، ص ص ٣٤ ـ ١١٥ .
18- Steven Rosen and Walter jones, The Logic of International Relations. Wintrop, Cambridge, Mass, 1974. P. 319.
(١٩) د . عطية حسين افندى ، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولى ، مجلة التعاون ، الرياض ، الامانة العامة لمجلس التعاون الدولى الخليج العربية ، السنة الرابعة العدد ١٣ رجب ١٤٠٩ هـ/ مارس ١٩٨٩ ، ص ص ١١ ـ ١٣ .
(٢٠) كارل دويتشن ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٧ .
(٢١) د . عطية حسين افندى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .
(٢٢) د . وحيد رأفت ، شئون الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ، دراسات فى القانون الدولى ، المجلد الثانى ، جامعة الدول العربية وموضوعات اخرى ، ١٩٧٠ ، ص ١٥ .
(٢٣) د . على الدين هلال ، الجامعة العربية كتنظيم اقليمى ، الابعاد السياسية ، شؤون عربية ، العدد ١٣ آذار (مارس) ١٩٨٢ ، ص ٢٧ .
(٢٤) راجع فى هذا الشأن :
د . عبد العزيز سرحان ، المنظمات الاقلمية والمتخصصة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .
ـ اروى طاهر رضوان ، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها فى العمل السياسى العربى المشترك ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٣ .
ـ عبد الحميد محمد الموافى ، مجلس جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، .
ـ سليمان المنذرى ، تطور الهيكل التنظيمى لمؤسسات العمل العربى المشترك ، شؤون عربية ، العدد ٦ ، آب / اغسطس ١٩٨١ ، .
ـ غسان يوسف مزاحم ، المنظمات العربية المتخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، .
ـ محمد عبد الوهاب الساكت ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .
(٢٥) العمل العربى المشترك فى اربعة عقود : نظرة نقدية ورؤية مستقبلية ، شـون عربية ، العدد ٤١ ، آذار/مارس ١٩٨٥ ، ص ٧٨ .
(٢٦) جميل مطر ود . على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
(٢٨) د . احمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ ـ دراسة تاريخية سياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية ، ٤ ، ط أولى أيار/ مايو ١٩٨٦ ، ص ٧٨ .
(٢٩) العمل العربى المشترك فى اربعة عقود ، مرجع سابق ص ص ٩٠ ـ ٩١ .
(٣٠) د . احمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .
(٣١) العمل العربى المشترك فى اربعة عقود ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
(٣٢) انظر فى ذلك :
د . عطيه حسين أفندى عطيه ، مجلس الامن وازمة الشرق الاوسط ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ ، دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية فى توصية المنازعات الدولية . القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ص ص ١٦٧ ـ ١٧٤ .
(٣٣) جميل مطر ، د . على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .



(٥) أزمة الخليج والمجموعة الأوروبية

صفاء موسى

كان لأزمة الخليج تأثير ايجابى على إدراك المجموعة الأوروبية أهمية التنسيق بين دولها الأعضاء للتوصل الى موقف موحد فى مواجهة الأزمة ، وبالتالى ضرورة دراسة الأبعاد الأمنية والعسكرية للتعاون الأوروبى فى مجال السياسة الخارجية . فمع تقدم المجموعة الأوروبية فى خطاها نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية والتى من المتوقع ان تخرج الى حيز الواقع فى ١٩٩٢ ، وجدت دول المجموعة نفسها أمام أزمة تتطلب وضع سياسة أمنية ودفاعية تجتمع حولها كل دول المجموعة ، وهو ما يخالف الدور التقليدى لاجتماعات المجموعة والتى تتناول بصفة أساسية شئون التعاون الاقتصادى .

وعلى ذلك ، يمكن القول بأن أزمة الخليج تمثل دور المتغير المستقل فى ابراز البعد الأمنى للتنسيق الأوروبى وصعوبة التفرقة بين الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية فى حالة تحديد سياسة خارجية موحدة . كما يمكن القول بأن تصاعد أحداث الأزمة قام بتحديد المنظور الذى ينبغى من خلاله تحقيق وحدة سياسية أوروبية أكثر فعالية فى مواجهة تطورات الواقع الدولى الراهن . فبعد ان كان الحديث عن أسس الوحدة السياسية مقتصرا على مناقشة السياسة الخارجية بصفة عامة .

أصبح من الضرورى الآن عدم تجاهل البعدين الأمنى والعسكرى واللذان يحددان فعالية التعاون السياسى كما اتضح من تجربة أزمة الخليج ، ويأتى هذا الاتجاه كرد فعل مباشر للنقاش الذى يدور فى المجتمعات الدولية بشأن ما أثاره الغزو العراقى للكويت من تساؤلات حول كيفية بناء الثقة على المستوى الدولى من أجل التوصل الى أمن حقيقى واستقرار دولى .

ومع رغبة المجموعة الأوروبية فى التعبير عن دور متميز لها فى حل أزمة الخليج كان عليها محاولة التغلب على التحدى الذى طرحته الأزمة أمام فعالية المنظمات الأمنية فى أوروبا الغربية والبحث عن سبل أكثر واقعية لبلوغ هدف الوحدة السياسية الأوروبية والتى يتعين تعريف أبعادها والخطوط العريضة للتحرك العسكرى فى اطار هذه الوحدة .

فمن الملاحظ أنه على الرغم من اجماع دول المجموعة على ادانة الغزو العراقى وضرورة تطبيق الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة لم يتضح حتى الآن اتفاق مشترك حول قواعد تنسيقية مسبقة فى حالة نشوب حرب . وبحثا عن دور أوروبى متميز ، وحتى لا تستأثر الولايات المتحدة بالمبادرات الخاصة لهذه الأزمة قررت المجموعة الأوروبية فى اجتماع وزراء خارجيتها فى روما فى السابع من سبتمبر

الماضى تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأكثر تضررا من جراء تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق وهى مصر والأردن وتركيا .

أما بشأن المجال الأمنى والتحرك العسكرى فقد لجأت دول المجموعة الأوروبية منذ بدء الأزمة الى اتحاد غرب أوروبا وهو منظمة للتعاون العسكرى تضم دول المجموعة باستثناء ايرلندا والدنمارك واليونان وهو الجهاز الوحيد الذى يتسم بالشخصية الأوروبية والذى يمكن فى اطاره ، من الناحية العملية ، مناقشة تحديد سياسة دفاعية مشتركة وخلق ارادة سياسية ان امكن واتفقت الآراء لوضع خطوط عامة لهذه السياسة فى مواجهة أزمة الخليج .

وبذلك اتضحت حقيقة أخرى - ينبغى مراعاتها فى الهيكل المستقبلى للوحدة الأوروبية - وخاصة بعد اجتماع اتحاد غرب أوروبا فى باريس فى ٢١ أغسطس الماضى واتخاذ قرار جماعى بالموافقة على استخدام القوة ضد العراق اذا لم تفلح العقوبات الاقتصادية فى تحقيق غرضها . وتتمثل هذه الحقيقة فى أهمية انشاء جهاز دفاعى يتناول الشئون الأمنية للوحدة الأوروبية ويضم كل دول المجموعة الأوروبية وليس تسعة أعضاء فقط منها كما هو الحال فى اتحاد غرب أوروبا .

ومن هنا تطفو تساؤلات أخرى حول امكانية ايجاد صيغة مقبولة لدى كل أعضاء المجموعة الأوروبية تضمن الحفاظ على المصالح الأمنية الأوروبية والتوفيق بينها وبين المصالح الوطنية بصفة عامة ، فقد تدافع الدول الكبيرة فى المجموعة الأوروبية عن استقلالية تحركها العسكرى مثلما حدث فى مواجهة أزمة الخليج كما ان الالتزام بالحياد من جانب دولة مثل ايرلندا يتطلب صيغة خاصة للتعبير عن تحفظاتها تجاه اجراءات الأمن الجماعى .

لذلك تقدم دى ميكيليس ، وزير خارجية ايطاليا (الرئيس الحالى للمجموعة الأوروبية) . باقتراح -

الدول المشتركة فى مؤتمر الأمن الأوروبى (٣٥ دولة)

قبل وحدة الألمانيتين

دول حلف وارسو

الناتو

الدول غير المنحازة

انطلاقا من منظور الوحدة الأوروبية - يطالب فيه بدمج اختصاصات جهازين أوروبيين : اتحاد غرب أوروبا ، والذى أشرنا اليه من قبل ، والتعاون السياسى الأوروبى وهو الجهاز المختص بتنسيق السياسات الخارجية ويضم كل دول المجموعة .

الا أن النقاش فى هذا الشأن مازال فى مراحله المبدئية ، وترى الدنمارك واليونان ان يتم نوع من التكامل التدريجى بين اختصاصات الجهازين وايجاد صيغة مناسبة تتوافق وحياد ايرلندا . كما لم يطرح بعد مشروع ورقة لتحديد سياسات معينة فى هذا الشأن ، فضلا عن المعارضة الصريحة من جانب مارجريت تاتشر لأية اقتراحات هيكلية وتأكيدها بالتزام بريطانيا بتحقيق التعاون السياسى من خلال القنوات الدبلوماسية أما التحرك العسكرى فيتم فى اطار حلف الأطلنطى .

هذا ، وكان من اهتمامات اجتماعات اتحاد غرب أوروبا رغبة الدول الأوروبية فى الابتعاد عن الظهور بالتبعية للتحرك الأمريكى ولكن لم تسفر المناقشات الا عن تأكيدات كلامية بأن العلاقة التى تربط دول المجموعة - التى أرسلت قوات الى المنطقة - بالولايات المتحدة تتسم بالتعاون وليست علاقة هامشية .

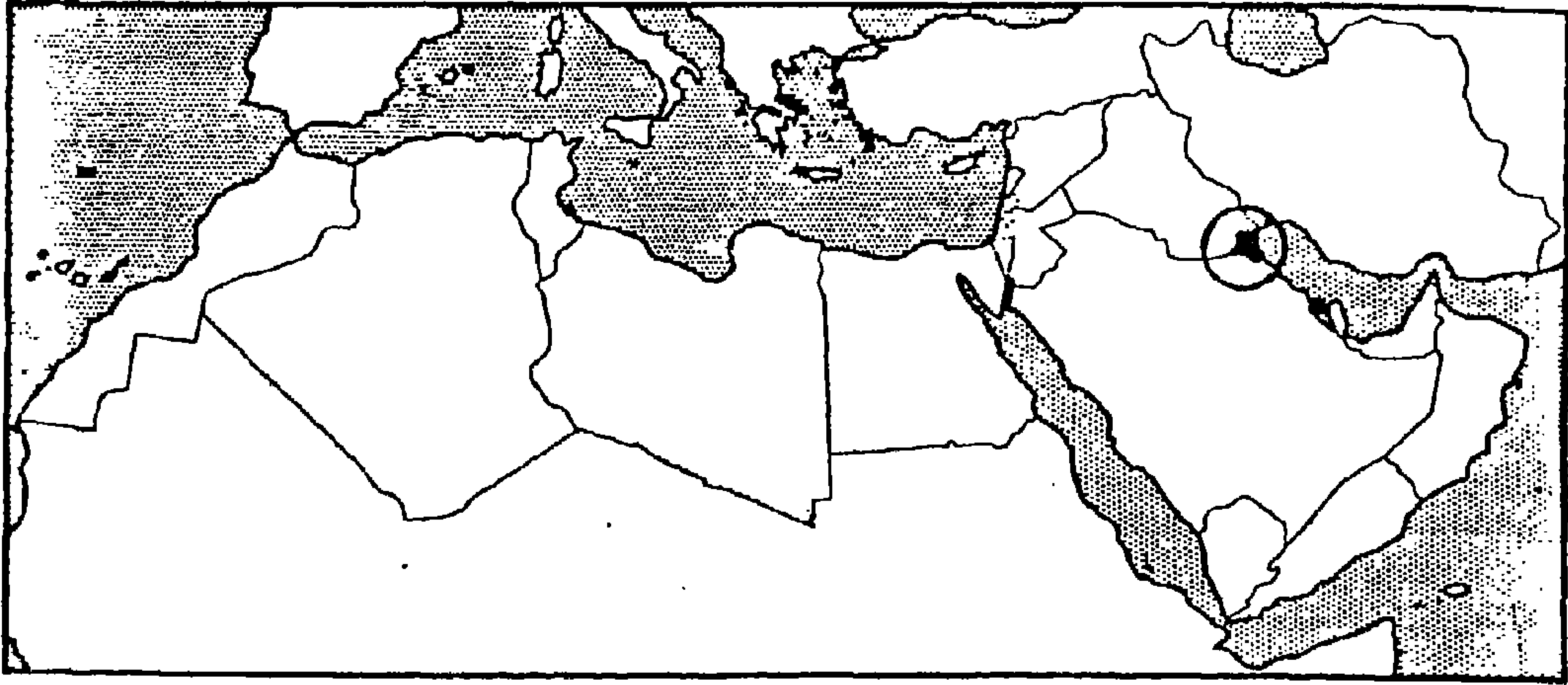
وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، ان قيادة حلف الأطلنطى لا تعارض مبدأ بحث المجموعة الأوروبية عن وسائل تنسيقية فى مجال الأمن الا أن هناك تأكيدا مستمرا بضرورة عدم خروج الاجراءات الأمنية الأوروبية عن نطاق التنسيق داخل اطار الناتو . فأكد الجنرال مانفريد وورنر سكرتير عام الناتو اثناء اجتماعات قمة مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا الأخيرة أن أى تغيير يجب ألا يأتى على حساب تماسك الهيكل العسكرى للناتو ودوره السياسى . كما أن التحول الديمقراطى فى أوروبا الشرقية لم ينف بعد الحاجة الى حلف الأطلنطى ، فعلى حد قول سفير الولايات المتحدة لدى الحلف ان الدور المستقبلى لحلف الأطلنطى سيكون الحفاظ المستمر على التوازن مع الاتحاد السوفيتى ولكن فى حقبة تتميز بالتعاون .

ومع تصاعد أحداث الخليج ظهرت حاجة المجموعة الأوروبية - فى خطاها نحو الوحدة - الى هيكل دفاعى يشمل كل دول المجموعة ويحقق الحفاظ على مصالحها خارج النطاق الجغرافى لحلف الأطلنطى . وبذلك يواجه الناتو تحديا قد يدعو الى اعادة تعريف حدوده الجغرافية لتلافى القيود التى حددت دوره فى أزمة الخليج ومواجهة التهديدات المؤثرة على مصالح دول الحلف خارج النطاق الحالى . فلم تستطع دول الحلف اتخاذ تحرك مشترك واقتصر دور الناتو على توفير اطار تنظيمى للتشاور بين اعضائه ، وبالتالى لم تتمكن دول المجموعة الأوروبية ، الأعضاء فى الحلف من ايجاد هيكل مناسب لرسم موقف أوروبى ووضع خطة محددة المعالم أو تعريف تصور أمنى جماعى يشمل دول المجموعة .

وفى اتجاه آخر لتحقيق تنسيق أمنى جماعى ، تساند بعض الآراء فى أوروبا الغربية محاولة تعريف هذا التنسيق من خلال مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا . والذى يشمل دول أوروبا الشرقية أيضا . ويتيح مثل هذا الاتجاه تفادى طرح تغييرات هيكلية فى البناء الأوروبى وتحديد خطوط سياسة أمنية من منظور أكثر شمولية يتضمن تعاونا أوسع نطاقا مع دول شرق أوروبا . وقد تتخذ خطوات عملية فى هذا الشأن فى حالة لمس الايجابيات الناتجة عن تقدم العلاقات بين الشرق والغرب .

ولكن قد يبدو للبعض أنه من الضرورى من الناحية العملية وضع أسس التعاون الأمنى أولا بين دول المجموعة الأوروبية لصعوبة التوصل الى مبادىء التعاون فى مثل هذا المجال الحساس مع الدول الشرقية لتعدد وربما تعارض متغيرات المصالح الأمنية .

وهكذا اثارت أزمة الخليج تساؤلات المجموعة الأوروبية حول كيفية بناء الثقة وتحقيق وحدة واقعية تهدف الى التوصل الى أمن حقيقى . وظهرت أهمية اضافة بُعد شمال - جنوب لمفهوم الأمن الأوروبى من أجل حماية المصالح الأوروبية فى الجنوب ومواجهة التهديدات التى تنشأ هناك بدراسة توفير النظم اللازمة لتحديد تحرك موحد . فلم يعد المستقبل الأوروبى قائما على متغير الحرب الباردة وحساباتها فقط ولكن فرض البعد الجنوبى نفسه كمتغير أساسى مع تفجر أزمة الخليج وما تضمنته من تحديات أمام محاولة المجموعة الأوروبية الظهور برد فعل مناسب يتفق وأهداف وحدة ١٩٩٢ . فمع غياب اطار هيكلى يسمح بايجاد تحرك أوروبى مشترك ومختص بالقضايا الأمنية والعسكرية ويشمل جميع دول المجموعة الأوروبية ، أصبحت فعالية الوحدة السياسية معتمدة جوهريا ، على امكانية تعريف متغيرات التعاون فى المجالين الأمنى والعسكرى . □



(٦) إيران وتركيا وباكستان .. وترتيبات مابعد الحـرب

بدر أحمد عبدالعاطى

بعد أن إنتهت حرب الخليج الثانية باحتلال القوات متعددة الجنسيات (الأمريكية - الفرنسية - البريطانية) لبعض الأراضى العراقية وقبول العراق غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالخليج بدءا من قرار ٦٦٠ وانتهاء بقرار ٦٨٦ والذى يتضمن الشروط التى وضعتها الولايات المتحدة لاعلان وقف رسمى لاطلاق النار أصبح النقاش يدور حاليا حول موضوع الترتيبات الأمنية فى المنطقة وذلك لمنع تكرار ما حدث خاصة وأن الغزو العراقى للكويت وما أفرزه من تداعيات ، خاصة ما يتعلق بتدويل « قضية النفط » وسقوط المقولة التى شاعت ردحا من الزمن بأن « نفط العرب للعرب » وبالتالى أصبح أمن منطقة الخليج موضوعا لا يهم العرب فحسب وانما يهم العالم بأسره خاصة الدول الغربية لما تمثله المنطقة من أهمية كبرى لما تحويه من أكبر مخزون نفطى فى العالم .

وعلى الرغم من أن الأوضاع فى المنطقة مازالت فى حالة شديدة من السيولة خاصة عدم استقرار الأوضاع الداخلية فى العراق وسيطرة الاكراد على بعض المناطق فى شمال العراق والشيعة على بعض المناطق فى الجنوب مما قد يفضى إلى تقسيم العراق الا أن هذا لا يمنع من تبلور بعض الأفكار العامة غير المحددة التى تتعلق بموضوع الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

الترتيبات الأمنية فى الخليج « نظرة عامة » :

(١) أن أزمة الخليج وما أفرزته من تداعيات أوضحت بما لايدع مجالا للشك أن هيكل النظام العربى ومؤسساته القائمة لم تعد كافية لخدمة الاستقرار فى المنطقة ولا لخدمة مصالح الدول الغربية بإعتبار أن المنطقة تحوى أكبر مخزون من النفط فى العالم .

(٢) أن هذا لايعنى - كما يتراءى للبعض - أن الخريطة السياسية فى المنطقة سيعاد رسمها تماما من جديد ، ولا أن المنطقة ستعود كسابق عهدها قبل ٢ أغسطس .. وإنما يمكن القول أن بعض الأوراق سيعاد ترتيبها من جديد فى المنطقة لضمان الاستقرار فى المنطقة وثرواتها وخدمة مصالح الدول الغربية ولمنع تكرار ما حدث .

(٣) يمكن القول أن هذه الترتيبات الأمنية المقترحة سوف تعتمد فى المقام الأول على دول المنطقة حيث أنه من الصعوبة بمكان الاعتماد على نظام أمنى خارجى يرتكز على تواجد دائم لقوات الدول الغربية فى المنطقة وذلك لاعتبارات كثيرة - أهمها ضغوط الرأى العام فى تلك الدول من ناحية ، وفى دول المنطقة من ناحية أخرى . ولكن هذا لا يعنى عدم التواجد الغربى فى المنطقة وان كان سيعتمد فى المقام الأول على تكثيف التواجد البحرى والجوى وبعض القواعد فى السعودية وفقا لتصريحات

وزير الدفاع الأمريكى .

(٤) إن الترتيبات الأمنية فى المنطقة لن تقتصر على الأرجح على الدول العربية فقط (وعلى رأسها مصر وسوريا ومعهما دول الخليج) وإنما سيمتد ليشمل دولا أخرى غير عربية تربطها بالمنطقة روابط جغرافية وتاريخية ودينية .. وأهمها ايران التى سيكون لها دور هام فى هذه الترتيبات بعد أن التزمت بسياسة الحياد أثناء الأزمة ، وتركيا ذات الارتباط العضوى بحلف الأطلنطى وأخيرا باكستان التى شاركت فى التحالف الدولى بقوة عسكرية قوامها ١١ ألف جندى .

(٥) إن هذه الترتيبات الأمنية لن تعتمد فى المقام الأول على دولة بعينها حيث سيكون ذلك غير مأمون العواقب وإنما سيعتمد على عدة دول عربية وغير عربية حتى لايسمح لقوة أقليمية بعينها أن تهيمن على المنطقة ليتكرر ـ بالتالى ـ ما حدث من جانب العراق وفى هذا الصدد بدا على الساحة وجود محورين للتنسيق فى مستقبل المنطقة الأمنى .

المحور الأول ويشمل مصر وسوريا ودول الخليج وقد عُقد إجتماع لدول هذا المحور على مستوى وزراء خارجية هذه الدول فى القاهرة يومى ١٥ ، ١٦ فبراير الماضى للبحث فى الترتيبات الأمنية للمنطقة فى مرحلة ما بعد الحرب والثانى فى دمشق .

وقد عقد هذا الاجتماع يومى ٥ ، ٦ مارس والذى صدر عنه اعلان دمشق للتعاون والتنسيق والذى نص على أن تكون القوات المصرية والسورية فى الخليج نواة لقوة سلام عربية لضمان الاستقرار والأمن فى المنطقة وملء الفجوة التى سيتركها انسحاب القوات متعددة الجنسيات التى تقودها الولايات المتحدة وهو ما لقى دعما وتأييدا من جانب الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوربية .

والمحور الثانى يعتمد فى المقام الأول على ايران وتركيا وباكستان حيث يمكن تقوية هذا المحور من خلال تدعيم منظمة «الأيكو» الاقتصادية وهو ما تؤيده كل من الولايات المتحدة وبريطانيا .

فقد صرح دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا بأن «مجلس التعاون الخليجى يجب أن يتعامل ويرتبط بدول أخرى ليساعد على تحقيق مظلة أمنية واسعة» . كما أشاد بما أسماه بمحاولة ايران «احياء دور منظمة التعاون الاقتصادى ECO» التى تضم كلا من ايران وتركيا وباكستان حيث أنها صيغة مفضلة عن أى نظام مفروض من الخارج .

وبالتالى فان الدور الذى يمكن أن تلعبه الدول الثلاث يمكن أن يكون من خلال تنشيط التعاون الاقتصادى مع دول المنطقة وان كان لا يعنى تواجدا دائما لقوات هذه الدول الثلاث ـ باستثناء باكستان ـ داخل دول الخليج فالأخيرة لا يمكن أن تقبل بذلك .

وقد عقدت المنظمة إجتماعات على مستوى وزراء الخارجية تركزت على التنسيق بين الدول الثلاث فيما يتعلق بالموقف فى الخليج على الرغم من إختلاف المصالح بين الدول الثلاث .

ومما يدعم الدور المحتمل لهذه الدول هى أنها جميعا دول اسلامية وبالتالى ستكون مقبولة من داخل المنطقة ، كما أن هذه الدول الثلاث كانت مرتبطة بالتحالف الغربى فى بداية الحرب الباردة فى إطار حلف واحد كان يضم معها العراق وهو حلف بغداد الذى أصبح فيما بعد حلف السنتو بعد إنسحاب العراق منه وكان هدفه الأول مقاومة الشيوعية .

وبعد إستعراض هذه الخلفية العامة ، فحرى بنا أن نتناول دور هذه الدول الثلاث المحتمل فى هذه الترتيبات الأمنية والعوامل الداخلية والدولية التى قد تساعد فى أن تلعب هذه الدول دورا فى مثل هذه الترتيبات .

وسوف نتحدث فى البداية بشكل مختصر عن مواقف الدول الثلاث تجاه الغزو العراقى للكويت وبدء العمليات العسكرية ضد العراق لبيان نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بين هذه الدول .

أولا : الموقف الايرانى :

يمكن القول بأن الموقف الايرانى تجاه ازمة الخليج قد حكمته إعتبارات براجماتية بحتة ، فقد عارضت إيران منذ البداية الغزو العراقى للكويت على الرغم من تسليم العراق بجميع شروط ايران لانهاء حالة الحرب بينها بالاعتراف بمعاهدة الجزائر فى منتصف أغسطس ، كما عارضت ايران التواجد الأجنبى فى المنطقة وإن هذا لم يمنع من وجود ضغوط داخلية يقودها الجناح المتشدد داخل إيران والذى دعا الى اعلان الجهاد ضد القوات الأجنبية المتواجدة فى الخليج .

ومع بدء العمليات العسكرية ضد العراق استمرت القيادة الايرانية والتى تمثل الجناح المعتدل البراجماتى بزعامة الرئيس هاشمى رافسنجانى ، فى التشديد والتأكيد على انتهاج ايران سياسة الحياد تجاه الحرب فى الخليج حيث أكدت إيران على :

ـ عدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الأراضى أو الأجواء الايرانية فى العمليات العسكرية .

ـ التهديد بدخول الحرب اذا تعرض الأمن القومى الايرانى للخطر .

ـ عدم السماح لاسرائيل وتركيا بالدخول مباشرة فى الحرب .

وقد حاول الجناح المتشدد الذى يقوده (محتشمى) استثمار الموقف لدعم نفوذه الذى تقلص بعد وفاة الامام الخمينى حيث طالب رموز هذا الجناح بانضمام إيران الى جانب العراق فى صراعه ضد الشيطان الأعظم وقوات حلف الأطلنطى . غير أن الجناح المعتدل الذى يتزعمه رافسنجانى رفض ضغوط المتشددين بأن تسمى الحرب التى تسبب فيها الرئيس العراقى «لأسباب خاصة

وغربية » « بالحرب المقدسة » وذلك لأن الأمر لا يتعلق بحرب بين « مؤمنين وكفار »، كما أن دعوة الجناح المتشدد للجهاد لم تجد لها سوى صدى ضعيفا ، حيث إن أكبر مظاهرة معادية للولايات المتحدة قامت فى طهران لم تضم أكثر من خمسة آلاف شخص ، كما أن احمد الخمينى نجل الامام الراحل قد أيد علانية رافسنجانى ووصفه « بالثائر الأكبر » . ولعل هذا يوضح أن القيادة الايرانية أدركت أن اندلاع العمليات العسكرية ضد العراق وما يعنيه من تحجيم الآلة العسكرية العراقية هو امر فى النهاية فى صالح ايران من حيث أنه سيزيد من اهمية إيران وثقلها الاستراتيجى فى المنطقة . غير أن هذا لم يمنع القيادة الايرانية من تعظيم مكاسبها وتدعيم دورها حيث إستقبلت أكثر من ١٤٠ طائرة عسكرية ومدنية عراقية وأعلنت صراحة عن تقديم مساعدات غذائية وطبية للشعب العراقى مما يعد خرقا لقرارات مجلس الأمن ، وهى بهذا تؤكد أنها أوفت بالتزاماتها تجاه العراق وإستجابت لبعض مطالب الاتجاه المتشدد وفى نفس الوقت لم تخرج عن سياسة الحياد .

كذلك سعت ايران الى دخول مسرح الأحداث فى الخليج بأقدام ثابتة ، لتستعيد دورها وذلك من خلال القيام بدور نشط فى المجال الدبلوماسى لقطع الطريق أمام العراق الذى حاول الزج بها فى الحرب ، مع تعاظم مكاسبها السياسية ، فلقد أصبحت طهران مركزا للنشاط الدبلوماسى المكثف من خلال زيارات وفود من جميع دول العالم بحثا عن حلول دبلوماسية للأزمة خاصة بعد قيام القوات المتحالفة بشن الحرب على العراق ، ولعبت ايران دورا هاما بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتى وذلك بتقديم مبادرات سياسية لتسوية النزاع سلميا .

ثانيا : الموقف التركى :

تجدر الاشارة الى أن الموقف التركى تنبع أهميته من الاعتبارات الآتية :

١ - إن تركيا هى الدولة الوحيدة فى المنطقة العضو فى حلف الأطلنطى وبالتالى ارتباطها عضوى بالتحالف الغربى .

٢ - أنها عنصر فعال فى العقوبات الاقتصادية والعمليات العسكرية ضد العراق نظرا لموقعها الجيوبولتيكى الهام المتاخم للعراق .

٣ - انها دولة اسلامية وذات صلة وثيقة بدول الخليج .

ويمكن القول أن الموقف التركى كان أكثر المواقف إنحيازا للموقف الأمريكى تجاه الغزو العراقى للكويت مقارنة بموقف كل من ايران وباكستان ، فلقد التزمت تركيا بتطبيق العقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الأمن ضد العراق حيث أغلقت خط أنابيب تصدير البترول العراقى الذى يمر عبر أراضيها ،

كما استصدرت الحكومة التركية قرارا من البرلمان يخولها الصلاحيات العسكرية - فيما عدا اعلان الحرب - بما فى ذلك ارسال قوات للخليج والسماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها الجوية ، كما بادرت بحشد أكثر من ١٨٠ الف جندى على حدودها مع العراق .

وعند بدء العمليات العسكرية ضد العراق سمحت تركيا للطائرات الامريكية باستخدام قاعدتى « انجرليك » « باتمان » جنوب شرقى تركيا ، وذلك بفتح جبهة ثانية ضد العراق .. ويمكن تفسير هذا الموقف التركى المتشدد ضد العراق بوجود شخص الرئيس « أوزال » على قمة السلطة وسعيه الى تعظيم المكاسب السياسية والاقتصادية من وراء هذه الأزمة بالاضافة الى سعيه لتدعيم مركزه كرئيس للجمهورية ، اضافة الى رغبته فى إزاحة نظام صدام حسين الذى سعى الى إثارة المشكلات مع تركيا بشأن تنظيم مياه نهر الفرت بعد انتهاء حربه مع ايران .

وقد قوبل هذا الموقف بمعارضة داخلية ، تمثلت فى تقديم كل من وزيرى الخارجية والدفاع ورئيس الأركان استقالاتهم إحتجاجا على سياسة أوزال الموالية للغرب ، كما شهدت تركيا تنظيم مظاهرات مناهضة للحرب طالبت بخروج تركيا من التحالف الغربى .

كما أشارت بعض استطلاعات الراى الى معارضة أكثر من ٨٣٪ من أبناء الشعب التركى للسماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتى « انجرليك » و « باتمان » للاغارة على شمال العراق .

ثالثا : موقف باكستان :

تماثل موقف باكستان الرسمى تجاه أزمة الخليج مع موقف كل من ايران وتركيا حيث ادانت باكستان الغزو العراقى للكويت ، وطالبت بانسحاب العراق وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ، غير أن باكستان لم تكتف بذلك بل سارعت بارسال أكثر من (١١ الف جندى) الى المملكة العربية السعودية .

وقد قوبل هذا الموقف من جانب حكومة « نواز شريف » بانتقادات جادة من جانب المعارضة حيث طالب التحالف الديمقراطى المعارض - والذى يقوده حزب الشعب الباكستانى ويضم أكثر من ٢٢ جماعة معارضة - طالب بسحب القوات الباكستانية من السعودية ورفض الغارات التى تشنها القوات الغربية والتى تهدف الى تدمير العراق .

كما إندلعت مظاهرات ضخمة مؤيدة للعراق ، وأظهر استطلاع للرأى اجراه معهد « جالوب » أن ٧٧٪ من الباكستانيين يعارضون الوجود الأمريكى فى السعودية . ولم تقف المعارضة عند هذا الحد بل تعدتها الى داخل المؤسسات الرسمية ، فقد أصدر مجلس الشيوخ فى الباكستان بيانا طالب فيه دول التحالف بوقف غاراتها « الوحشية » ضد العراق ، كما أدلى رئيس الأركان بتصريح اعرب فيه عن قلقه العميق بشأن اندلاع العمليات العسكرية ضد العراق ، وأنها بذلك تكون قد

خرجت عن قرارات مجلس الأمن حيث تقوم قوات التحالف بسياسة التدمير الشامل ضد العراق .

وإزاء هذه الضغوط والانتقادات الداخلية عمل « نواز شريف » على تكثيف الجهود الدبلوماسية لانهاء الحرب وذلك بهدف امتصاص هذه الضغوط ، حيث أعلن عن خطة من خمس نقاط لتسوية الأزمة وهى :

- وقف إطلاق النار
- انسحاب العراق من الكويت .
- انسحاب جميع القوات الأجنبية .
- احلال هذه القوات بقوات إسلامية .
- عقد إجتماع لمنظمة المؤتمر الاسلامى .

كما قام « نواز شريف » بجولة فى الدول الاسلامية والعربية شملت كلا من : ايران - تركيا - السعودية - الأردن - مصر - تونس - ليبيا - الجزائر - والمغرب ، غير أن هذه الجولة لم تسفر عن نتائج ملموسة وإن إستهدفت فى المقام الأول إمتصاص الغضب والضغوط الداخلية .

العوامل التى تدفع الدول الثلاث للعب دور فى الترتيبات الأمنية فى الخليج :

أولا : بالنسبة لايران :

لايمكن فهم الموقف الايرانى تجاه أزمة الخليج وتحليل ابعاده وأهدافه ومراميه إلا من خلال العودة للوراء وربط الماضى بالحاضر والتطلع الى المستقبل .

ومؤدى ذلك أن هناك بعض الثوابت فى السياسة الخارجية الايرانية خاصة فيما يتعلق بلعب دور هام فى منطقة الخليج وإن إتخذت أشكالا مختلفة .

ففى عهد الشاه كانت إيران حريصة على القيام بدور « شرطى الخليج » والدفاع عن المصالح الغربية فى المنطقة وذلك من منطلق قومى وسياسى بحت دفعها الى التوسع على حساب الدول العربية حيث قامت بإحتلال بعض الجزر العربية وأهمها « طنب الكبرى والصغرى » و « أم موسى » .

وبعد قيام الثورة الايرانية سعت ايران الى لعب دور اقليمى فى المنطقة استنادا الى شعارات تصدير الثورة الى الدول المجاورة غير أن الحرب مع العراق حالت دون ذلك بل أدت الى عزلة إيران وتدهور علاقاتها مع الدول العربية والغربية .

من هنا جاءت أزمة الخليج بمثابة الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح على الدول العربية والغربية تمهيدا لاستعادة ايران دورها ووزنها الأقليمى والدولى .

ثانيا : بالنسبة لتركيا :

جاءت أزمة الخليج فى وقت تدهورت فيه الأهمية الاستراتيجية لتركيا فى إطار التحالف الغربى عامة وفى إطار حلف الأطلنطى خاصة ، وذلك فى ضوء التغييرات الراديكالية التاريخية التى شهدها الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وتلاشى الخطر الشيوعى وإنتهاء الحرب الباردة مما قلل من دور تركيا فى حلف الأطلنطى ، وحدا بتركيا الى التحول ناحية الشرق بحثا عن دور لها ، وذلك عن طريق توثيق علاقاتها مع الدول العربية عامة ومع دول الخليج خاصة بعد رفض دول الجماعة الأوروبية قبول طلب عضويتها بها وقد جاء ذلك متوافقا مع ظروف إقتصادية سيئة تعانى منها تركيا ويتضح ذلك من معدلات البطالة والتضخم المرتفعة وبذلك جاءت أزمة الخليج بمثابة الفرصة السانحة لتحقيق مكاسب داخلية واقليمية ودعم نفوذ نظام حكم أوزال فى مواجهة معارضيه داخليا وذلك عن طريق استعادة تركيا لدورها الأقليمى والدولى .

ثالثا : بالنسبة لباكستان :

يشبه وضع باكستان الى حد كبير وضع تركيا فيما يتعلق بتدهور أهميتها الاستراتيجية لدى الغرب وخاصة الولايات المتحدة فى ضوء التحولات التى حدثت فى شرق أوربا ، فلقد كانت باكستان قبل هذه التحولات وفى عهد ضياء الحق تلعب دور رجل الشرطة فى جنوب شرقى آسيا للدفاع عن مصالح الغرب ووقف المد الشيوعى فى المنطقة . وتزايدت أهمية باكستان بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان ومساعدة فصائل المجاهدين حتى تم الانسحاب السوفييتى ولكن بعد ذلك تدهورت أهمية باكستان الاستراتيجية الأمر الذى حدا بالولايت المتحدة الى وقف المعونات العسكرية لباكستان وتخفيض المساعدات الاقتصادية من ٥٠٠ مليون دولار الى نحو ٢٨٠ مليون دولار نتيجة إستمرار باكستان فى بناء برنامجها النووى ، وغنى عن البيان أن أزمة الخليج قد قدمت لباكستان الفرصة لاستعادة دورها فى المنطقة لموازنة الدور الهندى المنافس التقليدى لها فى جنوب شرق أسيا .

دور الدول الثلاث فى الترتيبات الأمنية فى الخليج :

١ - ايران :

يمكن القول بأن ايران هى المنتصر الأول فى حرب لم تكن طرفا فيها . فقد بدأت ايران فى إستعادة وزنها ودورها الأقليمى والدولى وذلك بعد تطبيع العلاقات مع دول الخليج ومع الدول الغربية والاعتراف بدورها الأقليمى . فعلى صعيد العلاقات مع دول الخليج فلقد تحسنت العلاقات بشكل مطرد بين الطرفين مع إعتراف دول الخليج بأهمية اعطاء ايران دورا فى الترتيبات الأمنية ، ويمكن رصد هذا التحسن من خلال الاشارة الى إجتماع وزير خارجية إيران مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى لأول مرة فى مقر البعثة الايرانية فى الأمم المتحدة حيث صرح متحدث ايرانى بأن « الجانبين قررا الاستمرار فى مناقشة حل بعيد المدى يحفظ الأمن فى الخليج على أن يكون ذلك من خلال احترام الاستقلال والسيادة الأقليمية لكافة دول الخليج » .

كما أن مجلس الأمن القومى الأعلى فى ايران اجتمع لمناقشة وضع خطة لضمان الأمن الأقليمى فى منطقة

الخليج مع رفض الوجود الأجنبى تماما فى المنطقة . وفى أوائل ديسمبر زار وزير خارجية إيران معظم دول الخليج وذلك قبل عقد قمة دول مجلس التعاون الخليجى فى الدوحة حيث عرض على هذه الدول مساهمة ايران فى ضمان أمن إمارات الخليج وإحترام حدودها الدولية . وقد لقى هذا العرض تأييدا من غالبية دول الخليج وإنعكس ذلك فى بيان قمة الدوحة حيث أفرد البيان فقرة رحب فيها « برغبة ايران فى تطوير علاقاتها مع دول المجلس والتأكيد على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين ايران ودول المجلس لكى تتمكن دول المنطقة من تحقيق أهدافها لخدمة أغراض التنمية » .

كما أن المجلس أكد على رغبته فى إقامة علاقات متميزة مع ايران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وإحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تجمع دول المنطقة » . كما أن تصريحات المسئولين فى دول المجلس يفهم منها أن الدور الايرانى يصعب تجاهله عند بحث أمن المنطقة .

وفى رد فعل سريع على قرارات قمة الدوحة والبيان الصادر عنها ، صرح المتحدث باسم الخارجية الايرانية بأن بعض النقاط التى تضمنها البيان « تمثل خطوات ايجابية للغاية عن طريق تحسين العلاقات بين دول المجلس وايران » . كما أكد أن « بلاده على إستعداد لبحث اجراءات أمن مشتركة مع مجلس التعاون الخليجى لضمان أمن الخليج بعيداً عن نفوذ القوى الأجنبية وبما يخدم مصالح المسلمين فى المنطقة » كما تصاعدت التصريحات الايرانية المؤكدة على دور إيران فى الترتيبات الأمنية ، حيث أكد الرئيس رافسنجانى على أن « ايران قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التى تدعم الاستقرار فى المنطقة » .

وأكد على أن « ايران » تسعى لأن يكون لها تواجد فعال فى منطقة الخليج وفقا لقواعد العدل وإحترام حقوق الشعوب الأقليمية » .

كما أكد بعض المسئولين الايرانيين فى تصريحات لهم على أن « ايران هى القوة الأساسية فى منطقة الخليج الفارسى » .

وأنها « أفضل من يستطيع ضمان السلام فى الخليج » .

كما دعا وزير الخارجية الايرانى الى إقامة نظام أمنى إقليمى جماعى فى منطقة الخليج بمجرد استكمال استقلال الكويت وذكر بأنه قد جرت اتصالات مع بعض دول المنطقة وأن هذه الفكرة قد لقيت مؤشرات ايجابية .

كما دعت صحيفة « جمهورى إسلامى » فى إفتتاحيتها الى تكوين تحالف ايرانى ـ خليجى جديد تكون اليد العليا فيه لايران بوصفها القوة المهيمنة . وفيما يتعلق بالدول الغربية فقد أصبح هناك تفهما من جانبها خاصة الولايات المتحدة لأن تلعب ايران دورا إقليميا فى أية ترتيبات أمنية فى المنطقة خاصة مع انتهاج ايران سياسة الحياد تجاه العمليات العسكرية ضد العراق .

حيث أكد وزير خارجية بريطانيا ـ التى أصبح لها دور هام فيما يتعلق بوضع تصور للترتيبات الأمنية فى المنطقة لخبرتها السابقة بها ـ على أن ايران لن تستبعد من الترتيبات الجديدة فى المنطقة .

كما قال أن « الكل يعرف أن ايران تملك أكبر إطلالة على شاطىء الخليج وعليه فإن نوايا ايران تجاه ما يجرى فى المنطقة لابد وأن يكون محل إهتمام لدى جيرانها الذين يودون معرفة تلك النوايا وتحليلها » .

كما أشار هيرد الى أنه « لايعتقد أن هناك رغبة فى استبعاد ايران من أية ترتيبات أقليمية جديدة » .

وقال « إننى على يقين من أننا لن نبقى جنودنا أو جيشنا هنا أو فى أى جزء آخر » .

كما صرح الناطق باسم الحكومة الفرنسية بأن « موقع ايران الجغرافى وأهميتها ومصالحها تجعلها طرفا أساسيا فى أية تسوية لضمان الأمن والتوازن فى الشرق الأوسط » .

وعلى الرغم من أن اعلان دمشق الذى جعل من القوات المصرية والسورية نواة سلام عربية لحفظ الاستقرار فى المنطقة . مما أدى إلى عدم ارتياح ايران لهذه الخطوة بل وإنتقادها إلا ان علان دمشق وان كان يركز على الدور العربى فى الترتيبات الأمنية إلا أنه لا يستبعد ايران من هذه الترتيبات فقد نص الاعلان فى فقرة خاصة منه على أن هذا سيكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الاسلامية والدولية فى إشارة واضحة لايران .

وقد أعلن نائب رئيس الجمهورية الايرانى بعد زيارة لدمشق لابداء عدم رضاء ايران عن الاعلان السابق أن وزير الخارجية الايرانى سيقوم بزيارة لدول الخليج لشرح وجهة نظر ايران فى موضوع الترتيبات الأمنية خاصة وأن ايران مازالت تمسك ببعض الأوراق فى يدها . فهناك نحو ١٤٠ طائرة حربية ومدنية عراقية لدى ايران كما أن الاخيرة تقدم الدعم المعنوى للشيعة فى العراق لضمان اقامة نظام اسلامى موال لها فى بغداد حيث سهلت ايران عودة عدة آلاف من المهجرين الشيعة المدربين الى بلادهم فى العراق ومن هنا فليس بغريب أن تبدأ المظاهرات داخل العراق من الجنوب الذى يقطنه أغلبية شيعية كما تستضيف ايران فصائل وزعماء المعارضة الشيعية وعلى رأسهم « محمد باقر الحكيم » وبالتالى فان ايران يمكن أن تضغط بهذه الاوراق لضمان دور لها فى الترتيبات الأمنية .

٢ ـ تركيا :

تشير كافة الدلائل الى أن تركيا سيكون لها دور هام فى أية ترتيبات أمنية فى المنطقة خاصة وأن تركيا جزء عضوى من التحالف الغربى من خلال عضويتها فى حلف الناتو وبالتالى ستكون أكثر حرصا على مصالح الغرب فى

المنطقة بالاضافة الى كونها دولة إسلامية يربطها بالمنطقة روابط تاريخية ودينية مما يجعلها مقبولة من جانب دول المنطقة . وقد وردت تصريحات عديدة على لسان المسئولين الاتراك وعلى راسهم الرئيس « أوزال » تؤكد على الرغبة الجدية من جانب تركيا للقيام بدور هام لتحقيق الاستقرار فى المنطقة حيث أشار أوزال الى أن بلاده « تتمسك بالاشتراك فى المفاوضات التى يمكن أن تعقد بعد الحرب كما تتمسك بأن يكون لها دور فى القرارات التى ستتخذ بشأن المنطقة » . ومما يدعم من الموقف التركى أن تركيا تملك بعض الأوراق الهامة أهمها :-

أولا ورقة الأكراد :

فعلى الرغم من أن تركيا ترفض تماما اقامة دولة كروية مستقلة فى شمال العراق لما سيكون له من تأثير على الأقلية الكروية فى تركيا إلا أنها تسعى الى إستغلال ورقة الأكراد فى المنطقة فقد أكد أوزال أن تركيا صارت « حارسة لحقوق الأكراد ليس فى تركيا فحسب وإنما فى المنطقة بأسرها » وذلك فى إشارة للأقلية الكردية فى شمال العراق .

كما صرح أوزال بأن بلاده « لن تسمح للأنظمة القمعية فى المنطقة - فى إشارة للعراق - أن تؤذى الأكراد الذين يرتبطون بصلة القربى للأكراد فى تركيا » .

وقال أوزال أنه « طالما يحق لتركيا التصدى لحماية حقوق الأكراد فى بلغاريا واليونان فإن من حقها ايضا أن تفعل نفس الشيء مع الأكراد فى كثير من الدول المجاورة » . وقد توافقت هذه التصريحات مع بعض الاصلاحات الداخلية التى تستهدف منح مزيد من الحقوق للأقلية الكردية فى تركيا حيث قررت الحكومة التركية بإيعاز من أوزال الغاء القانون الذى يمنع التكلم بالكردية فى الأماكن العامة كما قدم وزير الداخلية قانونا يمنح الأكراد مزيدا من الحقوق لأول مرة فى تاريخ تركيا منذ عام ١٩٢٤ .

ولعل هذا يمثل منعطفا فى سياسة أنقرة تجاه الأكراد خاصة وأن هذه السياسية كانت ترفض أى إعتراف بوجود مشكلة كردية . ويمكن تفسير هذا التحول فى سعى الرئيس أوزال الى استخدام ورقة الأكراد لتحقيق مكاسب أقليمية .

وقد نشرت صحيفة « حيريث » التركية واسعة الانتشار ما أسمته « بخريطة أوزال » والذى يتضمن مشروع « كونفدرالية العراق » ما بعد « صدام حسين » حيث ذكرت الصحيفة أن الرئيس أوزال يسعى الى تنفيذ هذا المشروع فى العراق الذى يتضمن تقسيم العراق الى ٣ مناطق عربية ، تركية وكردية بحيث تضم الثانية والثالثة أغنى مناطق البترول فى كركوك والموصل وتكون تركيا بالاضافة الى ايران وسوريا ضامنة لهذه الكونفدرالية لوجود اقليات كردية بها .

وعلى الرغم من إستبعاد موافقة الولايات المتحدة على هذا المشروع ، بالاضافة الى رفض إيران التى سارعت بإرسال مبعوث لأنقرة لتحذيرها من مغبة أى توسع اقليمى على حساب العراق الا أن هذا لايمنع من أن تستغل تركيا ورقة الأكراد لضمان دور لها فى ترتيبات ما بعد الحرب .

ومن الدلائل على ذلك ما أعلنه الرئيس « أوزال » مؤخرا فى أعقاب زيارته لموسكو بأن لقاء على مستوى عال تم بين الحكومة التركية وزعماء الأكراد العراقيين وعلى رأسهم جلال الطليانى وقد جاء هذا اللقاء بعد ما توارد من انباء حول سيطرة الأكراد على عدة مدن حول كركوك الغنية بالبترول .

ثانيا : ورقة المياه :

كما أن تركيا تمتلك ورقة أخرى يمكن أن تساوم بها ليكون لها دور فى أية ترتيبات خاصة بالمنطقة وهى ورقة المياه خاصة اذا علمنا أن هناك خلافات بين سوريا والعراق من ناحية وتركيا من ناحية أخرى منذ نحو ٣٠ عاما حول مسألة اقتسام مياه نهر الفرات ولايوجد ما ينظم ذلك . أن تركيا يمكن أن تستخدم ورقة المياه للضغط على دول المنطقة خاصة العراق وسوريا لبسط نفوذها الاقليمى فى المنطقة كما عرضت تركيا مشروعا بمد أنابيب المياه لتزويد دول الخليج وربما إسرائيل بالمياه مما يدعم من ثقلها الأقليمى .

٣ - باكستان :

يمكن القول بأن باكستان تتطلع لأن تلعب دورا فى اية ترتيبات أمنية فى المنطقة وقد إتضح ذلك فى تصريحات رئيس الوزراء « نواز شريف » حتى تستعيد باكستان ثقلها الأقليمى الذى تدهور بشدة ، ففى إفتتاح أعمال مؤتمر وزراء خارجية دول منطقة « الأيكو » التى تضم ايران ، تركيا وباكستان اكد نواز شريف على أنه من « الملح قيام بنية مستقرة فى المنطقة لتفادى مغامرة أخرى يقوم بها بلد مثل العراق فى حق جيرانه الأصغر منه والأكثر ضعفا » وأضاف أنه « يتعين أن يكون الأمن فى الخليج من مسئولية دول المنطقة » مؤكدا دور باكستان فى هذا الاطار . وقد رفض « نواز شريف » الاستجابة لمطالب المعارضة لسحب القوات الباكستانية والتى يصل عددها نحو ١١ ألف جندى وذلك ليكون لباكستان دور فى الترتيبات خاصة وأن هناك اتفاق للتعاون الأمنى بين باكستان والسعودية .

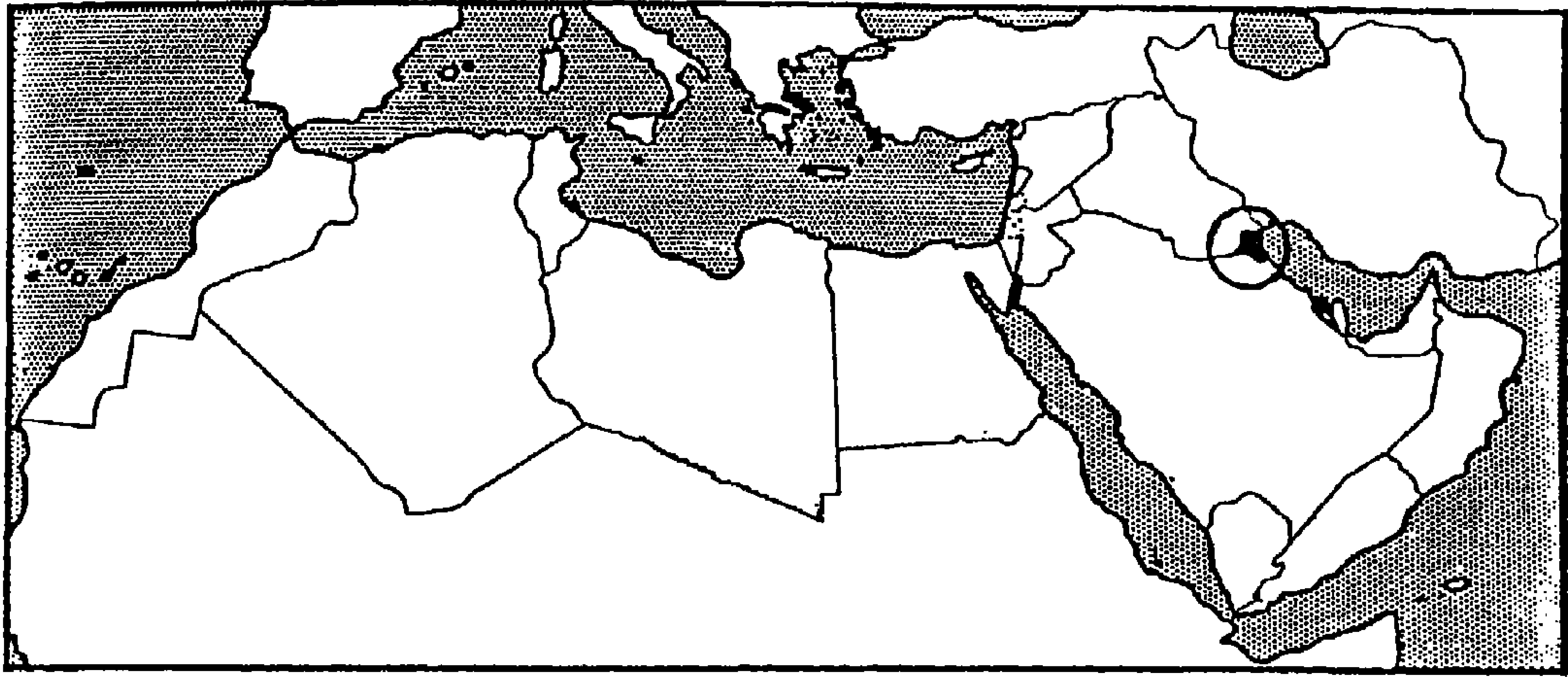
ولكن يمكن القول أن الدور الباكستانى لن يكون على مستوى الدور الايرانى أو حتى التركى .

خاتمة :

على الرغم من وجود بعض التناقضات فى المصالح بين الدول الثلاث خاصة بين تركيا وايران التى تخشى من

الأطماع التركية في شمال العراق الغني بالنفط وما يعنيه ذلك من إدخال تغييرات اقليمية في المنطقة ، إلا أن هذا لايمنع من وجود أرضية مشتركة تسمح للدول الثلاث لتنسيق مواقفها فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية في المنطقة خاصة وأن هذا التنسيق ليس بجديد على الدول الثلاث التي كانت أعضاء في حلف بغداد مع العراق والذى اصبح يسمى حلف السنتو بعد إنسحاب العراق منه .

ويمكن القول أنه خطوة في هذا الاتجاه محاولة الدول الثلاث إحياء منظمة التعاون الاقتصادى التي يمكن أن تشكل إطارا لهذا التنسيق الذى يحظى بمباركة أمريكية وبريطانية ، وذلك لاحتواء الدور الايرانى بعد هزيمة العراق ، وبالتالى منعها من الهيمنة على المنطقة . وأخيرا يمكن القول بأن دور الدول الثلاث في هذه الترتيبات الأمنية سوف يختلف من حيث الأهمية . فعلى حين ينتظر أن يكون لايران الدور الهام في هذه الترتيبات خاصة وأنها تحظى بتأييد دول الخليج وبخاصة عمان ، ويلى ذلك الدور التركى الذى يحظى بدعم الدول الغربية وأخيرا الدور الباكستانى . □



(٧) وثائق حرب الخليج

وثيقة : نص رد الملك فهد على الرئيس صدام حسين
(١٧ يناير ١٩٩١)

« الرئيس صدام حسين » ..

حرصا على تبيان الحقائق لكل من اطلع على مضامين رسالتكم من الناس فى كل مكان نوجه لكم الأجابة عن بعض ما احتوته تلك الرسالة .

اولا ـ لماذا تتجاهلون السبب المباشر فى كل ما حدث ويحدث الأن على صعيد المنطقة العربية من الأضطرابات والانقسامات والمآسى التى تعيشها الامة العربية منذ اعتدائكم الغادر على دولة عربية مسلمة أمنه مجاورة لكم وقفت الى جانبكم فى الشدائد وازرتكم بكل ما تستطيعه من عون وتأييد ..

لماذا خنتم العهد الذى قطعتموه والوعد الذى اخذتموه عندما اكدتم لى شخصيا ولأخى فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك بأنكم سوف لا تعتدون على دولة الكويت أو تمسونها بأذى . وبعد بضعة ايام فقط من عهدكم ووعدكم اقدمتم على أبشع جريمة عرفها تاريخ البشرية .

ولماذا حشدتم الجيوش والمعدات الحربية على حدود المملكة العربية السعودية ثم جئتم اليوم تتساءلون عن سبب وجود القوات الشقيقة والصديقة على أرض المملكة متجاهلين كل ما اقترفته يداكم من الجرائم والآثام .

ثانيا ـ لقد حاولت من خلال ما كان يصل بينى وبينكم من أواصر الصداقة والمودة أن أعالج الامور بالحكمة والروية والكلمة الطيبة وبذلت الكثير فى سبيل تحقيق رغبتكم عندما نشأ الخلاف بينكم وبين المسئولين فى دولتى الكويت والامارات حول موضوع انتاج البترول واسعاره فأجريت الاتصالات اللازمة بالاشقاء المسئولين فى كل من دولتى الكويت والامارات وكان لكم ما أردتم انذاك ثم بادرت عقب ذلك بالتنسيق والتعاون مع اخى فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك الى تطويق الخلاف المتجدد حول موضوع الحدود مع الكويت وهيأت الفرصة لاجتماع موفدكم عزة ابراهيم بوفد الكويت سمو الشيخ سعد العبدالله ولى عهد الكويت فى مدينه جده لبحث اوجه الخلاف والتوصل الى حلول يرضى بها الطرفان وتم اللقاء وجرى النقاش بين الوفدين دون أى تدخل منى وغادر الوفدان المملكة على أمل عقد الجولة الثانية من المباحثات فى بغداد وما هى الا سويعات حتى فوجئنا بالخطب الجلل عند الساعة الواحدة من فجر يوم الخميس الثانى من « أب » اغسطس لعام ١٩٩٠ باحتلالكم دولة الكويت .

ثالثا : بادر الرئيس محمد حسنى مبارك الى دعوة انعقاد القمة العربية الطارئه فى القاهرة ليتيح لكم فرصة التراجع من أكرم معبر عربى ومن خلال اكبر حشد عربى وبذلت مع الخيرين من قادة الامة العربية كل ما نستطيعه لرأب الصدع ورفع الظلم وعودة الامور الى مجاريها الطبيعية حرصا على مسيرة التضامن العربى ووحدة الأمة العربية .

رابعا : اجمع العالم بأسره على مسيرة قراراته العربية والاسلامية والدولية على ضرورة انسحابكم الفورى من الكويت دون قيد أو شرط وعودة الشرعية اليها وبالتالى إنسحاب حشودكم المرابطة على حدود المملكة العربية السعودية وبذل الخيرون والوسطاء من مختلف دول العالم جهودا متواصلة ومكثفة لاقناعكم بدفع الظلم عن دولة الكويت وعودة الامور الى ما كانت عليه قبل الثانى من أغسطس لعام ١٩٩٠ وتتالت مبادرات ومناشدات القادة والزعماء لتحقيق المطالب العادلة والمشروعة بانسحاب قواتكم من الأراضى الكويتيه ولكنكم ابيتم الا

الاستمرار فى اصراركم على مواصلة العدوان مرددين الفرية الكبرى بأن الكويت جزء من العراق - والله يشهد ثم التاريخ بأن الكويت لم تكن يوما واحدا تحت حكم العراق .
خامسا : تقولون فى رسالتكم وبأسلوب نترفع عن مجاراته من حولنا بدعوة القوات العربية والصديقة .
ولعلكم من موقع المسئولية تدركون او لا تدركون ان الذى خولنا هو واجب الدفاع عن ارضنا وحرماتنا .
سادسا : يقول الله تعالى فى كتابه العزيز « ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون » .
وقد جاء فى رسالتكم اننا لم نقدم لكم الا ما يساوى مبلغ احد عشر مليونا وخمسمائة وثلاثين الف دينار اسهاما فى تعمير البصرة ولم نقدم سوى بعض المعدات التى لا تزيد قيمتها على مليون دينار لتعمير الفاو .
ونحن نعتقد من خلال ما اضطررتمونا اليه الان ان الوقت قد حان لاعلان الحقيقة للناس بالارقام والمسميات ..
لقد قدمت لكم المملكة العربية السعودية يا حاكم العراق ما مجموعة ٢٦ مليار دولار .
سابعا : تقولون ان بيننا مواثيق واتفاقيات كثيرة ومنها ما يقع ضمن اطار عدم الاعتداء واستخدام القوة .
فهل حفظتم انتم تلك المواثيق .
ثامنا : واخيرا تقولون فى رسالتكم انكم على استعداد لجعل ما مضى حلما مزعجا لا يحول دون اعادة العلاقات بين العراق والسعودية الى اطارها الصحيح حيث لا اعتداء ولا عدوان ولا اجنبى - يحكم بيننا كتاب الله ومستوى الترابط القومى الاخوى والروحى بين شعبينا على قيم الفضيلة والتراحم والتواد ولا شىء غير هذا خارج العلاقات الثنائية الا رحيل الاجنبى بلا ابطاء ..
وجوابنا على طرحكم هذا يسير وبسيط ويتمثل فى قوله تعالى « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » والبرهان الذى نريده وتريده معنا كل دول العالم بل ويطالبون به هو اعلانكم الانسحاب الفورى قولا وعملا من الكويت لتعود الى وضعها الطبيعى بقيادة امير البلاد الشيخ جابر الاحمد الصباح وحكوماته وبالتالى سحب جميع قواتكم من المواجهة على حدود المملكة العربية السعودية »

قرار مجلس الامن رقم ٦٨٦
(٢ مارس ١٩٩١)

ان مجلس الامن ،

إذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و٦٦١ (١٩٩٠) و٦٦٢ (١٩٩٠) و٦٦٤ (١٩٩٠) و٦٦٥ (١٩٩٠) و٦٦٦ (١٩٩٠) و٦٦٧ (١٩٩٠) ٦٦٩ (١٩٩٠) و٦٧٠ (١٩٩٠) ، ٦٧٤ (١٩٩٠) ، ٦٧٧ (١٩٩٠) ، ٦٧٨ (١٩٩٠)
وإذ يشير الى التزامات الدول الاعضاء بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق .
وإذ يشير الى الفقرة ٩ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتقديم المساعدة الى حكومة الكويت والى الفقرة ٣ (ج) من ذلك القرار فيما يتعلق بالتوريدات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة فى ظروف انسانية .
واذا يحيط علما برسالتى وزير خارجية العراق حيث تؤكد إحداهما موافقة العراق على الامتثال على النحو الاوفى بجميع القرارات المذكورة اعلاه (S / 22275) ، وتنص الاخرى على نية لاطلاق سراح أسرى الحرب على الفور (S / 22273) .

واذا يحيط علما بوقف عمليات القتال الهجومية التى تقوم بها قوات الكويت والدول الاعضاء المتعاونه مع الكويت امتثالا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .
وإذ يأخذ فى اعتباره ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق ، وضرورة التأكد من تحقيق الهدف الوارد فى القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بشأن استعادة السلم والامن الدوليين فى المنطقة . ٧٤٣ . ب (١٩٩١)
وإذ يبرز اهمية اتخاذ العراق للتدابير الضرورية التى من شأنها ان تسمح بوضع نهاية حاسمة للأعمال العدوانية .
وإذ يؤكد التزام جميع الدول الاعضاء باستقلال العراق والكويت وسيادتهما وسلامه اراضيهما ، وإذ يلاحظ النيه التى اعربت عنها الدول الاعضاء المتعاونه بمقتضى الفقرة ٣ من قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) لوضع نهاية لوجودها العسكرى فى العراق فى اسرع وقت ممكن بما يتسق مع تحقيق اهداف القرار .
وإذ يعمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .
١ - يؤكد على استمرار الانعقاد التام لقوة واثر كافة القرارات الاثنى عشر المذكورة اعلاه .
٢ - يطالب بتنفيذ العراق لقبوله لكافة القرارات الاثنى عشر المذكورة اعلاه وأن يضطلع العراق بصفة خاصة بما يلى :-
(ا) القيام على الفور بالغاء اجراءاته التى تزعم ضم الكويت .
(ب) وأن يقبل من حيث المبدأ مسئوليته وفقا للقانون الدولى عن اية خسارة او ضرر او اضرار ناجمة فيما يتصل بالكويت ودول ثالثة ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق للكويت واحتلالة غير الشرعى لها .
(ج) وأن يقوم على الفور تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، او جمعيات الصليب الاحمر او جمعيات الهلال الاحمر بإطلاق سراح جميع الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة الذين احتجزهم العراق وأن يعيد اية جثث للموتى من الكويتيين والموتى من رعايا بلدان ثالثة التى احتجزها على ذلك النحو .
(د) وأن يبدأ على الفور فى إعادة كافة الممتلكات الكويتيه التى استولت عليها العراق وأن يستكمل اعادتها فى أقصر فترة ممكنه .
٣ - يطلب كذلك ان يقوم العراق بما يلى :
(ا) وقف الاعمال العدوانية او الاستفزازية التى تقوم بها قواته ضد جميع الدول الاعضاء وأطراف اخرى ، بما فى ذلك هجمات الصواريخ وتحليقات الطائرات المقاتلة .
(ب) ان يسمى قادة عسكريين لكى يجتمعوا مع نظرائهم من قوات الكويت والدول الاعضاء المتعاونه مع الكويت امتثالا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لعمل ترتيبات من اجل الجوانب العسكرية لوقف الاعمال العدوانية فى ابكر وقت ممكن .
(ج) أن يقوم بعمل ترتيبات من أجل الوصول الفورى الى جميع اسرى الحرب واطلاق سراحهم تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الاحمر واعادة اية جثث للموتى من افراد قوات الكويت والدول الاعضاء المتعاونه مع الكويت امتثالا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .
(د) وأن يقدم جميع المعلومات والمساعدة فيما يتصل بتحديد مواقع الالغام العراقية وشراك القنابل المخبوءة وغيرها من المتفجرات فضلا عن اية اسلحة ومواد كيمائية وبيولوجية فى الكويت ، وفى العراق فى المناطق التى توجد فيها بصفة مؤقته قوات الدول الاعضاء المتعاونه مع الكويت امتثالا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) وفى المياه الملاصقة للخليج .
٤ - يسلم بأن احكام الفقرة ٣ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ستظل سارية المفعول خلال الفترة المطلوبة لامتثال العراق بالفقرتين ٢ و ٣ المذكورتين اعلاه .
٧٤٣ ب (١٩٩١)
٥ - يرحب بقرار الكويت والدول الاعضاء المتعاونه فورا مع الكويت امتثالا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بتوفير الوصول الى اسرى الحرب

العراقيين وبدء اطلاق سراحهم حسبما تقضي شروط اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ ، تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الاحمر .
٦ - يطلب الى جميع الدول الاعضاء فضلا عن الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ومؤسسات دولية اخرى في منظومة الامم المتحدة ، أن تتخذ كافة الاجراءات الملائمة للتعاون مع حكومة وشعب الكويت في إعادة تشييد بلدهما .
٧ - يقرر ان يقوم العراق بإبلاغ الامين العام ومجلس الامن عندما يتخذ الاجراءات الواردة اعلاه .
٨ - يقرر بأنه بغية ضمان وضع نهاية سريعة وحاسمة للاعمال العدوانية أن يبقى هذه المسألة قيد نظره على نحو نشط .

إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا
(٥ - ٦ مارس ١٩٩١)

نص اعلان دمشق في شأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ، المشاركة في اجتماع دمشق يومي ١٩ ، ٢٠ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٥ ، ٦ مارس (اذار) ١٩٩١ .

انطلاقا من مشاعر الاخوة والتضامن التي تربط بينها والتي صقلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير .

وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسئولياتها القومية في إعلاء شأن الامة العربية وخدمة قضاياها وسيادة امنها وتحقيق آمالها المشتركة .

وفي إطار التمسك القوي بالاعراف والمبادىء التي كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة .

وادراكا للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولي والتي تطرح امام الامة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها اعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية وإذ تؤكد من جديد : موقفها الرافض للنهج العدواني والانحياز له كالذي حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقي لدولة الكويت الذي جاء خروجا سافرا على ما استقر من قواعد واعراف عربية واسلامية ودولية ، وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك في وقت كانت الامة العربية تحتاج فيه اكثر من أي وقت مضى الى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التي لا سابق لها .

كما تعلن ترحيبها بتحرير دولة الكويت وعودة الشرعية اليها وتعبر عن ألمها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتي الشقيق من جراء عدوان النظام العراقي عليه ، كذلك تعبر عن اسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقي من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحة ، وتؤكد في هذا الصدد وقوفها الى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها الكامل على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الاقليمية .

تؤكد الأطراف المشاركة عزمها على السعي لاعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وارساء التعاون الاخوي بين أعضاء الأسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادىء التالية : -

اولا : مبادىء التنسيق والتعاون
يقوم التنسيق والتعاون على الاسس التالية : -
١ - العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الاخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والاخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الاراضي والسلامة الاقليمية والمساواة في السيادة وعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .
٢ - العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك ، واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الاساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا امام الدول العربية الاخرى للمشاركة في هذا الاعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف .
٣ - العمل على تمكين الامة العربية من توجيه جميع امكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والامن في المنطقة ولتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين على اساس ميثاق الامم المتحدة ، وقراراتها ذات الصلة .
٤ - تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاطراف المشاركة وصولا الى تجمع اقتصادي في ما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٥ - احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

اهداف التنسيق

ثانيا : اهداف التنسيق والتعاون : -
١ - في المجالين السياسي والامني
تعتبر الاطراف المشاركة ان المرحلة الحالية التي اعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقي توفر افضل ظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الاخرى التي تتعرض لها المنطقة وفي مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وتوطين اليهود فيها وتعتقد الاطراف المشاركة بأن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة هو اطار مناسب لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

تؤكد الأطراف المشاركة احترامها لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان امن وسلامة الدول العربية ، وإذ تشير على وجه الخصوص الى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر ان وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ، ودول عربية اخرى في منطقة الخليج ، تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن اراضيها ، يمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان امن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الامني العربي الدفاعي الشامل .

كما تؤكد الأطراف المشاركة على ان التنسيق والتعاون بينها لن يكون موجها ضد اي طرف ، بل يمكن ان يكون مقدمة لفتح حوار مع الاطراف الاسلامية والدولية التي تحترم المصالح العليا للامة العربية ، وتلتزم بمبادىء الشرعية الدولية المستقرة ، خاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

تسعى الأطراف المشاركة الى جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع اسلحة الدمار الشامل ، خاصة الاسلحة النووية ، وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الاجهزة الدولية المعنية .

المجال الاقتصادى

٢ ـ فى المجال الاقتصادى والثقافى :
انسجاما مع ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك تسعى الاطراف المشاركة الى : ـ
تعزيز قواعد التعاون الاقتصادى فى ما بين الاطراف المؤسسة كخطوة اولى يمكن البناء عليها مع دول عربية اخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه .
تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنه تمهيدا لاقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجه عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم ، تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية على المشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وافساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك بصورة سهلة وملموسة .
دعم دور مراكز البحث العلمى وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولا الى تمكينها من اعداد الابحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالاته المختلفة
الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى والاعلامى مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية .
□□ فى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك .
دعم الجامعة العربية والتصدى لجميع المحاولات التى تستهدف اضعافها او تفتيتها واعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالاهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق الجامعة مع امكانية تطويره عن طريق اضافة ملاحق اليه بالاستفادة من نتائج اعمال لجنة تعديل الميثاق بما فى ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات .

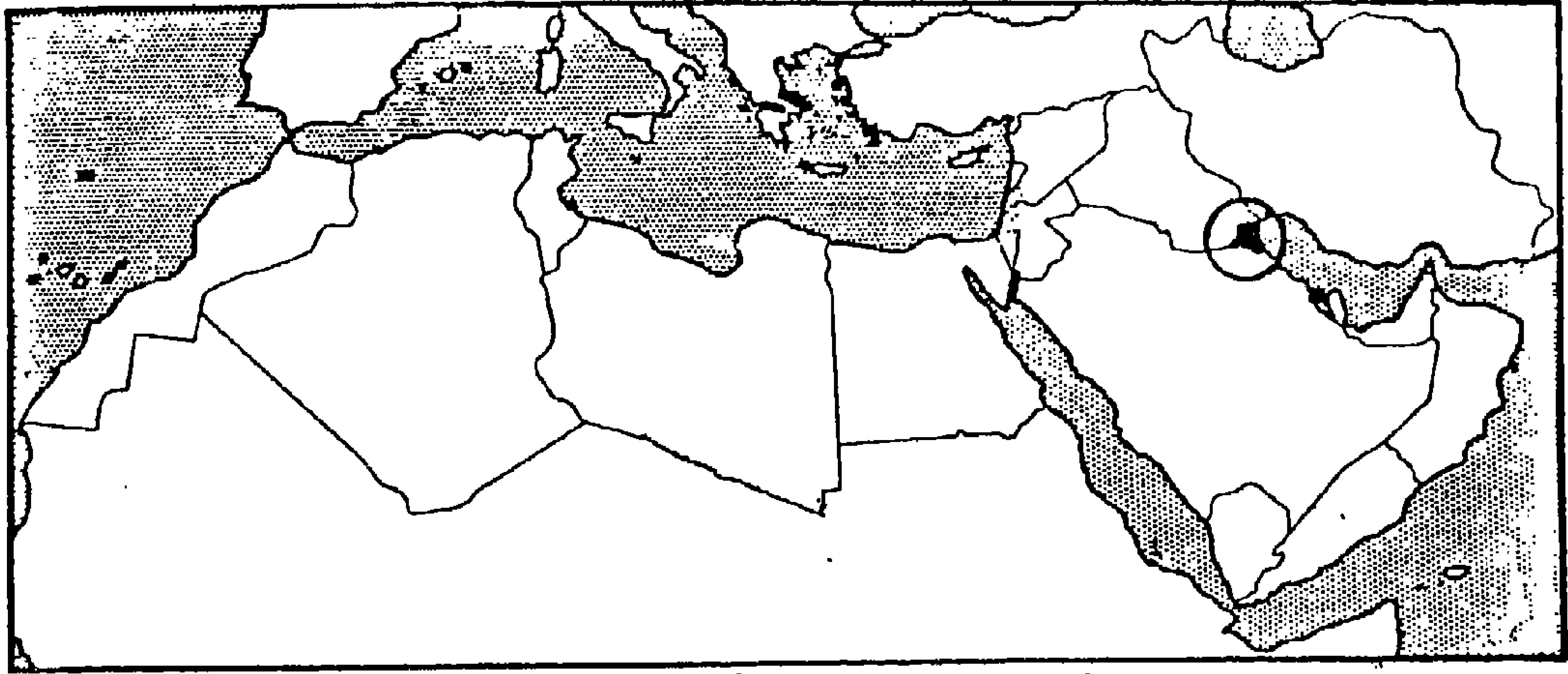
الاطار التنظيمى

ثالثا ـ الاطار التنظيمى للتنسيق والتعاون :

يتم التنسيق والتعاون بين الاطراف المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المشار اليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة اوجه التعاون من اجل التوصل الى صيغه تعاقدية جديدة للتعاون العربى فى ما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية .

رابعا ـ احكام عامة : ـ
جرى التوقيع على هذا الاعلان بالاحرف الاولى فى دمشق على ثمانى نسخ اصلية باللغه العربى لكل منها الحجية نفسها بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٦ مارس (اذار) ١٩٩١م ويصبح هذا الاعلان نافذ المفعول بعد اقراره اصولا ، وتودع وثائق الاقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية .

راشد بن عبدالله النعيمى ـ وزير خارجية الامارات العربية المتحدة .
الامير سعود الفيصل ـ وزير خارجية المملكة العربية السعودية .
مبارك بن على الخاطر ـ وزير خارجية قطر .
الدكتور عصمت عبدالمجيد ـ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية .
الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة ـ وزير خارجية دولة البحرين .
يوسف بن علوى بن عبدالله ـ وزير خارجية سلطنة عمان .
الشيخ صباح الاحمد الصباح ـ وزير خارجية دولة الكويت .
فاروق الشرع ـ وزير خارجية الجمهورية العربية السورية .



(٨) يوميات حرب الخليج

(١٦ ديسمبر ـ ٢٨ فبراير ١٩٩١)

إعداد : نبية الأصفهانى

١٩٩٠ ديسمبر ١٦ :

ـ اجرى الرئيس حسنى مبارك محادثات مع الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الذى وصل الى القاهرة فى اطار جولة شملت الاردن والعراق وايران وسلطنة عمان وسوريا ولبنان . اسفرت المحادثات عن بيان يؤكد ان الحل العربى لأزمة الخليج لم يعد ممكنا وان التسوية الوحيدة للازمة هى التسوية الدولية .

ـ اعلن البيت الابيض ان قرار بغداد بالغاء زيارة طارق عزيز لواشنطن التى كان محددا لها تاريخ ١٧ ديسمبر مع عدم تحديد موعد لزيارة وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر لبغداد يؤكد عدم استعداد الرئيس العراقى لاجراء مباحثات مع الولايات المتحدة .

ـ صرح الادميرال ـ نيكسون قائد القوات البحرية الامريكية فى البحر الاحمر بان احتمالات وقوع الحرب بعد انتهاء المهلة فى ١٥ يناير ١٩٩١ ستكون بنسبة ٥٠ ٪ .

ـ اعترضت قوات البحرية الامريكية سفينتين قبرصيتين تحملان سيارات سرقتها قوات الاحتلال العراقية من الكويت . اظهر التفتيش بان حمولتها تخالف العقوبات التجارية التى فرضتها الامم المتحدة على العراق فاتجهت السفينتان الى ميناء العقبة الاردنى .

ـ صرح وزير الخارجية الامريكى الاسبق هنرى كيسنجر بانه كلما اخر الرئيس صدام حسين موعد المحادثات كلما اصبح من الصعب على الولايات المتحدة اللجوء الى الخيار العسكرى واضاف ان الرئيس صدام يمكن ان ينسحب جزئيا من الكويت بمساندة الرأى العام الامريكى للخيار العسكرى .

ـ صرح وزير الخارجية الامريكى السابق جورج شولتز بان على الولايات المتحدة وحلفاءها القضاء على القوة العسكرية العراقية حتى لو انسحبت القوات العراقية من الكويت .

ـ جاء فى تصريح ادلى به طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقى ان العراق يريد حوارا فعالا ومتكافئا مع واشنطن يؤدى الى سلام دائم وعادل وشامل فى المنطقة . وان السلام الذى يسعى اليه العراق يختلف عن الاستسلام الذى تسعى اليه الولايات المتحدة

ـ طلبت الحكومة البريطانية من قيادة الجيش البريطانى وضع وحداتها العسكرية والنووية والكيماوية فى حالة استعداد قصوى تحسبا لاى دعم محتمل للقوات البريطانية المشاركة فى عملية « درع الصحراء »

ـ جاء فى صحيفة « صنداى تايمز » ان العراق انتهى من بناء مصنع لانتاج المعدات الاساسية ان العراق قد حصل على تكنولوجيا غربية تمفى لانتاجه قنبلة نووية وقد يتمكن من ذلك ابتداء من عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ . وانه حتى لو انسحب من الكويت فان قدراته النووية لن تلبث ان تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار منطقة الشرق الاوسط .

ـ نفى وزير الدفاع الفرنسى « اندريه جيرو » ماقيل بان العراق يمتلك اسلحة نووية او يوشك على امتلاكها . وصف الوزير الفرنسى الحرب المحتملة ضد العراق بانها ستكون طويلة وانه من الخطأ الاستهانة بالقوات البرية العراقية . وبالتالى فمن الوهم التحدث عن حرب خاطفة قائمة على شن غارات جديدة مكثفة .

ـ جددت اندونيسيا موقفها ازاء الغزو العراقى للكويت وأكدت دعمها الكامل لكافة القرارات الدولية .

١٩٩٠ ديسمبر ١٧ :

ـ أكد الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى بواشنطن عقب اجتماعه مع سفراء الدول المعنية بالازمة بان موقفه من مسالة اجراء المحادثات المتوقع مع العراق وان قرارات الامم المتحدة توجب على الرئيس العراقى ان ينسحب من الكويت كلية بحلول يوم ١٥ يناير ١٩٩١ .

ـ اعرب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى وهو فى طريقه الى بروكسل عن امله فى احتمال اجتماعه بالرئيس العراقى فى اى يوم بين ٢٠ ديسمبر و ٣

يناير ١٩٩١ .

ـ صدر بيان عن وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلنطى فى بروكسل شديد اللهجة يطالب بانسحاب العراق بالكامل من الكويت وعودة السيادة اليها وحكومتها الشرعية كشرط لحل سلمى .. ويرفض اى حلول جزئية .

ـ صدر بيان على اثر اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة العراقية وحزب البعث الحاكم برئاسة الرئيس صدام حسين جاء فيه : ان العراق يريد السلام ويريد حوارا من اجل السلام ويحترم الشرعية ويريد تطبيق القانون الدولى على قضايا الامة العربية كما انه يرفض الاستسلام ويرفض فرض المواعيد من طرف واحد .

ـ استدعت وزارة الدفاع العراقية جميع افراد قوات الاحتياطى الذى تبلغ اعمارهم ٢٣ عاما وامرت مواليد ١٩٥٧ من الاحتياطى بالتوجه الى وحداتهم العسكرية لتعزيز القوات العراقية الموجودة فى الكويت .

ـ اعلنت منظمة حلف الاطلنطى بانها تساند الجهود المبذولة من اجل اقامة حوار مع العراق ولكنها طلبت عدم اتاحة الفرصة لبغداد لكى « تستغل هذه التحركات من اجل التخلى عن الانذار الموجه للعراق فى ١٥ يناير المقبل »

ـ صرح الجنرال شوارتزكوف قائد القوات الامريكية فى الخليج بانه لو قامت حرب فى الخليج فانه من المحتمل ان تدوم ستة شهور . واوضح الجنرال شوارتزكوف بان خطة تتمثل فى شن هجوم كبير بكامل قواته على انها افضل خطة لكى لا تدوم الحرب فترة طويلة وقد قدرت خسائر الولايات المتحدة فى حالة قيام حرب بحوالى ١,٠٠٠ الى ١,٥٠٠ و ١٠٠ طائرة خلال الايام العشر الاولى

ـ اكد العراق عن « عزمة الدائم على القتال وانه لا يخشى القوات الاجنبية كما اشار الى ان العديد من الرؤوس والنظم العربية سوف تسقط فى حالة اندلاع الحرب .

ـ اعرب وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر عن استعداده للقيام بزيارة الى بغداد فيما بين الـ ٢٠ من ديسمبر حتى ٧ يناير

ـ صرح سفير العراق فى باريس بانه فى حالة اندلاع الحرب فان جميع المنشات البترولية فى الخليج سوف تدمر تماما .

ـ صرح الامين العام لحلف شمال الاطلنطى السيد مانفريد ويرنر بانه على الرئيس صدام حسين ان يفهم ان الطريقة الوحيدة لتفادى الحرب تمر بالانسحاب من الكويت .

ـ اعلن ثلاثة من الباحثين التابعين « لمدرسة الحرب الامريكية » بان الحكومة الامريكية لم يكن لديها دليل قاطع عندما اتهمت العراق باستعمال السلاح الكيماوى ضد السكان الاكراد فى سبتمبر ١٩٨٨ . وان الانتصار الذى حققته القوات العراقية ضد المتمردين الاكراد قد جاء بفضل المدرعات .

ـ صرح « ابو العباس » الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية ان الجبهة قد حددت الاهداف الامريكية والغربية التى ستهاجمها اذا وقع عدوان امريكى على العراق .

ـ فى حديث ادلى به الى مجلة « دير شبيجل » الالمانية صرح الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بان بلاده تسعى الى منع قيام الحرب فى الخليج ولهذا صوت ضد قرار مجلس الامن . وان ازمة الخليج لا ترتبط باخلاقيات القانون الدولى بل بالمصالح التى هى وراء هذا التضامن الدولى المتكتل ضد العراق . وحذر الرئيس من فشل الجهود السلمية لما ستؤدى به الحرب الى اثار سلبية على الجميع فلا يكون هناك منتصر فى اى حرب قادمة .

ـ صرح وزير الدفاع السورى السيد مصطفى طلاس فى حديث ادلى به لصحيفة اسبانية بان التوصل الى حل عربى لازمة الخليج لن يكون واقعيا نظرا لوجود ٤٢٠ الف جندى فى المنطقة وانه على الولايات المتحدة مع حلول ١٥ يناير ١٩٩١ ان تثبت عما اذا كانت تدافع عن الحرية والعدل ام انه مجرد كلام كما ان عليها ان تنسحب تماما من المنطقة بمجرد انتهاء الازمة كما وعد بذلك الرئيس بوش فى جنيف .

١٩٩٠ ديسمبر ١٨ :

ـ وضح د . عصمت عبد المجيد فى كلمة القاها امام اجتماع الدورة السادسة لمجلس التعاون المصرى الاوروبى فى بروكسل موقف مصر من ازمة الخليج : الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية اليها وبذل الجهود من اجل السلام مؤكدا اهمية وجود نظام للامن الاقليمى فى المنطقة بعد انتهاء الازمة .

ـ أكد د . بطرس غالى عدم وجود اسس قانونية وموضوعية تسمح بربط حل ازمة الخليج بالقضية الفلسطينية : كما ان وضع شرط لانسحاب العراق من الكويت يعد مخالفة للقرار الدولى ينص على ضرورة الانسحاب دون شروط .

ـ قرر وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية فى اجتماع لهم عقد فى بروكسل تعليق اللقاء الذى كان مقررا عقده فى روما بين طارق عزيز وزير الخارجية العراقى وجيانى دى ميكيليس وزير خارجية ايطاليا . وذلك نظرا لتعثر عقد اللقاء بين الرئيسين بوش وطارق عزيز فى واشنطن

ـ أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى فى ختام اجتماعات الحلف الاطلنطى ببروكسل عدم قبول الولايات المتحدة لفكرة الحل الوسط .

ـ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا يندد بانتهاكات العراق لحقوق الانسان فى دولة الكويت ويطالب لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بمراقبة الوضع فى الكويت . (ايد القرار ١٤٤ دولة ولم يعترض عليه سوى العراق)

ـ استبعد الرئيس العراقى فى حديث تليفزيونى توجه طارق عزيز الى واشنطن للقاء الرئيس بوش قائلا ان العراق لا يتلقى الاوامر والتعليمات من الولايات المتحدة .

ـ فى تونس حيث انعقد اجتماع للمجلس التنفيذى للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم انسحب الوفد العراقى احتجاجا على وجود وفد كويتى وعلى رفض المجلس بالاجماع مذكرة عراقية تدعو الى استبدال رئيس المجلس الكويتى .

ـ صرح اينيجنى بريماكوف عضو مجلس الرئاسة السوفيتى ان المشكلات المتعلقة بعودة الخبراء السوفيت من العراق ترجع الى اسباب فنية بحتة . وان نحو ١٠٠٠ خبير سوفيتى اعربوا قد رغبتهم فى البقاء بالعراق لحين انتهاء عقودهم .

١٩٩٠ ديسمبر ١٩ :

ـ اعرب وزير الدولة للشئون الخارجية الاوغندى السيد اومازويتيا الذى يقوم بزيارة للقاهرة عن تأييد بلاده لجميع القرارات التى صدرت عن مجلس الامن بشأن ازمة الخليج كما دعا الرئيس العراقى الى ان يستجيب للاتجاه العالمى لحل المشكلة سلميا وتجنب الدمار الذى سيصيب المنطقة نتيجة للحرب .

ـ اعلن الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى ان العد التنازلى لحسم ازمة الكويت قد بدأ . وان الحرب اذا قامت لن تكون ضد العراق بل من اجل تنفيذ هدف محدد وهو تحرير الكويت .. واضاف ان بعد ان يتم الانسحاب العراقى من الكويت فان على جميع دول المنطقة ان تسعى من اجل توفير الاستقرار والامن وانه ستكون هناك حاجة لتشكيل قوة دولية لحفظ السلام فى الخليج .

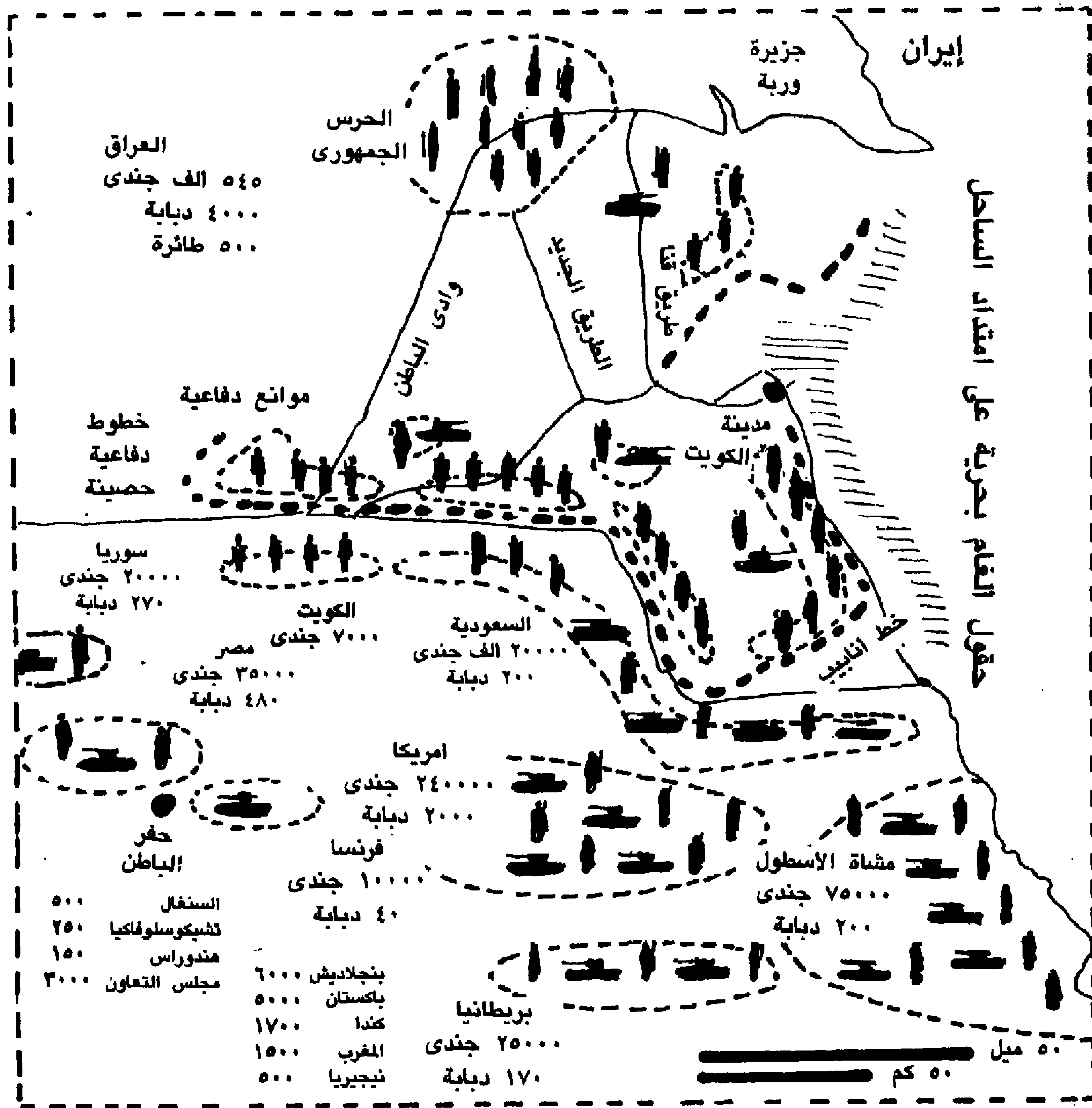
ـ اكد الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران عن عزم بلاده الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن بعد ١٥ يناير ١٩٩١ . وان الهدف من حرب محتملة لا يجب ان يكون تدمير العراق حتى ولو لاسباب وتاثير وان فرنسا تريد السلام كما تقبل النتائج التى يتطلبها تطبيق القانون الدولى وانتصاره .

ـ صرح فاروق الشرع وزير الخارجية السورى ان غزو الكويت قد اضر بالتضامن العربى لانه قد شغل العرب بقضايا فى الوقت الذى يتعين فيه تكثيف الجهود على انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية . واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

ـ وجه مؤتمر المحامين العرب المنعقد فى الدار البيضاء فى جلسته الافتتاحية نداء الى الرئيس العراقى لكى ينسحب من الكويت وبذلك يزول مبرر تواجد القوات الاجنبية فى الخليج .

ـ كشف الحزب الديمقراطى الكردى المعارض النظام العراقى ان صدام حسين قد اجرى حركة تطهير واسعة فى قيادة الجيش العراقى اعدم خلالها بعض كبار الضباط وطرد اخرين . وقد شملت الحركة عددا كبيرا ممن وصفوا بانهم ابطال الحرب ضد ايران وضباطا اكفاء اخرين .

ـ اصدرت وزارة البترول العراقية بيانا يحث المواطنين العراقيين على تخزين البترول ومشتقاته لتجنب اى نقص فى حالة اندلاع الحرب فى الخليج .



عملية حشد القوات للجانبين

١٩٩٠ ديسمبر ٢٠ :

ـ ذكرت مصادر مطلعة فى واشنطن ان البيت الابيض قد بدأ مباحثات مع خبراء التشريع بالكونجرس حول ايجاد صيغة لقرار يمنح الرئيس بوش سلطات محدودة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقى بالقوة العسكرية .

ـ ابدى وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر عن استعداده للتوجه الى بغداد اعتبارا من ٢٠ ديسمبر ولمدة ١٥ يوما للاجتماع بالرئيس العراقى واعرب عن امله فى ان لا يهدر المسئولون العراقيون هذه الفرصة

ـ اعلن الرئيس صدام حسين فى حديث للتليفزيون الالمانى انه لن ينسحب من الكويت فى الموعد المحدد من قبل مجلس الامن . وحذر من الخسائر التى يمكن أن تنتج عن اندلاع الحرب فى المنطقة . وقال ان العراق مازال مستعدا للدخول فى مفاوضات مع الولايات المتحدة .

ـ تقدم اتحاد المحامين العرب المجتمعين فى الدار البيضاء بمبادرة سلمية لحل ازمة الخليج تقوم على : ١) الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط من الكويت ٢) تعهد دولى بعدم الاعتداء على العراق بعد استجابته لنداء الشرعية العربية وضمان سلامة حدوده وقواه ٣) تنقية الاجواء العربية وبعث نظام عربى جديد يقوم على التعاون المشترك وعدم اعتداء دولة عربية على اخرى .

١٩٩٠ ديسمبر ٢١ :

ـ صرح الرئيس بوش : انه مستعد ذهنيا لاصدار امر للقوات الامريكية بالحرب وانه لن ينتظر لمدة عام أو ١٨ شهر لمعرفة عما اذا كانت العقوبات الدولية المفروضة على العراق ستؤدى مفعولها ام لا وانه يريد انهاء ازمة الخليج قبل حلول الصيف .

ـ اكد ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى خلال زيارته للقوات الامريكية فى السعودية انه لن تكون هناك قيود على التحرك العسكرى من اجل تحقيق عملية عسكرية من الدرجة الاولى وفى اقصر وقت ممكن وباقل الخسائر الممكنة .

ـ اكد الرئيس السوفيتى جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتى مصمم على تحرير الكويت من الاحتلال العراقى واعرب عن امله فى رسالة لقمة مجلس التعاون لدول الخليج فى العاصمة القطرية ان تسهم القمة فى التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج .

ـ رد العاهل السعودى على المزاعم العراقية عن تبديد الثروات البترولية واستخدام عائدها من اجل المتعة الشخصية ان هذا العائد لم ينفق إلا فيما يحقق مصالح السعودية ومواطنيها .

ـ شهدت بغداد اكبر عملية اخلاء للسكان من نوعها فى تاريخ العراق . تم اخلاء عشرات الاف من المواطنين فى « ضاحية صدام » وذلك استعدادا لضربه جوية مركزة من جانب قوات التحالف الغربية المرابطة فى الخليج .

ـ صرح وزير الخارجية الجزائرى ـ سيد احمد غزالى ـ فى مؤتمر صحفى عقده بروما ـ بان الرئيس العراقى مستعد لتقديم تنازلات فى ازمة الخليج اذا لم يتعرض للهجوم واذا ترك بشرف وكرامة . وقال ان هناك « فرصة ما » للتوصل الى حل سلمى .

ـ فى مؤتمر صحفى مشترك مع « جون ميجور » رئيس وزراء بريطانيا ـ صرح الرئيس بوش انه لا يزال يأمل فى حل سلمى لازمة الخليج وحذر من انه يستطيع ان يلجأ الى البديل العسكرى باستخدام القوة لارغام صدام حسين على الانسحاب من الكويت . وقد صرح جون ميجور بان الرئيس العراقى يعرف النتائج التى سيترتب عليها رفض الانسحاب من الكويت حيث ان قرارات مجلس الامن واضحة فى هذا الصدد .

ـ صدر بيان عن رئاسة الجمهورية العراقية تضمن تعليمات لجميع المدارس ودور الحضانة والكليات والجامعات باغلاق ابوابها فى اللحظة التى تبدأ فيها الحرب .

ـ صرح سعدى مهدى صالح رئيس البرلمان العراقى ومستشار الرئيس صدام حسين لوكالة رويتر : ١) ان بلاده لن تتنازل ابدا عن الكويت وستستخدم الاسلحة الكيماوية اذا ماهوجمت ٢) ان العراق يواجه الان انذارا من الامم المتحدة بترك الكويت قبل ١٥ يناير ومهدد بضربه من القوات متعددة الجنسيات ٣) ان العراق لا يمتلك اسلحة نووية ولكن لديه اسلحة كيماوية لها نفس الفعالية ٤) ان العراق سوف يحمى نفسه لو ان الحرب اندلعت فانها لن تكون سريعة كما يظن الرئيس بوش بل ستكون مكلفة للغاية ٥) ان العقبة الرئيسية الموجودة الان هى عناد الرئيس بوش .

١٩٩٠ ديسمبر ٢٢ :

ـ اعلن الرئيس صدام حسين على شاشة التليفزيون الالمانى بانه « عندما يسقط ١,٠٠٠ جندى امريكى فان الرئيس بوش سيضطر الى ايقاف الحرب .

ـ صرح مستشار الرئيس الامريكى لشئون الامن القومى بان تاريخ ١٥ يناير ليس تاريخ الهجوم ولكن اى شيء يمكن ان يحدث بعد هذا التاريخ .

ـ صرح وزير الخارجية الجزائرى السيد احمد غزالى فى باريس بان حكومته مقتنعة بان « اى اشارة ملموسة من قبل المجتمع الدولى الى المسألة الفلسطينية ستشكل خطوة حاسمة فى طريق تسوية ازمة الخليج

ـ وصلت اولى افراد فرقة المدرعات المصرية الى مدينة « ينبع » بالسعودية وتضم ١٥ الف رجل وستلحق الفرقة بالـ ٢٠,٠٠٠ جندى المنتشرين فى شمال العربية السعودية .

ـ جرى لقاء فى الرباط بين العاهل المغربى الملك الحسن الثانى والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد تناول محاولة التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج .

ـ فى قطر تناول مجلس التعاون الخليجى شئون الدفاع عن المنطقة بعد انتهاء ازمة الخليج . والملاحظ ان مجموع جيوش الدول الـ ٦ اعضاء المجلس ـ العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، وعمان ، البحرين ، وقطر والكويت . يصل الى حوالى ١٧٠ الف جندى فى حين بلغ عدد القوات الامريكية المنتشرة فى المنطقة حتى الان الى ٤٣٠ الف رجل (عملية « درع الصحراء ») .

١٩٩٠ ديسمبر ٢٣ :

ـ صرح وزير الدفاع الامريكى « ريتشارد تشينى » فى مؤتمر صحفى جرى فى القاهرة على اثر مقابلة جرت بينه وبين الرئيس حسنى مبارك باننا « نقترب من اليوم الذى سنجد انفسنا فيه مضطرين الى الالتجاء الى القوة » وحذر من استخدام الاسلحة البيولوجية فى الحرب .

ـ فى الخليج اتخذت القوات الامريكية درجة عالية من الاستعداد والتأهب خشية ان يحاول العراق استغلال عطلة عيد الميلاد لشن هجوم عليها .

ـ اعلن رئيس هيئة قناة السويس عن خطة يجرى تنفيذها للحفاظ على امن وسلامة السفن العابرة بالقناة بكافة انواعها وهى تتضمن تفتيشا دقيقا لكافة السفن بمعرفة اجهزة متخصصة مزودة بكافة المعدات الامنية الحديثة . ومن خلال رقابة مستمرة بالاجهزة الالكترونية لضفتى القناة .

ـ استدعى الرئيس صدام حسين سفيره فى واشنطن ومندوبه لدى الامم المتحدة للتشاور

ـ عاد الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الى الجزائر بعد جولة شملت ايطاليا وفرنسا واسبانيا والمغرب ، وموريتانيا وذلك فى اطار جهود ترمى الى البحث عن حل سلمى لازمة الخليج .

١٩٩٠ ديسمبر ٢٤ :

ـ حذر الرئيس حسنى مبارك فى تصريح للصحفيين عقب افتتاح مجمع السياحة الاوليمبى بمدينة نصر ـ من الاضرار الجسيمة التى ستلحق بالشعب العراقى فى حالة نشوب الحرب .

ـ عرض وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى على الرئيس بوش فى اجتماع لهما بكامب دافيد تقريرا عن الوضع العسكرى والسياسى فى المنطقة بعد زيارته للسعودية ولقائه مع قادة القوات الامريكية واجتماعه مع الرئيس مبارك .

ـ نشرت مجلة « نيوزويك » : ١) أن اكثر من ٥٠٠ شركة تنتمى إلى اكثر من ٥٠ دولة حاولت انتهاك الحظر الدولى على العراق ٢) يحصل العراق على قطع الغيار العسكرية عن طريق لبنان الذى يحصل عليها بدوره من سوريا ٣) ان المخابرات الامريكية قد اكتشفت مؤخرا برقيات عراقية موجهة

بالشفرة الى بعض الشركات الاوربية للحصول على بعض السلع الضرورية للعراق عبر شركة اردنية تتولى المصالح العراقية .

– اعرب وزير الخارجية الاسرائيلى « دافيد ليفى » عن امله فى ان « لايستخدم الاردن كجسر لأى من أشكال العدوان على اسرائيل » .

– حذر رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير من اى هجوم على اسرائيل من قبل الواحد وهدد بان اى شخص يتآمر ضد اسرائيل يجب ان يدرك انه يلحقه ضرر جسيم .

– جاء فى تصريحات رئيس الوزراء الهندى فى نيودلهى حول موقف الهند من أزمة الخليج : انه كان يتعين على الرئيس صدام الرد على نحو اكثر ايجابية على العرض الأمريكى بإجراء محادثات بين البلدين وان التهديد بنشوب حرب فى الخليج اصبح امرا خطيرا وان احتمالات نشوب الحرب اصبحت تشكل خمسين فى المائة .

۱۹۹۰ ديسمبر ۲٥ :

– أختتم مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجى المنعقد فى الدوحة (قطر) اعماله باصدار إعلان يؤكد فيه ضرورة مبادرة العراق بالانسحاب الفورى من جميع اراضى الكويت دون قيد او شرط لتعود اليها السلطة الشرعية قبل ١٥ يناير ۱۹۹۱ ولتجنيب الشعب العراقى وشعوب المنطقة والعالم باسره اهوال حرب مدمرة .

– قدم وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشيني تقريرا للرئيس بوش حول نتائج رحلته الى منطقة الخليج .

– وجهت الملكة اليزابيث خطابها السنوى الى الشعب البريطانى ودول الكومنولث بمناسبة أعياد الميلاد تطرقت فيه لاول مرة لشئون سياسية اذ دعت الملكة إلى طرد الغزاة العراقيين من الكويت ووجهت الملكة تحية حارة للجنود البريطانيين الموجودين فى الكويت . وصفت الملكة احتلال العراق الكويت بانه « نموذج للشر » الذى يمكن أن يتم على نطاق دولى .

– أعلنت فى اسرائيل حالة التعبئة العامة فى صفوف قواتها للرد على أى هجوم عراقى محتمل كما حشدت المزيد من قواتها على امتداد حدودها مع الاردن .

۱۹۹۰ ديسمبر ٢٦ :

– صرح وزير خارجية رومانيا السيد « ادريان نستازى » فى مؤتمر صحفى عقب لقائه مع الرئيس حسنى مبارك بان كل يوم يمر من المهلة المحددة بقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ حول أزمة الخليج يقلل من فرص السلام :

– أكد د . عصمت عبد المجيد – معقبا على قرارات مجلس التعاون الخليجى – أن مصر تقف بكل قوة وعزم مع دول مجلس التعاون الخليجى فى رفضها للعدوان العراقى على دولة الكويت .

– صرح د . عصمت عبد المجيد فى حديث لصحيفة « الاهرام » ان أزمة الخليج وجهت ضربة قاسية إلى الموازين والمفاهيم العربية واحدثت شرخا خطيرا فى جسد الوطن العربى .

–تدفق مزيد من القوات الامريكية على منطقة الخليج .

– اصدرت وزارة الخارجية الامريكية تعليمات الى رعاياها فى الاردن والسودان بمغادرة البلاد قبل يوم ١٥ يناير ۱۹۹۱ .

– صدر عن المخابرات الامريكية بان القوات العراقية اقامت تحصينات قوية فى الكويت فى الاسابيع الأخيرة

– أبلغ الرئيس العراقى وفدا من السياسيين الاردنيين بأن قواته لن ترحل من الكويت حتى تحرير فلسطين كما اكد العراق مصر على الموعد الذى حدده لاجتماع الرئيس بوش بوزير الخارجية العراقى طارق عزيز وهو ١٢ يناير

– صرح رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير : ان إحتمال وصول صاروخ عراقى إلى اسرائيل أمر وارد وأضاف انه لايفتقد أن تتبلور جبهة اردنية عراقية ضد اسرائيل ولكن مع ذلك فكل شىء خيالى يمكن أن يحدث فى المنطقة .

– جاء من مصادر فلسطينية مطلعة فى البحرين بان : ١) النظام العراقى قد الحق ضربة قوية بياسر عرفات احدثت إرتباكا شديدا فى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية . ٢) أن العراق قد فضل على منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها ياسر عرفات ، جبهة التحرير الفلسطينية التى يتزعمها أبو العباس اذ سمح لهذه الأخيرة بالتواجد العسكرى فى الكويت لحماية المصالح الفلسطينية .

– اجتمع الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت بالرئيس الصينى يانغ شون كون فى بيكين . وتأتى زيارته للصين فى إطار الجهود الكويتية لتعزيز تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالغزو العراقى للكويت .

– صرح متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية بان ايران ترحب بالنقاط الايجابية الواردة فى البيان الصادر عن مجلس التعاون الخليجى وبانها مستعدة لتناول مباديء التعاون بالنقاش كما انها دعت العراق الى الانسحاب من الكويت من اجل ابطال سبب وجود القوات الاجنبية التى تهمين عليها الولايات المتحدة فى منطقة الخليج .

۱۹۹۰ ديسمبر ۲۷ :

– اعترضت قوات أمريكية بريطانية أسترالية طريق الناقلة العراقية « ابن خلدون » فى خليج عمان وكانت الناقلة قادمة من الجزائر ومتجهة الى العراق وتبين من التفتيش أنها تحمل مواد محظورة وفقا لقرارات مجلس الأمن .

– عبر الرئيس بوش عن امله فى أن يقتنع صدام حسين فى لحظة معينة بمدى خطورة الموقف وينسحب لأن المجتمع الدولى لن يتركه يوما واحدا بعد ١٥ يناير ۱۹۹۱ . كما أكد عدم قبول حكومته لأى حلول وسط .

– صرح ضابط بالمخابرات الأمريكية أم القوات العراقية تقوم بحفر ٣ خطوط دفاعية مكونة من خنادق مضادة للدبابات وحقول الغام ومواقع مشاه .

– ذكرت مصادر وزارة الدفاع الامريكية أن العراق أطلق للمرة الرابعة منذ احتلاله الكويت صاروخا من طراز « سكود » طويل المدى من منطقة بشرق العراق الى منطقة فى غربه وذلك فى اطار اجراء تدريبات معينة وقد وضعت القوات الامريكية فى حالة تأهب .

– اجتمع الرئيس صدام حسين بنائب رئيس رئيس مجلس الوزراء السوفيتى ووزير البترول السوفيتى تناول الأجتماع تطورات أزمة الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين

– اعلن قائد القوات البريطانية فى الخليج عن احتمال اندلاع الحرب قبل مهلة ١٥ يناير ۱۹۹۱ اذا قرر الرئيس صدام حسين شن هجوم وقائى .

۱۹۹۰ ديسمبر ۲۸ :

– اعلنت وزارة الدفاع الامريكية عن ابحار ١٧ قطعة بحرية امريكية ومن بينها حاملتا طائرات « اميركا » و « روزفلت » من قواعدها الأمريكية فى طريقها الى منطقى الخليج والبحر المتوسط وتحمل ١٦ الف جندى ، كما تحمل كل حاملة ٩٠ طائرة مقاتلة كما ترافقهما فرقاطات ومدمرات وسفن امداد . وبذلك يصل عدد حاملات الطائرات فى الخليج الى ٦ حاملات .

– جاء فى اذاعة مونت كارلو أن العراق قدم خلال اتصالات سرية جدت مع الحكومة الامريكية افكارا من أجل إيجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج منها : رفض اى محادثات خاصة بتخفيض او تقليص القوة العسكرية العراقية عقب الانسحاب واحتفاظ العراق بجزيرتى دربه وبوبيان وحقل الرميلة وموافقة الواحد على نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة بما فى ذلك اسرائيل واخيرا تعهد القوى الدولية باصدار قرار واضح على القضية الفلسطينية وعودة جميع الاراضى القربية المحتلة .

– اكد وزير الاعلام الطرق السيد لطيف نصيف جاسم بان ماجاء فى اذاعة مونت كرلو هو خيال وافكار سخيفة ونفى وجود ايه اتصالات غير معلنة عراقية امريكية .

– صدر بيان مشترك كويتى – صينى فى ختام زيارة الشيخ جابر الأحمد الصباح للصين يؤكد فيه الجانب الصينى معارضته الحازمة لغزو العراق للكويت وضمها ويطالب بانسحاب القوات العراقية وبالكامل وفورا وبدون شرط من الكويت وضرورة احترام واستعادة استقلال الكويت وسيادتها ووحدة ترابيها وحكومتها الشرعية .

۱۹۹۰ ديسمبر ۲۹ :

– اعلن النظام العراقى فى بيان صدر عقب اجتماع مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث ان العراق لن ينسحب ابدا من الكويت وأن لاتفكير على الاطلاق فى اى اعلان عراقى بالانسحاب قبل .

– اعلن صدام حسين بان السعودية ستكون الهدف الثانى للعراق بعد

اسرائيل اذا اندلعت الحرب فى الخليج .

ـ حث الولايات المتحدة دول حلف الاطلنطى على تلبية الطلب الذى تقدمت به تركيا الخاص بارسال ٤٢ طائرة حربية الى حدودها على العراق وان هذه الطائرات قد تقوم بضرب اهداف عسكرية فى الموصل وكركوك وكذا مصنع الكيماويات العراقى الذى يقع فى منطقة « القيم » على الحدود السورية .

ـ حذر رئيس اركان الجيش الاسرائيلى « جدردان شمرون » من عواقب وجودأى قوات اجنبية فوق الأراضى الاردنية .

ـ جاء فى تصريح للشيخ سعد العبد الله الصباح إن : الكويت لن يتنازل عن شبر واحد من اراضيه كما ترفض أى مبادرة أو حل لايتوافق مع قررات القمة العربية ومجلس الأمن الدولى ـ أن الحصار الدولى المفروض على العراق لم يثمر على النحو الذى توقعه البعض لهذا جاء قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى ينذر العراق بما هو اكثر من مصادر أن لم يستجيب لاراده الجماعة الدولية حتى الـ ١٥ يناير ١٩٩١ .

ـ حذر وزير الخارجية الهندى « سى شوكلا » من ادعاءات العراق الرامية الى ربط الازمة الحالية فى الخليج بالقضية الفلسطينية كما سيعرض هذا الربط القضية الكويتية للخطر ويزيد من تعقيداتها

١٩٩٨ ديسمبر ٣٠ :

ـ اعلن السيناتور « روبرت دول » رئيس الاغلبية الديموقراطية فى مجلس الشيوخ بان الجمهوريين قد اعدوا مشروع قانون بتأييد قرار مجلس الأمن الخاص باستخدام القوة ضد العراق . وذلك فى اطار مهمة اخراج صدام حسين من الكويت

ـ اكد وزير الدفاع البريطانى توم كينج ان الحرب لن يكون لها سوى نتيجة واحدة وهى هزيمة العراق وتكبيرة خسائر فادحة .

ـ جاء فى اذاعة « مونت كارلو » ونقلا عن القادمين من الكويت الى الاردن : أن القوات العراقية قد حفرت خنادق دفاعية ضخمة وعميقة على طول الساحل الكويتى وعلى خط الحدود مع السعودية ومدت بداخلها انابيب مليئة بالنفط الخام من حقل الاحمدى بحيث تشتعل النار فى هذه الانابيب وهى تحيط بالاراضى الكويتية من كافة الجهات لاعاقة اى تقدم عسكرى محتمل .

ـ جاء فى خطاب موجه للشعب بمناسبة العام الجديد هاجم الرئيس صدام حسين بشده الرئيس بوش والعاهل السعودى .

ـ صرح رئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » فى مؤتمر صحفى بطوكيو بأن على اليابان ان تقدم اكثر من مجرد مساعدات اقتصادية لدعم الجهود الدولية فى الشرق الاوسط .

١٩٩٠ ديسمبر ٣١ :

ـ وجه الرئيس مبارك نداء الى الرئيس العراقى صدام حسين يناشده فيه ان يتعامل مع الواقع الدولى والواقع العربى بحكمه المسئولية التاريخية .

ـ اعلن السيد عبد الحليم ابو غزاله مساعد رئيس الجمهورية انه يتوقع انسحاب العراق من الكويت قبل المهلة المحددة فى ١٥ يناير ولكنه سيحتفظ بحقل الرميله وجزيرة بوبيان ليتفاوض بشانهما اما عن ما جرى من استحكامات دفاعية التى اقامها الجيش العراقى فى الكويت فهو امر طبيعى لأى قوة مسلحة فى موقف دفاعى واضاف ان قدرات العراق النووية والكيماوية مبالغ فيه اذ هى بسيطة غير مؤثرة كما ان التهديد العراقى بضرب اسرائيل ما هو سوى « تهويش » وهو تهديد بمثابة ورقة فى يد صدام حسين ولكنه لا يستطيع ان يلعب بها

ـ وصف الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى رسالة موجهه الى الشعب الامريكى بمناسبة العام الجديد ازمة الخليج بانها اختبار جدى للعلاقات الامريكية ـ السوفيتية . وكان الرئيس بوش قد وجه رسالة الى الشعب السوفيتى عبر فيه عن اعجابه بالوقفه الحاسمة لموسكو من الازمة .

ـ وجه الرئيس فرانسوا ميتران رسالة الى الشعب الفرنسى جاء فيها أنه يعتقد انه مازالت توجد فرصة لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج وان فرنسا ستكمل فى النهاية من اجل التوصل الى هذا السلام . وانه يمكن فتح حوار بالجلاء عن الكويت وهو حوار ان يتجنب اى قضية ومن هذه حق اسرائيل فى ضمان امنها وحق الفلسطين فى وطن وحق لبنان فى وحدة اراضيه وحق كل فرد فى الكويت والعراق فى ان يحيا فى سلام .

ـ رحب المسئولون العراقيون باى مبادرة سلام تطرحها المجموعة الاوروبية .

ـ القى الرئيس العراقى خطابا موجها للشعب بمناسبة العام الجديد تضمن اتهام قادة الولايات المتحدة والسعودية بالانحراف عن مبادىء المسيحيه والاسلام .

ـ اعلن وزير الصحة العراقى ان حوالى ٤,٠٠٠ شخص عراقى قد توفا حتى الان نتيجة لنقص فى الادوية وفى الغذاء وذلك اثر فرض الحظر الدولى على العراق .

ـ اعتقلت السلطات اليونانية ١٥ عراقيا كانوا فى طريقهم الى بعض الدول الاوروبية للقيام بعمليات ارهابية فور تعرض العراق لأى هجوم من القوات المتحالفة وبعد انتهاء المهلة المحددة دوليا للانسحاب العراقى من الكويت .

ـ اعلن وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى ان ايران ستبقى على الحياد فى أى حرب تنشب بين العراق والتحالف الغربى وقال ان الازمة يجب ان تحل بالوسائل السلمية واضاف ان ايران لن تسمح لأى طرف باستخدام مجالها الجوى اذا نشبت الحرب .

ـ وافق الملك فهد على زيادة المساهمةالمالية للسعودية فى الحشد العسكرى الحالى ضد العراق .

ـ اعلن رئيس وزراء اليابان « توشيكى كايفو » ان بلاده سوف تقدم مساعدات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة للعراق لاعادة بنائه اذا وافق العراق على حل سلمى لأزمة الخليج .

١٩٩١ يناير ١ :

ـ جرى لقاء منفرد بين العقيد معمر القذافى ووزير الاعلام المصرى السيد صفوت الشريف الذى نقل له رسالة شفوية من الرئيس مبارك .

ـ وصل وزير الخارجية الليبى الى القاهرة حيث اعلن ان هناك تطابقا فى وجهات النظر بين مصر وليبيا فيما يتعلق بالتطورات التى تشهدها المنطقة وان نقاط الاتفاق بين البلدين تشكل نسبة كبيرة من المنطق .

ـ رفض العراق نداء الرئيس مبارك واكدت اجهزة الاعلام العراقية بأن الكويت عراقية فى الماضى والحاضر والمستقبل كما ذكرت بان الرئيس العراقى قد امضى اولى يوم فى العام الجديد مع قواته فى الكويت .

ـ افادت مصادر عسكرية عربية ان لدى العراق ٥ فرق عسكرية جديدة قوامها ١٣٠ الف جندى . وهى تنتمى الى قوات الحرس الجمهورى وبهذا يصبح عدد افراد سلاح الحرس الجمهورى العراقى ٢٥٠ الف جندى .

ـ ادلى الرئيس بوش بحديث الى مجلة « تايم » جاء فيه : انه مصمم على تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن بشأن ازمة الخليج الراهنة واستعادة كل شبر من الاراضى الكويتية دون تقديم اى تنازلات . فيما يتعلق باعلان الحرب قال ان الكونجرس يملك صلاحية اعلان الحرب ولكنه هو شخصيا يملك صلاحيات ايضا بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة الامريكية .

ـ جاء فى اذاعة « صوت امريكا » ان عدد القوات الامريكية المتواجدة فى الخليج يبلغ ٣٨٠ الف جندى وان هناك المزيد فى العراق وان كل الوحدات العسكرية المقاتلة لن تكون جاهزة بحلول منتصف شهر يناير ١٩٩١ وانها تحتاج الى اكثر من شهر كى تصل الى درجة الاستعداد .

ـ جاء فى اذاعة « مونت كارلو » ان الولايات المتحدة بدأت باجلاء رعاياها من الاردن بما فى ذلك ١٦٥ دبلوماسيا وعائلاتهم على ان يتم ذلك قبل ١٥ يناير ١٩٩١ .

١٩٩١ يناير ٢ :

ـ جرى فى القاهرة اجتماع لوزراء خارجية سوريا وليبيا ومصر تناول الموضوعات التى ستطرح على مؤتمر القمة الثلاثى والترتيبات الخاصة به . ويستهدف مؤتمر القمة المزمع عقده استمرار متابعة تطورات الموقف فى الخليج وتبادل وجهات النظر بين الاطراف الثلاث وتحديد المواقع التى تستلزم التحرك العربى تجاهها من اجل تحقيق صالح الامة العربية .

ـ ابلغت الولايات المتحدة دول الجماعة الاوروبية بانها تؤيد اية جهود دبلوماسية يمكن ان تؤدى الى تسوية سلمية لازمة الخليج .

ـ اعلن مصدر فرنسى مسئول : ان حكومته قد اعدت تصورا ليكون اساسا لمبادرة دبلوماسية اوروبية وسيتم بحث هذا التصور خلال اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة الاوروبية الطارىء الذى سيعقد فى ٤ يناير ١٩٩١ فى لوكسمبورج .

ـ صرح رئيس وزراء بلجيكا السيد ويلفريد مارتين ان بلاده لن ترسل قوات عسكرية الى ساحة القتال اذا ما اندلعت الحرب فى الخليج وان التواجد العسكرى البلجيكى فى المنطقة من اجل القيام بمهام دفاعية فقط .

ـ طلبت عدد من الدول الاوروبية من رعاياها المتواجدين فى منطقة الخليج والشرق الاوسط بالعودة الى بلادهم قبل ١٠ يناير ١٩٩١ ، وجددت بريطانيا مطالبتها لرعاياها فى الاردن واليمن بالعودة . كما ناشدت الدنمارك رعاياها فى ١٣ دولة من دول الشرق الاوسط بمغادرتها . واستثنت مصر من هذه الدول .

ـ وصل الملك حسين لندن فى زيارة قصيرة لبريطانيا وهى اول محطة له ضمن جولة اوروبية (فرنسا ، ايطاليا ، المانيا ، لكسمبرج) تستهدف بحث كيفية نزع فتيل الحرب فى منطقة الخليج .

ـ اجتمع وزير الدولة للشئون الخارجية د . بطرس بطرس غالى بالسيد نبيه النمر سفير الاردن لدى مصر لبحث الوضع فى الخليج والجهود المبذولة للتوصل الى تسوية للأمة ولدعم العلاقات الثنائية بين البلدين .

١٩٩١ يناير ٣ :

ـ فى مدينة « مصراتة » (ليبيا) انعقدت قمة رباعية ضمت الرئيس حسنى مبارك والرئيس السورى حافظ الاسد والاخ العقيد معمر القذافى والرئيس السودانى عمر البشير . وتاتى هذه القمة استمرارا للمساعى التى تبذل حتى اخر لحظة من اجل التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

ـ منعت السلطات المصرية سفينتى شحن مسجلتين فى هندوراس من عبور قناة السويس فى اطار الاجراءات الوقائية لمواجهة احتمالا وقوع محاولة عراقية لسد قناة السويس ووقف الملاحة فيها .

ـ إعلن متحدث باسم البيت الابيض ان الولايات المتحدة عرضت موعدا جديدا لعقد اجتماع عراقى ـ امريكى وان جيمس بيكر وزير الخارجية مستعد للاجتماع مع نظيره العراقى طارق عزيز فى سويسرا فى الفترة من ٧ الى ٩ يناير ١٩٩١ ، وقد أكد الرئيس بوش بان هذه المبادرة تسرى عليها نفس الشروط : لا مفاوضات ولا حلول وسط ولا محاولات لحفظ « ماء وجه » العراق ولا مكافأة للمعتدى .

ـ قوبل اقتراح الرئيس بوش بالترحيب من المانيا وايده الملك حسين والسيد جون ميجرور كما رحب أيضا بالاقتراح السيد كسافييز دى كويلار الامين العام للامم المتحدة .

ـ تقرر اعلان الكونجرس الامريكى فى حالة انعقاد دائم .

ـ بلغ عدد جنود القوات المتحالفة ٦٢٠ الف مقاتل مقابل ٥٣٠ الف مقاتل عراقى .

ـ غادرت ١٣ قطعة بحرية امريكية قواعدها فى الفلبين متجهة الى منطقة الخليج .

ـ قررت بريطانيا طرد ٨ من العاملين فى السفارة العراقية فى لندن وترحيل ٦٧ عراقيا اخرين خلال ٢٤ ساعة

ـ اعلنت ٥ شركات طيران عالمية خفض عدد رحلاتها الى اسرائيل .

ـ صرح ياسر عرفات أنه الرئيس صدام حسين لا يصران على حل المشكلة الفلسطينية قبل انسحاب القوات العراقية من الكويت واكد ان بيان صدام الصادر فى ١٢ اغسطس ١٩٩٠ الذى يربط بين انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب العراق من الكويت لم يعد من المطالب القائمة كشرط للتفاوض .

١٩٩١ يناير ٤ :

ـ رحبت الحكومة المصرية بالحوار العراقى ـ الامريكى واعربت عن املها فى ان يؤدى هذا الحوار الى تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولى واكدت ان الدبلوماسية المصرية كانت تسعى دائما الى تحقيق التسوية السلمية للازمة .

ـ اعلن العراق انه يقبل الاقتراح الامريكى بعقد لقاء على مستوى وزراء الخارجية فى جنيف يوم ٩ يناير ١٩٩١ . واكد وزير خارجيته طارق عزيز ان العراق سيؤكد موقفه المبدئى الثابت فى رفض اساليب الادارة الامريكية كما سيؤكد تمسكه بحقوقه .

ـ اعلن الرئيس بوش انه يعتبر موافقة العراق خطوة ايجابية ومفيدة كما اكد ان العراق لن يتعرض لأى هجوم اذا التزم بالانسحاب الكامل .

ـ وافقت الجماعة الاوروبية على دعوة طارق عزيز وزير الخارجية العراقى للاجتماع بوزير خارجية لوكسمبرج فى ١٠ يناير ١٩٩١ ، كما طرح وزير خارجية فرنسا رولان دوماس خطة من ٧ نقاط تقضى بالانسحاب العراقى الكامل من الكويت قبل ١٥ يناير الحالى على إن تمنع القوات العسكرية المحتشدة فى الخليج من شن اى هجوم ضد العراق . كما تدعو الخطة الى عقد مؤتمر او اكثر دوليين يتناول قضايا الشرق الاوسط والامن العام فى المنطقة .

١٩٩١ يناير ٤ :

ـ طرح وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد انه : ينبغى إبلاغ العراق بأنه سيواجه هجوما من القوة متعددة الجنسيات ما لم ينسحب من الكويت وأن على إجتماع المجموعة الأوروبية أن يدعم الموقف الذى أعلنه الرئيس بوش الى أن الاجتماع المقترح هو آخر فرصة مطروحة لمنع نشوب حرب بالخليج .

ـ جاء فى صحيفة « الواشنطن بوست » نقلا عن مصادر جزائرية أن : الرئيس صدام حسين يريد الحصول على ضمانات قبل أن يوافق على الانسحاب من الكويت وهو ما أفصح عنه خلال المحادثات التى أجراها مع الرئيس العراقى الشاذلى بن جديد فى بغداد فى ديسمبر ١٩٩٠ .

ـ عقد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران مؤتمرا صحفيا جاء فيه : أنه فى حالة إنسحاب العراق من الكويت فإنه لن تكون هناك حرب وأن فرنسا مصممة على تطبيق قرارات الأمم المتحدة فقط ولن تورط جنودها فى تحقيق هدف لاتنص عليه قرارات مجلس الأمن وأن فرنسا تشترط أن تعلن بغداد عن نيتها بوضوح على الانسحاب الكامل من الكويت .

ـ وافقت بغداد على الاقتراح الأمريكى الخاص بأن تتم مقابلة طارق عزيز وجيمس بيكر فى سويسرا يوم ٩ يناير .

ـ فى لوكسمبرج إقترح وزير الخارجية الفرنسى رولان دوما على زملائه داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية دعوة وزير الخارجية العراقى طارق عزيز الى زيارة لوكسمبورج قبل ١٥ يناير إن أمكن ذلك .

ـ فى الرياض إستعرض وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية فى ختام الدورة الرابعة لهم تطورات أزمة الخليج وصدر بيان لهم أعربوا عن أملهم فى أن تسفر الاتصالات الجارية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بأزمة الخليج .

ـ إستقبل رئيس الوزراء الهندى المبعوث العراقى المرسل من قبل الرئيس صدام حسين وقد تناول اللقاء التطورات الأخيرة فى أزمة الخليج . وفى المؤتمر الصحفى الذى تلا هذا اللقاء صرح المبعوث العراقى « باننا سننسف جميع المنشآت الموجودة فى شبه الجزيرة وليست فقط الموجودة فى الكويت كما أن إسرائيل ستصاب أيضا » .

ـ اعلنت السلطات العراقية بأن المصالح الحكومية سوف تنقل من بغداد الى مدينة أخرى قبل انتهاء المدة المقررة للانذار الموجه للعراق من قبل الامم المتحدة وهو الانسحاب من الكويت قبل ١٥ يناير ١٩٩١ .

ـ تم فى « مصراتة » (ليبيا) لقاء قمة رباعى لمبارك والأسد والقذافى والبشير . تناول جوانب الموقف فى الخليج .

١٩٩١ يناير ٥ :

ـ قامت عدة مظاهرات فى الولايات المتحدة إحتجاجا على سياسة الرئيس بوش فى الخليج مما أدى الى اعتقال ٧٠٠ شخص من موقع التجارب النووية الجارية فى ولايات نيفادا . كما تظاهر أكثر من ٢٠٠٠٠ شخص فى لوس أنجلوس . وفى نيويورك كانوا ٣٠ شخصا يتظاهرون أمام منزل الممثل الديمقراطى فى واشنطن أمام البيت الأبيض .

ـ أقلعت ١٨ طائرة مقاتلة المانية من طراز الفاجيت من المطار الحربى فى « أولندبرج » وذلك للحاق بالقوة المتحركة التابعة للحلف الأطلنطى بالقرب من الحدود التركية العراقية .

ـ أوضح الرئيس بوش بأن الولايات المتحدة لن تشرع فى أى « دبلوماسية سرية » مع العراق فى اللقاء الذى سيعقد فى جنيف وأنها فقط ستحذر هذا البلد من العواقب الفظيعة التى سيواجهها إن لم ينسحب من الكويت قبل ١٥ يناير .

١٩٩١ يناير ٦ :

ـ غادرت ١٨ طائرة مقاتلة من طراز ميراج ٥ مطار بلجيكا متجهة نحو تركيا . وقد أكدت السلطات البلجيكية أن مهمة هذه الطائرات دفاعية لاغير .

ـ صرح مدير مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب الجنرال « الان ياريف » أن أى هجوم جوى عراقى ضد اسرائيل لن يسفر سوى عن

« خسائر محدودة » وإن كان سيؤدى الى خسائر فى صفوف المدنيين .

ـ أعلن د . عصمت عبدالمجيد بأن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى السيد حامد الجابر « سيأتى الى القاهرة خلال الأيام المقبلة لمناقشة عقد قمة غير عادية لمنظمة المؤتمر الاسلامى » . بهدف تفادى كارثة فى الخليج .

ـ بدأ الكونجرس الأمريكى مشاورات مكثفة لاصدار قرار باعلان الحرب على العراق فى حالة فشل مباحثات وزيرى خارجية الولايات المتحدة والعراق التى ستجرى فى يوم ٩ يناير فى جنيف . أكد بيكر أن موعد ١٥ يناير هو آخر فرصة للسلام فى أزمة الخليج وأن القوة ستستخدم ضد العراق .

ـ قررت شركة « ك . ل . م » لخطوط الطيران الهولندية إستدعاء جزء من مواطنيها الموجودين فى منطقة الخليج .

ـ طلبت ايران رسميا من منظمة المؤتمر الاسلامى عقد مؤتمر قمة غير عادى من أجل بحث تسوية سلمية لأزمة الخليج .

ـ القى الرئيس صدام حسين خطابا لم يترك فيه أى مجال حول إحتمال إنسحابه من الكويت الذى وصفها بأنها المحافظة العراقية الـ ١٩ وستبقى هكذا الى غير رجعة كما ركز على المقدرات القتالية العراقية وأنه مستعد لخوض « معركة طويلة المدى » . وحيا الفلسطينيين الذين « أثبتوا من خلال الانتفاضة أنه من الممكن تحرير فلسطين وطرد المعتدين منها » .

ـ وصف وزير الخارجية الاسرائيلى « دافيد ليفى » خطاب الرئيس العراقى بأنه بمثابة « اعلان حرب » وأضاف بأن اسرائيل تنتظرها أيام صعبة نتيجة أزمة الخليج . وأنها ستواجه ضغوط دولية من أجل إجبارها على الانسحاب من الضفة الغربية « يهودا وسمرة » ومن شريط غزة .

ـ دعا وزير البترول العراقى السكان الى تخزين المواد البترولية وخاصة البنزين لموسم الشتاء .

ـ رفضت الحكومة العراقية دعوة الجماعة الأوروبية الموجهة لوزير الخارجية العراقى طارق عزيز للقيام بزيارة الى لوكسمبرج . وإتهمت سياسة الجماعة الأوروبية بالتبعية للولايات المتحدة .

ـ بعثت الجماعة الأوروبية برد رسمى الى الحكومة العراقية حول رفض وزير الخارجية طارق عزيز القدوم الى لوكسمبرج التى كان محددا لها تاريخ ١٠ يناير ١٩٩١ .

ـ عبرت حاملة الطائرات الأمريكية ساراتوجا قناة السويس فى طريقها الى الخليج .

ـ فى بلجراد حيث شرع منذ أكثر من شهر المبعوث عن حركة عدم الانحياز السيد « بوديمير لونكار » وزير الخارجية اليوغسلافى فيما سمى ببعثة السلام وصف وزراء خارجية السعودية ومصر وسوريا الوضع فى الخليج بأنه « متأزم للغاية وأكد الوزراء بأن المسألة الفلسطينية لايمكن أن ترتبط بأزمة الخليج أو أن تكون شرطا لتسويتها » ولكن من المسلم به أن مسألة الفلسطينيين « تشل أرضية » الأزمة الراهنة فى الشرق الأوسط . وأن التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج ستفتح مجالا آخر لفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

١٩٩١ يناير ٧ :

ـ القى الرئيس صدام حسين كلمة أمام كبار الضباط العراقيين جاءوا لتهنئته بمرور ٧٠ عاما على انشاء الجيش العراقى تضمنت تهديدا بشن حرب شاملة فى العالم العربى اذا قام صراع فى الخليج كما أكد بأن النصر قريب حيث أن جميع وسائل المواجهة متوفرة » . وأن فلسطين والقدس والكعبة وقبر الرسول ستحرر » .

ـ صرح « شيمون بيريز » رئيس الحزب العمالى الاسرائيلى « بأننا أقرب من الحرب عن أية تسوية سلمية » وأضاف أنه يجب انهاء هذه الأزمة بايجاد تسوية واضحة لأن صدام حسين بما يملكه من قوة عسكرية وأسلحة غير تقليدية وصواريخ وقنابل بيولوجية وكيماوية سيبقى يمثل تهديدا مستمرا فى قلب الشرق الأوسط لجميع دول المنطقة » .

ـ وضعت القوات الاسرائيلية فى حالة طوارىء .

ـ قررت شركة طيران قبرص وقف رحلاتها الى الخليج من ٨ الى ١٥ يناير ١٩٩١ . وتبعتها فى ذلك عدة شركات طيران أخرى .

ـ قررت شركة الطيران البريطانية خفض عدد رحلاتها الى اسرائيل ابتداء من ١٥ يناير .

ـ وفقا لتقديرات مجلة « ميدل ايست ايكونوميك سورفى » المتخصصة الاسبوعية فإن ما تنفقه العربية السعودية على أزمة الخليج يمثل ضعف عوائدها الاضافية الناتجة عن زيادة الأسعار التى طرأت على البترول الخام . فقد حققت من الزيادة التى طرأت بعد ٢ أغسطس عائد قدره ١٠ مليار من الدولارات فى حين كلفتها أزمة الخليج حتى الآن ٢٠ مليار من الدولارات .

ـ أكد وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر أن « على العراق أن لا يأمل فى أى تنازل عند اجراء المحادثات بين الولايات المتحدة والعراق فى جنيف » وأن المهلة المحددة لـ ١٥ يناير ليست قابلة للتفاوض .

ـ أعرب الملك فهد عن أمله الأخير فى معجزة تؤدى الى تسوية سلمية لأزمة الخليج . وأضاف العاهل السعودى فى حالة اعلان العراق بأنه سينسحب دون شرط من الكويت فإنه سيمكنه عندئذ طرح النزاع أمام الجامعة العربية أو محكمة العدل الدولية أو أى هيئة أخرى .

ـ أكد « جون ميجور » رئيس الوزارة البريطانية للمسئولين الكويتيين بأنه « لن يسمح للعراق بالحصول فى حالة التفاوض على أى جائزة لاحتلاله الكويت .

ـ صرح رئيس الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة السيد « جويدو دى ماركو » بأن الفرصة مواتية من أجل عقد مؤتمر دولى حول الشرق الأوسط » مع رفض أى ربط بين أزمة الخليج والمشكلة الفلسطينية .

ـ وصل السيد ياسر عرفات الى بغداد لحضور إجتماع اللجنة « الانتفاضة » يتناول البحث عن الوسائل الكفيلة بضمان الابقاء على المساندة لفلسطين غزة والضفة الغربية .

١٩٩١ يناير ٨ :

ـ حذر الرئيس جورج بوش العراق بأن عليه أن يختار السلام بدلا من الحرب قبل ١٥ يناير كما حذر التحالف الدولى من أى إرخاء فى الضغط المبذول ضد العراق .

ـ تقرر تأجيل اجتماع مجلس التعاون الخليجى المخصص لبذل المعونة للدول العربية المتضررة من ازمة الخليج والذى كان من المقرر عقده فى ٩ يناير الى أجل غير مسمى .

ـ قررت شركة طيران « سويس اير » ايقاف رحلاتها الى اسرائيل ودول الخليج .

ـ ناشد وزير الخارجية جيمس بيكر الأوروبيين الى توحيد الصفوف فى مواجهة بغداد وذلك من أجل « اقناع صدام حسين بجدية نوايا الجماعة الدولية » . ووصف اللقاء الذى سيتم فى جنيف بينه وبين طارق عزيز بأنه بمثابة « الفرصة الأخيرة لايجاد تسوية سياسية وسلمية وأضاف أنه قد يقبل أى اقتراح سلام لايمس قرارات الأمم المتحدة » .

ـ قدم الى الجزائر العاصمة السيد جان لويس بيانكو مبعوث من الرئيس ميتران وحاملا رسالة الى الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد .

ـ أعلنت ايران بأنها مستعدة لوضع موانيها فى الخليج الفارسى تحت تصرف دول المنطقة وأن ما سيخزن من بضائع فى هذه الموانى لن يخضع لقوانين الجمارك الايرانية .

ـ تنظر كندا طلب زيادة مساعدتها للقوى الدولية فى الخليج والمطلوب منها ٦ طائرات س ـ ف ١٨ قناصة وبوينج ٧٠٧ للامدادات من الوقود ومستشفى على الساحة يضم ٢٢٥ طبيب وممرضات وغيرهم .

ـ نفى وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبدالعزيز ما قيل أن « طائرات عراقية قد لجأت أمس الى العربية السعودية » .

ـ صرح ياسر عرفات بأنه فى حالة مواجهة فى الخليج فإن القتال سيدوم « فيما بين ٣ و٦ سنوات » كما ستشمل كافة أنحاء العالم العربى .

ـ وجه المستشار « كورت فالدهايم » نداءا من أجل التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

ـ تم افتتاح « مركز صحافة » على جانب القوات المتحالفة بالقرب من الحدود العراقية .

ـ جرى لقاء بين جيمس بيكر والرئيس فرنسوا ميتران فى باريس اسفر عن موافقة فرنسا على نقطتين الأولى تختص بتفسير قرارات مجلس الأمن الخاصة بالكويت والثانية عن المهلة التى تنتهى فى ١٥ يناير للحصول على انسحاب العراق من الكويت .

ـ وصل الى طهران وفد سياسى عراقى فى زيارة رسمية مدتها ٣ أيام لمناقشة « كيفية تطبيق القرار رقم ٥٨٩ على الحرب العراقية ـ الايرانية وتعميق

العلاقات الثنائية بين البلدين والمواقف الأخيرة التى اتخذها العراق إزاء ازمة الخليج الفارسى .

١٩٩١ يناير ٩ :

ـ فى مؤتمر صحفى بباريس ذكر الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بأن هناك خلاف فى المواقف ، المتخذة من فرنسا والولايات المتحدة حول فكرة عقد مؤتمر دولى من أجل تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .

ـ أعلن جيمس بيكر فشل محادثات جنيف وبذلك قرر عدم الذهاب الى بغداد وطلب من الامين العام للامم المتحدة أن يستفيد من الـ ٦ أيام الباقية قبل ١٥ يناير لكى يمارس وساطته على أحسن وجه . وكان « دى جويلار » قد أعلن انه مستعد للذهاب الى بغداد فى حالة فشل المحادثات العراقية الأمريكية على أن يتم ذلك قبل ١٥ يناير .

ـ أعرب الرئيس بوش عن شعوره « بالاحباط » إزاء فشل المحادثات بين طارق عزيز وجيمس بيكر .

ـ أعلن جيمس بيكر عن قرار حكومته بسحب الدبلوماسيين من الرعايا الأمريكيين من العراق فى يوم ١٢ وعن نية حكومته مطالبة العراق بخفض وجوده الدبلوماسى فى الولايات المتحدة .

ـ شهد وزير الدفاع الاسرائيلى « موشى أرنز » مناورات مشتركة لوحدات المظلات والمدرعات جرت فى صحراء النجف وذلك فى إطار الاستعداد العسكرى لخوض الصراع فى الخليج .

ـ خلال التقائه مع الكوادر العليا لحزب البعث العراقى هدد صدام حسين بالحاق هزيمة منكرة بالولايات المتحدة .. وإنه اذا كان الأمريكيون سيتورطون فى الحرب فإننا سنجعلهم غارقين فى الدماء .

ـ طلب الرئيس ميتران بأن تستعد فرنسا لخوض حرب فى الخليج .

ـ أبدى رئيس الحكومة البريطانى « جون ميجور » عن خيبة الأمل الشديدة إزاء فشل اللقاء الذى جرى بين بيكر وعزيز فى جنيف .

ـ وصل الى بغداد الجنرال الزبير محمد صالح نائب رئيس الوزراء السودانى حاملا رسالة من الرئيس عمر حسن البشير الى الرئيس صدام حسين مؤكدا ثمرة « العلاقات الأخوية بين البلدين »

ـ أعلن جيمس بيكر بانه رفض اقتراح وزير الخارجية العراقى طارق عزيز الخاص بالتبادل فى الزيارات على المستوى الوزارى .

ـ رفض طارق عزيز اقتراح الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدعوته الى لقاء من أجل التباحث معه وقال أنه لن يجتمع إلا بزملائه العرب وأن على الجماعة إن ارادت ان ترسل وراءها الى بغداد لذلك .

١٩٩١ يناير ١٠ :

ـ جرى لقاء فى الرياض بين الملك فهد ووزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ناشدا خلاله العراق باختيار طريق السلام مع تأكيدهما بانهما لن يرضيا باقل من انسحاب عراقى تام من الكويت » . وقد بحث الاثنان دون الدخول فى التفاصيل موضوع مواصلة السعودية تمويلها « للانتشار الأمريكى فى المملكة » .

ـ صرح ياسر عرفات خلال زيارة يقوم بها الى الخرطوم بأن « يفكر فى أن يقوم بجولة الى عدة عواصم عربية من أجل الدعوة الى عقد قمة عربية » من أجل العمل على « إحتواء الوضع الراهن فى العالم العربى » وأضاف « أن على العرب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل خارجى من الدول الكبرى » وأن العالم العربى يأمل فى « سلام من أجل جميع شعوب المنطقة » . وطالب الزعيم الفلسطينى الولايات المتحدة « بترك الأبواب مفتوحة أمام المفاوضات » وأن لقاء جنيف بين « بيكر » و « عزيز » ليس الا « جلسة أولى من المحادثات » وأن « المشكلة لن تحل من لقاء واحد » .

ـ فتح الكونجرس الأمريكى حوارا حول الخليج إستهدف منح الرئيس بوش النور الأخضر للالتجاء الى القوة ضد العراق اذا لم ينسحب هذا الأخير من الكويت قبل ١٥ يناير .

ـ أعلن متحدث عن وزارة الدفاع الأمريكية ان حجم القوات المتحالفة المتواجدة فى الخليج قد بلغ ٦١٥,٠٠ مقاتل منهم ٢٧٠,٠٠٠ من الأمريكيين . وفى مواجهتها تقف القوات العراقية التى يبلغ حجمها ٥٤٠,٠٠٠ جندى مقاتل و ٤,٠٠٠ دبابة و٢,٧٠٠ عربة مدرعة و٣,٠٠٠ قطع مدفعية . هذا بالاضافة الى تواجد ٢٦ وحدة بحرية امريكية و٨ سفن قادمة . أما فى البحر العربى فيوجد حاملة طائرات تصاحبها مدمرتين وطرادة وفرقاطة و٨ سفن مساعدة . أما فى البحر المتوسط فتوجد حاليا ٢٩ سفينة منها ٢ من حاملات الطائرات ومجموعاتها المقاتلة ..

ـ صرح الرئيس مبارك بأنه لم يعد يوجد أمل فى تفادى الحرب فى الخليج بعد فشل المحادثات العراقية ـ الأمريكية .

ـ قرر رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق شامير بأن الحرب المحتمل وقوعها فى الخليج ستكون « قصيرة » وأن العراق ليس لديه أية فرصة « للصمود أمام القوات الأمريكية » .

١٩٩١ يناير ١١ :

ـ أكد الرئيس بوش فى حديث تليفونى مع الرئيس السوفيتى جورباتشوف أن الولايات المتحدة تتفق معه تماما بشأن المطالبة بالانسحاب العراقى من الكويت قبل ١٥ يناير .

ـ قام وزير الخارجية الأمريكى « جيمس بيكر » بزيارة لقواته المتمركزة فى السعودية دامت نصف ساعة أكد فيها بأن اية محاولة لمد المهلة المقررة من قبل الأمم المتحدة للانسحاب العراقى من الكويت وهى ١٥ يناير لن تكون لها فائدة . وصرح أمام ضباطه بأن الولايات المتحدة ليس لديها خطة ما من أجل « الابقاء على وجود عسكرى دائم فى المنطقة بعد انسحاب العراق وبعد أن يختفى التهديد الماثل فى منطقة الخليج » وأضاف بأن مهمة القوات الأمريكية فى المنطقة تتمثل ضد « دكتاتور خطير جدا ومدجج بالسلاح » .

ـ فى رسالة سلمت الى سفير العراق فى طوكيو طلبت الحكومة اليابانية من بغداد أن تتخذ قرارا شجاعا بالانسحاب من الكويت قبل ١٥ يناير . واليابان من منطلق خبرتها الماضية تأمل فى أن تسوى الأزمة بالوسائل السلمية .

ـ ناشدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى العراق بالانسحاب من الكويت وفى الوقت نفسه طلبت من الولايات المتحدة « بالتفكير مرتين قبل الاندفاع فى عمل ما لأن « هذه الأزمة تتطلب من جميع الأطراف الاستماع الى صوت العقل » . وذكرت صحيفة الحزب المذكور : الحكمة القائلة : « أن على الذى تسبب فى مشكلة أن يبادر بوضع حد لها » وناشدت العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط من الكويت » .

ـ نادى البرلمان الهندى بضرورة « البحث دون توقف عن الوسائل السلمية مشيرا الى أنه منذ الحرب العالمية الثانية لم تكن الانسانية اقرب من اليوم الى الكارثة التامة » .

ـ وصل الأمين العام للأمم المتحدة « بيريز دى جويلار » الى باريس حيث التقى بالرئيس فرانسوا ميتران ثم برئيس القسم السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد « فاروق قادومى » وتلى ذلك لقاء بين الأمين العام ووزراء خارجية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

ـ فى بغداد دعا « المؤتمر الشعبى الاسلامى جميع المسلمين الى « الجهاد » ضد القوات المتحالفة فى الخليج والى النيل من المصالح الأمريكية وحلفاءهم فى العالم اذا قامت هذه القوات بالهجوم ضد العراق .

ـ فى واشنطن أعلنت وزارة الخارجية بأن العراق يساند عناصر إرهابية من أجل القيام بإغتيالات عبر العالم بأجمعه وخاصة فى الشرق الأوسط وفى أوربا . ودعت الأمريكية الى مزيد من اليقظة فى حالة اندلاع الحرب فى الخليج .

ـ وصل وزير الخارجية جيمس بيكر الى القاهرة فى المساء حيث يقوم بزيارة رسمية قصيرة قادما من العربية السعودية

ـ وصل الى القاهرة فى المساء الرئيس النمساوى السيد كورت فالدهايم فى زيارة رسمية قصيرة

١٩٩١ يناير ١٢ :

ـ وجه الرئيس السورى حافظ الاسد نداء « أخويا » الى الرئيس صدام حسين لكى « يسحب قواته من الكويت حتى يتفادى العراق والعالم العربى مخاطر حرب مدمرة » .

ـ غادر دبلوماسيون الدول الغربية بغداد ولم يبق من دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية سوى فرنسا . ابقى الاتحاد السوفيتى على تمثيله الدبلوماسى فى بغداد وكذلك اليابان وتركيا ويوغسلافيا والهند . ومعظم الدول العربية .

ـ وصل « دى جويلار » الى بغداد فى مهمة « الفرصة الاخيرة » وكان فى

استقباله وزير الخارجية العراقي طارق عزيز . صرح « دى جويلار » بانه « متفاءل » واضاف انه لا يعرف كم وقت سيبقى فى بغداد وقال : اننى جئت لكى احصل إن امكن ذلك ـ على تسوية سلمية للازمة . » واننى احمل معى تمنيات الجماعة الدولية » .

ـ اكد وزير الخارجية الايطالى السيد « جيانى دى ميليليس » بان الجماعة الاقتصادية الاوروبية تأمل فى ارسال وفد الى بغداد فى حالة فشل محادثات « دى جويلار » لمقابلة الرئيس العراقى .

ـ وصل الى بغداد السيد ياسر عرفات حيث استقبله السيد طارق عزيز من اجل التباحث حول تطورات ازمة الخليج مع المسئولين العراقيين وكذا « بعض الشخصيات الاجنبية الزائرة » .

ـ حذر وزير الخارجية الامريكى فى القاهرة الرئيس صدام حسين من التورط فى « حسبة غلط اخرى » وأكد رفضه لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط اذ يراه قد يبدو « مكافاة المعتدى » .

ـ اعتمد الكونجرس الامريكى قرارا اعرب فيه عن امله فى نجاح مهمة « دى جويلار » فى بغداد

ـ وصل الى باريس وزير الخارجية التونسى السيد « حبيب بولاريس » ليقابل وزير الخارجيةالفرنسى « رولان دوماس »

ـ جرى اتصال تليفونى بين الرئيس ميتران والعقيد « معمر القذافى » الذى نادى بعقد جلسة طارئة وعاجلة لمجلس الامن

ـ ناشد البابا « يوحنا بولص الثانى » الابقاء على « الحوار »

ـ عقد الرئيس صدام حسين اجتماعا مع عدد من اعضاء مجلس قيادة الثورة ولم يعلن عن ماتم فى الاجتماع

ـ فى مدريد اعلن احد قادة منظمة التحرير الفلسطينية بان مهلة ١٥ يناير « لا تعد نهاية العالم » وانه لا يجب ان نفقد الامل فى « تسوية سلمية » .

ـ اعلنت الاردن بان الجيوش العراقية لن تدخل الاراضى الاردنية الا اذا طلب الاردن ذلك فى حالة تعرضه لهجوم اسرائيلى .

ـ حذرت سوريا اسرائيل من اى تدخل فى ازمة الخليج واضافت انها ستقف فى صفوف اى دولة عربية اذا تعرضت لهجوم اسرائيلى وفى اجتماع بين وزير الخارجية السورى السيد فاروق الشرع وجيمس بيكر اكد الوزير السورى بانه لا يجب على اسرائيل ان تتدخل حتى لو بدأ العراق بشن هجوم ضدها .

١٩٩١ يناير ١٣ :

ـ دعا « دى ميليكيس » وزير الخارجية الايطالى السيد ياسر عرفات الى التصريح « ببيان من طرف واحد » « يدعو صدام حسين الى الانسحاب ـ من الكويت وفقا لقرارات مجلس « الامن » واضاف بان « منظمة التحرير الفلسطينية » هى التى تملك مفتاح السلام » وصرح « دى ميكيليس » بأنه اذا كان « لاحد يقبل حاليا ايجاد ربط مباشر بين الدعوة الى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط وبين الانسحاب العراقى من الكويت الا أن هذا المؤتمر لم يعد فقط امنية الغالبية العظمى من الدول بل سيشكل ايضا حقيقة موضوعية فى مرحلة مابعد الازمة .

١٩٩١ يناير ١٥ :

ـ اعلن الملك الحسن الثانى فى حديث موجه للشعب بان المغرب يكرر التزامه بالشرعية ويدين احتلال الكويت ولكنه « قلبه مع العراق » واعرب الملك عن اسفه لان العراق « لم يستمع لنصيحته الخاصة بان قيام علاقة بينه بشأن الكويت والاحتلال الاسرائيلى هو امر غير مقبول سياسيا .

١٩٩١ يناير ١٦ :

ـ ابلغت وزارة الخارجية الامريكية العراق بانه اذا ابدى الرغبة فى الانسحاب من الكويت فانها ستأخذ هذه المبادرة فى الاعتبار .

ـ وفى الوقت نفسه اعلن متحدث عن البيت الابيض بان هناك « قرارات قد اتخذت »

ـ القت السلطات البريطانية فى لندن القبض على ٢٨ من الرعايا العراقيين

ـ فى المساء دعا الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران الفرنسيين الى « التكتل » لان « الاسلحة ستبدأ فى العمل فى الخليج . واوضح عن اسباب الالتزام الفرنسى خارج حدودها بانه يتمثل فى « حماية الحق فى الخليج وفى الشرق الاوسط وهو يعنى حماية بلدنا .

ـ فى القاهرة ، استقبل الرئيس حسنى مبارك وزير الدفاع الليبى الكولونيل ابو بكر يونس .

ـ وفقا لتقرير صادر عن الكونجرس الامريكى قدرت تكاليف الحرب من اجل تحرير الكويت فيما بين ٢٨ الى ٨٦ مليار من الدولارات الرقم الاول يمثل سيناريو حرب مدتها اقل من شهر وبخسائر فى الارواح قدرت بحوالى ٣,٠٠٠ قتيلا وجريحا وفقدان ٢٠٠ دبابة و ١٠٠ طائرة ، اما الرقم الثانى فهو يمثل سيناريو حرب مدتها تصل الى ٦ شهور وبخسائر فى الارواح تصل الى ٤٥,٠٠٠ من قتيل وجريح وفقدان ٩٠٠ دبابة و ٤٠٠ طائرة امريكية .

ـ قررت شركة مصر للطيران وقف رحلاتها فى اتجاه الخليج ومنه باستثناء رحلات الى جدة ومنها . وذلك نظرا « لارتفاع قيمة التامين »

ـ وضعت منطقة غزة فى حالة طوارىء وصدر قرار بمنع التجول تحسبا لاندلاع الحرب فى اية لحظة فى الخليج

ـ اغلق العراق حدوده مع تركيا

ـ وصلت ثانى حاملة طائرات امريكية الى الخليج

ـ قررت منظمة الحلف الاطلنطى مد بقاء البعثة البحرية فى مشرقى البحر المتوسط بهدف حماية تركيا فى حالة اندلاع الحرب فى الخليج كما اتخذت المنظمة عدة قرارات واحتياطات « تحسبا لقيام الحرب فى اية لحظة »

ـ استدعت سوريا قواتها الاحتياطية وقامت بدعم وسائل الدفاع فى جنوب سوريا ، وخاصة فى الجزء الشرقى من مرتفعات الجولان .

ـ صرح مسئول اسرائيلى فى تل ابيب بان اسرائيل تتوقع هجوما بالاسلحة الكيماوية من قبل العراق .

ـ أكدت الحكومة السويسرية حيادها واتخذت اجراءات وقائية

ـ دعا رئيس الوزارة الباكستانى السيد نواز شريف العراق الى الانسحاب من الكويت باسم « الاخوة الاسلامية »

ـ اعلن الرئيس الايرانى على اكبر رافسنجانى ان ايران « مستعد للدفاع عن الاسلام وعن المسلمين » كما ادان « الضغوط المتزايدة التى يفرضها الامبريالية على المسلمين عشية اندلاع حرب محتملة فى الخليج »

ـ أيدت الاغلبية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية (٥٢٣ صوتا مقابل ٤٣ صوتا و ٢ من الممتنعين) السياسة التى يتبعها الرئيس ميتران فى الخليج

ـ فى لبنان اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية التعبئة العامة

ـ اعلن نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيلونوجوف امام مجلس السوفيت الاعلى بان الحكومة قد ابلغت العراق عن نية الاتحاد السوفيتى فى عدم المشاركة فى العمليات العسكرية فى الخليج . واضاف بان العراق لا يصدق بان الولايات المتحدة ستتورط فى الحرب وان حكومته قد بذلت كل ما فى وسعها من اجل « اقناع القيادة العراقية بعزم الولايات المتحدة » .

ـ ادان عبد السلام جلود « وجود قوات الكفر » فى العربية السعودية واكد بان « المسلمين سيعلنون « الجهاد من اجل الدفاع عن الاراضى المقدسة »

١٩٩١ يناير ١٧ :

ـ فى الثانية صباحا (توقيت القاهرة) بدات الحرب : فقد قامت القوات الدولية بضرب الاهداف فى العراق والكويت ، واعلنت واشنطن عن بدء عملية « عاصفة الصحراء » من اجل - تحرير الكويت » (انظر العمليات العسكرية)

القوات الجوية الغربية والعراقية الموجودة حاليا

انجرليك ٣٨ إف - ١١١

قنية ٣ لواكس

قنية

تركيا

إنكيرلك

قبرص

اكروتيري

سوريا

لبنان

البحر المتوسط

دمشق

إسرائيل

عمان

الأردن

قناة السويس

تبوك

الموصل

كركوك

الرطبة

حبانية

بغداد

الرشيد

العراق

الناصرة

شعيبة

الكويت

مدينة الكويت

حفر الباطن

طهران

ايران

القوات الجوية العراقية
٥ تي يو - ٢٢ بليندر
٨ تي يو - ١٦ بادجر
١١٢ ميراج اف - ١ - اى كيو
٤٨ ميج - ٢٩ فولكرم
١٨ ميج - ٢٥ فوكسبات
٦٠ ميج - ٢٣ فلوجر
١٠ ميج - ٢٧ فلوجر
٢٤ سوخوى - ٠
٣٠ هانتر
٣٠ سوخوى - ٧ وسوخوى - ٢٠
٣٠ ميج - ١٧ إف
٢٠ ميج - ١٩ ٤٠ إف - ٦
٧٥ ميج - ٢١ ٨٠ إف - ٧

المفتاح
القواعد الجوية العراقية

الظهران
٨ تورنادو إف - ٣
١٢ تورنادو جي ار - ١
٤٠ إف - ١٥

البحرين ٤٨ إف - ٦ - ١٨

مجلس التعاون الخليجي
٤٢ إف - ١٥ (السعودية)
٦٣ إف - ٥ (السعودية)
٣٥ ميراج - ٢٠٠٠ (الامارات)
٢٤ تورنادو (السعودية)
١٢ ميراج - إف - ١ (قطر)
١٥ ميراج - إف ١ (الامارات)
٢٢ جاجوار (عمان)
١٢ اف - ١٦ (البحرين)
١٥ هوك (الامارات)
٦ الفاجيت (قطر)
١٤ ميراج ٣ (الامارات)
١٨ هانتر (عمان)

الشارقة
٤٤ اف - ١٦

ابوظبى
كى سى - ١٣٥ - اف - ١٦
٨ تورنادو ايطالية

السيب
٣ غرود
طائرات تزود بالوقود
فى - سى ١٠

مصيرة
طائرة بى - ٣ سى
اى - بى - ٣ ، سى - ١٣٠

ثمريت ٧٢ إف - ١٥ اى

الحاملة امريكا
الحاملة تيودور روزفلت

دايجو جارسيا
٢٦ ب - ٥٢ إس

تبوك ٦ تورنادو

الملك خالد
كى سى - ١٠
كى سى - ١٣٥

الملك خالد

الجبيل

الظهران

المحرق

الخليج العربي

البحرين

قطر

الشارقة

أبو ظبى

الفجيرة

السيب

الامارات

٢٤ الجبيل ٨٠ إف - ٨٨
٧٢ A 6 - ١٠ ١ ١

الرياض

الخرج

السعودية

الرياض ٥ اواكس
٢ ار سى - ١٣٥
٢٢ إف - ١١٧
مقاتلات الشبح

الحرج
١٢ جاجوار
١٢ تورنادو جى ار - ١
ل سى ١٠ للوقود

عمان

مصيرة الجوية

ثمريت

خميس مشيط

الحاملة جون كيندى

الحاملة ساراتوجا

مصر

البحر الأحمر

السودان

اليمن

البحر العربي

اثيوبيا

عدد القوات الموجودة فى الخليج بالآلاف

الولايات المتحدة ٤٣٠ ، مجلس التعاون الخليجي ١٥٠ ، بريطانيا ٣٥ ، مصر ٢٠ ، سوريا ١٩ ، فرنسا ١٠ ، باكستان ٧ ، بنجلاديش ٢ ، المغرب ١,٧ ، السنغال ٥, ، والنيجر وتشيكوسلوفاكيا وهندوراس والارجنتين ٩٣٠ جنديا . ويصل بذلك اجمالي القوات المتحالفة الى ٦٧٦,١٣٠ الف جندي وذلك مقابل ٥١٠ الاف جندى عراقي نظامى و٤٨٠ الف احتياط و٨٥٠ الفا ميليشيا شعبية

بدء العمليات العسكرية

مقدمة :

أثار إندلاع الحرب فى يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بين قوات التحالف والقوات العراقية العديد من التعليقات السياسية والعسكرية وغيرها عبر الصحافة العالمية . لهذا رأينا أن نقدم للقارىء العربى العرض الصحفى الكامل لهذه الحرب كما نشرتها صحيفة « انترناشيونال هيرالدتريبيون » وهى وإن كانت لاتجمع كافة الأراء الا انها تتضمن تحليلات أربعة من الخبراء الاستراتيجيين روعى التنوع فى إختيارهم . فالأول « روبرهنتر » نائب الرئيس فى « مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية » بواشنطن ، والثانى « فرنسوا هيسبرج » مدير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن و اما الثالث « زعيف شيف » فهو المحرر العسكرى لصحيفة « هارتيز » الاسرائيلية وأخيرا ان الرابع « عبدالكريم أبو نصر » محرر ومعلق سياسى يعمل فى صحيفة « القبس » الكويتية وإن كانت غير كاملة

هذه خطوة أولى لكى يحصل الباحث العربى على آراء متنوعة حول حرب الخليج وعليه أن يستكملها بمزيد من القراءات .

اليوم الأول (١) ١٧ يناير ١٩٩١ :

القوات المشاركة: الامريكية ، البريطانية ، السعودية ، الكويتية والقوات الجوية الفرنسية .

عدد الطلعات :

قامت ٧٥٠ طائرة بـ ١,٣٠٠ طلعة خلال الـ ٢٠ ساعة الأولى .

ـ أطلقت البواخر الحربية الامريكية حوالى ١٠٠ صاروخ من طراز « توماهوك » .

الخسائر :

(١) مقاتلة من طراز « اف ـ ١ ـ ١٨ هورنت » تابعة للبحرية الامريكية . قتل القائد .

(١) مقاتلة قاذفة قنابل بريطانية من طراز « تورنيدو » . طاقم الطائرة وعددهم ٢ مفقودان .

(١) مقاتلة نفاثة كويتية

(١) مقاتلة نفاثة عراقية (ابلغت السلطات العسكرية الفرنسية عن إسقاط ٢ طائرة نفاثة عراقية .

الرد العراقى :

ـ جاء الرد محدودا ومقتصرا على اطلاق الصواريخ أرض /جو وإطلاق النار ضد الطائرات .

ـ اندلعت النيران فى مركب لتكرير البترول بالخفجى فى العربية السعودية عندما أصابت المدفعية مخزن بترول خام .

ادعاءات العراق :

ـ اسقاط ٦٠ طائرة تابعة للحلفاء

ـ الاستيلاء على ٢٢ صاروخ من طراز « توماهوك » يمكن استعمالها مرة أخرى .

تقدير الموقف :

ـ صرح وزير الدفاع الأمريكى « ريتشارد تشينى » وكذا المخابرات العسكرية الأمريكية بأن ٨٠٪ من الضربات الجوية الموجهة ضد العراق قد أصابت الهدف .

تحليلات أربعة من الخبراء الاستراتيجيين حول الموقف :

١ ـ روبرت حنتر :

« أن قيام الولايات المتحدة بتدميرها الصواريخ العراقية التى كان من الممكن أن تجرف اسرائيل الى المشاركة فى الحرب ويدعمها لدور الطيران السعودى والكويتى قد حد من خطر إنهيار التحالف المناهض للعراق » .

٢ ـ فرنسوا هيسبورج :

« المفاجأة الجيدة تمثلت فى عدم مواجهة مفاجآت سيئة من جانبنا ، فإن كل شىء جرى كما كان من المتوقع أن يجرى من حيث الرجال والمعدات . المرحلة القادمة ستركز على عزل القوات الأمامية العراقية من المؤخرة وذلك بقطع خطوط الامداد وغيرها » .

٣ ـ زعيف شيف :

« إن القيادة الأمريكية قد سلكت استراتيجية سليمة عندما رأت أنه لامجال فى شن هجوم مواجهة ضد الكويت بل بدأت شن هجوم جوى على الأهداف الاستراتيجية داخل العراق وذلك عن اقتناع بأن الكويت سوف تسقط لا محالة فى المراحل القادمة .

٤ ـ عبد الكريم ابونصر :

« إن اليوم الأول من هذه الحرب كان يمكن أن يكون أيضا اليوم الأخير لأن الهجوم الأول كان شرسا ومدمرا للغاية كما أن الرد العراقى كان محدودا وضعيفا . مع إستعراض مثل هذه القوات الضخمة مع عدم التزاوج على الجانبين فإن السؤال المطروح لم يعد يدور حول من سيفوز عسكريا بل حول كيف يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة دون أحداث انهيار عام للدولة بأكملها وإخلال التوازن فى المنطقة » .

اليوم الثانى (٢) (١٨ يناير ١٩٩١) :

عدد الطلعات :

ـ بلغ عدد الطلعات الجوية ٢,١٠٧ خلال الـ ٤٨ سعة الألى من الحرب .

ـ بلغ عدد الصواريخ من طراز « توماهوك » التى أطلقت من البوارج الأمريكية ١٩٦ صاروخا منها ٩٦ أطلقت فى اليوم الثانى .

الخسائر :
- ٨ طائرات تابعة للحلفاء (منها ٤ فقدت في اليوم الثاني) : ٤ أمريكية ، ٢ بريطانية ، (١) ايطالية ، (١) كويتية .
- المفقودين : ٤ أمريكيين ، ٤ بريطانيين ، و٢ ايطاليين تابعين للسلاح الجوى .
- تأكد تدمير ١١ طائرة عراقية (منها ١٠ اسقطت في اليوم الثاني) من المعتقد ان طائرات أخرى قد اصيبت داخل مخابيء الاسمنت المسلح المعدة لها .
- تم تدمير ٦ قواعد اطلاق صواريخ « سكود » العراقية . من المعتقد انه مازالت هناك ٣٠ قاعدة لم تمس .
- تم إغراق ٣ مراكب لخفر السواحل العراقية .

الادعاءات العراقية :
- اسقاط ٩٤ طائرة تابعة للحلفاء (منها ٢٢ في اليوم الثاني)
- أسر العديد من الطيارين التابعة للقوات المتحالفة .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجية :

١ - روبرت هنتر :
- « اتي صباح اليوم الثاني من الحرب ليكتشف الشعب الأمريكي بأن الحرب مازالت من الممكن أن تكون صعبة حاملة معها مخاطر سياسية وعسكرية ايضا » .

٢ - فرنسوا هيسبورج :
- « في هذا التبادل الاستراتيجية الجاري الآن ، نجد العراق قد لجأ الى وسيلة من شن هجومات بالصواريخ استهدفت منها بث الرعب على طريقة المانيا النازية في حين اثبتت القوات المتحالفة بأن الاغارة بالقنابل مع تحديد الهدف بدقة يمكن أن تكون ذات فعالية . ولكن في الوقت الذي تنتقل فيه الحرب الجوية من المستوى الاستراتيجي الى اهداف ارضية على ساحة القتال فإن هذا الانتقال سيشكل صعوبات جديدة .

٣ - زعيف شيف :
- « فيما يتعلق بالقرار الصعب حول كيفية الرد على التهديد المستمر بشن هجومات بالصواريخ على المدن الاسرائيلية فإن على الحكومة الاسرائيلية ان تدرك المخاطر التي سيؤدي اليها الرد بالمثل والذي قد يدفع بالاردن الى مواجهة عسكرية ، وهو ما قد يتمناه صدام حسين . ولكن المبالغة في عدم الرد قد يشكل رسالة خطيرة غير مامونة الجانب في الشرق الأوسط اذ يمكن أن تؤدي الى عدم قوة الردع الاسرائيلية وأن تشجع القيام بهجومات أخرى . إن ردود فعل اسرائيل لاشك ستحددها النتائج التي قد تسفر عنها أى هجوم عراقي بما في ذلك عدد الخسائر وخاصة اذا إستعملت اسلحة كيماوية وربما يكون ذلك فقط بعد أن ينسق الأمر مع واشنطن .»

٤ - عبد الكريم ابو نصر :
- « اذا ردت اسرائيل على هجوم العراق فإن ذلك لن يضعف التحالف ضد بغداد بل ولن يدفع بأي من الدول العربية الى الانسحاب من هذا التحالف . فإن التزام جميع هذه الحكومات بتحقيق أهدافها في العراق وفي الكويت لهو أقوى بكثير من أي إحراج قد ينتج عن أي هجوم اسرائيلي ضد اهداف في العراق . ولكن أى تورط عسكري اسرائيلي الآن سوف يؤدي الى عواقب سياسية ذات مغزى فيما بعد الحرب » .

اليوم الثالث (٣) والرابع (٤) : (١٩ و٢٠ يناير ١٩٩١)
عدد الطلعات :
- بلغ عدد الطلعات الجوية للحلفاء منذ بداية الحرب حوالى ٧,٠٠٠ طلعة .

الخسائر :
- ١٤ طائرة تابعة للتحالف (٨ أمريكية ، ٣ بريطانية ، (١) كويتية ، ١ ايطالية ، (١) سعودية)
- ٢٢ قتلى أو مفقودين من جنود وطيارى قوات التحالف .
- ١٥ طائرة عراقية دمرت في إشتباكات جوية (منها ٥ طائرات أسقطت في اليوم الرابع)
- ٢٣ أسرى عراقيين .
- صواريخ « سكود » عراقية اطلقت في اتجاه العربية السعودية في ٢٠ يناير وقد دمرتها النيران الامريكية .
- لم يحدث اشتباكات عسكرية أرضية في هذا اليوم .

الادعاءات العراقية :
- اسقاط ١٥٤ طائرة تابعة للقوات المتحالفة .
- أسر عدد غير محدد من الطيارين التابعين للقوات المتحالفة .

تقدير موقف :
- صرح الجنرال الركن نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة : « مازال الأمر لم يفصل بعد حول عما اذا كان لديهم قدرات كيماوية يمكن ان يلحقوها بصواريخ « سكود » ولكنني قد أؤكد بأننا اميل الى التصديق بأنه ليس لديهم هذه القدرات »

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :
- « إن إجتهاد واشنطن لاقناع إسرائيل بالارتكاز على حماية الولايات المتحدة ليؤكد بأن الصراع العربي - الاسرائيلي مرتبط بالأزمة الراهنة . ومهما كان قرار اسرائيل الآن ، فإن الولايات المتحدة ستحتاج بعد انتهاء الحرب الى اعادة احياء حركة السلام والى مطالبة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية في الخليج كجزء من الدين الذي عليها » .

٢ - فرنسوا هيسبورج :
- « إذا بقيت إسرائيل محتفظة بهدوئها ازاء هجومات العراق بالصواريخ فإن قوات التحالف ستكون مدينة بذلك لاسرائيل . وبالتالي سيكون من الأصعب الآن الضغط على اسرائيل لكي تقبل الربط وعقد مؤتمر دولي حول فلسطين . وبهذا فإن صدام حسين بشنة هجمات بالصواريخ سيكون قد ارجع الى الوراء القضية الفلسطينية التي نال منها ايضا إنحياز ياسر عرفات الى صف بغداد .»

٣ - زعيف شيف :
- « إن واشنطن من أجل تفادي رد اسرائيل قد أسرعت بنشر صواريخ « باتريوت » بكامل طاقمها من الرجال . فلأول مرة تمركز جنود تابعون للقوات الأمريكية على أرض إسرائيل ومن أجل الدفاع عنها مباشرة .. فقد كان الاسرائيليون يعتزون دائما بأنهم لن يطلبوا أبدا من الآخرين القتال من أجلهم وما من شك أنهم سيتعلمون بسرعة كيفية ادارة هذه الصواريخ ويحلوا محل الأمريكيين . ولكنه يبدو ايضا من المشكوك فيه بأن وصول صواريخ « باتريوت » قد قضى على الاحتمال أن تضطر اسرائيل الى الرد على الهجوم العراقي بالصواريخ » .

٤ - عبد الكريم ابو نصر :
- « إن المساعدة الوحيدة التي يمكن أن تنتظرها بغداد الآن من أية حكومة عربية هي مساعدتها في الحصول على وقف إطلاق النار بعد الاعلان عن قرار العراق بالانسحاب من الكويت . إن المظاهرات المؤيدة للعراق في بعض الدول العربية لن تمس التحالف المناهض لبغداد وهي ليس علامة على التأييد لاحتلال الكويت . ولكن لايجب اغفال تيار الرأى العام . فهو أساس تعبير عن الشعور العميق بالاحباط لدى العرب نظرا لعجزهم على تغيير مجرى الأحداث في الوقت الذي يتم فيه القضاء التدريجي على القدرة العسكرية والاستراتيجية والبشرية لاحدى الدول العربية الهامة . بصرف النظر عن الجانب الذي تقع عليه مسئولية هذا العمل هذا التيار من المشاعر سيزداد وضوحا كلما تقدمت الحرب وسيضاعف من تعقيدات الوضع الحرج الذي سينتج عن الحرب داخل المنطقة العربية بالاضافة الى بعض العواقب السلبية على العلاقات العربية - الغربية » .

اليوم الخامس (٥) ٢١ يناير ١٩٩١
عدد الطلعات :
- بلغ عدد الطلعات الجوية للقوات المتحالفة ٨,١٠٠ منذ بداية الحرب

الخسائر :
- فقد ١٧ طائرة للحلفاء (١٠ أمريكية ، ٤ بريطانية ، (١) كويتية (١) سعودية (١) إيطالية .

- فقد ٢١ شخصا تابعون للقوات المتحالفة .
- تم تدمير ١٧ طائرة نفاثة عراقية فى إشتباك جوى .
- الخسائر البشرية على الجانب العراقى : ٤٥ من القتلى و٢٣ من الاسرى .الادعاءات العراقية :
- إسقاط ١٦٠ طائرة تابعة للقوات المتحالفة .
- خسائر فى الأرواح : ٣١ من القتلى والأسرى .
- أسر اكثر من ٣٠ شخصا تابعين لطيران القوات المتحالفة .

تقدير للموقف :

- صرح وزير الدفاع الأمريكى « ريتشارد تشينى » : « يمكن أن يدوم الأمر أسابيع كما يمكن أن يدوم عدة شهور . كنا حذرين للغاية ولم نقل أن الحرب ستنتهى فى ٢٧ يوما أو فى ١٤ يوما أو خلال ٦ شهور » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « إن صواريخ « سكود » العراقية اثبتت بأنها على مستوى سمعتها وهى عديمة الفائدة من الناحية العسكرية . أنها تخدم فقط أهداف سياسية وذلك بمحاولة التأثير على دول أخرى من خلال الارهاب او تقديم دراما على شاشة التليفزيون وبذلك بحث القادة الحلفاء الى تبديد الموارد ومحاولة اقتلاعها من مراكزها » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « إن الصواريخ الباليستيكية ذات التكتيك المضاد قد فقدت عصريتها مع النجاح الذى حققته صواريخ « باتريوت » المتفوقة ضد الحكومات بالقذائف العراقية . إن هذا الأمر سيكون له إنعكاسات ذات مغزى على مصير مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الولايات المتحدة وأيضا على الخطط الدفاعية الأوروبية فى مواجهة التهديدات بالقذائف الناجمة عن الشرق الأوسط . إن ما حققته صواريخ « باتريوت » كان له مغزى هام حيث أن هذه الصواريخ لم تكن فى الأصل قد صنعت للدفاع ضد الصواريخ » .

٣ - زعيف شيف :

- « إن قيام الولايات المتحدة بالقضاء على احد التسهيلات النووية التى يملكها العراق يعد تحرك له مغزى كبير . فهو يعنى أن الرئيس بوش لم يعد ملتزما بالأهداف التى أعلن عنها فى البداية وهى إخراج العراق من الكويت وإعادة النظام الشرعى لهذا البلد . بل أصبح له هدف إضافى هو تدمير البنية التحتية التى تنتج أسلحة مدمرة من كيماوية ونووية أو بيولوجية . وحتى الآن تم تدمير مصنع نووى صغير ولكن لاشك فى أن الجهود فى هذا الاتجاه ستواصل .»

٤ - عبد الكريم ابو نصر :

- « إن تدمير القدرة العسكرية - الصناعية العراقية وكذا الامكانية الاستراتيجية للعراق لم يعد - كما ظن البعض مجرد خطة أمريكية - بل أصبح هدفا للتحالف المناهض لبغداد وبمثابة خطوة من أجل تحرير الكويت . إن البيانات التى ادلى بها الرئيس ميتران مع خطة العمل لتؤكد بأن هذا الهدف لم يكن سرا لأية من حكومات الدول الكبرى داخل التحالف ، عندما إندلعت الحرب . واليوم أصبح هذا الأمر خطة يعلن عنها . انها تثبت بأن التحالف لديه جدول أعمال أكثر طموحا من مجرد تحرير الكويت . ليس فقط الغاء العمل الذى قام به العراق بل فى الواقع محاولة إحداث توازن عسكرى وسياسى جديد للقوى فى منطقتى الخليج والشرق الأوسط » .

اليوم السادس (٦) ٢٢ يناير ١٩٩١ :

عدد الطلعات :

- أكثر من ١٠,٠٠٠ طلعة جوية منذ بداية الحرب .

الخسائر :

- ١٨ طائرة تابعة لقوات التحالف : منها ١٥ فى إشتباكات مع العدو (٩ امريكية ، ٤ بريطانية (١) كويتية ، (١) ايطالية)
- بلغ عدد الطائرات العراقية التى دمرت منذ بداية الحرب ١٧ طائرة .
- فقد ٢٥ تابعون للقوات المتحالفة خلال العمليات العسكرية (١٤ أمريكيين و٨ بريطانيين ، (٢) إيطاليين ، (١) كويتى)
- تم أسر ٢٣ عراقيا .

ادعاءات العراق :

- اسقاط اكثر من ١٧٨ طائرة للقوات المتحالفة .
- أسر أكثر من ٢٠ جندى
- قتل ٤٠ من المدنيين و٣١ جندى .

تقدير الموقف :

- تصريح نائب المارشال الجوى البريطانى « بيل وارن » : « إن الشىء الوحيد الذى كان لصالح صدام حسين هو الظروف المناخية وذلك خلال اليومين السابقين » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « بينما يواصل الحلفاء شن الغارات على العراق دخلت الحرب مرحلة خيالية من التنافس الدعائى وهى فى ذلك معتمدة على نفس الصور التليفزيونية لصواريخ « سكود » فى هجوماتها وعلى أسرى الحرب من الغربيين ... وكل من الجانبين يهىء شعبه لصراع طاحن فى حين ان النتائج المحققة على ساحة القتال لايعرفها سوى القادة العسكريون الأمريكيون والعراقيون » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « إن المعاملة القاسية التى يعامل بها العراق أسرى الحرب وإستعمال هؤلاء كدروع بشرية لن يؤدى سوى الى شحذ الراى العام داخل دل التحالف ضد صدام حسين : فإذا داوم العراق على هذه المعاملة فن ذلك سيوجد حافزا قويا لدى التحالف لكى توسع نطاق الأهداف التى من أجلها تحارب لتشمل تدمير سياسة « البعث » الحاكم فى العراق وعدم الاكتفاء بتحرير الكويت وتدمير القدرات النووية والكيماوية العراقية . هذه هى الديناميكية التى برزت من هذه الحرب » .

٣ - زعيف شيف :

- « إن عدد الطلعات التى يفوق الـ ٧٠٠٠ ضد العراق ليشير الى ان تصعيد العمليات سيمضى وإن الحرب قد تدوم اكثر مما كان متوقعا . فإن العراقيين قد حرصوا على الحفاظ على أفضل جزء من قواتها فى حين أن الأمريكيين يفضلون توجيه ضربات حذرة من أجل الحد من خسائرهم . فقد كان من الضرورى توجيه ما لايقل عن ثلث الطلعات ضد صواريخ « سكود » » .

٤ - عبد الكريم ابو نصر :

- « إن إنضمام سوريا للتحالف المناهض لبغداد وهو التزام اقوى مما يبدو عليه يمثل تحولا سياسيا هاما أهم ما فيه هو القبول الضمنى ولأول مرة من قبل سوريا لحق إسرائيل فى الرد على هجوم شـــنه عليه دولة عربية أخرى وأيضا إدانة الهجومات بالصواريخ التى تشنها بغداد وأخيرا قبول سوريا وهى الحليف السابق للاتحاد السوفيتى بأن تقوم الولايات المتحدة بدور بارز ومؤثر فى المنطقة . هذا الموقف السورى ناتج عن توقع الرئيس حافظ الأسد مزايا جيو بوليتيكية بعد إنتهاء الحرب وليس تحسبا من الحفاظ على توازن للقوى بينه وبين منافسه صدام حسين . وما يتوقعه الأسد هو ليس فقط أن تطلق يديه فى لبنان ومساندة أمريكية فى التفاوض مع اسرائيل من أجل استرداد مرتفعات الجولان ولكن أيضا المشاركة السورية فى المفوضات حول القضية الفلسطينية والتواجد السورى فى أية ترتيبات أمنية خاصة بالعراق وبمنطقة الخليج .»

اليوم السابع (٧) ٢٣ يناير ١٩٩١ :

عدد الطلعات :

- اكثر من ١٢,٠٠٠ طلعة جوية قام بها الحلفاء منذ بداية الحرب .

الخسائر :

ـ بلغ عدد الخسائر في صفوف الحلفاء منذ بداية الحرب ٢٠ طائرة منها ١٦ طائرة أسقطت خلال الاشتباكات (١٠ طائرة امريكية ، ٤ بريطانية ، (١) كويتية ، ١ ايطالية)

ـ عدد الطائرات العراقية التي اسقطت منذ بداية الحرب ٤١ طائرة من مجموع ٧٠٠ .

ـ فقد ٢٤ تابعين للقوات المتحالفة خلال العمليات العسكرية (١٣ من الأمريكيين و٨ بريطانيين ٢ ايطاليين ، (١) كويتي)

ـ عدد الأسرى العراقيين : ٢٩

الادعاءات العراقية :

ـ اسقاط أكثر من ١٧٨ طائرة بما فيها من الصواريخ

ـ أسر أكثر من ٢٠

ـ قتل ٦٩ من المدنيين و ٣١ جندي على يد القوات المتحالفة .

تقدير للموقف :

ـ تصريح وزير الدفاع الأمريكي « ريتشارد تشيني » : « كل شيء سائر على نحو جيد جدا ولكن علينا أن نتوقع مفاجاءات بما في ذلك ضربات جوية عراقية وأعمال ارهابية ومزيد من الهجومات بالصواريخ » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « إن الازمة الناجمة عن تورط اسرائيل في الحرب قد جلبت الى الشعب الامريكي مدى التكاليف البشرية والشخصية لهذا الصراع كما أظهرت لقادته احتمالات سياسية غير مُقدرة بدقة أن الحرب التي بدأت بهدف معاقبة صدام حسين تبدو الآن بهدف إعادة تشكيل وجه الشرق الأوسط سواء كان ذلك للأحسن أم للأسوأ . »

٢ ـ فرانسوا هيسبرغ :

ـ « على الرغم من أن ردا اسرائيليا مناسبا على الهجوم العراقي الأخير بصواريخ « سكود » قد لايؤدي الى انشقاق داخل التحالف ، فإن الكبح الاسرائيلي يبقى ذو أهمية قصوى . فإن الانتقام قد يتطلب الى درجة ما تناسقا مع العمليات الجوية التي تقوم بها قوات التحالف .. هذا المظهر للتواطؤ قد يؤدي الى عواقب سياسية سلبية داخل صفوف العالم العربي ـ الاسلامي . ثم أن العمليات الاسرائيلية قد تتطلب استعمال المجال الجوي الاردني والسعودي أو السوري مع عواقبه اللاحقة .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « هناك طريقتان مختلفتان تتشكل فيما يتعلق الضربات الموجهة ضد السكان المدنيين . فقد حرص كل من الولايات المتحدة وحلفائها على الحد قدر الامكان من الأضرار التي تلحق بالمدنيين العراقيين حتى لايثير ذلك سخطا عاما في العالم العربي وعلى الجانب الآخر نجد صدام حسين يجتهد متعمدا على ضرب المدنيين الاسرائيليين مستعملا في ذلك صواريخه كسلاح لبث الرعب » .

٤ ـ عبدالكريم ابونصر :

ـ« بالنسبة للتحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة فقد أصبح الآن من الواضح أن هناك ربط بين حرب الخليج وأمن إسرائيل لم يعد من الممكن تجاهله . اذا كانت حكومة شامير عاهدت الولايات المتحدة في كبح الزمام فإنها أيضا تتوقع من التحالف أن يقوم بكل ما يلزم من اجل حماية اسرائيل من أي هجوم . إن أمن اسرائيل سيصبح أحد الأهداف غير المعلن عنها للتحالف طوال حرب الخليج . وفي هذا الاطار فإن أي عمل انتقامي اسرائيلي سيتطلب نوعا من التنسيق مع القيادة العملية الأمريكية الموجودة في الخليج . إن التحالف سيقبل هذا الوضع ضمنيا الا في حالة قيام تحرك اسرائيلي كفيل بإحداث مواجهة عسكرية واسعة مع الاردن . وإن الدبلوماسية الأمريكية تعمل جاهدة على تفادي هذا الأمر » .

اليوم الثامن (٨) ٢٤ يناير ١٩٩١ :

عدد الطلعات :

ـ تجاوزت الـ ١٥,٠٠٠ لقوات التحالف من طلعات جوية منذ بداية الحرب .

الخسائر :

ـ على جانب الحلفاء : فقد ١٨ طائرة مقاتلة .

ـ على الجانب العراقي : اسقط ٤١ طائرة و١٩ منها في إشتباكات جوية

ـ فقد ٢٤ رجلا خلال العمليات العسكرية .

ـ تم أسر ٨٠ عراقيا (منهم ٢٩ تم اسرهم في اليوم الثامن)

الادعاءات العراقية :

ـ تم إسقاط أكثر من ١٨٠ طائرة وصواريخ للحلفاء

ـ تم أسر اكثر من ٢٠ شخصا من العسكريين .

ـ قتل ١٠١ من المدنيين و٩٠ من الجنود العراقيين .

تقدير الموقف :

ـ تصريح مارين فيتز واتر المتحدث عن البيت الأبيض : « إستعدوا لصراع سيدوم أكثر من بضعة أيام » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « يثير المجهود الذي يبذله البنتاجون لتوضيح مجرى الأحداث وفعاليتها فيما يتعلق بالحملات الجوية العديد من التساؤلات ليس فقط فيما يتعلق الخطوات القادمة بل أيضا الأهداف . والأهم هو عما اذا كان يمكن الفصل بين عملية تحرير الكويت وبين إجبار العراق على الاستسلام . مع كافة المخاطر والعواقب المجهولة التي ستترتب عن ذلك » .

٢ ـ فرانسوا هيسبرغ

ـ « إن تدمير المقدرات النووية العراقية ليزيح مصدرا هاما من القلق من حيث التهديد الذي قد يشكله العراق في المستقبل . اذا تأكد بأن جميع المنشآت الهامة قد دمرت بالفعل . ولكن مع ذلك فإن التطلع الى الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الانتشار النووي سيبق في مجموعه تطلعا ضعيفا اذا لم تعالج الأسباب الرئيسية التي أدت الى عدم الاستقرار في المنطقة .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « على الرغم من التصور المتفائل الذي كان لدى واشنطن خلال الأسبوع الأول من الحرب فإنه يبدو بأن القادة العسكريين العراقيين مازالوا يسيطرون على قواتهم . فإن القوات الجوية العراقية لم تفقد حتى الآن سوى ٥٪ في المائة من مجموع طائراتها . وأن العديد من مجرات الطائرات التي أتلفت قد تم اصلاحها . ثم أن صواريخ « سكود » مازالت تشكل تهديدا كما أن القوات البرية العراقية لم تفقد معنوياتها العالية . إن الأهداف الاستراتيجية قد ألحق بها التلف ولكن مع ذلك فإن الاحتياطي العراقي من الأسلحة الكيماوية مازال موجودا . إن اهم الأهداف من الهجوم الجوي مازالت لن تتحقق . »

٤ ـ عبدالكريم ابونصر :

ـ « إن حرب الخليج لم تصل بعد الى نقطة لا رجعة فيها . فقد حرص العراق على عدم الالتجاء الى الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية كما راعى الحفاظ حتى الآن على قدرات عسكرية قوية . إن صدام مازال مقتنعا بأنه يمكن الحصول على تسوية سياسية وتفادي الاستسلام ـ بالرغم من التحالف الدولي قد رفض أي حل ، لايتضمن الانسحاب العراقي دون شرط من الكويت . وبالتالي فإن بغداد لن تندفع في خيارات عسكرية انتحارية خلال الأسابيع القادمة . إن القوات العراقية لن تتورط في مواجهة شاملة بل إنها ستعتمد تكتيكات من أجل التصعيد التدريجي وهي ستدفع بجزء من قواتها على أمل أن تمتد الحرب القدر الكافي الذي يسمح لصدام حسين بتحقيق بعض من أهدافه السياسية .»

اليوم التاسع (٩) ٢٥ يناير ١٩٩١ :
عدد الطلعات :
تجاوزت ١٧,٥٠٠ من طلعات جوية للقوات المتحالفة منذ بداية الحرب .

الخسائر :
ـ سقطت ٢٤ طائرة للحلفاء خلال الاشتباكات الجوية .
ـ تم تدمير ٤١ طائرة عراقية منها ١٩ في اشتباكات جوية .
ـ فقد ٢٧ رجلا في صفوف الحلفاء خلال العمليات العسكرية .
ـ قتل ٤ من المدنيين الاسرائيليين يوم (الجمعة) وجرح أكثر من ١٧٥ .
ـ تم أسر ٨١ من العراقيين .

الادعاءات العراقية :
ـ تم اسقاط أكثر من ١٨٠ طائرة وصاروخ للحلفاء .
ـ تم أسر أكثر من ٢٠ جندى نقلوا الى المواقع الاستراتيجية .
ـ قتل ١٠١ من المدنيين العراقيين و ٩٠ جندى وجرح ١٣٦ من المدنيين .

تقدير للموقف :
ـ تصريح الرئيس بوش : حول الهجوم العراقي : « انهم يبدون يائسين : إن الأمر يبدو وكأنه اللهاث الأخير . ولايمكن مقارنته بأية عقيدة عسكرية معروفة » .

تحليلات ٤ من الخبراء الاستراتيجيين :
١ ـ روبرت هنتر :
ـ إن الأمريكيين قد بدأوا يركزون إهتمامهم على الربط بين أهداف الحرب وإنهاء الحرب وأن الجدل حول السلام سيكون قويا ومؤديا الى الانقسام مثلما كان الأمر بالنسبة لقرار الحرب ومنذ الآن . فإن الآليات الجيوبوليتيكية تناقش تصورات حول مستقبل الشرق الأوسط كما لو كان أى شيء من الممكن تحقيقه . وأكد العديد من هذه التصورات قد يفتقر الى التاريخ والى الثقافة والى السياسات الاقليمية » .

٢ ـ فرانسوا هيسبرج :
ـ إن سياسي التحالف قد خفضوا من توقعاتهم ربما على أمل الاستفادة من نتيجة قد تكون أسرع وأقل ألم مما هو متوقع . وبصرف النظر عن السرية المفروضة على العمليات وعلى عدم الدقة لما تعلنه قوات التحالف عن إنجازاتها في الجوية الكوية فإنه يمكن أن يقال :
ـ إن القوات الجوية المتحالفة تواصل هجوماتها دون توقف مع تكبدها خسائر حجمها أقل مما كان متوقعا . وأن تزايد عدد الطلعات ليشير الى نقل الأهداف بالقرب من الحدود السعودية .
ـ يعكس النشاط الجوى والصاروخي العراقي في أكثر من ناحية اللهاث الأخير الذى قامت به ألمانيا النازية في الحرب العالمي الثانية .
ـ إن النشاط الحربي قد تركز الآن على منطقة ستكون مسرح العمليات البرية في المستقبل .

٣ ـ زعيف شيف :
ـ « كان أحد أهم العمليات الفاشلة التى قام بها صدام حسين محاولة جرف اسرائيل الى المشاركة في الحرب . وبذلك أصبحت اسرائيل الدولة « المضد » تلك القدرة على تحديد مدى تورط الأردن في الحرب وكذا مدى صمود التحالف الأمريكي العربي . إن الحكومة الاسرائيلية تدين بهذا الدور الى حكم الشعب الاسرائيلي الذى أبدى من النضوج . ما شكل ضغوط منعت زعماءه من اتخاذ عمل انتقامي في غير الوقت المناسب » .

٤ ـ عبدالكريم أبونصر :
ـ « إن واشنطن باعلانها بأن حرب الخليج قد تدوم شهورا كانت تريد أن تبلغ بغداد بأن الحلفاء مستعدون لحرب طويلة المدى . وبالفعل بأنهم مستعدون لمواجهة أى سيناريو ممكن أن يطرح . هذا التصريح يعكس تقديرا واقعيا لما تقوم به العراق من تكتيكات وأيضا مدى التفاؤل الأمريكي في قدرة التحالف على الصمود . إن التصريح الأمريكي يشير أيضا الى نية القوات المتحالفة على تأجيل الحرب البرية لعدة أسابيع بينما تواصل القوة الجوية على الحاق الخسائر بالقوات العراقية » .

اليوم العاشر (١٠) والحادى عشر (١١) ٢٦ ، ٢٧ يناير ١٩٩١ :
عدد الطلعات :
ـ تجاوز عدد الطلعات الجوية للحلفاء الـ ٢٢,٠٠٠ منذ بداية الحرب .
ـ عدد الصواريخ « سكود » التى اطلقها العراق ٥١ صاروخ : ٢٦ ضد العربية السعودية و ٢٥ ضد اسرائيل .

الخسائر :
ـ اسقاط ٢٤ طائرة للحلفاء خلال عمليات العسكرية .
ـ تم تدمير ٤٩ طائرة عراقية . لجأت ٣٩ طائرة عراقية الى ايران منذ بداية الحرب .
ـ فقد ٢٧ رجلا تابعين للقوات المتحالفة خلال العمليات العسكرية .
ـ تم أسر ١١٠ عراقيا .
ـ قتل ٤ من المدنيين الاسرائيليين وجرح ٢٠٤ خلال هجومات بالصواريخ العراقية . جرح أيضا ١٢ من المدنيين السعوديين عندما قامت صواريخ « باتريوت » بتدمير صواريخ « سكود » .

الادعاءات العراقية :
ـ اسقاط ٢٠٠ طائرة وصاروخ للقوات المتحالفة .
ـ قتل ٩٠ جندى عراقي و ١٢٥ من المدنيين العراقيين و ١٢٦ من الجرحى .
ـ تم أسر أكثر من ٢٠ جندى تابعين للقوات المتحالفة .

تقدير الموقف :
ـ تصريح وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني : « ان الحملة الجوية تسير على نحو مرضى جدا وأننا نريد أن تواصل عملها أكبر مدة ممكنة » .

تحليلات أربعة من الخبراء الاستراتيجيين :
١ ـ روبرت هنتر :
ـ « إن الرئيس جورج بوش باقتراحه محاكمة القادة العراقيين كمجرمي حرب قد شمل بذلك كافة المشاعر بالاحباط والاشمئزاز التى أثارتها تصرفات صدام حسين . إن الاقتراح يمكن أيضا أن يؤدى الى تقوية المقاومة العراقية . إذا أصبح هدفا حقيقيا للحرب التى تقوم بها الولايات المتحدة فإنه سيمد أجل الحرب وكذا حجم الاصابات الناتجة عنها . إنه يعنى بأنه سيكون على الولايات المتحدة أن تتعامل مع أمة عراقية محطمة تكن لها العداء » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :
ـ « إن صدام حسين مثل دكتاتوري أوروبا في ماضي مازال قريبا ينفذ كل ما يقول انه سيفعله . فإن إستعماله للبترول كسلاح بيئي قد أعلن عنه قبل أن يقوم به بنفس الطريقة التى بها أعلن عن نيته شن هجوم على إسرائيل . فإذا كان هذا هو النموذج المعمول به فإن الحرب ستنتهى بخلع صدام .

٣ ـ زعيف شيف :
ـ « إن التجاء صدام حسين الى سلاح التلوث بالبترول يشير الى أنه لايتراجع عن ايجاد وسيلة وإن كانت تتمثل في تدمير البيئة في منطقته . إن مبرراته لذلك ـ سواء كانت الانتقام النابع عن اليأس او الأمل في الحصول على وقف إطلاق النار ـ غير مقبولة . وقد تؤدى الى تقوية عزم الحلفاء على التوسع في أهداف الحرب وربما الى إستعمال مزيد من الأسلحة المدمرة .

٤ ـ عبدالكريم أبونصر :
ـ « إن إيران لن تساعد صدام حسين عسكريا لأن هدف طهران الآن هو إحداث تحالف مع العراق الذى ستسفر عنه الحرب . إن جميع عناصر السياسة الايرانية ـ الحياد المرتبط بمقترحات سلام ، وقصر الامداد الى العراق بالغذاء أسوة بأى حكومة أخرى في الخليج . تستهدف تحقيق الأهداف الايرانية التى وضعت منذ قيام ثورة ١٩٧٩ وهى : أحداث محور

عراقى - ايرانى مما قد يجعل من ايران القوة الاقليمية المسيطرة فى الخليج ».

الدور الثانى عشر (١٢) ٢٨ يناير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- اكثر من ٢٥,٠٠٠ طلعة جوية منها أكثر من ٢,٥٠٠ يوم ٢٨ يناير .
- اسقاط ٥٣ صاروخ من طراز « سكود » منها ٢٧ أطلقت على العربية السعودية و٢٦ على اسرائيل .

ثم رصد صاروخ على الرياض يوم ٢٨ يناير كما أن اجزاءا من صاروخ آخر سقطت فى مناطق من الضفة الغربية المحتلة دون إحداث خسائر .

الخسائر منذ بداية الحرب :

- اسقاط ٢٥ طائرة تابعة للقوات المتحالفة خلال العمليات العسكرية .
- تم تدمير ٥٠ طائرة عراقية . ما لايقل عن ٨٠ طائرة عراقية . منها ٦٠ على الاقل من المقاتلات وقاذفات القنابل و٢٠ من الناقلات - قد فرت الى ايران منذ بداية الحرب .
- قتل جندى تابع للحلفاء و ٢٠ فقدوا فى العمليات العسكرية .
- بلغ عدد الأسرى الأمريكيين ٧
- تم أسر ١١٠ من الجنود العراقيين - عدد ضحايا صواريخ « سكود » : ٤ قتلى و٢٠٤ جرحى من الاسرائيليين و١٢ من السعوديين أصيبوا عندما قامت صواريخ « باتريوت » بتدمير صواريخ « سكود » .

الادعاءات العراقية :

- اسقاط ٢٠٢ طائرات وصاروخ .
- قتل ٩٠ جندى و٣٢٤ من المدنيين العراقيين وجرح ٤١٦ . تلقت الأمم المتحدة رسالة من العراق بكشف عن الضحايا .
- بلغ عدد الأعمال الارهابية منذ بداية الحرب ٢٩ هجوم موجه ضد أهداف امريكية وبريطانية وفرنسية وسعودية ومصرية .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « إن اتجاه الطائرات العراقية الى ايران قد يكون محاولة تستهد جرف طهران الى التورط فى الحرب - مثلما حاول أن يفعل صدام حسين مع اسرائيل . او ربما كان مجرد هروب . على أى حال فإن على ادارة بوش أن تتغلب فى نهاية الأمر على الشعور الأمريكى الذى يرفض التعامل مباشرة مع إيران . ويمكن على الأوروبيين أن يسلموا رسالة بذلك نيابة عن واشنطن . تؤكد وحدة ايران الاقليمية ومكانتها فى الوضع الذى سيسفر عن الحرب وحصولها على رؤوس الأموال والتكنولوجيا الغربية - كل هذا على شرط أن تبقى طهران على حيادها »

٢ - فرانسوا هيسبرج :

- « إن المظاهرات المناهضة للولايات المتحدة الجارية فى المانيا والتصريحات الجديدة التى تفيد عن تورط الصناعة الالمانية فى بناء قدرات العراق من الاسلحة الكيماوية والرفض العام لدى الشعب الالمانى للمفهوم الذى يؤكد بأن امن اوروبا لايمكن أن يتحقق من خلال الحياد كل هذه الأمور سيكون لها اثر عميق على مستقبل العلاقات الالمانية - الأمريكية وعلى تصورات خاصة بسياسة اوروبية مشتركة تتعلق بالأمن الأوروبى . فإذا لم تبذل المانيا تفهما اكبر لما تكبدته حلفاءها من تضحيات فى الخليج فإن التضامن الأطلنطى - الأوروبى قد يدفن « فى رمال الجزيرة العربية » .

٣ - زعيف شيف :

- « لن يمكن هزم العراق الا بالانتصار على قواته المرابطة فى الكويت ولكن عملية فتح جبهة جديدة فى غرب العراق قد تكون له مزايا استراتيجية . فإن تواجد قوة برية صغيرة الحجم فى هذا المكان يمكن أن يشكل تهديدا من الخلف لقوات صدام حسين ويخلق عازل بالنسبة للاردن وفى الوقت نفسه الحد من مفعول الصواريخ العراقية وبذلك الحد من إحتمال جر إسرائيل الى المشاركة فى الحرب » .

عبدالكريم ابونصر :

- « بالرغم من أن أية حكومة لم تعترف به علنا فإن التصور لهذه الحرب يشير الى ان تدمير القدرات العسكرية العراقية وإسقاط النظام الحاكم فى بغداد وتحرير الكويت كل هذا يشكل هدفا موحدا بالنسبة للقوات المتحالفة . إن دول الخليج العربية ترى الوضع وفقا لهذه المعادلة : إن وجود عراق قوى تحت زعامة صدام حسين قد تتسبب فى الحرب ويشكل تهديدا مستمرا للاستقرار وبالتالى فإن وجود عراق ضعيف يحكمه نظام آخر يعادل السلام ونظام سياسى مُستقر فى المنطقة » .

اليوم الثالث عشر (١٣) ٢٩ يناير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- أكثر من ٢٧,٦٠٠ طلعة جوية منها ٢,٦٠٠ فى اليوم الـ ١٣

الخسائر منذ بداية الحرب :

- بلغ عدد طائرات الحلفاء التى أسقطت ١٧ طائرة امريكية و٥ بريطانية و(١) كويتية و(١) ايطالية و (١) سعودية .
- تم إسقاط طائرة ميج ٢٣ وبذلك بلغ عدد الطائرات العراقية التى أسقطت ٥٢ منها ٢٧ خلال اشتباكات جوية و٢٦ دمرت وهى على الأرض . بلغ عدد الطائرات التى فرت الى ايران ٩٠ طائرة .
- تم تدمير قاعدتين لاطلاق صواريخ « سلكورم » العراقية .

الادعاءات العراقية :

- بلغ عدد الطائرات والصواريخ التابعة للقوات المتحالفة التى دمرت ٢٠٩ . وبدأ العراق يعلن عن عمليات ضد « أهداف جوية » دون توضيحات أخرى .
- بلغت الخسائر العراقية : ٩٠ جندى و٣٢٠ من المدنيين قتلوا و٤٠٠ جرحوا .

العمليات الارهابية :

- بلغ عدد العمليات الارهابية الموجه ضد الولايات المتحدة وبريطانيا واليونان وتركيا ومصر ٣٢ منذ بداية الحرب .

تحليلات اربعة من الخبراء العسكريين :

١ - روبرت هنتر :

- يحسب صدام حسين باتباعه استراتيجية ذات أربع فروع . إنه يعمل على توسيع رقعة الحرب فى محاولته توريط اسرائيل وايران . وفى الوقت نفسه يحاول الحصول على مساندة شعبية وإسقاط انظمة حكم ومضاعفة الضغوط من أجل حل وسط فى العالمين العربى والاسلامى كما يلجأ الى الحاق الأذى بتلويث مياه الخليج على أمل أن يؤدى ذلك الى قتال برى والى خلق مراكز للمساومة فى المستقبل كما فعل بالنسبة للطائرات التى لجأت الى ايران .. ان صدام حسين يراهن بهذه الاستراتيجية على أمل أن يفند الأهداف التى وضعتها الولايات المتحدة لخوض هذه الحرب وفى الوقت نفسه الحفاظ على دور يمكن أن يقوم به العراق ونفسه ».

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « إن تهديد صدام حسين بالالتجاء الى الأسلحة المدمرة تدميرا شاملا ضد التحالف يثبت بأن التوسع فى أهداف الحرب قد أصبح ضروريا لا محالة . إن الانباء التى تفيد عن قتل أسير حرب من القوات المتحالفة لتؤكد هذا الاتجاه وكذا استعمال هؤلاء الأسرى « لدرع بشرى » . وأن مفهوم « الحرب الشاملة » الذى أستعمل خلال الحرب العالمية الثانية يبدو مطابقا لتصوره الشخصى لهذا الصراع ».

٣ - زعيف شيف :

- « ان التجاء الطائرات العراقية الى ايران قد بدأ بعد إن حدث تغيير فى أسلوب الحلفاء من الاغارة على الممرات الى القاء الى ضرب الحظائر المحصنة العراقية بطريقة منتظمة . هذا العمل ليس فرارا من ساحة القتال بل هو محاولة من اجل انقاذ الطائرات لمستقبل ما بعد الحرب .. اذا كان هناك اى

تنسيق في هذا القرار فإن بين ايران والولايات المتحدة وليس بين ايران والعراق . وقد أضعف هروب الطائرات والطيارين قوة السلاح الجوى العراقى حيث أن ليس لدى ايران أى وسائل مناسبة لتسليحها أو لصيانتها . وعندما يبدأ القتال البرى فإنه سيكون للحلفاء حرية أكبر في إستعمال قواتهم الجوية .»

٤ - عبدالكريم ابونصر :

- « إن أى تغيير فعلى فى طريقة تعامل كل من فرنسا والاتحاد السوفيتى لهذه الحرب غير متوقع على الرغم من تقديم وزير الدفاع الفرنسى « جان بيير شيفينمون » استقالته وعلى الرغم من ابداء بعض القادة السوفيت انتقادات حول كيفية توجيه العمليات العسكرية . هذه التطورات قد تشكل إحتمال قيام جدل عام حول جدول أعمال التحالف . مجرد تحرير الكويت وايضا إضعاف العراق وإسقاط النظام القائم فى بغداد ؟ إن الايام المقبلة سوف تظهر عما اذا كان هذا النقاش سيؤدى الى شن هجوم مبكر على القوات العراقية المتمركزة فى الكويت »

اليوم الرابع عشر (١٤) ٣٠ يناير ١٩٩١
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- تجاوز عددها ٣٠,٠٠٠ منها حوالى ٣,٠٠٠ فى اليوم الرابع عشر .

الخسائر منذ بداية الحرب :

- ١٢ قتلى من جنود « المارين » الامريكيين و٢ جرحى فى صفوف القوات الأمريكية .
- ١٢٣ أسرى حرب عراقيين منهم ١٣ تم اسرهم فى اليوم الـ ١٤ ، وتدمير ٢٤ دبابة و١٣ عربة عراقية .
- بلغ عدد السفن الحربية العراقية التى غرقت او دمرت ٤٦ وحدة .

الادعاءات العراقية :

- تم اسقاط ٢١٦ طائرة وصاروخ منها ٧ « اهداف جوية » اسقطت فى اليوم الـ ١٤ .
- عدد القتلى العراقيين : ٩٠ جندى و٣٢٠ من المدنيين بالاضافة الى ٤٠٠ من الجرحى .

الاعمال الارهابية :

- ٤ هجومات ارهابية شنت فى تركيا ضد المصالح التركية والامريكية والايطالية والبريطانية بما فى ذلك اغتيال جنرال تركى متقاعد مما يجعل عدد الهجومات على مصالح الحلفاء ٧٧ على الاقل منذ بداية الحرب .

تقدير الموقف :

- تصريح الجنرال الركن « نرمان شوارتزكوف » : « إن اقرار تفوقنا الجوى يمنحنا القدرة على الالتجاء الى وسائل تكتيكية جديدة لم يكن من الممكن استعمالها من قبل .. فإن العراقيين قد تخلوا عن التحكم المتمركز فى دفاعهم الجوى داخل العراق والكويت .. والآن فى كل مرة تقلع طائرة عراقية فإنها تهرب من ساحة القتال ..»

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « أهم ماجاء فى تصريح بيكر - بيسرنخ - حول الشرق الأوسط هو إعتراف الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفيتى سيشارك فى الزعامة فى دبلوماسية ما بعد الحرب . هذا الامر يعكس الاهتمام المتواصل الذى يبديه الاتحاد السوفيتى للمنطقة . إنه يمثل ايضا العودة الى الجهود الامريكية من أجل حماية حكومة جورباتشوف من التكاليف السياسية المحلية للانسحاب الاستراتيجي السوفيتى . وفى المقابل تحصل الولايات المتحدة على مزيد من التعهدات السوفيتية من أجل سلوك افضل فى منطقة البلطيق .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « إن الهجوم الجوى المكثف العراقى على مدينة خفجى على الحدود يتجاوز مجرد الحملات التفتيشية التى تقوم بها الجيوش من أجل ضمان شىء من التخابر التكتيكى له قيمة دعائية . وأن التوغل داخل « خفجى » ليشير الى أن العراق يحاول دفع القوات البرية التابعة للتحالف الى القيام بهجوم مبكر . وبالمعنى العسكرى أن الوقت ليس لصالح صدام حسين إذ أن مصلحته تكمن فى التبكير بالعمليات البرية قبل ان تعزل قواته الامامية من الحلف نتيجة لعمليات جوية تكتيكية » .

٣ - زعيف شيف :

- وعد ياسر عرفات باسم منظمة التحرير الفلسطينية بأن يلحق الفلسطينيون بالعراقيين داخل الخنادق . وقد حرص نفسه على مغادرة بغداد قبل الحرب ولكن رجاله قد جربوا قدراتهم على الحدود اللبنانية بإطلاق سيل من النيران فى إتجاه اسرائيل . هذه المحاولة المستهدفة فتح جبهة ثانية ضد اسرائيل ستلقى دون شك ردا قويا . فقد إرتكبت القيادة الفلسطينية خطا فاحشا بالانضمام الى صف صدام حسين . ولكن هذا الخطأ لم يضع نهاية للمسالة الفلسطينية ولضرورة إيجاد تسوية لها » .

٤ - عبدالكريم ابونصر :

- إن المغزى وراء البيان المشترك الامريكى السوفيتى الذى يعرض وقف اطلاق النار هو أن واشنطن وموسكو عازمتان على القيام بتزعم الاطار الذى سيحدد أمن وإستقرار الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب وأن الدور الأوروبى سيكون صغيرا . هذا الأسلوب فى التناول سيحدث استياءا فى صفوف بعض الحلفاء وخاصة فرنسا التى ترى أنها قد كسبت مكاناتها على مائدة المفاوضات نتيجة لمشاركتها فى التحالف المحارب ونظرا للعلاقات الخاصة التى لديها مع العرب .»

اليوم الخامس عشر (١٥) ٣١ يناير ١٩٩١ :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- تجاوز عدد الطلعات للقوات المتحالفة ٣٢,٠٠٠ بما فى ذلك ٢,٦٠٠ طلعة فى يوم ٣١ يناير .
- أطلق صاروخ « سكود » عراقى الصنع على الضفة الغربية لم يحدث اى خسائر . وبهذا بلغ عدد الصواريخ العراقية التى اطلقت ضد اسرائيل والأراضى المحتلة ٢٧ صاروخا وضد العربية السعودية ٢٧ صاروخا .

الخسائر :

- فقد جنديين أمريكيان (رجل وامراة) خلال اشتباكات . اعلن العراق أنه أسير أو أسيرة حرب . وبهذا بلغ عدد أسرى الأمريكيين ٧٠ وعدد المفقودين فى صفوف الحلفاء : ٧ امريكيين و١٠ بريطانيين وإيطاليين وكويتى .
- قتل ١١ من جنود « المارنز » الأمريكيين وجرح إثنان خلال اشتباك برى جرى على الحدود السعودية .
- تم أسر ١٦٠ جندى عراقى فى إشتباكات جرت على الحدود . ويضاف هذا العدد الى ١٣١ أسرى حرب من العراقيين تم أسرهم .
- فقدت طائرة للقوات الحليفة بالاضافة الى ٣٦ طائرة اخرى منها ١٧ امريكية و٦ بريطانيين (١) كويتية (١) ايطالية (١) سعودية .
- بلغ عدد الطائرات العراقية التى إتجهت الى ايران ٩٨ طائرة .
- بلغ عدد السفن العراقية التى اغرقت أو أصبحت غير قادرة على العمل ٤٧ سفينة

الادعاءات العراقية :

- تقتصر البلاغات العراقية على انها تقوم بعمليات ضد « اهداف جوية » دون تحديد .
- عدد القتلى والجرحى على الجانب العراقى منذ بداية الحرب : ٢٢٠ من المدنيين القتلى و٤٠٠ من الجرحى .

العمليات الارهابية :

- بلغ عدد العمليات الارهابية ضد مصالح الدول المتحالفة منذ بداية الحرب ٧٠ عملية بما فى ذلك ١١ عملية تمت فى يوم ٣١ يناير .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « ان الاعداد للحرب البرية يؤدى الى نقاش حول أهداف الأمريكيين من الحرب فإن إدارة بوش تركز على أن بيان بيكر ـ بيسرنيخ لا يخل بمطالبة تطبيق كافة القرارات التى تبنتها الأمم المتحدة . ولكن هناك هدف آخر أمريكى قد يتم تحقيقه وهو القضاء على القدرات العسكرية العراقية، فإذا ارتفع حجم الخسائر على نحو ملحوظ فإن الولايات المتحدة ستكون أقل معارضة للوصول الى مخرج يمكن ان يترك للعراق شيئا من الزعامة . ولكن أية مبادرة مازالت يجب ان تأتى من العراق .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :

ـ « إن هجوم العراق على مدينة « خفجى » قد دفع الى ساحة القتال بالقوات السعودية والقطرية وبهذا ادى الى المشاركة الكاملة والفعالة لكافة القوات العربية فى الحرب البرية . هذا الأمر يأتى بعد إطلاق صواريخ « سكود » ضد السكان المدنيين فى العربية السعودية . وبدلا من فصل المشاركين العرب وسحبهم من التحالف فإن العمليات العراقية قد ضاعفت من تناسق التحالف فى وحدة مصيرية ووحدة الهدف » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « إن لطرفى هذه الحرب توقيت مختلف . فإن العراق يريد أن يعجل بالهجوم البرى وعدم إطالة رحلة الهجوم الجوى الذى هو المهزوم فيه . لهذا السبب يقوم بغارات عبر الحدود لم تكن ناجحة من وجهة النظر العسكرية ولكنها حققت انتصارا على الصعيد النفسى . أما الحلفاء فهم يريدون تأجيل الهجوم البرى ومواصلة ضرب القوات والبنيات العسكرية العراقية من الجو وذلك بهدف الاقلال من الخسائر عند القيام بالهجوم البرى » .

٤ ـ عبدالكريم ابونصر :

ـ « إن هدف صدام حسين يتمثل فى حرب إستنزاف تدوم ٦ اسابيع من أجل احداث بلبلة عسكرية وإطار سياسى جديد ، ثم مع حلول منتصف شهر مارس يبدأ الصيام عند المسلمين ثم يليه موسم الحج الى مكة مع تدهور الظروف المناخية فى العربية السعودية . هذه الأمور يمكن أن تؤثر على القوات المتحالفة الى حد الإقلال من حجم هجومهم البرى . وهذا قد يفتح الطريق أمام التفاوض من أجل تسوية . ولكن العراق لايملك الوسائل العسكرية الكافية لتحقيق هذا الهدف . ثم إن لدى الحلفاء جدول أعمال مختلف تماما .»

اليوم السادس عشر (١٦) أول فبراير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ أكثر من ٣٥,٠٠٠ طلعة للقوات المتحالفة منها ٢,٥٠٠ فى يوم أول فبراير .

الخسائر منذ بداية الحرب :

ـ عدد الجنود المفقودين خلال العمليات العسكرية ٢٢ أمريكى و٨ بريطانى و(١) ايطالى منهم ١٦ فقدوا فى يوم أول فبراير .

ـ الخسائر العراقية فى معركة « خفجى » ٣٠ من القتلى و٣٣ من الجرحى و٤٠٠ من الأسرى .

ـ الخسائر فى صفوف الحلفاء : فقدان طائرة أمريكية بالاضافة الى ٢٦ طائرة فقدت منذ بداية الحرب .

ـ عدد الطائرات العراقية التى دمرت منذ بداية الحرب : ٥٣ طائرة منها ٤٧ مقاتلة جو ـ جو و٢٦ دمرت وهى على الأرض . بلغ عدد الطائرات التى لجأت الى ايران ٩٨ طائرة .

ـ تم إغلاق أو تدمير ٤١ سفينة عراقية منذ بداية الحرب .

الادعاءات العراقية :

ـ اسقاط ٢٠ « هدف جوى » يوم أول فبراير مما يجعل عدد الطائرات والصواريخ التى يدعى العراق تدميرها منذ بداية الحرب ٢٦٣ .

ـ عدد القتلى العراقيين : ٩٠ جندى و٣٢٠ من المدنيين بالاضافة الى ٤٠٠ من الجرحى .

الاعمال الارهابية :

ـ بلغ عدد العمليات الارهابية عبر العالم ضد مصالح الحلفاء ٧٠ عملية منذ بداية الحرب .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « لأن صدام حسين يكلف التحالف الغربى مشاركة فى تحمل تكاليف الحرب على نحو فريد فإن مناشدة بون بمزيد من المشاركة المالية ٥٥ مليار من الدولار قد تعوض هذا البلد عن خجله لعدم مشاركته فى العمليات الحربية . ولكن هناك نقطة : إن المانيا تدفع من أجل دعم المكتسبات الاستراتيجية الغربية فى أوروبا فى حين تقف الولايات المتحدة بعيدا فى المؤخرة يجب أن تقوم الدولتان بمقايضة : الاموال الالمانية تدفع لأمريكا من أجل الخليج وأموال أمريكية كمعونة لوسط وشرق أوروبا . هذا لايعنى تكاليف إضافية بل مكاسب سياسية متبادلة » .

٢ ـ فرانسوا هيسبرج :

ـ « إن مواصلة صدام حسين محاولاته القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق عبر الحدود تمنح القوات المتحالفة الجوية مزيدا من الفرص تمكن طائرات ١ ـ ١٠ وارثهوج وجاجوار الفرنسية البريطانية الصنع وكذا طائرة الهليكوبتر المضادة للدبابات من اظهار قدراتها الحقيقية . ومع ذلك مازال الأمر لم يحن بعد للقول بأن العراقيين يبذلون أقصى ما لديهم من جهد ولكن من المؤكد بأنهم يجعلون العمليات البرية أسهل أمام التحالف » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « إن الحرب تضعنا فى مواقف غريبة لم يكن من الممكن تصورها من قبل . فإن الطائرات السعودية تشارك فى الحملات ضد قواعد الصواريخ التى تطلق قذائفها ضد اسرائيل . إن سوريا وبالطبع مصر قد إعترفتا بحق اسرائيل فى الدفاع عن نفسها ضد هجومات تشنها دولة عربية أخرى . ولكن الطرفان الوحيدان فى عملية التسوية السلمية وهما الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يقفان فى صف صدام حسين »

عبدالكريم ابونصر :

ـ « إن كلا من الجانبين يحاول تأجيل الحرب البرية فى الكويت على انها نهاية مدمرة للصراع . فإن التوغلات العراقية داخل الاراضى السعودية تظهر روحا معنوية عالية وتكبد من الخسائر ما يكفى لفتح نقاش مع الولايات المتحدة عما إذا كان الهجوم البرى ضروريا لايمكن تفاديه . إن الحلفاء يواصلون تدمير الآلة العسكرية العراقية من الجو وهذا قد يفتح جبهات جديدة داخل العراق » .

اليوم السابع عشر (١٧) والثامن عشر (١٨) ٢ ، ٣ فبراير ١٩٩١

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ بلغ عدد هذه الطلعات ٤١,٠٠٠

ـ أطلق العراق صاروخا ضد اسرائيل و ١ ضد العربية السعودية يوم ٣ فبراير . وبذلك يصل عدد الصواريخ التى أطلقت على اسرائيل ٢٩ وعلى العربية السعودية ٢٨ صاروخا .

الخسائر منذ بداية الحرب :

ـ اسقاط طائرة أمريكية خلال غارة على المراكز العراقية . سقطت الطائرة فى المحيط الهندى وكانت قادمة من قاعدة ديجوجارسيا . بلغ عدد الطائرات التابعة للقوات المتحالفة التى اسقطت منذ بداية الحرب . ٢١ طائرة أمريكية و٦ بريطانية و(١) ايطالية و (١) كويتية و(١) سعودية .

ـ قتل ٤ من الأمريكيين فى يوم ٣ فبراير . بلغ مجموع القتلى ١٢ من الأمريكيين و١٨ من السعوديين بالاضافة الى ٤٠ جندى تابعين للقوات المتحالفة منهم ٢٧ أمريكى .

ـ بلغ عدد الطائرات العراقية التى لجأت الى ايران : ٨٩ طائرة .

ـ بلغ عدد الأسرى العراقيين ٨٠٠ منذ بداية الحرب .

ـ تم تدمير ١١ باخرة عراقية يوم ٣ فبراير مما يجعل عدد البواخر العراقية التى دمرت ٦٦ باخرة .

الادعاءات العراقية :
- ٤٦٤ « هدف جوى » من طائرات وصاريخ عابرة .
- أكثر من ٢٠ أسير حرب من الحلفاء .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :
١ - روبرت هنتر :
- « إن مجرى الأمور في هذه الحرب يمنح صدام حسين الفرصة في الانسحاب من الكويت دون أن يشعر بالاذلال التام . فهو يمكن ان يدعى بانه قد « الحق الدمار » باسرائيل وبالعربية السعودية وبالولايات المتحدة وبالاحتلال لفترة قصيرة جزء من ارض العدو .. ولكن اذا كان صدام حسين يخطط على نحو لما فعله أنور السادات في حرب الغفران في ١٩٧٣ - الادعاء بالنصر والسعى من أجل السلام . فإن عليه أن يمتنع عن الالتجاء الى السلاح النووى أو عن بث النشاط الارهابى ضد الامريكيين . فإن أى من هذه الأعمال قد يغلق الباب أمام أى تهاون أو حل وسط امريكى » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :
- « ان المستوى العالى للنشاط الجوى الذى يقوم به الحلفاء يقرب من موعد القيام بالهجوم البرى حيث وصل آخر فوج من القوات الامريكية قادمة من المانيا لتاخذ مراكزها على الخطوط الامامية في الصحراء . ولكن جميع التوقعات الخاصة بالقيام بعمليات هجومية محاطة بجو من الارتياب حيث ان كل شيء قد اعد لكى يبقى العراقيون في حالة تساؤل دائم » .

٣ - زعيف شيف :
- « ان ملاحظة جون سونندد مساعد البيت الأبيض التى تقول ان الولايات المتحدة لن تنتقم باسلحة نووية تكتيكية اذا شنت العراق هجوما بالاسلحة الكيماوية غير حكيمة . فانها كفيلة بدفع صدام حسين الى المخاطرة ، وقد اعربت اسرائيل وهى التى ستكون اول ضحية للحرب الكيماوية عن استيائها الى واشنطن ان موقف الولايات المتحدة هذا قد صممه وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى عندما حذر - ليس باسم الولايات المتحدة ولكن باسم اسرائيل - بان هذه الأخيرة قد ترد باسلحة غير تقليدية » .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :
- « ان الغموض المتعمد الذى يسود حياد ايران يعكس قلق هذه الدولة وتخوفها من هامشيتها ومن أن كل ما يهم الحلفاء هو إقامة علاقات أكثر متانة مع الدول العربية الخليجية ، بل وأيضا مع تركيا وسوريا . ان إيران وهى تتطلع الى انفتاح سياسى جاد تواصل تعاملاتها السرية مع بغداد . وذلك لكى تبدو الشريك الذى لا غنى عنه (أو المعكر الخطير للأمور) في اية ترتيبات اقليمية ترضع فيما بعد الحرب » .

اليوم التاسع عشر (١٩) ٤ فبراير ١٩٩١ :
- عدد الطلعات منذ بداية الحرب اكثر من ٤٤,٠٠٠ منها ٢,٧٠٠ في يوم ٤ فبراير .
- اطلقت السفينة الحربية الأمريكية « ميسورى » ٧ قذيفة تزن الواحدة ٢,٠٠٠ رطل ضد اهداف عراقية في الكويت .

- الخسائر :
- احكمت قوات التحالف سيطرتها على الجو فلم تظهر اى طائرة عراقية .

الادعاءات العراقية :
- اسقاط ١٣ طائرة للحلفاء في يوم ٤ فبراير وبذلك يصل مجموع « الأهداف الجوية » التى حققها ٢٧٧ .

تقدير الموقف :
- تصريح الرئيس بوش : « لم يكن هناك مفاجات كما لن يكون هناك اى تغيرات سريعة ولن احاول تقييد تحركات العسكريين لاننى اشعر بان علينا ان نواصل السير الى الامام والوصول الى نهاية ناجحة » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :
١ - روبرت هنتر :
- « ان العرض الذى تقدم به الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى الخاص بالتوسط في الحرب وبالتحدث مباشرة مع الولايات المتحدة ليؤكد تحولا اساسيا في سياسة ايران . انه يمثل فرصة تاريخية لاعادة اشراك ايران على نحو بنائى في الخارج مهما كانت التوقعات الخاصة بهذه الوساطة فان محادثات مباشرة بين طهران وواشنطن يمكن ان تضع نهاية لاحد امال صدام حسين الأخيرة في التغلب وذلك من خلال توريط ايران في الحرب . وعلى الولايات المتحدة ان لا تدع عقدا من المشاعر الاليمة يعميها عن المزايا الاستراتيجية التى يمكن ان تجنبها من خلال إعادة العلاقات مع ايران » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :
- « ان المظاهرات الضخمة المؤيدة لصدام حسين التى جرت في المغرب لا تبشر بمستقبل مستقر لهذا البلد . فان دول المغرب العربى - الجزائر والمغرب وتونس - كانت من أكبر مؤيدى العراق ومن اكبر رافضى التحالف . هذا يطرح مشكلة خاصة على فرنسا نظرا لعلاقاتها التقليدية مع دول المغرب ونظرا لوجود ما يقرب من ٢ مليون من الايدى العاملة المهاجرة من شمال افريقيا ان عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربى لهى احد الاسباب الى دفعت بفرنسا الى محاولة ايجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج اكثر من أى دولة اخرى عضو في التحالف » .

٣ - زعيف شيف :
- « قد يدفع النجاح الذى تحقق في الهجوم الجوى على العراق الكثير الى التفكير بان الكويت يمكن ان يتحرر فقط من خلال هجومات جوية . ان الهجوم الجوى من افضل وأرخص الوسائل لتدمير البنية التحتية العسكرية العراقية ولشل قدرته على انتاج اسلحة غير تقليدية وبذلك لانهاء الحرب سريعا . ومن جهة اخرى ففى الكويت سيساعد الهجوم الجوى على عزل وهدم القوات العراقية . ولكن اذا لم يستسلم صدام حسين فلابد من حرب برية في الوقت المناسب » .

عبدالكريم ابو نصر :

- « ان العراق مهتم بمبادرة سلام - سواء كانت هذه ايرانية ، عربية أو أخرى - وقد يكون مستعد الآن لتقديم التنازلات وتجرى اتصالات دبلوماسية حاليا لكى يدعو مجلس الأمن الى وقف اطلاق النار الذى قد يفتح المجال امام مفاوضات تؤدى الى تنازل العراق عن جزء من مطالبه . ولكن صدام حسين لم يبد أى بوادر عن التنازلات التى تبحث عنها واشنطن ، ان موقف الولايات المتحدة حاسم وما يعبر عن موقف واشنطن هو اصرار ادارة بوش على الابقاء على العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى لو وافق هذه الأخير على الانسحاب من الكويت » .

اليوم العشرين (٢٠) ٥ فبراير ١٩٩١ :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :
- اكثر من ٤٧٠٠٠ طلعة للحلفاء بما فيها ٢,٨٠٠ يوم ٥ فبراير .
- اطلاق ٣٦ قذيفة من سفينة « ميسورى » تزن الواحدة ٢,٠٠٠ رطلا على اهداف عراقية في الكويت .

الخسائر :
- بلغ عدد الاسرى العراقيين يوم ٥ فبراير : ٨٤٢ اسير حرب .
- عدد القتلى في صفوف القوات العراقية ٧٩ على الاقل في نفس اليوم .
- لجات ١٠ طائرات عراقية اخرى الى إيران وبلغ عدد الطائرات التى فرت الى ايران : ١١٠ طائرة .

الادعاءات العراقية :
- تدمير اكثر من ٢٩٠ « هدف جوى » .
- عدد القتلى في الصفوف العراقية : ٩٠ جندى ، و٤٢٨ من المدنيين و٦٥٠ جرحى .

تقدير للموقف :

- تصريح الرئيس جورج بوش : « هل سيؤدى السلاح الجوى وحده المهمة ؟ اننى اشك فى ان يقدر على ذلك » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « على الرغم من رفض الولايات المتحدة للاقتراح الايرانى بالتوسط فمن المتوقع ان تحدث مواجهه بين جهود دبلوماسية متشابهة يتمع كل منهما بمساندة واسعة . اذا ابدى العراق اى مرونة فيما يتعلق بالانسحاب من الكويت فان على واشنطن ان تكون مستعدة اما لاعطاء الفرصة لصدام حسين لكى « يحفظ ماء وجهه » وذلك من خلال تحرك دبلوماسى او مواصلة الحرب وذلك متجاوزه ما يتقبله العديد من الشركاء فى التحالف » .

فرنسوا هيسبرج :

- « حتى هذا التاريخ فان ايران كان الفائز المحقق فى ازمة الخليج مستفيدا فى ذلك استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا من محن العراق التى خلقها لنفسه . ومع ذلك ، بينما النصر العسكرى يقترب بالنسبة لتحالف فان على طهران ان تتحرك بدقة بين مصلحتها فى رؤية العراق مطرودا من الكويت وبين تخوفها من العاقبة الاستراتيجية الناجمة عن الانهيار الكامل للعراق . وعلى هذا الاساس تاتى الجهود الايرانية الجارية للتوسط من اجل وضع نهاية للصراع . فان ايران قد ترغب فى رؤية العراق منهاراً ولكن ليس مطرودا » .

٣ - زعيف شيف :

- « ان الجزء الأكبر من الغارات الجوية الموجهة ضد الكويت يستهدف الكتائب الخمس للحرس الجمهورى المنتشرة على الحدود العراقية - الكويتية ويعد الحرس الجمهورى هذا الاحتياطى الاستراتيجى للعراق . وبالتالى فان النيل من قدراته القتالية سيؤثر على نحو فعال على ساحة الحرب وعلى معنويات جميع القوات العراقية . هذه الصفوة تعد الحرس البريتورى ومقاتلته سيضعف آلة الحرب العراقية فى الفترة ما بعد الحرب أيضا » .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :

- « هناك ثلاثة شروط مسبقة للولايات المتحدة يمكن ان يؤدى الى تأجيل اى انفتاح مبكر فى العلاقات مع ايران . فان ادارة بوش تانف فى التورط فى اى صراع داخلى على السلطة فى طهران وبالتالى فهى تريد من القيادة الايرانية باكملها وليس فقط من الرئيس رفسنجانى ان تقبل فكرة اقامة حوار جدى مع الولايات المتحدة . ومازالت واشنطن غير راغبة فى ادراج ايران ضمن امنية جديدة فى الخليج . ثم ان القادة الامريكيين يريدون تفادى اى نقاش مع طهران الآن حول الصيغة الجديدة للعراق وهو ما قد يزيد من نفوذ ايران على حساب الحكومات العربية فى المنطقة » .

اليوم الحادى والعشرين (٢١) ٦ فبراير ١٩٩١ .
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- اكثر من ٤٩,٠٠٠

طلعة منها ٢,٣٠٠ طلعة فى يوم ٦ فبراير .

- اتجهت القوات البرمائية الامريكية وحجمها ١٧,٠٠٠ رجلا الى شمال الخليج بعد إن قامت بتمرينات ضخمة على القتال فى عمان .

الخسائر منذ بداية الحرب :

- استسلم اكثر من ٢٣ جندى عراقى يوم ٦ فبراير وبالتالى بلغ عدد الجنود العراقيين الذين استسلموا للقوات المتحالفة منذ بداية الحرب . ما يفوق ٨٨٠ جندى من اسرى الحرب .

- اسقطت طائرتين عراقيتين وربما اسقطت ٤آخرين كانت فى طريقها الى ايران يوم ٦ فبراير وبهذا بلغ عدد الطائرات التى اتجهت الى ايران ١٢٠ طائرة .

الادعاءات العراقية :

- تدمير اكثر من ٢٩٠ « هدف جوى » لا جديد يوم ٦ فبراير .

- عدد القتلى والجرحى منذ بداية الحرب فى الصفوف العراقية : الى ٩٠ جندى ، ٤٢٨ من المدنيين من القتلى و٦٥٠ جرحى .

تقدير للموقف :

- تصريح وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر : « ان العمليات العسكرية الجارية حاليا لابد وان تتسبب فى بعض الخسائر ومخاوف متزايدة بالنسبة للمستقبل ، ولا يجب على احد ان يستهين بالقدرات العسكرية التى يملكها صدام » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « فى الوقت الذى تحقق الحملات الجوية هدفها الرئيس - وهى عقوبات بوسائل اخرى - فان التأزم يزداد مع قرب المعركة الحاسمة من اجل الكويت . وتوازى التصريحات الامريكية تلك التى أبديت قبل اندلاع الحرب : كل شىء أو لا شىء بالنسبة لصدام حسين . وفى واشنطن بدأت امور الحرب تملى على الولايات المتحدة ضرورة مواصلة الحرب الجوية والأرضية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت واقصاء صدام حسين من الحكم » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « ان الارهاب المنظم من قبل العراق لم يندلع بعد على صعيد واسع . ومع ذلك اذا تصاعد فانه سيكون هناك نوعان من الضحايا : ٥ الابرياء سيصابوا أو سيقتلوا خلال العمليات الارهابية . سيواجه النظام العراقى اهداف حربية موسعة . هذا بالاضافة الى ان اجهزة الاتصالات الجماهيرية التى بادرت بنشر الوسائل الموجهة للارهابيين قد وقعت فى الفخ الذى نصبه العراق من خلال الضمان على ان مضمون هذه الرسائل سيصل الى المجموعات الارهابيين المعنية » .

٣ - زعيف شيف :

- « فى الوقت التى تجرى فيه مظاهرات فى المغرب وفى دول اسلامية اخرى تساند صدام حسين فان الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت خطوة جذرية لتؤكد موقعها داخل « النظام الجديد » الذى سيقام فى الشرق الأوسط بعد الحرب . ان رئيس الوزراء اسحق شامير قد اختار داخل الحكومة الائتلافية حزبا متطرفا للغاية ينادى بطرد الفلسطينيين من الأراضى المحتلة . ان شامير بهذا العمل قد ابلغ الجميع بأن لا عودة لفكرة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب من الأراضى المحتلة . ذلك لأن هذا الجسر بالذات قد احترق .

٤ - عبد الكريم ابو نصر :

- « إن التقدم فى الحرب مع عدم وجود عائق امام الحلفاء يجب ان يظهر للعراقيين بان الوقت قد فات للنيل من التحالف ومنعه من تحقيق اهدافه العسكرية . ان أى تصاعد . يلجأ الى الاسلحة غير التقليدية أو العماليات الأرهابية أو توجيه الضربة الى اسرائيل أو تدمير أرض الكويت - كل هذا لن يؤدى سوى الى مزيد من الخسائر بالنسبة للعراق بل يمكن أيضا ان ينال من وحدته الاقليمية . ان المبادرة الايرانية ربما كانت آخر فرصة للسلام بالنسبة لصدام حسين . وبمجرد ان يبدأ الهجوم البرى فان الخسائر التى ستلحق بالحلفاء لن تؤدى سوى الى تقوية عزم حكومات التحالف لالحاق هزيمة كاملة بالعراق مهما كانت تكاليفها » .

اليوم الثانى والعشرين (٢٢) ٧ فبراير ١٩٩١ :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- ٥٢,٠٠٠ طلعة بما فيها ٢,٠٠٠ طلعة قام بها الحلفاء يوم ٧ فبراير .

الخسائر :

- فقد قائد طائرة امريكى مما يجعل عدد المفقودين الى ٤٣ (٢٥ امريكى ،

٨ بريطانيين ، (ايطالى ، ٩ سعودى) .
ـ تم اسقاط ٢٢ طائرة عراقية وهى تتجه الى ايران ـ عدد الطائرات العراقية التى اسقطت منذ بداية الحرب : ١٣٥ طائرة .
ـ خسائر الحلفاء : ٢١ طائرة (١٤ امريكية ، ٥ بريطانية ، ١ كويتية ، ١ ايطالية) بالاضافة الى ٧ طائرات (٥ امريكية ، ١ بريطانية ، ١ سعودية) فقدت دون اشتباكات .

الادعاءات العراقية :
ـ اسقاط اكثر من ٢٩٠ « هدف جوى » منذ بداية الحرب .
ـ عدد القتلى العراقيين : ٩٠ جندى ، ٤٣٨ من المدنيين ، عدد الجرحى : ٦٥٠ منذ بداية الحرب .
ـ اسر اكثر من ٢٠ اسير حرب .

تقدير للموقف :
ـ تصريح القائد البريطانى الجنرال تيد دى لابلليد :
ـ « اعتقد ان الحرب البرية لا يمكن تفاديها فلا توجد ما يشير الى ان الجيش العراقى على وشك الانهيار فى المستقبل المباشر » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :
١ ـ روبرت هنتر :
ـ « ان النزاع حول مدى فعالية الهجومات الجوية الموجه ضد الحرس الجمهورى العراقى يذهب ابعد من مجرد تكتيكات وتوقيت لهجوم أرضى . انه يشمل ايضا التعهد الضمنى للشعب الامريكى بأن الاسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة فى الثمانيات سيقلل على نحو ملحوظ من الخسائر الامريكية . كما ان اندلاع قتال شرس لن ينال من الارادة الامريكية بل قد يكون له تأثير كبير على الرغبة فى خوض حرب جديدة وأيضا على بنية القوات المقاتلة » .

٢ ـ فرانسوا هيسبرج :
ـ « من وجهة النظر العسكرية قد لا توجد اسباب تدعو الى الشروع فى عمليات هجومية على نطاق واسع فى المستقبل المباشر . فهناك كلمة ما فى اطالة العمليات الجوية . ومع ذلك فان الوضع السياسى ينادى بالقيام بعمليات برية مبكرا ، فكل يوم يمر يشهد على تصاعد الشعور المناهض للائتلاف فى الاردن وسوريا والباكستان ودول المغرب العربى . ومن هنا فان الحسم السريع افضل من تهدئة الامور » .

٣ ـ زعيف شيف :
ـ « ان الاردن يعد من اكثر الدول مساندة لصدام حسين كما ان الملك حسين يعد اهم متحدث عنه .
فان الاردن تمد الجيش العراقى بسيل من المعلومات من خلال محطات الرادار . ان موقف الملك قد ضاعف من شعبيته ولكنه اسير لرأى عام مناضل يتحكم الاصوليون الاسلاميون . ومع ذلك فان للدول المجاورة للاردن ومنها اسرائيل اهتمام باستقرار الاردن خوفا من البدائل التى قد تكون اسوأ » .

٤ ـ عبدالكريم ابو نصر :
ـ « حتى اذا ادرك انه خسر الحرب فان صدام حسين مصمم على عدم منح الطرف الآخر نصرا سهلا وتاما ، وخسائر محدوده ، وذلك بقبوله الانسحاب من الكويت . على عكس ذلك انه يامل فى ان يكون الصراع البرى نوعا من الانتقام من كل ما تكبده العراق من دمار . هذه التكتيكات تتوافق مع قراره قطع العلاقات الدبلوماسية مع دول الائتلاف على امل ان يتبع فى ذلك الحكومات العربية والاسلامية الاخرى وبذلك يخلق مشاكل سياسية طويلة الاجل للحلفاء » .

اليوم الثالث والعشرين (٢٣) ٨ فبراير ١٩٩١ :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :
ـ اكثر من ٥٤،٥٠٠ طلعة بما فى ذلك ٢،٥٠٠ فى يوم ٨ فبراير ١٩٩١ .

الخسائر :
ـ اكثر من ٦٠٠ دبابة عراقية من مجموع ٤،٠٠٠ و٤٠٠ قطعة مدفعية من مجموع ٣،٢٠٠ فى الكويت وفى شمال العراق .
ـ بلغ عدد القتلى فى صفوف الحلفاء : ٣٠ جندى (١٢ امريكى و١٨ سعودى)
ـ عدد المفقودين فى صفوف الحلفاء ٤٤ (٢٦ امريكى ، ٨ بريطانيين و١ ايطالى و٩ سعوديين)
ـ استسلم ٧ جنود اخرين عراقيين وبلغ مجموع اسرى الحرب من العراقيين ٩٣٦ .
ـ لجأ ١٣ طائرة عراقية اخرى الى ايران وبلغ مجموع الطائرات الهاربة الى ايران : ١٤٧ طائرة ـ عدد الطائرات العراقية التى اسقطت خلال اشتباكات جوية ٧٥ طائرة منها ٣ هليكوبتر .

الادعاءات العراقية :
ـ ٥٠ عراقى من المدنيين القتلى واكثر من ١٠٠ جرحى نتيجة للقنابل التى القتها طائرات الحلفاء على جسر الناصرية فى ٨ فبراير . وبذلك يصل مجموع الخسائر العراقية : ٥٩٧ من القتلى المدنيين و٦٠٠ من الجرحى و٩٠ جندى من القتلى .
ـ اصابة اكثر من ٢٩٠ « هدف جوى » للحلفاء .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :
١ ـ روبرت هنتر :

أ « انحياز الاردن الى جانب العراق مع تعارضه مع المصالح القومية الاردنية لهو افضل دليل على سياسات الشرق الاوسط بالأمس قد اطاحت بها الحرب فان الملك حسين محاط من كل جانب بالمنافسين والأعداء وغير المقتنعين بموقفه . انه لم يجد سبيلا مرضيا للخروج من هذا الوضع ولكن خسارته قد لا تسفر من مكسب لصالح السلام او الاستقرار . بل قد يكون وضعه لصالح مزيد من القلاقل فى المنطقة » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :
ـ « ازداد الاهتمام باعادة تنظيم المنطقة بعد الحرب . ولهذا هناك عدد من المقترحات »
ـ ان الطريقة التى ستنتهى بها الحرب ـ هل هى مجرد تحرير الكويت أو اختفاء العراق ؟ سيكون لها اثر حاسم فى وضع صيغة للنظام الاقليمى بعد الحرب .
ـ ان الخطط التى وضعت من جانب واحد خارج الشرق الاوسط سيكون لها قبول محدود فى المنطقة هذا القول ينطبق على بنيات الامن واخضاع تكنولوجيا السلاح وعدم الانتشار للرقابة » .

زعيف شيف :
ـ « ان وزير الدفاع « تشينى » والجنرال باول ضيرون دون شك انه يجب مواصلة الهجوم الجوى حاليا مع مزيد من عدد الطلعات المتجهة الى الكويت . فان خطوط الامدادات قد اتلفت ولكن التشكيلات العسكرية لم تسقط وقدره الجيش العراقى على القتال قد بقت كما هى . ولكن من الصعب تقدير الآثار النفسية الناتجة عن الغارات ، وهذا لن يتضح الا عند البدء بالهجوم البرى » .

٤ ـ عبد الكريم ابو نصر :
ـ « ان اصرار الرئيس فرنسوا ميتران على ان يقوم مجلس الأمن بوضع ترتيبات السلام وهو الذى نظم الحرب ، يعد تحدى ضمنى لاختيار واشنطن تحرك نحو السلام تحت قيادة الولايات المتحدة دون صيغة تضعها الامم المتحدة أو الاطراف المتعددة . ان فرنسا تامل من خلال الامم المتحدة القيام بدور وذلك بالحصول على مساندة من قبل تحالف غير ممكن وهو : الدول العربية الكبرى واسرائيل والجماعة الاوروبية وبدون هذه المساندة فان فرنسا لن تحصل سوى على نصيب ضئيل من مكاسب النصر كما ستشهد تدهورا فى نفوذها داخل المنطقة » .

اليوم الرابع والعشرين (٢٤ والخامس والعشرين (٢٥ : ١٠ فبراير ١٩٩١

عدد الطلعات :

ـ بلغ مجموع عدد الطلعات الجوية للقوات المتحالفة ٥٩,٠٠٠ طلعة منها ٢,٨٠٠ في يوم ١٠ فبراير وكان ٦٥٠ طلعة موجهة ضد مسرح العمليات في الكويت بما في ذلك ٢٠٠ طلعة موجهة ضد الحرس الجمهوري .

ـ لاول مرة اقلعت من انجلترا طائرات بـ ٥٢ والقت قنابل تزن الواحدة منها ١,٠٠٠ رطلا على القوات العسكرية العراقية .

ـ اطلق العراق صاروخ سكود يوم ٩ فبراير على تل ابيب : ٢٦ من الجرحى » .

الخسائر :

ـ فقد العراق ٧٥٠ دبابة من مجموع ٤,٥٠٠ و٦٥٠ قطعة مدفعية من مجموع ٣,٢٠٠ و٦٠٠ من الحاملات المدرعة في الكويت .

ـ قتل ٣٠ جندي للحلفاء اثناء الاشتباكات الحربية منذ بداية الحرب .

ـ فقد احد الجنود الامريكيين يوم ١٠ فبراير (بلغ عدد المفقودين في صفوف الحلفاء ٤٥)

ـ استسلم ٤٢ من الجنود العراقيين للقوات الامريكية يوم ١٠ فبراير . اصبح عدد الذين استسلموا في صفوف العراقيين : اكثر من ١,٠٠٠ .

ـ عدد الطائرات التابعة للحلفاء التي دمرت منذ بداية الحرب : ٢٥ طائرة .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ ان ادارة بوش ، تحت ضغط شركائها في التحالف والاتحاد السوفيتي قد اكدت بان أهدافها من الحرب تقتصر على تحرير الكويت . ولكن اذا لم يتم تصفية صدام حسين مباشرة فان تحقيق اهداف الولايات المتحدة بالنسبة لمرحلة ما بعد الحرب في المنطقة تتطلب على الاقل ان يذل صدام حسين وكذا القوات العراقية . وهذا الامر يزيد من المأزق الذي يطالب بالحد من خسائر قوات التحالف وفي الوقت نفسه خوض حرب برية حاسمة تسفر عن هزيمة العراق » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :

ـ « ان من ابرز ملامح هذه الحرب هو الانهيار الذي اصاب الحركات السلمية داخل الدول الغربية وخاصة في المانيا . هذا يرجع دون شك الى اطلاق الصواريخ العراقية « سيكود » على اسرائيل دون مبرر وأيضا الى الحرص الشديد الذي التزمت به قوات التحالف عند الاغارة على اهداف عسكرية تقع داخل مناطق آهله بالسكان . هكذا ان عدم وجود « اعمال وحشية » ارتكبت لهو امر جلي بصرف النظر عن محاولة بغداد تحريك فريق التليفزيون الذي بقى في العراق . كل هذا يمكن ان يتغير بالطبع عند الشروع في العمليات البرية الكبرى » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « ان موقف الاردن الحازم في مساندته لصدام حسين لا يمكن ان يؤثر على التحركات العسكرية الجارية في حرب الخليج . ولكن الاردن قد يفقد سلاحه الجوى إذا عادى اسرائيل ، فان الاردنيين قد يدعون القوات العراقية الى التمركز على اراضيهم لو لم يكن العراقيون مقيدين في الكويت . ومن جهة اخرى ان الطائرات العراقية قد تلجأ الى الاردن ثم تشن هجوما مفاجئا ضد اسرائيل قد تكون نتائجه اشبه بكارثة بالنسبة لمملكة » .

٤ ـ عبدالكريم ابو نصر :

ـ « ان الملك حسين في محاولته التفاف شعبه حوله على نحو لم يسبق من قبل يحاول تفادى اثنين من اعنف التطورات التي تجرى في مملكته : تزايد عدم الاستقرار الذي يحتوى على تهديد حقيقى للحرب الاهلية في الاردن أو تحالف ملموس مع بغداد كفيل بتوسيع رقع الحرب وربما احداث تورط اسرائيلي . ان فرنسا تعى ذلك إكثر من أي دولة اخرى عضوه في التحالف وهي تحاول ان تقنع الولايات المتحدة وسائر الحلفاء بالتوقف عن التعامل مع الاردن فقط من خلال التهديدات والضغوط .

اليوم السادس والعشرين (٢٦) ١١ فبراير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ اكثر من ٦٢,٠٠٠ طلعة للقوات المتحالفة منها ٢,٩٠٠ يوم ١١ فبراير .

ـ بلغ عدد الصواريخ « سكود » التي اطلقها العراق ٣٢ صاروخ على اسرائيل و٣٠ صاروخ على العربية السعودية .

الخسائر :

ـ يصرح المسئولون الامريكيون بان القوات المتحالفة تعمل في « بيئة غنية بالاهداف » .

ـ استسلم ١٨ جنديا عراقيا للقوات الامريكية . بلغ عدد الجنود الذين استسلموا منذ بداية الحرب اكثر من ١,٠٠٠ جندي .

تقدير الموقف :

ـ تصريح الرئيس جورج بوش : ان الحملة الجوية كانت فعالة للغاية وستبقى كذلك لفترة ، سنأخذ كل ما يلزمنا من وقت حتى يحين وقت القيام بالمرحلة التالية » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « ان صدام حسين سيخسر الحرب ولكنه مع ذلك قد نجح الى حد بعيد في ان يعرف نفسه من خلال اربعة افكار اساسية بالنسبة للعالمين العربي والاسلامي وهي : مركزية المسالة الفلسطينية وطرح مدى شرعية الانظمة العربية التي دافعت عنها الولايات المتحدة والتوزيع غير السليم للثروات البترولية بين العرب الاغنياء والفقراء واخيرا الطابع « الامبريالي » للالتزام الغربي . وان ضرورة تفنيد هذه الافكار او تاييدها في جوهرها ستحتل مكانا هاما في جدول اعمال الدول المتحالفة في مرحلة ما بعد الحرب » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :

ـ « ان كلا من فرنسا والمملكة المتحدة محق في الامتناع عن استعمال اي اسلحة كيماوية أو نووية في حرب الخليج . وان مثل هذا الالتزام يحرم صدام من اى ميزة معنوية أو دعائية . فان الالتجاء أو التهديد باستعمال مثل هذه الاسلحة من قبل قوات التحالف قد يؤدى الى ضمان مزيد من الانتشار للاسلحة الكيماوية والنووية عبر العالم الثالث . وقد يكون مناسبا ان تتبع الولايات المتحدة البريطانيين والفرنسيين في هذا الامر » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « قام الحلفاء بهجومين جويين متوازيين . وكان الهجوم الذي شن على الكويت عملية كبرى من اجل الاعداد للحرب البرية ولكنه حتى الآن لم يحقق ما كان يتوقع الذين يؤمنون بان الهجوم الجوى هو الحل لكل شئ . أما الهجوم الثاني فكان ضد الاهداف العسكرية والاستراتيجية في العراق وقد حقق اهدافه . ولكن من أجل مضاعفة الضغوط سيكون من الضروري الاغارة على البنيات نصف المدنية » .

٤ ـ عبدالكريم ابو نصر :

ـ « ان مساندة منظمة التحرير الفلسطينية لصدام حسين قد حثت بعض الحكومات الاوروبية الى مشاركة الولايات المتحدة في الراى بان المنظمة يمكن ان تزاح جانبا عند التفاوض بعد الحرب . وان تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية يعني البحث عن زعامة فلسطين جديدة ـ اما ان يكون ذلك منظمة ياسر عرفات ولكن مع سياسات مختلفة تماما او زعامة جديدة أو سلطة جديدة تماما تمثل الفلسطينيين .

هذا قد يتضمن كفاحا طويلا اكثر مرارة ليكون بديلا لاى اتفاق مع الفلسطينيين . ولكن مع ذلك فان مثل هذا الاتفاق امر حيوى بالنسبة لاى تسوية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي تنادى به دول التحالف من اجل اقرار الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب » .

اليوم السابع والعشرين (٢٧) ١٢ فبراير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ اكثر من ٦٥,٠٠٠ طلعة جوية منها ٢,٦٠٠ طلعة فى يوم ١٢ فبراير تضمنت ٢٢٥ طلعة موجهة ضد قوات الحرس الجمهورى فى الكويت .

ـ اطلق الجانب العراقى ٣ صواريخ « سكود » فى يوم ١٢ فبراير ٢ منهم ضد اسرائيل وواحد ضد الرياض ادت الى ٦ قتلى من الجرحى الاسرائيليين والى اتلاف مدرسة بالسعودية .

الخسائر :

ـ فى يوم ١٢ فبراير استسلم ١٠ جنود عراقيين لدى القوات المصرية وبهذا يصل مجموع الاسرى العراقيين (١,٠٤٠) .

الادعاءات العراقية :

ـ اسقاط اكثر من ١٨٠ وحدة جوية منذ بداية الحرب .

تقدير للموقف :

ـ تصريح وزير الدفاع البريطانى توم كنج : « لابد من مواصلة تدمير القدرات العسكرية العراقية اذا كنا نريد ان نحقق بنجاح نصرا مبكرا للهجوم البرى مع اقل قدر ممكن من الخسائر على جانب الحلفاء » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « ان الرئيس ميخائيل جورباتشوف قد ساند سياسة الولايات المتحدة فى الخليج كجزء من صفقة استراتيجية كبرى . فان الاتحاد السوفيتى قد شرع فى اعمق عملية تراجع استراتيجى شهده التاريخ فى مرحلة سلام وذلك فى مقابل الوصول الى الاقتصاد الغربى . ولكن موسكو مازالت تلعب « اللعبة الكبرى » فى الشرق الاوسط وقد عمها الضغوط من قبل زعماء عسكريين يشعرون بالذل والمهانة . هكذا تضع موسكو مسافة بينها وبين « حرب امريكا » ضد دولة اسلامية وتبحث عن احراز مزايا مع الحكومات المحلية وتدرج نفسها فى دبلوماسية ما بعد الحرب » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :

ـ « قد يكون من المجزى للغاية لو حقق الهجوم الجوى وحده تحرير الكويت وبذلك امكن تفادى خسائر ترتبط بالعمليات الارضية . بهذا يمكن تفهم النية الامريكية فى التوسع فى العمليات الجوية . ولكن ايضا كل يوم يمر يدعم صورة صدام حسين كمقاوم فى العالم العربى والاسلامى ضد الثقل الكامل للتكنولوجيا الغربية . وبهذا فان نهاية عسكرية سريعة وحاسمة تزداد الحاحا كما ان العمليات الجوية وحدها قد لا تؤدى الى هذا الهدف المطلوب » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « ان ايفجينى م . بريماكوف مبعوث السيد جورباتشوف الى بغداد يمثل الذين ينادون بان تقوم موسكو بدور اكثر استقلالية وان تجتهد من اجل القيام بدور الوسيط فى ازمة الخليج . وتحاول واشنطن ان توقف هذا الاتجاه الذى يمكن ان يؤدى الى قرار وقف اطلاق النار غير مناسب وذلك بالتعهد ان تسمح لموسكو بعد الحرب ان تقدم بدور هام فى دبلوماسية الشرق الاوسط . ولكن كلما طالت الحرب كلما ازداد الضغط فى موسكو الذى يطالب بترك الخط الذى اتبعه ادوارد شيفرنادزه والذى يساند كلية الولايات المتحدة فى حملتها ضد العراق » .

٤ ـ عبدالكريم ابو نصر :

ـ « ان قرار الرئيس جورج بوش بتأجيل الهجوم البرى وبمواصلة القصف الجوى ضد العراق يمكن ان يثير استياء بعض الحلفاء الذين يريدون التركيز على تحرير الكويت وليس تدمير العراق . ولكن الرئيس بوش واثق بانه لن ينسحب احد الحلفاء من التآلف . وبالاضافة الى الحد من الخسائر فى صفوف الحلفاء فان جدول اعمال الولايات المتحدة يتضمن اضعاف العراق من خلال تدمير بنية التحتية العسكرية والا يقتصر على تحرير الكويت بل يمتد الى تسهيل ترتيبات فى مرحلة ما بعد الحرب . وحتى ذلك الحين فان الضغوط على العراق وعلى شعبه قد ينجح ، من وجهة نظر الولايات المتحدة ، فى الاطاحة بحكم صدام حسين وتفادى بذلك الهجوم الحاسم الذى يزمع الحلفاء القيام به ضد الخطوط المحصنة فى الكويت » .

اليوم الثامن عشر (٢٨) ١٣ فبراير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ اكثر من ٦٧,٠٠٠ طلعة منها ٢,٨٠٠ يوم ١٣ فبراير .

الخسائر :

ـ سقطت طائرة سعودية خلال الاشتباكات الجوية وفقد قائدها .

ـ استسلم ١٠ جنود عراقيون لدى القوات المصرية وبذلك اصبح عدد الاسرى العراقيين ١,٠٤٠ منذ بداية الحرب .

ـ تم اسقاط ٤ طائرات نقل عراقية فى يوم ١٣ فبراير وبذلك بلغ عدد الطائرات العراقية التى اسقطت ١٣٩ . منذ بداية الحرب .

الادعاءات العراقية :

ـ مئات من القتلى العراقيين المدنيين خلال اغارة الحلفاء على بغداد يوم ١٣ فبراير .

تقدير للموقف :

ـ تصريح الجنرال رتشارد تشيني : « نحن لا نشعر باننا قد هاجمنا المخبأ الخطأ أو اننا قد ارتكبنا غلطة لا يمكن ان افسرها . اذا كان هناك سكان مدنيين فلماذا هم هناك .. كان ذلك متصلا بالقيادة على مسرح العمليات فى الكويت وقد استعمل من قبل بين القوات المسلحة العراقية . بهذا كان هدفا مشروعا وقد اصيب » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « بعد انتهاء الصراع فان الكونجرس الأمريكي قد يضع لنفسه هدفا حربيا اضافيا وهو الحد من نفوذ الأوبك فى الاسواق العالمية . وكيفية تحقيق ذلك اقل اهمية عن الضغط السياسى الذى سيبذل من اجل تعويض الولايات المتحدة عن ما فقدته من دماء ومال ، جزئيا من خلال اعفاء الولايات المتحدة من السيطرة الأجنبية التى تفرضها عليها اسعار النفط . فان الهدف ليس بالضرورة الحصول على نفط رخيص الثمن بل القدرة على التنبؤ حتى يمكنها وضع تخطيط ترشيدى لمستقبل الطاقة فى الولايات المتحدة » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :

ـ « حتى اذا كان « ايفجينى بريماكوف » مستعدا للمضى الى اقصى حد ممكن فى الدعوة لصالح حل وسط اجمالى فان المحاورات السوفيتية من اجل الوصول الى تسوية لحرب الخليج لن تجد لها اى مبرر لكى تنجح حاليا وهو ما آلت اليه ايضا المبادرات الايرانية الاخيرة . وبصرف النظر عن الخسائر التى الحقت بالقوات العراقية وأيضا المؤشرات المتزايدة التى توحى بان التماسك فى صفوف القوات العراقية قد بدأ ينهار فمن المحتمل بان صدام حسين ليس لدية مبرر يدعوه الى ابداء تنازلات فى هذه المرحلة . ومع ذلك فان أية بادرة عن تحرك عراقى ملموس فى اتجاه التسوية السياسية قد تعنى وجود وضع الغرب الى الانهيار المطلق وفى هذه الحالة فان التحالف سيقبض على اسلحته ويصمم على تحرير الكويت » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « هناك عدد متزايد من الاصوات يطالب بعقد مؤتمر دولى فيما بعد الحرب لمناقشة الصراع الاسرائيلى ـ العربى ـ الفلسطينى . ولكن ما هو مطلوب اكثر قبل ذلك هو عقد مؤتمر دولى آخر من اجل مناقشة المساعدة التى قدمتها عدة دول وشركات لكى يبنى العراق بنيته العسكرية وخاصة ما

يتعلق بالجزء غير التقليدى . ان الدول التى ساعدت العراق على بناء هذه القدرة ـ وخاصة الدول الاوروبية ـ لا يمكنها ان تامل فى ان تقوم بدور الوسطاء فى النزاع الاسرائيلى العربى » .

عبدالكريم ابونصر :

ـ « إن موقف صدام حسين المتعنت والذى تاكد خلال زيارة المبعوث السوفيتى ليوكس اداراكه بانه لاتخلى عن الكويت الآن فإنه لن يستعيد موقعه الجيوبوليتيكى .. اذا كتب للنظام العراقى البقاء فإن التحالف الدولى سيصمم على فرض التعويضات وعلى حظر الاسلحة كجزء من سياسة الكبح . فإن العراق لن يحصل على أية أموال لاعادة بنائه طالما بقت على راسه القيادة الحالية . لهذا فإن صدام حسين لايملك اى حافز يدعوه الى إبداء أية مرونة . إن الحلفاء عازمون على إستعمال هذه العوامل من أجل مضاعفة الضغط لصالح أحداث تغيير فى النظام العراقى » .

اليوم التاسع والعشرين (٢٩) ١٤ فبراير ١٩٩١ :

عدد الطلعات :

ـ ٧٠,٠٠٠ طلعة منذ بداية الحرب منها ٢,٨٠٠ يوم ١٤ فبراير .

ـ اطلق العراق صاروخا من طراز « سكود » على شمال العربية السعودية أدى الى خسائر طفيفة .

الخسائر :

ـ قتل اثنان من الامريكيين عند اسقاط طائرة أمريكية من طراز ا . ف ـ ١١١ ا .

ـ استسلم ٢٢ جندى عراقى وبذلك يصل عدد الاسرى من العراقيين الى ١,٠٤٠ منهم ٦٥٠ من الهاربين .

تقدير للموقف :

ـ تصريح الجنرال ريتشارد ا . نيل من البحرية الامريكية « من البديهى اننا لانحارب الشعب العراقى واى إختيار منا يمكن أن يقلل من الخسائر فى صفوف المدنيين سنسعى اليه بشدة » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « بدأت تتبلور الامكانيات والمخاطر التى ستلى هذه الحرب . فقد تعهدت الولايات المتحدة ، بحكمة بسحب قواتها البرية فى اقرب فرصة ممكنة . إنها تساند الوحدة الاقليمية لكافة الدول بما فى ذلك العراق . كما انها تساند على الصعيد الاقليمى التعاون الاقتصادى وأيضا تشكيل قوة لحفظ السلام قد ترتكز على مجلس التعاون الخليجى الذى يجب أن يتضمن قيام إيران بدور فعال وحيوى .

« إن إدارة بوش قد إقترحت حظر الانتشار للأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وكذا تكنولوجيا الصواريخ مع فرض قيود على الأسلحة التقليدية ـ وهى أهداف قد يكون من الاسهل تحقيقها اذا شلت قدرات العراق العسكرية . والامر غير المفهوم هو أن الولايات المتحدة لم تنتهز حتى اليوم الفرصة لكى تحصل على إتفاق الدول فى هذا الشأن .

« إن المراحل التالية للصراع سيكون لها تاثير عميق على المفهوم العام للاستقرار . هل ستتفاوض الدول العربية مباشرة مع إسرائيل وهل سيكون لهذه الاخيرة الشجاعة الكافية لتجربة السلام ؟ إن لكل دولة عضوة فى التحالف أطماع خاصة بها ولا واحدة من هذه الاطماع تتفق مع مصالح الولايات المتحدة . إن الاتحاد السوفيتى يحاول القيام بدور مستقل يعمل حسابا لوجود عسكرى امريكى وللاهداف السياسية التى تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها على الصعيد الاقليمى .

« إن سياسات الشرق الاوسط الرازحة تحت ثقل الحرب قد اضفت جوا من الشكوك حول قيام أى تخطيط منتظم على الصعيد الاقليمى . والاكثر أهمية قد يكون توقيت الانسحاب العراق من الكويت ومن كيفية تحقيق هذا الانسحاب بالاختيار او بالقوة . واذا كتب لصدام حسين البقاء فإن المستقبل الاقليمى سيكون حتما اكثر صعوبة تحقيقه . وحتى اذا تم إقصاءه عن الحكم ـ وهو هدف الولايات المتحدة غير المعلن عنه من هذه الحرب . فإن رسالته « المناهضة للامبريالية » يمكنها أن تبقى فى بحر من المرارة . هذا الامر قد يشجع مزيدا من التغيرات الجذرية فى المنطقة لها عواقب غير متوقعة بالنسبة لجميع الاطراف المعنية » .

٢ ـ فرانسوا هيسبرج :

الانجازات :

ـ « إن الحملات الجوية الاستراتيجية قد أطاحت بشبكة الدفاع الجوى العراقية فى أيام معدودة وبذلك أعطت لقوات التحالف الامكانية بدون قيد لكى تصل الى المجال الجوى العراقى كلما شاءت ذلك وفى أى وقت تريده ولأى هدف تتطلع إليه . إن مثل هذا الامر قد تحقق بفضل أسلحة ذات تكنولوجيا متطورة ودقيقة الى حد لم يسبق له مثيل .

ـ « ثم أن تدمير الجزء الاكبر من الصناعة العسكرية العراقية بما فى ذلك امكانياته الكيماوية والنووية قد رفع عن المنطقة واسرائيل بصفة خاصة خطرا كبيرا كان يهددها .

ـ « فإن العمليات الجوية التكتيكية قد حدت من قدرة العراق على تحريك قواته وبذلك خففت من خطر الهجومات المضادة الموجهة ضد هجوم برى محتمل من قبل الحلفاء .

ـ « إن قيام العراق بإطلاق صواريخ « سكود » ضد سكان اسرائيل ، دون تحرش من هذه الاخيرة لم يؤد الى إضعاف التماسك داخل التآلف . وذلك بفضل ضبط الاعصاب الذى إلتزمت به إسرائيل وايضا بفضل فعالية الصواريخ المضادة للصواريخ « باتريوت » .

ـ « إن الطريق الى تحرير الكويت قد اصبح ممهدا تماما » .

المشاكل :

ـ « اصبح الوقت يمر بسرعة مع إقتراب شهر رمضان ومع إنتهاء موسم الشتاء .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « إن لدى صدام حسين الثقة فى أن الرئيس جورج بوش سيختار التفاوض بدلا من الإشتباك المسلح . وعندما إندلعت الحرب إختار أن يمتص الضربة الموجهة اليه من قبل تكنولوجيا أمريكية مفتوحة . وذلك عن إعتقاد بأن العراق سيحقق التعادل عندما يبدأ الهجوم البرى . اذا كان صدام حسين سيختار وقف إطلاق النار فإن الجماهير العربية سترى فى هذا نصرا كبيرا .

ـ « فإن الانجاز الوحيد الذى حققه طوال الشهر الاول من الحرب كان القدرة على الصمود . فإن الجيش العراقى لم يتحطم . وعلى الرغم من الغارات الجوية المكثفة التى قام بها الحلفاء فإن قدرته القتالية قد بقت كما هى .

ـ « إن صدام حسين قد فشل فى تحقيق اهدافه الاستراتيجية . فلم تتورط اسرائيل فى الحرب وعلى هذا النحو فإن رقعة الصراع لم تتسع كما لم تتحول الحرب الى تصادم بين اسرائيل والعرب ثم إن إطلاق صواريخ « سكود » لم يحقق أهدافه لا فى إسرائيل ولا فى العربية السعودية . ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة قد توسعت فى الاهداف وهى تقوم بغاراتها كما بدأت فى تدمير عناصر من البنية التحتية العراقية . إن التحالف الامريكى ـ العربى لم ينهار . ولم تقم الجماهير العربية بإسقاط انظمة ما هذا بالاضافة الى ان أهم دول المواجهة ـ مصر والعربية السعودية وسوريا . تسيطر على جبهاتها الداخلية .

ـ « إن خطط صدام حسين الرامية الى إطلاق العنان للأنشطة الارهابية ضد أعدائه قد فشلت . فقد ارسلت طائرات عراقية الى إيران على أمل أنها ستستقبل خلال الحرب ولكن هذا الامر قد أصبح غير مضمون . وكذلك تم الاختراق السريع للتحرك العسكرى الوحيد الذى قام صدام حسين على أرض الكويت والذى كان موجها أساسا ضد الوحدات العربية التابعة لقوات التحالف .

ـ « ولكن يجب أن لا نغفل عن أمر وهو أن الحرب لم تصل بعد الى ذروتها » .

٤ ـ عبدالكريم ابونصر :

ـ « سجل الشهر الأول من الحرب إنتصارا جزئيا لكل من الحلفاء والعراقيين فإن الحلفاء قد قادوا حملتهم وفقا لشروطهم فالحقوا بالطرف الآخر خسائر كبيرة ولم يصبهم سوى خسائر طفيفة . ومع ذلك لم يتضح بعد الكيفية التي بها تحقق هدفان من هذه الحرب ـ تدمير القوات المسلحة العراقية وزعزعة استقرار النظام العراقي ـ وهما هدفان ملازمان لهدف الأمم المتحدة الأكبر وهو تحرير الكويت .

ـ « وفي ذلك الحين فإن التحالف متماسك تماما وعلى نحو يمنح الولايات المتحدة الفرصة لكي لاتتحرك بطريقة آلية نحو الهجوم البري . فإن المساندة الجماهيرية للحرب قوية بالقدر الكافي في جميع الدول الأعضاء في التحالف الى حد أن لدى قوات الحلفاء الوقت الكافي الذي تحتاجه لاحراز النصر العسكري .

ـ « وقد سجل العراق انتصارا كبيرا واحدا : وهو عدم الاستسلام في المواجهة مع أكبر قوة عسكرية منتشرة منذ الحرب العالمية الثانية . فإن صدام حسين قد فند التنبؤات التي أبدتها بعض العواصم للدول المتحالفة من انه سيركع سريعا . ولكن العراق قد فشل في تحقيق معظم أهدافه الأخرى بما في ذلك احداث انشقاق داخل التحالف وأيضا التوسع في الصراع من خلال توريط اسرائيل فيه وأيضا محاولة خلق تحالف مؤيد لبغداد . فإن المساندة السياسية والمعنوية التي حصل عليها العراق من قبل عرب ومسلمين لم تتمكن وحدها من احداث تغيير في مجرى الاحداث . فإن العراقيين قد غالوا في تقدير قدرتهم على إجبار دول أخرى على الوقوف في صفهم . كذلك أساؤوا الحكم على الرأى العام الدولي . خاصة على الحركات المناهضة للحرب التي لم يكن لها أي تأثير . وأخيرا، ان أسلحة العراق المرعبة ـ مثل صواريخ « سكود » وإشعال الحرائق في آبار البترول وبقع التلوث ـ لم تؤد الى زعزعة التحالف كما لم تغير إمكانياته في الانتصار .

ـ « فإن الجانبين قد إشتركا معا حتى الآن في سر محرج وهو عدد الضحايا الحقيقي في العراق . فإن بغداد امتنعت عن الاعلان عن خسائرها وفي الوقت نفسه راعت قوات التحالف على تفادي إثارة الرأى العام العربي .

ـ « والآن فإن صدام حسين في وضع يسمح له أن ينادي بانه قد حقق نصرا سياسيا وهو يواجه التحالف . وبالتالي قد يكون متقبلا فكرة الانسحاب من الكويت . اذا حصل على ترضية فيما يتعلق بمطالب العراق الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للعراق . إن الاتحاد السوفيتي قد يبحث مثل هذه الامكانية .

ـ « إن تفادي حرب برية قد يكون إنتصارا كبيرا بالنسبة للحلفاء ولكن التحالف قد إكتسب ثقة ما من المرحلة الأولى من الحرب تؤهله لكي يمضي حتى الهجوم الأخير اذا إستوجب الأمر ذلك . وإن التكلفة البشرية للمعركة البرية قد تضعف المساندة الجماهيرية ولكن ليس الى حد إيقاف الحلفاء عن المضي في الطريق الى القتال من أجل الكويت »

اليوم الثلاثين (٣٠) ١٥ فبراير ١٩٩١
عدد الطلعات :

ـ بلغ عدد الطلعات منذ بداية الحرب اكثر من ٧٥,٠٠٠ طلعة منها ٢,٨٠٠ في يوم ١٥ فبراير .

الخسائر :

ـ إستسلم أكثر من ٤٠ جندي عراقيين آخرين وبذلك بلغ عدد الأسرى العراقيين (١,٠٨٠)
ـ فقدت طائرة قاذفة قنابل امريكية من طراز أ ـ ٦ ى .
ـ أسقطت طائرة هيليكوبتر عراقية .

تحليلات ٤ من الخبراء الاستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « على الرغم من كل ما إتصف به المواقع العراقية على الانسحاب من الكويت فإنه يمكن أن يوصف بانه إختراق . فهو أول إعتراف من بغداد بان الكويت شخصية منفصلة . ثم إن الشروط . التي رفضها الغرب ـ قد أختيرت بعناية فائقة بحيث يظهر صدام حسين وكانه البطل المدافع عن مصالح المؤيدين له في العالمين العربي والاسلامي . وإن الضغوط من أجل وقف إطلاق النار ستزداد الآن . وإن الحرب ستمضي في طريقها ولكن من أجل الحفاظ على التحالف فإن كل شيء يجب أن يعمل على إختبار النوايا العراقية » .

٢ ـ فرانسوا هيسبرج :

ـ « إن إقتراح بغداد بالانسحاب المشروط إشارة واضحة الى أن الحملة التي تقوم بها قوات التحالف قد دفعت بالعراق الى حالة التصدع . ومع ذلك فإن التحالف ليس لديه أي مبرر لكي يمنح صدام حسين نصرا سياسيا وذلك بقبول ربط أزمة الكويت بمسائل أخرى . وبالتالي فإنه ليس من المتوقع أن يحدث أي تغيير من حيث العمليات العسكرية حتى يتأكد بأن الانسحاب على كافة المستويات قد بدأ بالفعل وبدون أي شروط وافق عليها التحالف » .

٣ ـ زعيف شيف :

ـ « في إعلان يسوده التناقض ، أعلن مجلس الثورة العراقي للمرة الأولى عن رغبته في الالتزام بالقرار رقم ٦٦٠ وبالانسحاب من الكويت .. ولكن على الفور أضاف شروطا لن يقدر الحلفاء على قبولها . إن إعلانا يشير الى أن صدام يعاني من موقف صعب وإن الغارات التي قامت بها قوات التحالف قد أصبحت تضغط عليها . هذه مرحلة حرجة حيث يجب خلالها بذل مزيد من الضغوط عليه . فإن مثل هذا التحرك قد يؤجل القتال البري بحيث أن عمليات القصف المركز قد أتت بالنتائج وإن كان بعض الجنرالات يرون أن هذا الوقت بالذات مناسب جدا لبدء الهجوم البري » .

٤ ـ عبدالكريم أبونصر :

ـ « إن التصريح الصادر عن القيادة العراقية يعد بمثابة خرق أحد المحرمات في بغداد وهو ابداء الرغبة لأول مرة في الانسحاب من الكويت . ولكنه تصريح لم يات بنتيجة لأن الأمر بالانسحاب قد ارتبط بالعديد من الشروط بما في ذلك الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمستقبل الاقتصادي للعراق .. إن التصريح في حد ذاته لن يوقف العمليات العسكرية أو يعدل من تصميم الولايات المتحدة على الانسحاب غير المشروط وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى . ولكن المبادرة العراقية يمكن أن تتسبب في بعض التعقيدات السياسية للتحالف المناهض لبغداد . إن معظم الحلفاء قد تغاضوا عن هذا الأمر ولكن بعض الحكومات الأخرى قد ترغب في بحثه بعناية . ثم إن العراق ايضا سيكسب مكانة في صفوف العرب والمسلمين . إن هذا التطور قد يزيد من الصعوبة في من ومواصلة حرب برية من أجل الكويت وذلك على الصعيد السياسي .

اليوم الواحد وثلاثين (٣١) وإثنين وثلاثين (٣٢) ١٦ ، فبراير ١٩٩١
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ اكثر من ٧٨,٠٠٠ منها ٢,٦٠٠ يوم ١٧ فبراير .
ـ اطلق العراق صاروخين « سكود » على إسرائيل .
ـ جرت على طول الحدود العراقية ـ الكويتية ٧ إحتكاكات عسكرية دامت فيها بين ٥ دقائق وساعتين .

الخسائر :

ـ قتل ٢ من الامريكيين يوم ١٧ فبراير بينما قامت طائرة هيليكوبتر أمريكية بتدمير « ٢ » سيارة مصفحة أمريكية عن طريق الخطأ .
ـ إستسلم ٢٠ جندي عراقي آخرون وبذلك بلغ عدد اسرى الحرب العراقيين ١,٢٦٣ .

الادعاءات العراقية :

ـ اسقاط أكثر من ٢٠٠ طائرة وصاروخ للحلفاء .
ـ مئات من القتلى في صفوف المدنيين العراقيين بالأضافة الى ٩٠ جندي قتل .

تقدير للموقف :
ـ تصريح الرئيس جورج بوش : « أننا عازمون على إتمام هذه المهمة وعلى وجه سليم وذلك من أجل تحقيق ما حرصت به من أهداف دون أى تنازلات أو تراجع »

تحليلات ٤ من الخبراء الاستراتيجيين :
١ ـ روبرت هنتر :
ـ « تماما مثلما كانوا عندما تفاوضوا لوضع حد للحرب الهندية ـ الباكستانية فى ١٩٦٥ فإن السوفيت يرون فائدة كبيرة فى أن يقوموا بدور « السمسار الأمين » فى الصراع الجارى انهم سيجنون فائدة بصفة خاصة اذا نجحوا فى إدخال تعديل ما فى الشروط العراقية الخاصة بالانسحاب من الكويت وبذلك يمكن لموسكو أن تقول بأنها تساعد على إيقاف التدمير الذى يجرى فى دولة عربية ـ اسلامية . على النقيض من ذلك ، فإن الولايات المتحدة تستعد لشن هجوم برى . وعليها ايضا ان تبدأ فى إتخاذ الخطوات التى قد تساعدها على تفادى العزلة السياسية فى مرحلة ما بعد الحرب فى جزء كبير من المنطقة . »

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :
ـ « تلويح العراق بالالتجاء الى الأسلحة الكيماوية فى الصراع الجارى يجب أن يؤخذ بجدية وخاصة القذائف الكيماوية التى تنطلق من المدفعية والتى يمكن ان تطلق على تكتلات من قوات الحلفاء تستعد لشن هجوم . إن هذا لن يؤثر بشكل حاسم على هجوم الحلفاء ولكن الخسائر التى سيؤدى اليها ستنادى بعمليات انتقامية . إن الأسلحة النووية قد تمثل هنا ردا قد يفوق حجم هذه الخسائر كما أن إلقاء القذائف على المدن سينظر اليه على أنه عمل غير أخلاقى . وبالتالى على التحالف ان يحتفظ بكمية من بعض الأسلحة التقليدية (مثل النابالم والقنابل الفوسفورية) او باهداف (مثل المصانع والسدود) التى يمكن ان تخصص لهذه الأعمال الانتقامية اذا إستوجب الأمر ذلك . »

٣ ـ زعيف شيف :
ـ « على الرغم من ان اعلان بغداد رغبتها فى الانسحاب من الكويت بشروطها الخاصة قد رفضته قوات التحالف ، فإن هذا ليس بالجهود الأخير الذى سيقوم به العراق من أجل الخروج من الدوامة التى وضع صدام حسين العراق فيها . هذه أول بلعة ومن المتوقع أن تليها أخرى . فمن الواضح بأن بغداد قد وصلت الى إستنتاجات متشائمة فى آخر إعادة تقديرها للموقف من هذه الحرب . وفى تصريحات مقبلة فإنها ستترك جانبا الشروط التى وضعتها للانسحاب ولكن هناك شك فى أن يقبل صدام حسين الاستسلام التام اذ انه قد يخاف من ان يعنى ذلك نهاية نظام حكمه .»

٤ ـ عبدالكريم ابونصر :
ـ « إن التصور للدور السوفيتى لايتضمن حتى الآن محاولة التوسط فى حرب الخليج . بل لايمكن ايضا التصور اى عرض سوفيتى للقيام بالتفاوض بالنيابة عن التحالف او حتى إقتراح حل وسط يحفظ ماء وجه العراق . فإن الرئيس ميخائيل جورباتشوف يعلم بانه ليس بامكان الاتحاد السوفيتى عرض اتفاق منفصل على بغداد وذلك لأن موسكو ليست فى موقف يسمح لها بذلك . إن جورباتشوف يمكنه فقط أن يحاول إقناع القادة العراقيين بانه يجب عليهم أن يستسلموا الآن فيما يتعلق بالكويت أو توقع الأسوأ . فى هذا الاطار يمكن أن تقترح المساعدة من أجل جمع المساندة السياسية التى قد تخفف من الشعور بالمذلة لدى بغداد . مازال من الممكن تفادى الحرب البرية اذا تحرك صدام حسين بسرعة وبواقعية وذلك فى ضوء الوضع العسكرى وتصميم القوات المتحالفة .»

اليوم الثالث والثلاثين (٣٣) ١٨ فبراير :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :
ـ تجاوزت الـ ٨٠,٠٠٠ طلعة منها ٢,٤٠٠ يوم ١٨ فبراير (٨٧٠ طلعة جوية على الكويت و١٠٠ على الحرس الجمهورى العراقى)

الخسائر :
ـ إصطدمت حاملة طائرات وعبارة صواريخ موجهة أمريكية بالالغام بالقرب من شاطىء الكويت نتج عنها إصابات فى السفينتين .
ـ سقطت طائرة ف ـ ١٦ امريكية خلال قتال جوى جرى فوق العراق ولكن قائد الطائرة تم إنقاذه .
ـ فقد العراق فى الاشتباك الجوى ٣٦ طائرة و٦ هيليكوبتر .

الادعاءات العراقية :
ـ اسقاط اكثر من ٣٠٠ طائرة وصاروخ للقوات المتحالفة .
ـ حوالى ١,٦٠٠ قتيل من المدنيين و ٨٣٠ من الجرحى و٩٠ جنديا من القتلى .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :
١ ـ روبرت هنتر :
ـ « اذا لم يقتطع صدام حسين من الشروط التى فرضها لكى ينسحب من الكويت فانه سيعيد بذلك نقطة لا رجعة فيها . فليس لديه سوى القليل إن لم يكن لا شيء يمكن ان يجنيه سياسيا حتى بالنسبة لمؤيديه فى العالمين العربى والاسلامى . ولكنه بمجرد أن يبدأ الهجوم البرى فإنه لن يوجد أية نقطة يمكن أن يقف عندها لاتتضمن التدمير التام للقوات العراقية . وهذا أصبح الآن وبوضوح هو الهدف الامريكي وسيتحقق مالم يحدث صدام حسين تغييرا هاماً فى موقفه التفاوضى . »

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :
ـ « إجتهد الاتحاد السوفيتى لكى يبدو فى نظر التحالف والعراق الموثوق به لتطلعات الجانبين . بقى أن نرى عما اذا كانت بغداد قد تخلت عن شروطها او « رغباتها على نحو قد يلغى اى نوع من الربط » . وفى هذه المرحلة من الحرب فإن التحالف ليس لديه سوى القليل الذى يمكن أن يخسره . اذا أبقى على الضغوط العسكرية ـ بما فى ذلك التحرك من أجل شن هجوم برى ـ طالما أن مثل هذه الضغوط هى التى اقنعت العراقيين بذكر إمكانية الانسحاب من أول الأمر وخفض قيمة « المحافظة الـ ١٩ العراقية » الى مستوى ورقة المساومة .

٣ ـ زعيف شيف :
ـ « إن الذين ينادون بمواصلة الحرب جوا حتى النهاية يرون أن استعداد العراق للانسحاب من الكويت هو الدليل على انه يجب تأجيل الهجوم البرى على امل ان صدام حسين قد يستسلم وبهذا تنتهى الحرب باقل قدر ممكن من الخسائر اما الاخرون فهم يحذرون من موافقته فجاة بالانسحاب دون شروط من الكويت . فهم يرون أن الحرب ستنتهى بذلك دون تحقيق هدفين مهمين . غير معلن عنهما وهما : إزاحة صدام حسين من السلطة وتدمير ما يملكه من سلاح .. وبمقتضى هذا التفكير فإن الحرب البرية لايجب أن تتوقف لمدة طويلة بل قد يستحسن أن تمضى فى طريقها » .

عبدالكريم ابونصر :
ـ « إن خطة السلام السوفيتية تقترح إنقاذ النظام والجيش العراقى اذا وافق صدام حسين على الانسحاب السريع والكامل وغير المشروط من الكويت . وسيقدم الرئيس ميخائيل جورباتشوف « الخطة على أنها تتوافق فى جمع قرارات مجلس الأمن ذلك لأن موسكو ترى إن التفويض الذى منحته الأمم المتحدة للتحالف الدولى يقتصر على « ف واحد وهو تحرير الكويت . وبالتالى اذا قبلت بغداد خطة السلام السوفيتية فإن جورباتشوف سيدعو عندئذ مجلس الأمن الى توليه بنفسه كامل العمليات فى الخليج ـ بدأ بالاشتراك على الانسحاب العراقى وفقا لترتيبات توضع من أجل أن يتم الانسحاب بطريق « غير مهينة للعراق » .

اليوم الرابع والثلاثين (٣٤) ١٩ فبراير ١٩٩١
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- اكثر من ٨٣,٠٠٠ طلعة منها ٢,٦٠٠ ط ى م ١٩ فبراير .
- اطلق العراق صاروخا من طراز « سكو » على إسراعيل .

الخسائر :
- سقطت طائرة أمريكية من طراز ١ - ١٠ ثندربولت خلال القتال وفقد قائدها .
- بلغت خسائر العراق ٤٢ طائرة .

- الادعاءات العراقية :
- إسقاط أكثر من ١٨٠ طائرة وصاروخ .

تحليلات ٤ من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

« إذا انسحب العراق من الكويت فان ذلك وحده يعني ان التحالف قد انتصر . اما باقى الاهداف بما فى ذلك خلع صدام حسين ، قد يكون مرغوبا فيها ولكنها غير حيوية لكى يتحقق النجاح . بل ان الدعوة الى مواصلة عملية السلام بين العرب والاسرائيليين يمكن تقبلها لانها تدخل ضمن السياسات الامريكية على المدى الطويل . ولكن اهم نقطة هي الابقاء على الخطر على التجهيزات العسكرية . فان الكثير من قدرات العراق العدوانية قد تم تدميرها ولكن مع ذلك يجب فرض رقابة على إعادة الامداد لهذا البلد بالسلاح او الابقاء على الخطر » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « فى الوقت الذي يزداد فيه قربا الانسحاب العراقى السلمى او بالقوة من الكويت فان مسالة الابقاء على نظام صدام حسين تزداد اهمية ، فانه من الصعب سياسيا على التحالف ان يجعل من ترك صدام الحكم هدفا واضحا لهذه الحرب وانه بالنسبة للغرب فان القضاء عليه قد تكون مسئولية غير مثمرة على الصعيد السياسى . ان الحل الافضل قد ياتى من خلال قيام شعبه باسقاطه ولكن الرئيس بوش قد جعل هذا الامر اكثر تقديرا من خلال دعوته الصريحة الى قيام شعبه بهذه المهمة وبذلك فان من سيخلف صدام حسين سيظهر وكانه صديق الغرب » .

٣ - ان موسكو باعلان مساندتها لقرار مجلس الامن الذي يدعو الى انسحاب عراقى غير مشروط من الكويت قد أكدت بذلك انفصالها عن اى نشاط عسكرى امريكى يجرى خارج حدود الكويت .

وان موسكو من خلال اقتراحها الوساطة تحاول ان تبلغ العالم العربى بانها ترأس معسكر السلام بينما الولايات المتحدة منهمكة فى شن الحرب . بهذه الطريقة يحاول جورباتشوف ان يحصل لبلده على دور تقوم به فى إقامة نظام جديد بعد الحرب وفى الوقت نفسه ضمان انسحاب امريكى ناجح من منطقة الخليج . هذا النجاح يتوقف على مدى استعداد صدام حسين على الانسحاب الفورى من الكويت مقابل السماح له من بالبقاء فى السلطة وانقاذ ما تبقى له بمعدات حربية .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :

ان مبادرة السلام التى عرضها الرئيس جورباتشوف قد تاتى باول خلاف حقيقى بين موسكو وواشنطن وسائر حلفاءها فى ازمة الخليج . فمن وجهة نظر السوفيت فان محاولاتهم ترتيب انسحاب عراقى من الكويت لا يجب ان ينظر اليها على انها مبادرة منفصلة بل هى جزء من تقسيم العمل مع الحلفاء حيث ان الطرف الثانى سيكون قد حقق الهدف الرئيسى مع تدمير جزء هام من قوة العراق العسكرية وبذلك يتم إضعاف هذا البلد لسنوات عديدة . ان موسكو ترى أيضا ان الامن الاقليمى سيكون افضل إذا لم ينهار العراق - وهو احتمال وارد فى حالة نشوب الحرب البرية - وإذا قام مجلس الامن بالاشراف على مرحلة الانتقال من الحرب الى السلام : ولكن هذا التصور السوفيتى لا يشاركه فيه الحلفاء . فان ادارة بوش س تكون لها اهداف أبعد لهذه الحرب قائمة على راى مختلف حول تشكيل الترتيبات التى ستقوم بعد الحرب بما فى ذلك الدور المنوط للعراق لاى المستقبل » .

اليوم الخامس والثلاثون (٣٥) ٢٠ فبراير ١٩٩١

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :
- اكثر من ٨٦,٠٠٠ طلعة بما فى ذلك ٢,٨٠٠ يوم ٢٠ فبراير .
- شنت طائرات من قاذفات القنابل بـ ٥٢٠ هجوما على قاعدة صواريخ « سكو » فى غرب العراق .

الخسائر :
- قتل جندى امريكى على الحدود السعودية الكويتية خلال اشتباك مع القوات العراقية .
- استسلم حوالى ٥٠٠ جندى عراقى اخرون عندما قامت طائرات الهليكوبتر الامريكية بقصف مخابئهم داخل العراق وبذلك بلغ عدد اسرى الحرب العراقيين اكثر من ٢,٠٠٠٠
- تم تدمير ٢٨ دبابة و٢٦ عربة اخرى و٣ مدافع للعراقيين داخل الكويت على بعد ٦٠ ميلا شمالا من الحدود .

تقدير للموقف :

- تصريح وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر : « بطريقة أو باخرى فان جيش الاحتلال العراقى سيرحل عن الكويت قريبا وبذلك سيتم تحرير الكويت قريبا » .

تحليلات ٤ من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- « فى الوقت الذي تستعد فيه الولايات المتحدة للحرب البرية وذلك من منطلق مركز عسكرى يسيطر على الامن فانه من الطبيعى الاعادة الى الاذهان الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية ومن حرب جزر فوكلاند وهى التطلع الى نصر تام يحرر العراق من حاكمها المستبد . ولكن هذا المفهوم قد يهدد تاريخ وسياسات الشرق الاوسط . فان حرمان صدام من فرصة حفظ ماء وجهه شىء وحرمان شعبه من نفس الفرصة شىء آخر . هذا يؤيد فكرة الالتزام بالهدف المعلن عنه وهو تحرير الكويت .. بالوسائل الدبلوماسية ان كان هذا ممكنا » .

فرنسوا هيسبرج :

- « اذا قبلت بغداد المبادرة السوفيتية وإذا تاكد ان هذه الخطة تترك جانبا اى صورة من الربط بين تحرير الكويت والمسالة الفلسطينية فانه سيكون على صدام حسين ان يدفع ثمنا سياسيا باهظا للغاية فى العالم العربى . فبعد ان نادى بالمسالة الفلسطينية ١٠ ايام بعد غزوه للكويت فانه سيترك هذا المطلب ولاسباب خاصة به . ان القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ستعانى من اجل مساندتها لسياسات صدام . ان ياسر عرفات قد رهن بذلك توقعات ما بعد الحرب بتأييده لغزو الكويت وبإداناته لتحركات الامم المتحدة من اجل تحرير هذا البلد .. هذا يضع ياسر عرفات فى موقف هزيل ليطالب الامم المتحدة بالقيام بعمل ما من اجل استعادته الاراضى المحتلة » .

٣ - زعيف شيف :

« بمجرد ان يبدأ الهجوم البرى فانه سيتضح كما كان الامر بالنسبة للحرب الجوية انه من المستحيل قصر العمليات العسكرية على الكويت وحده : ولن يمكن تفادى المواجهات المباشرة التى عادة تسفر عن خسائر كبيرة ما لم تتم القوات المتحالفة بمناورات واسعة النطاق داخل الاراضى العراقية فلن يمكن تحويط القوات العراقية او ضرب وحدات الحرس الجمهورى من الخلف دون القيام بعمليات داخل العراق نفسه » .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :

« ان ايران تعمل لصالح سياسة انقاذ العراق وذلك بدفع صدام حسين الى قبول قرار مجلس الامن الخاص بالكويت وبمناداتها مع بعض حكومات دول التحالف باقرار وقف اطلاق النار اذا امتثلت بغداد . هذا التناول من طهران . والذى يعكس تحولا صارخا فى موقفها بعد حرب مدمرة دامت فترة

طويلة بين البلدين . يرتكز على اثنين من كبار الاهتمامات الايرانية : فان القيادة الايرانية تؤمن بان الهجوم البرى قد يؤدى الى تلاشى العراق وان المطلب من قبل تركيا بمنطقة العراق التى تقع حول الموصل وكركوك قد يشكل تطورا خطيرا للغاية بالنسبة لايران . وبالاضافة الى هذا فان طهران تسعى الى الحد من بروز نوع من السلام الامريكى فى منطقة الخليج . بل ان ايران تشجع فكرة قيام حلف من اجل الامن الاقليمى فى الخليج بعد الحرب يضم ٦ حكومات عربية خليجية داخل مجلس التعاون الخليجى بالاضافة الى العراق وايران . وان دور القوات الغربية قد يقتصر هنا على مشاركتها فى قوة حفظ السلام تابعة للامم المتحدة تتمركز بين العراق والكويت من جهة والعراق والعربية السعودية من جهة اخرى . بهذا فان الخطط الايرانية قد تستفيد من ايقاف الحرب الآن حتى اذا كتب البقاء لصدام حسين » .

اليوم السادس والثلاثين (٣٦) ٢١ فبراير ١٩٩١ :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- اكثر من ٨٨,٠٠٠ طلعة منها ٢,٤٠٠ طلعة فى يوم ٢١ فبراير .
- اطلق العراق ٣ صواريخ « سكود » على العربية السعودية تصدت لها صواريخ « باتريوت » .
- قامت المدفعية البريطانية بشن اكبر هجوم مكثف منذ الحرب الكورية واطلقت ١,٣٠٠ قذيفة و١٤٤ صاروخا مستهدفة المواقع العراقية .

الخسائر :

- قتل ٢ من الامريكيين عندما سقطت طائرة هيليكوبتر وهى عائدة من المعركة .
- قامت القوات الامريكية بتدمير ٥ مدافع مضادة للطائرات و٥ اجهزة رادار وتم اسر ١٤ اسير عراقيا .

الادعاءات العراقية :

- قامت القوات العراقية بقصف مركز بالصواريخ فى المواقع الامامية لقوات الحلفاء والحقت بها خسائر فادحة .

تقدير للموقف :

١ - من الجانب العراقى تصريح صدام حسين : « ان ام المعارك ستكون معركة النصر والاستشهاد ... انهم يريدون ان نستسلم ولكن سيصابوا بخيبة الأمل » .

٢ - من الجانب الامريكى تصريح وزير الدفاع ريتشارد تشينى : « ان آخر التصريحات له لا تعطى املا كبيرا فى أنه سينسحب من تلقاء نفسه . وبالتالى فلا اختيار اخر امامنا سوى المضى فى العمليات العسكرية .. وستكون هذه احد اكبر هجوم يرى شهده العصر الحديث » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

« اذا كان لدى صدام حسين اية نية على تفادى تدمير جيشه فان حديثه المذاع لا يتناسب مع ما يجرى فى الصراع الدائر . فان المعركة الجوية الارضية التى سيشرع فيها لن تتوقف إلا إذا تعهد طارق عزيز فى موسكو بالانسحاب العراقى التام من الكويت . ان الجهود الدبلوماسية قد تسجل بعض النقاط وتشكل الدور المستقبلى الذى سيؤول للاتحاد السوفيتى وفيه من المحاورين ولكنها لن توقف مسار الحرب » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

« ان صدام حسين مصمم على منطقه وهو منطق الحرب الشاملة - « ام المعارك » - والهزيمة التامة . حقا ان خطابه ينادى بالاستشهاد . وحتى يمكن حرمانه من هذا الحق فى العالم العربى والاسلامى فقد ازدادت اهمية الاطاحة به على يد شعبه او بيده نفسه : ان النصر الذى سيتحقق للحلفاء سيكون نصرا كاملا من وجهة النظر العسكرية وان كانت هناك بعض الحظات الصعبة المتوقع وخاصة اذا لجأ صدام الى استعمال السلاح الكيماوى .

٣ - زعيف شيف :

« يتوقع العراقيون فى ان يساعد الاتحاد السوفيتى على أن لا يحصل الامريكيون على نصر كامل . ان هدفهم الرئيسى هو العودة الى العراق وهم حاملين سلاحهم والصمود مرتكزين على هذا الجزء من اسلحتهم التى لم تدمر بعد . انهم يريدون ايضا تأكيدات من ان الاتحاد السوفيتى سيبيع لهم السلاح بعد الحرب لكى يعوضوا ما خسروه فى المعركة . ان الوصول الى هذه الاهداف سينظر اليه العرب على أنه انجاز من قبل صدام حسين الذى صمد امام تحالف قوى . وفى المقابل فان بغداد مستعدة لمنح موسكو النجاح فى جهود الوساطة التى تقوم بها ولكن من المشكوك فيه ان يقبل الرئيس بوش مثل هذا الترتيب .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :

« ان نداء صدام حسين بمواصلة القتال ليدل على ان الزعيم العراقى مازال يأمل فى الحصول على صفقة افضل من خلال المواجهة عن ما حصل عليه من قبل انه قد يحسب بان فى مقدوره ان يلحق القوات المتحالفة بخسائر جسيمة وان يدفع بذلك التحالف الى التفاوض على صفقة افضل مع بغداد بعد مرور اسبوعين أو ٣ أسابيع عن القتال الارضى . انه قد يفضل أيضا ان يكون الخاسر فى معركة ساخنة على الاستسلام الآن . ولكن الزعيم العراقى قد وضع نفسه وبلده ايضا فى مهب مخاطر جسيمة . وفى الواقع ، إن التحالف قد يفضل خوض استعراض عسكرى شامل ذلك لان الحكومات المتحالفة واثقة من النصر مع تكبدها خسائر معقولة . ان التحالف متين من الناحية السياسية . اما بالنسبة للعراق ، فان الحرب البرية قد تؤدى الى تدمير القوات المسلحة والى تحييد القدرات العسكرية العراقية لسنوات عديدة وان مثل هذا التغيير يمكن ان يتسبب فى إحداث تغيير فى النظام العراقى » .

اليوم السابع والثلاثين (٣٧) ٢٢ فبراير ١٩٩١ :
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- اكثر من ٩١,٠٠٠ طلعة منها ٢,٧٠٠ فى يوم ٢٢ فبراير مرتكزة على المواقع العراقية داخل الاراضى الكويتية .
- على الرغم من ان العراق على حافة الهزيمة التامة فإنه مازال يحاول ان يملى شروطه على التحالف مثل اسقاط قرارات مجلس الامن التى تتضمن التعويضات أو موضوع ضم الكويت . هذا ، بالاضافة الى عدم وجود اشتراطات واضحة خاصة بالانسحاب ، يمكن ان يقنع التحالف بقبول وقف اطلاق النار .
- ان موسكو بالتزاماتها بخطة سلام سوفيتية - عراقية اصبحت اليوم مهددة بفقدان موقفها كوسيط امين . ان الاتحاد السوفيتى قد يقامر بعلاقاته بالغرب لو بدا وكأنه قد ربط نفسه اكثر من اللازم بموقف صدام حسين .

٣ - زعيف شيف :

« ان المبادرة الناجمة عن الوساطة السوفيتية قد خلقت مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة . فان قبولها كما هى يعنى ترك جزء اساسى من السلاح العراقى كما هو . مع رفع العقوبات المفروضة عليه واعطاء موسكو الفرصة فى تحقيق انجاز مبالغ فيه . وفى الوقت نفسه ان رفض هذه المبادرة يعنى تصاعد فى التازم مع موسكو الى حد قد يؤدى الى تغيير فى موقف الاتحاد السوفيتى داخل مجلس الامن . ولا تملك واشنطن اختيارا آخر سوى ان تشدد فى شروطها الخاصة بوقف اطلاق النار وزيادة الضغط العسكرى على امل ان يتحقق الاستسلام السياسى او الانهيار العسكرى التام للعراق » .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :

« ان الحكومات المتحالفة ، وهى متاكدة من حدود التحرك الدبلوماسى السوفيتى فى الخليج ، قد ابدت عزمها على انهاء الحرب بشروطها . وهى : الانسحاب العراقى المفروض وغير المشروط من الكويت ، ومع ذلك كانت مبادرة الرئيس جورباتشوف قد اوضحت - للمرة الاولى - مطالب العراق الحقيقية : الغاء قرارات الامم المتحدة التى تنص على التعويضات وعلى العقوبات الاقتصادية وايضا انسحاب يحفظ ماء الوجه للعرق : ان هذا قد ينقذ جيش صدام واسلحته الثقيلة كما يمنحه حجة سياسية للاستسلام . ان القادة العراقيين قد تخلوا عن مطالبهم الخاصة بالربط بين الكويت والقضية الفلسطينية وايضا الخاصة باصرارهم على انسحاب القوات الاجنبية من الخليج . ولكن هذه التنازلات لم تكن كافية لكى تصبح موسكو قادرة على انقاذ صدام رغما عن ارادة التحالف .. وعلى القادة العراقيين الآن ان يختاروا بين انسحاب ذليل بدأ من يوم السبت ، أو كارثة وطنية » .

اليوم الثامن والثلاثين (٣٨) والتاسع والثلاثين (٣٩) ٢٣ ٢٤ فبراير ١٩٩١

نظرا لما فرضته الرقابة العسكرية من قيود لم يكن ممكنا اعطاء صورة

كاملة لليوم الاول من الهجوم البرى . وفيما يلى مقتطفات من التصريحات التى ادلى بها الجنرال نورمان تشوارزكوف قائد القوات الامريكية والبيانات العسكرية العراقية :

« ان القوات المتحالفة قد حققت اهدافها فى يومها الاول من الهجوم البرى وهى تواصل هجوماتها .

« باستثناء اشتباك واحد جرى بعد الظهر بين قوات البحرية الامريكية ووحدة مدرعة عراقية يمكن وصف الاتصال بالعدو حتى الآن بانه كان خفيفا .

« بعد مضى عشر ساعات على الهجوم البرى كان قد تم اسر أكثر من ٥,٥٠٠ جندى .. وقد وصلتنا الآن تقارير تفيد بان عدة مئات من الجنود فى شمال مواقعنا قد رفعت الراية البيضاء » .

(افاد الفرنسيون فيما بعد عن استسلام ١,٠٠٠ اسير عراقى آخرين)

« الخسائر التى نجمت عن الخطأ خفيفة للغاية . »

« حتى هذه اللحظة يسير الهجوم بنجاح كبير . ان القوات تقوم بعمل رائع . ولكن لن اكون امينا معكم لو لم اذكركم بان هذه هى المراحل الاولى . اننا لم نمض فى هجومنا هذا سوى ١٢ ساعة وان الحرب لم تنته بعد » .

ومن بيانات عسكرية عراقية :

- « ان قواتنا قد صدت واحتوت هجومات العدو كما منعتها من تحقيق اهدافها فان الكتيبة الثالثة قد حرقت ودمرت مئات من دبابات وعربات العدو كما انها الحقت بهم العديد من الخسائر .

- « ان العدو قد قام بانزال قواته من الجو خلف خطوطنا فى مناجش (غرب الكويت) ولكن قواتنا قد حاصرتهم وطردتهم » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

- ان الالتزام الامريكى بقرار عسكرى له منطقه كما سيصل الى نتيجته . ان اهم اهداف الحرب بالنسبة للولايات المتحدة تتمثل فى الاولويات التالية : تدمير أكبر جزء ممكن من القدرات العسكرية العراقية فى المستقبل . والحد من خسائر التحالف وتنفيذ التفويض الناتج عن قرارات مجلس الامن بحذافيره . وحيث ان المعركة قد اتخذت مجرى حياة لها فان السياسة فى حالة ترقب » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

- « ان « ام المعارك » قد بدأت الآن وهى على اشدها . وحتى يكتب للتحالف النجاح على الصعيدين السياسى والعسكرى فانه لابد من ان يتم حصار أو تدمير أو الاثنين لقوات العراق المتمركزة داخل الكويت وحولها وذلك خلال ايام معدودة . والا فانه حتى لو تم هزيمة الزعيم العراقى فان سيكتسب صورة مشرفة نتيجة لما ابداه من مقاومة مناسبة فى مواجهة الثقل الهائل لقوات التحالف .

- « هذا بالاضافة الى انه لا يجب تأجيل التفاصيل الفعلية الخاصة بتقدم قوت التحالف مدة اطول مما يجب والا فان كافة انواع من الاشاعات قد تنتشر لغير صالح التحالف » .

٣ - زعيف شيف :

- « فى ظرف ٤٨ ساعة منذ بداية الهجوم البرى ، بعد ان تجرى معارك هامة (بما فى ذلك الاشتباك مع الحرس الجمهورى) فانه سيصبح من الممكن تحديد مدى النجاح الذى حققه الحلفاء فى هذه المرحلة الصعبة من الحرب . إذا كانوا يستهدفون ايضا اهدافا حيوية خارج الكويت فانه سيكون من الواضح بان احد اخطاء صدام حسين الكبرى يكمن فى افتقاره الى رصيد استراتيجى وطنى يمكن ان يستعين به فى حالة ظهور تطور غير متوقع منه ذلك لانه قد نشر كل قواته داخل الكويت وفى المناطق التى تحيط مباشرة به » .

٤ - عبدالكريم ابو نصر :

- « ان البيان الذى ادلى به صدام حسين بعد مرور وقت قصير على بداية الهجوم البرى يعكس شعورا ينم عن واقعية - والآن عن يأس - أكثر مما ابدته بغداد فى أى نقطة تحول سابقة . فان الزعيم العراقى - بعد ان كان متحديا وأصبح الآن محاصرا - يعكس ما يشعر به من احباط لفشله فى تفادى عملية مواجهة شاملة - التى يعلم ان قواته ستنهزم فيها . فان الروح القتالية التى تتمتع بها قواته قد تضعف نتيجة لتخلى العراق عن الكويت فى مناورات دبلوماسية غير مجزية وتأتى اللحظات الاخيرة ، ان الطريق المغلق الذى يواجهه صدام على الصعيد السياسى ليعكس عزم حكومات التحالف على رفض اى صفقة مع نظامه تاركة العراق فى عزلة وفى مواجهة اكبر خطر يهدده منذ أن أصبح جمهورية » .

اليوم الاربعين (٤٠) ٢٥ فبراير ١٩٩١ :

عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

- اكثر من ١٠٠,٠٠٠ طلعة منها ٣,٠٠٠ يوم ٢٤ فبراير وهو اليوم الاول للحرب البرية .

- اطلق العراق صاروخ من طراز « سيلكوورم » ضد السفن الحربية لقوات الحلفاء ولكن تصدت له صاروخ بريطانى الصنع من طراز « سى دارت » . انفجر صاروخ سيلكوورم » آخر فى الجو .

- اطلق العراق صاروخ من طراز « سكود » على مدينة « خوبر » بالقرب من ظهران ادى الى قتل ١٢ جنديا امريكيا و ٢٥ من الجرحى .

الخسائر :

- فقد الحلفاء ٤ طائرات امريكية فى المعركة . اصبح عدد الطائرات التى فقدها الحلفاء فى المعركة حتى هذا التاريخ : ٢٧ طائرة امريكية و٦ بريطانية و١ كويتية و١ ايطالية و١ سعودية .

- تم تدمير ٢٧٠ دبابة عراقية .

- عدد الاسرى العراقيين منذ بداية الحرب البرية : ١٨,٠٠٠ جندى .

- لجات طائرتان عراقيتان الى ايران وبذلك بلغ عدد الطائرات العراقية التى لجات الى ايران ١٣٦ .

- اشعلت النار فى ٥١٧ بئر بترول بالكويت : وقد اتهم الحلفاء العراق باتباع تكتيك « الارض المحتلة » .

الادعاءات العراقية :

- اسقاط اكثر من ٢٢٠ طائرة وصاروخا للحلفاء .

- اسر اكثر من ٢٠ للحلفاء .

تقدير للموقف :

تصريح الرئيس جورج بوش : « يجب ان نتفادى التفاؤل الزائد ولكن دون ان نرتكب اخطاء سننتصر . ان الكويت سيحرر قريبا وان القوات الامريكية ستعود قريبا لتحظى بالتقدير والشكر من قبل امة عارفة للجميل » .

تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :

« كان هناك اهتمام بالغ للدور الذى تقوم به التكنولوجيا المتطورة فى الحرب » .

« ولم يلتفت بنفس القدر الى اندماج عناصر مختلفة فى الاسلحة القتالية . وقد تحقق فى هذه الحرب تعاون عسكرى فعال بين دول مختلفة نادرا ما حدث من قبل . فان القوات العسكرية الامريكية قد نسقت انشطتها وتساندت على نحو لم يسبق له مثيلا . وقد ثبتت فعالية لوائح امريكية جديدة حول وحدة القيادة مع منح رئيس جهاز اركان الحرب المشتركين مزيدا من السلطات » .

٢ - فرنسوا هيسبرج :

« ان الفرقة الجوية الـ ١٠١ الامريكية قد ادخلت ابتكارا جديدا فى تاريخ الحروب وهى القيادة ذات الابعاد الثلاث اللوجيستيكية وذلك من خلال اقامة « محطات خدمة » عسكرية جوا فى مقدمة قوات التحالف عند رأس الحربة .

ان مثل هذه المميزات مع التفوق في الحركة لقوات التحالف وخاصة بالنسبة للفرقة الفرنسية « داجيت » كل هذا يفتح مجالات جيدة لكي يتم الحصار السريع للجيش العراقي والحرس الجمهوري » .

« ومع ذلك فان نجاح العمليات التي تقوم بها قوات التحالف يمكن ان يعرقلها الالتجاء الى الاسلحة الكيماوية . وبالتالي فهناك فائدة كبرى في الاحتفاظ على التخبط الذي يسود صفوف العراقيين قد يمكن تفادي التفكير في الالتجاء الى الاسلحة الكيماوية .

٣ ـ زهيف شيف :

« بعد ان تم اختراق الخط الاول من قبل ١٨ فرقة من المشاه فان الحلفاء قد اكتشفوا ان العراقيين قد حركوا وحداتهم المدرعة حتى الخط الثاني . والان يمكن توقع معارك بالمدرعات ولكن سيواجه العراقيون ظروفا صعبة لصد الهجومات التي تشنها القوات الجوية للحلفاء . وفي الجزء الغربي نجد حركة التفاف حول العدو تستهدف حسم المعركة . ان هذه القوات تتحرك في اتجاه وادي الفرات في محاولة وقف خطوط الامداد للعراقيين بينما يستهدف البعض منها الحرس الجمهوري .

٤ ـ عبدالكريم ابو نصر :

« من المحتمل ان تكون مدينة الكويت هي المسرح للمعركة الكبرى الوحيدة في حرب الخليج ذلك لان القوات العراقية المتمركز فيها ـ ومعظمها لها علاقات خاصة بالحزب البعثي . ربما تشعر بانها تقف وظهرها الى الحائط . فان الحرس الجمهوري وهو الصفوة من القوات المقاتلة والتي تشكل العمود الفقري للنظام لن تلقى الا في استعراض جزءى من المعركة . فان اى اشتباك عسكري شامل عراقي اشبه بالانتحار الآن .

ذلك لانه قد اضبح من الواضح بان العراق لايتوقع اى تطورات سياسية لصالحه في العالم العربي . وان عدم الالتجاء الى الاسلحة الكيماوية حتى الآن ليشير الى ان صدام حسين قد إختار استراتيجية تقوم على الحد من الخسائر . إن هدفه الوحيد هو انقاذ الوسائل ـ بما في ذلك الجزء الاساسي من الحرس الجمهوري ـ الكفيلة بحماية نظامه . ولكن الحلفاء قد يصرون على حسم مصير هذا النظام » .

اليوم الواحد والاربعين (٤١) ـ ٢٦ فبراير ١٩٩١
عدد الطلعات منذ بداية الحرب :

ـ اكثر من ١٠٣,٠٠٠ طلعة منذ بداية الحرب منها اكثر من ٣,٠٠٠ طلعة للحلفاء . نصفها تقريبا لمساندة قوات الحلفاء البرية .

الخسائر :

ـ تم تدمير ٢١ فرقة عراقية منذ بداية الهجوم البرى .
ـ تم تدمير ٤٠ دبابة عراقية وبذلك يصل عدد الدبابات العراقية التي دمرت الى ٤٠٠ منذ بداية الهجوم البرى .
ـ بلغ عدد الاسرى العراقيين : ٣٠,٠٠٠ منذ بداية الهجوم البرى .
ـ عدد القتلى في صفوف الحلفاء : ٤ امريكي ١٣ سعودي و١ بريطاني .

تحليلات اربعة من الخبراء الإستراتيجيين :

١ ـ روبرت هنتر :

ـ « إن الهدف الثابت لدى الولايات المتحدة هو تدمير اكبر جزء ممكن من القدرات العسكرية العراقية بما في ذلك الحرس الجمهوري في جنوب العراق . ولكن هذا الهدف يمكن أن يتعارض مع ضرورة الحفاظ على الأساس السياسي للتورط العسكري الامريكي وهو ما تطالب به الامم المتحدة : إنسحاب العراق من الكويت .. فإذا بدأ إنسحاب عراقي فعلي واشنطن عندئذ أن توزان بين مخاطر فقدان المكانة السياسية والمعنوية في المنطقة وكذا تعقيد العلاقات في المستقبل مع الاتحاد السوفيتي والعديد من الدول العربية إلا إذا تقبلت الانسحاب على انه إنتصار تحقق . وإن التوازن الجيد يتمثل في المطالبة بترك الأسلحة الثقيلة » .

٢ ـ فرنسوا هيسبرج :

ـ « مازال صدام حسين يتصرف كرجل يتوقع انتزاع انتصار سياسي من فكر هزيمة عسكرية . وقد ينجح في ذلك الى حد ما إذا وافقت قوات التحالف التخلي عن قرارات مجلس الامن (٦٦١ وما يليه)

ولكن مع ذلك فإنه ليس لدى التحالف أى مبرر للتخلي في حالة النصر ما رفض منحه للعراق عندما كان لم يقهر بعد . والنتيجة لهذا الفكر المتفائل لصدام حسين هو مواصلة التحالف عملياته الهجومية الفعالة للغاية والتطلع الى تحرير مدينة الكويت » .

٣ ـ زهيف شيف :

ـ « إن الحرب من اجل الكويت قد كسبت . والسؤال الاستراتيجي الذي يواجه الآن الحلفاء هو : هل يواصل القتال من اجل العراق (وبصفة أدق من اجل النظام الذي سيحكم العراق بعد الحرب ؟ إن خوض هذه المعركة سيضمن للنصر العسكري الذي تحقق ان لايقتصر على كونه مجرد مرحلة زائلة . إن كسب هذه المعركة لايتطلب من الحلفاء غزو بغداد او قهر الشعب العراقي : بل يمكنها ان تحسم في جنوب العراق اذا أجبر الجيش العراقي المنسحب على الإستسلام وعلى عزله من سلاحه وإجبار العراقيين على دفع التعويضات عن العدوان وعن الخسائر التي نتجت عنه إن مثل هذه الضغوط هي التي ستؤدي الى سقوط صدام حسين ونظامه »

٤ ـ عبد الكريم ابو نصر :

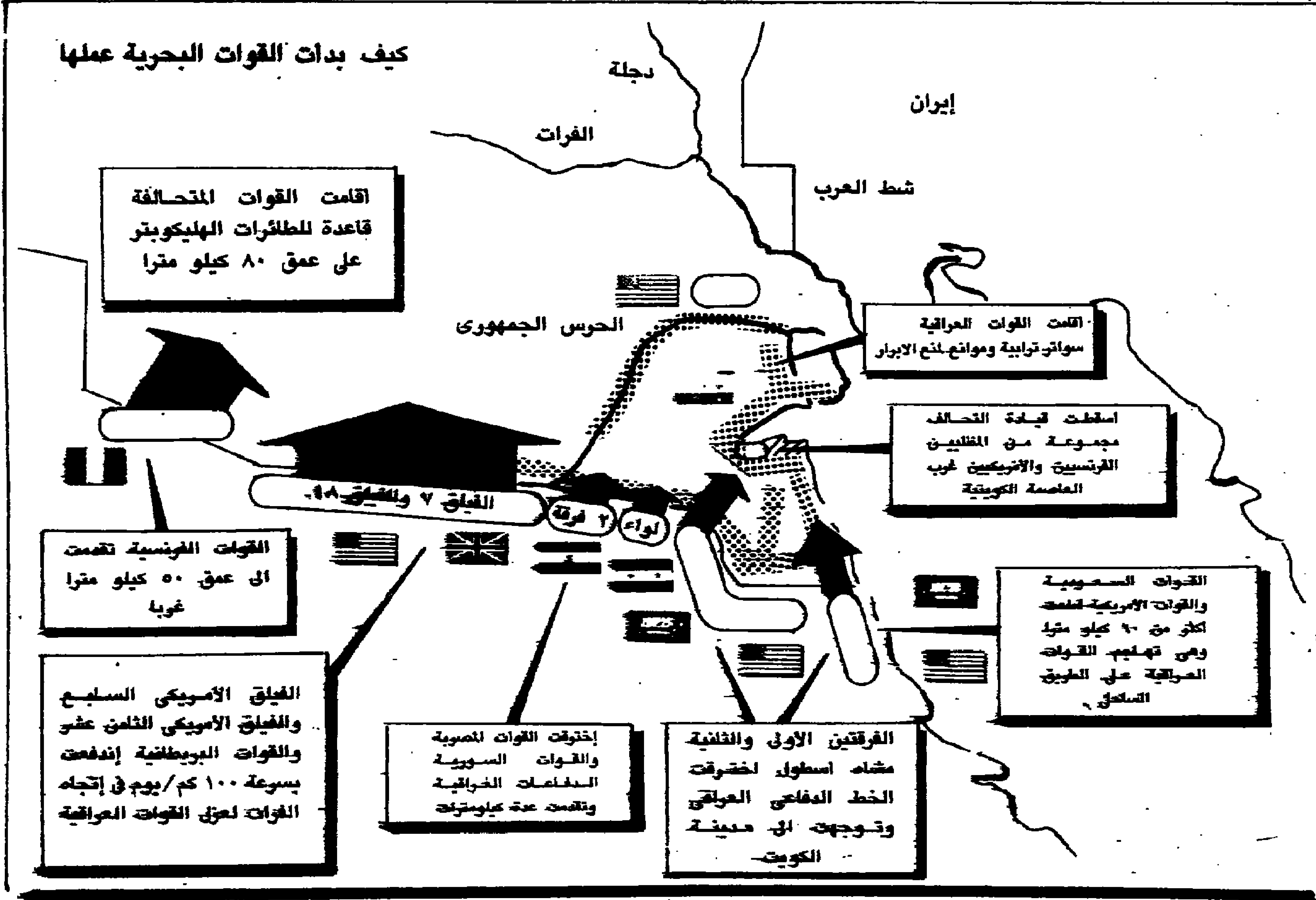
ـ « إن صدام حسين اجبر على الانسحاب من الكويت وقد شرع الحلفاء الآن في طريق جديد اكثر حساسية وهو القتال من اجل مستقبل العراق : فلا يجب على التحالف ان يتوقع تغييرا آليا في نظم بغداد كنتيجة لهزيمة صدام في الكويت . فإن الدمار الذي الحق بالعراق قد اضعف قدرته العسكرية وحتى مع مشهد القوات العراقية وهي مضطرة الى تسليم اسلحتها فإن القوات المتحالفة لايمكنها مع ذلك كله مواصلة الحرب داخل العراق نفسه الى ان ينهار النظام القائم . فإن التحالف وهو مكلف بتفويض من الامم المتحدة سيجد هذا الأمر مستحيلا سياسيا . بهذا من المتوقع ان يصدر قرار وقف إطلاق النار خلال ايام قليلة وهنا قد يتولى مجلس الأمن مرة أخرى أزمة الخليج . ومع ذلك يمكن للحلفاء ان يفرضوا سياسة إحتواء طويلة الاجل على نظام صدام وذلك من خلال فرض قيود سياسية وعسكرية وإقتصادية ومالية » .

اليوم الثاني والاربعين (٤٢) ٢٧ فبراير ١٩٩١ :
عدد الطلعات :

ـ منذ بداية الحرب : ١٠٦,٠٠٠ منها ٣,٠٠٠ طلعة للحلفاء في يوم ٢٧ فبراير .

الخسائر :

ـ ٧٩ قتيل امريكي خلال العمليات الحربية : ٢٣ منهم خلال الهجوم الجوى و٢٨ اثر هجوم بالصواريخ « سكود » خلال الحرب البرية .
عدد الجرحى الامريكيين : ٢١٣ .
ـ ١٣ قتيل في صفوف القوات البريطانية خلال الحرب البرية منهم ٩ نتيجة خطأ في طلاق النار عندما إصطدمت طائرة نفاثة امريكية باثنين من الحاملات المدرعة .
ـ ٢ قتلى من الكوماندوز الفرنسيين و ٢٥ جرحى خلال العمليات العسكرية .


كيف بدات القوات البحرية عملها
دجلة
الفرات
إيران
شط العرب
اقامت القوات المتحالفة قاعدة للطائرات الهليكوبتر على عمق ٨٠ كيلو مترا
الحرس الجمهورى
اقامت القوات العراقية سواتر ترابية وموانع لمنع الابرار
اسقطت قيادة التحالف مجموعة من المقاتلين الفرنسيين والامريكيين غرب العاصمة الكويتية
الفيلق ٧ والفيلق ١٨
٢ فرقة
لواء
القوات الفرنسية تقدمت الى عمق ٥٠ كيلو مترا غربا
القوات السعودية والقوات الامريكية تقدمت اكثر من ٦٠ كيلو مترا وهى تهاجم القوات العراقية على الطريق الساحلى
الفيلق الأمريكى السابع والفيلق الأمريكى الثامن عشر والقوات البريطانية إندفعت بسرعة ١٠٠ كم/يوم فى إتجاه الفرات لعزل القوات العراقية
إخترقت القوات المصرية والقوات السورية الدفاعات العراقية وتقدمت عدة كيلومترات
الفرقتين الأولى والثانية مشاه اسطول اخترقت الخط الدفاعى العراقى وتوجهت الى مدينة الكويت

- ١٣ قتلى فى صفوف القوات العربية .
- تم تدمير ٢٩ فرقة عراقية منذ بدء الهجوم البرى .
- تم أسر أو تدمير اكثر من ٣,٧٠٠ دبابة عراقية و١,٨٥٧ عربة مدرعة و٢,١٤٠ قطع مدفعية .
- تم أسر اكثر من ٥٠,٠٠٠ عراقى .
- أسقطت طائرة ف - ١٠ امريكية وكذا طائرة هيليكوبتر اقلعت من اجل انقاذ قائد الطائرة .
- عدد الطائرات التى أسقطت فى صفوف الحلفاء : ٢٨ امريكية ، ٦ بريطانية ، ١ كويتية ، ١ ايطالية و١ سعودية .

الادعاءات العراقية :
- تم إسقاط ٤ طائرات حربية لقوات الحلفاء خلال هجوم شنته على اهداف سكنية ومدنية »

تقدير للموقف :
تصريح الجنرال نورمان شوارتزكوف :
« إن الحرب لم تنته بعد .. يجب أن تتذكروا أن هناك ناس مازالوا يموتون . وهؤلاء الناس الذين يموتون هم قواتى » .

تحليلات ٤ من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :
- « إن إدارة بوش من خلال إقرارها الى اى مدى تواصل الحرب البرية سيكون عليها أن تأخذ فى الاعتبار المشاكل الحادة التى سيؤدى اليها الاستمرار فى الصراع لميخائيل جورباتشوف . فإن تأثيره المحتمل على التطورات الجارية داخل الاتحاد السوفيتى وبالتالى على العلاقات بين الشرق والغرب لايجب أن يستهان بها . فإن كيفية انهاء الحرب مهم . على سبيل المثال الى اى عمق دخل العراق يمكن أن تتوغل القوات الامريكية فى مطاردة الحرس الجمهورى . على هذا النحو فإن التزام الولايات المتحدة بسحب قواتها بمجرد انتهاء الحرب وكذا العلاقات السوفيتية - الأمريكية ستعود على قمة جدول الاعمال لدى واشنطن » .

٢ - فرانسوا هيسبرج :
- « إن محاصرة الحرس الجمهورى أشبه بمعركة « فليز » فى اغسطس ١٩٤٤ حيث وجدت القوات الالمانية فى نورماندى نفسها محصورة بين قوات ذات درجة عالية من التحرك من جهة وبين سلاح ثقيل وبطىء من جهة أخرى . إن الحرس الجمهورى العراقى والجزء الأكبر من الجيش العراقى محصور أيضا بين كماشة القوات الامريكية والفرنسية فى الغرب والشمال وبين قوات ثقيلة امريكية وبريطانية فى الجنوب . والفارق هنا هو أنه على عكس فى ما حدث فى ١٩٤٤ للالمان فى نورماندى فإن العراقيين ليس لديهم نفس الفرصة لخوض قتال ثقيل .

« إن التحالف سيكون عليه قريبا أن يحدد : هل يقوم باسر عدة مئات آلاف من الرجال المحاصرين أو هل يسمح لهؤلاء الرجال التوجه الى بغداد بدون اسلحتهم ومعداتهم وذلك فى إطار نوع من وقف إطلاق النار المحلى وبذلك قد يؤدى هذا الى بث الخوف والجزع داخل العراق » .

« وحتى يمكن تفادى التفاف الرأى العام العراقى حول صدام حسين فمن المهم على التحالف أن لايظهر بمظهر المحاول للتوسع فى العمليات العسكرية داخل العراق أى متخطيا الهدف المطروح وهو طرد القوات العراقية المتمركزة داخل الكويت والمحيطة به .

٣ - زعيف شيف :
« إن المعركة الأخيرة تجرى الآن مع الحرس الجمهورى . فإن أحد الفرق التابعة له بالإضافة الى فرقتين مدرعتين تحاول تحقيق انسحاب منظم نحو الشمال على الطريق الذى يوازى نهر دجلة . وهناك ٤ فرق من المشاة موجودة بالقرب من البصرة . وفى عدم وجود أى مساندة جوية ، فإن فرص التقدم تعوقها المستنقعات والسدود التى تم تدميرها . إن إحراز النصر على الحرس الجمهورى الذى يعد صفوة الحرس الموالى لصدام حسين سيظهر للشعب العراقى مدى فداحة الهزيمة التى لحقت به . »

٤ - عبد الكريم ابو نصر :
« ان اعلان صدام حسين بان يمتثل لجميع قرارات الامم المتحدة ، وهو تنازل غير متوقع وجسيم هو أول اثبات له معنى بان نظام بغداد غارق فى وضع صعب . فان الزعيم العراقى وهو يقبل قرارات الأمم المتحدة يعترف بذلك بانه كان مخطئا ومذنبا فى عدوانه كما أنه يلزم بلاده بدفع تعويضات حرب وعلى نحو عملى يتخلى عن مطالبه التاريخية الخاصة بالكويت . بهذا يكون قد اعترف بهزيمته الحقيقية والكاملة فى الكويت كما يكون قد أعطى الحلفاء وسائل هامة لفرض ضغوط على بلده . هذا الاستسلام لا يمكن تفسيره سوى بان صدام حسين يخشى ان يضطر الى محاولة اى شىء من أجل انقاذ وحدات الحرس الجمهورى التى مازالت تحارب على الجبهة لانها اصبحت الأمل الأخير للابقاء على النظام : والا يكون صدام حسين قد ضحى بالحرس الجمهورى حتى لا يقبل مثل هذه الشروط المهينة التى هى على المستوى السياسى اقرب الى الانتحار ؟؟

اليوم الثالث والاربعين (٤٣) ٢٨ فبراير ١٩٩١
تحليلات اربعة من الخبراء الاستراتيجيين :

١ - روبرت هنتر :
« مع احراز قوات التآلف الذى تقوده الولايات المتحدة نصرا باهرا على افضل ما كان يمكن ان يقدمه العراق ، فان عملية بناء السلام قد بدات . واذا كانت ادارة بوش فى تناولها للأدوات الدبلوماسية بنفس البصيره والكفاءة التى اظهرتها فى تناولها للسلاح فان ذلك لكفيل بتحطيم العديد من الانماط السياسية التى لعدة عقود تحكمت فى المنطقة . واليوم ان شعوب الشرق الأوسط تنتظر من الولايات المتحدة أشارات تؤدى الى اضفاء الشرعية عن معتقداتها .. هذا سيكون بمثابة الاختبار الحاسم فاذا نجح فان المكاسب المستخلصة ستكون غنية »

٢ - فرنسوا هيبرج :
« ان قرار وقف اطلاق النار الذى صدر فى ٢٨ فبراير قد جاء فى الوقت المناسب تماما وبالطريقة الصحيحة بعد ان نجحت قوات التحالف فى تطويق القوات العراقية دون تخطى الحدود الموضوعة من قبل مجلس الأمن .

« يبقى الآن ان نرى عما اذا كان صدام حسين سيقبل الشروط التى ستؤدى الى وقف اطلاق النار دائم . فاذا لم يتم ذلك فان قوات التحالف تحتفظ بكافة الاختيارات التى لديها بما فى ذلك امكانية شن هجوم جوى ضد القوات العراقية المتمركزة خارج المنطقة المطوقة . فاذا رفض صدام حسين فان قوات التحالف تحتفظ لنفسها بما تملكه من ادوات مساومة من اراضى واسرى حرب وعقوبات وتعويضات التى قد تتيح لها التفاوض من أجل تسوية بما فى ذلك الحد المناسب من قدرات العراق العسكرية »

٣ - زعيف شيف :
« أن النجاح فى الحرب لا يقاس فقط بحجم الانتصار العسكرى وبعدد الدبابات والطائرات التى تم تدميرها . فان العديد من الانتصارات سجلها التاريخ ساعات وتفتت لان المنتصرون فشلوا فى تصور التسوية السياسية التى تلى الحرب وركزوا جهودهم على اذلال المهزومين وعلى هذا فان التحليل النهائى لما حققته حرب الخليج من نجاح سيقاس بنتائجها السياسية التى تتجاوز وضع حد للعدوان

ضد الكويت وفوق كل شيء بما ستنجزه من تنشيط للترتيبات السياسية في المنطقة بما في ذلك تسوية الصراع العربي الاسرائيلي » .

٤ ـ عبد الكريم ابو نصر :

« ان الهزيمة الواضحة والمدمرة التى منى بها صدام حسين لهي هائلة الى حد ان الحلفاء قد اصبحوا واثقين من أن هذه الهزيمة ستنعكس حتما على زعامته وعلى نظامه . وبالتالى فان قرار الحلفاء بوضع حدود لانتصارهم سيكون خطوه اولى حكيمه في طريق البحث عن ترتيبات من أجل الاستقرار الخليجي . وان الثمن الباهظ للغاية لهذه الحرب بالنسبة للعراق والذى سيلزم هذا البلد لسنوات عديده يشكل في حد ذاته عاملاً هاما لعدم الاستقرار بالنسبة لأى خطة قد يحاول صدام حسين ان ينفذها . فان صدام حسين مع جيشه الذى اذل والذى ناله الدمار على نطاق واسع يواجه وضعا يفتقد المال اللازم لاعادة البناء بالاضافة الى مديونية خارجية هائلة وموارد بترولية غير كافية والتهديد بان يواجه نظامه المقاطعة السياسية من قبل العديد من الحكومات الغربية والعربية » .

قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر الخاصة بأزمة حرب الخليج

رقم القرار	التاريخ	الاقتراع عليه	المضمـــــون
(١) القرار رقم ٦٦٠ مطالبة العراق بالانسحاب الفورى	٩٠/٨/٢	حصل على ١٤ صوتا امتنع اليمن عن التصويت	١) يدين الغزو العراقى للكويت ٢) يطالب العراق بسحب جميع قواته فورا وبدون اى شرط او قيد الى المواقع التى كانت تتواجد فيها في اول اغسطس ١٩٩٠ ٣) يدعو العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد وبوجه الخصوص جهود الجامعة العربية ٤) يقرر ان يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات اخرى لضمان امتثال هذا القرار .
(٢) القرار رقم ٦٦١ يوم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق	٩٠/٨/٦	حصل على ١٣ صوتا امتنع اليمن وكوبا عن التصويت	يدعو القرار الى المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية للعراق . ويشمل هذا الاجراء الواردات من البترول العراقى والكويتى . كما يستثنى «الامدادات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية »
(٣) القرار رقم ٦٦٢ رفض قرار ضم الكويت	٩٠/٨/٩	حصل على الاجماع	يقرر «ان ضم العراق للكويت باى شكل وتحت اي مبرر ليس له اى مشروعية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا » كما يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الاتيان باى عمل او تعامل قد يفسر على انه اعتراف غير مباشر بهذا الضم . ويعلن المجلس عن عزمه على اعادة السلطة الشرعية الى الكويت وكذا سيادته واستقلاله ووحدة ترابه .
(٤) القرار رقم ٦٦٤ ضد الاحتفاظ بالرهائن	٩٠/٨/٢٥	حصل على الاجماع	يطالب بان يتيح العراق ويسهل السفر فورا من الكويت والعراق لرعايا الدول الثالثة
(٥) القرار رقم ٦٦٦ الالتجاء الى القوة البحرية	٩٠/٨/٢٥	حصل على ١٣ صوتا امتنع اليمن وكوبا عن التصويت	يدعو الدول الاعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت والتى لها قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة في اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان التنفيذ الصارم للاحكام المتعلقة بهذا الشأن »
(٦) القرار رقم ٦٦٦ المعونة الغذائية	٩٠/٩/١٤	حصل على ١٣ صوتا امتنع اليمن وكوبا عن التصويت .	يطلب الى الامين العام ان يلتمس بصفة عاجلة ومستمرة معلومات عن وكالات الامم المتحدة عن مدى توفر الاغذية في العراق والكويت وان يستخدم الامين العام مساعيه الحميدة من اجل تسيير ايصال المواد الغذائية الى العراق والكويت .

تابع قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر

رقم القرار	التاريخ	الاقتراع عليه	المضمـــــــون
(٧) القرار رقم ٦٦٧ ادانة انتهاكات المقار الدبلوماسية	٩٠/٩/١٦	حصل على الاجماع	يدين بشدة «الاعمال العدوانية التى ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها فى الكويت بما فيها اختطاف الرعايا الاجانب الموجودين فى تلك الاماكن ، ويطالب بالافراج الفورى عن هؤلاء الرعايا وكذلك جميع الرعايا المحتجزين فى العراق وفى الكويت .
(٨) القرار رقم ٦٧٠ مد الحظر الى حركة الملاحة الجوية	٩٠/٩/٢٥	حصل على ١٤ صوتا وامتنعت كوبا عن التصويت .	يقرر فرض الحظر الجوى على العراق ويطالب الى جميع الدول ان تقدم باحتجاز اية سفن عراقية تدخل موانيها اذا كان هناك شك فى انها انتهكت قرار الحظر .
(٩) القرار رقم ٦٦٩ حول الحظر المفروض ضد العراق	٩٠/٩/٢٤	حصل على الاجماع	يطلب من لجنة العقوبات بان تفحص جميع طلبات المعونة التى تتقدم به الدول التى تعانى من صعوبات اقتصادية نتيجة لالتزامها بقرار الحظر المفروض ضد العراق .
(١٠) القرار رقم ٦٧٤ حـول تعـويضـات الحرب	٩٠/١٠/٢٩	حصل على ١٣ صوتا وامتنعت كل من كوبا واليمن عن التصويت	يدين «تصرفات السلطات والقوات العراقية» فى الكويت ويحمل العراق بموجب القانون الدولى مسئوليته عن اى خسائر او اضرار او اصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت ، ويقرر مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى ان يستعيد الكويت استقلاله ويستعاد السلام وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة »
(١١) القرار رقم ٦٧٧	٩٠/١١/٢٨	حصل على الاجماع	« يدين المجلس بالاجماع المحاولات العراقية الخاصة بتغيير التركيبة السكانية فى الكويت ومحاولاته تدمير السجلات المدنية التى وضعتها حكومة الكويت الشرعية » ويطلب من الأمين العام الحفاظ على نسخة من السجل السكانى للكويت »
(١٢) القرار رقم ٦٧٨ ياذن بالالتجـاء الى القوة	٩٠/١١/٢٩	حصل على ١٢ صوتا امتنعت كل من كوبا واليمن عن التصويت	يطالب المجلس بان « يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر فى الوقت الذى يتمسك فيه بقراراته ان يمنح العراق فرصة اخيرة للقيام بذلك » كما ياذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق فى ١٥ يناير ١٩٩١ او قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ... بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن الدوليين الى نصابهما فى المنطقة .

كلمات الحرب

انتهت حرب الخليج تاركة وراءها دمار وحطام وجرحى وقتلى واسرى وشعوب مرهقة . وكما هو الحال فى اعقاب الحروب تبقى كلمات استخدمت اثناءها للتعبير عن اوضاع ومواقف معينة تلتصق بذاكرة الجماهير التى تابعت القتال . وهذه الكلمات كانت موجودة من قبل ولكنها اتخذت خلال المعارك ابعادا اعمق واكتسبت صدى وترديدا اوسع .

من هذه الكلمات مثلا :

بنكر (مخبأ) : وقد استخدم لفظ « بنكر » كما هو فى جميع اللغات كما هو بدون ترجمة للدلالة على المخابىء التى بناها صدام حسين ليحتمى بها هو ومعاونوه تحت الارض . وكان لفظ (بنكر) يطلق على المخبأ الذى بناه هتلر لنفسه خلال الحرب العالمية الثانية .

درع بشرى : وهو تعبير جديد فى الحروب ويعنى استخدام الرهائن الابرياء ووضعهم فى الاماكن الاستراتيجية ليشكلوا حاجزا لمنع اى هجوم ، ماذا والا كانوا هم اول ضحايا هذا الهجوم .

رقابة عسكرية : ترددت هذه العبارة كثيرا على الجانبين ، وكان هناك شبه اتفاق ضمنى بشأنها ، فالعراق لا يريد اظهار مدى وجسامة خسائره ، وقوات التحالف لا تريد نشر فظائع الحرب على الملأ ليشاهدها الاطفال ، وقد ادى ذلك الى شعور الاحباط لدى اجهزة الاعلام الدولية .

الحلفاء : او القوات المتحالفة ، وقد تغلب هذا التعبير على تعبير القوات المؤتلفة او المتحدة وذلك لان الحلفاء يدافعون عادة عن الحق كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية .

سى إن إن . C . N . N : القناة التليفزيونية الامريكية التى كانت تنقل احداث الحرب مباشرة وتعلن كل شىء حتى قبل التحقق من صحته . وقد انتقدها البعض وأثنى عليها البعض الاخر ولكن الجميع كان يشاهدها .

الحرس الجمهورى : وهو صفوة الصفوة من التشكيلات العسكرية العراقية ، شديد الولاء للرئيس العراقى وقد تلقى تدريبا قتاليا عاليا ومنح المزايا المادية والمعنوية والامكانيات التى جعلته على اعلى درجة من القوة والنفوذ .

الطيور : ترددت هذه الكلمة كثيرا فى الصحافة والتليفزيون ، والمقصود بها طائر الغاق الذى تساقط غارقا فى المياه الملوثة فى اعقاب اغراق مياه الخليج بالبترول ، وكان منظره وهو يصارع الموت مؤثرا هز مشاعر العالم اجمع .

حرب نظيفة : وقيلت مرارا فى وصف حرب الحلفاء ضد صدام حسين . فقد حاولت قوى التحالف عدم الاضرار بأى موقع مدنى وعدم تعريض مياه المدنيين للخطر مهما كان

سياسة الارض المحروقة : اى حرق الاراضى قبل مغادرتها ، وهو مافعله صدام حسين عندما اضطر للانسحاب من الكويت .

طاغية بغداد : عبارة رددتها اجهزة الاعلام الدولية للدلالة على حاكم العراق .

سكود : صاروخ روسى الصنع استخدمه العراق فى الحرب وأطلقه مرارا على اسرائيل والسعودية .

باتريوت : صاروخ امريكى الصنع مهمته التصدى للصاروخ المهاجم وابادته قبل ان يصيب الهدف .

سيلك وورم : صاروخ صينى استخدمه العراق فى ضرب المدمرة البريطانية جلوسيستر .

عاصفة الصحراء : اسم العملية البرية لتحرير الكويت واستخدم فيها قنبلة التفجير الحجمى لفتح ثغرات فى حقول الالغام والموانع التى تحتمى وراءها القوات الدفاعية العراقية .

جزيرة فيلكه : التى تعد المدخل البحرى للكويت استولت عليها قوات التحالف ثم اتجهت منها الى البصرة .

ام المعارك : عبارة اخترعها صدام حسين لوصف المعركة الفاصلة التى اعدها لتكون معركة النصر للقوات العراقية ، فانقلبت لتصبح ام الهزائم .

اهداف جوية : جاءت هذه الكلمة كثيرا على لسان حاكم العراق لاخفاء خسائره ، فكان يعلن عن اصابة اهداف جوية دون تحديد .

Friendly Fires او الاصابة بطريق الخطأ : وهى الاصابات التى وقعت فى صفوف الحلفاء بطريق الخطأ ، وهو تعبير عسكرى موجود ولكنه لاول مرة ينشر فى الصحافة العالمية .

الطلعات الجوية : وهذه الطلعات كانت اساس العمليات فى هذه الحرب واستهدفت الاعداد للهجوم البرى . وقد بلغ عدد هذه الطلعات اكثر من مائة الف طلعة .

حقوق تاريخية : ترددت كثيرا على لسان صدام حسين ومعاونيه لتبرير وتقنين عملية استيلائهم على الكويت بالقوة .

الاسلحة الكيمائية والبيولوجية : هذه الكلمات اثارت رعب العالم كله ، وهدد حاكم العراق باستخدامها ليثنى القوات الدولية عن عزمها واصرارها على تحرير الكويت ولتاليب الرأى العام العالمى عليها .

استئصال : تعبير استخدم فى بداية الحرب لتاكيد عزم القوى الدولية على اخراج الوجود العراقى من الكويت .

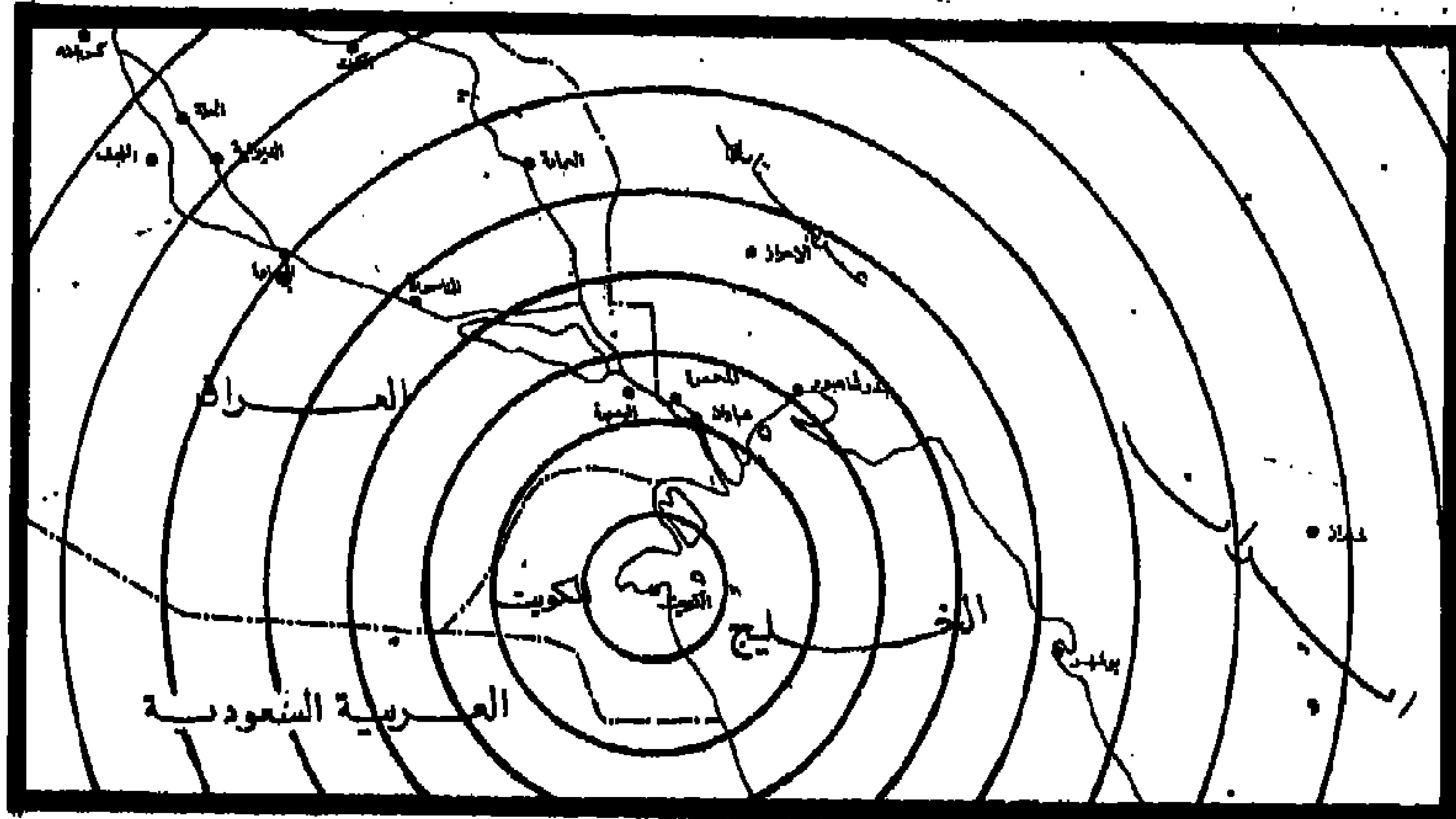
اهداف الحرب : ترددت هذه العبارة كثيرا لتاكيد ان اهداف الحرب هى اخراج العراق من الكويت وان قوات التحالف ليس لها اهداف اخرى .

العقوبات : وهى العقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الامن وتتضمن مقاطعة العراق تجاريا وماليا وعدم تزويده باى مواد تموينية او غذائية فيما عدا المساعدات الطبية الضرورية وقد احترم المجتمع الدولى هذه العقوبات المفروضة على العراق فيما عدا بعض الدول المتحالفة مع صدام فى المنطقة .

الحظر : وقد فرض على العراق فرضا كاملا وفى جميع المجالات وخاصة فى المجال العسكرى ارضا او جوا او بحرا..

التطويق : وهو اللفظ الذى استخدم للدلالة على الضغط على العراق من جميع الجهات لاجباره على الاستسلام .

انتهاك المقار الدبلوماسية : وهى أول سابقة فى تاريخ الحروب الحديثة ، وقد ادان المجتمع الدولى بالاجماع انتهاكات صدام حسين للسفارات الاجنبية واحتجازه لموظفيها كرهائن .

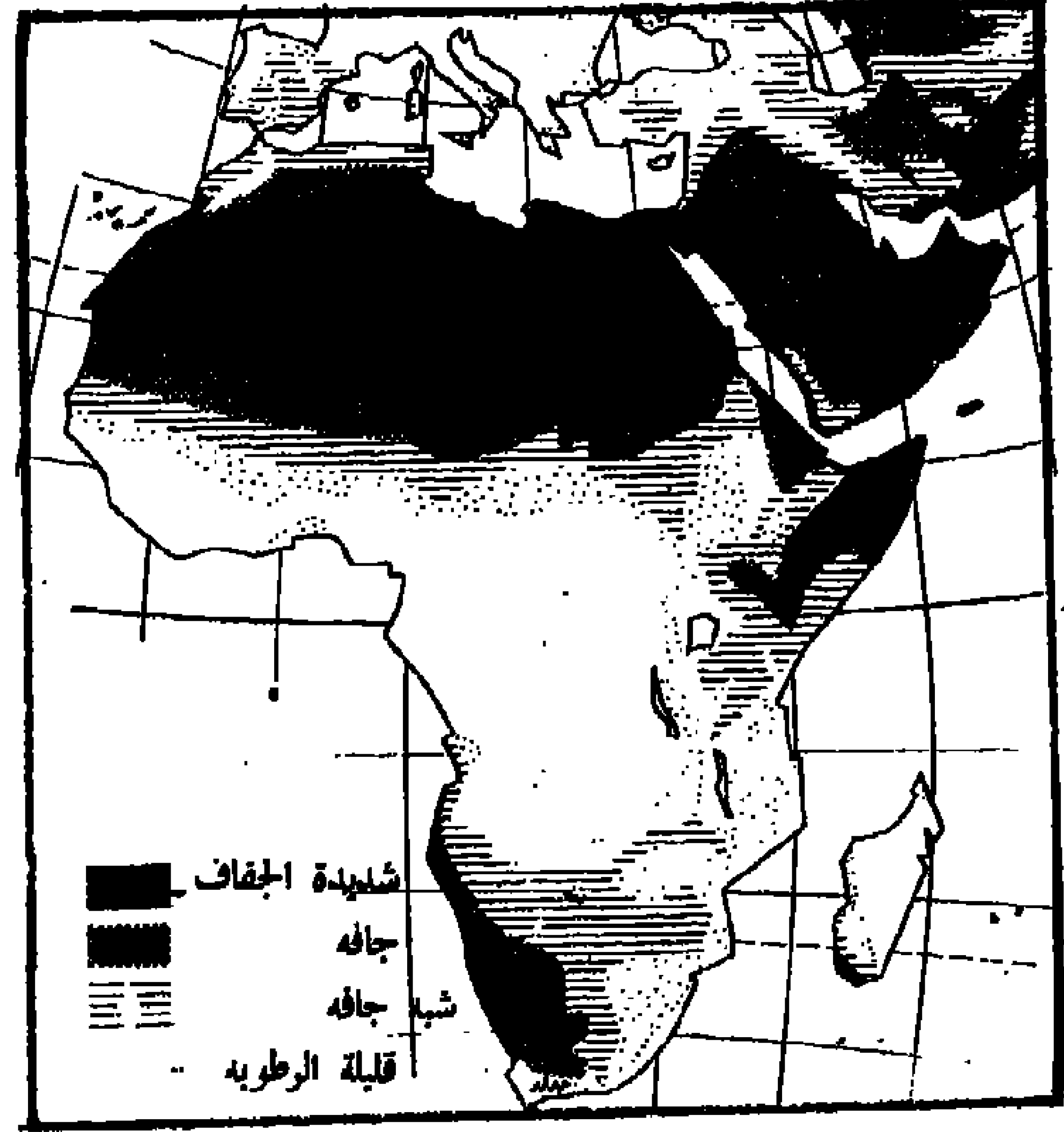


قسم خاص السياسة الدولية

أزمة المياه فى الشرق الأوسط وأفريقيا

المحتويات

- ادارة المياه فى وادى نهر النيل ....
- السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ....
- المنظور المائى للصراع العربى الاسرائيلى ....
- ازمة المياه من النيل الى الفرات ....
- الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه ...
- مدخل الى مؤتمر قمة افريقى حول المياه ....
- التعاون الاقليمى فى القرن الافريقى وحوض النيل ....
- ندوة نهر النيل (لندن ٢ ـ ٣ مايو ١٩٩٠) ....
- اعلان القاهرة حول المياه الافريقية ....



تقديم :

احمد يوسف القرعى

تؤكد أحداث عالمنا المعاصر أن السلام معرض للخطر فى المناطق التى تعانى نقصا فى المياه او نزاعا على تقسيمها خاصة فى احواض الانهار المشتركة بين عدة دول ويتزايد الصراع حدة لتضارب مصالح الدول نتيجة إتساع أوجه الانتفاع بمياه الانهار فى أغراض الصناعة وأغراض توليد الكهرباء والطاقة ورغبة دولة فى الانتفاع بمياه جزء النهر الذى يمتد على اقليمها بغض النظر عما يترتب على مشروعاتها من نتائج قد تضر بحقوق أو مصالح الدول الأخرى التى يمر بها النهر .

وتقدر مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية ان العالم المعاصر يعانى حاليا من مجاعة مائية تجتاح كثيرا من المناطق منها أكثر من عشر مناطق مهددة بأزمات سياسية بسبب المياه وأن هناك ٨٠٠ مليون شخص مهددون بأخطار الجفاف والتصحر وملايين البشر يموتون سنويا بسبب افتقارهم الى مصادر ماء مأمونة .

وتأتى منطقة الوطن العربى وافريقيا لتتصدر مناطق الصراع المائى إن صح التعبير

واذا اخترنا أطول وأعظم أنهار المنطقتين فى الشرق الأوسط وافريقيا وهو نهر النيل فإن المتغيرات فى منطقة دول حوض النيل وحولها تفرض على دول المنطقة نبذ كل خلافات حول المياه والتوجه نحو التعاون والتنسيق المشترك لاسيما وأن تحديات التنمية تشكل مسئولية تتعاظم خطورتها يوما بعد يوم وتتجه الانظار الى النيل ليكون محورا مشتركا للتنمية لدول المنطقة .

وعلى مستوى الوطن العربى الذى خرج لتوه من أتون أزمة طاحنة بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقى (أغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١) فما احوج هذا الوطن الى عقد عربى لتنمية الجهود من أجل توفير المياه على غرار العقد الدولى الذى خصصته الأمم المتحدة للمياه العذبة وتوفيرها لكل الشعوب (١٩٨١ ـ ١٩٩٠) وتكتسب هذه المسألة اهمية متزايدة إذا تذكرنا الثقل الأقتصادى والمعنى السياسى لنقطة المياه فى الوطن العربى حيث أن ثمانية دول

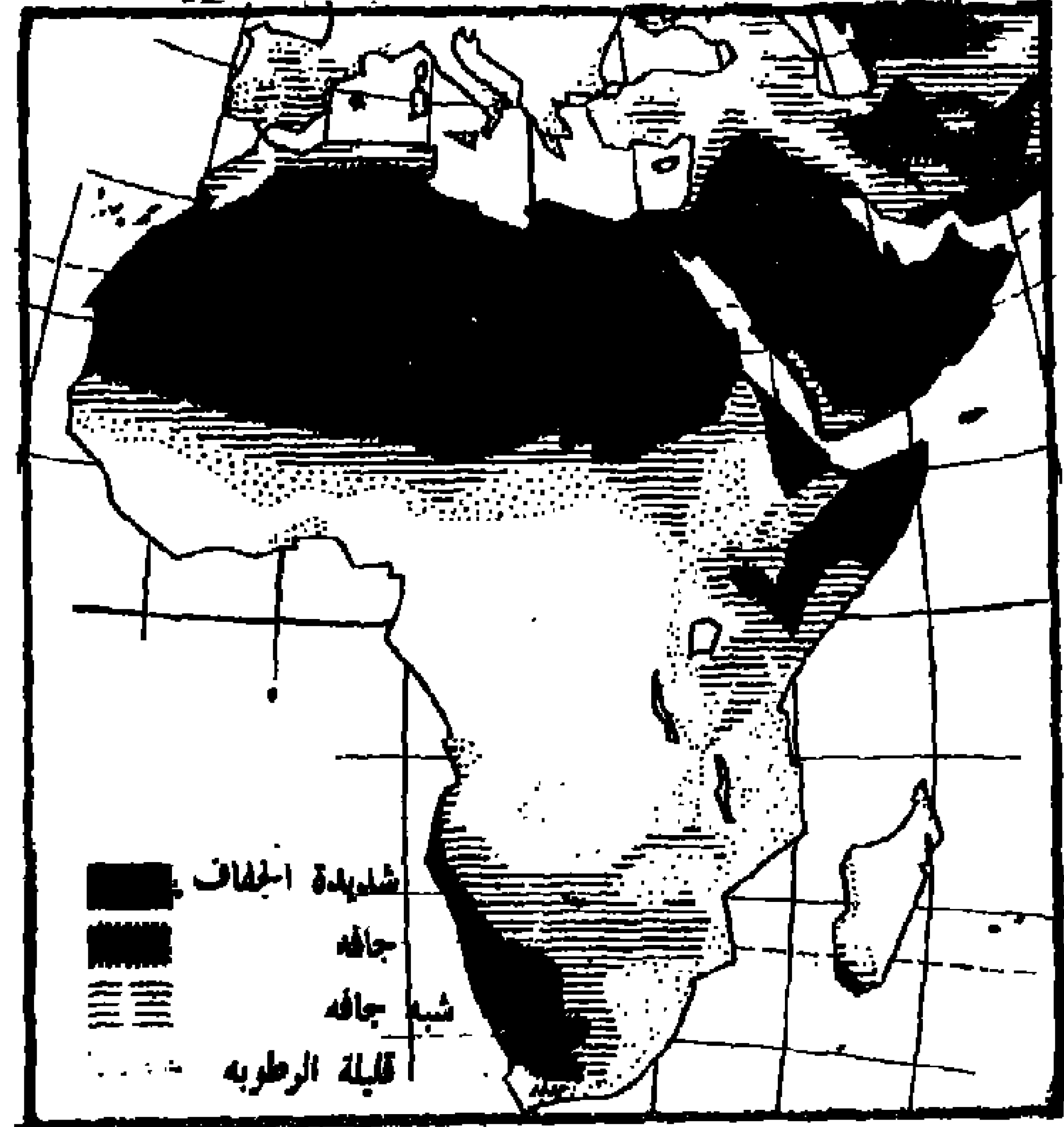
مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من ٨٥ ٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربى وهى اثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير وتركيا وايران والسنغال وغينيا وبعض هذه الدول مثل اثيوبيا يعانى من مشكلات الجفاف وبعضها مثل تركيا ينفذ مشروعات مائية تهدد كل من سوريا والعراق . كما أن اسرائيل حاليا تتحكم ف ٢,٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربى .

أما على مستوى افريقيا فإن القارة تستحوذ على مجموعات نهرية كبرى (نحو ٥٦ نهرا) فى مقدمتها نهر النيل العظيم وأنهار الكونغو ، النيجر ، السنغال ، الزمبيزى ، مونو .. الخ .

وتوضح الخريطة السياسية لافريقيا كيف أن الاستعمار قد اتخذ من الانهار الافريقية اداة من ادوات تقسيم القارة تقسيما جغرافيا لايستند الى أسس بشرية أو اقتصادية أو جغرافية وبدلا من أن تكون الانهار اداة للتكامل بين الشعوب صارت تشكل صدوداً سياسية تعزل كل شعب افريقى عن اشقائه الأخرين . وبعد الاستقلال سعت الدول الافريقية للوحدة بين شعوبها والتكامل الاقتصادى سواء على المستوى الاقليمى أو المستوى القارى وكانت الأنهار فى كثير من الحالات مجالا من مجالات التكامل والتعاون بين الدولى الافريقية . ولا شك ان الادارة المتكاملة للأراضى والمياه فى كل أحواض الانهار الافريقية تحتاج الى توجيه ودعم قائمين على شرعية دولية للتعامل تحدد معايير استعمال المياه من قبل دول المنبع ودول المصب .

واذا كانت مجلة السياسة الدولية قد عالجت فى أعدادها السابقة قضية المياه فى الوطن العربى وافريقيا من خلال عدة دراسات ومقالات متفرقة فإن المجلة تفرد هذا العدد قسما خاصا لهذه القضية استشعارا لثقل واهمية القضية فى اطار المتغيرات الدولية العديدة والمتنوعة والتى تجتاح المنطقة ويبدو واضحا أن قضية المياه سوف تكون عاجلا أو آجلا أحد بنود جدول اعمال أية تسويات أو ترتيبات جديدة يتم التمهيد أو الاعداد لها .

هذا وقد تم إعداد القسم الخاص للمياه فى الشرق الأوسط وافريقيا قبل ثمانية أشهر مضت وكان من المقرر نشر مواد هذا القسم فى عدد اكتوبر ١٩٩٠ وجاءت احداث الغزو العراقى للكويت لتحول دون النشر حيث اولت المجلة الاهتمام الأول لأزمة الخليج . ولذا وجب التنبيه الى أن المقالات التى يتناولها هذا الملف لاتأخذ فى الاعتبار التغييرات السياسية والاستراتيجية الناتجة عن حرب الخليج وان كانت قضية المياه لت تتغير فى جوهرها على مستوى المنطقة وتتلخص فى نقص المياه وضرورة التعاون بين دول المنطقة من خلال الحوار وفى اطار منظمات ثابتة لكى لايؤدى هذا النقص الى صراعات ومواجهات عسكرية جديدة .



ادارة المياه فى وادى نهر النيل

د . بطرس بطرس غالى

منذ نحو الفى عام أو مايزيد ، قال عالم التاريخ اليونانى المعروف « هيرودوت » أن « مصر هبة النيل » ، وكانت كلماته تعنى انه لولا النيل لبقيت مصر مساحة شاسعة من الصحراء القاحلة .

واليوم ، فان ٩٧ ٪ من أرض مصر هى فى الواقع صحراء قاحلة غير آهلة بالسكان ، وتمثل مساحة وادى النيل والدلتا من السودان الى القاهرة أقل من ٣ ٪ من مساحة مصر الكلية ، الا أنها مساحة يسكنها ٥٢ مليونا من المصريين . لذلك سوف تكون احدى اهم مشكلات مصر فى المستقبل هى كيفية استصلاح المزيد من الأراضى ، غير اننا لا يمكننا استصلاح المزيد من الاراضى دون جلب المزيد من مياه النيل .

وتعتمد ٩٩ ٪ من الرقعة الزراعية فى مصر على الرى . والنيل هو فى الواقع المصدر الوحيد للرى ، اذ لا توجد امطار كما لا توجد مصادر أخرى للمياه ، بل أكثر من ذلك ، تتقاسم ثمانى دول افريقية مياه النيل فيما بينها ، وهى : اثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وزائير والسودان . لذلك ، فان الأمن القومى المصرى ـ الذى يرتكز على مياه نهر النيل ـ هو الى حد كبير فى أيدى ثمانى دول افريقية .

وعلى الرغم من كل مجهوداتنا للمحافظة على موارد المياه والسيطرة عليها ، الا أن هناك حاجة متزايدة باستمرار الى موارد اضافية للمياه ، اذ يولد ١,٢٠٠,٠٠٠ مصرى كل عام ، فى حين يتزايد استهلاك سكان دول أعالى النهر من المياه على نحو غير مسبوق .

ويتنبأ المتخصصون بأنه اذا استمرت الأحوال على ماهى عليه الآن حتى عام ٢٠٠٠ ، فسوف يعانى كل من مصر والسودان من عجز هائل فى موارد المياه ، اذ أننا سوف نحتاج الى ٥ بلايين متر مكعب من المياه كل عام . وبالنسبة لمصر ، فلا توجد امطار على الاطلاق ، فى الوقت الذى تعتمد ٥٠ ٪ فقط من الزراعة السودانية على الرى بالامطار .

أما الدول الاخرى التى تقع على بحيرة فيكتوريا (أوغندا ـ تنزانيا ـ كينيا) والى حد كبير رواندا ، فانها سوف تحتاج الى نفس الكمية من المياه من أجل مواجهة متطلبات الغذاء والاعداد المتزايدة من السكان مع حلول عام ٢٠١٠ لذلك ، فسوف نحتاج ـ مجتمعين ـ الى حوالى ١٠ بلايين متر مكعب اضافية من المياه كل عام فى العقدين القادمين .

وحتى اذا كنا سنبدأ فى الحال فى اقامة مشروعات مشتركة مثل بناء السدود أو شق القنوات ، فان المشكلة سوف تظل فى تصاعد . فعلى سبيل المثال سوف يستغرق الاتفاق على مشروع واحد مايقرب من عامين من المفاوضات الدولية كما سوف يستغرق الحصول على الاموال اللازمة للبناء من المنظمات الدولية المالية والدول المانحة مابين ٢ ـ ٣ اعوام . ثم يستغرق بناء السد أو شق القناة خمس سنوات اخرى ، وهكذا ، اذا افترضنا اننا سوف نبدأ من الغد ، فان العملية سوف تستغرق ١٠ سنوات ، وحينئذ يكون فى مصر وحدها ١٩ مليون نسمة اضافية .

وضع اسس تعاون اقليمى :

تسعى الدبلوماسية المصرية الى تشجيع فكرة التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى ، وذلك من اجل التغلب على مشكلات المياه والأمن القومى . فحين اجتمعت الدول الافريقية فى لاجوس عام ١٩٨٠ واقرت « خطة عمل لاجوس » كان هدفنا هو خلق سوق افريقية مشتركة وتشجيع التعاون الافريقى على أساس اقليمى وقارى على حد سواء . وقد تم التأكيد بوضوح على أن الأنهار الافريقية المختلفة يمكن أن تصبح جزءاً من البنية الأساسية اللازمة للتعاون الاقليمى بين الدول الافريقية .

على أية حال فالفكرة ليست بجديدة ، فقد تم اتباعها فى أوروبا ، وفيما يتعلق نهر الميكونج فى آسيا على سبيل المثال .

* هذا المقال كان معدا فى صورة محاضرة سبق ان القيت بالانجليزية امام الكونجرس الامريكى بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ .

وهكذا ، عملت مصر على تشجيع قيام اتحاد لدول حوض النيل ، وسمى هذا الاتحاد « مجموعة الاندوجو » وكلمة « الاندوجو » تعنى الاخوة فى اللغة السواحيلية ، والاندوجو هو اتحاد مكون من السودان واوغندا وزائير وبوروندى ورواندا وافريقيا الوسطاء ومصر ، بالاضافة الى تنزانيا وكينيا واثيوبيا كمراقبين . وقد عقدت المجموعة اجتماعها السابع فى أديس ابابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ بمقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالعاصمة الاثيوبية ، وشارك فى هذا الاجتماع وزراء خارجية كل من مصر وبوروندى واوغندا وزائير وكينيا ، وممثلين عن رواندا وتنزانيا وافريقيا الوسطى علاوة على ممثل لمنظمة الوحدة الافريقية ، والسيد/اديدجى ـ السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ورغم عدم مشاركة اثيوبيا ، الا أن وزير خارجيتها أكد على أن عدم مشاركتهم ترجع لبعض التعقيدات الادارية ، وأنهم تعدوا مرحلة التفكير فى المشاركة فى اعمال المجموعة ، وأنهم يؤيدون كل توصيات الأجتماع ، وتم تضمين ذلك فى تقرير المجموعة ، وظهر ذلك فى البيان الختامى الصادر عن الاجتماع ، وتعتبر مشاركة كينيا كذلك ـ وعلى المستوى الوزارى ـ اثراء لعمل المجموعة ، حيث يشارك فيها حاليا كل دول حوض النيل .

ويعمل الاعضاء الحاليون فى المجموعة على اقامة علاقات أوثق مع أثيوبيا ، بسبب علاقتها الطبيعية بوادى النيل من خلال النهر الازرق . وبالنسبة لمصر ، فمن المهم ان تكون أثيوبيا عضوا فى هذه المجموعة ، لأن ٨٥٪ من المياه المستخدمة فى مصر تأتى من أثيوبيا ، و ١٥٪ فقط ، تأتى من دول النيل الابيض فى كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير .

وتجدر الاشارة الى أن الاجتماع الأول لوزراء دول المجموعة عقد فى الخرطوم عام ١٩٨٣ وعقد الثانى فى كينشاسا عام ١٩٨٤ ، اما الثالث فعقد فى القاهرة عام ١٩٨٥ والرابع فى كينشاسا عام ١٩٨٦ والخامس فى القاهرة عام ١٩٨٨ والسادس فى أديس ابابا عام ١٩٩٠ والسابع عقد مؤخرا فى اديس ابابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ .

ويتمثل الهدف الاساسى لمجموعة « الاندوجو » فى أنها تسهم ـ كمنتدى ـ لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء وان تسهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول من خلال التعاون الاقليمى ، كما أن هناك هدف آخر للمجموعة يتمثل فى أن تنتبه شعوب تلك الدول الى أهمية موارد مياه نهر النيل والى ضرورة تنميتها وحسن ادارتها .

كما تتعاون مجموعة « الاندوجو » مع منظمات اقليمية ودولية أخرى ففى الاجتماع الخامس لوزراء المجموعة الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٨٨ ، ارسلت العديد من المنظمات مراقبين لها لحضور الاجتماع كان من أهمها . منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية فى أفريقيا والامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة ، للتنمية ، والمنظمة الافريقية للسكك الحديدية ، ولجنة اتحاد الطرق الافريقية ، واتحاد الاتصالات اللاسلكية الافريقية ، والمكتب الافريقى للتعليم والعلوم وغيرها ..

نموذج الميكونج :

بالاضافة الى هذه الدبلوماسية الجماعية ، قمنا ـ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ـ بالاعداد لاجتماع يحضره الوزراء المسئولين مباشرة عن ادارة موارد المياه فى بلدان حوض النيل . وقد انعقد هذا الاجتماع فى بانكوك عام ١٩٨٦ حتى يمكن ـ لمختلف الدول الافريقية المعنية ـ الاطلاع على كيفية تمكن مجموعة من الدول ذات التوجهات الايديولوجية المختلفة من العمل على نحو مشترك من اجل ادارة مياه نهر الميكونج . وقد اسفرت صيغة ميكونج عن تنمية تثير الاعجاب ، تضمنت انشاء ١١ سدا أدت الى تحسين عمليات الرى وتطوير القوة الكهرو ـ هايدراتية والصيد والملاحة . وقد حضر اجتماع بانكوك وزراء مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير وارسلت اثيوبيا سفيرها لدى فرنسا لحضور الاجتماع . كما حضر الاجتماع أيضا مسئولون على مستوى عال فى كل من بوروندى ورواندا . وقد انعقد الاجتماع الثانى فى اديس ابابا فى يناير ١٩٨٩ من أجل النظر فى الميكانزمات المناسبة للتعاون الاقليمى .

هناك حاجة الى هيئة اقليمية تقوم بجمع المعلومات الخاصة بالموارد المائية . ومن أجل ايجاد تلك الهيئة . يتحتم الحصول على موافقة حكومات ثمانى دول ، وهو مالم يتحقق حتى الآن . وقد قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى اجتماعه الوزارى الخامس ـ كاستجابة لطلب من مجموعة الأندوجو ـ بزيارة دول النيل مابين مايو ويونيو ١٩٨٩ . وقد أوضح تقرير البرنامج سياق التنمية الاقليمية المقترحة وقدم تقييما لموارد المياه فى حوض نهر النيل . كما درس التقرير الاحتياجات متوسطة الاجل وطويلة الاجل لسكان الاقليم . باختصار ، اقترح التقرير اتباع خطة عمل شاملة للسيطرة على موارد مياه نهر النيل ومن المنتظر ان يكون هذا التقرير بمثابة المادة الاساسية للاجتماع الثالث لوزراء المياه ، كما أنه كان محل البحث الأساسى لاجتماع وزراء مجموعة الاندوجو السادس الذى عقد فى فبراير ١٩٨٩ بأديس أبابا .

تخطيط البنية الاساسية ـ الكهرباء مقابل المياه :

من أجل الشروع فى تنمية حوض نهر النيل ، علينا ان نعترف بأن هناك اختلافات بين متطلبات دول المنبع ودول المصب . فمصر والسودان تحتاجان المياه ، اما أوغندا واثيوبيا فهما لا تحتاجان المياه كثيرا على الأقل فى المرحلة الحالية . لذلك يكون على مصر أن تقدم شىء فى مقابل

المياه ، الا وهو الطاقة . وقد حصلنا على مساعدة من بنك التنمية الافريقى لعمل دراسة جدوى بشأن زبط مختلف مصادر الطاقة فى دول حوض النيل مثل سد انجا فى زائير والسد العالى فى أسوان . وقد ابرمنا اتفاقية لنقل الكهرباء من مصر الى الاردن وسوريا وتركيا ، بل والى دول السوق الأوروبية المشتركة وجارى الاعداد حاليا لمؤتمر وزراء الطاقة والكهرباء لدول حوض النيل (الاندوجو) بالقاهرة فى الفترة من ٢٠ الى ٢١ ابريل ١٩٩١ لبحث مشروعات الربط الكهربائى بين دول المجموعة ، وعلى الاخص مشروع الربط بين السد العالى وسد انجا فى زائير .

ويعتقد انه فى خلال العشر او العشرين سنة القادمة ، سنتمكن من تحقيق تراكم لكميات اضافية من المياه اللازمة لمصر والسودان ، وكميات اضافية من الكهرباء اللازمة للدول الافريقية الاخرى وعلى سبيل المثال ، يمكن بناء مزيد من السدود فى السودان واوغندا ، وفى زائير على بحيرة موبوتو وذلك لتوليد مزيد من الكهرباء ومع التطوير الجارى فى تكنولوجيا شبكة المواصلات على مدار العشر سنوات القادمة ، سوف تكون تكلفة نقل الكهرباء من كينشاسا الى الخرطوم والقاهرة ضئيلة وحينئذ ، لن نكون فقط قادرين على ربط الدول الاقليمى ، وانما ينبغى ان نكون قادرين أيضا على تصدير الكهرباء للسوق الاوروبية ، لذلك فان المقابل الذى نقدمه لدول اعالى النيل هو طاقة نظيفة بأسعار زهيدة فى مقابل المياه .

اثار عدم الاستقرار الاقليمى :

وعلى الرغم من نجاحنا فى انشاء هيئات اقليمية لتحقيق التنمية المشتركة لحوض نهر النيل ، وتمكننا من تشجيع اهتمام الخبراء الفنيين من الأمم المتحدة والهيئات الاخرى ، الا اننا ـ لم نتمكن من احتواء عوامل عدم الاستقرار السياسى والعسكرى فى المنطقة . وهو يعد ضرورة لجذب الدول التى قد تسهم فى تقديم المساعدات للمشروعات المختلفة .

ويمكننا توضيح العلاقة بين التعاون الاقليمى وعدم الاستقرار السياسى من خلال حالة مشروع (جونجلى) فى السودان ، فتلك القناة ـ التى من المقرر أن تكون بطول نحو ٣٥٠ كم ـ لها نفس أهمية قناة السويس ، لقد تم بالفعل تنفيذ ثلثى المشروع ، الا ان اعمال الحفر قد توقفت منذ ثلاث سنوات بسبب الحرب الاهلية فى جنوب السودان ، واختطف المهندسون الأجانب ، مما القى الضوء على صعوبات الامن فى المنطقة .

كان بامكان مشروع قناة (جونجلى) فى حالة اكتماله ان يوفر لمصر بليونين متر مكعب من المياه كل عام ، وهو مايعادل ٥ ملايين متر مكعب من المياه كل يوم . لذلك تخسر مصر ـ بسبب الحرب الاهلية الدائرة فى السودان ـ ٥ ملايين متر مكعب من المياه يوميا .. وهى الكمية التى تمكن من زراعة حوالى الف من الافدنة ، وهذا يعنى اننا فقدنا امكانية زراعة ٣٦٠ الفا من الافدنة كل عام ، واننا فى السنوات الثلاث الماضية فقدنا امكانية زراعة مليون فدان ...

وفى أوغندا ، شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسى فى السنوات السبع الأخيرة ، وكان على أن أتعامل ـ خلال تلك الفترة ـ مع ٤ حكومات اوغندية مختلفة ومن ناحية اخرى . هناك ازمة ثقة بين اوغندا وبين كينيا ورواندا وتدور رحى الحرب الاهلية فى اريتريا (اثيوبيا) منذ ١٧ عاما وهى التى اصبحت مرتبطة بأشكال مختلفة بالحرب الاهلية فى السودان حيث تتهم اثيوبيا السودان بمساعدة اريتريا ، فى الوقت الذى تتهم فيه السودان اثيوبيا بمساعدة جون جارنج .

وقد عملت الدبلوماسية المصرية ـ على مدى السنوات الثمانى الماضية ـ من أجل المصالحة بين الدولتين ، ولكننا لم نوفق فى ذلك ، الامر الذى يلقى بظلاله السلبية على التعاون الثلاثى بين مصر والسودان واثيوبيا فى مجالات المياه ، وتنفيذ المشروعات النيلية التى يمكن ان تعود بالفائدة على دولنا .

قيود اخرى على التنمية المشتركة :

تتمتع الجماهير ـ بوجه عام ـ بوعى محدود حول اهمية موارد المياه ، فلم تكن الجماهير المصرية على وعى بأزمة المياه حتى اغسطس عام ١٩٨٤ حينما اكتشفت ان منسوب المياه خلف السد العالى ضئيل الى الحد الذى قد نواجه معه عواقب وخيمة اذا لم تسقط الامطار فى بحيرة تانا الأثيوبية ، ولو حصرنا الاثار السلبية تلك يمكن ان نذكر :

وجدنا اننا قد نفقد ٣٠ ٪ من الطاقة التى نحصل عليها من السد العالى وقد نحتاج الى اغلاق الكثير من المصانع التى تعتمد على الكهرباء وقد تتأثر السياحة بسبب انخفاض منسوب المياه فى النهر بين الأقصر وأسوان بل قد نحتاج الى تغيير سياساتنا الخاصة بالرى وقد نحتاج على سبيل المثال الى تغيير المحاصيل التى نقوم بزراعتها ، فنزرع بنجر السكر بدلا من الارز وقصب السكر اللذين يحتاجان الى كميات كبيرة من المياه .

غير انه وبعد ان سقطت الامطار على بحيرة تانا وعاد منسوب المياه الى ماكان عليه خلف السد العالى ، لم يعد الرأى العام فى مصر يهتم بمشكلة المياه غير ان الاسوأ من ذلك هو ان كل دولة من دول حوض النيل تتوقع نفعا مختلفا من وراء السيطرة على موارد المياه وادارتها فالدول الافريقية الأخرى لا تحتاج مثل تلك الكمية من المياه التى نحتاجها نحن فى مصر . فهى لم تصل بعد الى نفس مستوى الزراعة عن طريق الرى التى وصلنا اليها ، ومن ثم فهى لا تهتم بقضية ندرة المياه مثلما نهتم . هو اذن الاختلاف التقليدى فى التوجه بين دول المنبع ودول المصب المطلة على نفس النهر الدولى ، وبدأت تلك المشكلة تتفاقم حاليا بسبب سعى دول المنبع لتنفيذ مشروعات

مائية دون التنسيق مع دول المصب النيلية مما قد يضر بمصالحها ، الأمر الذى يتناف بالطبع مع الاحكام والاعراف والمواثيق المنظمة للعلاقات بين دول المنبع والمصب .

هناك مشكلة اخرى كبرى تتعلق بتمويل مشروعات المياه . ففى مصر ـ على سبيل المثال ـ هناك ٢٠٠٠ كم من السواحل المطلة على البحر الاحمر ، و ١٠٠٠ كم من السواحل المطلة على البحر المتوسط . وقد قمنا بالفعل بانشاء خط انابيب يربط بين النيل ومدن البحر الاحمر : الغردقة وسفاجه ، حتى يتسنى لنا توصيل المياه فى تلك المنطقة . ويمكننا اقامة قرى ومدن جديدة . كما يمكننا اقامة صناعة هناك ، لكننا نحتاج الى المياه . وحتى يمكن نقل مياه نهر النيل الى مدن البحر الأحمر ، فاننا فى حاجة الى خط انابيب بطول ٤٠٠ كم على الاقل . كما ان خط انابيب المياه من النيل الى مرسى مطروح ينبغى ان يكون بطول ٨٠٠ كم ..

حتى فى أحسن الظروف ، فان معظم دول نهر النيل لن تكون ـ على الأقل خلال العقدين القادمين ـ فى حالة تسمح بتمويل أية مشروعات لتخزين المياه وادارتها دون مساعدات ضخمة من دول اجنبية ومنظمات مالية عالمية .. فقد وصل اجمالى ديون افريقيا الخارجية حوالى ٣٢٠ بليون دولار تقريبا ، ويصل نصيب دول حوض النيل من ذلك الكم اكثر من ٩٠ مليون دولار ...

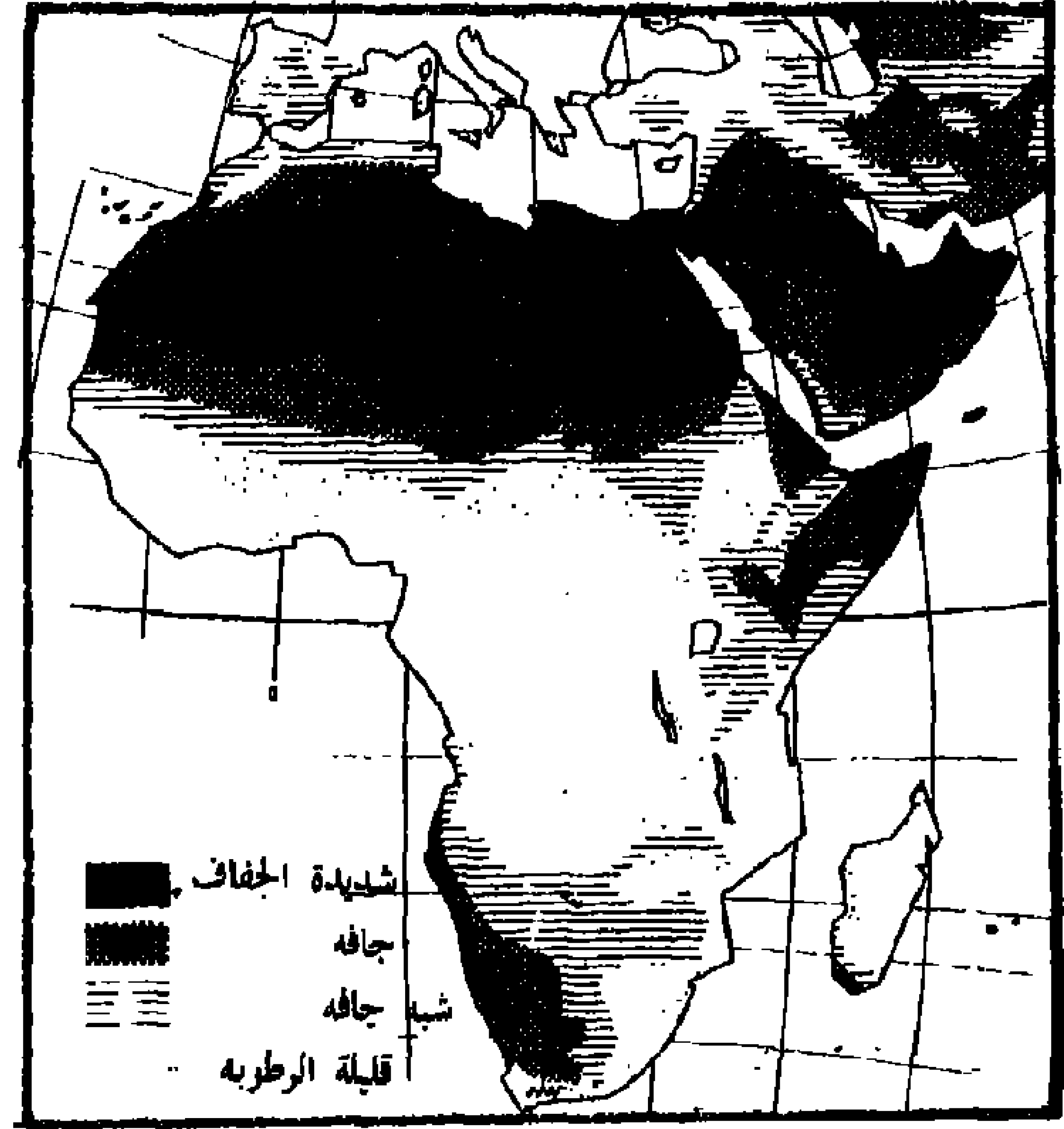
البدائل غير الأمنية :

لا توجد امكانية للاعتماد على الطاقة الذرية ، فقد قررت الحكومة المصرية ـ حتى الآن ـ تأجيل اية مشروعات تقوم على الطاقة النووية للكهرباء لاسباب امنية كرستها كارثة تشرنوبل فى الاتحاد السوفيتى . وبالاضافة الى المشكلات المتعلقة بكميات المياه المتاحة . توجد مشكلة أخرى تتعلق بتلوث تلك المياه ، فعلى سبيل المثال ، هناك التلوث الذى يسبب الامراض مثل البلهارسيا ، وعلى الرغم من اننا قد احرزنا تقدما فى مجال توعية المواطنين بخطورة تلك المشكلات ، الا أن هذا ليس كافيا .

الخلاصة :

رغم كل ذلك ، فاننا لم نستطع أن نصل ـ خلال السنوات العشر الماضية ـ الى اجماع ، غير أننا قد حققنا بالفعل وعيا اكبر بمزايا التعاون الاقليمى فى ادارة المياه ونحن ندرك جميعا أننا فى بداية طريق طويل ، ونعلم انه من المستحيل ان نحصل على مساعدات من المنظمات الدولية والدول المختلفة ، الا بعد تحقيق ليس فقط الاستقرار ، وانما بعد الاتفاق فيما بيننا على اهمية التعاون ونحن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذه الاهداف . أن مستقبل مصر ، ومستقبل دول حوض النيل الاخرى ، بل ومستقبل افريقيا كلها ، يعتمد على مدى نجاحنا فى السير قدما فى هذا الطريق .

ترجمة منار الشوربجى



السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل

د . علاء الحديدى

تعتمد مصر على مصدر وحيد لاغنى عنه للمياه هو نهر النيل الذى يكاد يشكل حوالى ٩٩ ٪ من مصادرنا من المياه العذبة . اى ان أمن مصر القومى يعتمد على ذلك النهر دون نزاع سواء للشرب أو للزراعة أو المواصلات أو غيرها من الأعمال الاقتصادية الاخرى . أن اعتماد الانسان المصرى على نهر النيل بالكامل سيظل كما هو طالما استمر نهر النيل المصدر الوحيد للمياه .

الحقيقة الثانية أنه فى ظل التوسع البشرى والعمرانى والاقتصادى المتوقع ، ومع ثبات كميات المياه التى تصل الى مصر سنويا من نهر النيل ، فان ذلك يعنى أن كميات المياه المتوافرة حاليا وتكفى حاجة البلاد الان ، قد لاتكفى فى المستقبل القريب فمع معدل النمو السكانى الحالى ، وازدياد الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الصحراء والتوسع فى النشاط الصناعى وفى حالة ثبات فيضان النيل كل عام على متوسطه الحالى ، وهو ليس أمرا ثابتا أو مضمونا ، بل أنه قد يتعرض للنقصان سواء لاسباب طبيعية أو بشرية ، فان مصر بالقطع ستواجه عجزا محتملا فى السنوات القادمة ، ومالم تؤخذ كل هذه العوامل المجتمعة فى الاعتبار والحسبان فانها قد تواجه مأزقا لاتحسد عليه .

الحقيقة الثالثة هى ان مصر بالنسبة لنهر النيل دولة مصب فقط حيث تشارك ثمانية دول اخرى فى حوض ذلك النهر ، وبالتالى فان مصر وحدها لاتتحكم فى ذلك النهر ولاتستطيع ذلك دون معونة وموافقة وتعاون الدول الثمانى الأخرى التى تشكل مجتمعة مع مصر مايعرف باسم دول حوض نهر النيل . (السودان وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى) . فهناك تشابك للمصادر المائية لنهر النيل وتشعبها بين جميع هذه الدول الأفريقية . وان اية سياسة تجاه مياه النيل ، تعنى مخاطبة الدول الثمانى سالفة الذكر . حقيقة ان بعض التقديرات تقدر نصيب أثيوبيا من المياه الوافدة الى مصر عن طريق نهر النيل الأزرق بحوالى ٨٥ ٪ من اجمالى المياه .

الا أن ذلك لايعنى اهمال الـ ١٥ ٪ المتبقية الوافدة من الدول السبع الأخرى ، وخاصة ان مصر ستكون فى حاجة الى توفير كل قطرة ماء تستطيع ان تحصل عليها من أجل الاستفادة منها فى مواجهة احتياجاتها المستقبلة التى ستزيد حتما يوما بعد اخر .

ثانيا : احتياجات مصر من المياه :

لنعرض أولا لحجم المشكلة المتوقع حدوثها حتى نستطيع أن نرى جهود الدبلوماسية المصرية فى هذا المجال وكيف تعالج هذه المشكلة المنتظرة من زاوية العلاقات السياسية مع دول حوض نهر النيل الثمانى .

تشير مختلف التقديرات والأرقام لوزارة الرى حول ايراد مصر من مياه النيل سنويا عند اسوان باختلافه من عام الى اخر ، بلغ « ٤١ مليار م^3 » فى اقلها وحوالى « ١٥١ مليار م^3 » فى اقصاها ، أى أن متوسط الايراد السنوى للنيل اذا قيس خلال القرن الحالى ، فانه يبلغ حوالى « ٨٤ مليار م^3 » ، يبلغ نصيب مصر فيه سنويا حوالى ٥٥ مليار متر مكعب سنويا طبقا للاتفاق الموقع مع الحكومة السودانية فى عام ١٩٥٩ . أما اذا اخذنا فى الاعتبار احتياجات مصر فى المستقبل من المياه ، فان عددا من الدراسات يؤكد ان مصر ستكون بحاجة الى « ٦٤,٥ مليار م^3 » بأفتراض ثبات المساحة المزروعة على ماهى عليه حتى عام ٢٠٠٠ أو الى « ٧٩ مليار م^3 » اذا وضعنا فى الاعتبار خطط التنمية التى تقوم بها مصر الان .

وقد بدأت الدولة بالفعل فى العمل على درء ذلك الخطر وتم تشكيل لجنة تتبع رئيس الوزراء مباشرة كما توجد لجنة اخرى دائمة فى وزارة الخارجية المصرية لنفس هذا الغرض وهذا يوضح مدى اهتمام وادراك القيادة السياسية بحجم وخطورة هذه المشكلة . بل أن العديد من المحاولات والجهود قد بدأت العمل داخل مختلف القطاعات والأجهزة والادارات المعنية ، سواء فى وزارة الاشغال والموارد المائية أو وزارة الزراعة أو غيرها ، بل امتد الأمر الى قطاعات المجتمع الأخرى واصبح فى بؤرة

اهتمام الرأى العام المصرى الذى يشكل اداة ضغط على اجهزة الدولة المعنية من أجل زيادة الاهتمام بتلك المشكلة والعمل حثيثا على مواجهتها .

ويمكن القول أن الاهتمام بمشكلة المياه أصبحت ظاهرة دولية وقد تنبهت الامم المتحدة الى ذلك فخصصت دورة كاملة لمناقشة مشكلة المياه عقدت فى مقر الأمم المتحدة فى جنيف بسويسرا ، وتقوم لجنة القانون الدولى فى لاهاى ، الآن بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية من اجل مواجهة المشاكل المنتظرة نتيجة تزايد المنافسة والصراع المتوقع حول مصادر المياه . نظمت وزارة الخارجية المصرية فى هذا الاطار أول ندوة دولية فى أفريقيا عن مشكلة المياه تحت عنوان « الندوة الدولية للسياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا » بالتعاون مع البنك الدولى والمجلس الامريكى للاستراتيجية الدولية عقدت فى يونيو من العام الحالى .

ويزداد هذا الاهتمام محليا ودوليا بمشكلة المياه بعد ان بدأت أعراض ومظاهر الخلاف تزداد بين الدول وتتفتح . وليس ببعيد عنا زمنيا أو جغرافيا ما حدث فى منطقتنا العربية الشرق اوسطية حين قامت الحكومة التركية بتحويل مجرى نهر الفرات لمدة شهر كامل من أجل تخزين المياه خلف « سد اتاتورك » الذى انشىء حديثا ، وهو ماتسبب فى انقطاع المياه عن كل من سوريا والعراق طيلة تلك المدة . ولاشك ان ذلك يشكل سابقة خطيرة قد تلجأ اليها العديد من الدول الأخرى دول المنابع التى تبدأ روافد الانهار من اراضيها ، رغم كل ماقيل عن ابلاغ الحكومة التركية لحكومتى سوريا والعراق من اعتزامها تحويل مجرى نهر الفرات لمدة شهر ونيتها فى زيادة منسوب المياه المتدفقة بعد ذلك من اجل تعويض شعبى البلدين من كميات المياه المفقودة طيلة هذا الشهر ، الا أن ذلك لم يمنع من شكوى وتذمر المسئولين فى كل من سوريا والعراق ، على الرغم من توفر مصادر مياه اخرى لكلا البلدين سواء من الامطار أو المصادر الطبيعية الاخرى الا ان ماحدث على نهر الفرات يلقى بظلاله على الرأى العام المصرى الذى ارتفعت من بينه بعض الاصوات تحذر من مغبة تكرار ذلك على نهر النيل ، خاصة فى ظل تردد شائعات حول نية بعض بلدان حوض نهر النيل فى اقامة سدود ومشاريع أخرى قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كميات المياه الواردة الى مصر . وبرزت هنا الضرورة الى القيام بعمل مشترك مع سائر الدول الافريقية التى تشكل دول حوض النيل من أجل تدعيم وتوفيق العلاقات السياسية معها لتأمين تدفق مياه النيل الى مصر .

ولابد من ملاحظة أن السياسة الخارجية ماهى الا امتداد للسياسات الداخلية ، وكلما أزداد الوعى بقضية أو مسألة المياه محليا ، كلما انعكس ذلك على السياسة الخارجية المصرية ، ورغم ادراك المسئولين لموضوع المياه وتخوف الرأى العام المحلى ، مازالت العديد من مواردنا المائية الأخرى وايضا المتاحة لاتستغل الاستغلال الأمثل . وعلى الدولة ان تعمل على تنمية هذه الموارد المائية الاخرى من الابار والمياه الجوفية فى الصحراء ومشاريع تحلية المياه مع الحرص على عدم تبديد هذه الموارد يبلغ حجم الفاقد سنويا من نصيب مصر من المياه داخل الأراضى المصرية حوالى الثلث تقريبا . ان هذا الاستخدام المسرف فى سلعة اصبحت نادرة يضعف من مركز المفاوض المصرى امام اطراف اخرى قد ترى ان مصر ليست بحاجة الى كل تلك الكميات الاضافية من المياه التى تطلبها مدللة بذلك على المياه المهدرة وهم فى اشد الحاجة اليها . وكلها بلدان تعانى من ظاهرة الجفاف ومرت بسنوات تسع عجاف .

٣ - دول حوض نهر النيل :

والآن لنستعرض المحيط الذى تتحرك فيه الدبلوماسية المصرية حتى نفهم طبيعة المشكلة من الناحيتين الفنية والسياسية .

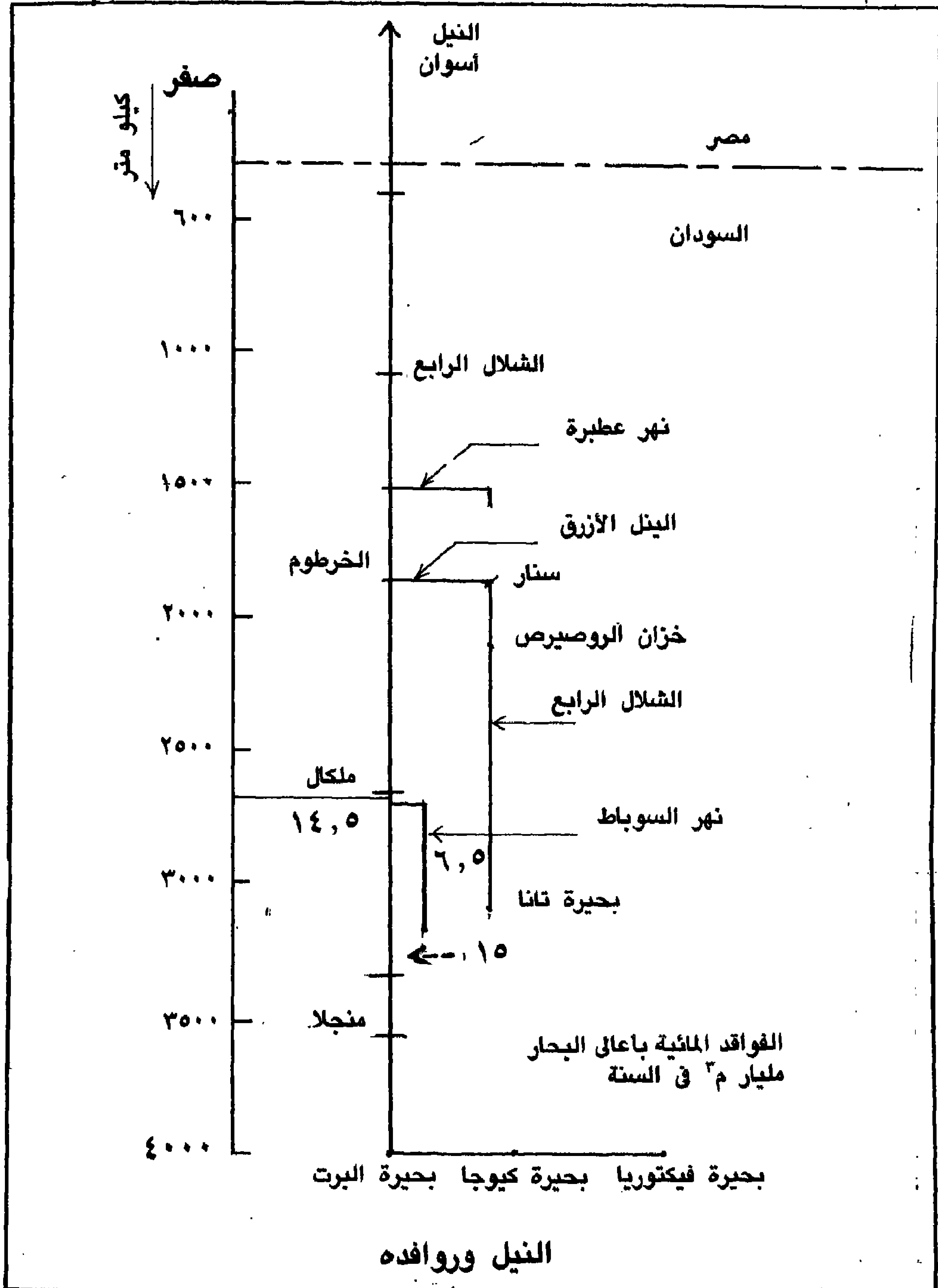
تشكل دول حوض النيل معا تسع دول يغطى النيل فيها مساحة تبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ كم^2 اى مايوازى العشر من مساحة القارة الافريقية بأكملها ، اذ أن المسافة التى يقطعها النيل بين ابعد اطرافه على روافد بحيرة فيكتوريا نيانزا فى قلب القارة الافريقية الى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبلغ ٦٧٠٠ كيلو متر .

وتوضح خريطة دول حوض نهر النيل ، بجلاء مدى تشعب وتشابك الأنهار والبحيرات المختلفة التى تصب جميعا فى ذلك الجزء الشمالى من النهر الذى يبدأ من الخرطوم فى السودان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط فى مصر . فالنيل الأزرق مثلا يمتد من هضبة الحبشة حتى يلتقى مع النيل الأبيض عبر السودان فى الخرطوم ، والنيل الأبيض تمتد روافده من عدة دول أخرى ونهر عطبرة مثلا فانه يبدأ فى اثيوبيا ليصب فى السودان . أما البحيرات فتوجد أكثر من بحيرة تطل على شواطئها المترامية الأطراف اكثر من دولة مثل تنزانيا وكينيا وأوغندا. التى تشترك جميعا فى بحيرة فيكتوريا .

إن طبيعة النهر قد حتمت على الدول التسع الاشتراك سويا فى حوض نهر واحد ونظرا لأن النهر وروافده ومنابعه مجزأ بين هذه الدول الثمانى يصبح من الاستحالة الوصول الى اتفاقات ثنائية دون أن يثير حفيظة الدول الأخرى . فمثلا يصعب الاتفاق مع اثيوبيا دون الاتفاق على اقامة سد فى أوغندا أو مشروع فى زائير دون الاتفاق مع حكومة السودان مثلا أو غيرها فلابد أن يكون الاتفاق جماعيا .

أ - السودان :

تشكل السودان اول دولة يأتى منها نهر النيل الى مصر ، حيث يجتمع النيل الأزرق مع الأبيض فى الخرطوم ويشكلان معا ذلك النهر الذى يأتى الى مصر كل عام فى موسم الفيضان حاملا معه الحياة وعمادها - المياه - ويتميز السودان بأنه دون بقية دول حوض النيل الأخرى



النيل وروافده

من حيث أمكانية عقد اتفاقيات ثنائية معه دون الاخلال بحقوق دول اخرى ، على اساس ان مايتم الاتفاق عليه يكون قد عبر بالفعل الدول الأخرى مثل اثيوبيا او أوغندا وهو مادفع الحكومة المصرية الى توقيع اتفاق عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بسبب بناء مشروع سد خزان اسوان المعروف باسم « السد العالى » ، ورغم وجود عدد من السوابق التاريخية فى الاتفاق على مشاريع مختلفة للاستفادة المشتركة من مياه نهر النيل ، الا أن السودان مثلها مثل مصر مثل بقية دول حوض النيل تعانى هى الأخرى من امكانية نقص مواردها من مياه النيل فى المستقبل القريب أن لم تقم بتأمين وزيادة تلك الموارد لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية من جانب والتوسع فى خطط التنمية لمواجهة تلك الزيادة السكانية من جانب اخر وكان من أبرز المشاريع المشتركة التى اتفق عليها الجانبان المصرى والسودانى هو مشروع اتفاق انشاء « قناة جونجلى » وهى عبارة عن قناة مساعدة لبحر الجبل تمتد بطول ٣٦٠ كم من مصب نهر « السوباط » قرب مدينة « ملكال » الى مدينة بوربجنوب السودان ، وتؤدى الى توفير جزء كبير من المياه التى كانت تضيع فى منطقة المستنقعات وتبلغ حوالى ٤ مليار م^{3} سنويا تقسم مناصفة بين مصر والسودان ، وقد بدأ تنفيذ المشروع فى عام ١٩٧٨ وكان مقدرا له ان ينتهى فى عام ١٩٨٥ . وأن رصيدا اضافيا يقدر بحوالى ٢ مليار متر مكعب كانت ستضاف سنويا الى بحيرة ناصر خلال الأعوام الخمسة الماضية الا أن ظروف الحرب الاهلية فى جنوب السودان والنزاع القائم بين الحكومة المركزية فى الخرطوم وجيش « تحرير شعب السودان » حالت دون اتمام ذلك المشروع بل ادت الى تدمير بعض معداته ومنشأته مما يشكل خسارة اقتصادية جسيمة ولا شك ان ايقاف الحرب الاهلية فى جنوب السودان والوصول الى حل سلمى للنزاع الدائر فى جنوب السودان يحقق الأمن والاستقرار والرخاء ليس للسودان فقط ، بل لمصر أيضا .

ب ـ اثيوبيا :

تشكل المياه الواردة من اثيوبيا وحدها ٨٥ ٪ من اجمالى المياه الواردة الينا من دول حوض النيل جميعا ، مما يضع اثيوبيا على رأس قائمة أولية الاهتمام السياسية الخارجية المصرية ، كما ان الرأى العام المصرى شديد الحساسية والاهتمام بكل مايحدث هناك عسى أن يؤثر ذلك على نصيب مصر من مياه النيل ، وحقيقى أن اثيوبيا تمد مصر بـ ٨٥ ٪ من مياهها ، الا أن التهديد الاساسى لايستند الى عوامل بشرية قدر ماهو نتيجة عوامل طبيعية لا أثر لتحكم الانسان فيها ، فان انخفاض منسوب سقوط الامطار على الهضبة بالحبشة خلال العقد الماضى قد يكون ظاهرة عارضة فى التاريخ المناخى لذلك الجزء من القارة الافريقية ، أو بداية تغيير مناخى حقيقى كمايتنبأ البعض ، واذا انتقلنا الى العوامل البشرية ، فان اثيوبيا بكثافتها السكانية التى تبلغ ٥٠ ملئون نسمة ومواردها الطبيعية الأخرى مؤهلة للنمو الاقتصادى السريع اذا طبقت خطط تنمية شاملة وسليمة ، مما يعنى بالطبع الاحتياج الى كل قطرة ماء ، ولكن من جهة اخرى فان اثيوبيا على عكس مصر ، لديها العديد من الانهار ومصادر المياه الأخرى التى لاتؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على مياه نهر النيل وحجم الوارد منها الى مصر اذا قامت الحكومة الاثيوبية بتنفيذ العديد من تلك المشاريع المقترحة من اجل الاستفادة القصوى من مياه تلك الانهار ، الا ان الاضطراب الداخلى الذى تعانى منه اثيوبيا الممثل فى الصراع الدائر بين الحكومة المركزية فى أديس ابابا والحركات المناوئة لها فى اقليم اريتريا وتيجارى . هذه الحروب الداخلية تستنزف معظم جهود الحكومة حتى تفكر أو تنتقل الى مرحلة تنفيذ بعض من تلك المشاريع العديدة التى درست واقترحت من قبل ـ ومن المعروف أن اتفاقية عام ١٩٠٢ التى وقعت بين الحكومة البريطانية التى كانت تتولى مسئولية العلاقات الدولية للسودان انذاك والحكومة الاثيوبية تنص فى مادتها الثالثة على التزام اثيوبيا بعدم القيام بأية اعمال على النيل الأزرق أو بحيرة « تانا » أو « السوباط » مما يؤدى الى التأثير على كمية المياه المتدفقة فى نهر النيل . وعلى الرغم من ارتفاع بعض الاصوات التى تنادى بالتحلل من مثل هذه الاتفاقية على اساس انها أرث استعمارى الا أن هذه الاتفاقية تعتبر سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولى حيث تؤكد أتفاقية « فيينا » لقانون المعاهدات المبرمة فى عام ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولى والمعاهدات فى مادتيها ١١ ، ١٢ على أن الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية أو الخاصة بالوضع الجغرافى الاقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة التوارث الدولى تمثل التزاما وقيدا على الدول الوارثة ولايمكن تعديلها أو الغاؤها الا بالاتفاق بين الدول الموقعة عليها ، وهو ماأكد عليه أيضا ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الموقع فى أديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ حتى لاتفتح الباب امام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة فى الانهار وخلافه اذا تم الاخلال بتلك القاعدة القانونية الدولية الهامة .

ج ـ كينيا :

تشترك كينيا مع اوغندا وتنزانيا فى بحيرة فيكتوريا والتى تشكل جزءا من نسبة الـ ١٥ ٪ من مصادر مياه النيل حيث تظل وتشرف على منطقة خليج كيسومو عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا . ومن الجدير بالذكر هنا أن كينيا كانت من أقل الدول تأثرا بالجفاف الذى ساد منطقة شرق افريقيا طيلة أو معظم العقد الماضى نظرا لاعتمادها على الامطار التى تختلف عن تلك الامطار التى تسقط على الهضبة الحبشية ، الا ان ذلك لايمنع كينيا من البحث عن خطط مستقبلية لتوفير هذه الأمطار تحسبا لأسوأ الاحتمالات ، حيث ان نسبة كبيرة من تلك الامطار تتجمع عند اعالى الهضبة ثم تنحدر عند السهول

الشرقية لتضيع فى المحيط الهندى .

وخلال زيارة قام بها الوزير المصرى للأشغال والموارد المائية الى نيروبى فى شهر يناير من عام ١٩٨٧ اجرى مباحثات مع نظيره الكينى وبحثا سبل التعاون المشترك بين البلدين وامكانية الاستعانة بالخبرة المصرية فى استغلال الموارد المائية المتوافرة هناك . وللاسف الشديد فانه لايوجد حاليا سوى مجال واحد للتعاون بين البلدين فى مجال الانتفاع المشترك بمياه النيل سوى مشروع « الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية » الذى سيجىء تفصيله فيما بعد .

ورغم ذلك فان مصر مازالت توالى جهودها من اجل العمل على انضمام كينيا الى تجمع الاندوجو (الذى سيأتى ذكره تفصيلا فيما بعد) ولو بصفه مراقب ، حيث ان كينيا واثيوبيا مازالتا البلدين الوحيدين من دول حوض نهر النيل التسع اللتين لم تقررا بعد الانضمام الى ذلك التجمع الاقليمى الخاص بدول حوض النيل . وتبدى كينيا العديد من الشكوك والمخاوف ازاء الانضمام الى التجمعات الاقليمية بصفة عامة ومجموعة « الاندوجو » بصفة خاصة حيث تتخوف من قيام بعض الدول الاعضاء فى ذلك التجمع الاقليمى من العمل على حماية مواردها المائية ولو على حساب اطراف اخرى . ومما يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة الى كينيا الخلاف الناشب بينها وبين الحكومة السودانية ، احد الاعضاء المؤسسين لمجموعة الاندوجو ، حول اقليم مثلث « ايلمى » خاصة بعد قيام الأخيرة بالغاء اتفاقيتى عام ١٩١٤ و ١٩٣٨ اللتين تنظمان ادارة هذا الاقليم منذ ايام الاحتلال البريطانى فى عهد رئيس الوزراء السودانى السابق الصادق المهدى ، ويقع هذا الاقليم فى جنوب السودان وشمال كينيا ويخضع للادارة الكينية وان كانت حكومة السودان تتهم الحكومة الكينية بالسماح لقوات المتمردين من جيش تحرير شعب السودان تحت رئاسة « جون جارنج » من السيطرة الفعلية على هذا الاقليم . وبجانب الخلاف مع السودان توجد ايضا خلافات اخرى بين الحكومة الكينية والحكومة الاوغندية حول العديد من المصالح والسياسات المتعارضة .

د ـ تنزانيا :

تشترك تنزانيا مع كل من كينيا واوغندا فى الاطلال على بحيرة فيكتوريا وبجانب ذلك فهى عضو عامل فى « منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا » الذى يشكل احد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية . وتنزانيا مثلها مثل بقية دول حوض نهر النيل تسعى الى الاستغلال الامثل لجميع مواردها الاقتصادية والمائية ؛ وقد قام « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » بعمل بعض الدراسات الخاصة فى هذا الصدد مثل اقامة مشروعات وسدود لتوفير نظام رى دائم مما قد يؤدى الى التأثير على كميات المياه التى تصل الى مصر من نسبة الـ ١٥ ٪ التى تصلنا من المنابع الاستوائية . الا ان عدم توفر التمويل اللازم لاقامة مشروعات البنية الاساسية مازال يحول دون تنفيذ العديد من تلك المشروعات .

وتطالب بعض الأصوات فى تنزانيا باعادة النظر فى المعاهدات التى ابرمت فى السابق حول الانتفاع المشترك بمياه النيل على اعتبار ان تلك المعاهدات قد ابرمت فى العهود الاستعمارية وقبل أن تحصل شعوب المنطقة على استقلالها ، وتشير هذه الاصوات الى اتفاقية ١٩٢٩ التى ابرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة عن السودان واوغندا وكينيا وتنزانيا . وأهم ماتضمنته هذه الاتفاقية هو النص على « الا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولايتخذ أجراءات على النيل وفروعه أو على الخيرين التى ينبع منها سواء فى السودان او الدول الأخرى الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الذى يصل الى مصر أو تعديل تواريخ وصوله او تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق الضرر بمصالح مصر ويقوم موقف مصر على التمسك بقاعدة القانون الدولى السابق الاشارة اليها بالنسبة الى اتفاقية عام ١٩٠٢ بين الحكومة الحبشية والحكومة البريطانية . وأنه يجب اعادة توزيع حصص المياه والبحث عن صيغ جديدة تراعى مصالح الشعوب واحتياجاتها فى المستقبل . وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى تبديد مخاوف الحكومة التنزانية من الانضمام الى تجمع الاندوجو كعضو عامل عن طريق انضمامها الى المجموعة المذكورة بصفة مراقب وهو ماحدث خلال الاجتماع الثالث للمجموعة الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ٧ الى ٨ أغسطس من عام ١٩٨٥ وقد كانت زيارة الرئيس على حسن موينى رئيس الجمهورية التنزانى الى القاهرة فى شهر فبراير من عام ١٩٨٩ فرصة طيبة للقاء المسئولين على اعلى مستوى فى البلدين وبحث العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة التى تهم البلدين والعمل على دفع وتطوير اوجه التعاون المشترك فى كافة المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والفنية .

وجدير بالذكر هنا دور تنزانيا المحورى فى منطقة شرق أفريقيا سواء بسبب موقعها ـ الاستراتيجى على ساحل المحيط الهندى مما جعلها منفذا مناسبا لعديد من الدول الافريقية الحبيسة مثل أوغندا ورواندا وبورندى وهى من دول حوض النيل واعضاء فى « مجموعة الاندوجو » حيث يعتبر ميناء دار السلام منفذا لصادرات وواردات تلك الدول . بالاضافة الى موقع تنزانيا وسط منطقة شهدت العديد من الاضطرابات السياسية والعرقية فى الفترة الأخيرة مما أدى الى تدفق العديد من اللاجئين من بوروندى واوغندا مثلا الى تنزانيا ، هذا بالاضافة الى تزعم تنزانيا لدول المواجهة الافريقية ضد نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا فى فترة سابقة واستضافتها حاليا « للجنة التحرير والتنسيق الافريقية التابعة » لمنظمة الوحدة الافريقية ، كل تلك العوامل مجتمعة تضفى

اهمية وثقلا خاصا لتنزانيا وسط دول حوض نهر النيل وتدفع المسئولين فى وزارة الخارجية المصرية الى الاهتمام الخاص بتدعيم الوجود المصرى فى دار السلام وزيادة نشاطه .

هـ ـ أوغندا :

يقع الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا ، داخل الحدود الأوغندية ، وعلى هذا الأساس فإنه من الممكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا (بحيرة فيكتوريا) بالاضافة الى العديد من البحيرات الأخرى ، (كيوجا ، والبرت وادوارد) وبعبارة أخرى فإن حوالى ١٣٪ من إيراد النيل السنوى يأتى من تلك المنطقة وتقول بعض التقديرات أن كمية المياه التى تخرج من بحيرة فيكتوريا تقدر بحوالى ٣٦ مليار م٣ سنويا ، لايصل منها إلى مصر سوى ٣٦٪ منها فقط وهو ما يدعو مصر الى الاهتمام الشديد بأوغندا كأحدى المصادر الهامة لمياه النيل .

وفى هذا الاطار فقد تم عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والأوغندية فى ٥ يناير ١٩٥٣ ينص على موافقة مصر على إنشاء سد وخزان على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية لصالح أوغندا مع تخزين المياه ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان على أن يكون التخزين فى حدود ٣ أمتار وأن تدفع مصر لأوغندا تعويضا عن العجز فى توليد القوى الكهربائية وهو ما لم يحدث حيث أن المتولد من الكهرباء يفيض عن حاجة أوغندا الفعلية ويصدر الفائض منه إلى كينيا . وفى نفس الوقت فإن لمصر مكتب تفتيش رى فى جنجا يستند فى وضعه القانونى على المحادثات التى جرت بين مصر وبين بريطانيا فى عام ١٩٤٨ والخطابات المتبادلة فى هذا الشأن مهمة مراقبة المخزون من المياه لصالح مصر وإجراء الدراسات المائية المختلفة عن منسوب المياة والبخر والاحتمالات المتعلقة بإيراد النهر . ولا يقتصر التعاون المشترك بين مصر وأوغندا فى مجال الاستفادة من مياه نهر النيل على تلك الاتفاقية فقط ، وأن كانت هناك أيضا بعض الأصوات التى تنادى بإلغائها . إلا أن أوغندا تشترك مع مصر فى إجتماعات مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية . وهو ذلك المشروع الذى تشترك فيه أيضا باقى دول حوض النيل .

كما أن أوغندا عضو مؤسس « لمجموعة الأندوجو » ، وهو ما يؤكد على مشاركة أوغندا لمصر فى رؤيتها لموضوع مياه النيل وتبنيها لوجهة النظر القائلة بضرورة معالجة موضوع الاستفادة من المصادر المائية فى إطار تعاون أشمل يضم جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ولكن على الرغم من إنضمام أوغندا الى مجموعة الأندوجو مثلها مثل دول أخرى كالسودان وبوروندى وزائير ، إلا أن علاقة أوغندا مع هذه الدول الثلاث قد شابها الفتور فى أوقات مختلفة نتيجة لاتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين فى الجنوب وإتهام زائير لأوغندا بالسماح لبعض عناصر المعارضة المتواجدة بين اللاجئين المتواجدين فى أوغندا بالعمل والتحرك من داخل الأراضى الأوغندية ضد نظام الحكم فى كينشاسا وأخيرا لجوء رئيس بوروندى السابق « باجازا » الى كمبالا بعد الاطاحة به فى عام ١٩٨٧ . وكما نرى فإن الدبلوماسية المصرية لا تألو جهدا فى العمل على تطبيع العلاقات بين أوغندا وجيرانها من دول حوض النيل لما يعود بذلك من فائدة مشتركة على الجميع ، سواء فى أوغندا أو السودان أو زائير أو بوروندى بما يسمح ببدء التعاون الأقليمى الشامل والاستمرار فيه . لما فيه « مصلحة للجميع » .

و ـ زائير :

تشكل زائير ثانى أكبر دولة من حيث المساحة وثالث دولة من حيث التعداد السكانى بين دول حوض نهر النيل ، وتتمتع فوق ذلك بوجود أكبر رصيد من الطاقة الكهربائية فى أفريقيا لو انها إستغلت بالكامل . ولهذا فإن زائير تعد بحق المحرك الرئيسى « للتجمع الاقتصادى لدول البحيرات العظمى » (زائير ورواندا وبوروندى) . أما عن علاقة زائير المباشرة بمصادر المياه فإن ذلك يتمثل فى وجود « بحيرة موبوتوسيسى سيكو » داخل أراضى زائير والتى يمكن فى حالة إقامة سد بها زيادة حصة كل من أوغندا أو السودان من المياه وهو ما يعنى زيادة حصة مصر بالتبعية .

ومن الجدير بالذكر هنا أن لزائير مواقف متميزة تجاه مصر فى موضوع مياه النيل ، فهى أولا تشارك وجهة النظر المصرية فى أهمية تكوين تجمع اقليمى يخدم دول حوض نهر النيل بما يحقق المصالح المشتركة لجميع تلك الدول والتعاون الشامل فى جميع المجالات ، ولهذا لم تكن زائير إحدى الدول المؤسسة لتجمع الأندوجو فقط ، بل إنها إستضافت الاجتماعين الثالث الذى عقد فى عام ٨٥ والخامس فى عام ١٩٨٨ فى كينشاسا عاصمة البلاد ـ ويذكر للرئيس موبوتو شخصيا موقفه المتميز فى تقدير أهمية حصول مصر على إحتياجاتها المستقبلية من مياه النيل وأعلانه موافقته على إنشاء سد على بحيرة موبوتو بتمويل دولى إذا كان ذلك سيؤدى الى زيادة حصة مصر من المياه عبر أوغندا أو السودان . وللعلم فإنه يجرى فى الوقت الحاضر إعداد دراسة جدوى أولية لاقامة مشروع الربط الكهربائى بين السد العالى وسد أنجا كمرحلة أولى تمهيدا لمشروع أكبر وهو ربط الشبكة الموحدة المرتقبة بين مصر وزائير بشبكة كهرباء أوروبا الموحدة عبر الأردن وسوريا وتركيا ، وهو ما يسمح بتصدير الطاقة الكهربائية المتولدة عن سد أنجا والتى تفيض عن حاجة مصر وزائير مما يشكل موردا هاما للعملات الصعبة ويضرب مثلا واضحا على كيفية الاستفادة من مياه النيل فى مشاريع اقتصادية أخرى تعم بالفائدة على الدول المشتركة فيه .

وعلى الرغم من تلك العلاقة الممتازة التى تجمع بين الرئيسين المصرى والزائيرى وتتطابق وجهتى نظر

البلدين فى ضرورة التعاون الأقليمى المشترك . بل والاعداد جديا لعدد من المشروعات كتطبيق عملى على ذلك مثل مشروع « سد أنجا » ، الا أن علاقة زائير مع أوغندا قد شابها الفتور كما سبق وأن أوضحنا الى حد تبادل طرد السفراء بين البلدين فى العام الماضى وهو ما يدفع الدبلوماسية المصرية إلى القيام بجهد فى إتجاه اعادة العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها .

ز - بوروندى :

على تلرغم من المساحة الصغيرة نسبيا لبوروندى بالمقارنة بمثيلاتها من دول حوض نهر النيل الأخرى ، إلا أن الجزء الخاص بحوض نهر النيل يمثل حوالى ٤٩,٦٪ من مجموع مساحة بوروندى ، أى حوالى نصف مساحة بوروندى تقريبا ويشكل نهر كاجيرا الذى يمثل حدود بوروندى مع رواندا فى الشمال الشرقى الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة ، بينما يصب نهر الروفوبو الذى يشكل جزء صغير منه الحدود مع تنزانيا فى الشمال فى نهر كاجيرا . وكما نرى فإن بوروندى بالتالى عضو فى منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا وعضو أيضا فى مجموعة دول حوض نهر النيل التسع وتشترك مع غالبية هذه الدول فى العضوية الكاملة « بمجموعة الأندوجو » منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت تحضر إجتماعات « الأندوجو » بصفة مراقب من قبل ، هذا وقد إستضافت فى العاصمة « بوجمبورا » الاجتماع الثالث والخمسين للجنة الفنية للمشروعات المائية الذى يضم ممثلين عن دول حوض نهر النيل فى شهر مايو ١٩٨٨ وهو ما يعنى زيادة إهتمام الحكومة فى بوروندى بموضوع مياه نهر النيل كما كان عليه الوضع فى السابق ويلتقى مع السياسة المصرية الرامية الى زيادة الاهتمام والوعى بإمكانية استغلال مصادر المياه التابعة لحوض النيل ، حتى فى البلدان التى تقع فى حوض ذلك النهر مثل بوروندى ولكن لم تعره أى إهتمام فى الماضى لوجود مصادر أخرى من المياه سواء فى شكل أمطار أو بحيرات أو أنهار أخرى .

ولنتذكر هنا جهود الدبلوماسية المصرية فى القيام بجهود للوساطة بين كل من بوروندى ورواندا فى أعقاب الأحداث الدامية المؤسفة التى وقعت بين قبائل « الهوتو » التى تشكل غالبية السكان « والتوتسى » التى تشكل النخبة الحاكمة والتى أدت الى تدفق اللاجئين من « الهوتو » الى جارتهم رواندا .

هذه الأحداث التى وقعت فى شهر أغسطس من عام ١٩٨٨ والتى لم تكن الأولى من نوعها فى تاريخ البلاد الحديث يضيف عبئا إضافيا على جهود الاصلاح والتنمية التى هى فى أشد الحاجة إليها . فلا شك أن عوامل الاستقرار الداخلى والعلاقات الطيبة مع الجيران تؤدى الى دفع عجلة التنمية وهو ما حدا بالقيادة السياسية الى اجراء مصالحة وطنية تاريخية مع « الهوتو » بتعيين أول رئيس وزراء من « الهوتو » فى تاريخ البلاد منذ استقلالها عن بلجيكا فى عام ١٩٦٢ .

ح - رواندا :

لا تختلف رواندا كثيرا عن بوروندى فى عضويتها فى منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا وإنضمامها الى مجموعة « الأندوجو » كعضو عامل وكانت عضوا مراقبا بها حتى عام ١٩٨٨ . وتأمل رواندا فى الاستفادة من إنضمامها الى ذلك التجمع حيث تعانى من ضعف البنيان الاقتصادى للدولة ومحدودية سوقها المحلى نظرا لصغر حجمها ، كما أن لديها أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكانى بين دول حوض النيل التسع ، ولذلك فإن على رواندا أن تجد حلا لمعضلة التوفيق بين هذا الكم الهائل من السكان الآخذ فى الزيادة بشكل مخيف وضعف الموارد المتاحة وضآلتها . لذلك تبدى رواندا إهتماما وحماسا شديدا لأى مشروع أقليمى قد يحقق الفائدة لاقتصادها النامى ولو على سبيل المشاركة فى مصادرها المائية . وإن كان ذلك لايمنع رواندا من التفكير فى مقايضة الماء باحتياجاتها الأخرى إذا توفر المشترى الذى يكون فى موضع الطالب لتلك السلعة الآخذة فى الندرة وخاصة إذا لم يجد ذلك المشترى مصدرا آخر لجلب سلعته سوى تلك الدولة الصغيرة .

أوجه التعاون القائمة بين دول حوض النيل :

نخلص من العرض السابق إلى أن دول حوض النيل التسع رغم ما يجمعها من مصالح مشتركة تتمثل فى إمكانية التعاون فى إستغلال نهر النيل الا أن ذلك الادراك بتلك المصلحة قد إقتصر فقط على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التى تعالج موضوع المياه من الناحية الفنية فقط ، دون إدراك أن نهر النيل من الممكن أن يشكل ركيزة لتجمع اقليمى يقوم على التكامل الاقتصادى فى مختلف المجالات . ومثال ذلك الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل التى نظمتها اتفاقية عام ١٩٥٩ م بين مصر والسودان ومقرها الخرطوم وتهدف إلى جمع الأرصاد والبيانات الخاصة بنهر النيل لكلا الدولتين .

أما المشروع الثانى فهو مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية الذى بدأت دراسته من الناحية العملية فى عام ١٩٦١ بين كل من مندوبى الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل السابق الاشارة اليها وممثلين عن تنزانيا وأوغندا وكينيا بهدف تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر فى موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل . وقد إتفق على إقرار ذلك المشروع فى عام ١٩٦٧ وتشكلت لجنة من ممثلين فنيين عن كل من مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا . وقد إنضمت كل من رواندا وبوروندى ثم زائير بعد ذلك الى المشروع ، فى حين تحضر أثيوبيا اجتماعات هذه اللجنة كمراقب . ويهدف المشروع إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجية لبحيرات « فيكتوريا » و « البرت » و « كيوجا » وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائى لنهر النيل من أجل مساعدة الدول المنتفعة به فى حفظ المياه وتنمية مواردها . ويتلقى المشروع مساعدات

من « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » و « منظمة الأرصاد العالمية » ، وقد بدأ العمل فى المرحلة الثالثة من المشروع فى أوائل عام ١٩٨٨ ، وبخلاف ذلك المشروع الوحيد لا يوجد أى وجه آخر للتعاون أو التنسيق بين دول حوض نهر النيل سوى إجتماعات وزراء الرى بين الحين والآخر والذى سنعرض له فيما بعد . على الرغم من أن نظرة واحدة على الجدول المنشور مع ما سبق عرضه عن موقف مختلف الدول من مسألة المياه يوضح مدى الحاجة الى ذلك التنسيق والتعاون حيث أن الهيئة الوحيدة الموجودة وهى مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية غير كافية فى هذا الصدد . ومن هذا المنطلق تسعى الدبلوماسية المصرية الى البحث عن سبل اخرى من أجل تدعيم التعاون بين مختلف الدول الأعضاء فى حوض نهر النيل ، وذلك تحقيقا للمنفعة المشتركة التى لا سبيل الى تحقيقها سوى عن طريق التعاون التالى .

ويتضح من الجدول السابق عدة حقائق أساسية يجب ان لا تغيب عن رؤية أى مهتم بمشكلة نقص مياه النيل فى المستقبل القريب أو المتوسط :

أولا : أن هذه البلدان تعانى من كثافة سكانية متوسطة ومعقولة ، ولكن ايضا تعانى مثلها مثل اى بلد من بلدان العالم الثالث من معدل نمو سكانى مرتفع فى بعض الاماكن ، متوسط فى اماكن أخرى ، هذا النمو السكانى ، يتبعه نمو فى احتياج هذه البلدان الى كميات مياه اضافية واذا اخذنا فى الاعتبار ثبات الموارد المائية الموجودة الان ، على الرغم من وفرتها فى بعض المناطق ، على ما هى عليه فان هذا الفائض سيتحول الى نقص بعد سنوات عديدة ، وهو ما ستأخذه هذه البلدان فى حساباتها المستقبلية عندما تبحث تقسيم موارد المياه مع البلدان الاخرى .

ثانيا : القاسم المشترك لهذه البلدان الافريقية ، رغم اختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية من دولة الى اخرى ، هو انخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد رغم تراوحه من بلد الى آخر ، وهو ما يعنى ان هذه البلدان لم تصل بعد الى كفايتها القصوى من استغلال المياه مثلها مثل المجتمعات الصناعية المتقدمة ولاشك ان هذه البلدان تراودها احلام كثيرة فى التنمية والتصنيع ، وهو ما يعنى الاحتياج الى كميات اضافية من المياه ليس فقط من أجل تلبية احتياجات السكان من مياه الشرب ، والارض الزراعية من مياه الرى ، بل ايضا من اجل المشاريع التنموية الاخرى فى مختلف المجالات الصناعية والسياحية والانشائية الخ الخ الخ .

ثالثا : فانه بسبب ضعف اقتصاديات هذه البلدان ، فأنها بحاجة الى التوسع فى مشاريع المياه ، ولكن فى نفس الوقت ، وبسبب ضعف إقتصادياتها ايضا ، أى ضعف مواردها المالية وبالتالى التمويلية ، فانها غير قادرة على القيام بكثير من المشاريع التى تتكلف اموالا باهظة لذا فهى لن تلجأ سوى الى المشاريع التى لن تتطلب منها تمويلا ماليا ضخما ، وبديهى ان هذه البلدان لا تعتمد فقط على مياه الانهار . وخاصة نهر النيل ، بل تعتمد على مياه الامطار مثلا ، التى قد تكون فى اغلب الاحيان اكثر ملاءمة لهم من الناحية الاقتصادية عن المصادر المائية الاخرى .

رابعا : وهى نقطة قد تبدو منفصلة فى سياق النقاط الثلاث السابقة ، الا أن لها دلالتها كما سنرى فيما بعد ، وهى ان علاقة مصر السياسية على المستوى الثنائى مع جميع هذه البلدان أكثر من ممتازة ، فمصر لها سفارات عاملة ومقيمة فى كل عواصم دول حوض النيل ، لها العديد من الاتفاقيات الثنائية التى وقعت سواء بانشاء لجان عليا مشتركة أو اتفاقيات تعاون حزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر والاحزاب الحاكمة فى تلك البلاد الى تبادل الزيارات والمشاورات بين مختلف المسئولين على جميع المستويات . الخ الخ ، الا انه على الجانب الاخر ، فان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وهذه البلدان لا تتواكب مع العلاقات السياسية والحزبية ، بحيث يكاد يكون حجم التبادل التجارى مع

اوجه التعاون والتنسيق القائمة بين دول حوض نهر النيل

الدولة	العاصمة	تاريخ الاستقلال	اللغة	الديانة	المساحة كم٢	عدد السكان	متوسط معدل النمو السكانى	عضو الاندوجو
مصر	القاهرة	١٩٢٢	العربية/الانجليزية	الاسلام	١,٠٠١,٤٤٩	٥٥,٠٠٠,٠٠٠		كامل
السودان	الخرطوم	١٩٥٦	العربية/الانجليزية	الاسلام	٢,٠٠٥,٨١٣	٢٢,٦٠٠,٠٠٠	٢,٩	كامل
اثيوبيا	اديس ابابا	١٨٩١	الامهرية/الانجليزية	المسيحية/الاسلام	١,٢٢١,٩٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦	لم تنضم
كينيا	نيروبى	١٩٦٣	السواحيلية/انجليزى	المسيحية	٥٨٢,٤٤٤	٢١,٠٠٠,٠٠٠		لم تنضم
تنزانيا	دار السلام	١٩٦١	السواحيلية/انجليزى	المسيحية/الاسلام	٢٨٥,٠٨٧	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٤	مراقب
اوغندا	كمبالا	١٩٦٢	السواحيلية/انجليزى	المسيحية/الاسلام	١٣٦,٠٣٦	١٥,٢٠٠,٠٠٠		كامل
زائير	كينشاسا	١٩٦٠	الفرنسية/السواحيلية	المسيحية	٢,٣٤٥,٤٠٩	٣٢,٦٥٥,٠٠٠	٤,٦ فى الريف	كامل
بورندى	بوجمبورا	١٩٦٢	الفرنسية	المسيحية	٨٧,٨٣٤	٤,٨٠٠,٠٠٠	٢,٤	كامل
رواندا	كمبالى	١٩٦٢	الفرنسية/السواحيلية	المسيحية	٢٦,٣٣٨	٦,٨٥٤,٠٠٠	٣,٣	كامل

بعض هذه البلدان بضعة مئات من الاف من الجنيهات ان لم يكن معدوما اصلا ، وهو ما يوضح مدى الضعف الذى يشوب حجم التجارة داخل القارة الافريقية ككل وداخل هذه المجموعة كجزء ، وقد يعود ذلك الى عدة اسباب منها مثلا ضعف اقتصاديوت تلك الدول فى المقام الاول وصعوبة الانتقال ونقل البضائع عبر هذه البلاد وضعف الارادة السياسية الواجب توافرها من اجل تشجيع التبادل التجارى المشترك .

نخلص من ذلك الى إنه على الدبلوماسية المصرية عاتق كبير ان ارادت ان تحول دون مواجهة مشكلة نقص فى مواردها المائية خلال العقدين أو العقود الثلاثة القادمةوأولى مهام السياسة الخارجية المصرية تتمثل فى تدعيم العلاقات الثنائية القائمة بالفعل الان مع كل بلد على حدة ، وفى هذا المجال فان الدبلوماسية المصرية لا تبدأ من فراغ ، فأهتمام مصر بدول حوض النيل ليس وليد اللحظة ولا تعبيرا عن مصلحة انية ، بل تعبير عن انتماء حضارى وثقافى للشعب المصرى يعود الى عصوره الاولى منذ عهد القدماء المصريين . حيث كان بعض ملوك الاسر الحاكمة من مناطق جنوب الشلالات ، وحيث تعود الاصول الاولى للديانة المصرية القديمة الى ديانات منطقة وسط افريقيا . ودون الدخول فى عرض تاريخى معروف للجميع عن دور مصر فى حركات التحرير الافريقية المختلفة وانشاء منظمة الوحدة الافريقية الى استضافة الدورة الثانية من جولة المباحثات الرباعية بين كل من انجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية من اجل التوصل الى تسوية سلمية لمنطقة النزاع فى جنوب غرب افريقيا حتى جهود الدبلوماسية المصرية فى الافراج عن نلسون مانديلا الزعيم الافريقى لشعب جنوب افريقيا . ان هذا الرصيد السياسى الضخم معين لا ينضب للدبلوماسية المصرية فى علاقاتها الثنائية مع الدول الافريقية عامة ودول حوض النيل خاصة .

كان هذا على الصعيد السياسى من زاوية العلاقات الثنائية ولكن كما أوردنا من قبل فإن الجانب السياسى يجب ان يتدعم ايضا بجوانب أخرى عديدة تمثل الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية ، ومن هنا دور تبادل وفود من رجال الاعمال ومختلف الفرق الثقافية والاستعراضية واساتذة الجامعات واستقدام العديد من الطلاب للدراسة فى القاهرة والاسكندرية واسوان الخ الخ الخ ، اذ أنه يجب خلق روابط اخرى غير الروابط السياسية حتى يتم تدعيم الروابط السياسية من ناحية ، وايجاد نوع ليس من المصلحة المشتركة بل من التفاهم المشترك ، ولكن للأسف الشديد فان وزارة الخارجية المصرية تعانى الكثير من احجام العديد من المصريين على الذهاب الى هذه الدول حتى على مستوى السياحة فى دولة مثل كينيا أو حتى الاهتمام الاكاديمى بمنطقة القرن الافريقى او شرق أفريقيا حيث مازالت الأنظار والأفئدة متجهة نحو الشمال والغرب فى لندن وباريس وواشنطن رغم ترحيب شعوب هذه البلاد بكل ما هو مصرى ، سواء اكان فيلما يعرض فى السينما أو محاضرة من استاذ جامعى زائر ، الا أن ذلك الرصيد يبدد ومع مرور الوقت قد يتحول عنا الى شعوب ودول اخرى .

التحدى الثانى الذى يواجه السياسة الخارجية المصرية هو اقناع هذه الدول الثمانى ليس بالاهتمام بموضوع المياه عامة ، بل بموضوع نهر النيل خاصة ، وهنا بيت القصيد ، حيث ان اهتمام هذه الدول بمياه نهر النيل تكتنفه عدة محاذير وصعوبات بالغة الاهمية ، ليس اقلها اقناع هذه الدول بجدوى الاهتمام باقامة مشاريع على مصادر وروافد نهر النيل بالتحديد وبالفائدة التى ستعم عليهم من جراء الاهتمام بتنفيذ تلك المشاريع اولا . وثانيا امكانية تحقيق هذه المشاريع من الناحية العملية حيث قد تواجهها ثلاث عراقيل أساسية تتمثل فى :

(١) الاوضاع الداخلية ، لكل بلد على حدة .

(٢) العلاقات السياسية بين مختلف دول حوض النيل .

(٣) مشكلة نقص الموارد وضعف التمويل وافتقاده .

وقبل الانتقال الى هذه النقاط الثلاث يجب توضيح وجهة نظر الدبلوماسية المصرية فى كيفية مواجهة مشكلة نهر النيل والتى قد نجحت بالفعل فى اقناع معظم دول حوض نهر النيل بها واصبحت تشكل الرؤية المشتركة لتلك الدول مجتمعة ، ويقوم المحور الرئيسى لتلك السياسة على اننا لا نستطيع ان نحل مشكلة المياه بشكل ثنائى ، **اولا** : بسبب طبيعة تكوين النهر واشتراك اكثر من دولة فيه ، وبالتالى فلا مندوحة او مناص عن العمل الجماعى والتحرك المشترك ،

ثانيا انه يجب ان لا تتم معالجة مشكلة المياه كمشكلة قائمة بذاتها منفصلة عن اقتصاديات تلك المنطقة ، بل يجب النظر الى التعاون فى مجال المياه فى اطار نظرة اشمل واعم تتناول كافة المجالات الاقتصادية الاخرى ، اى ان يكون نهر النيل هو الركيزة الذى تتمحور من حوله انشطة مختلفة فى كافة المجالات من نقل ومواصلات واستباط وتوليد للكهرباء الى استصلاح الاراضى وزراعتها والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية الخ الخ الخ . أى أن لا يتم النظر الى موضوع المياه من منظور فنى تقنى بحت خاص بوزارة الرى والموارد المائية ، بل بمنظور اقتصادى شامل على نمط مختلف التجمعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى التى نشأت فى العالم بصفة عامة وافريقيا بصفة خاصة ، اى خلق مصالح مشتركة تكون دافعا على الاهتمام بنهر النيل دون ان يشكل موضوع المياه الاهتمام الوحيد لهذا التجمع .

وفى هذا الاطار احب ان اشير الى ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يشجع مثل هذه التجمعات الاقتصادية الافريقية وصولا الى خلق سوق افريقية مشتركة فى عام

٢٠٠٠ طبقا لخطة لاجوس التى اقرت فى عام ١٩٨٠ اثناء انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادى الاول لمنظمة الوحدة الافريقية والذى دعا الى اقامة تجمعات اقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعى للقارة الافريقية .

وقد قامت بالفعل عدة تجمعات اقليمية مختلفة فى افريقيا مثل :

(١) منظمة ادارة وتنمية منطقة حوض نهر كعجيرا والتى تكونت فى ٢٤ أغسطس ١٩٧٧ وتضم اربع دول هى تنزانيا واوغندا ورواندا وبورندى .

(٢) التجمع الاقتصادى لدول البحيرات العظمى الذى تكون فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ من ثلاث دول هى رواندا وبورندى وزائير .

(٣) هيئة حوض نهر النيجر الذى تكون بناء على اتفاق نيامى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٤ بين الدول التى يمر بها نهر النيجر وهى النيجر والكاميرون وكوت دى فوار وبوركينافاسو ومالى ونيجيريا وتشاد وبنين وغينيا .

(٤) منظمة استغلال حوض نهر السنغال والتى تكونت فى شهر مارس من عام ١٩٧٢ لتحل محل منظمة نهر السنغال وتضم فى عضويتها خمس دول هى السنغال ومالى والنيجر وموريتانيا وغينيا .

(٥) منظمة نهر جامبيا التى تكونت فى عام ١٩٧٨ وتضم اربع دول هى غينيا والسنغال وجامبيا وغينيا بيساو .

(٦) اتحاد نهر المانو الذى تشكل فى عام ١٩٨٠ ويضم ثلاث دول هى سيراليون وليبيريا وغينيا .

بل ان اتجاه العالم يسير نحو التجمعات الاقتصادية الاقليمية مثلما تحققة دول السوق الأوروبية المشتركة الاثنتا عشرة التى تتجه بخطوات ثابتة نحو الاندماج الاقتصادى الكامل بنهاية عام ١٩٩٢ ، وما اتفقت عليه كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا من توقيع اتفاقية المنطقة الحرة بينهما اسوة بما يحدث فى غرب اوروبا ، حيث اثبتت الاحداث والتاريخ والاقتصاد عدم قدرة الكيانات الاقتصادية الصغيرة على مواجهة الاقتصاديات الكبيرة ومنافستها ـ ومن هنا اهمية العمل على التكامل الاقتصادى والوحدة الاقتصادية وليس التجزئة الاقتصادية اذ أن فكرة التعاون الاقليمى وخلق منطقة تكامل اقتصادى حول نهر من الانهار ليست بفكرة جديدة بل قامت من قبل فى افريقيا كما سبق وان اوضحنا وفى نفس الوقت تتمشى مع التيار العالمى فى خلق تجمعات اقتصادية كبيرة ، بل انه من الممكن القول ان انجح تجربة فى هذا المضمار قد طبقت بين دول حوض الميكونج فى شرق اسيا والتى اصبحت نموذجا دوليا للتعاون الاقليمى الشامل حول نهر يمكن ان يحتذى به . ومن هنا كانت فكرة الخارجية المصرية فى تكوين مجموعة اقليمية جديدة تشمل جميع دول حوض نهر النيل ليس بهدف التعاون فقط فى مجال المياه ، حيث تقوم بهذه المهمة اجتماعات وزراء الرى ومشروع الدراسات الهيدرومترولوجية السابق الاشارة اليه ، ولكن من اجل التعاون الاقتصادى الكامل فى جميع المجالات على نمط التجمعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى . وبحيث يكون نهر النيل الذى يمثل القاسم المشترك لجميع تلك البلدان سببا وحافزا على التعاون والتكامل الاقتصادى بينها وليس مجالا للتنافر والصراع والتنافس على موارد المياه . بهذا الشكل فقط تستطيع مصر ان تحل مشكلة نقص المياه فى المستقبل ، بل تستطيع ايضا استغلال نهر النيل الاستغلال الامثل لصالح الجميع وليس لمصلحة احد دون الآخر .

ومن هذا المنطلق ، فقد دعت مصر الى تكوين تجمع لدول حوض النيل الذى يعرف الآن باسم « الاندوجو » وهو ما يعنى كلمة الاخاء باللغة السواحيلية ، كأطار اقليمى للتشاور والتنسيق بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب دول حوض النيل جميعا . وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط فى الدول المعنية ، حيث تم عقد ٦ إجتماعات منذ انشاء المجموعة فى عام ١٩٨٣ وحتى الآن . وقد عقد الاجتماع الأول فى الخرطوم فى الفترة من ٢ الى ٤ نوفمبر ١٩٨٣ وشارك فيه وزراء خارجية خمس دول هى مصر والسودان وافريقيا الوسطى وأوغندا وزائير . وطبيعى ان يتساءل المرء عن انضمام دولة كأفريقيا الوسطى التى لا تعد إحدى دول حوض نهر النيل التسع وهو ما يوضح هدف السياسة الخارجية المصرية فى عدم اقتصار التعاون الاقتصادى بين دول منطقة شرق ووسط افريقيا على موضوع المياة فحسب ، بل أن الهدف الاول هو تحقيق التنمية الاقتصادية ، وما نهر النيل الا المحور الذى يدور حوله هذا التعاون الاقتصادى الذى من الممكن ان يشمل دولا افريقية اخرى ليست بالضرورة ان تكون احدى دول حوض نهر النيل . وكما نرى ايضا فان « مجموعة الاندوجو » عندما بدأت فى عام ١٩٨٣ كانت تضم فى عضويتها خمس دول فقط ، فى حين انها تضم الآن سبعة اعضاء كاملين ودولة ثامنة بصفة مراقب . فقد انضمت رواندا فى الاجتماع الثانى الذى عقدته المجموعة فى كينشاسا بزائير فى ٤،٣ سبتمبر ١٩٨٤ ولكن بصفة مراقب . وقد تقرر فى هذا الاجتماع اطلاق اسم « الاندوجو » على ذلك التجمع . أما **الاجتماع الثالث** والذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ٧ الى ٨ أغسطس من عام ١٩٨٥ فقد حضرته بالاضافة الى الدول الست السالفة الذكر ، كل من بورندى وتنزانيا ولكن ايضا بصفة مراقب . وقد استضافت كنشاسا مرة ثانية الاجتماع الرابع « للاندوجو » فى الفترة من ١٩ الى ٢١ مايو ١٩٨٧ وحضرته كل من مصر والسودان وإفريقيا الوسطى واوغندا وزائير كأعضاء كاملين بينما حضرت كل من بورندى ورواندا وتنزانيا بصفة مراقبين . اما

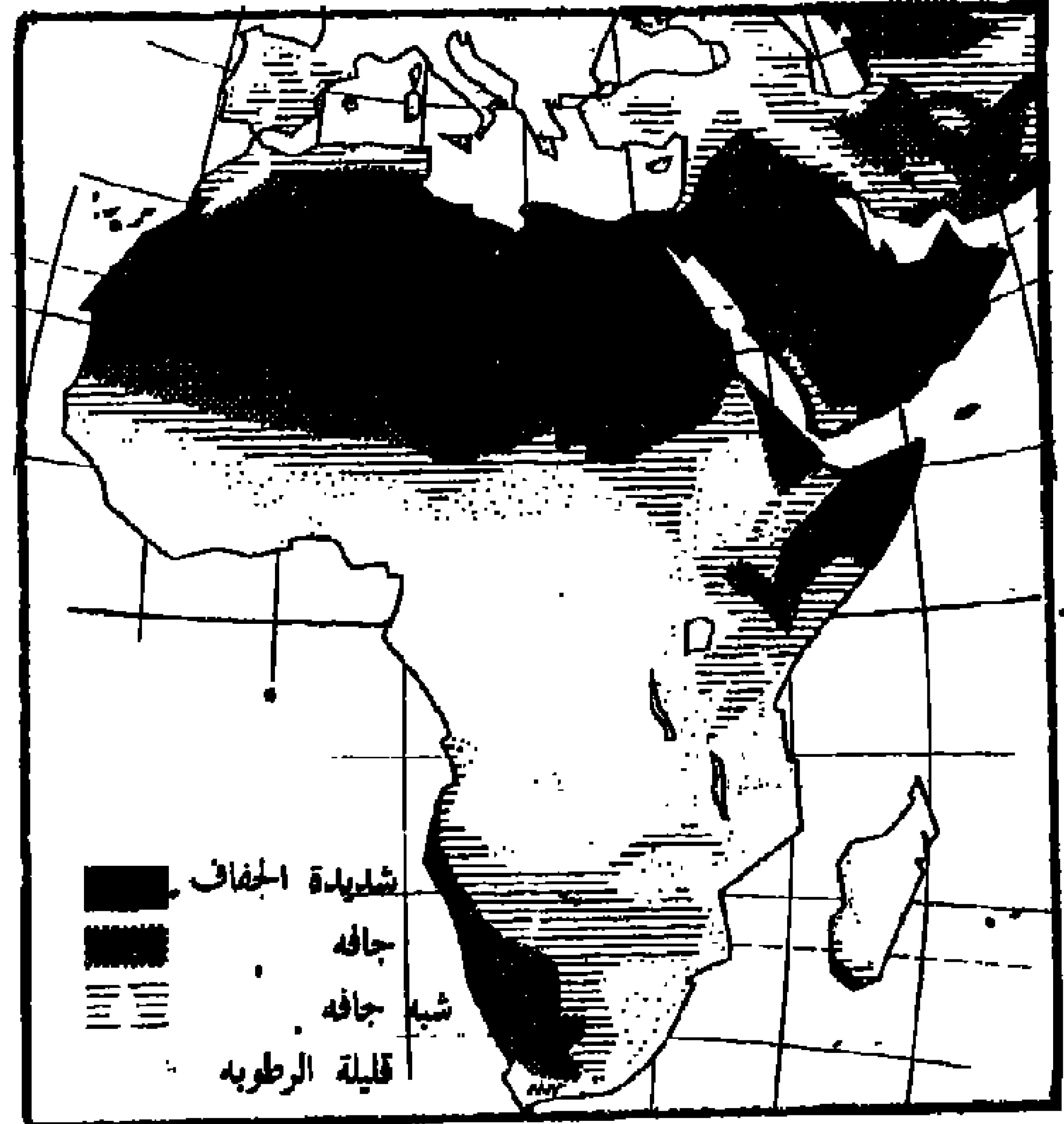
الاجتماع الخامس الذى عقد فى القاهرة للمرة الثانية فى الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ فقد تميز بانضمام رواندا الى المجموعة كعضو أصلى وليس كعضو مراقب وقد شاركت ثلاث منظمات فنية افريقية فى هذا الاجتماع وهى اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ومنظمة تنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية . كما شارك ايضا ممثلو اربع منظمات اخرى هى برنامج الامم المتحدة للتنمية والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية والمكتب الافريقى لعلوم التربية ، وهو ما يوضح مدى اهتمام المجموعة بتوسيع مفهوم التعاون المشترك لكى لا يقتصر على جانب واحد دون سواه وهو موضوع المياه ، ولكن ليشمل مختلف اوجه التعاون فى شتى المجالات كنموذج على التعاون الاقليمى الشامل .

ومن الممكن القول ان الاجتماع الخامس لدول المجموعة يعد بحق نقطة انطلاق حقيقية حيث انتقل العمل من مجرد البحث عن صيغة للتعاون المشترك الى حيز التنفيذ العملى ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا عن الاتصالات التى قامت بها وزارة الخارجية المصرية مع رئاسة برنامج الامم المتحدة للتنمية بناء على التكليف الذى عهدت به المجموعة الى مصر اثناء الاجتماع الرابع للمجموعة الذى عقد فى كينشاسا فى مايو ١٩٨٨ ، من أجل عمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة تكون نواة لخطة شاملة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة . والذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الاولوية للبنية الاساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية . وقد وافقت رئاسة برنامج الامم المتحدة للتنمية على القيام بتلك الدراسة الاولية وتم اعدادها فعلا حيث عرضت امام الاجتماع الاخير الذى عقدته دول المجموعة مجموعة فى اديس ابابا فى شهر فبراير الماضى والذى شهد انضمام بوروندى من صفة مراقب الى العضوية الكاملة ، بحيث لم يتبق سوى تنزانيا كعضو مراقب وكينيا واثيوبيا خارج اطار المجموعة ككل . هذا وقد تم تشكيل لجنة مشتركة من « برنامج الامم المتحدة للتنمية » واللجنة الاقتصادية لافريقية » لتلقى كافة ملاحظات واقتراحات الدول الاعضاء على الخطة الشاملة التى اعدها برنامج الامم المتحدة للتنمية من اجل تقييمها وتقديمها للاجتماع القادم لدول الاندوجو من اجل مناقشتها . وفى نفس الوقت وفى اطار مواز لاطار « الاندوجو » ، عقد وزراء الرى والموارد المائية لدول حوض النيل اجتماعا فى بانكوك عاصمة تايلاند فى يناير ١٩٨٦ حيث توجد لجنة بنهر الميكونج التى ضربت مثلا يحتذى به فى نجاح نموذج التعاون الاقليمى بين الدول التى تشترك فى عضوية حوض نهر واحد ، والذى اسفر عن انشاء ١١ سدا ساهمت فى توليد الطاقة الكهربائية واستزراع مزيد من الاراضى الزراعية واقامة العديد من المزارع السمكية لصالح دول مجموعة حوض نهر الميكونج ، وقد تم عقد الاجتماع الثانى لوزراء الرى لدول حوض النيل فى أديس ابابا فى يناير ١٩٨٩ من اجل بحث آليات التعاون الاقليمى المقترحة ، والذى حضرته وفود جميع دول حوض نهر النيل عدا اثيوبيا . وقد قرر ذلك الاجتماع ارسال بعثة تقصى حقائق تتبع « برنامج الامم المتحدة للتنمية » من اجل تحديد احتياجات كل دولة على حدة من مياة النيل وبحث امكانية التعاون الاقليمى المشترك من اجل الاستفادة الجماعية من موارد نهر النيل المائية . وقد قامت لجنة تقصى الحقائق التابعة للامم المتحدة بزيارة دول المنطقة فى الفترة من شهر مايو الى شهر يونيو من العام الماضى وقدمت تقريرا حول احتياجات كل دولة على حدة من مصادر مياة النيل فى الوقت الراهن والاحتياجات المستقبلية المتوقعة لكل دولة على ضوء الزيادة المتوقعة فى التعداد السكانى والتوسع فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية . وقد قدمت هذه اللجنة تصورها لعمليات ضبط المياة المقترحة من اجل الاستفادة المشتركة لجميع دول حوض نهر النيل بما يضمن الاستغلال الامثل لمياة النيل بما فيه صالح الجميع وقد تم مناقشة هذا التقرير فى الاجتماع الاخير الذى عقد فى اديس ابابا فى شهر فبراير الماضى .

وهكذا فان الدبلوماسية المصرية تعمل جاهدة على حل مشكلة نقص المياة المتوقعة فى خلال العقد القادم من خلال معالجة الموضوع فى اطار اشمل واعم وهو دول حوض النيل والذى يشارك فيه ايضا الامم المتحدة من خلال « برنامج الامم المتحدة للتنمية » مما يضمن حيدة وموضوعية الدراسات والاقتراحات المقدمة ، وهو ايضا ما يطمئن مؤسسات التمويل الدولية على مساهمتها فى تلك المشاريع المقترحة على انها بناء على توصيات من الامم المتحدة ويضفى عليها طابع الجدية والدولية فى نفس الوقت . وعلى صعيد آخر ، مازالت الدبلوماسية المصرية تعمل كل ما فى وسعها من أجل حث كل من اثيوبيا وكينيا على الانضمام الى « مجموعة الاندوجو » ومن خلال التوفيق بين عمل مجموعة الاندوجو وعمل مجموعة وزراء الرى لدول حوض نهر النيل ، حيث لا ترى مصر اى تعارض بين عمل المجموعتين ، رغم غلبة الجانب الاقتصادى على عمل المجموعة الأولى وغلبة الجانب الفنى على عمل المجموعة الثانية ، الا أنه على العكس من ذلك ، فان مصر ترى ان عمل كل مجموعة يعد تكملة لعمل المجموعة الاخرى بل ان كل مجموعة بحاجة الى عمل المجموعة الاخرى . ولا شك ان الدبلوماسية المصرية تدرك ان الكثير من العقبات مازالت تعترض التعاون الكامل بين دول حوض النيل قاطبة وبالشكل الامثل ، الا أنه كما يقول المثل الصينى ان رحلة طولها الف ميل تبدأ بخطوة واحدة ، فلا شك ان مرحلة الخطوة الأولى قد تم احتيازها بالفعل .

والخلاصة انه يتضح من العرض السابق ما يلى : -
(١) ان مصر على اعتاب مرحلة جديدة تواجه فيها نقصا فى مواردها المائية ولأول مرة فى تاريخها .
(٢) على الرغم من وجود العديد من المعاهدات الدولية التى تحول دون تصرف هذه الدول فى مصادر مياه النيل دون اخذ الموافقة المسبقة لمصر ، الا أن بعض الاصوات قد ارتفعت مؤخرا تنادى باعادة تقسيم مياة النيل فى ضوء الزيادة المتوقعة فى عدد سكان البلاد وبالتالى زيادة احتياجاتهم من هذه المياه مثلهم مثل مصر تماما .
(٣) على الرغم من الزيادة المتوقعة فى احتياج بلدان دول حوض نهر النيل من المياة ، الا ان ذلك لا يعنى ان هذه الدول اول ما ستتجه ستتجه الى مصادر مياة النيل بعينها من أجل تنميتها ، خاصة اذا وجد لديها البديل متمثلا فى مياه الامطار أو الانهار الأخرى .

(٤) وتبعا لذلك يصبح دور مصر الاساسى هو خلق اهتمام ووعى لدى دول حوض نهر النيل باهمية الاهتمام بالتعاون المشترك من اجل تنمية مصادر مياه النيل لما يعود عليها من فوائد هى اكثر مما لو اهتمت كل دولة على سد احتياجاتها من الماء كل على حدة من خلال مواردها الخاصة .
(٥) من اجل ذلك قامت مصر بانشاء « مجموعة دولا الاندوجو » بهدف تشجيع دول حوض النيل على الاهتمام بموضع مياة النيل من خلال تعاون اقليمى شامل فى مختلف المجالات الاقتصادية تحت اشراف برنامج الامم المتحدة للتنمية التابع للامم المتحدة مما يبدد اية مخاوف لدى اى طرف من الاطراف حول نوايا فريق من هذا التجمع الاقليمى .
(٦) تدرك مصر جيدا العقبات التى تواجه مثل هذا التعاون الاقليمى المزمع سواء فى الظروف الداخلية التى تواجه كل دولة على حدة ، او حتى العلاقات الثنائية بين دولتين من دول المجموعة مما قد يحول دون التعاون والاتفاق فيما بينهما حول قضايا المياه ، ولذلك تبذل الدبلوماسية المصرية كل جهدها من اجل احتواء الخلافات التى قد تنشب بين الدول الاعضاء فى حوض وادى النيل والعمل على حل هذه الخلافات بالطرق السليمة بما يحقق الامن والاستقرار لجميع أطراف المجموعة .
(٧) رغم حجم العمل الهائل المطلوب والصعوبات الجمة التى تواجه الهدف المنشود الا ان الدبلوماسية المصرية قد نجحت الى حد بعيد فى الحصول على موافقة معظم دول حوض نهر النيل على الانضمام الى تجمع الاندوجو ، عدا اثيوبيا وكينيا ، والبدء فعليا فى اقامة المشاريع المشتركة من خلال وضع الخطة الشاملة التى يقوم بها « برنامج الامم المتحدة للتنمية ، من اجل البدء فعليا فى تنفيذها ، خاصة وان نشاط « الاندوجو » بدأ يحظى باهتمام وتأييد ودعم العديد من المنظمات الدولية مثل « اللجنة الاقتصادية لافريقيا » التابعة لمنظمة الامم المتحدة « وبرنامج الامم المتحدة للتنمية « وبنك التنميـة الافريقى » وايضا اهتمام العديد من الدول المانحة فى الشمال الغنى .
(٨) الا أن كل ذلك لا يعنى ان ننسى ان نقطة البدء هى هنا فى مصر . وان العبء الاكبر يقع على عاتق سياستنا الداخلية ، حيث مازالت العديد من مواردنا المائية مهدرة ، مما يدعم بعض الاصوات التى ترتفع بين الحين والآخر فى دول حوض النيل الاخرى مطالبة بتجاهل حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل بحجة توافر المياة فى مصر بما يفيض عن احتياجاتها .



المنظور المائى للصراع العربى الاسرائيلى

د . حسن بكر

إذا كان عقد السبعينات هو عقد البترول وعقد الثمانينات هو عقد الحرب بالتفويض او الانابة (War by Proky) فإن عقد التسعينات سوف يكون عقد الصراع على موارد المياه المحدودة فى منطقة الشرق الأوسط .

إن بوادر الصراع التى تناقشها هذه الدراسة واضحة المعالم من الفرات الى النيل ، ففى شهر ابريل ١٩٨٩ ، أقر خبراء المياه من احدى عشرة دولة عربية فى عمان بأن « أمن المياه فى العالم العربى لا يقل أهمية عن الأمن القومى ! ! او العسكرى ! ! » . ومن خلال نتائج الابحاث التى أجرتها معاهد المياه الأمريكية - لأسباب أيديولوجية وغير أيديولوجية - فى كل من فيلادلفيا وواشنطون يتضح أنه مع تزايد معدل نمو السكان فى الشرق الأوسط (بنسبة ٤ ٪) ومع انخفاض معدل تدفق المياه الى دول المنطقة فإن ذلك يجعل من المستحيل فى عقد التسعينات توفير الماء اللازم للجيل القادم . وقد كان من نتيجة ذلك الاستشراف المستقبلى أن عمقت اسرائيل اتصالاتها بدول الجوار العربى (أو ما يسمى بالضلع الاستراتيجى الثالث فى الصراع العربى - الاسرائيلى) بل وشاركت فى نهب ما أمكنها من الأنهار والمياه الجوفية لضرب العمق الاستراتيجى العربى فى مقتل الأمن المائى . ومع ادراك أن الحرب القادمة بين الطرفين ستكون حربا حضارية (حيث عجز الصراع المسلح عن إعطاء مزية التفوق لأيهما) يصبح الصراع على موارد المياه فى الشرق الأوسط صراعا مصيريا تستخدم فيه الاسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء .

وكما هو واضح فإن هذه الورقة تحاول الاجابة على الأسئلة الثلاثة التالية :

١ - هل هناك مخاطر حقيقية على موارد المياه العربية ؟
٢ - وإذا كان الأمر كذلك ؟ فما هى مؤشرات التنافس على موارد المياه فى الشرق الأوسط ؟
٣ - وكيف ادارت اسرائيل حرب المياه مع العرب خلال العقد الماضى ؟

وبناء على ذلك فإن هذه الورقة تحاول ايضاح ثلاث نقاط جوهرية بايجاز :

أ - أثارة المشكلة العربية - الاسرائيلية حول موارد المياه فى الغرب وضلوع أطراف الصراع فى المنطقة فى ذلك -

ب - معرفة الوضع القائم على خريطة موارد المياه العربية وأهمية البعد الثالث (غير العربى - الاسرائيلى) ودوره فى هذه اللعبة .

ج - حرب المياه الاسرائيلية من الفرات الى النيل قبل وبعد انشاء إسرائيل .

أولا : إثارة المشكلة :

والمقصود هنا بروز الصراع والحاجة الآنى الذى يفرض نفسه على الشعوب والمحافل الاكاديمية . والاكاديميا فى اى مجتمع من المجتمعات هى مخزون معلومات الأمة ومساير لحركتها ومستشرف لآفاق مستقبلها وهو ما عجزت عنه حتى الآن الاكاديميا العربية فى مجال حرب المياه وادارتها ، أو أريد لها أن تكون عاجزة فى الوقت الذى تموج فيه مراكز الابحاث الغربية بالعديد من الدراسات التاريخية والحالية والمستقبلية عن موارد المياه فى الشرق الأوسط .

وخلال العقد الماضى أصبح الأمن المائى هو هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء إذ يشعر الجميع الآن أن هناك اخطارا تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية ولا غنى عنها وهى النيل والفرات والأردن وتأتى هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموما وهى المعروفة بالضلع الثالث فى الصراع العربى - الاسرائيلى :

- فقد قطعت تركيا تدفق نهر الفرات فى شهر يناير ١٩٩٠ لملء خزان سد أتاتورك الجديد رافضة بذلك طلب كل من دمشق وبغداد بتقليص فترة قطع المياه (الى اسبوعين بدلا من شهر) وسد أتاتورك هو أكبر سد فى مشروع يتضمن إنشاء ٢٢ سدا وسيبدأ فى انتاج الطاقة عام ١٩٩١ . وقد ادى انقطاع المياه الى اعادة جرد العلاقات

التركية ـ العربية والى احتكاك مباشرة بين بغداد ودمشق .

ـ وفى حوض النيل ظهرت أسباب جديدة للقلق حين تردد أن ثمة خبراء من اسرائيل يجرون ابحاثا فى اثيوبيا واوغندا لاقامة مشروعات للرى على النيل مما قد يؤثر فى كمية المياه التى تصل الى مصر . ولما كان اعتماد مصر الكلى فى الزراعة على مياه النيل فإن أى تغيير للأوضاع القائمة يصبح مثيرا للقلق . وعلى سبيل المثال عندما إشتد الجفاف فى السودان واثيوبيا عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وإنخفضت مستويات مياه النيل فى السنين العجاف ، اشتد القلق فى مصر ولكن هذا القلق زال بهطول الأمطار عام ١٩٨٨ . ومما يضاعف من حدة القلق الآن شبكة العلاقات الحيوية التى اقامتها اسرائيل مع اثيوبيا وثوار الجنوب السودانى بقيادة العقيد جون قرنق الذى تحول من اقصى اليسار الى اقصى اليمين ولم يعد يخفى اتصالاته المثيرة سواء مع اسرائيل او مع اتحاد الكنائس العالمى .

ـ أما حوض نهر الأردن ، فقد أصبح مضرب الأمثلة فى حرب المياه العربية الاسرائيلية وليس من المبالغة الآن القول بأن قضية مياه الأردن واليرموك وبانياس والحاصبانى ، ومحاولات الدول العربية الاستفادة من هذه الانهار ، ثم قرار القمة العربية الأولى تحويل مياه نهر الأردن واليرموك والحاصبانى وبانياس كانت سببا مباشرا للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية ـ الأردنية عامى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ومن ثم احتلال اسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧ . وتشير كل الدلائل الى أنه ما لم تبدأ كل من سوريا والأردن فى بناء سد « الوحدة » على نهر اليرموك فلن يكن بوسع الأردن تغطية احتياجاتها الاساسية من المياه حتى عام ١٩٩٥ . ومما يزيد من مؤشر الخطر أن هذا المشروع يحتاج موافقة اسرائيل . وهناك مباحثات غير مباشرة بين الأطراف الثلاثة احيطت بجد من الكتمان والسرية التامة للوصول الى اتفاق ولا تزال قائمة .

هذا على أرض الواقع ، أما على المستوى الأكاديمى ، فمنذ منتصف العقد الماضى ومراكز الأبحاث الغربية القريبة من صنع القرار فى العواصم الكبرى تعمل فى صمت وكتمان وفى تخطيط تام مع مراكز البحوث الاسرائيلية او مع حلقات البحث المشتركة على دراسة وتحليل واستشراف مستقبل احواض الانهار ومنابع المياه العربية . ولما كانت مؤسسات صنع القرار فى هذه البلدان قد تركت الحبل على الغارب فى تحديد السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ولما كانت العناصر المسيطرة على المجال الاكاديمى أما صهيونية متعصبة او ليست فوق مستوى الشبهات ، فإن من الواضح أن الفائدة الكبرى سوف تعود على اسرائيل من هذه الأبحاث .

من هذا المنطلق بدأت مراكز الابحاث الغربية فى دراسة احواض الانهار العربية . ففى الولايات المتحدة عكفت مراكز بحوث المياه والمراكز الاستراتيجية والسياسات على دراسة حوض النيل والفرات والأردن بشكل يجعل مشكلة المياه احد الأخطار الاساسية التى تهدد مستقبل بلدان الشرق الأوسط وجعلت من الحل النهائى لها جلوس اطراف الصراع العربى ـ الاسرائيلى معا لتقرير مصير المنطقة ومن خلال هذا المنظور شاركت شخصيات عربية رسمية مع شخصيات اسرائيلية رسمية فى تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطون عام ١٩٨٦ على سبيل المثال . والتقرير بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية حول مصادر المياه فى الشرق الأوسط » . ومن هذا البرنامج خرجت عدة برامج فرعية وزعت على مراكز البحوث الأمريكية لدراستها واستجلبت هذه المراكز عناصر بحثية من بلدان الأحواض محل الدراسة ، لاستكمال دراسات طويلة المدى حول الاستخدام السياسى والهيدروليكى لمنابع المياه فى الشرق الأوسط . بل أن هذه المراكز لم تقف عن استخدام عناصر من خارج المنطقة معروفة بعدائها لدول الجوار العربية واستمرت فى ذلك حتى كتابة هذه الورقة .

بدأ تقرير مركز الدراسات الاسراتيجية والدولية بالقول بأن العقد القادم (التسعينات) سوف يكون عقد الصراع على المياه فى الشرق الأوسط مما قد يؤدى الى تمزق الروابط الهشة القائمة فعليا بين دول المنطقة وان يؤدى ذلك الى عدم استقرار لم يسبق له مثيل فى المنطقة

وقبل هطول رخات الأمطار عام ١٩٨٨ التى أجلت الى حد ما أزمة المياه الطاحنة فى النيل بدا للمراقبين ان مشكلة المياه فى المنطقة اذا لم يتم السيطرة عليها فى مدى زمنى قصير فإنها قادرة على تفجير خلافات كثيرة فى افريقيا وخارجها . وتبدو فى هذا المجال أهمية التقرير الشهير المعروض باسم تقرير « ماكدونالد » الذى صدر عام ١٩٨٧ والذى كان يؤكد أن موجة الجفاف التى بدأت تضرب بعض البلدان الموجودة فى افريقيا والشرق الأوسط سوف تستمر . ويذكر التقرير أن الجفاف سوف يستمر بضراوة وبدون فترات توقف تذكر أو فترات هدنة يعتد بها . ويعلل ذلك بأنه يعود الى تغير مناخى كونى لا يمكن السيطرة عليه او ضبط أسبابه . وينتهى الى القول بأن هناك اجماعا عاما بين كبار علماء المناخ بأن الجفاف سوف يستمر على الأرجح ولو بصورة متقلبة .

وبناء على ما تقدم اعطت بعض الصحف العالمية نبرة مأساوية وهى تتحدث عن دول خوض الأنهار فى الشرق الأوسط ، فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة التايمز (١٩٨٧/١١/٥) مقالا بعنوان « مهد الحضارة العظيم يتعرض للجفاف » جاء فيه أن نهر النيل يجف فقد استنزفت ثمانى سنوات متعاقبة من الجفاف فى الهضبة

الاثيوبية مخزون بحيرة ناصر الكائنة خلف سد أسوان العالى الى أدنى منسوب بلغته منذ عام ١٩٦٨ . واذا استمرت مصر فى استخدام المياه بالمعدل الراهن فإن المخزون سنيفد تماما فى يوليو ١٩٨٨ . » أما واشنطون بوست (١٦/١٢/١٩٨٦) فقد تحدثت عن « أزمة المياه التى تطحن ملايين البشر فى الشرق الأدنى والتى تعتمد حياتهم وحيويتهم على تدفقها وتقود الى خلق اوضاع جديدة هناك : فنهر الأردن أصبح تدفقه بطيئا جدا ويهدد بوقوع أزمة اسرائيلية - أردنية - سورية . أما فى دجلة والفرات فإن سد اتاتورك سوف يقلل كثيرا من تدفقهما الى كل من العراق وسوريا وبالذات نحو العراق » .. وهكذا ، تبرز الأزمة من النيل الى الأردن الى الفرات وهى مصادر المياه الكبرى فى العالم العربى .

وفى عام ١٩٨٩ ظهر تقرير « مركز الدراسات الإستراتيجية » فى لندن ليؤكد من جديد أن حربا للسيطرة على المياه سوف تظهر فى الشرق الأوسط الى جانب الصراع العربى - الاسرائيلى والصراع على النفط - او بسببهما - نظرا لتصارع الاعداد المتزايدة من البشر لامتلاك اكبر حصص ممكنة من تدفق المياه الضئيل » واكد التقرير أن الأزمة سوف توشك على الظهور قبل نهاية القرن الحالى ، الأمر الذى يؤدى الى وصول الوضع الى نقطة إنفجار لم يسبق لها مثيل .

ومهما كانت درجة الحقيقة فى هذا القول ، فإن الأمر الجوهرى الذى لا خلاف عليه هو الوجود الفعلى لأزمة مياه آخذة فى التزايد سوف تكون سمة العقد القادم وبأمكانها ترك آثار مدمرة على المجتمع العربى بأسره . فالشرق الأوسط كما هو معلوم يعانى من موجات متتالية من الجفاف والتصحر والارتفاع المستمر فى اعداد السكان الأمر الذى يشكل اعباء جديدة على الموارد المائية التى تعانى من النضوب أصلا . واذا كان القرن الحادى والعشرون سوف يشهد تعرض اكثر من ١٢٠٠ مليون انسان للعطش بسبب نقص المياه ، وينحصر معظم هؤلاء فى قارتى آسيا وافريقيا فإن الشرق الأوسط - بلا أدنى شك - سوف يكون فى قلب هذه الأزمة .

ومع تعاظم دور المياه الى الحد الذى أصبحت فيه تشكل رهان المستقبل فى الصراع الحضارى للأمة العربية مع اعدائها إلا انه لا يزال يسود سوء استغلال الموجود منها ، اضافة الى المياه الجوفية والسطحية رغم اهميتها القصوى ، ولم يتم حتى الآن تقاسم مياه الأنهار الكبرى ، وقد ساعد على اثارة المشكلة ووصولها الى وضع الأزمة حرب المياه المستمرة التى تشنها اسرائيل وحلفاؤها على العالم العربى .

ولعل هذا يفسر سر التنسيق الشديد اكاديميا وسياسيا بين اسرائيل وأميركا فى مجال السياسة المائية او الهيدروبوليتكس الذى هو استمرار للتنسيق العسكرى والاقتصادى بينهما . ومن اللافت للنظر ان اسرائيل - وهى من الدول التى ستعانى من الجفاف - ترى فى مصادر الأنهار العربية والمياه الجوفية والسطحية العربية خلاصا لمشاكلها فى هذا الصدد ومن هنا فهى تولى عناية خاصة بدول الجوار العربى ودول منابع الأنهار العظمى فى المنطقة ، بل أنها ولاسباب تكنولوجية عالية ترى أنها تمتلكها دون غيرها ، فإن اسرائيل ترى أنها صاحبة دور أساسى فى مجال الأمن المائى فى منطقة الشرق الأوسط وما لم تستطع تحقيقه من خلال ميادين القتال فإنها تحققه فى ميدان التفاوض حول مصادر المياه وهذا يفسر سر الحرب التى تشنها اسرائيل على المياه العربية من الفرات الى النيل .

ثانيا : الوضع القائم على خريطة المياه العربية :

تتجه منطقة الشرق الأوسط الى حافة أزمة واقعة لا مجالة حول موارد المياه . ففى منطقة تعج بالصراعات الاجتماعية الممتدة لعشرات السنين - حيث يمكن القيام بعمل عدوانى مباغت على مجارى الأنهار - تعتبر نقطة المياه غالية . وهذا يشكل عامل جذب قويا ومغريا لتلك القوى التى تتربص بالأمة العربية فيمكنها تأليب دولة على أخرى باستشارة أى من هذه الصراعات الاجتماعية الممتدة . وتؤكد معظم الدراسات المستقبلية أنه مع حلول العام ٢٠٠٠ سوف تصبح نقطة الماء فى الشرق الأوسط أغلى من نقطة النفط نظرا لندرة وجود الأنهار فى هذه المنطقة من العالم التى تغلب على جغرافيتها المناطق الصحراوية الشاسعة حيث تعتمد البلاد الرعوية فيها على تساقط الأمطار وتحلية مياه البحر وتخزينها .

هذا عن العناصر الخارجية أما العناصر الداخلية المحدودة لوقوع الأزمة فهى كثيرة :

أولها : الأسراف الظاهر فى استهلاك المياه بمناسبة وبدون مناسبة وذلك نابع من التعامل مع المياه على انها مورد غير قابل للنفاذ ومجانى هذا من ناحية ومن ناحية ثانية ثمة تزايد ملحوظ فى عدد السكان ولا يتلاءم مع ثبوت موارد المياه ، ومن ناحية ثالثة ازدياد التوسعات العمرانية فى مجانية الزراعة والصناعة والتى تستوجب الاستخدام الكبير للمياه . ثانيها عدم وجود استخدام أمثل لما هو موجود وبالتالى عدم الاهتمام بالصيانة والتوسعات الجديدة . وثالثها انعدام التعاون بين الدول النهرية المشاركة فى احواض الأنهار .

ويوضح الجدول التالى النمو السكانى المتزايد فى منطقة الشرق الأوسط .

وبالقاء نظرة على الوضع القائم فى احواض الانهار المركزية الثلاثة فى العالم العربى يتضح اننا ازاء مؤشرات حقيقية للتنافس الذى سيقود الى حافة الازمة عاجلا أم آجلا :

أ- فى حوض نهر الأردن :

ينبع نهر الأردن من مرتفعات سوريا ولبنان ويحتوى على ١,٢٨٧ مليون متر مكعب من الماء ويعتبر نهر اليرموك

الدولة	تعداد ١٩٨٦ (بالمليون)	معدل التوالد فى كل ١٠٠٠	النسبة المئوية للزيادة الطبيعية	التعداد السكانى التقديرى عام ٢٠٠٠ (بالمليون)
لبنان	٢,٧	٢٩	٢,١	٣,٦
الاردن	٣,٧	٤٤	٣,٧	٦,٤
اسرائيل	٤,٢	٢٣	١,٦	٥,٣
سوريا	١٠,٥	٤٧	٣,٨	١٧,٢
العراق	١٠,ـ	٤٦	٣,٣	٢٤,٢
السودان	٢٢,٩	٤٦	٢,٩	٣٤,٢
مصر	٥٠,٥	٣٧	٢,٦	٧١,٢
تركيا	٥٢,٤	٣٥	٢,٥	٦٩,٧
فى العالم	٤,٩٤٢	٢٧	١,٧	٦,١٥٧

★ المصدر :

World Population Data Sheet (Washington , D .C : The, Population Reference Bureau , Inc 1986)

الرافد الرئيسى للأردن وهو الفاصل الطبيعى بين سوريا والأردن ويفصل إسرائيل أيضا عن الأردن . اذن فنحن أمام ثلاث دول تستفيد من الحوض وهى اسرائيل والأردن وسوريا .

وتشير الدلائل التى رصدتها مراكز ابحاث الدول الغربية الى أن حوض نهر الأردن سيواجه أزمة حقيقية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ . فحاجة اسرائيل من المياه سوف تزيد على ٣٠ ٪ مما هو موجود حاليا بينما تعانى الأردن من نقص يصل الى ٢٠ ٪ هذا فى الوقت الذى تم منه استغلال الجزء العلوى من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة ، فإذا تم بناء سد الوحدة بين سوريا والأردن على نهر اليرموك فسوف يكون هذا الأخير أيضا فى اقصى درجات استغلاله . ويتفق معظم خبراء السياسة المائية (الهيدروبولتيكا) على أن الأردن واسرائيل سوف يكونان قد استنفدا كل مصادر المياه الجديدة بحلول العام ١٩٩٥ وانهما سيصلان الى وضع الأزمة ما لم يصل الطرفان الى مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه القائمة بينهما . ولسوف تزداد حدة الأزمة مع استمرار سوريا فى تنفيذ مشاريع التنمية فى اعالى اليرموك . ان ذلك سوف يؤدى الى ازدياد نسبة الملوحة فى ادنى نهر الأردن واليرموك والبحر الميت كما سيؤدى الى خفض مياه الرى فى مشروع تنمية غور الأردن . وسوف يؤدى ذلك بالقطع الى تخصيص مستوى ما تحصل عليه الأردن من مياه اليرموك لرى وادى الأردن كما يقلل من مجرى الماء الواصل الى اسرائيل . وكمحصلة ومن وجهة نظر استراتيجية سيزيد ذلك من معدل التوتر القائم بين هاتين الدولتين العربيتين واسرائيل .

١ ـ الوضع الأسرائيلى :

تقوم اسرائيل ومنذ عدوان ١٩٦٧ بتحويل مياه حوض نهر الأردن عبر الحامل المائى الوطنى (الناقل المائى القطرى) الى المناطق الغربية منها . وقد ادى هذا الاستخدام المنهك من اسرائيل لنهر الأردن وبحر الجليل الى تلوث المياه الباقية فى جنوب النهر الى حد لا يمكن للاردن من استخدامه بالأضافة الى ذلك تحصل اسرائيل على نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا من نهر اليرموك وإذا استمر ذلك كما يقول الخبراء فإن الأردن لن يكون قادرا على استعمال الوحدة بكفاءة عالية . وتستهلك اسرائيل الآن ٩٥ ٪ (أى ما يعادل ١,٧٥٥ مليون متر مكعب من المياه سنويا) من المياه المتجددة وهو ما يوازى خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها (مقارنا بما يحصل عليه الفرد الواحد سنويا) حسب تقدير مائير بن مائير » المدير العام لوزارة الزراعة الأسرائيلية ويذكر تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطون ان اسرائيل سوف تواجه نقصا فى مصادر مياهها عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٨٠٠ مليون متر مكعب وهو ما يعادل نصف استهلاكها الحالى والتى يمكن تفاديها ، اذا ارادت ، بتقليل المشروعات الزراعية العملاقة التى تتبناها لبناء الحلم الصهيونى فى الصحراء . ولما كان هذا الأمر هو جوهر القصيدة الصهيونية وعاملا أساسيا ومركزيا فى سياسة اسرائيل التوسعية فإن هذا الأختيار يصبح من المستحيل اتباعه .

٢ ـ الوضع السورى :

تتبنى سوريا سياسة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحويل نحو ٤٠ ٪ من مياه اليرموك اليها . وقد تم التوصل الى اتفاقية مع الأردن لبناء سد الوحدة لحسن استخدام النهر . وتقدم الأردن باستغلال النهر كما سبق ذكره لرى المشاريع الزراعية فى وادى الأردن كما تستخدمها من خلال خطوط الأنابيب العملاقة الممتدة

للمناطق الحضرية فى البلاد كأربد وعمان لاغراض صناعية وعمرانية وهو ما يعنى استهلاك ١٣٠ مليون متر مكعب سنويا .

٣ ـ الوضع الأردنى :

فى منتصف عام ١٩٨٥ كان استهلاك الأردن من المياه قد وصل الى ٨٧٠ مليون متر مكعب ويتوقع « توماس ناف » الخبير بجامعة بنسلفانيا انه يصل طلب الأردن على المياه عام ٢٠٠٠ الى الف مليون متر مكعب وهو ما يعنى عجزا مائيا سنويا ما بين ١٧٠ ـ ٢٠٠ مليون متر مكعب . وقد توصل الأردن وسوريا الى الأتفاق المذكور سلفا لبناء سدا موحد لتنظيم استغلال نهر اليرموك . ويعنى ذلك ان هذا السد ـ الذى يصل الى ارتفاع ١٠٠ متر ـ سوف يحتوى على قدرة تخزين للمياه تصل الى ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويا . وقد نظمت الأتفاقية بين البلدين حجم المشاريع السورية التنموية فى حوض اليرموك .

ب ـ الوضع فى دجلة والفرات :

يتميز الوضع الأستراتيجى لحوض دجلة وحوض الفرات بموقع متأزم وخطير لوجود طرف غير عربى عضو فى حلف الاطلسى (الناتو) وان كان يرتبط بكل من العراق وسوريا بكونه دولة اسلامية ولا شك ان ارتباط تركيا السياسى والعسكرى يتفوق كثيرا على الدور الدينى لقيادتها السياسية . ينبع نهر دجلة والفرات من الجبال الواقعة شمال تركيا . ويمر نهر الفرات فى سوريا والعراق متجها الى الخليج بينما يمر نهر دجلة فقط عبر العراق . وعند التقاء نهرى دجلة والفرات جنوب شرق العراق يمر مجرى مائى صغير هو شط العرب الذى كان وسيظل احد عناصر تفجير الأزمة بين العراق وايران ـ متجها نحو الخليج فى رحلة تصل الى حوالى ١٢٠ ميلا . وتبلغ رحلة النهرين الى الخليج إجمالا ٤٣٠١٠٠ ميل مربع ويحوى نهر الفرات سنويا ٣١,٨٣٠ مليون متر مكعب بينما يحوى نهر دجلة ٤٢,٢٣٠ مليون متر مكعب سنويا ، ويتوقع معظم الخبراء ان انخفاض كميات المياه ونقص كفاءتها سوف يقود الى صراع حتمى قادم فى القريب العاجل . وقد تفجرت الخلافات فى المثلث التركى ـ العراقى ـ السورى عقب ملء سد اتاتورك بالماء فى تركيا مما أدى الى حدوث انخفاض اثر بشكل ملحوظ فى كم وكيف الماء المتدفق ! ! العراق وسوريا فى شهر فبراير ١٩٩٠ . وقد لعب القرار التركى دوره فى لفت الأنظار بأن هناك ازمة مرشحة للتفجير فى العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الاستراتيجى أو الضلع الثالث فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى .

١ ـ الوضع التركى :

ثمة مشروعات تركية تنموية طموحة خاصة فى جنوب شرق الأناضول يجرى التوسع فيها على قدم وساق مما يؤدى الى انخفاض تدفق نهر الفرات الذى يؤثر بشكل مباشر على كل من سوريا والعراق . وفى الحقيقة فإن مشروعات التنمية فى الاقطار الثلاثة تؤثر بشكل مخيف فى الموارد المائية القائمة بينهم وزاد من ذلك الخوف الاقتراح التركى بتدفق المياه منها الى دول الشرق الأوسط عبر « انابيب السلام » وهو مشروع طموح يعتبر فى الحقيقة محل شك لدى كثير من الخبراء ان تكون له آثار اقتصادية وسياسية فعالة .

وقد قامت تركيا بانشاء سد اتاتورك وقام الرئيس التركى تورجوت اوزال بتدشين العمل فى السد فى يناير ١٩٩٠ فى منطقة شرق الأناضول واستوجب الأمر تحويل نهر الفرات لتخزين مياهه وراء السد المذكور لمدة شهر كامل الأمر الذى شكل مصاعب اقتصادية جمة للجارتين المشاركتين فيه وهما سوريا والعراق وبالذات فى الأخيرة حيث يشكل النهر أهم مصدر للشرب وانتاج الطاقة الكهربائية ورى الأراضى الزراعية .

وردا على الطلب العراقى والسورى بعدم قطع المياه عنهما لأنه سيكون كارثة صرح مسئولون فى وزارة الأشغال العامة التركية أن المياه فى بحيرة السد زادت من ٦٠٠ مليون متر مكعب الى ثلاثة بلايين متر مكعب وهى تغطى مساحة مقدارها ٨١٧ كيلو مترا مربعا . وسد اتاتورك هو اكبر سد تركى فى مشروع يتضمن انشاء ٢٢ سدا وسيبدأ فى انتاج الطاقة عام ١٩٩١ وقد كادت تقع أزمة عندما صمم الأتراك آذانهم عن الطلبات السورية العراقية بتقصير مدة القطع .

٢ ـ الوضع السورى :

تواجه سوريا ازمة مائية مع حلول العام ٢٠٠٠ مقداره بليون متر مكعب اذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه . وتتراكم مقدمات الأزمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه فى نهر الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيماوية وازدياد نسبة الملوحة وتعانى بعض المدن العربية السورية كدمشق وحلب من انقطاع المياه والكهرباء وبالذات فى فصل الصيف . وسيزيد من ذلك بلا شك اتساع رقعة المشاريع التنموية .

ولمواجهة هذه المشاكل اتجهت الحكومة السورية ومنذ عام ١٩٨٨ الى انشاء مشاريع هيدروليكية جبارة وسدود وشكل ذلك نسبة ٤٣ ٪ من الاستثمارات الحكومية فى الميزانية مقارنة مع ١٠ ٪ فى الميزانيات السابقة عليها .

وهناك ثلاثة مشاريع كبرى تسعى الحكومة السورية لتنفيذها او نفذتها بالفعل لمواجهة الحاجات المائية للبلاد .

ـ مشروع سد الفرات : تم تدشين المشروع فى ٥ يوليو ١٩٧٣ واستكملت المرحلة التالية فى العام ١٩٧٨ . والهدف الاساسى من بناء سد الفرات كان رى مساحات شاسعة من الأراضى تبلغ ٦٤٠ الف هيكتار وتوليد طاقة كهربائية تبلغ ٨٠٠ ميجاوات ودرء الفيضانات وتنظيم

مجرى النهر . ويصل حجم جسم السد ٤١ مليون متر مكعب ويحجز خلفه بحيرة الأسد البالغ طولها ٨٠٠ كيلو متر وقد انتهى العمل بالسد عام ١٩٨٠ .

سد البعث : يبعد غن سد الفرات ٢٧ كيلو مترا مربعا ويسعى المشروع لتوليد ٣٧٥ مليون كيلو وات ساعة سنويا وطوله ٣٠٦٩ مترا ومنسوبه عند القمة ٢٥٩ مترا .

سد تشرين : يجرى حاليا العمل على الدراسات الخاصة به قرب منطقة يوسف باشا ويهدف الى زيادة الطاقة الكهربائية فى حدود مليار و ٦٠٠ مليون كيلو وات ساعة وقدرة المحطة فى مجملها فى حدود ٥٠٠ ميجاوات .

٣ ـ الوضع العراقي :

قلت الأهتمامات التنموية العراقية على نهرى دجلة والفرات بسبب حربه مع ايران . ولكن اهتمام العراق ازداد بسبب مشروع الأناضول القومى الذى تزمع تركيا انشاؤه والمكون من ١٣ مشروعا آخر للرى والكهرباء على اعالى الفرات ودجلة . وسيؤدى ذلك بالقطع الى خفض الماء المتجه للعراق بمقدار ١٩ بليون متر مكعب اذا ما استكمل المشروع ويحدد العراق احتياجه من نهر الفرات على الأقل بحوالى ١٣ بليون متر مكعب .

وفى عام ١٩٧٥ وبسبب انخفاض منسوب المياه فى الفرات بسبب ملء الخزان السورى فيما وراء سد الثورة تأثر ٣ ملايين مزارع عراقى تأثيرا سلبيا مما أدى الى ازدياد التوتر بين البلدين العربيين الشقيقين . كذلك ولأن العراق هى محطة المصب تقريبا لنهر الفرات فإنها غالبا ما تصاب باضرار التلوث القادم من أعلى النهر مما حدا به أحيانا الى استيراد المياه العذبة .

الخطير فى الأمر انه بالنسبة للفرات فإن سد أتاتورك ومشاريع الأناضول العملاقة بتركيا ستكون ذات أثر بالغ على كل من العراق وسوريا فى المستقبل . ذلك ان تأثير الحجز الذى وقع فى شهرى يناير وفبراير ١٩٩٠ سيستمر مدة تتراوح بين ٤ ـ ٥ سنوات اذا كان معدل الأمطار فوق المتوسط أما إذا كان المعدل دون ذلك فقد تصل فترة الملء الى عشر سنوات وخلال هذه الفترة ستنخفض كمية المياه التى يطلقها الجانب التركى كثيرا وتنخفض تبعا لذلك كمية المياه الداخلة الى أرض العراق وسوريا »

ج ـ الوضع فى حوض النيل :

عمت فترة من الجفاف فى أفريقيا استمرت قرابة السنوات التسع تعرضت فيها البلاد التى تعتمد على الزراعة المطرية لقحط وجوع كذا تعرضت فيها البلاد النهرية بقرب كارثة السنين العجاف وشهد نهر النيل اكبر أنهار افريقيا والعالم فترة صعبة فى تاريخه لم تنته الا بهبوط الأمطار بغزارة عام ١٩٨٨ على الهضبة الأثيوبية . وكان من محصلة السنوات العجاف ان استشعرت دول النهر وبالذات مصر والسودان باهمية هذا المتغير الحاسم فى اطار الأمن القومى .

يمتد نهر النيل حوالى ٢٠٠ كم من الخرطوم الى الدلتا فى مصر وتتجمع مياهه من ثلاثة احواض رئيسية هى الهضبة الاثيوبية ، وهضبة البحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال وتشكل الهضبة الاثيوبية اهم منابع النيل واخطرها على الاطلاق إذ تمد النيل الرئيسى عند أسوان بنحو ٨٥ ٪ من متوسط الايراد السنوى (اى مليار متر مكعب تقريبا) . وتتكون الدول المشاركة فى حوض النهر من تسع دول هى بوروندى ومصر واثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان وتنزانيا واوغندا وزائير ويغطى النهر عشر مساحة القارة الأفريقية تقريبا .

وقد ادى وقوع الجفاف وعدم هطول الأمطار فى اوائل الثمانينات الى لفت انتباه العالم الى حوض النيل وبالذات فى اثيوبيا والسودان . ورغم ان هطول الأمطار قد عاد بصورته المعتادة واكثر لا تزال دول الحوض تواجه الجفاف الموسمى وانخفاض كفاءة المياه الجارية ، والمجاعات التى انتشرت فى بعض البلاد . وقد اثبتت التجارب صعوبة اتفاق دول الحوض على التعاون بخصوص خطط التنمية الطموح وادارة منابع المياه . الا أنه مع عام ١٩٨٣ تكونت مجموعة الاندوجو لاتاحة مزيد من التعاون البناء بين دول حوض النيل . وتتكون هذه المجموعة من مصر والسودان واوغندا وزائير ورواندا وافريقيا الوسطى ويحضرها كمراقب كل من بوروندى وتنزانيا بينما رفضت كل من كينيا واثيوبيا المشاركة فيها . وقد عقدت خمسة اجتماعات كان آخرها فى القاهرة فى اكتوبر ١٩٨٨ . ومع حلول العام ٢٠١٠ سوف تصل نسبة العجز فى مخزون المياه فى كل من مصر والسودان مقدار (٥) بلايين متر مكعب ويرتبط بذلك المياه المطلوبة للرى فى البلاد المشاركة على النهر فى بحيرة فكتوريا وهى اوغندا وكينيا وتنزانيا لمواجهة المتطلبات الغذائية للنمو السكانى مما يجعل العجز يصل الى (١٠) بلايين متر مكعب .

أ ـ الوضع فى مصر :

كان للجفاف الذى وقع فى المنابع الاثيوبية للنهر أثاره الواضحة لمدة ثمانى سنوات متصلة على انخفاض كمية المياه التى تصل لأسوان من العام ١٩٨٠/٧٩ وحتى العام المالى ١٩٨٧/٨٦ وتعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا مركزيا بل أن بعض كتاب الجغرافية السياسية يربطون كثيرا بين شكل نظم الحكم فى مصر وطبيعتها كدولة نهرية تحتاج دائما الى سلطة مركزية قوية ومن هؤلاء الكتاب الالمان « كارل وود فوجل » . وتؤدى المشاكل الواقعة فى منبع النهر باستمرار الى مشاكل مناظرة لها فى مصبه مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة فى مصر من الماء اللازم لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان . وقد قدر جون ووتر برى ـ الكاتب الامريكى المتخصص فى الشئون المصرية ـ الحاجة المصرية الى الماء بمقدار ٧٣ مليون متر مكعب فى عام

١٩٩٠ ولما كان متوسط ايراد مصر من المياه سنويا هو ٦٨/٩ بليون متر مكعب فإن مصر سوف تواجه بأزمة مياه مع نهاية القرن الحالى مع تزايد معدلات التلوث والاستخدام الإستهلاكى المفرط وغير الرشيد للمياه المتوافرة .

ب ـ الوضع فى السودان :

يحتاج السودان الى كمية من المياه تصل الى ٣٨ مليار متر مكعب فى التسعينات وتبلغ جملة مايستهلكه الان ١٦ ـ ١٧ مليار متر مكعب سنويا . وتضيف صعوبات الحرب فى جنوب السودان اعباء جديدة لنقص قدرة السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق اهدافه فى زيادة رقعة الارض الزراعية . ولاشك ان مشروعات تنمية موارد المياه فى السودان تصب بشكل مباشر فى شبكة المياه المصرية . فالسودان من وجهة نظر الامن القومى المصرى المائى هى الظهير الجنوبى ذو المصير الواحد سلما أو حربا مع مصر . وهذا يدفعنا منذ الان الى توجيه الانظار الى وضع استراتجية متكاملة بين البلدين : يتبادل فيها البلدان المصالح المصيرية المائية بينهما من ناحية ومن ناحية اخرى تتكامل مشاريعهما معا على ارض مشتركة من المنفعة المتبادلة . ان المطلوب وبصورة كاملة وضع خريطة النهر بدءا بالسودان ـ خارج المعارك الانية واستخدام القوة ان لزم لذا حدث تلاعب فى اعالى النهر يخرج بها من مضمون الاتفاقيات المنظمة لاستخدام المياه فى حوض النهر .

ثالثا : حرب اسرائيل من الفرات الى النيل :

تجد نقطة الماء بؤرة الحلم الصهيونى فى انشاء اسرائيل فى قلب الصحراء . فالايديولوجية الصهيونية ومنذ البداية فى التفكير فى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم الى حقيقة . وقد تنامى الحلم الصهيونى مع الواقع الاسرائيلى . ومنذ انشاء الدولة اليهودية جنبا الى جنب فى السعى لتوفير المياه اللازمة لبناء « واحة الرفاهية والديمقراطية وسط الصحراء » . ولما كانت موارد المياه محدودة والهجرة الى اسرائيل مفتوحة على اتساعها وبالذات السوفيتية منها فقد نشأت فكرة سرقة المياه العربية ونفذت جنبا الى جنب مع ازدياد التوسع الاسرائيلى على حساب الاراضى العربية . بل لإيغالى الباحث فى القول بان احد اهداف اسرائيل التوسعية الرئيسية هو الوصول الى احواض الانهار العربية . ولم تكتف اسرائيل بذلك بل شاركت بشكل سياسى وفنى فى تحريض دول الجوار غير العربية للعب على هاجس الامن المائى بمناسبة وبدون مناسبة فى مواجهة الدول العربية المشاركة فى أحواض الانهار . واذا علمنا أن أكثر من ٦٦ ٪ من موارد المياه العربية تأتى من أراض غير عربية لادركنا اهمية وصية بنى اسرائيل المسلح « بن جوريون » فى الاهتمام بالبعد الثالث فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى وهى دول الجوار الاستراتيجى ووضعها فى اعلى سلم الأولويات الاسرائيلية (ايران ـ تركيا ـ اثيوبيا ـ كينيا ـ والقائمة طويلة) فى مواجهة العرب .

وتفيد التقارير الصحفية الاسرائيلية الصادرة خلال الاعوام القليلة الماضية ـ وبالتحديد عام ١٩٨٨ ـ ان حجم الواردات المائية الاسرائيلية هو على النحو التالى :

١ ـ مياه جوفية : ١٣٤٠ مليون متر مكعب منها ١٢٠٥ ملايين متر مكعب صالحة للشرب و ١٥ مليونا صالحة للرى وعشرة ملايين متر مكعب مياه مالحة .

٢ ـ حوض نهر الاردن : ٦٢٠ مليون متر مكعب .

٣ ـ مياه السيول : ٤٠ مليون متر مكعب منها ١٥ مليون متر مكعب صالحة للشرب و ١٥ مليون متر مكعب صالحة للرى و ١٠ ملايين متر مكعب مياه مالحة .

٤ ـ مياه الرى المالحة : وتبلغ ١١٠ ملايين متر مكعب .

وبهذا الشكل يصل حجم الاستخدام الاسرائيلى ٢١١٠ ملايين متر مكعب . وهذا الحجم يعكس تطور الاستهلاك الاسرائيلى مع الازدياد الدائم فى التوسع ، واستقبال المهاجرين من ٣٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٤٩ حتى ٢١١٠ ملايين متر مكعب عام ١٩٨٥ وهذا التقدير يخالف ما أقر به مائير بن مائير فى مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطون عام ١٩٨٨ أيضا وهذا الامر ليس بغريب اذ تخفى اسرائيل باستمرار ارقام احتياجاتها المائية .

إن محدودية الواردات المائية الاسرائيلية مع سعى اسرائيل لاستقدام اكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الامكانات الاقتصادية والواردات المائية المتوافرة لديها يدفع اسرائيل وانصارها فى الغرب الى تضخيم الحديث عن الازمة المائية لدرجة تدفع بعض كتاب اسرائيل وحتى المسئولين فيها الى المطالبة بتأمين العرب المجاورين لها المياه اللازمة لسكان الضفة الغربية والقطاع فيما تستأثر اسرائيل باستغلال الموارد المائية فى الضفة الغربية بشكل دائم ومنظم والتى تصل الى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية علما بان اسرائيل تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه ولاتسمح لهم باكثر من ١١٠ ملايين متر مكعب مع أن القيود على استهلاك العرب للمياه ولاتسمح لهم باكثر من ١١٠ ملايين متر مكعب مع ان حاجة الزراعة فى الضفة الغربية تصل الى ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا وهكذا تقوم اسرائيل بسرقة ما بين ٣٠٠ الى ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا .

ويؤكد رئيف شيف المحلل العسكرى الاسرائيلى فى واشنطون اطار الاعتماد المتبادل بين سلطات الاحتلال الاسرائيلى والفلسطينيين فى الداخل فيذكر ان اية اتفاقية

مستقبلية بين الطرفين لابد ان تتطرق المشاركة الى موارد المياه طبقا لحاجة كلا الطرفين . ان عدم التطرق لهذا البعد معناه ترك موضوع مهم وحساس من المكن ان يؤدى الى قيام الحرب مستقبلا . ذلك ان اسرائيل مع حلول العام ٢٠٠٠ سوف تقل نسبة مواردها المائية بمقدار ٢٠ ٪ اذا لم توجد بدائل اخرى - طبقا لخبير المياه فى فيلا دلفيا « توماس ناف » الذى يذكر ان اسرائيل تسرق ٤٠ ٪ من مواردها المائية من الاراضى العربية المحتلة . وقد أدت حاجة اسرائيل الملحة لموارد المياه اللازمة للتنمية الداخلية واستيعاب المهاجرين الجدد الى السعى الذاتى والاقليمى لتوفير ماتحتاجه وتهديد الامن المائى العربى .

١ - توفير الاحتياجات المائية لاسرائيل :

ولأن الحلم الصهيونى فى اسرائيل بنى على حقائق مائية فان وقائع التاريخ تؤكد سعى الاباء الاوائل للوطن القومى اليهودى فى فلسطين هرتزل ووايزمان وبن جوريون لتأمين هذا الجانب حتى قبل انشاء دولة اسرائيل وقد شملت طموحاتهم ليس فقط ماهو موجود داخل فلسطين المحتلة بل معظم مصادر المياه الموجودة فى الوطن العربى وبتعبير أدق فى آسيا العربية ووادى النيل .

- حاييم وايزمان فى رسالته المؤرخة فى ٢٩ / ٢ / ١٩١٩ والمرسلة الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا انذاك طالب بتحسين « حدود الوطن القومى اليهودى » وكانت الذريعة الكبرى التى استند اليها هى المياه . ولهذا رأى وايزامان انه من الضرورى ان يضم المشروع الصهيونى فى ثناياه حوض الليطانى وجبل الشيخ . حرمون ، الذى يحتوى على منابع الاردن وبانياس واليرموك .. الخ . بحجة ان هذه المياه ضرورية للدولة اليهودية .

- وفى عام ١٩٢٠ كرر ديفيد بن جوريون باسم اتحاد العمال الصهيونى ماقاله حاييم وايزمان عام ١٩١٩ . فقد وجه بن جوريون مذكرة الى حزب العمال البريطانى يطالب فيها بضرورة ضم حوض الليطانى وجبل الشيخ وحوران حتى اللجاه الى الدولة اليهودية .

- فى عام ١٩٠٣ تقدم تيودور هرتزل الى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالسبورى وجوزيف تشمبرلن وارثر بلفور ، والى الحكومة المصرية فى عهد الخديو عباس الثانى ومصطفى باشا فهمى وبطرس باشا غالى والمعتمد البريطانى اللورد كرومر بهدف تحويل مياه النيل إلى سيناء . وقد بذل هرتزل نشاطا كبيرا لتحقيق المشروع الهادف الى توطين اليهود فى شبه جزيرة سيناء بقصد الوثوب على فلسطين وقد أحيط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية والمعتمد البريطانى فى مصر . وقواعد هرتزل مشروعا للامتياز لعرضه على الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى فى مصر اللورد كرومر عام ١٩٠٣ بعد نجاح مساعيه الاولية بقبول المشروع مبدئيا فى لندن . كان المشروع يستهدف توطين اليهود فى العريش وبالتالى امتياز التوطن وانشاء الفنارات الشرقية لقناة السويس وخليج السويس حتى حدود مصر وفلسطين وقد كون هرتزل بعثة فنية ارسلتها الحكومة البريطانية خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٠٣ وزارات سيناء . وقد شارك فى البعثة التى اجرت ابحاثها فى سيناء بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية زعماء الحركة الصهيونية فى فينا وجنوب افريقيا ولندن والارجنتين ولم تكن مجرد بعثة فنية من مهندسين وعسكريين للبحث فى توطين الاوروبيين فى سيناء . وقد لقى مشروع هرتزل عام ١٩٠٣ موافقة مبدئية وقد فشل بسبب الظروف الدولية التى فرضت على انجلترا سياسة الوفاق الودى على فرنسا عام ١٩٠٤ تأهبا لمواجهة المانيا واستعدادا للصدام مع تركيا والمانيا عند الانتقال لتنفيذ سكة حديد الحجاز

- فى المذكرة الصهيونية المقدمة الى مؤتمر الصلح فى باريس ١٩١٩ كانت تنص على أن « تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الابيض بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبل لبنان حتى جسر الفرعون ثم الى البير ، ثم تتبع الخط الفاصل بين حوض وادى القرن ووادى التيم وتتجه جنوبا لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ » وفى عام ١٩٤١ قدم اقتراح للرئيس اللبنانى الفريد نقاش لاستثمار المصادر المائية فى لبنان على يد المؤسسات الصهيونية وقد انكشفت ابعاد هذا المشروع ومراميه فأوقفته الاصوات الوطنية فى حينه

أ - مصادر المياه فى اسرائيل :

مع انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ سعت اسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر لاستغلال الموارد المائية بدرجة قصوى وتشمل مصادر المياه الاسرائيلية مايلى :

- الأنهار : وتشمل نهر الاردن والعوجا ونهر المقطع ونهر النعامين ونهر الكابرى ونهر روبين .

- المياه الجوفية : وتضم عددا من الأحواض الرئيسية من أهمها : حوض طبرية والاردن الاعلى ومخزونه ٥٧٥ مليون متر مكعب ، الحوض الساحلى ومخزونه ٢٨٣ مليون متر مكعب ، حوض العوجا - الزرقا ومخزونه ٣٣٠ مليون متر مكعب ، واحواض اخرى صغيرة ومخزونها يصل الى ٥٢٢ مليون متر مكعب .

- الامطار : تقع اسرائيل على اطراف المنطقة المطيرة فى الشمال وتمتد حتى تصل الى المناطق الجافة فى الجنوب وتتراوح كميات الامطار من ٩٠٠ - ١٠٠٠ ملم سنويا فى منطقة صفر . وحتى ٣٩ ملم سنويا فى منطقة ايلات - العقبة . وللاستفادة من مياه الامطار اقامت السلطات الاسرائيلية عددا من مشاريع جمع مياه الامطار واكبرها مشاريع وادى منشى وهو اكبر المشاريع وانشىء عام

١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ويقع فى منطقة برديس ـ حنا بالقرب من طريق تل أبيب ـ حيفا وتبلغ طاقته التخزينية ١٤ مليون متر مكعب ومشروع شكماء بالقرب من شاطىء البحر فى منطقة يد مردخاى اقيم مابين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ وقد اقيمت فى هذا الخزان محطات مقبرة ١٢٠٠٠ متر مكعب وتدفع المياه فى انبوب قطره ٧٠ بوصة . كما أن هناك مشاريع اخرى لجمع مياه الامطار .

ب ـ مشاريع استغلال المياه فى اسرائيل :

هناك مجموعة من المشاريع لاستغلال موارد المياه فى فلسطين المحتلة قبل وبعد انشاء اسرائيل مثل مشاريع روتنبرج ١٩٢٦ ومشروع ايونيدس ١٩٣٧ لاستغلال مياه اليرموك والاردن ومشروع لاودر ـ ميلك ١٩٤٤ لاستثمار مياه نهر الاردن ومشروع جيمس هيس ١٩٤٧ وهو تكملة لمشروع لاودر ـ ميلك . وبعد انشاء اسرائيل مثل ظهرت عدة مشاريع الى حيز الوجود وجرى تنفيذها على نطاق واسع :

(١) مشروع كوتون عام ١٩٥٤ : وقد وضعه الخبير الامريكى جون كوتون لاستغلال مياه نهر الاردن بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية وطالب المشروع بضرورة ادخال مياه الليطانى فى حساب تقسيم المياه بين اسرائيل والدول العربية . وقد رفض المشروع القبول باشراف لجنة دولية على توزيع المياه واستثمارها وأعاد الحياة الى مشروع تحويل نهر الاردن .

(٢) مشروع الحامل القومى للمياه (الناقل القطرى) وهو خلاصة مشاريع جون كوتون وقد نفذ المشروع على ثلاث مراحل : ٥١ ـ ١٩٥٣ لتجفيف بحيرة الحولة والثانية من ٥٣ ـ ١٩٥٥ وتم خلالها انجاز القنوات الثلاث الشرقية والغربية والشمالية والثالثة ٥٥ ـ ١٩٥٧ بهدف نقل المياه السطحية الى قنوات الاردن وحمل ١٢ مليون متر مكعب من مياه بحيرة الحولة الى الاردن .

(٣) مشروع اريك جونستون لتحويل مياه نهر الاردن عام ١٩٥٦ : بدأت الولايات المتحدة فى تقديم مشروع لاستغلال مياه نهر الاردن تلبية للمطامع الاسرائيلية القديمة . وقام وايزمان بارسال خطاب الى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى فى ذلك الوقت عام ١٩٢٠ اوضح فيه ان « الصهيونية لاتريد فلسطين فحسب بل تريد ايضا حد حدودها لتشمل جنوب لبنان . ولايكفى ايضا أن يكون اليرموك والليطانى داخل الحدود بل من الضرورى ضم الاراضى التى يسير فيها أيضا . وقد رفض العرب مشروع جونستون (ومن الملحوظ ان سد الوحدة من المشاريع التى بنيت على اساسه لاحقا) وفى مؤتمر القمة العربى الاول الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ ناقش الملوك والرؤساء العرب الفكرة الاسرائيلية لتحويل مياه نهر الاردن الى النقب بحسبانها عدوانا على المصالح العربية ووافقوا على القيام باستثمار المياه فى الحصبانى والليطانى واليرموك وتمويل مشروع استغلال نهر الاردن وتدخلت اسرائيل صراحة لايقاف هذه المشروعات المعتمدة وبعد عدوان ١٩٦٧ ألغى العرب مشروعاتهم فى الوقت الذى اعلنتها فيه اسرائيل مشروعاتها التى اعلنتها من قبل .

(٤) مشروع قناة البحار : وهو يستهدف الربط بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت أى « مشروع هرتزل » وقد طرح فكرة المشروع الكاتب البريطانى « ويليام آلن » فى كتابه « البحر الميت : طريقا جديدا للهند » ويتلخص مشروعه بانشاء قناة من خليج حيفا الى وادى الاردن بالقرب من بيسان وبالتالى عدم حرمان البريطانيين من طريق قناة السويس اذا حدث تمرد عسكرى فى مصر وكان ذلك عام ١٨٩٩ . وقد أيد كل من لاودر ميلك وجيمس هيس فكرة قناة البحار بل وشجعاها بهدف توليد الطاقة من خلال استغلال فوارق الارتفاع . وعند وصول حكومة الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ قام البروفيسور يوفال نيئمان بدراسة المشروع فأيده وقدر تكلفته بحوالى ٦٨٥ مليون دولار . ولكن مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى اسرائيل عام ١٩٨٤ بزعامة شمعون بيريز تم تجميد مشروع قناة البحار لعدم جدواه الاقتصادية والاضرار التى يمكنها ان تلحق بمعامل البوتاس على البحر الميت . ولكن يظل المشروع حلما على ارض الواقع « يساور اذهان الصهاينة فقد وصفه ديفيد ليفى بانه مشروع طلائعى فى الدرجة الاولى »

جـ ـ نهب مياه الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ :

تحصل اسرائيل على مايعادل ٤٠ ٪ من احتياجاتها المائية من موارد المياه الواقعة فى الاراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أكد خبير المياه الاميركى « توماس ناف » للواشنطون بوست ذلك .

وتقدم السلطات الاسرائيلية بوضع قواعد صارمة لاستغلال المياه عن طريق العرب . ففى ١٥/٨/١٩٦٧ أصدرت سلطات الاحتلال الامر العسكرى رقم (٩٢) بشأن صلاحيات المياه خولت بموجبه للحاكم العسكرى السلطة المطلقة فى تحديد كميات المياه التى يحق للعرب استغلالها . وخولته بالمقابل فرض العقوبات والغرامات التى يراها مناسبة بحق المخالفين وفى عام ١٩٨٢ تم دمج مصادر المياه فى الضفة الغربية بصورة نهائية ضمن شركة كلوروت الاسرائيلية وقد ادى ذلك الى تأخر خطط التنمية فى الاراضى العربية المحتلة بدرجة كبيرة . وبموجب هذه الاوامر خطر على العرب حفر ابار جديدة بدون الحصول على تراخيص من الحاكم العسكرى وخلال ٢٢ عاما لم تسمح سلطات الاحتلال الا بحفر عدد قليل جدا من الابار . ويخطر على العرب عموما حفر ابار يزيد عمقها عن ١٢٠ ـ ١٤٠ مترا بينما يصل عمق الابار الارتوازية الاسرائيلية فى الضفة الغربية الى أكثر من ٨٠٠ متر .

ونتج عن ذلك جفاف عدد من الابار العربية او زيادة الملوحة فيها . وفى كثير من الاحيان تقوم شركة كلوروت الاسرائيلية بحفر الآبار لارواء المستوطنين بينما يقوم السكان العرب بشراء المياه من الصهاريج من هؤلاء المستوطنين الذين يحصلون على المياه التى تسرق من القرى والمدن العربية . ويتعرض العرب لشكل قاس من التمييز فى مجال المياه فى الأراضى المحتلة فالمستوطن اليهودى يستهلك اكثر من خمسة اضعاف مايستهلكه العربى هذا بينما يقوم العربى بدفع ضعف رسوم المياه التى يدفعها المستوطن الاسرائيلى لقاء نفس الكمية . ويؤكد الباحث الفلسطينى « عورتانى » ان الرسوم التى يدفعها العرب تصل الى خمسة اضعاف مايدفعه المستوطنون .

د ـ الاطماع الاسرائيلية فى الدول المجاورة :

تتبع اسرائيل سياسة « العصا والجزرة » مع الدول المجاورة فيما يتعلق بمصادر المياه الحيوية لها . فهى من ناحية تستهدف اجبار الدول العربية المحيطة بها الى الجلوس معها على مائدة المفاوضات بدرجة المستوى الثانى غير السياسى بقصد الوصول الى الهدف الأصلى وهو التفاوض الثنائى المباشر ومن ناحية اخرى تقدم المشروع تلو الآخر اما لدول حوض النهر العرب المحيطين بها أو لدول الجوار الاستراتيجى بقصد التلويح بضرب الأمن المائى العربى فى مقتل : ونظرا لضعف الميزانيات الاسرائيلية المخصصة لدراسة مشاريع الأنهار العملاقة فان مراكز الابحاث الغربية والأمريكية بالذات غالبا ماتقوم عنها بالنيابة فى هذا الدور . والامثلة على ذلك كثيرة منها مشروع أريك جونستون السالف ذكره وأبحاث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطون (١٩٨٨) . وابان الحرب الباردة بين مصر ـ عبدالناصر والولايات المتحدة عام ٥٨ ـ ١٩٦٤ أنجزت الولايات المتحدة دراسة حول مياه النيل قدمت الى النظام الاثيوبى بهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى القائمة على الحدود السودانية ـ الاثيوبية وانتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذى ان تحقق يحرم مصر والسودان على الأقل من خمسة بلايين متر مكعب ماء . وكانت الولايات المتحدة تلوح لعبد الناصر انئذ باستخدام سلاح جديد وخطير لأن منابع النيل الاساسية تأتى من مرتفعات اثيوبيا وبامكان النظام الأثيوبى لعب دور ضده .

اسرائيل والنيل :

لاسرائيل مطامع فى مياه النيل تعود الى بداية هذا القرن ، كما اسلفنا ، ومع ازدياد احساسها بوجود أزمة مائية مع انعطافة الزمن نحو القرن القادم اسرعت بالتعاون والتنسيق الشديد مع امريكا فى مجال التكنولوجيا المائية والأبحاث وهو استمرار للتنسيق العسكرى والسياسى بينهما ، ولاسباب غير معلومة حتى الأن ، ترى دوائر البحث الاسرائيلية فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل الأمر الذى يجعلها تولى عناية خاصة بكل من مصر واثيوبيا فى هذا المضمار ، بل أنها ترى فى نفسها انها صاحبة دور اساسى بسبب امتلاكها تقنيات عالية فى مجال تكنولوجيا المياه لا يملكها الأخرون .

وقد ظهرت مقالات عدة فى الصحف الاسرائيلية منذ منتصف السبعينات تدعو الى « مشروع شراء مياه النيل وتحويلها الى النقب » بعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة لم تصل الى حيز التنفيذ بايصال مياه النيل لاسرائيل فى حالة استتباب السلام الشامل وقد كان هدفه تخفيف التطرف الاسرائيلى بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يكرر الرئيس السادات الفكرة مرة اخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة والتى تزعمها فى حينه وزير الرى المصرى المهندس عبدالعظيم ابو العطا وغيره فى النقابات والاحزاب .

وعادت صحيفة معاريف الاسرائيلية فى ١٩٧٨/٩/٢٧ لتكرار نفس الفكرة : « كتبت الصحف الامريكية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحا اسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل الى اسرائيل وبالفعل فان الفكرة كلها فكرة اسرائيلية . وهى فكرة المهندس اليشع كلى الذى يعمل فى شركة تاحال » ويرى اليشع كلى ان اسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضعة سنوات قادمة وهو يرى أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة اى « احضار مياه النيل الى النقب الشمالى » وقد نشرت صحيفة « معاريف » مشروع اليشع كلى : « ان الهدف نقل الماء بواسطة اتابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية وفى الجانب الآخر تصب المياه فى قناة مبطنة بالخرسانة ، تقع فى الشمال الغربى بالقرب من طريق العريش ـ القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة ـ العريش حتى خان يونس وهناك فى خان يونس يتشعب مجرى المياه الى جزءين واحد لقطاع غزة ومجرى اخر يتجه نحو أوفاكيم وبير سبع . وبهذا تكون القناة من الاسماعيلية الى خان يونس بكل تفرعاتها حوالى ٢٥٠ كيلو مترا .. انهم يدرسون فى شركته تاحال كيفية استيعاب هذا الموضوع المعقد وتخصيص جهود كبيرة لتنفيذ المشروع واحتمالات اخراج المشروع الى حيز التنفيذ احتمالات كبيرة الأن » .

والمعروف ان شركة تاحال التى ظهر مشروعها عام ١٩٧٤ وبرز الى السطح عام ١٩٧٩ هى مؤسسة هامة جدا فى اسرائيل فهى منوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع منذ عام ١٩٤٨ ، وهى مملوكة للحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى .

وقد عادت الفكرة مرة اخرى الى الصحف الاسرائيلية عام ١٩٨٦ بمناسبة مؤتمر « أرماند هامر » للتعاون

الاقتصادى فى الشرق الأوسط والذى افتتح فى جامعة تل ابيب . وقد عرض فى المؤتمر ورقة جديدة تقوم على مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء الى قطاع غزة والنقب

اسرائيل ونهر الاردن :

كتبت صحيفة لوس انجلوس تايمز عام ١٩٨٨ تقول بأنه قبل نهاية القرن ستواجه اسرائيل وجيرانها العرب نقصا حادا فى المياه سيضطرون امامه اما للتعاون من اجل حل مشترك للأزمة او الى اشعال حرب حول طرق تقسيم المياه ولقد اعتمدت الصحيفة فى قولها هذا على تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطون السالف الذكر والذى حث واشنطون على القيام بعمل ادارى مائى بجمع خبراء الدول العربية واسرائيل والولايات المتحدة تقوم أمريكا بتمويله وتوجيهه وهكذا يمكن حل الصراع العربى الاسرائيلى لا عن طريق الحرب بل عن طريق محاربة الجفاف وكان المرشح الأكبر لهذا التجمع الجديد هو الأردن . هذا وقد ظهرت ورقة اخرى فى مؤتمر « ارماند هامر » للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط بجامعة تل ابيب فى يونيو ١٩٨٨ تطرح مشروعا اخر يشترك فيه الاردن واسرائيل لتمويل فيضان نهر اليرموك فى الأراضى الأردنية الى بحيرة طبرية التى اخذ منسوبها فى الانخفاض .

وفى شهر يوليو ١٩٩٠ ذكرت صحيفة « تيموانياج كرانيان » الفرنسية ان اسرائيل تستولى كل عام على مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من الماء من الحصة الطبيعية لعدد من الدول العربية واضافت الصحيفة ان عمليات سحب الاسرائيليين لمياه نهر الأردن والتى تتم عن طريق بحيرة طبرية تصل الى ٦٦٠ مليون متر مكعب مما يزيد من نسبة الملوحة فى مياه نهر الأردن ويكون من الصعب استخدامها فى الرى . وقالت الصحيفة ان اسرائيل تأخذ أيضا نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه قطاع غزة المحتل .

اسرائيل فى لبنان :

كان من أهم الاهداف الكبرى لعملية اسرائيل فى غزو لبنان عام ١٩٨٢ الوصول الى الليطانى اللبنانى واستغلاله لصالح الدولة اليهودية . وفى شهر مارس ١٩٩٠ قال الوفد اللبنانى فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب بان اسرائيل تستغل مياه نهرى الحصبانى والوزانى استغلالا كاملا وتاما بمعدل ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا . وقد احاطت اسرائيل نبع العين ونبع الوزانى بسياج ومدت منهما أقنية وانابيب عبر الأراضى الاسرائيلية اما نهر الليطانى فتسيطر اسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كيلو مترا من مجرى النهر ولا أحد يعرف تماما ـ حسب تقرير الوفد ـ ماذا تفعل هناك . أما شبكة مياه الخداود اللبنانية فقد جرى ربطها بشبكة الجليل فى فلسطين المحتلة

فى دجلة والفرات :

من المعروف ان خبراء فنيين على مستوى عال يشاركون فى المشاريع المائية فى تركيا وفد كافأت تركيا اسرائيل بمدها بكميات وخبرة من الماء . وفى مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عرض الممثل التركى ذو المستوى الرفيع (لم يذكر اسمه) مشروع رئيس الوزراء التركى « تورجوت أوزال » (اصبح الآن رئيسا للجمهورية) باسم « انابيب السلام » . والمشروع كما عرضه الممثل التركى على الحاضرين عبارة عن فرعين كبيرين من انابيب المياه المندفعة من الأراضى التركية احدهما يتجه نحو الكويت والمنطقة الشرقية فى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة ويسمى هذا الفرع بالأنبوب الشرقى . اما الانبوب الغربى فسوف يخدم مدنا اخرى فى تركيا وسوريا والاردن والضفة الغربية (اراضى تحتلها اسرائيل) والجزء الغربى من المملكة العربية السعودية . وتقدر قيمة تكلفة المشروع بحوالى ٢٠ بليون دولار مما يستدعى معه طلب السلطات التركية مساعدة البنوك والمنظمات الدولية وكما ذكر تقرير المركز فان العقبة الاساسية امام المشروع هى فى الدول المستفيدة والمشاركة فيه وان على هذه الدول الاقتناع بأن الفوائد الاقتصادية للمشروع اكبر من التنازلات السياسية من اجله وان الهدف النهائى منه تقليل حجم الصراعات بين العرب واليهود وفى الشرق الأوسط وانعاش خطط التنمية فى المنطقة .

٢ ـ تهديد الأمن المائى العربى او المواجهة بالتفويض مع العرب :

أثارت اسرائيل ومازالت بين الحين والأخر هاجس الأمن المائى العربى الذى هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى . ففى منطقة مليئة بالصراعات الاجتماعية الممتدة والمتنوعة يمكن لأية مغامرة غير محمودة العواقب تهديد الاف بل ملايين الناس فى أهم مصدر لازم لاستقرار حياتهم وهو الماء . ومن الملاحظ ان اسرائيل تحرص كل الحرص على عدم المجاهرة باثارة هذا الهاجس لدى العرب بل واحيانا التظاهر بمظهر المتعاون الداعى للاستقرار فى المنطقة وذلك لعدة اسباب تخص اسرائيل :

(أ) ان اسرائيل تشارك فى بعض أحواض الأنهار العربية بشكل مباشر او غير مباشر مع أطراف عربية لاتزال حتى الان فى حالة حرب رسمية مع اسرائيل .

(ب) ان القدرة العربية على الردع لاتزال فعالة فى مجال الأمن المائى ومن ثم يصعب استخدام هذه الورقة لتهديد العرب بشكل مباشر وفى اية مواجهة قادمة .

(جـ) ان دول الجوار الاستراتيجى وان كانت فى بعض مراميها الاستراتيجية تختلف مع الدول العربية المشاركة فى احواض الأنهار الا أن مايربطها بهذه الدول

اقوى مما يربطها باسرائيل من علاقات جوار ومصالح حيوية وامن متبادل لاغنى عنه .

على ذلك ابتعدت اسرائيل من خط المواجهة المباشرة الى الخط الثانى وهو شن حرب باردة طويلة الأمد ضد العرب لم تظهر خطورتها الا فى نهاية العقد الماضى حين ظهر انها تستخدم الدول الأخرى المشاركة فى حوض الأنهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية أو مايطلق عليه الحرب بالانابة او التفويض حين تقوم دولة الجوار الاستراتيجى باتباع استراتيجيات تتفق مع ماتطالب به اسرائيل متذرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية فى الوقت الذى تكون اسرائيل قد نفذت فيه الى هذه الدول تحت ستار المساعدات الفنية ، او العسكرية ، وغيرها ومن الملاحظ ان محاور حرب اسرائيل الباردة ضد العرب فى أحواض الانهار الكبرى الثلاثة هى كما يلى :-

(١) التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجى المشاركة فى أحواض الأنهار لاشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربى المسرف للموارد المائية . وفى ذلك تستخدم اسرائيل مساعداتها المباشرة او المساعدات الامريكية لبعض دول احواض الأنهار مثل تأمين سيطرتها على بلدان افريقية تقع فى حوض النيل مثل زائير وكينيا ورواندا ولعل هذا يفسر سبب سيطرة الشركات الاميركية والغربية على جملة مشاريع الرى فى هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التى توليها اسرائيل للابحاث العلمية الخاصة بموارد المياه . وقد افادت الانباء عن تحالفات جديدة يقيمها النظام الاثيوبى وحركة تحرير جنوب السودان مع اسرائيل وبدء الانتقال التدريجى لايديولوجية هذه القيادات من اليسار الى اليمين فلايخفى ان هناك خبراء اسرائيليين وتعاون مباشر بين جون قرنق واسرائيل ومجلس الكنائس العالمى . وقد وافق النظام الاثيوبى رسميا على هجرة يهود الفلاشا الى اسرائيل ردا على تصعيد حركة الثورة الأمريكية واستيلائها على ميناء مصوع الاستراتيجى وفى مطلع هذا العام تقدمت اسرائيل بدراسات تفضيلية حول الأتربة الاثيوبية وماكينات ومشاريع لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج أشمل . ووفقا لهذه المعلومات فان مهندسين اسرائيليين قد قاموا فعلا باختبار التربة فى منطقتى أباى وبحيرة تانا على مقربة من النيل ازرق وقد قامت اسرائيل بمعاون اثيوبيا لبناء سد على نهر فنشا أحد فروع النيل الأزرق الذى يمد النيل بحوالى ٧٥ ٪ من المياه لحجز نصف مليار من الامتار المكعبة سنويا .

ويعتقد البعض ان المقابل ليس فقط هجرة اليهود الفلاشا بل ان من المحتمل « ان يكون النظام الاثيوبى قد قدم تسهيلات لاسرائيل فى جزيرتى « دهلك » و « فاتيما » فى البحر الأحمر » وهو مايعنى عودة اسرائيل للتغلغل فى افريقيا واعادة بناء قواعدها العسكرية التى كانت بالقرب من باب المندب قبل اندلاع حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

(٢) المحاولة الدؤوبة والمستمرة لاستخدام ورقة الهاجس المائى لدى دول الأحواض العربية لاجبار دول عربية - لاتزال فى حالة حرب مع اسرائيل - طوعا ام كراهية للجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة معها . وقد تمكنت اسرائيل من ذلك فى المؤتمر المصغر الذى عقد عام ١٩٨٨ فى واشنطون - كما اسلفنا - بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية . ويستطيع الباحث ان يدعى ان جزءا كبيرا من هذا الهدف قد انجز وقد اكدت على ذلك صحيفتا الواشنطون بوست ولوس انجلوس تايمز وتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى جلسته المنعقدة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ ومؤتمر فبراير ١٩٨٧ فقد شارك فيه عبد الرسول علواش من سفارة العراق جنبا الى جنب مع مائير بين مائير المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية ومنذر حدادين رئيس هيئة حوض نهر الأردن وفولكان فيرال نائب المدير العام للعلاقات الاقتصادية الثنائية بوزارة الخارجية التركية ، وكثيرا ماهللت وسائل الاعلام الامريكية لهذا الانجاز « العظيم » واعتبرته الادارة الامريكية عامل انجاز وفعالية للمركز المذكور .

(٣) استخدام المساعدات الفنية والخبرة الاسرائيلية التقنية فى تكنولوجيا توفير والحفاظ على المياه لتقليلها عن دول حوض المياه العربية المجاورة ، كما اسلفنا . كما يوجد بعض الخبراء الاسرائيليين لدى شركات وافراد من احواض الانهار بهدف تقديم خبرتهم فى مشروعات الأمن الغذائى مثل تطهير التربة واصلاح الأراضى وزراعة الموالح وتربية المواشى والدواجن وانتاج البيض والرى بالتقطير وخلافه .

إن الوضع القائم حاليا لابد وأن يفرض على الباحث السعى لايجاد وسائل ادارة هذا الصراع ورغم ان هذا محله دراسة اخرى الا ان انجازها مسألة ذات اهمية قصوى . ومن وجهة نظرى ، هناك طريقان لاثالث لهما :

اولهما : صراعى ويقوم على ان مفهوم الأمن القومى لايتجزأ اى انه مفهوم يشمل استخدام الدول العربية قواتها العسكرية لوقف استغلال الدول الأخرى المشاركة فى احواض الانهار العربية وبالتالى خرق اتفاقيات المشاركة الموقعة بين دولها . وهذا البديل اقل احتمالا فى التنفيذ وغير مرغوب فيه ويصعب تطبيقه الا فى اطار التوازنات الدولية القائمة فى العالم .

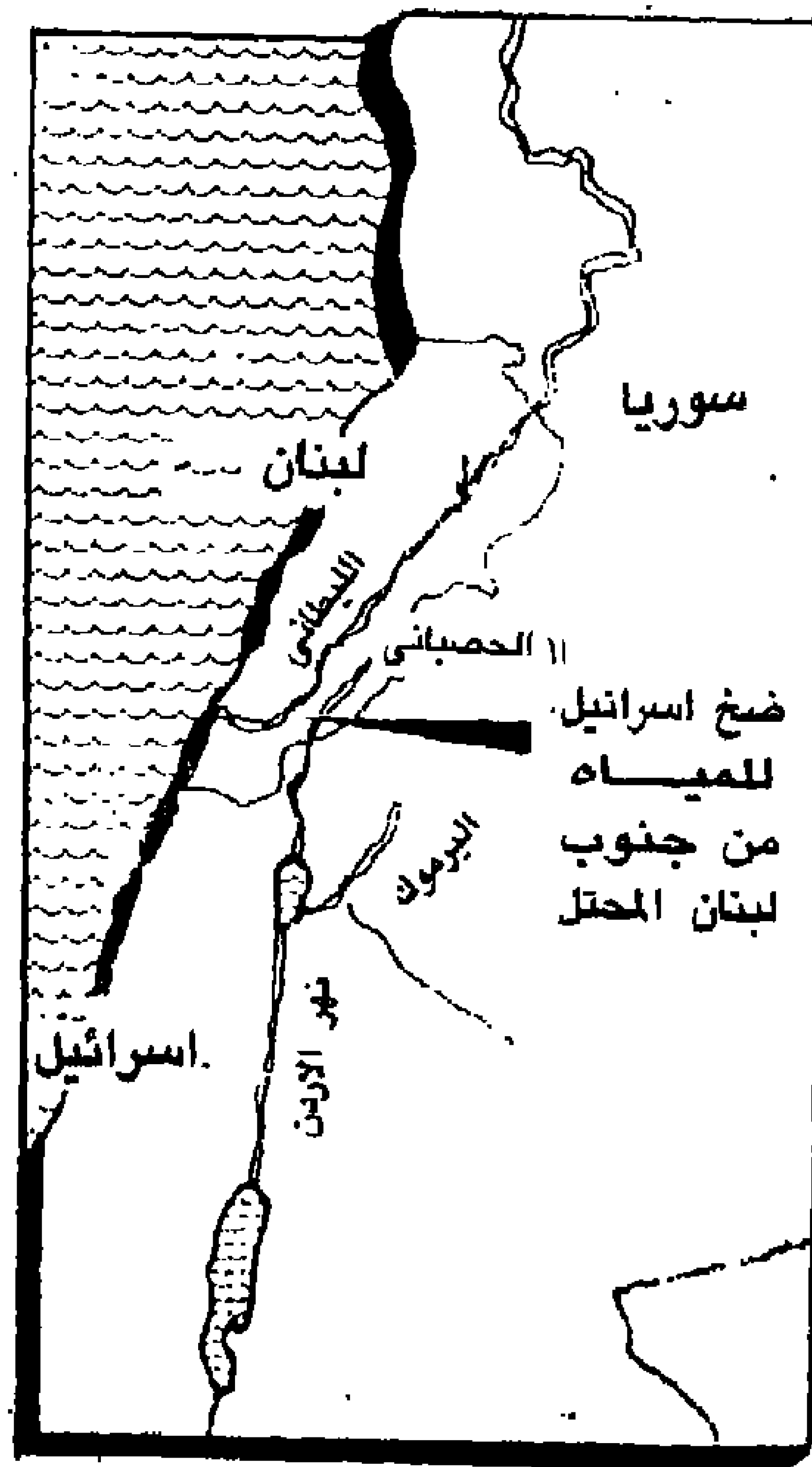
ثانيهما : تعاونى ويقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجى او بين دول الحوض الواحد من منطلق الايمان بوجود مصالح مشتركة او متبادلة دون مغالاة او تجاوز مع معرفة حقيقية لحاجات دول الحوض من الماء واستخدام أمثل لها . وهذا البديل اكثر احتمالا للتنفيذ لما فيه من تبادل للمنافع وفهم لتصريف الأمور .

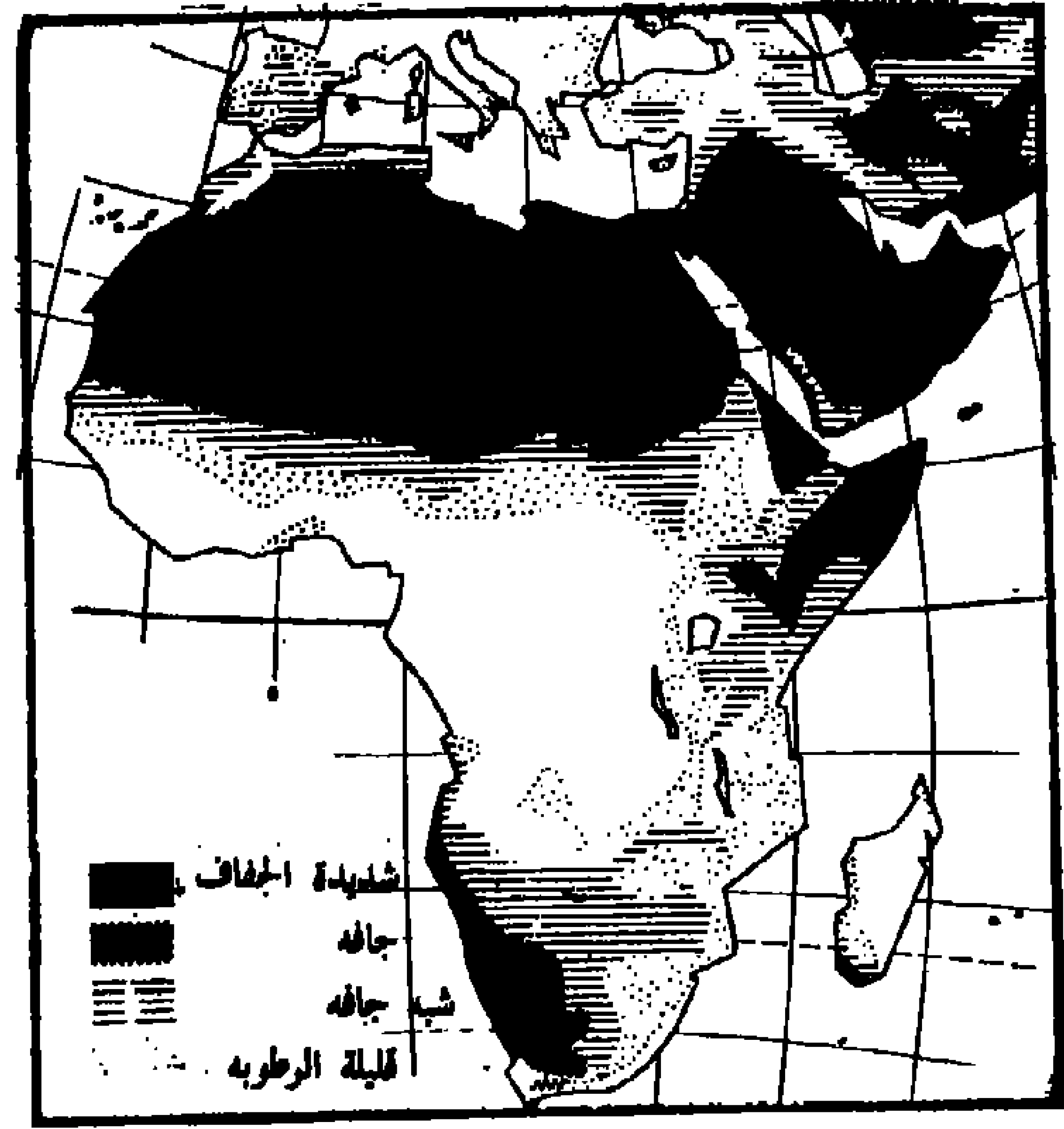
ومن هذا المنطلق يكون التنبيه على عنصرين هامين :

(١) ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع التنفيذ فاذا لم يكن هناك اتحاد كامل للرؤية فعلى الأقل وجود وحدة حركية فى العمل لتنفيذ الحد الادنى من الاتفاق تمنع الاخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والاعراف الدولية بشأن احواض الانهار .

(٢) وجود هيئة عربية عليا من المستوى الثانى فى المسئولية ملحقة بأمانة جامعة الدول العربية يكون دورها ليس فقط تنفيذ الاستراتيجية السابقة بل وضع خطط طويلة الأمد لتنظيم واستغلال احواض الأنهار العربية والاشراف الدائم لمنع تحول اية اثار جانبية الى عقبات تحول دون استغلال هذه الأحواض . يضاف الى ذلك مرونتها وحيويتها فى استخدام عوامل الاحلال والطرد للقوى الاجتماعية والاقتصادية فى تلك المناطق مع الادراك الكامل لحاجات دولها وحتمية التعاون بينها .

إن تأجيل التعاون العربى الناجح ـ رغم كل الازمات ـ الى وقت اخر معناه فقط استشرار الحرب العربية ـ الاسرائيلية الباردة حول المياه والتى تقودها اسرائيل على قدم وساق دون مواجهة علنية ومعناه ايضا ان كل عام جديد يأتى بفيضان من الاعباء المستجدة وضياع الحقوق العربية . □





أزمة المياه من النيل الى الفرات

د . أحمد عباس عبدالبديع

من بين التحديات المتعددة التى باتت تهدد أمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة ، تبرز قضية حرب المياه التى فجرتها بأبعادها وتداعياتها المختلفة منذ الشهور القليلة الماضية أزمة الفرات ، وأخذت أصداؤها تتردد على نطاق واسع لتشكل الموضوع الرئيسى للعديد من المقالات الصحفية والأبحاث العلمية والندوات العالمية والقومية .

ويأتى فى مقدمة الدراسات التى تناولت قضية المياه ومضاعفاتها مجموعة الأبحاث التى قام بها فريق من العلماء والباحثين المنتمين لتخصصات مختلفة ـ فى الشئون الخارجية ودراسات الشرق الأوسط والقانون والجغرافيا وعلوم المياه والهندسة المدنية وتكنولوجيا المياه والزراعة .. ـ فى اطار برنامج دراسات الشرق الأوسط التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بهدف تقديم توصية باستراتيجية مستقبلية لصانعى القرار فى الولايات المتحدة . وقد نشرت هذه الدراسات عام ١٩٨٨ فى كتاب تحت عنوان « سياسة الندرة : المياه فى الشرق الأوسط » وركزت فى جملتها على أحواض الأنهار الثلاثة الرئيسية فى الشرق الأوسط وهى الأردن والفرات والنيل مشيرة الى أن دول المنطقة التى تواجه نقصا حادا فى الموارد المائية هى مصر والأردن والعراق وإسرائيل والضفة الغربية وسوريا وتركيا ، وأن الشرق الأوسط يقف نتيجة لذلك على حافة الهاوية لأزمة جديدة من أزمات المصادر الطبيعية وهى المياه التى أصبح معترفا بها فى الوقت الراهن بأنها السلاح السياسى الأساسى فى المنطقة بعد أن ظل البعد الجيوبولوتيكى للمصادر فى هذه المنطقة يسيطر عليه لمدة طويلة نوع واحد من السوائل وهو النفط .

وفى عددها الصادر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٨٧ ذكرت الأيكونومست أن تركيا أخذت تقوم خلال ست سنوات ببناء سلسلة من السدود العملاقة على نهر الفرات التى يمكن أن تحجز آخر الأمر نصف حجم المياه المتدفقة الى سوريا والعراق ، وأن المشروع السورى بإقامة سد على نهر اليرموك يثير فزع كل من الأردن وإسرائيل ، كما أن مصير النيل ـ أطول أنهار العالم ـ يلقى ظلالا عميقة التأثير على العلاقات بين مصر والسودان وأثيوبيا مما يعنى أن الحرب القادمة فى الشرق الأوسط قد لا يثيرها النفط ـ أغزر موارد المنطقة ، بل المياه أشدها ندرة .

وتستمد المياه أهميتها كمصدر من مصادر الصراع والتلويح بالحرب من أن حدود الموارد المائية لاتتفق مع الحدود السياسية . ومثل هذا الموقف لابد أن يؤدى الى تفاقم المنافسة وتصادم المصالح إذ إن إستخلاص المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيرا كبيرا على امدادات المياه على الجانب الآخر ، كما أن إستغلال المياه من الأجزاء العليا للمجرى المائى يؤثر على نوع وكميات المياه المتاحة لمستخدمى هذه المياه فى المناطق الأدنى من المجرى مما يعنى أن التحكم فى المجرى المائى والهيمنة عليه يظل دائما فى أيدى الدولة الواقعة فى المناطق العليا من مجرى النهر . ومثل هذه الأوضاع تتطلب بطبيعة الحال وجود اتفاقيات بتوزيع الحصص والأنصبة من المياه بين الدول المعنية وتحديد المركز القانونى لكل منها بهذا الشأن .

وتتصاعد أهمية المياه كذلك كأداة من أدوات الصراعات الدولية نتيجة للتداعيات والمضاعفات ذات الطابع السياسى والاستراتيجى التى يمكن أن تنجم عن المنافسة بين الدول المعنية على المياه بعد أن أصبحت الغالبية العظمى منها تعتمد فى تنمية مواردها المائية على التجهيزات والانشاءات الرئيسية كالقناطر والسدود التى يمكن فى أحوال العداء الشديد تدميرها بيسر وسهولة .

والأنهار الثلاثة التى يجمع الكتاب والمحللون على أن أوضاعها تكشف عن إحتمالات تفجر المنازعات المياه فى المستقبل هى كما أسلفنا النيل والفرات والأردن ؛ ومع ذلك فإن المشاكل والقضايا التى يمكن إثارتها فى كل منها ليست على درجة واحدة من الشدة والخطورة . فالعلاقات الدولية فى حوض النيل تبدو أكثر ثباتا وإستقرارا من

العلاقات السائدة بين دول الفرات فى حين يشتد التنافس فى حوض الأردن الذى تشترك فيه دول معادية يصعب التعايش بينها . ويتوقف هذا التباين على الإختلاف فى مستويات التنمية من ناحية والمركز القانونى لدول حوض النهر من ناحية أخرى . فازدياد عدد الدول التى تضطلع بمشروعات إنمائية متطورة يعمل على تصعيد التنافس وتصادم المصالح وإضطرام لهيب الحرب بينها من أجل توفير المياه اللازمة لكل منها . وفى نفس الوقت فإن هذا التنافس والتسابق تقل حدته مع إستقرار النظام القانونى المتعلق بتوزيع المياه بين دول النهر .

وهذا ما سوف نفصله فيما يلى :

(اولا) ثبات وإستقرار العلاقات الدولية فى حوض النيل :

تتميز العلاقات الدولية فى حوض النيل بالثبات والاستقرار النسبى باعتبار أن مصر وحدها من أكثر المستخدمين لمياه النيل بسبب ما بلغته من التطور فى مضمار التنمية مما يجعلها أكثر دول النيل حساسية للأزمات المائية ، وبالتالى لايكاد يوجد تنافس بينها وبين هذه الدول أو تصادم فيما يتعلق بالحصول على المياه وإستخداماتها ، فضلا عن أن غالبية هذه الدول ترتبط بمراكز قانونية ثابتة من حيث إستغلال مياه النيل .

ومع أن مصر قطعت شوطا بعيدا فى مجال تكنولوجيا اعادة إستخدام مياه الصرف وإستخلاص المياه الجوفية وترشيد طرق الرى وغير ذلك من وسائل تنمية الموارد المائية ، فإنها مازالت تحصل من مواردها المائية مجتمعة على كميات متواضعة بالقياس إلى ما تحتاج اليه منها . ويواجه السودان كذلك عجزا شديدا فى موارده المائية من النيل وذلك فى إطار حسابات الخطط المستقبلية خلال التسعينات والتى من المأمول أن يتحول السودان بمقتضاها الى منتج زراعى رئيسى فى العالم ، وإن كانت هذه الخطط لاتزال تعرقلها المعارك المحتدمة فى القسم الجنوبى من البلاد .

ولئن كانت مصر والسودان تعتبران المستخدمين الرئيسيين لمياه النيل ، فإن العلاقات بينهما لم تتعرض للاضطراب الشديد الذى يمكن أن يصل إلى حد وقوع التصادم بينهما . فالاتفاق الموقع بين الدولتين الشقيقتين منذ سنة ١٩٢٩ لم تواجهه تحديات خطيرة على مدى ما يقرب من عشرين عاما بسبب هيمنة السياسة المصرية من ناحية وبسبب الخطوات البطيئة للتنمية الاقتصادية فى السودان من ناحية أخرى . وعلى الرغم من ظهور بوادر التوتر بين الدولتين بشأن مشروع السد العالى ثم تصاعد احتمالات المواجهة بينهما ، فإن العلاقات بينهما أخذت تتحسن تدريجيا حتى توقيع إتفاقية سنة ١٩٥٩ بشأن الاستخدام الكامل لمياه النيل ، فضلا عن قيام العديد من المشروعات المشتركة بينهما منذ منتصف السبعينات والتى من أهمها قناة جونجلى .

ومن عوامل الثبات والاستقرار فى حوض النيل كذلك وجود نظام قانونى محكم فيما يختص بتدفق مياه النيل إبتداء بالاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وإيطاليا فى روما سنة ١٨٩١ والتى تعهدت فيها ايطاليا بعدم بناء أى إنشاءات على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر فى سريان مياهه الى النيل ثم المعاهدة المبرمة بين المملكة المتحدة والحبشة سنة ١٩٠٢ والتى تلزم الحبشة بعدم إقامة أى إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا بما يمكن أن يعوق سريان المياه الى نهر النيل إلا بالاتفاق مع الحكومة البريطانية والسودان الى غير ذلك من المعاهدات والاتفاقيات التى تضمن تدفق مياه النيل الى الأراضى المصرية .

وتشير الدلائل الى أنه لاتوجد فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل القريب إحتمالات لتصادم المصالح بين مصر ودول أعالى حوض النيل مثل أثيوبيا وأوغندا وزائير نظرا لأنها ليست فى حاجة ماسة إلى المياه لاعتمادها من حيث النشاط الاقتصادى أساسا على الرعى . بيد أنه تجدر الاشارة فى هذا السياق الى ما أثارته أثيوبيا - باعتبارها الدولة التى تتمتع بموقع متميز على النيل - من المشاكل منذ أن تسلل اليها النظام الماركسى إذ أخذت تثير الاضطراب بالاعلان عن خططها باقامة سد على النيل فى أراضيها وكان ذلك بدافع سياسى وبتحريض من الاتحاد السوفيتى . ويمكن القول بأنه من المستبعد أن تقوم بتنفيذ مثل هذه الخطط سواء فى الحاضر أو المستقبل القريب بسبب ضائقتها المالية من ناحية وتآكل دور الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة من ناحية أخرى . وقد عادت فى أوائل الثمانينات تصرفاتها العدائية والمثيرة بتوجيه إنتقادات شديدة للخطط المصرية بمد مياه النيل إلى سيناء بدعوى أن مصر تسىء إستخدام حصتها من المياه بتحويل جزء منها إلى سيناء ثم إلى إسرائيل . وإشتد تبادل الاتهامات بين الدولتين حينئذ مما بدا تلويحا بالحرب من جانب مصر عندما أعلن الرئيس السادات قوله بأننا لانحتاج إلى إذن من أثيوبيا أو الاتحاد السوفيتى لتحويل مياه نيلنا وأنه إذا إتخذت أثيوبيا أى اجراء لمصادرة حقوقنا على مياه النيل فلن يكون هناك بديل أمامنا سوى استخدام القوة .

وبالنسبة لدول بحيرة فكتوريا وخاصة كينيا وتنزانيا ، فقد ألمحت الى إحتمال أن تكون لها فى المستقبل مصالح فى البحيرة قد تتعارض مع مصالح دول المجرى الأدنى (السودان ومصر) . أما دول شرق افريقيا وهى اثيوبيا ورواندا وبوروندى وزائير فإن خططها المستقبلية لاستخدام مياه النيل مازالت غير معروفة على وجه اليقين وإن كان من المحقق أن إمكانياتها من المياه الجوفية والأمطار تفوق كثيرا احتياجاتها المائية .

وبصفة عامة ، فإن الواقع المعاصر يدل على أنه من غير المتوقع أن تستخدم مياه النيل كسلاح للحرب بين دوله ، وذلك لما يسود بينها من الرغبة فى التعاون الصادق - الأمر الذى يؤكد إجتماع ممثلى دول النيل - بإستثناء اثيوبيا - تحت إشراف برنامج التنمية التابع

للأمم المتحدة UNDP فى بانجكوك فى يناير سنة ١٩٨٦ والذى تمت فيه المصادقة على عدد من التوصيات أهمها دعم التعاون بين دول الحوض فى تنمية الموارد المائية لمصلحة الجميع وإتخاذ الاجراءات لاقامة تعاون اقليمى بينها فى أقرب فرصة ممكنة .

(ثانيا) ازمة المياه فى حوض الفرات :

على خلاف العلاقات بين دول حوض النيل التى يسودها الثبات والاستقرار فى المدى القصير على الأقل ، فإن الدول المشتركة فى حوض الفرات كثيرا ما تتعرض العلاقات بينها للتوتر الذى يتصاعد الى حد تفجر الأزمات والتلويح بإستخدام سلاح المياه ، وهو ما يرجع بالدرجة الأولى الى أن كل دولة منها - وهى تركيا والعراق وسوريا - تضطلع بمشروعات ضخمة وطموحة للتنمية وبناء العديد من السدود على نهر الفرات للاستخدامات المختلفة من توفير المياه للرى وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها . ومما ساعد على تفجر مثل هذه الأزمات كذلك عدم وجود اتفاقية دولية تنظم الاستخدام المشترك لمياه الفرات بعد فشل المحاولات التى قامت بها اللجنة الثلاثية من هذه الدول التى شكلت لهذا الغرض سنة ١٩٨٣ .

وواقع الأمر ، إن المشكلة الرئيسية التى تواجهها دول الفرات ما هى إلا مشكلة أدارة وتوزيع وتخطيط التنمية المائية دون أن تكون مشكلة نقص موارد المياه ، فقد كان العراق أول الدول المطلة على نهر الفرات التى تقوم بإنشاء القناطر وهى قناطر الهندية سنة ١٩١٣ ، وأعقب ذلك مشروعات أخرى مماثلة بحيث يمكن القول بأنه الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى فى الزراعة القائمة على الرى . ولايزال العراق - فضلا عن ذلك - فى مقدوره الاستفادة من رصيد المياه الذى يزخر به نهر دجلة من خلال مشروع قناة ثارثار الذى إستهدف تحويل مياه دجلة الى منخفض ثارثار والتحكم فى الفيضان الذى يمتد الى الفرات مما يسهل عملية تدفق المياه من نهر لآخر . وبالنسبة لسوريا فإنها تنعم بإقتصاد ينمو نموا سريعا بالاعتماد على الزراعة الى حد كبير بالانتفاع بنهر اليرموك ثم اخذت توجه إهتمامها بعد ذلك الى الفرات حيث أقامت مشروع سد الثورة لتوليد الطاقة الكهربائية والرى فضلا عن وجود مشاريع أخرى مماثلة على نهر الخابور . كذلك فإن تركيا تتمتع بوفرة شديدة فى المياه نتيجة لانشاء سد كيبان سنة ١٩٧٣ ثم سد أتاتورك الذى بدأ العمل فيه سنة ١٩٨١ ليكون أساسا لخطة إنمائية ضخمة سوف تحقق فى سنة ٢٠١٥ توليد طاقة كهربائية من سد أتاتورك والسدود الأخرى التابعة له تعادل ٢٠٪ مما تنتجه البلاد فى الوقت الحاضر . كما أن المياه المخزونة خلف هذه السدود سوف تكفى لرى ٧٠٠ ميل مربع من الأراضى .

وقد نشأت الأزمة الأولى حول مياه الفرات سنة ١٩٧٤ بين سوريا والعراق عندما أدى إنشاء سد الثورة السورى على الفرات الى خفض تدفق المياه حوالى ٢٥٪ من التدفق العادى الى العراق مما نشأ عنه تصاعد التهديدات العراقية التى وصلت فى سنة ١٩٧٥ الى حد التهديد بتدمير سد الثورة بالقنابل فضلا عن تجهيز اعداد كبيرة من القوات العراقية على طول الحدود ، وأصبحت الدولتان على حافة الحرب . ومع ذلك ، وعلى أثر تدخل المملكة العربية السعودية وافقت سوريا على اطلاق كميات إضافية من سد الثورة الى العراق . علما أن هذه الواقعة لم تكن مرتبطة تماما بمشكلة المياه ، فقد كان هناك توتر دائم بين النظامين السورى والعراقى ، ولكنها على أى حال تدخل فى إطار حرب المياه ومحاولات تدمير التجهيزات المائية .

أما الأزمة الثانية ، فقد تفجرت عندما أعلنت تركيا قرارها فى أواخر عام ١٩٨٩ بوقف تدفق مياه الفرات عن كل من العراق وسوريا مدة ثلاثين يوما لاستكمال الأعمال فى إقامة سد أتاتورك المزمع الانتهاء من تشييده سنة ١٩٩١ على القسم التركى من الفرات . وعلى الرغم من قيام تركيا بتنفيذ خطتها فى يناير عام ١٩٩٠ فإن الاعتراضات وردود الفعل التى أثارتها الحكومتان العراقية والسورية لم تتجاوز الادعاء بأن تركيا ارادت بهذا الاجراء أن تستخدم المياه كسلاح سياسى للضغط عليهما لوقف التوترات الحادثة عن مطاردة الأكراد داخل أراضيها . فى حين اكدت الحكومة التركية أن عملية وقف مياه الفرات عملية فنية خالصة وليس لها طابع سياسى .

على انه لايمكن القول بتوقع قيام نزاع فى المستقبل القريب بشأن المشروعات التى تواصل تركيا إنشاءها على المجرى الأعلى من النهر نظرا لما يبدو من حرص الحكومة التركية على سلوك القنوات الدبلوماسية لمواجهة التوترات التى قد تتفجر بينها وبين جاراتيها العربيتين . فقد كانت مسألة الفرات على جدول أعمال المحادثات بين الرئيس السورى حافظ الأسد فى دمشق فى ١٥ يوليو سنة ١٩٨٧ وتيرجوت أوزال (رئيس الوزراء التركى حينذاك) والذى كان يعمل مهندسا لعدة سنوات فى مجال السدود التى تثير دائما إبهاره وإعجابه بدرجة كبيرة . كما قام يلديريم اكبولت رئيس الوزراء التركى مؤخرا بزيارة رسمية للعراق بمناسبة إجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة للبحث بشكل خاص فى مشكلة إقتسام مياه الفرات . وفى هذا الاطار الدبلوماسى كذلك صرح زعيم المعارضة التركى اردال اينونو فى تصريح له فى القاهرة بمناسبة انعقاد الدولية الاشتراكية فى مايو ١٩٩٠ بأنه لاتفكير مطلقا فى معاودة قطع مياه الفرات عن سوريا أو العراق وانه فيما يتعلق بالأزمة التى حدثت مؤخرا بسبب مياه الفرات فإن المشكلة الجوهرية تكمن فى ضرورة الاتفاق على توزيع حصص كافية من مياه الفرات ، وأنه ليس هناك تفكير من جانب تركيا فى قطع امدادات المياه عن الدولتين العربيتين ، وأكد أن العلاقات العربية التركية سوف تتحسن فى المستقبل دون أن يكون فى ذلك تعارض مع رغبة تركيا فى تحسين علاقاتها مع إسرائيل .

(ثالثا) الأوضاع المتفجرة فى حوض الأردن :

أما أزمة المياه فى حوض الأردن ، فإنها تشكل أخطر حلقة من حلقات تصعيد حرب المياه فى منطقة الشرق الأوسط وأشد قضايا المياه لهيبا فى أى منطقة من العالم لأنه الحوض الوحيد الذى يتعرض بصورة خطيرة لأعمال القرصنة المائية ، فضلا عن العداء الشديد الذى يسود بين الدول التى تقتسم النهر وروافده وهى الدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى .

وحرب المياه ليست جديدة فى حالة نهر الأردن ولكنها ترجع إلى عقد الخمسينات ـ أى منذ قيام إسرائيل ، بل وتمتد من الناحية النظرية إلى ما قبل ذلك بكثير عندما كانت مسألة المياه ترتبط إرتباطا مباشرا فى الفكر اليهودى بالهجرة الى فلسطين وإقترنت أطماعهم فى مياه الأردن بالتوسع الاستيطانى فى أراضيها .

فمنذ أن بدأت طلائع اليهود فى أوائل القرن الحالى يرسمون الخطط للهجرة الى فلسطين ، كانت مسألة المياه وتوفيرها تحتل مكانا بارزا فى تفكيرهم على أساس أن وفرة المياه تعنى مزيدا من المهاجرين ، ولذلك فانهم فى عام ١٩١٩ وعلى وجه التحديد أثناء انعقاد مؤتمر الصلح فى باريس بذلوا محاولات ضخمة مع زعماء العالم للحصول على إعترافهم بتوسيع رقعة فلسطين لتشمل الاراضى التى تنبع منها روافد نهر الأردن حتى يستطيعوا السيطرة على نظام النهر بأكمله . وفى سنة ١٩٢٦ إستطاعوا الحصول من الحكومة البريطانية على إمتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك فى توليد الطاقة الكهربائية . كما أن الدراسات المائية التى عكف عليها مهندسوهم منذ عام ١٩٣٨ بتكليف من الأوساط الصهيونية أكدت أهمية جر المياه من الشمال لرى النقب فى أقصى الجنوب وقد أدى ذلك الى شدة تمسك الاسرائيليين بصحراء النقب التى من أجلها قامت عصابة شتيرن بإغتيال الكونت برنادوت مبعوث الأمم المتحدة فى ١٩٤٨/٩/١٧ لأنه قدم للمنظمة الدولية توصيات تتضمن اعطاء النقب للعرب .

وقد تأججت حرب المياه ابتداء من سنة ١٩٥١ عندما شرع الاسرائيليون فى تنفيذ مخططهم بتحويل مياه الأردن ، فتصدى لهم العرب أصحاب الأراضى فى المنطقة المتجاورة بأعمال المقاومة مما دفع القوات اليهودية الى الاستيلاء على هذه الأراضى بالقوة ونقل أهاليها الى أماكن مجهولة داخل فلسطين . وفى الفترة من يناير الى مايو سنة ١٩٦٣ واصلت الحكومة الاسرائيلية العمل فى تحويل المياه لأغراض الزراعة فى الجنوب وبدأ تصعيد الصراع فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ إذ شرعت إسرائيل فى هذا التاريخ ـ كما يقول الجنرال أودبول أحد مراقبى الأمم المتحدة فى كتابة « الحرب والسلام فى الشرق الأوسط » (١٩٧٦٠) ـ فى ضخ المياه من نهر الأردن لتوجيهها لزراعة صحراء النقب مما دفع الحكومات العربية الى منع المياه من اثنين من الروافد التى تغذى نهر الأردن وهما الحصبانى فى لبنان وبانياس فى سوريا وتحويل مياههما جنوبا خلال الأراضى السورية والأردنية لتعاود الالتقاء بالنهر جنوب بحيرة طبرية داخل الأردن .

وخلال ذلك وفى ١٧ مارس سنة ١٩٦٥ وجهت إحدى الدوريات الاسرائيلية النار على الأعمال الجارية فى مشروع تحويل الحصبانى وبانياس وإستمر التوتر حول تحويل مياه الأردن يتصاعد حتى تحول الى عدة أشهر من المبارزات والتراشق بين القوات السورية والاسرائيلية بالدبابات والمدفعية ، ووجه ليفى أشكول رئيس الوزراء الاسرائيلى حينئذ تحذيرا للبلاد العربية ضد تحويل الروافد العليا للأردن ومضي يقول أن أى محاولة لحرمان إسرائيل من المياة التى إكتسبت فيها حقا قانونيا بمقتضى مشروع جونستون فإنه يعد عملا عدوانيا . وفى يولية وأغسطس سنة ١٩٦٦ دارت عدة معارك جوية بين الطيران السورى والاسرائيلى فوق مواقع تحويل الأردن ، وكان الاسرائيليون يريدون من وراء ذلك إنتهاز فرصة إعلان سوريا إستئناف خططها لتحويل مياه الأردن كحجة لاستئناف الهجوم على مشروعات التحويل . ويذكر الجنرال أودبول فى كتابه المشار اليه أن هذه المناوشات والمبارزات كانت من بين المقدمات المباشرة لحرب ١٩٦٧ .

وفى إطار الصراع على المياه واصلت إسرائيل مشروعا لتحويل مياه الأردن بمراحله المختلفة ببناء محطة الرافع القومى فى الجزء الشمالى لبحيرة طبرية لضخ المياه بطريق الأنابيب والقنوات الى تل أبيب ثم صحراء النقب . وفى المقابل قامت الأردن بشق القناة الرئيسية للغور الشرقى فى وادى الأردن باستخدام مياه اليرموك ثم بناء سد الملك طلال على نهر الزرقاء . وفى سنة ١٩٧٤ حاولت حكومة الأردن بعث مشروع سد المقارن (وهو المشروع العربى المقابل لمشروع جونستون الاسرائيلى الأمريكى سالف الذكر) على نهر اليرموك الى الوجود وإتجهت فى يناير سنة ١٩٧٥ الى هيئة المعونة الأمريكية للمساعدة فى تمويل المشروع . بسبب تزايد الطلب على المياه فى الهضبة الشمالية للأردن . غير أن بناء هذا السد أثار عديدا من القضايا منها أن تجميع مياه اليرموك فى خزان المقارن لابد أن يؤثر على كميات المياه فى أسفل المجرى مما يعنى ضرورة وصول الأردن الى اتفاق مع إسرائيل من ناحية ومع سوريا من ناحية أخرى . ولذلك فقد طالبت هيئة المولين للمشروع فى سنة ١٩٨٠ بأن يكون التمويل مشروطا بحل المشاكل القائمة بين الأردن وإسرائيل وسوريا .

وفى الوقت الراهن تشير التقديرات الى إشتداد الحاجة الى المياه فى إسرائيل والأردن والضفة الغربية بصورة متزايدة . ففى سنة ١٩٨٥ كان عدد سكان إسرائيل ٤,١ مليون ، وبحلول سنة ١٩٩٥ سوف يزداد عددهم الى خمسة ملايين . وفى الأردن كان عدد السكان ٢,٧ مليونا فى سنة ١٩٨٥ ومن المتوقع أن يصل عددهم

فى سنة ١٩٩٥ الى أربعة ملايين . وفى الضفة الغربية كان عدد السكان ٨٠٠٠٠٠ فى سنة ١٩٨٥ وسوف يصل عددهم الى مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٥ .

أما بالنسبة للموارد المائية السطحية والجوفية فى هذه المناطق فإن مجموعها لايتجاوز ٢,٥ بليون مترا مكعبا تبلغ حاجة إسرائيل منها ثلاثة أرباع هذه الكمية . وقد بذلت اسرائيل محاولات مكثفة لمواجهة مشكلاتها المائية من خلال إعادة استخدام مياه الصرف وتزويد الينابيع الجوفية بالمياه وترشيد المياه وإستخدام الرى بالتنقيط وغير ذلك من الوسائل فإنها لاتزال فى حاجة ماسة إلى موارد إضافية لمواجهة مشروعات التنمية .

وإذا اضفنا الى هذه التقديرات المضاعفات التى سوف تترتب على مخطط إسرائيل فى الوقت الحاضر لتوطين حوالى مليون من المهاجرين السوفيت خلال السنوات الثلاث القادمة وتوفير إحتياجاتهم من مياه الشرب والمعيشة وإستصلاح الاراضى وتنفيذ مشروعات جديدة للتنمية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية ، لامكن القول بأن ما تقوم به من استيعاب المهاجرين إنما يدخل فى إطار الاحتفاظ بالاراضى العربية المحتلة وهى الضفة الغربية والجولان وغزة - أغزر المناطق جميعا من حيث الموارد المائية السطحية والجوفية على السواء . وبذلك فإن قضية توزيع المياه والتحكم فى مصادرها الرئيسية سوف تكون العامل الحاسم فى سير وتوجيه المفاوضات الخاصة باقامة الدولة الفلسطينية وإعادة الجولان لسوريا .

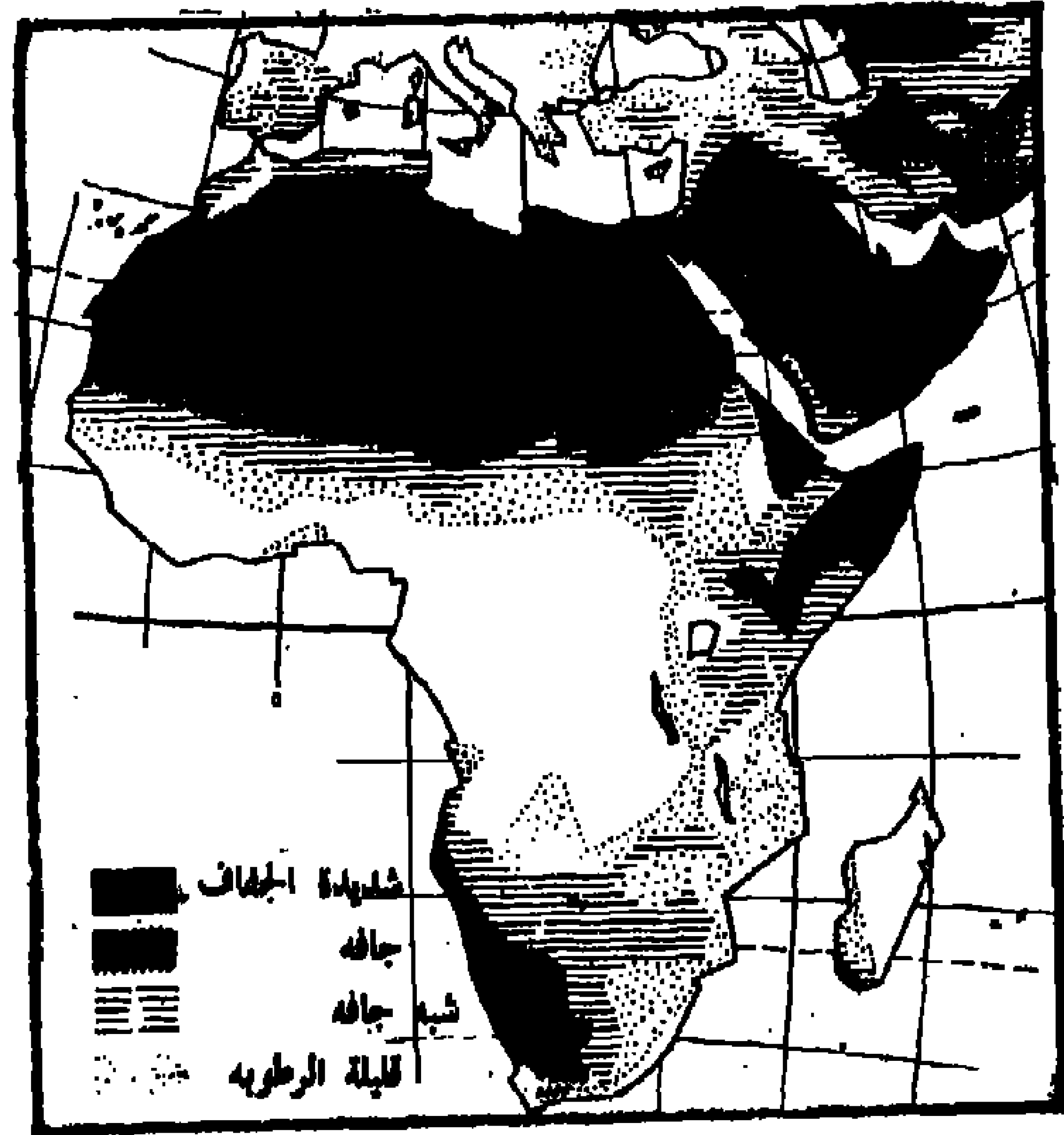
وربما تلجأ إسرائيل إذا ما بدأت المفاوضات العربية الاسرائيلية الى المساومة بإحياء المشروعات القديمة كمشروع جونستون وسد المقارن وغير ذلك من المشروعات العربية والغربية التى حفلت بها حقبة الخمسينات وطرح مشروعات أخرى من الخزانات والسدود الصغيرة على نهر الأردن بين الضفة الغربية والشرقية للقيام بها بالتعاون مع سوريا والأردن . فقد كان من أوائل المخططات الصهيونية منذ بدء قيام إسرائيل بذل المساعى لعقد الصلح مع الدول العربية سواء كان صلحا مباشرا أو غير مباشر عن طريق التعاون الاقتصادى فى إستغلال الثروة المائية والاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والدول العربية - الأمر الذى ينطوى على كثير من المزالق والمحاذير التى قد تكون منطلقا لاقامة اسرائيل الكبرى .

كلمة ختامية :

واذا كان الحديث عن حرب المياه والازمة المائية التى تخيم على منطقة الشرق الأوسط وغير ذلك من بقاع العالم تلقى ظلالا قاتمة على مستقبل البشرية ، فإن آفاق التكنولوجيا المعاصرة تتسع لكثير من الحلول لمواجهة هذه المشكلة . ومن بين هذه الحلول إقامة السدود لتخزين مياه الأمطار التى تحجز فى بعض الحالات كميات كافية من المياه لتكوين خزانات دائمة وتكون مصممة بحيث تمنع فقدان المياه ، وقد نفذت خطط ستين سدا من هذا النوع فى العربية السعودية ، كما تمكنت ليبيا بإستغلال الطبقات الرسوبية من بدء مشروع لانشاء أعظم نهر صناعى لرى حوالى ١٨٠٠٠٠ هكتار وسوف يمتد من جنوب فزان الى خليج سرت على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط . ومن المصادر البديلة إزالة الملوحة التى أجريت بشأنها أبحاث على نطاق واسع فى معهد البحث العلمى فى الكويت لتخفيض تكاليف انتاج المياه العذبة بعد أن كان المتر المكعب منها يتكلف من دولار الى دولارين وأمكن تخفيض هذه التكاليف بإستخدام الطاقة الشمسية . كذلك فمن بين البدائل المطروحة إعادة إستخدام مياه الصرف وهى طريقة أصبحت شائعة فى الأردن وقطر ويقتصر إستخدامها على الزراعة وهى كما يبدو لاتوجد عليها إعتراضات إسلامية . ومن بين البدائل التى يدور حولها كثير من المناقشات الاستيراد المنظم للمياه أما بواسطة جبال الثلوج العائمة من القطب الجنوبى مع وجود كثير من الصعوبات التى لم يتم بعد التوصل إلى حلها أو بواسطة الحاويات التى قامت بتجربتها كل من فرنسا واليابان والمملكة المتحدة وأسبانيا وإن كان ذلك يتطلب إقامة انواع معينة من الموانىء التى تستطيع إستيعاب مثل هذه الحاويات .

. . . .

ومن الوسائل المطروحة لحل الازمة المائية فى الشرق الأوسط مشروع خطوط انابيب السلام التركى . ففى فبراير سنة ١٩٨٧ وخلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة أدخل تيرجوت أوزال لأول مرة فكرة انشاء خطين لانابيب المياه من تركيا الى بعض أجزاء الشرق الأوسط على أن يبدأ الخطان من نهرى جيجان وسيحان اللذين ينبعان من داخل تركيا ويجريان فى أراضيها الى البحر الأبيض وخليج أسكندرونة ولا تستخدم تركيا من حمولتهما اليومية البالغة ٣٩ مليون متر مكعب سوى سوى ٢٣ مليون فقط والباقى يذهب الى البحر . ورغبة من الاستفادة من هذه الكمية غير المستخدمة طلبت الحكومة التركية من إحدى الشركات الامريكية المختصة إجراء دراسات جدوى للمشروع . ويتكون هذا المشروع من خطين من الأنابيب يتراوح قطر كل منهما بين ٣ و٤ متر وعدد من محطات الضخ لدفع المياه فى المناطق المرتفعة وكذلك محطات لتوليد الطاقة الكهربائية ويستهدف نقل المياه للاستهلاك الداخلى فى عدد كبير من المدن السورية مثل حلب وحماه وحمص ودمشق والسعودية مثل تبوك والمدينة المنورة وينبع ومكة المكرمة وجدة والدمام والخبر والهفوف ثم المنامة فى البحرين والدوحة فى قطر وابوظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وام القوين فى الامارات ومسقط فى عمان . ويبلغ طول أحد الخطين ٢٧٠٠ كيلو مترا والآخر ٣٩٠٠ كيلو مترا . □



الأبعـاد السيـاسيـة والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه

ياسر على هاشم

إذا كان الصراع على مصادر المياه نوعا من أنواع الصراع الطبيعى الذى بدأ مع بداية الخليقة ، والمتسبب فى حدوث الكثير من الانتقالات عبر مناطق المعمورة بحثا عن نقطة المياه ، فإنه لم يكن فى يوم من الايام بمثل هذه الخطورة التى يشهدها حاليا ومستقبلا ، ولم تتعقد أبعاده وتتداخل أطرافه بمثل هذه الصورة من قبل حيث حمل ابعادا سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية فى التأثير على الأمن القومى للدول ، وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط ، مما جعل نقطة المياه تنافس فى قيمتها نقطة النفط ، وينتظر ان تتعداها قيمة فى المستقبل المنظور .

والتعرض لأزمة بمثل هذه الخطورة - تتعلق بحياة البشرية - يقتضى أولها التعرف بجوهر هذه الأزمة وطبيعتها .)

طبيعة الأزمة :

بداية نؤكد على أن هذه الورقة تتعرض للحالات التى تتعلق بمياه الأنهار فقط ، وذلك لأن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة تعانى من نقص فى نسبة وكمية الأمطار بالاضافة الى أن التعرض لمياه الابار الجوفية يقتضى الالمام بنواح فنية لا تتوافر لمعظم الباحثين فى مجال العلوم السياسية .

إذن هذه الأزمة فى جوهرها صراع على مصدر مائى واحد هو مياه الأنهار . وتكمن طبيعة هذا الصراع فى محاولة بعض الأطراف إستعادة ما تدعى انه حقها او نصيبها فى كمية المياه التى تستخدمها سواء للاستهلاك السكانى او فى مشروعات الرى والزراعة من ناحية . ومحاولة البعض الاخر الاستيلاء على كميات من امطار الدول المجاورة لها من ناحية اخرى .

وبطبيعة الحال ، وفى إطار عدم وجود اجراءات قانونية ثابتة لتنظيم حقوق إستغلال مياه الانهار فى بعض الحالات التى ستتعرض لها - والتى تشكل فى جوهرها ازمة المياه فى الشرق الأوسط ، وعدم وضوحها فى البعد الآخر ، فإن المشكلات والمنازعات باتت هى السمة الغالبة عندما يفتح ملف المياه فى المنطقة .

اطراف الأزمة :

يمكن القول أن هناك ثلاث حالات تمثل فى مجموعها أزمة المياه فى منطقة الشرق الاوسط . وهى أزمة مياه نهر النيل ، وأزمة مياه نهر الفرات وإستيلاء إسرائيل على مياه أنهار الأردن ولبنان ، الأمر الذى يجعل أطراف الأزمة هم دول حوض النيل ، وكل من تركيا والعراق وسوريا ، وإسرائيل على التوالى .

هذه الأطراف جميعها تختلف فيما بينها فى مصالح وأهداف كل منها لمواجهة التهديدات التى تتعرض لها مصادر المياه فى اقاليمها وإن إتفقت جميعا فى اهمية الحفاظ على كمية المياه التى تحصل عليها لاستخداماتها المختلفة بل والعمل على زيادتها لمقابلة الاحتياجات المستقبلية . وهذا ما سوف يتضح بعرض هذه الأهداف والتهديدات المختلفة لمصالح هذه الدول .

حوض النيل :

تتباين مصالح وأهداف دول حوض النيل بين تمسك طرفين هما مصر والسودان بحقوقهما التاريخية فى مياه النيل ، والتى اقرتها إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ وتم تدعيمها وتنقيحها بإتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ . واهداف ومصالح الدول الأخرى وعلى رأسها أثيوبيا التى تطالب بنصيبها فى مياه النيل خاصة أن ٨٥ ٪ من منابعه تقع فى أراضيها . وهذا على النحو التالى (من خلال الطرفين الفاعلين) .

(اولا : مصر) :

(١) إن الامكانات المتاحة لمصر من الموارد المائية تبلغ نحو ٦٠,٧ مليار م٣ منها ٥٥,٥ مليار م٣ من مياه النيل و ٤,٧ مليار م٣ من مياه الصرف و ٥, مليار م٣ من المياه الجوفية ، فى حين أن المستخدم منها حوالى ٥٩,٥ مليار م٣ منها ٤٩,٧ مليار م٣ للزراعة و ٣,٣ مليار م٣ للاستخدامات المنزلية ، و ٢,٥ مليار م٣ للصناعة و ٤

مليار م٣ للكهرباء وهنا بمقارنة الامكانات المتاحة من النيل (٥٥,٥ مليار م٣) بالمستخدم حاليا في مصر (٥٩,٥ مليار م٣) نجد ان مياه النيل لا تكفى لاحتياجات مصر بما يعنى ضرورة زيادة إيرادات مصر من النيل .

(٢) تامين العمق الاستراتيجي لمصر وهذا يتاتى بتحقيق أمن وادى النيل ، والعمل على التغلب على المشاكل المثارة في المنطقة والعمل على حلها حلا سلميا

(٣) مقاومة التغلغل الاسرائيلي في المنطقة ، وذلك بهدف الحد من إمكانية قيام اسرائيل بدور مؤثر في منطقتى منابع النيل ، والجزء الجنوبى من البحر الأحمر « باب المندب »

(٤) مواجهة التحديات الرئيسية المرتبطة بإحتياجات مصر من مياه النيل والمتمثلة فيما يلي : -

- التحديات الاقتصادية ، حيث يعبر الأمن الغذائي عن ضرورة معالجة إختلال التوازن بين الانتاج الزراعي وعدد السكان ، حيث يلزم إضافة ٤ ملايين فدان حتى عام ٢٠٠٠ تحتاج الى نحو ٢٠ - ٢٤ مليار م٣ من المياه .

ب - الاعتداء على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل ، وبالتالى فإن أي مشروع على انهار وروافد النيل يمكن أن يؤثر على إيراد مصر يعتبر مساسا بأمنها القومي .

ج - المشروعات الاثيوبية والتى تؤثر على حوالى ٢٠ ٪ من الايراد الكلى لمصر من مياه النهر .

(٥) تعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر ويفقد النيل خلال جريانه في السودان حوالى ٣٣,٥ مليار م٣ ، وبالتالى يمكن الاستفادة بجزء منها في إقامة مشروعات مشتركة مثل قناة جونجلي ، والتى كانت ستوفر ٤ مليار م٣ توزع مناصفة بين مصر والسودان .

(ثانيا : إثيوبيا) :

وعن المصالح والأهداف الاثيوبية ، نجد أنها ذات طبيعة مختلفة أبرزها فيما يلي : -

(١) إستغلال وجود منابع النيل الأزرق داخل أراضيها ، والذى يمد كلا من مصر والسودان بنسبة ٨٥ ٪ من ايرادات المياه إليهما ، وذلك للضغط على السودان لايقاف المساعدات لارتيريا ، وكذلك لتحسين العلاقات مع مصر وإبعادها عن مساندة الصومال .

(٢) تعديل إتفاقية مياه النيل ١٩٠٢ التى ترى إثيوبيا انها مجحفة لها ، على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمر ثلاثي يضم كلا من إثيوبيا والسودان ومصر .

وهنا نجد أن التعرض لمصالح وأهداف كل من مصر وإثيوبيا ، يجعلنا نتصور حقيقة الأزمة - وهو ما أشرنا له في البداية - حيث تحاول مصر والسودان المحافظة على نصيبيهما في المياه وفقا لاتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ وهى ٤٨ مليار م٣ لمصر و ٤ مليار م٣ للسودان بل وزيادة هذه الكمية بالتعاون مع دول حوض النيل الأخرى ، في مواجهة محاولة تلك الدول وعلى رأسها أثيوبيا الحصول على كميات من مياه النيل لمواجهة مشروعاتها وتوسعاتها الزراعية ، على الرغم من أن معظم هذه الدول تعتمد على مياه الأمطار في زراعتها .

وهذه الحالة هى التنسيق الأول او المظهر الأول من مظاهر أزمة المياه في الشرق الأوسط وينسحب - وإن كان بطريقة مختلفة - على حالة مياه نهر الفرات . أما المظهر الثانى فيتمثل في فكرة الاستيلاء على مياه الجار والتى قامت وما تزال تقوم بها إسرائيل .

إسرائيل :

يمكن التعرف على المصالح والأهداف الاسرائيلية من خلال مشكلة المياه التى تواجهها والمتمثلة فيما يلي :

١ - تعانى إسرائيل من قلة الموارد المائية حيث أن حوالى ٪ موارد إسرائيل المائية تاتى من الآبار وحوالى ٦٠ ٪ من هذه الموارد يذهب الى الزراعة ، ولذا فإن الاستخدام العنيف لمياه الآبار يؤدى الى زيادة كبيرة في نسبة ملوحة الأرض الزراعية وخصوصا تلك القريبة من شاطىء البحر .

٢ - كما أن المشكلة التى تواجه إسرائيل لا تكمن فقط في قلة المياه وإنما تتمثل أساسا في أن كل المياه المتوافرة موجودة في جزء معين منها ، وتريد اسرائيل في سبيل تحقيق أهداف إستيطانية أن تمتد الزراعة إلى مناطق أخرى بعيدة عن مصادر المياه ، الأمر الذى يجعلها تتحمل نفقات باهظة لحفظ المياه ونقلها الى مناطق نائية كالنقب .

٣ - الرغبة الاسرائيلية النهمة لاستقبال المزيد من المهاجرين لمحاولة إحداث زيادة غير طبيعية في نسبة السكان الاسرائيليين على حساب الفلسطينيين حتى يمكن أن تكون الأغلبية لهم مما يقضى نهائيا على فكرة غلبة العنصر العربى على العنصر اليهودى عدديا ، مما يعنى في التحليل الأخير القضاء نهائيا على المطالبة بالدول الفلسطينية . هؤلاء المستوطنون الجدد يحتاجون الى زيادة موارد إسرائيل من المياه سواء للاستهلاك السكانى او للتوسع الزراعى .

هذه المشكلة المائية هى التى دفعت إسرائيل للاستيلاء على كميات كبيرة من كل من نهرى الأردن والعوجا الاردنيين ونهر الليطانى اللبنانى خاصة مع ما تشير اليه التقديرات الاسرائيلية من أن العجز المائى في إسرائيل سيصل إلى حوالى ٨٠٠ مليون متر٣ سنويا في عام ٢٠٠٠ .

ابعاد الأزمة :

(١) الأبعاد السياسية :

من ابرز خصائص أزمة المياه في الشرق الأوسط إستخدام المياه كسلاح سياسى وورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى وفي هذا المجال يتميز بين ثلاث حالات .

أولا : حالة المساومة والتهديد :

ففى حالة نهر النيل نجد أنه من عدة قرون دارت الأساطير حول قدرة أباطرة الحبشة على تحويل مياه النيل عن مصر وفى العصور الوسطى زاد الاعتقاد بين حكام الامبراطورية المسيحية فى إثيوبيا ، وبين حكام العالم الاسلامى والعالم المسيحى الغربى بقدرة حكام الحبشة على تحويل مياه النيل .

وقد إهتمت القوى الأوروبية بهذه الفكرة واستغلتها بحيث أصبح هناك تراث فكرى دينى وثقافى يجعل من إثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل . هذا الفكر دعمته السياسة الخارجية المصرية فى فترتى الستينات والسبعينات . ففى الستينات ساعدت مصر الحركة الارترية وشجعت فكرة الصومال الكبير وطالبت مسلمى إثيوبيا بالثورة حتى تضعف من قوة إثيوبيا وتمنعها من إستخدام مياه النيل مما يضر بمصر (وذلك اثناء معارضة إثيوبيا لبناء السد العالى)

وفى خلال السبعينات ثارت مشكلة مياه النيل بين مصر وإثيوبيا كإنعكاس للصراعات الدولية التى سادت القارة الافريقية والشرق الاوسط ، فقد كان هناك مشروع مصرى لتحويل جزء من مياه النيل لرى ٣٥ الف فدان فى سيناء ، وقد آثار هذا المشروع رد فعل قوى فى إثيوبيا التى اعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح إثيوبيا ، وتقدمت بشكوى الى منظمة الوحدة الافريقية ، وأعلن الرئيس المصرى انور السادات أن بلاده ستحارب لو إتخذت إثيوبيا أى إجراء للتدخل فى مياه النيل .

أما فى الثمانينات وفى عهد الرئيس حسنى مبارك فقد إتخذت السياسة المصرية خط حل المشاكل سلميا وتحسين العلاقات مع الدول الافريقية ، وإتباع سياسة متوازنة نوعا ما ـ وكقاعدة عامة ـ إزاء كل ما يتعلق بصراعات إثيوبيا الداخلية منها والاقليمية ، وإعتبار ذلك إحدى الوسائل الفعالة لتأمين مياه النيل ، وابعادها عن دائرة الصراع . وبالمثل حدث ذلك أيضا مع الصراعات السودانية .

ويعد هذا ترجمة فعلية لاستخدام إثيوبيا لمياه النيل كسلاح ضغط سياسى على مصر والسودان للجوء الى الاساليب السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدين وتحديد موقفهما من المشكلة الارترية ونزاعها مع الصومال على إقليم الأوجادين بطريقة تتفق والمصالح الاثيوبية .

ثانيا : حالة القسر والاجبار :

هذا الاسلوب تمثله بوضوح حالة نهر الفرات .

ففى الثالث عشر من يناير ٩٠ اعلنت الحكومة التركية قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر بهدف الاسراع فى توصيل الماء الى سد أتاتورك الكبير فى إطار مشروع رى جنوب شرق الاناضول . وهو القرار الذى أدى الى توتر شديد فى العلاقات التركية / السورية والتركية العراقية .

ويشير المراقبون السياسيون أن هناك دوافع سياسية وراء هذا القرار من أبرزها التوتر الناشىء عن إسقاط طائرة مسح تركية داخل الأراضى السورية فى أكتوبر ٨٩ ، من قبل طائرات ميج سورية ، ومطالبة تركيا بتعويضات قدرت بحوالى ١٤,٥ مليون دولار ، فضلا عن الضغط التركى على سوريا والعراق من أجل وقف مناوشات حزب العمال الكردى على الحدود . خاصة مع تهديدات أوزال رئيس وزراء تركيا بوقف تدفق مياه نهر الفرات اذا لم توقف سوريا تسلل الأكراد للحدود التركية .

وهنا تجدر الاشارة الى أن المشكلة الاساسية بين سوريا وتركيا سياسية وأن المياه ليست الا أداة من أدوات القوة المستخدمة فى الضغط المتبادل بينهما .

ثالثا : حالة الاستيلاء :

من ناحية أخرى قد تستخدم قضية المياه كوسيلة لتحقيق أحد الأبعاد العامة للأمن القومى للدولة . وهو ما يتجسد بصورة واضحة فى حالة إستيلاء إسرائيل على كميات متزايدة من الأنهار العربية المجاورة لها فى الأردن ولبنان ، فيما يمثل تعديا سافرا وتدخلا خطيرا خاصة أنه يتم فى الخفاء ودون منازعة يستوى فى ذلك حكومات الدول المسروقة او المنظمات المعنية . على المستوى الأقليمى او الدولى . فتتبلور سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية على المياه العربية ، والتى بلغت وفق أحدث التقديرات ١٢٠٠ مليون متر مكعب ، فبالأضافة الى استغلال ٢٣٠ مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا الأردنى ، ستخرج إسرائيل أيضا من الآبار الجوفية فى قطاع غزة المحتل نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، كما تغتصب إسرائيل ما مجموعه ٦٦٠ مليون متر مكعب سنويا من أعالى نهر الأردن ، وتقوم بتخزينها فى بحيرة طبريا .

وفى اطار بحث إسرائيل عن مصادر جديدة للمياه لمواجهة التزايد السكانى وموجة الهجرة اليهودية السوفيتية الى أراضيها لجأت الى سحب مياه نهر الليطانى فى الجنوب اللبنانى .

وفى مجال الحديث عن الأبعاد السياسية لأزمة المياه فيما يتعلق بإسرائيل نجد ان خبراء المياه الاسرائيليين ابلغو دوائر سياسية إسرائيلية عليا بشأن إحتمال أن تفقد إسرائيل فى إطار الحكم الذاتى الادارى فى الضفة الغربية (الذى إقترح فى كامب ديفيد) السيطرة على الموارد المائية الأساسية والتى تقع فى الضفة الغربية المحتلة وتوفر قرابة ثلث استهلاك إسرائيل من المياه ومن هنا فإن الحديث عن المياه فى إسرائيل يعنى حديثا عن الأمن القومى الاسرائيلى ، فندرة المياه فى اسرائيل والاحتياجات المائية المتزايدة تدفع الاسرائيليين دائما الى الاستيلاء على مصادر المياه المجاورة . ولذا نجد أن واحدا من أهداف السلام مع مصر كان محاولة الحصول على ١٠ ٪ فقط من إيراد النيل سنويا وهو ما يمثل ٨

مليار متر^3 هى الكمية التى تحل مشكلة المياه فى إسرائيل نهائيا وهى النقطة التى سنعرض لها بالتفصيل عند الحديث عن الأبعاد الاقتصادية .

(٢) الأبعاد الاقتصادية :

من الأمور المثيرة للجدل فى مجال الحديث عن أزمة المياه للشرق الأوسط ، أولوية العوامل الاقتصادية أو العوامل السياسية وأيهما المتغير المستقل وأيهما التابع فهناك بعض الآراء ترى ان ما تسببه الأزمة من مشاكل سياسية ما هى الا نتيجة للأبعاد الاقتصادية التى تتمثل فى مشروعات الرى والزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية فى حين يرى البعض الأخر ، أن المشكلات السياسية بين بلدان المنطقة هى التى تؤدى الى اثارة المخاوف من امكانية قيام أى طرف بتهديد مصادر المياه الأمر الذى يستنتج معه تأمين هذه المصادر عن طريق السدود وغيرها من الانشاءات

وفى حقيقة الأمر فاننا نميل الى وجهة النظر الأولى ، اذا وضعنا فى اعتبارنا أن مشكلة المياه ليست مشكلة فنية فقط ، وانما تتعدى أبعادها الاقتصادية ذلك المجال لترتبط بقضية التصحر والجفاف الذى تشهده منطقة الشرق الأوسط ، وما يرتبط بهذه القضية من حدوث أزمة غذائية على مستوى العالم أجمع وفى بلاد العالم النامى بصفة خاصة .

وفى هذا المجال ستصبح المياه فى الشرق الأوسط ـ بالمفهوم الاقتصادى ـ فى عام ٢٠٠٠ سلعة استراتيجية تتجاوز فى أهميتها أهمية النفط . خاصة فى ظل مرور ٦٧٪ من موارد المياه العربية فى اراض أجنبية .

ومما يزيد الأمر صعوبة أن علماء معهد المصادر المائية البريطانية ، قد حذروا من أن جميع دول العالم ستتعرض فى بداية عام ٢٠٠٠ لأزمة مياه خطيرة ، وأن الدول الغنية بالمصادر المائية قد لا تستطيع تجنب هذه الأزمة ، التى ستكون أكثر خطورة فى الدول الفقيرة فى الموارد المائية

ونستطيع أن نتبين حقيقة البعد الاقتصادى لأزمة المياه من خلال التعرض للصراع بين الأطراف المستفيدة والأطراف المتضررة من اقامة مشروعات الرى وتوليد الطاقة من سدود وغيرها وبيان ذلك كما يلى :

أولا : حالة حوض النيل :

يتمثل الصراع أساسا فيما تقدم عليه أثيوبيا ودول المنبع الأخرى من اقامة مشروعات تؤثر على كل من السودان ومصر من ناحية ، والمشروعات البديلة التى أقترح اقامتها للاستفادة من فاقد المياه فى دول المنبع بالنسبة لمصر والسودان .

وهنا نجد جبهتين : مصر والسودان فى ناحية وبقية دول حوض النيل فى ناحية أخرى فبالنسبة لجبهة دول حوض النيل ، فقد تمثلت ترتيباتها فيما يلى :

تمت دراسة ثلاثة مشروعات فى أثيوبيا بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكى وبمعاونة فنية اسرائيلية ، ثم تمت دراستها ثانية بواسطة السوفييت وبمعونة فنية اسرائيلية أيضا من أهمها :

١ ـ مشروع سد فنشا ويقام على أحد روافد النيل الأزرق وقد تولته ليبيا بقرض ٣٠٠ مليون دولار . وبدأ العمل فى المشروع مع بداية ١٩٨٤

٢ ـ مشروع الليبرد على نهر السوباط .

٣ ـ مشروع سينت على أحد روافد نهر عطبرة ويؤثر على ايراد النهر بمقدار ½ مليار م^3 .

٤ ـ مشروع خور الغاش ويقع على الحدود السعودية ـ الاثيوبية ويؤثر على مصر بمقدار ٤,٥ مليار م^3 .

تلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليار م^3 سنويا أى حوالى ٢٠٪ من الايراد الكلى لمصر من النهر . وهنا نجد ان اثيوبيا تحاول التنصل من اتفاقية ١٩٠٢ وعدم الاعتراف باتفاقية عام ١٩٥٩ .

ويضاف الى هذا أن تنزانيا ورواندا وبوروندى كونت فيما بينها منظمة الكاجيرا وتقوم بدراسات مشتركة بينها لاستغلال مياه نهر الكاجيرا مما سيؤثر على حصة مصر بحوالى مليار م^3 سنويا .

أما عن الجهة الأخرى وهى المصرية السودانية ، فاهم المشروعات المقترحة ما يلى : ـ

١ ـ مشروع قناة جونجلى وهو شق قناة بطول ٣٦٠كم على الحافة الشرقية لمنطقة المستنقعات فى جنوب السودان لتجميع مياه النيل لتصب فى النيل الأبيض عند (ملكال) . وقد توقف هذا المشروع بسبب الحرب الأهلية فى جنوب السودان وكان ينتظر أن تتقاسم مصر والسودان كمية المياه ٤,٨ مليون متر^3 نصيب السودان منها ٢,٣ مليون م^3 عند الخرطوم ومصر ١,٩ مليون م^3 عند اسوان .

٢ ـ مشروع قناة صرف فى الجزء الغربى من مستنقعات بحر الغزال ، وهناك اتجاهان محتملان لهذه القناة أحدهما يبلغ طوله ٨٤٠كم حول الشمال الغربى للمستنقعات وتصب فى نهر ملكال ، أما الأخرى وتبلغ ٣٠٠ كم فهى فى الجزء الجنوبى للمستنقعات وتصب فى قناة جونجلى فى طرفها الجنوبى

٣ ـ قناة جونجلى (٢) وهو انشاء قناتين متوازيتين للقناة التى بدأ العمل فيها . ولاستخدام القناتين بالكامل لابد أن يكون هناك تخزين فى أعلى النهر حتى يمكن استخدام المياه المخزونة فى فترة نقص الأمطار ، والمكان الأمثل لهذه القناة هو بحيرة البرت بين أوغندا وزائير .

ومن الواضح أن المشروعات السابقة والتى تعطى فى النهاية لو اكتملت ٢٠ مليون م^3 تعترضها عقبات كثيرة . والدليل على ذلك توقف مشروع قناة جونجلى (١) وهو أقل المشروعات المقترحة تعقيدا الى جانب أن المشروعات الأخرى أكثر بكثير من القدرة المالية لمصر والسودان .

ويهمنا فى هذا المجال وبعد وضوح تضارب رؤى

ومصالح كلا الجبهتين ، والتى ترجمت فى المشروعات التنافسية على مجرى النهر للاستفادة بمياهه ـ أن نوضح معاناة مصر من نقص قريب فى مصادر المياه مع التزايد السريع فى الطلب عليها وذلك بسبب التزايد السكانى والحاجات المتزايدة للزراعة والصناعة . ويعبر من ذلك ما نوه عنه احد المسئولين المصريين عام ١٩٨٧ (بانه لن يكون هناك ما يكفى لسد حاجة سكان مصر مع حلول عام ٢٠٠٠ ، اذا لم تتم اجراءات تعديلات وتطورات ادارية خلال السنوات القليلة القادمة .

ثانيا : حالة حوض نهر الفرات :

يبدو الخلاف الرئيسى حول مشروع جنوب شرق الاناضول وسد اتاتورك فى تركيا . هذا المشروع يتشعب الى ١٣ مشروعا . سبعة منها فى حوض الفرات والستة الباقية فى حوض دجلة ، وقد تم الانتهاء من تشييد سدى (قراقايا) و (هانجاجيد) فى حوض الفرات فيما يستمر العمل فى ٤ سدود أخرى ، فى حين يتم الانتهاء من سد اتاتورك خلال هذا العام ١٩٩٠ .

ومشروع جنوب شرق الاناضول الهدف منه تزويد المناطق الحدودية فى تركيا بالطاقة ومصادر الرى لجعلها نقطة تجميع الحبوب والفواكة والخضروات لدول الشرق الاوسط .

وهنا يبدو قلق دمشق وبغداد من أن مشروع الاناضول قد يطرح مشاكل بعيدة المدى فى منطقة خرجت لتوها من اسوأ جفاف منذ ١٥ سنة ـ وتعتمد بشكل كبير على الفرات لاغراض الرى لتخفيف فاتورة استيراد الموارد الغذائية وفى العام الماضى انفقت سوريا وحدها (٦٪) من ميزانيتها على استيراد المواد الغذائية . ولأجل تلبية الحاجات الغذائية للسكان (يتوقع أن يرتفعوا من ١٣ الى ٢٢ مليون نسمة خلال ٢٠ عام) فان سوريا تخطط لرى ١٠٠ الف هكتار من الأراضى الجديدة . ويقدر أحد المسئولين فى دمشق انه بسبب الطلب الزائد على مياه النهر بالاضافة الى الاستنزاف السريع للمياه الجوفية فى سوريا ، فان هناك حاجة لـ ١٥ مليون متر مكعب من الماء تحتاجها سوريا لمواجهة النقص الحاد فى المواد الغذائية مع حلول عام ٢٠٠٠ . ومما يزيد الأمر صعوبة على سوريا أنها تعتمد على مياه نهر الفرات بنسبة ٩٠٪ . ويعبر (شاكر بزدا) المدير العام لسد الثورة على بحيرة الأسد والذى يرفده نهر الفرات عن الموقف قائلا (ان السد سوف يقطع مجرى النهر فى حوالى ثلثية ويحوله الى جدول مالح) .

اما العراق فالوضع بالنسبة لها أسوأ حيث أنها تقع فى نهاية مجرى نهر الفرات . وقال مسئولون عراقيون أنه فى الفترة التى يتم فيها تعبئة بحيرة اتاتورك فان توليد الطاقة الكهربائية من المشاريع المقامة على النهر قد تنخفض بنسبة ٤٠٪ ، فى حين ان خمسة ملايين فلاح عراقى فى الشمال الغربى سيعانون من النقص فى امدادات المياه ، وسيتأثر كذلك انتاج القمح والأرز .

وواقع الأمر أنه بدون اتفاقية ثلاثية بشكل ما لتقسيم المياه ، فان انشاء سد أتاتورك سيكون له مضاعفات حادة على كمية المياه ونوعيتها التى تصل الى العراق . ومما يضاعف من مشاكل العراق امكانية قيام سوريا باحتجاز معظم ما تبقى من مياه النهر خلف سد الطبقة مما يخفف تدفق المياه الى العراق بشكل كبير .

ثالثا : حالة حوض نهر الأردن :

وهنا نجد أن اسرائيل قامت باكثر من اجراء بداية بمشروع طبرية ـ النقب لتحويل مياه نهر الأردن ، وحتى تحويل مجرى نهر الليطانى فى جنوب لبنان . وتفصيل ذلك ما يلى : ـ

مشروع طبرية ـ النقب لتحويل مياه نهر الاردن :

مدت القنوات المغلقة أو الانفاق وسط الجبال ، ومدت القنوات الخرسانية والأنابيب الحديدية . وتبدأ هذه القناة الطويلة من شرق اسرائيل الى غربها الى وسطها ، وتسير بمحاذاة السهل الساحلى من الطابقة الى (ارشيد كيزيت) الى (تل العريمة) الى (سهل الغديد) الى نفق عيلون الى سهل الطوف وتربة عزابة الى فهلال من مقاطعة يزراعيل من برج ابن عامر على طريق حيفا ـ الناصرة وتنتقل هذه القناة الى كيبوتز مسمارها عمق ، ثم رأس العين وتباح تكفا الى العوجا (البركون) ثم طيرة يهودا وتوجا من مقاطعة عسقلان وحيثم فى مقاطعة بيرسبع قرب حدود غزة حتى مستعمرة ما جنى شمال النقب .

سحب مياه نهر الليطانى :

تمت بالفعل أول تجربة لسحب مياه نهر الليطانى الى محطة أقيمت فى مستعمرة (المطلة) التى تقع عند اطراف سهل الحولة فى شمال فلسطين المحتلة . ووفق المعلومات الرسمية اللبنانية ، فان مندوبا أمريكيا قد طرح عام ١٩٦٨ وخلال زيارة لبيروت فكرة اجراء مفاوضات رفضتها لبنان يومئذ . حيث عرض الوفد الامريكى خريطة أعدتها اسرائيل وتشير الى كيفية استغلال مجرى النهر (الليطانى) من نقطة الخردلى ، وهى نفس النقطة التى اقامت بها اسرائيل خط الأنابيب لسحب المياه منذ ٦ شهور .

ويبلغ طول هذه الانابيب الى حدود ١٢ كيلو مترا ما بين الخردلى مرورا باطراف بلدة ديرميماس ونقطة تل النحاس ، وصولا الى المطلة . هذه الأنابيب تنقل ٣/١ كميات المياه التى ينقلها النهر وهو يشق طريقه من الشمال الى مصبه فى منطقة القاسمية شمال مدينة صور .

وتبدو الأهمية الاقتصادية القصوى لهذين المشروعين على الأمن المائى الاسرائيلى ، من خلال تقرير اعده وفد اسرائيلى يتكون من ١٦ عالما مائيا بعد دراسة ميدانية ، مفاده أن اسرائيل تستنفذ مياهها من الاحتياطى بنسبة ١٥٪ باسرع مما يمكن لهذا الاحتياط استعادته سنويا .

وتؤدى زيادة ضخ المياه للأراضى الزراعية الى تدهور الكمية والنوعية للاستهلاك الاسرائيلى .

(٣) الأبعاد القانونية :

والمقصود هنا بالأبعاد القانونية ، هو وجود قواعد واجراءات قانونية منظمة لاقتسام المياه بين الدول المتنازعة .

بداية تؤكد على أنه بموجب شروط اتفاقيتى احكام هلسنكى ١٩٦٦ واتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٧٢ يتم اقتسام حقوق المياه طبقا لتعداد السكان والأخذ بالاعتبار الحصة التاريخية . الا أن القانون الدولى يعترف أيضا بالسيادة المطلقة للدول بشأن مصادر المياه التى تسيطر عليها .

أما عن خصوصية كل حالة من الحالات الفرعية الثلاث فنوضحها كما يلى : ـ

(أ) حالة حوض النيل :

عقدت العديد من الاتفاقيات المنظمة لحقوق استغلال مياه النيل ، أبرزها :

ـ والمتعلقة بالصراع القائم ـ اتفاقية اديس أبابا المعقودة فى ١٥ مايو ١٩٠٢ فى فترة الاحتلال البريطانى ـ واتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ .

والتى عدت تأكيدا لما جاء فى اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا .

ـ اتفاقية أديس أبابا (١٥ مايو ١٩٠٢) وعقدت بين بريطانيا واثيوبيا وتعهد بموجبها (المادة الثانية) ملك أثيوبيا ـ منليك الثانى ـ بعدم اقامة أية مشروعات سواء على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا أو على نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على مياه النيل ، وبالا يسمح باقامة مثل هذه المشروعات الا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية أو (السودانية) .

ـ اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ : ويلاحظ على هذه الاتفاقية أمران الأول / أنها أعادت التأكيد على حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل طبقا لما قررته اتفاقية عام ١٩٢٩ (أى ٤٨ مليار م^{3} من المياه سنويا لمصر ، فى مقابل ٤ مليارات م^{3} سنويا للسودان) .

الثانى / أنها وضعت اطارا قانونيا أكثر شمولا لتنظيم علاقات مصر والسودان بالنسبة لمسألة المياه .

ومن خلال هاتين الاتفاقيتين يتضح لنا أن هناك تنظيما قانونيا لاستغلال مياه نهر النيل ، لكنه أشار فقط لمصر والسودان ، وتجاهل بقية بلدان حوض النيل الأمر الذى أدى بهذه الدول الى اثارة المطالبات ، وأن كانت بدرجات متفاوتة بنصيبها أو حصتها من مياه النيل ، على الرغم من اعتماد معظمها على مياه الأمطار فى الزراعة ؟

(ب) حالة حوض نهر الفرات :

فى اطار ما سبق أن ذكرناه حول السيادة المطلقة للدول بشأن مصادر المياه التى تسيطر عليها ، فان دولة مثل تركيا تصر بأنها غير ملزمة بان تهب مياهها كما قال وزير الدولة التركى (أنه ليس لدى الاتراك تعهدات دولية)

وأشار بدلا من ذلك الى اتفاقية ١٩٨٧ الودية مع سوريا والعراق . والتى سيبذل الاتراك بموجبها قصارى جهدهم لعدم الحاق الضرر بجيرانهم ولكن ينبغى هنا الاشارة الى أنه وحسب القانون الدولى . فان تركيا ملزمة بالتفاوض والاتفاق قبل البدء فى تنفيذ مشروعاتها على النهر . على اعتبار انه يجب الا يؤدى استغلالها للجزء من النهر الداخل فى حوزتها الى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها فى ذات النهر .

(ج) حالة حوض نهر الأردن :

نحن هنا أمام حالة استيلاء غير قانونية بالمرة ، تقوم اسرائيل وفقا لها بسرقة مياه نهرى الاردن والليطانى . وانما أمامنا مجرد ادعاءات ومزاعم لا ترقى لمرحلة الاتفاقات القانونية مثل : ـ

ـ الحديث الاسرائيلى عن امنها الحيوى الذى سبق ان طرحته فى اتفاق السلام اللبنانى / الاسرائيلى فى ١٧ مايو ١٩٨٣ والذى سقط بفعل تنامى عمليات المقاومة ، هذا الأمن الحيوى يتضمن فيما يتضمن (استمرارية الحياة فى الجليل) من خلال تأمين امدادات المياه لها .

ـ تدخل الولايات المتحدة لعقد اتفاق غير مباشر وغير مكتوب بين اسرائيل والأردن وسوريا لتوزيع المياه بينهم ، وذلك فى اطار اقامة سد على نهر الرسوك . ولكنه فشل لأن المشكلة عدم موافقة اسرائيل على هذا السد الذى سيحجز كمية من المياه تصل من النهر الى بحيرة طبرية فى شمال اسرائيل ولكن الوضع الفعلى لا يعطى الأردن القدر المحدد له أو بعضه اذ لن يكون ذلك متاحا بدون اقامة سد على النهر .

ـ مطالبات اسرائيل الدائمة باجراء مفاوضات مع الحكومات اللبنانية المتعاقبة من أجل الاتفاق على كمية استغلال مياه نهرى الليطانى والحاصبانى .

الآثار والنتائج المتوقعة :

١ ـ الآثار السياسية :

يمكن ابراز أهم الآثار السياسية التى تترتب على أزمة المياه فى منطقة الشرق الأوسط فيما يلى : ـ

١ ـ ان الصراع على المياه هو الصراع المستقبلى ، والذى يجب أن تستعد له كل الأطراف الأقليمية والدولية والذى قد يصل فى احدى مراحله لحافة الحرب .

٢ ـ أنه فى اطار السعى للحصول على القوة الاقتصادية كسمة مميزة للنظام الدولى الحالى ، فان عنصر المياه سيكون عنصرا فى أية استراتيجية دولية مقبلة .

٣ ـ سيلعب عنصر الماء دورا كبيرا فى اعادة توزيع خريطة القوى السياسية فى المنطقة ، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هى القوى الاقليمية الجديدة .

الآثار الاقتصادية :

١ ـ من المتوقع ـ وبالنسبة لأزمة المياه القادمة ـ أن يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط تماما ،

خاصة أن هذا المتوقع له سابقة تؤيدة من خلال شراء اسرائيل (وفق اتفاقية مع تركيا) حوالى ٢٥٠ مليون م٣ من المياه سنويا .

٢ ـ ان تزداد الأزمة الغذائية حدة ، وخاصة فى بلدان العالم النامى التى لاتملك القدرة الشرائية للاستيراد .

٣ ـ أن التكنولوجيا الحديثة سوف تسعى الى تطوير النواحى الفنية والتقنية فى مجال تحلية مياه البحر لجعلها اقل تكلفة تماما كما حدث فى مجال تطوير بدائل للطاقة لمواجهة النفط .

خطورة الأزمة :

ينسب الخبراء أزمة المياه التى تتجمع الآن بصفة رئيسية الى ضغوط النمو السكانى الذى استنفذ الموارد المتوفرة فى الأحواض النهرية الثلاثة فى المنطقة وهى النيل ـ الأردن ودجلة/الفرات . وما لم يتم الحد من معدلات النمو السكانى التى تبلغ الان فى المتوسط ٣٪ فى الشرق الأوسط فان الفائض السكانى سوف يقضى على كل المكاسب المخططة فى تنمية المياه والاقتصاد فيها خلال ثلاثين سنة .

كما أن نقص المياه الذى يزداد سوءا بعامل التغيرات المناخية التى وسعت من القحط الدورى . وبعامل الادارة غير الكفء للمياه .

وتساهم الأوضاع السياسية والاقليمية ايضا فى تفاقم مشكلة المياه ، حيث كانت الدول التى تشارك فى شبكات الأنهار الرئيسية فى المنطقة عاجزة عن الارتفاع فوق الصراعات التاريخية من أجل التعاون فى تنمية وتوزيع موارد المياه الثمينة .

وبالنسبة للمستقبل المنظور يحذر الخبراء من عدم وجود أى علاج شامل فى التعامل مع نقص المياه الوشيك . فتحلية مياه البحر من أجل الرى على نطاق واسع سوف يظل باهظ التكاليف حتى تتقدم التكنولوجيا ويتم تخفيض التكاليف عن طريق تحقيق انجازات رئيسية فى مجال الطاقة الشمسية أو الانصهار النووى .

أما الانجازات الأخيرة فى البيوتكنولوجى والتى أدت الى انتاج مزيد من المحاصيل بأقل كمية من المياه ، فانها لا تتفق فى سرعتها مع المطالب الغذائية المتنامية .

ويبقى الاحتمال المتزايد بأن تؤدى المنازعات على المياه الى تغذية التوترات الاقليمية نابعا من ثلاثة عوامل هى : ـ

١ ـ أن ١٥ دولة تتنافس الآن على الموارد المتناقصة لأنهار الفرات والأردن والنيل التى تتحكم فى كل منها دولة غير عربية هى تركيا واسرائيل واثيوبيا على التوالى .

٢ ـ وبسبب التوترات السياسية الموجودة حاليا لا يخضع أى حوض من احواض الأنهار الثلاثة لاتفاقية شاملة لتقسيم المياه

٣ ـ كما أن القانون الدولى ـ بقصوره ـ لم يوفر اساسا واضحا لاتفاقيات كهذه .

استراتيجية المواجهة :

انطلاقا من تداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية لأزمة المياه فى الشرق الأوسط وفى ظل عدم وجود اطار قانونى واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادىء القانون الدولى ، زادت خطورة هذه الأزمة . وبالتالى فان التعرض لكيفية مواجهة هذه الأزمة لابد أن يأخذ فى اعتباره عاملين أساسيين هما : ـ

١ ـ أن استراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة السيناريو المحتمل لهذه الأزمة ، والذى يمكن حصره فى بديلين أحدهما ذو طبيعة صراعية ، بمعنى أن هناك حربا ـ بأدواتها المختلفة ـ حول نقطة المياه فى المنطقة . والآخر ذو طبيعة تعاونية ، بمعنى قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم والذى ينسحب على كافة دول المنطقة بدرجات متفاوتة .

٢ ـ أن لهذه الاستراتيجية عناصر وركائز أساسية سواء على المستوى (الشعبى / المؤسسى) أو على مستوى التعامل من خلال (ذاتى / جماعى) .

اولا : السيناريو المحتمل :

١ ـ الحرب :

تزايدت لهجة اللجوء للحرب من كافة اطراف الأزمة وعلى فترات مختلفة ، فلقد حذر الرئيس السادات اثيوبيا فى عام ٧٧ اذا أقدمت على أية اجراءات من شأنها التأثير على ايراد مصر من المياه بأنه سيستخدم ضدها القوة العسكرية .

وفى اسرائيل عبر النائب مانشيا هوبيليد والذى كان احد أهم الجنرالات فى الجيش الاسرائيلى « أن احد أهم حروبنا ستكون من أجل المياه ، ولابد للعالم ان يتفهم بواقعية حاجات اسرائيل الاستراتيجية »

وعندما سئل عن رد الفعل العربى قال « أعتقد أن الليطانى لن يثير ردود فعل كبيرة ، نحن نشعر أن شيئا ما من هذا النهر ملك لنا »

ويتزامن هذا مع تحضير اسرائيل فعلا لعملية عسكرية وقائية تحت عنوان مياه الجليل بعدا (سلامة مياه الجيل) والهدف من هذه العملية تامين استمرارية نقل وسحب المياه .

ووفقا لمصادر اسرائيلية فان العملية تستهدف التقدم الى محورين : الأول يسير بمحاذاة نهر الأولى ، والثانى تدعيم الوجود العسكرى الاسرائيلى الى الشمال حيث مجرى نهر الليطانى فى البقاع الغربى . والمقصود هنا الوصول الى سد القرعون الذى أقيم قبل عشرين عاما ولم تتمكن الحكومة اللبنانية حتى الان من الاستفادة كليا من طاقاته باستثناء تخزين المياه وتوليد كميات صغيرة من التيار الكهربائى لمنطقة البقاع الغربى .

ويتبلور اتجاه الحرب هذا بوضوح من خلال مناقشات اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الأمريكى لموضوع ندرة المياه فى منطقة الشرق الأوسط . حيث عبرت عن قيام حرب جديدة سببها التنافس على

المياه . فمع تناقص الموارد المائية العذبة ، فان الحرب ستكون هى الأسلوب الوحيد الباقى بصورة سوف تؤدى الى مزيد من التوتر وسوف تصبح الحرب هى الملجأ الوحيد للدولة التى تريد الحصول على الماء . ومعروف أن الأردن سيكون مضطرا لخوض مثل هذه الحرب فى السنوات القليلة القادمة اذا لم يتم اتخاذ اجراءات حاسمة بشأن توزيع مياه نهر الأردن .

٢ ـ التعاون :

هذا الاتجاه يقضى بأن تكون هناك رؤية مشتركة للاخطار الناجمة عن أزمة المياه فى المنطقة ، وبالتالى يتم مواجهتها بمجهود جماعى ، تكون ابرز سماته المشروعات المشتركة ، ويدعم هذا الاتجاه وجود العديد من المشروعات والمطروحة على الساحة منذ فترة وسنضرب بعض أمثلة منها :ـ

بالنسبة لحوض النيل :

هناك اطروحات لمشروعات مشتركة بين مصر واثيوبيا والسودان ، حيث تمثل السودان جانبا هاما فى هذه المشروعات لأن امكانية التوصل الى اقامة المشروعات لتنمية مياه النيل الأزرق ونهر عطبرة امكانيات قوية الى جانب وجو [illegible] شاسعة قابلة للزراعة على الحدود الاثيوبية السو[illegible] فى هذه المنطقة لو تم بناء خزان فى اثيوبيا كما أن هناك احتمالات جيدة لتوليد الكهرباء للدولتين

ويفتح الباب حاليا امام اقامة مثل هذه المشروعات ما قاله البروفسور جون وتربرى استاذ الاقتصاد السياسى فى الشرق الأوسط والمتخصص فى الشئون المصرية » أنه لا توجد مشاكل فى الوقت الحالى بالنسبة لاستغلال مياه النيل بصورة تضمن استمرار بقاء العلاقات الطيبة بين مصر ودول حوض النيل حيث أنه فى الوقت الحاضر أغلب الدول الـ ٨ الواقعة على نهر النيل مشغولة الان بمشاكل حدودية وبحروب أهلية ، وفى مرحلة لاحقة سوف تركز اهتماماتها على تطوير اقتصادها وعلى استغلال مياه النهر بطريقة أفضل .

بالنسبة لحوض الأردن :

أحد المشاريع الممكنة من الناحية التكنولوجية للتعاون الاقليمى هو شق قناة تربط نهر اليرموك الذى يشكل الحد بين سوريا والأردن ـ والأردن واسرائيل ببحيرة الحولة فى اسرائيل وخلال أشهر الشتاء تقوم هذه القناة بتوصيل المياه التى ستذهب سدى الى البحيرة . وبعض هذه المياه يمكن استعمالها لتزويد الطبقة الحاملة للمياه فى اسرائيل والضفة الغربية .

وخلال فصل الجفاف يمكن اعادة ضخ الماء من خلال نهر اليرموك الى قناة الغور التى تروى الجانب الأردنى من نهر الأردن .

ثانيا : مستوى التعامل :

وينقسم هذا المستوى الى مستويين فرعيين هما : (شعبى و رسمى) ، (ذاتى / جماعى)

(١) المستوى الأول :

ويقصد به هنا أن أسلوب المواجهة لابد أن يتم من خلال جهود المؤسسات والأجهزة الرسمية السياسية والاقتصادية ، بالتعاون مع جهود الأفراد

وفى هذا المجال نجد على سبيل المثال أنه فى اسرائيل ٦ مؤسسات أو هيئات تتصل بالمياه أولها وزارة الزراعة والتى يتولاها على الدوام عسكريون ، وهناك مجلس المياه الذى أنشىء عام ١٩٥٩ ويترأسه وزير الزراعة وتشترك فيه بقية الهيئات المائية .

وتقوم اسرائيل حاليا بعمل شبكة متزايدة من مشاريع معالجة الماء تعمل على تنقية مياه المجارى للأغراض الزراعية ، وتفسح المجال لتوفير مياه عذبة أكثر للاستعمالات المنزلية .

وفى مصر يتم يتم فى الوقت الحاضر تحديث وتحسين شبكة غير ملائمة طولها ٢٠ ألف ميل من الأقنية العامة لرى الأراضى المحاذية لنهر النيل .

ويتم تبطين بعض الأقنية لتقليل التسرب ، فى حين تم تزويد انظمة رى بالتنقيط أكثر كفاءة لحوالى ٣٠٠ الف هكتار من الأراضى الجديدة فى شرق وغرب الدلتا . وهناك خطط قيد البحث لتجميع مليونى متر^3 من مياه الأمطار فى بحيرات مصر الشمالية قبل أن تصل الى البحر المتوسط .

وفى سوريا يتم تدريب الفلاحين على كيفية زراعة محاصيل تعتمد على مياه الأمطار بصورة أكثر كفاءة لمضاعفة المحاصيل وتقليل الاعتماد على الرى ، ويقوم علماء الزراعة فى مركز الأبحاث بتدريب المزارعين على كيفية استعمال الأسمدة بشكل أكثر فعالية ، وكيفية حرث الأرض لتقليل نفاذ مياه الأمطار . وكيفية تدوير المحاصيل لزيادة الأنتاج .

هذا على المستوى الرسمى المؤسسى . اما على المستوى الشعبى فأسلوب المواجهة يقتضى ترشيد استهلاك المياه . والتى يقوم بها المواطنون من خلال زيادة (الوعى المائى) لديهم .

غير أن بعض المواطنين فى المنطقة قرروا أن يواجهوا الأزمة بمفردهم وبطريقة مختلفة ، وهذا ما عبرت عنه مصادر المقاومة اللبنانية بقولها (أن لدينا الوسيلة الكافية لمنع اسرائيل من سحب مياه نهر الليطانى ، فان كنا لانستطيع ذلك بالقوة العسكرية ، فانه لا مانع لدينا من أن نحول هذه المياه الى مادة قاتلة .

هذا الكلام سمعه الاسرائيليون الذين أصيبوا بالهلع مؤخرا عندما ظهرت بعض العوارض الصحية فى مستعمرات (مكان عام المطلة ، كريات شمونة) وهى التى بدأت استخدام مياه نهر الليطانى .

(٢) المستوى الثانى :

ونقصد به هل تقوم دول المنطقة بمعالجة أزمة المياه عن طريق القدرات الذاتية لكل دولة على حده ؟ أم سيمتد الأمر الى ضرورة تدخل أطراف دولية ؟

فى واقع الأمر أن منطقة الشرق الأوسط بوضعها

التكنولوجى الفقير ـ عدا اسرائيل ـ لاتستطيع التعامل بفعالية لدرء أخطار ازمة المياه القادمة . وهنا نعتقد أن موضوع ازمة مياه الشرق الأوسط سيكون موضوعا مدولا تتعدد أطرافه الأقليمية والدولية . وتلعب الاعتبارات الاقتصادية فيه دورا هاما وهو ما يعنى فى التحليل الاخير قيام صراع دولى على المياه قريبا كما هو الحال فى الصراع على النفط ـ المورد الناضب ـ حاليا والذى فجرته ازمة الخليج .

الخلاصة :

بعد هذا العرض استطعنا ـ فيما نعتقد ـ أن نصف أزمة مياه الشرق الأوسط يتداخل أبعادها الاقتصادية والسياسية والقانونية موضحين مدى خطورتها حاليا ومستقبلا . إن ازمة المياه هى صراع المستقبل بحق يدعمها تطورات على المستوى الأقليمى (صراعات سياسية) وعلى المستوى الأول (صراعات اقتصادية) تكون فيها نقطة المياه هى المحرك الرئيسى نظرا للتغيرات المناخية التى يشهدها العالم حاليا ، والذى يتجه الى التصحر والجفاف ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط . فلابد لنا أن ندق أجراس الخطر من الآن ونقول احرصوا على نقطة المياه واذا جاز لنا أن نوصى ببعض التوصيات فهى كالاتى :

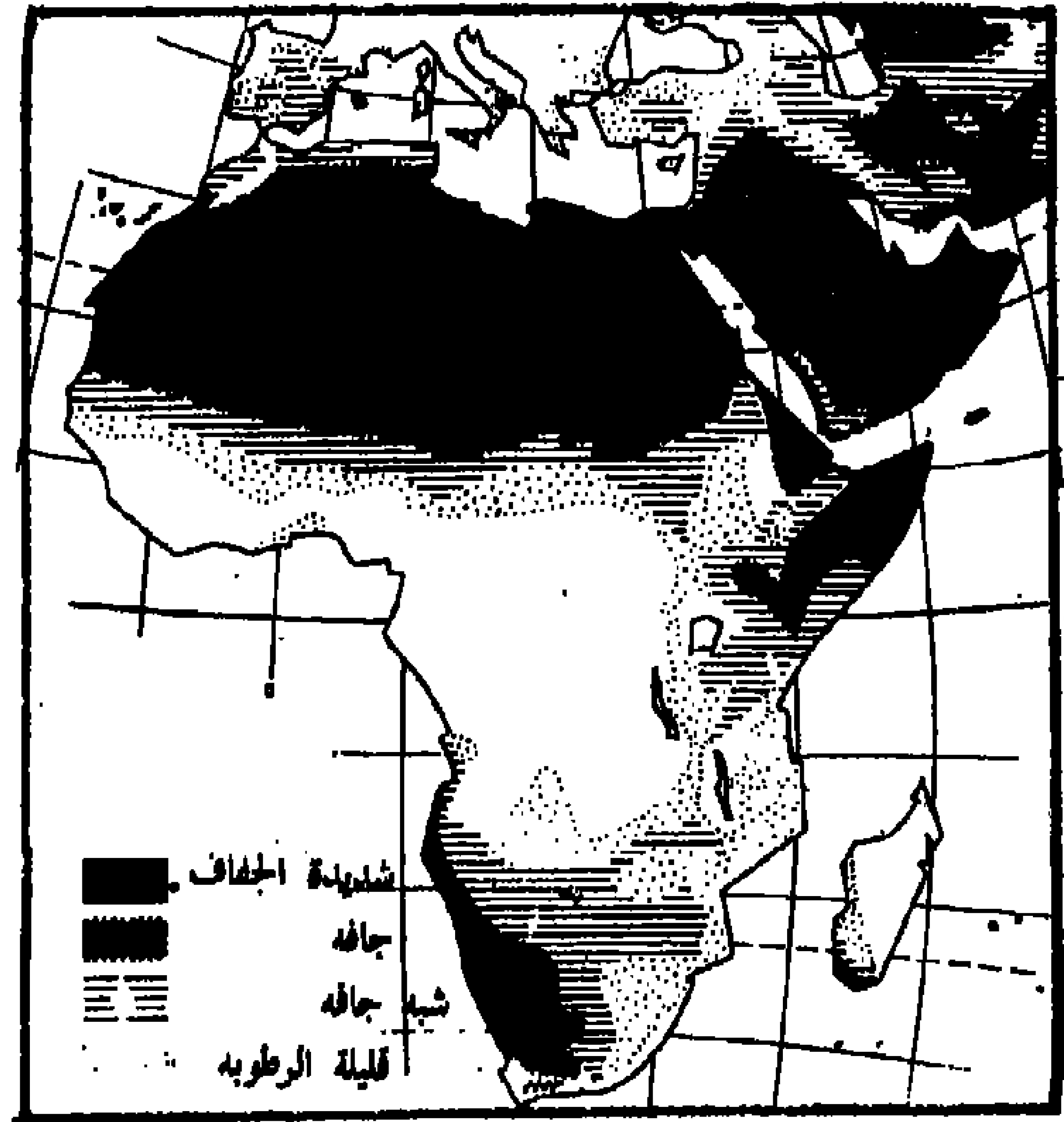
(١) ضرورة نبذ الخلافات السياسية القائمة بين دول المنطقة ، لأن الخطر القادم حقيقى ، ويمس المصالح الحيوية للدول ، وتقتضى المواجهة الجماعية ، فالازمة ستصيب من يتمتع بمصادر مائية ومن لا يتمتع بها وان كانت درجة التأثير ستختلف .

(٢) على النظم السياسية أن تتنبه من الان لأهمية الصراع على نقطة المياه ، لأنها تمس المواطن العادى ، فى ضرورة من حياته ، فاذا كان له أن سيستغنى عن النفط ، فانه لايستطيع الاستغناء عن الماء وستكون غضبة الرأى العام على حكوماتها المقصرة فى هذا الصراع شديدة .

(٣) ضرورة زيادة وعى المواطن بترشيد الاستهلاك ، وبأهمية نقطة المياه ، من خلال توضيح النقص فى الموارد المائية و ما يواجه المنطقة من أخطار .

(٤) لابد أن نتنبه لاثارة اسرائيل لموضوع المياه ، فى أكثر من مكان وتفجيرها له فى أكثر من بؤرة ، فليس مصادفة أن يقوم مهندسون وفنيون اسرائيليون بالاشراف على مشروعات الرى والسدود على النيل الأزرق فى اثيوبيا ، وليس مصادفة أن تقوم تركيا بقطع مياه نهر الفرات فجأة عن سوريا والعراق بعد صفقة شراء للماء من جانب اسرائيل مقدارها ٢٥٠ مليون م٣ سنويا وتكاليفها ٢٠٠ مليون دولار نقلا عبر السفن .

الوضع جد خطير ، وباب الاحتمالات مفتوح على مصراعيه ، ولكن الحقيقة الوحيدة أن الماء يمكن أن يصبح ذهبا فى يد من يحسن استخدامه فهل نحرص على نيلنا أم نتركه عرضة للعبث ؟؟ □



التعـــاون الاقليمـــى فى القـــرن الافريقـــى وحـــوض النيـــل

د . عبدالملك عودة
د . حمدى عبدالرحمن

هذه الورقة مقدمة الى مؤتمر العلاقات الدولية فى القرن الافريقى ، وموضوعها التعاون فى القرن وحوض النيل ، وفى جدول الاستماع والمناقشة للأوراق المقدمة فى المؤتمر ، ياتى دور هذه الورقة بعد تقديم بحوث عن السياسات والعلاقات الدولية فى القرن ، وصراع القوى الكبرى ، والاقتصاد السياسى للصراع وما ترتب عليه من مشكلات إنسانية ، ولهذا تاخذ هذه الورقة فى إعتبارها الابتعاد عن التكرار وعدم التداخل مع ما سبق عرضه ومناقشته فى موضوعات.

وتختار هذه الورقة موضوع التعاون المائى بين الدول الواقعة فى منطقة القرن وحوض النيل ، وترى ان نجاح هذه الدول فى تحقيق تعاون اقليمى فى مجال الموارد المائية ، يجب ان يسبقه اتفاق بينها على مستوى من التعاون الأمنى ، كما يليه ويتفرع عنه اتفاق على مجالات فى التعاون الزراعى .

ونحدد مغنى التعاون الأمنى بانه اتفاق سياسى يشمل تامين الحدود السياسية بين هذه الدول وتبادل المعلومات بشكل منظم ، ويضمن عدم الاختراق والتجنيد بواسطة أجهزة المخابرات وجمع المعلومات ، ونحدد مستوى التعاون الزراعى بانه فى مجال انتاج الغذاء والمواصلات والنقل والطاقة .

وبهذا التحديد فان الورقة لاتدعو الى مشروعات للوحدة السياسية او للتكامل الاقتصادى والسوق المشتركة ، انما تعرض تصورا للتعاون الاقليمى والتنسيق الوظيفى بين الأحدى عشرة دولة القائمة فى المنطقة وهى : مصر - السودان - اثيوبيا - اوغندا - رواندا - بوروندى - تنزانيا - كينيا - الصومال - جيبوتى - زائير . وتاخذ الورقة بالمنطق الجغرافى فى تحديد دول حوض النهر والقرن الافريقى .

ومن ناحية ثانية فان الموضوع المعروض يبتعد عن المناقشات الفكرية للمدارس المنوعة عن التعاون الاقليمى والمدخل الوظيفى ، وماتعرضه هذه المدارس من مزايا ومحاذير عند مناقشة تصورات هذا التعاون ، بل على العكس نحن نرى التعاون الاقليمى والوظيفى قائما ومطبقا فى كثير من التجارب فى عالمنا المعاصر ، ونرى ان الامكانات متوافرة لانجاز تعاون اقليمى فى الميادين الثلاثة المقترحة فى منطقة القرن وحوض النيل .

وسوف تعرض هذه الورقة الموضوع فى ثلاثة اقسام :

١ - اهم المعالم القائمة بالمنطقة والتى تدعو الى ضرورة التعاون .

٢ - التعريف بمقترحات ومشروعات التعاون الحالية فى المنطقة .

٣ - ملاحظات وختام بالنتائج .

١ - اولا :

فى العام الأول من العقد الأخير من القرن العشرين نشير الى اهم المعالم فى المنطقة على النحو التالى :

١) فى المنطقة مستويان من العلاقات المتبادلة اولهما العلاقات الرسمية المعلنة بين الدول والحكومات والمنظمات وهذه يمكن متابعتها وتقييمها ، وثانيهما العلاقات غير الرسمية او غير المعلنة لسريتها او لعدم اخلاقياتها ، ولايمكن الفصل او التمييز القاطع بين نتائج هذه العلاقات المتبادلة بمستوياتها المنوعة ، ومرجع هذا هو ان المنطقة تقع فى موقع استراتيجى بالنسبة للصراعات على الساحة العالمية ، ولقربها من خطوط التجارة الدولية عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى والخليج العربى ، ولأنها تقع فى دائرة تنافس اللغة والثقافة الانجليزية والفرنسية والعربية ، كما ان تاريخ الصراع الدينى الاسلامى المسيحى طويل فى التاريخ السابق ومازالت آثاره قائمة حتى اليوم ، ويزيد من التعقيدات وجود الانقسامات القبلية والاثنية والعنف المكثف المنتشر ، كما ان نتائج الصراع العربى الأسرائيلى تظهر باشكال منوعة فى المنطقة .

وعلى الرغم من وجود روابط الجوار الجغرافى والميراث التاريخى بين هذه الدول والشعوب ، فان النتائج المترتبة على هذا هى شبكة شديدة التعقيدات بداخلها ذكريات وارصدة من الايجابيات والسلبيات ، ومن القرابة

والعداء ، كما ان الشعوب والنخب القائدة فى هذه الدول تتمتع بذاكرة جماعية لاتنسى ، وعندها قدرات جاهزة لاسترجاع الماضى وآثاره . واستحضار الذكريات التاريخية السيئة والسلبية ، واستخدامها بدون عقلانية فى حملات اعلامية وكلامية علنية ، ومن خلال تدخلات واختراقات سرية .

٢) بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الدول المستقلة تباعا وحتى اليوم مازال عدد الدول فى المنطقة لم يتغير ، وكذلك لم تتغير الحدود السياسية الفاصلة بينها ، وذلك على الرغم من انتشار الحروب الاهلية والعنف المسلح من جانب الحكومات ومن جانب الحركات والشعوب الموجودة فى داخل هذه الدول . وتشير التجارب والأحداث التى شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية الى التمسك بمبدأ الاستقلال الوطنى وسيادة الدول وقدسية الحدود السياسية الموروثة والراهنة .

٣) منذ ان حصلت هذه الدول على استقلالها تعرضت لعوامل جذب وتوجه سياسى للانضمام الى منظمات وتجمعات فى وسط وشرق افريقيا ، والى منظمات وتجمعات فى شمال وشمال شرق افريقيا . وتزداد الضغوط نسبيا على المناطق الحبيسة فى الداخل والتى لاتصل الى الشواحل الأفريقية الا عبر دول ومناطق مجاورة ، كما ان كثرة التغييرات فى نظم الحكم والعقائد السياسية وانواع النخب الحاكمة كان له تأثيرات فى التوجه والارتباط مع منظمات وتجمعات فى المنطقة او خارج المنطقة . وفى هذا المجال نشير الى عضوية جميع هذه الدول فى منظمة الوحدة الافريقية ، والى عضوية بعضها فى جامعة الدول العربية ، وبعضها فى عضوية الكومنولث ، والجماعة الفرنسية والمجموعة الأفريقية الفرنسية ، ومجموعة لومى ، وحركة عدم الانحياز .. الخ .

وعلى المستوى الاقليمى فى داخل القارة الافريقية انضمت بعض دول هذه المنطقة الى تجمعات ومنظمات نشير الى بعضها مثل :

أ ـ التجمع الأقتصادى لدول البحيرات العظمى (١٩٧٦) ويضم رواندا وبوروندى وزائير .

ب ـ منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا (١٩٨٢) وتضم بوروندى ـ الكومور ـ جيبوتى ـ اثيوبيا ـ موريتانيا ـ كينيا ـ ملاوى ـ اوغندا ـ رواندا ـ الصومال ـ سوازيلاند ـ تنزانيا ـ زيمبابوى .

ج ـ التجمع الاقتصادى لدول وسط افريقيا (١٩٧٣) ويضم بوروندى ـ رواندا ـ زائير ـ تشاد ـ افريقيا الوسطى ـ جابون ـ الكونغو ـ غينيا الاستوائية ـ الكاميرون ـ ساوتومى وبرنسيب .

د ـ مؤتمرات قمة رؤساء دول شرق ووسط افريقيا (١٩٨٦) ويضم دول كينيا واوغندا ورواندا وزائير والسودان وبوروندى وتنزانيا .

٤) تعرضت جميع الدول لانقلابات او لمحاولات انقلاب عسكرى وتتصف جميعا بغياب الاستقرار والمشاركة السياسية فى معناها وتنظيمها الديموقراطى القائم على التعددية ، ومن ناحية ثانية يتصف اقتصاد دول المنطقة موضع البحث بتدهور مستمر فى الأنتاج ، وفشل تجارب التنمية وتزايد المديونية الخارجية والاعتماد المتزايد على المعونات الأجنبية ، وانتشار الجوع والتصحر وتفاقم مشكلات اللاجئين .. الخ . ولكن الملاحظة التى تلفت النظر انه على الرغم من كل هذا التدهور والضعف والفساد فى البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الا انه فى داخل كل دولة من دول المنطقة توجد مؤسسة وحيدة ازداد نموها كما وكيفا ، وتوسعت فعاليات دورها ، وتزايد نصيبها من الانفاق الحكومى وتخصيص الموارد النقدية بالعملة الصعبة ، وهى مؤسسة القمع والعنف الحكومى المتمثلة فى قوات الشرطة والأمن والجيش وقد حدث هذا باستمرار فى ظل جميع نظم الحكم ومختلف العقائد والايدلوجيات والنخب المسيطرة .

٥) ان مقترحات التعاون الأقليمى والوظيفى بين دول القرن وحوض النيل لما بينهم من مصالح مشتركة ومتطلبات العمل المشترك فى مجالات التعاون الأمنى والمائى والغذائى ، تتطلب أولا اتفاقا سياسيا بين مؤسسات الرئاسة فى هذه الدول وعلى أن يشمل هذا الاتفاق السياسى الملزم القواعد التالية :

أ) الأعتراف المتبادل الصادق بتثبيت الحدود السياسية الموروثة والراهنة ، وعدم العمل باسلوب مباشر او غير مباشر لتغييرها ، والأعتراف النهائى بوحدة التراب الوطنى لكل دولة ورفض مطالب التقسيم والانفصال .

ب) الالتزام بالنهج الديموقراطى لحل المشكلات الداخلية فى كل دولة ، من خلال اساليب الاعتراف بشرعية التعددية الثقافية واللغوية والسياسية ، وان تترجم هذه التعددية فى عملية مشاركة سياسية ديموقراطية واحترام حقوق الانسان على مستوى الفكر والتطبيق .

ج) الامتناع عن استخدام مناهج التعاون والتنسيق المقترحة لتحقيق اهداف توسعية او للتدخل وبسط النفوذ عن طريق استخدام شعارات ومطالب قومية او دينية او اثنية . وان هذا ينطبق على المؤسسات الرسمية العلنية فى الدول وعلى الأجهزة الرسمية السرية .

د) الاسلوب الوحيد لتحقيق خطوات واهداف التعاون هو المفاوضات والاتصالات المتبادلة بين حكومات الدول الأطراف فى المنطقة .

ان هذه القواعد المقترحة لانشاء اتفاق سياسى بين دول القرن وحوض النيل ليست شيئا مبتكرا او جديداً ، انما هى مقتبسة من تجارب معاصرة بشأن الالتزام بالأسلوب الديموقراطى وحل مشكلات الحدود فى امريكا الوسطى والجنوبية ، وفى آسيا ، وان التوصل اليها

يستلزم وقتا وارادة سياسية ، ومن ناحية ثانية فان الالتزام بهذا سوف يحقق نوعا من الرؤية العقلانية والتعامل العقلاني بين الدول الأطراف ، وسوف يقلل من شكواها الحقيقية او الوهمية بشأن المؤامرات الاجنبية والاختراقات الخارجية التى تهدد وجود وبقاء هذه الدول ووحدة ترابها الوطني ، كما سوف يحقق هذا المدخل تخفيضا تدريجيا في مستويات العنف والصراع القائمة في المنطقة ، ويؤدي الى انهاء المناخ التخاصمي المنتشر بين هذه الدول .

فاذا بدأت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه فسوف تتراكم آثار الحديث والتفكير حول اولويات المصالح الوطنية والى الأرضية المشتركة والمصالح المشتركة بين هذه الدول وشعوبها .

ان التعاون الأمني كما تتصوره هذه الورقة يمثل الحد الادنى لمواجهة التهديد الأمني الذى تعيش فيه هذه الدول ، ومصدر هذا التهديد الأمني ينتج اولا من الأوضاع الداخلية في كل دولة وفي مقدمتها اخطاء وسياسات الحكومات تجاه شعوبها المتنوعة ، وينتج ثانيا من قيام فاعل أجنبي – بعيدا او قريبا جغرافيا – باستغلال الأوضاع الداخلية المتدهورة بأساليب الاختراق والتأثير وهى كثيرة ومتنوعة ، ونشير من بينها الى ارتباطات التسليح والديون والتكنولوجيا ، والمعونات الاقتصادية ودور سياسات مؤسسات التمويل العالمية والشركات والمنظمات متعددة الجنسيات ، ولاننسى الاشارة الى منظمات وتيارات سياسية تقوم في بعض هذه الدول وتمتد آثار عملها السياسى والثقافي والديني الى الدول المجاورة في المنطقة .

ولكن التطورات السياسية العالمية على مستوى العلاقات المتغيرة بين القوتين العظميين ، وفي اوروبا الغربية والشرقية ... الخ : تدعو هذه الدول الى انتهاز الفرصة لايقاف التدهور والانهيار العام ، وذلك من خلال التقدم لانشاء جماعة او سلطة مائية متعددة الأطراف في حوض النيل والقرن الافريقي ، وبذلك تتحول لأول مرة على المستوى التطبيقي من المشروعات والتجارب الثنائية والجزئية الى مفهوم ضبط النهر والتعاون المائي الشامل بين دول المنطقة . وبذلك تكون قد استجابت قولا وعملا لنصوص الاتفاقية الافريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية التى اقرها مؤتمر القمة الافريقي عام ١٩٦٨ ، ولنصوص خطة عمل لاجوس التي اقرها مؤتمر قمة لاجوس الاقتصادي الافريقي الأول عام ١٩٨٠ .

٢ – ثانيا :

للتعاون المائى في حوض النيل تاريخ سابق تسجله الدراسات المتخصصة في هذه المجالات ، ولكن تشير الورقة الى انه في فترة سيطرة الادارة البريطانية على اغلب مناطق حوض النهر كانت بريطانيا تقوم بدور المنظم في نزاعات توزيع وتخصيص المياه بين الدول ، وتتولى عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى مثل بلجيكا واثيوبيا بشأن موضوعات المياه والسدود والتعاون المائي ، ولعل هذا هو السبب الذى دعا الدول الافريقية المستقلة حديثا بعد تصفية الاستعمار الأوروبي من القارة الى الاعلان عن عدم اعترافها بما عقدته الادارات الاستعمارية من اتفاقيات ، ورغبتها في عقد اتفاقيات جديدة بشأن مياه النيل ، خاصة ان هذه الدول دخلت بعد الاستقلال في عمليات التنمية التى تستلزم التوسع في الانتاج الزراعي باستصلاح الاراضي والتحول الى الزراعة المروية .

ومن جانب آخر كانت السياسة المصرية مهتمة بموضوع مياه النيل منذ اوائل القرن الحالي ، ولانشير فقط الى خزان اسوان والى مشروعات المياه في السودان – انما نشير ايضا الى انه في النصف الثاني من الاعوام الاربعينيات قام كبار مهندسى الرى المصريين بوضع تصور عن مشروعات النيل الكبرى من المنبع الى المصب ، وقد تبنت الحكومة المصرية هذا التصور المائي ، كما قامت عام ١٩٥٣ بالاتفاق مع اوغندا لبناء سد شلالات اوين وتنظيم التعاون بين مهندسى الطرفين لاغراض التخزين وتوليد القوى الكهربائية .

ومنذ ذلك التاريخ تعددت المشروعات المقترحة للانشاءات في حوض النهر على مستوى منفرد تقوم به بعض الدول في داخل حدودها ، او من خلال اتفاقيات ثنائية تتم بين دولتين جارتين مثل مصر والسودان ، او باسلوب انشاء منظمات جزئية مثل منظمة ادارة نهر كاجيرا بين اوغندا وتنزانيا وروانداوبوروندي (١٩٦٩) ومن ناحية ثانية فانه كلما ازدادت ازمة الغذاء وانتشرت المجاعة والتصحر في دول المنطقة ، كلما ارتفعت الاصوات حول انشاء المشروعات الجديدة والحقوق في مياه النهر ، وتناقلت وسائل الاعلام لأسباب منوعة اخبار مشروعات المياه في اثيوبيا وغيرها من الدول ، كما تتردد الاشارات الى مشروعات على النهر يوشك ان يبدأ تنفيذها بواسطة خبرات وتعاون من دول اجنبية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واسرائيل ... الخ .

ولكن الملاحظة الاساسية التى تعرضها في هذا المجال هى ان دول المنطقة بدون استثناء لم تفكر في عقد مؤتمر رسمى تحضره دول حوض النهر للحديث المباشر عن موضوع الحقوق في مياه النهر سواء منها الحقوق المكتسبة او الحقوق المستحقة ، وانما يتم الحديث حول هذا الموضوع عبر وسائل الاعلام باسلوب ابلاغ الرسالة الى الأطراف الأخرى .

وفي هذا الاطار فان السياسة المصرية قد حاولت في عدة مناسبات أن تطرح تصورات او تدعو الى اتخاذ اجراءات نحو التعاون الاقليمي لضبط النهر ، وان كان ذلك قد تم بدون اتخاذ خطوة سياسية رسمية لانشاء سلطة عامة او جماعة عامة لنهر النيل . ونعرض فيما يلى اهم معالم هذه الاجراءات : ..

أ) اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ :

هذه اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان تم بموجبها تخصيص نصيب لمصر ونصيب للسودان من مياه النهر طبقا للمتوسط السنوى لتصريف النهر عند اسوان ، ولكن مايتصل بموضوع هذه الدراسة هو الاتفاق بين الدولتين على العمل المشترك لزيادة عائد النهر عن طريق مشروعات جديدة لضبط النيل وعن طريق استمرار عملية مسح اعالى النيل هيدرولوجيا بواسطة انشاء لجنة مشتركة هى اللجنة الدائمة الفنية المشتركة (PJTC).

كذلك تم الاتفاق بين الطرفين على اتخاذ موقف موحد فى مواجهة اى مطالب للدول الأخرى فى حوض النيل تجاه مياه النهر ، وانه فى حالة الاستجابة الى مطالب هذه الدول فان الكمية تخصم مناصفة من نصيب الدولتين . ونتيجة لهذا العمل المشترك فقد تم الاتفاق بين الدولتين على مشروع قناة جونجلى (I) وقنا جونجلى (II)، كما تمت دراسة مشروعات انشاء قنا تصريف عند مستنقعات بحر الغزال وانشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض ، وبناء سد جامبيلا لتخزين مياه الفيضان فى نهر بارو ونهر السوباط ، ولكن مشكلات الحرب فى جنوب السودان وقضايا التمويل الدولية وعدم الاتفاق مع اثيوبيا اوقفت خطوات التنفيذ .

ومن اهم اختصاصات اللجنة الدائمة الفنية المشتركة هى وضع ترتيبات العمل لتنفيذ المشروعات على النيل داخل حدود السودان وخارجه بالاتفاق مع السلطات المختصة فى البلاد التى تقوم فيها تلك المشروعات ، وقد قامت اللجنة بالاتصال مع ممثلى تنزانيا واوغندة وكينيا للتشاور بهدف توسيع دائرة التعاون ، وتم الاتفاق على انشاء هيئة فنية جديدة تشمل دول مصر والسودان وتنزانيا واوغندة ورواندا وزائير لاجراء مسح للإرصاد الجوية والنهرية لمناطق تجمع الامطار التى تغذى بحيرة فكتوريا وكيوجا والبرت ، وانضمت اثيوبية الى اجتماعات هذه الهيئة بصفة مراقب . ولكن الدعوة لانشاء وعمل لجنة تضم كل ممثلى دول حوض النيل ليست موضوعا فنيا يمكن ان ينشأ ويعمل على مستوى الفنيين ، انما هو قبل كل شىء موضوع سياسى يجب ان يتم الاتفاق عليه بين قيادات وحكومات هذه الدول ، ولهذا لم يتم إنجاز فى هذا المجال حتى الآن .

وفى هذه المناسبة رأت السياسة المصرية بالاتفاق مع السودان فى عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ان تضع مشروع بروتوكول اولى لتكوين لجنة من الدول التسع الواقعة فى حوض النهر ويكون من اختصاصها النظر فى كافة المشروعات والأعمال والبرامج المشتركة الموجودة فى دول حوض النهر . لكن هذه الخطوة المقترحة لم تلاق نجاحا لانها كانت على مستوى الفنيين وليست عملا سياسيا على المستوى الأول بين قيادات هذه الدول ، ومن ناحية ثانية فان المشروع لم يكن يهدف الى انشاء سلطة مشتركة او جماعة مشتركة لحوض النهر ، وانما كان محاولة لاقرار الوضع المائى الراهن فى حوض النهر .

٢) الاندوجو (١٩٨٣) :

اخذت السياسة المصرية مبادرة جديدة عقب توقف مشروع البروتوكول المقترح سابقا ودعت الى اجتماع وزارى فى نوفمبر ١٩٨٣ حضرته وفود من مصر والسودان وافريقيا الوسطى واوغندة وزائير . ثم انضمت الى هذا التجمع رواندا وتنزانيا وبوروندى بصفة مراقب . واخيرا شاركت فى الاجتماعات الدورية كينيا بصفة مراقب ، مع تغيير وضع روندا الى عضو فى التجمع . واطلق التجمع على نفسه (اندوجو) وهى كلمة سواحيلية تعنى الأخوة .

والبيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات الدورية تشير الى ان الأهداف هى التشاور والتنسيق تجاه القضايا الاقليمية الافريقية ودعم التعاون فى مجالات التنمية ، وتبادل المعلومات والخبرات فى مجالات الاهتمام المشترك ، مع تأكيد ان اجتماعات ومشاورات هذا التجمع تتم فى اطار التعاون الاقليمى الوارد فى خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية الأفريقية .

وقد شمل الحوار فى هذه الاجتماعات موضوع التعاون فى مجال مياه النيل ، واهمية توجيه الدعوة الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لاعطاء اولوية لمشروعات دول حوض النهر لتنمية الموارد المائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه ، والاهتمام بالموارد الطبيعية وخاصة البحيرات والأنهار ، وتم الاتفاق على حيوية الاستمرار فى مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية للبحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

وبناء على طلب الاندوجو قامت لجنة متخصصة فى فبراير ـ مارس عام ١٩٨٩ بزيارة عدد من الدول فى حوض النهر ، واعدت تقريرا اوليا يتضمن مايلى :

أ ـ تحديد نقاط الدراسة الشاملة للوضع الاقتصادى والفنى الذى سوف يكون اساسا للخطة الشاملة للتعاون بين الدول الأعضاء فى مجالات البنية الاساسية ، وخاصة فى مجالات الطرق والسكك الحديدية والنقل النهرى والجوى والطاقة والموارد المائية والاتصالات المتبادلة والتبادل التجارى .

ب ـ بالنسبة لآفاق وآليات التعاون الاقليمى اشار التقرير الى ان معظم الدول تفتقد مشروعات البنية الاساسية باستثناء مصر ورواندا ، كما ان الأوضاع فى هذه الدول قد تدهورت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بسبب المشكلات الاقليمية والاقتصادية الداخلية فى كل منها .

ج ـ بالنسبة لمفهوم الخطة الشاملة على المستوى الاقليمى يجب ان يؤخذ فى الاعتبار عدد من العوامل المستقبلية المؤثرة مثل زيادة تعداد السكان والهجرة من الريف الى الحضر ... الخ .

وفى ضوء هذا التمهيد قدمت اللجنة عددا من

التوصيات هى :

ـ تكوين مجموعة فنية لتحديد الأولويات فيما بين المشروعات الوطنية والاقليمية .

ـ استكمال الدراسات الخاصة بالملاحة البحرية على المستوى المحلى والاقليمى .

ـ التنسيق فى مجال النقل الجوى .

ـ تكوين مجموعة من خبراء متخصصين يختارهم بنك التنمية الافريقى وبرنامج الامم المتحدة للتنمية لدراسة امكانات تطبيق مشروع انجا ـ اسوان لانشاء شبكة دولية لتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية للنهر .

ـ استكمال وتقوية الاتصالات السلكية الافريقية .

ـ تنظم معارض تجارية للانتاج الوطنى ووضع برامج اقليمية للاكتفاء الذاتى فى الغذاء ، واعداد برامج تعاون ثقافى اقليمى .

ـ اهمية بذلك الجهود للحصول على مصادر جديدة للتمويل . والملاحظة الاساسية فى هذا المجال هى ان هذه التجربة من العمل المشترك قد ادت الى بدء ذوبان الشكوك والتخوف التقليدى الموروث بين دول حوض النهر من المنبع الى المصب ، وان اللغة المشتركة للحديث بينهم تجرى حول المصالح المشتركة . ولكن مازال الموضوع الرئيسى غائبا بصفة رسمية عن جدول اعمال هذه الاجتماعات الدورية وهو انشاء سلطة مشتركة او جماعة مشتركة لضبط النهر ومشروعاته الكبرى ، وكذلك لم تتناول المحادثات صراحة موضوع الحقوق المكتسبة والحقوق المستحقة فى مياه النيل . وعلى الرغم من ذلك فان ماتم يعتبر انجازا يستحق التنويه .

٣) برنامج الامم المتحدة للتنمية :

ان دعوة دول الاندوجو الى برنامج الامم المتحدة للتنمية للمشاركة فى جهود وتطلعات التعاون الاقليمى هو خطوة تستحق التقدير ، ليس فقط فيما سبقت الاشارة اليه من تقارير وتوصيات ، انما ايضا فى ان برنامج الامم المتحدة للتنمية ساعد فى عقد ورشة عمل لدراسة تجربة لجنة نهر ميكونج وذلك فى اجتماع بانجكوك فى يناير ١٩٨٦ ، وقد حضر هذا الاجتماع ممثلو دول مصر والسودان واوغندا وتنزانيا وزائير واثيوبيا وبوروندى ورواندا . كما انه فى عام ١٩٨٩ تكونت بعثة لتقصى الحقائق فى دول حوض النهر من خبراء برنامج الامم المتحدة للتنمية وقد زارت البعثة هذه الدول فى الفترة من ١٣ مايو الى ٢٣ يونيو ١٩٨٩ . واعدت تقريرا يقترح اطارا للتعاون الاقليمى بين دول حوض النيل ، مع تقييم للموارد المائية المتاحة واحتياجات السكان فى الامد المتوسط والامد الطويل .

ونعرض مقتطفات قصيرة من وثائق هذا الاسهام الدولى كالتالى :

ندوة ورشة العمل :

اجتمع ممثلو دول حوض النيل ، فى ندوة ورشة عمل نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية فى بانجكوك فى يناير ١٩٨٦ ، واتفق جميع المشاركين على ان الادارة المشتركة لموارد مياه نهر النيل هى امر ضرورى وعاجل لمواجهة متطلبات السكان الاجتماعية والاقتصادية فى جميع دول الحوض ، كما لاحظوا ان نموذج لجنة نهر الميكونج هو تاكيد وابراز للمكاسب وللمصالح المتوقعة من التعاون الاقليمى ، ومن اسهام المعونة الدولية ومن دور برنامج الامم المتحدة للتنمية فى مثل هذا المجال . وقد وافق المجتمعون على التوصيات التالية :

١ ـ من الضرورى أن تتعاون دول حوض النهر فى المشاركة فى الموارد المائية من اجل صالح الجميع على اساس من المساواة ومن المصالح المشتركة للتنمية .

٢ ـ المدخل الى هذا هو التنمية الشاملة لموارد المياه بشكل ايجابى ومتناسب مع الاحتياجات الخاصة بكل دولة فى حوض النهر ويجب أن تتم هذه الخطوة من اجل بناء تعاون اقليمى فعال فى اقرب وقت ممكن .

٣ ـ يدعو المشاركون برنامج الامم المتحدة للتنمية الى تقديم المعونات اللازمة لدراسة واقتراح انشاء الآليات والنماذج المناسبة من اجل قيام هذا التعاون الاقليمى لضبط الموارد المائية ، ومن اجل القيام بدور فعال فى تعبئة وتنظيم المعونات الدولية على مستوى ثنائى او مستوى متعدد الأطراف فى مجال جهود تنمية حوض النهر . كما يدعو برنامج الامم المتحدة الى تقديم المعونات فى نطاق برنامج جمع المعلومات الى اثيوبيا .

٤ ـ يدعو المشاركون جميع دول حوض النيل الى عقد اجتماعات دورية على مستوى وزارى للتشاور من اجل تقوية التعاون وضمان التخطيط والتنفيذ الفعال من اجل برنامج تنمية حوض النهر ، كما ان الوزراء المسئولين عن ادارة الموارد المائية فى دول حوض النيل مدعوون الى عقد اجتماع فى اديس ابابا فى يناير ٨٩ .

تقرير بعثة تقصى الحقائق :

يحتوى التقرير على خطة عمل مبدئية للتحكم فى الموارد المائية للنهر كالتالى :

ـ قدرت البعثة احتياجات سكان دول حوض النيل سنويا من الموارد المائية الاضافية عام ٢٠١٠ بحوالى (١٠) مليارات م٣ ، وذلك لمواجهة احتياجات الرى لزيادة الرقعة المنزرعة فى كل من مصر (مليون هكتار اضافية) والسودان (مليون هكتار اضافية) ، ورواندا وبوروندى واوغندة وكينيا وتنزانيا (٤٠٠ الف هكتار اضافية) وتوزع الموارد المائية الاضافية مناصفة بين مصر والسودان من ناحية والدول الاستوائية المحيطة ببحيرة فكتوريا من ناحية اخرى . كما قدرت البعثة امكانية تحقيق زيادة الموارد المائية الاضافية عن طريق خفض الفاقد من موارد المياه نتيجة البخر خاصة فى جنوب السودان وتحسين تخزين المياه فى اعالى النيل ، وهو مايستلزم تعاونا وثيقا فى ادارة المياه بين دول حوض

النيل بما يسمح بزيادة تدفق المياه الى النيل الابيض شمالى مدينة ملكال .

- قدرت البعثة الطاقة الانتاجية لدول النيل الأبيض عام ١٩٨٨ بمقدار (٤١٠٠٠ GWH) ، كما قدرت البعثة معدل الزيادة السنوية من الطاقة فى مختلف دول حوض النيل بنسبة تتراوح بين ٣,٥ و ١٢ ٪ او (٤٢٠٠٠ GWH) اضافية سنويا . ويمكن تدبير الزيادة المتوقعة عن طريق تنمية مصادر الطاقة المتاحة من مساقط المياه على نحو متوازن بالاضافة الى ماتوفرة زائير عن طريق مشروع مد خط (كهرباء انجا - اسوان ، ونتيجة تحسين تخزين المياه وزيادة مواردها من منطقة البحيرات الاستوائية ، وتحسين مشروعات مساقط المياه الحالية واقامة شبكة كهربائية لربط دول حوض النيل ، بالاضافة الى الشبكات غير الكاملة التى تربط بعض الدول حاليا مثل كينيا واوغندة ورواندا وبوروندى وزائير وبالتالى يمكن تحقيق الاستقرار فى توليد الكهرباء واستخدامها .

- دعت البعثة الى تنمية امكانيات صيد الأسماك فى حوض النيل وخاصة فى السودان ورواندا وبوروندى . وتنمية مزارع الاسماك على نطاق واسع - فى حوض النيل . وذلك لمواجهة الزيادة فى عدد سكان دول حوض النهر من ١١٤ مليون عام ١٩٨٦ الى ١٤٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وهو مايستدعى زيادة الطلب على البروتين .

كما طالب تقرير البعثة بضرورة مواجهة السلبية الناتجة عن التصحر وازالة الغابات لزيادة الرقعة الزراعية . وعن استخدام الكيماويات فى الزراعة والصناعة ونفاياتها مما اثر على نوعية حياة الانسان .

- اعداد برنامج تنفيذى لتنمية الموارد المائية يسمح بتحسين امدادات واستخدامات تدفقات المياه فى الدول التى تعانى من عجز وتؤدى إلى توفير حوالى ١٠ مليارات م٣ لصالح جميع دول حوض النيل عن طريق :

أ - تقليل الفاقد وذلك بتحسين ادارة المياة والاستفادة من خبرة مصر المكتسبة باعادة استخدام مياه الصرف بعد خلطها بمياه عذبة وخفض كميات المياه التى تصب فى البحر ، وخفض الفاقد فى اعالى النيل بتحسين تخزين المياه وتقليل البخر لتوفير موارد مائية اضافية لتغطية احتياجات المياه لزيادة الرقعة المنزرعة اعتمادا على الرى .

ب - زيادة امدادات المياه ، عن طريق تنفيذ مشروعات المحافظة على المياه فى جنوب السودان وخاصة عن طريق مرحلتى قناة جونجلى ومنطقة الماشار فى نهر السوباط والتحكم فى مناطق المستنقعات فى جنوب السودان وتقليل البخر .

- اقترحت بعثة تقصى الحقائق ان يتضمن البرنامج التنفيذى مشروعات اقليمية لتنمية حوض النيل الى المشروعات التى اقترحها اجتماع فنى للخبراء عقد فى كمبالا (٥ - ٨ فبراير ١٩٨٩) وركزت على تنظيم ادارة البحيرات الاستوائية وتحسين نظام توقعات الفيضانات والجفاف وتقييم الطاقة الكهربائية المتاحة من مساقط المياه بعد حصرها ، وتقدير انعكاسات البيئة على المشروعات الحالية والمستقبلية وانشاء بنك المعلومات ونظام لتبادل البيانات بين بنوك المعلومات للدول النهرية ، وانشا مركز اقليمى للدراسات الاجتماعية ، واعداد خطة رئيسية للتحكم فى الاراضى واستصلاحها وتقييم امكانيات الرى من البحيرات الاستوائية والتحكم فى فاقد المياه وتنمية مزارع الاسماك ، وتقييم احتياجات النقل والمواصلات فى اطار تنمية حوض النهر .

- وقد قدرت البعثة احتياجات التمويل لتطبيق البرنامج التنفيذى فيها بين (٤٠ و ٦٠) مليون دولار خلال فترة تمتد بين ثلاثة وخمس سنوات على ان يتم تدبير ثلثى المبلغ من المساعدات الخارجية والباقى بالعملات المحلية .

- وقد تقرر ان تعرض هذه النتائج على الاجتماع الوزارى الثالث لدول حوض النيل وكذلك الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الاندوجو بهدف اقرار الخطة النهائية فى شكلها التنفيذى .

وفى ختام القسم الثانى نعرض الملاحظات التالية :

١ - يعتبر دور الأمم المتحدة اسهاما ايجابيا مباشرا اذا وضع موضوع التعاون المائى فى اطاره الحقيقى وهو ضرورة تقنين اطار تنظيمى يجمع دول حوض النيل فى سلطة مشتركة او جماعة مشتركة من اجل التعاون المائى والتنمية .

٢ - ان النشاطات المنوعة التى اشرنا اليها من جانب السياسة المصرية او الدول الأخرى تمت فى اطارات ثنائية او جزئية ، وان جميع دول النهر مدعوة الآن الى ان تدخل فى الأطار الشامل باسلوب المفاوضات والمشاورات والارادة الحقيقية الصادقة للتوصل الى هذا التعاون المنظم . وفى هذا المقام تستطيع السياسة المصرية ان تأخذ المبادءة وتنتقل بالموضوع من الاندوجو وهو تجمع تطوعى استشارى ادى دوره التمهيدى ، الى اطار الدعوة لعقد مؤتمر على مستوى رؤساء الدول وقياداتها العليا للتوصل الى اتفاق سياسى يكون البداية للتعاون الأمنى والتعاون المائى والتعاون الزراعى لأنتاج الغذاء والطاقة .

٣ - نعتقد ان المجال مناسب ايضا للأشارة الى ماقامت به السياسة المصرية من الاستعانة باسلوب ومدخل التعاون الفنى للتوجه نحو انشاء ارضية مشتركة وتفاهم مشترك بين دول حوض النهر ، اذ انها انشأت عام ١٩٨٠ الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، وتشير منشورات الصندوق انه نفذ معاملات تعاون فنى مع كل من بوروندى وجيبوتى وكينيا ورواندا والصومال وتنزانيا واوغندا وزائير ، كما ان الصندوق قد مول عقد وتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وتبادل خبرات ومعلومات فى مجال التعاون بين هذه الدول الواقعة فى حوض النهر .

٤ ـ تجمع الاندوجو يشمل بين اعضائه جمهورية افريقيا الوسطى ، وطبقا للتحديد الجغرافى الذى تأخذ به هذه الورقة فان جمهورية افريقيا الوسطى ليست من دول حوض النيل .

٥ ـ الملاحظة الأخيرة هى ان هذه الورقة لاتناقش الارقام والاحصاءات والتقديرات الواردة فى تقرير بعثة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، انما تهتم أساسا واولا بالمبدأ والأطار التنظيمى الواجب قيامه وانشاؤه تجسيدا للتعاون بين دول النيل ، ذلك لأنه من الوارد عقلا ان تدور المناقشات خلال الاجتماعات بين دول حوض النهر حول هذه الأرقام والاحصاءات وان تقدم بعض الدول مطالبات وتعرض تقديرات اخرى خلال الاجتماعات لانشاء الجماعة المشتركة .

٣ ـ ثالثا

فى ختام هذا العرض نحدد معالم المنظور السياسى الذى نقدم فى اطاره المقترح المعروض على النحو التالى :

١) يستفيد هذا المقترح من التجارب والمشروعات التى طرحت من قبل فى المنطقة ونؤكد انه ليس دعوة الى وحدة سياسية لدول حوض النيل ، وانه ليس مشروعاً للتكامل الاقتصادى او لانشاء سوق مشتركة ، انما يمثل الحد المعقول والمقبول من التعاون الاقليمى والتنسيق الوظيفى بين هذه الدول فى العقد الأخير من القرن العشرين . ويهدف الى انشاء سلطة مشتركة لضبط النهر ومشروعاته الكبرى على ان يسبق هذا اتفاق امنى ويليه اتفاق فى ميدان انتاج الغذاء والمواصلات والطاقة .

٢) نرى ان الوقت والمناخ الدولى ملائمان لتبادل الاتصال حول الموضوع وبدء العملية التفاوضية للاسباب التالية :

ـ انتهاء الحرب البادرة وبروز قيمة المصالح المتبادلة والمشتركة اساسا للتفاهم بين دول العالم المعاصر .

ـ دور الأمم المتحدة الاساسى فى عملية المفاوضات وانشاء السلطة المشتركة .

ـ الأزمة الداخلية والانهيار التام الموجود فى داخل بنية هذه الدول على درجات متنوعة كذلك الحاجة المتزايدة لدى الدول الى مزيد من الماء من اجل انتاج الغذاء .

ـ ثبت ان السلاح والعنف المكثف الدائر فى هذه الدول ليس الوسيلة الصحيحة للوصول الى الأمن والاستقرار ، وانما الطريق الوحيد هو الحل السياسى والمشاركة الديموقراطية وتأكيد حقوق الانسان وتوزيع السلطات بين المركز والاقاليم فى كل دولة .

ـ مقترح عقد اتفاق امنى بين هذه الدول هو الخطوة الأولى والاساسية على الطريق السليم لتقليل المخاوف وازالة الشكوك وتأمين وجود الدول ووحدة ترابها الوطنى .

٣) الدول المدعوة للمشاركة فى العملية التفاوضية لانشاء سلطة مشتركة لضبط مياه النهر وانشاء مشروعاته الكبرى هى الدول التسع الموجودة حاليا فى حوض وادى النيل ، كما ندعو الى انضمام الصومال وجيبوتى اليها لان بعض انهار الهضبة الاثيوبية تنحدر نحو الشرق والجنوب الشرقى ، وبذلك يصل العدد الى ١١ دولة . واذا كان هناك تردد سياسى فى البداية فيمكن ترتيب اوضاع تجعل الصومال وجيبوتى فى صورة عضو منتسب حتى تتم عضويتهما الكاملة فى الجماعة المشتركة .

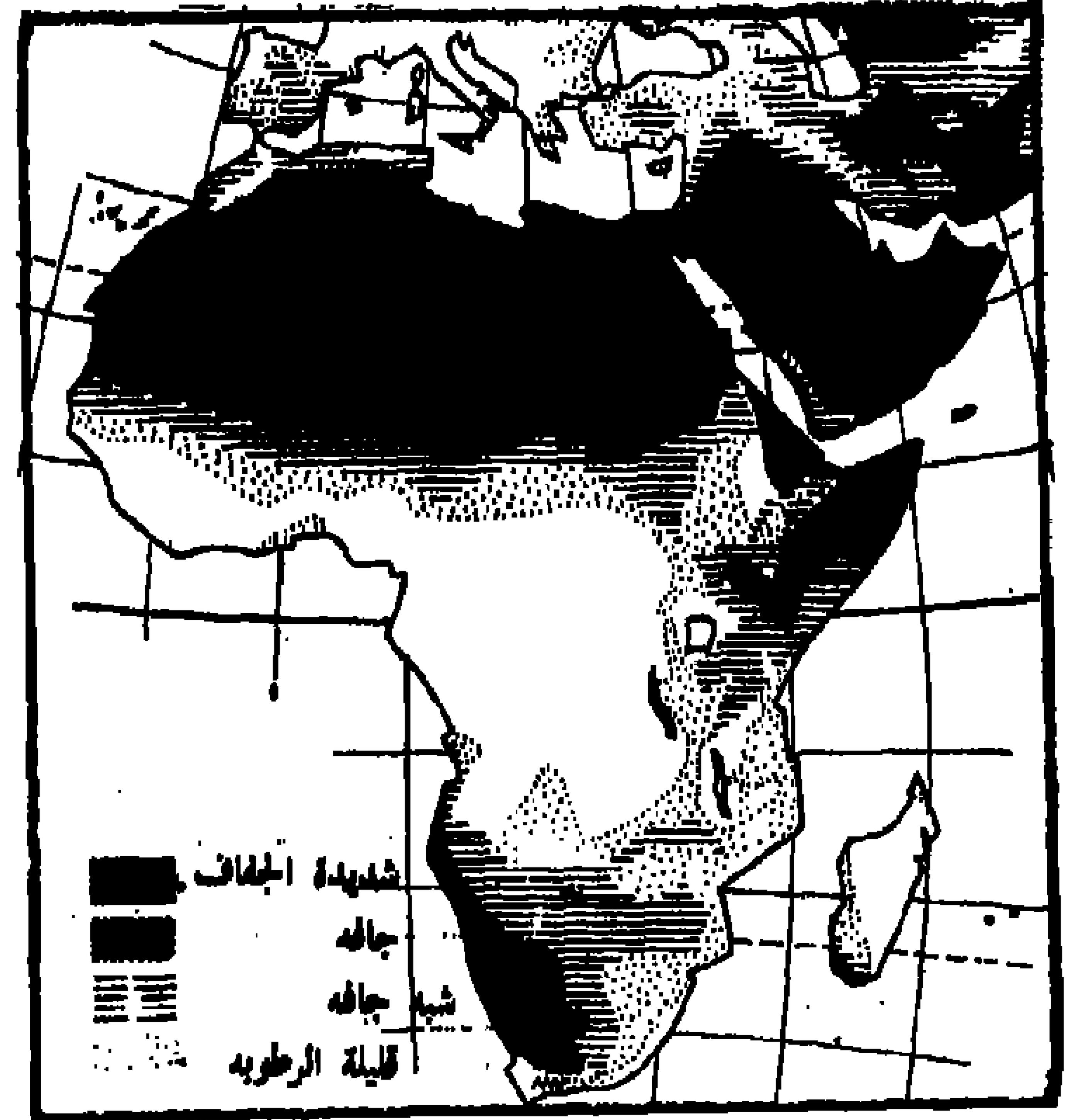
٤) نعتقد ان قضية التمويل كما يطرحها تقرير لجنة تقصى الحقائق فى دول النهر ـ سوف تجد مناخا دوليا ملائما فى فترة انتهاء الحرب الباردة ، وانه يمكن الاستفادة من تجارب سابقة لانشاء سلطة مشتركة فى احواض الانهار (مثل نهر السنغال) .

وتقود هذه النقطة الى الاشارة الى التعاون العربى الافريقى ، انه يجتاز الآن مرحلة تراجع وانحسار ونرى ان الجانب العربى من هذا التعاون يسعى ويفكر فى اساليب ومداخل لتنشيط التعاون ودعم فعاليته بين الجانبين ، ولذلك نقترح ان يطلب من مؤسسات التمويل العربية والدول العربية ان تشارك مع مؤسسات التمويل العالمية فى تمويل مشروعات التعاون المائى التى تتم تحت مظلة السلطة والجماعة المشتركة لدول حوض النيل .

٥) نظرا لان العملية التفاوضية تحتاج الى مبادءة سياسية نرى ان السياسية المصرية تستطيع ان تقوم بهذه المبادءة بالتنسيق مع فروع الأمم المتحدة المختصة ، وان تدخل فى اتصال مباشر على مستويات متساوية مع جميع دول النهر وان المبادءة المصرية فى هذا المجال سوف يكون لها معنى مؤثر ، اذ تأتى من دولة لها حقوق مكتسبة ، ولكنها ترى ان تحقيق المصالح المشتركة يأخذ اولوية على اى اوضاع قائمة او موروثة ، وأن الهدف النهائى هو الصالح العام لدول وشعوب حوض النهر ، كما ان السياسة المصرية لها علاقات جيدة بكل اطراف الصراعات فى منطقة القرن وحوض النيل ، ولها علاقات جيدة باطراف الصراع العربى الاسرائيلى .

٦) قد يرى بعض الدارسين ان هذا المقترح يدخل فى دائرة الاحلام ، ولكن الذى يدعم وجهة نظرنا اننا نعيش فى زمن تحقيق الاحلام الافريقية ، فقد تحققت الاحلام مع بدء الاعوام التسعينيات من هذا القرن باعلان استقلال ناميبيا ، وبدء تفكيك نظام الابارتيد واعادة البناء السياسى الاجتماعى فى دولة جنوب افريقيا .

ونعتقد ايضا ان هذه الاعوام التسعينيات هى فترة انشاء السلطة المشتركة لدول حوض النيل والقرن □



مدخل الى مؤتمر قمة أفريقى حول المياه

د . جويس ستار

رئيس مؤتمرات السياسة والتكنولوجيا المائية الكونية

إن مئات الملايين من البشر حول العالم لا يجدون منفذا للماء العذب النقى .. ثل تلك الظروف المعيشية اصعبة ، من شانها ان تؤدى الى تفشى الاوبئة والمجاعات بل وتخلق جوا من المعاناة الشديدة . ومن المنتظر ن يتزايد حجم المأساة فى السنوات القادمة .

لقد اقتربت العديد من اقاليم العالم من استغلال الحد الاقصى لموارد المياه المتاحة للزراعة والشرب والتنمية الصناعية ففى افريقيا وحدها ، سوف يعانى ٢٥٠ مليون نسمة (أى حوالى ٤٥٪ من اجمالى عدد السكان) من نقص المياه ، وقد يموت البعض نتيجة مشكلات ذات علاقة مباشرة ، أو غير مباشرة بالمياه ، مع نهاية هذا القرن .

أما فى امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، فهناك ما يزيد عن ٥٩ مليون نسمة من سكان الحضر يعانون من عدم الحصول على خدمات صرف صحى . ملائمة ، الأمر الذى يخلق ارضا خصبة لنمو الكائنات الطفيلية فى المياه ، الأمر الذى يخلق ارضا خصبة لنمو الكائنات الطفيلية فى المياه ، وهى التى تتخذ من سكان الحضر فريسة لها .

كما منيت اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى بمشكلات خطيرة تتعلق بندرة المياه وتلوثها . ففى آسيا الوسطى السوفيتية ، وخاصة فى حوض بحيرة آرال ، ازدادت بسرعة معدلات الاصابة بالسرطان والاضطرابات المعوية ، ككغ ارتفعت معدلات الوفيات فى الأطفال وذلك نتيجة للتدهور لحاد فى طبيعة مياه الاقليم . ومن الجدير بالذكر ان ما يزيد عن ٢٥ الف طفل يموتون كل يوم حول العالم اما بسبب المجاعات أو الأمراض الناتجة عن تلوث المياه أو الجفاف .

ومع استمرار التزايد السريع فى عدد السكان حول العالم ، تصبح قدرتنا على توفير كميات كافية من المياه الصالحة للشرب ، ناهيك عن الطعام والمأوى ، لمساعدة تلك البراعم الصغيرة قدرة شديدة المحدودية ومع عام ٢٠٠٠ ، سوف تحل المياه محل النفط كأهم السلع وأكثرها قيمة مما قد ينتج عنه مستويات غير مسبوقة من المجاعات والامراض والعطش والفناء وربما حرب شعواء . لقد بزغ فجر عصر « جيوبولتيكية المياه » .

وتشهد قارة فريقيا اليوم أعلى معدلات نمو سكانى فى أى منطقة نامية ، ومع التزايد االسريع فى عدد سكان الحضر فى القارة من ١٦٠ إلى حوالى ٣٣٥ مليون عام ٢٠٠٠ ، فانه من المتوقع ان لا يجد حوالى ٩٠ مليون من سكان المدن فى افريقيا منفذا لمصادر المياه النقية مع نهاية القرن .

بالاضافة الى ذلك ، فان حوالى ١٢٥ مليون من الافريقيين الذين يعيشون فى الريف لن يجدوا كميات كافية من المياه . ان المروع لوضع افريقيا الديمجرافى ، ونقص مصادر المياه النقية سوف يؤدى الى الاسراع بانتشار المجاعات خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان امكانات الزراعة فى القارة اكثر سوءا بالنظر الى تآكل البيئة .

لقد حول الجمع القاتل بين اقتلاع الغابات ، وتعرية التربة وتجريف الأرض والتصحر (كلها مشكلات ترتبط مباشرة بسوء استخدام الانسان للبيئة سواء كان اجنبيا أو من ل البلاد) حول كل ذلك القارة الافريقية الى قارة تعتمد على الخارج فى معظم حجاتها الغذائية .

وقد فجر هذا الاعتماد على المواد الغذائية الخارجية مشكلة الديون المتفاقمة وادى بوجه عام الى انهيار مستويات المعيشة . وتبعا لذلك ، وصل عدد من يطلق عليهم « غير الامنين غذائيا » وهو المصطلح الذى عرفه البنك الدولى بانه « اولئك الذين لا يملكون الطعام الذى يكفى لاحتفاظهم بصحة عادية وقيامهم بنشاط طبيعى الى ١٠٠ مليون نسمة . ان حوالى ثلث عدد سكان اثيوبيا (أو ١٤,٧ مليون نسمة) يعانون من سوء التغذية . أما نيجيريا ، فعلى الرغم من امكاناتها الضخمة باعتبارها كبرى دول القارة ، وإلى تمتعها باحتياطى ضخم من النفط وبعض الموارد المعدنية الأخرى ، إلا أنها لا تزال مسجلة فى القائمة إذ يوجد بها حوالى ١٣,٧ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية .

ومع تزايد عدد سكان المدن الافريقية على نحو سريع خلال الثمانينات نتيجة الهجرة من الريف ـ مثلها مثل المناطق الحضرية فى آسيا وامريكا اللاتينية ـ زاد حجم الاحياء الفقيرة والمدن الصفيحية حول المدن . وقد قيد هؤلاء الريفيين المهاجرين طمعا فى سبل معيشة افضل من القدرات الاستيعابية للمدن الافريقية المرهقة اصلا . وتبعا لذلك ، فمن المنطقى ان يعانى هؤلاء الريفيون من الافتقار الى الاحتياجات الاساسية مثل الطعام وماء الشرب .

كما استنزفت هذه الجماهير الغفيرة للمدن الافريقية قدرة الكثير من مرافق الصرف الصحى فى المدن على التعامل مع الضغط الهائل عليها . واخذا فى الاعتبار انتشار عمليات الصرف فى مصادر المياه القريبة ، فان ذلك من شأنه ان يجعل المدن الافريقية تتسبب قريبا فى تلوث بيولوجى للانهار الرئيسية من الصعب عالجته .

وتقف الكثير من الدول الافريقية اليوم على اعتاب تنفيذ مشروعات توسع صناعى ضخمة من اجل زيادة الانتاج وانعاش الاقتصاد . وعلى الرغم من أن البنى التحتية الصناعية الجديدة قد تسهل من عملية لنمو الاقتصادى على نحو يعود بالفائدة ، إلا انها من ناحية اخرى قد تخفق مشكلات خطيرة تتعلق بالفاقد مثلما هو الحال فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى وأوربا الغربية والولايات المتحدة ودول شرق آسيا الصناعية .

بل أكثر من ذلك ، بدأ التلوث البيولوجى لمصادر المياه فى القارة الافريقية يصيب القارة ككل . فعلى الرغم من التقدم التكنولوجى العالمى فى القرن الماضى ، تظل الامراض التى تلحق بالانسان والناتجة عن المعاناة من الباكتيريا والفيروسات والحيوانات وحيدة الخلية وغيرها من الطفيليات التى تتوالد فى المياه حقيقة مدمرة للملايين من البشر .

يموت مليون شخص كل عام بالاضافة الى ذلك ، فان مرض الدودة الغينية وهو ثانى الأمراض بعد الجدرى تهتم به منظمة الصحة العالمية وتعجل من القضاء عليه احد أهدافها ، وهو مرض منتشر فى ٢٣ دولة ، ٢٠ منها فى قـارة افـريقيـا . كمـا تكـاثـرت دودة السسكستوزوماسيس ـ وهى دودة شوكية تحملها القوائع ـ تكاثرا هائلا فى حوض نهر النيل فى الجزيرة فى السودان وفى بحيرة فولتا ، وبحيرة كاريبا وبحيرة كاروشا وبحيرة كينجى .

ولا تزال العديد من الامراض التى تحملها المياه تصيب سكان لقارة الافريقية مثل الكوليرا والتيفود وداء الخيطيات الليمفاوية واشكال خطيرتمن الديسنتريا .

ويعد غياب التعاون السياسى بين الدول التى تتقاسم مصادر مياه عذبة واحدة من اجل اتباع خطط مشتركة لاستغلال تلك المصادر هو احد العقبات الرئيسية التى تقف فى وجه تقديم معونات افضل لتنمية مصادر المياه فى مناطق تعانى بشدة من نقص ذا المورد مثل افريقيا فعلى الرغم من وجود مفئتى حوض نهرى فى العالم تتقاسمها دولتين ذات سيادة أو اكثر الا ان ثلاثين منها فقط هى التى تتمتع بوجود هيئات مشتركة للاستغلال المياه .

ومن العقبات الهامة ايضا عدم كفاية تمويل المشروعات والبرامج المتعلقة بالمياه ، وغياب التنسيق بين الجهات التى تقدم العون ، وعدم الاستغلال الامثل للتكنولوجيا المناسبة وغياب برامج التدريب المحلية فى مجالات المياه والصحة العامة فى الدول النامية ، بالاضافة الى استنزاف العقول المتخصصة فى المجالات لفنية الخاصة بقطاع المياه فى تلك الدول .

وسوف تكون المساعدات المقدمة من جانب الدول المختلفة ذات أهمية كبيرة حتى يتم التخفيف من حدة الأزمة والحد من أسبابها فى المستقبل . لذا ينبغى أن يركز الاهتمام على تحسين أوجه التعاون بين حكومات الولايات المتحدة والدول الأوروبية وكندا واليابان والاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وبين حكومات الدول النامية فى مجال المعلومات بالاضافة الى التنسيق فيما يتعلق باستراتيجيات تنمية الموارد المائية ومشروعاتها كما ينبغى لصناع القرار على المستوى الدولى أن يضعوا قضية ندرة مصادر المياه على قمة أولوياتهم إذ أن أزمة المياه فى افريقيا هى مجرد نذير يورث أزمة مياه أخرى تجتاح قارتنا .

وفى محاولة جادة لطرح تلك المشكلات فقد طرح مجلس الولايات المتحدة للاستراتيجية الكونية USGSC وهو مؤسسة بحثية مستقلة ومحايدة ولا تستهدف الربح مبادرة تتمثل فى عقد مؤتمر للسياسة المائية الكونية والتكنولوجيا ، وهو محاولة طموح تهدف الى التعاون الدولى من أجل الحد من الآثار المدمرة لندرة المياه وتلوثها .

ومن المقرر أن تنعقد خمسة مؤتمرات للسياسة والتكنولوجيا المائية الكونية ، إذ يركز كل منها على منطقة أو إقليم بعينه . وسوف تضم المؤتمرات صناع القرار ، والخبراء الفنيين ومسئولى التمويل فى المنظمات التى من المقرر أن تشجع التعاون على المستوى السياسى ومستوى البنى التحتية فى إطار الاقاليم متعددة الدول .

ومن أهم أهداف المؤتمر ، جلب التكنولوجيا المناسبة للتعامل مع مشكلات المياه فى دول العالم الثالث ، ويتضمن ذلك التركيز على نقل التكنولوجية والتدريب المحلى ، والقيام بمشروعات تركز على تدريب المرأة الريفية فى دول العالم الثالث على تكنولوجيا المياه الاسساسية على حسن استخدام المياه . ويحدونا الأمل فى تحقيق استثمار افضل فى التكنولوجيا الاكثر فاعلية وذلك من أجل ان يحسن استغلال حماية موارد العالم المحدودة من المياه العذبة .

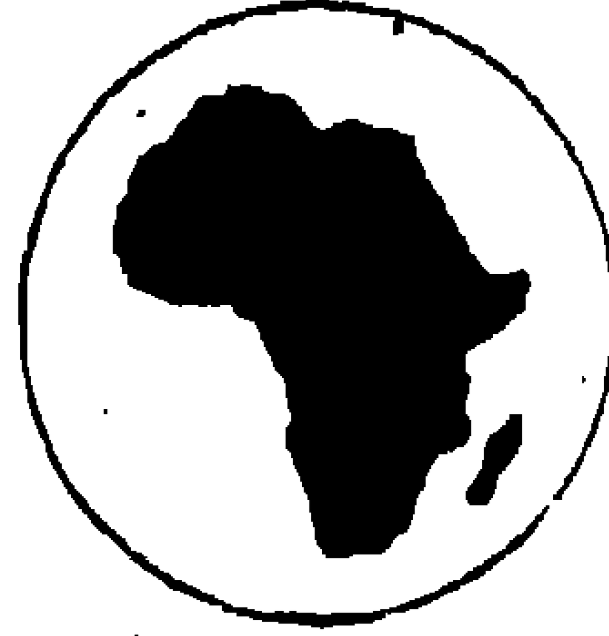
ان مؤتمرا عالميا مثل الذى نحن بصدده ، عليه فى النهاية ان يحقق هدفينى أساسيين : ـ

أ ـ ينبغى ان يكسب أجماعا عاما من جانب الاطراف المعنية فيما يتعلق بالحاجة الى ضرورة طرح تلك المشكلة الحيوية الخاصة باستغلال المياه واثر ذلك على الاستقرار الاقليمى ومسيرة التنمية والنمو للدول المختلفة وعلى رفاهية الانسان بوجه عام .

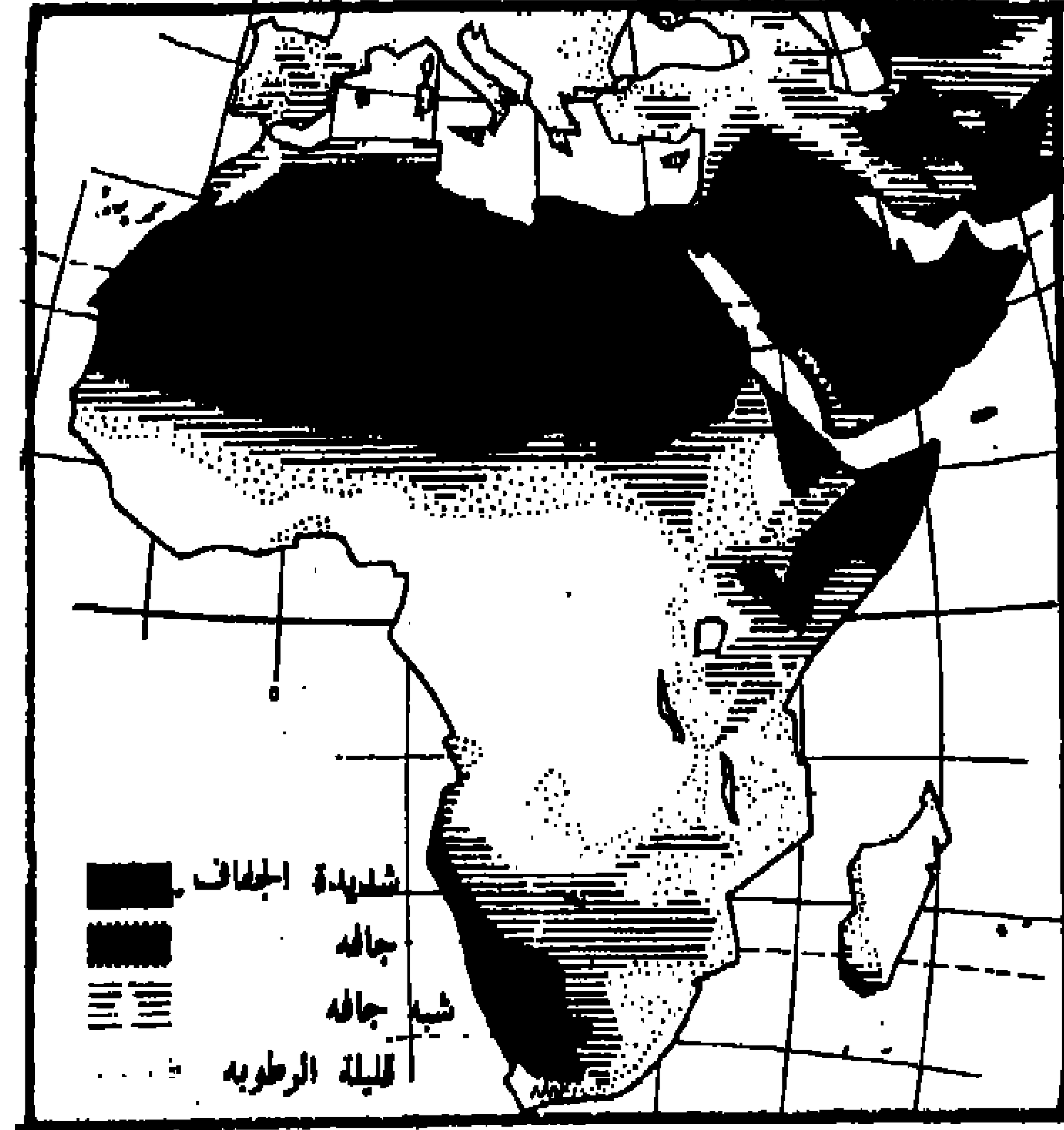
٢ ـ ينبغى ان يعقد العزم على تجسيد كل امكانات العالم المالية الممكنة فى شكل مشروعات وخطط تقدمها الدول الاعضاء ، والهيئات التى تقدم العون . غير ان نتائج المؤتمر لن تعد تطورا حقيقيا إلا إذا اقترنت الاشارة الى المشروعات المزمع القيام بها فى ذلك المؤتمر بالتزام مالى من جانب الاطراف المعنية غير أنه لا ينبغى المبالغة فى التركيز على تلك النقطة الاخيرة فالكثير من المشروعات المرجح قيامها بعد مناقشات المؤتمر سوف تؤدى بالاساس الى تحقيق انفع على المدى الطويل مع ربحية ضئيلة او قد تكون منحة فقط على المدى الطويل . ومن اجل ان تحول تلك المشروعات بنجاح ، سوف يكون من الضرورى أن ندرس مجموعة السياسات والدوافع والاتفاقات المالية اللازمة لكل الاطراف التى لا تشعر بالأمن وذلك لكل حالة على حدة . ويحدونا الأمل ان تسفر مجهوداتنا فى هذا المؤتمر الاول للسياسة والتكنولوجيا المائية الكونيـة ايجاد ميكانزم مناسب للتنسيق يكون من شأنه الاسهام فى تنفيذ برامج للمحافظة على مصادر المياه فى قارة افريقيا .

وفوق ذلك ، يتمثل المبدأ الاساسى الذى ترتكز عليه هذه المؤتمرات فى أنه من الممكن تجنب الصراعات والشقاقات التى عرفها التاريخ نتيجة التنافس الدامى على مصادرة المياه عن طريق الحوار والعمل المشترك .

ترجمة : منار الشوربجى



• قسم خاص : ازمة المياه فى الشرق الاوسط وافريقيا •



نـدوة نهـر النيـل

[لندن : ٢ - ٣ مايو ١٩٩٠]

أشرف محسن محمد
أمجد ماهر عبد الغفار

عقدت فى الفترة من ٢ الى ٣ مايو ١٩٩٠ ندوة عن نهر النيل نظمتها الجمعية الجغرافية الملكية بالاشتراك مع كلية الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن تحت عنوان : « اعادة تقييم مصادر ومستقبل الطلب على مياه النيل - ادارة مصادره النادرة - بحث المسائل السياسية والقانونية » .

وقد حظيت الندوة بجانب كبير من الحضور وخاصة من المسئولين عن الرى فى بعض دول حوض نهر النيل منها اثيوبيا واوغندا والسودان وكينيا بالاضافة الى مصر وعدد من الدبلوماسيين من سفارات مصر واثيوبيا والسودان والامارات فى لندن وبعض المهندسين الاستشاريين من عدد من بيوت الخبرة فى بريطانيا والولايات المتحدة كما حضرها عدد كبير من الاكاديميين سواء من دول حوض نهر النيل او الدول الغربية بالاضافة الى ثلاثة من اسرائيل .

كان الجانب البريطانى يرغب فى معالجة قضية توزيع المياه كقضية فنية يجرى حلها بين خبراء الدول المعنية وبمعاونة المكاتب الاستشارية الغربية وبعيدا عن الجهات السياسية . كذلك لوحظ ان الحاضرين من دول المنبع وخاصة من كينيا واثيوبيا قد ينادوا بعدم الاعتراف بالمعاهدات الخاصة بنهر النيل وبالادعاء ان مصر تحصل على حصة اكثر مما يجب من المياه ومطالبة مصر بذلك بدفع التعويضات لباقى الدول فى حالة رغبتها فى استمرار الحصول على ماتحصل عليه الان .

وقد نجح السفير المصرى السيد سمير احمد فى التصدى للادعاءات الخاصة بعدم قانونية المعاهدات المعقودة قبل استقلال دول حوض النيل مفندا ماذكر من حجج قانونية تطوع بها بعض المشاركين عن دول المنبع وخاصة كينيا واثيوبيا ، كما اشار الى ان هذه الندوة الاكاديمية ليست بالمجال المختص لبحث شرعية الاتفاقيات وان ذلك يجب ان يترك للجهات السياسية فى الدول المعنية وانه اذا ماارادت تلك الدول عرض هذا الموضوع على محفل دولى فان محكمة العدل الدولية ستكون فى هذه الحالة هى المسئولة عن بحث هذه القضايا .

كما قام المشاركون المصريون عن وزارات الزراعة والرى والاكاديميون المختصون باعطاء صورة واضحة ومقنعة للخطط المصرية الخاصة بالرى او الاستصلاح الزراعى منوهين باهمية الاستصلاح الزراعى لأمن مصر القومى ، كما قاموا باعطاء شرح واف للجهود المصرية لتقليل كمية الفاقد من المياه .

وقد شمل برنامج اعمال الندوة البنود الاتية :

١ - التاريخ الفنى ٢ - مستقبل خطط الزراعة والرى فى حوض نهر النيل ٣ - تاريخ السياسات المائية للنيل « التحكم فى المياه » الاسطورة والحقيقة ٤ - المسائل القانونية ٥ - التقييم .

وقد القى الكلمة الافتتاحية فى المؤتمر « السير مايكل وير » سفير بريطانيا السابق فى مصر ورئيس جمعية الصداقة البريطانية المصرية والذى اشاد بدور الجمعية الجغرافية الملكية فى اكتشاف منابع النيل وبدور كلية الدراسات الشرقية والافريقية فى دراسة والتعريف بالشرق وافريقيا بصفة عامة ونهر النيل والشرق الاوسط بصفة خاصة واعرب عن الشكر لمنظمى المؤتمر وعلى مابذلوه من جهود لاتمامه وانه على الرغم من انه ينعقد تحت المظلة الاكاديمية الا انه يمنح الفرصة للخبراء والمختصين فى الدول المطلة على نهر النيل للالتقاء والتعرف على جهات النظر المختلفة والمشاكل التى تواجه كلا من الدول المستفيدة بالنهر .

١ - التاريخ الفنى :

القى المحاضرة الاولى فى هذه الجلسة المهندس البريطانى « تيرى ايفانز » من بيت الخبرة البريطانى « موت ماكدونالدجروب » MOTT MACDONNLD GROUP وهى بعنوان « تاريخ انسياب المياه فى نهر النيل » ، معتمدا فى بحثه بصفة اساسيه على مقياس النهر فى جزيرة الروضة والدراسات البريطانية والامريكية التى تمت عن نهر النيل منذ بداية هذا القرن .

وقد حاول « تيرى ايفانز » ان يتوصل الى علاقة مباشرة بين انسياب المياه ودرجة الحرارة وذلك لامكان التنبؤ بنسبة انسياب المياه وحجم الفيضان فى المستقبل . ولكن كل ما توصل اليه من خلال عرضه لفترات الجفاف الرئيسية الخمس فى تاريخ نهر النيل خلال هذا القرن ان قرر بانها اقل نسبيا من القرنين السابقين .

- اما المحاضرة الثانية عن « تاريخ استخدام نهر النيل » التى القاها المهندس « شيبورث » مدير نفس بيت الخبرة البريطانى « موت ماكدونالدجروب » فقد تضمنت شرحا من تاريخ استخدام مياه نهر النيل فى مصر والسودان .

لانهما دولتا نهر النيل اللتان عمل بهما فقال ان استخدام مياه النهر فى الزراعة بدأ منذ ٧ آلاف عام الا ان الرى الصناعى عن طريق استخدام الشادوف والسواقى بدا منذ خمسة آلاف عام فى مصر واستمر بدون تغيير ملحوظ حتى القرن التاسع عشر الميلادى ، وسرد تاريخ اقامة السدود فى العصر الحديث لتخزين المياه وأول هذه المشاريع هو خزان اسوان عام ١٩٠٣ وتعليته فى عام ١٩١٢ و ١٩٣٤ ، والمشروعات الاخرى المنتهية بالسد العالى فى مصر عام ١٩٦٣ وسدى الروصيرص وخشم القربة فى السودان عام ١٩٦٦ ، لقد اتاحت هذه السدود الفرصة للاستفادة القصوى من مياه النيل وفى الكمية الكلية المتاحة وليس فى الكمية الموسمية المتاحة كما كان الحال فى السابق ، الا ان المشكلة بالنسبة للسودان هى اهدار الموارد الزراعية الموجودة هناك بسبب الحروب الاهلية وعدم الاستقرار السياسى اما بالنسبة لمصر فهى الزيادة الرهيبة فى السكان

والتى تنمو بمعدل لايمكن ان يتماشى معه سواء نمو الانتاج الغذائى او الزيادة فى منسوب نهر النيل ، واكد ان المشكلة التى تواجه الدولتين معا هو ان احتياجهما المستقبل من المياه لزيادة انتاجها الزراعى لايتواكب مع الزيادة السريعة والمطردة فى السكان ومما سينتج عنه نقص كمية المياه التى تحتاجها هاتان الدولتان فى المستقبل .

ـ ثم القى « مايك هولم » من جامعة درهام ببريطانيا محاضرة حول اثر المناخ العالمى على حوض نهر النيل حيث اشار الى تذبذب معدل الامطار على المنطقة خلال فترات التاريخ مما كان له اثره حتى وقتنا الحاضر على منسوب فيضان نهر النيل ، بجانب ذلك هناك تغير فى مناطق هبوط الامطار فى منطقة منتصف مجرى النهر يقدر بحوالى ٦٠٠ كم خلال المائة وعشرين الف سنة الماضية ، وفى القرن العشرين بلغ معدل هذه التغيرات حوالى ٢٠ ٪ كل عشر سنوات .

فى الوقت نفسه فان الفهم الحالى لترسب الامطار على حوض النيل يوضح تاثرها بعدة عوامل تتغير طبقا لمدى الوقت والمساحة ، وتتضمن هذه العوامل التغيرات فى المدار الارضى والمناخ العالمى وانتقال المدارات الاستوائية وتغيير طبيعة التربة فى القارة الافريقية وسوف يتعرض المناخ العالمى مستقبلاً لعدة تغييرات سيكون لها اثر غير معروف على معدل الامطار فى منطقة شمال شرق افريقيا وبالتالى على معدل فيضان النهر .

ثم طرح المحاضر عدة تصورات حول تغير المناخ العالمى واثرة على تغير الامطار على حوض نهر النيل فى المستقبل ، واعتمد فى عرضه لهذه السيناريوهات على القياسات القديمة والحالية التى ذكر انها لاتوفر مؤشرا كافيا يعتمد عليه فى تحديد كميات الامطار فى القرن الحادى والعشرين كما ان انسياب مياه النهر من خلال فرعية الازرق والابيض سوف يتعرض لبعض التغيير مما يؤكد على ضرورة توافر ادارة اكثر مرونة لموارد النهر .

٢ ـ مستقبل خطط الزراعة والرى فى حوض نهر النيل :

ـ القى « روى ستوفر » المدير السابق لمكتب « سيرمردوخ ماكدونالد » : وبعد ذلك لمكتب موث ماكدونالد : محاضرة حول التخطيط المستقبلى للرى فى مصر حيث ذكر ان مصر تقوم باستغلال كامل لحصتها من مياه النهر طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ بينما لم تستغل السودان كامل حصتها حتى الان . ولقد شهدت دول منطقة حوض النهر خلال فترة الثمانينات فترات جفاف طويلة ادت الى زيادة الوعى بضرورة ايجاد وسائل لتنمية كفاءة استغلال مياه النيل فى مصر وعلى الاخص تحقيق اقصى استخدام لاعادة تشغيل مياه النيل مع الحفاظ على اقل معدل رى ممكن فى الدلتا لمنع التملح فى التربة .

اما بالنسبة لاستصلاح المناطق الواقعة فى الصحراء الغربية فى مصر عن طريق الرى فقد ذكر المحاضر انه ثبت بالتجربة انها لاتحقق امكانية لاعادة استخدام مياه الرى وبالتالى تعتبر غير اقتصادية ، وفى الوقت نفسه ثبتت الحاجة لاهمية ايجاد مؤسسات زراعية خاصة تعتمد على استخراج المياه الجوفية ورفعها من اجل فتح المجال لزيادة موارد المياه مع الاخذ فى اعتبار مواجهة المشاكل الادارية التى تعوق هذه المشروعات مع ادخال اسلوب التصور والتخطيط بواسطة الكمبيوتر مما سيساعد الخبراء والمهندسين لايجاد سبل بديلة لسبل استخدام مياه النيل فى مصر .

ـ ثم القى د . عادل البلتاجى وكيل وزارة الزراعة محاضرة عن سياسة الاستصلاح الزراعى فى مصر حيث اوضح بان الاستراتيجية الزراعية المصرية تقوم على الاستخدام الاقصى للموارد الطبيعية سواء كانت الارض او المياه من خلال التكثيف الزراعى (التوسع الرأسى) وهدفها انتاج اكبر كمية ممكنه من المحاصيل من كل فدان ومتر مكعب من المياه ، وحيث ان تحقيق ذلك مستحيل من خلال زراعة وادى النيل فقط ولذا وكان لابد على مصر من التوسع فى الاراضى الهامشية (الصحراوية المتاخمة للوادى) وبالاراضى الصحراوية فخلال الثلاثة عقود الماضية قامت مصر باستصلاح ١,٢ مليون فدان من الاراضى الهامشية . كما انها قامت فى العشر سنوات الماضية بمسح ١٨ مليون فدان من الاراضى الصحراوية وقد وقع الاختيار على ٣.٤ مليون فدان للاستصلاح منها ٢.٨ مليون فدان سيتم ريها فى مياه النيل و ٦٠٠,٠٠٠ فدان سيتم ريها بالمياه الجوفية ، واوضح المحاضر ان سياسة الاستصلاح لابد وان تضع فى الحسبان ان يكون توزيع المياه هو التوزيع الامثل لانظمة الرى ، كما ان يتم اختيار نوعية ممتازه من الحبوب والمحاصيل لتناسب درجات الحرارة ونوعية التربة فى الاراضى المستصلحة ، كما ان استخدام الصوبات لزراعة محاصيل الخضروات والفاكهة كالكانتالوب يعطى محصولا ممتازا باقل استخدام ممكن من المياه .

واكد د . البلتاجى ان سياسة استصلاح الاراضى فى مصر تقوم على اسس اقتصادية وعلمية كما انها ليست ترفا او احد البدائل بل انها ضرورة لابد منها لسداد جانب من احتياجات مصر من الغذاء .

وفى خلال المناقشات اكدت الدكتور فاطمة عبد الرحمن عطية من معهد الابحاث بمركز موارد المياه بوزارة الرى اعتماد مصر فى جانب ملحوظ من خطط استصلاح الاراضى على المياه الجوفية ، واكدت ان نسبة الفاقد من المياه فى مصر (باستثناء الناتج عن التبخر) تكاد تكون منعدمه خاصة بعد سياسة تبطين الترع والمصارف ، واوضحت سياسة اعادة استخدام بعض مياه الصرف فى استصلاح الارض والرى فى مصر .

ـ تركزت المحاضرة التى القاها RMG Hwett & D . G Knott المهندسان البريطانيان حول دراسة احتياجات السودان المستقبلية من مياه النيل حيث تستهلك السودان حاليا مايقارب ١٧ كم مكعب من مجموع حصتها البالغة ٢٢.٥ كم مكعب ، ويتم توجيه هذه المياه لاستخدامات الرى والتخزين ومشروعات توليد الطاقة الكهربائية .

واعرب المحاضران عن قلقهما من احتمالات زيادة الطلب المستقبلى على مياه النيل فى السودان بشكل يتعدى الموارد المائية المتوفرة حاليا مما سيمثل عنصر ضغط على خطط التنمية فى السودان ومما يدعو الى اجراء تخطيط متناسق من اجل الاستغلال الامثل للمياه المتوفرة واقامة مشاريع للتنمية الجغرافية لتقليل الفاقد من مياه النيل بقدر الامكان .

ولقد اعتمد المحاضران فى دراستهما على « الخطة الرئيسية » لدراسة مياه النيل لعام ١٩٧٩ ، وذلك من اجل القاء الضوء على الخلل المتوقع بين مستقبل الطلب والعرض على مياه النيل . حيث تدل التغيرات المناخية فى المنطقة على الانخفاض المستمر فى معدلات الامطار وتذبذبها منذ عام ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠ وخصوصا فى منطقة شمال السودان .

اما فيما يتعلق باستخدام المياه الجوفية فى السودان فلقد اشار الى ضالتها بالمقارنة بالمتوفر من السطح الواسع لمياه النيل ولكنهما لم يستبعدا امكانية استخراج ٢ كم مكعب من المياه الجوفية فى منطقة « ام روابا » .

ثم استعرض البحث بعد ذلك المشاريع الاربعة الرئيسية لتخزين المياه فى السودان على فرعى النيل الازرق والابيض بالاضافة الى خزان خشم الجبرا الذى يوفر مياه الرى لمنطقة حلفا الجديدة ولكن تناقصت سعة هذا الخزان بمقدار الثلث بسبب عوامل « التملح » ثم تطرق البحث بعد ذلك الى مشروعات تنمية خطط الرى التى ترتكز على تحديث البرامج الحالية للرى من اجل زيادة انتاج المحاصيل الرئيسية بالاضافة الى انشاء عدد من المشروعات الجديدة التى تعتمد على محطات لضخ المياه خصوصا من النيل الازرق وغيرها من المشاريع التى تعتمد على محطات صغيرة لضخ المياه من النهرين الازرق والابيض .

اما بالنسبة لامكانيات توليد الطاقة الكهربائية من مياه النهر فذكر ان هناك امكانية لانشاء محطة لتوليد ٢٥ ميجاوات فى « جبل عليا » ولكن الجدوى الاقتصادية للمشروع غير مجزية نظرا لانخفاض مستوى المياه وارتفاع نسبة التبخر فى بعض الفترات .

ويوجد على النهر الازرق مشروعات لتوليد الكهرباء في خزاني سنار والروسيرس ، تم تطويرهما لزيادة النتائج من الطاقة حيث يقتصر المستخدم لتوليد الكهرباء على ١٥ ٪ من المياه المتدفقه من خزان سنار ، اما في المجرى الرئيسي للنهر فان هناك فرصة متاحة لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال إنشاء مشروعات في المنطقة الواقعة بين الخرطوم وبحيرة النوبة . واوضح البحث انه نتيجة للنقص المتوقع في المياه نتيجة لزيادة الطلب المستقبلي فان الامر يحتم انشاء مشروعات لزيادة الاستفادة من مياه النيل حيث يقدر الفاقد حاليا بحوالى ٤٥ كم مكعب . ولقد تم طرح أربعة مشروعات لتقليل حجم الفاقد وهي المرحلة الاولى من مشروع قناة جونجلي لتفادى الفاقد من بحر الجبل وبحر الغزال وهو المشروع الذي بدأ عام ١٩٧٦ وتوقف بسبب الاعتبارات الامنية واذا مااكتمل المشروع فانه سيعطى اضافة تقدر بحوالى ٤.٧٥ كم مكعب من المياه للنيل الازرق بينما تشمل المرحلة الثانية من المشروع توسيع القناة واضافة حوالى ٤.٢٥ كم مكعب من المياه . الاقتراح الثالث يهدف الى تقليل الفاقد بالتبخر في منطقة نهر « بارو » من خلال انشاء قناة تحويلية منه الى النهر الابيض . اما الاقتراح الرابع فهو لتقليل الفاقد في منطقة بحر الغزال لتكوين عدد من خزانات المياه وقنوات تحويلية ومن المقدر ان يصل ماسيتم توفيره من هذه المشاريع الى حوالى ٢٠ كم مكعب سيتم تخصيص نصفها للسودان .

واشار الباحثان الى ان هذه البيانات لاتزال ميدانية وتحتاج الى مزيد من التحليل والدراسة للتوصل الى تقديرات اكثر دقة بالاضافة الى دراسة التكاليف التقديرية واثارها الجانبية على البيئة ، وفي النهاية اختتم البحث بعرض النتائج التالية .

١ ـ ان السودان يواجه مشاكل كبيرة بسبب نقص المياه الامر الذي سيفرض ضغوطا كبيرة على المشروعات الرئيسية الجديدة للري وتوليد الكهرباء .

٢ ـ ضرورة توافر الخطط المتناسقة لتطوير حوض نهر النيل بما في ذلك من تشاور وحوار مستمر بين دول حوض النهر .

٣ ـ ضرورة اعطاء الاولوية في المستقبل لدراسة مشروعات الحفاظ على المياه وعلى الاخص من الجوانب البيئية .

٤ ـ ضرورة اعطاء اهمية كبرى للمناطق الجنوبية في السودان (جنوب ملكال) لاهميتها في توفير الاحتياجات الغذائية للسودان .

ـ ثم قدم المهندس بخيت سيد (وزارة الري بالسودان) ورقة بعنوان : « سياسة استصلاح الاراضي واحتياجات المياه في السودان » اوضح فيها ان الحكومة السودانية تبذل قصارى جهدها في ضوء نقص الموارد لاستخدام موارد المياه المتاحة لها لسد احتياجات الغذاء لدى سكانها الا انه الجفاف خلال الثمانينات والسيول التي اعقبته قبل عامين اعاقا خطط الحكومة السودانية الزراعية ، واكد انه عند بناء قناة جونجلي فانه سيكون هناك فائض كاف لسد احتياجات السودان في المياه لاستصلاح اراضي كافية وذلك لسد احتياجات السودان من الغذاء اولا وتصدير الفائض الى جيرانها ثانيا .

ـ واخيرا القى « ب . كابندا المفوض عن تنمية المياه » بوزارة تنمية الموارد المائية والمعدنية باوغندا كلمة عن طاقة الري واحتياجات المياه في اوغندا ذكر فيها ان اوغندا عكس دول اخرى في حوض النيل ليست عندها ثروات طبيعية تذكر باستثناء الثروة المائية . وان المشكلة الاساسية عندهم هي عدم وجود خطة شاملة للري او اية دراسة شاملة عن احتياجات اوغندا المستقبلية في المياه كما اوضح ان اوغندا لاتزرع سوى ٣٠ ٪ فقط من الاراضي القابلة للزراعة . وابدى ترحيبه باية مساعدات او دراسات تقدمها لهم اية دولة او بيت خبرة اجنبي عن احتياجات المياه واجمالي المياه المستهلكة في الزراعة في اوغندا نظرا لاحتياجهم لهذه البيانات عند محاولة عمل اية خطط شاملة للزراعة والري هناك .

ـ وحول الحاجة الى البيانات الهيدروليكية من اجل وضع خطة لادارة النيل : قدم J . B . C Lazenby & J . V Sutcliffe وقد عملا في مشروع قناة جونجلي واعدا عدة دراسات حول الموارد المائية لمنطقة جنوب السودان بالاضافة لعملهما في المكاتب الاستشارية ومنها بحث جاء فيه ان الحاجة الى تسجيل البيانات المائية لحوض النيل تهدف الى مراقبة حجم منسوب النهر سواء المتعلقة بالزراعة او لتوليد الطاقة الكهربائية . انه يوجد بالفعل تسجيلات منذ مدى طويل في عدد من المناطق على طول حوض النيل ومن الضروري الاستمرار في هذه المتابعة على ضوء التغيرات التي ستحدث في المدى الطويل في روافد النهر ومن اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على المياه وخفض الفاقد بالتبخر مما يحتاج الى متابعة مستمرة على المدى الطويل مدعمة بصور الاقمار الصناعية والتي يمكن استخدامها للتنبؤ بالفيضانات .

وقدم د . زويدي اباتي المدير العام للهيئة العامة لتنمية الاودية في اثيوبيا وهو خريج جامعات حيفا باسرائيل وهارفارد بالولايات المتحدة بحثا بعنوان « التنمية المتكاملة لمياه حوض نهر النيل » .

وقد حرص في بداية المحاضرة على ان يؤكد ان هذه المحاضرة تمثل وجهة نظره الشخصية كخبير في شئون تنمية توزيع المياه وليست وجهة النظر الرسمية للحكومة الاثيوبية وهو يدعو لمعاملة حوض نهر النيل كوحدة بيئية متكاملة يتم فيه توزيع المياه واتخاذ القرارات بالتساوي بين الدول التسع المنتفعة به . وقد شرح « اباتي » في كلمته ان هناك نوعين من الانظمة التي انشئت للتعامل والتحكم في الانهار اولها الانظمة المتكاملة التي تهدف الى خدمة حوض النهر بالكامل كوحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة . اما النوع الثاني فهو الذي تفرضه دولة من دول الحوض على توزيع المياه بصرف النظر عن مصالح وسياسات الدول الاخرى لحوض النيل وذلك خدمة لاغراضها الذاتية فقط ملمحا بدور مصر في ادارة وتوزيع مياه نهر النيل على باقي دول الحوض . وقد حرص « اباتي » خلال عرضه للارقام الخاصة بموارد نهر النيل واوجه توزيع المياه ان يقول ان اثيوبيا تمد نهر النيل بـ ٨٦٪ من كمية المياه في حين انها وباقي دول المصب لا تستخدم سوى نسب ضئيلة للغاية من المياه في حين ان مصر تستخدم نسبة كبيرة من مياه نهر النيل . وقد طالب اباتي بانه لابد وان يعامل نهر النيل كوحدة بيئية واحدة وان ذلك لن يتم الا بانشاء اطار سياسي عادل لدول حوض نهر النيل . واشار الى انه لابد وان يتم من خلال هذا الاطار تنسيق التعاون بين دول النهر وخاصة في مجال خطط الري والزراعة المستقبلية لتلك الدول ، واستنكر في هذا الصدد الخطط المصرية المستقبلية للزراعة بسبب ما ادعاه من انه بالرغم من ان مصر تحصل على حصة اكثر مما يجب من كمية المياه ٥٥,٤ مليار متر^3 ، واشار الى مجموعة « الاندوجو » واللجنة المشتركة الفنية الدائمة (بين مصر ـ والسودان) على انهما بعض التجمعات الاقليمية التي انشئت لتحقيق اغراض ومصالح احدى دول نهر النيل دون ادنى اعتبار لمصالح حوض النيل نفسه أو الدول الاخرى المشاركة فيه .

واختتم اباتي كلمته بالدعوة الى ذلك الاطار السياسي المنشود ، وان يتم توزيع مياه نهر النيل بالتساوي بين الدول التسع وانه اذا ارادت دولة من الدول الاستئثار بنصيب اكبر فانها يجب ان تدفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الاخرى والتي ستتأثر الكمية التي ستحصل عليه من جراء ذلك . وطالب بتوقيع اتفاقيات جديدة بين دول الحوض تقوم على اساس المساواة والعدالة في التوزيع .

وقد تصدى السيد السفير سمير احمد لهذه الفكرة مؤكدا ان توزيع المياه كان ومازال يعتمد اساسا على تاريخ استخدام وحصص دول الحوض للمياه وذلك بناء على احتياجات تلك الدول ومن اهم مؤشرات هذا الاحتياج هو عدد السكان ووجود او افتقاد لمصادر مياه بديلة وكافية لتلك الدول . واكد الفائدة التي تعود على دول الحوض من جراء استمرار المشاركة في « الاندوجو » والتي انشئت بقرار من منظمة الوحدة الافريقية وتضم بالفعل معظم دول نهر النيل وفي اثيوبيا والتي كانت قد امتنعت عن الانضمام للاندوجو فانها الان اصبحت تحضر اجتماعاته كمراقب . واشار في هذا الصدد الى

تقريرى برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن بعثة « الاندوجو » وبعثة حوض نهر النيل واللذان اكدا عدالة التوزيع وجدوى الاندوجو واشار الى استعداد مصر لاستمرار تقديم خبراتها الفنية لمساعدة باقى دول حوض نهر النيل .

٣ ـ تاريخ السياسات المائية للنيل = التحكم فى المياه الاسطورة والحقيقة

كان مقر الاجتماع فى اليوم الثانى بكلية الدراسات الشرقية والافريقية S . O . A . S وقد تناول المحاضرون . تاريخ السياسات المائية للنيل : التحكم فى المياه والاسطورة والحقيقة . فقدم د . روبرت كولينز استاذ التاريخ فى جامعة كاليفورنيا وله كتابات عديدة عن اعالى نهر النيل ورقة عن السياسات والبدائل لادارة مياه النيل حيث تناول التطور التاريخى لاكتشاف منابع مياه النيل وتطور سياساته المائية عبر التاريخ كما اوضح ان اعتماد مصر والسودان على مياه النيل قد ادى بالتالى الى اهتمامهما بسياسات التحكم فى مياه النيل من اجل تحقيق اكبر استغلال ممكن لموارده المائية .

ففى القرن التاسع عشر بدأ محمد على فى اقامة مشاريع للتحكم فى مياه النيل من اجل تشجيع وتطوير مشروعات استصلاح الاراضى فى مصر . واشار المحاضر الى ان الطفرة فى هذه المشاريع حدثت فى اعقاب الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ حيث شرعت مصر فى اقامة الخزانات والسدود للتحكم فى الفيضانات والرى ومن اجل زيادة الموارد الغذائية لمواجهة التوسع السكانى ، وقد سجلت فترة حكم « اللورد كرومر » فى القاهرة ظهور مفهوم الوحدة المائية لحوض نهر النيل على يد مستشاره « سير وليام جارستين » وتأكدت اهمية ضرورة التحكم فى مياه النيل من المنبع الى المصب ليس فقط لدى الخبراء البريطانيين ولكن ايضا للمصريين الذين بدأوا فى عمل الابحاث لتطوير حوض نهر النيل من اجل الاستخدام الكامل لمياهه وعلى الاخص بعد ضم السودان وشرق افريقيا للامبراطورية البريطانية بالاضافة لسيطرتها على اديس ابابا .

وكان الخبير البريطانى « جارستين » اول من وضع تصورا لتنمية حوض النيل فى عام ١٩٠٤ ولكن التقرير الذى وضعه قام « سر مردوخ ماكدونالد » بتطويره فى عام ١٩٢١ فاعقب ذلك عدد من المشاريع والابحاث من اهمها الاقتراح الشهير الذى قدمه « هيرست » فى عام ١٩٤٦ من اجل الاستغلال الامثل لمياه النيل ، ثم النموذج الهندسى الذى قدمه بعد ذلك « موريس والان » فى عام ١٩٥٨ لاقامة مشاريع مختلفة لتنظيم مياه النيل ، الا انه بسبب زوال الاحتلال البريطانى وظهور الخلافات السياسية بين الدول فان هذه المشروعات لم تتحقق .

وهاجم المحاضر اتفاقية نهر النيل لعام ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان والتى مهدت لبناء السدالعالى وسد الروسيرس وقناة جونجلى دون التشاور مع بقية دول النهر وما اعقب ذلك من انشاء اللجنة الفنية المشتركة الدائمة بين مصر والسودان كما ان هناك عوامل اخرى ساهمت فى عدم تحقيق الاستغلال الامثل لمياه النهر واهمها الحرب فى جنوب السودان واعلان دول شرق افريقيا واثيوبيا عن حقهم فى اقتسام مياه النيل ايضا مع مصر والسودان واشار المحاضر فى النهاية الى صعوبة تحقيق المشاريع الموجودة لتنمية التحكم فى موارد النهر خلال حياة الجيل الحالى نتيجة لما سلف وبسبب نقص الموارد وتزايد حدة الصراعات السياسية .

ثم القى البروفسيور « تونى الان » استاذ الجغرافيا بكلية الدراسات الشرقية والافريقية وهو احد منظمى المؤتمر محاضرة عرض فيها مستقبل الطلب على مياه نهر النيل فى ضوء خطط التنمية فى تلك الدول » جاء فيها ان دول حوض نهر النيل تواجه مشكلة الكمية المحدودة للمياه فى ضوء التغييرات المناخية الحالية والتى تشير الى ان كمية مياه النيل فى المستقبل ستكون اقل مما كانت عليه فى السابق وذلك فى الوقت الذى تشهد فيه المنطقة زيادة مطردة فى السكان ، وهى زيادة تتطلب زيادة انتاج الغذاء وبالتالى زيادة الطلب على مياه النيل المتناقصة . هذا الوضع الشائك والمعقد يضع دول حوض نهر النيل فى موقف حرج عند وضع خطط للتنمية واختيار القطاع الذى سيتم التركيز فيه . هل هو القطاع الزراعى وما ينتج عنه من عائد اقتصادى ومادى ضعيف او القطاع الصناعى الذى له عائد اقتصادى مرتفع واضاف أن ذلك الحل هو الاكثر منطقية وذلك لانه فى نفس الوقت يوفى باحتياجات سكان المدن الكبيرة من المياه .

واختتم « تونى الان » كلمته بضرورة اعادة دول حوض نهر النيل البحث فى علاقاتها الدولية والاقليمية فى ضوء نقص المياه المتوقع فى العقدين القادمين واضاف ان العبء سيزيد على الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة (لامكانياتها التقنية والمالية وعلاقاتها فى المنطقة) لامداد مصر بما يعوضها عن النقص المتوقع فى مياه نهر النيل فى المستقبل . وقد ختم الجلسة السياسية الاولى « د . ديل ويتسينجتون » من جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الامريكية بمحاضرة عن « **التنمية الاقتصادية فى كل من مصر والسودان واثيوبيا** » ، اوضح فيها ان الدولة الوحيدة لدول حوض النيل التى تم فيها تنمية اقتصادية مستمرة على مدار الثلاثة عقود الماضية هى مصر وذلك بسبب استقرارها السياسى ووجود خطط تنمية اقتصادية واشار الى الحروب الاهلية فى اثيوبيا والسودان كسبب رئيسى للتدهور الاقتصادى التى تعانيه تلك الدول . واضاف ان اهم مشروع يمكن ان يفيد دول نهر النيل هو مشروع قناة جونجلى فى السودان الا ان المشاكل السياسية والامنية هناك تسببت فى ايقاف هذا المشروع ، كما اكد ان المشكلة التى ستعانى منها مصر والسودان واثيوبيا فى المرحلة الحالية هى كيفية سد العجز فى انتاج الغذاء فى ضوء نقص كمية المياه المتاحة والزيادة الرهيبة فى السكان من ناحية اخرى وضرب المثال فى ذلك بزيادة السكان فى مصر باكثر من مليون وربع نسمة كل عام . وقد ابدى المحاضر [illegible] الخطط المصرية لاستصلاح الاراضى الصحراوية [illegible] العشر سنوات الماضية فى ظل اسوأ موسم جفاف يواجه دول حوض نهر النيل ، وقد اشاد بدور السد العالى فى مصر الذى [illegible] المعاناة التى لقيتها باقى دول حوض نهر النيل وذكر أن هذا يوضح اهمية التخطيط السليم والمشروعات الكبرى لتحقيق اكبر استفادة ممكنة من مياه الانهار .

٤ ـ المسائل القانونية :

ـ القى السيد « اودميرو » من كينيا بالنيابة عن « [illegible] » المحاضر بكلية الدراسات البيئية بجامعة موى فى كينيا » بمحاضرة عن التاريخ القانونى لمياه النيل وبحيرة فيكتوريا » جاء فيها أن على الرغم من الاعتماد الكامل والحيوى لدول حوض النيل عن [illegible] موارد النهر تعتبر محدودة بالنسبة لبقية الانهار الدولية بالاضافة الى اختلاف طبيعته المائية من دولة لاخرى ، ولقد كان من المتوقع نظرا لهذه الظروف ان تكون هناك اتفاقيات بين الدول [illegible] حول نظام التصرف فى مياه النيل ، ولكن الواقع يدل على انه منذ عام ١٩٦٠ (اى بعد اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان) فانه لم يتم التوصل الى اية اتفاقيات جديدة عدا تلك الموقعة قبل هذا التاريخ والتى ترتكز اغلبها حول النيل الابيض والمصالح [illegible] .

وركز المحاضر على تزايد الحاجة لاعادة تقييم سجل الاتفاقيات من اجل ضمان عدم نشوب اى خلافات دولية فى المستقبل بسبب عجز هذه الاتفاقيات عن الوفاء باحتياجات دول النهر واعاقتها لجهود التنمية ، واضاف بان احد اهم الاعتبارات وراء توقيع هذه الاتفاقيات كان لخدمة المصالح المصرية على ضوء محدودية موارد النهر بها ونظرا للطبيعة الصحراوية وعلى الاخص تلك الاتفاقيات الخاصة باستخدام واستهلاك مياه النهر والتى يبلغ عددها عشرة اتفاقيات .

وفى الوقت نفسه تظهر اتفاقيات النيل لما قبل الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٢٥ بريطانيا وليس مصر كدولة متعاقدة فى هذه الاتفاقيات ومنذ ذلك الوقت وقعت مصر وبريطانيا على كل الاتفاقيات اللاحقة بدءا باتفاقية عام ١٩٢٩ المتعلقة بحقوق مصر ازاء السودان

ثم الاتفاقية [illegible] المتعلقة بانشاء وصيانة سد شلالات « اوين » فى [illegible] ما بين عام ١٩٤٤ و ١٩٥٣ . ثم جاءت بعد ذلك مرحلة ما بعد عام ١٩٥٣ فى اعقاب استقلال مصر والسودان [illegible] ١٩٥٦ حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات [illegible] بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ حول استغلال مياه النيل والبروتوكول الخاص بانشاء اللجنة الفنية المشتركة الدائمة [illegible] ١٩٦٠ . ثم تعرض الباحث بعد ذلك الى اتفاقيات بناء [illegible] » حيث ذكر ان الغرض من اشتراك مصر فى [illegible] بمصر فى المقام الاول مخزون كبير من المياه فى احدى دول [illegible] ان تستفيد اوغندا من الطاقة الكهربائية المتولدة من بنائه والتى تفوق ١٥ الف كيلووات . ولقد قامت بريطانيا بتوقيع هذه المذكرات المتبادلة بالنيابة عن اوغندا وحيث اتفق على ان تقوم مصر بتعويض الاخيرة عن الخسائر الناجمة من ارتفاع منسوب المياه فى المنطقة والتغيرات البيئية المصاحبة ، واضاف انه نظرا لاستفادة اوغندا بالطاقة الكهربائية من السد فانها تتغاضى عن عدد من الجوانب التى لا تلائمها فى الاتفاقية ، وخصوصا انه تم توقيعها بواسطة بريطانيا التى كانت تستعمر اوغندا وقتها . ثم تعرض بعد ذلك بالتفصيل لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان فقط دون الاخذ فى الاعتبار احتياجات بقية دول حوض النيل وحيث لا يوجد اى دليل على دعوتها لاثيوبيا للتشاور اثناء التفاوض حول الاتفاقية واضاف ان الدولتين كان يجب عليهما التشاور مع بقية دول النهر وخصوصا دول المصب نظرا لاعتماد مصر والسودان الكامل على مياه النيل دون وجود مصدره لديهما .

وفى النهاية دعا الباحث الى انشاء اطار للتشاور وتبادل المعلومات حول المشروعات الحالية والمقترحة للنهر . وطالب بالاسراع فى الاتفاق على معاه   اطار منظم يضم كل دول المصب ومجرى النهر [illegible] من امكانية انشاء هيئة لتطوير الاشراف على [illegible] التنمية المتنوعة فى مختلف اجزاء النهر . على ان يسبق ذلك [illegible] التفاوض من جديد حول اتفاقيات جديدة وليس اعادة التفاوض حول الاتفاقيات الحالية المتعلقة بتنظيم النهر والتى تعتبر غير ملزمة لمعظم دول نهر النيل التى لم تشترك فى توقيعها من [illegible] نفسه توجه الدعوة لدول المصب للاشتراك سويا فى [illegible] للمياه [illegible] عاما القادمة لدراسة احتياجات هذه الدول قبل الدخول فى مفاوضات جديدة حيث ذكر ان هذه الدول [illegible] النهر على عكس مصر والسودان [illegible] هذا المجال نظرا لجهودهما المشتركة خلال الخمسين عاما الماضية تحسبا لاشتراكهما سويا كجبهة [illegible] اى تفاوض جديد

ـ ثم [illegible] شبلى مسط [illegible] (وهو مارونى لبنانى) محاضرة عن اثر [illegible] على الحقوق القومية والتاريخية لاستخدام مياه نهر [illegible] القوانين المحلية للدول المشاركة فى [illegible] لتحديد مدى الزامية الاتفاقيات لتلك الدول . وانه [illegible] فى [illegible] عقد دراسة اتفاقيات [illegible] رأيه الشريعة الاسلامية والتى تضع انظمة محددة [illegible] الرى ، واكد رأيه انه يمكن لدول النيل [illegible] كأساس لتوزيع المياه . وقد اثارت [illegible] فى جنوب السودان ، وكينيا واثيوبيا الا [illegible] احمد » [illegible] من روعهم حيث [illegible] تطبيق الشريعة الاسلامية على غير [illegible] فكيف يمكن تطبيقها على دول ـ [illegible] شارحا بعض قواعد توزيع مياه [illegible] الاسلامية [illegible] الفارق بين هذه [illegible] التشريعية لتوزيع المياه بين دول المنبع [illegible] تأثير هذه الملاحظات فى الشكل الذى [illegible] السودان والاخر من

[illegible] محاضرة عن « المضمون

والطريق فيما يتعلق بتنمية واقتسام وادارة مياه النيل » تعرض فى مقدمتها الى التطور القانونى للانهار الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن حيث تغير مفهوم السيادة المطلقة على النهر للدول الواقعة عليه وأن تطور القانون الدولى يشير الى وجود التزامات بكل دولة على النهر تجاه بقية الدول الأخرى الواقعة عليه حتى فيما تعلق باستغلالها للجزء الواقع فى اطار سيادتها الاقليمية .

ثم أشار بعد ذلك الى الدراسات التى اجراها معهد القانون الدولى منذ عام ١٩١٠ حول تنظيم سبل استغلال الانهار الدولية وحقوق التعويض والى اجتماع جمعية القانون الدولى فى عام ١٩٦١ والذى وضع مجموعة من الأسس التى توفر الخطوط العريضة لاسلوب ادارة الانهار الدولية وعلى الاخص ضرورة التشاور بين دول النهر اذا ماارادت احدى الدول البدء فى اى مشروعات على النهر تفاديا لخلق اى خلافات بين هذه الدول ، بالاضافة الى ان نظام توزيع مياه النهر بين الدول الواقعة عليه لايجب ان يستند الى مبدأ التساوى فى الحصص ولكن لاعتبارات اخرى حسب حاجة كل دولة لمياه النهر .

كما انه اذا ماتم تطبيق ماجاء فى اجتماع هلسنكى على نهر النيل وخصوصا الجزء الواقع غرب القاهرة فاننا نجد ان مايعرف بمصرف حوض النيل يمتد شرقا ناحية سلسلة جبال سيناء دون أى عوائق فى طريقه وبالتالى فان كل هذه المنطقة تخضع لاطار تعريف مصرف حوض نهر النيل « International Draiage System » ولايعوق وجود قناة السويس بين النيل وسيناء هذا التوضيح حيث ان القناة هى عمل صناعى وليست عائقا طبيعيا .

ثم أكد المحاضر على اهمية الاسترشاد بعدد من الاتفاقيات الدولية بين الدول التى تشترك فى نهر دولى واحد والتى تشير فى اغلبها الى انتهاء نظرية السيادة المطلقة حول النهر الدولى ونظرا لان كل نهر طبيعته وظروفه المختلفة مع صعوبة ايجاد مبادىء محددة تسرى على كافة الانهار الدولية فان هناك اتفاقا عاما على بعض القواعد الاساسية والاحكام التى يجب ان تسرى على دول حوض اى نهر دولى فيما يتعلق بحقوقها وواجباتها ومن ضمنها : ـ عدالة توزيع واستخدام مياه النهر . ـ ضرورة تشاور دول النهر مع بعضها البعض قبل قيامها بتحويل مجرى النهر او بناء سدود وخزانات أو اى اعمال مشابهة ضرورة تعاون دول النهر من اجل تحسين موارده ولاستخدامه كوحدة متكاملة . احترام الحقوق المكتسبة للدول المنتفعة بالنهر على اساس حاجة كل منها ومدى اعتمادها على موارد النهر . التعويض المناسب فى حالة حدوث اى خسائر .

أما عن الوثائق الدولية التى تحكم ادارة مياه النيل فانه توجد ثمانى وثائق دولية تحكم استخدام وتقسيم مياه النيل ، واول ست اتفاقيات منها تم توقيعها قبل عام ١٩٢٩ وتتعلق بالوضع الاقليمى للدول الموقعة ، وحيث انه من المتفق عليه أن مثل هذه الاتفاقيات حول الاوضاع الاقليمية تمثل التزاما وتحديدا للدول المتعاقدة فانها بالتالى لا تتغير بتغير السيادة ، وهو ماأكدته « معاهدة فيينا » لعام ١٩٧٨ حول مبدأ تعاقب الحكومات والمعاهدات وخصوصا المادتين ١١ و ١٢ من هذه المعاهدة التى توضح ان الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتخطيط وتحديد الحدود الدولية لا تتأثر بتعاقب الدول كما انه لايجوز تعديلها او الغائها الا بعد اتفاق الدول المتعاقد ، وطبقا للخطوات الموضحة فى معاهدة فيينا الخاصة بقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ وعلى هذا الاساس فان الاتفاقيات التى قامت بتوقيعها الدول الاوروبية المستعمرة بالنيابة عن الدول الافريقية تحت الاستعمار تعتبر سارية من وجهة نظر القانون الدولى طبقا لمبدأ تعاقب الدول نظرا للطبيعة الاقليمية الناشئة عن هذه الاتفاقيات .

هذا بالاضافة الى ان هذه الاتفاقيات لا تحتوى على اى مبدأ استثنائى او غير قانونى بل على النقيض فانها تؤكد بوضوح على المبادىء المقبولة فى الوثائق والاعراف الدولية وتوضح الحقوق المكتسبة تاريخيا او غيرها من الدول على نهر النيل عبر التاريخ وهو الامر الذى يتضح من الاستعراض الاتى لهذه الاتفاقيات :

ـ البروتوكول الموقع بين بريطانيا وايطاليا فى عام ١٨٩١ لتحديد مناطق نفوذهم فى منطقة شرق افريقيا ، ففى البند الثالث لهذا البروتوكول هناك نص على تعهد ايطاليا بعدم اجراء اى مشروعات

على النهر من منطقة عطبرة يكون من شأنها التأثير على تدفق نهر النيل .

- الاتفاقيات الموقعة بين بريطانيا واثيوبيا وبينهما وبين ايطاليا حول العلاقات بين السودان الانجلو - مصرية واثيوبيا واريتريا والموقعة في اديس ابابا في ١٥ مايو عام ١٩٠٢ وفي المادة الثالثة من هذه الاتفاقيات تعهد الامبراطور منيليك الثاني ملك ملوك اثيوبيا لبريطانيا بالا يسمح ببناء اى مشروعات على النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط والتي يكون من شأنها اعاقة التدفق من هذه المياه الى نهر النيل إلا بعد الاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان الانجلو - مصرية .

- الاتفاق الموقع بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة (زائير حاليا) في لندن بتاريخ ٩ مايو ١٩٠٦ والتي ادخلت تعديلات على اتفاقية بروكسل بتاريخ ١٢ مايو ١٨٩٤ . وفي المادة الثالثة لاتفاقية ١٩٠٦ تعهدت حكومة الكونغو بعدم اجراء اى انشاءات او السماح بذلك على انهار سمليكي Simliki وايزانجو Isango او بالقرب منهما والتي يكون من شأن هذه الانشاءات خفض حجم المياه المتدفقة الى بحيرة البرت الا بعد الاتفاق مع حكومة السودان الانجلو - مصرية .

- المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وايطاليا في ديسمبر ١٩٢٥ والتي بمقتضاها تعترف الحكومة الايطالية بالحقوق الهيدروليكية المكتسبة لمصر والسودان على مياه النيلين الابيض والازرق ، كما تعهدت الحكومتان ايضا لبقية الاطراف المتعاقدة بعدم اجراء اى انشاءات على المياه العليا للنيل الازرق والابيض او على روافدهما والتي يمكن ان تعوق وتغير تدفق هذه المياه على المجرى الرئيسي للنهر .

- الاتفاقية بين مصر وبريطانيا (الاخيرة بالنيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا واوغندا) والموقعة في عام ١٩٢٩ هذه الاتفاقية تشترط عدم اجراء اى نوع من الانشاءات او الاعمال على نهر النيل وروافده او بحيراته التي تمثل مصدر النهر دون موافقة مصر وعلى الاخص اذا كانت هذه الاعمال تتعلق بالري او توليد الطاقة او تؤثر على حجم المياه المتدفقة التي تصل لمصر او تكون مصيرية بالنسبة لها .

كما ان هذه الاتفاقية تعطى لمصر من الاشراف والمراقبة على نهر النيل من المنبع الى المصب وادارة الابحاث واقامة المشاريع التي يمكن ان تفيد مصر .

- الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا (بالنيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا (بالنيابة عن رواندا وبوروندي) في لندن بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ والمتعلقة بنهر كاجيرا « Kaijera » وهو احد روافد بحيرة فيكتوريا ، وفي البند الاول من الاتفاقية تتعهد الاطراف الموقعة بان تعيد الى نهر كاجيرا قبل ان يصل الى الحدود المشتركة بين تنجانيقا ورواندا وبوروندي اى كميات من المياه يتم تحويلها من اجل مشاريع توليد الطاقة . والبند الرابع من الاتفاقية يسمح بتحويل مياه النهر للاغراض الصناعية على الا يتعدى ذلك نصف حجم تدفق المياه في اقل منسوب له .

- المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا (بالنيابة عن اوغندا) في الفترة مابين يوليو ١٩٥٢ الى يناير ١٩٥٣ والمتعلقة باشتراك مصر في بناء سد اوين لتوليد الطاقة الكهربائية في اوغندا ، ولقد تم الاتفاق على تعلية سد اوين من اجل رفع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا وتم الاتفاق ايضا على تعويض اوغندا نظرا لتأثير اراضيها بسبب ارتفاع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا وهذا الارتفاع سيوفر مزيدا من المياه لمصر من اجل الري مقابل الزيادة في الطاقة الكهربائية لكل من اوغندا وكينيا والناتجة عن اقامة السد .

- الاتفاقية الموقعة بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ من اجل استخدام المياه الفائضة من بناء السد العالي وحيث تم تقسيم كمية المياه المتدفقة سنويا والتي تقدر بحوالي ٨٤ بليون سم سنويا من المياه بين البلدين على اساس ٥٥,٥ بليون سم٣ سنويا لمصر و ١٨,٥ بليون سم٣ سنويا للسودان بينما تقدر المياه الفاقدة بالتبخر بحوالي ١٠ بليون سم سنويا في بحيرة ناصر .

إن اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان حول مياه النيل تمثل لدى رجال القضاء الدولي نموذجا لاتفاقية حول تقسيم مياه الانهار الدولية . فهي تحتوي على افكار ومبادىء متقدمة تحكم تقسيم وتضافر الجهود والاعباء المتعلقة بنهر دولي حيث تم انشاء لجنة فنية مشتركة لدراسة المشاريع الخاصة بالنهر . كما ان الاتفاقية تتضمن المبادىء المتعلقة بالعدالة والتعويض عن الخسائر بالاضافة الى احترام الحقوق المكتسبة ، وفي الوقت نفسه فان الاتفاقية تحسبت لامكانية مطالبة بقية دول النهر بحصص اكبر من مياه النيل وبالتالي فان مصر والسودان اتفقتا في الاتفاقية على توحيد موقفهما ازاء هذه المطالبات في المستقبل قبل الدخول كجبهة واحدة في مفاوضات مع بقية الدول التي تطالب بزيادة حصتها .

وبناء على ذلك فانه يمكن تقسيم الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر والسودان الى الفئتين التاليتين .

أ - التزامات ناشئة بين مصر والسودان والتي تتعلق بصفة عامة بالتعاون والتنسيق في مجالات تقسيم واستخدام وادارة نهر النيل في الوقت الحاضر وفي المستقبل بالاضافة الى التزامات قانونية تحرم اى موقف من جانب واحد يحتوي على خسارة للطرف الاخير .

ب - التزامات مصرية - سودانية مشتركة تجاه بقية دول النهر المنبثقة من الزام الاتفاقية للدولتين لمواجهة بقية دول النهر كجهة واحدة اذا ماتقدمت بقية الدول بمطالبتها حول المياه .

وعن السوابق غير القانونية لتقسيم مياه النيل والخطوات العملية والدبلوماسية تنص المادة الخامسة من اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان على انشاء لجنة فنية مشتركة ومنذ عام ١٩٦١ عقدت اللجنة عدة اجتماعات مع ممثلين من تنزانيا واوغندا وكينيا لتبادل وجهات النظر حول النواحي الفنية لادارة نهر النيل وزيادة المنفعة عن تقسيم مياهه . وفي عام ١٩٦٧ تقرر البدء في لجنة فنية جديدة تضم مصر والسودان وتنزانيا واوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي وزائير لعمل مسح هيدرمترولوجي لبحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت . ولقد اشتركت اثيوبيا في البداية بصفة مراقب ثم اعربت مؤخرا عن رغبتها في الاشتراك كعضو كامل في المستقبل . ولقد كان للمسح الهيدرومترولوجي اثره الايجابي في تطوير وتعزيز التعاون بين دول النهر ولذلك فقد قامت اللجنة الفنية الدائمة بين مصر والسودان بدعوة بقية دول حوض نهر النيل للاشتراك في لجنة اوسع . ومنذ ذلك الوقت اتفقت حكومات مصر والسودان واوغندا وزائير ووسط افريقيا على عقد اجتماعات وزارية بغرض تنسيق سياساتهم حول عدد من المسائل الفنية والسياسية بما فيها مياه نهر النيل وذلك تحت أسم مجموعة « الاوندرجو » التي انضمت اليها فيما بعد رواندا وبروندي . واذا ماانضمت اثيوبيا وكينيا الى هذا التجمع فان ذلك سيفتح المجال لانشاء لجنة فنية لحوض النيل وربما بعد ذلك لانشاء مجموعة اقتصادية لدول حوض نهر النيل .

ثم القى السيد المستشار محمد عز الدين كلمة عن « المبادىء والسوابق في اقتسام مياه النيل » تعرض سيادته بشكل سريع للسوابق التاريخية لتوزيع مياه النيل كما اتفق مع الدفوع القانونية التي وردت في المحاضرة التي القاها السيد السفير سمير احمد وخاصة ماجاء بالنسبة للشرعية القانونية للاتفاقيات القائمة الخاصة بتنظيم مياه نهر النيل .

وعن الادعاءات القائلة بان الاتفاقيات الخاصة بنهر النيل والتي تم ابرامها مع الدول الاستعمارية كان الغرض منها خدمة مصالح مصر فقط . أوضح المحاضر ان الذي كان يهم الدول الاستعمارية وقتها كان خدمة مصالحها الاستعمارية .

ثم اكد المحاضر على اهمية الاخذ في الاعتبار مدى حاجة واعتماد كل دولة من دول النهر على مياهه بالاضافة لاهمية النيل بالنسبة للمصالح الاستراتيجية لمصر نظرا لعدم وجود مصادر بديلة لنهر النيل وزيادة الحاجة لمياهه على عكس كينيا واوغندا ، وان مصر لديها الاستعداد للتعاون الكامل مع دول حوض نهر النيل والامداد بالخبرات الفنية المطلوبة .

- وعن وجهة نظر دول المنبع تجاه الاطار القانوني لاتفاقيات نهر

المير والقى مستر « دامينا » وهو من اثيوبيا كلمة مختصرة ذكر فيها انهم يعتبرون الاتفاقيات التى تمت والدول الاستعمارية بشأن تقسيم مياه نهر النيل - ومنها اتفاقية ١٩٢٩ - تعتبر غير ملزمة للدول الجديدة التى استقلت سواء كانت اثيوبيا . كينيا او اوغندا وبالتالى يجب اعتبار هذه الاتفاقيات لاغيه . كما ذكر انه لابد من توقيع اتفاقيات جديدة وعادلة بين دول حوض النيل اساسها ان ليس لدولة المنبع حق مطلق فى التصرف بالمنح او بالمنع فى مياه نهر النيل ولا لدول المصب حق مطلق فى الاعتراض على مشروعات المياه فى دول المنبع وطالب بوضع حدود واضحة لحوض نهر النيل واحتياجاته فى المستقبل . وفى هذا الصدد ذكر ان اية مشروعات للرى فى شبه جزيرة سيناء لاستصلاح الاراضى لايجب ان توضع فى الحسبان عند حساب احتياجات دول حوض نهر النيل وذلك لانها جغرافيا غير تابعة لحوض نهر النيل ولاتستحق ان تستهلك موارده المحدودة من المياه بل انه تطرق ايضا الى مشروعات استصلاح الاراضى فى مصر وخص منها مشروعات استصلاح الاراضى فى الصحراء الغربية وساحل البحر المتوسط مشيرا الى انها لايجب ان تستهلك موارد النهر .

ودعا المحاضر الى الاخذ بمبدأ الجدوى الاقتصادية لاستخدامات المياه عند تحديد حصص الدول من مياه نهر النيل . وهذا يعنى عدم تخصيص مياه نهر النيل لمشروعات استصلاح الاراضى الصحراوية فى مصر على سبيل المثال وتخصيص تلك الحصص فى المياه لدول اخرى ذات اراض خصبة وتعطى عائدا زراعيا اكبر . كما ذكر انه اذا ارادت احدى دول نهر النيل ان تاخذ حصة من المياه اكثر من غيرها من الدول فانه لابد عليها ان تدفع التعويضات المناسبة وان توضع تلك الاعتبارات فى الحسبان عند عقد الاتفاقيات الجديدة .

وقد عقب السفير سمير على هذا الراى مشيرا الى نظرية التوارث الدولى للدول وبالزامية المعاهدات المعقودة للدول الجديدة . كما اشار الى ان مجال بحث شرعية المعاهدات ليس فى هذا المؤتمر الاكاديمى وانما بين الجهات السياسية المختصة للدول المعنية ومحكمة العدل الدولية . كما قام المشاركون المصريون من وزارات الزراعة والرى بايضاح الجدوى الاقتصادية لمشروعات استصلاح الاراضى فى مصر واستخدامات مياه الصرف والمياه الجوفية فى استصلاح الاراضى الصحراوية كما اكدوا ان سياسة استصلاح الاراضى فى مصر ليست مجرد بديل وانما هى الحل الوحيد لضمان الامن الغذائى المصرى .

تقييم للندوة :

١ - كان لاختيار اماكن عقد الندوة فى لندن اثر هام فى ارتفاع مستوى المشاركين ورقى الحوار نظرا للدور التاريخى الهام الذى لعبته « الجمعية الجغرافية الملكية » فى اكتشاف منابع نهر النيل « وكلية الدراسات الشرقية والافريقية » بجامعة لندن والتى تعد من اهم المراكز العلمية الدولية المتخصصة فى دراسات الشرق الاوسط .

٢ - هذا وقد وضح من خلال المؤتمر وجود اتجاه من بعض المشاركين الغربيين لتهيئة المناخ نحو اثارة النزاع السياسى بين دول نهر النيل على قضايا فنية واهمها عدالة توزيع مياه نهر النيل ومايتبعه ذلك من الادعاء بان قضايا نهر النيل هى قضايا فنية يجب ان تترك للفنيين المختصين ومايستلزمه ذلك من الالتجاء لبيوت الخبرة الغربية لتفادى الاستعانة بالخبرة الفنية المصرية .

٣ - وقد بذل هؤلاء المشاركون من بيوت الخبرة سواء البريطانية او الامريكية جهدا ملحوظا لمحاولة ابهار المشاركين من دول حوض نهر النيل بالوسائل التقنية المتقدمة سواء فى مجال جمع وتنظيم المعلومات او تنفيذ المشروعات ومنهم على سبيل المثال لا الحصر « روسى ستونر » الذى شرح عن طريق الحاسب الالى احسن السبل لتنظيم المعلومات عن تدفق حجم مياه النهر .

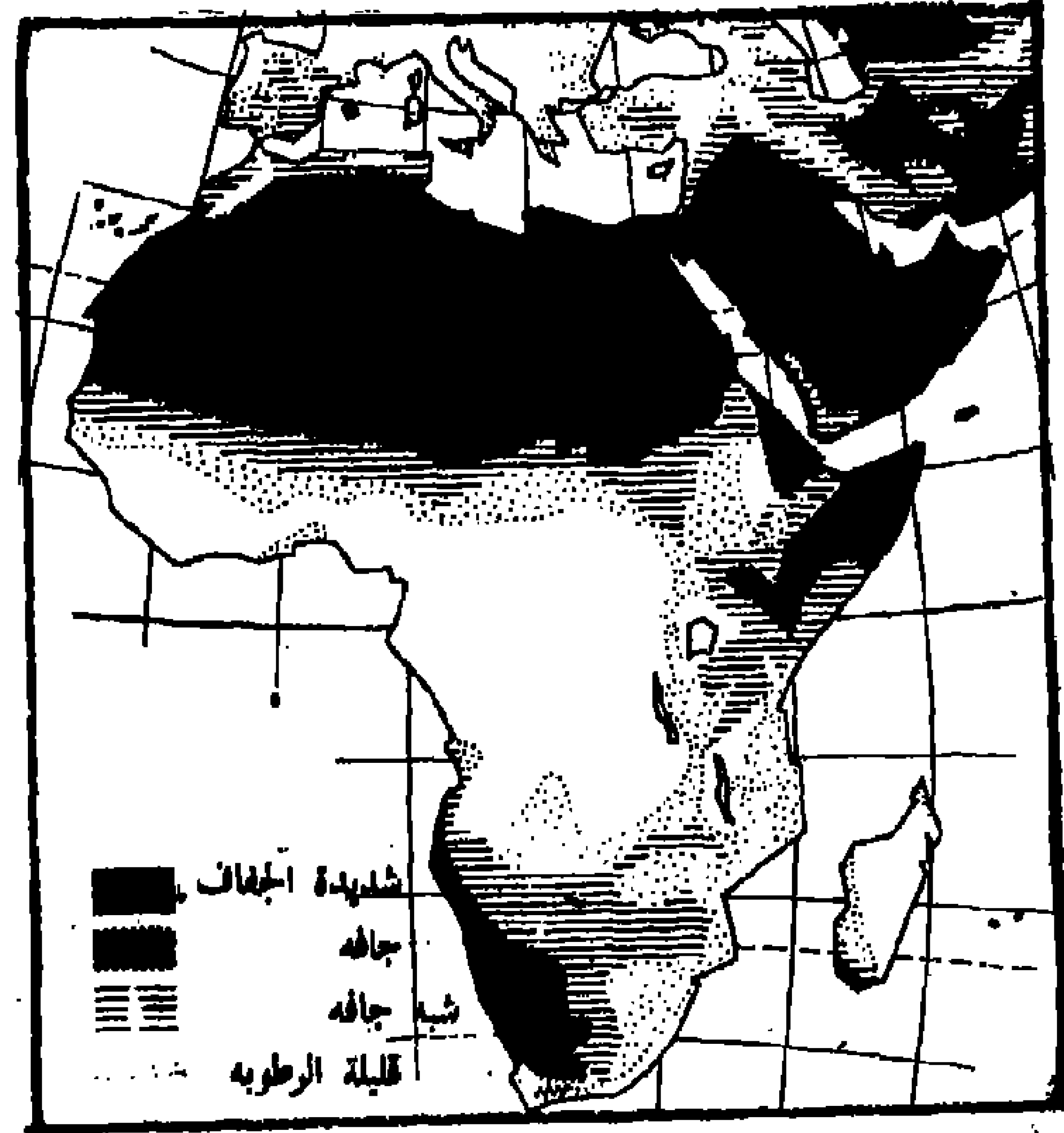
٤ - وضح من خلال الندوة التنسيق بين كل من الجانبين الاثيوبى والكينى وخاصة فى عدم الاعتراف بالاتفاقيات القائمة لتوزيع مياه نهر النيل ومهاجمة الدور المصرى فى ادارة النهر بالاضافة الى موقفهما الموحد ازاء منظمة « الاندوجو » .

- وهو تراوح بين التعريض بهذه المنظمة او تجاهلها تماما . كما وضح الموقف الموحد لدول بوروندى ورواندا وزائير وتنزانيا بالتغيب عن حضور هذا المؤتمر على الرغم من توجيه الدعوة لعدد من المختصين بهذه الدول للحضور .

٥ - كان التمثيل المصرى فى المؤتمر مشرفا للغاية حيث عالج القضايا المطروحة باسلوب متحضر ومتفهم لكافة القضايا القانونية والفنية التى اثيرت مما اظهر ايجابية الموقف المصرى تجاه التعاون مع باقى دول حوض نهر النيل وامدادها بالخبرات الفنية ومما جعل الندوة منبرا لتقدير الدبلوماسية المصرية فى حوض نهر النيل بدلا من ان تكون اقتصارها فقط على الدفاع عن حصتها فى نهر النيل والاتفاقيات فى السابق وقد كان للجهد الملحوظ للسيد السفير سمير احمد دور بارز فى ذلك

٦ - اكدت هذه الندوة على الاهمية الكبرى التى يجب على الدبلوماسية المصرية ان توليها للقضايا المتعلقة بنهر النيل فى المرحلة المقبلة فى ظل تزايد حاجة دول حوض نهر النيل للمياه لتلبية مطالب الامن الغذائى وخطط التنمية الطموحة بها بل وفى ضوء مايتوقعه خبراء البيئة الغربيون من تغيرات مناخية عالمية قد تؤدى الى نقص الموارد المائية للنهر .

فعلى ضوء ذلك فانه يجب على السياسة المصرية التحسب لما قد ينجم عن بعض المواقف التى يمكن ان تتخذها بعض دول حوض النهر كالغاء العمل بالاتفاقيات القائمة او اقامة المشاريع على النهر دون التشاور مع مصر والتى ستؤثر على حصة مصر من المياه . بشكل يتعارض مع الاتفاقيات مما يتطلب من الدبلوماسية المصرية التركيز على تاكيد اهمية التعاون المشترك بين دول حوض نهر النيل بشكل يضمن تحقيق المصالح الاقتصادية لكافة دوله وفى الوقت نفسه التحسب لاحتمالات اللجوء للمحاكم الدولية فى حالة نقض بعض الدول للاتفاقيات القائمة . □



اعلان القاهرة حول المياه الأفريقية

القاهرة ٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠

مقدمة :

- اتخذ اهتمام المجتمع الدولى المتزايد بتنمية وادارة الموارد المائية مظاهر عديدة فى السنوات الأخيرة . وانعكس هذا الاهتمام فى أنشطة عدد من اجهزة الامم المتحدة (البرنامج الانمائى للأمم المتحدة الخ ...) ، وهى الأجهزة التى تقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية فيما يتعلق بنواح معينة من تنمية موارد المياه ، وكذلك المساعدة المالية التى يقدمها البنك الدولى وبنك التنمية الافريقى والأجهزة والوكالات الدولية المعنية الأخرى .

- يوجد بأفريقيا العديد من الأنهار والبحيرات التى تعطى صورة عن وجود ثروة كبيرة من الموارد المائية فى القارة .

- وعلى الجانب الأخر ، يوجد بأفريقيا اكبر صحراء فى العالم ، الصحارى ، شمال خط الاستواء ، صحراء كلهارى الى الجنوب ، ومناطق شاسعة جرداء وشبه جرداء فى معظم ارجاء القارة تقريبا ، وهناك المحن والدمار الذى ينجم عن فترات القحط الطويلة فى السهل واجزاء عديدة فى بلدان اخرى ، والحاجة الصارخة الى الغذاء وعلف الماشية والالياف والمرافق الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحى .

- هذا التفاوت يوضح التناقض الظاهرى الموجود فى الصورة العامة لموارد المياه واحتياجات قارة من اكبر قارات العالم .

موارد المياه فى افريقيا :

يوجد اعتماد طبيعى متبادل بين الموارد المائية والموارد الطبيعية الاخرى ، وهذا مايجب ان تقره وكالات التخطيط والتنمية بصورة كاملة . ان تنمية او استخدام الموارد المائية فى اطار نظام دولى للموارد المائية له انعكاسات هامة على الموارد الطبيعية الأخرى حيث تتوقف تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها او استخدامها على المياه او على تاثير دورة المياه .

هناك بعض الحقائق التى يمكن ان نذكرها عن موارد المياه فى افريقيا .

أ - نسبة وفرة المياه فى افريقيا حسب وحدة المنطقة بالمليمتر هى أقل نسبة فى العالم .

ب - معدل التبخر فى افريقيا أعلى منه فى كل القارات الاخرى .

ج - كفاءة مجرى المياه ، اى النسبة بين انسياب المياه وسقوط الامطار هى اقل نسبة فى افريقيا . وبعبارة أخرى فان معظم الأمطار الساقطة فى افريقيا لاتصل الأنهار والبحيرات ولكنها تفقد من خلال التسرب او التبخر .

د - ان القيمة المنخفضة لمجرى الماء تشير الى أن افريقيا تمتلك من الاراضى اكثر مما تمتلك من الموارد المائية ، ومن ثم كانت هناك الحاجة الى التخطيط من اجل الاستغلال الامثل لهذه الموارد وفقا لبرامج وسياسات تمت دراستها دراسة جيدة .

دور الماء فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا :

أ - ان تنمية موارد المياه فى افريقيا هو ضرورة اساسية لتنمية امكاناتها الصناعية والزراعية .

ب - ان تنمية الطاقة الكهربائية من مصادر المياه توفر طاقة قليلة التكلفة نسبيا بالنسبة للتنمية الصناعية والمعدنية . ان الطاقة المولدة من المياه تأخذ دورا حاكما كمصدر من مصادر الطاقة .

ج - ولقد لعب النقل النهرى الداخلى فى الأنهار والبحيرات فى أفريقيا دورا هاما فى الحياة الاقتصادية لبلدان افريقيا ، ومازال يلعب هذا الدور حتى اليوم . وتتضح اهمية النقل النهرى عندما نعرف ان افريقيا بها بلدان مغلقة اكثر من أى قارة أخرى فى العالم . ومازال هناك الكثير الذى يلزم عمله فى أفريقيا لتعزيز مرفق النقل النهرى الداخلى .

د - أن اهمية مياه الشرب بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية وبالنسبة للماشية هى من الوضوح بحيث لاتحتاج الى مزيد من التاكيد .

هـ - ان اخطار اعتماد الانسان كليا على المطر والأثار المدمرة المترتبة على عدم سقوط المطر او نقص سقوطه قد اتضحت بصورة مؤلمة من خلال فترات القحط الطويلة فى اجزاء عدة من افريقيا ، ولا عجب أن تحظى مكافحة الجفاف بهذه الدرجة العالية من الأولوية .

و - وعلى ذلك يتضح ان تنمية موارد المياه يجب ان ينظر اليها باعتبارها من أهم العوامل لتنمية افريقيا بشريا واجتماعيا واقتصاديا ، وباعتبارها اداة سياسية فى تأمين نوعية افضل من الحياة لشعوب القارة من الحياة لشعوب القارة .

توصيات عمل

توصيات العمل هى كمايلى :

اولا : تقييم توفر المياه :

موارد المياه السطحية والجوفية :

أ - هناك حاجة الى اعادة النظر فى كفاءة الشبكات القائمة لقياس ودراسة الظواهر المائية بغية تقوية وتحسين اداء هذه الشبكات وعملها وتغطيتها . ويمكن لهذه الدراسة ان تتضمن معالجة موضوعات تتعلق بالتوحيد القياسى للمعدات ووسائل المراقبة والتسجيل ، وبصفة خاصة التوصل الى تناسق بين الانظمة الوطنية الموجودة فى نفس الحوض الدولى للنهر .

ب - يجب اقامة بنوك معلومات ولابد من اتخاذ الترتيبات بغية الجمع المنتظم للمعلومات واعدادها ونشرها بصورة دورية فى استمارة متفق عليها وعلى فترات محددة .

ج - على اساس البيانات التى تم جمعها ونشرها يجب عمل تقييم دورى لموارد المياه السطحية ، ويجب تحديث هذه الدراسات من وقت

لآخر كلما توفر مزيد من البيانات .

د ـ بالاضافة الى مثل هذه الدراسات عن الموارد الاجمالية للمياه ، هناك حاجة الى مزيد من الدراسات التفصيلية حتى يمكن معرفة الكميات التى يمكن استغلالها بصورة اقتصادية للاستعمالات المختلفة من الماء مثل الاستهلاك المنزلى ، والرى او توليد الطاقة .

هـ ـ لابد من عمل فهرس لجميع البيانات الموجودة عن المياه الجوفية

و ـ يجب ان تشتمل شبكات ملاحظة المياه الجوفية على برامج اخذ عينة لتحديد نوعية المياه .

ز ـ لابد من مراجعة ماتم عمله حتى الآن فى مجال المياه حتى يمكن الاستفادة مما هو قائم وتحديد برنامج للبحث فى المستقبل فيما يتعلق باحتياجات التنمية ، ولابد من تكثيف البرامج الحالية والبدء فى برامج جديدة كلما كان ذلك ضروريا .

ح ـ هناك حاجة الى تطبيق الوسائل الجيوفيزيائية اى الخاصة بطبيعة الأرض والنماذج والنظائر الرياضية بدرجة اكثر مما هو متبع حاليا لدفع الأنشطة الخاصة بالتنقيب عن المياه وتقييمها قدما الى الامام .

ثانيا : تقييم استخدامات المياه :

أ ـ يجب عمل تقييم استخدام موارد المياه السطحية والجوفية فى أحواض الأنهار كل على حدة وكذلك على مستوى قومى ، وذلك فيما يتعلق بموارد المياه اللازمة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية والماشية ، والصناعة ، والرى ، وتوليد الطاقة المائية الخ ....

ب ـ واذا ما كان مثل هذا التقييم قد اجرى بالفعل فى وقت ماخلا به من اتخاذ الترتيبات لمراجعة هذا التقييم وتحديثه .

ثالثا : تقييم الطلب على المياه :

أ ـ ان الطلب على المياه للأغراض المختلفة مثل تغذية المناطق الحضرية والريفية بالماء ، والماشية ، والصناعة ، والرى او توليد الطاقة المائية يجب تقييمه من وقت لآخر وفقا لأهداف التنمية الوطنية وذلك بهدف توفير الأساس للتنمية المستقبلية لموارد المياه الجوفية والسطحية المتاحة .

ب ـ وحيثما اجريت مثل هذه الدراسات عن الطلب للمياه واكتملت هذه الدراسات بصورة كلية او جزئية ، فلابد من توفير الفرص لمراجعتها وتحديثها .

ج ـ عند اعداد مثل هذه التقديرات عن الطلب تبرز الحاجة الى استخلاص معايير مشتركة لعمل تنبؤات عن هذا الطلب على ان تكون هذه التنبؤات من المرونة بحيث تسمح بالتغيرات وفقا للاختلافات فى الأوضاع الوطنية .

رابعا : استخدام المياه فى الزراعة :

أ ـ ان تحقيق انتاج وانتاجية مثلى فى الزراعة يستوجب حكمة فى استخدام وتنمية الموارد من الماء والأرض بصورة متكاملة ، حيث من الضرورى أن ترتبط سياسة المياه بسياسات ملائمة لاستخدام الأرض حتى يمكن استخدام الاراضى التى لاتستغل حاليا للانتاج الزراعى وذلك بهدف فى زيادة المستويات الحالية للانتاج الزراعى والغذائى .

ب ـ يجب تكثيف الجهد لتحديد احتياجات المحصول من المياه حسب المنطقة وطبيعة التربة حتى يمكن استخلاص ممارسات افضل فى ادارة المياه .

ج ـ تشكل الفياضانات مشاكل صعبة فيما يتعلق بمراقبة وحماية العديد من أحواض الانهار فى كثير من بلدان المنطقة . ومن الضرورى ان تشتمل هذه المشاريع على هذا العامل ، أى ضرورة وجود مشروعات وخطط للتنمية الشاملة لأحواض الأنهار .

د ـ توجد مساحات شاسعة من المستنقعات فى العديد من البلدان ولذلك يجب ان تتضمن مخططات الرى خططا لاستصلاح وتجفيف هذه المستنقعات حيثما كان ذلك لازما .

هـ ـ فى كثير من المناطق الساحلية تبرز مشاكل الملوحة التى تؤثر على نوعية المياه السطحية وكذلك المياه الجوفية ولابد ان تتضمن جهود تنمية احواض الانهار فى هذه المناطق مراقبة لهذه الملوحة .

خامسا : استخدام المياه فى الصناعة :

أ ـ هناك بعض الأمثلة لاعادة استخدام المياه فى الأغراض الصناعية ولكن امكانيات اعادة استخدام المياه فى عدد من بلدان المنطقة مازالت فى حاجة ، وبدرجة كبيرة ، الى استكشافها .

ب ـ يشكل التلوث الناجم عن الاستخدامات الصناعية مشكلة كبرى بالفعل فى كثير من بلدان المنطقة . وتقوم بلدان عديدة باتخاذ التدابير اللازمة لرصد مستويات التلوث بصورة منتظمة ، وتلجأ الى اصدار الأوامر التنفيذية والتشريعات بغية مراقبة تلوث المياه والحد من هذا التلوث .

هناك حاجة الى مساعدة خارجية بخصوص المسائل الاتية : ـ

١ ـ اجراء مسوحات عن المستويات الحالية للتلوث لموارد المياه السطحية والجوفية .

٢ ـ اقامة شبكات رصد للكشف عن التلوث .

٣ ـ اقامة معامل لاجراء تحليل لعينات المياه بصورة منتظمة ودورية .

٤ ـ توفير المعدات والأموال والأيدى العاملة لمكافحة اثار التلوث

سادسا : استخدام المياه فى توليد الطاقة :

أ ـ يوجد فى افريقيا حوالى ثلث امكانات العالم فى مجال توليد الطاقة من المصادر المائية ولكن السعة الحالية لجميع مشروعات الطاقة المائية فى افريقيا ليست سوى خمسة فى المائة من هذه الامكانية . ان نصيب الطاقة المائية من اجمالى انتاج الطاقة فى افريقيا هو فى تزايد وسوف يستمر فى الزيادة مستقبلا . الدراسات ومشروعات التنمية التى تمت فى الماضى كانت تستهدف تقريبا فى معظم الحالات اغراضا محددة مثل تزويد المراكز الحضارية او التعدينية او المنشآت الصناعية بالطاقة ، وهو الأمر الذى حد من التنمية الكاملة لهذه الامكانات . ومن الآن فصاعدا يجب اجراء دراسات شاملة لتحديد احتمالات وامكانيات التنمية فى احواض الأنهار والبلدان والمناطق .

ب ـ ومن الطبيعى ان الطلب على استخدام المياه لتوليد الطاقة سوف يرتبط بالحاجة الى توليد الطاقة وهو الأمر الذى يجب ان يقوم على أساس من المسوحات التفضيلية الشاملة ، ليس فقط على المستوى القومى ولكن على المستوى شبه الاقليمى ايضا ، حيث ان الاستهلاك لن يقتصر بالضرورة على المستوى القومى . وهذا يؤكد ضرورة اجراء مسوحات عميقة اقليمية وشبه اقليمية .

ج ـ يجب ان ينظر الى خطط تنمية الطاقة المائية على انها جزء لايتجزأ من مشروعات التنمية الشاملة فى قطاع الطاقة بأكمله .

د ـ يجب ان ينظر الى تنمية الطاقة المائية باعتبارها مكونا هاما فى تنمية موارد المياه للاغراض المتعددة فى التخطيط الوطنى وتخطيط حوض النهر .

سابعا : الاحتياجات المائية للملاحة :

توصى بشدة باعداد لوائح للملاحة وذلك بغية اقامة نظام موحد للنقل النهرى فى افريقيا ، ووضع اللوائح الاساسية لتنظيم هذه الملاحة .

أ ـ فى اى برنامج يستهدف التنمية الشاملة والمتكاملة لحوض الانهار ولخدمة الأغراض المتعددة ، وحيث تكون هناك مصالح ملاحية ، لابد ان تؤخذ ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى للسحب فى مصبات الأنهار فى الاعتبار اثناء اعداد مشروعات التنمية .

ب ـ يجب ان تكون سياسة تنمية النقل النهرى الداخلى جزءا لايتجزأ من سياسة النقل الشاملة للقارة .

ج ـ يجب تنمية وتعزيز التكنولوجيا الملائمة فى المسائل المتعلقة

بتطهير القنوات وصيانة الممرات المائية ، واعداد الخرائط الخاصة بالفياضانات واحواض الأنهار والمسوحات الجغرافية لمصبات الانهار والبحيرات الطبيعية والصناعية ، واعداد لوحات ملاحية وتحديث الموجود منها ، واقامة عوامات الارشاد واشارات السواحل والارشادات البصرية ووسائل الارشاد الملاحى الأخرى .

ثامنا : الجفاف :

أ ـ ان مراقبة الجفاف هو أحد المشاكل التى لها اولوية قصوى فى افريقيا . وهناك حاجة الى اعداد برنامج شامل لتنمية موارد المياه فى افريقيا ، يحدو اهدافا واغراضا محددة للمستقبل فى المدى القصير والمدى الطويل .

ب ـ ان استكشاف المياه الجوفية فى افريقيا يحتاج الى برنامج مكثف لاختيار الآبار والتجويفات المائية .

ج ـ يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة للصيانة السليمة للآبار الموجودة وتنمية آبار جديدة باستخدام موارد وطاقات السكان المتأثرين بذلك فى المناطق الريفية على اساس مبدأ مساعدة الذات مع مساعدة اضافية تقدمها الدولة وكذلك الموارد الخارجية .

د ـ يجب اتمام دراسات الجدوى بأسرع مايمكن بالنسبة لمشروعات تنمية موارد المياه السطحية والتى حددتها الدراسات التخططية السابقة .

تاسعا : مشاكل التخطيط :

أ ـ اعداد مخططات رئيسية للبلدان واحواض الأنهار حيث ان توفير تخطيط طويل الأجل سوف يشكل الاستراتيجيات التخطيطية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة . ولابد من زيادة التأكيد على الحاجة الى سياسة تنمية متعددة الأغراض ، وهناك عدد من البلدان فى حاجة الى اعداد مخططات رئيسية قومية ولأحواض الأنهار بها . وهناك مجال لمزيد من تطبيق تقنيات انظمة التحاليل واستخدام النماذج الرياضية فى المشاكل المتعلقة بالتخطيط .

ب ـ هناك حاجة الى دمج مخططات المياه الوطنية فى المخططات الوطنية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ج ـ فى مجال التخطيط تحتاج كثير من البلدان الى المساعدة فى مجالات تحديد المشروعات ، واعداد تقارير الجدوى والتقارير الخاصة بالمشروعات ذاتها .

د ـ بالنسبة للتخطيط لابد من اعطاء اهتمام الى الاحتياجات المطلوبة فى مجال اجراء المسوحات الميدانية واعداد الخرائط الطبوغرافية بما فى ذلك الصور القياسية والأساليب الحديثة الأخرى .

عاشرا : اعداد سياسة مياه :

فى بعض بلدان المنطقة بذلت جهود لاتزال تبذل لاعداد سياسات وطنية تستهدف التنمية الشاملة لموارد المياه ولكن فى البلدان الأخرى التى لم تفعل ذلك حتى الآن تبرز الحاجة الى صياغة سياسة خاصة بالمياه تتسق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلد . ان صياغة سياسة للمياه امر ضرورى لتخطيط تنمية منتظمة للموارد على مراحل وفقا لأولويات سبق تحديدها وذلك بغية الوصول الى الأهداف والأغراض فى مختلف مجالات استخدام المياه .

حادى عشر : تنمية تكنولوجيا مناسبة :

أ ـ هناك حاجة الى توضيح مفهوم ومضمون التكنولوجيا الملائمة وبصفة خاصة فى مجال تنمية الموارد المائية فى نطاق البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وهذا الموضوع يمكن بحثه فى ضوء الحاجة الى اقامة قدرة تكنولوجية داخل البلدان وفى المنطقة بغية ايجاد حل للمشاكل الوطنية الحقيقية فى مجال تنمية المياه دون اعتماد غير ضرورى على التكنولوجيا المستوردة او المواد الخام .

ب ـ ان التوحيد القياسى للمعدات فى بلدان المنطقة سوف يساعد الى حد ما فى حل مشاكل التشغيل التى تنجم عن نقص قطع الغيار .

ج ـ ان التوحيد القياسى لنوع التصميمات والمخططات سوف يساعد على تنمية التكنولوجيا الملائمة فى مجال تنمية المياه .

د ـ ان الجهود المؤسسية من أجل تنمية التكنولوجيات الملائمة فى مجال تنمية الموارد المائية تحتاج الى كل تشجيع ممكن .

ثانى عشر : السياسة العلمية واحتياجات البحث :

أ ـ يتم اجراء قدر ملحوظ من البحوث فى العديد من معاهد البحث والمنظمات والجامعات والهيئات الحكومية وغير الحكومية فى افريقيا عن المشاكل المتعلقة بتنمية الموارد المائية وتشكل مشاكل تقييم موارد المياه السطحية والجوفية واستخدام وتنمية هذه الموارد مضمون هذا البحث والدراسة . وهناك حاجة لمراجعة ماتم انجازه حتى الآن ومعرفة مدى اسهام نتائج البحث فى عملية التنمية وتحديد المجالات التى تحتاج الى مزيد من البحث .

ب ـ هناك ايضا الحاجة الى دراسة الرغبة فى توفير الية مؤسسية لاستمرار التشاور والتنسيق فيما بين العاملين فى مجال البحث حتى تخرج حلول تلائم مشاكل المياه فى بلدان المنطقة وحتى يكون البحث جزءاً واضحا فى طابع عملية التنمية .

ثالث عشر : تأثير مشروعات المياه على البيئة :

أ ـ هناك وعى متزايد بشأن التزايد البيئى لمشروعات المياه ، وتجرى حاليا العديد من الدراسات البيئية فى كثير من بلدان المنطقة .

ومن الآن فصاعدا يجب ان تكون السياسة هى اجراء دراسات عن التأثير البيئى للمشروعات المقترحة او المشروعات المطروحة قبل تنفيذ المشروع حتى يمكن اتخاذ الاجراء البيئى المطلوب وقت تنفيذ المشروع .

ب ـ ولقد قامت بالفعل مؤسسات لضمان التمثيل الفعال للمصالح البيئية ، ويجب ان تدعم هذه المؤسسات بصورة مناسبة لتمكينها من تحقيق تلك المسئوليات فى مجال مشروعات المياه .

ج ـ فى البلدان التى لايوجد بها مؤسسات بيئية حتى الآن يجب اتخاذ التدابير لاقامة المؤسسات المناسبة التى تلائم احتياجاتها وظروفها .

د ـ اثناء تخطيط وانشاء مشروعات المياه يجب اعطاء الاهتمام اللازم لصالح حماية وحفظ الحياة البرية حيثما كان ذلك لازما .

هـ ـ يجب تنمية السياحة واماكن الترفيه فى جميع حالات الخزانات الطبيعية وتلك التى من صنع الانسان .

رابع عشر : التعاون الاقليمى والدولى :

أ ـ ان المنظمات القائمة حاليا فى حاجة الى تدعيم مؤسسي من خلال توفير المعدات والأموال والموظفين .

ب ـ يرغب عدد من البلدان فى القيام بأعمال او ترتيبات مشتركة لاجراء دراسات عن تنمية احواض الانهار ، وهناك حاجة الى اتخاذ اجراء ما لتعزيز مثل هذه الجهود للتعاون المشترك فى أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

ج ـ يجب ايضا اضفاء الطابع المؤسسى على الاعمال التى تستهدف القيام باجراء مسوحات بشأن موارد المياه متعددة الجنسية ورصد نوعية الماء فى احواض الأنهار الدولية والبحيرات .

د ـ يجب القيام بعمل لتعزيز الجهود الرامية الى توحيد وسائل القياس والمعدات واعداد البيانات وذلك بغية ايجاد تناسق بين الجهود الوطنية المختلفة فى حوض النهر الدولى الواحد او البحيرة .

هـ ـ ان الارتباط مابين موارد مياه احد احواض التصريف او الانظمة يجعل من الضرورى اتفاق دول الحوض على قواعد دولية تحكم استخدام وتنمية الموارد المائية . وهذا الاتفاق ليس فقط امرا مرغوبا فيه ، ولكن يجب ايضا ان تتخذ هذه الدول الخطوات اللازمة فى اطار سلطتها بغية ضمان ان استخدام وتنمية الموارد المائية داخل اراضيها يتم فى الواقع وفقا للمبادىء والقواعد الدولية المعمول بها فى هذا المجال بما فى ذلك اى اتفاقيات بين دولتين او اكثر من الدول المعنية .

المعوقات :

تنحصر المعوقات الرئيسية نحو استخدام أكثر فعالية واكثر شمولا لموارد المياه وتنميتها فى المنطقة فى الاتى : -

- ندرة راس المال
- ندرة الايدى العاملة المدربة
- الضعف المؤسسى

ولمعالجة هذه المعوقات لابد أن يؤخذ فى الاعتبارات التوصيات التالية :

خامس عشر : الحاجة الى راس المال :

هناك حاجة الى المساعدة المالية فى كثير من البلدان للأغراض التالية :

- اقامة وتشغيل شبكات موارد المياه الجوفية والسطحية .
- جمع واعداد ونشر البيانات وانشاء بنوك المعلومات
- اعداد دراسات جدوى قبل التخطيط
- اعداد تقارير جدوى لمشروعات معينة
- الاستثمار فى انشاء مشروعات ذات اولوية تمت دراستها بالفعل وثبت جدواها .

سادس عشر : مسوحات عن الأيدى العاملة :

أ - توفر المسوحات التى تجرى عن الأيدى العاملة الاتجاه والتوجه اللازمين لصياغة برامج تدريب طويلة الآجل وعلى ذلك يجب اعطاء أولوية متقدمة لاعداد مثل هذه المسوحات وفقا لمعايير واضحة تماما وتوجيهات محددة مسبقا .

ب - اثناء اجراء هذه المسوحات يجب الأخذ فى الاعتبار العوامل الاتية :

١ - يجب ان تكون المسوحات شاملة بحيث تغطى جميع قطاعات تنمية الموارد المائية بما فى ذلك تقدير موارد المياه السطحية والجوفية والاستعمالات المختلفة للمياه مثل مياه الشرب للمناطق الحضرية والريفية والماشية وكذلك تكنولوجيات الصرف ، والاستخدام الصناعى للماء بما فى ذلك اعادة استخدامه ، والاستخدام الزراعى للرى ومصائد الاسماك والغابات والتربة والحفاظ على المياه والاستعمالات غير الاستهلاكية مثل توليد الطاقة المائية والنقل النهرى الداخلى الخ ...

٢ - فى كل قطاع من القطاعات السابقة يجب اجراء تقييم الاحتياجات من الأيدى العاملة على المستوى المهنى وشبه المهنى وكبار وصغار الموظفين والمستوى المتوسط منهم .

٣ - يجب النظر الى المسوحات التى تجرى عن الأيدى العاملة فى مجال موارد المياه باعتبارها جزءا اساسيا من المسوحات عن الاحتياجات الشاملة للأيدى العاملة المدربة فى جميع قطاعات التنمية الاقتصادية على اساس الاحتياجات المحددة والفنية لبلدان المنطقة حتى تكون هذه المسوحات ادوات فعالة حقيقية فى تخطيط السياسة او تنفيذ المشروع .

سابع عشر : التجنيد من أجل التدريب :

أ - يوجد عدد من المؤسسات والجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب فى حاجة الى التدعيم والتوسع .

ب - يمكن مراجعة مناهج بعض المعاهد القائمة ومراكز التدريب والتوسع فيها حتى تشمل موضوعات تتعلق بتنمية الموارد المائية .

ج - عدد مراكز التدريب القائمة غير كاف وهناك حاجة الى انشاء مراكز تدريب جديدة بناء على طلب بلدان المنطقة فى تخصصات بعينها تحتاجها هذه البلدان .

د - يجب تشجيع التعاون فيما بين البلدان الافريقية لاقامة مؤسسات تدريب كمشروعات مشتركة فيما بين البلدان الافريقية ذات المصلحة لتدريب الموظفين المهنيين وشبه المهنيين .

هـ - بالاضافة الى التعاملات قصيرة الأجل الموجودة فى المشروعات هناك حاجة الى منح طويلة الأجل عن دراسات فى موضوعات تتعلق بمجال تنمية الموارد المائية .

و - يجب اعطاء اهتمام لانشاء مركز تدريب لتنمية الموارد على اساس اقليمى او شبه اقليمى لتدريب المتخصصين فى النواحى المختلفة لتكنولوجيا تنمية موارد المياه على مستوى الدراسات العليا لخريجى الهندسة من الجامعات او المعاهد الفنية الموجودة مع توفر تدريب على رأس العمل ودورات دراسية لتنشيط معلومات المهندسين الموجودين فى الخدمة .

ز - تطوير مراكز التدريب القائمة لتغطية مناطق اكبر من القارة .

ثامن عشر : مشاكل مؤسسية :

هناك تباين واسع فى الهياكل المؤسسية القائمة على النواحى المختلفة لتنمية الموارد المائية فى بلدان المنطقة ، وهو مايتفق مع الاختلافات فى الهيكل الادارى والتقاليد التاريخية . ان وجود نظام واحد وموحد ليس ضروريا ولا ممكنا ويجب اعطاء اهتمام للمقترحات الاتية والتى تأخذ فى الحسبان الاحتياجات المؤسسية على المستوى الوطنى وشبه الاقليمى والاقليمى والدولى .

على المستوى الوطنى :

أ - هناك حاجة فى كثير من البلدان الى تقوية الاطار المؤسسى القائم لجعله اكثر فاعلية فى تشغيل المكونات المختلفة لتنمية المياه مثل التخطيط والتصميم والانشاء والصيانة والتشغيل ، ولتوفير مرافق البنية الاساسية اللازمة مثل مكاتب الرسم والمعامل والورش ، واوناش الحفر .

ب - ظهر تيار حديث الا وهو انشاء هيئات لأحواض الانهار على المستوى الوطنى ومن الضرورى تقوية هذه الهيئات بغية جعلها اكثر فعالية فى مجال التخطيط المتكامل وتنمية احواض الأنهار المعنية لاستعمالات المياه جميعها .

على المستوى شبه الاقليمى :

ج - يوجد بالفعل عدد من المنظمات شبه الاقليمية ولكنها فى حاجة الى تدعيم وفقا لاحتياجاتها كل على حدة وذلك بالتشاور مع هذه المنظمات وبمشاركة الحكومات .

د - اعطاء اهتمام لانشاء معاهد علمية داخل أحواض الأنهار المشتركة بهدف تعزيز الدراسات العلمية وصياغة مخططات على مستوى الحوض من اجل تنميته تنمية متكاملة ، وتعزيز تدريب الأيدى العاملة وتطوير اطار مؤسسى داخل بلدان الحوض .

على المستوى الدولى :

هـ - على المستوى الدولى هناك حاجة الى تنسيق مشاركة وكالات الأمم المتحدة فى موارد المياه او المشروعات المتعلقة بها ، ولتنسيق اوثق وتشاور بين الوكالات الدولية والحكومات فى اعداد وتنفيذ مشروعات المياه .

تاسع عشر : بنود اخيرة :

تعلن البلدان المشتركة فى مؤتمر القاهرة التزامها بأهداف وبنود هذا الاعلان واستعدادها لتنفيذه .

ويعتبر هذا الاعلان وسيلة اضافية لتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية فى اطار الاعتماد الجماعى على الذات بغية تنفيذ خطة عمل لاجوس .





□ الاتحاد السوفيتي فى مواجهة الانهيار الاقتصادى .... فاروق العسال

□ ازمة العنف فى فاس المغربية .... احمد مهابة

□ مستقبل الوحدة بين تايوان والصين .... محمد مصطفى شحاتة

□ التعاون الفنى بين مصر وافريقيا فى عشر سنوات .... سفير : احمد طه

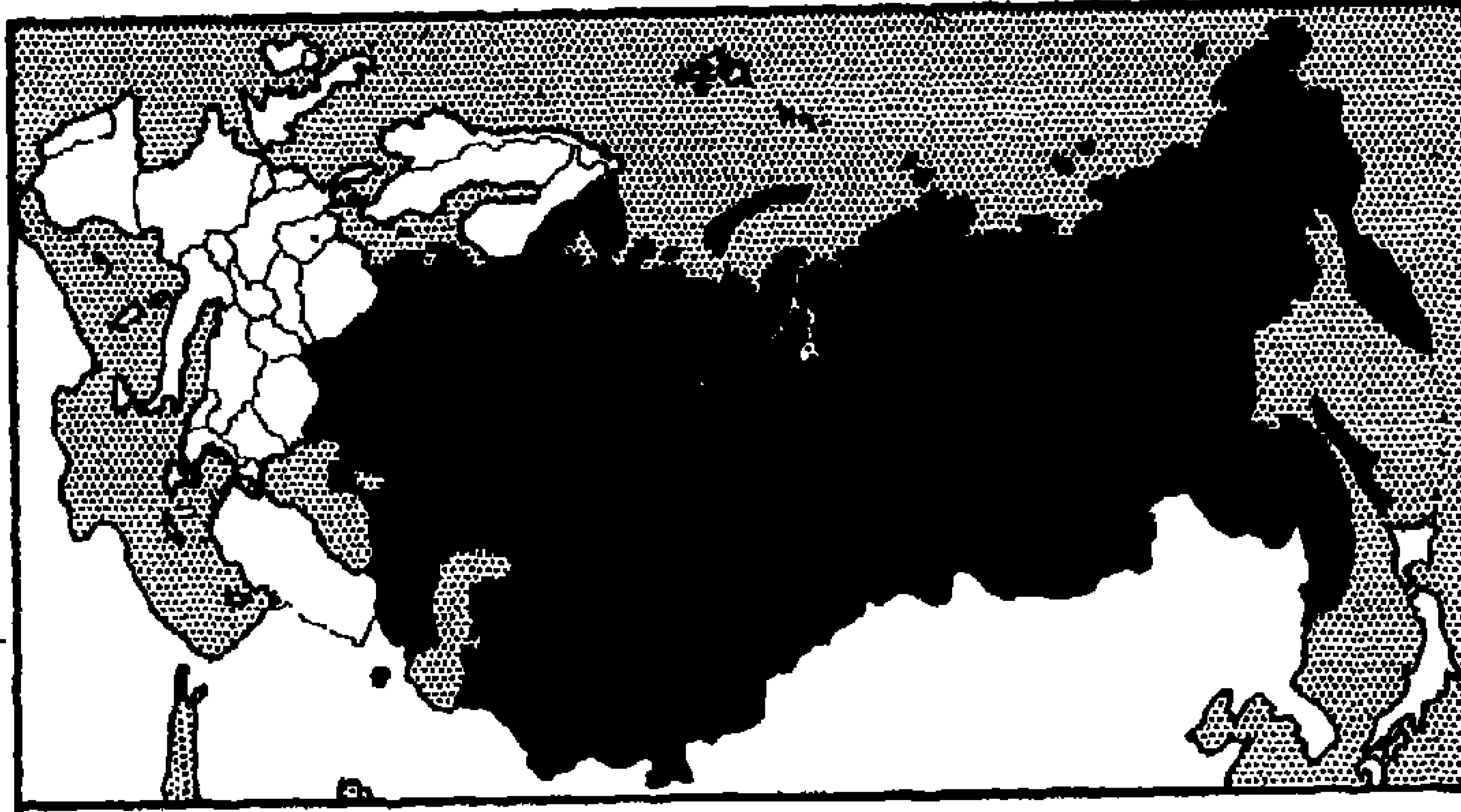
□ باكستان وحكومة شريف الجديدة .... محمد ابوالفضل احمد

□ حل الكوميكون .. الأسباب واحتمالات المستقبل .... تامر وجيه عبدالقادر

□ حول التعددية السياسية فى روسيا السوفيتية .... وليد محمود عبدالناصر

تقرير

الاتحـــاد الســـوفيتى فى مواجهة الانهيار الاقتصادى



فاروق نصر العسال

أن الاقتصاد هو جزء من نسيج المجتمع والدولة بغض النظر عن تقييم مدى الدور الذى يلعبه فى تشكيلها ، وفى تأثير التغير فى الاحوال الاقتصادية على التوجهات العامة لوضع السياسة الخارجية .

وتؤثر الاحوال الاقتصادية عادة على إتخاذ قرارات وضع السياسة الخارجية بطرق اربع : رسم الاهداف الاقتصـادية الخـارجية ، درجـة توفـر الوسـائل الاقتصادية ، تكييف المجتمعات والدول الاخرى لحاجات الدولة صاحبة السياسة عن طريق التلاعب بالروابط الاقتصادية القائمة والمحتملة ، ومنع المجتمعات والدول الاخرى من التلاعب بهذه الروابط لتكييف المجتمع المعنى لحاجاتها ويتصل الجانبان الاخيران بموازين عدم المناعة أو الانكشاف الاقتصادى المتبادل .

اولا : الاهداف الاقتصادية الخارجية :

تشكل الاهداف الاقتصادية احد جوانب السياسة الخارجية ، بل وتعمد بعض الدول الى وضع ملامح خاصة لسياسة إقتصادية مستقلة نسبيا عن مجمل السياسة الخارجية ، وان كانت ترتبط بالملامح العامة للاستيراتيجية الخارجية وتتنوع السياسات الخارجية الاقتصادية وفقا لبعدين : حجم الروابط والتفاعلات الاقتصادية مع العالم ، وطبيعة الدور الذى تلعبه او تتطلع السياسة له فى التفاعلات الاقتصادية الدولية . وهناك أربعة أنماط من التوجهات للسياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم :

١ ـ للدول ذات الوضع المسيطر فى النظام او التفاعلات الاقتصادية العالمية .

٢ ـ للدول ذات الوضع المسيطر فى النظام ويقوم مع محاولة التأقلم بنجاح مع كل طفرة تحول من موازين القوى الاقتصادية العالمية .

٣ ـ للدول التابعة فى النظام ويقوم على مكاسب من اندماج أقوى مع النظام العالمى الاقتصادى القائم .

٤ ـ للدول التابعة فى النظام ويقوم على اساس السعى وراء إصلاح النظام وزيادة المكاسب وتقليص التعرض للخسائر الناجمة عن التفاعلات الاقتصادية مع العالم الخارجى .

وتكفى نظرة واحدة لادراك ان الاتحاد السوفيتى يصعب تصنيفه على أساس هذه التوجهات الاربعة ، وذلك ببساطة لأنه مشارك هامشى فى النظام الاقتصادى الدولى الراهن . وذلك بالرغم من إنه يمثل ثانى أضخم إقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة الاميريكية . إن التناقض الايديولوجى والاجتماعى الشامل بين نظامين على طرق نقيض ـ الرأسمالى ويمثله الغرب الصناعى

المتقدم ، والاشتراكى الذى يمثله الاتحاد السوفيتى وبقية دول اوروبا الاشتراكية بالاضافة الى الصين . ان التاريخ الاقتصادى السوفيتى منذ الثورة البلشفية يمثل سلسلة لا تنقطع من محاولات التأقلم مع الحروب الاقتصادية الشاملة او المحدودة التى شنها الغرب عليه مما ادى الى فترات ممتدة من الحصار والعزل الاقتصادى . وقد أظهر السوفيت دائما رغبتهم فى التوسع فى التفاعل الاقتصادى مع الغرب وبقية العالم ولم يمنعهم عداؤهم الشديد للنظام الراسمالى من التعامل على اسس قريبة من الاسس الراسمالية على الصعيد الدولى ولم يدفعهم هذا العداء الى الاعلان عن نواياهم فى مقاطعة الغرب ، وقد تميزت الفترة الاولى التى اعقبت الثورة البلشفية بحروب وتدخل عسكرى وحصار إقتصادى غربى ضد الاتحاد السوفيتى . رغم اعلاناته المتكررة عن رغبته فى إعادة العلاقات الاقتصادية فى ميادين التجارة والاستثمار والائتمان .

ظل الاتحاد السوفيتى طوال تاريخه خارجا عن الهيكل المؤسس للنظام الاقتصادى العالمى الذى تسيطر عليه الدول الراسمالية المتقدمة .

فالاتحاد السوفيتى ليس عضوا عاملا أو منتسبا فى المؤسسات الرئيسية لهذا النظام مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير واتفاقيات الجات . ويعنى ذلك ان الاتحاد السوفيتى ليس لديه ما يبرر قبول نظام المدفوعات الدولى ونظام النمو الاقتصادى والتجارة الدولية الذى أسسه الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة الاميريكية .

ثانيا : الوسائل الاقتصادية :

يتحمل الاقتصاد العبء الاساسى فى توفير الاساس المادى لتنفيذ سياسة الدولة الخارجية وحماية مصالحها سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية ، فالاتحاد السوفيتى عليه أن يضمن :

(أ) قاعدة واسعة بدرجة كافية من الصناعات العسكرية وتوفير الموارد اللازمة لانفاق عسكرى ضخم .

(ب) تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية للحلفاء القائمين والمحتملين خاصة فى العالم الثالث .

(ج) استمرار تحسن ظروف المعيشة بالنسبة للشعب السوفيتى .

وينبغى أن نميز بين قدرة الاتحاد السوفيتى على توفير الموارد اللازمة للعمل الفعال فى بلدان مختارة فى الخارج من ناحية ، وقدرته على التنافس بفعالية مع الغرب على مناطق من العالم تتسع باطراد الى الدرجة التى تمكنه من تأسيس روابط اقتصادية دولية تمثل بديلا لأشكال العلاقات السائدة فى السوق الراسمالى العالمى ، فلكى يتمكن الاقتصاد السوفيتى من توفير الموارد والاسس اللازمة لتحقيق هذا الغرض كان لزاما عليه لا أن ينمو فقط ، بل وان ينمو بمعدلات متزايدة ايضا وهذا بالتحديد ما لم يحدث إذ يتعرض الاقتصاد السوفيتى لاتجاه طويل المدى للهبوط فى معدلات النمو . ويتضح من ذلك إن الاتجاه طويل المدى نحو تقلص معدلات النمو فى الاقتصاد السوفيتى قد أثرت سلبا وبصورة واضحة على قدرة الاتحاد السوفيتى على ضخ المعونة الخارجية كأداة أساسية لتنفيذ السياسة الخارجية لذا فقد عجز السوفيت عن منافسة الغرب عن توفير بديل كاف للمعونة الاقتصادية الغربية مثل حالة الكثير من البلدان الافريقية وخاصة فى جنوب القارة .

ثالثا : الانكشاف الاقتصادى السوفيتى :

هناك منطقة انكشاف اقتصادى سوفيتى خطيرة تتمثل فى الغذاء ، إذ أصبحت واردات الغذاء من الغرب مثل « الولايات المتحدة وكندا والارجنتين واستراليا » . اصبحت هامة لغذاء الشعب السوفيتى . ويعود ذلك بصورة رئيسية لعجز الزراعة السوفيتية عن انتاج الغذاء بما يكفل الاكتفاء الذاتى ودون الحاجة للواردات من الحبوب ، اذ تعانى الزراعة من عديد من المشاكل اهمها دون استثناء التقلبات المناخية الحادة .

وهناك من ناحية اخرى شروط العمل التكنولوجية الاكثر تخلفا بكثير فى الاتحاد السوفيتى بالمقارنة بالمغرب . ونشأ هذا الوضع نتيجة اهمال الزراعة الطويل لصالح الصناعة . وإن الاهتمام البالغ الذى خطت به الزراعة من ناحية الاستثمارات والاصلاح الاجتماعى والادارى والذى تكثف فى ظل الزعيم ميخائيل جورباتشوف قد اسفر عن دفعة قوية لتنمية الانتاج الزراعى مع ذلك تبقى مشكلة الغذاء كأحد مناطق الانكشاف الاقتصادى السوفيتى .

رابعا : إستغلال الانكشاف الاقتصادى للخصوم :

لم يتمتع الاتحاد السوفيتى بموقف احتكارى لسلع استراتيجية فى مواجهة خصومه الغربيين فالانكشاف الغربى فى مجال البترول لم يقابله احتكار سوفيتى لهذه السلعة الاستراتيجية ومع ذلك فإن السوفيت يستطيعون تحديد الغرب بتروليا من ناحيتين الاولى فى حالة المواقف غاية التوتر التى تفضى الى نزاعات بين الطرفين كما هو الحال فى مشكلة الخليج واحتلال العراق لابار بترول الكويت بل وإهدار البترول بضخه فى مياه الخليج ، اذ أن للاتحاد السوفيتى مزايا استراتيجية فى المنطقة الواقعة على جنوبه مباشرة فى الخليج أكبر المناطق البترولية فى العالم ، ويمكنه حرمان الغرب من الامدادات البترولية . والثانية ترتبط بمشروع إمداد غرب أوروبا بالغاز الطبيعى .

لقد واجه الاتحاد السوفيتى مشكلات هائلة قبل الحرب العالمية الثانية منها مواجهة المجاعات والانهيار الاقتصادى الذى أفضت اليه الحروب العالمية والاهلية والتدخلية ، ومعالجة مشكلات التخلف النسبى للاقتصاد .

وقد كان لاعادة هذا الاقتصاد على أسس تخطيطية اولوية حاسمة على كافة المجالات ، مما جعل اللينونة

النسبية لهذا الاقتصاد قيدا شديدا على مجال الحركة الخارجية للسوفيت . ثم واجه الاقتصاد من جديد مشكلة إعادة التعمير بعد الخراب المروع الذى تم اثناء الحرب العالمية الثانية .

وفى سباق هذا التحدى ، تحققت معدلات مرتفعة للغاية من النمو الاقتصادى فى الخمسينات والستينات . مما مكن الاتحاد السوفيتى من اختراق الحصار السياسى والاقتصادى المفروض عليه من بقية مناطق العالم . وخاصة العالم الثالث . على أن المشكلة هى إن الاقتصاد السوفيتى برغم استمراره على الاجمال فى تحقيق معدلات أعلى للنمو الناتج بالمقارنة بالغرب بأستثناء أعوام ٨١ - ١٩٨٢ قد شهد ميلا واضحا لانخفاض معدلات النمو على المدى الطويل - ويعود ذلك الى عوامل قاسية خارج سيطرة الدولة ، مثل الظروف المناخية وانعكاساتها السلبية على الزراعة ومعدلات الاستنزاف العالية لكثير من الموارد الطبيعية وبداية الانتاج الاستخراجى من النوعيات الرديئة وذات التكلفة المرتفعة .. الخ كما يعود ايضا الى عوامل هيكلية مثل تعدد المستويات التكنولوجية فى الهيكل الانتاجى والانخفاض المتواصل لانتاجية العناصر ، وهى ما يعنى ان تحقيق نفس معدلات النمو يستلزم الدفع بكميات اكبر من عناصر الانتاج خاصة العمل ورأس المال ، هذا بالاضافة الى وجود مشكلات مستفحلة خاصة فى جهاز النقل وفى التنسيق بين انشطة البحث والتنمية وعمليات الانتاج الصناعى :

إن الاتحاد السوفيتى مطالب باعادة تشكيل جميع القطاعات الاقتصادية بعد ان تخلف خلال الربع قرن الماضى عن ركب التقدم التكنولوجى الهائل الذى قلب الموازيين فى الدول الغربية المتقدمة . ان سبب هذا التخلف هو الزعماء السوفيت السابقين ، لقد ترك هؤلاء الزعماء أجهزة الانتاج تهدم حتى صارت القلعة السوفيتية التى بنيت بالدم والتضحية مهددة بالخراب التام ، بل والأخطر من هذا إنه خلال هذه الفترة الطويلة من الركود والجمود والتآكل الاجتماعى ارتفعت الدخول السوفيتية مما أدى الى خلق أوضاع خطيرة لان الخدمات لم تستطع مواكبة هذا الارتفاغ ويوضح الجدول ١ و ٢ مدى الدخل والنفقات للفرد المتوسط ومدى مستوى التدهور ومقارنة الدخل بالنفقات واستهلاك الفرد .

إن صعوبات الحياة للمواطن السوفيتى وتدهور مستوى الحياة الثابت واعتراف العديد بالتضخم وان لم يحدد مقدارة بدقة ، حيث حددته لجنة الاحصاءات ٧,٥ ٪ فى عام ٨٩ ، ٩ ٪ فى عام ١٩٩٠ بينما اعتبر خبراء مستقلون ان نسبته هى ١٢ ٪ ، ١٨ ٪ وانها ستتجاوز ٢٠ ٪ فى نهاية هذا العام ١٩٩١ .

ان الاقتصاديين السوفيت السابقين قد إرتكبوا خطأ جسيما عندما سمحوا بإرتفاع دخول المواطنين وتخطيها لمعدلات الانتاج والعرض وهذا فى حد ذاته يتعارض مع

جدول رقم (١) دخل ونفقات الفرد فى المتوسط (روبل شهريا)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الدخل	١٦١	١٧٠	١٩٣	٢١٥
النفقات	١٥٣	١٧٠	١٨٤	٢٠٦
النفقات على الغذاء	٥٨	٩٣	٦٥	٧٠

القوانين الاقتصادية وكان لابد من دفع الثمن ، وهو إحساس المواطن السوفيتى بالكبت والحرمان وكذا ظهور مافيا السوق السوداء كل ذلك أدى إلى تبديد الموارد الطبيعية الهائلة والتخلف بشكل خطير فى المجال التكنولوجى .

ان تزايد حدة الازمة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى مؤخرا الى حد ان هذه الدولة العظمى أصبحت تعانى من نقص الغذاء ومن إحتمالات تعرض بعض مناطق الدولة السوفيتية للمجاعة . وتأتى هذه الاوضاع بعد ست سنوات متتالية النتائج السلبية للاداء الاقتصادى السوفيتى ، حيث إنخفض الناتج القومى السوفيتى منذ عام ٨٥ وحتى الان بشكل متوال . ورغم إن هذه الفترة بالذات هى التى شهدت صعود الزعيم جورباتشوف لقمة السلطة فى موسكو وبدئه محاولات لاجراء إصلاحات إقتصادية إلا ان النتائج جاءت عكسية تماما فى هذا المجال ، فالاقتصاد السوفيتى الذى كان يعانى من الجمود والذى لم يحقق نمو بنسبة ٥٪ عام ٨٤ قد تحول للركود ولتحقيق نمو سلبى منذ بدء جورباتشوف لسياساته وهو ما يعكس خللا ما فى برامج الانتقال الاقتصادية التى يطبقها الاتحاد السوفيتى للانتقال لأقتصاد السوق ، ويعكس أيضا ان الحماس الشعبى لهذه الاجراءات والاحساس العام بوجود أهداف عامة كبرى ينبغى العمل لتحقيقها .

فلسفة البريسترويكا والاندماج فى الاقتصاد العالمى :

يسعى الاتحاد السوفيتى الى التحول من حالة اللامجابهة عسكريا والتعاون سياسيا بينها وبين الغرب إلى التعاون فى مجالات الاقتصاد والتجارة والعلم والتكنولوجيا خاصة فى إطار هذا التكامل الاوروبى وبصفة عامة بغرض الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتتلخص إحتياجات الشرق من الغرب فى إزالة العقبات أمام التجارة والحصول على المساعدة بهدف تحسين الفرص أمام صادراتها للوصول للاسواق الاوروبية لزيادة إيراداتها بالعملة الصعبة وحرية إستيراد التكنولوجيا المتقدمة خاصة فى مجالات متعددة :

إن فلسفة البريسترويكا التى إنتهجها جورباتشوف هى فلسفة تقوم على إعادة البناء الاقتصادى للدولة بالدرجة الأولى والانفتاح على الغرب والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية فى إختيار المستوردين والتعامل

جدول رقم (٢) استهلاك الفرد المتوسط للاغذية (بالكيلو جرام شهريا)

البيان	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الخبز	٧,٥	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٨
البطاطا	٨,٩	٦,٩	٦,٧٥	٦,٤	٥,٩
الفواكه والثمار	٤,٦	٤,٨	٤,٨	٤,٦	٣,٦
اللحم ومشتقاته	٩,٣٥	٩,٧	٨,٨	٩,–	٨,٩
الحليب ومشتقاته	٣٦	٣٢	٣١	٣١	٣١
الزبده	٠,٧	٠,٧	٠,٦٥	٠,٦	٠,٦
البيض	٢٣	٢٠	٢٠	١٩	١٩

معهم مباشرة دون تدخل كبير من الدولة حيث تم تأسيس مؤسسات مشتركة تهدف الى توفير راس المال والخبرة الاجنبية لتغطية الحاجيات الاستهلاكية للدولة منها مع فنلندا والولايات المتحدة وبريطانيا والنمسا والمانيا وسويسرا وايطاليا والهند ومصر وعدد من الدول العربية .

ومن الجدير ان ننوه بما سبق إن التعليقات والتقديرات تدور حول مناخ غير ملائم للاتحاد السوفيتى الذى يلقى بظلاله على قمة الحادى عشر من فبراير القادم فقد بدأ واضحا ان الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية التى صاحبت سياسات جورباتشوف فى بدايتها الدنياميكية قد لحقها كثير من الاختلاف والتغيير ، بجانب التحفظ والمخاوف لحرب التحالف فى الخليج العربى ومستقبله ، عن أن القلق وعدم الوضوح أصبح يسود الاوضاع الداخلية لما كانت عليه ، بل بعبارة أخرى زيادة تفاقم بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع بداية الخطوات الانتقالية لسياسة جديدة تتمشى مع أسس نظام السوق ، واستجد من تطوير للادارة والاقتصاد إستتبع المطالبة فى الاونة الاخيرة على مستوى الحزب والرأى العام بمزيد من التعجيل بالتطوير أو بالعكس افسح مجالا للتيارات المتشددة كى تؤكد مطالبتها بوقف أو تخفيف سياسات التطوير وفى مقدمتها سياسة الاصلاح الاقتصادى .

شيفرنادزة والمساعى الحميدة :

إن إستقالة إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى فى ٢٠ ديسمبر الماضى وتعيين الكسندر بيسمرتنيخ . الذى كان يشغل سفيرا للاتحاد السوفيتى لدى الولايات المتحدة ، تعتبر ضربة شخصية للزعيم جورباتشوف التى كانت تربطه علاقة صداقة وطيدة ، والذى أيد بأستمرار سياسات الاصلاح التى بدأها جورباتشوف فى البلاد منذ حوالى ستة أعوام .

إن دوافع شيفرنادزة لهذا القرار المفاجىء هو المضايقات والتحرشات بل والتى وصلت الى الاهانات الشخصية التى كان يتعرض لها من جانب خصومة الكولونيلات السياسيين العسكريين الذين تمكنوا من إزاحة « بكاتين » وزير الداخلية من قبل . ولكن لا ننسى هنا ان نوضح مدى المساعى الحميدة التى قام بها إدوارد شيفرنادزة على المستويين الداخلى والخارجى وخاصة العلاقات السوفيتية الاميريكية ومن أهمها :

(ا) ساعد على الغاء بعض القيود الاميريكية المفروضة على التعاون مع الاتحاد السوفيتى وإعلان الرئيس بوش عن تأييده لدعم العلاقات بين موسكو وصندوق النقد والبنك الدولى والمؤسسات المالية الكبرى بإسلوب يفتح الباب أمام الاتحاد السوفيتى للاستدانة من البنوك الدولية وفتح السوق السوفيتية للمعاملات المالية التى كان محروما منها والقروض التى قد تساعده على حل مشاكله الاقتصادية الداخلية والتى فى حد ذاتها تساهم فى ضمان أصوات المعارضين لسياسة البيروسترينكا .

(ب) ولا ننسى له الفضل فى إنهاء الصراعات والخلافات مع الولايات المتحدة وفتح الباب أمام قيام نظام دولى جديد قائم على أساس تعاون سوفيتى أمريكى مع تنازلات رئيسية من جانب الاتحاد السوفيتى وهى ضمن الموضوعات التى اغضبت وأزعجت الجناح المعارض لجورباتشوف خصوصا ما يتعلق بسياسة موسكو فى أفريقيا والخليج وأفغانستان .

إن المنصب الجديد الذى حازه وبجدارة الزعيم جورباتشوف ليكون السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ومعه وزير خارجيته الجديد سوف يكون إمتحانا فى القدرة على توظيف هذين المنصبين لانجاح مزيد من الاصلاحات الاقتصادية داخل البلاد .

مؤثرات إنفصال جمهوريات البلطيق على الاقتصاد السوفيتى :

إن المتابع للتطورات والاحداث الجارية داخل الاتحاد السوفيتى وما يعانيه الشعب هو محصلة لسياسات طويلة الامد نجحت السلطات السوفيتية فى السابق فى إخفائها تحت السطح ومن ثم فظهورها الآن مرتبط بما يسود الاتحاد السوفيتى من إعادة بناء ومصارحة ، وأيا كان الامر هناك ، فأن الخطوات المتخذة على الصعيد الدولى لتدشين أسس نظام دولى جديد . فلقد قدم الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى البرلمان خطته الرامية

في التاسع عشر من اكتوبر العام الماضي إلى إنقاذ إقتصاد بلاده وهي سلسلة خطط إقتصادية معقدة ومثيرة للاضطراب والخلافات، وتعطي الخطة جمهوريات الاتحاد السوفيتي الخمس عشرة سلطات جديدة واسعة لادارة شئونها الاقتصادية وتتضمن :

(ا) تحرير الاسعار من السيطرة الحكومية .

(ب) السماح بالملكية الخاصة في الاعمال التجارية .

وقد أتت هذه الخطة بعد أسابيع من المشاورات المكثفة بين جورباتشوف وكبار الاقتصاديين للتغلب على الخلافات الجوهرية المتعلقة بكيفية التحول إلى إقتصاد السوق وتخفيف المعاناة عن الازمة الاقتصادية .

وفي محاولة للهروب من حصار الازمة الاقتصادية المتفجرة في الاتحاد السوفيتي قرر جورباتشوف بإقصاء سبعة من كبار مستشاريه الاصلاحيين من فريق العمل الجديد الذي سيدير البلاد جنبيا الى جنب معه وإن المستشارين السبعة كانوا ضمن الدائرة المقربة لجورباتشوف ومنهم الكسندر ياكوفليف والذي يعتبر أبا لسياسة الجلاسونست وليونيد أبالكين رئيس الوزراء الذي رأس مجموعة خاصة تدفع بالاصلاح الاقتصادي في البلاد كما شمل القرار خبير شئون الشرق الاوسط بريماكوف وهو الذي قام بعدة مهام دبلوماسية الى واشنطن وبغداد في الاونة الاخيرة .

ان المخاوف من إحتمالات إنهيار الدولة السوفيتي وعدم إستقرار الاوضاع الداخلية واندلاع حرب أهلية بعد إعلان قادة جمهوريات البلطيق الثلاث « لا تفيا واستوانيا وليتوانيا » للتمرد والذي أعلن فيه القادة بمنهج السيادة الكاملة والاستقلال الكامل لجمهوريات البلطيق حتى إذا لجأ جورباتشوف الى فرض الحكم الرئاسي المباشر أو فرض العقوبات الاقتصادية عليهم وكذا رفضهم للتفاوض حول معاهدة الاتحاد . كذا وفي تطور جديد والذي يلقي مزيدا من الاعباء على جورباتشوف فلقد تم توقيع إتفاق بين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية بوريس يلتسين ورئيس جمهورية أوكرانيا كرتشوك إتفاقا لمدة عشر سنوات تعترف فيه الجمهوريتان بإستقلالية كل منهما عن الاتحاد السوفيتي وتلتزمان بتنمية العلاقات الروسية الاوكرانية في كافة المجالات .

وجدير بالذكر إن كلا من روسيا واوكرانيا يضمان ٢٠٠ مليون نسمة من بين تعداد الاتحاد السوفيتي الذي يبلغ ٢٨٥ مليونا ، هذا وتعتبر أوكرانيا بمثابة سلة الخبز بالنسبة للبلاد أما روسيا فهي تمثل ثلثي مساحة الاتحاد السوفيتي وتضم معظم موارده الخام . ورغم ما أبداه جورباتشوف من تعاطف مع دعاة الانفصال في بداية الازمة الا أن موقفه الثابت يتركز حول رفض فكرة منح الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي لأي من الجمهوريات متشددا على أهمية تطوير مفهوم السيادة السياسية والاقتصادية لهذه الجمهوريات خاصة داخل إطار الاتحاد السوفيتي الذي يتمتع بخصوصية ووضع متميز يجعل من المستحيل تطبيق ذلك الحق لانه على مدار سنوات طويلة تكونت تقسيمات إقتصادية محكمة للغاية بين الجمهوريات السوفيتية ، بحيث ان إنفصال أي من هذه الجمهوريات سوف يسفر عن نتائج مدمرة ومهلكة للطرفين فعنصر التكامل الاقتصادي لا يمكن تجاهله في حالة إتحاد الجمهوريات السوفيتية .

الخلاصة :

إن القيادة السوفيتية لابد وأن تعمل جاهدة على تنفيذ البرنامج الاقتصادي الراديكالي بدقة وبسرعة وبدون تأجيل ذلك لمنع وقوع الكارثة في إنهيار الاقتصاد السوفيتي الدولة العظمى ، وأن تعيد النظر في بيع المؤسسات الحكومية للجمهور ومواجهة الاحتكار ومحاربته وتخفيف القيود على الاستثمار الاجنبي وتشجيعه وكذا إصلاح الاجراءات المصرفية ومنح الاستقلال التام للبنك المركزي ، وكما تم مناقشته من ذي قبل ضمن قوانين الاصلاحات إعطاء الحق للمؤسسات المملوكة للدولة لبيع نسبة من أسهمها للشركات المساهمة وتشمل هذه الاصلاحات قانون الملكية . ويتعين بالدرجة الاولى تغيير التركيز على الخامات في مجال التصدير ، مع زيادة نسبة منتجات الفروع التحويلية في الصادرات . كما يجب توجيه الوزارات والإتحادات والمؤسسات نحو تصعيد القدرة التصديرية للبلد والارتقاء بنوعية المعدات والمنتجات الجاهزة والنهوض بقدرتها على المنافسة . كما ينبغي إقامة نظام بالغ الصرامة لسياسة الاستيراد على أن تكون عاملا نشيطا في التقدم العلمي التكتيكي والتكنولوجي .

وهكذا يتبين من هذا العرض الوجيز مدى التدهور العام في الاقتصاد السوفيتي وعلاقاته الخارجية رغم إجتهاد الحكومة في تطبيق مزيد من الاصلاحات الاقتصادية أو حتى الشروع فيها لانقاذ إقتصاد الدولة العظمى من الانهيار الاقتصادي التام وهو ما كان له أثره وتبعاته على تطور الاحداث السياسية ونمو مشكلة القوميات التي تزامنت مع سوء الأحوال الاقتصادية ورغم إعلان جورباتشوف بأن الاصلاح الاقتصادي يهدف الى الوصول إلى إقتصاديات السوق بالكامل ، فإن ما يحدث في الاتحاد السوفيتي هو محاولة لتعديل النظام الاقتصادي القائم بالفعل وإضافة المرونة عليه مع الاحتفاظ بالروح الاشتراكية للاقتصاد □

تقـــريــــر



أزمة العنف في فاس المغربية

أحمد مهابة

في الرابع عشر من شهر ديسمبر الماضى ، هبت على مدينة فاس ، العاصمة الروحية للمغرب أحداث عنف ، حولت المدينة الى شعلة من النيران وأكوام من الخراب والأنقاض ، وعشرات من القتلى والجرحى من المدنيين ومن رجال الشرطة ، وخلفت خسائر بملايين الدولارات . ولقد كانت هذه الأحداث تعبيرا عن غضب الطبقة العاملة المغربية وإصرارها على انتزاع حقوقها النقابية والدفاع عن قضاياها الاجتماعية ومطالبها الاقتصادية في مواجهة الضغوط التى يمارسها صندوق النقد الدولى على الاقتصاد المغربى ، تحت ستار الاصلاح الاقتصادى للمغرب .

والواقع أن هذه الأحداث ليست هى الأولى من نوعها ، فقبل تسع سنوات ، وفي منتصف عام ١٩٨١ وقعت احداث مماثلة في مدينة الدار البيضاء ، العاصمة الاقتصادية للمغرب ، قام بها حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية وفروعه النقابية ، لنفس الأسباب التى هبت من أجلها أحداث العنف على مدينة فاس ، ألا وهى الاحتجاج على ارتفاع الأسعار وإنخفاض مستوى المعيشة لمحدودى الدخل من أبناء الشعب المغربى ، وكانت احداث ١٩٨١ من العنف بحيث أدت الى سجن السيد « عبدالرحيم بوعبيد » زعيم الحزب والعديد من قيادات الحزب ، كما عطلت جريدة (المحرر) الناطقة بلسان حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية حتى اليوم وإن كانت قد عوضت بجريدة الاتحاد الاشتراكى .

ولقد نظم الاضراب العام يوم ١٤ ديسمبر ، والذى أدى الى وقوع الأحداث في مدن فاس وطنجة والناضور والقنيطرة ، أكبر تنظيمين نقابيين في المغرب وهما الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، والموالى لحزب الاستقلال ، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، الموالية لحزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية المغربى ، وهما نقابتان مركزيتان لهما فروع في كافة انحاء المغرب .

ولقد جاء قرار الاضراب في اجتماع استثنائى للتنظيمين النقابيين يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠ ، أعلنا فيه أنه وفاء لالتزامهما الوطنى أمام الجماهير ، والتزاما باختيارهما النضالى الذى لا تنازل عنه ولا مساومة ، وتشبثا بروح العمل الوحدوى الذى لامستقبل للديمقراطية في البلاد بدونه ، وتنفيذا لقرارى مجلسيهما الوطنيين ، قررا شن اضراب عام لمدة ٢٤ ساعة يوم الجمعة الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ في مجموع التراب الوطنى ، وفي جميع القطاعات العمومية وشبه العمومية والقطاع الخاص .

وقد إتهمت النقابتان المركزيتان الحكومة المغربية بأنها ماضية فى سياسة الاجهاز على المكتسبات الاجتماعية ، وفى أسلوبها المعتمد على الطرد الفردى والجماعى للشغالين بالمغرب ، ومعاداتها لحق الممارسة النقابية وحق التفاوض حول المطالب المشروعة للعمال ، وإختيارها سياسة تجاهل نداءاتها المتكررة للحوار الديمقراطى المسئول ، وإنتهاجها اسلوب المناورة لاجهاض كل حركة تطالب بحقوق الطبقة العاملة .

وقد ناشد بلاغ النقابتين الطبقة العاملة المغربية المشاركة فى تنفيذ قرار الاضراب العام فى جو من المسئولية والانضباط والوعى بأعتبار الاضراب حقا مشروعا يضمنه الدستور وتسانده قوى الشعب وارادة الكادحين ولانه الوسيلة الحضارية المشروعة للدفاع عن قوة الطبقة العاملة وعن كرامتها .

ويحذر الاشارة إلى ان قرار الاضراب العام كان المفروض ان يتم قبل ذلك فى ١٩ ابريل عام ١٩٩٠ ، لكنه تأجل بعد أن كونت الحكومة لجنة وزارية للحوار مع القيادات النقابية ، وهو الحوار الذى أسفر عن إصدار بلاغين ، الأول حكومى ، والثانى نقابى ، يؤكد كل منهما على التمسك بالحوار وعلى متابعته وفق جدول زمنى وحول قضايا محددة ، إلا أن الطرف النقابى عاد وإتهم الحكومة المغربية بعدم التزامها بما سبق ، وبإخلالها بالالتزامات المعلنة ، وتهربها من حل المشاكل الاجتماعية والمادية للعمال والموظفين فى القطاعين العمومى وشبه العمومى والقطاع الخاص ، وكذلك فى مجال الحريات العامة .

كما كان من بين الاتهامات التى وجهتها النقابتان فى ندوات وإجتماعات عمالية لها ، خرق الحكومة للحريات العامة وإنتهاكها لحقوق الانسان ، وممارسة التعسف والاعتقال والتعذيب والمس بكرامة المواطن ، وحرمانه من التمتع بحقوقه فى مجال التعليم ، والعلاج ، والعمل ، والسكن ، بالاضافة الى ضعف القوة الشرائية ، من جراء الارتفاعات الكبيرة والمتوالية للأسعار وتجميد الأجور وضعف مستواها ، وإثقال كاهل المواطنين بالضرائب والاتاوات ، وإتساع دائرة البطالة ، وتسريح العمال ، والتنكر لمقتضيات قانون العمل والحماية الاجتماعية ، ضرب الحريات النقابية ، وتعريض الثروة الوطنية للمصادرة والاغتصاب ، والاثراء غير المشروع لقلة من المحظوظين ، وتعميق التبعية لمراكز الرأسمالية العالمية ، مما أغرق البلاد فى مديونية ترهق مستقبل المواطنين وتهدد سيادة الوطن .

كذلك تتهم القيادات النقابية المغربية حكومتها بعدم اتباع سياسة التخطيط ، الذى يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية ، والذى يحمى البلاد من كل الهزات الاقتصادية التى يفرزها النظام الرأسمالى العالمى .

وطالبت النقابتان بالاضافة الى ذلك بإصدار عفو عام وشامل عن كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين ، وإعادة المطرودين والموقوفين الى عملهم ، وعودة المغتربين ، مع التسوية التامة لأوضاعهم المادية والادارية ، وفى حالة ما اذا لم تنفذ الحكومة هذه المطالب ، فسيبقى ما يطرح على مستوى الخطاب الرسمى حول الانفتاح والتعددية والديمقراطية وحقوق الانسان ، مجرد إدعاء خال من كل مصداقية .

كما كان من المطالب الرئيسية للنقابتين ، ادخال تعديلات جوهرية على الدستور المغربى وقانون الحريات العامة والصحافة والقوانين الاجتماعية ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة فى ظل ملكية برلمانية تقوم على فصل السلطات .

ولقد كان لهذه المطالب وقرار الاضراب العام فى ١٩ ابريل ١٩٩٠ ، صدى فى القصر الملكى المغربى ، حيث أصدر الملك الحسن الثانى ظهيرا ملكيا (مرسوما) لحسم هذه القضايا ، بإعادة كافة العمال المفصولين وصرف رواتبهم ، كما أعطى توجيها ملكيا للحكومة المغربية بفتح باب الحوار المكثف مع كل الأطراف المهنية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد دفع هذا التجاوب الملكى ، الاتحاد العام للشغالين المغاربة ، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، الى تقرير تأجيل اضراب التاسع عشر من ابريل ١٩٩٠ .

إلا أن التنظيمين النقابيين عقدا إجتماعا مشتركا فى ٣١ أكتوبر من العام الماضى ، وأعلنا فى بيان موحد إتهام الحكومة بأنها أخلت بكل التزاماتها أثناء جلسات الحوار ، وأنها تفتقد الرؤية الوطنية المتفتحة للمشاكل الحقيقية للعمال المغاربة ، كما نددتا بقرار الحكومة الخاص بحل القطاع العام تنفيذا لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية ، مما يشكل فى نظرهم مساسا خطيرا بالثروات الوطنية التى تراكمت عبر السنين ، وتعريض حقوق العمال المغاربة للضياع .

وفى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ عقدت النقابتان إجتماعا مشتركا ، قررا فيه القيام باضراب عام يوم الجمعة الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ فى جميع أنحاء المغرب لمدة ٢٤ ساعة ، وفى جميع القطاعات ، وناشدا كل المنظمات السياسية والنقابية والمهنية والثقافية ، وكل القوى الحية فى المغرب ، لتفهم ودعم المواقف النضالية من أجل تحسين اوضاعها المادية والاجتماعية ، والاستعداد لخوض وتنفيذ قرار الاضراب العام الوطنى فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ دفاعا عن مطالب العمال العادلة ، وهى على النحو التالى :

١ - احترام ممارسة الحقوق النقابية والتعجيل بالتسوية الكاملة للموقوفين والمطرودين .

٢ - الزيادة فى الأجور بما يتناسب والزيادات المتوالية فى الأسعار .

٣ ـ الزيادة فى الحد الأدنى للأجور مع تعميمه فى مختلف القطاعات .

٤ ـ الزيادة فى مختلف التعويضات العائلية والسكن والانتقال والمهام والانتاجية ونفقات الدراسة .

٥ ـ الزيادة فى التعويضات التقنية والمهنية بالنسبة للموظفين والمستخدمين فى الدرجات الدنيا (من ١ الى ٩) .

٦ ـ مراجعة جذرية لنظام الاقتطاعات الضريبية من الأجور .

٧ ـ تثبيت العمال والاعوان فى مختلف القطاعات .

٨ ـ ضمان حق العمل والتعويض عن البطالة .

٩ ـ ضرورة التعجيل باخراج (مدونة) الشغل لحيز التنفيذ بعد مراجعتها .

١٠ ـ إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية ومختلف القوانين الأساسية للقاطعات .

١١ ـ تعميم انخراط فى الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى وجعله اجباريا وإستعمال الرصيد الاحتياطى لفائدة المصالح الاجتماعية للعمال مع العمل على تطبيق مبدأ التقاعد النسبى .

١٢ ـ تسيير المؤسسات الاجتماعية تسييرا ديمقراطيا بإشراك ممثلى العمال والموظفين فى الادارة والمراقبة والتوجيه لكل من الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى والتعاونيات وهيئات الشئون الاجتماعية فى مختلف المؤسسات .

١٣ ـ تحسين نظام التقاعد والمعاشات .

وقد عزز الحزبان الرئيسيان فى المغرب ، وهما حزب الاستقلال ، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، مواقف الاتحاد العام للشغالين المغاربة والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، فى إجتماعات حزبية ، ففى حزب الاستقلال رأس السيد (محمد الدويرى) نائب الأمين العام لحزب الاستقلال إجتماعا للمجلس الوطنى للاتحاد العام للشغالين ، حلل فيه الأوضاع المتردية التى تعانى منها الطبقة العاملة بالمغرب ، بسبب انتهاج سياسة لاتستجيب للاحتياجات الشعبية ، والتى رأى السيد (محمد الدويرى) أنها تعمل على تكريس الظلم الاجتماعى ، وأعلن أن حزب الاستقلال يرفض هذه الحالة الاقتصادية والاجتماعية المزرية ، التى تعيشها الطبقة العاملة المغربية .

كذلك فعل المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، فقد أصدر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ بيانا أعلن فيه أنه بعد دراسته لقرار الدعوة الى إضراب عام يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ ، الذى أصدرته النقابتان المركزيتان ، وبعد إطلاعه على الطبيعة النقابية للبواعث التى دفعت المنظمتين النقابيتين لاتخاذ هذا القرار ، والمتمثلة فى تعميق المعضلة الاجتماعية بالبلاد ، وإتساع نطاق أساليب الطرد ، وغيرها من المشاكل والأوضاع والمطالب التى سبق عرضها على لسان ممثلى النقابتين المركزيتين ، خلص المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية الى أنه من أجل ذلك كله ، يرى قرار الأحزاب قرارا مشروعا ومستندا على مقتضيات الدستور ، فضلا عن حيثياته ذات الطابع النقابى الصرف ، ويدعو الدوائر الحكومية أن تتعامل إيجابيا مع هذه المبادرة المسئولة للمنظمتين النقابيتين ، بالامساك عن كل عمل إستفزازى ، حتى يمر الأضراب فى جو من المسئولية والانضباط ، والحماس الايجابى ، وأن تعمل الحكومة على الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة بفتح حوار جاد ومعقول مع المركزيات النقابية لحل كل المشاكل المجمدة .

كما علقت جريدة (الاتحاد الاشتراكى) على قرار الأضراب مؤيدة ومساندة ، وطالبت بمراجعة جذرية للسياسات القائمة سواء تعلق الامر بجوانب تشريعية أو تنظيمية أو إجتماعية أو غيرها .

وفى الثلاثين من نوفمبر ١٩٩٠ ، عقد لقاء بين التنظيميين النقابيين الداعين الى الأضراب العام ، وبين وزير العمل والوزير المنتدب لدى الوزير الأول ، وهواجتماع لم يسفر عن أى إتفاق بين الجانبين ، كما أصدرت وزارة الاعلام المغربية يوم ٢٨ نوفمبر بلاغا ذكرت فيه أن العاهل المغربى الملك الحسن الثانى ، قد ترأس جلسة عمل كلف خلالها (مولاى الزين الزهيدى) الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشئون الاقتصادية (والخوصصة) و (حسن العبادى) وزير التشغيل ، بأن يقوما باسم الحكومة باجراء اتصالات مع المحاورين الاجتماعيين والاقتصاديين ، لتحديد المشاكل والصعوبات التى تواجهها المؤسسات والطبقة العاملة بكل دقة ، وحصرها وتقييمها وإطلاع الحكومة على نتائج ذلك ، وذكر بلاغ وزارة الاعلام ، أن الملك الحسن قد أعطى تعليماته بأن تقوم الحكومة بهذا التنظيم كل شهرين .

وبالاضافة الى حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، بادرت الأحزاب والقوى السياسية الآتية ، الى مساندة الاضراب العام يوم ١٤ ديسمبر وهذه الأحزاب هى :

منظمة العمل الديمقراطى الشعبى ، حزب التقدم والاشتراكية ، الشبيبة الاستقلالية ، الشبيبة الاتحادية ، التنظيمات الطلابية ، النقابة الوطنية للتعليم العالى ، النقابة الوطنية للتجار الصغار ، والمتوسطين ، الاتحاد الوطنى للتجارة والصناعة ، الاتحاد الوطنى للشغل ، جمعية المهندسين المغاربة .

وفى السادس من ديسمبر ١٩٩٠ ، عقدت النقابتان المركزيتان المنظمتان للاضراب ، إجتماعا مشتركا تدارسا خلاله البيان الحكومى الصادر فى الخامس من ديسمبر عن الحوار الذى أجرته مع القيادات العمالية ، والذى إعتبرت فيه الحكومة أن الدعوة الى الاضراب غير مقبولة

وتتنافى مع تقاليد وأعراف البلاد الديمقراطية ، الأمر الذى ندد به التنظيمان النقابيان ، وإعتبراه مخالفا لدستورية حق الأحزاب ، وطالبا بتوفير الشروط الضرورية لمفاوضات جماعية ومجدية بين الحكومة والنقابات وقررا عدم حضور اللقاء الحكومى ـ النقابى ، الذى كان مقررا إنعقاده يوم ٨ ديسمبر احتجاجا على ماجاء فى البيان الحكومى ، ودعوا فى نفس الوقت الطبقة العاملة المغربية الى مزيد من التعبئة ، لانجاح الاضراب العام يوم ١٤ ديسمبر .

ولقد تصادف فى اليوم التالى لصدور هذا البيان ، أن أصدرت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء حكمها ضد جريدة (الاتحاد الاشتراكى) فى شخص رئيس تحريرها السيد (محمد البريتى) والسيد (عبدالقادر الحيمر) عضو هيئة التحرير ، وذلك بثلاثة أشهر حبسا مع وقف التنفيذ ، مع ألف درهم مغربى غرامة لكل منهما ، وذلك لاتهامهما بالتطاول على الهيئة القضائية المغربية ، مما زاد الموقف توترا وإشتعالا ، حيث إعتبرت محاكمة الجريدة التى ترافع عنها ٣٧٧ محاميا مغربيا ، محاكمة للصحافة وحرية التعبير فى المغرب ، إذ أنه فى اليوم التالى لصدور هذا الحكم (٨ ديسمبر) عقدت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، التى تنطق الجريدة باسمها إجتماعا أصدرت على أثره بيانا ، إنتهت فيه الى أن إخراج البلاد من النفق المظلم ينطلق من الاسراع بإصلاح دستورى وقانونى ، ينبثق من حوار وطنى جاد تشارك فيه كل الفعاليات السياسية الوطنية .

وفى العاشر من ديسمبر ١٩٩٠ ، عقدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ندوة صحفية ، كان أهم ما أثير فيها إقتراح أحد الصحفيين بقبول التحكيم بين الحكومة والقيادات النقابية ، إلا أن رئيسى النقابتين المركزيتين أكدا أن ذلك غير ممكن ، لأن النظام المغربى نظام (ملكية رئاسية) ، والملك هو ممثل للسلطة الروحية أكثر منه ممثلا للسلطة الدنيوية ، ولذلك فإن المنظمات النقابية تواجه الحكومة كسلطة تنفيذية ولن تلجأ الى التحكيم .

وفى الثانى عشر من يناير عقد التنظيمان النقابيان للمرة الثانية أجتماعا مشتركا ، عقبا فيه على المناقشات التى جرت فى مجلس النواب يوم ٩٠/١٢/١١ حول بيان الوزير الأول (رئيس الوزراء) الذى أقر فيه بمشروعية الاضراب ، لكنه طالب بتأجيل قرار الاضراب ، وقبول مبدأ التفاوض بين الحكومة والنقابتين المركزيتين ، اللتين اكدتا تمسكهما بالتفاوض الجدى غير المشروط بتأجيل الاضراب ودعتا الجماهير العمالية الى ممارسة الاضراب بكامل الهدوء والشعور بالمسئولية .

وهكذا وقع الاضراب العام يوم ١٤ ديسمبر فى جميع أنحاء البلاد وبنسبة نجاح ٨٠٪ على نحو ما ذهبت اليه الأوساط النقابية ، وذلك فى أهم المؤسسات الإنتاجية ، رغم الضغوط الادارية التى مارستها الحكومة حيال الموظفين ، وأن نسبة النجاح هذه كانت واضحة حتى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ ، وذلك كما جاء فى البيان الصحفى للمركزيتين النقابيتين .

إلا أن مدينة فاس المغربية بصفة خاصة شهدت احداثا دامية ومروعة بدات حينما هاجم المضربون سيارات النقل العام ، التى كان يقودها جنود من الجيش الوطنى ، وقد وصف السيد (صديق معنينو) مدير عام وزارة الاعلام لاذاعة (صوت امريكا) فى اليوم الثانى لوقوع الأحداث تسلسلها ، فذكر أن مجموعات كبيرة تقاطرت على مدينة فاس يوم الجمعة ١٤ ديسمبر ، جاءوا من الضواحى القريبة ، مسلحين بالعصى والقضبان الحديدية والأسلحة البيضاء ، وبدأوا فى مهاجمة المتاجر وسيارات النقل العام والخاص ، وبعض البنوك والصيدليات ، وقد إستعملوا العنف فى مواجهة قوات الأمن ، التى حاصروا مجموعات منها ، كما هوجمت بعض الفنادق ، وأحرق بالكامل فندق (الميرينين) ذو الخمسة نجوم ، وأن شخصين قد قتلا ، أحدهما من رجال الأمن والآخر من المتظاهرين ، بينما جرح نحو ١٢٧ شخصا من الجانبين ، تلقى ٩٣ منهم إسعافات أولية غادروا على أثرها المستشفى ، وذكر (صديق معنينو) أنه وقعت فى مدينة طنجة أحداث أقل عنفا وأقل مواجهة مع رجال الأمن .

هذا بينما ذكرت الأوساط النقابية أن عدد القتلى فى مدينة فاس قد تجاوزت ذلك بكثير .

ومن الجدير بالملاحظة أن الملك الحسن الثانى ، فى خطاب له فى الثانى من شهر يناير الماضى ، تحمل بشجاعة ملحوظة مسئولية ما وقع يوم ١٤ ديسمبر فى مدينة فاس ، وشرح ذلك بأنه أعطى الأمر الصارم لقوات الأمن لتتخلى عن أسلحتها فى جميع مدن المغرب ، وأن تتركها فى الثكنات ، وألا يطلقوا حتى الطلقات التحذيرية أو المطاطية ، وأن يتركوا للجميع حرية العمل ، ولكن الملك يضيف قوله (عندما رأيت رجال الأمن ضحية لمسالمتهم ، أعطيت الأمر بأن يستعملوا ما يجب إستعماله للحفاظ على الدفاع المشروع عن النفس وعن المواطنين ، لأننى أنا المسئول عن سلامتهم وهم فى حمايتى) .

وقد أعلن العاهل المغربى فى هذا الخطاب مشروعا من خمس نقاط :

١ ـ زيادة الأجور والتعويضات بنسبة ١٥٪ لسنة ١٩٩١ .

٢ ـ تشغيل ما بين أربعين الفا وخمسين الفا من حملة الشهادات الجامعية العاطلين ، وذلك بحلول شهر يوليو ١٩٩١ ، وتطبيق نفس الشىء بالنسبة للبادية فى آخر عام ١٩٩١ .

٣ ـ ضمان تشغيل مائة ألف شاب ودفعهم الى سوق العمل .

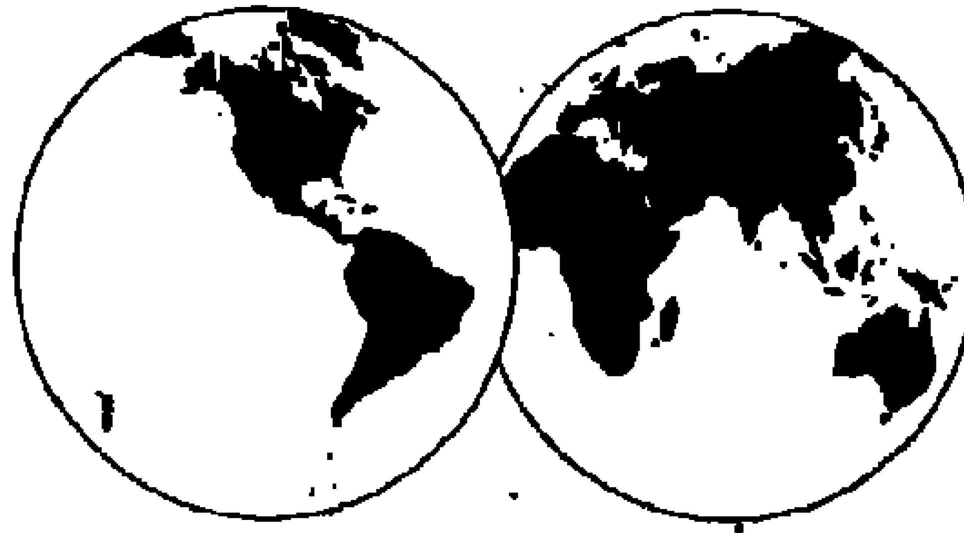
٤ - إجراء حوار كل عام للنظر فى النتائج الماضية وتحديد الخطوات المقبلة ، وتحديد مستوى الأجور .

٥ - إيجاد البيت المشرف لكل أجير مغربى على وشك أن ينتهى عقد عمله .

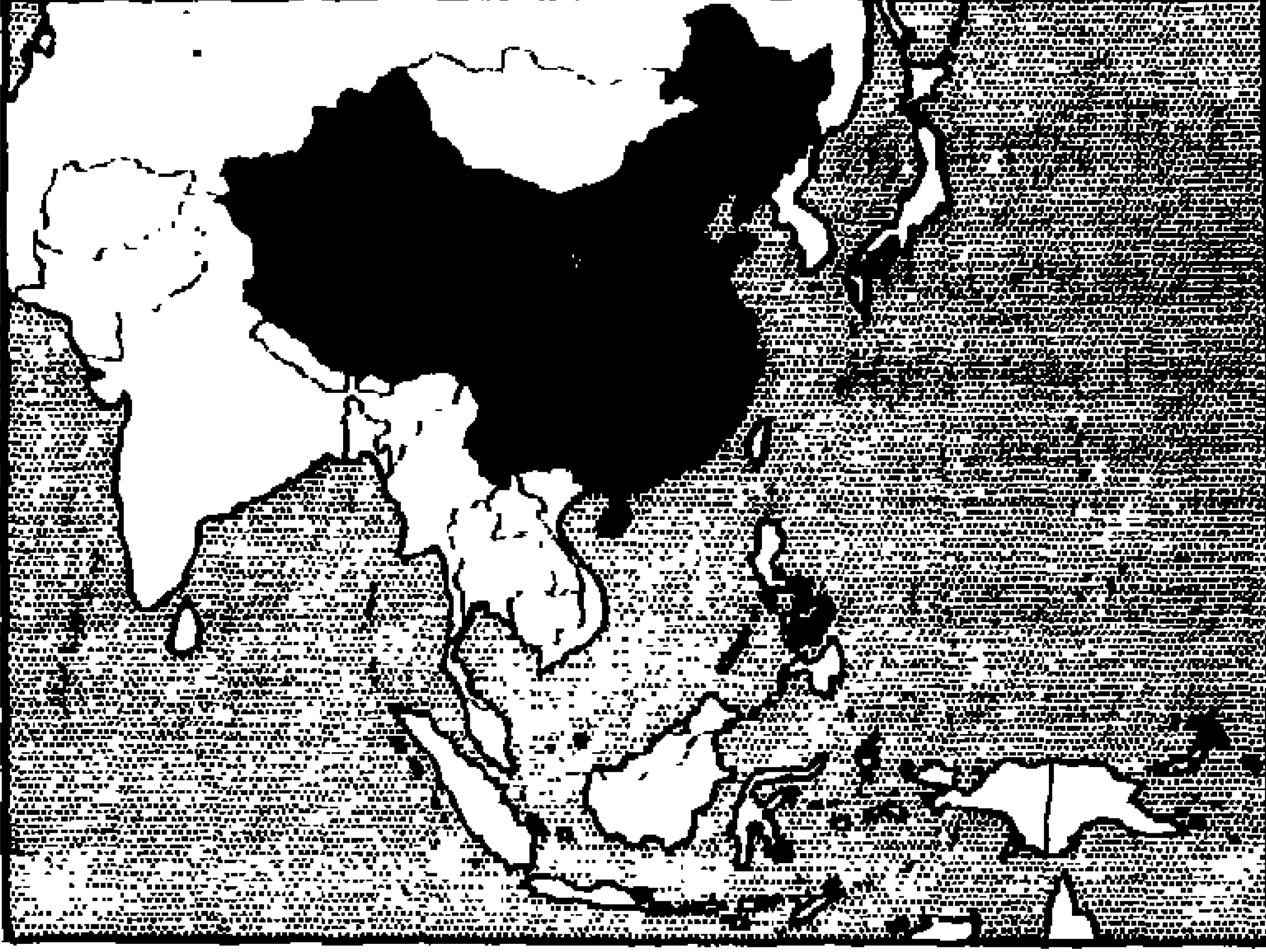
كما ترأس الملك الحسن فى الخامس من يناير جلسة عمل مع بعض أعضاء الحكومة والأمين العام (للمجلس الوطنى للشباب والمستقبل) ، لدراسة سبل تطبيق سياسة تشغيل حاملى شهادات التعليم العالى ، وإيجاد عمل لائق للعاطلين وإحصاء طلبات الشغل المقدمة وفرص العمل المتاحة على أن تشرف لجنة خاصة على هذا الاحصاء خلال ثلاث أسابيع .

وكان من ضحايا الاضراب العام فى فاس السيد (عبدالكريم غلاب) مدير صحيفة (العلم) الناطقة بلسان حزب الاستقلال ، بسبب مقالات صحفية نشرت فى « العلم » غداة الاضراب العام يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ ، الأمر الذى أصدرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية إحتجاجا عليه ، وسجلت بقلق بالغ أن محاكمة (العلم) أقدم الصحف المغربية تعد سادس محاكمة من هذا النوع فى خلال سنتين ، مما يعتبر مساسا صريحا بحرية الصحافة والتعبير ، وبحق الصحفيين فى إطلاع الرأى العام الوطنى على ما يجرى ، وحق المواطنين فى الاعلام .

وهكذا كانت احداث فاس نقطة تحول بارزة فى نضال الحركة العمالية المغربية ، وكافة فئات الشعب ، وستترك آثارا عميقة على مستقبل التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المغرب . □



تقـريـر



مستقبل الوحدة بين تايـــوان والصيـــن

محمد مصطفى شحاته

● أعلنت تايوان فى ديسمبر الماضى انها أنهت رسميا حالة الحرب التى أعلنتها ضد الحزب الشيوعى الصينى عام ١٩٤٨ .. وتأتى هذه الخطوة بعد سلسلة من الضغوط التى مارستها الصين الشعبية لاعادة ضم الجزيرة . وتايوان هى الاسم الذى يطلق على جزيرة فرموزا التى تمثل إقليم جمهورية الصين الوطنية .. وخضعت الجزيرة للأستعمار اليابانى عام ١٨٩٥ بعد الحرب الصينية ـ اليابانية واعيدت الى الصين بعد استسلام اليابان فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . وقد أدى استيلاء الحزب الشيوعى الصينى على السلطة عام ١٩٤٩ بقيادة ماوسى تونج الى فرار حكومة « الكومنتاج » التى كان يتزعمها المارشال تشانج كاى شك الى شونج كونج جنوب الصين ، ولم بلغ المد الشيوعى للولايات الجنوبية إنتقلت حكومة « الكومنتاج » الى جزيرة فرموزا التى تبعد ١٠٠ ميل عن ساحل الصين .

وأقام تشانج حكومته فى تايوان وإنتخب رئيسا لها عام ١٩٥٠ .. وسارعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية بالاعتراف بحكومة تايوان ممثلا شرعيا للشعب الصينى .. بينما إعترف الاتحاد السوفيتى ودول اوربا بالصين الشعبية عام ١٩٥٠ كممثل شرعى للشعب الصينى .

ومنذ ذلك الوقت تسعى الصين الشعبية الى إعادة تايوان الى « الصين الأم » ورفض إعتراف الدول الاجنبية بتايوان . وإقترحت بكين عدة مبادرات على تايوان لاعادة توحيد الجزيرة غير ان تايوان رفضت هذه المبادرات ، وفى نفس الوقت ترفض تايوان إعلان الاستقلال عن الصين وتؤكد انها جزء لايتجزأ من الصين الأم .. الا أن منطلقات كل منهما نحو الوحدة جد متباينة . وسنعرض فى هذا التقرير موقف كل من بكين ، وتايوان من قضية الوحدة ، مع إبراز التفاعلات الخارجية والداخلية التى تؤثر على هذا الموقف .. ثم سنتناول مستقبل الوحدة بين الصين الشعبية ، وتايوان .

موقف الصين الشعبية :

إن العنصر الاساسى الذى يؤثر على العلاقات بين بكين وتايوان هو المتغيرات التى تطرأ على سياسة بكين الداخلية والخارجية . ففى الخمسينات والستينات من هذا القرن كانت حكومة بكين حريصة على إجلاء الاجانب من الصين ، وإستعادة السيادة الصينية على كافة الاراضى التى كانت تحت سيادة الصين فى السابق ، حتى ولو إقتضى الأمر إستخدام القوة العسكرية .

وإنطلاقا من هذا المبدأ رفضت الصين الشعبية مطالب الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة بتطبيق

حق تقرير المصير على سكان تايوان طبقا لميثاق الامم المتحدة ... ورفضت كذلك وضع تايوان تحت وصاية الامم المتحدة .

واصرت بكين على أن تايوان هى إحدى المقاطعات منذ مئات السنين ، وأن قضية توحيد تايوان مع « الوطن الأم » . مسألة داخلية سوف يتم حلها بالاسلوب المناسب عسكريا او سلميا .

ومن ثم رفضت الصين معالجة القضية فى نطاق الأمم المتحدة ، وأعتبرت ذلك تدخلا فى شئونها الداخلية .

وبعد التحول الذى طرأ على سياسة الصين الشعبية فى السبعينات ، وإتجاه الدبلوماسية الصينية نحو اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب .. إنتقلت قضية تايوان الى مرحلة جديدة فى تطورها .

فقد شهدت هذة الفترة تحسن العلاقات بين بكين وواشنطن بعد زيارة الرئيس الامريكى نيكسون الى الصين ، وإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٨ .

.. وتأكيد الولايات المتحدة على سحب كافة القوات والمنشآت العسكرية الامريكية فى تايوان .. وصدر عن البلدين بيان مشترك تضمن موافقة الحكومة الامريكية على الشروط الصينية وأهمها : ـ

١ ـ إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وتايوان .

٢ ـ الغاء معاهدة الدفاع المشترك التى إبرمت عام ١٩٥٠ ونصت على مسئولية الولايات المتحدة عن الدفاع الجوى والبحرى عن تايوان ضد اى هجوم تقوم به الصين الشعبية .

٣ ـ سحب القوات العسكرية الامريكية من تايوان

٤ ـ إعتراف الولايات المتحدة بموقف الصين بأنه لاتوجد الا صين واحدة .. وأن تايوان جزء من الصين ، وأن حكومة الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية .

٥ ـ استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة ، وتايوان .

واصدر الكونجرس الامريكى عام ١٩٧٩ لائحة العلاقات مع تايوان .. تضمنت انشاء مكاتب ومؤسسات امريكية غير حكومية فى تايوان .. وإنشاء تايوان « مجالس للتنسيق » فى الولايات المتحدة ، واضفى الكونجرس عليها الحصانات الدبلوماسية .. ونصت اللائحة على سريان جميع المعاهدات والاتفاقيات التى وقعت بين تايوان والولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٧٨ ماعدا تلك المتعلقة بمعاهدة الدفاع والأمن المتبادل والاتفاقيات الملحقة بها . وإتخذت اليابان موقفا مشابها وصدر البيان الصينى ـ اليابانى المشترك الذى ابدت فيه اليابان عودة تايوان الى الصين الأم . وأدت هذه المتغيرات الى إنهاء الاعتراف الدولى بأن حكومة الصين الوطنية فى تايوان هى الممثل الشرعى للصين .. ومن ثم إنتقلت قضية تايوان الى مجال آخر ، بإعادة الصين بأن تايوان كيان له سماته الاقتصادية والتجارية الخاصة . فلم تعترض الصين على العلاقات الثقافية والتجارية والاقتصادية بين تايوان ودول العالم بشرط عدم معاملة تايوان كدولة مستقلة ذات سيادة وخصصت لتايوان بعض المقاعد فى المجلس الصينى منعا لايجاد شعور متطرف لدى الصينيين فى تايوان ضد الحكومة المركزية فى الصين .

وفى ضوء هذا الاطار تقدمت بكين بمبادرة لاعادة تايوان الى الصين « الام » .. وتضمنت بنود المبادرة مايلى : ـ

ـ دولة واحدة ونظامان : ويعنى ذلك تخلى تايوان عن فكرة تمثيلها للصين .. مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعى والاقتصادى ، وقواتها المسلحة ، وبالروابط غير الرسمية التى تربطها بالعالم الخارجى ..

ـ عدم تدخل الصين الشعبية فى الشئون الداخلية لتايوان .

ـ دعوة الشخصيات السياسية فى تايوان لشغل مناصب قيادية فى السلطة العليا للدولة

ـ دعوة رجال الاعمال فى تايوان لاستثمار أموالهم فى الصين الشعبية

وتهدف المبادرة الصينية الى منح تايوان نوع من « الأدارة الخاصة » مع إحتفاظ الصين الشعبية بحق التمثيل الخارجى ، وبشئون الدفاع عن الصين ككل . ويلاحظ ان بكين لاتمانع فى اعطاء تايوان وضع سياسى افضل من هونج كونج .. وتفسير ذلك ان تايوان تختلف عن هونج كونج ... فتايوان لها روابط دولية خاصة ، فهناك مالا يقل عن ١٩ دولة تعترف بتايوان ، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسى كما أن تايوان تتمتع بعضوية ٤٨ منظمة دولية حكومية ، ومايزيد عن ٦٦٠ منظمة دولية غير حكومية .. ومن ناحية اخرى فإن تايوان لها حكومة مستقرة منذ ثلاثة عقود ، ولديها قوات عسكرية بحوزتها انظمة دفاعية عسكرية على درجة عالية من التقنية التكنولوجية ، كما أنها تنفصل جغرافيا عن الصين .

والتغير فى السياسة الصينية نحو تايوان يرجع الى رغبة بكين فى دعم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الغرب خاصة بعد توصل بكين الى اتفاق مع بريطانيا بشأن هونج كونج مما ولد قناعة لدى القادة الصينيين بامكانية تسوية مشكلة تايوان من خلال المحادثات السلمية مع حكومة الولايات المتحدة ، وحكومة تايوان .. ومن ناحية أخرى أدركت بكين ان هناك شعورا متناميا لدى بعض فئات شعب تايوان يرفض الوحدة مع الصين ويطالب بإعلان استقلال تايوان .

ولم تتجاوب حكومة تايوان مع السياسة الصينية الجديدة ، وإتهمت الصين الشعبية باستغلالها لمكانتها الدولية فى محاصرة تايوان دبلوماسيا وعزلها عن العالم الخارجى .. خاصة بعد ان وزعت حكومة بكين على

البعثات الاجنبية المعتمدة لديها مذكرة تؤكد فيها رفض الصين الشعبية لاى محاولة لاقامة علاقات رسمية مع تايوان ، بهدف خلق كيان مستقل لها او خلق دولتين صينيتين او صين واحدة ، وتايوان واحدة .. وأكدت ان الصين الشعبية ستتخذ موقفا حاسما ضد اى دولة تقدم على ذلك .

وطالبت تايوان حكومة الصين الشعبية بإدخال اصلاحات ديمقراطية على نظامها السياسى قبل الدخول فى مفاوضات حول الوحدة بين البلدين وثمة تساؤل هام قبل الانتقال الى تحليل موقف تايوان من قضية الوحدة مع الصين الشعبية وهو : هل يمكن ان تستخدم حكومة بكين القوة المسلحة لفرض الوحدة على تايوان ؟ . فى الواقع ان هذا الاحتمال وإن كان مستبعداً الآن فى ضوء المتغيرات الجديدة فى النظام الدولى وإتجاه السياسة الصينية نحو توطيد علاقاتها الخارجية مع الغرب .. الا اننا يمكن ان نتصور عدة سيناريوهات اذا تحققت فإن احتمال إستخدام الصين للقوة العسكرية لفرض الوحدة على تايوان لايكون مستبعداً :

- إعلان تايوان من جانبها أنها دولة مستقلة ذات سيادة .

- إستمرار تايوان فى تطوير سلاحها النووى بهدف استخدامه لصد أى هجوم محتمل من بكين .

- فقدان حكومة تايوان السيطرة على الاوضاع الداخلية نتيجة إنقلاب عسكرى او أحداث عنف .. تسفر عن دخول قوات اجنبية فى الجزيرة فهذه السيناريوهات قد توفر لحكومة بكين المبررات الكافية للتدخل العسكرى فى تايوان بهدف حماية امنها القومى خاصة وانها مازالت تعتبر قضية تايوان قضية داخلية .

ومن المستبعد فى هذه الحالة ان تتورط الولايات المتحدة الامريكية فى الدفاع عن تايوان اذ أن ذلك سيهدد مصالحها فى منطقة جنوب شرق اسيا

موقف تايوان من الوحدة :

يتسم النظام السياسى فى تايوان بأنه اكثر ديمقراطية من النظام السياسى فى الصين الشعبية .. اذ يوجد فى تايوان ٣١ صحيفة يومية مابين ليبرالية ، ومحافظة ، ومعتدلة .. كما يوجد بها حزبان كبيران هما الحزب الوطنى الحاكم ، والحزب التقدمى المعارض .

ومن ثم فان النظام السياسى فى تايوان يسمح بتعدد الآراء ، وقيام الاحزاب المعارضة .. ودعم من هذا الاتجاه الغاء الرئيس لى تنج هوى رئيس تايوان مؤخرا لقانون الطوارىء الذى صدر اثناء الحرب الأهلية مع الصين عام ١٩٤٩ ... وموافقة الحزب الوطنى الحاكم على مطالب المعارضة بإجراء اصلاحات ديمقراطية تتضمن إختيار رئيس الدولة بالإنتخاب المباشر ، بدلا من قيام المجمع الانتخابى « البرلمان » الذى تسيطر عليه اغلبية اعضاء الحزب الحاكم بهذه المهمة .. كما تضمنت حرية الإتصال ، والتنقل ، والتعبير .

ومن الناحية الاقتصادية فان إقتصاد تايوان يقوم على سياسة اقتصاد الحرب .. وترتبط تايوان بعلاقات تجارية وإقتصادية قوية مع العديد من دول العالم الخارجى بما فى ذلك الصين الشعبية والتى تبلغ قيمة استثمارات تايوان فيها مايقرب من ٢ بليون دولار ، وبلغ معدل التبادل التجارى بين البلدين بليون دولار عام ٨٩ .

هذا وتتمتع تايوان باقتصاد متقدم ، ويبلغ متوسط دخل الفرد السنوى ٦ آلاف دولار امريكى ويبلغ احتياطى تايوان النقدى من العملات الاجنبية ٧٥ بليون دولار امريكى .

وقد انعكست هذه الخصائص على موقف تايوان من قضية الوحدة مع الصين .. فعلى الرغم من أن تايوان مازالت تدعى تمثيلها للصين ، وان فكرة الاستقلال عن الصين مازالت مستهجنة ومرفوضة من الحزب الوطنى الحاكم ، ومن المثقفين المحافظين .. إلا أن هناك قطاعات من الشعب التايوانى بدأت تؤيد علانية الاستقلال التام عن الصين خاصة الحزب التقدمى الديمقراطى المعارض ، والعديد من المواطنين الذين ولدوا فى تايوان . فقد إتخذ الحزب التقدمى الديمقراطى قرارا فى اكتوبر الماضى يطالب الحكومة الوطنية بالتخلى عن إدعائها أنها الحكومة الشرعية لكل الصين وخوفا من أن يؤدى قرار الحزب الى تأييد المواطنين لفكرة الاستقلال لاسيما وان الحزب التقدمى له وجود مؤثر فى البرلمان .. شكل الحزب الوطنى الحاكم لجنة اطلق عليها « مؤسسة الديمقراطية الجديدة » تتألف من ١٣٤٠ من نواب البرلمان ورجال الاعمال وكبار العلماء .. لتعبئة الرأى العام لتأييد هدف الوطنين وهو توحيد الصين ، وإيجاد سبل لاعادة توحيد تايوان والصين على اسس ديمقراطية والوقوف فى وجه الحركة التى تدعو الى إعلان تايوان دولة مستقلة .

وقد أدى هذا الجدل حول الوحدة مع الصين الى حدوث اضطرابات داخلية ، وإعتقال قوات الشرطة ١٤ من زعماء المعارضة فى الحزب التقدمى الديمقراطى . وخروجا من هذا المأزق تقدم الرئيس لى تنج بإقتراح جديد يتضمن استعداد تايوان الدخول فى مفاوضات رسمية مع بكين حول مسألة الوحدة ، وإنهاء سياسة اللاءات الثلاثة لا للمفاوضات ، لا للاتصالات الرسمية ، لا للحلول الوسط » .. شريطة ان تتم الوحدة على أساس الديمقراطية والحرية والاقتصاد الحر .. وان تكون فى إطار بلد واحد - منطقتان One Country Two region.

ومن ثم فان الرئيس لى تنج يرفض من الناحية العملية فى ضوء الشروط الذى وضعها الوحدة مع الصين الشعبية ، وفى نفس الوقت يرفض اعلان استقلال تايوان عن الصين .

مستقبل الوحدة :

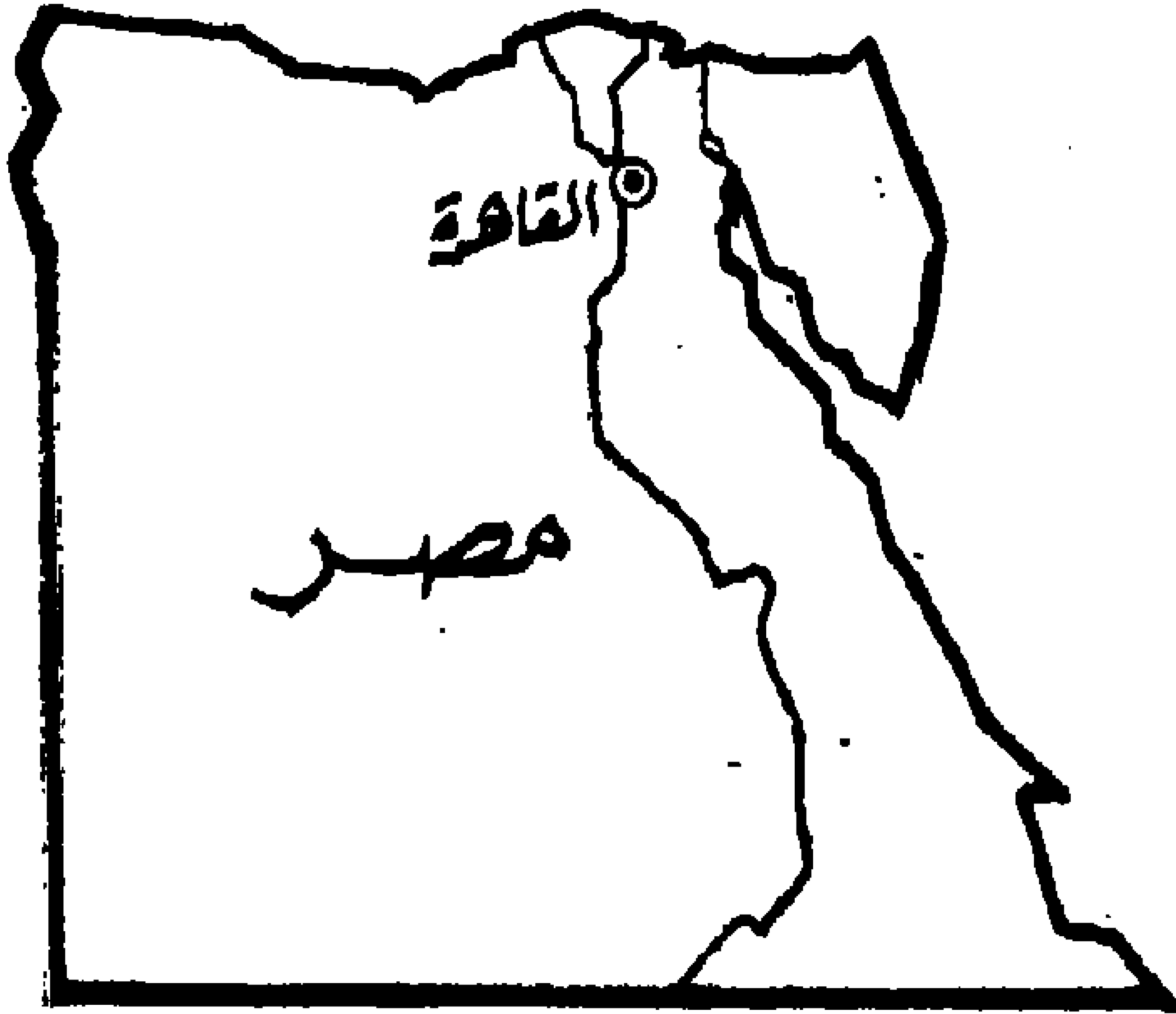
إن تايوان تعتبر هامشية بالنسبة للتكامل القومى الصينى مقارنة بمستعمرة مكاو البرتغالية ، وهونج كونج البريطانية .. إذ لم يحدث ان كانت تايوان جزءاً متكاملا

مع الصين الداخلية ، ومع ذلك فان كلا الحكومتين الصينية والوطنية ترفضان وجود تايوان منفصلة . وتواجه الوحدة بين تايوان والصين عقبات متعددة بعضها يرجع الى تباين النظام الاقتصادى والسياسى للدولتين .. فالصين مازالت تتبنى الايديـولوجيـة الشيوعية ، وترفض الديمقراطية على النمط الغربى .. ويتسم اقتصادها بدرجة عالية من المركزية وهيمنة الدولة على الموارد الاقتصادية .. وعلى النقيض من ذلك فان الحياة السياسية والاقتصادية فى تايوان تعرف درجة اكبر من الحرية السياسية والاقتصادية خاصة ان تايوان تعتنق النموذج رغم انها مازالت تحافظ على الثقافة الصينية .

ومن ناحية اخرى فان الولايات المتحدة ستعارض قيام وحدة بين الصين وتايوان حتى تظل « ورقة » تايوان أداة للضغط على بكين اذا اقتضى الامر ذلك .. فضلا عن ان تايوان تعد نافذة للحضارة الغربية فى منطقة آسيا . وبالتالى فان الوحدة الكاملة بين تايوان والصين امر مستبعد فى ضوء المتغيرات الراهنة .. الا ان تايوان قد تقبل صيغة توفيقية تعترف بالسيادة الخارجية للصين الشعبية على تايوان مع إحتفاظ تايوان بحق ممارسة كامل إختصاصاتها على شئونها الداخلية .. ويعزز من هذا التصور ان الدول التى تعترف بتايوان اصبحت فى تناقص مستمر إذ إنخفض عددها من ١٣ دولة الى ٩ دول فقط عام ٩٠ .. وقد أعلنت السعودية ، واندونسيا وسنغافورة مؤخراً تجميد علاقتها الدبلوماسية مع تايوان ، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية .☐



تقارير



التعاون الفنى بين مصر وافريقيا فى عشر سنوات

السفير/ احمد طه محمد

● انشىء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، بوزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٨٠ ، لتقديم المعونات الفنية للدول الافريقية ، بهدف مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الافريقية ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وركز الصندوق منذ بدء نشاطه فى عام ١٩٨١ على تقديم مختلف المعونات الفنية فى مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، خاصة عن طريق ايفاد الخبراء المصريين فى كافة التخصصات لدول القارة ، وتقديم المنح التدريبية وعقد الدورات والحلقات الدراسية لابنائها فى المراكز والمعاهد والاكاديميات المتخصصة فى جمهورية مصر العربية ، للتدريب فى مختلف نواحى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وغير ذلك من اساليب تقديم المعونات الفنية لدول القارة .

وتوضح الانشطة التى قام بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا - خلال العشر سنوات التى انقضت منذ انشائه - الدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى القارة الافريقية ، وفى تحقيق سياسة التعاون بين الجنوب/الجنوب ، التى تعتبر انشطة الصندوق المصرى نموذجا رائدا فيها ، كما تمثل هذه الانشطة اهمية خاصة فى مجال الارتباط المصرى بالقارة وفى توطيد العلاقات المصرية الافريقية .

اتفاق التعاون الفنى

وخلال العشر سنوات الماضية ، عقد الصندوق المصرى ٥٨ اتفاق تعاون فنى ، منها ٤٧ اتفاقا (وتبادل مذكرات) مع الدول الافريقية ، واتفاقية مع الجامعات والمعاهد الافريقية ، فضلا عن ١٣ اتفاقا للتعاون الفنى فى اطار نظام التعاون الثلاثى مع الدول والمنظمات الدولية المانحة .

ايفاد الخبراء

وفى مجال ايفاد الخبراء المصريين ، تم خلال السنوات العشر الماضية ايفاد ٢٦٩٤ خبيرا (بواقع الخبير/ سنة) ، وكان اجمالى عدد الخبراء موزعا على الدول الافريقية على النحو التالى :

انجولا	٣١	غينيا الاستوائية	١٧
بنين	٤٧	الجابون	٧٣
بتسوانا	٦	غانا	٧٢
بوركينا فاسو	٥٠	غينيا	٤١
بوروندى	١٧٠	بيساو	٧
الكاميرون	١٤٢	كينيا	١٣٥

الراس الاخضر	٢٤	ليسوتو	١٠
افريقيا الوسطى	١٤٩	ليبيريا	٤٩
تشاد	٦٧	مالاوى	٤٤
جزر القمر	٢٧	مالى	٨
الكونغو	٩٧	موريتانيا	١
كوت دى فوار	٩	موريشيوس	٤
جيبوتى	١٢٢	موزمبيق	١٠
زيمبابوى	٩٨	اثيوبيا	١
		(معهد الجزام)	
النيجر	٦٣		
نيجريا	٥٠	تنزانيا	٧٩
رواندا	٥٨	التوجو	٢٢
السنغال	٤١	اوغندا	١٨
ساوتومى	١٠	زائير	١٤٥
سيشل	٨	زامبيا	٤٤٠
سيراليون	٤٣	ناميبيا	٣٥
الصومال	١٦٠	(المعهد)	

المهام قصيرة الاجل

وتضمنت أنشطة الصندوق إيفاد الخبراء المصريين لافريقيا فى مهام قصيرة الاجل بناء على طلب الدول الافريقية فى مختلف مجالات التنمية (الزراعة - الرى - الجيولوجيا - النقل البحرى - الصحة - السياحة .. وغيرها) حيث تم إيفاد ١٣٢ خبيرا فى هذه المهام الى ٢٨ دولة افريقية ، على النحو التالى :

اثيوبيا	١١	انجولا	٢
بتسوانا	٢	بنين	٩
بوركينا فاسو	١	تنزانيا	٣
افريقيا الوسطى	٤	جيبوتى	٢
زامبيا	٥	زيمبابوى	١٠
سيشل	٢	غانا	١
كوت ديفوار	٢	الكونغو	٧
ليسوتو	٨	مالى	١
موريتانيا	١	موزامبيق	١
أوغندا	١٢	نيجيريا	٤
بوروندى	٩		
التوجو	٢	غينيا الاستوائية	٢
رواندا	٢	كينيا	٣
السنغال	٣	مدغشقر	١٠
		موريشيوس	١٣

إيفاد الاساتذة المحاضرين

كما تضمنت انشطة الصندوق إيفاد الاساتذة والمحاضرين المصريين فى اطار برامج منظمة لالقاء المحاضرات فى الجامعات والمعاهد والمراكز الثقافية والدبلوماسية فى الدول الافريقية ، وخلال عشر سنوات تم تنظيم ٦٠ من هذه البرامج فى هذه الدول ، من بينها :

٥١٦

بنين	٢	كينيا	٧
بوركينا فاسو	١	ليبيريا	١
بوروندى	١	مالاوى	١
الكاميرون	٣	مالى	٢
الكونغو	١	موريشيوس	٢
ساحل العاج	٣	نيجيريا	٣
اثيوبيا	٢	رواندا	١
غانا	٢	السنغال	٣
الصومال	١٣	زائير	١
تنزانيا	٤	زامبيا	٣
التوجو	٢	زيمبابوى	٢
اوغندا	٢		

المنح التدريبية

وقدم الصندوق خلال السنوات العشر الماضية ٥٦٤ منحة تدريبية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، للكوادر من ٣٢ دولة افريقية على الوجه التالى :

اثيوبيا	١٠	أوغندا	١١
بوركينا فاسو	١	تشاد	٦
التوجو	١٤	الجابون	٢
جزر القمر	٣٥	افريقيا الوسطى	٣
زامبيا	١٥	زيمبابوى	١٩٨
سيراليون	١٥	الصومال	١١
غينيا	٢٦	غنيا الاستوائية	٢٠
زائير	٨	كينيا	١
مالى	١٢	مدغشقر	٨
النيجر	٣	نيجيريا	٥٢
مالاوى	٢	السودان	٣١
بوروندي	١٣	غانا	١٦
تنزانيا	١٥	كوت ديفوار	١
جامبيا	١	ليبيريا	٤
جيبوتى	١	موريتانيا	٩
السنغال	٣	غينيا بيساو	٦

البرامج التدريبية

وشملت انشطة الصندوق تنظيم وتمويل ٩٠ برنامجا تدريبيا للكوادر الافريقية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وغطت مجالات التدريب شئون الشرطة والزراعة والفلاحة والرى والصناعة والنقل البحرى والدبلوماسية وغيرها .

وقد شارك فى هذه البرامج التدريبية خلال العشر السنوات الماضية ١٨٢١ من كوادر خمسين دولة افريقية ، على النحو التالى :

اثيوبيا	٤٣	انجولا	٤٣
بتسوانا	٥٠	بنين	٦٧
بوركينا فاسو	٢١	تشاد	٢٨
التوجو	٣٦	الجابون	٢٨
جزر القمر	٢٥	افريقيا الوسطى	٣٠
الرأس الاخضر	٤	رواندا	٣١
زيمبابوى	٩٤	ساوتومى	١٠
سوازيلاند	١٤	سيراليون	٥٢
الصومال	٤٨	غانا	٦٣
غينيا الاستوائية	٧	غينيا بيساو	٩
كوت ديفوار	٣٧	الكونغو	٢٨
كينيا	٦٣	ليبيريا	٦٦
مالاوى	٢٧	مالى	٣٦
موريتانيا	١٣	موزامبيق	٣٣
النيجر	٢٧	نيجيريا	٤٢
السودان	٥٣	المغرب	١٣
الجزائر	٧	حركات التحرير	١٦
اوغندا	٨٢	غينيا	٤٢
بوروندى	٢٥	الكاميرون	٥٤
تنزانيا	١٢٠	زائير	٤١
جامبيا	٢٩	ليسوتو	١٠
جيبوتى	٢٣	مدغشقر	٤٦
زامبيا	٩٥	موريشيوس	٣٠
السنغال	٣٠	ناميبيا	٩
سيشال	٢١	تونس	١٠

التعاون الثلاثي

ونظرا لحاجة الدول الافريقية للمزيد من برامج المعونات الفنية ، استحدث الصندوق قنوات جديدة لتزويد الدول الافريقية بهذه المعونات ، عن طريق نظام التعاون الثلاثى مع اليابان منذ عام ١٩٨٥ ، وقد عقد الصندوق فى إطار هذا النظام اتفاقا مع اليابان (وكالة الجايكا) لمدة خمس سنوات لتنظيم ندوات وبرامج تدريبية بواقع برنامج كل عام فى مجالات ثلاثة هى ـ النقل البحرى ، والصحة (التمريض) والزراعة (تكنولوجيا زراعة الارز) .

وقد تم عقد هذه البرامج فى الفترة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٩ ، حيث عقدت برامج النقل البحرى باكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية ، وشارك فيها ٨٥ من الكادرات الافريقية ، كما عقدت برامج تدريب الممرضات الافريقيات بمركز الروضة التعليمى والفنى التابع لوزارة الصحة المصرية ، وحضرها ٨٧ مشاركا .

وقد تم تجديد الاتفاق مع اليابان فى عام ١٩٩٠ لخمس سنوات اخرى فى مجالى النقل البحرى والتمريض ، وشارك ٣٣ من الكادرات الافريقية فى اول دورتين عقدتا خلال عام ١٩٩٠ ، ومنذ عام ١٩٨٧ عقدت اربع دورات فى مجال (تكنولوجيا زراعة الارز) وشارك فيها ٦٩ من الكادرات الافريقية .

وفى عام ١٩٨٩ وقع الصندوق المصرى اتفاقا جديدة مع اليابان ، لتنظيم خمسة دورات تدريبية فى مجال (تكنولوجيا اللحام) للمهندسين الافارقة ، حيث عقدت منها اثنتان خلال عامى ٨٩ ، ١٩٩٠ ، وذلك بمركز الفلزات التابع لوزارة البحث العلمى المصرية ، وشارك فيهما ٢٩ مهندسا افريقيا .

وقد بلغ إجمالى الدورات التدريبية التى تم تنظيمها منذ عام ١٩٨٥ فى اطار التعاون الثلاثى مع اليابان ١٨ دورة ناجحة شارك فيها ٣٠٧ من الكوادر الافريقية .

المساهمة فى صندوق افريقيا

وساهمت مصر فى صندوق أفريقيا منذ انشائه فى قمة عدم الانحياز فى هرارى فى عام ١٩٨٦ ، وذلك عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا ، الذى قام بتنفيذ هذه المساهمة بتقديم معونات فنية (خبراء ـ تدريب) لدول المواجهة الأفريقية فى قطاعات تأمين المنشآت الحيوية وتنمية المهارات الانسانية اللازمة لادارة الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول ، فضلا عن تقديم المساعدات الفنية لحركات التحرير فى جنوب افريقيا .

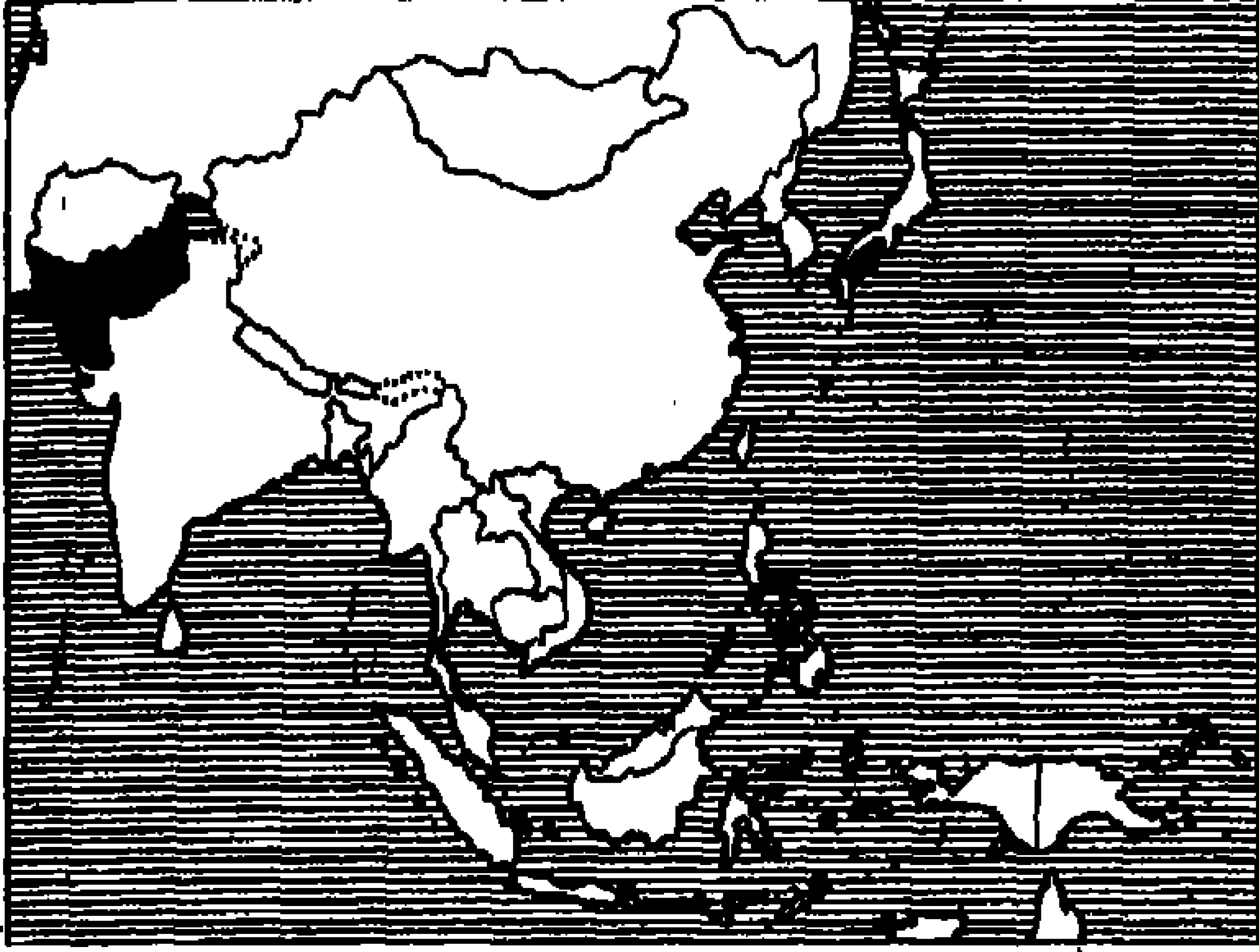
ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٠ ، تضمنت المعونات الفنية المقدمة من مصر لدول المواجهة الافريقية ايفاد ٤٠٠ من الخبراء المصريين ، فضلا عن تدريب ٥٠٠ من الكوادر فى مختلف المجالات التى تمثل اهتمامات واهداف صندوق افريقيا .

وقد قدم الصندوق معونات فنية لحركتى التحرير الافريقية فى جنوب افريقيا ، حيث تم تدريب كادرات الحركتين فى مختلف البرامج التدريبية التى تعقد فى مجالات التنمية الافريقية ، كما قدم الصن وق معونات فنية لناميبيا قبل الاستقلال ، حيث أوفد الصندوق ٣٥ خبيرا للتدريس بمعهد ناميبيا فى لوساكا (بواقع الخبير/ سنة) ، وذلك فى الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٠ ، فضلا عن اشراك الكادرات الناميبية فى البرامج التدريبية التى نظمها الصندوق فى مجالات التنمية ، كما عقد الصندوق اتفاق تعاون فنى مع ناميبيا عقب الاستقلال لمدها بالخبراء المصريين وتدريب كادراتها فى مختلف المجالات .

وخلال السنوات العشر الماضية ، اسهم الصندوق فى تمويل نفقات العديد من المؤتمرات والندوات الافريقية التى نظمت فى جمهورية مصر العربية فى مختلف مجالات التنمية الافريقية ، كما اسهم فى تمويل استضافة زيارات الوفود والمسئولين من الدول الافريقية .

وفى عام ١٩٨٨ نظم الصندوق اول ندوة عن (التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الافارقة) شارك فيها ٤٧ من الاستشاريين ورجال الاعمال الافارقة ، كما ساهم الصندوق فى المائدة المستديرة لرجال الاعمال الافارقة التى عقدت بالقاهرة عام ١٩٩٠ ، بالتعاون مع بنك التنمية الافريقى ، وحضرها ٢٢٥ من رجال الاعمال من القارة الافريقية . □

تقارير



الباكستان وحكومة شريف الجديدة

محمد أبو الفضل أحمد

● بعد اقالة حكومة بوتو ومجيء حكومة نواز شريف مرورا بفترة حكومة مصطفى جاتوى الانتقالية واجهت الباكستان وحكومة شريف الجديدة اختبارا صعبا يتمثل فى قطع المساعدات والمعونات الأمريكية وعدم رضوخها لمطالبها بشأن السلاح النووى الباكستانى بل الاصرار والتحدى على تطوير برنامجها النووى لمضاهاة الهند واسرائيل .

هذا فضلا عن المشكلات الداخلية المتمثلة فى التدهور الاقتصادى فى البلاد وانتشار المخدرات ووجود عدد كبير من اللاجئين الأفغان فى باكستان وازداد الوضع سوءا أمام هذه الحكومة الجديدة بتفجر الصراع الهندى الباكستانى حول كشمير مرة أخرى واقترابه من دخول مرحلة الصراع المسلح وازدياد نشاط المجاهدين فى الأراضى الباكستانية ضد نظام كابول .

من هنا واجهت حكومة نواز شريف تحديا كبيرا ازاء هذه المشكلات وفى محاولة منا لاستشراف وتشوق مستقبل باكستان والحكومة الجديدة نقدم هذا التقرير .

نواز شريف وحكومته الجديدة :

بعد أن أصدر الرئيس الباكستانى غلام اسحق مرسوما باقالة وزارة بناظير بوتو وحل البرلمان الباكستانى فى ٩٠/٨/٦ والدعوة لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة متهما حكومة بوتو بالفساد والاخلال بالدستور والمحسوبية وتبديد المال العام واساءة استخدام السلطة ، واعتبر الكثير من المراقبين أن تعيين البيجوم نصرت نائبة لرئيس الوزراء شاهدا صارخا على الفساد ، الا أن أعضاء حزب الشعب يقولون بأن تعيين نصرت هو أقل ما يمكن تقديمه للأم باعتبارها رئيسة الحزب .

أصدر اسحق مرسوما آخر بتعيين زعيم المعارضة مصطفى جاتوى رئيسا مؤقتا للوزراء حتى انتهت فترة حكومته الأنتقالية وأجريت الأنتخابات فى ٩٠/٨/٢٤ ومما يذكر أن عدد مراكز الاقتراع فى باكستان يبلغ ٤٠ الفا ويتنافس فى هذه الأنتخابات التشريعية ١٣٣٠ مرشحا رشح منهم حزب الشعب ١٨٢ ممثلا ورشح التحالف الديمقراطى الاسلامى ١٤٧ ممثلا والباقى من المستقلين وجرت هذه الأنتخابات فى حضور ما يزيد على ٦٠ مراقبا اجنبيا من فرنسا والمعهد الوطنى الديمقراطى فى واشنطن ورابطة التعاون الأقليمية لجنوب آسيا وحصل التحالف الديمقراطى الاسلامى على ١٠٥ مقعدا من أصل ٢١٧ وحزب الشعب حصل على ٤٥ والمستقلون حصلوا على ٦٧ مقعدا .

وباعلان نتيجة الأنتخابات أكدت بوتو أن بعض صناديق الاقتراع انتزعت من اماكنها وملئت بأصوات

زائفة وأن مندوبين فى عدد من اللجان الانتخابية اعتقلوا وقالت بوتو عبارتها المشهورة أنه لا يوجد لدينا برلمان الشعب اليوم ولكن لدينا برلمان الرئيس .

وطلبت بوتو من جميع مرشحى حزب الشعب الذين هزموا أن يطعنوا فى النتائج فى نفس الوقت الذى نفى فيه فريق من المراقبين الدوليين أشرف على الانتخابات وجود دلائل تؤكد ادعاءات بوتو عن حدوث تزوير فى الانتخابات على نطاق واسع !

وبفشل بوتو فى الحصول على الأغلبية لتشكيل الحكومة الباكستانية قررت خوض الانتخابات المحلية ثم منيت بهزيمة ساحقة هى وحزبها أمام التحالف الديمقراطى الاسلامى الذى حصل على معظم المقاعد فى الولايات الأربع الباكستانية .

وفى اجتماع عقدته المجموعة البرلمانية للتحالف الديمقراطى الاسلامى والمكون من ٩ أحزاب فى يوم ٩٠/٨/١٨ تم اختيار السيد نواز شريف لرئاسة الحكومة وقد تم انتخابه بالاجماع بعد أن رشحه محمد خان خوينجو رئيس الرابطة الاسلامية وهى الحزب الرئيسى فى التحالف .

ويعتبر نواز شريف هو أول شخصية من ولاية البنجاب تتولى رئاسة الحكومة المركزية فى اسلام آباد منذ ٣٢ عاما وقد كان نواز شريف يرأس حكومة البنجاب من قبل وقد حاول حزب الشعب ازاحته عن المكتب الرئاسى لهذه الولاية اكثر من مرة عبر تصويت بعدم الثقة فى مجلس الولاية التشريعى وحين فشلت الجهود فى ذلك بدأت الحكومة الفيدرالية فى عهد بوتو بعرض اجراءات مشددة على صفقات شريف التجارية وأوقفت بوتو الامتيازات التى كان يتمتع بها فى عهد ضياء الحق والذى كانت تربطهما علاقة وثيقة .

ويرى المحللون أن هناك منافسة داخلية كانت بين شريف وجاتوى من أجل منصب رئيس الوزراء وكان جاتوى المدعوم من ولاية السند الجنوبية وبعض الشخصيات البيروقراطية يطالب بتجديد ولايته الا أن اجتماعا بين شريف وغلام اسحق عقد فى يوم ٩٠/٨/٣٠ وفى وجود مسئولين آخرين رفيعى المستوى تم اعطاء الضوء الأخضر لترشيح نواز شريف .

ومن المرجح أن تكون هناك صفقة غير رسمية عقدت بين شريف والجيش على أن يبتعد شريف عن الأمور العسكرية وأن يتاح لكبار رجال الجيش مكان داخل حكومته وهذا ما رفضته بوتو من قبل وربما يكون ابتعادها عن الحكم وانتقالها الى المعارضة يخدم مصالحها السياسية وعدم خضوعها للرقابة من قبل الجيش .

واذا نظرنا الى حكومة نواز شريف والمشكلة من ١٨ وزيرا نجد أن معظم الوزراء الرئيسيين اضافة الى شريف نفسه كانوا أعضاء فى حكومة ضياء الحق وأصبح محمد المجاز الحق الابن الأكبر لضياء الحق وزيرا للعمل والقوى العاملة وشئون الباكستانيين فى الخارج واحتفظ ٧ من الوزراء الـ ١٨ فى حكومة جاتوى بالمناصب الوزارية التى كانوا يشغلوها مع احتفاظ صاحب زاده يعقوب خان بوزارة الخارجية .

وقد أحجم مصطفى جاتوى وهو يعتبر حليفا لنواز شريف فى التحالف الاسلامى عن تولى منصب فى الحكومة الجديدة وربما يرجع ذلك الى المنافسة الداخلية بينهما على منصب الرئيس لكن نجله غلام جاتوى أصبح وزيرا للمواصلات .

ومن الملاحظ فى الحكومة الجديدة أن حوالى نصف الوزراء الذين عينوا ينتمون الى ولاية البنجاب مسقط رأس نواز شريف ومن المعروف أن البنجاب هى أكبر وأهم الولايات الباكستانية لكن هذا لا يلغى أن شريف يريد أن يقرب اليه بعض أهل الثقة لضمان الولاء مما يعنى أن الحكومة الجديدة سوف تمر بنفس المأزق الذى مرت به حكومة بوتو واتهامها بالفساد .

وتعتبر المشاكل العرقية من أهم المشاكل التى ستواجه حكومة نواز شريف فى اقليم السند الجنوبى اذ يتعين على التحالف الحاكم الحصول على دعم حركة المهاجرين والتى تمثل السكان المنحدرين من أصل هندى لمنع حزب الشعب من تشكيل حكومة فى ولاية السند ولكن من المرجح الا تستطيع الحكومة دفع الثمن الذى تطلبه حركة المهاجرين لقاء تأييدها اذ تطالب الحركة بتوسيع باب الهجرة الى باكستان للاجئين البيهاريين الموجودين فى مخيمات فى بنجلاديش منذ ١٩٧١ بين شرق باكستان وغربها .

ويعتبر بعض المحللين أن حكومة التحالف قد تضطر الى اعتماد الحلول الوسط أو تقديم تنازلات الى أعضاء التحالف والمؤلف من تيارات مختلفة ليؤكدوا على استقلاليتهم بعد مازال الخطر الذى يمثل حزب بوتو ويريدون الضغط لمواصلة الدعاوى على بوتو لضمان عدم عودتها للسلطة مرة ثانية .

وتولى حكومة نواز شريف اهتماما ملحوظا بتقديم وثيقة مشروع لتطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد ويأتى هذا المشروع امتدادا لمشروع ضياء الحق فى ١٩٨٨ وذلك بعدما أخفقت باكستان فى تطبيق الشريعة الاسلامية مرتين فى السابق .

وتعنى وثيقة المشروع بكافة أوجه الحياة من اقتصاد وسياسة وثقافة وتشرف على تطبيقها لجان متخصصة يعينها رئيس البلاد .

وأهم ما تتناوله هذه الوثيقة عدم شرعية الفائدة المصرفية ، الأمر الذى سيكون تأثيره بالغا على استمرار القروض الدولية الممنوحة لباكستان .

ومن المتوقع حدوث مواجهة بين المسلمين الأصوليين والليبراليين فى التحالف الاسلامى فى شأن قوانين الشريعة .

الباكستان ومشكلة كشمير : ـ

تعتبر مشكلة كشمير من المشاكل الكبيرة التى واجهت حكومات باكستان منذ انشائها ولم يوجد لها حل حتى الان لينتهى النزاع الطويل بين باكستان والهند والذى بدأ منذ تقسيم شبه القارة الهندية عقب الاستقلال عن بريطانيا ١٩٤٧ الى دولتى باكستان والهند أما كشمير فهى الولاية التى كانت محل النزاع بينهما نظرا لموقعها الهام بين البلدين .

ففى اكتوبر ١٩٤٧ قرر حاكم كشمير الانضمام للهند مما أغضب باكستان واندلعت الثورة فى مقاطعة بونسن الكشميرية وجرى دعمها بعدد كبير من أبناء القبائل فى باكستان المتاخمة لحدود كشمير وعندما تطور الأمر لاحتمال نشوب حرب مسلحة بين الهند وباكستان قررت الهند اثارة القضية فى الأمم المتحدة والتى اتخذت قراران بوقف اطلاق النار بين الدولتين فى ٥ يناير ١٩٤٩ وبعد تنفيذ وقف اطلاق النار أصبح شمال كشمير يخضع لباكستان وباقى كشمير تحت السيطرة الهندية ولكن بدأت المشكلة الحقيقية بين البلدين فى اغسطس ١٩٦٥ عندما تسللت قوات مسلحة من ازاد كشمير الى ما يعرف بكشمير الهندية لقلب الأوضاع عن طريق الثورة وتدخلت القوات الهندية وقامت باحتلال مواقع داخل باكستان ورد الجيش الباكستانى بهجوم على (جامو) واستمرت الحرب بين الدولتين الى أن انتهت بوقف اطلاق النار فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٥ وفقا لقرار صادر من مجلس الأمن .

وفى سنة ١٩٧١ اندلعت الحرب الأهلية فى باكستان الشرقية والتى أصبحت بعد ذلك دولة بنجلاديش وفى اطار تلك الحرب عبرت القوات الهندية والقوات الباكستانية على حد سواء خط وقف اطلاق النار فى كشمير . وبانتهاء الحرب بين البلدين عقدت محادثات بين انديرا غاندى وذو الفقار على بوتو وتمخضت المحادثات عن توقيع اتفاقية « سيملا » فى ٣ يوليو ١٩٧٢ واتفقت الدولتان على احترام الخط الذى نشأ عن وقف اطلاق النار فى ديسمبر ١٩٧١ مع الاستمرار فى المحادثات للوصول لترتيبات بشأن اقامة سلام دائم وتسوية قضية كشمير .

فى فترة السبعينيات تحسنت العلاقات الهندية ـ الباكستانية وأصبحت مشكلة كشمير خامدة الى أن وقع التدخل السوفيتى فى افغانستان فى « ديسمبر ١٩٧٩ » أخذ كل طرف فى تقوية استعداداته العسكرية وطفت على السطح مشكلة كشمير المعلقة وتدهورت العلاقات الدبلوماسية عندما أدلى دبلوماسى باكستانى بتصريح قارن فيه الجزء الهندى من كشمير بفلسطين باعتباره يقع تحت احتلال عسكرى أجنبى .

وفى عهد بوتو لم يتغير الخط السياسى الباكستانى ازاء كشمير فقد أعلنت بوتو استعدادها لخوض حرب قد تستغرق الف عام من أجل كشمير بل وازداد الأمر توترا عندما تبادل الجنود الباكستانيون والهنود اطلاق النار عند الخط الفاصل بين شطرى اقليم كشمير فى ابريل ١٩٩٠ وللحد من هذا التوتر أعلنت بوتو عن ضرورة اجراء استفتاء على سكان كشمير .

ولما كان المسلمون يمثلون حوالى ٦٤٪ من سكان كشمير الهندية رفضت الهند اجراء هذا الاستفتاء خوفا من الانفصال والانضمام لباكستان الأمر الذى يفتح عليها أبوابا عديدة لانفصال أبناء الأقليات الأخرى وبذلك يبدو أنه لا مفر من الابقاء على الوضع الراهن .

واستمرت مشكلة كشمير بين البلدين دون التوصل الى حل نهائى لها ثم تفجرت مرة أخرى فى بداية عهد حكومة نواز شريف عندما بدأت الاشتباكات بين المسلمين والهندوس فى الهند بسبب اصرار الهندوس على هدم مسجد بابرى بمقاطعة ايوديا الهندية لبناء معبد . وعندما خرجت تصريحات من اسلام آباد تطالب الحكومة الهندية باتخاذ الخطوات اللازمة لتأدية التزاماتها الدستورية ازاء الأقليات ، مشيرة الى وضع كشمير مما جعل نيودلهى تعتبر هذه التصريحات تدخلا مرفوضا فى شئونها الداخلية واتهمتها بتسليح وتدريب متطرفين مسلمين يواصلون انتفاضة فى ولاية جامو وكشمير ضد نيودلهى ولكن أنكرت اسلام آباد هذه الاتهامات واعترفت أنها تدعم مقاتلى الحرية الكشميرية معنويا وتؤيد متطلبات مسلمى كشمير الانفصالية عن الهند .

ومازال الصراع مستمرا بين البلدين حول كشمير الى أن يتم التوصل الى حل نهائى لها وفى ظل انتهاء الحرب الباردة والتطلع الى انهاء النزاع والتوتر فى العلاقات بين دول العالم وبروز دور الأمم المتحدة فى الفترة الأخيرة عقب أزمة الخليج بشكل جدى من الممكن أن يتم التوصل الى حل لكل المشاكل ومن ضمنها مشكلة كشمير .

الباكستان والمجاهدون الأفغان : ـ

بدأت المشكلة الأفغانية باجتياح القوات السوفيتية فى ديسمبر ١٩٧٩ للأراضى الأفغانية حيث أقامت فيها نظاما سياسيا مواليا لها مما جعل باكستان تشعر بالخطر بالقرب من حدودهافبدأت باكستان تدعم المجاهدين الأفغان عن طريق المعونات والمساعدات التى تتلقاها من الولايات المتحدة حتى سمحت باكستان للمجاهدين بأن يشنوا غارات من اراضيها ووصل عددهم لحوالى ٣ ملايين نسمة اقيمت لهم مخيمات على الحدود الباكستانية الأفغانية وأصبحوا فيما بعد يمثلون مشكلة لباكستان الى أن بدأت مفاوضات غير مباشرة بين باكستان وافغانستان من خلال ممثل للسكرتير العام للأمم المتحدة بدأت فى عام ١٩٨٢ حتى تم توقيع اتفاق جنيف فى ١٤ ابريل ١٩٨٨ والذى تضمن انسحاب القوات السوفيتية والتزام كل من باكستان وافغانستان بعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد بها والامتناع عن أى تدخل عسكرى لاحتلال اراضى البلد الآخر ومساندة نشاطات عسكرية مسلحة تؤدى الى زعزعة الأمن والاستقرار فى البلد الآخر وتضمن الاتفاق أيضا

حق اللاجئين الافغان المتواجدين فى باكستان العودة الى افغانستان على أن توفر لهم سلطات كابول الأمن والمساواة وبذلك يكون أسقط شرط باكستان الأساسى لتوقيع هذا الاتفاق وهو تشكيل حكومة افغانية وطنية بعدما وجدت تشددا من الجانب الأفغانى المفاوض .

لكن هذا لم يمنع باكستان على أن تعمل بطريقة أخرى وهى تقوية شوكة المجاهدين الأصوليين الذين يعتمدون فى جميع تصرفاتهم على الشريعة الاسلامية الامر الذى تبعد معه تفجير مشكلة الحدود والتى تتمثل فى جنس الباشتون والبالوخ بأن يتم التحالف بين قبائل الباشتون فى افغانستان ومنهم اللاجئين الى باكستان مع الباشتو الباكستانيين خاصة اذا عرفنا أن هذا الجنس له لغة واحدة وجنس واحد ودين واحد وتقاليد وتاريخ واحد هذا بالاضافة الى تخوف باكستان من وجود دولة افغانية قوية تركز على شخصيتها الباشتونية بما يعنيه ذلك من مطالبة باقليم بانتوشتان فى باكستان والذى ضم اليها فى ١٩٤٧ .

فى فبراير ١٩٨٩ اتهمت حكومة بوتو بحشد جيوش عسكرية على الحدود بين البلدين واعلنت حكومة اسلام اباد أن قواتها الموجودة هى للدفاع عن الوطن ضد الخارجين فقط مع توفير الدعم للمجاهدين لشن حملاتهم العسكرية على كابول واسقاط النظام بها مع ملاحظة أن باكستان كانت تطلب من المجاهدين نقل حكومتهم المؤقتة الى داخل افغانستان وتوسيع قواعد وجودها .

ومن المعروف أن بوتو كانت محل انتقاد من الجيش الباكستانى والذى يتهما بمعاداة المجاهدين فعندما جاءت حكومة نواز شريف والتى تحظى بتأييد كبير من الجيش ازداد الدعم الباكستانى للمجاهدين ضد كابول حتى أن حكومة شريف رفضت حلا فى افغانستان يعطى دورا لنجيب الله ولو فى مرحلة انتقالية ، ومن هنا جاء رفض باكستان لاتفاق أمريكى سوفيتى قبل أن يرى النور فى شأن افغانستان ويعطى دورا كبيرا لنجيب الله .

ومن الواضح الان أن باكستان لن تقبل حلا للوضع فى افغانستان أقل من تشكيل حكومة وطنية يكون للمجاهدين دور ملحوظ فيها وبذلك يستمر الصراع الخفى ويصبح اشد مما كان عليه فى العهود السابقة .

الباكستان والعلاقات الأمريكية :-

بدأت العلاقات تقوى بين أمريكا وباكستان منذ بداية استقلال وظهور باكستان سنة ١٩٤٧ عندما كان وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دلاس فى عهد ايزنهاور يؤمن بضرورة احتواء وصداقة كل من تركيا وباكستان لذلك اهتمت امريكا بدخولهما نطاق الأحلاف الأمريكية الكبرى مثل حلف بغداد وتم التركيز على باكستان باعتبارها افضل القواعد لتحقيق العمق الأمريكى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والصين .

وبعد أن انفض الحلف وتعاون الهند وروسيا وبعد ثورة ايران ورفض العرب لقوات الانتشار السريع بالخليج لم يعد أمام الولايات المتحدة سوى الارتكاز على باكستان ولم تفقد باكستان اهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة لأن أمريكا تريد اقامة محطة تسمع استراتيجية على السوفيات فى كيوتا عاصمة اقليم بلوخستان الباكستانى لتكون بديلة عن القواعد التى كانت فى أذربيجان الايرانية حتى يكون لها آذان وعيون تراقب بها النشاط السوفيتى فى آسيا بالذات بعد أن هدأت الامور فى اوربا بعد عصر الوفاق .

من هنا جاءت أهمية باكستان فكانت امريكا تقدم لها مساعدات سنوية تقدر بحوالى ٥٦٠ مليون دولار فضلا عن دورها فى تقديم المساعدات الأمريكية للمجاهدين الافغان أثناء حربهم مع السوفيت .

عندما بدأت باكستان تعلن عن خطوات واسعة فى برنامجها النووى لمضاهاة جارتها القوية الهند وأثناء الغزو السوفياتى لأفغانستان ازدادت باكستان تشددا فى مواصلة برنامجها النووى ورغم ذلك لم تقطع المعونات الأمريكية عنها وتم تخطى القوانين الأمريكية التى تنص صراحة على وقف المعونات والمساعدات عن كل دولة تقرر امتلاك السلاح النووى ولكن هناك استثناء واحد وهو اسرائيل !

أعتبرت الدوائر الأمريكية مقتل ضياء الحق فى أغسطس ١٩٨٨ ضربة قوية فى وجه امريكا لما يمثله لها ضياء الحق من قوة فى المنطقة والذى لولاه لكانت أفغانستان جزءا من الامبراطورية السوفياتية الان .

ومع بداية حكومة بوتو أكدت امريكا من جديد عزمها المحافظة على العلاقات القوية مع باكستان واكدت الادارة الأمريكية انها ليست على استعداد لتقليل المساعدات وأن فرض أى قيود على برنامج المساعدة بهدف منع باكستان من تطوير أسلحة نووية سيقلل من قدرة الولايات المتحدة فى التأثير على سياسة باكستان النووية فى المستقبل ولكن مع منتصف عام ١٩٩٠ اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية الى تحسين علاقاتها مع معظم دول العالم خاصة بعد زوال الخطر السوفيتى وعلى ذلك عندما ارتفعت حدة التوتر بين الهند وباكستان حول الحركة الانفصالية فى كشمير انتقدت الولايات المتحدة انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير وأيدت الهند دبلوماسيا فى هذا النزاع مما جعل باكستان تعتبر ذلك تحولا فى السياسة الأمريكية نحو اقامة علاقات أوثق مع نيودلهى ودفعها الى ضرورة اقامة روابط وثيقة مع الدول الاسلامية .

وفى اول اكتوبر ١٩٩٠ وبعد اقالة بوتو فى اغسطس من نفس العام والمتهمة من العسكريين والقوى الاسلامية بالعمالة للولايات المتحدة توقفت المساعدات الأمريكية لباكستان وأعتبر ذلك التحالف الاسلامى نوع من الضغط عليهم فى الانتخابات ولكن بنجاح التحالف الاسلامى وتشكيل حكومة نواز شريف أعلن الرفض التام للموقف الأمريكى والاصرار على مواصلة تطوير برنامج باكستان النووى والذى من أجله اعتبرت امريكا

ان باكستان نقدت تعهدا قدمته عام ١٩٨٨ يقضى بعدم تحويل برنامج باكستان النووى السلمى الى برنامج لانتاج الأسلحة وتبلغ المساعدات الأمريكية حوالى ٥٦٤ مليون دولار .

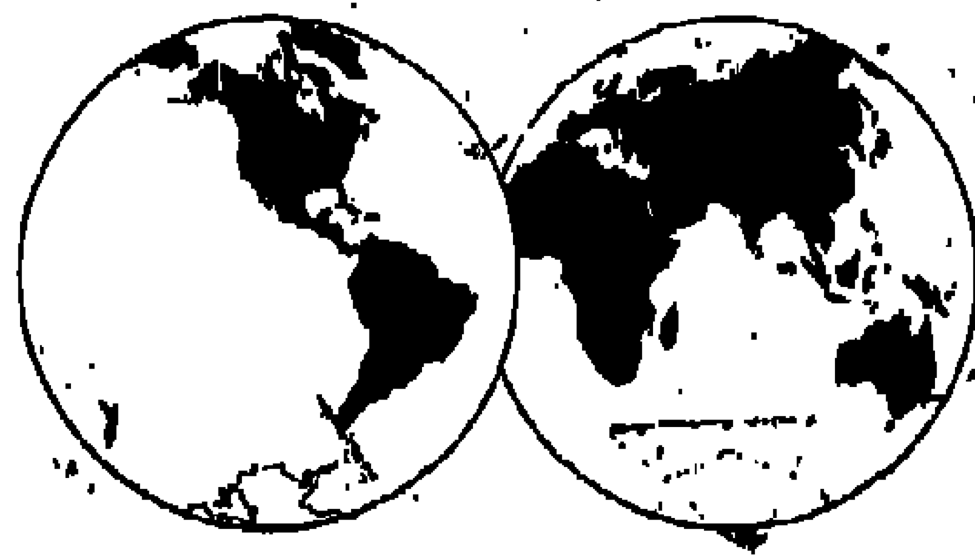
وفى أواخر ١٩٩٠ اكد نواز شريف مجددا أن بلاده لن تسمح بمعاينة المنشآت النووية ولن توقع معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ما لم تفعل الهند الشيء نفسه واعرب عن عدم رضوخ بلاده للضغوط الأمريكية فى هذا الشأن من أجل معاودة المساعدات العسكرية والاقتصادية وأعلن عن عدم حاجتهم لهذه المساعدات .

من هنا تعتبر السياسة الباكستانية دخلت مرحلة جديدة فى علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧ يشوبها التوتر وذلك يرجع الى أن امريكا لم تعد تخشى الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى فضلا عن انسحابه من افغانستان وتشعر اليوم أن الاتجاه الاسلامي الاصولى هو الذى يهددها ومن المعروف أن باكستان كانت حتى عام ١٩٨٩ للدولة الثالثة بعد اسرائيل ومصر الاكثر استفادة من المساعدات الخارجية الأمريكية .

لذلك من المنتظر أن تظل السعودية والصين حليفتين لباكستان مع محاولة تعزيز تعاونهما مع اليابان ودول المجموعة الأوروبية الاقتصادية لسد الفراغ الذى خلقته واشنطن .

وتزامنت أزمة الخليج مع اقالة بوتو ثم تشكيل حكومة نواز شريف فأدانت باكستان وبشدة الغزو العراقى للكويت فأراد شريف أن يلعب دورا ملموسا فى هذه الأزمة مؤكدا وجوده عندما لاحظ شيئا من الاهتمام والتركيز على تركيا وايران ودورهما فى النظام الامنى الجديد والمزمع اقامته فى المنطقة فأرسل حوالى ١١ الف جندى باكستانى للدفاع عن السعودية وقد يرجع ذلك ايضا لطبيعة العلاقات الوثيقة التى تربط باكستان بالسعودية .

ومن المعروف أن باكستان وتركيا وايران اعضاء فى مؤسسة التعاون الاقتصادى . . هذا وقد قام نواز شريف بزيارة معظم الدول العربية فضلا عن ايران وتركيا للوساطة من أجل حل أزمة الخليج وانسحاب العراق من الكويت ولكن مساعيه لم تتوصل الى حل واشتعلت الحرب فى الخليج وندد حزب الشعب الباكستانى برئاسة بوتو قصف دول التحالف للعراق وطالب باعادة الجنود الباكستانيين من السعودية وانسحاب قوات التحالف من الخليج . □



تقـــريـــر

حل الكوميكون .. الأسباب واحتمالات المستقبل



تامر وجيه عبدالقادر

في اليوم الخامس من يناير هذا العام (١٩٩١) قرر أعضـاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة التسعة (رومانيا ـ المجر ـ تشيكوسلوفاكيا ـ بلغاريا ـ الاتحاد السوفيتي ـ كوبا فيتنام ـ منغوليا) حل المجلس في نفس الوقت الذي اعلنوا فيه عن تكوين منظمة جديدة لها مهام مختلفة عن الكيان القديم . وكانت المانيا وهي العضو العاشر قد إنفصلت ، بطبيعة الحال ، عن المجلس بسبب وحدتها مع المانيا الغربية . ويبدو هذا القرار ، الذي كان متوقعا منذ فترة ليست بالقصيرة ، كحل وسط واقعي يحافظ بأقصى قدر مستطاع على المصالح المتعارضة للأعضاء ولكنه يكشف ، في الوقت نفسه ، أبعاد الأزمة الداخلية والخارجية العميقة التي تعانيها كل دول الكتلة السوفيتية بدون استثناء . فهو على الأقل يجعلنا نعيد التفكير في مدى تعقيد المشاكل التي تعانيها اقتصادات تلك الدول التي يقوضها تدهور إقتصادي وسياسي كارثي ، ويضع نصب اعيننا مأساة تشكل النظام العالمي الجديد . وفي هذا التقرير سنحاول توضيح اسباب أزمة العلاقات الاقتصادية بين دول الكوميكون ونتائج تفكك تلك المنظمة على اطرافها ، إقتصاديا وسياسيا .

تاريخ الكوميكون :

في يوم ١٩٤٩/١/٢٥ اعلن الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في فلكه عن إنشاء منظمة تضم الدول الست الآتية (١ ـ الاتحاد السوفيتي ٢ ـ بلغاريا ٣ ـ تشيكوسلوفاكيا ٤ ـ المجر ٥ ـ بولندا ٦ ـ رومانيا) . كانت تلك الدول هي المؤسسة لمجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أو الكوميكون .

وقد إنضمت البانيا بعد شهر واحد (ولكنها خرجت بعد إثني عشر عاما في ١٩٦١) . ثم تبعتها المانيا الشرقية في ١٩٥٠ ثم منغوليا في ١٩٦٢ ، وكوبا في ١٩٧٢ واخيرا فيتنام المنتصرة على الولايات المتحدة في ١٩٧٨ . اما يوغسلافيا ، التي كانت خلافاتها مع موسكو أحد اسباب تكوين المجلس ، وذلك لعزلها إقتصاديا بعد أن خرجت عن خط الاتحاد السوفيتي ، فقد إنضمت الى المنظمة عام ١٩٦٤ كعضو غير مكتمل العضوية .

وحقيقة الأمر ان هذا الاعلان كان تعبيرا عن أزمة يواجهها الاتحاد السوفيتي وتابعوه أكثر منه إفتتاحا لتاريخ سعيد من التعاون الاقتصادي الارادي . فالكل يعلم أن عام ١٩٤٩ كان أحد السنوات القاسية للمرحلة الاولى من الحرب الباردة بين القطبين الأعظم . في تلك السنين العصيبة كان التوتر على اشده والسباق محموما

بين هاتين القوتين للسيطرة على العالم .

فمن ناحية ، شرعت الولايات المتحدة فى تنفيذ خطة « مارشال » والتى بموجبها مدت امريكا يد المساعدة الى بريطانيا وفرنسا واليونان والنمسا وألمانيا الغربية وهولندا ، فدفعت بحوالى ١٣١٥٠ مليون دولار الى إقتصادات تلك الدول . وقد قدمت الولايات المتحدة هذا المبلغ الضخم فى محاولة (منها) لاعادة بناء إقتصادات أوروبا الغربية المهدمة حتى تستطيع تلك الدول بدورها أن تقاوم خطر الزحف الشيوعى القادم من الشرق وأيضا حتى تستطيع تلك الدول إمتصاص صادرات الولايات المتحدة اليها .

ومن ناحية اخرى بدأت عزلة الاتحاد السوفيتى وتابعه تشتد حتى أن برودة عزلتهم قاربت إيقاف مبادلاتهم التجارية مع الغرب . فعلى الرغم من أن الامور بدت وكأنها تسير فى طريق مختلف ، حيث تم تضمين الاتحاد السوفيتى كاحدى الدول التى ستستفيد من المساعدات التمويلية لبناء اوروبا ما بعد الحرب ، إذ ان السوفييت انفسهم قبلوا عرضا فرنسيا - بريطانيا لمناقشة خطوات الاتمام العملية لتلك الصفقة فى يونيو ١٩٤٧ ، إلا أن مؤتمر التفاوض على تلك الصفقة فشل بسبب إصرار الاتحاد السوفيتى على أن تكون المساعدات غير مشروطة ، الأمر الذى كان فى عداد المستحيل لان الولايات المتحدة كانت تضع يدها على قلبها خوفا من تحول تلك المساعدات الى دوافع لحكومات شيوعية حالية أو مقبلة . أما بعد إنهيار المفاوضات فقد بدأت احلام الروس فى إقامة علاقات تجارية (وإقتصادية عموما) متكافئة مع الغرب فى التضاؤل . وإستمر العد التنازلى - الذى بدأ بنهاية الحرب - لبناء إقتصادات أوروبا الشرقية الأوتاركية . ففى فبراير ١٩٤٨ حدث الانقلاب الشيوعى فى براغ (المجر) وبعد شهور قليلة عزل السوفييت برلين الشرقية . وبكلمة واحدة : بدأ ما أصطلح على تسميته بالكتلة السوفيتية فى التكون . وكان تكوين الناتو (١٩٤٩) - على الجانب الآخر - هو اللحظة التى تم فيها الاعلان عمليا عن التناقض التام فى المصالح بين القوتين الاعظم . وبدأت المواجهة ، من الحرب الكورية وتوترات الهند الصينية الى سباق التسلح والعزل الاقتصادى شبه الكامل للاتحاد السوفيتى والسائرين فى فلكه .

ويوضح لنا الجدول (١) التجارة بين الشرق والغرب كنسبة من التجارة الاجمالية لكلا المعسكرين فواقع الأمر ان تدهور التجارة بين الشرق والغرب اثناء الحرب العالمية الثانية (٣٩ -١٩٤٥) كان اقل بكثير من مثيله الناتج عن الحرب الباردة . ليس هذا فقط بل أن ذلك التبادل كان اقل حيوية للغرب (لم يتجاوز ١٠٪ فى الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٣) مقارنة بحيويته للشرق (حيث كان يمثل عام ١٩٣٩ مثلا ٧٣,٨٪ من التجارة الاجمالية)

لذلك ، ووسط هذا الزخم من الأحداث والتناقضات لم يكن أمام السوفييت إلا الشروع فى بناء كيان إقتصادى (الكوميكون) وسياسى (حلف وارسو) يمارسون فيه مع باقى دول الكتلة الشرقية عزلتهم المتصاعدة ويتخذونه متراسا لصراعهم على المستوى الدولى مع الولايات المتحدة وحلفائها .

وعلى الرغم من أن إنجازات الكوميكون فى سنواته الأولى كانت قليلة فى مجال تسهيل التجارة ، إلا أن التجارة الداخلية بين دوله أصبحت بعد فترة وجيزة من نشأته التجارة الاساسية ، ممثلة حوالى ٨٠٪ من التجارة الكلية عام ١٩٥٣ على الرغم من أنها كانت قبل تكوين الكوميكون حوالى ١٥٪ . وقد تسبب هذا التحول فى إتجاهات التجارة فى خسارة ضخمة لكل الدول الاعضاء بما فيهم الاتحاد السوفيتى الدولة الاقوى ، ولكنها خسارة جزئية ومؤقتة إذ سمح لهم هذا الانعزال إضافة إلى التخطيط المركزى بتحقيق معدلات نمو عالية تبدو كمعجزات تاريخية .. ونستطيع ان نلمس ذلك من تأمل الجدول رقم (٢)

وقد إقتضى منطق العزلة التقدم خطوة اخرى الى الامام وهى التكامل الاقتصادى بين دول الكوميكون . وكان معنى هذا تضبيع دول اوروبا الشرقية لتمد الاتحاد السوفيتى بحاجاته من السلع والآلات فى مقابل إمداده لها بالمواد الخام (النفط اساسا) . وكان هذا يعنى بدوره تنسيق الخطط السنوية والخمسية وعلى الرغم من إستمرار الاحتياج الى التبادل التجارى مع الغرب ، إلا أن هذا التكامل إضافة الى استخدام طريقة التبادل بالمقايضة قد قلص هذا الاحتياج الى أدنى حدوده : فقد استطاع معظم الأطراف فى معظم الاحيان الحصول على إحتياجاتهم الأساسية من السلع والمواد الخام عن طريق التبادل الداخلى فى الكوميكون . وقد كان الاستثناء الوحيد من هذا السياق التكاملى (مع إقصاء الصين) هو يوغسلافيا ، لذا فقد وصلت معاناة إلى حد شبه العزل الاقتصادى التام . ورغم أن المساعدات الغربية قد قللت من الصعوبات التى واجهتها إلا أنها لم ترفعها تماما عن

جدول رقم (١) التجارة بين الشرق والغرب كنسبة من التجارة الاجمالية للمعسكرين

السنة	الغرب	الشرق
١٩٣٨	٩,٥	٧٣,٨
١٩٤٨	٤,١	٤١,٦
١٩٥٣	٢,١	١٤,٠

المصدر : A history of thw World eeonomy, International Economic Relations since 1850 by James Foreman - peck , 1983 Wheatsheaf Books.

جدول رقم (٢) المتوسط السنوى لمعدلات نمو الناتج المادى الصافى فى الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا (حسب الارقام الرسمية)

	١٩٥١ ـ ١٩٥٥	١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	١٩٦١ ـ ١٩٦٥	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠
الاتحاد السوفيتى	١١,٤	٩,٢	٦,٥	٧,٧
بلغاريا	١٢,٣	٩,٧	٦,٧	٨,٧
تشيكوسلوفاكيا	٨,٢	٦,٩	٢,٠	٦,٩
المانيا الشرقية	١٣,١	٧,٢	٢,٤	٥,٢
المجر	٥,٨	٦,٠	٤,١	٦,٨
بولندا	٨,٦	٦,٦	٦,٢	٦,٠
رومانيا	١٤,٢	٦,٦	٩,٠	٧,٨

المصدر : Understanding the Soviet Crisis. by Rikw haynes; international Socialism issue 2:34

كاملها . على أن الموقف الراديكالى ليوغسلافيا لم يكن الوحيد من نوعه فى مواجهة منظومة من الدول المتناغمة والمتعاونة كما كان يروج السوفييت . فقد ظهرت بعض المقاومة من دول اوروبا الشرقية الاقل نموا لتلك التوجهات التكاملية . ومثال ذلك رومانيا التى كان التكامل يحكم عليها بان تتخصص فى إنتاج السلع الزراعية اساسا مما يعنى بالنسبة لها وضعا اسوا فى مواجهة باقى الدول .

فى تلك السنوات الأولى للكوميكون كانت الأمور تسير على ما يرام . فعلى الرغم من أن التبادل بالمقايضة كان يفترض وجود توازن ثنائى دائم فى كل الموازين التجارية ، الأمر الذى أدى الى تبادل السلع فى كثير من الأحيان عند معدلات تختلف كثيرا عن معدلات التبادل فى السوق العالمى ، فان تلك المشكلة كانت تمثل مشكلة هامشية . فانعدام الكفاءة هذا ـ المتوازى مع إنعدام كفاءة تخصيص الموارد داخليا نتيجة لآليات التخطيط المركزى ، كان امرا قابلا للاحتمال . اذ ان تلك الاقتصادات لم يكن يهمها البحث عن أعلى معدل للربح وإنما كانت تبحث عن معدلات نمو عالية ، وقد حقق لها هذا تمركز ادوات الانتاج وتكوين منطقة تجارة معزولة صحيح أنها تدفع الآن ثمن هذا النمو المذهل غاليا . إلا إنها فى ذلك الحين لم تكن ترى سوى هدفها المقدس : النمو السريع .

الأزمة فى السبعينات وحتى ثورات ١٩٨٩ :

مع منتصف السبعينات ، وفى حين كانت الاقتصادات الرأسمالية الكبرى تترنح تحت وطأة أزمة إقتصادية عاتية ، كانت الصورة المتفائلة التى رسمناها سابقا لمجموعة دول الكوميكون تتغير . لم يعد النمو السريع ممكنا، ولم يعد تجاهل كفاءة تخصيص الموارد ذنبا يمكن إغتفاره . لقد ولى العهد الذهبى للاقتصاد المخطط مركزيا وبدأ تاريخه التعيس . وعلى الرغم من إعترافنا بأن الاقتصاد المخطط مركزيا فى السنوات الثلاثين السابقة على منتصف السبعينات كانت له تناقضاته وأزماته ، الا أن تلك التناقضات لم تعد قبيل منتصف السبعينات امرا هامشيا : لقد أصبحت فى قلب الصورة .

فبالنسبة للاتحاد السوفيتى تناقصت معدلات زيادة الانتاجية الكلية للعناصر من مستواها العالى فى اوائل الخمسينات لتصبح سالبة فى اوائل السبعينات . وواقع الأمر ان نظام التخطيط المركزى كان قد أصبح غير ملائم لتطوير وتطبيق تكنولوجيا جديدة اللهم الا فى القطاعات القائدة : الصناعات الحربية والفضائية . وبالتالى ، وفى محاولة لاصلاح ما افسده الدهر (أى التخطيط المركزى والاعتماد على تكنولوجيا اوروبا الشرقية المتخلفة) زادت الواردات الروسية من الالات الغربية بين عامى ١٩٥٥ و١٩٧٨ وذلك كنسبة من الاستثمار الكلى فى الآلات من حوالى ٢٪ الى حوالى ٥,٥٪ وهى نسبة أتضح أنها منخفضة للغاية نسبة الى مقتضيات التطوير الداخلى لهياكل الانتاج المتهالكة .

وفى مطلع الثمانينات ٨١ ـ ١٩٨٢ عانت المنظومة الاشتراكية كلها من ازمة كساد عنيفة . ففى بولندا والمجر ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتى بدأت معدلات النمو والتراكم الرأسمالى ومستويات الدخول تتدهور بشدة . إذ ان الصدمة البترولية الثانية فى ٧٩ ـ ١٩٨٠ والتقادم التكنولوجى وانخفاض الانتاجية وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية أو بمعنى آخر إنتهاء فى عهد الديون السهلة أديا الى مشاكل كثيرة . وكانت النتيجة نقص الدخل القومى للفرد والانتاج الصناعى فى السنوات ٨١ ـ ١٩٨٢ .

ومن الممكن بطبيعة الحال إسالة الكثير من الحبر حول الأزمة المتفاقمة فى كل دول الكوميكون والتى جعلت الكثير من الاقتصاديين الغربيين يهللون فرحا قائلين ان الاقتصاد المخطط مركزيا تحررت له شهادة الوفاة الآن ، والمؤسف أن تلك الشهادة قد حررت فعلا وبسرعة فائقة ! وحتى فى داخل الاتحاد السوفيتى ، كتب احد الاقتصاديين الاكاديميين (زالافاسكايا) تقريرا عن الوضع الاقتصادى الداخلى قائلا ان الاقتصاد السوفيتى يعانى من مشاكل إنعدام الكفاءة بسبب المركزة

والبيروقراطية مقررا ان الحل هو التحول إلى اليات السوق ، وقد تم تسريب هذا التقرير الى الغرب عام ١٩٨٣.

وفى بولندا وصل الدخل المحلى الأجمالى الى أعلى قيمة له عام ١٩٧٨ ثم بدأ فى السقوط المدوى (ولم يستعد قيمته عند ١٩٧٨ الا بعد عشر سنوات) وفى غضون اربع سنوات عاصفة نقص الدخل المحلى الاجمالى بـ ٢٠٪ ، وعند ١٩٨٧ وصل الطلب المحلى الحقيقى للفرد الى قيمة اقل بـ ١٢٪ من مقدارها عام ١٩٧٨ . أما المجر فقد كانت الأمور فيها أحسن حالات الى حد ما . اذ ظل الدخل المحلى الحقيقى على حاله حتى ١٩٨٧ .

ولعل تقلص معدلات الاستثمار هو أهم المشكلات التى عانتها تلك الاقتصادات . فالانخفاض الزائد عن الحد لمعدلات التكوين الرأسمالى كان يعنى ببساطه ان إقتصادات تلك الدول تتحلل . ففى حين كانت نسبة الاستثمار الى الدخل المحلى الاجمالى تساوى ٣٣,٦٪ و٣١,٦٪ و٣٢,١٪ لبولندا والمجر ويوغسلافيا على التوالى فى الفترة من ٧٠ الى ١٩٧٨ ، تناقصت نفس النسبة ٣ إلى ٢٥,٣٪ و٢٥,٦٪ و٢٤,١٪ للدول الثلاث فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ . هذا بالاضافة إلى الصور العديدة لانعدام الكفاءة حيث تستخدم كميات طاقة مساوية لضعف ما يستخدم فى الغرب لانتاج كمية معينة من الناتج .

إذن ، فبعد ثلاثة عقود من النمو المتواصل بدأت الأمور تتغير نحو الأسوأ وبسرعة ، وإذا كان البعض يرى أن بعض دول أوروبا الشرقية ـ بالذات بولندا ـ تمثل حالات خاصة للفشل فانه وإن كان هذا صحيحا إلا أن كل دول أوروبا الشرقية كانت تعانى من أزمات طاحنة وإن كان بدرجة أقل حدة من حالة بولندا . وقد ادى هذا إلى ظهور أنصار اللبرلة وتحركهم على نطاق واسع .

والآن علينا ان نسأل : ما سبب الأزمة ؟ ما سبب هذا الانهيار الدرامى لاقتصادات نجحت لمدة ثلاثة عقود متواصلة فى أن تنمو بلا توقف . فى الواقع إن إنعدام الكفاءة له حدود . وإذا كان من الضرورى دفع ثمن إنعدام الكفاءة فانه غالبا ما يتم الدفع أجلا ، ولكن مضاعفا . وهذا ما حدث بالضبط فاتساع الفجوة التكنولوجية وإزدياد نسبة القروض الى الصادرات وحجمها المطلق أيضا وكانت هى هذا الثمن الآجل من الناحية الاقتصادية . أما على المستوى السياسى فقد كانت ثورات ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية هى التجلى السياسى للثمن .

ويرى البعض ان شمول الصدمة لكل دول الكتلة السوفيتية فى نفس الوقت هو من نواتج التأثير الطاغى للاقتصاد السوفيتى على اقتصادات أوروبا الشرقية . وذلك بسبب من فارق الحجم . اذ ان التعاملات التجارية مع الاتحاد السوفيتى تمثل نسبة ضخمة من إجمالى تعاملات دول تلك المنطقة . ونتيجة لذلك أن أى تدهور أو تقلص فى إنتاج الاتحاد السوفيتى وعلى قدرته على الاستيراد من الخارج يؤثر بشدة على الصحة الاقتصادية لأوروبا الشرقية .

الأزمة بعد الانفجار الكبير ١٩٨٩ :

كانت ثورات اوروبا الشرقية فى ١٩٨٩ بمثابة الضربة القاضية التي وجهت للكوميكون المأزوم بالفعل . فاذا كان الانفجار الكبير فى الكتلة السوفيتية قد هز العالم من شرقه الى غربه فقد كانت آثاره على العلاقات الإقتصادية بين دول الكوميكون مدمرة اذ تدهورت معدلات التبادل التجارى بحدة منذ احداث ١٩٨٩ وحتى الآن . وظهرت دعوات صريحة وعالية النبرة لحل الكوميكون أو على الأقل احداث تغيير جذرى فيه . فكيف يمكن تحقيق التحرير الداخلى للاقتصاد من ربقة التخطيط المركزى والسلطة البيروقراطية فى الوقت الذى يكون فيه ذلك الاقتصاد نفسه متدرجا فى علاقات تجارية من النوع الذى تعيشه الدول فى الكوميكون : أى تحكمه علاقات المقايضة بين اطراف محدودة ومعزولة نسبيا عن الاقتصاد العالمى ؟ والأنكى من هذا كيف يمكن الاستعانة بالغرب لعبور الفجوة التكنولوجية المتزايدة الاتساع فى ظل تلك العلاقات ؟ تلك كانت التساؤلات التى تدور فى أذهان مهندسى عملية التحول الى السوق والتوجه ناحية الغرب ، والتى دفعتهم الى التصايح بضرورة إلغاء

جدول رقم (٣) الارقام الرسمية لمعدلات النمو السنوى للناتج المادى الصافى فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية

	٧١-١٩٧٥	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥
الاتحاد السوفيتى	٥,٦	٤,٢	٣,١
بلغاريا	٧,٨	٦,١	٣,٩
تشيكوسلوفاكيا	٥,٧	٣,٧	٢,١
المانيا الشرقية	٥,٤	٤,٢	٤,٤
المجر	٦,٢	٣,٢	١,٤
بولندا	٩,٤	١,٢	,٨
رومانيا	١١,٣	٧,٣	٤,٤

المصدر : كالسابق

الكوميكون فورا ، أو تكون الكارثة !

ولنراجع الأحداث : ففى أوائل يناير ١٩٩٠ (وهو موعد إنعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية للكوميكون السنوى) أعلن وزير مالية تشيكوسلوفاكيا عن ضرورة إلغاء المنظمة وإلا فان بلاده ستنسحب منها وفى الخامس من يناير من نفس العام دعا وزير الخارجية البولندى فى ذلك الوقت مارسين سويشكى أيضا الى إلغاء الكوميكون وإحلال منظمة اكثر مرونة محله تساعد على الأندماج فى الاقتصاد العالمى ، وبعد أربعة أيام أعلن ميكلوش نيميت رئيس وزراء المجر أن بلاده تقدمت باقتراح بانشاء كوميكون مصغرة مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا على أساس من التوجه ناحية السوق . وبعد ذلك بيوم واحد (١٩٩٠/١/١٠) تراجع وزير المالية التشيكوسلوفاكى من تهديده السابق قائلا : بأن ما يحتاجه الكوميكون هو إصلاحات جذرية تعيد تشكيل العلاقات ما بين أعضائه وبذلك هدأت الحملة الداعية للانسحاب من المنظمة التى شاركت فيها بالاضافة لتشيكوسلوفاكيا بولندا والمجر ورومانيا .

وعلى الجانب الآخر كانت روسيا تدافع عن المجلس قائلة إنه ضرورة موضوعية وليس على الاطلاق كيانا قابلا للانفضاض ، إلا أنها تقدمت باقتراح يقضى بالتخلى عن استخدام الروبل كاداة لحساب المدفوعات وتسويتها والتخلى عن طريقة حساب الأسعار كمتوسط للاسعار العالمية فى السنوات الخمس السابقة على السنة التى تجرى فيها عملية التبادل ، وإستبدال تلك الآليات باليات تبادل وفق الاسعار العالمية وبالعملات الحرة . أما كوبا فقد أعربت عن تخوفها من أن إقتصادها ، وهو المعتمد على زراعة القصب وتصنيع السكر منه ، سوف يضار من اجراء التغييرات المقترحة من قبل الداعين إلى إلغاء المنظمة . ورغم أن دول شرق أوروبا تدعو بشدة إلى إحداث تغييرات جذرية فى الكوميكون باتجاه تحرير التجارة والتوجه ناحية السوق العالمية ، إلا أن كثيرا من تلك الدول كان يشغلها فى ذلك الوقت (وحتى الآن) مسالة أن التحول إلى إستخدام العملات الحرة فى تسوية المدفوعات سيكون معناه فى الغالب أن تظهر مشكلة توفير تلك العملات الى السطح ، فتلك الدول لديها نقص شديد فى العملات الصعبة ، وذلك التحول لن يستفيد منه إلا الاتحاد السوفيتى ، فهو الدولة الوحيدة القادرة على تصدير موادها الخام (الغاز والنفط) بكميات كبيرة الى الدول الغربية وبذا يستطيع توفير مقادير معقولة من تلك العملات تسمح له باجراء مبادلاته التجارية بشكل سلس .

وبسبب عدم وجود إتفاق واضح أو تصور معقول عن الوضع المستقبلى فقد قرر المجتمعون (فى اللجنة التنفيذية) تسمية لجنة خاصة لوضع مسودة خطة لتجديد المنظمة بما يتمشى مع الاتجاه نحو السوق .

وبعد الاجتماع واجتماع اللجنة التنفيذية) استمرت الأحداث فى نفس الطريق ، فقد تقدمت تشيكوسلوفاكيا ، ودول اخرى ، بطلبات للسوق الأوروبية المشتركة للتواجد كمراقبين وهذا يعنى من ضمن ما يعنى أن وجودهم فى الكوميكون إجبارى بسبب من عدم وجود كيان إقتصادى آخر يضمهم . وفى إبريل ١٩٩٠ قررت المجر من جانبها إعتماد الدولار والعملات الحرة كوسيط للدفع لتسوية تعاملاتها مع جيرانها الشرقيين .

وفى ٢١ ديسمبر من نفس العام إنسحبت بولندا من عضوية لجنة صناعات الدفاع التابعة للكوميكون وطالبت بتصفية اللجنة .

أما الآن ، وبعد الانخفاض الحاد فى مستوى التبادل بين أعضاء المنظمة فى عام ١٩٩٠ والانخفاض الأكثر حدة المتوقع فى ١٩٩١ ، فان المنظمة الجديدة « المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادى ستقوم بمهمة هندسة فك الارتباط بين الدول الشرقية باقل قدر من الالم والتوجه ناحية السوق العالمية . وعلى ذلك فان التبادلات ستكون من الآن فصاعدا بالاسعار العالمية بعد نبذ الروبل القابل للتحويل كأساس محاسبى وإستبداله بالعملات الحرة القابلة للتحويل فى الأسواق العالمية . ويسعى الكل - بما فيهم الاتحاد السوفيتى - إلى سد الفجوة التكنولوجية المتزايدة عن طريق زيادة التبادل التجارى مع الغرب الذى يترافق مع فك الارتباط الجارى تنفيذه . ولكن الصورة غير وردية ، فهناك التراث التجارى المشترك والذى خلق تداخلات لا يمكن فصمها بسهولة ، وهناك النقص الفادح فى العملات الصعبة ، تلك الأمور ستجعل من عملية التحول عملية اقل مما يمكن ان توصف به هو أنها عملية مريرة . ولذلك فانه من المتوقع ان يستمر نوع من المقايضة التى تتم على أساس معدلات التبادل العالمية .

خيارات المستقبل :

إن السؤال المحير هو : هل من الممكن لدول اوروبا الشرقية ان تقوم بعملية تكييف اقتصاداتها بحيث يسمح لها هذا بحل أزماتها والاندماج فى السوق العالمى ؟ البعض يجيب بأن اقتصادا كالاقتصاد البولندى مثلا يتوقع ان يكون مستقبله القريب سيكون مماثلا لحاضر الارجنتين (ديون ثقيلة وتبعية واضحة للاقتصاد الرأسمالى العالمى) وذلك فى أحسن التوقعات . والامر الاكيد انه لن يستطيع عن طريق التخلى عن التخطيط المركز والتوجه المكثف إلى الاقتصاد الغربى أن يصبح (سويدا) أخرى جديدة فى شرق القارة الأوروبية .

إن نظرة سريعة على ديون اوروبا الشرقية (جدول ٤) تجعلنا نتاكد ان مقارنة حال اوروبا الشرقية بحال دول العالم الثالث ذات المديونية الثقيلة أمر غير مجحف لدول الكتلة السوفيتية . اذ ان نمو القروض بصورة مخيفة فى السبعينات والثمانينات ، والمترافق مع تضخم تأثير المؤسسات المالية العالمية فى إقتصادات اوروبا الشرقية قد أديا الى رفع نسبة خدمة الديون الى

جدول رقم (٤) ديون دول اوروبا الشرقية عام ١٩٨٠

	الدين الصافي كنسبة من الدخل القومي الاجمالي	خدمة الدين كنسبة من الصادرات الى غير دول الكوميكون
المانيا الشرقية	٩,٢٪	٥٤٪
بلغاريا	١١,٨٪	٣٧٪
بولندا	١٧,٧٪	٩٢٪
رومانيا	١٨,٤٪	٢٢٪
المجر	٢٠,٢٪	٣٧٪

المصدر : Arms state Capitalism, The Current crisis. By: Chris harman, Inrernational Socialism

الصادرات ، وجعلها من غير الممكن لتلك الاقتصادات ان تتجاهل ، كما كانت تفعل ، معدلات الاسعار ومستويات الكفاءة الاقتصادية العالمية دون ان تدفع الثمن فادحا : لقد إنتهى العهد بالأوتاركية . اذ أن جزءاً ضخما من الناتج الكلى يتوجه الى الخارج للمؤسسات المالية المقرضة . وحتى يظل هذا التدفق مؤمنا لابد من الالتفات للكفاءة وبالتالى لتطوير التكنولوجيا .

وبعد أن كان معدل الربح أمرا غير مهم لنجاح البيروقراطية فى أوروبا الشرقية فى تحقيق معدلات نمو عالية أصبح هذا المعدل نفسه الآن هو أهم إعتبار تنظر اليه البيروقراطيات وتتجسد فيه فى نفس الوقت صورة فشلها . فأى إنخفاض فى معدلات الأرباح والانتاجية عن مستوى معين معناه دخول تلك الاقتصادات مرحلة الافلاس التام . ولذلك فهى تسعى الى تحقيق تراكم مكثف تستطيع من خلاله زيادة الانتاجية وبالتالى تستطيع تقليص نسبة خدمة الديون الى كل من الناتج والصادرات .

ولكن كما يقولون : الخيار صفر . فاستيراد تكنولوجيا الغرب سيثير مشكلة معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة والتى اصبحت لا تقل عن ١٥٪ ، التى ستدفع كثمن لقروض إستيراد التكنولوجيا ثم ان تلك الاقتصادات قدرتها الاقتصادية محدودة ، وحالة بولندا خير مثال على ذلك ، فعجزها عن رفع معدلات الانتاجية بالرغم من الاستيراد المكثف من الغرب لهو خير دليل على ضعف القدرة الاقتصادية . وأيضا ، لايبدو أن الغرب سيكون سوقا مفتوحة الذراعين للمنتجات الشرقية

ومن ناحية التخصيصية فهى لا تسير على النحو الذى كان متوقعا من قبل ، لأن رؤوس اموال الغرب محجمة عن الدخول بكل ثقلها الى اوروبا الشرقية . فهنك كثير من شركات اوروبا الشرقية لا تجد من يشتريها حتى الآن من المستثمرين الغربيين . والمجر الذى فتح ابوابه للشركات متعددة الجنسيات وتعاقد مع إثنين من جهابذة الاقتصاد الغربيين (سيرآلن والترز مستشار تاتشر الاقتصادى ، موريس آليس الحاصل على نوبل فى الاقتصاد) مازالت أزمته أقوى من اى وصفة علاج ، فهو يعانى بشكل متفاقم من البطالة والتضخم والديون التى تلتهم خدمتها ٤٧٪ من عائد الصادرات . أما بولندا والتى تعاقدت مع بول فريج روبرتس مستشار ريجان الاقتصادى لاخراجها من الأزمة فانها فى وضع اسوأ من ان يمكن تصوره .. وحتى الآن لا يظهر حل فى الأفق .

ومفتاح الأزمة ان الشرق يعانى من إستحالتين ، إستحالة التقدم وإستحالة التقهقر للخلف . فالتوجه للسوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى له ثمنه الفادح الذى قد يعنى تفجير مشاكل اجتماعية وسياسية ملتهبة فى تلك الدول . بل ان ذلك التوجه لم يحقق أيا من النجاحات المرجوة منه ولن يحقق منها الكثير فى مستقبل الأيام . ومن ناحية اخرى فان التراجع مستحيل ، فقد انتهى بحق عهد التخطيط المركزى . ولذلك فأن دعوة الدفاع عن حل وسط هى التى تتخذ الآن موقع الصدارة . شكل ما من التعاون الاقتصادى بين دول الكوميكون (سابقا) . وهذا التعاون الذى سيتم عبر المنظمة الجديدة التى تم الاعلان عن إنشائها لن يكون كما يتصور البعض مرحلة انتقالية سهلة لتصفية الاصول المملوكة للمنظمة القديمة وتوزيعها بين الاعضاء . ولكنها أيضا ستنسق عمليات التبادل التجارى التى غالبا ما ستظل لفترة طويلة مستقبلية تمثل نسبة هامة من مجمل التبادلات التجارية للدول الاعضاء . فشرق أوروبا لا تستطيع ان يتخلى عن نفط الاتحاد السوفيتى ، فى نفس الوقت الذى لا تستطيع فيه ايضا ان تخسره كسوق واسعة لمنتجاتها .

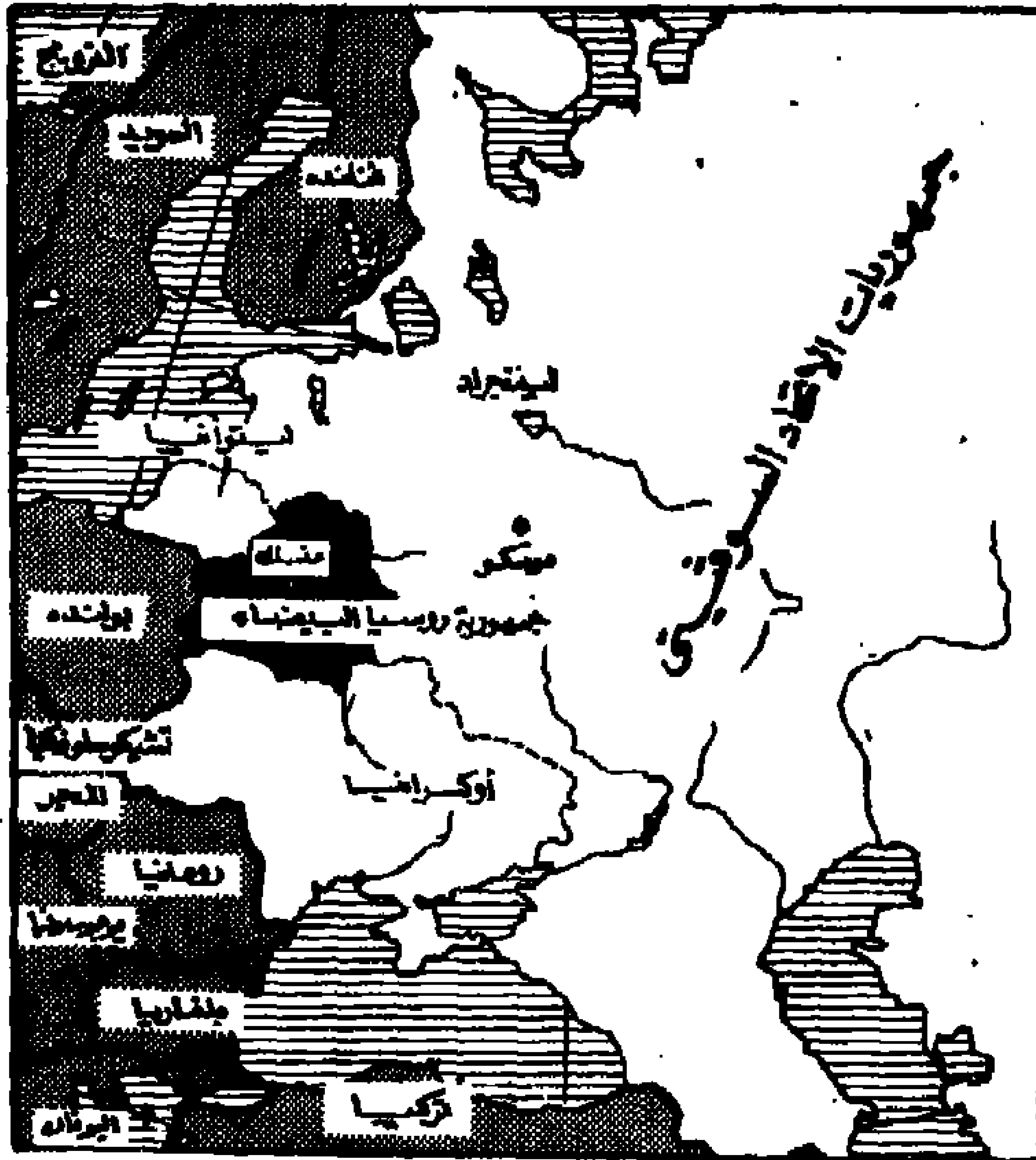
أما عن المضمون العملى لذلك الحل فهو يتطلب ثلاثة شروط :

١ ـ القضاء على المقايضة وتحديد معدلات التبادل بالاسعار العالمية على أن يكون الدفع بالعملة الصعبة (وهذا تم تحقيقه) .

٢ ـ خلق سوق نشطة بين الدول وفق أسس لعبة مناسبة ، وإقامة التبادلات بين الدول بدون رسوم جمركية بغية إقامة جسر ترانزيت بين السوق المحلية والعالمية .

٣ ـ تحديد إتفاقات تبادل وفق أسس اللعبة مع روسيا من جهة والسوق الأوروبية من جهة اخرى (ذلك بالنسبة دول شرق اوروبا) .

إذن فاحتمالات المستقبل مفتوحة ولكنها لا تبشر بأى خير . فالاوضاع العالمية غير مستقرة ، وأزمة فيض الانتاج التى يعانى منها الغرب لن تكون الا عقبة كؤودا فى مواجهة دخول الشرق للسوق العالمية ، ومعدلات الفائدة على الديون ، وقدرة تلك الاقتصادات على الامتصاص للواردات من الغرب ستكون عقبات فى مواجهة خروج تلك الاقتصادات من أزماتها الطاحنة داخليا . ولذلك فانه من المؤكد فى ظل هذه الأوضاع ان تلاقى اوروبا الشرقية فى مستقبلها القريب على الأقل صعوبات طاحنة قد تعصف بالاستقرار السياسى لتلك الدول وتفتتها .



حول التعددية السياسية في روسيا السوفيتية

وليد محمود عبد الناصر

● ان الحديث عن وجود خلافات وفصائل متعددة داخل الحزب الشيوعي السوفيتي حاليا يثير فى الذاكرة التاريخية لاى مراقب ومحلل للاحداث حقيقة ان هذه ليست المرة الاولى التى تتواجد فيها هذه التعددية فى اطار الحزب السوفيتي . بل ان ما نراه اليوم يستدعى الى الذاكرة الخلافات التى ظهرت وتطورت فى اطار صفوف البلشفيك ثم الحزب الشيوعى السوفيتى فى الفترة ما بين ١٩١٧ وحتى وفاة لينين ، وتفيد الدراسة المقارنة فى هذا المجال لما تؤدى اليه من تعرف على اوجه التشابه والاختلاف بين اطرافها بما يساعدنا على الخروج من تجربة الماضى بانماط تحمله للسلوك والتفاعل فيما بين الاحداث والاطراف فى المستقبل .

ولم تشكل المعارضة فى الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٢٣ حركة موحدة او ثابتة ـ سواء من الناحية الايديولوجية أو السياسية ـ وانما تمثلت فى شخصيات متعددة وكذلك فصـائـل متعـددة مثـل « الاتسـوفيست » ، و « الفبريوديست » ثم تلا ذلك ظهور « الديمقراطيين المركزيين » ، المعارضة العمالية » ، « الحقيقة العمالية » وغيرهم .

وكان « الفبريوديست (الطليعيون) » فصيلا ظهر فى اطار المطالبة بحق الجماهير فى التعبير الديمقراطى عن ارائها وحق الفصائل المختلفة فى التعبير عن اوجه نظرها وقد هاجم « الفبريوديست » هيمنة الاشخاص وتسلطهم على الحزب ، كما انتقدوا اتساع الهوة بين الزعامة وبين الجماهير ، وعقب انتصار ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، طالب « الفبريوديست » بما اسموه « السلام الديمقراطى » مع المانيا بما يحقق السلامة الاقليمية لروسيا .

وفى كتابه الدولة الثورة الذى صدر عام ١٩١٧ ، انحاز لينين الى صفوف المعارضة اليسارية داخل صفوف البلشفيك وتحدث عن الحاجة لتأسيس ما اسماه « الجمهورية الديمقراطية للعمال والفلاحين » وعن المشاركة الشعبية المباشرة وعن الرقابة الشعبية على كافة المستويات ، وكذلك عن ضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة للسوفيتات .

الا انه فى بداية عام ١٩١٨ انتقد كل من فصيلى « المعارضة العمالية » و « الديمقراطيون المركزيون » ما اعتبره النزعة البيروقراطية والتسلطية المتزايدة فى الحزب الشيوعى بما فى ذلك تزايد المركزية وقمع حرية الحوار والديمقراطية على مستوى قواعد الحزب ، وقد برر لينين هذه الممارسات بالحاجة لمواجهة الحرب الاهلية الا ان

وجهة النظر هذه لم تكن مقنعة لكل من « المعارضة العمالية » و « الديمقراطيين المركزيين » الذين عادوا ليطالبوا بضمانات للديمقراطية والحد من النزاعات البيروقراطية . كذلك انتقد الفصيلان الاتجاه للسيطرة على الطبقة العاملة بدلاً من توسيع دائرة المشاركة السياسية وضمان نقل آراء الرأى العام وقواعد الحزب للقيادة . كما هاجم الفصيلان النزعة الدعائية التى تتحرك فى اتجاه واحد : اى الى ادنى دون اعطاء الفرصة للجماهير للتعبير عن ردود افعالها . وفى نفس العام رفض لينين الاصلاحات الديمقراطية التى اقترحها المعارضون داخل الحزب واصر على مركزية الحزب وسيطرته على كافة مجالات الحياة .

وفى عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ استمر « الديمقراطيون المركزيون » فى انتقاد تدهور دور وتأثير السوفيتات وبالمقابل تزايد قوة البيروقراطية الحزبية ، كما اعلنوا تفضيلهم لقيادة جماعية وطالبوا بضمان حرية ونزاهة انتخابات النقابات العمالية واستقلال هذه النقابات فى عملها . وفى عام ١٩٢٠ اشترك كل من « الديمقراطيين المركزيين » و « المعارضة العمالية » ما أسموه بالبيروقراطية المركزية وكذلك النزعة الفردية فى ممارسة السلطة ودعوا الى قيام سلطة جماعية حقيقية . وكان رد لينين حينذاك هو الاصرار على الطاعة المطلقة فى صفوف الحزب والالتزام التام بين قواعد الحزب تجاه القرارات التى تتخذها القيادات كذلك تراجع لينين عن دعوته عام ١٩١٧ بأن تكون كل القوة للسوفيتات ، ومال عام ١٩٢٠ الى تفضيل تنظيم هرمى يضم مسئولين معينين يدينون بالولاء للقيادة والنظام .

وفى اوائل ١٩٢١ استمر انتقاد كل من « الديمقراطيين المركزيين » و « المعارضة العمالية » للظاهرة البيروقراطية التى سادت كافة مستويات الحزب الشيوعى . وقد جاء المؤتمر العاشر الشيوعى فى مارس عام ١٩٢١ ليتبنى موقف لينين الداعى لسيطرة الحزب على النقابات العمالية كما استخدم المؤتمر - وبناء على اصرار لينين - تعبير « المنحرفين DEVIATIONISM» لادانة الذين ابتعدوا عن الاتجاه والسياسات الرسمية للحزب سواء كان هذا الابتعاد تجاه اليمين او اليسار . ولكن من ناحية أخرى ، فان المؤتمر العاشر للحزب اقر ببعض مطالب المعارضة خاصة انتخاب مسئولى الحزب كما اتاح المؤتمر حرية ممارسة النقد وان وضع ذلك فى حدود ما اسماه المؤتمر بالالتزام بالديمقراطية المركزية . وجاء رد الفعل « المعارضة العمالية » بالمطالبة بكل الديمقراطية وبالانتخابات الحرة لنقابات العمال .

وفى مارس ١٩٢١ ايضا قام تمرد كرونشتاد الذى ذكر انه قام باسم ثورة أكتوبر وطالب بانتخابات نزيهة وبديمقراطية حقيقية فى السوفيتات وباستقلال نقابات العمال والقضاء على الانفراد بالسلطة وكافة مظاهر القمع والهياكل البيروقراطية والمركزية .

ورغم تأييد « الديمقراطيين المركزيين » و « المعارضة العمالية » للينين فى مواجهة هذا التمرد ، فان « المعارضة العمالية » عادت بعد ذلك وطرحت شكوكا حول وجوب شمولية سيطرة الحزب الشيوعى على كل شىء وخاصة تحكمه فى نقابات العمال وقد انضمت « المعارضة العمالية » فى نوفمبر ١٩٢١ الى كل من « الديمقراطيين المركزيين » وجماعة ايجناتوف فى المطالبة بحرية التعبير فى الصحافة وباحترام استقلال اتحادات العمال واحترام البيروقراطية الحزبية لما أسموه بمبادىء الديمقراطية الشعبية

وفى عام ١٩٢٢ ظهرت جماعتان معارضتان جديدتان . فمن ناحية ، ظهرت « الجماعة العمالية » التى طالبت بحرية الصحافة وبالادارة الديمقراطية للمصانع من خلال نقابات عمالية مستقلة وكذلك بحق العمال فى الاضراب . ومن ناحية اخرى ، ظهرت جماعة « الحقيقة العمالية » بزعامة مياسنيكوف وعارضت هذه الجماعة النزعة البيروقراطية للحكم ووصلت الى حد المطالبة بتأسيس حزب عمالى جديد يستطيع ان يوفر الظروف الديمقراطية ويحمى مصالح العمال الحقيقية .

وفى عام ١٩٢٢ أيضا ، أيدت فصائل المعارضة داخل الحزب الشيوعى اعطاء القوميات درجة من الاستقلال الذاتى فى مواجهة ما أسموه بـ « شوفينية » روسيا الكبرى .

وقد تواصلت المعارضة داخل صفوف الحزب فى كل من المؤتمرين الـ ١١ و الـ ١٢ للحزب الشيوعى . ففى المؤتمر الـ ١١ للحزب عام ١٩٢٢ ، اتهم تروتسكى نفسه الحزب بممارسة البيروقراطية والقمع وطالب باعادة الديمقراطية الى الحزب الشيوعى . وعلى هامش المؤتمر ١٢ للحزب عام ١٩٢٣ ، طرحت المعارضة برنامجا يندد بغياب الاخذ فى الاعتبار لدى القيادة بوجهات نظر الرأى العام وغياب المناقشات الحرة داخل الحزب . وطالب هذا البرنامج بحق الجماهير فى ممارسة الرقابة على الاجهزة التنفيذية للحزب والدولة .

وقد تلى المؤتمر الثانى عشر للحزب اصدار كل من « الديمقراطيين المركزيين » « المعارضة العمالية » ، و « الحقيقة العمالية » نشرات تطالب بوقف ما اسموه بقهر النقابات العمالية وحقوق العمال .

وتجدر الاشارة هنا الى ان لينين برر عبر المراحل المختلفة عدم الاستجابة للمطالبة بالاصلاحات الديمقراطية بسوء الوضع الاقتصادى وتدهوره ، كما برر عدم الاستجابة فى مرحلة سابقة بالتصدى للحرب الاهلية . والواقع ان القيادة دائما تكون معنية فى مرحلة ما بعد الثورات او الهزات العنيفة بتقوية دعائم سلطتها وبناء الاشكال التنظيمية والبيروقراطية التى تقوى قبضتها على الامور ، أكثر من اهتمامها بمسألة الممارسات الديمقراطية او الاجراءات اللازمة لدعم

المشاركة السياسية .

ومن جانب آخر غاب عن فصائل المعارضة وافرادها وحدة الصفوف بل ان بعضها انحاز الى القيادة ضد فصائل معارضة اخرى ، وتناقضت مواقف بعض هذه الفصائل من مرحلة لاخرى . فعلى سبيل المثال فى حين بارك المعارضون فرض الرقابة على الصحف فى نوفمبر ١٩١٧ فانهم عادوا فى مرحلة لاحقة وتباكوا على ضياع حرية الصحافة .

وهكذا نرى انه عبر حوالى سبعين عاما تتكرر المسائل الخلافية داخل وخارج صفوف الحزب الشيوعى السوفيتى ، فالمسائل محل النقاش تتشابه من حيث ابراز مسائل الممارسة الديمقراطية وحرية الصحافة وحرية الانتخابات والرقابة الشعبية على الحزب والحكومة واستقلال نقابات العمال وحرية المناقشات والتعبير عن الرأى والقلق تجاه تعاظم دور البيروقراطية الحزبية . كما انه فى الحاضر وكما كان الحال فى الماضى ، تجىء المعارضة من داخل الحزب الشيوعى ولكنها تجىء ايضا من خارجه . □



مؤتمرات وندوات دولية

قراءة فى تقرير لجنة الجنوب :

وليد محمود عبدالناصر

بعد قرابة اربعة اعوام من العمل الدءوب والاجتماعات المتواصلة اخرجت لجنة الجنوب ـ التى يترأسها الرئيس التنزانى السابق واحد قادة افريقيا التاريخيين جوليوس نيريرى تقريرها المنتظر والمسمى : CHALLENGES TO THE SOUTH . ومما تجدر الاشارة اليه أن لجنة الجنوب قد انشئت اثناء مؤتمر ، قمة حركة عدم الانحياز الذى إنعقد فى هرارى فى سبتمبر ١٩٨٦ ، وبدأت عملها رسميا فى أكتوبر ١٩٨٧ وقد حظيت بدعم كل من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ . وكان الهدف العام للجنة هو دراسة التحديات الأساسية التى تواجه الدول النامية لبلورة مقترحات محددة بشأن كيفية التعامل مع هذه التحديات : وقد تم تشكيل اللجنة باختيار من الرئيس نيريرى وضمت ٢٧ عضوا بصفتهم الشخصية كان من بينهم د . اسماعيل صبرى عبدالله من مصر .

وقد تعرض التقرير لتصوره لأوضاع الاقتصاد الدولى فى التسعينات بما يتضمنه من إستمرار التدفق العكسى للموارد من الدول النامية وإستمرار الحمائية التى تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية اليها ، وتزايد اسعار الفائدة مما يزيد من عبء خدمة الديون على الدول النامية ، ورفض الدائنين تحمل مسئولياتهم فى اطار استراتيجية دولية لحل مشكلة الديون والوضع الدولى لأسواق السلع الأساسية ذات الأهمية للدول النامية ، خاصة الأفريقية .

وأوضح التقرير أنه إذا كان إنهاء التوتر بين الشرق والغرب قد يفتح الباب لمساعدة فرص التنمية فى الدول النامية من خلال توفير الموارد الموجهة لميزانيات الدفاع التى تهم جهود التنمية بالعالم الثالث وكذلك من خلال الاصلاحات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا والتى ستعكس ايجابيا على مستوى المعيشة بهذه الدول ، وبالتالى من المفترض ايجابا على الاقتصاد الدولى بما فى ذلك اقتصاديات الدول النامية . الا أن التقرير حذر من إحتمال انشغال الغرب بما يحدث فى شرق أوربا من حيث المساعدات المالية والتقنية وتدفق التكنولوجيا مما قد ينعكس سلبا على المساعدات الموجهة من الشمالى الى الجنوب .

ورغم عدم تعرض التقرير صراحة للنتائج المحتملة لجولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، فإنه أكد الحاجة الملحة لادخال اصلاحات جذرية فى الترتيبات والقواعد الدولية الخاصة بالتجارة (الجات) ونقل التكنولوجيا ، بالاضافة الى مطالبته باعادة النظر فى الترتيبات الدولية الخاصة بالمسائل النقدية والتمويلية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) وفى هذا الاطار طالب التقرير بارساء نظام يضمن ادارة عادلة للاقتصاد الدولى ، خاصة بمشاركة من الدول النامية .

وتميز التقرير بتمشيه مع الاتجاه الدولى العام للتركيز على موضوع البيئة . وإن إختار التقرير كمدخل لمعالجة هذا الموضوع تأكيد الترابط بين الفقر وبين تدهور الأوضاع البيئية فى العالم الثالث مما يستوجب القضاء على الفقر لتحقيق الأمن البيئى الدولى .

وإنتقد التقرير السياسات الانكماشية التى اتبعتها الدول الصناعية فى الشمال وبرامج التكيف التى فرضتها مؤسسات بريتون وودز (البنك والصندوق) فى بلدان العالم الثالث . وأوضح التقرير أن تنفيذ هذه البرامج لم يؤد الى زيادة تدفق رؤوس الأموال لدول الجنوب بل ادى داخليا الى تخفيض الانفاق الاجتماعى مما أدى الى زيادة البؤس فى هذه الدول . واعتبر التقرير ان الثمانينات فشلت فى ملء الفجوة بين الفقراء والأغنياء من جهة وبين الريف والمدينة من جهة أخرى وإستمر فيها تجاهل الزراعة فى الدول النامية وتركيز الانتاج الصناعى بها على سد احتياجات الفئات ذات الدخل المرتفع مما أدى ايضا الى زيادة واردات الدول النامية من السلع الاستهلاكية والكمالية . كما تزامن ذلك مع زيادة السكان فى العالم الثالث والذى لم يتم استيعابه فى العملية الانتاجية بسبب اعتماد

انماط كثيفة على راس المال وإستخدام تكنولوجيات غير ملائمة .

المقترحات التى طرحها تقرير لجنة الجنوب :

طالب التقرير بأن تكون التنمية متمحورة حول الجماهير بمعنى انها لا تعنى فقط الناتج القومى الاجمالى ولكن ايضا ما ينتج وثمنه الاجتماعى والبيئى والفئات الاجتماعية التى سيسد إحتياجاتها . وذكر التقرير أن هذا النوع من التنمية يتطلب المشاركة الشعبية بما يمليه ذلك من ضرورة احترام حقوق الانسان والديمقراطية ، وبهذا حاول التقرير التمشى مع الاتجاه السائد حاليا فى العلاقات الدولية بصفة عامة .

تحدث تقرير لجنة الجنوب حول ثلاثة ابعاد للاستراتيجية التى إقترحها والبعد الوطنى ، بعد التعاون فيما بين دول الجنوب والبعد الدولى :

البعد الوطنى :

رغم اقرار التقرير بخصوصية ظروف كل دولة فى العالم الثالث فإنه رأى أن هناك حاجة عامة فى الجنوب لرفع معدلات الادخار والاستثمار والاستخدام الكفء للموارد ولتحقيق التقدم التكنولوجى مع مواجهة التحديات البيئية والتكنولوجيا وفى هذا الاطار أوصى التقرير بدعم التكامل الاقليمى بين دول العالم الثالث . وأشار التقرير ايضا إلى اهمية اقرار إصلاحات سياسية ومؤسسية بما يضمن تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية والعدالة .

حث التقرير الدول النامية على تشجيع سياسة إحلال الواردات والصادرات الصناعية وكذلك تشجيع الصناعات صغيرة الحجم وكثيفة العمالة .

وجاء مطلبا التقرير للدول النامية للاستفادة من فرص التصدير المتاحة امام قطاع الخدمات ولتجنب الحمائية والدعم المبالغ فيهما للصناعات الوطنية متسقين مع الاتجاه العام حاليا فى التجارة الدولية ـ نتيجة ضغوط الدول الغربية ـ لفتح الباب امام حرية التجارة فى الخدمات وإزالة الحمائية والدعم للصناعات الوطنية وهو ما تناولته بشكل خاص جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

وفى القطاع الزراعى طالب التقرير بتوجيه الاستثمارات للتعاونيات وللفلاحين صغار ومتوسطى الدخل مع تعديل انماط الملكية بما يضمن العدالة وزيادة الانفاق على مراكز البحث العلمى الزراعى .

ركز التقرير على أهمية دعم الارتباط بين وحدات الانتاج والمراكز البحثية مع تشجيع القطاع الخاص على ادخال تكنولوجيات جديدة وزيادة الانفاق على قطاع العلم والتكنولوجيا .

ولم يمر التقرير دون الاشارة لأهمية تحقيق دول العالم الثالث لأهداف التنمية الثقافية لتأصيل وتجديد موروثها الثقافى ، والتنمية الاجتماعية من خلال انشاء نظام شامل للرعاية الصحية الأولية ومحو الأمية والتوسع فى برامج تنظيم الأسرة وتعليم المرأة وتطوير دورها الاجتماعى .

فى إطار تناوله للمسألة البيئية ، دعا التقرير الى فرض قيود على تلوث المياه والهواء من قبل المصانع والى ضمان استخدام تكنولوجيا سلمية بيئيا . كما أكد التقرير الأهمية الخاصة لحسن ادارة الأراضى والغابات وموارد المياه بالنسبة لدول الجنوب وارتباط ذلك كله بالتنمية القابلة للادامة .

تميز التقرير عند تناوله لدور الدولة فى العملية الاقتصادية بقدر من الحيادية . ففى حين أعاد تأكيد أن الدولة فى العالم الثالث عليها وضع السياسات التجارية والضرائبية والنقدية والتخطيط وتنظيم الأنشطة الاقتصادية لاصلاح ما قد ينتج عن قوى السوق من سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل ، فإنه أشار من ناحية الى مساوىء تضخم الجهاز الادارى وأعتبر من ناحية أخرى دور الدولة كمشارك فى العملية الاقتصادية مسألة نسبية ترتبط بالفلسفة الاجتماعية لنظام الحكم وقدرات الدولة الادارية وحجم القطاع الخاص .

وطالب التقرير فى هذا السياق الدول النامية بتحديث امكانيات العاملين بالقطاع العام والحكومة . كما تميز التقرير بالمطالبة بالاستقلال المالى والتنفيذى للقطاع العام وإكتفاء الدولة بوضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العريضة .

وقد ربط التقرير دور الدولة بأهمية تحقيق إجماع وطنى حول خطة التنمية من خلال مؤسسات ديمقراطية وصحافة حرة وقضاء مستقل تضمن جميعها القضاء على اى مظهر من مظاهر الفساد .

بعد التعاون فيما بين دول الجنوب :

طالب التقرير بتوجيه موارد اضافية لمصارف التنمية الاقليمية وترتيبات الدفع متعددة الاطراف فيما بين دول الجنوب ، على ان يساعد كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبرنامج الامم المتحدة الانمائى فى توسيع التجارة فيما بين الدول النامية . وركز التقرير على النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية GSTP باعتباره مشروعا رائدا فى هذا المجال وطالب بتوسيعه .

وتميز التقرير بمطالبة الدول النامية الاكثر تقدما بمساعدة الدول الافقر ، والمقصود بها الدول الاقل نموا (٤١ دولة) والتى عقدت الامم المتحدة مؤتمرها الثانى لهم فى باريس فى سبتمبر ١٩٩٠ .

ورغم ان التقرير قد اعاد مطالب قديمة رددتها الدول النامية منذ السبعينات مثل تشكيل اتحادات لمنتجى السلع الاساسية عن الجنوب ودعم التعاون بين شركات التجارة الحكومية بالدول النامية ، فانه أبدى قدرا من المرونة والواقعية والبراجماتية عندما طرح مقترحات خاصة بتشجيع المشروعات المشتركة بين دول الجنوب واعطاء اولوية للمستثمرين من دول نامية وتبادل المعلومات حول فرص الاستثمار واوضاع الاسواق والتكنولوجيات والخدمات المتاحة فيما بين دول الجنوب والتعاون فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى ودراسات الجدوى . وعند مطالبته بانشاء بنك للجنوب ، وركز التقرير على ان هذا سيتم تدريجيا . ويبدو واضحا هنا أن التقرير استوعب تجربة الماضى بشأن هذا الاقتراح والتى اوضحت ان هناك دولا فى الجنوب لا تحبذ انشاء بنكا للجنوب لان عبء تمويل هذا البنك يقع عليها بوصفها الدول الاغنى فى العالم الثالث .

وقد حث التقرير على الغاء تأشيرات الدخول فيما بين دول العالم الثالث وعلى دعم التعاون العلمى والتقنى والتعليمى بين هذه الدول ، وخاصة التعاون بين بنوك المعلومات فى هذه الدول وفى دراسة اثر التكنولوجيات الجديدة على البلدان النامية خاصة التكنولوجيا الحيوية والتنسيق فى الابحاث الخاصة بمكافحة التصحر والطاقة المتجددة .

تجدر الاشارة الى مطالبة التقرير بالعمل حتى تكون افريقيا مكتفية ذاتيا فى الغذاء من خلال مشروعات مشتركة للانتاج الغذائى وتوفير احتياطات غذائية على المستويين الاقليمى ودون الاقليمى .

ورغم ان التقرير ركز على ضرورة التنسيق فيما بين الدول النامية فى مفاوضاتها مع الدول الغنية سواء فى مجال الديون الخارجية او بشأن حماية البيئة ، فان التقرير قد وجه انتقادا ضمنيا لمنظمات التعاون الاقليمى ودون الاقليمى بالعالم الثالث وطالبها بتخفيف التوتر واسباب النزاعات فيما بين دول الجنوب بما يضمن تحقيق تنمية مستقرة .

العلاقات بين الشمال والجنوب :

ـ رغم تكرار التقرير لمطالب ومقررات سابقة مثل عقد مؤتمر دولى حول ديون العالم الثالث والغاء ديون الدول الاقل نموا وتلك المنخفضة الدخول وحث الدول المتقدمة بالالتزام بالنسبة المحددة من قبل الامم المتحدة للمساعدات الرسمية للدول النامية والدول الاقل نموا ، والتوصل لاتفاق حول مدونة قواعد السلوك لانشطة المؤسسات عبر الوطنية وتخفيض اسعار الفائدة واستقرار اسعار

الصرف والحد من مشروطية مرفق التمويل التعويضى والطارىء بصندوق النقد الدولى وزيادة عدد حقوق السحب الخاصة وتوزيعها على الدول النامية بشكل دورى والتوصل لمدونة قواعد السلوك حول نقل التكنولوجيا ، والعمل لتثبيت اسعار السلع الاساسية وازالة الحمائية امام صادرات الدول النامية للدول المتقدمة وضمان الا تشكل اوربا الموحدة حمائية جديدة امام صادرات الدول النامية ، والتوازن بين الدول النامية والمتقدمة فى آليات التصويت بمؤسسات بريتون وودز . فان التقرير احتوى عناصر جديدة مثل استعانة مؤسسات التمويل الدولية بمجلس خبراء مستقل يقوم بتقييم احتياجات الدول النامية والشروط الملائمة بكل دولة ، ومضاعفة المساعدات ذات الطبيعة التساهليةCONCESSIONAL للدول النامية بحلول عام ١٩٩٥ على ان توجه المساعدات الاضافية لقطاعات تنظيم الاسرة والطاقة والبيئة وانتاج الغذاء ، وهى قطاعات تعلم لجنة الجنوب انها جذابة لدول الشمال نظرا لانها ترتبط بموضوعات طلبت الدول المتقدمة ادراجها على جدول اعمال المنظمات الدولية .

وفى ضوء تزايد ظاهرة تهريب رؤوس الاموال من الجنوب الى الشمال ، طالب التقرير الدول المتقدمة بالتعاون مع الدول النامية لمحاسبة المسئولين عن هذا التهريب .

عند معالجته لجولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف فان التقرير ومع عدم اعتراضه على تحرير التجارة الدولية من حيث المبدأ اكد حق الدول النامية فى حماية الخدمات بها وفى التصدى لاية انشطة استثمارية غير انتاجية ولا تتوافق مع اهدافها الوطنية . كما طالب التقرير بأن يضمن اى اتفاق دولى حول حقوق الملكية الفكرية تسهيل حصول الدول النامية على التكنولوجيا بكشروط ميسرة خاصة تلك المتعلقة بالغذاء والاسكان والتعليم والصحة وحماية البيئة . وبهذا يكون التقرير قد تراجع عن الموقف السابق للدول النامية ـ فى ضوء حقائق الواقع الدولى المعاصرة وتجربة السنوات الماضية . وقصر التركيز على نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة على القطاعات المتعلقة بالاحتياجات الاساسية لشعوب الجنوب ، وقطاع البيئة الذى يكون الغرب فيه مستعدا لتقديم ما لا يقدمه فى قطاعات اخرى .

امتاز التقرير كذلك بالمطالبة بعقد مؤتمر دولى لزعماء مختارين من الدول النامية والمتقدمة لمراجعة الوضع الاقتصادى والبيئى الدولى . وهذا الطلب يأتى دعما وتأكيدا للمطلب الذى طرحه رؤساء كل من مصر والسنغال ويوغوسلافيا وفنزويلا ورئيس وزراء الهند فى باريس فى يوليو ١٩٨٩ ـ والذى قبله الرئيس الفرنسى ميتران فى حينه ـ لعقد مؤتمرات قمة على اساس دورى ومنتظم بين دول الشمال والجنوب لتناول المسائل الاقتصادية والبيئية الدولية .

كما تميز التقرير بوضع اقتراح بانشاء صندوق باسم « السلام والتنمية » يقوم بتمويل نقل التكنولوجيا للدول النامية من موارد تخصصها الدول المتقدمة مما سينتج عن تخفيض ميزانيات التسلح بها .

تقييم عام لما ورد بتقرير لجنة الجنوب :

عمد التقرير الى ادماج العديد من العناصر غير الاقتصادية فى توصيفه للاوضاع فى العالم الثالث او فى مقترحاته بشأن اصلاح هذه الاوضاع . ويأتى ضمن ذلك موضوعات البيئة ، والفروق الاجتماعية والاقليمية داخل كل دولة من دول العالم الثالث ، وأوضاع المرأة ، ومسألة الديمقراطية وحقوق الانسان فى هذه الدول . ويأتى ذلك منسجما مع الاتجاه المتزايد فى المحافل الدولية ـ والذى جاء بمبادرة من الدول الغربية ـ الى ربط كل هذه العوامل غير الاقتصادية بعملية التنمية ببلدان الجنوب واحتياجات هذه البلدان الاقتصادية والتمويلية والتكنولوجية .

وفى نفس هذا السياق فان التقرير تأثر بالنغمة السائدة دوليا فى الوقت الراهن بشأن تحرير الاقتصاد والتجارة ـ سواء الوطنى او الدولى ـ وتقليص الدور الاقتصادى للدولة وتدعيم دور القطاع الخاص وادخال المعايير الاقتصادية فى ادارة القطاع العام .

كما كان التقرير بعيد النظر عندما ركز على مسألة التقدم العلمى والتكنولوجى واعتبرها المعيار الحقيقى لقوة الدولة . واثار التقرير انتباه الدول النامية الى الخطورة المستقبلية للفجوة المعرفية بين الشمال والجنوب . وأكد على ارتباط هذه الفجو بالحاجة لاحياء روح الابداع والمبادرة بين شعوب دول الجنوب مما يتطلب بدوره تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بها .

حمل التقرير بصمات واضحة لخط الرئيس نيريرى الفكرى عندما اعاد الاشارة مرات عديدة الى أهمية تحقيق الاعتماد على الذات سواء على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى دول الجنوب ككل ، واعتبر ذلك هدفا استراتيجيا . ولم يكتف التقرير بتعديد أشكال هذا التعاون بل وتحدث عن الأطر المؤسسية الضرورية للحفاظ على التعاون فيما بين دول الجنوب ودعمه .

تميز المطلب الذى تضمنه تقرير لجنة الجنوب بعقد مؤتمر دولى لمناقشة مشكلات المديونية الخارجية لدول العالم الثالث باستيعاب الدعوات السابقة لعقد مؤتمر دولى لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لافريقيا او لامريكا اللاتينية . وان عاب الاقتراح الجديد انه يحاول تجاوز اختلاف الخصائص بين كل من ديون افريقيا (الرسمية فى معظمها) وديون امريكا اللاتينية (التجارية فى معظمها) .

رغم تميز التقرير عموما بالمرونة وخاصة من حيث قبول منهج معالجة كل حالة على حدة بشأن علاقات الدول النامية مع مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، فان التقرير كثف هجومه على برامج التكيف التى تفرضها هذه المؤسسات على الدول النامية . ويأتى ذلك متزامنا مع حديث العديد من الدول النامية عن الثمن الاجتماعى والسياسى الباهظ الذى دفعته فى سبيل تنفيذ هذه البرامج دون تحقق العائد الاقتصادى المرجو ودون حدوث التدفق المتوقع للمساعدات الخارجية . ويأتى فى هذا الاطار اقتراح التقرير بانشاء هيئة مستقلة تحدد الشروط الملائمة لظروف كل دولة نامية تلجأ لمؤسسات بريتون وودز .

رغم معقولية المطلب الذى طرحه تقرير لجنة الجنوب بشأن انشاء صندوق يمول من الموارد التى ستنتج عن تخفيض الانفاق العسكرى بالدول المتقدمة لتمويل نقل التكنولوجيا للدول النامية ، فيظل الهاجس هو المزاحمة من جانب دول شرق اوربا ـ والمسماة حاليا اقتصاديات فى مرحلة الانتقال ECONOMIES IN TRANSITION ـ فى الحصول على جزء كبير من الموارد التى ستنتج عن عملية نزع السلاح فى دول الغرب او فى الاتحاد السوفيتى ـ وذلك فى ضوء الاحتياجات المالية والتكنولوجية الواسعة لدول شرق اوربا واولوية الجوار الجغرافى بالنسبة للدول الغربية خاصة فى ظل الحديث المتزايد عن « البيت الاوربى المشترك » . □

المؤتمر الافريقى الامريكى الحادى والعشرون

(القاهرة ٧ - ١٠ يناير ١٩٩١)

عمرو فتحى الجويلى

فى خضم ازمة الخليج وقرب انتهاء المهلة التى حددها مجلس الامن لانسحاب العراق من الكويت ، استضافت القاهرة المؤتمر الافريقى - الامريكى الحادى والعشرين . نظم المؤتمر المعهد الافريقى الامريكى بالاشتراك مع معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية . اجتذب المؤتمر اكثر من مائة شخصية قيادية إفريقية وامريكية من الحكومات المختلفة ، القطاع الخاص ، المجال الاكاديمى ، القطاعات الدينية ، المناصب العمالية بالاضافة الى رجال الاعلام البارزين .

ينظم المعهد الافريقى الامريكى هذا المؤتمر سنويا بالتعاون مع الحكومات الافريقية . وقد ترأس هذا المؤتمر ، المنعقد فى مصر ، الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بالاشتراك مع السيد « وليام جراى » زعيم الاغلبية بمجلس النواب الامريكى .

يهتم المعهد الافريقى الامريكى ، الذى تم انشاؤه عام ١٩٥٣ فى نيويورك ، ببحث كيفية الاسراع بعملية التنمية فى إفريقيا عن طريق تنمية مواردها البشرية كما يهدف الى تعميق وتوثيق التفاهم والتقارب بين الشعوب الافريقية والشعب الامريكى . ويمارس المعهد نشاطه من خلال سبعة مكاتب فى إفريقيا والولايات المتحدة وعن طريق ممثلين فى ثلاث وعشرين دولة إفريقية . تجدر الاشارة هنا ان المعهد ليس له اى مكاتب فى الجزء العربى من افريقيا ومن هنا يمكن الاستنتاج ان المعهد يولى إهمية اكبر ويركز جهوده علىافريقيا الواقعة جنوب الصحراء . تركز برامج المعهد على النمو والتنمية الاقتصادية ، وتنمية الموارد البشرية والمحافظة على البيئة الافريقية . يعتبر المعهد المنظمة الرئيسية غير الحكومية التى تهدف الى تقوية العلاقات الامريكية الافريقية . ويتم تمويل المعهد عن طريق المساهمات الفردية والتبرعات من الشركات والهيئات المهتمة بالاضافة الى بعض عقود لبرامج تدريب متخصصة توفرها حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

يعتبر هذا المؤتمر الحادى والعشرون . وجدير بالذكر ان اول هذه المؤتمرات عقد فى « نيروبى » عام ١٩٦٩ كما انعقد اخرها فى لوساكا عام ١٩٨٩ . يلاحظ هنا انه من مختلف المدن التى انعقد فيها المؤتمر ، اقتصرت مرات انعقاده فى دول عربية على مرتين فقط . وتعتبر القاهرة ثالث مدينة عربية بعد تونس والخرطوم تستضيف هذا المؤتمر . تعكس هذه الملاحظة قلة تركيز المعهد الافريقى الامريكى نسبيا على الدول الافريقية العربية .

تنوعت الشخصيات الافريقية المشاركة وقد تضمنت الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، الامين العام لبنك التنمية الافريقى والامين العام لسكرتارية الكومنولث . كما شارك العديد من الوزراء والسفراء الافارقة فى بحوث ومناقشات المؤتمر .

اما على الجانب الامريكى فقد مثله خمسة وعشرون من اعضاء الكونجرس بالاضافة الى ممثلين من الادارة الافريقية بوزارة الخارجية ونخبة مشاركين من القطاع الخاص والمؤسسات العلمية والاكاديمية والاعلامية والدينية فى الولايات المتحدة .

حددت اللجنة الموجهة الشخصيات المشاركة وجدول اعمال المؤتمر وتكونت هذه اللجنة من ثلاث عشرة شخصية افريقية واثنتى عشرة شخصية امريكية . وقد مثلت مصر فى هذه اللجنة من خلال السفير فوزى الابراشى والسفير محمد سليمان وتحت رئاسة الدكتور بطرس غالى . انعقد المؤتمر تحت شعار « افريقيا من خلال السياق العالمى .. الحالى » تطرقت المداولات والمناقشات الى هذا الشعار من منظور شامل . ركز المؤتمر ، من خلال جلساته الجامعة ومجموعاته المتفرعة على :

١ - افريقيا والنظام العالمى الجديد .
٢ - النزاعات الاقليمية والحروب الاهلية .
٣ - متطلبات تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية .
٤ - التعليم ، التدريب وإدارة القطاعين : العام والخاص .
٥ - متطلبات وحوائج المراة والاطفال .
٦ - قضية اللاجئين .
٧ - طرق معالجة ومنظور وسائل الاعلام .
٨ - التكنولوجيا ، الزراعة والبيئة .

كانت كل جلسات المؤتمر باستثناء جلسات الافتتاح والختام مغلقة نتج عن ذلك منع وسائل الاعلام من تغطية المناقشات والمداولات عن البحوث المقدمة والاراء الممثلة . وفى اغلب الاعتقاد ، اتاح ، جعل الجلسات مغلقة على وسائل الاعلام الفرصة بعض الشخصيات ذوى المناصب الحكومية للتحدث بصراحة وبدون الاهتمام بمراعاة تجنب التطرف الى المواقف المختلفة فى بعض القضايا الحساسة . وقد اضفى ذلك على المؤتمر نوعا من المصداقية والموضوعية خاصة وان بعض المواضيع التى تم بحثها كانت شديدة التعقيد ومتعددة الجوانب . وبالرغم من ذلك العائق امام تغطية مباحثات المؤتمر ، ففيما يلى عرض للقضايا التى بحثها وناقشها المشتركون

اولا : القضايا التى بحثها والجوانب التى تطرق اليها المؤتمر :
فى الفترة ما بين انتهاء انعقاد المؤتمر الاخير بلوساكا فى يناير ١٩٨٩ وبين انعقاد مؤتمر القاهرة ، حدثت الكثير من المتغيرات العالمية والاقليمية كان بصعب التنبؤ بها . واجتاحت رياح التعددية افريقيا وكان حصيلتها احداث تغيرات فى اكثر من عشرين دولة افريقية كما تم الافراج عن نلسون منديلا ، ورجوع اوليفر كامبو الى جنوب افريقيا بعد بقائه فى المنفى لمدة ثلاثين عاما . شهدت هذه الفترة ايضا استقلال ناميبيا ، اما على الساحة الدولية فقد إتحدت المانيا وفى تطور اخر تم دفن الحرب الباردة ، وعقدت الدول الاعضاء فى

الجماعة الاوروبية العزم على زيادة اواصر الصلة وتوثيق ودمج العلاقات الاقتصادية والسياسية .

إلا أن التطورات لم تكن كلها ايجابية فقد استمرت الصراعات في انجولا وموزمبيق وفي القرن الافريقي كما استمرت بعض العلاقات المتوترة في انحاء افريقيا .

وفي الوقت الذي بدأ فيه وكأن افريقيا لا تجد لها مكانة على الساحة الدولية اهتم المعهد الافريقي الامريكي بمسألة تهميش دور افريقيا في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية . ومن هنا تفاعل المعهد الافريقي الامريكي مع هذه المتغيرات فعقد العزم على عقد المؤتمر لكي تكون فرصة للمناقشة الحرة والصريحة لهذه القضايا والمواضيع الهامة . وقد تركزت الايام الاربعة التي عقدت في القاهر على اربعة محاور

١ - التغيير السياسي التركيز على التحول الى الديمقراطية ٢ - الاصلاح الاقتصادي والنمو ٣ - الموارد البشرية ٤- التحديات الدولية : تهميش دور افريقيا .

ثانيا : نوقشت محاور المؤتمر الاربعة على مدى انعقاده خلال الاربعة ايام بحيث تناول كل يوم من ايام المؤتمر محورا واحدا من خلال جوانبه المتعددة . فيما يلي استعراض للخطوط العريضة التي دارت حولها المناقشات والبحوث حيث ان الجلسات كانت مغلقة ولذلك تعذر الادلاء باية تفاصيل عن سير أو مواضيع المناقشات .

اختص اليوم الاول بمناقشة تأثير النظام العالمي الجديد على افريقيا وكان تحت شعار : امتداد التعددية مع استمرار الصراعات . ركز هذا المحور على التغيرات المتلاحقة التي حدثت خلال السنة السابقة للمؤتمر وتاثير هذه الصراعات على افريقيا . تم بحث موقع افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة . تبين ايضا إنه بالرغم من ان هناك عددا من الباحثين تبنى الرأى بان توسع ظاهرة التعددية في افريقيا كان اثر موجة الديمقراطية التي اجتاحت شرق اوروبا ، بالرغم من ذلك الرأى فان هناك العديد من الافارقة انفسهم يقللون من اثر التغيرات في اوروبا الشرقية ويقولون ان الاتجاه نحو التعددية نابع من المحركات الداخلية في افريقيا هنا اشار الباحثون إلى ان افريقيا اتخذت موقعا متراجعا دوليا منذ ان تولت الحكومات المنتخبة السلطة بدلا من النظم السابقة .

هنا تطرقت البحوث والمناقشات الى انعكاسات ازمة الخليج على افريقيا من طريق ارتفاع اسعار البترول (في وقتها) ، نمط التحالفات غير المستديمة ، ضعف دول الخليج الدائنة اقتصاديا بالاضافة الى الاعتبارات الأمنية الأقليمية الجديدة . هنا توصل المشاركون في المؤتمر الى الاستنتاج بان ازمة الخليج زادت من تهميش الدور الافريقي في العلاقات الدولية .

من خلال هذا المحور ايضا ، بحث المؤتمر الخطوات التطبيقية التي لابد ان تتخذها الحكومات الافريقية حتى تعلن عن تمسكها بمبادىء اروشا (١٢ - ١٦ فبراير ١٩٩٠) والتي تنص على حق الشعوب الاساسي للمشاركة في الحكم وان الحكومة عقد بين الشعب وحكامه

تكون الشق الثاني من هذا المحور من مناقشات حول الصراعات الاقليمية والحروب الاهلية . بدأ المؤتمر من فرضية بأن الحروب الاهلية تعوق اتساع نطاق المشاركة السياسية بحث المؤتمر الصراعات الاقليمية في القرن الافريقي وفي غرب افريقيا ممثل في الحرب الإهلية في ليبيريا . دارت هذه المناقشات من مختلف وجهات النظر وكان الغرض الرئيسي ان اكثرية الحروب الإهلية لها تداعياتها تمتد الى المستوى الإقليمي . واختتم اليوم الاول جلساته ببحث التطورات السياسية في جنوب افريقيا والنتائج المستقبلية لتطبيق نظام « صوت لكل مواطن » .

في اليوم التالي ، انتقل المؤتمر الى مناقشة موقف افريقيا في المحيط الاقتصادي الحالي وكان السؤال « هل تستطيع افريقيا المنافسة » . تناول هذا السياق دور المؤسسات المالية الدولية والمساعدات الثنائية بالاضافة الى تحليل دور القطاع والبنوك الخاصة .

دارت المناقشات حول الآمال العريضة التي تبنتها الشعوب الافريقية فور الاستقلال وكيف انها تحطمت مع المشاكل الاقتصادية التي تواجه افريقيا الآن . أرجع المؤتمر بداية اعادة تقييم المنجزات الى عقد السبعينات الا أن عقد الثمانينات هو الذي شهد إنهيار مستويات الدخل الفردي وفقدان مستويات الامن الغذائي . ولذا سمى عقد الثمانينات : العقد الضائع . بحث المؤتمر ايضا ردود فعل المؤسسات المالية الدولية لهذه المشاكل الاقتصادية وتم تحليل شروط هذه المؤسسات ووصفاتها الاصلاحية .

بلغت الديون الافريقية ٢٣٧ مليون دولار وعانت افريقيا من تراجع اقتصادي غير قابل للمنافسة خلال العقود الأخيرة . وقد عالج المؤتمر الاقتصاديات الأفريقية من اربعة مناظير مختلفة : ١) افريقيا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ٢) افريقيا من منظور المؤسسات الاقليمية (كبنك التنمية الافريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا . ٣) افريقيا والدول المانحة . ٤) إفريقيا والقطاع الخاص (تقييم لدور الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي الخاص) .

بالنسبة لافريقيا والمؤسسات المالية الدولية ، بحث المؤتمر ما إذا كانت برامج الاصلاح الاقتصادي التي تفرضها هذه المؤسسات ، ازالت أم أضافت الى الصعوبات التي يواجهها قادة هذه الدول لاعادة بناء اقتصاد بلادهم . أما على صعيد المؤسسات المالية الاقليمية ، فقد بحث المؤتمر دورها على اساس انها تشكل خط المواجهة مع مشاكل المديونية ، إعادة الترتيب والتكلفة الاجتماعية التي تسببها برامج الاصلاح الاقتصادي . ومن جانب علاقة افريقيا بالدول المانحة فقد حاول المؤتمر الاجابة على عدة تساؤلات هامة منها : هل سينخفض قدر المساعدات لافريقيا من جراء الانشغال بإعادة بناء أوروبا الشرقية وإنقاذ الاتحاد السوفيتي وبحث المؤتمر أيضا سياسات الجماعة الأوروبية ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تجاه مشروطية تدفق المساعدات . أخيرا فحص المؤتمر دور الاستثمارات الأهلية والأجنبية خاصة انه من الحقائق البديهية ان الاستثمار الاجنبي يأتي عند بروز دور رأس المال الوطني . توصل المؤتمر الى أنه من الواقعي أن يكون القطاع الاستثماري الخاص من أحد المحركات الرئيسية للنمو .

قبل الانتقال الى المحور الثالث للمؤتمر ، إختتم المؤتمر دراساته عن افريقيا في السباق الاقتصادي الحالي بتفحص وبحث التعاون الافريقي الاقليمي والتنمية الاقتصادية . ذكر المؤتمر أن احد اتجاهات عقد التسعينات هو المضى قدما نحو التعاون الاقليمي سواء على الساحة السياسية أو الاقتصادية . فسر المؤتمر هذا الاتجاه بتبريرين : الأول أنه أسلوب دفاعي تكتيكي والثاني انه وسيلة لتعظيم مدى الاستفادة من الموارد المحدودة . وذكر المؤتمر التجمعات الاقليمية في جنوب افريقيا وغرب افريقيا والمغرب العربي كثلاث نماذج مختلفة لهذا الاتجاه . ختم المؤتمر مباحثاته في هذا الموضوع بالقيام باستكشاف الدور الجديد الذي ظهر على الساحة الاقليمية الافريقية بعد إرسال الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (Ocowas) قوات لحفظ السلام في ليبيريا ، وبذلك حققت سابقة وأعطت بعدا جديدا للتجمع الاقليمي الافريقي وهو بعد الأمن الاقليمي .

ثم تحول المؤتمر في اليوم الثالث الى مناقشة المحور الرئيسي الثالث وهو ضرورات التنمية الاجتماعية والبشرية . التعليم . التدريب وإدارة القطاعين : العام والخاص . ناقش المؤتمر التنمية الاجتماعية والبشرية من ثلاثة جوانب : ١ - تنمية القطاعات عن طريق التعليم والصحة . ٢ - ضرورات المرأة والأطفال . ٣ - التكنولوجيا ، الزراعة والبيئة .

بالنسبة الى الصحة والتعليم ، تبين أن تنمية القطاعات قد تخلفت خلال عقد الثمانينات الضائع وأن مؤشرات التنمية البشرية في إنخفاض . وإستشهد ببعض الاحصائيات التي تشير الى أن افريقيا

تحتل مرتبة متدنية من حيث متوسط عمر مواطنيها ونسبة التعليم . فى هذا المجال ناقش المؤتمر الأبحاث من حيث مجموعات متفرعة عن الجلسات الجامعة وركز فيها على التعليم والتدريب ، على الصحة مع التوكيد على صحة الأمهات والأطفال ، ومحاربة الايدز وتنظيم الأسرة . من الملاحظ أن المؤتمر تعمق فى مناقشة الايدز وخطر انتشاره نظرا لجدية اثاره وصعوبة علاجه .

اما عن ضرورات المرأة والأطفال فقد أكد المؤتمر على أهمية هذا الجانب وضرورة تركيز برامج التنمية على كيفية توفير هذه المتطلبات والضرورات .

وأخيرا فى مجال التكنولوجيا والزراعة والبيئة فقد اوضح المؤتمر أن البيئة ستحتل مكانا متميزا فى قائمة التحديات خلال عقد التسعينات . كما ربط المؤتمر بين التكنولوجيا والزراعة والبيئة بصفتهم دوائر مكملة وذات تأثير متبادل . إتخذ المؤتمر فى هذا التحليل المنهج الاقتصادى والسياسى فقد إستدرك إمكانية أن تعتمد المنح والمساعدات على بعض السياسات المحافظة على البيئة وتطرق الى القضايا السياسية التى يمكن أن تولدها أزمات بيئية . فى هذا الصدد ، بحث المؤتمر الاكتشافات التكنولوجية فى افريقيا وإمكانية رفع الانتاجية الزراعية .

ومثل اليوم الرابع والأخير من المؤتمر ، بمحوره المتناول ، السياق المتمم لأعمال ومواضيع البحوث وخاصة إذا أخذ فى الاعتبار ان المعهد الأفريقى الأمريكى هو منظم هذه السلسلة من المؤتمرات . كان المحور الرابع هو « التحديات الخاصة لافريقيا والولايات المتحدة » . إنقسم هذا المحور الى ثلاثة أقسام : ١ ـ قضية اللاجئين الأفارقة . ٢ ـ طرق معالجة وسائل الاعلام . ٣ ـ الحاجة الى تكوين دائرة افريقية داخل الولايات المتحدة خصص هذا اليوم إذن لمعالجة القضايا الخاصة بالعلاقات الافريقية الامريكية والقضايا المشتركة بينهم : الى مشكلة اللاجئين المتصاعدة خاصة وإن ٧٥٪ من اللاجئين فى العالم أفارقة . بحث المؤتمر ردود الفعل الثنائية والعالمية لهذا العدد المتنامى من اللاجئين . مشكلة عدم موضوعية أو نقص التغطية الاعلامية للأحداث الافريقية بالامتداد الى مشكلة الرقابة على الصحافة الافريقية من جانب حكوماتها . جـ ـ كيفية تمكين الأمريكيين الملتزمين من دفع الحكومة الأمريكية . والقطاع الخاص الأمريكى من إبداء الاهتمام بأفريقيا .

كان هذا عرضا تحليليا للقضايا التى تم بحثها فى المؤتمر وقد تم ذكر الخطوط العريضة والجوانب التى كان قد تم الاتفاق على التطرق اليها اى أنه نظرا لأن مداولات ومناقشات المؤتمر كانت مغلقة على وسائل الاعلام فإنه لم يمكن نقل بعض الآراء المتباينة والنتائج التى تم التوصل اليها بتفصيل وتدقيق .

خاتمة :

عقد المؤتمر خلال أزمة الخليج التى تكاتف العالم بأسره من أجل حلها . قد شهدت هذه الفترة قيام مصر بدور رائد سواء فى مساندة قرارات الأمم المتحدة والعمل على تطبيقها أو من ناحية دور مصر كقوة اقليمية مؤثرة . وجاء المؤتمر ليؤكد على مكانة مصر فى الدائرة الأفريقية وإتضح ذلك من حضور العديد من الشخصيات الهامة المدعوة للاشتراك فى المؤتمر . لقد أولى الرئيسان المصرى والأمريكى اهمية للمؤتمر حيث وجه كلاهما رسالة الى المشاركين . بما يؤكد على بزوغ دور مصر فى هذا المؤتمر . إن مصر شاركت كمنظم للمؤتمر كما شاركت فى رئاسة بعض جلساته عن طريق سفرائها المشتركين . ويأتى إختيار القاهرة لاستضافة هذا المؤتمر بدليل على ان العالم ينتظر بل ويريد دورا مصريا بارزا فى هذه العلاقات الاقليمية .

بالرغم من أن المؤتمر قد ناقش العديد من القضايا المتفرقة إلا أنه يؤخذ عليه عدم التطرق لموضوع « العلاقات الأفريقية العربية » مباشرة بطريقة مكثفة رغم ما تحتويه هذه العلاقات من عقبات شائكة تحتاج الى بحث وتداول حتى يتمكن رصدها والتغلب عليها وعسى أن يكون هذا الموضوع سابقا لمؤتمر عربى ـ أفريقى تنظمه أحد الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية . □

قمة الدوحة الخليجية : المعطيات والنتائج

٢٢ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

طارق حسنى أبوسنة

إنعقدت القمة الحادية عشرة لقادة دول مجلس التعاون الخليجى بالدوحة فى الفترة ما بين ٢٢ الى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، فى توقيت حاسم قبيل إنتهاء مهلة مجلس الأمن التى حددها لانسحاب العراق من الكويت أى فى ١٥ يناير ١٩٩١ والتى أعقبها إندلاع العمليات العسكرية من القوات المتعددة الجنسيات لتحرير الكويت . وبهذا تأتى أهمية هذه القمة الفريدة من نوعها فى ظل تحولات هامة تقبل عليها المنطقة العربية . وتنعكس هذه الأهمية فى إطار متعدد من المعطيات وما أفرزته من نتائج سواء ما يتعلق بالحاضر أو المستقبل المنظور . وعادة ما تكون لقاءات القمة لدول المجلس ذات بعد خاص لما يمثله من ظاهرة سياسية هامة ايجابية ، تدل على نجاح مسيرة المجلس وما يرتبط بهذه النوعية من اللقاءات من صراحة وتواصل جهود التعاون والتحاور والوقوف على العوائق والصعوبات العملية والعمل على حلها .

ويدفعنا هذا العرض لضرورة التعرف على خلفية تمهيدية عن منطلقات قيام المجلس ومدى أهميته سواء تجاه الدول الأعضاء أو للعرب للوقوف على خلفية سير الأحداث التى أدت لانعقاد هذه القمة وأهم ما دار فيها ، إنتهاء بتقييم ما جاء من نتائج متوقعة فى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها الحرب فى الخليج .

اولا : خلفية تمهيدية وتنظيمية :

يجد المتتبع لتجربة وفعالية مجلس التعاون الخليجى فى السنوات الماضية ومن البداية أن هذا المجلس وطبقا لميثاقه الحالى إنه ليس مؤسسة « فوق الدول » [فوقمية] ويرى أنصار الاتجاه المؤيد لقيام

المجلس بأنه تجربة شبيهة فى إنطلاقاتها وتطورها بتجربة مجموعة السوق الأوروبية المشتركة التى برزت لحيز الوجود عام ١٩٥٧

وقد جاء الاعلان عن قيام المجلس رسميا فى ٢٥ مايو ١٩٨١ وضم فى عضويته كلا من : - السعودية - الكويت - قطر - البحرين - الامارات - عمان . ولم تكن هذه هى البداية الأولى لاتجاه هذه الدول نحو التعاون فيما بينها ، بل هى محصلة لجهود أخرى سابقة وبلورة لعلاقات وطيدة قائمة بالفعل بينها نتيجة لعدة عوامل ووضعية خاصة أساسها التشابه والتقارب فى الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وروابط سكانية ودينية وثقافية . وتعتبر فكرة إنجاز هذا التعاون وإستمراره من أبرز إنجازات دول المجلس على مدى حقبة العشر السنوات الماضية التى هى عمره ، فتجسد هذا فى البداية بتوقيع إتفاقات للتعاون الاقتصادى والأمنى.

الهيكل التنظيمى للمجلس :-

أ - المجلس الأعلى : هو أعلى الأجهزة ويتكون من رؤساء وقادة الدول الأعضاء ، وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائى لأسماء الدول الأعضاء . إجتماعاته العادية تتم مرتين فى العام الواحد ، كما يجوز الاجتماع فى دورات إستثنائية ، بناء على طلب عضو وتأييد عضو آخر ، وتعقد الدورات فى البلدان الأعضاء على الوجه المحدد فى نظام المجلس . نظام التصويت وإتخاذ القرارات يتم على أساس أن لكل دولة عضو صوتا واحدا ، ويكون إنعقاد المجلس صحيحا بحضور الأعضاء . ويتخذ المجلس قراراته فى المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة والمشتركة فى التصويت . ويقوم المجلس الأعلى بوضع السياسات العليا والخطوط الرئيسية لبقية الأجهزة .

ب - مجلس الوزراء : - يأتى فى الأهمية بعد المجلس الأعلى ، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ويجتمع كل شهرين ، ويتم عن طريقه رفع أغلب الاقتراحات والتوصيات والمشاريع لاقرارها من قبل المجلس الأعلى .

جـ - الأمانة : - هى الجهاز الادارى الدائم للمجلس ، ويتكون من أمين عام وأمناء ومساعدين يتم إختيارهم من قبل المجلس الأعلى ، ويتبعها جهاز معلومات وكادر إدارى يتولى متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات . كما تقوم الأمانة بإعداد الميزانية التى تساهم فيها الدول بحصص متساوية .

د - هيئة تسوية المنازعات : - تتبع هذه الهيئة المجلس الأعلى مباشرة ، وتختص بالنظر فيما يحيله إليها من مسائل مثل : - المنازعات التى قد تثور بين الدول الأعضاء والخلافات حول تفسير النظام الأساسى المحدد لمجلس التعاون . ويتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات من عدد مناسب من المؤهلين من مواطنى الدول الأعضاء فى المجلس ومن غير الأطراف المشتركة فى النزاع . ويحدد المجلس الأعلى العدد بحسب الملابسات والظروف بشرط ألا يقل عن ثلاثة . ويكون انعقاد الهيئة صحيحا بحضور جميع أعضائها ، ولكل عضو فيها صوت . وتصدر توصيتها بأغلبية أصوات الأعضاء . وترفع الهيئة توصياتها للمجلس الأعلى ليتخذ ما يراه مناسبا حيالها .

٣ - المبادىء التى تحكم إستراتيجية عمل المجلس :

سواء فيما بين أعضائه أو فيما بينهم وبين محيطهم العربى والدولى :

أ - حماية أمن وسلامة المنطقة وتوفير الاستقرار والرخاء لشعوبها .

ب - الدفاع عن سلامة وأمن دول المجلس ، فالاعتداء على أى من دول مجلس التعاون هو عدوانه على سائر الدول فى المجلس .

جـ - القوة العسكرية لدول المجلس ليست عدوانية - دفاعية - فالمجلس ليس حلفا عسكريا يستهدف شن العدوان ضد أى من دول المنطقة أو من خارجها لكن قوته دفاعية بهدف درء الأخطار فى المنطقة .

د - القوة العسكرية لدول المجلس هى جزء لايتجزأ من القوة العسكرية العربية توجها وأهدافا ومصيرا .

هـ - الدفاع عن المنطقة هو مسئولية دولها ، بما يعنى ضرورة بناء القوة الذاتية الخليجية ، والتركيز على بناء علاقات إستراتيجية فى المحيط العربى تتيح إمكانية الدفاع عن المنطقة ضد الأخطر التى تتهددها .

٤ - أهم إنجازات المجلس بشكل عام :

أ - على الصعيد الاقتصادى : ما تحقق فى المجال الاقتصادى يساهم فى المزيد من التقدم فى المجالات الأخرى . فقد تم فى الرياض فى يونيو ١٩٨١ التوقيع على إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس الست . وهذه الاتفاقية تقضى باحقية الانتقال للأفراد والسلع ورؤس الأموال والخدمات ، وغير ذلك من الأمور الأخرى . ويتم التنفيذ على مراحل ، وقد بدأ فى مارس ١٩٨٤ تنفيذ المرحلة الأولى ، وهى الآن فى مرحلتها الأخيرة .

وهناك إنجازات هامة مرتبطة بالتجارة والتبادل التجارى وتوحيد وتنسيق السياسات المالية النقدية وقيام العديد من المؤسسات والشركات الخليجية المختلفة . كما حققت دول المجلس فى سنوات العقد الأول تقدما هاما ومضطردا فى مجال التنسيق والتعاون الصناعى يهدف تجنب مشاكل الازدواجية وتفادى الصعوبات الناجمة عن التماثل والتشابه فى بعض الصناعات كالبتروكيماويات والألمنيوم .

وحدث تقدم كبير أيضا فى مجال إستكمال الانشاءات الأساسية طبقا لأحدث المستويات فى هذه الدول وتبذل الجهود لتوحيدها وربطها بما يحقق أفضل الخدمات لشعوب هذه الدول . كما تنامى التعاون والتنسيق فى مجالات الاعلام والتربية والثقافة وتبادل الخبرات والمعلومات وخاصة فى مجال استيراد التكنولوجيا وتطويعها .

ب - على الصعيد العسكرى : - شدد المجلس على أن أمن دول المنطقة وإستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها ، وإن المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها فى الدفاع عن أمنها وصيانة إستقلالها . وفى دورته الثانية قرر المجلس دعوة وزراء الدفاع بالاجماع من أجل تحديد الأولويات التى يحتاجها دول المجلس من أجل تأمين إستقلالها وسيادتها ، مقام وزراء الدفاع بوضع توصيات تهدف لبناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتعاون فيما بينها بما يحقق إعتماد دول المنطقة على نفسها فى حماية أمنها والحفاظ على إستقرارها فتم وضع وثيقة سياسية دفاعية على هذا النمط ، وبناءعليه تم تكوين قوات « درع الصحراء » كرمز لتكاتف ، ولتدعيم هذه القوة ورفع قدراتها وإستعدادها ، فقد قامت بإجراء سلسلة من التدريبات والمناورات المشتركة وبصورة دورية على أراضى دول المجلس .. كل هذا من أجل السعى لاستراتيجية دفاعية مشتركة موحدة الأهداف والأبعاد مع توحيد مصادر السلاح وإنشاء المؤسسات والمعاهد العصرية المناسبة فى هذا المجال . وبهذا أعطى المجلس واقعا إستراتيجيا جديدا وعميقا ساهم فى تدعيم المجلس لمواجهة التحديات الخارجية ويرفع من مكانة المجلس الدولية وتأثيره على الأحداث العالمية .

جـ - على الصعيد السياسى الخارجى :

١ - الحرب العراقية - الايرانية : - أولت دول المجلس إهتماما خاصا بالحرب ، نظرا لتهديدها المباشر لأمن وحدود هذه الدول والملاحة فى الخليج . ودعم المجلس العراق فى حربه ضد إيران . كما بذل المجلس مساعى مكثفة لتطويق النزاع وحله سلميا سواء خلال الحرب أو بعدها بما يحقق سلامة وأمن المنطقة ، بما يحقق فى النهاية حرية الملاحة فى الخليج ويحقق مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والاحترام المتبادل والتعايش السلمى مع إيران على أساس من روابط الدين والتراث التى تربط دول المنطقة .

٢ - القضية الفلسطينية والانتفاضة : اشاد المجلس بإعلان المجلس الوطنى الفلسطينى دولته المستقلة فى المنفى عام ١٩٨٨ ،

وناشد المجتمع الدولى بقدرته عقد مؤتمر دولى لأحلال السلام العادل للشعب الفلسطينى ، كما أكد المجلس دعمه وتأييده للانتفاضة . وكانت دول المجلس قد دعمت القضية الفلسطينية بشكل مادى ضخم .

٣ ـ **لبنان** : ـ جدد المجلس دعمه للجهود المبذولة من أجل تمكين مؤسسات لبنان الدستورية من مواصلة مهامها والحفاظ على وحدة وسيادة لبنان وإستقلاله ، ودعا المجلس لاتاحة الفرصة امام اللجنة الثلاثية المنبثقة من الجامعة العربية لتنفيذ سياستها [السعودية عضو باللجنة] .

ثانيا : ماذا فعل الغزو العراقى للكويت بالمجلس ؟

١ ـ يرى البعض أن الغزو العراقى للكويت أصاب المجلس فى مقتل وسيؤثر على تمسكه وموقفه الجماعى وأن دوله قد تتحرك بشكل فردى فى مواجهة هذا المأزق الأمنى الحاد فى محاولة لتأمين مصالحها الذاتية على حساب أى ارتباط جماعى فيما بينها .

٢ ـ كشفت أزمة الخليج عن خلل حاد فى العلاقات العربية ـ العربية ، وأسفرت عن خارطة تحالفات غريبة بين العراق ومن أيده من العرب ، بما حال دون إتخاذ اجراءات فورية ورادعة ضد عدوانه تحت دعاوى زائفة وغير موضوعية فى راى دول المجلس . كما كشفت الازمة ايضا عن اهمية تدعيم الجامعة العربية بشكل فعال وجماعى .

٣ ـ أوضحت الأزمة أهمية بناء علاقات عميقة وقوية مع سائر الأطراف الفاعلة فى المجتمع الدولى ، بإعتبار ان التطور التكنولوجى الهائل فى وسائل الاتصال بالاضافة لمتغيرات النظم الدولى وضعت نهاية للحرب الباردة ، بما يعنى أن الخطوط الوهمية بين ما هو إقليمى ودولى فى أزمة الخليج قد زال .

٤ ـ أهمية التعجيل من قبل دول المجلس نحو إنجاز المزيد من التكامل الأمنى والدفاعى .

٥ ـ أحدث الغزو تصاعدا خطيرا إزاء إمكانية تهديد منابع النفط العالمى فى الخليج ، فقد إهتزت أسواق البترول بصورة عنيفة جدا ، اخذت ترتفع معها الأسعار بشكل حاد ، مما دفع أعضاء منظمة الأوبك لمحاولة السيطرة على مجريات الأحداث . فقامت دول المجلس لحث الدول فى ظل المقاطعة الاقتصادية على العراق لمحاولة سد الكمية المنتجة من البترول العراقى فى السوق وإعادة توزيع الحصص على أعضاء الأوبك ، فى ظل الظروف التى يمر بها العالم . وتعتبر السعودية اكبر دول المجلس فى إنتاج البترول ثم الامارات فالبحرين .

ثالثا : التحديات التى تواجهها القمة :

لاشك أن إزالة العدوان العراقى على الكويت وتداعياته ضاعفت من مسئولية المجلس وزاد من أهمية إنعقاد قمة الدوحة . فقد كانت طاقات المجلس تحشد لبناء قواعد مسيرة التعاون فوجدت أنه لزاما عليها أن تعيد توجيه هذه الطاقات للدفاع عن المنطقة ضد الخطر الذى فرض نفسه .

١ ـ تعتبر دول المجلس من أكثر الدول تمسكا بمبدأ التفوض عند نشوب نزاعات بين أى طرفين ، وبالتالى فهى ترفض مبدأ العدوان المسلح لحسم الخلافات والمنازعات فيما بين أعضائها . وكان للمجلس بالفعل دور سابق فى الخلاف القطرى ـ البحرينى على الحدود المشتركة بينهما عندما نشب فى يناير ١٩٨٩ إبان القمة التاسعة للمجلس بالبحرين ، فتم إحتواؤه بروح ودية وتمت تسوية النزاع .

٢ ـ فرض العدوان العراقى التحول ولو جزئيا عن خطط التنمية الأساسية الى ما هو أوجب منها ـ صياغة قدرات دفاعية امنية جديدة تؤمن ليس فقط بالمكتسبات القائمة بل تعزز وحدة الجهات الداخلية لدول المجلس وتضع شعوبها أمام مسئولياتهم الوطنية ، بجانب قيادتهم لمواجهة التحديات والأخطار القائمة والمحتملة . ويبرز هذا مثلا فى النفقات التى تدفعها السعودية والكويت للقوات المتحالفة لتنفيذ العمليات العسكرية الخاصة بتحرير الكويت ، ناهيك عما ستقوم بالانفاق عليه عسكريا من أجل دعم قدراتها العسكرية الذاتية فى فترة ما بعد الحرب ايضا .

٣ ـ إعادة تشكيل علاقات المجلس الخارجية خاصة فى المحيط العربى أولا ـ دون قطع أو تجميد علاقات ـ تتبنى سياسة ذات مبادىء تنسجم مع تحقيق الأهداف المنشودة بشكل عام .

٤ ـ الرؤية الدفاعية ـ الأمنية الجديدة المطلوبة على الساحة الخليجية تسعى لتجنب عدم تكرار ما حدث من جانب العراق مستقبلا أو من سواه فى المنطقة او خارجها ، مع بلورة ضمانات دفاعية ذاتية نابعة من واقع إمكانات المجلس بالتعاون مع الدول الصديقة التى تقدر الأهمية الاستراتيجية الحيوية للمنطقة . ولا توجد قدرة متاحة حاليا لوضع رؤية موضوعية لحجم الآثار السلبية التى أفرزتها وتفرزها الأزمة الخليجية ـ خاصة بعد إندلاع العمليات العسكرية وما سوف تسفر عنه فى النهاية ـ والمقادير التى يتعين توفيرها من الأموال والجهود لاحتواء هذه الأزمة وتعويض الخسائر الفعلية .

رابعا : إنعقاد القمة :

خصصت القمة نفسها لبحث عملية تحرير الكويت فقط . وشهدت اتصالات ثنائية مكثفة بين قادة دول المجلس لمحاولة وضع صياغة جماعية موحدة من جانب دول المجلس لوضع حد للاحتلال العراقى للكويت وفقا للمقدرات العربية والاسلامية والدولية ، التى تجمع على وجوب الانسحاب العراقى وعودة السلطة الشرعية ، بالاضافة لطرق سبل دعم مسيرة مجلس التعاون .

١ ـ **كلمة أمير قطر الافتتاحية** : عبرت كلمته عن تفهم للواقع والصداقة المتنامية ولتشدد فى الحق والسعى لاحقاقه ، مع تأكيد إعلان التعبئة لتحقيق هدف واضح العالم وهو « تحرير الكويت » . حيث تضمن الخطاب الترحيب بالحوار العراقى ـ الأمريكى على أمل إستجابة العراق لنداءات السلام . وتم التركيز على وجوب تحديد متطلبات العمل المشترك خليجيا وعربيا فى المرحلة المقبلة بعدما قلب العدوان العراقى بكل الحقائق والموازين . كما طالب بضرورة إعادة النظر وتقديم بعض أوجه مسيرة المجلس مع تعزيز أواصر التكامل ، ووضع علاقات أكثر شمولا تعكس التجانس بين شعوب دول المنطقة مع ضرورة إقامة نظام أمنى أكثر فعالية مما يتيح للمجلس القدرة على مواجهة تحديات ما بعد الأزمة ووقاية المنطقة من مخاطر تكرار العدوان وتوفير الاستقرار .

٢ ـ **كلمة الملك فهد الى القمة** :ـ تم إعتماد هذه الكلمة وثيقة اساسية بوثائق القمة لأهمية ما ورد بها من نقاط خاصة فى المرحلة المقبلة . وتضمنت ما يلى :ـ

١ ـ أنه أشاد بوقوف الخليج أسرة واحدة إزاء الأزمة الراهنة مساندة « للحق والشرعية رغم الدعاية المضللة التى تحاول حجب عدالة القضية .

٢ ـ أشاد أيضا بموقف الدول العربية التى تساهم فى الدفاع عن السعودية ، رغم أن بعض العرب شذوا عن الاجماع وعليهم مراجعة أنفسهم . ورحب بموقف دول العالم الثالث التى طالما سندتها السعودية حيث رفضت مبدأ العدوان . وابرز أن وقوف الأسرة الدولية ضد العدوان العراقى فى ظل قرارات الأمم المتحدة يعنى أن الجميع على أعتاب عصر دولى جديد لا مجال فيه لطغاة يقهرون إرادة الشعوب .

٣ ـ يجب وضع رخاء وأمن وتقدم دول وشعوب المنطقة والدول الصديقة نصب أعين الجميع ، بما يعنى ضرورة دعم كل قضاياها والاحتفاظ بضرورة الدفاع عن القضية الرئيسية وهى القضية الفلسطينية ، وأن تكون دول المجلس فى طليعة النظام الدولى الجديد وعلى المسلمين المساهمة فى قيادة النظام الدولى الجديد .

٤ ـ لابد من مراجعة الاوضاع وإعادة ترتيب الأمور فى البيت الخليجى وإتخاذ العبرة مما حدث ، بما يتسنى للمجلس أن يخرج

من هذه الأزمة فى النهاية أكثر صلابة وقوة وتماسكا . كما أنه لابد من إدراك تطلعات وطموح الشعوب الخليجية وتحقيق مستقبل أفضل من أجل مسيرة الوحدة . كما أن الانجازات المتحققة تخلق عند المواطن تطلعات جديدة فلابد من الاستجابة لها شريطة أن يتم ذلك بأسلوب يحافظ على ما تحقق ويضيف اليه .

٥ ـ لابد من دعم المجلس بكل الوسائل والسبل المتاحة :ـ

أ ـ سياسيا : زيادة التنسيق والتعاون بالشكل الذى يعكس وحدة القرارات والتوجهات السياسية الخليجية .

ب ـ اقتصاديا : الاسراع فى خطوات التكامل الاقتصادى وبناء السوق الخليجية المشتركة الواحدة وصولا للوحدة الاقتصادية المنشودة .

جـ ـ أمنيا : لابد من التأكيد على تحقيق الدفاع الجماعى والبناء العسكرى ، فشل النظام العربى فى مواجهة الكارثة التى حلت بالمنطقة ولم يساهم فى معالجتها بالنذر اليسير ، فلابد من إعادة النظر فيه ويراجع . ولعل الدرس الذى تم إستخلاصه مما حدث هو أن التعاون بين الأشقاء يجب أن يكون من خلال مؤسسات عربية تعمل بالشكل العلمى الذى يراه المواطن العربى ويلمسه ويحكم عليه ، وتأتى هنا آفاق التعاون الاقوى بأيدى العربى كمحور اساسى للتحرك مع تطوير الهياكل الاقتصادية وتبنى السياسات الانمائية الكفيلة بتحقيق الحياه الكريمة للمواطن العربى .

خامسا : ـ اهم ملامح البيان الختامى للقمة و « إعلان الدوحة » الصادر عنها :ـ

١ ـ الترحيب بجهود المبادرات السلمية التى قدمت لانهاء الاحتلال العراقى للكويت ، مع التأكيد على ضرورة إزالة العدوان العراقى على الكويت ، خاصة وأن العدوان على أى دولة من دول المجلس لهو عدوان على الآخرين ، والأمن لا يتجزأ . وطالب المجلس العراق بعدم إهدار دم ابنائه وطاقات شعبه وتجنيب المنطقة أهوال حرب مدمرة . وإن على العراق وجوب إحترام المدنيين وتأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم والمحافظة على الممتلكات الخاصة والعامة .

٢ ـ المطالبة بتحمل العراق مسئولية الاضرار والخسائر الناجمة عن الغزو والتى لحقت بالمصالح الكويتية ، مع وجود الحق المشروع للكويت بطلب التعويضات العادلة .

٣ ـ تكليف لجنة من وزراء الخارجية فى الدول الأعضاء بجولات جماعية للدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الأهمية المؤثرة ، لتعزيز وحدة الاجماع العربى والدولى الرافض للعدوان ولضمان تنفيذ مقررات الشرعية الدولية .

٤ ـ التأكيد على ما جاء فى إعلان مسقط الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الأعلى ، والتى تؤكد على مبادىء حسن الجوار ، والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة وإحترام سيادة وإستقلال ووحدة اراضى كل دولة ، وإمتناع الدولة عن إستخدام القوة او التهديد بها وإعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض المنازعات .

٥ ـ عبر المجلس عن تقديره لجميع الدول العربية والاسلامية والصديقة التى وقفت بجانب الحق والشرعية وأدانت العدوان وسعت لازالته مستجيبة لطلب دول المجلس فى نشر قواتها الى جانب القوات الخليجية لمساندتها فى مهامها الدفاعية ، وستعود هذه القوات لبلدانها بعد زوال أسباب تواجدها وهى الاحتلال العراقى والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون . إن هذه المواقف سوف تنعكس إيجابيا على علاقات دول المجلس مع هذه الدول فى جميع المجالات .

٦ ـ عبر المجلس عن إرتياحه للتعاون الامنى والعسكرى بين الدول الأعضاء خلال هذه الظروف العصيبة التى تمر بها المنطقة وأنه من الضرورى إستكمال وضع الترتيبات الأمنية الدفاعية لدول المجلس والتى تكفل حماية الأمن القومى الذاتى والاقليمى . كما اقر المجلس توصيات وزارة الدفاع فى تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية للدول الأعضاء والمشتركة وتحقيق كل ما يخدم أمن وإستقرار المنطقة والسلام العالمى . مع تقدير الدول العربية التى تقف مع الشرعية العربية ويتطلع المجلس للتنسيق معها للخروج من هذه المأساة ، بما يؤدى للوصول لنظام عربى أكثر قوة وتماسكا ، فى ظل توفير ترتيبات أمنية مناسبة مع دول المنطقة والأسرة الدولية لخدمة أمن وسلامة المنطقة .

٧ ـ كلف المجلس لجنة التعاون المالى والاقتصادى بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير مفاهيم جديدة للعمل الاقتصادى المشترك من أجل الاسراع فى تحقيق التكامل الاقتصادى ، ووضع برنامج لاستكمال إنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة .

٨ ـ أكد المجلس على أهمية تدارك إنهيار البيت العربى ورأب الصدع على أسس واضحة تقوم على سياسة الالتزام بمبادىء إحترام الجوار العربى ، وتسخير كافة الامكانات البشرية المادية من أجل القضايا العربية والاسلامية . ويرغب المجلس فى الخروج بتوجهات تنموية جديدة عربية ، بما تؤدى لدعم التنمية الاقتصادية للدول العربية وفق مفهوم جديد يأخذ فى الاعتبار مساهمة هذه الجهود فى الاستقرار السياسى والأمن الاقليمى فى ظل المصاعب الاقتصادية التى أفرزها العدوان العراقى . وبناء عليه قرر المجلس إنشاء « برنامج لدعم جهود التنمية فى الدول العربية والاسلامية » ، ويهدف بشكل أساسى تشجيع الانفتاح الاقتصادى والتوجه نحو اقتصاديات السوق ولتحسين أداء الاقتصاد العربى وحشد الدعم الدولى لعملية التنمية العربية .

٩ ـ رحب المجلس برغبة إيران فى تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة ، وأكد على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين إيران والدول الاعضاء لكى تتمكن دول المنطقة من الشروع فى تحقيق اهدافها المنشودة وتسخير مواردها لاغراض التنمية الاقتصادية الشاملة . ويؤكد المجلس رغبته فى إقامة علاقات متميزة مع إيران على اساس من حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وإحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط دول المنطقة .

١٠ ـ رحب المجلس بروح الوفاق الجديدة بين الشرق والغرب وأوضح إرتياحه للانفتاح الاقتصادى والسياسى لأوروبا الشرقية ، لما له من دور هام فى إرساء السلام العالمى وتسخير الموارد البشرية لاغراض التنمية بعيدا عن إهدارها فى سباق التسلح المرهق . وأكد المجلس مجددا على تضامنه مع الدول النامية وإستمرار دعمه لها فى جهودها التنموية وتحسين مستوى المعيشة بها .

١١ ـ زيادة التنسيق السياسى والاعلامى بين دول المجلس فى المجالات الداخلية والاقليمية والعربية والدولية .

١٢ ـ إنعقاد الدورة القادمة للمجلس الأعلى فى الكويت .

سادسا : تقييم نتائج القمة :ـ

١ ـ البيان بشكل عام متوازن وعكس مواقف مختلفة لدول المجلس من حيث سعى البعض للتركيز على الجانب السلمى لحل الأزمة (مسقط والامارات وبدرجة اقل قطرا) ، وأخرى تؤكد ضرورة وضع الجانب العسكرى لحل الأزمة فى الحسبان (السعودية ـ الكويت ـ البحرين) . وقد اخذ البيان فى صياغته يوضح إحتمالات نشوب الحرب أو اللجوء لحل سلمى . كما لم يدن البيان الدول العربية المؤيدة للعراق على أساس أنها دولة ذات سيادة ومسئولة عن تصرفاتها .

٢ ـ سعى المجلس لاقرار صياغة تعاون اقتصادية جديدة مع الدول العربية وغيرها ، يوضح أن المجلس سوف يكافئ مباشرة من ساعدوه . كما تم التركيز على دعم الدول ذات التوجه الاقتصادى الغربى . ويمثل الجانب الاقتصادى محور التحرك المستقبلى للنواة الاساسية للوحدة الخليجية ، خاصة وأن اى ترتيب أمنى ـ دفاعى

جفيد لن يصمد على المدى البعيد الا بوجود تنمية إقتصادية قوية وتوحيد إقتصادى وإنصهار ثقافى بين الشعوب مع توفير حريات التنقل والسكن .. ـ إلخ .

٣ ـ إيران دولة جارة ومسلمة وطرفا مهم فى المنطقة ، واثبتت العمليات العسكرية لتحرير الكويت تعاظم الدور الذى يمكن ان تقوم به فى أى لحظة وقد يؤدى لتغير مسار الحرب ونتيجتها لحد ما .

وبالتالى لايمكن تجاهلها وإن هناك ضرورة للتنسيق معها وتقوية العلاقات بها . خاصة وأنها ابدت إستعدادها للتعاون مع دول المجلس من خلال زيارات وزراء من دول المجلس لطهران ، وقام ممثل لايران بحضور الجلسة الافتتاحية للقمة ولكن بصفة مراقب . ومن ثم فهناك إستعداد متبادل بين ايران ودول المجلس لاعادة الاستقرار وزيادة التعاون بينهما . وعبر البعض عن مخاوفه من أن تكون ايران فى قلب الأمن العربى ، خاصة وأن هذا سيفتح الباب لدول أخرى من خارج المنطقة العربية مثل تركيا التى تسعى للاندماج بشكل اكثر مع دول المنطقة فمن المعروف أنها عضو فى التحالف الدولى ضد العراق .

٤ ـ توصيات وزراء الدفاع الخليجيين التى أقرتها القمة ، تهدف لتعزيز قوات دول المجلس والجيش وتحديث اسلحته ، وهناك دعما لجيوش المجلس وقدراته البشرية والتكتيكية ، فلابد من الاعتماد على الذات والبناء الذاتى حيث هذا يتطلب توفير جدار أمنى قوى يعتمد على دول المجلس فى أساسه .

ويرى البعض انه لابد من وضع ضوابط لتقوية قوات « درع الجزيرة » وتسليحها وإعدادها لمواجهة كافة التحديات والاخطار سواء داخلية أو خارجية ، وأثير فى هذا الاطار إقتراحا لتكوين ما يسمى بـ « قوة طوارىء عربية » تشكل برضاء وموافقة دول المجلس وتحت مظلة الجامعة العربية .

ويوجد إتجاه ينتقد دول المجلس على انها اخذت على غرة ولم تتوقع وقوع العدوان من العراق ، وأن هذا الدرس كبير لدول المجلس لتضع خطة طويلة الأمد للدفاع عن المنطقة بالتعاون مع الدول العربية وفى مقدمتها مصر وسوريا ، فقد وضح أن أمن هذه المنطقة يحتاج فعلا لنظام عربى فعال . وأن قوات « درع الجزيرة » كانت رمزية للتكاتف وليست صالحة للدخول معركة كافية ، وحيث أن قدرات المجلس دفاعية وليس هجومية مما اغرى العراق بالقدوم على العدوان على الكويت دون توقع تدخل عسكرى خليجى فعال امر حاسم . وقد برر البعض بأن قوات درع الجزيرة كانت تنتظر قرار سياسى وليس عسكرى ، وأن توقيتات ومجال التدخل تحتاج لاستعداد كاف لم يكن متوافرا . الا انه فى النهاية أن المؤكد أن القدرات الدفاعية الأمنية الجديدة سوف تستهلك موارد الدول الخليجية لفترة بعيدة . وهذه هى أحد اهداف العراق .

٥ ـ الترتيبات الأمنية التى أقرت ذات شكل عام والهياكل الخاصة بها سوف تتوقف على قضية الكويت وبالشكل الذى ستنتهى به . وأشارت عدة إتجاهات عن تصوراتها بوجود قوة اقليمية أو أجنبية تشارك فى الترتيبات الأمنية المستقبلية فى المنطقة . وأغلب الآراء تؤكد أن لمصر دورا كبيرا فى المرحلة القادمة فهى دولة ذات عمق ويمكنها أن تقدم مساعدات لدول الخليج إذا ما تعرض منهم أحد للتهديد ، فضلا عن موقع مصر الجغرافى وقدراتها البشرية والعسكرية ، دون أن يعنى ذلك أن يكون واجب الدفاع عن الخليج من خارج ابناء الخليج وإنما منهم انفسهم .

هناك ايضا إقتراح بضرورة وجود « قيادة جماعية » يكون لها تنظيم خاص تنبثق منه لجنة دائمة تتولى عملية إتخاذ القرارات اللحظية لمواجهة الأحداث الطارئة وأن تكون لها قيادة عسكرية تتوفر لها كل الصلاحيات فى مواجهة الطوارىء فى ضوء التوجيهات السياسية المعطاة . ويمكن فى هذا الاتجاه أن يكون للسعودية المساهمة بدور كبير بحكم إمكاناتها العسكرية والبشرية . فمن المعروف أن برامج التسليح السعودى مؤخرا تعد نموذجا يحتذى به لدول المنطقة ، ومعظمها متكامل لحد كبير ولديها القدرة الدفاعية عن اراضيها . لكن يبقى أن تكتمل هذه المنظومة بتسليح باقى اقطار الخليج وخاصة التى فرضت عليها الظروف الدخول فى سباق للحصول على اسلحة الردع .

٦ ـ كشفت أزمة الخليج عن فجوة عميقة بين المواقف المعلنة والأقوال المكررة وبين الالتزام بهذه المواقف والمبادىء ، بما يوضح ضعف النظام العربى وعدم قدرته على الوفاء بمتطلباته الضرورية لتحقيق الأهداف العربية فى الأمن والاستقرار والتنمية والتفاعل مع المتغيرات الدولية المتلاحقة ، لذا فإصلاح مسيرة النظام العربى مطلب ضرورى فى المرحلة المقبلة .

٧ ـ رغم أن مجلس التعاون الخليجى نشأ فى ظل ظروف تهديد ايرانى للخليج ، ومن هذا المنطلق ساعدت دول المجلس العراق فى حربه ضد ايران ، لكن كانت هناك تلميحات واضحة ومخاوف داخل دول المجلس من أن العراق سوف يسعى لاثارة القلاقل والمشاكل بعد نهاية حربه مع إيران ، وسوف يتفرغ للبحث عن متاعب مع دول الخليج لانه يريد أن يصبح دولة اقليمية ذات زعامة عربية وأن حربه مع إيران هى التى اجلت هذه السياسة ، وبالفعل كانت هذه المخاوف صادقة فيما بعد . ومن ثم فدول المجلس سوف تتحوط تماما عند النظر فى أى ترتيبات امنية اقليمية فى المنطقة لاتسمح بوجود دول اقليمية ذات طموحات أو زعامة عربية .

٨ ـ تقييم خطوات مسيرة المجلس خلال عقد من الزمان ، يرى البعض أنها كانت بطيئة ولابد من معالجة نقاط الضعف فى ظل الظروف البالغة الحساسية الآن مع ضرورة تجنب النظر للأمور والمصالح بشكل ضيق . مما يعنى أهمية تحديد المسئوليات الأمنية بكل دقة وبدون تراخ أولا فقد عاشت دول المجلس على توسيع دائرة علاقاتها بشكل منفرد ، حتى أن الاتفاق على خطوة واحدة تجاه أى جبهة مقابلة ، كان يحتاج لوقت طويل من النقاش أو الاختلاف أحيانا . ولعل تجربة المعونات الاقتصادية لكثير من الدول والتى ظلت خاضعة لسياسة كل دولة خليجية على حدة ولم تكسب هذه الدولة حالة من القبول والتأييد حتى فى كل ما بذلته ، لأن النظرة الخارجية ظلت تتعامل مع دول فى المجلس وليس مجلس واحد بشخصية واحدة . ويقاس على ذلك الخطوات البطيئة التى لم تحدث تغييرا شاملا من داخل هذه الدول بحيث تتأكد العلاقات الاجتماعية ـ السياسية على نطاق واسع ليس على المستوى الرسمى فقط ، ولكن من خلال تداخل المصالح بين المجتمعات الخليجية على مختلف درجاتها وتركيباتها . كما يجب تجاوز النواقص الخاصة باختلاف درجات وحجم ووزن الدول الأعضاء ، فلابد من التضحية بالمصالح الذاتية الضيقة لدى البعض .

كما أنه على الشعب الخليجى أن يستعد لقبول الوحدة بشكل واقعى فهى مصير أساسى ، حيث أن الوحدة لاتتحقق بشكل تلقائى . كما أن النضج السياسى والاجتماعى والتنازلات الاقليمية ، لابد وأن تكون لها أحكامها فى القفز من حالة إطار الدولة الاقليمية الى الدولة الكبرى بكل مؤسساتها فى حالة الوحدة . فيجب تحسب مخاطر الفشل والاستفادة من التجارب الماضية والخطوات الوحدوية

الخلاصة :ـ

أولا : ـ لاشك أن القمة لم تأخذ موقفا حاسما تجاه المسائل الدفاعية العسكرية ، بسبب الغموض المكتنف الموقف أنذاك ، وقبيل إندلاع العمليات العسكرية ، والتى سوف يحدد مسارها بشكل كبير ماهية الدول التى سوف يتم الاعتماد عليها فى الترتيبات الأمنية المقبلة .

ثانيا : ـ تجاهلت دول المجلس حتى الآن إتخاذ موقف جماعى إزاء التحسب لكيفية مواجهة الأخطار التى قد تنجم داخليا فى أعقاب إندلاع الحرب مع العراق ، وكيفية التعامل مع قضايا الديمقراطية والتحرر والتغيرات التى تسود العالم نحو المزيد من المشاركة السياسية وهذه ولاشك هى الخطوة الثانية الهامة التى سوف تحدد مسار مستقبل العمل الخليجى فى المرحلة المقبلة . □

عرفات فى عيون المراقبين

Janet wallach & john wallach, arafat in the eyes of the Beholder, New York, Carol publishing Group, 1990

يعد ياسر عرفات من اكثر الشخصيات العالمية التى اثارت جدلا عنيفا ، وحيكت حولها القصص والاساطير . وفى هذا الكتاب يسعى كل من جانيت وجون والاش(*) الى كشف النقاب عن الابعاد الحقيقية لشخصية عرفات والذى يعتقد الكثيرون انه يمسك بمفاتيح الحرب والسلام فى الشرق الاوسط . ويبدأ الكتاب بداية مبكرة جدا بالكشف عن تفاصيل دقيقة فى طفولة عرفات مرورا بمراحل حياته المختلفة ، وهذا فى سياق تقديم بانوراما شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، تركز على كافة ديناميات التفاعل بين اطرافه . هذا فضلا عن كشفه عن الاتصالات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية ووكالة المخابرات المركزية بهدف اقناع عرفات بالاعتراف باسرائيل والتخلى عن الارهاب . وقد اعتمد المؤلفان ـ على حد زعمهما ـ على اسلوب اجراء المقابلات مع اصدقاء عرفات وخصومه للتعرف على ابعاد شخصيته واماطة اللثام عن بعض خبايا الصراع العربى الاسرائيلى .

يتكون الكتاب من ٤٦٥ صفحة مقسمة الى خمسة ابوبا . يتناول الباب الاول « اماطة اللثام عن عرفات » والمكون من خمسة فصول جذور الصراع اليهودى الفلسطينى عبر التاريخ حتى عصرنا الحديث . وكذلك نشأة عرفات وطفولته وشبابه ومولد منظمة فتح ثم منظمة التحرير الفلسطينية .

ولد عرفات فى مصر فى ٢٤ اغسطس ١٩٢٩ وقضى معظم طفولته فى مدارس القاهرة ، بيد أنه ينكر ذلك تماما ويصر على انه ولد فى ٤ أغسطس ١٩٢٩ فى القدس . ويبرر الكاتب ذلك بسعيه لتأكيد هويته الفلسطينية وتجنب شبهة التشكيك فى ذلك .

يتبع الكاتب تبلور الفكرة القومية فى الشرق الاوسط بدءاً من اوائل ذلك القرن ممثلة فى الانتفاضات الصغيرة الساعية للاستقلال مقارنا بين انتفاضة الحاج امين الحسينى فى فلسطين وانتفاضة العصر الحديث التى بدأت ١٩٨٧ من حيث تشابه الملامح والآليات والمتمثلة فى تكوينه اللجان الشعبية ، والاضرابات العامة ، والقاء الحجارة ، والمقاطعة الاقتصادية لليهود ، والعودة للتقاليد الفلسطينية . ويرى الكاتب انه رغم تشابه الملامح ، ربما تختلف النتيجة وتنجح انتفاضة اليوم فى تحقيق ما فشلت فيه انتفاضة أمين الحسينى . ينتقل الكاتب بعد ذلك لمرحلة شباب عرفات وزملائه فى القاهرة . فقد التقى بكثير من زملائه مثل ابوجهاد وابو اياد وابو مازن فى محاولة لتنظيم الكفاح المسلح بمساعدة الدول العربية . بيد ان هزيمة ١٩٤٨ غيرت مدركات ياسر عرفات ، اذ أيقن عدم جدوى الاعتماد على الدول العربية وان هناك خطأ قاتلا يكمن فى العرب وليس فى قرار التقسيم .

وقد نتج عن هزيمة ١٩٤٨ تصاعد التدفق الفلسطينى على البلدان العربية وماعاناه هؤلاء الفلسطينيون من سوء المعاملة فى بعض هذه البلدان واعتبارهم مصدر تهديد ومواطنين من الدرجة الثانية ، فضلا عن فرض كثير من القيود على تحركاتهم . وهذا باستثناء مصر التى تميزت بحسن معاملتها للفلسطينيين . وقد انضم عرفات فى ذلك الوقت الى جماعة الاخوان المسلمين وشارك فى حرب الفدائيين فى قاعدة القناة وتعرف على كثير من العسكريين الذى كونوا مجموعة الضباط الاحرار . وبمجرد ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نشر عرفات رسالته فى جريدة الجمهورية موجهة لمجلس قيادة الثورة يطالبه بألا ينسى فلسطين .

وتعد الفترة من ٥٢ ـ ١٩٥٧ من ازهى فترات الوفاق بين مجلس قيادة الثورة وعرفات وزملائه . اذ حصلوا على تصريح باقامة جماعة او تنظيم سياسى سمى الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين . بيد أن عام ١٩٥٧ شهد اول بوادر التوتر بين الطرفين باتفاق مصر واسرائيل على انسحاب الأخيرة من قطاع غزة بشرط الا تسمح مصر للفلسطينيين باستخدام اراضيها لتوجيه هجمات على اسرائيل . وعلى اثر ذلك فرضت الحكومة المصرية عديدا من القيود على تحركات عرفات ورفاقه . وقد دفع ذلك عرفات للرحيل الى الكويت ، ولكن كمهندس لا محارب ، وهذا فى اطار موجات التدفق الفلسطينى على دول الخليج . وفى عام ١٩٥٧ عقد عرفات اول اجتماع له مع بعض زملائه اتفقوا فيه على تشكيل جماعة للكفاح المسلح لها فروع فى كل اقطار العالم العربى مع مراعاة ان تخفى وجودها عن الحكومات العربية . وقد اطلق عليها اسم « فتح » واصدرت مجلة سرية .

(*) يعد كل من جون وجانيت والاش من المتخصصين فى الشئون الفلسطينية . اذ صدرت لهم عدة كتب عن الصراع العربى الاسرائيلى منها كتاب « الانتفاضة الفلسطينية » وكتاب « اسرائيل والفلسطينين ، هل سيسود العقل » . تعمل جانيت والاش محررة فى مجلة Dossier ، اما جون والاش فيعمل محررا الشئون الخارجية فى جريدة Hearst.

وتوالت الانضمامات اليها ، صلاح خلف ، فاروق قدومى ، خالد الحسن ، سعيد كمال ، وتشكلت فى فبراير ١٩٦٣ اول لجنة مركزية ذات قيادة جماعية للمنظمة .

وعلى صعيد آخر دعا جمال عبدالناصر فى يناير ١٩٦٤ لعقد اول قمة عربية فى القاهرة ، أعلن فيه قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة احمد الشقيرى . وبذلك اصبح هناك منظمتان تسعيان نحو نفس الهدف هما فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية يتناول الباب الثانى « اسرائيل تعانى الرعب » أنشطة فتح الفدائية ضد اسرائيل والتى بدأت منذ عام ١٩٦٥ بتفجير قناة بين نيتوفنا Beit Netopha فى الجليل واصدار اول بيان عسكرى تحت اسم قوات العاصفة تتحرك تجاه تحرير الاراضى من العدو الاسرائيلى وقد بلغ عدد العمليات الفدائية حوالى ٣٥ عملية فى عام ١٩٦٥ فقط . واستمر الوضع على ما هو عليه حتى هزيمة ١٩٦٧ .

وقد قرر قادة فتح على اثر الهزيمة تحريك مقارهم العسكرية للاراضى المحتلة لمواجهة تصاعد موجات الاستيطان الصهيونى فى تلك المناطق . وبالفعل نجحوا فى حشد الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ونفذوا عديدا من العمليات الفدائية الهامة والتى اصابت اسرائيل بالدهشة ومن ابرز هذه العمليات تفجير خط انابيب الرى فى كيبوتز يادحنا . وبتصاعد خطورة الاوضاع اضطر عرفات ورفاقه للخروج من الضفة الغربية فى نهاية عام ١٩٦٧ وتجدر الاشارة الى ان دول المواجهة العربية لم تقدم اى مساعدة لحرب العصابات الفلسطينية فى ذلك الوقت ولم تسمح لها بالعمل من داخل اراضيها . وعلى الرغم من خروج عرفات ورفاقه من الاراضى المحتلة ، فان العمليات الفدائية لم تهدأ بل تصاعدت خاصة بعد أن حل عرفات محل احمد الشقيرى فى منظمة التحرير الفلسطينية والتى اصبحت المظلة التى تضم كل المنظمات الفلسطينية منذ عام ١٩٦٩ . وقد بلغ عدد العمليات الفدائية للمنظمة فى عام ١٩٦٩ ٢,٤٣٢ عملية .

ينتقل الكاتب بعد ذلك لمرحلة ما بعد ١٩٧٣ مفصلا فى ارهاصات السلام بين مصر واسرائيل من ناحية ، وتحرك منظمة التحرير الفلسطينية نحو لبنان منذ ١٩٧٤ وتكثيف هجماتها من الحدود اللبنانية .

وقد حاولت اسرائيل الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية باجراء حوار مع الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة . اذ طرح المشروع الاسرائيلى عددا من المقترحات تبدأ بانسحاب جزئى للقوات الدفاعية الاسرائيلية من الاراضى المحتلة واجراء انتخابات لاختيار الممثلين الفلسطينيين فى المفاوضات مع اسرائيل والتى تقوم على اساس قيام اتحاد كونفدرالى فلسطينى أردنى فى البداية يليه ، اقامه كيان ثلاثى الاضلاع يضم الأردن والفلسطينيين واسرائيل ، وما يفترضه

ذلك من تحقيق منافع اقتصادية جمة لاسرائيل وفتح اسواق العالم العربى امامها . بيد أن الفلسطينين رفضوا ذلك المشروع وقوضوا محاولات اسرائيل لتحجيم عرفات واستبعاده .

يتعرض الباب الثالث من الكتاب المعنون ب « احتدام المعارضة » الى تطور علاقة منظمة التحرير الفلسطينية ببعض الاطراف العربية : سوريا ولبنان صعودا وهبوطا . وبقدر ما شهدت العلاقات السورية الفلسطينية عصرها الذهبى فى عهد الوحدة المصرية السورية ، اذ حصل الفلسطينيون فى سوريا على عديد من المزايا المادية والعينية وسمح لهم باستخدام الاراضى السورية لشن هجماتهم على اسرائيل . بقدر ما حدث العكس عقب الانفصال ، اذ فرضت سوريا عديدا من القيود على الفلسطينين ووضعت انشطة حرب العصابات تحت سيطرة الجيش السورى . مما دفع فتح والجبهة الشعبين لتحرير فلسطين لرفض هذه القيود وشن هجمات على اسرائيل بدون علم سوريا وموافقتها . وقد ادى هذا الى قيام الأخيرة باعتقال عديد من الفلسطينين فى عام ١٩٦٦ من بينهم بعض القيادات البارزة .

أما لبنان فقد كانت بمثابة الارض الجديدة لمعارك المنظمة . فعلى خلاف دول المواجهة العربية الاخرى والتى نجحت فى تقييد النشاط الفلسطينى فى اراضيها ، فشلت لبنان فى ذلك . وقد بدأ التدفق الفلسطينى المسلح عليها فى اواخر ١٩٦٨ وبلغ ذروته فى عام ١٩٧٥ . وتواكب مع ذلك انقسام الشعب اللبنانى ما بين مؤيد ومعارض للوجود الفلسطينى مما ادى لانفجار الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ وما اعقبه ذلك من التدخل السورى ثم الغزو الاسرائيلى ١٩٨٢ .

وعلى اثر ذلك اضطر عرفات للخروج من لبنان فى النهاية وقبوله اجراء مفاوضات مع الاردن مما ادى لتصاعد الانشقاقات داخل المنظمة خاصة بين الموالين لسوريا ، اذ قام سعيد موسى (ابو موسى) بتشكيل جماعة جديدة اطلق عليها « انتفاضة فتح » تعلن الحرب على عرفات وقيادته الاوتوقراطية ، كذلك أسس عبد الهادى المشاش جماعة تهدف الى قلب عرفات . وفى اعقاب فشل الاتفاق الاردنى الفلسطينى ، مارس جورباتشوف ضغوطا على حافظ الأسد ليتخلّى عن خيار تنحية عرفات ، وبالفعل اصدرا الرئيسان بيانا مشتركا اعترفا بان منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

يخصص الباب الرابع فصوله لدراسة تطور العلاقات الاردنية الفلسطينية متتبعا تطورها التاريخى منذ تولى حسين العرش ١٩٥٣ ، وادراكه انه لا يحكم فقط الاردنيين بل والفلسطينين الذين خرجوا من فلسطين فى اعقاب ١٩٤٨ والذى بلغ عددهم فى ذلك الوقت ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ فلسطين فى الاردن ، وما يفترضه ذلك من تهديد للامن القومى الاردنى . وبالفعل تغلغل الفدائيون الفلسطينيون بكثافة فى الاردن بل وصل الأمر الى سيطرتهم على اماكن كاملة هناك يهاجمون اسرائيل من خلالها .

وقد ايقن الملك حسين انه لكى يحافظ على عرشه يجب ان يتخلص من الوجود الفلسطينى وحدث هذا فى ايلول الاسود . ويلحظ المتتبع لتطور العلاقات الاردنية الفلسطينية بصفة عامة غلبة سمة التوتر عليها . حتى عندما قبل عرفات التفاوض مع الاردن لم يستمر هذا طويلا اذ سرعان ما انهار واتهم عرفات الملك حسين بانه يتحالف مع امريكا ضده وان هناك اتصالات سرية بينه وبين شيمون بيريز .

أما الباب الخامس والأخير والمعنون ب « الولايات المتحدة ـ القنوات السرية » فيعد من أهم الفصول واكثرها حيوية ، اذ تتبادل تفاصيل تطور الاتصالات السرية بين ياسر عرفات والمخابرات المركزية الامريكية والتى تخفى عن الكثيرين . بدأت الاتصالات السرية بين المنظمة والولايات المتحدة الامريكية فى وقت مبكر ـ من منتصف ١٩٧٣ ـ عندما أبلغ أحد معاونى عرفات احد موظفى المخابرات الامريكية ان ياسر عرفات يرغب فى المستقبل الالتزام بحماية الدبلوماسيين الامريكيين ضد اى هجمات فدائية فلسطينية . وقد توالت بعد ذلك الاتصالات الهادفة لجس النبض ، اذ ارسل احد معاونى عرفات اقتراح لواشنطن فى ١٠ اكتوبر ١٩٧٣ بان عرفات على استعداد للدخول فى محادثات سلام مع امريكا اذا اوقفت تقديم السلاح الى اسرائيل . وفى ٣ نوفمبر ١٩٧٣ تم عقد اول لقاء سرى بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية فى الرباط بالمغرب ، مثل الولايات المتحدة الجنرال فيدنون والترز نائب مدير المخابرات المركزية ومثل المنظمة حسن سلامة . وقد اعلن كيسنجر فى اعقاب ذلك ان الاجتماع حقق اهدافه بتوقف الهجمات الفلسطينية على الامريكيين .

وكان اللقاء الثانى فى ٧ مارس ١٩٧٤ ايضا بالرباط بين والترز وفريق موسع من مسئولى المنظمة منهم خالد الحسن وماجد ابو شرار . اما اللقاء الثالث فكان فى اكتوبر من نفس العام فى الامم المتحدة . وقد تدعمت جسور الثقة فى عهد كارتر ، عندما اعلن انه على استعداد للدخول فى محادثات مع المنظمة اذا قبلت قرارات الامم

المتحدة . وقد اعلن عرفات بدوره انه يثق فى كارتر . وبالفعل اجتمع اندرو يونغ مندوب امريكا فى الامم المتحدة سرا مع زهدى الطرزى رئيس بعثة المنظمة فى الامم المتحدة فى عام ١٩٧٩ .

وبعيدا عن الاتصالات السرية والمساعى الحميدة ، كان هناك اربعة مبعوثين اجروا اتصالات سرية منتظمة مع المنظمة وكانوا مخولين مباشرة من الرئاسة الامريكية سواء فى عهد كارتر او ريجان . وقد قضى هؤلاء المبعوثون ما يقرب من ١٠٠٠ ساعة فى محادثات خاصة مع عرفات ونوابه وعقدوا اكثر من ١٥٠ أجتماع فى خمسة اقطار عربية مختلفة بهدف اقناع عرفات بالاعتراف باسرائيل . وتجدر الاشارة الى ان هذه الاتصالات قد تكثفت عندما اعلن عرفات انه لم يعد يثق فى الوساطات العربية بينه وبين امريكا .

اعلن عرفات عقب انسحابه من بيروت قبوله لقرار ٢٤٢ كأساس للمفاوضات فى المؤتمر الدولى بشرط ان تركز المحادثات على الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الاراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطين . ورغم قناعة عرفات بان ما اعلنه يعد واقعيا ومرنا وان الكرة اصبحت فى الملعب الامريكى .

لم يقتنع الامريكيون بذلك . وقد بدأت السويد جهودها الوساطية للتقريب بين الموقفين ، موقف المنظمة والموقف الامريكى وحسن الخلاف حول التفسيرات . وقد نجحت فى التوصل لصياغة قبلت المنظمة فيها بوجود اسرائيل كدولة فى المنطقة واعلان دولة فلسطين المستقلة وقبولها التعايش مع الدولة اليهودية فى سلام وادانة المنظمة للارهاب بكافة اشكاله (اعلان استكهولم) .

ومع ذلك رفض جورج شولتز اعطاء التأشيرة لعرفات ليلقى خطاب فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيويورك مما اثار حفيظة وانتقاد عديد من الدول العربية ودول العالم الثالث . وقد سلم شولتز خطابا سريا للمبعوث السويدى يحتوى على نص الصياغة (الكلمات السحرية) التى يجب ان يعلنها عرفات فى الجمعية العامة والتى تضمن قبول امريكا دخول المحادثات مع المنظمة . وهى اصدار بيان يقبل قرارى ٢٤٢ - ٣٣٨ والاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود والتبرؤ من استخدام القوة . وهذا يعنى انهاء الانتفاضة الفلسطينية . وقد رفض عرفات ورفاقه هذه الكلمات السحرية .

وفى خاتمة الكتاب يثير المؤلف تساؤلا الا وهو هل ياسر عرفات يريد السلام حقا ؟ وان كان كذلك هل هو قادر فعلا على صنع السلام ؟

تعقيب

- يوحى عنوان الكتاب بان التركيز الاساسى سيكون على شخصية عرفات من وجهة نظر المراقبين ، الا ان القارىء لمحتوى الكتاب يكتشف غير ذلك ، اذ تناول شخصية عرفات فى سياق تناوله للصراع العربى الاسرائيلى بكافة ابعاده
- رغم غلبة الطابع التاريخى الوصفى وليس التحليلى على الكتاب فانه نجح فى تغطية فترة تاريخية طويلة وقدم صورة مليئة بالمعلومات والتفاصيل ، هذا فضلا عن تعرضه للاتصالات السرية بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، منذ وقت مبكر والتى تخفى تفاصيلها عن الكثيرين .

هويدا عدلى

الدور السياسى للفلاحين فى مصر الحديثة

Nathan J.Brown, Peasant Politics in Modern Egypt, The Struggle against the State, Yale University, New Haven & London 1990

يتكون الكتاب من سبعة فصول وخاتمة يتعرض فيها الكاتب للدور السياسى للفلاحين فى مصر فى الفترة منذ ١٨٨٢ وحتى ١٩٥٢ .

ويحاول الكتاب الاجابة عن سؤالين رئيسين من خلال دراسة هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر : - متى يكون للفلاحين دور سياسى ؟ ولماذا يقوم الفلاحون بمثل هذا الدور السياسى ؟

يقول الكاتب فى البداية ان الفلاحين فى مصر والعالم كله قد نظر اليهم من جانب الباحثين ، اما على أنهم قادرون على فعل كل شىء ، واما على أنهم لا يستطيعون فعل أى شىء على الاطلاق . وقد أدت هذه التوقعات المتناقضة من جانب الباحثين لدور الفلاحين الى تعقيد مسألة البحث فى دورهم السياسى .

وتكمن أهمية الدراسة فى أنها تعالج شريحة عريضة من المجتمع المصرى شكلت عبر تاريخه أغلبية ساحقة ، وهو الأمر الذى يجعل من فهم طبيعة العوامل المحددة لدور تلك الشريحة السياسى قضية هامة لفهم طبيعة الحياة السياسية فى مصر بوجه عام .

ويتبع الكاتب فى دراسته منهج هارولد لازويل « من يحصل على ماذا حتى وكيف » لتحديد أنماط النشاط الفردى أو الجماعى للفلاحين التى تؤخذ فى الاعتبار كمعيار لرصد وتحليل النشاط السياسى . وفى هذا الأطار فهو يهتم بالأنشطة التى من النادر أن ينظر لها على نحو سياسى . فهو يرى أن بعض الأعمال التى قد تبدو مألوفة فى المناطق الريفية وينظر اليها من جانب الحكام بل ومن جانب بعض المحللين على أنها جرائم مثل تسميم المواشى والقتل وقطع الطرق قد يكون لها فى النهاية مغزى سياسى او تداعيات سياسية غير أن الكاتب يضيف الى تعريف لازويل قائلا : ان هذا التعريف بالطبع لا ينبغى أن يتضمن فقط ، فى هذه الدراسة - القضايا التى تتعلق بالنواحى الأقتصادية الخاصة بالفلاحين ، وانما يدخل فيها أيضا الافكار المرتبطة برفاهة المجتمع وبمفهوم العدل بمعناه الواسع .

ويقول الكاتب انه على الرغم من اعتقاده بانه ينبغى التمييز بين ما هو سياسى ، وما هو غير ذلك أو ما هو من قبيل الجريمة ، الا أنه يرفض الفصل الكامل بين هذه الأنماط مؤكدا أن معظم النشاط السياسى للفلاحين تضمن كل هذه النواحى مجتمعه .

ويفرق الكاتب فى هذا المجال بين أربعة أنماط من النشاط السياسى للفلاحين عبر تلك الفترة - وهى الأنماط التى يقوم فيما بعد

بتحليل الأحداث على أساسها وفى ضوء الأطار النظرى الذى تبناه حتى يجيب عن السؤالين الرئيسين اللذين تدور حولهما الدراسة .

١ - **الأنشطة الفردية** : وهى تلك الأنشطة المباشرة التى يقوم بها فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد ، وهى التى لا يظهر فيها عادة مغزى سياسى واضح . وهى الأنشطة التى ينظر اليها من جانب السلطة سواء كانت مركزية أو محلية باعتبارها جرائم . ويدخل من هذه الأنشطة حرق المحاصيل واقتلاعها ، وتسميم المواشى وقطع الطرق ، والاعتداء على ممثلى السلطة أو على ملاك الأراضى . ويحذر الكاتب هنا من التسليم بأنها جميعا جرائم بالفعل ، فى نفس الوقت الذى يحذر فيه من اعتبار ان كل تلك الأنشطة ذات مغزى سياسى .

٢ - **العمل الجماعى** : وهو النشاط الذى يختلف فى النوعية والمضمون عن النوع السابق ، وهو ايضا يتصف بأنه نشاط مباشر ، وهى تلك الأنشطة التى يشترك فيها مجموعات من الفلاحين لتحقيق اغراض معينة ، وهو ما يجعل مغزاها السياسى - من وجهة نظر الكاتب - أكثر وضوحا ومن هذا النوع اضرابات المستأجرين ، والاعتداء الجماعى على ملاك الاراضى وممثلى السلطة .

٣ - **العمل القانونى والمؤسس** : وهو النشاط الذى ينظر اليه باعتباره مشروعا من جانب السلطة السياسية .وهو النشاط الذى يعرض فيه الفلاحون مطالبهم من خلال القنوات الشرعية المعترف بها وثم يكون التصويت فى الأنتخابات احد أبرز هذه الأنشطة .

٤ - **العمل الثورى** : - وهو النشاط الذى يشترك فيه الفلاحون مع قطاعات أخرى من المجتمع فى أنشطة تمردية او ثورية ضد النظام القائم وهو الذى اتضح مرتين فى الفترة موضع الدراسة . كانت الأولى فى حركة عرابى ١٨٨٢ ، والثانية فى ثورة ١٩١٩ . وكان للفلاحين فى الحدثين دور سياسى واضح .

ويقوم الكاتب على مدار فصول الكتاب بعمل مسح شامل لكل من هذه الأنشطة فى الفترة موضع الدراسة لمعرفة حجمها الحقيقى كما وكيفا .

متى ينشط الفلاحون سياسيا ؟

اختبر الكاتب الفرضية القائلة بأن التركيبة الأجتماعية تؤثر على نحو كبير على الدور السياسى للفلاحين من خلال ثلاثة هياكل أساسية : نظام الأنتاج المتبع وتركيبة القرية وطبيعة الدولة اذافترض الكاتب أن نظام الأنتاج المتبع يحدد الظروف المادية المحيطة بالفلاحين وتؤثر بالتالى على نشاطهم السياسى فنظام الأنتاج يحدد بالاساس ما اذا كان الفلاح سوف ينشط على نحو فردى أو جماعى . فهو يحدد طبيعة علاقته بالأرض والمجتمع والسلطة السياسية . كما أن طبيعة القرية التى يقطن بها هذا الفلاح من حيث انغلاقها أو انفتاحها يعمل على نحو مؤكد على تحديد مدى نشاطه وحركته . ويفرق الكاتب هنا بين القرية المفتوحة وهى التى تشترى وتبيع من الأسواق الموجودة خارجها وتستعين باجزاء وعمال من خارجها وتفتقر الى الاستقلالية على مستوى السلطة ، والقرية المغلقة على ذاتها . وفى هذا النوع يفرق بين تلك المغلقة من أعلى ، أى بفعل السلطة السياسية أو السلطة المحلية ، وتلك المغلقة من أسفل أى برغبة الفلاحين ، اما لرفضها لتدخلات السلطة المركزية ، واما لأن سكانها ينظرون الى المؤسسات والمجتمع خارجها بعين الشك ويشترط الكاتب فى هذا النوع أن تكون السلطة فى القرية منفصله الى حد كبير عن السلطة المركزية ولكنه يستطرد فى النهاية قائلا ان هذا النوع لم يعد قائما هذه الأونة .

اما بخصوص الهيكل الثالث وهو الدولة فيقول الكاتب أن طبيعة الدولة تلعب دورا هاما فى تشكيل الدور السياسى للفلاحين من زاوية سماحها - برغبتها أو دون رغبتها - بحدوث تمرد عليها فالفلاحون ينشطون فقط - كما يقول الكاتب - حين تكون الدولة ضعيفة بسبب الأخطار الخارجية أو الانقسامات الداخلية .

ويستخلص الكاتب من خلال دراسته المستفيضة لهذه العوامل الثلاثة أن الباحثين قد بالغوا كثيرا فى تقدير اثر تلك العوامل على النشاط السياسى للفلاحين فصحيح ان نوع القرية نظام الأنتاج يلعبان دورا كبيرا فى طرح قضايا بعينها تدفع الى القيام بنشاط سياسى ، الا انها ذات اثر محدود على قدرات هذا النشاط وفاعليته . فمثلا ، أدى بالفعل نظام الأنتاج التجزيئى فى ظل وجود نمط القرية المفتوحة الى تقوية النزاعات الفردية بشأن الاسواق والاجور الا انه حين كان ينظر الى تلك الصراعات الفردية على انها تمس المجتمع كله كان الفلاحون ينتظمون فى عمل جماعى .

وفى هذا الأطار يرى الكاتب أن اشتراك الفلاحين فى رؤية سياسية عامة ، يعد أكثر أهمية من الهياكل القائمة عند تحديد مستوى نشاط الفلاحين السياسى وتوقيته . فالمجتمعات الريفية فى مصر تقوم بالأساس على مفاهيم الأسرة والصداقة ومن ثم ، حين يواجه أى من هذه المفاهيم تهديدا مباشرا ينشط الفلاحون بصرف النظر عن النظم القائمة .

ويقول الكاتب أن هذا الاهتمام المبالغ فيه بالهياكل القائمة يتجاهل اهمية ذات مغزى وهى تذمر الفلاحين ازاء الدولة ، وهو التذمر الذى لايقتصر على قضايا فرض الضرائب ، أو ما يعتبرونه تدخلا فى شئونهم ، وانما يمتد الى أبعد من ذلك ، الى النظر الى الدولة على أنها تراقبهم وتفرض عليهم قواعد معينة لاتتفق مع عاداتهم مثل منع حيازة الأسلحة .

ويستخلص الكاتب من ذلك أن الهياكل القائمة قد تكون مفيدة فى الأجابة عن سؤال : - لماذا ينشط الفلاحون سياسيا وليس عن سؤال : -متى ينشط الفلاحون سياسيا ؟

لماذا ينشط الفلاحون سياسيا ؟

يعرض الكاتب فى بداية الكتاب الى مدرستين رئيستين حاولت الاجابة عن هذا السؤال

المدرسة الأولى : - مدرسة الاقتصاد الاخلاقى Moral Economy فيعرض لاراء جيمس سكوت Scott الذى اعطى اجابة ذات شقين عن هذا السؤال : - فالفلاحون يملكون رؤية سياسية متميزة - وأن هذه الرؤية السياسية تحتوى على فكرة الأقتصاد والأخلاقى .

غير أن أهم ما فى مقولة سكوت هو ما طرحه من أن محورية الصراع من أجل البقاء فى حياة الفلاح تؤثر على نحو كبير على سلوك ونشاطه بوجه عام . فالفلاح - الذى يكافح على الدوام من أجل ضمان حد الكفاف له ولاسرته - يجد نفسه مجبرا على العمل لتحقيق الحد الأدنى من احتياجاته قبل أن يهتم بأى شىء أخر وهو ما يسميه سكوت : - مبدأ الأمان أولا . فالفلاح يتجنب المخاطرة التى قد تقضى على هذا الأمان مهما كان ثمن تجنبه لهذه المخاطرة وهذا المبدأ ذاته - من وجهة نظر سكوت - يمثل الأساس المرجعى الذى يحكم الفلاح على أساسه على مجمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى حياته .

غير أن اسهام سكوت الحقيقى فى هذا المجال - من وجهة نظر الكاتب - هو فى اعطائه لمبدأ « الأمان أولا » - بعدا اخلاقيا ومعنويا لم يشر اليه الكتاب الذين اشاروا الى هذا المفهوم من قبل . فهذه الرؤية الاخلاقية تخلق فى فهم الفلاح التزامات متبادلة بينه وبين ممثلى السلطة . فهو يرى علاقته بالسلطة على انها التزام من جانبه بدفع الايجار للمالك فى مقابل أن يلتزم المالك بالا يطالبه بالمزيد الذى قد يهدد بناءه . ووفقا لذلك يكون أى تجاهل لهذا الالتزام من جانب السلطة - ممثلة فى مالك الأرض او السلطة المحلية - بمثابة اعتداء على مبدأ اخلاقى » من وجهة نظر الفلاح .

وتكمن أهمية هذه الرؤية السياسية المتميزة للفلاح فى انها تساعد على اتحاده مع اقرانه لمواجهة الخطر أو التهديد لبقائه .

المدرسة الثانية : - **الفلاح الرشيد**

تقوم هذه المدرسة على دحض الأفكار القائلة بأن الفلاحين يعانون من التخلف لانهم غير قادرين على العمل على نحو جماعى ، وانهم يميلون الى الفردية على نحو متطرف ترى هذه المدرسة أن تلك

الفردية ليست تخلفا وانما تشير الى رشادة الفلاح . فالفلاح من وجهة نظر بوبكين يهتم أساسا بنفسه وبأسرته واصدقائه والقرية التى يعيش فيها . ومن ثم فانه لا يتحرك الا اذا اتهددت أى من هذه الاولويات .

ورغم اتفاق المدرسة الأولى مع الثانية فى قبول مبدأ الأمان اولا ، الذى عرضته المدرسة الأولى ، الا أن الفارق فيما بين المدرستين يكمن بالاساس فى أن المدرسة الأولى قدمت بديلا جيدا لدراسة الفلاحين على أساس فردى ، كما هو الحال فى المدرسة الثانية فى حين اقتصر اسهام الثانية على محاولة البحث فيما اذا كان الفلاحون يعملون من اجل تعظيم المنفعة العائدة من وراء نشاطهم أم أنهم ينشطون على أساس ايديولوجى ومن خلال دراسة الكاتب للنشاط السياسى للفلاحين فى مصر فى الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ ، مال الى تبنى اراء المدرسة الأولى ، اذ يقول الكاتب ان الفلاح المصرى لديه فعلا تلك الرؤى السياسية المتميزة التى أشارت اليها المدرسة وهى التى ادت به فى بعض الأحيان الى الصدام مع السلطة السياسية ، ولعبت دورا كبيرا فى تعبئة الفلاحين فى صراعهم المستمر مع السلطة .

ويؤكد الكاتب أن دراسته لنشاط الفلاحين فى تلك الفترة اثبتت أن الفلاحين كانوا دائما رغم تذمرهم يتجنبون المواجهة المباشرة مع السلطة وينظرون الى السياسة من منظور محلى ، وشخص ، وأكثر ارتباطا بالحياة اليومية له ولاسرته .

وقد نشط الفلاحون اما فرادى ، أو جماعات للدفاع عن أنفسهم . غير أن الكاتب يشير الى أن دراسة حالة الفلاحين المصريين قد أوحت ببعض جوانب القصور فى رؤية الثانية ، اذ أن الكثير من الاحداث أكدت أن اعدادا كبيرة من الفلاحين شاركت على نحو مباشر ، دون أن تكون مصالحها المباشرة مهددة . ويضيف الكاتب انه لا يمكننا القول اذن أن كل عمل قام به الفلاحون فى تلك الفترة كان عملا رشيدا ، وانما كان ذا اسس منطقية أو على أقل تقدير « يمكن تفهمه » .

ومما يؤكد صحة حجج المدرسة الأولى ـ كما يقول الكاتب ـ ان دراسة تلك الفترة اثبتت ان الفلاحين كانوا يتحركون على نحو فردى أو جماعى لمواجهة أى تهديد لحياتهم أو لمجتمعهم . وعادة ما كان هذا التهديد لمجتمعهم متجسدا فى تهديد أحد اصدقائهم أو اقاربهم على نحو مباشر .

كما يؤكد الكاتب صحة فكرة الالتزام المتبادل فى رؤية الفلاح المصرى من خلال العديد من الوقائع التى زخر بها التاريخ ، فى تلك المرحلة .

ويقول الكاتب فى النهاية : ان مدرسة الاقتصاد الاخلاقى ـ على الرغم من انها نجحت فى تفسير وشرح الحالة المصرية الا أنها لاتزال غير مكتملة فقد ظهرت حالات كثيرة للفلاح المصرى يتذمر بل ويواجه ممثلى السلطات وعلى الرغم من أن تلك المدرسة أشارت الى أن الدولة فى نظر الفلاح هى القوة المعادية ، الا أن الفترة موضع الدراسة اثبتت ان الصراع دار حول قضايا امتدت الى نطاق أوسع من مجرد بقاء الفلاح . فقد ظل تمرد الفلاح ضد السلطة طوال أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين عاليا ، رغم ان تلك السلطات كانت قد بدأت تتفهم بعض مطالب الفلاحين ، الا ان هذا الصراع ظل قويا ، لأن الفلاح لم يعد يتذمر فقط ازاء المطالب المادية للدولة وانما ازاء مطالبته الدائمة باعلان الولاء والتدخل فى شئونه . وهكذا تحول تذمر الفلاحين الى قوة فى حد ذاته ، يمتد الى أبعد من نطاق ـ الأمان أولا ـ الذى أشعل الصراع منذ البداية .

منار الشوربجى

المؤلفات العربية السياسية

□ □ أحمد صادق القشيرى ، حكم هيئة تحكيم طابا ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠ □ □

فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨م تم الاعلان عن حكم هيئة التحكيم فى جنيف بسويسرا فى النزاع الذى نشأ بين مصر واسرائيل حول طابا ، ذلك النزاع الذى نشأ فى أواخر عام ١٩٨١م خلال المرحلة الأخيرة من مراحل انسحاب اسرائيل من سيناء . وقد جاء الحكم فى صالح مصر ، ومؤكدا أن (طابا مصرية) . وفى ١٩ مارس ١٩٨٩م كان الاحتفال التاريخى برفع علم مصر معلنا السيادة على طابا واثبات حق مصر فى طابا ، الرمز العظيم لما هو أروع وأعظم .

فى هذه الدراسة التحليلية الموثقة (٢٢٥ صفحة) الف كتابها احد اعضاء لجنة الدفاع المصرية ، وهو الدكتور أحمد صادق القشيرى توضيح لجوانب تلك القضية . والدراسة مقسمة الى مقدمة ، وثلاثة فصول ، وثلاثة ملاحق .

فى المقدمة يشير الكاتب الى أواخر عام ١٩٨١م الذى كان يتم خلالة تنفيذ اسرائيل للمرحلة الأخيرة من مراحل انسحابها من سيناء وفقا لاتفاقية السلام مع مصر . الا أن الجانب الأسرائيلى سعى الى افتعال أزمة تعرقل هذا الانسحاب عسى أن يحقق مكسبا هنا أو هناك . تمثل ذلك فى سحب اسرائيل لموافقتها على مواقع العلامات فى منطقة رأس النقب ذات الاهمية الاستراتيجية « باعتبارها أعلى منطقة يسهل منها النزول الى مدن القناة والسيطرة على كامل شبه جزيرة سيناء وتفصلها عن الأراضى المقابلة على الجانب الاسرائيلى أخاديد ومنخفضات تجعل الصعود اليها مسألة عسيرة عسكريا » .

وتأكدت تلك المساعى الاسرائيلية عندما تجاهلت العلامة الأخيرة القريبة من خليج العقبة فى منطقة طابا .

وقد اتضح للجانب المصرى غياب حسن النية فى هذه المزاعم فضلا عن رغبة اسرائيل فى اطالة النزاع بقدر الامكان مستفيدة من ميزة نسبية لها من بقاء النزاع دون حسم وهذه الميزة هى : « بقاء المنشآت السياحية فى منطقة طابا مفتوحة للاسرائيليين وتحت ادارتهم » وهنا ظهر دور الدبلوماسية المصرية ممثلة فى وزارة الخارجية المتنبهة لتلك المماطلات والمناورات . وبجهد صادق حققت الدبلوماسية المصرية احد الانتصارات المرحلية بتوقيع مشارطة

للتحكيم مع اسرائيل في ١١/ سبتمبر ١٩٨٦م تلك المشارطة التي قبلتها اسرائيل على مضض، وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الضغوط المصرية المكثفة كما يذكر المؤلف.

ويرى الدكتور القشيرى أن مصر هدفت من تلك المشارطة الى هدفين أساسيين هما:

أولا: الزام الجانب الاسرائيلي بتحكيم وفقا لجدول زمني محدد بدقة.

ثانيا: حصر مهمة هيئة التحكيم في تثبيت مواقع العلامات (اربع عشرة علامة) المتنازع عليها، مما يعني أن هيئة التحكيم ليس لها سلطة تعيين موقع لعلامة لم يبرزه احد طرفي النزاع.

وكان الهدف الثاني يقع ضمن دواعي الحذر والاحتياط وتجنب المفاجآت.

وقد عهدت وزارة الخارجية المصرية بمهمة اعداد المذكرات الى لجنة دفاع من خبراء في مجالات مختلفة (القانون، الدبلوماسية، التاريخ، الجغرافيا ...) تميزوا بالعمق والخبرة وايضا الشهرة في مجالاتهم. وأثبتت الأحداث حسن الاختيار والاعداد لتلك اللجنة التي قامت بمهمتها خير قيام.

وينتقل المؤلف بعد المقدمة فيقسم دراسته بنفس التقسيم والتسلسل الذي ورد في حكم هيئة التحكيم كما يلي:

الفصل الأول ويخصصه المؤلف للجزء الأول الخاص بالعلامات المتنازع عليها في القطاع الشمالي من الحدود، وذلك بداية من العلامة رقم (٧) ونهاية بالعلامة رقم (٥٦). هذا القطاع يبدأ قرب رفح على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ويمتد الى مشارف منطقة العوجة بالقطاع الأوسط. ويتسم بعدة خصائص ذكر الكاتب أن اهمها هو: وقوع غالبيته في مناطق صحراوية غير مأهولة بالسكان، وتتغير معالمه بصورة مستمرة نتيجة لعوامل التعرية، ثم أن هذا القطاع كان مسرحا لعمليات حربية متتالية منذ عام ١٩٤٨م غيرت معالمه مما أدى الى زوال علامات الحدود في هذا القطاع. ويستعرض الكاتب بعد ذلك حكم المحكمة في علامات هذا القطاع وأسبابه.

الفصل الثاني يخص الجزء الثاني من الحكم وهو الخاص بالعلامات الأربع في منطقة رأس النقب ذات الأهمية الاستراتيجية وهي العلامات (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨). وهذه المنطقة تتكون من مرتفعات جبلية وكانت خالية من أية عمليات عسكرية، وبالتالي بقيت العلامات في مواضعها. وكان الادعاء الاسرائيلي هنا هو أن هذه العلامات لم توضع منذ البداية في مواضعها الصحيحة!! ويستعرض الكاتب حكم هيئة التحكيم في هذا الجزء وأسبابه.

الفصل الثالث وهو يخص الجزء الثالث من الحكم وهو الخاص بالعلامة (٩١) عند طابا هذا الجزء الذي حاز على اهتمام خاص لما ثار حول تلك العلامة من جدل قانوني حول صورة «باركر» أو علامة «باركر» تلك الصورة التي قدمتها مصر كأحد ادلتها في هذا الجزء ويعود تاريخ الصورة الى ١٩٠٦/١٢/٣١ وهي للضابط الانجليزي «باركر» الذي كان معينا حينئذ كممثل للسلطة المصرية وتسجل «واقعة اقامة البناء الحجري لعلامة الحدود الأولى من ناحية خليج العقبة في ذلك اليوم ١٩٠٦/١٢/٣١م». وجدير بالذكر ان اسرائيل حاولت استغلال الصورة لصلحتها ولكن مساعيها باءت بالفشل وجاء الحكم لصالح مصر كما يوضح المؤلف في هذا الفصل من الدراسة.

وفي نهاية الكتاب يوجد ثلاثة ملاحق باللغة الانجليزية (لغة المرافعات والمذكرات أمام هيئة التحكيم) ومقسمة كالتالي.

الملحق الأول: صورة ضوئية من شهادة الفريق كمال حسن علي، من واقع مضبطة المحضر امام المحكمة. التي كانت تسجل كل كلمة تقال وتوزع منها نسخ على اعضاء الوفدين والمحكمة نهاية كل يوم والذي تكون محصلته ست ساعات من الجلسات الصباحية والمسائية يوميا.

الملحق الثاني: صورة من مضبطة محضر مرافعة المؤلف الدكتور/احمد صادق القيشرى بشأن ثلاث عشرة علامة من أصل أربع عشرة للمرحلتين الشفويتين الأولى والثانية.

الملحق الثالث: صورة من مضبطة محضر مرافعة الاستاذ الدكتور «دريك باوت» الذي استعانت به لجنة الدفاع المصرية بخبرته النادرة. وكان ذلك في مقابل استعانة اسرائيل بالدكتور «لوتر باخت». وكلاهما استاذ في القانون الدولي وذو خبرة دولية نادرة في هذا النوع من المنازعات. وقد ترافع «دريك باوت» عن العلامة (٩١) أمام هيئة التحكيم.

هذا وقد تضمن الملحق الثالث البيان الختامي للسفير الدكتور/ نبيل العربي ممثل الحكومة المصرية أمام هيئة التحكيم في جنيف.

ولايفوتنا هنا الاشادة بالأسلوب الذي تمت به ادارة الأزمة، وبصبر وحكمة وجدية وزارة الخارجية المصرية، وبروح التفاني والاخلاص التي ميزت لجنة الدفاع المصرية، فضلا عن الجهود الذاتية الأخرى التي بذلت من واقع الشعور بالانتماء لتصب جميعها في بوتقة واحدة صلبة هي اثبات حق مصر في طابا.

واذا كان لنا ملاحظة نهائية، فهي أن المؤلف قد أهدى دراسته للمرحوم الدكتور وحيد رأفت عرفانا بجهده في قضية طابا واثبات حق مصر فيها.

أسامة فاروق مخيمر

□□ محمود سمير أحمد، الدبلوماسية، المكتب المصرى الحديث، الاسكندرية ١٩٩٠ □□

قسم المؤلف كتابه الى ابواب ثلاثة: الباب الأول في ماهية الدبلوماسية واسلوب عملها والباب الثاني يحاول تصنيف بعض الوان الدبلوماسية من وجهة النظر الفنية، ويتعرض لبعض المسميات القديمة والحديثة لالوان من الدبلوماسية. أما الباب الثالث والاخير فيتناول شرح مقومات ودواعي قيام دبلوماسيات معينة، مع إيراد تحليلات وأمثلة واقعية لبعض دبلوماسيات دول مختارة كان لها تأثيرها في ميدان الدبلوماسية العالمية. وينتهي هذا الباب بمعالجة صفات ومقومات الدبلوماسية المصرية مابين سنوات ١٩٤٥ و ١٩٨٧. ويمتد ببصره عبر الافق حيث يحاول رسم معالم دبلوماسية مصر المستقبلة.

أما الباب الاول: عن ماهية الدبلوماسية واسلوب عملها فينقسم الى ثمانية فصول. وفي الفصل الأول عن ماهية الدبلوماسية اورد المؤلف شرحا للمعاني المختلفة لكلمة الدبلوماسية والتي تثيرها هذه الكلمة في اذهان السامعين. ثم تعريفات متعددة لمهنة الدبلوماسية. ثم مقارنة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، وبين الدبلوماسية والمفاوضات، ثم علاقة الدبلوماسية بالقانون الدولي تاريخيا وحديثا وكذلك بالتنظيم الدولي.

وفي الفصل الثاني: لم يحاول المؤلف ايراد عرض تفصيلي للامتيازات والحصانات الدبلوماسية ـ فهي معروفة ومحلها كتب القانون الدولي او الدبلوماسي المعتادة، بقدر ماحاول تفسير ظاهرة قيام هذه الامتيازات والحصانات تاريخيا، وهو الاهم، عرض تطور نظرة الدول الحديثة المختلفة الى هذه الحصانات والامتيازات، وتفسير الاتجاه الحديث الى تقليمها وتقليصها. كذلك تضمن هذا الفصل قرب نهايته عرضا لمساوىء اتفاقيات الامتيازات الاجنبية التي فرضتها بعض دول اوروبا المسيحية القوية على بعض الدول غير المسيحية من دول العالم الثالث.

وينتهي هذا الفصل بالاشارة الى تقلص شعور دبلوماسي هذا العصر بالامن والحصانة وبالرعاية في هذا الزمن غير الامن المضطرب .

ويتعرض الفصل الثالث : لتطور الدبلوماسية تاريخيا وفنيا منذ ايام الاغريق والرومان ولتطور « النظرية الدبلوماسية » ، وفن الدبلوماسية واسلوب عملها تحت ظل الامبراطورية الرومانية الشرقية ثم المدن الايطالية وتأثير الماكيافيللية .

ويلتقط الفصل الرابع هذا الخيط فيشرح مااتت به رياح التغيير بعد ثورة المواصلات والاتصالات والثورة التكنولوجية ، واتساع بل وشمولية او عالمية تمثيل الدول في المجتمع الدولي .

اما الفصل الخامس فيتناول شرح اوصاف « الدبلوماسي الناجح » ، قديما وحديثا ، والصفات المستحبة في شخصيته ، والمهام المطلوبة منه ، وكيف يحسن الدبلوماسي تاديتها ، ثم يبحث موضوع « الدبلوماسية والتقاليد » ، ومستلزمات عمل الدبلوماسي ، وموضوع « الاحتراف والدبلوماسية » ، ويحاول الاجابة على التساؤل عما اذا كانت « الدبلوماسية » ـ في ظل هذا كله ـ علما ام فنا . ويتناول الفصل السادس علاقة الدبلوماسية بالصحافة والاعلام في ضوء الاهمية الكبرى التى اصبحت تحتلها الصحافة والاعلام . ويتعرض الفصل السابع لموضوع هام هو « الدبلوماسية وصانع القرار السياسي » شارحا الفرق ما بين المهتمين ومابين رجال السياسة ورجال الدبلوماسية وينتهي الباب الاول في الفصل الثامن والمخصص لطرق محاولة تعريف الدبلوماسية ، عما اذا كانت هناك مقاييس او معايير لتقييمها .

اما الباب الثاني من الكتاب ، وعنوانه « تصنيفات لبعض انواع الدبلوماسية » فينقسم هو الاخر الى ستة فصول . اولها يدور حول عرض المسميات الحديثة لبعض انواع الدبلوماسية القديمة كدبلوماسية البوارج والاساطيل الحربية ، ودبلوماسية العصا الغليظة ، ودبلوماسية العصا والجزرة ، والدبلوماسية الثنائية ، ومتعددة الاطراف او المؤتمرات ، كذلك يستعرض دبلوماسيات التكتل والتحالفات ودبلوماسيات عدم الانحياز ثم دبلوماسيات الحياد بانواعها . ولينتقل الى شرح « الدبلوماسية الشعبية » ، ودبلوماسية « المعونات الاقتصادية الخارجية » ودور مصر فيها ، ومالها وماعليها .

اما الفصل الثاني فيدور حول الدبلوماسية السرية ، ودبلوماسية الاعلام او التليفزيون ، وتأثير قوة الرأى العام على الدبلوماسية والسياسة الخارجية ، ومطالبة الرأى العام بانفتاح الدبلوماسية والاقلال او الاقلاع عن سريتها .

وينتقل الفصل الثالث الى معالجة موضوع الدبلوماسية (او السياسة الخارجية) « الديمقراطية او البرلمانية » .

ويتناول الفصل الرابع موضوعا شائقا هو « السياسة الخارجية (الدبلوماسية) والاخلاقيات » . مرورا بمدرسة الدبلوماسية البيزنطية والماكيافيللية وعلاقة الدول بالخير والشر .

اما الفصل الخامس فيتعرض ايضا لموضوع جديد شائق هو الاخر ، الا وهو « دبلوماسية التنظيم الدولي الحديث » او دبلوماسية السعي لانقاذ العالم من الفناء الذرى .

ويلتقط الفصل السادس هذا الخيط ايضا ليشرح موضوعا وثيق الصلة بسابقه وهو « دبلوماسية التنمية الاقتصادية » او دبلوماسية « النظام الاقتصادى العالمي الجديد » .

اما الباب الثالث والاخير من الكتاب فيشرح مقومات الدبلوماسية ، ويخلص الى ايراد دراسات تحليلية وامثلة عملية لدبلوماسيات بعض الدول المختارة ودواعيها ومقوماتها .

ففي الفصل الاول من هذا الباب يعرض المؤلف لمقومات الدبلوماسية بصفة عامة ، اى لدواعي قيام دبلوماسية ما في زمان ومكان معين .

وفي هذا الضوء يختص الفصل الثاني باستعراض المقومات التى ادت الى تميز الدبلوماسية الفرنسية (وهى التى كانت مثلا يحتذى واثرت كل التأثير على دبلوماسيات اوروبا من بعدها) بصفاتها المعروفة عنها تاريخيا وحديثا .

اما الفصل الثالث فيستعرض تلك المقومات والصفات التى انتجت الدبلوماسية البريطانية تاريخيا ايضا ثم حديثا . وكان لمصر علاقات مباشرة ووثيقة الاتصال بمجريات تلك الدبلوماسية البريطانية وبصفاتها .

ويختص الفصل الرابع بمناقشة نفس الظاهرة بالنسبة للدبلوماسية الالمانية تاريخيا وحديثا ، وقد تأثرت كل اوروبا بل وكل العالم بنتائج واثار الدبلوماسية الالمانية فيما بين الثلاثينات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية والتى دارت بعض معاركها على ارض مصر وفي اجوائها .

نفس الحال بالنسبة للدبلوماسية الايطالية التى هى موضوع الفصل الخامس من هذا الباب .

اما الفصل السادس فيتيح مناقشة مستفيضة لمقومات ومظاهر الدبلوماسية الامريكية .. مالها وماعليها ولما كانت اتجاهات وتطورات الدبلوماسية الامريكية بما تحمله في طياتها من محاسن ومساوىء تؤثر ابلغ الاثر على العالم اجمع ، وعلى منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي والافريقي ، بسبب ثقل الولايات المتحدة ودورها في مختلف الميادين والانشطة ، فقد اختار المؤلف ان يوجه لتحليل دبلوماسيتها ومقوماتها ودواعيها وكافة مظاهرها عناية خاصة ، ومن ثم فانه استعان ايضا باراء مؤرخين دبلوماسيين شهيرين احدهما بريطاني والاخر امريكي لتعزيز ماتوصل اليه شخصيا من نتائج واستخلاصات حول اخطاء صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة ، وكيف ان نظام الحكم فيها لا يتيح مع الاسف افضل الفرص امام خبراء ومحترفي الدبلوماسية الامريكية لكي يخدموا قضايا بلادهم الحقيقية في ميدان السياسة الدولية والدبلوماسية بما يحقق مصالح الولايات المتحدة وبالاسلوب الذى يتمشى مع مسئوليات ومصالح واوضاع اغنى واقوى دولة في مجتمع اليوم .

ويتعرض هذا الفصل اذن لتحليل اهم الانتقادات التى يمكن توجيهها للدبلوماسية الامريكية وللسياسة الامريكية سواء بالنسبة لتصور ووضع سياساتها الخارجية او لاسلوب تنفيذها .

اما الفصل السابع من الكتاب فيكرس خلاصة تجارب واستخلاصات الفصول السابقة لدراسة مقومات ودواعي ومظاهر ونتائج « الدبلوماسية المصرية » في عهدها الحديث ـ اى منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٧ او لتقييم ادائها في تلك الفترة . ويقسم هذا الفصل دراسة الدبلوماسية المصرية الى اربعة اقسام طبيعية ومنطقية : هى الدبلوماسية « الملكية » ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ثم الدبلوماسية « الثورية » او دبلوماسية الثورة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧١ ، ثم دبلوماسية (ثورة) التصحيح من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٠ ، ثم ماأسماه بدبلوماسية تصحيح التصحيح اى من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

اما الفصل الثامن والاخير فيشمل دراسة مستقبلية حول طبيعة وخصائص الدبلوماسية المصرية التى قد تسمح لمصر بتحقيق الخير والرخاء والامن والطمأنينة والسلام في عالم الغد القريب والبعيد . ويختتم هذا الفصل باشارة وجيزة الى تقييم انجازات جهاز الدبلوماسية المصرية واسلوب ادائه في تلك الفترات محل الدراسة .

وبرغم ان الدبلوماسية المصرية قد ناءت احيانا كثيرة باعباء واحمال ثقيلة ولم تكن تعمل تحت افضل الظروف تنظيميا او سياسيا ، الا انها سعت دائما برغم ذلك للقيام بواجبها بامانة والتزام كاملين ، وكانت محل احترام دبلوماسيي الدول الاخرى .

اسلام عفيفى

٥٤٩

□ □ د . أحمد عبد الله ، ترجمة إكرام يوسف ، الطلبة والسياسة فى مصر دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩١ □ □

لم تشهد الحركة الوطنية فى مصر خلال مراحل نضالها الطويل إنعزال الحركة الطلابية ، او عزوفها عن المشاركة فى الحياة السياسية للبلاد . بل كان للطلاب دوما دور إيجابى وفعال فى الحياة الوطنية المصرية . وبالرغم من ذلك لم تحظ الحركة الطلابية بالاهتمام الاكاديمى اللائق ، فافتقرت المكتبتان السياسيةوالتاريخية للكتابات التى تقيم الحركة الطلابية تقييما موضوعيا . ومن هنا كانت اهمية الكتاب الذى صدر فى القاهرة اخيرا بعنوان « الطلبة والسياسة فى مصر » . وليس الموضوع فقط هو الذى يعطى الكتاب اهميته ، بل إن الاهمية القصوى للكتاب إنما تكمن فى أن مؤلفه د . احمد عبد الله هو أبرز زعماء الحركة الطلابية فى مصر ٧٢ ـ ١٩٧٣ ، وكان رئيسا ل « اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة » ، وهى اللجنة التي قادت الحركة الطلابية فى ذلك الوقت .

والكتاب هو فى الأصل بحث باللغة الانجليزية ، حصل به المؤلف على درجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج بإنجلترا سنة ١٩٨٤ بعنوان :

The Student Movement and National Politics in Egypt .

ينقسم الكتاب إلى قسمين اساسيين ، يتناول القسم الاول الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ . وفى الفصل الاول يتناول الكتاب « النظام السياسى فى مصر ما بعد الاستقلال » اى بعد صدور دستور ١٩٢٣ ، حيث لم يتغير وضع الثالوث المسيطر على دفة الحكم فى البلاد (الانجليز ـ الملك ـ الوفد) . ويرى المؤلف ان التوازن المتارجح بين القوى الثلاث كان إنهياره أمر حتما ، وأن ضعف النظام السياسى قد ادى إلى بروز قوى سياسية جديدة ، وتنامى حجم الطبقة الوسطى وزيادة فاعليتها السياسية .

ويتناول الكتاب فى فصله الثانى « الأوضـــاع التعليمية الاجتماعية » حيث كان النظام التعليمى المصرى أثناء الفترة الليبرالية مصمما كى يلبى إحتياجات الطبقة المسيطرة . ويعرض المؤلف للاتجاهات والاراء الفكرة التى طالبت بتطوير التعليم وأهمها اراء طه حسين وإسماعيل القبانى . كذلك ناقش فى هذا الفصل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لطلاب الجامعات ، ويرى المؤلف ان الاوضاع التعليمية والاجتماعية لم تكن وحدها المحرك الأساسى لنشاط الطلاب السياسى ، بل ان الظروف السياسية والقضية الوطنية بشكل عام كانت هى المحرك الرئيسى للطلاب .

ثم يتجه الكتاب فى فصله الثالث لتناول « النشاط السياسى للطلاب » ويعرض خلاله لانتفاضة نوفمبر ١٩٣٥ ، والتى سقط خلالها بعض الشهداء ، وكان من نتائجها تكوين جبهة وطنية موحدة من كل الأحزاب ، لعب الطلاب فيها دورا رئيسيا ، ولكن بدات التمايزات الايديولوجية تظهر بين صفوف الطلاب (الوفد ـ الاخوان ـ الشيوعيون ـ مصر الفتاة) . اما عن العلاقة الداخلية بين القوى الطلابية ، فيرى المؤلف أن الحركة الطلابية قد أنقسمت على نفسها فى أغلب القضايا ، وفشل الطلاب فى تحقيق وحدة تنظيمية وقيادة موحدة . حتى أن السير مايلز لامبسون السفير البريطانى قال : « إذا ترك الطلاب وشأنهم ، فسوف يقعون مع بعضهم البعض ويتفرقون » .

اما الفصل الرابع فقد تناول فيه المؤلف إنتفاضة فبراير ١٩٤٦ . وهنا يركز على حادثتين ـ الاولى حادثة ٩ فبراير ، والتى شهدت فتح كوبرى عباس على الطلبة ، وسقوط بعضهم فى النيل ، وهنا ينفى المؤلف سقوط ضحايا إثر تلك الحادثة . والحادثة الثانية هى حادثة ٢١ فبراير والتى يعتقد البعض انها « يوم الطالب العالمى » لكن المؤلف يؤكد انها « يوم التضامن العالمى مع طلاب مصر » . وتكمن اهمية تلك الانتفاضة فى إتجاه الطلاب لأول مرة لخلق إطار تنظيمى خاص بهم خارج نطاق الأحزاب مثل « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » . وتنوعت اللجان الطلابية إبان الانتفاضة ، حيث قام المؤلف بتحليلها تفصيليا » .

ويتناول الفصل الخامس « دور الحركة الطلابية فى النظام السياسى » فيعرض اولا للعلاقة بين الطلاب والقصر وكيف حاول القصر استقطاب الطلاب ، ونجح فى استقطاب طلاب الازهر . اما عن علاقة الطلبة بالادارة الحكومية فيشير التقرير الذى أعده بشتلى افندى لوزارة الداخلية بغرض احتواء الحركة الطلابية ، وإبعاد الجامعة عن الحياة السياسية . ويتناول فى نفس الفصل علاقة الطلاب بالاحزاب ، حيث كانت الاحزاب تسيطر على الحركة الطلابية وتستغلهم فى إشعال المواقف ضد الحكومة ، حتى فطن الطلاب إلى ضرورة استقلالهم ، وبداوا فى تشكيل تنظيماتهم الخاصة . ويخرج المؤلف فى النهاية إلى أن الطلاب كان لهم دور إيجابى وفعال كقوة إجتماعية وسياسية فى إطار النظام الليبرالى ، حيث اتجه الطلاب إلى تدعيم علاقاتهم بالطبقة الوسطى ، وساعدوا فى تغيير المجتمع سياسيا وإجتماعيا .

ويتناول الكتاب فى جزئه الثانى الفترة ٥٢ ـ ١٩٧٣ . فيعرض فى الفصل السادس « للدور الذى لعبه الطلاب فى ثورة يوليو » . مستهلا عرضه بتناول العملية التعليمية ، والتى حققت ثورة يوليو من خلالها إنجازات ضخمة ، تعكس الأهداف التى قام عليها النظام الجديد ، من حيث نشر التعليم الابتدائى ، وتوسيع قاعدة التعليم العالى وتطويره . ويورد المؤلف مجموعة من الجداول الاحصائية التى تبرز التطور الملحوظ فى العملية التعليمية فى ظل الثورة . ويتناول المؤلف ايضا المثالب التى واكبت العملية التعليمية ، ويركز على ما أدت إليه من ترسيخ السلبية السياسية بين المتعلمين ، كذلك عرض لمحاولات النظام احتواء مؤسسات التعليم العالى سياسيا باستخدام كافة الوسائل من عنف وقمع ، واجراءات إدارية ، أو بإقامة التنظيمات الرسمية لاستيعاب الشباب .

اما الفصل السابع فيتناول اكثر الفترات حساسية فى تاريخ البلاد ، وهى فترة ما بعد هزيمة يونيو ٦٧ ، وبداية « المواجهة » . فمع الهزيمة تغيرت حالة السلبية التى كان الطلاب يعيشونها ، وكانت إنتفاضة ١٩٦٨ بداية تحديهم للنظام ، وتعبيرا عن فشل منظمة الشباب فى احتواء الحركة الطلابية والشبابية ، واصبحت الحريات هى القضية المحورية ، وادت الانتفاضة إلى انتقال قضية الحريات من الشارع إلى داخل النظام ، مما دفع بعبد الناصر لاصدار بيان ٣٠ مارس ، الذى تضمن قدرا من حرية الصحافة ، فبدات الصحف فى تناول قضية الديمقراطية ، وبدأت بعض الاصوات تنادى بالاصلاح السياسى وتطالب بالتغيير .

ويستمر المؤلف فى دراسة نفس الفترة فى الفصل الثامن ، حيث يتعرض بالتفصيل لانتفاضتى ١٩٦٨ . ويبدأ بإنتفاضة فبراير ، والتى بداها عمال حلوان وشارك فيها الالوف من طلاب الجامعات بالقاهرة والاسكندرية ، وكانت رد فعل مباشر للهزيمة ، واعتراضا على الاحكام المخففة التى صدرت على الضباط المسئولين عن الهزيمة . وكانت الديمقراطية من اهم المطالب التى نادى بها الطلاب . ويرى المؤلف ان اهم ما افرزته الانتفاضة هو انتشار روح الثقة بين الطلاب وافرازها لقيادات طلابية جديدة ، وبداية عملية الاستقطاب الايديولوجى ، وعودة التيارات السياسية للظهور مرة اخرى بين صفوف الطلاب . اما انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ فقد بدأت فى المنصورة إحتجاجا على قانون التعليم الجديد ، ثم انتقلت الى جامعة الاسكندرية ، وخاصة كلية الهندسة ، وقد قتل فى يوم ٢٥ نوفمبر ستة عشر شخصا بين طلاب جامعة ومواطنين وتلاميذ .

وبالرغم من الخسائر، إلا أن المؤلف يرى أن الحركة مهدت لاستقطاب أكبر للقوى السياسية داخل الحركة الطلابية، ومهدت لظهور حركة طلابية أكثر تمرسا.

ثم ينتقل المؤلف إلى حقبة أخرى ليناقش في الفصل التاسع إنتفاضتي ٧٢ - ٧٣. فيتناول في البداية إنتفاضة يناير ١٩٧٢، والتي يرى أنه قد ظهر فيها بوضوح تمرس الحركة الطلابية، فإتخذت من المجلات والمؤتمرات والندوات أدوات للعمل الطلابي، وتكونت «اللجنة الوطنية العليا» - (انتخب مؤلف الكتاب رئيسا لها). وتضمنت المطالب الرئيسية للطلاب تحرير الارض، والديمقراطية. وقد بدأت الانتفاضة في كلية الهندسة، ثم اعتصم الطلاب بقاعة جامعة القاهرة عدة أيام، حتى اقتحمت قوات الأمن الحرم الجامعي، فخرج الطلاب للاعتصام بميدان التحرير، وهاجمتهم قوات الأمن مرة أخرى. وهنا يقارن المؤلف بين موقف حكومة عبد الناصر التي امتنعت عن اقتحام الجامعة، وموقف الحكومة الليبرالية في السبعينات التي لم تتوانى في إقتحام الجامعة. ويتناول المؤلف في نفس الفصل إنتفاضة العام الدراسي ٧٢ - ٧٣ والتي بدأت نتيجة لاعتقال القيادات الطلابية وخاصة الماركسية والناصرية، وكان من مزايا الحركة بروز صف ثان من القيادات الطلابية، التي استطاعت ملء الفراغ وقيادة الحركة الطلابية مما أدى لتشكيل لجنة تقصى حقائق برلمانية، وتم تقديم الطلاب الى المحاكمة، ولم يفرج عنهم إلا قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣.

ويحاول المؤلف في الفصل العاشر تقييم الدور السياسي والاجتماعي للطلاب في ظل ثورة يوليو. ويرى أنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت للحركة الطلابية من حيث عجزها عن رسم صورة متكاملة لشكل المجتمع الذي تتطلع إليه، أو من ناحية السطحية في مناقشة المشكلات، أو ديماجوجية الممارسة، إلا أن الحركة الطلابية لعبت في الفترة من ٦٧ إلى ١٩٧٣ دورا بارزا في الضغط على النظام من أجل صون كرامة البلاد، وتحرير الارض، وتشجيع الديمقراطية، وأسهمت في إحداث تغيير في هيكل النظام السياسي.

وفي نهاية الكتاب يضيف المؤلف الى الرسالة الأصلية قسم خاص يتناول الحركة الطلابية بعد ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٤. حيث تبرز ثلاث إتجاهات رئيسية فاعلة بين صفوف الطلاب أولها: اليسار الراديكالي الذي قاد المعارضة ضد الاتصال بالولايات المتحدة، وأسس نادى الفكر الاشتراكي. وثانيها: الاتجاه الناصري الذي قام بتأسيس نادى الفكر الناصري؛ وثالثها: الأصوليون الاسلاميون - الذين تنامت قواهم السياسية حتى أصبحوا يسيطرون على الحياة السياسية بالجامعات حتى الوقت الحاضر. كذلك تناول المؤلف بالنقد ظاهرة السلبية واللامبالاة السياسية التي كانت هي السمة الغالبة على الشباب المصري في تلك الفترة، وقدم احصائية تؤكد ضعف المشاركة الشبابية عموما والطلاب بصفة خاصة في الحياة السياسية.

حقيقة يعتبر الكتاب موسوعة تاريخية لكفاح الحركة الطلابية ونضالها عبر الأجيال من أجل القضايا التي تهم الوطن والمواطنين. وكانت الموضوعية هي السمة الغالبة على المؤلف أثناء عرضه للأحداث، حتى أنه لم يذكر أسمه ولو مرة واحدة بالرغم من أنه كان من أهم رموز الحركة ومحركها الأول في أحدى فتراتها. وإن كان لي تعقيب على الكتاب فأنه يكمن في ثلاث نقاط: الاولى - أن المؤلف لم يذكر أي أشارة لجريدة الطلاب التي كان يصدرها الاتحاد العام لطلاب الجمهورية، والتي أعتقد أنه كان لها دور في الحياة السياسية الطلابية. والثانية - أن المؤلف لم يعط الاهتمام الكافي لدور طلاب المدارس في الانتفاضات الطلابية المختلفة. والثالثة - أن المؤلف لم يشر بشيء من التخصيص للدور الذي قامت به الفتاة المصرية في الحركات الطلابية.

صلاح فوزي

□□ د. مسعد أبو رية - عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٠ □□

يتناول هذا الكتاب أهم الضوابط والمقومات التي تتحكم في صنع القرار في السياسة الخارجية الاردنية ثم تطبيق ذلك على اربعة قرارات استراتيجية اعتبرها الباحث مؤشرات في سياسة الاردن الخارجية العربية والعالمية. ويتكون الكتاب من ثمانية فصول ومقدمة وخاتمة.

ويتناول الفصل الاول البيئة الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار الاردني في مجال السياسة الخارجية ويتضمن النظام الدولي والنظام الاقليمي العربي من حيث النشأة والمراحل التي مر بها كل نظام من النظامين حيث يتضح تأثر صانع القرار السياسي بالنظام الدولي حيث انه في حالة القطبية الجامدة تكون حرية الحركة لدى الدول العربية في منطقة الشرق الاوسط محدودة الى حد كبير وتزداد تلك المحدودية اذا كانت الدولة مرتبطة بأحد القطبين مثل الاردن وارتباطها بالقطب الغربي ثم يتناول مكانة الاردن داخل النظام الاقليمي العربي وموقعه داخل النظام في كل فترة من فترات تطور ذلك النظام هل داخل دول القلب او الهامش. ويبين ايضا اثر النظام الاقليمي العربي في السياسة الخارجية الاردنية.

أما الفصل الثاني فيتناول الاطار القطري ويشمل الكتلة الحيوية من سكان واقليم واثرها في السياسة الخارجية الاردنية. ثم الخصائص القومية من موارد طبيعية وبشرية ويخلص الباحث الى ان التفاوت الكمي والنسبي بين امكانات الاردن وغيرها من بلدان المنطقة يمتد الى الامكانات غير المعبأة وان مركز الاردن كان الاخير مما يدفع صانع القرار الاردني الى طلب المساعدات الخارجية مما يشكل ضابطا على سياسته الخارجية. ثم يتناول دينامية الحياة السياسية في الاردن من حيث النظام السياسي وهيكله والاحزاب وجماعات الضغط.

والفصل الثالث يعالج البيئة النفسية لصانع القرار السياسي وهي العامل المباشر المحدد للسياسة الخارجية من حيث تأثير تصورات القائد السياسي ومفاهيمه وادراكاته على صناعة القرار السياسي حيث ان تأثير الخصائص الشخصية على صنع القرار يتضح في مجالين هما الاستراتيجية واسلوب السياسة الخارجية ثم يوضح أبعاد البيئة النفسية وتتمثل في عنصرين هما التصور والقيم لدى القائد السياسي. ثم يطبق الباحث ذلك على الملك حسين وهو صانع القرار السياسي الاردني في مرحلتين رئيسيتين من ٥٣ - ١٩٦٧، من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ من حيث عدة نقاط هي النظام الدولي وطبيعته واسلوب حل الصراع - دور الاردن - العدو الرئيسي للاردن - الاستراتيجية السياسية - الهدف - القوات العسكرية.

ويركز الفصل على هيكل صنع القرار وعمليته ويهدف الى توضيح اثر هياكل وعملية صنع القرار السياسي في السلوك السياسي الخارجي وتتضح اهميته هيكل اتخاذ القرار في ان هذه العملية تتم في حالة من عدم اليقين. أما شكل هيكل صنع القرار فيتمثل في سيطرة الملك مع وجود نخبة مساندة تقدم له البدائل. ثم يبرز دور المعلومات داخل جهاز صنع القرار ويبرز فيه كفاءة نظام الاتصال الاردني ثم تأتي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الاردنية وهي عبارة عن الاجراءات والقواعد والاساليب التي يستعملها المشاركون في هكيل اتخاذ القرار لتفصيل خيار او خيارات معينة لحل مشكلة معينة.

أما القسم الثاني من الكتاب فيتناول القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الاردنية حيث يتناول الفصل الخامس قرار رفض

الدخول فى حلف بغداد عام ١٩٥٦ ويقسمه الى المدخلات التى اخذ فى ظلها هذا القرار وتشمل البيئة العملية والنفسية من حيث النظام الدولى وشكله ثم النظام الاقليمى العربى ثم دور الكتلة الحيوية من موقع وسكان ثم دور العوامل الاقتصادية والعسكرية . ثم البيئة النفسية والتى هى عبارة عن عقائد الملك الرئيسية فى تلك الفترة والتى كان لها تاثيرها الاكبر فى هذا القرار حيث جاء رفض الانضمام لحلف بغداد مناقضا لبيئته النفسية وتفسير ذلك يرجع للضغط الاقليمى العربى وما رافقه من غليان شعبى معبأ ضد بريطانيا وامريكا .

ثم يتناول اهم الاحداث التى سبقت اتخاذ هذا القرار من حيث المذكرات والدعوات والاتفاقيات والزيارات والاجتماعات والتصريحات والمؤتمرات والتهديدات وردود الافعال التى سبقت توقيع الحلف . ثم عملية صنع القرار واجراءاتها وردود الفعل الاسترجاعية لهذا القرار من حيث النظام الدولى والاقليمى والمساعدات الاقتصادية والعوامل العسكرية .

ثم يتناول الفصل السادس قرار الاردن بالاتحاد العربى مع العراق عام ١٩٥٨ والذى توحدت بموجبه السياسة الخارجية والجيش ومناهج التعليم وأزيلت الحواجز الجمركية وتراس ملك العراق هذا الاتحاد .

ويعرض لمدخلات هذا القرار من زواية النظام الدولى والاقليمى ودور الكتلة الحيوية بما فيها من موقع وسكان والعوامل العسكرية ووسائل الاعلام والرأى العام وقوى الضغط الداخلية والخارجية . ثم دور البيئة النفسية من حيث معتقدات الملك حسين الشخصية . وكذلك الاحداث التى سبقت اتخاذ القرار من حيث انها فكرة تاريخية من ايام الملك عبد الله ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا . ثم تأتى عملية صنع القرار نفسها والاجراءات التى تمت فيها . ثم ردود الفعل الاسترجاعية للقرار من حيث عودة العلاقات الايجابية بين الاردن وبريطانيا .

فيتناول أما قرار قرار الاردن بالتحالف مع مصر عام ١٩٦٧ واسبابه فهو موضوع الفصل السابع ويدرس البيئة العملية التى واكبت هذا القرار الاردنى من حيث نظام دولى شهد نوعا من الانفراج ثم النظام الاقليمى العربى فدور العوامل الاقتصادية والعسكرية ودور الرأى العام والقوى الضاغطة حيث ان الاجراءات المصرية باغلاق مضائق تيران وشرم الشيخ امام الملاحة الاسرائيلية اثارت مشاعر الرأى العام الاردنى . ثم تأتى عقائد الملك حسين فى ان اسرائيل هى العدو الرئيسى وانها تريد احتلال الضفة الغربية فى اية معركة عقيدة . وفى هذا السياق يشير الى الاحداث المهمة التى سبقت اتخاذ القرار من حيث الانتهاكات الاسرائيلية والهجمات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل ثم الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية ثم قرار الحكومة المصرية باغلاق مضائق تيران . ثم تأتى عملية صنع القرار نفسها وردود الفعل الاسترجاعية على القرار من حيث اشتداد التنافس بين القطبين وبدأ الاتجاه العربى يزداد ناحية الاتحاد السوفيتى وتغيرت عقائد الملك حسين عن الاتحاد السوفيتى .

ثم تأتى الى الفصل الثامن والاخير والذى يتناول المواجهة الاردنية مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠ متناولا جذور الخلاف ولمحة بين المقاومة وتطورات الاحداث والبيئة العملية التى واكبت اتخاذ القرار من حيث الانفراج فى النظام الدولى وتعدد الاقطاب وبروز منظمة التحرير الفلسطينية كطرف من اطراف النظام الاقليمى العربى والتى كثفت من عملياتها ونشاطها من داخل الاراضى الاردنية واللبنانية ثم دور العوامل الاقتصادية والعسكرية فى الاردن وكذلك القوى الضاغطة والرأى العام المعادى لامريكا مما أدى لوقوع الاشتباكات بين الجيش الاردنى والمنظمات راح ضحيتها حوالى ٢٠٠ قتيل وجريح . ثم يأتى دور البيئة النفسية للملك حسين والاحداث المهمة التى سبقت القرار من حيث كثرة العمليات الفدائية ضد اسرائيل وحدوث الازمة بين الجيش والمقاومة عام ١٩٧٠ ومن ثم اتفاق الحكومة الاردنية على وجود عمل سريع وحاسم ضد الفدائيين وتم اتخاذ القرار واضفاء الملك حسين رئيس وزراء عسكرى لتنفيذ ذلك . ثم تأتى ردود الفعل الاسترجاعية للقرار من حيث زيادة اهتمام امريكا بالاردن وسيادة الهدوء والاستقرار على الجبهة الاردنية الاسرائيلية بعد ذلك .

زكريا محمد عبد الله

□□ماجدة على صالح :- الدور السياسى للأزهر من ١٩٥٢ - ١٩٨١ - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - فبراير ١٩٩٠□□

- تدور الدراسة حول الدور السياسى للازهر ، وذلك بالتركيز على قضية العلاقة المتبادلة بين السلطة والازهر - وهو مالم تتناوله الدراسات من قبل .

وقد قامت الدراسة على فرضين اساسيين :-

الاول : ان هناك ارتباطا كبيرا بين رؤية وتوجه السلطة السياسية لدور الدين فى المجتمع ، وتشكيل العلاقة بين علماء الدين ، ورجال السياسة . فاتجاه النظام الى ابعاد الدين عن المجتمع يؤدى الى تقلص الدور السياسى للعلماء .

الثانى : ان هناك ارتباطا كبيرا بين الدور الايجابى الذى تقوم به المؤسسة الاسلامية واستقلالها المادى والقانونى ازاء السلطة ، اذ ان هناك دورا متميزا قام به علماء الازهر على الساحة السياسية مالبثوا ان فقدوه منذ تولى محمد على السلطة عام ١٨٠٥ ، وذلك بتأثير عدد من العوامل اهمها فقدانها الاستقلال المالى والاطار القانونى الذى حددته السلطة غالبا لتحجم عن الدور المستقل للازهر لكى تضمن عدم وقوفه ضدهم .

- وقد انتهت الدراسة الى عدد من النتائج الاساسية تتلخص فى النتيجتين التاليتين :

اولا : بالنسبة للسلطة :

- ثبت ان سعى السلطة لجعل الدين عنصرا ثانويا فى المجتمع يؤدى الى تقليص الدور الذى يمكن ان يقوم به عالم الدين فى المجتمع وذلك مقارنا بالوظيفة السياسية المنوط اداؤها بالعالم فى الاسلام . ففى فترة ماقبل الثورة ، فان سعى السلطة (الدولة الفاطمية) الى نشر مذهبها الشيعى ، جعلها تنشىء الازهر وتستخدم علماءه للقيام بهذا الدور ، وهو ماجعل الازهر تابعا للسلطة . اما فى عهدى المماليك والعثمانيين ، فنتيجة لعدد من العوامل الداخلية التى نبعت من داخل الازهر واهمها استقلاله المالى والعلمى ، ومكانة علمائه فى المجتمع ، وعدد اخر من العوامل الخارجية النابعة من البيئة المحيطة لنظام الحكم السائد ، وتفرد الازهر علميا ، اضحى الازهر مستقلا فى ممارسة دوره الأمر الذى ترتب عليه ان اصبح علماء الازهر هم صفوة المجتمع ، واطلق على تلك الفترة العصر الذهبى للعلماء .

اما فى عهد محمد على ، فقد تضاءل دور العلماء فى المجتمع - بعد ان تم الاعتماد عليهم فى الوصول للسلطة - وفقد الازهر استقلاله ، ولم يعد هناك حديث عن دور له الا عند الحديث عن مناوأة القوى الخارجية فقط .

وبالانتقال لفترة ما بعد ثورة يوليو ، تحولت المؤسسات الاسلامية الى رموز شكلية تضفى الشرعية على عمل السلطة ، وهو مايعد مخالفا لاهداف المؤسسات فى الاسلام والعلاقة التى يجب ان تقوم بين الحاكم والعالم .

ثانيا : بالنسبة للازهر :

١ ـ الازهر كمؤسسة :ـ هناك موقف عام للمؤسسة الازهرية تجاه السلطة يتحدد من خلال اربعة عناصر :ـ

أ ـ شرعية السلطة وحقيقة الولاء حيث تبين ولاء الازهر للسلطة السياسية [ممثلة فى الرئيسين جمال عبدالناصر ، وانور السادات] وعمله على اضفاء الشرعية على سياستها الداخلية والخارجية .

ب ـ الازهر والايديولوجية الرسمية للنظام السياسى : يعمل الازهر على مساندة الايديولوجية التى تتبناها السلطة ، باحثا لها عن اطار اسلامى يبررها . وهو مايتضح فى تبريره للاشتراكية فى عهد عبدالناصر ، والليبرالية والانفتاح فى عهد السادات . الا ان هذا لاينفى دور السلطة فى الضغط على هذه المؤسسة للقيام بهذا الدور .

جـ ـ الدور وحقيقة المبادرة :ـ يدخل دور الازهر هنا فى اطار رد الفعل ، وليس الفعل ذاته ، فلم يكن هو المبادر بطرح مايجب طرحه لمواجهة القضايا والاحداث . وهى نتيجة طبيعية تنبع من الدور الذى تشكله له السلطة .

د ـ الازهر وحقيقة المعارضة :ـ وان كان من الصعب الحديث عن الازهر كجماعة ضغط ، الا ان ذلك لايعنى انتفاء وجود معارضين لسياسات السلطة . ومن ذلك موقف الشيخ محمد الخضر حسين الذى لم يتردد فى الاستقالة من منصبه اعتراضا على الغاء المحاكم الشرعية . وموقف الشيخ عبدالحليم محمود من الجماعات الاسلامية ، وموقفه من موضوع تعيين شيخ الازهر .

٢ ـ الازهر كهيئات فرعية تابعة للمؤسسة :ـ يتبين من خلال متابعة الدور الذى تقوم به هيئات الازهر الخمس ان الدور ينعقد لمجمع البحوث الاسلامية ، الذى يقوم بدور تجمعى فى دراسة عدد من القضايا السياسية ، والاسلامية ، والاجتماعية ، والاقتصادية غير الخلافية مع السلطة . ومايوضح ذلك ، ان المجمع اتجه فى المجال الاقتصادى لتوضيح الراى الاسلامى تجاه عدد من القضايا الاقتصادية التى يقع معظمها فى مجال التكامل المالى ، وهى القضايا التى لم تكن تعنى السلطة كثيرا ـ حين درسها المجمع ـ حيث لم تقع فى بؤرة اهتمامها . اما فى المجال السياسى فيتجه المجمع عند مناقشة القضايا السياسية الى تبنى راى السلطة غالبا . وفى المجال الدينى يقتصر فى الاغلب الاعم على بحث المسائل الخاصة بالعبادات والعقائد بحيث يمكن القول ان الجانب الروحى للدين يطغى تماما على جانبه السياسى .

وبهذا ، يمكن القول بان المجمع يتراوح فى تأديه للمهام المنوطه به مابين التبعية والاستقلال ، وذلك حسب نوعية القضايا التى يبحثها ، ومدى اهميتها للسلطة ومساسها بمصالحها .

٣ ـ الازهر كمؤسسة تخرج عددا من الافراد ممن يعملون خارجها :ـ بالنظر الى دور هؤلاء [نواب فى مجلس الشعب ، وزراء ، دعاة] وجد انهم اتخذوا مواقفا تتراوح مابين المعارضة والنقد الامر الذى جعل السلطة تعمل على تحديد نطاق تحركهم وتأثيرهم ، وبين التأييد من جهة اخرى . وهى النتيجة التى تعنى انه لاتوجد علاقة طردية مباشرة بين وجود الازهر خارج المؤسسة الازهرية ومعارضته لسياسات السلطة .

أمانى الطرابيشى

□ □ ابراهيم البيومى غانم ، الفكر السياسى للامام حسن البنا ، دراسة فى التفاعل بين الفكر والحركة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، نوفمبر ١٩٩٠ □ □

ليس ثمة خلاف جوهرى حول القول بان « قضية النهضة » هى القضية المركزية الكبرى التى شغلت إهتمام جمهرة المفكرين ورواد الاصلاح من ذوى التوجه الاسلامى ومن غير ذويه على تباين مواردهم ومقاصدهم ، فهذه القضية ـ بإجمال ـ قد حملت هؤلاء وأولئك على أن يسهموا فى عمليات الهدم والبناء التى شهدتها ولاتزال تشهدها مجتمعات العالم الاسلامى ، عربى وغير عربى ، منذ قرنين من الزمان على وجه التقريب . وينطلق الباحث فى القول بأن مجموعة من القضايا الاساسية والتى لاتنفك إحداها عن الاخرى قد نشأت وتبلورت حول قضية النهضة ، ولعل اهمها اربعة :

(١) قضية بناء الدولة المستقلة الحديثة أو العصرية فى مجتمع إسلامى يعانى من أثار التدهور والانحطاط وفى الوقت نفسه يئن تحت وطأة السيطرة والتسلط الاوربى .

(٢) قضية إختيار أو تطوير نظام سياسى كفء يتولى إدارة شئون الحياه العامة فى المجتمع .

(٣) قضية الهوية وتحديد إطار الانتماء السياسى وأساس رابطة الولاء بين الفرد والدولة التى ينتمى إليها .

(٤) قضية التغيير وكيفية تحقيق الاصلاح المنشود على نحو عملى .

ويستطرد الباحث قائلا : لقد اضحت المجتمعات الاسلامية وفى مقدمتها المجتمع المصرى منذ ذلك الحين ساحة لصراع محتدم بين توجهين أساسيين يتنازعان الدعوة للاصلاح والنهضة .

« الأول » توجه المؤمنين بالاسلام المعتزين بانتمائهم الى تراثه وحضارته ورغم تعدد جماعاته وتباين وجهات نظر أنصاره فإن سعيه فى مجمله استهدف تأسيس النهضة وتحقيقها إنطلاقا من إيمانه وإنتمائه .

و « الثانى » توجه الذين أمنوا بالغرب وإنتموا الى تراثه وحضارته ورغم تعدد جماعاته وتباين وجهات نظر أنصاره فإن سعيه فى مجمله أيضا إستهدف تأسيس النهضة إنطلاقا من أيمانه بالغرب وإنتمائه الفكرى إليه وظهر الامام حسن البنا فى هذه الفترة التى تشكلت المعالم الرئيسية للحقبة الليبرالية خلالها وأسس جماعة الاخوان المسلمين وقادها على مدى عقدين من الزمان لتصبح فى نهايتها اكبر حركة إجتماعية وسياسية منظمة على ساحة المجتمع المصرى أنذاك ، تمتلك مشروعا إسلاميا للاصلاح وتحقيق النهضة لم يقدر له التمام لاسباب متعددة ويكفى القول بأن القضايا السابق ذكرها وهى المتعلقة بالدولة والنظام السياسى والهوية والتغيير كانت تمثل المحاور الاساسية لذلك المشروع ، كما كان التحرر من الاستعمار والحيلولة دون تمكن الخطر الصهيونى من إقامة دولة له على أرض فلسطين من أولى المسلمات التى أمن بها البنا .

ولعل نقطة الدراسة تنبع من ان تلك القضايا المشار إليها قد إستنهضت همم قادة الاصلاح ورواد التجديد الاسلامى كلٌ حسب الظروف التى عمل فيها وأنه من ثمار جهودهم وإنجازاتهم تكون المجرى الرئيسى لحركة الاحياء والتجديد الاسلامى الحديثة وهذا هو المجرى الذى جاء ضمنه حسن البنا بتجربته .

وترجع اهمية هذه الرسالة الى عدة اعتبارات بعضها علمى والاخر عملى .

فمن الناحية العلمية لاحظ الباحث وجود تقصير شديد فى

الدراسات الأكاديمية الخاصة بمؤسس جماعة الاخوان .

وتهدف هذه الرسالة الى تحقيق الآتي :

(١) محاولة الكشف عن مجمل البناء الفكرى السياسى لحسن البنا وإعادة تقديمه فى صورة متكاملة ومرتبة . (٢) محاولة الوصول الى معرفة علمية أقرب الى الصحة عن جانب أساسى من بنية الفكر السياسى والاجتماعى فى مصر خلال تلك الفترة الليبرالية الخصبة (٣) محاولة معرفة صلة الأبعاد المختلفة لمشروعه الفكرى السياسى بسياقه العام الذى ظهر فيه . (٤) محاولة الوقوف على مدى الاتساق بين ما قدمه من إجتهادات فكرية سياسية من جهة ومحاولاته وتجاربه لتطبيقها عمليا من خلال توجيهه وقيادته لجماعة الاخوان من جهة ثانية .

وعلى ضوء العديد من القراءات التى اشار اليها الباحث فى رسالته تم تطوير عدد من الافتراضات الأساسية كما تم استخلاص عدد من التساؤلات الرئيسية والتى حاولت الرسالة الاجابة عليها .

وسوف نركز على الافتراضات فى ثلاثة : **الأول** : ويتلخص فى القول بأن التغيير فى نسق القيم والافكار السائدة فى مجتمع من شأنه أن يؤدى الى تغيير فى ابنيته السياسية واوضاعه الاقتصادية والاجتماعية . **والثانى** : هو أن الواقع الذى عاصره البنا « بمعطياته المختلفة » كان عاملا اساسيا فى إستنهاض جهوده الفكرية والحركية وأنه لولا قيام البنا بالدعوة الى اعادة فهم الاسلام بإعتباره نظاما شاملا للحياه ، ولولا حرصه على أن يقرن القول بالعمل لما أمكنه أن يحدث إنعطافا اساسيا فى مجرى جهود الاصلاح والتجديد الاسلامى . **والثالث** : فإنه يتلخص فى القول بأن ثمة علاقة طردية ، بين مضمون التوجه الفكرى الاسلامى الذى دعا إليه البنا من ناحية وحجم الاستجابة الاجتماعية ـ الجماهيرية لهذا المضمون من ناحية أخرى .

وقد جاءت هذه الرسالة فى ثلاثة أبواب رئيسية . حيث تضمن **الباب الأول** منها فصلين تناول اولهما الخلفية السياسية والفكرية والاجتماعية للحقبة التى عاصرها حسن البنا فى ثلاثة مباحث واما **الفصل الثانى** فقد تناول التعريف بحسن البنا من حيث أصوله الاجتماعية ومصادره الفكرية وسماته الشخصية وذلك فى ثلاثة مباحث أيضا :

واما الباب الثانى : ففيه ثلاثة أصول ركزت ـ فى مجملها ـ على بحث وتحليل البناء الفكرى السياسى للبنا . وقد تناول الفصل الاول منها قضية النهضة وما يتعلق بها من تفسير أسباب الانحطاط وتحديد الموقف من الغرب ومدنيته الحديثة . وكذلك بيان شروط تحقيق النهضة المنشودة وذلك فى أربعة مباحث .

أما الفصل الثانى فقد حلل الأفكار والاجتهادات والرؤى التى قدمها البنا حول « الدولة » و « الهوية » و« النظام السياسى » من وجهة نظره الاسلامية وفى سياق تفاعل ما قدمه من فكر مع افكار وإجتهادات أهم التيارات الاخرى فى تلك الحقبة . وقد جاء ذلك فى ثلاثة مباحث :

واما الفصل الثالث : من هذا الباب فقد بحث منهج التغيير لدى البنا ـ اى كيفية الانتقال من مستوى التصورات والاجتهادات النظرية الى حيز الفعل والتطبيق . وقد تطلب ذلك ضرورة تحديد الأصول الفكرية والحركة لهذا المفهوم لديه ، ثم تحليل تصوره لمراحل عملية التغيير وكيفية تطبيقها فى المجتمع المصرى ومحاولة صياغة منهجه فى التغيير وبيان نظرية العمل لديه فى المرحلة التى اطلق عليها « مرحلة التنفيذ» وقد إشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث .

واما الباب الثالث فقد إشتمل على فصلين تناولا بحث العلاقة بين فكر البنا وأهم القضايا السياسية التى عاصرها .

ثم كانت **الخاتمة** وقد إشتملت على أهم ما توصلت اليه الدراسة من **نتائج** ويمكن ايجازها على النحو التالى :

اولا : أن إجتهادات حسن البنا الفكرية والسياسية توضح أنه سعى لاعادة صياغة التصور الاسلامى حول القضايا الهامة صياغة تخاطب الواقع الذى عاصره وتؤثر فيه ، كما سعى الى رد الاعتبار للفكر الاسلامى بالاسهام فى إحياء وتجديد قيمه ومبادئه على الصعيدين السياسى والاجتماعى بصفة خاصة وبإعتباره منهجا شاملا للحياه بصفة عامة وقد وجد الباحث أن البنا قد نجح الى حد كبير فى القيام بهاتين المهمتين .

ثانيا : أن المشروع الفكرى السياسى الذى قدمه البنا ودعا إليه قد توفرت فيه العناصر الأساسية لما يسمى بـ « الأيديولوجية السياسية » أو بالأحرى « العقيدة السياسية » وتتلخص هذه العناصر فى :

(١) تقديم تصور متكامل لما يجب أن يكون عليه حال المجتمع فى المستقبل .

(٢) وصف الواقع الذى عاصره وتشخيص مشكلاته وتحديد أهم قضاياه .

(٣) بيان حجم الهوة التى تفصل هذا الواقع عما يجب أن يكون عليه طبقا للتصور المستقبلى المنشود أو الذى يبشر به .

(٤) إقتراح الادوات والوسائل العملية الكفيلة بتحقيق الانتقال من الواقع المرفوض الى المستقبل المرغوب .

ثالثا : أن البنا قد ركز جل إهتمامه بخصوص قضية النهضة فى تلك الفترة حول محور أساسى هو أن يكون الاسلام قاعدتها ومنطلقها الرئيسى وأن يكون هدفها السياسى الأسمى هو الوصول الى استاذية العالم وهدايته برسالة الاسلام .

رابعا : بالنسبة لمفهوم « الدولة الاسلامية » الذى دعا البنا اليه وسعى الى إقامتها تمثلت المحاور الاساسية التى إهتم بها فى إعادة إحياء المثالية السياسية الاسلامية المتعلقة بالدولة ومحاولة تثبتها فى الاذهان تمهيدا لتحقيقها فى الواقع .

وقد أثرت ظروف الحقبة الليبرالية وخصائصها العامة فى توجيه الخطاب السياسى للبنا المتعلقة بالدولة فكان من اهدافه الرئيسية القيام بدحض المقولات والافكار التى كانت تروجها النخبة العلمانية .

وقد خلصت الدراسة الى أن الخطاب السياسى للبنا قد اتسم بدرجة عالية من المرونة والقدرة على استيعاب ايجابيات المفاهيم الأخرى مثل « القومية » و « الوطنية » كما إتسم خطابه بالقدرة نفسها على نبذ سلبيات تلك المفاهيم وحاول دوما أن يحصر خلافه معها فى أضيق نطاق ممكن .

خامسا : بالنسبة للنظام السياسى وتصورات البنا حول كيفية ممارسة السلطة فى الدولة الاسلامية فقد خلصت الدراسة الى ما يلى :

(١) ان البنا قد أكد بقوة ووضوح على مفهوم « وحدة السلطة » بمعنى عدم انقسامها الى سلطة مدنية وأخرى دينية ، وذلك ايمانا منه بأن سلطة الحاكم فى الدولة الاسلامية بعيدة كل البعد عن مفهوم السلطة الدينية « الثيوقراطية » التى عرفتها أوربا فى عصورها الوسطى .

(٢) أن البنا قد قبل قبولا صريحا بصيغة الحكم الدستورى النيابى وإعتبره أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله الى الاسلام ورأى أن تلك الصيغة اذا طبقت كما ينبغى تضمن تحقيق المبادىء الثلاثة التى يقوم عليها نظام الحكم الاسلامى وهى حسب تصوره « مسئولية الحاكم » و « وحدة الأمة » و « إحترام إرادتها » .

(٣) أن البنا أقر بضرورة وجود معارضة سياسية فى ظل النظام الاسلامى وفى الوقت نفسه أكد على اختلاف وظيفتها وتباين أهدافها التى تسعى الى تحقيقها عن وظيفة وأهداف المعارضة فى ظل النظم الديمقراطية المعروفة فى الغرب وأهم ما أكد عليه هنا هو الا يكون الوصول الى السلطة هدفا من أهداف المعارضة فى النظام الاسلامى الا فى حالة واحدة فقط وهى أن تفقد السلطة القائمة شرعيتها .

(٤) أن البنا لم يكن يتصور إمكانية إقامة الخلافة بين عشية وضحاها ولكنه نظر اليها باعتبارها هدفا لابد قبله من خطوات كثيرة . تتلخص فى قيام حكومات إسلامية فى الأقطار الاسلامية اولا

وقيام تعاون فيما بينها وتوثيق هذا التعاون بالمعاهدات والاحلاف ثانيا ثم تتكون « عصبة أمم إسلامية » ويعد ذلك الاجتماع على إمام ليكون خليفة للمسلمين جميعا .

سادسا : بالنسبة للمنهج العلمي للتغيير خلصت الدراسة الى ان جهود البنا وجماعة الاخوان قد سارت فى إتجاهين اساسيين هما :

(١) الاول : الاعداد لاستخدام القوة وذلك ضد الاحتلال الأجنبى بهدف التحرر .

(٢) والثانى : استخدام الوسائل السلمية وإعتماد خطوة طويلة الأجل لاعادة التربية والتنشئة السياسية وفقا للمبادىء والتعاليم الاسلامية .

سابعا : بالنسبة لجهود البنا وحماية الاخوان فى كل من القضية الوطنية المصرية وقضية فلسطين ، خلصت الدراسة الى أن تلك الجهود كانت متسقة الى حد كبير مع الاطار الفكرى السياسى الذى صاغه ودعا اليه حسن البنا وفى الوقت نفسه لم تسلم تلك الجهود من وجود بعض السلبيات على صعيد الحركة السياسية .

ثامنا : إن إغتيال حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين فى ظل الظروف التى تمر بها مصر وتلك التى كانت تمر بها قضية فلسطين أنذاك من وجهة نظر الباحث كان خسارة كبيرة بالنسبة لمصر وقضيتها الوطنية وبالنسبة لفلسطين فى صراعها مع الصهيونية كما كان بلاشك خسارة كبيرة على مستوى مسيرة الاحياء والتجديد فى الفكر السياسى الاسلامى بصفة عامة .

همام السيد عبد المعبود

□□ الأمم المتحدة : منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ - ١٩٨٨ ، نيويورك ، ١٩٩٠ □□

اعدت هذه الدراسة شعبة حقوق الفلسطينيين فى الامانة العامة للامم المتحدة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف وبارشادها عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/ ٤٠ ب والصادر فى ديسمبر ١٩٧٧ وتشمل هذه الدراسة اربعة اجزاء :

الجزء الاول نشر عام ١٩٧٨ ويمثل خلفية تاريخية لقضية فلسطين حتى عام ١٩٤٧ والجزء الثانى ونشر عام ١٩٧٩ ويغطى تطور المشكلة الفلسطينية فى الفترة من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٧٧ والجزء الثالث ونشر عام ١٩٨٤ ويتناول تطور القضية الفلسطينية من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٣ اما الجزء الرابع والذى ينشر لأول مرة ضمن هذا المجلد فيغطى الفترة من ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٨ .

يتناول الكتاب فى الجزء الاول بدايات القضية الفلسطينية من خلال مناقشة عدم احقية الحكومة البريطانية فى التصرف فى فلسطين بسبب خرقها اتفاقية سايكس بيكو للالتزامات المقطوعة للعرب فحسب بل لتقديم الحكومة البريطانية للزعماء الصهاينة وعد بلفور باقسامه وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين » وهو تعهد وصفه الكتاب بأنه « غرس بذور صراع متطاول فى فلسطين » وادى تنفيذه الى معارضة وثورة عربية كما تسبب فى صعوبات لا نهاية لها بالنسبة للدولة المنتدبة فى المراحل الاخيرة حيث وضع البريطانيين واليهود والعرب ضد بعضهم البعض وأدى فى نهاية الامر الى التقسيم والى المشكلة الفلسطينية .

وتناول الكتاب الخلفية التاريخية لمفهوم الوطن القومى اليهودى بدءا من كتاب الدولة اليهودية لهرتزل وأعلان المؤتمر الصهيونى الاول فى بازل ـ بأن هدف الصهيونية هو انشاء وطن للشعب اليهودى فى فلسطين يضمنه القانون العام ـ والجهود المتواصلة من قبل المنظمة الصهيونية لاقامة دولة يهودية فى فلسطين .

وتناول الكتاب الاثار المترتبة على تصريح بلفور من خلال ثلاث سمات تسترعى الانتباه : الأولى انه كان لايتفق مع روح التعهدات بالاستقلال التى قدمت للعرب قبل صدوره وبعده والثانية هى ان التصرف فى فلسطين قد تقرر بالتشاور الوثيق مع منظمة سياسية كان هدفها المعلن هو توطين غير فلسطينيين فى فلسطين وهو مالم يتجاهل مصالح الفلسطينيين فحسب بل كان انتهاكا متعمدا لحقوقهم اما السمة الاخيرة فهى ان الحكومة البريطانية قدمت من خلال هذا التصريح التزامات للمنظمة الصهيونية بشأن ارض الفلسطينيين فى وقت كانت هذه الارض لاتزال رسميا تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية .

وهكذا استغلت المنظمة الصهيونية التأكيدات الخاصة بانشاء وطن قومى للشعب اليهودى للسير قدما فى خططها الرامية الى استعمار فلسطين على أساس تصريح بلفور وتنفيذه عن طريق نظام انتدابات عصبة الامم وقاوم الشعب الفلسطينى هذه الجهود نظرا لانكار حقه السياسى الاساسى فى تقرير المصير واصبحت ارضه تحت استعمار من الخارج خلال الفترة التى كانت فيها تحت انتداب عصبة الامم .

وتناول الكتاب نشأة الامانى القومية فى العالم العربى بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وتأسيس عصبة الامم ونظام الانتداب وتطبيقه على فلسطين من خلال نصوص الوثائق الرسمية وآراء الخبراء السياسيين واتجاهات سياسة الحلفاء بشأن فلسطين وجهود المنظمة الصهيونية للضغط للحصول على تأييد دولى لاهدافها وبموافقة عصبة الامم عليها ونجاح المنظمة الصهيونية فى ادراج صيغتها لانشاء وطن قومى فى النص النهائى لصك الانتداب على فلسطين والذى اقرته عصبة الامم فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ وبدأ تنفيذه رسميا فى سبتمبر ١٩٢٣ مع بدء تنفيذ معاهدة لوزان مع تركيا واقر صك الانتداب مسئولية الدول المنتدبة فى ضمان الوطن القومى والاعتراف بالوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية واقر مسئولية الدولة المنتدبة فى تسهيل وتشجيع هجرة اليهود بالتعاون مع الوكالة اليهودية دون اى نص لخدمة مصالح الشعب الفلسطينى على غرار مامنحه للوكالة اليهودية من مركز رسمى .

ومع اكتساب الانتداب البريطانى على فلسطين الولاية القانونية فى سبتمبر ١٩٢٣ انتقلت المسئولية الوزارية عن فلسطين الى وزارة المستعمرات التى كان يرأسها السير ونستون تشرشل الذى أكد فى مذكرة رسمية الصلة التاريخية لليهود فى فلسطين وأن وجودهم حق وليس منة وإن كان انكر اى نية لجعل فلسطين يهودية برمتها او تحقيق اخضاع السكان العرب او اللغة او الثقافة العربية فى فلسطين الا انه لم يكن هناك شك فى ان الهدف الرئيسى لسياسة تشرشل هو انشاء الوطن القومى اليهودى وتأكد ذلك من خلال الكتاب الابيض عام ١٩٢٢ وامنت سياسة تشرشل الطريق للمنظمة الصهيونية لتحقيق هدف اقامة دولة يهودية فى فلسطين وذلك من خلال الهجرة على نطاق واسع وشراء الاراضى وحرمان العمال الفلسطينيين من العمل فزادت سرعة الهجرة بتأييد من سياسة تشرشل لتصل الى ذروتها بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ولينجح خلال عقد العشرينات فى هجرة مائة الف يهودى الى فلسطين التى كان مجموع سكانها عام ١٩٢٢ سبعمائة وخمسين الف نسمة . وتناول الكتاب تصاعد المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩١٨ حتى انفجار الاضطرابات فى مايو ١٩٢١ وثورة عام ١٩٢٩ والصدامات بين الفلسطينيين واليهود واضطرابات عام ١٩٣٣ اثر تصاعد هجرة اليهود هربا من المانيا النازية ثم انفجرت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ والتى استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية مطالبة بالاستقلال .

وتناول الكتاب تطور الاوضاع فى الاراضى الفلسطينية اثناء الحرب العالمية الثانية واقتراح مؤتمر لندن عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ لمشروع الاستقلال الاقليمى وتخلى بريطانيا عن دورها الانتدابى

وتسليمها مشكلة فلسطين بعد ثلاثين عاما من تطورها الى الامم المتحدة وليعلن وزير الخارجية البريطانى فى ١٨ فبراير ١٩٤٧ ان فلسطين بها مليون ومائتين الف عربى وستمائة الف يهودى وليعلن « ان الطريق الوحيد المفتوح امامنا الان هو طرح المشكلة على الامم المتحدة وليس فى نيتنا نحن ان نوصى بأى حل معين » .

ويتناول الجزء الثانى من الكتاب ثلاثين عاما اخرى بدءا من عام ١٩٤٧ حيث بدأت الامم المتحدة النظر فى قضية فلسطين فى فبراير ١٩٤٧ بناء على طلب بريطانيا وانعقدت الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢ ابريل ١٩٤٧ للنظر فى قضية فلسطين ولم يحالف الاعتراف بحقوق عرب فلسطين التوفيق فى هذه الدورة وقامت اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين بعقد عدة جلسات تحضيرية فى نيويورك بينما تمسكت الهيئة العربية العليا فى فلسطين برفضها التعاون مع اللجنة بينما تعاونت معها المنظمات اليهودية تعاونا كاملا واكدت الجماعات الصهيونية الارهابية للجنة انها ستكفل لها السلامة فى فلسطين لعقد جلسات الاستماع وفى سبتمبر ١٩٤٧ انعقدت الدورة الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة وشكلت لجنة خاصة لقضية فلسطين ولمواجهة التقسيم وافقت الهيئة العربية العليا على خوض معركة القضية الفلسطينية على منبر الامم المتحدة ورفعت اللجنة تقريرها الذى اوصى بالتقسيم وتم الاقتراع على مشروع التقسيم يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لينال التقسيم تأييد ٣٣ دولة ومعارضة ١٣ دولة وامتناع عشر دول عن التصويت وكان من المؤيدين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ومجموعة من الدول الاشتراكية والغربية وكان من الممتنعين عن التصويت بريطانيا والصين ويوغوسلافيا وبعض دول امريكا اللاتينية بينما عارضه الدول العربية مصر وسوريا والسعودية والعراق ولبنان واليمن بالاضافة الى الهند وباكستان وافغانستان وايران وكوبا واليونان .

وقرار التقسيم الذى يعرف باسم القرار ١٨١/٢ يشكل توصية موجهة لبريطانيا وغيرها من اعضاء المنظمة للقيام باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية حيث تقسم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية غير مسماتين على ان تنسحب بريطانيا بحلول اول اغسطس سنة ١٩٤٨ وفى اثناء الفترة الانتقالية من نوفمبر سنة ١٩٤٧ تتولى الامم المتحدة تدريجيا دفة الادارة فى الاقليم كله الذى قسم الى ثمانية اجزاء خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية اما الجزء السابع وهو يافا فيمثل جيبا عربيا فى الاقليم اليهودى بينما تمثل مدينة القدس الجزء الثامن ككيان مستقل يخضع لنظام دولى مستقل يتولى ادارته مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة لفترة اولية تبلغ عشر سنوات .

وإزاء تعقيد قرار التقسيم للقضية الفلسطينية ازداد العنف فى فلسطين وازاء تحول الاحداث الى مواجهة مسلحة كبرى اعلنت بريطانيا عزمها على انهاء الانتداب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ قبل الموعد المحدد فى اغسطس واكتفى مجلس الامن فى ديسمبر ١٩٤٧ بالدعوة الى إنهاء العنف فى فلسطين وتسارع انسحاب بريطانيا من فلسطين وعجزت الامم عن ان تحل مكانها كسلطة حاسمة فعالة مما دفع الحركة الصهيونية الى المبادرة بفرض سيطرتها على اقليم الدولة اليهودية الناشئة واعلنت الدول العربية انها ستتدخل وفى الوقت نفسه نجحت سياسة التوسع الصهيونية وباستخدام القوة والارهاب فى نزوح اللاجئين على نطاق واسع من مناطق الاشتباكات كجزء من سياسة متعمدة لتشريد عرب فلسطين ولافساح المجال للمهاجرين وفى الوقت الذى طالبت فيه امريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة للامم المتحدة فان الزعماء الصهاينة عارضوا ذلك بشدة لاحتمال نقض قرار التقسيم بالتالى .

وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ وبينما كان المندوب السامى البريطانى يستعد للرحيل فى اليوم التالى اعلنت اسرائيل قيامها بعد نجاح القوات اليهودية فى احتلال المدن والمناطق الرئيسية فى الأرض المخصصة للعرب والجزء الاكبر من القدس ودخلت قوات الدول العربية فلسطين لتتقاتل مع القوات الصهيونية لتسفر المعارك عن احتلال اسرائيل لمعظم ارض فلسطين باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويعرض الكتاب باستفاضة لقضية فلسطين فى الامم المتحدة فى الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧

وباحتلال اسرائيل للقدس الشرقية والضفة الغربية وغزة فى يونيو عام ١٩٦٧ اصبحت فلسطين بأكملها تحت الاحتلال الاسرائيلى وازدادت مشكلة النازحين من الفلسطينيين واصبح اكثر من ٢,٧ مليون فلسطينى يعيش منهم ١,٧ مليون فلسطينى تحت الاحتلال ومايقرب من المليون فى الشتات المختلفة .

وعقب وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ناشد مجلس الامن فى القرار رقم ٢٣٧ اسرائيل ضمان سلامة سكان المناطق التى جرت فيها العمليات العسكرية وامنهم وتسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق واكد المجلس فى القرار رقم ٢٤٢ عدم جواز اكتساب اى اقليم بالحرب وضرورة العمل لاقامة سلم عادل دائم يتيح لكل دولة فى المنطقة ان تحيا حياة أمنة ودعا الى سحب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة والى ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية والى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين والى ضمان الاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وكان هذا القرار يهدف من وجهة نظر الامم المتحدة وضع اطار للسلم فى الشرق الاوسط الا انه لا يشير الى قضية فلسطين الا فى اطار مشكلة اللاجئين .

وقام الامين العام للامم المتحدة بتعيين السفير يارينج ممثلا خاصا لمحاولة التفاوض بشأن تحقيق تسوية فى الشرق الأوسط فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ الا ان رحلاته المكوكية لم تنجح فى العمل على عقد اتفاقات على اساس القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ خاصة ان جهود يارينج لم تتناول مسألة الهوية القومية الفلسطينية فى الوقت الذى تصاعدت فيه المقاومة الفلسطينية المسلحة الا ان الجمعية العامة للامم المتحدة لم تلبث ان اعترفت بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى فى عام ١٩٦٩ ثم عادت عام ١٩٧٠ لتؤكد الجمعية العامة من جديد المطالبة بانسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . واقرت الجمعية العامة عام ١٩٧٣ حق شرعية الكفاح الفلسطينى فى سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية وفى اعقاب حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ تعزز موقف منظمة التحرير الفلسطينية اثر اعتراف مؤتمر القمة العربية فى الرباط فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطينى ودعيت المنظمة فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ الى الاشتراك فى اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ١٠٥ صوتا مقابل ٤ اصوات وامتناع ٢٠ صوتا عن التصويت حيث منحت المنظمة مركز المراقب فى الجمعية العامة وفى المؤتمرات الدولية الاخرى التى تعقد برعاية الامم المتحدة .

وأدانت الجمعية العامة عام ١٩٧٧ السياسات والممارسات الاسرائيلية واقامتها للمستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية والمحتلة وابعادها للسكان العرب واعتقالهم ومصادرة املاكهم وتدمير منازلهم .

وفى الجزء الثالث من الكتاب تناول الفترة بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٣ فعقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة لنظر قضية فلسطين فى يوليو ١٩٨٠ فأكدت من جديد على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى الفلسطينية والاراضى العربية الاخرى المحتلة بما فيها القدس وضرورة التوصل لحل عادل لمشكلة فلسطين على اساس نيل الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف فى فلسطين واكدت الجمعية العامة على حق منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطينى فى الاشتراك على قدم المساواة فى جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المعنية بقضية فلسطين والحالة فى الشرق الاوسط فى اطار الامم المتحدة واكدت ايضا على مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضى بالقوة .

وفى يونيو ١٩٨٢ ادان مجلس الامن الهجمات الاسرائيلية على لبنان وعلى عاصمتها بيروت وفى نوفمبر سنة ١٩٨٣ ناشد مجلس

الامن الاطراف الفلسطينية ان تقبل وقف اطلاق النار بينها فى مدينة طرابلس اللبنانية وحولها ودعاها الى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وبعد اجراء الامين العام للامم المتحدة مشاورات مع اعضاء مجلس الامن وافق على طلب رفع علم الامم المتحدة على السفن التى قامت باجلاء القوات الفلسطينية من مدينة طرابلس وعلى راسها ياسر عرفات فى ديسمبر سنة ١٩٨٣ .

وفى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ادان مجلس الامن مذابح المدنيين الفلسطينيين فى مخيمى صبرا وشاتيلا .

وبموافقة الجمعية العامة عقد المؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين فى جنيف فى اغسطس سنة ١٩٨٣ وقد حضره ١٣٧ دولة وشاركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية حيث القى ياسر عرفات بيانا اكد فيه تصميم المنظمة على مواصلة الكفاح حتى النصر واعتمد المؤتمر فى جلسته الختامية اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية واكدت الجمعية العامة عام ١٩٨٣ تأييدها لنتائج المؤتمر ودعت جميع اطراف النزاع العربى الاسرائيلى للمشاركة فى مؤتمر السلام الدولى المعنى بالشرق الاوسط على قدم المساواة وبالتساوى فى الحقوق بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وسائر الدول المعنية .

وفى الجزء الرابع من الكتاب تناول الفترة بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ حيث تناول محاولات السعى من اجل ايجاد حل سلمى القضية الفلسطينية .

وهذا الكتاب الضخم ٣٧٧ صفحة من القطع الكبير والصادر عن الامم المتحدة انما يمثل توثيقا ومرجعا هاما لتاريخ ونشاة وتطور القضية الفلسطينية على نحو يسهل للدارسين والباحثين توثيق القضية وبشكل متميز حيث يعرض الكتاب للوثائق ولموقف الامم المتحدة فى اطار الاحداث التاريخية المصاحبة لموقف المنظمة الدولية تجاه القضية ولاشك ان موقف الامم المتحدة وتاكيدها المستمر على اهمية الدعوة لمؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة هو موقف ثابت ومتميز رغم المتغيرات العديدة التى طرأت على المنطقة العربية على مدى اربعين عاما مضت وهو موقف كان ولايزال يؤكد صدق ومصداقية الامم المتحدة فى معالجتها للقضايا الدولية وعلى نحو يدعو الى دعم هذه المنظمة الدولية فى مواجهة المشكلات الدولية المختلفة .

عصام الدين فرج

□□ أسعد على أحمد ليشه ، الهيكل الادارى السعودى دراسة مقارنة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ م ، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة سبتمبر ١٩٩٠ □□

مضمون هذه الدراسة هو الهيكل الادارى السعودى مقارنة فى الفترة من عام ٧٠/١٩٨٠ م وفى هذا الاطار تسعى الدراسة للاحاطة بتطور الهيكل الادارى فى دولة حديثة بالمعنى التاريخى وهى المملكة العربية السعودية التى مضى عليها ثمانية وخمسون عاما فقط منذ إعلان تاسيسها فى ٢ سبتمبر ١٩٣٢ ، والوقوف على العوامل التى اثرت على هذا التطور من النواحى البيئية والتاريخية والعقيدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فى مقدمة الرسالة حدد الباحث أهمية دراسته فى خمسة أمور رئيسية هى :-

١ – هناك دراسات جزئية لمفردات النظام الادارى كل على حدة كالتوظيف مثلا والتمويل أو المؤسسات غير أن دراسة شاملة لجوانب ومفردات هذا النظام غير موجودة .

٢ – هذه الدراسة تقدم صورة متكاملة لمسار العمل الادارى بالعربية السعودية ويهم كل المختصين والدارسين داخل المملكة وخارجها .

٣ – إن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية عربية نامية منتجة للنفط تتشابه وتختلف مع كثير من منظومة المجموعات الدولية ولكنها تنفرد ببعض الخصائص المميزة لها عن الانتماء والتشابه مع تلك المجموعات الدولية مما يصبغ عليها نوعا من الخصوصية وهذا ما ركز عليه الباحث بغية تطوير مايمكن أن يطلق عليه (نموذجا) عربيا إسلاميا تستطيع طرحه فى فلك التجارب العالمية الناجحة .

٤ – هذه الدراسة لها عوائد سواء كان ذلك بالنسبة للمواطنين من أبناء المملكة أو الوافدين من الدول الأخرى لأغراض تعبدية أو ثقافية أو خدمية مما يتيح الفرصة لهم والتعامل بيسر وسهولة مع منظمات الجهاز الادارى السعودى .

٥ – إن الاقتراب المقارن يفتح آفاقا كبيرة للتعرف على أوجه الشبه والخلاف بين النظام الادارى للعربية السعودية والنظامين الاداريين العريقين البريطانى والفرنسى .

لقد جمعت الدراسة التى أعدها الباحث بين أكثر من منهج حسب ما يمليه الموضوع عنه فمن ناحية أولى كان يتحتم أن تلجأ الدراسة للمنهج التاريخى وذلك بحكم تتبع التطورات التى مر بها الهيكل الادارى السعودى بصفة خاصة وبعض التطورات التى مرت بها دول المقارنة . ومن ناحية أخرى إعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لتحقيق الهدف الذى تتوخاه حول بيان أوجه الشبه والخلاف بين الهيكل الادارى السعودى ونظيره فى دولتى المقارنة (إنجلترا – فرنسا) وفى هذا الاطار فقد لجأت الدراسة الى الأسلوب المقارن الهيكلى والوظيفى الذى يوضح أهم الخصائص التى تتميز بها الأبنية المختلفة .

إنطلاقا من موضوع الدراسة ومنهجها فقد تم تقسيمها الى ثلاثة أبواب رئيسية يسبقها فصل تمهيدى وتنتهى بفصل ختامى يعرض لاهم النتائج والتوصيات . ففى الفصل التمهيدى تناولت الرسالة إطارا نظريا تسير بقية الدراسة على ضوئه حيث يتناول الجوانب النظرية التى تتصل بقواعد تنظيم الجهاز الادارى ومعرفة وحداته وأساليب توطنه ويعرض لبيان المفاهيم الاساسية للعلاقات والمتمثلة فى التنسيق والرقابة كما يتعرض لمفهوم الطاقة فى الجهاز الادارى وتضم عمليتى التوظيف والتمويل .

الباب الأول : يختص هذا الباب بالحديث عن وحدات الجهاز الادارى فى العربية السعودية ووحدات الهيكل الادارى فى كل من بريطانيا وفرنسا وهما دولتا المقارنة ويضم فصلين هما :-

الفصل الأول : ويقوم الباحث برصد وحدات الجهاز الادارى فى المملكة ومتابعة تطورها التاريخى وأهم العوامل التى أثرت على هذا التطور ، ففى المبحث الأول : يتناول الباحث بالدراسة تطور الهيكل الادارى ومراحل تاسيس المملكة ونمو الاجهزة والمنظمات والعوامل المؤثرة على نمو الهيكل من حيث المساحة والموقع والسكان والعقيدة والموارد ، ويتناول المبحث الثانى : منظمات الادارة المركزية وتشمل الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة ويضم المبحث الثالث : دراسة عن تطور الادارة المحلية والفروع فى المناطق المختلفة للعربية السعودية أما الفصل الثانى : فيختص بالابنية الادارية فى كل من بريطانيا وفرنسا وفقا للتسلسل الذى سارت عليه الدراسة فى الفصل الاول وذلك فى ثلاثة مباحث خصص الأول منها للنمو البيروقراطى والعوامل المؤثرة فى نموه وخصص الثانى لوحدات الجهاز الادارى

المركزى فى كلا البلدين والثالث للنظم المحلية فيهما .

الباب الثانى : - يتناول هذا الباب جانب العلاقات فى الهيكل الادارى للعربية السعودية مقارنة بمثله فى النظامين الاداريين لبريطانيا وفرنسا . وينصب الاهتمام أساسا على عمليات التنسيق والرقابة اللتين تشكلان أهم جوانب العلاقات فى الأجهزة الادارية فى هذا الاطار يقوم الباحث ببحث كل من التنسيق والرقابة من حيث الحاجة إليهما وآلياتها على المستويات المركزية والمحلية فى إطار المؤسسات العامة فى الجهاز الادارى للملكة على أن يتناول الجوانب ذاتها بالنسبة للجهازين الاداريين فى بريطانيا وفرنسا . ففى الفصل الأول : خصص للتنسيق والرقابة فى المملكة العربية فى ثلاثة مباحث الأول يدرس الحاجة للتنسيق والثانى آليات التنسيق والثالث خصص للرقابة وأجهزتها المختلفة ، أما الفصل الثانى : فقد إختص بالتنسيق والرقابة فى بريطانيا وفرنسا وذلك فى ثلاثة مباحث . حيث خصص المبحث الأول للتنسيق فى بريطانيا وفرنسا والثانى للرقابة فى الدولتين .

وينتهى الباب الثانى برؤية مقارنة لعملية العلاقات فى الهيكل الادارى فى العربية السعودية وما تسير عليه دول المقارنة وأوجه الشبه والخلاف .

الباب الثالث : - يتناول هذا الباب من الدراسة بالمتابعة والتحليل عصب الجهاز الادارى فى العربية السعودية وهما جانبا التوظيف (الخدمة المدنية) والتمويل (الموازنة العامة) ، ففى الفصل الأول يتناول الباحث التوظيف والتمويل فى المملكة العربية السعودية فى ثلاث مباحث الأول : تطور التوظيف والتمويل والثانى فى سياسة التوظيف والثالث صنع الميزانية . ويتعرض الفصل الثانى : للتوظيف والتمويل فى دولتى المقارنة فى ثلاثة مباحث أيضا يتناول الأول منها التوظيف وتطوره وهيكله وتصنيفه ويتناول الثانى التمويل والميزانية فى كل من بريطانيا وفرنسا ثم رؤية مقارنة لأهم الملامح الأساسية لهذه القضايا فى كل من العربية السعودية مقارنة بتلك النماذج ، أما الفصل الختامى فقد قسم الى خاتمة الدراسة وأهم النتائج التى توصل اليها الباحث ثم عدد من التوصيات التى رؤى الاسهام بها فى دفع عجلة التطوير الادارى .

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات بعد أن فحصت أهم العوامل التى أثرت فى نشأة وبلورة الجهاز الادارى السعودى وأهمها العامل التاريخى الحديث ومجموعة العوامل الطبيعية وعدد السكان وعقيدتهم الاسلامية ثم عامل البترول الذى يعتبر أهم تلك العوامل وله الأثر البارز بما حققه من عوائد مالية على تطور المملكة العربية السعودية بشكل عام ومن خلال العرض تبين أن كل تطور فى الهيكل الادارى لابد أن يأخذ فى الاعتبار طبيعة وموارد المجتمع وما تمليه وظيفة الدولة المتطورة باستمرار ، ومن خلال العرض لأبنية الهيكل الادارى ونشاطاتها فى كل من العربية السعودية ودولتى المقارنة تبين أن النظام السياسى فى السعودية كدولة نامية إضطلع بالمسئولية منفردا فى بناء وإنشاء تلك الوحدات وبإيقاع سريع وفى إتجاه تنموى ، وقد توصل الباحث الى أن أهمية التنسيق وآلياته فى السعودية ودول المقارنة وتداخل وظائف الأجهزة الادارية فى المسئوليات والصلاحيات وجد أن أوجه الإختلاف نظرا لطبيعة الممارسة السياسية والمحلية فيها مما يفرض صعوبات بالغة فى مجال التنسيق فى المملكة . ونظرا لما تتمتع به دول المقارنة من تاريخ عريق فى مجال التوظيف فقد إحتفظت برصيد ضخم من التجربة فى حين أن المملكة لاتزال تستعين بالعمالة الخارجية لسد العجز فى الأيدى الوطنية .

محمد أبو الفضل أحمد

□ د . رأفت الشيخ - العلاقات الدولية - جامعة الزقازيق كلية الآداب ١٩٩٠ □ □

يركز الكتاب على العوامل المؤثرة فى علاقات الدول بعضها ببعض على أساس أن العلاقات بين الدول تعتبر امرا حتميا سواء كانت هذه العلاقات ايجابية أم سلبية ويتبع المؤلف بداية هذه العلاقات حتى وقتنا الحاضر على أمل أن تكون إمتدادا إلى آفاق المستقبل .. حيث أن العلاقات بين دول فى اطار مجموعة معنية مثل مجموعة دول عدم الانحياز أو المجموعة العربية ثم مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة .. وكذلك بين القوتين الكبيرتين وبالتالى يمكن القول ان العسكرين المتنافسين حيث تتميز كل منهما بالخصوصية ولكنها تؤثر أيضا فيما حولها وفى العالم اجمع .

وبالوحدة الاسلامية بدأ المؤلف بحثه : أن حضارة الأقطار العربية والاسلامية خلاصة تفاعلات بين ثقافات واتجاهات وأجناس وشعوب مختلفة قد تآلفت وامتزجت فى ظل الخلافة الاسلامية التى ظهرت فى شبة الجزيرة العربية وامتدت إلى جميع أنحاء المعمورة ، ويصل الى جامعة الدول العربية من حيث أنها ضرورة قومية يجب أن يسعى الجميع لتدعيمها وتقويتها لانها فى النهاية الملاذ الأخير الذى تلجأ اليه الدول العربية كلما استعصى عليها الاتفاق ومهما قيل عن إمكانياتها المحدودة وسلبياتها التى تنعكس عليها من واقع العالم العربى فالواضح ان جامعة الدول العربية سوف تبقى الأمل المرتجى الذى يحاول فيه زعماء الأمة العربية أن يتناسوا خلافاتهم ويضمدوا جراحهم .

ويعتبر قيام جامعة الدول العربية بموجب ميثاقها الذى أعلن فى مارس ١٩٤٥ خاتمة لجهود فكرية وسياسية لتحقيق فكرة الوحدة العربية فى نفس الوقت تكون بداية لتضامن عربى أوثق ، ومن أجل ذلك كثيرا ماكانت جامعة الدول العربية تتجاوز النظر فى كثير من القضايا الاسلامية الهامة ولعله لهذا السبب برزت للوجود فكرة منظمة المؤتمر الاسلامى لتختص هذه الحواجز أو الحساسيات وتقدم المساعدات والامكانيات المادية والحضارية للأقليات الاسلامية بقدر ماتسمح به مواردهم وظروفهم ، اى الدول العربية .

وتدخل الى مجلس التعاون الخليجى المكون من المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة . وقد أعلن قيام هذا المجلس فى ٢٥ مايو ١٩٨١ على أمل أن يلبى حاجات هذه الدول فى ضوء المتغيرات على الساحة الدولية وعلى أمل تحقيق الاندماج والوحدة - مع مرور الوقت - بين الدول الأعضاء والاستجابة للتحديات التى تواجه أقطار المنطقة وابعادها عن دائرة الاطماع والصراعات الدولية وخلق قوة إقليمية قادرة على ملء أى فراغ ومواجهة أيه تحديات .

وتتوالى الأحداث ويولد مجلس التعاون العربى ويتكون من مصر ، والعراق ، اليمن والأردن ويهدف تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانيات والخبرات بين الدول الأعضاء ولتحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا ويتم ذلك بتنسيق السياسات على مستوى مختلف قطاعات الانتاج والرغبة فى زيادة الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها يتطلب تعزيز الوعى العربى بوحده الأمن القومى ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه . وتم إعلان قيام مجلس التعاون العربى فى ١٩٨٩/٢/١٥ .

وفى اليوم التالى أعلن قيام اتحاد المغرب العربى ويضم : ليبيا ، المغرب ، تونس ، الجزائر وموريتانيا . لنفس المعانى التى من اجلها سبق قيام مجلس التعاون الخليجى وعلى التعاون العربى .. مع ترك الباب مفتوحا لأى دولة تود الانضمام الى أى المجلسين .. مع

التأكيد بأن قيام هذه الاتحادات لاتتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية .

وبالنسبة لقيام السوق الأوربية المشتركة التى أعلن قيامها فى ١٩٥٨/٨/١ فإنها ترتكز على تشكيل مجلس وزارى مقره مدينة بروكسل وتشكيل مجلس نيابى باسم البرلمان الاوروبى ومقره مدينة ستراسبورج . وتشكيل محكمة عدل اوروبية مقرها لوكسمبورج

ويهدف ذلك إلى إنشاء إتحاد جمركى لحماية المنتجات الاوروبية وتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء .. وايضا وضع سياسة زراعية لرفع مستوى المزارعين واستقرار الأسواق وإقامة سوق مشتركة وسياسة نقدية موحدة مع إعطاء أهمية للرعاية الاجتماعية للعمال والفلاحين كمنتجين .

وأشار المؤلف الى المعسكرين الشرقى والغربى القائمين وعلى اساسهما بدأ تقسيم العالم بينهما وخاصة بعد معارك الحرب العالمية الثانية وبرز مشروع ماريشال لتعمير اوربا بعد ماعانته من تخريب وتمكين دول اوروبا الغربية من بناء اقتصادياتها وتحقيق التوازن المطلوب .

ومع مضى الوقت تبدلت الأحوال وبرزت للوجود عدة افكار لاذابة الجليد بين المعسكرين مثل الوفاق الدولى على أمل تصفية الحرب الباردة بين المعسكرين ، ورغم محاولات كل طرف عدم الوصول الى مرحلة الصدام المباشر مع الطرف الآخر .

ومجموعة دول عدم الانحياز بمعنى عدم التحالف مع كتلة ضد كتلة اخرى وتتخذ هذه الدول موقفا وسطا بين الكتلتين وينضوى تحت هذه السياسة جميع الدول التى قاست من ويلات الاستعمار الأوروبى ثم تحررت واحيانا يطلق عليها دول العالم الثالث او دول نامية .

وتم عقد اول مؤتمر لهذه الحركة فى ابريل ١٩٥٥ فى باندونج ومازالت المؤتمرات تعقد وفق ماتقضى به اللائحة ورغم ذلك فإن حركة عدم الانحياز هى الأخرى تعانى من مشاكل عديدة مثل : ظهور مجموعة من الدول تحاول السيطرة على حركة عدم الانحياز وتزايد نفوذ الدول الكبرى عن طريق المساعدات العسكرية ووجود خلافات ثنائية بين نفس الدول الأعضاء وايضا هناك بعض الخلافات حول إختصاصات ومهام مكتب التنسيق وطريقة إتخاذ القرارات فيه .

ونصل إلى نهاية الكتاب الذى خصصه المؤلف للمنظمات الدولية من عصبة الأمم إلى ميثاق الأمم المتحدة والاشارة الى مختلف المنظمات والوكالات المنبثقة منها والتابعة لها .

وأهداف هذه المنظمة ومؤسساتها : حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ التدابير اللازمة المشتركة والفعالة لمنع الاسباب التى تهددها بل والعمل على ازالتها وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم الدولى متذرعة بالوسائل السلمية وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى .

عثمان الجوهرى

□□ منيرة عبدالله العرينان ـ علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢ ـ ١٩١٤) ، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ديسمبر ١٩٩٠ تحت إشراف أ.د. محمد عبداللطيف البحراوى □□

تتناول هذه الدراسة الجادة ، مرحلة التنافس الدولى الاستعمارى حول مشيخات الخليج العربى ، ومحاولات فرض النفوذ ، من خلال (علاقات نجد بالقوى المحيطة) . والحقيقة: ان رسالة الباحثة السعودية الجادة ، تكتسب أهميتها من كونها تعالج موضوعا جديدا على الجامعات السعودية ، حيث تتناول الدراسة موضوعا حيويا فى تاريخ العلاقات الدولية ، خاصا بفترة من أهم الفترات الزمنية ، فى علاقة (نجد) مع القوى السياسية المحيطة بها ، المحلية أو الدولية ، والتى كانت تتنافس من أجل فرض النفوذ على الخليج العربى .

وبذلك تقدم الدراسة رؤية تاريخة واعية ، لصراع القوى الدولية حول السيطرة وفرض النفوذ على مشيخات الخليج العربى ، من منظور إسلامى ، ونتائج وتحليلات سياسية وإجتماعية وإقتصادية ، من خلال الوثائق ـ التى تنشرها الباحثة لأول مرة ـ سوف تحدث إنقلابا خطيرا فى تاريخ صراع القوى حول الخليج العربى ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وهى تميط اللثام ـ فى نفس الوقت ـ عن دلالات مستقبلية كثيرة ، بشأن دول وسلطنات الخليج العربى ، من خلال الكم الهائل للوثائق والمراسلات البريطانية ، من سجلات حكومة بريطانية بالهند ، والتى كانت تتم بين القناصل البريطانيين فى الخليج وبين حكومة الهند ، وهذه المراسلات كانت تصف الصراع الدائر بين القوى الدولية ، حول أسبقية فرض النفوذ على المنطقة .

وغيرها من الوثائق التركية ، الصادرة عن (نظارة الشؤون الخارجية العثمانية) ، والتى كانت توضح إهتمام الدولة العثمانية ، بمشيخات الخليج ، وكذلك تحركات الفرنسيين والألمان والروس وغيرهم حول المنطقة .

وقد استطاعت الباحثة السعودية ، استنطاق كل هذه الوثائق ذات الاهمية ، بحرفية المؤرخ المتمكن الواع ، وبمصداقية تحسد عليها ، ووظفتها مع العديد من المراجع الافرنجية والعربية ، والدراسات المتخصصة والمقالات الأخرى ، بالدوريات العربية والاجنبية ، فى موضوعها ، وبشكل جيد أضاف الجديد إلى العلم . ومن هنا كان تقدير اللجنة التى ناقشتها ، درجة (مرتبة الشرف الأولى) .

وهذه الدراسة المتميزة ، تقع فى ٣١٩ صفحة من حجم الفلوسكاب ، وتجىء فى خمسة فصول رئيسية وخاتمة ، مسبوقة بتمهيد ، يقع فى ٣٨ صفحة . عرضت فيه الباحثة ، للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربى ، مما جعل من موقعها المتميز هذا ، بؤرة للتنافس والصراع عليها بين القوى الاستعمارية الدولية ، كل منها تحاول بسط نفوذها وسيطرتها على سواحلها . كما أظهرت ـ ايضا ـ علاقة (بريطانيا) بمشيخات الساحل ، واستئثارها بالهيمنة على أجزاء كثيرة من المنطقة ، منذ أواخر القرن

التاسع عشر ، وايضا أشارت الباحثة ، فى التمهيد للوجود العثمانى فى (الاحساء) ، وللصراع العثمانى - البريطانى حول منطقة البحرين .

وفى (الفصل الأول) ، والذى عنونته الباحثة بـ (**تراجع النفوذ العثمانى فى شرق الجزيرة العربية**) ، ويجيء (الفصل الثانى) ، لتعرض فيه الباحثة ، لأهمية إقامة العلاقات النجدية ، من خلال (**تصاعد دور نجد فى شرقى الجزيرة العربية**) - هو عنوان الفصل المذكور ، خاصة بعد أن تراجع النفوذ العثمانى . واكدت الباحثة ، على أن ظهور نجد قوة سياسية فى وسط الجزيرة ، جاء متزامنا مع تراجع النفوذ العثمانى فى شرقى الجزيرة العربية ، وأخذ دورها التاريخى يتصاعد ويقوى . وقد تزايد هذا الدور بروزا على مسرح الأحداث عندما حمل (عبدالعزيز بن عبدالرحمن) ، على عاتقه مسؤولية إحياء (الدولة السعودية) باستزداده (الرياض) ، لتصبح مركزا سياسيا متميزا فى شرقى الجزيرة العربية للعلاقات الدولية .

وأشارت الباحثة ، وبذلك أعاد (ابن سعود) للاذهان ، تاريخ الدولة السعودية الأولى ، ودورها التاريخى فى المنطقة ، فى الوقت الذى كانت فيه (بريطانيا) منشغلة بالسيطرة على (عدن) و(حرب البوير) ، وبالأطماع الروسية . فى (ايران) والفرنسية فى (مسقط) !! ولم تنته (بريطانيا) من مشاغلها الاستعمارية هذه ، الا وقد أصبح (ابن سعود) هو القوة السياسية المسيطرة فى وسط الجزيرة العربية ، بعد انتصاره الحاسم فى معركتى (البكيرية) و(روضة مهنا) ، على عدوه (إبن رشيد) . واكدت الباحثة ، أنه أمام تزايد نفوذ وقوة (ابن سعود) ، كان من الطبيعى ، أن يلجأ (الشريف حسين) فى (الحجاز) الى (الدولة العثمانية) ، لكى تعاونه فى القضاء على قوة (نجد) السعودية ، الآخذة فى التنامى . ولكن هذه المحاولة (الهاشمية) باءت بالفشل .

وتصل بنا الباحثة فى دراستها الجيدة هذه ، إلى مرحلة ظهور البترول ، فى منطقة (عربستان) ، وإنعكاساتها الايجابية والسلبية ، على فاعلية العلاقات الدولية ، حيث تعرض فى (**الفصل الثالث**) ، (**إنتقال مركز ثقل العلاقات الدولية فى الخليج إلى شماله**) ، وخصصته للحديث عن السبب المباشر لهذا التحول ، من وجهة نظر القوى الدولية ، وهو ظهور (البترول) فى (منطقة عربستان) - القابعة فى شمال الخليج - والتى تتمتع بموقع استراتيجى متميز ، الأمر الذى جعل انظار العالم الغربى تتجه الى شمال الخليج ، فتزايدت مكانة (عربستان) الاقتصادية ، وبرزت أهمية مد خطوط للسكك الحديدية ، وبطبيعة الحال ، تعددت المشروعات المطروحة بهذا الشأن ، فتصاعدت المنافسة الدولية ، بين القوى الاستعمارية الكبرى حول أسبقية الحصول على إمتيازات "للبدء فى مد الخطوط الحديدية ، وخطوط الملاحة الدولية ، (حيث دجلة والفرات وشط العرب ونهر قارون) ، ومراكز التلغراف ومحطات الفحم ، للسيطرة على المنطقة .

وأثارت الباحثة - أيضا - فى هذا الفصل ، إنتقال الضغط السياسى الدولى ، نحو (الكويت) ، وظهور مقاومة (الاتحاديين) الاتراك ، وتداخل العلاقات الدولية ، وبشكل خطير للغاية ، يصعب على العديد من الباحثين السيطرة على محاورة ، بالشكل الايجابى الذى عالجته الباحثة السعودية ، فى دراستها هذه .

وفى (**الفصل الرابع**) عرضت الباحثة ، لانعكاسات تصاعد دور نجد السياسى المسيطر فى وسط الجزيرة العربية ، وتتبعت (**التطور الذى طرا على شكل العلاقات الدولية فى شرق الجزيرة العربية**) ، نتيجة لظهور (نجد) على مسرح الأحداث . وأوضحت ، كيف أن ظهور هذه القوة السياسية فى وسط الجزيرة ، قد لفت انظار الكثيرين من الدبلوماسيين الأوربيين (الرسميين وغير الرسميين) فبدأت مرحلة جديدة من الاتصالات والوفود الرسمية والشخصية ، والمؤتمرات والمساعى ، فى محاولة لاقامة علاقات دبلوماسية مع هذه القوة الوليدة فى وسط الجزيرة .

فتعرض الباحثة ، لمحاولات (برس كوكس) المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، لإقامة علاقات مع (ابن سعود) ، ولمحاولات (شكسبير) مساعد المقيم السياسى البريطانى فى مسقط ، ثم وكيلا سياسيا لبريطانيا فى الكويت عام ١٩٠٩ ، لترشيد خطى السياسة البريطانية ، بالنسبة للقوى السياسية المتنامية فى (نجد) . ولرحلة أو (بعثة الجمعية الجغرافية الدنماركية) إلى (الرياض) ، بقيادة (باركلى رونكير) ، بدعوى دراسة الأحوال الطبيعية والنباتية ، وجمع المعلومات العلمية ، عن المنطقة المحيطة بالخليج . كما تناولت الباحثة ، فى هذا الفصل ايضا ، مباحثات (ابن سعود) مع العثمانيين ، من اجل تسوية المسائل المعلقة بين الطرفين ، فى (مؤتمر البصرة) و(مؤتمر عنيزة) ، واثارت الباحثة ، الدور الايجابى للشيخ (مبارك الصباح) - حاكم الكويت - ، كوسيط بين (العثمانيين) و(ابن سعود) من جهة ، وبين (البريطانيين) و(ابن سعود) ، فى جولة اخرى - ايضا .

أما (الفصل الخامس) - والأخير - فقد تناولت فيه الباحثة (إسترداد الاحسا وأثر ذلك على علاقات نجد بالقوى المحيطة بها) ، واوضحت الباحثة ، حقيقة تاريخية هامة ، وهى : « أن إسترداد نجد للاحسا ، أحدث إنقلابا كبيرا فى موازين القوى حول الخليج » ، ويعتبر نقطة تحول خطيرة جدا فى تاريخ نجد ذاتها ، حيث غدت (نجد) وزعيمها (إبن سعود) القوى السياسية العربية الوحيدة ، المسيطرة على ساحل الاحسا .

سوأكدت الباحثة ، ونتيجة لذلك تطورت نظرة القوى الاستعمارية المتنافسة ، الى (نجد) ، باقتصادياتها المستقبلية ، وكقوى سياسية ، لها مكانتها المتميزة بالمنطقة ، ولايستهان بها ، حيث غدا زعيمها (ابن سعود) يسيطر على منطقة واسعة تطل على الخليج العربى : فسارعت (بريطانيا) مضطرة لتغيير (الازدواجية) فى سياستها ، التى كانت تنتهجها مع (نجد) ، منذ مطلع القرن العشرين ، وأرسلت (شكسبير) - للمرة الثانية - على وجه السرعة ، ليعقد إتفاقا مع (ابن سعود) الذى غدا زعيما عربيا قويا ! !

ولقد تمخضت الدبلوماسية البريطانية الجديدة ، تجاه (نجد) ، عن عقد (معاهدة العقير) فى عام ١٩١٥ والتى إعترفت فيها (بريطانيا العظمى) بسلطة (الامام عبدالعزيز بن سعود) ، واستقلاله فى (نجد) وملحقاتها ، وفى نفس الوقت ، عرضت الباحثة - كذلك - لانعكاسات الحرب العالمية الأولى ، على مراكز وأوضاع الشيوخ والأمراء فى الجزيرة العربية .

وفى (الخاتمة) : التى ضمنتها الباحثة نتائج دراستها العلمية القيمة ، توصلت (الدكتورة منيرة) إلى :

أن الفترة التاريخية (١٩٠٢ - ١٩١٤) - التى تناولتها الدراسة ، تمثل فترة هامة جدا فى تاريخ الصراع الاستعمارى ، حول المناطق الاستراتيجية فى العالم ؛ وقد واكب هذه الفترة ، ظهور (نجد) كقوى سياسية جديدة فى العالم ، لها علاقاتها مع القوى المحيطة بها .

كما رافق هذه الفترة ، إهتمام متزايد من جانب (الدولة العثمانية) بالجزيرة العربية ، لاستمرار تحقيق الزعامة السياسية فى العالم الاسلامى ؛ باعتبار سيطرتها على بعض اجزاء من شبه الجزيرة ، فقد كان سلاطين العثمانيين يدركون جيدا ، اهمية المحافظة على الجزيرة العربية ، التى تحتضن بين جنباتها المقدسات الاسلامية ، وقبلة المسلمين ، وحماية هذه المقدسات ضمانا للاحتفاظ بلقب خليفة المسلمين .

أن (بريطانيا) كانت هى اكثر القوى الاستعمارية الدولية ، إهتماما بالخليج ومشيخاته ، والسيطرة عليهما ، وقد اخذت تسعى جاهرة للقضاء على منافسة ومزاحمة القوى الاستعمارية الاخرى ، والتى كانت تهدد نفوذها فى المنطقة ، لجعل الخليج سوقا تجاريا للبضائع والمصنوعات البريطانية ، لتحقق بذلك مكاسب إقتصادية وإستراتيجية واسعة ، ولتأمين الطريق نحو الهند ؛ فاخذت مواقف عدائية تجاه كل من : (الدول العثمانية ، المانيا ، روسيا ، فرنسا ، إيطاليا ، الشيوخ ، والأمراء فى الجزيرة العربية) ، وحاولت

(لندن) كثيرا إحتواء مشايخ الساحل الخليجي ، تارة بالتهديد ، وتارة اخرى بالترغيب .

ومن اهم ما اظهرته نتائج هذه الدراسة - ايضا - أن بريطانيا - ربما - نجحت في سياستها منذ مطلع القرن العشرين ، خاصة الفترة التاريخية (١٩٠٢ - ١٩١٤) موضوع الدراسة ، حيث شهدت إزدواجية في السياسة البريطانية ، تجاه كل من (نجد) و(الحجاز) وهي إزدواجية أملتها المصالح الذاتية ، لكل من (حكومة الهند البريطانية) أو (وزارة الهند) ، والتي كانت تنبع مصالحها من هدوء الاحوال في منطقة الخليج العربي ، على حين أن (وزارة الخارجية البريطانية) في (لندن) ، كانت ترى في شخص (الشريف حسين) بالحجاز ، هو خير منفذ لمخططاتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ليس فقط ، لموقعه الجغرافي في الجزيرة العربية ، اى بحكم وجوده في (مكة او المدينة المنورة) ، وإنما - أيضا - بحكم موقعه الديني ، لأنه يعود بنسبة الى المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وذلك يعطيه افضلية من غيره من الحكام المسلمين في إلتفاف العرب حوله .

في نفس الوقت ، كان (السير برس كوكس) ، هو السياسى البريطاني الوحيد ، الذي يرى أن (ابن سعود) ، في (نجد) ، سيلعب دورا هاما في المنطقة ، ولذلك أخذ (كوكس) يسعى الى ربط بلاده بعلاقات ودية معه . وظل (كوكس) يحث حكومة الهند البريطانية ، على الاسراع في هذا الأمر ، حتى وافقت على وجهة نظره ! !

وأثارت الدراسة في نتائجها - ايضا - حقيقة أن إنشغال كل من (بريطانيا) و (الدولة العثمانية) - وهما أقوى القوى المحيطة ، بالأحداث والتطورات السياسية ، خلال تلك الفترة الزمنية ، وفي جهات متعددة ، هي التي أتاحت الفرصة لنجد ، بزعامة (ابن سعود) في الظهور كقوى سياسية لها مكانتها المتميزة في المنطقة ، كما إن علاقات (نجد) ، باعتبارها القوى الجديدة في المنطقة ، قد تداخلت ، مع علاقات بريطانيا بالمشيخات العربية على الساحل المهادن ، وبعلاقاتها ، بالذات مع الكويت ، هذا من جانب ، ومع بريطانيا من جانب آخر ، والدولة العثمانية ، من جانب ثالث ، وأن كل هذه الظروف ، قد خدمت (نجد) ، في تطورها السياسى والسيادي ، وبالتالي إقامة علاقات دبلوماسية متكافئة مع كل القوى الدولية والمحيطة بالمنطقة . وكان بمقدورها - في ذات الوقت - أن تتخذ موقفا متميزا - ايضا - (بالحياد) خلال الحرب العالمية الأولى .

كما ان الدراسة ، أكدت في نتائجها ، أيضا ، أن كل هذه الظروف ، قد أتاحت لنجد ، فرصة إنجازها عملية البناء الداخلي ، على كافة مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ، في (سلطنة نجد) الفنية إقتصاديا ، والقوية سياسيا .

وقد إختارت الباحثة السعودية الجادة ، في دراستها هذه ، المنهج التاريخي التحليلي ، في عرضها لمحاور موضوعها ، بتسلسل منطقي جيد ، ووضعت الدراسة برمتها في قالب العلاقات الدولية ، نتيجة لتوفر الكثير من المصادر ذات الصفة الوثائقية لدى الباحثة ، حيث إعتمدت (الدكتورة منيرة عبدالله العرينان) ، على مجموعة الوثائق المستخرجة من سجلات حكومة بريطانيا في الهند .

India office library and Records;

وهذه الوثائق جاءت ضمن الموضوعات السياسية الهندية .

India Political Collection and Despactches.

وغيرها من (أرشيف السجلات البريطانية العام Public Record office checry lane, London.

والتي تحتوى على كافة المراسلات والتقارير ، القناصل ومعتمدو بريطانيا في الخليج ، وكذلك تحوى نصوص المعاهدات الهامة بالمنطقة . وقد قدمت الباحثة السعودية الجادة ، نقدا تاريخيا موضوعيا ، لكل هذه المجموعات الوثائقية في تقديمها لرسالتها العلمية الجادة ، فأضافت بذلك عرضا جديدا لعملية (نقد المصادر) ، كأحد رموز نجاح منهج البحث العلمي .

ويؤخذ على الباحثة ، في دراستها هذه ، انها أسرفت كثيرا ، في تمهيدها للموضوع ، حيث أفردت لتمهيد فقط ، (٣٨ صفحة) ، وهذا كم كبير من الصفحات إذا ماقيس مثلا بعدد صفحات (الفصل الرابع) من الدراسة ، (٢٠ صفحة) ، وهو فصل هام جدا في الدراسة وهذا خلل منهجي في الشكل فقط ، كان من المفروض على الباحثة أن تراعى ذلك !!

وأخيرا ، فان الباحثة قد غاب عنها - كذلك - مراجعة ترجمات كافة الوثائق ، وإعادة صياغتها وفق المصطلح التاريخي ، ولذلك جاءت معظم الاشارات الوثائقية ركيكة من حيث الترجمة للمصطلح التاريخي .

وباختصار ، فان كان لنا من بعض المآخذ العلميةعلى هذه الدراسة القيمة ، فان هذه الملاحظات لا تقلل - على الاطلاق - من قيمة الجهد العلمي الخلاق ، الذى بذلته الباحثة الجادة الدكتورة منيرة العرينان ، في هذه الرسالة العلمية ، والتي تعبر وبحق ، إنجازا أكاديميا متميزا للجامعات السعودية ، في مجال البحث (في تاريخ العلاقات الدولية) ، بالمملكة العربية السعودية .

وفي تقديرنا ، هي الرسالة الأولى ، التي وضعت أمام الباحثين الشبان ، مفتاحا لمادة علمية خام ، عن مسألة تطور العلاقات السياسية ، لسلطنة نجد ، منذ نشأتها وحتى تبوئها هذه المكانة العظيمة ، في تاريخ العرب الاسلامى الحديث والمعاصر .

فلقد أثبتت الباحثة السعودية الجادة (الدكتورة منيرة) ، أنها تتمتع بمستوى عال في السيطرة على الموضوع ، ومعرفة عميقةبأوضاع بلادها الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتيارات السياسية ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وأنها وفقت - الى درجة عالية - في توظيف المادة الوثائقية الضخمة التي وقعت تحت يدها ، توظيفا جيدا ، وكذا أمر إستخدامها للمنهج العلمي السليم ، وتقسيمها للموضوع ، وعرضه باسلوب علمى رصين ، ولغة عربية سليمة ، وبشكل يضيف الجديد الى العلم ، تستحق عليه الثناء .

سوسن سليم إسماعيل

□□ د . عدنان خليل التلاوى - القانون الدولى للعمل - دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولى للعمل - المكتبة العربية - جنيف ١٩٩٠ □□

اثناء الحرب العالمية الاولى ، وبعد أن وضعت أوزارها ، بادرت الحركة النقابية ، بشقيها الوطني والدولي ، في طرح تصورها لعالم مابعد الحرب من حيث توفير وتأمين وحماية حقوق العمال . وقد هيأ انعقاد مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ الظرف التاريخي للحركة النقابية كي تاخذ مكانها ، جنبا الى جنب ، مع رجال السياسة في اعمال ومناقشات المؤتمر ، وخاصة فيما يتعلق بتحديد اطار وملامح العلاقات الاجتماعية العمالية الدولية الجديدة . ومما يجدر ذكره انه خروجا على المألوف من التقاليد الدبلوماسية وأعراف المؤتمرات الدولية ، فاننا نشاهد رئيس اتحاد عمالى « من الولايات المتحدة الامريكية » يترأس اعمال لجنة متميزة من لجان مؤتمر السلام ، ونعنى بذلك « لجنة التشريع الدولى للعمل » التي ضمت كذلك في عضويتها عددا من النقابيين البارزين ، وطنيا ودوليا ، الذين

شاركوا ضمن وفود دولهم فى هذا المؤتمر . وبالفعل لقد استطاع الضغط النقابى ، من خلال المشاركة العمالية فى الوفود الرسمية ومع تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع مؤتمرات عمالية دولية ، أن يحقق انجازات تشكل دون شك نقطة تحول هامة فى تاريخ التطور الاجتماعى العمالى الوطنى والدولى على حد سواء ، ويعنى المؤلف بذلك :

أولا ـ قيام اول تنظيم دولى « منظمة العمل الدولية » لاتقتصر العضوية فيه على الحكومات ، وانما ينفرد ويتميز بخاصة جديدة وهى مشاركة ممثلى العمال واصحاب الاعمال فى وفود الدول الاعضاء فيه . فقد تأكد نظاميا فى دستور هذا التنظيم على وجوب المشاركة العمالية « ومنظمات اصحاب الأعمال » على قدم المساواة مع المشاركة الحكومية فى تكوين وفود الدول الى اجتماعات أجهزة هذا التنظيم الجديد .

ثانيا ـ نجح العمال فى أن يكرسوا فى الوثيقة الاساسية الصادرة عن المؤتمر « معاهدة فرساى » جل المبادىء التى طالما كافح العمال ومنظماتهم من أجل الحصول على اعتراف وطنى ودولى بها . كما تضمنت هذه الوثيقة المطالب العمالية التى تشكل برنامج عمل هذا التنظيم الجديد . فأما المبادىء فهى : انه لاسبيل الى اقامة سلام عالمى ودائم إلا اذا بنى على أساس من العدالة الاجتماعية ، وتأكيد مبدأ الحرية النقابية ، وأن تخلف اية أمة عن اعتماد ظروف عمل انسانية يشكل عقبة تعرقل جهود غيرها من الامم الراغبة فى تحسين احوال العمال داخل بلدانها . وأما المطالب فتتلخص فى :

- تنظيم ساعات العمل ، بما فى ذلك وضع حد اقصى للعمل اليومى والإسبوعى ، مكافحة البطالة ، توفير أجر يكفل ظروف عمل ومعيشة مناسبة ، حماية العمال من العلل والامراض والاصابات الناجمة عن عملهم ، وحماية الاطفال والاحداث والنساء ، كفالة المعاش لدى الشيخوخة والعجز ، وحماية مصالح العمال المستخدمين خارج اوطانهم .

ثالثا ـ لم تقتصر الجهود العمالية فى السعى لانشاء منظمة دولية تعنى بمسائل العمل ، ويشارك العمال فى عضوية وفود هذه المنظمة ، وتكرس المبادىء والمطالب العمالية فحسب ، وانما استهدفت هذه الجهود ايجاد جهاز دولى قوى وفعال ومؤثر ، بمعنى ان يتولى التنظيم الجديد مهمة وضع ومراقبة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدولية التى من شأنها النهوض بشروط وأوضاع العمال فى سائر الدول الاعضاء .

هذا ويؤكد المؤلف ان الحركة النقابية قد حققت ، بقيام منظمة العمل الدولية ، انجازا تاريخيا هاما يتمثل فى ارتقاء العمال ومنظماتهم كأشخاص فى القانون الدولى ، فبحسب المفهوم التقليدى للقانون الدولى فهو قانون الدول اشخاصه الحكومات التى تشارك وحدها فى صياغة احكامه وقواعده . أما بانشاء منظمة العمل الدولية بتشكيلها الثلاثى للوفود (وكومات واصحاب اعمال وعمال) فى أجهزة المنظمة ، فان القانون الدولى قد اكتسب آفاقا جديدة من حيث موضوعاته ومجالاته ، واشخاصا جدد من حيث الجهات المشاركة فى صياغة المبادىء والاحكام الجديدة والمخاطبين به .

فمنذ قيام منظمة العمل الدولية وعلى مدى سبعين عاما تابع مؤتمر العمل الدولى ـ السلطة العليا فى هذه المنظمة تبنى مجموعة من اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية (١٦٩ اتفاقية + ١٧٦ توصية) تتناول بشكل متوازن ومتتابع مختلف جوانب ظروف وشروط عمل ومعيشة عنصر العمل وفق مفاهيم ورؤى انسانية / اجتماعية عالمية وتشكل هذه المجموعة فى حصيلتها ومفرداتها مايطلق عليه القانون الدولى للعمل .

هذا وقد قسم المؤلف كتابه الى اربعة اجزاء رئيسية تناول الجزء الاول الأصول التاريخية والفلسفية للقانون الدولى للعمل ولمنظمة العمل الدولية وتناول الجزء الثانى مصادر القانون الدولى للعمل وأحكامه العامة وناقش الجزء الثالث أحكام القانون الدولى للعمل . أما الجزء الاخير فقد تناول تطبيق القانون الدولى للعمل . والكتاب فى مجموعه يملأ فراغا كبيرا فى المكتبة العربية .

هنـاء عبدالسلام العبادى

كتب جديدة وردت الى المجلة

• السياسة الخارجية المصرية (١٩٨٣ ـ ١٩٩٠)

تاليف : د . بطرس بطرس غالى

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٩١

يضم الكتاب بين دفتيه مجموعة من الكتابات والمقالات التى سبق أن نشرها المؤلف فى مجلة السياسة الدولية على مدى السنوات الثمانى الماضية ويدور معظمها حول أداء ومنجزات السياسة الخارجية المصرية ويقع الكتاب فى ١١ فصلا تناولت الفصول السبعة الأولى منجزات الدبلوماسية المصرية من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٩ بينما تناول الفصل الثامن تجمع اندوجو ومفهوم « اخاء » الافريقى وافرد المؤلف الفصل التاسع للحديث عن العمل الافريقى المشترك فى ربع قرن ثم تحدث فى الفصل العاشر عن أصول وابعاد الدبلوماسية المصرية فى القارة الافريقية أما الفصل الحادى عشر وهو الأخير فقد رصد فيه المؤلف النشاط الدبلوماسى المصرى خلال عام ١٩٩٠ .

• الكويت وجودا وحدودا

صدر الكتاب ضمن منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس وبأقلام نخبة من الخبراء واساتذة الجامعات العربية المتخصصين فى القانون الدولى والتاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية ويتناول الكتاب بالعرض والتحليل الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية فى هذا الصدد .

وتظهر فصول الكتاب على نحو قاطع ان الكويت ارضا وشعبا ودولة حقيقة تاريخية ضاربة جذورها فى أعماق الزمان وقد استفاضت هذه الدراسة فى إبراز الوضع المتمايز للكويت من خلال تحليل قائم على التقصى والتحليل التاريخى كما عززت الدراسة القانونية التى تضمنها الكتاب ابراز الوضعية القانونية الدولية للكويت كما تناول الكتاب ايضا الأثار الاقتصادية لغزو الكويت ويفند المزاعم العراقية فى هذا الصدد .

● الاصولية اليهودية فى اسرائيل

تاليف : إيان لوستك وترجمة حسنى زينه
الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت - ١٩٩١

يحاول المؤلف فى هذا الكتاب لتقديم اوسع المعلومات عن الحركات الاصولية التى نشأت فى اسرائيل فى اعقاب حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وتطورت منذ ذلك الوقت الى قوة سياسة وثقافية كبرى على الساحة الاسرائيلية ويحدد المؤلف الهدف من دراسته بالمساهمة فى النقاش بشأن مستقبل اسرائيل وذلك ببسط مايريده الاصولوين وكيف يعتقدون انهم سيفوزون بما يريدون ومايخشونه ومايختلفون عليه فيما بينهم .

● الخبر التليفزيونى من المصدر الى الشاشة

تاليف : د . محمد معوض
- دار الفكر العربى القاهرة - ١٩٨٧

اصبح التليفزيون بصفة عامة وسيلة هامة وأساسية لاكتساب المعلومات فى الدول المتقدمة أو النامية على السواء وكذا اهمية اخبار التليفزيون بصفة عامة كمصدر للمعرفة ودورها فى خدمة التنمية الشاملة .

ويتناول الكتاب الخبر التليفزيونى متبعا مراحل انتاجه من مصدره وحتى ظهوره على شاشة التليفزيون ، وذلك فى اطار التقدم الذى يفوق الخيال فى مجالات الاتصالات الاليكترونية عبر الأقمار الصناعية وغيرها .

ويكتسب الكتاب اهميته من كونه دراسة أكاديمية تعمقت بخبرة المؤلف العلمية فى هذا المجال من واقع عمله السابق كمندوب لأخبار التليفزيون المصرى هذا بالاضافة الى المهام والزيارات الميدانية التى قام بها لبعض محطات التليفزيون العالمية والعربية .

● الصراع على الكويت ..

مسالة الأمن والثروة

تاليف : رضا هلال
الناشر : دار سينا للنشر - القاهرة - ١٩٩٠

كتاب جديد للزميل الصحفى رضا هلال وكان شاهد عيان للغزو العراقى واحتلال الكويت ويقرر أن احتلال الكويت قد كشف انه ليس أمام الدول الصغيرة فى الخليج إلا أن تغير أو تتغير . ويتضمن الكتاب اربعة فصول يتناول الأول منها حقبة الأمن البريطانى ويناقش الفصل الثانى نشأة مؤسسات الدولة الحديثة فى الحقبة النفطية ويركز الفصل الثالث على الغزو العراقى ومحاولة الغاء الدولة . أما الفصل الرابع فيتناول حقبة الأمن الأمريكى ويرصد المؤلف فى الخاتمة معضلة الأمن والثروة فى الكويت .

● قصة البرلمان المصرى

تاليف : د . يونان لبيب رزق
الناشر : دار الهلال - سلسلة كتب الهلال - مارس ١٩٩١

تاريخ المؤسسات المصرية لم يحظ بقدر كاف من عناية المهتمين بالدراسات التاريخية الذين انصرفوا اكثر الى تاريخ الحركة الوطنية . ولما كان البرلمان المصرى من أعرق هذه المؤسسات فقد نشأ منذ عام ١٨٦٦ فانه فى حاجة الى دراسات ودراسات لاستجلاء الجوانب العديدة من تاريخ هذه المؤسسة . ومايتضمنه هذا العدد من كتاب الهلال هو محاولة فى هذا السياق يقدمها د . يونان لبيب رزق الذى تخير بعضا من هذه الجوانب التى تشكل قصة البرلمان المصرى .

● تاريخ الحركة النقابية المصرية

- تاليف : أحمد عاطف حسن
- القاهرة - ١٩٩٠

دراسة تحليلية يقدمها الاستاذ احمد عاطف حسن عميد معهد الدراسات النقابية ويرصد فيها مراحل الحركة النقابية المصرية ابتداء من نظام الطوائف فى مصر الى تبلور الحركة النقابية وارتباطها بمراحل النضال الوطنى الى التطور التشريعى للحركة النقابية بدءا بأول اعتراف قانونى بالنقابات الى صدور القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته عام ١٩٨١ ، الى المرحلة الحالية اثر الانتخابات النقابية لدورة ١٩٨٧/١٩٩١ . وهذا الجزء فى حد ذاته يعتبر اضافة جديدة ويتضمن عرضا تحليليا لعدد من القضايا النقابية الهامة .

● الاذاعات المصرية الموجهة الى شرق أفريقيا

- تاليف : فايز محمد المهدى
- الناشر : الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٠

فى سلسلة المكتبة الثقافية صدر هذا الكتاب ويتناول الاذاعات المصرية الموجهة الى شرق افريقيا باللغات السواحيلية والصومالية والامهرية والعفرية ، وذلك فى اطار الشبكة الاذاعية التى تقوم بمهمة الاعلام الدولى المصرى عن طريق الاذاعة فهى همزة الوصل بين المستمع الخارجى وبين مصر بحضارتها العريقة ونهضتها الحديثة . ومادة الكتاب جديدة فى نوعها فهى تعرف بالاذاعة وبالمستمع وبالرسالة الاعلامية فى اطار السياسة المصرية تجاه دول شرق أفريقيا وكيف ساندت مصر حركة التحرير فى هذه الدول من اجل حق تقرير المصير والاستقلال .

احمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



مجلة جون افريك ٩ - ١٥ يناير ١٩٩١.



- ان لدى طائرات فرنسية
- وكيماويات المانية
- ومدفعية ارجنتينية
- وصواريخ روسية
- وقنابل امريكية
- من قال ان العالم لايساندنا ؟

نيوزويك ٤ مارس ١٩٩١



انترناشيونال هيرالد تريبيون

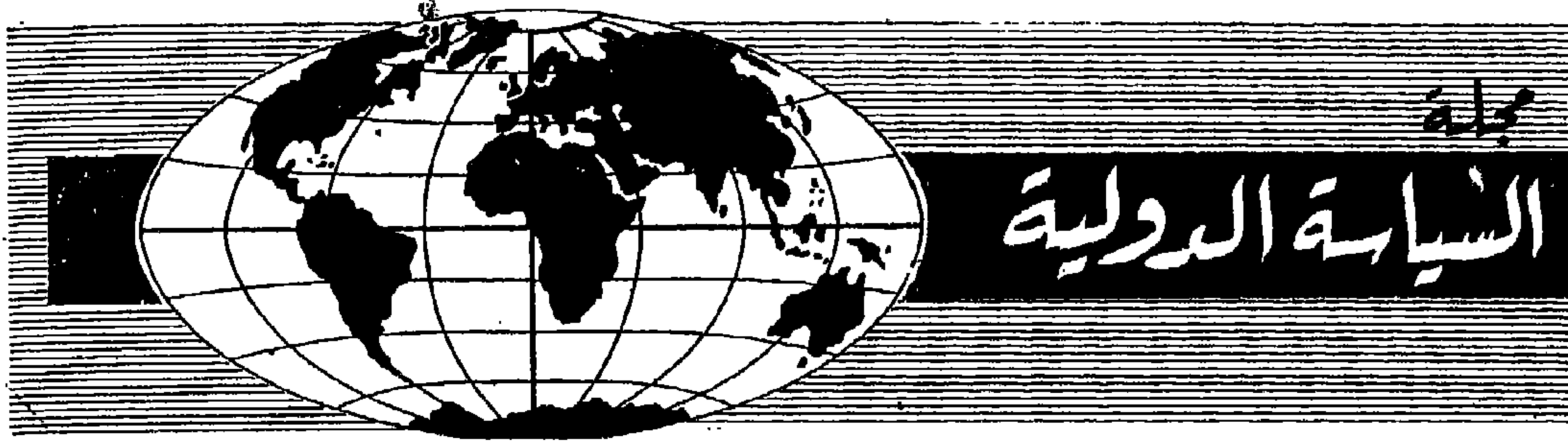


انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٦ يناير ١٩٩١ - IDT in De Telegraaf (Amsterdam). C&W Syndicate.





لماذا يبدو النظام الدولى الجديد كالنظام الدولى القديم تماما ؟
النيوزويك ٢١ يناير ١٩٩١



النظام السوفيتي والمستقبل المجهول

اعداد سوسن حسين

● تلاحقت الأحداث التى هزت النظام السوفيتى بصورة مثيرة فى الفترة الأخيرة : سقوط حائط برلين وإعادة توحيد المانيا ، انضمام أوروبا الشرقية الى المعسكر الديموقراطى . تمزقات داخل آخر معاقل الشيوعية : أى البانيا وستلحق بها كوبا فيما بعد لأن انهيار النظام الشيوعى قد أصبح حتميا . ولكن اكثر الأحداث تهديدا بالنسبة للنظام السوفيتى ذاته هو انفجار الأضطرابات القومية داخل الجمهوريات السوفيتية واتخاذ الحركات الانفصالية فيها ابعادا بالغة الجدية والخطورة مما دفع بالحكومة المركزية الى محاولة قمعها بالعنف وفرض قبضتها الحديدية من جديد من اجل تجنب تفتيت الاتحاد السوفيتى . وقد أدت هذه الأحداث الى فقد جورباتشوف لشعبيته ومصداقيته لدى شعوب الاتحاد السوفيتى .

وفى الواقع أنه من الصعب وضع تصور لمستقبل الاتحاد السوفيتى . هل ستعود الدكتاتورية مرة اخرى ؟ بعد ان أدى غيابها الى إثارة المطالب والتطلعات القومية والحركات الانفصالية ؟ وهل سيستسلم جورباتشوف لهذا الاتجاه ويستخدم سلطاته المطلقة فى قمع محاولات الاستقلال ؟ أم سينتصر المعسكر المضاد الذى يتزعمه بوريس يلتسين الذى يشجع حصول هذه الجمهوريات على استقلالها الحقيقى توطئة للتوحيد بينها فيما بعد على أسس جديدة ؟

وقد قام الكرملين بوضع معاهدة اتحاد جديدة لتحل محل المعاهدة التى صدرت عام ١٩٢٢ ، فى محاولة يائسة منه لمنع تفتيت الاتحاد السوفيتى ويمكن بموجبها ان تنفصل الجمهوريات عن الاتحاد السوفيتى اذا رغبت شريطة التقيد بتنفيذ الدستور والترتيبات الواردة فى المعاهدة ، على ان تحتفظ الحكومة المركزية بالدفاع والسياسة الخارجية والميزانية القومية والتجارة الخارجية ووضع القواعد الجمركية وحراسة الحدود . ورفض يلتسين هذه المعاهدة ووصفها بالمهزلة لأنها تعطى الحكومة المركزية اكثر مما كانت تتمتع به من حقوق .

● ما هو موقف الغرب من كل هذه التطورات الخطيرة ؟ فى الواقع ان الغرب يريد ان يحتفظ بالصورة الجميلة التى رسمها لسياسة الاصلاح السوفيتية فقد اعتبرها انتصارا للحق ولكل القيم الغربية . لذلك تساند القوى الغربية جورباتشوف بطل البريسترويكا على طول الخط حتى فى مواقفه الأخيرة التى تعتبر عودة الى الوراء . ان عنصر الانبهار بزعيم الاصلاح مازال يتحكم فى الفكر السياسى الغربى ونحن امام سؤال بالغ الأهمية : هل من الحكمة المضى فى مساندة سياسة جورباتشوف ؟ أم ان الحكمة هى مساعدة الاتحاد السوفيتى على مواجهة مصيره وادارة عملية استقلال جمهورياته بشكل سلمى وحقيقى بحيث يمكن وضع نواة لاتحاد جديد على أسس جديدة ؟

تتضمن مقالات هذا العدد محاولات للاجابة على كل هذه التساؤلات المطروحة .

LE MONDE diplomatique

Imposer un Pouvoir Forten Union Sovietique ?
Par Jean Marie Chauvier
Le Monde Diplomatique Fevrier 1991

هل سيعود الاتحاد السوفيتي الى فرض القوة من جديد ؟

بقلم جون مارى

● تتصاعد الضغوط من جميع الجهات من اجل فرض القبضة الحديدية من جديد فى الاتحاد السوفيتى ، بل ان البعض قد نادى بالغاء الأحزاب السياسية بما فى ذلك الحزب الشيوعى السوفيتى لمدة عامين أو ثلاثة . ان انفجار الأزمة فى دول البلطيق بكل ابعادها المأسوية قد أسرعت بالمواجهة بين المحافظين والديموقراطيين والرئيس جورباتشوف من اجل تحديد شكل التوازن السياسى ومستقبل البريسترويكا فى دول تمزقها الصراعات العرقية والأضطرابات القومية وتحطمها أزمة اقتصادية مستفحلة .

هل نقول وداعا للبريسترويكا ؟

● فى محاولة لتقييم مستقبل البريسترويكا والجلاسنوست يقول الكاتب ان جورباتشوف قد اعلن انه لن يخضع للرجعيين الذين ينادون بالعودة الى الماضى ، ولكن هذا لا ينفى وجود مؤشرات كثيرة تؤكد ان هؤلاء الرجعيين يتقدمون ويكسبون مواقع عديدة . وضمن هذه المؤشرات ما حدث فى فيلنيوس وريجا عاصمتى جمهوريتى ليتوانيا ولاتفيا من تدخل عسكرى لاجبارهما على الانصياع لرغبة السلطة المركزية فى موسكو . بالاضافة الى الاصلاح النقدى المفاجىء الذى تم فى يناير الماضى . وهنا نتساءل هل تحالف جورباتشوف مع هؤلاء الرجعيين ؟ وهل هذا التحالف مؤقت ؟ هل هو ضحية لهم أم رهنية لديهم ؟ كلها تساؤلات بلا اجابة شافية حتى الآن .

فى الواقع ان جورباتشوف يقاوم الانحراف الكامل تجاه العنف .وذلك يبدو واضحا من خلال رفض مطالبة « لجان الخلاص القومى » له بفرض السيطرة الكاملة على جمهوريات البلطيق الثلاثة . ولكنه فى نفس الوقت خوّل لنفسه سلطات غير عادية أقرها مؤتمر نواب الشعب فى ديسمبر الماضى وأقر كذلك البرنامج الجديد الذى وضعه الزعيم السوفيتى لمواجهة الاضطرابات القومية .

ومما لا شك فيه ان الحديث عن « عودة الستالينية » وتكرار سيناريوهات بودابست ١٩٥٦ وبراج ١٩٦٨ هو حديث لا معنى له على الاطلاق . لأن القوة السوفيتية والكرملين والجيش السوفيتى والجو الثقافى عامة لم يعد كما كان . ان الوقت قد تغير تماما . ان شلل السلطة امام المشكلات الاقتصادية وتفكك العلاقات السياسية هو الذى دفع بالزعيم السوفيتى الى اللجوء الى « القبضة الحديدية » ، وكل من استطاع مراقبة التطورات التى تعرضت لها البلاد خلال الاشهر الأخيرة لن يندهش لهذا الأجراء ! ان تهديد تفش الفوضى وتدهور الوضع الاقتصادى واتساع رقعة البؤس ومعدلات التضخم الرهيبة ، كلها عوامل ساهمت فى صنع هذا الموقف الأخير . الى جانب الاحباط والتشاؤم الذى أدى بوسائل الاعلام الى التنبؤ بقدوم كارثة محققة . وحتى الاحاديث الخاصة لم تخل من هذه النغمة التشاؤمية . لذلك عم الاحساس بوجوب اتخاذ موقف قوى من اجل البقاء ، الا اذا كانت هناك رغبة فى الانتحار الجماعى وطالبت جميع الاتجاهات بفرض النظام ، بل ان استخدام شىء من الاستبداد قد بدا أمرا حتميا . واذا كانت محاولة فرض النظام قد اتخذت مظهر الدكتاتورية كما قال شيفارنادزه وزير الخارجية السابق الذى استقال احتجاجا على ذلك ، فان هذا لا يعنى ان جورباتشوف قد أصبح دكتاتورا ، فكل خطواته منذ خمس سنوات تبرهن على عكس ذلك ، وتدل على أنه دفع دفعا الى هذا الاتجاه الاستبدادى الذى فرضته الظروف .

وقد بدأت عملية فرض النظام فى نوفمبر وديسمبر الماضيين وكانت من أبرز عناصرها واقعتان اساسيتان هما : استبعاد وزير الداخلية قاديم بكاتين ذى الاتجاه الليبرالى واسناد منصبه لرئيس المخابرات السوفيتية السابق فى ليتوانيا وتعيين القائد السابق للقوات السوفيتية فى أفغانستان مساعدا له . ومن الجدير بالذكر ان هذا القائد قد صرح فور تولية منصبه بأن الديموقراطية لا تعنى الفوضى وان الفوضى الموجودة فى الاتحاد السوفيتى لا يوجد مثلها حتى فى تنزانيا » وهو بذلك يعبر عن صوت جيل جديد من العسكريين يريد النظام ولكنه يرفض العودة مرة اخرى الى المستنقع

البريجنيفى .

وإذا نظرنا اليوم الى الجيش السوفيتى نجده منقسما فيما يتعلق بمستقبله ومستقبل البريسترويكا . ان كوادره الجديدة مقتنعة تماما بأن القوة السوفيتية ستغوص فى مستنقع التخلف التكنولوجى اذا لم يتم الاصلاح الاقتصادى . وفى الواقع ان كوادر الجيش جميعها سواء كانت تقدمية أو محافظة قد أصابها الذهول فى مواجهة نتائج سياسة الانفراج التى انتهجها فريق جورباتشوف شيفارنادزه : نزع السلاح من جانب واحد ، إعادة توحيد المانيا ، إنسلاخ اوروبا الوسطى ، انفجار الازمات القومية فى دول البلطيق حيث تعقد الندوات لتمجيد الزعماء القوميين أعوان المانيا النازية وحيث توجد النصب التذكارية لهؤلاء الزعماء . ان هذا الجانب من الحياة السياسية فى دول البلطيق لايثار على الاطلاق فى الغرب حتى لا تشوه صورة القوميات الجديدة . ولكن يجب معرفة كل هذه الوقائع حتى يصبح تقييم الموقف سليما وتقدير الأزمة بكل ابعادها المعقدة التى تثير قلق المعادين للفاشية فى دول البلطيق وتثير قلق الروس واليهود بالذات الذين كانوا الهدف الأول للوحشية النازية واعوانها المحليين . فقد تم القضاء على ٢٠٠,٠٠٠ يهودى فى ليتوانيا و٨٠ الف يهودى فى لاتفيا بمعاونة البوليس المحلى وفرق البوليس الألمانى فى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا . وقد قام ستالين بعد الحرب بنفس عشرات الآلاف من المواطنين البلطيق . وهكذا نرى أبعاد المأساة التى تثير المشاعر القومية فى هذه الدول .

وقد ادانت رئيسة الوزراء السابقة فى ليتوانيا المزايدات وقالت ان المتاريس امام البرلمان لن تحل المشكلة وان هذا الاجراء لن يؤدى الا الى آثارة المزيد من التوترات » وقد رفض رئيس الوزراء الحالى المتعنت اذاعة هذا التصريح . وكان المتطرفون الليتوانيون قد قرروا حرمان غير الليتوانيين من حقوقهم المدنية .

وفى المعسكر المقابل نشط الاتجاه المضاد لدعاة الاستقلال . ودعى الى استبدال الحكومات الشرعية فى جمهوريات البلطيق « بلجان الخلاص القومى » ، وتضم هذه اللجان الاحزاب الشيوعية التابعة للحزب الشيوعى السوفيتى وعسكريين وعمال من المهاجرين الروس وأيضا قوميين روس من المعادين للشيوعية . وقد حدث خلال اجتماع هذه اللجان ان صدر نداء بتصفية جورباتشوف ويلتسن جسديا ، وكان لهذا النداء وقع الصاعقة فى موسكو .

ويمثل هذه الحركة فى مؤتمر نواب الشعب جماعة « سويوز » ويبلغ عددها ٥٦١ نائبا من مجموع ٢٢٥٠ ، أى أنها تلى الحزب الشيوعى السوفيتى من الأهمية الذى يبلغ نوابه ٧٣٠ . وتأتى بعدها مجموعة المتطرفين ويبلغ عددها ٢٢٩ نائبا ، وهذه المجموعة لا تخفى مشروعاتها الجرئية . انها تريد ادارة رئاسيه مباشرة فى المناطق المضطربة وتريد اصلاحا نقديا جذريا ، وحشدا عاما للسكان الراغبين فى العمل تماما كما حدث خلال فترة الحرب ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ .

وقد دعا المتحدث الرسمى لمجموعة سويوز فى ديسمبر الماضى الى استيلاء لجان الخلاص القومى على السلطة وائتلاف جميع الاتجاهات بعد وضع خلافاتها جانبا ، والحد من نشاط الأحزاب وخاصة الحزب الشيوعى السوفيتي الذى يلعب دورا مثيرا للأضطرابات . ان هذه المجموعة ليست ضد اقتصاد السوق ، والكثير من اعضائها يمتدحون النموذج الشيلى والنموذج الارجنتينى وكوريا الجنوبية ويدينون انتهاك حقوق الانسان فى كوبا والاتجاهات الاستبدادية للثورة فى نيكاراجوا . وتسود بين صفوف هذا الاتجاه الدعوة الى ضرورة عودة « القبضة الحديدية » من اجل ادخال نظام السوق وقد صرح احد الزعماء العسكريين ان « حكومة الانقاذ العام » ستتشكل قريبا وسيستبعد منها جورباتشوف ويلتسن . وسيقوم الجيش بحفظ الأمن .

جورباتشوف فى مواجهة الضغوط المختلفة :

● فى الواقع ان العناصر التى تضغط على جورباتشوف لا تتمثل فقط فى الجيش والمخابرات ووزارة الداخلية ، بل ان الضغط الأكبر جاء من جانب رابطة مشروعات الدولة التى عقدت اجتماعا فى ٦و٧ ديسمبر الماضى وضع خلاله رؤساء هذه المشروعات ويمثلون ٩٠٪ من النشاط الاقتصادى فى مجال الاعمال برنامجا اصلاحيا يعتبر بلاجدال عرقلة لأية اصلاحات ليبرالية ، فهو يطالب بتأجيل سيادة الجمهوريات وبالسيطرة المركزية على الاسعار ومنع الاضرابات التى تدمر الاستقرار فى البلاد وتتمتع هذه الرابطة بأهمية كبيرة . فهى التى تقوم بسد الاحتياجات الدافاعية ودفع الرواتب واحيانا تقوم بتقديم المواد التموينية للعمال ، وهذه المواد غالبا ما تكون غير متوافرة فى تجارة الدولة .

كما يحاول أيضا الحزب الشيوعى إيجاد فرصة جديدة له على الساحة السياسية ، فقد استبعد بعد مؤتمره الثامن والعشرين وفقد مليون ونصف من اعضائه خلال عام واحد ولكنه مازال لديه ١٨ مليون عضو ، ويمكن ان يتقدم كأحد الهياكل القوية لتوحيد البلاد .

ولكن الايديولوجية الشيوعية قد فقدت سمعتها ومصداقيتها ولم يعد بامكانها ان تصبح اساسا لنظام قوى جديد .

والذى يدعو الى الدهشة هو النداء الذى أطلقته شخصيات سوفيتية مختلفة وسمى « بنداء الثلاثة والخمسين » ، وتناشد فيه هذه الشخصيات الزعيم جورباتشوف ان يعمل على وقف الفوضى والعنف . ومن الجدير بالذكر ان الموقعين على هذا النداء هم زعماء الحزب الشيوعى المحافظين ووزير الثقافة التقدمى الذى

افزعه اجتياح الثقافة الغربية للبلاد وبطريرك الكنيسة الأورثوذكسية ، وكتاب رجعيون من المتحيزين لروسيا والمناهضين للشيوعية ، أى خليط من اتجاهات مختلفة ومتعارضة ، يجمع بينها وقوفها المشترك ضد المعسكر الاصلاحى .

وهنا يثور التساؤل : ما الذى دفع بأبى البريسترويكا الى هذا الموقف ؟ يقول كثيرون ان جورباتشوف دكتاتور إرتدى قناع الديموقراطية لفترة ثم القاه اليوم وظهر على حقيقته ! ولكن جورباتشوف قد اتيحت له فرصا كثيرة ليستولى على السلطة المطلقة ولم يفعل وآخرون يتهمونه بانه شيوعى متصلب ويرون ان خياره الاصلاحى لم يدفعه الى اجتياز أهم مرحلة فى التغيير : وهى التخلى عن الدور القيادى للحزب والاختيار المطلق للسوق بدون اشارة الى اشتراكية أو تخطيط .

وفى الواقع ان جورباتشوف كان قد كلف مستشاريه الاقتصاديين فى الصيف الماضى بالعمل والتعاون مع يلتسن ومستشاريه من اجل وضع برنامج اصلاحى جذرى ، وبالفعل تم وضع البرنامج الذى يشتمل على ثورية اصلاحية فى المجال الاقتصادى بالذات ، والذى يتعارض تماما مع خطط حكومة رايشكوف . ولكن جورباتشوف تردد وبدأ يتنكر ويتنصل من البرنامج تدريجيا ، وبدأ فى وضع خطة اخرى بديله رفضها يلتسن باحتقار . واتهمه بانه « يعارض الاستبداد بلسان من خشب » . وقد علق احد المحنكين السياسيين على هذا الموقف قائلا « ان خيار الرئيس فى أكتوبر قد ألقى بالبريسترويكا الى متحف التاريخ » فهو خيار يقربه من التيار الرجعى ومن المجموعة العسكرية . ان كثيرين قد أدانوا تأرجح جورباتشوف . ولكن ألم يخطر لأحد صعوبة عملية التوازن بين قوى الحكومة والقوى المتطرفة التى تطالب باستقالة هذه الحكومة . وفى الواقع أننا لا يمكن ان نقول انها عودة الى الدكتاتورية ، ان جوا مختلفا تماما عرفته البلاد وعاشته ، فالمثقفون من دعاة الجلاسنوست لا يزالون قابضين على زمام الأمور فى وسائل الاعلام ، وأصبحت كراهية الشيوعية هى اللغة المفضلة فى الدولة . ان مناخا جديدا من التحرر قد ساد رغم أن هذا المناخ يعانى فى الوقت الحالى من بعض الانتكاس .

ان الديموقراطيين الذين جمعهم بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية قد إستحوذوا على أغلبية مقاعد البرلمان الروس وكذلك اغلبية المجالس البلدية الكبيرة ولكن هذه القوة الجديدة لا تستطيع التصدى جيدا لجمود الادارات المحافظة ومقاومتها . بل لقد كان هناك امل فى تشكيل حزب ديموقراطى كبير فى يولية الماضى بعد المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى . ولكن ادت عوامل كثيرة الى خيبة هذا الأمل منها الانقسامات والتعنت المتبادل ، بل ازداد الموقف تعقيدا بسبب الخلافات بين جورباتشوف ويلتسن ، وانقسمت الحركة الديموقراطية الروسية الى جناحين ، جناح معتدل يفضل الحلول الوسط مع جورباتشوف ، وجناح متطرف يفضل الحلول الجذرية بزعامة يلتسن .

وقد شهدت موسكو مشهدا غريبا جدا خلال الاحتفال الثالث والسبعين بثورة اكتوبر فنجد الميدان الأحمر وقد اكتظ بالمحتفلين بالعيد الشيوعى الرسمى للبلاد فى الوقت الذى انعقد فيه مؤتمر دعى اليه يلتسين وحضره المعارضون للشيوعية والدينيون والذين كانوا يعارضون اساسا اقامة هذا الاحتفال . واندلعت المظاهرات على اثر الاجتماع واخترقت صفوف العسكريين والمخابرات السوفيتية فى الميدان الأحمر مطالبة باستقالة جورباتشوف !

ان جورباتشوف لم يعد يحظى بتأييد المتطرفين على الجانبين ، وهو يواجه ايضا ضغوطا وقوى أخرى بدأت من خلالها ستشكل توازنات وعلاقات قوى جديدة وتجد السلطة المركزية نفسها مشلولة تماما فى مواجهة نوع من الحرب الجديدة هى « حرب القوانين » بين البرلمان الاتحادى وبرلمانات الجمهوريات المختلفة . بالاضافة الى تفسخ العلاقات الاقتصادية بسبب عدم الالتزام بالعقود وتحكم مافيا السوق فى المنتجات وتصريفها عبر قنوات ليست قنواتها الطبيعية . وبسبب ايضا نمو عمليات المقايضة فى الوقت الذى أدى فيه تزايد الطلب ونمو القطاع النقدى الى تضخم رهيب . وساد نتيجة لذلك جو من التمرد والارتباك العام

ان مصير الاتحاد السوفيتى تتضح ملامحة ويتبلور تدريجيا مع كل أزمة . فهل سيضطر جورباتشوف الى التخلى عن مواقع الاتحاد السوفيتى الاستراتيجية على ضفتى البلطيق ، وربما ايضا على ضفتى البحر الأسود عن قريب ؟ وذلك بعد ان فقد المانيا واوروبا الوسطى ؟ هل يمكن ان يضحى بالاقليات السلافية فى دول البلطيق وفى مالديفيا على مزبح الانفصال ؟

ان القضية ليست قضية العاصمة فى مواجهة مستعمراتها ولا هى قضية الجمهوريات الخمسة عشر التى تريد الاستقلال ، وانما هى قضية الشعوب متعددة العرقيات التى تعيش فى هذه الجمهوريات فقد عاش معظمها عيشة مشتركة لمدة طويلة فى ظل السلطة المركزية ، فما الذى ستسفر عنه عملية انفصال هذه الجمهوريات وتحررها بعد ان كان اقتصادها مندمجا فى الاقتصاد السوفيتى المركزى ؟

ولكن هل لدى جورباتشوف الخيار ؟ ان هناك ضغوطا كثيرة ومن اتجاهات متعددة تدفعه الى فرض القبضة الحديدية . بل هناك اتجاه يطالبه بمنع الأحزاب السياسية لمدة عامين بما فى ذلك الحزب الشيوعى السوفيتى ، ويطالبه فى نفس الوقت « بالحرية التامة للمشروعات » والربط بين الجمهوريات من القاعدة . أى

ان جبهة سلافية قوقازية قد بدأت تتشكل ، وهى جبهة هامة للغاية لانها تشكل ٧٠٪ من السكان ومن الامكانيات أيضا ويتزعم هذه الجبهة بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادة ونازاربيف القوقازى .

ان هذه الجبهة المعارضة لجورباتشوف قد جذبت اليها أمال جميع المتطلعين الى الديموقراطية فهل ستبرهن هذه الجبهة على ذكاء سياسى وتترك حقدها تجاه جورباتشوف جانبا وتقدم على اجراء حوار معه للوصول الى أفضل النتائج ؟ ام ستغلبها الضغوط الديماجوجية وتختار اثارة المشاعر القومية واشعال نيران الانفصالية ؟ فى هذه الحالة نستطيع ان نؤكد ان الاتحاد السوفيتى سيعرف فترة طويلة من القلاقل والاضطرابات الدامية . ولن يبقى سوى ان نشهد الهزيمة التاريخية للبريسترويكا والديموقراطية السلمية التى كان يمكن ان تشق طريقها بقيادة جورباتشوف . وسيكون هناك متسع من الوقت للندم على الفرصة التى ضاعت □ .

politique étrangère

Le deperissement de l'Etat Sovietque
Par Roland Lomme
et Philippe Mecher
Politique Etrangere 4/90

حل الدولة السوفيتية

بقلم رولان لوم وفيليب ميشيه

● ان تطور أزمة القوميات فى الاتحاد السوفيتى وأزمة الدولة السوفيتية قد تم تناولها بالتحليل والتعليق على مستوى واسع . ولكن قلة هم هؤلاء الذين جازفوا بالتنبؤ بمصير هذه الازمات ونتائجها ومستقبل مايعرف فى الوقت الحالى بالاتحاد السوفيتى ، اى بعد تفكك الدولة الاتحادية وفى الواقع أن الرؤية المستقبلية للاحداث تفرض نفسها فى الوقت الحالى لان المحصلة النهائية لازمة الدولة السوفيتية ستؤثر بشكل مصيرى على التوازن الاستراتيجى فى كل مكان على الساحة الدولية .

ان احتمال حل الاتحاد السوفيتى هو احتمال وارد ، فهو لايشكل مطلب الجمهوريات التى تقع على الاطراف النائية فقط وانما مطلب قطاعات كبيرة فى روسيا ذاتها ، لذلك فان استمرار معاهدة عام ١٩٢٢ قد أصبح وهما وفى الواقع ان أزمة الدولة السوفيتية هى ايضا أزمة الدول التى اتحدت تحت لواء هذه الدولة . لان انفصال الجمهوريات عن الاتحاد السوفيتى سيؤدى الى تفجير العديد من المشكلات واولها اعادة النظر فى الحدود الداخلية والخارجية لهذه الجمهوريات .

اذن ما هو نظام الأمن الاقليمى الجديد الذى يجب وضعه لابعاد مخاطر البلقنة عن المنطقة ؟ وهذا المقال يحاول ان يضع تصورا لهذا النظام الامنى الاقليمى الجديد للاتحاد السوفيتى .

ويقول الكاتب : نحن نفترض دائما الشعب الروسى متمسك بوحدة وسلامة أراضى الاتحاد السوفيتى اى الابقاء على الامبراطورية الاستعمارية التى يمارس سيادته عليها . ونفترض كذلك بان السلطة المركزية متمسكه ببقاء اتحاد الجمهوريات السوفيتية التى تستمد منها شرعيتها ذاتها .

ومع ذلك نجد أن الروس وكذلك السلطة المركزية لاتعارض بشكل قوى مطالب الاستقلال فى معظم الجمهوريات ، وذلك ليس بسبب عدم القدرة على المعارضة ولكن لانهما بدأ تدريجيا فى تقبل فكرة تخلى الاتحاد السوفيتى عن امبراطوريته تماما كما حدث فى الدول الاستعمارية عندما بدأت عملية التحرر من الاستعمار .

ان جورباتشوف قد حاول جاهدا حتى ربيع ١٩٩٠ ان يجعل من الاتحاد السوفيتى « الدولة الأم » التى ارادها لينين الذى لم يوافق على الاتحاد الا كخطوة من اجل الوحدة الارادية لدول الاتحاد . وقد تصور زعماء الكرملين لسنوات طويلة انهم انجزوا هذا المشروع ! فى الواقع ان فكر جورباتشوف السياسى قد تميز بالرغبة القوية فى اقرار وحدة المبادىء والمفاهيم السياسية لدى شعوب الاتحاد السوفيتى ، ومن هذا المنطلق اندفع الى الاطاحة بالزعماء الرجعيين فى هذه الدول ، ولكن لم يصل الا الى المزيد من اثارة المشاعر القومية والمطالب الانفصالية ، واصبح بالتدريج مجردا من اى قدرة على السيطرة على الأجهزة القيادية للحزب والدولة فى بعض الجمهوريات . وبدا جورباتشوف فى صورة المعارض الاكبر لتطلعات شعوب هذه الجمهوريات الى الاستقلال والسيادة .

ان بعض المثقفين القوميين الروس قد اكدوا ان روسيا هى التى دفعت الثمن الاكبر فى هذا الاتحاد وان بقاءها فى المستقبل يستلزم انهاء هذا الوضع ويعتبر

هؤلاء ان الشعب الروسى قد دفع ثمنا فادحا من اجل الحصول على امتياز لاقيمة له : وهو ان يكون الاخ الأكبر للشعوب الاخرى ! وانه قد إضطر الى التضحية بهويته القومية فى سبيل ازدهار الهوية القومية لدول الاتحاد الاخرى واضطر الى التضحية ايضا بنموه الاقتصادى وبمصالحه الخاصة من أجل الرسالة الثورية للدولة السوفيتية ! بل يذهب البعض الى حد القول بأن الجمهوريات السوفيتية هى التى استعمرت روسيا وليس العكس وذلك نظرا للتطور السكانى الهائل فى جمهوريات آسيا الوسطى .

اذن الفرضية التى تقول بأن الشعب الروسى هو شعب استعمارى وبالتالى لن يفرط فى مستعمراته هى فرضية خاطئة ، بل ان معظم أهالى موسكو يعتبرون ان جميع الجمهوريات السوفيتية تعيش على حساب روسيا وبالتالى يتمنون ان تحصل هذه الجمهوريات على استقلالها الاقتصادى حتى يتخلصون من هذا العبء وعلى الجانب الآخر تشعر شعوب الجمهوريات السوفيتية بانها مهضومة الحق فى عملية توزيع الثروات وتتمنى التخلص من عبء الانتماء للاتحاد السوفيتى .

كما ان الاضطرابات التى نجمت عن الازمة القومية كان لها تأثير حاسم على تطور الرأى العام فى روسيا . وقد أوضح استطلاع للرأى أجرى فى نهاية عام ١٩٨٩ أن معظم المواطنين يخشون من انفجار العنف واندلاع حرب اهلية طاحنة لاتنتهى . ان معظم سكان موسكو ولينينجراد يعترفون بحق الجمهوريات فى الانفصال .

أما فيما يتعلق بالروس الذين يعيشون داخل هذه الجمهوريات فانهم لايعارضون فى إستقلالها .

نأتى الى موقف الجيش السوفيتى ، والاعتقاد السائد بلاشك هو ان هذا الجيش متمسك بوحدة الدولة السوفيتية ويعارض تمزيق اوصالها ، وربما يغريه التطور المتلاحق على التدخل بالقوة لمنع هذا التمزيق . ولكن الحقيقة هى ان الجيش السوفيتى عاجز عن اقرار وحدة النظام السياسى هذا الى جانب اسباب أخرى كثيرة تعارض خلود الاتحاد السوفيتى .

ان الجيش السوفيتى هو الذى يدفع الثمن الاكبر فى الازمة القومية من سلامته وشرعيته ، فتدخله فى قمع الاضطرابات القومية قد أصاب نظام التجنيد بضربة قاضية ، وجميع المجندين فى الجمهوريات السوفيتية يفضلون الالتحاق بالتشكيلات شبه العسكرية التى تدافع عن الاراضى الوطنية تحت رعاية السلطات المحلية التى ترفض تدخل السلطة المركزية وتطالب بأن يكون لها بمفردها سلطة اتخاذ القرار .

وقد حدثت محاولات الاصلاح الجهاز العسكرى ، وطرحت فكرة وضع نظام يضم وحدات نظامية تكون قيادتها مركزية وتشكيلات إقليمية تابعة للجمهوريات السوفيتية ، ولكن هل سيقبل زعماء الجمهوريات بهذا النظام ؟ انهم لن يوافقوا على اسناد اى دور ولو محدود للاتحاد فى الدفاع عن أراضيه .

ان الدور المتصاعد للقوات المسلحة فى قمع الحركات القومية هو أحد الاسباب الرئيسية فى عدم شعبية هذه القوات . بل لقد إعتبر كثير من المواطنين الروس ان هذه القوات غير جديرة بالدور الموكل اليها فى حفظ الامن ، فهى تزيد من التوترات بسبب تدخلها العنيف هذا الى جانب نفور هذه القوات من هذا النوع من المهام التى تكلفها به السلطة السياسية وهكذا نرى ان الازمة القومية توجه ضربة قاضية الى كفاءة الجهاز العسكرى السوفيتى .

أزمة شرعية السلطة المركزية :

● ان السلطة المركزية قد فقدت قدرتها على القيام بدور الحكم فى صراعات السيادة والخلافات بين شعوب الاتحاد السوفيتى . ولم تعد تستطيع الاشراف على تشكيل مجتمع جديد من المصالح بين الجمهوريات السوفيتية . ان الدولة السوفيتية لم يعد لها مستقبل ، وقد جرى الحديث طويلاً حول تدهور شعبية جورباتشوف لدى الجماهير السوفيتية ، وفى الواقع ان تدهور شعبية حاكم خلال فترة حكمه ليس بالامر المستغرب ولكن فيما يتعلق بالرئيس السوفيتى فان التدهور كان سريعا ومفاجئا ، وذلك نتيجة للشعبية السريعة المفاجئة ايضا التى حصل عليها بعض رؤساء الجمهوريات السوفيتية . ففى سبتمبر عام ١٩٩٠ لم يحظ جورباتشوف بتأييد الرأى العام فى الاستفتاء الذى تم حول الموقف السياسى وازمة القوميات . فقد حصل على ٢٨,٥ ٪ فى حين حصل بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الإتحادية على ٦١,٥ ٪ وهذه النتائج لاتترجم فقط القوة السياسية لكل منهما ولكنها تعبر ايضا عن انتقال الثقة من أجهزة الدولة الاتحادية الى أجهزة السلطة السياسية الاقليمية والمحلية ، ان السلطة المركزية لم تستطع الحفاظ على سلامة وبقاء الدولة الاتحادية ، كما لم تستطع سلطة جوربا تشوف الشخصية ان تمنع تدهور شعبيته وشرعيته القانونية . ان منافسى جورباتشوف ليسوا هم خصومه السياسيين الموجودين فى السلطة المركزية وانما هم رؤساء الجمهوريات الذين سيتم انتخابهم وفقا لبنود دستورية سارية المفعول فى معظم هذه الجمهوريات ومن خلال هؤلاء ستصل هذه الدول الى استقلالها الأكيد .

ان المصير السياسى لجورباتشوف لم يعد مرتبطا بالصراعات الداخلية بين النخبة الحاكمة وانما اصبح مرتبطا بمستقبل الاتحاد ذاته ، هذا الاتحاد الذى لم يعد له سوى وجود وهمى وقد أدى تعديل الدستور فى مارس ١٩٩٠ والعمل ببنوده الجديدة الخاصة بالتعددية السياسية الى الاسراع بعملية ابراز الطبيعة السياسية المختلفة لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد والاحتمال الاكبر ان النظم السياسية التى ستخلف النظام السوفيتى فى هذه الجمهوريات ستكون مختلفة تماما ، ديمقراطية فى بعض الحالات ، مستبده أو دينية فى البعض الآخر .

وتعويضا عن عدم قدرة أجهزة الحكم المركزى على الاستمرار فى دورها كجهاز اعلى للسلطة السياسية كان يمكن لهذه الاجهزة تبرير وجودها عن طريق لعب دور الحكم فى الخلافات التى ستثور حتما بعد تفكيك الدولة السوفيتية . ولكن هذه الأجهزة فقدت مصداقيتها لدى الجميع بسبب تدخلاتها العنيفة التى زادت الصراعات تفاقما بدلا من تهدئتها بالاضافة الى ان السلطة المركزية قد اصبحت عاجزة عن التصدى لرغبة السلطات المحلية فى القيام بمفردها بمهمة الدفاع عن أمنها وسيادتها . ان رفض زعماء جورجيا وليتوانيا وأرمينيا تطبيق القرار الصادر فى ٢٥ يولية ١٩٩٠ والذى بموجبه يصبح من حق رئيس الدولة السوفيتية مصادرة الأسلحة التى حصلت عليها التشكيلات العسكرية بطريق غير قانونى والتى زادت كميتها بشكل كبير فى هذه الآونة الاخيرة ، هذا الرفض يعتبر رفض الأعتراف بحق السلطة المركزية فى حفظ النظام ويعبر ايضا عن عجز هذه السلطة عن ممارسة حقوقها فى هذا المجال .

أزمة الدولة الاتحادية ووهم الاصلاح :

● ان الجميع يعتبر ان سياسة جورباتشوف هى التى فجرت الازمة القومية لانها سمحت بالتعبير عن المطالب القومية ، ولكن الحقيقة ان هناك الكثير من العوامل التى أدت الى تطرف المطالب القومية . ان هذا التطرف ناتج عن تفاقم الازمة الاقتصادية وتصاعد الاحساس بان الانتماء الى الاتحاد السوفيتى لم يعد ميزة بل أصبح عائقا ، حتى عامل الامن لم يعد له وجود . لقد كان الاعتقاد السائد فى الماضى ان الدولة كلما كبر حجمها وتنوعت مواردها وعظم عدد جيشها كلما كان ذلك أدعى الى الاحساس بالامن . ولكن اليوم اصبحت جميع هذه المسلمات موضع تساؤل ، لان اول ضحايا اى كارثة عامة ستكون القوى العظمى ! !

حقا ان تفاقم المشاعر القومية وتطرفها ينتشر بسرعة مذهلة ولكن لم يصل الامر بعد نقطة اللاعودة فهناك جمهوريات لم تطالب باستقلالها حتى الآن مثل اوكرانيا وجمهوريات آسيا الوسطى . ولكن قد تحدث تطورات تدفع بالرأى العام والسلطات الى تبنى استراتيجية الانفصال حتى لو كانت شروط استقلالها الاقتصادى والسياسى غير مرضية مثلما حدث فى ارمينيا . فقد كان الشعب الارمنى يشتهر بطاعته التامة للسلطة المركزية ، وكانت المطالبة بالاستقلال تأتى من جانب الارمن المهاجرين وليس من داخل أرمينيا الى ان حدثت المواجهه مع أزيريس فبدت السلطة المركزية وقواتها المسلحة كما لو كانت متواطئة مع الخصوم ، وادى ذلك الى تأليب الرأى العام الارمنى فجأة ضد السلطة المركزية واعلنت جمهورية أرمينيا استقلالها فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٠ ، على الرغم من أن زعماءها السياسيين لم يكونوا قد حددوا بعد شروط وشكل هذا الاستقلال !

وقد قبلت السلطة المركزية فى ربيع ١٩٩٠ اعادة النظر فى معاهدة الاتحاد التى وقعت عام ١٩٢٢ ، واعلنت رسميا رغبتها فى حماية الاتحاد السوفيتى عن طريق طرح اتفاق جديد تتم الموافقة عليه بحرية من قبل الجمهوريات السوفيتية . ولكن جورباتشوف سيصادف ثلاثة عقبات تقف فى سبيل تحقيق هذا المشروع :

أولا : زيادة التحفظ بالنسبة لتنازل الجمهوريات عن جزء من سيادتها لصالح الدولة الاتحادية بل ان بعضها يستنكر اشكال المفاوضات التى تجريها موسكو حاليا فى هذا الصدد الان هذه المفاوضات تفترض اساسا تبعيه الجمهوريات للاتحاد السوفيتى .

ثانيا : نتائج المفاوضات تفترض وجود مصالح مشتركة بين الجمهوريات المتحدة فى حين ان هذه المصالح قد أصبحت محدودة جدا ان لم يكن قد إنعدمت تماما ، بل ان تعارض المصالح قد أصبح امرا حتميا بسبب تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية فى الجمهوريات المختلفة .

ثالثا : هناك المناطق التى تتمتع بالحكم الذاتى داخل الجمهوريات والتى ستطالب هى ايضا بالانضمام الى عملية مراجعة معاهدة الاتحاد .

نظام جديد للأمن الاقليمى السوفيتى

● ان عملية حل الاتحاد السوفيتى يجب أن تتم بنظام وفى سلام ومما لاشك فيه ان استقلال الجمهوريات السوفيتية سيكون بداية لصراعات حول السيادة وسيضع علامات استفهام كبرى أمام وحدة الدول وحدودها

ان أزمة الدولة الاتحادية لاتؤثر فقط على شرعيتها وانما تؤثر ايضا على شرعية الدول المتحدة معها لأن معظمها منبثق عن النظام السوفيتى ونجد ان المعايير والمبادىء التى قامت على اساسها الدولة المعاصرة تتهاوى منذ بدأت المجتمعات المحلية تصبو الى الاستقلال كما نجد ان الازمة الاقتصادية تدفع بهذه المجتمعات الى الانطواء والاكتفاء ذاتيا ، وقد استسلمت لهذا الانطواء جماعات محلية كثيرة ، بل ان معظم الجمهوريات تواجه تطلعات بعض الاقليات القومية الى الحكم الذاتى مثل ليتوانيا حيث يشكل البولنديون أغلبية فى منطقة فيلينوس ويطالبون بانشاء دولتين مستقليتين .

ان روسيا نفسها ليست بعيدة عن مخاطر التقسيم ، فهناك شعوب كثيرة تطالب اليوم بحكم ذاتى ، كما ان بعض المناطق تطالب لسيادتها ! ان حدود روسيا المستقلة لم تحدد بعد ، والقوميات الروسية مازالت تتساءل : هل يجب ان تضم القوقاز واوكرانيا والنصف الساحلى من كازاخستان بحجة ان الروس يشكلون الأغلبية فى هذه المناطق ؟ أم ان روسيا يجب ان تقسم الى ثلاث أو اربع دول مستقلة كما ينصح آخرون ؟

politique
internationale

Nations Sovietiques : Impatience de Liberte
Franconise Thom
Politique Internationale No 50 Hiver 1900 - 1991

الدول السوفيتية واللهفة إلى التحرير

بقلم فرانسواز توم

يدرس هذا المقال السيناريوهات المتشابهة لتطور الحركة القومية فى الجمهورية السوفيتية ، رغم عدم اعتراف موسكو وانكارها لهذا التشابه . ولكننا لا يمكن ان نتجاهل أو نستبعد عامل التشابه لأنه يعتبر أهم قضية يواجهها النظام السوفيتى .

سيناريوهات الحرية :

● خلال سنوات الحماس للبريسترويكا الجورباتشوفية ٨٦ ـ ١٩٨٧ تشكلت داخل المدن الكبرى فى الجمهوريات السوفيتية مجموعات من المثقفين المتحمسين للأفكار الجديدة ، واهتمت هذه المجموعات باحياء ذكرى ضحايا الستالينية فى هذه المناطق كنوع من تحطيم أصنام الماضى ، كما إهتمت بالبيئة وهو موضوع لعب دورا أساسيا فى إيقاظ المشاعر الوطنية .

وقامت مظاهرات كبرى فى عام ١٩٨٨ فى دول البلطيق حتى سمى هذا العام بعام المظاهرات : مظاهرات ضد التحالف السوفيتى الألمانى ، مظاهرات للاحتفال بذكرى استقلال دول البلطيق ، مظاهرات تضامن مع كاراباج فى ارمينيا ، مظاهرات للاعتراض على التلوث فى كل مكان .

وقد كان لهذا الكم من المظاهرات تأثير نفسى كبير على شعوب هذه الجمهوريات . فبدأ السكان يتغلبون على مشاعر الخوف التى عاشت بداخلهم طويلا ، وبدأوا

الخلاصة : هى ان حل الدولة السوفيتية هو أمر حتمى ، وسيؤدى فى المدى القريب الى اثارة التساؤلات حول الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتى .

ومن المفترض ان السلطات السياسية القومية ستعمل على وضع نظام جديد للامن الجماعى خشيه ان يؤدى الفراغ الاستراتيجى الى تفجر الصراعات بين هذه الدول المستقلة حديثا ، وعلى الرغم من المصلحة المشتركة للسلطة المركزية السوفيتية وكثير من الدول الاخرى فى المجتمع الدولى فى بقاء الوضع الاقليمى الراهن ، فمن المستبعد فرض هذا الوضع على شعوب ودول الاتحاد ، ومن المتوقع ان تحل عدة تجمعات اقليمية مكونة من الدول المستقلة محل الاتحاد السوفيتى ، الا اذا اطاحت البلقنه بكل شىء !

وستقوم كل من هذه التجمعات بالربط بين هذه الدول والدول المجاورة للاتحاد السوفيتى وهكذا يجب ان يشكل دول البلطيق وبيلوروسيا واوكرانيا ومالديفيا وروسيا مجموعة مترابطة قبل ان تتفاقم صراعات السيادة بينها أو مع الدول الاوروبية المجاورة ويصبح من المستحيل اخضاعها لتحكيم جماعى .

ان جورجيا وارمينيا واذربيجان وكذلك الجمهوريات المستقلة فى جنوب روسيا وروسيا نفسها يجب أن تضع مع تركيا وايران نظام أمن اقليمى جديد . ولقد تدخل الزعماء الايرانيون فى أزربيجان تلبيه لرغبة السلطات الروسية فى محاولة فاشلة لتهدئة الحركة القومية « أزيرى » أما كازخستان وأزباكستان وكيرجيزى وتركمنيستان وتادخستان وروسيا والمقاطعات التى انفصلت عنها فيجب ان تشكل بدورها نظاما ثالثا للأمن الجماعى مع الدول الاخرى فى المنطقة .

ان السلطة المركزية فى الاتحاد السوفيتى تحاول بالفعل ضم بعض الدول الاسلامية قبل ايران والسعودية الى عملية اقرار الأمن فى جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية كما يجب أيضا إقامة نظام للامن تشترك فيه روسيا مع الصين واليابان وكوريا .

اى ان المجتمع الدولى يجب ان يتخلى تماما عن وهم خلود الاتحاد السوفيتى .

يتنبهون الى قوتهم ويتخلصون من عقدة الاحساس بالعجز والاستسلام .

وأمام هذه التطورات قررت هذه المجموعة الجورباتشوفية تشكيل جبهة سياسية شعبية لمساندة البريسترويكا بحيث تكون هذه الجبهات على رأس الحركات الشعبية التى بدأت فى التبلور . وقد تجمعت هذه الحركات الشعبية فى دول البلطيق حول برنامج مكون من عدة نقاط نقلتها عنها الجمهوريات الأخرى مع بعض التعديلات . وهذه النقاط هى :

- استقلال اقتصادى للجمهوريات تكون أهم مقوماته العودة الى الملكية الخاصة والتعامل بالنقد القومى القابل للتحويل ، وحق التصرف فى الموارد فى الأرض وفى باطن الأرض . وقد أثار ذلك معارضة شديدة فى موسكو خاصة فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة التى مازالت حتى الآن تشكل البؤرة الأساسية فى الخلاف بين الجورباتشوفيين واليلتسينيين . فبعد ان وافق جورباتشوف على الخطة الاقتصادية الثورية للتحول خلال خمسمائة يوم الى اقتصاد السوق عاد وتراجع وحاول وضع برنامج حل وسط وطرحه للاقتراع ، وهو برنامج لا يختلف كثيرا عن خطة رايجكوف الرجعية .
- طالبت الحركات الشعبية بالعودة الى الشعارات القومية واستخدام اللغة القومية كلغة رسمية ، ومعنى ذلك استبعاد الروس من المناصب الهامة فى جهاز الدولة والادارة . وهذا سيؤدى بلا شك الى هجرتهم باعداد كبيرة كما هو الحال فى جمهوريات آسيا الوسطى .
- طالبت باستخدام جوازات سفر قومية ، وحق جمركى ، أى أن تأخذ بزمام السيطرة على حدودها .
- طالبت بالرقابة على الهجرة وفرض القيود عليها والمستهدف هنا هم الروس بلاشك .
- وخدمة عسكرية فى فرق محلية تابعة لكل جمهورية .
- وحق العمل السياسى المستقل .
- وتحرير الأكاديميات المحلية من وصاية أكاديمية العلوم فى موسكو .
- وتحرير المنظمات الاجتماعية المختلفة من وصاية السلطة المركزية .

وقد تم تنفيذ بعض هذه النقاط مثل استخدام اللغة القومية كلغة رسمية والعودة الى الشعارات القومية ، أما فيما يتعلق بالنقاط الاخرى مثل الخدمة العسكرية فى جيش محلى وفرض الرقابة على الحدود وحق استغلال الموارد فقد عارضتها بشدة السلطة المركزية . ان دول البلطيق قد فتحت الطريق امام الجمهوريات الأخرى فتبعتها جورجيا وأوكرانيا ، وعرفت أذربيجان تطورا مماثلا حيث كاد الحزب الشيوعى ان يفقد سلطته تماما لولا التدخل العسكرى فى يناير ١٩٩٠ .

وقد كان نجاح هذه الجبهات الشعبية فى إنتخابات مارس ١٩٨٩ ساحقا . وأتاحت الحملات الدعائية نشر برامجها على مستوى واسع . ثم بدأت هذه الحركات القومية بعد ذلك مباشرة تتجه الى التطرف فى أعقاب انعقاد أول مؤتمر لنواب الشعب فى الاتحاد السوفيتى ، فقد إقتنع النواب القوميون بأنه لايجب إنتظار أى شىء إيجابى من موسكو أو من البرلمان الجورباتشوفى الجديد الذى يسيطر عليه تماما جهاز الحزب . وبدأت نزعة التطرف تقوى فبدلا من المطالبة بالسيادة فى إطار الاتحاد السوفيتى ، بدأ الحديث عن الاستقلال .

وفى ربيع عام ١٩٩٠ إكتسحت الجبهات الشعبية فى الانتخابات العامة فى دول البلطيق والقت بالحزب الشيوعى بعيدا عن السلطة ، كما أحرزت تقدما كبيرا فى اوكرانيا رغم حملات الاعاقة التى قام بها الحزب هناك . ولكن الحزب الشيوعى استطاع الاحتفاظ بسلطته فى دول آسيا الوسطى ، ومع ذلك يبدو أن موقفه مهدد . ومن الجدير بالذكر أنه قدم تنازلات فى أعقاب المظاهرات التى إندلعت فى أوكرانيا فى أكتوبر الماضى لم تكن لتخطر على البال منذ ثلاثة أشهر . وقد إضطر الى القيام بحملات قمع فى نوفمبر حتى لايضطر الى مزيد من التنازلات .

البريسترويكا فرملة أم محرك ؟

● هل كانت موسكو وراء تشكيل هذه الجبهة الشعبية ؟ إنها قضية تثير اليوم جدلا واسعا ، فالبعض يرى أن الكرملين مسئول كمسئولية كاملة فى هذا الصدد وأن الجبهات الشعبية هى صنيعة موسكو التى أرادت من خلالها تحييد قوة وتأثير الحركات التحررية القومية . أما البعض الآخر فيرى أنها تشكلت بصورة تلقائية ، والجميع يعلم أن المخابرات الروسية قد حاولت بث أعوانها وعيونها داخل الجبهة الليتوانية ولكن دون جدوى .

وهناك إتجاه آخر يرى أن الجبهات الشعبية لم تكن لتتشكل دون الموافقة الضمنية لموسكو فقد أراد المثقفون السوفيت إقامة منظمة كبرى محترمة يمكن أن ينضموا اليها ويعملوا من داخلها . وفى نفس الوقت وكان المكتب السياسى يريد الاحتفاظ بسلطته عن طريق الاصلاح فقام بتقديم هذه التنازلات وهكذا تكونت هذه الجبهات بموافقته ، لذلك نجد كثيرا من الشيوعيين ضمن زعمائها .

والحقيقة ليست بعيدة عن هذا الرأى الأخير ، فقد تولدت هذه الجبهات الشعبية من تطلعات القاعدة ومساعدة القمة التى رأت فيها اداة للضغط على اجهزة الحكم المحلية التى كانت قد قويت تماما فى عهد بريجنيف وكادت أن تستقل عن السلطة المركزية . فقام فريق جورباتشوف بوضع نظام بديل يتمثل فى الجبهات الشعبية ويمكن ان يشكل متغيرا احتياطيا وادى إشتراك الشيوعيين فى هذه الجبهات الى إستعادة الثقة فيهم بعد

ان كانوا قد فقدوها تماما . وقد أرادت السلطة المركزية من خلالها حشد المواطنين باسم البريسترويكا لتأييد الخط السياسى لجورباتشوف ، ولكن هذه السياسة إنزلقت وحادت عن طريقها المرسوم ، وكانت النتيجة أن هذه الجبهات أصبحت الآن القوى البديلة المنافسة للحزب .

وفى البداية كانت الجبهات الشعبية تتطلع الى السيادة السياسية والاقتصادية للجمهوريات فى إطار الاتحاد السوفيتى مثل الجبهة الشعبية فى أزربيجان . وكان الاعتقاد السائد هو أن الاتحاد السوفيتى يتجه تدريجيا الى الديموقراطية وأن الجمهوريات ستحصل على إستقلالها الكامل وأن الاتحاد السوفيتى سيصبح إتحاد دول مستقلة . لذلك نادت الجبهة الشعبية فى أزربيجان بالسيادة داخل الاتحاد ولكن عندما تدخل الجيش فى باكو وضح أن جورباتشوف يريد قبل كل شىء خداع الشعوب ليطيل عمر الامبراطورية السوفيتية بضع سنوات ويدعم حكمه بالطريق البرلمانى لذلك اقتنعت جبهة أزربيجان أن الاتحاد يجب أن يحل تماما .

سيناريو موسكو :

● فى البداية استخدمت موسكو فى مقاومتها لتصاعد قوة الجبهات الشعبية سيناريو واحد لايتغير وهو التصدى لهذه الجبهات بالقوة ومنعها من الاتصال بوسائل الاعلام أو التعبير من خلالها . وعندما إندلعت المظاهرات فرقتها بالقوة والعنف . مما أدى الى ردود فعل بالغة التطرف وحينئذ بدأ الحزب يغير أسلوبه وأراد أن يصور نفسه فى صورة البطل ليكسب شعبية ولكن موقفه أصبح ممزقا بين متطلبات دوره الجديد ومتطلبات أهدافه الأصلية .

وعندما تأكدت السلطات المركزية أن الجبهات الشعبية قد تحولت الى منافسين لها وأنها فى سبيلها لأن تصبح أحزابا سياسية بديلة عملت على تشجيع تشكيل جبهات دولية تضم الروس المقيمين فى الجمهوريات السوفيتية . وقد إستدعت موسكو فى فبراير ١٩٨٩ زعماء الحزب الشيوعى فى دول البلطيق وحثتهم على إتخاذ اجراءات صارمة لاسترداد سلطة الحزب وهيبته . وقد قاموا بالتنفيذ ولكن محاولاتهم باءت بالفشل الذى وضح فى نتيجة الانتخابات .

وقد إقترح جورباتشوف فى أول مؤتمر لنواب الشعب انشاء مجلس دستورى ولكن الوفد الليتوانى إجتمع على هذا الاقتراح مؤكدا أن مثل هذا المجلس سيكون وسيلة للتدخل فى الأنشطة التشريعية للجمهوريات بحجة التحقق من مطابقة القوانين التى ستسنها الأجهزة التشريعية مع قوانين الاتحاد السوفيتى .

هذا بالاضافة الى التناقض الشديد فى مفهوم الاستقلال الاقتصادى لدى الكرملين ولدى القوميين . وظهرت نقاط الخلاف واضحة بين المشروع الذى أعدته دول البلطيق وبين مشروع موسكو الذى تمنح بموجبه الجمهوريات حق الادارة فى المجال الاجتماعى وفى مجال الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية ، وتحتفظ السلطة المركزية بالمشروعات التى تستخدم فى تنفيذها التكنولوجيا المتقدمة وتحتفظ كذلك بمجمعات الطاقة . إن السلطة المركزية تفهم الاستقلال الاقتصادى على إنه إدارة ذاتية للمشروعات . وهذا يفيد الروس فى المقام الاول لأنهم يشكلون اغلبية فى المجالس العمالية . وقد أعلن المندوب الليتوانى خلال مؤتمر القوميات الذى إنعقد فى سبتمبر ١٩٨٩ أن الجمهوريات لا تطالب بزيادة الحقوق السيادية وإنما تطالب بالسيادة ذاتها . وأن أى شخص يعرف القانون الدولى يعلم أن السيادة هى شىء مطلق إما موجود أو غير موجود . وخلال هذا المؤتمر نفسه عبر الكرملين بصراحة عن سياسته التى إعتاد انتهاجها دائما وهى إثارة الشعوب ضد بعضها البعض وذلك عن طريق الاقتراح الذى قدمه بإنشاء مناطق قومية داخل الجمهوريات فى الأماكن التى تشكل فيها الأعراق الدخيلة أغلبية وتتمتع هذه المناطق بالسيادة . وقد رأينا هذه السياسة تجنى ثمارها فى أكتوبر عام ١٩٩٠ ، فقد بدأت هذه الجماعات العرقية تطالب باستقلالها .

وعندما نقرأ المعاهدة الاتحادية الجديدة نلاحظ أن كلمة « سيادة » فى لغة موسكو تعنى سيادة محدودة ، أى سيادة مبتورة من أهم خصائصها عدم وجود جيش ، عدم وجود نقد ، عدم وجود دبلوماسية ، عدم وجود سياسة إجتماعية مستقلة . بالاضافة الى أن الدولة الاتحادية ستحتفظ لنفسها بحق التصرف فى موارد الجمهوريات التى ترى أنها ضرورية لتنفيذ الخطط العامة . وقد إتخذت الضغوط التى مارستها موسكو على الجمهوريات أشكالا مختلفة مثل التهديد بالخطر الاقتصادى ، وتحريض الأقليات العرقية على الانضمام الى المعاهدة بدعوة أن فيها الحلول لمشكلاتها ، وأيضا التهديد بالتدخل العسكرى .

إن الاتحاد السوفيتى سيستعيد شرعيته على أسس جديدة لو وقعت الجمهوريات على هذه المعاهدة . إن نص المعاهدة الذى تم إعلانه فى نوفمبر الماضى يعطى لموسكو سلطات واسعة : سياسية خارجية وسياسية إقتصادية ، وإجتماعية ومالية . ودفاع ..الخ . وتجعل من السيادة التى منحتها للجمهوريات أضحوكة كبرى .

وليس من الغريب إذن أن ترفض دول البلطيق وجورجيا والديفيا التوقيع عليها . وبدا منذ نهاية عام ٩٠ أن موسكو ستلجأ لاستخدام القوة لفرض إرادتها وقد بدأ بالفعل استخدام هذه القوة فى بداية ١٩٩١ .

إن محاولة ليتوانيا قطع علاقاتها مع الحزب الشيوعى السوفيتى تجد صداها بالتأكيد فى معظم الأحزاب الشيوعية المحلية . فنجد أن موقف الكرملين قد تدهور تماما فى هذه الآونة الأخيرة وقد بدأ جزء كبير من الصحافة السوفيتية يغير خططه فى مواجهة المشكلات

القومية ، وساد الاقتناع لدى الديموقراطيين التابعين ليلتسين بأن سقوط النظام المركزى قد صار محتما .

إن فريقى جورباتشوف ويلتسين قد عملا سويا حتى وقت قريب فى محاولة لانقاذ الاتحاد السوفيتى ، وقاما معا بمحاولة إعداد معاهدة اتحادية تعطى الاتحاد السوفيتى شرعية جديدة بعد إنهيار الشرعية اللينينية التى أطاحت بها الجلاسنوست والبرويسترويكا . ولكن الخلافات ثارت بينهما حول أساليب تحقيق هذا الهدف . وبدأ الديموقراطيون من أتباع يلتسين يتصيدون أخطاء جورباتشوف وأظهروا استعدادا كبيرا لتقديم تنازلات كبرى من أجل محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وحاولت حكومة جمهورية روسيا الاتحادية إصلاح الخسائر التى تسبب فيها جورباتشوف فسارعت بعقد عدة معاهدات اقتصادية مع حكومات بعض الجمهوريات على أمل أن تسمح هذه الشبكة الجديدة من العلاقات بإعادة بناء النسيج الفيدرالى من جديد وبداية ديناميكية ربما تؤدى الى معاهدة إتحاد فى المستقبل .

إن الادارة السياسية السوفيتية تضع أملها فى هذه « الثنائية القطبية » لوقف عملية تآكل السلطة وتفتيت الاتحاد . فإذا فشلت طريقة جورباتشوف الاستبدادية وتهديده باستخدام « سلطاته المطلقة » فهناك دائما الطريقة الديموقراطية بزعامة يلتسين .

إن أساس التعارض بين جورباتشوف والاصلاحيين هو إختلاف درجة وضوح الرؤية بين الجانبين .فالاصلاحيون يرون أن إستمرار سلطة موسكو لابد أن تمر بحل الاتحاد السوفيتى أولا ثم إستخدام إسلوب اثارة الشعوب ضد بعضها وإثارة حرب حقيقية بين الشعوب والدول ، ويجب على الكرملين أن يعمل على زيادة عدد الموقعين على المعاهدة الجديدة فى المستقبل حتى يمكنه تهميش الجمهوريات المناوئة مثل دول البلطيق وجورجيا ، إن لم يكن تفجير الأزمات داخلها . ومما لاشك فيه ان روسيا ستكسب فى هذه اللعبة ، فعندما تتفتت دول الاتحاد السوفيتى لن يكون أمامها سوى العودة الى الاندماج فى مجموعة جديدة تسيطر عليها موسكو ولكن بطريقة رزينة وحذرة .

إن الطريقة المبكرة التى يتميز بها الديموقراطيون عن الجورباتشوفيين هى أنهم على إستعداد للمرور « بنقطة الصفر » التى يطلقون عليها « الحل المحكوم » للاتحاد السوفيتى . إن جورباتشوف يوافق على جزء من هذا البرنامج وهو البرنامج وهو الجزء المتعلق بنظرية « فرق تسد » ولكن عندما يطالب بالتضحية بجزء من سلطاته يرفض تماما وهذا يفسر مصير برنامج كاتالين الاصلاحى الذى بتره جورباتشوف وجرده من جميع الاجراءات التى تهدف الى تصفية طغيان الأجهزة الحاكمة الاتحادية .

ورطة الحركة القومية :

● إن أول ورطة تقابل الحركات القومية عندما بدأت تتعلم ممارسة السياسة وبعد فوزه الحماس الدولى هى هل ستعمل داخل المؤسسات السوفيتية أم يجب إنشاء هياكل بديلة ؟ وقد إختارت الحركة القومية الليتوانية الطريق الأول ولكنها تعرضت للانتقاد داخل ليتوانيا وخارجها وخاصة من جانب الحزب الوطنى الديموقراطى فى جورجيا لأن إستخدام الهياكل السوفيتية معناه الاعتراف بشرعية الوجود السوفيتى فى ليتوانيا وهذه الطريقة لايمكن أن تؤدى الى الاستقلال وإنما الى إتحاد كونفيدرالى ، وكان الأفضل الانتظار عامين للحصول على إستقلال حقيقى بدلا من التسرع اليوم والاندفاع تجاه اتحاد كونفيدرالى .

ويوجد إزدواجية فى السلطة فى بعض الجمهوريات مثل أستونيا ولاتفيا وجورجيا ، أى مجلس سوفيت أعلى منتخب طبقا للقانون السوفيتى ، ومؤتمر منتخب بواسطة مجالس مدينة ، بل إننا نستطيع الحديث عن سلطة ثلاثية مادام زعماء الحزب الشيوعى يحتفظون بمواقعهم على المستوى المحلى والاقتصادى ويسعون الى إفشال معظم المبادرات التشريعية للبرلمانات المحلية .

وقد بدأت الجمهوريات التى أحرزت نجاحا كبيرا على طريق الاستقلال تمر بنفس التطورات التى عرفتها من قبل الديموقراطيات الشعبية . فقد تنبهت بعد حماس الأيام الأولى أنها تضرب رأسها فى حائط من الكاوتش على حد تعبير الكاتب ، فالوقت يمر ولا شئ يحدث ، والمشكلات الاقتصادية تتفاقم ، والحزب الشيوعى موجود يتربص وينتظر اللحظة المناسبة . نفس العقبات ونفس التردد ونفس الظروف مع الفارق إن الجمهوريات السوفيتية التى أعلنت إستقلالها وتلك التى فى سبيلها الى ذلك تشعر بأن الغرب لن يقف بجانبها وإنها تحت رحمة الكرملين وأن حريتها الجديدة ليست أكيدة ! بل إن الغرب يمكن أن يلومها على تسرعها فى طلب الاستقلال .

ماهى السياسة التى يجب أن ينتهجها الغرب ؟

● إن الغرب يجب أن ينظر الى الحركات القومية فى الدول السوفيتية نظرة مختلفة وأن يوليها مزيدا من الاهتمام . فقد عانت شعوب هذه الدول من السقيتة وما جلبته عليها من تخلف وهبوط فى مستويات المعيشة . ويجب على الدول الغربية أن تتفهم هذه اللهفة الى التخلص من البراثن السوفيتية . إن دول البلطيق تقارن نفسها بالدول الأسكندنافية فقد كانت مستويات المعيشة فيها قبل الحرب لايقل عن مستويات المعيشة فى هذه الدول ، وإكتشفت اليوم أنها تخلفت وتدهورت وتلوثت وتفشت فيها الأمراض . إن كل عام يمر عليها فى ظل نظام الحكم الشيوعى هو إضافة لمزيد من البؤس والعيشة غير الكريمة . ونستطيع أن نقول أن جميع شعوب الاتحاد السوفيتى تحتمل فى نفوسها مشاعر متشابهة ، فهى ترى نفسها تتساقط تحت وطأة حكم تسانده الدول الغربية بحجة ضرورة السعى الى الاستقرار ! ولكن هل يمكن التحدث عن الاستقرار فى الاتحاد السوفيتى ؟ فى الوقت الذى تتفشى فيه المجاعة وتختفى المواد الغذائية

الأساسية من الحوانيت ولايوجد وقود كاف للتدفئة ويتساقط الناس من الجوع والبرد والمرض ويتركون ليموتوا بسبب نقص الدواء ؟

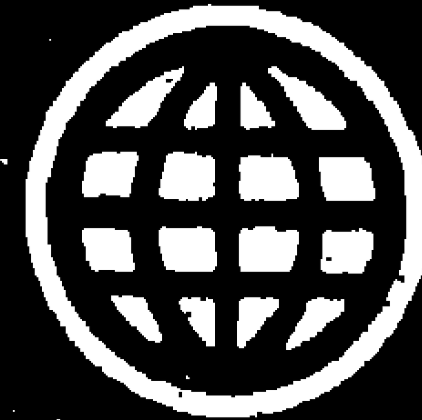
إن محاولة الاندفاع لانقاذ نظام ثبت بما لايدعو مجالا لأى شك فشله الذريع وعدم كفاءته المطلقة هو فى واقع الأمر يعبر عن نقص مأساوى فى الذكاء والشجاعة بل أن الغرب بمساندته للنظام السوفيتى يتخلى عن كل مبادئه وحريته .

إن الديمقراطية الغربية تصر على الاشاحة بوجهها حتى لاترى الحركات الاستقلالية فى الاتحاد السوفيتى . إنها تفضل المراهنة بكل شىء على سياسة جورباتشوف ، وهى بذلك تبرهن على أنها عمياء بشكل لم يحدث له مثيل فى التاريخ من قبل . فى الواقع أن جورباتشوف لم يعد يمثل شيئا داخل الاتحاد السوفيتى ، لقد فقد شعبيته تماما . وهو قابع فوق رأس حزب شيوعى مكروه من الجميع . وهناك شعور عام بالنفور من هذا الاتحاد الذى القى بكل هذه الشعوب الى حياة البؤس والضنك .

إن هذا الاتحاد لامستقبل له . ومع ذلك قد يستمر فترة أخرى من الزمان عن طريق استخدام العنف والمناورات . والوقيعة بين الدول والشعوب . ولكنه فى النهاية محكوم عليه بالموت . والسياسة الحكيمة بعيدة النظر يجب أن تلتزم الدل الغربية بمساندة المطالب الاستقلالية لشعوب الاتحاد وتعترف بحكوماتها على المستوى الدبلوماسى ، مع مراعاة عدم إغـراقهم بالمساعدات المالية التى ستبتلعها الهياكل التى مازالت إشتراكية دون أى عائد مثمر . بل يجب مساعدة المشروعات الخاصة على الانطلاق وتحقيق ذاتها وتكوين الكوادر اللازمة للنهوض بأمور البلاد وكذلك مساعدة الأحزاب السياسية على تكوين نفسها تكوينا سليما ، بأختصار مساعدة المجتمع المدنى لاثبات ذاته وتنظيم نفسه .

ويؤكد المقال أن مثل هذه السياسة ربما تستطيع تجنيب المجتمعات الكثير من التجاوزات التى قد تحدث بسبب الحقد الذى زرع لسنوات طويلة داخل هذه الدول . إن جمهوريات الاتحاد السوفيتى تحتاج الى دساتير قوية وقوانين سليمة وتحتاج الى اقتصاد السوق والغرب يستطيع أن يسهم فى تحقيق كل هذا . بل سيكون ذلك إستثمارا ذكيا ، على عكس المساعدات والاعتمادات التى تدفقت فى برميل بلا قاع : أى البريسترويكا الجورباتشوفية التى ولدت ميتة □ .





شهريات

نوفمبر ١٩٩٠
ديسمبر ١٩٩٠
يناير ١٩٩١
فبراير ١٩٩١

نوفمبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتي :

١ : أعلنت جمهورية روسيا التزامها بخطة الـ ٥٠٠ يوم الخاصة بالانتقال الى اقتصاد السوق الحرة مخالفة لحظر الرئيس السوفيتي جورباتشوف الذى لايقتصر على هذه الخطة وحدها .

٢ : لقى الحزب الشيوعي هزيمة ساحقة فى جمهورية جورجيا السوفيتية وحققت جماعات المعارضة إنتصارا كبيرا على مرشحيه فى أول إنتخابات برلمانية تجرى فى إحدى الجمهوريات السوفيتية منذ عام ١٩٣١ على أساس التعدد الحزبي .

٥ : أصدر برلمان جمهورية مولدافيا السوفيتية قرارا يامر فيه جميع المليشيات العسكرية غير الرسمية بحل نفسها ونزع سلاحها خلال ٢٤ ساعة .

٦ : أكد يفجيني بريماكوف المبعوث الخاص للرئيس السوفيتي جورباتشوف أن الاتحاد السوفيتي سيؤيد استخدام القوى فى الخليج كحل أخير لارغام القوات العراقية على الانسحاب من الكويت .

٧ : أطلق شخص مجهول الرصاص على بعد ٨٠ مترا فقط من الزعيم السوفيتي جورباتشوف فى الميدان الأحمر اثناء الاحتفالات بمرور ٧٣ عاما على قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية .

٩ : أكد جورباتشوف عدم وجود خلافات بين موسكو وواشنطن حول وسائل معالجة أزمة الخليج .

١٣ : انشئت فى موسكو أول بورصة للمعاملات المالية منذ قيام ثورة ١٩١٧ .

١٧ : وافق البرلمان السوفيتي بأغلبية ساحقة على إقتراحات مبدئية للرئيس جورباتشوف تقضى بمنحه سيطرة فعالة على الحكومة السوفيتية .

٢٠ : وقع بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية وليونيد كرفشوك رئيس اوكرانيا إتفاقا لمدة عشر سنوات قادمة تعترف فيه الجمهوريتان باستقلالية كل منهما من الاتحاد السوفيتي وتلتزمان بتنمية العلاقات الروسية الأوكرانية .

٢٦ : أعلن مسئول سوفيتي كبير عزم الاتحاد السوفيتي سحب ٢٠٠ الف من القوات المحتشدة فى آسيا وإجراء خفض جوهرى فى حجم الأسطول السوفيتي فى المحيط الهادى بحلول عام ١٩٩٢ فى إطار ما وصفه بإنهاء بقايا اجواء الحرب الباردة فى آسيا بعد إزالتها من أوروبا .

٢٥ : عين الاتحاد السوفيتي ايليسكوتا ستيلاكو قنصلا عاما له فى إسرائيل .

٢٨ : ذكرت تاس ان السعودية ستمنح الاتحاد السوفيتي قرضا قيمته اربعة مليارات دولار وأن البلدين تعدان خطة للتعاون المالي .

اسبانيا :

٢٥ : أعرب فيليب جونزاليز رئيس وزراء اسبانيا عن إعتقاده بأن بريطانيا قد فقدت سيادتها على جبل طارق مشيرا الى أن سكان المنطقة قد رفضوا الاتفاق البريطاني الأسباني الذى تم التوصل إليه عام ١٩٨٧ والذى ينص على إستخدام مشترك لمطار جبل طارق بين اسبانيا وبريطانيا .

إسرائيل :

١ : أعلن مسئولون إسرائيليون أن هجرة اليهود السوفييت لاسرائيل قد ضربت الرقم القياسي فى شهر أكتوبر ١٩٩٠ حيث وصلت الى ٢٠ الفا و ٣٢٤ شخصا ليصبح بذلك عدد الذين وصلوا هذا العام ١٢٢ الفا و ٦٠ مهاجرا .

٢ : ابلغ السكرتير العام للامم المتحدة مجلس الأمن عجزه عن إيفاد بعثة للتحقيق فى المذبحة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين بالمسجد الأقصى بسبب إستمرار رفض اسرائيل استقبال البعثة والتعاون معها ودعا الى إجراءات عملية لحماية الفلسطينيين من القمع الاسرائيلي .

٤ : صرح متحدث باسم الجيش الاسرائيلي بأنه تم توزيع ثلاثة ملايين واربعمائة ألف كمامة واقية من الغازات السامة على الاسرائيليين .

٩ : لقى الحاخام الاسرائيلي المتطرف كاثير كاهانا مصرعه فى مدينة نيويورك برصاص شخص من أصل مصرى ويحمل الجنسية الأمريكية .

١١ : ذكرت مصادر إسرائيلية أن إسرائيل ابلغت الولايات المتحدة استعدادها لاستقبال مبعوث من السكرتير العام للأمم المتحدة لبحث بعض الجوانب المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي .

١٢ : أعلنت اسرائيل استعدادها لاستقبال مبعوث للسكرتير العام للأمم المتحدة لاستكمال ما قام به جان كلودايميه مبعوث الامم المتحدة فى يوليو الماضى على الا يكون إرسال المبعوث على أساس قرار مجلس الأمن الذى رفضته اسرائيل .

١٧ : قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي إنشاء وزارة خاصة بشئون القدس يتولاها اسحاق شامير رئيس الوزراء وتشكيل لجنة وزارية لشئون القدس برئاسته .

١٩ : صرح اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي بأن إسرائيل تريد أن تقيم دولة اسرائيل الكبرى بحيث تمتد أراضيها من البحر المتوسط إلى نهر الاردن وبأنها يجب أن تحتفظ بالضفة الغربية وقطاع غزة لتوطين المهاجرين .

المانيا :

٩ : وقع الزعيم السوفيتي جورباتشوف

والمستشار الألمانى هلموت كول إتفاقية للتعاون وعدم الاعتداء مدتها عشرون عاما .

١٤ : وقعت المانيا وبولندا معاهدة الحدود بين البلدين والتى تعترف فيها المانيا بالحدود البولندية التى وضعت بعد الحرب العالمية الثانية . واصدرت الدولتان بيانا ذكرتا فيه أن الحدود البولندية تمتد حتى نهرى أودير ونايس وأن هذه الحدود لا يمكن الاعتداء عليها سواء الآن أو فى المستقبل وأكد البيان على الاعتراف الكامل بسيادة كل من الدولتين على اراضيها .

١٨ : دعا الرئيس الأمريكى بوش المانيا الى مشاركة الولايات المتحدة قيادة وزعامة ما وصفه بكمنولث الدول الحرة .

ايران :

٤ : قرر البرلمان الايرانى رفع اسم الرئيس العراقى صدام حسين مما وصفه « بقائمة الخونة » بسبب قبوله لشروط ايران لتسوية الحرب الايرانية العراقية مؤكدا أن الرئيس العراقى لم يستحق هذا الاتهام .

٧ : وافق البرلمان الايرانى على مشروع قرار بالحصول على ١٧,٥ مليون دولار كقروض من الخارج لتدعيم مشروعات التنمية الداخلية والتغلب على الأزمة الاقتصادية التى تمر بها ايران .

١٣ : اطلقت ايران سراح ٤٤ أسيرا مصريا إشتركوا فى حرب الخليج العراقية الايرانية الى جانب العراق .

١٤ : قام على اكبر ولايتى وزير خارجية ايران بزيارة العراق لبحث القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية للنزاع العراقى الايرانى وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ـ بالاضافة الى العلاقات بين البلدين وازمة الخليج .

ايرلندا :

٩ : أعلن المسئولون فى ايرلندا فوز مارى روبنسون ـ محامية يسارية ـ رسميا فى انتخابات الرئاسة لتصبح أول سيدة ايرلندية تتولى منصب رئيس الدولة .

باكستان :

١ : قرر التحالف الديمقراطى الاسلامى والأحزاب والجماعات المتحالفة معه إختيار نواز شريف زعيم التحالف لتولى رئاسة الحكومة الجديدة وذلك عقب فوز حزبه فى الانتخابات التشريعية .

٦ : إنتخب البرلمان الباكستانى نواز شريف زعيم التحالف الديمقراطى الاسلامى رئيسا للوزراء .

٨ : أعلن نواز شريف رئيس وزراء باكستان إنهاء حالة الطوارىء بعد اعلانها بثلاثة اشهر .

٢٣ : التقى فى باندوس عاصمة جزر المالديف رئيسا وزراء باكستان نواز شريف والهند شاندرا شيخار ولم يسفر اللقاء عن أى إتفاق .

٢٥ : أعلن نواز شريف أن بلاده قررت ارسال قوات اضافية فى أسرع وقت ممكن الى السعودية ومنطقة الخليج لمواجهة تطورات الأزمة الناشئة عن الاحتلال العراقى للكويت وإمتنع عن تحديد حجم هذه القوات .

بلغاريا :

٢٩ : قدم أندرى لوكانوف رئيس وزراء بلغاريا إستقالة حكومته بعد الضغوط الشعبية الواسعة المطالبة بالتنحى .

بولندا :

٢٦ : إستقال تاديوش مازوفيتسكى رئيس وزراء بولندا بعد هزيمته الساحقة فى إنتخابات الرئاسة التى فشل فيها (ليخ فاونسا) زعيم نقابة تضامن العمالية فى الحصول على نسبة الـ ٥٠٪ اللازمة للفوز بمنصب الرئيس .

تركيا :

٩ : دفعت تركيا بتعزيزات إضافية من قواتها الى الحدود مع العراق لمواجهة الحشود العراقية الضخمة هناك والتى تقدر بثمانى فرق عسكرية .

١٢ : أعلن محافظ مقاطعة ماتا بشرق تركيا أن ١٣٠ عراقيا بينهم ١٠٠ جندى من الجيش العراقى عبروا الحدود العراقية التركية وطلبوا حق اللجوء السياسى لتركيا .

تشاد :

١٩ : ذكر بيان للحكومة التشادية أن معارك جديدة إندلعت بين القوات الحكومية وقوات المتمردين التشاديين بقيادة ادريس دبى بعد أن هاجمت قوات المتمردين مدينة أورى فى الجنوب .

٢٠ : أعلنت حركة الخلاص المتمردة فى تشاد أن قواتها قتلت ٢٠٠٠ جندى حكومى كما تم أسر ما يزيد على الف آخرين .

٢٤ : ذكرت مصادر حكومية تشادية أن ليبيا أوقفت المباحثات مع تشاد حول الخلاف بشأن حدود البلدين .

تونس :

٧ : أعلن الرئيس التونسى زين العابدين بن على على تشكيل لجنة لحقوق الانسان والحريات الأساسية بهدف مساعدة السلطات فى مجال الحفاظ على الحريات العامة وحقوق الانسان فى البلاد .

الجزائر :

١ : أعلن مصدر جزائرى أن الجزائر قررت إرسال شحنة من الدقيق والحليب الى العراق والكويت .

١٠ : ارسى قاصدى رباح رئيس وزراء الجزائر السابق حزبا جديدا وهو الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتغيير .

١٢ : أعلنت منظمة المجاهدين الوطنية التى تضم عددا كبيرا من المحاربين القدماء فى حرب التحرير ضد فرنسا انفصالها عن حزب جبهة التحرير الوطنية الحاكم .

١٧ : دعا زعماء حزب جبهة الانقاذ الاسلامية المعارض فى الجزائر جميع مسئولى الحزب الى إحترام قوانين الدولة السائدة حتى وإن كانت تتعارض مع الشريعة الاسلامية حتى يتم حسم هذه القضية .

٢٠ : أبلغ الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد المبعوث السوفيتى فلاديمير بتروفسكى ضرورة حل كل مشاكل منطقة الشرق الاوسط جنبا الى جنب ، خاصة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

٢٦ : أكد الرئيس الشاذلى بن جديد أن أمن أوروبا وأمن المغرب العربى مرتبطان ، ولايمكن أن تفصل بينهما الحدود الاقليمية .

جمهورية مصر العربية :

١ : بدأت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممارسة عملها بمقر الجامعة الدائم بالقاهرة .

٣ : قدمت الحكومة المصرية شكوى ، كما قدم إتحاد عمال مصر بلاغا عاجلا الى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية فى جنيف ضد الحكومة العراقية للمطالبة بحقوق العمال المصريين قبل وقوع الغزو العراقى للكويت .

٤ : إفتتح الرئيس حسنى مبارك والرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران والرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس الزائيرى موبوتو سيسى سيكو وولى عهد بلجيكا جامعة سنجور الدولية بالاسكندرية لخدمة مجالات التنمية بافريقيا .

٥ : طالبت مصر إسرائيل فى بيان أصدرته وزارة الخارجية بالامتثال لارادة المجتمع الدولى وإنهاء إحتلالها للأراضى العربية المحتلة والاستجابة لقرار مجلس الأمن الذى فوضه السكرتير العام للأمم المتحدة بإيفاد بعثة لتقصى الحقائق فى الاراضى المحتلة وقبول دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة الى إجتماع الدول الموقعة على إتفاقيات جنيف لحماية المدنيين تحت الاحتلال .

٦ : بحث الرئيس حسنى مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية عددا من القضايا الهامة وفى مقدمتها ازمة الخليج .

٧ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك كلا من كيان كيشيان وزير الخارجية الصينى وفلاديمير بولياكوف سفير الاتحاد السوفيتى فى القاهرة اللذين أعربا عن تقديرهما لموقف مصر من أحداث الخليج وحرصها على الحل السلمى للأزمة .

٨ : أعلن الرئيس حسنى مبارك انه تم الافراج عن ٣٦ طيارا مصريا أجبروا على الاقامة بمنازلهم فى العراق .وذلك بعد إحتجاجات شديدة تمت بالطرق الدبلوماسية كما عاد جميع المستشارين العسكريين المصريين من العراق .

١١ : طالبت مصر بإعتبار الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى وبأن تلتزم دول المنطقة بحظر دخول الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

١٦ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك الكسندر بيلونوجوف نائب وزير الخارجية السوفيتى ومبعوث الرئيس السوفيتى جورباتشوف الذى أكد وقوف الاتحاد السوفيتى الى جانب تحركات مجلس الأمن فى قضية الخليج والموقف الموحد لدول المجلس دائمة العضوية .

١٩ : أكدت مصر رفضها جملة وتفصيلا لتصريحات اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل التى قال فيها أن اسرائيل تريد أن تقيم دولتها الكبرى من البحر الى النهر .

٢٠ : أعلن السيد أحمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر أن ٩٩٪ من العمالة الموجودة بالعراق حاليا مصرية حيث يوجد أكثر من ٧٥٠ الفا يحتجزهم العراق مع جوازات سفرهم ولايسمح لهم بالمغادرة وذلك لادارة مرافقه الحيوية .

٢٥ : أطلق مسلح النار على ٤ مركبات اسرائيلية على الطريق من إيلات الى رفح بالقرب من الحدود المصرية مما أدى الى مصرع ٤ إسرائيليين وإصابة ٢٤ آخرين واعلنت منظمة الجهاد الاسلامى بالأردن مسئوليتها عن الحادث .

٢٩ : جرت الانتخابات التشريعية لاختيار ٤٤٤ عضوا لمجلس الشعب ولم يشترك فيها أحزاب الوفد والعمل والأحرار .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢٠ : أجرى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه الشيخ مانع سعيد العتيبة وزير البترول من الحكومة ويرأس الحكومة الجديدة الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم نائب رئيس الدولة وحاكم إمارة دبى وتضم الشيخ سلطان بن زايد نائبا لرئيس الوزراء بالاضافة الى ٢٢ وزيرا آخرين .

سوازيلاند :

٢٤ : وجه رؤساء ١٨ دولة من دول شرق وجنوب افريقيا نداء الى المجتمع العالمى طالبوا فيه بتقديم مزيد من المساعدات للدول الأفريقية كما حذروا من الآثار الوخيمة لأزمة الخليج على جهود التنمية فى القارة . كما أكدوا ضرورة التعاون الاقليمى بين الدول المشاركة لوقف التدهور الاقتصادى .

السودان :

١٩ : قرر السودان الاستغناء نهائيا عن المعلمين البريطانيين والغاء إمتياز تدريس اللغة الانجليزية كلغة أساسية بوزارة التربية والتعليم خاصة فى الجامعات وإعادة النظر فى وضع اللغة الانجليزية وتدريسها بالسودان .

٣٠ : أعلن متمردو الجيش الشعبى لتحرير السودان إستيلاءهم على خمس مدن كانت تقع تحت السيطرة الحكومية .

سوريا :

٤ : عقد فى دمشق أول إجتماع للجنة السورية الايرانية العليا التى تم تشكيلها قبل شهر لدعم التعاون والتنسيق بين البلدين . وحضرها من الجانب الايرانى حسن حبيبى نائب الرئيس الايرانى ووزير الخارجية على اكبر ولاياتى ومحمد هاشمى رفسانجانى شقيق الرئيس الايرانى .

٥ : تم بدمشق الاعلان عن التوصل الى اتفاق بين حركة أمل الشيعية اللبنانية وما يسمى بحزب الله ينظم العلاقة بينهما على الساحة اللبنانية ومع السلطة اللبنانية .

١٤ : أعربت مصر وسوريا عقب جلسة المباحثات الختامية بين الرئيسين حسنى مبارك وحافظ الأسد فى دمشق عن أسفهما لاجهاض العراق لأى حل سياسى يهدف الى اعادة الوضع فى الكويت الى ماكان عليه قبل ٢ اغسطس لانهاء الأزمة التى نشأت عن غزوه للكويت وإحتلالها وأكد البيان تصميم الزعيمين على الاستمرار فى التشاور بينهما ومع الأشقاء العرب للحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية ووحدتها .

الصين :

١٦ : إتفقت مصر والصين على ضرورة انسحاب القوات العراقية فورا وبدون شروط من أراضى الكويت . جاء ذلك فى ختام زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية لبكين .

٢٢ : التقى وزيرا خارجية الصين والاتحاد السوفيتى وشددا على ضرورة إنسحاب العراق من الكويت وإمتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة .

٢٨ : قررت الصين السماح للباحثين والمؤرخين بالاطلاع على القسم الأكبر من حوالى ٩٠ مليون وثيقة فى الأرشيف الرسمى .

العراق :

١ : سلم السفير العراقى فى واشنطن وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة بإقتراح العراق بحل مشاكل الشرق الأوسط دفعة واحدة بما فيها الغزو العراقى للكويت .

٢ : إعتقلت القوات العراقية ٣ جنود فرنسيين على الحدود بين السعودية والعراق .

٣ : أعلن مسئول بوزارة الخارجية العراقية عدم إعتراف بلاده بقرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعودة الأمانة العامة للجامعة الى مقرها الدائم فى القاهرة لأنه تم بأسلوب وصفه بأنه غير قانونى .

٤ : إستدعى العراق مجموعة خاصة من الضباط السابقين الاعضاء فى حزب البعث الحاكم ويتبع هؤلاء الضباط أسلحة المدرعات والمشاة والهندسة العسكرية والحرب الكيماوية والدفاع الجوى .

٥ : هدد العراق بأنه سيهاجم كل الدول العربية التى تشارك فى القوات متعددة الجنسيات الموجودة فى الخليج وأن الضربة العراقية المضادة ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة . جاء ذلك فى صحيفة القادسية الناطقة بلسان الجيش العراقى .

٦ : أكد بيان صادر عن اللجان الوطنية لانقاذ العراق أن تذمر الجنود والضباط العراقيين وتزايد نقمتهم على نظام صدام حسين دفعه الى نشر فرق الاعدام بشكل مكثف فى الكويت وأن ٤٠ جنديا عراقيا قد توفوا خلال أسبوعين على إثر تناول وجبات غذائية قامت المقاومة الشعبية بتسميمها وهى فى المستودعات والمخازن .

٧ : ذكرت معلومات نقلا عن تقارير للمخابرات الأمريكية أن إنفجارا كبيرا وقع فى أحد مخازن الذخيرة بالعراق وأدى ذلك إلى تدمير ١٢ مستودعا للذخيرة .

٨ : عزل الرئيس صدام حسين رئيس أركان الجيش نذير الخزرجى وعين بدلا منه حسين رشيد قائد الحرس الجمهورى .

٩ : أفرجت السلطات العراقية عن ٢٠٦

رهائن اوروبيين غربيين منهم ١٤٠ من الالمان وذلك فى نهاية زيارة فيلى برانت المستشار الالمانى السابق للعراق .

١١ : اعلن الرئيس العراقى صدام حسين إستعداده للدخول فى اى حوار حول قضايا الامن فى الشرق الاوسط على أن تشمل هذه القضايا مشكلة الشرق الاوسط .

١٤ : أصدر الرئيس العراقى صدام حسين قرارا بتعيين عزيز صالح النعمان احد المسئولين البارزين فى حزب البعث الحاكم محافظا بالانابة للكويت المحتلة خلفا لمحافظها السابق على حسن الماجد .

١٦ : دعا العراق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش على منشآته النووية للتأكد من أن العراق لايجرى تطويرات لاسلحة نووية .

١٧ : اعلن وزير الخارجية البلجيكى فى مؤتمر صحفى فى بروكسل أن العراق بدأ فى إغلاق مصانعه لنقص قطع الغيار نتيجة الحظر المفروض عليه .

١٨ : قرر الرئيس العراقى صدام حسين إطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب المتجزين فى العراق منذ الغزو العراقى للكويت بدءا من ٢٥ ديسمبر بمناسبة أعياد الميلاد ولمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى آخر مارس ١٩٩١ .

١٩ : قرر العراق ارسال نحو ربع مليون جندى إضافى إلى الكويت فورا لتعزيز قواته المتمركزة هناك .

٢٠ : قرر الرئيس العراقى صدام حسين إطلاق سراح جميع الرعايا الالمان المحتجزين فى العراق لما وصفه بتاريخ العلاقات الطيبة بين المانيا والعرب .

٢٢ : غادر جان مارى لوبان رئيس الجبهة الوطنية الفرنسية واليمين المتطرف بغداد بصحبة ٦٠ من الرهائن الاوروبيين ولم يلحق بالطائرة التى إستقلها لوبان ٢٧ آخرون اطلق سراحهم نتيجة جهوده ايضا .

٢٤ : طلب بيان عسكرى عراقى من رجال الاحتياط فى الجيش من مواليد ما بين عامى ١٩٥٨ - ١٩٦٠ التقدم الى الخدمة العسكرية خلال ٩ ايام والانضمام الى القوات الجديدة وقوامها ٢٥٠ الف جندى لارسالها الى الكويت لتعزيز قواته هناك .

٢٥ : غادر بغداد اكثر من ١٠٠ من الرهائن الالمان فى طريقهم الى فرانكفورت بالمانيا .

٢٦ : قرر الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب تجميد عضوية العراق ونقل مقر الاتحاد وجميع الهيئات التابعة من بغداد الى القاهرة .

٢٨ : افرج العراق عن ٧٠ رهينة ايطالية استجابة لطلب المطران كابوتشى كما وافق على طلب الجزائر إطلاق سراح البلجيك وعددهم ٣٠ رهينة .

٢٩ : أدان مجلس الأمن بالاجماع محاولات العراق تغيير التركيب السكانى للكويت وإتلافه المتعمد للسجلات المدنية التى وضعتها حكومة الكويت الشرعية .

٣٠ : أصدر مجلس الأمن الدولى قرارا جديدا تخول استخدام القوة العسكرية ضد العراق اذا لم ينسحب من الكويت قبل الخامس عشر من شهر يناير ١٩٩١ . وقد صدر القرار باغلبية ١٢ صوتا وإمتناع الصين عن التصويت ومعارضة كوبا واليمن . وأعلن العراق رفضه للقرار ووصفه بأنه غير شرعى .

سلطنة عمان :

١٨ : اكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان على ضرورة التوصل الى حل سلمى لازمة الخليج يقوم على القرارات الدولية ويعيد الى دولة الكويت سلطتها الشرعية . وأعرب عن تطلعه الى ان تثمر كافة الجهود والمساعى المبذولة فى التوصل الى تسوية سلمية للازمة لتتهيأ امام شعوب المنطقة الفرصة للعمل على تكريس طاقاتها للبناء والتنمية فى ظل مناخ يسوده التآخى والوئام والثقة المتبادلة بما يعيد الى المنطقة مجددا نعمة الأمن والاستقرار ويجنبها اخطار الحرب والدمار .

وقال السلطان قابوس بن سعيد فى خطابه بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطنى العشرين لسلطنة عمان : لقد كان للسياسة الموضوعية الواضحة التى ننتهجها منذ البداية على الصعيد الخارجى اثرها الفعال فى بناء علاقات ايجابية متنامية مع مختلف الدول والشعوب واذ نسعى بكل اخلاص للعمل على تطوير هذه العلاقات بما يخدم الاهداف والمصالح المشتركة ويساهم فى تحقيق السلم والاستقرار على كافة المستويات الاقليمية والدولية ، فاننا نؤكد اليوم من جديد على الاستمرار فى سياستنا التى تقوم على الايمان بمبادىء التعايش السلمى بين جميع الدول والشعوب والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية ، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير .

اننا نعمل دائما وفقا لهذه المبادىء ونمد يد الصداقة والتعاون للجميع كما نحرص على القيام بدور بناء على الساحة الدولية وندعو باستمرار الى حل جميع القضايا والمشكلات التى تنشأ بين الدول بالطرق السلمية .

٢١ : استقبل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى الذى نقل لجلالته رسالة من الرئيس العراقى صدام حسين تتعلق بموافقة العراق على مبدأ الحوار كطريق للحل السلمى الذى دعا اليه السلطان قابوس بن سعيد لحل الازمة .

فرنسا :

١٩ : وقع قادة دول حلفى الاطلنطى ووارسو يتقدمهم الرئيسان الامريكى جورج بوش والسوفيتى ميخائيل جورباتشوف معاهدة خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا وإنتهت بذلك الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

٢٠ : فازت حكومة ميشيل روكار الاشتراكية فى تاسع إقتراع للجمعية الوطنية الفرنسية لحجب الثقة عنها .

٢١ : وقع رؤساء دول وحكومات ٣٤ دولة أوروبية والولايات المتحدة وكندا « ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة » الذى يحدد مبادىء التعاون بين الدول الأعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى والسبل المناسبة لتحقيقه .

فلسطين :

٢ : ساد الاضراب العام مختلف مدن الضفة الغربية وغزة بمناسبة ذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ .

١٣ : أكدت (الأونروا) تراجع المعونات الدولية للاجئين الفلسطينيين بعد أزمة الخليج .

١٧ : بلغت جملة التبرعات الدولية لبرامج وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للعام القادم ١٨٧ مليون دولار قدمتها ٣٨ دولة .

١٩ : اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلى بدء تنفيذ خطة لاعادة انتشار قواتها على الجانب الآخر لنهر الأردن .

٣٠ : اغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلى الجامعات الفلسطينية فى الاراضى المحتلة لمدة ٣ أشهر أخرى بحجة الحفاظ على الأمن والنظام .

الكويت :

٢٣ : ذكرت وكالة الانباء العراقية أنه تقرر الغاء نظام حظر التجول فى الكويت .

٢٥ : ذكرت انباء صحفية نقلا عن مصادر كويتية موثوق بها أن المقاومة الكويتية قامت بتصفية على حسن مجيد الذى كان الرئيس العراقى صدام حسين قد عينه محافظا للكويت عقب الاحتلال العراقى .

٢٥ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقية مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى الشركات المسجلة باستثناء الأشخاص من عائلة آل الصباح .
٢٨ : أعلن البنتاجون أن العراق دفع بعشرين ألف جندى الى الكويت المحتلة ومنطقة جنوبى العراق ليصل حجم القوات العراقية هناك إلى ٤٥٠ الفا .

لبنان :

١٠ : شنت الطائرات العسكرية الاسرائيلية غارة جوية على وادى البقاع فى جنوب لبنان .
٤ : صرح الرئيس اللبنانى الياس الهراوى انه يجب نزع سلاح الفلسطينيين المسلحين فى بيروت وأن لبنان يؤيد القضية الفلسطينية ولكن لن يسمح بوجود كيان مستقل لهم داخل الدولة الفلسطينية .
٩ : شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق فى جنوب لبنان خارج الشريط الحدودى الذى تحتله وتطلق عليه (الحزام الامنى)
١٠ : بدأت ميليشيات حركة أمل وحزب الله الشيعيان الانسحاب من بيروت تنفيذا لخطة بيروت الكبرى .
٢١ : ذكرت مصادر لبنانية أن الحكومة اللبنانية صادرت ١٢ مليون دولار من أموال قائد الجيش السابق ميشيل عون .
٢٥ : قامت فتاة لبنانية بعملية إنتحارية بجنوب لبنان فجرت خلالها شحنة ناسفة فى دورية عسكرية اسرائيلية وأعلن الحزب القومى السورى مسئوليته عن العملية التى اسفرت عن مصرع ١٢٤ جنديا إسرائيليا وإصابة آخرين .
٣ : أتمت ميليشيات القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع انسحابها من معظم انحاء منطقة الاشرفية الاستراتيجية فى بيروت الشرقية .
٢٨ : تعهدت القيادات الفلسطينية فى لبنان بتصعيد العمليات الفدائية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية بالجنوب اللبنانى وضد أهداف اسرائيلية شمال اسرائيل .

ليبيا :

١١ : نفت السفارة الليبية فى باريس نفيا قاطعا أى تدخل ليبى فى شرق تشاد .
١٧ : أكد العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية أن قرار عودة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة هو قرار شرعى وقانونى .
٢١ : أعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية أنه سيستخدم نفوذه لمساعدة دول غرب افريقيا على ترتيب وقف إطلاق النار فى ليبيريا .
٢٥ : نفت ليبيا أنباء قطعها الحوار مع تشاد حول إقليم أوزو .
٢٨ : أعلن وزير الاعلام الليبى أن بلاده لم يعد يهمها من قريب أو بعيد قضية الخليج بعد فشل وساطة ليبية لعقد لقاء بين الرئيس العراقى وملك السعودية .

المجر :

٢٠ : أعلن رئيس الوزراء المجرى جوزيف انتال أن الدول الست الاعضاء فى حلف وارسو وافقت على إزالة البنية العسكرية للحلف . وأعرب عن توقعه بإختفاء هذا الحلف تماما فى عام ١٩٩٢ .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١٧ : افتتح الملك حسين الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الأردنى وأعرب عن أمله فى تحسين العلاقات مع السعودية ودول الخليج وأكد دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى .
: فاز الدكتور عبداللطيف بيات برئاسة مجلس النواب الأردنى على منافسة سليمان المران الرئيس السابق للمجلس .
٢٠ : أدان الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إتجاه إسرائيل لاقامة وزارة خاصة بالقدس .
٢٥ : ذكرت أنباء صحفية أردنية أن أعضاء من السفارة الأمريكية فى الأردن يقومون بعمليات مراقبة للحدود العراقية الأردنية للوقوف على مدى التزام الأردن بتطبيق الحظر الاقتصادى على العراق .

المملكة العربية السعودية :

٦ : إتفقت الولايات المتحدة والسعودية على الترتيبات الخاصة بقيادة القوات المشتركة فى حالة ضرورة القيام بعمل عسكرى ضد العراق . وقال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أنه فى حالة تعرض الأراضى السعودية لهجوم عراقى فإن قيادة القوات ستكون امريكية سعودية مشتركة . أما إذا وقعت العمليات خارج الأراضى السعودية فستكون القيادة امريكية .
٩ : تعهد الملك فهد بن عبدالعزيز بإنشاء مجلس شورى مركزى ومجالس محلية إقليمية فى خطوة كبيرة نحو الديمقراطية بالمملكة .
١٨ : بدأت فى شمال منطقة الخليج على الساحل السعودى عملية الهجوم البرمائى الوهمى للطائرات والسفن الحربية الأمريكية السعودية المعروفة باسم مناورة « الرعد الوشيك » .
٢٢ : أكد بيان صحفى صدر عن محادثات الملك فهد مع الرئيس الأمريكى جورج بوش فى جدة الأهمية القصوى لتنفيذ جمع قرارات مجلس الأمن وقرارات القمة العربية بشأن الانسحاب الفورى والكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية الى الكويت . كما تباحث الرئيس بوش مع امير الكويت .
٢٣ : حصل الملك فهد بن عبدالعزيز على جائزة جمعية « معا من أجل السلام » العالمية ومقرها روما لعام ١٩٩٠ .

المملكة المتحدة :

١ : قدم جيفرى هاو نائب رئيسة وزراء بريطانيا استقالته من منصبه احتجاجا على الأسلوب الذى تناولت به مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء مسألة الوحدة الأوروبية ووحدة النقد الاوروبى .
٢ : قررت مارجريت ثاتشر تعيين جون ماكريمور وزير الزراعة رئيسا لمجلس العموم خلفا للسير جيفرى هاو .
٧ : أعلن بنك انجلترا أنه سيرفع القيود على حسابات الكويتيين المقيمين خارج الكويت والعراق لدى المصارف البريطانية .
١١ : طردت بريطانيا عراقيين اثر محاولتهما خرق الحظر التجارى المفروض على العراق .
١٢ : قررت بريطانيا طرد دبلوماسى بالسفارة العراقية فى لندن ردا على قرار مماثل اتخذته السلطات العراقية ضد الملحق الصحفى البريطانى فى بغداد .
٢١ : قررت مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية الاستقالة من زعامة حزب المحافظين ومن رياسة الحكومة فور انتخاب زعيم جديد للحزب وذلك بعد فشلها فى الحصول على الاغلبية فى الجولة الأولى من إنتخابات زعامة الحزب أمام منافسها وزير دفاعها السابق مايكل هيزلتاين .
٢٧ : فاز جون ميجور وزير الخزانة البريطانى (٤٧ سنة) بزعامة حزب المحافظين ورئاسة الحكومة خلفا لمارجريت ثاتشر التى ايدته بقوة .
٢٨ : وافقت سوريا وبريطانيا على إستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد اربع سنوات من قطعها .

المملكة المغربية :

١١ : طالب العاهل المغربى الملك الحسن الثانى بعقد إجتماع قمة عربى ليكون بمثابة الفرصة الأخيرة لتجنب نشوب حرب بالخليج على أساس قرارات مجلس الأمن .
٢٠ : جدد الملك الحسن الثانى عاهل المغرب دعوته لعقد قمة عربية لتجنب اندلاع

حرب في الخليج وأوضح أن القمة يمكن عقدها على مرحلتين ، على أن تشمل المرحلة الأولى العراق والمتنازعين معها والذين تأثروا بالنزاع القريبين جغرافيا وماديا لبحث الموقف ، وإذا نجحت المرحلة الأولى ، فإنه يمكن عقد قمة عربية تضم كافة الدول العربية لتوقيع إتفاق سلام .

٢٤ : وقع المغرب والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية يمنح الصندوق بمقتضاها قرضا للمغرب قيمته ١٤ بليون دينار كويتي (٥٠ مليون دولار) للمساهمة في تمويل إقامة سد (مجاعرة) في منطقة فاس .

الهند :

٧ : قدم نيشوانات براتاب سينغ رئيس وزراء الهند إستقالته بعد قيام البرلمان بسحب الثقة منه بأغلبية كبيرة .

٩ : كلف الرئيس الهندي راموسي فينكا ترامان تشاندرا شيكار زعيم المجموعة البرلمانية المنشقة على حزب « جاناتا دال » بتشكيل الحكومة الجديدة بعد إعتذار راجيف غاندي زعيم حزب المؤتمر الهندي رقم ١ .

١٠ : أجرى الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية لقاءات مع المسئولين الهنود حول أهمية تطوير حركة عدم الانحياز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والدور الذي يمكن أن تلعبه مصر والهند في هذا التحرك .

١٦ : فازت الحكومة الهندية برئاسة شاندرا شيكار في إقتراع بالثقة أجرى في البرلمان .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انه سيسعى الى كبح القوة العسكرية العراقية حتى لو سحب صدام حسين قواته من الكويت .

٥ : وقع الرئيس جرج بوش قانون المساعدات الخارجية الخاص بتوزيع المساعدات الأمريكية وكذلك القانون الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .

٧ : فاز الديمقراطيون بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيون ومناصب حكام الولايات في الانتخابات . كما تم انتخاب أول نائب إشتراكي منذ ٦٠ عاما وأول سيدة سوداء لمنصب عمدة واشنطن .

٨ : أعلنت مصادر مطلعة في حلف شمال الأطلنطي (الناتو) أن الولايات المتحدة أبلغت حلفاءها بأنها قررت إرسال مائة ألف جندي آخرين الى منطقة الخليج .

١٠ : وقع الرئيس بوش قانونا يمنح تشيكوسلوفاكيا صفة الدولة الأولى بالرعاية في مجال التبادل التجاري مع الولايات المتحدة .

١٣ : أعلن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي جورج بوش يريد حلا سلميا لأزمة الخليج وانه يتشاور مع اعضاء الكونجرس وأن هدف امريكا هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإعطاء الفرصة لتنفيذها .

١٥ : أصدر ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي قرارا باستدعاء ٧٢ الفا و ٥٠٠ جندي أمريكي من قوات الاحتياط لمساندة العمليات في الخليج .

١٧ : وقع الرئيس الأمريكي بوش مذكرة موجهة إلى وزيري الدفاع والخزانة لاتخاذ أول إجراء نحو إلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر .

٢٠ : قررت السلطات الأمريكية استدعاء وتعبئة ٢٦ الفا و٦٢٥ جنديا من قوات الاحتياط ليصل عدد جنود الاحتياط المستدعين أكثر من ٧٨ الفا .

٢٣ : أجرى الرئيس بوش والرئيس السوري حافظ الأسد محادثات في جنيف وإتفقا على عدم إستمرار الاحتلال العراقي للكويت والحلول الجزئية لهذه الأزمة .

٢٥ : دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن رسميا الى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة مشروع قرار بجواز إستخدام القوة لانهاء الاحتلال العراقي للكويت .

٢٧ : أصدر الجيش الأمريكي أوامره باستدعاء أكثر من عشرة الاف جندي من أفراد الحرس الوطني تحسبا لارسالهم الى منطقة الخليج .

٣٠ : وجه الرئيس جورج بوش الدعوة الى طارق عزيز وزير خارجية العراق للالتقاء به في واشنطن كما اعلن إستعداده لايفاد وزير الخارجية الأمريكي الى بغداد للالتقاء بالرئيس العراقي صدام حسين لاجراء حوار حول أزمة الخليج .

اليابان :

١٢ : أعلن الامبراطور اكيهيتو رسميا اعتلاءه عرش اليابان وتتويج نفسه امبراطورا خلفا لوالده الامبراطور هيروهيتو .

٢٦ : رفعت اليابان الحظر الذي كانت قد فرضته على شحنة أدوية وإمدادات طبية للعراق تقدر قيمتها بنحو ١,٩ مليون دولار لأسباب انسانية .

جمهورية اليمن :

٢ : تقرر إنشاء مجلس أعلى للدفاع في اليمن برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس اليمن يكون من صلاحياته تقرير حالة الطوارئ وحالة الحرب ووضع سياسات الدفاع وحماية الثورة ومنجزاتها وتأمين إقتصاد البلاد والحفاظ على الأمن والاستقرار من التهديدات الداخلية والخارجية .

١١ : قررت اليمن الاستغناء عن العاملين الأجانب نهائيا باستثناء المدرسين وهيئة التمريض .

ديسمبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتي :

١ : وافق برلمان روسيا الاتحادية على مشروع قانون للملكية الخاصة للأراضي الزراعية وتطوير الصناعة الزراعية .

٩ : ذكرت وكالة أنباء نوفوستي السوفيتية ان دول الخليج العربية وافقت على منح الاتحاد السوفيتي قروضا يزيد مجملها على ثلاثة مليارات دولار .

: وافق الاتحاد السوفيتي على استئناف رحلات الطيران المباشر بين موسكو وتل أبيب .

١١ : طالب برلمان جمهورية روسيا الاتحادية بعدم ارسال قوات سوفيتية الى منطقة الخليج أو التورط عسكريا في القتال فيها .

١٢ : أعلنت جمهورية قيرقيزيا السوفيتية استقلالها عن الحكومة المركزية في موسكو واسقطت كلمتي « السوفيتية والاشتراكية من اسمها » .

١٣ : زار موسكو روتاي رئيس كوريا الجنوبية في اول زيارة يقوم بها زعيم كوري جنوبي منذ بداية القرن الحالي .

١٨ : رفض الاتحاد السوفيتي عرضا بتلقي معونات غذائية من العراق .

٢٠ : أعلن ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي استقالته من منصبه امام البرلمان السوفيتي .

٢٤ : وافق البرلمان السوفيتي على أن يطرح للاستفتاء العام موضوعي المحافظة على وحدة الدولة والملكية الخاصة للأرض .

٢٥ : وافق البرلمان السوفيتي على تعديلات دستورية تقضي باستحداث منصب نائب الرئيس بصلاحيات قوية واخضاع الحكومة السوفيتية للسيطرة الرئاسية المباشرة بدلا من البرلمان وتشكيل مجلس اتحادي جديد برئاسة جورباتشوف وعضوية رؤساء الجمهوريات السوفيتية .

٢٦ : وافق مؤتمر نواب الشعب السوفيتي (البرلمان) نهائيا على التعديلات الدستورية التي تضع تحت يد الرئيس جورباتشوف أقوى وأوسع صلاحيات في تاريخ الاتحاد السوفيتي ، بحيث يصبح مجلس الوزراء برئيسة تحت الاشراف المباشر لجورباتشوف وكذلك رؤساء جمهوريات الاتحاد . كما وافق البرلمان على تشكيل محكمة عليا للتحكيم للتاكد من سريان القوانين والمراسيم التي تتخذها الحكومة المركزية في موسكو .

اثيوبيا :

١٧ : أعلن مسئولون امريكيون إن حكومة اثيوبيا توصلت الى اتفاق مع الولايات المتحدة واسرائيل لمضاعفة عدد اليهود الاثيوبيين الذين تسمح لهم بالهجرة الى اسرائيل بمعدل الف شخص كل شهر .

الأرجنتين :

٣ : أعلن الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم حالة الطوارىء في جميع انحاء البلاد إثر قيام ٥٠ ضابطا باحتلال مقر القيادة العسكرية بالعاصمة بوينس ايرس والسيطرة جزئيا على وحدات عسكرية اخرى في المدينة .

٤ : أعلنت الحكومة انهاء حالة التمرد العسكري في البلاد .

٣٠ : افرجت سلطات الارجنتين عن كبار المسئولين في حقبة الدكتاتورية العسكرية الأرجنتينية والذين جرت محاكمتهم وسجنهم بتهمة انتهاكات حقوق الانسان وذلك بعد اصدار الرئيس كارلوس منعم عفوا عاما عن هؤلاء العسكريين .

اسرائيل :

١ : أعلنت الوكالة اليهودية إن ٣٠ الف مهاجر وصلوا الى اسرائيل في شهر نوفمبر الماضي مما يرفع عدد المهاجرين منذ بدء العام الى ١٦٤ الفا و٥٤٨ مهاجرا .

٢ : هاجم ثلاثة من الفلسطينيين أوتوبيسا اسرائيليا في قلب تل أبيب وطعنوا احد ركابه حتى الموت واصابوا ثلاث ركاب آخرين وأعلنت منظمة الجهاد الاسلامي بالأردن مسئوليتها عن الحادث .

٥ : صرح اريل شارون وزير الاسكان الاسرائيلي بأنه سيتم اسكان عشرة آلاف من المهاجرين اليهود الجدد في منطقة وادي عزة المحتل منذ عام ١٩٤٨ لتغيير التوازن السكاني في تلك المنطقة التي تعيش فيها اغلبية فلسطينية .

٧ : كشفت احصائيات مجلس الجمعيات اليهودية ان عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة قد وصل الى ٢٤١ الف مستوطن منهم ١٥٠ الفا في القدس الشرقية ، في حين يقيم بالأراضي المحتلة ١,٧٥ مليون فلسطيني .

١٠ : اعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل انه سيطلب من الرئيس الأمريكي جورج بوش الغاء القيود المفروضة على التعامل التجاري والاقتصادي والتكنولوجي مع الاتحاد السوفيتي بعد ان رفعت موسكو القيود المفروضة على هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل .

١٢ : ذكر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان مليونا و٨٣٤ الف مهاجر وصلوا الى اسرائيل منذ قيامها وحتى نهاية عام ١٩٨٩ بينما وصل عدد المهاجرين اليها هذا العام وحتى ٨ اكتوبر الماضي ١٦٦ الفا آخرين .

١٤ : دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الاعضاء بها الى وقف جميع مساعداتها لاسرائيل لاستمرار في احتلال الأراضي العربية .

أكد بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلي ان الحكومة الاسرائيلية ستقوم بتسكين ٢٠٠ الف مهاجر يهودي سوفيتي في الضفة الغربية وغزة .

١٧ : اكد اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل انه لا يجب على اسرائيل ان تقيم اعتبارا كبيرا للرأى العام العالمى فيما يتعلق بسياستها الداخلية فى قمع الفلسطينيين عن طريق ابعادهم عن وطنهم ، كما جددت اسرائيل رفضها لدعوى القمة الأوربية الاخيرة للموافقة على عقد مؤتمر دولى للسلام .

٢٠ : وافق مجلس الأمن بالاجماع على قرار يدين اسرائيل لقيامها بابعاد الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة عن أراضيهم كما انتقد معاملة السلطات الاسرائيلية لهم وأيد الجهود المبذولة لحماية المواطنين العرب فى الأراضى المحتلة .

وأيد المجلس فى بيان غير ملزم عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط إلا انه لم يحدد موعدا او شكلا له .

٢١ : اعترفت اسرائيل باعتقال ٧٠ الف فلسطينى منذ بدء الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧ وذلك بنسبة ١:٢٠ من سكان الأراضى العربية المحتلة .

٢٣ : اعلنت اسرائيل رفضها لأى تغيير فى مجال أجهزة الأمم المتحدة وفروعها العاملة فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك مراقبة أوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال تنفيذا لقرار مجلس الأمن الخاص بحماية الفلسطينيين .

٢٥ : قدم الدبلوماسى السوفيتى اليكس شيستاكوف اوراق اعتماده لوزير الخارجية الاسرائيلى ليشغل منصب القنصل العام السوفيتى فى اسرائيل .

٢٧ : اعلنت اسرائيل حالة التأهب القصوى بين قواتها التى حشدت على حدودها مع الأردن .

المانيا :

٢ : فاز الحزب الديمقراطى المسيحى بزعامة المستشار هلموت كول وحزب الاتحاد المسيحى الاجتماعى باغلبية ٣,٨ ٪ من أصوات الناخبين فى أول إنتخابات برلمانية تشهدها المانيا بعد إعادة توحيدها فى حين حصل حزب الديمقراطيين الأحرار الشريك فى الائتلاف الحاكم على ١١٪ من الاصوات وحصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض على ٣٣,٥٪ وخرج حزب الخضر نهائيا من البوندستاج حيث لم يتمكن أنصاره من احراز ٥٪ اللازمة لدخول البرلمان ودخل الشيوعيون لأول مرة البرلمان .

١٧ : اعلن لوتر دى ميزير رئيس الوزراء الالمانى الشرقى الأسبق انه سينسحب من مجلس الوزراء الالمانى لاتهامه بالتجسس لصالح البوليس الشيوعى السابق (ستاس) .

إيران :

٧ : دعا وزير خارجية ايران الى قيام نظام أمن إقليمى جماعى فى منطقة الخليج بمجرد انتهاء مشكلة الكويت .

٣١ : أعلن وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى أن ايران ستبقى على الحياد فى أى حرب تنشب بين العراق والتحالف الغربى وقال ان ايران ترى ان الازمة يجب ان تحل بشكل سلمى .

ايطاليا :

١٤ : وافق زعماء ١٣ دولة أعضاء فى المجموعة الأوروبية على تقديم مساعدات غذائية عاجلة للاتحاد السوفيتى تقدر بمليار دولار .

١٥ : حمل قادة المجموعة الأوروبية العراق مسئولية انهاء أزمة الخليج سلميا وطالبوا بالانسحاب الكامل للقوات العراقية فى الكويت قبل ١٥ يناير القادم .

: أعلن قادة المجموعة الأوروبية موافقتهم الجماعية والكاملة على إطار عمل يهدف الى تحقيق الوحدة الإقتصادية والسياسية بين دول المجموعة فى المستقبل .

بلجيكا :

٥ : وافق البرلمان الاوروبى ووزراء خارجية المجموعة الأوروبية على منح مليار دولار مساعدات اقتصادية للدول المتضررة من الحصار الاقتصادى الدولى للعراق بسبب غزوه للكويت . وهذه الدول هى مصر وتركيا والاردن .

١٧ : اصدر وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلنطى بيانا شديدا اللهجة طالبوا فيه بانسحاب العراق الكامل من الكويت وعودة السيادة اليها وكذلك حكومتها الشرعية كشرط لحل سلمى للمشكلة وأكدوا أنه لا يمكن ان تكون هناك حلول جزئية .

١٨ : طالب وزراء خارجية حلف الاطلنطى العراق بسحب قواته قبل ١٥ يناير المقبل والامتثال لقرارات مجلس الأمن .

: عقدت فى بروكسل اجتماعات الدورة السادسة لمجلس التعاون المصرى الأوروبى .

: قررت المجموعة الأوروبية عدم عقد الاجتماع المقترح مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقية حتى يلتقى بالرئيس الأمريكى فى واشنطن .

٢٨ : قررت الحكومة البلجيكية الغاء ديونها المستحقة على عشر دول افريقية قيمتها ٨٤٠ مليون دولار .

بنجلاديش :

٤ : قدم الرئيس احسان ارشاد استقالته استجابة لضغوط المعارضة وعين رئيس المحكمة الدستورية العليا نائبا للرئيس .

٦ : أعلن رئيس بنجلاديش المستقيل حسين ارشاد حل البرلمان والدعوة الى انتخابات برلمانية جديدة خلال ثلاثة شهور كما قرر رفع حالة الطوارىء .

٧ : أعلن قائد الجيش فى بنجلاديش ان الرئيس السابق حسين ارشاد وزعماء حكومته المخلوعة سيقدمون للمحاكمة بتهمتى الفساد واساءة استغلال السلطة .

بولندا :

٩ : فاز ليخ فاونسا زعيم نقابة تضامن العمالية برئاسة بولندا فى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية .

١٤ : قبل البرلمان البولندى استقالة حكومة تاديوش مازفيتسكى .

١٨ : اعلن جان اوليسنكى المرشح الذى يؤيده الرئيس البولندى ليخ فاونسا لرئاسة الوزراء تخليه عن محاولته لتشكيل الحكومة الجديدة .

٢٥ : رشح ليخ فاونسا جان كرزتوف بيلتشكى رئيسا للوزراء .

تشاد :

١ : اكدت فرنسا فرار الرئيس التشادى حسين حبرى واعضاء حكومته من العاصمة نجامينا بعد ان تزايدت ضغوط المتمردين ضدهم .

٣ : سيطرت حركة الخلاص الوطنى بزعامة ادريس ديبى على العاصمة انجامينا . واكد ان الوقت قد حان لاقامة نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب لأول مرة منذ عام ١٩٩٢ ودعا الى مصالحة وطنية وإلغاء السلاح واصدر قرارا بحل البرلمان وتجميد الدستور الحالى .

٤ : أعلن تعيين ادريس ديبى زعيم المتمردين رئيسا مؤقت لتشاد وتم تشكيل مجلس دولة برئاسته . (انظر ايضا السنغال ١٢/١٢)

الجزائر :

١١ : فازت الحكومة الجزائرية بثقة البرلمان باغلبية ساحقة فى تصويت حول السير قدما فى تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادى .

١٢ : ١٧ قام الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بجولة شملت الأردن والعراق وايران وعمان وسوريا ومصر وليبيا وتونس لبحث سبل تسوية أزمة الخليج سلميا وتفادى نشوب حرب فى المنطقة . واعلن فى القاهرة انه لا يوجد حل عربى ١٠٠٪ لأن هناك اطرافا دولية أخرى تشترك فى اتخاذ القرار .

٢٢ : ٢٣ قام الرئيس الجزائرى بجولة شملت ايطاليا وفرنسا واسبانيا والغرب وموريتانيا لبحث ازمة الخليج .

٢٥ : أعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية

لمساندة الشعب العراقى ان اكثر من ٤٠٠ الف متطوع جزائرى مستعدون للتوجه للعراق .

جمهورية مصر العربية :

٣ : تسلم الرئيس حسنى مبارك جائزة فرنسا الدولية « لويز ميشيل » باعتباره الشخصية السياسية المتميزة لعام ١٩٩٠ .

: أعلن وزير الداخلية نتائج الجولة من انتخابات مجلس الشعب . وقد فاز فيها ١٨٣ مرشحا منهم ١٤٤ مرشحا للحزب الوطنى و٣٨ من المستقلين ينتمى ٤ منهم لحزب الوفد وواحد لحزب التجمع .

: اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بتعيين الفريق مصطفى احمد الشاذلى رئيسا لمكتب المتابعة بالجماهيرية العربية الليبية .

٣ :٤ : جرت فى القاهرة مشاورات بين وزراء خارجية واعلام مصر وسوريا والسعودية لتحديد وجهة نظر واحدة لدول الخليج بشأن مبادرة الرئيس الأمريكى جورج بوش حول ازمة الخليج . ودعا البيان المشترك للاجتماعات القيادة العراقية الى الاستجابة للمبادرات التى تسعى الى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الأمن الدولى .

: تم التوقيع على عشر اتفاقيات للتكامل بين مصر والجماهيرية الليبية لزيادة حجم الاستثمارات فى البلدين وإتاحة الفرصة للتجارة وحرية التنقل والعمل لمواطنى البلدين وممارسة النشاط الاقتصادى الحرفى والمهنى بحرية وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والمدخرات .

: وافقت اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة خلال اجتماعاتها بالقاهرة على زيادة حجم الاستثمارات للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية فى مصر الى ٢٠٠ مليون دولار . ورأس اجتماعات اللجنة رئيس وزراء مصر وأبو زيد عمر دورة امين اللجان الشعبية العامة فى ليبيا .

٥ : عقدت فى القاهرة اعمال اللجنة المصرية السعودية المشتركة برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين ، وتم توقيع اتفاقية يقدم بمقتضاها الصندوق السعودى للتنمية لمصر ٢٠٧ ملايين ريال سعودى كقرض لانشاء مصنع لانتاج السكر بالاضافة الى مشروعين اخرين سيقوم الصندوق بتقديم قرضين للمساهمة فيهما . كما ادانت اللجنة الممارسات غير الانسانية لقوات الاحتلال العراقى ضد الشعب الكويتى وأعرب الجانبان عن تأييدهما لقرارات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الأمن كما أعرب عن اعتقادهما بأن مبادرة الرئيس الأمريكى بوش تهيىء فرصة اخيرة لابعاد شبح الحرب عن المنطقة .

٧ : اعلنت وزارة الداخلية النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب التى اقرت عن فوز الحزب الوطنى بعدد ٣٤٨ مقعدا بنسبة ٧٩,٦٪ والمستقلين ٨٣ مقعدا بنسبة ١٩٪ والتجمع الوحدوى ٦ مقاعد بنسبة ١,٤٪ وذلك فى ٢١٨ دائرة من مجموع ٢٢٢ دائرة .

٨ : عقد الاجتماع الخامس والأربعون لمجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) بالقاهرة .

: وافق المجلس الوزارى (للأوابك) على نقل مقر المنظمة الى القاهرة مؤقتا خلال عام ١٩٩١ وذلك لحين عودة الأمور الى طبيعتها فى الكويت .

١٠ : أصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهورياة بتعيين ١٠ أعضاء بمجلس الشعب .

١٠ : ١٢ : عقدت بالقاهرة اجتماعات اللجنة العليا المصرية السورية المشتركة برئاسة رئيسى وزراء البلدين وتم توقيع خمس اتفاقيات للتعاون بين البلدين .

١١ : اعربت مصر فى بيان لها عن تقديرها لصمود الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة امام أعمال العنف الاسرائيلى ، وذلك فى الذكرى الثالثة للانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة .

١٣ : تم انتخاب الدكتور فتحى سرور رئيسا لمجلس الشعب فى دورته الجديدة ، كما انتخب الدكتور عبدالأحد جمال الدين والسيد احمد ابو زيد نائبين للرئيس .

١٦ : ١٧ : زار القاهرة الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ضمن جولة له فى بعض العواصم العربية لبحث التطورات فى ازمة الخليج .

١٦ : اعلنت مصر رفضها لقرار حكومة اسرائيل بابعاد اربعة من المواطنين الفلسطينيين من قطاع غزة المحتل .

١٨ : غادرت القاهرة طلائع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية متوجهة الى الأراضى السعودية تعزيزا للقوات المصرية هناك .

١٩ : تسلم الرئيس حسنى مبارك اوراق اعتماد ١٢ سفيرا جديدا لبلادهم فى القاهرة .

٢٠ : استقبل الرئيس حسنى مبارك ديك تشينى وزير الدفاع الامريكى والجنرال كولين باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة .

٢٠ : اكدت مصر ادانتها الكاملة لما ترتكبه اسرائيل من ممارسات قمعية ضد ابناء الشعب الفلسطينى وما يترتب عليها من إهدار للكيانهم وحقوقهم الانسانية المشروعة فى رفض الاحتلال الاسرائيلى .

٢١ : وجه الرئيس حسنى مبارك نداء الى الرئيس العراقى صدام حسين ناشده فيه أن يتعامل مع الواقع الدولى والواقع العربى بحكمة المسئولية التاريخية .

جنوب افريقيا :

١٤ : أعلن اوليفر تامبو رئيس منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى عاد الى جنوب افريقيا بعد ٣٠ عاما فى المنفى انه قد آن الأوان على تراجع حركته الناهضة للتفرقة العنصرية موقفها من العقوبات المفروضة على حكومة جنوب افريقيا .

١٥ : قررت منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى مواصلة الضغط على الدول الأخرى لفرض عقوبات صارمة على نظام حكم الاقلية البيضاء .

دولة الامارات العربية المتحدة :

١١ : اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة ميزانيتها الاتحادية لعام ١٩٩٠ والتى تضمنت انفاقها لمبلغ ١٤,٦٥ مليار درهم (٣,٩٦ مليار دولار) للعام المالى الحالى وهو نفس انفاقها فى العام الماضى . ولم تتضمن الميزانية لأول مرة فى تاريخ الامارات بيان ايراداتها للعام المالى الحالى وهو أمر هام لتوضيح قيمة العجز فى الميزانية .

زائير :

١٤ : اعلن الرئيس الزائيرى موبوتوسيسى سيكو ان زائير قررت استقبال حوالى ٦٥٠ من اسرى الحرب الليبية فى تشاد والذى تردد قيام الولايات المتحدة بتدريبهم كعناصر مناهضة للحكومة الليبية ، وذلك استجابة لطلب من الحكومة الليبية .

السنغال :

١٢ : أعلن الرئيس السنغالى عبده ضيوف رسميا منح حق اللجوء السياسى الى الرئيس التشادى السابق حسين حبرى الذى تعهد بأنه لن يمارس أى نشاط سياسى خلال اقامته فى السنغال .

السودان :

١ : قررت الحكومة السودانية الانتهاء من تدريب وتجنيد ٥٠ الف مواطن ومواطنه على أعمال الدفاع الشعبى قبل نهاية هذا العام .

٢ : قررت المحكمة العسكرية السودانية محاكمة خمس قيادات سودانية اعلنوا انضمامهم للمتمردين .

١١ : تم الاتفاق بين السودان وليبيا على خمسة مشروعات اتفاقيات فى إطار التكامل السودانى الليبى فى المجالات

الاقتصادية وتوحيد القوانين والتشريعات بين البلدين .

: تلقت الحكومة السودانية رسميا اخطارا من الحكومة التشادية الجديدة يفيد باغلاق مكتب التمرد ومغادرة عناصره نهائيا من نجامينا الى بريطانيا حتى لا يستغل المكتب في اعمال ضد أمن السودان واستقراره .

: اعلن اثنان من البنوك الامريكية موافقتهما على اعفاء السودان من ديونه البالغة ١١ مليون دولار كما وافق بنك اوروبى اخر على اعفاء مماثل يبلغ ٤٥٧ الف فرنك سويسرى .

١٥ : بلغ عدد اللاجئين بالسودان حوالى مليون لاجىء منهم ٨٣٤ الف اثيوبى و١١٠ الاف تشادى و٥ الاف اوغندى و٤ الاف زائيرى .

١٦ : تمكنت القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبى بجنوب كردفان من استعادة مدينة أم سردبة جنوب غرب اقليم كردفان من المتمردين بعد ثلاث سنوات .

٣١ : اعلن الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى بالسودان عن البدء الفعلى في تطبيق الحكم الفيدرالى بالسودان في عام ١٩٩١ .

سوريا :

١٤ : تم التوقيع على اتفاقية قرض بين الحكومة السورية والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وذلك للاسهام في تمويل مشروع رى الخابور بمدينة الحكة شمال شرق سوريا .

: عقدت في دمشق قمة سورية لبنانية بين الرئيسيين حافظ الاسد والياس الهراوى لبحث موضوع بسط السلطة الشرعية على مناطق بيروت الكبرى والجهود المبذولة لتوحيد لبنان .

١٦ : صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد والرئيس حافظ الأسد واكد البيان اتفاق الرئيسيين بانه لا بديل عن التسوية الدولية لأزمة الخليج .

الصومال :

٢ : دعت وزارة الدفاع الصومالية جميع من سبق لهم الخدمة العسكرية والمدنيين الذين لم تسبق لهم الخدمة التقدم الى مراكز التجنيد لمواجهة ما وصفته بهجمات العصابات المسلحة .

: اجرى الرئيس محمد سياد برى تغييرات شاملة وجماعية في قيادة الجيش شملت عزل ابنه مصلح من رئاسة اركان الجيش .

٣١ : اعلن المتمردون في الصومال أنهم يسيطرون على معظم انحاء العاصمة مقديشيو .

الصين :

١٥ : اغلقت السلطات الصينية ٥٠ مسجدا ومنعت بناء ١٠٠ مسجد أخرى في منطقة بارين شمال غرب البلاد كما فرضت قيودا صارمة على ممارسة الشعائر الدينية وذلك بعد قيام المسلمين بتمرد مسلح في بارين .

٢٨ : اجرت القيادة الصينية تعديلا وزاريا تم بمقتضاه اقالة وزير الأمن العام وتعيين وزير جديد للتجارة .

: اصدرت الصين والكويت بيانا مشتركا في ختام زيارة امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح لبكين اكد فيه الجانب الصينى معارضته الحازمة لغزو العراق للكويت وضمها وطالب بالانسحاب العراقى الكامل والفورى وغير المشروط وقدمت الكويت قرضا للصين قيمته ٨,٧ مليون دينار كويتى (٣٠ مليون دولار)

العراق :

١ : اعلن العراق رسميا قبول فكرة الدعوة للقاء التى تقدم بها الرئيس الامريكى جورج بوش .

٢ : افرج العراق عن ٤٧ رهينة من بينهم ١٥ أمريكيا .

٤ : اجتمع في بغداد الرئيس العراقى صدام حسين وملك الأردن ونائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية لبحث تطورات أزمة الخليج في ضوء مبادرة الرئيس الامريكى بوش باجراء مفاوضات مع العراق وقد رحبوا بالمفاوضات وطالبوا بضرورة تكثيف الجهود لحل مشكلات المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ودعوا لحل ازمة الخليج من خلال حوار عربى وغربى .

: قرر العراق السماح لمن يرغب من الخبراء السوفييت العاملين لديه بأن السفر والعودة الى الاتحاد السوفيتى على أن تتحمل الحكومة السوفيتية نتائج انهاء العقود المبرمة مع هؤلاء الخبراء .

٥ : ذكرت مصادر المعارضة الكردية العراقية ان العراق بدأ في الأول من الشهر الحالى اول هجوم عسكرى ضد قوات المعارضة الكردية منذ الغزو العراقى للكويت .

٦ : اعلن الرئيس العراقى صدام حسين انه سيتم الافراج عن جميع الرهائن الاجانب في العراق والكويت .

: كشفت منظمة العمل الدولية ان الغزو العراقى للكويت تسبب في هجرة جماعية لاكثر من مليون عامل كانوا يعملون بالكويت وخسارة تقدر بـ ١٢ مليار دولار هى عائد الدول التى ينتمى اليها هؤلاء العمال واوضحت المنظمة ان هذه الهجرة تمثل اكبر هجرة جماعية في التاريخ الحديث .

: أصدر العراق أمرا للمزارعين المعفيين مؤقتا من الخدمة العسكرية في صفوف الاحتياط بالعودة الى وحداتهم .

: قال سعدى مهدى صالح رئيس المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) ان انسحاب القوات العراقية من الكويت يمكن ان يكون مادة للحوار في المفاوضات المرتقبة مع واشنطن .

٩ : ذكرت صحيفة الاوبزرفر البريطانية ان العراق أقام خطا حدوديا دوليا بالاسلاك الشائكة بينه وبين الكويت يمر بالطرف الجنوبى لحقل الرميلة البترولى ليصبح الحقل ضمن الأراضى العراقية .

١٢ : عين الرئيس العراقى صدام حسين اللواء سعدى طعمة عباس وزيرا للدفاع بدلا من الفريق اول عبدالجبار شنشل الذى أعيد الى منصبه السابق كوزير دولة للشئون العسكرية .

١٣ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية عفوا عاما عن جميع العراقيين بالخارج بمن فيهم الهاربون من الخدمة العسكرية ويسرى لمدة شهرين .

١٥ : صرح وزير الاعلام العراقى بان طارق عزيز وزير الخارجية العراقى لن يلتقى مع الرئيس الامريكى بوش بسبب اصرار واشنطن على فرض المواعيد على العراق . وقال متحدث باسم مجلس قيادة الثورة العراقية ان العراق وحده هو الذى يحدد المواعيد المناسبة لرئيسه لمقابلة المسئولين الأجانب .

١٦ : عقد المسئولون في الوزارات العراقية اجتماعات لوضع خطط الطوارىء لمواجهة الحرب في حالة وقوعها .

١٧ : أعلن متحدث باسم السفارة السوفيتية في بغداد ان العراق يرفض السماح لألفين وثلاثمائة خبيرة سوفيتى بمغادرة بغداد حتى يتم حل الخلافات مع موسكو حول عقود هؤلاء الخبراء .

١٨ : استبعد الرئيس العراقى صدام حسين توجيه طارق عزيز وزير الخارجية العراقى الى وشنطن للقاء الرئيس الامريكى جورج بوش .

٢٠ : صرح وزير الدفاع الامريكى بان العراق قام بزيادة حجم قواته في جنوب العراق الى ٥١٠ آلاف جندى وانهم يعكفون على تشييد مواقع دفاعية منيعة وذكر أنه بحلول يوم ١٥ يناير ١٩٩١ سيبلغ حجم القوات الامريكية في

الخليج اكثر من ٤٠٠ الف جندى .

٢٤ : استدعى العراق سفراءه فى الولايات المتحدة والأمم المتحدة والدول الأوروبية لاجراء مشاورات معهم حول آخر التطورات فى الخليج .

٢٩ : اصدرت جماعات المعارضة العراقية « ١٥ جماعة » بيانا طالبت فيه بالاطاحة بالرئيس العراقى صدام حسين وتشكيل حكومة انتقالية تتولى اجراء انتخابات حرة تؤدى الى نظام دستورى وديمقراطى للعراق .

٣٠ : بدأ العراق حشد ٣٠٠ الف جندى لحشدهم على حدوده مع تركيا . كما هدد العراق بضرب المصالح الحيوية الامريكية فى العالم كله بواسطة جماعات ارهابية اذا اندلعت الحرب فى الخليج .

سلطنة عمان :

٢٢ : أعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أننا نؤكد بما لايدع مجالا للشك ان جهودنا المتنوعة على الساحات العربية والدولية تأتى فى اطار العمل الجاد لتحقيق الانسحاب العراقى من الكويت وعودة حكومتها الشرعية إليها حتى يستطيع هذا البلد العزيز ممارسة حقوق السيادة الكاملة على ارضه وايواء ابنائه اليه ليعيشوا فى سلام وطمأنينة .

فرنسا :

٤ : وقعت شركة طومسون الفرنسية للأسلحة والالكترونيات المملوكة للدولة عقدا مع السعودية قيمته ٣,٤ مليار فرنك يقضى ببيع نظم صواريخ أرض جو من طراز كروتال

١١ : قررت فرنسا ارسال ٤ آلاف جندى جدد الى منطقة الخليج فى نطاق ارسال تعزيزات مطلوبة لتأمين درجة قصوى من الأمن للقوات الفرنسية هناك

فلسطين :

٣ : دعا بيان للقيادة الموحدة للانتفاضة ولأول مرة الى استخدام كافة الوسائل فى الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلى

٧ : أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خمس قرارات بشأن القضية الفلسطينية وتدعو القرارات الخمسة الى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة والأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن على اساس القرارين رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ودعم النضال الفلسطينى . واتخذت القرارات باغلبية الاصوات ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل .

دخلت الانتفاضة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة عامها الرابع .

١٠ : طالبت الأمانة العامة للجامعة العربية المجتمع الدولى ومجلس الأمن بشكل خاص بتحمل مسئولياته والعمل على توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة حتى يتمكن هذا الشعب من تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

١٤ : جددت الجمعية العامة للامم المتحدة دعوتها الى عقد مؤتمر دولى للسلام لبحث القضية الفلسطينية واكدت الجمعية العامة ان السلام فى الشرق الاوسط كل لا يتجزأ ويجب ان يقوم على اساس حل شامل وعادل ودائم تحت رعاية الامم المتحدة وعلى أساس قراراتها .

٢٤ : أعلن هانى الحسن المستشار السياسى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة ستقاتل مع العراق اذا ما اندلعت الحرب فى الخليج .

قطر :

٢٢ : ٢٥ عقدت فى الدوحة أعمال القمة الخليجية الحادية عشرة لمجلس التعاون الخليجى . واكد المؤتمر فى ختام اعماله ضرورة مبادرة العراق بالانسحاب الفورى من جميع أراضى الكويت دون قيد أو شرط لتعود اليها السلطة الشرعية قبل الـ ١٥ من يناير القادم كما اعلن المؤتمر لاعلان الدوحة الذى اكد استكمال وضع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس لحماية الأمن القومى لكل دولة من دول المجلس والأمن الاقليمى لدول المجلس الست واكد مسئولية العراق عن التعويضات الناجمة عن الغزو كما قرر المجلس انشاء برنامج لدعم جهود التنمية فى الدول العربية والاسلامية لتحسين الاداء الاقتصادى العربى .

الكويت :

٣ : اتهمت الحكومة الكويتية العراق بالقيام بعملية تدمير للمزارع والثروة الحيوانية والصناعات السمكية .

٧ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان القوات العراقية فى الكويت قد ارتفع عددها الى اكثر من ٤٨٠ الف جندى بزيادة قدرها ٣٠ الفا ، وانه تم سحب القوات الاضافية من الحدود العراقية الايرانية .

١٠ : ذكر مسئولون كويتيون أن اعادة تعمير الكويت تحتاج الى ٤٠ مليار دولار و٤ سنوات تقريبا اذا انسحب العراق سلميا من الكويت ولم يدمر المنشآت البترولية .

١٨ : طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية بان تسمح للجنة دولية من الصليب الأحمر بالدخول الى الكويت لتوفير الحماية والمساعدة للكويتيين وكشفت المنظمة فى تقرير حول انتهاكات حقوق الانسان فى الكويت من ان القوات العراقية قامت بقتل وتعذيب مئات الضحايا وسجن الالاف من ابناء الشعب الكويتى وترك ٣٠٠ طفل يموتون فى المستشفيات .

٢٣ : ذكرت انباء صحفية ان سلطات الاحتلال العراقية منحت المقيمين الفلسطينيين فى الكويت الحق فى كفالة المواطنين الأجانب لمنحهم الحق فى الاقامة داخل الكويت .

لبنان :

٣ : بدأ الجيش اللبنانى فى الانتشار فى بيروت الشرقية بعد أن اتمت مليشيا القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع انسحابها من جميع مواقعها الحصينة فى منطقة الأشرفية لتتوحد بذلك بيروت بعد ١٥ عاما من التقسيم .

٥ : اكدت سوريا ضرورة انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب حتى لو أدى ذلك الى صدام مسلح مع قوات الاحتلال الاسرائيلية

٧ : ذكر تقرير لاتحاد المصارف العربية فى بيروت ان اجمال ديون الدول العربية فى العام الماضى بلغ حوالى ١٣٦ مليار و٣٨٠ مليون دولار منها ١٠٦ مليارات و٥٩٦ مليون دولار قيمة ديوم أربع دول هى مصر والجزائر والمغرب والسودان .

١٦ : قام الرئيس الجزائرى الشاذلى بين جديد بزيارة لبيروت حيث اجتمع برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس النواب اللبنانيين لبحث الاوضاع فى لبنان .

١٩ : قدم الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان استقالة وزارته .

٢٠ : كلف الرئيس اللبنانى السيد عمر كرامى بتشكيل حكومة لبنانية جديدة

٢٤ : أعلن عمر كرامى رئيس وزراء لبنان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من ٣٠ وزيراً بما فيهم سبعة من قادة المليشيات المسيحية والاسلامية .

٢٥ : اعلن سمير جعجع قائد ميليشيا القوات اللبنانية وجورج سعادة زعيم حزب الكتائب المارونى رفضهما القاطع للانضمام للوزارة .

٣٠ : اغارت الطائرات الاسرائيلية على قاعدة

فدائية جنوب شرقي صيدا بجنوب لبنان .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٤ : قررت السلطات الاردنية اعادة سفيرها لدى السعودية .

١٠ : ابلغت جماعة الاخوان المسلمين في الأردن السيد نصر بدران رئيس الوزراء الاردني موافقتها على المشاركة في الحكومة في اقرب تعديل وزارى بحيث تتولى اربع وزارات منها وزارة التربية والتعليم .

١١ : اكد هنرى روان مساعد وزير الخارجية الامريكي لعدد من رجال الاعمال الاردنيين أنه سيتم الغاء تفتيش السفن المتجهة الى ميناء العقبة الأردني من قبل السفن الحربية الأمريكية .

٢٢ : عاد السفير الأردني في الرياض الى مقر عمله لمباشرة أعماله بعد استدعائه لمدة ثلاثة أشهر .

٢٧ : رفع الأردن حجم قواته على الحدود مع اسرائيل .

٣١ : وافق مجلس النواب الأردني على مشروع قانون جديد للدفاع بعد أن الغى القانون " " ى منذ عام ١٩٣٥ وجميع القرارات الصادرة بموجبه ويبيح القانون الجديد الاعتقال وحظر التجول في حالة الطوارىء .

المملكة العربية السعودية :

١ : قررت المملكة العربية السعودية اسقاط الديون المستحقة على مصر لها .

٥ : اختتم وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاتهم بالرياض تم خلالها بحث استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت وتعهدوا بتحرير الكويت من ربقة الاحتلال العراقي مهما كانت التضحيات التي سيتم تقديمها .

١١ : اكد تقرير سعودي أن أزمة الخليج تكلف المملكة العربية السعودية حوالى ٢١ مليار دولار حتى نهاية العام الحالي يتفق معظمها في مجال تدعيم القوات الدولية ومنح معونات اقتصادية للاجئين من الكويت وبهذا تبتلع تكاليف ازمة الخليج الزيادة في أسعار البترول .

٣١ : ذكر المسئولون الامريكيون المرافقون لنائب الرئيس الأمريكي دان كويل في زيارة للسعودية ان الملك فهد وافق على زيادة المساهمة المالية السعودية في الحشد العسكري ضد العراق .

المملكة المغربية :

١٤ : اعلن متحدث باسم النقابة العامة للعمال في المغرب ان ٢٠ شخصا لقوا مصرعهم وأصيب عشرات آخرون في مصادمات بين قوات الأمن والمتظاهرين اثناء قيامهم باضراب عام في مدينة فاس .

١٥ : انتقد زعيم المجموعة الاسلامية بمدينة سبته المغربية التي تسيطر عليها اسبانيا فرض اسبانيا تاشيرة دخول على المواطنين المغاربة .

٢٨ : قضت محاكم في مدن طنجة ومكناس والقنيطرة المغربية بسجن ١٤٧ شخصا لاشتراكهم في الاضطرابات الاخيرة .

موريتانيا :

٥ : صرح محمد الامين وزير الاعلام الموريتاني بانه تم احباط محاولة انقلاب قبل موعدها الذي كان للقرار يوم ٢٧ نوفمبر الماضي وأنه تم القبض على عدد من المتورطين فيها . وان المتامرين اعترفوا بأنهم تلقوا أوامر من السنغال المجاورة لموريتانيا .

١٢ : كشفت منظمة العفو الدولية عن اعتقال السلطات الموريتانية لاكثر من الف من العناصر الزنجية المتورطة في محاولة الإنقلاب الأخيرة في موريتانيا

الولايات المتحدة الأمريكية :

٤ : أعلن وزير الدفاع الأمريكي زيادة القوة العسكرية الأمريكية في السعودية ورفع الحد الاقصى لجنود الاحتياط الامريكيين الى ٦٣ الف شخص .

٩ : اعترف اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الزائر بوجود خلافات في الرأى بين اسرائيل والولايات المتحدة حول المؤتمر الدولي للسلام .

١٠ : اجل مجلس الأمن للمرة السادسة التصويت على مشروع قرار ينص على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب اصرار الولايات المتحدة على حذف هذه الفقرة .

١١ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية انها سترسل الى الخليج طائرات امريكية من طراز (اف/ ١٥) .

١٢ : قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش الغاء القيود التجارية المفروضة على الاتحاد السوفيتي ومنحه مزايا تجارية مؤقتة لمساعدته على مواجهة النقص الشديد في الاغذية .

١٣ : قررت الولايات المتحدة ارسال معونات عاجلة الى الاتحاد السوفيتي لمساعدته على مواجهة الأزمة الغذائية الطاحنة التي عانى منها . كما اعلنت الادارة الامريكية ان موسكو ستحصل على قرض بمليار دولار بعد ان سمحت بهجرة ٣٦٠ الف يهودي سوفيتي في العام الماضي .

١٤ : وافق الرئيس الامريكي بوش على بيع اجهزة كمبيوتر متطورة ومعدات تكنولوجية متطورة اخرى للبرازيل والهند والصين .

١٨ : حذر الرئيس الأمريكي بوش الرئيس العراقي صدام حسين وطالبه بسحب قواته كاملا من الكويت والا تعرض لعمل عسكرى

كشف مسئول امريكي كبير عن ان القوات المسلحة الأمريكية قد استدعت للخدمة بعض افراد الجيش الذين تقاعدوا وذلك في اول حدث من نوعه منذ ازمة برلين الشهيرة عام ١٩٦١ .

٢٢ : لقى ١٩ بحارا أمريكيا مصرعهم وأصيب ٢٧ آخرون اثر غرق عبارة كانت تقلهم من ميناء حيفا لاسرائيل الى حاملة الطائرات الأمريكية ساراتوجا التي ترسو قبالة الساحل الاسرائيلي .

٢٨ : اصدر الرئيس الأمريكي بوش تعليماته وتوجيهاته التنفيذية النهائية الى وزارتي الدفاع والخزانة لوضع قرار الكونجرس باعفاء مصر من سداد ديونها العسكرية موضع التنفيذ واعفائها من سداد مبلغ يتراوح بين ٧٥٠ و ٩٩٧ مليون دولار الذي يشكل الجزء الباقي المستحق السداد من اجمالي الديون .

يناير ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

١ : أعلن الرئيس السوفيتي جورباتشوف رسميا حل منظمة الكوميكون التى حكمت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية منذ عام ١٩٤٩.

٣ : تم إعادة فتح القنصلية الاسرائيلية فى موسكو رسميا بعد ان ظلت مغلقة لمدة ٢٣ عاما .

٤ : قرر الاتحاد السوفيتي الاحتفال رسميا بعيد ميلاد السيد المسيح لأول مرة وذلك يوم ٧ يناير من كل عام واعتبار هذا اليوم عطلة رسمية .

٦ : اصدر الرئيس السوفيتي جورباتشوف مرسوما يحدد اجراءات للاصلاح الزراعي فى البلاد ويخفف قبضة الدولة على الأراضى الزراعية .

٧ : أمر وزير الدفاع السوفيتي الآلاف من قوات المظلات والقوات الجوية الاخرى بالتوجه الى سبع من الجمهوريات السوفيتية الانفصالية لمساعدة القوات المحلية فى اعتقال المنشقين وإجبار رافضى التجنيد على الالتحاق بالخدمة العسكرية .

١١ : اقتحمت القوات العسكرية السوفيتية مبنى ادارة الأمن القومى ودار النشر الرئيسية والسنترال الرئيسي وعددا من المبانى والمنشآت الهامة فى مدينة فيلنيوس عاصمة جمهورية ليتوانيا التى تطالب بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي .

١٢ : فوض البرلمان السوفيتي الرئيس ميخائيل جورباتشوف ببذل الجهود مع كل من العراق والولايات المتحدة بهدف ايجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج .

١٣ : انتخب البرلمان السوفيتي فالنتين بافلوف وزير المالية رئيسا للوزراء خلفا لنيكولاى ريجكوف رئيس الوزراء السابق حيث حصل على ٢٧٩ صوتا مقابل ٧٥ صوتا .

١٩ : قرر الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف اقصاء ٧ من كبار مستشاريه الاصلاحيين من فريق العمل الجديد الذى سيدير البلاد جنبا الى جنب مع جورباتشوف .

٢١ : قرر برلمان جمهورية لاتفيا السوفيتية تكوين فرق خاصة للدفاع الذاتي عن الجمهورية بعد ان اقتحمت القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية السوفيتية والمعروفة باسم (البيريهات السوداء) مبنى وزارة الداخلية فى لاتفيا .

٣٠ : خفض الاتحاد السوفيتي عدد العاملين فى بعثته الدبلوماسية لدى العراق الى ١٣ شخصا فقط .

٣١ : اكد مسئولون سوفييت ان الرئيس السوفيتي جورباتشوف لم يعد يسيطر كلية على عملية القرار فى الكرملين واكدوا ان كبار قادة الجيش يشاركون فى السلطة .

اسرائيل :

٢ : أعلن المسئولون الاسرائيليون ان سيل المهاجرين السوفييت على اسرائيل خلال عام ١٩٩٠ قد أعطاها أعلى معدلا نمو سكانى منذ ٤٠ عاما .

٣ : حذر تقرير رسمي ان إسرائيل تواجه اسوأ أزمة نقص مياه فى تاريخ الدولة بعد هبوط معدل سقوط الامطار هذا العام بنسبة ٩٠٪ .

١٢ : اكد النائب العام الاسرائيلي ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية ستطلق النار على الفلسطينيين اذا قاموا بعمليات مضادة لقوات الاحتلال فى حالة نشوب الحرب فى الخليج .

١٩ : سقطت ثلاثة صواريخ عراقية من طراز سكود على تل ابيب بينما وقع انفجار هائل فى القدس .

٢٠ : تم نشر شبكة صواريخ باتريوت الامريكية المضادة للصواريخ لحماية اسرائيل من الصواريخ العراقية .

٢٢ : أفلت أحد الصواريخ العراقية الموجهة الى تل ابيب من شبكة صواريخ باتريوت الامريكية .

٢٣ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على الالتزام بسياسة ضبط النفس ازاء الهجمات الصاروخية العراقية .

٢٥ : اعلنت الخارجية الاسرائيلية ان المجموعة الأوروبية ألغت القيود المفروضة منها على اسرائيل تقديرا بضبط النفس الذى أبدته ازاء الهجمات الصاروخية العراقية .

٢٩ : اعلن مصدر فى الوكالة اليهودية ان عدد المهاجرين الجدد الذين وصلوا الى إسرائيل منذ بداية شهر يناير الحالي وصل الى ١٣ الف مهاجر .

٣١ : تعرضت اسرائيل امس الى قصف جديد بالصواريخ العراقية وسقط الصاروخ فى الضفة الغربية .

المانيا :

٢٢ : اعلن وزير الدفاع الالمانى أنه اذا ما تعرضت تركيا لهجوم عراقي فان ذلك سيكون مبررا للدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى بما فى ذلك المانيا بتقديم مساعدات عسكرية لها .

٢٣ : قررت المانيا منح مساعدة انسانية لاسرائيل قدرها ١٦٦ مليون دولار إعرابا عن تضامنها معها .

٢٤ : طردت السلطات الألمانية ٢٨ دبلوماسيا عراقيا .

٢٥ : قررت الحكومة الالمانية تقديم مساعدات مالية قيمتها ١٢٠٠ مليون دولار الى مصر والأردن وتركيا واسرائيل لتعويض الاضرار الناجمة عن حرب الخليج .

٢٨ : اكدها تزديتريش جينشر وزير خارجية المانيا مسئولية بلاده فى الدفاع عن اسرائيل ضد « الخطر القاتل » الذى يمثله صدام حسين .

٢٩ : قررت الحكومة الالمانية مساندة الولايات المتحدة بمبلغ ٥,٥ مليار دولار إضافية مساهمة فى تحمل أعباء نفقات حرب الخليج .

ايران :

٦ : أعلن الرئيس الايراني رافسنجاني ان خسائر بلاده فى حربها مع العراق تقدر باكثر من ٦٠٠ الف مليون دولار الى تريليون دولار .

٨ : اتفقت ايران والعراق على إعادة نشر قواتهما على بعد كيلو متر واحد عن منطقة الحدود المشتركة لتشكيل منطقة فاصلة وعازلة فيهما .

جاء ذلك فى ختام زيارة قام بها عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي لايران .

٢٣ : اكد وزير خارجية ايران رفض بلاده لاضعاف قوة العراق العسكرية .

٢٤ : فى ختام زيارة لنائب الرئيس السورى عبدالحليم خدام لطهران أعلن اتفاق البلدين على ان مفتاح حل أزمة الخليج يكمن فى انسحاب العراق من الكويت .

٢٥ : كشف الرئيس الايراني عن رسالة من صدام حسين اليه اشار فيها الى ان حدود العراق وايران تمتد لاكثر من ١٠٠٠ كم و٨٠٠ كم من الحدود

البحرية وقال ان هذا يشمل الإمارات وقطر وجزء من سلطنة عمان .

٢٦ : اكدت ايران لجوء ٧ طائرات عراقية اليها وأعلنت انها ستحتجز اية طائرة للأطراف المتحاربة فى الخليج واكدت حيادها فى الحرب .

٢٨ : اعلنت المصادر العسكرية البريطانية ان ١٠٠ طائرة عراقية حربية قد وصلت الى ايران خلال ثلاثة ايام .

٢٩ : اعلنت ايران انها ستبدأ فى انتاج صواريخ أرض ـ ارض بعيدة المدى ذات قوة تدمير عالية وباعداد كبيرة .

: وقع اكثر من نصف اعضاء البرلمان الايرانى على بيان يدعو الحكومة الى مناقشة خطة سلام فى الخليج تدعو الى الوقف الفورى لاطلاق النار ووقف الهجرة اليهودية الى اسرائيل .

٣٠ : دعت كل من باكستان وتركيا وايران الى عقد اجتماع عاجل للدول الاسلامية للبحث عن حل سلمى لأزمة الخليج .

١٢ : غادرت وحدة عسكرية باكستانية قوامها ٥٠٠٠ جندى اسلام اباد متوجهة الى السعودية .

١٥ : اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الباكستانية بلاده سترسل الف جندى اى دولة الامارات العربية المتحدة بناء على اتفاقية موقعة بين البلدين .

البحرين :

١١ : أذيع ان الخط الملاحى بين ايران والبحرين سيفتتح يوم ٢١ يناير الحالى .

١٩ : أغلقت السلطات الجسر الذى يربط البحرين بالسعودية أمام حركة المواطنين باستثناء السعوديين بالبحرين العائدين الى بلادهم .

٢٣ : أعيد فتح الجسر بين البحرين والسعودية .

بلجيكا :

١٣ : قررت المجموعة الاوروبية بالاجماع عدم ارسال أى وفد الى بغداد لاجراء مباحثات لتفادى نشوب الحرب فى الخليج .

١٥ : حذر مصدر مسئول فى حلف شمال الاطلنطى من أن الحلف يمكن ان يشارك فى الحرب ضد العراق اذا شنت القوات العراقية هجوما ضد تركيا العضو بالحلف .

١٧ : طلبت الحكومة البلجيكية من ٧ دبلوماسيين عراقيين من مجموع ٩ دبلوماسيين بمغادرة بروكسل .

: تعهد حلفاء الاطلنطى بالدفاع عن تركيا الدولة الوحيدة التابعة للحلف المتاخمة للعراق .

تركيا :

١١ : كشف الرئيس التركى تورجوت اوزال عن ان ما يقرب من ٨٠٠ جندى عراقى قد فروا الى تركيا خلال الفترة الماضية .

١٢ : دفعت تركيا بمزيد من القوات والدبابات وزرع الالغام بالقرب من حدودها مع العراق .

: استبعد تورجوت أوزال رئيس تركيا فتح جبهة جديدة على الحدود التركية العراقية اذا اندلعت الحرب فى الخليج .

١٦ : اكد الرئيس التركى تورجوت اوزال أن بلاده لن تسمح لايران او سوريا باستغلال الحرب فى الخليج للقفز على العراق ولن تسمح بظهور دولة للاكراد فى شمال العراق .

١٨ : بدأت طائرات التحالف تستخدم قواعد حلف الاطلنطى فى تركيا بمهاجمة القواعد العراقية .

الجزائر :

١٩ : اعلن وزير خارجية الجزائر انه بالرغم من سلوك العراق المرفوضة منذ بداية الازمة وحتى الآن ، فان الشعب العراقى جزء من لحم ودم الامة العربية .

٢٩ : اعلنت الجزائر انها ستقدم احتجاجا رسميا الى الحكومة السعودية لاتهامها وسائل الاعلام الجزائرية باتخاذ موقف معاد للعرب فى ازمة الخليج .

جمهورية مصر العربية :

٢ : اجتمع فى القاهرة وزراء خارجية مصر وسوريا وليبيا لبحث الموقف فى المنطقة والتحضير لقمة ثلاثية تضم رؤساء الدول الثلاث .

: وجه الرئيس مبارك نداء الى الرئيس الصومالى محمد سياد برى ناشده فيه بذل كل ما فى وسعه من اجل التوصل مع الجبهات الصومالية الى صيغة للوصول الى وقف فورى لاطلاق النار فى الصومال .

٤ : رحبت مصر بالحوار العراقى الامريكى واعربت عن املها فى ان يصل هذا الحوار الى تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولى .

٨ : أكد الرئيس حسنى مبارك ان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل فى حالة نشوب حرب فى المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت فسوف تأخذ مصر موقفا مخالفا . ودعا الرئيس مبارك القادة العراقيين الى الانسحاب من الكويت انقاذ للارواح وللعراق وللعرب وللانسانية .

٩ : التقى الرئيس حسنى مبارك مع السيد جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا واكدت تصريحاته عقب اللقاء تطابق وجهات نظر مصر وبريطانيا حول ازمة الخليج .

١١ : وصل الى القاهرة كل من الرئيس النمساوى كورت فالدهايم وجيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وعبدالكريم الابريانى وزير خارجية اليمن لاجراء محادثات مع الرئيس حسنى مبارك بشأن ازمة الخليج وحمل الاخير رسالة من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح الى الرئيس حسنى مبارك .

١٢ : اجرى الرئيس حسنى مبارك مباحثات مع كل من الرئيس النمساوى كورت فالدهايم وجيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى وعبدالكريم الايريانى وزير خارجية اليمن حول التطورات فى الخليج .

١٣ : غادر القاهرة الى طرابلس السفير مصطفى الشاذلى لتسلم مهام منصبه الجديد سفيرا لمصر فى الجماهيرية الليبية .

١٥ : وجه الرئيس حسنى مبارك نداء اخيرا الى الرئيس العراقى صدام حسين أن يتجرد من كل اعتبارات ذاتية لانقاذ السلام وانقاذ شعبه وأطفال العراق وأسر شهدائه من ويلات الحرب ورؤى الدمار التى يملك وحده ان ينقذها منها .

١٩ : قررت مصر تخفيض عدد اعضاء السفارة المصرية فى صنعاء وعودتهم مع عائلاتهم الى القاهرة وذلك تامينا لسلامتهم نظرا للظروف التى تمر بها المنطقة .

٢٠ : قرر السفير المصرى فى الخرطوم حسن جاد الحق اغلاق جامعة القاهرة فرع الخرطوم ومدارس البعثة التعليمية المصرية فى السودان ومكتب مصر للطيران فى السودان لاجل غير مسمى وتاجيل افتتاح معرض الكتاب المصرى الى شهر فبراير القادم ، وذلك احتجاجا واستنكارا لما بدر من اسلوب مشين للمتظاهرين السودانيين تحت رعاية قوات الأمن والسلطات السودانية ضد القيادة المصرية ومطالبتهم بضرب السد العالى واقدامهم على حرق العلم المصرى .

٢١ : تم التوقيع على ثلاثة خطابات متبادلة بين مصر واليابان كمنح لا ترد قيمتها ١٣ مليون دولار .

٢٤ : القى الرئيس حسنى مبارك بيانا أمام جلسة مشتركة لمجلسى الشعب والشورى تناول فيه تطورات ازمة الخليج منذ اجتياح القوات العراقية للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وحتى الآن ، وجهود مصر على

المستويات العربية والاسلامية والدولية .

٢٦ : عقد الرئيس حسنى مبارك مباحثات مع فواز شريف رئيس وزراء باكستان حول التطوير فى الخليج .

٢٧ : اكد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية حرص مصر على وحدة العراق وقوته موضحا ان ذلك يعد أمرا مطلوبا فى ظل ترتيبات الأمن المتوقعة بالمنطقة .

السودان :

١ : اوضح الرئيس السودانى عمر البشير ان إعادة تطبيق الشريعة الاسلامية سيشمل القضايا المدنية والادارية فقط وان الاحكام الخاصة بالقضايا الجنائية ستنتظر تطبيق النظام الفيدرالى فى السودان .

٥ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ السودانية اكتمال استقلال السودان باعلان تحكيم الشريعة الاسلامية فى اقاليم السودان الشمالية .

١٣ : وافق اثنان من البنوك الامريكية على اعفاء السودان من ديونها البالغة ١١ مليون دولار كما وافق بنك سويسرى على اعفاء السودان من ديون قيمتها ٤٥٧ الف فرنك سويسرى .

١٤ : استقبل الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانى وزير الاقتصاد والتجارة المصرى الدكتور يسرى مصطفى حيث بحثا دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان .

١٨ : أعلن بيان للحكومة السودانية معارضة السودان لاحتلال العراق للكويت وعدم استعداده لرؤية القوى الأجنبية وهى تهاجم العراق .

٢١ : اجرى الرئيس السودانى عمر البشير ثانى تعديل وزارى فى اعضاء حكومته منذ وصوله للسلطة قبل ١٨ شهرا .

٢٧ : قال الفريق عمر البشير ان السودان يتعرض لضغوط متعاظمة للعدول عن موقفه المؤيد للعراق لكنه لن يعدل عن هذا الموقف .

سوريا :

٥ : وصلت الى ميناء اللاذقية السورى اول سفينة مصرية تعمل على الخط الملاحى الجديد بين الاسكندرية واللاذقية .

١٢ : ناشد الرئيس السورى حافظ الاسد فى رسالة مذاعة عبر الأثير ناشد الرئيس العراقى صدام حسين الانسحاب من الكويت بدون قيد أو شرط حتى يجنب الأمة العربية والعراق تواريث الحرب .

: اجرى الرئيس السورى حافظ الاسد محادثات مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية حول الموقف فى الخليج .

١٣ : حذرت سوريا اسرائيل من مغبة التدخل فى أزمة الخليج حتى لو نفذت العراق تهديداتها وهاجمت اسرائيل .

١٤ :اتهمت سوريا العراق بعرقلة جميع الطرق السلمية لحل ازمة الخليج مؤكدة ان حكام العراق هم المسئولون وحدهم عن اندلاع حرب فى منطقة الخليج .

١٥ : ذكر مسئول أمنى فى عمان أن سوريا حشدت قواتها ودباباتها بالقرب من مرتفعات الجولان التى تحتلها اسرائيل .

٢١ : أعلنت سوريا أن الرئيس العراقى صدام حسين بشنه هجمات صاروخية على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل .

٢٢ : اتهمت سوريا الاردن بمحاولة دفعها الى الطريق الذى دفعت اليه صدام حسين ليخلو لهم جو التلاعب بمستقبل القضية الفلسطينية .

السويد :

٣ : طردت السويد ثلاثة دبلوماسيين صينيين وثلاثة مسئولين سوفييت من بينهم دبلوماسى لذلك لممارستهم انشطة تتعارض مع وضعهم كدبلوماسيين أو ممثلين رسميين وهو تعبير دبلوماسى يشار به الى التجسس .

سويسرا :

٩ : بعد مباحثات مطولة استغرقت اكثر من سبع ساعات فى جنيف بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى ، أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى ، أعلن جيمس بيكر وزير الخارجة الأمريكى فشل المباحثات التى جرت لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت .

الصومال :

٤ : أعلن الرئيس الصومالى محمد سياد برى قبوله لاجراء مفاوضات سلام مع كافة الجماعات المعارضة وتعهد بالالتزام بنتائج هذه المفاوضات أيا كانت كما دعا مصر وايطاليا الى الاشتراك كمراقبين للمفاوضات .

١٠ : وجه الرئيس الصومالى محمد سياد برى نداء لأحلال السلام فى البلاد ، بينما اعلنت مجموعات المتمردين فى مقديشيو رفضهم للمبادرة الايطالية الداعية الى ابقاء برى رئيسا شرفيا للصومال واكدوا ضررهم على تنحية برى من منصبه .

١٢ : أعلنت المعارضة الصومالية انهامتاكدة عن ان الرئيس الصومالى محمد سياد برى قد هرب فعلا الى الامارات العربية المتحدة .

٢١ : اذاع راديو مقديشيو ان الرئيس الصومالى سياد برى قد عين عمر غالب رئيسا جديدا للحكومة الصومالية خلفا لمحمد حوادلى مدر .

كما ذكر ان الحكومة والمؤتمر الصومالى الموحد ـ أكبر فصائل المعارضة ـ قد توصلا لاتفاق هدنة بين الجانبين .

٢٥ : أعلن المنسق الاقليمى لمفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين ان اكثر من ٢٤ الف صومالى قد فروا الى اثيوبيا نتيجة القتال الدائر بين قوات حكومة الرئيس الصومالى وقوات المعارضة .

٢٧ : اكد المؤتمر الصومالى الموحد اكبر فصائل المعارضة الصومالية استيلاءه على السلطة بعد معارك دامية .

٢٩ : اعلن راديو مقديشيو ان المؤتمر الصومالى الموحد ـ قد عين على مهدى محمد رئيسا جديدا للصومال خلفا للرئيس سياد برى .

٣٠ : ادى الرئيس الصومالى الجديد على مهدى محمد اليمين الدستورية وتعهد بادارة البلاد على اسس العدالة والديمقراطية والمساواة .

الصين :

١١ : اكد ايجور روجاتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتى عقب لقائه مع القادة الصينيين ان بلاده تعارض بشدة الحرب فى الخليج وانها ترى ان وسائل الحل السلمى لم تستنفد بعد .

العراق :

١ : أعلنت وكالة الانباء العراقية الرسمية رفض العراق لنداء الرئيس حسنى مبارك بالانسحاب من الكويت لتجنب اراقة الدماء .

٤ : أعلن العراق قبوله للاقتراح الأمريكى بعقد لقاء بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى جنيف فى التاسع من هذا الشهر .

: اقر البرلمان العراقى ميزانية عام ١٩٩١ التى تم اعدادها بشكل اساسى وفق احتياجات القوات المسلحة العراقية فى حالة وقوع حرب فى منطقة الخليج .

٥ : رفض العراق عرض المباحثات مع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى لوكسمبورج .

٦ : أعلن الرئيس العراقى صدام حسين ان ضم الكويت للعراق نهائى وان الكويت هى المحافظة التاسعة عشرة للعراق حاضرا ومستقبلا . والغى

العرض العسكرى التقليدى ليوم الجيش العراقى دون أى تفسير رسمى .

١١ : اعلن الرئيس العراقى من جديد رفضه لاية حلول وسط او مفاوضات بشأن الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت وقال انه يرفض مختلف الضغوط الرامية الى اجباره على الانسحاب .

١٢ : اصدر الرئيس العراقى صدام حسين تعليماته للمسئولين بالسماح فورا للشيعة الايرانيين بزيارة العتبات المقدسة دون انتظار التصديق على مضمون اتفاق كان قد تم التوصل اليه بين العراق وايران فى إطار موافقة العراق على كل شروط إيران لانهاء النزاع بينهما .

١٣ : أجرى بيرير دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة محادثات فى بغداد مع الرئيس صدام حسين وزير الخارجية العراقى طارق عزيز لم تحقق أى تقدم كما أعلن دى كويلار .

١٤ : وجه الرئيس العراقى رسالة عبر الراديو الى الملك فهد بن عبدالعزيز يحمله فيهامسئولية موت أى عراقى بسبب نقص الأدوية وهدد صدام بقتل الاف السعوديين اذا نشبت الحرب .

١٥ : انتهت المهلة التى حددها مجلس الأمن للعراق لسحب قواته من الكويت ، واكد الرئيس العراقى ان جيوشه مستعدة لأى حرب وأشار الى انه لا مساومة على حقوق العراق والعرب .

١٧ : بدأت فى الثانية صباحا الحرب لتحرير الكويت وبدأ ضرب الأهداف فى العراق والكويت فى عملية باسم « درع الصحراء » وطالب الرئيس العراقى الشعب العراقى بالصمود فى مواجهة ما اسماه بالعدوان الأمريكى على العراق واكد تمسكه بتحرير الكويت فلسطين ولبنان والجولان .

١٨ : قصف العراق اسرائيل (مدينتى تل ابيب وصنعا) بثمانية صواريخ كما قصف الظهران بالسعودية بصاروخين من طراز (سكود) تم تدميرهما قبل ان يصلا الى أهدافهما بواسطة صاروخين من نوع (باتريوت) المضاد للصواريخ .

١٩ : اعلن العراق انه اطلق ١١ صاروخا على أهداف حيوية داخل اسرائيل فى ثانى هجوم عراقى صاروخى تتعرض له اسرائيل .

٢٠ : اعترفت القيادة العليا للقوات المسلحة العراقية للمرة الأولى منذ بداية حرب الخليج يتعرض مسقط رأس الرئيس العراقى صدام حسين والعديد من المواقع الاستراتيجية للهجوم المكثف من قبل القوات الدولية المتعددة الجنسيات .

٢١ : رفض الرئيس العراقى صدام حسين خطة السلام التى تقدم بها الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف .

٢١ : قرر العراق الغاء جميع المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية منذ ١٧ يوليو ١٩٨٧ وحتى الآن .

٢٢ : ذكر البيان العسكرى العراقى رقم ١٤ أن الدفاعات الأرضية أسقطت ١٨ هدفا جويا ما بين مقاتلات وصواريخ خلال الغارات التى شنتها قوات الحلفاء على أهداف عسكرية وإستراتيجية بالعراق خلال ٢٤ ساعة . كما اسرت القوات العراقية مزيدا من طيارى القوات المتحالفة

٢٣ : إعترف الوفد العراقى فى الأمم المتحدة بأن الطلعات الجوية لقوات الحلفاء ضد العراق أودت بحياة ٤١ شخصا الى جانب اصابة ١٨٨ آخرين .

٢٤ : وجهت السلطات العراقية تهديدات الى تركيا ودول الخليج التى سمحت بانطلاق طائرات الحلفاء من أراضيها لقصف بغداد .

٢٥ : شن العراق خامس هجوم بالصواريخ على إسرائيل منذ بدء حرب الخليج فأطلق عددا من صواريخ سكود تم تدمير بعضها بصواريخ باتريوت فى الجو وسقطت الأخرى على تل ابيب وحيفا مما ادى الى مصرع وإصابة ٤٠ آخرين وتدمير واسع فى المنشآت . كما أطلق العراق صاروخين على الرياض تم تدمير أحدهما وسقط الثانى فى المدينة .

٢٦ : استأنف العراق قصف مدينتى الرياض وتل أبيب بصاريخ سكود التى دمرت فى الجو .

: أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية فى بيانها العسكرى رقم ٢٣ أن القوات المتحالفة شنت ٨٧ غارة جوية خلال ٢٤ ساعة على مختلف المناطق السكنية فى المدن العراقية .

٢٨ : أطلق العراق دفعة جديدة من صواريخ سكود بى على كل من الرياض والظهران وتل أبيب .

: أعلنت مجلة جينز العسكرية البريطانية أن العراق يملك مجموعة من صواريخ أرض - أرض سيكون لها دور فعال بجانب صواريخ سكود فى مواجهة قوات التحالف الدولى فى الحرب البرية .

٢٩ : ذكر بيان عسكرى عراقى أن القوات البرية العراقية شنت هجوما على القوات المتحالفة فى ٣ مناطق بالأراضى السعودية وإستولت على بعض المعدات ودمرت البعض الآخر وقتلت وأصابت عددا من القوات المتحالفة ودخلت مدينة الخافجى الحدودية السعودية .

٣٠ : أعلن مسئولون عسكريون فى بريطانيا أن العراق بدأ فى ضخ كميات جديدة من البترول الخام فى مياه الخليج لتكوين بقعة زيت ثانية قبالة شواطىء ميناء البكر فى جنوب العراق .

سلطنة عمان :

١ : أصدر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مرسوما سلطانيا باعتماد خطة التنمية الخمسية الرابعة فى سلطنة عمان ، والتى يبدأ تنفيذها هذا العام ، وتستمر حتى نهاية سنة ١٩٩٥ كما أصدر السلطان قابوس مرسوما ثانيا بالتصديق على الموازنة العامة لعام ١٩٩١ ، والتى بدأ سريانها اعتبارا من أول العام الجديد .

فرنسا :

١٠ : اكد المتحدث باسم قصر الاليزيه ان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران مصمم على مواصلة جهوده من لجل التوصل الى حل سلمى ومحاولة ايجاد وسيلة لاقناع العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن وذلك بالتعاون مع آخرين .

١٦ : وافق البرلمان الفرنسى بأغلبية ساحقة على تفويض الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران باستخدام القوة فى الخليج لاخراج العراق من الكويت .

٢١ : قررت الحكومة الفرنسية طرد ١٣ دبلوماسيا عراقيا .

٢٢ : اتفقت الدول الصناعية السبع الكبرى على الغاء جزء من الديون العامة لمصر وبولندا نظرا لأن الدولتين تمران بظروف خاصة .

٢٣ : أعلنت الداخلية الفرنسية عن طرد ١٦ شخصا من بينهم ١٠ عراقيين والباقون من تونس والمغرب والجزائر لتشكيلهم خطرا على الأمن العام

٢٥ : أعلن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده وفرنسا متفقتان على دراسة الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام والأمن فى الشرق الأوسط والاهتمام بحل المشكلة الفلسطينية بعد إنتهاء حرب الخليج .

فلسطين :

٤ : إستنكر مجلس الأمن قيام القوات الاسرائيلية بقتل المدنيين الفلسطينيين فى قطع غزة المحتل وطالب اسرائيل باعتبارها قوة إحتلال بالتنفيذ الكامل لمعاهدة جنيف الرابعة

التى تنص على حماية المدنيين فى الأراضى المحتلة .

٨ : نفت اسرائيل اربعة فلسطينيين من قطاع غزة الى لبنان بتهمة انتمائهم الى حركة حماس الاسلامية وإشتراكهم فى تنظيم وتوجيه انشطة مناهضة للاحتلال الاسرائيلى .

٢٩ : لقى رفيق شفيق قبلاوى (أبوزياد) امين سر حركة فتح ومسئول الجالية الفلسطينية فى الكويت مصرعه بعد إطلاق الرصاص عليه .

: إعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلى سارى نيبه احد القيادات الفلسطينية البارزة فى الاراضى العربية المحتلة وأمرت بحبسه ستة اشهر بدون محاكمة بتهمة التجسس لحساب العراق .

الكويت :

١٢ : أكد الدكتور عبدالرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أن الكويت مصممة على ضرورة تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الدولى بشأن ازمة الخليج ورفضها لأى تعديل يجرى على أى من هذه القرارات . كما أكد أن الكويت ستطالب العراق بتعويضات تتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليار دولار منها ١٣ مليار دين سابق مستحق على العراق للكويت .

١٧ : بدأت الحرب لتحرير الكويت .

٢٠ : شكلت حكومة الكويت فى المنفى اربع لجان متخصصة لادارة الكويت بعد إنهاء الاحتلال العراقى لها .

٢٢ : أعلن متحدث عسكرى أمريكى إن هناك دلائل على أن العراق بدأ فى نسف وتدمير المنشآت البترولية الكويتية .

٢٣ : قدمت حكومة الكويت فى المنفى قرضا قيمته مليار دلار الى الاتحاد السوفيتى .

لبنان :

٢ : ذكرت مصادر أمنية أن الحرب الأهلية اللبنانية أدت الى مقتل ٢٦٦٦ لبنانيا عام ١٩٩٠ .

: صرح ميشيل معلوف نائب رئيس مجلس النواب اللبنانى أن حكومة لبنان طلبت من مصر دعما عسكريا وسياسيا لدعم السلطة الشرعية فى لبنان .

٧ : أعلنت جماعة أبونضال الفلسطينية انها قررت الافراج عن أربعة رهائن بلجيكية تحتجزهم فى لبنان منذ عام ١٩٨٧ .

١١ : أعلن وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمى الاشتراكى وزعيم الدروز اللبنانيين إستقالته من وزارة عمر كرامى .

١٢ : أعلن عمر كرامى رئيس وزراء لبنان رفضه لاستقالة وليد جنبلاط وزير الدولة من الحكومة اللبنانية .

: قتلت دورية اسرائيلية ٤ فدائيين فى إشتباك وقع بمنطقة الحزام الامنى بجنوب لبنان .

ليبيا :

١ : زار طرابلس وفد يمثل الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر برئاسة السيد صفوت الشريف وزير الاعلام لبحث تعزيز العلاقات بين الحزب ومؤتمر الشعب العام فى ليبيا .

: بدأت مع مطلع العام الجديد فى مختلف مناطق الحدود الليبية مهرجانات ومسيرات سلمية تدعو الى الوحدة وإزالة الحدود بين الاقطار العربية .

٣ : عقدت فى مدينة مصراتة الليبية قمة رباعية ضمت رؤساء مصر وليبيا وسوريا والسودان ، للبحث عن مخرج لأزمة الخليج .

١٢ : دعا العقيد معمر القذافى الى تحديد موعد عاجل لعقد مجلس الأمن تشرك فيه دول البحر المتوسط والشرق الأوسط لبحث أزمة الخليج .

١٩ : خرج العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية على رأس مظاهرة ضمت أكثر من مليون مواطن إحتجاجا على ضرب العراق . وهتف المتظاهرون بحق الكويت فى تقرير مصيرها .

٢٢ : اتفق وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربى على تقديم طلب رسمى لمجلس الأمن الدولى لعقد جلسة طارئة من أجل وقف الحرب فى الخليج وإتاحة الفرصة للحلول السياسية .

٢٥ : رفض مجلس الأمن الدولى طلبا تقدمت به دول المغرب العربى بتأييد من اليمن والسودان لعقد جلسة علنية من أجل بحث حرب الخليج والدعوة لوقف العمليات العسكرية بشكل مؤقت وإستئناف الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة سلميا .

٢٩ : دعا العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية القادة العرب وأحزاب المعارضة والنقابات المهنية والمنظمات السياسية العربية لعقد إجتماع فورى فى ليبيا لمناقشة حرب الخليج .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : أجرى رئيس الوزراء الأردنى مضر بدران تعديلا وزاريا على حكومته تم خلاله تعيين عشرة وزراء جدد منهم خمسة وزراء ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين .

٢ : قام الملك حسين بجولة أوروبية شملت لندن وباريس وروما وبون ولوكسمبورج لبحث سبل نزع فتيل الحرب فى منطقة الخليج .

٩ : أغلقت الأردن حدودها مع العراق أمام كافة الأجانب الفارين من العراق والكويت الى حين وصول مساعدة دولية تمكنه من إستقبالهم .

١١ : صرح قائد عسكرى اسرائيلى يعمل على الحدود بين اسرائيل والأردن بأنه لوحظ مؤخرا تحركات واسعة النطاق لقوات اردنية شملت دبابات ومدفعية على طول الحدود بين اسرائيل والأردن .

١٣ : استأنف الأردن علاقاته الدبلوماسية مع ايران .

: وافقت الحكومة الاردنية على السماح للمصريين الموجودين بالمنطقة بعبور الحدود من العراق الى الأردن مع تعهد الحكومة المصرية بتحمل مختلف النفقات الخاصة بنقلهم الى مصر .

١٩ : دعا البرلمان الأردنى الدول العربية والاسلامية الى مهاجمة وضرب مصالح جميع الدل المشاركة فى التحالف ضد العراق ، وعلى رأسها الولايات المتحدة .

المملكة العربية السعودية :

٥ : ٦ : عقدت فى الرياض الجولة الرابعة لوزراء خارجية مصر والسعودية وسوريا لتنسيق مواقفهم ازاء التطورات فى الخليج .

٧ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن ست طائرات هليوكبتر حربية عراقية قد فرت الى السعودية عبر الحدود الكويتية وعلى متنها عدد لم يعرف بعد من أفراد الجيش العراقى . ونفى وزير الدفاع والطيران السعودى هذا النبأ .

٨ : عقد فى جدة إجتماع طارىء لمكتبى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى ترأسه الكويت ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى ترأسه مصر لمناقشة تطورات أزمة الخليج ووجه ممثلو الدول الاسلامية نداء عاجلا باسم الدول الاسلامية الى الحكومة العراقية حتى تمتثل للشرعية الدولية والاسلامية وبصفة خاصة القرار رقم ٦٧٨ الصادر من مجلس الأمن .

١١ : كشف تقرير « فورين ريبورت » أن الصين سلمت السعودية ٣٦ صاروخا أرض ـ أرض متوسطة المدى منها ٢٤ صاروخا مزودة برؤوس ذات قدرة تدميرية هائلة بينما تم تسليم ١٢ راسا نوويا للصواريخ الباقية .

١٢ : وجه الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة للرئيس العراقى صدام حسين لسحب جيشه كاملا من أراضى دولة الكويت دون أية شروط حرصا على شعب وجيش العراق اللذين تعتبران جزءا لايتجزأ من جسم الأمة العربية .

٢٠ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن العراق أطلق خمسة صواريخ سكود من جنوب العراق فوق مدينة الظهران وأن القيادة المشتركة أطلقت خمسة وصواريخ باتريوت ودمرت ثلاثة صواريخ ولم تقع خسائر فى الأرواح او فى الممتلكات .

٢١ : دمرت صواريخ باتريوت الأمريكية جميع صواريخ (سكود بى) العراقية التى أطلقها العراق على مدينتى الرياض والظهران .

٢٢ : تعرضت مدينتا الرياض والظهران السعوديتان لهجمات صواريخ عراقية متلاحقة من طراز سكود بلغ عددها ستة أسقطت جميعها بصواريخ باتريوت الأمريمية .

٢٤ : قررت القيادة المركزية لقوات التحالف الدولى زيادة عدد غاراتها اليومية الجوية على المواقع العراقية فى العراق والكويت المحتلة بمقدار الف طلعة ليصبح متوسط الطلعات ٣٠٠٠ كل يوم .

: أسقطت طائرات حربية سعودية من طراز اف/ ١٥ طائرتين عراقيتين من طراز ميراج/ اف فوق الخليج .

٢٦ : اعلن متحدث عسكرى باسم القيادة المشتركة فى السعودية أن المقاتلات الأمريكية من طراز ف/ ١٥ اسقطت ثلاث مقاتلات عراقية من طراز ميج ٢٣ فى إشتباك جوى فوق الكويت .

٢٧ : استسلم ٨ جنود وضباط عراقيين للقوات المتحالفة فى حفر الباطن .

٣٠ : أجرى الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس حسنى مبارك محادثات حول تطورات الموقف السياسى والعسكرى فى الخليج وجددا دعوتهما للرئيس العراقى لبدء الانسحاب حتى يمكن وقف القتال وتفادى إراقة المزيد من الدماء .

تابع السعودية :

٣١ : اعلن متحدث عسكرى سعودى أنه تم تحرير مدينة الخافجى السعودية وتطهيرها من القوات العراقية بعد معركة ضارية استمرت أكثر من ٣٠ ساعة بلا توقف وأن عددا كبيرا من افراد القوات العراقية سقطوا أسرى فى أيدى قوات التحالف وجرى تدمير الكثير من دباباتهم وعتادهم العسكرى .

المملكة المتحدة :

٣ : قررت بريطانيا طرد ثمانية من العاملين بالسفارة العراقية فى لندن وترحيل ٦٧ عراقيا آخرين .

١٣ : طردت بريطانيا ٢٨ من العاملين بالسفارة العراقية فى لندن وطلبت تخفيض عدد العاملين بالسفارة الى اربعة اشخاص من اصل ٢٢ شخصا .

١٨ : أصدرت الحكومة البريطانية قرارا بمنع جميع العراقيين من دخول الأراضى البريطانية .

٢٣ : طردت السلطات البريطانية ١٤ عراقيا واحتجزت عددا آخر لم يحدد من المواطنين العراقيين .

٢٤ : أعلن متحدث عسكرى بريطانى أن قوات الدول المتحالفة قتلت جنديين عراقيين وأسرت ٢٢ أخرين فى هجوم على ثلاثة زوارق عراقية بالخليج .

٢٥ : أعلن دجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا أن الوقت قد حان للبحث فى اوضاع الشرق الأوسط والمشاكل التى سيتعين مواجهتها بعد انتهاء حرب الخليج وقال أن بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى تؤيد عقد مؤتمر دولى للسلام بعد الاعداد الجيد له لتوفير شروط نجاحه .

: أعلنت الحكومة البريطانية أن عزمى الصالحى سفير العراق فى لندن سيعود الى بلاده قريبا كما وضعت ٣٣ عسكريا عراقيا تحت الاشراف العسكرى ممن جاءوا الى الدراسة وينبغى طردهم .

٢٩ : استدعت وزارة الخارجية البريطانية السفير العراقى لديها لتوضيح الادعاءات العراقية بشأن اصابة عدد من الطيارين الأسرى من قوات التحالف أثناء قصف العراق .

: أعلن قائد القوات البريطانية فى الخليج أن قوات الدول المتحالفة قد دمرت ما بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من إمكانيات العراق فى مجال تكرير البترول للأسلحة الكيماوية .

المملكة المغربية :

٣ : أعلن الملك الحسن الثانى انه يتحمل شخصيا مسئولية الاضطرابات الأخيرة بمدينة فاس المغربية وأمر الحكومة بوضع ميثاق إجتماعى مدته اربع سنوات لحل مشاكل التضخم والبطالة دون تعريض البلاد لهزات إقتصادية داخلية .

٨ : وقعت المغرب والجزائر اتفاقا للتعاون بين البلدين فى مجال الشئون الاجتماعية

٩ : تم الاتفاق بين المغرب والجزائر على مد العمل بتصاريح إقامة رعايا البلدين فى كل منهما وجعلها عشر سنوات بدلا من سنة واحدة .

موريتانيا :

١٩ : أعربت الحكومة عن مساندتها للعراق ودعت الى وقف فورى لاطلاق النار .

النمسا :

٣٠ : صرح الويس مول وزير خارجية النمسا أن عملية هروب الدبلوماسيين العراقيين الى فيينا قد تكررت أكثر من مرة ولم يتف نبأ لجوء أحد الدبلوماسيين العراقيين الى فيينا مؤخرا .

: أعلن وزير داخلية النمسا أن سلطات الأمن النمساوية ألقت القبض على ١١ شخصا من المؤيدين للنظام العراقى كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ارهابية فى النمسا بتحريض من النظام العراقى .

هولندا :

٢١ : قررت هولندا طرد خمسة من بين العاملين فى السفارة العراقية فى العاصمة لاهاى تزامنا مع الخطوات التى إتخذتها دول المجموعة الأوروبية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٣ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن عدد القوات المتحالفة فى الخليج بلغ ٦٣٠ الف مقاتل مقابل ٥٣٠ الف مقاتل عراقى .

: إقترح الرئيس الأمريكى بوش عقد إجتماع بين وزيرى الخارجية الأمريكى والعراقى فى سويسرا بين يومى ٧ ، ٩ يناير الحالى .

٨ : وجه الرئيس بوش رسالة اذاعية الى شعوب العالم أذيعت باللغات المختلفة حذر فيها من أن أزمة الخليج تدخل أخطر مراحلها وانه خلال اسبوع تنتهى المهلة المحددة للانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط من الكويت وعلى صدام حسين أن يختار بين الحرب والسلام .

٩ : أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن وزير الخارجية العراقى طارق عزيز رفض تسلم الرسالة التى بعث بها الى الرئيس صدم حسين يطالبه فيها بإنسحاب العراق من الكويت . وقرر الرئيس بوش سحب موظفى السفارة الأمريكية من بغداد . وطلب تخفيض عدد موظفى السفارة العراقية فى واشنطن .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية انه يوجد حاليا أكثر من ٦٠٥ آلاف جندى من القوات الأمريكية والقوات الدولية المتعددة الجنسيات فى الخليج فى مواجهة ٥٤٠ الف جندى عراقى داخل وحول الكويت وأن الولايات المتحدة تحشد ٣٦٠ الف جندى وطيار وبحار فى المنطقة الى جوار ٢٤٥ ألف جندى تحشدها قوات الحلفاء والدول العربية .

١٢ : وافق الكونجرس الأمريكي بمجلسيه على قرار يعطى للرئيس الأمريكي جورج بوش السلطة لاستخدام القوة لاخراج العراق من الكويت . وقد وافق مجلس الشيوخ على القرار بأغلبية ٥٢ صوتا ضد ٤٧ صوتا ، بينما وافق مجلس النواب على القرار بأغلبية ٢٥٣ صوتا ضد ١٨٣ صوتا .

: رفض مجلس الشيوخ بأغلبية ٥٣ صوتا مقابل ٤٦ صوتا مشروع قرار للديمقراطيين ينص على عدم إعطاء الرئيس بوش حق استخدام القوة العسكرية الا للدفاع عن السعودية وحماية القوات الأمريكية مع استمرار الضغط الاقتصادى والدبلوماسى والحصار على أن يطلب بوش من الكونجرس حق إستخدام القوة العسكرية قبل ٢٤ ساعة من إستخدامها .

: أمرت وزارة الخارجية الأمريكية السفارة العراقية في واشنطن بترحيل معظم العاملين فيها من الدبلوماسيين وغيرهم قبل ١٥ يناير .

١٥ : أعلن البيت الابيض الأمريكي أن العمليات العسكرية ضد العراق لارغامه على الانسحاب من الكويت يمكن أن تقع في أية لحظة بعد إنقضاء مهلة الامم المتحدة .

١٧ : دعا البيت الأبيض الأمريكي الرئيس العراقى صدام حسين الى الاستسلام والانصياع لقرارات مجلس الأمن .

٢٠ : أعلنت الولايات المتحدة أن قوات التحالف الدولية قد فقدت ١٥ طائرة منذ بدء العمليات العسكرية في الخليج .

٢١ : أعلن زعماء الكونجرس الأمريكي أن الحرب ضد العراق يجب أن تستمر دون توقف لمنع الرئيس العراقى صدام حسين من شن هجوم مضاد .

٢٣ : أعلن توماس كيلي مدير العمليات بهيئة الأركان الأمريكية أن طائرات التحالف ، نفذت حوالى ١٢ الف طلعة جوية ضد الأهداف العراقية في العراق والكويت المحتلة منذ إندلاع الحرب بمعدل حوالى ٢٠٠٠ طلعة يوميا .

: أعلن الجنرال كولين باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة ان القوات الجوية لدول التحالف دمرت تماما مفاعلين نوويين عراقيين و ٦٦ مطارا حربيا عراقيا ولم يعد للعراق الا ٦ مطارات وان الولايات المتحدة وحلفاءها تحقق سيادة جوية مطلقة فوق العراق .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن مناوشات وتبادل لاطلاق النار قد جرى بين القوات المتحالفة والقوات العراقية عبر الحدود الكويتية السعودية .

٢٤ : إحتلت القوات الأمريكية المشتركة جزيرة (القرى) شرقى الكويت .

٢٧ : أعلن البيت الأبيض تأجيل لقاء القمة الأمريكي السوفيتى الذى كان مقررا عقده في منتصف فبراير بسبب حرب الخليج .

٢٩ : اذاع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي والكسندر بسميرتنخ وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بيانا مشتركا بعد ثلاثة أيام من المباحثات عن حرب الخليج اكد أن الحرب يمكن ان تتوقف إذا التزم الرئيس العراقى صدام حسين التزاما لا رجعة فيه بالانسحاب من الكويت وتعهد الوزيران بالعمل المشترك لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى بعد انتهاء أزمة الخليج وأن يعقب التعهد بالانسحاب من الكويت خطوات مباشرة ومحددة لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن .

فبراير ١٩٩١

الاتحاد السوفيتى :

١ : احتفظ الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بمنصبه كزعيم للحزب الشيوعى في نهاية اجتماع للجنة المركزية للحزب عقد لمناقشة الازمة الاقتصادية والسياسية .

٤ : اعرب الحزب الشيوعى السوفيتى عن قلقه العميق ازاء التطورات الخطيرة في الخليج مشيرا الى نزيف الدم المستمر وتدمير البيئة في المنطقة واكد الحزب في بيان للجنته المركزية ضرورة التوصل الى حل سياسى للعراق مع الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن .

٦ : بحث الماريشال يازوف وزير الدفاع السوفيتى والعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى دعم القوات المسلحة السورية بمعدات واسلحة سوفيتية جديدة تشمل انواعا متطورة من صواريخ سكود بغرض الدفاع عن حدود سوريا .

٧ : اعلن وزير المالية السوفيتى امام البرلمان ان الديون الخارجية للاتحاد السوفيتى قد ارتفعت الى ٦٢,٤ مليار دولار وان الاتحاد السوفيتى يعتزم طلب سماح فترات سماح اضافية للديون .

١٢ : اعلن الاتحاد السوفيتى انه اتفق مع باقى اعضاء حلف وارسو على حل الهياكل العسكرية للحلف في أول شهر ابريل القادم مع الابقاء على اتفاقيات الدفاع المشترك بين الدول الاعضاء في الحلف .

١٣ : اعلن وزير الخارجية الفرنسى رولان دوما في ختام زيارته لموسكو ان مواقف الاتحاد السوفيتى وفرنسا حول الخطوات التى يجب ان يتخذها المجتمع الدولى بعد انتهاء حرب الخليج متطابقة جدا وخاصة فيما يتعلق بضرورة عقد مؤتمر دولى لتسوية جميع مشكلات المنطقة .

١٦ : تقرر تشكيل مجلس حكومى جديد في الاتحاد السوفيتى يضم وزراء الخارجية على مستوى الاتحاد والجمهوريات السوفيتية وذلك لصياغة وتنفيذ وتنسيق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى .

١٧ : اكد بيان صدر عن اجتماع ممثلى المجموعة الاوروبية مع الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى الحاجة الى اقامة نظام امنى جديد في منطقة الشرق الاوسط يحول دون وقوع اعتداءات جديدة ويزيل اسباب عدم الاستقرار في المنطقة الى جانب تسوية الصراع العربى الاسرائيلى واقامة رقابة على عمليات التسلح في المنطقة .

١٨ : سلم الرئيس السوفيتى جورباتشوف لطارق عزيز وزير خارجية العراق في موسكو خطة سلام لتسوية ازمة الخليج سلميا ، تتفق مع الموقف السوفيتى القاضى بوجوب ان يكون الانسحاب العراقى من الكويت انسحابا غير مشروط .

١٩ : صرح اندريه جرانشيف احد مستشارى الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بان طارق عزيز

وزير خارجية العراق ابلغ جورباتشوف بان العراق يرغب فى سحب قواته من الكويت دون شروط .

٢٢ : وافق العراق رسميا على الانسحاب الكامل من الكويت بدون شروط طبقا لخطة السلام السوفيتية المكونة من ثمانى نقاط ولوحظ ان الخطة لم تتضمن اى ذكر للقضية الفلسطينية أو للصراع العربى الاسرائيلى او لموضوع الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة كما ذكرت وكالة اسوشيتدبرس .

٢٤ : صرح المتحدث باسم الرئيس جورباتشوف بان موسكو لن تدين الهجوم البرى ضد العراق وان علاقتهما بامريكا لن تتأثر .

٢٦ : دعا الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى وقف الاعمال العسكرية فى الخليج ووضع مشكلة الشرق الاوسط برمتها فى جدول اعمال الامم المتحدة .

٢٨ : رحب الاتحاد السوفيتى بتحرير الكويت وعودة حكومتها الشرعية اليها وأكد الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الاتحاد السوفيتى سيتعامل مع العراق فى ظل قيادة الرئيس صدام حسين .

اسرائيل :

٢ : تعرضت اسرائيل لتاسع هجوم صاروخى عراقى .

٣ : وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى على طلب اسحاق شامير رئيس الوزراء ضم زحيتام زئيفى عضو حزب مولديت اليمينى المتطرف والذى يطالب بترحيل كل السكان الفلسطينيين عن الاراضى العربية المحتلة .

٦ : توجه محافظ البنك المركزى الاسرائيلى مايكل برونو الى الولايات المتحدة وفرنسا لبحث الحصول على مساعدات مالية لتوطين نحو مليون يهودى سوفيتى من المتوقع وصولهم الى اسرائيل بحلول عام ١٩٩٣ .

٨ : اصيب ٤ جنود اسرائيليين فى هجوم شنه ثلاثة من الفدائيين العرب لقوا مصرعهم اثناء تبادل لاطلاق النار مع قوة من الجيش الاسرائيلى

٩ : اطلق العراق صاروخا من طراز سكود على منطقة سكنية فى تل ابيب ادى الى اصابة ٢٦ شخصا بجراح .

١٢ : اصيب ٧ جنود اسرائيليين فى الهجوم الصاروخى العراقى الـ ٣٢ منذ بدء حرب تحرير الكويت وسقط الصاروخ فى منطقة آهلة بالسكان لم تحددها اسرائيل لاسباب عسكرية .

١٥ : كشفت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية النقاب عن ان ٤ من اكبر الشخصيات العراقية الحكومية قد اجتمعوا بمسئول اسرائيلى بارز وابلغوه بان العراق مستعد لدعم تحركات السلام بين العرب واسرائيل وذلك فى عام ١٩٨٨ .

١٦ : طالبت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اسرائيل بعد توطين المهاجرين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

١٩ : اعلن المتحدث باسم الجيش الاسرائيلى ان اسرائيل تعرضت لهجوم بصاروخ سكود اطلق عليها من غرب العراق .

ايران :

٢ : ابلغ المسئولون الايرانيون سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى الذى زار طهران رفض ايران لاعادة الطائرات العراقية التى هبطت فيها حتى تنتهى حرب الخليج ، كما اكدوا رفض طهران تقسيم العراق ومطالبتها برحيل قوات التحالف من الخليج .

٤ : اعلن الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى انه مستعد للاجتماع شخصيا بالرئيس العراقى صدام حسين لاجراء محادثات مباشرة لوقف الحرب فى الخليج ، كما انه مستعد لاجراء اتصالات مباشرة مع واشنطن .

٥ : حث الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى على اعطاء قدر اكبر من الحرية للمرأة المسلمة فى ايران .

١١ : اعلن نائب رئيس برلمان النمسا ان وفدا ايرانيا زائرا ابلغه ان حوالى ١٥٠ طائرة عراقية قد هبطت فى ايران منذ بداية حرب الخليج كثير منها طائرات مدنية تم اجبارها على الهبوط .

١٢ : المح على اكبر ولاياتى وزير خارجية ايران الى ان بلاده قد تتخلى عن حيادها المعلن ازاء الحرب فى الخليج اذا تدخلت اسرائيل بشكل مباشر فى هذه الحرب .

١٧ : ذكرت وكالة الانباء الايرانية ان عدد المواطنين العرب والاجانب الذين وصلوا إلى ايران قادمين من العراق بلغ ٦٥١٠ اشخاص منذ بداية حرب الخليج

١٩ : ذكرت وسائل الاعلام الايرانية ان سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى صرح خلال زيارته لطهران بان الطائرات الجوية لقوات التحالف ضد المواقع العراقية المختلفة اسفرت عن مصرع اكثر من ٢٠ الف عراقى واصابة ٦٠ الفا آخرين فى الايام الـ ٢٤ الاولى من الحرب . كما اسفرت الحرب عن تكبيد العراق خسائر تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار .

٢٠ : تعرضت السفارة الايطالية فى طهران وعدد من سفارات الدول الاوروبية : المانيا وبريطانيا وتركيا قد تعرضت لهجوم بالقنابل احدث تدميرا فى المبانى ولم تسفر عن وقوع اصابات .

تركيا :

٨ : انفجرت قنبلة فى احد مراكز قيادة قوات حلف شمال الاطلنطى بمدينة ازمير التركية .

١٩ : اعلن مسئولون اتراك أن مايزيد على الف شخص من العسكريين والمدنيين العراقيين قد عبروا الحدود الى تركيا .

٢١ : اعلن مسئولون اتراك ان ٩٢ عسكريا عراقيا و ١١٨ مدنيا اخرين فروا الى تركيا وبذلك يبلغ عدد العراقيين الفارين الى تركيا ١٥٩٠ من بينهم ٧١٦ عسكريا . منذ بدء ازمة الخليج

تشيكوسلوفاكيا :

٦ : ذكر مسئولون سوفيت وتشيكوسلوفاكيون ان المرحلة الثانية من انسحاب القوات السوفيتية من تشيكوسلوفاكيا قد تمت بنجاح وان عملية الانسحاب بوجه عام تسير وفقا للجدول المخطط لها . وقد بلغ عدد الجنود السوفيت الذين غادروا تشيكوسلوفاكيا ٥٩ الفا و ٥١٩ جنديا بالاضافة الى ٣١ الفا و ٣٩٧ شخصا من اعضاء اسرهم .

تونس :

١٨ : اصدر الرئيس التونسى زين العابدين بن على قرارا بتعيين السيد على الرياض مديرا عاما للامن كما صدر قرار باقالة عبد الحميد الشيخ وزير الداخلية من منصبه بعد ان اقتحم ٢٠ شخصا من حركة النهضة مقر حزب التجمع الديمقراطى الدستورى الحاكم واشعلوا فيه النار

٢٨ : لقى روبرت فان اكرمان السكرتير الاول بسفارة هولندا فى تونس مصرعه فى حادث اعتداء

الجزائر :

٢٠ : دعا حزب جبهة التحرير الحاكم فى الجزائر الجزائريين الى مقاطعة موسم الحج هذا العام بسبب ماوصفه بوجود قوات اجنبية فى السعودية وتدنيس الاماكن المقدسة وحمل بيان للحزب هجوما على التحالف المعادى للعراق ودعا الحكومة الى اعادة النظر فى علاقاتها مع الدول المشاركة فيه .

٢٤ : اعرب الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد عن خيبة امله فى العالم العربى واتحاد دول المغرب العربى مشيرا الى ان الجزائر لن تتحرك مستقبلا الا اذا تأكدت تماما ان هناك عملا جادا وانه فى حال مشاركة الجزائر فى عمل عربى فانها تفضل ان يكون على المستوى المغاربى .

جمهورية مصر العربية :

١ : أكد الرئيس حسنى مبارك فى حديث لمحطة تليفزيون ايه - بى . سى . الامريكية ان القوات المصرية التى ارسلت الى السعودية ذهبت لكى تقاتل ولم تذهب الى هناك لمجرد القيام بعرض عسكرى . وأكد ان هذه القوات لن يتم سحبها .

٧ : طلبت الخارجية المصرية من السفير العراقى واعضاء السفارة العراقية والمكاتب التابعة لها مغادرة البلاد على ضوء ما اعلنه العراق من قطع العلاقات مع مصر وعدد من الدول .

٨ : كشف وزير الداخلية عن مخطط لاشعال الجبهة المصرية الاسرائيلية واغتيال مسئولين كبار ، ويشرف عليه الرئيس العراقى صدام حسين واجهزة مخابراته ، بالتعاون مع مجموعتى ابو نضال والجهاد الاسلامية التى يقودها من الاردن اسعد الشيمى .

٩ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى وجرت مشاورات حول الترتيبات الامنية بمنطقة الخليج بعد انتهاء ازمة الكويت . كما استقبل الرئيس مبارك السيد جيرى كولينز وزير خارجية ايرلندا الذى اكد تقدير اوروبا لموقف مصر ودورها فى سلام المنطقة .

١٠ : صرح مصدر عسكرى مسئول ان ١٦ من الجنود العراقيين قد لجأوا بأسلحتهم الى قواتنا المتمركزة فى السعودية

١١ : اعلن الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ان اجمالى الديون الخارجية والتى تمثل قروضا مضمونة من الحكومة تبلغ حاليا ٢٤ مليار دولار شاملة الديون المدنية والعسكرية .

١٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد هانز جينشر وزير الخارجية الالمانى وتناول اللقاء تطورات حرب تحرير الكويت ومساعى تخفيف اعباء الديون عن مصر ووسائل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات .

١٣ : تسلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس التركى تورجوت اوزال حملها اليه احمد كورت جابه وزير خارجية تركيا وكانت حول احتمالات مابعد الحرب .

١٤ : استدعت وزارة الخارجية سفير اسرائيل بالقاهرة وابلغته بطلب مصر ضرورة رفع المعاناة عن الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة وانهاء حظر التجول عليهم .

١٥ : تقدمت مصر بشكوى ضد العراق لمجلس ادارة منظمة العمل الدولية لاجباره ١٨٠ الف عامل مصرى على التطوع بالجيش العراقى وعدم صرف مكافأة نهاية الخدمة للعمال المصريين الذين تركوا الخدمة بالعراق .

١٦ : فى ختام اجتماعاتهم بالقاهرة اكد وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست ضرورة انسحاب العراق دون قيد او شرط من كل اراضى دولة الكويت الشقيقة وعودة الشرعية اليها والالتزام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس التعاون والتنسيق بين دولهم حاليا ومستقبلا .

١٨ : اكد بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية تمسك مصر بالدفاع عن حقوق الكنيسة المصرية فى دير السلطان فى القدس

٢١ : عقد بالقاهرة مؤتمر لوزراء خارجية الدول الاعضاء فى هيئة مكتب منظمة المؤتمر الاسلامى وتغيبت عن حضوره المغرب . وقد تدارس المؤتمر التطورات فى قضية الخليج واكد التزامه بتحرير الكويت وعودة الشرعية .

٢٣ : صرح مصدر مسئول بانه تقرر اعتبار الدبلوماسى اليمنى عبد الواحد الخرباش شخصا غير مرغوب فيه وصدرت التعليمات بمغادرته الاراضى المصرية خلال ٤٨ ساعة بعد ان اهان مصريا يعمل بالبنك الباكستانى بالقاهرة

: صرح مصدر عسكرى مسئول بان القوات المصرية قد عبرت الحدود السعودية الكويتية فى اطار معركة تحرير الكويت

٢٦ : اعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية ان القوات المصرية المشاركة فى عملية تحرير الكويت قد حققت مهامها المخططة بكفاءة عالية وان تقدمها داخل عمق الاراضى الكويتية كان اسرع من المعدلات القتالية المتعارف عليها وذلك بعد ان انهت كافة المقومات التى تصدت لها تماما وان ٤ الاف من الضباط والجنود العراقيين استسلموا للقوات المصرية .

٢٧ : صدر بيان عسكرى عن القيادة العامة للقوات المسلحة ذكر ان القوات المصرية استكملت المرحلة الرئيسية من مهامها القتالية فى غزو الكويت بنجاح كبير .

٢٨ : اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا اعلنت فيه ان القوات المصرية اتمت مهامها بنجاح تام فى دولة الكويت المحررة وان ضابطا واحدا برتبة نقيب وثمانية من الصف والجنود قد استشهدوا واصيب ٧٤ فردا بجراح من رتب مختلفة .

جنوب افريقيا :

١ : اعلن رئيس جنوب افريقيا دى كليرك امام البرلمان تعهده بالغاء القوانين الرئيسية التى تحكم التفرقة بين المواطنين البيض والسود فى مجالات السكن والتعليم وامتلاك الاراضى .

١٧ : توصلت حكومة بريتوريا وحركة المؤتمر الوطنى الافريقى المناهضة لها الى اتفاق يقضى بالوقف الفورى لاعمال العنف وتبادل الاتهامات والتهديدات بين الجانبين . وذكر الرئيس فردريك دى كليرك ان هذا الاتفاق يمهد لوضع دستور جديد للبلاد .

السودان :

٥ : نفى وزير الاعلام السودانى ماردده بعض الاذاعات الأجنبية حول وجود صواريخ وطائرات عراقية فى شمال وشرق السودان .

٩ : قرر الفريق عمر البشير رئيس مجلس ثورة الانقاذ فى السودان تعيين حكام الاقاليم التسعة وهم من العسكريين ولاة للولايات السودانية التسع فى اطار تطبيق نظام اتحادى فى السودان .

١٢ : اعلن ان ٤٥٠ من المتمردين سلموا انفسهم الى القوات المسلحة السودانية فى مديرية اعالى النيل بجنوب السودان .

٢٠ : تمكنت القوات المسلحة السودانية من تدمير معسكر للمتمردين فى منطقة اعالى النيل وأسرت اثنين وقتلت ٨٠ متمردا .

٢٤ : قرر مجلس الوزراء السودانى البدء فورا فى تنفيذ البنود العاملة لبروتوكول التعاون التجارى بين مصر والسودان للعام الحالى .

٢٥ : قررت المملكة العربية السعودية رفع حظر دخول السودانيين لاراضيها .

سوريا :

١ : قررت المجموعة الاوروبية الافراج عن ٢٠٠ مليون دولار فى صورة منح وقروض لسوريا تقديرا لموقفها من ازمة الخليج .

٥ : قرر وزراء خارجية المجموعة الاوروبية

تقديم ٢٠٤ ملايين دولار لسوريا كمنح وقروض .

١١ : جرت محادثات بين وزيرى خارجية سوريا وتركيا اعلن بعدها الوزير السورى ان بلاده لا تقبل بوجود اية اطماع للاخرين فى ارض العراق سواء كانت من دول المنطقة او من خارجها وقال ان نظيره التركى اكد حرص تركيا على وحدة التراب والشعب العراقى وكذلك على مقدراته واقتصاده .

١٣ : اعلن هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا ان سوريا مستعدة للاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود فى اطار خطة السلام الشامل فى الشرق الاوسط التى قد تعقب حرب الخليج

١٤ : ذكرت وكالة الانباء السورية ان دفعة جديدة من الهاربين من العراق عبرت الحدود العراقية الى سوريا .

السويد :

١٦ : اعلنت وزارة الخارجية السويدية انها طردت ٤ دبلوماسيين عراقيين من العاملين بالسفارة العراقية فى ستوكهولم من البلاد لتورطهم فى انشطة لا تتفق مع صفتهم الدبلوماسية الا انها لم تفصح عن نوعية هذه الانشطة .

١٧ : اعتقلت الشرطة السويدية ٢٠ عراقيا لاتهامهم بالاعداد لعمليات ارهابية .

العراق :

١ : اعلن بيان عسكرى عراقى انسحاب القوات العراقية من مدينة الخافجى السعودية .

٦ : اعلن العراق انه قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر والسعودية والولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكانت هذه الدول قد سحبت بعثاتها الدبلوماسية فى بغداد .

٨ : طلبت العراق من الامم المتحدة ايفاد لجنة تحقيق الى العراق لفحص مصنع لبن الاطفال الذى زعم ان طائرات التحالف قد دمرته .

٩ : اغلق العراق قنصليته فى مدينة كراتشى الواقعة جنوب باكستان بسبب مشاكل امنية ومالية .

١٠ : اعلن سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى ان بلاده رفضت مقترحات ايران الداعية لترتيب وقف اطلاق النار فى حرب الخليج .

١١ : اطلق العراق صاروخين على اسرائيل وصاروخا ثالثا على الرياض .

١٢ : استقبل الرئيس العراقى صدام حسين المبعوث الشخصى للرئيس السوفيتى جورباتشوف ـ يفجينى بريماكوف الذى سلمه رسالة من الرئيس السوفيتى ـ واعلنت وكالة الانباء العراقية ان الرئيس العراقى ابدى استعداده للتعاون مع موسكو فى سعيها للتوصل لتسوية سلمية على اساس حل كل قضايا المنطقة .

١٣ : ذكرت وكالة الانباء العراقية ان ما لا يقل عن ٧٠٠ شخص قد لقوا مصرعهم ، فى بغداد عندما اصيب احد مخابىء حماية المدنيين من الغارات الجوية بقصف مكثف من طائرات التحالف الدولى ، بينما اعلن المتحدث باسم البيت الابيض الامريكى ان هذا المكان مركز للقيادة والتحكم كان مستهدفا كهدف عسكرى مشيرا الى ان بغداد وضعت السكان المدنيين داخله عن عمد .

١٥ : اعلن مجلس قيادة الثورة العراقى برئاسة الرئيس صدام حسين قبوله واستعداده لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ بما فى ذلك الفقرة المتعلقة بالانسحاب العراقى من الكويت وذلك بهدف التوصل الى حل سياسى مشرف ومقبول لازمة الخليج وذكر البيان الذى اذاعه راديو بغداد ووكالة الانباء العراقية ان هذا الاستعداد هو الخطوة الاولى المطلوب تنفيذها كضمان من جانب العراق فى موضوع الانسحاب على ان يقترن ذلك بوقف اطلاق النار وقفا تاما وشاملا فى البحر والجو والبحر وان يقرر مجلس الامن الغاء جميع القرارات التالية للقرار البداية والاثار التى ترتبت عليها كافة والغاء جميع القرارات والاجراءات الخاصة بالمقاطعة وكافة الاجراءات السلبية التى اتخذتها بعض الدول ضد العراق بصورة فردية او جماعية قبل الثانى من اغسطس ١٩٩٠ والتى كانت السبب الحقيقى لما حدث لتعود الامور الى حالتها الطبيعية وكان شيئا لم يكن ودون ان يترتب على العراق اية اثار سلبية لاى سبب من الاسباب . واشترط البيان ان ترتبط الخطوة المطلوب تنفيذها كضمان من جانب العراق فى موضوع الانسحاب بسحب الولايات المتحدة وكل دول التحالف ضد العراق للقوات التى ارسلتها الى منطقة الشرق الاوسط والخليج قبل او بعد الثانى من اغسطس الماضى كما ان على هذه القوات ان تسحب معداتها واسلحتها من البر والبحر او المحيطات او الخلجان بجانب تلك المعدات التى زودت بها هذه الدول اسرائيل بسبب حرب الخليج . واشترط البيان كذلك ان يجرى سحب تلك القوات والمعدات خلال فترة لاتزيد على شهر من تاريخ وقف اطلاق النار ، كما اشترط ان ترتبط الخطوة الاولى بشأن الانسحاب العراقى بانسحاب اسرائيل من فلسطين والاراضى العربية المحتلة فى الجولان ولبنان ووقف التدخل السورى فى لبنان ، بالاضافة الى ضمان الحقوق التاريخية للعراق فى الاراضى والبحر كاملة غير منقوصة . فى اى حل سياسى ، وبالنسبة للكويت فان اى ترتيب سياسى يجب ان ينطلق من ارادة الشعب وطبقا لممارسة ديمقراطية حقيقية بمشاركة القوى الوطنية والاسلامية بصورة اساسية فى الترتيب السياسى الذى يتفق عليه .

١٦ : اعلنت مصادر عسكرية بريطانية ان وحدات صغيرة من قوات الكوماندوز البريطانية والامريكية ترافقها الطائرات الهليوكبتر بدأت فى عبور الحدود السعودية الكويتية لمهاجمة القوات العراقية المتمركزة فى الكويت .

١٧ : اعلن العراق انه اطلق ثلاثة صواريخ من طراز سكود على المفاعل النووى الاسرائيلى فى ديمونة .

اعلن وزير الاعلام العراقى ان ضحايا القصف الجوى من المدنيين العراقيين يبلغ ٥٨٥ شخصا فى ٣ مدن فقط منذ بدء العمليات العسكرية وان المستشفيات العراقية تكتظ بالجرحى .

٢٠ : بحث الرئيس العراقى صدام حسين مع كبار مساعديه سبل النهوض بالزراعة فى العراق .

٢١ : وجه الرئيس العراقى صدام حسين خطابا من راديو بغداد هاجم فيه كل الدول التى شاركت فى التحالف لفرض قرارات مجلس الامن بالانسحاب من الكويت وهاجم بشكل خاص مصر والسعودية وسوريا وكرر مزاعمه عن الحقوق التاريخية فى الكويت واعلن ان العراق سيواصل الحرب وثقته فى النصر . وقال ان انسحاب العراق لابد ان يتم فى نطاق ترتيب شامل لحل مشاكل المنطقة واولاها مشكلة فلسطين .

٢٤ : دعا العراق الجماهير العربية الى شن هجمات ضد المصالح الامريكية والغربية والدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى .

٢٦ : اصدر الرئيس العراقى صدام حسين اوامره لقواته المتمركزة فى الكويت بالانسحاب استجابة لقرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ الخاص بالانسحاب من الكويت الى المواقع التى كانت تتمركز فيها قبل يوم الثانى من اغسطس ١٩٩٠ .

٢٧ : اعلن العراق موافقته على قرارات الامم

المتحدة الخاصة بدفع تعويضات للكويت والتخلي عن فكرة أن الكويت جزء من الأراضي العراقية واطلاق سراح مختلف أسرى الحرب فور اعلان وقف اطلاق النار ، وصرح مصدر مسئول بالخارجية الأمريكية بأن الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن رفضت العرض العراقي باعتباره لا يلبي الحد المطلوب في الأزمة لوقف اطلاق النار .

٢٨ : توقفت العمليات العسكرية في منطقة الخليج بدءا من الساعة السابعة من صباح يوم الخميس ٢٨ فبراير بتوقيت القاهرة وذلك بعد مرور مائة ساعة على بدء الهجوم البرى وستة اسابيع من بدء عملية عاصفة الصحراء .

سلطنة عمان :

١٢ : بدأ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الجولة السنوية التي يقوم بها وتشمل مختلف ولايات السلطنة ، وقد القى جلالة السلطان قابوس خطابا في لقاء مع شيوخ وابناء ولايات ساحل الباطنة ، وقد أعلن فيه ان انشاء مجلس الشورى في السلطنة جاء بعد نجاح التجربة الطيبة للمجلس الاستشاري للدولة .

فرنسا:

٦ : اكدت فرنسا ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جلسات المؤتمر الدولي الذي تطالب فيه فرنسا من أجل ايجاد تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط .

١٦ : اكد فارس بونير وزير خارجية لبنان أن فرنسا ترى أنه يتعين تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج .

٢٦ : أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن الكويت تعهدت بدفع ألف مليون دولار لتمويل تكاليف المساهمة الفرنسية في المجهود الحربي للدول المتحالفة .

٢٧ : أعلنت فرنسا تعيين (جان بريو) الذي كان يقوم بتمثيل الحكومة الفرنسية لدى السلطات الكويتية سفيرا لفرنسا بالكويت .

فلسطين :

٤ : قررت منظمة التحرير الفلسطينية وقف اطلاق صواريخ الكاتيوشا من جنوب لبنان على شمال اسرائيل وذلك بعد السلبيات التي نتجت عن اطلاق هذه الصواريخ .

لقى شخص مصرعه واصيب ٧ أشخاص في اشتباكات بين مقاتلي منظمة (فتح) و (أبو نضال) قرب صيدا بلبنان .

١١ : اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ٣٥٠ فلسطينيا في اكبر حملة اعتقالات منذ بدء الانتفاضة .

عرضت منظمة التحرير الفلسطينية التعاون مع جهاز مخابرات البوليس السري في تعقب الارهابيين من الشرق الاوسط .

٢٤ : دعت منظمة التحرير الفلسطينية دول العالم الى مساندة العراق لمواجهة ما اسمته بعدوان الحلفاء الذي تقوده امريكا ضده .

فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول الشامل على مختلف مناطق الاراضي المحتلة فور الاعلان عن بدء المعارك البرية في الخليج .

الكويت :

١ : أكد محمد ابوالحسن سفير الكويت في الأمم المتحدة ان لن يتم وقف اطلاق النار ما لم تتحرر الكويت وان أي جهد دولي يبذل في هذا الصدد يجب أن يستند على هذه الحقيقة .

٢ : اكد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الانسان أن قوات الاحتلال العراقية في الكويت قتلت العشرات من الأطفال الرضع المبتسرين بعد إخراجهم من الحضانات في مستشفيات الكويت .

١٢ : ذكر مسئولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن النيران اشتعلت في اكثر من ٥٠ حقل بترولي في الكويت بأيدي القوات العراقية في حين أن البعض الاخر اشتعل بسبب قنابل طيران التحالف .

١٩ : أوضح تقرير قدمته الكويت الى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في جنيف ان سلطات الاحتلال العراقي القت القبض على مائة الف كويتي عند نقاط التفتيش بينما اعتقلت ثمانية آلاف ومائة وسبعين عسكريا كويتيا واودعتهم سجون بغداد والموصل كما سجنت ٣٠ امرأة في الكويت و٤٠٠ امرأة في بغداد اضافة الى زجها ٥٠ عائلة كويتية بكامل افرادها في سجون البصرة . وأشار التقرير الى ارتكاب الجنود العراقيين أعمال القتل العشوائي والاغتصاب والاعتقالات والتهديدات والتدمير والسلب للممتلكات العامة والخاصة .

٢٠ : قال الشيخ احمد الصباح أحد أفراد الأسرة الحاكمة في الكويت ان الحكومة الكويتية تنوي فرض الأحكام العرفية لمدة ستة أشهر على الأقل بعد التحرير والعودة حتى يمكن ترحيل العراقيين الذين قد يبقون في الكويت بوصفهم جواسيس .

٢١ : اكد الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها اصرار بلاده على ان يدفع العراق جميع نفقات ما دمره الجيش العراقي داخل الكويت وقال ان جزيرتي وربة وبوبيان وحقل الرميلة للبترول كانت وستظل كويتية وابدى استعداد حكومته للتفاوض مع العراقيين حول مستقبل المنطقة تحت اشراف الأمم المتحدة لكنه يتعين على العراق اولا الالتزام بجميع قرارات المنظمة الدولية بشأن الكويت بما فيها الانسحاب غير المشروط ورفع تعويضات عن الحرب .

٢٢ : بدأت قوات الاحتلال العراقية عملية تدمير واحراق واسعة ومنظمة لحقول البترول الكويتية حيث اشعلت النار في ١٤٥ بئر بترول من بين حوالي ٦٠٠ بئر في الكويت .

٢٤ : بدأ فجر اليوم الهجوم البري الشامل لقوات التحالف لتحرير الكويت بعد ٨ ساعات من انتهاء المهلة التي حددها الرئيس الامريكي بوش لبدء الانسحاب من الكويت .

٢٦ : أصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت مرسوما باعلان الأحكام العرفية في جميع انحاء الكويت لمدة ثلاثة شهور وعين الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الوزراء حاكما عرفيا عاما وعهد اليه بالتنسيق بين قيادة القوات المسلحة الكويتية وقيادة القوات العسكرية للدول المشتركة في تحرير الكويت .

٢٧ : اعلن الفريق خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات في بيان رسمي تحرير مدينة الكويت من الاحتلال العراقي .

٢٨ : أصدرت وزارة الخارجية الكويتية قرارا بنقل السيد ناصر عبدالمحسن الجبعان سفير الكويت رئيسا لوفد بلاده في جامعة الدول العربية بالقاهرة .

لبنان :

٦ : تبادلت قوات الاحتلال الاسرائيلية والمقاتلون الفلسطينيون في جنوب لبنان القصف الصاروخي والمدفعي .

٧ : شنت القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان أول هجوم بري لها منذ اندلاع حرب الخليج على مواقع شمالي هذه المنطقة تابعة لحركة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية .

١١ : تجددت الاشتباكات بين مقاتلي حركة فتح ومقاتلي جماعة ابونضال الفلسطينيتين وذلك في مخيم (شاملى) بالقرب من مدينة صور بجنوب لبنان .

١٧ : اكد الرئيس اللبناني الياس الهراوي أن الدولة ستبسط سلطتها على كامل التراب الوطني حتى لا تداهمها أحداث الخليج .

٢٠ : شنت المقاتلات الاسرائيلية غارات على

قواعد فلسطينية بجنوب لبنان بعد أن هاجمت مجموعة فدائية موقعا لقوات الاحتلال الاسرائيلي شمال الشريط الحدودي الذي تحتله اسرائيل بالجنوب اللبناني وتطلق عليه اسم المنطقة الامنية .

ليبيا :

١ : اكد العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية أن العراق كان يحضر لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات وان الرئيس العراقي صدام حسين استغل بلايين الدولارات التي حصل عليها من دول الخليج خلال حربه مع ايران لتحقيق هذا الهدف .

٧ : اكد العقيد معمر القذافي من جديد معارضة ليبيا المبدئية لضم العراق للكويت .

١٨ : وصل الى طرابلس الرئيس التشادي ادريس معمر ديبي في أول زيارة يقوم بها إلى ليبيا منذ توليه السلطة في البلاد في شهر نوفمبر الماضي واعلن بدء عهد جديد في علاقات البلدين .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٣ : أعلن مسئولون في عمان أن الاردن لن يسمح لأحد بعبور مجاله الجوي ، وأن الأردن طلب من سوريا تزويده بالبترول عوضا عن البترول الذي يستورده من العراق .

٥ : اكدت الخارجية الامريكية أن لدى الولايات المتحدة معلومات تؤكد أن بعض المواد الحربية بما في ذلك المواد المتعلقة بصواريخ سكود العراقية تنقل من الأردن الى العراق ضمن قوافل شاحنات البترول المدنية .

٦ : القى العاهل الأردني الملك حسين خطابا اكد فيه تحالف الأردن مع العراق في مواجهة العالم .

١٢ : أعدم الأردن طيارا ومدنيا بتهمة التجسس لصالح اسرائيل .

: أعلن الأمير حسن ولي عهد الأردن ان التزام الأردن بتحقيق السلام في الخليج يجعله محايدا . واضاف أن سيادة الكويت على اراضيه لا خلاف حولها الا انه لا يمكن القول ان المطالب العراقية الخاصة ببعض الأراضي الكويتية لا اساس لها .

٢١ : اعلن البوليس الأردني ان اشخاصا هاجموا مقر اقامة الملحق العسكري المصري لدى الأردن لكن أحدا لم يصب بأذى .

٢٤ : أصدرت الحكومة الأردنية بيانا أعربت فيه عن تضامنها مع العراق وتمنت للقوات العراقية الانتصار في معركتها ضد قوات التحالف .

٢٦ : ذكر مصدر رسمي أردني ان دبلوماسيا ايرانيا وصل الى العاصمة الأردنية لاعادة فتح السفارة الايرانية في عمان بينما توجه مسئول في وزارة الخارجية الأردنية الى طهران لاعادة فتح السفارة الأردنية هناك .

المملكة العربية السعودية :

٢ : اكد المتحدثون العسكريون لقوات دول التحالف أن القصف الجوي المركز لتجمعات القوات العراقية على الحدود الكويتية السعودية أوقف تماما خطر تقدم القوات البرية العراقية في الأراضي السعودية :

٤ : طالب المسئولون السعوديون باعلان منطقة الخليج منطقة كارثة عالمية بسبب الدمار الناتج عن التلوث ببقعة الزيت الهائلة التي تعمد العراق اغراقها في الخليج .

: تعرض اوتوبيس في مدينة جدة لنيران مسلمين مجهولين وأصيب في الهجوم اثنان من العسكريين الامريكيين وحارس أمن سعودي .

٥ : اشتبكت القوات السورية للمرة الأولى مع القوات العراقية في جنوب الكويت .

٦ : أعلنت قيادة القوات المشتركة بالسعودية أن عدد الأسرى العراقيين لدى هذه القوات وصل الى ٨٦٢ اسيرا بينهم ٥١ ضابطا ، فضلا عن ٦ عسكريين عراقيين استسلموا للقوات المصرية .

٨ : تعرضت العاصمة السعودية الرياض لهجوم عراقي بصاروخ سكود تم تدميره بصواريخ باتريوت قبل ان يصل الى أهدافه .

٩ : أستسلم ثمانية جنود عراقيين من بينهم ستة ضباط لقوات مشاة البحرية الأمريكية في منطقة الحدود السعودية الكويتية .

١٨ : اكد وزير المالية السعودي محمد أبا الخيل ان بلاده أبرمت عقودا للاقتراض مع عدد من البنوك الأجنبية .

٢٠ : أعلن الجنرال ريتشارد نيل المتحدث العسكري باسم القوات الأمريكية في الخليج أن القوات الأمريكية أسرت ٤٥٠ جنديا عراقيا خلال اشتباك وقع بينها وبين القوات العراقية شمال الحدود السعودية مع الكويت

المملكة المتحدة :

٧ : تعرض مقر الحكومة البريطانية في وسط لندن لهجوم بالقذائف الهاون من سيارة تقف على بعد ٢٠٠ متر من بين الحكومة بينما كان مجلس الحرب البريطاني مجتمعا برئاسة جون ميجور رئيس الوزراء لمتابعة تطورات حرب الخليج .

١٧ : اكد تقرير أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان النمو الاقتصادي سينخفض من ٢,٩٪ الى ٢٪ كما أن معدل البطالة سيرتفع في كل الدول الصناعية تقريبا من ٦,٣٪ الى ٦,٩٪ بحلول عام ١٩٩٢ وذلك نتيجة لحرب الخليج .

١٨ : وقع انفجاران متتاليان في اكبر محطتي مترو الانفاق في لندن

٢٦ : أعلن مجلس الحرب البريطاني برئاسة جون ميجور رفضه لاعلان الرئيس العراقي صدام حسين بانسحاب قواته من الكويت لعدم وفائه بقرارات الأمم المتحدة ، وأعلن أن القوات العراقية عليها ان تنسحب بدون اسلحتها وان يلقي الرئيس العراقي صدام حسين بيانا علنيا يعلن فيه امتثاله الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتخلي عن أية ادعاءات بأية حقوق في الكويت نهائيا والى الأبد .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٣ : أعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي أن قوات التحالف الدولي ضد العراق تعمل لطرد القوات العراقية من الكويت والقضاء على قدرات العراق الهجومية بما فيها من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المتوسطة والطويلة المدى .

٦ : أعلن البنتاجون أن اسطوله الضخم من المقاتلات (إف ١١١) التابع لحلف الاطلنطي سيتم احلاله بعدد أصغر من المقاتلات المتطورة (اف ١٥ إيجل) .

: أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي تفاصيل خطة مقترحة للسلام في الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج من بين بنودها أن يساعد التحالف الدولي الذي تراسه الولايات المتحدة العراق في جهود إعادة تعمير العراق بعد انتهاء حرب الخليج .

٧ : حذرت الولايات المتحدة النظام العراقي من استخدام الأسلحة الكيماوية وقال وزير الخارجية الأمريكي أن الرد النووي في هذه الحالة من البدائل المطروحة .

أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي تأييد الولايات المتحدة لاقتراح الرئيس حسني مبارك باعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي

٨ : أعلن البيت الأبيض الأمريكي أنه من الواضح الآن أن الأردن قد انحاز للعراق ولم يعد محايدا .

: اقترح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي انشاء بنك لاعادة بناء تعمير دول منطقة الشرق الاوسط تمول الدول البترولية أساسا وتشارك فيه مؤسسات مالية اقليمية ودولية أخرى .

٩ : أمرت وزارة الخارجية الأمريكية جميع

رعاياها في الأردن غير الرسميين والمسئولين بمغادرة البلاد فورا ومعهم افراد عائلاتهم بعد أن خفضت عدد موظفي السفارة ومكتب القنصلية التي توقفت اعمالها على أن يقتصر عمل السفارة على تقديم المساعدات العاجلة في حالة الضرورة القصوى .

١٠ : اعلنت وزارة الخارجية الاردنية انه تقرر تأجيل تسليم الأردن المساعدات المالية الى أجل غير مسمى .

١٢ : راس الرئيس الامريكي بوش اجتماعا مشتركا ضم وزارة دفاع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتقييم الموقف العسكري في الخليج .

١٨ : اعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد تلقى اقتراح السلام الذي تقدم به الرئيس السوفيتي جورباتشوف لحل أزمة الخليج وأنه أمر المسئولين العسكريين الأمريكيين بالاستمرار في خططهم الحربية كما هو مقرر .

٢٢ : وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش انذارا نهائيا للعراق بوجوب البدء في الانسحاب من الكويت اعتبارا من ظهر يوم ٢٣ فبراير بتوقيت واشنطن وقال ان الولايات المتحدة ترفض اى شروط انطوت عليها خطة السلام السوفيتية .

: قررت الولايات المتحدة طرد دبلوماسي عراقي من العاملين في قسم رعاية المصالح العراقية في وشنطن لاتهامه بالتجسس .

٢٥ : اكد المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض انه منذ اللحظة الأولى وفي كل وقت ، اكدت الولايات المتحدة والدول المتعاونة معه انه ليس لها اى مطامع أو مطالب اقليمية من العراق ولا مساس بحدود العراق أوسيادته على ارضه ، وان هذه الدول حريصة على أن يبقى العراق سليما موحدا متكاملا قادرا على تحقيق الاستقرار في المنطقة .

٢٦ : اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش رفض مطلب العراق وقف اطلاق النار وطالب الرئيس العراقي بان يعلن هزيمته وينسحب من الكويت واكد ان الطريق الوحيد لانهاء الحرب الدائرة هو أن تلقى القوات العراقية باسلحتها .

: أعلن الجنرال توم كيلي مدير ادارة العمليات بوزارة الدفاع الامريكية أن عدد الأسرى العراقيين يزيد على ٣٠ الف وأن عدة الاف آخرين هربوا إلى تركيا ، كما تم تدمير ٢٠٨٥ دبابات عراقية و٩٦٢ عربة مصفحة و١٥٠٥ مدافع .

٢٨ : القى الرئيس جورج بوش خطابا اعلن فيه وقف العمليات العسكرية في الخليج بعد مرور مائة ساعة على بدء الهجوم البري وستة اسابيع من بدء عملية عاصفة الصحراء وطالب العراق باطلاق سراح كل أسرى الحرب فورا واعادة رفات كل من سقط في الحرب ، واطلاق سراح كل المعتقلين الكويتيين وان يبلغ السلطات الكويتية بمواقع وطبيعة كل الالغام البرية والبحرية وامتثال العراق بالكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

اليابان :

٤ : اكد توشيكي كايفو رئيس وزراء اليابان أن مساهمة بلاده لتمويل العمليات العسكرية ، في الخليج التي تبلغ قيمتها ٩ مليارات دولار سيتم تخصيصها للأغراض السلمية .

٦ : أعلنت اليابان انها ستمنح مصر والاردن وتركيا قروضا تزيد قيمتها على الف مليون دولار لمساعدتها في التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة عن حرب الخليج .

٢٠ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية ان توشيكي كايفو رئيس وزراء اليابان سيرسل (كوجي وأتتاب) نائب وزير الخارجية كمبعوث خاص له الى منطقة الخليج لبحث سبل انهاء الحرب الدائرة هناك ودور اليابان في المنطقة بعد انتهاء الحرب .

: أعرب سكرتير عام مجلس الوزراء الياباني ساكاموتو عن تحفظ بلاده تجاه فكرة مساعدة العراق على أعادة بناء اقتصاده في فترة ما بعد الحرب فيما لو بقي صدام حسين في السلطة .

يوجوسلافيا :

١٢ : فشل وزراء خارجية دول عدم الانحياز خلال اجتماعهم في بلجراد في التوصل الى صيغة محددة بشأن طرح تسوية سلمية للحرب في الخليج وقرروا ارسال وفدين لمقابلة الرئيسين العراقي والأمريكي .

٢١ : افتتحت جمهورية كرواتيا اليوجوسلافية اول مكتب تمثيل خارجي لها في مدينة شتوتجارت الألمانية .

اليونان :

٤ : أعلن يوانيس فارفينيوتيس وزير الدفاع اليوناني أمام البرلمان أن بلاده منحت تسهيلات في الجو والبحر للحلفاء في الحرب في الخليج .



REPORTS 9 COMMENTS :

- The Soviet Union, Economy facing a Collapse : Farouk El-Assal
- Violence Crisis in Fez/ Morocco : Ahmed Mehaba
- The Taiwan-China Réunification : Mohamed Mustafa Shehata
- Egyptian-African Cooperation in 10 Years : Ambassador Ahmed Taha
- The New Pakistani Government : Mohamed Abul Fadl Ahmed
- The Comecon's Dissolution... Causes and Future Prospects : Tamer W. Abdel Kader
- On Pluralism In Soviet Russia : Walid M. Abdel Nasser

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMINARS 9 ROUND TABLES..

- A Lecture of the South Committee Report : covered by Walid Abdel Nasser
- The 21st Afro-American Conference : Amru Fathi El Guwili
- The Doha G.C.C. Summit : Tarek Abu Sinna

BOOK REVIEW;

- Janet Wallach : « Arafat in the Eyes of the Beholder » - New York - Carol Publishing Group. - 1990
- Nathan J. Brown : « Peasants » Politics in Modern Egypt. The Struggle Against the State" Yale University-New Haven, London - 1990.

PERIODICAL REVIEWS ;

- Le Monde Diplomatique Février 1991 : Imposer le Pouvoir Fort en Union Soviétique " Par Jean Marie Chauvier
- Revue de Politique Etrangère : Le Déperissement de l'Etat Soviétique" par Roland Lomme. - 4/90
- Revue de Politique Internationale - N.50 Hiver 1990:1991: Nations Soviétiques : Impatience de Liberté par Françaoise Thom.

CHRONOLOGY OF EVENTS:

November - December 1990 - January - February 1991.



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

CONTENTS

Editorial
FILE
Kuwait's Liberation, & Changes in the International Community
-« The Desert Storm » Operation.... Lessons and Results : by Murad I. Dessouki
-On the New International Order : by Mohamed Sid Ahmed
-The U.N.'s Futurist Rôle in the Middle East : by Omrane El-Shafei
-The Arab League and the Gulf Crisis : by Dr. Attia Hussein Effendi
-The Gulf Crisis and the European Community : by Safâ Mussa
--Iran, Turkey & Pakistan.... & Post-War Arrangements : by Badr A. Abdel Ati.
-The Gulf War's Chronology : by Nabya Asfahany
-Documents

Special Section : Water Crisis in the Middle East and Africa
Introduction : Ahmed Youssef el Karei
1 - Water Management in the River Nile Valley : Dr. Boutros B. Ghali
2 - Egyptian Foreign Policy concerning the Nile Water : Dr. Alà El-Hadidi
3 - The Water Aspect of the Arab-Israeli Conflict : Dr. Hassan Bakr
4 - Water Crisis from the Nile to the Euphrate : Dr. Ahmed Abdel Badiè
5 - Political, Economical and Legal Dimensions of the Water Crisis : Yasser Hashem
6 - Regional Cooperation in the Africain Horn and the Nile Basin : Dr. Abdel Malek Auda
7 - Introduction to an Africain Summit on Water : Dr. Joyce Starr
8 - Symposium on the Nile Water
9 - The Cairo Declaration on Africain Water (27 June 1990).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

AL-SIASSA AL-DAWLYA

□ KUWAIT'S LIBERATION & CHANGES IN THE INTERNATIONAL COMMUNITY (FILE)

— THE «DESERT STORM» OPERATION. LESSONS & RESULTS
— ON THE NEW INTERNATIONAL ORDER
— THE U.N. FUTURIST ROLE IN THE MIDDLE EAST
— THE ARAB LEAGUE & THE GULF CRISIS

□ WATER CRISIS IN THE MIDDLE EAST & AFRICA. (SPECIAL SECTION)

— WATER MANAGEMENT IN THE NILE VALLEY
— THE WATER ASPECT OF THE ARAB -ISRAELI CONFLICT
— INTRODUCTION TO AN AFRICAN SUMMIT ON AFRICAN WATER

104

APRIL 1991

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

الثمن ١٥٠ قرشاً



□ الخليج بعد الحرب [ملف العدد]

إشراف د . محمد السيد سعيد

□ نحو نظام جديد للتعاون الاقليمى فى حوض النيل

أنس مصطفى كامل

□ منظمة المؤتمر الاسلامى وتسوية المنازعات

د . محمد السيد سليم

□ جنوب أفريقيا وتصفية الأبارتيد

وليد محمود عبدالناصر

□ الحوار والصراع بين الجنوب والشمال

د . بطرس بطرس غالى

□ القضية الفلسطينية .. واحتمالات المستقبل

بدر أحمد عبدالعاطى

١٠٥

يوليو ١٩٩١

الأهرام



العدد (١٠٥)
يوليو ١٩٩١

الافتتاحية

أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة

تمتد جذور أزمة الخليج التى أندلعت فى أغسطس ١٩٩٠ الى عامى ١٩٦١و١٩٧٣ حتى أن القيادة العراقية قد استندت فى تبرير غزو قواتها للكويت الى الدعاوى نفسها التى سبق لها آثارتها فى الماضى . وغنى عن البيان ان الدبلوماسية المصرية لم تأل جهدا للحيلولة دون تفجر الموقف مستندة فى مساعيها الى مبدئين رئيسيين :

الأول : هو تسوية الصراعات العربية بالطرق السلمية .

الثانى : هو ضرورة التوصل الى التسوية فى نطاق عربى . الا أن تعنت النظام العراقى وتشبثه بموقفه قد أدى الى اجهاض المساعى السلمية المصرية وقد كانت النتيجة المعروفة وهى اجتياح القوات العراقية للكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠ .

وستظل ذاكرة التاريخ تحتفظ طويلا بالادعاءات التى رددها العراق سعيا لاضفاء طابع من الشرعية على موقفه باستناده الى التالى :

الادعاء الأول : يأتى تدخل العراق عسكريا فى الكويت تلبية لنداء الحكومة الكويتية الثورية الجديدة التى ناشدته الدعم والمساندة بعد نجاحها فى الاطاحة بنظام الأسرة الحاكمة فى الكويت .

الادعاء الثانى : أن الكويت كانت تشكل دائما جزءا لا يتجزأ من العراق ومن ثم فان ضم العراق للأراضى الكويتية لا يعدو أن يكون ممارسة العراق لحقوقه التاريخية فى استعادة أراضيه والتى تعتبرها حكومة بغداد المحافظة العراقية التاسعة عشر .

الادعاء الثالث : أن القوات العراقية على أتم أستعداد للانسحاب من الأراضى الكويتية إذا انسحبت القوات الاسرائيلية من الأراضى الفلسطينية والعربية والضفة الغربية وغزة ومن لبنان وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ . والجدير بالذكر أن هذا الادعاء لم يثره العراق الا فى ١٢ أغسطس ١٩٩٠ أى بعد مرور ١٢ يوما على الغزو .

وازاء استنكار المجتمع الدولى العارم لاقدام العراق على غزو الكويت بدأ النظام العراقى فى التذرع بمبررات مغلفة بمزيد من التوجهات الأيديولوجية فتارة يكيف الموقف على أنه مواجهة بين الأمبريالية والصهيونية وتارة أخرى الاستعمار من جانب والقوى التحررية فى العالم الثالث من جانب آخر . كما حاول العراق أن يلوذ بالتبرير القائل بأن الموقف يمثل مواجهة بين الشمال المستغل والجنوب المستغل أو بين الاثرياء والفقراء ، ومن ثم فان العراق يناضل لتحرير الفقراء من ربقة القهر والاستغلال . وأخيرا رفع العراق شعار الحرب المقدسة او الجهاد فى مواجهة حملة صليبية جديدة .

ان علاقات مصر مع العرب ، علاقات مبادىء وليست مصالح وهى علاقات مبنية على سياسات طويلة المدى وليست وليدة أحداث عابرة . وزيارتى للكويت تأتى من نفس المنطلق ودور مصر فى المشاركة فى تعمير الكويت قائم . وبالنسبة لمشاركة القوات المصرية فى المرحلة المقبلة فاننا نبحث فى الاحتياجات التى يطلبها الأشقاء العرب .

من تصريحات الرئيس حسنى مبارك خلال رحلته فى اول زيارة للكويت بعد تحريرها

١٩ يوليو ١٩٩١

وهكذا رفع العراق فى آن واحد خليطا من الشعارات الحماسية تنادى بالتضامن العربى والتضامن الاسلامى ثم يتسع نطاقها الى تضامن العالم الثالث باسره ثم تضامن كافة المقهورين والمعذبين فى الأرض وذلك كسبا للتأييد واستدرارا للتعاطف مع موقفه .

اما فى المرحلة الاخيرة من أزمة الخليج أو بالتحديد فى ١٧ يناير ١٩٩١ حين تدخلت قوى التحالف عسكريا بشكل مكثف ، آثار العراق إدعاءين جديدين :

الأول : أن التدخل العسكرى لقوات التحالف لا يستهدف تحرير الكويت بل انه يرمى الى تدمير العراق .

الثانى : ان تدخل الحلفاء العسكرى قد تجاوز بشكل سافر التفويض الذى منحه اياه مجلس الامن أو بعبارة اخرى هو أن اتساع نطاق التدخل العسكرى للحلفاء ينتهك قرارات مجلس الأمن .

ولكن كيف كان رد فعل الجماعة الدولية ازاء الغزو العراقى للكويت وفى مواجهة سلسلة الحجج والأسانيد التى تذرع بها ؟ .

فعلى المستوى الاقليمى اجتمع مجلس الجامعة العربية فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ بناء على طلب الكويت استنادا الى المادة الخامسة والمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية واستنادا الى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك ، تبنى المجلس قرارا :

ا) يدين الغزو العراقى للكويت .

ب) يدين الخسائر فى الأرواح والممتلكات الناجمة عن الغزو .

جـ) يطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت .

د) يقترح عقد قمة عربية استثنائية لبحث السبل الكفيلة باحتواء هذا الغزو .

وقد التامت القمة العربية بالفعل فى العاشر من اغسطس لتتبنى القرار التالى :

١ ـ تؤيد القرار الذى تبناه مجلس الجامعة العربية فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠

٢ ـ يؤيد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فى هذا الصدد .

٣ ـ تدين غزو العراق للكويت .

٤ ـ لا تعترف بضم الكويت للعراق .

٥ ـ تطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الكويت .

بانتهاءحرب الخليج . فمن الناحية الفعلية يضع هذا القرار الرابع عشر العراق تحت نظام من الرقابة الدولية شبيه بالنظام الذى فرض على ألمانيا واليابان عام ١٩٤٥ ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومثلما حدث بالنسبة لذات الدولتين ، لم يستطع العراق عام ١٩٩١ أن يرفض أو حتى يناقش الشروط التى أمليت عليه ، الا أن الفارق الجوهرى بين الموقفين يكمن فى استمرار العراق حتى يومنا هذا فى الاحتفاظ بنفس النظام الذى اشعل بيده لهيب الحرب فى المنطقة بينما استبعدت القيادات الألمانية واليابانية من الحكم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ترى ما هى الدوافع الكامنة التى ادت الى استمرار مثل هذا النظام فى الحكم ؟ . لعله من الصعوبة بمكان ان نتوصل اليوم الى الحقائق الدفينة التى أملت هذا الوضع ، ولنترك الى مؤرخى المستقبل سبر أغوار هذا الموقف ، ومن الحرى بنا العودة الى تحليل القرار ٦٨٦ الذى يضع العراق تحت الوصاية الدولية سياسيا واقتصاديا :

أولا : يحدد القرار الحدود الفاصلة بين العراق والكويت ويخول الأمم المتحدة مسئولية توفير الضمانات للحفاظ على سلامتها .

ثانيا : تنشىء الأمم المتحدة منطقة منزوعة السلاح تمتد عشرة كليو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت وتنتشر بها قوات من المراقبين الدوليين .

ثالثا : تقبل العراق دون قيد أو شرط أن يتم تحت اشراف دولى نزع وتدمير كافة اسلحتها الكيميائية والبيولوجية وصورايخها الباليستكية التى يزيد مداها عن ١٥٠ كم .

رابعا : تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا مهمة الاشراف على تدمير كافة الطاقات النووية التى تملكها العراق .

خامسا : تنشىء الأمم لمتحدة صندوقا للتعويضات عن الخسائر والأضرار الناجمة عن حرب الخليج . وتتولى لجنة دولية الاشراف على هذا الصندوق الذى يتم تمويله باستقطاع جزء من عائدات الصادرات العراقية .

سادسا : تحرم الأمم المتحدة بيع أى اسلحة أو أى عتاد عسكرى للعراق .

سابعا : تلتزم العراق بعدم ارتكاب أو المساعدة على ارتكاب أى عمل من أعمال الأرهاب الدولى فضلا عن عدم السماح لأى منظمة ارهابية بالعمل على أراضيها .

وأخيرا فور اخطار العراق رسميا السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بموافقته على احكام القرار يبدأ العمل بوقف اطلاق النار على أن يظل مجلس الأمن معنيا بالمسألة ومن حقه اتخاذ كافة التدابير التى من شأنها تنفيذ هذا القرار وضمان اقرار السلم والأمن فى المنطقة .

جملة القول ان العراق قد جرد من غطائه الاستراتيجى كما سبق أن حدث لكل من ألمانيا واليابان غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية . وفى هذا الصدد يثور تساؤل ملح حول قدرة العراق على توظيف مليارات الدولارات التى كان ينفقها على التسليح بالأمس على عمليات البناء والتنمية الاقتصادية فى المستقبل اسوة بألمانيا واليابان ؟ . هل شخصية صدام حسين أهل لهذا التغيير الجذرى ؟ أم انه من الأجدى بصدام أن يتخلى عن تمسكه بالحكم حتى يسمح لبلاده بأن تعود ادراجها وتلتحم مرة اخرى بالاسرة العربية ؟ . أليس من مصلحة العراق أن يتولى الحكم فى البلاد نظام جديد اكثر انفتاحا على العالم الخارجى واقل تأثرا بالتداعيات السلبية لحرب الخليج ؟ .

وتترى غيرها من التساؤلات الواحد تلو الآخر تبحث جاهدة عن اجابة نعجز عن التوصل اليها اليوم مما يفرض علينا ان نوليها مزيدا من الأهتمام وأعمال الذهن .

وفى ٤ أبريل ١٩٩١ أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار ٦٨٩ الذى ينص على أرسال قوة قوامها ١٤٤٠ جنديا لحفظ السلام فى منطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت وذلك احلالا لقوات التحالف المرابطة فى المنطقة وذلك تنفيذا لوقف اطلاق النار . وكان مجلس الأمن يزمع الأعلان رسميا عن انتهاء حرب الخليج الا أن بعض الدول الأعضاء على مندوب العراق أن يتقدم الى المجلس مسبقا بموافقته على شروط وقف اطلاق النار وهو الأمر الذى امتثلت اليه العراق دون أى تعنت أو مماطلة . وفى اليوم التالى أعلن

مجلس الأمن رسميا انهاء حرب الخليج .

وربما يمثل وضع حرب الخليج لأوزارها بداية لحقبة جديدة فى تاريخ العلاقات الدولية . اذ أننا نشهد اليوم اعادة تحديد لمواقع ومصالح العديد من دول العالم الثالث فى ضوء المعطيات الجديدة والحقائق التى كشفت عنها الحرب . ولكن ماذا عن الدول العربية وهى الطرف الرئيسى فى الأزمة ؟ . وماذا عن العلاقات الجديدة بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب وما هو مضمون هذه العلاقات التى ستستمر الى شهور أو الى سنوات قادمة ؟ . ما هى المسئولية الجديدة المنوطة بالأمم المتحدة ؟ . الى غيرها من التساؤلات التى سنسعى الى الأجابة عليها فى معرض هذا المقال .

(١) لا مراء أن تطور أزمة الخليج والنهاية التى وصلت اليها انها قد رسخت فى الأذهان بشكل واضح وصريح حقيقة أفول الحرب الباردة . ولعل أحد أهم الأخطار التى أرتكبها النظام العراقى هى عدم ادراكه لهذه الحقيقة . فلم تشهد أزمة الخليج أى مواجهة بين القوتين الأعظم فحسب ، بل أنه ـ على النقيض من ذلك ـ سجلت الأزمة تعاونا وثيقا فيما بينهما . فمنذ اصدار مجلس الامن للقرار ٦٦٠ فى الثانى من أغسطس الى اصداره للقرار ٦٨٩ فى ٤ أبريل ١٩٩١ جاءت جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذه الفترة ثمرة تعاون دبلوماسى مكثف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

(٢) ولكن اذا كانت أزمة الخليج قد وطدت العلاقات بين الشرق والغرب فالأمر يختلف الى حد كبير بالنسبة للعلاقات بين الشمال والجنوب. ففى الوقت الذى استقطبت فيه الأزمة اهتمام الرأى العام العالمى وسلطته على وقع الأحداث فى الجنوب الا أنها من جانب آخر عمقت أزمة الثقة بين شمال وجنوب البحر المتوسط ، فحين رفع صدام حسين شعارات رنانة مثل الحرب المقدسة أو الحرب الصليبية الجديدة بين الأسلام والغرب أو الصدام بين الأثرياء والفقراء وحين استجابت قطاعات فى الشارع العربى الى هذه الشعارات لتحول غازيا معتديا الى بطل محرر أو لتجعل من الهزيمة الساحقة نصرا وظفرا القى ذلك كله بظلال كثيفة من الشك والريبة على مستقبل الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه من جانب آخر ينظر بعض المراقبين نظرة معاكسة للرأى السابق . ففى أعتقادهم أن أزمة الخليج قد أعطت العالم الثالث دفعة قوية الى الأمام . فهى من جانب قد وضعت العرب على مشارف نقطة انطلاق جديدة ، كما أنها من جانب آخر حثت الدول العربية على بدء حوار متكافىء بين العرب والغرب .

كان من الأحرى أن تحمل نهاية حرب الخليج فى جعبتها نتائج مماثلة للنتائج التى اسفرت عن نهاية الحرب العالمية الثانية فى أوربا . التى مثلت بعثا جديدا للقارة الأوروبية تبلورت فى الصلح الفرنسى ـ الألمانى وإعادة تعمير أوروبا اعتمادا على مشروع مارشال . وهنا يجدر بنا أن نتساءل إذا كان العالم العربى يستطيع ان يحول انقاض حرب الخليج الى بنيان قوى للترابط العربى ؟ . هل تستسيغ دول الشمال فكرة التعاون مع الدول الخليجية الثرية فى مشروع عملاق للتعمير وتنمية المنطقة على غرار مشروع مارشال ؟ . هل هناك بارقة أمل تلوح فى الأفق بالنسبة لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى أسوة بالصلح الفرنسى الألمانى ؟ .

(٣) لا جدال أن ازمة الخليج قد بعثت الحياة من جديد فى جسد الأمم المتحدة الذى كان قد أصابه الكثير من الضعف والوهن على مر العقود الأربعة للحرب الباردة . اذ أنها (اضطلعت طوال الأزمة وما بعدها بدور جديد يتسم بالكثير من الايجابية فى الحركة والفاعلية فى الأداء والتنفيذ .

فدول التحالف الثمانى والعشرين لم تشترك فى العملية العسكرية لتحرير الكويت وفقا لقرارات الأمم المتحدة فحسب بل ان الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة إستأثرت الأمم المتحدة خلالها باتخاذ كافة القرارات والتدابير التى من شأنها تجريد العراق من غطائه الاستراتيجى فضلا عن الزامة بدفع التعويضات عن كافة الخسائر الناجمة عن الحرب . سينبرى البعض قائلا أن كافة الاجراءات التى اتخذتها الأمم المتحدة قد تمت بمباركة وبقيادة الولايات المتحدة . واذا افترضنا جدلا صحة هذا الرأى فان هذا لا ينفى أن كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بأزمة الخليج قد تم اعدادها والموافقة عليها فيما بين الدول الخمس الدائمة أعضاء مجلس الأمن ، هذا بالاضافة الى أن أكثر من ١٢ دولة ما بين عربية وافريقية ومسلمة وأسيوية ولاتينية قد اشتركت عسكريا فى حرب تحرير الكويت .

دراسة

نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمى فى حوض النيل

أنس مصطفى كامل

يعد إعلان القاهرة للمياه .. الصادر عن الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا ، والتى إنعقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ،[١] بمثابة أحدث المحاولات لايجاد إستراتيجية للعمل الجماعى بين الدول الأفريقية ، وخطوة فى سبيل إيجاد مفهوم جديد للمصلحة المشتركة ، يتغلب على « معضلة السجين » Prisoner's dilemma[٢] التى سيطرت على الوعى القومى لدى الدول الافريقية ، وجعلتها أسيرة التمحور حول المصالح الذاتية ، وخاصة فيما يظهر بين الدول المشتركة فى حوض النيل على وجه التحديد . مما جعل العلاقات فيما بينها أشبه بمباراة فى المصالح الضيقة ، وعلى أساس غير تعاونى بسبب سيطرة مفهوم السياسة الهيدروليكية على تحركها الاقليمى .

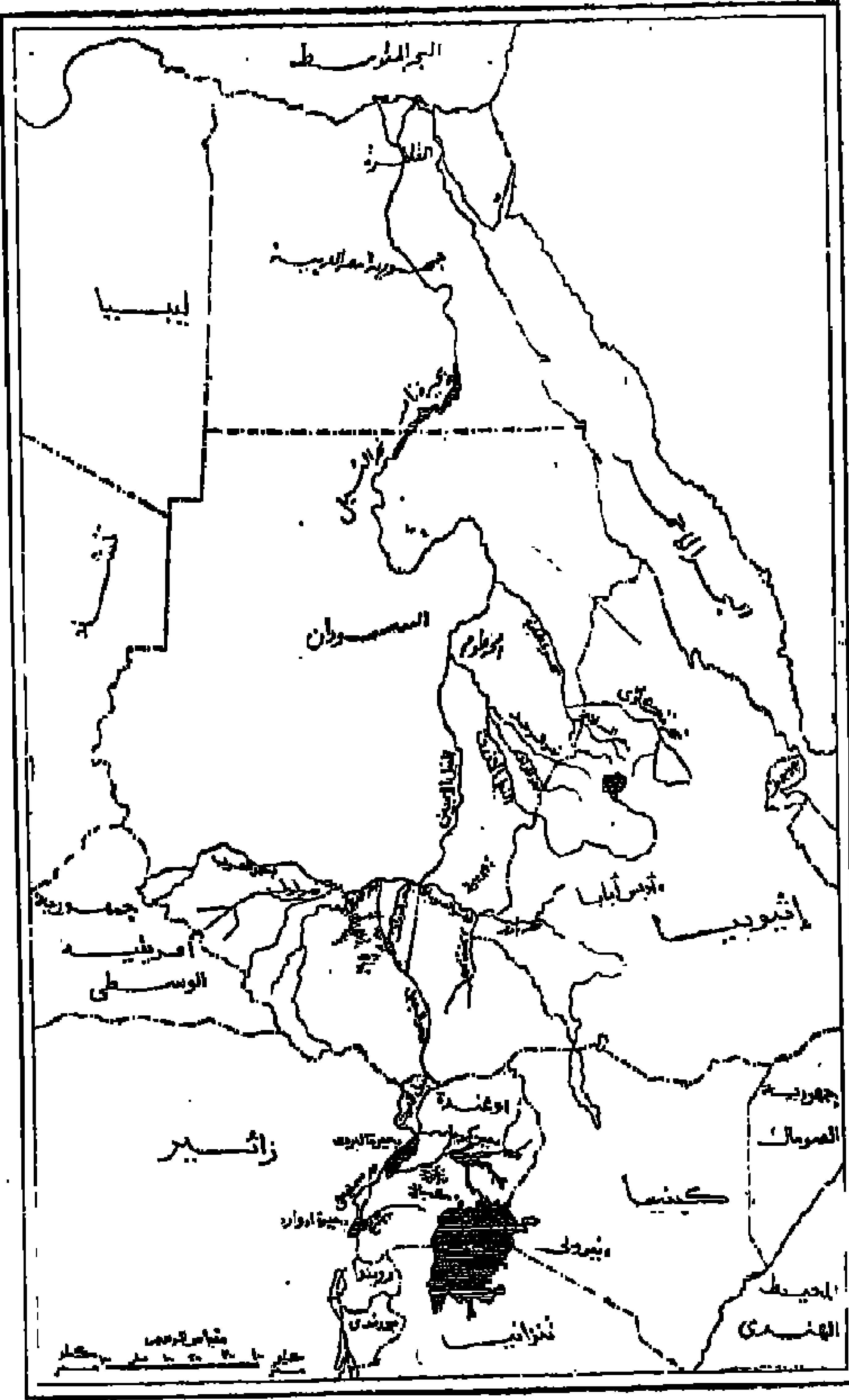
مقدمة : حول إعلان القاهرة للمياه وإشكالية الفراغ المؤسسى :

والواقع أن إعلان القاهرة هو تتويج لجهد التنظيم الدولى الحديث والقائم عقب الحرب العالمية الثانية فى النظر الى قضية التعاون الاقليمى حول إستقلال الموارد الطبيعية المشتركة من منظور العمل الجماعى لحل « مشكلة القدرة » ، وفى إطار خلق إستراتيجيات مؤسسية لمباريات ذات حصيلة تقدمية . تعظم العوائد الناجمة عن العمل الجماعى . فى إطار توسيع النطاق الاقليمى لخلق وفورات على نطاق أوسع ومضاعف

* هذه الدراسة هى القسم الاول من خمس دراسات حول التكامل الاقليمي لحوض النيل .. اجرى حاليا اعدادهم .. اما الدراسة الثانية فهى دراسة مقارنة للهياكل التنظيمية الاقليمية الفرعية فى حوض النيل ، والثالثة حول العلاقات بين دول حوض النيل فى ضوء اتفاقية ليومى ٤ اما الرابعة فهى مشروع انشاء منطقة تجارة تفضيلية فى حوض النيل ، والخامسة حول بناء نموذج رياضى لتوزيع ناتج العمل الجماعى .

(١) لمزيد من التفصيل حول اعلان القاهرة للمياه يرجى الرجوع الى :
The Institute for Diplomatic Studies- Ministry of Foreign affairs of Egypt and Global Water Policy and Technology Summits.- The African Water Summit on Policy and Technology Cairo-June 24-27- 1990. 50P.

(2) CONYBEA RE, J.A.- Public Goods, Prisoners'Dilemmas and the International Political Economy. (1m)- International Studies Quarterly (1984) 28,5- 22 PP. 5-11.



وإستخدام أعلى يكون له إنعكاسات على النواتج الفرعية(٣) للموارد الأولية المشتركة محل التعاون . وخاصة فى مجال الموارد المائية .

وفى هذا الاطار ، فقد أجريت دراسات حول المصادر المائية والتعاون الأقليمى بمعرفة المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥١ ، واقرت جمعية القانون الدولى فى إجتماعها بهلسنكى عام ١٩٦٦ ، المبادىء الحديثة القانونية والعامة التى تساعد على إقامة انظمة أقليمية للتنمية الشاملة . فى أحواض الأنهار ، ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه الذى إنعقد فى الأرجنتين بمدينة Mar del plata فى الفترة من ١٤ ـ ٢٥ مارس عام ١٩٧٧ هو تتويج لهذه الجهود ، وقد أفرد فى تقريره الختامى ملحقا خاصا حول التوصيات التى يجب إتباعها فى إطار إشكالية التعاون الأقليمى فى أحواض الأنهار الأفريقية ، وأوضح أن المشكلة المحورية هى « الفراغ المؤسسى »(٤) التى تعوق خلق التنظيم الأقليمى لأحواض الأنهار فى الدول الافريقية .

ورغم أن عقد الثمانينيات قد شهد العديد من المؤتمرات الفنية حول تنظيم أحواض الأنهار فى أفريقيا .. بناء على التوصيات التى أعلنتها « خطة لاجوس » عام ١٩٨٠ ،

(والتى سيرد تفصيل لها فيما بعد فى موقع آخر من هذه الدراسة) ، ومن هذه المؤتمرات ، ندوة « التحديات التى تواجه الهيدرولوجيا الأفريقية وموارد المياه » ، والتى نظمت فى هرارى فى يوليو ١٩٨٤ ، بشأن تنظيم القياسات والموازين المائية وإستهلاكات التربة فى

(3) OLSON , M. The Logic of Collective Action, Schocken Books, New york. 1965-P. 133-
(4) U-N, Water Conference-Mar del Plata Action plan Argentina- 14-25 March 1977 (83-45122), Annex Africa: Institutionaf Preblems, PP. 56-57.

الرى المصرية مثل السير/ ويليام ويلكوكس مشروع خزان سنار وسد جبل الأولياء منذ عام ١٩٢٠ ، وهو ما دفع مصر للمطالبة بزيادة حصتها بناء على تقرير اللجنة المصرية فى عام ١٩٢٠ ، الى ٥٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان . ، وهكذا كانت اتفاقية ١٩٢٩ ، تنفيذا للآلية التعاهدية للوصول لتسوية للنظام المائى وفق المشروع المتروبولى لتنظيم الحوض .

٢ ـ النظام الانتقالى (شبه الكولونيالى) ومبدأ المقاولة :

يمكن أن نطلق على هذا النظام الأقليمى شبه الاستعمارى هذا الوصف ، لأن المملكة المصرية عقب إعلان ١٩٤٧ ، بدأت تمارس دورها فى النظام الأقليمى لحوض النيل كشريك أو « مقاول باطن » مع الميتروبول البريطانى .

والواقع أن أساس هذا النظام الأقليمى لحوض النيل لايعتمد على القانون الوقائى الذى ساد إتفاقيات النظام الكولونيالى .. ولكن يعتمد على القانون البنائى بغرض إقامة مشروعات لبناء سدود وخزانات ليس فقط لحفظ الميزان المائى ولكن لتوليد الطاقة الكهربائية أيضا . .. ورغم أن هذا الاتجاه الانشائى ، كان من إبداعات مصلحة الرى المصرية بعد نجاح تجربة بناء القناطر الخيرية فى بداية القرن ١٩ .. فإنه لم يقدر لهذه المشروعات أن تبوب تبويبا دقيقا الا فى خطة المهندس جارستين ، المعدة عام ١٩٠٤ ، والتى تقضى ببناء خزان فى أسوان ، وخزان فى منطقة سنار ، وسد جبل الأولياء ، وسد بحيرة تانا .

وفى مقابل تحديد حصة مصر من مياه النيل بحقوقها التاريخية وفق معاهدة ١٩٢٩ ، فإن هذه الاتفاقية نفسها أعطت مصر حق اقامة مشروعات أعمال مياه فى السودان ومناطق منابع النيل فى شرق أفريقيا ، وبعد الاتفاق عام ١٩٣٢ بشأن الارتفاع الثانى لخزان أسوان ، وافقت مصر على زيادة طاقة خزان جبل الأولياء بزيادة إرتفاعه ، وحاولت مصر بحكم علاقاتها القوية مع ايطاليا ، وتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٣٥ ، أن تبحث هى بدلا من بريطانيا عن إمتياز بناء خزان على بحيرة تانا ، ولكن المفاوضات مع اثيوبيا لم تكلل بالنجاح .. وبالتالى صرف النظر مرحليا عن تنمية موارد النيل الأزرق ، والاتجاه الى تنمية موارد النيل الأبيض .. فى إطار تحول النظام الأقليمى فى الحوض نحو أوغندا . وبحيرات فيكتوريا والبرت ـ وبالتالى تحول النظام من الهضبة الأثيوبية الى هضبة البحيرات الاستوائية .

وكانت وزارة الاشغال المصرية قد أرسلت وفدا فنيا الى أوغندا عام ١٩٢٣ ، حيث سمحت له سلطات الاحتلال البريطانى بمسح المنطقة والتعرف على تصريف النيل وروافده من منطقة البحيرات الاستوائية ، وأنهت اللجنة أعمالها عام ١٩٣٤ وأوصت بالبدء بمشروع لتخزين المياه فى بحيرة البرت ، وبالفعل بدأت اتصالات عام ١٩٤٥ مع الادارة البريطانية فى أوغندا ومع الكونجو البلجيكى يهدف تحقيق هذا المشروع ، ولكن حدثت خلافات حول مناسيب التخزين ، وبالتالى صرف النظر عن مشروع بحيرة ألبرت ، ثم تحول فيما بعد الى بحيرة فيكتوريا .

فحينما رأت الادارة البريطانية حاجتها لتوليد الكهرباء من « مساقط أوين » Owen falls فى منطقة Jimga عند مخارج بحيرة فيكتوريا .. وأن مصر ستستفيد من ذلك بزيادة المياه الواردة عند أسوان .. بدأت مفاوضات مع الحكومة المصرية فى مارس ١٩٤٨ .. حول مقاولة إنشاء سد مساقط أوين ، وتم تبادل مذكرات بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية فى الفترة ما بين ١٩ يناير ١٩٤٩ وحتى ٥ يناير ١٩٥٣ ، ووقع الاتفاق بين مصر وأوغندا (تحت الحماية البريطانية) فى ١٩٥٤/١/٥ .، وقد تناولت المذكرات المتبادلة الاتفاق على إعداد التصميمات والمواصفات الخاصة بهذه الأشغال بالتشاور بين وزارة الأشغال المصرية والسلطات الأوغندية ممثلة فى مجلس كهرباء أوغندا . ، وقد تضمن الاتفاق النهائى موافقة مصر على إقامة السد وإرسال خبراء فى الرى للاقامة بمدينة جنجا ـ لمراقبة تنفيذ أعمال الموازنات والقياسات ، وتعهدت مصر بدفع مبلغ ٩٨٠ الف جنيه استرلينى كتعويض لحكومة أوغندا . لخفض الطاقة الكهربائية المولدة ، نتيجة حجز المياه لفترات أطول خلف السد ، كما دفعت مصر مبلغ ٢٢٦,٥ ألف جنيه استرلينى تكاليف رفع بناء السد الى المنسوب الذى إقترحته الحكومة المصرية . ، كما رتب هذا الاتفاق على الجانب المصرى مسئولية تعويض المتضررين من سكان الأقليم ودفع تكاليف الانشاءات الاضافية لاسكانهم فى حالة إرتفاع منسوب المياه فى المناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا . (١١) .. وهو ما رتب علائق قانونية حول تعويض الطرف الثالث (كينيا ، وتنزانيا) ، وهى مشكلة اثيرت فى النظام الأقليمى لحوض النيل فى مرحلته الثالثة (مرحلة تصفية الاستعمار) .

---

(١١) مصر والنيل ، م . س ذ ص ص ٨٣ ـ ٩١ .

GODANA,. Op. Cit. PP. 177-183.
HURST, H.E.– The Nile, a General Account of the River, and the Utilization of its Waters, London, Constable- 1952.

٣ ـ النظام الأقليمى فى مرحلة تصفية الاستعمار « ومعضلة السجين » :

ـ تميز النظام الأقليمى للتعاون فى حوض النيل فى مرحلة تصفية الاستعمار والاستقلال الوطنى ، بعدم الاستقرار ، وقد فجرت قضية قواعد الاستخلاف الدولى القانونية .. العديد من المشاكل الناجمة عن رغبة كل طرف فى حماية مصالحه القومية والشك فى إمكانيات التعاون المشترك .. إن هذه الفترة الممتدة منذ بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات شهدت نموذجا حيا وتطبيقيا « لمعضلة السجين » ، حيث أصبحت كل الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية ، ورغم محاولات مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الأقليمى باتفاقية مياه النيل التى وقعت بالقاهرة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .. إلا أن هذه الاتفاقية الثنائية أثارت العديد من الشكوك ، وقسمت دول النيل الى مصلحتين ، منفصلتين ، مصلحة دول الأحباش العليا (المنابع) ، ودول الاحباش السفلى (المصبات) .. ونتيجة للميراث الاستعمارى والادراك الخاطىء لمفاهيم المصلحة الذاتية لدى دول المنابع (الهضاب) ، لم يتحقق لدول الوادى الأمل فى إقامة نظام للتعاون الأقليمى .. وقد لعب الميراث الاستعمارى دوره كما سيتضح أثناء مناقشة معضلة السجين التى حكمت النظام الأقليمى فى الستينات .

كان للرفض الأثيوبى للتعاون مع مصر فى تنمية موارد النيل الأزرق وإتجاه مصر الى التعاون مع أوغندا (تحت الحماية) لتنمية النيل الأبيض ، أن قررت مصر بناء سد عالى عند أسوان ، للانتفاع بالمياه الناجمة عن زيادة منسوب التخزين فى بحيرة فيكتوريا وفى خزان الروصيرص فى السودان على النيل الأزرق .. وبالتالى فإن إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ تعتبر إستكمالا لاتفاقية ١٩٢٩ ، فقد أقرت الحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل ومقدارها ٤٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان ، وحصلت مصر على حقوق جديدة قدرها ٧,٥ مليار م^{3} والسودان ١٤,٥ مليار م^{3} كتوزيع صاف لعوائد السد العالى .

وكانت أثيوبيا أول المعترضين على مشروع السد العالى وإتفاق مياه النيل .

فتقدمت أثيوبيا بمذكرتى إحتجاج عامى ٥٦ و١٩٥٧ للحكومة المصرية ادعت فيها أن لها حقوقا مكتسبة فى إستغلال مياه النيل التى تساهم فى ايرادها بـ ٨٤٪ من جملة المياه الواردة الى السودان ومصر . ورغم أن كلا من مصر والسودان فى اتفاقية ١٩٥٩ قد إلتزمتا بالروح الترتيبية Dispositive لمعاهدة ١٩٢٩ .. حيث ضمنا وجهة نظر أثيوبيا فى إعادة [٥] فقرة ٢٠ والتى أقرت بأن كلا من الجمهوريتين ستوافقان على الدراسة المشتركة لدعاوى الأطراف الأخرى فى حوض النيل المجاورة لكل من مصر والسودان .. وتتبنيان وجهة نظر موحدة بشأن هذه الدعاوى .. وفى حالة نقصان حصة المياه الواردة اليهما نتيجة هذه الدعاوى فإن الدولتين ستتحملان بالتساوى تقسيم هذه الخسارة .[12]

ومن جانب آخر حملت بريطانيا لواء الدفاع عن منطقة شرق أفريقيا (أوغندا ـ كينيا ـ تنجانيقا) ، فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية فى أغسطس ١٩٥٩ مذكرة رسمية الى مصر وأرسلت صورة منها الى حكومة السودان وأخرى الى إدارة الكونجو البلجيكى (الكونجو ـ رواندا ـ بوروندى) ، أعربت فيها عن إحترامها لارادة مصر والسودان التعاقدية ، ولكن طالبت بعقد مؤتمر دولى لتحديد حقوق الدول النيلية كلها بشكل واضح ، وإنشاء هيئة دولية لادارة حوض النيل .. وقد إعترضت مصر والسودان على هذا المشروع لأنه يدخل أطرافا ليست من دول الحوض فى هذه الهيئة التى ستعد شكلا من أشكال الاستعمار الجديد .. وذلك رغم أن بريطانيا حاولت بكل الطرق دعوة مصر والسودان الى تشجيع مشروع هذه الهضبة .. لدرجة أن بريطانيا أعلنت فى شهر أكتوبر ١٩٥٩ (قبل أسابيع من توقيع معاهدة ١٩٥٩) بأن إحتياجات دول شرق أفريقيا (كينيا ـ أوغندا ـ تنجانيقا) لاتتعدى واحد وثلاث أرباع مليار م^{3} سنويا ، وهو أمر لن ينتقص من واردات مصر والسودان المائية .

وبحصول الدول الأفريقية فى منابع النيل على إستقلالها فى أوائل الستينات إنهار النظام الأقليمى التعاقدى ، بإدعاء الدول فى منابع النيل شكها فى قواعد الاستخلاف الدولى بالنسبة للمعاهدات . التى كانت تحكم النظام الأقليمى فى حوض النيل ، وبالتالى إنتهى الأمر القانونى للنظام ـ وبدأت سياسات الأمر الواقع .

ففور حصول تنجانيقا على إستقلالها عام ١٩٦١ تقدمت بمذكرة الى سكرتارية الأمم المتحدة تعرب عن إستعدادها لتطبيق كافة المعاهدات التى عقدتها بريطانيا بالنيابة عنها لمدة عامين من تاريخ الاستقلال (أى حتى ١٨ ديسمبر ١٩٦٣) وإذا لم يعاد التفاوض حول هذه المعاهدات ستنقضى .. مالم تقرر قواعد القانون الدولى خلاف ذلك .

وقد ردت الحكومة المصرية بمذكرة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٦٣ على المذكرة التنزانية بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ أكدت فيها أن معاهدة ١٩٢٩ مازالت ملزمة الى أن يتم التشاور بين الخبراء الفنيين فى اللجنة الفنية لهيئة مياه النيل (التى أنشئت وفق اتفاقية ١٩٥٩) .. مع الخبراء

---

(12) United Nations-Treaty Series- 1963 item N2 65/9- P. 72.

الفنيين فى حكومات كينيا وأوغندا وتنجانيقا لتعديل اتفاقية ١٩٢٩ .. وقد سلمت نسخة من هذه المذكرة الى كل من أوغندا وكينيا اللتين تبنتا نفس المذهب التنزانى .. ولم ترد أى من هذه الدول على المذكرة المصرية فأعتبر ذلك قبولا ضمنيا . بمبدأ إعادة التفاوض . لتعديل معاهدة ١٩٢٩ وبالتالى أصبحت معاهدة ١٩٢٩ قائمة لحين إنتهاء التفاوض على حلها وذلك على أساس الاتفاق الضمنى . Informal agreement ولكن ظلت الممارسة الواقعية تنطلق من تجميد التعاون على أساس معاهدة ١٩٢٩ .

أما فيما يتعلق بمعاهدات أعالى النيل الانجلو بلجيكية لعام ١٨٩٤ فقد التزمت الكونجو (زائير فيما بعد) فى دستورها الصادر عام ١٩٦٧ فى مادته السادسة بأن كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدت قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ (تاريخ الاستقلال) ستظل صالحة ما لم تعدل بقانون محلى ، وبالتالى لم يحدث أى تعديل فى إتفاقية نهر السمليكى ولكن أصبحت السيادة لزائير فى تحديد مصريها ، أما رواندا وبوروندى فقد أخذت كل منهما بمبدأ فترة سماح لمدة أربع سنوات . بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٣٤ المنظمة لنهر « أكاجيرا » . ولم يتم التفاوض فى ذلك الحين على تجديد هذه الاتفاقية فاعتبرت منقضية .

وكمحاولة من جانب مصر لوقف إنهيار النظام الأقليمى فى حوض النيل تبنت مفهوما وظيفيا تقليديا ، أساسه التعاون الحكومى الفنى فى إطار توسيع النطاق الأقليمى لعمل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المصرية ـ السودانية ، والتى أنشئت بموجب إتفاقية ١٩٥٩ ، وقد عقدت هذه اللجنة عدة إجتماعات منذ أكتوبر ١٩٦١ مع ممثلى تنزانيا وأوغندا وكينيا .

ورغم أن إجتماعات هذه اللجنة كانت إجتماعات فنية غير رسمية ، فإنه على ما يبدو أن كلا من مصر والسودان حاولتا من خلال هذه اللجنة .. ملاحقة دول أعالى النيل فى دعاواها من أجل إعادة التفاوض حول اتفاقية عام ١٩٢٩ وأعتبرت هذه الاجتماعات الفنية تعبيرا عن الارادة القانونية فى إعادة تشكيل اتفاقية ١٩٢٩ على غرار إتفاقية ١٩٥٩ التى أحدثت مفاهيم تنموية أكثر تقدما من الطابع الحمائى الذى تبنته اتفاقية ١٩٢٩ .

وقد أثمرت هذه المباحثات الفنية عن قرار عام ١٩٦٧ بإنشاء لجنة فنية موسعة تضم دول النيل الأخرى ، وإقامة مشروع لمسح الأرصاد الجوية المائية لمستجمعات أمطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت بالاشتراك مع الصندوق الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وفى إجتماع عنتيبى ـ أوغندا للجنة الفنية لمشروع الأرصاد الجوية فى أغسطس ١٩٧٨ وافق على إنشاء لجنة فنية تجمع كل دول حوض النيل من حيث المبدأ[١٣] . وتعليق الأمر على قرار سياسى من الدول المشاركة .

وبهذا أمكن ـ لكل من مصر والسودان ، إحتواء التفكك الذى ظهر فى الستينات فى حوض النيل ، نتيجة لعدم تبلور الوعى بقضية المصلحة المشتركة بين الدول الحديثة الاستقلال ، والتذرع بادعاءات السيادة المطلقة ، وفتح مشروع اللجنة الفنية لحوض النيل الباب لاعادة التفاوض حول اتفاقات ١٩٠٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ ، فى ضوء التطور الوظيفى الذى أنشأته إتفاقية ١٩٥٩ ، وفى ضوء معالجة فنية للمصلحة المشتركة نفتح الباب أمام نظام أقليمى على أساس وظيفى جديد ، ولكن أثار الستينات تركت نتائجها على النظام الأقليمى فى السبعينات .

٤ ـ عقد السبعينات وتفتت النظام الاقليمى لانظمة فرعية :

يعد عقد السبعينات ، هو عقد تفتت النظام الاقليمى فى حوض النيل الى انظمة فرعية ، ولكن وفق قواعد الجدلية التاريخية ، فإن هذه الانظمة الفرعية ساهمت فى اقرار ابعاد جديدة لمفهوم التكامل الوظيفى الاقليمى . وفى اتجاه الاخذ بمبدأ التنمية الشاملة للنظام الاقليمى الفرعى .. وهو ما يعد مقدمة ضرورية للوصول الى مفهوم جديد لنظام التكامل الاقليمى فى حوض النيل . اذا امكن حل مشكلة « الفراغ المؤسسى » السابق الاشارة اليها فى مقدمة الدراسة . وقد شهد عقد السبعينات بدايات انشاء ثلاث منظمات اقليمية فرعية . وسنناقش فى هذه العجالة الدور الذى لعبته هذه المنظمات فيما يتعلق بقضايا التنمية الهيدروليكية فى حوض النيل ، وسنتناول هذه التنظيمات الاقليمية وفق تسلسل قيامها التاريخى خلال السبعينات .

أ ـ اتفاقية التكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان :

وتعد أسبق الاتفاقات التى قامت للتنظيم الفرعى فى حوض النيل فى السبعينات وقد انبثقت فكرة انشاء هيئة لدول حوض النيل من توصيات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان فى اجتماعها الرابع الذى عقد بالخرطوم فى مايو ١٩٧٧ ، وقد وافقت اللجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية فى ديسمبر ١٩٧٧ على تبنى هذا المشروع ، وتم اقراره من حيث المبدأ فى اجتماع عنتيبى ـ اوغندا كما سبق ذكره . وكان المشروع يهدف الى الدعوة لعقد مؤتمر قمة للدول النيلية فى بداية الثمانينات لاقرار قيام هذه الهيئة ولكن

(١٣) مصر والنيل ، م . س ذ ص ٣٢ .

صرفت النظر عن ذلك فيما بعد .

وكان من اهم نتائج اتفاقية التكامل بالنسبة لحوض النيل اقرار مشروع قناة جونجلى ، والذى كانت الحكومة المصرية قد شرعت فى دراسة اقامته منذ عام ١٩٢٦ ، وهو مشروع لاقامة قناة بطول حوالى ٣٠٠كم (ضعف طول قناة السويس) لتصريف مياه منطقة السدود جنوب السودان الى بحر الجبل وبحر الغزال والزراف والسوباط .. ، وكانت الحكومة المصرية قد سبق وتقدمت بهذا المشروع الى حكومة السودان الانجليزية عام ١٩٢٨ تحت اسم مشروع النيل الاستوائى (Project Equatorial Nile) ، وقد طالبت السودان بتغيير المشروع ليربط بين مدينة جونجلى ونهر السوباط ، وتخفيض طاقة التفريغ الى ٣٥ مليون متر مكعب فى السنوات العادية ، و٥٥ مليون متر مكعب فى السنوات عالية التصريف .. وقد استكملت دراسات المشروع عام ١٩٤٦ .. الا إنه ظل معطلا عن التنفيذ حتى بدأ المشروع عام ١٩٧٤ باشراف الشركة الفرنسية(C . C . L .) ، وسيؤدى حين اتمامه الى حفظ مياه قدرها ٤٢ مليار م^{3} ، وتوقفت الاعمال فى المشروع حاليا بسبب الحرب الدائرة فى جنوب السودان ، وبسبب الدعاوى حول الآثار الجانبية للمشروع

اضفت اتفاقية التكامل .. وميثاق التكامل الموقع فى ١٢ / ١٠ / ١٩٨٢ ابعادا جديدة على التعاون الاقليمى الفرعى فى مجالات غير مجالات المياه ، مثل تنشيط وتوسيع اتفاقيات التبادل التجارى (١٩٧٦) والملاحة البحرية (مايو ١٩٧٧) وتوسيع الاتفاق الجمركى (١٩٧٨) .

ب ـ منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى

أنشئت هذه المجموعة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٦ ، وتشمل ثلاث دول هى رواند وبوروندى وزائير ، ومقرها فى مدينة جيسينىGisenyi برواندا[14] ، وهى منظمة تشمل افريقيا البلجيكيةL'Afrique التى ترتبط بحوض النيل سواء من روافد نهر السمليكى فى زائير ، أو روافد نهر الحاجيرا فى رواندا وبوروندى . حيث ان كلا من نهر السمليكى الذى يصب فى بحيرة البرت ونهر الحاجيرا الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا يشكلان منابع النيل فى الهضبة الاستوائية .

وهدف المنظمة فى البداية كان هدفا أمنيا خاصا بمراقبة الحدود ومتابعة اللاجئين ، غير ان المنظمة اخذت بعدا وظيفيا بانشاء منظمة متخصصة للطاقة والكهرباء فى ديسمبر ١٩٧٩ ، (Egl) ـ منظمة الطاقة للبحيرات العظمى ، ، ومقرها فى بوروندى ، وتفرع عنها شركة الكهرباء الهيدروليكية Sine Lac ، التى انشئت عام ١٩٨٤ .

وتنصب السياسة الهيدروالیكتريكية لهذه المنظمة على تنمية الكهرباء المنتجة من خزان الروزيزى على نهر الروزيزى فى حوض نهر زائير ، وقد قام البلجيك عام ١٩٥٨ ببناء محطة كهرباء روزيزى(Ruzizi - 1) ، ثم تم توقيع اتفاق فى بروكسل عام ١٩٧٠ ، لانشاء مشروع روزيزى ـ ٢ ، ونظرا لتعاون زائير مع مصر فى مشروع مد خط الضغط العالى من سد إنجا الى السد العالى لتحقيق التعاون فى مجال تصدير الطاقة فى اطار حوض النيل ، فإن مشروع الروزيزى ـ ٢ ـ[15] وتطويراته فى اطار مشروع الروزيزى ـ ٣ ـ يمكن ان يشكل رافدا آخر لكهرباء فى حوض النيل من خلال ربط مشروعات خطوط الضغط العالى لمشروع الروزيزى عبر محطة كهرباء Rwegeira فى شمال غرب بوروندى لتمتد لتقوية محطات الضغط العالى المزمع اقامتها عقب استكمال مشروع خزان رسومو على نهرا كاجيرا مما يدفع للتفكير فى ربط شبكة انجا ـ اسوان بشبكة اخرى للضغط العالى من رسوموRUSOMO الى اسوان .

وللمنظمة المذكورة اجهزة تعاون اقتصادى اخرى منها الغرفة التجارية والصناعية لدول المنظمة التى انشئت فى ديسمبر ١٩٨٩ ، ومقرها جيسينى غرب رواندا وبنك المنظمة BDEGL الذى انشىء عام ١٩٧٧ فى جوما بزائير على الحدود مع رواندا .. ونظرا لارتباط حركة التجارة والتمويل والاستثمار فى هذه المنظمة بمشروع الممر الشمالى North - Corrich فإن هذه المنظمة مرتبطة عضويا بمنطقة الهضبة الاستوائية لحوض النيل ـ ومن ثم فهى ليست مجرد تجمع اقتصادى اقليمى للمنطقة الغربية للهضبة الاستوائية من حوض النيل ولكنها امتداد تنظيمى لحوض النيل ومتكامل معه .

جـ ـ منظمة تهيئة وتنمية حوض نهر أكاجيرا :

وتبلغ المساحة المستهدفة للتطوير فى ظل هذه المنظمة حوالى ٦٠ الف كم^{2} من اراضى المنابع الاستوائية لحوض النيل ، فى اربع دول هى بوروندى وراوندا واوغندا وتنزانيا ، وكانت تنزانيا قد تقدمت مع رواندا . بطلب فى منتصف الستينات الى برنامج الامم المتحدة للتنمية U . N . D . P لارسال لجنة فنية لتابعة ودراسة اقامة تنظيم مشترك لحوض نهر الحاجيرا احد روافد بحيرة فيكتوريا ..

---

(14) C.EPCL-10 ans après- 1976- 1986 - Kigali Rwanda. 1986- PP 5-11.

(15) NDAWAYO, A.- Ruzizi- II: Un acte de Foi (dans)- Grands Lacs (Trinestriel d'Information ;

ثم قامت كل من رواندا وبوروندى وتنزانيا فى يوليو ١٩٧٠ بتقديم طلب آخر الى مجلس محافظى برنامج الامم المتحدة للتنمية الذى قرر تكوين لجنة فنية ، واوصت اللجنة بانشاء خزان رسومو على نهر الحاجيرا عند الحدود الرواندية البوروندية التنزانية ، ووقعت اتفاقية بين الدول الثلاث فى رسومو فى ٢٤ اغسطس ١٩٧٧[١٦] ، وقد نصت المادة ١٩ من الاتفاقية على انها مفتوحة لكل دول النهر مما حدا بأوغندا للانضمام للاتفاقية فى ١٩ مايو ١٩٨١ [١٧] .

تم تعديل اتفاق هذه المنظمة فى القمة السادسة التى عقدت فى بوجيورا (عاصمة بوروندى) فى ابريل ١٩٩٠[١٨] ليشمل تطوير شامل لتنمية حوض النهر سواء فى مجالات الصيد او الزراعة او المناجم او الصناعة او السياحة . ولتنص المادة [٣] من الاتفاق الجديد على امكانية التشاور مع الدول والمنظمات الاقليمية المجاورة لاعداد الدراسات الفنية للمشروعات وقد تم اول إتصال بين هذه المنظمة وهيئة مياه النيل اثناء قيام وفد برياسة السكرتير التنفيذى للمنظمة ومقرها كيجالى (عاصمة رواندا) ، بزيارة الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٤ واعرب عن رغبة المنظمة فى الاستعانة بالخبرات الفنية للهيئة فى مجال التدريب ، والدراسات الفنية لمشروع خزان رسومو ، ووعد بانه فى حالة الاتجاه الى استخدام مياه نهر الحاجيرا للرى فانه سيتم اخطار الهيئة بذلك ، وهنالك امكانية لان تستفيد هذه المنظمة بالخبرة المصرية فى اقامة خزان اوين . كما ان هنالك امكانية لدراسة مد خط ضغط عالى لكهرباء من خزان رسومو عقب انشائه الى محطة خزان اوين ومنها الى السد العالى لخلق شبكة ضغط عالى تشمل فى التقائها عند اسوان بشبكة الضغط العالى الواردة من سد انجا فى زائير على تغطية شاملة لكهرباء فى حوض النيل كمقدمة اساسية لمشروعات التنمية فى مختلف المجالات التى تحتاج الطاقة الكهربائية . بل وتصدير هذه الطاقة الى اوربا عبر الشرق الاوسط .

٥ ـ « خطة لاجوس » .. ومحاولة اعادة النظام الاقليمى فى الثمانينات

وفى ضوء ظاهرة الفرعية الاقليمية Sub - Regionalism التى سادت فى السبعينات القارة الأفريقية ، وخاصة منطقة حوض النيل ، مما ادى كما لاحظنا الى انحسار التنظيم الاقليمى فى حوض النيل الى مجرد تنظيمات فرعية .. فإن رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية فى مؤتمرهم الأستثنائى الثامن فى لاجوس (عاصمة نيجيريا) فى الفترة من ٢٨ الى ٢٩ ابريل ١٩٨٠ اعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بتطبيق اعلان كينشاسا فى ديسمبر ١٩٧٦ بشأن دفع التنظيمات الاقليمية الى اتجاه التوحد فى سبيل انشاء جماعة اقتصادية افريقية ، ولذا اقروا خطة عمل عرفت باسم خطة لاجوس

وقد اكدت خطة لاجوس على أهمية انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ وفى ضوء ذلك فإن هنالك التزاما بتقوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة وانشاء مجموعات اقتصادية على اساس اقليمى شامل ، وفى مجال التعاون الاقليمى بين دول احواض الانهار اشارت فقرة ٨٥ من البند S من الفصل الثالث الى وجوب انشاء هيئة لاحواض الانهار والبحيرات المشتركة فيما بين الدول لتعزيز التعاون الدولى الحكومى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة ... واردفت بانه [يتعين] على الدول الاعضاء التى تحتاج الى هذه الترتيبات المؤسسية ، اجراء مفاوضات فيما بينها ، ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدأ هذه الهيئات المشتركة الجديدة عملها اعتبارا من عام ١٩٨٣ ، كما إقترحت الفقرة ٨١ من نفس البند انه تمشيا مع خطة « ماردبل بلاتا » التى حددها مؤتمر الامم المتحدة للمياه فى الارجنتين فى مارس ١٩٧٧ فى مجال التعزيز المؤسسى فإنه يجب انشاء لجان وطنية للمياه خلال عام ١٩٨٠ ، بالنسبة للدول التى لم تنس بعد مثل هذه اللجان ، وعلى المستوى دون الأقليمى ـ Regional Sows بوجوب تعزيز الهيئات القائمة بالموارد المالية الأضافية ، وفق ما اوصى به المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا(ECA) ـ التابعة للامم المتحدة فى الاجتماع الخامس الذى عقد بالرباط (بالمغرب) عام ١٩٧٩ . ولم تغفل خطة لاجوس اهمية التركيز على مفهوم التنمية الشاملة للمجموعات الاقليمية .

وتمشيا مع ما جاء بخطة لاجوس ، تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر أقليمي يضم دول حوض النيل ، وبالفعل عقد المؤتمر الخماسى الأول لدول حوض النيل فى الخرطوم (عاصمة السودان) فى الفترة من ٢ إلى ٤

---

de la CEPSL)- 4 eme trimestre 1989 Nº 35 P-2.

(16) O.B.– COM 25/CR, Annex IV P.1.

(17) O.B.- Rapport de Mission sur des Travaux de la 10 e Session de la Commission de l'OB Arusha- Tanzania. 17/7/81. 88.

(18) O.B.. -Communiqué Final 23/4/90.

le Renouveau du Burundi 24/4/90 P.6.

نوفمبر عام ١٩٨٣ ، وضم هذا المؤتمر وفود كل من مصر والسودان وزائير وافريقيا الوسطى واوغندا . وذلك بهدف خلق منتدى سياسى .. وليس تنظيما اقليميا اقتصاديا ، ورغم تغيير اسم المؤتمر الخماسى الى مجموع الاندوجو فى المؤتمر الثانى الذى عقد بكينشاسا (عاصمة زائير) فى الفترة من ٣ الى ٤ سبتمبر عام ١٩٨٤ ، وكانت كلمة الاندوجو تعنى باللغة السواحيلية « الاخاء » ، فان مجموعة الاخاء لم يتعدى هدفها مستوى التشاور وتنسيق المواقف بين الدول المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية ، ورغم زيادة العضوية الى دولة سادسة حضرت بصفة مراقب وهى رواندا ... فقد ظل الحال على ما هو عليه فى المؤتمر الثالث بالقاهرة عام ١٩٨٥ والمؤتمر الرابع بكينشاسا عام ١٩٨٧ . وبالتالى لم يحقق هذا التجمع الأقليمى اهداف خطة لاجوس ، رغم انه جاء متمشيا مع الجدول الزمنى الذى حددته الخطة ، وظلت هذه الطبيعة السياسية للمجموعة عقبة امام توسيع عضويتها وترحيب دول اقليمية اخرى على المشاركة فيها .

ولذا واعتبارا من المؤتمر الخامس للمجموعة الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، تم مشاركة دول أخرى مثل بوروندى وتنزانيا بصفه مراقب ، وتم تكليف مصر بالاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية لوضع خطة عمل لدراسة مشروعات اقليمية للتنمية فى اطار خطة رئيسية Master plan ، اشبه بما قامت به مؤسسات بريتن وودز من وضع خطة لتنمية اوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد وضعت اللجنة التى شكلها برنامج الامم المتحدة برياسة السفير « بول مارك هنرى » خطة للتحرك بعد زيارته لعدة دول اعضاء فى المجموعة ، وكان اساس هذه الخطة معالجة مشكلة الإنفجار السكانى المحتمل فى دول منطقة حوض النيل ، ورغم هذا المنظور التقليدى لمعالجة قضايا التنمية فى افريقيا والذى لايتلاءم عادة مع وفرة الموارد الطبيعية .. والحاجة الى تعزيزها بالكافات البشرية .. فان تقرير السفير مارك هنرى قد رصد عدة مشروعات بالفعل يمكن توسيع مداها الأقليمى ليشمل دول حوض النيل مثل مشروع كهرباء سدانجا ومد خطوط الضغط العالى الى اسوان من زائير ـ والمح الى امكانية تصدير هذه الطاقة المتجددة ، كما أشار الى امكانية قيام معارض واسواق تجارية بين دول المنطقة .. وامكانيات ربط خطوط السكك الحديدية والطرق البرية بين دول المنطقة ، وهى كلها مشروعات كانت قائمة بالفعل .. وطالب التقرير بتوسيع نطاقها الأقليمى اما الجديد الذى قدمه فهو ادراج مشروع لربط المنطقة بشبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية(٢٠) والطيران المدنى

أما المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو الذى انعقد بأديس أبابا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، فقد شهد توسعا فى المشاركة بعد تحويل عضوية رواندا وبوروندى من دول مراقبة الى دول كاملة العضوية ، كما شاركت تنزانيا كمراقب وحضر المؤتمر سكرتير مساعد منظمة الوحدة الأفريقية ، ورئيس قسم الموارد الطبيعية فى المنظمة وكذلك رئيس نفس القسم فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) التابعة للأمم المتحدة ، وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدى منظمة الوحدة الأفريقية وممثلون عن بعض الاتحادات المهنية والفنية الأفريقية ، وممثلى بنك التنمية الافريقى بابيدجان) BAD) وقد تمت فى هذا المؤتمر مناقشة الخطة الرئيسية- التى كان قد تم اعدادها(٢١) ، وابدى المشاركون اهتماما بالاتجاه الوظيفى الذى طرأ على المجموعة ، وبالفعل عقد مؤتمر لوزراء الطاقة والكهرباء ، للمجموعة بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٠ ، فى اطار تكثيف التعاون الفنى .. كما بدأت المجموع تأخذ شكل المنظمة الأقليمية بالاتفاق على انشاء لجنة متابعة من سفراء الدول الاعضاء فى المجموعة بدلا من السكرتارية المؤقته

ورغم اتجاه مجموعة الاندوجو الى أن تصبح منظمة اقليمية تشمل دول حوض النيل . فان المجموعة تعانى من مشكلة الفراغ المؤسسى التى سبق واشرنا اليها ، والتى اكدت خطة لاجوس على ضرورة تجاوزها كأساس لترسيخ التنظيم الاقليمى . وهى الاشكالية الأساسية فى هذه الدراسة والتى سيتم معالجتها فى الصفحات القادمة .

القسم الثانى : حل اشكالية الفراغ المؤسسى ومشروع النظام الأقليمى الجديد :

وبعد استعراض المراحل التاريخية للنظام الاقليمى لحوض النيل ، وتقييم كل مرحلة ، تأتى الى معالجة اشكالية البحث .. الا وهى كيفية اقامة نظام اقليمى جديد لحوض النيل ، والقيود او العناصر التى يشكلها سلوك الدول اعضاء هذا الاقليم فى تنظيم مصفوفة العلاقات والمتحصلات التى تتشكل وتتعاظم فى علاقة عكسية مع الاستعداد التنازلى عن المصالح الذاتية الفردية وتقلص معضلة السجين السابق الاشارة اليها . والتى يلعب المقترب الوظيفى الجديد دورا هاما فى مواجهه هذه المعضلة وعلاجها . كما سبق وان اشرنا فى القضية المنهجية لهذه الدراسة .

---

(19) O.U.A- AHG/Res-115 (XIX)
(20) U.N.D.P- (Egypt)- RAF 86/014, 4 May 1989.
Executive Summary- UNDUGU Mission, a Master Plan OF UNDUGU region.
(21) Groupe UNDUGU- Communique Final de la VIe Rénuion Ministerielle - 26 Fev 1990 Addiés Abeba-Ethiopie.

١ ـ المقترب الوظيفي الحديث .. ومنهاجية التعاون الأقليمي في حوض النيل :

بادىء ذى بدء ، فان النظام الأقليمى وفق المقترب الوظيفى الحديث ، هو مجموع من المبادىء الظاهرة والباطنة والمعايير والقواعد والاجراءات والقرارات والتى حولها ترتبط الاطراف فى منطقة معينة حول اهداف تنموية مشتركة ، ويضع هذا المقترب شرطا اساسيا فى تكوين النظم الاقليمية الوظيفية .. الا وهو تحجيم السوق السياسى لحساب نمو السوق الاقتصادى(٢٢) وهو كما سبق وان لاحظنا ان منحنى السلسلة الزمنية لتطور النظام الأقليمى لحوض النيل وصل الى أقل معدل له فى النمو .. أو الى نهاية الصغرى فى الستينيات ، حيث سادت مفاهيم السوق السياسى لمرحلة الاستقلال ولم يكن الوعى التنموى بالتكامل الأقليمى قد نضج بعد لخلق السوق الاقتصادى ، ويعود التقطع الذى ظهر فى الدالة الوصفية لهذا المنحنى فى السبعينات الى ظاهرة نمو الاسواق الجنينية . ، مثل ميثاق التكامل المصرى ـ السودان ، والمجموعة الاقتصادية لحوض البحيرات العظمى ، ومنظمة تهيئة وتطوير حوض نهر اكاجيرا ، كما سبق وان شرحنا . ، الا أن الثمانينات حلت لتعيد هيكل المنحنىٰ الى الصعود الى نهايته العظمى .. المفروض الوصول اليها عام ٢٠٠٠ وفق خطة لاجوس ، وقد لعبت تفاضليات التحول من مجموعة « الاندجو » من كونها منتدى لتنظيم السوق السياسى الاقليمى فى حوض النيل فى منتصف الثمانينات .. الى البحث

عن نظام يحقق سوقا اقتصاديا تنمويا فى الأقليم .. وهو ما يخلق الأمل فى علاقات تكاملية تستوعب مفاهيم مبدأ الحجم الاقليمى الشامل وتحقق اتجاها تقدميا فى سلوك الداله الوصفية .. بدلا من الاتجاه الانحدارى .. الذى كان قائما فى الستينات والاتجاه المتقطع الذى كان فى السبعينات .

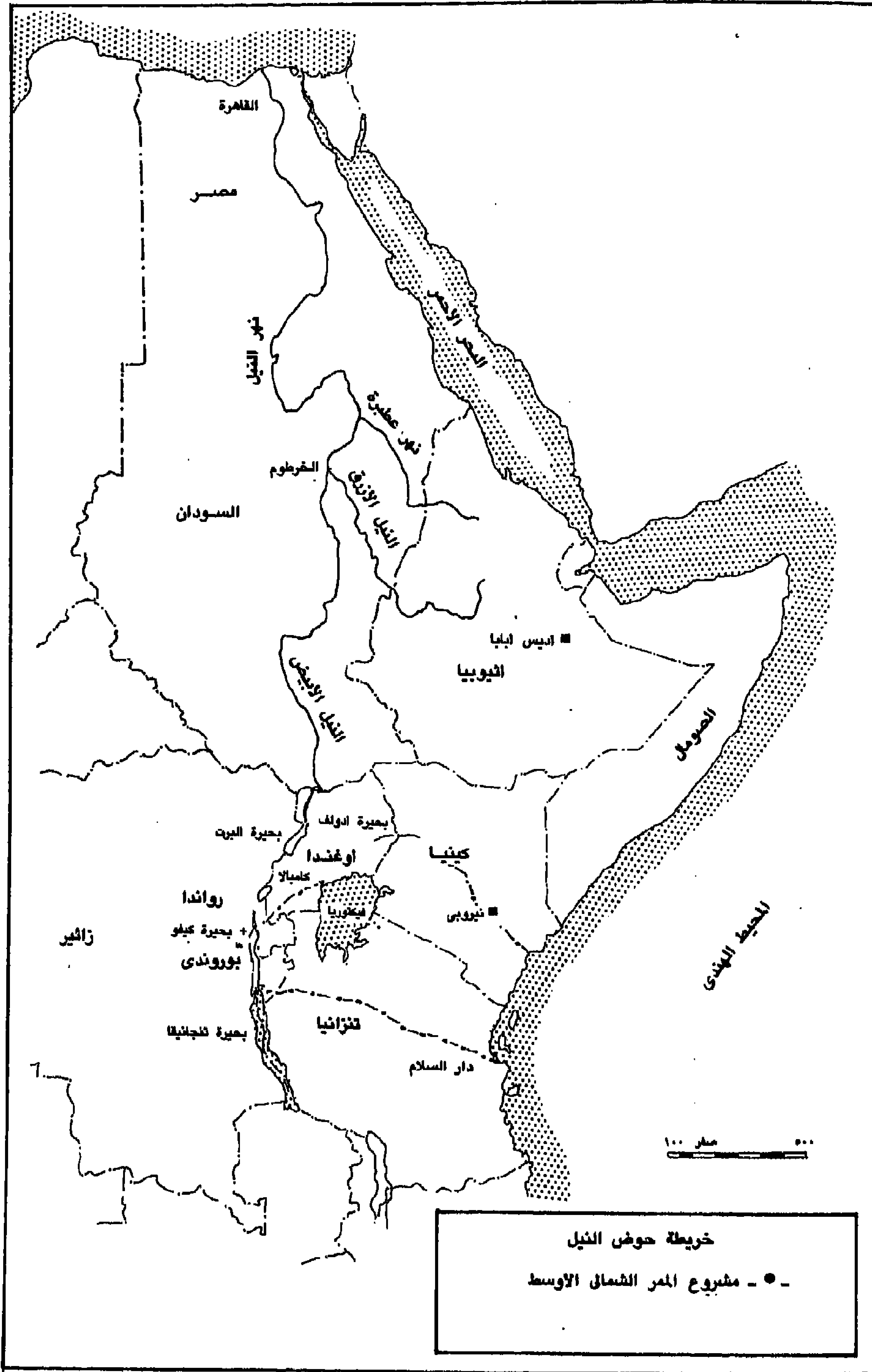
والنموذج الكلاسيكى لأشكالية المصالح الفردية فى النظام الأقليمى .. أو العمل الجماعى بشكل عام هو معضلة السجين .. او السجناء كما سبق وان اشرت ، ومؤداها ان يتبع كل طرف استراتيجية فى التعامل الأقليمى تؤدى الى تحقيق ذاتية متوسطة .. تحقق الحد الأدنى لمصالحة .. ولكن تخفيض المستوى العام للمتحصلات .. ولا تساعد فى تعظيمها وهو ما وضع فى السلوك الأقليمى لدول حوض النيل فى الستينيات .. مما خلق ما يعرف عجز ـ باريتو Pareto- deficient (٢٣) بينما السعى فى التسعينات الى الوصول الى ما يطلق عليه تعريف امثلية باريتو Pareto-optimal تفترض تنازل كل من دول الاحباس العليا من جانب ودول المصبات السفلى من جانب آخر عن استراتيجية كل منهما غير التعاونية القائمة على المفاهيم الأقتصادية الوطنية أو حتى ما دون الاقليمية ، وفى تصورى ان هناك ثلاث دول يمكن أن تلعب دورا تقدميا فى تجاوز هذه المفاهيم الضيقة سواء الوطنية او مادون الأقليمية .. وتظل مشكلة توزيع الادوار فيما بينها هى القضية الأساسية فى تحقيق التوازن الأقليمى الذى هو شرط اساسى لبناء النظام .

وهذه الدول الثلاث هى مصر وزائير وأوغندا وهى الدول المحورية ، فى تصورى .

والدراسة ، واكتفى هنا بالاشارة الى ان هذه الدول الثلاث بحكم سياستها دون الاقليمية ـ قد استطاعت ان تؤكد قدرة وظيفية متميزة فى تحقيق معامل التعبئة الذى يحول الاحتياطى الاقليمى الى قوة تنظيمية فاعلة وفق المعايير التى وضعها عالم « الاجتماع الدولى » ، ريموند آرون(٢٤) .. فقد استطاعت مصر وفق التحليل السابق من المنظور التاريخى ان تحافظ على الحد الادنى للاداء الوظيفى فى منطقة حوض النيل من خلال لجنة مياه النيل ، واستطاعت زائير ان تحول منظمة حوض البحيرات العظمى من منظمة امنية سياسية الى منظمة اقتصادية وظيفية تنموية .. واستطاعت اوغندا . ان تعيد لتشكيل حسابات المنطقة الاقليمية منذ وصول الرئيس يورى موسفينى الى السلطة عام ١٩٨٦ .. بل واجيت موات منظمة تهيئة وادارة حوض نهر أكاجيرا منذ اجتماع القمة السادسة غير العادية فى بوجمبورا عام ١٩٩٠ .

ولخلق هذا النظام الأقليمى ، فان مجموعة الفقهية المتنازعة بين دول المنبع ودول المصب . ستلعب دورا هاما فى تحديد القانون الاساسى لهذا النظام الاقليمى .. وبالتالى ستحدد طبيعة المباراة .. وهل هى مباراة ذات حصيلة صفرية ، بمعنى ان ما سيكسبه طرف من مياه النيل سيخسره الطرف الآخر .. ام انها مباراة ذات حصيلة تقدمية .. وستساهم هذه المفاهيم الفقهية القانونية فى تحديد حدود النظام الوظيفى والهياكل المؤسسية التى سأتناولها فى فقرات تالية .. ولعل هذا الشرح الفقهى سيساهم الى حد ما فى توضيح سبب وقوع الاختيار على الدول الثلاث السابق الاشاره اليها واستبعاد آخرين اكثر أهمية من ناحية الوزن المائى فى الحوض من معادلة النظام الاقليمى لمقترحه ... وقد تم

(22) RASMER,S.- (ed). Internationaf Regimes- Cornell University Press. New york. 1983. P.2.
(23) STEIN,A. Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World. (in). International Organizations, Spring 1982. P. 304.
(24) SHAHNAZAROV, G.- The Coming World Order - Progress Publishers- Moscow 1981. P. 39.


القاهرة
مصــر
نهر النيل
البحر الاحمر
نهر عطبرة
الخرطوم
السـودان
النيل الازرق
اديس ابابا
اثيوبيا
النيل الابيض
الصومال
بحيرة ادولف
بحيرة البرت
اوغندا
كينيـا
كامبالا
رواندا
فيكتوريا
نيروبى
زائير
بحيرة كيفو
بوروندى
المحيط الهندى
تنزانيا
بحيرة تنجانيقا
دار السلام
خريطة حوض النيل
● ـ مشروع الممر الشمالى الاوسط

الاختيار على اساس معيار الاستعداد للتخلص من فقهية الانكفاء الذاتى .

ولذا فقد تم استبعاد اثيوبيا مرحليا - رغم وجود اتجاهات اقليمية جديدة ظهرت اوائل التسعينات فى السلوك الدولى الاقليمى لاثيوبيا .. وذلك .. لأن نظرة اثيوبيا لهذا النظام المقترح تقوم على اساس مبدأ ونظرية السيادة المطلقة لأثيوبيا على مياهها النيلية .. وقد حاولت ان تمارس نظاما للتعبئة الاقليمية الوقائية لجمع دول منابع النيل فى منظمة اقليمية مشتركة فى مواجهة دول المصب .. انطلاقا . من تعميم هذا المبدأ فى نهاية السبعينات .. وهو ما كان يشكل نظاما لمباراة غير تعاونية .. يقوم على تكتل كل من أوغندا فى عهد الرئيس السابق عيدى أمين ، وكينيا من أجل السيطرة على منابع النيل فى بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانا ..

وتستقى نظرية السيادة المطلقة .. ممارساتها من الفقه الاميريكى والمبادىء التى وضعها المحامى العام الأمريكى فى اعلان ١٨٩٥ فيما يتعلق بقضية النهر العظيم Rio grand بين المكسيك والولايات المتحدة .. ورغم توقيع معاهدة بين البلدين حول هذا النهر وتقسيم خصصه سنة ١٩٠٦ وكذلك بين الولايات المتحدة وكندا حول المياه الحدودية عام ١٩٠٩ .. فان حرص الولايات المتحدة على تضمين مبدأ هارمون فى هذه الاتفاقات الاقليمية .. يعد احد الأسباب الكامنة وراء عدم تقدم محاولات التكامل الاقليمى وخلق نظام جماعى فى اميريكا الشمالية حتى اليوم

ولقد ذهبت الممارسات التاريخية لاثيوبيا الى ابعد مما ذهب اليه مبدأ هارمون .. ففى المذكرة التى وزعتها الخارجية الاثيوبية على السفارات المعتمدة بالقاهرة فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٧ .. لعرقلة المفاوضات حول اتفاقية ١٩٥٩ .. ذهبت الى أن تحديد السيادة المطلقة لاثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة .. ولكن احتياجات الأجيال المستقبلة لاثيوبيا .. وبالتالى وضعت حائل دون اى احتمال لتوقيع اتفاق اقليمى لخلق نظام للحصص .. حيث ان احتياجات الأجيال القادمة .. فضلا عن القائمة حاليا لم يتم تحديدها حاليا ومن الصعب تخيلها مستقبلا .

بل وذهب الفقه الأثيوبى الى ما هو أبعد من ذلك بإدعاء الحق فى التدخل لتحديد مجارى الأنهار فى دول المصب بإعلان الحكومة الأثيوبية عام ١٩٨٠ بأن حدود النهر الدولى تقع عند المناطق المرتفعة التى لها صفة الامتداد .. وأن الأرض المصرية تمتد من النيل منبسطة حتى جبل سيناء وهو ما يعتبر حدود حوض النيل ، وبالتالى نازعت مصر فى حقها فى استخدام مياه النهر داخل هذه الأراضى .. وأدعت بأن ترعة السلام المزمع انشاؤها لاينبغى أن تتجاوز جبال سيناء الى ميناء العريش . وذهبت الى أن العلة فى ذلك أن مياه النهر يجب أن تسير سيرا طبيعيا دون ضخ ميكانيكى داخل الحوض وبالتالى يتحدد حدود الحوض بالسير الطبيعى للمياه .. ويغفل الاعلان الأثيوبى أن مياه النيل تاريخيا كانت ممتدة الى العريش .. كما إن تأثير التكنولوجيا أعاد النظر فى كثير من قواعد القانون الدولى التقليدية .

وبينما يأخذ الفقه الأثيوبى بمبادىء القانون الدولى الأقليمى الأميريكى الشمالى .. وهو ما سيلعب دوره فى حالة قيام الشركات الأمريكية أو الاسرائيلية بمشروعات انشائية فى الأراضى الأثيوبية فى المستقبل . .. فإن الفقه الأفريقى . فى دول المنابع الأخرى مثل أوغندا وزائير .. وبشكل عام داخل المدرسة الأفريقية .. قد بدأ يتفاعل مع الترتيبات القائمة حاليا فى أمريكا اللاتينية .. فيما يتعلق بالقانون الدولى للتنمية والتنظيم الأقليمى .. وبالتالى فإن الدول الأفريقية الأخرى أميل الى التفاهم مع بناء نظام أقليمى فى إطار قانونى قائم على نظرية السيادة والتكامل الأقليمى المحدود . على أساس أن كل دولة يجب أن توازن مصالحها مع ميزان الدول الأقليمية المجاورة . (وفق ماجاء فى إعلان مونتيفيديو عام ١٩٧٣) ... وإقرار مبدأ الحقوق المتساوية مثلما تم إقراره فى قضية نهر Rio hauca عام ١٩٥٧ بين بوليفيا وشيلى .. على أساس القانون الوضعى لقواعد الانصاف والحسنى .. ولكنها أميل الى تحديد هذه القواعد التوزيعية على أساس مساحة حوض النهر فى كل دولة فى إطار من الأنصبة الموزعة .(٢٥)

أما الاتجاه المصرى فيعتمد تقليديا على نظرية الحقوق التاريخية باعتماد القواعد التى أوضحتها محكمة العدل الدولية فى حكمها الصادر عام ١٩٥١ فى قضية المصائد النرويجية .. والقائم على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد .. وقد إستمر الموقف السلبى طول فترة زمنية من قبل دول أعالى النيل كقرينة على حقوق مصر .. كما إن الحقوق المصرية مدرجة فى اتفاقات تاريخية .. وأثيوبيا بالذات ليس لها حق الادعاء بعدم انطباق قواعد الاستخلاف الدولى على معاهدة ١٩٠٢ .. حيث أن مقدم هذه المعاهدة أكدت على القواعد التى تنظمها ستظل سارية الى الخلف .. أما الاحتجاج المصرى فى مواجهة الدول الأفريقية الأخرى بالنسبة لقواعد الاستخلاف فينبنى على أساس أن الاتفاقيات

(25) GOLDIE,L. Reconciling Values of Distributive Equity and Management Efficiency in the Internalional Commons.- (In) the Settlement of Disputes on the New Natural Resources Academy of International Law., Workshop. The Haague 8-10. November 1982- P. 335.

وفى تحقيق مبدأ الانصبة الموزعة يمكن اعتماد النموذج الحسابى الذى وضعه الفقيه Azcarrage الذى صاغه فى المعادلة التالية والمنشورة

المبرمة فى العصر الكولونيالى هى إتفاقيات ترتيبية اقليمية .. لا تقر قواعد القانون الدولى .. أو حتى النظريات الفقهية الأفريقية بإحداث تغيير فيها أسوة بما أستقر عليه الفقه الأفريقى فى قضايا الحدود الأقليمية .

ولقد تطورت المفاهيم المصرية من إستخدام القانون الوقائى الذى إعترفت فيه بريطانيا بحقوق مصر التاريخية .. الى تجاوز مذهب الملاءمة السابقة .. حتى وصلت الى الأخذ بنظرية التكامل الأقليمى المطلق .. وهى أساس الموقف الذى تبناه الوفد المصرى فى إجتماعات داكار عام ١٩٨١ . ومقتضاه أنه ليس من حق أى دولة أن تقوم بإرادتها المنفردة بتغيير الظروف الطبيعية لأقليمها لتؤثر على الظروف الطبيعية لأقليم دولة أخرى .

وفى تصورى أن النظام الأقليمى الجديد لحوض النيل ينبغى أن يقوم على أساس فقهى متجاوز لكل الأسس السابقة . التى لايمكن إلا أن تخلق نظاما أقليميا قائما على قاعدة المباراة السلبية فى العلاقات الدولية الأقليمية .. وأن إقامة مباراة ذات حصيلة تقدمية ينبغى أن ينطلق من تطوير نظام الأنصبة الموزعة . الذى بدأ الفقه الأفريقى يعتمده كأساس للتنظيم الأقليمى منذ بدايات التفكير فى نظام إقتصادى دولى جديد . ويهدف هذا التطوير كنقطة إنطلاق الى تبنى النموذج الحسابى الذى وضعه القاضى الأسبانى Azcarrage .. والذى يمثل أساس إجتهادى فى المدرسة اللاتينية .. مع تغيير الدليل (G) فى المعادلة المشروحة بهامش رقم (٢٥) من هذه الدراسة لكى يعبر إجمالى مساحة حوض النهر فى كل دولة من دول حوض النيل .. مع ضرب حصيلة هذا النموذج الحسابى فى مصفوفة معاملات التنمية لكل دولة حوضية وحاجتها من المياه حاليا والتى تأخذ فى حسابها معدلات النمو فى الناتج القومى الاجمالى والنسب المئوية لاسهام القطاعات الانتاجية (الزراعة ـ الطاقة مثلا) المعتمدة على الموارد النهرية ونسبة إستخدامها كمدخلات فى العمليات الانتاجية لهذه القطاعات .. ويمكن إعتماد البيانات الظاهرة فى الجدول رقم (١) مع ما يقترح إضافته من معاملات لبناء هذا النموذج .

وإذا أمكن تحقيق هذا التوزيع للأنصبة وفق النموذج المقترح فإنه يمكن أن يتحقق نظام أقليمى لمصفوفة متحصلات تحقق نظاما أقليميا لحوض النيل قائما على مباراة ذات حصيلة تقدمية .. من خلال تقسيم القيم المضافة على أساس النسب المئوية لهذه الحصص بعد حجز تكاليف راس المال الكاتب للمشروعات المشتركة القائمة والمستقبلية .. وفق خطة التنمية المقترحة للأقليم . ولما كان نطاق هذه الدراسة لايدخل فيه تفاصيل إعداد هذا النموذج الرياضى .. الذى سأحاول معالجته فى دراسة أخرى ـ بإذن الله ـ فإنه يكتفى حاليا .. بمراجعة الجدول رقم (١) .. ليتبين لنا أن التحليل الكمى للتوزيع العادل للأنصبة يعطى جمهورية مصر العربية حصيلة تفوق الحقوق التاريخية .. وتفتح الباب الى إقامة نظام جديد لحوض النيل يقوم على أساس التنمية الشاملة المتعددة الأبعاد . والمتنوعة فى النواتج الفرعية .. ويعظم الحقوق الجماعية ، الموزعة « Colleetivie » يأخذ فى إعتباره إسهام الدول الحوضية النيلية فى تعظيم كفامة الموارد مثلما يذهب الفقيه Dworkin فى تفسيره للمادة ٥٥ من ميثاق الأمم فيما يتعلق بالتعاون الدولى من أجل تحقيق النمو الاقتصادى والاعتماد المتبادل السياسى . وعلى أساس المادة الثامنة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة .[٢٦]

٢ ـ الهيكل التنظيمى للتكامل الأقليمى فى إطار التنمية الشاملة :

وهكذا فإن النظام الأقليمى الجديد والمقترح لحوض النيل ينبغى أن يقوم على مبدأ التوزيع العادل للأنصبة للعناصر المساهمة فى هذا العقد الجماعى الأقليمى .. وفى ضوء حساب معدلات التنمية الذاتية وعوائد التنمية الأقليمية الشاملة .. يهدف تحويل هذا النظام الأقليمى من عقد إجتماعى اقليمى .. الى شركة مساهمة للتنمية الأقليمية وفق المفهوم الوظيفى الجديد المقترح فى هذه الدراسة .

أنه محاولة للتغلب على المفاهين الداروينية المحدثة التى سادت عقلية الادارة الحاكمة فى الدول الحوضية فى السبعينات .. تحت وهم نقص الموارد .. وتجاوز التنظيمات الأقليمية الفرعية التى إعتمدت مفاهيم للتكامل الأقليمى تأخذ بمبدأ أثر التساقط Trickle - Down من الدولة العظمى الأقليمية الى توابعها .

إن إعتماد رؤية تحررية واقعية[٢٧] من عقدة السجين هو الأساس لتحقيق المساواة الجديدة التى تحول حوض النيل من ساحة للنزاعات البيرقراطية القومية أو فوق القومية .. الى شركات مساهمة تكاملية . وظيفية . تنطلق من مراكز اقليمية نوعية . مستفيدين فى ذلك من مناخ التحرر الاقتصادى والانتاجى فى الدول الأفريقية حاليا .

= فى لجلة الاسبانية للقانون الدولى (عدد رقم ٤٧ سنة ١٩٤٩)

$(H \times m^2)$ C/s $\times$ 100.

حيث تمثل (H) عدد السكان ، بينما تمثل (c) طول الشاطىء البحرى بالكيلومترات ـ مقسوما على (S) وهى تمثل مساحة الاقليم الاجمالى وقد استخدم هذا النموذج الحسابى لتحديد الجرف القارى فى النزاع الاسبانى الفرنسى الانجليزى .. وهى تدخل فى اطار القانون الوقائى Preventive Law السابق الاشارة اليه .

(26) BROWHLIE, Ian– Legal Status of Natural Resources in International Law. . Ibid. P.P. 293-4

(جدول) البيانات الأساسية لاحتياجات دول
حوض النيل من المياه ومعدلات التنمية

البيان الإحصائي / اسم الدولة	السكان بالمليون إحصاء عام ١٩٨٨	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٠٠ بالمليون	مساحة الأراضي الزراعية - القابلة للزراعة حاليا بالألف هكتار	إجمالي مساحة الدولة بالألف كم٢	نسبة مساحة حوض النيل الى مساحة الدولة	التوسعات في الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٥ = ١٠٠	نسبة الأراضي المروية بمياه النيل الى جملة الأراضي الزراعية	احتياج الدولة لمياه النيل بمليارات الأمتار المكعبة عام ١٩٨٠
بوروندى	٥,٥	٧	٩٩٣	٢٨	٪٢٢	١١٨	—	٠,٠١
اثيوبيا	٤٧,٤	٧٠,١	١٣٧٢٨	١٢٢٢	٪٣١	١٢٨	—	١,٧
تنزانيا	٢٤,٧	٣٧	٦٨١٠	٩٤٠	٪١٢	١٦٢	—	٠,٢٤
زائير	٣٣,٤	٤٧	١٣١٤٦	٢٣٤٥	٪٩	١٥٠	—	٠,٣
أوغندا	١٦,٢	٢٤	٥٢٥٠	٢٣٦	٪٨١	١٣٤	—	٠,١٤
رواندا	٦,٧	١٠	٩٠٥	٢٦	٪٦٠	١١٠	—	٠,١١
كينيا	٢٢,٤	٣٤	٤١١٥	٥٨	٪٣٢	١٤٠	٪١	١,٣١
السودان	٢٣,٨	٣٣	١٤٢٩٠	٢٥٠٦	٪٢٥	١٤٣	٪١١,٧	٢١,٥
افريقيا الوسطى	٢,٩	٤	٥٩١٠	٦٢٣	٪١١	١٢٣	—	٠,٣
مصر	٥٠,٢	٦٦	٢٨٦٠	١٠٠١	٦,٥	١٠١	٪١٠٠	٥٥,٥

(تابع جدول) البيانات الاساسية لاحتياجات دول حـوض النيـل من الميـاه ومعـدلات التنميـة

البيان الإحصائي / اسم الدولة	احتياج الدول لمياه النيل بمليارات المترات المكعبة عام ٢٠١٠	إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي SOP عام ١٩٨٨	نسبة الغذاء المستورد إلى إجمالي الواردات عام ١٩٨٨	معدل الزيادة السنوية لإسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إنتاج الطاقة الهيدروليكية ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إستهلاك الطاقة ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في الناتج الإجمالي ١٩٨٨/٦٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار عام ١٩٨٨
بوروندى	٦	٥٦٪	١١٪	٢,١٪	١١,٦٪	٨,٢٪	٣٪	٢٤٠
اثيوبيا	٢,٣	٤٢٪	٥٪	١,١٪	٤,٦٪	٢,٢٪	ـ١٪	١٢٠
تنزانيا	١,٢	٦٦٪	٦٪	٤٪	٣,٤٪	٢,٤٪	ـ٠,٥٪	١٦٠
زائير	٠,٥	٣١٪	٢٢٪	٢,٢	٤,٣٪	١,٥٪	ـ٢,١٪	١٧٠
أوغندا	١,١	٧٢٪	٦٪	٠,٣٪	٤,١٪	٤٪	ـ٣,١٪	٢٨٠
رواندا	٠,٣	٧٥٪	١١٪	٠,٣٪	٥,٥٪	٤,٤٪	١,٥٪	٣٢٠
كينيا	١,٧٥	٣١٪	١١٪	٣,٣٪	٨,٣٪	٢٪	١,٩٪	٣٧٠
السودان	٢٧	٣٣٪	٧٪	٢,٧٪	١,٦٪	٠,٩٪	٠,٠٪	٤٨٠
افريقيا الوسطى	—	٤٤٪	١٣٪	٢,٦٪	٠,٧٪	٣,٧٪	ـ٠,٥٪	٣٨٠
مصر	٨٤	٢١٪	١٩٪	٢,٦٪	٦,٣٪	٦,٧٪	٣,٦٪	٦٦٠

المصدر : مجمع بمعرفة الباحث من :

World Bank - World Development Report Oxford U . P New York 1990 P . 178

بيانات مشروع الهيدرومات لمسح البحيرات في الهضبة الاستوائية

FAO - Macanization Agricole et la demand des Materiels Jusqua l'am . 200 ONUDI , 10 , Wg - p - 365

وهذا المشروع فى بنيته التنظيمية يضع فى الاعتبار المبادىء الجديدة التى أرستها خطة لاجوس وقبلها .. إعتبارا مما جاء فى ديباجية ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (مايو ١٩٦٣) من الدعوة لتوجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لتقدم الشعوب الأفريقية فى إطار العمل الأقليمى المشترك وما نادت به الاتفاقية الافريقية للمحافظة على الطبيعة والمواد الطبيعية التى وقعت بالجزائر عام ١٩٦٥

مادة ٥ بند ٢] من إعتماد اللجان المشتركة كآلية للتنسيق الأقليمى والدعوة لتكوين أجهزة على أساس اقليمى لتحقيق التنمية وفق ما جاء فى إعلان ابيدجان عام ١٩٧٣[٢٨] .. وفى إطار العمل مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فى مجال استخدام الموارد المائية الطبيعية كأداة لتحقيق التكامل الأقليمى الانتاجى.[٢٩]

والتنظيم المؤسسى المقترح فى هذه الدراسة للتغلب على مشكلة الفراغ المؤسسى السابق الاشارة إليها . يهدف الى تحقيق التكامل التنموى الشامل ويتجاوز إشكالية الندرة التى خلقت معضلة السجناء فى إطار المصلحة القومية . أو الأقليمية الفرعية .. والتى سادت العمل الأقليمى .

ويعتمد هذا التنظيم المؤسسى على مبدأ الرباعية فى الادارة .. بمعنى أن المراكز الأقليمية المقترح اقامتها كتنظيم أساسى (قاعدة) تدار بواسطة ممثلى الأجهزة الحكومية المعنية ، المنظمات الدولية والأفريقية والأقليمية الفرعية المتخصصة والمعنية بنشاط المراكز كل فى دائرة إختصاصه ، وممثلى الشركات والفعاليات المالية والمصرفية فى الدول الحوضية ، ثم رابعا . وهو ليس أقل العناصر أهمية ، ممثلى النقابات النوعية والاتحادات المهنية .. وهذا الشكل من الادارة ـ يسمح بتطبيق مبادىء الوظيفة الجديدة المقترحة كمدخل للتكامل الأقليمى .

ويعتمد البناء القاعدى لهذا التنظيم على مبدأ اللا مركزية والتوزيع الأقليمى العادل . من أجل خلق تعبئة شاملة على مستوى الأقليم محل التكامل .. والحقيقة أن النظام المقترح للمراكز الأقليمية هو تطوير لبعض المؤسسات القائمة حاليا سواء فى إدارتها أو وظيفتها التكاملية أو خلق مراكز جديدة . تعنى بالتكامل الأقليمى للمنطقة . وأهم المراكز المقترحة فى إطار هذه الدراسة .. (ولايعنى ذلك أنه لايمكن تطوير هذه المقترحات فى إطار خلق مراكز جديدة لوظائف جديدة) هى :

أ ـ المركز الأفريقى الأقليمى للطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية :ـ

يهتم هذا المركز بالتنسيق بين مشروعات حوض النيل وبحث مصادر التمويل ودراسة إسهام الشركات الاقليمية فى هذه المشروعات .. وكان إتحاد الطرق الأفريقى وإتحاد السكك الحديدية قد تقدموا بمشروعات لمحالجة وصلات السكك الحديدية من جنوب السودان الى شمال أوغندا ثم إلى كينيا وزائير وجمهورية وسط أفريقيا .. وفى ضوء مشروع خط الضغط العالى من سد انجا ـ فى زائير ـ الى سد أسوان العالى وكذلك إحتمالات قيام شبكات للضغط العالى من مشروع خزان رسومو الى خزان أوين فى أوغندا فإنه يمكن بحث كهربة خطوط السكك الحديدية فى حوض النيل .

ومن جانب آخر فإن هنالك إقتراحات أوغندية بإعادة تنشيط الملاحة النهرية فى نهر النيل وبحيرة أسوان وبحيرة فيكتوريا وبحيرة كيفو وبحيرة تنجانيقا .. وتتحمس بوروندى لتطوير المشروع الأخير .

وفى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، هنالك دراسات جدوى مقدمة حول البرنامج الافريقى الأقليمى للمحطات الفضائية .. ويمكن التنسيق فى ذلك مع إتحاد عموم أفريقيا للاتصالات خاصة أن منطقة حوض النيل فى حاجة ماسة لهذا المشروع .. لشبه إنعدام الاتصالات فيما بين هذه الدول وصعوبتها الشديدة وإعتمادها على شبكة الاتصالات فى أوربا الغربية .

أما فى مجال الطرق البرية ، فإن إتحاد الطرق الأفريقية يطالب عبر خطوط الطرق البرية من القاهرة الى بورسودان ، ويوجد حاليا مشروعان لتنمية الطرق فى الدول النيلية الحبيسة منها مشروع الممر الشمالى الذى يمر عبر ممباسا فى كينيا الى أوغندا ورواندا وبوروندى وتنزانيا وزائير وقد وقعت إتفاقية فى فبراير عام ١٩٨٥ .. وممكن أن يساهم المركز فى تبنى المراحل الباقية من هذا المشروع .. وكذلك مشروع الطرق المعروف باسم الممر الأوسط والذى يبدأ من دار السلام فى تنزانيا مارا ببوروندى ورواندا وزائير وأوغندا .[٣٠] وربط مشروع الممرات بشبكة طرق جديدة فى جنوب السودان . ومنه الى مصر .

---

(27) O'LEARY, J.P.- Envisioning Interdependence Perspective on Future World Order (in) ORBIS, Fall, 1987- PP. 503-536

(28) OUA, CM/ ST/12 (XX1).

(٢٩) راجع فى هذا الشأن : تقرير اللجنة العلمية والتعليمية والثقافية لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها العادية الثالثة فى موريشيوس ديسمبر ١٩٧٣

OUA. CM/RES/ 382 (XXIII).

وتقرير مجلس وزراء المنظمة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى موريشيوس ، يوليو ١٩٧٦

OUA. CM/RES, 524 (XXVII).

كما يمكن للمركز أن يدرس أمكانيات التنسيق لانشاء شركة للنقل البحرى من البحر المتوسط والى ميناء مصوع وممباسا ودار السلام حيث تعتمد حركة النقل البرى والحديدى على مشروعات الممرات المقترح .. كما يمكن دراسة إقامة شركة طيران للنقل الجوى بين دول المنطقة وأوربا الغربية وآسيا ، ويقترح فى هذا الشأن الالتزام بتوصيات إعلان YAHOASSOUKRO الذى أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية ، فيما يتعلق بالملاحة الجوية بين الدول الأفريقية والذى يطالب بسرعة إقامة خطوط ملاحة اقليمية لدول القارة .

ب ـ المركز الأفريقى الأقليمى لقياسات موازين حوض النيل وتنمية مياهه :ـ

يعد مشروع هذا المركز تطويرا مؤسسيا ، لمشروع هيئة دول حوض النيل التى إقترح انشاؤها فى إجتماع اللجنة الفنية لمشروع مسح الأرصاد الجوية والمائية لمستجمعات امطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت فى عنتيبى ـ أوغندا .. فى أغسطس ١٩٧٨ .. ولم يحدث تقدم يذكر فيه من ذلك الحين .. ويمكن أن يتحول هذا المركز الى مركز للدراسات الفنية والتدريب .. ليس فقط فيما يتعلق بقياسات المياه ولكن بقياسات الترسيب والتربة ، ويشمل كل القياسات الجوية والفيزيقية بالمنطقة .

ويمكن أن تساهم المنظمة العالمية للقياسات WHO واليونسكو فى تمويل الدورات التدريبية والدراسات الفنية التى يقوم بها هذا المركز .. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى تمويل مشروعات محطات القياسات .. ويمكن للدراسات الفنية لهذا المركز بالاضافة الى الدراسات التى يقوم بها مشروع الأرصاد الجوى والمسح لبحيرات الهضبة الاستوائية . وفى إطار مد نشاط المركز ليشمل الهضبة الأثيوبية أيضا . وأن يتم تحديد أولى لتوزيع حصص المياه وفى إطار النموذج الرياضى الذى إقترحه مشروع الارصاد لبحيرات الهضبة الاستوائية عام ١٩٧٩(٣١) الاضافات المقترحة فى النموذج الموسع الذى طرحته هذه الدراسة . كما سيقوم هذا المركز بإعداد الدراسات الفنية لمشروعات تنمية موارد النهر المائية والمياه الجوفية وذلك بإتباع أساليب الاستشعار عن بعد .

جـ ـ المركز الأفريقى الأقليمى للمعارض والتسويق التجارى فى حوض النيل :ـ

كان من أهم عوامل الركود التجارى بين دول حوض النيل .. أن جزءا كبيرا من هذه الدول يعد أقاليم حبيسة فضلا عن إهتراء طرق المواصلات الأقليمية ، ولكن بعد الانتهاء من مشروعات الممر الأوسط والممر الشمالى .. وتنفيذ توصيات إتحاد عموم أفريقيا للطرق والسكك الحديدية .. السابق الاشارة اليها فى البند (أ) من هذا القسم . فإن من المتوقع أن تكون البنية الأساسية لحركة تجارية نشطة بين دول الاقاليم قد بدأت تظهر ولو على مستوى التجارة العابرة وينمو الاتجاه نحو الملاحة النهرية .. وإنشاء خطوط ملاحة بحرية وجوية منتظمة بين دول المنطقة .. سيتدعم هذا الاتجاه ..

.. وفى ظل اقدام معظم الدول النيلية على إتباع سياسات تجارية تحررية ووجود لغة مشتركة (هى اللغة الانجليزية) يبين معظم دول الأقليم . فضلا عن تشابه التشريعات الجمركية والتجارية بين هذه الدول لانضمام معظمها فيما عدا مصر .. لمنظمة منطقة التبادل التفضيلى لدول شرق وجنوب أفريقيا (P . T . A) التى أنشئت فى ديسمبر ١٩٨١ . (ومقرها لوساكا بدولة زامبيا) .

وفى ضوء إختلاف طبيعة الأقليم من منتجاته الشمالية (مصر والسودان) ومنتجات دول أعالى النيل فى المجال الزراعى والحرفى والحيوانى ، فضلا عن التطور الصناعى النسبى فى مصر ـ فإن أرضية التبادل بين دول الشمال والجنوب فى حوض النيل قائمة .

ومهمة هذا المركز المقترح لدراسة بحوث التسويق والتشريعات التجارية ، تبادل الوثائق حول الاجراءات التجارية ومطبوعات المنتجات ومراقبة الجودة الانتاجية .. وتنظيم اللقاءات بين الغرف التجارية وإعداد اتفاقات التعاون فيما بينها .. وإقامة المعارض والأسواق الدائمة .. فضلا عن تشجيع اقامة غرفة تجارية مشتركة لدول المنطقة .

كما يقوم المركز بالاتصال بالمنظات الدولية والأقليمية المعنية مثل منظمة الأونكتاد لتطوير النظام العام للأفضليات G . S . P ونقل وجهة نظر دول المنطقة لهذه المنظمة .. كما يتابع المركز الامتيازات التجارية التى تحصل عليها دول حوض النيل فى إطار اتفاقية ليومى بين

---

(30). U.IN., DEC, Transcom / CEM.- 1/2/REV.I- Trans port and Communication Decade in Africa 1978-1988- Co - financing Meeting for Projects in East African Transport Corridors- Bujumbura-23-25- Sep. 1987- P.3.

(31) BROWN. J.A-(etal)- A Summary of the Upper Nile Basin Model , Snowy Mountains Engineering Corporation, Australia. April 1979.

وراجع ايضا :

UNESCO- PROGRAMME HYDROLOGIQUE INTERNATIONAL (PHI) VIe Session du Conseil Intergovernmental - Rapport Final, Paris 18-23. June. 1986. app. 8-90.

دول مجموعة A . C . P والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .. ويكون حلقة إتصال لترويج منتجات المنطقة فى الأسواق العالمية .. ومن جانب آخر فإن المركز يمكن أن يلعب دورا هاما للتنسيق ورسم السياسات لدول المجموعة كتنظيم اقليمى فرعى فى إطار اتفاقية منظمة منطقة التبادل التفضيلى السابق الاشارة إليها .

ويمكن لشركات مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد فتح مراكز تسويق تجارى لها فى هذه المنطقة مستغلة قواعدها فى ممباسا ودار السلام كما يمكن تشجيع شركات أفريقية مناظرة على تكوين إتحاد للأسواق الحرة بين دول المنطقة .. تمهيدا لخلق منطقة تجارة حرة وتفضيلية بين دول المنطقة قد تقوم على أساس مبدأ الصفقات المتكافئة .

د ـ المصرف الأفريقى للتجارة والاستثمار والتنمية فى حوض النيل :

وهو يعتبر مؤسسة مكملة لنشاط المركز السابق الاشارة إليه ، وفى ضوء الحاجة لتمويل المشروعات المشتركة وتحقيق ضمانات للاستثمار الخاص ، فإن المصرف المقترح يمكن أن يقوم .. بدور هام فى تعبئة الموارد المالية للمصارف المحلية لدول المنطقة وفتح الاعتمادات للنشاط الاقتصادى المشترك .. ويمكن أن يكون له ارتباط وثيق بالمصرف العربى فى الخرطوم (التابع لجامعة الدول العربية) والمصرف الأفريقى للتنمية (BAD) فى أبيدجان (عاصمة ساحل العاج) . ومصرف منطقة التبادل التفضيلى سواء فى هرارى أو فى بوجمبورا (عاصمة بوروندى)(٣٢)

كما قد يقوم هذا المصرف فى المستقبل بإصدار شيكات مصرفية للتداول بين دول المنطقة وإقامة إتحاد نقدى أقليمى .

هـ ـ المركز الأفريقى الأقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية :ـ

ويعتبر نشاط هذا المركز مكملا لنشاط مركز المعارض والتسويق التجارى والمصرف الأقليمى المقترح .. وفى ضوء أتجاه عديد من الدول الأفريقية حاليا الى تشجيع سياسات التعاون الأقليمى فى الاستثمار على أساس المشاركة الربحية Jon - Ventares .. فإن دور هذا المركز .. تقديم الاستشارات الفنية للدول والمستثمرين .. والترويج للمشروعات الأقليمية لدى المصارف المحلية والأقليمية .. والتفاوض مع الدول الأفريقية وغير الأفريقية المعنية(٣٣) (مثل دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول الكوميكون فى إتجاهها الجديد للانفتاح على الاستثمار الخارجى فى أفريقيا) .

ويمكن لهذا المركزأعداد دراسات جدوى حول مشروعات نقل التكنولوجيا بين الدول الحوضية .. مثل مشروعات تصنيع الجلود وتعبئة الفاكهة والخضروات واللحوم وصناعة الدواء والكيماويات والمنظفات ، والأنسجة وقطع الغيار والأدوات الكهربائية والكابلات ولوازم البناء وغيرها من المشروعات التى تتوافر عناصرها وموادها الأولية وخبراتها الفنية بين دول المنطقة .. كما يقوم المركز بالترويج للجدوى الاستثمارية للمشروعات الضخمة مثل إستصلاح الأراضى وإقامة الغابات فى الدول الأوربية والآسيوية المعنية بالاستثمار فى هذه المشروعات .

وسيلعب هذا المركز دورا هاما فى سياسات تشجيع الاستثمار فى دول المنطقة .. خاصة فى ضوء إتجاه الدول المانحة الى تقليص معوناتها للدول الأفريقية فيما يعرف باسم ظاهرة تعب المانحين وبالتالى .. فإن جذب الاستثمارات الخارجية لدول المنطقة فى المستقبل القريب سيعتمد بالأساس على إمكانيات توفير دراسات جدوى للمشروعات على أسس ربحية(٣٤) ويمكن أن يعتمد هذا المركز على تمويل الدول الأعضاء فضلا عن المصارف والغرف التجارية المعنية والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية . U . N . D . P والمصرف الأوربى للتنمية . F . A . D

و ـ الصندوق الأفريقى للتدريب ونقل الخبرات الفنية والتكنولوجية :ـ

وهو يعد تطويرا للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية .. لكى يعمل على أساس تمويلى مشترك بين الدول أعضاء حوض النيل وبالاشتراك مع المصرف الأفريقى للتنمية واليونسكو .. والمنظمات المعنية بالتدريب والرقم الانتاجى فى المنطقة .. ويقوم بتنظيم وإدارة دورات فنية متخصصة قصيرة الأجل للفنيين فى دول المنطقة بالاشتراك والترتيب مع المؤسسات الدولية والأقليمية المتقدمة فى مجال التخصص موضع التدريب . كما يقوم بتزويد دول المنطقة بالخبراء الفنيين للاسهام فى نقل الخبرة الفنية للعاملين فى مشروعات التنمية التى تحددها الخطة الأقليمية للتنمية .. وذلك على أساس إستشارات فنية قصيرة الأجل . وبالتنسيق مع المركز الأقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية ويمكن تركيز نشاط الصندوق فى تكنولوجيا الرى والتنمية الزراعية .. بالاشتراك مع المركز الزراعى الدولى بالقاهرة .

(32) Eastern and Southern African Trade and D[illegible]lopment Bank- Annual Report 1987.- Bujumbura Dec 1987-32P.

(33) UNDP- (A.R.E.)- RAF/86/014-a Master Plan of the UNDAGU Region, 4May 1989. P.2.

(34) Ibid- (IV) P.8-

ز - المركز الأفريقي الأقليمي للتنظيم والادارة

وترجع أهمية اقامة هذا المركز . الى مواجهة مشكلة عدم التوحيد القياسى الادارى بين الدول الأعضاء فى الاقليم .. ويمكن أن يلعب الجهاز المركزى المصرى للتنظيم والادارة مع ادارات الوظائف العامة فى الدول المعنية .. دورا هاما فى توحيد وتنسيق الأسس الادارية .. كما يمكن أن ينشىء هذا المركز معهدا اقليميا للتنظيم والادارة .. يتولى تنظيم دورات تدريبية نوعية وللتوعية بالأهداف التكاملية للاقليم . سواء فى مجال العلاقات المالية أو الاستثمارية أو الدبلوماسية .. أو غيرها . كما يمكن التركيز على التنظيم والادارة فى مجال الرى .

ح - الاتحاد الاعلامى والثقافى لدول حوض النيل :

فى ضوء ثورة الاتصالات اللاسلكية والفضائية المشار إليها فى البند أ من هذا القسم فإن قيام اتحاد اعلامى يتولى التنسيق فى الاتصالات الاعلامية والثقافية بين الكتاب والاعلاميين بين دول المنطقة أمر هام لتقريب وجهات النظر على المستوى الشعبى بين دول المنطقة .. ويمكن عقد إتفاقات للتعاون بين وكالات الأنباء وأجهزة الاذاعة والتليفزيون .

كما يمكن اقامة مركز للثقافات واللغات النيلية والدراسات الانثربولوجية لدول النيل .. خاصة أن هناك اعتقادا على المستوى الشعبى فى المنطقة بأن القبائل النيلية التى تتمحور حول حوض النيل اعتبارا من النوبيين والمصريين القدماء (الأقباط) ونزولا الى الدنكا فى السودان وقبائل الأشولى شمال أوغندا والماندى شرق كينيا وقبائل التوتسى فى رواندا وبوروندى وأوغندا وشرق زائير فى منطقة كيفو القديمة تعود الى اصل واحد هو الحضارة المصرية النيلية الحامية القديمة .

وتجمعها عائلة لغوية واحدة هى المجموعة اللغوية المعروفة باسم Chari-Nile وكل الخلافات بينها هى مجرد لهجات محلية مخلوطة بلغة الـ BANTU[٣٥]..

ومن جانب آخر فان المجموعات اللغوية للقبائل القاطنة على حواف حوض النيل مثل الأمهرية والتيجيرية والصومالية والسواحيلية .. انما تعود الى اختلاط البانتو باللغة العربية .. وبالتالى فان هنالك تجانس تاريخى ولغوى بين دول المنطقة ويحتاج الأمر الى دراسته واكتشاف عناصر التماثل

ط - المركز الأفريقى الاقليمى للطاقة الجديدة والمتجددة :

ويعد هذا المركز تطويرا للمركز الاقليمى الأفريقى للطاقة الشمسية والمتجددة الذى انشىء فى بوجمبور (عاصمة بوروندى) عام ١٩٨٨ .. ويمكن أن يضاف الى نشاطه فى البحث عن تطوير الطاقة الشمسية والطاقة الناجمة عن البيوجاز وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة .. عنصر آخر وهو الطاقة المتجددة مثل الكهرباء .. وفى ضوء استراتيجية دول افريقيا النيلية لاستخدام الطاقة الكهربائية فى المناطق الحضرية وللتصدير فان الطاقة الشمسية يمكن أن تلعب دورا فى دول المنطقة فى تقليل الاعتماد على الطاقة الكهربائية وتخصيص جزء اكبر منها للتصدير . كما ان طاقة البيوجاز يمكن ان تساهم فى التنمية فى المناطق الريفية فى هذا الأقليم . ويمكن تنمية الأبحاث فى هذا المجال بتطوير الأبحاث القائمة حاليا حول طاقة البيوجاز الموجودة فى بحيرة كيفو على الحدود الزائيرية الرواندية .

وبتوقيع جمهورية مصر العربية وزائير على بروتوكول التعاون فى مجال الكهرباء والطاقة فى يونيو ١٩٨٧ والذى يبحث مشروع ربط محطة توليد الكهرباء فى سدانجا والتى تعتبر أكبر محطة توليد كهرباء فى العالم .. بخطوط الضغط العالى فى اسوان تمهيدا لتصدير الطاقة الكهربائية الى أوربا ... وفى ضوء الاقتراح المقدم فى هذه الدراسة لربط الشبكة السابق الاشارة اليها لشبكة اخرى تقام بين خزان رسومو وخزان أوين . ويلعب المركز دورا هاما فى تنسيق سياسات الطاقة بين دول المنطقة وعمل دراسات التنمية والتوزيع الخاصة بها .

ى - المركز الافريقى الأقليمى لحماية البيئة وتنمية الثروات الطبيعية فى حوض النيل :

عقد فى نيروبى فى ٤/١٢/١٩٩٠ الأجتماع المشترك بين جهاز الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P.)، وممثلى دول حوض النيل ، حول التعاون الاقليمى فى مجال حماية البيئة .. وتقرر ان يتكفل جهاز الأمم المتحدة بجميع المعلومات الخاصة بالمشروعات التى تقوم بها كافة الهيئات وتؤثر على البيئة الطبيعية فى حوض النيل فى موعد اقصاه نهاية يناير ١٩٩١ .. ويجرى حاليا تقييم نتائج الدراسة الميدانية التى قام بها الـ (U.N.E.P.) فى مارس ١٩٨٩ فى كل من مصر والسودان وليبيا وتشاد تمهيدا لانشاء مشروع شبكات متكاملة لادارة المعلومات لمواجهة مشاكل التصحر وتآكل التربة

ويمكن للمركز المقترح أن ينسق بين نشاط جهاز الأمم المتحدة للبيئة ، الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف وتنمية شرق افريقيا ICAD (تم إنشاؤها فى يناير عام ١٩٨٦)[٣٦]، وتضم كلا من أثيوبيا وجيبوتى والصومال وكينيا واوغندا والسودان .. وبين مشروع منظمة الأغذية والزراعة العالمية .FAO لتنمية الثروة السمكية فى بحيرة فيكتوريا[٣٧].. وبيانات المنظمة العالمية للأرصاد ، ودراسات المركز الأفريقى الاقليمى لقياسات موازين حوض النيل - والمقترح فى البند (ب) من هذا القسم -

(35) The Languages of Africa, an Annoted Map (in) The Courrier- bi-monthly of A.CP.- European Community-) No 119. January - Feb- 1990 PP. 48-50

فيما يتعلق بدراسات الترسيب والتربة والتغيرات الايكولوجية لعمل خطة شاملة لحوض النيل للحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها .. ودراسة الأبعاد الأجتماعية والأقتصادية للتغيرات البيئية فى حوض النيل .

ك ـ المركز الأفريقى الأقليمى للغذاء والتنمية الزراعية والحيوانية :

يعد اقامة هذا المركز .. تذكيرا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الحادية عشر لمجلس وزراء المنظمة بالجزائر فى سبتمبر عام ١٩٦٨ بشأن ضرورة تكوين مخزون استراتيجى اقليمى من الحبوب الغذائية(٣٨) ونظرا لتعرض بعض الأقاليم المحيطة بوادى النيل للجفاف والتصحر .. فان اقامة هذا المركز الذى يهتم بدراسات الأمن الغذائى ـ وتنسيق سياسات التنمية الزراعية ويقوم باقتراح مشروعات الزراعة وتربية الحيوان والتصنيع الزراعى .. من المراكز الهامة فى خلق سياسات التنويع فى التركيب المحصولى وخطط الزراعة والتنمية الحيوانية وتحسين السلالات .

ل ـ المركز الأفريقى الأقليمى لرعاية اللاجئين ومنكوبى الكوارث الطبيعية :

تعد منطقة حوض النيل من أكثر المناطق الأفريقية تصديرا للاجئين . ويدخل قسم منها فى نطاق الجفاف ويتعرض قسم آخر لاثار السيول والامطار .. مما يؤدى الى تعاظم عدد اللاجئين فضلا عن عدم استقرار الأوضاع السياسية . الذى يلعب دورا هاما فى تزايد اعداد اللاجئين بين الدول اعضاء المنطقة .. وتعد هجرات اللاجئين هى اساس الخلافات الأقليمية على المستوى السياسى وتحول دون تنسيق التعاون بين الواقعة فى هذا الحوض نتيجة للشك الدائم حول استخدام بعض الدول للاجئين لاثارة القلاقل الطائفية والقبائلية لدى الدول المجاوره وبالتالى فان قضية اللاجئين تهدد هيكل التكامل الأقليمى فى اطار سياسة حسن الجوار المقترحة ..

وبالتالى فان هذا المركز المقترح الذى يقوم بتوفير الوسائل المادية للاغاثة العاجلة بالتعاون مع المكتب الأقليمى للمفوضية السامية للأجئين فى نيروبى والمكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكن ان يقدم حلولا عاجلة لمشكلة اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية ، كما يهدف المركز الى تنسيق سياسات الدول نحو اعادة توطين اللاجئين .

كما يقوم المركز بالتنسيق مع جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومنظمة الصليب الأحمر الدولية بتوفير الموارد اللازمة للقيام بنشاطه

م ـ المركز الأفريقى الأقليمى للتحكيم وتسوية المنازعات :

فى اطار الآليه التى اقرها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى مادته التاسع عشر (١٩) بانشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .. فانه يمكن خلق مركز اقليمى دائم لتسوية المنازعات الناجمة عن النشاطات الوظيفية السابق الاشارة اليها فى البنود المتقدمة .. ويلتزم هذا المركز بالآليات التى حددها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على ان تبتدع لجان نوعية تتلاءم مع انواع النزاعات المختلفة .

ويكون للمركز دور فى تحضير ملفات القضايا التى لم ينجح فى حسمها للعرض على منظمة الوحدة الأفريقية ومحكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم التجارية وغيرها .. ولابد من دعوة الدول الأفريقية الأعضاء فى حوض النيل الى قبول مبدأ السلطة القضائية الالزامية سواء للمركز او التنظيمات الدولية الأعلى .

وهنالك دول أعضاء فى اقليم حوض النيل قد قبلت هذه المبادىء مثل السودان فى اتفاقية ١٩٥٩ ، وأوغندا فى المذكرات المتبادلة حول مشروع خزان اوين مع مصر اعتبارا من عام ١٩٤٩ ، ويمكن أن يكون ذلك حافزا لتشجيع باقى الدول على قبول هذه الآلية .

ظ ـ الفرع الأقليمى لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية :

وعلى مستوى تنسيق العمل السياسى الشعبى والحزبى بين الدول الأعضاء فى اقليم حوض النيل ، فقد يرى اهمية انشاء فرع اقليمى لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية فى افريقيا (ومقرها تونس) .... كما ان معظم الاحزاب السياسية فى المنطقة أعضاء فى هذه الرابطة .. وتجمعها اتفاقات للتعاون الحزبى

وبعد استعراض التنظيمات الوظيفية المقترحة على المستوى القاعدى .. فانه لتحقيق التدرج الهرمى لهذا التنظيم المقترح .. تجدر الاشارة الى ان لكل مركز اقليمى من المراكز السابقة ، سيكون هنالك اجتماع للمجلس الوزارى له سنويا يتولى دراسة التقارير المقدمه من الادارة التنفيذية لهذه المراكز ، ويتولى اعداد تقرير مطور يعرض على جهاز مركزى يقترح ان يكون بمثابة « الامانة

---

(36) CANETTY,M.– Conflits et Diplomatic en Afrique de l'Est (dans) Afrique Contemporaine - Documentation Francaise- 3e Trimestre 1986.
P. 63.

(37) REYNOLDS, E.(et.al- Socio Economic Effects of the Evolution of Nile Perch, Fisheries in Lake Victoria- a Review - CIFA Technical Paper- 17- F.A.O- Rome 1988-

(38) OUA, CM/RES 1172 (XI), CM/RES/112 (IV).

الدائمة لتنسيق التكامل الأقليمى فى حوض النيل » .. ويتولى الأمين العام تقديم تقرير شامل لمجلس وزراء خارجية ووزراء التعاون الاقتصادى لدول المنطقة فى اجتماع يعقد كل عامين بالاشتراك مع ممثلى المنظمات الدولية المعنية فى افريقيا وممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ... فضلا عن ممثلى الاتحادات النوعية التى يمكن ان تكون قد نشأت نتيجة هذا التعاون مثل اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد المنتجين الزراعيين واتحاد المنظمات العمالية .. وغيرها .. الخ

وعقب مراجعة تقرير الأمين العام واضافة نتائج مناقشات واقتراحات المجلس الموسع لوزراء خارجية وتعاون وممثلى المنظمات الدولية والهيئات الأقليمية يعد تقريرا نهائيا يعرض على قمة رؤساء دول حوض النيل .. التى ينصح يعقدها كل ٤ سنوات قبيل تحديد ممثل منطقة شرق افريقيا او شمالها كرئيس لدورة منظمة الوحدة الأفريقية حتى يمكن التشاور حول السياسة الأقليمية التى ستقترح عليه لمراعاتها وقت رئاسة للمنظمة . ووفق قاعدة دورة التوزيع لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية بين أركان القارة فانه يتوقع كل ٤ سنوات ان يتم اختيار رئيس لمنظمة الوحدة الأفريقية من بين دول منطقة حوض النيل أو الدول المتاخمه لها وفق حساب الاحتمالات .

خاتمة : اعادة النظر فى اعلان القاهرة للمياه فيما يتعلق بانطباقه على النظام الجديد لحوض النيل

وبعد فانه كما وقد يكون قد اتضح من هذه الدراسة ان هنالك مجالات متعددة للتعاون الوظيفى .. وامكانيات متاحة على الفراغ المؤسسى .. فانه يجب مراجعة قراءة اعلان القاهرة للمياه .. فى ضوء ما سبق عرضه .. لأن القول بان عقد التسعينات يجب ان يكون عقد المياه .. لاينبغى ان يكون قاصرا على المعالجة التكنولوجية لمشكلات المياه كما جاء فى اعلان القاهرة .. لأن هنالك معالجات أخرى لأزمة لتوسيع نطاق التكامل الأقليمى ، بدأت بالفعل مجموعة الاندوجو فى النظر فيها .

والواقع انه فيما يتعلق بحوض النيل ، فانه حسب الدراسات المقدمة من المراكز الفنية لادارات الرى فى الدول الحوضية .. فان موارد نهر النيل المائية يمكن ان تزيد فى الاجل المنظور ـ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ ـ وفق الأجل المحدد فى خطة لاجوس ـ بنسبة ٢٤٪ فى حالة تنفيذ المشروعات الأقليمية المقترحة .. كما انه يتضح من الجدول رقم (١) انه فيما عدا مصر والسودان فان احتياج الدول الأفريقية فى حوض النهر ومتابعة للرى النهرى يكاد يكون محدودا .. كما ان مشروعات توليد الكهرباء باقامة الخزانات لن تؤثر على واردات النهر .. بل قد تدفع الى زيادتها .

وبالتالى فانه من غير المتوقع فى حالة اتباع المنهج التكاملى الوظيفى المقترح فى هذه الدراسة ان تنشأ حروب او نزاعات اقليمية فى المنطقة نتيجة الندرة المائية .. كما حدث فى الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ وما حدث من نزاع بين بوليفيا وشيلى حول موارد نهر لوقا[٣٩] وهذا ما أردت ان اوضحه فى خطورة ما ذهب اليه اعلان القاهرة من تركيزه على ندرة الموارد المائية .. لان الحل المقترح فى اعلان القاهرة لن يتعدى اقامة لجنة فنية لحوض النيل أسوة بلجان انهار أخرى مثل الراين والدانوب والسنغال وغيرها .. وهو مالا يحقق الهدف التكاملى للمضاعف الوظيفى للموارد الطبيعية .. والقول بان التكامل الأقليمى بحاجة الى قرار سياسيى انما يعرقل هذا اتجاهات التنمية الشاملة تحت تأثير المصالح الذاتية .. ولذا فان التكامل الوظيفى وفق المفهوم الجديد هو الذى سيخلق فى النهاية الارادة السياسية المشتركة وفق الهيكل التنظيمى المقترح فى هذه الدراسة . □

---

(39) WESTINS, A. – (ed.) Global Resources and International Conflict , Oxford University Press New York , 1986. Chapter 5. and PP. 8-9.

دراسة

منظمة المؤتمر الاسلامى وتسوية المنازعات

د . محمد السيد سليم

قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

تعتبر وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء احدى الوظائف الرئيسية التى تضطلع بها المنظمات الدولية ، سواء العالمية منها أو الاقليمية ، بالاضافة الى الوظائف الاخرى كتحقيق الأمن الجماعى للدول الأعضاء ، وتعزيز التعاون الاقتصادى بينها ، وتنسيق علاقاتها المشتركة بالدول الأخرى ، ويذهب بعض الدارسين الى أن كفاءة التنظيم الدولى تقاس بالأساس بالنظر الى مدى قدرته على خلق مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول أعضاء التنظيم لتسوية ما قد ينشأ بينهم من نزاعات بشكل سلمى ، مع التطبيق الفعال لتلك القواعد فيما قد يثور من منازعات بين تلك الدول[١]. ولذلك ، فانه لا يكاد يخلو ميثاق من مواثيق التنظيمات الدولية من نص يشير الى موضوع تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية .

اذا كانت وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء هى احدى أهم وظائف التنظيم الدولى عموما ، فانها ربما تعتبر أهم وظائف التنظيم الدولى الاقليمى خصوصا . ذلك أن أغلبية دارسى التنظيم الدولى يميلون الى افتراض أن التنظيم الاقليمى أكثر كفاءة من التنظيم العالمى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . وينهض منطق هؤلاء على أن التنظيمات الاقليمية « تجزىء » المنازعات بمعنى أنها تحتفظ للمنازعات الاقليمية بطابعها المحلى ، وتقلل من تدخل القوى الكبرى فى تلك المنازعات ، كما أن اعضاء التنظيم الاقليمى أقدر من غيرهم على فهم حقائق النزاع ، كما أنهم يشتركون فى مجموعة من القيم والقواعد السياسية والثقافية التى تمكنهم من تسوية المنازعات التى تنشأ بينهم بكفاءة تفوق كفاءة التنظيم العالمى ، وأخيرا ، يرى دارسو العلاقات الدولية أن التنظيمات الاقليمية تزيد من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين أعضاء التنظيم ، ومن ثم تخلق لديهم حافزا لتسوية منازعاتهم بطريقة سلمية[٢] .

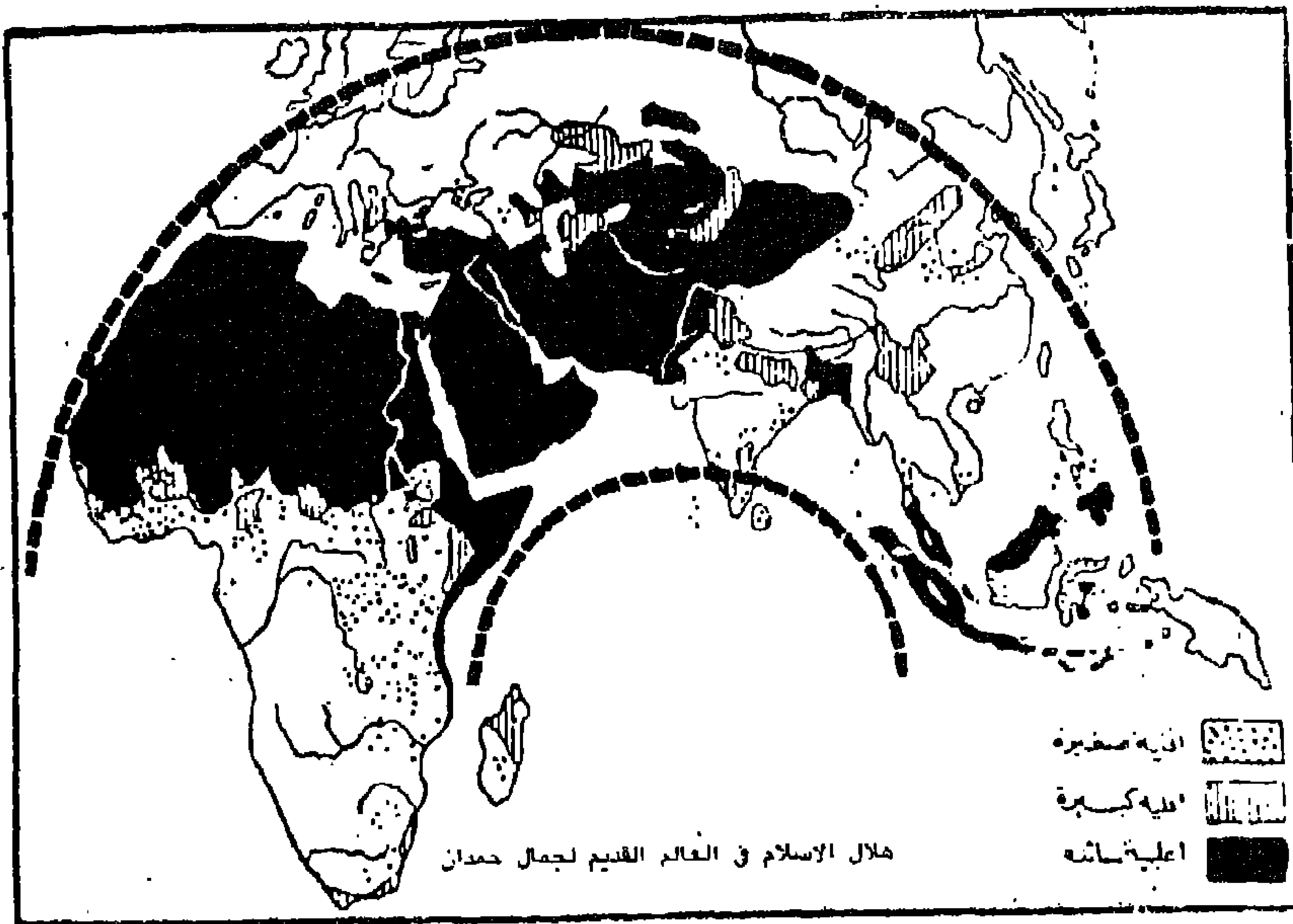
وقد أيدت بعض الدراسات الاحصائية فرضية دور

---

* نال هذا البحث جائزة مؤسسة « دلة » لافضل البحوث فى العلوم السياسية بجامعة الملك سعود الرياض ، ١٩٨٩م (١٤٠٩هـ)

1- Joseph Nye, Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization, (Boston: Little Brown, 1971), PP. 17-18, 108-126.

2- John Burton, Peace Theory, (Bew York: Knopf, 1962), P. 18. Raymond Hopkins and R.Mansbach, Structure and Process in International Politics, (New York: Harper, 1973), P. 209.



هلال الاسلام فى العالم القديم لجمال حمدان

التنظيم الاقليمى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فقد وجد جوزيف ناى أن كفاءة منظمة الدول الأمريكية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية تضارع كفاءة الأمم المتحدة ، ان لم تفقها فى بعض الحالات(٣) . كما توصلت دراسة أخرى الى أن « مقارنة سجل جامعة الدول العربية فى تسوية المنازعات العربية يوضح أنها كانت ـ على وجه الاجمال ـ أكثر كفاءة من الأمم المتحدة فى التعامل مع تلك المنازعات »(٤) .

من ناحية أخرى ، يرى فريق من الدارسين أن التنظيم العالمى ربما كان الاطار الانسب لتسوية المنازعات الاقليمية ، وذلك بالنظر الى أن لتلك المنازعات انعكاسات عالمية ، كما أن تداخل اختصاصات التنظيمات الاقليمية ، كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، يجعل من التنظيم العالمى الأداة الانسب لتسوية المنازعات بحكم أن اختصاصه يشمل العالم بأسره(٥) . ويضيف هؤلاء أن محدودية عضوية وموارد واختصاصات التنظيمات الاقليمية تجعل منها أداة غير فعالة لتسوية المنازعات ، وبالذات فيما يتعلق بالحروب الأهلية داخل الدول الأعضاء(٦) .

ويعالج هذا البحث عملية تسوية المنازعات فى واحد من أكثر التنظيمات الدولية ضخامة وهو منظمة المؤتمر الاسلامى . وقد انشئت هذه المنظمة بقرار من المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى جدة فى فبراير ـ مارس سنة ١٩٧٢ ، حينما صادق المؤتمر على ميثاق المنظمة بعد أن تم انشاء الأمانة العامة بقرار من

3- Hoseph Nye, Op.Cit, pp. 169- 170.

(٤) محمد السيد سليم ، « دور الجامعة العربية فى ادارة المنازعات بين الأعضاء » فى جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٧٩ .

5- Inis Claude, From Swords into Ploughshares: The Problems and Progress of International Organization, (New York: Random House, 1971,4th ed.), p.104.

6- Linda Miller, «Regional Organization and the Regulation of Internal Conflict ,inJoe Nye ed., intnationat Regionion, (Boston: Little Brown, 1968) pp.7-90Œ1

المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى جدة فى مارس سنة ١٩٧٠ . وحينما اكتمل النصاب القانونى لتصديقات الدول على الميثاق فى فبراير سنة ١٩٧٣ أصبح للميثاق قوة قانونية ملزمة ، وللمنظمة شخصيتها الدولية المتميزة . وتضم المنظمة ٤٥ دولة اسلامية ، وهى بذلك تكاد تعادل حجم عضوية منظمة الوحدة الافريقية ، كما أنها تبلغ ضعف حجم عضوية جامعة الدول العربية . من ناحية أخرى ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى تكاد أن تكون التنظيم الدولى الاقليمى الحكومى الوحيد الذى ينهض على أسس دينية ، وهى الانتماء الى الاسلام مما يعطيها صفة متميزة عن باقى التنظيمات الاقليمية[٧] .

من ناحية أخرى ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى تندرج فى عداد التنظيمات الاقليمية . ذلك أن عضوية المنظمة ليست مفتوحة الا للدول التى تعرف ذواتها بأنها « دول اسلامية » ، طبقا لنص الميثاق ، كما أن هناك قدرا كبيرا من الترابط والتشابه الاجتماعى والثقافى والسياسى بين تلك الدول . هذا بالاضافة الى أنه رغم اتساع المساحة الجغرافية لحجم العضوية ، الا أن العدد الأكبر للدول الأعضاء يتركز فى منطقة جغرافية محددة ، وهى شمال وغرب افريقيا والمشرق العربى . كما أن كل دولة من الدول الأعضاء تجاور جغرافيا دولة عضو أخرى على الاقل ، باستثناء ثلاث دول فقط هى جزر القمر ، وبنجلاديش ، ومالديف .

وترجع أهمية الطابع الاقليمى لمنظمة المؤتمر الاسلامى الى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أضفى طابع الشرعية على التنظيمات الاقليمية باعتبارها أطرا اقليمية تتولى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، على نحو ما جاء فى المادة ٥٢ من الميثاق ، فطبقا للفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٥٢عهدت الأمم المتحدة الى التنظيمات الاقليمية بمهمة التسوية السلمية للمنازعات الدولية الاقليمية ، سواء قبل عرضها على مجلس الأمن أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الأمن . ومن ثم ، فان لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وظيفة محددة فى ميدان التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء .

فى هذا الاطار ، يرمى البحث الى ايضاح واقع الدور الذى تضطلع به منظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سواء على مستوى النصوص الواردة فى الميثاق وقرارات مؤتمرات القمة الاسلامية ، أو على مستوى الممارسة العملية مع التركيز على المشكلات التى تواجهها المنظمة فى هذا الصدد ، وذلك فى ضوء خبرة التنظيمات الاقليمية الاخرى .

وفى الوقت ذاته ، يحاول البحث ان يناقش قضية العلاقة بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة ، وهى فى نظرنا ، المشكلة المركزية التى تواجهها منظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان تسوية المنازعات ، ذلك أن كل الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية تنتمى كذلك الى عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى . كما أن ٢٤ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى هى فى الوقت ذاته أعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية . فاذا نشأ نزاع بين دولتين تنتميان الى عضوية هذه التنظيمات الثلاث ، هل من الضرورى أن تحاول كل التنظيمات المذكورة ان تتدخل لتسوية النزاع ؟ أم أنه من الأفضل اعطاء الأولوية لتنظيم معين من خلال التنسيق بين هذه التنظيمات بحيث يركز كل تنظيم على طائفة معينة من المنازعات ؟ وفى هذه الحالة ، ما هو المعيار الذى يتم بموجبه التنسيق بين التنظيمات الثلاثة ؟ جرى العرف فى منظمة المؤتمر الاسلامى على ترك عملية تسوية المنازعات العربية لجامعة الدول العربية ، والمنازعات الافريقية لمنظمة الوحدة الافريقية ، والتدخل فقط فى المنازعات التى لا تدخل فى اطار الاختصاص الاقليمى المباشر للجامعة أو منظمة الوحدة الافريقية . ولكن الملاحظ ان هذا العرف أدى الى اضعاف مصداقية منظمة المؤتمر الاسلامى

---

(٧) من الجدير بالذكر أن بعض الدارسين قد اعترض على تصنيف منظمة المؤتمر الاسلامى كأحد التنظيمات الاقليمية لدول العالم الثالث على اساس أنها تضم تركيا وهى دولة اوربية مرتبطة بحلف الاطلنطى ، كما أن العضوية فيها مقصورة على الدول الاسلامية وهو ما يضفى عليها طابعا « يجعلنا نتردد فى اعتبارها منظمة من منظمات العالم الثالث خصوصا وان ظروف نشأة المنظمة توحى بأن وراءها محاولة لاغراق جامعة الدول العربية فى عباءة أوسع وربطها بطريق غير مباشر بحلف الاطلنطى » .

راجع حسن نافعه ، « العالم الثالث فى التنظيم الدولى » ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ١٦٩ .

والواقع أن وجهة النظر تلك تعكس « موقفا ايديولوجيا » من منظمة المؤتمر الاسلامى أكثر منها تعبيرا عن تحليل واقعى لتكوين المنظمة وظروف نشأتها . فلا يمكن القول ان تركيا ، التى يقع الجزء الأعظم من مساحتها فى أسيا ، والتى اسهمت فى تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامى ، دولة أوربية ، كما أن ظروف نشأة المنظمة قد ارتبطت بمحاولة الرد على الاعتداء الصهيونى على المسجد الأقصى بالقدس فى أغسطس سنة ١٩٦٩ ، بل ان جامعة الدول العربية ذاتها هى التى قررت احالة هذا الموضوع الى مؤتمر قمة اسلامى باعتبار ان هذا الأمر يهم كل المسلمين وليس العرب وحدهم . ومنذ انشاء المنظمة سنة ١٩٧٢ اتبعت سياسات داعمة لسياسة جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه القضية الفلسطينية ، بل ان منظمة المؤتمر الاسلامى سبقت جامعة الدول العربية فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٣ كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، كلها أمور لا نعتقد أن حلف الاطلنطى يوافق عليها ، كما يجب أن لاننسى ان مصر الناصرية من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى . راجع : محمد السيد سليم ، « منظمة المؤتمر الاسلامى والقضية الفلسطينية » ، شؤون عربية ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١٩٨ ـ ٢١١ .

كاداة للتأثير فى العلاقات بين الدول الأعضاء ، وربما يؤدى الى تعطيل الأجهزة التى انشأتها المنظمة للتعامل مع المنازعات بين الدول الأعضاء . وتحاول الدراسة أن تناقش هذه المعضلة فى ضوء خبرة منظمة المؤتمر الاسلامى .

من ناحية أخرى ، فقد سبق أن أشرنا الى أن منظمة المؤتمر الاسلامى تتميز عن التنظيمات الاقليمية الاخرى فى أنها تنهض على أساس اسلامى . وبهذه الصفة ، فان اهداف ومبادىء المنظمة ينبغى ان تكون متميزة عن اهداف ومبادىء التنظيمات الاقليمية الاخرى ، اذ يجب أن تستمد اهداف ومبادىء المنظمة ، كلما كان ذلك ممكنا ، من الشريعة الاسلامية . ويتضح ذلك بالتحديد فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فقد قدم الاسلام تصورا لكيفية تسوية المنازعات بين المسلمين ، بما فيها « الدول الاسلامية بطبيعة الحال ، يختلف عن التصور السائد فى أدبيات القانون الدولى العام ويقوم التصور الاسلامى على « ضرورة » استخدام « القتال » لاجبار « الفئة الباغية » على قبول مبدأ التسوية السلمية لنزاع مسلح بين دولتين اسلاميتين . بينما ينهض التصور القانونى الدولى على مفهوم استعمال الأدوات السلمية وحدها ، ولا يلجأ الى استعمال القوة العسكرية الا فى اطار مفهوم الأمن الجماعى ، أى ردع العدوان الخارجى . فأين تقف منظمة المؤتمر الاسلامى من هذين التصورين ؟ وهل يمكن أن يؤدى تبنى المنظمة للتصور الاسلامى لتسوية المنازعات الى تقوية فعاليتها فى ميدان تسوية المنازعات ؟

المبحث الأول
تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى وثائق منظمة المؤتمر الاسلامى

يوضح تأمل الوثائق الرسمية لمنظمة المؤتمر الاسلامى أن تلك الوثائق قد نصت على موضوع تسوية المنازعات فى مجالين الأول هو ميثاق المنظمة والثانى هو القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الاسلامية . وسنحاول أن نوضح أبعاد موضوع تسوية المنازعات فى هذين المجالين فى المطلبين التاليين على التوالى . غير أننا قبل أن نشرع فى ذلك ينبغى أن ننبه الى أن هناك فارقا جوهريا بين الميثاق وقرارات مؤتمرات القمة . فالميثاق وثيقة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة ، وهو بمثابة القانون الأسمى للمنظمة ، بمعنى أن قرارات جميع أجهزة المنظمة ينبغى أن تكون متمشية معه ، كما أنه لا يمكن تعديله الا بشروط معينة . اما قرارات مؤتمرات القمة ، فرغم أنها تشكل الاطار العام لسياسة المنظمة الا انها ليست لها ذات القوة القانونية التى يتمتع بها الميثاق ، كما أن معظمها لا يخرج عن كونه توصيات عامة تسترشد بها أجهزة المنظمة الأخرىٰ فى عملها .

المطلب الأول
تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى

نص ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى فى المادة الثانية فقرة(ب) على مجموعة من المبادىء التى تعمل المنظمة فى اطارها . فأشار الى أن « الدول الأعضاء تقرر وتتعهد بأنها فى سبيل تحقيق أهداف الميثاق تستوحى المبادىء التالية » . وأتى البند الرابع من هذه المادة على أن من ضمن مبادىء المنظمة

« حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم » .

ومن ثم ، فقد أتى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى على موضوع تسوية المنازعات ضمن مبادىء المنظمة ، كما هو الحال فى ميثاق الأمم المتحدة (م ٣/٢) ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية (أ ٣/ ٤) وبخلاف ميثاق منظمة الدول الأمريكية الذى أتى على ذكر التسوية السلمية للمنازعات ضمن الأهداف والمبادىء على السواء (م ٢ من الميثاق) .

وأول ما يلاحظ على المبدأ ٢ /ب / ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى هو أنه يمثل الاشارة الوحيدة فى الميثاق الى موضوع تسوية المنازعات . ومن ثم ، فقد جاء الميثاق خلوا من النصوص القانوينة المفصلة التى توضح الأجهزة العاملة فى ميدان تسوية المنازعات . وقد طرأ تحسن ملموس على هذه الحالة حينما صدر النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية والحق بالميثاق بقرار صادر من مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد سنة ١٩٨٧ . أضف الى ذلك أن الدول الأعضاء فى المنظمة لم تعقد اتفاقيات لاحقة لتحديد اجراءات التسوية السلمية للمنازعات على غرار « المعاهدة الأمريكية للتسوية السلمية للمنازعات » المعقودة فى اطار منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٤٨ .

من ناحية ثانية ، فقد أتى ذكر هذا المبدأ ضمن المبادىء الخمسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى سياق تعهد عام من الدول الأعضاء باحترام هذه المبادىء على غرار التعهد الوارد فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (م ١٩) ، وبخلاف ميثاق جامعة الدول العربية الذى لم يلزم الدول الأعضاء باللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الواردة فى الميثاق(م ٥) .

كذلك ، فمن الواضح من حرفية المادة ٢/ب/٤ أن تعهد الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية انما يسرى فقط على المنازعات التى تثور بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى بدليل الاشارة الصريحة الى « حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها . وهذا بخلاف المادة الأولى من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى اطار جامعة الدول العربية سنة

١٩٥٠ ، والتى تنص على عزم الدول المتعاقدة على « فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى ... فالالتزام الوارد فى المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لايسرى الا على المنازعات التى تثور بين الدول الأعضاء . ويضيف بعض الدارسين أن الالتزام الوارد فى المادة ٢/ب/٤ « يقع على الدول الاعضاء كما يقع على المنظمة ذاتها(٨) .

ويلاحظ أيضا على المبدأ الرابع من مبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى أنه قد أتى على الوسائل السلمية باعتبارها الوسائل « الوحيدة » لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . ومن ثم ، فان هذا المبدأ قد استبعد الوسائل غير السلمية لتسوية المنازعات ، وذلك تمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية الذى استقر فى القانون الدولى منذ اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية سنة ١٩٠٧ وأصبح احدى السمات التى تميز مواثيق التنظيمات الدولية الحكومية . وتأتى أهمية ذلك ، من أن الميثاق قد استبعد الوسائل غير السلمية رغم ان استعمال هذه الوسائل امر وارد فى المبادىء الاصولية الاسلامية لتسوية المنازعات بين المسلمين وبالتالى الدول الاسلامية . فقد جاء فى القرآن الكريم :

« وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى أمر الله . فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، واقسطوا ان الله يحب المقسطين » (سورة الحجرات ، الاية ٩) .

تدلنا هذه الاية على أنه اذا حدث نزاع مسلح بين فئتين مسلمتين ، فانه يقع على عاتق الاطراف الاخرى غير المتنازعة عبء محاولة تسوية النزاع بالطرق السلمية (الصلح) . فاذا تعذر تسوية النزاع بهذه الطرق ، نظرا لرفض احد الاطراف المتنازعة قبول الحلول السلمية المطروحة ، فان الاسلام يقدم آلية أخرى لتسوية النزاع ، وهى اجتماع الاطراف الاسلامية غير المتنازعة لمقاتلة « الفئة الباغية » ، أى الفئة التى ترفض الحلول السلمية بهدف اجبارها على قبول التسوية السلمية ، وليس بهدف هزيمتها أو تدميرها . بعبارة اخرى ، فان القتال ينبغى ان يتوقف بمجرد قبول « الفئة الباغية » اللجوء الى الطرق السلمية(٩) . معنى ذلك ان استعمال « القتال » أى أسلوب التدخل المسلح من الاطراف الثالثة ، أمر وارد فى الاسلام كأداة لأجبار المتنازعين على اللجوء الى الطرق السلمية . ولكن المبدأ الرابع من مبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى اكتفى بالاشارة الى الطرق السلمية وحدها . بل زاد على ذلك فى المبدأ الخامس من المادة ٢/ب التأكيد على امتناع الدول الأعضاء من استخدام القوة ، أو التهديد باستخدام القوة فى العلاقات بين الدول الاعضاء .

وفى تقديرنا ، فان ميدان تسوية المنازعات هو من الميادين التى كان يمكن لمنظمة المؤتمر الاسلامى أن تطور بصددها تقاليد سياسية وقانونية للتعامل بين الدول الأعضاء تتفق مع المبادىء الاسلامية لتسوية المنازعات بين المسلمين ، وتتميز عن المبادىء القانونية الدولية التقليدية لتسوية المنازعات الدولية والواردة فى مواثيق التنظيماف الدولية الأخرى ، ويزيد من أهمية هذه المسألة ان المنظمة تنص فى مقدمة اهدافها على أنها تسعى لتحقيق التضامن الاسلامى بين الدول الأعضاء .

من ناحية أخرى ، فقد أتى المبدأ الرابع على مجموعة من الأدوات السلمية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، وهى المفاوضة ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم . وهذه الأدوات هى بذاتها الأدوات المنصوص عليها فى المادة ٣/٤ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، بينما أتى ميثاق جامعة الدول العربية على ذكر اداتين فقط لتسوية المنازعات هما الوساطة والتحكيم . بينما نص ميثاق منظمة الدول الأمريكية على سبع ادوات سلمية هى المفاوضات ، والمساعى الحميدة ، والوساطة ، وتقصى الحقائق ، والتوفق ، والتسوية القضائية ، والتحكيم . أى أن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى تضمن ادوات لتسوية « منازعات تفوق ما هو وارد فى ميثاق جامعة الدول العربية ، وتعادل ما هو متضمن فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وتقل عما هو ثابت فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

ويلاحظ ان ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى قد ذكر أدوات التسوية السلمية للمنازعات المشار اليها « على سبيل المثال » ، وليس على سبيل الحصر ، وذلك حينما أشار الى « حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة .... » . ومن ثم ، فان الميثاق فتح المجال أمام امكانية اللجوء الى طرق سلمية أخرى لتسوية المنازعات كالمساعى الحميدة ، أو الوسائل القضائية(١٠) . وذلك على غرار ميثاق منظمة الدول

---

(٨) عبد الله الاشعل ، اصول التنظيم الاسلامى الدولى (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) ، ص ١١٢ .

(٩) فى تفسير هذه الآية راجع :
حامد محمد جريشه ، نظرات فى سورة الحجرات ، (القاهرة ، دار الطباعة المحمدية ، ١٩٨٠) ، ص ٥٦ ـ ٦٧ .

(١٠) توفيق بوعشبه ، « أهداف ومبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى بين النظرية والتطبيق » ، مجلة الاقتصاد والادارة ، (جامعة الملك عبد العزيز) سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، ص ٦٥ .

الأمريكية الذى أورد فى المادة ٢٤ وسائل تسوية المنازعات على سبيل المثال وحددها بأنها المفاوضات ، والمساعى الحميدة ، والوساطة ، وتقصى الحقائق ، والتوفيق ، والتسوية القضائية ، والتحكيم ، « والوسائل الاخرى التى تتفق عليها أطراف النزاع فى أى وقت » . معنى ذلك أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية فتح الباب أمام امكانية اللجوء الى أى وسائل أخرى قد ترى الاطراف المتنازعة أنها مناسبة لتسوية النزاع . أما ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الافريقية فقد أوردا وسائل تسوية المنازعات على سبيل الحصر . فقد أشارت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة الى الوساطة والتحكيم على سبيل الحصر ، وان كان مجلس الجامعة قد توسع فى تفسير المادة الخامسة ولجأ الى أدوات أخرى لم ينص عليها الميثاق . كذلك ، فقد أشارت المادة ٣ / ٤ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى المفاوضة ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم على سبيل الحصر .

ويرى بعض الدارسين أن ذكر المفاوضة ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم فى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى يتضمن بالضرورة ترتيبا لتلك الأدوات حسب أولوية اللجوء اليها فى تسوية المنازعات . ذلك أن الترتيب المشار اليه يعنى أنه على الدول الأعضاء أن تلجأ أولا الى المفاوضات لتسوية منازعاتها ، فاذا فشلت المفاوضات ، فعليها اللجوء الى الوساطة ، ثم التوفيق ، وأخيرا التحكيم ، ويبنى هؤلاء هذه الحجة على أساس أن هناك ترتيبا لأدوات تسوية المنازعات فى المادة ٣٣ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص هذه المادة على تسوية المنازعات « قبل كل شىء بالمفاوضات ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم .... »[(١١)] . ومع وجاهة هذا المنطق ، فاننا نلاحظ أن المادة ٢ /ب/ ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لا تشير بشكل صريح الى ترتيب معين لأولوية اللجوء الى أدوات التسوية السلمية للمنازعات ، كما هو الحال فى المادة ٣٣ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالى ، فمن الممكن اللجوء الى أى من الأدوات التى قد تكون مناسبة لتسوية نزاع معين دون الالتزام بالضرورة بالبدء بالمفاوضات .

من ناحية أخرى ، لم تميز المادة ٢ /ب/ ٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى بين الاشكال المحتملة لاستعمال أدوات التسوية السلمية للمنازعات طبقا لطبيعة المنازعات المعروضة أمام المنظمة . ومن ثم ، فانه يجوز استعمال كل الأدوات المذكورة فى المادة فى تسوية جميع اشكال المنازعات بين الدول الأعضاء . وذلك بعكس الحال فى « المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية » ، فهذه المادة تحدد أنه حينما يتدخل مجلس الجامعة فى المنازعات التى يخشى منها وقوع حرب بين الدول الأعضاء ، فان تدخله يكون مقصورا على استعمال أسلوب الوساطة . ولا يجوز للدول المتنازعة رفض وساطة المجلس ، ولكنها ليست ملزمة بقبول الحلول التى يقدمها مجلس الجامعة لتسوية النزاع . أما فى حالة النزاعات الاقل أهمية (أى التى لا تتعلق باستقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها) ، فان مجلس الجامعة يستطيع أن يستعمل أسلوب التحكيم بعد موافقة الدول المتنازعة على ذلك .

المطلب الثانى

تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى قرارات مؤتمرات القمة الاسلامية

نص « اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول » المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ على أن الدول المشاركة » تعلن التزامها بتسوية المشكلات التى قد تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية بما يؤكد مساهمتها فى تدعيم السلام والأمن الدوليين وفقا لأهداف ومبادىء الأمم المتحدة »[(١٢)] .

ويلاحظ أن الاعلان قد اقتصر على تعهد الدول المشاركة فى المؤتمر بالتسوية السلمية لمنازعاتها المتبادلة ووضع هذا التعهد فى سياق ميثاق الأمم المتحدة وهو الأمر الذى لم يشر اليه فى ميثاق المنظمة فيما بعد . وربما كان ذلك راجعا الى أن منظمة المؤتمر الاسلامى لم تكن قد نشأت بعد . ولذلك ، فان « اعلان لاهور » الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامى الثانى المنعقد فى باكستان سنة ١٩٧٤ نص على « تصميم الدول الأعضاء على حل ما قد ينشأ بينها من خلافات بالوسائل السلمية وبروح الاخوة ، والاستعانة ، كلما كان ذلك ممكنا ، بجهود الوساطة أو المساعى الحميدة من جانب دولة أو أكثر من الدول الاسلامية الشقيقة لحل مثل هذه الخلافات »[(١٣)] .

ومن الواضح أن اعلان لاهور لم يشر الى ميثاق الأمم المتحدة كما فعل اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول . كذلك ، فقد أشار اعلان لاهور الى « تصميم الدول الأعضاء على تسوية منازعاتها بالطرق السلمية » . وهو نص تقل قوته الالزامية عن « التعهد » الوارد فى ميثاق المنظمة أو حتى فى اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول

11- Hasan Moinuddin, The Charter of the Islamic Conference, (Oxford: Clarendon Press, 1987), p.94.

(١٢) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، (جدة : منظمة المؤتمر الاسلامى ، د . ت) ، ص ٥ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

الذى أشار الى « التزام » الدول الأعضاء بالتسوية السلمية للمنازعات ، كذلك ، فان اعلان لاهور لم يشر الى دور منظمة المؤتمر الاسلامى فى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء وأحال الدول المتنازعة الى الدول الاسلامية الاخرى للتوسط لانهاء المنازعات . ولا شك أن هذه الاحالة تعكس مدى حداثة خبرة منظمة المؤتمر الاسلامى بعملية التسوية السلمية للمنازعات فى ذلك الوقت . وأخيرا ، فان اعلان لاهور أتى على ذكر « المساعى الحميدة » كأداة من أدوات التسوية السلمية للمنازعات وهو ما لم يشر اليه فى ميثاق المنظمة .

من ناحية ثالثة ، دعا القرار رقم ٤/٣/س (ق أ) الصادر عن المؤتمر الثالث للقمة المنعقدة فى السعودية سنة ١٩٨١ ، الدول الاسلامية الى اتباع سياسة تقوم على التعاون المتبادل والتعايش بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية » ، كما دعاها الى « ممارسة الجهد لازالة أية خلافات فكرية أو مذهبية يمكن أن تنشأ بينها » . وأضاف القرار رقم ٤/٣ س (ق أ) أنه من الممكن ازالة تلك الخلافات عن طريق « التأكيد على القيم الأساسية الروحية والاخلاقية والاجتماعية التى توحد بين المسلمين جميعا ، وبالقضاء على الافكار التى تتعارض مع جوهر الاسلام ، وذلك بتشجيع البحوث ، والدراسات والندوات التى تتم من منظور علمى وعملى والتى تعالج مختلف المشاكل التى تواجهة المجتمعات الاسلامية »(١٤) .

من الواضح أن القرار رقم ٤/٣ س (ق أ) قد اقتصر على نوع معين من المنازعات وهى المنازعات الفكرية والمذهبية ، وأنه قد اقترح أسلوب الاتصال الفكرى بين الدول الاسلامية من منظور اسلامى كأداة لتسوية تلك المنازعات . ومن ثم ، فان القرار لم يطور ما جاء فى الميثاق بخصوص تسوية المنازعات .

وقد تناول مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى المغرب سنة ١٩٨٤ مسألة التسوية السلمية للمنازعات . وأصدر فى هذا الخصوص « ميثاق الدار البيضاء » ، وهو ميثاق يتعلق أساسا بموضوع التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء ، وقد نص الميثاق على أنه :

« ايثارا للطرق السلمية والوسائل الاسلامية الصرفة فيما يتصل بفض ما يمكن أن ينشأ بين دول المسلمين من خلاف أو نزاع ، فان ملوك ورؤساء وممثلى الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى يعلنون اتفاقهم واجماعهم على أن يفوضوا للجان مصالحة ووفاق جهوية مؤلفة من ممثلى دول اسلامية فض النزاع وتسوية الخلاف » .

ويتضح من تحليل الميثاق أن مؤتمر القمة قد قسم الدول الاسلامية الى مناطق اقليمية جغرافية ، وأنشأ لجانا اقليمية (جهوية) للمصالحة والوفاق بحيث تتولى كل لجنة الاشراف على عملية تسوية المنازعات بين الدول الاسلامية الأعضاء فى منطقة اقليمية جغرافية ، وبحيث تكون « دائرة اختصاص كل لجنة مصالحة ووفاق منطقة غير المنطقة التى ينتمى اليها أعضاء هذه اللجنة »(١٥) .

أما مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد فى الكويت سنة ١٩٨٧ ، فقد فضل تفادى العموميات والتركيز على التعامل مع المنازعات المحددة بين الدول الاسلامية ، وفى هذا الاطار ركز على التسوية السلمية للنزاع بين العراق وايران والنزاع بين ليبيا وتشاد وسنوضح ذلك فى سياق تناولنا للنزاعين فيما بعد .

المبحث الثانى
أجهزة التسوية السلمية للمنازعات فى منظمة المؤتمر الاسلامى

عندما صدر ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لم يتضمن هذا الميثاق نصا يتعلق بالجهاز المنوط به الاشراف على عملية التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاعضاء ، وان كان يفهم من سياق اختصاصات مؤتمر وزراء الخارجية الواردة فى الميثاق أن هذا المؤتمر هو الجهة المختصة بهذه الوظيفة .

وقد سارت جهود منظمة المؤتمر الاسلامى لانشاء أجهزة للتسوية السلمية للمنازعات فى طريقين . الأول هو انشاء جهاز سياسى للتسوية السلمية للمنازعات ، والثانى هو انشاء جهاز قضائى للاشراف على تلك التسوية . وسنتعرض لهاتين المحاولتين على التوالى :

المطلب الأول
محاولات انشاء جهاز سياسى للتسوية السلمية للمنازعات

لم تبدأ منظمة المؤتمر الاسلامى فى مناقشة مشروع انشاء جهاز سياسى للتسوية السلمية للمنازعات الا منذ الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى طرابلس فى مايو سنة ١٩٧٧ . فقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ٨/١٩ س « بشأن التضامن الاسلامى » الذى نص فى الفقرة الرابعة منه على « انشاء جهاز متخصص دائم لمعالجة الخلافات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية » . وأضاف القرار فى فقرته الخامسة

---

(١٤) المرجع السابق ، ص ٧٠٦ ـ ٧٠٧ .
(١٥) أنظر نص الميثاق فى ملحق هذا البحث .

أنه على الأمين العام أن يعد « دراسة قانونية حول اقامة هذا الجهاز مستأنسا فى ذلك بالأجهزة المماثلة فى المنظمات الدولية مثل بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية وغيرها »[١٦] . وفى دورته العاشرة المنعقدة فى فاس فى مايو سنة ١٩٧٩ اتخذ المؤتمر القرار رقم ١/٣٣ س ، وقد ذكر فيه الدول الأعضاء بالالتزامات الملقاة على عاتقها بحل « كافة الخلافات والمنازعات التى يمكن أن تنشأ فيما بينها ، بالوسائل السلمية » وبأنه « لا يوجد جهاز سياسى ملحق لمنظمة المؤتمر الاسلامى يمكنه بحث الأوضاع العاجلة التى تطرأ فى العالم الاسلامى أو فى العلاقات بين الدول الأعضاء فيما بين دورات الانعقاد الوزارية السنوية » . وقرر المؤتمر تكليف الأمين العام بانشاء لجنة عن الخبراء تخص بما يلى :

١ ـ بحث كافة الجوانب المتعلقة بشروط انشاء واختصاصات لجنة اسلامية للتوفيق تتولى تسوية الخلافات والمنازعات سلميا فيما بين الدول الأعضاء .

٢ ـ بحث جدوى تشكيل لجنة وزارية دائمة ودراسة وظائف هذه اللجنة وكافة المسائل المتصلة بتشكيلها وعملها .

٣ ـ تقديم الدراسات والتقارير الخاصة بهذه المسائل الى المؤتمر الذى يعرض محتواها على المؤتمر الحادى عشر لوزراء الخارجية ، كما يعرض علية معلومات من شأنها أن تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة[١٧] .

ويوضح تحليل قرارات المؤتمر الحادى عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى اسلام آباد فى مايو سنة ١٩٨٠ أن المؤتمر لم يناقش تقرير لجنة الخبراء التى قرر انشاءها فى المؤتمر العاشر ، واكتفى باتخاذ القرار رقم ١١/١٦ س« بشأن أمن البلدان الاسلامية وتضامنها » والذى نص على تعزيز أمن الدول الأعضاء » بمزيد من التعاون والتضامن فيما بين البلدان الاسلامية »[١٨] . كذلك لم يتناول مؤتمر القمة الثالث المنعقد فى السعودية سنة ١٩٨١ موضوع انشاء الجهاز السياسى للتسوية السلمية للمنازعات واكتفى فى القرار رقم ٣/٤ س (ق أ) بدعوة الدول الأعضاء الى ازالة أية خلافات فكرية أو مذهبية يمكن أن تنشأ بينهم وذلك بالتأكيد على القيم الأساسية الروحية والاخلاقية والاجتماعية التى توحد بين المسلمين جميعا[١٩] .

وقد سبق أن رأينا أن « ميثاق الدار البيضاء » قد نص على انشاء لجان المصالحة والتوفيق بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى . بيد أن هذه اللجان لم تتكون ولم تمارس بالتالى نشاطا عمليا . ولذلك ، فقد عاود مؤتمر وزراء الخارجية فى دورته السادسة عشرة المنعقدة فى فاس عام ١٩٨٦ بحث موضوع انشاء لجان للتوفيق بين الدول الأعضاء المتنازعة واكتفى هذه المرة بحث الدول الأعضاء على بذل الجهود لوضع الدراسات اللازمة لانشاء هذه اللجان . بيد أن الموضوع لم يناقش فى المؤتمرات التالية لوزراء الخارجية حتى المؤتمر الثامن عشر المنعقد فى الرياض سنة ١٩٨٩ وفى مؤتمر القمة الخامس المنعقد فى الكويت سنة ١٩٨٧ . ويرجع السبب فى عدم طرح موضوع انشاء لجان التوفيق الى أن اختصاص هذه اللجان قد أدمج جزئيا ضمن أعمال محكمة العدل الاسلامية الدولية فى اطار الوظيفة السياسية التحكيمية للمحكمة على نحو ما سنوضحه عند مناقشة نظام المحكمة .

من ناحية أخرى ، فان المنظمة استطاعت أن تنشىء لجنة مؤقتة هى « لجنة السلام الاسلامية » التى أنشئت للتدخل فى عملية تسوية النزاع العراقى ـ الايرانى . وقد تشكلت اللجنة فى البداية باسم « لجنة المساعى الحميدة » فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٠ فى أعقاب اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية . وقرر مؤتمر القمة الثالث توسيع عضوية اللجنة لتنضم ٧ دول أعضاء فى المنظمة . وقد عقدت اللجنة ٩ دورات انعقاد فى جدة ، وقدمت مشروعين للتسوية السلمية للنزاع العراقى ـ الايرانى ولكنها لم توفق فى هذا الصدد ، وانتهت بتجميد أعمالها اعتبارا من نوفمبر سنة ١٩٨٦ حين عقدت آخر اجتماع لها[٢٠] .

المطلب الثانى
محكمة العدل الاسلامية الدولية

اذا كان ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى لم ينص على انشاء محكمة عدل للدول الاسلامية ، أو على امكانية انشاء تلك المحكمة (كما هو الحال فى ميثاق جامعة الدول العربية) ، فانه لم يستبعد امكانية انشائها حينما ذكر أدوات التسوية السلمية للمنازعات « على سبيل المثال » . وسنعرض لعملية انشاء هذه المحكمة وتكوينها ومستقبلها فى الفروع التالية .

الفرع الأول
انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية

أثير موضوع انشاء المحكمة بشكل رسمى لأول مرة فى

---

(١٦) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .
(١٧) المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .
(١٨) المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .
(١٩) المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .
(٢٠) عبد الله الاشعل ، المرجع السابق ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى مكة والطائف فى يناير سنة ١٩٨١ حينما اقترحت الكويت على المؤتمر انشاء تلك المحكمة . وقد اتخذ المؤتمر القرار رقم ٣/١١ س (ق أ) والذى نص على انشاء « محكمة عدل اسلامية » تكون حكما وقاضيا وفيصلا فيما ينشأ بين الدول الاسلامية من خلافات » .

وقرر المؤتمر[٢١] :

أولا : الموافقة على انشاء محكمة عدل اسلامية .

ثانيا : الدعوة الى عقد اجتماع لخبراء من الدول الأعضاء لوضع نظام أساسى لمحكمة العدل الاسلامية .

ثالثا : تكليف الأمين العام للمنظمة بوضع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع المشار اليه فى ثانيا » وتقديم تقرير بنتائج ذلك الاجتماع الى مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية فى أقرب فرصة .

وقد تألفت لجنة من الخبراء لدراسة النظام الأساسى للمحكمة ووافقت اللجنة فى يناير سنة ١٩٨٣ على مشروع النظام الأساسى باستثناء مادتين . الأولى تتعلق بعلاقة المحكمة بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، أما الثانية فتدور حول طريقة سريان نظام المحكمة . فقد ثار الخلاف حول ما اذا كانت المحكمة ستعتبر جهازا من أجهزة المنظمة أم مؤسسة مستقلة عنها . كذلك ثار الجدل حول ما اذا كان نظام المحكمة سيعتبر ساريا بمجرد موافقة مؤتمر القمة عليه أم أنه يلزم تصديق الدول على النظام بعد موافقة مؤتمر القمة عليه .

وقد أثير هذا الجدل فى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد بالدار البيضاء سنة ١٩٨٤ . وقرر المؤتمر تأجيل الموافقة على مشروع النظام ، وتشكيل « لجنة من الخبراء القانونيين تحت رعاية رئيس مؤتمر القمة الاسلامى الرابع للاجتماع بدعوة من الأمانة العامة لتولى دراسة مسودة المشروع فى ضوء ما دار من نقاش أثناء مؤتمر القمة الرابع »[٢٢] .

وقد اجتمعت لجنة الخبراء القانونيين فى ديسمبر سنة ١٩٨٥ وناقشت مشروع النظام الأساسى للمحكمة ، وأوصت بأن تكون محكمة العدل الدولية الاسلامية هى الجهاز الرئيسى الرابع فى منظمة المؤتمر الاسلامى . بأن يصبح نظام المحكمة سارى المفعول بعد تصديق ثلثى الدول الأعضاء عليه .

وقد نظر مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية السادس عشر المنعقد فى فاس بالمغرب سنة ١٩٨٦ صيغة المشروع النهائى الذى أعدته لجنة الخبراء القانونيين . ولكنه طاب من اللجنة أن تجتمع مرة اخرى لكى تنظر فى الملاحظات الجديدة للدول الاعضاء . وقد عادت اللجنة الى الانعقاد فى سبتمبر سنة ١٩٨٦ وراجعت المشروع ، ووافقت عليه فى ضوء تلك الملاحظات ورفعته الى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى انعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ ، وقد وافق المؤتمر على مشروع النظام الأساسى الذى قدمته اللجنة مع تعديل المادة الثالثة من ميثاق المنظمة بحيث تصبح المحكمة هى الجهاز الرئيسى الرابع من أجهزة المنظمة[٢٣] .

وحتى منتصف عام ١٩٨٩ لم تكن قد صادقت على النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية الاسلامية سوى خمس دول فقط هى الكويت والسعودية ، وقطر ، وليبيا ، والأردن ، مما دعا المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الى « حث الدول الأعضاء التى لم تصادق بعد على النظام الأساسى للمحكمة والتعديل المتصل بها فى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى على المبادرة الى ذلك فى أقرب وقت ممكن ، وايداع وثائق التصديق لدى الأمين العام »[٢٤] .

ويعد هذا القرار من أغرب القرارات ، لان معنى هذا القرار أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى تحث ذواتها على التصديق على نظام المحكمة . فاذا كانت الدول الأعضاء مقتنعة بهذا القرار ، فلماذا لا تصادق على نظام المحكمة ؟

الفرع الثانى
نظام محكمة العدل الاسلامية الدولية

نص النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية فى مادته الأولى على أن تكون المحكمة هى « الجهاز القضائى الرئيسى لمنظمة المؤتمر الاسلامى » وعلى أنها « تقوم على أساس الشريعة الاسلامية وتعمل بصفة مستقلة وفقا لأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى وأحكام هذا النظام » . ويلاحظ أن مشروع النظام الأساسى كان ينص على أن المحكمة تقوم على أساس « مبادىء الاسلام ومصادر الشريعة الاسلامية » . ولكن هذا النص تم تعديله تفاديا للخلاف حول مصادر الشريعة الاسلامية . ومقر المحكمة هو مدينة الكويت ، الا أنه يجوز لها عند الضرورة ، أن تعقد جلساتها وأن

---

(٢١) بينات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٢٧ .

(٢٢) بيانات وقرارات مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى الدار البيضاء ، المملكة المغربية فى الفترة ما بين ١٣ ـ ١٦ ربيع الثانى سنة ١٤٠٤هـ الموافق ١٦ ـ ١٩ يناير سنة ١٩٨٤م . (جدة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، ١٩٨٤) ، ص ٣٨ .

(٢٣) المذكرات التفسيرية المتعلقة بالمسائل السياسية . (منظمة المؤتمر الاسلامى . مؤتمر القمة الاسلامى الخامس ، الكويت ١٩٨٧)

(٢٤) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض من ٦ الى ٩ شعبان سنة ١٤٠٩هـ الموافق ١٢ ـ ١١ مارس سنة ١٩٨٩م . (الرياض ، ١٩٨٩) ، ص ١٩

تقوم بوظائفها فى أية دولة عضو فى المنظمة . ذلك أن دولة الكويت ذاتها قد تكون عضوا فى النزاع المعروض امام المحكمة . ومن ثم ، فقد تقرر المحكمة عقد جلساتها خارج الكويت . ويلاحظ ، أن النظام الأساسى لم يربط بين امكانية عقد جلسات المحكمة خارج الكويت وبين موافقة أطراف النزاع المعروض أمام المحكمة ، كما فعل نظام محكمة العدل الدولية .

وتتألف محكمة العدل الاسلامية الدولية من سبعة قضاة ينتخبون من قبل المؤتمر الاسلامى لوزراء الخارجية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يجوز انتخاب أكثر من عضو من رعايا دولة واحدة . فاذا انتخب عضو يحمل أكثر من جنسية من بين جنسيات الدول الأعضاء ، عد من جنسية الدولة التى يمارس فيها حقوقه المدنية والسياسية طبقا للنظام الأساسى للمحكمة(٢٥) .

اشترط النظام الأساسى (م ٥/هـ) أن يراعى مؤتمر وزراء الخارجية فى انتخاب القضاة « التوزيع الاقليمى والتمثيل اللغوى للدول الأعضاء » ولكنه لم يحدد المقصود بالتوزيع الاقليمى على غرار ميثاق المنظمة الذى لم يحدد المقصود » بالتوزيع الجغرافى العادل » فى جهاز الأمانة العامة .

وتقوم الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى بترشيح قضاة المحكمة . فتقوم كل دولة بترشيح « ثلاثة أشخاص على الاكثر ويجوز أن يكون أحدهم من رعاياها (م ٥/ب) » ، مؤدى ذلك أن الدولة الواحدة لا يجوز لها أن ترشح الا مرشحا واحدا من رعاياها ، ويجب أن ينتمى المرشحون الأخرون على قائمة الدولة الى جنسية دولة أخرى . ويمكن طبقا لهذا النص ، أن يكون كل مرشحى الدولة ممن ينتمون الى جنسية دولة أخرى من الدول الأعضاء . ويعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى قائمة مرتبة حسب الحروف الهجائية باسماء جميع المرشحين يقدمها الى مؤتمر وزراء الخارجية لانتخاب قضاة المحكمة من بينهم . ونلاحظ أن النظام الأساسى لم يحدد اللغة التى ترتب على أساس حروفها الهجائية أسماء المرشحين لأن ترتيب أسمائهم طبقا للحروف الهجائية للغة العربية يختلف عن ترتيب اسمائهم طبقا للحروف الهجائية للغتين الانجليزية والفرنسية . وتضيف المادة الخامسة من النظام الأساسى أنه يعد ناجحا من نال الاكثرية المطلقة لأصوات جميع الدول الاعضاء فى المنظمة . فلا يكتفى فى هذه الحالة بأغلبية الحاضرين فى جلسة التصويت . فاذا لم يتم ملء جميع المناصب القضائية بعد أول جلسة تصويت عقدت جلسة ثانية ثم ثالثة عند الاقتضاء ، فان بقى أى منصب شاغرا تولى مؤتمر وزراء الخارجية فى الجلسة الرابعة اجراء القرعة لاختيار العضو المتبقى من بين المرشحين الذين حصلوا على أغلبية الأصوت (م ٥/و) . ويعيب نص المادة ٥/و تناقضه المنطقى ، فاذا كانت القرعة ستجرى على المرشحين الحاصلين على « أغلب الأصوات » ، فلماذا لم يختر واحد منهم ابتداء ، حيث أن حصول المرشح على أغلب الأصوات يكفى لانتخابه ؟ فالغرض الرئيسى المستتر خلف اجراء القرعة هو أن جميع المرشحين لم يحصلوا على الاغلبية اللازمة لانتخابهم ، ولكن المادة ٥/و تشير الى اختيار العضو من بين الحاصلين على تلك الاغلبية . ونعتقد أنه كان يجب أن يحدد النظام الأساسى أن تجرى القرعة على الحاصلين على نسبة مئوية معينة من الأصوات أو على عدد معين من المرشحين بترتيب عدد الأصوات التى حصلوا عليها فى دورات التصويت السالفة .

وقد اشترطت المادة الرابعة من النظام الأساسى للمحكمة أن يتوافر فى المرشح لمنصب القاضى فى المحكمة عدة شروط هى ، أن يكون « مسلما عدلا من ذوى الصفات الخلقية العالية ومن رعايا احدى الدول الأعضاء فى المنظمة على ألا يقل عمره عن أربعين عاما وأن يكون من فقهاء الشريعة المشهود لهم ، وله خبرة فى القانون الدولى ، ومؤهلا للتعيين فى أرفع مناصب الافتاء القضاء فى بلاده » ، يعنى ذلك أن النظام الأساسى يشترط أربعة شروط فى قاضى المحكمة :

١ ـ أن يكون مسلما عدلا من ذوى الصفات الخلقية العالية ، فلا يعين فى هذا المنصب غير المسلم من رعايا الدول الاسلامية الأعضاء مهما كان تضلعه فى الشريعة الاسلامية . ويلاحظ أن النظام لم يشترط مذهبا معينا للمرشح ، ولم يتطلب التحقق من مدى ممارسته للشعائر الاسلامية ، وان كان قد اشترط ان يكون معروفا بسمو خلقه وعدالته . كذلك لم يشترط النظام أن يكون المرشح لمنصب القاضى قد ولد مسلما ، فيمكن أن يرشح لهذا المنصب من اعتنق الاسلام منذ فترة وجيزة .

٢ ـ أن يكون من رعايا احدى الدول الأعضاء فى المنظمة .

٣ ـ أن لا يقل عمر المرشح عن أربعين عاما . ويلاحظ ان النظام لم يحدد كيف يتم حساب عمر المرشح ، هل طبقا للتقويم الميلادى ام التقويم الهجرى ؟ أم يكتفى بشهادة حكومة دولته ؟

---

(٢٥) النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية ، (جدة : منظمة المؤتمر الاسلامى) . وفى شرح هذا النظام راجع :
ـ عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ـ ٢٠٥ .
ـ صلاح عبد البديع شلبى ، التضامن ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، (القاهرة : دون ناشر ، ١٩٨٨) ، ص ٨٩ ـ ١٠٣ .

٤ ـ أن يكون من فقهاء الشريعة المشهود لهم « وله خبرة فى القانون الدولى » . معنى هذا النص أنه يشترط فى عضو المحكمة أن يكون من فقهاء الشريعة أساسا ، ثم يأتى بعد ذلك شرط ثان وهو أن تكون له « خبرة » فى القانون الدولى ، أى أنه لا يشترط أن يكون من فقهاء القانون الدولى ، وكانت بعض الدول قد طالبت أثناء مناقشة النظام الأساسى أن يكون أعضاء المحكمة من فقهاء القانون الدولى ممن لهم خبرة بالشريعة الاسلامية أو أن تتشكل المحكمة من عدد من علماء الشريعة وعدد آخر من فقهاء القانون الدولى .

٥ ـ أن يكون مؤهلا للتعيين فى أرفع مناصب الافتاء أو القضاء فى بلاده ، ولم يحدد النظام الأساسى كيفية التحقق من هذه المسألة .

وقد حدد النظام الأساسى لمحكمة العدل الاسلامية الدولية فى مادته الحادية والعشرين أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى هى وحدها صاحبة الحق فى التقاضى أمام المحكمة . ولكن المادة تضيف فى فقرتها الثانية أن الدول غير الأعضاء لها الحق أيضا فى اللجوء الى المحكمة للنظر فى المنازعات التى تكون أطرافا فيها ، وذلك بشرطين هما موافقة مؤتمر وزراء الخارجية ، واعلان الدول غير الأعضاء مقدما اختصاص المحكمة والتزامها بأحكامها . ويستدل من المادة الحادية والعشرين أن الحكومات وحدها هى صاحبة الحق فى التقاضى أمام المحكمة ، وذلك بخلاف الحال فى محكمة عدل الجماعات الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، اذ يجوز للافراد التقاضى أمام هاتين المحكمتين ورفع الدعاوى ضد حكوماتهم أو حكومات الدول الأعضاء الاخرى .

ويمكن تحديد اختصاصات محكمة العدل الاسلامية الدولية كما وردت فى النظام الأساسى للمحكمة فى ثلاث اختصاصات رئيسية هى :

أولا : الاختصاص القضائى :

ويشمل هذا الاختصاص عدة نواح هى : النظر فى المنازعات التى تتفق الدول الأعضاء المعنية فى منظمة المؤتمر الاسلامى على احالتها اليها ، والمنازعات المنصوص على احالتها الى المحكمة فى أى معاهدة أو اتفاقية نافذة ، وتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وبحث أى موضوع من موضوعات القانون الدولى ، وتحقيق الوقائع التى اذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولى ، وتحديد نوع ومدى التعويض المترتب على خرق أى التزام دولى (م ٢٥) . ويتضح من ذلك أن اختصاص المحكمة هو اختصاص اختيارى ، أى أنه لا يجوز أن يعرض عليها من المنازعات أو المسائل الا ما تتفق الدول المتنازعة على احالته اليها .

الا أنه يجوز للدول الأعضاء فى المنظمة أن تصرح بقبول الاختصاص الالزامى للمحكمة للفصل فى المنازعات القانونية التى تنشأ بينها وبين أية دولة تقبل الالتزام ذاته (م ٢٦) .

وقد حدد النظام الأساسى (م ٢٧) ، أن الشريعة الاسلامية هى « المصدر الأساسى » الذى تستند اليه المحكمة فى أحكامها ، كما أنها « تسترشد » بمجموعة أخرى من المصادر هى القانون الدولى ، أو الاتفاقيات الدولية ، أو العرف الدولى المعمول به ، أو المبادىء العامة للقانون الدولى ، أو الأحكام الصادرة من المحاكم الدولية ، أو مذاهب كبار فقهاء القانون الدولى فى مختلف الدول . معنى ذلك أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للأحكام ، وأن المصادر الاخرى لا تعدو كونها مصادر « استرشادية » .

ويصدر حكم المحكمة بالاغلبية البسيطة للقضاة ، ولا يكون للحكم أى قوة الزامية الا فى مواجهة أطرافه ، وعلى النزاع محل الدعوى فقط (م ٢٨) . كذلك فأحكام المحكمة نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها ، واذا نشأ خلاف حول مفهوم الحكم ومدى تفسيره تتولى المحكمة امتناع أى طرف فى النزاع عن تنفيذ الحكم يحال الموضوع الى مؤتمر وزراء الخارجية (م ٢٩) .

ثانيا : الوظيفة الافتائية :

يجوز لمحكمة العدل الاسلامية الدولية أن « تفتى فى المسائل القانونية غير المتعلقة بنزاع معروض عليها ، وذلك بناء على طلب أى هيئة مخولة بذلك من قبل مؤتمر وزراء الخارجية » ، (م ٤٢) . فطلب الفتوى أو الرأى الاستشارى يتطلب توافر ثلاثة شروط :

١ ـ أن تكون المسألة المستفتى فيها مسألة قانونية .

٢ ـ ألا تتعلق المسألة المستفتى فيها بنزاع معروض على المحكمة ، بيد أن صدور رأى استشارى فى نزاع ، لا يمنع المحكمة من النظر فى النزاع فيما بعد بوصفه قضية تتطلب حكما لا رأيا .

٣ ـ حق طلب الفتوى مقصور على المنظمات والهيئات التى يخولها مؤتمر وزراء الخارجية هذا الحق . معنى ذلك أن الدول الأعضاء ليس لها هذا الحق .

وتسترشد المحكمة فى اصدار فتاواها بالمصادر التى تستند اليها فى اصدار الأحكام ، بالاضافة الى ما تراه صالحا للتطبيق من أحكام نظام المحكمة (م ٤٥) .

ثالثا : الوظيفة السياسية والتحكيمية :

يجوز لمحكمة العدل الاسلامية الدولية أن « تقوم عن طريق لجنة من الشخصيات المرموة أو عن طريق كبار المسئولين فى جهازها بالوساطة والتوفيق والتحكيم فى الخلافات التى قد تنشب بين عضوين أو أكثر من أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامى اذا أبدت الاطراف المتنازعة رغبتها فى ذلك ، أو اذا طلب ذلك مؤتمر القمة الاسلامى أو المؤتمر الاسلامى لوزراء الخارجية بتوافق الآراء » (م ٤٦) .

والواقع أن محكمة العدل الاسلامية تنفرد بهذه الوظيفة السياسية بين محاكم العدل الدولية المعروفة كمحكمة الجماعات الأوروبية أو محكمة العدل الدولية فى لاهاى . وقد حددت المادة ٤٦ أن المحكمة تقوم بثلاث وظائف هى الوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم . وقد سبق أن أشرنا الى أن الوساطة والتوفيق هما وظيفتان سياسيتان اختياريتان . أما التحكيم فهو وظيفة قانونية مؤداها اصدار حكم ملزم فى النزاع المعروض . ولكن المحكمة لا تقوم بهذه الوظائف من خلال جهازها القضائى ذاته وانما من خلال اطار اجرائى يتألف اما من لجنة من الشخصيات المرموقة لا يشترط فيهم أن يكونوا أعضاء فى المحكمة ، أو من مجموعة من كبار المسئولين فى جهازها القضائى والادارى . وقد ترك النظام الأساسى للمحكمة أن تقرر الاطار المناسب للتدخل فى الموضوع المحال اليها . وقد اشترطت المادة ٤٦ أن يكون النزاع المحال اليها مثارا بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى . بعبارة أخرى ، فانه لا يجوز أن تقوم المحكمة بالوظيفة السياسية التحكيمية فى منازعات بين الدول غير الأعضاء أو بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، بخلاف الحال بالنسبة للوظيفة القضائية .

كذلك وطبقا للمادة ٤٦ من النظام الأساسى ، فان الجهات المنوط بها طلب تدخل المحكمة لاداء أى من تلك الوظائف هى الاطراف المتنازعة ، ومؤتمر القمة الاسلامى ، ومؤتمر وزراء الخارجية . فاذا جاء الطلب من مؤتمر القمة الاسلامى أو مؤتمر ووزراء الخارجية ، فانه يشترط أن يصدر القرار بالاجماع ، وهذا يعنى اشتراط موافقة الدول الأعضاء . فبما أن المحكمة لا تنظر الا فى المنازعات المثارة بين الدول الأعضاء ، وبما أن النظام الأساسى يشترط صدور القرار بالاجماع ، فان ذلك يعنى منطقيا أن الدول المتنازعة تتمتع بحق الاعتراض على طلب مؤتمر القمة أو مؤتمر وزراء الخارجية من المحكمة أن تتدخل سياسيا أو تحكيميا فى النزاع .

الفرع الثالث
مستقبل محكمة العدل الاسلامية الدولية

أشرنا الى أنه رغم أن مؤتمر القمة الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ قرر انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية ولكن المحكمة لم تنشأ حتى الان ، مما دعا مؤتمر وزراء الخارجية الثامن عشر الى أن يناشد الدول الأعضاء المصادقة على النظام الأساسى للمحكمة .

والواقع ان الطريق ما زال طويلا امام تصديق الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى على قرار انشاء المحكمة ، وبالتالى تكوين المحكمة فعليا ، وأمام ممارسة هذه المحكمة لوظائفها . ونحن نبنى هذا التوقع على أساس اعتبارين : أول هذين الاعتبارين هو أن هناك عددا لا يستهان به من الدول الأعضاء فى المنظمة لا يطمئن الى الطبيعة الاسلامية للمحكمة وبالتحديد الى النص الوارد فى نظامها الأساسى بأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للأحكام ، ونحن نقصد بذلك مجموعة الدول الأعضاء التى تنص دساتيرها ، لأسباب مختلفة ، على علمانية الدولة ، أو تتجاهل دساتيرها الاشارة الى الاسلام كمصدر للتشريع ، فهناك أثنتا عشرة دولة عضو فى منظمة المؤتمر الاسلامى تنص دساتيرها على علمانية الدولة وهى : بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقا) فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٠ ، وأوغندا فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٧ ، وبنين (داهومى سابقا) فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٠ ، وتركيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٦١ ، والجابون فى دستورها الصادر سنة ١٩٦١ ، والكاميرون فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٢ ، وتشاد فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٢ ، وغينيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٥٨ ، ومالى فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٩ ، والنيجر فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٠ ، والسنغال فى دستورها الصادر سنة ١٩٦٠ ، ودولة فلسطين طبقا للبرنامج السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى . أضف الى ذلك أربع دول أخرى لا تشير دساتيرها الى الاديان على الاطلاق وهى : جمهورية غينيا بيساو فى دستورها الصادر سنة ١٩٨٤ ، وأفغانستان فى دستورها الصادر سنة ١٩٨٠ ، وسيراليون فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٨ ، وجامبيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٠ . وأخيرا ، فان هناك أربع دول اخرى تكتفى بالنص فى دساتيرها على احترام الاديان عموما ولا تشير الى الاسلام وهى ، نيجيريا فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٩ ، ولبنان فى دستورها الصادر سنة ١٩٢٦ ، واندونيسيا فى دستورها الصادر سنة ١٩٤٥ ، وبنجلاديش فى دستورها الصادر سنة ١٩٧٧[٢٦] . معنى ذلك أن هناك ٢٠ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى من بين ٤٦ دولة عضو فى تلك المنظمة لن تصدق على الأرجح على النظام الأساسى للمحكمة لتعارض ذلك النظام مع نظامها الدستورى ، مما يجعل من الصعب اكتمال النصاب القانونى للتصديق على النظام الأساسى ؛

من ناحية ثانية ، فالدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر

---

(٢٦) راجع فى تفاصيل هذا الموضوع :
محمد احمد مفتى ومحمد السيد سليم ، « الاسلام فى دساتير الدول الاسلامية : دراسة مقارنة » ، (مركز البحوث : كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠٩هـ) ، ص ٢١ ـ ٢٨ .

الاسلامى هى فى التحليل الاخير دول نامية . وبصفتها تلك ، فانها لا تطمئن الى قواعد القانون الدولى ، وهى من المصادر الاسترشادية لأحكام محكمة العدل الاسلامية الدولية ، وذلك باعتبار أن تلك القواعد قد صيغ معظمها فى الحقبة الاستعمارية . كذلك ، فهذه الدول تعانى من نقص فى فقهاء الشريعة الاسلامية ذوى الخبرة فى القانون الدولى الذين يصلحون اما لتولى مناصب القضاء فى المحكمة أو للدفاع عن وجهات نظر تلك الدول امام المحكمة اذا ما أحيلت اليها منازعات تمس مصالح تلك الدول . وأخيرا ، فان هذه الدول لا تطمئن كثيرا الى التسوية القضائية لمنازعاتها الدولية للأسباب سالفة الذكر ولان تلك التسوية تتطلب انفاق أموال طائلة على اعداد مستندات الدعوى وتكاليف الخبراء وغيرها ، مما يتعدى المقدرة المالية لمعظم الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

ولذلك ، فاننا نرى أن منظمة المؤتمر الاسلامى ما زال امامها شوط كبير لكى تترجم قرار انشاء محكمة العدل الاسلامية الدولية الى واقع ملموس .

المبحث الثالث

خبرة منظمة المؤتمر الاسلامى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء

انتهينا من وصف وتحليل النصوص القانونية والاجهزة التنظيمية المتعلقة بموضوع التسوية السلمية للمنازعات فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، ويهمنا الان ان ننتقل الى الخبرة العملية لهذه المنظمة فى عملية تسوية المنازعات .

المطلب الأول

طبيعة المنازعات بين الدول الأعضاء

فى دراسة كمية عن المنازعات الدولية التى وقعت فى العالم بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٧٩ ، قام بها عازار وإيكهارد ، تبين أن هذه الفترة شهدت ٧٨ نزاعا دوليا « رئيسيا »[٢٧] ، وبتأمل قائمة المنازعات التى وردت فى تلك الدراسة يتضح أن ١٧ ٪ من تلك المنازعات (وبالتحديد ١٣ نزاعا دوليا) ، كان بين دول أعضاء حاليا فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهذه المنازعات هى :

١)	موريتانيا ـ المغرب	١٩٥٧
٢)	العراق ـ الكويت	١٩٦١
٣)	مصر ـ سوريا	١٩٦٢
٤)	مصر ـ السعودية	١٩٦٢
٥)	الجزائر ـ المغرب	١٩٦٣
٦)	اندونيسيا ـ ماليزيا	١٩٦٣ ـ ١٩٦٤
٧)	باكستان ـ بنجلاديش	١٩٧١
٨)	سوريا ـ الاردن	١٩٧١
٩)	العراق ـ الكويت	١٩٧٣
١٠)	العراق ـ ايران	١٩٧٤
١١)	مالى ـ فولتا العليا	١٩٧٤
١٢)	المغرب ـ الجزائر	١٩٧٦
١٣)	اليمن ش ـ اليمن ج	١٩٧٩

وبطبيعة الحال ، فان هذه القائمة لا تمثل حصرا لكل المنازعات بين الدول الاسلامية ، ولكنها تمثل تلك المنازعات التى اتسمت بدرجة عالية من الكثافة والتأثير فى العلاقات بين الدول الاسلامية ، كما أن هذه القائمة لا تشمل المنازعات التى حدثت بعد عام ١٩٧٩ ، كالنزاع التشادى ـ الليبى عام ١٩٨٠ ، والنزاع العراقى ـ الايرانى عام ١٩٨٠ ، والنزاع بين مالى وبوركينا فاسو عامم ١٩٨٥ ، والنزاع بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩ .

قدمنا أن نسبة المنازعات السياسية بين الدول الأعضاء فى المؤتمر الاسلامى تعادل حوالى ١٧ ٪ من اجمالى المنازعات الدولية ، وهذه النسبة تكاد تعادل نصيب تلك الدول من مساحة وسكان العالم ، فطبقا لاحصاءات سنة ١٩٨٤ بلغت مساحة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ٢٠ ٪ من مساحة العالم ، كما بلغ عدد سكانها ١٧,٩ ٪ من سكان العالم . وبعبارة اخرى ، فان هذه الدول تتمتع بنصيبها « العادل » من المنازعات الدولية .

وتتسم معظم المنازعات بين الدول الأعضاء فى المؤتمر الاسلامى ، شأنها فى ذلك شأن المنازعات بين الدول النامية بصفة عامة ، بسمتين هامتين : الأولى هى أنها غالبا ما تدور حول قضايا تخطيط الحدود ، والى حد ما حول قضايا الصراعات المذهبية والتوجهات السياسية ، والثانية هى اتساع المدى التفاعلى الذى تحدث فى اطاره تلك المنازعات ، فغالبا ما تصل تلك المنازعات الى مرحلة الحرب السافرة ثم تتحول فى فترة زمنية وجيزة الى تسوية كاملة ، وفى خلال فترة زمنية وجيزة اخرى يتحول التفاعل الى النمط الصراعى السافر وهكذا ، فالنزاع العراقى ـ الايرانى تحول خلال خمس سنوات من تسوية سياسية كاملة حسب اتفاقية عام ١٩٧٥ الى حرب شاملة عام ١٩٨٠ ، والنزاع بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية عام ١٩٧٩ تحول من حرب شاملة الى الحديث عن

27- William Eckhart and Edward Azar, «Major World Conflicts and Interactions», International Interactions, 5 (1), 1978, pp. 75-110 and Appendix B, pp. 104-106.
William Eckhart & Edward Azar, «Major Military Conflict & Interventions, 1965-19794, Peace Research (Canada), 11(4), October 1979, pp. 205-206.

مشروع للوحدة الكاملة فى خلال اسابيع محددة ، ومن ثم ، فان معظم تلك المنازعات تتكرر بصفة دورية روتينية ، ويصعب حسمها او تسويتها نظرا لانها تتعلق بقضايا السيادة الاقليمية .

والاهم من ذلك هو أن منظمة المؤتمر الاسلامى لم تتدخل فى معظم المنازعات التى ثارت بين الدول الاسلامية منذ نشأتها وحتى اليوم ، اللهم الا أربع منازعات محددة هى النزاع بين باكستان وبنجلاديش (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع بين العراق وايران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، والنزاع بين موريتانيا والسنغال (١٩٨٩) والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠/ ٩١) . أما باقى المنازعات فانها فضلت أن تترك تسويتها للتنظيمات الاقليمية الاخرى ، وبالتحديد لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية على أساس أنها لا تتدخل الا فى المنازعات التى لا تدخل فى اطار الاختصاص الاقليمى المباشر لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وربما كان تدخل المنظمة فى النزاع بين باكستان وبنجلاديش ، وبين العراق وايران راجعا الى ان هذين النزاعين لا يقعان فى اطار الاختصاص الاقليمى لتنظيم اقليمى اخر غير منظمة المؤتمر الاسلامى ، كما انها فى حالة النزاع الموريتانى السنغالى تدخلت بما لا يتعارض مع اختصاصات منظمة الوحدة الافريقية .

من هذا المنظور يمكن تقسيم المنازعات بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى الى ثلاث مجموعات من المنازعات ، المجموعة الاولى تضم المنازعات التى تجاهلتها المنظمة كالنزاع المغربى ـ الجزائرى سنة ١٩٧٦ ، والنزاع بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى سنة ١٩٧٩ ، والنزاع بين مالى وبوركينا فاسو سنة ١٩٨٥ . أما المجموعة الثانية ، فتشمل المنازعات التى أظهرت المنظمة « إهتماما » بعملية تسويتها من خلال الاشارة اليها فى قراراتها ، وإن لم تحاول أن « تتدخل » فى عملية التسوية . وينضوى تحت لواء تلك المجموعة النزاع الاردنى ـ الفلسطينى سنة ١٩٧١ ، والنزاع السودانى ـ الأوغندى سنة ١٩٧٩ ، والنزاع الليبى ـ التشادى سنة ١٩٨٧ ، وتضم المجموعة الثالثة تلك المنازعات التى حاولت المنظمة أن تتدخل فى عملية تسويتها ، وهى أربع منازعات محددة هى : النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع العراقى ـ الايرانى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) والنزاع الموريتانى ـ السنغالى (١٩٨٩) والنزاع العراقى ـ الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) . وسنحاول أن ندرس المجموعتين الثانية والثالثة من المنازعات فى المطلبين التاليين :

المطلب الثانى

المنازعات التى اهتمت بها منظمة المؤتمر الاسلامى

يقصد بذلك ، تلك المنازعات التى جذبت انتباه منظمة المؤتمر الاسلامى ، فأصدرت قرارات معينة بشأنها ، ولكنها لم تحاول أن « تتدخل » لتسويتها ، ومن هذه المنازعات النزاع الأردنى ـ الفلسطينى (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع السودانى ـ الأوغندى (١٩٧٩) ، والنزاع الليبى ـ التشادى (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨) .

حينما اندلع النزاع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ لم تكن منظمة المؤتمر الاسلامى قد نشأت بعد ، ولكن النزاع استمر بعد تبلور الكيان التنظيمى للمنظمة ، ولم تحاول المنظمة أن تتدخل فى النزاع ، واكتفى مؤتمر وزراء الخارجية الثانى المنعقد فى كراتشى فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ بالتعبير عن « ارتياحه لاتفاقات القاهرة وعمان التى دعت الى الاخوة والتعاون بين حكومة الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والى التنسيق المشترك الكامل لجهودهما ضد العدو الصهيونى » ، ومناشدة « كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاطراف المعنية الاخرى ، أن تلتزم بهذه الاتفاقيات ، نصا وروحا ، من أجل الوحدة الوطنية الأردنية الفلسطينية الكاملة[٢٨] . ولم يطلب المؤتمر من الأمين العام أن يتخذ أى اجراءات للتوسط بين الأردن والمنظمة ، خاصة أن النزاع بينهما قد استمر . وللمرة الثانية اكتفى المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد فى جدة سنة ١٩٧٢ بالتعبير عن « تقديره وارتياحه للجهود التى بذلتها كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية فى الوساطة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية للتنسيق الكامل بينهما ولتوحيد جهودها ضد العدو الهيونى »[٢٩] . وهذا كله بالرغم من أن القضية الفلسطينية تعتبر هى القضية المركزية من ضمن القضايا التى تهتم بها منظمة المؤتمر الاسلامى .

وفى عام ١٩٧٣ ثار نزاع حدودى بين العراق وايران . وقد بادر الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى انذاك السيد / حسن التهامى بالتعاون مع الملك الحسن الثانى ملك المغرب بوصفه رئيس مؤتمر القمة الاسلامى الاول المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٩ بالتدخل لمحاولة تسوية النزاع . ولكن النزاع ما لبث ان احيل الى مجلس الأمن وتوقفت وساطة المنظمة . وعندما انعقد مؤتمر القمة الاسلامى الثانى فى لاهور اقترح الرئيس الأوغندى عيدى أمين أمام المؤتمر تشكيل لجنة فرعية لتسوية النزاع

---

(٢٨) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ ـ ١٥ .
(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٩ .

العراقى ـ الايرانى ، وأيده فى ذلك الأمين العام . ولكن وزير خارجية ايران عباس خلعتبرى اعترض على ذلك موضحا أن النزاع منظور بالفعل أمام مجلس الأمن وأنه « يجب أن تتاح الفرصة لمجلس الأمن لكى يواصل عمله » . ورغم ان رؤساء ليبيا والجزائر وأوغندا ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تحدثوا امام المؤتمر مطالبين بتدخل المنظمة لتسوية النزاع العراقى ـ الايرانى ، الا ان المؤتمر لم يتمكن من اتخاذ أى اجراءات فى هذا الصدد نظرا لمعارضة ايران ، واكتفى ذو الفقار على بوتو ، رئيس وزراء باكستان آنذاك ورئيس المؤتمر ، بالتأكيد على استعداد المنظمة للتدخل لتسوية النزاع اذا طلب منها ذلك(٣٠) .

وفى عام ١٩٧٩ ، ثار نزاع بين السودان وأوغندا حول تدفق اللاجئين الأوغنديين الى السودان فى أعقاب الانقلاب الذى اطاح بحكم الرئيس عيدى أمين ، ولم تحاول منظمة المؤتمر الاسلامى ان تتدخل لتسوية النزاع ، واكتفى المؤتمر الحادى عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى اسلام آباد فى مايو سنة ١٩٨٠ بالاعراب عن ارتياحه للاتفاق بين السودان وأوغندا على اعادة اللاجئين الأوغنديين الى وطنهم(٣١) .

كذلك ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى لم تتدخل فى النزاع الليبى ـ التشادى الذى ثار حول اقليم أوزو بشمال تشاد . ولم يدرج هذا النزاع على جدول أعمال مؤتمرات القمة أو مؤتمرات وزراء الخارجية منذ أن أثير النزاع فى منتصف السبعينات . واكتفت مؤتمرات وزراء الخارجية بمناقشة الصراع الداخلى فى تشاد بين الجناحين المتصارعين بزعامة حسين حبرى وجوكونى عويضى . فقد اصدر مؤتمر وزراء الخارجية التاسع المنعقد فى داكار فى ابريل سنة ١٩٧٨ قرارا بعنوان « التضامن مع شعب تشاد » وجه بموجبه « نداء الى شعب تشاد من اجل الاحترام المشدد لوقف اطلاق النار حتى تتاح المواصلة الطبيعية واجراءات التصالح القومى » وحث « حكومات السودان وليبيا والنيجر على مواصلة الجهود التى ترمى الى التسوية السلمية العاجلة للموضوع »(٣٢) . كذلك ، أصدر المؤتمر الحادى عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى اسلام آباد فى مايو سنة ١٩٨٠ قرارا » بشأن اللاجئين التشاديين » ومناشدة الاطراف المتنازعة فى تشاد » وضع حد لخلافاتهم وايجاد ارضية مشتركة للتفاهم كى يعود السلام والأمن الى تشاد مما يهىء الجو الملائم لعودة اللاجئين الى ديارهم »(٣٣) .

وقد اصرت الحكومة التشادية فى مؤتمر القمة الخامس على طرح موضوع النزاع الليبى ـ التشادى المتمثل فى احتلال ليبيا للجزء الشمالى من تشاد ودعمها للمعارضة التشادية . وقد اعترضت ليبيا على اساس أن النزاع مدرج على جدول أعمال منظمة الوحدة الافريقية ، وكحل وسط ، أدرج النزاع تحت عنوان « الخلاف الاقليمى بين ليبيا وتشاد » . وقد اتخذ مؤتمر القمة القرار رقم ٢٨/٥ وفيه أعرب عن « قلق المؤتمر حيال تكثيف العمليات العسكرية فى جمهورية تشاد ، وأن هذا الخلاف الاقليمى بين ليبيا وتشاد من شأنه ان يعرض سلام وأمن المنطقة للخطر » ، وطالب المؤتمر « طرفى النزاع بالامتناع عن اى عمل من شأنه أن يزيد خطورة الوضع » ، وأكد أن « منظمة الوحدة الافريقية تشكل الاطار الطبيعى لتصفية الخلاف » ، ودعا الدولتين الى « تسوية الخلاف الاقليمى بينهما بالطرق السلمية بدون اى ضغط أو تدخل أجنبى طبقا لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية » . وطلب من الأمين العام للمؤتمر الاسلامى متابعة تطبيق هذا القرار بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية »(٣٤) .

يتضح من نص القرار الصادر عن مؤتمر القمة الخامس ان المؤتمر قد أحال النزاع برمته الى منظمة الوحدة الافريقية مشيرا الى أنها « الاطار الطبيعى » لتسوية النزاع ، وهو أمر يدعو الى الدهشة ، لأن النزاع بين دولتين من الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، كما أن الميثاق لم يعط المنظمة سلطة احالة المنازعات التى تنشأ بين أعضائها الى تنظيمات اقليمية اخرى . فضلا عن ان مثل هذه الاحالة تفقد المنظمة سببا رئيسيا من مبررات وجودها ، والغريب ان قرار مؤتمر القمة الخامس ، بعد ان أحال النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية ، طلب من الدولتين المتنازعتين تسوية النزاع « طبقا لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى » . فكيف يمكن لمنظمة الوحدة الافريقية أن تسوى الخلاف الليبى ـ التشادى طبقا لقواعد ميثاق منظمة اقليمية اخرى ؟

وقد اتخذ المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض خطوة اخرى فى هذا الطريق ، حين اعلن فى بيانه الختامى أن المؤتمر يحيى « منظمة الوحدة

---

(٣٠) مضابط مؤتمر القمة الاسلامى الثانى ، لاهور، باكستان ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٩ .
(٣١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٠
(٣٢) المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .
(٣٣) المرجع السابق ، ص ٥٩٩ .
(٣٤) نص القرار فى السياسة (الكويت) ، ٣٠ يناير سنة ١٩٨٧ .

الافريقية ولجنتها الخاصة على ما بذلته من جهود بناءة من أجل احلال السلام بين الجماهيرية الليبية وجمهورية تشاد ، وهنأ البلدين المتجاورين على اعادة علاقتهما الدبلوماسية ، وحثهما على اقامة علاقات مبنية على الثقة والاخوة وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية طبقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى »(٣٥) .

وتثير المنازعات السالفة ، وبالتحديد تلك المنازعات التى أحالتها المنظمة إلى تنظيمات اقليمية أخرى قضية هامة تتعلق بالعلاقة بين التنظيمات الاقليمية فى ميدان التسوية السلمية للمنازعات وبالذات تلك التنظيمات التى تتميز بتداخل عضويتها . فهل من الأفضل أن يتدخل التنظيم الاقليمى لمحاولة تسوية كل المنازعات التى قد تثور بين أعضائه ؟ أم أنه من الافضل حدوث تنسيق بين التنظيمات الاقليمية بحيث يركز كل تنظيم على عدد معين أو نوع معين من المنازعات ؟

ويمكن أن نتوقع وجود وجهتى نظر فى هذا الموضوع ، ترى وجهة النظر الأولى أنه من المناسب أن يتم التنسيق بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة بحيث يركز كل تنظيم على مجموعة من المنازعات قد يكون أكثر فعالية وكفاءة فى تسويتها . وتنبنى وجهة النظر تلك على عدة أسس . أولها أن عملية تسوية المنازعات عملية مكلفة ماليا ، ولما كانت موارد التنظيمات الاقليمية ، وبالذات فى العالم الثالث ، محدودة فانه من الافضل أن « يتخصص » كل تنظيم فى طائفة معينة من المنازعات بحيث لا تنفق موارد التنظيمات على محاولة تسوية المنازعات ذاتها . وثانيها ان محاولة التنظيمات الاقليمية التدخل لحل النزاع ذاته ربما أدت الى نزاع جديد بين تلك التنظيمات ، كما أن التنسيق بين التنظيمات الاقليمية يؤدى الى خلق ميادين للتعاون بينهما ، ربما تنعكس على ميادين أخرى . أما ثالث هذه الأسس فهى أن بعض التنظيمات الاقليمية ربما كانت أكثر خبرة من غيرها بعملية تسوية طائفة معينة من المنازعات ، كما أنها ربما كانت قد طورت مجموعة من المبادىء التى تحكم عملية تسوية تلك المنازعات ، فمنظمة الوحدة الافريقية قد تكون أكثر خبرة من منظمة المؤتمر الاسلامى بعملية تسوية النزاعات بين الدول الافريقية الاسلامية ، كما أن مبدأ الاعتراف بشرعية الحدود الراهنة الذى طورته منظمة الوحدة الافريقية يصلح اساسا لعملية تسوية المنازعات الحدودية بين تلك الدول .

أما وجهة النظر الثانية ، فتؤكد انه من واجب التنظيم الاقليمى أن يتدخل فى محاولة تسوية كل المنازعات التى تنشأ بين اعضائه ، وأن تداخل العضوية لا يجب أن يشكل قيدا على « محاولة » التنظيم تسوية تلك المنازعات (٣٦) . ويبرر انصار وجهة النظر تلك رأيهم بأن مسئولية التنظيم الاقليمى فى محاولة تسوية المنازعات بين اعضائه هى مسئولية عامة ، بمعنى انها ليست مقصورة على طائفة معينة من المنازعات ، ومن ثم ، يقع على التنظيم الاقليمى التزام عام على الاقل بمحاولة تسوية أى منازعات تنشأ بين اعضائه بصرف النظر عن محاولة تنظيم اقليمى آخر . ضف الى ذلك ، أن تقاعس التنظيم الاقليمى عن محاولة تسوية نزاع معين قد ينشأ بين اعضائه ربما أدى مع مرور الزمن الى فقدان الأعضاء الثقة بهذا التنظيم كاطار مناسب لتسوية منازعاتهم ، ومن ثم ضعف التزامهم بأحكام ميثاقه ، ولعل من الأمثلة الواضحة على ذلك ، أن معظم الدول الافريقية غير العربية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى قد امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تجديد عضوية مصر فى المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى المغرب فى مايو سنة ١٩٧٩ ، واحتجت بأن منظمة الوحدة الافريقية لم تناقش موضوع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية بعد . (٣٧) أى أن هذه الدول تعطى التزامها تجاه منظمة الوحدة الافريقية الأولوية على التزامها تجاه منظمة المؤتمر الاسلامى . كذلك ، فان عدم تدخل التنظيم الاقليمى فى طائفة معينة من المنازعات ربما أدى الى تعطيل اجهزته العاملة فى ميدان التسوية السلمية للمنازعات ، وبالتالى توقفها عن العمل ، فماذا ستفعل

---

(٣٥) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى الثامن عشر لوزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣٦) دافع عن وجهة النظر تلك الرئيس الليبى معمر القذافى فى مؤتمر القمة الاسلامى الثانى المنعقد فى لاهور سنة ١٩٧٤ وذلك حينما اقترح الرئيس الأوغندى عيدى أمين أهمية تدخل المنظمة لحل النزاع العراقى ـ الايرانى سنة ١٩٧٣ . وقد اعترضت إيران على ذلك على أساس ان النزاع منظور بالفعل امام مجلس الامن . ورد الرئيس الليبى قائلا : « اذا كان المؤتمر يقحم نفسه فى حل النزاعات الاقليمية بين الاقطار الاسلامية ... هذا شىء عظيم ، ولكن لا ينبغى أن نأخذ جزءا ونترك اجزاء . اذا اراد المؤتمر ان يدخل فى هذه القضية فعليه ان يتطوع للمساهمة فى حل كافة النزاعات القائمة والمحتملة بين عدد من قطار الاسلامية .. اذا اراد (المؤتمر) أن يقوم بشىء لله ولا يلام فعليه ان يتناول كل المشكلات القائمة بين الاقطار الاسلامية وأن يحاول حلها بطريقة اخوية اسلامية » .
مضابط مؤتمر القمة الاسلامى الثانى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤م .
ونضيف أن هذا الموقف لم يمنع من أن تعارض ليبيا فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ بشدة ادراج ، موضوع النزاع الليبى ـ التشادى على جدول أعمال المؤتمر كما قدمنا عند مناقشة النزاع الليبى ـ التشادى .

(٣٧) راجع فى تفاصيل المناقشات حول هذا الموضوع :
محاضر اجتماعات المؤتمر الاسلامى العاشر لوزراء الخارجية ، (دورة فلسطين والقدس الشريف) ، (فاس ، المملكة المغربية ، ١٠ ـ ١٤ جمادى الثانية ١٣٩٩هـ الموافق ٨ ـ ١٢ مايو ١٩٧٩م الجلسة الثانية ، ص ٣٧ ـ ٥٣) .

محكمة العدل الاسلامية اذا استمرت منظمة المؤتمر الاسلامى فى التقليد المتبع بعدم التدخل فى المنازعات العربية أو الافريقية ؟ الأرجح ان المحكمة لن تجد أى منازعات تحاول التدخل لتسويتها ، وبالتالى ستصبح جهازا لا وظيفة له .

ونحن نرى أنه لا غضاضة ، من حيث المبدأ ، فى التنسيق بين التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة فى عملية تسوية المنازعات . بل ان هذا التنسيق ربما كان مطلوبا ، عملا بمبدأ خفض التكاليف المالية لتسوية المنازعات ، ولكن التنسيق لا يعنى بالضرورة « انفراد » تنظيم معين بعملية تسوية نزاع معين أو طائفة معينة من المنازعات . فمن الممكن ان تنسق التنظيمات الاقليمية ذات العضوية المتداخلة جهودها بحيث تجمع مواردها (المالية ، والتنظيمية ، والقانونية) فى اطار مشترك يتولى « توجيه » عملية التسوية السلمية للنزاع . وعلى سبيل المثال ، فانه اذا ثار نزاع بين دولتين عربيتين اسيويتين ، قد يكون من الأوفق أن تنشأ لجنة مشتركة من جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، تتولى الاشراف على عملية تسوية النزاع ، وتوجيه جهود التسوية نحو التنظيم الاقليمى الذى تتوافر فيه الموارد اللازمة لتسوية النزاع ، فاذا تبين ضرورة التسوية القضائية للنزاع مثلا ، يمكن أن يحال النزاع الى محكمة العدل الاسلامية الدولية ، باعتبار أن جامعة الدول العربية لا تمتلك محكمة عدل عربية .

وقد بدأت منظمة المؤتمر الاسلامى تدرك خطورة ابتعادها عن النزاعات العربية والافريقية ، وأهمية التنسيق المشترك مع التنظيمات الاخرى . ولذلك ، بادرت بالتدخل فى النزاع السنغالى ـ الموريتانى سنة ١٩٨٩ ، وبدأت تطرح فكرة تكوين اطار تنظيمى للتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية يتولى تنسيق جهود تلك التنظيمات ، كذلك ، فقد اتخذ المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد فى الرياض فى مارس سنة ١٩٨٩ قرارا (رقم ١٨/٣٥ س) « بشأن التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامى والتنظيمات الدولية والاقليمية » دعا فيه الى ابرام اتفاقية تعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامى من ناحية ، وكل من جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية من ناحية أخرى . ويقودنا ذلك الى مناقشة النزاعات التى تدخلت منظمة المؤتمر الاسلامى فى محاولة تسويتها .

المطلب الثالث :
المنازعات التى حاولت المنظمة التدخل فى عملية تسويتها :

وتشمل هذه الطائفة من المنازعات أربع منازعات محددة هى النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) ، والنزاع العراقى ـ الايرانى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، والنزاع الموريتانى ـ السنغالى (١٩٨٩) ، والنزاع العراقى ـ الكويتى (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) .

الفرع الاول :
النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى :

ظهر النزاع بين باكستان وبنجلاديش فى البداية كنزاع داخلى بين شطرى دولة باكستان ، باكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا) . وباكستان الغربية (باكستان حاليا) ، ولكنه سرعان ما تحول الى نزاع دولى بتدخل الهند فى النزاع ثم بانفصال باكستان الشرقية وتحولها الى دولة مستقلة لها نزاع مع دولة باكستان . وقد حدث النزاع الداخلى كمحصلة للتفاوت الاجتماعى والثقافى بين شطرى باكستان ، واستئثار الشطر الغربى بمعظم الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية . (٣٨) ثم جاءت الانتخابات العامة سنة ١٩٧١ لتعطى رابطة عوامى المتمركزة فى باكستان الشرقية ١٦٧ مقعدا من اجمالى المقاعد البرلمانية البالغة ٣٠٩ مقعدا ، بينما أتى حزب الشعب المتمركز فى باكستان الغربية فى المركز الثانى وحصل على ٨٣ مقعدا فقط . ولذلك ، طالب الشيخ مجيب الرحمن زعيم رابطة عوامى بأن يتولى تأليف الوزارة ، ولكن الرئيس الباكستانى يحيى خان رفض تكليف مجيب الرحمن بتشكيل الوزارة استنادا الى أن رابطة عوامى كانت تطالب فى برنامجها الانتخابى بالاستقلال الذاتى لباكستان الشرقية فى اطار جمهورية اتحادية اشتراكية . وقد أدى ذلك الى حركة تمرد شامل فى باكستان الشرقية بزعامة رابطة عوامى ، وتدخل الجيش الباكستانى لمحاولة سحق التمرد ، وتم القاء القبض على الشيخ مجيب الرحمن ، وفى أعقاب ذلك ، تدخل الجيش الهندى لمساندة المتمردين فى باكستان الشرقية ، لأن الهند من مصلحتها تقسيم باكستان الى دولتين . وقد انتهت الحرب الأهلية الباكستانية بهزيمة الجيش الباكستانى ، وإعلان انفصال الشطر الشرقى وإنشاء دولة بنجلاديش فى هذا الشطر .

حينما اندلعت الحرب الاهلية الباكستانية سنة ١٩٧١ ، لم تكن منظمة المؤتمر الاسلامى قد انشئت

---

(٣٨) راجع الاحصاءات الدالة على ذلك مع توضيح أصول وتطور النزاع فى :
Yatindra Bhatnagar, Bangla Desh: Birth of a Nation, (New Delhi: ISS, 1971) p.43 ff.
Abdul-Wahud Bhuiyan, The Emergence of the Awami League, New Delhi: vikas, 1982).

رسميا ، ولكن المؤتمر الثانى لوزراء الخارجية المنعقد فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ كان قد عين تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا الأسبق ، أمينا عاما للمؤتمر الاسلامى ، وكلفه بصياغة مشروع ميثاق المؤتمر ، وقد بادر الأمين العام بزيارة شطرى باكستان على رأس وفد مكون من ممثلين للكويت وايران لمقابلة الاطراف المتنازعة ، ومحاولة التوصل الى حل سياسى ، كذلك حاول الوفد مقابلة ممثلى رابطة عوامى الذين لجأوا الى الهند ، ولكن الحكومة الهندية منعت الوفد من دخول الهند ، وبررت الهند قرارها ، بأن المؤتمر الاسلامى ، سبق وأن رفض حضور مندوب من الحكومة الهندية ، مؤتمر القمة الاسلامى الأول سنة ١٩٦٩ ، واكتفى بوفد يمثل « مسلمى الهند » ، ولذلك باءت المحاولة الأولى للمنظمة بالفشل . وفى هذه الاثناء تولى ذو الفقار بوتو رئاسة الحكومة الباكستانية ، وقام بالافراج عن الشيخ مجيب الرحمن الذى عاد الى بنجلاديش ليصبح أول رئيس لوزراء بلاده .

وقد عاودت المنظمة محاولة التوسط لتسوية النزاع بين باكستان وبنجلاديش عقب اعلان استقلال الاخيرة ، وفى هذا الاطار اتخذ المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد فى جدة فى فبراير ـ مارس سنة ١٩٧٢ القرار رقم ٩ / ٣ والذى نص على انه :

رغبة من المؤتمر فى الحفاظ على الروح السامية فى السنغال الاسلامى ، ونظرا الى أن العلاقات المستقبلية بين السكان فى الشرق والغرب يجب ان يقررها زعماؤها المنتخبون عن طريق اجتماع مشترك يسوده جو من الحرية والكرامة . كلف المؤتمر الأمين العام بالاتصال بذو الفقار بوتو فى اسلام اباد ، والشيخ مجيب الرحمن فى دكا ، لترتيب اجتماع بينهما وبين وفد من ستة اعضاء من مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامى يتكون من الجزائر وايران وماليزيا والمغرب والصومال وتونس ، ويكون هدف الوفد ، تحقيق التوفيق والمصالحة والاخوة بين الزعيمين المنتخبين ، وذلك فى جو تسوده روح الاخاء الاسلامى والحرية والكرامة ، وكذلك بحث وسائل معاونة كليهما فى انهاء المشاكل التى يواجهانها .(٣٩)

وهكذا تشكلت « لجنة المصالحة » برئاسة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، وشرعت اللجنة فى الاتصال بذو الفقار بوتو ومجيب الرحمن ، ولما كانت الاتصالات مع حكومة بنجلاديش انذاك تتم عن طريق الهند ، كما أن تنكو عبد الرحمن ، الأمين العام للمنظمة ، كان متواجدا فى القاهرة ، فقد بادر بالاتصال بالشيخ مجيب الرحمن عن طريق سفارة الهند فى القاهرة ، ولكنه تلقى ردا من رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندى ، توضح فيه أن الشيخ مجيب الرحمن لا يرحب باستقبال لجنة المصالحة ، لأن المنظمة لم تلق بالا لها مأساة شعب بنجلاديش إبان الحرب الأهلية ، وهكذا فشلت المحاولة الثانية التى قامت بها المنظمة .(٤٠)

الواقع أن فشل محاولة الوساطة الثانية التى قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامى يرجع الى المنهج الذى اتبعته المنظمة ذاتها لمحاولة تسوية النزاع ، فمنذ البداية كان واضحا أن المنظمة « منحازة » لباكستان فى خلافها مع بنجلاديش ، ولا يحتاج المرء الا لقراءة البيان الختامى للمؤتمر الثالث لوزراء الخارجية لكى يستنتج أن محاولة المنظمة كان مقضيا عليها بالفشل قبل أن تبدأ .

فقد نص البيان الختامى للمؤتمر على ان المؤتمر يعلن « مساندته » التامة لباكستان وسلامة اراضيها ولسيادتها الوطنية واستقلالها . وهذا النص يعنى ان المؤتمر يرفض الاعتراف بدولة بنجلاديش التى كانت قد أعلنت استقلالها فعلا . كما انه يساند حكومة باكستان فى مواجهة حكومة بنجلاديش ، كذلك فالقرار رقم ٩ / ٣ لم يشر الى دولة بنجلاديش اطلاقا ، واكتفى بالاشارة الى الشيخ مجيب الرحمن دون تحديد منصبه ، وهو أنه رئيس وزراء بنجلاديش ، حتى لا يستشف من ذلك ان المؤتمر يعترف بدولة بنجلاديش ، واخيرا ، فقد انطوى البيان الختامى للمؤتمر على تهديد مستتر للهند ، بانها اذا لم توقف جميع العمليات الحربية وتعيد الأسرى والمعتقلين المدنيين ، فان علاقاتها بالدول الاسلامية ستتأثر .

من الواضح ان قرارات المؤتمر الثالث قد انحازت الى جانب باكستان ضد بنجلاديش والهند ، ومن ثم ، فلم يكن متوقعا ان ترحب الدولتان بوساطة المؤتمر الاسلامى ، ولذلك ، فقد اكتفى المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية المنعقد فى بنغازى فى مارس سنة ١٩٧٣ بمطالبة الهند بالافراج عن اسرى الحرب الباكستانيين ، ولم يشر الى بنجلاديش سواء فى بيانه الختامى او قراراته .(٤١)

وقد حاول الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى التوسط للمرة الثالثة بين باكستان وبنجلاديش ، ولكن الشيخ مجيب الرحمن رفض تلك المحاولة ، مالم تعترف باكستان أولا بدولة بنجلاديش ، وبناء عليه اعلنت باكستان استعدادها للاعتراف ببنجلاديش فى أواخر سنة ١٩٧٣ م ، وذلك بناء على محاولات الوساطة التى قام بها الامين العام . وقد اكدت باكستان هذا الاعتراف فى

---

(٣٩) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .
(٤٠) راجع فى ذلك
(٤١) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الاسلامى الثانى الذى كان مقررا عقده فى لاهور بباكستان ، اذ أكدت باكستان اعترافها بدولة بنجلاديش . وبناء عليه فقد قرر المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية المنعقد فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤ م تكوين « بعثة مساع حميدة » من الدول الاعضاء تتولى السفر الى بنجلاديش لتسوية النزاع بينها وبين باكستان . وقد شكلت البعثة من وزير خارجية الكويت رئيسا ومن وزيرى خارجية الصومال ولبنان ومندوبى السنغال والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى الأمين العام للمنظمة .(٤٢) كذلك فقد وجه مؤتمر القمة الاسلامى الثانى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٢ فبراير ، بناء على اقتراح الرئيس المصرى انور السادات ، نداء الى الشيخ مجيب الرحمن بأن يشارك فى مؤتمر القمة وأن يرد ايجابيا على مبادرة باكستان بالاعتراف ببنجلاديش .(٤٣) وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٤ حضر الشيخ مجيب الرحمن الجلسة الثانية لمؤتمر القمة الاسلامى الثانى ورحب به بوتو رئيس وزراء باكستان ، واصبحت بنجلاديش عضوا فى المؤتمر الاسلامى منذ ذلك الوقت .(٤٤)

يمكن القول أن منظمة المؤتمر الاسلامى قد استطاعت ان تحقق نجاحا معينا فى تسوية النزاع الباكستانى ـ البنجلاديشى ، وان كان هذا النجاح قد أتى فى مرحلة متأخرة وبعد أن اعترفت باكستان ببنجلاديش . وان كان المؤتمر الاسلامى قد لعب دور « الاطار التنظيمى » الذى حقق المصالحة بين الدولتين بعد أن توافر « الاطار السياسى » لتلك المصالحة . وقد كان ذو الفقار بوتو حريصا على أن يؤكد فى مؤتمر القمة الاسلامى أن « المصالحة بين باكستان وبنجلاديش جاءت بمبادرة من المؤتمر الاسلامى وليس بناء على مبادرة من باكستان » . (٤٥) وفى رأينا فانه لو أن باكستان بوصفها الدولة المضيفة ، لم تعط المؤتمر الضوء الاخضر للقيام بالوساطة وباعترافها ببنجلاديش ، لما كان المؤتمر الاسلامى قد حقق نجاحا يذكر فى ذلك النزاع .

الفرع الثانى :
لنزاع العراقى ـ الايرانى :

تدهورت العلاقات بين العراق وايران فى اعقاب سقوط نظام الشاه فى ايران فى فبراير سنة ١٩٧٩ . فقد أدعت كل من الدولتين ان الدولة الاخرى تتدخل فى شئونها الداخلية بهدف اسقاط نظام الحكم . كما تصاعدت الصدامات الحدودية بين الدولتين ، وفى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٠ م عبرت القوات العراقية الحدود العراقية ـ الايرانية الى داخل الاراضى الايرانية على ثلاثة محاور . وبذلك بدأت اطول حرب دولية مستمرة منذ حروب الثلاثين عاما فى اوروبا (١٦١٨ ـ ١٦٤٨) .(٤٦)

بمجرد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية عقد وزراء خارجية الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى اجتماعا طارئا فى نيويورك فى ٢٦ سبتمبر حيث كانوا متواجدين هناك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد قرر الوزراء تكوين « لجنة للمساعى الحميدة » تتكون من الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق ، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الحبيب الشطى . وقد قامت اللجنة بزيارة العراق وايران فى الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وأبلغت المسئولين فى الدولتين مناشدة المؤتمر لهما وقف الحرب والدخول فى مفاوضات سلمية لحل النزاع .

وقد عادت اللجنة الى نيويورك حيث قدمت الى وزراء الخارجية تقريرا عن اعمالها . وقرر الوزراء ان تواصل اللجنة اعمالها . وبناء عليه ، توجه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الى العراق وايران مقترحا توسيع عضوية لجنة المساعى الحميدة ، ولكن الأمين العام لم يحرز أى تقدم فى مباحثاته مع قادة الدولتين نظرا لوجود هوة كبيرة بين مواقفهما ، فبينما اصرت ايران على انسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية قبل وقف اطلاق النار . فان العراق اصر على انه يلزم ان يسبق الانسحاب التوصل الى اتفاق يكفل للعراق سيادته على اراضيه ومياهه الاقليمية .

وهكذا احيل موضوع النزاع العراقى ـ الايرانى الى مؤتمر القمة الاسلامى الثالث المنعقد فى ٢٥ ـ ٢٨ يناير سنة ١٩٨١ . ويلاحظ ان ايران قاطعت المؤتمر بينما حضرته العراق .

عبر مؤتمر القمة الثالث فى بيانه الختامى وقراراته عن قلقه العميق لاستمرار الحرب بين العراق وايران ، وناشدهما قبول الوساطة الاسلامية وتسهيل مهمة لجنة المساعى الحميدة ، كما قرر توسيع عضوية اللجنة لتشمل الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى (السيد / الحبيب الشطى) وممثلين للسنغال ، وجامبيا ، وباكستان ، وبنجلاديش ، وتركيا ، وغينيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . ودعا المؤتمر العراق وايران الى وقف اطلاق النار فورا ، واعلن ان الدول الاعضاء وافقت على تشكيل قوة اسلامية من اجل تطبيق وقف اطلاق النار

---

(٤٢) مضابط مؤتمر القمة الاسلامى الثانى ، المرجع السابق ، ص ٥٦١٤٨ .
(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٤٦) راجع فى أسباب نشوب الحرب وتطورها :

اذا دعت الحاجة ، وبناء على توصية من لجنة المساعى الحميدة .(٧)

قامت لجنة المساعى الحميدة برئاسة الرئيس الغينى سيكوتورى ، بزيارة العراق وايران ، واستمعت الى وجهات نظر قادة الدولتين ، وبناء عليه قدمت مشروعا للتسوية يدور حول انشاء محكمة اسلامية لتحديد الدولة التى بدأت الحرب ، ولكن ايران اصرت على انسحاب العراق قبل ان تشرع المحكمة فى ممارسةاعمالها ، كما اشترطت ان تتم التسوية السياسية للحرب على اساس الاتفاقية العراقية ـ الايرانية الموقعة فى الجزائر سنة ١٩٧٥ ، هذا فى الوقت الذى اصر فيه العراق على ضرورة اعتراف ايران بسيادته الكاملة على شط العرب ، وهو الشط الذى تقاسمت الدولتان السيادة عليه بموجب اتفاقية سنة ١٩٧٥ ، كما انه لا انسحاب من الاراضى الايرانية قبل هذا الاعتراف .

ومع ذلك ، واصلت اللجنة جهودها ، فبادرت بعقد اجتماعات مكثفة مع قادة ايران ، وتم التوصل الى عدة نقاط تكون جزءا من عناصر التسوية ، وهى ضرورة تحديد الدولة المعتدية، وانسحاب القوات العراقية من ايران ، واحترام اتفاقية سنة ١٩٧٥ مع اجراء تعديلات طفيفة فى بنود هذه الاتفاقية

ولكن العراق لم توافق على هذه البنود مما ادى الى توقف اعمال لجنة المساعى الحميدة مؤقتا واتجاهها الى بلورة مشروع للتسوية السلمية ، وهو المشروع الذى اعلنته سنة ١٩٨١ ، وقد تضمن مشروع لجنة المساعى الحميدة مايلى :

أولا : قواعد السلام الدائم بين العراق وايران :

١ ـ إحترام كل من العراق وإيران للسيادة الوطنية للطرف الآخر ولوحدة اراضيه .

٢ ـ إعادة التأكيد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة .

٣ ـ إعادة التأكيد على عدم تدخل أى طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

٤ ـ إعادة التأكيد على قبول مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدولتين .

٥ ـ موافقة العراق وايران على إحترام مبدأ حرية الملاحة فى شط العرب .

ثانيا : تدابير الحل السلمى الشامل :

١ ـ يسرى وقف إطلاق النار بين العراق وايران إعتبارا من الليلة الفاصلة بين الخميس والجمعة ١٣ مارس سنة ١٩٨١ فى الساعة صفر .

٢ ـ يتم إنسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية ابتداء من يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٨١ ، وينتهى الانسحاب خلال أربعة أسابيع .

٣ ـ يتم وقف إطلاق النار وإنسحاب القوات تحت إشراف مراقبين تابعين للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى يقبلهم الطرفان .

٤ ـ تعرض مسألة شط العرب على لجنة مكونة من أعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى يقبلهم الطرفان وذلك بهدف وضع النظام الأساسى لهذا الممر المائى .

٥ ـ التفاوض لايجاد حل سلمى للخلافات الأخرى بعد إنسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية .

٦ ـ تبادل البيانات بين العراق وايران حول عدم تدخل كل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

٧ ـ تتولى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ضمان احترام الطرفين للتعهدات التى إلتزما بها على قاعدة الحل السلمى الشامل ووضع مراقبين على جانبى الحدود الدولية للبلدين عند الاقتضاء لمدة معينة .

ثالثا : تدابير مؤقتة لحرية الملاحة فى شط العرب :

١ ـ إبتداء من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وإلى أن يتم التوصل الى إتفاق نهائى بشأن شط العرب ، فإن الملاحة فى هذا الممر المائى تتم بإشراف جهاز خاص تحت رعاية منظمة المؤتمر الاسلامى .

٢ ـ يجوز لهذا الجهاز الخاص أن يطلب من منظمة المؤتمر الاسلامى أن تضع تحت إمرته قوة للحفاظ على السلام ولمساعدته فى مهمته المتمثلة فى ضمان حرية الملاحة فى شط العرب أثناء هذه المدة .

رابعا : تشكل لجنة المساعى الحميدة لجنة فرعية لمساعدة الدولتين على تنفيذ عناصر التسوية السلمية الشاملة . على أن تضم هذه اللجنة : الرئيس الغينى أحمد سيكوتورى ، والرئيس البنجلاديشى ضياء الرحمن ، والرئيس الباكستانى ضياء الحق ، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، ورئيس وزراء تركيا بوانت أولسو ، ووزير خارجية السنغال مصطفى نيامى ، ووزير خارجية ماليزيا تنكو أحمد رباع الدين ، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الحبيب الشطى(٤٨) .

بيد أن مشروع لجنة المساعى الحميدة لم يلق قبولا

- M.S. El-Azhary, ed., The Iran-Iraq war, (London: Crk: Praeger, Washington Papers series No. 92, 1982).
- Stephen Grummond, The Iran- Iraq War : Islam Embattled, (New York : Praeger, Washington Papers series No. 29, 1982.)

(٤٧) بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٣١ .

48- Grummond, Op. Cit., pp. 101-102

واضحا لدى ايران والعراق . فقد أصرت ايران على أن تكون إتفاقية سنة ١٩٧٥ هى قاعدة التفاوض ، بينما أصرت العراق على رفض هذه الاتفاقية . كذلك ، فبينما إشترطت ايران إنسحاب القوات العراقية فورا وبدون قيد أو شرط ، فإن العراق إشترط إعتراف ايران بالحقوق العراقية فى شط العرب قبل الانسحاب . كذلك اشترطت إيران عودة من أسمتهم باللاجئين المطرودين من العراق ، بينما إشترط العراق موافقة ايران على الحكم الذاتى لعرب اقليم عربستان(٤٩) . ومن ثم ، فقد كانت مواقف الدولتين متباعدة الى حد كبير .

إستمرت « لجنة المساعى الحميدة » فى ممارسة انشطتها لمحاولة التقريب بين الطرفين ، فإقترحت انشاء لجنة مشتركة تضم العراق وإيران ، ولكن الاقتراح لم يلق قبولا لدى ايران . كما دعت اللجنة الرئيس العراقى صدام حسين والامام الخومينى الى مكة المكرمة لتوقيع إتفاق لوقف إطلاق النار ، ولكن ايران رفضت الدعوة .

بعد ذلك ، بادرت لجنة المساعى الحميدة بتقديم مشروع ثان لتسوية النزاع العراقى - الايرانى ، وهو فى الواقع المشروع الأول معدلا فى ضوء ملاحظات الدولتين المتنازعتين . وقد تضمن المشروع ما يلى :

اولا : المبادىء :

وهى المبادىء الاربعة الاولى الواردة فى المشروع الأول مع عدم ذكر المبدأ الخامس المتعلق بشط العرب .

ثانيا : عناصر الحل السلمى الشامل :

١ - وقف إطلاق النار .

٢ - إنسحاب قوات الدولتين الى الحدود المعترف بها طبقا لاتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ .

٣ - وضع قوات مراقبة اسلامية على طرفى الحدود بين الدولتين .

٤ - تشكيل لجنة من الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية مشكلة الحدود البرية والمائية .

٥ - تقبل الدولتان تكوين جهاز يتولى مهمة تحديد المعتدى وإدانته .

٦ - تنشىء منظمة المؤتمر الاسلامى صندوقا للتضامن الاسلامى لمساعدة الدولتين فى إعادة البناء .

٧ - يقبل الطرفان مبدأ جبر الضرر على أساس النتائج التى يقدمها الجهاز المذكور فى البند رقم (٥) .

٨ - تجرى مفاوضات غير مباشرة بين الدولتين فى إحدى عواصم الدول الاسلامية . وعند التوصل الى حل يتم البدء فى مفاوضات مباشرة .

٩ - تتشكل الأجهزة واللجان المذكورة اعلاه بمجرد وقف إطلاق النار .

يختلف المشروع الثانى عن المشروع الأول فى أنه يعترف صراحة باتفاقية سنة ١٩٧٥ كأساس للتسوية ، وينص على تشكيل لجنة لتحديد الدولة المعتدية وهو ما كانت تطالب به إيران . ورغم ذلك لم يقدر للمشروع النجاح لسبب رئيسى وهو شك ايران فى « إنحياز » منظمة المؤتمر الاسلامى للعراق ، خاصة أن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثانى عشر المنعقد فى بغداد فى يونيو سنة ١٩٨١ كان قد قرر اعتبار خطاب الرئيس صدام حسين ، الذى القاه فى إفتتاح المؤتمر وحمل فيه إيران مسؤولية إندلاع الحرب ، وثيقة من وثائق المؤتمر(٥٠) .

وفى الوقت ذاته واصلت مؤتمرات وزراء الخارجية بحث موضوع الحرب العراقية - الايرانية . فقد حث المؤتمر الثالث عشر المنعقد فى النيجر فى أغسطس سنة ١٩٨٢ العراق وايران على وقف إطلاق النار والانسحاب فورا الى الحدود المعترف بها دوليا وقبول فكرة تشكيل قوة مراقبين من أعضاء المنظمة للاشراف على وقف إطلاق النار والانسحاب . كما إتخذ المؤتمر الرابع عشر المنعقد فى داكا سنة ١٩٨٣ قرارا أوصى بحسن معاملة أسرى الحرب لدى الدولتين كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة من الأمين العام وعدد من وزراء الخارجية يختارهم رئيس المؤتمر بالاتفاق مع العراق وايران لتقصى الحقائق حول وضع الأسرى(٥١) .

وقد قدمت لجنة المساعى الحميدة ، التى أصبحت تسمى لجنة السلام الاسلامية ، تقريرا عن أعمالها الى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع المنعقد فى المغرب فى يناير سنة ١٩٨٤ ، وهو المؤتمر الذى حضرته العراق وقاطعته ايران ، وقد تضمن تقرير اللجنة أن « مواقف الطرفين بقيت دون تغيير رغم حدوث تطور معين ، ففيما أعلن العراق عن إستعداده لوقف إطلاق النار ، يبدو أن الطرف الآخر يتمسك من جانبه بالشروط السابقة »(٥٢) .

وقد إتخذ المؤتمر القرار رقم ٤/٨ س (ق أ) « حول النزاع بين ايران والعراق » أعرب فيه عن تقديره للجهود التى بذلتها لجنة السلام الاسلامية ، وطلبت من اللجنة مواصلة وتكثيف جهودها من أجل وقف القتال بين البلدين والتوصل الى تسوية عادلة ومشرفة للنزاع بينهما ، واكد دعوة الطرفين المتنازعين الى ايقاف كافة العمليات الحربية فورا وسحب قواتهما الى الحدود المعترف بها دوليا ، وأعرب عن ارتياحه لموقف العراق من قبول قرارات المؤتمر الاسلامى ومجلس الأمن وربما

49- Ibid., p.78
50- Al-Ahsan, Op. Cit., pp. 79-80

(٥١) عبد الله الاشعل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠٢ .
(٥٢) المذكرات التفسيرية المتعلق بالمسائل السياسية ، المرجع السابق .

ايران الى إعلان قبولها لتلك القرارات ، والموافقة على إيقاف القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية . وأعرب عن تأييده لقرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠ الصادر في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٨٣ والذى يؤكد على حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية ويدعو الأطراف المتحاربة الى الوقف الفورى لكافة الأعمال العدوانية في منطقة الخليج . وطلب قرار مؤتمر القمة ايضا من الدول الاعضاء الامتناع عن إتخاذ اى إجراء من شأنه أن يؤدى الى إستمرار النزاع[٥٣] .

وفي مارس سنة ١٩٨٤ توفى الرئيس الغيني احمد سيكوتورى رئيس لجنة السلام الاسلامية ، وتم إختيار الرئيس الجامبى داوود جاوارا رئيسا للجنة . وقد بادرت اللجنة برئاسة جاوارا بتنشيط جهودها مرة أخرى ، فإقترحت تكوين هيئة عسكرية تابعة لها برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وذلك للاشراف على وضع الترتيبات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار . ولكن إيران رفضت الاقتراح مما أدى الى تجميد أعمال اللجنة .

وهكذا أحيل موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية الى المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في صنعا في ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، وهو المؤتمر الذى حضرته ايران لأول مرة . وقد عبر المؤتمر في بيانه الختامى عن ارتياحه لتعاون العراق مع لجنة السلام الاسلامية ، وناشد العراق وايران وقف القتال والجلوس الى مائدة المفاوضات ، ومراعاة احكام الشريعة الاسلامى ، وإتفاقية جنيف حول أسرى الحرب ، وبروتوكول جنيف حول الأسلحة الكيماوية . وقد أعلن وزير خارجية ايران في المؤتمر رفضه لتلك القرارات وأكد أنه لا طريق لتسوية النزاع الا الحرب .

أما المؤتمر السادس عشر لوزراء الخارجية المنعقد في المغرب سنة ١٩٨٦ فقد فشل في مجرد اتخاذ قرار بشأن الحرب العراقية ـ الايرانية نظرا للتباعد الشديد بين مواقف العراق وايران .

ومرة أخرى أحيل موضوع النزاع العراقى ـ الايرانى الى مؤتمرات القمة الاسلامية ، وهكذا ناقش مؤتمر القمة الاسلامى الخامس المنعقد بالكويت سنة ١٩٨٧ النزاع ، وقد قاطعت ايران هذا المؤتمر . وقد اكد المؤتمر على « ضرورة الايقاف الفورى لكافة العمليات الحربية والانسحاب الى الحدود المعترف بها دوليا والتبادل السريع لأسرى الحرب في غضون فترة قصيرة من ايقاف العمليات الحربية والانسحاب والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية » . وأضاف المؤتمر إعادة التأكيد على عدة مبادىء جوهرية لتسوية النزاع وهى « تطبيق مبادىء وأحكام القانون الدولى المتعلق بإحترام السيادة والسلامة الأقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة » . كذلك أعرب المؤتمر عن تأييده لقرارى مجلس الأمن ٥٨٢/١٩٨٦ و٥٨٨/١٩٨٦ بشأن تسوية النزاع العراقى ـ الايرانى ودعا ايران الى قبول القرارين وتسوية النزاع بالطرق السلمية بعد أن أعلن العراق قبول القرارين[٥٤] .

وقد أعاد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في عمان في مارس ١٩٨٨ التأكيد على اهمية الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ولم يقدم المؤتمر تصورا خاصا بمنظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية النزاع . وهكذا إكتفى المؤتمر بالاحالة الى قرارات مجلس الأمن[٥٥] . وعلى أى حال ، فقد كان المؤتمر السابع عشر آخر مؤتمر لوزراء الخارجية يناقش تسوية النزاع العراقى ـ الايرانى . فبعد قليل من إنعقاد المؤتمر توقفت الحرب في اغسطس سنة ١٩٨٨ بعد إعلان ايران قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ . وهكذا إكتفى المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية المنعقد في الرياض في مارس ١٩٨٩ بالاعراب عن ارتياحه لوقف القتال بين العراق وإيران وأثنى على قبول الطرفين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وأعرب عن أمله في أن يضاعف الطرفان جهودهما في المفاوضات المباشرة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بغية تنفيذ القرار رقم ٥٩٨ تنفيذا شاملا[٥٦] .

لماذا فشلت محاولات الوساطة المتعددة التى قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامى لتسوية النزاع العراقى ـ الايرانى ؟ ولماذا بدأت عملية تسوية النزاع في إطار الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ رغم أن هذا القرار لا يختلف كثيرا عن المشروعات المختلفة التى قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى ؟

لاشك أن رفض إيران لمختلف المشروعات التى قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى يعتبر مسؤولا عن فشل محاولات الوساطة . وفي الوقت ذاته ، فإن رفض ايران لتلك المشروعات كان نابعا من اعتبارين أولهما ثقة إيران في أنها ستنتصر في النهاية في حربها مع العراق ، ومن ثم شعورها بأن التسوية السياسية ستؤدى الى فقدانها لمكاسب الانتصار العسكرى ولذلك ، فإن إيران لم ترفض فقط محاولات الوساطة التى قامت بها منظمة المؤتمر

---

(٥٣) بيانات وقرارات مؤتمر القمة الاسلامى الرابع ، المرجع السابق .
(٥٤) نص القرارات في السياسة (الكويت) ، ١٩٨٧/١/٣٠م .
(٥٥) نص القرارات في الرياض (السعودية) ، ١٩٨٨/٣/١٦م .
(٥٦) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى الثامن عشر لوزراء الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

الاسلامى ، ولكن أيضا محاولات الوساطة التى قامت بها حركة عدم الانحياز . والأمم المتحدة فى البداية . وثانيهما هو شعور إيران بأن منظمة المؤتمر الاسلامى ليست محايدة تماما فى النزاع العراقى ـ الايرانى ، وذلك لوجود مقرها فى إحدى الدول العربية ، ووجود أغلبية عربية فى عضويتها ، بالاضافة الى كون الأمين العام خلال السنوات الاربع الأولى للحرب عربيا . هذا بالاضافة الى ما أشرنا إليه من إعتبار مؤتمر وزراء الخارجية الثانى عشر كلمة الرئيس العراقى احدى وثائق المؤتمر ، وهى الكلمة التى ادان فيها إيران ، ورغم أن تصرف المؤتمر لايعدو كونه عملا روتينيا إلا أنه زاد من شكوك إيران فى إنحياز المنظمة .

الفرع الثالث :

النزاع السنغالى ـ الموريتانى :

فى أواخر شهر ابريل سنة ١٩٨٩ إندلعت فجأة أحداث عنف داخل السنغال وموريتانيا تمثلت فى تدمير ممتلكات كل من الجالية الموريتانية فى السنغال ، والجالية السنغالية فى موريتانيا وقتل المئات من أبناء الجاليتين . ففى يوم ٢٦ أبريل قتل وأصيب حوالى ٧٤٠ مواطنا من أبناء الجالية الموريتانية فى السنغال على أيدى المواطنين السنغاليين . ومن أبناء الجالية السنغالية فى موريتانيا على أيدى الموريتانيين(٥٧) .

بدأت الأحداث بشجار فى قرية جاورا على الحدود الموريتانية ـ السنغالية بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين يوم ٩ ابريل ، ولكنه سرعان ما شمل أبناء الجاليتين فى الدولة الأخرى ، وأدى الى توتر شديد فى العلاقات بين الدولتين .(٥٨) وفى ٢٨ إبريل قدمت السنغال إحتجاجا الى موريتانيا على أعمال العنف ضد السنغاليين وهددت بالانتقام من الموريتانيين إذا ثبت أن قوات الأمن الموريتانية كانت المسؤولة عن مصرع السنغاليين .(٥٩) كذلك شرعت كل دولة فى نقل رعاياها المقيمين فى الدولة الأخرى على وجه السرعة ، وشاركت طائرات المغرب وأسبانيا وفرنسا فى عملية واسعة لتبادل أبناء الجاليتين .(٦٠) وفى الوقت ذاته ، وجه الرئيس السنغالى انتقادات حادة لموريتانيا احتجاجا على ما وصفه بالمعاملة غير الانسانية التى تعرض لها السنغاليون فى موريتانيا وحمل السلطات الموريتانية مسؤولية الحادث الحدودى الذى أدى الى تفجر أعمال العنف ، وأبدى إستعداد السنغال لتكوين لجنة دولية تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية للتحقيق فى الأحداث .(٦١) وفى الوقت ذاته ، إتهمت موريتانيا السنغال بتجريد الموريتانيين النازحين من ممتلكاتهم قبل مغادرة السنغال .(٦٢) وأضاف الرئيس الموريتانى الى ذلك ، إتهام السنغال بتدبير الأحداث الدامية ، وطالبها بدفع تعويضات عن ممتلكات الموريتانيين التى صودرت ودمرت فى السنغال .(٦٣)

وقد حاولت منظمة المؤتمر الاسلامى أن تتدخل لتسوية النزاع ، وتمثلت هذه المحاولة فى البيان الذى أصدره الأمين العام للمنظمة ، وفى الدور الذى لعبته الكويت بصفتها رئيسة مؤتمر القمة الاسلامى الخامس . فبمجرد اندلاع النزاع ، أصدر الأمين العام للمنظمة الدكتور حامد الغامد بيانا أبدى فيه إستعداد المنظمة للمساهمة فى إستعادة مناخ الثقة وحسن الجوار بين الدولتين ، وناشدهما ايقاف القلاقل ومواصلة الحوار والمشاورات بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، وأرسل الأمين العام رسالتين بهذا المعنى الى الرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس الموريتانى معاوية ولد طايع .(٦٤)

من ناحية أخرى ، فقد وأفدت الكويت سعود العصيمى وزير الدولة الكويتى للشؤون الخارجية الى كل من موريتانيا والسنغال ، وقد إجتمع الوزير الكويتى بكل من الرئيسين ولد طايع وضيوف ، ونقل لهما رسالتين من امير الكويت ، وصرح الوزير الكويتى بأن ما سمعه خلال إجتماعه بالرئيسين ، يؤكد عزمهما على تطويق الأحداث وفتح صفحة جديدة بينهما . وأشار الوزير الكويتى الى أنه لم يحمل إقتراحات محددة الى الرئيسين ، ولكن

---

(٥٧) الأهرام (القاهرة) ، ٢٧ ابريل ١٩٨٩م .

(٥٨) أشارت بعض المصادر الصحفية الى أن اسرائيل والمعارضة السنغالية لعبا دورا فى تصعيد الاحداث بهدف احراج الرئيس السنغالى عبده ضيوف واضعاف الدور العربى للسنغال . راجع فى ذلك تحقيقات المجلة (السعودية) ، ٣ مايو ١٩٨٩م ، ص ٢٠-٢٢ ، ١٠ مايو ١٩٨٩م ، ص ١٢ ـ ١٥ .

بينما أشارت مصادر أخرى الى أن المعارضة الموريتانية ذات التوجهات العنصرية المعادية للعرب والمتمركزة فى السنغال كانت وراء تصعيد أحداث الحدود . راجع فى ذلك تحقيق الوطن العربى (باريس) ، ١٢ مايو ١٩٨٩م ، ص ٢٠-٢١ .

(٥٩) الأهرام (القاهرة) ، ٢٩ ابريل ١٩٨٩م ، ٢ مايو ١٩٨٩م .

(٦٠) الأهرام ، ١٩٨٩/٤/٣٠ ، والقبس (الكويت) ، ١٩٨٩/٥/١ ، والشرق الأوسط (السعودية) ، ١٩٨٩/٥/١ والسياسة (الكويت) ، ١٩٨٩/٥/٢ ، والرياض (السعودية) ، ١٩٨٩/٥/٢م .

(٦١) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/١ .

(٦٢) القبس ، ١٩٨٩/٥/٤ .

(٦٣) الأهرام ، ١٩٨٩/٥/٩ .

(٦٤) الرياض (السعودية) ، ١٩٨٩/٤/٣٠ .

مهمته كانت « لابداء إهتمام الكويت تجاه هذه الأحداث » .(٦٥)

من الواضح أن الدور الذى قامت به منظمة المؤتمر الاسلامى ، سواء على مستوى الأمين العام أو مستوى رئيس مؤتمر القمة الاسلامى ، قد إقتصر على مناشدة السنغال وموريتانيا تهدئة النزاع ، وأن هذا الدور لم يشمل محاولة « الوساطة » بين الدولتين ، وتقديم مقترحات محددة ، وهو الأمر الذى نجحت منظمة الوحدة الأفريقية فى تحقيقه .

فقد بادر موسى تراورى رئيس جمهورية مالى ، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية بزيارة السنغال وموريتانيا فى ١٢ مايو واستطاع اقناع قادة الدولتين بوقف الحملات الاعلامية المعادية ، والانسحاب التدريجى لقوات الدولتين مسافة عشرة كيلو مترات من الحدود المشتركة بينهما . وفى الوقت ذاته ، وافقت الدولتان على البدء فى اجراء مفاوضات مباشرة بينهما فى باماكو عاصمة مالى على مستوى وزيرى الداخلية(٦٦) . وبالفعل ، فقد اجتمع وزيرا داخلية السنغال وموريتانيا فى باماكو بحضور وزير الادارة المدنية المالى للنظر فى مقترحات مالى لتسوية النزاع(٦٧)، كما قام الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة السنغال وموريتانيا فى أول يونيو من أجل دفع المفاوضات بينهما(٦٨) .

يثير تدخل منظمة المؤتمر الاسلامى فى النزاع الموريتانى ـ السنغالى سؤالا منطقيا ، لماذا تدخلت المنظمة فى محاولة تسوية النزاع رغم انه نزاع افريقى بحت ، كما انه من المعروف أن المنظمة لاتتدخل فى المنازعات الافريقية البحتة ؟ يبدو أن تدخل منظمة المؤتمر الاسلامى فى النزاع الموريتانى ـ السنغالى كان راجعا الى شخصية الأمين العام الجديد للمنظمة . ففى يناير سنة ١٩٨٩ تولى الدكتور حامد الغامد (رئيس وزراء النيجر سابقا) مهام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى . وبصفته تلك ، فانه يتميز بخبرته فى الشئون الافريقية واهتمامه بها . من ناحية أخرى ، فمن الواضح من استعراضنا لدور المنظمة فى الموريتانى السنغالى ان تدخل المنظمة فى النزاع كان محدودا ، ان المنظمة سرعان ما تراجعت عن تدخلها لكى تترك الميدان لمنظمة الوحدة الافريقية . ومن ثم ، فان تدخل المنظمة فى النزاع الموريتانى ـ السنغالى لا يختلف كثيرا عن النظر العام لدور المنظمة فى المنازعات بين الدول الأعضاء .

الفرع الرابع :
النزاع العراقى ـ الكويتى :

أثناء انعقاد المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية فى القاهرة فى ٣١ يوليو ـ ٥ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، قام الجيش العراقى بغزو شامل للكويت فى ٢ أغسطس احتل على أثره كل الأراضى الكويتية . واتساقا مع التقاليد السياسية للمنظمة ، فقد أجل المؤتمر جلساته ، حتى يتيح الفرصة لوزراء الخارجية العرب الحاضرين المؤتمر مناقشة موضوع الغزو العراقى خاصة ان الأمين العام لجامعة الدول العربية كان متواجدا فى المؤتمر . بعبارة أخرى فقد فضلت المنظمة أن تمثل النزاع برمته الى جامعة الدول العربية باعتباره نزاعا بين دولتين عربيتين .

بعد أن فرغ وزراء الخارجية العرب من مناقشة موضوع الغزو العراقى وأعلنوا بيانا بشجب الغزو ، بادر المؤتمر التاسع عشر ، وقبيل انتهاء جلساته ، باصدار « بيان حول الوضع بين الكويت والعراق .. أدان فيه « العدوان العراقى على الكويت » وطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية والعودة الى مواقع ما قبل العاشر من محرم سنة ١٤١١هـ (٢ أغسطس سنة ١٩٩٠م) ، والالتزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى وبصفة خاصة ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية . كذلك فقد اكد البيان أن المؤتمر أحيط علما باعلان الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها من الكويت وأكد ان المؤتمر سيتابع تنفيذ التعهد العراقى دون قيد أو شرط من الجانب العراقى(٦٩) . الا أن المؤتمر لم يتابع التعهد العراقى وترك تلك المسئولية لوزراء خارجية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية .

كذلك ، فان مؤتمر القمة الاسلامى السادس الذى كان مقررا عقده فى السنغال فى يناير سنة ١٩٩١ تأجل انعقاده تحت دعوى أن الدول الاسلامية منقسمة فى الوقت الراهن بخصوص موضوع الغزو العراقى وأنه من الضرورى الانتظار حتى تسمح الظروف لعقد المؤتمر . بينما يمكن القول أن ظروف الغزو العراقى كانت تتطلب انعقاد المؤتمر فى موعده على الأقل لمتابعة التعهد العراقى ، كما جاء فى بيان المؤتمر التاسع عشر لا تأجيل مؤتمر القمة برمته ، بل انها ربما كانت تتطلب عقد دورة استثنائية للقمة الاسلامية طبقا لنص ميثاق المنظمة

---

(٦٥) القبس ، ١٩٨٩/٥/١ ، ١٩٨٩/٥/٣ ، والسياسة ، ١٩٨٩/٥/٢ ، والأهرام ، ١٩٨٩/٥/٣ .

(٦٦) الاهرام ، ١٩٨٩/٥/١٤ ، والشرق الأوسط ، ١٩٨٩/٥/١٤ .

(٦٧) الرياض ، ١٩٨٩/٥/١٩ . وقد اشارت المجلة (١٩٨٩/٥/١٠) صراحة الى فشل الوساطة الكويتية ، والى نجاح وساطة منظمة الوحدة الافريقية .

(٦٨) الاهرام ، ١٩٨٩/٦/٣ .

(٦٩) البيان الختامى للمؤتمر الاسلامى التاسع عشر لوزراء الخارجية ، المنعقد بالقاهرة .

ذاته .

ولما كانت جامعة الدول العربية قد وصلت الى طريق مسدود فى التعامل مع النزاع نظرا للانقسام بين الدول الأعضاء ، ولما كانت بعض الدول العربية المضادة للعراق فى حاجة الى دعم سياسى اقليمى ، فقد لجأت هذه الدول الى محاولة تنشيط دور منظمة المؤتمر الاسلامى . وذلك من خلال عقد دورة طارئة لهيئة مكتبى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية التاسع عشر . والواقع أن هذه الهيئة ليست من الهياكل التنظيمية المنصوص عليها فى الميثاق والمخولة باتخاذ القرارات التى تعبر عن سياسة المنظمة . ولكنها كانت حلا توفيقيا يوفر للكويت ومصر والسعودية الدعم المطلوب بحكم أن الكويت كانت ترأس مؤتمر القمة الخامس ، كما أن مصر كانت ترأس مؤتمر وزراء الخارجية التاسع عشر . كما أن هيئة المكتبين . كانت تتألف من عدد محدود من الدول معظمها يؤيد الموقف الكويتى ، وهى مصر والكويت والسعودية والمغرب وباكستان وتركيا ومالديف والسنغال والجابون وفلسطين . ولهذا فان هيئتى المكتبين دعمتا الموقف الكويتى ووجهت نداء الى العراق لسحب قواته من الكويت دون تأخير(٧٠) .

وقبيل اندلاع « حرب الخليج » وجه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى نداء فى ١٤ يناير الى الرئيس العراقى ناشده فيه « أن تأمروا دون تأخير بالانسحاب الشامل واللامشروط للقوات العراقية من الأراضى الكويتية » وأضاف اننا على استعداد للعمل فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى من أجل مد الجسور بين العراقيين والكويتيين وتسوية ما ظهر من خلافات بينهم والمساعدة على اعادة جو التفاهم والصداقة الأخوية والتعاون التى ميزت على الدوام العلاقات العراقية ـ الكويتية(٧١) .

بيد أن هذا البيان لم يكن متصورا أن تكون له أى فاعلية فى تسوية النزاع العراقى ـ الكويتى ، ليس فقط بسبب رفض العراق الانسحاب من الكويت ، ولكن أيضا لان الأمين العام كان منحازا بشكل واضح الى وجهة النظر الكويتية السعودية . وقد تمثل ذلك فى حضور الامين العام المؤتمر الذى نظمته السعودية فى مكه المكرمة باسم « المؤتمر الاسلامى الشعبى » لادانة الغزو العراقى ، وقد تحدث الأمين العام ، حامد الغامد ، فى المؤتمر مؤكدا انحيازه لوجهة النظر المعارضة للعراق .

ومنذ اندلاع « حرب الخليج » فى ١٧ يناير سنة ١٩٩١ تراجعت المنظمة لكى تفسح الطريق امام الحل العسكرى ، فقد رفض الامين العام التجاوب مع التحرك الايرانى والتحرك الباكستانى الساعى لوقف اطلاق النار . فقد ، قدمت ايران مشروعا من خمس نقاط ينفذ فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى(٧٢) . كما تحركت باكستان لتطوير مبادرة سياسية فى اطار المنظمة . ولكن الأمين العام لم يتحمس لتطوير المساعى الايرانية والباكستانية . وعشية اندلاع الهجوم البرى لدول التحالف انعقدت هيئة مكتب مؤتمر القمة ومؤتمر وزراء الخارجية فى القاهرة فى ٢١ فبراير وأصدرت بيانا اكد « التضامن مع حكومتى وشعبى الكويت والسعودية » ، ودعا الى « الانسحاب الفورى والكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الأراضى الكويتية وعودة الحكومة الشرعية بقيادة الشيخ جابر أمير الكويت والتزام العراق التام بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الاسلامى(٧٣) ، وكان الأمين العام قد صرح أثناء انعقاد تلك الدورة بان « مبادرة السلام العراقية الأخيرة لا تمثل الحد الأدنى لما تتطلبه الشرعية الاسلامية الدولية(٧٤)

ومن ثم يلاحظ أن منظمة المؤتمر الاسلامى لم تحاول أن تستخدم الأدوات المنصوص عليها فى ميثاقها لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، ولكنها انحازت لوجهة نظر أحد طرفى النزاع ، واقتصر دورها على السعى لعمل ما يخدم وجهة نظر هذا الطرف . كما ان تدخل المنظمة فى النزاع لايختلف عن التقليد المسيطر عليها الرامى الى عدم التدخل النشيط فى المنازعات بين الدول العربية .

ختام : نحو تقوية فعالية منظمة المؤتمر الأسلامى فى مجال تسوية المنازعات :

اهتمت منظمة المؤتمر الاسلامى بموضوع التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء سواء فى نصوص الميثاق أو قرارات مؤتمرات القمة الاسلامية . كذلك فقد أنشأت المنظمة محكمة العدل الاسلامية الدولية كاطار قانونى وسياسى لتسوية المنازعات بين أعضائها . بيد أنه من الواضح أن دور المنظمة فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء مازال محدودا . فقد درجت المنظمة على عدم التدخل فى المنازعات التى تقع فى اطار اختصاص جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، كذلك ، فمن الملاحظ أن المنظمة لم يحالفها التوفيق تماما فى تسوية العدد المحدود من المنازعات الذى حاولت تسويته .

---

(٧٠) جمهورية مصر العربية فى الفترة بين ٩ ـ ١٤ يوم سنة ١٤١١هـ ، ٣١ يوليو ـ ٥ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، ص١٧ الاهرام ؛ ٩ يناير سنة ١٩٩١

(٧١) الجزيرة (السعودية) ١٥ يناير سنة ١٩٩١ .

(٧٢) نص المشروع فى الاهرام ، ٢٨ يناير سنة ١٩٩١

(٧٣) الأهرام ، ٢٢ فبراير سنة ١٩٩١

(٧٤) الأهرام ، ٢١ فبراير سنة ١٩٩١ .

والسؤال المنطقى الذى يجب أن نناقشه هو كيف يمكن تقوية فعالية منظمة المؤتمر الاسلامى فى مجال تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ؟ ينبغى أن نوضح فى البداية أن الفعالية تعنى القدرة على تحقيق الأهداف المحددة سلفا . وبهذا المعنى ، تقاس فعالية المنظمة بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها .

من الواضح من استعراض وثائق منظمة المؤتمر الاسلامى أن المنظمة تسعى الى تسوية المنازعات بين أعضائها بالطرق السلمية .

ومن الثابت كذلك ، من تأمل أنشطة المنظمة فى هذا الميدان ، أنها لم تكن « فعالة » فى تحقيق هذا الهدف ، وفى نظرنا ، فان نقطة البدء فى تقوية فعالية المنظمة فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء تكمن فى حدوث تغير جذرى فى المنظور الفكرى المسيطر على أعمال المنظمة فى ميدان تسوية المنازعات ، وهو انها اداة لتسوية المنازعات التى لا تقع فى اطار الاختصاص المباشر للتنظيمات الاقليمية الاخرى ، وبلورة منظور فكرى جديد مؤداه أن المنظمة مسؤولة عن تسوية جميع المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء سواء بمفردها أو بالاشتراك مع التنظيمات الاقليمية الاخرى . فلا يكفى ان تدعو المنظمة فى الميثاق ، وقرارات مؤتمرات القمة الدول الأعضاء الى تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية ، ولكن يجب أيضا أن تتحمل المنظمة مسؤوليات محددة فى هذا الصدد .

من ناحية اخرى ، فانه من الضرورى أن تقوم المنظمة بتطوير مجموعة من التقاليد القانونية ـ السياسية فى ميدان تسوية المنازعات بحيث تشكل تلك التقاليد أسسا واطرا راسخة لدور المنظمة فى المستقبل . ومن أهم تلك التقاليد قاعدة الاعتراف بشرعية الحدود الراهنة بين الدول الاسلامية ، فالملاحظ أن الغالبية العظمى من المنازعات بين تلك الدول منازعات حدودية اقليمية .

ورغم ان ميثاق المنظمة يؤكد صراحة ان المنظمة تسعى الى تأكيد استقلال وسيادة ووحدة اراضى الدول الأعضاء ، الا أن مبدأ احترام الحدود الراهنة لم يستقر بعد فى تقاليد المنظمة كما هو الحال فى منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفى غياب مثل هذا المبدأ ترددت المنظمة فى الاقتراب من العديد من المنازعات بين الدول الأعضاء ، كما لم تستطع المنظمة أن تتبع سياسة واضحة ازاء بعض المنازعات تعكس مبدأ احترام الحدود الراهنة وعدم جواز تغييرها بالقوة ، مما أثار الشك لدى بعض الدول الأعضاء المتنازعة فى « انحياز » المنظمة ، كما حدث فى حالة النزاع العراقى ـ الايرانى ، وبالذات فى المراحل الأولى للنزاع . ومما أثار أيضا تساؤل كثير من الدول الأعضاء وغير الأعضاء حول مصداقية المنظمة حين ساندت الصومال فى نزاعها مع اثيوبيا سنة ١٩٧٧ تحت شعار التضامن الاسلامى ، رغم ان الصومال كانت هى الدولة الساعية الى تغيير الحدود السياسية بالقوة المسلحة .

كذلك ، فانه من المهم أن تشمل تلك التقاليد تأكيد مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار اسلامى ، أو على الأقل فى اطار تشارك فيه منظمة المؤتمر الاسلامى ، فقد ارست منظمة الدول الأمريكية مبدأ عرض المنازعات بين الدول الأعضاء على المنظمة قبل عرضها على الأمم المتحدة ، كما أقرت منظمة الوحدة الافريقية مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار افريقى . وفى رأينا فان عدم توافر مثل هذا المبدأ فى منظمة المؤتمر الاسلامى مسؤول الى حد ما عن ميل الدول الأعضاء الى تسوية منازعاتها فى اطار التنظيمات الاقليمية الأخرى .

وأخيرا ، فانه مما يقوى من فعالية منظمة المؤتمر الاسلامى فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء هو أن تسعى الى بلورة التقليد الاسلامى الاصولى الذى يؤكد ضرورة اللجوء الى القتال لاجبار « الفئة الباغية على أن تفىء إلى امر الله اى تقبل مبدأ التسوية السليمة للنزاع ان بلورة وترسيخ مثل هذا المبدأ سيؤدى ليس فقط إلى ان تصبح المنظمة اسلامية بالاسم والهوية والممارسة ولكنه سيقوى فعاليتها فى ميدان تسوية المنازعات لانه سيشكل عنصر ضغط كبير على الفئة الباغية ونحن نشك فى أن المنظمة ستلجأ بالفعل الى القتال كأداة لتسوية النزاع ، ولكن مجرد بلورة هذا المبدأ واحتمال اللجوء اليه يمثل رصيدا كبيرا للمنظمة فى ميدان تسوية المنازعات المسلحة التى يتضح فيها بلا مراء أن أحد الاطراف المتنازعة مصمم على الاستمرار فى الحرب ورفض الطرق السلمية .

من ناحية ثالثة ، فان منظمة المؤتمر الاسلامى مازالت تفتقر ، فى رأينا ، الى المقومات المؤسسية التى تؤهل المنظمة لكى تلعب دورا يعتد به فى المنازعات بين الدول الأعضاء . ولا يقدح من هذا القول أن المنظمة قد قررت انشاء محكمة عدل اسلامية ، فقد سبق أن اشرنا الى أن المحكمة لم تنشأ بعد والى أنها ربما لاتنشأ بالفعل الا بعد مضى فترة طويلة من الزمن . وأهم تلك المقومات المؤسسية هو تقوية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى . فالواقع أن خبرة التنظيمات الاقليمية الاخرى توضح انه بصرف النظر عن النصوص الواردة فى المواثيق ، فان دور الامانة العامة كان هو الدور الحاسم فى تحديد مدى فعالية تلك التنظيمات فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء . فرغم مرور حوالى عقدين على انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى ، فان جهاز الأمانة العامة للمنظمة مازال هشا ، ويفتقر الى الحدود الدنيا الواجب توافرها لمتابعة العلاقات بين الدول الأعضاء وبالذات فى ميدان المنازعات . وفى هذا الصدد ، فانه من الضرورى انشاء لجنة سياسية دائمة فى اطار الأمانة العامة تتولى

متابعة المنازعات التى قد تثور بين الدول الأعضاء ، وتقوم بالتدخل فى المراحل الأولى لظهور النزاع . كذلك ، فمن المهم أن تشرع الأمانة العامة للمنظمة فى تطوير خطط محددة لكيفية انشاء قوات لحفظ السلام توضع على الحدود بين الدول الأعضاء المتنازعة ، اذا ظهرت أوضاع تتطلب ذلك . وقد سبق أن اقترحت لجنة المساعى الحميدة التى أنشأتها المنظمة وضع قوات طوارىء لحفظ السلام على الحدود العراقية - الايرانية . وفى رأينا أن منظمة المؤتمر الاسلامى قد حالفها بعض الحظ حينما رفضت ايران هذا الاقتراح . لأن الأمانة العامة للمنظمة ليس لديها المقدرة أو الخبرة التنظيمية التى تؤهلها لتنفيذ هذا الاقتراح .

ومن الضرورى أن تتحوط الأمانة العامة لاحتمال اضطلاعها بمسؤولية اعداد قوات لحفظ السلام فى المستقبل ، مما يوفر لها قدرا من المصداقية لدى الدول الأعضاء . اضف إلى ذلك ضرورة دعم صلاحيات الأمين العام للمنظمة وذلك باعطائه حق الدعوة مباشرة الى دورة استثنائية لمؤتمر وزراء الخارجية فى حالة حدوث نزاع مسلح ، أو نزاع ينطوى على احتمال استعمال القوة العسكرية بين الدول الأعضاء ، فالميثاق يعطى للأمين العام الحق فى طلب عقد تلك الدورة ، ولكنه يشترط موافقة ثلثى الدول الأعضاء على انعقادها ، علما بأن تلك الموافقة لم تتوافر الا فى حالة مناقشة التدخل السوفيتى فى افغانستان والقضية الفلسطينية .

وأخيرا ، فانه ربما كان من الأوفق ان تنسق منظمة المؤتمر الاسلامى جهودها فى ميدان تسوية المنازعات مع جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، بحيث يتم تجميع موارد التنظيمات الثلاث فى اطار مؤسسى محدد يتولى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى اطار مؤسسى محدد يتولى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى أكثر من تنظيم اقليمى واحد . فليس من المقبول أن تتخلى منظمة المؤتمر الاسلامى عن التدخل فى المنازعات بين الدول الافريقية الأعضاء بها بدعوى أن منظمة الوحدة الافريقية هى الاطار الانسب لتسوية تلك المنازعات . وانما يجب أن تتدخل فى تلك المنازعات ، على الاقل بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية ، أو جامعة الدول العربية ، أو كلتيهما طبقًا لطبيعة النزاع . □



كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية أو المـــواد المنشـــــورة بهـــا ؟

اكملت « السياسة الدولية » خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ ـ ابريل ١٩٩٠) تتضمن مئات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات باقلام جمهور من الخبراء واساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .

وادارة المجلة وقد استشعرت حاجة القارىء المتخصص الى الرجوع الى ما يطلبه من موضوعاتها بالاعداد المائة الأولى في اقل وقت وبايسر وسيلة تم تسجيل الأعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات .

وتتاح الان المجموعة الكاملة لاعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠جم للسنة الواحدة ـ كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .

هذا وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضا باعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من اعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الاعداد او لفترة زمنية محددة ـ وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمي وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بـ الدكتور احمد السعيد
مدير عام
مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم
شارع الجلاء ـ القاهرة
ت ٧٥٥٥٠٠
تلكس U.N ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢

دراسة

جنـــوب أفريقيـــا وتصفية الأبارتيـــد

وليد محمود عبد الناصر

حظيت التطورات التى شهدتها جنوب افريقيا فى العامين الاخرين والتى اتسمت بالتلاحق السريع وعنصر المفاجأة الى حد ما فى تسلسل الاحداث باهتمام المراقبين والمحللين للوضع فى هذه الدولة ذات الموقع الاستراتيجى والتاريخى الذى تميز خلال عشرات السنين بالصراع بين السكان الافارقة الاصليين والمستوطنين البيض الذين جاءوا منذ قرون الى جنوب افريقيا .

وتحاول هذه الدراسة تحليل الابعاد المحلية والاقليمية والدولية التى احاطت بهذه التطورات ، تسببت فيها أو نتجت عنها .

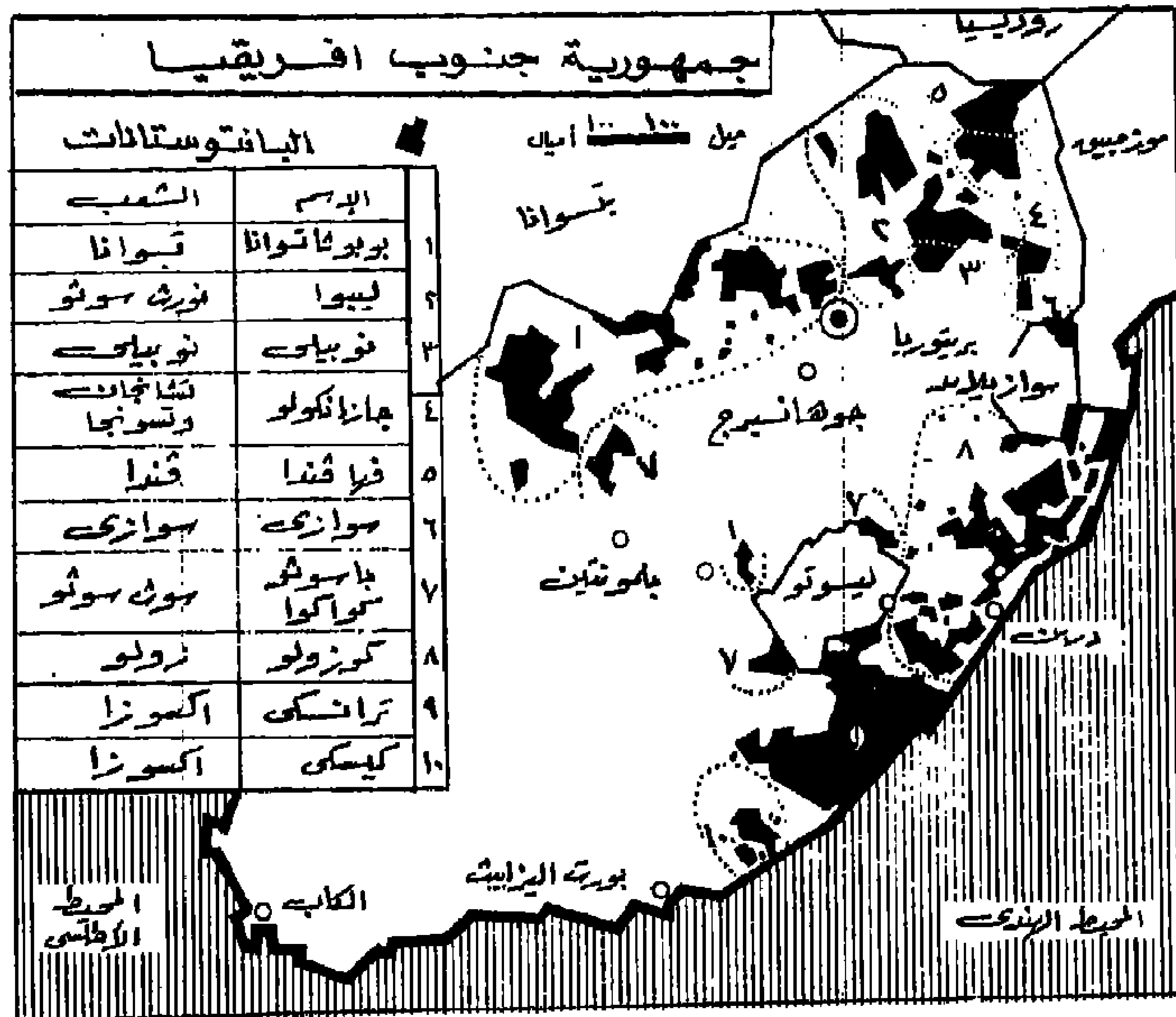
الابعاد المحلية :

على هذا المستوى يمكن الحديث عن عوامل خاصة بالاقلية البيضاء من ناحية وعوامل خاصة ببقية السكان (السود ـ الهنود ـ الملونين) من ناحية اخرى .

أولا : عوامل تتصل بغالبية السكان خاصة السود :

كان اصرار الحكم الابيض فى جنوب افريقيا على فرض التمييز والسيطرة البيضاء على كافة مجالات حياة السود دافعا للاخرين جعلهم يعتبرون اى مطلب لهم هو بالضرورة مطلب سياسى وبالتالى ينضمون لحركة المقاومة الوطنية باشكالها المختلفة . وجاء ذلك فى وقت اصبحت الطبقة العاملة السوداء فيه غير قابلة للاحلال من ناحية وقادرة على الصمود أمام قهر السلطات العنصرية من ناحية اخرى . وقد فشلت حالة الطوارىء التى فرضتها الحكومة من يوليو ٨٥ حتى مارس ٨٦ ومرة اخرى من يونيو ٨٦ فى قهر الصمود الشعبى فى مواجهة « الابارتهيد » أو فى ازالة المعارضة السلمية خارج اطار البرلمان ـ القائم بدوره على اساس عنصرى . [١] ونذكر فى هذا السياق ان « نلسون مانديلا » اعلن عام ٨٥ ـ أثناء وجوده بالسجن ـ انه لا مواجهة للعنف الا بالعنف ولا مكان للنضال السلمى . ولم تنجح حالة الطوارىء فى القضاء على دور الجبهة الديمقراطية المتحدة التى انشئت عام ٨٣ وضمت ٢ مليون عنصر وتبنت « ميثاق الحرية » الذى صدر عام ١٩٥٥ ، وقد قامت هذه الجبهة بتنظيم

1- Harold Wolpe, Race, Class and the Apartheid state (Paris: UNESCO Press, 1988), PP. Vii, 77,83



مظاهرات واضرابات ومقاطعات فى عدة قطاعات (عدم دفع الضرائب ـ مقاطعة المدارس ـ ومقاطعة انتخابات الادارة فى المدن السوداء) مما سبب خسارة ضخمة لقطاع الاعمال والصناعة للبيض . وكانت تضم فى صفوفها نقابات عمال وتنظيمات طلابية ومدنية وكنائس . وقامت على أسس غير عنصرية وعارضت فكرة ٣ برلمانات عنصرية مستقلة عام ١٩٨٣ ، وفشلت فى القضاء على مؤتمر نقابات العمال (كوساتو) الذى انشىء عام ٨٥ وأقر بالارتباط بين الحركة العمالية والنضال السياسى ، كما رفضت نقابات العمال الاعتراف بما سمى بالبانتوستانات المستقلة (وعددها ٤ حاليا هى : فندا ـ ترانسكاى ـ سيسكاى ـ بوفوتاتسونا) وفى هذا الوقت اصبح واضحا أن صيغة البانتوستانات فرضت نظما سياسية متسلطة وغير ديمقراطية لم تسمح باى معارضة باى شكل منظم وحظرت الاضرابات وانشاء نقابات العمال مما ادى الى تصعيد معارضة السود لهذه الصيغة . (٢)

ورغم حالة الطوارىء استمر خروج مظاهرات ملونة لاحياء ذكرى احداث « شاربفيل » ١٩٦٠ واحداث « سويتو » ١٩٧٦ وكذلك للاحتجاج على حظر نشاط ١٧

2- Ibid, PP. 78,79.

انظر ايضا :

- Heidi Holland, The struggle: A History of the African National Congress (Iondon: Grafton Books, 1989), PP.199,203,212.
- Fenele Mbali, the Growth of Black Trade Unionism in South Africa, its Role in Influencing Changes in Wage Differentials with Special Reference to the Mining Industry (Lusaka: International Labor Office, 1986), PP. 25,26, 28.
- Special Report of the Director-General on the Application of the Declaration Concerning Action Against Apartheid (Geneva: ILO, 1989), P.24.

منظمة معادية للابارتهيد مع تحول جنازات ضحايا عنف السلطة الى مظاهرات سياسية مؤيدة « للمؤتمر الوطنى الافريقى » . وقد حاولت كوساتو الدعوة لعقد « مؤتمر للشعب » الا أن السلطات العنصرية حظرته ، فاستمرت « كوساتو » تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وترفض مشروعات الانتخابات المحلية للسود فى مدنهم المعزولة . وقد تزايدت قوة نقابات العمال السوداء فى وقت شهدت فيه جنوب افريقيا حالة كساد اقتصادى . وقد تزامن ذلك مع تطورين هامين : الاول هو معارضة رجال الكنيسة لعنف السلطات العنصرية وتأييدهم لفرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا . أما التطور الثانى فهو تصاعد العمليات المسلحة للجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى والمسمى بـ امكونتووى سيزوى خاصة داخل مدن البيض مثل بريتوريا وجوهانسبرج [٣] بما فى ذلك اهداف مدنية للبيض ، وانشاء السود للجان شوارع تدير شئونهم اليومية بشكل مستقل . وعقب حظر سلطات بريتوريا للجبهة الديمقراطية المتحدة ظهرت الحركة الديمقراطية الجماهيرية كبديل لها ومثلت بشكل خاص مواقف السود القاطنين فى المدن السوداء المعزولة ، كما اقتربت مواقف هذه الحركة بدرجة كبيرة من مواقف المؤتمر الوطنى الافريقى . وبعد فشل الحديث عن انتخابات مجالس للمدن السوداء الموجودة خارج البانتو ستانات عام ٧٧ نتيجة معارضة السود ، فقد فشل قانون السلطات المحلية السوداء عام ٨٢ لنفس السبب رغم اعطاء نظام بريتوريا سلطات اضافية لهذه المجالس الجديدة . وفى منتصف الثمانينات رفض المؤتمر الوطنى الافريقى - المحظور منذ ١٩٦١ - صيغتى توسيع الحكم المحلى والاقليمى وخلق برلمان رابع للسود مرتبط بالبانتوستانات (بجانب البرلمانات الثلاثة للبيض والهنود والملونين) اللتين اقترحتهما حكومة جنوب افريقيا . وقد تمحورت مطالب المعارضة السوداء بكافة فصائلها على اعادة توزيع الى حد ما للثروة الاقتصادية واعادة توزيع الموارد الى قطاعات التعليم والاسكان والصحة واعادة توزيع الارض واقرار مبدأ صوت لكل مواطن . [٤]

وقد حدثت تطورات اجتماعية واقتصادية اخرى دفعت موقف السود الى حد التناقض والمواجهة ، ثم الصمود ، فى وجه السلطة البيضاء العنصرية فى جنوب افريقيا فقد تزايد الاختلال الديمغرافى بين السود والبيض لصالح الاولين بشكل كثيف . كما تصاعدت هجرة السود من البانتوستانات الى المناطق الحضرية فى وقت رفض فيه السود خارج البانتوستانات النقل الجبرى اليها بواسطة الشرطة العنصرية . وبالمقابل بدأت اضرابات العمال السود فى القطاعين الصناعى والتعدينى تأخذ فترات اطول وتضم اعدادا متزايدة من العمال ، فى وقت عانت فيه المناجم من انسحاب العمالة السوداء من الدول الافريقية المجاورة . وفى وقت تزايد فيه اتجاه العمالة السودا لرفع مستوى مهاراتها والتوسع فى التعليم والحراك الاجتماعى ، فان الكساد الاقتصادى وتطور الصناعة كثيفة رأس المال دفعت بمعدلات البطالة بين السود الى ٣٠ ٪ وادت لانخفاض دخولهم بمعدلات حقيقية .

كما أيقنت الطبقة الوسطى الصاعدة بين السود أن هناك قيودا على حراكها الاجتماعى الى اعلى بسبب سياسات وممارسات الابارتهيد . ورغم ذلك فان تزايد القوة الشرائية للسود بشكل نسبى فى نفس الفترة جعل سلاح المقاطعة من قبل المستهلكين السود فعالا ومؤثرا فى رجال الاعمال البيض . وقد اصبح الاستقرار الاجتماعى والسياسى مصدر تهديد لاستمرار السيطرة البيضاء وتوسع النظام الرأسمالى فى جنوب افريقيا [٥] . واثبت الافارقة عجز سلطة الابارتهيد عن فرض قوانينها . كما أثبتوا انهم تعلموا من تجربة الخمسينات بأنهم يستطيعون التصويت بشكل غير مباشر من خلال اسلحة

3- Special Report, Op.Cit., pp. 18-19,25,40
- Holland, Op.Cit., pp.11,122,206
- Mbali, Op.Cit,p.18
- Wolpe, Op.Cit., p.163
4- Wolpe, Op.Cit., pp.92,104,109

انظر ايضا :

- «Free at last, free at last-Thank God Almighty, but it is just a start.» The Economist, October 21st,1989,p.59.
5- Mbali, Op.Cit.,15,17,19,27.

انظر ايضا :

- Raymond Lotta «The Political Economy of Apartheid and the Strategic Stakes of Imperialism», Race and Class, Autumn 1985,pp.32,33
- Special Report,Op.Cit.,pp.53,63.
- Wolpe, Op.Cit.,pp.28,31
- Holland, Op.Cit.,p.227

المقاطعة والاضراب فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بهم .

اما من ناحية القوى من غير السود فقد عاد اتحاد الهنود فى ترانسفال للصورة السياسية فى الثمانينات ، وأيقن الهنود ان لهم مصلحة فى القضاء على تحديد مناطق منعزلة للمجموعات العرقية المختلفة وهو ما حال بينهم وبين فرص التجارة فى كل المناطق . (٦) كما شهدت اعوام ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ تحرك عدد كبير من الملونين للانضمام للجبهة الديمقراطية المتحدة - بل ومن خلالها الى المؤتمر الوطنى الافريقى المحظور حينذاك . (٧) وقد اثبتت هذه التجربة ان المؤتمر الوطنى الافريقى نجح - مباشرة ومن خلال الجبهة الديمقراطية المتحدة - فى الاستفادة من خبراته الماضية فى الخمسينات بتجميع كافة القوى المعادية للابارتهيد ، خاصة فى ظل استمرار الرؤية السائدة داخل الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا - المحظور رسميا - والذى ضم فى صفوفه عناصر من البيض بضرورة استمرار الجبهة المتحدة مع المؤتمر الوطنى الافريقى وبقية القوى المضادة للابارتهيد للتخلص من هيمنة البيض وبناء ديمقراطية وطنية تعتبر شرطا لتقدم الطبقة العاملة فى جنوب افريقيا (٨) .

وتجدر الاشارة الى أن نيلسون مانديلا رفض منذ ١٩٨٤ اى شروط مسبقة للافراج عنه خاصة التزامه بالتخلى عن العنف . ولذا جاء الافراج عنه عام ٩٠ دون الحصول منه على اى وعد بالتخلى عن استخدام العنف . الا أن سلطات بريتوريا عمدت الى افهامه بانها تحتاج الى هذا التعهد من المؤتمر الوطنى الافريقى قبل بدء بة مفاوضات جادة . (٩)

مواقف القوى السوداء :

يتميز المؤتمر الوطنى الافريقى بانه تنظيم نجح دائما فى أن يجمع بين صفوفه فئات من طبقات مختلفة وبالتالى قد تختلف توجهاتهم السياسية بين الوطنية والاشتراكية وجمع بين هذه القوى التزامها بميثاق الحرية الصادر عام ١٩٥٥ .

ركز المؤتمر الوطنى الافريقى على الدعوة للديمقراطية من خلال التخلص من القوانين التمييزية وادماج السود كمواطنين كاملى الاهلية فى الدولة من خلال تمثيل مباشر فى البرلمان على اساس ديمقراطى ومن خلال اعادة توزيع الارض وتوزيع اكثر عدلا للموارد والفوائد الاقتصادية للدولة على أسس انسانية . ويؤكد المؤتمر الوطنى الافريقى التزامه بتأميم البنوك والمناجم والصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية طبقا لميثاق الحرية عام ١٩٥٥ . كما يطالب المؤتمر بحق السود فى المساواة امام القانون وتولى الوظائف العامة . وتحدث المؤتمر عن هدف تحطيم نظام الارباتهيد ونقل السلطة الى الشعب من خلال اصراره على حكم الاغلبية بلا شروط القائم على اساس صوت لكل مواطن .

وفى منتصف الثمانينات ، كانت استراتيجية المؤتمر الوطنى الافريقى ما زالت تقوم على اساس الكفاح المسلح والعمل دوليا لتقوية العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا وبالتالى محاولة عزل واضعاف نظام الابارتهيد وليس التفاوض معه . (١٠)

وخلال عامى ٨٧ و ٨٨ كانت شروط المؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع نظام بريتوريا هى الافراج عن

6- Wolpe,Op.Cit.,pp.78,87

انضر ايضا :

- Holland, Op.Cit.,pp.110,111.

7- Holland, Op.Cit.,p.204

انظر ايضا :

- Baruch Hirson,«The Struggle for a Post-Apartheid society in south Africa»,A Review Article, Third world Quarterly,April 1990,p.164

8- Wolpe, Op.Cit.,p.34

انظر ايضا :

- Holland,Op.Cit.,p.78

9- «South Africa: The Tryst at the Tynhuis»,The Economist,April 28th, 1990,p.68

انظر ايضا :

- Holland,Op.Cit.,p.203.

10- Holland, Op.Cit.,p.68

انظر ايضا :

- «South Africa: The Tryst..»,Op.Cit.,p.68
- Wolpe, Op.Cit.,p.11
- Mbali,Op.Cit.,p.iv
- Siradion Diallo, «L'NC: Non au Dialogue Avec Pretoria»,Jeune Afrique,26 Octobre 1988,pp.22-23.

نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين دون شروط ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبقية المنظمات السياسية المحظورة واستبدال البرلمان ثلاثى الغرف للبيض والملونين والهنود ببرلمان واحد يعطى حق التصويت للسود . ووضع مانديلا أربعة شروط للحل السلمى لمشكلة جنوب أفريقيا هى :

أ) اعتبار المسألة السياسية هى المسألة المركزية
ب) جنوب افريقيا موحدة
ج) التمثيل للسود فى برلمان موحد مركزى
د) صوت واحد لكل مواطن . (١١)

ومن جانبها بدأت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى فى لوزاكا فى اعداد اعلان هرارى الذى صدر عام ٨٩ وطالب بحماية حقوق الانسان ـ دون الحديث عن حقوق اقليات وهو ما تطالب به الاقلية البيضاء ـ وطالب بدولة مركزية موحدة فى مقابل الصيغة الفيدرالية التى دفعت بها بعض فصائل البيض فى جنوب افريقيا ، واعداد قائمة بحقوق لاتحادات العمال والمرأة وباعادة توزيع الثروة الاقتصادية . الا ان المؤتمر الوطنى الافريقى تراجع عن الحديث عن البناء الاشتراكى الذى يخيف رجال الاعمال البيض فى جنوب افريقيا والذين ربطوا الاشتراكية فى الماضى باشتراك السود فى الحكم . ولم تتضمن هذه القائمة الاشارة للالتزام بتأميم البنوك والمناجم والصناعات الاحتكارية كما ورد فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ . بل أن القائمة تحدثت عن اقتصاد مختلط تحدد الدولة الاطار العام للحياة الاقتصادية والذى يجب للقطاع الخاص التعاون مع الحكومة فى تنفيذه . الا أن القائمة نصت على التزام الدولة بعد سقوط الابارتهيد باعداد برنامج للاصلاح الزراعى (١٢)

وعقب الافراج عن والترسيسولو ثم نيلسون مانديلا عامى ٨٩ و ٩٠ ، اصر مانديلا على اشتراط انهاء حالة الطوارىء والافراج عن المزيد من المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين قبل بدء المفاوضات الفعلية مع حكومة بريتوريا . وطالب المؤتمر الوطنى الافريقى ان يتخلى فردريك دى كليرك عن الحكم لصالح حكومة انتقالية خلال فترة المفاوضات الفعلية مع انتخاب مجلس تمثيلى يضع الدستور الجديد ، فى وقت عمل فيه مانديلا على توحيد كافة المنظمات السوداء تمهيدا لكتلة تفاوضية موحدة . وفى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ نظم المؤتمر حملة اضرابات ومقاطعات ومظاهرات سلمية للتعبير عن نفاذ صبر السود . (١٣)

وبالاضافة الى المؤتمر الوطنى الافريقى ، هناك تنظيمات السود التى تنتمى لفكر حركة الوعى الاسود BLACK CONSCIOUSNESS MOVEMENT خاصة المؤتمر الافريقى الجامع PAN- AFRICANIST CON-GRESS وكذلك « المنتدى الوطنى » و « منظمة الشعب الازانى » وتقوم هذه التنظيمات على الانتماء لفكر انتونى لمبيدى فى الاربعينات ولفكر ستيف بيكو فى السبعينات الذى قام على اساس ان جنوب افريقيا دولة للسود واعتبار البيض غرباء والعمل لبعث احترام السود لأنفسهم وثقتهم فى ماضيهم ومستقبلهم ، وبالتالى ترفض فكرة الاندماج القومى فى جنوب افريقيا ، وترفض ايضا الاعتماد على البيض الليبيراليين المتعاطفين مع السود ونضالهم .

وتذكر ان هذه التنظيمات ترفض ميثاق الحرية لعام ٥٥ والذى يلتزم به المؤتمر الوطنى الافريقى بسبب اشارته الى أن جنوب افريقيا ملك لكل المجموعات العرقية التى تعيش فيها : السود والبيض والهنود والملونون . (١٤) وتركز تنظيمات الوعى الاسود ايضا منذ نهاية السبعينات على الالتزام بالطريق الاشتراكى بشكل واضح ودعم ذلك قيام اتحاد عمال جديد ركز على العداء

11-Holland,Op.Cit.,p.223
12- Ibid,Op.Cit.,p.213

انظر ايضا :
- «South Africa: The Tryst..»,Op.Cit.,p.68
13- «Free at last..»,Op.Cit.,p.59

انظر ايضا .
- Ariane Bonzon,«Des élections, vite»Tribune de Genève,2-3/2/1991, p.3
- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout change, rien ne bouge»,Jeune Afrique, 6-12/2/91,p.3
- Holland, Op.Cit.,p.37
- «South Africa: The Tryst..»,Op.Cit., p.68
- «Unpicking Apartheid»,The Economist,:
April 28th,1990,p.19.
- «Reform in Year Two»,The Economist, 26/1/91, p.14
14- Holland, Op.Cit., pp.63,89,97,117,186-187.

انظر ايضا :
- Wolpe, Op.Cit.,p.78

للرأسمالية وارتباطها بالابارتهيد رغم تحول الاتحاد من تأكيد هويته السوداء الى هوية غير عنصرية ، وكذلك قيام اتحاد عمال زراعيين معاد للعنصرية وللتمييز العنصرى وللرأسمالية اللتين رآهما أيضا مرتبطين ببعضهما البعض . وهناك ايضا عناصر داخل المؤتمر الوطنى الافريقى ـ خاصة داخل جناحه العسكرى « امكونتو وى سيزوى » ـ رفضت ما أسمته بسياسة « المهادنة » التى ينتهجها المؤتمر الوطنى الافريقى منذ ١٩٨٨ ، وطالبت تلك العناصر بتصعيد العنف والكفاح المسلح داخل جنوب افريقيا وذلك لضمان تأييد سكان المدن السوداء المنعزلة من ناحية ولمواجهة تزايد قوة اليمين بين البيض ممثلا فى حزب المحافظين من ناحية ثانية ، ولمواجهة منافسة تزايد دور « المؤتمر الافريقى الجامع » الذى يرفض التفاوض مع حكومة بريتوريا من ناحية ثالثة . (١٥)

عوامل دفعت للمرونة فى مواقف السود :

فى أكتوبر ٨٩ تحدث نيلسون مانديلا من سجنه حول الحاجة لمجتمع حر وديمقراطى يعيش فيه كل المواطنين فى انسجام وفى ظل فرص متكافئة ، وذكر أنه يود المساهمة فى خلق مناخ يؤدى الى السلام فى جنوب أفريقيا . وفى نفس الشهر ، ذكر والترسيسولو ـ احد القيادات التاريخية للمؤتمر الوطنى الافريقى ـ عقب الافراج عنه أن واجب قيادة المؤتمر استمرار الضغط من أجل الحرية ولكن بشكل منظم ومنتظم . وقد عمل المؤتمر الوطنى الافريقى على ابراز انه منذ انشائه عام ١٩١٢ ، تمسك معظم الفترات بالعمل السلمى والسياسى خارج الاطر المؤسسية الرسمية وليس بالمواجهة . وابرز المؤتمر انه دفع دائما فكرة المشاركة فى السلطة بين المجموعات العرقية المختلفة دون استبعاد أو سيطرة اى منها ، وان استخدامه للعنف جاء كرد فعل لعنف السلطة . كما عاد المؤتمر لتعاونه السابق مع تنظيمات الهنود وبعض تنظيمات الملونين ، كما بدأت بعض قيادات المؤتمر الوطنى الافريقى ـ بما فيها أوليفر تامبو رئيس المؤتمر ـ تعيد النظر فى استراتيجية حرب الفدائيين وتشكك فى جدواها وبالتالى تتراجع عنها بعض الشىء . وفى ٧ أغسطس ١٩٩٠ أعلن المؤتمر الوطنى الافريقى تخليه عن استراتيجية الكفاح المسلح . (١٦)

كذلك عمل المؤتمر الوطنى الأفريقى على أن يثبت للبيض أن المؤتمر حركة تحرير وطنى وليس منظمة شيوعية ، وانه لم يكن يمكنه رفض المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتى ولم يمكنه رفض مساعدة الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا لمواجهة العدو المشترك الابارتهيد . فلعقود طويلة ، كان الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا هو الحزب الوحيد للبيض فى جنوب أفريقيا الذى قبل وضع يده فى يد المؤتمر الوطنى الأفريقى ـ الذى بنى نفسه بدوره على أساس غير عنصرى ـ خاصة منذ قانون قهر الشيوعية عام ١٩٥٠ والذى استخدمته سلطات بريتوريا ضد قيادات وكوادر المؤتمر الوطنى الأفريقى . وعبأ الحزب الشيوعى المساعدات المالية للمؤتمر الوطنى الأفريقى لسنوات طويلة ، كما تحالف مع المؤتمر الوطنى الأفريقى ومع المؤتمر الهندى فى العمل العسكرى السرى منذ ١٩٦١ بزعامة مانديلا وجوسلوفو . ورغم ذلك ، انتقد الشيوعيون ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ لغياب الحديث فيه عن القضاء على الفوارق فيما بين الطبقات أو عن بناء ملكية جماعية لوسائل الانتاج أو كيفية نقل الثروة للشعب ، رغم حديث ميثاق الحرية عن تاميم المناجم والصناعات الاحتكاية والتعليم المجانى والرعاية الصحية لكبار السن وحد أدنى للأجور وتخفيض الاسعار والايجارات .(١٧)

كما ان الثمانينات شهدت عودة ايمان السود بإمكانية تعاطف المزيد من البيض مع قضيتهم لوضع حد للابارتهيد . وفى عام ١٩٨٧ طور المؤتمر الوطنى الأفريقى مفهوم « الدولة الفاشية فى جنوب أفريقيا » لكسب تأييد المزيد من البيض لنضال المؤتمر . وطالب المؤتمر البيض بالاطمئنان إلى ان السود يحتاجون اليهم وإلى مهاراتهم

15- Special Report, Op.Cit., p. 8,12

انظر ايضا :

- Wolpe, Op. Cit., p.104
- Holland, Op. Cit., pp. 228-229:
Francois Soudan, «Afrique Australe: Moscou Change, ses Alliés S'inquitent». Jeune Afrique. 5 Octobre 1988,p. 31

16- «Free at last..»,Op.Cit., p.59.

انظر ايضا :

- Roger Martin, «Regional Security in Southern: Africa», Survival, September (October 1987, p.40
- Holland, Op. Cit., pp. 54, 62, 64,141,219
- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout change, rien ne bouge», Jeune Afrique, 6-12/2/91, pp. 12,13
- Apartheid in South Africa (New Youk: The United Nations Center Against Apartheid, 1990), p. 14

17- Holland, Op. Cit., pp. 46,99, 109, 129, 137, 230.

فى بناء جنوب أفريقيا فى المستقبل وأن المؤتمر تعلم من تجارب أفريقيا الماضية فى هذا السياق . وأكد مانديلا أن البيض جزء من جنوب أفريقيا وأن السود يودون مشاركة السلطة معهم ، وتحدث عن تأمين مستقبل البيض فى جنوب أفريقيا ديمقراطية[١٨]

ومن جانبه ، بدأ أكبر اتحاد لنقابات العمال السود فى جنوب أفريقيا « كوساتو » فى التراجع عن الحتمية الاشتراكية وذكر أن الاشتراكية لا تقدم حلا سحريا لكافة مشاكل المجتمع واكتفى بالمطالبة بحق التصويت للسود وبملكية الدولة للصناعات الرئيسية ، وتحدث أيضا عن الحاجة لتحول غير عنيف فى جنوب افريقيا . وبدأ رجال الكنيسة يفرقون بين دعمهم للمؤتمر الوطنى الأفريقى ومعارضتهم لاستخدام العنف حتى من جانب المؤتمر .[١٩] وجاءت موافقة « انكاثا » ـ التى يقودها بوتوليزى وتسيطر على قبائل الزولو التى تشكل ما يقرب من ثلث سكان السود فى جنوب أفريقيا ـ على مبدأ التفاوض مع حكومة بريتوريا لتشكل عامل ضغط على المؤتمر الوطنى الافريقى فى نفس الاتجاه ، كما بدأ المؤتمر يتحدث عن تحالف تكتيكى مع بوتوليزى لتجنب جعل السود عرضة للتقسيم العرقى والقبلى .[٢٠] وهذا هو ما دفع مانديلا فى يناير ٩١ للالتقاء مع بوتوليزى وان كان الاتفاق بينهما قد اقتصر على العمل لوقف العنف المتصاعد فيما بين التنظيمات السوداء المختلفة .

وتبقى الصراعات العرقية فى صفوف السود مهددة بتمزق الوحدة الوطنية الأفريقية . ويجب هنا التعرض تفصيلا لمنظمة « الانكاثا » التى تتمركز داخل قبائل الكوازولو واقليم ناتال ، وانشئت عام ٧٥ وتبنت مواقف معادية للمؤتمر الوطنى الأفريقى والجبهة الديمقراطية المتحدة واتحاد « كوساتو » لنقابات العمال ، وتهدف المنظمة لاسقاط نظام الابارتهيد بوسائل غير عنيفة ومع استخدام هياكل البانتوستانات ، وقد انشأت المنظمة اتحاد عمال تابع لها منفصل عن « كوساتو » . ورغم اعلان بوتوليزى زعيم الانكاثا معارضته للابارتهيد أو لاستقلال لقبائل الزولو فإنه فى واقع الأمر تحول إلى جزء من منطق الابارتهيد . وفى الثمانينات ، بدأت عناصر الانكاثا تهاجم اجتماعات الجبهة الديمقراطية المتحدة وال « كوساتو » ثم المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد رفع الحظر عنه فى بدايات ١٩٩٠ . وشبت نزاعات بين انصار المؤتمر الوطنى الأفريقى وعناصر الانكاثا فى اقليم الكيب الشرقى . وعكست تلك المصادمات الخلافات بين التنظيميين حول مبدأ صوت لكل مواطن . كما بدأ بعض السود الموالين للسلطة خلال عام ٨٦ استخدام العنف ضد المؤسسات المعادية للابارتهيد . وقد تبنت الانكاثا ما سمى بصيغة « كوازولو ـ ناتال اندابا » والتى تحدثت عن برلمان اقليمى فى اقليم ناتال يتكون من مجلس نيابى يتكون على أساس صوت لكل مواطن ومجلس شيوخ يمثل المجموعات العرقية المختلفة ويكون له سلطة الفيتو ضد قرارات مجلس النواب التى قد تتداخل مع حريات الأفراد والمجموعات خاصة فى مجالات التعليم والدين والملكية والتنظيم . كما تحدثت هذه الصيغة أيضا عن أطروحة فيدرالية لجنوب أفريقيا وعن قدر من اعادة توزيع الثروة دون تحديد لكيفية القضاء على التفاوت فى الملكية . وتأتى خطورة الحديث عن نمو أمة مستقلة للزولو من امكانية كونها مقدمة للحديث عن أمم أفريقية متعددة فى جنوب أفريقيا تطالب كل منها بحكم ذاتى وبأراضيها الخاصة ولغتها وثقافتها المتميزتين . ويهدد نمو منظمات مثل الانكاثا لها أساس وطنى ولكن أيضا أساس عرقى وقبائلى تقليدى بانفجار العنف فيما بين السود والذى أدى الى مصرع ٣ آلاف منهم عام ٩٠ وحدة . وكثيرا ما أشار المراقبون إلى بوتوليزى كمثال على قيادات سوداء دعمتها حكومة جنوب أفريقيا ودفعتها للعب دور فى الحركة الوطنية للسود . الا ان استفتاء للرأى فى بداية عام ٩١ أظهر أن المؤتمر الوطنى الافريقى أكثر شعبية من الانكاثا حتى فى صفوف قبائل الزولو واقليم ناتال . وقد لام دى كليرك استراتيجية المؤتمر الوطنى الافريقى للكفاح المسلح فى الماضى كسبب للاقتتال فيما بين السود ، خاصة اقليم ناتال . وبالمقابل ، اتهم مانديلا شرطة نظام بريتوريا بالتسبب فى هذا العنف .[٢١]

وبالمقابل ، وداخل صفوف حركة التحرير الوطنى لجنوب أفريقيا ، بدأ الحديث فى السنتين الاخيرتين عن

18- Holland, Op. Cit., pp. 11,212-213, 227,231 انظر ايضا :

- Wolpe, Op. Cit., p. 40

19- Holland, Op; Cit., p.12 انظر ايضا :

- Special Report, Op. Cit., p. 7

20- Wolpe, Op. Cit., p. 103 انظر ايضا :

- Holland Op. Cit., p. 227.

21- «Reform in Year Two», Op. Cit., pp. 14, 15. انظر ايضا :

خلافات بين المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا . وبدأ المؤتمر الوطنى الافريقى يكتسب من جانبه عددا متزايدا من عناصر من المؤتمر الأفريقى الجامع وتنظيمات أخرى تتبنى فكر الوعى الاسود .(٢٢)

وقد نجح نظام بريتوريا خلال السنوات الماضية فى شراء ولاء قيادات أفريقية قبلية خاصة فى البانتوستانات من خلال اعطائها مناصب قيادية بالبانتوستانات مثل مانتازيما الذى عين رئيسا لوزراء بانتوستان ترانسكاى المستقبل طبقا لتصنيف حكومة جنوب أفريقيا . ومن جانبها قدمت قيادات البانتوستانات لشرطة جنوب أفريقيا ميلشيات سوداء تم توجيهها لضرب عناصر الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ثم المؤتمر الوطنى الافريقى بعد رفع الحظر عنه . وقد أدت سياسة انشاء البانتوستانات على أساس مبدأى الانتماء العرقى والسوق الحرة الى نمو برجوازية بيروقراطية سوداء فى حكم هذه البانتوستانات ، كما أدت خطط التنمية اللامركزية فى البانتوستانات إلى خلق طبقة ملاك أراضى سود وفلاحين تجاريين أتيحت لهم منافذ ائتمانية وتسويقية .(٢٣)

ومن جانبها ، فإن اتحادات عمال السود لم تتفق بعد تماما على الانخراط فى النضال السياسى الوطنى أم الاكتفاء بالعمل على تحسين ظروف العمال ورواتبهم أم اقتحام المعترك السياسى لتحقيق مكسب اقتصادية للعمال . وقد أدان المؤتمر الوطنى الأفريقى ما أصبح يعرف بالنزعة « العمالية » Workerism التى تتحدث عن ان النضال للقضاء على القهر ضد السود فى جنوب أفريقيا سيتحقق من خلال النضال الاقتصادى للطبقة العاملة السوداء . ورغم ان مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا « كوساتو » الذى انشىء عام ٨٥ أكد التزامه بالنضال السياسى ضد نظام الابارتهيد . فإنه حافظ على استقلاله عن المؤتمر الوطنى الأفريقى كتنظيم سياسى رغم مشاركته للمؤتمر الوطنى الافريقى فى العديد من الافكار والاراء . الا ان « كوساتو » رفضت فكرة مشاركة العمال فى ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية واعتبرتها محاولة لرشوة العمال السود وأبعادهم عن المعركة السياسية . وجاءت هذه الفكرة فى اطار محاولات حكومة جنوب أفرقيا تقديم نظم متميزة لبعض العمال السود .(٢٤)

وبجانب صعود برجوازية أفريقية فى البانتوستانات أصبح لها امكانية الحصول على مواد وتسهيلات ائتمانية ودعوة الطبقة الوسطى فى البانتوستانات الى دولة رأسمالية غير عنصرية فى جنوب أفريقيا ، عمدت حكومة جنوب أفريقيا الى دفع طبقة وسطى للسود من خلال قطاع خاص للسود كأسلوب لادماجهم فى النظام الرأسمالى من خلال تشجيع مشروعات صغيرة لرجال أعمال سود ومن خلال ظهور طبقة من الراسمالية التجارية والمالية السوداء فى المدن وكذلك صعود طبقة وسطى سوداء فى القطاع الخدمى وتحسنت ظروف رجال الاعمال السود فى المدن بحلول منتصف الثمانينات عندما ازالت الحكومة القيود على الائتمانات المقدمة لهم ، وقد أسست البرجوازية الافريقية البنك الافريقى والغرفة الافريقية الوطنية للتجارة واللتين تعتمدان على حكومة جنوب أفريقيا فى تطورهما . وأصبحت مطالب رجال الاعمال السود فى المدن اقتصادية ومعنية بترك عملية تخصيص الموارد لقوى السوق ، وأصبح النضال الاقتصادى للطبقى الوسطى السوداء متجها للقضاء على العوائق التى تحول دون توسعهم الذاتى . وأصبح رجال الاعمال السود يتوسمون قيام رأسمالية غير عنصرية . وتبنوا أحيانا مواقف مضادة لاضرابات الطلبة

= انظر ايضا :
- Wolpe, Op. Cit., pp. 95,96
- Holland, Op. Cit., pp. 54,219, 221, 227
- Special Report, Op. Cit., p. 9
- «South Africa: The Tryst..», Op. Cit., p. 68
- «Small is beautiful», The Economist, October 21st, 1989.
- Hirson, Op. Cit,, pp. 160, 163

22- Hirson, Op. Cit., P. 162
انظر ايضا :
- Holland, Op. Cit., p. 200

23- Wolpe, Op. Cit., pp. 49,53, 106.
انظر ايضا :
- Golland, Op. Cit., p. 124

24- Mbali, Op. Cit., pp. 29,30
انظر ايضا :
- Wolpe. Op. Cit., pp. 54, 55.
- Holland, Op. Cit., pp. 49,219
- Special Report, Op. Cit., p. 28.

ومظاهراتهم عام ٨٦ ، وبدأوا فى مشاركة رأس المال الابيض فى مشروعات مشتركة مما أظهر بوادر تقارب بين طلائع الرأسمالية السوداء ورأس المال الابيض ، كذلك شارك السود فى قطاعى النقل والتجارة ، الا أنهم احتجوا على استمرار بعض القيود على حصولهم على الائتمان ووجود عوائق بيروقراطية أمامهم ، وبالمقابل فتحت الحكومة ٦٧ منطقة تجارية لكافة المجموعات العرقية بعد ان كانت مقصورة على البيض . الا انه تجدر الاشارة الى ان الغرفة الافريقية الوطنية للتجارة كانت قد بدأت الاقتراب من مواقف المؤتمر الوطنى الافريقى المناهضة لنظام الابارتهيد منذ عام ١٩٨٧ . وعلى مستوى الطبقة العاملة ، عملت حكومة جنوب أفريقيا على خلق طبقة عاملة ماهرة بين العمال السود تشكل طبقة متميزة تتسم بالاعتدال فى مواقفها . وقد أدى التباين الطبقى بين السود الى اعطاء دفعة للخلافات فى المصالح ـ وبالتالى فى التوجهات السياسية ـ فيما بين السود . وبدأ بعض السود فى السنوات الأخيرة ـ وان كان باعداد محدودة ـ يشاركون فى انتخابات المجالس المحلية فى المدن السوداء .(٢٥)

كذلك شهد العامان الأخيران بدء دعوة بعض رجال الدين السود إلى أساليب سلمية للكفاح تقودها الكنيسة من خلال الامتناع عن التعاون مع مؤسسات الابارتهيد بهدف تحقيق التحول السلمى فى جنوب أفريقيا وترسيخ العوامل الاخلاقية فيما بين السود . كما ان سياسة اعدام المتعاملين Collaborators مع حكومة جنوب أفريقيا أخافت الكثيرين من البيض ورجال الدين السود ـ بما فيهم الاسقف ديزموندتوتو ـ وابتعادهم عن المؤتمر الوطنى الافريقى ، الا ان توتو عاد وتقارب مع المؤتمر الوطنى الافريقى بعد رفع الحظر عنه فى فبراير ٩٠ .(٢٦)

وقد عانى الملونون من انقسام فى صفوفهم فى السنوات القليلة الماضية بين من قبلوا صيغة البرلمانات العرقية الثلاثة لعام ١٩٨٤ ، وبين أولئك الذين رفضوا الدخول فى نظام الابارتهيد وبدأوا فى فتح مدارس غير عنصرية مفتوحة لكل المجموعات العرقية .(٢٧)

ثانيا : عوامل تتصل بالاقلية البيضاء :

لاشك أن أغلبية البيض فى جنوب أفريقيا تخشى فكرة الديمقراطية غير العنصرية القائمة على صوت لكل مواطن بسبب كون البيض اقلية هناك .

الا أنه فى عام ١٩٨٦ أعلن بوتا ـ ولاول مرة ـ عن تعايش تعاونى من خلال صيغة كونفدرالية تجمع المجموعات العرقية المختلفة فى جنوب افريقيا . الا ان المؤتمر الوطنى الافريقى رفض هذا الطرح .(٢٨)

وفى ٢ فبراير ١٩٩٠ تم رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع والحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا . وعقب رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبدء المشاورات معه ، رفض فردريك ديكليرك مبدأ الاغلبية البسيطة لانها يمكن أن تؤدى الى قهر المجموعات الاقلية .

ورغم قبوله بمبدأ المشاركة فى السلطة مع المجموعات العرقية الاخرى ، الا ان ديكليرك رفض انتحار الاقلية البيضاء . وفى تصريح لاحق ، قبل ديكليرك مبدأ التصويت لكل مواطن مع توفير اجراءات تحمى الاقليات مثل انشاء مجلس شيوخ ينتخب على أساس عرقى مستقل . وبلورت دوائر البيض هذه الفكرة فى اطار الحديث عن مجلس شيوخ مؤثر ولكن بالطبع أقل قوة من مجلس النواب ، على أن يكون التصويت فى مجلس الشيوخ على أساس الانتماء الاقليمى أو العرقى . وان اقترح بعض البيض أن يكون التصويت على أساس الانتماء اللغوى وليس العرقى لتجنب اعطاء الانطباع باستمرار الابارتهيد . أما الحزب الوطنى الحاكم فقد طرح صيغة تمثيل للمجموعات بما يعطى للاقليات (أساسا البيض) حق الفيتو على قرارات الاغلبية ـ أى قبول حق التصويت للجميع دون قبول حكم الاغلبية . ويقلق البيض فى جنوب أفريقيا بسبب فشل نظام التعدد الحزبى والتعدى على حقوق الاقليات فى معظم الدول الافريقية . الا ان بعض فصائل البيض فى جنوب افريقيا أصبحت لا تتحدث فقط عن حكم أفضل بل تحكم أقل فى المستقبل بما يعنى من ناحية حكم فيدرالى ينقل عبء

25- Wolpe, Op. Cit., pp. 18, 30, 33, 53, 88, 90, 97-98.

انظر ايضا :

- Mbali, Op. Cit., pp. 5,13
- Special Report, Op. Cit., pp. 7, 30

26- Christopher s. Wren «Legal Discrimination Could End in Months», the International Herald Tribune, 2-3/2/1991, p. 3.

انظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., p. 203
- Hirson, Op. Cit., p. 161

27- Wolpe, Op. Cit., p. 99

28- Holland, Op. Cit., pp. 157,215

الحكم من العاصمة ، ومن ناحية أخرى نظام مواز للولايات المتحدة يعطى السلطة القضائية ولاية قوية تحمى حقوق الافراد والمجموعات ، ومجلس نواب يقوم على مبدأ صوت لكل مواطن ثم مجلس شيوخ يعكس الحقائق العنصرية والقبائلية . الا أنه تجدر الاشارة الى ان انتخابات ٨٩ فى جنوب أفريقيا أظهرت اتجاه عدد متزايد من البيض لصالح حزب المحافظين الذى يمثل المتطرفين البيض المعارض لاصلاحات ديكليرك وما يسمونه نزعته التهادنية مع السود .(٢٩)

ورغم تفاوض حكومة بريتوريا مع المؤتمر الوطنى الافريقى فإنها تعامله كأحدى منظمات متعددة للسود على مائدة المفاوضات وليس بوصفه المتحدث الرئيسى للشعب الاسود فى جنوب أفريقيا .(٣٠)

وعلى مستوى آخر ، فإن البرجوازية البيضاء تتخوف من الاتجاهات الاشتراكية للمؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع « وكوساتو » ، وتتساءل بقلق عن كيفية ترجمة الفقرات الاقتصادية فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ الى الواقع ، وتحذر من الاتجاه لتأميم البنوك والصناعات الاحتكارية . كما استمرت مصالح بعض الصناعيين البيض فى الابقاء على الابارتهيد لضمان العمالة السوداء الرخيصة بسبب استمرار اعتمادهم على تكنولوجيا كثيفة العاملة وقد انضم بعض رجال الاعمال البيض لهذه الاسباب لحزب المحافظين اليمينى خوفا من تصاعد عنف نقابات العمال السود . وفى الواقع فإن ٥ ٪ من السكان يمتلكون ٨٨ ٪ من الثروة فى جنوب أفريقيا ، فى حين يمتلك السود ٢ ٪ فقط من الثروة الخاصة ، كما يستمر السود فى مواجهة صعاب للحصول على مهارات حرفية أو تولى مناصب أصحاب ياقات بيضاء . وقد جعل الابارتهيد من البطالة وعدم امتلاك الاراضى والحياة فى منطقة غير محددة للسود جريمة بالنسبة للافارقة ، علما بأنه من ٨ الى ١٣ ٪ فقط من أراضى جنوب افريقيا محددة للسود طبقا لقانونى الارض لعامى ١٩١٣ و ١٩٣٦ وهو ما وعد ديكليرك بالغائه فى خطابه امام البرلمان فى أول فبراير ٩١ . وتبقى حقيقة ان الفجوة فى المرتبات بين البيض والسود مستمرة فى الاتساع . وفى عام ١٩٨٨ تم فرض الحظر على انشطة مؤتمر نقابات العمال « كوساتو » السياسية والاجتماعية وتم الحد من حق الاضراب من خلال تعديل قانون العلاقات العمالية . وحتى بدايات ١٩٩١ كان السود مازالوا مستبعدين من تولى مناصب قضائية أو أى مناصب عليا فى الجيش والشرطة وكذلك مستبعدين من ملكية الاراضى خارج « الانتوستانات .(٣١)

ويجب هنا ان نوضح ان الوضع فى جنوب افريقيا يختلف عما كان عليه فى روديسيا فى اواخر السبعينات ، حيث انه فى جنوب افريقيا مازالت القوة البيضاء بعيدة عن امكانية التعرض لهزيمة عسكرية من السود مما يعنى أنه يجب الاستماع لمطالب البيض وتحقيق مطالبهم بأكثر مما حدث فى روديسيا (زيمبابوى حاليا) . وبخلاف الوضع فى ناميبيا ، فان جنوب افريقيا تعتبر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة ودى كليرك يعتبر نفسه رئيسا لحكومة قانونية . وقد وضحت القوة البيضاء فى جنوب افريقيا من خلال استمرار فرض حالات الطوارىء والاحكام العرفية بشكل متتالى مع اعتقال نقابيين ورجال دين وقياديين سود وهنود وبيض وكذلك من خلال القمع لانتفاضة المدن السوداء الضخمة بين عامى ٨٤ و ٨٦ والتى فشلت فى تهديد اركان السلطة البيضاء فى جنوب افريقيا . وقد استمر القهر السياسى فى جنوب افريقيا حتى فى فترات الانتعاش الاقتصادى وهو مايتناقض مع الاوضاع المعتادة .(٣٢)

عومل سياسية دفعت للمرونة فى صفوف الاقلية البيضاء :

منذ نهاية السبعينات ، تزايد دور السلطة التشريعية

29- «De klerk: La peau à l'apartheid», Tribune de Genève, 2-3/2/91, p.3.

انظر ايضا :

- «Small is beautiful», Op. Cit., pp. 14,15.
- Holland, Op. Cit., p. 218
- «South Africa: The Tryst..», Op. Cit., p. 68.
- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 20.

30- «Free at last...», Op. Cit., P. 59

31- Holland, Op. Cit., pp. 41, 85, 231

انظر ايضا :

- Special Report, Op. Cit., pp. 4, 26, 54
- Wolpe, Op. Cit., p. 82
- Mbali, Op. Cit., p. 14
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68
- Hirson, Op. Cit., p. 165

32- Wolpe, Op. Cit., p. 62

فى انصاف حقوق الافراد - بما فيهم السود - ضد تعديات السلطة . كما ايقن البيض ان السلطة عجزت لسنوات طويلة عن فرض احترام قانون مناطق المجموعات العرقية الذى قنن تقسيم المجموعات العرقية المختلفة الى مناطق جغرافية منعزلة عن بعضها البعض - والذى وعد دى كليرك فى فبراير ٩١ بالغائه . وفى عام ٧٩ ، كان بوتا قد حاول تبنى استراتيجية الهجوم الشامل اقتباسا من اسرائيل الا انه تراجع بعد فشلها وحاول ابقاء الابارتهيد مع اعطائها وجه انسانى . وفى نفس العام اعترف بوتا باتحادات العمال السود فى جنوب افريقيا . وفى عام ٨٤ تم انشاء برلمان ثلاثى العزف للبيض والهنود والملونين مع ترك شئون السود لمنصب رئيس الدولة الذى انشىء حينئذ واحتله بوتا . وفى ابريل ٨٥ ، بدأ نظام الابارتهيد بالغاء قوانين حظر الزواج والعلاقات الجنسية فيما بين المجموعات العرقية المختلفة . ورغم رد الفعل الغاضب من حزب المحافظين اليمينى المتطرف ، فان الحكومة الغت فى ابريل ٨٦ قوانين المرور وافرجت عمن سجنوا بتهمة تجاوز هذه القوانين . وبحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ عدد متزايد من البيض يدرك ان البيض لايستطيعون ان ينفردوا وحدهم بحكم جنوب افريقيا . وفى نفس العام ، الغى البرلمان الابيض قانون قصر بعض الوظائف على البيض . وفى عام ١٩٨٨ ، اكدت المحكمة الصناعية حق الاضراب للعمال السود كما فتحت الحكومة عدة مناطق تجارية فى مناطق البيض لكافة المجموعات العرقية وجاءت استقالة بوتا من الرئاسة فى فبراير ٨٩ وانتقال السلطة بعده الى دى كليرك الذى كان مسئولا عن التعليم وبالتالى مدركا عن قرب للمشاكل المترتبة على ممارسات الابارتهيد . وفى ٦ سبتمبر ٨٩ ، اعطت الاقلية البيضاء تفويضا لدى كليرك - عبر استفتاء - لبدء مفاوضات مع القادة التقليديين للوطنية السوداء . ومنذ نفس الشهر بدأ دى كليرك يسمح بمظاهرات للمعارضة السوداء ويشجع على التخلص من القوانين المسماه « الابارتهيد الصغير » PETTY APARTHEID. كما بدأ دى كليرك يتشاور مع رجال الدين السود . كذلك انشأ دى كليرك منصبا جديدا اسماه بوزير التطوير الدستورى(٣٣) . وفى ٦ يونيو ١٩٩٠ اعلن دى كليرك الغاء حالة الطوارىء المفروضة منذ عام ١٩٨٦ . وفى ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ الغى دى كليرك قانون تقسيم المرافق العامة كالحدائق والمكتبات العامة والمستشفيات ودورات المياه العامة طبقا للانتماء العنصرى ، وهو قانون صدر عام ٥٣ . وفى نفس العام الغى دى كليرك حالة الطوارىء وهو ما كان شرطا للمؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع حكومة بريتوريا . وفى نهاية عام ٩٠ ، وعدت الحكومة بمشاورات حول دستور جديد وغير عنصرى خلال عام ٩١ بما يعطى حق التصويت للسود . وفى خطاب له فى اول فبراير ١٩٩١ تعهد دى كليرك بالغاء قانون تسجيل السكان الصادر عام ١٩٥٠ الذى صنف المواطنين منذ ميلادهم حسب لونهم بما يحدد مكان سكنهم وتعليمهم ودفنهم . كما تعهد دى كليرك بالغاء قانون المجتمعات السود لعام ١٩٨٤ الذى قنن الوضع المنعزل للمدن السوداء خارج البانتوستانات . وبدأ بعد ذلك الحديث عن انهاء التمييز العنصرى فى التعليم . كما وعد دى كليرك بان كافة المواطنين فى جنوب افريقيا سيكونو سواء امام القانون .

وعلى مستوى الاحزاب السياسية للبيض فى جنوب افريقيا ، نشير الى تصاعد الانتقادات منذ سنوات الى نظام الابارتهيد من قبل الحزب التقدمى الفيدرالى ، الذى

=انظر ايضا :

- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 20
- «South Africa: The Tryst...», Op. Cit., p. 68
- Holland, Op. Cit., pp. 208, 225
- Cosmas Desmond, «sanctions and south Africa», Third world Quarterly, January 1986, p. 88

33- Holland, Op. Cit., pp. 207, 220, 224

انظر ايضا :

- Bechir Ben Yahmed, «Botha Joue et Gagne», Jeune Afrique, 26 Octobre 1988, p. 5.
- «South Africa: Not far ahead, The road forks», The Economist, February 11th 1989, p. 53
- Martin, Op. Cit., p. 389.
- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 14.
- Special Report, Op. Cit., pp. 36, 47, 64.
- Wolpe, Op. Cit., pp. 8, 79, 93, 101.
- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., pp. 19-20.
- «Free at last..» Op. Cit., p. 59
- Wren, Op. Cit., pp. 1, 3.
- «De klerk: La peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3
- «Les lois raciales qui seront abolies», La Tribune de Genève, 2-3/2/1991, p. 3
- «Reform in Year Two», Op. Cit., p. 14.

طالب حكومة بريتوريا بالتفاوض مع قادة المعارضة السوداء وبحلول نهاية عام ٨٩ كانت كافة الاحزاب البيضاء - باستثناء حزب المحافظين اليميني المتطرف (الذى حصل على ٣١ ٪ من الاصوات فى انتخابات سبتمبر ٨٩) - تؤكد الحاجة لدستور جديد لايربط حق التصويت بالانتماء العراقى . بل ان حزب المحافظين نفسه فشل عندما تولى السلطة فى بعض المجالس المحلية فى اعادة ممارسات مايسمى « الابارتهيد الصغير » Petty Apartheid بسبب مواجهته مقاطعات واضرابات مؤثرة من السكان السود اجبرته على التراجع عن مثل هذه الاجراءات ، كما حدث فى مدينة بوكسبرج . وقد تجمعت التكتلات السياسية البيضاء المعادية للابارتهيد فى الحزب الديمقراطى الذى تشكل من الحزب الفيدرالى التقدمى والحركة الوطنية الديمقراطية والحزب المستقل . واصبح الحزب الجديد يضم ٢٠ عضواً فى البرلمان الابيض ، ودعا هذا الحزب الى مبدأ صوت لكل مواطن فى اطار برلمان فيدرالى غير عنصرى . وحالت هذه القوى والعناصر الليبرالية داخل الحزب الوطنى الحاكم بين نظام بريتوريا وبين تكثيف القهر السياسى ضد المعارضة السوداء فى النصف الثانى من الثمانينات . وقد رحب الحزب الديمقراطى بالاجراءات التى اقترحها دى كليرك فى البرلمان فى فبراير ٩١ للقضاء على آخر مظاهر الابارتهيد[٣٤] .

وبالنسبة للعلاقات مع المؤتمر الوطنى الافريقى ، فقد افرجت حكومة جنوب افريقيا فى ١٥ اكتوبر ٨٩ عن والتر سيسولو السكرتير العام للمؤتمر و ٦ مسئولين معتقلين آخرين بالاضافة لمسئول قيادى من المؤتمر الافريقى الجامع . وتحدث دى كليرك عن امكانية رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى . كما اعلن وزير الخارجية لجنوب افريقيا ان حكومته تنظر للامام الى مفاوضات مع من اسماهم « بقادة لهم مصداقية » من السود واشار الوزير الى إمكانية انهاء حالة الطوارىء والاعتراف بمنظمات مثل المؤتمر الوطنى الافريقى تستطيع ان تلعب دورا فى العملية السياسية . وتلى ذلك الافراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى وبدء اجراء المشاورات معه . وكان قد سبق ذلك ايضا رحلة لرجال اعمال بيض من جنوب افريقيا الى لوزاكا للتحادث مع زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى اوليفر تامبو عام ١٩٨٦ وزيارة وفد من اتحادات طلاب الجامعات البيضاء للوزاكا ايضا فى نفس العام للتفاوض مع المؤتمر الوطنى الافريقى . وعقدت مقابلة فى منتصف اكتوبر ١٩٨٨ فى ميونيخ بين وفد من المؤتمر الوطنى الافريقى وبعض رجال الاعمال البيض من جنوب افريقيا ، كما اجرى حزب الحركة الوطنية الديمقراطية للبيض محادثات مع المؤتمر الوطنى الافريقى . بل ان سلطات اقليم الكيب فى عام ١٩٨٨ تفاوضت مع عناصر من الجبهة الديمقراطية المتحدة المنحلة مع علمها بان هذه العناصر تمثل المؤتمر الوطنى الافريقى .

كما بدأ انضمام عمال بيض منذ عام ١٩٨٧ لاتحادات نقابات العمال السود التى قامت على اساس غير عنصرى مثل « كوساتو » و « ناكتو » .[٣٥]

وفى عام ١٩٨٣ تم ادخال السود لأول مرة فى مجلس تنسيق شئون الحكم المحلى الذى كان يضم البيض والهنود الملونين . كما بدأ التسامح النسبى تجاه مدن السود فى مناطق البيض منذ ١٩٨٤ . واثناء السماح بانتخابات المجالس المحلية فى مدن السود اعطى نظام بريتوريا هامش كريه للحملات الانتخابية حتى تلك التى كانت تدعو لمقاطعة الانتخابات نفسها .[٣٦] وبدأ انشاء مدارس وهيئات اخرى للأطباء والعاملين فى القطاع

34- Wolpe, Op. Cit., p. 103

انظر ايضا :

- «South Africa: Not far ahead», Op. Cit., pp. 53, 54.
- Agbobli, Op. Cit., p. 13.
- Holland, Op. Cit., p. 209
- Wren, Op. Cit., p.1

35- «Free at last..» Op. Cit., p. 59

انظر ايضا :

- Special Report, Op. cit., p. 5
- «South Africa: Not far ahead..», Op. Cit., p. 54.
- Soudan, Op. Cit., p. 31.
- Holland, Op. Cit., p. 217.

36- Wolpe, Op. Cit., pp. 92,100

انظر ايضا :

- Special Report, Op. Cit., P. 64

الضحى على اساس غير عنصرى .(٣٧)

وبدأ البيض يعانون من تفشى الفساد فى صفوفهم ، ومن هجرة الكثير من الكوادر البيضاء من جنوب افريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسى او اعتراضهم على نظام الابارتهيد وكذلك تزايد عدد الشبان البيض الذين يرفضون اداء الخدمة العسكرية .(٣٨)

عوامل اقتصادية دفعت للمرونة فى صفوف الاقلية البيضاء :

على مستوى الدولة ، تدنت معدلات الانتاج الصناعى فى الثمانينات مع انخفاض الناتج المحلى الاجمالى منذ عام ٨٢ وانخفاض نسبة معدل النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٨٤ . وتزامن ذلك مع تزايد الدين الخارجى منذ منتصف الثمانينات حيث وصل عام ٨٩ وبلغ ٢١ مليار دولار ورفض الدائنين اعادة جدولة ديون ج . افريقيا الى نسبة ٩٣ ٪ من عوائد الصادرات من السلع والخدمات وتزايد الكساد الاقتصادى بجنوب افريقيا بعد فترة الرواج الاقتصادى بين عامى ٧٩ و ٨١ . وتزامن الكساد مع حالة تضخمية زادت من سوء الاوضاع المعيشية للبيض انفسهم وتزايد البطالة بين السود مما هدد بالثورة وارتبطت هذه الظروف بنقص الاستثمارات الاجنبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا كما سيرد تفصيلا فى الجزء الثالث من هذه الدراسة . وبعد ان كانت تعتمد جنوب افريقيا على اسواق الدول الافريقية كسوق لمنتجاتها من السلع المتقدمة والوسيطة ، ادت الازمة الاقتصادية فى القارة لنضوب هذه الأسواق . كما كلفت الاضرابات والمقاطعات التى نظمها السود اقتصاد جنوب افريقيا ٥٠٠ مليون راند عام ٨٨ وحده . وفى نفس الوقت تزايدت الميزانية العسكرية لتصبح عام ٨٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨١ واصبحت ٢٨ ٪ من ميزانية جنوب افريقيا تذهب للنفقات العسكرية كما تزايدت نفقات مواجهة المقاومة السوداء .(٣٩) وادت المعدلات العالية للفساد فى ادارات البانتوستانات الى نهب الدعم المالى الذى تقدمه حكومة جنوب افريقيا لهذه البانتوستانات ، فى وقت دفع فيه تناقص القدرات الانتاجية للبانتوستانات الى تزايد انتقال السود للمدن وبالتالى تزايد الضغوط لزيادة مرتبات العمال السود .(٤٠)

وعلى مستوى رجال الاعمال ، فان بعض قوى الراسمالية البيضاء دفعت الحكومة للتفاوض مع المعارضة السوداء . فقد وضح التناقض المتزايد فى جنوب افريقيا بين اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على السود كعمال وكمستهلكين وبين نظام سياسى ينفى عن السود اية حقوق سياسية مما دفع باتجاه اصلاحى بين البيض لاعادة هيكلة الدولة وسياساتها ودفع ببعض رجال الاعمال البيض فى جنوب افريقيا للضغط من اجل تحقيق مواطنة مشتركة لكافة مواطنى جنوب افريقيا ومشاركة السود فى الحياة السياسية الوطنية لهذه الدولة نظرا لما رأوه من ان الالتزام بالمشروع الخاص اصبح مهددا من قبل استمرار السيطرة المطلقة للبيض . وبدا المستثمرون البيض يدركون ان العنصرية المؤسسية تشكل عبئا اقتصاديا عليهم خاصة القوانين التى كانت تستبعد السود من بعض الوظائف ـ حتى تم الغاؤها نظرا لان الكوادر البيضاء اصبحت لاتكفى وحدها لحمل دعائم الاقتصاد ، حيث ان اقتصاد جنوب افريقيا سيحتاج بحلول عام ٢٠٠٠ الى ١١٦ الف مدير ، ولايستطيع البيض الا تقديم ٤٠ الف كادر فقط . بل ان بداية المطالبة بالاصلاحات كانت الحاجة للايدى العاملة

37- Wolpe, Op. Cit., p. 102

انظر ايضا :

- Special Report, Op. Cit., p. 55

38- Special Report, Op. Cit., p. 41

انظر ايضا :

- Diallo, Op. Cit., p. 22

- 39- Special Report, Op. Cit., pp. 19, 58.

انظر ايضا :

- Mbali, Op. Cit., p. 17
- Lotta, Op. Cit., p. 31
- Wolpe, Op. Cit., p. 49
- Desmond, Op. Cit., p. 93
- Holland, Op. Cit pp. 227, 228.
- Atsutsé kokowi Agbobli, «Tout Changé, Rien ne Bouge» Jeune Afrique, 6-12/2/g&1, p. 12

40- Special Reprt, Op. Cit., p. 68

انظر ايضا :

- Lotta, Op. Cit., p. 22

الماهرة من السود نظرا لان البيض لم يكونوا يكفون لملء الوظائف الشاغرة ، مما ادى الى الغاء القوانين المقيدة لحجز الوظائف لمجموعات عراقية معينة كما ان التحكم فى تحرك العمال من خلال قوانين اصبح لا قيمة له فى ظل توسع الصناعة والحاجة للعمالة السوداء ، وقد ادى توسع القطاع الصناعى الى زيادة الطلب على انواع جديدة من العمالة . كما طالب بعض الرأسماليين البيض بتقنين العلاقات الصناعية من خلال الاعتراف بالسود كعمال ثم الاعتراف بنقابات العمال السود وهو ماحدث عام ١٩٧٩ . كما تحدث بعض رجال الاعمال والمال البيض عن خسارة اقتصادية يتكبدونها بسبب فرض قوانين التمييز العنصرى ، ورأوا تناقضا بين النمو الاقتصادى وبين الحفاظ على الوضع السياسى بلا تغيير ، وبدأوا يحسون بوطأة العقوبات الاقتصادية الدولية . ومن ثم تحدثوا عن ضرورة التفاوض مع من اسموهم بالممثلين الشرعيين للسود فى جنوب افريقيا . وطالبت غرفة اصحاب المناجم بالتخلص من التمييز العنصرى . وطالب رجال اعمال بيض بالغرف التجارية بديمقراطية صناعية بين الثقافات والتوجهات السياسية المختلفة وبسياسات اصلاحية . وقد بدأت بعض مؤسسات البيض توجه بعض انفاقها الاجتماعى للمناطق السوداء ، وبدأت مؤسسات اخرى تشترى مدخلات من مشروعات يمتلكها السود وبدأت مؤسسات اقتصادية للبيض بادخال سود وهنود وملونين فى مجالس اداراتها . كما بدات بعض المؤسسات الصناعية للبيض انهاء التمييز العنصرى فى الرواتب كما ان جماعات داخل صفوف الاقتصاديين البيض بدأت تطالب بحق الملكية بلا حدود لكافة المجموعات العرقية وبضرورة السماح بصعود طبقة رجال اعمال من السود . بل ان بعض رجال الاعمال البيض تحدثوا عن مزج عناصر اشتراكية بأخرى رأسمالية نظرا لخوفهم من ان يربط السود بين القمع والنظام الرأسمالى وبالتالى يؤممون الصناعات بعد حكم الاغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، فبدأ هؤلاء رجال الاعمال الابتعاد عن سياسات الابارتهيد لحماية الصناعة من تأميم شامل[٤١] .

ومن جانب اخر ، اتهم بعض رجال الاعمال البيض ما اسموه « بالوطنية الافريكانية البيضاء » بخلق قطاع ممتد بأكثر من اللازم ، ويطالبون الحكومة بالتحول للقطاع الخاص PRIVATIZATION مع اتاحة الفرصة للسود للاستفادة من هذا التحول .[٤٢]

وقد جعل نمو السوق الاستهلاكى للسود توسع القطاع الصناعى يعتمد عليها . وقد تزايد الاعتماد على السوق المحلى نتيجة تقلص اسواق التصدير ، ووضح التناقض بين حاجة بعض الصناعات لعمالة سوداء رخيصة وبين الحاجة لتوسيع السوق الاستهلاكية للسود فى جنوب افريقيا .[٤٣]

الأبعاد الاقليمية :

أدى اعتماد دول المواجهة الافريقية على جنوب افريقيا الى تأثير سلبى على اقتصاديات هذه الدول من قبل العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا . وقد قدمت دول اوربا الغربية مساعدات لدول المواجهة الافريقية . وقد أعتمد المؤتمر الوطنى الافريقى لسنوات على مساعدات الدول الافريقية ، الا أنه ايقن بمرور الوقت ان مساعدات ودعم هذه الدول ليست كما توقع المؤتمر . ورغم ان معظم هجمات جيش جنوب افريقيا على مقار وأفراد المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع فى دول المواجهة فشلت فى تحقيق اغراضها فانها اوقعت خسائر فى هذه الدول . وبدأ بعض قادة المؤتمر الوطنى الافريقى فى السنوات الاخيرة يفضلون تطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا ودول المواجهة بما يساعد المؤتمر على الاتصال عبر حدود مفتوحة مع كوادر المؤتمر داخل جنوب افريقيا . وخشى هؤلاء القادة من ان تكرار اتفاقية نكوماتى بين جنوب افريقيا وموزمبيق لعام ١٩٨٤

41- Wolpe, Op. Cit., p. 28, 66, 73, 83, 85, 103.

انظر أيضا :

- Special Report, Op. Cit., pp. 3-4, 15, 23, 26, 27, 28, 38, 48, 65

- «Unpicking Apartheid», Op. Cit., p. 19.

- Mbali, Op. Cit., pp. 5, 13.

- Holland, Op. Cit., p. 231

- Desmond, Op. Cit., p. 79

42- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 15

43- Wolpe, Op. Cit., pp. 82,84, 89

بين جنوب افريقيا وبقية دول المواجهة الافريقية سيؤدى لطرد عناصر المؤتمر الوطنى الافريقى من دول المواجهة .[٤٤]

وقد استخدمت حكومة جنوب افريقيا استراتيجية العصا والجزرة تجاه بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند من خلال اتحاد جمركى ومشروعات مياه لضمان حياد هذه الدول فى الصراع مع جنوب افريقيا بعد ضمان حياد ملاوى وزائير . وتعانى سوازيلاند وليسوتو وبتسوانا من غارات ضد مقار المؤتمر الوطنى الافريقى بهم . وفى حين عجزت بتسوانا عن فرض او رفض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، فانها عملت للحد من هجات المؤتمر الوطنى الافريقى العسكرية ضد جنوب افريقيا من اراضيها . ومن جانبها ، عارضت ليسوتو فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا . وفى عام ٨٦ ، نفذت جنوب افريقيا انقلابا فى ليسوتو لضمان طرد عناصر المؤتمر الوطنى الافريقى من هذه الدولة كما تم تحييد سوازيلاند من خلال اتفاقية امنية عام ١٩٨٢ تم الاعلان عنها عام ٨٤ . وتعارض سوازيلاند ايضا فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا .[٤٥]

وقد ترتب على اتفاقية نكوماتى بين جنوب افريقيا وموزمبيق عام ٨٤ طرد حكومة موزمبيق لقيادة الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى (امكونتووى سيزوى) من اراضيها . ولم تطبق موزمبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا . ومن جانبها ، تعهدت زيمبابوى بعد الاستقلال عام ١٩٨٠ بحظر النشاط العسكرى لكل من المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع من أراضيها . وقام خبراء بريطانيون بتدريب قوو موزمبيق وزيمبابوى . وكانت انجولا وتنزانيا وحدهما هما اللتان التزمتا بالعقوبات ضد جنوب افريقيا . ورغم اتفاقية وقف اطلاق النار بين انجولا وجنوب افريقيا فى فبراير ١٩٨٤ فإن جنوب افريقيا واصلت اعتداءاتها ضد انجولا واحتلت جزءا منها . وقد ادى الاتفاق الكوبى / الانجولى / الامريكى / الجنوب افريقى عام ١٩٨٩ الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من اراضى انجولا والى التمهيد لاستقلال ناميبيا ولكن ايضا الى حرمان المؤتمر الوطنى الافريقى من قواعده فى انجولا . وبالنسبة لزامبيا ، فقد حاول الرئيس كاوندا التقدم بمبادرات سلام وباجراء اتصالات مع ججبب افريقيا رغم استضافة لوزاكا لقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى . وعقب مظاهرات الطعام فى ديسمبر ١٩٨٦ ، أوضحت زامبيا انها لاتستطيع تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا او تحملها . وفيما يتعلق بناميبيا ، فقد اكد سام نجوما رئيس ناميبيا المستقلة انه ليس مستعدا لمناقشة السماح بهجمات لحركات التحرير لجنوب افريقيا من أراضى ناميبيا ضد جنوب افريقيا . ومن جانبه ، ادرك المؤتمر الوطنى الافريقى ان ناميبيا المستقلة ستكون - مثل بقية دول المواجهة الافريقية الأخرى - ضعيفة ومعرضة لاعتداءات من جنوب افريقيا اذا سمحت للمؤتمر بالقيام بأعمال عسكرية من ناميبيا ضد جنوب افريقيا .[٤٦]

وبالنسبة لبعض الدول البعيدة عن المواجهة مثل زائير وساحل العاج ، فقد التقى رئيساها مع بوتا فى أول أكتوبر و ١٥ أكتوبر ١٩٨٨ على التوالى . ورغم اعلان رئيس زائير موبوتو ان بوتا تعهد له عند مقابلته بالتزامه بالافراج عن نيلسون مانديلا ، فإن المؤتمر الوطنى الافريقى ادان هاتين المقابلتين واعتبرهما انقساما للجبهة الافريقية الدولية ضد جنوب أفريقيا واعطاء لنصر معنوى ودعائى لبوتا جعله يعطى الابارتهيد وجها انسانيا . كما أعتبرهما اضعافا للاجماع المعادى للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا[٤٧] .

الأبعاد الدولية :

دعت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٩ لوقف أية استثمارت جديدة فى جنوب أفريقيا . وفى يوليو ١٩٨٥

44- Holland, Op. Cit., pp. 124, 137, 146

انظر ايضا :
- Martin, Op. Cit., pp. 389, 401
- Special Report, Op. Cit., p. 41

45- Martin, Op. Cit., pp. 391, 392. 400

انظر ايضا :
- Holland, Op. Cit., pp. 208, 220

46- Martin, Op. Cit., pp. 392, 393, 398, 401

أنظر ايضا :
- Holland, Op. Cit., p. 226
- Diallo, Op. Cit., p. 23
-Soudan, Op. Cit., p. 31

- 47- Ben Yahmed, Op. Cit., pp. 4,5

أنظر ايضا :
- Diallo, Op. Cit., p. 23

نجح مجلس الآمن فى أجازة قرار حول فرض عقوبات بشكل تطوعى ضد جنوب أفريقيا ، وان كان المجلس قد فشل ـ بسبب استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بل وأحيانا فرنسا ـ فى فرض عقوبات شاملة واجبارية ضد نظام جنوب أفريقيا . ورغم ذلك ، فإن اقرار مبدأ العقوبات من المجتمع الدولى دفع المؤسسات التمويلية الدولية والبنوك للاحجام بشكل متزايد عن اقراض جنوب أفريقيا ، وعرض جنوب أفريقيا لحظر نفطى من الاوبك . وكان لتلك الضغوط الجولية تأثير واضح على نظام بوتا بدءا من عام ١٩٨٥ وقد جاء الافراج عن زفانيا موثوبينى Zephania Mothopeny قائد المؤتمر الافريقى الجامع فى نهاية ١٩٨٨ تحت تأثير الضغوط الدولية . بل ان الكثير من المراقبين يرى أن خطوة ديكليرك بالافراج عن والتر سيسولو فى أكتوبر ٨٩ جاء فى هذا التوقيت لتجنب الدعوة لفرض مزيد من العقوبات ضد جنوب أفريقيا فى مؤتمر الكومنولث الذى كان سينعقد فى كوالالمبور .

وقد حددت الامم المتحدة شروطا لبدء المفاوضات لحل عادل ودائم للصراع فى جنوب أفريقيا هى قيام حكومة بريتوريا بالافراج عن نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين السود ورفع الخظر عن المعارضين السياسيين وتنظيماتهم وسحب القوات العسكرية من مدن السود وإعادة حرية الصحافة ووقف نقل السكان السود الى البانتوستانات(٤٨) وقد شكلت هذه الشروط من ناحية ضغطا معنويا على حكومة بريتوريا ومن ناحية أخرى اطارا للتسوية المقبولة دوليا ـ وقد ظهر اهتمام حكومة بريتوريا بدور الامم المتحدة جليا من ضغوطها حتى يزور سكرتير عام الامم المتحدة ديكويلار بريتوريا عام ٨٩ عقب التوصل للاتفاق الانجولى/ الكوبى/ الجنوب أفريقى ، وهى زيارة تمت بالفعل حينئذ .

ويجب أن نشير هنا الى أن الثمانينات شهدت الاقرار الدولى ـ بما فيه الامريكى ـ بأن المؤتمر الوطنى الأفريقى ـ وليس بوتيليزى أو قيادات البانتوستانات ـ هى المؤهلة للتفاوض مع البيض لانهاء الصراع على جنوب أفريقيا . كذلك ارتفع الوضع الدولى لنيلسون مانديلا كرمز أسطورى للنضال ضد العنصرية . ويجب التذكير بأن المؤتمر الوطنى الافريقى كان يطالب منذ ١٩٦١ بفرض عقوبات دولية ضد نظام بريتوريا ـ كما أيد الاسقف ديزموند توتو فرض هذه العقوبات ، فى حين عارض بوتيلزى زعيم الانكاثا وحده من بين القادة السياسيين السود فرض أى عقوبات ضد جنوب أفريقيا . الا ان ديزموند توتو أعلن عقب اجراءات ديكليرك فى أول فبراير ٩١ انه سيكون من الصعب لمطالبة باستمرار العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا .(٤٩)

واذا كانت الانماط المتغيرة فى السياسة الدولية وفى علاقات القوى العظمى ببعضها البعض قد انعكست سلبا على المؤتمر الوطنى الافريقى والمؤتمر الافريقى الجامع من ناحية الدعم السوفيتى لهما ، فإن السوفيت والامريكيين أصبحوا من ناحية أخرى يعتبرون أفريقيا الجنوبية مجالا ناجحا لحلولهم المشتركة للمشكلات الاقليمية بعد نجاحهم فى حل مشكلتى أنجولا وناميبيا عام ٨٩ مما شكل ضغطا على حكومة جنوب أفريقيا .(٥٠)

ومن الجانب الغربى ، فإن الاهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية لجنوب أفريقيا بالنسبة للمصالح الغربية بما فى ذلك ما لديها من احتياطى ضخم من المعادن الرئيسية والاستراتيجية مثل اليورانيوم والكروم اللازم للصناعات العسكرية الغربية وضع حدا لما يمكن ان تفرضه الدول الغربية من عقوبات ضد جنوب أفريقيا . الا أن الدول الغربية قد ضغطت بقوة فى الثمانينات على حكومة بريتوريا لتحول بينها وبين قهر بوليسى شامل ضد المعارضة السوداء . كما قدم الغرب مساعدات مباشرة للسود داخل جنوب أفريقيا دون تمرير هذه المساعدات عبر قناة حركات التحرير أو قناة حكومة بريتوريا كما تجدر اشارة خاصة الى أن موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة تغير من موقف يطالب بتعديل الابارتهيد وليس ازالته وتفضيل جنوب افريقيا « شبه

48- Desmond, Op. Cit., pp. 89,92,93

انظر أيضا

- «Small is Beautiful», Op. Cit., p. 14
- Special Report, Op. Cit., p. 38
- Apartheid in South Africa, Op. Cit., pp. 10,14

49- Holland, Op. Cit., pp.131, 225, 226.

انظر أيضا :

- Desmond, Op. Cit., p.91
- Wren, Op. Cit., p. 3

50- Hirson, Op. Cit., p. 165

انظر أيضا :

- Soudan, Op. Cit., p. 31

عنصرية » ولكن رأسمالية على جنوب أفريقيا غير عنصرية ولكن اشتراكية ، الى موقف يمارس الضغط على حكومة بريتوريا للافراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الافريقى والتفاوض معه .(٥١) وفيما يتعلق بالولايات المتحدة بشكل خاص ، فقد زادت الولايات المتحدة من فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا فى النصف الثانى من الثمانينات لوضع نهاية للابارتهيد . كما تم لاول مرة اقرار فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا من قبل الكونجرس الامريكى عام ٨٥ . وقد حظر الكونجرس تقديم قروض جديدة لحكومة جنوب افريقيا وبيع التكنولوجيا النووية وتلك المتعلقة بالكمبيوتر . ورغم اقرار مجلس النواب الامريكى بمقاطعة تجارية شاملة ضد جنوب افريقيا ، فإن مجلس الشيوخ فشل فى اقرار هذا المشروع خاصة فيما يتعلق بفرض حظر على الصادرات الامريكية لجنوب افريقيا .(٥٢) وان كان الكونجرس الامريكى قد تبنى عام ٨٦ عقوبات ضد جنوب افريقيا تضمنت حظرا على الاستثمارت الامريكية فى جنوب أفريقيا وعلى استيراد المنتجات التجارية والصناعية وبعض المواد الخام من جنوب أفريقيا . وقد أعتبر المتحدث باسم البيت الابيض اجراءات ديكليرك المعلنة فى أول فبراير ٩١ خطوة فى الاتجاه الصحيح ، وان طالب المتحدث باسم الخارجية الامريكية حكومة بريتوريا بالافراج عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين قبل رفع العقوبات الامريكية ضد جنوب افريقيا . وبالاضافة للعوقابات الاقتصادية ، فإن دول المجموعة الاوربية الـ ١٢ سحبت سفراءها من بريتوريا عام ٨٦ احتجاجا على اعلان حالة الطوارىء . وفى عام ٨٦ أيضا فرضت الجماعة الاقتصادية الاوربية عقوبات ضد جنوب أفريقيا . وعقب اجراءات ديكليرك فى أول فبراير ٩١ ذكرت وزارة الخارجية البريطانية ان ديكليرك اثبت التزامه بانهاء الاربارتهيد وطالب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى ان دى كليرك أثبت التزامه بانهاء الابارتهيد وطالب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى برفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا لتمكين دى كليرك من استكمال بناء جنوب افريقيا جديدة . وأعربت اللجنة الاوربية عن رضائها عن اجراءات دى كليرك واعتبرتها تمهيدا لتخفيف عقوبات الجماعة الاوربية ضد جنوب افريقيا . وأدان البابا يوحنا بولس الثانى الابارتهيد باعتباره عارا على جبين الانسانية وعقب اجراءات دى كليرك فى أول فبراير ٩١ ، طالب وزير الخارجية بيك بوتا برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية بعد ان تم القضاء على ما اسماه بآخر مظاهر الابارتهيد من قبل حكومة بريتوريا .(٥٣)

أما الاتحاد السوفيتى ، فقد وضح منذ عام ١٩٨٨ اتجاهه للابتعاد عن الصراعات الاقليمية . وبدأ السوفيت يتحدثون عن استحالة الحل العسكرى لحل مشكلة جنوب افريقيا فى ظل اقتناع موسكو المتزايد بعدم كفاءة التكتيكات النضالية المستخدمة من قبل المؤتمر الوطنى الافريقى . ودعت موسكو لضرورة الحل التفاوضى وطالبت المؤتمر الوطنى الافريقى للتفاوض مع حكومة بريتوريا . كذلك ادركت موسكو ان العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا محدودة الفاعلية . ولاول مرة منذ قطع العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وجنوب أفريقيا عام ٤٨ تم دعوة وفد صحفى من الغربيين من الحزب الوطنى الحاكم فى بريتوريا الى موسكو بشكل

51- Lotta, Op. Cit., pp. 18, 26

أنظر أيضا :

- Martin, Op. Cit., P. 402
- Special Report, Op. Cit., p. 44
- Desmond, Op. Cit., p. 95
- Wolpe, Op. Cit., p. 103

52- «EC, but not U.S. Ready to ease sanctions», International Herald Tribune, 2-3/2/91, p.1

أنظر ايضا :

- «Les Sanctions Seront Assouplies», La Tribune de Genève, 2-3/2/91 p. 3
- Holland, Op. Cit., pp. 207, 222

انظر ايضا :

- Desmond, Op. Cit., pp. 79, 81, 84
- Martin, Op. Cit. pp. 401

53- «EC, but not U.S....», Op. Cit., p. 1

انظر أيضا :

- «Les Sanctions Seront Assouplies», Op. Cit., p. 3
- «De klerk: La peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3
- Holland, Op. Cit., p. 211

رسمى ، كما بدأت موسكو تطور اتصالاتها مع شخصيات افريكانية بيضاء محافظة .(٥٤) وقد دفعت كل هذه التطورات وتناقص الدعم السوفيتى لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا مما جعل مصدر الدعم الاقتصادى الوحيد لهذه الحركات هى دول الشمال ، دفعت هذه الحركات لمواقف أقرب للحل التفاوضى وللاعتدال بصفة عامة .

ونأتى الان الى سحب الاستثمارات الاجنبية من جنوب أفريقيا . وكان الرئيس السابق بوتا قد أعلن فى غير موضع أهمية الاستثمارات الاجنبية خاصة فى مجال نقل التكنولوجيا والتقنية العالية لجنوب افريقيا . وقد بدأ سحب الاستثمارات الغربية ـ خاصة الامريكية ـ أو تخفيضها فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٠ مما زاد بمرور الوقت من اعتماد الاقتصاد على عنصر العمالة ـ وهى فى أغلبها سوداء ـ وبالتالى عمق أزمة الابارتهيد . وفى النصف الثانى من الثمانينات أصبحت الاستثمارت الاجنبية فى جنوب أفريقيا تعانى بشكل متزايد من عنصر المخاطرة حيث تحول اقتصاد جنوب أفريقيا الى واحد من أكثر الأقتصاديات مخاطرة فى العالم وبالتالى تزايد انسحاب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا عاما بعد عام . وقد وصل انسحاب الاستثمارات من جنوب أفريقيا الى ما قيمته ٣٠ بليون راند بخلول عام ١٩٨٩ . وكان هناك تأثير سلبى بصفة خاصة لانسحاب الاستثمارت الامريكية من جنوب افريقيا بسبب تواجد هذه الاستثمارات فى القطاعات كثيفة رأس المال وذات معدلات النمو المرتفعة والمتقدمة تكنولوجيا . كما ان الاستثمارات الغربية بصفة عامة كانت هى التى دعمت القطاعات الاستراتيجية والمتقدمة تكنولوجيا فى اقتصاد جنوب أفريقيا ودعمت الترابط بين قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين .

كما انه نتيجة انسحاب البنوك الاجنبية من جنوب أفريقيا ووقف قروضها لها تسببت خسارة للميزانية بليون دولار شهريا فى وقت تدهورت فيه قيمة العملة الوطنية الراند . ورغم ان اليابان لم تلتزم بالعقوبات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب افريقيا بسبب اعتمادها على استيراد الكروم منها ورغم ان شركات يابانية واسرائيلية حلت محل الشركات الغربية التى سحبت استثماراتها من جنوب افريقيا ، فإن ضغط الاستثمارات المنسحبة جسده اعلان دى كليرك انه يأمل فى وقف العنف والكفاح المسلح من جانب المعارضة السوداء بما يمعهد لالغاء حالة الطوارىء من جانب الحكومة حتى يتم تشجيع المستثمرين الاجانب على العودة الى جنوب افريقيا .(٥٥) وذلك يوضح ان عنصر الاستثمارات الاجنبية دفع كليرك للاعتدال فى النهاية .

خاتمة :

رغم ان فيما وردفى هذه الدراسة من عوامل دفعت كلا من الاقلية البيضاء والقوى الوطنية المعبرة عن الاغلبية السوداء الى ابداء المرونة والاعتدال ، مما يبدو مشجعا على الامل فى التفاوض وصولا الى تسوية تضمن مجتمعا ديمقراطيا غير عنصرى ويضمن قدرا عادلا من اعادة توزيع الثروة فى جنوب افريقيا ، ورغم اعلان ديكليرك فى البرلمان فى أول فبراير ٩١ عن نيته فى الغاء ثلاثة قوانين

54- Soudan, Op. Cit., pp. 30,31

انظر ايضا :

- Mbali, Op. Cit., P. (ii)
- Agbobli, Op. Cit., p. 13

55- Reform in Year Two, Op. Cit., p. 14

انظر ايضا :

- Desmond, Op. Cit. pp. 80, 83, 87, 89, 90
- Lotta, Op. Cit., pp. 25, 29, 31
- Special Report, Op. Cit., pp. 4, 41, 45
- Holland, Op. Cit., pp. 212, 225

56- Wren, Op. Cit., p.3

انظر ايضا :

- «De Klerk: La Peau à l'apartheid», Op. Cit., p. 3

57- Holland, Op. Cit., p. 229

انظر ايضا :

- Pierre Meyer, «Commentaire», La Tribune de Genève, 2-3/2/91, p.3

58- Meyer, Op. Cit., p.3

انظر ايضا :

- Holland, Op. Cit., p. 229

عنصرية هى قانون الأراضى وقانون تخصيص مناطق لسكنى المجموعات العرقية المختلفة ،(٥٦) فان هناك عوامل تدفع فى اتجاه معاكس . وأهم هذه العوامل السلبية هى ان كل طرف يخاف ممن ينافسه فى الشعبية فى صفوف المجموعة العرقية التى ينتمى اليها . فتصاعد قوة يسار المؤتمر الوطنى الافريقى المناهضة لمبدأ التفاوض خاصة فى ظل الضعف التنظيمى للمؤتمر بعد عودته للعمل العلنى وامكانية ارتفاع قوة تنظيمات الوعى الاسود أو حتى الانكاثا من جانب(٥٧) ، وتصاعد قوة يمين حكومة بريتوريا ممثلا فى حزب المحافظين الذى لديه ميلشيات مسلحة والذى انسحب نوابه من البرلمان لمجرد ان تعهد ديكليرك بالغاء ثلاثة قوانين عنصرية ،(٥٨) ، ادى الى تخوف كل من المؤتمر الوطنى الافريقى وحكومة بريتوريا من فقدان قواعدهم الشعبية .

وتظل أهمية التأثير الدولى الفعال والضاغط باتجاه التسوية وضماناتها التى تطمئن كافة المجموعات العرقية بمستقبل ديمقراطى وآمن فى جنوب افريقيا غير عنصرية ، فى ظل اقناع حكومة بريتوريا بأن اتخاذ اجراءات من جانب واحد لن تحل جذور الصراع الذى يحتاج حله للتفاوض بين الاطراف المعنية ، ومع البناء على نقاط الاتفاق بين حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطنى الافريقى وأهمها مبدأ صوت لكل مواطن ووجود قضاء مستقل يفرض قائمة حقوق متساوية لكل مواطنى جنوب افريقيا ، وتجربة الغاء حالة الطوارىء من جانب الحكومة مقابل تخلى المؤتمر الوطنى الافريقى عن الكفاح المسلح □ . ٠



ملف السياسة الدولية

الخليج بعد الحرب

المحتويات

(١) افتتاحية الملف ....

(٢) الاقتصاد السياسى للخليج بعد الحرب ....

(٣) أمن الخليج بين التوجه العروبى والتوجه الخارجى

(٤) ايران وأمن الخليج ....

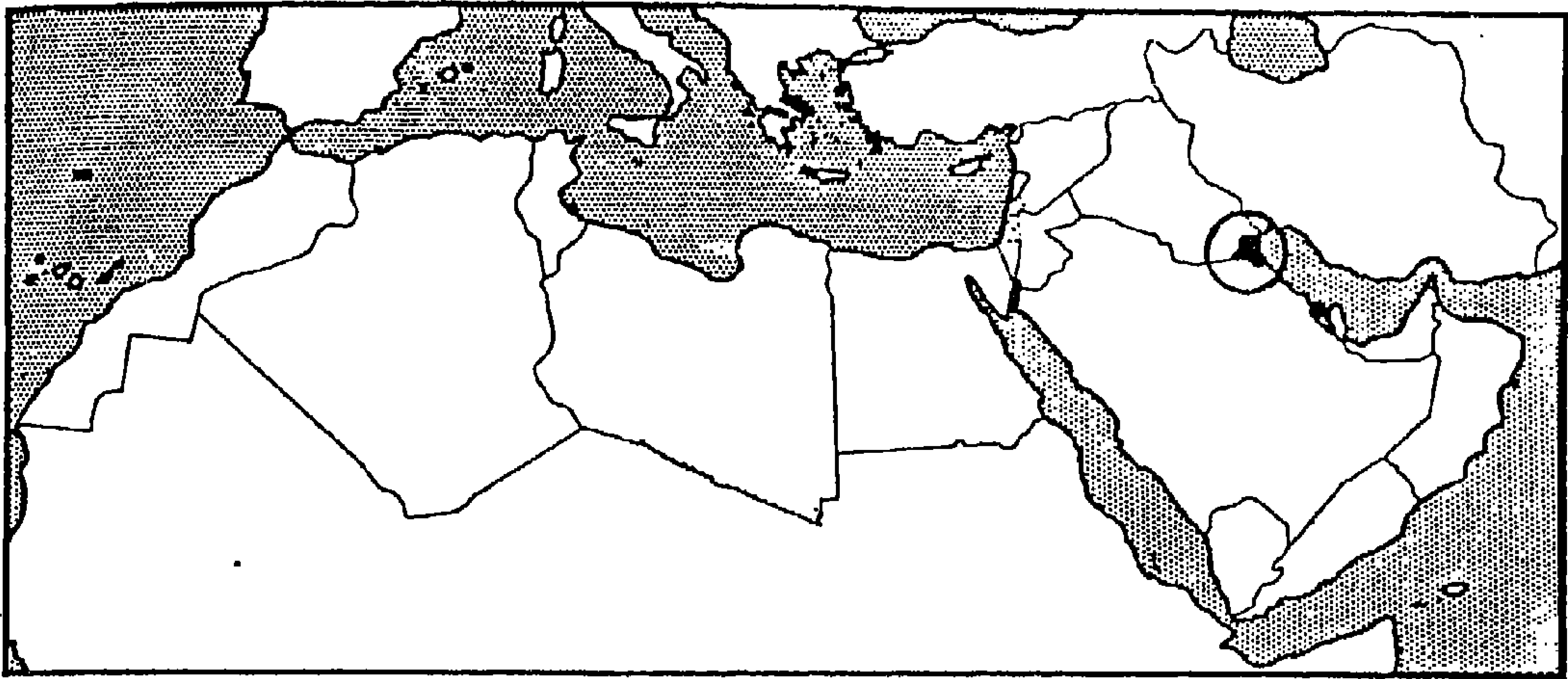
(٥) تركيا وأمن الخليج ....

(٦) مستقبل الكويت بعد التحرير ....

(٧) مستقبل العراق بعد الكارثة ....

(٨) الوثائق ....

(٩) اليوميات ....



(١) افتتـــاحية

مستقبل الخليج بعد كارثة الحرب

د . محمد السيد سعيد

جرفت أزمة الخليج كثيرا من الانطباعات والأوضاع والنظريات . ولاشك أن أحد أهم ضحايا هذه الأزمة هو العقل . فقد قامت القيادة العراقية بغزو الكويت ، ضاربة بعرض الحائط كل الحسابات العقلية ، واستمرت بقوة دفع غريبة فى الاندفاع الى هاوية الحرب ، دون أن تتمكن أية مراجعة عقلية من وقف أو حتى فرملة عجلات الحرب . غير أن القيادة العراقية لم تكن وحدها على طريق العصف بنماذج الرشادة والعقلانية فى السلوك السياسى . إذ أن القيادة الامريكية كانت بدورها لا عقلانية فى رد فعلها تجاه الأزمة . وقد عزفت منذ البداية عن فتح ملف القضية لكل الاحتمالات البديلة للحرب . وكانت قد صاغت موقفها منذ اليوم الأول للأزمة ، وربما قبل انفجار الأزمة وغزو العراق للكويت ، على أساس من النموذج الحربى لادارة الأزمة . كانت الحرب تبدو هى الهدف . ولكن اللاعقلانية التى أظهرتها القيادة الأمريكية لم تكن من نفس نوع اللاعقلانية التى تظهر من سلوك القيادة العراقية . ففى الحالة الأخيرة كانت اللاعقلانية أقرب الى سوء التقدير وبدائية الحسابات . وفيما وراء ذلك كان هناك لاعقلانية دولة استبدادية عنيفة وشديدة القسوة فى مواجهة المجتمع المدنى العراقى : أى أبناء نفس الوطن ، ولاعقلانية تكوين عقلى ايديولوجى يعبد القوة والعنف ويتعطش للسيطرة على البيئة الداخلية والخارجية دونما اكتراث باستقلالية هذه البيئة . أما اللاعقلانية الامريكية فانها قد عبرت عن حالة ذهنية ذات جذور وتقاليد طويلة تجعل الحرب الوسيلة المثالية لتصفية خصوم تضفى عليهم طبيعة شيطانية إبهامية وتجريدية فى الوقت الذى تمجد فيه الذات وتمنحها كل سمات الخير . فالحرب هى ـ فى هذا المنظور ـ الحل النهائى لتسوية علاقة خصومة استقطابية مطلقة بين شر مزعوم وخير مزعوم . وقد تمارس الحرب ويمهد

الطريق لها بعقلانية حسابية دقيقة ، كما ظهر بالفعل فى عملية عاصفة الصحراء ، ولكنها عقلانية تنفى ذاتها ، اذ تظهر عدم اكتراث شاذا بما اذا كانت الحرب يمكنها حل المشكلة اصلا أم لا ، أى عقلانية غياب الهدف وتبسيطه أو تجريده أو اعتباره معطى ثابتا يستحق أن يلقى به خارج دائرة الحسابات .

والواقع أن أزمة الخليج قد أظهرت افتقار جميع الأطراف المؤثرة للعقلانية السياسية والأخلاقية . وكانت حرب الخليج - فى هذا السياق - اقرب الى مدرسة المسرح الهزلى الأسود عنها الى النماذج الاكاديمية الشائعة فى دراسة العلاقات الدولية وبندول هذه العلاقات المتأرجح بين دبلوماسية السلام وفن الحرب .. ومع ذلك ، فان نصيب الوطن العربى من تكلفة حالة العدمية أو العبثية الجماعية الدولية اكبر بما لايقاس . كما ان تكلفة هذه الحالة هى اكثف وأعلى ماتكون فى الطرفين المباشرين للأزمة وهما العراق : المعتدى والمعتدى عليه ، والكويت المعتدى عليه وصاحب الدعوة للحرب باعتبارها الحل النهائى .

على ان التكلفة قد وزعت « بقدر من العدالة » فيما بين كل اقاليم واقطار الوطن العربى ، مع « تحيز خاص » لمنطقة الخليج .

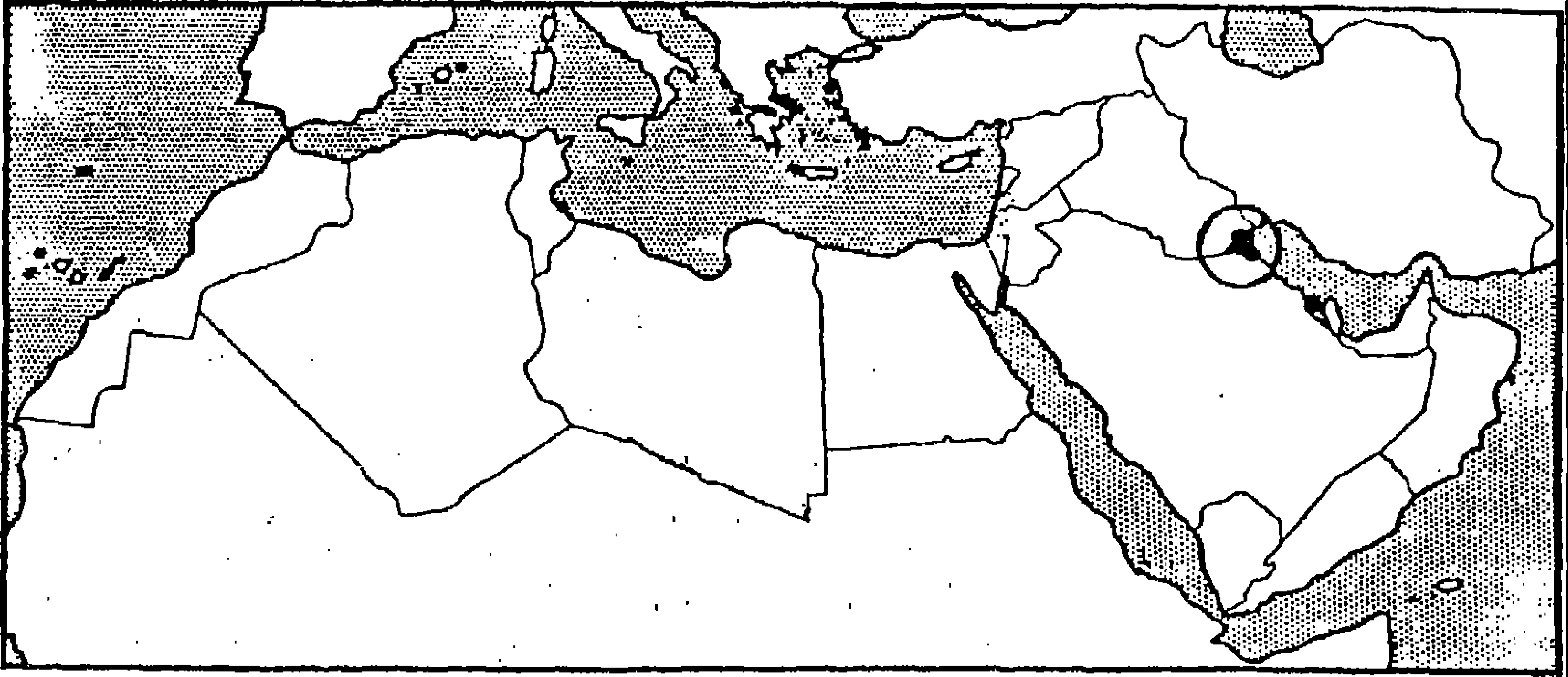
وفى سياق دبلوماسية الأزمة ، حذرت اصوات كثيرة داخل الولايات المتحدة والغرب ، وفى بعض اقطار الوطن العربى من ان الحرب ليست حلا لأية مشكلة ، واذا كان من شأنها ان تحل جانبا معينا من المشكلة ، فلكى تفاقم أو تبعث مشكلات أو جوانب اخرى من المشكلة . ونحن الان بعد ان انتهت الحرب مكلفون بدراسة نتائج الحرب والآفاق المستقبلية لتداعياتها على منطقة الخليج العربى .

ان الوجه المباشر والمادى للتكلفة هو التكلفة المالية الجسيمة للحرب . ومن منظور الاقتصاد السياسى للخليج تظهر الحرب باعتبارها تعبيرا مثاليا عن العدمية الجماعية التى تحدثنا عنها . فقد رفضت الكويت التنازل عن ديونها للعراق ومنحه مساعدة مالية تبلغ ١٠ مليارات دولار .. ولكنها خسرت فى الحرب عدة مئات من ملايين الدولارات ، اضافة الى الأرواح التى اهدرت بين القتل والاصابة . أما العراق فقد كان يطمع فى ثروة الكويت لحل مشكلات خلقتها قيادته بسياساتها العدوانية العنيفة ضد شعبها ذاته وضد ايران ، فاذا بها تخسر كل مابناه العراق عبر قرن كامل من التحديث . وكانت تلك القيادة تتزيد فى الحديث عن كرامة العراق والعرب ، فاذا بها تصبح - بعد الحرب - فى قاع المهانة والذل والانكسار والدمار . وفوق ذلك كله ، فان تكلفة الحرب التى تقع على كاهل اقتصاديات دول الخليج وعلى رأسها السعودية والكويت سوف ترهن دخل صادرات النفط لسنوات مقبلة ، الأمر الذى يمثل سخرية بشعارات اعادة توزيع الثروة العربية ، وبالتالى امكانية قيام نظام عربى متماسك يقوم على المصالح المتبادلة بقدر مايقوم على الهوية المشتركة . وبدلا من ان تدفع دول الخليج - من خلال مواقف وسياسات مستنيرة - الى المساهمة فى التنمية المشتركة والجماعية للوطن العربى ، فانها تندفع - بحكم منطق الواقع وسوء الحسابات والتعلم العكسى - الى مزيد من الارتهان والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى .

لقد افترست الاستنارة بأشكال اخرى بسبب التعلم العكسى : أى استلهام عكس العبر الحقيقية للأزمة - بأشكال اخرى - وتظهر اللاعقلانية فى قمتها عند الحديث عن الترتيبات الأمنية المستقبلية فى منطقة الخليج . فعوضا عن رتق النسيج السياسى والاجتماعى للمنطقة واحيائه وتجديده فان دول الخليج تبحث عن أمن مستورد ، مضمون من الولايات المتحدة ، ومن خلال تعبيرات تهتك هذا النسيج ، وعبر صياغات سياسية تتنافى مع ابسط نظريات توازن القوى . وحتى لو نحينا جانبا أن الأمن ليس دالة فى الترتيبات العسكرية ، بقدر ماهو ناتج منهجى لعلاقات سياسية واجتماعية وثقافية من طراز معين ، فاننا نجد ان الترتيبات العسكرية التى تدبرها دول الخليج بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة تخلو من المصداقية والعقلانية . اذ تنحى مصر وسوريا من المشاركة فى قلب الصياغات الأمنية ، وتهمش ادوارهما ، فى الوقت الذى تستقطب فيه ايران الى هذا القلب . وهو أمر معاكس للدلالات الغنية للأزمة والمساهمات الحقيقية فى الحرب والدروس العقلانية لتفاعلات الازمة والحرب والضرورات الموضوعية النابعة من حسابات المواقف والأهداف والمصالح والامكانيات والتوازنات العسكرية والمادية عموما .

ان لاعقلانية الأهداف والنتائج والجمود الذهنى الذى جعل الحرب هى الأداة التى اندفع اليها الجميع لحسم المشكلة تظهر من حقيقة انه لم تحل أى مشكلة من مشكلات دول الخليج بحسم . ويظهر ذلك من دراسة آفاق التطورات المستقبلية للمجتمع السياسى فى العراق والكويت . ففى العراق لم تفض الحرب والهزيمة الى تغيير سياسى يتناسب مع فداحة الأخطاء وجسامة الخسارة . وفى الكويت ، لم تهز الكارثة التى حاقت بالمجتمع والدولة المعطيات السياسية والذهنية التى أوقفت تطور المجتمع وقادته بجمود منقطع النظير الى هذه الكارثة . ورغم ذلك فاننا لايمكن ان نقطع بأن الاوضاع السياسية الداخلية سوف تثبت عند الظروف التى قادت البلدين الى الحرب وجمدت تطورهما بالرغم من المحنة المذهلة التى عبراها . ففى حالة العراق هناك تكاثف ملحوظ لضرورات موضوعية لابد ان تملى فى النهاية التحول الى دولة ديمقراطية ، ولو جزئيا ، أو تفتح ثغرة فى الحائط اللامجدى والبشع لدولاب دولة ديكتاتورية قاسية وعنيفة وغازية . اما فى الكويت ، حيث هناك تقاليد راسخة نسبيا للانفتاح السياسى ، فان هناك ايضا حتمية ـ قد تعبر عن نفسها بتأخير زمنى ما ـ لالتزام أدق بنموذج ملكية دستورية تسمح بمشاركة جزء هام من المجتمع حتى لو لم تذعن لضرورة التجنيس الشامل والمساواة الاصلية بين كل ابنائه والمقيمين بثبات فيه .

ويلقى هذا الملف ايضا بعض الضوء على الجانب المقابل لمنطقة الخليج من الشرق والشمال : أى ايران وتركيا . وفيما بين العرب وكل من تركيا وايران هناك رصيد تاريخى مشترك وشديد الثراء ، على ان هناك ايضا سوء فهم تاريخى متبادل وشكوك وتقديرات فاسدة موزعة بين الأطراف . فعلى الجانب العربى ادى تفسير جامد وميكانيكى للفكرة القومية الى تجاهل لحقيقة التواصل الجغرافى والحضارى وامتداده فيما وراء الحدود الفاصلة بين العرب وكل من تركيا وايران . وكان الادراك المبكر لهذه الحقيقة كافيا لتجنب اصطناع اسوار حاجزة والاشتباك المرير فى منازعات لانهاية لها حول السيطرة على مناطق حدودية . وعلى الجانب المقابل ، اكتشفت تركيا ـ متأخرا جدا ـ ان الانسلاخ عن المنطقة التى تنتمى لها حضاريا ودينيا وتتواصل معها اجتماعيا واقتصاديا لم يكن بحد ذاته ضمانا للتقدم . ولازال عليها ان تكتشف ان الدخول العنيف الى المنطقة ـ بالمشاركة فى حرب همجية بكل المقاييس ضد العراق ـ حتى لو كان معتديا ـ ليس هو انسب الطرق لاعادة وصل انقطاع عنيف . وكذا ، فان ايران قد اكتشفت متأخرا جدا ان الثورات لايمكن تصديرها ، وأنّ الافكار لاتحمل إلا على قوارب الحوار ، وأن العبث بجغرافية المنطقة السياسية ليس سوى الطريق المؤكد للانتحار الجماعى .



(٢) الاقتصاد السياسى للخليج بعد الحرب

مجدى صبحى

لاشك ان أزمة الخليج قد فجرت العديد من المشكلات على المدى القصير سواء فى اقطار الخليج او فى عدد من الأقطار العربية الأخرى الا أنه من الهام رصد احتمالات التطور المستقبلى لمجتمعات الخليج فى توجهاتها او ادارتها للاقتصاد ، اذ أنه من المؤكد أنها باتت مختلفة الى حد بعيد عن مسيرة الماضى . فالأزمة لايمكن ان ينظر اليها كحدث عارض ويمكن لهذه البلدان ان تمارس بعده حياتها بنفس الطريقة القديمة . وتحاول فى هذا التقرير رصد وتحليل وتقديم بعض الانطباعات الأولية عما حدث فى المدى القصير، ومايمكن ان يكون عليه مستقبل الاقتصاد السياسى لدول الخليج خلال المدى المنظور الذى نقدر استمراره لعدة سنوات قادمة قد تمتد حتى نهاية القرن الحالى .

اولا : الأزمة ودول الخليج :

لا جدال ان هناك جوانب كثيرة ومعقدة لما تركته الأزمة على الاقتصاد والمجتمع الخليجى من آثار ، ولكننا نحاول هنا ان نركز على التطورات الاقتصادية الهامة التى حدثت والتى يمكن أن يكون لها صلة بما نتوقع حدوثه من تطورات فى السنوات القليلة القادمة ويعد اهم هذه الاثار السلبية ماحدث من فوضى هائلة ناجمة عن المخاوف النفسية بين صفوف المواطنين فى هذه الدول ، حيث ساد اضطراب كبير فى سوق الصرف فى كافة الدول الخليجية باندفاع المدخرين صغارهم وكبارهم نحو المصارف ومكاتب الصرافه سعيا لاستبدال مدخراتهم بالعملات المحلية بعملات صعبة لتحويلها للخارج كعامل احتياطى خوفا من انتشار الأزمة واندلاع الحرب وقد أعقب سحب المدخرات التوجه نحو سوق الأسهم حيث قام عدد كبير من المستثمرين بالتخلص من الأسهم بالبيع طلبا للسيولة المالية لتحويل مدخراتهم للخارج (بلغ حجم خروج الأموال من الامارات وحدها فى شهر اغسطس فقط نحو ٢ بليون دولار وزاد عن ذلك فى الأشهر التالية حسب تصريحات لمحافظ بنك الامارات المركزى) . ورغم ان الحجم الهائل للتحويلات والفوضى الشديدة التى سادت الاقتصاد الخليجى فى بداية الأزمة يمكن ان تعود للهدوء بعد انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع نسبيا الا انه من الواضح أن راسم السياسة الاقتصادية فى الخليج عليه ان يتعامل منذ الان فصاعدا على ان هناك نسبة محددة من المدخرات الوطنية سيتم تحويلها بانتظام للخارج كعامل امان واحتياطى للظروف الطارئة ، وهو الأمر الذى ربما تقدم عليه الشركات والافراد على حد سواء ، ومايؤكد استمرار هذا التغيير الهام فى الاقتصاد الخليج هو التقرير الذى أصدرته وزارة الخارجية فى الامارات فى اول مايو تنتقد فيه استمرار ابتعاد الرساميل الخليجية عن المنطقة بعد انتهاء الأزمة . كما أنه ذكر ان واحدا من

الأسباب الأساسية وراء تحديد الحكومة الكويتية بعد التحرير لحد اقصى للسحب من البنوك قدره اربعة آلاف دينار شهريا للمواطن ، هو التخوف من قيام المواطنين بتحويل جزء كبير من ودائعهم ومدخراتهم الى الخارج او حجزها بعيدا عن الجهاز المصرفى . وهذا ملمح هام لابد وان يرتب عدد من التغيرات الأساسية فى حركة نشاط وتوجيه الاقتصاد الوطنى . اذ لابد مع هذا التحويل للعملات أن يقل حجم السيولة المتوفرة بالأسواق وربما يضعف مركز العملة الوطنية على المدى الطويل نسبيا لاسيما فى البلدان التى ستعانى لعدد من السنوات من مشكلات اقتصادية ولاسيما الكويت والبحرين . ولاشك كذلك ان قدرة بلدان الخليج على توسيع قاعدة سياستها المالية باتت محدودة ، فمن المعروف ان الكويت والسعودية والبحرين كانت قد توسعت فى السنوات القليلة الماضية فى تغطية عجز الموازنة الحكومية عن طرح سندات وأذون خزانة جذبا للسيولة المحلية المتوفرة وكبديل لتغطية هذا العجز بالسحب من الاحتياطيات فى الخارج او الاقتراض من الأسواق الدولية ويبدو ان هذا قد بدأ فعليا فى الحدوث حيث ذكرت دراسة لبنك فرنسا المركزى فى شهر ابريل الماضى ، ان وكالة نقد البحرين (المصرف المركزى) « قد اوقفت اصداراتها الاسبوعية من سندات الخزينة كى لاتجفف سوقا خفت فيه السيولة بشكل كبير مما صعب من تمويل عجز الموازنة وجمد بعض الانفاق الحكومى » . وبينما يعد هذا التطور الأكثر توقعا ، فان هذا لاينفى ان حجم الخسائر يتجاوز ذلك بكثير ، فقد ادت الفوضى التى شهدتها اسواق الخليج فى أعقاب الأزمة مباشرة الى عدد اخر من الاضرار التى يمكن استمرارها مستقبلا من ذلك مثلا وضع الجهاز المصرفى فى دول الخليج عامة وفى مصارف الأوف شور فى البحرين خاصة اذ أن هذا القطاع (يساهم فى الناتج المحلى الاجمالى بالبحرين بنحو ١٦ ٪) الذى كان يعد كمركز مالى هام فى المنطقة قد تعرض لاضرار شديدة باغلاق عدد كبير من هذه المصارف لمكاتبها فى البحرين ونقلها الى دول اخرى خارج المنطقة ونفس الشىء يتكرر أيضا فيما يتعلق بأسواق المال فى المنطقة التى شهدت ركودا لم تشهده هذه البلدان منذ عام ١٩٨١ وانسحاب عدد كبير من المساهمين المحليين الذين يصعب اقناعهم بالعودة بنفس القوة على الاقل مرة أخرى ، واذا وضعنا فى الاعتبار ان دول الخليج التى كانت ماتزال تمتلك حتى اندلاع الأزمة اسواق مالية ضيقة ومحدودة وبالغة الهشاشة كانت تعول الى حد كبير على تنمية اسواق المال بها وتوسيع قاعدة المساهمين سواء لزيادة رقعة النشاط الانتاجى غير النفطى ، أو تمهيدا لطرح اسهم عدد من المشروعات العامة لنقلها الى أيدى القطاع الخاص قد تلقت ضربة قاصمة . وربما لن تعود عدد كبير من الشركات للعمل بنشاط سوى بزيادة حجم الدعم الذى تقدمه الحكومة لها ، وهو مايزيد من دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى بدلا من الحد منه ويشير الى هذا الملمح على سبيل المثال تخصيص سلطنة عمان لنحو ٦٢ مليون دولار فى موازنتها للعام الحالى لدعم القطاع الصناعى الخاص .

ومن المنتظر ان يزداد الوضع تعقيدا وتأزما مع مرور الزمن نتيجة لعدة اعتبارات منها :-

١ - أنه رغم تحقيق دول الخليج (باستثناء الكويت والعراق) لمكاسب كبيرة نتيجة لزيادة انتاجها من النفط وزيادة اسعاره خلال الفترة الممتدة من أغسطس وحتى يناير الماضى ، الا أن مركزها المالى قد أصبح أضعف من السابق نتيجة لتحملها بأعباء كبيرة للمساهمة فى تكاليف الحرب ، حيث دفعت الكويت والامارات والسعودية نحو ١٧ مليار دولار حتى الان سددت معظمها السعودية والكويت ، وينتظر ان تقوم الكويت والسعودية بسداد نحو ٢٠ مليار دولار التزمت بدفعها للولايات المتحدة خلال العام الحالى . ونتيجة لذلك فان العجز فى الموازنة السعودية فى العام الماضى بينما قدرته المصادر الرسمية بنحو ٦,٧ مليار دولار ، فإن مصادر أخرى تذكر أن العجز وصل الى نحو ١٥,٢ مليار دولار فعليا .

٢ - رغم ان كافة المصادر المطلعة فى أسواق النفط كانت تميل الى ترجيح ميل أسعار النفط للارتفاع فى منتصف التسعينات نتيجة لنضوب النفط أو انخفاض انتاجه فى أجزاء العالم المختلفة بخلاف الشرق الأوسط ، وهو مايترك مساحة أكبر للدول النفطية الخليجية فى السوق النفطية كونها صاحبة أكبر احتياطيات فى العالم ، الا ان الأرجح أن هذا التوقع لن يكون ممكن الحدوث . حيث تتدافع كافة الدول الخليجية الان لزيادة طاقتها الانتاجية الى حدها الأقصى وقد يحدث ذلك فى عدد كبير من هذه الدول فى عام ١٩٩٤ ، فتخطط السعودية لزيادة طاقتها الانتاجية الى نحو ١٠ ملايين برميل يوميا فى عام ١٩٩٤ ، وكانت السعودية قد استثمرت بالفعل نحو ٤,٧ مليار دولار فى أعقاب الأزمة لتزيد طاقتها الانتاجية من ٥,٤ مليون برميل يوميا الى قرابة ٨,٥ مليون برميل حاليا كما تخطط الامارات لزيادة انتاجها بمعدل مليون برميل يوميا حتى عام ١٩٩٤ بحيث يصل حجم الانتاج الى نحو ٣,٥ مليون برميل بدلا من ٢,٥ مليون تنتجها حاليا . وأعلنت ايران بالفعل عن خطط لتصل بطاقة انتاج البترول الى حوالى ٥ ملايين برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٣ (بدلا من ٣,٤ مليون برميل حاليا) والأمر سوف يزداد تعقيدا مع ادخال الانتاج الكويتى والعراقى البعيدين عن الأسواق الان . فالكويت أعلنت عدة مرات عن أنها لن تلتزم بأى حصة تحدد لها ضمن سقف انتاج منظمة الأوبك مستقبلا (تبلغ طاقة الانتاج القصوى نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا) وسوف تأخذ باستمرار فى اعتبارها حاجتها المالية ومصالح الدول الصديقة التى ساعدتها فى تحرير البلاد ، كما أن العراق فى حال رفع الحظر عنه بامكانه ان يقوم بتصدير مليون برميل يوميا فورا سوف ترتفع الى

مايتجاوز ٣,٥ مليون برميل فى منتصف عام ١٩٩٢ . ورغم أن مصادر الأوبك أعلنت انها تتوقع زيادة الطلب على البترول الى مايتجاوز ٥٦ مليون برميل يوميا فى منتصف التسعينات وهو مايزيد بمقدار نحو ٧ ملايين برميل يوميا عن حجم الطلب الحالى الا أن الطاقة المخططة للانتاج فى عام ١٩٩٤ من قبل دول الأوبك ، اضافة الى الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج المنظمة لاشك أنها ستنعكس فى صورة استمرار انخفاض اسعار النفط او بقائها على مستواها الراهن (نحو ١٧,٥ دولار للبرميل) على أفضل تقدير ، ومن ثم فان الامال المعقودة على زيادة العائدات النفطية مقارنة بالسنوات القليلة الماضية يصبح أمرا غير منتظر الحدوث لاسيما اذا استطاع الاتحاد السوفيتى وهو أكبر منتج للنفط فى العالم أن يحدث صناعته النفطية باسهام من التكنولوجيا المتقدمة لدى الشركات الكبرى فى الغرب ، وهو مايجعل الاتجاه الحالى لانخفاض الانتاج السوفيتى امرا غير متوقع استمراره حتى منتصف التسعينات .

٣ ـ اوضحت الأزمة مدى الانكشاف الأمنى لدول الخليج ، وعلاوة على الاستعانة بقوات أجنبية فان هذه البلدان اضحت تركز الآن على زيادة قدراتها الدفاعية على الأقل على المستوى اللوجستيكى وذلك بشراء صفقات ضخمة من السلاح (تعاقدت السعودية على صفقات تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار) أو إقامة منشآت عسكرية ضخمة كالمطارات والثكنات وهو ما سيكلف هذه البلدان لاسيما الكويت والسعودية والأمارات مبالغ ضخمة من الأموال فى المدى المنظور .

وترتيبا على كل الاعتبارات السابق عرضها ، فمن المتوقع أن تشهد هذه البلدان أزمة فى المستقبل ، وكان بداية ذلك بالفعل ما أعلن عن إقتراض السعودية لنحو ٣,٥ مليار دولار من البنوك الغربية ، وعن توجه كويتى لاقتراض مبلغ قد يصل الى ٢٠ مليار دولار لتغطية حاجات الاعمار . ورغم أن هذين البلدين لن يكونا فى موقف المدين الصافى إلا أن حجم الاحتياطيات أو الاستثمارات الخارجية لن يشهد زيادات ملموسة فى المدى المنظور نظرا لكل هذه الأعباء ، بل وربما تتوجه الكويت (حسب بعض المصادر فان الكويت سيلت فعلا بعض إستثماراتها) لتسييل بعض هذه الاستثمارات الخارجية إذا لم تستطع أن تقترض ما تحتاج إليه ، أو إذا تأخر إنتاج النفط فيها لفترة أطول مما هو مخطط لها .

ومع وضع كل التطورات إلى جانب ما ذكرناه سابقا من توقع إنخفاض حجم المدخرات المحلية فى المصارف والمؤسسات الوطنية ، فان ادارة السياسة المالية ستواجه مصاعب جديدة ربما لم تشهدها دول الخليج منذ نحو عشرين عاما على الأقل .

ثانيا : ـ الأزمة ومستقبل العلاقات الخليجية ـ العربية :

من المؤكد أن الأزمة قد تركت آثارا متعددة على طبيعة العلاقات العربية والعمل العربى المشترك ، ورغم أن البعض كانت تراوده افكار حول تكوين مجموعة قلب تقود العمل العربى تتكون من دول الخليج (السعودية بالاساس) الى جانب كل من مصر وسورية ، بحيث يمكن لهذا القلب أن يقود مختلف الأطراف العربية فى المرحلة القادمةنحو بناء نظام عربى جديد ووضع تصميم جديد لطبيعة وأهداف العمل العربى المشترك إلا أن هذه الافكار يبدو انها تصبح بمرور الوقت محل شك عميق .

فقد كانت البداية التى تبشر بهذا الاتجاه هى التوصل « لاعلان دمشق » فى السادس من مارس الماضى بين دول مجلس التعاون الخليجى الست وكل من مصر وسوريا . وتقوم فكرة الاعلان فى الجوهر على أساس مبادلة الأمن العسكرى الذى توفره تواجد قوات عسكرية مصرية وسورية على أراضى الكويت والسعودية والامارات بالدعم الاقتصادى الخليجى لكل من سوريا ومصر اللتين تعانيان من مصاعب إقتصادية شديدة . ولكن حتى قبل أن يتضح أن هناك أزمة من نوع ما بين دول إعلان دمشق مع قرار مصر ثم سوريا بسحب قواتها العسكرية التى شاركت بتحرير الكويت من الخليج فقد بدأ أن هناك تحولا فى وجهات نظر الدول الخليجية بشأن اعلان دمشق : فالصندوق الخليجى الذى تم تاسيسه للعون الانمائى للعالم العربى هبط رأسماله المقترح من خمسة عشر مليار دولار الى عشرة مليارات فقط على مدى ثلاث سنوات وعلى أن يبدأ العمل فى عام ١٩٩٢ ، والاكثر أهمية هو إمكانية إشتراك أطراف غير عربية فى الحصول على معونات الصندوق ثم سعى الدول الخليجية سعيا حثيثا إلى إدخال آليات عمل جديدة لم يكن معمولا بها فى السابق مثل التصميم على توجيه اسلوب التمويل الى تمويل الشاريع للقطاع خاص وعدم تقديم التحويل من حكومات لحكومات كما كان الوضع سابقا ، إضافة الى محاولة إشراك صندوق النقد والبنك الدوليين فى توجيه عمل الصندوق والاشراف عليه ، وبحيث يصبح التمويل الجديد بمثابة دعم للبرامج الاقتصادية التى يرعاها كل من الصندوق والبنك . ولذا فان الكويت وهى تطلب الحماية الغربية فقط والأمريكية بالاساس كانت فى الواقع تشير الى الاتجاه الكلى لدول الخليج نحو فك الارتباط السياسى مع العالم العربى المصاحب بفك إرتباط إقتصادى . حيث تميل دول الخليج الى تعميق روابطها مع النظام الاقتصادى والمالى الدولى . مع تأمين الحد الأدنى الضرورى من العلاقات على المستوى العربى ، وربما فى شكل علاقات تمييزية وإختيارية ، إذ أعلن وكيل وزارة التجارة السعودية بعد توقيع إعلان دمشق بنحو خمسة عشر يوما فقط ، أن افضل اسلوب للتعامل والتعاون هو اسلوب الاتفاقيات الثنائية والتعاون الثنائى

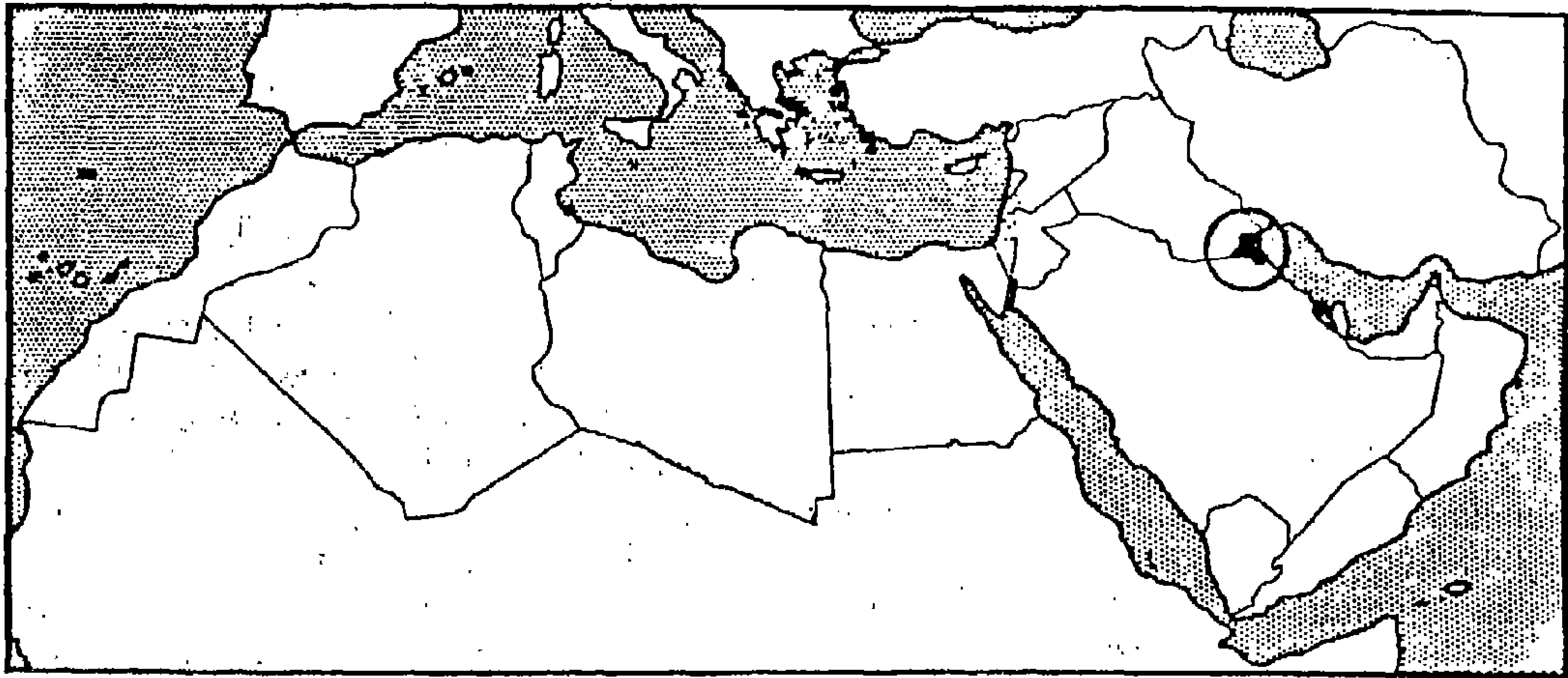
المشترك . وبخصوص المساعدات الاقتصادية أشار الى المساعدات التى سبق وقدمتها دول المنطقة لكل من الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق . كما أشار إلى ان اسلوب تمويل المشروعات الانتاجية هو الاسلوب الذى قد تعتمده دول الخليج لاحقا ، وذلك لكى يمكن لمواطنى هذه الدول التى تتلقى المساعدات من الافادة المباشرة من هذه المساعدات ولس قوة المصالح المشتركة .. وأهمية الحفاظ على علاقات الأخوة !! (الشرق الأوسط ١٩٩١/٣/٢١) فالواقع أن هذا الأسلوب يسمح أولا بتصفية الحسابات مع بعض الدول العربية التى ساندت الغزو العراقى للكويت وهو ثانيا : يسمح ببقاء علاقات رابطة بدول عربية محورية دون التطلع لتعاون عربى شامل او لبناء نظام عربى جديد وهو ثالثا لا يقدم دعما مباشرا للحكومات بل يسعى لربط جماعات وفئات محددة بحيث يكون لها مصالح مباشرة مع الدول الخليجية وتشكل من ثم جماعة ضغط على حكوماتها وهو رابعا يستند الى مظلة دولية هامة تتمثل فى مؤسسات التمويل الدولية بنفوذها المتزايد فى العالم الثالث ، وفى البلدان العربية المأزومة إقتصاديا على وجه خاص .

ثم أن هذا الأسلوب يسمح خامسا : باشراك دول أخرى فى تلقى الدعم الخليجى وخاصة بعض الدول المجاورة التى لها وزنها الكبير فى إستقرار أوضاع المنطقة عموما وبالتحديد بلدان كتركيا وإيران الى جانب بعض البلدان الاسلامية الفقيرة كباكستان وبنجلاديش .. ومن هنا فان هناك ترابطا هاما أيضا بين محاولة إشراك إيران فى ترتيبات الأمن مستقبلا فى الخليج وبين تدعيم العلاقات معها لاسيما فى ظل قياداتها البرجمانية الحالية التى تسعى لاعادة بناء الاقتصاد الايرانى . وهذا كله فى ظل غياب أى تهديد متصور من قبل الاتحاد السوفيتى التى كانت الولايات المتحدة تصور فى السابق أنه الخطر الأكبر على هذه المنطقة القريبة من حدوده الجنوبية .

تبدو دول الخليج إذا عاقدة العزم على إقرار الأمن فيها بالاستناد الى القوة العسكرية الغربية بعد توفير البنية الأساسية العسكرية اللازمة من معدات ومنشآت وزيادة عدد قواتها العسكرية ومستوى تسليحها ثم بمحاولة الحصول على صمت الدول العربية الأخرى سواء بالدعم الاختيارى والتمييزى أو بجماعات ضغط محلية ، أو تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية التى ستتولى فيما يبدو الاشراف على إدارة صندوق الخليج .

ويأتى كل ما سبق فى إطار شامل من تصور للأوضاع مستقبلا فى هذه البلدان ، فالكويت أعلنت بالفعل عن خطة جديدة بحيث يبلغ عدد سكانها نحو مليون فقط بدلا من مليونين قبل الأزمة ، وبحيث لا يزيد عدد المواطنين العرب العاملين فيها عن ٣٥٠ الفا مقارنة بـ ٦٥٠ الف عربى كانوا يعملون هناك قبل الأزمة . وكانت السعودية قد سبقت ذلك بالغاءالمعاملة المميزة التى تقدمها للعمالة اليمنية حيث غادرها أعداد كبيرة من هذه العمالة ، إضافة الى نحو ١٥٠ الف يمنى تركوا الكويت فى أعقاب الأزمة ولا ينتظر عودتهم مرة اخرى . ولذا فان العلاقات العربية - العربية فى جانب القوى العاملة ستتم على أساس تمييزى وإختيارى أيضا ، وهو ما يشكل إبتعادا إضافيا عن قضايا العمل العربى المشترك .

والخلاصة أنه بينما نادى العراق بحق يراد به باطل هو قضية إعادة توزيع الثروات العربية ، وبينما نادى بعض المفكرين العرب بعدم العدالة الكلية لفكرة توزيع الثروات العربية ، ونادوا بدلا من ذلك بتحقيق التنمية العربية المشتركة فيبدو أن لا هذا ولا ذاك فى طريقة للحدوث . إذ بينما تم دحض فكرة إعادة توزيع الثروات بسهولة فانه تم تجاهل فكرة التنمية العربية المشتركة بسهولة اكبر . وقد لا يجانبنا الصواب كثيرا والحالة هذه ان نتوقع ان السنوات القادمة قد تشهد تدهورا فى مسيرة العمل العربى المشترك حتى عن المستوى البالغ التدهور الذى كان يميز مسيرة هذا العمل طوال عقدى السبعينات والثمانينات .□ .



(٣) أمن الخليج بين التوجه العروبى والتوجه الخارجي

عميد : مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

كان موضوع الأمن - ومازال - واحدا من الموضوعات التى تشغل عقل وقلب ووجدان المواطن العربى من المحيط الى الخليج ، أيا كان موقع هذا المواطن مسئولا أم غير مسئول ، وحتى العرب فى المهجر سواء فى الأمريكتين أو أستراليا أو أى مكان آخر أصبحوا يشعرون بمدى الخطر الذى بات يتهدد الأمن العربى من منطلق أن ذلك الخطر قد يغير من هوية وطنهم أو يفقده معالمه ويضيع معه كل شىء .

ويعتبر الأمن العربى واحدا من أكبر ضحايا الخليج حيث تعددت القضايا التى تتصل به ، وتشعبت الرؤى التى تدور حوله ، وأصبحت الأطراف الخارجية التى تدعى إهتماما به وحرصا عليه أكبر من تلك العربية التى يهمها هذا الأمن من حيث الأصل والأساس ، وإزدحمت الساحة بالتعبيرات والمصطلحات بين ترتيبات أمنية ، ومؤتمر أقليمى ومؤتمر دولى ، وموقف الأمم المتحدة وقرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، ومبادلة الأرض بالسلام ، والمستوطنات ، وغير ذلك كثير وكثير ، ولكن هل تقدم الأمن العربى خطوة واحدة للأمام ، أكاد أقول : بالقطع لا ! إن الأمن العربى تقهقر وتراجع ويبدو أنه سيظل يتراجع ويتراجع ، ويحتمل أن يكون مفيدا أن نلقى الضوء على أسباب ودوافع هذا التراجع لعل الرؤية تتضح فى هذا الجو الملىء بغبار المصالح وضباب الأهداف الخفية وضوضاء التغييرات الجادة التى تسود العالم .

المسائل المتصلة بالأمن العربى والترتيبات الأمنية :

يتطلب الوصول الى أمن مستقر تحقيق عدد من الشروط التى تضمن إستمرار هذا الاستقرار وعدم تعريضه للخطر وإتخاذ الترتيبات الأمنية الكفيلة بذلك ، ولكن فى حالة الشرق الأوسط سنجد عددا من المسائل المعقدة والمتشابكة التى تعترض طريق التوصل الى الترتيبات الأمنية ومن ثم تحقيق الأمن العربى ويمكن وصف هذه المسائل كالتالى :

- حل الصراع العربى الاسرائيلى وما يعرف بقضية الشرق الأوسط .
- ضبط التسلح والحد من إنتشار الأسلحة التقليدية ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل .
- مسألة الوجود العسكرى الأجنبى والقواعد الأجنبية العسكرية فى الخليج .
- مسألة الجامعة العربية والتعاون العربى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى إطار الجامعة العربية .

- قضية محاولة الغرب حظر إنتشار تكنولوجيا صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة بحيث يحرم منها الأطراف العربية فقط .

- قضية الصراعات والنزاعات العربية العربية المسلحة .

وهذه المسائل والقضايا متشعبة والوصول إلى حل بشأنها أمر بالغ الصعوبة ، ويحتاج إلى جهود مضنية ووقت طويل ، وقبل الغزو العراقى للكويت كان بعض من هذه المسائل إما غير موجود بهذا الشكل المؤكد والقوى (مثل مسألة الوجود العسكرى الأجنبى) ، أو فى طريقه الى الحل عمليا (الجامعة العربية والتعاون العربى) ، وجاءت عملية الغزو العراقى للكويت ومن بعدها حرب الخليج لكى تعقد من إحتمالات حل الصراع العربى الاسرائيلى وتقلب ميزان القوى العسكرية لصالح اسرائيل وتخرج العراق الى أحقاب طويلة قادمة من أى نظام أمنى عربى أو ترتيبات أمنية ، وتضيف الى ذلك سعى الغرب نحو حرمان الدول العربية من إمتلاك التكنولوجيا المتقدمة لصناعة الأسلحة المتطورة ، وإذا إفترضنا أن كل هذه التطورات كان يمكن تداركها بشكل أو بآخر إستنادا على ما درج عليه العرب من إختلاف وإتفاق وتخاصم وتصالح فإن أخطر تطور يمكن لنا ملاحظته فى مجال الأمن العربى والترتيبات الأمنية هو انتقال القدرة الفاعلة والمؤثرة فى هذا المجال إلى أيدى غير عربية وارادة دول خارج المنطقة أصبحت هى التى تسعى لاعادة صياغة هذا الأمن على أسس تضمن مصالحها وتحقق أهدافها تحت شعارات ومسميات مختلفة فى ظل غيبة - أو لعلها غيبوبة - عربية وإنعدام للرؤية القومية وفقدان لبرنامج عمل يقود خطوات الأمة ، الأمر الذى يشكل الخطوة الأولى - والرئيسية - على طريق تفكيك الأمة العربية تحت سمع وبصر مثقفيها وسياسييها وعسكرييها بل وبمباركتهم فى معظم الأحيان .

مواقف الأطراف المختلفة من الأمن العربى والترتيبات الأمنية :

أولا : موقف تلولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هى الطرف الأساسى الذى يسعى لصياغة الأمن فى الشرق الأوسط ووضع الترتيبات الأمنية بحكم أنها المستفيد الأساسى وبحكم المصداقية التى إكتسبتها أثناء أزمة الخليج والثقة التى أولاها اياها المجتمع الدولى بحكم مواقفها من العدوان العراقى ، والاصرار والوضوح الأمريكى على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الى الحد الذى تطور فيما بعد لاستخدام القوة المسلحة - وفى أعقاب انتهاء الأزمة تأهب العالم كله لأن يرى الولايات المتحدة تتخذ موقفا مشابها من القضايا الأخرى فى المنطقة وعلى رأسها إعتداء إسرائيل على الحقوق العربية وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ، ولكن متابعة ردود الأفعال الأمريكية خلال الفترة الماضية تبين لنا الآتى :

١ - تعتبر الولايات المتحدة أن النظام العربى الذى كان سائدا فى المنطقة قبل يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ - قبل الغزو العراقى للكويت - نظاما لايصلح ، ومن الضرورى ألا تصبح مصالحها فى المنطقة معرضة مرّة أخرى بنفس الشكل .

٢ - تعتبر أمريكا أن التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط أمر بالغ الصعوبة وإن كانت ترى أن إحتمالات الاستقرار فيه إحتمالات قوية وجيدة .

٣ - ما تهتم به الولايات المتحدة هو « القدرة على العودة بقوات عسكرية كبيرة بعد إشعار قصير » إذا إقتضت الحاجة ذلك من أجل ضمان أمن المنطقة ، إذ أنها لاترغب فى وجود عسكرى ضخم بالقوات البرية لأمد طويل « مثل حاميات عسكرية أو قواعد عسكرية متكاملة للقوات البرية » فى الخليج أو السعودية .

٤ - يعتبر الوجود البحرى الدائم وبقوة كبيرة فى منطقة الخليج امرا بالغ الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - فى الوقت الذى تعلن فيه أمريكا أنها لن تفرض الترتيبات الأمنية على أحد ، فإنها تعلن أن هناك ترتيبات أمنية علنية أخرى سرية ، فى حين أن هذه الترتيبات ستأخذ شكلا ثنائيا فى غالب الأمر وذلك إنطلاقا من أن هناك أطرافا عربية فى وضع أكثر إستعدادا للمشاركة بنشاط أكثر من أطراف أخرى ، فى حين أن هناك أطرافا أخرى على إستعداد للقيام بأشياء معينة إذا ما ظلت الأمور فى طى الكتمان .

٦ - أن سعى الولايات المتحدة لحل أمن الخليج نابع من حماية المصالح الأمريكية فيه ، ولذلك فإن هناك حاجة للقيام بالرد السريع بالقوة المناسبة على الأحداث الطارئة فى المنطقة على نفس النمط الذى حدث أثناء حرب الخليج .. والسيناريو الأكثر إحتمالا للتطبيق من جانب الولايات المتحدة يتطلب إنتشارا مرحليا للقوات لتحقيق هدفين :

- الهدف الأول التدريب والقايم بالمناورات العسكرية المشتركة .

- الهدف الثانى العمل وقت الأزمات للدعم والردع والدفاع .

٧ - تعتبر الولايات المتحدة أن القدرة على الرد على الأزمات أمر هام جدا وخصوصا فى ظل بيئة أمنية عالمية يمكن أن تكون أكثر إضطرابا من ذلك الذى كان محتملا إبان فترة الحرب الباردة وإن كان من غير المتوقع أن تتطور أزمة اقليمية فى المستقبل الى أزمة عالمية بشكل تلقائى بالنظر الى تداعى الموقف السوفيتى وإنهيار حلف وارسو .

٨ - تنظر الادارة الامريكية الى مستقبل القوات المسلحة الأمريكية بعين القلق نظرا لان هناك خفضا كبيرا سيتم اجراؤه على القوات المسلحة الامريكية قد

يؤدى فى النهاية ـ بعد خمس أو ست سنوات ـ الى أن لا تستطيع الولايات المتحدة تكرار الدور والمجهود الذى قامت به فى الخليج خلال أزمة الغزو العراقى للكويت حيث سيستغنى الجهاز العسكرى عن خدمات ٥٢١ ألف فرداً .

٩ ـ ترى الولايات المتحدة أن ادارة النزاع العربى الاسرائيلى لا يقوم على مقولة الحل النهائى والشامل للقضايا الأمنية الاقليمية فى الشرق الأوسط لأنه حتى لو تمت تسوية تلك المسألة فهناك عدد كبير من النزاعات العربية كما أن هناك مسألة العلاقات العربية الايرانية .

١٠ ـ تعلن الولايات المتحدة أنها سوف تتابع عملية السلام وأنها سوف تلاحق الفرص التى تلوح لتحقيقه وأنها لن تتراجع عن بذل الجهود للمساعدة فى حل أى نزاعات تهدد أمن المنطقة وعلى رأسها النزاع الفلسطينى الاسرائيلى والنزاع العربى الاسرائيلى ، ولكن الولايات المتحدة لن تستطيع فرض السلام على الاطراف فى المنطقة حيث أنها « تقف ـ أى الولايات المتحدة ـ على أهبة الاستعداد للمساعدة فى دفع عملية المفاوضات الثنائية ، لأنه عن طريق المفاوضات الثنائية فقط يمكن تحقيق السلام الحقيقى » .

وهذا يوضح أنه لا مجال للحديث عن ضغط امريكى شبيه بذلك الذى مارسته على العراق ، أو احتمال اللجوء الى استخدام القوة لفرض قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن فى كل موقف دولى مماثل لذلك الذى تم مع العراق وانما ستعتمد الولايات المتحدة على بعض المرتكزات لتحقيق سياستها والوصول الى هدف رئيسى ظاهرة يعكس شكلا من اشكال الأمن وباطنه يعنى تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية وهذه المرتكزات تتلخص فى الآتى :

١ ـ السعى نحو اقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة ـ على اساس ثنائى ـ بالدرجة الأولى بالتعاون مع حلفاء امريكا ، مع محاولة لايجاد دور للامم المتحدة كلما أمكن لتغطية الشق الدولى ، مع ضرورة ان يتحمل الأصدقاء والحلفاء كافة التكاليف والمسئوليات الرئيسية عن الأمن الاقليمى فى المنطقة ، اذ أن هذا الأمن لا يمكن فرضه من الخارج ، وسيكون للقبول الذى حظى به اشتراك القوات الأمريكية فى الخليج اثر كبير فى اضفاء الشرعية على أى دور مستقبلى .

٢ ـ اقامة نظام للحد من انتشار الاسلحة التقليدية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، والسيطرة على نقل التكنولوجية المتقدمة لصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية المعقدة لمنع ظهور قوى اقليمية جديدة مشابهة للعراق مع ملاحظة أنه يمكن لحلفاء امريكا المخلصين ان يحصلوا على التكنولوجيا المتقدمة . دون أن يكون فى ذلك خطر على مصالحها ووجودها فى المستقبل ، وكذلك المحافظة على اسرائيل كقوة اقليمية عظمى .

٣ ـ اشراك بعض دول المنطقة فى نظام للتنمية الاقتصادية وتشجيع التعاون الاقتصادى بين الولايات الممتدة بمنطقة الخليج .

٤ ـ حصر الدور العسكرى الأمريكى للمحافظة على الأمن العربى والترتيبات الأمنية فى الآتى :

ـ اقامة مخازن طوارىء للعتاد العسكرى والذخائر فى عدة مناطق فى السعودية والأمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والبحرين ، إضافة الى إسرائيل .

ـ إقامة مركز قيادة متقدم للولايات المتحدة فى البحرين يكون مستعدا لتوسيع نطاق الأعمال العسكرية الأمريكية فى مواجهة أى تهديد .

ـ اجراء مناورات عسكرية مشتركة بين دول الخليج والقوات الأمريكية وقوات أوروبية أخرى .

ـ زيادة مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية ـ حتى لو كانت من أنواع متقدمة ـ لدول الخليج .

ـ زيادة الوجود البحرى الأمريكى فى مياه الخليج .

ـ مضاعفة الجهود الأمريكية لتدريب القوات المسلحة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجى ورفع مستوى أدائها القتالى .

ويمكن أن نلاحظ الآتى على الدور الأمريكى فى مجال تحقيق الأمن العربى والوصول الى الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

١ ـ معظم الانشطة والتوجهات الأمريكية مركزة فى منطقة الخليج وقاصرة على الدول التى لديها احتياطى كبير من النفط .

٢ ـ تحرص الولايات المتحدة على المحافظة على التفوق الاسرائيلى فى المجالات العسكرية مع عدم وجود أية نية للضغط عليها لقبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن أو اجبارها على الكشف عن ترسانتها من اسلحة الدمار الشامل وقبول تدميرها كما حدث مع العراق .

٣ ـ تركز الولايات المتحدة الترتيبات الأمنية لصالح حماية منطقة الخليج من أى دور عسكرى ايرانى أو دور عسكرى سوفيتى فى المستقبل مع دعم تركيا عسكريا لتقوية الجناح الجنوبى لحلف الأطلنطى ، ولموازنة خروج العراق من ميزان القوة العسكرية مع ايران .

٤ ـ تسعى الولايات المتحدة لأن تتقبل الدول العربية المحيطة باسرائيل الوضع الاسرائيلى على ما هو عليه وتشجيع هذه الدول على التحدث مع اسرائيل مباشرة لحل المسائل المعلقة بشكل ثنائى .

٥ ـ لا يمكن تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين والسوريين والأردنيين وغيرهم من الدول العربية إلا على مراحل .

٦ ـ يمكن ان تعمل الولايات المتحدة على فرض سقف نووى على برامج اسرائيل النووية ولكنها لن تدعوها الى التخلى عن قوة الردع النووية التى تمتلكها .

٧ ـ الولايات المتحدة متميزة جدا فى سياستها بالنسبة لأسرائيل وبمرور الأيام وعدم التوصل الى نتائج ايجابية على طريق تحقيق استقرار دائم فى الأقليم سوف يزيد مستوى انعدام الثقة فى الولايات المتحدة فيما يتعلق

بعملية السلام .

ثانيا : الموقف السوفيتي :

يرتكز الموقف السوفيتي من الأمن العربي بعد أزمة الخليج على عدد من الحقائق :

١ ـ الاتحاد السوفيتي يواجه أزمة خطيرة فى جميع المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والعلاقات الاجتماعية والايديولوجيات والسيطرة السياسية ، تمنعه من الاشتراك بفاعلية فى الأحداث الدائرة .

٢ ـ لا يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يقف فى مواجهة الولايات المتحدة فى ظل الصراعات والانقسامات التى تشهدها البلاد .

٣ ـ على الرغم من الاتحاد السوفيتي يهتم بالأمن العربى ويعتبر أنه هام جدا بالنسبة للأمن السوفيتي إلا أن فشل التجربة الشيوعية كان له أثر خطير فى حجب الدور السوفيتي الذى كان له أكبر الأثر فى الماضى .

ويتصرف الاتحاد السوفيتي من منطلق كونه دولة عظمى فى إطار هذه الحقائق داعيا الى البدء فى حوار بين اطراف النزاع العربى الاسرائيلى يمكن تسهيله بواسطة العلاقات الأمريكية السوفيتية الجديدة حيث ان احتمال الحل السلمى فى الشرق الأوسط قد أصبح « احتمالا واقعيا » ومسألة يمكن التعامل معها بسياسات عملية واضحة باخلاص من جميع الاطراف .

ويعتبر الاتحاد السوفيتي أن اكثر ما تخشاه اسرائيل هو سلام يفرض عليها فرضا ، فى حين أن من الواجب عليها أن تأخذ مقولة مناحم بيجين فى الاعتبار : « القوة والعقيدة لا تخلقان واقعا » .

إذ أن الشعب الفلسطينى له من الحقوق ما لاسرائيل أو أية دولة اخرى فى اقامة دولته الخاصة به ، ويمكن تعطيل هذه العملية أو تأجيلها ، ولكن ليس من الممكن منع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة .

وصحيح أن الاتحاد السوفيتي يعلن أن القضية الرئيسية فى إقامة نظام سياسى عالمى جديد ـ لا فى الشرق الأوسط فحسب ولكن فى جميع انحاء العالم ـ هو كيفية اجبار الدول بما فى ذلك اسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ولذلك يجب أن تتوفر لمجلس الأمن ادوات لتنفيذ المسئوليات الملقاة على عاتقه ، إلا أن قدرة الاتحاد السوفيتي على تحويل ذلك الأمر الى واقع ملموس مشكوك فيها الى حد كبير .

ومن التحركات السوفيتية والتصريحات المعلنة تجاه النزاع العربى الاسرائيلى والقضايا الأخرى المتعلقة بالأمن فى منطقة الشرق الأوسط يتضح لنا أن الاتحاد السوفيتي لم يعد يمسك بين أصابعه بأى من خيوط اللعبة ، اللهم إلا قرار اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل الذى يرى البعض امكانية استخدامه كحافز للتقليل من التشدد الاسرائيلى فى مرحلة ما من مراحل التسوية ، والعلاقة الوطيدة بين موسكو ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تتيح للاتحاد السوفيتي أن يكون بمثابة اداة اتصال مع المنظمة ، ولكن استبعاد واشنطن لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الوقت الحالى من عملية السلام سيفقد هذه العلاقة قيمتها على أى الأحوال .

ومن المحتمل أن يكون الاتحاد السوفيتي مدفوعا بعوامل اقتصادية لكى يدعم ويؤيد سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة العربية ، لعله يستطيع أن يفوز بعدة عقود لبيع صفقات سلاح توفر له قدرا من العملات الحرة يحتاجها بشدة أو أن يتمكن من الحصول على تكنولوجيا متقدمة من الولايات المتحدة تساعده على تطوير صناعة السلاح لديه حتى يتمكن من البقاء فى مجال المنافسة ، ولكن لن يتعدى دور الاتحاد السوفيتي فى أى ترتيبات أمنية مجرد الواجهة تتحمل مع الولايات المتحدة جزءا من احتمالات فشل جهود التسوية أو محاولة التخفيف من حدة بعض الأطراف العربية فى التعامل مع الموقف .

ثالثا : موقف الاطراف العربية والأطراف الأخرى :

فى أعقاب حرب الخليج بدأ للجميع أن ميزان القوى فى منطقة الخليج والذى كان يضم ايران والعراق ومجلس التعاون الخليجى قد تغير بالفعل ودخلت الى الحلقة عناصر اقليمية جديدة هى مصر وسوريا وتركيا بعد أن خرجت العراق بالفعل ، وتضائل الدور الايرانى . وسبب الاشتراك المصرى والسورى وبعض الأطراف العربية الأخلاى فى الوقوف فى وجه العدوان العراقى ارتياحا فى الأوساط العربية المعتدلة .

لقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجى أن « الدرس الذى تعلمته من الاجتياح الكويتى يفرض عليها الوحدة واليقظة وبناء القوة والاعتماد على والذات وتطوير اساليب التعامل العربى بجعلها ترتكز على ثوابت وحقائق أولها أن طريق التنمية هو حصيلة التفاهم وليس الشعارات وأن المصالح المشتركة هى أقرب طريق للتفاهم » ، كما أنها بينت ان العمل العربى المشترك يقوم على الخط العام الذى جاء فى اعلان دمشق حيث أنه صيغة عصرية مستمدة من القانون الدولى ومعتمدة على ميثاق الجامعة العربية ومنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن واقع الأمور وتطورها يفيد عكس ذلك تماما ، اذ لم يكد يمر على تحرير الكويت إلا اقل من ثلاثة أشهر الا وأعلنت مصر عن سحبها لقواتها من الخليج فى ٨ مايو ١٩٩١ ، وجاء هذا القرار بمثابة مفاجأة لجميع الأطراف ، ولكنه فى واقع الأمر لم يكن مفاجأة لكل من يتابع النمط العربى فى التفكير والنمط العربى فى العمل .

وأيا كانت الاسباب والدوافع التى أدت الى أن تتخذ مصر هذا القرار الخطير فان الواضح ان مصر تحاول أن تعيد صياغة وضعها السياسى فى إطار جديد انطلاقا من أن البيانات المشتركة والمؤتمرات لا تستطيع ان توفر التضامن والمصداقية والثبات التى يجب أن تعبر عنها المجتمعات فعلا وسوف يعقد مؤتمر وزراء خارجية دول

مجلس التعاون الخليجى بالاضافة الى وزراء خارجية مصر وسوريا فى الكويت فى شهر يوليو ١٩٩١ ، لبحث امكان إشتراك دول اخرى مثل ايران ، وتحديد طبيعة ومدى المشاركة المصرية والسورية فى النظام الجديد لأمن الخليج ، غير أن هذه التداعيات كشفت عن أزمة اكثر عمقا وشمولا تتعلق ببنية العقل العربى ، والأساليب والآليات التى تتبع فى معالجة القضايا العربية ، اذ بينما أطمأن الجميع الى أن اعلان دمشق سيكون اساسا سليما يقوم عليه الأمن العربى وترتكز عليه الترتيبات الأمنية ـ وهو يصلح لذلك بالفعل بشهادة السعودية ودول الخليج أنفسها ـ نجد أن القوات العربية التى كان يقال عنها أنها نواة لقوة عربية للترتيبات الأمنية تشرع فى الانسحاب والعودة الى بلادها تاركة الساحة خالية وسيكون من الصعب تصور ما ستجىء به التطورات من أحداث وترتيبات فعلية بدونها وفى الحديث عن دور أوروبا ودور الأمم المتحدة فى أى عمل قادم لترتيب أمن المنطقة فاننا سنجد أن اسرائيل ترفض اشتراك أوروبا ، كما أن اسرائيل ترفض اشتراك الأمم المتحدة بشكل فاعل إلا اذا اصدرت قرارا يلغى قرارها السابق بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، وبينما يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا فى رسم الحدود بين العراق والكويت وتقديم ضمان دولى بشكل عملى لحرمة الحدود فى المستقبل وانشاء قوة مراقبة للعمل داخل الشريط الحدودى (بعمق ١٠ كم فى العراق و٥ كم فى الكويت) فليس مسموحا للأمم المتحدة أن تلعب دورا فى تحريك المجتمع الدولى للوقوف فى وجه عدوان اسرائيل على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطينى ، وبرغم أن أوروبا ترغب فى مشاركة فعلية وبرغم أنها مهتمة بقضايا الأمن والسلام وأنها تعرض على اسرائيل مزايا مغرية لقبول التسوية فى الشرق الأوسط إلا أنها طرف غير مقبول من اسرائيل . وبهذا نجد أن الأمم المتحدة وأوروبا مستبعدتين من جميع المساعى الخاصة بالأمن العربى والترتيبات الأمنية وتظل الولايات المتحدة مستأثرة بالعمل فى هذا المجال وتبقى اسرائيل مسيطرة لا تخشى شيئا ، وبينما نحن نبحث عن الأمن العربى ـ كدول عربية ـ نجد الولايات المتحدة قد حصلت على نصيب الأسد من عقود إعادة أعمار الكويت ، واستغلت الأزمة بين العراق والكويت لكى تقضى على العراق كقوة تهدد اسرائيل وتهدد مصالح امريكا فى الخليج وتنذر بتغيير خريطة القوى السياسية هناك ثم اجتذبت انظار العالم ولفتت انتباهه بأعمال أغاثة اللاجئين الأكراد حتى تثير الدوافع الانسانية وكسبا للوقت حتى يتناسى العالم ما حدث وتهدأ الأمور ، كل هذا والأمن العربى كرة تتقاذفها الأمواج ، تارة تقترب من بر الأمان وتارة تعصف بها العواصف » .

(هناك اضافة ٤ صفحات تحت التحرير)

ثانيا : الجانب العسكرى للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج :

أدت التطورات التى حدثت فى منطقة الخليج منذ الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ إلى تزايد المخاوف من تكرار استخدام القوة العسكرية فى تحقيق أهداف اقليمية سواء من منطلق مزاعم تاريخية ، أو لاختلاف على توزيع موارد الثروة النفطية ، ونظرا لاستمرار الاختلاف فى نظرة بعض الأطراف الى مصالحها وتصور البعض فى احقيتها لما يملكه الطرف الأخر ـ أو الأطراف الأخرى ـ من إمكانيات ، فان هناك احتمالات كبيرا لاستمرار النزاعات وتطورها إلى صراع عسكرى ، فقد نشأت من هنا مشكلة فراغ أمنى يمكن أن نصفها بأنها ذات قدر من الخطورة بالنظر الى الاعتبارات الآتية :

١ ـ عظم حجم الثروة التى تملكها مجموعة دول الخليج الأمر الذى يجعلها مطمعا لأطراف خارجية مجاورة .

٢ ـ وجود خلل فى التركيبة السكانية فى معظم دول منطقة الخليج الأمر الذى يجعلها غير قادرة ـ فى معظم الأحيان ـ على أن تكون حشد عسكرى مناسب يمكنها من درء التهديد فى التوقيت المناسب وبالقوة الكافية .

٣ ـ توفر امكانيات الحصول على أحدث الاسلحة والمعدات العسكرية مما يجعل هذه الدول هدفا لانشطة تسويق هذه الاسلحة والمعدات ، والرغبة فى بعض الأحيان لتحريك الأمور حتى يكون هناك دافعا لشراء مزيد من الاسلحة .

٤ ـ نجم عن الغزو العراقى للكويت ظهور حالة من الخوف الطبيعى لدى الدول العربية من الشقيقات العربيات ، وضاعف من أثر ذلك ما قد تكون التطورات اللاحقة للغزو قد كشفت عنه من أطماع دول عربية اخرى (مثل اليمن والأردن) فى دول الخليج .

٥ ـ رغبة الغرب فى أن يضع حدا نهائيا لاحتمالات تدهور الموقف مرة اخرى وتصاعدة الى مواجهات عسكرية قد تكون نتائجها فى المرات القادمة غير معروفة ولا يمكن السيطرة عليها .

طبيعة التهديدات المحتملة :

صحيح أن العمليات العسكرية التى شنتها قوات التحالف ضد العراق قد قضت على جزء كبير من القوة العسكرية للعراق حيث تدمر له ما يزيد على ٣٩ فرقة ، وفقد معظم قواته الجوية وترسانته من الصواريخ أرض أرض وامكانياته فى تطوير وانتاج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية ك إلا أن ارادة العمل العسكرى مازالت موجودة ومتوفرة لدى العراق . وهى الأمر الأكثر خطورة وأهمية ، ويمكن للقيادة العراقية إذا توفرت لها موارد التسليح المناسبة ، وهذا ممكن فى ظل الخبرة العراقية فى الحصول على الاسلحة والمعدات بطرق وأساليب ملتوية والتى اكتسبتها اثناء حربها مع ايران ، أن تشكل عددا من الفرق المشاة الميكانيكية والمدرعة لشن هجوم محدود فى اتجاه السعودية أو الكويت أو كليهما معا مستفيدة من أخطائها السابقة ، وقد يستغرق ذلك فترة طويلة نسبيا

قد تصل الى خمس سنوات أو أكثر . وفى ظل احتمالات بقاء الرئيس العراقى فى الحكم لمدة أطول فى الحكم فان ذلك قد يكون امرا محتملا .

ومن ناحية اخرى نجد أن ايران تبذل جهودا ضخمة لاعادة بناء قواتها المسلحة مستفيدة من تجارتها اثناء حربها مع العراق ، ومراقبتها الدقيقة لما كان يجرى فى مسرح العمليات المجاور اثناء حرب الخليج ، وتركز ايران حاليا على القوات الجوية ـ خصوصا بعد أن حصلت على ما يزيد على ١٢٠ طائرة مقاتلة متقدمة من العراق اثناء الحرب ـ والقوات المدرعة ، وتعتمد فى ذلك على الاتحاد السوفيتى الذى يضاعف من شحنات اسلحته الى ايران ، ونظرا لأن ايران لم تحقق أى من أهدافها بعد ، فان التخطيط الايرانى على المدى البعيد يضع فى اعتباره العمل بجدية لتحقيق هذه الأهداف مع تغليف ذلك بقدر من الاعتدال وتحسين الواجهة السياسية الايرانية ، ويمكن اعتبار سعى ايران للدخول كطرف اساسى فى الترتيبات الأمنية مكسبا مرحليا كبيرا للنظام الايرانى فى الوقت الحالى وسوف يستغل ذلك لتطوير الاهداف الايرانية فيما بعد . وتجىء تركيا كواحد من أكبر الأطراف استفادة من حرب الخليج ، والموقف التركى هنا له جانبين الأول فى اتجاه اليونان ـ عدوها التقليدى ـ والجانب الثانى فى اتجاه الخليج والعراق ، وفى اثناء حرب الخليج حصلت تركيا على اسلحة ومعدات عسكرية لم تحصل عليها من قبل ، وبعد انتهاء الحرب تم تسوية مشكلة الأكراد كما تهوى تركيا ، والهدف التالى لتركيا هو المشاركة فى الثروة البترولية فى شمال عراق وقد يستلزم الأمر استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك الهدف ، وفوق هذا وذاك فان مشروع أنابيب مياه السلام التركى يعكس بوضوح نوايا تركيا فى تحقيق أقصى استفادة ممكنة .

ويقبع الاتحاد السوفيتى على هامش مسرح الأحداث ولكنه يرقب الأمور بعيون مفتوحه ، فهو يريد أن يستأنف مبيعات اسلحته ، ويريد أن يكون له سوق فى تلك الدول التى تدفع ثمن صفقاتها عملة حرة مباشرة لكى يعوض خسائره فى العراق ، وهناك احتمال أن تسيطر المؤسسة العسكرية السوفيتية على الأمور فى الاتحاد السوفيتى وتسعى للدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة . وفى هذه الحالة سيكون الخليج احد ساحات القتال المتوقعة .

ونظرا لأن اسرائيل تضمن أن تحقق لها الولايات المتحدة كافة أهدافها الحالية وفى المستقبل القريب ، فأن تدخلها العسكرى فى منطقة الخليج يعتبر أمرا بعيد الاحتمال فى الوقت الحالى .

الترتيبات العسكرية ذات المصداقية اللازمة لدرء التهديدات :

يتميز الخطر العسكرى المتوقع فى منطقة الخليج بأنه خطرا مؤجلا ، حيث لا توجد دلائل موثوق بهاتشير الى أن هناك احتمالا وشيكا لنشوب عدوان عسكرى أو حتى تكون مثل هذا الاحتمال .

ونظرا لأن الانتباه مركز حاليا على تلك المنطقة وما حولها ، فان الأمر سيظل كذلك لفترة قادمة .

وليس معنى ذلك أن الأمر سيظل على ما هو عيه ، اذ أن زوال الحماية التى تبسطها دول التحالف على المنطقة قد يغرى بعض الأطراف بتحريك الموقف مرة اخرى مدفوعة بالاسباب والعوامل التى سبق الحديث عنها . وعلى ذلك فان الأمر سيتطلب القيام بترتيبات عسكرية معينة لاستمرار ظروف الحماية مع توفر ادوات معينة للردع وتسهيل احتمالات الرد . ويمكن تلخيص هذه الترتيبات فى الآتى :

١ ـ استمرار المراقبة الكاملة والدقيقة لما يدور فى جميع دول المنطقة باستخدام جميع وسائل المراقبة المتوافره وعلى رأسها الاقمار الصناعية .

٢ ـ انشاء قوة عربية من دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا ومن يريد من الدول العربية الأخرى (مثل المغرب) يمكنها الوقوف فى وجه أى عمل عسكرى لفترة معينة من الزمن لاعطاء الفرصة الكافية لحشد باقى الامكانيات .

٣ ـ الاعتماد على مخازن الطوارىء (للاسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية) لتخزين الدبابات والمدافع لتقليل زمن اعداد أى قوة عسكرية قادمة من الخارج لمواجهة العدوان .

٤ ـ تكوين قوة بحرية ضخمة من دول التحالف تكون موجودة باستمرار فى منطقة الخليج للعمل كقوة ردع .

٥ ـ رفع مستوى الاداء العسكرى لدول مجلس التعاون الخليجى مع الاستعانة بالخبرات والامكانيات العربية (مصر وسوريا على وجه التحديد) .

٦ ـ زيادة معدلات التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وذلك فى شكل تدريبات مشتركة ، بعثات عسكرية ..الخ .

٧ ـ اصرار دول مجلس التعاون على حل المشاكل الخاصة بالخلل فى التركيبة السكانية وتلافى نقاط الضعف التى كشفت عنها أزمة الخليج .

٨ ـ انشاء مراكز القيادة الدائمة فى المنطقة التى يمكنها العمل فى أى وقت وتنسيق استخدام القوات المتوافرة منعا لتدهور الموقف بسرعة .

٩ ـ ربط أنظمة المبكر فى منطقة الخليج بشبكة معلومات الأقمار الصناعية فى المنطقة لتسهيل ردود الفعل وتحديد اتجاهات التهديد المحتملة فى توقيت مبكر .

وينبغى ملاحظة أن العدائيات المحتملة قد تشمل طرف واحد من الاطارف السابق الحديث عنها وقد تشمل أيضا اتفاق طرفين (مثل العراق وايران مثلا) على القيام بعمل مشترك لتحقيق هدف واحد وسوف يتعين على مجموعة الدول المهتمة بأمن الخليج فى هذه الحالة أن ترتب احتياجاتها على الاحتمال الاسوأ وهنا نجد أن أقل قوة يمكن لها الاضطلاع بمسئوليات الدفاع عن أمن الخليج وتكون متواجدة بشكل دائم أن تكون كالآتى :

عن طريق التعاقد ، عام ١٩٦٢ ، وحدد الدستور ثلاثة مبادىء لنظام الحكم فى الدولة . هى أن الكويت دولة عربية ذات سيادة تامة ، وأن نظام الحكم فيها ديمقراطى ، وأن السيادة للامة مصدر السلطات ، ويقوم نظام الحكم فيها حسب مواد الدستور على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها ، وعلى أن يتولى الأمير ومجلس الأمة السلطة التشريعية ، ويتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية وهو مايمكن توضيحة حسب الدستور على الوجه الثانى مع ملاحظة أن المطلب الأول للقوى السياسية المعارضة فى الكويت هو تطبيق الدستور : ـ

١ ـ أمير الكويت : هو رئيس الدولة ، ذاته مصونة لاتمس ، يعين رئيس الوزراء ويعفية من مناصبة ، ومجلس الوزراء مسئول أمامه بالتضامن مع مجلس الأمة (مسئولية ثنائية) وله حق اقتراح القوانين ، والتصديق عليها ، ولايصدر قانون إلا إذا اقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير .

٢ ـ ولى العهد : يعين بأمر أميرى بناء على تزكية الأمير ، ومبايعة من مجلس الأمة فى جلسة خاصة بموافقة اغلبية الأعضاء وقد جرى العرف ـ وليس بنص دستورى ـ على أن يتولى ولى العهد رئاسة مجلس الوزراء ويسير توريث الحكم على أساس تداول السلطة بين فرعى الجابر والسالم من ابناء الشيخ مبارك الصباح .

٣ ـ مجلس الأمة : يتألف من (٥٠) عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر ، ومدته اربع سنوات ، وله سلطات واسعة ، فكل وزير مسئول أمامه عن أعمال وزارته . واذا قرر حجب الثقة عن أحد الوزراء يستقيل فورا ، لكن لايحق له طرح الثقة برئيس الوزراء ، ويحق للأمير حل مجلس الأمة بمرسوم مسبب .

٤ ـ النظام الانتخابى : حق انتخاب اعضاء مجلس الأمة مقصور على الكويتيين الذكور الذين بلغوا (٢١) سنة ، أما المرشح للمجلس فيجب أن يكون كويتيا بصفة اصلية وقد بلغ عدد الناخبين فى انتخابات عام ١٩٨٥ حوالى (٧٥) الف ناخب

خبرة ما قبل الغزو :

توضع العناصر السابقة الأساس الدستورى لما طرح عقب التحرير من تصورات لمستقبل الكويت الا أن هناك ملامح اساسية أتسم بها التطور السياسى للدولة تمثل محددات للأطروحات ، والتفاعلات المختلفة على الساحة السياسية ، وهى :

ـ أن التطور السياسى عبر سنوات مابعد الاستقلال وحتى الغزو العراقى اعتمد على ثلاثة أسس مثلت عناصر معادلة الحكم فى الدولة بما حفظ التوازن السياسى داخلها رغم الهزات العنيفة التى تعرضت لها الكويت وهى :

أ ـ وجود عقد اجتماعى موثق بين الشعب والحكم تمثل فى دستور ١٩٦٢ الذى كفل لأسرة الصباح توارث السلطة ، وكفل للشعب الكويتى ، وقواه المختلفة فى المقابل المشاركة فى الحكم على أسس واضحة .

ب ـ وجود اسلوب متفق عليه ضمنا لادارة الصراعات السياسية فى الدولة يمكن تسميته بأسلوب المفاوضة . بين الحكم وقوى المجتمع يعتمد التفاهم والحوار والمساومة بين القوى المختلفة لحل المشكلات ، والوصول إلى صيغ وسط ، أو اتفاقات تراضى ، بينهم .

ج ـ وجود آليات محددة ذات طابع سلمى لادارة عملية الصراع فى إطار العقد المكتوب ، وأسلوب التفاوض ، وفى ظل تصور مشترك للقوى الكويتية حول أهمية التطور السلمى للمجتمع . وتتمثل تلك الآليات فى النقاش الصريح واللقاءات المباشرة بين رموز الحكم والقوى السياسية ، وتطورت تلك الآليات قبل الغزو إلى القاء الخطب ، وعقد المؤتمرات الشعبية ، ولم تتطور إلى التظاهر إلا فى حالات محددة ، ولم تصل إلى طرح احتمالات العنف أو الصدام مع السلطة ، ومن جانبها لم تستخدم السلطة أدوات العنف فى مواجهة القوى السياسية إلا أنها لجأت الى صلاحياتها الدستورية فى أوقات محددة لتعطيل الدستور ..

٢ ـ إن خبرة التطور السياسى للكويت قبل الغزو تشير الى خاصيتين اتسمت بهما الحياة السياسة فى الدولة هما :

أ ـ ان الأسرة الحاكمة قد حافظت بشكل عام على صيغة العقد الاجتماعى ، الا أن ذلك الالتزام اهتز منذ منتصف الثمانينات بفعل التوتر الذى ساد الخليج بسبب الحرب العراقية الايرانية ، والتفاعلات التى ادت لمحاولة اغتيال الأمير فى الوقت الذى كانت قوى المعارضة تتنامى فيه داخل مجلس الأمة بما ادى إلى ازمة سياسية حادة انتهت بصدور القرار الأميرى بحل المجلس (يوليو ١٩٨٦) وتعطيل الدستور ، وعندما نشطت المعارضة مرة اخرى فى اكتوبر ١٩٨٩ مطالبة بعودة الدستور والحياه النيابية .

حاولت السلطة تجاوز الضغوط بإنشاء مجلس محدود الصلاحيات سمى المجلس الوطنى الذى ماكاد يجتمع حتى اجتاحت القوات العراقية اراضى الدولة .

فى الوقت نفسه التزمت الأسرة بأسلوب المفاوضة مع مراكز القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، لكن حجم استجابتها للمطالب كان يتوقف على مدى قوة الأطراف الأخرى ، وحجم وأساليب الضغط التى تمارسها تلك الأطراف ، والتزمت ايضا بآليات الصراع المتفق عليها ضمنا ، ولم تتجاوزها سوى مرة واحدة عام (١٩٨٩) عندما اعتقلت بعض رموز المعارضة .. والنتيجة الأساسية هى ـ أنه رغم التزام الأسرة الحاكمة ، بالصيغة ، والأسلوب ، والآليات المتعارف عليها ، إلا أن هذا الالتزام كان قد بدأ يهتز قبل الغزو بسنوات ، ولكن مدى الاهتزاز لم يصل ابدا إلى

درجة الأخلال بمعادلة الحكم فى الدولة .

ب ـ أن الكويت لم تشهد خلال العشرين سنة التالية للاستقلال بروز قوى سياسية منظمة وعلنية أقتصرت الحياة السياسية على وجود تيارات سياسية وفكرية تعمل فى اطار جمعيات مختلفة ، وجماعات ضغط ذات هياكل تنظيمية اقتصادية واجتماعية . ولقد سيطر التجمعان الوطنى ، والديمقراطى على الحياة السياسية خلال الستينات والسبعينات ، إلى أن برز التيار الاسلامى فى نهاية السبعينات ممثلا فى الأخوان المسلمين ، والسلفيين ، والشيعة ، وبدأ التنافس بينهم خلال النصف الأول من الثمانينات الى أن أدت قرارات يوليو ١٩٨٦ إلى توحيد تلك التيارات لصفوفها لتبدأ فى تصعيد حملتها ضد السطة ، فى اطار نفس صيغة العقد الاجتماعى ، وبنفس الآليات لكن بشكل موحد ، وبكثافة اكبر فى مواجهة محاولة السلطة احتكار القرار السياسى ، وظهرت فى تلك المرحلة تيارات اخرى شاركت بفعالية فى حملة الضغوط التى انتهت بتشكيل المجلس الوطنى فى ابريل ١٩٩٠ ، وكانت خريطة القوى السياسية الفاعلة فى الكويت قبل الغزو تتكون من التيارات التالية :

١ ـ الاخوان المسلمون : كانوا يعملون علنا فى اطار جمعية الاصلاح الاجتماعى وتركزت نشاطاتها على تقديم الخدمات الاجتماعية .

٢ ـ السلفيون : جماعة دينية كانت تعمل فى اطار جمعية احياء التراث .

٣ ـ التجمع الديمقراطى : كان اقوى التجمعات قبل بروز الاخوان ، ويحمل توجهات قومية وكان يعمل فى اطار جمعية الاستقلال .

٤ ـ الجمعية الثقافية : ولم تكن جماعة دينية بقدر ماكانت جماعة ضغط معبرة عن مصالح الشيعة الكويتيين (٢٠ فى المائة من السكان) .

ونخلص من ذلك إلى أن القوى السياسية الكويتية كانت قد بدأت تتبلور فى مرحلة مابعد حل مجلس الأمة (١٩٨٦) ، وتحدد آليات معنية لتعاملها مع بعضها البعض فى إطار إئتلاف ، ولتعاملها مع السلطة لفرض مطالب محددة خاصة بالدستور ، ومجلس الأمة ، ولوحت فى بعض الأحيان يتجاوز الآليات المتفق عليها لادارة الصراع السياسى .

النظام السياسى بعد التحرير :

أدت شهور الاحتلال الى تغيرات واسعة فى خريطة القوى السياسية ، وتداعت آثار تلك التغيرات خلال شهور مابعد التحرير فى شكل تفاعلات حادة على أكثر من مستوى اتضحت خلالها عناصر اساسية من المرجح انها ستتشكل مستقبل النظام السياسى فى المرحلة القادمة إذا لم تحدث تغيرات فجائية ، ويمكن مناقشة مستقبل النظام من خلال رصد ماطرأ على وضعية العناصر الأساسية لمعادلة الحكم فى الدولة وهى :

١ ـ الأسرة الحاكمة فى الكويت .
٢ ـ القوى السياسية الكويتية .
٣ ـ العلاقة بين الحكم والقوى السياسية .

أ ـ اوضاع الأسرة الحاكمة بعد التحرير :

تعرضت اسرة الصباح فى عام ١٩٩٠ لاقسى تجربة فى تاريخ حكمها للكويت . ومن المحتمل ان تتأثر وضعيتها فى الصيغة المستقبلية بالعناصر التالية :

١ ـ اضطرارها الى اللجوء للسعودية عقب الغزو ، بما أدى الى توجيه المواطنين « المرابطين » الذين بقوا فى الكويت انتقادات لها ، لكنها انتقادات لاتتبناها اية قوة سياسية معارضة ، ومع ذلك فإن بعض عناصر المعارضة تلوح احيانا بتبنى تلك الانتقادات .

٢ ـ الانتقادات الحادة التى وجهت لبعض عناصر الأسرة بسبب ماسمى « المسئولية عن الكارثة » وهى انتقادات تبنتها بعض القوى ، وتحولت الى مطالب محددة منها :

أ ـ تشكيل لجنة لمحاسبة المقصرين ، والمسئولين عن الغزو ، وهو مطلب ثم التخلى عنه لما قد يؤدى اليه من إفساد علاقة الحكم والقوى السياسية ، لكنه قد يطرح مرة اخرى اذا ما تأزمت تلك العلاقة .

ب ـ عدم احتكار اسرة الصباح للمناصب السياسية الهامة فى الدولة ، وتعين الوزراء حسب معايير الكفاءة ، وهو مطلب تحجم ، إلى تقليل عدد افراد الأسرة فى الوزارة .

د ـ فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء ، وهو مطلب يمس اوضاع الأسرة مباشرة ، وطرح فى اطار المطالب القصوى ، فى عملية التساوم ، ولا تأمل المعارضة فى تنفيذه فى المدى المنظور .

٣ ـ ما تردد عن وجود خلافات داخل الأسرة نفسها خاصة بين فرعيها الجابر والسالم حول كيفية التعامل مع المتغيرات الجديدة ، فالشبان فى الأسرة اكثر تشددا ، كما أن هناك جناح متشدد من الكبار ، وقد عكست وزارة (٢٠) ابريل سيطرة جناح السالم ، على الوزارات الحيوية فى حين كانت الأسرة قد إعتادت حفظ التوازن بين الفرعين فى الوزارات السابقة .

ويمكن استنتاج نقطتين اساسيتين من العناصر السابقة فيما يتعلق بوضعية الأسرة الحاكمة فى المرحلة القادمة .

١ ـ أن هيبة الأسرة قد اهتزت نتيجة للغزو بما سيجعلها غير قادرة على الحصول على الطاعة الاختيارية الكاملة من المواطنين فى مواجهة القوى المنافسة ، لذا فإنها ستلجأ الى آليات مكافأة سياسية وأقتصادية مستمرة لاكتساب القبول لخياراتها فى مواجهة محاولة القوى المعارضة استغلال هذا اتزاز لطرح الب خاصة بإحتكار الأسرة للقرار السياسى . وهى مطالب قد يتم التفاوض . حولها مستقبلا .

فبعد عودة الدستور ، قد تطرح مطالب لتعديل الدستور ، لكن إهتزاز الهيبة لا يعنى اهتزاز الشرعية فقد ادارت الاسرة الحاكمة الازمة بكفاءة ، كما انها كانت رمزا للاستقلال ، فلا يوجد من يطرح شرعية حكم أسرة الصباح .

٢ ـ ان الخلافات داخل الاسرة لن تؤدى الى حدوث مواجهة مكشوفة او معلنة داخلها كما تدل خبرة الكويت ، وعلى الأرجح فان سيطرة احد الفرعيين قد تم بالتراضى فى ظل قناعة بان حكومة (٢٠) ابريل ١٩٩١ هى حكومة ازمة ، فسوف تظل الأسرة متماسكة ، لكنها قد لاتكون مستقبلا بنفس التماسك السابق ، فالمواجهات المحتملة مع المعارضة قد تزيد من مساحة الخلاف داخلها ، لاسيما بعد تشكيل مجلس الامة فى عام ١٩٩٢ .

ب ـ مستقبل القوى السياسية فى الكويت :

أدت تداعيات الاحتلال الى تعقد خريطة القوى السياسية ، فقد اندفعت تلك القوى الى الاعلان عن نفسها فى اشكال اقرب ماتكون الى الاحزاب غير الرسمية . عقب التحرير ، وتحددت على الخريطة فى الشهور السابقة سبعة تجمعات اساسية :

١ ـ الحركة الدستورية الاسلامية ، وهى الهيكل الجديد للاخوان المسلمين .

٢ ـ التجمع الدستورى ، وتسيطر عليه غرفة التجارة والصناعة ذات النفوذ المؤثر .

٣ ـ المنبر الديمقراطى ، ويجمع بين التجمع الوطنى والتجمع الديمقراطى السابقين

٤ ـ التجمع الاسلامى « السلفيون » ، وكان قد برز قبل الاحتلال كتيار منافس للاخوان المسلمين .

٥ ـ الائتلاف الاسلامى الوطنى ، وهو ائتلاف الشيعة الذى يعد جماعة مصلحة اكثر من تيارا سياسيا

٦ ـ تكتل النواب : ليس تيارا لكنه تجمع يضم نواب مجلس (١٩٨٥) الذى تم حله .

٧ ـ المستقلون : مجموعة شخصيات فاعلة لا يضمهم تيار او افكار محددة .

ويعتبر التطور الاساسى فى خريطة الكويت السياسية بعد التحرير هو تحول القوى السياسية الى العمل من خلال هياكل سياسية ، بعد ان كانت تعمل فى اطار هياكل اجتماعية واقتصادية وثقافية قبل الغزو ، ويعنى ذلك ان التعددية ، اصبحت واقعا حقيقيا فى الكويت ، وان كانت تلك القوى لا تعتقد ان الوقت مناسب حاليا لاعلان نفسها كأحزاب سياسية رغم ان الدستور لا يمنع ذلك ، فلاتزال كلمة الحزبية تثير هواجس مختلفة فى الكويت ، وعموما فقد تصبح معركة التحول الى احزاب إحدى ملامح المستقبل السياسى لنظام الحكم فى الكويت .

أما واقع القوى السياسية ، فيبدو اكثر تعقيدا مما يبدو عليه ، ويتمثل فى عدة عناصر :

١ ـ أن أوزان القوة للتيارات المختلفة على الساحة قد تغيرت بفعل موقف كل تيار خلال الغزو ، فقد كان نفوذ كل تيار يقاس قبل الغزو بمعايير تمثيله فى البرلمان ، لكن شرعية ونفوذ كل تيار حاليا تستند الى ممارساته خلال الاحتلال بصرف النظر عن نضاله السابق ، وهو مايتضح اساسا بالنسبة للاخوان المسلمين الذين اصبحوا القوة الرئيسية المعترف بها على الساحة فى الكويت .

٢ ـ انه بينما تمثل بعض تلك القوى تيارات ذات تصورات وافكار محددة لا تمثل قوى اخرى تيارات بالمعنى المحدد ، فهى مجرد تجمعات مؤقتة ، وتمثل قوى ثالثة جماعات مصالح تعبر عن مصالح قوى معينة وليس توجهات سياسية ، وبالتالى ، فان الواقع الحالى انتقالى لم تتبلور فيه التيارات تماما ، فهى لاتزال تستند على رمال متحركة ، تنتقل من معسكر لاخر .

٣ ـ أن التحالفات بين القوى المختلفة قد اصبحت اكثر عمقا فيما بعد التحرير ، فهناك مطالب مشتركة شبه موحدة تتبناها التيارات المختلفة ، وعمليات تفاوض مكثفة بينها لتحديد آليات التحرك ، والتعامل مع السلطة ، ورغم ذلك فان التنافس فى اطار التوحد لايزال مستمرا ، فهناك خلافات فى التصورات بين التيارات ويعمل كل تيار بدأب لكسب مؤيدين جدد ، ومن المتصور ان التحالفات الحالية سوف تنفك بمجرد بدء العملية الانتخابية ، لكن ستظل امكانية التحالف بينهم قائمة فى حالة ظهور اية ازمة مع السلطة .

والخلاصة .. ان هناك تعددية حالية فى الكويت ، تمر بمرحلة انتقالية وسوف تتبلور العناصر الاساسية للخريطة السياسية خلال التفاعلات المقبلة خاصة مع انتهاء تلك الضغوط التى تفرض عليها التحالف المرحلى .

جـ ـ واقع العلاقة بين الحكم والقوى السياسية :

يعتبر هذا العنصر اهم عناصر تحديد الصيغة المستقبلية للنظام السياسى لانه يرتبط مباشرة بالمعادلة التى تحكم توازن الحكم فى الكويت ، ويمكن تناول تلك العلاقة فى المحاور التالية :

١ ـ صيغة التعاقد السياسية : ان الخلافات بين القوى السياسية والسلطة فيما يتعلق بالعقد السياسى بين الشعب والاسرة الحاكمة تبدو اوسع مما هى عليه ، فلا يوجد خلاف حول كفالة توارث الحكم ، وامتيازات اسرة الصباح ، وكفالة المشاركة السياسية للشعب . لكن الخلافات تتركز حول امور اجرائية تتعلق بتوقيت الانتخابات ، وشكل الحكومة ، وغيرها ، وإن كان هذا لا ينفى انها خلافات حادة ، فمطالب المعارضة اذن لا تتطرق لتغيير الدستور ، بل لتطبيقه ، وتؤكد اكثر قوى المعارضة راديكالية ، ان تحركات القوى السياسية ليست تحديا لاسرة الصباح ، وليست ضدها ، لكنها تحركات ذات اهداف دستورية ، ومن جانب اخر فان المطالب الخاصة ، لبعض القوى تحمل معها مطلبا ضمنيا بتغيير الدستور ، او الاعراف الدستورية المستقرة ، وهى مطالب

تدرك القوى التى تطرحها انها تمس آليات سيطرة اسرة الصباح على الحكم ، وعموما فان تلك القوى لا تصر طويلا على مثل هذه المطالب ، كفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء .

على الجانب الاخر فان المعارضة تقرر ان الاسرة تتجاوز العقد المكتوب ، وتتجاوز مقررات وتوصيات المؤتمر الشعبى الكويتى الذى عقد فى جدة فى اكتوبر ١٩٩٠ خلال الاحتلال ، وتقرر رموز السلطة ان هناك أولويات معينة بينما تتهمها قوى المعارضة بانها لم تتفهم تماما التغيرات التى نتجت عن الغزو ـ وعلى اية حال فان كلا من السلطة والمعارضة تدركان جيدا مخاطر ومحاذير المساس بصيغة العقد الاجتماعى من جانب كل طرف ، ويتعاملان بحذر بالغ مع هذه المسألة ، لكن من الواضح ان سلوكيات كل منهما قد مست صيغة العقد وإن لم يطرح ذلك صراحة ، وقد تشهد الفترة المقبلة محاولات لتغيير بعض بنود العقد ، غير الاساسية ، لكن ماسيحدد مستقبل النظام ليس المساس بالبنود ، بل الاسلوب الذى سيتبع فى ادارة تلك العملية .

٢ ـ اسلوب ادارة الخلافات السياسية : قد يكون واضحا ان اسلوب المفاوضة التقليدى الذى اتبع قبل الغزو للوصول الى تسويات مرضية بين الاطراف الفاعلة يتعثر فى مرحلة ما بعد التحرير ، فقد تفجرت الازمات بين السلطة والمعارضة منذ اليوم الاول لتحرير الكويت وعقب اعلان الاحكام العرفية (١٩٩١/٢/٢٦) ، ولم تلجأ المعارضة للحوار ، لكن للضغط بمحاولة عقد مؤتمرات شعبية فى ظل أزمة ثقة حادة بين الجانبين الى ان استقالت الحكومة (١٩٩١/٣/٢٠) ، وبدأ ولى العهد مشاورات مكثفة لاشراك كافة الفعاليات فى الوزارة الا ان كل القوى علقت مشاركتها على اعلان موعد محدد للانتخابات فى حين كانت السلطة ترفض اية شروط مسبقة .. ووصل الحوار منذ البداية الى طريق مسدود فى ظل تمسك كل طرف بموقفه وعدم استعداده للتفاوض حوله او التراجع عنه .

ومن جانبها كانت السلطة تتقدم بما تعتبره حلول وسط ، لكن دون ان تمر تلك الحلول من خلال (التفاوض) او الحوار ، وهو ماحدث فى خطاب الامير (٤/٨) بشأن تحديد موعد للانتخابات ، وفى تشكيل الوزارة الجديدة (٤/٢٠) ، التى كانت المعارضة قد تقدمت بمطالب محددة بشأنها ، واستمر التفاعل بين الطرفين دون حوار مكثف ، لكن فى ظل التزام كل طرف بمضمون اسلوب المساومة ، فالسلطة تقدم فى قراراتها ماتعتبره حلول وسط ممكنة ، والمعارضة تسلك سلوكيات وسطية تعتمد على التصعيد المتدرج المحسوب فيما يبدو انه اسلوب جديد للتعامل السياسى فى الكويت ، يقوم على نفس منطق المفاوضة مع التخلى نسبيا عن شكله التقليدى وهو اللقاء المباشر ، والحوار ، وهو اسلوب يؤدى الى توتر شديد ، فى علاقات الطرفين ، وسوف يستمر هذا التوتر فى المرحلة القادمة مع عدم التخلى عن مضمون المفاوضة ، اذا لم تحدث تطورات حادة غير متوقعة بفعل خطأ فى تقديرات اى من الطرفين .

٣ ـ آليات التفاعل السياسى : لقد شهدت تلك الآليات تطورا كبيرا بعد التحرير ، فقد طرحت افكار لعقد مؤتمرات شعبية فى الخارج بعيدا عن مظلة السلطة ، واستمرت تلك المؤتمرات فى الداخل والخارج كآلية رئيسية لممارسة الضغوط ، واتبعت المعارضة ايضا آلية المقاطعة ، فى التعامل مع محاولات تشكيل الحكومة الجديدة ، وهى آلية اتبعت من قبل بمقاطعة انتخابات المجلس الوطنى اوائل عام ١٩٩٠ ، بالاضافة الى آليات توحيد التيارات وتبنى مطالب مشتركة واصدار البيانات الموحدة ، وعقد اجتماعات دورية ، وكان اقصى مالوحت به المعارضة هو التظاهر ، ضد السلطة ، وقد حدث ذلك مرتين بعد التحرير على نطاق ضيق ودون استفزاز للسلطة .

وكافة الاليات السابقة تدخل ضمن الوسائل السلمية للضغط السياسى الا أن الكويت شهدت فى بعض الفترات احتمالات تصاعد العنف ، أو الوسائل غير المعتادة فى الخبرة الكويتية لادارة الخلافات السياسية فى ظل ظروف خلقت مخاوف من تصاعد العنف ، كتواجد حوالى (١٠٠) الف قطعة سلاح لدى الكويتيين ومحدودية استجابتهم لدعوة الحكومة لتسليمها ، وتعمد بعض جماعات المقاومة ـ السابقة ـ عدم تسليم الاسلحة الا اذا استجابت الحكومة للمطالب السياسية ، ورغم ذلك لم تشهد الكويت حوادث عنف موجهة للسلطة باستثناء اطلاق النار من مجهولين على رجال الامن ، وهى ظاهرة بدأت تخف نسبيا ، ومع هذا فقد حذرت قيادات المعارضة من احتمالات تصاعد العنف ، والتطرف اذا استمرت حالة « الجمود » بين السلطة والمعارضة ، ورغم تلك التحذيرات المتكررة ، فانه لا يوجد تيار يطرح العنف كبديل للتطور السلمى ، وتقتصر دعوات التصعيد على تكثيف الضغط بالوسائل المعتادة مع التلويح بوسائل ضغط غير واضحة .

من جانب السلطة ، فانها لا تعلق كثيرا على تحركات المعارضة ، ويفسر بعض المراقبين ذلك بانها تتوقع حدوث صدام ، ومع ذلك لاتوجد مؤشرات جادة توحى بان السلطة فى الكويت تنوى تغيير آلياتها فى التعامل السياسى لوجود ضغوط خارجية واسعة على حرية حركتها ، واقتصرت مؤشرات العنف من جانب السلطة على قيام شبان من الأسرة الحاكمة بتكوين ميليشيات مسلحة للانتقام من الفلسطينيين المقيمين والعراقيين ، وحدوث محاولة اغتيال لاحد رموز المعارضة ، مما استدعى تهديدا عنيفا من جانب ولى العهد ، لشبان الاسرة ، اضافة لذلك فقد منع صدور صحيفة (٢٦ فبراير) ، وتم

اعتقال بعض افراد الاخوان المسلمين ، وهى كلها لاتعد مؤشرات للاتجاه نحو العنف بقدر ماتعد مجرد عمليات تلويح ، من جانب السلطة بالضغط المضاد - بالقانون - فى مواجهة تلويحات المعارضة ، بالتصعيد ، اما الالية الاساسية للسلطة حاليا ، فهى محاولة سحب البساط الشعبى من تحت اقدام المعارضة بقرارات اقتصادية ، وسياسية متدرجة .

فقد اتسعت آليات ادارة الصراع السياسى ، لكنها ظلت فى اطار العمل السلمى ، مع التلويح بتصعيد الموقف بوسائل لايتم التصريح بها علنا . مع ادراك الطرفين لمحاذير تجاوز خطوط حمراء يعرفها الجميع تماما وسيكون من شأنها فتح الطريق لاحتمالات جديدة من المؤكد ان الطرفين لايرغبان فيها لوجود مصالح مشتركة بينهما .

واخيرا .. فان مستقبل النظام السياسى يتوقف على قدرة السلطة ، والفاعلين على التمسك بعناصر المعادلة السياسية ، وادارة عملية التغيير بشكل لا يهدد وحدة الدولة ، وقدرة كل طرف على سيطرته على سلوكه ، والتحكم جزئيا فى سلوك الطرف الاخر أيضا ، اما اذا لم يتمكن الطرفان من القيام بذلك - وهو احتمال ضعيف نسبيا فى ضوء خبرة الكويت - فإن كل الاحتمالات تظل مفتوحة .

ثانيا : التركيبة السكانية للكويت :

أن اعادة النظر فى التركيبة السكانية للكويت يعد احد العناصر الاساسية فى صياغة مستقبل الدولة ، ولم يتولد هذا الاتجاه بفعل الغزو فقط ، بل كان قائما قبل الغزو ايضا بسبب المشكلات التى خلقها الاختلال السكانى بين الكويتيين ، والمقيمين غير الكويتيين ، ومشكلات الجنسية ، ومراتب المواطنة ، ويجرى حاليا التفكير فى هذا العنصر على ثلاثة مستويات :

١ - العلاقة بين الكويتيين وغير الكويتيين (المقيمين) .

٢ - العلاقة بين الكويتيين من الدرجة الاولى والثانية .

٣ - دورة المرأة ، فى الحياة العامة فى الكويت .

ويمكن تناول العناصر السابقة فى النقاط التالية :

١ - العلاقة بين الكويتيين والمقيمين : تشير بيانات اخر احصاء رسمى اجرته الكويت عام ١٩٨٥ (كتاب وزارة الاعلام الكويتية - ١٩٨٦) الى أن عدد سكان الكويت وصل فى ذلك العام الى (١,٦٩٥) مليون نسمة منهم (٦٨٠) الف كويتى ، و (١,٠١٦) مليون من غير الكويتيين ، اى ان نسبة الكويتيين المقيمين كانت (٤٠) فى المائة من عدد السكان ، ونظرا لان معدل نمو غير الكويتيين (٥,١) كان اكبر من معدل نمو الكويتيين (٣,٧) ، فقد وصل عدد سكان الكويت حسب سجلات ماقبل (٢) اغسطس ١٩٩٠ الى (٢,٢) مليون نسمة تضاءلت نسبة الكويتيين فيهم الى (٢٨) فى المائة ، مع ملاحظة ان الاحصاءات الكويتية قد استبعدت فئة البدون جنسية الكويتيين من نسبة الكويتيين ، وهم يمثلون (١٣) فى المائة من عدد السكان فى الكويت ، وحسب الاحصاءات فان نسبة المقيمين فى الكويت كانت تبلغ (٧٢) فى المائة قبل الغزو وينتمون الى (١٢٦) جنسية منهم (٢٩) فى المائة تقريبا من الاسيويين ، و (٧٠) فى المائة من المقيمين العرب ، ويمثل المقيمون حوالى (٨٠) فى المائة من قوة العمل فى الكويت .

وقد تبلور اتجاه عام بين الكويتيين خلال الاحتلال مضمونه ان لايجب ان يكون الكويتيون اقلية فى دولتهم ، وطرحت افكار حول خفض عدد السكان الى النصف على حساب المقيمين ، او على الاقل خفض المقيمين بنسبة (٥٠) فى المائة ، واحلال الكويتيين محلهم ، بل طرحت افكار - غير رسمية - بترحيل الجاليات التى ساندة قوات الاحتلال ، ومنهم بالطبع الفلسطينيون (٣١٠ الف فلسطينى) ، لكن الحكومة نفت انها تفكر فى ذلك رغم انها تفكر بالفعل فى اعادة النظر فى التركيبة السكانية .

ويرى وزير التخطيط الكويتى (٣/٣١) ان خفض عدد السكان بنسبة لا تجعل الكويتيين اقلية يبدو امرا مستحيلا ، ويرى مدير صندوق الانماء الاجتماعى والاقتصادى والكويتى ، (٥/٢١) ان الافضل هو ابقاء السكان عند رقم مليونين ، وبغض النظر عما تفكر فيه قيادة الكويت ، فان من الواضح ان هناك قرارا ، بخفض عدد المقيمين عن طريق اتخاذ اجراءات لتنفيذ الخفض لا تصل الى مستوى الترحيل الجماعى ، لكنها تقيد بشدة العمل والاقامة فى الكويت ، كمراجعة قوانين الاقامة ، والعمل ، والغاء عقود ماقبل (٢) اغسطس ١٩٩٠ ، واعطاء الصلاحية للاجهزة الامنية لاعتقال وابعاد اى اجنبى ، وبدء خطة التكويت ، وغير ذلك ، وهى اجراءات سوف تمكن الحكومة من فرض حظر على دخول جنسيات معينة الكويت لاعتبارات امنية ، وترحيل عدد كبير من المقيمين بشكل متدرج ، واعادة النظر فى جنسيات المقيمين .

وعلى هذا .. فانه تجرى عملية خفض للسكان على حساب المقيمين ، وتحديد سياسة عمل واقامة جديدة تزيد من نسبة الكويتيين الى (٤٠) فى المائة أو اكثر من عدد السكان ، ولاتوجد تصريحات محددة حول موقع العمالة العربية من عمليات الخفض ، وكذلك المقيمين ، الا ان عمليات « التخويف غير الرسمية » المسلحة ضد جاليات معينة ، واعتقال افراد جنسيات عربية عربية معينة ومحاكمتهم تعد رسائل ، واضحة للجنسيات التى لا تفضل الحكومة (أو الشعب) الكويتية بقائهم مستقبلا فى الكويت ، ويدخل فى ذلك ايضا اعادة صياغة عقود العمل والاقامة بالنسبة للمقيمين العرب .

٢ - مستويات الجنسية : فحكومة الكويت تحاول التعامل

مع مشكلة الجنسية بالنسبة للكويتيين انفسهم ايضا ، فى ضوء خبرة الاحتلال ، وخبرة الثلاثين عاما الماضية للقانون الذى يقسم الكويتيين الى كويتيين بصفة اصلية يحملون جنسية من الدرجة الاولى ويتمتعون بكافة الحقوق ، وكويتيين يحملون جنسية من الدرجة الثانية لا يسمح لهم بممارسة كل الحقوق السياسية ، والفئة التى لا تحمل جنسية على الاطلاق وهى البدون ، (بدون جنسية) وليست لهم اية حقوق على الاطلاق ، ويبلغ عددهم حوالى (٢٣٠) الف شخص . وقد وعد امير الكويت فى خطابه (٨ / ٤) بدراسة اوضاع المواطنين الذين يحملون جنسية من الدرجة الثانية ، ويثبت ولاؤهم للكويت كما وعد مسئولون اخرون بدراسة اوضاع البدون ، الا ان مشكلة الجنسية معقدة ، ولم تتخذ بصددها اجراءات حتى الان (اول يونيو ١٩٩١) . ولاتريد قوى المعارضة نفسها الخوض فيها .

واذا ماأعيد النظر فى هذا القانون ، وسمح لافراد الفئة التى تحمل جنسية من الدرجة الثانية منذ عام ١٩٦٦ ، فان ذلك يعنى مشاركة حوالى (١٢٠) الف كويتى فى الحياة النيابية اضافة الى (٢٨٥) الف يشاركون فيها حاليا ، بما سيقلب كثيرا من المعادلات السياسية فى الكويت .

٣ ـ المرأة الكويتية : لاتتمتع المرأة فى الكويت باى حق سياسى ، وقد وعد امير الكويت بدراسة اوضاعها ، واذا مابدأت المرأة تمارس الحياة العامة فان معادلة الكويت السياسية سوف تزداد تعقيدا ، فحسب تعداد عام (١٩٨٥) بلغت نسبة الاناث الى عدد السكان الكويتيين (٥٠,٤) فى المائة .

وتعنى العناصر السابقة ان اعادة النظر فى التركيبة السكانية سوف تغير الهيكل السكانى فى الكويت ، كما ستؤثر فى الحياة السياسية فيها بما سيؤدى الى تبلور رأى عام منظم يتزايد فى تقرير شئون الدولة .

ثالثا : السياسة الدفاعية الكويتية :

ان اهتمامات الامن الوطنى للكويت سوف تحتل اولوية قصوى فى سلم اهتماماتها خلال السنوات القادمة بفعل ماتعرضت له فى اغسطس ١٩٩٠ ، وبالتالى فان بناء استراتيجية عسكرية جديدة على اسس مختلفة سيمثل اهم عناصر صيغة الكويت المستقبلية ، وذلك بعد ان اثبتت الاحداث لقادة الكويت ان ادوات سياستها القومية السابقة لم تكن كافية لمنع الاحتلال العراقى لاراضيها ، ورغم انقشاع التهديدات الخارجية للكويت حاليا ، الا ان هاجس « الامن » سيظل يسيطر كعقدة فى سياسيات الكويت بصفة عامة بما قد يؤدى الى عرقلة توازن سياستها الخارجية .

ويمكن تحديد اهم الخطوط المحتملة لسياسة الكويت الدفاعية فى المرحلة القادمة فيما يلى :

١ ـ تكوين قوة دفاعية ذاتية قد لا تكون كافية لردع التهديدات فى ظل عدم التوازن بين الكويت والدول المجاورة ، لكن ، لكى تكون كافية لانزال قدر من الخسائر فى قوات الطرف المضاد بما لا يجعل عملية التهديد تبدو سهلة ، وتدرك قيادة الكويت بالطبع ان الترتيبات الامنية الحالية ، وخبرة الحرب سترد ع اية تهديدات مقبلة فى المدى المنظور ، الا ان خبرة الغزو ستدفعها لتكوين قوة ذاتية بما لا يجعل اعتمادها على الترتيبات الامنية كاملا . وتعتمد تلك القوة فيما يتعلق باعادة بناء القوات المسلحة على عنصرين :

أ ـ الكم ، فهناك اتجاه لزيادة حجم القوات المسلحة باكبر من الحجم السابق (٢٢ الف جندى) والتوسع فى عمليات التجنيد الالزامى . وهناك اقتراحات بتكوين قوة احتياطية كبيرة يمكن تعبئتها فى اى وقت بصورة سريعة .

ب ـ الكيف : ويتركز على الاهتمام بتدريب وتسليح القوات بنظم تسليحية حديثة لسد فجوة العجز المزمن فى القوة البشرية ، ولم تصدر تصريحات حول امكانية الحصول على رادع استراتيجى باعتبار ان الترتيبات الامنية توفر هذا الرادع .

وقد استعادت القوات الكويتية حاليا مستوى حجمها السابق ، وتجرى حاليا عمليات رفع كفاءتها ، وتنظيف صفوف الجيش من القلة المشاغبة . المشكوك بولائها الوطنى (نائب رئيس الاركان الكويتى ـ صوت الكويت ـ ٢ / ٥ / ١٩٩١) بما يعنى ان عناصر معينة فى الجيش تسبب قلقا للقيادة السياسية .

٢ ـ رفع مستوى التنسيق العسكرى مع دول مجلس التعاون الخليجى لبناء نظام امن خليجى مشترك يستند على قوة رادعة تعتمد ـ حسب بعض التصورات ـ على قدرة ابناء الخليج اساسا . وقد بدأت بالفعل اجتماعات خليجية (تشارك فيها الكويت) لبحث ايجاد استراتيجية دفاعية مشتركة على اساس تحديث القوات فى دول المجلس ، والتنسيق حول مصادر التهديد المتحملة ، والتحالفات الخارجية المتصورة وسوف يستمر هذا الخط فى سياسة الكويت الدفاعية ، لكنه لن يصل فى المدى المنظور الى (التنسيق الكامل) وتوحيد الهياكل العسكرية فى ظل اختلافات الرؤى بين دول المجلس حول مفاهيم الامن واستراتيجيات تحقيقه ، والتحالفات الخارجية المختلفة .

٣ ـ الاستمرار فى اقرار الترتيبات الامنية الاقليمية التى تشارك فيها كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، ومصر وسوريا ، وموقف الكويت هى انها وحدها تمتلك الحق فى اقرار الترتيبات الامنية الملائمة لها ، وتحديد حجم وجنسية القوات التى يجب ان تتمركز فى اراضيها ، وهيكل قيادة تلك القوات ، وفى ضوء ذلك فانها ترى ان تواجدا امريكيا بريطانيا بريا على ارضيها يضمن لها قدرة ردع ذات مصداقية عالية ، مع مشاركة قوات عربية محدودة ، فهذا يتيح لها ادارة علاقاتها الخارجية بشكل افضل ، كما ترى امكانية مشاركة ايران فى الترتيبات الامنية .

وفى الاطار السابق .. فان زيادة حجم الجيش قد

يجعله مؤثرا ، فى الحياة السياسية مستقبلا كما ان تعقيد السياسة الدفاعية بعناصرها الذاتية ، والخليجية ، والعربية ، والدولية قد يؤدى الى تعقيدات واسعة فى صياغة السياسة الخارجية للكويت .

رابعا : السياسة الخارجية الكويتية :

بدأت بوادر التحول فى توجهات السياسة الخارجية خلال فترة الاحتلال فى ظل قناعة بان مسئولية تلك السياسة عن الكارثة ، ليست اقل من مسئولية السياسة الدفاعية ، وتحددت التوجهات فى شهور الاحتلال حسب موقف كل طرف خارجى من الغزو ، وحسب مايقدمه من دعم لانهاء الاحتلال ، لكن الشهور التالية للتحرير اثبتت ان تلك التوجهات كانت فى بعض دوائرها مؤقتة ، ومرتبطة بظروف الغزو ، وان توجهات أخرى تتشكل فيما بعد التحرير ، وكان خروج الشيخ صباح الاحمد من اول وزارة بعد التحرير ذو دلالة فى هذا السياق ولقد كانت بعض الالتزامات الشفوية الكويتية قد تحولت الى التزامات مادية . ووضح ان قيادة الكويت تمضى فى بعض التوجهات بينما تقوم بتعديل توجهات اخرى ، ويمكن تحديد اهم دوائر حركة السياسة الخارجية الكويتية فى المرحلة القادمة فيما يلى :

١ ـ الموقف من العراق :

ان الشك والتوجس والقطيعة سوف تتحكم فى سياسة الكويت تجاه العراق فى المرحلة القادمة ، وتصرح دوائر الخارجية الكويتية بانه لا مجال لعودة العلاقات مع العراق طالما ظل النظام الحالى العراقى فى الحكم ، بل ان القيادة الكويتية لاتزال ترى ان النظام العراقى الحالى لايزال يمثل خطرا على الكويت ، وان « صدام حسين » قادر على تمزيق الاتفاقيات بنفس السرعة التى وقعها بها ، وتساهم تصريحات قيادات النظام العراقى فى تأكيد تلك الصورة . فلا مجال من وجهة نظر الكويت ـ لاعادة العلاقات مع العراق فى ظل نظام صدام حسين ، وفى اتجاه اخر ، فان هناك موقفا خليجيا موحدا ـ يشمل الكويت ـ تجاه العراق يتمثل فى ضرورة التزام العراق بكافة قرارات مجلس الامن الدولى تجاه ازمة الخليج ، ومن المتصور انها مواقف غير قابلة للتفاوض فيما عدا « التعويضات » التى قد يتم التفاهم حولها فى مرحلة مابعد صدام حسين ، مقابل تعهدات عراقية « ثنائية » اضافية .

٢ ـ التعاون الكويتى الخليجى :

حسب دلالات التفاعلات الكويتية الخليجية فى الشهور السابقة ، فان الاندماج الكويتى فى مجلس التعاون الخليجى سوف يتزايد فى ظل نفس القواعد القديمة . التى تتيح لكل دولة حرية حركة بمدى معين لتسيير سياساتها الداخلية والخارجية .

وفى الواقع .. فان مجلس التعاون يتيح للكويت التحرك بحرية اكثر فى مواجهة قضايا متعددة ، فهو يساند موقفها باتجاه العراق بشكل كامل ، وتجاه الدول الاخرى التى ايدته ايضا بما يجنب الكويت ـ واية دولة اخرى فى المجلس ـ مغبة اتخاذ مواقف منفردة تبدو متشددة ، كما ان المجلس يتيح لدولة ، وللكويت تحديدا ، مرونة اكبر فى التعامل مع المواقف الطارئة ، فمن الممكن ان تعقد اتفاقات ترتب التزامات جماعية فى ظروف محددة ، ويمكن لكل دولة بعد ذلك ان تتعامل مع الالتزام الجماعى بطريقة مرنة بحيث يمكنها ان تعيد صياغة الالتزام الجماعى بشكل ثنائى معدل فى مرحلة تالية ، وبصفة عامة فان وجود الكويت ضمن المجلس يقوى مركزها التفاوضى فى مواجهة الاطراف الاخرى .

فى هذا السياق ، فان هناك مصالح حقيقية خاصة على المستوى الامنى تدفع فى اتجاه اندماج كويتى خليجى اكبر ، وباستثناء خلافات وجهات النظر داخل المجلس فلا يوجد مايعيق هذا الاندماج بشكل حقيقى الا تطور النظام السياسى فى الكويت باتجاه الديمقراطية ، بما سيخلق نظاما سياسيا يختلف عن الانظمة التقليدية فى الخليج ، ومن المفترض ان دول المجلس تراقب تطورات الاوضاع داخل الكويت ، وفى لحظة معينة قد تجد ان تلك الاوضاع ستؤثر على نظمها السياسية ، بما قد يخلق تعقيدات جديدة فى العلاقة الكويتية ـ الخليجية .

٣ ـ سياسة الكويت العربية

لايزال الوقت مبكرا لتحديد الثوابت التى ستحكم علاقات الكويت العربية لكن هناك مؤشرين أساسيين :

أ ـ ان مواقف أغلب الدول العربية من الغزو قد أصابت القيادة الكويتية بنوع من الصدمة ، كما أن أغلب فئات الشعب الكويتى قد « صدموا » أيضا من حجم المشاعر السلبية التى أظهرها الرأى العام العربى فى أغلب الدول تجاه الكويت . وهو ما طرح فى أسابيع ما بعد التحرير الأولى احتمالات أن تتجه الكويت نحو العزلة ، عن التفاعلات العربية ، وتتقوقع فى إطارها الخليجى ، وتنفتح على العالم الخارجى ، وهو افتراض يصعب التحقق منه حاليا ، إلا أن نمط التفاعلات الكويتية ـ العربية فى الشهور السابقة لا يتسم بالانفتاح حتى بالنسبة لدول وقفت ضد الغزو ، ومن المرجح أن هذا الاتجاه سوف يستمر الى أن يزول أثر الصدمة .

ب ـ ان التصريحات الرسمية الكويتية بعد انتهاء الاحتلال اكدت ان الكويت سوف ترسم سياستها العربية على أساس واضح « فالدول التى وقفت معنا سنقف معها ، وسيكون لنا معها تعامل غيره مع الدول التى أيدت الاحتلال لكن ستظل علاقاتنا مع الشعب العربى كما كانت دائما » (سليمان ماجد الشاهين ـ الحياه ـ ٤/١٥) . ويضيف نفس المسئول ان من ساهم معنا فى تحرير الكويت سيكون لنا معه دور بمقدار هذه المساهمة ، وهو ما يوضح أن الموقف من الغزو سيكون اساس تعاملات الكويت العربية ، وبالتالى فان علاقات الكويت لن تنفتح عربيا سوى بالنسبة لمصر ، وسوريا ، ودول الخليج ، « ولن تغفر للدول العربية التى ساعدت

العراق فى احتلاله للكويت » (الشيخ سعد العبدالله - السياسة - ١٥/٥) .

وعلى ذلك - تشير تلك الدلائل الى أن مبدأ الثواب والعقاب سوف يحكم علاقات الكويت العربية فى المدى المنظور ، وذلك باتباع اساليب المنح والمنع بشكل دقيق يراعى مستوى التأييد ومستوى الضرر .. ولا يمكن مناقشة هذه السياسة على أساس اخلاقى ، فكل دولة حرة فى تحديد سياساتها الخارجية ، كما ان الكويت قاست من أكبر كارثة يمكن ان تتعرض لها أية دولة . الا ان أية سياسة خارجية لا يمكن ان تستمر طويلا معتمدة على منطق الثواب والعقاب ، فهو منطق مكلف ، كما أنه يثير مشاكل توقع وتقدير الأطراف الأخرى لحجم الثواب ، ومدى العقاب ، خاصة اذا ما كانت الكويت تنوى تطبيقه بشكل دقيق .. وبالتالى .. فمن المتصور أنه بعد زوال الصدمة لن تستمر الكويت فى التفرقة بدقة بالغة بين الدول المؤيدة ، وغير المؤيدة لها ، وسوف تظهر عوامل جديدة تخفف من آثار ما حدث خلال شهور الاحتلال .

٤ - العلاقات الكويتية الأمريكية :

تبعا للمنطق السابق الخاص بتحديد السياسة الخارجية على أساس الأدوار فى عملية التحرير ، فان الولايات المتحدة تحتل الموقع الرئيسى فى خريطة تحالفات الكويت الخارجية ، وقد القت الكويت خلال الاحتلال ثقلها كاملا باتجاه الولايات المتحدة ، وكانت لديها مبرراتها بصرف النظر عن الدوافع الأمريكية ، وراء التدخل فى الأزمة .. وبعد التحرير سادت قناعة تامة فى الكويت بأن الدولة تحررت بفعل القوة الأمريكية ، وأن الأدوار الأخرى كانت عوامل مساعدة ، وانعكس ذلك فى قبول الكويت لكافة المطالب الأمريكية الخاصة بمهام ما بعد التحرير ، وحصول الشركات الأمريكية على النصيب الساحق من عقود إعادة الاعمار وإزالة الالغام ، واطفاء الحرائق ، بالاضافة الى حصة الكويت من تكاليف عملية عاصفة الصحراء ، وهو ما أدى الى حالة تذمر داخل اوساط الدول التى ساهمت بادوار مختلفة فى الحرب . عربية ، وأوروبية .

على مستوى آخر .. فانه عندما اثيرت مسألة الترتيبات الأمنية بعد التحرير كان من المتصور حسب التصريحات الأمريكية ذاتها - أن مصر وسوريا سوف تشاركان بقوة برية ، بينما ستشارك الولايات المتحدة ، وبريطانيا بشكل مختلف ، وحسب اتفاق دمشق ، فقد وافقت الكويت على ترتيبات تم الاتفاق عليها « عربيا » ، الا أن الكويت عدلت سياستها فيما بعد باتجاه الترتيبات الأمنية على اساس قبول تواجد برى أمريكى وبريطانى مع تخفيض حجم القوة العربية .

وقد امتدت التفاعلات الكويتية الأمريكية الى الحياة السياسية فى الكويت ، ولم تقتصر على القيادة السياسية ، لكنها امتدت لقوى المعارضة التى تعتقد أن الضغط الأمريكى ، يمكنه ان يساهم فى تشكيل النظام السياسى ، ووصل الأمر الى اجتماع بعض قادة المعارضة بالسفير الأمريكى فى الكويت لمناقشة أوضاع النظام معه (١٩٩١/٦/٢) ، وتدخلت الادارة الأمريكية بمطالب مختلفة فى تشكيل تفاعلات الكويت الداخلية إستجابت لها الحكومة مع احتفاظها بحرية تحديد مدى وتوقيت الاستجابة لتلك المطالب .

وفى هذا الاطار يوجد احتمالان :

١ - ان يكون الموقع المركزى للولايات المتحدة فى سياسة الكويت الخارجية مجرد رد فعل مباشر لما حدث خلال ما قبل التحرير ، وبالتالى قد تخفف الكويت مستقبلا من تصورها للدور الأمريكى فى حماية امنها ، وفى تفاعلاتها .

٢ - أن يكون هذا الموقع اتجاها طويل المدى للتحالف مع ، أو الاعتماد على الولايات المتحدة ، وهو ما ترجحه المؤشرات السابقة « فالموقف السياسى للكويت تغير عما كان عليه . وأصبحت الكويت اكثر أندماجا مع الدول الغربية » (رئيس مصلحة الجمارك الكويتية - الشرق الأوسط - ١٩٩١/٥/٥) .

ورغم ان المؤشرات تؤيد الافتراض الثانى ، الا أن هناك عوامل تدفع فى اتجاه الأفتراض الأول ، وهى عوامل خاصة بجدوى ذلك الموقع المركزى للولايات المتحدة فى سياسة الكويت الخارجية ، والداخلية ، أهمها :

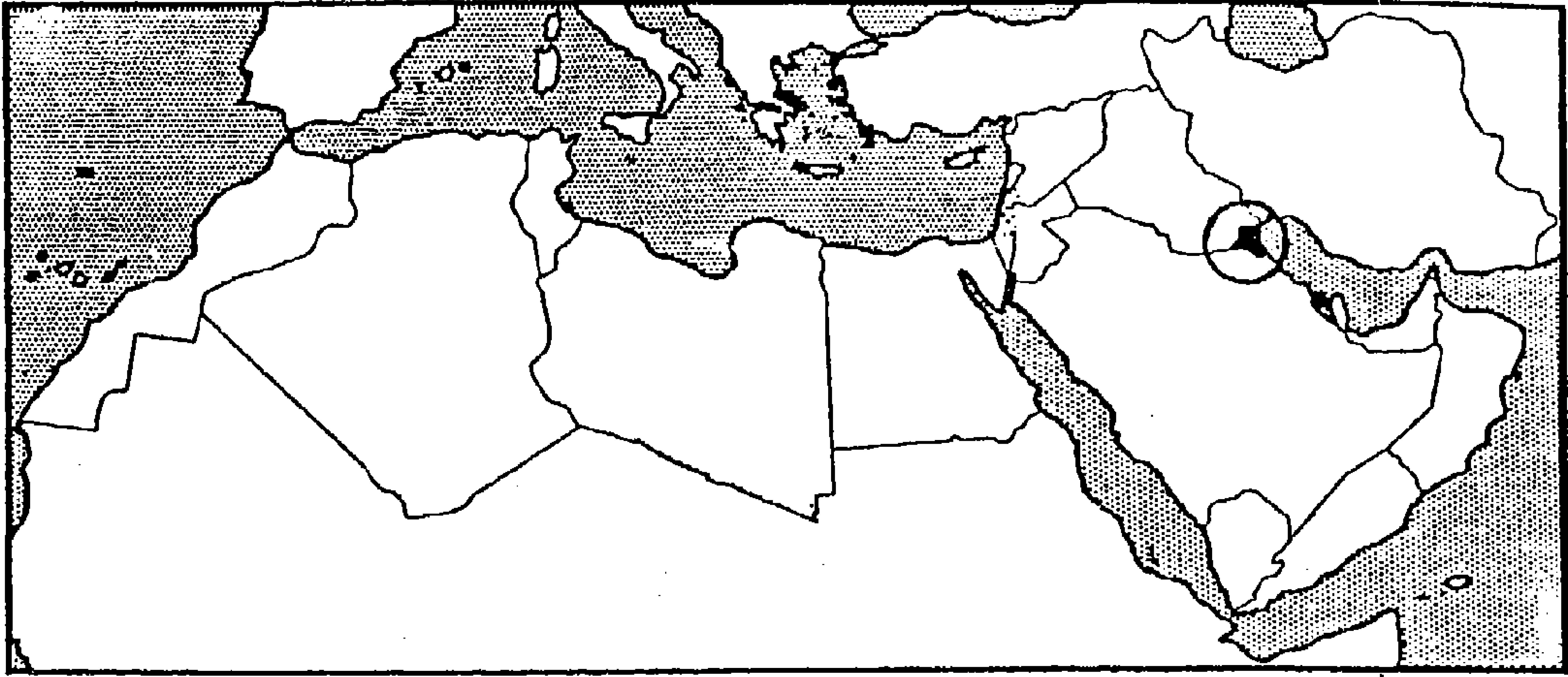
أ - أن هذا الدور قد يخل بتوازن سياسة الكويت الخارجية فى المدى المتوسط خاصة تجاه الدول الأوروبية ، وايران ، والمنطقة العربية ، وربما تجاه بعض دول الخليج فى ظروف محددة .

ب - ان هذا الدور قد يعرقل سياسة الكويت العربية مستقبلا ، وإن كانت الكويت لا تنظر لسياساتها العربية بعناية كبيرة حاليا ، فقد تتغير الصورة فيما بعد خاصة إذا وصلت الضغوط الأمريكية الى مدى قد يعيق استقلالية قرار الكويت ، والتزامها القومى فيما يتعلق بقضايا كمقاطعة اسرائيل ، والمشاركة كمراقب فى المؤتمر المحتمل للتسوية ، والتعامل مباشرة مع اسرائيل .

ج - ان القوى الكويتية قد تغير رؤيتها للدور الأمريكى خاصة إذا ما إصطدمت الرؤية الأمريكية للكويت بطموحاتها ، لاسيما بالنسبة للأخوان المسلمين تحديدا ، والقوميين ، أقوى جماعات المعارضة

وفى هذا السياق فان كل الاحتمالات مفتوحة ، وسيتوقف مستقبل العلاقات الكويتية الأمريكية على تفاعلات خارج هذه العلاقة فى الغالب .

وفى نهاية التقرير .. فان المحصلة النهائية هى أن الكويت تمر بواقع انتقالى ، الا أن التفاعلات التى تجرى فى هذه المرحلة سوف تلقى بتأثيراتها الحادة على مستقبل الكويت ، لكن رغم أهمية التفاعلات الحالية فى تحديد المستقبل ، فان المرحلة القادمة لا تزال تخفى الجزء الأكبر من جبل الجليد .. □ .



(٧) مستقبل العراق بعد الكارثة

د . محمد السيد سعيد

١ ـ مقدمة ..

تعد النتائج المباشرة لحرب الخليج صدمة مزدوجة للشعب العراقى . فقد تحمل دمارا مذهلا لكل ما أنجزه عبر قرن كامل من التحديث بسبب الادارة الأمريكية الهمجية للأزمة والحرب . كما انه قد اكتشف ان عليه أن يستمر فى معاناة بقاء نظام تسلطى شديد القسوة والعنف ، عمد لأكثر من اثنين وعشرين عاما الى هتك نسيج المجتمع المدنى ، وأجبره على دفع ثمن لايصدق لنحو عشر سنوات من الحروب الخارجية المتواصلة ، أولا مع ايران وثانيا مع العالم كله .

وبقاء نظام صدام حسين بالرغم من الهزيمة المريرة التى قاساها على يد القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة ، والأخطاء القاتلة فى الحسابات السياسية التى انطوت عليها مغامرته بغزو الكويت ، ومواجهة النظام الدولى مواجهة عنيفة فى شبه عزلة كاملة عن المجتمع العالمى يعد صدمة شديدة . ولكنه ليس مفاجاة حقيقية . فقد قام الجزء الأكبر من الشعب العراقى بواجبه فى التعبير عن سخطه على هذا النظام وتحميله مسئولية الأزمة والحرب والانتفاض عليه . ويعود فشل انتفاضة مارس عام ١٩٩١ الى اسباب عديدة ، غير أن أهم هذه الأسباب هو أن هذا النظام قد مزق أوصال المجتمع السياسى العراقى وأخلاه من الجانب الأكبر من حيويته وقوته وقدرته على المحاسبة المنهجية أو الثورية لقادة هذا النظام وللنظام نفسه وتغييره . ومع ذلك ، فان هذه الحقيقة ليست نهائية . ويبدو فشل انتفاضة مارس/آذار ١٩٩١ نوعا من قطع الطريق على نموذج واحد للتغيير السياسى وهو نموذج الثورة الشعبية المسلحة فى اعقاب هزيمة وطنية . ولايمكن القول بأن ضرورات التغيير السياسى سوف تتوقف عن التعبير عن ذاتها بأشكال أو نماذج أخرى . والمقولة الرئيسية فى هذا البحث الأولى والموجز هى ان هناك نوعا من الحتمية لسقوط النظام الصدامى فى العراق . غير ان هذه الحتمية لايمكن ان تعمل إلا من خلال المعطيات الكبرى والحية للظرف التاريخى : السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الفريد للعراق . ومهمة هذا البحث هى رصد النماذج الأكثر ترجيحا للتغير السياسى فى العراق ، والأشكال المحتملة لهذا التغير . وسوف نبدأ بحثنا باستعراض ضرورات التغيير السياسى وحتميته ، ثم بعض النماذج الشائعة للتغيير السياسى فى ظروف مشابهة أو على ضوء ضرورات مماثلة ثم نخلص ببعض الاستنتاجات الخاصة بالنموذج الأكثر احتمالا والأشكال التى قد يتخذها التغيير وفى النهاية نقترح بعض الاحتمالات الخاصة

بالمواقف العربية من التغيير السياسى فى العراق .

٢ ـ ضرورات التغيير السياسى فى العراق :

لاشك ان العراق قبل انفجار الوضع الاقليمى والعالمى بغزوه للكويت ، كان يواجه ازمة جسيمة . وقد حملت هذه الأزمة علامات الوضع البنائى الحرج للمجتمع والدولة والسياق الاقليمى والعالمى غير المواتى لهذا الوضع . غير ان اهم علامات هذه الأزمة هى انها كانت فى وقت واحد نتاجا منهجيا وحتميا لسياسات دولة تسلطية عنيفة ، وسببا لأزمة اكبر واعتى بحكم ان هذه الدولة كانت هى المؤهلة سياسيا للاستجابة « المنفردة » للوضع بالغ الصعوبة الذى أوجدته هى اصلا . وقد تمت هذه الاستجابة بذات المنطق الفاسد الذى طبقته هذه الدولة فى الداخل والخارج ، الأمر الذى ألحق بالعراق أوسع دمار اصاب أى مجتمع عصرى منذ الحرب العالمية الثانية .

وبتعبير آخر ، فقد مثلت ازمة الخليج الثانية والحرب التى نشأت عنها الحلقة الأسوأ لسلسلة كاملة من الأزمات التى مرت بالعراق منذ منتصف الخمسينات ، والحلقة التي جرت كل هذه السلسلة فى ائتلاف فريد لأوضاع متأزمة هيكليا وموقفيا ، وعلى كل الأصعدة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفى ظل هذه الأوضاع اصبح التغيير السياسى ضرورة محتمة . ويمكننا ان نفصل ضرورة التغيير السياسى فى العراق فى القضايا التالية :

أ ـ استنفاذ صيغة الدولة التسلطية فى مجتمع تعددى مركب : فلاشك أن أحد الملامح الهامة للأزمة السياسية التى أمسكت بتلابيب الدولة والمجتمع العراقى بعد نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية هى انها طرحت من جديد اشكالية الوضع الحرج لمجتمع تعددى مركب . وقد كان هذا الوضع الهيكلى الحرج يطرح مجددا فى اعقاب نهاية كل مرحلة من مراحل التحول السياسى والاجتماعى الكبرى منذ تأسيس العراق كدولة حديثة على يد الاستعمار البريطانى .

فكما هو معروف تضم العراق الى جانب العرب اقليات قومية بعضها كبير ومؤثر وخاصة الأكراد (الذين يقدر عددهم بنحو ٣ر٥ مليون نسمة ، ويشكلون ٢٠٪ من السكان) وبعضها الآخر صغير ومحدود التأثير نسبيا مثل التركمان والأرمن والأشوريين والكلدانيين والايرانيين . وبعض هذه الأقليات تتحدث العربية وبعضها الآخر يعيش منعزلا نسبيا على نمط « الجيتو ». وتنقسم هذه الأقليات الهامشية داخليا بدورها على أسس طائفية ودينية وبعضها موزع جغرافيا مما يجعل من الصعب لها التحرك فى اتجاهات « استقلالية أو انفصالية » بصورة مشابهة للأكراد مثلا . ومع ذلك ، فان احياء الهويات العرقية والطائفية قد يصبح خطرا شديدا بسبب سياسات الدولة التسلطية ، بعد مرحلة معينة . وفى حالات كثيرة لايمكن النظر الى تلك الهويات باعتبارها حقائق معطاة وثابتة اذ انها تتصاعد وتهبط فى ارتباط منهجى بسياسات الدولة فى الاستبعاد أو الضم . ويصبح احياء الهويات المنحسرة ، فى احيان كثيرة ، انعكاسا لأزمة اندماج قومى تفاقمت بسبب توجهات الدولة الاستبعادية . وتسرى تلك الحقيقة بصورة خاصة على الانقسام الطائفى للعرب ـ الأغلبية الساحقة من السكان ـ بين سنة وشيعة . ويصر الكتاب والساسة العراقيون ـ من الحكومة والمعارضة ـ على ثانوية هذا الانقسام . ومن المؤكد ان الاندماج القومى فى العراق كان قد قطع شوطا بعيدا على طريق صهر الطائفتين فى الهوية العربية الموحدة . غير أن خطأ هؤلاء الكتاب والساسة هو انهم قد أخذوا تلك الحقيقة كمعطى ثابت لم يتغير . ذلك ان ازمة سياسية ممتدة قد تسفر فى النهاية عن شطر حتى اكثر الجماعات القومية اندماجا وتجانسا الى هويات سياسية متقابلة أو متخاصمة . والواقع ان التطورات الكبرى فى عقد الثمانينات قد أيقظت الحساسيات الطائفية وخاصة لدى الشيعة .

وما يهمنا تأكيده فى هذا السياق هو ان طبيعة الدولة التسلطية العنيفة فى العراق قد اصبحت تتعارض مع طبيعة التحولات التى حدثت فى تركيبة المجتمع التعددى المركب ، وان هذا التعارض كان قد برز مجدداً وبأشكال جديدة حتى قبل انفجار ازمة الخليج الثانية أو مايدعى « بحرب تحرير الكويت ». ويتفق مع هذا التحليل ان تلك الدولة ربما تكون قد حققت انجازا جزئيا على صعيد الدمج الاجتماعى للقطاع العربى من السكان لفترة من الوقت . فقد احدث الاستقرار النسبى للدولة التسلطية التى أسسها حزب البعث منذ انقلاب يوليو ١٩٦٨ انقطاعا للحلقات المفرغة من العنف والمرارة بين الجماعات الطائفية والقومية فى العراق باستثناء الأكراد ، وساهم بالتالى فى التسكين المؤقت للتناقضات الطائفية والعرقية . وبالرغم من الأيديولوجية القومية العربية التى يستند اليها هذا الحزب ، فان الجيل الثانى الذى سيطر على السلطة كانت له توجهات قطرية عراقية وكان اكثر انتباها من جيل المؤسسين لتعقد الخريطة الاجتماعية والسياسية فى العراق . وكانت « قطرية » توجهات هذا الجيل سببا لقدر من المصداقية للطابع التوحيدى العضوى للدولة السلطوية ، الأمر الذى مكنها من استقطاب تأييد قطاع هام من المجتمع خارج الجماعة السنية التى تطورت على اكتافها سلطة البعث وأيدجولوجيته القومية . وارتبط بذلك قيام هذه الدولة بنشر حملة التحديث المادى الى الجنوب طوال عقد السبعينات . وكان انفجار الثروة النفطية عاملا هاما ساعد على الاستيعاب الاقتصادى للجنوب وفض عزلته . كما ان التوسع المذهل للمؤسسة الحكومية للدولة قد لعب دورا هاما فى الاسراع بدمج الجماعة الشيعية ، وهو دور لم تنتبه له الأدبيات الأكاديمية والصحفية . فالواقع ان العراق لم يكن قد أتيح له ان يطور اداة حكومية حقيقية

قبل منتصف الستينات . ومع استيلاء البعث على السلطة السياسية عام ١٩٦٨ أمكن توجيه جزء هام من الثروة النفطية الى توسيع قاعدة الادارة الحكومية ورفع كفاءتها وقد ساهم ذلك فى قوة الحركة نحو التحديث فى مختلف مناطق الدولة وخاصة فى الجنوب . على ان الجانب الأهم لهذه المساهمة هو قدرة الدولة التسلطية على الاستيعاب الاقتصادى والاجتماعى لجزء كبير من الفئات الوسيطة الحديثة فى الجماعة الشيعية بافساح الباب أمامها فى بيروقراطية الدولة . بل وحدث تطور مناظر على صعيد ادماج الجماعة الكردية». فبالرغم من الاختلافات القومية ، نجحت الدولة التسلطية فى الاستيعاب الاقتصادى والمؤسسى لقسم هام من الأكراد .

ومع ذلك ، فقد ظلت النزعة الاندماجية الناشئة عن التحديث وعن توسع بيروقراطية الدولة التسلطية مقيدة بشدة . فحتى قبل انفجار الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٠ أدت مصادرة الارادة السياسية لكل الجماعات الطائفية والقومية ولكل تيارات المجتمع السياسى الى حجز العملية الاندماجية . لقد حرصت معظم هذه الجماعات على اظهار ولائها للنظام وعلى مجاراته فى دعايته الوطنية والقومية ، غير ان الاستلاب السياسى كان يفرض عليها ايضا الانسحاب الى الداخل ، وازدواج الشخصية . كما ان البطش الشديد برموز وقيادات هذه الجماعات أوقف تطور ثقافة مشتركة ذات مصداقية يمكنها ان تقوم بوظيفة الدمج . على ان انفجار الحرب العراقية ـ الايرانية كان هو العامل الحاسم الذى ادى الى الاستنفاذ السريع لصلاحية صيغة الدولة التسلطية العنيفة بالنسبة للدمج الاجتماعى لمجتمع مركب ومعقد . ويعود ذلك الى عوامل عدة ، منها :

ـ ان الحرب الممتدة قد ادت الى تخريب شامل لمنجزات التحديث المادى فى منطقة الجنوب وبالتالى سحبت من الدولة التسلطية الجزء الأكبر من دليل مصداقيتها الوطنية والتحديثية التى ألفت بها قلوب الجماعة الشيعية . وقد ارتبط بذلك ان الحرب قد سببت هجرة جماهيرية واسعة النطاق للجماعة الشيعية من الجنوب الى المدن الكبرى فى وسط العراق وخاصة بغداد . وتضمنت الهجرة نزعة قوية لاحياء التنظيم الاجتماعى الأولى القائم على الرابطة الشيعية بالرغم من أن الاستيعاب فى المناطق الجديدة لم يكن حرا من « اشراف قوى » لبيروقراطية الدولة والحزب واجهزة الأمن ، وربما بسبب هذا الاشراف على وجه التحديد .

ـ ان الحرب الممتدة وماصاحبها من احياء اجتماعى ودينى للرابطة الشيعية قد ايقظت الحساسيات الأمنية لدى النظام من ناحية والحساسيات السياسية لدى الجماعة الشيعية من ناحية أخرى . لقد اثبت الشيعة « وطنيتهم العراقية » فى مقابل هويتهم الشيعية اثناء الحرب مع ايران ، غير أن رد الفعل نحو « الاستبعاد الضمنى والصريح » من القرارات الخاصة بالحرب ضد ايران كان ايضا عنيفا على صعيد النفسية الجماعية . ولم يخل رد الفعل هذا من احياء طائفى ودينى تسبب الحصار الأمنى والبطش البوليسى بالرموز الدينية فى اثارته دوريا . ويصدق الأمر نفسه بالنسبة للقسم من الأقلية الكردية التى أمكن للنظام استقطابها . حيث انه كان يتعين على هذا القسم ان يتعايش مع الحرب الدائرة بين النظام والقسم المقابل من الأقلية الكردية ، وهى الحرب التى اشتعلت على هامش الحرب مع ايران .

ـ ان الحرب قد أدت الى خسائر هائلة على الصعيد الانسانى لكل فروع المجتمع العراقى وطوائفه وجماعاته القومية . ولاشك ان كل هذه الجماعات قد حملت النظام أو الدولة التسلطية مسئولية التكاليف الانسانية والمادية الباهظة لهذه الحرب ، على ان شعور غالبية الجماعات غير السنية بالاستبعاد الأصلى قد جعلها توحد بين الدولة والجماعة السنية ، كما ان هذا التوحد كان يتم من الناحية الموضوعية بسبب الخريطة الأمنية للدولة والتى كان البعد الطائفى والقومى أحد محاورها الهامة .

ـ وعلى حين ان الدولة قد نجحت طوال الحرب فى تخفيف العبء المالى والاقتصادى لتمويلها عن الجماهير ، فان ذلك لم يكن ممكنا بعد نهايتها ، عندما بدأت الدولة فى تسديد أعباء خدمة الديون المتراكمة والتى وصلت الى نحو ثمانية بلايين من الدولارات (من أصل ثمانين بليونا كانت قد دخلت مرحلة وجوب السداد) وهو مايتجاوز الدخل من صادرات النفط العراقى . وعندما بدأ الوضع الاقتصادى فى التدهور بشدة لم يعد من الممكن للدولة التسلطية أن تحافظ على مستوى مقبول من الاستيعاب الاقتصادى للأقليات القومية والطائفية ، وخاصة الأكراد والشيعة ، التى تعانى من ظروف اقتصادية سيئة خارج دولاب الدولة .

ولاشك ان تجديد وضع الحرب باقدام الدولة التسلطية على غزو الكويت والقبول بالتحدى العسكرى للنظام العالمى بقيادة الولايات المتحدة قد فاقم من هذه الظروف المعاكسة للاندماج القومى .

ب ـ استنفاذ صيغة الدولة التسلطية فى ادارة اقتصاد متآكل :

ولاشك أن الفضل الرئيسى وراء تمكن الدولة التسلطية العنيفة من استئصال التعددية السياسية والثقافية لفترة طويلة من الزمن يعود الى الازدهار غير المسبوق للاقتصاد العراقى خلال عقد السبعينات . ويعود جزء من هذا الفضل الى « وطنية » وراديكالية الدولة التسلطية التى انشأها حزب البعث ، وتمكنه من انتزاع مكاسب جوهرية من شركات النفط الأجنبية أولا من خلال التأميم وثانيا من خلال سياسات الانتاج والتسعير . أما الجزء الأكبر من الفضل فانه يعود الى الظروف الموضوعية التى سادت فى السوق العالمى للنفط طوال السبعينات والتى افضت

الى ثورة حقيقية فى اسعار النفط والدخل الناشىء عن تصديره . على ان الازدهار النفطى خلال عقد السبعينات كان يخفى انحطاط كفاءة الدولة الاقتصادية والناجمة عن الادارة التسلطية وغير الاقتصادية للاقتصاد العراقى ، اضافة الى ما أدت اليه الثورة فى الدخل النفطى فى حد ذاته من حوافز سلبية لنمو بقية فروع الاقتصاد . ان الادارة غير الاقتصادية وغير الرشيدة عموما للاقتصاد على يد الدولة التسلطية قد سببت تآكلا حقيقيا للانتاجية فى كافة فروع الاقتصاد . على ان برامج العسكرة والطابع المغامر للدولة الذى زج بها فى حرب ممتدة وضروس كان هو العامل الرئيسى وراء الاهدار المذهل للدخل النفطى عبر سنى الثمانينات . وقد عوضت القروض الخارجية جزئيا عن هذا الاهدار . ولكن ما أن بدات ابواب الاقتراض الخارجى فى الاغلاق ، وتعين على الدولة أن تبدأ فى تسديد اعباء خدمة الدين حتى بدا واضحا العجز الكامل لنمط الادارة الاقتصادية عن الحفاظ على مستويات المعيشة ، ناهيك عن تمويل برامج العسكرة وتكاليف الاحتفاظ بجيش وبنية أساسية عملاقة . ومنذ نهاية الحرب مع ايران بدأ التناقض بين البنية الاقتصادية الهشة من ناحية ودولاب عسكرى عملاق فى الاستفحال بشدة . وحتى لو صرفنا النظر عن الاهدار المالى والاقتصادى المريع الناشىء عن برامج العسكرة الكبرى التى واظبت الدولة السلطوية على الانخراط فيها ، فان الادارة غير الاقتصادية للاقتصاد عموما كانت تفرض تكاليفا هائلة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . ولقد شعر النظام ذاته باستحالة استمرار هذا الوضع ، الأمر الذى دفعه الى اتخاذ قرارات متعجلة بتخصيص أو بيع جزء هام من القطاع الاقتصادى للدولة .

على أن هذا البيع لم يساعد على تخفيف الأزمة المالية للدولة كثيرا . فقد صاحب الفساد برامج البيع والتخصيص والتحول نحو الليبرالية الاقتصادية جزئيا . ومن ناحية ثانية ، فان المشكلة الاقتصادية لم تكن كامنة فى الادارة الاقتصادية للمشروعات بقدر ماكانت كامنة فى ادارة الاقتصاد الكلى ومؤشراته ، الامر الذى لم تركز عليه السياسات الاقتصادية للدولة التسلطية . ولم تمنع « الاصلاحات الجزئية » من استمرار الانكماش والتآكل الاقتصادى على نحو خطير للغاية . ولم يسعف سوق النفط العالمى كثيرا فى محاولة تصحيح الاختلالات المالية ، بسبب ان قرارات الانتاج والتسعير قد اصبحت جزئيا فقط فى يد الأوبك حيث كان يتعين القيام دوريا بمساومات حرجة للغاية فى سياق منافسات ضارية بين كبار المنتجين وفى ظروف صعبة للسوق تحتم وجود سقوف لايمكن تجاوزها للأسعار وبالتالى انصبة الانتاج والتصدير .

والواقع ان النظام السياسى للدولة السلطوية العنيفة لم يسمح بمرونة كبيرة فى محاولة تصحيح الاوضاع الاقتصادية المتدهورة أو التخلى عن الادارة غير الاقتصادية للاقتصاد لصالح عقلانية اقتصادية وسياسية . اذ ان الدعم السياسى الذى بقى لهذا النظام كان يتوقف على ذلك النمط المبالغ فيه من الادارة للاقتصاد العراقى ، والذى شكل بحد ذاته وقام على شراء رضا قطاعات مختلفة من الفئات الوسيطة الحديثة . وكان النظام السياسى يشعر بحدة بمدى المخاطرة الكامنة فى خسارة تأييد هذه الفئات لو عمد الى تبنى اختيار الاصلاح والتصحيح الحقيقى للوضع الاقتصادى بالانتقال الى ادارة عقلانية للاقتصاد العراقى . وشكل هذا العامل الى جانب عوامل اخرى احد الدوافع الرئيسية وراء قرار غزو الكويت . على ان فشل هذا الغزو والدمار المذهل الذى لحق الاقتصاد العراقى بسبب الحرب يجعل الاصلاح الاقتصادى الجذرى أحد الضرورات المحتمة لمجرد بقاء المجتمع العراقى ، وهو امر يصعب للدولة التسلطية ان تقوده ، بل ويتعارض تعارضا كاملا مع بقاء واستمرار هذه الدولة .

جـ - التآكل السياسى للدولة التسلطية :

واستنفاذ العنف فى دولة « معلقة » : ويتعلق هذا التآكل بالجانب السياسى الصرف من عملية الحكم . وهو عامة مايحظى بالقليل من الاهتمام والكثير من التعميمات ، بالمقارنة باقتصاديات هذه العملية . والقاعدة التى تنطلق منها فى هذا التحليل هو ان الحكم العنيف يميل الى أن يأكل نفسه . ولسنا هنا فى حاجة لبيان المدى الهائل الذى تعتمد فيه الدولة التسلطية فى العراق على العنف واجهزته . فقد مثل العنف أحد ركائز هذه الدولة التى اقتربت به مع الزمن من نموذج العنف المطلق . فقد استولى حزب البعث على السلطة فى يوليو عام ١٩٦٨ بعد ٢١ عاما من المؤتمر التأسيسى له كحزب قومى فى سوريا ، ولم يكن هناك مؤشرا واحدا على مساهمة هذا الحزب فى الحياة السياسية فى العراق قبل عام ١٩٥٨ ولم يكن هناك أى شخص ينتمى لحزب البعث من بين تنظيم الضباط الأحرار الذى قاد ثورة يوليو ١٩٥٨ ولم يساهم بها اصلا من بين الضباط سوى حفنة من المنتمين للبعث . وكان مدخل هذا الحزب للحياة السياسية هو العنف ممثلا فى الاغتيالات والانقلابات . فتمكن هذا الحزب من القيام بانقلاب ١٩٦٣ ومالبثت الحكومة البعثية الأولى ان سقطت بعد ٩ اشهر فقط من انقلابها بسبب عزلتها السياسية . ولم يكن الحزب قد توسع جديا خارج الجيش اثناء سنوات العمل السرى الذى أعقب محاولته الانقلابية الثانية فى سبتمبر ١٩٦٤ ولكنه نجح فى الاستيلاء من جديد على السلطة دون ان تكون قاعدته قد تجاوزت بضع مئات من الأشخاص ، بفضل الطابع السرى لتنظيم هيراركى حديدى شبه مغلق وله باع طويل فى اعمال العنف المنظم . وما أن استولى هذا الحزب على السلطة حتى طبق مفاهيم العنف شبه المطلق على تكوين

الدولة السياسى . فقد شغلت اجهزة امن متعددة ومتداخلة الاختصاصات والتى جند لها فى احيان كثيرة مجرمون محترفون الجانب الرئيسى من عملية بناء الدولة منذ البداية . وحكم بالاعدام على كل شخص يقوم بنشاط سياسى غير بعثى فى الجيش . والواقع ان عمليات القتل الجماعى التى طبقت فى حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣ لم تطبق فورا فى حكومته الثانية ، حيث طبقت الدولة التسلطية تكتيكات اكثر براعة هذه المرة . والنموذج الرئيسى لهذه التكتيكات هى الاعتماد على أحد التشكيلات السياسية بالتحالف المؤقت معها حتى يمكن تصفية التشكيلات الاخرى بالتدريج ، ففى البداية حيدت حكومة البعث التشكيل الفاعل بين الاكراد فى الحياة السياسية للعراق ـ الحزب الديمقراطى الكردستانى ـ للنيل من الشيوعيين عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٧٣ استثمرت التحالف مع الشيوعيين لضرب الأكراد . وسريعا ما استدارت حكومة البعث على الشيوعيين وتم تصفية تنظيماتهم خاصة فى الجنوب ولم يملك قادة الحزب سوى الهروب الى الخارج أو الى المناطق الكردية ، اعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وباتت هذه الحكومة متفرغة ـ كما يقول المفكر العراقى فالح عبدالجبار ـ لضرب حزب الدعوة الاسلامى عام ١٩٧٩ . ويعود السبب الرئيسى لاتباع تكتيكات سياسية فى تصفية التعددية وتأمين الاحتكار الكامل للحياة السياسية فى البلاد الى استثمار الوقت لكسب تعاطف قطاعات هامة من الفئات الوسيطة وكسب التأييد بين صفوف الشعب العراقى عموما ، وهو الأمر الذى نجحت فيه الى حد كبير نتيجة للاستثمار السياسى للدخل النفطى الكبير . ولكن ما ان تمكنت الحكومة البعثية من تأمين قدر معقول من التأييد السياسى عند نهاية السبعينات حتى بدأت فى ممارسة العنف على نحو شبه مطلق . ولم تكن تلك الحكومة قد صفت بالأساليب العنيفة خصومها السياسيين فحسب ، بل ان عقلية العنف المطلق قد انطلقت من عقالها ضد الحزب ذاته . فتم تصفية الجماعة البعثية التأسيسية من الجيل الأول والثانى عن بكرة ابيها تقريبا : اى باستثناء حفنة قليلة العدد للغاية من الرموز . واخذت اجهزة الأمن تحل محل الحزب فى الحكم وتوظفه لمصلحتها ، وسريعا مابدأت النخبة السياسية الحزبية والعسكرية تنحسر وتنكمش تحت تأثير العنف الذى جعلته مفتاح عملية الحكم هى ذاتها وسقط مئات من العناصر الحزبية والعسكرية التى مارست الحكم طوال السبعينات ضحية منهجها العنيف . واصبح العنف غير مقيد تقريبا طوال عقد الثمانينات . وخسرت العراق اكثر من ١٫٥ مليون شخصا من خيرة كوادرها الفنية والمهنية والثقافية الذين هجروا البلاد بحثا عن الأمان . كما خسرت آلافا من الكوادر الثقافية والسياسية عبر اعمال القتل والسجن والتعذيب والملاحقة فى الخارج والداخل . وعند نهاية الثمانينات لم يعد للدولة من وجهة نظر المجتمع وجه سياسى : أى أن الدولة قد نزعت طابعها السياسى واصبحت دولة أمنية على قاعدة العنف المطلق .. واصبحت بذلك « دولة معلقة » اى دولة بدون سند أو دعم سياسى نشط حتى من بين انصار الأيديولوجية التى قامت عليها ، فى البداية .

والحقيقة ان التكميش العنيف للساحة السياسية يطرح ضرورة التغيير السياسى ، على انه لايجعله بحد ذاته محتما . فهناك امثلة عديدة فى التاريخ القديم والمعاصر سواء فى اطار الحضارتين العربية والاسلامية أو فى اطار غيرهما من الحضارات لحالات ادى « تعليق الدولة » أى حرمانها من المساندة السياسية النشطة بسبب منطق العنف المطلق الى سقوطها فى النهاية واحلالها بدولة جديدة قادت عملية احياء للمجتمع السياسى . غير ان هناك امثلة اخرى عديدة لحالات لم تسقط فيها هذه الدولة بسبب انها كانت قد اخلت المجتمع من حيويته السياسية والاقتصادية والثقافية .. اى انها « أكلت » المجتمع وهى فى طريقها الى السقوط . غير انه من المؤكد ان الثراء الثقافى للمجتمع العراقى يؤهله لانقاذ ذاته فى النهاية من براثن دولة سلطوية عنيفة عنفا مطلقا .

د ـ استنفاذ الشرعية الخارجية :

لنظام الحكم : فايديولوجية العنف المطلق لها وجهان : داخلى وخارجى . فعلى الصعيد الداخلى تمت تصفية التعددية السياسية وشن حرب مستديمة ضد الأكراد فى الشمال . وعلى الصعيد الخارجى انخرطت العراق فى حربين طويلتين مع ايران ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ ، ثم مع النظام الدولى بقيادة الولايات المتحدة اغسطس ١٩٩٠ ـ مارس ١٩٩١ . وبسبب غزوها للكويت اصبحت العراق فى عزلة كاملة فى المحيط الاقليمى والعالمى . فعلى الصعيد الاقليمى تواجه الدولة التسلطية خصوما من كل الاتجاهات الاصلية ، وهم خصوم لايبدو انهم على استعداد للتفاعل الطبيعى القائم على الشرعية المتبادلة مع النظام السياسى فى العراق . وعلى الصعيد الدولى ، فان القوى الرئيسية فى النظام تعلن صراحة عن رغبتها فى وضع نهاية لنظام حكم الرئيس صدام حسين . وبغض النظر عن توافق سلوكها الفعلى مع هذه الرغبة فى الأمد القصير ، فان القوى الرئيسية فى النظام الدولى قد قيدت ذاتها بالتزام له تأثير كبير فى المدى الوسيط ، وهو التزام بسحب الشرعية السياسية من نظام الحكم فى العراق .

ومن الصعب للغاية تصور ان يستمر نظام سياسى ما فى البقاء لفترة طويلة وهو فى وضع العزلة الكاملة فى النظام الدولى ، وفى المحيط الاقليمى المباشر له : أى الخليج والمشرق العربى .

٣ ـ النماذج المحتملة للتغيير السياسى فى العراق :

لكل الأسباب السابقة اصبح التغيير السياسى فى العراق ضرورة شبه حتمية . على أن الضرورة لاتعمل على نحو مجرد ، وانما تبعا لمعطيات مجتمع سياسى محدد

وتاريخه الخاص . ومن العسير للغاية التنبؤ بالنموذج المحدد الذى يمكن ان يحدث على صورته التغيير السياسى فى العراق . ومع ذلك ، فانه يمكننا من الناحية المنهجية ان نقترب من ترشيح النماذج الأكثر ترشيحا للتغيير السياسى من خلال المقارنة مع حالات شبيهة عند مستويات مختلفة من التعميم والتخصيص .

أ ـ وعند أعلى مستوى ممكن من التعميم يمكننا القول بأن حالة الدولة التسلطية العنيفة فى العراق تقترب من حالة عامة هى حالة الدولة التسلطية فى المجتمعات متوسطة النمو عموما . وقد شهدت هذه الفئة من المجتمعات ميلا متعاظما للتحول الى دول ديمقراطية ليبرالية . وترجم هذا الميل فى عدد كبير من دول امريكا اللاتينية بقدر كبير من الجذرية طوال عقد الثمانينات . وقد اتسم هذا التحول بسيادة نموذج نزع الحكم العسكرى بتسليم الحكومات العسكرية بضرورة التحول الى الحكم الليبرالى المدنى اذعانا لمزاج عام شديد الحدة تكون فى اعقاب ازمات اقتصادية وسياسية كبرى . وفى حالات قليلة عجلت اشكال مختلفة من الكفاح الجماهيرى المدنى بقيام العسكريين بتسليم مقاليد الحكم طواعية للمدنيين أو لأحزاب سياسية فازت فى انتخابات عامة .

وتستهدف بعض اجراءات النظام الحاكم فى العراق الايحاء برغبته فى الانتقال الطوعى الى دولة ديمقراطية ليبرالية أو شبه ليبرالية . وقد بدأت هذه الاجراءات حتى قبل انفجار ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت . ففى ١٧ يناير عام ١٩٨٩ أقر اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية فكرة تكوين احزاب سياسية على اساس من دستور دائم . وشكلت الحكومة لجنة لوضع دستور جديد دائم . ووافق الاجتماع المشترك فى ٩ يوليو عام ١٩٩٠ على عدة فصول من مسودة الدستور وخصص المجلس الوطنى فى يوليو جلسة لمناقشة مشروع الدستور . وتضمن هذا المشروع انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا وتوسيع صلاحيات « البرلمان » بما فى ذلك حقه فى مساءلة مجلس الوزراء وحرية تشكيل الأحزاب وحرية اصدار الصحف . وحاولت قيادة الدولة التسلطية ان تبعث الى الحياة تلك المناقشات والوعود بعد الهزيمة العسكرية . فوعد الرئيس العراقى فى خطابه فى بداية مارس ١٩٩١ بادخال اصلاحات ديمقراطية تشمل اقرار الحريات العامة وحرية الصحافة والتعدد الحزبى ، وقرب نهاية مارس ناقش المجلس الوطنى هذه الاصلاحات المتضمنة فى مشروع الدستور الجديد ، واشارت الدولة الى حل مجلس قيادة الثورة بعد الاستفتاء على الدستور الجديد وجاء فى المفاوضات مع الحزب القومى الكردستانى مايوحى بعقد انتخابات حرة خلال ستة اشهر . ومع ذلك فان القيادة التسلطية تؤكد ان ماتزمع القيام به ليس شبيها بالديمقراطية الليبرالية ، كما ان مصداقية هذه الاجراءات كلها مشوبة بشكوك عميقة . والتفسير المرجح لهذه الاجراءات هو كما يقول المفكر العراقى فالح عبدالجبار هو ان الدولة التسلطية تطبق من جديد تكتيك تفكيك المعارضة السياسية الذى حاولته دون نجاح كبير فى اعقاب الهزيمة العسكرية عام ١٩٨٢ فى خورمشهر والمحمرة عندما رفضت احزاب المعارضة بالاجماع الحوار مع النظام ، وفى اعقاب احتلال الفاو عام ١٩٨٦ ، والتى انتهت « فى بضعة اسابيع بالضرب بالأسلحة الكيماوية » . واقصى مايمكن تصوره فى اطار نموذج « التسليم الطوعى بضرورة التحول الى نظام ديمقراطى » هو اعادة تجربة مايسمى بالجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ وفقا للميثاق الوطنى الذى اصدرته حكومة البعث عام ١٩٧١ وهى تجربة لم تزد عن تشكيل حكومة موسعة تم فيها تمثيل بضعة احزاب « وهى الديمقراطى الكردستانى ، والشيوعى » وتيارات سياسية ، على اساس من اغلبية بعثية وهيمنة تامة على اجهزة الدولة ، وخاصة اجهزة الأمن . وهى تجربة سريعا ماتقوضت عندما شعرت الدولة التسلطية بما يكفى من الثقة لتصفية التعددية السياسية بل والاستقلال الذاتى النسبى للحزب نفسه عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، بقدر هائل من العنف .

والحقيقة ان حالة العراق تختلف اختلافا كبيرا عن نموذج « التسليم الطوعى للسلطة » الشائع فى امريكا اللاتينية مثلا خلال عقد الثمانينات . فعلى الصعيد الخارجى ، تمت عملية التسليم الطوعى للسلطة تحت اشراف دقيق من جانب الولايات المتحدة بعدما استنفذت الحكومات التسلطية اغراضها فى تصفية التيارات السياسية الراديكالية والثورية التى هددت مصالحها منذ الخمسينات . وكانت الضغوط الأمريكية ملموسة وواضحة ومؤثرة للغاية فى جميع الحالات . وبالمقارنة ، فان الولايات المتحدة ليست فى وضع يؤهلها للقيام بالدور نفسه فى العراق . كما ان من الواضح انها قد قررت الابقاء على النظام التسلطى فى العراق بخيانة الثورة الشعبية التى دعت اليها فى البداية . وعلى الصعيد الداخلى الأكثر اهمية فى تفسير هذا النموذج ، فان الحالات التى تمت فيها عملية التسليم الطوعى للسلطة قد اتسمت باستمرار أو تجدد هيكل تنظيمى مجتمعى شديد الحيوية والكفاحية ، بدءا من نقابات عمالية ومهنية نشطة وانتهاء بأحزاب سياسية متجذره ، وذلك بالرغم من العنف البالغ الذى حاولت به الدولة التسلطية اقتلاع التعبيرات المختلفة للتعددية السياسية . اما فى حالة العراق ، فان الدولة التسلطية قد نجحت فى تصفية الهيكل المؤسسى والتنظيمى للمجتمع المدنى الى حد بعيد ، وذلك بسبب الهشاشة الأصلية للتشكيلة الاجتماعية فى العراق التى لم تكن قد قطعت شوطا يذكر على طريق التصنيع والتحديث الاجتماعى .

ب ـ وعند مستوى ادنى من التعميم ، يمكننا مقارنة العراق بحالة فئة من المجتمعات التى تم فيها التحول

السياسى تحت تأثير هزيمة وطنية قاسية أدت الى تكثيف السخط الجماهيرى وانطلاقه فى انتفاضة أو ثورة شعبية مسلحة ، اذا رفضت الدولة السلطوية القبول الطوعى بضرورات التحول . وهناك حالات عديدة فى التاريخ القديم والحديث تتسق مع هذا النموذج . وقد حدث ذلك بالفعل فى حالة العراق فى اعقاب الهزيمة القاسية التى لحقت بالدولة التسلطية فى العراق على يد قوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة . اذ انبثقت الانتفاضة الجماهيرية فى الجنوب والثورة الكردية المسلحة فى الشمال ، منذ بداية مارس ، واستمرت نحو اربعة اسابيع قبل ان تتمكن الدولة التسلطية من اخمادها ، فى النهاية ، بأسلوب دموى فائق الوحشية . وبالتالى ، فقد فشل هذا النموذج عند التطبيق على حالة العراق . ويمكننا ان نعزو فشل الانتفاضة الشعبية المسلحة فى مارس عام ١٩٩١ الى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية ، فعلى المستوى الداخلى ، ادى اندلاع الانتفاضة فى الجنوب فى اعقاب الهزيمة العسكرية واحتلال القوات الأمريكية والبريطانية لشطر كبير من جنوب البلاد ، مباشرة ، الى اختلاط صورة الانتفاضة مع مشهد الاحتلال ، الأمر الذى اثار العاطفة الوطنية عند الغالبية الساحقة من الجماعة السنية المسيطرة على التشكيلة السياسية والمؤسسية للبلاد . وضاعف من رد الفعل السنى ما أثير عن تدخل ايرانى قوى ، بدفع وتسليح عشرات الآلاف من الأسرى الشيعة العراقيين لديها الى الجنوب - كما ان التتابع السريع للثورة الكردية المسلحة فى الشمال بعد انتفاضة الجنوب مباشرة ادى الى اثارة مخاوف السنة والجيش العراقى معا من وجود سياسة امريكية وغربية بمشاركة عربية واقليمية لتقسيم العراق ، ونزع الجزء الشمالى لانشاء دولة كردية والجزء الجنوبى لانشاء دولة شيعية .

والواقع ان عدم مشاركة السنة فى الانتفاضة الشعبية قد حكم عليها بالفشل منذ البداية ، باعتبارهم الثقل الرئيسى فى الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد . كما ان عدم مشاركة بغداد إلا على نحو هامشى للغاية - كما تؤكد التقارير الدولية - قد حرم الانتفاضة الشعبية من القدرة على الهجوم المباشر على مواقع ورموز السلطة الفاشية .

ومن ناحية اخرى ، فان الانتفاضة الشعبية فى الجنوب كانت سيئة التسليح والتنظيم الى حد بعيد . وعلى الأرجح ان هذه الانتفاضة قد بدأت فى أوساط جنود الفرق المنسحبة من الكويت بعد ان تفككت تنظيميا ثم امتدت الى الجماهير الشعبية فى البصرة ، ومنها الى المدن الجنوبية الاخرى حيث لم يكن هناك تدريب حقيقى أو خبرة بالأعمال العسكرية . ومن ناحية ثالثة ، فانه بالرغم من تتابع الانتفاضة والثورة المسلحة فى الجنوب والشمال ، إلا انه لم يكن هناك تنسيق حقيقى فيما بينها ، الأمر الذى مكن القوات الموالية للنظام من تركيز جهودها لسحق الانتفاضة الشعبية فى الجنوب ثم الانتقال لابادة قوات الثورة « الكردية » فى الشمال ، والتى كانت قد نجحت فى طرد القوات الموالية للنظام من معظم المناطق الشمالية .

ويعود الفشل ايضا فى جانب كبير منه الى حرمان الانتفاضة فى الجنوب من القيادة السياسية والثقافية والعسكرية الموحدة ، والى فشل تحالف المعارضة فى الخارج فى التحضير للانتفاضة والاستجابة السريعة لها . ويعزى هذا الفشل بدوره الى تمزق المعارضة السياسية وافتقارها الى مرتكزات حقيقية للوحدة على المستويات السياسية والتنظيمية . وتنقسم المعارضة العراقية الى ثلاثة تجمعات كبرى . الأول هو تجمع الأحزاب الدينية الشيعية وينضوى تحت مظلة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية فى العراق ، برئاسة السيد محمد باقر الحكيم ويضم ستة احزاب وهى حزب الدعوة الاسلامية الذى أعدم مؤسسه وزعيمه الشيخ محمد باقر الصدر فى بداية الثمانينات على يد النظام العراقى ، ومنظمة العمل الاسلامى بزعامة الشيخ المدرسى ، وحركة المجاهدين العراقيين بزعامة عبدالعزيز الحكيم والحركة الاسلامية فى العراق ويرأسها الشيخ مهدى الخالص وحركة جند الامام ويتزعمها السيد البدرى ، والتجمع الاسلامى العراقى . والتجمع الثانى يضم الأحزاب الكردية وهى الحزب الديمقراطى الكردستانى ، والجبهة الكردستانية العراقية ، والحزب الاشتراكى الكردى « باسوك » والاتحاد الوطنى الكردستانى ، والحزب الشيوعى العراقى : اقليم كردستان . وحزب الشعب الديمقراطى الكردستانى ، والحزب الاشتراكى الكردستانى ، والحزب الديمقراطى الكردستانى . أما المجموعة الثالثة فتضم الأحزاب ذات الطبيعة العلمانية والوطنية والقومية والشخصيات المستقلة . ويدخل فى هذه المجموعة الحزب الشيوعى العراقى ، وعدد كبير من التيارات التى تقترب اكثر من جماعات الرأى عنها من الأحزاب أو التنظيمات السياسية المتماسكة . وتتوزع هذه التيارات الأخيرة بدورها بين دمشق ولندن والرياض . ومن الواضح أن هذا التشكيل المعقد ثلاثى الاتجاهات يحتوى على عناصر التنافر اكثر مما يحتوى على عناصر التجانس والائتلاف . اذ تؤمن مجموعة الأحزاب الدينية بفكر سياسى متأثر بشدة بالخومينية الايرانية بما فيها من محاربة النظام العلمانى « العفلقى » واسقاطه لصالح اقامة الحكم الاسلامى العادل بقيادة الولى الفقيه والجهاد ضد « قوى الاستكبار العالمى » . كما ان تشكيل الأحزاب الدينية يتميز بالسرية والطابع العسكرى ، على نقيض الأفكار التى تتبناها الأحزاب العلمانية القومية والوطنية والتقدمية والطبيعة المفتوحة لتكوينها التنظيمى . وقد حاولت تلك المجموعات الثلاث التنسيق فيما بينها بعد انفجار ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت . فعقدت مؤتمرا فى سبتمبر بلندن

اكد على رفض غزو الكويت والتضامن مع الشعب الكويتى وشجب القوات الغربية المتواجدة فى الخليج ودعوة الرأى العام العربى والاسلامى لمناصرة النضال العراقى واقامة حكم الشعب ودولة القانون والمؤسسات الدستورية ، وكان يحمل تأثيرا قويا للمجموعة الاسلامية . ثم عقدت مؤتمرا اوسع فى ديسمبر فى دمشق شاركت فيه ٢١ منظمة وتيار سياسى معارض . وتمخض هذا المؤتمر عن تشكيل لجنة العمل الوطنى المشترك للتعبير عن هوية جماعية للمعارضة والتنسيق بين منظماتها والسعى من اجل الحصول على اعتراف دولى بها . ونشطت اللجنة فى التحضير لأهم مؤتمر لأحزاب وتيارات المعارضة السياسية العراقية فى بيروت والذى عقد اثناء الانتفاضة المسلحة فى الجنوب والشمال « ١٠ مارس » لمناقشة برنامج عمل تقدمت به اللجنة ووضع تصور مقبول عن تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تقوم بمهام الانتقال بالعراق الى نظام ديمقراطى دستورى . على أن اهم القضايا التى بحثت فى هذا المؤتمر وهى تصعيد وتنظيم الانتفاضة كانت متأخرة جدا . اذ بدأ الجيش العراقى الموالى للدولة التسلطية هجومه المضاد على البصرة والنجف وكربلاء بعد ايام قليلة من هذا المؤتمر . واصبحت اهم ثلاثة قرارات لهذا المؤتمر معرضة للانهيار السريع وهى تشكيل هيئة للانقاذ الوطنى ، ومعالجة الطوارىء التى تفرضها الانتفاضة ، والحصول على اعتراف دولى ، وذلك لاقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم باجراء انتخابات حرة فى العراق . فقد كان الانهيار السريع للانتفاضة سببا لتجميد مواقف الدول الكبرى والمؤثرة اقليميا ودوليا من مسالة الاعتراف بالمعارضة ، وهو ماجعل تشكيل حكومة منفى امرا غير عملى بدوره .

ويقودنا هذا الاعتبار الأخير الى مجموعة من الاسباب الخارجية وراء فشل الانتفاضة المسلحة فى العراق . فقد كان من الواضح تعذر انتصار هذه الانتفاضة بدون مساندة عسكرية غير مباشرة من جانب القوات الامريكية وقوات التحالف الدولى فى جنوب العراق ، على الأقل من خلال تحييد سلاح الطيران العراقى وضمان امداد الانتفاضة بأسلحة ثقيلة توازن القوات الموالية للنظام التسلطى فى العراق .

وقد كانت الولايات المتحدة ودعوتها المستمرة لاسقاط نظام صدام حسين وراء انعاش الآمال عند المعارضة العراقية بامكان قيام القوات متعددة الجنسية بدور غير مباشر فى تدعيم الانتفاضة .. وقد كانت هناك بعض الاشارات العملية لذلك فى الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة فى الجنوب ، غير انه سريعا ماتراجعت الولايات المتحدة عن هذا الموقف مما فتح الباب أمام القوات الموالية للنظام لاخماد الانتفاضة . ومن المؤكد ان الموقف الأمريكى كان قد تم اتخاذه بالتنسيق مع المملكة السعودية التى كانت قد اعلنت بدورها فى البداية رغبتها فى قيام نظام جديد فى بغداد .. وربما يعود السبب الرئيسى وراء هذا التحول المفاجىء فى الموقف الأمريكى والسعودى الى وضوح نفوذ المنظمات الاسلامية الشيعية فى انتفاضة الجنوب ، والى فشل لجنة التنسيق الوطنى فى تغيير هذا الانطباع واقناع الولايات المتحدة والعالم بأن الانتفاضة ليست طائفية ، وانما هى تعبير عن حالة الغضب والغليان عند الشعب العراقى ككل .

ان استلهام دروس الانتفاضة المسلحة فى الجنوب بصفة خاصة يجعلنا نستبعد امكانية تكرار هذا النموذج فى العراق لتغيير الوضع السياسى القائم .

جـ - ان نموذج التغيير السياسى فى سياق هزيمة قومية على يد جيوش اجنبية يتخذ اشكالا متعددة للغاية . ومن أبرز هذه الاشكال فى العالم العربى والعالم الثالث عموما هو شكل الانقلاب العسكرى . وفى حالات عديدة اخرى كان الانقلاب العسكرى يسبق أزمات وطنية تهدد بنشوب حرب دولية ، اما لاعداد البلاد للحرب أو لتجنبها . وليس من الضرورى ان يأتى الانقلاب العسكرى فوريا فى اعقاب هزيمة وطنية . فقد يثب العسكريون للسلطة السياسية بعد فترة من وقوع الهزيمة الوطنية ، وذلك اذا استمرت حالة التأزم السياسى المتولدة عن هذه الهزيمة . ويمكن مقارنة حالة العراق بفئة من المجتمعات العربية وقع فيها الانقلاب العسكرى بعد هزيمة وطنية شديدة ، وتضم هذه الفئة مصر « ١٩٥٢ » وسوريا « ١٩٦٨ » .

وقد كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية وبعض الدول العربية المشاركة فى التحالف الدولى المناهض للغزو العراقى للكويت تأمل فى تطبيق هذا النموذج على حالة العراق ، قبل نشوب الحرب فى يناير ١٩٩١ . وتعاظمت التوقعات باحتمال وقوع انقلاب عسكرى بعد الهزيمة ، على أساس ان هذا البديل يضمن الى حد ما الوحدة الاقليمية للعراق وقيام حكومة « معتدلة » لاتسيطر عليها الأحزاب الدينية أو « المتطرفة » . وخلال انتفاضة مارس المسلحة ، بدا لفترة ان هناك بعض العلامات لقيام هذا الاحتمال ، اذ انضم جنود وضباط عدة فرق عسكرية الى الثوار سواء فى الشمال والجنوب . على ان ذلك لم يكن اشارة بأى حال الى ترجيح وقوع انقلاب عسكرى ، لأن القوات النظامية التى انضمت للثورة المسلحة قد فعلت ذلك بسبب تفكك سلاسلها القيادية ، وهياكلها التنظيمية عامة ، أو بسبب الانتماء القومى « حالة القوات الكردية فى الجيش النظامى وخاصة تلك المنسحبة من الكويت بعد قبول العراق لقرارات الأمم المتحدة » . اما القوات التى حافظت على هياكلها التنظيمية وتسلسلها القيادى ، فانها وقفت بقوة تدافع عن النظام الحاكم . ويمكننا ايضا ان نميز بين موقف الفرق العسكرية التى تعرضت بكثافة للعمليات الحربية من جانب قوات الحلفاء « سواء القصف الجوى المتواصل أو المعارك البرية » بسبب وجودها فى القطاع الجنوبى وتلك التى كان تعرضها لهذه

العمليات محدودا بسبب انتشارها فى الشمال والقطاع الأوسط. وقد كانت الأخيرة هى التى قامت بقمع الانتفاضة الشعبية المسلحة فى الجنوب والثورة الكردية المسلحة فى الشمال. وبهذا انهارت توقعات قيام انقلاب عسكرى يقود عملية التغيير السياسى فى اتجاه ديمقراطى.

ويؤكد المتخصصون فى الشئون العراقية صعوبة، بل واستحالة وقوع انقلاب عسكرى يبدأ عملية التغيير السياسى للدولة التسلطية، لأسباب عديدة. فيؤكد سمير الخليل مؤلف كتاب «جمهورية الرعب» انه لايوجد ضابط واحد فى البلاد ليس عضوا فى الحزب ومسئولا امام القيادة العليا، وخاصة ان الجيش يتعرض لحملات تطهير دورية ومنظمة وعنيفة للغاية وان قيادة النظام التسلطى تعمل على التصفية الجسدية لأى شخصية قيادية قد تبرز باعتبارها مركزا للولاء داخل الجيش. وكذا فان الحكم بالاعدام على كل من يشتغل بالسياسة بين ضباط الجيش بعيدا عن حزب البعث قد أنتج وضعا يتسم بالولاء الميكانيكى لقيادة الدولة التسلطية. ويشير كتاب آخرون الى ان اجهزة الأمن والحزب تسيطر سيطرة تامة على القوات المسلحة فى كافة مستوياتها، وخاصة ان قلب القوات المسلحة والأمن مجند من نفس العشيرة التكريتية للرئيس صدام حسين، وان هناك عدة اجهزة أمن ذات اختصاصات متداخلة للسيطرة على وتأمين الجيش سياسيا ومنها المخابرات العسكرية وادارة الأمن العام والمخابرات العامة التى تعرف بمكتب المخابرات الخاص. ويتفق خبراء اجانب وعرب على استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكرى، بسبب هذه الاعتبارات. والواقع ان هذا التحليل يبدو متعجلا وناقصا الى حد ما. فالتوسع المذهل للقوات المسلحة العراقية خلال سنى الحرب مع ايران قد حتم التوسع فى تجنيد وترقية الضباط التكنوقراط من غير ذوى الاهتمامات السياسية والأيديولوجية المسبقة. وهؤلاء الضباط المهنيون هم المرشحون للاستلاب السياسى فى اعقاب الاستلاب المهنى، وخاصة انهم هم ايضا المعرضون اكثر لعمليات التطهير والتصفية الدورية. وبقدر ما اتسعت قاعد الضباط المهنيين يصعب على أى عدد من اجهزة الأمن السيطرة تماما على مواقفهم أو تأمينهم لصالح النظام. بل ان ذلك يبدو صحيحا حتى بالنسبة لأجهزة الأمن المتعددة والمتشعبة. وفى نفس الوقت، فان هذه الفئة المتسعة من الضباط قد اصبحت لديهم قائمة طويلة من اسباب الغضب والاحباط ورفض طبيعة الدولة التسلطية، خاصة بعد الهزيمة القاسية التى لاقاها الجيش على يد الأمريكيين والبريطانيين بسبب سوء الحسابات السياسية لقيادة هذه الدولة. والأرجح ان الولاء الذى أظهرته هذه الفئة من الضباط اثناء الانتفاضة كان يعود الى المشاعر الشعبية العنيفة المعادية للامريكيين والغرب عموما بسبب مستوى الدمار الهمجى الذى الحق بالعراق اثناء الحرب. كما يعود هذا الولاء الى المخاوف المتجذرة بين سنة العراق عموما من انهيار الدولة وتفككها. وقد لايكون الدافع السياسى والأيديولوجى لهذا الولاء غير نسبة ضئيلة من مجموع الدوافع المعقدة التى تفسره. ومن المتوقع بعد ان يتم اشاعة المعرفة الكاملة بما حدث فى سياق الأزمة والحرب وبعد التقويم الكامل لحساباتها واخطائها من جانب قيادة الدولة التسلطية فى العراق ان يتلاشى تماما هذا الدافع الأيديولوجى والسياسى. ويتفق هذا التحليل مع حالات تاريخية مماثلة حدث فيها نوع من التأخير الزمنى لقيام الجيش بمحاسبة الساسة الذين ورطوه فى هزيمة ساحقة بالمدى والحجم الذى وقع بالفعل. أى أنه لايجب استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكرى يعبر عن الضرورات الموضوعية للتغيير السياسى فى العراق خلال السنوات القليلة المقبلة.

د ـ ويبقى احتمال أخير للتغيير الذى يأتى من جانب عناصر تتوطن فى جهاز الدولة التسلطية، وهو يقوم على نموذج «الانقلاب السياسى» أو «انقلاب القصر»، وربما من داخل الطاقم الحاكم نفسه. بحيث يبدأ هذا الانقلاب فى سلسلة من التنازلات والمراجعات التى تفلت تداعيات سياسية وشعبية تقود فى النهاية الى تغيير النظام القائم على نحو جذرى أو عميق. ويؤكد سمير الخليل فى كتابه جمهورية الرعب «انظر الترجمة العربية فى جريدة الاتحاد القطرية يوم ٤ اكتوبر» «علينا الا نعول على وجود معارضة داخل العراق، فلقد عمل البعثيون على القضاء على أى معارضة منذ وقت بعيد. يبقى أمامنا شئ غير قابل للقياس وهو القيام بمحاولات فردية من داخل الدائرة الداخلية للبعث» ويؤكد فالح عبدالجبار نفس المعنى (راجع الجارديان فى اول مارس ١٩٩١) عندما يقول «يبدو أن المزيج التكريتى العسكرى هو السيناريو الأكثر ملاءمة للمستقبل: أى الاقرار بالحاجة الى التكريتيين وضباط الجيش». أى أن التغيير لن يقع إلا اذا وجد انصارا بين العشيرة التكريتية التى ينتمى لها رئيس الدولة ـ وهم يؤلفون قلب الأجهزة الأمنية وقوات النخبة العسكرية من تشكيلات الحرس الجمهورى.

والواقع ان نموذج انقلاب القصر أو الانقلاب السياسى من داخل الطاقم الحاكم فى الدولة أو الحزب كثير الوقوع فى الدول الشمولية والسلطوية فى فترات التأزم السياسى وخاصة عندما تتجمع الانتكاسات الخارجية والداخلية وتؤلف معا وضعا حافلا بالتأزم ومشاعر عامة محبطة وثقيلة باليأس. وهناك انقلابات سياسية يقوم بها الراديكاليون واخرى تقوم بها الأجنحة الأكثر براجماتية واعتدالا. والحالات الاخيرة أوفر عددا. وتقدم افغانستان امثلة للنوعين من الانقلابات السياسية عبر تاريخ الحرب الاهلية منذ عام ١٩٧٩ حتى الانسحاب السوفيتى من البلاد عام ١٩٨٩. وبالمقارنة، فان الحالة

الداخلية للدولة والمجتمع العراقى وكذا الضغوط الخارجية والموقف العالمى للدولة ترشحانها « لتحول حاسم نحو اليمين » .

ويمكننا أن نلقى الضوء على هذه الحالة من زاوية نظرية الثورات التى تأثرت كثيرا بالقياس والاستعارات المأخوذة من الثورة الفرنسية . فيقال على هذا التحول الحاسم نحو اليمين « انقلاب ثرميدورى Thermido-rian coup» قياسا على الانقلاب الذى وقع ضد روبسبيير وانشأ حكومة القناصل بعد فترة طويلة من الارهاق الناشىء عن الصراعات الداخلية والعنف والتوتر الصريح والمكبوت والحروب الداخلية بسبب سياسة فائقة الراديكالية لزعيم يركز كل السلطات فى يده . والانقلاب الثرميدورى بهذا المعنى يتم عندما يصل اليأس والحيرة والارهاق بكل من الجماهير والقادة الى درجة خلق الحاجة الى فترة توقف ومراجعة .

ولاشك اننا نقف فى حالة العراق أمام وضع مشابه من حيث درجة اليأس والحيرة التى تمسك بالجماهير والنخبة الحاكمة فى نفس الوقت ، وخاصة بعد الخسائر المادية والمعنوية والسياسية التى نكبت بها العراق بسبب سوء تقديرات الرئيس والمجموعة المحيطة به مباشرة . غير ان الانقلاب الثرميدورى أو انقلاب القصر لايقابل فى حالة العراق شروطا هامة جوهرية . فلم يكن هناك فى العراق موقف ثورى سائل ، وانما هناك آلة دولة جبارة ومعقدة وصلبة للغاية . وقد اثبتت هذه الدولة التسلطية صلابتها غير العادية وتعذرها على التغيير أو التهاون أو المرونة اثناء اكثر من عام منذ بدأت الأزمة الكبرى فى الخليج تتفجر فى اعقاب غزو الكويت واثناء حرب ضروس تم فيها تدمير البنية الأساسية الحديثة للدولة والمجتمع . والرئيس ليس هنا زعيم له كاريزما أو جاذبية جماهيرية يحرك الجماهير فى اتجاه مغامرات تاريخية ، وانما متآمر شرس للغاية لم تكن لديه يوما كاريزما حقيقية بين الجماهير ولا مقومات رئيس لدولة حديثة . وتتركز مواهبه الفذة فى قدرته غير العادية على تركيز السلطة والتصفية الدموية حتى لأكثر الشخصيات شعبية واقربهم الى الدوائر الضيقة للسلطة ، وكذا فى قدرته على تأمين الدولة ضد كل الظروف المحتملة التى يمكن ان تولد ضغوطا تحد من حريته المطلقة فى اتخاذ حتى اكثر القرارات افتقارا للرشادة والزج بالجماهير - مهما كانت علامات الارهاق قد نالت منها - فى مغامرات داخلية وخارجية مكلفة . وفى مثل النظام الذى يتوسد هذا الرئيس على قمته تصبح مؤامرة الانقلاب العسكرى اكثر سهولة وترجيحا بكثير عن انقلاب القصر بسبب التصفية المستمرة والدورية لكل المنافسين وبسبب عدم التسامح حتى مع ابسط تعبيرات تعددية مراكز اتخاذ القرارات حتى الصغيرة منها داخل الدولة .

هـ - وهناك نموذج خامس للتغيير السياسى فى المجتمعات المحكومة بدولة سلطوية عنيفة ، وهو يقوم على « الكفاح المدنى الجماهيرى واسع النطاق » الذى يتكثف ويتواتر بسرعة شديدة بما يؤدى الى شل الدولة واجهزتها القمعية . وقد يتراوح الأمد الزمنى لموجة الكفاح الجماهيرى بين عدة ايام من الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية المتواصلة والتى تعكس اجماع شعبى « مثل حالة السودان عام ١٩٨٥ »، وعدة شهور من اعمال التظاهر اليومى والاضراب العام الممتد والتى تعكس اصرارا متناهيا على اسقاط نظام معين للحكم أو الدولة التسلطية عموما « مثل حالة ايران عام ١٩٧٩ » ويسود هذا النمط عندما يصل اليأس الجماهيرى الى منتهاه من امكانية التغيير من داخل الدولة ، ويتجمع قدر هائل من الغضب الجماهيرى وتزداد العزلة بين الدولة والمجتمع وقد يقبل المجتمع المدنى بحل وسط يبرز من خلال قيام انقلاب قصر ويتوجه للجماهير برسالة تؤكد قبول التغيير وبدء عملياته فعليا وتزال الرموز الأكثر اهمية للنظام القديم . وفى حالات معينة قد تستنفذ فرص التغيير من خلال جهاز الدولة عندما ترفضه الجماهير الثائرة التى تصر على سقوط الدولة التسلطية لا فقط طاقم معين من الحكام أو رموز معينة للحكم القديم . وتصل راديكالية الجماهير التى تشن كفاحا مدنيا من هذا النوع الى اقصاها عندما يكون هناك هيكل مؤسسى قيادى يحتفظ بالرغم من التنكيل والاضطهاد البوليسى بكيانه سليما ، وعندما يتسم الموقف الجماهيرى بقدر كبير من الاجماع بالارتباط بأيديولوجية متكاملة ودليل واضح للتغيير السياسى أو مثل أعلى ، عادة مايتجسد فى شعار بسيط يسحر الجماهير لدولة جديدة . على حين ان الجماهير قد تقبل حلا وسطا ، عندما تقوم جماعة من نخبة السلطة بانقلاب قصر وتعرض اسلوبا مقبولا للانتقال والتحول السياسى ، وعندما تبدأ فورا تداعيات تؤدى الى التغيير الجذرى فى النهاية وبروز نظام جديد للحكم يحظى بالتراضى العام ولو لمرحلة معينة .

وتبدو حالة العراق مرشحة لهذا النموذج من التغيير السياسى . فلاشك ان العراق يعيش الان فى حالة من الغليان والحيرة . والى جانب السخط والغضب المرتبطين بالهزيمة المريرة والنكبة التى المت بالبنية الأساسية للمجتمع العراقى والتى شيدها عبر عقود من التحديث والتضحيات ، فان أوضاعا قريبة من المجاعة والارتداد الى اسلوب الحياة ماقبل الحديثة تفترس الشعب العراقى بما فى ذلك بغداد والمدن الكبرى الأخرى فى وسط العراق الى جانب الدمار الشامل الذى حاق بالجنوب . وفى سياق ذلك كله تتزايد المسافة العازلة بين الجماهير ونخبة السلطة وتتعاظم المفارقة الكامنة فى العجز عن محاسبة المسئولين عن الكارثة بما فيهم رئيس الدولة ويزداد الغضب الاخلاقى المرتبط باصرار هؤلاء على عدم الاعتراف بمسئوليتهم وعلى التمسك لا بسلطة الحكم فحسب ، بل وبالاساليب القمعية القديمة فى الحكم ايضا .

ومن الممكن ان نتصور اندلاع موجة من الكفاح الجماهيرى المدنى فى شكل مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق واضرابات عامة مفتوحة تبدأ من بغداد وتنتقل بسرعة الى وسط العراق حيث موطن الجماهير السنية ، ومنها الى مناطق الجنوب . وفى سياق ذلك لايستبعد ان يقوم انقلاب قصر يضحى فى البداية بالرموز الأكثر استقطابا للكراهية العامة فى العراق وخاصة من اجهزة امن النظام .. ويمكن ان تتداعى الأحداث بعد ذلك بصورة تؤدى الى محاصرة وعزل رئيس الدولة والجماعة المحيطة به مباشرة ، والى تلاقى الجماهير الثائرة مع قادة جدد يفتحون الباب امام تسييس سريع للجماهير وعودة القطاع الكبير من الجماهير والنخب العراقية التى اجبرت على مغادرة البلاد والاقامة فى الشتات « خاصة فى الغرب » بما يفتح الباب امام تغييرات ديمقراطية واسعة النطاق .

ويستمد ترجيحنا لهذا النموذج للتغيير السياسى فى العراق من شيوعه فى العقد الأخير فى العالم العربى والاسلامى ، والعالم الثالث عموما . كما يستمد ايضا من وجود خبرات عراقية قديمة بهذا النموذج للكفاحية السياسية للجماهير ..

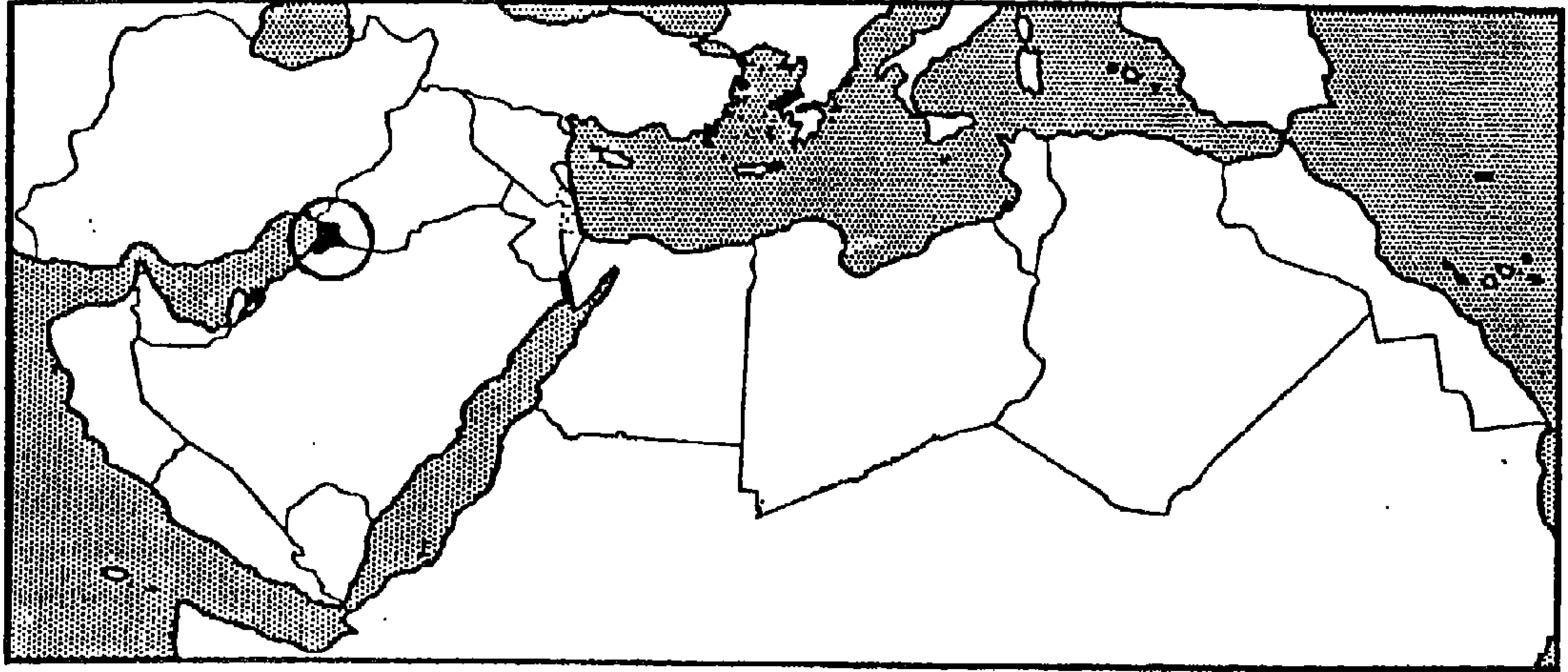
٤ ـ التوجهات المرجحة للتغيير السياسى فى العراق :

مما لاشك فيه ان مجموعة الضرورات التى تحتم التغيير السياسى فى العراق فى المستقبل القريب تفرض توجهات ديمقراطية سياسية وليبرالية اقتصادية . غير انه من الصعب ان نتصور امكانية نظام سياسى واقتصادى مفتوح ومنسجم تماما فى المستقبل المباشر . ومن المرجح ان التغيير الذى يعقب سقوط الدولة التسلطية العنيفة سوف يمزج بين اعتبارات الديمقراطية والحرية الاقتصادية مع اعتبارات معينة للرقابة السياسية والاقتصادية . وربما تمر العراق بمرحلة انتقالية طويلة نسبيا ، والأغلب انها لن تكون خالية من صراعات ضارية وتواترات شديدة .

فالضرورات الموضوعية التى تحتم التغيير السياسى تتكيف بمعطيات مجتمع مجزأ ، وتعددى على الصعيدين الهيكلى « العرقى ـ الطائفى » والسياسى « التعدد الشديد فى التيارات السياسية والفكرية والأيديولوجية » ، والميراث الثقافى والسياسى لهذا المجتمع .

ـ فعلى الصعيد السياسى تعتبر الديمقراطية السياسية هى القاسم المشترك الأدنى لحالة العلاقات بين الكتل السياسية الكبرى ، وخاصة المجموعات الثلاث للمعارضة السياسية . وقد وصلت هذه الكتل الى هذا الاستنتاج بعد فترة طويلة من المعاناة الشديدة على يد الدولة التسلطية . على انه ينبغى ان ناخذ فى الاعتبار ان الكتل السياسية الكبرى فى العراق لم تطور هى ذاتها قناعات ديمقراطية اصيلة . ولا تعتبر الديمقراطية السياسية جزءا أو جانبا من التقاليد الفكرية إلا لجماعات صغيرة ليس لها وزن سياسى كبير . فمجموعة الأحزاب الدينية تملك مثلا اعلى يقوم فى النهاية على فكرة الدولة الاسلامية ذات الطابع الشمولى والواحدى . ومجموعة الأحزاب القومية قد تأثرت فى نهاية المطاف بفكر وميراث سياسى غير ديمقراطى . ويصدق الأمر نفسه على الحزب الشيوعى العراقى . أما مجموعة الأحزاب الكردية فانها مشغولة بقضيتها القومية ولاتمثل لها الديمقراطية غير بوابة للاستقلال الذاتى وربما لدولة مستقلة .

وبهذا المعنى ، فان الديمقراطية تصبح هى قواعد اللعبة السياسية المقبولة اكثر منها قيمة أو مثلا أعلى أو صورة الدولة المرغوبة من جانب الكتل السياسية وايديولوجياتها الكبرى .



(٨) الوثـــــائق

إعلان دمشق
(٦ مارس ١٩٩١)

إن الدول العربية الاعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة فى اجتماع دمشق يومى ١٩/٢٠ شعبان ١٤١١ هجرية الموافق ٥/٦مارس ١٩٩١ م انطلاقا من مشاعر الأخوة والتضامن التى تربط بينها والتى كفلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسئولياتها القومية فى إعلاء شأن الأمة العربية وخدمة قضاياها وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة .

وفى اطار من التمسك القومى بالأهداف والمبادىء التى كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى والأمم المتحدة .

وادراكا للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولى والتى تطرح امام الأمة العربيةتحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها اعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية واذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدوانى والانحياز له كالذى حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقى لدولة الكويت الذى جاء خروجا سافرا على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية واسلامية ودولية وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربى المشترك فى وقت كانت الأمة العربية تحتاج فيه اكثر من أى وقت مضى الى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التى لا سابق لها .

كما تعلن ترحيبها بتحرير دول الكويت وعودة الشرعية اليها وتعبر عن المها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتى الشقيق من جراء عدوان النظام العراقى عليه كذلك تعبر عن اسفها الشديد لما تعرض له الشعب العراقى من ابشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه ، وتؤكد فى هذا الصدد وقوفها الى جانب الشعب العراقى فى محنته وحرصها الكامل على وحدة الاراضى العراقية وسلامتها الاقليمية .

تؤكد الاطراف المشاركة عزمها على السعى لاعطاء روح جديدة للعمل العربى المشترك وإرساء التعاون الأخوى بين اعضاء الاسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادىء التالية :

اولا : مبادىء التنسيق والتعاون

يقوم التنسيق والتعاون على الاسس التالية :

١ ـ العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضى والسلام الاقليمية والمساواة فى السيادة وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٢ ـ العمل على بناء نظام عربى جديد من اجل تعزيز العمل العربى المشترك واعتبار الترتيبات التى يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الأساس الذى يمكن البناء عليه من اجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا امام الدول العربية الأخرى للمشاركة فى هذا الاعلان فى ضوء اتفاق المصالح والأهداف .

٣ ـ العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة امكاناتها لمواجهة التحديات التى يتعرض لها الاستقرار والأمن فى المنطقة ولتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربى الاسرائيلى وقضية فلسطين على اساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

٤ ـ تعزيز التعاون الاقتصادى بين الاطراف المشاركة وصولا الى تجمع اقتصادى فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادى والاجتماعية .
٥ ـ احترام مبدأ سيادة كل دول عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

ثانيا اهداف التنسيق والتعاون
١ ـ فى المجالين السياسى والأمنى :
أ ـ تعتبر الاطراف المشاركة ان المرحلة الحالية التى اعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقى توفر افضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الأخرى التى تتعرض لها المنطقة وفى مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى على اساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .
ب ـ تؤكد الاطراف المشاركة احترامها لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان امن وسلامة الدول العربية ، واذ تشير على وجه الخصوص الى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر ان وجود القوات المصرية والسورية على ارض المملكة العربية السعودية ودول عربية اخرى فى منطقة الخليج لتلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن اراضيها ـ يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان امن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل ـ كما تؤكد الاطراف المشاركة على ان التنسيق والتعاون بينها ان يكون موجها ضد اى طرف بل يمكن ان يكون مقدمة لفتح حوار مع الاطراف الاسلامية والدولية التى تحترم المصالح العليا للامة العربية وتلتزم بمبادىء الشرعية الدولية المستقرة خاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .
جـ ـ تسعى الاطراف المشاركة الى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع اسلحة الدمار الشامل خاصة الاسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية المعنية .
٢ ـ فى المجال الاقتصادى والثقافى :
انسجاما مع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك تسعى الاطراف المشاركة الى : ـ
أ ـ تعزيز قواعد التعاون الاقتصادى فيما بين الاطراف المؤسسة كخطوة اولى يمكن البناء عليها مع دول عربية اخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه .
ب ـ تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لاقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن اقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم .
جـ ـ تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية وافساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك بصورة سهلة وملموسة .
د ـ دعم مراكز البحث العلمى وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولا الى تمكينها من اعداد الابحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالاته المختلفة .
هـ ـ الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى والاعلامى مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .
٣ ـ فى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك
دعم الجامعة العربية والتصدى لكافة المحاولات التى تستهدف إضعافها أو تفتيتها وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق الجامعة مع امكانية تطويره عن طريق اضافة ملاحق اليه بالاستفادة من نتائج أعمال لجنة تعديل الميثاق بما فى ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات .

ثالثا : الاطار التنظيمى للتنسيق والتعاون
يتم التنسيق والتعاون بين الاطراف المؤسسة من اجل تحقيق الأهداف المشار اليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون من اجل التوصل الى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربى فيما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية .
رابعا احكام عامة
جرى التوقيع على هذا الاعلان بالأحرف الأولى فى دمشق على ثمانى نسخ اصلية باللغة العربية لكل منها نفس الحجية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١ هـ الموافق ٦ مارس ١٩٩١ م ويصبح هذا الاعلان نافذ المفعول بعد اقراره اصولا وتوضع وثائق الاقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية .
التوقيع
ـ راشد عبدالله النعيمى ـ وزير خارجية الامارات العربية المتحدة
ـ الأمير سعود الفيصل ـ وزير خارجية المملكة العربية السعودية .
ـ مبارك بن على الخاطر ـ وزير خارجية قطر
ـ الدكتور عصمت عبدالمجيد ـ نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية
ـ الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ـ وزير خارجية دولة البحرين
ـ يوسف بن علوى بن عبدالله ـ وزير خارجية سلطنة عمان .
ـ الشيخ صباح الأحمد الصباح ـ وزير خارجية الكويت
ـ فاروق الشرع ـ وزير خارجية الجمهورية العربية السورية .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧
(٣ أبريل ١٩٩١)

إن مجلس الأمن ،
اذ يشير الى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٥ (المؤرخ فى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ فى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٨ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٠ و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٠ و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ فى ٢ آذار/ مارس ١٩٩١ ،
واذ يرحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية ،
واذ يؤكد التزام جميع الدول الاعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الاقليمية واستقلالهما السياسى ، ويحيط علما بالنية التى اعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على إنهاء وجودها العسكرى فى العراق فى اقرب وقت ممكن تمشيا مع الفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ،
واذا يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق فى ضوء غزوه للكويت واحتله لها بصورة غير مشروعة .

وإذ يحيط علما بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق فى ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩١ والرسائل الموجهة عملا بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١)

واذا يحيط علما بأن العراق والكويت ، بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتى سيادة ، قد وقعا فى بغداد فى ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣ على « محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة » ، معترفين بذلك رسميا بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر . وقد سجل هذا المحضر لدى الامم المتحدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ تموز/ يوليه ١٩٣٢ ، الذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب/ اغسطس ١٩٣٢ .

وإدراكا منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة .

وادراكا منه ايضا للبيانات الصادرة عن العراق والتى يهدد فيها باستعمال اسلحة تنتهك التزاماتة المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخانقة او السامة او ماشابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقع عليه فى جنيف فى ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٣٥ ، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية ، واذا يؤكد ان اى استعمال أخر لهذه الاسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة .

واذا يشير الى ان العراق كان قد وقع على الاعلان الصادر عن جميع الدول المشتركة فى مؤتمر الدول الأطراف فى بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥ والدول المعنية الأخرى ، المنعقد فى باريس فى الفترة من ٧ الى ١١ كانون الثانى /يناير ١٩٨٩ ، والذى حدد الهدف المتمثل فى إزالة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمى ،

واذ يشير ايضا الى ان العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، المؤرخة فى ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٢ .

واذا يلاحظ اهمية تصديق العراق على هذه الاتفاقية .

واذا يلاحظ علاوة على ذلك اهمية انضمام جميع الدول الى هذه الاتفاقية ، ويشجع مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل على تعزيز قوة الاتفاقية وكفاءتها ونطاقها العالمى .

واذ يؤكد اهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام اعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام اليها على الصعيد العالمى .

واذ يعلم باستعمال العراق لقذائف تسيارية فى هجمات لم يسبقها استفزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة فى العراق .

واذا يساوره القلق بسبب التقارير التى لدى الدول الأعضاء والتى تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لانتاج الأسلحة النووية بما يتنافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الصادرة فى اول تموز/ يوليه ١٩٦٨ .

واذ يشير ايضا الى الهدف المتمثل فى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى اقليم الشرق الأوسط ،

وادراكا منه للتهديد الذى تشكله جميع اسلحة التدمير الشامل على السلم والامن فى المنطقة ، ولضرورة العمل على انشاء منطقة خالية من هذه الاسلحة فى الشرق الأوسط .

وادراكا منه ايضا للهدف المتمثل فى تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة فى المنطقة ،

وادراكا منه كذلك لأهمية تحقيق الأهداف المشار اليها اعلاه باستخدام جميع الوسائل المتاحة ، ومنها اقامة حوار فيما بين دول المنطقة ،

واذا يلاحظ ان القرار ٦٨٦ (١٩٩١) قد آذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت .

واذ يلاحظ انه رغم التقدم الجارى احرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، فإن مصير الكثير من الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة مازال مجهولا ، كما ان هناك ممتلكات لم ترد بعد .

وإذ يشير الى الاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن ، التى فتح باب التوقيع عليها فى نيويورك فى ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، والتى تصنف جميع اعمال اخذ الرهائن على انها مظاهر للارهاب الدولى .

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الأرهاب ضد اهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن .

وإذ يحيط علما مع شديد القلق بتقريرى الأمين العام المؤرخين ٢٠ اذار/مارس ١٩٩١ و ٢٨ اذار/مارس ١٩٩١ ، وإدراكا منه لضرورة التلبية العاجلة للاحتياجات الانسانية فى الكويت والعراق .

واذا يضع فى اعتباره هدفه المتمثل فى إحلال السلم والأمن الدوليين فى المنطقة على النحو المحدد فى قرارات صادرة مؤخرا عن مجلس الأمن .

وادراكا منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

١ ـ يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار اليها اعلاه ، عدا ما يجرى تغييره صراحة ادناه تحقيقا لأهداف هذا القرار ، بما فى ذلك تحقيق وقف رسمى لاطلاق النار ،

الف

٢ ـ يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر ، على النحو المحدد فى « المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والامور ذات العلاقة » الذى وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما فى بغداد فى ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣ ، وسجل لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة فى الوثيقة ٧٠٦٣ ، الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، ١٩٦٤

٣ ـ يطلب الى الأمين العام ان يساعد فى اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق او الكويت ، مستعينا بالمواد المناسبة ، بما فيها الخريطة الواردة فى وثيقة مجلس الأمن S/22412، وان يقدم الى مجلس الامن تقريرا عن ذلك فى غضون شهر واحد ،

٤ ـ يقرر ان يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة اعلاه وان يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا لميثاق الامم المتحدة

باء

٥ ـ يطلب الى الأمين العام ان يقدم فى غضون ثلاثة ايام الى مجلس الأمن للموافقة ، وبعد التشاور مع العراق والكويت ، خطة للتوزع الفورى لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبدالله ومنطقة منزوعة السلاح ، تنشأ بموجب هذا ، تمتد مسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الحدود المشار اليها فى « المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف

والامور ذات العلاقة الموقع فى ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣، وللردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودها فى المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها، ولمراقبة اى اعمال عدوانية او يحتمل ان تكون عدوانية تشن من اراضى إحدى الدولتين على الأخرى، وأن يقدم الأمين العام الى مجلس الأمن تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة، وبصفة فورية اذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة او تعرض السلم لتهديدات محتملة.

٦ ـ يلاحظ انه بمجرد ان يخطر الأمين العام مجلس الأمن بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كى تنهى وجودها العسكرى فى العراق تمشيا مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١)،

جيم

٧ ـ يدعو العراق الى ان يؤكد من جديد، دون اى شرط، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخانقة او السامة او ماشابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع فى جنيف فى ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٣٥، وان يصدق على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة فى ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٢.

٨ ـ يقرر ان يقبل العراق، دون اى شرط، القيام، تحت اشراف دولى، بتدمير مايلى او إزالته او جعله عديم الضرر:

(أ) جميع الأسلحة الكيمائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

(ب) جميع القذائف التسارية التى يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق اصلاحها وانتاجها.

٩ ـ يقرر، تنفيذا للفقرة ٨ اعلاه، ما يلى:

(أ) يقدم العراق الى الأمين العام فى غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار، بيانا بمواقع وكميات وانواع جميع المواد المحددة فى الفقرة ٨، ويوافق على اجراء تفتيش عاجل فى الموقع، على النحو المحدد أدناه.

(ب) يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وفى غضون خمسة وأربعين يوما من صدور هذا القرار، بوضع خطة، وتقديمها الى المجلس للموافقة عليها، تدعو الى انجاز الأعمال التالية فى غضون خمسة وأربعين يوما من هذه الموافقة:

«١» تشكيل لجنة خاصة، تقوم على الفور بأعمال تفتيش فى الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكميائية وما يتعلق منها بالقذائف، استنادا الى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الاضافية.

«٢» تخلى العراق للجنة الخاصة، عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة ٨ (أ) أعلاه، بما فى ذلك المواد فى المواقع الاضافية التى تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ (ب) «١» أعلاه وذلك لتدميرها او ازالتها او جعلها عديمة الضرر، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة، وقيام العراق، باشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف، بما فى ذلك منصات اطلاقها، على النحو المحدد بموجب الفقرة ٨ (ب) أعلاه.

«٣» قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب فى الفقرتين ١٢ و ١٣ ادناه.

١٠ ـ يقرر أن يتعهد العراق تعهدا غير مشروط بعدم استعمال او استحداث أو بناء أو حيازة أى من المواد المحددة فى الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه، ويطلب الى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، باعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر فى المستقبل، على أن يقدمها الى مجلس الامن للموافقة عليها فى غضون مائة وعشرين يوما من صدور هذا القرار.

١١ ـ يدعو العراق الى ان يؤكد من جديد، دون اى شرط، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة فى ١ تموز/ يوليه ١٩٦٨.

١٢ ـ يقرر أن يوافق العراق دون أى شرط على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية او أى منظومات فرعية او مكونات او أى مرافق بحث او تطوير او دعم او تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه، وأن يقدم الى الأمين العام والى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فى غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار اعلانا بمواقع وكميات وانواع جميع المواد المحددة أعلاه، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها فى الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكى تحتفظ بها لديها وتزيلها، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التى نوقشت فى الفقرة ٩ (ب) أعلاه، وأن تقبل، وفقا للترتيبات المنصوص عليها فى الفقرة ١٣ أدناه، القيام بتفتيش عاجل فى الموقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه، أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر، وأن يقبل الخطة التى ترد مناقشتها فى الفقرة ١٣ ادناه من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلا.

١٣ ـ يطلب الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فورا، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، كما جاء فى خطة الأمين العام فى الفقرة ٩ (ب) أعلاه، تفتيشا فى الموقع على القدرات النووية للعراق استنادا الى تصريحات العراق وأى مواقع اضافية تعينها اللجنة الخاصة، وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن فى غضون خمسة وأربعين يوما تدعو الى تدمير جميع المواد المدرجة فى الفقرة ١٢ أعلاه أو ازالتها أو جعلها عديمة الضرر، حسب الاقتضاء، وأن ينفذ الخطة فى غضون خمسة وأربعين يوما من تاريخ موافقة مجلس الأمن عليها، وأن يضع خطة تراعى فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة فى ١ تموز/يوليه ١٩٦٨، لرصد امتثال العراق لاحكام الفقرة ١٣ اعلاه والتحقق منه باستمرار فى المستقبل، بما فى ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة فى العراق التى تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتاكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة فى العراق، وذلك لتقديمها الى مجلس الأمن لاعتمادها فى غضون مائة وعشرين يوما من تاريخ صدور هذا القرار.

١٤ ـ يحيط علما بأن الاجراءات التى من المقرر أن يتخذها العراق والواردة فى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة فى الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف ايصالها، وهدف فرض حظر عالمى على الأسلحة الكيميائية.

دال

١٥ ـ يطلب الى الأمين العام ن يقدم الى مجلس الأمن تقريرا عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التى

استولى عليها العراق ، بما فى ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة .

هاء

١٦ – يؤكد من جديد أن العراق ، دون المساس بديون والتزامات العراق الناشئة قبل ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ والتى سيجرى تناولها عن طريق الآليات العادية ، مسئول بمقتضى القانون الدولى عن أى خسارة مباشرة أو ضرر مباشر ، بما فى ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية ، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت .

١٧ – يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية باطل ولاغ ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقيدا صارما بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية .

١٨ – يقرر أيضا انشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التى تدخل فى نطاق الفقرة ١٦ أعلاه ، وانشاء لجنة لادارة الصندوق .

١٩ – يوعز الى الأمين العام بأن يضع ويقدم الى مجلس الأمن ، فى غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار ، توصيات ، لاتخاذ قرار بشأنها ، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التى يثبت استحقاقها وفقا لأحكام الفقرة ١٨ أعلاه ، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة فى الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ أعلاه ، بما فى ذلك : ادارة الصندوق ، وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق فى الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقما يقترحه الأمين العام على المجلس ، على أن تؤخذ فى الاعتبار احتياجات شعب العراق ، وقدرة العراق على الدفع كما تقدر بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجى ، واحتياجات الاقتصاد العراقى ، واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق ، والطريقة التى ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها ، والاجراءات المناسبة لتقييم الخسائر ، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسئولية العراق كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١٦ أعلاه ، وتكوين اللجنة المشار اليها أعلاه .

واو

٢٠ – يقرر ، مع السريان الفورى ، الا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والامدادات الصحية للعراق ، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، على المواد الغذائية التى تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ، أو بموافقة تلك اللجنة ، بموجب اجراء « عدم الاعتراض » المبسط والمعجل ، على المواد والامدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد فى تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١ ، وفى أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة انسانية تتوصل اليها اللجنة .

٢١ – يقرر أن يستعرض مجلس الأمن أحكام الفقرة ٢٠ أعلاه كل ستين يوما فى ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق ، بما فى ذلك تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وذلك لغرض تحديد ما اذا كان سيخفض أو يرفع الحظر المشار اليه فيه .

٢٢ – يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذى تدعو اليه الفقرة ١٩ أعلاه وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الاجراءات المتوخاة فى الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أعلاه ، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التى يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن .

٢٣ – يقرر ، ريثما يتخذ مجلس الأمن اجراء بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه ، أن تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التى يكون مصدرها العراق ، عندما تكون لازمة ، لضمان توفر موارد كافية لدى العراق للاضطلاع بالأنشطة بموجب الفقرة ٢٠ أعلاه .

٢٤ – يقرر ، وفقا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات ذات الصلة التالية له والى أن يتخذ مجلس الأمن مقررا آخر ، أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلى الى العراق ، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد ، أو اتمامه من أراضيها أو استخدام السفن أو الطائرات التى ترفع علمها لهذا الغرض :

(أ) الأسلحة والاعتدة ذات الصلة بجميع انواعها ، بما فى ذلك على وجه التحديد البيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، بما فى ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية ، وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاجها ، لهذه المعدات .

(ب) المواد المحددة والمعرفة فى الفقرتين ٨ و ١٢ أعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه .

(ج) المواد المحددة والمعرفة فى الفقرتين ٨ و ١٢ أعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه .

(ج) التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة فى انتاج و استخدام أو تخزين المواد المحددة فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه .

(د) الافراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقنى المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أعلاه .

٢٥ – يطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاما تاما بالفقرة ٢٤ أعلاه ، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى .

٢٦ – يطلب الى الأمين العام أن يضع فى غضون ستين يوما ، بالتشاور مع الحكومات المناسبة ، مبادىء توجيهية ، كى يوافق عليها مجلس الأمن ، لتيسير التنفيذ الدولى التام للفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه والفقرة ٢٧ أدناه ، واتاحتها لجميع الدول ووضع اجراء لتحديث هذه المبادىء التوجيهية دوريا .

٢٧ – يطلب الى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والاجراءات الوطنية واتخاذها ما يلزم من الاجراءات الاخرى التى تتسق مع المبادىء التوجيهية التى سيضعها مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٦ أعلاه ، وذلك لكفالة الامتثال لأحكام الفقرة ٢٤ أعلاه ، ويطلب الى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة فى كفالة الامتثال التام لهذا .

٢٨ – يوافق على استعراض مقرراته الواردة فى الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه ، باستثناء المواد المحددة والمعرفة فى الفقرتين ٨ و ١٢ أعلاه ، على أساس منتظم وعلى أية حال بعد مرور مائة وعشرين يوما على صدور هذا القرار ، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسلحة فى المنطقة .

٢٩ ـ يقرر أن تتخذ جميع الدول ، بما فيها العراق ، التدابير اللازمة لكفالة الا تقدم أية مطالبة بناء على طلب حكومة العراق ، أو أى شخص أو هيئة فى العراق ، أو أى شخص يقدم مطالبة عن طريق أو لصالح أى شخص أو هيئة من هذا القبيل ، فيما يتصل بأى عقد أو تعامل آخر تأثر أداؤه بسبب التدابير التى اتخذها مجلس الأمن فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات المتصلة به .

٣٠ ـ يقرر ، من أجل تعزيز التزامه بتيسير اعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الى الوطن ، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص ، وتيسير امكانية وصول لجنة الصليب الاحمر الدولية الى جميع هؤلاء الأشخاص حيثما يوجدون أن يكونون محتجزين وتيسير بحث لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين مازالت مصائرهم مجهولة .

٣١ ـ يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية الى ابقاء الأمين العام على علم حسب الاقتضاء بجميع الأنشطة التى تضطلع بها فيما يتصل بتيسير الاعادة الى الوطن أو العودة لجميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم الموجودين فى العراق فى ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ أو بعده .

حاء

يتطلب من العراق أن يبلغ مجلس الأمن بانه لن يرتكب أو يدعم أى عمل من أعمال الارهاب الدولى أو يسمح لأى منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الارهاب وينبذها .

طاء

٣٢ ـ يعلن انه ، بعد تقديم العراق اخطارا رسميا الى الأمين العام والى مجلس الأمن بقبوله الاحكام الواردة أعلاه ، يسرى وقف رسمى لاطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقا للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .

٣٤ ـ يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والأمن فى المنطقة .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨
(٥ ابريل ١٩٩١)

إن مجلس الأمن ، إذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وإذ يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة

وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من آلام مبرحة يعانى منها البشر هناك .

وإذ يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ و٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22442,S/22435) .

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣و٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/22436 , S/22447) .

وإذ يعيد تاكيد التزام جميع الدول الاعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى .

وإذ يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩١ (S/22366) .

١ ـ يدين القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

٢ ـ يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه فى إزالة الخطر الذى يتهدد السلم والأمن فى المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، فى السياق نفسه ، فى اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ ـ يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية ، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة فى جميع انحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

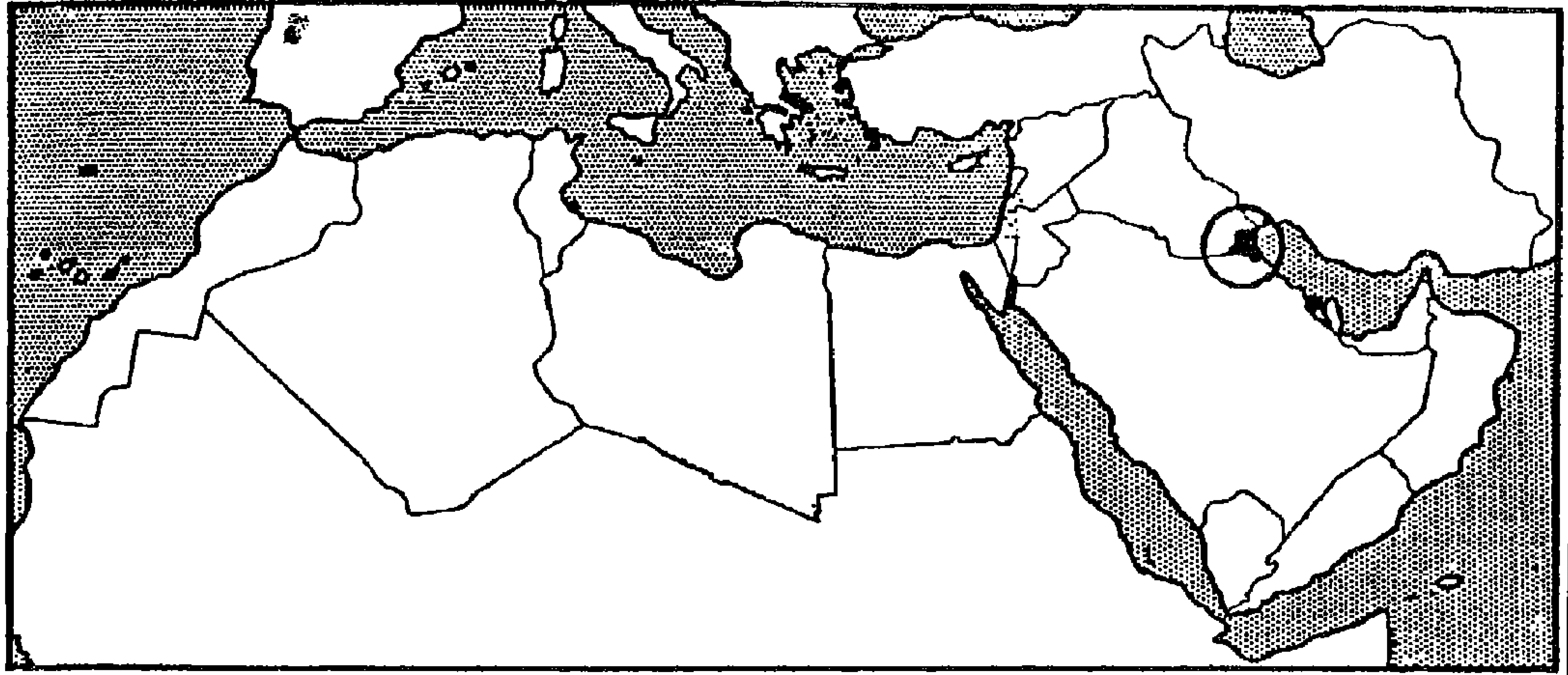
٤ ـ يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية فى العراق ، وأن يقدم على الفور ، وإذا اقتضى الامر على أساس إيفاد بعثة اخرى الى المنطقة ، تقريرا عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذى تمارسه السلطات العراقية .

٥ ـ يطلب كذلك الى الأمين العام ان يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

٦ ـ يناشد جميع الدول الاعضاء وجميع المنظمات الانسانية ان تسهم فى جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ ـ يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من اجل تحقيق هذه الغايات .

٨ ـ يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .



(٩) اليوميـــات

(٢٨ فبراير - ٩ يونيو)

إعداد : نبية الأصفهانى

١٩٩١ فبراير ٢٨ :

- وافقت الحكومة العراقية على عقد إجتماع بين القادة العسكريين العراقيين والأمريكيين من أجل مناقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار.

- طلبت الحكومة الأردنية من الولايات المتحدة ضمان أمن الرعايا الأردنيين المقيمين فى الكويت.

- أعلن متحدث عن البيت الأبيض بأن وقف إطلاق النار الذى أعلنه الرئيس بوش سيصبح ساريا من طرف واحد حتى لو لم يحصل على رد من بغداد بعد مرور مهلة الـ ٤٨ ساعة التى قررها الرئيس الأمريكى.

- تم تحييد الـ ٤٢ فرقة العراقية الموجودة على مسرح العمليات فى الكويت أعلن ذلك الجنرال ريتشارد نيل.

- تلقت القوات العراقية الأمر بوقف إطلاق النار.

- أعلن متحدث عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن جزءا من الحكومة الشرعية الكويتية سيعود الى الكويت من أجل إعداد الترتيبات اللازمة لعودة الأمير الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيس الحكومة المؤقت والمكلف بإدارة شئون الكويت خلال الـ ٣ أشهر التالية فى ظل الحكم العسكرى .. لم يحدد بعد تاريخ عودة الشيخ الأحمد الصباح الى وطنه وهو يقيم فى العربية السعودية.

١٩٩١ مارس ١ :

- يصل الى الكويت السفير الأمريكى مستر إدوارد جنيلم وفى صحبة فريق مكون من عشرات من الموظفين المدنيين و٥٠ من العسكريين المتخصصين وذلك بناء على تكليف من قبل الحكومة الكويتية كمستشارين خلال فترة إعادة بناء الكويت.

- وقعت مجموعة « بيشتل جروب » الأمريكية والمتخصصة فى الأشغال العمومية والهندسية بروتوكولا بعقد مبرم مع شركة البترول الكويتية وتقوم بمقتضاه بدور رئيسة لمشروع إعادة ترميم وتصليح المنشآت الكويتية. وخاصة إعادة بناء الصناعة البترولية الكويتية التى عانت من الغزو العراقى للكويت. يقدر البعض حجم عملية إعادة البناء بحوالى ١٠ مليار من الدولارات. كما يستوجب الالتجاء إلى ٦,٣٠٠ من العاملين التابعين للشركة المذكورة بالاضافة الى مساعدين من الباطن وكذا ١,٢٠٠ من العاملين الكويتيين.

- قدرت منظمة « الياتا » الخسائر التى تكبدتها شركات الطيران بسبب أزمة الخليج بحوالى مليار من الدولارات.

- أرسل المدير العام لهيئة اليونسكو رسالة الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تضمنت موافقة اليونسكو على المشاركة فى جهود اعادة بناء الكويت والدول المعنية بحرب الخليج وتشكيل مجموعة عمل كلفت بدراسة هذا الاسهام.

١٩٩١ مارس ٢ :

- جاء فى مؤتمر صحفى عقد بمدينة الكويت بأن تكاليف إعادة بناء الكويت قد قدرت بحوالى ٤١ إلى ٥٠ مليار من الدولارات. وبأن عدد المفقودين من الكويتيين قد بلغ ٣٣,٠٠٠ شخصا منهم ٨,٠٠٠ تم أسرهم على يد القوات العراقية ليكونوا « عملة للمبادلة » فى يد الحكومة العراقية.

- أعلن العراق عن موافقته على مضمون القرار رقم ٦٨٦ الصادر عن مجلس الأمن والذى يضع الشروط المفروضة على العراق من أجل إقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم.

- إتخذت السلطات العراقية أول الاجراءات من أجل تطبيع الوضع فى بغداد ومناطق أخرى من العراق بعد أن توقف القتال.

- أبلغ البطريك العراقى رافائيل بيضاوى قداسة البابا والمشاركين فى قمة الفاتيكان المنعقدة لدراسة أوضاع مابعد الحرب

فى الخليج عن « المخاطر » التى قد تنجم عن حدوث تغيير فى نظام الحكم بالعراق عن قيام فوضى فى البلاد قد تلقى بالعراق فى أحضان حرب أهلية شبيهة بالحرب اللبنانية .

ـ قام نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمدى بزيارة مفاجأة الى طهران حاملا رسالة من الرئيس صدام حسين موجهة إلى الرئيس الايرانى على أكبر ولاياتى .

ـ ألغى مجلس قيادة الثورة العراقى جميع القوانين والاجراءات التى إتخذت من أجل ضم الكويت .

١٩٩١ مارس ٣ :

ـ دعا الرئيس الليبى معمر القذافى الى « توزيع عادل للبترول العربى على العرب » وأضاف أن كارثة الخليج كان من الممكن تفاديها لو كان هذا التوزيع قد تم وفقا لسياسة بترولية عربية موحدة !! وأخيرا طالب « القوات الدولية » بالانسحاب من الخليج .

ـ صرح مسئول أمريكى بأن عدد الجنود العراقيين الذين تم اسرهم على يد قوات الحلفاء قد بلغ حتى الآن ٦٢,٠٠٠ بالاضافة الى ١,٦٠٠ جندى عراقى اسرتهم القوات الأمريكية فى جزيرة فيلقة بالكويت .

ـ افادت الأنباء من طهران عن قيام حركة تمرد ذات صبغة إسلامية فى الجنوب العراقى حيث يقيم السكان الشيعة ضد نظام صدام حسين بسقوط أربعة مدن ـ البصرة وعمارة وناصرية وحماوا فى يد المتمردين .

ـ عاد ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ سعد عبدالله الصباح الى الكويت قادما من العربية السعودية .

ـ أعلن العراق رسميا قبوله للشروط التى وضعها الحلفاء لاقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم وكذا للقرار رقم ٦٨٦ الصادر عن مجلس الأمن الذى يلغى ضم الكويت ويقرر دفع تعويضات عن الخسائر التى نتجت عن القوات العراقية :

تم ذلك بعد أن جرى لقاء بين قادة القوات المتحالفة ووفد عسكرى عراقى بالقرب من مدينة صفوات التى تقع بالقرب من حدود المنطقة جنوب العراق التى يسيطر عليها الحلفاء .

ـ إقترح الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران بأن ينعقد مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات وذلك لدراسة المشاكل التى أثارتها ازمة الخليج وخاصة ما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى وبحقوق الأقليات وباقتسام الموارد وبمراقبة التسلح . وقال الرئيس الفرنسى بأن الأمم المتحدة التى سمحت بالالتجاء الى القوة من أجل تحرير الكويت عليها الآن أن تنظم العودة الى السلام .

١٩٩١ مارس ٥ :

أعرب ممثل الكنيسة العراقية أمام مؤتمر القمة المنعقد فى الفاتيكان ليناقش شئون ما بعد الحرب عن قلقه حول المخاطر الناجمة عن أحداث تغيير فى نظام الحكم فى العراق وحذر من إندلاع حرب أهلية وفوضى قد تكون أخطر مما جرى فى لبنان وقد ردد معظم المشاركين فى المؤتمر نفس الشىء .

ـ وصل الى طهران نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمادى فى زيارة مفاجئة .

ـ قرر مجلس الثورة العراقى إلغاء جميع القوانين والاجراءات الخاصة بضم الكويت .

ـ طلب وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل من الأمين العام للأمم المتحدة معونة فنية لمواجهة الأخطار الناجمة عن تلوث البيئة فى الخليج وأوضح الوزير أن العراق قد ألقى مايفوق عن ١٠ ملايين من براميل البترول فى مياه الخليج .

ـ أعلن رئيس الوزراء الاسترالى أن حكومته سترسل مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الى الخليج من أجل التباحث حول إبرام صفقات تجارية .

ـ قدم وزير الخارجية الايطالى دى ميكيليس مشروعا الى الأمين العام للأمم المتحدة حول عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط .

ـ قامت ٨ دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجى وسوريا ومصر) بإصدار بيان تضمن صيغة التعاون فيما بينها .

١٩٩١ مارس ٦

ـ إمتدت الاضطرابات داخل العراق الى مدينتى كربلاء ونجف التى بقت فى أيدى الشيعة ويحاول الحرس الجمهورى العراقى إستعادة سيطرته على المدينتين .

ـ إستقبل الملك فهد رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور فى مدينة الرياض الذى قدم من الكويت حيث أجرى محادثات مع المسئولين الكويتيين حول إعادة تعمير الامارة .

ـ قرر العراق تسريح ١٠ كتائب من قواته .

ـ وصل الى دمشق وزراء خارجية لوكسمبورج ض وهولاندا وإيطاليا فى إطار جولة سيقومون بها فى الشرق الأوسط والمغرب بهدف إيجاد تسويات « دائمة لأزمة الخليج .

ـ أبدت فرنسا وإنجلترا تأييدهما لاقامة قوات فصل عربية فى منطقة الخليج .

ـ أعرب الملك حسين عن تخوفه من أن يدفع الفلسطينيون ثمن الموقف الذى إتخذه قادتهم .

ـ رفضت حركة المقاومة الكويتية إقرار قانون الطوارىء فى الكويت .

ـ نفى وزير الخارجية الايرانى أى تورط من قبل حكومته فى الأحداث الجارية فى العراق .

ـ أجرى نائب رئيس الوزراء العراقى سعدون حمادى مباحثات مع وزير الخارجية الايرانى على أكبر ولاياتى .

ـ إمتدت الاضطرابات فى العراق الى العديد من المدن والقرى فى الجنوب .

ـ أعلن وزير الخارجية البريطانى بأن العقوبات المفروضة على العراق لن تخفف طالما لم يطرأ تغيير على سياسة صدام حسين .

١٩٩١ مارس ٧ :

ـ تم الافراج عن مئات من الكويتيين كانوا محتجزين فى العراق .

ـ دعا وزير الخارجية الأردنى الى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

ـ أعطت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن النور الأخضر لارسال معونة إنسانية الى العراق بناء على تقرير مشترك قدمته منظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (يونيسيف) .

ـ أعلن ولى العهد ورئيس الحكومة الكويتية الشيخ سعد العبدالله الصباح بأن الانتخابات العامة ستجرى فى الامارة خلال الشهر المقبل » ولكن دون تحديد ميعاد لها . ووعد باعادة الحياه البرلمانية فى الكويت دون ذكر دستور ١٩٦٢ الذى ألغى فى ١٩٨٥ .

ـ كما صرح ولى العهد الكويتى أن بلاده ستساند الفلسطينيين فى الأراض بالمحتلة .

ـ صرح فى عمان وزير الخارجية الكندى جوى كلارك بأنه من الضرورة العاجلة إيجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية كما أعتبر تطبيق عقوبات ضد إسرائيل لرفضها إجلاء الأراضى التى إحتلتها أمرا « غير منتج » وهناك وسائل أخرى أكثر إنتاجية يمكن الالتجاء إليها فى نهاية الأمر .

ـ غادر جيمس بيكر واشنطن فى طريقه الى الشرق الأوسط ليقوم بجولة من أجل التعرف على فرص السلام المتاحة . وكان الرئيس بوش قد أعلن بأن « الوقت قد حان لوضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى .

ـ أبدت الحكومة الاسرائيلية رفضها لمقترحات الرئيس بوش حول الشرق الأوسط .

ـ فى الرياض وقع المسئولون العسكريون المتحالفون مع وفد عراقى على مذكرة إتفاق حول عودة جميع الأسرى الحرب المحتجزين فى الخليج .

ـ ابلغت السلطات العراقية جميع الصحفيين فى بغداد بمغادرة البلاد فى ظرف ٢٤ ساعة بدون إبداء الأسباب .

ـ جاء فى وكالة انباء تركية أن تركيا ترغب فى المشاركة فى إعادة تعمير الكويت .

ـ حصلت شركتان بريطانيتان (إنشاءات بحرية وخدمات حاسبات الكترونية) على عقدين بلغت قيمتهما ٥,٤ ملايين دولار فى إطار عملية إعادة بناء الكويت .

ـ صرح سفير الكويت فى فرنسا أن حكومته لن تعطى تأشيرات دخول الكويت الا بعد مضى شهر أو شهرين على الأقل .

١٩٩١ مارس ٨ :

ـ بدأ وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر جولته الى الشرق الأوسط .

ـ أعلن الرئيس جورج بوش بأن العقوبات المالية المفروضة على الأرصدة الكويتية سترفع خلال أسبوعين .

ـ رحبت الحكومة المصرية بخطاب الرئيس بوش الذى ألقاه أمام الكونجرس والذى تعهد فيه بايجاد تسوية عادلة وشاملة لجميع مشاكل الشرق الأوسط وأكدت تمسكها بتطبيق القرارات رقم ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرة عن مجلس الأمن وكذا بمبدأ الأرض مقابل السلام لضمان أمن إسرائيل والاعتراف بها وفى نفس الوقت للاعتراف بحقوق الفلسطينيين المشروعة .

ـ أرسل قداسة البابا يوحنا الثانى مبلغ ٨٠ ألف دولار لمساعدة ضحايا حرب الخليج .

ـ بدأ وفد يابانى من أعضاء الحاكم فى اليابان جولته فى منطقة الشرق وتشمل مصر والسعودية وسوريا والكويت .. وتتطلع اليابان الى المساهمة فى إعادة تعمير منطقة الخليج .

ـ قدرت تكاليف العمليات العسكرية الفرنسية فى الخليج بحوالى ٨,٥ مليار من الفرنكات = (١,٧ مليارات دولار) .

ـ وجهت إيران نداء الى صدام حسين طالبه فيه أن يتنحى عن الحكم .

ـ طالب المجلس الاستشارى لاتحاد المغرب العربى المنعقد فى طرابلس (ليبيا) بانسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج وأدان العدوان الذى قامت به الولايات المتحدة وحلفاءها ضد العراق الشقيق . كما طالب بإنسحاب القوات الأجنبية من الأراضى العربية ورفع الحظر على العراق .

ـ بدأت عودة الجنود الأمريكيين الذين كانوا متمركزين فى العربية السعودية .

ـ طلب إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق السوفيتى حكومته بالغاء المعونة العسكرية السوفيتية الممنوحة للعراق .

ـ قررت هولندا رفع العقوبات المالية المفروضة على الأرصدة الكويتية .

ـ حذرت وزارة الخارجية الأمريكية من السفر الى الكويت نظرا لوجود الغام ومفرقعات تركتها قوات الغزو .

١٩٩١ مارس ١٠ :

ـ غادر وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر مدينة الرياض متجها إلى مصر . وقد صرح أمام الصحفيين بأنه قد توصل خلال لقاءاته مع المسئولين السعوديين ودول الخليج الى إتفاق ما حول ترتيبات الأمن المزمع إقامتها فى الخليج . أما بخصوص تسوية الصراع العربى الاسرائيلى فمازالت هناك اختلافات فى الآراء .

ـ أعلن وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبدالعزيز خلال زيارة قام بها الى الكويت بأن بلاده لن تتعامل مع النظام العراقى طالما بقى صدام حسين فى الحكم .

ـ صرح الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى جويلار أن قرار أمن أمريكى فى منطقة الشرق الأوسط لهو أمر مرفوض وشبه ذلك بدكتاتورية دولية مفروضة .

ـ صرح وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى الرياض أن حجم وأماكن إنتشار القوة العربية لحفظ السلام ستحددها دول الخليج . وفى الوقت نفسه صرح مسئول أمريكى بأن الاتفاقيات الخاصة بانتشار القوات الأمريكية فى الخليج ستحدد على الصعيد الثنائى .

ـ أكد وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى الرياض بأن الاضطرابات تزداد إنتشارا وحدة فى العراق . وأن حكومته قد حذرت النظام العراقى من الالتجاء الى القمع بالأسلحة الكيماوية .

١٩٩١ مارس ١١ :

ـ إنعقد فى بيروت مؤتمر منظمات المعارضة العراقية وأهدافه تتلخص فى كيفية مساندة وتنسيق حركة التمرد فى العراق وكيفية تحسين وحدة صفوف المعارضة العراقية من أجل إقرار الديموقراطية فى العراق .

١٩٩١ مارس ١٢ :

ـ توصل وزراء النفط لمنظمة الأوبك المجتمعين فى جنيف إلى الاتفاق حول الحد الأقصى من الانتاج البترولى : ٢٢,٣ ملايين برميل يوميا بالنسبة للربع السنوى الثانى وذلك بهدف مساندة أسعار النفط .

ـ إنخفضت قدرة العراق على تصدير البترول الى اكثر من الثلثين .

ـ غادر القاهرة وزير الخارجية الايطالى الذى يقوم بجولة فى الشرق الأوسط .

ـ صرح وزير الدفاع السعودى الذى يقوم بزيارة الى القاهرة بأنه قد قدم للرئيس مبارك بعض التقارير الخاصة بوجود القوات المصرية فى الخليج .

ـ سلم السفير السوفيتى فى القاهرة فلاديمير بولياكوف الرئيس مبارك رسالة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف تضمنت تقدير الرئيس السوفيتى للأوضاع فى الشرق الأوسط وبعض الافكار حول مرحلة ما بعد الحرب .

إكتشفت سلطات الأمن المصرية خطة إرهابية عراقية مستهدفة المنشآت العامة والتجمعات السكانية وذلك من أجل إثارة البلبلة وعدم الاستقرار .

ـ فى مدريد طلب السفير العراقى من السلطات الأسبانية اللجوء السياسى .

ـ وفقا لآخر تقدير للخسائر التى تكبدتها الولايات المتحدة فى الخليج بلغ عدد القتلى ٣١٢ من العسكريين منهم ١٢٠ قتلوا خلال الاشتباكات و٢٣ جنديا وطيارين مازالوا مفقودين كما بلغ عدد ضحايا حوادث ومرض ١٨٩ شخصا .

ـ أوضحت السلطات العراقية أنها رفضت قبول عودة لاجئين عراقيين متمركزين بالقرب من الحدود العراقية الكويتية لانها عندما إستكشفت المنطقة وجدتها ملغمة فطلبت تأجيل عودة اللاجئين حتى يتم تطهير المنطقة من الالغام . مع الالتزام بميعاد ٢١ مارس .

١٩٩١ مارس ١٣ :

ـ ـ إستقبل الرئيس الايرانى على أكبر رفسنجانى وزير الخارجية الكندى وقد تناول اللقاء « الوضع الخطير » فى العراق .

ـ أصبح ميناء « الشويبة » الكويتية صالح للملاحة وبدأت تستقبل السفن والبواخر .

ـ مرة أخرى طالبت المعارضة الكويتية بإعادة الديموقراطية وبالعودة الى الحياة البرلمانية داخل الامارة .

ـ إنتهت اللجنة المنبثقة عن مجلس التعاون الخليجى المنعقدة فى سلالة ـ مسقط ، أعمالها الخاصة بايجاد بنية لترتيبات أمن جماعية فى منطقة الخليج .

ـ بدأ وزير الدفاع الفرنسى « بيير جوكس » جولته الأولى فى منطقة الخليج .

ـ أجرى جيمس بيكر محادثات مع الرئيس حافظ الأسد فى دمشق تناولت الصراع العربى الاسرائيلى والمشكلة اللبنانية والتعاون الاقتصادى وترتيبات الأمن فى منطقة الخليج وأخيرا فرض الرقابة على الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة الشاملة الدمار .

ـ صرح وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى فى واشنطن ان القوات الأمريكية ستبقى فى العراق متى يعود الاستقرار الى هذا البلد .

ـ أرسلت اليابان ١٠ أطنان من المعونة العاجلة إلى الكويت من الاغذية وأدوية وخيام وأغطية .

ـ قام رئيس بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتحديد إحتياجات العراق من مُعونة إنسانية بزيارة الى المحطات الكهربائية التى عانت من الغارات فى بغداد .

١٩٩١ مارس ١٤ :

ـ عاد الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الى وطنه بعد بقائه فى السعودية لمدة ٧ شهور على أثر الغزو العراقى للكويت .

ـ صرح قائد القوات المتحالفة العربية والاسلامية فى الخليج الجنرال خالد بن سلطان فى مؤتمر صحفى عقده بالقاهرة ان تواجد قوة عربية فى الخليج يجب ان تلبى تفويضا خاصا ، واضاف انه : علينا ان نكون واقعيين ، اذا كان الأمر يتعلق بالقيام بتمرينات مشتركة بين ٨ دول فهذا امر سيقدره الجميع . ولكن اذا كان الأمر يتعلق بانشاء قوة عربية متمركزة فى المنطقة او فى احد دول الخليج دون هدف محدد او دون تكليف محدد من الصعب تقبل مثل هذا الأمر » .

ـ صرح المستشار السياسى لدى الرئيس مبارك السيد اسامة الباز ان ابقاء القوات الاجنبية فى الخليج ترفضه جميع الأطراف المعنية ـ عربية واخرى ـ لأنه ستكون له عواقب وخيمة على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

ـ تقرر ان تساهم مصر فى عملية اقتلاع الالغام وعددها نصف مليون لغم وضعتها القوات العراقية فى الكويت .

١٩٩١ مارس ١٥ :

ـ اكدت وزارة الخارجية الامريكية ان المتمردين الاكراد يسيطرون على العديد من المناطق العراقية القريبة من الحدود مع تركيا .

ـ صرح القائد المساعد للعمليات الامريكية فى الخليج ان قواته فى حالة الدفاع ولكنها مستعدة عند اللزوم لمواصلة الهجوم . ووصف استعمال العراق هيليكوبترات ضد المتمردين الاكراد بانه ـ خرق للاتفاق الخاص بوقف اطلاق النار المبرم فى ٧ مارس بين العراق والحلفاء .

ـ قامت القوات الامريكية بالتقدم داخل العراق من اجل الضغط على النظام العراقى لكى يوقف وقف اطلاق النار .

ـ قام عدد من السيدات الكويتيات بمظاهرة فى شوارع مدينة الكويت وامام السفارة الامريكية يطالبن بتحرير الاف من الرهائن الكويتين محتجزين فى العراق .

ـ اتهمت وكالة الانباء الايرانية القوات العراقية باستعمالها قنابل النابالم وكمية كبيرة من الغازات ضد المناطق الأهلة بالسكان فى المدن العراقية واضافت ان اشتباكات ضارية تجرى بين الشعب العراقى ووحدات الحرس الجمهورى فى « سلمانية » و « ديوانية » و« اربل » و« الموصل » وحاج عمران وملاح فى شرق وشمالى شرقى العراق .

ـ اجرى الجنرال السعودى خالد بن عبدالعزيز محادثات فى دمشق مع الرئيس حافظ الاسد تناولت « العلاقات الاخوية بين الجيشين السورى والسعودى والوسائل الكفيلة بدعمهما فى مواجهة التحديات الناجمة عن حرب الخليج

ـ وجه الزعماء الاكراد فى باريس نداء الى الرئيس ميتران يطلبون منه ان « تمثل المسألة الكردية » فى جدول الاعمال للمحادثات المقبلة الخاصة بمستقبل الشرق الأوسط .

١٩٩١ مارس ١٦ :

ـ نفت المعارضة الشيعية ادعاءات الرئيس صدام حسين بان قد تمكن من قمع حركة التمرد فى جنوب العراق .

ـ فى مسقط التقى وزيرى الخارجية السعودى والايرانى وتناول الوزيران « العلاقات الثنائية والتطورات الخارجية فى منطقة الخليج .

ـ صرح جيمس بيكر بان فى تقديره ان صدام حسين لن يبقى فى الحكم اكثر من نهاية هذا العام .

ـ التقى السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى برؤساء القبائل الكردية فى شمال العراق . ودعا « جميع الاكراد » الى الدفاع عن بلدهم وعن وحدتهم الاقليمية والى تلبية دعوة الوطن من اجل اعادة البناء والتعمير .

ـ اعلن الرئيس مبارك عن عودة دفعة اولى من القوات المصرية المتمركزة فى الخليج الى مصر

ـ قرر الشيخ سعد عبدالله الصباح رئيس الحكومة الكويتية الغاء حظر التجول خلال شهر رمضان المبارك .

ـ اكد الشيخ سعد عبدالله الصباح ولى العهد الكويتى بان الاسرة الحاكمة فى الكويت قد تعهدت باحراز تقدم فى مجال اقرار الديموقراطية وان هذا التعهد يأتى بعد الأمن واعادة البناء فيما بين الاولويات فى مرحلة مابعد الحرب .

ـ صرح وزير الكهرباء الكويتى ان الكويت سيظل محروما من التيار الكهربائى لمدة ٣ اسابيع على الأقل .

ـ قدم الاتحاد السوفيتى مقترحات عن مابعد حرب الخليج تضمنت ٦ نقاط

ـ التقى جيمس بيكر فى انقره مع الرئيس تورجوت اوزال .

١٩٩١ مارس ١٨ :

ـ جرى لقاء فى انقره بين وزير الخارجية السورى والرئيس تورجوت اوزال تناول بالتفاصيل اعلان دمشق الخارجى بترتيبات الأمن فى الخليج .

ـ اكد متحدث من وزارة الخارجية الامريكية بان المتمردين الاكراد مازالوا يسيطرون على جزء كبير من كراستان وان حركة التمرد فى الجنوب تواصل تقدمها ايضا .

ـ طلب منظمة العفو الدولية القيام « بتحقيق مستقل حول بلاغات تفيد بان عددا من الاعتقالات التعسفية وكذا حالات تعذيب للفلسطينيين ولرعايا دول عربية اخرى قد جرت اخيرا فى الكويت .

ـ صرح الرئيس بوش ان الخطوة الاولى تتلخص فى الحصول على وقف اطلاق النار دائم فى الخليج واصدار قرار من قبل الامم المتحدة يسجل هذا الأمر .

ـ صرح وزير الاوقاف والشئون الدينية العراقى انه قد تم تشكيل لجان مكلفة « بتقدير الخسائر التى نجمت عن المتمردين والاعوان والتى نالت اماكن العبادة فى العراق » .

ـ قدم التليفزيون العراقى السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة لأول مرة كنائب القائد العام للجيش وهو بذلك يخلف الجنرال عدنان خير الله الذى قتل فى حادث طائرة .

ـ صرح نائب وزير الخارجية الايرانى على محمد بشاراتى ان « وضع الجزر الكويتية تحت تصرف اجانب ولأغراض عسكرية هو امر لن تتحمله ايران . واكد ضرورة الحفاظ على وحدة تراب الكويت .

ـ كان الاعلان بعودة العلاقات الدبلوماسية بين العربية السعودية وايران بعد قطيعة جرت فى ٢٨ ابريل ١٩٨٨ بمثابة اعلان عن تطبيع العلاقات بين طهران والنظم الملكية فى الخليج .

ـ استقبل ولى عهد الكويت ورئيس الحكومة وزير الخارجية اليوغسلافى

ـ قررت الجماعة الاقتصادية الاوروبية منح ٦,٥ ملايين دولار لضحايا حرب الخليج

١٩٩١ مارس ١٩ :

ـ صدر مرسوم من الامير جابر الاحمد الصباح يحدد تاريخ ٣٠ سبتمبر اخر ميعاد يلزم البنك المركزى الكويتى باستبدال العملات الكويتية الورقية بورقات جديدة .

ـ جرت مظاهرة فى مدينة البصرة موالية للرئيس صدام حسين وتدين الاضطرابات التى تثيرها عناصر اجنبية .

– قام وزير الداخلية العراقى على حسن الماجد بزيارة الى مدينة الموصل فى شمال العراق حيث عقد اجتماع خصص « لدعم حالة الامن واعادة بناء »

– اكدت وزارة الدفاع الامريكية ان حركة التمرد المناهضة للحكم العراقى والتى ادعى النظام فى بغداد بانه قد تمكن من القضاء عليها مازالت جارية فى جنوب البلاد حيث توجد اغلبية شيعية . كما ان الاكراد فى الشمال مازالوا يسيطرون على الامور .

– قرر مجلس الشيوخ الامريكى وقف مبيعات السلاح للدول المتحالفة التى تعهدت بالمشاركة فى تمويل حرب الخليج ولكنها لم تستوف ماتعهدت به . المقصود من هذه الدول العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

– أستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية اليوغسلافى الذى اعلن اثر هذا اللقاء انه يؤيد الدعوة الى عقد اجتماع غير عادى لحركة دم الانحياز من اجل دراسة الوضع فى الخليج بعد الحرب .

– وصل الى البحرين قائد القوات المتحالفة العربية والاسلامية الجنرال السعودى خالد بن سلطان بن عبدالعزيز الذى يقوم بجولة فى عدد من الدول العربية

– ابدت الحكومة العراقية استعدادها لاعادة جميع الممتلكات الكويتية الى الامم المتحدة والى اعادة جميع الطائرات الكويتية التى استولت عليها وكذا التحف التى سرقت عندما احتلت القوات العراقية الكويت .

١٩٩١ مارس ٢٠ :

– قرر البنتاجون ان المعدات العسكرية التى تركتها القوات العراقية فى الكويت بعد الانسحاب منها تعتبر غنائم حرب « وذلك ردا على محاولة العراق اقرار حقوقه على هذه المعدات .

– استقبل الرئيس صدام حسين اكبر سلطة دينية شيعية فى العالم الممثلة فى شخص آية الله ابو القاسم الخوى الذى « هنأه لنجاحه فى القضاء على التمرد .

– حرصت وزارة الخارجية الامريكية بانه لايوجد دليل على اى مساندة مادية من قبل ايران لحركة الشيعة المتمردين العراقيين .

– أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها ازاء الوضع الغذائى فى العراق

– اصدر البرلمان العراقى قرارا يلغى قراره السابق بضم الكويت الى العراق وكذا جميع النتائج التى نجحت عن قرار الضم .

– اقترع مجلس الشيوخ الامريكى على الغاء المعونة الممنوحة للاردن لعام ١٩٩١ نتيجة للموقف الذى اتخذه الاردن إزاء الولايات المتحدة خلال حرب الخليج . احتج البيت الابيض على هذا القرار الذى يراه بانه يحد من تحركه فى طريق السلام .

– اسقطت طائرة امريكية من طراز ف ـ ١٥ طائرة قتالية عراقية لم تلتزم بالقيود التى فرضتها قوات الحلفاء على الطيران العراقى . وذلك فوق مدينة تكريت شمال بغداد .

– صرح متحدث عن القوات الشعبية الايرانية بأن « القوات المسلحة العراقية بعد أن فقدت سيطرتها على مدينة كركوك قد تراجعت حتى مدينة تكريت وان طريق كركوك ـ تكريت قد قطع . كما أن القوات الشعبية قد احتلت تلال دوالان التى تقع بين كركوك والقاعدة العسكرية « بارولى » .

– بلغ عدد الجنود الأمريكيين الذين انسحبوا من منطقة الخليج ٨٠ ألف جندى . ومازال هناك حوالى ٤٦٠ ألف جندى أمريكى و ٢٠٠ ألف جندى من الدول المتحالفة متمركز فى المنطقة .

– أصبحت بقع الزيت السوداء التى لوثت الساحل الشمالى للعربية السعودية تهدد أيضا الجزء الجنوبى من هذا البلد وكذا البحرين وقطر .

– أبدت الحكومة الفرنسية قلقها ازاء وضع الفلسطينيين فى الكويت .

– وصفت الدوائر الدبلوماسية الغربية استقالة الحكومة الكويتية بالقرار المرتقب واللازم ولكنه لا يحل الازمة الداخلية فى الكويت .

– بدأت السفن التجارية ترسو فى الموانى الكويتية .

– أعلن كل من ايران والسعودية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التى كانت قد قطعت منذ ٢٦ ابريل ١٩٨٨ على اثر الاحداث التى جرت خلال الحج بمكه والتى اسفرت عن ٤٠٢ من القتلى منهم ٢٧٥ من الايرانيين .

١٩٩١ مارس ٢١ :

– وجهت منظمة الدفاع عن حقوق الانسان نداء يدق ناقوس الخطر حول المعاملة البشعة التى يتلقاها الفلسطينيون فى الكويت بالرغم من تصريحات المسئولين الكويتيين .

– فى مؤتمر صحفى عقد بواشنطن ونقل بالقمر الصناعى حدد نائب وزير البترول الامريكى جون ايستون اهم بنود السياسة البترولية الامريكية : ترفض الولايات المتحدة اقامة « حوار » بين المستهلكين والمنتجين خوفا من أن يؤدى ذلك إلى فرض رقابة على الاسعار أو على الانتاج كما تحبذ الاتصالات الثنائية مع الدول المنتجة .

– طلبت الجبهة الموحدة لكردستان العراقى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذل معونة انسانية لحوالى ٦٠ ألف أسرى حرب من العراقيين وأيضا « بالتفاوض من أجل اعادتهم إلى وطنهم »

– وجه أمير الكويت خطاب شكر إلى بريطانيا « لموقفها المشرف المدافع عن حرية الشعوب .

– شرع العراق فى اطلاق سراح مجموعة جديدة من أسرى الحرب الكويتيين بلغ عددهم ١,١٥٠ وجميعهم من العسكريين .

– طلبت الصين من مجلس الأمن الاسراع برفع العقوبات المفروضه على العراق . فقد صرح متحدث عن وزارة الخارجية الصينية بأن « قرار وقف اطلاق النار قد أصبح ساريا . وان الشعب العراقى برىء بعد ان عانى من ويلات الحرب . انه يواجه الان صعوبات خطيرة فى حياته اليومية » .

– جاء فى اذاعة المناضلين الاكراد الموالين لجلال التلابانى ان الثوار الاكراد قد أصبحوا يسيطرون على محافظة « تهمين » الغنية بالبترول .

– اتهمت « الجمعية العليا للثورة الاسلامية فى العراق » الجيش العراقى بشن غارات على مدينة نجف (جنوب بغداد) « بالاسلحة الكيماوية وبالصواريخ أرض ـ أرض وبالنابالم » .

– اتهمت ابنة آية الله أبو القاسم الخوى الرئيس صدام حسين بأنه قد اختطف ابيها ويعد اكبر زعيم شيعى عراقى .

١٩٩١ مارس ٢٢ :

– صرح مبعوث خاص من الأمم المتحدة أجرى تحقيق داخل العراق من ١٠ الى ١٧ مارس بأن الحرب وما نتج عنها من تدمير للبنيات التحتية العراقية قد أرجعت العراق إلى مرحلة ماقبل التصنيع .

– عين السيد طه ياسين رمضان نائبا لرئيس الجمهورية .

– قدر رئيس أحد المصارف الفرنسية الكبرى تكاليف اعادة بناء الكويت بما يتراوح بين ١٠ الى ٢٠ مليارا من الدولارات .

– أعلن متحدث عن وزارة الخارجية الامريكية ان الاشتباكات فى جنوب العراق قد قلت حدتها وان الحكومة قد بدأت فى نقل قواتها الى الشمال حيث يواصل المتمردون من الاكراد تقدمهم .

– سلمت السفارة الامريكية فى الكويت الحكومة الكويتية قائمة تضم اسماء عسكريين كويتيين متهمين بتعذيب الفلسطينيين .

– أفادت مصادر تابعه للجماعة الاقتصادية الاوروبية فى بروكسل ان هذه الاخيره قد قررت تخفيف الحظر المفروض على العراق بحيث يتوافق هذا الحظر مع القرارات الصادره عن مجلس الامن .

– صرح وزير البترول الكويتى بأن الابار التى لم يحرقها العراقيون قد بدأت تفرز بقع كبيرة قابلة للاشتعال وان هذه البقع التى تطفو على السطح تتجه نحو مناطق مأهوله بالسكان .

– فرض حظر التجول فى العاصمة العراقية على أثر تزايد التوتر وقيام مظاهرات احتجاجية .

– دعا مسعود بارازانى رئيس الحزب الديموقراطى ككاردستان

العراقى » جميع المسئولين من المعارضة العراقية بالعودة إلى العراق من اجل تشكيل حكومة مؤقته » .
ـ تقدمت المعارضة الكويتية بطلب مفاده ان لا يكون رئيس الحكومه المقبل من اعضاء أسرة الصباح الحاكمه .
١٩٩١ مارس ٢٤ :
ـ ازدادت الاشتبكات فى مدينة كربلاء حيث تمكن المتمردون الشيعة من طرد الجيوش العراقية من الجزء الاكبر من المدينة .
ـ قام مئات من المعارضين العراقيين فى لندن بمظاهرة لمطالبه الحكومة البريطانية بمعونة فورية تمنح لضحايا الحرب الاهلية فى العراق .
ـ تم تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة سعدون حمادى . يحتفظ صدام حسين برئاسة الجمهورية .
ـ اعرب الرئيس التركى تورجوت اوزال عن امله فى ان تمتنع كل من سوريا وايران عن التدخل فى شئون العراق .
ـ احتجت ثلاث صحف عراقية تصدر فى بغداد على مشروع القرار الامريكى الذى يحدد شروط اقرار وقف اطلاق النار على نحو دائم ووصفته بأنه يستهدف « انتزاع السيادة من العراق ورهن ثرواته » .
ـ تم اكتشاف مخزن هام لصواريخ اكسوست « سيلكووريم » كانت القوات العراقية قد خبأتها فى الكويت .
ـ امر الملك فهد وسائل الاعلام السعودية بالتوقف عن الرد على الهجومات الاعلامية الموجهه ضد العربية السعودية .
١٩٩١ مارس ٢٥ :
ـ تمكنت القوات الحكومية العراقية من السيطرة على مدينتى الموصول وكركوك .
ـ تقدم السفير العراقى لدى الأمم المتحدة بشكوى ضد ايران وكشف عن مالايقل عن ١٣ حادثة حدود بين البلدين فيما بين ٦ و ١٧ مارس
ـ اعلن السيد جلال طالبانى ان جميع مناطق شمال العراق باستثناء الموصل قد وقعت فى ايدى المتمردين الاكراد .
ـ اعلن ولى العهد ورئيس الحكومة الكويتية الشيخ سعد العبدالله الصباح ان الانتخابات التشريعية ستقام فى الكويت فى « مستقبل قريب » . ولكنه لم يذكر تاريخا محددا لهذه الانتخابات
ـ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » ان الولايات المتحدة على وشك فتح قاعدة عسكرية لها فى البحرين
ـ احتجت الحكومة الايرانية لما تقوم به القوات الامريكية من اعمال لصد « الرحلات الاستكشافية » الجديدة التى تقوم بها ايران فى الخليج وفى بحر عمان .
١٩٩١ مارس ٢٦ :
ـ قررت الكويت منح سوريا قرض قدره ٢٥ مليون دولار سيخصص لتمويل مشاريع صغيرة فى مجالات الصناعة والخدمات
ـ استقبل السلطان قابوس قائد القوات الامريكية فى الخليج الجنرال نورمان شوارتزكوف الذى يقوم بجولة فى المنطقة .
ـ دعا رئيس حكومة البحرين دول منطقة الخليج الى مواصلة التعاون مع الغرب والى دعم التعاون فى مجال الأمن . كما اوضح الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة معارضة البحرين لتقسيم العراق مؤكدا بان حالة عدم الاستقرار فى العراق كفيلة بالقضاء على استقرار المنطقة .
ـ اعلن البنتاجون ان قوات صدام حسين قد دعمت مراكزها فى الجنوب ولكنها انسحبت من كركوك فى الشمال .
ـ طلبت صحيفة « الجمهورية العراقية من بعض الدول العربية « المشرفة » معارضة المشروع الامريكى الخاص باقرار وقف اطلاق النار فى الخليج على نحو يستهدف حرمان العراق من مكتسباته العلمية والتكنولوجيه والى فرض سيطرة على موارده لسنوات عديدة
ـ قام بنك الكويت الموحد بمنح ٢٥٠ الف جنيه استرلينى للصندوق البريطانى الذى انشىء من اجل الخليج
ـ تتجه الدول الخمس الاعضاء الدائمين داخل مجلس الأمة الى الاتفاق حول اصدار قرار جديد حول العراق والشروط التى ستفرض من اجل اقرار وقف اطلاق النار .
ـ اكد الرئيس الايرانى على اكبر هاشمى رافسنجانى ان عدد الطائرات العراقية المدنية التى لجأت الى ايران خلال الحرب لايتعدى الـ ٢٢ طائرة .
ـ وصل وزير البيئة الفرنسى الى الكويت من اجل التعرض على الوضع الذى نتج عن حرق آبار البترول .
ـ اعلنت وزارة الخزانة انهاء عملية تجميد الارصدة الكويتية فى الولايات المتحدة .
ـ قررت الحكومة اليابانية منح ١٢,٦ مليون دولار تخصص لمشاريع دولية من اجل مساعدة الفلسطينين ومكافحة بقعة الزيت فى الخليج والحرائق التى الحقت بآبار البترول .
ـ تنبأ الرئيس بوش بسقوط صدام حسين على المدى القصير
١٩٩١ مارس ٢٧ :
ـ وصل الى القاهرة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى السيد حامد الجابد الذى يقوم بزيارة ستدوم بضعة ايام .
ـ نفى وزير الاعلام الكويتى المعلومات التى تفيد بان الفلسطينيين يتلقون معاملة سيئة فى الكويت ووصف هذه المعلومات بانها اكاذيب .
ـ ابدت الحكومة المصرية معارضتها لأى وجود عسكرى ارضى على المدى الطويل فى منطقة الخليج .
ـ اضاف مجلس الامن شرطا اخر لاقرار وقف اطلاق النار فى العراق وهو ان يتخلى العراق عن الارهاب
ـ اعرب وزير الخارجية الفرنسى رولاند دوماس عن قلقه ازاء « حظر التقسيم الجارى » للعراق وأبدى امله فى ان تعتمد الأمم المتحدة سريعا القرار الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار
ـ استعادت القوات العراقية سيطرتها على البصرة و٤ مدن اخرى فى الجنوب والوسط العراقى .
ـ انتقدت صحيفة « القادسية » التابعة للجيش العراقى مشروع القرار الأمريكى المقدم لمجلس الأمن ووصفه بأنه جزء من مؤامرة موجهه ضد العراق ولصالح اسرائيل .
١٩٩١ مارس ٢٨ :
ـ وجه وزير الاسكان المصرى السيد حسب الله الكفراوى العتاب الى السلطات الكويتية لأن هذه الأخيرة قد نست « ان موقف مصر من ازمة الخليج هو الذى اضفى الشرعية على تحرك الولايات المتحدة وحلفاءهم فى المنطقة » مما سمح بتحرير الامارة
ـ بلغت مساهمة الولايات المتحدة وحلفاؤها فى حرب الخليج ٢٨,٧ مليار من الدولارات
ـ وصفت الدوائر الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة مشروع القرار الجديد الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار بأنه يجعل من العراق « اول دولة فى العالم تتمتع « بسيادة محدودة » على الصعيد الاقتصادى . وهى شروط قاسية لم تفرض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .
١٩٩١ مارس ٢٩ :
ـ صرح الجنرال خالد بن سلطان قائد الجيش السعودى بأنه يؤيد فكرة وجود دائم لقوات امريكية فى منطقة الخليج خارج العربية السعودية

- صرح دبلوماسي غربي بان الحكومة الكويتية تريد الحد من عدد الفلسطينيين والاجانب وان الشعور العام لدى الكويتيين هو عدم اتاحة الفرصة ليصبحوا اقلية داخل بلادهم .

- ابدى الرئيس الايراني على اكبر هاشمي رافسنجاني عن قبوله فكرة التعاون بين ايران واوروبا مستهدفا « ضمان الأمن في المنطقة »

- طالبت المعارضة العراقية من الجامعة العربية التدخل لوقف « مذبحة الشعب العراقي » على يد سلطان بغداد .

- حذر الكولونيل معمر القذافي من اقامة اى قاعدة عسكرية امريكية في البحرين .

١٩٩١ مارس ٣٠ :

- اعلن السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في مؤتمر صحفي بالكويت بان المجلس قد قرر « تجميد » المعونة التي كان يمنحها للاردن ولمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك نتيجة لمساندتهما للعراق خلال حرب الخليج

- في القاهرة افتتحت الدورة الـ ٩٥ لمجلس الجامعة العربية المنعقد على مستوى السفراء وقد حضر الاجتماع ممثلا عن العراق السيد سعد قاسم حمودى رئيس ادارة الشئون العربية بوزارة الخارجية العراقية . يتولى الكويت رئاسة الدورة .

١٩٩١ مارس ٣١ :

- اعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي السيد عزت ابراهيم في كلمة القاها امام جمهور من المسئولين والجنود والسكان في محافظة « اربيل » انه قد تم « تنظيف محافظة اربيل العزيزة من كافة العناصر المشينه والخونه واعوان الصهيونية » . كما اثنى على الدور الذي قام به الحرس الجمهوري في التصدي للمتمردين .

- قدر الرئيس حسني مبارك الخسائر التي تكبدتها مصر نتيجة لحرب الخليج بحوالى ٢٠ مليار من الدولارات

- طالبت المعارضة الكويتية بمزيد من الديموقراطية ومن المشاركة الفعالة في الحكم وبتنظيم انتخابات تشريعية واعادة البرلمان الكويتي الذي اوقفه الأمير في ١٩٨٦ والعودة الى دستور ١٩٦٢ .

- صرح مسئول عن المعارضة الشيعة العراقية بأن القتال مازال مستمرا بين القوات العراقية والمتمردين في مدينة الكربلاء .

••••

١٩٩١ ابريل أول :

- أجرى الرئيس مبارك محادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي يزور القاهرة تناولت : ١) الاجراءات الأمنية الاقليمية ٢) العلاقات العربية ٣) عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

- وجه احد زعماء الحركة الكردية مسعود البرازاني نداء الى الرئيسين بوش وميتران وكذا الى رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بيريز دى جويلار من أجل اغاثة السكان الأكراد الذين يذبحون في العراق على يد القوات العراقية بعد أن إستعادت هذه الأخيرة المدن الرئيسية في الكردستان العراقي .

- نشرت الحكومة الأمريكية قائمة ضمت حوالى مائة من المؤسسات أو الافراد وصفتهم بأنهم « أعوان » العراق وانهم يعملون لحساب « المركب المالي » الذي يقوم بتوريد الأسلحة للعراق .

- وصل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الى جدة في زيارة رسمية .

- أعلنت منظمة العمل الاسلامي المعارضة للحكم العراقي أن حوالى ٣٠ الف كردى عراقي قد لجأوا الى تركيا خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية .

- إنعقد مجلس الأمن لدراسة مشروع قرار (رقم ١٤) يحدد شروط وقف إطلاق النار على نحو دائم . ويتضمن الاعتراف النهائي بالحدود العراقية الكويتية وفقا للخط المرسوم في ١٩٦٣ وايضا قبول العراق تدمير كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي يمتلكها وتخصيص نسبة من عوائد تصدير النفط العراقي الى صندوق التعويضات عن خسائر الحرب .

- إحتج العراق لدى الأمم المتحدة على إختراق مجاله الجوى من قبل الطيران الأمريكي .

- صرح رئيس الاتحاد الوطني لكردستان السيد جلال الطالباني ان فكرة اقامة دولة كردية مستقلة ماهي سوى « حلم » وأنه من المستحيل اجراء تعديل في حدود الدول في الشرق الأوسط .

- أعلنت وكالة الانباء العراقية بأن القوات العراقية قد إستعادت مدينة « زاخو » وطردت منها المتمردين الأكراد وأن السكان الاكراد في المنطقة يتعاونون مع الجيش النظامي العراقي في مطاردة المتمردين .

- تمكنت القوات العراقية من تدمير نقطة المرور الوحيدة بين العراق وسوريا .

١٩٩١ ابريل ٢ :

- جرى قتال عنيف ودام بين مجاهدى الشعب - المعارضة الايرانية - وحراس الثورة الايرانية داخل الأراضي الايرانية شمال مدينة قصر شيرين . وقد وجهت الحكومة الايرانية إحتجاجا لدى العراق على « محاولة التوغل » داخل ايران من قبل قوات المعارضة الايرانية المتمركزة في العراق . أكد مجاهدى الشعب أنهم قد هوجموا داخل الأراضي العراقية .

- جرى لقاء في المساء بالعاصمة القطرية بين امير قطر الشيخ خليفة بن حمد الثاني والجنرال شوارتزكوف قائد القوات الأمريكية في الخليج تناول الوضع في المنطقة بعد تحرير الكويت وإجراءات الأمن الجاري دراستها حاليا من أجل إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وأخيرا كيفية دعم علاقات الصداقة والتعاون على الصعيد الثنائي بين قطر والولايات المتحدة .

- في رسالة موجهة لأمير الكويت أكد الرئيس جورج بوش على ضرورة احداث تطور ديمقراطي في الكويت .

١٩٩١ ابريل ٣ :

- إعتمد مجلس الأمن (بالاجماع ماعدا كوبا) القرار رقم ٦٨٧ ويتضمن الفقرة ٢٠ منه على الغاء كافة الاجراءات المتخذة والتي نص عليها القرار رقم ٦٦١ (٦ اغسطس ١٩٩٠) الذي يحظر تصدير كافة المواد الغذائية الى العراق . ينص القرار أيضا على إنسحاب القوات الأمريكية التام من العراق في حالة قبول العراق لهذا القرار التي يضع شروط إقرار وقف اطلاق النار على نحو دائم .

- سلم عصمت عبد المجيد رسالة الى كل من سفراء الدول الـ ٨ (العربية السعودية الكويت ، اتحاد الامارات العربية ، قطر ، البحرين ، وعمان) تضمنت الاقتراح بعقد إجتماع « لمجموعة الـ ٨ » على مستوى الخبراء في نهاية شهر أبريل من أجل وضع اتفاقيات ترجع اعلان دمشق الى الواقع .

١٩٩١ ابريل ٤ :

- أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأن قوات صدام حسين قد أصبحت تسيطر على جميع المدن العراقية الهامة . ولكن عليه ايضا أن يبقى في هذه المدن عددا كبيرا من هذه القوات كما أن إشتباكات مازالت جارية .

- طالبت الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن بإعتماد قرار يدين العراق للطريقة التي بها يقوم بقمع السكان في داخل العراق .

- طالبت الحكومة الأمريكية من الحكومة التركية بفتح حدودها مع العراق لكي يتمكن الفارين من المعارك الجارية الالتجاء الى تركيا . كما أعربت عن إستعدادها لتقديم مزيد من المعونة لاغاثة اللاجئين الى تركيا وذلك من خلال قنوات المنظمات الدولية .

- في حديث أجرته شبكة التليفزيون البريطانية صرح الرئيس التركي « ترجوت اوزال » أن بلاده غير قادرة على إيواء اللاجئين الأكراد القادمين من العراق الذين قد بلغ عددهم ٥٠٠ الف .

- رشحت الحكومة المصرية السيد عصمت عبدالمجيد ليكون الأمين العام لجامعة الدول العربية .

- قدم الى القاهرة مسئولان من منظمة التحرير الفلسطينية حيث إستقبلهما وزير الخارجية المصرى د . عصمت عبدالمجيد .

- تعهد رئيس الحكومة البريطانية « جون ميجور » بالمساهمة في إغاثة

اللاجئين الأكراد بمبلغ قدره ٢٠ مليون جنيها إسترلينيا (٤٠ مليون دولار) كما اكد بأن حكومته لن تتورط فى الحرب الأهلية الجارية فى العراق .

ـ إتهم وزير الداخلية العراقى كلا من بريطانيا والمانيا وأسرائيل بالتواطؤ فى حركة التمرد الكردية . كما إتهم ايران بتورطها فى الاضطرابات الدينية التى جرت فى وسط وجنوب العراق .

ـ وجه الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلنطى نداء شخصيا فى كوبنهاجن من أجل مساعدة اللاجئين الأكراد .

ـ اعرب وزير الخارجية النمساوى عن قلقه إزاء الوضع الراهن الذى يحياه السكان الأكراد الذين تطاردهم القوات العراقية فى شمال العراق .

١٩٩١ ابريل ٥ :

ـ إعتمد مجلس الأمن بناء على طلب من فرنسا القرار رقم ٦٨٨ الذى يدين أساليب القمع التى مارستها بغداد للقضاء على حركة التمرد والذى يتضمن نداء من أجل بذل معونة إنسانية دولية للسكان المدنيين وخاصة الأكراد . حصل القرار على ١٠ اصوات ـ بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ـ ضد ٣ اصوات (اليمن وكوبا وزيمبابوى) وإمتنع عن التصويت كل من الصين والهند .

١٩٩١ ابريل ٦ :

ـ وافق ١٦٠ نائب داخل البرلمان العراقى ضد ٣١ على القرار رقم ٦٨٧ الذى يضع شروطا لاقرار وقف إطلاق النار على نحو دائم .

ـ قام الرئيس صدام حسين بتعيين وزير للدفاع جديد وهو السيد حسين كامل حسن بدلا من السيد سعدى طلمة عباس الذى عين مستشار عسكرى لدى الرئيس .

ـ اعرب الرئيس بوش عن إرتياحه لقبول العراق الشروط القاسية التى فرضتها عليه الأمم المتحدة من أجل إقرار وقف إطلاق النار فى الخليج ووصفه بأنه « إيجابى » .

ـ بدأ جيمس بيكر جولته « الاستشارية » فى الشرق الأوسط بادئا بتركيا حيث يقوم بدراسة الوضع للاجئين الاكراد . ثم ينتقل الى إسرائيل ومصر وسوريا واخيرا الى جنيف .

١٩٩١ ابريل ٧ :

ـ ردا على المطالبة بإعادة البرلمان الذى حل فى ١٩٨٦ صرح أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بأن التهديدات الداخلية والخارجية التى مازالت ماثلة على الكويت تدفع الى تأجيل الانتخابات التشريعية التى وعد بها شعبه منذ ٣ اسابيع فى أول خطاب القاه عند عودته الى ارض وطنه . وقد اعطى الأمير نفسه مهلة ٢١ شهرا لاعادة البرلمان .

١٩٩١ ابريل ٨ :

ـ فى لوكسمبرج ، إتخذ مجلس الجماعة الأوروبية عدداً من القرارات منها : ضرورة إسقاط نظام صدام حسين حتى يستعيد العراق مكانته فى صفوف الدول المتحضرة والابقاء على العقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة حتى تتم التغيرات السياسية المنشودة والمطالبة باحداث منطقة داخل العراق مخصصة لحماية اللاجئين وايضا منح اللاجئين الأكراد معونة انسانية قدرها ١٨٠ مليون دولار وأخيرا مساندة الولايات المتحدة فى جهودها من أجل التوصل الى تسوية المشكلة الفلسطينية .

ـ أوضح الخارجية السويسرى فى مؤتمر صحفى أنه يساند أحداث إنقلاب فى النظام العراقى على أساس أن مثل هذا الأمر لصالح إستقرار المنطقة ولكن إضاف أن أى تدخل من قبل الحلفاء باسم منظمة الأمم المتحدة هو أمر مرفوض من وجهة نظر القانون الدولى .

ـ خلال زيارته لتركيا قام وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر برحلات جوية داخل المجال الجوى العراقى على جانبى خط الحدود التركية ـ العراقية بهدف التعرف على وضع اللاجئين الاكراد .

فى مؤتمر صحفى أجراه نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيليجونوف بالرباط صرح الوزير بأن بلاده والمغرب متمسكان بالحفاظ على الوحدة الاقليمية للعراق جاء هذا التصريح على أثر محادثات أجراها الوزير السوفيتى مع وزير الدولة للشئون الخارجية المغربى السيد عبداللطيف فيلالى : أضاف الوزير السوفيتى بأن على « الوجود العراقى » فى منطقة الخليج ان يعود الى الحجم الذى كان عليه قبل إندلاع الصراع واخيرا حث الولايات المتحدة على مزيد من الجهود والنشاط من أجل التوصل الى تسوية شاملة فى الشرق الأوسط .

١٩٩١ ابريل ٩ :

ـ رفض العراق بصفة قاطعة أنه منطقة عازلة داخل أراضيه لحماية اللاجئين الأكراد . وأعلن أنه سيحارب مثل هذا الاقتراح بكافة الوسائل .

ـ صرحت وزارة الخارجية الأمريكية بأن فكرة إقامة منطقة عازلة لحماية اللاجئين الأكراد فى العراق ليست إحدى الولايات بالنسبة للولايات المتحدة ولكن إذا عرقلت بغداد الجهود التى تبذل لاغاثة اللاجئين فإنها ستعمل على أن تتدخل الأمم المتحدة وفقا لما تضمنه القرار رقم ٦٨٨ الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٩١ .

ـ غادر الرئيس مبارك القاهرة مع وفد رسمى متجها إلى طرابلس .

ـ اكد مسئول أمريكى مرافق لوزير الخارجية جيمس بيكر بأن إسرائيل قد قبلت مبدأ عقد « مؤتمر اقليمى » حول الشرق الأوسط .

ـ عرض وزير الخارجية الهولندى فى أمستردام فكرة تشكيل « ترويكا » تضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل محاولة إقرار السلام فى الشرق الأوسط وتسوية مشاكل ما بعد حرب الخليج . هذه اللجنة الثلاثية ستكون بمثابة جهاز تنسيقى وتنشيطى .

وأضاف الوزير بأن مبدأ عدم التدخل الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يجب أن توضع له حدود . وبذلك إتفق مع رأى وزير الخارجية الفرنسى الذى نادى « بواجب التدخل على الصعيد الانسانى » .

ـ لكن الأمير صدرالدين أغاخان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بدور المنسق لكافة المعونة الدولية التى تمنح للسكان المدنيين التى تضررت من حرب الخليج .

ـ عقد كل من إيران وفرنسا اتفاقا تضمن « خطة من أربع نقاط خاصة بمنح المعونة للاجئين العراقيين » .

ـ أوضح وزير الخارجية البريطانى « دوجلاس هوج » بأن إنشاء « منطقة أمن للاكراد » ستتطلب وجود عدد هام من المراقبين التابعين للأمم المتحدة على أن تدعمهم وحدات عسكرية قريبة .

ـ أيد وزير الخارجية النمساوى فكرة إقامة مناطق عازلة لحماية اللاجئين الاكراد داخل العراق .

ـ أبدى مجلس الوزراء السعودى عن « أسفه العميق » ازاء أعمال العنف والقمع الذى تقوم به العراق وقرر إرسال معونة للاجئين .

١٩٩١ ابريل ١٠ :

ـ فى حديث تليفونى أجراه مع الأمين العام للأمم المتحدة وافق الرئيس بوش على ضرورة إقامة « مناطق أمن » مصالح اللاجئين الاكراد فى شمال العراق . وأوضح متحدث عن الرئيس أن الولايات المتحدة قد حذرت منذ أيام من القيام بأى عمل عسكرى ضد اللاجئين . فلم يحدث أى هجوم وبالتالى فإن مثل هذه المناطق موجود بالفعل فى العراق .

ـ صرح قائد القوات الدولية أن عملية المراقبة لمنطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت ستطرح العديد من « المشاكل الكبيرة » وأن حياة الجنود ستكون فى خطر نتيجة الالغام التى زرعت فى الحقول المجاورة بالاضافة الى التلوث الناتج عن الحريق الذى أصاب الحقول البترولية فى الكويت وملحقاتها .

ـ صرح مسئول تركى أن جنودا من الاتراك متواجدون داخل الأراضى العراقية من « أجل ضمان أمن عراقى الشمال » .

١٩٩١ ابريل ١١ :

ـ أشار مسئولون أمريكيون أن الولايات المتحدة قد وجهت أنذارا جديدا الى العراق بعدم عرقلة عمليات الاغاثة للاجئين . وأن يلتزم فى ذلك بما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ .

ـ وصل ياسر عرفات الى طرابلس حيث إستقبله وزير النقل الليبى .

ـ أجرى وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر محادثاته مع الرئيس حافظ الأسد فى دمشق وصرح بعدها بأن هناك إمكانيات لاقرار السلام فى الشرق الأوسط وأن تقدما قد أحرز فى هذا الصدد .

ـ أيدت الحكومة المصرية فكرة المؤتمر الاقليمى للسلام ووصفتها بأنها جديرة بالاهتمام .

ـ أبلغ وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل مستر جيمس بيكر خلال زيارته للقاهرة بأن حكومته لم تعد تمول منظمة التحرير الفلسطينية وستكتفى بمساعدة الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة .

ـ رفضت جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينية وهى منظمة موالية لسوريا ومعادية لجبهة التحرير الفلسطينية فكرة عقد مؤتمر اقليمى للسلام فى الشرق الأوسط ووصفتها بأنها تؤدى الى مفاوضات منفردة .

ـ قرر مجلس قيادة الثورة العراقية مد فترة العفو العام الذى منحه للمتمردين الأكراد باسبوع آخر يبدأ يوم الجمعة ١٢ ابريل .

ـ حذرت حكومة العراق تركيا وايران من اى تدخل فى شئون الاكراد العراقيين .

١٩٩١ ابريل ١٢ :

ـ توالى الدول الخمس على التشاور بخصوص إقامة « مناطق أمن » للسكان المدنيين الأكراد .

١٩٩١ ابريل ١٣ :

ـ قام نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز بزيارة الى الخرطوم دامت ٢٤ ساعة . أجرى خلالها محادثات مع السيد عمر البشير .

١٩٩١ إبريل ١٤ :

ـ إحتجت ايران رسميا لدى العراق حول عدد الطائرات العراقية التى لجأت الى ايران خلال الحرب تؤكد طهران أن عدد هذه الطائرات لايتعدى الـ ٢٢ طائرة فى حين تقول العراق أن عددها قد وصل الى ١٥٨ .

ـ صرح المستشار سموكروفت لدى الرئيس بوش بأن إسرائيل لن يمكنها تبرير ضرورة الاحتفاظ بالاراضى المحتلة بما سمته « العمق الاستراتيجى » اللازم لدفاعها . إذ أن حرب الخليج اثبتت بأن امن إسرائيل لايتوقف على هذا العمق فقط . فقد أطلق العراق صواريخه عبر الأردن مارا بالأراضى المحتلة .

ـ بدأت القوات الامريكية فى الانسحاب من جنوب العراق متجهة نحو منطقة منزوعة السلاح على طول خط الحدود العراقية ـ الكويتية .

١٩٩١ ابريل ١٦ :

ـ بدأ وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر جولته الثالثة فى الشرق الاوسط فى محاولة التقاط أية فرصة تقدم فى طريق السلام . والملاحظ أن وزير الخارجية قد تفادى مناقشة قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة فى الاراضى العربية المحتلة . وهو أمر تعارضه الحكومة الامريكية وتراه عائقا فى طريق السلام .

ـ فى لندن حيث التقى برئيس الحكومة السوفيتية فالنتان بافلوف أعرب إسحق شامير عن امله فى ان تقبل موسكو مبدأ عقد مؤتمر اقليمى حول الشرق الأوسط .

ـ أعلن الرئيس بوش أن القوات المتحالفة (أمريكية بريطانية فرنسية) ستدخل منطقة شمال العراق من أجل إقامة مراكز معونة لاغاثة اللاجئين الأكراد على أن يكون هذا التدخل بصفة مؤقتة . كما دعا الى إسقاط نظام صدام حسين كأفضل وسيلة لتسوية مشكلة هؤلاء اللاجئين والعمل على المصالحة الوطنية داخل العراق . على ان لاتشارك الولايات المتحدة فى أية حرب مدنية عراقية .

١٩٩١ ابريل ١٧ :

ـ أعلنت القيادة الأمريكية فى الرياض أن معظم أعضاء أركان الحرب الأمريكيين سيرحلون عن المنطقة ويعودون الى بلادهم وأن الجنرال شوارتزكوف سيواصل قيادته للقوات المتواجدة فى الخليج من موطنه بفلوريدا .

ـ دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج بوش) الى مقاطعة جيمس بيكر خلال جولته الثالثة الى الشرق الأوسط . والى الالتزام بعقد مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة .

ـ التقى جيمس بيكر بوزير الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية فى لوكسمبورج وعاهده بأن يحاول إقناع إسرائيل بقيام الجماعة الأوروبية بمشاركة كاملة فى المؤتمر الاقليمى الذى سيعقد من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

ـ فى باريس صرح مسئول أن الخطة المقترحة من قبل فرنسا لصالح اللاجئين الأكراد لاتستهدف إقامتهم الدائمة حتى لايصبحوا فى حاجة دائمة الى المعونة بل تقتصر على بذل « مساعدة مباشرة » .

ـ ذكرت وكالة الأنباء الايرانية فى طهران بأن عدد اللاجئين العراقيين الى ايران قد بلغ ٩٠١,١٢٠ ومازال تدفق اللاجئين مستمر .

ـ وصف نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز التدخل الأمريكى فى شمال العراق « لا دخل له بالاغاثة الانسانية بل إنها تلبى اعتبارات سياسية بحتة » . وأضاف بأن تدخل الدول الكبرى فى مشكلة اللاجئين قد أدى الى تعقيدها » .

١٩٩١ ابريل ١٨ :

ـ أعلنت السلطات فى بغداد مد فترة العفو عن الأكراد المتهمين « بالقيام بأعمال يعاقبها القانون للمرة الثانية » .

ـ دعا وزير الدولة السورى السيد ناصر قدور الجماعة الدولية الى « إيجاد صيغة تجعل إسرائيل تطبق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربى ـ الاسرائيلى .

ـ تم التوقيع فى بغداد على إتفاق بين الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة نص على « قبول العراق التعاون مع الأمم المتحدة يكون للمنظمة وجود ذو طابع إنسانى فى العراق » مدة الاتفاق لغاية نهاية العام الحالى .

ـ تلقت الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذا رئيس مجلس الأمن رسالة من المصريين من العراق تضمنت قائمة مفصلة عن كميات جميع الأسلحة التى يمتلكها والأماكن التى توجد فيها وذلك وفقا لما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣ ابريل ١٩٩١ . وقد سلم العراق ايضا رسالة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا تضمنت أنواع المنشآت النووية التى يمتلكها .

ـ إرتفع سعر الدولار على نحو ملحوظ فى بورصة نيويورك بينما تراجع سعر الذهب .

ـ وصل الى جدة أمين الخزانة الأمريكية نيكولاس برادى حيث إستقبله وزير المالية السعودى تأتى هذه الزيارة بضعة أيام قبل عقد إجتماع فى الرياض لوزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجى الذى يستهدف دراسة « وسائل لتنشيط الاستثمارات ودعم التعاون بين دول التحالف العربى والدولى الذى وقف فى وجه العراق » .

ـ أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية بإنها ترى أن وجود الأمم المتحدة عند عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط فهو أمر « لابد منه » .

ـ وصل الى دمشق ولى العهد السعودى الأمير عبدالله بن عبد العزيز حيث أجرى محادثات مع نائب الرئيس السورى عبدالحليم خدام .

ـ أعلنت العربية السعودية والكويت عن رفضهما إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق « طالما لم يغير هذا البلد نظام حكمه ويثبت حسن نواياه » كان العراق قد قطع فى ٦ فبراير علاقاته مع كل من العربية السعودية ومصر إحتجاجا على إشتراكهما فى الهجوم الجوى الذى قامت به قوات الحلفاء ضد العراق .

ـ صرح مسئول كبير كويتى بأن الكويت قد قررت وقف المعونة المالية التى كان يبذلها للدول العربية التى وقفت بجانب العراق .

ـ نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا على اثر زيارة قامت بها الى الكويت فيما بين ٢٨ مارس و٩ ابريل يفيد بان العديد من الاعتقالات واعمال التعذيب والقتل قد ارتكبت فى هذا البلد وخاصة ضد الفلسطينيين منذ انسحاب القوت العراقية .

١٩٩١ ابريل ١٩ :

ـ وصل ولى عهد السعودية الى القاهرةواجرى محادثات مع الرئيس مبارك فى إطار الجهود والمشاورات التى تجريها مصر مع الدول العربية بالوضع فى الخليج والعلاقات الثنائية وعملية السلام .

ـ اعترضت الولايات المتحدة على نص الرسالة المقدمة من العراق الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتى تضمنت احتجاجا على قرار مجلس الأمن بوجوب تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية كما اوضحت ان ردود العراق لم تكن كافية .

ـ طالب البرلمان الأوروبى الدول الاعضاء بالمجموعة الأوروبية باتخاذ اجراء قانونى فى محكمة العدل الدولية لادانة العراقية لمحاولتها ابادة الأكراد بشكل جماعى .

ـ جرت مباحثات بين الجانبيين الأمريكى والعراقى حول خطط دول التحالف لاقامة مخيمات آمنة للاجئين الاكراد داخل العراق .

ـ اعترفت الحكومة الكويتية بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان بعد تحرير الكويت واكدت انه قد تمت استعادة القانون والنظام .

١٩٩١ ابريل ٢٠ :

ـ استقبل الرئيس مبارك السيد نيكولاس برادى وزير الخزانة الامريكى .

ـ اعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل قوات المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة (١٤٤ فردا) الذين سيتخذون مواقعهم على الحدود بين العراق والكويت .

ـ ذكرت وكالة الانباء الايرانية ان الاكراد سحقوا محاولة للقوات العراقية لاستعادة مرتفعات شمال السيمانية وان القتال مازال مستمرا فى عدد من المدن .

ـ أعلن الجنرال شوارزكوف فى مؤتمر صحفى عقده عقب لقائه مع وزير الدفاع المصرى الفريق يوسف صبرى ابو طالب بان دور القوات المصرية كان حاسما فى تحرير الكويت .

ـ جرى اجتماع طارىء بين صدام حسين وزعماء الاكراد بناء على دعوة الرئيس العراقى فى محاولة للتفاوض حول سبل انهاء مأساة ملايين من الأكراد المحاصرين فى الجبال على الحدود مع تركيا .

ـ صرح مسئول دبلوماسى امريكى فى انقرة بان الولايات المتحدة طالبت العراق بسحب قواته بعيدا عن منطقة « زاخو » فى شمال العراق بمسافة ٣٠ كيلو متر حتى يمكن اقامة مناطق أمنه للاجئين ومن المتوقع ان يصل عدد القوات المتحالفة فى المنطقة الى ١٧,٥٠٠ جندى من امريكا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وايطاليا .

ـ تم تشكيل حكومة كويتية جديدة .

١٩٩١ ابريل ٢١ :

ـ اجرى الرئيس مبارك مباحثات مع جيمس بيكر الذى قدم الى القاهرة فى جولته الثالثة لدفع عملية السلام فى المنطقة . وقد غادر الوزير الأمريكى القاهرة متوجها الى السعودية ومنها الى الكويت ثم الى سوريا على ان يعدو الى القاهرة يوم ٢٣ ابريل أو ٢٤ ابريل .

ـ دخلت قافلة من ٥٠ سيارة عسكرية امريكية شمال العراق قادمه من تركيا لحماية اعمال بناء المخيمات للاجئين ولم تواجه اية مقاومة من جانب القوات العراقية . توجهت القافلة الى مدينة « زاخو » على بعد ١٠ كيلو مترات داخل العراق . ذكر المنسق الأمريكى لعمليات الاغاثة ان القوات البحرية الأمريكية اقامت معسكرا نموذجيا يضم ١٢ خيمة على بعد كيلو متر من « زاخو » بهدف اغراء اللاجئين المنتشرين فى الجبال على العودة » .

ـ انعقد فى تونس اجتماع للمجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة المشروع الأمريكى الخاص بعقد مؤتمر اقليمى لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط .

١٩٩١ ابريل ٢٢ :

ـ صرح جيمس بيكر خلال زيارته الى الكويت بانه قد تلقى « تاكيدات صريحة جدا من السلطة الكويتية حول وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان وان الكويت مستعد لاستقبال لجان تحقيق مستقلة . وإضاف انه قد درس مع المسئولين الكويتيين امكانية اقامة قاعدة امريكية فى الكويت دون ابداء اى تفاصيل اخرى .

ـ اعلن مسئول امريكى بان الرئيس بوش ينوى القيام بمبادرة خلال شهر مايو المقبل تستهدف نزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط .

ـ صرح مسعود برازانى رئيس الحزب الديموقراطى فى كردستان والمشارك فى المفاوضات الجارية بين الأكراد والنظام العراقى بان جبهة كردستان التى تضم اهم التشكيلات للمعارضة الكردية لن توقع اى اتفاق مع السلطات العراقية ان لم يكن مدعما بضمانات دولية .

ـ اكد الأمير سعود الفيصل مساندة بلاده للجهود التى تبذلها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

ـ اعلن متحدث عن المعارضة الكويتية السيد سامى الخطراش بان السلطات الكويتية قد منعت اعضاء من المعارضة من عقد مؤتمر صحفى فى فندق بالعاطمة مما يشكل عدم وجود ديموقراطية حقيقية فى الكويت .

ـ قامت ٧ حركات تابعة للمعارضة الكويتية باصدار بيان جاء فيه بان « المعارضة الاسلامية والعلمانية ترى أن الحكومة الجديدة « تؤيد » الارادة فى ابعاد الشعب الكويتى عن ممارسة حقوقه الدستورية « تعيب المعارضة على التشكيلة الحكومية الجديدة احتواءها عددا كبيرا من الشخصيات التكنوقراطية على حساب « الشخصيات السياسية التى لديها برامج عمل » وكذا على اغفال « ضرورة مشاركة القوات السياسية » .

ـ اجرى جيمس بيكر الذى وصل امس الى العاصمة السورية مباحثات مع المسئولين السوريين .

ـ افادت مصادر وثيقة فى بغداد بان السلطات العراقية وممثلى المعارضة الكردية المجتمعين فى العاصمة يدرسون مسالة « الضمانات الدولية » اللازمة لأى اتفاق يتم حول منح الكردستان العراقى الحكم الذاتى . وتقوم هذه المفاوضات على اساس الاتفاقيات الماضية التى ابرمت فى مارس ١٩٧٠ والتى كانت قد وعدت الاكراد العراقيين بالحكم الذاتى مع اعتبارهم جزء لا يتجزأ من الجمهورية العراقية .

١٩٩١ ابريل ٢٤ :

ـ بدأت اول مجموعة من المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة فى الانتشار على جزء من خط الحدود الفاصلة بين العراق والكويت .

ـ استقبل الرئيس صدام حسين وفدا من الزعماء الأكراد يضم جلال طلاباني (رئيس الاتحاد الوطنى لكردستان) ورسول ماماند (يترأس الحزب الاشتراكى الكردى ونشيروان ادريس بارازانى ، عصر الحزب الديموقراطى لكردستان) ومسعود بارازانى ومحمد محمود عبدالرحمن الأمين العام لحزب الشعب الديموقراطى لكردستان) ومسعود بارازانى ومحمد رمحمود عبدالرحمن الأمين العام لحزب الشعب الديموقراطى لكردستان .

ـ قرر مجلس التعاون الخليجى فى الرياض انشاء صندوق لمساعدة الدول العربية المتحالفة ضد العراق بمبلغ ١٠ مليار من الدولارات تحت عنوان : « برنامج معونة لتنمية الدول العربية يستهدف المشاركة فى تمويل الصادرات العربية ومنح القروض للقطاع الصناعى الخاص خاصة فى مجال الاغذية .

ـ انهى المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينى اعماله فى تونس ليؤكد رفضه لأى قواعد سلام لا يقوم عى الشرعية الدولية . ويطالب بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاعضاء الخمس دائمى العضوية فى مجلس الأمن .

ـ اعلنت سوريا انها مستعدة للمشاركة فى مؤتمر للسلام « يشارك فيه ايضا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والأوربيون والأمم المتحدة » .

١٩٩١ ابريل ٢٥ :

ـ اجرى الوزيران السعودى والايرانى للشئون الخارجية محادثات فى جدة تناولت الوضع فى الخليج ما بعد الحرب وامكانيات تنمية العلاقات بين البلدين وبصفة خاصة مشاركة ايران فى ترتيب الأمن الخليجى فى المستقبل . واخيرا والسماح للحجاج الايرانيين بالحج الى مكة فى منتصف شهر يونيو .

ـ تم توقيع اتفاق مبدئى بين النظام العراقى والمعارضة الكردية .

١٩٩١ ابريل ٢٦ :

ـ قرر العراق حل « الجيش الشعبى » وهى ميليشيا شبه عسكرية تضم عدة ملايين من المتطوعين . انشىء هذا الجيش فى ٣ ابريل ١٩٧٤ وستتولى وزارة الدفاع تصفية جميع ممتلكاته .

ـ امتثل العراق للانذار الموجه له من قبل القوات المتحالفة وسحب قواته من مدينة « زاخو » زاخو » التى ستكون مأوى للاجئين الاكراد .

ـ صرح المستشار لدى الرئيس السوفيتى « ايفيجنى بريماكوف » فى باريس لتقديم كتابه حول ازمة الخليج بان حرب الخليج كان من الممكن تفاديها لو اتيحت الفرصة للدبلوماسية السوفيتية ان تأتى بثمارها .

ـ وصف زعيم الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود بارازانى الاتفاق المبرم بين المعارضة الكردية والحكومة العراقية بانه « امل كبير بالنسبة للشعب العراقى والشعب الكردى » . وان خطوة كبيرة قد تمت فيما يتعلق بالنقاط الثلاث : تطبيق اتفاق الحكم الذاتى المبرم فى ١٩٧٠ واقرار الديموقراطية فى العراق والغاء القوانيين المعادية للاكراد .

١٩٩١ ابريل ٢٧ :

ـ امر الملك فهد بن عبد العزيز باقامة معسكر كبير لايواء اللاجئين العراقيين باقرب من مدينة رفحا .

ـ حذر د . فاروق الباز من ان الاضرار التى الحقتها الحرب فى الخليج بالبيئة قد تسببت فى حدوث عواصف رملية وترابية غير معهودة وستسفر عن آثار مدمرة على الصحة والمعدات والزراعة .

١٩٩١ ابريل ٢٨ :

ـ رفض اسحق شامير اقتراح جيمس بيكر بعقد المؤتمر الاقليمى للسلام فى حين اتهم دافيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى اسحق شامير بالجمود وتعهد بمواصلة العمل مع بيكر .

ـ تقرر تاجيل اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى الذى كان مقررا عقده بالكويت الى تاريخ ٥ مايو .

ـ ذكرت مصادر مطلعة ان السلطات الكويتية ستعلن قريبا عن التعاقد مع شركات من القطاع فى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا للقيام بعمليات تطهير الاراضى الكويتية من الالغام ستتكلف هذه العملية مئات الملايين من الدولارات .

ـ اعتمد المؤتمر الرابع للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية المنعقد فى القاهرة عددا من القرارات والتوصيات .

ـ فى دمشق اكد الرئيسان حافظ الاسد وعلى أكبر هاشمى رفسنجانى معارضتهما لاى مساس بوحدة تراب العراق ولحقوق الشعب العراقى .

ـ قررت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى لوكسمبرج المساندة الدبلوماسية لجهود السلام التى تقوم بها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط . كما قررت المبادرة بطرح فكرة وضع سجل مراقبة لمبيعات الاسلحة التى تتم على الأمم المتحدة وقد كلفت مجموعة عمل بتحضير هذه المقترحات لتعرض امام القمة الأوروبية القادمة التى ستعقد فى نهاية يونيو .

١٩٩١ ابريل ٢٩ :

ـ اوضح الرئيس بوش موقف بلاده من العراق قائلا انه لن يجرى تطبيع فى العلاقات التجارية مع العراق طالما بقى صدام حسين على رأسه .

ـ افتتح د . بطرس بطرس غالى المؤتمر الذى عقدته فى القاهرة لجنة الشرق الأوسط التابعة « للدولية الاشتراكية » وتضم ١٦ حزبا موضحا موقف مصر ومؤكدا اهمية استعادة العراق لمكانه داخل الجماعة الدولية . وفيما يتعلق بترتيبات الأمن فى الخليج صرح ان معظم دول المنطقة ترغب فى وضع أى وجود عسكرى اجنبى فى الخليج تحت لواء الأمم المتحدة .

١٩٩١ ابريل ٢٥ ـ ٢٩ :

ـ اصدر المؤتمر العربى ـ الاسلامى المنعقد فى الخرطوم بناء على طلب السودان واليمن بيانا تضمن المطالبة برفع العقوبات عن العراق وادانه مبدأ تدمير ما يملكه العراق من اسلحة غير تقليدية . الا إذا اتخذ اجراء مماثل بالنسبة لهذا النوع من الاسلحة الذى تملكه اسرائيل .

ـ تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة جديدة من الحكومة العراقية تضمنت التوضيحات المطلوبة حول اماكن وكميات وانواع المنشآت النووية الموجودة فى العراق .

ـ طلبت الحكومة الكويتية من عدد من الشركات اليابانية المساعدة على إعادة بناء الأمارة وخاصة فى عملية مكافحة تلوث البيئة وبناء الطرق وتوريد حاسبات الكترونية ومواد البناء .

ـ اقترحت فرنسا على دول الجماعة الأوروبية مشروع انشاء صندوق من اجل التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط والمغرب العربى مستهدفه حصول اوروبا على دور هام فى المنطقتين على الصعيدين الاقتصادى والسياسى .

ـ فى لقاء اجراه مع مسئول فرنسى اعرب وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية السيد عبدالعزيز الدالى عن قلق حكومته ازاء الترتيبات الأمنية المقترحة لمنطقة الخليج من قبل الامارات البترولية الستة وسوريا ومصر والتى تجاهلت وجود اليمن . موضحا بان بلاده قد عانت من حرب الخليج خاصة بعد عودة حوالى مليون من العمالة اليمنية نتيجة ازمة الخليج .

١٩٩١ ابريل ٢٧ ـ ٢٩ :

ـ ادت الزيارة التى قام بها الرئيس الايرانى على أكبر هاشمى رفسنجانى الى دمشق حيث اجرى مباحثات مطولة مع الرئيس السورى حافظ الاسد الى ابراز « توافق فى الاراء » حول الخليج وحول وضع العراق ولبنان . وخاصة حول منح ايران دورا مهما فى الترتيبات الأمنية فى المنطقة .

١٩٩١ مايو أول :

ـ اكد الرئيس مبارك فى خطاب القاه بمناسبة اول مايو أن مصر ضد أية محاولة « تستهدف تقسيم شعب العراق او تقطيع أوصاله » .

ـ ابلغ العراق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان مخزونها من اليورانيوم المدعم قد دفن تحت الاطلال التى نتجت عن الغارات التى شنتها قوات الحلفاء خلال حرب الخليج وان حوالى ٢٠ كيلو جرام من اليورانيوم يوجد مدفون مكان مفاعلين نووية يقعان على بعد ٣٠ كيلو متر من جنوب شرقى بغداد ، وحذر العراق الخبراء الدوليين من محاولة استعادة هذا المخزون خوفا من الاشعاعات .

١٩٩١ مايو ٣ :

ـ طلب العراق من الأمم المتحدة تأجيل ميعاد دفع التعويضات عن الخسائر التى الحقها بالكويت مدة خمس سنوات متعللة فى ذلك بضخامة الخسائر التى الحقها به الحلفاء خلال حرب الخليج . أثار هذا الطلب استياء السفير الكويتى لدى الأمم المتحدة الذى وصفه بأنه محاولة للتحايل على مجلس الأمن الذى عليه ان يرفض طلب بغداد .

ـ قدم الأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الأمن توصياته الخاصة بانشاء صندوق للتعويض يقوم بتغطية الخسائر التى الحقتها القوات العراقية بالكويت عندما قامت بالغزو . ولم يحدد الأمين العام قيمة المساهمة العراقية فى هذا الصندوق ولكنه مع ذلك قدم عددا من الاختيارات خاصة بخصم مبالغ هامة من صادرات البترول العراقى .

١٩٩١ مايو ٤ :

ـ اكد الرئيس بوش ، ردا على ما جاء فى صحيفة بريطانية استنادا الى وثيقه عسكرية سرية حول نية الولايات المتحدة اقامة منطقة مستقلة مخصصة للأكراد تتولى قوات دولية ضمان أمنهم بأن الولايات المتحدة غير مهتمة بتقسيم العراق وكل ما تريده هو ضمان حياة السكان الاكراد وحمايتهم ضد العنف الذى عانوا منه سنوات طويلة .

١٩٩١ مايو ٥ :

ـ اوصى المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى المنعقد فى الكويت « الابقاء على الحظر الاقتصادى المفروض على العراق وطالبه بان يبدأ « دون مواربه » فى تعويض الكويت عن الأضرار التى لحقت به وفقا لقرارات الأمم المتحدة . كما أكد ضرورة « الابقاء على العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى يضطر الى « اطلاق سراح جميع الكويتيين الذين احتجزهم » طلب المجلس ايضا من العراق ان يتخلى دون شروط عن امتلاكه أية اسلحة نووية وان يدمر اسلحته البيولوجية والكيماوية . أعرب المجلس عن تضامنه مع الشعب العراقى فى « معاناته » على يد النظام القائم كما ساند الحفاظ على وحدة تراب العراق .

ـ فى جدة ، استقبل الملك فهد وزير الدفاع الكويتى الشيخ على صباح السالم الصباح الذى حمله الى العاهل السعودى رسالة شفوية من امير الكويت . يأتى هذا اللقاء قبل بضع ساعات قبل قدوم وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى لمناقشة ترتيبات الأمن فى المنطقة يطالب الكويت بابقاء قوات عربية ومتحالفة على اراضيه أما العربية السعودية فهى تعارض وجوف قوات اجنبية وخاصة امريكا على أراضيها .

ـ فى دمشق استقبل الرئيس حافظ الاسد وزير الخارجية الهولندى الذى يقوم بهذه الزيارة فى إطار التشاور باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع دول المغرب والشرق الأوسط .

ـ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية التونسى السيد حبيب بن يحيى الذى التقى ايضا به عصمت عبدالمجيد ثم د . بطرس بطرس غالى ، وقد تناولت مباحثاته مع المسئولين المصريين لكيفية تسوية المشاكل الراهنة فى الشرق الأوسط وخاصة المشكلة الفلسطينية .

ـ قرر مجلس الوزراء العراقى السماح بانشاء مصارف خاصة

بمقتضى قانون الشركات المساهمة وتحت اشراف البنك المركزى ويعد هذا القرار الخطوة الثانية فى طريق « التحرر » الاقتصادى . اما الخطوه الأولى فهى تتعلق بانشاء بورصة تحت تسمية : « سوق بغداد النقدية » .

ـ استقبل امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير الشئون الخارجية الفرنسى رولاند دوماى الذى تحدث معه حول الترتيبات الامنية المزمع اقامتها فى المنطقة وكذا العلاقات الثنائية بين الكويت وفرنسا .

١٩٩١ مايو ٦ :

ـ قدمت الولايات المتحدة الى وزارة الخارجية التشيكية مذكرة احتجاج على ازماع الحكومة تشكلية بيع اسلحة الى سوريا والى ايران . وجاء فى المذكرة ان الحكومة الأمريكية متهمة للمشكلة التى تواجهها صناعة السلام فى تشيكوسلوفاكيا وان لجنة من الخبراء الأمريكيين ستذهب الى تشيكوسلوفاكيا من اجل دراسة امكانيات تحويل هذه الصناعة .

ـ اتفق الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران الذى يزور موسكو على ضرورة « دفع جديدة لتنشيط الجهود الأمريكية مع توجيه هذه الجهود نحو مبادرات « اكثر جماعية حتى تأتى بثمارها » .

ـ قدم الى القاهرة الممثل الدائم العراقى لدى جامعة الدول العربية السيد نبيل نجم لتقديم اوراق اعتماده امام المنظمة العربية .

ـ وصل الى الرياض وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى فى زيارة مدتها ٢٤ ساعة وذلك لمناقشة ترتيبات الأمن المزمع اقامتها فى المنطقة .

ـ صرح متحدث عن البنتاجون ان الجولة التى يقوم بها حاليا ريتشارد تشينى فى الخليج تستهدف فيما بين اشياء اخرى دراسة المكان الذى سيكون المقر المقبل الذى ستتمركز فيه القوات البحرية والجوية الأمريكية . الملاحظ انه حتى هذا اليوم مازالت ٤/٣ المعدات العسكرية الامريكية لم يتم اعادتها الى الولايات المتحدة على الرغم من ان ثلثى٣/٢ القوات العسكرية قد تم ترحيلها الى الولايات المتحدة .

ـ رفضت المعارضة العراقية فى أن مشاكل الشعب العراقى تقتصر على « مسألة اللاجئين » ذات طابع انسانى وطالبت بان يعالج على انها مشكلة سياسية وما هو سبب هروب مليون من العراقيين وما يتحملون من معاناة .

ـ وصل الى بغداد زعيم الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود بارازانى حيث اجرى محدثات مع الرئيس صدام حسين تناولت « الضمانات الدولية » لأى تسوية تطرح للمشكلة الكردية .

ـ جاء فى صحيفة « ايران تايمز » ان الاكراد سيفقدون ما يتمتعون به حاليا من مساندة دولية وعطف من خولهم فى مناقشات مع صدام حسين وبتوقعهم معاهدة جديدة حول الحكم الذاتى » .

ـ صرح وزير الدفاع الامريكى عند مغادرته الكويت ان الولايات المتحدة لن يكون لها قوات فى الكويت الا لمدة بضع شهور فقط . كان المسئولون الكويتيون قد طلبوا تواجد قوات امريكية فى الامارات كاجراء ضرورى طالما بقى صدام حسين فى الحكم

ـ قام الرئيس صدام حسين بتعيين احد اخوته غير شقيقين السيد « وثان ابراهيم الحسن » فى منصب حاكم لولاية صلاح الدين شمال بغداد

١٩٩١ مايو ٨ :

ـ اعلن وزير الدفاع الامريكى فى ختام زيارته الى ابوظبى ان المحادثات الخاصة بالترتيبات الأمنية قد سجلت تقدما . وانه « متفائل » حول استقرار المنطقة

ـ صرح نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز ان النظام العراقى قد ارتكب اخطاء ولكن مستعد لوضع دستور مقبول من الشعب يتضمن تفويضا رئاسيا مدته ٧ سنوات (بدلا من الانتخاب مدى الحياة) وحل مجلس الثورة وعدم احتكار حزب البعث للحكم الذى استولى عليه منذ ٢٣ عاما . واكد ان الشعبية التى مازال يتمتع بها صدام حسين تتيح له ان ينتخب وان يبقى فى الحكم .

ـ اشاد امير البحرين خلال لقائه بوزير الدفاع الامريكى « باهتمام الولايات المتحدة بامن الخليج »

ـ اعلن الرئيس حسنى مبارك عن قراره سحب « جميع القوات المصرية المنتشرة فى الخليج منذ غزو الكويت وذلك خلال الشهور الثلاث المقبلة

ـ استقبل الرئيس حافظ الاسد وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ » الذى قدم من موسكو فى جولة ستقوده بعد دمشق الى الاردن ومصر واسرائيل .

ـ قررت الحكومة التشيكية بصفة نهائية بيع ١٦٠ دبابة من طراز ت ـ ٧٢الى سوريا وقيمة الصفقة ٢٠٠ مليون دولار .

١٩٩١ مايو ٩ :

ـ تم انسحاب القوات الامريكية من منطقة الحدود الفاصلة بين العراق والكويت والتى ستصبح منطقة منزوعة السلاح ليتولاها مراقبون من قبل الأمم المتحدة

ـ رفضت حكومة بغداد اى وجود لقوة شرطة تابعة للأمم المتحدة فى شمال العراق

ـ ترى الأوساط الدبلوماسية الغربية فى منطقة الخليج ان ترتيبات الأمن المزمع اقامتها من قبل الدول الساحلية لن تتحقق فى المستقبل وان هناك اتفاقيات تعاون عسكرى على مستوى ثنائى مبرمه مع الولايات المتحدة ولصالح هذه الأخيرة ستحل محلها . وبالتالى ان السلام فى الخليج سيكون سلاما امريكيا ولن يؤخذ بما نصت عليه اتفاقية دمشق المبرمة فى ٦ مارس الماضى .

ـ عاد وزير الدفاع الامريكى الى الرياض حيث التقى مع الملك فهد لاطلاعه على نتائج مباحثاته مع دول الخليج الاخرى وتشكل المقترحات الامريكية الخاصة بامن الخليج فى دعم الوجود البحرى الامريكى فى المنطقة مع تنظيم مناورات مشتركة مع قوات الدول الستة المعنية .

١٩٩١ مايو ١٠ :

ـ دعت الولايات المتحدة المسئولين العراقيين الى قبول تواجد قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة فى شمال العراق لحماية الاكراد وطالبت منهم اعادة النظر فى موقفهم الرافض لهذه القوة

ـ اشار الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى جويلار الى الاحتمال فى ان يعتمد مجلس الأمن قرارا اخرا ينص على القيام بعمل فى شمال العراق وحتى يمكن ارسال عسكريين تابعين للأمم المتحدة الى هذه المنطقة من اجل حماية الاكراد .

ـ وصل الى القاهرة فى المساء وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ بعد ان زار سوريا والاردن واسرائيل

ـ احتج سفير اسرائيل فى براج بشدة لدى وزارة الخارجية التشيكية على قرار الحكومة التشيكية بيع دبابات الى سوريا . ووصفه بانه لايتناسب مع الجهود المكثفة المبذولة حاليا من اجل اقرار السلام بين الدول العربية واسرائيل »

ـ صرح متحدث عن الأمم المتحدة بانه قد تم انشاء منطقة منزوعة السلاح تحت مراقبة الأمم المتحدة على الحدود العراقية ـ الكويتية وذلك بعد ان تحقق انسحاب جميع قوات الحلفاء منها يشرف على هذه المنطقة ٢٨١ من مراقبى الأمم المتحدة يقوم على حمايتهم ٦٤١ جندى . تمتد المنطقة على عمق ١٠كم داخل العراق و ٥ كيلو متر داخل الكويت .

ـ اكد الأمين العام لدى الأمم المتحدة « الرفض الواضح للعراق » للاقتراح البريطانى الخاص بانشاء قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة فى الكردستان العراقى والذى ايدته دول الجماعة الأوروبية .

ـ شرع المجلس الوطنى العراقى فى حملة استهدفت كسر العزلة الدبلوماسية للعراق وارسال عدة برقيات الى البرلمانات العربية والاجنبية اوضح فيها « السياسة الخارجية للعراق »

١٩٩١ مايو ١١ :

– استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ وبحث معه الجوانب العملية الضرورية لعقد مؤتمر السلام .

– صرح وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى بانه توصل الى اتفاق فى مفهومه العام حول ترتيبات الامن . وكان من المفروض ان تحل قوات مصرية وسورية محل القوات الامريكية بعد انسحابها وذلك ابتدأ من ٢٠ ابريل ولكن مصر اعلنت سحب قواتها من الخليج . اشار تشينى ايضا الى وجود بعض الخلافات بين الدول الخليجية . فالبحرين والكويت ترى من الأفضل وجود قوات امريكية فى الدولتين بينما تعارض السعودية ذلك وترغب اعادة الوضع الى ماقبل الحرب .

– فى بداية جولته الرابعة والأخيرة الى الشرق الاوسط صرح بيكر بانه حصل على موافقة دول الخليج الست على ارسال أمينها العام الى مؤتمر السلام المزمع عقده

١٩٩١ مايو ١٢ :

– أجتمع الرئيس مبارك بجيمس بيكر والكسندر بستمرتنيخ فى اول اجتماع من نوعه وذلك فى اطار مسيرة السلام ولبحث عقد مؤتمر لتسوية ازمة الشرق الأوسط

– أعلن قائد القوات البحرية الامريكية فى الخليج فى المنامة بان عملية نزع الالغام من الخليج سوف تتم خلال اسابيع قليلة .

– اعلن رئيس الحزب الديموقراطى لكردستان السيد مسعود بارازانى فى بغداد بان المفاوضات الجارية بين المعارضة الكردية والمسئولين العراقيين قد حققت « تقدما ملموسا » وان الجانبين يتجهان نحو الاتفاق حول مصير الكردستان .

– ندت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج جوش) بقبول دول مجلس التعاون المشاركة فى مؤتمر « اقليمى للسلام » المقترح من قبل الولايات المتحدة

– صرح وزير الخارجية الاسرائيلى دافيد ليفى بان مشاركة دول الخليج فى مؤتمر اقليمى للسلام تعد « تقدما » ويجب التحقق عن مايعنى بلفظ « مراقب »

– أجرى وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر محادثات فى دمشق مع الرئيس حافظ الأسد دامت ٥ ساعات وتناول عقد مؤتمر اقليمى للسلام

– صرح الأمين العام لمجلس التعاون العربى « السيد حلمى نمر » ان هذا المجلس سيعاود نشاطه بمجرد ان يتم تطبيع العلاقات بين مصر والعراق

– صرح رئيس قسم الشئون العربية بوزارة الخارجية العراقية بان العراق سيشارك فى اجتماع المجلس الوزارى التابع للجامعة العربية الذى سينعقد فى ١٥ مايو .

– أجرى الرئيس مبارك حديثا تليفونيا من رئيس دولة الامارات المتحدة والملك فهد ياتى هذا الاتصال بعد اعلان بيكر عن مشاركة الدول الخليجية فى مؤتمر اقليمى للسلام والذى تعارضه مصر . اذ ترى ان يقتصر المؤتمر على دول المواجهة مع اسرائيل

– أستقبل د . عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية الكويتى الشيخ سالم الصباح السالم وقد تناول اللقاء الاعدادات اللازمة لعقد الاجتماع الوزارى للجامعة العربية فى القاهرة فى ١٥ مايو وكذا العلاقات بين الدولتين .

١٩٩١ مايو ١٣ :

– افتتحت الأمم المتحدة مكتبا ومركزا لمساعدة اللاجئين فى مدينة « دهوق » بالجزء الغربى من الكردستان العراقى

– وقع الكويت والعراق اتفاقا ينص على ارسال مجموعة من الخبراء المتخصصين الايرانيين من أجل اطفاء الحرائق التى نشبت فى ابار البترول الكويتية .

– نقلت صحيفة ايرانية عن القائم بالاعمال السعودى فى ايران تصريحا له يفيد بان دول الخليج تدرس امكانية التعاون مع ايران فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج وان هذه الدول لا يمكنها تجاهل الدور الذى يمكن ان تقوم به ايران بصفتها دولة هامة فى المنطقة

– اكدت الحكومة السعودية عدم وجود خلاف بين الرياض والقاهرة كما اكدت « متانة » العلاقات القائمة بين رئيسيى الدولتين وبين الشعبين الشقيقين

١٩٩١ مايو ١٤ :

– صرح مسئول امريكى داخل الكونجرس ان هناك نزاع بين الولايات المتحدة واليابان حول مبلغ ١,٢ مليار دولار من الـ ٩ مليارات التى تعهد اليابان دفعا لكى تغطى واشنطن مصاريف حرب الخليج .

– أعلن مصدر من البنك المركزى العراقى بان السلطات العراقية قد وضعت الشروط اللازمة لانشاء مصارف خاصة وبذلك انتهى عهد احتكار الدولة على الأنشطة المصرفية الذى دام ٢٧ عاما .

– اعلنت مصادر دبلوماسية ان مجلس الأمن سيشكل لجنة مكلفه بادارة صندوق التعويضات للخسائر الناتجة عن الحرب فى الخليج . وذلك وفقا لما نص عليه القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الامن فى ٣ ابريل ١٩٩١ .. يمول الصندوق من الاستقطاعات التى ستجرى فى صادرات البترول العراقية . لم يتفق بعد على النسبة : الولايات المتحدة وبريطانيا تحبذان نسبة ٤٠ الى ٥٠ ٪ . اما فرنسا فهى اميل الى نسبة ٢٠ الى ٣٠ ٪ والدول عدم الانحياز داخل المجلس ترى استقطاع ٥ الى ١٠ ٪

– تم انسحاب ٤/٣ القوات الامريكية من الخليج وعددهم ٤١٣ الف جندى .

– وجهت الامانة العامة لجامعة الدول العربية نداء الى الجماعة الدولية من اجل « اتخاذ اجراءات فعالة تؤدى الى تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية » .

– تم توقيع اتفاق مبدئى بين الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة لضمان امن اللاجئين فى شمال العراق .

– غادر فيينا وفد هام يرأسه مسئول كبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية متجها الى العراق بهدف اجراء تفتيش على الطبيعة من القدرات النووية التى يمتلكها العراق .

١٩٩١ مايو ١٥ :

– اتفق وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست على عقد اجتماع رسمى لهم فى الكويت فى اوائل شهر يوليو القادم لدراسة مشروع بروتوكول المبادىء والاسس التى تضمنها اعلان دمشق . على ان تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعا لها فى الرياض .

– صرح متحدث عن البيت الأبيض بان وزير الخارجية جيمس بيكر يناقش خلال جولته الحالية الحد من التسلح مع مختلف اطراف الشرق الأوسط .

١٩٩١ مايو ١٦ :

– فى استراسبورج هدد البرلمان الأوروبى بإيقاف تجارى ابرم بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج إذا لم يضع الكويت حدا لانتهاكاته لحقوق الانسان

– فى حديث أجراه مع صحيفة الأخبار صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الامارت العربية المتحدة بأن دول الخليج كانت تريد اعفاء مصر وسوريا من حمل ما سيكلفه وجود قواتهما العسكرية فى الخليج .

– أدان البرلمان الاوروبى انشاء المستوطنات الاسرائيليه فى الاراضى المحتلة .

– طالب البرلمان الاوروبى بتدخل فى السودان مماثل لما جرى فى العراق

١٩٩١ مايو ١٧ :

– اكد الشيخ على صباح السالم وزير الدفاع الكويتى ان بلاده ستطلب قوة يتم تشكيلها من دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا وبعض الدول الصديقه لتحل محل قوات دول التحالف التى بدأت فى الانسحاب من الكويت .

– صرح الرئيس مبارك فى حديث تليفزيونى ايطالى ان مصر سترسل

قواتها بمجرد الانتهاء من تفاصيل اعلان دمشق تبعا لاحتياجات الاتفاق
– صرح البنتاجون انه على الرغم من السياسة المعلنه من قبل واشنطن بعدم ترك قوات أمريكية متمركزة فى دول الخليج إلا أنه قد تقرر الابقاء على كتيبه مكونه من ٥ إلى ٦ الاف جندى أمريكى بمعداتهم فى الكويت « لفترة ما » .

١٩٩١ مايو ١٨ :

– أجرى الرئيس مبارك محادثات مع الرئيس التركى تورجوت اوزال عقب وصوله الى انقره قادما من باريس . تناولت المحادثات فيما بين اشياء اخرى والوضع فى الخليج ومؤتمر السلام فى الشرق الاوسط .
– بدأت اليوم القوات التابعه للأمم المتحدة فى الانتشار والتمركز بالمناطق الكرديه شمال العراق .
– أعدت الأمم المتحدة خطة عمل لازالة الاسلحة الكيماوية والجرثومية لدى العراق وتقضى بمنح العراق فى حالة تصديق مجلس الامن عليها مهلة ٤٥ يوما لتسليم هذه الاسلحة .
– يقوم وزير الدفاع البريطانى توم كنج بزيارة السعودية والكويت .
– أعلن مسعود بارازانى زعيم الحزب الديموقراطى لكلردستان أن الزعماء الاكراد وممثلى الحكومة العراقية قد توصلوا لاتفاق من حيث المبدأ يقضى بإقامة نظام ديموقراطى فى العراق ومنح الاكراد الحكم الذاتى يضم الاتفاق المبدئى ٢٠ نقطة

١٩٩١ مايو ١٩ :

– فى مؤتمر صحفى مشترك للرئيسين مبارك والقذافى صرح هذا الاخير ان الاعتماد على قوة أجنبية للدفاع عن الأمن العربى ستثبت الايام عدم جدواها لأن الأمن العربى فى حاجة إلى قوة العرب الذاتية .
– أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بلواء مدرع فى الكويت حتى شهر سبتمبر القادم مع بقاء قوات أخرى حتى نهاية العام الحالى لانهاء عمليات شحن الاسلحة ، وأكد ان المبدأ الاساسى هو عدم وجود قوات أمريكية فى منطقة الخليج لفترة طويلة .
– فى انقره أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع الرئيس التركى تورجوت اوزال تناولت الجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام فى الشرق الاوسط ومشكلة الاكراد فى شمال العراق والعلاقات الثنائية بين البلدين
– تحركت الدفعة الاولى من قوة الأمم التحدة لحماية اللاجئين الاكراد العراقيين إلى مدينة « دهوك » العاصمة الاقليمية . وقد اتخذت الحكومة العراقية اجراءات لتسهيل عودة هؤلاء اللاجئين كما ازالت نقاط التفتيش على الطريق المؤدى الى « دهوك »
– بدأت فى الكويت محاكمة المتعاونين مع القوات العراقية .

١٩٩١ مايو ٢٠ :

– اعتمد مجلس الأمن (١٤ صوتا وامتناع كوبا) القرار رقم ٦٩٢ الخاص بانشاء صندوق للتعويضات تابع للأمم المتحدة يخصص لتمويل الخسائر التى تبحث عن حرب الخليج . ستقوم لجنة بإدارة هذا الصندوق وهى مقيمة فى جنيف ويضم مجلس إدارتها ١٥ عضوا يمثلون الدول الاعضاء فى مجلس الأمن .
– وصل إلى الكويت وزير الدفاع البريطانى توم كينج حيث استقبله رئيس الوزارة الكويتى الشيخ سعد عبد الله الصباح : تناولت المحادثات بين الاثنين وفى حضور وزير الدفاع الترتيبات الأمنية المزمع اقامتها فى منطقة الخليج : صرح الوزير البرطانى بأن بلاده ستساند وستدعم كافة اجراءات الأمن التى ستتخذها دول مجلس التعاون الخليجى وأضاف : « لابد من ان ينبع النظام الأمنى من المنطقة نفسها . » ولكن يجب ان يكون للولايات المتحدة وبريطانيا ومصر وسوريا وهى الدول الاعضاء فى التحالف المناهض للعراق دورا فى اى ترتيب امنى يوضع فى المستقبل .

١٩٩١ مايو ٢١ :

– اتهمت الحكومة الايرانية البحرية الامريكية بالهجوم على سفينة ايرانية فى منطقة الخليج .
– صدر بيان من القوات المتحالفة يفيد بأن اتفاق قد تم بين قيادة القوات المتحالفه والقوات العراقية ينص على انسحاب القوات العراقية من مدينة دهوك وعلى بعد ١٠ كم منها . ولكن العراق سيحتفظ بقوة شرطة فى مدينة دهوك للحفاظ على الأمن والنظام .
– تعرض جنرال عراقى فى مدينة « زاخو » لاعتداءات من قبل السكان الذين القوا عليه الحجارة

– سجلت فى العراق ١٧ حالة اصابة بالكوليرا منها ٤ حالات فى بغداد .
– أكد الرئيس بوش معارضته لرفع العقوبات الاقتصادية ضد العراق طالما بقى صدام حسين فى الحكم .
– أعلن مسئول تركى ان تركيا والعراق يستعدان لاعادة فتح خط انابيب البترول بين البلدين والذى كان يستخدم لتصدير البترول العراقى عبر تركيا .
– ندد العراق بإنشاء صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة وقبله فى نفس الوقت .
– تأجل فى الكويت محاكمة المتهمين باصدار صحيفة « النداء » خلال الغزو العراقى .

١٩٩١ مايو ٢٣ :

– جرت مباحثات بين الرئيسين حسنى مبارك والسلطان قابوس فى القاهرة تناولت الترتيبات الأمنية فى الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين وبيان دمشق .
– صرح رئيس وكالة المخابرات الأمريكية « وليم ويبستر » ان المخابرات الأمريكية قد نجحت فى احباط أكثر من عملية ارهابية هامة كان العراقيون يحاولون القيام بها خلال حرب الخليج .
اكتشفت مجموعة الخبراء المنتدبين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى انتقلت الى العراق للتحقق من تدمير الاسلحة البيولوجية والكيماوية التى يملكها العراق وكذلك المواد الذرية والاسلحة غير التقليدية بان مخزون العراق من اليورانيوم لم تدمره الغارات التى شنتها القوات المتحالفه خلال حرب الخليج . قررت مجموعة الخبراء بأن القائمة التى قدمتها العراق للوكالة عن ممتلكاته من الأسلحة صحيحة .

١٩٩١ مايو ٢٤ :

– أنهى وزير الخارجية الاردنى زيارته الى تركيا التى دامت ٣ ايام والتى خلالها تباحث مع الرئيس تورجوت اوزال . اعرب الوزير الاردنى عن امل حكومته فى التوصل إلى « حلول مباشرة » لمشاكل المنطقة بمعاونة تركيا التى يمكنها ان تقدم بدور هام فى اقرار السلام فى المنطقة وقد اعلن وزيرى الخارجية الاردنية والتركيه عن « املهما فى مواصلة الاتصالات وعن توافق ارائهما حول ضرورة الحفاظ على وحدة تراب العراق بعد حرب الخليج »
– وصلت المفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية والاكراد والتى دخلت فى شهرها الثانى الى مناقشة مشكلة عويصه وهى : التحديد العملى لمفهوم الحكم الذاتى بالنسبة للاكراد . اى بمعنى آخر التحديد الجغرافى والسياسى للحكم الذاتى بالنسبة للكردستان . وخاصة فيما يتعلق بكركوك التى يطالب بها الاكراد .

١٩٩١ مايو ٢٥ :

– وصل الى القاهرة وفد ايرانى يراسه نائب رئيس الوزراء السيد محمد جواد فاهادجى للمشاركة فى الدورة السنوية لرئاسة بنك التنمية الاسلامى المنعقده فى القاهرة .

١٩٩١ مايو ٢٦ :

– قررت محكمة الطوارىء الكويتية تاجيل النظر فى قضية ٢٠ متهم بالتعاون مع العدو العراقى إلى شهر يونيو .. اشتكى محامو الدفاع من أن بعض الأشخاص المعتقلين بعد التحرير قد عانوا من التعذيب .
– عقدت جلسة مباحثات عسكرية مصرية كويتية فى القاهرة حول ترتيبات الأمن فى الخليج صرح مدير الدفاع الكويتى على اثرها أن مشاركة مصر وسوريا فى ترتيبات الأمن لها الثقل السياسى والعسكرى فى الحفاظ على أمن الكويت ضد أى تهديد . تناولت المباحثات ايضا مساهمة القوات المسلحة المصرية فى اعادة بناء القوات المسلحة الكويتية .

١٩٩١ مايو ٢٧ :

– أستقبل الرئيس مبارك وزير الدفاع الكويتى الشيخ على صباح السالم الذى سلمه رسالة من عاهل الكويت الشيخ جابر الأحمد . تناول الحديث التعاون العربى والأسهام العربى فى أمن الكويت وصرح الوزير عقب هذا اللقاء : بأن القوات المصرية والسورية ستعنى بحماية الخليج والكويت وانه لاقواعد أمريكية ثابتة فى الكويت « بل قوات عربية وصديقة . »
– قررت الحكومة الكويتية مد الاحكام العرفية فى البلاد لمدة شهر .

١٩٩١ مايو ٢٨ :
ـ انعقد فى القاهرة مؤتمر لخبراء الدول المصدرة للبترول غير عضو فى منظمة الأوبك لدراسة الوضع على الاسواق الدولية .
ـ اعلن متحدث عن البيت الأبيض بان الرئيس بوش سيعلن غدا عن مبادرة تستهدف الحد من انتشار الاسلحة ذات الدمار الشامل فى الشرق الأوسط

١٩٩١ مايو ٢٩ :
ـ قدم الرئيس بوش مبادرة من ٥ فقرات حول الحد من اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط : ١) امتناع الدول الموردة للسلاح ٢) تحريم انتاج الاسلحة النووية ٣) تجميد الحصول والانتاج والتجارب للصواريخ ارض الارض . ٤) الأسلحة الكيماوية : مطالبة جميع دول المنطقة بالتوقيع على معاهدة دولية تحرم الاسلحة الكيماوية .
٥) الاسلحة البيولجية : دعم معاهدة ١٩٧٢ التى تحرم هذه الأسلحة .
ـ ادانت الجامعة العربية فى بيان صدر لها « هجرة يهودى العالم باكمله الى اسرائيل وانشاء مستوطنات فى الاراضى العربية المحتلة .
ـ جاء فى تقرير نشرته منظمة جرينبيس أن عدد السكان المدنيين العراقيين الذين قتلوا خلال حرب الخليج يتراوح فيما بين ٥٠٠٠ و ١٥،٠٠٠ . أما عدد العسكريين العراقيين الذين قتلوا خلال الاشتباكات فقد يتراوح فيما بين ١٠٠،٠٠٠ و ١٢٠،٠٠٠ جندى .
هذا بالاضافة إلى حوالى ١٠٠،٠٠٠ من العراقيين والاكراد الذين قتلوا خلال الحرب الاهلية التى تلت هزيمة العراق .
ـ نشرت صحيفة « الاتحاد الاشتراكى » المغربية « تصريحا ادلى به نائب رئيس الوزراء العراق السيد طارق عزيز جاء فيه « ان المرحلة المقبلة فى العراق ستكون العبور من مرحلة الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية . »
ـ جاء فى بيان صادر عن البنك المركزى العراقى انه قد تقرر اصدار اوراق نقد عراقية جديدة من فئة الـ ١٠٠ دينار (٣٢٠ دولار بالسعر الرسمى)
ـ انعقد فى الرياض اجتماع استثنائى لوزراء البترول للدول الست الاعضاء فى مجلس التعاون الخليجى وذلك لدراسة الوضع على الاسواق البترولية العالمية والاعداد لمؤتمر الاوبك المقبل الذى سينعقد فى ٤ يونيو بفيينا . وقد إختتم المؤتمر اعماله دون التوصل الى اتفاق نهائى على كمية النفط التى يمكن ان يفرضها بعض دول المجلس للكويت .
ـ جاء فى صحيفة « ميليت » التركية بان نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز قد اتهم الامريكيين باثارة الاكراد ضد العراق من خلال بث دعاية مغرضة .

١٩٩١ مايو ٣١ :
ـ اعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى انه يجرى حاليا تخزين معدات عسكرية امريكية فى اسرائيل تحسبا لنشوب حرب فى المستقبل .
ـ اتهم وزير خارجية العراق السيد احمد حسين خضير مجلس الأمن باستغلال تعويضات الحرب من أجل معاقبة العراق على مدى اجيال قادمة .

١٩٩١ يونيو اول :
ـ اتهمت الكويت العراق باستمراره فى اظهار سوء النية ومؤكدة بان العراق لم يتخل عن مزاعمة الاقليمية فى اراضى الكويت .
ـ اجتمع الرئيس مبارك بوزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى فى مدينة الاسماعيلية حيث جرى النقاش بينهما عن الأوضاع فى المنطقة بعد تحرير الكويت والعلاقات المصرية الامريكية من جوانبها العسكرية اسفرت المحادثات عن برنامج إنتاج الدبابة ابرامز مع مصر واستلام مصر ٩٢ طاير فـ ١٦ ابتداء من اكتوبر القادم .

١٩٩١ يونيو ٢ :
ـ بدأت فى الرياض اجتماعات الدورة العادية لوزارة خارجية دول مجلس التعاون الخليجى لمناقشة تطورات الاتصالات الجارية حول قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والوضع فى منطقة الخليج بالاضافة الى الاتصالات بين المجلس وايران بشان ترتيبات الأمن فى الخليج والحذر بين دول المجلس واوروبا .

ـ بدأ د . عصمت عبد المجيد جولاته العربية بزيارة الخليج كبداية جهود متواصلة لاعادة التضامن العربى .
ـ اكد سفير مصر فى الكويت أن مشاكل المصريين ستحل خلال ٣ شهور .
ـ ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » أن مصر وافقت مبدئيا على اعادة قواتها الى الكويت وان المصادر المصرية قد أكدت ان ارسال قواتها للخليج سيكون بهدف قيام قوة ردع قادرة على مواجهة ايه تهديدات تتعرض لها المنطقة . وبمثابة ترتيبات امنية . كما ان مصر ستشارك فى تشكيل قوة سلام مع الدول العربية المعنية .

١٩٩١ يونيو ٣ :
ـ اعلنت المصادر السورية الرسمية فى دمشق ان القوات السورية التى شاركت فى حرب تحرير الكويت بدأت تعود الى سوريا
ـ حدد وزير الخارجية المصرى السيد عمرو موسى المبادىء التى تقوم عليها السياسة المصرية والسعى من اجل اعادة بناء التضامن العربى والتوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية كشرط لاقرار السلام فى المنطقة .
ـ وصل د . عصمت عبد المجيد الى مطار الظهران فى بداية جولته العربية وتستغرق زيارته للسعودية يومين . وقد عقد د . عبد المجيد اجتماعا مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى مدينة الخبر .

١٩٩١ يونيو ٤ :
ـ اعلن رئيس الدورة الحالية لوزارة دول مجلس التعاون الخليجى المنعقد فى مدينة الخبر بالسعودية ان المباحثات التى اجراها الوزراء مع د . عصمت عبد المجيد قد تناولت الأوضاع العربية وجميع جوانبها وكذلك القضايا الدولية والاقليمية .
ـ اختتم المؤتمر اعماله واصدر بيانا جاء فيه : تأكيده وحرصه على إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون الخليجى وايران معربا عن تطلعه الى بدء مرحلة جديدة من التعاون لصالح شعوب المنطقة .
ـ اشاد وزير الاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة خلال لقائه مع د . صفوت الشريف ان بلاده تقدر لمصر مساندتها منذ قيامها حتى الآن .
ـ وصل د . عصمت عبد المجيد الى المنامة حيث التقى مع أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .
ـ نفى العراق التصريحات التى ادلى بها نائب الرئيس العراقى طه ياسين رمضان حول الكويت وذكر فيها ان الكويت ارض عراقية .

١٩٩١ يونيو ٥ :
ـ جرت فى القاهرة مباحثات ثنائية بين الرئيس مبارك والرئيس السورى حافظ الاسد تناولت جهود السلام وامن الخليج والاوضاع فى لبنان ثم انضم الى المباحثات الوفدان المصرى والسورى . وصرح وزير الخارجية عمر موسى ردا على سؤال بشأن عودة القوات المصرية والسورية الى الكويت ان هذا الموضوع سيتم بحثه قريبا على مستوى الخبراء ثم على المستوى الوزارى فى اطار بحث عناصر الأمن الشامل للمنطقة وفقا لاعلان دمشق .
ـ عقد مجلس الوزراء الكويتى اجتماعا نقل خلاله الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح نتائج المباحثات التى اجراها مع الشيخ خليفة بن حمد الثانى امير قطر ورئيس الوزراء الايطالى جوليو اندريوتى . أكد المجلس تمسك الكويت بحقوقها وفق القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن والخاص بالتزامات العراق ووجدت تنفيذها كشرط لوقف اطلاق النار .
ـ طلب مؤتمر العمل الدولى المنعقد فى جنيف استعادة مستحقات العمال المهاجرين بالكويت وتعويضات مناسبة لضحايا الغزو العراقى

١٩٩١ يونيو ٧ :
ـ ارجأ مجلس الأمن مشاوراته حول امكانية تخفيف الحظر المفروض على العراق لمدة اسبوع .
ـ أدلى الزعيم الكردى مسعود بارازانى بتصريحات تفيد بان الاتفاق قد بات وشيكا مع الحكومة العراقية لمنح الاكراد الحكم الذاتى واشار الزعيم الكردى بأنه مازالت هناك بعض الخلافات حول حدود المنطقة التى سيشملها الحكم الذاتى إلا ان الطرفين قد وجدا طريقا لتصفية هذه الخلافات وخاصة حول كركوك .

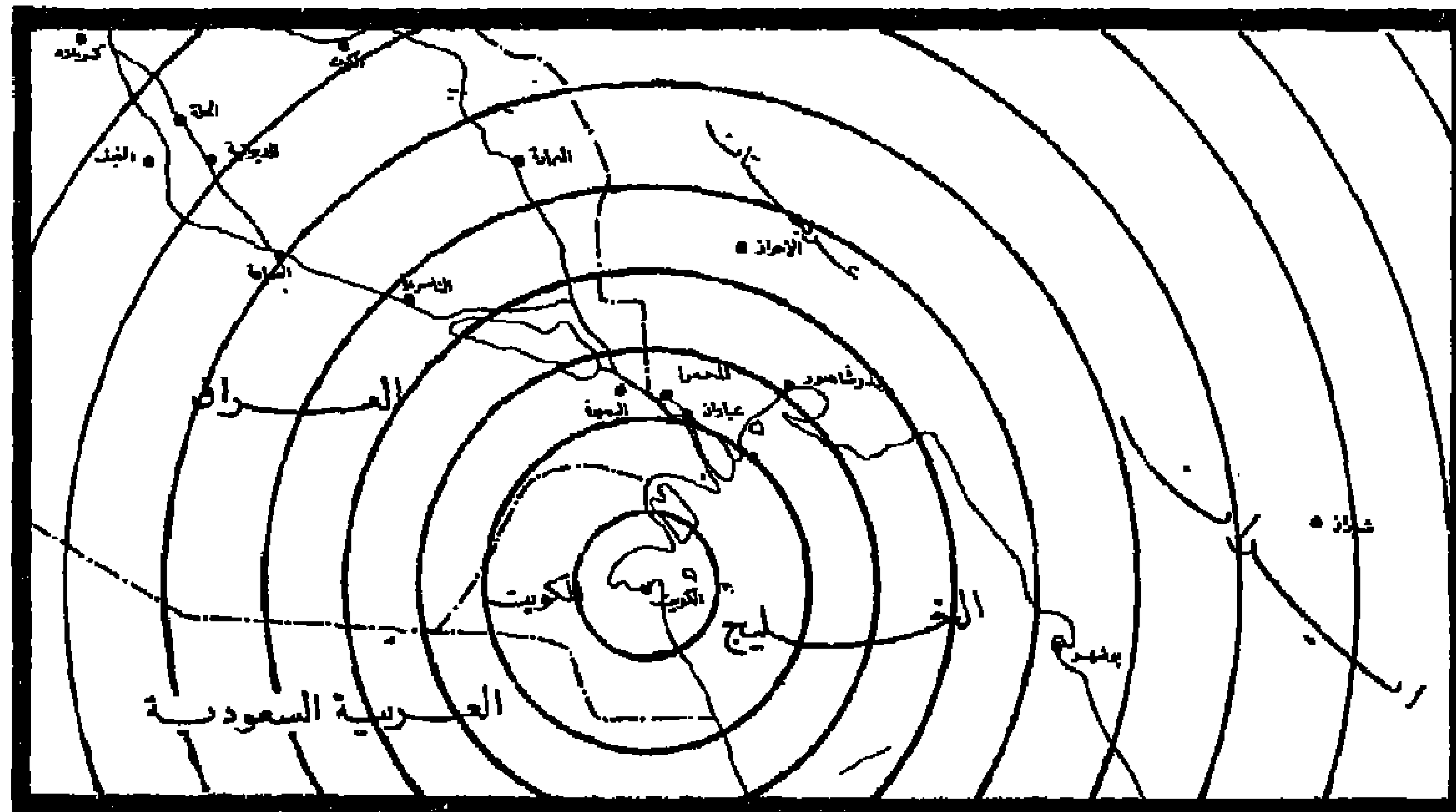
- وجه الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى دعوة رسمية من الملك فهد بن عبد العزيز للرئيس الايرانى هاشمى رفسنجانى لزيارة المملكة السعودية .

١٩٩١ يونيو ٨ :

- قامت مظاهرات كردية فى شمال العراق تطالب ببقاء قوات التحالف .
- اعرب مسئولون كبار فى الامم المتحدة عن قواتهم ازاء محنة نصف مليون لاجىء عراقى فى جنوب العراق منعتهم القوات العراقية من العبور الى ايران .
- اصدرت محكمة الاحكام العرفية فى الكويت أول حكم بالاعدام منذ بدأ محاكمات المتهمين بالتعاون مع الاحتلال العراقى .

١٩٩١ يونيو ٩ :

- جرت فى القاهرة مباحثات عسكرية بين الامير سلطان بن عبد العزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودى والفريق طنطاوى .

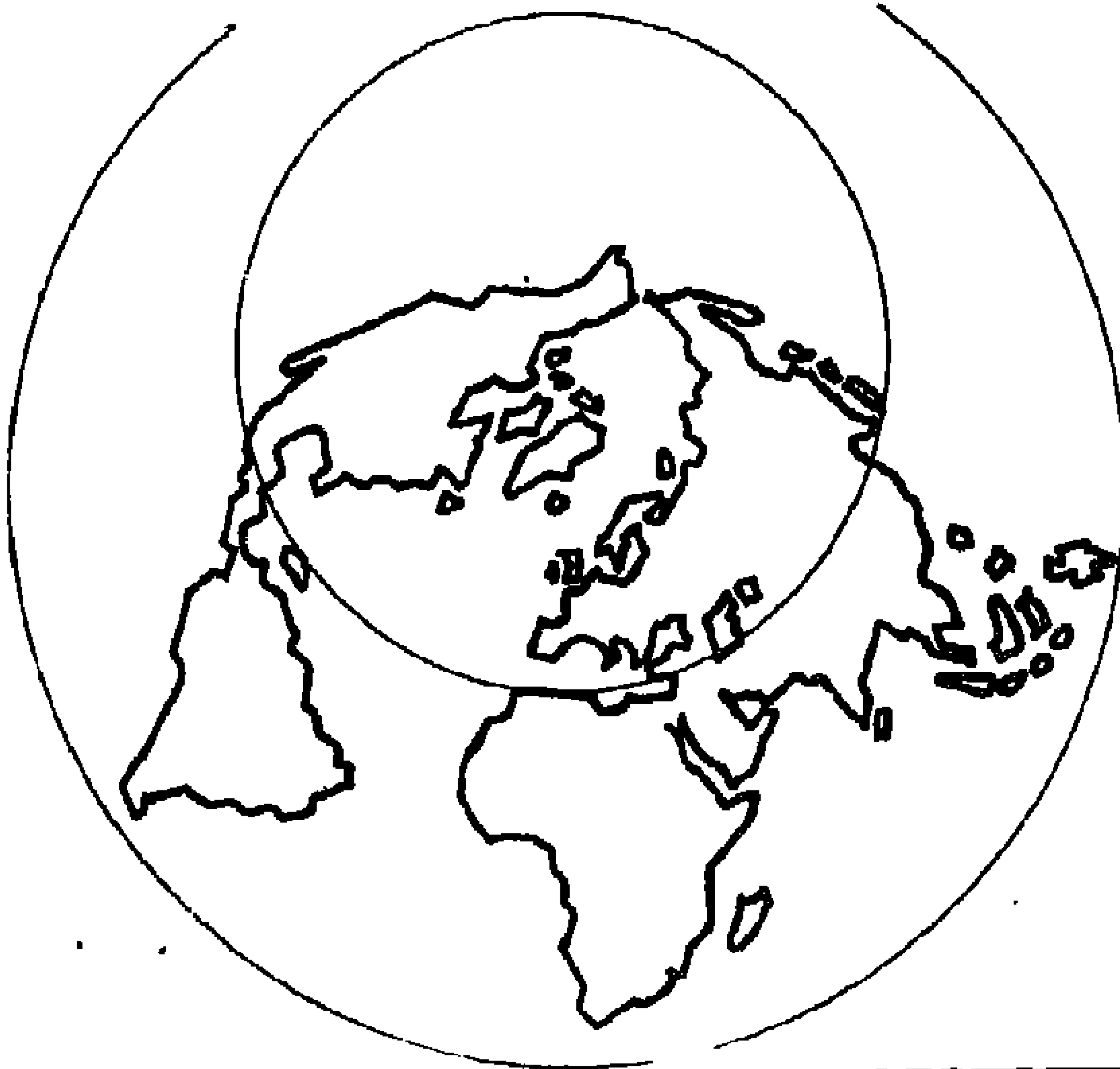






- الحوار والصراع بين الجنوب والشمال .... د . بطرس بطرس غالى
- القضية الفلسطينية واحتمالات المستقبل ....بدر احمد عبدالعاطى
- الانتخابات الهندية والاستقرار السياسى الغائب .... أحمد الأبراشى
- القرن الأفريقى من النزاع الأقليمى الى المنازعات الأهلية ....أشرف راضى
- رؤية عربية لمؤتمر القمة الأفريقى .... احمد يوسف القرعى
- افريقيا والتغيرات الديمقراطية .... سفير أحمد طه محمد
- قضية الصحراء المغربية تدخل مرحلة حاسمة .... أحمد مهابة
- الأبعاد الأقليمية لانقلاب مالى .... محمد أبوالفضل احمد
- عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الايرانية : .... محمد رسلان
- مستقبل العلاقات السوفيتية اليابانية .... ياسر على هاشم
- المأزق الداخلى فى الاتحاد السوفيتى .... سفير بهى الدين الرشيدى
- البانيا بين رياح التغيير وأسوار العزلة .... محمد على المداح

تقرير



الحوار والصراع بين الجنوب والشمال*

د . بطرس بطرس غالى

بكل وضوح وجلاء عبر الخطاب الذى ألقاه الرئيس مبارك فى ويندهوك بمناسبة الاحتفال باستقلال ناميبيا فى مارس ١٩٩٠ عن المخاوف التى تساور دول الجنوب النامية حين أعلن :

« نحن نرحب بالتقارب بين الشرق والغرب ، نحن نرحب بانهيار الستار الحديدى ، الا اننا لا نود أن يترتب على هذا الانهيار قيام ستار حديدى جديد يفصل بين الشمال والجنوب ، فنحن نخشى أن تؤدى المصالحة بين القطبين الأعظم الى تهميش الأهمية السياسية والاقتصادية للقارة الأفريقية » .

وفى هذا المقام تثور تساؤلات عدة حول المكان الذى يمكن أن يشهد قيام هذا الستار الجديد أو بصدد الشكل المتوقع أن يتخذه أو فى شأن انعكاساته المحتملة على الحياة اليومية فى كل من الدول الغنية والدول الفقيرة . واذا كانت تساؤلاتنا يبدو عليها أنها تسعى الى استشراف ملامح تصور افتراضى لم تظهر بوادره بعد الا أن ذلك لا ينفى انها ترتكز الى حقائق محددة ومعطيات موضوعية تنبىء بقرب وقوع هذا الخطر الوشيك .

بادىء ذى بدء يمكننا تصور امتداد الستار الحديدى الجديد بشكل متقطع طوال الخط الذى يفصل بين مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول الفقيرة . واذا اعتبرنا هذا الخط خطا نظريا بحتا بالنسبة لمنطقة المحيط الهادى الشاسعة فانه من المتوقع ان يظهر بشكل أوضح بين الاتحاد السوفيتى وبين الصين ، وبين استراليا وبين اندونيسيا ، كما انه سيزداد وضوحا بين شواطىء البحر المتوسط الغنية وبين شواطئه الفقيرة أو فى البحر الكاريبى بين الولايات المتحدة من جانب وشمال امريكا الوسطى من جانب آخر ، أى فى تصور اكثر تحديدا سيمتد الستار الحديدى الجديد حتما بين جنوب وبين شمال البحر المتوسط الأفريقى الأوروبى وبين جنوب ومن شمال البحر الكاريبى . اذ تشير الاحصاءات الى أن التناقض الديمجرافى سيزداد حدة داخل هذين القطاعين بالتحديد . فاذا كان الشمال سيشهد معدل تزايد سكانى بطىء الوتيرة فانه من المتوقع أن يشهد الجنوب انفجارا سكانيا هائلا . فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير

* هذا التقرير كان موضوع محاضرة القيت فى الدار البيضاء فى الاكاديمية الملكية المغربية بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٩١ باللغة الفرنسية .

الدراسات الديموجرافية الى أن عدد السكان فى كل من دول المغرب الثلاث بالاضافة الى مصر وليبيا البالغ اليوم ١٢٠ مليون نسمة سيصل الى ٢٠٠ مليون نسمة خلال الربع الأول من القرن القادم .

وإذا كانت ظاهرة الهجرة التى نشهدها حاليا من قبل الدول الفقيرة الى الدول الغنية تعد ظاهرة هامة للغاية فمن المرجح أن تكتسب مستقبلا مزيدا من الأهمية . من المتوقع ان ترتفع نسبة المهاجرين الى الولايات المتحدة من جانب ونسبة الأتراك والعرب والأفارقة المهاجرين الى الدول الأوروبية من جانب آخر . وإذا افترضنا جدلا أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة قد توصلت الى وضع معايير صارمة للتخفيف من حدة وفود المهاجرين الجدد اليها ، يجدر بنا التساؤل عن النتائج العملية التى ستترتب على ذلك . فكيف يتسنى اقناع فائض السكان المتراكمين فى الجانب الجنوبى من البحر المتوسط أو البحر الكاريبى بالتخلى عن محاولات المغامرة فى أوروبا والولايات المتحدة بحثا عن حياة افضل دون أن يترتب على ذلك تدعيم هيكل الستار الحديدى الجديد ؟ ففى منطقة التماس بين الشمال والجنوب يدرك المواطنون رجالا ونساء من خلال الاذاعة والسينما والتليفزيون الاختلاف البين بين أوضاعهم المعيشية وبين أوضاع جيرانهم الأغنياء ، ولا يخفى أن هذا الجوار يزيد من اذكاء حدة التناقضات فيما بينهما . بل أننا نجد أيضا أن لانظمة الغربية جاذبية سياسية خاصة لدى مواطنى الدول الفقيرة لما تتمتع به من نظام ديمقراطى يحترم الحريات العامة وحقوق الانسان هذا فى الوقت الذى تكاد تختفى فيه سمات الحياة الديمقراطية فى الدول الفقيرة . كما يجب ألا يفوتنا أن الاستعمار قد ترك اكثر بصماته وضوحا فى هاتين المنطقتين . ومن ثم فانه من الصعوبة بمكان التغاضى الكامل عن ذكريات السيطرة والقهر لبدء علاقات جديدة يسودها الحوار والتفاوض بين الشمال الغنى والجنوب الفقير . فالأستعمار الصهيونى مازال قائما ليذكر الشعوب العربية والمسلمة بأن الأمبريالية العسكرية والدينية مازالت راسخة . واذا كانت الماركسية قد فقدت تأثيرها الحقيقى فى تكييف العلاقات بين الشمال والجنوب ـ حيث تشهد كوربا ونيكاراجوا وسلفادور وأثيوبيا وأنجولا انحسارها تدريجيا ـ فمن جانب آخر نجد ان الحركات الأصولية الأرهابية أو الفوضوية فى العالم الثالث بدأت تشكل متغيرا جديدا يسهم فى تعميق الفجوة بين الشمال وبين الجنوب . فاذا نجح « الطريق المنير » فى بيرو أو « كارتل ميدلين » فى كولومبيا فى الوصول الى الحكم فلن تجد الصفوة المثقفة بدأ من الاتجاه شمالا للجوء الى الولايات المتحدة ، وذلك اسوة بالصفوة الكوبية التى سبق لها ان لاذت بالفرار الى خارج البلاد متخذة من المدينة الأمريكية ميامى وطنا جديدا .

ويمكننا أيضا أن نتصور أنه فى حالة نجاح التيار الأصولى الذى اطاح بشاه ايران وأسس النظام الخومينى وتكرار هذا النموذج فى احدى الدول العربية حينئذ ليس من المستبعد أن تبحث النخبة المثقفة المستغربة عن ملجا لها فى احدى أو بعض الدول الأوروبية . ولعل رفض أوروبا لاستقبال هذه الصفوة سيسهم بشكل او بآخر فى تدعيم الستار الحديدى الفاصل بين الشمال والجنوب بل يمكننا أن نضيف أنه حتى لو فتحت الدول الغربية أبوابها الى الصفوة العربية اللاجئة اليها فان هذا الاستيطان العربى سيذكى ـ لا محالة ـ من حدة الحركات الرافضة لوجود الأجانب على الاراضى الأوروبية مما سيترتب عليه بشكل غير مباشر ترسيخ دعائم الستار الحديدى الجديد .

اذن فأيا كان الأسلوب الذى ستنتهجه الدول الغنية فى أوروبا أو الولايات المتحدة ازاء حركة الهجرة الوافدة اليها من الدول النامية فانه من المتوقع ازدياد حدة توتر العلاقات بين الشمال والجنوب فى منطقة البحر المتوسط المتوقع أن تكون بؤر التوتر بها اكثر تأججا من البحر الكاريبى وذلك للأسباب التالية :

(١) تشكل الصحراء الفناء الخارجى لدول البحر المتوسط ومن المعروف أنها تعد اكثر مناطق العالم جفافا وفقرا بينما تتشكل المنطقة المحيطة بدول البحر الكاريبى من دول كبيرة ـ مثل الأرجنتين والبرازيل ـ تتمتع بموارد ضخمة وطاقات اقتصادية هائلة . ومع تيار الهجرة الوافدة من جنوب البحر المتوسط لن يتمكن الا من الاتجاه شمالا فى الوقت الذى سيتمتع فيه تيار الهجرة الوافد من البحر الكاريبى بمزيد من حرية الحركة المتمثلة فى الاتجاه سواء شمالا أو جنوبا .

(٢) بدأت الدول المتاخمة لمنطقة البحر الكاريبى فى الحصول على استقلالها منذ القرن التاسع عشر بينما لم تستقل دول جنوب البحر المتوسط الا بدءا من النصف الثانى من القرن العشرين . ومن ثم اكتسبت دول المنطقة الأولى قدرا كبيرا من الوعى والادراك السياسى مما يؤهلها للتحاور مع الدول الغنية بالمقارنة بغيرها من الدول النامية .

(٣) يتشكل التركيب السكانى فى الوجهة الجنوبية للبحر المتوسط من عرب وأتراك ومسلمين بينما يتشكل فى الوجهة الجنوبية من البحر الكاريبى من هسبانيين مسيحيين كاثوليك أو برتستانت . ومن ثم فان القدرات الاستيعابية الأوروبية بالنسبة للمهاجرين القادمين من الجنوب تقل بكثير عن قدرات الولايات المتحدة التى انصهرت فى بوتقتها مختلف القوميات والأجناس المهاجرة عبر قرنين من الزمان . ويضاف الى هذه الحقيقة ان قدرة المهاجر من جنوب البحر المتوسط الى أوروبا على التأقلم فى المجتمع الأوروبى تقل بكثير عن قدرة المهاجر من جنوب البحر الكاريبى الى الولايات المتحدة .

نخلص من هذا التحليل المقارن بأن الستار الحديدى الذى سيفصل بين شمال وجنوب البحر المتوسط سيكون اكثر احكاما من الستار الذى سيفصل بين شمال وجنوب البحر الكاريبى .

ولعل هذه الاستفاضة تسمح لنا بتخيل ستر حديدية مختلفة الأنماط تشكل وفقا للمناطق التى ستقوم بها فضلا عن توازنات القوى السائدة . ومن المرجح ان الستار الحديدى الجديد الذى سيفصل بين افريقيا وأوروبا سيكون أكثرها قوة ومناعة مما يستدعى منا التركيز فى هذا المقام على مستقبل العلاقات بين افريقيا ودول الشمال الغنية . ولا جدال أن تحليلنا سيكون اقرب الى منطق الواقع اذا أضفنا الى الحقائق الجيوبوليتكية التى سبق ان تعرضنا اليها انعكاسات المتغيرات الدولية الجديدة التى أسفرت عن نهاية الحرب الباردة .

(١) يجمع الكثيرون على أن مناخ العلاقات الدولية سيتميز بالتركيز الشديد على الشئون الأوروبية . فذاكرة التاريخ تستعيد الآثار التى نجمت عن انهيار الأمبراطوريات الاستعمارية غداة الحرب العالمية الثانية وموجة التحرر من الاستعمار التى تلتها والتى اسفر عنها تهميش جنوب الكرة الأرضية بعض الشىء ، الا أنه سرعان ما حال ظهور نذر الحرب الباردة من الاستمرار فى عدم الأكتراث بدول الجنوب . اذ تتداعى امثلة التدخل الأمريكى فى كوريا وفيتنام وتشييد السد العالى فى مصر وبناء القواعد العسكرية السوفيتية فى عدن والقواعد العسكرية الأمريكية فى بربرة فضلا عن المساعدات الكوبية للأمبلا فى لواندا من جانب والمساعدات الأمريكية لليونيتا بزعامة سافيمبى من جانب آخر ، لتؤكد ان الدعم المادى والعسكرى المقدم من الدول الغنية الى الدول الفقيرة كان يخضع فى أغلب الأحوال الى مقتضيات الحرب الباردة . اذن ، فنتيجة لأفول الحرب الباردة الذى نشهده اليوم من المرجح أن يتضاءل تدريجيا اهتمام القوى الكبرى بالدول الفقيرة على الرغم من أهمية النفط والمواد الأولية التى تعتبر دول الجنوب مصدرا رئيسيا لها .

(٢) ان « ظاهرة عودة الأبن الضال » التى نشهدها اليوم أو فى قول آخر عودة دول اوروبا الوسطى والشرقية الى العائلة الأوروبية الأم ستشغل حيزا واسع النطاق فى نسيج العلاقات الدولية الراهنة بحيث يتضاءل أمامها الأهتمام بالعلم الثالث أو افريقيا .

(٣) يؤدى احباط الدول الغنية الناجم عن فشل سياسة المساعدات الاقتصادية المقدمة الى افريقيا على مدى ثلاثين عاما الى مزيد من التخلى عن الاهتمام بهذه المنطقة . فليس من شك ان افريقيا اليوم تعد اكثر فقرا مما كانت عليه يوم بدء حصولها على الاستقلال منذ ثلاثين عاما خلت .

فالى جانب التضاؤل المتوقع للمساعدات المقدمة من كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان فانه من جانب آخر من المرجح أن تقلص دول شرق اوروبا مساعداتها الى افريقيا الى حد كبير ، بل ان هذه الدول قد بدأت بالفعل فى استدعاء خبرائها فى افريقيا الى بلادهم . هذا بالاضافة الى التقليص الذى نشهده بالنسبة لاعداد المنح الدراسية المخصصة لأفريقيا من قبل الدول الغنية . هذا بالاضافة الاتجاه الى تغيير التسهيلات المالية الممنوحة الى الدول الأفريقية من قبل دول الشمال .

ولعل تلك الصورة الماثلة امامنا لتوضح ان ارهاصات تهميش افريقيا قد بدأت فى الظهور .

(٤) فى الوقت الذى تتجه فيه الاقتصاديات الدولية الى الأخذ بنظام الأقتصاد الحر ، فاننا نجد أن أفريقيا تفتقر الى الحد الأدنى من البنية الأساسية (طرق ، بريد ، اتصالات) أو الأطر التشريعية (قوانين وتشريعات مالية) التى تمكنها من المشاركة أو استفادة من المناخ الاقتصادى الدولى الجديد .. ولاشك أن هذه الزاوية ستكون دول شرق اوروبا اكثر قدرة على توفير هذه البنية بغية جذب الاستثمارات الأجنبية .

(٥) من الطبيعى ان يؤدى تفوق الأيدى العاملة للأوروبيين الشرقيين بالمقارنة بالأيدى العاملة الأفريقية والعربية الى استيعابها بسهولة فى المجتمع الأوروبى لاسيما ان العمالة الأوروبية الشرقية لن تثير مشاعر العداء التقليدية للأجنبى التى يضمرها الغربيون نحو العرب أو الأفارقة مما يزيد من صعوبة تأقلمهم واندماجهم فى المجتمع الغربى .

(٦) كما تجدر الاشارة أيضا الى الشروط الجديدة التى تفرضها الدول المانحة على الدول الأفريقية والتى تطالبها بالأخذ بالنهج الليبرالى فى الحكم المستند الى التعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان وهو الاتجاه الذى عبرت عنه بوضوح توصيات القمة الفرنسية ـ الأفريقية التى أنعقدت فى « لابول » فى يونيو ١٩٩٠ . ومن البديهى ان العديد من الأنظمة الأفريقية ستصطدم بعقبات سياسية واقتصادية واجتماعية شتى تفرضها البنية المحلية نفسها وتحول دون تحقيق الشروط الغربية البعيدة الى حد كبير عن الواقع الاقتصادى الاجتماعى الأفريقى .

صفوة القول ان تضافر المتغيرات الدولية الجديدة مع المعطيات الجيوبوليتيكية سوف يؤدى الى قيام ستار حديدى جديد يرتبط ارتباطا طرديا بالتناقضات القائمة بين العالم الغنى والعالم الفقير . وإذا كان الستار الحديدى القديم ستارا ايديولوجيا محضا ، فالستار الجديد سيكون ستارا اقتصاديا يكتسب مزيدا من القوة والمناعة مع كل قفزة يحققها عالم الشمال الى الأمام فى ميادين العلم والتكنولوجيا .

ويجدر بنا أن نتساءل عن رد الفعل المرتقب لدول الجنوب ـ ولاسيما افريقيا ـ ازاء هـذا التحدى الجديد ؟ .

فى شهر مايو ١٩٨٨ ، اتخذت القمة الأفريقية فى أديس أبابا قرارا يستهدف آثارة أهتمام الرأى العام بالتطورات الدولية ، وبناء على مبادرة من مصر جاء القرار ١١٥٣ كالتالى :

« ادراكا لظهور ارهاصات تحولات جديدة على الساحة الدولية يمكنها ان تؤدى الى تطورات جذرية ، وادراكا أيضا لبدء مرحلة من الوفاق بين القطبين الأعظم يمكنها ان تؤدى الى انخفاض حدة التوتر فيما بينهما ومن ثم على الساحة الدولية باسرها ، نؤكد انه من اجل استمرار الوفاق الدولى بشكل دائم فيجب ان يكون عالميا وشاملا

ومفتوحا ، ونؤكد أنه على دول العالم الثالث الاضطلاع بدور اكثر نشاطا وايجابية فى معترك العلاقات الدولية حتى تكون على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى وذلك تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع الدولى كما أننا ندعو حركة عدم الأنحياز ان تتابع عن كثب الأوضاع الدولية الراهنة لتقييم ما سبق الاشارة اليه ، كما توصى القمة ببدء عملية تقييم انعكاسات الأوضاع الدولية الجديدة على العالم الثالث وعلى القضايا العادلة التى يناضل من أجلها . وقد أدى تبنى قمة منظمة الوحدة الأفريقية لهذا القرار الى اطلاق حملة واسعة النطاق لاستقطاب انتباه الرأى العام العالمى الى مشاكل العالم الثالث ولاسيما افريقيا . وسوف نستعرض فى عجالة ووفقا للتسلسل الزمنى عددا من المبادرات التى اتخذت من قبل افريقيا فى هذا الاتجاه .

ففى ١٣ يوليو ١٩٨٩ ، فى باريس قام رؤساء كل من مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، على هامش الاحتفالات بمرور مائتى عام على الثورة الفرنسية بالأعراب للرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ـ بصفته رئيسا لمجموعة الدول الصناعية السبع وقتذاك ـ عن رغبتهم فى البدء فى اتخاذ خطوات جادة ترمى الى عقد مؤتمر دولى فى اقرب فرصةممكنة لمناقشة القضايا الاقتصادية العامة ومشاكل البيئة ذات الاهتمام المشترك . وقد عبر الرئيس ميتران عن تقديره لهذه الاقتراحات التى تتماشى مع قناعته بضرورة دفع الحوار بين الشمال والجنوب .

ولم يلبث بعد أيام من هذه المبادرة ان تبنى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقيا فى اجتماعه الخمسين القرار رقم ١٢١٩ الذى :

ـ يرحب بمبادرة باريس الرباعية التى تستهدف بدء سلسلة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية لبحث القضايا العامة ومشاكل البيئة .

ـ يدرك ان هذه المبادرة من شأنها اقامة حوار مثمر وبناء بين الشمال والجنوب ويعرب عن تأييده لجهود القائمين عليها من اجل الاستمرار فى بذل المساعى الرامية الى الدخول بالمبادرة الى حيز التنفيذ .

ـ يوصى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بتفويض رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لاتخاذ الخطوات اللازمة التى من شأنها تمكين افريقيا من الاستجابة الى مبادرة باريس .

كما كان موضوع التقارب بين الشرق والغرب وانعكاساته على العلاقات بين الشمال والجنوب هو الموضوع الرئيسى الذى ألتأمت حوله قمة عدم الأنحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨ . وقد بحثت القمة الأمكانات المتاحة بغية احياء حركة عدم الأنحياز بعد تصفية الاستعمار وانتهاء الحرب الباردة . وبعد أن وافقت القمة على مبادرة باريس الرباعية قرر الزعماء الأربعة المجتمعون فى بلجراد حينئذ ضم يوغوسلافيا رئيسة حركة عدم الانحياز الى مجموعتهم بغية المساهمة فى تحقيق الهدف المنشود .

وعلى هامش قمة عدم الأنحياز ، اقترحت بيرو تكوين مجموعة تضم خمسة عشر دولة تجتمع بصفة منتظمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات لبحث الأمكانات المتاحة التى من شأنها توطيد علاقات التعاون بين دول الجنوب والجنوب كشرط اساسى لاقامة حوار متكافىء بين الشمال والجنوب . وتتكون مجموعة الدول الخمسة عشر من : مصر والهند والسنغال وفنزويلا ويوغوسلافيا والجزائر ونيجيريا وزيمبابوى وماليزيا وأندونيسيا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وجامايكا وبيرو .

ومن الجدير بالتنويه اليه أنه لكل من المجموعتين مهمة محددة على الرغم من التداخل القائم بينهما . فمجموعة الدول الخمس منوط بها مسئولية التفاوض مع الدول الصناعية السبع من اجل التحضير لاجتماع على مستوى القمة بين الشمال والجنوب . أما مجموعة الدول الخمسة عشر ، فإنها تتولى تعميق العلاقات فيما بين دول الجنوب كخطوة رئيسية نحو التوصل الى نمط جديد من علاقات التعاون بين الجنوب والشمال المتقدم . كما تضطلع كل من المجموعتين بمهمتها فى نطاق مجموعة دول عدم الأنحياز ومجوعة الدول السبع وسبعين . هذا ، وقد اجتمع الممثلون الشخصيون لرؤساء مجموعة الدول الخمس فى باريس فى نيويورك مع ممثلى الدول الصناعية السبع خلال عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ . الا أن هذه الاجتماعات لم تأت ثمارا ايجابية نتيجة لاصطدام مساعى الدول النامية بمعارضة كل من بريطانيا والولايات المتحدة ورفضهما الحاسم لمبدأ عقد مؤتمر دولى بين الشمال والجنوب على غرار مؤتمر كانكون .

وفى بداية شهر يونيو ١٩٩٠ اجتمعت مجموع الدول الخمس على هامش القمة الأولى لمجموعة دول الخمسة عشر التى انعقدت فى العاصمة الماليزية كوالالمبور وذلك لتؤكد عزمها على الاستمرار فى مسيرتها على الرغم من معارضة مجموعة الدول السبع . ومن جانب أخر كثفت مجموعة الدول الخمسة عشر من نشاطها فعقدت مجموعة متتالية من الاجتماعات على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الاعضاء وذلك فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وفى مارس ومايو ١٩٩٠ . وقد اصدرت قمة كوالالمبور التى حضرها عشرة رؤساء دولة وحكومة وخمسة وزراء خارجية بيانا من ٣٥ فقرة استعرض الأوضاع الأقتصادية الراهنة . كما اوصى البيان بتكوين لجنة تتكون من ماليزيا والسنغال وفنزويلا لمتابعة مقررات المؤتمر ، وقد عقدت اللجنة بالفعل اجتماعا على المستوى الوزارى فى كراكاس فى أغسطس ١٩٩٠ . وقد قررت القمة عقد قمة الدول الخمسة عشر التالية فى كراكاس فى شهر يونيو ١٩٩١

ربما لم يحن الوقت بعد لتقييم النتائج التى أسفرت عن عقد اجتماعات المثلث القارى للدول الفقيرة . ولكن هذا لا ينتقص من قيمة الجهود الدؤوبة التى تسعى من خلالها دول الجنوب الى الحيلولة دون قيام الستار الحديدى الجديد .

ولا يفوتنا الاشارة الى برنامج العمل الذى تبنته القمة الافريقية السابعة والعشرون والذى أطلق عليه :

« برنامج بشأن الموقف السياسى والاقتصادى والأجتماعى فى أفريقيا والتغيرات الجذرية الدولية الراهنة » .

ويخلص التقرير إلى أن الساحة الدولية تشهد تطورات جذرية وأن المناخ الدولى قد انتقل من مرحلة المواجهة والصدام إلى مرحلة التعاون والحوار بين الشرق والغرب . ويضيف أنه على الرغم من الخطط العديدة التى اعدت مثل : خطة عمل لاجوس ١٩٨٠ وبرنامج الانعاش الاقتصادى فى أفريقيا ١٩٨٧ فإن الجهود المبذولة من أجل الأصلاح الأقتصادى فى افريقيا لم تحقق أى من النتائج المرجوة ، بل على النقيض من ذلك فالموقف الأقتصادى فى أفريقيا يزداد تأزما وخطورة . اذ أن البنيات الأساسية فى الدول الأفريقية آخذة فى التدهور كما أن المديونية الخارجية الأفريقية تزداد تفاقما يوما بعد يوم (٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٥٧ مليار عام ١٩٩٠) هذا بالاضافة الى أن الدول الافريقية الأقل نموا قد زاد عددها من ٢١ دولة عام ١٩٨٠ إلى ٢٨ دولة عام ١٩٩٠ .

كيف كان رد فعل أفريقيا ازاء هذه الصورة القاتمة ؟ . لقد شرعت أغلب الدول الأفريقية فى تطبيق برامج الأصلاح الأقتصادى الهيكلى بالتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية متكبدة من جراء ذلك تضحيات جسام . الا أن هذه البرامج لم تعد أن تكون محاولات قصيرة الأجل عجزت عن النهوض بالأوضاع الأقتصادية وإنتشال القارة من محنتها .

ونتيجة لرياح التغيير التى هبت على وسط وشرق أوروبا بدأت الدول المانحة فى التمسك بفرض معايير جديدة ذات طابع سياسى كشروط أساسية لاستمرارها فى مد يد العون إلى افريقيا . ومن البديهى أن الانظمة الافريقية القائمة تدرك تماما أهمية الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية بكافة أنواعها فى دفع مسيرة التنمية الأقتصادية فى البلاد . الا أن دول القاهرة الأفريقية وحدها هى القادرة على طرح النموذج الديمقراطى الأمثل بالنسبة لها وفقا للمقتضيات السياسة والاقتصادية والأجتماعية الخاصة بها .

ونضيف إلى هذا ، أن القارة السوداء التى ـ غدت افقر قارات العالم قاطبة ـ تحدوها قناعة كاملة بأن التعاون بين دول الجنوب سيعود بالنفع والفائدة لها كما أنه سيدفع بمسيرة الاصلاح الأقتصادى بها . ومن جانب آخر فإن العمل الأفريقى الجماهى يجب أن يستهدف بدوره دفع الحوار بين الشمال والجنوب .

وإذ كنت قد أسهبت فى عرض هذا الكم من المؤتمرات والأجتماعات الذى تشرفت بالمشاركة فى أعمالها ، والتى لعبت فيها مصر دورا قياديا ، فذلك لأؤكد ادراك أفريقيا والعالم الثالث للازمة التى غدت تهدد مصيرهم الا وهى خطر التهميش . ففى أول الأمر حاولت دول العام الثالث فى أن يكون لها صوت مسموع . أما اليوم فهى تسعى أن توحد جهودها سواء على المستوى الأقليمى أو داخل المثلث القارى أو فى نطاق المؤسسات الدولية أو فى إطار المجموعات الجديدة التى تعمل على تنشيط هذه المؤسسات . الا أن جهود الدول الافريقية ترتبط إلى حد كبير بمدى إستجابة دول الشمال الغنية لمطالبها . وهنا يجدر التساؤل عن سياسة الدول الغنية إذاء المخاوف التى تساور دول العالم الثالث واذا كانت تشاركها تصورها للأمور .. تلك التصورات التى تعزو الأزمة الراهنة الى التدهور المستمر لأسعار المواد الأولية التى تصدرها أفريقيا أو فى الزيادة المطردة لأسعار المنتجات المصنعة ؟ أو إلى عبء المديونية الخارجية المتفاقمة أو التدفق العكسى للموارد المالية ؟ أى باختصار هل تشاطر الدول المتقدمة الدول النامية الرأى القائل بأن الدول المتقدمة هى المسئولة عن الأوضاع الأقتصادية الدولية المجحفة التى نعيشها اليوم ؟ بل ونتيجة للتقارب الحالى بين الشرق والغرب يمكن أن تصبح هذه الأوضاع اكثر أجحافا ؟

ومن القراءة المتأملة للبيانات الرسمية الصادرة عن الدول المانحة أو من خلال اللقاءات التى أجريتها مع كبار المسئولين فى هذه الدول خلال الأعوام الأخيرة سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان أو الاتحاد السوفيتى ، تتلخص اجابات الدول المتقدمة فى التالى :

الأجابة الأولى تأخذ شكل التأكيد المطلق التالى :

أن المساعدات التى ستمنح إلى شرق أوروبا لن تأتى على حساب المساعدات المقررة لأفريقيا . ومن ثم تأتى الفقرة ٤٨ من البيان الختامى لقمة هيوستن للدول الصناعية السبع (١١ يوليو ١٩٩٠) لتؤكد هذا التوجه :

« نحن نؤكد أن التزاماتنا إزاء الدول النامية لن تضعفها مساندتنا لدول وسط وشرق أوروبا الناهضة . فالدول النامية الاكثر فقرا يجب أن تظل محور اهتمامنا » .

أما الأجابة الثانية : والتى وردت إلى مسامعى ابان زياراتى إلى كل من واشنطن وموسكو ، فهى تتسم بشىء من الغموض . فعلى حد تعبير المسئولين نجد أنهم يقولون أنه فى مرحلة أولى سينصب تركيز القوتين العظميين على تصفية آثار الحرب الباردة وعلى قضايا نزع السلاح والأستجابة إلى التحولات فى وسط وشرق أوروبا ، وأن تم ذلك على حساب الدول النامية . الا أنه فى مرحلة ثانية لن تعطى القوتان الأعظم اولوية إهتمامها إلى الدول النامية فحسب ، بل أنه يمكن تصور أن يقوم تعاون بينهما مع سائر الدول الصناعية من أجل التوصل إلى انماط جديدة للمساعدات المقدمة إلى الدول النامية تكون اكثر استجابة إلى احتياجاتها .

أما الاجابة الثالثة : فهى اجابة ذات طابع أيديولوجى مؤداها أن الدول النامية التى تشهد اى تقدم يذكر طالما لم تأخذ بسياسة الاقتصاد الحر وهو الأمر الذى لن يرتبط إرتباطا وثيقا بضرورة توافر مؤسسات ديمقراطية فاعلة بوصفها ركيزة الأداء الفعال لاقتصاديات السوق .

أما الأجابة الرابعة : فهى موجهة إلى دعاة عقد مؤتمر دولى يخصص للمديونية الأفريقية حيث يشكك الكثيرون فى جدوى عقد مثل هذا المؤتمر .

فإذا كان الهدف من عقده هو إثارة إنتباه الرأى العام إلى خطورة الوضع الاقتصادى الراهن فى أفريقيا أو إلى خصوصية المديونية الأفريقية فإن المؤسسات النقدية المالية الدولية تضطلع بهذه المسؤلية كاملة ومن ثم ينتفى الدافع إلى عقد مثل هذا المؤتمر . وتأتى الفقرة ٥٧ للبيان الصادر عن الدول الصناعية الأخيرة التى انعقدت فى هيوستن لتأكيد هذا الاتجاه :

« ان تبنى الدول المدينة لبرامج اصلاح اقتصادى جادة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، هو محور استراتيجية مواجهة أزمة المديونية وتخفيف عبء خدمة الدين » .

أما الأجابة الخامسة : فهى تتعلق بالاقتراحات الداعية إلى عقد مؤتمر دولى على غرار مؤتمر كانكون أو بعبارة أخرى مؤتمر دولى جديد لبحث قضايا الحوار بين الشمال والجنوب . الا أنه على الرغم من التأييد العارم الذى أبدته كل من فرنسا وكندا وايطاليا اثناء الاجتماعات التحضيرية للاقتراح الخاص بعقد اجتماعات مؤتمر الشمال والجنوب بصفة منتظمة ، فمن المتوقع الا تؤتى مبادرة الدول الخمس بثمارها المرجوة نظرا للمعارضة الصلبة التى تبديها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبقدر أقل اليابان وألمانيا . وتستند هذه الدول إلى المنطق القائل بأن هناك مؤسسات دولية قائمة بالفعل يمكنها الاضطلاع بمثل هذه المسئولية ، كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى أو البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، فضلا عن الوكالات الدولية المتخصصة وذلك على سبيل المثال لا الحصر . فما هى الحاجة اذن إلى انشاء جهاز جديد يمكن أن يتعرض إلى خطر التسييس أو يمكن أن يتضارب نشاطه مع المؤسسات الدولية المعنية بهذا الموضوع مما يؤدى إلى مزيد من تعقيد الموقف . فمن الحرى اذن ـ وفقا لوجهة نظرهم ـ السعى نحو تدعيم وتطوير المؤسسات الدولية القائمة والنشطة بالفعل فى هذا المضمار .

ويمكننا تلخيص موقف مجموعة المبادرة الخماسية إزاء الحجج التى تسوقها مجموعة الدولية الصناعية السبع فى التالى :

(١) لم تأت المؤسسات الدولية المعروفة بأى نتائج إيجابية كما لم تسفر جهودها الا عن طرح حلول قصيرة المدى وعجزت عن مواجهة لب القضايا القائمة بين الشمال والجنوب .

(٢) لقد أنشئت هذه المؤسسات منذ فترة تعدو نصف القرن ومن ثم فهى عاجزة عن التأقلم مع المعطيات السياسية والاقتصادية الدولية الجديدة .

(٣) يحتم خطر التهميش الداهم والذى بات يهدد دول الجنوب عامة وأفريقيا خاصة قدرا كبيرا من اليقظة والادراك الواعى بغية صياغة فكر دولى تحركه ارادة الحوار والتخاطب بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء .

ولدحض مجموعة هذه الاراء ، تعدد الدول الغنية الخطط العملية التى طرحتها فى سبيل مساعدة الدول النامية ومنها اعادة جدولة الديون واطالة فترة السداد وإسقاط الديون العامة بالنسبة للدول الأكثر فقرا وتخفيف عبء المديونية بالنسبة للدول متوسطة الدخل فضلا عن تقديم مساعدات مالية وفنية جديدة . وفى عبارة أخرى ترى الدول الصناعية السبع أن الاستراتيجية التى يحتذونها حاليا لمواجهة قضايا التنمية والسياسة التى ينتهجونها فى الوقت الراهن ولعلاج ازمة المديونية ـ كل حالة على حده ـ تمثل اقصى جهد يمكن بذله حتى لا يتحول الخط المتقطع الذى يفصل بين الشمال والجنوب إلى ستار حديدى جديد .

إذن فإن الدول الغنية ترى أن المؤسسات والمنظمات الدولية التى أنشأتها منذ أكثر من خمسة عقود قادرة على التوصل إلى حلول لمعادلة الشمال والجنوب وان اقتضى الأمر شيئا من تطوير هذه المؤسسات وتلك المنظمات .

نخلص من هذا العرض إلى أن الدول الغنية لا تحدوها قناعة حقيقية بمدى خطورة قضايا الدول الفقيرة بل انها تمنح أولوية اهتماماتها إلى مشاكل بعيدة كل البعد عن قضايا العالم الثالث مثل نزع السلاح أو اعادة ترتيب البيت الأوروبى ، ومن ثم فعلى مشاكل الجنوب أن تمكث لفترة ـ طالت أو قصرت ـ قابعة فى زوايا النسيان . ومما يعضد هذا التحليل أن بيان هيوستن الختامى لم يتعرض الى قضايا العالم الثالث الا فى المقام الثامن ، هذا بالاضافة الى أنه لم يتضمن أى مبادرات جديدة من شأنها مواجهة قضايا الجنوب . فالاستراتيجية الوحيدة التى اقترحتها الدول الغنية فى هذا البيان بالنسبة للدول النامية تتلخص فى ضرورة تبنيها لبرامج اصلاح اقتصادى صارمة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

أما بالنسبة لمطالبة الدول الغنية الدول الفقيرة بالأخذ بالنظام الليبرالى الغربى ، قد تثور شكوك كثيفة حول مدى نجاح هذا « العلاج الديمقراطى » فى قارة مثل أفريقيا . ونحن لا نعزو هذا التشكك إلى افتقار افريقيا إلى التقاليد الديمقراطية أو إلى سيادة النزعات القبلية بها ، ولكنه من الصعوبة بمكان أن تترعرع الديمقراطية فى مجتمع ما دون توافر الحد الأدنى من الكفاية الاقتصادية أو فى ظل غياب المؤسسات أو الكوادر القادرة

على ممارسة العمل الديمقراطى السليم .

لقد شهدت الستينات معارك كفاح ضارية خاضتها الشعوب الأفريقية بكل بسالة للتخلص من نير الاستعمار . وكان الأمل الذى يداعب الشعوب المناضلة وقتذاك هو بناء مجتمع جديد يجسد آمالها فى الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية .

الا أن الأحلام الوردية سرعان ما تلاشت ، فمازالت الشعوب الأفريقية بعد مرور ثلاثين عاما على استقلالها ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف ، فإذا كانت بعض الانظمة الافريقية قد تبنت نظام الاقتصاد الحر مثل كوتديفوار ونيجيريا وزائير ، واذا كان البعض الاخر قد اخذ بالنهج الاقتصادى الاشتراكى مثل تنزانيا وانجولا وغينيا فلم يسفر عن هذا أو ذاك أى نتائج بناءة تعود بالنفع على شعوب القارة . وتمتزج نتائج هذه المحصلة المحبطة للامال مع تداعيات التقارب الراهن بين الشرق والغرب لتكشف النقاب عن الاسباب الحقيقية التى تؤدى تضاؤل تدريجى لاهتمام العالم الغنى بأفريقيا .

وقد حاولنا طوال هذا العرض أن نحلل ابعاد حوار الصم القائم حاليا بين الشمال والجنوب :

فمن جانب نجد أن العالم الغنى يحصر معالجة قضايا العالم الثالث فى نطق المؤسسات الدولية القائمة ووفقا لاساليب كلاسيكية لا تتسق مع المتغيرات الدولية الجديدة .

ومن جانب آخر يتشبث العالم الفقير بأحلام طوباوية تهدف الى تغيير النظام الحالى برمته .

وأود أن انوه فى هذا السياق أنه اذا كانت أزمة الخليج قد سلطت اهتمام الشمال مرة أخرى على العالم العربى وأفريقيا ، فإنه لا يخفى أن هذا الاهتام قد انصب على مواجهة العدوان فحسب ، أى انه اهتمام آنى ينصب على معالجة موقف بعينه بعيد كل البعد عن قضايا المنطقة الحقيقية . بل الأخطر من ذلك أنه يخشى - عقب انقشاع الأزمة - أن تستحوذ العلاقات بين الشرق والغرب على اهتمام دول الشمال الغنية من جديد .

وعلى الرغم من القتامة التى تغلق التصورات التى طرحها هذا العرض ، فلا يجب أن يترك تحليلنا انطباعا بأن الأوضاع الراهنة تسير نحو طريق مسدود ذلك انه يمكننا استخلاص ثلاث دروس رئيسية من العقود الأربعة الأخيرة هى :

(١) ليس هناك حلول « سحرية » كفيلة بتذليل كافة العقبات التى تعرقل مسيرة التنمية فى أفريقيا فى آن واحد ، ذلك أن مواجهة قضايا التخلف والتنمية فى أفريقيا البالغة الصعوبة والتعقيد تتطلب لتسويتها عملا مثابرا ودؤوبا يمتد لأعوام طويلة فى نطاق نموذج جديد من أشكال التعاون بين الشمال والجنوب .

(٢) نظرا للمعطيات الجغرافية القائمة يصعب على اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية الاستمرار فى البقاء طالما لن يتم التوصل إلى شكل من أشكال التكامل أو التعاون الاقليمى فيما بينها .

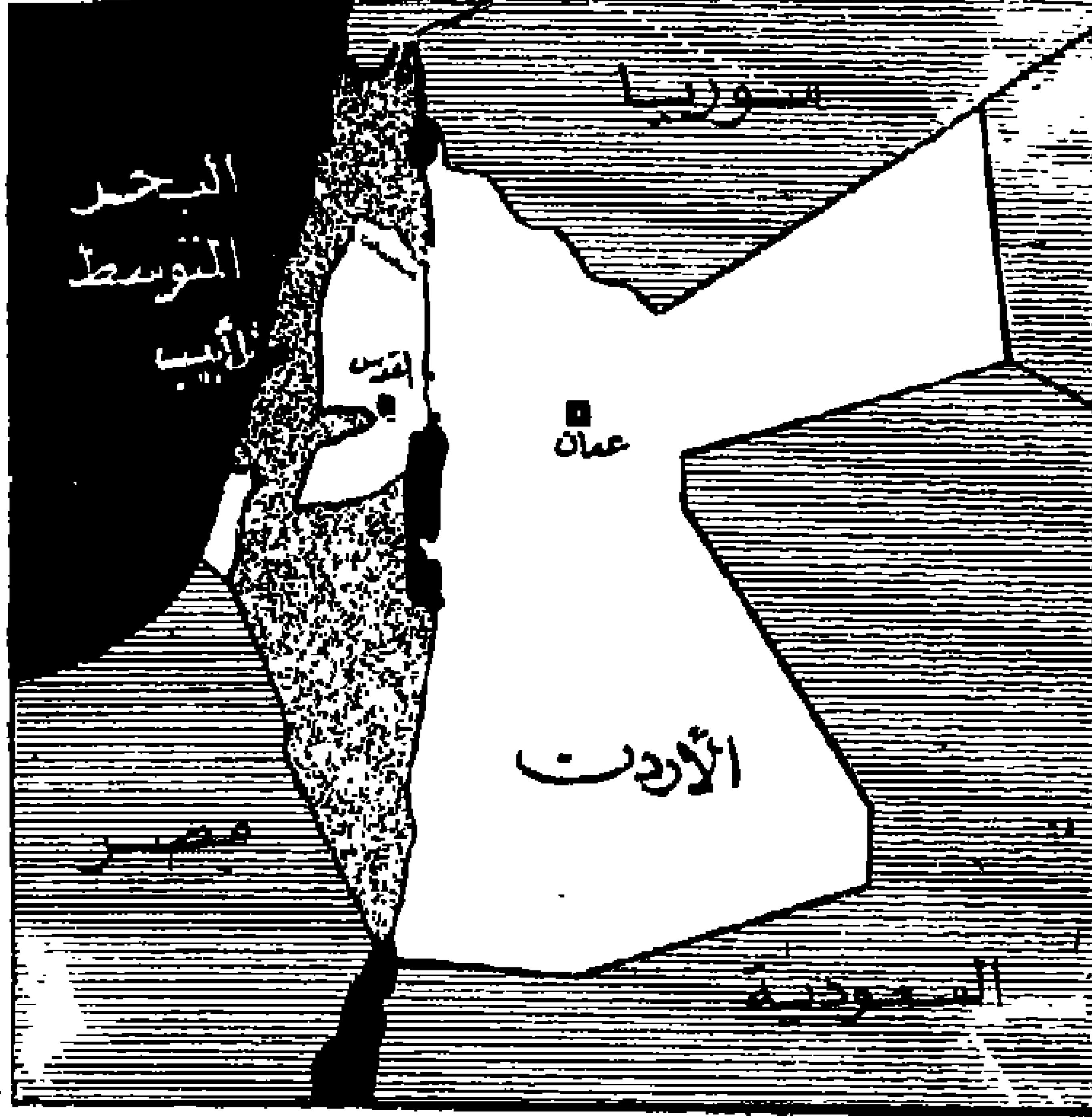
ومن الأحرى بالدول المانحة ان تنظر بعين الاعتبار إلى هذا البعد كشرط من الشروط الأساسية لاستمرارها فى تقديم المساعدات إلى الدول الافريقية وأن تسعى فى مرحلة لاحقة إلى تشجيع التعاون القارى بين سائر أرجاء أفريقيا . اذ أثبتت التجربة العملية أن المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الدول المانحة للدول الافريقية فى قالب من التعاون الثنائى تريد من الدولة المتلقية الانغلاق على نفسها كما أنها تؤدى فى نهاية المطاف الى اقامة نوع من علاقات التبعية بين الدول المانحة والدولة المتلقية . هذا بالاضافة الى أن كثرة المساعدات الثنائية المقدمة الى دولة واحدة تؤدى الى التداخل فى توظيف المساعدات المتلقاه ومن ثم بدأ يتضح للدول المانحة نفسها أنها تشتت مساعداتها فى تمويل مشروعات وهمية فى الدول الأفريقية لا تستهدف الا الاستجابة الى رغبات آنية للحكومات المحلية بغض النظر عن الاحتياجات الملحة للشعوب .

(٣) فى كثير من الأحيان تثور فى الدول الأفريقية أحداث غير متوقعة مثل المواجهات العسكرية أو التوترات السياسية أو الكوارث الطبيعية - تؤدى الى اجهاض المشروعات القائمة الخاصة بتوظيف المساعدات الخارجية . وهنا تثور أهمية انشاء جهاز للمتابعة من شأنه سرعة مواجهة هذه المواقف بشكل فعال فى الوقت الذى يتولى فيه النشاط الدبلوماسى بأسلوب متئد تسوية الخلافات القائمة فيما بين الدول الأفريقية اذا ما اقتضت الحاجة .

ولامراء أن انهيار الأنظمة الماركسية تثير تحديا جديدا فى مواجهة النظام الليبرالى الغربى واقتصاديات السوق التى أصبحت اليوم النموذج الوحيد القائم على الساحة الدولية . فإذا كان هذا النموذج قد عجز حتى يومنا هذا عن مواجهة قضايا التخلف فى أفريقيا كما أنه لم ينجح ابان الحرب الباردة فى احتواء ظواهر تهميش أفريقيا فهل ينجح اليوم فى ظل سياسة الوفاق الدولى فيما فشل بشأنه بالامس ؟

صفوة القول أنه اذا أراد العالم تفادى كوارث محققة فعلية تقبل ضرورة أن يصبح الأقرياء أقل ثراء والفقراء أقل فقرا . ولعل تغيرا من هذا القبيل يشمل الكرة الارضية بأسرها يتطلب استعدادا فكريا مختلفا ومنظورا جديدا لتناول الامور واعادة التقييم وادراكا واعيا للحقائق الراهنة . فإن قدرة الجنس البشرى على البقاء مرهونة الى حد كبير بمدى ثراء وخصوبة خيال الانسان وقدرته على الابداع والعطاء .

تحرير



القضية الفلسطينية .. واحتمالات التسوية

بدر أحمد عبدالعاطى

على الرغم من الزلزال الذى أحدثته أزمة الخليج الثانية على المستويين الأقليمى والدولى إلا أن تطورات القضية الفلسطينية منذ انتهاء حرب الخليج بنهايتها الدامية وحتى وقتنا هذا ، ترجح أن هذا الزلزال يكاد لم يمسها بشكل عميق وذلك على الرغم من أن احداث الخليج قد أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن بقاء الصراع العربى ـ الاسرائيلى وبشكل اكثر تحديدا القضية الفلسطينية دون تسوية شاملة فان ذلك سيؤدى الى استمرار حالة عدم الاستقرار فى المنطقة . فبعد أربع جولات قام بها وزير الخارجية الأمريكى لدول المنطقة وزيارة لوزير الخارجية السوفيتى عادت القضية الفلسطينية الى نقطة البداية . فمازال الموقف الاسرائيلى على حالة من التصلب ورفض تقديم أية تنازلات ولازالت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على حالها من التحيز لصالح اسرائيل ورفض ممارسة أية ضغوط عليها .

وقبل استعراض الجهود المبذولة لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربى ـ الاسرائيلى واستعراض مواقف الأطراف المعنية فانه تجدر الاشارة للنقاط التالية : ـ

(١) أن تطورات الأحداث التى تلت أزمة الخليج ترجح عدم مصداقية الاتجاه الذى ساد قطاعا كبيرا من المحللين العرب والذى يقوم على افتراض مؤداه أن أزمة الخليج قد أدت الى إنتقاص الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة مما يفتح المجال أمام ممارسة الولايات المتحدة لضغوط على اسرائيل للامتثال للشرعية الدولية إلا أن ما تلا انتهاء أزمة الخليج قد دلل على استمرار التميز الأمريكى تجاه اسرائيل ورفض ممارسة الضغوط عليها بل أن اسرائيل قد زادت أهميتها كحليف استراتيجى للولايات المتحدة بعد انتهاء الأزمة وفقا لتصريحات وزير الدفاع الأمريكى . فالأهمية الاستراتيجية لاسرائيل ليست هى العامل الوحيد والحاسم وراء التحيز الأمريكى تجاه اسرائيل .

(٢) أن أزمة الخليج وماتلاها من تداعيات قد أدت الى حدوث خلل استراتيجى رهيب فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل مما يضع المزيد من العراقيل أمام عملية التسوية ويؤدى الى تزايد التشدد الاسرائيلى . فالبنسبة لاسرائيل لا يوجد هناك ما يغرى اسرائيل أو يدفعها لعقد صفقة مع الجانب العربى تقدم على تقديم تنازلات تتعلق باعادة جزء من الأراضى المحتلة بل أن أزمة الخليج جاءت لتزيد الموقف الاسرائيلى تصلبا وتشددا خاصة بعد خروج طرف عربى مؤثر وهو العراق من المعادلة

العسكرية بعد تدمير آلته العسكرية والاقتصادية تماما .

كما أن أية تسوية ـ أن حدثت ـ لن تكون فى جانب الطرف العربى نتيجة لهذا الخلل .

(٣) يمكن القول أن دبلوماسية التسوية التى يقودها زير الخارجية الأمريكى حاليا تقوم اساسا على التصور الاسرائيلى لعملية التسوية مع وجود بعض الاختلافات أهمها حرص الولايات المتحدة على اعادة جزء كبير من الأراضى المحتلة للطرف العربى فى مقابل كل مزايا السلام والأمن لاسرائيل بشرط ألا يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

(٤) ان عنصر الوقت يلعب دورا هاما فى عملية التسوية فاسرائيل تعمل على استهلاك الوقت بالمراوغة خاصة وان الولايات المتحدة لن يمكنها القيام بأية مبادرة مع اقتراب نهاية هذا العام لانشغالها ببدء حملة انتخابات الرئاسة .

وبعد هذه المقدمة الموجزة فسوف نعرض فيما يلى لتطورات القضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج ومواقف الاطراف المعنية منها تجاه خمس قضايا فرعية مرتبطة بفكرة المؤتمر الاقليمى .

أولا الموقف الأمريكى :

يمكن القول بأن الجهود المكثفة التى تبذلها الادارة الأمريكية فى محاولة لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى والتى تتمثل فى أربع جولات متتالية قام بها وزير الخارجية الأمريكى لدول المنطقة تنبع أساسا من الرغبة الأمريكية فى استثمار إنتصارها الحاسم فى حرب الخليج وتربعها على قمة النظام الدولى بصفتها القوة الدولية المهيمنة وذلك من أجل تكريس سيادتها على النظام الدولى الجديد التى تسعى لتدشينه . هذا فضلا عن رغبة الولايات المتحدة فى تهدئة المشاعر العربية وإمتصاص الغضب العربى نتيجة التدمير الهائل الذى أحدثته حرب الخليج فى العراق عسكريا واقتصاديا . وحتى تظهر الولايات المتحدة بمظهر الدولة العظمى التى تسعى لتطبيق الشرعية الدولية فى كل القضايا . على أن جولات « بيكر » الأربع للمنطقة قد جاءت دون وجود تصور امريكى بشكل مفصل لعملية التسوية وانما جاءت فقط « للاستكشاف والتمهيد وجس النبض » وفقا لتصريحات وزير الخارجية الأمريكى على الرغم من وضوح مواقف جميع الاطراف باستثناء الطرف الاسرائيلى .

وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن القول بأن هناك بعض الأفكار الرئيسية الأمريكية الخاصة بعملية التسوية قد تبلورت بعد الجولة الرابعة « لبيكر » كما يلى :

(١) فيما يتعلق بآلية التسوية :

يمكن القول بأن الموقف الأمريكى يقوم على استبعاد فكرة المؤتمر الدولى للسلام بحجة أن الوقت غير مناسب وترى فى نفس الوقت أن صيغة المؤتمر الاقليمى ـ التى سبق أن اقترحتها اسرائيل ـ تعتبر اكثر ملاءمة حتى لا يكون للأمم المتحدة دور فى هذه المؤتمر وحتى تقبل به اسرائيل .

(٢) فيما يتعلق بالأطراف المشاركة فى المؤتمر :

ترى الولايات المتحدة أن يعقد المؤتمر تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاصة بعد موقفه فى أزمة الخليج وذلك بمشاركة الاطراف المعنية وهى (سوريا ـ مصر ـ اسرائيل ـ لبنان ـ وفد اردنى فلسطينى) وذلك بهدف استبعاد أية مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتغلب على مشكلة التمثيل الفلسطينى الذى سيعتمد اساسا على قيادات الداخل .

وحتى يمكن اغراء اسرائيل بالمشاركة فى المؤتمر فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا مكثفة على دول الخليج لاقناعها بالمشاركة فى المؤتمر الاقليمى ونتيجة لهذه الضغوط فقد وافقت دول الخليج على المشاركة بصفة مراقب فى أعمال المؤتمر ممثلة فى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى مع المشاركة الفعالة فى أعمال اللجان الفرعية التى تختص ببحث مشكلات المياه والأمن والقضايا الاقتصادية على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين اسرائيل ودول الخليج .

وتهدف الولايات المتحدة من مشاركة دول الخليج هو الضغط على سوريا لاعطاء تنازلات وحتى لا تكون شروطها بمثابة فيتو على انعقاد المؤتمر والاغراء اسرائيل وفيما يتعلق بامكانية مشاركة الأمم المتحدة ودول الجماعة الأوربية فى أعمال المؤتمر فقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لمشاركة الجماعة الأوربية بصفة مراقبا لعدم إغضاب اوربا وكذلك الحال بقبول مشاركة ممثل للأمن العم للأمم المتحدة بصفة مراقب صامت .

(٣) سلطات المؤتمر وإختصاصاته :

وفقا للتصور الأمريكى فان المؤتمر الاقليمى المقترح لن تكون له صلاحيات قانونية محددة ولن تكون له سلطة فرض حلول معينة ولن يتدخل فى سير عملية التفاوض وانما سيقتصر على الجوانب البروتولوكية فقط . فالمؤتمر سيكون بمثابة مظلة دولية للمفاوضات المباشرة بين العرب والاسرائيليين . فبعد انعقاد الجلسة الافتتاحية برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيث ستقتصر على الثار الكلمات ثم تبدأ المفاوضات المباشرة فى اتجاهين Daul Track .

(٤) فيما يتعلق بمضمون التسوية : ـ

وفقا للتصور الأمريكى فان عملية التسوية داخل المؤتمر ستكون على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى أساس مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وذلك وفقا للخطاب الذى ألقاه الرئيس الأمريكى امام الكونجرس فى ١٩٩١/٣/٧ ، وعلى الرغم من التزام الولايات المتحدة بأن يكون أساس التسوية قرار ٢٤٢ الا أن الولايات المتحدة لا تفرض تفسيرا معنيا للقرار فالمجال مفتوح أمام جميع التفسيرات بما فيها التفسير

الاسرائيلى الذى يقم على أن القرار ٢٤٢ قامت اسرائيل بتنفيذه عند الانسحاب من سيناء وفيما عدا ذلك فهى أراضى اسرائيل الكبرى وعلى الرغم من أن مضمون التسوية وفقا للرؤية الأمريكية تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام فهذا لا يعنى تماما اقامة دولة فلسطينية مستقلة وهى ما ترفضه الولايات المتحدة . فالهدف المرحلى من التفاوض سيكون اقامة حكومة ذاتية تشرف على الشؤون الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات يجرى بعدها الاستفتاء على الكونفدرالية مع الاردن وذلك بعد انسحاب اسرائيل من المناطق الكثيفة بالسكان العرب .

(٥) كيفية سير المفاوضات :

وفقا للتصور الأمريكى فان عملية التفاوض داخل المؤتمر الاقليمى ستقوم على أساس التفاوض فى اتجاهين Daul Track . مفاوضات اسرائيلية ـ فلسطينية مباشرة ممثلة فى وفد أردنى ـ فلسطين مشترك وذلك للتفاوض حول القضية الفلسطينية وترتيبات الأمن واسترجاع العرب لجزء كبير من الأراضى المحتلة . أما خط المفاوضات الثانى فيكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية كل على حدة بما فيها دول الخليج وذلك للتفاوض حول تطبيع العلاقات ومشكلة المياه والتعاون الاقتصادى وذلك دون وجود إرتباط بين الاتجاهين فحدوث تقدم فى احدهما لا يرتبط بالآخر . فتعثر المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية لا يؤثر على تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية .

ويبرز فى هذا المجال المبادرة الأخيرة التى طرحها الرئيس « بوش » للحد من التسلح فى المنطقة والتى تفرض فقط حظرا على تطوير الصواريخ وتجميد تصدير التكنولوجيا النووية دون أن تمتد الى نزع الأسلحة خاصة النووية مما يبقى على الخلل القائم فى توازن القوى لصالح اسرائيل .

ثانيا الموقف الاسرائيلى :

يمكن القول بأن الموقف الاسرائيلى مازال يمثل العقبة الرئيسية أمام عملية السلام فى المنطقة فعلى الرغم من التنازلات الهائلة التى قدمها الجانب العربى خاصة فيما يتعلق بتأجيل بحث موضوع الدولة الفلسطينية ومشكلة القدس وقبول المفاوضات المباشرة دون اشراف من الأمم المتحدة او رقابة دولية تضمن الحقوق العربية بل والقبول باستبعاد منظمة التحرير بل وقبول دول الخليج بالمشاركة فى المؤتمر مع انها لا تملك حدود مشتركة مع اسرائيل ، إلا أن الموقف الاسرائيلى مازال على تصلبه خاصة وأنه ليس هناك ما يدفع اسرائيل للقبول بأية تسوية مع الطرف العربى تقوم على ارجاع جزء من الأراضى العربية على الرغم من تأكدها أن عقد أيه تسوية مع الجانب العربى فى هذا التوقيت سيكون فى صالحها نظرا لما أحدثته حرب الخليج الثانية من خلل رهيب فى ميزان القوى لصالح اسرائيل بعد خروج العراق من المعادلة العسكرية وإستئناس سوريا وانطفاء جذوة الانتفاضة الفلسطينية بعد انقطاع الدعم الخليجى عنها وتحول أجهزة الاعلام عنها ويأتى كل ذلك متوافقا مع سيطرة اليمين المتطرف على سدة الحكم فى اسرائيل ممثلا فى تكتل الليكود القوة الحقيقية فى اسرائيل والذى يضم صقور الدولة العبرية والتى تتحالف مع باقى الحركات المتطرفة منها حركة « موليدات » وذلك حتى لا تكون هناك حاجة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل الأمر الذى قد يدفع لابداء بعض المرونة .

وعلى هذا فالتكتيك الاسرائيلى الحالى يقوم على استهلاك عنصر الوقت بابداء بعض المرونة اولا بقبول فكرة عقد مؤتمر اقليمى وذلك بهدف عبور لحظة الانفجار فى الجانب العربى والتى تلت إنتهاء أزمة الخليج بنهايتها المأساوية وامتصاص المشاعر العربية ثم التسويف والمراوغة حتى تنشغل الادارة الأمريكية بانتخابات الرئاسة مع حلول نهاية العام والعمل فى نفس الوقت على تكثيف سياسة تهويد الأراضى العربية وبناء المستوطنات وجلب المزيد من اليهود من الخارج حيث شهد عام ١٩٩٠ مجىء نحو ٢٠٠ ألف يهودى لاسرائيل وجلب نحو ٨٠ ألف يهودى منذ بداية عام ١٩٩١ وبالتالى حتى لا يمكن الحديث عن إعادة الأراضى المحتلة وفرض سياسة الأمر الواقع والتفاوض حول السلام فقط دون مقابل خاصة مع عدم وجود ضغط امريكى حقيقى على اسرائيل فقد صرح « بيكر » (اننا لسنا فى وضع لفرض حل وسوف يتعين علينا ان نعمل مع دول المنطقة لتحقق تقدم) .

كما صرح « اننا يمكن أن نكون فعالين كعنصر مساعد لتشجيع السلام ولكن بقدر رغبة دول الشرق الأوسط فى اقامة سلام حقيقى » .

وبالتالى ترك الأمر لاسرائيل دون ضغط عليها فكما يقول وزير خارجية اسرائيل فان اسرائيل « لم تعد فى حاجة لأن تقول (نعم) لبيكر والذى يقول نعم لاسرائيل هو بيكر نفسه » .

وفيما يتعلق بالموقف الاسرائيلى تجاه عملية التسوية فيمكن ايجازه فيما يلى .

(١) فيما يتعلق بآلية التسوية :

يتلخص الموقف الاسرائيلى من هذه النقطة فى تأييد فكرة عقد مؤتمر اقليمى وتسميته « المؤتمر الاقليمى للمفاوضات المباشرة فى الشرق الأوسط » والتى هى أساسا صاحبة فكرته وذلك كبديل للمؤتمر الدولى وحتى لا يكون المؤتمر خاضعا للشرعية الدولية . فالهدف الاسرائيلى من إنعقاد المؤتمر الاقليمى هو أن تقوم عملية التسوية بالتعامل المباشر بين اطراف الصراع بمعزل عن المجتمع الدولى والأمم المتحدة وبالتالى عدم الاحتكام الى

قراراتها كاطار مرجعي للتسوية .

(٢) فيما يتعلق بالاطراف المشاركة فى المؤتمر :

وفقا للتصور الاسرائيلى لعملية التسوية فان الاطراف المشاركة فى المؤتمر المقترح هى جميع الدول العربية أو على الأقل دول الخليج بالاضافة الى مصر والأردن ولبنان مع امكانية استبعاد سوريا ويمكن تمثيل الفلسطينيين فى إطار وفد أردنى ـ فلسطينى مشترك يكون لاسرائيل فيه حق الفيتو على أعضائه وأن يقتصر على فلسطينيى الداخل واستبعاد ممثلى القدس الشرقية وفيما يتعلق بالمشاركة الدولية فان اسرائيل يمكن أن تقبل بمشاركة الاتحاد السوفيتي بشرط اعادة العلاقات الدبلوماسية قبل المؤتمر واستمرار السياسة المتعلقة بحرية اليهود السوفيت فى السفر خارج الاتحاد السوفيتي ويأتى هذا القبول خاصة وأن الاتحاد السوفيتى أصبح لا يملك ادوات الضغط على اسرائيل وأصبح يسلك نفس السلوك الأمريكى تجاه عملية التسوية .

كما يمكن لاسرائيل ان تقبل بمشاركة الجماعة الأوربية ممثلة فى رئيس الدورة ـ وهو حاليا هولندا التى تتعاطف مع اسرائيل ـ بدور مراقب وذلك مقابل المزيد من المعونات والمساعدات الفنية والاقتصادية من دول الجماعة لاسرائيل بالاضافة الى فتح الاسواق الأوربية أمام المنتجات الاسرائيلية .

وترفض اسرائيل رفضا مطلقا أى دور للأمم المتحدة أو أى اشراف من جانبها بحجة أن ذلك يمثل اداة ضغط عليها .

(٣) فيما يتعلق بسلطات المؤتمر وإختصاصاته :

تقوم وجهة النظر الاسرائيلية فى هذا المجال على ـ وهى تتفق مع الموقف الأمريكى ـ استبعاد أى اشراف دولى على المؤتمر المقترح وأن يكون المؤتمر مظلة شكلية فقط للمفاوضات المباشرة ولا يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول أو التدخل فى سير المفاوضات أو أن يكون له صلاحيات قانونية محددة . وأن يكون المؤتمر مظلة لبحث قضايا فرعية أوسع نطاقا من القضية الفلسطينية مثل القضايا التى تتعلق بالأمن وتطبيع العلاقات وقضية المياه وغيرها .

(٤) فيما يتعلق بمضمون التسوية :

يقوم الموقف الاسرائيلى على الرفض المطلق لمبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام وعلى الرغم من قبولها على مضض لأن يكون القرار ٢٤٢ أساسا للتسوية إلا أنها تعلن صراحة أن لها تفسيرها الخاص لهذا القرار فبعض القيادات الاسرائيلية تؤكد على أن اسرائيل قد نفذت هذا القرار بانسحابها من سيناء وأما ما عدا ذلك فهى أرض اسرائيل الكبرى التى ترفض تماما الانسحاب فيها فقد أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلى فى ١٢/٥ أن اسرائيل « لن تتخلى عن القدس ولن تتخلى عن أى شبر من أرض اسرائيل » وأعلن أيضا رفض بلاده « الانسحاب من جنوب لبنان » ورفض مجرد « تجميد » المستوطنات .

وعلى ذلك فان اسرائيل تسعى الى تفريغ القرار ٢٤٢ من مضمونه وبالتالى يكون الهدف من عملية التفاوض حول القضية الفلسطينية هو التفاوض حول شئون البلديات فى مناطق خاضعة للسيادة الاسرائيلية أى تطبيق الحكم الذاتى على الأفراد دون أن يمتد الى الأرض التى تسعى حاليا إلى تهويدها ببناء المستوطنات التى تنتظر الآلاف من اليهود المهاجرين من الخارج والذى زادت كثافته مع وجود شارون على رأس وزارة الاسكان وعلى ذلك فان اسرائيل تريد الحصول على كل مزايا السلام عن طريق تطبيع العلاقات مع الطرف العربى وانهاء حالة الحرب وتوثيق التعاون الاقتصادى خاصة مع دول الخليج لاستثمار رؤس الأموال الخليجية بها وبالتالى تصبح الدولة القائدة فى المنطقة دون أن تقدم فى المقابل شيئا .

(٥) فيما يتعلق بسير المفاوضات :

يتفق الموقف الاسرائيلى مع الموقف الأمريكى تجاه هذه النقطة بأن تكون عملية المفاوضات مباشرة فى خطين متوازيين Doul Track الأول بين وفد اسرائيلى ووفد اردنى فلسطينى مشترك تكون حول موضوع الحكم الذاتى وتطبيقه على الأفراد دون الأرض والاتجاه الثانى يكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة للتفاوض حول عملية التطبيع والتعاون الاقتصادى ومشكلات المياه والبيئة وترتيبات الأمن دون وجود ربط مباشر بين الخطين فاسرائيل تسعى للتطبيع الكامل للعلاقات مع الدول العربية دون أن يرتبط ذلك بتحقيق تسوية سياسية أو حتى ضبط التسلح فى المنطقة .

ثالثا الموقف العربى :

يمكن القول بأن الموقف العربى العام لم يبلغ هذا المدى من السوء والتدهور والتراجع من قبل طيلة الأربعين عاما الماضية مثلما هو عليه الآن حتى بالمقارنة بالوضع ابان هزيمة ١٩٦٧ . فأزمة الخليج الثانية بمالها من تداعيات فى ضوء تدمير الآلة العسكرية والاقتصادية العراقية ، وبالتالى خروج طرف عربى كان قادرا على تهديد اسرائيل والضغط عليها من المعادلة العسكرية إضافة الى حالة التشرذم التى يعيشها الواقع العربى الحالى قد خلقت حالة من الخلل الاستراتيجى الرهيب بين العرب واسرائيل تصبح معه أية تسوية محتملة للصراع العربى الاسرائيلى فى صالح اسرائيل على طول الخط .

وقد ظهر هذا التراجع العربى جليا فى تقديم تنازلات هائلة لم تكن تحلم بها اسرائيل منذ شهور مضت والتى تتمثل فى :

(أ) التخلى عن المطلب الخاص بعقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة والقبول بالمؤتمر الاقليمى والمفاوضات المباشرة دون وجود اشراف دولى للأمم المتحدة .

(ب) قبول الدخول فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل دون وجود اطار مرجعى لهدف المفاوضات وعدم تعهد اسرائيل بقبول مبدأ الأرض مقابل السلام مما يجعل نتائج هذه المفاوضات غير مضمونة .

(جـ) القبول بتأجيل موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة والاكتفاء بالكونفدرالية مع الأردن وكذلك الحال بالنسبة لقضية القدس .

(د) قبول دول الخليج دون التشاور مع باقى الأطراف العربية بالمشاركة فى المؤتمر الاقليمى بصفة مراقب والمشاركة الفعالة فى أعمال لجان المؤتمر على الرغم من أن هذه الدول لا تربطها حدود مشتركة مع اسرائيل ويمثل تنازلا دون مقابل .

(هـ) القبول الضمنى باستبعاد مشاركة منظمة التحرير فى المؤتمر والقبول بفلسطينيى الداخل كبديل لذلك .

(و) القبول بالتفاوض فى اتجاهين دون وجود ارتباط بينها مما قد يقود الى حدوث تطبيع كامل للعلاقات مع اسرائيل دون حدوث تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وعلى الرغم من هذه التنازلات التى قدمها الجانب العربى الا أن هذا تم بدون مقابل من الجانب الاسرائيلى .

ونستعرض فيما يلى الموقف العربى تجاه القضايا الفرعية الخاصة بعملية التسوية .

[١] فيما يتعلق بالموقف تجاه آلية التسوية :

يمكن القول بأنه بعد الجولة الرابعة « لبيكر » فى المنطقة أصبح هناك قبول عربى عام لفكرة المؤتمر الاقليمى كميكانيزم للتسوية وذلك بديلا عن المؤتمر الدولى على الرغم من المحاذير والغموض الذى يكتنف هذه الفكرة خاصة ما يتعلق بإستبعاد دور الأمم المتحدة وعدم الاتفاق على أسس التسوية بعد .

[٢] فيما يتعلق بالأطراف المشاركة فى المؤتمر :

أصبح الموقف العربى العام أكثر تقبلا للتصور الأمريكى تجاه عملية التسوية والتخلى عن بعض المطالب العربية فى هذا الصدد خاصة ما يتعلق بضرورة مشاركة الأعضاء الخمس دائمى العضوية فى مجلس الأمن وذلك لضمان إستمرار عملية التسوية وتنفيذ ما يتمخض عنها . ومع ذلك يمكن تمييز بعض المواقف فى إطار الموقف العربى العام فبالنسبة لمصر ودول الخليج فإنها أكثر تقبلا لوجهة النظر الأمريكية خاصة فيما يتعلق بإعطاء دور هامش للأمم المتحدة يقتصر على الجلسة الافتتاحية والختامية دون التدخل فى عملية التفاوض أو ضمان تنفيذ مقررات المؤتمر أو توقيع عقوبات على الطرف المتعنت هذا بالاضافة الى قبولها للمشاركة الأوروبية بصفة مراقب . وعلى الناحية الأخرى فهناك الموقف السورى الذى يصر على ضرورة اعطاء الأمم المتحدة دورا فعالا فى عملية التسوية بالاضافة الى الاصرار على ضرورة استمرار أعمال المؤتمر وعدم إقتصاره على الجلسة الافتتاحية والختامية وفقا للتصور الأمريكى وهو ما حدا بالولايات المتحدة الى محاولة الالقاء باللوم على سوريا بجانب إسرائيل لفشل جهود التسوية فقط لأنها تصر على دور فعال للأمم المتحدة التى لعبت دورا محوريا خلال أزمة الخليج . وقد ظهرت بعض المؤشرات من الجانب الأمريكى بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية فى حالة إصرارها على هذه المطالب بل لجأت الولايات المتحدة للضغط على دول الخليج للمشاركة فى المؤتمر المقترح كوسيلة للضغط على سوريا للتخلى عن مطالبها .

وفيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى فهناك قبول عام لفكرة تشكيل وفد أردنى ـ فلسطينى مشترك .

[٣] فيما يتعلق بسلطات المؤتمر وإختصاصاته :

كما سبق وأن ذكرنا فإنه يمكن أن نميز فى هذه النقطة بين الموقف السورى ومعه الأردن ومنظمة التحرير والذى يصر على دور فعال للأمم المتحدة وأن يكون للمؤتمر سلطات وإختصاصات محددة وأن تتسم أعمال المؤتمر بالاستمرارية وألا يقتصر على الأعمال البروتوكولية فى جلستى الافتتاح والختام فقط فمؤدى الموقف السورى هو ضمان أن يكون أساس المؤتمر هو الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات الأمم المتحدة وتوقيع عقوبات على الطرف الذى يسعى لافشال المؤتمر .

[٤] فيما يتعلق بمضمون التسوية :

يمكن القول بأن هناك إتفاقا عاما بين الأطراف العربية على أن يكون أساس عملية التسوية هو قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى أساس مقايضة الأرض بالسلام وفيما يتعلق بهذه القضية الفرعية فقد قدم الطرف العربى تنازلات جوهرية فى هذا الاطار خاصة ما يتعلق بإرجاء موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة بل والقبول القائم على إقامة كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية بعد إنسحاب إسرائيل من معظم الأراضى المحتلة .

[٥] فيما يتعلق بكيفية سير عملية المفاوضات :

هناك إتفاق عربى عام على قبول التصور الأمريكى تجاه هذه النقطة الفرعية والخاصة بالتحرك فى إتجاهين Dual Track وقبول فكرة التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل فى كافة المجالات وذلك مقابل تحقيق تقدم ملموس على صعيد القضية الفلسطينية بل أن دول الخليج التى لاترتبط بحدود مشتركة مع إسرائيل قد وافقت على المشاركة فى أعمال المؤتمر الأقليمى والتفاوض المباشر مع إسرائيل وذلك لحث إسرائيل على إبداء بعض المرونة من جانبها .

ولعل هذا العرض السابق لمواقف الأطراف المعنية تجاه عملية التسوية يتضح أن هناك الكثير من نقاط الاتفاق بين هذه الأطراف خاصة فيما يتعلق بالمؤتمر الأقليمى كآلية ملائمة للتسوية وفكرة السير فى إتجاهين كأسلوب لسير عملية التفاوض وإعتماد قرار ٢٤٢ كأساس للتسوية على الرغم من التفسيرات المتعددة ، إلا

ان هناك مازالت بعض النقاط الرئيسية محل الاختلاف وهى :

ـ دور الأمم المتحدة حيث مازالت إسرائيل تصر على إستبعاد أى دور لها فى المؤتمر بحجة أنها ستمارس الضغط على إسرائيل لقبول تسوية لاترضى عنها وذلك على الرغم من التصريحات الخطيرة الأخيرة التى أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة والتى دعا فيها الى ضرورة الغاء القرار الخاص بإعتبار الصهيونية شكلا من اشكال التمييز العنصرى بحجة أنه قرار ظالم . وفى نفس الوقت مازالت سوريا تصر على إعطاء دور فعال للأمم المتحدة كما حدث من قبل خلال أزمة الخليج لضمان الحقوق العربية وتسعى الولايات المتحدة للضغط على سوريا للقبول بحل وسط يقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب فقط .

[٢] أما النقطة الثانية محل الخلاف فهى إستمرارية أعمال المؤتمر حيث تصر سوريا على ضرورة ألا تقتصر أعمال المؤتمر على الجلستين الافتتاحية والختامية فقط بل يظل مستمرا لرعاية وضمان عملية التسوية والتفاوض وهو ما ترفضه اسرائيل بشدة وقد لوحت الولايات المتحدة بإحتمال إستبعاد سوريا من عملية التسوية كعنصر ضغط لاجبارها على تقديم المزيد من التنازلات .

سيناريوهات المستقبل

على الرغم من صعوبة التنبؤ بما ستكون عليه جهود التسوية فى المستقبل القريب نظرا لتسارع إيقاع الأحداث وتعقد المواقف خاصة وأن الأوضاع فى المنطقة مازالت فى مرحلة سيولة إلا اننا يمكن توقع أن تأخذ عملية التسوية أحد السيناريوهات التالية بشرط توفر شروط معينة كما يلى .

السيناريو الأول

ويفترض هذا السيناريو تحقيق تقدم سريع وملموس فى عملية التسوية وأن يعقد المؤتمر الاقليمى خلال أشهر معدودة وقبل دخول السياسة الأمريكية مرحلة « البطة العرجاء » بالانشغال بإنتخابات الرئاسة بحلول نهاية هذا العام ويشترط تحقق هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لاجبارها على القبول بالصيغة الأمريكية لعملية التسوية القائمة على إعادة جزء كبير من الأراضى المحتلة للجانب العربى مقابل تطبيع العلاقات الاسرائيلية العربية . غير أن هذا السيناريو يصعب تحققه نظرا لتأكيد المسئولين الأمريكيين بعدم الضغط على إسرائيل بل أن العلاقات الأمريكية الاسرائيلية يزداد ترسخها

بالاضافة الى توقيع البلدين على مذكرة التفاهم التى تساهم بمقتضاها الولايات المتحدة بنحو ٧٣ ٪ من تكاليف تطور الصاروخ الاسرائيلى « أرو » المضاد للصواريخ . بل إن الولايات المتحدة قدمت إحتجاجا لتشيكوسلوفاكيا لقيام الأخيرة ببيع بعض الدبابات السوفيتية لسوريا هذا فضلا عن اتفاق الدولتين على أن تكون اسرائيل مخزنا للاسلحة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

٢) **السيناريو الثانى** : ويتصور فيه حدوث تحول دراماتيكى بقيام كل من واشنطن وموسكو بالدعوة لعقد جتماع فى واشنطن لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربى / الاسرائيلى وذلك تمهيدا للدعوة لعقد المؤتمر الأقليمى فى القاهرة أو واشنطن وذلك للاتفاق على أسس التسوية والنقاط محل الاختلاف . وعلى الرغم من أن هذا السيناريو وارد فى الواقع إلا انه يكتنفه بعض الصعوبات أهمها أن الاتحاد السوفيتى الذى قد لايعارض هذه الفكرة إذا بادرت بها الولايات المتحدة إلا أنه فى ذات الوقت لايفضلها خوفا من فشل الاجتماع لعدم الاتفاق على نقاط الخلاف .

٣) **السيناريو الثالث** : ويتصور فيه بقاء الأوضاع على ماهى عليه من حيث الجمود مع بذل بعض الجهود خاصة من الجانب الامريكى تنتهى بالفشل مع تحميل كل من إسرائيل وسوريا مسئولية هذا الفشل على حد سواء خاصة مع قرب موعد الاعداد لانتخابات الرئاسة الأمريكية ومراوغة اسرائيل لاستهلاك الوقت لافشال مساعى السلام خاصة وأن الأوضاع الحالية فى صالحها وليس هناك ما يجبرها على الدخول فى تسوية مع العرب فالأراضى المحتلة يتم تهويدها على قدم وساق ببناء المزيد من المستوطنات لفرض الأمر الواقع والانتفاضة انخفضت جذوتها مع إنقطاع الدعم الخليجى ، بل أن الشركات متعددة الجنسيات بدأت فى العمل داخل إسرائيل مع تخفيف قيود المقاطعة العربية خاصة من جانب دول الخليج .

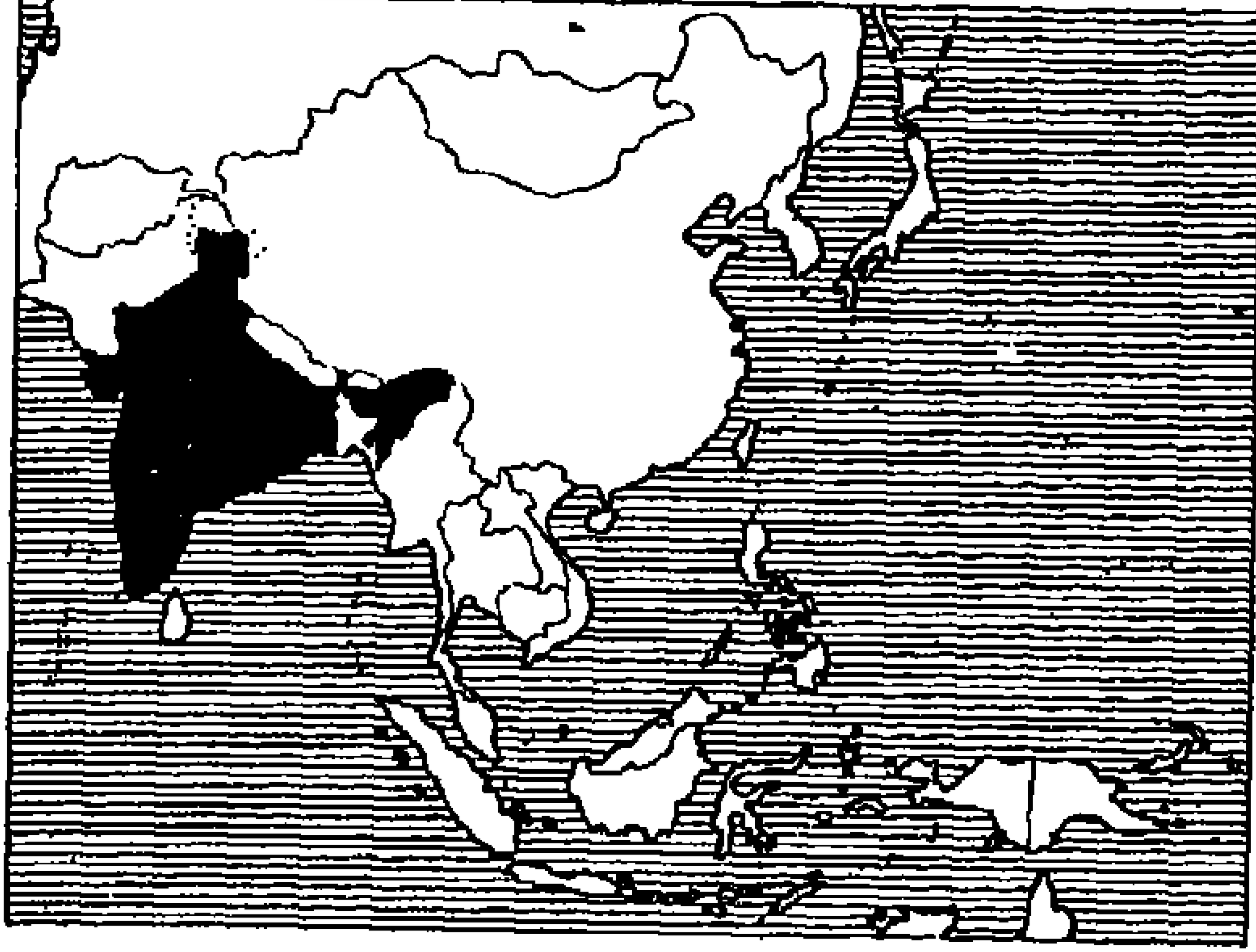
٤) **السيناريو الرابع** :

ويتصور فيه وصول جميع الأطراف إلى حل وسط بحيث تتخلى سوريا عن بعض مطالبها والقبول بأفكار امريكية تقضى بمشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب وحل مشكلة إستمرارية إنعقاد المؤتمر وذلك بالضغط على سوريا بما يسمح بموافقة جميع الأطراف على حضور المؤتمر المقترح برئاسة الدولتين العظميين وبمشاركة ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مراقب ورئيس الدورة الحالية للجماعة الاوروبية كممثل عنها بصفة مراقب أيضا على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور إنتهاء الجلسة الافتتاحية وذلك للوصول الى تسوية تمثل صفقة شاملة تحقق مصالح جميع الأطراف بدرجات متفاوتة وفقا لميزان القوى القائم . ويمكن القول بأن السيناريو الثالث والرابع هما الأقرب الى الواقع . □

وان كان السيناريو الرابع يواجه مصاعب شتى أبرزها الرفض الاسرائيلى المطلق للمقترحات الأمريكية الأخيرة بشأن مشاركة الأمم المتحدة بصفة مراقب صامت وأن تعقد جلسات المؤتمر مرة كل ٦ شهور .

تقـــريــــر

الانتخابات الهندية والاستقرار السياسى الغائب



أحمد الأبراشي

● تعرضت ولاتزال اكبر الديمقراطيات فى العالم لمحنة تدعو رجال الفكر والسياسة لتأملها ودراستها ، فقد انقلبت كافة المعايير الانتخابية رأسا على عقب وظهرت على السطح مفاهيم جديدة للعملية الانتخابية التى هى قلب الديمقراطية النابض لتضع عنصر العاطفة فى المقدمة وتقذف بالعقل والمنطق بعيدا ، فقد انتصرت دموع المرأة وفرضت ارادتها على صندوق الأصوات الذى امتلأ عن آخره بنحيبها وولولتها فكان لها ما أرادت ، وبعد ان كان راجيف غاندى خاسرا لامحالة وهو حى اصبح فائزا وهو ميت . فقد بلغ عدد المقاعد التى حصل عليها فى الجولة الأولى التى قادها بنفسه ٣٥ مقعدا فقط من جملة ٢٠٤ مقاعد ، أما بعد مماته فقد نسى الناخب الهندى كل معتقداته وتخلى عن آرائه التى نادى بها طويلا وتحول راجيف غاندى بعد مماته الى الأمل الذى تصبو اليه الجماهير وتتطلع اليه لانقاذها من كل مشاكلها وعثراتها ، وهكذا أيدته الجماهير ودعته الى اعتلاء كرسى رئاسة الوزارة وقيادة الهند بمنحه الأغلبية داخل البرلمان إلا قليلا .

والواقع ان الموقف السياسى الداخلى فى الهند وعلى ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة لم يدخل بعد دائرة الاستقرار وهو الأمر الذى اصبح الهنود فى اشد الحاجة اليه فبدونه لن تتمكن الهند من تحقيق خططها الاقتصادية الطموحة التى من شأنها ان تنقذ الهند من عوز الفقر وذله ، كما ان استقرار البلاد سيعيد للهند ثقتها فى نفسها وقياداتها واحزابها ويجعلها فى حالة مزاجية تسمح لها بوضع اطار جديد لوحدتها المعرضة للخطر ، لكن لم تأت الرياح بما اشتهته السفن ، فعندما اعلن رئيس الجمهورية الهندية الدعوة الى الانتخابات كان كل همه ان تسفر عن نتائج واضحة وحاسمة تتيح الفرصة لحزب واحد قوى قيادة البلاد فى سهولة ويسر ولاتعرضه من حين لآخر للسير فى طريق المناورات الحزبية والطموحات الضيقة التى تجعله ينصرف عن المصالح الحقيقية للبلاد ويتفرغ للمحافظة على مقعد رئاسة الوزارة بأى ثمن ، لكن الآمال التى كان يتطلع اليها رئيس الجمهورية الهندية لم تتحقق مع الأسف مع عدم حصول حزب الكونجرس على الأغلبية المطلقة وعادت الأمور الى ماكانت عليه واصبح الحزب الأول فى حاجة الى تأييد حزب صغير هنا أو هناك وهو مايجعل الهند تدخل فى متاهات عدم الاستقرار مما يعرض الحكومة للسقوط ويضطر رئيس الجمهورية مرة أخرى الى دعوة الناخبين لاختيار حكومة جديدة .

الدائرة الجهنمية :

والسؤال الى متى تستمر هذه الدائرة المفرغة الجهنمية التى تتساقط بداخلها حكومة تلو الأخرى رغما انها تقع فى نطاق اكبر الديمقراطيات فى العالم . لقد حكم الهند كما هو معروف اسرة واحدة قادت حزب واحد ولفترة طويلة لم تتخل عن مكانها إلا لسنوات أربع من مجموع أربع وأربعين عاما حكمت خلالها اسرة نهرو الهند منذ العام الأول للاستقلال ، واصبحت الهند بسكانها الثمانمائة مليون أو اكثر فى حالة افلاس سياسى ولم تتمكن خلال الأربعين عاما الماضية من ابراز قيادة واحدة تصلح لقيادة البلاد اللهم إلا من خلال اسرة واحدة ، وحتى الأحزاب الأخرى وقفت قيادتها التقليدية فى وجه الشباب وتشبثوا بمقاعدهم وحالوا دون ظهور قيادة واحدة جديدة ، ولعله من الأمور المثيرة للتعجب ان حزب الكونجرس بكل قوته وتاريخه لم يجد بعد راجيف غاندى قيادة جاهزة إلا السيدة سونيا الايطالية زوجة زعيمهم السابق ويعرضون عليها كرسى القيادة ، إلا أن السيدة كانت اكثر منهم حنكة فرفضت العرض مرة ومرتين ، وهذا فى حد ذاته اكبر دليل على فقر الشارع السياسى الهندى ، بل انه اصبح تقليدا فى الأحزاب الأخرى ان يرث الابن قيادة الحزب بعد وفاة أبيه أو مرضه ، ومن هذا المنطلق فانه لكى تخرج الهند من محنتها لابد ان يعاد النظر فى شكل الأحزاب الحالية وقياداتها ، ولعل اختفاء اسرة نهرو من المعترك السياسى فى الهند يمكن ان يساعد فى ظهور قيادات جديدة تساهم فى عملية الاستقرار فى الهند .

مؤشرات مستقبلية :

اسفرت الانتخابات الأخيرة عن بروز قوة حزب بهاراتيا جاناتا كقوة ثانية لها شأنها فى البلاد ، ولقد كان من الممكن ان يحوز هذا الحزب على عدد اكبر من المقاعد البرلمانية لولا ان فاجأه راجيف غاندى بموته وفقد نتيجة لعامل التعاطف الشعبى عدد لابأس به من المقاعد الذى كان يأمل فى الفوز بها ، وحزب بهاراتيا جاناتا يخوض حركة متعصبة تريد ان تطرد من الهند كل العناصر السكانية غير الهندوكية وهو نفس الحزب الذى دخل فى صراع دموى مع عدد كبير من السكان المسلمين بسبب رغبته فى هدم مسجد واقامة معبد هندوكى مكانه ، وذهب ولايزال عدد كبير من الهنود من الجانبين ضحية له ، والحزب له جناح عسكرى سرى ويعتبر من اكثر الأحزاب الهندية تنظيما ويفخر بأنه حزب كامل يملك كل المقومات التى تمكنه من قيادة البلاد ، وهو وان كان لم يتمكن هذه المرة من الوصول الى مقعد الحكم فسوف يعمل جاهدا على تحقيق هذا الهدف حتى يتمكن من تنفيذ برنامجه العنصرى ، ولعلنا نذكر ان هذا الحزب كان يستحوذ على مقعدين اثنين داخل البرلمان فى انتخابات عام ١٩٨٤ واصبح الان يشغل اكثر من مائة مقعد وذلك خلال فترة قصيرة وهذا مؤشر للاتجاهات الآخذة فى النمو داخل الهند ، واذا سار الحزب على هذا المنوال فان ذلك يعنى ان الأحداث العنصرية الحالية ورغم خطورتها سوف تعتبر قطرة فى بحر لو قورنت بما سوف يحدث مستقبلا . وقد تتجاوز الأحداث حدود دولة الهند لتجر معها دول اخرى مجاورة .

ونظرة على المشاكل الداخلية الرئيسية نجد ان مشكلة كشمير لاتزال ومنذ ان اتخذت الأمم المتحدة قرارها باجراء استفتاء باشراف دولى لتقرير مصيرها - بدون حل - ودخلت هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة مرحلة الاقتتال وحرب العصابات وبعد ان كانت كشمير تمثل للهند الواحة الجميلة التى تبشر بمكاسب كبيرة من تجارة السياحة والزراعة اصبحت مرتعا للدم والقتل والخطف والاغتصاب .

كما ان مسألة البنجاب لاتزال على حالها منذ ان بدأت فى بداية السبعينات حيث تطالب طائفة السيخ بالانفصال عن الهند ولم تتقدم خطوة واحدة نحو الحل وتبادلت عليها الوزارات والزعامات وذهب ضحيتها الآلاف من الهنود وبقيت المشكلة ساخنة .

وهناك مشاكل اخرى فى آسام وتاميل نادو وغيرها وكلها تدور حول الخلافات العرقية والدينية وتتفاقم مشاكل المسلمين وهم يشكلون الاقلية الأولى داخل الهند وقد يتعدى عددهم المائة وخمسين مليونا .

الكونجرس والحكم :

ومن هنا فان حزب الكونجرس الذى اعتلى مقعد الحكم وبدون أحد من اسرة نهرو لأول مرة ، عليه ان يقود السفينة الهندية وينتشلها من هذا البحر الهائج الذى اوصلها له زعماء مابعد نهرو وإلا فان السفينة قد تتعرض للغرق والمهمة ليست سهلة خصوصا وكما ذكرنا فان حزب بهاراتيا جاناتا لن يمكن ربان السفينة من الوصول بها الى بر الامان وانما سيفتعل المزيد من الحوادث التى تمكنه من الحصول على المزيد من التأييد داخل طبقة الهندوس .

الكونجرس ليس مؤهلا :

ان نظرة على تاريخ حزب الكونجرس نجد انه الحزب الذى قاد الهند قبل استقلالها وبعده كما انه هو الحزب الذى أسس مايعرف بالهند الحديثة تحت قيادة جواهر لال نهرو ، وكان يضم القادة التاريخيين الذين تربوا فى مدرسة المهاتما غاندى العظيمة بمثالياتها واخلاقياتها ، ثم ورثت انديرا غاندى ابنة جواهر لال نهرو الحكم وبدأت الهند خلال فترة حكمها الى مرحلة من الخلافات العرقية ، وبدأت الحركة السياسية تضعف نتيجة لسيطرتها على كل مقاليد الأمور داخل حزبها فلم تتح اية فرصة لأسماء جديدة تصلح لأن تكون قيادات حقيقية للبلاد وتخلى الحزب عن رسالته السامية التى كانت

تهدف الى توحيد البلاد وخلق مواطن ينتمى الى دولة الهند قبل انتمائه الى دينه أو عرقه ثم مالبثت البلاد ان سقطت فى حالة من الفوضى اضطرت بسببها انديرا غاندى لاعلان حالة الطوارىء فى عام ١٩٧٤ ثم مالبثت ان سقطت سقوطا مدويا فى أول انتخابات خاضتها بعد ذلك ، وللأسف لم تتمكن القوى التى حكمت الهند خلال سنتين من الصمود بل دبت الخلافات بينها وسرعان ماتفككت أواصرها وعادت مرة أخرى انديرا غاندى وحزب الكونجرس الى الحكم .

اغتيال انديرا :

وتغتال أنديرا غاندى على أيدى حرسها الخاص وتدخل البلاد فى حرب اهلية مات بسببها اكثر من عشرة آلاف هندى . ويعتلى راجيف غاندى النجل الأكبر لأنديرا عرش الهند وتمكنه الجماهير المنفعلة بعاطفة جياشة من الفوز بأكثر من أربعمائة مقعد داخل البرلمان وهو رقم لم يصل الى تحقيقه جده العظيم نهرو . وراجيف غاندى لم يكن سياسيا ودخل معترك السياسة بعد مقتل اخيه الأصغر الذى كانت تعده أمه انديرا لخلافتها ، وهكذا وجد راجيف غاندى نفسه على مقعد رئاسة الوزارة وهو لم يتعد الأربعين من عمره ليقود أمة كبرى قوامها ثمانمائة وخمسين مليونا من البشر يتكلمون بعشرات اللغات وينتمون الى عشرات الأجناس ويدينون بأكثر منها من الديانات والمعتقدات .

كما ان اكثر من نصفهم يعيشون عيشة الكفاف ويعيشون تحت مستوى حد الفقر . ولقد كان راجيف غاندى يملك الاحلام ولكنه لم يتمكن من تحقيقها رغم التأييد الشامل الذى منحته إياه أمته وحرية الحركة التى كان يتمتع بها داخل البرلمان لكن راجيف ادخل نفسه داخل شرنقة الأمن فبسبب حياته المهددة من قبل طائفة السيخ انقطعت صلته الروحية بالمواطن العادى الذى تعود على الالتقاء بزعمائه بدون حاجز كما ان حكومته وقعت فى عدة فضائح اهمها قضية الرشوة الشهيرة فى صفقة سلاح مع شركة سويدية ، الى جانب الخطأ التقليدى لقادة الحزب وهو عدم السماح لأية زعامات حقيقية جديدة للظهور ، فقد اصر راجيف على تأجيل الانتخابات داخل الحزب لمرات عديدة .

زعامة جديدة :

وتنتهى اسرة نهرو بتطاير جسد راجيف غاندى وها هى الفرصة الآن متاحة امام حزب الكونجرس خصوصا وانه قد حصل على نتيجة طيبة فى الانتخابات الأخيرة لم يكن يحلم بها ـ لاعادة تنظيم صفوفه ـ وصحيح انه لم يتمكن من ذلك خلال فترة قصيرة ولكن الوقت لايزال فى صالحه كما ان عليه ان يأخذ فى الاعتبار ان نذر الانقسام داخل صفوفه لاتزال تطل برأسها ، فالحزب فى حاجة الى زعامات جديدة قوية تكون قريبة من الجماهير ومتصلة بها اتصالا وثيقا وهذا لايتأتى إلا من خلال انتخابات داخلية تبدأ من القاعدة الى القمة ، كما ان الوقت قد حان امام اعضاء الحزب الذين تركوه خلال فترات ماضية بسبب سيطرة اسرة نهرو للعودة اليه مرة اخرى ، وبدون ذلك لن يتمكن حزب الكونجرس من البقاء فى الحكم فعلى الجانب الآخر يقف حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتعصب محاولا كسب أرض جديدة كل يوم ولن يستطيع أى حزب آخر ان يوقف تقدمه إلا حزب الكونجرس براية العلمانية التى يرفعها والتى بفضلها ستتمكن الهند من المحافظة على وحدة ترابها .

برنامج الكونجرس :

دخل حزب الكونجرس الانتخابات ببرنامج محدد محاولا ان يعالج كافة المشاكل التى تعانى منها الهند ونستعرض فيما يلى أهمها :

- يرى الحزب انه يجب الابقاء على كافة أماكن العبادة على ماهى عليه وبدون المساس بها من أى جانب آخر وبالنسبة لمشكلة مسجد بابارى الذى يتعارك عليه المسلمون والهندوس فان حزب الكونجرس يرى بناء معبد بجوار المسجد وليس هدمه .

- الانحياز للطبقات الفقيرة بحفظ نسبة كبيرة قد تصل الى ٢٧ ٪ من الوظائف لهذه الطبقات .

- الاستجابة لمطالب المسلمين بتخصيص محكمة خاصة يحاكم امامها كل مرتكبى الحوادث الطائفية وتعويض السكان الذين يتكبدون خسائر بسبب الخلافات الطائفية .

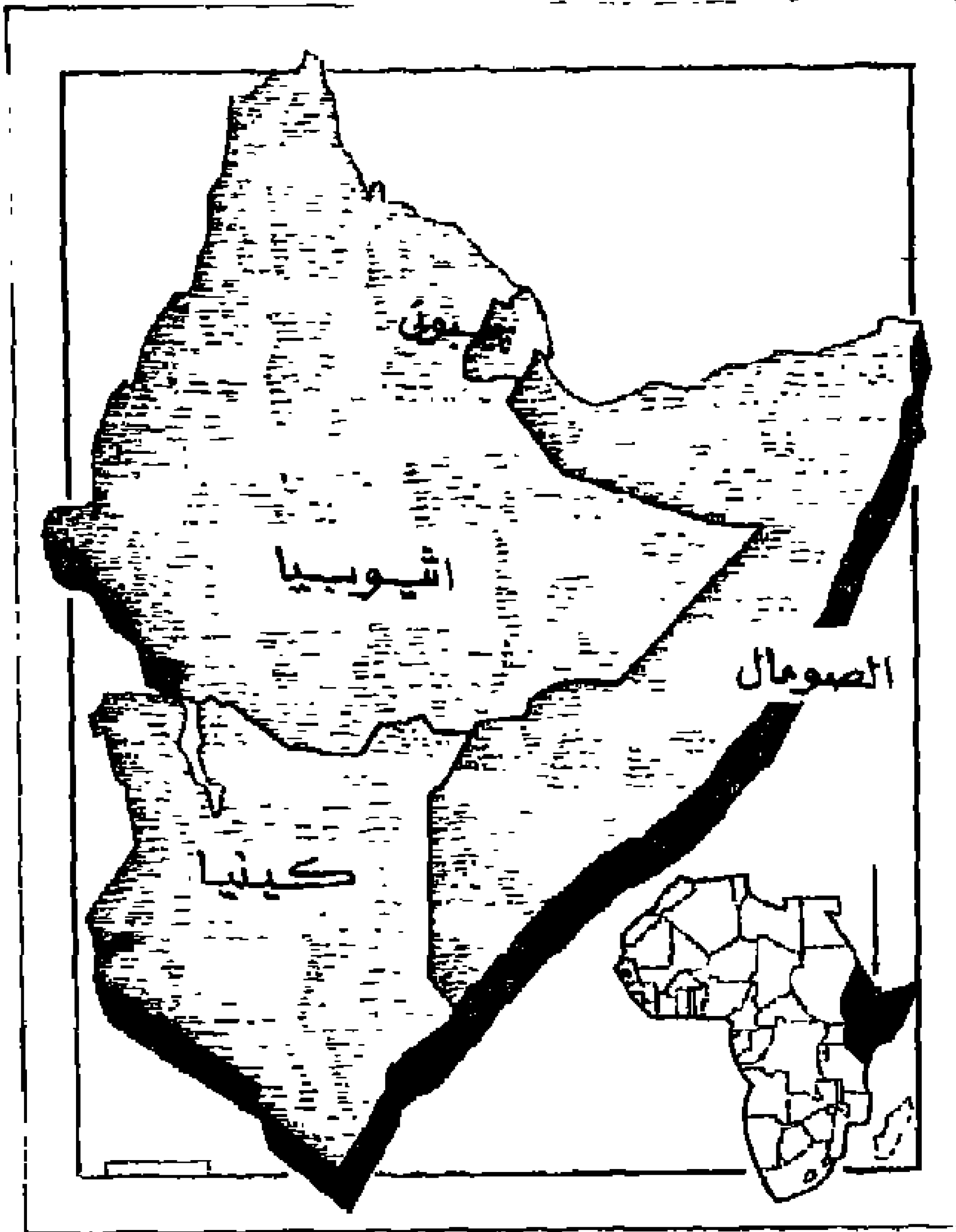
- العمل بكل الوسائل على منع الاضطرابات الطائفية قبل وقوعها وازالة كافة الأسباب التى تؤدى اليها .

هذا ومن الملاحظ ان النقاط المشار اليها سبق للمسلمين ان تقدموا بها لحزب الكونجرس خلال فترات الحكم الطويلة وكان الحزب يعدهم بتحقيقها إلا انه بمجرد انتهاء الانتخابات لايفى بما وعدهم به .

وبالنسبة للسياسة الخارجية فان حزب الكونجرس كان قد بدأ بممارسة سياسة حسن الجوار من جيرانه خصوصا باكستان وذلك خلال فترة حكم راجيف غاندى والسيدة بنازير بوتو إلا ان مشكلة كشمير تقف كحجر عثرة فى تهيئة جو مناسب لتأسيس علاقات طيبة ومستمرة بين البلدين ، كما ان الحرب قد بدأ خلال فترة حكم راجيف غاندى تهيئة جو مناسب لتسوية خلافات الحدود مع الصين إلا ان المشكلة الأصلية لم تزل برمتها بغير حد وعلى صعيد العلاقات الدولية فان الهند لاتزال تلعب دورا مؤثرا وان كانت تأخذ فى اعتبارها مصالحها مما يضعها احيانا فى مواقف مواجهة مع اصدقائها .

وعلى أية حال فان الدور الذى يمكن ان تلعبه الهند دوليا سيتوقف على حل مشاكلها الداخلية وان كان فى واقع الأمر يتوقف على استمرارية الحكومة ومدى نجاحها فى تحقيق الاستقرار السياسى على أرض شبه القارة الهندية . □

تقارير



القرن الأفريقى : من النزاع الاقليمى الى المنازعات الأهلية

أشرف راضى

أعلنت « الحركة الوطنية الصومالية » إنفصال شمال الصومال عن جنوبه ليصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، عاصمتها مدينة هرغيا التى دمرت بالكامل تقريبا نتيجة للقصف الوحشى الذى تعرضت له من قبل قوات محمد سياد برى ، فى محاولة تجاوزت حدود المجابهة العسكرية مع قوات « الحركة الوطنية الصومالية » ، لتمتد إلى محاولة تدمير الأساس البشرى الذى يزود هذه الحركة بعناصرها المقاتلة ، أى قبائل « اسحق » التى تعيش فى شمال البلاد . ويشيع بين أبناء الشمال أن الجنرال « مورجان » ، صهر الرئيس سياد برى كتب إليه رسالة يقترح فيها أن الحل المناسب لمشاكل شمال البلاد هو القضاء على القبيلة الاسحاقية قضاء مبرما . وبغض النظر عن مدى صحة هذه الاشاعة ، يبقى الصحيح أمران : الأول ، هو أن القوات الموالية للرئيس سياد برى دمرت مدينة هرغيا فى الشمال لارغام سكانها على الخروج منها ، والثانى ، هو أن هذا النظام لم يتورع عن الانقضاض على قبيلة الميريحانية التى ينتمى اليها والقضاء على أعداد كبيرة من أبنائها . والمهم أن شيوع تلك القصة الى درجة الاقتناع هيأت المناخ فى شمال البلاد فى إتجاه الانفصال ..

ومنذ فرار الرئيس السابق محمد سياد برى من مقديشيو ، بعد أن دمر أحياء كثيرة منها تدميرا كاملا ، كانت التوقعات تشير الى أن البلاد مهددة بالتفكك ، والانقسام فيما بين القوى السياسية القبلية التى تحالفت للاطاحة بنظام سياد برى .. وما أن إنفرد « المؤتمر الصومالى المتحد » بالسيطرة على مقديشيو ، فى الوقت الذى كانت « الحركة الوطنية الصومالية » قد أحكمت سيطرتها على مدينة وميناء بربرة فى الشمال ، بدأ الحديث يشير إلى أن البلاد معرضة لاحتمالات تقسيمها وفقا لخبرتها الاستعمارية السابقة .. فالصومال الحديث هو نتيجة لاتفاقية وقعت بين الشمال ، الذى كان يعرف بالصومال البريطانى ، والجنوب ، الذى كان يعرف بالصومال الايطالى ، وقعت فى عام ١٩٦٠ .

وبالفعل بدأت « الحركة الوطنية الصومالية » تمهد للانفصال ، من خلال سلسلة المعاهدات التى وقعتها مع القبائل الأصغر فى شمال البلاد ، وبدأت تحكم سيطرتها على الشمال برمته ، وإستفادت من التأييد الذى تحظى به فى وسط قبائل إسحق ، فى حملتها لنزع السلاح من أيدى المدنيين .. ودعت « الحركة » إلى عقد مؤتمر أقليمى للقبائل فى الفترة من ١٥ ـ ٢٧ فبراير لمراجعة قانون الاتحاد الصادر عام ١٩٦٠ ، واتفق المشاركون فى المؤتمر على عقد إجتماع آخر فى مدينة برعو ، وفيما بين

★ تم تحرير هذا المقال قبل وقوع الاحداث الاخيرة فى اثيوبيا

الاجتماعين كانت « الحركة الوطنية قد حددت موقفها من مسألتى أسلوب الحكم والتنظيم فى شمال الصومال ، والصيغة السياسية الجديدة التى يجب أن تربط الشمال بالجنوب . ثمتمر « برعو » الذى أعلن فى أعقاب إعلان إنفصال الشمال عن الجنوب ليعود الوضع الى ماكان عليه قبل الاستقلال .

وبإعلان الانفصال ، يكون النزاع الدائر فى « القرن الأفريقى » قد دخل مرحلة جديدة ، يرسم ملامحها بالاضافة الى تطورات الصومال ، التطورات الجارية الى الغرب والشمال منها فى أثيوبيا .. ونظرا لأن هذه التطورات تحدث بعد إنتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فالسؤال هو ما هى آثار ذلك على منطقة القرن الأفريقى ؟

القرن الأفريقى فى عصر ما بعد الحرب الباردة :

لم يسفر انتهاء الحرب الباردة عن تحقيق السلام فى منطقة القرن الأفريقى . فالحروب الأهلية فى أثيوبيا والصومال جعلت المنازعات الدائرة فى المنطقة ظاهرة مزمنة فى تلك المنطقة التى تفتك المجاعة بشعوبها .. وبدلا من أن يسفر التقارب بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عن التقدم نحو إيجاد حل للنزاع الأقليمى فى القرن الأفريقى ، إنسحبت القوى الكبرى من النزاع . صحيح أنه فى افريقيا الجديدة ، لم تعد القوى الكبرى تدعم الطغاة ، لكنها لاتقدم أى مساعدات لمجموعات المعارضة . حتى المساعدات الانسانية أصبحت تتدفق على المنطقة ببطء يزيد من معاناة شعوبها ، والسبب كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين هو أن « المساعدات يمكن أن تشعل الحرب » . فالوقود اللازم لتشغيل محطات ضخ المياه فى مقديشيو ، مثلا ، يساهم كذلك فى تشغيل المركبات العسكرية للأجنحة المتصارعة ..

وهذا الانسحاب من قبل القوى الكبرى من منطقة القرن الأفريقى ـ التى تضم أثيوبيا والصومال وجيبوتى ـ بعد انتهاء الحرب الباردة ، يؤكد صحة الرأى الذى ذهب إلى القول بأنه سيتم تفكيك مراكز التوتر والنزاع فى العالم ، نتيجة للاستقلال المتزايد للقوى المحلية الفاعلة .. ويقف وراء هذا الموقف الذى إتخذته القوى الكبرى من منطقة القرن الافريقى ، القناعة المتزايدة بأن المنازعات فى القرن الأفريقى وفى الأماكن الأخرى فى العالم الثالث إنما هى نتاج للظروف المحلية كالروح القبلية والتوترات الدينية والعرقية أو العداوات التاريخية التى ربما سبقت قدوم الاستعمار الأوروبى ..

ومنذ الثورة التى شهدتها دول أوروبا الشرقية وأطاحت بنظم الحكم الشيوعية فى عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، أصبحت قضية حقوق الانسان ، وتفكيك سيطرة الدولة على الاقتصادات الوطنية من بين الموضوعات الرئيسية المدرجة فى جدول أعمال الدول الكبرى عند تعاملها مع البلدان الفقيرة فى العالم الثالث .. وتعرضت الأخيرة لضغوط متنوعة من أجل إجراء الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية للتكيف مع التحولات الجارية فى العالم .. وهكذا شهد عام ١٩٩٠ محاولات من جانب دول القرن الأفريقى الثلاث للتكيف من خلال إدخال بعض التغييرات الشكلية ، ولكن دون المساس بجوهر النظام ، ولا بجوهر أسلوب ممارسة السلطة ..

فمنذ عام ١٩٨٩ ، تمثلت ردود أفعال النظام الحاكم فى أثيوبيا على الوضع الداخلى الذى يزداد تأزما ، فى إجراء العديد من التغييرات فى الحكومة ، عادة ماتكون مصحوبة بالاطاحة بالرموز المتشددة ، والتقدم برموز معتدلة قريبة من الولايات المتحدة والغرب ، أملا فى تحسين العلاقات مما يدعم النظام فى مواجهة الثورة المتصاعدة ، ويوفر له المساعدات التى قد تمكنه من تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد .. وكان أبرز تلك التعديلات ، التعديل الذى جرى يوم ٢٦ أبريل ١٩٩١ ، وعين بمقتضاه « تسفاى دينكا » وزير الخارجية ، رئيسا للوزراء ، وهو التعديل الذى أعتبر من قبل الدبلوماسيين الغربيين يمثل موقفا أكثر إعتدالا للرئيس منجستو ، الذى أيد الحكومة الجديدة ، وأعلن أن مهمتها الأولى تتمثل فى تطبيق قرارات الجمعية الوطنية الأثيوبية (الشنغو) الأخيرة .

وشهدت الفترة ذاتها عدة محاولات لعقد مفاوضات بين الحكومة الأثيوبية وحركات المعارضة الرئيسية المسلحة ، إلا أن إنهيار هذه المفاوضات ، وعدم توقف القتال فيما بين القوات الحكومية والتنظيمات المعارضة ، لاسيما فى شمال البلاد ، قلل بدرجة كبيرة من أهمية التعديلات التى أدخلها النظام بالنسبة لحركات المعارضة التى لم ترى فى تلك التعديلات ما يحقق الحد الأدنى من مطالبها .

وفى الصومال ، وعد الرئيس سياد برى فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ بإجراء إنتخابات على أساس التعدد الحزبى فى عام ١٩٩٠ ، وإقترحت حكومته فى ١٢ يوليو ١٩٩٠ التقدم بمشروع دستور جديد وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه فى شهر أكتوبر ، وأعلنت تأجيل الانتخابات على أساس تعدد الأحزاب الى شهر فبراير ١٩٩١ . ومع بدء تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار بين أثيوبيا والصومال ، بدأت حركات المعارضة الصومالية المدعومة من أثيوبيا تتعرض لضغوط من أجل وقف نشاطها .. ورغم وعود الرئيس برى ، لم يحدث أى تقدم فى الاتجاه نحو الديمقراطية .. وإتجه أسلوب التعامل مع المعارضة الى اتباع سياسة الأرض المحروقة ، الأمر الذى أسفر عن تدمير أكبر المدن الصومالية التى تعرضت لقصف وحشى من قبل القوات الحكومية .

وفى جيبوتى ، تزايدت وتيرة المصادمات العرقية بين قبائل العفر وقبائل عيسى ، كما تعرض الفرنسيون لهجمات مسلحة من وقت لآخر .. وأدت ضغوط فرنسا على نظام الحكم فى جيبوتى الى ضرورة اجراء إصلاحات سياسية فى إتجاه نظام التعدد الحزبى ، الى حدوث

توترات فى العلاقات الفرنسية ـ الجيبوتية . وإستجاب الرئيس حسن جوليد أبتيدون لتلميحات فرنسا بإمكانية خفض وجودها العسكرى (أربعة آلاف جندى فرنسى) فى البلاد ، وقيامها بخفض مساعداتها الاقتصادية بالفعل ، بأن إتجه إلى واشنطن بحثا عن ممول جديد لنظامه ، ولم يخرج النظام عن النمط السائد فى المنطقة للتعامل مع المعارضة ، والمتمثل فى إتباع سياسة الأرض المحروقة ..

تأثير حرب الخليج :

وبإستثناء الصومال التى كانت تشهد فى فترة عملية بناء القوة العسكرية لدول التحالف المناهض للعراق فى شبه الجزيرة العربية ، نزاعا دمويا حادا على السلطة ، مما أجبر الدول الكبرى على إخلاء رعاياها ورعايا الدول الأخرى من الصومال ، حاولت كل من جيبوتى وأثيوبيا الاستفادة من الأزمة فى تحقيق مكاسب فى الداخل والخارج .

وفضلا عن الوجود العسكرى الفرنسى فى جيبوتى ، والذى يلعب دورا مهما فى حماية الدولة على المستوى الاقليمى فى مواجهة كل من أثيوبيا والصومال ، وحماية أمن النظام فى الداخل فى مواجهة المعارضة المحلية ، فإن الولايات المتحدة كذلك الحق فى الاستخدام الروتينى لموانىء ومطارات جيبوتى . وكانت جيبوتى بحكم موقعها الاستراتيجى المتميز فى جنوب البحر الأحمر ، حيوية فى عملية بناء القوة العسكرية . وتسعى جيبوتى فى الوقت الراهن الى إستثمار موقفها والحصول على مساعدات من الولايات المتحدة والدول العربية النفطية .

ومن جهته ، حاول الرئيس الأثيوبى منجستو هايلى ماريام تدعيم روابطه مع الولايات المتحدة من خلال تبنيه موقفا معاديا للعراق . وكان إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين أثيوبيا وإسرائيل فى شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ ، سببا لتحسن العلاقات الأثيوبية ـ الأمريكية . وفى تقدير بعض المراقبين ، فإن أزمة الخليج أعطت لنظام منجستو قاعدة جديدة لنجاته . فقد إختار الرئيس منجستو أن يدين صدام حسين على غزوه الكويت ، بينما أعلنت « الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا » عدوه الرئيسى ، عن استعدادها لارسال خمسة آلاف من مقاتليها ليحاربو الى جانب العراق ، مما أدى إلى قطع المساعدات العسكرية والمالية التى كانت تقدمها السعودية والحكومات العربية الأخرى المعارضة لصدام حسين عن « الجبهة » . وبدأت السعودية فى شحن النفط إلى أثيوبيا ، مما عوضها عن وقف شحنات النفط السوفيتية ، بينما لم يكن العراق المفروض عليه حظرا إقتصاديا فى وضعه يمكنه من تقديم مساعدات مماثلة « للجبهة » .

وبالرغم من أن « الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا » لم تعد تحصل على مساعدات من الخارج نتيجة للتطورات الأقليمية ، فإن الجبهة منذ سيطرتها على ميناء مصوع فى فبراير عام ١٩٩٠ ، ومنذ إعتراف العديد من الهيئات الدولية المانحة للمعونة لأثيوبيا التى تعانى المجاعة بهذه السيطرة « بالجبهة » ، قد تمكنت من الحاق المزيد من الهزائم بالنظام الأثيوبى . وبدأت « الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى » تحقق تقدما فى العديد من الولايات الشمالية ، بالتنسيق مع المنظمات المعارضة الأخرى وقد أسفر هذا التنسيق عن تشكيل الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا والتى تشكل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى دعامتها الأساسية ورغم أحجام أريتريا عن المشاركة ، إلا أن هذا لم يحل دون التنسيق العسكرى بين « الجبهة الشعبية » و « الجبهة الديمقراطية » و « جبهة تحرير أورومو » .

وكان النجاح العسكرى الذى حققته الحركات الثلاث ، هو الذى هيأ الأساس لمشاركتها فى المفاوضات مع الحكومة ، والتى تم التوصل اليها من خلال الوساطة الأمريكية . وكان التقدير الأميركى للموقف فى أثيوبيا يشير إلى حدوث تغيرين مهمين . الأول ، هو أن الوضع على الأرض تبدل خلال الأشهر الماضية لصالح ثوار تيجراى وأريتريا نتيجة تعاون المجموعتين والتنسيق فيما بينهما . والثانى ، هو بدء جميع الأطراف إستخدام كلمة « الديمقراطية » و « المشاركة » ، الأمر الذى إعتبرته الادارة تطورا ايجابيا آخر ، يتفق مع دعوة الجمعية الوطنية الأثيوبية « الشنجو » الى عقد مؤتمر للبحث فى ترتيبات إنتقال السلطة ، الأمر الذى إعتبرته الولايات المتحدة تطورا مهما وتنازلا واضحا لصالح أى مفاوضات فى المستقبل .

وأعلنت الولايات المتحدة التى ترعى هذه المفاوضات ، وتلعب دورا مهما فى الوساطة بين الأطراف المتحاربة ، أن المفاوضات التى تعقد بين الثوار والحكومة ، إنما ستكون « لبحث تأمين الانتقال السلمى للسلطة فى أديس أبابا » . وكانت إستقالة منجستو وفراره خارج البلاد تطورا آخر أعتبر المراقبون أن من شأنه أن يجعل المفاوضات بين الثوار والحكومة أمرا أسهل ، على الرغم من رفض المعارضة المسلحة وقف القتال ، وإبداء قدر من التشكك فى التطورات السياسية الجارية فى أديس أبابا .. ورأت فى إقدام منجستو على الاستقالة محاولة للحيلولة دون أن يترجم الثوار انتصاراتهم العسكرية الى مكاسب سياسية ملموسة .

وخلافا للتطورات فى الصومال ، فإن هروب منجستو ، وإن كان لايمثل تحولا جذريا فى النظام السياسى الأثيوبى وما حققته المعارضة المسلحة من تنسيق فيما بينها من شأنه أن يمهد الطريق امام حل تفاوضى لمستقبل أثيوبيا ، والعلاقة فيما بين القوميات ، فى إطار الوحدة الأثيوبية على الأقل .. وإن كان هذا لن يمنع دون حدوث نزاعات داخلية فيما بين التنظيمات السياسية المتنافسة داخل الاقليم الواحد ..

خريطة سياسية معقدة :

إن خريطة القوى السياسة المتنافسة الآن فى منطقة القرن الأفريقى ، هى نتاج لعقود إتبعت الدول الأفريقية الثلاثة خلالها سياسة « زعزعة الاستقرار » كأسلوب للتدخل المباشر فى شوؤن الدول الأخرى المجاورة ، والمتنافسة . ونظرة واحدة على خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الأفريقى (أنظر الملحق) تكفى للقول بأن غالبية القوى السياسية فى دول القرن الأفريقى الثلاث هى نتاج لاتباع حكومات تلك الدول ، ودول أخرى مجاورة ، خصوصاً السودان وكينيا لسياسة زرع عدم الاستقرار ..

ويمكن تعريف سياسة زعزعة الاستقرار بأنها « خطة تهدف الى زعزعة الوضع الداخلى لدولة ما (وهو ما يطول طبيعة الحكم أو عمل مؤسساته أو دورته الاقتصادية أو موقف الرأى العام) من أجل دفعها الى تغيير سياستها الخارجية بالاتجاه المطلوب أو التضييق على خياراتها الدولية » . وبذلك فإن الطرف الذى يقوم بإتباع هذه السياسة ، يستغل أو يحاول إستغلال الاضطرابات (أو الانقسامات) السياسية (والعرقية والقبلية فى حالة القرن الأفريقى) فى الدول المستهدفة .. وفى منطقة القرن الأفريقى تتداخل الأهداف من وراء خطط « عدم الاستقرار » ، التى تتراوح بين مجرد تغيير إتجاهات السياسة الخارجية للدولة المستهدفة بحيث تتناسب مع مصالح الدولة المتدخلة الى إستهداف تغيير من شأنه أن يحدث تغييرات جوهرية فى الخريطة السياسية فى الدولة المستهدفة بمحاولة تحرير أو سلخ أحد أقاليم الدولة عنها .

والملاحظ فى حالة « القرن الأفريقى » أنه على الرغم من وجود أساس موضوعى ، لانفصال أقليم أريتريا عن أثيوبيا ، إستنادا إلى الاختلافات العرقية ، ولتاريخ المشكلة الاريترية ، والثورة الاريترية ذاتها ، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق طوال العقود الثلاثة التى إنقضت على إنطلاق الثورة الأريترية التى لا تتوقف .والسبب فى ذلك هو أن التغييرات الاقليمية فى منطقة البحر الأحمر التى يمكن أن تترتب على إنفصال اريتريا ، تحول دون تحقيق أريتريا إستقلالها .. وفى المقابل تنجح الخطط الأثيوبية لتقسيم الصومال ، فى محاولتها إيجاد دولة ضعيفة وصغيرة على حدودها الشرقية ، يعتمد وجودها وإقتصادها على أن تفتح لأثيوبيا منافذ على البحار المفتوحة لتجارتها مع العالم الخارجى ، إذ يتعذر عليها إستخدام المنافذ الموجودة على البحر الأحمر عصب ومصوع نظرا لظروف الثورة وأثيوبيا تهدف من وراء ذلك الى تقليل إعتمادها على المنافذ التى يسيطر عليها الثوار مما يحرر يدها ويجعلها فى وضع تفاوضى أفضل فى مواجهة الثوار .. وتفيد التقارير الواردة من أثيوبيا والصومال عن ضغوط مارستها أثيوبيا ، وإتفاقات بينها وبين « الحركة الوطنية الصومالية » على إستخدام ميناء بربرة ، سبقت إعلان الحركة إنفصال شمال الصومال ..

إن التغييرات السياسية التى يشهدها القرن الأفريقى ، ليست مجرد تغييرات فى نظم الحكم الاستبدادية ، لحساب تطور أو تطورات ديمقراطية ، إنما هى تعبير عن مدى إستحكام الحرب الأهلية داخل دول القرن الأفريقى الثلاثة ، ومؤشر على أن عقود سياسة زعزعة الاستقرار ، التى أفرزت العديد من التنظيمات المسلحة المعارضة ، لاسيما فى الصومال وجيبوتى ، والقمع الوحشى للأقليات القومية والعرقية فى أثيوبيا الذى أدى إلى تكاتف أبناء هذه الأقليات فى مواجهة النظام الحاكم ، قد أدت إلى نمو آلية عمل خاصة بتلك المنظمات ، وثبت أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل قلب مسار هذا الاتجاه ، من خلال ترتيبات أقليمية ، كما حدث بين أثيوبيا والصومال اللتين إتفقتا على حل النزاع بينهما حول أقليم الأوجادين ، وتعهدتا بعدم دعم الحركات المعارضة داخل أى منهما .

إن الخريطة السياسية التى أفرزتها المنازعات الأقليمية ، والمجاعة والجفاف فى منطقة القرن الأفريقى ، تؤذن ببدء عصر جديد فى علاقة المجتمع بالدولة فى القرن الأفريقى ، سمته الأساسية هى تفكك مؤسسات « الدولة بعد الاستعمارية » وفقا للخطوط العرقية أو القبلية ، وتآكل المجتمع المدنى .. وإذا كانت السمة الأولى تؤدى إلى إعادة رسم الحدود السياسية بين الدول فى القرن الأفريقى ، فإن السمة الثانية هى الاداة التى تستغلها القوى الأجنبية للحيلول دون أن يكون إعادة رسم الخريطة السياسية ضمن الحدود التى تخدم مصالح هذه الدول .

(انظر خريطة القوى السياسية فى الصفحة التالية)

(ملحق)

خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الافريقى

اسم الحزب / الجبهة	سنة التاسيس	مركز النشاط	التمثيل الطائفى
اولا : جمهورية جيبوتى : (ا) التجمع الشعبى من اجل التقدم (الحزب الحاكم) Rassemblement Populair pour le Progrés (RPP)	٤ مارس ١٩٧٩	جيبوتى	التنظيم الاساسى فى التجمع هو المتحدث الرئيسى باسم قبائل العيسى
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظورة) (١) جبهة تحرير الساحل الصومالى (FLCS) Front de Libération de la Côte de Somalis	١٩٦٣	مقديشيو	قبائل العيسى
(٢) الجبهة الديمقراطية لتحرير جيبوتى (FDLD) Front Démocratique pour la Libération de Djibouti	١٩٧٩	اثيوبيا وفرنسا	قبائل العفر
(٣) حزب الشعب الجيبوتى Partie Populair Djiboutian (PPD)	١٩٨١	اثيوبيا	قبائل العفر وبه بعض عناصر من العيسى
(٤) حركة تحرير جيبوتى (MLD) Mouvement pour la Libération de Djibouti	١٩٨٤	اثيوبيا	قبائل العفر
(٥) الحركة الوطنية الجيبوتية لاقامة الديمقراطية Mouvement National Djiboutien pour l'Instauration de la Democratie (MNDID)	١٩٨٦	المقر الرئيسى : باريس الفرع : اديس ابابا	العفر والعيسى
(٦) التجمع من اجل حماية الامة Rassemblement pour la Sauvegarde de la Nation (RSN)	١٩٨٨	اثيوبيا	ينتمى مؤيدوه الى القبائل المتحالفة مع الحركة الوطنية الصومالية (عيسى)
(٧) اتحاد الحركات الديمقراطية (UMD) Union de Mouvements Democratique	فبراير ١٩٩٠	اثيوبيا وفرنسا	العفر
ثانيا : جمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية : (ا) الحزب الحاكم : حزب العمال الاثيوبى Workers' Party of Ethiopia (WPA)	١٩٨٤	اديس ابابا	يسيطر عليه امهريون
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظورة) (١) الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا (EPLF) Eritrean People's Liberation Front	١٩٧٠	اقليم اريتريا	مسلمو ومسيحيو اريتريا
(٢) جبهة تحرير غرب الصومال Western Somalia Liberation Front (WSLF)	١٩٧٥	مقديشيو	الاوجادين متحدثى اللغة الصومالية
(٣) الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى Tigre People's Liberation Front (TPLF)	١٩٧٥	اقليم تيجراى	التيجراين
(٤) التحالف الديمقراطى الشعبى الاثيوبى (EPDA) Ethiopian People Democratic Alliance	١٩٨٢	الخرطوم ، وبريطانيا والولايات المتحدة	أمهريين

تابع ملحق خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الافريقى

اسم الحزب / الجبهة	سنة التاسيس	مركز النشاط	التمثيل الطائفى
(٥) المجلس الاريترى الوطنى الموحد Eritrean United National Council (EUNC)	١٩٨٥	الخرطوم	مسلمو أريتريا فقط
(٦) جبهة اوجادين للتحرر الوطنى Ogaden National Liberation Front (ONLF)	١٩٨٦	اقليم اوجادين شرق اثيوبيا	الاوجادين
(٧) الحركة الديمقراطية الشعبية الاثيوبية (EPDM) Ethiopian People's Democratic Movement	١٩٨٦	اقليم وولو فى الشمال	امهريين
(٨) الجيش الثورى الشعبى الاثيوبى (EPRA) Ethiopian People's Revolutionary Army	١٩٨٧	اقليم كوجام	غير محدد
(٩) جبهة تحرير اوروموا Oromo Liberation Front (OLF)	١٩٨٩	شرق وسط وغرب اثيوبيا	مسلمو الاوروموا (الجالا)
(١٠) الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا Ethiopian People's Democratic Revolutionary Front (EPDRF)	١٩٨٩	شمال اثيوبيا	تيجرانيين وامهريين
(١١) جبهة تحرير العفر Afar Liberation Front (ALF)	١٩٨٩	اقليمى هرارجى وولو	قبائل العفر
(١٢) جبهة تحرير الابو الصومالى Somali Abo Liberation Front (SALF)	١٩٨٩	المنطقة الجنوبية الجبلية	الابو الصوماليين
(١٣) حرصة الجنود الاثيوبيين الاحرار Free Ethiopian Soldiers Movement (FESM)	١٩٨٩	اثيوبيا	عسكرية
(١٤) حزب العمال الاثيوبى الثورى[1] Ethiopian Workers Revolutionary Party (EWRP)	١٩٩١	شمال اثيوبيا	(غير محدد)
ثالثا : جمهورية الصومال الديمقراطية : (أ) الحزب الحاكم : الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى Somali Revolutionary Socialist Party (SRSP)	١٩٧٦	مقديشيو	خاضع لسيطرة الرئيس سياد برى
(ب) احزاب المعارضة : (جميعها محظور) ، وتستند على ركائز قبلية فى الاساس (١) الحركة الوطنية الصومالية Somali National Movement (SUN)	١٩٨١		قبائل الاسحاق وعيسى شمالى الصومال
(٢) جبهة الخلاص الديمقراطى الصومالية (SDSF) Somali Democratic Saluation Front	١٩٨١	روما ، اديس ابابا عدن	غير محدد
(٣) الصومال اولا Somalia First (SF)	١٩٨٣	لندن	غير محدد
(٤) الحركةالاسلامية الصومالية Somali Islamic Movement (SIM)	١٩٨٦	مقديشيو	غير محدد

ملحق خريطة القوى السياسية فى منطقة القرن الافريقى

اسم الحزب / الجبهة	سنة التاسيس	مركز النشاط	التمثيل الطائفى
(٥) المؤتمر الصومالى المتحد United Somali Congress (USC)	١٩٨٩	روما ، مقديشيو	يسيطر عليه مثقفو قبائل الهاويية
(٦) الجبهة الوطنية الصومالية Somali Patriotic Movement (SPM)	١٩٨٩	جنوب الصومال فى المنطقة الواقعة بين نهر جوبا والحدود مع كينيا	اوجادينية
(٧) جبهة تحرير الصومال المتحدة Somali United Liberation Front (SULF)	١٩٨٩	الصومال	قبيلة دولباهنتى التى تنتمى الى قبائل الدارود .
(٨) التحالف الديمقراطى الصومالى Somali Democratic Alliance (SDA)	١٩٨٩	جنوب الصومال	قبائل البانتو
(٩) جبهة العمل الصومالى Somali Action Front (SAF)	١٩٨٩	منطقة جوبا الجنوبية	غير محدد
(١٠) الجبهة الوطنية المتحدة للصومال National United Demoratic Front for Somalia (NUDFS)	١٩٨٩		تحظى بدعم الضباط المعارضين فى الجيش الصومالى
(١١) الجيش الوطنى الصومالى Somali National Front (SNF)	١٩٨٩	وسط الصومال	الأوجادين
(١٢) جبهة قبائل عيسى[٢] Issa Front (IF)	١٩٩٠	جيبوتى	قبائل عيسى شمال غرب الصومال

مصادر الملحق

تم إعداد الملحق الخاص بخريطة القوى السياسية بالاعتماد على المعلومات المتوافرة فى :

- Arthur S . Banks et al ., **Political Handbook of the World : 1990 ,**
(New York : CSA Publications , 1990) pp . 171 - 2, 204 - 4,574 .
- **Africa South of the Sahara : 1991 , Twentieth Edition (Europa Publicotians Limited , 1990) pp . 440 - 441 , 476 , 909 .**
1 - **Africa Confidential ,** vol . 32 , No . 4 , February 22 , 1991 , P . 8 .
2 - **Africa Confidential ,** vol . 32 , No . 1 , January 11 , 1991 , P . 8 .

تقارير

رؤية عربية لمؤتمر القمة الأفريقى



أحمد يوسف القرعى

● شهدت أبوجا العاصمة الجديدة لنيجيريا انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى العادى السابع والعشرين فى مطلع يونيو ١٩٩١ أى فى موعده السنوى المعتاد شأنه شأن كل مؤتمرات القمة الأفريقية السابقة منذ عام ١٩٦٤ . ولعل هذا يعكس الى حد كبير مدى تمسك الأفارقة بمنظمة الوحدة الأفريقية كتجسيد لأمل الوحدة الأفريقية التى كانت حلما وهدفا للرواد الأوائل لحركة « ألبان افريكان » (الجامعة الأفريقية) منذ بداية هذا القرن وفى مقدمتهم المفكر والمناضل الأفريقى المعروف « وليم ديبوا » وقد لعب دورا شبيها بدور كل من الكواكبى ورشيد رضا وساطع الحصرى فى حركة الوحدة العربية والاسلامية .

ولاشك أن الامتداد السكانى والجغرافى العربى فى القارة الأفريقية يجعلنا كعرب شركاء فى البيت الأفريقى وشركاء فى كل تجربة أفريقية . وليس أدل على هذا من وجود ٧٥ ٪ من مساحة الوطن العربى وكذا نمو ٧٠ ٪ من تعداد الشعب العربى فى الشمال الأفريقى ويتمثل الجناح العربى فى أفريقيا فى تسع دول عربية هى مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، السودان ، الصومال ، جيبوتى . وشاركت سبع من هذه الدول فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ وكلها الآن أعضاء عاملون بالمنظمة ويتحملون مسئولياتهم والتزاماتهم الأفريقية شأنهم شأن أية دولة أفريقية جنوب الصحراء . ولقد استضافت القاهرة (١٩٦٤) ، الجزائر (١٩٦٨) ، الرباط (١٩٧٢) ، مقديشيو (١٩٧٤) ، الخرطوم (١٩٧٨) مؤتمرات القمة الافريقية .

والمسألة ليست مسألة الوجود العربى فى أفريقيا فحسب ، وانما مسألة التفاعل العربى الأفريقى على مستوى الوطن العربى والقارة الأفريقية ككل والشعور المشترك بالمصير الواحد منذ عصر التحرير العربى والأفريقى فى مواجهة سبع امبراطوريات استعمارية تحكمت فى المنطقتين طوال سنوات طويلة ، لقد وقفت الشعوب العربية والأفريقية معا فى كفاح مشترك ضد العدو المشترك . واذا كانت موجة التحرير العربية أسبق زمنيا (منذ الأربعينات) من موجة التحرير الأفريقية (منذ الستينات) فان هذا لاينفى أن زحف التحرير جميعا كان موجة واحدة متعاصرة ملتحمة أساسا وان تعددت شعبا وتتابعت خطوات وحققت كل منهما أعلى مراحل الاستقلال فى غضون ربع قرن وكان الوطن العربى نواة التحرير الأفريقى أساسا وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أول جسر يربط حركتى التحرير العربية

والأفريقية . (راجع ماجاء فى فلسفة الثورة للرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤)

وعلى ضوء أعمال ونتائج مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى أبوجا ، ومن منطلق الاحساس العربى بالمشاركة فى المصير الأفريقى ، فان المتابعة عن كثب لما يجرى فى كل من الوطن العربى وأفريقيا لعقد دراسات عربية أفريقية مقارنة من شأنه رصد الخاص بكل منطقة والعام المشترك بينهما مما يتيح تبادل التجارب والخبرات والممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية فى اطار مايعرف الآن باسم التعاون العربى الأفريقى ويمثل « رغم تواضع نشاطه الحالى » أشمل وأعمق مظاهر التعاون بين الجنوب / الجنوب دعما لوحدة صف العالم الثالث فى حواره مع عالم الشمال الغنى .

ويركز هذا المقال على الدراسة المقارنة لمؤتمرات القمة لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأخيرة أكبر وأشمل منظمة قارية فى العالم « ٥١ دولة »

وانعقاد مؤتمر القمة العربى أو الأفريقى وان كان ليس هدفا فى حد ذاته فانه يأتى استجابة لظاهرة معروفة فى عالم اليوم هى « دبلوماسية القمة » . واللجوء الى عقد مؤتمرات القمة يعنى تجاوز الوسائل التقليدية الأخرى وذلك بقصد سرعة حسم الموضوعات والقضايا المطروحة فى المؤتمر من قبل الرؤساء . واذا كانت الدول الكبرى قد احتكرت لنفسها مؤتمر القمة فترة طويلة فان دول العالم الثالث بدأت منذ بداية الأربعينات تمارس هذه المسئولية وكانت مؤتمرات القمة العربية التى أنشأت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ومؤتمر القمة الأفريقى الأسيوى فى باندونج الذى وضع أسس الحركة الأفروآسيوية عام ١٩٥٥ وأول مؤتمر قمة افريقى عام ١٩٥٨ فى أكرا ـ غانا « قبل انشاء منظمة الوحدة الأفريقية » وأول مؤتمر قمة لعدم الانحياز فى بلجراد عام ١٩٦١ ثم مؤتمر القمة الأفريقى التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ . وهكذا شاعت مؤتمرات القمة وتنوعت .

وبالدراسة المقارنة نجد أن عام ١٩٦٤ قد شهد انعقاد كل من مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة « يناير » ومؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة أيضا « يوليو » . ومنذ ذلك الوقت وطوال ٢٧ عاما انعقدت ٣٠ قمة أفريقية « منها فقط ثلاث قمم طارئة » مقابل ١٨ قمة عربية « منها ٦ قمم طارئة » . معنى هذا أن القمة الأفريقية قد حافظت على استمراريتها العادية سنويا « باستثناء قمة ١٩٨٠ » حتى انعقاد مؤتمر أبوجا الأخير بينما فقدت القمة العربية العادية منذ عام ١٩٨٢ استمراريتها منذ انعقاد مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس « سبتمبر ١٩٨٢ » وبدأت القمة العربية منذ عام ١٩٨٥ تعقد دورات طارئة على فترات غير منتظمة كما يلى :

ـ مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء « أغسطس ١٩٨٥ » لمواجهة العمليات الارهابية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان .

ـ مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان « نوفمبر ١٩٨٧ » وخصص للحرب العراقية الايرانية .

ـ مؤتمر القمة العربى الطارىء بالجزائر « يونيو ١٩٨٨ » بشأن المؤتمر الدولى للشرق الأوسط وتأكيد الحقوق الفلسطينية

ـ مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء « مايو ١٩٨٩ » لمواجهة تداعيات الأزمة اللبنانية .

ـ مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد « يونيو ١٩٩٠ » ودعا اليه الرئيس العراقى صدام حسين أساسا فى محاولة مكشوفة لتتويجه زعيما عربيا على الأمة بعد مزاعم « قادسية صدام »

ـ مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة « اغسطس ١٩٩٠ » لادانة الاجتياح العراقى للكويت .

أما القمم الأفريقية الطارئة فهى كما أشرنا لم تتجاوز ثلاث دورات طارئة هى :

ـ مؤتمر القمة الأفريقية الطارىء فى أديس أبابا بسبب غزو قوات جنوب أفريقيا العنصرية لأنجولا « يناير ١٩٧٦ »

ـ مؤتمر القمة الأفريقى الطارىء فى لاجوس ـ نيجيريا وخصص للشئون الاقتصادية وتوقيع خطة عمل لاجوس « ابريل ١٩٨٠ »

ـ مؤتمر القمة الأفريقى الطارىء فى اديس ابابا لدراسة مشكلة المديونية « نوفمبر ١٩٨٧ »

ولاشك أن الحرص الأفريقى على انتظام دورات انعقاد مؤتمرات القمة العادية « ايجابية » تحسب للعمل الأفريقى المشترك ويفتقر اليها العمل العربى المشترك على الأقل لتنقية الأجواء العربية وتصحيح مسار التعاون العربى الذى خربه الاجتياح العراقى للكويت .

ومسألة تحديد الموعد الشهرى واليومى للقمة العربية كانت مثار مناقشات عديدة سابقة وأول مرة تحدد فيها موعد للانعقاد الدورى جاء فى قمة الجزائر السادسة عام ١٩٧٣ وتحدد شهر ابريل من كل عام ولم يتم الالتزام بذلك . وفى القمة السابعة عام ١٩٧٤ تقرر عقد القمة الثامنة فى يونيو ١٩٧٥ بمقديشيو ـ الصومال ولم يتم الالتزام بذلك أيضا وفى القمة العاشرة « نوفمبر ١٩٧٩ » تم التأكيد مرة أخرى على عقد القمة بصفة دورية خلال نوفمبر من كل عام ، كما تحدد أساس اختيار المكان تبعا للترتيب الهجائى للدول الأعضاء . وهذا القرارا التزم به وعلى أساسه عقدت القمتين اللاحقتين ثم يجىء تعطيل القمة العادية الثالثة عشرة والتى كان مقررا عقدها فى الرياض « نوفمبر ١٩٨٣ » ليدل مرة أخرى على عدم الالتزام العربى الجماعى ـ أيا كانت المبررات ـ يمثل هذا القرار .

والتساؤل المطروح حاليا الى أى حد تستطيع الأمانة العامة للجامعة العربية أن ترتب انعقاد القمة العربية العادية فى موعدها الذى سبق أن تحدد فى شهر نوفمبر من كل عام ولتكن قمة أبوجا الأفريقية هى الدرس

الأفريقى المستفاد فلقد انعقدت فى موعدها السنوى رغم الأزمات المزمنة والمستحدثة التى تعرضت لها القارة وفى مقدمتها الانقلابات العسكرية والاستيلاء على ادارة الحكم حتى فى اديس أبابا حيث مقر الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية .. وأكثر من هذا فلقد انعقدت القمة الأفريقية فى اليوم المحدد لها بعد أن حدد مؤتمر القمة الأفريقى عام ١٩٩٠ يوم الاثنين الأول من يونيو موعدا للقمة وتم هذا للمرة الأولى أوائل هذا الشهر .

والقضية ليست قضية توقيت فحسب وانما أيضا مسألة تقنين لآلية مؤتمر القمة العربى - على غرار مؤتمر القمة الأفريقى - فى ميثاق جديد أو معدل للجامعة العربية ليأخذ المؤتمر مكانه الطبيعى فى الهيكل التنظيمى للجامعة مقرونا بأهداف ووسائل وأساليب واضحة . وهذا ماورد فعلا فى مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية والذى جعل من مؤتمر القمة أعلى سلطة فى الجامعة « البند الأول من المادة ٨ » وأوضح اختصاصاته بصورة أشمل وأقوى مما ورد فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأورد البند الثانى من المادة ٨ هذه الاختصاصات كما يلى : للمؤتمر أن ينظر فى أية مسألة تدخل فى نطاق هذا الميثاق أو تتصل بمعالجة الوضع العربى أو بسلطات ونشاطات الجامعة ومؤسسات العمل العربى المشترك أو التى تقدمها اليه الدول الأعضاء بهدف تعزيز التضامن العربى ورسم الخطط الكفيلة بتدعيم قدرات الوطن العربى فى مختلف الميادين ويقوم بصفة خاصة بما يلى :

أ - اقرار استراتيجية العمل العربى المشترك فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومى للأمة العربية ومصلحتها المشتركة .

ب - اعتماد سياسة الدفاع المشترك فى الوطن العربى وأمنه وتأمين متطلباتها والنظر فى أى وضع دولى يمس بالأمن والسلم العربيين .

ج - اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن اطار الجامعة واقرار تمويلها وكذلك دمج أو الغاء المنظمات أو المجالس الوزارية المتخصصة .

د - التصدى للنزاعات العربية والعمل على حلها بالطرق السلمية

هـ - اعتماد أسس التعاون العربى المشترك مع المجموعات الدولية الأخرى .

و - تعيين أعضاء محكمة العدل العربية

ز - تحديد مقر الجامعة

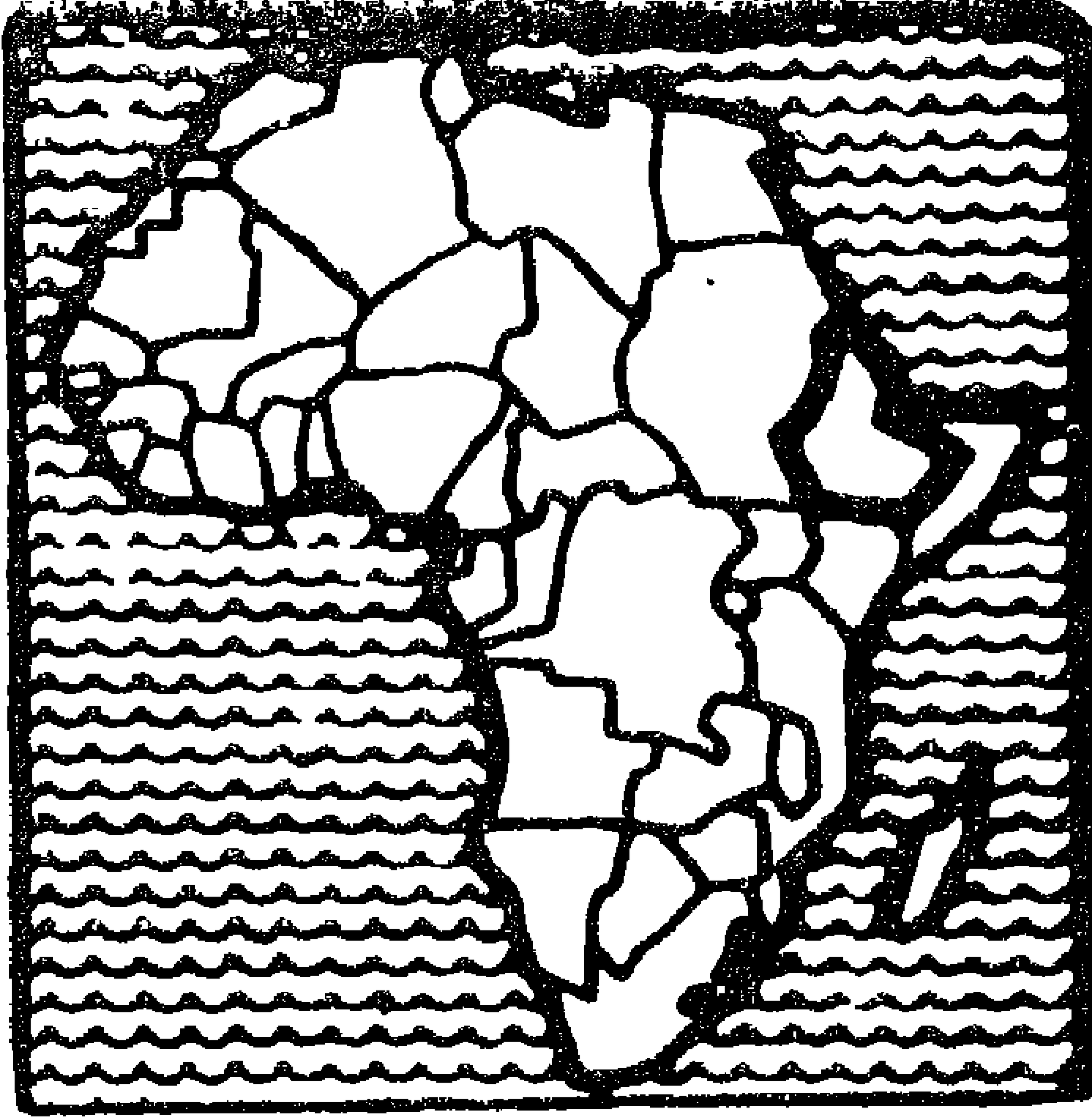
ح - اقرار تعديل الميثاق

ورغم أهمية مثل هذه الاختصاصات فيما لو أدخلت على صلب ميثاق الجامعة العربية فان مؤتمر القمة الأفريقى الأخير فى أبوجا قد إستحدث أمرا جديدا بالتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية . ومن أبرز الخطوات التى استحدثتها هذه الاتفاقية هى اضفاء الشخصية القانونية لمنظمة الوحدة الأفريقية على الجماعة على اعتبار ان الجماعة جزءا لايتجزأ من المنظمة ومن ثم فالمعاهدة التى أنشأت الجماعة جزءا لايتجزأ من ميثاق المنظمة وبذلك أصبح مؤتمر القمة الأفريقى هو الجهاز الأعلى للجماعة . ولذا فقد طالبت القمة الأفريقية الأخيرة أمين عام المنظمة بالدعوة فى أقرب وقت الى عقد اجتماع اللجنة المختصة بمراجعة ميثاق المنظمة مع الأخذ فى الاعتبار البنود المتعلقة بوثيقة الجماعة الاقتصادية وبالقرارات المتعلقة باندماج الجماعة مع المنظمة .

وبالدراسة المقارنة مع أوضاع الجامعة العربية نجد أن الدول العربية اكتفت بالتوقيع على استراتيجية العمل الاقتصادى العربى منذ عام ١٩٨٠ ولم يدخل بعد مرحلة التنفيذ وان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة منذ عام ١٩٥٧ لايضم مجلسها الحالى سوى اثنتى عشر دولة عربية فقط . وأن الوثيقتين ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ منفصلتان تماما عن ميثاق الجامعة وليس ثمة الزام قانونى بالانضمام اليهما .

يعنى هذا بالمناظرة مع أوضاع أفريقيا ان الوطن العربى فى حاجة أيضا الى وثيقة اقتصادية حديثة يتم الاتفاق الجماعى بشأنها وتصبح جزءا لايتجزأ من ميثاق الجامعة الجديد أو المعدل وعندئذ تصبح الوثيقة ضمن المسئوليات العربية الملزمة لمؤتمر القمة العربى شأنه شأن مؤتمر القمة الأفريقى ولعل هذا يدعم دور مؤتمر القمة العربى فى اعادة ترتيب البيت العربى ترتيبا أمنيا وسياسيا واقتصاديا .

تقارير



أفريقيا والتغيرات الديمقراطية

السفير أحمد طه محمد

شهدت القارة الأفريقية فى الفترات الأخيرة تطورات هامة على الساحة السياسية الداخلية تبرز اتجاهات جديدة فى الطريق نحو تطبيق الديمقراطية فى القارة ، وأهتمت وكالات الأنباء بابراز هذه التطورات معلنة ان بشائر رياح الديمقراطية قد بدأت تظهر فى افريقيا ، كما أهتم المحللون بهذه التطورات التى تشهدها القارة فى المرحلة الحالية التى تتسم بتغييرات بارزة فى المجتمع الدولى المعاصر .

والواقع أن هذه التطورات على الساحة الأفريقية تحتاج الى المتابعة والدراسة ، خاصة مع بروز التطورات السياسية الأخيرة فى شرق أوروبا وفى العلاقات بين القوى العظمى ، وبعد انقضاء ثلاث حقب على إستقلال دول القارة اختبرت فيها مجموعة من أنظمة الحكم كان أبرزها نظام الحزب الواحد .

أحداث غرب القارة :

ومن امثلة الاحداث التى وقعت فى القارة وتوضح الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية ، ما حدث فى جمهورية مالى ، حيث أندلعت المظاهرات فى ٢٢ مارس ١٩٩١ مطالبة بالديمقراطية وتعدد الأحزاب واقالة الرئيس تراورى ، وقامت القوات المسلحة بالاستيلاء على السلطة بعد أربعة أيام ، حيث اعتقلت الرئيس تراورى ، وتشكل مجلس مصالحة وطنية برئاسة الكولونيل (أما أمادو سوماتى تورى) حيث أعلن المجلس الغاء الدستور وحل البرلمان والحكومة والحزب الحاكم (الاتحاد الديمقراطى لمالى) ، كما قرر تطبيق التعددية الحزبية .

وقد تشكلت لجنة للتنسسيق بين تجمعات المعارضة واتحاد الطلاب والأتحاد العام للعمال والموظفين الذى قاد رئيسه هذه اللجنة ، وتم التنسيق بين اللجنة ومجلس المصالحة الوطنية على تكوين لجنة مشتركة بينها هى (لجنة الانقاذ الشعبى) ، مهمتها اتخاذ القرارات بما فى ذلك اختيار رئيس الوزراء وتشكيل حكومة مؤقتة ، فضلا عن عقد مؤتمر وطنى يجمع كل المنظمات السياسية لاعداد دستور جديد للبلاد ، وقانون جديد للانتخابات النيابية ، والاعداد لهذه الانتخابات ، وانتخاب رئيس الدولة ، مع تطبيق التعددية الحزبية .

وفى ٣١ مارس ١٩٩٠ تم حل مجلس المصالحة الوطنية ، وتشكلت اللجنة الانتقالية للخلاص الوطنى برئاسة الكولونيل امادو تورى ، ضمت خمسة وعشرين عضوا (منهم عشرة من العسكريين وخمسة عشر من المدنيين الذين يمثلون معظم القوى المعارضة والنقابية

والطلابية) ، كما اتفق على تشكيل حكومة إنتقالية وعقد مؤتمر وطنى يضم جميع القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد .

كذلك حدث فى موريتانيا تطور جديد ، حيث أبرزت الأنباء ما أعلنه فى ١٥ أبريل ١٩٩١ ، رئيس الجمهورية (ولد سيد أحمد طايع) عن اجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد استجابة لرغبة الشعب ، مؤكدا اجراء الانتخابات العامة عقب الاستفتاء الذى يجرى قبل نهاية العام ، وذلك لاختيار جمعية وطنية ومجلس للشيوخ ، وأشار الى أن السماح بانشاء أحزاب سياسية بدون تحديد العدد يشكل خلفية أى عمل فى إطار الاجراءات الدستورية الجديدة .

وأبرز المراقبون انه لم يتم تحديد موعد للسماح بانشاء الأحزاب السياسية وأن رئيس جمهوريةموريتانيا كان قد تولى الحكم فى أعقاب انقلاب عسكرى فى ديسمبر عام ١٩٨٤ ، وتعهد بادخال الديمقراطية فى البلاد ، كما أشاروا الى أن الأحزاب السياسية فى موريتانيا التى يعمل معظمها حاليا بشكل شبه سرى مستعدة لبدء نشاطها العلنى فور السماح لها بالعمل .

وفى ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، جاءت الأنباء بتظاهر عشرات الآلاف فى موريتانيا تأييدا لخطط الحكومة فى إقامة نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب ، ووصفت المصادر الدبلوماسية المظاهرة بأنها أكبر مظاهرة من نوعها تشهدها نواكشوط ، وكانت المظاهرة قد اندلعت على بعد حوالى نصف كيلو متر من مقر الرئاسة ، وحاولت قوات الشرطة احتواء المظاهرة فى البداية ، وفشلت فى منع سير المتظاهرين الى مقر الرئاسة ، وارتبطت المظاهرة بتعهد الرئيس الموريتانى حسبما سبق باجراء الانتخابات الحرة واقامة نظام متعدد الأحزاب ، والاستفتاء على تعديل الدستور قبل نهاية العام الحالى ١٩٩١ .

وفى ٢٧ ابريل ١٩٩١ ، أبرزت وكالات الأنباء ما أعلنته حكومة جمهورية النيجر عن عقد مؤتمر فى نيامى العاصمة لمناقشة انتقال البلاد الى نظام التعدد الحزبى ، وكانت سلطات النيجر قد أعلنت فى نوفمبر ١٩٩٠ قرب انضمامها الى الدول الأفريقية التى أنهت النظام الديكتاتورى وحكم الحزب الواحد (حزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية (N.N.S.D) .

وكانت البلاد قد شهدت سلسلة من التطورات منذ عام ١٩٨٩ ، تم الانتقال فيها من سيطرة المجلس الأعلى الى دولة مؤسسات والأفراج عن السجونين السياسيين فى اطار سياسة للمصالحة الوطنية ، وعقد فى مايو من ذلك العام دور الانعقاد الأول للمؤتمر الدستورى لحزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية ، كما تم تشكيل المكتب التنفيذى للحزب ، ثم تشكيل مجلس اعلى للتوجيه الوطنى كأعلى سلطة فى الدولة برئاسة رئيس الجمهورية ، كما تشكل مجلس وطنى للتنمية مكمل للجمعية الوطنية لتقديم الدراسات والتوصيات ، وتم الاستفتاء على الدستور الجديد فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، كما تم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وتعرضت البلاد للاضطرابات خلال عام ١٩٩٠ .

وفى جمهورية الكاميرون كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت فى ٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، قانونا يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبى فى البلاد ، وذلك بعد موجة من الاضطرابات العارمة التى بدأت فى احتياج الكاميرون منذ شهر يوليو ، وكان اصدار هذا القانون تعبيرا عن أول خطوة نحو تحقيق الديمقراطية فى البلاد .

وقد سبق فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ أن انشئت فى باريس لجنة للتنسيق بين الحركات السياسية ، وضمت هذه اللجنة بين الحركات السياسية كثيرا من الحركات السياسية والمعارضة لنظام الحكم فى الكمرون ، بالاضافة الى مجموعة من الشخصيات المؤثرة فى الحركة السياسية هناك ، وقامت اللجنة بتوجيه رسالة الى الرئيس (بول بيا) فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ حملها اليه نائب رئيس اللجنة ، وحين وصل الى مطار (ياوندى) العاصمة القت السلطات القبض عليه ، ولكن افرج عنه فى اليوم التالى ، وتسلمت سكرتارية الرئاسة فى ٣٠ أكتوبر الرسالة مع محضر تأسيس اللجنة .

هذا وقد طالبت اللجنة فى رسالتها بالغاء القوانين الاستثنائية ، كما طالبت بحرية الصحافة وبالأخذ بنظام التعدد الحزبى الذى أخذ به القانون الذى أصدرته الجمعية الوطنية ، وان كانت اللجنة قد طالبت رئيس البلاد بتحقيق المزيد من الممارسات الديمقراطية كما طالبت باسراع الجمعية الوطنية باصدار قانون يقضى بالعفو الشامل وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين ، فضلا عن المطالبة بعقد مؤتمر وطنى لوضع قواعد جديدة لمستقبل المجتمع فى الكمرون .

وسبق كل هذا الأحداث الدامية التى وقعت فى جمهورية ليبريا ، والتى تمثلت فى الحرب الأهلية الضارية التى شهدتها البلاد واستنزفت مواردها ، والتى أدت الى فقد فئات كثيرة من الشعب لمأواها وتفشى الأمراض ، ومعاناة البلاد من المجاعة الطاحنة ، كما أدت فى الوقت نفسه الى انعدام الثقة بين مختلف الأطراف المتصارعة ، وتحاول الهيئات المانحة تقديم المعونات الغذائية لمقاومة المجاعة الا أن التغلب على الأزمة الغذائية الطاحنة مقرون بالتوصل الى حل سياسى للموقف المتأزم وإعادة الربط بين المدينة والريف فى البلاد .

أحداث القرن الأفريقى

كما شهدت القارة فى الفترات الأخيرة تطورات هامة فى منطقة القرن الأفريقى ، حيث اندلعت فى جمهورية الصومال الحرب الأهلية من المعارضة الصومالية المتمردة على نظام الرئيس سياد برى واحتلت حركة المؤتمر العاصمة وعينت رئيسا جديدا للبلاد ، وكان سياد

برى قد استولى على الحكم فى عام ١٩٦٩ ومكث فيه تسعة عشر عاما ، اقام أثناءها سياسة اشتراكية ، وألغى جميع الأحزاب السياسية ، وشكل حزبا واحدا هو الحزب الثورى الأشتراكى الصومالى .

وتضم الأحزاب الصومالية المعارضة حزب المؤتمر الصومالى المتحد ، والحركة القومية الصومالية ، وحركة الموطنيين الصوماليين ، وحركة جبهة الخلاص الديمقراطى وجماعة الميثاق ، وكانت هذه الأحزاب تعمل من الداخل والخارج ، وكانت هناك ولا تزال جهود من أجل عقد اجتماع لمائدة مستديرة تضم حركات واحزاب الصومال من اجل وضع نهاية للأحداث المأسوية فى البلاد .

وفى ٢١ مايو ١٩٩١ جاءت الأنباء باستقالة (منجستو هيلاماريام) من منصبه كرئيس جمهورية اثيوبيا ، ومغادرته البلاد الى زيمباوى ، بعد أربعة عشر عاما قضاها فى الحكم ، وذلك بعد تعرضه لضغوط لم يسبق لها مثيل من جماعات الثوار فى شمال البلاد الذين حققوا انتصارات كبيرة على القوات الحكومية منذ فبراير الماضى ، حيث استولوا على اقليمين فى شمال غرب البلاد ومناطق هامة فى ثلاثة اقاليم اخرى ، وجاءت الأنباء كذلك بالاستيلاء على اسمرة وتهديد العاصمة أديس أبابا ، فى الوقت الذى يتم فيه الاستعداد لعقد مؤتمر فى لندن بين الحكومة والمعارضة .

وكان الرئيس الهارب قد استولى على حكم اثيوبيا فى عام ١٩٧٧ بعد ثلاث سنوات من قيام مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب ضد الامبراطور هيلاسيلاس ، وأقام نظام حكم شيوعيا ، كما اتسم حكمه بالشدة والدموية ، وأعدم العشرات من خصومه وسجن الآلاف واشترك فى بعض عمليات الأعدام ، وفى عام ١٩٨٤ تعرض لانتقادات دولية حادة لتجاهله المجاعة التى اجتاحت شمال البلاد وراح ضحيتها عشرات الآلاف من الأثيوبيين .

التطورات السياسية بجنوب افريقيا :

وفى الجنوب الأفريقى ، حدثت تطورات سياسية متتالية فى جنوب افريقيا ، والمعروف أن كفاح حركتى التحرير الأفريقية (المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع) يتركز على انهاء التفرقة العنصرية فى البلاد ، الا أن الصراع القائم هناك يرتبط فى الوقت نفسه بقضية الديمقراطية ، حيث تهدف حركتا التحرير الى انهاء (الأبارتيد) والأتفاق على دستور للبلاد يتيح الفرصة لاقامة مجتمع ديمقراطى ، يشترك فيه سائر المواطنين ، بصرف النظر عن اختلاف اللون ، على اساس فرد واحد صوت واحد .

وقد شهدت جنوب افريقيا فى الفترات الأخيرة خطوات كبيرة نحو ازالة نظام التفرقة العنصرية واصدار دستور جديد فى البلاد ، وذلك فى ضوء ما أعلنه (دى كليرك) من الغاء قوانين الأرض الصادرة فى عامى ١٩١٣ و١٩٣٦ ، فضلا عن تشريعات التسجيل ومناطق الجماعات ، وهى التشريعات التى تعتبر الأعمدة الرئيسية التى يتركز عليها نظام (الأبارتيد) فى جنوب افريقيا ، بالاضافة الى قانون الامتيازات المستقلة الذى الغته بريتوريا فى ١٥ اكتوبر عام ١٩٩٠ ، وهو القانون الذى كان يحرم على السود التردد على كثير من الأماكن العامة كالمكتبات والشواطىء والحدائق والمتنزهات العامة .

وواضح ان الجهود المبذولة من اجل انهاء نظام التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وما تسفر عنه من انهاء حكم الاقلية ، انما ترتبط بقضية الديمقراطية فى البلاد ، وقد سبق ان أعرب (نلسون مانديلا) عن ترحيبه بالخطوات الشجاعة التى يتخذها الرئيس (دى كليرك) فى سبيل القضاء على (الابارتيد) فى جنوب افريقيا ، الا انه أوضح فى الوقت نفسه أن السود مازالوا محرومين من حق التصويت أو الترشيح لعضوية البرلمان .

والواقع أنه لا ينبغى فى تقييم النظام السياسى فى جنوب أفريقيا من حيث ارتباطه بالديمقراطية التركيز على الصيغة النيابية التى يتبعها نظام الحكم الذى يسيطر عليه البيض ، فالديمقراطية تعنى بمجموع الشعب وليس بأقلية من البيض ، وحكمهم المسيطر ، وعلى ذلك فالخطوات الجديدة من اجل انهاء (الأبارتيد) لابد أن ترتبط بتحقيق ديمقراطية جميع الشعب هناك ، غالبية من السود الذين عانوا من التفرقة العنصرية ، وبالتالى فهم يعانون من حرمانهم من الديمقراطية الحقيقية ومن التمتع جميعا بحق التصويت دون أى تمييز أو تفرقة .

اثر احداث شرق أوروبا

ويربط كثير من المحللين بين الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية فى افريقيا والتغيرات التى حدثت فى شرق أوروبا ، عى أساس ان هذه التغيرات لهاتأثيرها على هذه الاتجاهات ، كما نجح التخفيف من التنافس بين القوتين الأعظم فى اضعاف قدرة بعض الدول على الممارسة الدبلوماسية بالتهديد بان تجلأ الى احدى القوى لطلب الحصول على ما لم تحصل عليه من القوى الأخرى ، بل أنه مع فشل الدول الشرقية فى البقاء كنوذج للاشتراكية ، فان انهيار انظمة هذه الدول كان له اثره السلبى على الدول الأفريقية التى كانت تتبع الاتجاه الاشتراكى ، ولكن الدول الأفريقية التى كانت ذات ميول غربية استطاعت ان تفيد مما حدث فى الشرق باعلان اتجاهها نحو التعددية السياسية ، على اساس ان الدول الغربية لا تستطيع ان تشجع مثل هذا الاتجاه فى الدول الشرقية وتتنكر له فى القارة الأفريقية .

ولكنهم فى الوقت نفسه يبرزون ملاحظة ان القارة الأفريقية قد سبقت شرق اوروبا فى الاتجاهات والتطبيقات الديمقراطية ، فهناك بلاد افريقية بدأت فيها

عملية التحول الى النظام الديمقراطى منذ سنوات طويلة سابقة على تغيرات شرق اوروبا منها بتسوانا وجامبيا وموريشميوس والسنغال ، كما أن الاتجاهات العملية الديمقراطية كانت واضحة منذ هذه التغيرات فى الجابون وكوت ديفوار وبنين وغيرها ، ويمكن القول فقط بأن تغيرات شرق اوربا قد كان من شأنها تشجيع تزايد العملية الديمقراطية فى افريقيا ، حيث أخذت القارة الأفريقية تتجه على وجه العموم نحو اتخاذ أنظمة سياسية بل واقتصادية أكثر تحررا ، سواء بالتطبيق أو بالوعود .

اختبار نظام الحزب الواحد

على أن المتتبع للتاريخ الحديث للقارة الأفريقية ، يرى انه عقب حصول دولها على الاستقلال ، خاصة من الاستعمار الفرنسى والاستعمار البريطانى ، اخذت هذه الدول تطبق الأنظمة الديمقراطية التعددية التى سادت كلا من فرنسا ، والتى تمثلت فيها فى النظام الرئاسى ، وبريطانيا التى تمثلت فيها فى النظام البرلمانى .

بيد أن القارة شهدت بعد فترة من الزمان تحولا نحو تطبيق نظام الحزب الواحد ، مسترشدة فى ذلك بالأنظمة التى سادت الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا ورأى حكم الدول الأفريقية فى تطبيق هذا النظام ما يمكنهم من السيطرة على البلاد وتوجيه التنمية الاقتصادية فيها ، وقد ساعدتهم فى ذلك الأوضاع القبلية والشرقية فى القارة وأن المجتمعات الأفريقية لم تمارس المعارضة فى تاريخها القديم .

وبعد مرور ثلاثة احقاب على الاستقلال فى القارة ، فقد أبرز المحللون فشل نظام الحزب الواحد فى بعض الدول التى طبقته ، بل أنه كان العقبة الرئيسية أمام الوحدة الوطنية ، حيث فرضت على الأفراد الاتجاهات الايدلوجية والسير فى خط فكرى معين ، كما أن هذا النظام الذى كان من أهدافه تعليم الفرد ورفع مستواه ، ادى من الناحية الواقعية الى تعليم الفرد اخفاء مشاعره الحقيقية واستخدام لغة معينة تتمشى مع الخط السياسى الذى رسمه الحزب ، كما أدى الى زيادة ارتباط الفرد بالنظام القبلى واعتباره ملاذا له .

وأشاروا الى أن بعض الأنظمة التى طبقت نظام الحزب الواحد قد لجأت الى محاولة اسباغ الصفة الديمقراطية عليه ، وتحرير الانتخابات وفتح المجال أمام المرشحين الذين لا ينخرطون فى جهاز هذا النظام ، ولكن التجارب أوضحت عملا أن ذلك كان وسيلة لابعاد العناصر السياسية المشاغبة من الذين سبق انتخابهم بتأييد الحزب الواحد ، والذين قرر ابعادهم من الحزب أو الحكومة ، كذلك لم يحقق نظام الحزب الواحد ما كان يطمع فيه مؤيدوه من الافادة منه فى تدعيم التنمية الاقتصادية ، على أساس أن من شأنه ان يقلل من القلاقل الاجتماعية ويساعد على تعبئة جهود وأنشطة المواطنين فى سبيل تحقيق الخطط الاقتصادية الموضوعة فى البلاد .

الأنظمة السياسية فى القارة

ويقسم بعض المحللين الأنظمة السياسية السائدة فى القارة الأفريقية الى انظمة ديمقراطية ، وأنظمة ديكتاتورية ، ويقصدون بالانظمة الديمقراطية الأنظمة التى تهىء فرصا واسعا للمنافسة بين التجمعات المنظمة ، وفرصا كثيرة للمشاركة الشعبية فى الحكم ، وانتخابات تعقد بطريقة سليمة ومتتابعة ، فضلا عن تقرير ضمانات دستورية للحريات المدنية وحقوق الانسان بطريقة فعالة ، وأمثلتها الأنظمة المطبقة فى بتسوانا ، وجامبيا ، وموريشيوس ، والسنغال ، وناميبيا ، وهم يميزون بين هذا النوع من الأنظمة والأنظمة التى يعتبرونها أنظمة ديمقراطية موجهة ، ويقصدون بها الأنظمة التى تتوافر فيها مؤسسات رسمية وممارسات للديمقراطية الدستورية ، مع سلطات كبيرة للحاكم أو الحزب أو النظام تحد من مشاركة الأفراد والتجمعات المنظمة والمجالس التشريعية والقضاء .

ويقصدون بالانظمة الديكتاتورية الأنظمة التى تتوافر فيها امكانيات كبيرة للحد من التعبئة والتحرك السياسى ، وتكون السلطة فيها فى يد حاكم أو مجموعة صغيرة غير منتخبة بطريقة رسمية ، وليست فيها حدود دستورية فعالة لممارسة السلطة السياسية ، وأمثلتها الأنظمة السائدة فى أثيوبيا ، وليبيا ، وموريتانيا ، والصومال ، والسودان ، وملاوى ، وجيبوتى ، وبوروندى .

ويركز بعض المحللين على متابعة ودراسة الاتجاهات الديمقراطية فى الدول الأفريقية ، بحيث يقسمون هذه الاتجاهات على أساس المدى والوضوح فيها الى ثلاثة أنواع ، أولها دول يعتبر الاتجاه لتحقيق الديمقراطية فيها اتجاها قويا ، وثانيها يعتبر الاتجاه نحو الديمقراطية فيها اتجاهامعتدلا ، والثالثة يعتبر الاتجاه للديمقراطية فيها اتجاها غامضا ، ويتخذ هؤلاء المحللون مجموعة من المظاهر التى يبنون عليها اساس التقسيم من حيث القوة والاعتدال والغموض .

ومن مظاهر القوة فى الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية ، تمسك الحكومة بقوة باقامة نظام سياسى ديمقراطى فى البلاد ، والألتزام بقوة بادخال عمليات ديمقراطية عن طريق التقليل من سلطة الحاكم ، والابتعاد الكلى أو الجزئى عن الاحتكارات الحزبية ويعطون المثل على الدول التى يتحقق فيها هذا الاتجاه الجابون ، تليها بنين وكوت ديفوار ونيجيريا .

ومن مظاهر الاعتدال فى الاتجاه نحو الديمقراطية ، الألتزام الرسمى بالتحول الديمقراطى مقرونا فقط بخطوات تمهيدية وحذرة نحو اقامة مؤسسات التعدد ، والوعود التى تعكس الرغبة فى الديمقراطية ولكن الواقع فى البلاد لم يرتبط به بهذه الوعود ويعطون المثل على ذلك

بالجزائر وتونس ، بالدرجة الأولى . ثم زامبيا والكمرون والكونغو وغينيا والنيجر وموزامبيق والرأس الأخضر ، فى درجة ثانية ، وتنزانيا فى درجة ثالثة .

ومن مظاهر الغموض فى الاتجاه نحو الديمقراطية ، أن يكون الالتزام من جانب النخبة الحاكمة نحو الديمقراطية متقلبا وغير ثابت او واضح فى كثير من الأحيان ووقف تنفيذ التعهدات المعلنة بادعاء مقتضيات الساعة ، وأن يكون انشاء البنية الديمقراطية فيها مجرد مناورة سياسية ، ويعطون الأمثلة على ذلك فى المغرب ومدغشقر ورواندا وزائير بالدرجة الأولى ، وكينيا وانجولا ، وغانا ، ومالى وسيراليون والتوجو ، بالدرجة الثانية .

موقف الدول الغربية المانحة

أما عن موقف الدول الغربية المانحة ، فتبرز التحليلات أنه ازاء الضعف الاقتصادى القائم فى القارة ، فان الدول المانحة الديمقراطية من المنطقى ان تفضل مساعدة الافارقة المحتاجين ذوى الاتجاهات الأوتوقراطية ، وبدلا من أن تصر هذه الدول على تطبيق نظام التعدد الحزبى كشرط لمنح المساعدات ، فعليها أن تتمشى مع أصحاب النظرية التى تطبق نظام التجميع فى حزب واحد .

كما تبرز أنه لا غضاضة فى أن تركز الدول المانحة الديمقراطية على أهمية أن يتوافر فى الدول المستقبلة لمعونات ، استقلال القضاء وحرية الصحافة ، وأن تترك الدول الأفريقية لكى تكتشف وتتحقق بنفسها من أن التنمية لا تتحقق الا بالادارة الجيدة وهو ما أكده البنك الدولى فى مختلف المناسبات ، وأن هذه الادارة الجيدة تتحقق من الناحية العملية بتطبيق نظام التعدد الحزبى .

ويذهب البعض الى أن من المفهوم أن الأفارقة يرفضون أن يوجههم الاستعماريون السابقون الى ما يجب ان يعملوه ، ويقول الأفارقة بأن من الممكن تحقيق الديمقراطية بدون تطبيق نظام التعدد الحزبى ، وأن نظام الحزب الواحد يمكن المواطنين من اختيار قياداتهم بحرية كما يمكنه التعايش مع القضاء المستقل والصحافة الحرة .

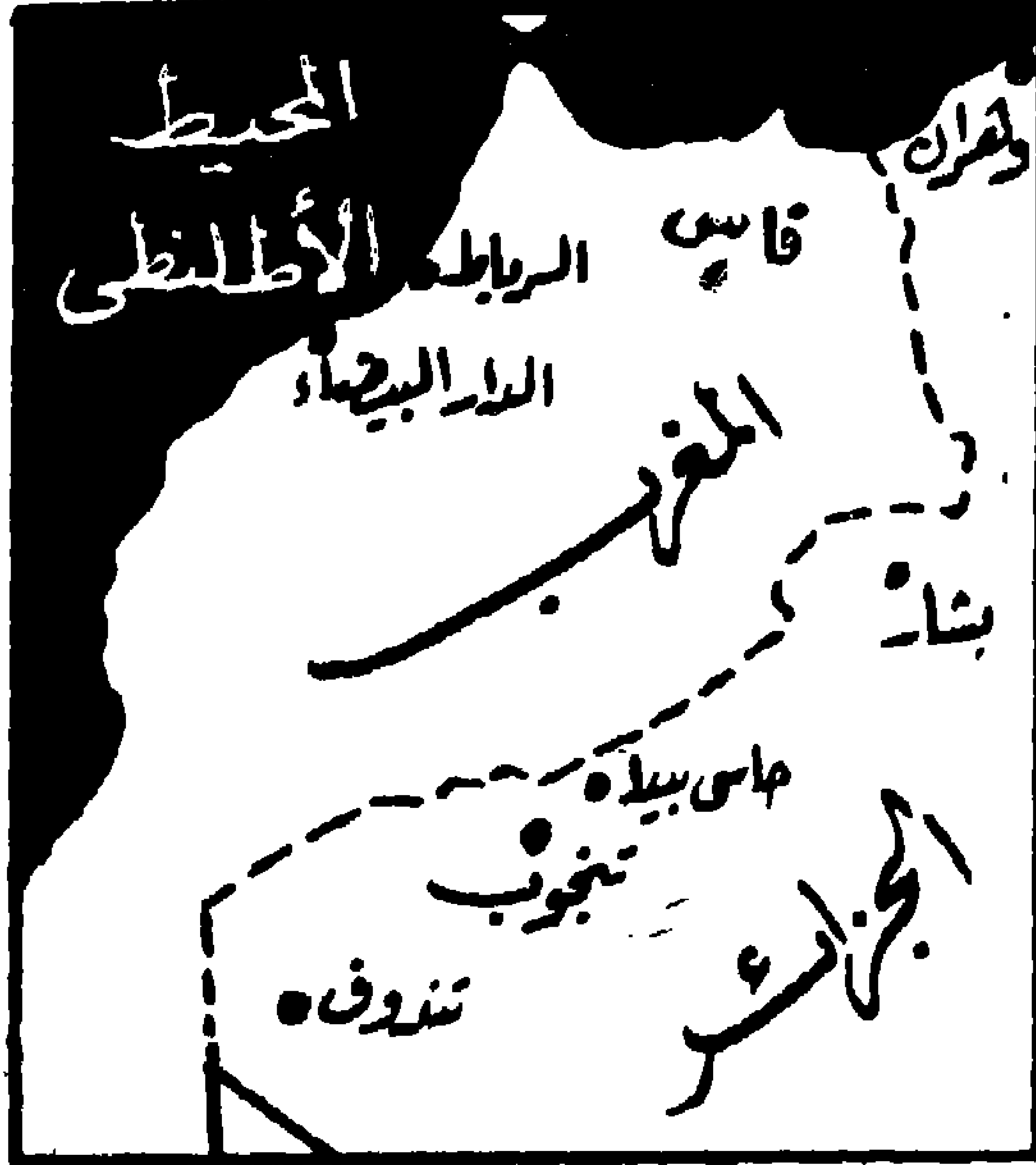
على أنه يمكن القول بأن الدول المانحة الديمقراطية قد ربطت تقديم معوناتها ومساعداتها للدول الأفريقية المحتاجة بعنصرى الاصلاح الاقتصادى والتقدم الديمقراطى المبنى على تطبيق نظام التعدد الحزبى ، وكان الملاحظ ان قمع المعارضة السياسية فى بعض الدول الأفريقية مرتبط بالقمع الاقتصادى ، الأمر الذى اخذ يحدو بالكثير من الأفارقة الى المطالبة بانهاء القمعين معا ، بيد أن هناك من الدول ما فرض برامج صارمة للتقشف ، ولكن الشعوب فيها تزايد الاحساس لديها بمدى ضرر هذه البرامج مع اندلاع اسعار الصرف والاعتماد على الشركات الحكومية غير القادرة ، سواء فى ذلك المتعلمون ام فئات الشعب المعدمة التى تشكل اغلبية السكان ، وقد أدت مظاهرات الطعام فى عام ١٩٨٧ فى زامبيا الى مقاطعة زامبيا لصندوق النقد الدولى ولكن المظاهرات عادت من جديد فى عام ١٩٩٠ ، حيث اضطرت زامبيا الى تأييد الالتجاء الى انتخابات لنظام التعدد الحزبى ، وان كان الابقاء على نظام السياسة الاقتصادية مستمرا .

وهكذا يقال بأنه على الرغم من مرور سنوات طويلة على ربط العالم الغنى المانح معوناته ومساعداته للدول الأفريقية بضرورة تحقيق الاصلاح الاقتصادى والتقدم الديمقراطى ، الا أن بعض هذه الدول قد تتجاوب مع الاتجاه الديمقراطى دون الاتجاه الاقتصادى ، والأخرى قد تتمشى مع الاصلاح الاقتصادى دون الاصلاح الديمقراطى ، فاذا ما عاقب المانحون دولة لا يتحقق الاصلاح الديمقراطى ، فقد يؤثر ذلك بالسلب على برامجها للاصلاح الاقتصادى ، ويعطى المثل فى هذا الشأن لحالة جمهورية غانا التى تحصل على المساعدات تشجيعا لها على المضى فى الاصلاحات الاقتصادية .

هذا ومن الملاحظ ان التطورات السياسية التى وقعت قد شملت مساحة كبيرة فى القارة وعددا متزايدا من دولها ، وواضح ان الأحداث التى وقعت انما تمثل تمردا على وجه العموم على أنظمة الحكم الشمولية وعلى غياب الديمقراطية ، وأن الاتجاه الشعبى قد يؤدى الى اعادة النظر فى الأنظمة التى كانت مطبقة والى الانفتاح على مزيد من الديمقراطية ، غير ان ذلك يحتاج الى وقت وجهود كبيرة تحتاج الدول التى وقعت بها الأحداث الدموية الى الكثير من المعونات لاعادة البنية التى دمرتها الحروب الأهلية ، والأكثر من ذلك الاحتياج الى حل مشكلة المجاعة والمشكلة الغذائية الطاحنة التى ترتبت على هذه الأحداث ، وهو ما تحاول مختلف الدول والمنظمات المانحة أن يكون لها دورها فى هذا السبيل تدفعها فى ذلك مختلف الدوافع الانسانية والسياسية .

ولاشك أن الأحداث السياسية التى وقعت فى دول القارة ، من شأنها احداث آثار سيئة وسلبية على اقتصادياتها ، وبالتالى فهى ستحتاج الى الدعم الاقتصادى من الخارج ، والأمر يتوقف على المواقف التى ستتخذها الدول المانحة ازاء ربط المعونات بالاتجاهات السياسية والتحولات الديمقراطية الجديدة ، غير أنه مع وضوح الاهتمام بين دول الجنوب على وجه العموم بالاعتماد على النفس وسياسات التعاون بين الجنوب والجنوب ووضوح اهمية التجمعات الاقتصادية التى برزت فى العالم الغربى ، فلعل الأحداث والتطورات السياسية التى وقعت فى القارة الأفريقية تشجع دولها على الاتجاه نحو مزيد من التعاون التكامل والتجمع الاقتصادى الاقليمى ، وهو ما سبق للدول الأفريقية جميعها أن تبينت أهميته فى خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ وفى الرغبة فى تحقيق السوق الأفريقية المشتركة التى تسعى لها القارة .

تحرير



قضية الصحراء الغربية والمرحلة الحاسمة

أحمد مهابة

● دخلت قضية الصحراء الغربية، المتنازع عليها بين كل من المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، مرحلة جديدة وحاسمة تبشر بتحول ايجابى نحو الحل، على ضوء نتائج الاستفتاء، الذى من المقرر ان يجرى تحت اشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة، حيث سيقرر هذا الاستفتاء هوية الشعب الصحراوى ومصيره، حسبما يختاره من الاستقلال او ان يصبح جزءا من المملكة المغربية.

وقد وضع السيد خفير بيريز دى كويلار السكرتير العام للامم المتحدة خلال النصف الثانى من ابريل الماضى، خطته لتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية، تحت تصرف الاعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الامن، لمناقشتها والموافقة عليها، وتتضمن هذه الخطة مرحلتين تستغرق المرحلة الاولى منهما نحو ستة عشر اسبوعا، تتمركز خلالها قوات الأمم المتحدة الخاصة بالاستفتاء فى الصحراء الغربية، أما المرحلة الثانية فتعد خلالها الامم المتحدة قوائم التسجيل واعادة التوطين للاجئين فى الاقطار المجاورة، ثم تبدأ حملة الاقتراع، وفى النهاية يجرى الاستفتاء، وتتكلف هذه الخطة (٢٠٠) مائتى مليون دولار.

ولقد حفزت هذه التطورات منذ بدأت فى شهر يونيو ١٩٩٠، العاهل المغربى الملك الحسن الثانى ان يبشر شعبه بأن مشكلة الصحراء الغربية ستشهد نهاية لها خلال الستة اشهر القادمة، وذلك حسبما جاء فى خطاب جلالته تعقيبا على الاحداث التى وقعت فى مدينة فاس المغربية فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٠.

ولعل هذا التفاؤل هو الذى جعل الملك الحسن الثانى يقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية المغربية لمدة عامين، بحيث تمتد فترة مجلس النواب الحالى الذى انتخب عام ١٩٨٣/١٩٨٤، هذه المدة الاضافية، ليتمكن المجلس من إقرار مايستجد من تطورات فى المشكلة، من ناحية وحفاظا على وحدة الشعب المغربى بعيدا عن المعارك الانتخابية من ناحية اخرى، وأهم من ذلك للضغط على الأمم المتحدة للاسراع نحو الوصول بالمشكلة الى الحل النهائى خلال هذه الفترة، وإلا أصبح المغرب فى حل من كل التزام، بحيث يستطيع أن يعامل الأقاليم الصحراوية المتنازع عليها باعتبارها جزءا لايتجزأ من الأراضى المغربية عند إجراء الانتخابات القادمة.

ولقد كانت نقطة البداية لهذه التطورات الايجابية،

التقرير الذى رفعه السكرتير العام للامم المتحدة السيد بيريز دى كويلار فى الثامن عشر من يونيو ١٩٩٠، والخاص بتسوية مشكلة الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء.

ولقد أشارت الوثيقتان إلى الموافقة المبدئية للطرفين، المغرب والبوليساريو على مقترحات التسوية التى قدمت لكل منهما على حدة، يوم الحادى عشر من اغسطس عام ١٩٨٨، وذلك من طرف كل من السكرتير العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية.

ولقد كانت تلك المقترحات مثارا لمباحثات جرت على مختلف المستويات، بعد الدراسات المتعمقة لها، والتى على إثرها وجه ملك المغرب الحسن الثانى رسالة بشأنها الى السكرتير - العام للأمم المتحدة فى التاسع والعشرين من اغسطس عام ١٩٨٨، والتى ضمنها الحدود التى لايمكن ان تتعداها موافقة المغرب المبدئية على مسائل يرى انها أساسية، لاعتبار هذه الموافقة نهائية وقابلة للتنفيذ.

ولقد رأينا أنه من الأهمية أن نركز فى هذا التقرير على موقف الجانب المغربى لأهميته الخاصة، لأنه هو الذى يسيطر عسكريا واداريا على الأغلبية الساحقة من الاقاليم الصحراوية، وخاصة مايعرف بالمثلث النافع، الذى يضم عواصم هذه الاقاليم، العيون والداخله وسمارا، والذى يحتوى على مصادر الثروة البحرية والجوفية، وعلى الجزء الأكبر من أبناء الشعب الصحراوى، واستطاع بجيشه البالغ نحو ١٨٠ الف جندى، وبعد إقامة الجدران الدفاعية على حدوده مع كل من موريتانيا والجزائر، أصبح يسيطر على الموقف العسكرى سيطرة مطلقة، بالرغم من قيام قوات البوليساريو بين الحين والاخر بعمليات الكر والفر.

ويضاف إلى ماسبق أن المغرب هو الذى انسحب من منظمة الوحدة الافريقية عندما قبلت الجمهورية الصحراوية عضوا عاملا بالمنظمة، التى اتهم المغرب سكرتيرها العام آنذاك، السيد (آدام كودجو) بالانحياز والتواطؤ لصالح جبهة البوليساريو، الأمر الذى جعل المغرب يعتبر منظمة الوحدة الافريقية غير مؤهلة لحل النزاع، كما رفض المغرب، ومازال مطالبة منظمة الوحدة الافريقية له بالتفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو للاتفاق على ترتيبات وقف اطلاق النار، لأن المغرب يعتبر التفاوض المباشر مع البوليساريو اعترافا بها كممثل شرعى ووحيد للشعب الصحراوى، وانه عندما استقبل بعض اعضائها فى المغرب فى العام الماضى، فعل ذلك بوصفهم مواطنين مغاربة، وليس كأعضاء فى جبهة البوليساريو.

كذلك أدت موافقة لجنة تصفية الاستعمار فى الامم المتحدة على قرارات منظمة الوحدة الافريقية التى رفضها المغرب، الى مقاطعة المغرب لهذه اللجنة، معتبرا أن ملف مشكلة الصحراء الغربية أمامها، أصبح بالنسبة له ملفا مغلقا لايقبل النقاش فيه مع لجنة تصفية الاستعمار، إلا أنه قبل ان يبقى الباب مفتوحا مع سكرتير الامم المتحدة، ومن يرتضيه كمراقبين او معاونين لحل المشكلة، الأمر الذى كانت له نتائجه المرضية للجانبين المغرب والبوليساريو. كذلك تميز الموقف المغربى حكومة ومعارضة بالملاحظات العديدة على خطة السكرتير العام للأمم المتحدة، فقد ضمن الملك الحسن الثانى رسالته الى بيريز دى كويلار العديد من الملاحظات والتحفظات والاعتراضات وذلك على النحو التالى :-

١ - إن المغرب لايمكن أن يقبل أن تكون مدة العمليات والاجراءات التى ستفضى إلى تنظيم الاستفتاء فى الصحراء مدة غير محددة والا تمتد إلى شهور طويلة.

٢ - يرى المغرب أن تواجد الأمم المتحدة داخل الاقاليم الصحراوية ينبغى أن يتضمن مرحلتين متميزتين بحيث يقتصر التدخل فى مرحلته الأولى على مراقبة وقف اطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية، أما المرحلة الثانية، والتى تعتبر أكثر أهمية وأقصر بكثير من الناحية الزمنية، فيجب أن تقتصر على إجراء الحملة الانتخابية للاستفتاء والاشراف على عمليات التصويت.

٣ - يرى المغرب أن تحديد مخطط التسوية فى الفقرة (٤٧ ج) بأربعة وعشرين أسبوعا من تاريخ دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ، هو تقدير يمكن ألا يحترم، مادام الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لديه سلطة تغيير إجراء الاستفتاء، إذا ما رأى أن الظروف تفرض ذلك، حسبما ورد فى الفقرة (٥٠) من التقرير.

٤ - يرى المغرب أن مسار مسلسل التسوية يتوقف بكاملة على وضع اللوائح الانتخابية، حيث من المقرر أن تنتهى لجنة إثبات الهوية المكلفة بهذه المهمة اشغالها بعد ثمانية عشر أسبوعا من وقف إطلاق النار وهو تقدير قد يكون مبالغا فيه نظرا لتعقد العمليات المتصلة بهذا الموضوع.

٥ - يبدى المغرب إنشغاله بالمدة التى سيتم خلالها إنجاز مختلف العمليات، ذلك لأن مخطط العمليات الخاصة بالتسوية يرى انه من الضرورى أن يخضع لنظام موحد خلال الفترة الانتقالية التى من المنتظر أن تكون مدتها أربعا وعشرين أسبوعا، والتى تظل مدتها الممكنة غير محدودة، بسبب الصعوبات التى تنجم عن وضع اللوائح الانتخابية، وقد يترتب على ذلك ان يصبح تدخل الأمم المتحدة فى الصحراء قائما طيلة عدة أشهر دون مبرر لذلك، لأنها ستكون غير مجدية ومكلفة فى نفس الوقت، وغير ملائمة كثيرا لاجراء الاستفتاء على أحسن مايرام.

٦ - حرص المغرب على التأكيد من جديد ان تدخل الأمم المتحدة فى الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف اطلاق النار، والوقت الذى سيتم فيه وضع اللوائح الانتخابية بشكل نهائى، لايمكن ان يكون له إلا هدفان اثنان، يتمثل الاول فى مراقبة احترام وقف اطلاق النار اما الثانى

فيتمثل فى وضع اللوائح الانتخابية فى حين ان مراقبة وقف اطلاق النار لاتستوجب قطعا تدخلا عاما من الامم المتحدة فى الصحراء ، كما يتبين من خلال العديد من الحالات السابقة والهامة .

٧ ـ يرى المغرب أن الاشغال المتعلقة بوضع اللوائح الانتخابية تكتسى طابعا تقنيا ولاتتطلب اطلاقا إجراءات خاصة ، ماعدا إقامة الأجهزة المختصة وتنقل الأشخاص المعينين ، وبناء عليه يرى المغرب أنه لا داعى لاقامة الأجهزة والفنيين والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، التى لن تكون ضرورية قبل افتتاح الحملة المتعلقة بالاستفتاء ، لا لمراقبة وقف اطلاق النار ، ولا لاعداد اللوائح الانتخابية .

٨ ـ يؤكد المغرب انه مستعد لأن يقبل خلال حملة الاستفتاء وعمليات التصويت ، بأن يحد مؤقتا وبشكل مضبوط من ممارسة سلطته ، غير انه لايمكنه أن يقبل ذلك إذا كان ـ سيتجاوز قبل انطلاق الفترة التى يجرى خلالها الاستفتاء ، متطلبات مراقبة وقف اطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية ، وبمعنى آخر يرى المغرب أنه يتعين تمكين الأمم المتحدة من الاختصاصات والامكانيات الضرورية لتنظيم مراقبة الاستفتاء دون أن تخضع الصحراء مع ذلك لسلطتها ، وهذا أمر يحرص المغرب على أن يؤكده دون أى التباس .

٩ ـ يلاحظ المغرب أنه فيما يتعلق بمسئولية الحفاظ على الأمن العام للصحراء ، فهو دون المس بما قيل حول التقسيم اللازم للفترة الانتقالية الى مرحلتين ، يوضح ان سلطات الممثل الخاص لسكرتير الامم المتحدة فى هذا المجال لايمكن ان تمارس الا من أجل تنظيم ومراقبة وإجراء ـ الاستفتاء .

وبالنسبة لهذه النقطة استجاب السكرتير العام للأمم المتحدة لطلب المغرب وذلك فى الرسالة التى وجهها إلى ملك المغرب فى ٢٩ اغسطس عام ١٩٨٨ ، حيث أشار السكرتير العام إلى أن سلطة الممثل الشخصى للأمين العام ستكون هامة بالنسبة لمشاكل الامن فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء ، وأشار الى ضرورة تسوية هذا المشكل عن طريق الاتفاق ، وبحث هذا الأمر مع ممثلى المغرب فى عين المكان لايجاد افضل السبل والوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف ولتلافى اى سوء تفاهم .

١٠ ـ يرى المغرب أنه ليس هناك مبرر قبل وضع اللوائح الانتخابية ، لكى يمارس الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة أى مراقبة على الادارة المغربية خاصة فيما يتعلق بحفظ النظام ، وهى المراقبة التى لن يكون لها مايقابلها لدى الطرف الاخر .

١١ ـ اعترض المغرب على تحديد قوات التدخل المتنقلة والقوات المساعدة التى وصفت بأنها بوحدات شبه عسكرية ، وذلك من جانب مخطط التسوية الذى يقرر تجريدها من اسلحتها ، فى حين أن هذه القوات تشكل فى نظر المغرب جزءا لايتجزأ من الشرطة المدنية ، لأنها موضوعه تحت إمرة وزير الداخلية وليس تحت إمرة القوات المسلحة ، وليس هناك مبرر قانونى لمعاملتها بهذا الشكل ، وفضلا عن ذلك يبدو على المستوى العملى انه من الخطير حرمان الشرطة العامة من جزء هام من وسائل عملها ، فى وقت يكون من الممكن فيه ارتكاب جرائم فى الحق العام .

١٢ ـ بالنسبة للحملة الخاصة بالاستفتاء ، يتعلق الأمر فى نظر المغرب بفترة قصيرة يتم خلالها تنظيم اعلام حضورى للناخبين المؤهلين قانونا من خلال تسجيلهم فى اللوائح الانتخابية ، كما يرى المغرب ان السؤال الذى سيناقش خلال هذه الحملة ينبغى ان يكون هو نفس السؤال موضوع الاستفتاء ، أى ما اذا كان المعنى بالأمر ، وهو الشعب الصحراوى ، يؤكد أو يتنازل عن الجنسية المغربية ، ويتعين أن يتم تصور هذه الحملة من اجل الاستفتاء على أساس هذا الهدف ، الأمر الذى يترتب عليه مايلى : ـ

أ ـ أنه ينبغى أن يفهم من مقتضيات الفقرتين (١٥/ ٣٠ ج) عدم السماح بدخول الأشخاص المتواجدين وقت وقف اطلاق النار خارج الصحراء ، اللهم إلا إذا اعترف لهم بصفة ناخب وافتتحت الحملة .

ب ـ أن الوسائل الخاصة بتنظيم حملة اعلامية حضورية لايمكن توظيفها إلا بعد افتتاح الحملة الاستفتائية ، كما أن اختصاصات الممثل الخاص للسكرتير العام والهادفة إلى تحقيق ذلك لن تمارس إلا خلال الحملة الاستفتائية .

ج ـ ان المناقشة التى ستتم لايمكن أن تتعلق إلا بالسؤال المطروح على الناخبين فلا يمكن ان تحيد عن هذا الهدف لتصبح ذريعة لتهجمات تمس بالمؤسسات السياسية للمملكة المغربية ، او لاى دولة جارة ، أو بالمؤسسات الدينية أو المعتقدات .

د ـ يرى المغرب انه يتعين أن تسمح بساطة السؤال المطروح والتوزيع الجغرافى للناخبين ، باعطاء الحملة الاستفتائية وقتا قصيرا ، مما سيساعد على إجراء الاستفتاء فى جو هادىء ونزيه ، ويمكن أن يكون هذا الأجل عشرة أيام ، ويرى المغرب أن خطة السكرتير العام لاتشفى الغليل بهذا الخصوص ، حيث أن استمرار الحملة سته أسابيع فى حين أن وضع اللوائح الانتخابية ، من المقرر ان يمتد على مدى ١٨ اسبوعا ، كما انه من المقرر تنظيم الاستفتاء فى تمام الاسبوع الرابع والعشرين ، ويظهر جليا فى نظر المغرب أن هذه المدة مبالغ فيها ، وليس من شأنها أن تساعد على إجراء الاستفتاء فى جو يسوده الهدوء ، فبساطة السؤال المطروح لاتبرر هذه المدة .

هـ ـ أن وسائل التعبير المزمع توظيفها فى الحملة

الاستفتائية تتجاوز بكثير الوسائل اللازمة لحوار ديمقراطى ، إذ أنه إذا كانت الاجتماعات والتجمعات ضرورية خلال الحملة الاستفتائية فإن الاستعراضات والمظاهرات فى الشارع العمومى من شأنها أن تخل بالنظام اكثر مما تساهم إعلاميا فى الحملة (الفقرة ٦٤ ب) .

و ـ يرى المغرب التذكير بما جاء فى رسالة وزير الخارجية المغربى للسكرتير العام للامم المتحدة ، والتى رأى فيها أنه من الضرورى الأخذ بعين الاعتبار ، الصحراويين الذين لجأوا الى المغرب عندما كانت الصحراء تحت الاحتلال الاسبانى ، وذلك عند وضع اللوائح الانتخابية .

١٣ ـ أشار المغرب ، بالاضافة الى ماسبق عدة نقاط أخرى ، منها اعتباره أن وقف إطلاق النار ليس هدنة بل هو عملية مادية محضة ، تستهدف تحقيق إقرار السلم فى وقت لاحق ، وأن مضمون وقف اطلاق النار يكمن فى وقف الأعمال الحربية .

ويبقى دور السلطة الدولية التى اتخذت مبادرة وقف اطلاق النار او قبلت مراقبته ، يبقى هذا الدور متمثلا فقط فى التأكد من أن الأعمال الحربية قد توقفت ، وإذا تم خرق وقف اطلاق النار ، فعليها ان تحدد الطرف المسئول عن ذلك ، والذى يعنيه المغرب من هذا كما يقول ، ان وقف اطلاق النار لايعنى مطلقا ان تتدخل السلطة الدولية لتنزع سلاح اطراف النزاع وتحدد لها اجراءات لاتتعلق بخط المواجهة او بالمناطق المحاذية له مباشرة ، وبصورة اوضح ترى المغرب انه لايوجد اى مبرر معقول لكى يتم كليا او جزئيا ، تحديد القوات المسلحة المغربية الموجودة بالصحراء خارج نطاق خط المواجهة او المناطق المحاذية لها .

١٤ ـ كما يرى المغرب صعوبة إمكانية التطبيق المتكافىء والمتساوى ، لاجراءات غير تلك المتعلقة بوقف اطلاق النار ، إذ انه يرى انه من السهل تحديد مواقع القوات المغربية فى الصحراء فى كل وقت بينها قوات الخصم (البوليساريو) يصعب تحديد مواقعها ، لاسيما وانها متمركزة فى دولة او عدة دول اجنبية ، وبالتالى فإن الاجراءات التى ينص عليها مخطط التسوية ستتحمل المغرب وحدها عبئها الثقيل .

١٥ ـ وتتحفظ المغرب على كون مستوى القوات التى لن يتسملها التحييد ، يرجع اولا واخيراً للسلطة التقديرية للممثل الخاص ، وترى المغرب أن إلزام اعضاء من بعض وحدات (اللويستيك) والدعم المغربية بالتخلى عن حمل السلاح وعن زيهم العسكرى بمجرد وقف اطلاق النار (الفقرة رقم ١٥٦ من المخطط) امر لايمكن ان يلتزم به المغرب .

١٦ ـ يلاحظ المغرب انه يحق لمختلف المسئولين العاملين لحساب الأمم المتحدة ، الحق فى ترجيح قوانينهم وأوامرهم وتعليماتهم ، بناء على تقييمهم الخاص على كل المقتضيات القانونية او التشريعية فى القانون المغربى ، ويرى المغرب ان ذلك لايتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يضمن سيادة الدول ، كما ان هذا لايتلاءم فى نظره مع الدستور المغربى .

١٧ ـ يتحفظ المغرب على مقتضيات الفقرة (٨٠) من مخطط التسوية ، والتى تنص على ان اعوان وحدة الشرطة المدنية يستطيعون فى نطاق مهامهم ، اعتقال المجرمين وتحديد الاجراءات التى ينبغى اتباعها فيما بعد ، فى الوقت الذى ترى فيه المغرب ان المبادىء ـ المعترف بها عالميا فى مجال حقوق الانسان ، أنه لايمكن متابعة او إدانة اى شخص الا بمقتضى قانون صادر مسبقا ، وامام محكمة مكونة تكوينا قانونيا .

وخلال الفترة من ٤ الى ٧ من شهر يونيو ١٩٩٠ ، عقد فريق من الموظفين الساميين فى الأمم المتحدة ، برئاسة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، وهو (السيد جوهانس مانس) عقد هذا الفريق اجتماعا فى جنيف مع ٣٨ شخصية من الأعيان الصحراويين المدعوين من طرف الأمين العام للامم المتحدة ، وبحضور الممثل الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية ، وقد مكن هذا الاجتماع فريق الامم المتحدة من إطلاع الأعيان الصحراويين على دور (لجنة تحديد الهوية) ، وعلى المراحل الاولى المقررة لتنظيم الاستفتاء وطلب مساعدتهم لتحقيق هذه الغاية ، وخلال هذا الاجتماع تم بحث الاحصاء الذى نظمته السلطات الاسبانية فى إقليم الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، وطبقا للمقترحات الخاصة بتسوية قضية الصحراء الغربية التى تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية وقد تم قبول هذا الاحصاء كأساس لتحديد الهوية للأشخاص الذين يحق لهم المشاركة فى هذا الاستفتاء ، على الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات والنواقص كاغفاله لاسماء عدد من الصحراويين واللاجئين منهم ، كما اقترح صيغة من اجل تطوير هذا الاحصاء واكماله

ولقد اثار الجانب المغربى بعض الملاحظات على الاحصاء الاسبانى ، وذلك على النحو التالى

أ ـ أن عدة اشخاص سجلوا مرتين او ثلاث

ب ـ هناك اشخاص لم يكن لهم وجود فعلى ، تم تسجيلهم من طرف بعض الاباء للحصول على مساعدة مادية من السلطات الاسبانية انذاك

ج ـ ان كتابة الاسماء العربية باللغة الاسبانية كانت غير دقيقة ، حيث كان مثلا اسم (الجومانى) يكتب مرة (اليمانى) ومرة اخرى (الهمانى) وتارة ثالثة (الجمانى)

د ـ هناك عدد كبير من الاشخاص الذين تم احصاؤهم فى مناطق الحدود لاينحدرون من الصحراء ،

وخاصة فى عدد من البلاد الصحراوية بعينها وهى (الزويرات) ، (نوادلبيما) ، (بئر ام كرين) و (تندوف) فى الجزائر ، و (وازاود) فى جمهورية مالى .

هـ ـ هناك بعض الشيوخ الذين توجد اسماؤهم على اللوائح الدولية ، ليست لهم اية وثائق اسبانية ، ولا أحد يستطيع ان يؤكد العكس .

و ـ وجود اخطاء فى شرائح الاعمار ، فمعدل النمو فى بلدان العالم الثالث يتراوح مابين ٨ ، ١ ٪ و ٢ ، ٣ ٪ ، غير ان عددا كبيرا من الاطفال الذين كانت اعمارهم تتراوح مابين ٤ و ٥ سنوات ، بلغوا الآن سن التصويت ، وهذا يتجاوز بكثير المعدلات المتعارف عليها

ز ـ ان لائحة الأمم المتحدة التى وضعت حسب الترتيب الأبجدى تتضمن تكرارات واغفالات وإضافات وعدم اخذ الوفيات بعين الاعتبار فى هذه القوائم .

ح ـ ان اسبانيا كانت تهيىء للتعجيل باستقلال الاقاليم الصحراوية وعينت رئيسا لها

ط ـ ان الأحصاء الاسبانى اهمل اكثر من اربعين الف صحراوى دفعتهم اسبانيا الى الهجرة بطريق مباشر او غير مباشر الى العديد من المدن المغربية .

المعارضة المغربية ترفض مخطط التسوية

كان للمعارضة المغربية رؤيتها المتشددة فى مخطط التسوية الذى وضعه السكرتير العام للامم المتحدة ، ويكفى ان نسوق نموذجا لموقف إحدى فصائل المعارضة المغربية وهى (الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية) ، الذى رفض المخطط جملة وتفصيلا ، بعد ان عقدت لجنته المركزية اجتماعا يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ ، درست فيه تقرير السكرتير العام وفسرت رفضها له بالملاحظات الاتية : ـ

أ ـ ان التقرير لا يعطى للمغرب اى اعتبار كدولة زادت سيادة وينكر عليها حق الدفاع عن النفس

ب ـ ان الصلاحيات المعطاة لممثل السكرتير العام للامم المتحدة خلال الفترة الانتقالية ستجعل الاقاليم الصحراوية خارج السيادة المغربية ، الأمر الذى يجعل من الممثل الامى مندوبا ساميا باسم الامم المتحدة لمدة تتراوح مابين ٣٥ و ٤٠ اسبوعا .

ج ـ ان مجيىء قوات دولية الى منطقة الصحراء وجعل القوات المغربية مجردة من سلاحها وضع لاتوافق عليه المغرب

د ـ ان التقرير اعطى (جبهة البوليساريو) قبل التحضير واثناءه او خلال عملية الاستفتاء ، امتيازات كثيرة على حساب المغرب وسيادته ، ويظهر التقرير وكانه يتعامل مع احدى قضايا تصفية الاستعمار ، وبصورة تؤدى فى النهاية الى انفصال الاقاليم الصحراوية عن السيادة المغربية .

هـ ـ ان ماجاء فى التقرير حول موضوع التواجد العسكرى المغربى وقضية تخفيض القوات المغربية فقط بينما لايتحدث عن تخفيض قوات البوليساريو ، هو امر غير مقبول

و ـ تجريد ممثل السكرتير العام للقوات المغربية من اختصاصاتها وتقييدة من حركتها يعنى ان المخطط يريد تجريد المغرب من وسائل الدفاع عن سيادته ووحدته الترابية وهى سابقة لم تسجل من قبل .

ز ـ لم يحدد المخطط مناطق العمليات ويعتبر الحزب ان هذه مغالطة كبيرة لأنها تحمل على الاعتقاد ان المخطط يعتبر كل منطقة الاقاليم الصحراوية منطقة عمليات ، بينما كان عليه ان يحدد منطقة انتشار القوات الدولية على الحدود بين المغرب والجزائر من جهة ، والمغرب وموريتانيا من جهة اخرى ، وذلك فى المنطقة الفاصلة بين الجدار الامنى وقواعد (البوليساريو) ، لأن ترك هذه النقطة غامضة امر يدعو الى التخوف وعدم الاطمئنان .

ح ـ يتساءل حزب الاتحاد الاشتراكى هل ستنتشر القوات الدولية فى قواعد البوليساريو فى كل من الجزائر وموريتانيا ؟ وهل سيسمح هذان البلدان بدخول قوات دولية الى اراضيهما ؟ ، يعتبر الحزب ان هذا امر يكتنفه الغموض إن لم يكن يشكل انحيازاً الى جانب (البوليساريو)

ط ـ يعتبر اشراف منظمة الوحدة الافريقية على عملية وضع اللوائح الانتخابية مؤشرا آخر على انحياز تقرير السكرتير العام للامم المتحدة الى الموقف المعادى للمغرب ، لأن منظمة الوحدة الافريقية التى وقفت ضد المغرب لايمكن ان تعمل الا على تزكيه وجهة نظر البوليساريو والدفاع عنها .

ى ـ لايمكن الاطمئنان الى الطريقة « التى يريد السكرتير العام للأمم المتحدة إتباعها فى تحديد هوية « الأشخاص الذين لهم حق المشاركة فى التصويت ، كالاعتماد على الوثيقة الاساسية المتضمنة للاحصاء الأسبانى عام ١٩٧٤ ، وضرورة الرجوع الى الوثائق الفرنسية والموريتانية فى المرحلة الاستعمارية ، بالاضافة الى الوثائق الاسبانية والقيام بالمقارنة بين المعلومات الموجودة فى كل منها ، للحصول على احصاء اكثر مصداقية للسكان الذين ينتمون حقيقة الى الاقاليم الصحراوية .

ك ـ ان ماجاء فى تقرير السكرتير العام للامم المتحدة انه من حق جميع اللاجئين الذين تم احصاؤهم العودة بحرية الى الاقاليم الصحراوية والمشاركة فى الاستفتاء ، وان عفوا عاما سيكون قد صدر بحقهم ، إن هذا الامر سيؤدى الى خطر اساسى يتهدد المنطقة لاسيما بعد تخفيض القوات المغربية والحظر الذى سيكون مفروضا على تحركاتها ، الامر الذى من شأنه تهديد المنطقة بالعودة الى ماقبل الثمانينات وتحطيم كل الجهود والتضحيات التى بناها المغرب وقواته المسلحة من اجل فرض الأمن والاستقرار فى المنطقة .

راى جبهة البوليساريو :

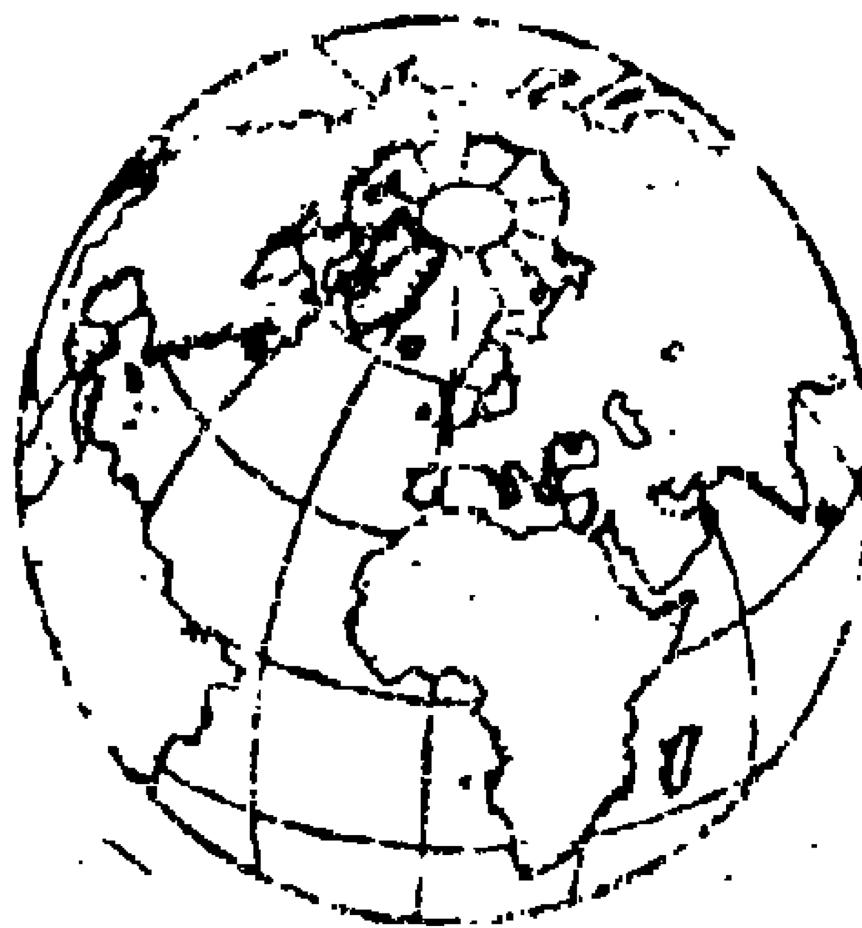
خلال النصف الثانى من شهر ابريل الماضى ، جرى حوار بين مراسل الاذاعة البريطانية الموجهة باللغة العربية وبين (بشير مصطفى السعيد) رئيس وفد جبهة البوليساريو المفاوض فى الامم المتحدة ، ابدى خلاله ممثل (البوليساريو) قلق الجبهة من إمكانية تدخل المغرب فى اعداد قائمة المشاركين فى هذا الاستفتاء لصالح المغرب ، الذى قال انه صادق بصفة اساسية على الاستفتاء ، وان جبهة (البوليساريو) والأمم المتحدة سيكونان بالمرصاد لكل محاولة لتعطيل عملية الاستفتاء او خلق متاعب لتفويت الفرص .

واضاف (البشير مصطفى) ان لدى الجبهة مقترحات وافكاراً تشاطرها فيها الامم المتحدة ، وهى ان يبقى الاحصاء الاسبانى لسكان الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، هو الاساس الذى لايقبل المساس به ، وان يمنع دخول لوائح اخرى لاتمت للصحراء الغربية بصلة ، وكالذين هم من سكان المغرب ومن اقليم (طرفاية) الذى سلم للمغرب عام ١٩٥٠ ، واذا اراد المغرب ان يناور بهؤلاء السكان ، فعليه ان يقبل كذلك ادخال موضوع الارض فى مجال المساومة . واجاب البشير مصطفى السعيد على سؤال عما اذا كان لجوء اعضاء من جبهة البوليساريو الى المغرب ، يعنى ان البوليساريو تقبل ابرام سلام مع المغرب فقال : ـ

نحن نريد سلاما دائما مع المغرب ، ونريد مصالح دائمة معه ، وان يحترم استقلالنا وسيادتنا ، وان نستفيد من المغرب كجار وكشقيق ، وعلى المغرب ان يقبل نتائج الاستفتاء ، والجمهورية الصحراوية وان يتبادل معها السفارات .

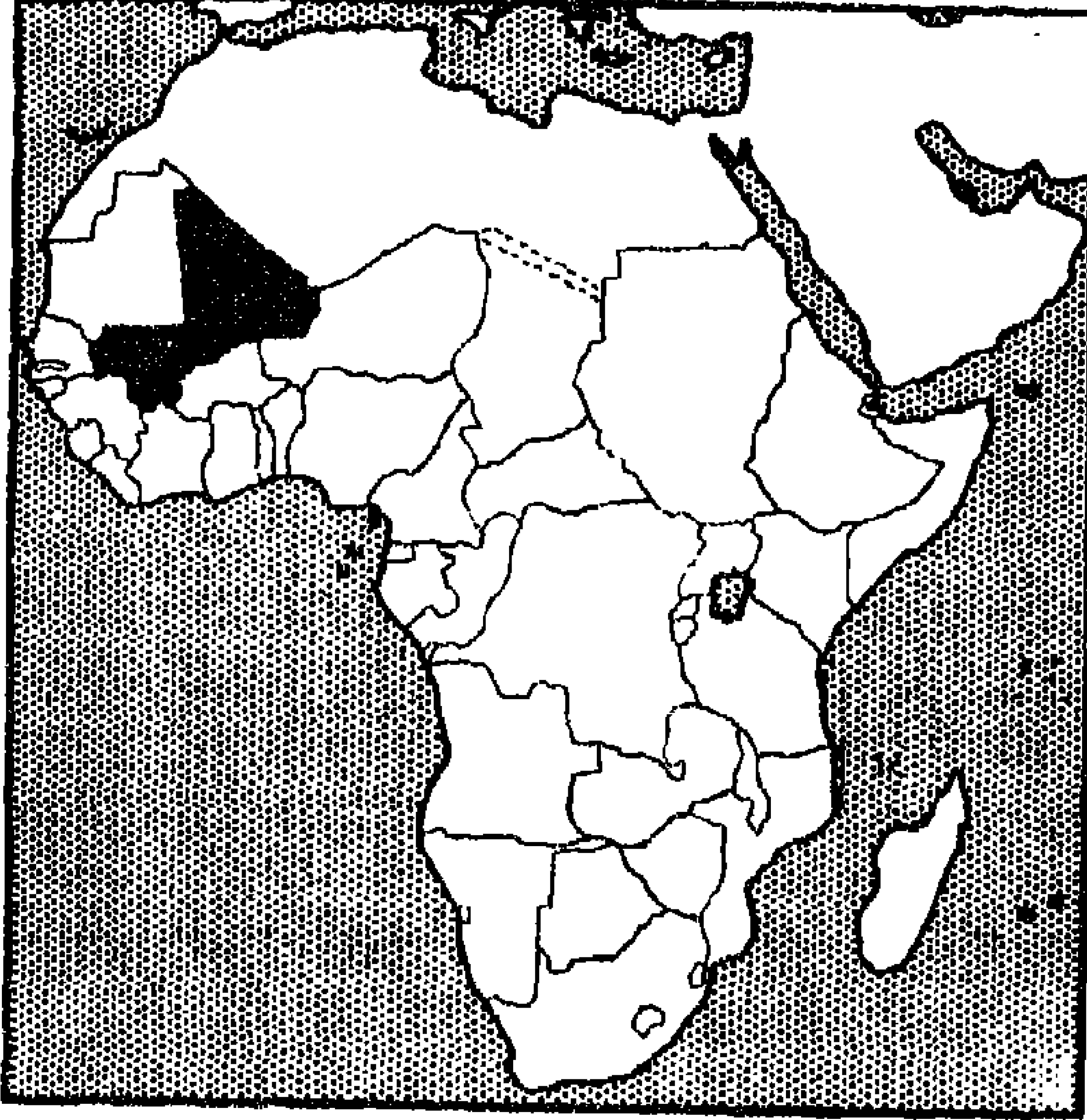
واضاف البشير مصطفى ممثل الجبهة ، ان البوليساريو ستحترم نتائج الاستفتاء وحين يفشل الشعب الصحراوى فى التعبير عن إرادته فى الاستقلال ، وفضل الالتحاق بالمغرف ، فعلى جبهة البوليساريو ان تحل نفسها ويبقى للمواطنيين الصحراويين ان يقرروا مع من سيعيشون وكيف سيعيشون .

هذه عجالة عن خطة التسوية التى وضعها السكرتير العام للامم المتحدة واجراء استفتاء للشعب الصحراوى تحت اشراف ممثل خاص للسكرتير العام ، ورأى كل من المغرب والبوليساريو فى المشكلة التى ستكون الامم المتحدة قد قدمت انجازا يستحق التقدير اذا نجحت فى ايجاد حل لهذه المشكلة ، التى تهدد الاستقرار والسلام فى منطقة المغرب العربى منذ عام ١٩٧٥. □



تقـريـر

الأبعاد الاقليمية لانقلاب مالى



محمد ابو الفضل احمد

نضجت كل الظروف الداخلية والاقليمية والدولية فى افريقيا عامة ومالى خاصة لتخرج حركات المعارضة من تحت الارض لتعمل فى العلن وتزيح دكتاتوريات ظلت جاسمة على قلوب شعوبها فترة من الوقت .. ومالى هى احدى الدول الافريقية التى تقع فى غرب القارة التى عانت من حاكمها الجنرال موسى تراورى طوال فترة حكمه التى امتدت الى مايزيد عن عشرين عاما ، الى ان شعر شعب مالى بتغير الظروف من حوله فى معظم دول القارة ، وبدأت الديمقراطية والتعددية الحزبية تجتاح افريقيا لانها ليست ببعيدة عن التحولات الجذرية فى دول اوروبا الشرقية ودول العالم التى اخذت سبيلها الى الديمقراطية مؤخرا .

ولكن القضاء على انظمة الحزب الواحد يمر غالبا باللجوء الى العنف .. فقد تحركت جبهات المعارضة فى مالى ، وانطوت تحت اسم التحالف المالى الديمقراطى ثم انضم اليها الجيش الذى اشفق على شعبه من حمامات الدم التى كادت ان تحدث لو وقف الجيش بجانب حاكمه السابق الجنرال تراورى ..

وبدأت مالى تطوى صفحة من صفحات تاريخها المعاصر ولكن هل تستطيع ان تتغلب على خلافاتها العقيدية ونزاعاتها القبلية التى فى معظم اعضاء التحالف الديمقراطى أم تدخل فى دوامة الحرب الاهلية .. ؟ !

مالى فى ظل الوضع الجديد : ـ

حتى نفهم التطورات الاخيرة التى حدثت فى مالى وأدت الى حدوث انقلاب على رئيسها السابق الجنرال موسى تراورى لابد ان نعى ابعاد هذا الانقلاب التاريخية منذ الاستعمار الفرنسى وحتى نهاية عهد تراورى .. فقد خضعت مالى للنفوذ الفرنسى ابتداء من عام ١٨٥٤ ، وذلك بعد ان بدأت فرنسا غزوها للبلاد فى ١٨٤٧ ، وتمكنت فرنسا فى ذات الوقت من السيطرة على قوى المعارضة وزعماء الحركة الوطنية فى مالى وعلى رأسهم الزعيم عمر الحاج الذى كان قد اعلن استيلاءه على منطقتى « البمبرا » والفولانى ، واعلنهما مملكة ثابتة له ، الا ان القوات الفرنسية تمكنت من اغتياله ، ومن ثم خضعت مالى للحماية الفرنسية واصبحت تعرف باسم السودان الفرنسى . وفى عام ١٨٩٣ اصبحت لفرنسا السيطرة على جميع مناطق التمرد فى مالى حتى ان جاء عام ١٨٩٩ فقامت فرنسا بتقسيم مالى الى عدة مقاطعات وتحويل المناطق المدنية الى ادارات عسكرية وفى سنة

١٩٤٦ منحت فرنسا السودان الفرنسى « مالى » نوعا من الحكم الذاتى ، وذلك على مراحل فى ظل عضوية الاتحاد الفرنسى ومنحت المستعمرة حق تكوين جمعية وطنية ، وتبع ذلك تكوين حكومة منتخبة فى عام ١٩٥٧ الى ان حصلت مالى على استقلالها الكامل عن فرنسا فى ٢٢/٩/١٩٦٠ وتولى رئاسة البلاد فى ذات الوقت الرئيس « موديبوكيتا » كأول رئيس وطنى للبلاد الذى اهمل علاقاته بفرنسا نتيجة توجهه اليسارى الاشتراكى ثم عاد الى تنمية علاقاته بها وذلك على اثر الازمة الاقتصادية المتفاقمة التى حدثت فى مالى بعد الاستقلال واستمر الرئيس « كينا فى حكمه المدنى ولم يطبق الديمقراطية الكاملة فى بلاده على اساس انها حديثة العهد بالاستقلال الى ان قاد الملازم اول موسى تراورى انقلابا عسكريا فى نوفمبر ١٩٦٨ واطاح بالرئيس « موديبوكيتا » ونظامه الاشتراكى فى باماكو وحل جميع المؤسسات السياسية وكون لجنة عسكرية للحكم حتى كون حكومته فى سبتمبر ١٩٦٩ وتولى هو رئاستها وعمل على احلال مؤسسات سياسية جديدة ، وانشأ حزب الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى بزعامته وذلك بعد اعادة انتخابه رئيسا لمالى فى يونيو ١٩٧٤ ثم اعلن عن دستور جديد للبلاد يضمن عودة الحياة النيابية لها . وبالرغم من اعلان « تراورى » عن الدستور الجديد الا انه لم يف بوعده واستمر فى حكمه العسكرى حتى انه عندما استشعر خطورة الموقف واشتداد قوى المعارضة التى تطالب بالديمقراطية واتاحة الفرصة لتكوين احزاب سياسية قام بتدبير تمثيلية يقودها اعضاء الاتحاد الديمقراطى لشعب مالى (الحزب الحاكم)

وخرجوا فى مظاهرات فى باماكو لتأييد الحزب الحاكم وسكرتيرة العام « موسى تراورى » وتجمعوا فى ميدان الحرية قبل ان يتوجهوا الى مقر الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى . وصدر بيان عن المكتب التنفيذى المركزى فى الاتحاد الديمقراطى يعد بدراسة الافكار الخاصة بالتعددية الحزبية فى البلاد وذلك كنوع من المناورة السياسية التى اراد ان يلعبها النظام الحاكم فى البلاد عندما شعر بخطورة موقفه فاستغل هذه التظاهرة والتى من المعتقد ان هؤلاء المتظاهرين هم اعضاء الحزب الحاكم فى مالى حتى يظهر نفسه بمظهر البلد الديمقراطى الذى يستجيب لمطالب شعبه مع وعد بطرح فكرة التعددية على المؤتمر العام فى مارس ، الا ان اشتداد قوة المعارضة فى مالى لم يمهل الرئيس تراورى لاتخاذ اجلاءات الاصلاح الديمقراطى فى البلاد .. وفى ظل هذا المناخ الملبد بغيوم التحولات الجذرية لا غرابة فى ان يتدهور الوضع ويصل الى درك المواجهة الساخنة فى شوارع باماكو ..

ففى ٢٢ مارس من هذا العام بدأت الاضطرابات العادية للحكومة تجتاح البلاد مما ادى الى مصرع العديد من المواطنين نتيجة اطلاق قوات الامن النيران على المتظاهرين الذين يطالبون بانهاء حكم الحزب الواحد وذلك خلال توجههم فى مسيرة الى المقر الرسمى للرئيس تراورى الذى اعلن حالة الطوارىء فى البلاد وفرض حظر التجول فى البلاد وحمل اهالى الطلاب مسئولية الاضطرابات مع وعده مرة اخرى بمناقشة موضوع التعددية فى مؤتمر الحزب القادم . وفى اليوم الثالث للاضطرابات وجهت تجمعات المعارضة نداء مشتركا تدعو فيه لاضراب عام للمطالبة باستقالة « تراورى » فورا وحل البرلمان مع عقد مؤتمر وطنى للبحث فى الاصلاح السياسى والتعددية الحزبية وتشكيل لجنة انقاذ شعبية تعنى بادارة مرحلة الانتقال الى الديمقراطية وتضم اللجنة نقابة المحامين والاتحاد الوطنى للعمال والمنظمة المالية لحقوق الانسان ورابطة تلامذة وطلبة مالى واللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية ومنظمة الديمقراطية وغيرها .. وقامت لجنة التنسيق المشكلة من المعارضة بتحديد برنامجها على الوضع التالى : ـ

ـ الغاء حالة الطوارىء ـ الغاء حظر التجول ـ استقالة رئيس الدولة ـ تشكيل حكومة الخلاص الوطنى ـ اجراء انتخابات ديمقراطية حرة ـ حل كل الاجهزة البوليسية والاستخبارات العسكرية ـ اعتماد سياسة جديدة ترتكز على التعددية الحزبية . وفى ٢٦ مارس وبعد استمرار المظاهرات اربعة ايام على التوالى تدخل الجيش المالى لحسم الموقف والوقوف بجانب الشعب والاستيلاء على الحكم واعتقال الرئيس « موسى تراورى » الذى حاول الفرار جوا مستقلا طائرة كانت تنتظره فى مطار « باماكو » الدولى ولكن وحدة عسكرية كانت ترابط فى المطار تابعة لسلاح المدرعات قامت باعتقاله ..واكد الكولونيل امادو تومانى تورى قائد الانقلاب ورئيس المجلس العسكرى ان النظام الجديد سيتخذ خطوات للاستجابة لمطالب المعارضة والتحول الى الديمقراطية والتعددية الحزبية ..

وقال ان المجلس سيجتمع لاحقا مع الزعامات المدنية والعمالية للبحث فى القضية .. كما اعلن عثمان نيازى الامين العام الادارى للاتحاد الوطنى للعمال فى رسالة عبر اذاعة مالى الغاء الاضراب العام المفتوح الذى نظمته المعارضة فى حملتها على تراورى وقال ان الاتحاد اتخذ القرار بعد تحليل الوضع السياسى الجديد .

وفى اول بيان بثته اذاعة باماكو بعد سقوط الحزب الحاكم بقيادة الجنرال تراورى حدد مجلس الوفاق الوطنى الذى تم تشكيله عقب الاطاحة بتراورى من العسكر القرارات الرئيسية التى اتخذها وهى حل الحكومة السابقة ـ حل الحزب الديمقراطى للشعب المالى ـ فرض حالة الطوارىء فى عموم البلاد ـ اغلاق المطارات فى وجه حركة الملاحة الجوية الدولية والمحلية .

كما وافق الحكام العسكريون الجدد على اقتسام

السلطة مع المدنيين والعودة سريعا الى الحكم المدنى والموافقة على تشكيل لجنة مؤقتة للخلاص الوطنى تضم ٢٥ عضوا ، كما اعلن ان الانتخابات الحرة ستجرى فى البلاد فى نهاية هذا العام مع تعيين حكومة انتقالية ورئيس للوزراء لقيادة الدولة حتى الانتخابات العامة كما وعد بعقد مؤتمر وطنى خلال ثلاثة اشهر لتعديل الدستور ووضع قانون للانتخابات والموافقة على نظام تشكيل الاحزاب السياسية وتخلى المجلس العسكرى الذى يرأسه الكولونيل امادو تودى عن السلطة بحلول يناير ١٩٩٢ .

واليوم وبعد ان طوت مالى صفحة طويلة من تاريخها المعاصر فان المعارضة المالية التى وحدت صفوفها مؤقتا فى التحالف المالى الديمقراطى واللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية وجمعية تلاميذ وطلاب مالى والاتحاد الوطنى لعمال مالى مرشحة لان تعود الى خلافاتها العقيدية ، فضلا عن النزاعات القبلية الكبيرة التى تشمل كافة هذه الاطراف المشاركة فى التحالف الديمقراطى مما يعنى ان شبح « متروفيا » و « مقدشيو » يخيم على سماء « باماكو » وهذا ماتداركه مجلس الوفاق الوطنى الذى بادر بتعيين « سومانه ساكو » رئيسا جديدا للوزراء الذى شغل من قبل منصب وزير المالية فى حكومة « تراورى » من فبراير حتى اغسطس ١٩٨٧ واستقال على اثر نشوب خلاف حاد بينه وبين رئيس الدولة حول نشاطات زوجة الرئيس مريم تراورى اللاقانونية .. هذا وقد شكل ساكو حكومته فى الخامس من ابريل مكونة من ٢٢ وزيرا خمسة منهم عسكريون والبقية مدنيين .

ويرى عدد من المحللين السياسيين ان احزاب المعارضة فى مالى لن تقدم على اية خطوة من شانها ان تعرقل حركة حكومة « ساكو » وذلك لثلاثة اسباب جوهرية : ـ ١ ـ ان الجيش عين شخصية مدنية لادارة شئون البلاد وبدأ تدريجيا فى العودة الى ثكناته (على غير ماتوقع البعض من تمسك الجيش بمقاليد السلطة ، شأنه شأن الانقلابيين العسكريين فى دول العالم الثالث .. ٢ ـ الحكومة الحالية مؤقتة وان كل اعضائها بمن فيهم رئيسها ورئيس الدولة لا يحق لهم ان يرشحوا انفسهم فى الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية التى ستجرى فى مالى من الان وحتى ٢٠ يناير ١٩٩٢ .. ٣ ـ الحكومة الحالية فى حاجة الى مهلة لاعادة ترتيب امورها الداخلية والخارجية حتى تخوض المعركة الانتخابية كما ينبغى وتفوز بغالبية الاصوات والمقاعد ..

الحرب الاهلية تهدد مالى : ـ

هناك ازمة حقيقية بين حكومة مالى المركزية وبين الثوار العرب والطوارق الذين يقطنون شمال مالى ويقاتلون منذ فترة من اجل انفصال اقليمهم المعروف باسم « ازواد » عن الدولة المالية .. ففى منتصف العام الماضى ١٩٩٠ اثيرت قضية الطوارق فى شمال مالى وحقيقة انتمائهم الوطنى وقد عبرت كل من الجزائر وليبيا عن اهتمامهما بهذا الامر باعتبار ان كلا البلدين يحتوى فى جزء منه على طوارق يعدون من ابناء البلد الاصليين وقدمت ليبيا عرضا لكل الطوارق بالتوجه اليها والحصول على الجنسية الليبية فى محاولة لتخفيف التوتر الذى بدا بين الطوارق القاطنين فى اجزاء من شمال مالى ، واخرين من اصول عرقية وقبلية مختلفة ، الا ان هذا العرض لم يقدم حلا مرضيا .. وشهدت البلاد موجة عنف كبيرة فى الفترة الاخيرة بعد اقالة تراورى مما يمثل ضربة قاتلة لاتفاق السلام الذى عقد فى مدينة « كداست » الجزائرية فى يناير الماضى بين حكومة الرئيس السابق « موسى تراورى » وقيادات حركتين انفصاليتين هى الجبهة العربية الاسلامية لتحرير « ازواد » والجبهة الشعبية لتحرير « ازواد » ونص الاتفاق الذى رعته الجزائر على وقف فورى للنار يعقبه انسحاب القوات الحكومية من الاقليم واجراء انتخابات اقليمية لاختيار مجلس محلى يكلف بادارة شئون المنطقة ..

ويتجدد الصراع المسلح فى شمال مالى دخل النظام الجديد فى تحد كبير ابعد مايكون عن قدراته الحالية فى مواجهته خاصة اذا علمنا ان اركان النظام عبارة عن مجموعات غير متجانسة من العسكريين والنقابيين والطلاب ولجان القبائل .. مما يجعل التركيبة الحكومية الحالية قد تعجز عن السيطرة على الاوضاع فى باماكو .. لذلك من الممكن ان يتخذ العسكريون التصعيد الجديد فى ازواد ذريعة للتراجع عن النهج الديمقراطى والذى بدأوه بتشكيل حكومة انتقالية تعد بانتخابات قادمة على اساس الديمقراطية واتاحة الحرية بانشاء الاحزاب السياسية ويجعل البلاد تدخل فى دوامة الحرب الاهلية ..

وفى تطور جديد للاوضاع فى شمال مالى قامت جماعات من « الصاتعاى » قبيلة الرئيس بالاعتداء على السكان العرب فى « تومبوكتو » عاصمة الاقليم الشمالى وامام عجز النظام عن مواجهة الثوار ربما يلجأ الى توريط القبائل الافريقية التى تشكل غالبية السكان فى مواجهات دموية مع سكان الشمال .. واكد ذلك ان قوات الامن لم تتدخل لحماية العرب من الصاتعاى خلال الاحداث .. واذا ارادت الحكومة المالية الجديدة السيطرة على الاوضاع فى شمال البلاد عليها ان تقوم ببذل جهود سياسية للتعاون مع الجزائر وموريتانيا وهذا ماحدث فعلا اذ قام المقدم « تورى تومانى » بأول زيارة خارج بلاده الى الجزائر مما يشكل بداية جديدة على هذا الطريق . كما اعلن المقدم تومانى فى الجزائر تمسكه باتفاق ذست وحرصة سلى الامن والاستقرار فى المنطقة ..

ولكن لابد ان يعى تومانى جيدا ان تحقيق تقدم فى هذا المجال يتوقف على مدى نجاحه فى اقناع الجزائريين ببذل جهود جديدة لاستيعاب قيادات الشمال التى لم تشارك فى توقيع اتفاق السلام بل وتعتبره لاغيا . وكذلك يرتبط الامر بالاعتماد على الموريتانيين للضغط على

الانفصاليين والتعاون مع حرس الحدود الماليين .

في كل الاحوال اثبتت الفترة التى مضت على بدء النزاع المسلح فى اقليم « ازواد » انه على رغم التفاهم بين باماكو والجزائر ونواكشوط واصل رجال البدو الماليون نشاطهم المسلح بل وسلحوا جيوشهم من عتاد الجيش النظامى مما يشكل التحدى الاكبر الذى يواجه مالى وينذره بحرب اهلية تؤدى الى الفوضى فى البلاد خاصة وان مالى يعتبر البلد الافقر فى غرب افريقيا .

علاقة مالى بالدول الافريقية :

مالى هى احدى دول غرب افريقيا وترتبط بعلاقات وثيقة مع جيرانها الافارقة باستثناء ازمات الحدود التى تتجدد من حين لاخر ، او ازمات الاقليات التى تنتمى لاكثر من دولة بالاضافة الى مالى مما يشكل نوعا من القلاقل لها ..

ـ فهناك أزمة حدود بين مالى وفولتا العليا منذ فترة مابعد الاستقلال التى دارت حول منطقة « أجاشير » جنوبى مالى وهى منطقة مشبعة بالمياه ، وقام الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور بالوساطة بين الدولتين لحل النزاع حيث دعا الى عقد لقاء قمة بين الدولتين بالاضافة الى السنغال وتوجو عقد فى لومى عاصمة توجو فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ واسفر عن تكوين لجنة وساطة لضمان امن رعايا الدولتين على ارض الدولة الاخرى والعمل على الانسحاب الفعلى لقوات البلدين من منطقة النزاع الا ان جلسات لجنة الوساطة تعثرت حيث كان من المقرر ان تختتم اللجنة اجتماعاتها فى يناير سنة ١٩٧٥ باجتماع بين رؤساء دول اللجنة ، الامر الذى لم يتم ولاتزال الازمة قائمة وان كان الهدوء خيم على العلاقة بين البلدين .. ثم عاد الصراع مرة اخرى عقب اجتياح قوات فولتا العليا لاراضى مالى واحتلالها لاربع قرى على الحدود ومازال الصراع مستمرا دون التوصل لحل نهائى لمشاكل الحدود بين البلدين .

ـ فى عام ١٩٧٧ تعرضت مالى لخلاف حاد مع الجزائر إبان قضية الصحراء الغربية اثر عبور قوات جبهة « البوليزاريو » لحدود مالى الشمالية فى محاولة للهجوم على موريتانيا التى كانت تعارض البوليزاريو انذاك فى نفس الوقت الذى وقفت مالى موقف المؤيد لجبهة البوليزاريو وهى من ضمن الدول التى اعترفت بالجمهورية الصحراوية ..

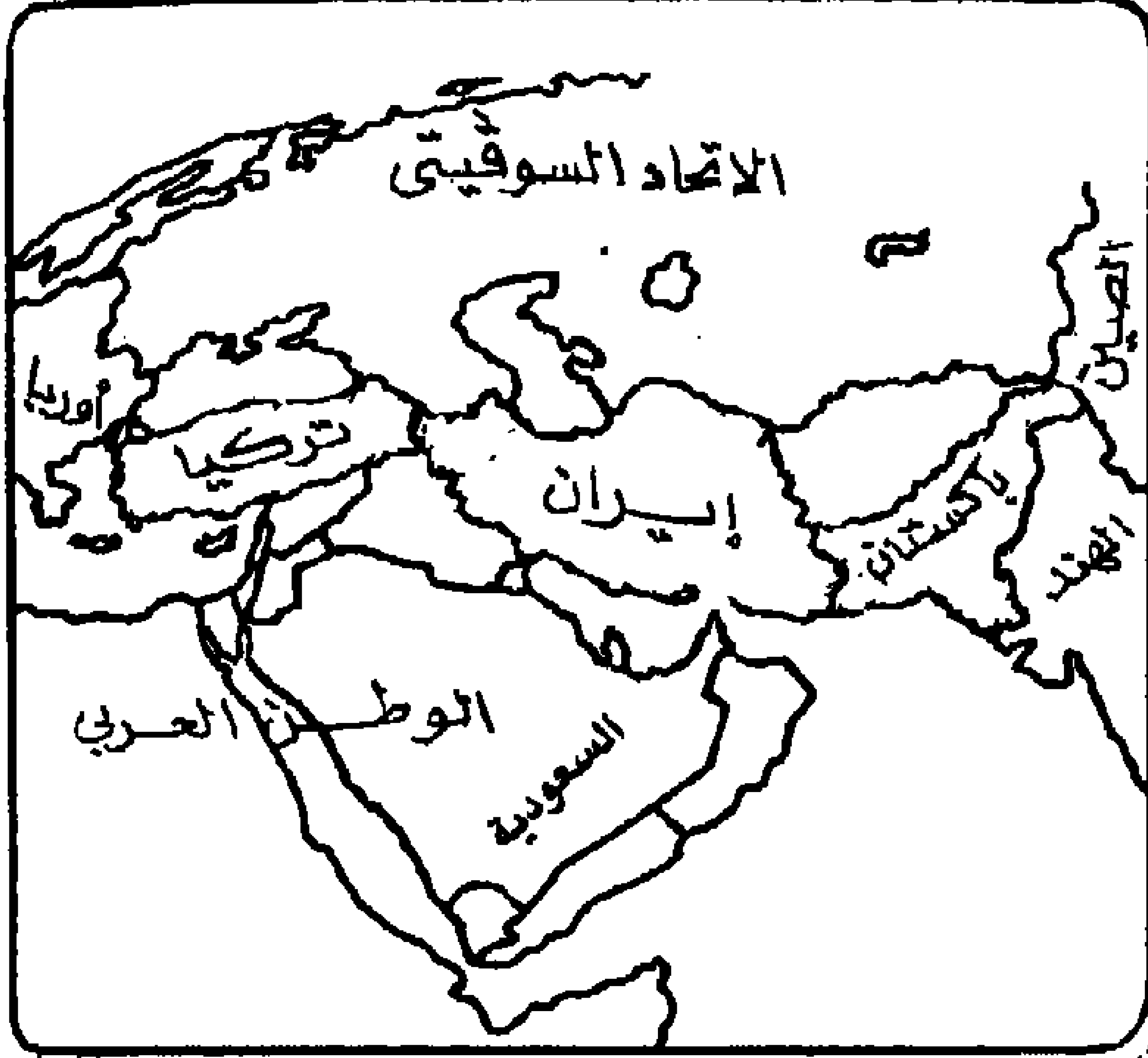
الا ان مالى اخيرا ادركت اهمية الجزائر بالنسبة لها فاسرعت بتوطيد علاقاتها معها منذ عهد تراورى الذى وقع فى الجزائر اتفاق كمذاست مع قيادات الحركات الانفصالية فى الشمال ، واخيرا قيام المقدم تومانى بزيارة رسمية الى الجزائر فى اول زيارة له خارج بلاده .. ومن المرجح ان تغير مالى موقفها من جبهة البوليزاريو والصحراء الغربية وذلك بضغط من الجزائر التى دخلت فى اطار وحدة مع دول المغرب العربى ومن ضمنها المغرب وموريتانيا .

ـ اجتاحت حمى الديمقراطية والتعددية الحزبية معظم دول القارة الافريقية ، وذلك فى اطار اجتياح الديمقراطية لدول اوروبا الشرقية ومعظم دول العالم وافريقيا ليست ببعيدة عن هذه الدول ولكن القضاء على انظمة الحزب الواحد يمر غالبا باللجوء الى العنف مثلما حصل فى تشاد ، ثم فى مالى ، ويحصل فى الكاميرون حيث تتصاعد وتيرة العنف يوما بعد يوم ، واحيانا يمر بحرب اهلية مثلما حدث فى انجولا واخيرا فى الصومال واثيوبيا بالاضافة الى بعض دول القارة التى تحاول ان تأخذ طريقها الى التعددية الحزبية سلميا مثل افريقيا الوسطى والسنغال وموزمبيق التى اقرت دستورا جديدا على اساس ديمقراطى فى شهر ديسمبر الماضى وان احزاب المعارضة الان اصبحت احزابا شرعية ..

وفى زامبيا التى من المقرر اجراء انتخابات بها فى شهر اكتوبر القادم والتى اعلن رئيسها كينث كاوندا بانه سوف يسمح للاجانب بمراقبة هذه الانتخابات .

وهكذا انضجت الظروف الداخلية فى تلك البلاد والاقليمية والدولية لتخرج حركات المعارضة من تحت الارض وتطالب بصوت عال وضع بلادها على طريق الديمقراطية . □

تقرير



عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية - الايرانية

مقدماتها .. ونتائجها

محمد عبد الله رسلان

● أعلن يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ فى كل من الرياض وطهران بيان رسمى بشأن إستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أيران الاسلامية ، وحدد يوم ٢٦ مارس الماضى موعدا لتنفيذ القرار .

والحقيقة أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جاء بعد قطيعة إستمرت ما يقرب من ثلاث سنوات تخللتها الكثير من حالات الشد والجذب إلى أن تغلبت لغة المنطق والمصالح المشتركة وعاد البلدان يواصلان رحلة العلاقات الطيبة بينهما كما كانت فى الماضى ، وإذا كان هذا الحدث العام قد إستحوذ على إهتمام كثير من المراقبين والمحللين السياسيين ، الا أنه نتيجة طبيعية أفرزتها الأحداث الأخيرة غير المتوقعة فى منطقة الخليج ، تلك المنطقة الحساسة من العالم .

وبداية يتعين علينا فى إطار عودة هذه العلاقات تناول تطور مسار العلاقات بين السعودية وإيران والمقدمات والنتائج لقرار إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ثم أمن الخليج والترتيبات الامنية المستقبلية .

اولا : مسار العلاقات بين المملكة العربية السعودية وايران :

إن المملكة العربية السعودية وإيران بالاضافة الى ما يربطهما من وشائج الجوار والحدود ، يربطهما الدين والمصالح الاقليمية المشتركة مما يفرض عليهما إقامة علاقات ودية بينهما .

فقد توصل البلدان بعد أحداث الخليج الى أن العلاقات بين الجارتين الكبيرتين على ضفتى الخليج لابد أن تعاود مسيرتها بثقة متجاوزة حزازات السنوات الثلاث الماضية بإستلهام التاريخ الطويل من المودة بين البلدين المسلمين منذ أن وضع لبنتها الأولى الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة العربية السعودية والشاه رضا بهلوى ، حيث وقع البلدان فى أغسطس سنة ١٩٢٩ معاهدة صداقة ومودة تضمنت إقامة علاقات دبلوماسية بينهما ، أعقبها افتتاح أول سفارة لايران فى جدة فى مارس ١٩٣٠ .

فى خلال فترة الستين عاما الماضية التى تمثل عمر العلاقات بين الدولتين ، فقد كانت هذه العلاقات قائمة على المودة والاحترام المتبادل ولم تشبها الا حالات

استثنائية مثل حادثة المدينة فى عام ١٩٢٤ وإعدام أحد الحجاج الايرانيين عام ١٩٤٣ . فى مكة المكرمة ، نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية لمدة أربع سنوات ، بعدها عادت العلاقات الى طبيعتها بين البلدين ، وظلت تسير بشكل مضطرد نحو الأفضل وبلغت هذه العلاقات أوجها فى فترة الستينات ومعظم السبعينات فى عهد الملك فيصل ابن عبدالعزيز والشاه محمد رضا بهلوى ، اللذين عملا من أجل عقد أول قمة إسلامية فى المغرب عام ١٩٦٩ انشئت على أثرها منظمة المؤتمر الاسلامى ، وكان التعاون الخاص بينهما فى تكريس مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة للدول الاسلامية قد حقق نتائج باهرة لتوثيق العلاقات بينهما ، حيث أسفرت هذه العلاقات الودية الوطيدة عن عقد اتفاقيات ثنائية بين البلدين منها الاتفاقية الثقافية عام ١٩٦٧ ، وإتفاقية تحديد حدود المياه الاقليمية للبلدين لعام ١٩٦٨ ، والاتفاقية التجارية فى عام ١٩٧٢ .

الواقع لقد كان العمل الاسلامى المشترك أول عناصر الالتقاء الرئيسى الذى أعطى للعلاقات السعودية ـ الايرانية طابعها المتميز هذا بالاضافة الى علاقة الجوار والمشاركة فى مياه الخليج والانتماء الى المنطقة ذاتها ، الأمر الذى يحتم على البلدين ضرورة الالتقاء والعمل المشترك .

ثانيا : قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين :

أ ـ المقدمات :ـ

يأتى قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية ـ الايرانية بعد الموقف الايرانى المحايد من أزمة الخليج ، حيث أدانت ايران الاحتلال العراقى للكويت وإستخدام القوة العسكرية لفض المنازعات الدولية ، ففى أثناء الأزمة وخلال الشهور الأخيرة منها أدرك الجانب الايرانى خاصة بعد القمة الخليجية بالدوحة ، ضرورة المضى قدما لتحسين علاقاته مع القوة العربية عموما والقوة الخليجية بصفة خاصة .

وقد ظهرت مقدمات هذه الرغبة من خلال ادارة القيادة الايرانية وموقفها من أزمة الخليج حيث ادارتها بمهارة يشهد عليها كافة الخبراء والتى إتسمت بدرجة عالية من التوازن وفقا لمصالحها بعيدة المدى فى المنطقة ، ويمكننا إعتبار المبادرة الايرانية بإستئناف العلاقات مع الكويت بعد تحريرها مباشرة كإحدى هذه المقدمات ، أيضا إنهاء القطيعة الأردنية الايرانية التى إستمرت ما يقرب من عشر سنوات وإنتهت يوم ٢٠ مارس الماضى برفع العلم الايرانى على السفارة الايرانية فى العاصمة الأردنية عمان .

وفى إطار المقدمات أيضا فى نفس التوقيت بدأت العلاقات المصرية الايرانية مرحلة جديدة من المصالحة وفتح صفحة جديدة ترتب عليها إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران .

وما من شك فى أن إيران إستطاعت تحقيق مكاسب عديدة فى أعقاب أزمة الخليج ، منها المحافظة على صورتها القومية لدى القوى الاسلامية فى العالم العربى ، وإستطاعت أن تمد أواصر العلاقات وتعمل على كسر عزلتها الدولية التى فرضها عليها الغرب منذ قيام الثورة الاسلامية ، حيث نلاحظ أن الحماس الثورى الايرانى بدأ يتراجع الآن بعد إثنى عشر عاما من قيام الحكومة الاسلامية .

ويرى المراقبون أن إيران التى خرجت من مرحلة الثورة الاسلامية خلال الثمانينات الى مرحلة بناء الأطر الاسلامية أصبحت أكثر واقعية ، ووجدت نفسها بعد حرب الثمانى سنوات مع العراق فى وضع يحتم عليها الاتجاه الى البناء وأعمار ما دمرته الحرب والعمل على بناء إقتصاد ايرانى أكثر قوة وأقدر على مجابهة متطلبات أكثر من خمسين مليون ايرانى .

لذلك فإن الموقف الايرانى الذى إتسم بالواقعية فى أزمة الخليج كان أقوى الرسائل مصداقية التى وجهتها الحكومة الايرانية الى العالم وبشكل خاص الى جيرانها فى الخليج ، فقد وجدت طهران أنه لابد لها من العمل مع جيرانها والالتقاء معهم على سياسة ثابتة ومستقرة تضمن التعاون المشترك لما ينفع الجميع وتضمن الاستقرار لدول المنطقة مجتمعة .

ويؤكد كثير من المحللين أن ما ساعد على بروز هذا الموقف الايرانى هو رحيل مرشد الثورة ومفجرها الامام الخمينى ، وكذلك بروز تيار من المعتدلين بقيادة رئيس الجمهورية هاشمى رافسنجانى ، هذا الموقف ساعد كثيرا على الاسراع بإعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية ـ الايرانية بعد أن كانت قد قطعت إثر محاولات ايران فى العهد السابق لتصدير الثورة فى مواسم الحج .

ب ـ النتائج :

لقد لعبت طهران خلال حرب الخليج دورا سياسيا متوازنا إتسم دائما بمعارضة إحتلال العراق للكويت ، وبعد أن إختارت حسن الجوار مع دول الجزيرة العربية والخليج ، مثل هذا الموقف شكلا تحولا أساسيا ليس فى حياة ايران الحديثة فقط بل حتى ايران الشاه وما قبل الشاه .

لذلك كان لقاء مسقط بين كل من وزير خارجية ايران على أكبر ولاياتى ، ووزير الخارجية السعودى سعود الفيصل الذى تم فى مارس الماضى ، وتصريح عودة العلاقات بين السعودية وايران التى لم تكن متوقعة بهذه السرعة ، لكن الوضع السياسى الجديد فى المنطقة هو الذى عمل لتنفيذ مثل هذه الخطوة التى تشكل فى ضوء الأحداث المتسارعة خطوة عملية وجوهرية نحو الاستقرار فى المنطقة .

فى هذا الصدد لايمكن تجاهل الدور الذى لعبته سوريا ـ تلك الدولة الصديقة لايران ـ فى بقاء الجسور مفتوحة بين إيران ومعظم الدول العربية وخاصة الدول الخليجية ، رغم الجفوة الواضحة فى العلاقات مع ايران وكان من أبرز مسبباتها الحرب العراقية ـ الايرانية ، فالجسر السورى ظل مفتوحا بين طهران وكثير من العواصم العربية عبرت عليه أفكار وآراء من الجانبين كان لها دور كبير فى تخفيف حدة التوتر التى كانت قائمة آنذاك بين طهران وهذه العواصم ، وجاءت افرازات ازمة الخليج لتعيد لهذا الجسر حيويته ونشاطه ، وقد برهن على ذلك الاهتمام غير العادى الذى أولته الأوساط السياسية والاعلامية العربية والدولية للزيارة التى قام بها الرئيس الايرانى الى سوريا خلال شهر أبريل الماضى حيث تعتبر أول زيارة للرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى خارج بلاده منذ توليه الحكم فى إيران ، لذلك فإن التحول الجديد فى السياسة الايرانية وتحركها نحو العواصم العربية ، وبخاصة الرياض والقاهرة بات يستند الى نظرة واقعية لارساء قواعد أمن فى منطقة الشرق الأوسط التى لم تعرف الراحة منذ أكثر من خمسين عاما .

ومما سبق يتضح أن المقدمات والدوافع السابقة هى الجسر الذى عبرت عليه العلاقات السعودية ـ الايرانية مرحلة الخلاف والقطيعة الى مرحلة التلاقى والتفاهم بعد تسوية الخلاف القديم بين البلدين الخاص بقضية الحج بشكل نهائى حيث وافقت السعودية على إستقبال حوالى مائة ألف حاج ايرانى بدلا من خمسين ألف حاج حيث يعد ذلك تعويضا عادلا لايران التى قاطعت الحج ثلاثة مواسم متتالية .

لذا فإن عودة العلاقات بين الرياض وطهران قد تكون ليست فقط نتيجة لما تقدم من أسباب ، بل وأيضا مقدمة لصياغة نهج جديد يحكم علاقات الخليج العربى مع دول الجوار الجغرافى .

ثالثا : امن الخليج والترتيبات الأمنية المستقبلية :

فى الواقع تكمن حساسية قضية أمن الخليج اليوم فى تشابك الدوائر حول هذه القضية التى تمس أطرافا عربية ، وأطرافا إسلامية وأطرافا غير عربية وغير إسلامية . كما تزداد هذه الحساسية فى أعقاب مشاركة القوى الدولية فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولى الأخيرة المتعلقة بتحرير الكويت ، وهو ما يضع هذه القوى فى موقع المشاركة ولو بوجهات النظر فى اية ترتيبات امنية مستقبلية فى المنطقة ، وهو ما يعنى بنظرة واقعية أن القضية أصبحت عربية ـ دولية فى أعقاب التجاوزات التى بدأت بالاحتياج العراقى للكويت .

الحقيقة أن هناك معطيات جيوبولوتيكية تفرض نفسها فى الخليج حيث تتمتع المنطقة بثراوات طبيعية كبيرة ، وعلى رأسها النفط وعائداته ، وموقعها الاستراتيجى من حيث إطلالها على بحار ومحيطات وتحكمها فى عدة مضايق ، وملتقى طرق ومواصلات بحرية وجوية وبرية فى العالم كله ، وقربها من صراعات حساسة مثل الصراع العربى الاسرائيلى ، ومن ناحية أخرى قربها من حدود الاتحاد السوفيتى .

فقد كانت جغرافية منطقة الشرق الأوسط السياسية والخليج العربى خاصة محل أطماع المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لكثير من القوى العظمى منذ أوائل هذا القرن وحتى الآن . فقد إحتفظت بريطانيا بنفوذها فى الخليج العربى حتى نهاية عقد الستينات ثم إضطرت الى الخروج من منطقة الخليج وشرق البحر المتوسط بسبب زوال نفوذها الاقتصادى والعسكرى .

وفى مطلع عقد السبعينات والاعلان عن خطة نيكسون ، إعتبرت ايران والسعودية قاعدتين أصليتين للاستقرار فى منطقة الخليج حسب الخطة الأمريكية ، ورغم ذلك عملت امريكا على توسيع نفوذها العسكرى فى المناطق الحساسة المتنازع عليها مثل البحرين وسلطنة عمان ، ثم جاءت الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩ التى انهت هذا النظام الأمنى لمنطقة الخليج ، وعاشت المنطقة منذ ذلك التاريخ ، فى حالة من عدم الاستقرار ، حربا عراقية ـ ايرانية إستمرت ثمانى سنوات أهدرت فيها كثير من الموارد والامكانيات الايرانية والعراقية ، ثم يفاجأ العالم بعد فترة من السكينة فى هذه المنطقة بالغزو العراقى للكويت ، هذا فضلا عن الخلافات عن الحدود بين دول المنطقة ، أى أن هذه المنطقة كانت دائما بؤرة توترات وأزمات كثيرة ، إلا أن الأزمة الكويتية الأخيرة ، تحولت بطريقة سريعة الى أزمة توسعت نطاقها لأبعادها الاقليمية والدولية .

من هذا المنطلق ، فإننا نجد أن قضية أمن الخليج والترتيبات الأمنية المقترحة أصبحت مسألة حيوية وملحة تفرض نفسها فى هذا الوقت وبعد هذه الأحداث . لذلك فإنه يمكننا فى هذا الصدد إستنتاج وجهة النظر السعودية والايرانية حول هذه القضية الجوهرية ، حيث أن المنطقة مازالت تخوض غمار المحاولة الموضوعية الجادة لاستجلاء صورة نظام الأمن المناسب الذى تتطلبه المنطقة وفقا لعناصر تاريخية وواقعية أوضحت عنها تجارب المنطقة على مدى نصف قرن من الزمان تقريبا .

الواقع إن دور المملكة العربية السعودية بات دورا محوريا أكثر منه فى أى وقت مضى وسياستها الخارجية صارت أكثر مباشرة وأقل مداراة . ومثل هذه السياسة الواثقة ستترجم نفسها على الصعيد الاقتصادى ، فمعظم دول المنطقة ودول الخليج بصفة خاصة تريد بقاء العراق دولة واحدة موحدة ، ولكن بقدرات عسكرية محدودة لاتشكل خطرا على أمنها وحدودها ، فهذه الدول لاتمانع بقيام اى نظام بدون القيادة العراقية الحالية ،

رغم أن بعض الدول المتاخمة للعراق لاتحبذ قيام دولة شيعية وبعضها الآخر يرفض قيام دولة كردية .

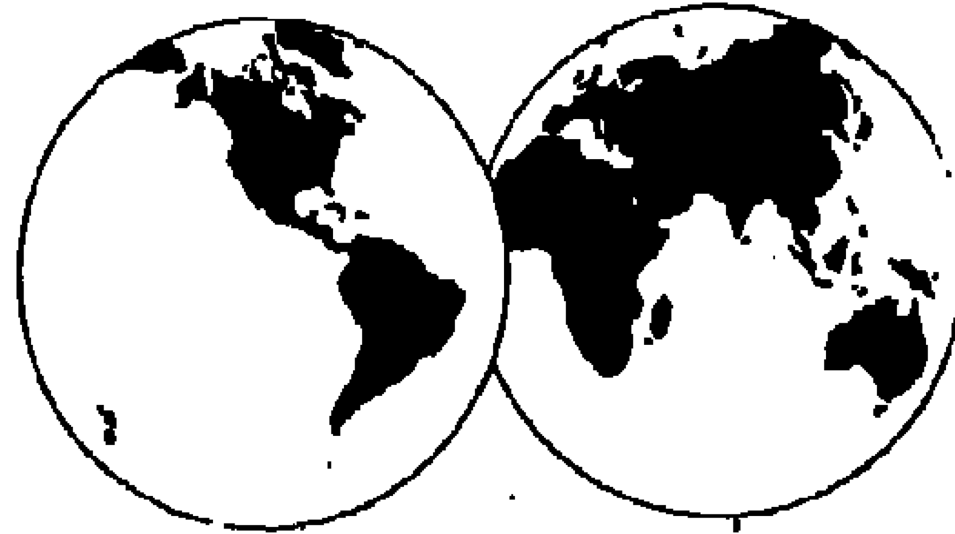
من ناحية أخرى نجد أن ايران التى خرجت أكثر إيجابية وحنكة سياسية نتيجة سياستها الواقعية ، تريد إستثمار هذا الموقف الايجابى لصالحها ولصالح أمن وإستقرار دول المنطقة ، فهى تدرك أنها جزء من المنطقة وتستطيع أن تلعب مع بقية الأجزاء دورا فى تحقيق نظام أمنى جديد يمكن أن يعيد للمنطقة إستقرارها ويساهم فى إزدهار شعوبها وقد جلت هذه الحقيقة فى التصريحات التى أعقبت زيارة على أكبر ولاياتى الى الرياض بعد قرار إستئناف العلاقات السعودية الايرانية حيث صرح بأن ايران والمملكة العربية السعودية إتفقتا على العمل من اجل الأمن الأقليمى عبر علاقات أوثق بينهما ، وأنهما قررتا إقامة تعاون وثيق وإستراتيجى شامل بينهما ، وأضاف قوله « أننا نعتبر أن التعاون الأقليمى هو أساس الأمن الأقليمى وهو ما تتفق عليه دول المنطقة » .

خاتمة :

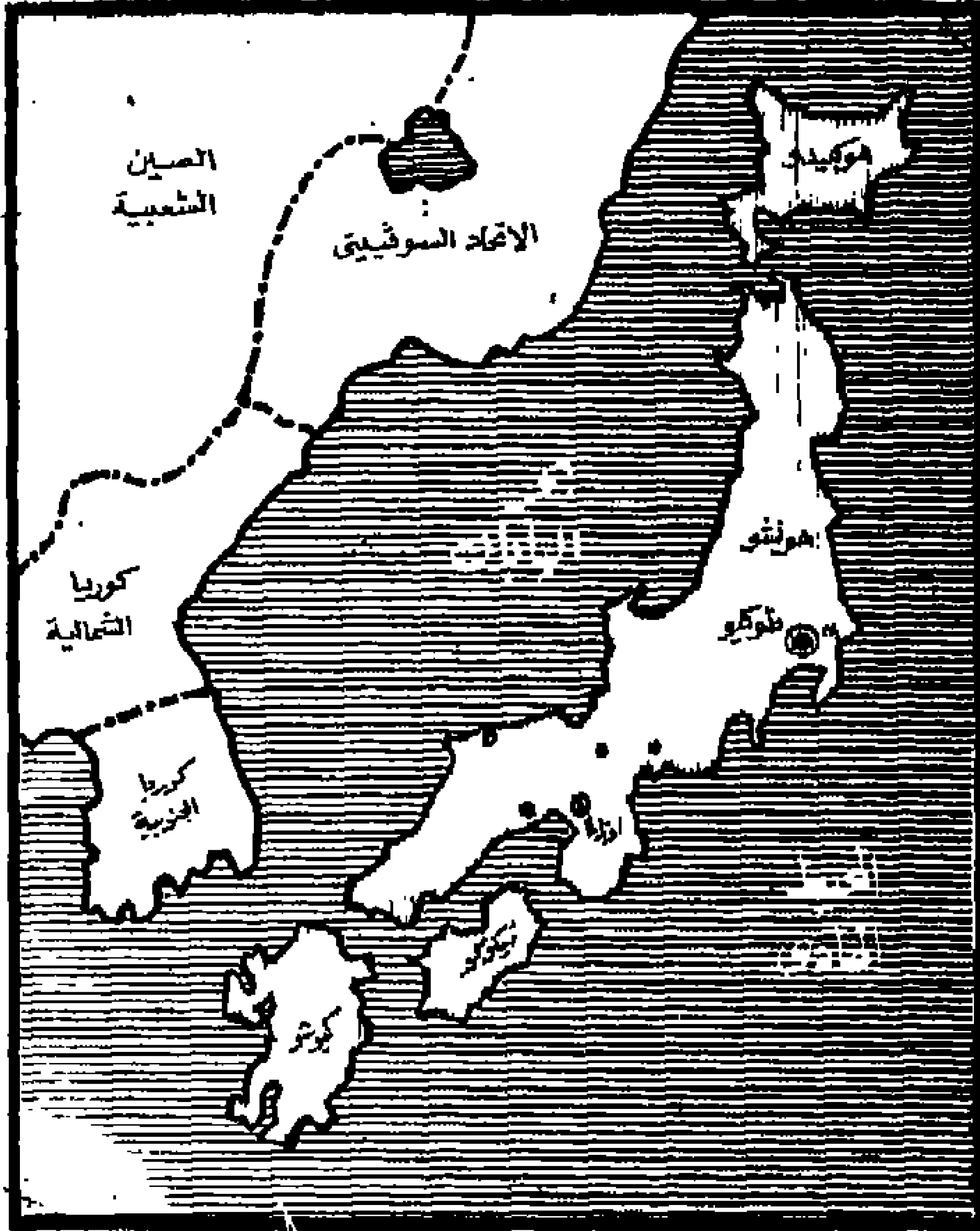
الواقع انه لاتخفى على أحد الأهمية الاستراتيجية لايران فى منطقة الخليج وفى العالم بأسره ، هذه الأهمية كللتها الحكمة الايرانية بالنهج الجديد فى السياسة الدولية ، الا وهو دمج الاعتدال والادراك لاعادة الدور الايرانى الى سابق عهده ، هذا النهج الذى ساعد فى توطيد أسس الاستقرار السياسى فى منطقة الخليج العربى أثناء حرب الخليج وبعد إنتهائها ، إرتكز على مبادىء القانون الدولى الذى يقوم على عدم تشجيع الحروب ونبذ العنف فى حل المشاكل الدولية بعدم جعل الحرب اداة لادارة العلاقات الدولية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير ، والسعى الى تحقيق التعاون الاقليمى والدولى ، هذا النهج الذى أعاد ايران الى المجتمع الدولى ، وسرعان ما رأينا ثماره بعد إتصالات عديدة ، وتدخلات للوساطة بين البلدين ، توجت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية .

الحقيقة أن أية خطة أمنية مقترحة إذا لم تكن واقعية تتضمن إشتراك كافة دول منطقة الشرق الأوسط عامة ودول الخليج خاصة لتحقيق مصالح جميع دول المنطقة فإن مطالبها سوف تكون موضع تجاهل القوى العظمى .

إن إعادة العلاقات السعودية ـ الايرانية وإستمرار الاتصال بينهما أمر حتمته القيم الاسلامية والتاريخ والجغرافيا المشتركة وكذا المصلحة الأمنية المشتركة ، مما جعل من القطيعة أمرا مستحيلا □



تقـــريــر



مستقبل

العلاقات السوفيتية اليابانية

ياسر على هاشم

● هل فشل جورباتشوف فى مفاوضاته فى اليابان ؟ كان هذا هو التساؤل الكبير الذى اطلقه المراقبون والمعلقون السياسيون عقب انتهاء القمة اليابانية / السوفيتية والتى امتدت من ١٥ ـ ١٩ ابريل ١٩٩١ وعقدت فى طوكيو.

وحتى نستطيع الاجابة على هذا التساؤل ، والذى سيكون محور هذا التقرير ، نناقش عدة نقاط اهمها : ـ ١ ـ البيان الختامى للقمة ـ ٢ ـ نقطة الخلاف الرئيسية (التنازع على جزر الكوريل) ٣ ـ المقترحات التى تضمنتها المحادثات . ٤ ـ مستقبل العلاقات بين البلدين .

ومن الطرائف التى نود ان نذكرها قبل التعرض لهذه النقاط ، وهى من الامور المثيرة للاهتمام فى مجال الحديث عن العلاقات اليابانية / السوفيتية : أن الدولتين لم تزالا بعد فى حالة حرب رسميا وقانونيا ، اذ انهما لم توقعا حتى الان على معاهدة الصلح فيما بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فقد وقف الطرفان موقف المواجهة العسكرية فى اطار معسكرين مختلفين بان انضمت اليابان للمحور الالمانى الايطالى ، بينما كان الاتحاد السوفيتى احدى دول التحالف المضاد . ولم يمنع هذا العداء الرسمى ـ لاعتبارات واقعية ـ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين طوال هذه الحقبة الممتدة ، والتى كان اخر مظاهرها انعقاد القمة اليابانية / السوفيتية .

البيان الختامى للقمة .

أصدر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان ، والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بيانا مشتركا أكدا فيه على اتفاقهما حول سعيهما الجاد للوصول لاتفاقية تتضمن حلا نهائيا ودائما لمشكلة جزر الكوريل الاربع التى احتلتها القوات السوفيتية فى الحرب العالمية الثانية .

وذكر الجانب السوفيتى فى البيان انه طرح اقتراحات محددة هى : ـ

١ ـ خفض عدد القوات السوفيتية فى الجزر والبالغ قوامها ١٢ الف جندى

٢ ـ البدء فى نشاط تجارى متبادل للجانبين يجرى على الجزر الاربع .

٣ ـ الا يستوجب دخول اليابانيين للجزر الحصول على تأشيرة .

٤ ـ زيادة معدل التزاور بين سكان الجزر اليابانية وعائلاتهم فى اليابان .

وصرح الجانب اليابانى ، بان الطرفين اتفقا على طرح « مسألة ملكية » الجزر الاربع رسميا وللمرة الاولى على بساط البحث . فى حين تم توقيع ١٥ اتفاقية بالاحرف الاولى تتناول بصورة خاصة مجالات التعاون الفنى والتكنولوجى وتقدم اليابان بمقتضاها الى موسكو مساعدات تكنولوجية لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى .

كما وافقت اليابان على تقديم معونات غذائية عاجلة تقدر بحوالى ٣,٧ مليون دولار الى الاتحاد السوفيتى .

الى هنا ينتهى البيان الرسمى الصادر عن القمة . والذى عبر عنه المراقبون بانه « بيان انقاذ ماء الوجه » بعدما تعذر على الجانبين اليابانى والسوفيتى تحقيق تقدم حقيقى يستحق الذكر حول موضوع جزر ارخبيل الكوريل ، اذ اصرت اليابان على ضرورة اعادة السوفيت الجزر اليها بدون قيد او شرط ، قبل اى بحث لتقديم قروض واعانات يابانية للاتحاد السوفيتى .

ومن هنا يتضح ان موضوع الجزر المتنازع عليها كان هو محور الخلاف الرئيسى . ففى حين تعهد جورباتشوف من جهته بحل النزاع خلال فترة قصيرة ، مؤكدا فى الوقت نفسه انه يمكن ايجاد تسوية له عبر (توازن المصالح والحلول الوسط) الا انه فى نفس الوقت ذكر « ان الاتحاد السوفيتى واليابان اضاعا الكثير من الوقت فى وضع شروط مسبقة واتخاذ مواقف متصلبة . »

فى حين اكتفى رئيس الوزراء اليابانى كايفو بالقول « ان البيان المشترك يدل على الوجهة التى يجب ان يملكها البلدان فى بناء علاقات جديدة .

التنازع على جزر الكوريل :

يتبلور هذا النزاع فى وجود مجموعة من الجزر تسمى جزر الكوريل اضافة الى الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين ، تقع جميعها تحت السيطرة السوفيتية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذه الجزر تصر اليابان على انها جزء لا يتجزأ من اراضيها ، وان ضمها للاتحاد السوفيتى يعد مساسا بسيادتها الاقليمية .

وظل هذا النزاع القائم منذ ١٩٤٥ وحتى الان يمثل حجر عثرة امام تحسين العلاقات بين البلدين . وخاصة فى ظل التطورات الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، وماترتب عليها من تفاعلات مختلفة على مستوى النظام الدولى . ولاستعراض الجوانب المختلفة لهذا النزاع نعرض لما يلى : ـ

١ ـ الخلفية التاريخية لهذا النزاع . ٢ ـ اسباب اثارته فى الأونة الاخيرة . ٣ ـ الابعاد المختلفة : سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية .

اولا الخلفية التاريخية :

بدأ هذا النزاع فى ٩ اغسطس ١٩٤٥ ، عندما خرق الاتحاد السوفيتى معاهدة الحياد التى وقعها مع اليابان فى عام ١٩٤١ ، حين اجتاحت قواته المسلحة جنوب جزيرة سخالين ، وهى المنطقة التى كانت تقع ضمن اراضى اليابان بمقتضى معاهدة بورت سموث عام ١٩٠٥ عقب الهزيمة الروسية امام اليابان . كما اجتاحت عددا من الجزر كانت تقع داخل حدود اليابان طبقا لتلك المعاهدة . وفى بداية سبتمبر ١٩٤٥ اتمت القوات السوفيتية سيطرتها على مجموعة جزر الكوريل هى اربع جزر اتوروخو ، وكوناشيرى ، وشيكوتان ، وهابوماى .. وهذه الجزر الاربع تطلق عليها اليابان اسم المناطق الشمالية . وبعد عدة سنوات من انتهاء الحرب وبالتحديد فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ وقعت اليابان معاهدة سان فرانسيسكو التى تخلت فيها عن اى حقوق فى مجموعة جزر الكوريل وجنوب سخالين ، بينما رفض السوفيت التوقيع على هذه المعاهدة التى لم تتضمن الاشارة الى الجزر الاربع . ومن هنا بقيت المشكلة معلقة .

ومنذ ذلك التاريخ تعددت محاولات الوصول الى حل الى هذا النزاع كان أبرزها محاولتان اساسيتان الاولى فى عام ١٩٥٦ عندما اعلنت الدولتان استئناف علاقاتهما الدبلوماسية ، واصدرتا وثيقة مشتركة حول ضرورة اجراء المفاوضات حول « الموضوع الاقليمى » بعد اعادة العلاقات فيما يعد اشارة واضحة للجزر المتنازع عليها . وكانت المحاولة الثانية فى اكتوبر ١٩٧٣ خلال زيارة « كاكوى تاناكا » رئيس الوزراء اليابانى الاسبق لموسكو حينما صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان ان التوصل الى معاهدة سلام بحل المشكلات المتبقية من الحرب العالمية الثانية سوف يساهم فى اقامة علاقات حسن جوار حقيقية بين البلدين . فى حين تم الاتفاق على ان الجزر المتنازع عليها واحدة من هذه المشكلات المتبقية .

وهنا يثار التساؤل حول فتح ملف النزاع حول الجزر المتنازع عليها مرة اخرى فى المحادثات الرسمية بين الدولتين ، والتى بدأت اولى جولاتها فى ١٩ مارس ١٩٨٩ وكانت الجولة الثالثة فى ٥ سبتمبر ١٩٩٠ والتى استكمل فيها الجانبان بحث الاتفاق على توقيع معاهدة سلام بين الدولتين انتظارا للزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس السوفيتى جورباتشوف الى اليابان خلال منتصف شهر ابريل ١٩٩١ .

ثانيا : اسباب اثارة النزاع فى الاونة الاخيرة :

يمكن ان نحدد الاسباب الكامنة وراء اثارة النزاع حول تلك الجزر الصغيرة من أرخبيل الكوريل فى الفترة الاخيرة فيما يلى :

١ ـ الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى . بحيث اعتبرت اليابان ان الاتحاد السوفيتى هو رجل اوروبا المريض . وان هذه هى الفرصة المناسبة للمطالبة بحقوقها وسيادتها على تلك الجزر .

٢ ـ المناخ الدولى العام السائر فى اتجاه تسوية المنازعات الاقليمية حتى لا تشكل بؤر توتر وانفجار تهدد الوفاق الدولى الذى احدثه تقارب العملاقين منذ تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٥ .

٣ ـ الضغوط الامريكية على اليابان لزيادة نفقاتها الدفاعية ، وبالتالى كان لابد لليابان ان تخلق عمقا استراتيجيا فى المحيط الهادى لا يكتمل عناصره الا بهذه الجزر .

٤ ـ الرغبة اليابانية فى تأكيد الزعامة الاسيوية ، فكيف تستطيع اقناع الدول الاسيوية بدورها المتعاظم ، وهى تعانى من فقد سيادة على جزء من اقليمها ؟

٥ ـ تعد اثارة النزاع فى هذه الفترة فرصة سانحة للزعامة السوفيتية للمساومة بشأنها فى سبيل الحصول على المساعدات الغربية عامة واليابانية خاصة .

٦ ـ اثارة اهتمام الشعب السوفيتى بقضية خارجية تعد سحبا من التركيز على القضايا الداخلية سواء كانت صعوبات اقتصادية ام اضطرابات عرقية او حركات انفعالية تموج بها الجمهوريات السوفيتية .

ثالثا : ابعاد النزاع :

ومن خلال هذه الاسباب التى ادت الى اثارة النزاع مرة أخرى فى الأشهر القليلة الماضية نستطيع ان نرصد العديد من الابعاد بشأن النزاع السوفيتى / اليابانى حول جزر الكوريل وهى ابعاد سياسية ، واقتصادية وعسكرية واجتماعية .

الابعاد السياسية :

يتبلور البعد السياسى واضحا فى كون هذه الجزر ورقة ضغط دائما فى يد من يحسن استغلالها من القيادات السياسية للدولتين . فقد ظلت المنازعات بين الاتحاد السوفيتى واليابان حول هذه الجزر هى احد العناصر الرئيسية فى استراتيجية الدولتين تفاوتا بين المرونة والتشدد . وبطبيعة الحال اذا كان هذا بدأ فى فترة الحرب الباردة وانقسام العالم فان مرحلة الوفاق الدولى فرضت حدوث متغيرات جديدة تؤثر مباشرة على هذا النزاع . فالاتجاه السلمى لتسوية المنازعات يعطى مناخا مهيئا للحل وفق اعتبارات تقوم على بعض المبادىء المستقاة من البريسترويكا السوفيتية ، وعلى رأسها توازن المصالح لا توازن القوى .

ومن هنا نجد ان تطبيق مثل هذا المبدأ على النزاع حول جزر الكوريل قد يعطى مرونة فى التفاوض بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، وحول شروط ميسرة يتم بمقتضاها استرداد اليابان لتلك الجزر بالصورة التى يستفيد فيها الاتحاد السوفيتى بتلك الصفقة ، ودون المساس باعتبارات السيادة الاقليمية ، والنزعة القومية لدى الشعب السوفيتى . تلك فى الواقع هى الاشكالية الحقيقية التى تواجه كلتا الدولتين . حيث كيف يمكن الحفاظ على عقد جمهوريات الاتحاد السوفيتى دون ان ينفرط اذا قدم تنازلات بشأن تلك الجزر التى استقرت قناعة لدى المواطن العادى بانها جزء من الاتحاد السوفيتى ككيان سياسى ، خاصة ان هذه الجزر تنطبق حالا على جمهوريات البلطيق الثلاث إذ انها ضمت للاتحاد السوفيتى قسرا عقب الحرب العالمية الثانية ؟ وفى نفس الوقت كيف يمكن لليابان ان تلعب الدور السياسى المتوقع لها بما يتفق وامكاناتها الاقتصادية الهائلة فى النظام الدولى دون ان تحقق على الاقل وحدة سيادتها الاقليمية ؟ . ويأتى التفاعل بين الاجابة على هذين التساؤلين ليشكل جوهر البعد السياسى للنزاع على جزر الكوريل .

وهنا نود الاشارة الى حدوث تحسن كبير فى مجال العلاقات السوفيتية / اليابانية انعكس على محاولة تسوية هذا النزاع ، وهو الامر الذى تمت ترجمته عمليا فى جولات المحادثات الرسمية بين الجانبين طوال العام الماضى لعقد معاهدة سلام اسفرت عن العديد من الاقتراحات منها دعوة شيفرنادزة الى تحويل هذه الجزر الاربع وجزر سخالين الى ميدان تجارب للجهود المشتركة فى مجال حماية البيئة . ومنها ايضا دعوة مسئول بوزارة الخارجية اليابانية ، لفكرة قيام السوفيت باستئجار الجزر فترة من الزمن بعد عودتها لليابان . كما اقترح احد كبار كتاب صحيفة البرافدا السوفيتية (فسينولود اوفشنيكوف) معروف بان له صلة وثيقة بالكرملين ، وضع جزر الكوريل بالمحيط الهادى تحت وصاية الامم المتحدة وتحويلها الى منطقة اقتصادية خاصة بالاتحاد السوفيتى واليابان .

وتكفى نظرة سريعة لهذه المقترحات ، لنجد ان ايا منها يعد صالحا ـ إن لم يكن لتسوية النزاع بصورة نهائية ـ فإنه يعد كذلك كنقطة مقبولة لبداية التفاوض حولها .

الأبعاد الاقتصادية :

يبدو أن الحديث عن الأبعاد الاقتصادية هو الرقم الحاكم فى معادلة النزاع حول جزر الكوريل وهذا بطبيعة الحال نابع من أن الصراع فى عالم اليوم هو صراع على القوة الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية . وفى اطار ماتتمتع به اليابان من مكانة وقوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم فى مقابل مايواجه الاتحاد السوفيتى من صعوبات اقتصادية جعلته ومن هذه الزاوية ـ أقرب الى بلدان العالم الثالث .

فاليابان ماتزال تستخدم السلاح الاقتصادى لاغراء الاتحاد السوفيتى بتقديم تنازلات بشأن تلك الجزر ، وذلك عن طريق ربط المساعدات اليابانية الضخمة للاتحاد السوفيتى بتحقيق تقدم فى ذلك النزاع الاقليمى . ويتم هذا على عدة مستويات منها :

أ ـ الصفقات المتكافئة ، فقد قامت ٦ شركات تجارة

يابانية بتقديم الغذاء والدواء وكافة الاحتياجات اليومية الضرورية في مقابل بترول سوفيتي في صفقة مقدارها مليار دولار.

ب ـ الهبات والمنح ، فقد خصصت الحكومة اليابانية ١٠٠ مليون دولار كمعونات طارئة عن طريق البنك المركزي للتصدير والاستيراد لتزويد الاتحاد السوفيتي بالغذاء ، كما خصصت ٨ ملايين دولار كمعونات للدواء.

ج ـ التعاون الاقتصادي . فقد عبر رئيس الوزراء الياباني «توشكي كايفو» عن أن التعاون الاقتصادي الثنائي بين اليابان والاتحاد السوفيتي ، وخاصة في سيبيريا ومناطق الشرق الأقصى السوفيتي ستكون له فوائده الاقتصادية الكبيرة ليس فقط للدولتين ، وإنما للدول الأخرى في آسيا والمحيط الهادي بسبب غنى هذه المناطق بالثروة الطبيعية.

ويبدو أن هذه المساعدات لاتقوم بمبادرة من جانب الحكومة اليابانية في جميع الأحوال ، ففي ٩٠/١٢/٢٧ طلبت الحكومة السوفيتية مساعدات مالية للتغلب على المصاعب الاقتصادية التي تواجهها . حيث تقدم بهذا الطلب السفير السوفيتي في طوكيو خلال اجتماعه مع مدير عام مكتب الشئون الأوروبية بوزارة الخارجية اليابانية.

ومن هنا ، فقد حققت عمليات التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي واليابان قفزات كبيرة خلال عام ١٩٩٠/٨٩ . وتشير مصادر اقتصادية صحفية أسيوية الى أن القطاع الخاص يلعب دورا حيويا في دعم الاقتصاد السوفيتي الذي يعاني من مشاكل متفاقمة وذلك من خلال العمليات التجارية المتبادلة مع الجانب الياباني.

فلقد سارع رجال الأعمال اليابانيون بتوقيع عدد من الاتفاقات مع الجانب السوفيتي على الرغم من التحفظ الذي تبديه الحكومة اليابانية تجاه التقارب مع الاتحاد السوفيتي بسبب عدم حسم النزاع على جزر الكيوريل.

ولكن هذا لم يمنع اليابان أيضا ـ ووفقا لاعتبارات اقتصادية في الأساس ـ من عقد إتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي كان ابرزها في ١٩٩٠/١٢/٢٤ . إتفاقية تنص على تحديد كمية الأسماك التي سيتم إصطيادها في المنطقة الاقتصادية لكليهما بمقدار ١٨٣ ألف طن خلال عام ١٩٩١ . كما ينص الاتفاق على السماح لقوارب الصيد اليابانية بإصطياد كمية أسماك تصل الى ٣٥ ألف طن من المنطقة الاقتصادية السوفيتية التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل بحري مقابل تصدير منتجات سمكية ، ومعدات يابانية الى الاتحاد السوفيتي بقيمة مليار ين ياباني كما تنص الاتفاقية على السماح لقوارب الصيد السوفيتية بزيارة ميناء اوناهاما الياباني الواقع الى الشمال الشرقي من شواطيء اليابان للتزود بالوقود والمواد الغذائية . وكانت اليابان قد دفعت مبلغ ٨٨٤ مليون ين ياباني الى الاتحاد السوفيتي إضافة الى تصدير ألف طن من الأسماك المجمدة مقابل المزايا الممنوحة لصائدي الأسماك اليابانيين خلال عام ١٩٩٠.

ويدور التساؤل حول المقابل الذي تطلبه اليابان أمام كل هذه المساعدات ؟ تأتي الأجابة إنها جزر الكيوريل المتنازع عليها . فقد ابدى توشكي كايفو إستعداد بلاده لتقديم مساعدات إقتصادية ومالية ضخمة للاتحاد السوفيتي كجزء من جهود تستهدف تحسين العلاقات بين الدولتين في المجالات المختلفة ، ولكن بعد تسوية المسائل المعلقة . وأكد كايفو في مقابلة أجرتها معه وكالة تاس السوفيتية ضرورة أن يتحلى القادة السوفييت بالشجاعة اللازمة لاتخاذ القرارات الحاسمة لتحسين العلاقات بين الدولتين مشيرا الى أن توقيع إتفاقية سلام بين الدولتين ضرورة إعادة الاتحاد السوفيتي للجزر اليابانية التي استولى عليها.

الأبعاد العسكرية :

هذه الأبعاد تعبر بصفة أساسية عن وجهة النظر السوفيتية العسكرية تجاه جزر الكيوريل وتجاه اليابان من خلال أن النفوذ السوفيتي يرتكز حاليا في آسيا على القوة العسكرية المتفوقة فقط . ويبدو أن جورباتشوف غير مستعد للمساس بهذا الوضع ، فبحر أوكهوتسك تحميه جزر كوريل التي تعتبر قلعة إستراتيجية حصينة لايمكن أن يضحي بها السوفييت بسهولة . فسلسلة جزر كوريل ذات أهمية حيوية لتخطيط السوفييت الاستراتيجي النووي . ولهم قاعدة بحرية ضخمة في ميناء فلاديفوستك المطل على بحر اليابان ، كما أن الغواصات الحاملة للصواريخ النووية تتمركز في قاعدة بيترو فافلوسك الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة كامشاتكا . وتفيد بعض المصادر الدبلوماسية والعسكرية في طوكيو بأن السوفييت نقلوا (١٢ الفا من قواتهم) على الجزر المتنازع عليها وكذا ٤٠ طائرة ميج ٢٣ . وتعتبر اليابان من وجهة النظر السوفيتية حاملة طائرات لايمكن إغراقها وهي على مسافة غير بعيدة عن الساحل الباسيتيكي كما يتوممبقول ريتشارد مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن الدولي . ويأتي هذا في إطار ماعبر عنه كبير المتحدثين بلسان وزارة الخارجية السوفيتية «جينادي جراسيموف» في ٩٠/٣/٢١ عن خشية الاتحاد السوفيتي من ظهور اليابان كقوة عسكرية.

اما على الجانب الياباني ، فتمثل جزر الكيوريل في حد ذاتها بعدا عسكريا هاما حيث تعد أحد عناصر العمق الاستراتيجي التي تحاول اليابان صنعه لتأمين كيانها بالنظر الى إعتمادها المتزايد تامينيا على الذات على الرغم من العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات الأخرى.

ولكن هذه الأهمية لجزر الكوريل لاتعنى تخوفا من الاتحاد السوفيتى فقد وافق مجلس الوزراء اليابانى على سبيل المثال فى ١٩٩٠/٩/١٨ على (الورقة البيضاء) التى تقدم بها عدد من مسئولى وكالة الدفاع اليابانية الى زوال خطر التهديد العسكرى السوفيتى . ونقلت وكالة تاس قول معدى هذه الورقة أنه نظرا للصعوبات الداخلية بالاتحاد السوفيتى والبيئة الدولية فإنه غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفيتى بهجوم على دولة أخرى .

الأبعاد الاجتماعية :

يبدو أهم الأبعاد الاجتماعية لجزر الكوريل بالنسبة للاتحاد السوفيتى هو وقوعها داخل نطاق جمهورية روسيا التى يتزعمها بوريس يلتسين ، المنافس الحقيقى لجورباتشوف والذى ذكر فى أحد تصريحاته بعد زيارته لهذه الجزر بأنه «لاداعى لاعطاء اليابانيين كل هذا الجمال وكل هذه الخيرات» حيث أن حوض هذه الجزر يدر أرباحا طائلة تبلغ مليار روبل سنويا من الثروة السمكية .

ومن هنا يمكن القول أن هذه الجزر دخلت فى إطار سلسلة الأوراق التى يتنافس بها يلتسين مع جورباتشوف ، فمن وجهة نظر يلتسين رئيس برلمان روسيا انه لايحق لجورباتشوف أن يتحدث أو يتفاوض على مناطق حدودية كجزر الكوريل لأنها جزر تقع فى نطاق سيادة جمهورية روسيا الاتحادية .

يضاف الى هذا قناعة الرأى العام السوفيتى بأحقية السوفييت فى هذه الجزر يعزز من هذا وجود بعض المعادن النفيسة كالذهب فى هذه الجزر وخاصة جزيرة كوناشيرا . ويأتى هذا فى إطار أن هناك حوالى ١٤ ألفا من الروس الذين ولدوا على أرض هذه الجزر ، ومن المنتظر ألا يفرط منهم أحدٌ فى وطنه .

ويتأسس منطق الرأى العام السوفيتى على عدة إعتبارات اهمها :

١ ـ لم يكن من المعقول أن يذهب جورباتشوف فى أول زيارة لليابان ليعلن على الملأ التنازل عن مناطق حدودية لليابان ، مع كل المغريات بالمساعدات اليابانية ، فحدود الوطن ليست للبيع .

٢ ـ إن التنازل عن مناطق حدودية تعبير واقعى عن الهزيمة السوفيتية أمام اليابان وهو الأمر الذى يتنافى مع الصراع التاريخى على الزعامة الآسيوية بين البلدين .

٣ ـ إن السماح بالتنازل عن أجزاء من الأرض يعطى بدءا واقعيا للجمهوريات المطالبة بالانفصال

أما بالنسبة لليابانيين ، فالأمر بالنسبة لهم يتعلق بالكرامة الوطنية ، والتى تأخذ لدى اليابانيين بعهدا هاما ، وفقا للتعاليم الكونفوشية ، والتى تجسدت فى الانتحارية أثناء الحرب العالمية الثانية . ومن هنا فإن هذه الجزر والتى تمثل المناطق الشمالية لليابان كما يطلقون عليها تمثل الركن الأخير ، من أركان محو هزيمة اليابان ، وجزءا من حركتها الحالية نحو توجهات دولية جديدة .

ويعزز من خطورة البعد الاجتماعى أن كلا الجانبين السوفييتى واليابانى يتجاهل الواقع السياسى للآخر . فجورباتشوف محاصر بسلسلة من المشاكل فى الداخل ، ومن هنا فإن تقديمه لأى تنازلات سيكون بمثابة إنتحار سياسى من جانبه .

وعلى الجانب الآخر لايستند كايفو الى أى قدرات خاصة للاحتفاظ بموقعه . فقد إختاره لهذا المنصب بارونات الحزب الديمقراطى الحر فى اليابان وبوسعهم إسقاط حكومته غدا إذا خرج عن الخط المرسوم له .

المقترحات التى تضمنتها المحادثات :

تباينت المقترحات التى تضمنتها المحادثات بين المرونة والتشدد ، وبين زمنية مختلفة لانجازها ، وإن كانت تدور جميعها فى فلك تحسين العلاقات بين الدولتين ، وفتح مجالات التعاون على كافة المستويات .

ومن أهم هذه المقترحات مايلى :

١ ـ إنشاء منطقة إقتصادية حرة تضم جزر الكوريل وجزيرة هوكايدو اليابانية فى إطار واحد يعود بالمنفعة المتبادلة على الجانبين . وهو الاقتراح السوفيتى الذى لم يحظ بموافقة اليابانيين .

٢ ـ هناك من السوفييت من يروج لاقامة وتأسيس جمهورية سوفييتية جديدة فى الشرق الأقصى السوفيتى القريب من اليابان . ويعزز هذا الفريق تأسيس الجمهورية لجذب اليابانيين ، لأن اليابان وشعبها وحكومتها يفضلون أن تكون لهم «منطقة مسؤلية» فى داخل الاتحاد السوفيتى ذاته .

٣ ـ الاشارة الى ماصدر عن الجانب السوفيتى فى عام ١٩٥٦ وفيه حل وسط بالتنازل عن جزيرتين من الجزر الأربع لليابان بغية التوصل لمعاهدة سلام وحسن جوار . وكان الغرض من العرض السوفيتى وقتها منع اليابان من الدخول فى تعاون عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما أعلن فعليا عن التحالف الأمريكى اليابانى سارع السوفييت فى سنة ١٩٦٠ بإلغاء عرضهم .

٤ ـ إنشاء مركز ابحاث يابانى يطلق عليه إسم «مركز الدراسات اليابانية المعاصرة» يهدف لدعم سياسة «البرسترويكا» فى الاتحاد السوفيتى عن طريق إجراء الدراسات المقارنة فى مجال السياسة والاقتصاد والقانون فى الدولتين . وهو الاقتراح الذى تمت الموافقة عليه بالفعل .

٥ ـ إقتراح سوفييتى بإنشاء أو إقامة تجمع أمنى فى منطقتى آسيا والباسفيك يضم كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين واليابان والهند بهدف بحث كل القضايا التى تواجه المنطقتين بما فيها المسائل الأمنية يضاف الى هذا دعوة الولايات المتحدة واليابان

للدخول فى محادثات مع موسكو من أجل نزع التسلح فى منطقة الباسفيك .

وعن طبيعة هذا التجمع ذكر جورباتشوف فى كلمة أمام البرلمان اليابانى :

« أنه لايهدف من وراء الاقتراح أن يكون هذا التجمع منطقة أمنية ، وإنما مجرد هيئة يمكن عن طريقها التنبؤ بالأزمات التى قد تحدث » .

وبطبيعة الحال ، لم يحظ هذا الاقتراح بعناية اليابان ، لأنه إصطدم مع مبدأ ثابت فى العقيدة السياسية اليابانية ، وتم تشريعها فى الدستور ، ويقضى ، بألا تكون لليابان قوات مسلحة نظامية (جيش بالمعنى المعروف) . يضاف الى هذا المبدأ اليابانى الذى يقضى بأنه من الأفضل للدول الآسيوية لبحث القضايا الاقتصادية وليس المتعلقة بالنواحى العسكرية والأمنية ، فى إطار أن الصراع للحصول على القوة الاقتصادية ، هو الصراع الحيوى والحاكم فى مجمل العلاقات الدولية ، فى النظام الدولى الآخذ فى التشكيل .

ويبدو أن تلك الاقتراحات فى مجموعها وخاصة فيما يتعلق بمسألة الجزر لم يكن لها نصيب من الاتفاق فى المحادثات اليابانية/السوفيتية ، والتقدم الوحيد الملموس فى هذا الصدد هو أن جورباتشوف إتفق مع كايفو على إستمرار الاتصالات مرة واحدة كل عام على الأقل بما يفتح الباب أمام أخذ وعطاء تقتضيه طبيعة الأحوال .

وإذا أردنا أن نتلمس سويا أسباب عدم إنجاز هذه المقترحات ، ودخولها الى أرض الواقع سنجد ما يلى :-

١ ـ رفض أغلبية الرأى العام اليابانى على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاما إعتبار التقدير السوفيتى (أن الحدود هى ما إنتهت إليه نتائج الحرب العالمية الثانية) أمرا نهائيا ، بل والاصرار على إستعادة هذه الجزر الأربع كأنها هى « الحدود الشمالية » للدولة اليابانية .. والتى ورد ذكرها فى المعاهدات التى وقعها الروس مع حكام اليابان أيام السلطة القيصرية .

٢ ـ إن المؤسسة العسكرية السوفيتية تعتبر هذه الجزر من المناطق التى تتيح لها متابعة التحركات العسكرية التى تستهدف العمق الحدودى البحرى السوفيتى .

٣ ـ إن التنازل السوفيتى عن أراض إحتلت نتيجة للحرب العالمية الثانية على الساحة الآسيوية أيا كانت صورته ، قد يثير مسائل عديدة للاتحاد السوفيتى فى حدوده الغربية وبخاصة مع بولندا التى ضم الاتحاد السوفيتى مناطق منها وزودها بمناطق كانت تابعة للدولة الألمانية قبل الحرب .

وقد ظهرت هذه المسألة فى السنوات الأخيرة عندما خشى السياسيون السوفييت من مطالبة ألمانيا الموحدة بأراض ألمانية سابقة ، ولم يحسم هذه المخاوف إلا تصديق ألمانيا على أن الحدود الألمانية هى الحدود التى حددت بين بولندا وألمانيا الشرقية سابقا .

مستقبل العلاقات بين الدولتين :

يبدو أن مستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، لن يبقى رهين العداء التاريخى للسيطرة والزعامة على القارة الآسيوية ، أو بين الصراع الأيديولوجى بين مفاهيم الاشتراكية السوفيتية ، والرأسمالية اليابانية . وإنما يعبر عن واقع جديد جوهره تعاون إقتصادى وثيق ، بإستخدام آليات جديدة .

وفى هذا الاطار تأتى زيارة جورباتشوف كأول حاكم سوفيتى يزور اليابان منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية بادرة طيبة فى هذا المجال . ونستطيع أن نناقش مستقبل العلاقات بين الدولتين من خلال العوامل المساعدة ، والعوامل المعوقة .

أولا : العوامل المساعدة :

١ ـ هناك تصور مشترك لدى الدولتين فى فتح الأراضى السوفيتية الروسية بإتساعها المهول « كوسيط » مفيد بين اليابان الآسيوية ، ودول المجموعة الاقتصادية فى أوروبا .. وقد يتمثل هذا الدور الوسيط فى تقديم الاتحاد السوفيتى خدماته لنقل التكنولوجيا والابداعات الصناعية اليابانية إلى أوروبا الغربية وحمل الأفكار والتصورات الأوروبية عبر الأراضى الروسية والحدود السوفيتية الى اليابان أولا ثم الدول الآسيوية الأخرى فيما بعد ، وعلى رأسها دول تجمع (آسيا) .

٢ ـ إنشاء ما يسمى تجمع الأرخبيل اليابانى وهو ما عبر عنه أحد رجال الاقتصاد اليابانى « تابوتشى ستسوا » فى نظريته للمستقبل ، بأن اليابان لديها التكنولوجيا ورأس المال ، والصين تتوافر فيها اليد العاملة نظرا للحجم السكانى الكبير ، أما الاتحاد السوفيتى فهو غنى بالمعادن .

٣ ـ إعطاء البعد الآسيوى فى السياسة الخارجية للدولتين مكانة متميزة ففى حين تعتبر اليابان نفسها الأخت الكبرى للدول الآسيوية ، فى إطار إحياء مشروع « رخاء آسيا الكبرى » . ويهمها أيضا أن تزيل حالة العداء مع جار قوى مثل الاتحاد السوفيتى وإحتوائه نظرا لظروفه الاقتصادية الطاحنة ـ نجد فى المقابل يأخذ الاتحاد السوفيتى صياغة جديدة لعلاقاته بالدول الآسيوية فى إطار المبادىء التى رفعتها البريسترويكا وأهمها « عالم واحد أمن أولا عالم » و« توازن المصالح على حساب توازن القوى » .

هذه الصياغة الجديدة لايمكن أن تتجاهل اليابان القطب الاقتصادى الكبير ليس فى آسيا وحدها ، وإنما فى العالم كله .

٤ ـ يعد الاتحاد السوفيتى ، بإتجاهه نحو السوق المفتوح ، وإقتصاديات السوق الحرة ، وتطبيق الخصخصة Privateisatian ساحة جاذبة للاستثمارات اليابانية . وهى الفرصة التى لن يدعها الاقتصاديون اليابانيون تفلت من أيديهم على هذا السوق المتلهف للبضائع الاستهلاكية طوال فترة تتجاوز ٧٥ عاما .

ويتزامن هذا مع رغبة قوية من الحكومة فى الاتحاد السوفيتى فى الحصول على مساعدات إقتصادية يابانية لدعم حركة الاصلاح الاقتصادى ، فى إطار توسيع مصادر التمويل ، وعدم وضع البيض كله فى سلة الولايات المتحدة أو أوروبا .

٥ ـ إن الاتفاق على مناقشة مسألة جزر الكوريل ، وزيارة جورباتشوف لليابان أزالت جزءا كبير من الحاجز النفسى المترسخ بين اليابانيين والسوفييت كمواطنين منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

٦ ـ إن توقيع الاتحاد السوفيتى والصين على إتفاقية الحدود المتعلقة بالجانب الشرقى من خط الحدود المشترك فى ١٦ مايو ١٩٩١ . يعد مؤشرا هاما لتقارب سوفيتى / صينى بعد فترة من السعداء على المستوى الرسمى إستمرت أكثر من ثلاثين عاما . وهو الأمر الذى يعنى فى التحليل الأخير تأكيد تحالف صينى / سوفيتى ، لن يكون الا على حساب التقارب من اليابان . ويضاف الى هذا أن قبول الاتحاد السوفيتى مسألة الحدود مع الصين يعطى بادرة هامة لامكانية تطبيق تلك المعالجة على النزاع مع اليابان حول جزر الكوريل .

العوامل المعوقة :

١ ـ إن النظرة المستقبلية للأرخبيل اليابانى كما تصورناها لم تضم إليها كوريا الجنوبية التى تعتبرها اليابان من أشد المنافسين لها . حيث أنها تمارس نشاطا واسع النطاق شمالى شرق آسيا ، وتقوى علاقاتها بسرعة . ومن هنا أصبحت العلاقات بين سول / بيكين وسول موسكو أوثق ما تكون .. وذلك بعد أن قدمت كوريا الجنوبية دعما للاتحاد السوفيتى فى يناير ١٩٩١ قيمته ثلاثة مليارات دولار .. كما تفوقت كوريا الجنوبية أيضا على اليابان فى المشروعات الخاصة بسيبيريا .

كما أسفرت الزيارة القصيـرة التى أجراهـا جورباتشوف لكوريا الجنوبية عقب زيارته لليابان عن نتائج هامة منها : تنمية التعاون بحيث تصل المبادلات التجارية بين كوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتى الى ١٠ مليرات دولار سنويا وحتى منتصف التسعينات .. ويلاحظ أن حجم التبادل التجارى بين البلدين سيبلغ العام الحالى ١٩٩١ ما يصل الى ١,٥ مليار دولار مقابل ٨٨ مليون دولار فقط العام الماضى ١٩٩٠ . وكان العام الماضى ١٩٩٠ هو عام تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وسيول ، وزيارة رئيس جمهورية كوريا الجنوبية « رودى أو » لموسكو .

٢ ـ تردد رجال الأعمال اليابانيون فى الاستثمار داخل الاتحاد السوفيتى بالقدر الكافى ، ويرجع ذلك إلى إبتعاد مجموعة الاصلاح الاقتصادى السوفيتى برئاسة د . شتالين من طاقم جورباتشوف ، وتوتر العلاقات بين مـوسكو (كمـركز لـلاتحاد السـوفيتى) وبـاقى الجمهوريات ، وتخبط الاصلاح الاقتصادى فببساطة لايعرف رجال المال اليابانيون لمن يقدمون عروضهم ، ومن الذى يصدر التراخيص ومن يسدد الديون والقروض .

٣ ـ إن أعضاء كتلة « سويوز » المعارضة فى البرلمان السوفيتى يعتبرون تسليم الجزر الى اليابان . (وهى الخطوة الرئيسية فى مجال تحسين العلاقات) جريمة وخيانة عظمى ، خاصة مع ما أعلنه أحد أعضاء الوفد الرسمى السوفيتى فى المحادثات (فالنتين فيدوروف) من أن تايوان وكوريا الجنوبية أبدتا رغبتهما فى التعاون مع الاتحاد السوفيتى للاستفادة من هذه الجزر .

٤ ـ الضغط الأمريكى المتزايد ، لوقف هذا التقارب السوفيتى / اليابانى ، ووضح هذا جليا فى ما عبر عنه المسؤولون الأمريكيون عن إرتياحهم تجاه ما وصفوه بـ « الموقف القوى » الذى وقفه رئيس الوزراء اليابانى توشيكى رررووكيفو حيال إقتراح الرئيس السوفيتى الخاص بإقامة نظام أمن إقليمى آسيوى . كما أكدوا إرتياحهم تجاه ما أكده كايفو على الأهمية الأكبر التى تعطيها طوكيو لعلاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة .

٥ ـ محاولة دول جنوب شرق آسيا الصناعية ، إفساد هذه العلاقات ، وخاصة مجموعة التجمع الاقتصادى لدول جنوب شرق آسيا Asedn ، حيث ترى فى التقارب اليابانى الصينى السوفيتى خطرا كبيرا يهدد كياناتها الاقتصادية ، التى بدأت تثبت أقدامها فى إقتصاديات السوق العالمى . وإن كانت تتفهم بطبيعة الحال ضرورة مطالبة اليابان بمجموعة جزر الكوريل ، ومحاولة إسترضاء الاتحاد السوفيتى .

الخلاصة :

إن العلاقات اليابانية / السوفيتية بمنظورها الجديد ، مازالت تتلمس خطواتها بحذر وذلك خلال حقل ألغام صالحة لنسف أى محاولات تقارب مثل مواءمة الاتحاد السوفيتى بين كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة وإعادة البناء وبين المحافظة على الترابط الأقليمى والتكامل القومى دون تنازلات .

وأيضا كيفية قيام اليابان بالحصول على حقوقها التاريخية بإستعادة جزر الكوريل وربطها بالمساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، مع المنافسة للحصول على الاستثمارات بداخله ، مع كافة القوى الاقتصادية القوية مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، بل وحتى الدول الصناعية فى شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية .

فهل تستطيع قوة الدفع الحالية التى نتجت عن زيارة الرئيس السوفيتى لليابان وما أسفرت عنه المحادثات من إتفاقات تعاون على إجتياز ذلك الحقل من الألغام ؟ أم أن العقبات والعراقيل الطبيعية والمصطنعة ستنسف وتعوق تلك المحاولات ؟ هذا ما ستجيب عنه جهود الطرفين من ناحية ، والمتغيرات على الساحات الداخلية (لكلتا الدولتين) والأقليمية فى منطقة شرق آسيا وشمالها والدولية فى إطار النظام الدولى الجديد ، وحسابات توازن قوى لم تستقر بعد ، من ناحية أخرى □ .

تقـــريــــــر

المأزق الداخلى فى الاتحاد السوفيتى



السفير : بهى الدين الرشيدى

من المعروف انه مع تولى الرئيس جورباتشوف السلطة فى منتصف الثمانينات ، والساحة السياسية السوفيتية تشهد دعوات للمراجعة والتصحيح ، وهى التى عرفت بسياسات اعادة البناء والمكاشفة ، وكان طبيعيا أن تتعالى تدريجا وفى المقابل اصوات معادية للنظام الاشتراكى وتطالب بتصفيته جذريا . وازدحمت الساحة الفكرية والسياسية بدعوات تتراوح مابين الاصلاح والديمقراطية فى اطار نفس النظام ومابين الغاء الدور المركزى للحكومة والحزب باعتبارهما المسئولين بصفة أساسية عما حدث بالأعوام الماضية من تردى للأوضاع . وقد تحقق فعلا صدور تشريع بالغاء الدور القيادى للحزب الشيوعى مما يعد ثورة فى نظام الحكم وفى المجتمع السوفيتى ، هذا فى الوقت الذى صدرت فيه تشريعات اخرى للاستثمارات الأجنبية ومنح القطاع الخاص اهتماما اكثر لأول مرة بالاتحاد السوفيتى .

وفى الوقت الذى ازدحمت فيه الساحة الفكرية والسياسية بهذه الجماعات والتيارات المتناقضة فى اتجاهاتها المتباينة فى اهدافها كان جهاز الحكم معبرا عن هذه الصراعات داخله . ومع تزايد المطالبة بالديمقراطية والاصلاح الاقتصادى بدا تأرجح الجهاز الحاكم بين الحفاظ بشكل أو بآخر على الصيغة التقليدية المتمسكة بالسلطة المركزية القوية وبسياسات التخطيط والدعم والتدخل الخ .. وبين تغليب روح ومتطلبات ما أطلق عليه بسياسة الاصلاح الاقتصادى من رفع يد الحكومة وتخفيف قبضتها فيما يتعلق بمركزية التخطيط والتنفيذ وبالدعم وتحديد الاسعار وبالقطاع العام وسوق العمل والبطالة الخ ..

وبالتدريج ومع تواصل الصراع الفكرى والسياسى داخليا تسربت بأرجاء الاتحاد السوفيتى روح الفوضى وعدم الانضباط فى المستويات المختلفة فى الادارة والانتاج . وظهرت ولأول مرة بالدولة وبالمجتمع ظواهر غير مألوفة . أما على مستوى الجمهوريات والمناطق فقد بدأت الوحدات المختلفة فى التحلل من التزاماتها وعدم تسليم حصص الانتاج المخصصة لغيرها من الجمهوريات والمناطق (من مواد الطاقة والخامات والمنتجات الزراعية والصناعية). وهو الأمر الذى أدى

الى نقص متزايد فى المواد الأولية والغذائية فى موسكو ولينتجراد .

هذا خلافا لتزايد معاملات السوق السوداء وتجارة الوسطاء مما ادى بالتبعية الى تخزين المستهلكين للمواد التموينية وبالتالى الى انعدام مظاهر الثقة والاستقرار فى المعاملات الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة . وكان أخطر مظاهر التدهور ماحدث من ارتباط بين تجارة السوق السوداء وبين جماعات اجرامية تماثل المافيا المعروفة بالعالم الغربى . ولم يكن ذلك إلا أحد مظاهر انتشار الجريمة والعنف بأشكالهما المختلفة مما لم يكن معروفا بالمجتمع السوفيتى طوال الحقبة الماضية .

وادى تواصل تدهور الأوضاع السياسية مع تفاقم المشكلات القومية الى تضاعف العجز فى الانتاج ونقص فى المواد الغذائية مما عبرت عنه توقعات الأرقام والاحصاءات حيث قدر العجز الاقتصادى للعام الحالى ١٩٩١ بمبلغ ١٥ مليار دولار رغم ماوضع فى الاعتبار من المعونات والقروض الغربية التى تصل لمبلغ مماثل « أى ١٥ مليار ». كما يلاحظ ان هذه المشكلات صاحبها تصاعد حركات التمرد والانفصال القومية فى مواقع عدة من دولة الاتحاد .

ولقد غير تفاقم وتدهور للأوضاع داخل الاتحاد السوفيتى شكل الموقف تماما بالنسبة لمركز جورباتشوف ولنفوذه وسلطاته . ولأول مرة اصبح من الواضح تخلخل هذا النفوذ وتلك السلطة لا بالنسبة للجمهوريات الاتحادية فحسب بل ايضا داخل الجهاز المركزى للحكومة فى موسكو .

وقد اصبح من الواضح ان هناك تيارات ثلاثة تتجاذب جهاز الحكم فى موسكو وهى : تيار متشدد راديكالى وآخر منفتح ليبرالى والثالث الوسط المعتدل .

أولا : التيار المتشدد الراديكالى ويؤيد الاصلاح ولكن يتحفظ بضرورة التمسك بالأسس الاشتراكية فى المتغيرات الداخلية الجديدة . كما يفضل الحفاظ على دور قيادى أو مؤثر للحزب . ويعبر عن هذا الاتجاه جماعة الاتحاد « سويوز » المكونة من ٥٨١ نائبا بمجلس السوفيت الأعلى « اكثر من ربع المجلس ». ورغم انها لاتمثل الأغلبية فهى تحظى بتأييد كتلة ضخمة من النواب . ويتمتع هذا الاتجاه بتأييد جانب هام من المؤسسة العسكرية ممن ساءهم تدهور الأوضاع وعدم الانضباط داخليا وما صاحب ذلك من تفشى حركات التمرد والانفصال ومن انهيار للنظم الموالية فى أوروبا الشرقية وغيرها مع انحلال حلف وارسو فى الوقت الذى يتواصل فيه الاطلنطى . وكان مثيرا للانتباه ظهور قيادات من القوات المسلحة والأمن للتحدث علنا فى التليفزيون أو فى مناسبات أخرى وذلك لابداء الرأى والاعتراض على بعض مجريات الأمور أو التنويه ببعض المحاذير الخ ..

ومن ناحية أخرى لايرضى المتشددون والعسكريون عما يعتبرونه تهاونا وتنازلا سياسيا وعسكريا من جانب جورباتشوف وحكومته فى أوروبا وغيرها من المناطق فى مواجهة الولايات المتحدة بما أتاح لها النفوذ الدولى والهيمنة العالمية دون منازع .

ثانيا : التيار المنفتح الليبرالى ويؤيد اطلاق الحريات والديمقراطية بمعناها الواسع . كما يناصر بشدة خطوات الاصلاح الاقتصادى من اجل تطبيق نظام السوق الحرة بشكلها المتكامل من الخضوع لقانون العرض والطلب والغاء الرقابة على الأسعار مع تصفية كاملة لمظاهر الدعم وغيرها من مخلفات النظام الاشتراكى . وبالتالى فهذا التيار من جهة أخرى يهدف لتصفية جذرية للأسس الاشتراكية فى الصناعة والزراعة والاقتصاد بوجه عام وفى مقدمتها اعادة الملكية الخاصة للأراضى والعقارات وتسليم القطاع العام تدريجا بكافة مايدير من مؤسسات ومرافق الى القطاع الخاص .

وأنصار الاصلاح والديمقراطية الليبرالية لايعفون جورباتشوف من المسئولية فى اعاقة عملية الاصلاح الاقتصادى وتحقيق الديمقراطية الليبرالية على نطاق واسع . ومع ذلك فكان هجومهم فى المرحلة السابقة ينصب على نيكولاى ريجكوف رئيس الوزراء باعتباره من العناصر الراديكالية المتشددة ، وبالتالى تصبح افكار بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية اقرب الى تمثيل هذا التيار رغم ماهو معروف عن تطرف يلتسن فى اتجاه الاصلاح الليبرالى الفورى بلا حدود . وهؤلاء مازالوا اقلية فى البرلمان وفى جهاز الحكم ويمكن تفهم وضعهم هناك من خلال صعود ادوارد شيفرنادزة ثم اضطراره للاستقالة رغم ملازمته لجورباتشوف فى سياساته الخارجية والداخلية التى اعتبرت ثورة وتجديدا فى العالم الاشتراكى . فهذه الاستقالة تمثل عدم قدرة تلك العناصر الاصلاحية (مهما كان مركزها بالحكم أو صلاتها بالزعيم) على ان تفرض اتجاهاتها ومطالبها على مجريات الأمور بالاتحاد السوفيتى سياسيا أو اقتصاديا على الأقل فى المرحلة الآتية .

ثالثا : تيار الوسط المعتدل الذى يقوده ويمثله الرئيس جورباتشوف ذاته وهو أقرب الى ممارسة التغيير وفق مراحل زمنية بعيدة المدى .

ويعتبر تطور الأوضاع الداخلية ومايتعلق منها بالاقتصاد والظروف المعيشية وبأوضاع الحكم والسلطة .. مرتبطا الى حد كبير بالتفاعلات والتوازنات الداخلية للأجنحة الثلاث المسيطرة على الادارة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية . كما ان هناك بعض عوامل اخرى مؤثرة فى تلك الأوضاع كالقوى الخارجية « ومدى استعداد واشنطن والغرب للتعاون وتقديم المعونات من ناحية أو اثارة الرأى العام من ناحية أخرى ». هذا بالاضافة الى عامل جديد تدخل فى هذه التطورات وكان له اثره وهو النقابات والاتحادات العمالية

لعمال الفحم والمناجم وغيرهم .
وقد بدا واضحا تصادم القوى السياسية بتياراتها الثلاثة الراديكالية والليبرالية والمعتدلة ، ومن مظاهر هذا التصادم الصراع الحاد بين الرئيس جورباتشوف وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية والذى تقدم باقتراح لمجلس السوفيت الأعلى لاقصاء جورباتشوف من منصب الرئاسة فى الوقت الذى تقدم فيه جورباتشوف بمبادرة سلمية لانهاء أزمة الخليج .
واستجدت بعد ذلك اضرابات نقابات عمال الفحم فى سيبيريا وقد فشل جورباتشوف فى فضها رغم ذهابه بنفسه اليهم . ثم اعقبها اضرابات لنقابات عمال المناجم فى اقاليم اخرى فى أوكرانيا وروسيا البيضاء . واصبح من الواضح مدى الأضرار الجسيمة التى تلحق بالاقتصاد السوفيتى نتيجة لهذه الاضرابات . وكانت المفاجأة فى تمكن جورباتشوف الحصول على تأييد زعماء الجمهوريات السوفيتية على برنامجه لمواجهة ازمة البلاد وتحقيق الاصلاح السياسى والاقتصادى تفاديا للانهيار الاقتصادى الذى يهدد الدولة السوفيتية . ويتضمن البرنامج عددا من الاجراءات الاقتصادية مع تحديد موعد لانتخابات عامة مبكرة .

ورغم عدم مشاركة بعض الجمهوريات فى الاتفاق « البلطيق وأرمينيا ومولدافيا وجورجيا » فقد كانت مشاركة جمهورية روسيا ويمثلها بوريس يلتسين وغيرها من الجمهوريات عاملا هاما فى تعزيز مركز جورباتشوف خاصة وقد شاركه يلتسين وغيره من الزعماء فى توجيه نداء للعمال المضربين بانهاء اضرابهم . وتوالت عودة العمال لأعمالهم بعد النداء واعلان الاتفاق على الاصلاحات ، وبذلك تدعم مركز جورباتشوف واستعاد وضعه فى مواجهة كل من التيارين المعارضين .

وتعد مشكلة القوميات داخل الاتحاد السوفيتى احد مصادر الخلاف بين التيارات السياسية السائدة فيه ، والمعروف ان جمهوريات البلطيق ليتوانيا واستونيا ولاتفيا وجورجيا تموج فيها تيارات الانفصال عن الاتحاد السوفيتى ، وكان موقف جورباتشوف ازاء هذه الدعوات متسما بالاعتدال وعدم اللجوء للعنف . وفى حالة الاشتباكات المسلحة فى ليتوانيا اصدر تصريحات تفيد انها تمت دون تعليمات من موسكو . وبالنسبة الى ليتوانيا بالذات فقد لجأ جورباتشوف الى وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى الذى دفع حكومتها الى قبول التفاوض مع موسكو وتأجيل تنفيذ قرار الاستقلال . وكانت ليتوانيا قد قررت اقامة علاقات دبلوماسية مع ايسلندا عقب زيارة لها قام بها وزير خارجية الأخيرة فجاء الرد السوفيتى حاسما بعدم قبول هذا الاجراء وعدم قبول أى تعديل للمشكلة من ناحية المبدأ .

من جهة أخرى أعد جورباتشوف مشروعه لاقامة اتحاد جديد بين الجمهوريات السوفيتية يكون اقرب الى الاتحاد الكونفيدرالى . ولكنه لن يكون اتحاد على نمط الكومنولث مثلا حيث انه أعد على نمط اتفاق تكاملى يقوم على أسس توافقية ، وبمقتضى الاتحاد الجديد تتفق الجمهوريات السوفيتية على قواعد لاستخدام وتوزيع الموارد المشتركة الداخلية والخارجية بما فى ذلك القمح والغلال وغيرها من الحاصلات .. والبترول وكافة مواد الطاقة الضرورية .. والتكنولوجيا المتقدمة .. والعملات الصعبة الخ ..
وفى نفس الوقت الذى كان جورباتشوف يعد فيه مشروعه الجديد ويدعو اليه عمد الى بعض اجراءات لفرض القانون والنظام كان ضمنها تشكيل دوريات مسلحة تطوف كافة الشوارع والمواقع العامة للحفاظ على الأمن والاستقرار بكافة انحاء الجمهوريات الاتحادية . وكان من الطبيعى ان يتعرض لمعارضة ونقد شديدين من جانب انصار الديمقراطية والاصلاح والتجديد وفى نفس الوقت بتأييد فورى وحاسم من جانب طائفة المتشددين وفى مقدمتهم قيادات المؤسسة العسكرية .

على اى حال ففى هذا المناخ الذى يجمع بين فرض اجراءات الانضباط والتمهيد لمشروعات الاصلاح عرض جورباتشوف مسودة هيكل الاتحاد الجديد على مجلس السوفيت الأعلى حيث حاز موافقته على المشروع وعلى طرحه للاستفتاء يوم ١٧ مارس .
وقد تدعم مركز جورباتشوف بالاتفاق سابق التنويه عنه الذى أمكن التوصل اليه مع تسعة من رؤساء الجمهوريات السوفيتية « بما فيهم بوريس يلتسين » والذى واجه به اضرابات عمال الفحم ومناجم التعدين ونجح فى أنهائه وذلك رغم غياب دول البلطيق ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا . وقد تضمن هذا الاتفاق اقرار عقد اتفاقية جديدة للاتحاد وان أى جمهورية بما فيها دول البلطيق أو جورجيا لها ان تقرر البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الجديد . ولكن ذلك سيكون بطبيعة الحال وفقا لاجراءات وشروط معينة . « ومن المفهوم ان ذلك يخضع لعملية دستورية ضرورية ومحددة وان موضوع الطاقة والمعونات ستكون موضع مباحثات واشتراطات » .

يتزامن اعداد هذا التقرير للطبع مع احداث وتطورات جديدة بالداخل والخارج . بعض هذه التطورات تتعلق بتشجيع الاستثمارات الأجنبية . وتيسير التصدير والاستيراد مع اعطاء دفعة قوية لأنشطة القطاع الخاص .
وفى الوقت الذى يطالب فيه جورباتشوف الغرب بمساعدات ضخمة والذى يستعد فيه للالتقاء بزعماء الدول الصناعية السبع . بعد انتهاء قمتهم فى لندن .. فى

هذا الوقت اسفرت الانتخابات العامة فى جمهورية روسيا الفيدرالية عن مفاجأة بفوز بوريس يلتسين كأول رئيس لها بالاقتراع المباشر بأغلبية مطلقة « حوالى ٦٠ ٪ ». ويعد هذا الانتخاب الأول من نوعه فى الاتحاد السوفيتى حيث كان يلتسين « وغيره من المسئولين السوفيت » ينتخبون لمناصبهم الرئاسية بطريق غير مباشر أى بواسطة نواب البرلمان . وكانوا بذلك يعتبرون رؤساء لمجلس السوفيت الأعلى وليس رؤساء للجمهورية .

ومن ناحية أخرى فمثل هذا الفوز لبوريس يلتسين مع هزيمة نيكولا ريجكوف رئيس الوزراء السابق وغيره ممن يؤيدهم الحزب والتيار الراديكالى .. مثل هذا الفوز وهذه الهزيمة لهما دلالتهما كمؤشر على تزايد ونمو التيار الليبرالى داخل جمهورية روسيا التى هى دون شك العمود الفقرى للاتحاد . واذا كان جورباتشوف سيضع مثل هذا الفوز فى اعتباره فان يلتسين وانصاره لابد لهم من التسليم بأنه من الضرورى تحقيق التوازن بينهم وبين التيار المعتدل الذى يمثله جورباتشوف والذى مازال يحظى بتأييد كبير على المستوى الداخلى والدولى على حد سواء .

ولعله مما يتفق مع مثل هذا الاتجاه للتوازن أن الاتجاه الى تعديل اسم الاتحاد السوفيتى يقتصر على حذف عبارة « الاشتراكية » من اسم الاتحاد كى يصبح « اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة » □



تقارير



ألبانيا بين رياح التغيير وأسوار العزلة

محمد على المداح

● أدت الأحداث السياسية التى هبت رياح التغيير المصاحبة لها على شرقى اوربا ، الى اخراج ألبانيا من عزلة سياسية ، دامت أكثر من ثلاثين عاما .. حيث شهد المعقل الأخير للحكم الشيوعى فى القارة الأوربية ، والجزيرة التى قيل أنها كانت دائما لاتتأثر بما حولها .. شهدت الدولة الألبانية رياحا عاصفة كتلك التى عصفت بدول أوروبا الشرقية على مدى الشهور الماضية فقد ظلت البانيا تغط فى سبات عميق حتى أوائل العام الحالى ، وبعد سقوط كل الأنظمة الأوروبية الشرقية ، خصوصا جارتها رومانيا .. بدأ التململ فى المدن الألبانية ، ووقعت اضطرابات استدعت فرض حالة الطوارىء فى مدينة « سكودرا » الواقعة قرب الحدود اليوغوسلافية ، كما حدثت بلبلة واسعة ودموية فى معسكرات « سباك » للعمل قرب مدينة « البازان » فى وسط البانيا نتج عنها مقتل ألف وخمسمائة شخص ، وجرح آلاف آخرين ، وتنفيذ السلطات حكم الأعدام بحوالى مائة من المسئولين عن هذا التمرد .

وبذلك كما يرى المراقبون السياسيون توافرت رياح التغيير الآتية من الشرق ، مع الظروف الداخلية المتمثلة فى عدم الرضى الشعبى ، والرغبة فى نظام يضمن مشاركة أكثر .. فكان أن رضخت السلطة الألبانية التى يتربع على قمتها الرئيس رامز عليا ، للقيام بعملية اصلاح بطيئة وان كانت خجولة ، تنازعها تياران أحدهما معتدل بقيادة الرئيس عليا ، والآخر متشدد بزعامة أرملة الرئيس الألبانى الراحل أنور خوجا ، حيث سيطر الاصلاحيون المعتدلون بعد عزل بعض رموز التشدد فى قيادة الحزب الحاكم

والدولة وبدأت التساؤلات تثار .. هل تصبح اوربا كلها هذه المرة بلا شيوعية بعد سقوط البانيا ؟ وهل بذلك يكون المعد العكسى فى عمر النظام الشيوعى الستالينى الوحيد فى أوروبا قد بدأ ؟ ثم هل يكفى السماح لحزب معارض بممارسة نشاطه العلنى ، لكى يقال أن ألبانيا بدأت تخطو فى الطريق الى الديموقراطية ؟ .. وهل سيتمكن عليا من قيادة عملية الاصلاح حتى النهاية ؟ ..

ماذا عن طبيعة النظام السياسى الألبانى ؟ :

تشغل البانيا رقعة صغيرة من العالم ، تقع على الشاطىء الشرقى للبحر الأدرياتيكى ، وتبلغ مساحة تلك الرقعة ٢٥,٧٥٠ كم^{2} ، ويسكنها حسب تقدير سكانى يعود إلى عام ١٩٨٥ ، ثلاثة ملايين نسمة ٩٥ ٪ منهم ألبانيون عنصرا ، وأكثرهم مسلمون ، وهناك أقلية صغيرة من اليونان ، نحو ثلاثمائة الف نسمة ... والألبان

بقية من الموجات الآرية التى هبطت الى آسيا الصغرى والبلقان عبر العصور ، ولكنهم اختلطوا مع توالى الأجيال بالسكان الأصليين الذين كانوا فى أبيروس وهى الأسم القديم لمنطقة البانيا وجوارها) .

وقد ساهمت البانيا بحكم موقعها فى شبة جزيرة البلقان ، فى تاريخ المنطقة منذ القرن الأول قبل الميلاد مرورا بالامبراطورية البيزنطية والدولة العثمانية ، حتى أواسط القرن التاسع عشر حين أخذت محاولات البانيا الاستقلالية تتزايد نشاطا ، وبلغت الذروة فى اوائل القرن العشرين ، بسبب الحروب التى خاضتها الدولة مع الدول الأخرى ، وكانت الحرب البلقانية الأولى مناسبة ، لحصول البانيا على استقلال داخلى وحكم ذاتى عام ١٩١٢ ، واعترفت به الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ ، وخلال الحرب العالمية الأولى وماتلاها ، كان مستقبل البانيا فى مهب الريح ، لكن الأمر انتهى بالاعتراف باستقلالها نهائيا ، لكن ايطاليا قامت باحتلالها عام ١٩٣٩ أثناء الحرب الثانية .. وفر حاكمها المسلم أحمد زوجو الى اليونان ـ (ثم لجأ الى مصر لمدة طويلة ، حتى توفى عام ١٩٦١) وقد أعلنت البانيا جمهورية شعبية متحدة عام ١٩٤٦ يتولى شئونها أنور خوجا ، الذى اختار أن يضع بلاده داخل كبسولة زمنية .. فتشاجر فى البداية مع الغرب ، بعد ان حاولت بريطانيا والولايات المتحدة الاطاحة بحزبه من السلطة ، وفى اواخر الأربعينات قاطع تيتو فى أعقاب خلافه مع ستالين ، وفى الستينات رفض الانحناء لسلطة موسكو ، وفى اواخر السبعينات اختلف مع الصينيين بعد ان بالغوا فى اصلاحاتهم ، ورفض حتى تعزيز التجارة مع الغرب والشرق على حد سواء ، خوفا من أن تقع بلاده تحت نفوذ أى من الدولتين العظميين .

لقد كان خوجا مقتنعا ان بوسع أى بلد أن ينعزل طوعا عن العالم ، لايتأثر بما يموج به من أفكار رجعية ، ووضع أساسا نظريا لمنطق يقول أن بالأمكان أن تكتفى البانيا ذاتيا ، لا إستيراد من العالم ولا تصدير اليه .. بل أنه لم يكتف باتهام موسكو بالخروج عن الماركسية منذ عام ١٩٥٦ ، بل أتهم الصين بالانحراف عنها منذ مطلع الستينات .

وهكذا ظلت البانيا بعزلة عن التاريخ ، أو هكذا بدأ الأمر فوق سطح المجتمع الألبانى .. ومع تزايد احتياجات البشر ، وتزايد اعدادهم .. ازدادت رغبتهم فى التغيير ، فتراكمت عوامل التغيير على نحو مستمر ، وكان التخبط الأقتصادى والقمع السياسى يعجلان من تراكمها ، حتى جاء رامز عليا وقرر استباق الانفجار بتطبيق برنامج اصلاحى مدروس لنزع الفتيل ، وحين ظهرت نوايا الرئيس الجديد ، بدأ وكان شبح أنور خوجا لايريد مغادرة تيرانا ، حتى بعد أن غادرها هو نفسه فى ابريل ١٩٨٥ .. حيث اعلنت أرملته معارضتها لبرنامج الرئيس الجديد ، فى الوقت الذى بدأت أعين الألبان تتفتح على التغيير والحرية ، بعد ستار حديدى فرض عليهم وعزلهم عن العالم الخارجى طوال فترة الدكتاتور السابق خوجا .. لم يكن يتناسب والتطورات الحضارية للقرن العشرين .. رغم التفافهم حوله ، لأنهم رأوا فيه الضامن لاستقلالهم الذى ظل حلما انتظروه اربعة قرون ..

رامز عليا .. ورياح التغيير :

بعد وفاة خوجا بثلاثة أيام تولى رامز عليا حكم ألبانيا ، ووعد بتطوير الأمور ، لكن الشعب مع طول المعاناة السابقة لم يكن يؤمن بذلك ، ومن هنا جاءت هجرة بعض الفئات من سكان البانيا واكثرهم من اليونانيين .. وكان أمام عليا ان يختار الانحياز إما للتيار الاصلاحى او للتيار المحافظ المتجمع حول أرملة الرئيس السابق ، وقد انحاز للاصلاحيين وقام بطرد وزير الداخلية المتشدد ، لكن ظلت قضية الهروب واللجوء الى السفارات من الأمور الجسيمة البالغة الخطورة ..

وقد تنبهت القيادة الألبانية فى أوائل العام الماضى ، الى تنامى نفاد الصبر لدى الشعب بسبب تباطؤ عملية التغيير ، وذلك حين اعلن عمال المصانع إضرابا عاما فى يناير ١٩٩٠ ، وقام الطلاب بمسيرات تهتف للاصلاح ، مما اضطر السلطات لاستخدام القوة لأنهاء مظاهر الاحتجاج . واحتدم الصراع بين بيريسترويكا رامز عليا التى تتسم بالحذر ، وبين التقليديين الذين يرفضون اى تغيير بحذر أو بدون حذر ، وكأن بيروقراطية حزب العمل الحاكم توشك ان تحسم المواجهة لمصلحتها ، خاصة مع استمرار تردد عليا كثيرا فى تطبيق برنامجه الاصلاحى بسبب غياب اى قاعدة اجتماعية منظمة ، يمكن ان توفر له الحماية فى مواجهة خصومه الاقوياء الا أن تطورات اوروبا الشرقية جاءت فى اللحظة المناسبة ، لتصيب معسكر خصوم الاصلاح فى تيرانا ، بحالة من فقدان التوازن ، بعد ان برهنت الأحداث المحيطة ان المستقبل قد يكون مختلفا الى حد كبير . الا أن الألبانيين الذين كانوا يتوقعون الى حرية اكثر ومشاركة أكثر ، والمحظور عليهم التجمهر استغلوا فى يوليو ١٩٩٠ فرصة انتهاء مباراة لكرة القدم بين فريقى ايطاليا والأرجنتين على كأس العالم ، وخرجوا للتجمهر فى حى السفارات بالعاصمة الألبانية وطالبوا باللجوء للسفارات التى دخلوها ، وبلغ عدد اللاجئين الألبانيين الى هذه السفارات اربعة آلاف وخمسمائة شخص ، وافقت السلطات على منحهم تأشيرات خروج وجوازات سفر ، بعد مفاوضات مع الأمم المتحدة ، ووعدت باعطاء آخرين موافقات على الخروج .. وكان ذلك بمثابة محاولة اخرى من نظام الرئيس عليا للتكيف مع تنامى الضغوط الداخلية واستيعابها ، ولكن كان لابد من مزيد من خطوات تنفيس الاحتقان ، فقام عليا بسلسلة من الاصلاحيات ، أولها الاعلان عن انهاء الحظر على التعددية الحزبية ، واجراء تعديلات هامة فى الحكومة ، شملت الدفاع والداخلية والوزراء المهتمين بالشأن الاقتصادى ، وأتبع ذلك بتغييرات اقتصادية سمح بموجبها باقامة اسواق خاصة بالشوارع العامة ،

كما ترك لأصحاب الحرف وصغار الباعة ان يمارسوا مهنهم بمفردهم والسماح بممارسة الشعائر الدينية لأول مرة منذ ٢٥ سنة .. ثم تلا ذلك اعتراف السلطات الألبانية بأول حزب غير شيوعى هو الحزب الديموقراطى الألبانى ، واعلان استقالة أرملة خوجا من رئاسة الجبهة الديموقراطية الألبانية التى يتزعمها الحزب الشيوعى ودعمها لمبادرات الرئيس عليا ، فى استكمال اصلاحاته لاعادة البانيا لدورها كبلد هام فى التصنيع الزراعى للمجموعة الأوربية ضمن النظام العالمى الجديد .

ويشير المراقبون الى أن الرئيس عليا اذ أقدم على إحداث بعض التغيير فى التعامل مع واقع بلاده ، فانه انما فعل ذلك مضغوطا من القوى الشعبية التى واصلت لجوءها للسفارات الأجنبية ، وأنه لابد من تقديم تنازلات لاتخلو من المجازفة حتى يقال ان النظام المقترح على أساس التعددية الحزبية ، يشكل نقلة جدية فى الاتجاه الديموقراطى .. لأن لا شىء يؤذى ألبانيا الآن أكثر من تجاهل الحقائق والتعامى عن مسار التاريخ .. لأن الوقت قد لايكون كافيا للأحزاب الجديدة لادارة شئونها وتنظيم امورها ، فى الوقت الذى يكون فيه حزب عليا منظما ومستقرا .. لذلك تلاحظ انه مع الأيام الأخيرة من العام الماضى ، والأيام الأولى من العام الحالى بدت رغبة رامز عليا قوية فى منح البانيا دستورا جديدا ، كما أعلن فى رسالته فى بدء العام الجديد حرصه على اجراء الانتخابات على أساس التعددية الحزبية ، بالرغم من جميع الاعتراضات ..

وفيما كان المعارضون للشيوعية ينظمون مهرجانا ضم عشرات الآلاف فى بلدة « كوروتش » جنوبى شرقى البانيا ، كان ممثلون عنهم يجتمعون برئيس الوزراء الألبانى « عادل كركانى » ليبحثوا فى سبل احتواء فرص الانتقال الى الديموقراطية ، التى أكد الرئيس عليا عدم الرجوع عنها .. وقد حاول رئيس الوزراء أن يقنع المعارضة بأن الدستور الجديد سيضمن تحول البلاد الى الديموقراطية ، مؤكدا ان الانتخابات ستكون حرة تماما وتتسم بالتعددية الحزبية والسرية ، فى وقت كانت المعارضة غير الشيوعية المتمثلة فى الحزب الديموقراطى الألبانى ، وثلاثة احزاب اخرى ، تطالب بتأجيل الانتخابات لتتمكن من الاستعداد لها بشكل ملائم ، وحتى لايأخذها الحزب الحاكم على حين غرة .. وكان العنف يندلع فى شوارع البانيا لدى عدم التوصل الى نتيجة مع رئيس الوزراء ، خصوصا عندما دعت التوصل الى نتيجة مع رئيس الوزراء ، خصوصا عندما دعت المعارضة الى الاضراب ، لكن السلطات الألبانية رأت أنها بذلك التصلب تعود الى عهد الستالينية ، فتوصلت الى حل وسط مع المعارضة على اجراء الانتخابات فى نهاية مارس ١٩٩١ .

اول انتخابات برلمانية فى البانيا منذ منتصف نصف قرن :

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية الحرة التى أجريت فى ألبانيا يوم ٣١ مارس ١٩٩١ ، وللمرة الاولى منذ نصف قرن ، وبمشاركة احد عشر حزبا سياسيا ، أبرزهم حزب العمل الحاكم (الشيوعى) ، والحزب الديمقراطى المعارض .. اسفرت عن نصر ساحق للشيوعيين الالبان ، يراه المراقبون نهاية العزلة الالبانية ، وبداية الانفتاح على المؤثرات التى يشهدها العالم .. سيما وان الوعود التى قطعها رامز عليا على نفسه تحرص على الاعتقاد ، بان المشروعية الشعبية التى حظى بها حزب العمل اثر الانتخابات الاخيرة (فوزه بـ ١٧٦ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٢٥٠ مقعدا ، سوف توظف لتطوير مؤسسات الحزب ، بحيث تجعلها مؤهلة للتفاعل مع السعى الحثيث الذى تشهده القارة الاوروبية بجناحيها الشرقى والغربى ، نحو تحقيق البيت الاوروبى الواحد ..

ولاشك ان القراءة المتأنية للنتائج التى اسفرت عنها اول انتخابات فى البانيا منذ نصف قرن ، ستمكن من رصد التفاصيل الصغيرة للتغييرات التى اسقطت عزلة البانيا ، كما انها تشكل فى نفس الوقت اداة جيدة لاستقراء المستقبل القريب لاخر بلد شيوعى فى محيط الاتحاد السوفيتى تصله رياح التغيرات ويتفاعل معها ، خاصة وان نصر الشيوعيين الانتخابى ، جاء منقوصا بشكل مذهل ، عندما اظهرت النتائج فقد الرئيس رامز عليا لمقعده البرلمانى لمهندس مغمور فى دائرته ، من اعضاء الحزب الديمقراطى . ويقول المراقبون السياسيون ان من العوامل التى ادت الى هزيمة المعارضة الديمقراطية ، الافتقار الى ثقافة سياسية متطورة ومطلعة والخوف من التغيير ، فى حين ساند اهالى الارريف حيث يعيش ثلثا السكان حزب العمال .. هذا فضلا عن أن الجماهير الالبانية كانت ترى فى احزاب المعارضة الديمقراطية - رغم انها قد تكون اكثر تسامحا - ان فوزها يمكن ان يهددها بتغييرات مؤلمة .. كما يؤكد هؤلاء المراقبون ان الانتخابات جرت دون مشاكل كبيرة ، فيما أكد التليفزيون الالبانى ان المشاركة كانت بنسبة ٩٥ ٪ ، وبلغت فى العاصمة تيرانا ٨٦ ٪ .

على صعيد اخر افادت المعارضة ان هزيمة عليا ، تظهر فشل سياسته الاصلاحية لدى الطبقات المثقفة فى المدن ، فى الوقت الذى تواجه فيه السياسة معارضة مستمرة من الجناح المتشدد فى الحزب الحاكم .. كما تاتى الانتخابات لتشير الى المأزق السياسى ، الذى يمكن ان تقع فيه البانيا اذا خسر الجناح الاصلاحى فى الحزب الحاكم ، مواقع القوة امام الجناح المتشدد .

وقد شجعت نتائج هذه الانتخابات على المقارنة بينها وبين الانتخابات التى اجراها النظام الشيوعى عام ١٩٨٧ ، وقيل وقتها ان نسبة المشاركة فيها كانت مائة فى المائة ، وان الدوائر كلها صوتت بالاجماع للمرشح

الوحيد فيها ، وهو مرشح الجبهة الديمقراطية التى قادها الحزب الحاكم .

انعكاسات نتائج الانتخابات على الوضع السياسى الالبانى :

عكست نتائج الانتخابات والتطورات السابقة والمصاحبة لاجرائها مجموعة من المؤشرات لعل ابرزها ارتباط نجاح الحزب الحاكم فى تلك الانتخابات ، بضرورة اتخاذ عدة اجراءات لدعم مكانه وانتهاجه لسياسة الاصلاح الداخلى .. وهو مابدا واضحا فى تكليف الرئيس عليا المجموعات النيابية وزعماء الاحزاب السياسية ، اجراء المشاورات حول ترشيح فاتوس نافو كرئيس للوزراء فى البانيا ، ثم حصوله على موافقتهم على هذا الترشيح فى اوائل مايو الماضى .. كما اعلن الرئيس عليا استقالته من جميع مناصبه داخل حزب العمل ، حيث كان يتولى منصب رئيس المجلس الشعبى الاعلى (البرلمان) ، والسكرتير الاول للجنة المركزية للحزب ، وقبول اللجنة المركزية للاستقالة . من ناحية اخرى بدأ الحزب تنشيط قواعده وكوادره المتواجدة بالريف ، مع احكام سيطرته على وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها ، واعلان رامز عليا انتهاج الحزب للتوجه الاشتراكى على النمط الغربى خلال المرحلة القادمة ، فضلا عن اتجاهه لتطوير علاقاته الخارجية مع الدول الكبرى ، حيث اعاد علاقاته مع الولايات المتحدة ، ومطالبته باقامة علاقات مع دول السوق الاوروبية المشتركة .. لكن على الجانب المقابل صعدت احزاب المعارضة ، خاصة الحزب الديمقراطى لمطالبها بعد الانتخابات الديمقراطية فى مواجهة الحكومة ، واندلعت اول مظاهر عنف بعد الانتخابات فى مدينة شكودرا الشمالية ، تعرض خلالها مقر الحزب الشيوعى لاطلاق النار ، كما تدخلت شرطة مكافحة الشغب لتفريق حشود الشبان التى تجمعت على مدخل الحى الدبلوماسى فى العاصمة تيرانا ، خوفا من اقدامهم على اقتحام السفارات كما حدث فى العام الماضى .. ويؤكد المحللون ان حوادث العنف ، ليست الا صورة من صور القلق من جانب المعارضة بعد هزيمتها فى الانتخابات ، وبداية لمقاطعتها للحكومة ، وعدم تقديمها لمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة .. لكن هذا الرد السلبى من جانب المعارضة ، لا ينفى انها استطاعت من خلال بعض قياداتها تحقيق نجاح على المستوى الشخصى ، انطلاقا واستنادا الى شعبيتها ، وهو ماأسفر عن فوز الحزب الديمقراط فى بعض الدوائر الانتخابية على حساب الحزب الحاكم ، وهو مايعنى أيضا فى نفس الوقت تزايدا فى الحرص الجماهيرى على دعم المسيرة الديمقراطية ، رغم حداثة التجربة الانتخابية الحرة فى البلاد ، وذلك بالنظر الى بلوغ نسبة المشاركة فى التصويت لنسبة الـ ٩٥ ٪ .

ثم .. وماذا عن مسيرة التغيير فى المستقبل ؟

لاشك ان تفجر الموقف بشكل مفاجىء فى عدد من المدن الالبانية الكبرى ، بعد اعلان نتائج الانتخابات ، يشير الى عدم الارتياح الشعبى لفوز الحزب الشيوعى ، رغم كل ماسببه من آلام واحزان للشعب الالبانى فشعب البانيا ، شعب متدين بالدرجة الاولى ومقسم مابين مسلمين يمثلون ٦٧ ٪ من مجموع السكان والباقى مابين ارثوذكس وكاثوليك ، ومع ان الدستور الالبانى نص على تحريم المناسك الدينية ، وقامت السلطات باغلاق دور العبادة وتحويلها جميعا الى قصور ثقافية ومراكز لممارسة الرياضة ودور سينما ، الا ان الشعور الدينى لدى الطوائف الالبانية المختلفة ظل قويا صلبا ، ولم تتوقف اى طائفة عن ممارسة شعائرها الخاصة ، حتى وان كانت فى سرية تامة وبعيدا عن اعين السلطات . وقد ساعد هذا البعد الدينى مع ارتفاع نسبة الامية وكبار السن ، على التصويت لصالح الحزب الحاكم فى القرى والمناط الريفية ، للبعد عن المشاكل التى يمكن ان يسببها تصويتهم للمعارضة . وهو ماأدى الى انخفاض عدد الاصوات التى حصلت عليها احزاب المعارضة بصفة عامة .

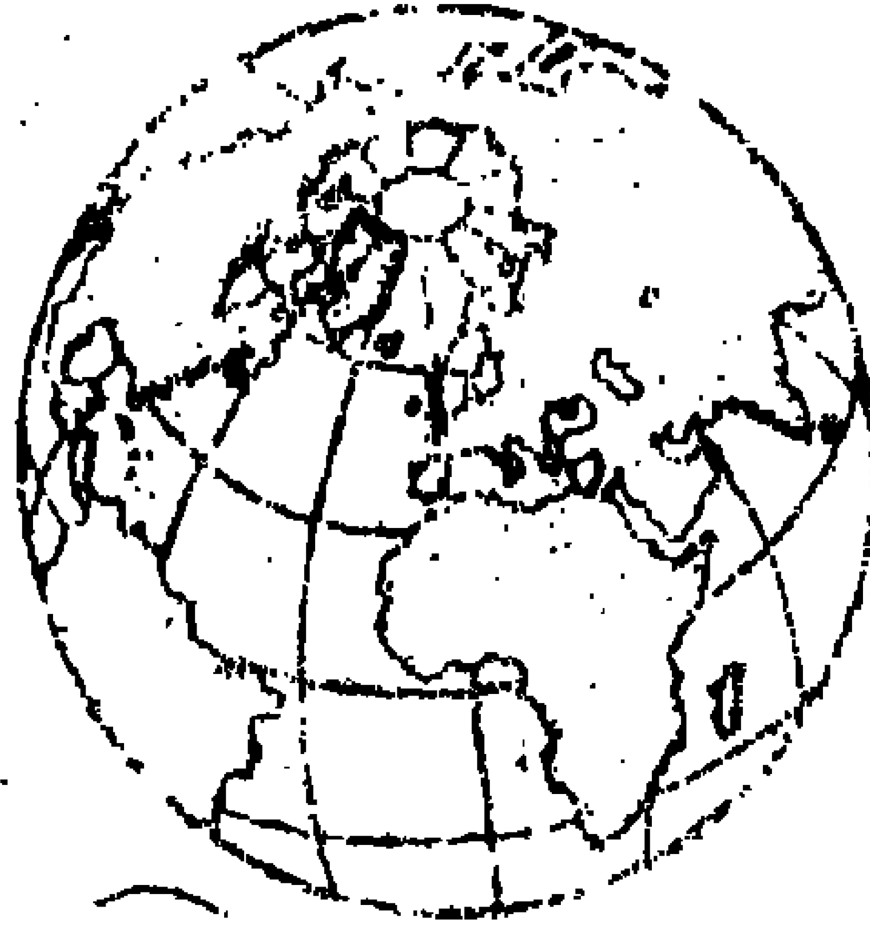
من هنا ، ورغم نجاح الحزب الحاكم فى الانتخابات ، ورغم تخلى رامز عليا عن مناصبه الحزبية ، وتكليفه فاتوس نافو كرئيس للوزراء فى حكومة جديدة .. رغم كل ذلك فانه ليس من المتوقع استقرار الاوضاع الداخلية ، لان عجز المعارضة عن توظيف شعبيتها ، سيدفعها حتما لتصعيد انتقاداتها لسياسات النظام وممارساته ، هذا فضلا عما يمكن ان تسببه محنة الالبان فى مواطن لجوئهم من ضغوط نفسية وسياسية على النظام ، باستمرار تفاعلات وتأثيرات موجات الهجرة الجماعية للدول المجاورة ، على دور القوى المعارضة فى التعامل مع الحكم الحالى ، وفى اجباره على تنفيذ الاصلاحات المطلوبة .

على صعيد آخر يتساءل المراقبون عما اذا كانت هناك قوى منظمة أو معارضة سياسية فى الخارج ، تدعم قوى المعارضة فى الداخل ، وتحرك الاحداث التى تجرى فى البانيا للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية وثمة من قائل ان هناك طرفا يقف وراء الاحداث .. يشكل نواة المعارضة للنظام على المستويين الداخلى والخارجى .. وان عمليات الهجرة الجماعية المنظمة ، لم تكن لتتم دون معاونات ومساعدات خارجية ، لان المعارضة الداخلية ، بالشكل المؤثر امر مشكوك فيه .. وفى هذا الصدد طرحت المصادر الاعلامية الاوروبية اسم « صديق نبريمتاى » أحد ابرز المناهضين لنظام الرئيس السابق انور خوجا ، على رأس المجموعات المعارضة التى تتستر بالعمل مجموعات لها وفى صمت داخل حزب العمل الحاكم .. هذا بالاضافة للمجموعة الشيوعية التى يقودها هو نفسه من فرنسا حيث يقيم ومجموعة انصار الاسرة الملكية التى حكمت البانيا منذ استقلالها عن الدولة العثمانية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتنتظم فى اطار الحزب الالبانى الملكى ، ثم المجموعة التى يتزعمها

البروفيسور عباس ارمنى الاستاذ الجامعى السابق فى تيرانا ، وتضم تيارا قوميا جمهوريا ليبراليا ديمقراطيا تحت اسم « الجبهة الوطنية » .

واذا كان الجميع قد اجمع ، مراقبون وسياسيون ، على ان التغيير الذى يتم حاليا فى البانيا ، يمثل بدء مسيرة السفينة باصلاح داخلى وانفتاح خارجى ، لتمر بهدوء وسلام .. فالمسألة لاشك تؤكد انها معقدة للغاية .. وتطرح تساؤلا ملحا حول مدى قدرة النظام الالبانى على الصمود .. فالبانيا تختلف عن الدول الاوروبية الشيوعية التى شهدت ثورات ديمقراطية ، حيث يطغى الحس القومى هنا ، لكنه يظل فاعلا بنظر المراقبين الغربيين فى ظل اى نظام اخر . لذلك فان كانت تيرانا اليوم تلعب لعبتها الاخيرة على طريق الديمقراطية ، وهى التى كانت تعتبر التعددية الحزبية مسألة جدلية فلسفية فقط .. ان ذلك يعنى فى حقيقة الامر ان القيادة السياسية فيها ، او بالتحديد الجناح المعتدل فى الحزب الحاكم قد تبلغت الرسالة الداخلية والخارجية فى ان واحد ، وبدأت تحاول استيعاب الاحتياجات الشعبية والضغوط الخارجية ، حتى لا تقع بين مطرقة الثورة وسندان السقوط ..

وبغض النظر عن النتائج العملية التى انتهت اليها الانتخابات الديمقراطية ، فان الامر الثابت والمؤكد ان البانيا لن تعود الى الوراء وانها فى طريقها لان تعود الى اوروبا كاخر بلد فى المنظومة الشيوعية الاوروبية ، كان لايزال محافظا على الخصائص الاساسية للنظام الستالينى .. وان شكل الحكم الديمقراطى لاجدال فى اختلافه بخصائصه بين بلد واخر ، ليبقى التطبيق النموذجى مرهونا بنضج التجارب الشعبية فى ميادين التعبير السياسى على طريق الديمقراطية الطويل ، كسرا لاسوار العزلة ، ودعما لرياح التغيير والانفتاح .. كمدخل للالتحاق بالغرب . □



مؤتمرات وندوات دولية

ندوة الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج : نظرة مستقبلية

(١٦ - ٢٠ يناير ١٩٩١)

د . عطية حسين افندى

فى سياق اهتمام المركز ومتابعته الدقيقة لكل ما أثاره ويثيره الغزو العراقى للكويت (٢ اغسطس ١٩٩٠) ، وفى إطار سلسلة من النشاطات المتعلقة بالموضوع ، نظم مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة من ١٦ الى ٢٠ يناير ١٩٩١ ندوة بعنوان « الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج : نظرة مستقبلية » شارك فيها سواء بتقديم البحوث او سواء بالتعقيب عليها أو بالأشتراك فى المناقشات والتعليقات والحوار ، مجموعة من الأساتذة والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية التى تتضمنها أبعاد أزمة (حرب) الخليج الراهنة . وقد اشتملت جلسات الندوة العشر على الموضوعات التالية :

(١) القوتان العظميان وادارة أزمات الشرق الأوسط : بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الراهنة .

(٢) ازمة الخليج والنظام الدولى .

(٣) الأمم المتحدة وأزمة الخليج : دراسة حالة فى نظام الامن الجماعى .

(٤) ازمة الخليج والنظام الاقليمى العربى .

(٥) ازمة الخليج ودولتا الجوار تركيا وايران .

(٦) تاثير ازمة الخليج على قضايا عربية أخرى .

(٧) ازمة الخليج فى إطار جامعة الدول العربية .

(٨) التحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير فى الدور العربى لمصر .

(٩) بعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقى لدولة الكويت وبعض آثاره على الاقتصاد المصرى .

(١٠) المنطقة العربية بعد الأزمة : تصورات مستقبلية أو ماذا بعد الأزمة ؟ .

(١) اهتمت الدراسة الأولى التى قدمها د . مصطفى علوى بالبحث فى دور القوتين العظميين فى ادارة أزمات الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن انطلاقا من حقيقة انه على الرغم من أن مصالح القوتين العظميين فى الشرق الأوسط قد اتسمت بصفة عامة بالاستمرارية فى مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية فإن إدارتهما لازمات المنطقة قد عرفت تغيرا فى سياساتهما ومواقفهما وتكتيكاتهما فى التساوم ، وقد تراوحت تلك التكتيكات بين الضغط والاكراه والتعاون مرورا بالتعايش والتشارك .

ويعرض د . مصطفى علوى اولا للقوتين العظميين وازمات الشرق الأوسط بين الاثارة والتصعيد ، ثم للقوتين العظميين وانهاء ازمات وحروب الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية والازمة الراهنة فى الخليج مرورا بالحرب الباردة ، ازمة عام ١٩٤٨ ، ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، حرب يونيو ١٩٦٧ ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ . الحرب العراقية - الايرانية . ثم ينتقل د . علوى الى عرض ادوات المساومة الاكراهية فى إدارة القوتين العظميين لازمات الشرق الأوسط ، واخيرا يتناول التعايش والتعاون فى ادقر القوتين العظميين لأزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية والازمة الراهنة .

والخلاصة أن التعاون والتعايش هو الاساس فى ادرة القوتين العظميين لازمة الخليج الراهنة بدرجة لم يسبق حدوثها من قبل فى ادارتها للأزمات التى وقعت فى منطقة الشرق الأوسط من قبل فضلا عن الاهتمام باحياء دور مجلس الامن وبنود الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة كوسيلة لبناء اتفاق دولى بشأن قيم ومبادىء التسوية السلمية للصراعات والازمات الدولية .

(٢) وتثير دراسة ازمة الخليج والنظام الدولى للدكتورة نادية محمود مصطفى سؤالين محددين : ما أثر أزمة الخليج على النظام الدولى ؟ وما أثر النظام الدولى على الأزمة ؟ وتبدأ الدراسة بعرض اطار تحليلى يتضمن الابعاد النظرية المتصلة بدراسة النظام الدولى ، الخبرة السابقة للعلاقة بين النظام العربى والنظام الدولى ثم تحدد د . نادية مصطفى اهداف الدراسة فيما يلى :

١) لماذا تصلح هذه الازمة اختبارا لطبيعة المرحلة الراهنة من النظام الدولى ؟

٢) كيف اثرت طبيعة هذه المرحلة بدورها على اندلاع الازمة وعلى اداراتها ؟

٣) هل ستساهم الأزمة فى دفع عملية التغيير للدخول فى مرحلة تحول حقيقية فى هيكل النظام الدولى وفى طبيعته ؟

٤) هل تهدد الازمة بتقويض أسس وقواعد النظام الجديد او سلامة انتظام الاعداد لترتيبات اقامة هذا النظام الذى يهمش وضع العالم الثالث ؟ وللاجابة عن هذه الاسئلة تتناول الدراسة ازمة الخليج ومصادر تهديد استقرار النظام الدولى الجديد من حيث وضع العالم الثالث - مصادر التهديد وخصائص الأزمة - اشكاليات التحدى المتبادل بين صدام حسين والنظام الدولى (الولايات المتحدة) ، ثم تتناول الدراسة فى الجزء الثانى أزمة الخليج وانماط التفاعلات الدولية واشكالية قيادة النظام الدولى الراهن .

وقد خلصت الدراسة الى النتيجتين الرئيستين التاليتين :

أولا : بقدر ما مثلت الأزمة تهديدا للنظام الدولى نابعا من تراكم تأثير متغيرات داخلية أقليمية وعالمية عديدة بقدر ما عكس تعامل الاطراف الدولية الكبرى معها مدلولات هامة حول مسار ومستقبل العلاقات بين النظام العربى والنظام الدولى الجديد .

ثانيا : بقدر ما مثلت الأزمة اختبارا للتوازنات الدولية الجديدة الجارى تشكيلها بقدر ماعكست أنماط التفاعلات حولها بين الأطراف الخارجية الكبرى مدلولات هامة حول مسار هذه التوازنات ، كما عكست مؤشرات هامة حول اتجاه تطورها ومن ثم حول شكل التحول فى هيكل النظام الدولى الجديد .

(٣) وتجىء دراسة د . حسن نافعة عن الأمم المتحدة وازمة الخليج - دراسة حالة فى نظام الأمن الجماعى ، لتكمل حلقات المستوى الدولى فى موضوع الندوة . ويبدأها د . نافعة بتقرير حقيقة أن أزمة الخليج الراهنة تشكل - دون أى تجاوز أو مبالغة - حدا فاصلا فى تاريخ الأمم المتحدة ويقدم الدليل على صحة هذه الحقيقة سواء بعدد القرارات التى اتخذها مجلس الأمن حيال الأزمة أو طبيعة هذه القرارات أو توقيت حدوث الأزمة ذاتها .

وتعرض الدراسة فى بدايتها لنظام الأمن الجماعى كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ثم تعرض لهذا النظام فى حالة التطبيق سواء فى حروب الاستقلال سواء الحروب المتعلقة بالحدود او التوسع الاقليمى سواء الحروب أو الصراعات المسلحة ذات الطبيعة الايديولوجية مع تصنيف للحالات التى اضفيت فيها الشرعية على استخدام القوة المسلحة .

وتعرض الدراسة بقدر من التفصيل للأزمة الكورية عام ١٩٥٠ والخلاصات المستنتجة من تجربة الامم المتحدة فيها .

ثم ينتقل د . نافعة بعد ذلك ليتناول معالجة الامم المتحدة لازمة الخليج محددا العوامل التى ادت الى أن تكون الامم المتحدة أحد المراكز الرئيسية فى ادارة أزمة الخليج وتنسيق التفاعلات الدولية تجاهها ، وتكييف طبيعة الأزمة وأسس حلها وتحليل القرارات التى اتخذها مجلس الأمن ومسألة العقوبات الاقتصادية ومايتصل فيها وينتهى بالخيار العسكرى .

وتعرض الدراسة فى الخاتمة لمستقبل الأمم المتحدة على ضوء ازمة الخليج التى كشفت عن طبيعة الخلل البنيوى فى نظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة بشكله الحالى والذى يمكن ارجاعه الى الطبيعة غير الديمقراطية لتشكيل وطريقة اتخاذ القرار فى مجلس الأمن وعدم استكمال البناء المؤسسى لنظام الأمن الجماعى .

(٤) انتقلت الندوة بعد ذلك لمناقشة آثار أزمة الخليج الراهنة على المستوى الاقليمى

عن النظام العربى وأزمة الخليج جاءت دراسة د . احمد يوسف والتى يصف فى مقدمتها أزمة الخليج بأنها قد انطوت على أخطر تحد واجهه النظام العربى منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥ فهى قد تفجرت من داخله مهما كان دور الاطراف الخارجية فيها .

وتبدأ الدراسة بعرض لطبيعة النظام العربى باعتباره مصدرا لازمة الخليج ويتضمن ذلك عرضا لما يلى : -

١) طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية .

٢) حالة الديمقراطية فى النظم العربية الحاكمة .

٣) توزيع السكان والثروة فى الوطن العربى .

٤) افتقاد النظام العربى لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته .

٥) طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بدور قيادى فى النظام العربى .

وتنتقل الدراسة بعد ذلك لتناول آثار ازمة الخليج الراهنة على النظام العربى بتناول : -

١) تطور النظام العربى قبل أزمة الخليج .

٢) مناقشة لأهم آثار الأزمة على النظام .

وتجىء خاتمة الدراسة لتتضمن افكارا حول افكارا حول المستقبل بخصوص المشاركة الشعبية والديمقراطية والأمن والتكامل ثم الوحدة العربية كهدف ضرورى والاحتمالات الواردة أو السيناريوهات المستقبلية المحتملة .

(٥) أما مايتعلق بدولتى الجوار تركيا وايران فقد تناولتهما دراسة د . هالة سعودى نظرا لأهميتهما الجغرافية والسياسية وباعتبارهما دولتين أسلاميتين انطلاقا من طبيعة علاقات الدولتين بالعراق وبالدول العربية الأخرى وطبيعة علاقاتهما بالاطراف الدولية .

تنقسم الدراسة الى جزءين الأول يعرض لمحددات السياسة الخارجية لدولتى الجوار (تركيا - ايران) قبل الأزمة من حيث المتغيرات الداخلية - العلاقات مع الدول العربية والعلاقات بينهما وبين الدول الكبرى .

ويتضمن القسم الثانى تحليلا لأثر الأزمة على مصالح واهداف الدولتين وموقفهما منها ، بدءا بعرض الاعتبارات التى تحكم موقف الدولتين من الأزمة ثم الموقف حال نشوبها وتختتم د . هالة سعودى دراستها بطرح بعض التصورات المتعلقة بموقف الدولتين فى حالة نشوب حرب (وقد وقعت الحرب فى اليوم الثانى لانعقاد الندوة) وجاءت التصورات تستبعد اشتراك ايران فى عمل عسكرى ضد العراق بل وتؤكد حرص ايران على تحسين علاقاتها بالدول العربية وبالدول الكبرى أملا فى قيامها بدور قيادى فى المنطقة فيما بعد الازمة ، اما تركيا فقد تسمح باستخدام القواعد العسكرية فيها للهجوم على العراق (وهو ماقد حدث فعلا بعد تنشوب الحرب) وقد تضطر الى الدخول فى الحرب اذا ماتعرضت لهجوم مضاد من جانب العراق وان الدولتين لابد وان يطالبا بالاشتراك فى النظام الأمنى لمنطقة الخليج بعد انتهاء الأزمة (الحرب) .

(٦) أما عن تأثير ازمة الخليج على القضايا العربية فقد كان موضوعا لدراسة الاستاذ وحيد عبد المجيد والتى تناولت تأثير الازمة على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربى - الاسرائيلى ، والازمة اللبنانية بابعادها الاقليمية .

عن تأثير الأزمة على القضية الفلسطينية تعرض الدراسة للجدل الواسع الذى دار حول ما اصبح معروفا بالربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية وبروز تصورات ثلاثة فى هذا السياق الاول ماتبنته منظمة التحرير الفلسطينية وبعض القوى السياسية العربية بضرورة الربط والثانى تصور اسرائيل والولايات المتحدة برفض الربط مطلقا والثالث يعكس نوعا من الوفاق الأوربى السوفيتى على مايمكن وصفه بالربط المتعاقب .

تتناول الدراسة بعد ذلك السلوك الاسرائيلى اثناء الازمة ثم سلوك منظمة التحريرى الفلسطينية والأمر هنا لايحتاج الى تفصيل كثير .

اما عن تأثير الازمة على المشكلة اللبنانية فتتناولها الدراسة بعرض لما كان قد تحقق من تقدم فى اتجاه حل المشكلة على أساس اتفاق الطائف والصراع بشأن السلطة الشرعية (سوريا × عون) وموقف اسرائيل تجاه هذا الصراع وخصوصا موضوع الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان .

(٧) فى اطار تأثير أزمة الخليج على النظام الاقليمى العربى تجىء دراسة اخرى يقدمها د . احمد حسن الرشيدى وهى

بالتحديد عن تأثير الأزمة على مؤسسة النظام الاقليمى العربى وادائه وهى الجامعة العربية .

فى البداية يقرر د . الرشيدى ان ما اقدم عليه العراق يوم الثانى من اغسطس ١٩٩٠ من غزو لدولة الكويت واحتلال اراضيها بالكامل ثم اعلان ضمها اليه بالمخالفة لكافة القوانين والمواثيق الدولية ، قد شكل بحق وبكل المقاييس حدثا غير مسبوق من حيث آثاره المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للنظام الاقليمى العربى فى مجمله .

وقد هدفت الدراسة الى القاء بعض الضوء على الدور الذى اضطلعت به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بمحاولة تسوية ازمة الخليج سلميا وفى اطار عربى . وفى سبيل ذلك بدأت الدراسة بعرض للاطار القانونى لوظيفة الجامعة فى مجال التسوية السلمية للمنازعات العربية عموما وتطورها من خلال الخبرة التاريخية .

وانتقلت الدراسة بعد ذلك للاشارة الى المحاولات التى بذلت فى اطار الجامعة من اجل التوصل الى تسوية سلمية للازمة الناشئة عن الاحتلال العراقى للكويت بدءا بتكييف الغزو العراقى قانونا وفى اطار ميثاق جامعة الدول العربية ثم عرض للاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومى ٢ ، ٣ اغسطس ١٩٩٠ ، اجتماع القمة العربية الطارئة يومى ٩ ، ١٠ اغسطس ١٩٩٠ والاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومى ٣٠ ، ٣١ اغسطس ١٩٩٠ .

وبعد عرض لمجمل ما قامت به الدبلوماسية العربية الجماعية فى اطار الجامعة العربية بهدف احتواء الازمة تنتقل الدراسة الى تقويم اداء الجامعة بالنسبة للازمة والتى مفادها اخفاق الدبلوماسية العربية التنظيمية فى اتخاذ اية خطوة ايجابية فى سبيل حل الازمة فى اطار عربى وهو الأمر الذى يثير التساؤل بشأن مدى كفاية او ملاءمة الاطار القانونى القائم الذى ينظم وظيفة الجامعة فيما يتصل بتسوية المنازعات وقمع العدوان .

(٨) بالنسبة للمستوى المحلى ناقشت الندوة البحث الذى قدمته د . نازلى معوض والمعنون « التحرك المصرى فى ازمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير فى الدور العربى لمصر » وتبدأ الدراسة بتحليل الجوانب الوقائعية للتحرك المصرى فى فى ازمة الخليج الثانية (الغزو العراقى لاراضى دولة الكويت) ثم تتطرق المعالجة الى القاء الضوء على مدلولات تلك الوقائع من منظور الثوابت والمتغيرات فى السياسة الخارجية العربية المعاصرة لمصر ، واخيرا تخلص الدراسة الى رؤية تنبؤية باحتمالات الدور العربى لمصر فى المستقبل القريب .

وتؤكد الدراسة على أن السلوك المصرى قد تحدد بوضوح فى الاتى :

١) الوساطة الحيادية اللاانحيازية السلمية مابين الطرفين المتصارعين - العراق والكويت - من اواسط يوليو ١٩٩٠ وحتى واقعة الغزو فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

٢) بعد قرارات القمة العربية الطارئة فى ٨ اغسطس ١٩٩٠ تحولت الجهود المصرية الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين أو متزازيين زمنيا وفنيا :

أ) الحشد العسكرى الدفاعى الرادع الهادف الى استقرار امن الخليج ومن ثم الأمن العربى الشامل .

ب) الاتصالات الكثيفة السياسية الرئاسية منها والدبلوماسية مع شتى فعاليات المجتمع الدولى العربى والعالمى سعيا حثيثا الى الحل السلمى للأزمة .

ثم تعرض الدراسة لاستمراريات خمس تشكل مؤشرات خاصة للثبات فى السلوك السياسى الخارجى العربى لمصر وضحت فى التحرك المصرى اثناء الأزمة كما تعرض لمستجدات خمس يمكن اعتبارها شواهد للتغير او ظواهر جديدة فى السلوك الخارجى العربى لمصر كما اوضحت مواجهتها للازمة .

وبناء على الثوابت والمتغيرات والمستجدات ، وانطلاقا من استقراء تطورات الاحداث الراهنة تخلص د . نازى معوض فى خاتمة بحثها الى تصور نوعية او نمط مستحدث جديد من الريادة الاقليمية المحتملة بل المرجحة لمصر فى المستقبل المنظور فى العالم العربى تقوم على دعامتين فكرتيين وظيفتين فى أن واحدهما :

- دور المنفذ للشرعية الدولية فى المنطقة العربية .
- الدور الخاص لحقوق الانسان العربى والمدافع عن حرياته السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على سلامة الدولة الوطنية المستقله ووحدة اراضيها فى نطاق المنطقة العربية .

(٩) ويعرض د . سامى السيد لبعض الجوانب الاقتصادية للغزو العراقى لدولة الكويت وبعض اثار الغزو العراقى للكويت على الاقتصاد المصرى من خلال منظور كلى للاحداث مع التركيز على العوامل الاقتصادية المحركة لها ضمن غيرها من العوامل . ويتبع البحث الاسلوب التحليلى وليس الاسلوب الكمى لعدم توافر البيانات الكافية وبالدقة المطلوبة عن الاثار الاقتصادية الكمية الناجمة عن العدوان العراقى على دولة الكويت فى الوقت الحالى ، فضلا عن ان هذه الاثار لم تكتمل بعد بل ومازالت تتصاعد وتتزايد ومن ثم يصعب التنبؤ كميا بحجمها . بالاضافة الى ان هذه الاثار الكمية سوف تتاثر بالطبع بطرق الحل المختلفة والمقترحة لمواجهة ازمة الغزة وهو يزيد من صعوبة التنبؤ بها .

وتخرج الدراسة ببعض الدروس المستفادة فالعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية حتى وقوع الغزو العراقى للكويت كانت احادية الجانب وهذا الجانب هو انتقال العمالة من الدول الطاردة للعمالة الى الدول الجاذبة لها ، أما الجانبان الاخران للعلاقات الاقتصادية الدولية وهما انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال فلم يكن لهما وجود حقيقى بين الأقطار العربية ، الأمر الذى يتطلب تصحيح هذا الواقع بفتح الاسواق العربية امام السلع والخدمات ورؤوس الأموال العربية ومحاولة التوصل الى سوق عربية مشتركة وبصفة عامة يصبح تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية هدفا حيويا وضروريا .

(١٠) وتصل الندوة الى نهايتها بورقة يقدمها د . على الدين هلال عن التصورات المستقبلية للمنطقة العربية بعد الازمة موضحا فى بدايتها ارتباط اى دراسة عن مستقبل المنطقة بشكل انهاء الازمة ، بالنظرة الواقعية للامور ، وبتعدد التصورات المستقبلية وارتباطها بابعاد زمنية مختلفة .

ويرى د . على الدين هلال ايا ما كان شكل انتهاء الازمة فقد كشفت عن عدد من النتائج سوف تؤثر على اى تصور لمستقبل المنطقة سواء عن انهيار الأسس التى قامت عليها العلاقات العربية / العربية - اعادة ترتيب خريطة التحالفات والصراعات العربية - عدم وجود اتفاق فى الادراك السياسى او الأمنى لاعضاء التجمعات الاقليمية العربية - المشكلات الهيكلية والبنائية فى العلاقات العربية / العربية - قضية امن الخليج .

ثم ينتقل د . على الدين هلال الى طرح تصوراته المستقبلية للمنطقة بعد انتهاء الازمة فى شكل قضايا ثلاث :

النظام الامنى - التطور السياسى الداخلى - التطور الاقليمى (اقتصاديا سياسيا) وفى مراحل كل قضية يطرح د . على الدين هلال مختلف الاحتمالات والسيناريوهات على المستوى العربى ككل وعلى المستوى الخليجى بصفة خاصة .

وينهى د . على الدين هلال اطروحته بتقرير ان هذه التصورات ليست كلها على نفس الدرجة من الاهمية كما أنه لايمكن تطبيقها دفعة واحدة او فى نفس الوقت ولكن الامر المؤكد ان بعضها سوف يتبلور تدريجيا كاحد نتائج التمخضات التى اوجدتها الازمة الراهنة فى منطقة الخليج . ولعل اهم الخلاصات فى المستقبل المنظور يتعلق بما يلى :

١) أن ماحدث لايجب ان يتكرر .
٢) اعادة ترتيب البيت الخليجى من الداخل .
٣) الترتيبات الامنية وادوار الاطراف المختلفة .
٤) صياغات جديدة اكثر عقلانية وواقعية للعلاقات العربية / العربية .

ندوة مصر والجماعة الأوروبيــة

(أسوان ٢١ ـ ٢٥ فبراير ١٩٩٠)

صلاح فوزى

يشهد العالم الآن تغييرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ضخمة ، تلك التغييرات التى بدأت بالزلزال السوفيتي وتحلل الكتلة الشرقية ، وتفكك حلف وارسو ، والوحدة بين الالمانيتين ، وبدأ يبزغ فى الافق نجم نظام دولى جديد ، بدأت ملامحه فى الوضوح إبان أزمة الخليج الثانية متمثلا فى التحالف الدولى ضد العراق . بالاضافة الى إقتراب الموعد الذى حددته دول المجموعة الاوربية لبدء الاندماج السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين دول المجموعة الأوربية تلك الوحدة التى من شأنها ان تؤثر سلبا وإيجابا على النظام الدولى الجديد، وعلى المجموعة الأوربية ذاتها ، بل على العالم اجمع وبخاصة دول العالم الثالث ، ومن بينها مصر .

لذا كان لزاما علينا ان نعمل جاهدين لدراسة الاطراف الرئيسية فى النظام الدولى الوليد ، وان نحاول قدر المستطاع التفاعل مع المتغيرات الجديدة ، إذا كنا جادين فى ان يكون لنا دور ولو هامشى فى هذا النظام الجديد .

وكالعادة كان مركز البحوث والدراسات السياسية ـ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية سباقا بأخذ المبادرة وقام بتنظيم تلك الندوة التي تتناول « مصر والجماعة الأوربية ٨٩ ـ ١٩٩٠ » .

فى البداية نعرض للبحث المقدم من د . نازلى معوض ، والذى كان تحت عنوان « الجماعة الاوربية وصراعات الشرق الأوسط عامى ٨٩ ـ ١٩٩٠ » التمايز فى إطار الائتلاف ، والاستقلالية فى نطاق التحالف » . والذي تحاول خلاله الباحثة تحليل سياسات الجماعة الاوربية تجاه مجريات واهداف وتطورات الصراعات الثلاثة الرئيسية فى الشرق الاوسط عامي ٨٩ ـ ١٩٩٠ ، وهى : الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، الأزمة اللبنانية ثم ازمة الخليج الثانية . وتقوم الدراسة على فرضية اساسية مفادها ان خبرة الجماعة الاوربية تقدم ارضا خصبة لتجارب خاصة متفردة سواء على صعيد النماذج الناجحة للتفاعل الدولى التجميعى ذاته ، وذلك من حيث التمايز فى المواقف مابين اطرافه . فالبنسبة لسياسات الجماعة الأوربية تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى تسرد الباحثة تحليلا سياسيا علميا لخصائص تطور الموقف الأوربى الغربى الجماعى إزاء الصراع العربى الاسرايلى فى عامي ٨٩ ـ ١٩٩٠ . وخرجت منه بالنتائج التالية : اولا : ان الجماعة الاوربية لديها إدراك عام ما يجمع دولها الاثنتى عشرة بان العلاقات السياسية الاوربية العربية المتميزة تاريخيا واقتصاديا ، تقدم القاعدة الصلبة التى تؤهل اوربا للقيام بدور الوساطة لتسوية سلمية للصراع .

ثانيا : إن القاسم المشترك الاعظم والدائم « للبناء العضوى » للجماعة الاوربية و « البناء العنصرى » للأمم المتحدة المتمثل فى وجود انجلترا وفرنسا على قمة الجماعة وفى مقعدين دائمين فى مجلس الامن فى آن واحد ، وإنما يجعل مشاركة أوربا الموحدة فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى حتمية ضمن حتميات المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . ثالثا : لعبت الجماعة دورا دبلوماسيا متميزا لانضاج مواقف اطراف النزاع ، وخاصة اقناع منظمة التحرير بالاقرار بوجود اسرائيل ونبذ العنف .

اما بالنسبة لسياسات الجماعة الاوربية تجاه الأزمة اللبنانية فتوجزه الباحثة فى مستويين اساسيين : المستوى الأول ـ وهو المستوى العام الجماعى ، ويشمل موقف الاعضاء الاثنى عشر المشكلين للجماعة الاوربية إزاء تطورات الأزمة . اما المستوى الثاني ـ وهو الذى يتحدد بالسياسة الفرنسية المتميزة فى إطار الجماعة الاوربية ، والتى لايمكن فصلها موضوعيا وواقعيا عن الخطوط الرئيسنية للمصلحة الاوربية .

ثم تتناول الباحثة موقف الجماعة من ازمة الخليج الثانية ، ذلك الموقف الذى ترى انه نابع من عدة دوافع : استمرارية امدادات النفط ، تأمين بقاء النظم الخليجية ، القضاء على احتمالات تسييد العراق للخليج . وبصفة عامة ترى الباحثة ان رد الفعل الاوربى إتسم بالجماعية والوضوح والاستقلالية عن الموقف الامريكى .

اما البحث المقدم من د . نادية مصطفى فقد كان عن « حرب الخليج الثانية : بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الاوربية » حاولت من خلاله تحليل الدور الاوربى تجاه حرب الخليج الثانية . وتستنتج من تحليلها غياب الدور الجماعى بين الدول الاوربية الرئيسية الثلاث : بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، على نحو يتفق وقدرات كل منها ، ووضعها السابق فى المنطقة ، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة . كذلك ترى الباحثة ان الدور الجماعى الاوربى ، والادوار الاوربية المنفردة ستقوم بدور اساسى فى تنفيذ سيناريو مابعد الحرب ، وستتوقف طبيعة ووزن هذا الدور بالمقارنة باطراف اخرى ، وخاصة الولايات المتحدة ، على ضوء النتائج النهائية للحرب .

ثم تتناول الباحثة الموقف الاوروبى تجاه الأهداف الحقيقية للحرب ، والمتمثلة فى تحطيم البنية العسكرية العراقية ، بحيث يؤثر على قدرته على مواصلة القتال . وترى ان بعض المصادر الاوربية قد تعدت حد التساؤلات الى حد التحذيرات من السماح بتجاوز قرار مجلس الامن . بل ان مصادر فرنسية اتهمت الولايات المتحدة بتغيير الاهداف التى من اجلها وافق المجتمع الدولى على إندلاع الحرب ، وذلك لتحقيق هدف اصيل لديها وهو تدمير القوة العراقية ، بل اتهمت واشنطون بفرض قانونها على الامم المتحدة . ثم تناولت الباحثة المحاولات الفرنسية لوقف اطلاق النار ووصفت الموقف الفرنسى بأنه موقف المراقب انتظارا لبوادر مرونة عراقية . ثم تتناول سيناريوهات مابعد الحرب فترى انها اتسمت بعودة الدور الجماعى الاوربى والحديث عن مؤتمر للتعاون والامن على غرار مؤتمر التعاون والامن الاوربى . اما عن مغزى الدور الاوروبى فى إطار النظام العالمي الجديد مقارنا بالدور الامريكى ـ فتتساءل الباحثة هنا ـ هل

انتهى حلم القطب الاوربى الجديد ؟ وان كان رد الباحثة قد جاء بالسلب ، إلا انها فى الوقت نفسه ترى ان هناك عناصر اخرى تستدعى اعادة التفكير بالنسبة لمدلولاتها واهمها الآثار الاقتصادية . ثم تناقش الباحثة مغزى التفاعلات الدولية خلال الحرب ، وتتساءل فى النهاية عن طبيعة وابعاد التعاون مع الجماعة الاوربية وهل ستتطور ام ستظل حبيسة قيود السياسة المتوسطية ؟ .

« مصر والجماعة الاوربية : الأهداف ٨٩ ـ ١٩٩٠ » كان عنوان البحث المقدم من د . ودودة بدران والذى تهدف من خلاله لتحليل اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه المجموعة الاوربية من خلال تصريحات المسئولين المصريين فى تلك الفترة . ففى مجال التعاون مع المجموعة الاوربية ترى الباحثة انه بالرغم من وجود مثل هذا التعاون بين الجانبين ، الا ان الجانب المصرى يرى ان هذا التعاون لم يحقق التوقعات المصرية ، بدليل وجود عجز تجارى لصالح المجموعة الاوربية . اما من حيث التعاون الاقليمى فقد ابدت الدبلوماسية المصرية إهتماما بدعم التعاون الاوربى بين مصر وافريقيا ، واكدت على اهمية الحوار العربى ـ الاوربى . وتعيب الباحثة على الدور الاوربى فى المفاوضات مع صندوق النقد الدولى ، حيث ان المجموعة الاوربية لا تلعب دور الوسيط ولاتتدخل مع الصندوق نيابة عن العالم الثالث . وفى مجال التنمية فترى اولا وجود قيود تحد من المشاركة الاوربية فى مجال التنمية ، فهناك قيود تتعلق بالتغييرات فى النظام الدولى وقيود تتعلق بالمجموعة الاوربية ذاتها وقيود تتعلق بالنظام الاقليمى العربى وقيود تتعلق بالاقتصاد المصرى .

اما الفرص فهى مرتبطة بالتقاء المصالح بين مصر والجماعة . اما فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الاسرائيلى فتستنتج الباحثة ان مصر تعطى اهمية كبرى للدور الاوربى فى دفع عجلة السلام ، الا انها فى الوقت نفسه ترى بعض القيود التى تؤثر فى فاعلية دور الجماعة تجاه القضية الفلسطينية منها : الاختلافات بين دول المجموعة ، والآثار المترتبة على التغييرات فى اوربا الشرقية ، والروابط الاوربية ـ الاسرائيلية . كذلك تتناول اثر ازمة الخليج على الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وهنا ترى ان التطورات الدولية ادت الى التقاء وجهات النظر الاوربية والمصرية لحل القضية الفلسطينية بعد انتهاء ازمة الخليج ، الا ان القيادة المصرية ليست متفائلة تماماً وربما تكون قد تأثرت ببعض التصريحات الاوربية ، التى اشارت الى وجود صعوبات تواجه الدور الاوربى فى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى .

اما بحث د . حسنين توفيق فقد تناول موضوع « المجموعة الاوربية : التطورات الداخلية ٨٩ ـ ١٩٩٠ » . وقد حاول الباحث خلاله رصد وتحليل التطورات الداخلية التى حدثت على صعيد المجموعة الاوربية ، ويمكن تحليل هذه التطورات على مستويين : يتضمن المستوى الأول التطورات فى اجهزة ومؤسسات وقواعد وإجراءات عمل المجموعة الأوربية ككيان اقتصادى يتضمن داخله اتجاها عاما لتحقيق اهداف سياسية . اما المستوى الثانى فيشمل التطورات الداخلية فى بعض الدول الاعضاء والتى من شأنها ترك تأثيرات هامة على كيان المجموعة ككل . ومن هذا المنطلق يتناول الباحث اولا « الاطار الاقليمى والدولى » للتطورات الداخلية فى المجموعة الاوربية فيرصد لمجموعة من التطورات والقضايا التى اثرت فى حركة المجموعة خلال الفترة محل الدراسة منها : إنهيار انظمة الحكم الشوعية فى اوربا الشرقية ، ومسألة الوحدة الألمانية ، وانهيار بعض الاسس التى قامت على اساسها « اوربا يالتا » ، ومشكلة شكل ومضمون سياسة المجموعة الاوربية تجاه اوربا الشرقية . اما من ناحية حرب الخليج الثانية على المجموعة الاوربية فيرى الباحث ان الازمة قد تفجرت فى منطقة ذات اهمية استراتيجية لاوربا الغربية ، وان سياسة المجموعة حيالها قد إتسمت بنوع من التجانس ، الا انه فى نفس الوقت يرى انه من الصعوبة فى الوقت الراهن تحديد شكل الترتيبات السياسية والامنية فى المنطقة بعد الحرب ، وإن كانت تلك الترتيبات ستكون ذات اهمية كبرى للمجموعة الاوربية .

ويرى الباحث ان النظام الدولى يشهد فى الوقت الراهن تحولات وتغييرات سيكون من شأنها خلق نظام دولى جديد ، ويرى كذلك إن السيولة الدولية الراهنة سوف تؤثر على العديد من التوازنات السياسية والامنية والاقتصادية فى العالم ككل ، والمجموعة الاوربية لن تكون بمعزل عن ذلك .

اما على الصعيد الداخلى للمجموعة فيرى الباحث انه ليس هناك تصور اوربى واضح ومحدد حتى الآن لمضمون وطبيعة الوحدة السياسية المنشودة ، ويرى كذلك ان بلورة مضمون وشكل الوحدة السياسية لدول المجموعة الاوربية يحتاج الى فترة قد تستغرق عقد التسعينات كله . اما عن الموقف البريطانى تجاه المجموعة فيرى الباحث ان جون ميجور يحاول البحث عن صيغة وسط تسمح لبريطانيا بالانخراط فى المجموعة دون تقديم تنازلات تتعلق بالسيادة الوطنية ، اما بالنسبة لالمانيا الموحدة فإن تأثيرها على المجموعة سيتوقف على النهج الفكرى والسياسى الذى ستتبناه المانيا فى المستقبل ، وعلى القيود التى سيفرضها النظام الدولى الجديد عليها ، وعلى الفرص التى ستتاح لها .

ثم تلقى د . خالدة شادى بحثها الذى تناول موضوع « الوحدة الالمانية والجماعة الأوربية » وترى الباحثة من خلاله إن الوحدة فى مضمونها الواسع انما هى عملية تفتيت للحواجز الانسانية والاجتماعية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التى كانت تفصل بين شطرى المانيا منذ الحرب العالمية الثانية . وترى كذلك ان عملية تحقيق الوحدة الالمانية ارتبطت بظهور مجموعتين من القضايا والاشكاليات المحورية التى كان يجب أخذها فى الاعتبار تمثل المجموعة الأولى كل ما إرتبط بالتغيرات التى شهدتها عملية الوحدة الالمانية من قضايا كالقضية الدستورية ، وقضية العاصمة ، والقضية الاقتصادية والنقدية . اما المجموعة الثانية فتشمل القضايا الخارجية المتصلة بتنظيم العلاقات الخارجية للدولة الالمانية الموحدة مع الأطراف الدولية ، كقضية الحدود مع بولندا ، وقضية عضوية المانيا فى حلف الاطلنطى ، وقضية العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى . ثم تطرح الباحثة بعض المحاذير والتحديات التى تواجه الوحدة الالمانية ، واول هذه التحديات هى « التحديات البنيوية » حيث إن توقع حدوث تغيير فى بنية النظام الاقليمى الاوربى سواء بالمعنى الاقتصادى او بالمعنى الاستراتيجى ، إنما يترتب عليه اعادة توزيع موارد القوة بداخله ، وتغيير فى قواعد التفاعلات القائمة بين دوله . كذلك ترى الباحثة ان المانيا الموحدة بإعتبارها عملاقا إقتصاديا منتظرا يمكن ان يكون لها الدور الريادى فى شرق اوربا ووسطها . وفى نفس الوقت تورد الباحثة بعض المعايير الايجابية للوحدة الألمانية فترى ان الوحدة الألمانية قد تكون فرصة مواتية للجماعة الاوربية للتغلب على إختلاف درجة الحماس لدى الدول الأعضاء للسير فى طريق الوحدة الأوربية ، ومن ثم التغلب على المشكلات والصعوبات التى تواجه مسيرة الجماعة واهمها : التخفيف من حدة الخلل فى العلاقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة المشكلة لنواة الاندماج الاوربى ، والدعوة للاسراع والتعجيل بعملية الاندماج ، لاستيعاب القوة الالمانية ، لدفع المانيا بصورة اكثر عمقا داخل الجماعة . وفى نهاية البحث تطرح الباحثة بعض البدائل لسلوكيات التحالف المستقبلية لدولة المانيا ، حيث ترى ان البديل الاكثر قبولا للتحقيق ، هو البديل الذى يتمثل فى تجاوز فكرة الدولة الالمانية بعد تحقيق انجاز الوحدة الداخلية ـ حدود الدولة الالمانية ـ ليصل الى مستقبل الجماعة الاوربية والوحدة الاوربية ، وهو مايعنى ديمومة التحالف الالمانى ، وإستمرار دفع عجلة اندماج الجماعة الاوربية الى الأمام .

اما د . على احمد على فقد قدم بحثا بعنوان « علاقات مصر بالجماعة الاوربية فى مجالى الاستثمار ونقل التكنولوجيا » . حيث يرى الباحث ان الاقتصاد المصرى يرتبط بالجماعة الاوربية بعلاقات متعددة ، ومتشابكة ، ويستلزم البحث فى علاقة مصر بالجماعة الاوربية فى مجالى الاستثمار ونقل التكنولوجيا . وفى هذا الاطار عرض الباحث لجوانب التعاون بين مصر والجماعة ، والتى تحكمها اتفاقية التعاون التى تم توقيعها فى يناير سنة ١٩٧٧ . ومن هذا المنطلق فإن الورقة تنقسم الى قسمين اساسيين

الأول : يتعرض لاتفاقية التعاون والجوانب التى تضمنتها ، والانجازات التى تمت من خلالها . وإن كان يرى ان العلاقات التجارية قد شهدت انخفاضا فى السنوات الاخيرة ، الا انه فى نفس الوقت يرى ان القطاع الخاص سوف يلعب دورا هاما فى زيادة الاستثمار الكلى خلال فترة الخطة الخمسية . أما القسم الثانى : فيتناول التعاون من خلال الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا حيث يرى ان مساهمات الجماعة الاوربية شهدت تطوراً ملحوظا فى الفترة محل الدراسة ، ويورد جداول تبين هذا التطور . الا ان الباحث يرى ان هذه الزيادات لم تؤد الى زيادة نسبتها الى إجمالى الاستثمارات ، وهو مايعنى ان مساهمات الدول الاخرى قد زادت ، وبالتالى زيادة الحجم الكلى للاستثمار الخاص فى مصر ، وزيادة الدور الذى يلعبه هذا الاستثمار فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد . اما بالنسبة للتعاون التكنولوجى فيرى الباحث ان الشركات الاوربية تأتى فى درجة الصدارة من حيث نقل التكنولوجيا الى مصر ، وان النسبة الاكبر من التكنولوجيا المنقولة تتم عن طريق اتفاقيات بين شركات مصرية ، وشركات اوربية للحصول على التكنولوجيا فى مجال العمل مقابل إتاوة . وتتميز الشركات المشتركة فى عملية نقل التكنولوجيا بتعدد الجنسيات ، ويشير الباحث فى النهاية الى حقيقة هامة وهى ان تدفق التكنولوجيا الاجنبية يرتبط ايجابيا بعملية تنظيم هذا النقل ، وإخفاء صفة الرسمية على المعاملات التى تتم فى هذا الشأن .

اما الورقة الأخيرة فقد كانت من نصيب د . حسن على خضر - عن « الصادرات المصرية من الخضر والفاكها خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩٠ » .

والذى يرى ان الصادرات الزراعية غير التقليدية من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات العطرية لها اهمية خاصة فى هذا المجال ، وذلك لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية واضحة فى انتاج تلك المحاصيل ويرى ان الصادرات المصرية تحقق تواجداً فى اغلب الاسواق العربية وبعض دول اوربا الغربية والشرقية . ويرى كذلك ان هذا التواجد يواجه منافسة من دول المجموعة الاوربية المنتجة لنفس المنتجات ، والتى منها اسبانيا وتركيا ، وهذا الامر يتطلب بذل جهود واسعة لدراسة الاسواق وأوضاعها التنافسية وطبيعة الهيكل الانتاجى بما يمكننا من التعرف على إمكانات التصدير المتاحة للمنتجات المصرية ، والتعديلات الواجب احداثها فى هيكل الزراعة المصرية لزيادة انتاج بعض الأنواع وتحسينها لزيادة امكانات فتح اسواق جديدة

ويتطلب تحقيق اهداف الدارسة محاولة تحليل طبيعة الصادرات المصرية للأسواق المختلفة وتطويرها خلال السنوات الخمس القادمة والتعرف على الأهمية النسبية لتلك الأسواق .

لقد كان موضوع الندوة على جانب كبير من الاهمية ، وكان يتطلب مشاركة واسعة سواء من المتخصصين او المهتمين ، الا ان ادارة المركز قصرت الدعوة على عدد محدود من المشاركين ، وربما يتساءل البعض عن مغزى اقامة مثل هذه الندوة الهامة فى أسوان !

مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الأوروبى

[براج ٢٥ - ٢٦ ابريل ١٩٩١]

د . خالد محمود الكومى

فى يومى ٢٥ و٢٦ ابريل ١٩٩١ شهد قصر « تشرنين » مقر وزارة الخارجية الفيدرالية التشيكوسلوفاكية ، القريب على بعد خطوات من قلعة براج التاريخية ، مقر رئيس الجمهورية ، انعقد مؤتمر براج الدولى تحت شعار : « من اجل مستقبل الامن الاوربى » .

هذا المؤتمر انعقد تحت أشراف ثنائى مشترك لكل من « يرجى دينسبير » نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التشيكوسلوفاكى ، ومانفريد فورنر سكرتير عام حلف الاطلنطى .

وكان الرئيس التشيكوسلوفاكى فاتسلاف هافيل ووزير خارجيته دينسبير قد سافرا فى مارس ٩١ إلى بروكسل والتقيا هناك بفورنر سكرتير عام حلف الاطلنطى لتدارس ترتيبات هذا المؤتمر معه ، والتنسيق فيما بينهم حول مقتضيات وشروط تحقيق اقصى قدر ممكن من نجاح المؤتمر فى العاصمة التشيكوسلوفاكية . ولم يكن لا هافيل ولا دينسبير يخفيان مدى التحمس الذى يحملانه لفكرة المؤتمر وما يعولان عليه من اهمية واهتمام ، ومن ثم يجىء المؤتمر تتويجا لجهودهما ومساعيهما فى اتجاه أوربا .

وهكذا انعقد المؤتمر فى براج ، وافتتحه رئيس تشيكوسلوفاكيا هافيل بخطبة إفتتاحية تناولت التعريف باهمية مثل هذا المؤتمر بالنسبة لمستقبل كل اوربا ، شرقا وغربا . وعبر عن امتنانه للاستجابة لانعقاده فى عاصمة بلاده - براج - التى شرفها ان تضم بين ذراعيها هذا المؤتمر وكل المشاركين فيه ، مثلما اشار هافيل فى خطابه . فقد شارك فى المؤتمر حوالى مائة من الشخصيات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والباحثين والصحفيين من ذوى الاهتمام بشئون الامن الاوروبى ، فضلا عن مندوبى الدول الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوربى (أى جميع الدول الاوربية شرقا وغربا اضافة إلى الولايات المتحدة وكندا) . فكان من بين المشاركين فيه مستشار النمسا فرانز فرانتسكى وعدد من وزراء خارجية الدول الاوربية مثل جيانى ميكليس (إيطاليا) أدريان نستاسى (رومانيا) ، ووزير التعليم الفرنسى وعدد من نواب وزراء الخارجية الاوربيين بينهم نائب وزير الخارجية السوفيتى كفيتشنسكى .

فى كلمته الافتتاحية ركز الرئيس التشيكوسلوفاكى هافيل على تاكيد حقيقة أن مشكلات الأمن هى مشكلات ذات اهتمام عالمى

وليس اقليميا . وأشار إلى أن أوربا التى كانت قبلا « منطقة انقسام » قد أضحت اليوم موضعا لمخاض مولد عالم جديد متعدد الأقطاب ». وعبر عن امتنانه وامتنان بلاده لمنظمة معاهدة شمال الاطلنطى (الناتو) باعتبارها ـ على حد تعبيره ـ « مؤسسة ديموقراطية قد تم إختبارها » ، مع الاشارة إلى دور الاتحاد السوفيتى فى إنجاح عملية الأمن الأوربى ... « الذى بدون الانخراط السوفيتى فيها فإنه لا يمكن تصور ثمة مستقبل للأمن الأوربى » .

وذكر هافيل أن بلاده تنتظر الكثير من وراء عملية هلسنكى للأمن والتعاون الأوربى . وقدم تصوره عن مستقبل الأمن الأوربى بأنه يرى « بضرورة قيام نظام ينهض على معاهدات جماعية تربط بين ثلاث مجموعات من الدول : البلدان أعضاء حلف الاطلنطى ، والدول المحايدة ، وبلدان ما كان يعرف فى السابق ببلدان شرق أوربا الشيوعية » . وأيد هافيل فكرة قيام معاهدات ثنائية بين الدول الأوربية بحيث تشكل أساس شبكة الأمن الأوربى المستقبلى . وفى هذا الصدد أعاد التأكيد على مدى أهمية دور الاتحاد السوفيتى : فى عملية الأمن الأوربى المستقبلى) .

وكرس مانفريد فورنر (سكرتير عام حلف الاطلنطى) خطابه الافتتاحى أمام المؤتمر لمحاولة تعريف مستمعيه بالبرنامج الجديد للأمن من منظور حلف الأطلنطى فى إطار مجمل المحتوى الأوربى الشامل . ولفت النظر فى نغمة وصياغة خطابه السياسى نقطة مهمة كان من الواضح أنه يقصد بها « تطمين » السوفيت بالذات . فقد أكد على أن حلف الأطلنطى لا ينوى تغيير عملية التوازن الأوربى ، كما لا ينوى توسيع حدوده القائمة أكثر من إتجاه الشرق . وفى اشارة لا يخفى مغزاها لنفس هذا المعنى قال فورنر بأن الكل يعلم بأن جدول أعمال الحلف فى المرحلة الحالية لا يتضمن لا تقديم ضمانات رسمية لأحد (من غير أعضائه الحاليين) ولا منح العضوية فى الوقت الراهن لأى أعضاء جدد .

غير أن فورنر ـ رغم حرصه على توضيح ذلك ، وعلى الاعراب عن متابعة الحلف واهتمامه الشديد بالتطورات السياسية الجارية فى الاتحاد السوفيتى فقد حرص ايضا على الاشارة الحاسمة غير القابلة للالتباس إلى أن حلف الأطلنطى لن يقف غير عابىء اذا ما جرت محاولة تغيير الأوضاع الجديدة فى منطقة شرق ووسط أوربا ، بمعنى أى محاولة لاعادة عقارب الساعة إلى الوراء . وهكذا ترك فورنر لكل من يهمه الامر أن يحلل ويستنتج ما يشاء من ثنايا السطور ومن بينها على حد سواء . ومن ثم يكتمل شقا المعادلة : تطمين السوفيت ، وتحذيرهم ، فى أن معا . ومع ذلك لم يفت فورنر أن يعرب أمام المشاركين فى المؤتمر ـ عن سعادته الغامرة بأن يرى فى هذا المؤتمر تمثيلا سوفيتيا على مستوى عال . وذكر أن « التطور السوفيتى فى مجال الأمن والاستراتيجية ، سوف يظل يحظى بأولوية متقدمة منا جميعا » ، وأن هذا المؤتمر سوف يقدم فرصة لصياغة « توقعاتنا الجماعية » للدوائر العسكرية السوفيتية وللتطور السوفيتى إجمالا .

واقترح فورنر ـ أمام المؤتمر ـ مناقشة ثلاثة مستويات من القضايا : يتعلق المستوى الأول بتكوين وتشكيل وصياغة مفهوم جديد وعصرى وأكثر اتساعا وشمولا للأمن . ويرتبط المستوى الثانى بضرورة التعامل مع المؤسسات التى سوف يكون من الضرورى نشوؤها مع تخلص أوربا من وضعية التجزئة والانقسام . أما المستوى الثالث فيتعامل مع « دور حلف الأطلنطى » .

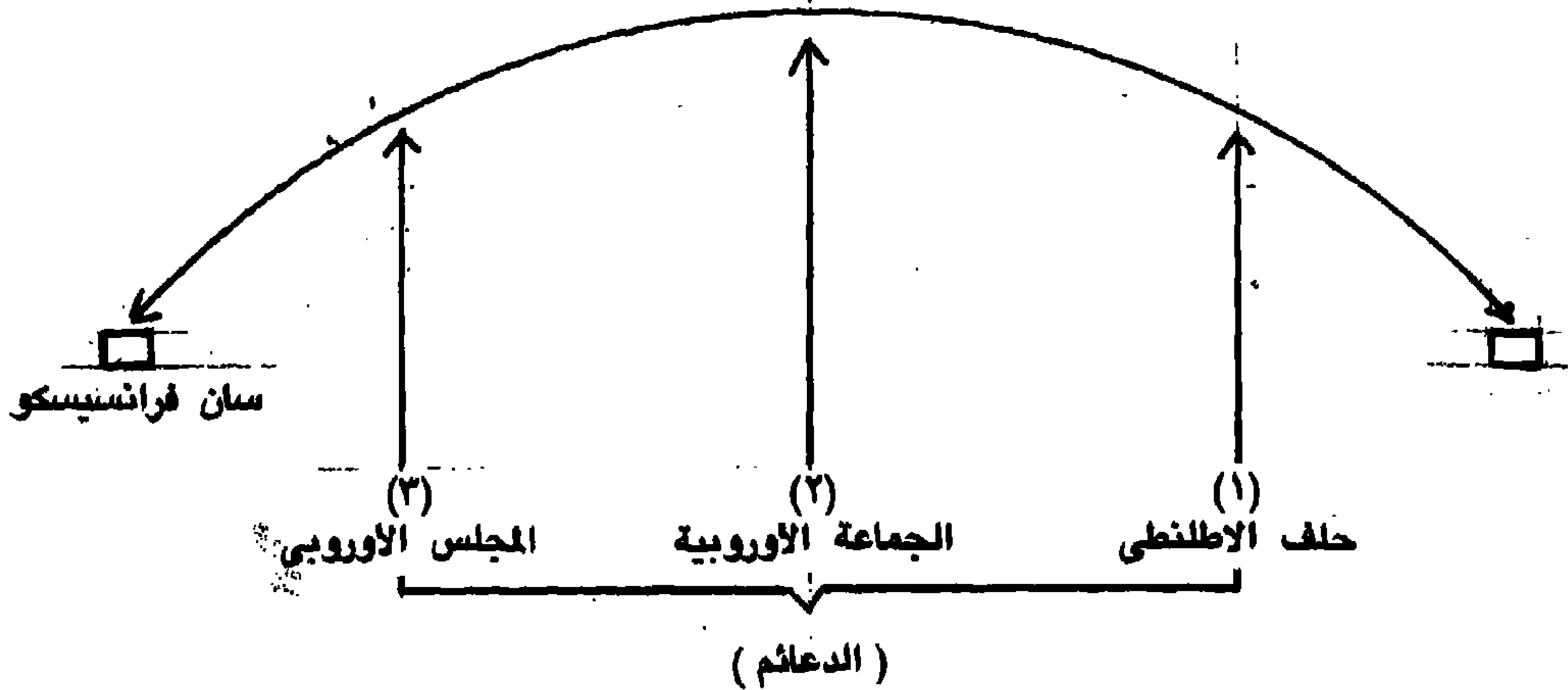
وبدأ ازدنيك ماتيكا نائب وزير الخارجية التشيكوسلوفاكى المناقشات السياسية حول قضية أبعاد الأمن الأوبى . وفى مداخلته أثار قضية حساسة شدت انتباه المشاركين جميعا ، وفى مقدمتهم الوفد السوفيتى برئاسة نائب وزير الخارجية السوفيتى كفيتشنسكى . فقد أعلن ماتيكا أن « اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو من المزمع أن تعقد جلستها فى براج فى أوائل شهر يوليو (٩١) ، وأن تشيكوسلوفاكيا لا تخفى توقعها بأن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسات اللجنة » . وأضاف أن أوربا الشرقية تجد نفسها الان فى حالة « عزلة استراتيجية » نتيجة لتطورات العامين الأخيرين .

وعلى ذلك ـ فيما ذهب ماتيكا ـ فإن تشيكوسلوفاكيا تعلق آمالا عريضة على عملية « تشكيل هيكل أمنى أوربى شامل يدور حول مؤتمر الامن والتعاون الأوربى ، ذلك الذى يضم كلا من القوتين العظميين اللتين بدونهما لا يمكن أن يكون ثمة اعتبار لأى نظام أمنى على مستوى كل أوربا » . بيد أن نائب الوزير السوفيتى كفيتشنسكى تصدى لماتيكا فى مقولة توقع نهاية اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى يوليو ٩١ ، وحرص على التأكيد بأن مثل هذا التوسع سابق لاوانه ، إذ أن الأمر يحتاج أولا إلى الرجوع إلى السلطات المسئولة فى الاتحاد السوفيتى التى من صلاحياتها اتخاذ قرار فى هذا الشأن .. وبذلك فوت الفرصة على الجانب التشيكوسلوفاكى فى المؤتمر بأن يظهر أمام الحاضرين بمظهر يفوق حقيقة حجم قدراته الحقيقية والفعلية فى الوقت الحالى ، فى هذا الصدد .

تقدم جيانى ديميكليس وزير خارجية إيطاليا بورقة إلى المؤتمر حملت عنوان : « التغييرات فى وسط وشرق أوربا .. هل هى محفزات أم معوقات للوحدة السياسية الأوربية ؟ » .. ورغم الصيغة التساؤلية لعنوان ورقة الوزير الايطالى ، لكنه استطاع أن يقدم من خلالها المنظور والتصور الايطاليين للمفهوم المستقبلى لعملية الامن الأوروبى الشامل .

وقد بدأ دى ميكليس ورقته بأن بادر محذرا كل من قد يهمه الامر ، من انه لو قد فشل الغرب فى بناء الاندماج الأوربى الشامل ، فإن ذلك سوف يعنى ليس فقط تفكك الشرق الأوربى ، وإنما كذلك تفكك أوربا الغربية ذاتها أيضا ، وذلك فى إشارة واضحة من جانبه الى الترابط العضوى الوثيق بين شقى القارة العجوز ، التى تقبع إيطاليا فى جنوبها . (ومما يذكر هنا أن إيطاليا وهى أحد مؤسسى منظمة أو مجموعة البنتاجونال للتعاون الاقليمى فى كافة مناحيه ، وهى المنظمة التى تضم الى جانب إيطاليا كلا من النمسا ويوغسلافيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (مؤخرا فى عام ٩٠) .. وقد رحبت منذ البداية بطلب تشيكوسلوفاكيا الانضمام الى المجموعة عام ١٩٩٠ بعد عام واحد من تخلصها من الحكم الشيوعى .. بل ويلاحظ الآن تحمس إيطاليا للتعاون والمساعدة مع مجموعة الدول المتحررة مؤخرا من النظام الشيوعى فى شرق ووسط أوربا وخاصة المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .. ولاشك أن عيون إيطاليا الآن على كل من البانيا ورومانيا ترقب عن كثب مجرى التطورات الديموقراطية الجارية فيهما ، بالنظر للأهمية الجيوبوليتكية والاقتصادية الخاصة لكل منهما بالنسبة لايطاليا .. وفى هذا الصدد يذكر أيضا أن أدريان نستاس وزير خارجية رومانيا كان قد فاتح الجانب التشيكوسلوفاكى ـ على هامش مؤتمر براج هذا ـ برغبة بلاده الانضمام الى مجموعة البنتاجونال ، غير أن الرد التشيكوسلوفاكى فيما يبدو لم يكن مشجعا بما فيه الكفاية ... ربما إنتظارا لمزيد من التطور الديمقراطى فى رومانيا .. حيث كان ملخص الرد التشيكوسلوفاكى انه من الافضل أن يتم السعى لتشكيل مجموعات تعاون اقليمية جديدة أخرى فى منطقة البلقان أو البحر الأسود تضم الدول والبلدان ذات النظم المتشابهة او المتقاربة ، بدلا من التعويل على الانضمام للمجموعات الاقليمية القائمة بالفعل) .

واعتبر الوزير دى ميكليس أن هناك ثلاثة أعمدة تنتصب عليها عملية الاندماج الأوربى هى : ١ ـ حلف الاطلنطى والجماعة الأوربية والمجلس الأوربى . ويرى دى ميكليس أنه بينما تمثل هذه العناصر الثلاثة أسس الاندماج الأوربى ، فإن لها ايضا ثقفا أو مظلة تغطى عملية الاندماج الأوربى هذه ، تتمثل فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى . ويتصور دى ميكليس أن هذه المظلة ـ السقف ممتدة من سان فرانسيسكو غربا (فى أقصى الغرب الأمريكى) الى فلاد افوستوك شرقا (باعتبارها أقصى بقعة فى شواطىء الاتحاد السوفيتى) .



[تصور دى ميكيلس المستقبلى لهيكل عملية الاندماج الاوروبى الشامل]

دى ميكيلس ومراحل الاندماج الاوروبى :

عرض الوزير الايطالى دى ميكيلس ـ فى ورقته المقدمة إلى المؤتمر ـ لتبيّن ما أطلق عليه تعبير « دليل ـ أو ـ خط سير (عملية) الاندماج « الأوروبى » . ويتصور أن العملية سوف تستغرق ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى • ينبغى أن تشمل تكثيف التعاون الثنائى فى الشرق الأوروبى ، وبصفة خاصة عبر نماذج جديدة لاتفاقيات المعونة بين الاتحاد السوفيتى وحليفاته السابقات من جهة ، وبين بلدان ماكان يُعرف سابقا بالكتلة الشرقية وبعضها البعض من جهة أخرى .

ويؤكد الوزير الايطالى ـ هنا ـ على أهمية التعاون الاقليمى بين الأجهزة القائمة لهذا الغرض مثل البنتاجونال ودول البلطيق .

ويرى أن هذه المرحلة الأولى يجب أن تتم مع عام ١٩٩٥ بتوقيع اتفاق أو معاهدة بين حلف الأطلنطى والاتحاد السوفيتى .. وبذلك يزول ـ فى رأيه ـ مصدر واضح للتوتر الكامن ولسوء الفهم .

المرحلة الثانية : وتبدأ فى رأيه ما بين عامى ٢٠٠٥و ٢٠١٠ . وهنا يرشح الوزير الايطالى ـ فى تصوره ـ ثلاث دول على الاقل من دول وسط أوربا يراها على الترتيب : تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، التى يمكن أن تصبح أعضاء فى الجماعة الأوربية ، خلال هذه المرحلة ، ويعتقد أن إنضمام هذه الدول الى هذه الجماعة سوف يصبح له دور فعال فى اتجاهين فهو يمكن ان يقوى من نفوذ الجماعة الاوروبية ومن نفوذ بلدان وسط أوربا فى أن معا بالنسبة لسياسة الجماعة ولعملية صنع القرار فيها .

اما المرحلة الثالثة والأخيرة : فيرى انها سوف تاتى بعد ذلك ، وهى بمثابة تكريس لعملية التشطيب النهائية للمسات الأخيرة فى هيكلة الوحدة الأوربية الشاملة .

وهكذا نرى الوزير الايطالى دى ميكيلس (الذى يبدو واثقا فى نتائج تنبؤاته المستقبلية) يصيغ افكاره السياسية بصدد مستقبل الأمن الأوربى الشامل بطريقة هى اقرب الى طرق صياغات التعبير الهندسى فى تصور تطلعى للمستقبل الاوربى كأحد أبناء هذه القارة ، ولكن من منطلق سياسى / استراتيجى عام . لكن تُرى هل منطلقات الوزير فى هندسة المستقبل الأوربى تستند الى مبادىء الهندسة المعمارية البنائية أم الى مبادىء الهندسة الفراغية التجريدية ؟! سؤال تصعب الاجابة عنه فى الوقت الراهن .. وإن تكن الشهور والسنوات القادمة بما تحمله وتسفر عنه من تطورات وخبايا كفيلة بتقديم الاجابة ... أو بعضها ، دون نسيان القول الشائع بين دارسى وطلبة العلوم والسياسة بأن « السياسة ـ دائما ـ مُطلق من مطلقات الحُبلى بما قد لايُحصى من الاحتمالات » .! ومع ذلك تبقى لنا هنا ملاحظة أخيرة بشأن ما عرض له الوزير الايطالى من أفكار عن مستقبل الأمن الاوربى الشامل . فهو ـ فى رأينا ـ قد نجح فى أن يصيغ تطلعات الغرب إجمالا وككل ذلك الذى يبدو انه يمارس الآن فى منطقة شرق ووسط أوربا ـ فى نشوة المنتصر ـ مباراة « لعبة الأمم » بأسلوب الشطرنج السياسى ، ويطبق بإقتدار واضح حتى الآن على الاقل ـ نظرية « قطع الموزاييك » .. فهو يضم القطع المستقطعة حديثا الى مساحاته القديمة ، ثم يعمل على تلوينها بعد ذلك بصبغته الخاصة .

ولخص يرجى دينسبير (نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تشيكوسلوفاكيا) تصور بلاده ـ أمام المؤتمر ـ عن مستقبل الأمن الاوربى ، فى انه يجب أن يقوم على أساس الديمقراطية والابتعاد عن عزل الاتحاد السوفيتى وإستمرار التعاون الاوروأطلسى (أوروبا + كلا من الولايات المتحدة وكندا) ، مع تاكيده على ضرورة عدم السماح بعد ذلك بما أسماه . الخطوط العازلة Dividing Lines .

لايجب ان ننسى هنا ان تشيكوسلوفاكيا كانت دائما عبر تاريخها ـ حتى قبل قيام جمهوريتها الأولى لاول مرة فى عام ١٩١٨ ـ منطقة عبور / ترانزيت لكل أوربا ، ولازالت ، بالنظر الى طبيعة

جغرافيتها السياسية ، وخاصة فى ضوء أنها دولة حبيسة لاتطل على اى بحر من البحار) ..

وافكار سوفيتية :

اثار بعض أعضاء الوفد السوفيتى ـ أمام المؤتمر ـ فكرة ضرورة إلغاء حلف الأطلنطى بإعتبار ان الأمن الاوربى لم يعد أمنا عسكريا بل سياسيا وإقتصاديا وإنسانيا وايكولوجيا من حيث نوعية المشكلات التى اضحت تواجهه فى عالم اليوم ، وما قد طرأ من متغيرات ومستجدات . ومن ثم ـ فى إعتقاد السوفيت ـ حتمية إعادة النظر فى مسألة بقاء وإستمرار حلف الأطلنطى من الأصل فى ضوء التطورات والمعطيات الأوربية الجديدة . (وقد تصدى بعض أعضا الوفد البريطانى فى المؤتمر لهذه المقولة مؤكدين أنه ليس فى مصلحة اى من الشرق ـ أو الغرب على حد سواء إلغاء حلف الأطلنطى) .

الخلاصة ومجمل الصورة العامة للمؤتمر :

فى المؤتمر الصحفى الذى إنعقد عقب إنتهاء المؤتمر (يوم ٩١/٤/٢٦) تحدث كل من دينسبير وزير خارجية الدولة المضيفة وفورنر سكرتير عام حلف الأطلنطى (بإعتبار هذا المؤتمر قد انعقدت تحت إشرافهما الثنائى المشترك) فلخصا ما أسفر عنه المؤتمر من محصلة اتفاق فى الآراء والتوجهات ووجهات النظر .

ويمكننا إيجاز ما ذكره الاثنان دينسبير وفورنر فى هذا الصدد فى النقاط التالية :

١ ـ أن المشاركين فى المؤتمر قد إتفقوا على أن الأمن الأوربى يجب الا يتجزأ ، ويجب ايضا ان يشمل كل أوربا بما فيها الاتحاد السوفيتى (دينسبير + فورنر)

٢ ـ أن الهيكل الجديد للأمن الأوربى يجب أن ينهض على أساس التعاون المشترك بين كل من : أ ـ مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى (عملية هلسنكى) ـ ب ـ حلف الأطلنطى ـ جـ ـ المجلس الأوربى د ـ الجماعة الأوربية . (دينسبير + فورنر)

٣ ـ ضرورة إلغاء « الستار الحديدى » وليس تحريكه نحو الشرق . (دينسبير فقط)

٤ ـ تكثيف العلاقات بين البلدان شرق ووسط أوربا من ناحية وحلف الأطلنطى من ناحية ثانية ، إذ لم يتم بعد إستنفاد كافة إمكانيات ذلك . (فورنر فقط)

٥ ـ إن المؤتمر قد كان خطوة أخرى قربت حلف الأطلنطى وبلدان شرق ووسط أوربا من بعضهم البعض ، الأمر الذى يدل على ان المؤتمر قد اثبت ويرهن على أنه قد تمت تصفية الخطوط العازلة القديمة فى أوربا . (فورنر فقط)

٦ ـ على الاتحاد السوفيتى أن يعرف بأن أعضاء حلف الأطلنطى وبلدان شرق ووسط أوربا راغبون جميعا فى بناء « أوروبا جديدة » بمشاركة الاتحاد السوفيتى نفسه ، كما أنه « على الاتحاد السوفيتى أن يدرك بأننا لسنا أعداء » . (فورنر فقط)

٧ ـ عدم إمكانية قيام نظام أمن أوربى شامل بدون الاتحاد السوفيتى . (فورنر فقط) .□

ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية

(مسقط : ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩١)

د . عبد الرحمن اسماعيل الصالحى

عقدت فى مسقط ندوة العلاقات العمانية المصرية التاريخية فى الفترة ٢ ـ ٤ مارس ١٩٩١ . وقد وضعت الندوة تحت رعاية السيد فيصل آل سعيد وزير التراث القومى والثقافة العمانى ، وافتتح الندوة السيد سلطان بن حمد البوسعيدى محافظ مسقط ، وشهد الافتتاح بفندق الخليج نخبة من المثقفين من الوزراء والسفراء وأساتذة الجامعات من مصر وعمان والدارسين والباحثين . وقد نظمت الندوة بالتعاون بين وزارة التراث القومى والثقافة بعمان وكلية الاداب جامعة الزقازيق .

وفى الجلسة الافتتاحية تحدث السيد سلطان بن حمد البوسعيدى محافظ مسقط عن المدونات التاريخية التى اشارت الى ازدهار ونمو العلاقات والتواصل المصرى العمانى منذ اقدم العصور ، والتى اكدت وجود علاقات مزدهرة بين حضارة الفراعنة وبين انسان عمان منذ عهد الاسرة السادسة ، واختتم سيادته كلمته بالتأكيد على دور الثقافة والعلم لدى عشاق الفكر فى تشييد الحضارات الانسانية . وفى نفس الجلسة تحدث الاستاذ الدكتور رافت غنيمى الشيخ عميد كلية الاداب جامعة الزقازيق بصفته امينا للندوة ورئيسا للوفد المصرى فى الندوة فاشاد بدور سلطان عمان ومواقفه الشجاعة تجاه مصر وشعبها فى حرب رمضان ومابعدها فقد كانت السلطنة هى الدولة العربية الوحيدة فى الشرق العربى التى حافظت على صلاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع مصر طوال ثمانينات هذا القرن .

وتحدث أيضا السيد سالم بن محمد الغيلانى مستشار وزارة التراث القومى والثقافة بعمان وامين الندوة عن الجانب العمانى ، وذكر ان الندوة تأتى انطلاقا من حرص عمان ممثلة فى وزارة التراث القومى والثقافة ، ومصر ممثلة فى كلية الاداب جامعة الزقازيق ورغبتهما فى دعم اواصر الاخوة والمودة بينهما ، ومن هذا فان الندوة تأتى فى اطار تتويج العلاقات بين البلدين .

وبعد انتهاء اعمال الجلسة الافتتاحية بدأت جلسات العمل التى امتدت على مدى ايام ثلاث تخللتها ١٢ جلسة . وكانت جلسة العمل الاولى التى تحدث فيها الاستاذ الدكتور رافت غنيمى الشيخ امين الندوة وعميد اداب الزقازيق عن بحث بعنوان : « مصر وعمان فى النصف الاول من القرن التاسع عشر والنصف الثانى من القرن العشرين : دراسة مقارنة » فاستعرض العلاقة التاريخية بين مصر وعمان عبر التاريخ الحديث مشيرا الى تشابه الاحداث بين البلدين خلال فترة امتدت زهاء قرنين من الزمن فى اطار علاقات غير منحازة ، ومن ثم فان العلاقات اتسمت بالثبات والود والاحترام المتبادل . وينتهى الاستاذ الباحث الى انه قد تهيأ لمصر وعمان قيادة

واعية وحكيمة ترعى مصالح الامة فى اطار توازنى فى محيط علاقات عربية ودولية عكست احترام العالم لمصر وعمان

وفى جلسة الصباح الثانية كان المتحدث من الجانب العمانى عبد الله بن ناصر الحارثى من جامعة السلطان قابوس والذى قدم بحثا بعنوان : « عمان ومصر ودورهما البطولى فى التصدى والدفاع عن ارض العروبة والاسلام » وقد ركز بحثه حول الحملات الصليبية المعادية لمصر ، والدور المصرى الشجاع فى صد هذه الحملات مما عكس اثارا جادة تمثلت فى الحفاظ على العروبة والاسلام فى البلدين .

وفى الجلستين المسائيتين ، تحدث فى الاولى منها المهندس سعيد بن محمد الصقلانى عن « الفنون المعمارية فى كل من مصر وعمان من حيث التشابه والتمازج » موضحا البعد الحضارى لمصر وعمان ، ونقاط الالتقاء بين البلدين مركزا على نشأة الحضارة وتعاقب الحضارات وعمليات الاتصال من خلال صلات ملوك مصر بعمان والمؤثرات الفعلية فى تشكيل عمارة مصر وعمارة عمان سواء كانت هذه المؤثرات تاريخية او اجتماعية او ثقافية وبيئية .

بينما قدم الدكتور عبد الرحمن الصالحى استاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق بحثا فى الجلسة المسائية الثانية عن : « خصوصية العلاقات المصرية العمانية : ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩ » واستعرض الباحث فيه مسيرة العلاقات بين الدولتين خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ الامة العربية وكيف ابقت عمان على علاقاتها مع مصر كاملة بل مزدهرة بينما قطع الباقون هذه العلاقات ، واشار الباحث الى ان هذه تعد ترجمة لمنهاج واستراتيجية الدولة العمانية وإلتلاقيها مع الاستراتيجية المصرية . وانهى الباحث بحثه بتوضيح المرتكزات التى يمكن ان تنطلق منها علاقات مصرية عمانية اكثر ثباتا ودواما ورسوخا فى اطار من التعاون والتنسيق بل ربما يصل الى حد التكامل .

وفى اليوم الثانى بدأت الجلسات الصباحية ببحث القاه الاستاذ الدكتور شوقى عطا الله الجمل استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة وكان موضوعه : « دور مصر وعمان الحضارى فى شرق افريقيا وقد اوضح الباحث انعكاس اثر مصر وعمان الحضارى على افريقيا ، فكان للبلدين دورا هام ومؤثر فى القارة الافريقية وان برز هذا الدور فى شرق القارة نتيجة التفاعل العمانى فان دور مصر كان واضحا وبارزا فى الاقاليم المطلة على الساحل الشمالى للقارة وغربها وكذلك فى اقاليم حوض النيل . وفى الجلسة الصباحية الثانية جاء بحث على بن محسن آل حفيظ مدير دائرة تطوير المناهج بوزارة التربية والتعليم والشباب بعمان وكان موضوعه : « عروبة مصر القديمة وصلاتها بارض اللبان ، وحدد فى بداية عرضه للبحث مسالة هامة وهى ضرورة الترابط عند دراسة العلاقات التجارية بين مصر وعمان بمعنى ان تتضمن العلاقات مع بلاد العرب الجنوبية حيث كانت تمثل وحدة طبيعية متكاملة . وقد تتبع الباحث العلاقات التجارية بين الجنوب العربى وبين مصر منذ الالف الثانى قبل الميلاد وحتى اوائل القرن السادس الميلادى .

وفى المساء عقدت جلستان عرض فى الاولى بحث الدكتورة سحر عبد العزيز سالم مدرس التاريخ بآداب الاسكندرية وكان موضوعه « دور عمان فى تجارة الكارم » « التوابل » وصداها فى سياسة مصر الخارجية » . واوضح البحث ان العمانيين عرفوا تجارة الكارم منذ اقدم العصور وهذه التجارة كان لها سوق فى مصر خاصة فى العصر الفاطمى حتى وصلت تجارتهم من التوابل والعطور ٥٠ الف دينار فى العام . وهذه التجارة كانت احد عوامل الربط بين مصر وعمان .

وجاء الاستاذ الدكتور احمد السيد الحسيسى الاستاذ بآداب عين شمس وموضوعه « لمحات مضيئة فى مسيرة التاريخ المصرى العمانى » ، وباقتدار كعادة الدكتور الحسيسى دائما فى الندوات والمؤتمرات عرض بحثه موضحا اهم اللمحات المضيئة منذ عصر قدماء المصريين وكيف كانوا يجلبون احتياجاتهم من عمان ، وينتقل الباحث الى القرن الخامس الهجرى موضحا كيف كانت مصر وعمان جناحى امان وامن للمنطقة كلها . وينتهى الباحث بطوافه المضىء منتقلا من العصر العباسى وكيف ظهرت قوة مصر الى العصر الحديث مؤكدا ان مصر وعمان مازالتا من العلاقات المضيئة للعرب والمسلمين .

وفى اليوم الاخير للندوة بدأت جلسات الصباح حيث نوقشت فى الجلسة الاولى الورقة البحثية التى اعدتها الدكتورة امال محمد حسن مدرس التاريخ الاسلامى بكلية البنات جامعة عين شمس وكان موضوعها : « موقف المدرسة المصرية والمدرسة العمانية : قراءة فى منهج التفسير والتأويل بين السيوطى والقلهاتى » وأوضحت الباحثة بجلاء فكر علمين من اعلام الفكر الاسلامى فى عديد من قضايا التوحيد لايضاح كيف عملت الحضارة الاسلامية على افساح المجال لحرية الفكر والاجتهاد . واوضحت الباحثة ان طابع الوحدة الجغرافية فى العالم الاسلامى لم يمنع اقاليم هذا العالم بخصوصية فكرية متميزة عن غيره ، بل لقد اكتسبت هذه الخصوصية من مبدأ من المبادىء الاسلامية وهو الاجتهاد .

واعقب بحث الدكتورة امال بحث للدكتور رجب عبد الحليم الخبير بوزارة الاعلام العمانية عن : « الازد والمهرة فى مصر ودورهم السياسى والثقافى حتى نهاية الدولة الفاطمية » واوضح البحث حركة هجرات الازد والمهرة الى مصر ودورهم الكبير فى اثراء الساحة العلمية بمصر والفتوحات التى شاركوا بها ، كما اوضح الباحث كيف قويت الروابط بين مصر وعمان من خلال دور الازد والمهرة فى معظم مجالات الحياة وبصفة خاصة فى تدعيم حركة انتشار الاسلام وحركة التعريب فى مصر .

وفى جلستى المساء الاخير للندوة عرض الباحث العمانى سعيد بن محمد الغيلانى بحثه عن : « عمان ومصر فى رحلات الرحالين والمستكشفين » حيث تحدث عن اهمية عمان ومصر جغرافيا واقتصاديا ، وعرض لهذه الاهمية من خلال كتابات بعض الرحالة والمكتشفين من امثال ابى القاسم النصيبى ، الادريسى ، الحموى ، وابن بطوطة .

وتحت عنوان : « مصر وعمان علاقة حضارة متميزة عبر التاريخ » جاء بحث الاستاذ عبد التواب يوسف ليكون اخر البحوث ، مرصعا بأدب رفيع وصياغة رشيقة يتحدث عن العلاقات المصرية العمانية من قبل ظهور الاسلام وفى اطار الاسلام حيث اسلمت عمان على يد عمرو ابن العاص ، وهو فى ذات الوقت فاتح مصر . ثم يوضح الباحث كيف انعكست اثار الحضارة الاسلامية على البلدين فى نماذج وترابط . ويفرج الباحث الى علاقات البلدين فى الثمانينيات وكيف كانت ومازالت راسخة مستمرة على اسس واضحة رغم قطيعة العرب لمصر فى هذه الفترة .

وفى جلسة الختام تحدث نفس المتحدثين فى جلسة الافتتاح مشيدين بنجاح الندوة بفضل الجهود المشتركة المستندة الى الرغبة المخلصة من جانب المسئولين والباحثين فى كل من مصر وعمان . واعقب ذلك تلاوة التقرير الختامى للندوة والتوصيات التى جاء معظمها مؤكدا على ضرورة مضاعفة الجهود الشعبية والحكومية فى البلاد العربية لتوثيق الصلات فيها مع التأكيد على ان العبء الاكبر فى هذه المهمة يقع على عاتق المثقفين .

وكذلك جاءت التوصية على ضرورة توضيح الدور الثقافى والحضارى العربى ومساهمة العرب فى الحضارة العالمية بصفة عامة وتأصيل الروابط العربية الافريقية وابرازها بصفة خاصة نظرا للترابط الوثيق بين العرب وافريقيا .

كما جاءت التوصيات مناشدة المؤسسات المتخصصة فى نشر التراث العربى لتوضيح الدور الحضارى لامة العرب مع فتح المجال اكثر للاستفادة المتبادلة من خبرات الاساتذة العرب ومع اجراء عديد من البحوث فى القضايا العربية العامة .

ويمكن القول بان هذه الندوة اثرت الفكر العمانى والمصرى بما نوقش فيها وطرح فى طياتها من ابحاث ودراسات دار من حولها نقاش دائب بفكر علمى متزن هادىء فاكدت فى الواقع عمق الروابط واستمراريتها بين مصر وعمان . □

قضـــية الفقـــر فى العــالم

عرض لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٠

-WORLD DEVELOPEMENT REPORT, 1990
- POVERTY (WORLD DEVELOPEMENT INDICATORS)
- WORLD BANK, WASHEINGTON, U.S.A.
FISRT EDITION JUNE 1990.

(أعد الترجمة العربية : مركز الاهرام للترجمة والنشر)

اصدر البنك الدولى تقريرا هاما عن قضية الفقر فى العالم : جاء هذا التقرير بعد عقد من الزمان من تقرير مماثل اصدره البنك الدولى عام ١٩٨٠ .

ومن المفيد ان نقف عند هذا التقرير الجديد ، لما به من معلومات هامة ولما يصفه من تصور تفصيلى لقضية الفقر ووسائل علاجها .

الفقر فى العالم :

رغم أن عقد الثمانينات كان عقد الازمات الاقتصادية والمحن الاجتماعية ، وما مرت به الدول النامية من ازمة الديون الخارجية ، وتداعى أسعار المواد الاولية ، وذبذبات أسعار العملات ، وغيرها من الاهوال الاقتصادية .. ، بالرغم من هذا كله ، من الملفت ان نسبة الفقراء فى المجتمعات النامية انخفضت فى كل انحاء العالم باستثناء إفريقيا ، جنوب الصحراء ، حيث حالت الازمات الطاحنه وضعف النسيج السياسى والبنيه الاقتصادية ، دون إنجاز حد ادنى من التنمية ، بل عاشت هذه المنطقة مجاعات هزت ضمير الانسانية جمعاء .

وبصورة عامة نجد ان منطقة آسيا الشرقية ، التى عاشت نموا إقتصاديا سريعا جدا ، تمكنت من خفض نسبة الفقر بصورة ملموسة ، كما تمكنت من تطوير إلى الاحسن اغلب المؤشرات الاجتماعية .

اما آسيا الجنوبية ، باستثناء بنجلاديش ، فقد تمكنت من تحقيق نمو مطرد ، وتحسن بسيط ولكنه مستمر فى مستوى معيشة ابنائها عامة ، واوضاع الفقراء منهم خاصة ، ومن الواضح ان للصين والهند وضعا خاصا فى مثل هذه الاوصاف ، فهاتان الدولتان تمثلان قرب مليارين من الناس اغلبهم من الفقراء .

ولذا كانت السياسات المتبعة فى هاتين الدولتين لهما تاثير جذرى على وضع الفقر فى العالم .

ومن ثم باتت استمرارية نجاحهما فى مكافحة الفقر حجر الزاوية فى نجاح اى عمل دولى لحصر الفقر والحد من آثاره السلبية على الانسانية جمعاء .

مفهوم الفقر :

ويحدد التقرير تصورا واضحا لقضية الفقر :
فهو يتضمن الاوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية ، بالاضافة للمفهوم الاقتصادى للدخل المنخفض .

وتتضح معالم حالة الفقر فى الدول النامية من الاحصاءات التالية :ـ توقعات الحياة فى اليابان تقارب الثمانين ، بينما أنها لا تتعدى الخمسين فى إفريقيا جنوب الصحراء .نسبة وفيات الاطفال دون الخمس سنين حوالى ١٧٠ فى الالف فى آسيا الجنوبية ، بينما لا يتعدى عشرة فى الاف فى السويد .

وما زال هناك ١١٠ ملايين طفل فى الدول النامية لا يحصلون على اى نوع من التعليم !

ومن الجدير بالذكر ان اعباء الفقر تقع بصفة خاصة على النساء والاطفال وخصوصا الاناث منهم .

كما ان الاوضاع الاثنية او القبلية تؤثر على توزيع الدخل والخدمات ومن ثم الفقر ـ فى عدد من الدول النامية .

فلسفة التقرير واستنتاجاته :

لا يكتفى هذا التقرير بالتعرض للتحليل العلمى لقضية الفقر وتجارب الدول المختلفة فى مكافحته ، بل ينتقل الى الخروج باستنتاجات محدودة حول ما خلصت إليه هذه التجارب من الدروس المستفادة ، ومن ثم يرسم التقرير ومقترحاته للخطوط العريضه للعمل الدولى لمكافحة الفقر ويحدد اهدافا يراها ممكنه للعقد القادم .

وينتهى البنك الدولى من تحليله الى الاستنتجات الاتية :ـ

اولا : النمو الاقتصادى امر ضرورى وإن لم يكن كافيا لمكافحة الفقر ، مهما كانت السياسات التوزيعيه وبراعتها ، من الصعب اتخاذ خطوات كبيره فى القضاء على الفقر ، فى ظروف ركود اقتصادى عام ، ناهيك عن التدهور الاقتصادى الذى تمر به الدول الافريقية حاليا .

ثانيا :
النمو الاقتصادى وحده لا يكفى ، بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر وتحسين حال الفقراء .
وسنعود فيما يلى الى هذه السياسات وتكييفها لحال كل بلد وظروفه الخاصة .

ثالثا : تحسين حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول ال مستويات عليا من الدخل القومى .

فقد بينت التجربة انه بالرغم من ان اغلب المؤشرات الاجتماعية (مثل نسبة وفيات المواليد) توقعا فى الحياة ، التعليم ، ...) تتناسب فى اغلب الاحوال مع الثراء (متوسط الدخل القومى للفرد) الا ان هذه المؤشرات تصل الى قرب قمتها بعد حوالى ١٥٠٠

دولار ، للفرد سنويا ومع ذلك فالملاحظ ان إتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساسية والتطعيم للاطفال) تؤدى الى تفاوت ضخم فى حال الفقراء .

فعلى سبيل المثال تمكنت كل من الصين وسريلانكا من خفض معدلات وفاة المواليد الى حوالى ٣٠ فى الالف ، ورفع توقعات الحياة الى حوالى ٧٠ عاما ، بينما كان المتوسط لدول إفريقيا جنوب الصحراء ، التى تتعادل مع الصين وسريلانكا من حيث متوسط دخل الفرد ـ أكثر من اربعة اضعاف ذلك : ١٣٢ فى الالف ، وكان معدل توقعات الحياة فى إفريقيا حوالى ٥٠ عاما .

سياسات مكافحة الفقر :

وتتلخص فلسفة التقرير فى اهمية التركيز على مواكبة السياسات الاساسية للتنمية الاقتصادية بسياسات حكيمة لمكافحة الفقر ، ويرى التقرير ان هذه السياسات من شطرين متكاملين : ـ

اولا : التأكيد على وسائل الانتاج التى فى حيازة الفقراء ، ولكن بكفاءة وأهمها العمالة .

ومن ثم فبالاضافة لقضايا الملكية والتمويل للفقراء ، بات ضروريا التأكيد على تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء ، دون اللجوء الى دعم وظائف وهمية او الاعتماد على التضخم فى التوظيف الادارى الحكومى .

وهذا يعنى تعبئة الحوافز والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الاساسية والتكنولوجيا المناسبة ، وتفضيل وسائل التنفيذ التى تعتمد اساسا على قدر كبير من العمالة ، وتحرير اسواق العمل .

ثانيا : توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية من الصحة والتغذية والتعليم الاساسى وتنظيم الاسرة وغيرها .

محتويات التقرير :

فى مطلع التقرير تصوير يلخص اهم النتائج ، اما متن التقرير فمكون من تسعة فصول ، والعديد من الملاحق الاحصائية .

الفصل الاول : يرسم خريطة الفقر فى العالم ، مبينا التفاوت الكبير بين المناطق المختلفة والتطورات الموجودة خلال الثمانينات .

فآسيا بالرغم من انها تحوى أكبر عدد من الفقراء الا ان عددهم فى انخفاض مستمر .

وذلك الوضع نفسه فى امريكا اللاتينية ، وإن كانت حدة الفقر اشتدت فى بعض البلاد هناك ، بينما نجد ان إفريقيا جنوب الصحراء هى المنطقة الوحيدة التى تتزايد فيها اعداد الفقراء .

والفصل الثانى : يتصدى لتحليل ما نعرفه عن الفقر والفقراء . ويتضمن وضعا انسانيا للمحنة الاجتماعية والاقتصادية التى تمر بها ثلاث من العائلات الفقيرة ، كما يتصدى الفصل للمسائل الفنية والتعنية لقياس مدى الفقر فى الدول المختلفة .

واهمية هذه المسائل الفنية انها تسمح بتقويم السياسات المختلفة لمكافحة الفقر فى الدول المختلفة .

اما الفصل الثالث : فيحلل تجارب ناجحة فى مكافحة الفقر وعلى رأسها اندونسيا التى تمكنت من خفض نسبه الفقراء بين ابنائها من ٦٠٪ الى ٢٠٪ فى جيل واحد !

ثم ينتقل **الفصل الرابع :** الى تحليل كيفية زيادة الفرص الاقتصادية للفقراء وكيفية التركيز على المناطق التى يتمركز فيها الفقراء ، وكيفية ربط خفض الفقر مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى .

اما الفصل الخامس : فيركز على الشق الاجتماعى من سياسة مكافحة الفقر ، وينتهى الى المطالبة بالتركيز على الخدمات الاساسية فى الصحة والتعليم والتغذية وتنظيم الاسرة ، والمطالبة بالتأكيد على ان الصرف فى هذه الميادين يعالج اولويات حاجات الجماهير العريضه من الفقراء (الطب الوقائى ـ والطب العلاجى مثلا ، التعليم الاساسى المجانى قبل التعليم العالى المجانى ، إلخ ..)

ويعالج **الفصل السادس** قضايا الدعم وكافة وسائل التكافل الاجتماعى مع التأكيد على كيفية زيادة كفاءة الخطط والوسائل المتبعة فى هذه الميادين حتى لا تتسرب الموارد الى غير مستحقيها وحتى تتوصل الدولة الى تحقيق اهدافها الاجتماعية بأقل قدر ممكن من الموارد .

ويؤكد الفصل ـ على عكس ما يتصوره كثيرون عن موقف البنك الدولى ـ ان حماية قدر اساسى من التكافل والضمان الاجتماعى امر لا يمكن التفريط فيه ، ولكن المناقشة كلها حول كيفية تصميم هذه البرامج ، حتى تتمتع بالكفاءة والفاعلية والوضوح .

ويتصدى **الفصل السابع** الى تجربة الثمانينات تجاه الفقراء ، وبصفه خاصة كيف استجابت سياسات الدول للتغيرات الدوليه العنيفه فى موازينها التجارية والمالية والدروس المستفادة من ذلك لمجابهة التحديات الدولية فى التسعينات .

اما الفصل الثامن فيتصدى لدور العوامل الدولية فى الجهود المبذولة لمكافحة الفقر ، وبصفة خاصة التجارة الدولية ، المديونية ، والتعاون الدولى فى سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويلخص **الفصل التاسع** والاخير لافاق التسعينات ، ويرسم للعمل الدولى فى التسعينات :

يقترح التقرير ان يتبنى المجتمع الدولى اهدافا لعقد التسعينات اهمها :

- خفض عدد الفقراء فى العالم من ١٫١٢٥ مليون نسمه حاليا (أى حوالى ٣٣٪ من سكان الدول النامية)
  إلى ٨٢٥ مليون نسمة سنه ٢٠٠٠
  (أى حوالى ١٨٪ من سكان الدول النامية حينئذ) وذلك مع منع اى زيادة فى عدد الفقراء فى افريقيا جنوب الصحراء .
- تحسين الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية للفقراء للوصول الى خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخمس سنوات من اكثر من ١٠٠ فى الالف حاليا الى ٦٧ فى الالف عام ٢٠٠٠ ورفع نسبة تغطية التعليم الابتدائى من ٨٤٪ حاليا الى ٩١٪ علم ٢٠٠٠ .

خاتمة :

ليست قضية الفقر مستعصية على المجتمعات التى تجند طاقاتها حقا لمكافحتها .

وقد بينت تجربة دول شرق آسيا ان النمو السريع مع تحسين حال الفقراء من الممكن التوفيق بينهما .

وبينت تجربة بعض الدول مثل الصين وسريلانكا أن بالرغم من مستويات منخفضة للدخل (وهو المفهوم السائد للفقر) يمكن تحسين حال السكان بطريقة ملموسة تفوق بكثير ما قد يتوقعه البعض .

كما ان الانجازات فى مجال تحسين حال الفقراء ليست مرهونه بنظام سياسى خاص ، فمن احسن الانجازات فى هذه الميادين خلال الثمانينات فى امريكا اللاتينية كوستاريكا وشيلى والاولى من اعرق النظم الديموقراطيه الليبرالية بالقارة الغت الجيش والصرف العسكرى ، بينما الثانية ـ تحت حكم بينوشت ـ كانت من اشرس الانظمة الدكتاتورية العسكرية اليمنية .

ومن ثم نخلص الى ان الالتزام الحقيقى بمكافحة قضية الفقر وآثاره واجب انسانى ، والوصول الى نتائج ملموسة فى عقد او يزيد من الزمان ما زال فى مت اول اليد إذا صحت العزائم ، وانتهجت سياسات مناسبة للتنمية مع مكافحة الفقر من اليوم والى مدخل القرن الجديد .

د . إسماعيل سراج الدين

المؤلفـــات العربيـــة السياســـية

□ □ ألفت حسن أغا « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية .. دراسة ميـدانية لعينـة من القـائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى » رسالة دكتوراه فى الآداب ، قسم الاجتماع . جامعة القاهرة □ □

تعد الدراسات السوسيولجية للقائمين بالاتصال احد الروافد الهامة فى التعرف على الخصائص القيمية والمهنية لهذا القطاع المؤثر فى العملية الاتصالية ، الا انه ولاسباب عديدة لاينال اهتماما كبيرا من الباحثين والدارسين ، ولذا لا تتوافر الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع ، وتعد الدراسة التى قامت بها

الفت اغا الخبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام للحصول على درجة الدكتوراة فى الاداب قسم الاجتماع حول هذا الموضوع بمثابة الدراسة الرائدة فى هذا المجال . ليس فقط لانها سدت احد جوانب القصور فى المكتبة العربية ولكن لانها ساهمت وفق منهج علمى فى اجراء عملية تشريح اجتماعى /سياسى / قيمى لهؤلاء الذين يقومون بتحرير الرسالة الاتصالية ويلعبون من خلال وظيفتهم تلك دورا هاما فى تشكيل وعى المواطن والتأثير على توجهاته إزاء مجتمعه وازاء بلده وما يموج فيها من قضايا ومشكلات . بعبارة اخرى يمارسون دورا مباشرا فى عملية التنمية الشاملة والتعريف بأبعادها والمعوقات التى تواجهها .

تقوم الدراسة فى جوهرها على التعرف على القيم والافكار الاساسية التى تحكم وجهة نظر عينة من القائمين بالاتصال ـ سواء من الصحف القومية والحزبية والاذاعة والتليفزيون ـ ازاء قضايا التنمية ، ثم علاقة هذه الافكار والقيم بعملهم وبتوجهاتهم المهنية وبتصورهم لدورهم ولكيفية قيامهم بهذا الدور لتنمية المجتمع .

تتكون الرسالة من بابين يحمل الاول منهما عنوان « القائمون بالاتصال بقضايا التنمية .. المفاهيم والنماذج والاطر النظرية » ويضم فصلين الاول منهما تناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال .. المفاهيم وابعاد الاطار النظرى ، أما الفصل الثانى فجاء بعنوان « الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث : تحليل لدور نماذج الاتصال والتنمية . أما الباب الثانى فعنوانه « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية فى المجتمع المصرى .. الدراسة الميدانية » . وبدوره يتضمن عددا من الفصول التى توضح كيفية اجراء الدراسة الميدانية والصعوبات التى واجهت الباحثة اثناء العمل الميدانى . وجاءت الفصول على النحو التالى :

الفصل الثالث ويشرح الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية .

الفصل الرابع وتناول الخصائص الاجتماعية والثقافية والتوجهات الايديولوجية للقائمين بالاتصال .

الفصل الخامس وتناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال من خلال استخدام مقياس التوجه المهنى المكون من ٢١ عنصرا ولغرض تصنيف عينة البحث الـ ٢٨٠ قائم بالاتصال والذين يمثلون حوالى ١٠ ٪ من جملة القائمين بالاتصال فى المؤسسات القومية والحزبية معا .

الفصل السادس تناول الضغوط التى تعرض لها القائمون بالاتصال فى المجتمع المصرى وابعادها المهنية والسياسية .

الفصل السابع وتناول اتجاهات القائمين بالاتصال نحو دور الاتصال الجماهيرى فى المجتمع .

الفصل الثامن وجاء بعنوان القائمون بالاتصال وقضايا التنمية الشاملة ، وعرض لمفهوم التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ثم معوقات التنمية كما يراها القائمون بالاتصال وما يحددوه من سياسات للمواجهة .

وفى النهاية تضمنت الدراسة خاتمة احتوت على اهم النتائج والتوصيات سواء تلك التى استنتجتها الباحثة او تلك التى عبرت عنها عينة المبحوثين لغرض تطوير الرسالة الاعلامية ولسبيل قيامهم بدورهم فى تطوير المجتمع المصرى . ومن تلك النتائج ما اظهره المبحوثون من حيث تعرضهم لعديد من الضغوط اثناء تادية عملهم وتاكيدهم ان اغلب هذه الضغوط تاتى من قبل السلطة ثم الضغوط الواردة من الرؤساء فى العمل واخيرا نقص الموارد والامكانيات . ويدرك القائمون بالاتصال اهمية ان يكون للاعلام دور نقدى وموجه للسياسة القومية مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة تنمية وعى الجماهير العريضة ، وعن معوقات التنمية واساليب مواجهتها اشارت عينة البحث الى ان اهم الاسباب التى اعاقت تنمية المجتمع المصرى هى اسباب سياسية بالدرجة الاولى تليها اسباب اقتصادية واجتماعية ثم اسباب ثقافية . ومن اهم الاسباب السياسية التى اشار اليها المبحوثون من القائمين بالاتصال كمعوقات للتنمية طبيعة الخبرة والتكوين السياسى لمن يتولون الحكم وعدم استيعاب الاحزاب القائمة لكل القوى السياسية فى المجتمع وتقديم الولاء على الكفاءة فى اختيار القيادات . وعن دور التنمية رأت عينة البحث الرؤية المختلطة بين النموذج الاشتراكى الذى تقوم فيه الدولة بالدور الرئيسى فى التنمية والنموذج الراسمالى الذى يقتصر فيه دور الدولة على الامن والدفاع والخدمات العامة ويترك جهد التنمية بالكامل للافراد والجمعيات والشركات الخاصة .

وحول تطوير الرسالة الاعلامية للقيام بدور فعال فى عملية تنمية المجتمع المصرى رأت عينة البحث ان ذلك لن يتاتى الا اذا روعيت عدة معايير من اهمها تحقيق مصداقية وسائل الاعلام بعدم تضليل الرأى العام واخفاء الحقائق . وكما ان هناك وظائف يمكن من خلالها ان تساهم وسائل الاعلام فى خدمة جهود التنمية فهى يمكن ان تكون سلاحا خطيرا ضد هذه الجهود لو اسيىء استخدامها ، ويوصى المبحوثون بالاهتمام بقضايا ومشكلات الجماهير والالتزام بالموضوعية والدقة والاختيار الدقيق للمشتغلين بالاعلام والتأكيد على معايير الحرية والديمقراطية .

ان هذه الدراسة العلمية الرائدة فى مجالها تستحق الكثير من

الاهتمام ليس فقط لكونها تكشف الملامح الكلية للقائمين بالاتصال والقيم الغالبة عليهم ، وانما لانها تثير العديد من القضايا المنهجية والسياسية التى يخوض فيها الكثيرون دون علم ودون دراية ، وعبر لغة علمية سهلة الصياغة وفى ذات الوقت دقيقة المعانى اجادت الباحثة فى كل الفصول والمباحث دون استثناء ، وتعبر الدراسة فى مجملها عن جهد فائق وحقيقى وعن المام كامل بكل التفاصيل المنهجية والعلمية التى تفترضها مثل هذه الدراسة الميدانية ، ولكم يكون جميلا ان تجد هذه الدراسة طريقها الى النشر العام حتى يتسنى لهذا القطاع ـ اى القائمين بالاتصال ـ من معرفة انفسهم وما يدور فيها واهمية ما يقومون به من جهد فى سبيل تنمية مجتمعهم وامتهم .

حسن ابو طالب

□ □ د . منيرة بنت عبدالله بن العريـنان ـ علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢ ـ ١٩١٤) رسالة دكتوراه ـ كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ـ جامعة ام القرى ـ مكة المكرمة ـ ١٩٩٠ □

إن كافة الذرائع الواهية ، التى يرددها زعماء العراق ، لتبرير إجتياح الكويت ـ ومنها (أن الكويت كانت تابعة عمليا للعراق ، اى كانت تابعة للواء البصرة فى عهد الخلافة الاسلامية العثمانية) !! ـ لايؤيدها الواقع العملى ، فإن التاريخ الحديث والمعاصر ، من خلال الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، يؤكد ـ بما لايدع مجالا لأدنى شك ـ أن الكويت لم تخضع للحكم العثمانى المباشر او غير المباشر ، منذ تأسيسها فى عام ١٧٢٦م تحت حكم (آل الصباح لآ ، كما لايوجد اى ذكر فى التاريخ ، ولا فى وثائقه العلنية والسرية ، على ان الدولة العثمانية قد وضعت يدها فعلا ، على الكويت ، وأقامت فيها حاميات عسكرية او اقامت من جانبها حاكما يمثل سلطتها الشرعية او حتى الاسمية ، بل كانت الكويت وحاكمها الشيخ مبارك ، مستقلين تماما عن الكيان العثمانى ، لها علم خاص بها ، والشيخ مبارك رفض الجنسية العثمانية ، الخ الخ

وهذا ماأثبتته الباحثة السعودية الجادة (منيرة بنت عبدالله بن العرينان) ، فى دراستها العلمية الوثائقية الجيدة ، والتى حصلت بها على درجة الدكتوراه فى التاريخ الاسلامى الحديث ، من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، بجامعة ام القرى بمكة المكرمة ، عام ١٩٩٠م بمرتبة الشرف الاولى ، وموضوعها (علاقات نجد بالقوى المحيطة ١٩٠٢ ـ ١٩١٤) ، من خلال الكم الهائل من الوثائق العثمانية والبريطانية والسعودية الخطيرة للغاية ، والتى تنشرها الباحثة لاول مرة . والناشر (دار السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٠) .

وقد استنطقت الباحثة السعودية ، هذه الوثائق الخطيرة ، بحوادثها التاريخية التفصيلية بحرفية المؤرخ المتمكن من فنه ، فجاءت الدراسة فى شكلها الأكاديمى المتميز ، لتؤكد كافة حوادثها التفصيلية ، بطلان الدعاوى العراقية التى اطلقها زعماء العراق فى تبريراتهم لغزو الكويت ، ولتثبت من خلال هذه الحوادث والوثائق ، حق الكويتيين وحدهم فى الكويت

١ ـ الجذور التاريخية لشرعية (آل الصباح) فى حكم وإمارة الكويت الحديثة كدولة مستقلة :

الحقيقة أن غالبية الوحدات السياسية فى العالم ، بشكلها وحدودها الراهنة ـ بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية ـ لم تتحدد الا فى القرنين ١٩ و ٢٠ ، فلم تكن فى العالم القديم حدود دولية مرسومة ، كما نعرفها اليوم ، وإنما كانت هناك مجتمعات متجاورة او معزولة عن بعضها البعض ، بحدود وهمية صنعتها اللغات والثقافات والحضارات . وانه قبل ذلك لم تكن عشرات الدول ، التى نسمع بها اليوم موجودة على خريطة العالم ، وان مولد الكويت الحديثة تحت حكم آل صباح عام ١٧٢٦م ، يضعها فى قمة الدول التى تحددت كياناتها السياسية فى وقت مبكر نسبيا ، إذا ماقيس بالعديد من دول العالم شرقا وغربا .

ويذكر التاريخ المؤكد ، ان الامبراطورية العثمانية ، قامت فى القرن السادس عشر ، وكانت العراق ، تتكون من ثلاث ولايات هى (بغداد) فى الوسط ، و (البصرة) فى الجنوب ، و (الموصل) فى الشمال . ومع مطلع القرن السابع عشر ، بدأت العديد من الوحدات السياسية العربية ، فى الظهور عند الساحل الغربى للخليج العربى ، وكونت العديد من المشيخات ، وكانت (الكويت) من ابرزها .

ففي حوالى عام ١٧١٦م تحالفت ثلاث قبائل عربية ، هى (آل صباح) و (الجلاهمة) (آل خليفة) ، واستقرت فى بقعة من الأرض على الساحل الشمالى الغربى من الخليج العربى ، تسمى (الكويت) واتفقت فيما بينها على ان تمارس جماعة (آل صباح) شؤون الحكم ، وان يشرف (الجلاهمة) على اعمال البحر ، وان يتولى (آل خليفة) امر التجارة . لكن لعدة أسباب ، تركت قبيلتا (الجلاهمة وآل خليفة) ، الكويت ويبقى فيها (آل صباح) بمفردهم يديرون كافة الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان الشيخ (صباح بن جابر) ، اول زعيم يتولى الحكم فى الكويت وعندما خلفه ابنه الصغير الشيخ (عبدالله بن صباح) فى عام ١٧٦٢م ، برزت الكويت كمشيخة لها أهميتها التجارية[١]، فرسخ حكم (آل الصباح) فى الكويت

ولم يكد القرن الثامن عشر ، يشرف على الانتهاء حتى كانت معظم مشيخات الخليج العربى ، قد ثبتت وجودها فى المناطق التى نزلت التجمعات القبلية فيها ، واخذت تقوم بدور هام فى المنطقة ، الامر الذى دفع القوى الاوربية القائمة هناك ، والمتنافسة حول الخليج ، وقتئذاك ـ البرتغاليون والهولنديون ، ثم الانجليز والفرنسيون ـ الى الدخول فى علاقات مع بعض تلك المشيخات ، والى الاصطدام بها فى بعض الاحيان .

وكانت الدولة العثمانية ـ حتى ذلك الوقت ـ تسيطر على المشرق العربى كله ، وإستمرت فى سيطرتها حتى إحتلال بريطانيا مصر والمشرق العربى . ففى عام ١٧٧٠م نقل الانجليز نشاطهم التجارى من (المحمرة) الى (البصرة) ، الأمر الذى جعل (المحمرة) اغنى ميناء على الخليج العربى . وقد دفع ذلك (القوى الفارسية) الى إحتلال (البصرة) فى الربع الاخير من القرن الثامن عشر (١٧٧٥ ـ ١٧٧٩) فترتب على ذلك قيام علاقات مباشرة بين (الكويت) و (شركة الهند التجارية الشرقية) ، فأصبحت البضائع المنقولة من (الهند) تفرغ فى (الكويت) ، ومنها تنقل بطريق البر ، الى (حلب) و (بغداد) ، وماوراءهما .

ومع أن المركز التجارى فى الخليج العربى أعيد الى (البصرة) بعد سنتين ، فإن الكويت افادت من التجربة ، وحافظت على مكاسبها ، كمركز تجارى بحرى ـ برى ، وكان ذلك التميز للكويت ، بفضل السياسة المتزنة ، التى كان ينتهجها الشيخ (عبدالله الصباح) .

وفى نهاية القرن التاسع عشر ، حاولت (الدولة العثمانية) ، أن تفرض نفوذها السياسى ، على الخليج وان تخضع الكويت قسرا لوالى البصرة العثمانى ، لأهميتها التجارية والاستراتيجية .

ولكن الشيخ (عبدالله الصباح) صمد امام كل هذه المحاولات العثمانية .

وعندما تولى الحكم فى الكويت الشيخ (مبارك الكبير) ، فى عام ١٨٩٢م ، بعد وفاة الشيخ (عبدالله خشى مبارك ، ان تخطو الدولة العثمانية ، خطوة اخرى ، وتحتل الكويت عسكريا وبسبب التحركات التى دلت بوادرها على نية (الروس) اقامت ميناء لهم فى الكويت ، وعلى مشروع الالمان فى التخطيط لمد خط سكة حديد (برلين ـ بغداد) ، لذا فقد طلبت الكويت ، عقد اتفاقية مع بريطانيا فى عام ١٨٩٩ ، تعهدت فيها بريطانيا بدعم استقلال الكويت ، وشرعية آل الصباح ، على الا تتخلى (أسرة الصباح) !! ، بالمقابل ، عن اى جزء من أراضى الكويت لأى قوى أخرى !! وقد ظل امر هذه الاتفاقية سراً بين الطرفين حتى عام ١٩٠٢م .

٢ ـ محاولات الدولة العثمانية إحتواء حاكم الكويت (١٨٩٩ ـ ١٩١٤) : ـ

وفى (الفصل الثالث) ، والذى عنونته الباحثة بـ (إنتقال مركز ثقل العلاقات الدولية حول الخليج الى شماله) ، خصصته للحديث عن السبب المباشر لهذا التحول فى استراتيجية القوى الدولية ، والذى تمثل فى ظهور (النفط) بمنطقة (عربستان) ، القابضة فى شمال الخليج ، فتزايدت اهمية ومكانة (عربستان) الاقتصادية ، وبطبيعة الحال ، برزت اهمية خطوط السكك الحديدية ، فتعددت المشروعات الخاصة بهذه الخطوط الحديدية والمطروحة لمد السكة الحديد ، ونتج عن هذا التعدد تصاعد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى المتصارعة حول اسبقية ، الحصول على الامتيازات من (الدولة العثمانية) للبدء فى مد الخطوط الحديدية والملاحية الدولية ، وتشييد وانشاء محطات التلغراف والفحم ، فى محاولة للسيطرة على المنطقة الجديدة .

وتصل بنا الباحثة فى عرضها التاريخى الشيق ، إلى مرحلة انتقال الضغط السياسى الدولى ، نحو (الكويت) ، وتداخل العلاقات الدولية بشكل خطير للغاية ينذر بالانفجار ، فهى تقول :

« كان لبريطانيا افضلية الحصول على إمتياز إستغلال حقول النفط فى (عربستان) ، وذلك فى ٢٨ مارس ١٩٠١ ، من الشاه (مظفر الدين) ، ولمدة ستين عاما ، بإعتبار السيادة الاسمية لبريطانيا على عربستان ، وقد تبع هذا الامتياز امتياز آخر ، بشأن مد خطوط الأنابيب الى الخليج العربى . وتحولت هذه الامتيازات البريطانية الى احتكارات حكومية . الأمر الذى جعل شيخ (المحمرة) ، ـ خزعل خان ـ ، وبإعتباره صاحب السيادة الفعلية على هذه المناطق ، يتحرك ويعلن عن موقفه الرافض تجاه مايحدث فى بلاده .

فإضطرت بريطانيا لاسترضائه ، نظرا لما يتمتع به من إستقلال تام عن (طهران) . وعقدت معه إتفاقية فى ١٦ يوليو ١٩٠٩ ، خولت له الحصول على ضمان من (حكومة لندن) ، بتقديم اقصى مساعدة له للابقاء على حقوقه الموروثة ، وتأييد استقلاله عن (طهران) ، وعن (الدولة العثمانية) .

ولما كانت (عربستان) ـ الى جانب ظهور البترول فيها ـ أهم منطقة زراعية فى ايران ، فإن القوى الأجنبية نظرت اليها ، على أنها مجالا خصبا للاستغلال التجارى والصناعى ، وحرصت بريطانيا على تحقيق ذلك ، فإقترحت على السفارة مد خط سكة حديدى ، وطريق بمحاذاة نهر الكارون من (شيراز) الى (المحمرة) وشط العرب !!

وبطبيعة الحال دخلت العلاقات الدولية فى منطقة الخليج ، مرحلة جديدة ، من التنافس والصراع بين القوى الأوربية (بريطانيا ـ فرنسا ـ المانيا ـ روسيا) والدولة العثمانية ، ذلك التنافس الذى تصاعد بشكل خطير حول اسبقية الحصول على إمتيازات مد خطوط السكك الحديدية فى (عربستان) ، والخطوط الملاحية فى (نهر الكارون) وشط العرب ، وحول مشيخات الخليج العربى .

من هنا صار مركز (الدولة العثمانية) هو الهدف الأول لكل القوى الأوربية المتصارعة ، حول إمتيازات خطوط السكك الحديدية والملاحية فى الخليج العربى . وبدا للعيان ان الدولة العثمانية ، سمحت لمشاريع السكك الحديدية ، فى ممتلكاتها تسيطر عليها المانيا ، ولذلك خشيت فرنسا ، من ان يتسرب النفوذ الالمانى الى ولايات الشام ، فراحت تحتج على ذلك التمييز الالمانى لدى الدولة العثمانية ، ولم تسكت فرنسا عن إحتجاجاتها الا بعد ان حصلت ـ هى الأخرى ـ على إمتيازات (شبه مماثلة) ، فى عام ١٩٠٣ بمد خطوط حديدية فى سورية وفلسطين ، وإمكانية ربطها ببغداد من جهة أخرى .

فى نفس الوقت إعتبرت (روسيا) ، خط سكة حديد بغداد ، مهدداً لأطماعها فى شمال ايران ، فأعربت عن رغبتها فى ان تستأثر بشبكة خطوط مواصلات حديدية ، مابين (تجرقزوين) و (الخليج العربى) ، فأوعزت (روسيا) الى (كابنست) ـ وهو رجل أعمال روسى ، وابن اخ السفير الروسى فى فينيا ـ ، بالتقدم الى الدولة العثمانية بمشروع وضع عليه اسمه ، لمد شبكة حديدية تمتد من (طرابلس على ساحل البحر المتوسط الى الكويت) . وبطبيعة الحال ، كانت روسيا تهدف من وراء مشروع (كابنست) هذا ، إحباط المخطط الالمانى ، لمشروع سكة حديد (برلين ـ بغداد) ، وعرقلة تنامى النفوذ الألمانى فى الخليج العربى ، الذى كانت ترى فيه روسيا ، منطقة دولية للجميع ، وليست منطقة نفوذ بريطانية او المانية !!

وبالفعل قامت (وزارة الاشغال العامة العثمانية) ، بفحص (مشروع كابنست) ، واقرته بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات . وعلى الفور قامت (بعثة عمل روسية) بجولة من (البصرة) الى (الكويت) ، وكانت (روسيا) قد إنتهزت فرصة مشغولية (بريطانيا) فى حرب البوير ، فى ذلك الوقت ، وحاولت انشاء قنصليات لها فى بندر عباس) و (بوشهر) و (البصرة) . لكن (بريطانيا) تنبهت لخطورة (مشروع كابنست) الروسى ، الذى أثارها بشكل واضح ، حيث شعرت ان (الكويت) هى الهدف المباشر والمنشود ، فى استراتيجية الروس .

ولما كانت (بريطانيا) لاتستطيع التصدى للنفوذ الروسى ، وتقدمه فى ايران ، فإنها عقدت العزم على التركيز على (الكويت) لاستخدامها كقاعدة بحرية وعسكرية ، فى حالة نشوب حرب ضد روسيا . من هنا اصبح مركز ثقل العلاقات الدولية يتجه نحو الكويت ، وخاصة بعد ان منحت الدولة العثمانية تسهيلات كثيرة ـ فى شكل امتيازات للأجانب ـ على امل ربط ولاياتها الآسيوية بشبكة مواصلات حديدية ، لتوطيد نفوذها . الأمر الذى أثار السياسة البريطانية ، التى كانت تسعى ـ هى الاخرى ـ لربط ولاياتها بالهند ، بشبكة حديدية مماثلة ، لتقوية نفوذها هناك ، هذا علاوة على ان بريطانيا ، رأت فى وصول الخطوط الحديدية الى الخليج ، ولصالح الدولة العثمانية ، امرا خطيرا ضد مصالحها حيث سيقوى من مركز العثمانين هناك ، ويضعف من سلطتها ونفوذها ، وهى كانت حريصة على ان تكون صاحبة النفوذ الاقوى والمتميز فى الخليج العربى ، بإعتباره بوابة الهند ، والخط الأول للدفاع عن امبراطوريتها هناك .

وبطبيعة الحال ، وعند نهاية القرن التاسع عشر ، وضح تماما للعيان ، أن الدولة العثمانية تحاول جاهدة ان تفرض سيطرتها على مشيخات الخليج العربى ، وان تخضع الكويت قسرا ، لوالى البصرة ، لتنفيذ مشروعاتها للسكك الحديدية عن طريق الالمان ، الأمر الذى جعل بريطانيا تسارع بعقد معاهدة مع (امير الكويت) فى عام ١٨٩٩ .

ونتيجة لهذه المعاهدة (البريطانية ـ الكويتية) ، تحرك الالمان ، ودون ان ينتظروا نتائج المباحثات مع (الباب العالى) ، وقامت الجنة المانية) فى مارس ١٩٠٠ ، الى (الكويت) بدعوى اجراء عمليات المسح الأولية ، لمواضع الخط الحديدى المقترح ، وقبل ان تصل اللجنة الى الكويت ، حتى إنتفض قنصل بريطانيا فى (البصرة) ، ودخل فى عدة مباحثات مع رئيس (اللجنة الألمانية) ، الذى اخبره « ان حكومته (الالمانية) بحثت الموضوع مع السلطان العثمانى مباشرة ، ودون الرجوع الى (شيخ الكويت) ، « مع الأخذ فى

الاعتبار انه تم الاتفاق على ان تكون الكويت الموقع النهائى للخط الحديدى » !!

وإنزعجت بريطانيا من نشاط اللجنة الالمانية ، وتقدمت بانذار للباب العالى ، بعدم التدخل فى شئون الكويت ، غير ان اللجنة الألمانية ، كانت قد وصلت الى الكويت فعلا ، ولم تكن مزودة باية خطابات رسمية من (الباب العالى) أو أحد من الولاة العثمانيين فى البصرة أو بغداد .

وعندما عقدت اللجنة اجتماعها الاول مع الشيخ (مبارك آل الصباح) ، حاكم الكويت ، وأخذ رئيسها يوضح له الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لوصول الخط الحديدى لامارته ، وأن الحكومة الالمانية مستعدة لشراء شريط كبير من أراضى (كاظمية) ، لتصبح محطة لنهاية الخط ، وفقا للمبلغ الذى يحدده الشيخ مبارك . وفى حالة موافقة الشيخ مبارك ، فان المانيا سوف تقوم بانشاء (نقطة) ! ! عسكرية لحماية الكويت ، غير أن (الشيخ مبارك) رفض كل هذه العروض ، للوهلة الأولى ، لأنه حاكم مستقل ، ولا يخضع لأى سلطة .

وأخذ (الشيخ مبارك) يسأل (رئيس اللجنة) واعضاءها ، « ان كانوا قد جاءوا من تلقاء أنفسهم أو من قبل السلطان العثمانى ! ! فإن كانوا موفدين من السلطان العثمانى ، فهو يعترف به كخليفة للمسلمين فقط ، ولا يعترف بالسيادة العثمانية على الكويت . »

وفى عام ١٩٠٣ عندما حصل الالمان ، على الموافقة النهائية رسميا من السلطان العثمانى ، على امتياز مد خطوط السكك الحديدية ، وانشاء المستودعات اللازمة لتأمينها والاشراف على حراستها مع وزارة الحربية العثمانية ، عقد العثمانيون العزم على اعادة مصالحهم فى الكويت ، لتنفيذ المشروع ، باعتبار الكويت) الميناء الذى سينتهى عنده الخط الحديدى .

وبدأت مرحلة احتواء شيخ الكويت ، من جانب السلطان العثمانى ، « فقد منح السلطان العثمانى عبد الحميد للشيخ مبارك ـ حاكم الكويت ـ لقب (قائم مقام) ـ وحاول العثمانيون بذلك الانعام بسط نفوذهم على الكويت » . غير ان هذا الانعام السلطانى ، لم يكن سوى لقب تشريفاتى بحت ، ولم يكن إداريا قط ، ولو كان كذلك لربطته الدولة العثمانية ، بولاية البصرة ، باعتبار (والى البصرة) اقرب الولايات للكويت . كما ان الدولة العثمانية ، عندما اقترح عليها (والى البصرة) ، ان « ترسل كتيبة من الجنود العثمانيين تعسكر بشكل سؤقت فى الكويت ، مقابل وعد من جانب السلطان العثمانى للشيخ مبارك ، باصدار فرمان سلطانى ، يخول له السيطرة على نجد والاحساء ، والقطيف وقطر » ، فى محاولة لاحتوائه .

كانت استجابة السلطان العثمانى تافهة ، ولم ينفذ هذا الاقتراح . كما لم تلحق الدولة العثمانية الكويت ، ولو على الورق باية ولاية اخرى ، حتى ان الدولة العثمانية بقيت تذكر الكويت والشيخ مبارك ، فى جميع مراسلاتها و (سلناماتها) ـ وهى الجريدة الرسمية لها فى ذلك الوقت ـ بوصفه ـ اى الكويت ـ بأنه (قضاء مستقل) .

وأمام هذه المحاولات التافهة لاحتواء (الشيخ مبارك) ـ غير الرسمى ـ من جانب الدولة العثمانية ، اضطرت بريطانيا الى الاعلان رسميا عن فحوى اتفاقية عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك ، فى عام ١٩٠١ ، هنا فقط انزعجت السلطات العثمانية ، واعلن وزير الخارجية العثمانى (توفيق باشا) ، « بان تلك المعاهدة (البريطانية ـ الكويتية) تعد خرقا لمعاهدة برلين ١٨٧٨ م » ! ! فرد عليه وزير الخارجية البريطانى : « بانه ليس فى النية اعلان الكويت محمية بريطانية » ، « ولكن قد ترغمنا حكومة استانبول على ذلك » ! !

وأمام التوترات فى العلاقات البريطانية ـ العثمانية ، « توصل الطرفان (العثمانى ـ البريطانى) الى اتفاقية مؤقتة فى عام ١٩٠١ على اساس احترام الوضع الراهن فى الكويت » . غير ان كل طرف اخذ يسعى محاولا ، تدعيم نفوذه هناك ، بأساليب وطرق شتى ، فراحت الدولة العثمانية تؤيد (يوسف آل ابراهيم) ـ وهو احد تجار اللؤلؤ الكبار فى الكويت ولكنه كان معاد للشيخ مبارك ـ فى محاولة غزوه للكويت . وبطبيعة الحال ، وعندما شعر الشيخ مبارك ـ الذى طلب من الباب العالى تثبيت مركزه رسميا ، وكانت استجابة الباب العالى تافهة ـ بأن تقربه من الدولة العثمانية لم يكن منه جدوى ،اضطر الى الإستنجاد والاستعانة بالانجليز .

ولم يكتف العثمانيون ، بالتلويح للشيخ مبارك ، بخصمه (يوسف آل ابراهيم) ، وانما حاولوا مرة أخرى فى عام ١٩٠٤ اقامة حامية عسكرية فى (أم القصر) و (صفوان) ، كما حاولوا ضم جزيرة (بوبيان) ـ الثابت ملكيتها للشيخ مبارك ـ ، مما اثار قضية جديدة تتعلق بحدود امارة الكويت ، واهمية الكويت التى تتميز بموقع استراتيجى هام بالقرب من (وادى الرافدين) ، وامتلاكها لميناء بحرى رائع ، أتاح لها حركة تجارية واسعة مع (البصرة) و (سوريا) وعلاقات قوية بنجد .

وحتى ذلك الوقت ، صارت الكويت ، نقطة التقاء لمحاور الخطوط الحديدية ، التى تتنافس عليها الدول الاستعمارية ، حيث كان (المحور الالمانى) يمتد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، و (المحور الروسى) يمتد من الشمال الى الجنوب ، بينما كان (المحور البريطانى) يتجه من (لندن) الى (الهند) وينطلق من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، عبر المحيط الهندى وخليج عمان .

وهكذا اصبحت (للكويت آل الصباح) ، اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية ، باعتبارها نقطة التقاء المشروعات الاستعمارية (الاقتصادية والعسكرية) لهذه الدول المتصارعة حول اسبقية بسط النفوذ فى الخليج العربى .

(٣) امتلاك (الشيخ مبارك آل الصباح) ، حاكم الكويت ، الأراضى الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) و (حول شط العرب) منذ عام ١٨٣٤ م :

وبعد كل هذه التطورات ، اثارت السلطات العثمانية (قضية حدود امارة الكويت) ، فى محاولة لمزيد من التحرشات بالشيخ مبارك ، الذى كان يمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) وحول شط العرب ، فأعلن الشيخ مبارك فى عام ١٩٠٦ ، « بأن حدود امارته يمتد الى (الفاو) شمالا » ، التى تقع عند نهاية شط العرب ـ « حيث ترجع ملكية (نخيل الفاو) لآل الصباح فعلا ، منذ عهد الشيخ جابر الصباح ، عندما أهداها له (الشيخ راشد السعدون) فى عام ١٨٣٤ م ، لمعروف اداه له عندما استجار به » .

ويؤكد هذه الملكية أيضا ، (الدكتور مصطفى النجار) ، الذى كان رئيسا لاتحاد المؤرخين العرب ، وهو عراقى الجنسية دما ولحما ، فى مؤلفه (التاريخ السياسى لامارة عربستان العربية) ، (ص ١٢٧)

ولما تصاعدت التحرشات العثمانية ، بالشيخ مبارك ، ضد ممتلكاته فى (الفاو) و (البصرة) وغيرهما ، وضد حدوده فى (ام القصر) و (بوبيان) ، التجأ الرجل ـ مضطرا ـ الى الحكومة البريطانية ، لتحميه من محاولات التسلطية العثمانية ، التى ضمت اليها بالفعل ، (ام القصر) وأقامت فيها حامية عسكرية عثمانية فى عام ١٩٠٦ .

وعلى الفور اعترضت حكومة الهند البريطانية ، على ضم (أم القصر) للعثمانيين ، وأخذت تسعى بريطانيا لاجبار القوات العثمانية على الانسحاب منها ، كما أعلنت حكومة الهند ـ كذلك ـ معارضتها لأى محاولات عثمانية ، تسعى لاقامة قواعد عسكرية ، وأكدت فى معارضتها : « وانه فى حالة عدم استجابة العثمانيين للانذار البريطانى ، بالانسحاب من الجزيرة (أم القصر) ، فإن بريطانيا ستعمل على مساندة شيخ الكويت ، فى اقامة قاعدة جديدة فى الجزيرة » .

وفى نفس الوقت ، « رفعت حكومة الهند البريطانية ، شكوى اخرى ، الى الباب العالى ، بخصوص جزيرة (بوبيان) ، وأوضحت

فيها عزم بريطانيا على القيام باجراءات فعالة لمساندة الشيخ مبارك ، فى حالة عدم الاستجابة للشكوى » .

وبطبيعة الحال ، كانت بريطانيا تنفذ نصوص اتفاقية ١٨٩٩ ، بمساعيها هذه ، فهى تساند شيخ الكويت فى المحافظة على املاكها ، وحدود امارته ، من التدخل العثمانى . وفى نفس الوقت ، تحافظ على مصالحها فى هذه المنطقة ، بكسبها تأييد الشيخ مبارك ، للمشروعات البريطانية ، بشأن السكك الحديدية .

ولكن العثمانيين لم يستجيبوا لا للشكوى ولا للانذار البريطانيين ، وأخذوا يواصلون تشييد واقامة القواعد الحربية فى جزيرة (ام القصر) ، ولم يسحبوا قواتهم العسكرية من جزيرة (بوبيان) ـ التى كانت بريطانيا تعتبر تبعيتها للشيخ مبارك امرا لا يقبل الجدل .

وأمام هذا العنت العثمانى ، واخلال العثمانيين ببنود اتفاقية (المحافظة على الوضع الراهن فى الكويت) أخذت الحكومة البريطانية ، تسعى جاهدة ، هى الاخرى ، من جانبها لوقف هذه المحاولات العثمانية ضد شيخ الكويت حليفها ، فمنحته حكومة لندن (لقب سير) ، للتعبير عن قوة النفوذ البريطانى فى المنطقة ، ثم انشأت حكومة الهند ، لها (وكالة سياسية) فى الكويت ، وعنيت (نوكس) وكيلا سياسيا ، بدرجة قنصل هناك ، للتلويح للدولة العثمانية ، باعلان الكويت محمية بريطانية ! !

وكان من الطبيعى أن تعترض الحكومة العثمانية ، على تعيين (الوكيل السياسى) فى الكويت ، على اعتبار ان الكويت قضاء مستقل ، لا يخضع لأى نفوذ . وانتهزت بريطانيا المناسبة وأخذت تساوم (الباب العالى) ، على سحب القوات العثمانية من جزيرة (بوبيان) ، فى نظير سحب (المقيم السياسى) من الكويت . فوافقت السلطات العثمانية فورا ، وعادت تبعية (بوبيان) خالصة للشيخ مبارك .

وكانت هذه الخطوة مشجعة لبريطانيا ، فسعت لاقامة مكتب بريد فى الكويت ، وعقدت مع الشيخ مبارك ، اتفاقية جديدة ، حملته فيها المسئولية ، بعدم السماح لاى حكومة اخرى ، باقامة اى مكتب بريد فى الكويت . واقترحت عليه ـ فى نفس الوقت ـ ان يرفع علم الكويت الخاص ، لمحاربة تجارة الأسلحة .

وهكذا اعلنت بريطانيا رأيها صراحة ، فى أنها تؤيد الشيخ مبارك فى أحقية (بوبيان) ، وأرسلت على الفور بالسفينة الحربية (سفنكس) ، فى زيارة للمنطقة المتنازع عليها وهى (جزيرة بوبيان ، وربا ، أم القصر ، الصوف) للاستطلاع والتثبت من أمر الاخلاء العثمانى ، ورأت بريطانيا أن تواصل تدعيم وتأييد الشيخ مبارك فى ملكيته جزر (وربا وبوبيان) دون (أم القصر) لصعوبة اثبات احقية الشيخ فيها ! !

وبطبيعة الحال ، كان موقف بريطانيا الى جانب حاكم الكويت ، نابعا من خشية حكومة لندن ، من امتداد نفوذ اى دولة الى الكويت ، وبخاصة الدولة العثمانية ، حيث ان حكومة الهند البريطانية ، كانت « لديها حساسية شديدة ، لاحتكار نفوذها فى الكويت بالذات » ! !

ولعل عملية فرض النفوذ البريطانى ، على الكويت بهذا الشكل الحاسم والسريع ، قد أوجدت العديد من المشكلات للشيخ مبارك مع الدولة العثمانية ، حول ممتلكاته الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) وحول شط العرب . مع الاخذ فى الاعتبار ان فرض النفوذ البريطانى على شيخ الكويت ، لم يكن بصورة رسمية فعلا ، فبريطانيا كانت ترى : « ان الكويت تتبع السلطان العثمانى من الناحية الاسمية ، اما فى الواقع فهى حرة فى ان تنتهج سياستها الخارجية الخاصة بها » ، وهذا الامر قد ابلغته الخارجية البريطانية ، للخارجية الالمانية عندما احتجت الاخيرة على معاهدة ١٨٩٩ البريطانية ـ الكويتية .

٤ ـ بعض صور التحرشات العثمانية ، بامير الكويت ، لاجباره على قبول الجنسية العثمانية :

وعندما اقترحت بريطانيا على (الشيخ مبارك) ـ امير الكويت ـ فتح مكتب بريد فى جزيرة (بوبيان) ، كان رد الشيخ مبارك : « أنه لا يجروء على تنفيذ هذا الاقتراح وتحمل المسئولية كاملة بمفرده ، فقد سبق ان تعرض وكيل اعماله فى البصرة للسجن . على أيدى السلطات العثمانية ، والتدخل فى شئون ممتلكاته فى (الفاو) ، وهو لا يريد ان ينتقم منه الولاة العثمانيون أكثر من ذلك لتحالفه من الانجليز » .

ويبدو أن الشيخ مبارك ، كان يتميز بالدهاء السياسى ، فهو لا يرغب فى فقدان ممتلكاته الزراعية فى البصرة والفاو، باثارة الدولة العثمانية ، وفى ذات الوقت ، يريد مزيداً من الضمانات البريطانية لمعرفته بأهمية موقع امارته بالنسبة للطموحات البريطانية ، وهو لا يريد ان يخسر العثمانيين نهائيا حيث تتواجد املاكه واصدقاؤه فى البصرة والفاو .

وامام رد الشيخ مبارك ، أسرعت الحكومة البريطانية ، وأظهرت له استعدادها للمساعدة امام (الباب العالى) فقط عليه أن يحدد حجم المساعدة التى يحتاجها من حكومة لندن ! !

وبطبيعة الحال ، كان على (الشيخ مبارك) ، الذى يسعى جاهدا للمحافظة على استقلال امارته ، (ومسك العصا من وسطها) ، ان يطلب من (لندن) الاحتفاظ بالمندوب السامى البريطانى فى الكويت ، وتدعيم امارته بمستشار عسكرى للمحافظة على الأمن فيها ، لكنه لم يكن يرغب فى طلب حماية بريطانيا له ، بشكل رسمى .

ولم تمانع (حكومة لندن) فى ذلك ، وان كانت تنتظر ـ بفارغ الصبر ـ من الشيخ مبارك ، طلب الحماية رسميا ، ولكنها ـ فى نفس الوقت ـ كانت لاتريد ان تستعجل الصدام بالحكومة العثمانية ، التى كانت ترى أنها دولة اسلامية كبرى ، وعديد من الشعوب الاسلامية ، تخضع للحماية البريطانية ، وتخشى بريطانيا ، « ان اتخذت موقفا عدائيا من الدولة العثمانية ، ان تثير سخط المسلمين فى الهند ، من اجل قطعة صغيرة فى الخليج ، وهى الكويت » ، ولذلك تغاضت بريطانيا ، عن استمرار القاعدة الحربية العثمانية فى جزيرة (أم القصر) ـ التى يصعب اثبات حق الشيخ مبارك عليها ، من وجهة النظر البريطانية .

الشيخ مبارك ، أمير الكويت ، يرفض الجنسية العثمانية :

ومن بين المشاكل التى فجرتها الدولة العثمانية ، لعرقلة مصالح (الشيخ مبارك) ، التجارية والزراعية فى البصرة ، والفاو وشط العرب ، خلال الفترة (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩) ، قضية (الجنسية العثمانية) . فقد كان للشيخ مبارك ، وغيره من التجار الكويتيين مصالح كثيرة فى شط العرب ، ومن بين هذه المصالح كان للشيخ مبارك (مزرعة كبيرة) فى منطقة الفاو ، كان قد اشتراها من صاحبها ، وكانت هذه المزرعة ، مجوورة لاحدى القلاع العثمانية ، ويفصل بينهما جسر صغير .

أثار (حسن بك) الوالى العثمانى فى (البصرة) ، مع بعض التجار الكويتيين ، (قضية الجنسية العثمانية) والتى تكفل للمواطن حق التملك فى الأراضى والعقارات ، بالولايات العثمانية ، خاصة عندما نما الى علمه ان الشيخ مبارك ، ينوى تسجيل املاكه الزراعية فى (الفاو) و (البصرة) لدى المحاكم العثمانية . وطلب (حسن بك) من كافة التجار الكويتيين ، ضرورة حصولهم على الجنسية العثمانية ، والا لن ينظر فى أى شكوى او دعوى يتقدمون بها ، لأى جهة حكومية .

وعند منتصف ١٩٠٧ اختلقت السلطات العثمانية فى البصرة ، حادثة هدم الجسر الذى يفصل بين ارض الشيخ مبارك فى (الفاو) وبين القلعة العثمانية ، فى محاولة للتعجيل بطلبه تسجيل املاكه لدى المحاكم العثمانية . وبطبيعة الحال ، كانت هذه الحادثة كافية لاثارة مخاوف الشيخ مبارك ، من ضياع املاكه ، فرفع شكوى لحكومة الهند ، باعتبار الصداقة والمعاهدة بينهما ، يشكو فيها من تدخل

السلطات العثمانية فى البصرة فى شئون ممتلكاته . وبمقتضى معاهدة ١٨٩٩ سعت بريطانيا ، لمساندة الشيخ فى المحافظة على حقوقه وممتلكاته ، فطلب السفير البريطانى فى (استانبول) ، ضرورة تعيين لجنة هندسية للتحكيم واصلاح الجسر . ونجحت المساعى البريطانية ، فقامت السلطات الحربية العثمانية بالبصرة ، باصلاح الجسر واعادته الى ماكان عليه ، كحاجز طبيعى وفاصل بين أملاك الشيخ والدولة العثمانية . وقد اشرف القائد العسكرى العثمانى للقلعة ، بنفسه ، على عملية الاصلاح واعادة الجسر الى وضعه .

وكان من الطبيعى ، بعد هذه هذه الحادثة - المفتعلة - أن يقوم الشيخ مبارك ، وبالتحديد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٨ ، بتقديم طلب لدى السلطات العثمانية فى (البصرة) ، لتسجيل املاكه الزراعية فى منطقة الفاو وماحولها ، لكن لم يوافق (حسن بك) - والى البصرة العثمانى - على التسجيل ، الا بعد الحصول على (الجنسية العثمانية) ، وتقديم الاوراق الرسمية الدالة على ذلك ، وقد اشتكى (الشيخ مبارك) للمندوب السامى البريطانى ، من تصرفات (حسن بك) ، الوالى العثمانى ، ضد التجار الكويتيين ، ورفضه تسجيل (الأراضى الزراعية التى يمتلكها فى الفاو ! !

وكان الوالى العثمانى (حسن بك) ، يعمل ، وبتوجيهات من الباب العالى ، على عرقلة الاجرا ر ملا مبارك ، متدرعا ، بأ (الأوقاف الاسلامية العثمانية) ، ترغب فى وضع يدها على هذا العقار ، لجعله وقفا اسلاميا على الحرمين الشريفين ، باعتبار الشريط الاصلى لهذه المزرعة موقوف اصلا ، كما وان الزيادة التى طرات ، هى جزء من التربة الطمية التى طرحتها حركة المياه والامواج فى شط العرب ، حول الممتلكات الاصلية . كما ان المدعين بالنيابة عن (الأوقاف العثمانية) ، يرون ان التربة الطميه المطروحة من شط العرب ، فى هذه الحالة تكون تابعة للوقف الاصلى .

ورات السلطات البريطانية ، ان هذه الذرائع التى يسوقها (الوالى العثمانى) ، تهدف بالدرجة الاولى ، الى تكدير العلاقات بين الشيخ والباب العالى ، واثارة المشاكل حول جنسية شعب الكويت . وعلى الفور اوضح (القنصل البريطانى) فى البصرة ، رفضه للسلوك العدائى الموجه للشيخ حليف بلاده وشعبه . واعلن رفضه لارغام الشيخ مبارك ، على استخراج الجنسية العثمانية .

غير أن بعض التجار الكويتيين ، الذين كانت لهم مصالح حيوية فى (البصرة) جنوب العراق ، اضطروا - مرغمين - الى الحصول على شهادات الجنسية العثمانية عند ناية عام ١٩٠٧ ، ودون علم الشيخ مبارك ، خوفا من الطرد ، وللمحافظة على ممتلكاتهم ومصالحهم .

وبطبيعة الحال ، كان حصول (الشيخ مبارك) على الجنسية العثمانية ، يضاهى تبعية الكويت تبعية كاملة للسلطان العثمانى . ولما كانت بريطانيا تعرف ذلك جيدا ، وهى التى تسعى للانفراد بالنفوذ المتميز فى شمال الخليج ، نصحت الشيخ مبارك ، بالاستغناء عن المحاكم العثمانية وعدم اللجوء اليها لاثبات ملكيته للاراضى الزراعية والعقارات الاخرى التى يمتلكها فى الفاو والبصرة .

واشارت عليه ، باعداد صورة (عقد بيع ابتدائى) يوضح فيه تفصيليا البيع ، وفقا للشريعة الاسلامية ، بعد تحديد ومعاينة قطعة الأرض على الطبيعة ، وتعيين اشخاص معروفين ومشهود لهم بالتفقه فى الدين الاسلامى ، للقيام بالمهنة كمحكمين لتسوية اى نزاع حولها ، فيما لو حدث ذلك . ولطمانته صدق (نوكس K o x) - المقيم السياسى البريطانى فى الكويت - على عقد البيع الابتدائى هذا ! !

وهكذا قام ، الشيخ مبارك ، بإثبات أحقيته شرعا ، فيما اشتراه من ممتلكات زراعية وعقارات أخرى فى الفاو والبصرة ، دون اللجوء الى المحاكم العثمانية ، ودون ان يضطر الى أن يكون احد الرعايا العثمانيين ! ! لكنه كان غير مطمئن الى هذه الاجراءات .

فى نفس الوقت ، كانت بريطانيا ، تخشى من ان يضطر الشيخ - فى محاولة للحفاظ على ممتلكاته فى الفاو - الى تسجيلها لدى المحاكم العثمانية ، باسماء أولاده ، وبذلك يحصلون على الجنسية العثمانية ، وهو ماحاوله الوالى العثمانى (حسن بك) فى البصرة ، فعلا ! !

فقد أوعز (حسن بك) الى مسئول التسجيل ، بأن يقوم مساعده ، بتوجيه نصيحة للشيخ مبارك فحوها : « انه فى حالة قيام (مبارك) بتسجيل ابنائه الاربعة فى سجل الافراد ، وتجنيد اثنين منهم ، فلا مانع من تسجيل (المزرعة) باسمائهم » ! !

وبطبيعة الحال ، كان هذا العمل اذا ماانفذه الشيخ مبارك ، فانه سيكون ضد رغبة بريطانيا ، لأنه فى حالة وفاة الشيخ مبارك ، سوف يكون من الجائز قانونا للدولة العثمانية ، أن تطالب بالكويت ، لأنها اصبحت تابعة لهم بحكم حصول ورثة الشيخ مبارك الشرعيين على الجنسية العثمانية . ومن أجل عدم حدوث هذا الأمر ، سعت بريطانيا كثيرا ، عن طريق قنصلها فى البصرة (مستر كرو Crow) ، مع الوالى العثمانى (حسن بك) ، فى أوائل فبراير ١٩٠٩ ، أن يقبل تسجيل الأملاك للشيخ مبارك ، دون حصوله على الجنسية العثمانية ، وهو حاملا للجنسية الكويتية ، فى محاولة من جانبها لاضفاء صفة الاستقلال على الكويت بعيدا عن نفوذ الدولة العثمانية . وجعل الجنسية الكويتية قائمة بذاتها .

وبعد استيلاء (رجال الاتحاد والترقى) على السلطة فى (استانبول) ، وبعد عزل السلطان العثمانى (عبد الحميد الثانى) ، تزايد اهتمام (تركيا) بالخليج عامة ، والسعى لاخضاع (الكويت) خاصة . بارسال الحملات الحربية اليها ، عن طريق (سعدون باشا) ، شيخ قبائل المنتفق ، الامر الذى جعل بريطانيا تزيد من تمسكها بالسيطرة على الكويت ، فتعهد الشيخ مبارك فى اغسطس ١٩١٠ لبريطانيا ، بعدم منح الشركات الأجنبية اية امتيازات ، لاستغلال الاسفنج واللؤلؤ ، الا بإذن الحكومة البريطانية .

وفى ٢٥ مايو ١٩١٠ كان (والى البصرة) قد اقترح مد خط تلغراف ارضى ، من (البصرة) الى (فاو) ثم الى (الكويت) ، بدعوى توفير التسهيلات الواسعة للتجار الكويتيين ، فى المعاملات التجارية . ولكن (الشيخ مبارك) لم يوافق على هذا الاقتراح ، خشيت ان تستغله (تركيا) كذريعة لفرض النفوذ فى الكويت . وفى نفس الوقت ، كان الشيخ مبارك ، يحاول اظهار ولائه (للاتحاديين) حرصا على ممتلكاته فى البصرة والفاو شط العرب ولكن كل محاولات الشيخ مبارك ، لاظهار الولاء للاتحاديين ، باءت بالفشل ، واضطرت حكومة الاتحاديين الى اصدار اوامرها لـ (سعدون باشا) ، بتجهيز حملة عسكرية ضد الكويت ، وبالفعل تحركت الحملة العسكرية ، واشتبكت ضد قوات مبارك فى معركة (هدية) ، يوم ١٠ يونيه ١٩١٠ م .

وامام تفوق قوات سعدون باشا ، طلب (مبارك) النجدة والمساعدة من (ابن سعود) فى (نجد) ، الذى قدم له العون . وسرعان مادخلت بريطانيا والدولة العثمانية ، فى مفاوضات ومباحثات حول مناطق النفوذ فى الخليج . (خلال الفترة من ١٩١١ - ١٩١٣) وعقدت معاهدة لندن . ولكن خلال المباحثات تقرر الوضع فى الكويت على الوجه التالى : « اعتبار الكويت قضاء مستقلا ، ولا تتدخل الحكومة التركية فى شئونه الداخلية ، كان ذلك فى ٢٩ يوليو ١٩١١ ، يرفع الشيخ مبارك العلم العثمانى مع اضافة كلمة كويت ، ولايجوز للدولة العثمانية ان تحتل عسكريا ، أى جزء من أرض الكويت ، وتعترف الدولة العثمانية ، بالاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والكويت ، وخاصة اتفاقية عام ١٨٩٩

ويعتبر تخطيط الحدود الكويتية على الشكل التالى :

« ان تخرج جزيرتا (أم القصر) و (صفوان) من حوزة الكويت ، على أن يضم اليها جزيرتى (وربة) و (بوبيان) ، ويعتبر (خور الزبير) هو نهاية للحدود الشمالية للامارة ، بينما (القرين) فى نهاية الحدود الجنوبية لها . كما تحترم أملاك شيخ الكويت فى (الفاو) ، وتعفى من الضرائب » .

وهكذا كان (اتفاق مايو ١٩١٣) بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، قد نص على : « اعتراف الدولة العثمانية باستقلال الكويت المحلى ، وتحديد حدوده » ، وصار وضع الكويت القانونى امرا واقعا (مستقلا ، وكان من شروط (اتفاق مايو ١٩١٣) ـ كذلك ـ عدم امتداد الادارة العثمانية الى الكويت .

وكانت الحكومة العثمانية ، قد حاولت مرارا ، ارسال موظف جمركى الى الكويت ، لكنه كان يطرد قبل الوصول الى مشارفها ، غير انه لم يقدر لهذا الاتفاق ان يتم التصديق عليه بشكل نهائى ، بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) ، قرر الشيخ مبارك ، قطع علاقاته نهائيا بالدولة العثمانية والاسهام مع بريطانيا فى غزو العراق . وفى نوفمبر ١٩١٤ اقترن احتلال بريطانيا للبصرة ، باعلان استقلال الكويت رسميا ، ولكن تحت الحماية البريطانية ، استنادا الى معاهدة عام ١٨٩٩ ، وتأكيدا لها .

كل ذلك تؤكده الوثائق البريطانية الكثيرة المحفوظة ، فى ارشيف وزارة الخارجية البريطانية ، والتى رجعت اليها الباحثة السعودية . **الشيخ مبارك ، حاكم الكويت ، يرفض عرضا شعبيا ، لحكم العراق ! !**

من هذا العرض التاريخى ، يتضح لنا ، ان الكويت كانت ، ومنذ عام ١٧٥٦ ، محكومة حكما مستقلا ، من جانب (آل الصباح) ، ودون اى تدخل مباشر من الامبراطورية العثمانية ، او ممثليها فى الاقاليم العثمانية ، وإن هذا الوضع المستقل للكويت قد استمر كذلك ، (بمدحت باشا) ـ والى بغداد ـ الذى قاد حملة على (الاحساء) فى عام ١٨٧١ ، لاخضاع المنطقة ، وحتى نشوب الحرب العالمية الاولى .

وجميع المصادر التاريخية والوثائق البريطانية والعثمانية ، والتى رجعت اليها الباحثة السعودية تشير ـ ومما لايدع مجالا للشك ـ بأن شيوخ الكويت ، لم يدينوا بالولاء للسلاطين العثمانيين ، وبأن الدولة العثمانية لم تحرز فى أى يوم من الأيام حق (السيادة) بمعناها القانونى ، على الكويت ، التى لم يحتلها العثمانيون لا عسكريا ولا اداريا ولا سياسيا على وجه الاطلاق .

خلال الفترة من ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، عندما تنامى مد (الحركة العربية القومية فى الخليج) ، يوم أن عقد زعماء الخليج عدة اجتماعات طالبوا فيها الدولة العثمانية ، اتخاذ الخطوات اللازمة لاستقلال الامارات العربية فى الخليج . ومن بين هذه المؤتمرات كان (مؤتمر المحمرة) يونيو ١٩١٣ ، والذى حضره (الشيخ مبارك والشيخ خزعل والسيد طالب النقيب) ، والذى دار البحث فيه ، حول مستقبل العراق ، والمطالبة باستقلاله . وكان هدف المؤتمر اختيار احد هؤلاء الزعماء الثلاثة ، ليتولى حكم العراق ! !

ويقول الباحث (عبد العزيز المنصور) ، العراقى الجنسية ، فى دراسة علمية وثائقية ، عنوانها : « الكويت وعلاقاتها بعربستان والبصرة » ، (ص ٦٨ و ٦٩) « عرض المؤتمرون الأمر على (الشيخ مبارك) ـ حاكم الكويت ـ ليتولى حكم العراق ، فرفض اكراما لصديقه ، السيد طالب النقيب .... » .

استقلال الكويت :

وفى عام ١٩١٥ توفى الشيخ (مبارك آل الصباح) ، وتولى ابنه (جابر) شياخة الكويت ، مكانه لمدة سنة واحدة ، ثم تلاه ابنه الثانى الشيخ (سالم الصباح) ، وسرعان ماظهر للبريطانيين ان الشيخ (سالم) يميل الى (الأتراك) ، ويفضل حركة الجامعة الاسلامية ، على التحرر فى ظل العلم البريطانى ، فاضطرت بريطانيا الى ارسال حملة عسكرية لاحتلال الكويت والبقاء فيها ، حتى اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت مستقلة ذات سيادة ، بموجب معاهدة ١٩٦١ ، والتى جاءت فى شكل مذكرات متبادلة وقعت فى مدينة الكويت بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١ بين امير الكويت (الراحل) الشيخ (عبد الله السالم الصباح) ، والمقيم السياسى البريطانى فى الخليج حينذاك السير (وليام لوس) ، حيث تم بموجب هذه المعاهدة ، إنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ ، والتى اخضعت حاكم الكويت للحماية البريطانية .

وبتوقيع المعاهدة الجديدة ، اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة وبذلك اصبحت حكومة دولة الكويت المسئولة الوحيدة عن تصريف شئونها الداخلية والخارجية .

وهكذا كان الكويت ، كيانا دوليا مستقلا ـ مهما كانت صفته ـ وان خارطته تبوأت مكانها فى الطبوغرافية العالمية ، قبل ان تنشأ دولة باسم العراق ، بحوالى ربع قرن من الزمان .

كلمة للتاريخ :

لقد ادعى النظام العراقى « بان (العراق الجديد) قد ورث الممتلكات التركية العثمانية فى بلاد الرافدين ، بما فى ذلك الكويت ! ! »

من الواضح أن هذه الذريعة واهية ، ولا أساس لها من الواقع والنصوص والوثائق والمصادر التاريخية ، والتى عرضت لها (الدكتورة منيرة العرينان) الباحثة السعودية ، فكما جاء ذكره ، عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ، أعلنت الكويت قطع جميع علاقاتها نهائيا بالدولة العثمانية ، والاسهام مع بريطانيا فى غزو (بلاد الرافدين) ، وبالفعل قام حاكم الكويت الشيخ (مبارك الصباح) ، بدور نشط للغاية فى الأعمال الحربية ضد الاتراك فى البصرة .

وبما أن الشيخ مبارك قد أعلن الحرب ضد الدولة العثمانية ، فإنه بذلك قد حصل على اعتراف صريح من بريطانيا لبلاده (كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية) ، ومن ثم ظلت الكويت تتمتع بهذا الوضع حتى ١٩ يونيه ١٩٦١ ، عندما اصبحت دولة مستقلة استقلالا تاما .

اما بالنسبة الى (العراق الحديث) ، الذى يدعى أنه ورث قانونا ، ولايات الموصل وبغداد والبصرة التركية ، فهذا الادعاء أيضا مردود عليه ، قانونا ..

ففى ٢ مايو عام ١٩٢٠ عندما اعلنت بريطانيا وضع (العراق الحديث) تحت الانتداب البريطانى ، وقررت السلطات البريطانية دمج ولايتى (البصرة) و (بغداد) ، ووصفهما باسم (العراق) ، كانت الكويت خارج الحدود . وظهر اسم (العراق) لأول مرة .

وفى نفس العام ١٩٢٠ تم رسم الحدود وتعينها بين الكويت ، و(مملكة نجد والحجاز) ، بمعاونة السلطات البريطانية ، وفى عام ١٩٢٥ تم ضم ولاية (الموصل) رسميا الى (العراق) ـ تحت الحماية البريطانية ـ ولم تكن الكويت ضمن ولاية (الموصل) أيضا . وفى ٢٨ يناير ١٩٣٢ عندما انتهى الانتداب البريطانى على العراق ، اوصت بريطانيا بقبول العراق عضوا فى منظمة الامم المتحدة ، وقبل العراق عضوا فى ٢ اكتوبر عام ١٩٣٢ ، ولم تكن الكويت ضمن حدوده ، فى ذلك الوقت .

إن القانون الدولى يدحض فكرة او دعوى وراثة العراق للممتلكات العثمانية السابقة فى أعقاب هزيمة (تركيا العثمانية) ، بعد الحرب العالمية الاولى ، تفاوضت هذه الدولة ووقعت على معاهدة الصلح فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠ هذه المعاهدة المعروفة فى التاريخ المعاصر باسم (معاهدة سيفر) ، والتى جاء فيها : ـ

أولا : « بموجب المادة (٩٤) اعترفت (تركيا العثمانية) ، باستقلال بلاد الرافدين وسوريا ، لكن تحت الحماية لتقديم المشورة الادارية والمساعدة .

ثانيا : حددت هذه المعاهدة ، حدود دولة العراق الجديدة ، ولم يرد فيها ذكر للكويت ، على الاطلاق ! !

فلو افترضنا جدلا صدق وصحة دعوى (وراثة الممتلكات العثمانية) ، فأين الكويت فى هذا الامر ؟ ! !

واذا افترضنا ايضا جدلا ، « ان الكويت كانت تشكل جزءا من ولاية البصرة التركية السابقة » ، فان (معاهدة لوزان) المبرمة فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، والمصدق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية ، جاء فيها : ـ

اولا : فى المادة (١٦) كما جاء فى المادة (٩٤) من (معاهدة سيفر)
ثانيا : حددت حدود دولة العراق الجديدة ، دون اية اشارة ـ على الاطلاق ـ لامارة الكويت .
ثالثا : نصت فى مادتها (١٦) ايضا على ان تركيا العثمانية ، تخلت عن جميع ممتلكاتها فى العالم خارج حدود (جمهورية تركيا الحديثة) .
والنص كما ورد ذكره فى المادة (١٦) كما يلى :
« تتخلى تركيا عن جميع حقوقها وممتلكاتها أيا كانت ، بشأن الاقاليم الواقعة خارج الحدود المثبتة فى المعاهدة الحالية ، وفى الجزر . أما مستقبل هذه الاقاليم والجزر فيحدده الأطراف المعنيون » .
وبطبيعة الحال ، يشمل هذا التخلى عن الحقوق التركية الواقعة فى اقليم الكويت ، هذا اذا افترضنا جدلا ، « ان الكويت كانت تشكل جزءا من ولاية البصرة التركية السابقة » ، كما يدعى النظام العراقى وأبواقه المأجورة .
فأين وراثة الممتلكات التركية العثمانية ؟ ! !
على كل حال .. وبالنسبة للجزئية الاخرى ، فإن مستقبل الكويت قد حددته الاطراف المعنية ، كما تنص معاهدة لوزان ، وهم (آل الصباح) و (بريطانيا) و (الشعب الكويتى) ومنذ عام ١٩٦١ ، فدعوى (وراثة الممتلكات العثمانية) باطلة قانونا .
وهنا نستطيع إدراك ، ان ادعاء العراق بأحقية الكويت تاريخيا ، استنادا الى هذه الدعاوى ، ليس له أى مبرر وليس له اى سند من الصحة . ثم هناك وثيقتان صادرتان من الحكومة العراقية نفسها ، تدحضان ، من الناحية القانونية ، إدعاءات النظام العراقى ، بل وتتناقضان مع مبدأ الاستمرار فى المطالبة العراقية بالكويت : ـ
الوثيقة الاولى ، « اعترفت فيها دولة العراق الجديدة (المستقلة) ، فى عام ١٩٣٢ ، بالحدود الحالية للكويت ، وذلك فى الرسائل التى تبودلت بين (نور السعيد) رئيس الوزراء العراقى ، والشيخ (احمد الجابر الصباح) ، حاكم الكويت ، بتاريخ ٢١ يوليو و ١٠ اغسطس ١٩٣٢ » وقد أكدت هذه الرسائل (الحدود القائمة بين الكويت والعراق) ، وكما ورد وصفها من قبل ، فى رسائل سابقة ، تبودلت بين الشيخ (احمد الجابر الصباح) ، حاكم الكويت ، والسير (بيرسى كوكس) ، المندوب السامى البريطانى فى العراق ، انذاك ، بتاريخ ٤ و ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ ، وقد جاء تعيين الحدود العراقية ـ الكويتية ، فى جميع الرسائل بعاليه ، ووضعتها على النحو التالى : ـ
« فى تقاطع (وادى العوجا) مع (الباطن) ، ومن هناك شمالا الى نقطة تقع الى جنوب عرض (صفوان) . ومن هناك شرقا مرورا بجنوب (ابار صفوان) و (جبل سنام) و (ام قصر) تاركا هذه للعراق ، ماضيا الى نقطة التقاء (خور الزبير) بـ (خور عبد الله) . اما جزر (وربة) و (بوبيان) و (مسبكان) او (مشجان) و (فيلكه) و (عوهة) ، و (كبر) و (قاروه) و (أم المرادم) ، فتخص الكويت » .
ومع أن الحدود بين الدولتين ، قد ظلت دون تخطيط فعلى ، فان وضعها الذى جاء ذكره ، فى تلك الرسائل المتبادلة فى اعوام ١٩٢٣ و ١٩٣٢ ، يعتبر ملزما للطرفين ، وبشكل لا يقبل المناقشة ، بسبب عدم وجود اتفاق مسبق بين الدولتين ، ينص على غير ذلك صراحة ! !
ولذلك فان هذه الرسائل ، وثائق رسمية ، وتعتبر دامغة تبطل كافة الدعاوى العراقية ، خاصة اذا عرفنا ان فقهاء القانون الدولى ، قد اجمعوا على « ان المناسبات الشرعية الوحيدة التى تتضمن الاعتراف هى ، ـ ضمن امور اخرى ـ عقد معاهدة ثانية » .
واتفاق عام ١٩٣٢ ـ الذى يتخذ شكل تبادل رسائل ـ يعتبر فى قوة المعاهدة الثانية ـ التى تشكل ـ هنا ـ من وجهة نظر القانون الدولى ، اعترافا رسميا وصريحا ، من حكومة العراق المستقلة ، للكويت بحدودها القائمة الحالية .
اما الوثيقة الثانية : فبعد الاطاحة ، بحكم (عبد الكريم قاسم) فى ٨ فبراير ١٩٦٣ ، اعترفت حكومة (عبد السلام عارف) الجديدة رسميا ، باستقلال الكويت ، وذلك خلال الزيارة الرسمية التى قام بها الشيخ (صباح السالم الصباح) ، رئيس مجلس الوزراء الكويتى ، فى بداية اكتوبر ١٩٦٣ ، بدعوة من نظيره العراقى (احمد حسن البكر) .
وفى ختام تلك الزيارة ، وقع رئيسا الوفدين العراقى والكويتى ، فى يوم ٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، على محضر اجتماع مشترك ، أكدا فيه اعتراف العراق بالكويت ، وبحدودها ، كما جرى تعريفها فى الرسائل المتبادلة ، بين العراق والكويت عام ١٩٣٢ .
وتنص الفقرة الاولى ، من هذا المحضر ، والذى يعد وثيقة تاريخية دامغة ، اخرى ، لدعاوى العراق الباطلة ، « ان الجمهورية العراقية تعترف ، باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة ، طبقا لتعيين حدودها الوارد فى الرسالة المؤرخة فى ٢١ يوليو ١٩٣٢ ، والصادرة من رئيس وزراء العراق ، وجواب حاكم الكويت ، على الرسالة المؤرخة ، والمؤرخ فى ١٠ اغسطس ١٩٣٢ »
ومن الواضح ايضا هنا ، ان اتفاق ١٩٣٢ ينص صراحة على ان جزيرتى (وربة) و (بوبيان) تعودان الى الكويت .

د . سوسن سليم اسماعيل

□□ د . محمود سمير أحمد ـ الدبلوماسية ـ الناشر : المكتب المصرى الحديث ـ ١٩٩١ □□

حصلت المكتبة الدبلوماسية المصرية والعربية اخيرا على ما كانت تتطلع اليه من عمل يجمع صاحبه بين الخبرة الدبلوماسية الطويلة والعريضة التى غطت مجالات العمل الدبلوماسى الثنائية والمتعددة واجتيزت خلالها مراحل تعتبر حاسمة فى تطور الوظيفة الدبلوماسية وبين الخبرة والثقافة الاكاديمية وما تقدمه من أساس نظرى يثرى الخبرة العملية ويعطيها مفهوما علميا متماسكا .
لذلك فان قراءة العمل الذى وضعه بين ايدينا السفير الدكتور محمود سمير احمد واودعه خبرته فى العمل الدبلوماسى على مدى اربعين عاما ستجعلنا ندرك هذه الخبرة المزدوجة منعكسة فى كل فصول الكتاب وموضوعاته وأسلوب تناوله له . وبها ستجد أن العمل قد تضمن فصولا اعتقد أن كتابا مصريا او عربيا عن الدبلوماسية لم يطرقها من قبل ، مثل تلك التى تتعرض للعلاقة بين الدبلوماسية والصحافة ، والدبلوماسية والسلطة الحاكمة وعن نماذج من الدبلوماسية العالمية وخصائصها ومصادرها الحضارية والثقافية ، فتلك موضوعات يحتاج الخوض فيها ويتشكل جاد الى أساس فكرى عريض تماما مثلما يحتاج الى الخبرة العملية .
ويبدأ الكتاب بايضاح مفهوم الدبلوماسية ويستخدم هذا لكى يفرق بين الاستعمالات الشائعة للدبلوماسية وبين حقائقها ومعانيها الدقيقة ، ومن هنا يفرق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية ، فحيث تشير السياسة الخارجية الى المضمون ، فان الدبلوماسية هى طريقة واسلوب تنفيذ ، ويستخدم هذا لكى يدلل على اهمية الأسلوب لخدمة المضمون ، فيذكرنا بان ثمة سياسة عادلة اضاعتها دبلوماسية قاصرة ، وكم من دبلوماسيات ماهرة « وأريبه » استطاعت ان تحول ضعف السياسات الى قوة .
كذلك يفرق الكتاب بين الدبلوماسية والمفاوضة فالمفاوضة هى

احدى ادوات الدبلوماسية وربما من أهمها ولكن الدبلوماسية اشمل منها . كما ينبه الى ان الخلط بين معانى الدبلوماسية يؤدى الى الخلط بين واضعى السياسة الخارجية وبين منفذيها .

وفى هذا الصدد يشير الى تداخل الدبلوماسية وصناعة القرار السياسى ، وبشكل تجعل اجهزة الحكم تقيم قراراتها على ما يصلها من تقديرات من سفرائها ومبعوثيها وتوقيعاتهم ، مثل هذه العلاقة المتبادلة يراها الكاتب بحق تضع أعباء ومسئوليات على طرفيها مسئولية على الدبلوماسيين أن يكونوا فى مستوى هذه المهمة التى تتوقف عليها قرارات بلادهم ، ومسئولية على صناع السياسة فى أن يهتموا ويقدروا ما يقدمه جهازهم الدبلوماسى من تقديرات . فى هذه العلاقة الدقيقة والحرجة كثيرا ما نلمس ظلالا من التوتر بين الجانبين فالدبلوماسى قد يشعر احيانا ان صناع السياسة يتجاهلون توصياته وقد يذهب هذا الى حد أن يصاب بالاحباط وقد يأخذ بعضهم قرارات فيما يتعلق بمستقبل حياته الدبلوماسة ، قد يكون هذا من حقه ، ولكن عليه ايضا أن يدرك أن ما يراه وما يوحى به لا يمثل الا جانبا واحدا من الصورة التى لا يمتلك أبعادها مجتمعة الشيء الذى لا يتوفر الا لدى صناع القرار فى بلاده ، هذا فضلا عما يوصى به حتى علماء السياسة من ضرورة أن ترك هامش لما يوصف برؤية القادة والزعماء خاصة المبرزين منهم .

ومثلما يعالج الكاتب هذا الموضوع الحرج ، علاقة الدبلوماسيين بصناع القرار السياسى ، يعالج أيضا علاقة الدبلوماسة بالصحافة والاعلام ، ويعتبرهما مهنتان وحرفتان شديدتا الصلة وأولاد عمومة يتصلان بشئون الامم والعالم ، ويقومان على الاحتراف والتدريب والحنكة وكل منهما يحتاجان لصفات الآخر ورغم ما لهما من جوانب تعاون تجعل حفلات الدبلوماسى الناجح تتميز بوجود عدد من الصحفيين البارزين ، الا ان ثمة جوانب أخرى يختلفان فيها فى اسلوب الكتابة ، وطريقة معالجة الأحداث ، والدبلوماسى رغم سعية وراء الاخبار والتطورات ، الا أنه لا يسعى - مثلما يسعى الصحفى - نحو سبق صحفى حتى ولو كان على حساب دقة الخبر - أما الدبلوماسى فان ما يهمه فى المقام الأول هو دقة الخبر ووزنه وشموله ، ففى نهاية الأمر ، فان الصحيفة ، سوف تستخدمها ربات البيوت فى اليوم التالى فى مهام مختلفة تماما ، اما تقرير الدبلوماسى فسيظل باقيا ومؤثرا .

وعلى الرغم من أن ثمة الوان جديدة من الدبلوماسية قد تطورت على مدى الحقب الأخيرة ، فان الكاتب يرد هذه الأنواع الدبلوماسية الى اصولها التى كانت لها فى ازمنه تاريخية سابقة ويؤصل لها ، فدبلوماسية البوارج والاساطيل البحرية هى مجرد تسمية جديدة للدبلوماسية التقليدية القائمة على استخدام القوة وهى ما كانت تلجأ اليه قوى مثل فرنسا وانجلترا والمانيا للضغط على الخصم . كذلك دبلوماسية العصا الغليظة هى التى تطورت الى دبلوماسية الترهيب والترغيب واذا كانت من أهم مظاهر الدبلوماسية الجديدة هى الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتى ترتبط فى الأذهان على الأكثر ببروز عصبة الأمم بعد الحرب الأولى ، وهيئة الامم بعد الحرب الثانية ، فان الكاتب يذكرنا بان اصول هذه الدبلوماسية ترتد الى ما بعد هزيمة نابليون عام ١٨١٤ وانعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، وحضور عدد كبير من دول أوروبا التى اشتركت فى التحالف ضد نابليون ، وكان هذا المؤتمر هو أهم مقدمات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وقد تبعه مؤتمر لا شابل عام ١٨٢١ ، ومؤتمر باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم ، ومؤتمر لاهاى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ ، وهى المؤتمرات التى ادخلت اوروبا فى عصر الدبلوماسية المتعددة الأطراف .

بالاضافة الى حديث الكاتب وتأصيله للدبلوماسية المتعددة الاطراف والتى تأخذ صورها فى المنظمات الدولية ، الا أنه لم يكن غريبا ، وقد أمضى الأستاذ الكاتب جانبا هاما من حياته الدبلوماسية فى العمل فى المنظمات الدولية والاقليمية ، أن يفرد فصلين عن هذا اللون الهام من الدبلوماسية المعاصرة والتى اسماها « دبلوماسية السلام » باعتبار انها تهدف فى نهاية الأمر الى اقرار السلام بين الاممو تفادى الحروب والصراعات كما تهدف الى السلام بمعناه الشامل من خلال تشجيع الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكل ما يخدم تقدم العلاقات السلمية بين الامم .

وبعين الخبرة يدعونا الكاتب أن نميز بين دبلوماسة المؤتمرات والمنظمات الدولية » التى تهتم بأساليب العمل ومستلزمات النجاح فى هذه المؤتمرات ، وبين « دبلوماسية التنظيم الدولى » وهو النوع من الدبلوماسية الذى يعنى بدراسة وتشجيع الاجراءات والسياسات التى تهدف الى زيادة التعاون الدولى والتكامل الجماعى .

وفى تقييمه لتجربة التنظيم الدولى منذ الحرب العالمية الثانية وللآمال التى تعلقت على ميثاق سان فرانسكو من إقامة نظام عالمى جديد يرتكز على المسئولية الجماعية للأمن الجماعى ، يتحدث الكتاب عن الاحباط الذى ألم بهذه الآمال وما صحب ذلك من « شلل سياسى » للمنظمة فى حل المشكلات الكبرى للمجتمع الدولى الامر الذى يفسره ويرجعه الى حالة الاستقطاب الدولى الناجمة عن حالة الحرب الباردة وما تضمنته من صراع بين الشرق والغرب ، على أن الكتاب يحفظ للتنظيم الدولى مع هذا صورة ايجابية لم تنعكس عليها الصراعات السياسية ويعنى بهذا مجالات اخرى من نشاطات التنظيم الدولى وما قامت به وكالاته المتخصصة فى مجالات مثل التعليم والصحة والثقافة والعمل والارصاد الجوية واللاجئين والمرأة والطفولة الخ .

ولست أعرف التاريخ الذى قدم فيه الأستاذ الكاتب كتابه الى الطبع ولكنه من الواضح أنه تاريخ سابق على التطورات الايجابية فى علاقات الشرق والغرب وغيرت بشكل اساسى طابع هذه العلاقة ونقلتها من المواجهة والصراع الى التعاون والتفاوض وهو ما انعكس على التنظيم الدولى وأزال أوكاد العنصر الاساسى الذى كان وراء الشلل السياسى الذى اصاب المنظمة الدولية على مدى الحقب الماضية ، وهو التطور الذى سمح لها خلال الأعوام القليلة الماضية بدور اكثر ايجابية فى معالجة القضايا الدولية ، مثلما شاهدنا فى افغانستان والحرب العراقية الايرانية ، واستقلال ناميبيا وبشكل نسبى فى كمبوديا ، ثم أخيرا فى ازمة الخليج ، واثق أن الكتاب لو كان قد لحق بهذا التصور لكان قد قدم لنا رؤية لمستقبل ودور التنظيم الدولى فى ضوء هذه التطورات ولعله يتفضل ويقدم لنا بحثا مستقلا حول هذا الموضوع الهام .

أما الجانب الهام الثانى المتصل بالتنظيم الدولى والذى تجرى معظم نشاطاته ومظاهره فى نطاق هذا التنظيم ، فهو ما اسماه الكتاب « دبلوماسية التنمية الاقتصادية » أو « دبلوماسية النظام الاقتصادى العالمى الجديد » وهو جانب يهتم به الكاتب ويستخلص معناه بالنسبة للأجهزة الدبلوماسية وخاصة فى الدول النامية وما تتطلبه من حاجة الى لون جديد من الدبلوماسيين معدين ومهيئين لمواجهة مهام هذه الدبلوماسية ومجالاتها الجديدة ابتداء من مشكلات الديون وعقبات التنمية ، ومصادر التمويل والاستثمار الى الفجوة التكنولوجية المتفاقمة بين الشمال والجنوب ، الى مشكلات العالم الثالث مثل اسعار المواد الخام وشروط التجارة العالمية ، ومشكلات البيئة ، وهى القضايا والمشكلات التى تمثل جدول اعمال هذا العالم لحقب قادمة ومن ثم دبلوماسية وأجهزته الدبلوماسية .

غير أن الأستاذ المؤلف برؤيته الواسعة لا يرى فى هذه المشكلات تحديا لدول الجنوب فحسب وانما تحمل ايضا تحديا فلسفيا للشمال من حيث ضرورة ادراكه ليس فقط للاعتبارات الانسانية فى تنظيم علاقته مع الجنوب ، وانما ايضا فى تقديره أن استمرار تدهور أوضاع دول العالم الثالث الاقتصادية بشكل خاص سوف ينعكس على اقتصاديات العالم باسره وامكانيات استقراره .

ويختتم الكتاب بباب فريد حقا على الأدب الدبلوماسى المصرى والعربى وهو باب يذكر المرء بكتاب اندريه سيجفريد العظيم

« سيكلوجية الشعوب » وفى هذا الباب يبلور المؤلف مقومات وعناصر الدبلوماسية كما تشكلها عوامل التاريخ ، والموقع الجغرافى والوضع الاقتصادى ، والأيدلوجية ، وانماط الثقافة السائدة ، ثم شخصية الحاكم وصانع القرار السياسى ويستخدم الكتاب هذه المقومات لكى يقدم من خلالها خصائص عدد من الدبلوماسيات الرئيسية وهى فى نفس الوقت دبلوماسيات الدول أو بشكل ادق القوى الرئيسية التى عمل فيها واختبرها وتعامل معها .

ففى تقديمه وتقييمه للدبلوماسية الفرنسية يعتبر ان المقومات التى صاغت هذه الدبلوماسية تدفعها الى تأكيد استقلالها وأظهار عظمة فرنسا وأبعادها عن التبعية ، كما يرى أن مقومات هذه الدبلوماسية تفسر الموقف الفرنسى من محاولة « تطويق » احتمالات الخطر الالمانى باحتوائه داخل السوق الاوروبية ، وباسلوب الاتفاقيات والتشاور المستمر معها .

أما الدبلوماسية البريطانية فهو يرى ان مقوماتها تفسر سعيها السياسى الى المحافظة على التوازن فيما بين دول اوروبا ومن سيطرة دولة على مقدرات الاخرى ، الأمر الذى جعل منها عنصر التوازن ومثلما يورد الكاتب المقومات التقليدية للدبلوماسية البريطانية ، فانه يهتم بما طرأ على هذه المقومات من تغييرات دفعت الدبلوماسية البريطانية الى صياغة علاقة خاصة مع الولايات المتحدة وخاصة بعد حرب ٥٦ ، والدفاع عن علاقات بريطانيا التجارية مع كل انحاء المعمورة خاصة فى وجه المنافسات الجديدة الأمر الذى فرض واجبات وأعطى للدبلوماسية البريطانية وجها جديدا جعلها لا تقتصر على مشكلات سياسية ذات طابع امبراطورى .

ويلاحظ الكاتب على الدبلوماسية الالمانية انه قد انعكس عليها وفى « اتجاه متكرر » المزاج الالمانى ونظرة التشاؤم المتاثرة بفلسفات نيتشه وهيجل ، وكذلك روح العسكرية والفروسية والرومانسية الفاجنرية التى صبغت سعى الشعب الالمانى تاريخيا لتحقيق وحدته وانهاء تقسيمه الى دويلات ، أما خبرته الشخصية فى العمل مع الدبلوماسية الالمانية الجديدة والدبلوماسيين الالمان ، فتشير الى انها تتميز بكفاءة خلاقة نادرة وتبدى كل مزايا الاحتراف والحق والجدية والاقبال على العمل الدبلوماسى بحب وشغف وفهم وواقعية ومسئولية كاملة .

أما الدبلوماسة الايطالية فان الكاتب يراها وريثة دبلوماسية عريقة بل وشديدة العراقة بل ولعلها اعرق دبلوماسية اوروبية ، وقد استطاعت الدبلوماسية الايطالية الحديثة ان تحتفظ بعصارة المهارات الدبلوماسية الايطالية التقليدية .

ومما يستلفت النظر فى تقديم الكاتب لهذه الدبلوماسيات الاوروبية الرئيسية حرص على التذكير بان كلا منها تستند فى تحملها على تعزيز وجودها الثقافى والحضارى فى مختلف عواصم العالم من خلال مراكزها ومعاهدها الثقافية .

أما النموذج الخامس من الدبلوماسيات فهو الدبلوماسية الامريكية وهى الدبلوماسية التى اختبرها الكاتب وعايشهاخلال فترتين من تاريخه الدبلوماسى من عمله فى سفارة مصر فى واشنطن ، ثم كسفير مناوب فى بعثتنا الدائمة فى نيويورك . ويتوقف الكاتب عند المفارقة التى تتميز بها الدبلوماسية الامريكية .. مانتميز به من كفاءة فنية وعملية وما تملكه من امكانيات لا تعادلها اية دول متقدمة وما تحمله فى طياتها من عدم نضج وفجاجة ، كما تبدو فى دبلوماسية الولايات المتحدة فى احيان كثيرة . ويرد الكاتب هذا الجانب الاخير الى افتقارها الى الاساس والخبرة التاريخية من ناحية ، والى اعتبارات السياسة الامريكية من ناحية اخرى وما تمارسه جماعات الضغط والمصالح على توجيه السياسة الخارجية الامريكية .

ويختتم الكاتب هذا الباب ويختتم كتابه بفصل عن مقومات الدبلوماسية المصرية ، وحيث يقسم مراحل تطورها ومنذ ان تأسس أول جهاز دبلوماسى مصرى عام ١٩٢٢ وبعد اعلان استقلال مصر ، يقسمها الى خمس مراحل .. الدبلوماسية الملكية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٢ . والدبلوماسية الثورية ١٩٥٢ ـ١٩٧٠ ، ودبلوماسية ثورة التصحيح وما يمثله عصر السادات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، ثم دبلوماسية تصحيح التصحيح وهو ما يمثله عهد مبارك منذ عام ١٩٨١ .

ويفصل الكاتب هذه المراحل وأحداثها ارتباطا بالعمل الدبلوماسى وأدواته وتأثره بخصائص كل منها ، وما واجهه من صعوبات ومحاذير . الا أنه بحسه الوطنى وانتمائه لمهنته يسجل ما اثبتته الدبلوماسية المصرية من كفاءة وجدارة ، وما خاضته من معارك منذ العمل على تحقيق الاستقلال الوطنى ، الى مقدمات ونتائج الحروب العربية الاسرائيلية ، الى المواجهة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والغرب حول قناة السويس والسد العالى ، والى ادوارها فى العالم الثالث ، وتأسيس حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، ومواجهة الحصار العربى بعد كامب ديفيد ، وانعكاساتها فى المنظمات والوكالات الدولية ، وجهادها فى مشاكل الدول النامية وعلاقة الشمال الجنوب ، وقضايانزع السلاح ، وأخيرا معركة الداخل والخارج وهى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها من مصادر وتأييد خارجى متعدد الوجوه ، وهى المعركة التى تكاد تشغل الآن محور عمل ونشاط واهتمام الدبلوماسية المصرية .

وبعد ، فان الدبلوماسية المصرية واجيالها الحالية والمقبلة ، سوف تعتز بهذا الكتاب لحرص صاحبه على أن يقدم رحيق خبرته الدبلوماسية الخصبة وان يقدمها بهذا الفكر الراقى والمستنير .

د . السيد امين شلبى

□□ بسيونى ابراهيم حماده ـ دور وسائل الاتصال المصرية فى صناعة القرارات دراسة تطبيقية على صانعى القرار فى مصر ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة ـ فبراير ١٩٩١ ـ اشراف د . راسم الجمال □□

دراسة دور نظام الاتصال فى صناعة القرارات فى هذه الرسالة هو امتداد لجهد الباحث صاحب الرسالة فى رسالته للماجستير عام ١٩٨٧ والتى كانت عن موضوع العلاقة المتبادلة بين وسائل الاعلام والجماهير فى تحديد اولويات القضايا العامة فى مصر ذلك انه قدم رسالة الدكتوراه تأكيدا لدور الاتصال فى وضع اولويات اهتمامات الرأى العام وصانعى القرارات فالفرض الرئيسى لنظرية وضع الاجندة ان ثمة علاقة ارتباط ايجابية قوية بين اولويات اهتمامات نظام الاتصال واولويات اهتمامات الجماهير .

وهذه الدراسة تعتمد على اقتراب تحليل النظم الذى يشير الى مجموعة من المتغيرات المرتبطة بظاهرة معينة والتى تقوم بينها ـ وارتباطات اكثر من تلك التى تجمعها مع أى نظام آخر . وعليه فالنظام السياسى يشمل التفاعلات التى تتم بين السلطة السياسية والمواطنين بينما النظام الاتصالى ايضا يشمل التفاعلات التى يتم بمقتضاها انتاج الرسالة الاتصالية بشكل يسمح بادارة الحوار

داخل المجتمع وبناء اولويات اهتمامات الرأى العام والتعبير عنها لدى صانعى القرارات ثم نقل القرارات الى الجماهير وتفسيرها واضفاء الشرعية عليها وربما اضعاف شرعيتها . الا أن الباحث يؤكد على ان دور الرأى العام فى صناعة القرارات يتوقف على وجود حرية نظام الاتصال وبطبيعة النظام السياسى والفلسفة التى تحكمه ايضا .

وتكمن المشكلة البحثية لهذه الدراسة فى البحث عن ماهية الدور الذى يقوم به نظام الاتصال فى صناعة القرارات وحجم هذا الدور ونوعه وقوته وطبيعته والعوامل التى تعوق نظام الاتصال عن ممارسة دوره الطبيعى فى صناعة القرارات والشروط التى تجعل استجابة النظام السياسى اكثر احتمالا لان تتفق مع مطالب نظام الاتصال ومدى ممارسته لدوره فى صناعة القرارات بهدف تحقيق نوع من الضبط الاجتماعى أو بهدف تحقيق نوع من التغيير الاجتماعى ومدى قيام هذا النظام بالعمل على اضفاء أو اضعاف الشرعية على القرارات وكيفية ذلك .

ويطرح الباحث تساؤلا أساسيا فى بداية دراسته عما اذا كانت هناك فجوة بين نظام الاتصال وعملية صنع القرار .

وتبنى الباحث اقتراب أو مدخل تحليل النظم لدراسة دور نظام فى صناعة القرارات باعتباره انسب الاقترابات العلمية التى تسمح بالنظرة والتناول الشامل لعلاقة متغيرات الدراسة بعضها بالبعض الاخر ويوظف الباحث هذا الاقتراب لدراسة التفاعل بين النظام الاتصالى والنظام السياسى بهدف الكشف عن غموض مشكلة البحث والخاصة بدور نظام الاتصال فى صناعة القرارات فى مصر فى عقد الثمانينات . واستهدفت الدراسة اختبار اربعة فروض علمية :

الأول : يمارس نظام الاتصال دوره فى عملية صنع القرار عن طريق المساهمة فى تقديم مدخلات العملية والتعامل مع مخرجاتها وقلما يؤثر فى عملية التحويل ذاتها

الثانى : يرتبط الدور المحدود لنظام الاتصال فى صناعة القرارات بالدور المحدود الذى يمارسه نظام الرأى العام فى صناعة القرارات .

الثالث : ان صدور قرار سياسى معين مخرجات يتفق ومطالب نظام الاتصال لا يعنى بالضرورة استجابة السلطة السياسية لنظام الاتصال قدر استجابتها لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية أو دولية تشكل بيئة النظام السياسى .

الرابع : يختلف اسلوب نظم الاتصال الفرعية المعارضة عن نظم الاتصال القومية فى التعامل مع مخرجات عملية صناعة القرارات فى مصر فبينما تعمل الاولى مع اضعاف شرعية القرارات تعمل الثانية على اضفاء الشرعية عليها .

وحدد الباحث نظام الاتصال على مستوى هذه الدراسة فى الصحافة القومية والصحافة الحزبية المصرية . ووضع معايير لاختيار القضايا التى تمكنه من التحقق من الفروض الاربعة السابقة على أساس ان تكون القضايا هامة تعنى الرأى العام وان تكون على قمة اولويات اهتمامات نظام الاتصال وان تكون مثار جدل وانقسام فى الرأى فى المجتمع وان يكون هناك رد فعل من جانب السلطة السياسية تجاهها وان تحظى هذه القضايا بقرارات ذات طبيعة متنوعة وأن تكون القضايا ذات طبيعة متنوعة وان تكون مثار اهتمام النظامين السياسى والاتصالى عبر فترة زمنية طويلة ، وقام الباحث بعمل دراسات استطلاعية على نظام الاتصال المصرى ومن خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع بعض القيادات الصحفية فى مصر ، ومن خلال كل هذه الاسس العلمية وقع اختيار الباحث على اربع قضايا هى : قانون انتخابات مجلس الشعب - قضية شركات توظيف الاموال - قضية القطاع العام التخصيصية - قضية العمالة المصرية بالعراق نوفمبر ١٩٨٩

واعتمدت الدراسة فى جمع المعلومات على اسلوبين اساسيين : اسلوب تحليل المضمون - اسلوب الاستقصاء ، ووقع اختيار الدراسة على كل الطبعات لجريدة الاهرام كنظام اتصال قومى وطبعات جرائد الوفد والشعب والاهالى كنظم اتصال معارضة ، ومثل عقد الثمانينيات الاطار الزمنى للدراسة (١٩٨١ - ١٩٨٩)

وبعد ان عرض الباحث لكل ما سبق فى الفصل الاول عرض فى الفصل الثانى للعلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية حيث عرض الباحث فيه للنماذج والرؤى المختلفة للعلاقة بينها من خلال التراث العلمى السابق فى هذا المجال سواء العربى أو الاجنبى .

ثم ركز الباحث فى الفصل الثالث على العلاقة بين الاعلاميين والسياسين على النظريات والنماذج التى تفسر العلاقة بين العاملين فى مجالى الاتصال والسياسة وعلاقة الجماهير بادوارهما .

وعرض الباحث فى الفصل الرابع لمفهوم عملية صنع القرار ومراحلها واشكالها وأنواع القرارات ونماذج عملية صنع القرار وعرض الفصل الخامس للعلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة وذلك من خلال تناول : مفهوم الرأى العام والسياسة العامة - الآراء المختلفة حول اساليب تكوين الرأى العام ودوره فى السياسة العامة - نماذج العلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة - الديمقراطية وعلاقتها بدور الرأى العام فى صنع السياسة العامة .

وعرض الفصل السادس لدور وسائل الاتصال فى صناعة القرارات حيث ركز على الاطار النظرى لموضوعين هما : الأول : مفاهيم ووظائف وسائل الاتصال فى عملية صنع القرار والثانى : دور وسائل الاتصال فى صنع قرار السياسة الخارجية .

ثم تعرض الفصل السابع لوسائل الاتصال وصناعة القرارات فى النظم الاتصالية المختلفة حيث تناول التراث العلمى السابق الخاص بتأثير النظم الاتصالية المختلفة على دور وسائل الاتصال فى صناعة القرارات . وعرض الفصل الثامن لمفهوم النظام السياسى المصرى : المكونات والسلطات والمسئوليات باعتباره احد النظم الاساسية الخاضعة للدراسة جنبا الى جنب مع النظم الاتصالى ويتميز هذا الفصل بوضوح جهد الباحث فى تحديد اطار ومضمون النظام السياسى المصرى من خلال عرض مميز لنظم الحكم والاحزاب السياسية وتجربتها وأسباب ضعف فاعليتها وجماعات المصالح .

وفى الفصل التاسع عرض الباحث لبيئة صنع القرار فى مصر الثمانينيات على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى بالاضافة الى الملامح العامة للبيئة الخارجية .

وفى الجزء الثانى من الرسالة عرض الباحث لنتائج الدراسة والتحقق من الفروض حيث عرض فى الفصل العاشر للقضية الاولى وهى قانون انتخابات مجلس الشعب وفى الفصل الحادى عشر للقضية الثانية وهى قضية شركات توظيف الاموال وفى الفصل الثانى عشر للقضية الثالثة وهى قضية القطاع العام والتخصيصية وفى الفصل الثالث عشر للقضية الرابعة وهى قضية مشكلة المصريين العاملين فى العراق .

وقام الباحث فى هذه الفصول الاربعة الاخيرة بعرض النتائج الخاصة بكل قضية اعتمادا على : تحليل مخرجات نظام الاتصال كميا وكيفا - تحليل مضمون القضية وموضوعها - تحليل نتائج الدراسة الميدانية التى اجريت مع القيادات الصحفية بنظام الاتصال والمقابلات العلمية المفتوحة مع بعض المفكرين والسياسيين وصانعى القرار - دراسة علاقة النظم الفرعية بالقضية موضوع الدراسة وذلك عبر مراحل ثلاث اساسية

٨٤٧

وفى الفصل الرابع عشر قام الباحث بالتحقق من فروض الدراسة بهدف مناقشة فروض الدراسة والتحقق منها على مستوى القضايا الاربع وهو من اهم فصول الدراسة حيث تناوله الباحث على النحو التالى : بالنسبة للفرض الاول عن دور نظام الاتصال فى عملية صنع القرار : فبالنسبة لقضية انتخابات مجلس الشعب كانت استجابة النظام السياسى للنظام القضائى وليست للنظام الاتصالى حيث ان النظام القضائى هو الذى حدد مضمون التعديلات والتغيرات التى طرات على القانون . وبالنسبة لقضية شركات توظيف الاموال فان قانونها الصادر عام ١٩٨٨ لم يمثل استجابة بدرجة ما لمطالب نظام الاتصال المصرى الذى يرى الباحث انه من خلال نشاطه الاعلانى لهذه الشركات شكل عاملا هاما لاحساس النظام السياسى بتهديد نشاط هذه الشركات للنظام الاقتصادى فى مصر . وبالنسبة لقضية القطاع العام والتخصيصية لا يمكن استبعاد دور نظام الاتصال فى صنع القرارات المتعلقة بالتخصيصية ذلك لان هذا الدور المحدود والمرتبط بمجرد وضع القضية فى اولويات اهتمامات صانعى القرار لم يكن ليحدث فى غياب المؤثرات الدولية وبالنسبة لمشكلة المصريين العاملين بالعراق فلقد كان دور نظام الاتصال المصرى فى صنع القرارات الخاصة بهذه القضية اكبر منه فى اى قضية اخرى على نحو جعل نظام الاتصال يشارك فى اتجاه حسم المشكلة .

بالنسبة للفرض الثانى عن ارتباط الدور المحدود لنظام الاتصال فى صناعة القرارات بالدور المحدود للراى العام فى ذلك طرح الباحث لمجتمع الدراسة سؤالا عن مدى ممارسة الراى العام فى مصر لذلك وتوصلت الدراسة الى ضعف هذا الدور ومحدوديته فى صناعة القرارات وان كان الباحث يرجع الى انه من اسباب ذلك مشكلات قياس هذا الدور وهو ما تفتقده مصر فى قياس الراى العام .

وينتهى الباحث فى هذا الفرض باقرار ارتباط محدودية دور نظام الاتصال المصرى بالدور المحدود لممارسة الراى العام فى صناعة القرارات .

بالنسبة للفرض الثالث والخاص بأن صدور قرار سياسى معين لا يعنى بالضرورة استجابة لنظام الاتصال قدر استجابتها لمتغيرات تشكل بيئة النظام ، أثبتت الدراسة صحة ذلك بالنسبة للقضايا الثلاث : قانون انتخابات مجلس الشعب ـ قضية شركات توظيف الاموال ـ قضية القطاع العام والتخصيصية .

كما اثبتت الدراسة عدم صحة ذلك نسبيا بالنسبة لقضية مشكلات العاملين المصريين فى العراق ذلك انها لم تشغل صانعى القرار الا بعد ان اهتم بها نظام الاتصال .

بالنسبة للفرض الرابع والخاص باختلاف اسلوب نظم الاتصال الفرعية المعارضة عن نظم الاتصال القومية فى التعامل مع مخرجات عملية . صنع القرار فى مصر انتهت الدراسة الى ان النتائج اشارت الى ان الاهرام كنظام اتصال قومى يسعى الى تدعيم الاوضاع القائمة والمحافظة عليها والعمل على استمرارها بينما تسعى نظم الاتصال الفرعية المعارضة الى المطالبة بالتغيير الاجتماعى والسياسى اكثر من ممارسة دورها فى الضبط الاجتماعى .

ويتناول الباحث القضية التى طرحها فى بداية الرسالة عن مدى وجود فجوة بين النظام الاتصالى والنظام السياسى وحاول الاجابة عليه ذلك ان الدراسة اكدت وجود مثل هذه الفجوة دون ان ينفى ذلك وجود قدر من تبعية النظام الاتصالى القومى للنظام السياسى كما ان مظاهر هذه الفجوة ش فى ضوء ان نظام الاتصال فى مصر لا يشارك مشاركة فعلية فى صنع القرار السياسى مما يعنى انتفاء الوظيفة الاساسية لعمل هذا النظام وهدفه فى المجتمع ولا يعنى وجود هذه الفجوة انه ليس هناك تفاعل بين النظامين الاتصالى والسياسى فالتفاعل قائم بمعنى ان النظام الاتصالى يتمتع بقدر كبير من الحرية ولكن الفجوة هنا تعنى عدم المشاركة الفعلية الجادة فى صنع القرار .

ودعا الباحث الى وجود اجهزة متخصصة لدى صانعى القرار للعناية فقط بتحليل مطالب نظم الاتصال القومية والحزبية والوقوف على اهم ما جاء بها من اقتراحات وبدائل حلول وسياسات ومناقشتها على مستويات مختلفة ذلك ان مطالب نظام الاتصال ليست بالضرورة كلها صائبة وموضوعية . واكد الباحث ان دراسته اثبتت ان عوامل الفجوة بين النظامين ليست مسئولية طرف دون الآخر منهما ولكن كليهما يشترك فى مسئولية وجود هذه الفجوة ويساهم بنصيب فيها .

وفى خاتمة الرسالة وهى خاتمة غير تقليدية حيث عرض الباحث لنموذج للعلاقة بين النظام الاتصالى وعملية صنع القرار السياسى فى مصر اعتمادا على نتائج الدراسة وفروضها ثم طرح الباحث فى الخاتمة ايضا رؤية لتجسير الفجوة بين النظام الاتصالى والسياسى فى مصر

وهنا يطرح الباحث خلاصة فكره وعقيدته حيث اكد ان الاسلام هو منبع هذا البناء الفكرى ، الكفيل بتجسير الفجوة ذلك ان الاسلام يكفل اقرار مبدأ الحرية بمعناها الواسع وحرية نظام الراى العام بل ويعتبر الاسلام المرجع الاساسى لمبدأ الحرية . كما اكد الباحث ان المتطلب الثانى لتجسير الفجوة هو الديمقراطية بابعادها المختلفة البعد القيمى والمتمثل فى الحرية والبعد التنظيمى والمؤسسى والبعد الاقتصادى والاجتماعى واشار الباحث الى ان الاسلام قد طرح الشورى كفريضة واجبه على الرسول الكريم وهذه الشورى تمارس فى مجال اختيار الحكام والمشاركة فى صنع القرارات . واكد الباحث على نحو لا يبعث على الشك ان القضية ليست مجرد احلال مصطلحات ذات طابع اسلامى ولكن هذه المصطلحات لها خصوصيتها التى تطرح اسسا جديدة لشرعية النظام السياسى فى الاسلام والتى يعمل وفقا لها نظام الاتصال وكل النظم الفرعية .

ويطرح الباحث تأكيده على ان نظام الاتصال فى ظل البناء الفكرى الاسلامى لن يكون سوى احد الانظمة الفرعية داخل النظام الوطنى ليسعى لتحقيق وظيفته ومن ثم تضييق الفجوة من خلال مبدأ الشورى ومبدأ الحرية ولا يعنى ذلك تلاشى هذه الفجوة تماما ولكن سيظل هناك الاختلاف الناتج عن تعدد الرؤى السياسية لحل القضايا التى تستجد يوما بعد يوم وتجسير هذه الفجوة على هذا النحو ليس أمرا سهلا كما يقول الباحث كما انه ليس مستحيلا ولكنه امر ممكن ويحتاج الى الايمان بمنطق التصور الاصلاحى التدريجى خاصة اذا كان التغيير المستهدف لا يتحقق فقط من اعلى ، اى من جانب السلطة السياسية ولكن يجب أن يسبقه وأن يسايره التغيير على مستوى القاعدة وهى عملية مجتمعية طويلة المدى واكد الباحث ان دعوته هذه تاتى وسط واقع اسلامى وعربى معاصر كئيب .

وهذه الرسالة المتميزة تماما فى بعديها النظرى والتطبيقى انما تمثل بداية باحث متميز تحلم به مصر مثلما يحلم بها وتجدر الاشارة الى ان الدكتور عبد الملك عوده ذكر فى مناقشته لنفس الباحث فى رسالته للماجستير عام ١٩٨٧ انه من الفاتحين فى العلم ولا شك انه فى رسالته للدكتوراه قد اكد هذه المقولة بصدق المحبين للعلم والوطن وصدق المؤمنين باهمية الاسلام ودوره فى بناء المجتمع واستمراره فى ظل نظام عالمى جديد مجهول .

عصام الدين فرج

□ □ د . أحمد حسن الرشيدى (محرر) ـ الادارة المصرية لأزمة طابا ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٠ □ □

قدمت الدبلوماسية المصرية فى ادارتها لازمة طابا نموذجا رائعا فى التعامل مع القضايا والمشكلات القومية باكبر قدر من النجاح . حيث حرصت الدولة فى مصر على أن تحشد معها ومن ورائها كافة القوى السياسية الشعبية على النحو العربى الذى كفل لها فى النهاية كسب معركة التحكيم لصالحها .

وهذا الكتاب الذى نعرض له يمثل جملة الابحاث التى قدمت لندوة « الادارة المصرية لازمة طابا » والتى قام بتنظيمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى مايو ١٩٩٠ وقد افتتحت أعمالها بكلمة جامعة للدكتور / عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حيث تناول فيها الجهود الكبيرة التى بذلت والمفاوضات الشاقة مع الجانب الاسرائيلى وبوساطة امريكية وكيف تم التوصل مع اسرائيل إلى اتفاق حول صيغة مشارطة التحكيم فى سبتمبر ١٩٨٦ والذى تضمن « يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ إبريل ١٩٨٢ » . وعرض د . عصمت للعوامل التى كانت وراء إدارة الأزمة بنجاح حتى اسدل الستار على الفصل الختامى للأزمة ـ التى استمرت سبع سنوات كاملة ـ برفع العلم المصرى فوق منطقة طابا يوم ١٥ مارس ١٩٨٩ .

أما الابحاث التى قدمت للندوة قد ركزت على دراسة الأزمة انطلاقا من أربعة محاور رئيسية هى : ـ

المحور الأول : ويتصل بموقع طابا فى سياسة مصر الخارجية . وقد عالج هذا الموضوع بحثان .. أولهما بحث د . يونان لبيب رزق عن مشكلة طابا فى علاقات مصر الدولية ١٩٠٦ ـ ١٩٧٩ » حيث يرى ان طابا قد اقتحمت ابواب التاريخ المصرى المعاصر فى مستهل عام ١٩٠٦ عندما قامت بعض القوات التركية باحتلال طابا ، حيث تمخضت عن ذلك أزمة سياسية كبيرة بين تركيا وبريطانيا ، انتهت بعملية تعليم خط حدود مصر الشرقية ، ويؤكد الباحث من خلال الوثائق والخرائط ان طابا أصبحت جزءا لايتجزأ من التراب الوطنى المصرى .. وقد اعترفت اسرائيل بذلك ـ ضمنيا على الاقل ـ عندما انسحبت من كامل سيناء ـ بما فيها طابا ـ فى أعقاب فشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . إلا ان طابا قد وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلى نتيجة حرب ١٩٦٧ حتى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل من ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وقد قامت اسرائيل خلال تلك الفترة بمحاولة ربط طابا بالاراضى الاسرائيلية واخفاء عدد من المعالم التى تؤكد على مصرية طابا .

أما البحث الثانى .. فقد عرض له د . عطية حسن افندى « حدود مصر الشرقية فى معاهدة السلام المصرية الأسرائيلية وموقع مشكلة طابا فيها » . وقد عنى هذا البحث بقراءة وتحليل النصوص التى اوردتها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بصدد مصر الدولية مع فلسطين تحت الانتداب بوجه عام مع اسرائيل مع محاولة تحديد مايتصل من هذه النصوص بقضية طابا بوجه خاص . واتفق الطرفان على عدم إجراء اية تعديلات فى الحدود حيث نصت المعاهدة ضمن بنودها على « ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس » . ويشير الباحث إلى أن اسرائيل قد اكملت انسحابها من سيناء فى اخر مرحلة فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ولكنها رفضت الانسحاب من طابا وكانت تهدف من وراء ذلك الى أغراض كثيرة من حيث الموقع الاستراتيجى لطابا واهميته لها وقد جرت عدة مباحثات بين الجانبين المصرى والاسرائيلى استمرت لمدة طويلة انتهت بقبول اسرائيل مبدأ التحكيم فى ١٣ يناير ١٩٨٦ ووقعت على مشارطة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ حيث اتفق الطرفان على إحالة النزاع حول علامات الحدود الى التحكيم الملزم وانشاء محكمة تحكيم لهذا الغرض والتى أصدرت حكمها لصالح مصر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

أما المحور الثانى : فيتصل بالجهود التى بذلت من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للازمة منذ نشوبها عام ١٩٨٢ وحتى تم التوصل إلى اتفاق بعرضها على التحكيم الدولى . وقد عالج هذا الموضوع البحث المقدم من د . نازلى معوض » اشكاليات التسوية السلمية فى قضية طابا مابين مصر واسرائيل » . وقد تناولت الباحثة هذا الموضوع من عدة زوايا حيث اشارت فى قسم من دراستها لاتفاق الاجراء المبدئى لحل مسائل الحدود الذى وقعته مصر واسرئيل ٢٦ إبريل ١٩٨٢ ، والذى يعتبر بمثابة أول أعتراف رسمى علنى من جانب الطرفين بوقوع خلاف بينهما حول تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية . وقد تناولت الباحثة فى قسم ثان ماسمى بالسلام البارد والمعركة الدبلوماسية حول طابا ، حيث اوضحت الدراسة كيف انتهكت اسرائيل الاحكام الواردة فى ورقة الاجراء المبدئى والظروف التى ساعدت اسرائيل على ذلك وقد قامت بعرض شامل للمعركة الدبلوماسية التى دارت بين الجانبين والتى احدثت شرخا فى الائتلاف الاسرائيلى الحاكم أنذاك وكيف انتهت تلك المعركة الطويلة بانتصار الخيار المصرى بقبول اسرائيل ـ على مضض ـ لأسلوب التحكيم والذى طالما رفضته سابقا .

أما المحور الثالث : فقد ركز على دراسة الأزمة بعد الاتفاق على اللجوء الى التحكيم من أجل تسويتها .. وقد قدمت فى هذا الخصوص ثلاثة ابحاث هى (أولا) البحث المقدم من اللواء محمد عبد الفتاح محسن بعنوان « طابا ومشكلة الحدود الشرقية » وقد تناول فيه الدوافع الاستراتيجية ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ لانشاء خط الحدود الشرقية لمصر عام ١٩٠٦ . (وثانيا) بحث د . ودودة بدران « الوساطة الامريكية من النزاع المصرى الاسرائيلى حول طابا : ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ » . وقد اكدت الباحثة انه كانت هناك دوافع امريكية وراء تدخلها كوسيط من النزاع . ويأتى فى مقدمة هذه الدوافع حرصها على عدم تدهور علاقات طرفى الصراع . واكدت الدراسة أن مصر قبلت هذه الوساطة رغم توفر بديل أخر يحقق مصالحها ، الا وهو التحكيم الدولى ، لأن مثل هذا القبول لا يعنى تأجيل عملية التحكيم وانها اشترطت الا يكون لهذه الوساطة اية حلول تنال من سيادة مصر على طابا ، وقد قدمت الولايات المتحدة عددا من المقترحات كان مصيرها الفشل وانتهى الأمر بتسوية النزاع عن طريق حكم هيئة التحكيم الدولية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ والذى أكد على مصرية طابا . و(ثالثا) البحث المقدم من د . أحمد عبد الونيس بعنوان « القيمة الاستدلالية لادلة الاثبات فى منازعات الحدود ـ دراسة لبعض الأدلة مع التطبيق على قضية تحكيم طابا » .

وهو بحث تحليلى فى إطار القانون الدولى مع التطبيق على قضية طابا ، وقد انطلق البحث من فرضية مؤادها « أن الاثبات ـ بمعنى اقامة الدليل أمام القضاء الدولى على صحة الحق المدعى به ـ إنما يحتل مكانة مهمة فى مجال حفظ الحقوق والدفاع عنها . ويعزى ذلك إلى كون ان الحق الذى يكون محلا للمنازعة أمام القضاء ولكنه يفتقر إلى الدليل فى الوقت ذاته ـ الذى يؤكده إنما يكون هو والعدم سواء من وجهة نظر إدارة العدالة عن طريق القضاء ، وقد تناول الباحث فى جزء من الدراسة القيمة الاستدلالية النسبية للخرائط فى منازعات الحدود عموما وفى نزاع الحدود بالنسبة لطابا وغيرها من مواقع علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب بشكل خاص .

والمحور الرابع يتعرض لتطورات قضية طابا خلال الفترة التى

تلت صدور حكم هيئة التحكيم الدولية بشأنها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وحتى اتمام تنفيذها هذا الحكم ورفع العلم المصرى على ارض طابا فى ١٥ مارس ١٩٨٨ . وقد عالج هذا الموضوع البحث المقدم من د . احمد الرشيدى بعنوان « دور الطرف الثالث فى تنفيذ احكام التحكيم الدولية) دراسة لبعض القواعد العامة مع التطبيق على حكم طابا كحالة خاصة » وقد تناول الباحث المقصود بالطرف الثالث فى مجال الحديث عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية . وبين طبيعة وحدود دور الطرف الثالث فى تنفيذ احكام التحكيم الدولية . وقد عرض الباحث للخلاف المصرى الاسرائيلى بشأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم بشأن طابا وغيرها من مواضع علامات الحدود المتنازع عليها بين الدولتين وحدود الدور الذى قامت به الولايات المتحدة من اجل تسوية هذا الخلاف . حيث ترددت اسرائيل فى تنفيذ الحكم فور صدوره متزرعة فى ذلك بحجج شتى قانونية وغير قانونية . وانتهى الباحث الى أن الولايات المتحدة قد لعبت دورا كبيرا من أجل إيجاد تسوية ودية لحل هذا الخلاف .

ـ وفى النهاية تناولت كلمة السيد السفير د . نبيل العربى بعض ملامح الاستراتيجية المصرية فى إدارتها لأزمة طابا حيث أكد أن قضية طابا ـ قضية العصر ـ كانت تمثل نجاحا باهرا للدبلوماسية المصرية سواء فى التخطيط أو فى التنفيذ والمتابعة . وعرض د . نبيل للجهد الكبير الذى بذل من جانب المصريين حكومة وشعبا فى سبيل الوصول الى الحق وتأكيد مصرية طابا وعودتها إلى الوطن الأم .

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□ عبدالتواب عبدالحى ـ طابا ـ كيف ضاعت ؟ وكيف عادت ؟ مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ـ ١٩٩٠ □□

يتناول الكاتب فى عشرة فصول خبايا المعركة الدبلوماسية لتحرير طابا وجذور القضية من خلال متابعة المؤلف لها منذ بداية تفجرها عام ٨٢ من موقع احداثها ومن خلال الاتصال الوثيق باطراف القضية من دبلوماسيين وقانونيين وعسكريين ومواطنين عاديين ، حتى تمام تحررها عام ١٩٨٩ .

يشير الكاتب الى أن رحلة اسر طابا قد استغرقت « ٢١ عاما و٩ أشهر وأسبوعا » واستغرقت المعركة الدبلوماسية لتحرير طابا « ٢٤٩٩ » يوما .

ويرى الكاتب أن طابا كانت مشكلة قبل تحررها ، وبعد التحرير أصبحت مشكلة أخرى ، حيث يجرى على أرضها صراع بين « السيادة » والسياحة .. فقبل حل نزاع طابا كان فندق « افياسونستا » هو محور النزاع السياسى ثم اصبح الفندق « طابا سونستا » محور النزاع السياحى المشوب دائما بدوافع خفية وان كانت تظهر بوضوح فى الممارسات الاسرائيلية اليومية التى تغلف بدعوى شديدة الاغراء وهى « استمرار تشغيل الفندق بأعلى نسبة اشغال » ولكن خلف تلك الدعوى ، محاولة التفاف حول « أحكام اتفاق التردد » على منطقة طابا ليعاد ذرع الوجود الاسرائيلى مرة اخرى بالتدريج .

وبالنسبة لمستقبل طابا ، يحذر الكاتب من تصاعد اعمال الحرب الإسرائيلية الخفية لخنق حركة السياحة الى طابا وجنوب سيناء والغردقة لصالح ايلات ، ويطالب بالانتباه والحذر حتى لا تنقطع الشعرة الفاصلة بين مقومات السيادة المصرية على طابا ومقومات السياحة إليها .

ويستعرض الكاتب فى الفصل الثالث المحاولة الأولى لاغتيال طابا عام « ١٩٠٦ » والتى استغرقت فيها المفاوضات والمناورات والضغوط على استانبول « ١٠٥ » يوما انتهت بالاذعان العثمانى للمطالب البريطانية المصرية وصدور قرار سلطانى بالجلاء عن طابا ١٤ مايو « ١٩٠٦ » .

ثم يتناول الكتاب ظهور قضية طابا على سطح الأحداث كقضية قومية لأول مرة ، وحدث ذلك عندما قامت اللجنة العسكرية المشتركة باعادة تعليم علامات الحدود فى الفترة ما بين اكتوبر وديسمبر ١٩٨١ وكان الخلاف على موضع « ١٤ » علامة اهمها العلامة « ٩١ » عند طابا ... ويشير الكاتب الى ضبط « كمال حسن على » الاسرائيليين فى حالة تلبس بنسف العلامة « ٩١ » ومحاولة ازالتها .

والأسباب التى عرضها الكاتب الصحفى لتمسك اسرائيل بطابا تتلخص فى الضغط على مصر وحاكمها الجديد حسنى مبارك بعد اغتيال السادات ليزور القدس ويوقع تعهدا باحترام معاهدة السلام ، وإرساء سابقة سياسية لتطبق بعد ذلك فى الضفة وغزة والجولان ولبنان وكل الأراضى التى قد تحتلها اسرائيل فى حروب مقبلة ، اضافة الى الأهمية الاستراتيجية الكبرى لطابا والبعد الجيوبولتيكى لتلك الأهمية .

وفى الفصل الخامس يصف الكاتب مشاهداته فى منتصف اكتوبر ١٩٨٢ ، لعملية بدء الاسرائيليين فى تهويد طابا وإخضاعها للسيادة الاسرائيلية وتطبيق القانون الاسرائيلى عليها وإنتهاك اتفاق « ٢٥ » ابريل الذى يمنع القيام باية انشاءات جديدة فى المنطقة .

ويتناول الفصل السادس مواجهة الخارجية المصرية لقضية طابا بعد الانسحاب الاسرائيلى بثلاثة أيام « ٢٨ ابريل ١٩٨٢ » ، ولكن بعد اجتياح القوات الاسرائيلية للبنان ومذابح صابرا وشاتيلا أوقفت حركة التطبيع ونامت مفاوضات طابا لاكثر من « ٩ » أشهر ... وبعد ضغوط مصرية وامريكية تبلور الموقف واستقر الجانبان المصرى والاسرائيلى على استبعاد المفاوضة كوسيلة لحل النزاع بعد ان عجزا عن تحقيق اى تقدم عن طريق التفاوض .. وبقى اللجوء الى التوفيق والتحكيم .. ويشير الكاتب الى المراوغات الاسرائيلية والعراقيل التى كانت تضعها اسرائيل فى سبيل المفاوضات حتى استطاعت الضغوط المصرية والأمريكية تخليص مسالة التحكيم من خليط البنود الاسرائيلية وبدأت مفاوضات مشارطة التحكيم التى تم التوقيع عليها فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ .

ويستعرض المؤلف فى الفصل الثامن عملية تحضير القضية للتحكيم وتزويدها بالوثائق والخرائط والمستندات وجهد العلماء والقانونيين المصريين فى هذا الشأن ، ويشير للحيلة الاسرائيلية لتشكيك المحكمة بادعاء أن العلامة « ٩١ » ليست هى علامة الحدود الأخيرة وأن هناك عمودا أخر هو عمود « باركر » . وتم الحكم لصالح مصر .. وفى تعليقه على حكم المحكمة ، « سيس » رئيس الوزراء اسحق شامير التعليق بقوله : « لقد ثبت ان التحكيم الدولى يضر دائما بمصالح اسرائيل ، وطابا ليست استثناء من هذه القاعدة لكن علينا ان نقبل قرار التحكم . وعلينا فى نفس الوقت ألا تذهب الى المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط لأنه سيجبر اسرائيل على تقديم تنازلات اقليمية .

وفور صدور الحكم توالت التحليلات السياسية المتشائمة من احتمال إثاره اسرائيل لمشاكل فنية او قانونية فى تنفيذ الحكم . ويقول الكاتب ان المصريين كان لديهم بدائل لمواجهة هذه الاحتمال معها ، وقف عمليات التطبيع وقطع البترول المصرى عن اسرائيل ومنع رسو سفنها فى قناة السويس وتجميد العلاقات الدبلوماسية بتدريج ينتهى بقطعها واللجوء للأمم المتحدة لالزامها بتنفيذ حكم المحكمة .. على ان مصر آثرت اللجوء للأساليب الدبلوماسية عبر قنوات المفاوضات المباشرة والضغوط الأمريكية الفعالة الى ان نجحت القيادة السياسية والدبلوماسية فى استرداد طابا وتم توقيع الأوراق النهائية لتحرير طابا فى ٢٦ فبراير ١٩٨٩ .

ويستخلص الكاتب فى الفصل الأخير درس عودة طابا فيرى ان

٨٥٠

الاهمال هو السبب الأول فى ضياع طابا حيث لم تدخل اية قوات مصرية وادى طابا طوال ٢٣ عاما منذ عام ١٩٥٦ حتى أعقاب معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ويناقش غفلة الجانب المصرى عن وجود علامة تالية للعلامة « ٩١ » وهى عمود بادكر والخلط بين العلامة والعمود بعد ظهور صور بادكر .

ويقيم الكاتب ادارتنا لصراع تحرير طابا بالتساؤل عما إذا كنا قد بالغنا فى تضخيم القضية حتى أصبحت حبلا سياسيا ملفوفا حول أعناقنا وورقة ضغط اسرائيلية ضدنا ، وعن سبب تركنا للاسرائيليين ممارسة مطلقة لكل عناصر الملكية على المنطقة طوال الصراع مما حفز الاسرائيليين لمحاولة تهويد طابا فى بداية الصراع كما منحهم شيئا من القوة والتشدد فى تنفيذ الحكم الملزم بعد صدوره ، وعن عدم تطبيق أحكام القانون المدنى المصرى فى البناء على أرض مملوكة للغير بسوء نية على المنشآت السياحية فى طابا .

ويضع الكاتب صورة للمفاوض الاسرائيلى من خلال آراء بعض المفاوضين المصريين المشاركين فى إدارة القضية ، كى يستفيد منها أى مفاوض عربى فى المستقبل .. فالمفاوض الاسرائيلى يترك لنفسه مهربا دائما « لابد أن أرجع لحكومتى لأحصل على تصديق » ، وما يحله لنفسه ينكره على غيره ، والعالم عنده يبدأ وينتهى بالمصالح الاسرائيلية وهو يدافع عنها بشراسة مهما كانت عارية من السند والشرعية وهو لا يقتنع بالحجج القانونية مهما كانت سلامتها ولا يتكلم الوفد الاسرائيلى بلسان واحد . فهناك دائما المتشدد نسبيا والمتساهل نسبيا .. ولكنه فى نفس الوقت ، مفاوض مثابر يأتى جاهزا تماما بالوثائق والمستندات ودارسا لقضية وأسانيده وملما بموضوعه . أيضا يتسم المفاوض الاسرائيلى بالمراوغة والخداع والاستفزاز وإجادة اساليب خنق المفاوضات وعرقلة أى تقدم .

ويوضح الكاتب خصائص المفاوض المصرى التى أهلته لتحقيق النصر وهى الذكاء على المستوى الشخصى ومستوى تجهيز القضية بصورة علمية حضارية ، والحس الوطنى الثابت من انه صاحب الحق والأرض ، والصبر والمقدرة على امتصاص العقبات ، وروح الجماعة ، وتنوع التخصصات فى فريق التفاوض وامتلاكه صلاحية كاملة للتفاوض .

ويشير الكاتب الى ملاحظة القصور العددى الشديد فى الكوادر المصرية المتخصصة فى الشئون الاسرائيلية بالنسبة للكوادر الاسرائيلية المتخصصة فى الشئون المصرية والعربية ويطالب بتدارك هذا القصور لتلبية احتياجات الصراع السياسى والحضارى مع اسرائيل والتسويات المستقبلية التى كانت قضية طابا نموذجا لها .

الهام أبو سمرة

□□ د . أحمد عبدالله وآخرون - الانتخابات البرلمانية فى مصر - دارسينا للنشر ومركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٩٠ □□

تعتبر الانتخابات البرلمانية مقياسا للممارسة الديمقراطية ومعيار ثبات النظام السياسى فى الدولة وقد شهدت مصر منذ تطبيق التعددية الحزبية سنة ١٩٧٦ وحتى سنة ١٩٩٠ خمسة إنتخابات برلمانية ، ثلاثة منها لم تكمل مدتها البرلمانية ، وتعرضت جميعها ، إما للطعن فى دستوريتها ، أو الشك فى حدوث نوع من التزوير والتدخل الحكومى . وبهذا تم حل بعضها إما المحكمة من الحكمة الدستورية ، أو لضيق النظام من المعارضة داخل المجلس . ومما لاشك فيه إن تلك الظاهرة فى حقيقتها إنما تعكس وجود أزمة داخل النظام السياسى فى البلاد . وللتعرف على طبيعة تلك الأزمة لابد من الخوض فى أغوار التجارب السابقة ، وتحليل المقدمات للوصول الى نتائج تقى البلاد والنظام من مغبة وأخطار المستقبل . لذا كان هذا الكتاب الذى بين ايدينا محاولة لسبر اغوار تجربة إنتخابات سنة ١٩٨٧ ، وتحليل عيوب ومثالب هذه الانتخابات . وكان من المفروض ان يكون بين ايدى المتخصصين والمهتمين قبل إنتخابات سنة ١٩٩٢ ، لكن المحكمة الدستورية أبت إلا أن تتم الانتخابات الخامسة فى سنة ١٩٩٠ مما عجل بصدور هذا الكتاب .

يستهل الكتاب المرحوم الدكتور فؤاد مرسى ببحث عن « التحولات الاقتصادية فى مصر منذ السبعينات » . بداية يحاول د . مرسى رصد التحولات التى واكبت ثورة ٢٣ يوليو بدءا من قانون الاصلاح الزراعى ومحاولة إقامة إقتصاد وطنى يقوم على الصناعة وكسر طوق التبعية . ثم يأتى عصر السادات فتبدأ الثورة المضادة ، حيث العودة للتبعية ، وإعادة تشكيل الاقتصاد ، فتخلت الدولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فبرزت الراسمالية الطفيلية لتشيع الفساد فى المجتمع ، مما أدى إلى خلل إجتماعى وهيكلى عميق . ثم يأتى عصر مبارك والذى يصفه د . مرسى بأنه « إستمرار للثورة المضادة » حيث تكدست الثروات فى أيدى الراسمالية الطفيلية ، مما أدى لاستفحال الأزمة الاقتصادية ، وارتفاع المديونية ، وبالتالى لأمراض إجتماعية تتمثل فى البطالة والاغتراب والتطرف والادمان .

أما الأستاذ أشرف حسين فيتناول فى الفصل الثانى « المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية » فيتعرض للانتخابات البرلمانية الاربعة التى تمت فى ظل التعددية الحزبية المقيدة ، سواء من ناحية الاقبال الجماهير او الترشيح ، أو المناخ السياسى والقانونى المحيط بها . فيرى فى إنتخابات سنة ١٩٧٦ اكثر المعارك حيدة ، وإن كانت عقلية الحزب الواحد كانت ما تزال مسيطرة . أما إنتخابات ١٩٧٩ فقد تمت فى مناخ سياسى وصدام مع المعارضة . ثم إنتخابات ١٩٨٤ التى تمت بنظام القوائم الحزبية لأول مرة ، والتى كانت صدمة للمعارضة حيث كان القانون يهدف لضرب المعارضة ، وتمركز النفوذ السياسى فى البرلمان . وبالرغم من ذلك فان الباحث يرى إن هذه الانتخابات شهدت إرتفاعا ملحوظا فى نسبة المشاركة الجماهيرية ، إلا إنه لم يرق للمستوى المتوقع. ويعزى الباحث عزوف الجماهير عن المشاركة الى عدم الثقة فى نتائج الانتخابات على ضوء التجارب السابقة والى إقتناع الناخبين أن الأحزاب القائمة لا تعبر عنهم ، وضعف التنظيمات الوسيطة .

ثم يتناول الأستاذ أحمد رفعت طه « النظام القانونى لانتخابات ١٩٨٧ » . والذى يتناول فيه العيوب والصعوبات التى واكبت نظام الانتخابات بالقائمة طبقا للقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ، والتعديلات التى ادخلت عليه بالقانون ١٨١ لسنة ٨٦ ، لتفادى عيب عدم الدستورية .

أما الفصل الرابع فقد تناول موضوع « قوى المعارضة السياسية فى إنتخابات ١٩٨٧ » . حيث قام الأستاذ طارق حسن بتحليل لقوى التحالف الاسلامى الذى رفع شعار « الاسلام هو الحل » كبديل للحلول المحددة للمشكلات . أما الديمقراطية فقد كانت هدفا تكتيكيا يمنحهم جواز مرور للبرلمان ، ونظروا الى مخالفيهم على أنهم يحاربون الله . ويرى الباحث ان المعركة الانتخابية كانت معركة الاخوان ، فهم القوة الوحيدة التى استطاعت الدفاع عن الصناديق ، وتصدت لكل المحاولات القمعية التى مارستها الشرطة .

وتناول الاستاذ عصم فوزى دور حزب الوفد والذى شهده معركة سنة ١٩٨٧ إنفصاله عن الاخوان ، فقد أعتمد على الرموز القبلية والعائلية والاقتصادية ، وكانت الحريات العامة ، وتعديل الدستور ، وحقوق الانسان على راس المبادىء التى أعتمد عليها فى دعايته الانتخابية . أما من الناحية الاقتصادية فقد استمر فى المطالبة بالحرية الاقتصادية ، ولكنه تفادى المطالبة ببيع القطاع العام . ويعتبر الباحث النتائج التى حصل عليها الحزب إيجابية . أما بالنسبة لتحالف التجمع واليسار فيرى الباحث أن قوى اليسار كانت

مستهلكة تماما فى صراعاتها الداخلية ، أو فى معارك محدودة ضد النظام ، وتعانى القوى الماركسية من فقدان الاتزان نتيجة للانشقاقات القديمة ، والناصريون لم يكونوا مهيئين لدخول معركة إنتخابية . وفى داخل حزب التجمع أنقسمت الآراء بين مؤيد لدخول الانتخابات ، وبين معارض لخوضها ، وانتصر الرأى الأول ، لكن الحزب واجه مشكلة إعداد القوائم خاصة بعد فشل محاولات إستقطاب القوى اليسارية ، فافتقد الحزب الخبرة والجماهيرية . كما سيطرت روح السلبية على الحزب أثناء إدارة المعركة الانتخابية . اما ازمة التيار الناصرى فيوجزها الباحث فى غياب الفاعلية وعدم التطور مع الزمن . وأزمة التيار الماركسى تكمن فى غياب المشروع البديل . وأخيرا يرى الباحث ان التجمع كان أكثر القوى تأثرا بنتائج الانتخابات ، حيث تفجرت داخله الأزمات ، وانقسم الحزب الى أجنحة وفصائل كل منها يتهم الآخر بالمسئولية عن الهزيمة الانتخابية .

ويتناول الفصل الخامس « دراسة بعض الحالات الانتخابية » حيث بدأت الباحثه د . هدى زكريا بحالة محافظة الشرقية كمثال للانتماء العائلى والقبلى . إذ تحظى محافظة الشرقية باكبر عدد من العائلات ذات التأثير السياسى والاجتماعى ، وتحرص على أن يكون لها دور سياسى . وترى الباحثة ان هناك أرتباطا بين إمتلاك القوة الاقتصادية والاجتماعية وبين امتلاك مقاعد البرلمان . وتلعب المحليات هناك دورا هاما فى الدعاية للحزب الحاكم . كذلك ترى الباحثة أنه بالرغم من تواجد الأحزاب الأربعة : الوطنى ، الوفد ، التحالف ، التجمع بالمحافظة إلا أن التعددية هناك هى تعددية ظاهرية ، لأن المرشحين فى حقيقة الأمر يتفادون الاعلان عن هوياتهم الفكرية والايديولوجية ، مما سمح بظهور الصراع القبلى والشللية الادارية . وإن الصراع الوحيد الموجود كان فى محاولة القوى الحزبية الثلاث تكبيل قوى اليسار .

وفى نفس الفصل يحلل الأستاذ عصام فوزى ح لة أخرى متميزة وهى منطقة حلوان فى جنوب القاهرة ، والتى تتركز فيها التجمعات العمالية ، وبعض العصبيات ، بالاضافة إلى أنها منطقة نفوذ حكومى . وبالتالى شهدت المنطقة إستخداما للعوامل القبلية من كافة القوى باستثناء التحالف والتجمع . ولعبت أجهزة الأمن دورا مزدوجا فى التأثير على الناخبين ، وفى تقوية نفوذ مرشحى الحزب الوطنى .

اما الحالة الثالثة فقد قدمها د ." الطاهر مكى وهى « نموذج لحالة مرشح المقعد الفردى بدائرة قنا » ، وهى حسب تعبير الباحث شهادة لما لمسه بنفسه كمرشح فردى بتلك الدائرة . فيبدأ بوصف الواقع السكاى القبلى فى دائرة متسعة ، ثم يتناول المرشحون الفرديون بالدائرة ومناوراتهم قبل واثناء العملية الانتخابية ، ويرى الباحث أن مراقبة العملية الانتخابية كانت عملية بالغة الصعوبة لوجود ما يزيد على الفى لجنة ، مما ساعد على التزوير والتدخل لتسويد البطاقات فى بعض اللجان .

ويلمس الفصل السادس بعض القضايا المرتبطة بالعملية الانتخابية ، فيتناول الاستاذ صابر نايل « الطائفية الدينية فى إنتخابات ١٩٨٧ » . والتى جاءت بعد شهر واحد من أحداث الفتنة الطائفية فى بعض المحافظات ، حيث ادانت كل الأحزاب تلك الفتنة وأكدت على وحدة الامة ، إلا أن السلوك الفعلى لها كان أبعد كثيرا عن مواقفها المعلنة ، باستثناء حزب التجمع الذى قوبل مرشحوه بترحاب من الاقباط خاصة فى الصعيد أما عن سلبية الاقباط فى الانتخابات فيرجعها الباحث الى عدم رغبة الاقباط فى إثارة خصومة خاصة ومصالحهم متشعبة ، وفى رغبة البابا شنودة فى إبعاد الكنيسة عن السياسة ، بالاضافة الى تصعيد العنف من جانب الجماعات الدينية . ويورد الباحث جداول تبين إحجام الأحزاب عن ترشيح الأقباط ، بل أنه يعزى تقاعس الأخوان فى إنتخابات اسيوط لسبب ترشيح احد الأقباط بقائمة التحالف . وأخيرا يصف الباحث الطائفة القبطية بأنها مازالت تفتقد الوعى السياسى ، ومازالت مشوشة بالنسبة للقضية القبطية .

ثم يتناول كل من الأستاذ أيمن سعد ، والأستاذة سناء جلال « دور الصحافة المصرية فى إنتخابات ١٩٨٧ » ، بادئان بالصحف القومية التى ركزت على مرشحى الحزب الوطنى ، وهاجمت أحزاب المعارضة ، وحاولت نفى تهمة التزوير ، كذلك قامت بدعوة المواطنين للمشاركة فى الانتخابات . أما الصحف الحزبية فقد تبنت موقفا يكاد يكون موحدا تجاه القضايا المطروحة ، فقد أجمعت على الطعن فى دستورية القانون الجديد ، وأظهرت عداء واضحا للحزب الوطنى باعتباره الخصم الرئيسى لها ، واتفقت فى التنديد بالتزوير والتدخل الحكومى المتوقع ، وطالبت بوجوب تحقيق الممارسة الديمقراطية بشكلها الأمثل . كذلك اثارت قضية التغيير الجذرى على المستوى السياسى . وكانت الأهالى اكثر الصحف الحزبية تطرفا فى هذا الصدد ، حيث طالبت بالأضراب والاعتصام والتظاهر لاحداث هذا التغيير .

وفى النهاية يختتم د . أحمد عبدالله الكتاب برؤية شاملة تحت عنوان الانتخابات البرلمانية فى مصر : أى إنتخابات .. وأى برلمان .. وأى مصر ؟ » ويؤكد الكاتب أن مصر قد مرت بثلاث لحظات هامة بالنسبة للتطور الديمقراطى : الأولى ـ بعد ثورة ١٩١٩ وإستقلال مصر الأسمى ،وصدور دستور ٢٣ والثانية سنة ١٩٧٦ حيث الاتجاه للتعددية الحزبية . والثالثة ـ بعد تولى مبارك الحكم ، والافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة الصحف الحزبية للصدور . ويرى الكاتب أن هذه اللحظات الثلاث لم تستغل لصالح ترسيخ التجربة الديمقراطية ، واصبحنا فى حاجة لحظة رابعة تأتى ببنيان ديمقراطىء أكثر تماسكا . وفى تعليقه على المشاركة الشعبية يلاحظ الباحث ثلاث ملاحظات ـ الأولى ـ أنه يصعب الحديث عن قياس دقيق قاطع ، لأن التزوير الذى يتم بدرجات مختلفة كان سمة ملازمة لكل الانتخابات . والثانية ـ تتعلق بالمؤشر الكمى للمشاركة فى الانتخابات ، والذى عرف الصعود والهبوط على مدى الانتخابات التى عرفتها مصر . والثالثة ـ تتعلق بالصورة المفزعة للحجم المحدود للمشاركة والقاعدة الضيقة للشرعية . ولكن الباحث يرى إن أخطر ما فى الانتخابات البرلمانية فى مصر هو المعى ر الذى على أساسه ينتخب المواطنون نوابهم حيث الغالب هو معيار العصبية والمجاملة والخدمات الشخصية ، وبالتالى يصبح البرلمان مجرد (مجمع خدمات) لا فرق بينه وبين المجلس المحلى . أما بالنسبة للتمثيل البرلمانى فهو يتطلب ممثلين عن مختلف القوى الاجتماعية ، وهو هنا يمس نسبة العمال والفلاحين ويقترح ان تكون الربع فقط ، بشرط أن يقتصر على فقراء الفلاحين وعلى العمال الممارسين . ويرى الباحث ان التقدم الوطنى لا يرتبط فقط بممارسة الحرية السياسية وتحقيق العدل الاجتماعى ، إنما يرتبط ايضا بالكفاءة الاقتصادية ، ولكن الكفاءة السياسية مقدمة ضرورية للكفاءة الاقتصادية . ويرى أن ضعف المشاركة إنما هو تعبير عن ضعف الكفاءة السياسية . ولهذا فمن الطبيعى أن تحتكر الصفوة الحاكمة السلطة ، وأن يكون أمام مصر مشوار طويل نحو الديمقراطية .

صلاح فوزى

□□ د . يونان لبيب رزق ـ قصة البرلمان المصرى ـ دار الهلال ـ القاهرة ـ مارس ١٩٩١ □□

تناول المؤلف فى كتابه الحياة البرلمانية فى مصر على إمتداد الحقبة من ١٨٦٦ حتى عام ١٩٩٠ .. فنرى أن أول قانون صدر للانتخابات صدر فى أكتوبر ١٨٦٦ وكان بمبادرة من الخديوى اسماعيل فى إطار سعى حثيث من هذا الحاكم لتكوين مجلس نواب وقد قصر حق

اختيار اعضاء مجلس شورى النواب فى الريف على المشايخ باوصاف معينة وفى المدن باتفاق اكثرية آراء الوجوه والاعيان فى المدن . اما فى القانون الثانى الصادر فى عام ١٨٨٢ قصر على إعطاء حق الانتخابات لثمانى فئات من الشعب وابتدع نظام المندوب عن عدد من الناخبين وكان يتكون مجلس شورى القوانية من ثلاثين عضوا بينما تتكون الجمعية العمومية من اعضاء شورى مجلس القوانين ٤٦ عضوا يتم انتخابهم من المدن والمديريات .

ومع الايام تسقط الفلسفة التى كانت تحكم تلك القوانين خلال ١٨٦٦ ـ ١٩١٣ لتحل محلها فلسفة جديدة عبر عنها اعضاء لجنة الثلاثين اثناء عكوفهم على وضع دستور عام ١٩٢٣ وقامت على فكرة ان كافة المصريين الملزمين باداء الخدمة العسكرية بان لهم جميعا حق الانتخاب . وفى قانون الانتخاب الصادر فى ابريل ١٩٢٣ قرر حق الانتخاب لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية مع وضع بعض القيود مثل تعدد درجات الانتخابات .

ويصل بنا المؤلف هنا الى البرلمان المصرى فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى كان من اهدافها اقامة حياة ديمقراطية سليمة وقد صدر الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ وارسى قاعدة لم تكن معروفة ، واصبح الاتحاد القومى مسئولا عن عملية الترشيح ، وايضا تم توسيع قاعدة الناخبين بخفض سن الناخب الى ١٨ سنة . ونرى كذلك فى اغسطس ١٩٧٢ صدر قانون لتعديل بعض المواد وبعد شهور برزت للوجود ـ لأول مرة ـ ثلاثة منابر والتى سرعان ماتحولت الى احزاب فى نوفمبر ١٩٧٦ ودخلت اول انتخابات تجرى خارج التنظيم الواحد عناصر قوية فى مجلس الشعب عام ١٩٧٦ وقد حملت هذه العناصر بشدة على الرئيس السادات مما ادى الى حل المجلس وايضا صدر قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وتحت عنوان عقد التجربة والخطأ قال المؤلف : حاول النظام ارساء صيغة توفيقية فى الحياة السياسية مما انعكس على النظام الانتخابى من الابقاء على حزب الحكومة مع السماح لحرية العمل الحزبى مع القبول بإسقاط اى من القيود التى كانت مفروضة على حق اى مصرى فى الانتخابات او الترشيح مع الابقاء على نسبة النصف من العمال والفلاحين .

وبرزت فى هذه الحقبة العديد من الاحزاب .

وتطرق المؤلف الى الحصانة البرلمانية على الطريقة المصرية حيث تم الأخذ بمبدأ الحصانة البرلمانية منذ نشأة النظام السياسى عام ١٨٦٦ ومازال ماخوذا به حتى يومنا هذا ومضت على ذلك الدساتير المصرية كان آخرها الدستور الصادر عام ١٩٧١ خاصة فى المادتين ٩٨ ، ٩٩ فقد جاء فى المادة ٩٨ مثلا : لايؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى اداء اعمالهم فى المجلس او فى لجانه .

وفى الفصل السادس يتحدث عن البرلمان الاول ١٩٢٤ صدر القانون الانتخابى المحتوى على ٢٨ مادة تنظيم انتخابات فى مجلس الشيوخ والنواب وكان أهم مالوحظ فيه مؤثرا فى طبيعة المعركة التى دارت على اساسه وان حزب الوفد الذى اخذ على عاتقه حث الناس على قيد أسمائهم فى جداول الانتخابات خلال حملة منظمة قام بها .

وجرت انتخابات برلمان ١٩٢٤ كأول انتخابات فى تاريخ مصر تجرى على اساس حزبى . وقد خاضتها الاحزاب الثلاثة التى كانت معروفة انذاك ولكن ظهر فى الافق عدم رضاء بريطانيا عن نتائج الانتخابات .

اما فى الفصل السابع فيحكى لنا المؤلف قصة برلمان اليوم الواحد والذى يعتبر حادثا فريدا فى تاريخ البرلمانات عموما .. حيث جرى يوم ١٩٢٥/٣/٢٣ حين صدر فى نفس اليوم قرار حل المجلس .. وبذلك انتهى الفصل التشريعى .. نتيجة الضربة التى طالها الانجليز لوزارة الشعب وكانت ايضا موجهة فى نفس الوقت للبرلمان الذى انهى فصله التشريعى الاول

ولقد وجهت الدعوة الى اعضاء البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب الى الانعقاد فى تمام الساعة العاشرة صباح يوم ١٩٢٥/٣/٢٣

٨٥٢

وفعلا وصل الملك فؤاد الى قاعة المجلس وقد سلم رئيس وزرائه خطبة العرش ليلقيها .. وتداعت الاحداث بسرعة غريبة حيث انقضت سبع ساعات فقط بين رفع الجلسة الصباحية وبين ابلاغ رئيس الوزراء بالرسوم الذى يقضى بحل المجلس فى الساعة الثامنة مساء .

وصدر المرسوم الملكى بحل المجلس على ان يتم اجراء انتخابات جديدة اخرى فى ١٩٢٥/٥/٢٣ وبذلك انتهت قصة اقصر برلمان فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر والتى دامت فقط ثمانى ساعات .

عثمان الجوهرى

□□ حسنين توفيق ابراهيم ـ ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية ـ إشراف د . على الدين هلال ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ ١٩٩١ □□

لاشك ان هذه الرسالة تعد الأولى فى هذا المجال ، ولا تكتسب اهميتها من هذه الصفة فحسب ، ولكنها تكتسب أهميتها ايضا من كونها تتناول موضوعا له وجود حقيقى فى بلدان العالم الثالث عامة ، وبلدان المنطقة العربية بصفة خاصة . فالعنف السياسى هو الوجه المقابل للنظام الديموقراطى ، حيث يزداد العنف حين تتراجع الديموقراطية ، وحيث يقل العنف حين تتعمق الديموقراطية . وهناك شد وجذب فى إطار هذه المقولة حين ترتبط بمدى عدالة توزيع الدخل القومى السائدة فى المجتمع . بل ان هذه الرسالة تعد جزءا من نسيج ـ ما يمكن تسميته ـ بالمدرسة الكمية الحديثة فى علم السياسة . وهذه المدرسة قوامها تحليل الظاهرة السياسية من خلال مؤشرات يمكن اخضاعها للقياس الكمى وفى إطار توجه منهجى معين يتلاءم وكل موضوع ، ولكن لا تستهدف هذه المدرسة ترجمة الظاهرة السياسية الى أرقام ، بل تستهدف التعامل مع الظاهرة فى جانبها الكمى كأداة تحليلية لفهم وتحليل وتفسير جوانب الظاهرة المختلفة فى سياقها المجتمعى الشامل . وتجنبا لأى تحيزات من جانب الباحث فى هذه المدرسة ، فانه يتم اللجوء الى وسائل عديدة لضبط القياس الكمى كاللجوء الى تحكيم عدد من الخبراء والمهتمين بمجال الدراسة ، واللجوء الى المعادلات الرياضية البسيطة والواضحة بما لا يثير لبسا او غموضا ، أو غير ذلك واصبح هناك عدد لا باس به ، اعضاء فى هذه المدرسة بدراسات رائدة بشهادة العقلاء فى البحث العلمى . فهناك دراسة د . مصطفى علوى عن تحليل كمى لتطور الادراك المصرى لاحتمالات الحرب فى ازمة ١٩٦٧ ، ودراسة د . فاروق يوسف عن الاستقرار وعدم الاستقرار السياسى مع المقارنة بين ايران ومصر ، ودراسة د . احمد يوسف احمد عن الصراعات العربية (دراسة كمية) ، ود . جمال زهران ، عن قياس قوة الدولة مع التطبيق على حربى ٦٧ ، ١٩٧٣ ، ود . محمد السيد سليم عن التحليل السياسى الناصرى ـ دراسة كمية ، ثم تاتى هذه الدراسة لتضيف اسهاما جديدا فى دائرة هذه المدرسة الكمية .

وعلى أية حال ، فان هذه الرسالة سعت الى تحقيق عدة اهداف منها : رصد وتحديد اشكال العنف السياسى الأكثر تكرارا فى النظم العربية وتفسير ذلك ، وتحديد معدلات تكرار احداث العنف السياسى ودرجات شدتها فى النظم العربية . وكذلك رصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف السياسى غير الرسمى فى النظم العربية ، ورصد وتتبع اتجاهات حركة العنف السياسى فيما بين النظم العربية ، وايضا تحديد وتحليل طبيعة العلاقات بين

٨٥٣

العنف الرسمى والعنف غير الرسمى فى النظم العربية ، مع تفسير ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية ، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التى تتضمن علاقات ارتباطية (ايجابية وسلبية) بين العنف السياسى وعدد من المتغيرات الأخرى المفسرة له وهى : التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل الوطنى والتبعية الاقتصادية .

وقد صاغ الباحث عددا من الفرضيات الأساسية التى انطلق فى دراسته لتحليلها وتفسيرها وهى : ـ ان هناك علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسى .

أى انه كلما زاد معدل ومستوى التنمية الاقتصادية ، انخفض العنف السياسى والعكس صحيح .

ـ وأن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين درجة التعبئة الاجتماعية والعنف السياسى ، اى كلما زادت درجة التعبئة الاجتماعية زاد معدل العنف السياسى والعكس صحيح .

ـ ـ وأن هناك علاقة ذردية (ايجابية) بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسى . فكلما زادت درجة عدم العدالة زاد العنف السياسى والعكس صحيح .

ـ وأن هناك علاقة طردية (ايجابية) بين عدم التكامل الوطنى والعنف السياسى . فكلما زادت درجة عدم التكامل زاد العنف السياسى والعكس صحيح .

ـ وأخيرا فان هناك علاقة طردية (ايجابية) بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسى . اى كلما زادت درجة التبعية الاقتصادية زاد العنف السياسى والعكس صحيح .

وقد شملت الدراسة اطارا جغرافيا واسعا شمل (١٧) نظاما عربيا ، حيث تم استبعاد لبنان والصومال وموريتانيا وجيبوتى لأسباب مختلفة وردت بالدراسة أما عن الاطار الزمنى للدراسة ، فانها تغطىء فترة زمنية قوامها ١٥ عاما (يناير ١٩٧١ ـ ديسمبر ١٩٨٥) ، لحداثة هذه الفترة ، ووجود حد ادنى مناسب من المعلومات عن ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية خلالها ، اضافة الى سمات موضوعية اخرى تتعلق بالسمات الجديدة للنظام العربى منذ مطلع السبعينات . كما أن الدراسة تناولت ظاهرة العنف السياسى على مستويين . الأول هو العنف الرسمى (الحكومى) وهو الذى يمارسه النظام السياسى ضد المواطنين أو ضد فئات أو جماعات منهم ، ويشمل حملات الاعتقال وأحكاما بالحبس ، وأحكاما بالاعدام ـ الخ ،

والثانى هو : العنف غير الرسمى (غير الحكومى) ، وهو الذى يمارسه المواطنون أو قطاعات وتنظيمات منهم ضد بعض رموز النظام السياسى ، ويشمل المظاهرات والأضرابات وأحداث الشغب ، والاغتيالات والانقلابات .. الخ .

ولا تكتفى الدراسة بالمقارنة بين النظم العربية من حيث معدلات تكرار احداث العنف السياسى فحسب ، بل تقارن بينها من حيث درجة شدتها أيضا ولذلك فقد ساهم الباحث ببناء مقياس لشدة الظاهرة استنادا الى اسلوب المحكمين الذى ساعد على تحديد الأوزان الرقمية الدالة على شدة الظاهرة فى النظم العربية . وفى اطار تفسير الظاهرة ، لجأت الدراسة الى قياس معاملات الارتباط (معامل الارتباط الخطى البسيط ، ومعامل الارتباط الجزئى ، ومعامل الارتباط المتعدد) بين العنف السياسى وعدد من المتغيرات الأخرى كالتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية ، والتبعية الاقتصادية .

ومن ثم فان الدراسة تعتمد على منهاجية قوامها الجمع بين المقتربات والاتجاهات النظرية من جانب والأساليب الكمية من جانب آخر ، وهذا طبقا لما يراه الباحث مسلكا ملائما لمعالجة ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية .

وعلى مدار (٦٩٦) صفحة ، حيث اشتملت الدراسة على ستة فصول اضافة الى المقدمة والخاتمة وعدد من الملاحق وثبت هائل من المراجع ، قدمت هذه الدراسة من فصلها الأول اطارا نظريا لتحليل ظاهرة العنف السياسى وذلك بتناول تعريفات العنف المختلفة ، واتجاهات تفسيره المختلفة . وفى الفصل الثانى تم تناول الاطار المؤسس والسياق التاريخى لظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية . والفصل الثالث تضمن الاطار الأجرائى لتحليل الظاهرة ودراستها فى النظم العربية . أما الفصل الرابع فيعرض تكرارات احداث العنف السياسى فى النظم العربية ، وانماط العنف السياسى وتطورها فيها ، ثم ماهية القوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف غير الرسمى فى النظم العربية . بينما الفصل الخامس يعالج عملية بناء مقياس لشدة العنف السياسى وتطبيقه على النظم العربية من حيث خطوات بنائه ، وتطبيقه على الظاهرة محل الدراسة ، مع المقارنة بين النظم العربية من حيث تكرارات احداث العنف فيها ودرجة شدتها . أما الفصل السادس فيتناول تفسير ظاهرة العنف السياسى من خلال تناول قياس العلاقات الارتباطية بين العنف السياسى وخمسة من المتغيرات المرتبطة به وهى التنمية الاقتصادية ، وعدم العدالة التوزيعية وعدم التكامل الوطنى ، والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية ، اضافة الى تناول الأبعاد الاقليمية لظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية .

ـ وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج هامة من أبرزها ما يلى : ـ

١ ـ ان النظم العربية التى شهدت أعلى معدلات للعنف السياسى من حيث تكرار الأحداث ودرجة شدتها وهى : سوريا والعراق واليمن الشمالى واليمن الجنوبى وليبيا والسودان والمغرب . وأن أدنى النظم العربية هى دول مجلس التعاون الخليجى ، أما بقية النظم العربية ، فتأتى فى مراتب وسطى ما بين المجموعتين السابقتين .

٢ ـ توجد علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص أحداث العنف ، وزيادة أو نقص درجة شدتها ، وذلك من واقع اجمالى تكرارات أحداث العنف السياسى فى كل النظم موضع الدراسة . وبالنظر الى كل نظام على حدة ، فان هذه العلاقة نسبية . وعلى سبيل المثال فان مصر تأتى فى المرتبة الأولى من حيث اجمالى تكرارات العنف الرسمى ، وفى المرتبة الثالثة من حيث تكرار اجمالى تكرارات أحداث العنف غير الرسمى ، إلا انهاجاءت ضمن أدنى المراتب من حيث متوسط شدة العنف بشقيه . وذلك لأن أغلب أعمال العنف السياسى التى مارسها النظام المصرى أو التى مورست ضده كانت محدودة وجزئية ، أى أنها منخفضة من حيث متوسط شدتها ، وذلك على عكس نظم أخرى .

٣ ـ أن هناك علاقة طردية ايجابية تبادلية (غير مباشرة) ، بين زيادة أو نقص تكرار احداث العنف السياسى الرسمى ودرجة شدتها من جانب ، وزيادة أو نقص درجة تكرار أحداث العنف غير الرسمى ودرجة شدتها من جانب آخر . ولذلك فان أعلى النظم العربية من حيث درجة عدم الاستقرار السياسى خلال فترة الدراسة هى التى شهدت أعلى معدلات للعنف السياسى من حيث تكرار الأحداث ومتوسط شدتها وهى : سوريا والعراق والسودان وليبيا واليمن الشمالى والجنوبى والمغرب . وهذا يؤكد وجود علاقة اقتران موجبة بين زيادة أو نقص معدل تكرار أحداث العنف السياسى (الرسمى وغير الرسمى) ، وارتفاع / انخفاض درجة شدتها من جانب ، وزيادة نقص درجة عدم الاستقرار من جانب ثان . أى زيادة أو نقص الثانى تقترن بزيادة أو نقص الأول .

٤ ـ خلال الفترة الزمنية ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، شهدت النظم العربية أعلى معدل للعنف السياسى ، من حيث تكرار احداثه ودرجة شدتها ، وذلك نظرا للتغيرات الملموسة التى وقعت خلال هذه الفترة فى إطار بعض النظم العربية من جانب ، وعلى مستوى النظام الاقليمى برمته من جانب آخر .

٥ ـ أن القوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف السياسى غير الرسمى فى النظم العربية خلال فترة الدراسة هى بالترتيب (الجماعات الاسلامية ، والطلبة ، والقوى المنخرطة فى حروب أهلية) ، والعمال ، وبعض وحدات الجيوش . ويلاحظ أن دور هذه القوى قد اختلف من نظام الى آخر ، ومن فترة الى أخرى بالنسبة للنظام الواحد . كما يلاحظ أيضا أن أغلب هذه القوى قد طرحت الى

جانب بعض المطالب والمصالح الفئوية الخاصة بكل منها، بعض المطالب العامة ، كالمطالبة بالديموقراطية والعدل الاجتماعى ومحاربة الفساد وصيانة الاستقلال الوطنى . ولذلك فانه باستثناء بعض الجماعات والتنظيمات الاسلامية التى تتبنى فكرا انقلابيا يقوم على استخدام القوة كاسلوب للعمل السياسى ، فان العنف الذى مارسته القوى الأخرى ارتبط فى الغالب بظروف موقفية ، وبقضايا ومطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية . ومن ثم فإن العنف لم يكن جزءا من التكوين الايديولوجى والفكرى لتلك القوى .

وفى ضوء هذه النتائج ، فقد ثبتت صحة فرضية العلاقة الطردية (الايجابية) بين عدم التكامل الوطنى والعنف السياسى مع ضرورة توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة ، كما ثبتت صحة العلاقة الطردية الايجابية المفترضة بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسى مع ضرورة وجود مجموعة من المتغيرات الوسيطة . كذلك لم تثبت صحة الافتراضات التى انطلقت منها الدراسة بخصوص العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية من ناحية ، والعنف السياسى من الناحية الأخرى .

ـ ولاشك ان البحث العلمى فى مصر والوطن العربى ودول العالم الثالث يواجه أزمة حقيقية ، تتمثل فى أبعاد مجتمعية حقيقية ، وهذا ما ينعكس على الأساليب الامبريقية الكمية عند الأخذ بها ، حيث توجد صعوبات فى توافر المعلومات ودقتها وتصنيفها .. الخ .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، فقد تم انجاز هذه الرسالة بجهد كبير ، ودقة فائقة ، والتزام علمى جاد . وهذا يعود الفضل فيه الى جهد الباحث ومثابرته ومتابعته لكل ما كتب واتيح له فى هذا الموضوع ، بل وجسارته فى اقتحام الصعاب ، اضافة الى المشرف الذى يعد بحق صاحب مدرسة مصرية عربية فى العلوم السياسية . فاذا كان الطالب هو الجهد والاستعداد والجدية والالتزام ، فان الاستاذ المشرف يمثل النهج والبوصلة التى توجه جهد واستعداد الطالب الباحث . وبدونهما معا (الطالب والمشرف) فانه لا يمكن خلق عمل علمى متكامل كهذا العمل الذى بين ايدينا . واذا كانت دراسات سياسية سابقة قد سدت ركنا فى المكتبة العربية والأجنبية ، فان هذه الدراسة الرصينة قد شيدت جدارا شامخا فى المكتبة السياسية على المستوى العربى والأجنبى ، وهو ما نفخر به كجماعة علمية فى العلوم السياسية .

د . جمال على زهران

□□ د . صبحى القاسم ـ التعليم العالى فى الوطن العربى ـ عمان : منتدى الفكر العربى □□

يمثل هذا الكتاب ، حلقة من حلقات المشروع الكبير الذى يقوم به منتدى الفكر العربى ، منذ عام ١٩٨٦ ، عن مستقبل التعليم فى الوطن العربى ، والذى يقع ضمن دراسات المحور الثانى وفيه يجرى مسح وصفى تحليل تقويمى لسياسات وأوضاع التعليم فى كل الاقطار العربية ، كل على حدة ، ثم كمجموعات اقليمية (المشرق العربى ، والجزيرة والخليج ، وادى النيل ، المغرب العربى) ، ثم عبر الأقطار العربية مجتمعه ، وخاصة فى قضايا الأمية وتعليم الاناث والتعليم الفنى والتعليم العالى والجامعى . والمؤلف الأستاذ الدكتور صبحى القاسم صاحب هذا الكتاب هو من الأساتذة المرموقين والمتميزين فى الجامعة الاردنية ، وقد قضى حوالى ربع قرن فى العمل الجامعى ، شغل خلالها عدة مناصب فى عمادات الكليات العلمية والتكنولوجية كان آخرها عمادة كلية الدراسات العليا . وله كتابات ودراسات فى سياسات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالى فى الوطن العربى .

وقد أخذ المنتدى على عاتقه القيام بهذه الدراسة كجزء من برنامجه حول الدراسات الاستراتيجية المستقبلية . فمصير العرب فى القرن القادم يتوقف على الكيفية التى سيعدون بها ابناءهم تربويا وتعليميا خلال ما تبقى من القرن العشرين ، والسنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين . وقد تنبهت كل دول العالم المتقدم وعدد من دول العالم النامية لهذه الحقيقة منذ بداية الثمانينات مفضلا عن الحقيقة المستقرة منذ عدة قرون حول ضرورة « التعليم » كطريق لأى نهضة حقيقية ، فان الجديد فى السنوات الأخيرة هو تزايد الادراك بأن المسألة ليست أى تعليم ، وانما الذى أصبح مطلوبا هو « تعليم » من نوع جديد ، يهيىء الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر جديد ، هو عصر الثورة التكنولوجية الثالثة ، عصر التغير المتسارع ، عصر الانفتاح الاعلامى الثقافى الحضارى العالمى ، عصر تغير الأهمية النسبية للقوى وعلاقات الانتاج .

تعالج هذه الدراسة جملة قضايا تتعلق بالنمطين الثانى والثالث من ثلاثة انماط رئيسية من مؤسسات التعليم العالى منتشرة فى البلدان العربية .

النمط الأول : المعاهد أو الكليات المتوسطة التى يجرى فيها اعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث بعد الدراسة الثانوية .

والنمط الثانى : المعاهد العليا أو المدارس العليا التى يجرى فيها اعداد القوى البشرية لمدة أربع سنوات أو اكثر بعد الدراسة الثانوية . وتقود الدراسة فى هذه المعاهد الى منح درجة البكالوريوس أو الى اجازة تعادل درجة البكالوريوس التى تمنحها الكليات فى الجامعات . ومرة أخرى يجد المؤلف تسميات مختلفة لهذه المعاهد فبعضها يدعى المعهد القومى لهذا التخصص أو ذاك كما هو الحال فى تونس والبعض الاخر يدعى بالمعهد الوطنى أو المدارس الوطنية أو المعهد العالى كما هو الحال فى المغرب والجزائر . وفى لبنان تسمى بالكليات وفى بعض الاحيان تتبع هذه المعاهد الى وزارات غير وزارة التربية أو وزارة التعليم العالى . فمعهد الحسن الثانى للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للفلاحة يتبعان الى وزارة الفلاحة مثلما يتبع المعهد الوطنى للبريد والمواصلات لوزارة المواصلات والمعهد الوطنى للدراسات القضائية لوزارة العدل وهكذا . وقد تغيرت تبعية هذه المؤسسات فى السنوات العشر الأخيرة فى بلدان متعددة اذا اندمج العديد من المعاهد القومية المتخصصة فى تونس فى احدى الجامعات الثلاث التى تم تنظيمها فى عام ١٩٨٦ ، وكذلك الحال فى الجزائر وتونس ومصر والمغرب ، وأما الكلية الجامعية وكلية التكنولوجيا والادارة فى البحرين فقد تم تنظيمها معا تحت اسم جامعة البحرين فى عام ١٩٨٦ ، ويسود هذا النمط فى عدد من البلدان العربية مثل السودان وتونس والجزائر والمغرب ولكنه نادر الوجود فى بلدان مثل سوريا ومصر والعراق والسعودية واليمن ودول الخليج .

أما النمط الثالث فهو الجامعات وهو منتشر فى جميع البلدان العربية والصورة السائدة لمدة الدراسة فى الجامعات هى أربع سنوات فى كليات العلوم والاداب والزراعة والتربية والشريعة والحقوق والاقتصاد والتجارة والعلوم الادارية ومن ٥ الى ٦ سنوات فى كليات الطب والهندسة والصيدلة وطب الاسنان . ويقود هذا النوع من الدراسة الى منح درجة البكالوريوس . وتشمل الجامعات ايضا دراسات عليا تقود الى منح الدبلوم العالى (١ ـ ٢ سنة) أو الماجستير (١ ـ ٢ سنة) أو الدكتوراه (٣ ـ ٤ سنوات) . ولهذه القاعدة سوائر ايضا اذا تقوم بعض كليات الجامعات فى تقديم دراسات تمتد مدتها من سنتين الى ثلاث وتقود الى منح درجة الدبلوم شأنها فى ذلك شأن الكليات المتوسطة أو المعاهد الفنية المتوسطة وذلك بالاضافة الى برامجها الجامعية الاخرى وتوجد هذه الصورة فى الجزائر وتونس والمغرب ولكنها نادرة فى البلدان العربية الاخرى .

وحول القضايا الرئيسية التى تعالجها هذه الدراسة فهى تتلخص فى :

- نشات التعليم العالى فى البلدان العربية وتطوره خلال القرن العشرين

- اهداف التعليم العالى وبخاصة الجامعات .

- ميادين التخصص فى الجامعات ومستوى الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات فى كل تخصص .

- القوى البشرية التى يجرى اعدادها او تاهيلها فى الجامعات وتوزيعها وفق لبلدان العربية والتخصصات ومستوى الدرجة العلمية .

- القوى العلمية العاملة فى التعليم العالى من حملة الدكتوراه والماجستير وتوزيع تلك القوى وفق ابلدان والتخصص والمستوى والجنسية .

- مؤشرات التعليم العالى والقضايا المتصلة بالانتاجية والاداء الجامعى ويشمل ذلك نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكفاءة الانتاجية مقاسة بالخريجين والانتاج العلمى والعمل الاضافى لاعضاء هيئة التدريس .

- مشاهد مستقبلية للتوجهات العامة فى التعليم العالى .

إسلام عفيفى

□ □ لبنان و آفاق المستقبل - اوراق ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - يناير ١٩٩١ □ □

يضم الكتاب أعمال ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى إطار اهتماماته بموضوع يهم الامة العربية باسرها .. انه لبنان بعد أن عانت من ويلات حرب أهلية طاحنة على مدى سنوات عديدة واستهدفت هذه الندوة وضع تصور عام لما يجب أن تكون عليه الاوضاع اللبنانية المستقبلية من خلال أربع ورقات عمل دارت حولها كثير من التعقيبات والمناقشات .

تناول الفصل الاول ورقة عمل الاستاذ/جهاد الزين عن مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسى اللبنانى وتدور حول ثلاثة افكار رئيسية اولها : أن الفكر السياسى اللبنانى لا يتمحور حول الدولة بل حول المجتمع .

ثانيها : أن وثيقة الطائف لا تخرج عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الدينية وتبرز اهميتها الجوهرية فى لحظتها السياسية فيما وفرته من تسوية وحيدة متاحة للخروج من الحرب الاهلية وليس فى نصها ذاته .

ثالثها : ان العلاقات الرسمية مع الخارج تساهم بدور فى تعزيز الوحدة الوطنية والذى يجب ان يتم من خلال البلدان العربية فى عنايتها القومية بوحدة الكيان اللبنانى وبمخاطر تفككه على الامن القومى العربى نفسه .

وقد أكد الباحث على ان لبنان قد دخل فى مسيرة السلام . فالحرب الاهلية اللبنانية اصبحت دون وظيفة بعد ان كانت مهمتها من منظور خارجى هى تولى مشاكل المنطقة نيابة عن اسرائيل وبعض العرب .

وقد عقب الاستاذ « جوزيف مغيزل » عن الوحدة وعن النظام السياسى اللبنانى من معطيات محدودة تضمنتها وثيقة الطائف وشرعها القانون الدستورى رقم (١٨ / ٩٠) وذلك على الصعيد الوطنى والنظام السياسى والعروبة والقيم وحقوق الانسان والحريات الصعيد الاقتصادى والصعيد الاجتماعى وصعيد الطوائف .

أما الاستاذ ابراهيم النجار قد تساءل : هل لا يزال لبنان مشروعا ممكنا ؟ ليجيب بأنه لابد من ثلاثة شروط لذلك وهى : (١) الشروط السياسية العامة لبعث الوحدة الوطنية فى لبنان (٢) دور العنصر الخارجى (٣) توازن السلطات الدستورية لتنظيم التعددية .

وقد وصل فى النهاية الى ان لبنان لا يزال مشروعا يمكن تحقيقه مع زوال الاحتلالات وبلوغ الاستقلال الحقيقى وعدم وضع دستور ظرفى يتقلب بتقلب موازين القوى .

أما الاستاذ نجاح واكيم فقد ركز على ثلاثة افكار أساسية فى دراسة الاستاذ/جهاد الزين وبعد أن قام بإبداء الملاحظات عليها طرح السؤال التالى : هل يستطيع اللبنانيون حكم انفسهم ؟ واجاب بـ « لا » .

ثم تناول الفصل الثانى ورقة العمل الثانية وهى من الاستاذ/الياس سابا حول مستقبل الاوضاع الاقتصادية فى لبنان » وبدأها بابراز اهم خصائص النظام الاقتصادى اللبنانى ثم تناول اسباب الازمة الاقتصادية المستفحلة ونتائجها وانتقل بعد ذلك الى مستقبل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى برزت خلال الحرب (وبسببها ؟) والتى تتمثل فى التضخم المفرط والحرب والاقتصاد الموازى الذى نما وتوسع خلال الحرب ثم تخلف الافراد والمؤسسات عن مواكبة التطور . أما القسم الثانى فيشمل كل ما يختص بهيكلية الاقتصاد اللبنانى وبنيته ونظام لبنان الاقتصادى ويتمثل فى ضعف القطاع العام وعدم قيامه بدوره الكبير المطلوب منه .

وقد نادى الباحث بامكانية قيام تجمع اقتصادى يضم لبنان وسوريا وفلسطين والاردن والعراق كخطوة اولى ويرى ان ضرورة الضروريات واولى الاولويات هى القيادة السياسية ذات الكفاءة والاخلاص

عقب الدكتور/سمير مقدسى فاوضح ان بعض جوانب المستقبل الاقتصادى فى لبنان لربما استحقت ان تبرز بشكل اوضح واوجز ملاحظاته فى ثلاث هى : - (١) التنسيق الاقتصادى وقضية الترابط بين السياسة الاقتصادية واعادة الاعمار ، والقطاع العام وتطويره ، ثم بناء المؤسسات .

وعقب بعد ذلك الاستاذ/ كمال حمدان واوضح ان الاقتصاد اللبنانى هو اقتصاد حر بدائى او اقتصاد حر فوضوى وأن الوصول لفهم افضل لخصائص النظام الاقتصادى ان يقترن تناولها بتناول الاطار العام السياسى والاجتماعى لهذا النظام . ثم سعى الى اعادة ترتيب هموم لبنان وقضاياه الاقتصادية المستقبلية وتوصل الى اعادة صياغة لابرز التحديات التى تواجه مستقبل لبنان الاقتصادى .

وتناول الفصل الثالث ورقة عمل الاستاذ معن بشور عن « مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية » وبدأها بعرض لبعض الملاحظات التمهيدية عن العلاقات اللبنانية/ السورية من حيث الايدلوجية والتاريخ ومكانة العلاقة والوضع السورى المميز لدى اللبنانيين والدور الحيوى الذى تلعبه سوريا فى لبنان والذى تدعم بعد وثيقة الطائف ثم انتقل الى مناقشة بعض الافكار الشائعة فى العلاقات اللبنانية السورية ليصل الى عرض لمستقبل العلاقات والمتمثل فى : التكامل كسبيل لمواجهة تحديات المستقبل ومبادىء التكامل وقواعده .

وقدم الباحث بعض المقترحات العملية لتطوير العلاقات اللبنانية/ السورية وعقب الاستاذ رياض الريس والذى اراد فك الحصارين المحيطين بأى حديث عن العلاقات اللبنانية/السورية اللذين اشار اليهما الاستاذ/معن بشور - وهما الحصار الايديولوجى والحصار التاريخى . وتلاه فى التعقيب الدكتور/محمد المجذوب والذى أشار الى المنظارين المستعملين لتحديد مستقبل العلاقات اللبنانية/ السورية وهما : - المنظار القانونى والمنظار القومى . واختتم الدكتور عصام خليفة التعقيبات داعيا اللبنانيين والسوريين ان يستيقظوا مبادرين الى التفاهم والتعاون والحوار فى أجواء العقلانية والاخلاص .

وقدم الاستاذ شفيق الحوت الورقة الرابعة والأخيرة وهى موضوع الفصل الرابع تناولت العلاقات اللبنانية / الفلسطينية من منطلقين : الاول يختص بالشئون المعيشية والمدنية للاجئين الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى اللبنانية وقد طرح عدة نقاط لايجاد الحلول للمشاكل الخاصة بهم . كما سجل عددا من الثوابت السياسية والحقائق الموضوعية يستحيل الخلاف عليها . واوضح ضرورة قراءة نصوص اتفاقية الطائف فى ضوء هذه الثوابت من اجل تجاوز عثرات الماضى والتكتل بتحديات المستقبل ، وتتلخص فى بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة الاراضى اللبنانية ، وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلى .

ـ وعقب الاستاذ / محمد حسن الامين على القسم الثانى الذى يخص الجانب السياسى ـ العسكرى ووقف على التعقيدات والاشكالات التى تطرحها مهمة تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية من هذا الجانب وهى تعقيدات من الجانب اللبنانى والجانب الفلسطينى والجانب العربى وأوضح ان بحث العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية بهدف الوصول الى ارساء قواعد واضحة لهذه العلاقة ليس مبررا فحسب بل هو ضرورى وذلك لاعتبارات عديدة واختتم الاستاذ / احمد صدقى الدجانى التعقيبات من موقع الاتفاق مع الورقة وأورده فى ثلاث نقاط فى معرض التاكيد او التفصيل .

ثم تلا ذلك مناقشة عامة تحدث خلالها كل من الدكتور / سهيل ادريس والاستاذ / نجاح واكيم والدكتور / سعود المولى والدكتوره / زاهية قدورة . ثم القى الأستاذ « معن بشور » كلمة المشاركين والتى ركزت فى مجملها على ضرورة الوحدة العربية . ثم جاء الختام وهى كلمة مركز دراسات الوحدة العربية التى القاها الدكتور / خير الدين حسيب حيث أوضح ان المركز سيولى لبنان ومستقبله وشئونه قسطا اكبر من نشاطه فى المرحلة المقبلة .

والملاحظ ان الكتاب الصادر عن الندوة يضم وثائق تاريخية ودستورية . ويعد اثراء للمكتبة العربية حيث يتناول موضوع فى غاية الاهمية ولأن الدراسات التى تناولها واكبت واعقبت توقف الحرب الاهلية فى لبنان ووضع وثيقة الطائف ولذا فهو يغلب عليه طابع الصدق واليقين والحداثة والواقعية والنظرة المستقبلية .

زكريا محمد عبد الله

□□ هويدا عدلى رومان ـ الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ ١٩٩١ □□

تستمد الدراسة اهميتها من عناصر ثلاثة وهى استخدام النموذج السلطوى البيروقراطى كإطار نظرى لتحليل واقع البلدان فى العالم الثالث ثم الاهمية المتزايده التى يوليها علماء السياسة لدراسة جماعات المصالح كمدخل اساسى لفهم ديناميات النظام السياسى واخيرا ندرة الدراسات التى ركزت على الجوانب السياسية للحركة العمالية فى مصر فى اعقاب ١٩٥٢ .

وتحاول فصول الدراسة السبع الاجابة عن التساؤلات الخمس الاتية : ـ

١ ـ هل يقترن اسلوب التنمية السائد فى المجتمع بوجود شكل من الادماجية على صعيد النظام السياسى ؟

٢ ـ ما مدى استقلالية نقابات العمال وحريتها فى الحركة فى ظل النظام السياسى الادماجى ؟

٣ ـ الى اى حد يختلف موقف التنظيم النقابى بإختلاف نمط التنمية المنتج ؟

٤ ـ هل يحدث أن يشذ سلوك القواعد العمالية عن موقف التنظيم النقابى ولماذا ؟

٥ ـ ما مدى تأثير التعددية الحزبية على الوزن السياسى للحركة العمالية ؟

يتناول الفصل الاول النظم السلطوية فى العالم الثالث بصفة عامة مع التركيز على النظم السلطوية البيروقراطية للتعرف على محددات العلاقة بين النظام السلطوى البيروقراطى وجماعات المصالح فى تلك البلدان متمثلة فى مفهوم الادماجية بابعاده المختلفة .

وتناول الفصل الثانى الحركة العمالية فى العالم الثالث من حيث العوامل التى ساعدت على ظهورها وتطورها .. ويأتى الفصل الثالث ليضع الحركة العمالية المصرية فى سياقها التاريخى مبرزا الفروق بين واقعها قبل الثورة وبعدها .

ويستكمل الفصلان الرابع والخامس هذه النقطة ، فيعرض الرابع للتطور القانونى ، والبنائى ، والوظيفى للتنظيم النقابى فى مصر عقب ثورة ١٩٥٢ ، وهو ما اتضح منه حرص السلطة السياسيه على ادماج الحركة العمالية ومن امثلة هذا الحرص ، تكوين إتحاد واحد لنقابات العمال على مستوى البلاد ككل .

بينما يركز الخامس على التحليل الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية من حيث هيكلها وتوزيعها على انشطة الاقتصاد القومى .. حيث ان الوضع الاجتماعى والاقتصادى للطبقة يحدد دورها السياسى وفاعليتها .. وتناول الفصل السادس موقف الحركة العمالية من القضايا الاقتصادية والسياسية ، وذلك بتحليل جريدة العمال ، والمؤتمرات التى عقدت ، فضلا عن رصد التحركات العمالية التلقائية غير المنظمة كالاضرابات للتعرف على موقف القواعد العمالية ثم فى النهاية الفصل السابع الذى يتناول علاقة الحركة العمالية بالمؤسسات السياسية والحكومية والشعبية كمحاولة لتحليل ديناميت التفاعل بين الحركة العمالية ، وبين هذه المؤسسات

ومن خلال هذه الفصول ، تستطيع الباحثة فى النهاية الاجابة عن تساؤلاتها ـ السابق الاشارة اليها ـ والتى يمكن ايجازها على النحو التالى : ـ

يمكن تفسير سياسات النظام السياسى المصرى فى مرحلتى التصنيع بإحلال الواردات (٥٧ ـ ١٩٧٤) او الاندماج فى السوق الراسمالى (٧٤ ـ ١٩٨١) تجاه الحركة العمالية فى ضوء مفهوم الادماجية بنوعيها الشعبى والمحافظ ، والتى بدأت تتبلور منذ عام ١٩٥٣ متمثلة فى هيئة التحرير ، والاتحاد القومى ، والاتحاد الاشتراكى .. وجهاز الدعى العام الاشتراكى الذى حل محل الاتحاد الاشتراكى ، بالاضافة الى مجموعة اخرى من الاليات التى استعان بها النظام الاتمام عملية الادماج فيها ، ومنها على سبيل المثال ، تقنين نظام واحدية وهيراركية التنظيم النقابى بمقتضى القوانين العمالية المتعاقبة (قانون رقم ٩١ لسنه ٥٩ ، ٦٢ لسنه ٦٤ ، ٣٥ لسنه ٧٦ ، ١ لسنه ٨١ .. واستخدام اسلوب دمج النقابات او اعادة التصنيف النقابى بما يضمن استبعاد القيادات النقابية غير المرغوب فيها ، والوصاية الادارية الناتجة عن تدخل وزارة العمل فى اختصاصات الحركة النقابية واستحداث الجمع بين منصبى وزير العمل ، ورئيس الاتحاد ورئيس الاتحاد العام للعمال ، والعمل على مد الدورة النقابية لاستمرار بقاء قيادات معينه فى مواقعها .

اختلف نمط الادماجية من مرحلتى التصنيع بإحلال الواردات ، والاندماج فى السوق الراسمالى ، فقد كان شعبويا فى الاول ، حيث تمتعت الطبقة العمالية بالعديد من المزايا ، وتحول فى المرحلة الثانية الى نمط محافظ فقدت فيه هذه الطبقة العديد من مزاياها .

هناك ثلاثة ادوار رئيسية نهض بها التنظيم النقابى المصرى تارجحت بين المساندة ، والمعارضة ، والوساطة .

فقد لعب التنظيم النقابى المصرى دور المساندة فى الفترتين الاولى والثانية فيما يتعلق بقضايا السياسات الداخلية والخارجية بينما عارض توجيهات النظام الاقتصادية فى الفترة الثانية ، عمل حين ساند التحولات الاشتراكية فى المرحلة الاولى .

لم تؤد التعددية الحزبية الى زيادة الثقل النسبى للحركة العمالية ، ويرجع السبب فى ذلك الى مجموعتين من العوامل .

تتعلق الاولى بالتنظيم النقابى نفسه حيث اعلن حياده من البداية ، والثانية ، تتعلق بالاحزاب السياسية نفسها التى ضعف فى اغلبها ـ نسبة تمثل العمال فى المستويات القيادية العليا بها .

امانى الطرابيشى

□□ محسن فؤاد صيادى ـ ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والأقليمية بها ـ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ـ ١٩٩١ □□

تتفاقم مديونية البلدان النامية يوما بعد يوم ، وقد وصلت الى منعطف خطير فى الآونة الأخيرة وبصورة خاصة بعد أن تطورت أحجامها وتضاعفت أعباؤها وتحولت من مسالة اقتصادية فنية بحتة الى مسالة سياسية دولية . وقد احتلت ازمة الديون مكان الصدارة فى جداول أعمال العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية حيث استحوذت على اهتمام كافة الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية فى معظم البلدان النامية والمتقدمة . هذا وقد اعتاد المجتمع الدولى على مثل هذه الأزمة الاقتصادية الطارئة والتى اصبحت احدى سمات العلاقات المالية والدولية .

ويتناول هذا الكتاب الأسباب التى أدت الى أزمة ديون البلدان النامية وتفاقمها فى مطلع الثمانينات ، ويثبت المؤلف بالوقائع والأرقام مسئولية العالم الرأسمالى عن هذه المشكلة ولايعفى المدينين من بعض المسئولية . ويركز المؤلف ولأول مرة على مواقف الجهات الدولية والاقليمية تجاهها ، بما فى ذلك جهود الأمم المتحدة والمبادرات العديدة الرامية الى اخراج العالم النامى المرهق اصلا بالتبعية من فخ المديونية .

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول يقدم الفصل الأول معلومات اساسية عن أزمة الديون ويشير الفصل الى مجموعة من الوقائع منها ان ازمة الثمانينات تشترك بشكل عام فى اصولها وان اختلفت الياتها مع الأزمة التى هزت العالم فى أوائل الثلاثينات ومن جهة اخرى فان اقتصاد الدول النامية تحول بعد مرحلة الاستقلال فى الخمسينات من اقتصاد اسير لاقتصاد تابع بدرجات متفاوتة . ومن المعروف ان الدول النامية بشكل عام صارت دون تخطيط على طريق الاستدانة المفرطة نظرا لسهولة الاقتراض الخارجى من قبل بسبب تخمة السيولة الدولية وكانت النتيجة أن هذه الديون قد نمت ، وبمعدلات أكبر من معدلات نمو صادرات البلدان النامية ، وكل ذلك كان يشير بشكل أو بآخر الى ان ساعة الكارثة آتية لا محالة . وقد وقعت الواقعة بالفعل فى عام ١٩٨٢ حينما توقفت كبريات الدول المدينة مثل المكسيك والارجنتين عن دفع اعباء ديونها الخارجية المستحقة للبنوك الأمريكية . وقد تبعتها فى العام نفسه العديد من الدول المدينة الاخرى ، فوصلت الأزمة الى منعطف خطير ، وبشكل خاص عندما هبطت معدلات نمو الائتمان الدولى بشكل شديد ، وتفاقمت احوال الاقتصاد الرأسمالى من جهة اخرى ، وتأثرت البلدان النامية تأثرا جسيما ، وتضعضعت قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها المتراكمة ، وتعقد الموقف اكثر فأكثر عندما تدهورت اسعار المواد الأولية وفى مقدمتها اسعار النفط ..

وفى الفصل الثانى يوضح الكتاب حجم ديون المجموعات الجغرافية فى العالم الثالث بما فيها المجموعة العربية واسرائيل . ولقد اصابت الديون الخارجية بشكل رئيسى دول امريكا اللاتينية ٤٢ ٪ من مجمل ديون عام ١٩٨٢ وان ديون آسيا ـ بشكل عام ـ ليست بالمفرطة اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم القارة السكانى والاقتصادى ، وقد اشارت الأرقام ان حصة آسيا من مجمل مديونية العالم الثالث تقدر بـ ٢٤ ٪ فى عام ١٩٨٧ ـ اى اقل بكثير من حقها فى مجمل الناتج القومى للدول ذاتها اى ٣٩٫٥ ٪ فى العام نفسه .

ان دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعتبر بشكل عام فى وضع اسوأ من حيث نسبة الديون الخارجية ، بالمقارنة بالناتج القومى فى عام ١٩٨٧ « ١٦٫٧ ٪ مقابل ٥٤ ٪ » . أما المأساة فهى فى القارة الافريقية . وقد اشارت الاحصاءات الى ان القارة السوداء تتحمل ١١٫٥ ٪ من مديونية دول العالم الثالث جميعها ، بينما لم يمثل ناتجها القومى سوى ٥٫٥ ٪ من مجموع الناتج القومى للعالم الثالث .

ويتناول الفصل الثالث جهود الأمم المتحدة حيال ازمة الديون ومنها انشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية . ورغم هذا فان دور المنظمة الدولية متواضع فى هذا المجال .

ويخصص المؤلف الفصل الرابع لبيان مواقف المجموعات الجغرافية الرئيسية فى العالم من أزمة الديون بما فيها موقف المجموعة العربية والبلدان الاشتراكية ومنها على سبيل المثال اقتراح امير الكويت فى الدورة ٤٣/١٩٨٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة الغاء فوائد ديون العالم الثالث وطالب باعادة النظر فى شروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتكون اكثر مرونة وانسانية وزيادة العون العلمى والتقنى من الشمال الى الجنوب .

ويرصد المؤلف فى الفصل الخامس موقف المؤسسات المصرفية الدولية « صندوق النقد والبنك الدوليين » وهاتان المؤسستان توجهان الاهتمام الى الادارة التى يمكن ان تقوم بها السياسات الموجهة نحو تحقيق ادارة اقتصادية افضل فى الدول النامية وتلتزمان بالنهج القائم على ادارة كل حالة بمفردها مع التركيز على انتهاج سياسة الاقتصاد الحر .

وتحت عنوان مسئولية الدائنين والمدينين عن تفاقم ازمة الديون جاء الفصل السادس وتشير الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة وخارجها الى ان ازمة الديون ترجع اسبابها الى عوامل داخلية وخارجية وان الدول المدينة تقاسم الدول الدائنة المسئولية عن مديونية العالم الثالث وان كان ذلك بدرجات متفاوتة .

وفى الفصل السابع والاخير يسجل المؤلف عددا من الاستنتاجات والاقتراحات ومنها على سبيل المثال « وعلى مستوى الوطن العربى » الدعوة ولأول مرة الى عقد مؤتمر قمة عربى تشارك فيه المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشخصيات العربية المتخصصة بالشئون الاقتصادية والتنموية تعالج فيه مشكلة مديونية الوطن العربى وتعثر محاولات التكامل الاقتصادى العربى .

هنـاء عبدالسلام العبادى

كتب جديدة وردت الى المجلة

□□ الاستراتيجية السياسية العسكرية

- تاليف مجموعة من الباحثين واشراف د . مصطفى طلاس
- الناشرة دار طلاس للدراسات والترجمة النشر - دمشق ١٩٩١

تعبير الاستراتيجية هو تعبير ذو اصل عسكرى ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الاستراتيجية بلفظ الحرب وقياداتها وعندما ظهر علم الحرب اصبحت استراتيجية الحرب فرعا من فروعه وبدأت الجهود الجادة لتدوين فن الحرب مع نيقولا ميكيافيلى الذى كتب كتابا بعنوان « فن الحرب » وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع الى منتصف القرن الثامن عشر ، عندما قام هنرى لويد الانجليزى فى مقدمة كتابه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة واسس الاستراتيجية الحربية .

ويقصد بالاستراتيجية فى المجال العسكرى استخدام القوة المسلحة بواسطة الدول لتحقيق اهدافها . ويمكن الاشارة الى ثلاث اضافات فكرية واضحة ساهمت فى تطوير المفهوم وتحديد معناه . ففى البداية سادت تعريفات حصرت مفهوم الاستراتيجية فى اطار قيادة المعارك وجاء ليدل هارت لينتقد هذه التعريفات ويوسع من مفهوم الاستراتيجية لتشمل كيفية استخدام القوة المسلحة عموما لتحقيق الأهداف السياسية ثم قدم بوفر اضافته التى اخرجت مفهوم الاستراتيجية من اطاره العسكرى الى اطار اوسع يعتبر القوة المسلحة احد ابعاده ومجالاته .

يتالف الكتاب من أحد عشر فصلا تتحدث عن طبيعة الحرب وقوانين الصراع المسلح ووسائط الصراع المسلح وتاثيرها مع طابع الحرب والجغرافيا الاستراتيجية واسس الاستراتيجية والاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة وصلة الاستراتيجية بالسياسة والمعنويات وتطور الاستراتيجية حتى بداية الحرب العالمية الأولى وتطور الاستراتيجية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة وخصائص استراتيجية الحرب المقبلة .

□□ الأكراد .. الاساطير والثورات والحروب

تاليف : نبيل زكى
الناشر : مطبوعات كتاب اليوم - مؤسسة اخبار اليوم - القاهرة - ١٩٩١

من هم الاكراد الذين ظهروا فجأة فى مقدمة مسرح الأحداث فى المنطقة الان واصبحت مأساتهم وحكاياتهم على كل لسان وفى كل وقت فى وسائل الاعلام فور سكوت المدافع فى جبهة الخليج؟ من اين جاء هؤلاء الاكراد ؟ وماهى قصتهم ؟ وهل يشكلون شعبا وقومية ؟ وماذا تعنى كردستان والصراع حولها ؟ وماهى قصة محاولات اقامة دولة كردية مستقلة على مر العصور ؟

على مثل هذه التساؤلات وغيرها يأتى كتاب الكاتب الصحفى الاستاذ نبيل زكى ليجيب عليها من واقع المراجع العديدة والمتابعة الميدانية منذ منتصف السبعينيات ولقاءات المؤلف مع الأطراف المعنية . وجاء الكتاب فى النهاية كمحاولة استطلاع ممتاز لأبعاد المسالة الكردية وتأكيدا لحقوقهم المشروعة فى اطار الوطن العربى ويلخص المؤلف هذا بارتباط مستقبل المسالة الكردية بمستقبل النضال الشعبى العراقى من أجل القرار الوطنى المستقل واقامة نظام ديمقراطى حقيقى على أساس التعددية السياسية والحكم الدستورى البرلمانى .

□□ مهارات العمل النقابى

تاليف : دعاء الدين حسن
الناشر : الجامعة العمالية ـ القاهرة ـ ١٩٩٠

الموضوعات التى يتضمنها الكتاب من الموضوعات الضرورية والاساسية لممارسة العمل النقابى بأسلوب علمى ويتناول الفصل الأول تاريخ مجتمع العمل وتطوره والقوانين المختلفة التى كانت تحكم ومازالت تحكم على الحركة النقابية . ويشرح الفصل الثانى التنظيم النقابى بأنواعه سواء التنظيم الصناعى او التنظيم الحرفى ومزايا وعيوب كل منهما ثم التنظيم النقابى فى مصر . ويتناول الفصل الثالث مهارات الاتصال وهى ضرورية بالنسبة للقائد النقابى وتعد جزءا اساسيا من عمله اليومى . وتتناول الفصول الأخرى من الكتاب موضوع حل المشكلات النقابية بأسلوب علمى واتخاذ القرارات بالنسبة للحركة النقابية .

□□ الاسلام والعقلانية

تاليف : جمال البنا
الناشرة دار الفكر الاسلامى ـ القاهرة ـ ١٩٩١

يضم الكتاب ثلاثة ابواب ويثبت ان الاسلام يؤذن بالعقل ثم يناقش قضية العقل والنقل ويعرض فى فصل مستقل أثر القلب مع العقل . وفى الباب الثانى : مقومات العقلانية الاسلامية ويوضح كيف ان الاسلام يجعل أعمال القلب هو سبيل الايمان وان العقلانية الاسلامية موضوعية اكثر من اى مذهب عقلانى آخر . كما انها تتميز بطبيعة خيرة تميزها عن العقلانية الطليقة التى لاتجد مايحول دون اساءة استغلالها . ويعالج الباب الثالث القضايا الأربع التى تطرحها العقلانية مع الاسلام الا وهى : وجود الله تعالى وصفاته وخلود الروح ووجود حساب وعقاب ، جنة ونار واخيرا النبوات التى يكون الوحى العنصر المميز لها عن الفلسفات .

□□ الوحدة اليمنية فى مواجهة التحديات

تاليف : خالد بن محمد الفاسى
الناشر : دار دمشق ـ دمشق ، دار الثقافة العربية ـ الشارقة ـ ١٩٩١

أحدث الكتب التى قدمها المؤلف فى اطار اهتماماته بالوحدة اليمنية وتركز فصول الكتاب على ثلاثة محاور ، يدور المحور الأول حول الخلفية التاريخية للشعب اليمنى تأكيدا لأصوله الحضارية ولمقومات وحدته ويتناول المحور الثانى العلاقة المميزة بين اليمن والخليج باعتبار وحدة اليمن ركيزة اساسية نحو تحقيق وحدة الخليج والحرية العربية اما المحور الثالث فيشرح باستفاضة وثيقة دستور دولة الوحدة . ويشارك المؤلف عددا من الكتاب فى تحرير الكتاب .

□ □ الدراسات الاعلامية

ـ دورية تصدر عن المركز العربى للدراسات الاعلامية (العدد ٦٣)
ـ رئيس التحرير : صلاح الدين حافظ

يتضمن هذا العدد عددا من الدراسات الاعلامية الجادة وكان من الطبيعى ان تترك أزمة الخليج بصماتها على مثل هذه الدراسات وهنا استهل رئيس التحرير كلمته الافتتاحية بالحديث عن حرية الاعلام وأزمة الخليج ويؤكد فى مقاله ان فشل الادارة الاعلامية لأزمة الخليج قد كشف عن نقائص كثيرة تعوق التقدم العربى فى اى مجال من مجالات الحياة كما كشف حجم العجز الذى أصاب الفكر العربى ليس فقط خلال ادارة الأزمات ولكن قبلها فى محاولة لتفادى تدهورها وبعدها فى محاولة لاحتواء آثارها . وطالب الكاتب بفتح الملفات لنعيد تقويم المواقف والآراء والاتجاهات السائدة لنبدأ باصلاح بيوتنا من الداخل .

ومن الدراسات المنشورة أزمة الخليج ومصداقية الاعلام المصرى للدكتور عبدالفتاح ابراهيم عبدالنبى) والضغط من أجل صحافة حرة (ترجمة وعرض د . محجوب عز) والصحافة السودانية بين الأنظمة الحزبية والعسكرية (د . صلاح عبداللطيف) وأحداث العالم الثالث فى التغطية الاعلامية (د . راجية احمد قنديل) والتعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة المتغيرات الدولية (عصام رفعت)

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



'Hello — New World orders!'

الى جميع الدول
فى كل مكان

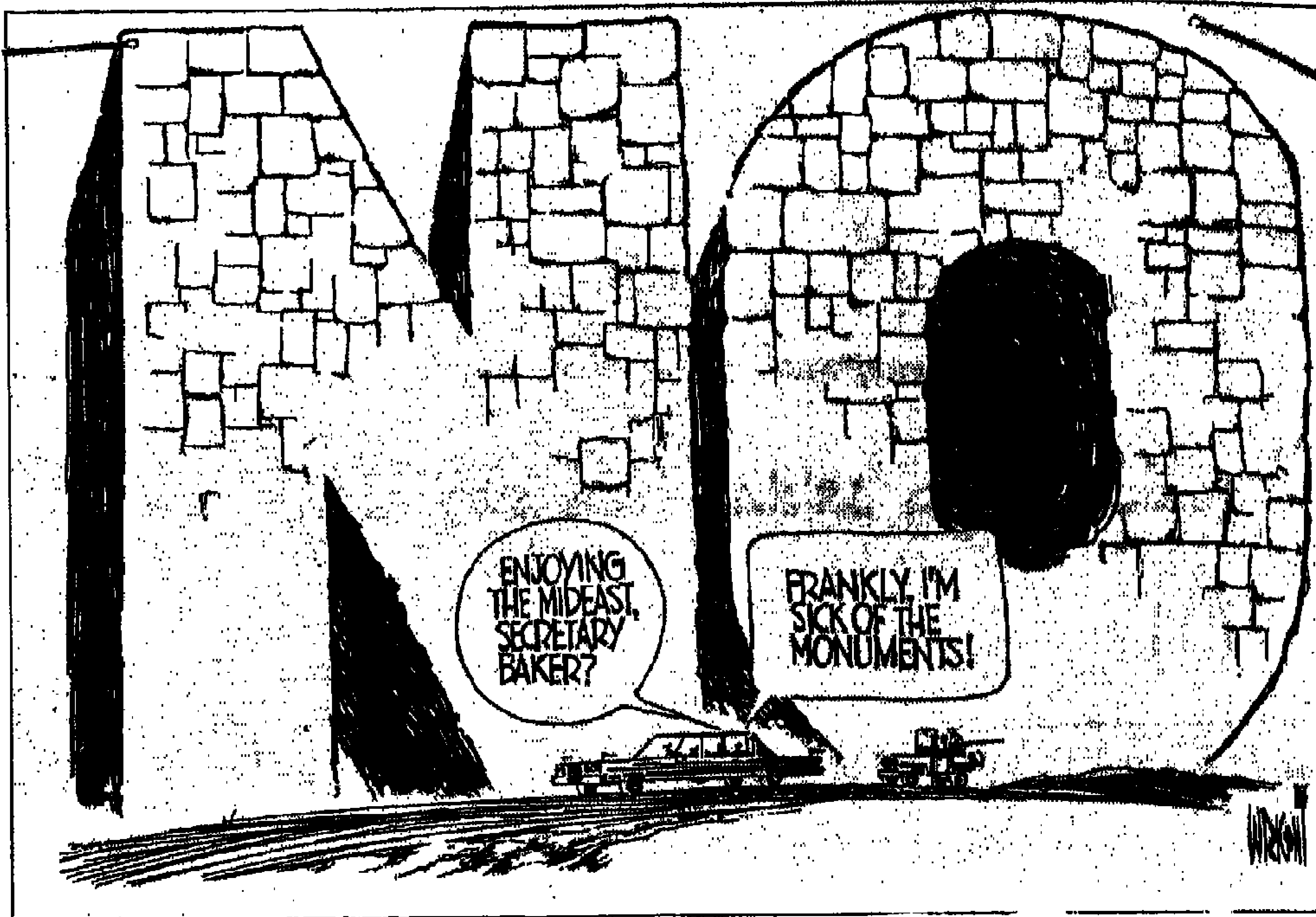
أنتم أيضا يمكنكم
خوض حرب بأفضل
الأسلحة

مبيعات الاسلحة
الأمريكية

التسليم فى أى مكان

هالو.. طلبيات العالم
الجديد !

عن صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون - ٩ مايو ١٩٩١

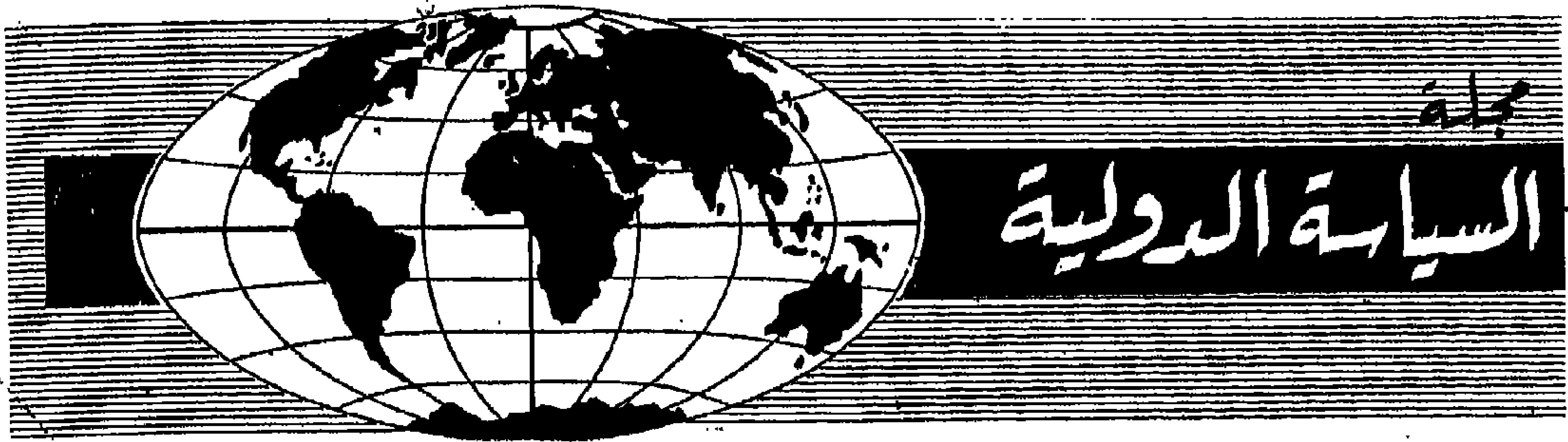


- هل تستمتع ياسيد السكرتير بيكر بزيارة الشرق الأوسط ؟
- بصراحة ، لقد مللت هذه المبانى الأثرية .. .

عن نيوزويك - ٣ يونيو ١٩٩١



- انها أوروبا .. بخصوص الأكراد
- قل لها اننى لم أنته من مهمتى بعد
(ليموند - ١٧ ابريل ١٩٩١)



رؤية غربية لأهم قضايا مابعد حرب الخليج (١)

اعداد سوسن حسين

● سكتت المدافع وتوقفت المعارك وانتهت حرب الخليج . انتهت بأنتصار قوات التحالف الغربى . وأدت السرعة غير المتوقعة التى انهار بها الجيش العراقى الى اصابة العالم العربى بالذهول رغم مشاعر الارتياح النسبى التى عمت معظم ارجائه لهزيمة الطاغية المغتصب .

لقد كان لهذا الانتصار طعم مر .. ولايزال .. انه انتصار غربى فى حرب بين دولتين عربيتين دفع الغرب نفقاتها ، وكان الأشرف ان يحل الصراع فى اطار عربى وبأيد عربية . أن حرب الخليج قد خلفت شعورا عميقا بالاحباط والخجل لدى الشعوب العربية فقد اثبتت هذه الحرب العجز العربى التام وغياب الارادة العربية الموحدة ، ولولا اشتراك القوات المصرية والقوات السورية مع قوات التحالف لتمزقت البقية الباقية من الكرامة العربية الجريحة .. اما هؤلاء الذين اشعل صدام حسين حماسهم وحرك أمالهم وطموحاتهم ضاربا على الوتر الحساس وهو مواجهة القوى الغربية حليفة اسرائيل وهزيمتها ، هؤلاء قد اصابتهم الهزيمة العراقية فى مقتل .

● ان اى نظام دولى جديد يجب أن يضع فى اعتباره الحالة النفسية العامة لشعوب المنطقة . ولابد أن يعيد الغرب تقييم علاقاته بالدول العربية على هذا الاساس ، والا حدث مالا تحمد عقباه ، خاصة وان اسرائيل ماضية فى تعنتها وتحديها ورفضها لجميع مبادرات السلام . ان النتيجة الطبيعية لمثل هذا الموقف هى انتشار التطرف وتصاعد مشاعر النفور والكراهية تجاه مجتمع دولى استطاع من خلال الأمم المتحدة ان يفرض ارادته على العراق وفشل فى فرض ارادته على اسرائيل ! ! لذلك يجب بذل الجهود من اجل امتصاص غضب وثورة العالم العربى وتنظيم علاقات قوية على اساس سليم وقواعد عادلة بين دول المنطقة والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

● ماهى رؤية العالم الخارجى لقضايا مابعد حرب الخليج ومستقبل منطقة الشرق الاوسط ؟ وماهى الحلول التى تطرحها الاقلام غير العربية لهذه القضايا ؟ وكيف يمكن تحقيق الاستقرار فى هذه المنطقة التى مزقتها الحرب وفجرت توتراتها الكامنة ؟

ان قضية « مابعد حرب الخليج » قد اصبحت الشغل الشاغل للمراقبين السياسيين والمفكرين والمحللين الغربيين وقد انهمر سيل من البحوث والدراسات والمقالات التى تتناول هذا الموضوع وتستحق ان نفرد لها صفحات هذا العدد وبعض الاعداد القادمة .

politique internationale

Les Cles de L'aptès- Crise
Marc Lavergne .
Politique Internationale No 51 Printemps 1991 .

مفاتيح ما بعد الأزمة

بقلم مارك لافرنى

● ان أهم قضايا تطرح نفسها امام التحالف الغربى بعد ان وضعت حرب الخليج اوزارها هى :

أولا : ماذا سيكون مصير العراق المهزوم ؟

ثانيا : هل سيحتفظ الحلفاء بوجود عسكرى فى الخليج حتى يتأكد الاستقرار الذى يضمن لهم الحصول على احتياجاتهم من البترول ؟

ثالثا : القضية التى آثارها صدام حسين منذ البداية وهى الربط بين الانسحاب من الكويت وبين انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة . وهى حقيقة لن يستطيع المنتصرون تجاهلها فترة طويلة .

ويؤكد المقال ان جميع الدلائل تشير الى عدم وجود خطة موضوعة لتسوية مصير الشرق الأوسط بعد الحرب . وبناء عليه لكى نحدد شكل السلام فى المستقبل يجب ان نفهم وندرس التطورات التى حدثت فى دول المنطقة ، وان نضع تطلعات الأطراف المتنازعة فى اطار هذا التطور .

كيف كانت الأوضاع فى الشرق الأوسط عشية الثانى من أغسطس ؟

● عرفت المنطقة لأول مرة فى تاريخها وقبل اندلاع الأزمة مباشرة فترة من الهدوء والتقدم السياسى والاقتصادى . فقد هدأت التوترات بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وكانت المعارك الشرسة التى دامت ثمانى سنوات وبدأت الأزمة اللبنانية أولى خطواتها على طريق الانفراج بعد اتفاقيات الطائف فى ١٩٨٩ بعد خمسة عشر عاما من المواجهات الدامية . وقد جاءت هذه العودة الى الهدوء فى منطقة الشرق الأوسط وسط جو عالمى ملائم تماما لهذا النوع من التطور .

أما على الصعيد الاقتصادى فقد تراجعت اسعار البترول التى ارتفعت بعد ١٩٧٣ و١٩٧٩ وشهدت الفترة الأخيرة عودة النظام الاقتصادى العربى الى الطريق السليم ، وبدأ خير البترول يعم حتى على الشركات التى لا تملك الكثير . وأصبح لدى الدول المنتجة هياكل تحتية وكوادر محلية وبدأت تتصرف بوعى وحذر أكبر فى ادارة ثرواتها البترولية بعد ان تعلمت من دروس الماضى . كما تمت محاولات جادة وواقعية للتقارب الاقليمى ، وأصبح مجلس التعاون الخليجى الذى اسسته السعودية عام ١٩٨١ جهازا للتعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمى الفعال . كما بدأ اتحاد المغرب العربى فى وضع اهداف اقتصادية من اجل تطوير علاقات طيبة ومثمرة بين اعضائه . وحتى مجلس التعاون العربى الذى وضع اساسه الملك حسين والذى ضم الاردن ومصر والعراق واليمن الشمالى كان شاهدا على جو التعاون الجديد الذى ساد المنطقة . كما بدأت دولتا اليمن الشمالية والجنوبية اللتان انفصلتا اكثر من قرن فى التقارب لاتمام الوحدة بينهما بشكل واقعى ومتوازن .

وكان هذا الجو من الوفاق والتعاون يترجم نفسه الى تحرير الاقتصاد الذى كان حتى ذلك الوقت تابعا للدولة ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال والمبادرات الخاصة . كما بدأت النظم السياسية تسير فى طريق الليبرالية بدرجات متفاوته . وكان ابرز مثل هو التطور السريع الذى حدث فى الأردن وانتهى بالانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٨٩ . وحتى صدام حسين نفسه بدأ يستعد لتكوين احزاب سياسية مجاراة منه لروح العصر . وفى الكويت اصر الرأى العام الليبرالى على عودة البرلمان الذى الغى عام ١٩٨٦ . واستسلم الأمير جابر ووافق على اجراء الانتخابات لتشكيل البرلمان . وتم ذلك ولكنه كان برلمانا عاجزا لم يرض عنه الشعب الكويتى وطالب بتغييره .

وهكذا كان الشرق العربى يعمل بجدية على تطوير نفسه عشية غزو الكويت . ثم حدث الانفجار الذى زلزل كيان هذه المنطقة .

انفجار العالم العربى :

● وكانت أولى بوادر هذا الانفجار بعد غزو صدام للكويت هى التزام الاطراف التى كان يجب ان تتخذ مواقف فعالة بالصمت التام . فلم يسمع احد صوت منظمة البترول العربية حيث تمثل الدول العربية الأغلبية . أما الجامعة العربية فقد اصيبت بالشلل التام وعجزت عن مواجهة الموقف بعد ان فشلت فى توحيد كلمة اعضائها على ادانة

الغزو . وهكذا فشلت هيئة كان يمكن ان تأخذ بزمام المبادرة لحل الأزمة . كما ان منظمة المؤتمر الاسلامى التى لعبت دورا هاما فى النزاع بين العراق وايران وادانت مرارا القلاقل التى تثيرها طهران فى مواسم الحج لاذت بالصمت هى الآخرى خلال الأزمة ولم ترق الى مستوى مسئولية جمع الكلمة فى العالم الاسلامى .

ان اختفاء هذه الهيئات الثلاثة التى كان يمكن ان تقوم بدور فعال فى تسوية الأزمة وحل الخلافات قد ترك المجال مفتوحا امام الحلفاء الذين اضطروا الى التدخل المباشر من اجل حل الصراع حفاظا على مصالحهم فى المنطقة . هذا بالاضافة الى ان المنظمات الآخرى التى كانت تشجع التجمعات الاقليمية قد وجدت نفسها فى موقف لا تحسد عليه . فقد انهار تماما مجلس التعاون العربى منذ بداية الأزمة . كما ان مجلس التعاون الخليجى قد برهن على عجزه عن القيام بالدفاع عن اعضائه . فالكويت عضو فى هذا المجلس ، ولم يستطع حمايتها من العدوان ، رغم نفقات التسليح التى بلغت مليارات الدولارات . وحتى السعودية لم تستطع القيام بدور حامية الخليج فى مواجهة الاطماع العراقية . وقد ادى تفتت العالم العربى الى التدخل الخارجى وفرض الوصاية الخارجية لكى لا تصبح المنطقة حقلا للاضطرابات التى يمكن ان تهز استقرار العالم وتهدد المصالح الحيوية للقوى الغربية .

ما هو مصير العراق ؟ :

● لقد كان الهدف الأول للتحالف الغربى هو تدمير القوة العراقية وقد تحقق هذا الهدف جزئيا بالحرب ، ثم شروط وقف اطلاق النار التى فرضت على العراق تدمير الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية والصواريخ التى يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو مترا . واضافت الولايات المتحدة هدفا آخر هو اسقاط نظام صدام حسين . وكان موضوع تمزيق العراق وتقطيع أوصاله مثارا فى تركيا وايران بل ان التشاور فى هذا الشأن تم بين العاصمتين ، ووافقت اسرائيل على هذا الحل بلاشك ، فهى تتمنى ان يعاد تكوين دول المنطقة على اساس دينى أو طائفى ، لأن ذلك يتيح امامها فرص الاندماج الاقليمى دون ان يفرض عليها أى تغيير فى طبيعتها الى جانب ان تمزيق العراق سيمنعه من ان يصبح قوة يخشى جانبها مرة اخرى ، وكان الاتفاق الذى تم بين تركيا وايران هو ان تأخذ تركيا كيركوك فى الشمال ويتم انشاء دولة شيعية منفصله فى الجنوب تضم حقوق الرميلة ، ولا يبقى العراق الا فى المنطقة الوسطى حول بغداد وبلا أية امكانيات سوى امكانيات زراعية .

ولكن اتضح فيما بعد ضخامة العقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ مثل هذا المشروع . اولا من هى الدولة الغربية التى يمكن ان تتحمل نتائج هذا التصعد فى قوة هاتين الجارتين وتساعدهما فى الفوز بهذه الغنائم فى حرب لم تخوضاها ؟ ان العراق يعتبر قوة توازن ضرورية فى مواجهة تركيا وايران ، ولن توافق الدول العربية على تمزيقه مهما كان .

أما فيما يتعلق باحتمالات الانفجار الداخلى فى العراق فهى ضعيفة رغم الاصطرابات الأخيرة . فالقوى المعارضة لنظام صدام سواء الاكراد فى الشمال أو الشيعة فى الجنوب لا تريد تمزيق العراق بل ان هذه القوى تناضل من اجل اشتراك أكبر فى السلطة المركزية ، وتطالب بالاعتراف بحقوقها أى الحكم الذاتى فى منطقة الاكراد وسيطرتهم على ثرواتهم المحلية ويطالب الشيعة فى الجنوب بتطبيق الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالقوانين والحياة الاجتماعية .

ان ايران تتمنى ان يصبح للشيعة فى جنوب العراق صوت مسموع ويستطيعون التدخل فى ادارة البلاد . انها تريد عراقا ضعيفا يمكنهامن ازالة العقبة التى تفصلها عن العالم العربى بحيث تمارس نفوذها دون اعتراض . وقد اثار هذا الاحتمال قلق دول الشاطىء الجنوبى من الخليج حيث يعيش كثير من الشيعة ، بل انهم يشكلون اغلبية فى بعض الدول مثل البحرين .

أما تركيا فهى تحلم باستعادة ولاية الموصل القديمة التى كانت تابعة لها والتى انتزعتها منها انجلترا عام ١٩٢٢ ، خاصة وان هذه المنطقة غنية بالبترول الذى تحتاجه تركيا من اجل التصنيع . وقد أعلن الرئيس التركى ذلك صراحة امام البرلمان التركى فى سبتمبر ١٩٩٠ .

ولكن هذه المنطقة تابعة للاكراد . وهذه الحقيقة يجب ان تجعل تركيا تتوخى الحذر ، فالأكراد العراقيون وتعدادهم ٤,٥ مليونا يعيشون فى ثورة منذ عشرين عاما ويناضلون من اجل الحصول على حقوقهم التى كفلها لهم الدستور العراقى . أما الأكراد الاتراك وتعدادهم عشرة ملايين فالحكومة التركية تتجاهل وجودهم تماما منذ أتاتورك ولا تعتبرهم طائفة ذات لغة وثقافة واصول عرقية مختلفة ، بل تعتبرهم أتراك الجبل . ان عدوى الحركة الكردية العراقية يمكن ان تصيبهم وبذلك تتدعم حركة حزب العمال فى كردستان ، وهو حزب مسلح يزداد نشاطه فى الجبال الواقعة فى الجنوب الشرقى . وقد تابعت انقرة بقلق تطور الأحداث التى تقع على حدودها الجنوبية .

أما فيما يتعلق بالمطالبة بالاقليم الشمالى من العراق باسم الحقوق التاريخية ، فذلك قد أصبح سخفا يذكرنا بحقوق صدام التاريخية فى الكويت ، وهكذا أصبح الاستيلاء على حقول بترول كركوك امرا لا يمكن التفكير فيه .

أما بالنسبة للاكراد انفسهم فان حصولهم على الاستقلال لم يعد هدفا معلنا رغم وجود حركات تحرير مسلحة فى العراق وايران وتركيا . ان هدف هذه الحركات هو الاعتراف بحقوق الاكراد فى الدول المذكورة . وقد احرزت هذه الحركات تقدما ملحوظا فى العراق بالذات

حيث نص دستور البلاد فى بنده الأول على ان الشعب العراقى مكون من العرب والأكراد , وتم انشاء منطقة كردستان فى العراق ولها حكومتها وبرلمانها واذاعتها وجامعتها ومدارسها . ولكن لم يمنع ذلك من معاملة الأكراد معاملة أقل ما توصف به انها غير انسانية على الاطلاق . ان طوابير اللاجئين الفارين من المذابح الى تركيا وايران منذ نهاية شهر مارس هى ابلغ دليل على هذه المعاملة الوحشية . ومع ذلك يجب ان نعترف بأن مصير الأكراد العراقيين لم يكن أبشع من مصير المعارضة العراقية . لقد تم قمعهم بوحشية لانهم يشكلون تهيدا سياسيا وعسكريا وليس لأنهم اكرادا ، بالاضافة الى ان ظروف الأكراد فى العراق على المستوى المؤسسى لا يمكن مقارنتها بظروف اخوانهم فى تركيا وايران وسوريا . ففى هذه الدول يجرى إدماجهم بالقوة مع بقية الشعب ، لذلك لا يوجد حكم ذاتى يمكن منحه اياهم .

ويطرح المقال قضية النظام العراقى بعد صدام . ماذا سيكون نوعه واتجاهاته ؟ ان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التى تملك موارد بترولية هائلة ، بالاضافة الى اراض زراعية خصبة يرويها نهران غزيران وتعداد سكانى ضخم . ومهما كان حجم الخراب الذى لحق بالعراق بسبب الحرب ، فان امكانياته تسمح باستعادة مستوى من الأزدهار يحسد عليه خاصة اذا قبلت دول الجزيرة العربية تمويل إعادة بناء الدولة العراقية . ولا يفوتنا ان نقول ان ذلك من مصلحتهم ، حتى لا يكون السلام امرا مفروضا من قبل القوى الغربية ومليئا بالاحقاد ونزعات الانتقام . وقد يكون من الأفضل ان تقبل الكويت تأجير جزيرتى وربة وبوبيان للعراق ، وهما الجزيرتان اللتان تطالب بهما بغداد حتى لا تختنق تجارتها البحرية .

وفيما يتعلق بالقوى السياسية التى يمكن ان تخلف صدام حسين فتنقسم الى اتجاهين : الاتجاه العلمانى ، والاتجاه الاسلامى . والاتجاه الأول يضم الحركة الشيوعية والحركة البعثية والحركة التقدمية الكردية التى عرفت سنوات من المجد منذ ثورة ١٩٥٨ ، وحتى بداية عهد صدام وقد مزقها القمع بعد ذلك وحاولت جاهدةجذب الانتباه دون جدوى ، ولم تستطع الحصول على مساعدات فعالة . ومازال هناك شك فى ان تستطيع الحصول فى الوقت الحالى على مساعدات تذكر من قبل الدول البترولية . كما ان دول التحالف الغربى لن تهتم بمساعدة حركات ذات ايديولوجية تختلف تماما مع افكارها .

أما الاتجاه الاسلامى فيضم الحركة السنية ، والحركة الشيعية ، والأكراد السنيين وجميعهم يعتمدون على الاساس الثقافى التقليدى . والشيعة يتجمعون داخل حزبين حزب الدعوة وحزب العمل . وقد انكمش حزب الدعوة الذى تأسس عام ١٩٥٢ فى ايران عندما اندلعت الحرب بين العراق وايران ، وكان هذا الحزب يقوم بتنسيق العمل بين مجموعة المنظمات الشيعية فى العراق . وقد تعرض الشيعة العراقيون لأنواع من الاضطهاد والقمع المروع أدى الى مزار العديد منهم الى ايران . والحزب الشيعى الآخر وهو حزب العمل اكثر نشاطا من الخارج عن الداخل وتساعده سوريا . وقد لعبت هذه الأحزاب دورا هاما فى حركة التمرد الشعبى التى انفجرت فى بداية شهر مارس فى جنوب العراق .

وفيما يتعلق بالمسلمين السنة ، فان الدول البترولية المحافظة وعلى رأسهاالسعودية تساندهم وتجزل لهم المساعدات المالية . ويشكل حزب الأخوان المسلمين أهم تنظيم لديهم . وقد تأسس هذا الحزب فى بداية الخمسينات ، وانتشر بسرعة داخل الجيوش واقام علاقات وثيقة مع الحركات الاسلامية الكروية ومع المناضلين الافغان .

وهناك أيضا الحزب الاسلامى الذى انبثق عن انشقاق حزب الاخوان المسلمين فى بداية الستينات ، واتخذ سياسة العنف كوسيلة لتحقيق اهدافه . ويوجد أيضا حزب التحرير الاسلامى الذى يدعو منذ وقت طويل الى قلب نظام صدام حسين عن طريق انقلاب عسكرى . وهو حاليا يبحث عن مجندين له فى الخارج .

وفى الواقع ان الحركة الاسلامية الكردية هى التى عانت كثيرا من اعمال القمع لأنها حركة كردية اساسا . وقد قصفت مواقع هذه الحركة بالقنابل الكيماوية فى مارس ١٩٨٨ وفر زعماؤها الى ايران .

وقد استقبلت السعودية أيضا كثيرا من الاسلاميين الأكراد وساعدتهم ماليا ولكنها منعتهم من اقامة علاقات مع الحركات الكروية الأخرى ذات الطابع العلمانى .

نقول إذن ان القوى الاسلامية كثيرة ومتعددة ولكنها منقسمة على نفسها والاحتمال ضعيف فى امكانية تحالفها أو نجاح إحداهما فى الاستيلاء على السلطة بمفردها . ولكن من المؤكد ان نفوذ هذه الحركات سيقوى وينتشر نظرا لموقف المعارضة والخلافات بين أجنحتها . وفى هذه الحالة سيكون البديل هو الحركة الدينية التى يمكن ان تخرج من بين كوادر حزب البعث أو من داخل الجيش .

ما هو مستقبل منطقة الخليج ؟

● يكرر المقال التاكيد على ان شرط استقرار الأوضاع فى المنطقة مستقبلا يرتهن بموقف الكويت من الجزيرتين سبب النزاع ، فاما ان تتنازل الكويت عنهما للعراق أو تؤجرهما له فترة طويلة وان يتم الاتفاق بشأن استغلال بترول الرميلة الواقع فى المنطقة مثار الخلاف بشكل واقعى ومتوازن . ويجب أيضا شطب بعض الديون العراقية بما فى ذلك تعويضات خسائر الحرب التى نص عليها القرار ٦٨٧ ، وربما أيضا الموافقة على منح المعتدى بعض القروض من اجل إعادة بناء البلاد . ومما لاشك فيه ان الفلسطينيين لن يستطيعوا العودة الى الكويت باعداد كبيرة كما كان الحال فى الماضى ولن يلعبوا الدور

الحيوى الذى تعودوا ان يلعبوه على مدى أربعة احقاب . ومن المنتظر ان تحصل الكويت على نظام ملكى دستورى اكثر ديموقراطية من الدول المجاورة . ولكن الكويت هى سوق تجارية قبل أى شىء وقد استمرت تواصل انشطتها المالية طوال فترة الأزمة من لندن . والسؤال الآن هو : هل ستنجح بريطانيا الوصية التقليدية على الكويت فى اقناع الولايات المتحدة بالتدخل لتحديد مصير الكويت ؟

أما السعودية فستعرف أياما صعبة ـ فقد وضح تماما على الصعيد السياسى عجزها عن القيام بدور حامية الخليج . ونظرا لقوة ايران المتصاعدة فى هذه المنطقة حيث يكثر عدد السكان الشيعة وتكثر مطالبهم نجد أن مصلحة السعودية تحتم بقاء العراق قويا الى حد ما وعدم تمزيقه ويجب ان تهدف الاستراتيجية السعودية الى اقامة علاقات طيبة مع بغداد ومع طهران أيضا من اجل استقرار منطقة الخليج ، ان شرعية السعودية كحامية وحارسة على الأماكن الاسلامية المقدسة قد اصبحت موضع تساؤل بعد الأحداث الأخيرة ، لذلك عليها ان تبتعد عن أية شبهة تحيز وان تقيم علاقات طيبة مع جميع اطراف المجتمع الاسلامى .

وهناك سبب آخر للابقاء على العراق وعدم اذلال الشعوب العربية التى ساعدته هو إعادة التأكيد على حل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك وضع القدس .

ويجب أيضا على السعودية ودول الخليج الاسهام فى تنمية الدول العربية الاخرى التى لا تملك الكثير . وحرب الخليج هى درس قاس فى هذا الصدد . وفى النهاية رب ضارة نافعة كما يقولون والمهم ان تستوعب هذه الدول الدرس بحيث لا تتكرر المأساة .

تركيا بين الشرق والغرب :

● حقا أن تركيا تحتل الخط الثانى فى هذا الصراع ولكن مستقبل المنطقة يهمها بالدرجة الأولى ، لذلك اتخذت على الفور موقفا معارضا للعراق ، وأغلقت حدودها الشمالية فى وجهه ، ووضعت قواعدها تحت تصرف الطيران الأمريكى .

ان تركيا بلد مسلم علمانى وتعتبر قوة اقتصادية واعدة ويهدف زعماؤها الى جعلها جزءا من أوروبا ويطالبون منذ وقت طويل بدخولها السوق المشتركة . وهذا الخيار سيؤدى الى تخليها عن لعب أى دور سياسى فى الشرق العربى حيث كانت تستطيع التأثير بقوة من واقع أربعة قرون من السيطرة العثمانية . كما ان دخولها المجتمع الغربى يتطلب ثمنا فادحا أى لابد ان تحرز انقرة تقدما هائلا على طريق الديموقراطية والتعددية التى مازالت ضعيفة جدا وتمنح حقوقا معينة للاكراد ويبلغ عددهم عشرة ملايين وهى لا تعترف بهم اساسا وعليها أيضا ان تعترف بالمجازر التى ارتكبتها ضد الشعب الأرمنى .

وكل ذلك يدفع بتركيا الى التردد امام الغرب ، بالاضافة الى ان ما حدث من تطورات فى الاتحاد السوفيتى قد أدى الى تعقيد الأمور اكثر . فقد كانت تركيا هى حارسة الدردنيل والجانب الجنوبى الشرقى لحلف الاطلنطى ، الى جانب حدودها مع جورجيا وارمينيا السوفيتية وكانت تتمتع بقيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للغرب . ونجد ان هذه القيمة قد انخفضت كثيرا فى الآونة الأخيرة نتيجة التقارب الشرقى الغربى واختفاء التهديد السوفيتى لذلك يجب ان تعمل انقرة على اقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفيتى والجمهوريات السوفيتية المجاورة . حقا انه هدف تقف خلافات كثيرة فى سبيل تحقيقه ولكنه يستحق المحاولة لأنه يبشر باعادة تنشيط العلاقات بين تركيا ومهدها الشرقى .

ان تركيا ستنظر اكثر فى اتجاه الجنوب الشرقى لا لكى تستولى على بترول كركوك ولكن لكى تحل المشكلة الكردية بالاتفاق مع جيرانها الايرانيين والعراقيين . بالاضافة الى ان امتلاكها لنهر الفرات الذى يعتبر مصدر الحياة بالنسبة لسوريا والعراق يعطيها قوة ونفوذا عظيمين يمتدان بعيدا فى اتجاه الكويت التى قد تضطر الى تزويد نفسها بالمياه من شط العرب كما كان الحال حتى منتصف القرن العشرين ، وفى اتجاه الأردن فى حالة اضطراره فى يوم من الأيام كما هو متوقع الى اللجوء الى خط مياه قادم من الفرات ، وأيضا فى اتجاه اسرائيل التى تقوم باستيراد المياه حاليا من تركيا .

ان تركيا لم تقرر حتى الآن استخدام سلطاتها ونفوذها فى المشرق العربى ولكنها لن تستطيع من الآن فصاعدا ان تبتعد عن مشكلات المنطقة وحلولها .

الاطراف المستفيدة من هزيمة العراق :

● ان سوريا وهى الشقيقة العدوة للعراق قد استفادت تماما من هزيمة صدام فقد أكسبها اشتراكها فى حرب الحلفاء عطف الغرب رغم ادانته لسياساتها السابقة . ويبدو ان التدخل المباشر للقوى الغربية فى المنطقة وبقاؤها بعد الحرب يثير طموحات سوريا الاقليمية . ان امريكا وأوروبا ترحب بتعاون رجل قوى مثل حافظ الاسد يمكن أن يهدىء الموقف ويحتوى منظمة التحرير الفلسطينية . بل ان السلام لن يتحقق فى المنطقة الا اذا تم استئناس الدول المشاكسة المثيرة للقلاقل ، وتأتى سوريا على رأسها .

أن سوريا تستطيع ان تبقى فى لبنان حيث نجح جيشها فى فرض النظام لصالح الجميع بما فيهم اسرائيل شريطة ان تحترم اتفاقيات الطائف لانها تمثل الاطار الشرعى لعودة السلام وعودة التوازن فى الداخل مرة اخرى ، ويمكن لسوريا ان تقوم بعملية الرقابة على اقرار السلام ، ولكن لا يمكن ان تستمر بعد ذلك فى الوجود والتدخل فى الشئون اللبنانية فى وقت السلم . وفى الواقع ان العقاب الذى انزل بالعراق سيثنى سوريا عن التدخل فى شئون جيرانها .

إذن لم يبق امام سوريا سوى التفاهم مع اسرائيل من اجل تحديد مناطق نشاط القوتين والقضاء على مخاطر

المواجهة بينهما. ان الظروف كلها مهيأة لعقد اتفاق سلام سوری اسرائیلی ، ویجب ان یکتمل هذا السلام بانسحاب اسرائيل من الجولان وجنوب لبنان حتى يصبح هذا السلام مقبولا لدى الرأى العام السورى والعربي .

أما المستفيدة الكبرى من هزيمة العراق فهى اسرائيل التى تعتبر المنتصرة رقم اثنين بعد الحلفاء مباشرة فى حرب الخليج دون ان تضطر الى خوض هذه الحرب . وقد خلصها الغرب من آخر اعدائها دفعة واحدة فقد جذب العراق معه فى سقوطه یاسر عرفات . وفى الواقع ان هذا النصر سيفتح امام اسرائيل عصرا جديدا مليئا بعلامات الاستفهام . حقا ان العراق قد هزم وضعف وقضى على اسلحته الكيماوية والبيولوجية ، ولكنه مازال دولة ذات موارد طبيعية وبشرية هائلة . بالاضافة الى ان هذه الحرب قد اكدت للحلفاء ان اسرائيل يمكن الاستغناء عنها فى تنفيذ سياستهم فى المنطقة . وفى الواقع ان دور اسرائيل قد كان منذ البداية هو التصدى للنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط ومنع موسكو من وضع يدها عى موارد المنطقة البترولية . ولكن الأوضاع قد تغيرت تماما بعد البريسترويكا كما نعلم جميعا . وقد كفت موسكو عن مساندة حليفاتها فى المنطقة : سوريا واليمن الجنوبى ، بل ان الاتحاد السوفيتى قد شجع الوحدة بين اليمنين وهو يعلم انه سيفقد قاعدته البحرية فى عدن . كما رفض تزويد سوريا بالسلاح وطالبها بدفع ديونها العسكرية التى تبلغ (١٥) مليار دولار ، مما أدى الى تحطيم حلم سوريا فى التوازن العسكرى مع اسرائيل . وهكذا نجد ان اسرائيل تفقد مع اختفاء التهديد السوفيتى الكثير من الاهتمام الاستراتيجى الأمريكى .

ان الاستراتيجية الاسرائيلية ترتكز فى الوقت الحالى على منطق الانغلاق داخل القلعة انها ليست قلعة محاصرة مثل « الماسادا » وانما قلعة منتصرة لا يعلم احد حدودها أو طموحاتها . حقا ان اسرائيل تطالب باعتراف جاراتها فى حقها فى الوجود وفى حدود آمنة معترف بها ، ولكن لم يجرؤ أى زعيم اسرائيلى حتى هذه اللحظة على تعريف الحدود المثالية النهائية التى تريدها اسرائيل وتقبل بها . ان اسرائيل مستفيدة من رفض جيرانها الاعتراف بها ، لذلك لا تريد الاقدام على اية مبادرة للسلام ، وتهدف الى اخفاق اية محاولات من هذا الصدد .

ومما لا شك فيه ان الضفة الغربية تعتبر صيدا ثمينا لن تتخلى عنه اسرائيل بسهولة ، فهذه الأرض الخصبة يمكن ان تجعل اسرائيل تستقل إقتصاديا عن الولايات المتحدة . على عكس قطاع غزة حيث تتراكم اعداد هائلة من اللاجئين ولا يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للدولة العبرية . ومع ذلك فالضفة الغربية ليست بالفريسة السهلة التى يمكن الاستيلاء عليها وابتلاعها وذلك لاسباب مختلفة : أولا اذا كان العرب قد تسامحوا حتى الآن ازاء الاحتلال الاسرائيلى فذلك لأن هذا الاحتلال موضوع تحت رقابة مشددة حتى من قبل واشنطن . إن ردود افعال الدول العربية لا يمكن تجاهلها وستتصاعد ضغوط هذه الدول من اجل انهاء هذا الاحتلال .

ثانيا مشكلة طرد الفلسطينيين وهى المشكلة الاصعب ، فاسرائيل تحاول تفريغ الضفة الغربية من قواها البشرية وذلك عن طريق القمع وحظر التجول واغلاق المدارس والجامعات وتفجير المنازل وخلع اشجار الزيتون والفاكهة . قد ينتج عن هذه السياسة الوحشية هجرة بعض الفلسطينيين الى الخارج وخاصة من بين الشباب ، ولكنها طريقة لن تصل باسرائيل الى هدفها ، لأن معدلات الزيادة السكانية لدى السكان الفلسطينيين ستعوض هذا النقص وبسرعة . والدليل الروح القتالية لأطفال الانتفاضة .

ما هو مصير الفلسطينيين ؟

ومن المتوقع ان تتكرر أحداث ٤٨ و٦٧ مرة اخرى : أى تدفق فلسطينى مكثف فى اتجاه الأردن . ان نصف سكان المملكة الهاشمية من اصل فلسطينى . وقد قال أرييل شارون « ان الدولة الفلسطينية موجودة فعلا .. انها الاردن » وكانت هذه الفكرة تبدو بالأمس غير معقولة ، أما اليوم فقد أصبحت مقبولة من جانب معظم الرأى العام اليهودى كحل عملى للمشكلة الفلسطينية . ان عدد المستوطنات اليهودية التى اقامها الاسرائيليون فى الضفة قد بلغ ١٠٠,٠٠٠ مستوطنه . وقد ادى ذلك الى ترجيح كفة الضم مما يتناقض تماما مع الخيار الذى يقترحه حزب العمل : أى الحوار مع الفلسطينيين بهدف السماح لهم ببعض الحكم الذاتى الادارى .

ولكن مثل هذه التسوية للمشكلة الفلسطينية ، أى ترحيلهم الى الأردن تبدو غير واقعية على الاطلاق ، وستؤدى الى عزل اسرائيل تماما عن البيئة المحيطة بها . وهذا أمر خطير . كما ان الأردن لن يستطيع استيعاب مليون لاجىء إضافى لأنه دولة بلا موارد ولا بترول وقد استقبل من قبل ٤٠٠,٠٠٠ عام ٤٨ ثم ٣٠٠,٠٠٠ عام ٦٧ ، وهو اليوم قد استنزف طاقته فى الاستيعاب أما على الصعيد السياسى فان الاردنيين من ذوى الاصول البدوية ومن سكان الجبال فى الشمال الغربى لن يقبلوا على الاطلاق تحويل الأردن الى دولة فلسطينية .

ويؤكد المقال ان ضم اسرائيل الأراضى المحتلة وتحويل الأردن الى مخزن للأيدى العاملة بخدمة الاقتصاد الاسرائيلى هى فكرة لا يمكن تحقيقها وسينتج عن ذلك عودة التوتر الى المنطقة وقد تؤدى حالة اليأس من ايجاد تسوية عادلة الى انفجار رهيب لن يستطيع الغرب السيطرة عليه . ان واشنطن ستضطر الى التصدى تدريجيا للأهداف الاسرائيلية فى المنطقة حفاظا على مصالحها . ان الاستقرار والسلام فى المنطقة لابد وان يمرا أولا بتسوية المشكلة الفلسطينية ، وهذه الحقيقة تدركها جميع الاطراف . إن الفلسطينيين يعرفون الحركة الصهيونية حق المعرفة . فمنذ اكثر من

نصف قرن وهم يشاهدون وفود هؤلاء الأغراب المهاجرين وكانوا أول من تنبهوا الى الفرق الشاسع بين عالمهم والعالم الغربى . ولم تكن هذه المواجهة موجودة قبل انشاء الدولة الاسرائيلية فى ١٩٤٨ وكانت هذه المواجهة على مستويين : المستوى الأول المواجهة بينهم بين العرب الاسرائيليين وعددهم ٧٠٠,٠٠٠ ورغم انهم مواطنون من الدرجة الثانية الا انهم مخلصين لاسرائيل ويقدرون الحريات الديموقراطية ومستوى المعيشة . والمستوى الثانى المواجهة بين المليون ونصف فلسطينى فى الضفة والقطاع وبين الاسرائيليين وذلك من خلال الاحتلال وذهابهم الى اسرائيل للعمل هناك ، مما أدى الى معرفتهم بالمجتمع الاسرائيلى وسلوكه وعاداته .

وفى الواقع لا يوجد أى فلسطينى سواء فى الخارج أو فى الداخل يرغب فى تدمير الدولة العبرية وفنائها حتى على الرغم من تعاظم مشاعر الغيظ والاحباط من التعنت الاسرائيلى . ان الفلسطينيين مستعدون للتعايش مع الاسرائيليين . أما فيما يتعلق بالأردنيين فنحن نعلم انهم يتفاوضون مع الاسرائيليين منذ اربعين عاما ونذكر اللقاءات التى تمت بين الملك عبدالله وجولدا مائير بهدف محاولة منع الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ . ولكن لا يوجد احتمال لتوقيع معاهدة سلام منفصل كما فعلت مصر ، وذلك بسبب المليون ونصف أردنى من اصل فلسطينى الذين لن يقبلوا بذلك . وفى الواقع ان الدولة الأردنية التى تحرمها اسرائيل من مخارجها التقليدية الى البحر الأبيض المتوسط لن تزدهر إلا من خلال التعاون مع الدولة العبرية ودولة فلسطينية . وفى المقابل سيشكل الأردن بالنسبة لهاتين الدولتين نافذة على شبه الجزيرة العربية .

وكذلك لا يمكن تصور تخلى العرب عن القدس وتركها فقط للسيطرة الاسرائيلية ولكن اى تسوية لهذه المشكلة ستقابل من جانبهم بالترحيب .

ان المشكلة هى اذن تغيير رؤية المجتمع الاسرائيلى بحيث يقبل بيئته الشرق أوسطية وفى هذه الحالة ستفهم أسرائيل ان استراتيجيتها الحالية هى وهم كبير ، وستفهم طبيعة العلاقات بين المجتمعات العربية التى تختلف تماما عن تجربتها التاريخية فى أوروبا والشتات . وكذلك يجب ان تترك النظم الشمولية فى الشرق الأوسط مكانها لنظم تعددية تعكس مصالح المجتمعات الحقيقية . ورغم ان حرب الخليج هى مأساة بكل معنى الكلمة الا انها ربما تقدم لاسرائيل والدول العربية فرصة تسوية شاملة وعادلة وتزيل العقبات النفسية التى تقف فى سبيل هذه التسوية . وربما يكون الوقت قد حان أخيرا لكى تعرف هذه المنطقة المتفجرة طريق الأزدهار والسلام الدائم . ويجب أن تكون لدى الغرب الارادة القوية لدفع اسرائيل وجيرانها الى التفاهم لمصالح الجميع . □

politique internationale

Une Croix Sur Les Kurdes
Kendal Nezan
Politique Internationale No. 51 Printemps 1991

إبـــادة الاكـــراد

بقلم كندال نيزان

● يروى هذا المقال تفاصيل مذهله للمحاولات المنظمة التى قام بها حاكم بغداد منذ ان كان نائبا للرئيس العراقى حسن البكر للقضاء على الاكراد ومحوهم محوا حتى من ذاكرة التاريخ . لقد استخدم صدام حسين اساليب بارعة المكر والدهاء للاستيلاء على السلطة واقامة دكتاتوريته البغيضة التى اسهم الغرب دون ان يدرى فى تدعيمها وتوفير الحماية اللازمة لها ان جميع الدلائل كانت تشير الى ان هذه الشخصية بكل مقوماتها وتصرفاتها ستكون كارثة على العالم ومع ذلك اطلق لها الحبل على الغارب لتنفيذ مآربها التى بدأت بمحاولة ابادة الاكراد مرورا بالحرب ضد ايران وضحاياها المليون وانتهت بغزو الكويت

● ونقلا عن شهود عيان يروى الكاتب انه بعد ثلاثة ايام فقط من الانقلاب البعثى فى ١٧ يوليه ١٩٦٨ استقبل صدام حسين وفدا من المقاومة الكردية وقال لهم بالحرف الواحد : « اعلموا اننا هنا لكى نبقى فى السلطة ، ولدينا الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ سياستنا العربية . ان الدم يمكن ان يتدفق بحورا ويجرف كالسيل مئات الالاف من الجثث ، ولاتوجد أية قوة داخلية أو خارجية يمكنها ان تجعلنا نحيد عن طريقنا . افهموا ذلك جيدا وتصرفوا بناء عليه ، فهذا أفضل بالنسبة للجميع ولم يأخذ الزعماء الاكراد هذا الكلام الفظ الصادر عن النائب الشاب مأخذ

الجد ، واعتقدوا انه مجرد عبارات وقحة ، خاصة وان هذه المنطقة قد اعتادت هذا النوع من الالفاظ الرنانة التى لاتعنى فى الواقع شيئا . ومع ذلك كانت هذه الكلمات تعبر تماما عن المنهج السياسى الذى انتهجه صدام وتلخص مخططات وطموحات هذا الذى اصبح فيما بعد حاكم العراق الأوحد وسعى لكى يصبح زعيم العالم العربى الأوحد ايضا .

ويصف الكاتب صدام حسين بأنه رجل قليل الثقافة ذو قناعات جامدة متحجرة ولكنه مخطط ماكر ، اكثر منه ذكى ، ليس له ضمير أو وازع يردعه عن ارتكاب اية اعمال وحشية انه النسخة العربية من هتلر او ستالين . وقد اقتنع تماما بأنه مكلف بأداء مهمة تاريخية هى تحقيق الوحدة العربية بالقوة من الخليج الى المحيط . وقد عمل منذ البداية على تكوين نواة صلبة لسلطته تقوم على اساس التضامن العشائرى والعائلى ، ولاتقوم على اساس اخلاص زملائه فى الحزب لأن الاخلاص يمكن ان تحكمه المصالح احيانا . والتف حول هذه النواة نخبة تم اختيارها بعناية فائقة من بين الأقلية السنية (١٥ ٪ من السكان) وجميع افراد هذه النخبة من بلدته التى نشأ فيها « تكريت » . وقد قدمت له الدولة العراقية جميع الامكانيات التى تخدم طموحاته ، فهى الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى تتمتع بالموارد المادية والبشرية فى نفس الوقت ، بالاضافة الى تاريخها الحافل وانجازاتها الضخمة فى ظل الامبراطورية العباسية مما يعطى قاعدة تاريخية قوية لهذه الزعامة العربية المنشودة .

العمى الغربى :

● ان التاريخ شاهد على ماجلبته الطموحات القومية من خراب ومآسى خلال هذا القرن . فقد ادت مغامرة التعصب الالمانى الى سقوط اكثر من ٦٠ مليون ضحية فى أوروبا وقبلها مثيلتها التركية التى أدت خلال الحرب العالمية الاولى الى انهيار الامبراطورية العثمانية ومذبحة الشعب الأرمنى وقتل مايقرب من ٧٠٠,٠٠٠ كردى وطرد اكثر من مليون يونانى من الاناضول .

ورغم هذه السوابق المحزنة لم تفكر القوى الغربية أو حتى يعتريها القلق بشأن المقومات الخطيرة للايديولوجية البعثية القومية التى انتهجها علانية نظام صدام حسين . ان الجميع قد تصور ان الأمر يتعلق بشعارات للاستهلاك الداخلى لاتأثير لها على الاستقرار الاقليمى . بالاضافة الى الاغراء القوى الذى يشكله ضم دولة غنية وحليفة للاتحاد السوفيتى الى المعسكر الغربى وقت الحرب الباردة والذى يفسر جميع المزايا التى حصل عليها النظام العراقى وتكديسه للسلاح بجميع انواعه المدمرة . وذلك دون ان تفكر الدول الغربية فى الفظائع التى ترتكب داخل العراق وضد الشعب العراقى والشق الكردى منه بالذات . هذا فى الوقت الذى لم تكف هذه الدول عن توجيه اللوم والاعتراض على اعتقال النقابيين فى بولندا !

وأدى هذا العمى الغربى الى اقتناع صدام حسين بانه يستطيع شراء اى شىء بأمواله حتى ضمائر الدول التى ترفع شعار الديموقراطية وحقوق الانسان !! اقتنع بان الغربيين يمكن ان يبيعوا اى شىء حتى الحبل الذى سيتم شنقهم به ! وتعمق لديه الاحساس باحتقار الغرب التاجر المخادع الذى يرفع شعارات لا وجود لها فى الممارسة الفعلية .

ولكى يتحول الحلم الى حقيقة لابد له من الحد الأدنى من الظروف المواتية ، لذلك عمل النظام البعثى العراقى على تهيئة هذه الظروف عن طريق الاستفادة من الأوضاع الدولية والصراع بين الشرق والغرب والمنافسات التجارية والارتفاع الضخم فى اسعار البترول . وقد قام اولا بتدعيم نفوذه داخليا . وشن صدام حسين فى عهد ابن عمه احمد حسن البكر الذى كان رئيسا بالاسم فقط حملات تطهير دموية قضى فيها على كل من كان يشكل خطرا عليه سواء بثقافته او ذكائه أو ماضيه النضالى المشرف ، وذلك عن طريق التصفية الجسدية . وبعد ان سيطر تماما هو وعشيرته على الحزب بدأ فى تنظيم البوليس السياسى والجيش بمساعدة خبراء من المانيا الشرقية والمستشارين السوفيت

وقد لجأ نظام صدام الى جميع اساليب المكر والخداع الى جانب القوة الوحشية للقضاء على أعدائه . فاستخدم فى البداية الجيش للقضاء على المعارضة الكردية . وقامت بغداد من يوليه ١٩٦٨ وحتى مارس ١٩٧٠ بشن هجمات مكثفة برية وجوية على مواقع قوات الجنرال برزانى ولكنها لم تحقق هدفها . فقد استمرت قوات برزانى تسيطر على الجزء الأكبر من مواقعها ولم تستسلم فلجأ صدام حسين الى الحيلة ، وذهب الى برزانى واعترف له بأنه ارتكب خطأ فادحا وطلب مغفرته ، وقال له « اعتبرنى ولدا من اولادك » وسلمه ورقة بيضاء وطلب منه ان يكتب كل شروطه ومطالبه التى يوافق عليها مسبقا .

وهكذا تم التوقيع على اتفاقية السلام فى ١١ مارس ١٩٧٠ . وهذه الاتفاقية تعترف بحق الاكراد فى حكم ذاتى كامل . بل ان البند الذى ينص على ان الدولة العراقية تتكون من شعبين عربى وكردى متساويين فى الحقوق قد ادرج فى الدستور العراقى . وتم اجراء تعديل وزارى فور توقيع الاتفاقية بحيث ضمت الوزارة خمسة وزراء من الأكراد ، واصبحت اللغة الكردية ثانى لغة فى البلاد ، وبقى تحديد مصير الاقليمين الكرديين كيركوك وخانكين حيث توجد أهم حقول البترول العراقية ، وحددت مهلة اربعة سنوات لاقامة مؤسسات الحكم الذاتى ، واجراء الاحصائيات لمعرفة المكونات العراقية للمناطق .

وقد انتهز النظام العراقى هذه الهدنة لتقوية جيشه وعزل الحركة الكردية على الصعيد الدولى ، واضعافها عن طريق سلسلة من الاغتيالات ، والقيام بتعريب الاقاليم الكردية بالقوة . وفى ابريل ١٩٧٢ وقع العراق

معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي استطاع من خلالها الحصول على الاسلحة السوفيتية بكميات ضخمة وتغيرت نتيجة لذلك سياسة موسكو تجاه الاكراد وكانت تساندهم سرا بسبب مساعدة الجنرال برزاني للشيوعيين العراقيين الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب على يد النظام العراقي . وشعر الاكراد بالعزله والحصار فسعوا الى الحصول على مساندة ايران والولايات المتحدة .

وفي مارس ١٩٧٤ قامت بغداد بشن هجوم شرس على المقاومة الكردية واعادت الكرة مرات ومرات على مدى عام كامل دون ان تستطيع القضاء عليها نهائيا رغم تفوق الجيش العراقي في المعدات والأفراد ولم يكن العراق يملك اسلحة كيماوية وبيولوجية في ذلك الوقت واستنجدت الحركة الكردية بالقوى الغربية بلا جدوى ، ولو كانت الديموقراطيا قد استجابت لنداءات برزاني المتكررة في ذلك الوقت أو حتى كفت عن تزويد النظام الصدامي بالسلاح لما حدث ماحدث ولا استطاعت الحركة الكردية ان تطيح بالدكتاتور وتسهم في اقرار نظام تعددي في العراق ، وتحاشى الخراب والدمار الذي نتج عن حربه مع ايران ثم غزوه للكويت . ولكن اغراء الكسب السريع قد تغلب على الرؤية السياسية السليمة . وقد كانت فرنسا في عهد جيسكار ديستان هي اول دولة اوروبية تتورط في سياسة بيع السلاح للعراق ثم تلتها دول اخرى وفاقتها في هذا المجال .

وفي مارس عام ١٩٧٥ عندما تأكد صدام حسين من استحالة الانتصار الكامل على الاكراد قرر حصارهم عن طريق التحالف مع شاه ايران وذلك بتقديم تنازلات سياسية واقليمية هامة . وتم في ذلك الوقت عقد اتفاقية الجزائر التي قبل العراق بموجبها طهران على نصف مياه شط العرب واصبح الجنرال برزاني معزولا ، وتخلت عنه ايران فأصابه اليأس وأمر بوقف المقاومة المسلحة ولجأ الى الولايات المتحدة حيث توفي بعد أربعة أعوام .

ورغم ايقاف عمليات المقاومة المسلحة لم يمارس النظام العراقي سياسة مصالحه وطنية بل على العكس اندفع في سياسة تعريب الاقاليم الكردية بالقوة ومنع الاكراد من شراء المنازل او الاراضي في المدن التي يوجد بها حقول البترول ، ومنعهم ايضا من بيع منازلهم او أراضيهم لاكراد مثلهم ، في الوقت الذي شجعت فيه الحكومة العراقية العرب على الاستقرار في هذه المناطق الكردية ومنحتهم مزايا كثيرة ، وأقامت منطقة أمنية بعمق ٢٠ كيلو مترا على الحدود مع ايران وتركيا ، واخلت القرى الموجودة في هذه المنطقة ودمرتها عام ١٩٧٦ ، وقبضت على الالاف من المواطنين الاكراد ونفذت فيهم حكم الاعدام ، وطردت حوالي ١٥٠,٠٠٠ من المدنيين ودفعتهم دفعا الى صحراء جنوب العراق .

وقد ادى هذا القمع الجماعي الى ظهور الحركة الفدائية الكردية مرة اخرى ، واستطاعت هذه الحركة ان تعرقل عملية تدمير القرى والحقول ولكنها لم تستطع منعها . ويروى الكاتب كيف استطاع التسلل خلسة عبر المنطقة الامنية في ابريل ١٩٧٩ ومعه فريق من الصحفيين ورجال التلفزيون الفرنسي . وشاهدوا كيف دمرت هذه القرى والحقول والوديان التي تغنى الكتاب والشعراء الفرنسيون والبريطانيون بجمالها وسحرها والتي صارت اليوم اطلالا وخرائب تنعق فيها البوم . وتحركت مشاعر وضمائر افراد الوفد ونشروا صور هذه الفظائع في الصحافة والتلفزيون واثارت احتجاج الراي العام الفرنسي والغربي . ولكن الأمر وقف عند هذا الحد ، ولم تأخذ الحكومات اى موقف لانها كانت مشغولة بعقد الصفقات المربحة مع سيد بغداد .

الالة الجهنمية :

● وبعد مرور عام واحد على هذه الواقعة أقدم صدام حسين على مغامرته العسكرية مع ايران . وكان الهدف المعلن هو اسقاط نظام خوميني واستعادة العراق كامل سيادتها على شط العرب اى أراد الغاء التنازل الذي قدمه للشاه مقابل تعاونه في قمع المقاومة الكردية . وبدأ أطول واشرس صراع عرفته منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى . وقد خرج العراق مستنزفا من هذه التجربة الاليمة وبلا نصر عسكري وأصبح فريسة لمشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة . ومع ذلك حقق النظام العراقي بعض المكاسب الاستراتيجية ، فقد استطاع اضعاف ايران عسكريا لسنوات قادمة واستطاع بناء الة حرب ضخمة جعلت من الجيش العراقي اول جيش في العالم العربي ، كما استطاع ايضا اضعاف المقاومة الكردية بفضل استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والتدمير المتواصل للقرى والمدن الكردية .

ونتيجة للخراب الاقتصادي الذي لحق بالعراق من جراء هذه الحرب ، اندفع صدام حسين الى غزو الكويت كخطوة اولى على طريق تحقيق حلمه الكبير ، اى توحيد العرب وتزعمهم . وقد لعب صدام لعبته بدهاء شديد في البداية فأقام الصداقات القوية في كل مكان التي كانت تقوم بالدعاية له بما في ذلك داخل فرنسا ذاتها ، وكان سخيا جدا مع هؤلاء الاصدقاء الذين امتدحوا النظام العراقي وعددوا مزاياه ، واطلقوا على العراق « الجمهورية العلمانية المعاصره » . متجاهلين ان هذه « الدولة العصرية » قد دمرت كردستان وهي دولة يبلغ حجمها ضعف حجم سويسرا وأجهزت على معظم سكانها واستخدمت في عمليات الابادة الاسلحة الكيماوية والغازات السامة واعتقلت مليوني كردي واجبرت نصف مليون على الهرب الى تركيا وايران .

وأدت هذه المساندة والمديح من جهة وسلبية الراى العام الدولي من جهة أخرى أمام الفظائع التري ارتكبت الى تشجيع صدان حسين على التفكير في غزو الكويت وضمها للعراق . انه يستطيع بفضل موارد هذه الدولة

الضخمة الاستيلاء بعد بضع سنوات على الجزيرة العربية كلها ويحقق بذلك جزءا كبيرا من مخططه العربي . وفى الواقع ان اى دكتاتور يملك نصف احتياطي العالم من البترول الى جانب جيش قوى لن يجد صعوبة كبيرة فى ان يصبح سيد العالم العربى بلا منازع . ويؤكد بعض المنشقين عن النظام الصدامى ان خطة صدام حسين كانت هى الاستيلاء فى مرحلة لاحقه على امارات الخليج وعلى الساحل الشرقى للسعودية الذى توجد فيه ابار البترول ، وترك السيادة على منطقة الحجاز والاماكن المقدسة للملك حسين تقديرا لجهوده ومساعداته . أما الاردن فتصبح دولة فلسطينية وتضم الضفة الغربية وكان هذا المخطط سيسمح له بمواجهة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة كرجل دولة مسئول يهتم بالاستقرار الاقليمى وبالمصالح المشروعه للجميع فى المنطقة .

ان صدام كان يمكن ان يفلت بفعلته لو انه اقدم عليها خلال الحرب الباردة ، ولكن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لم تترك له مجالا للمناورة أو المساومة . وأصبح من كان يحلم بتوحيد العرب والتحاور مع الغرب من موقع القوة ، هو الذى دمر جيشه وبلاده ودفع بالمنطقة كلها الى الوراء وأغرق العروبة فى بحور اليأس نتيجة لمغامرته المجنونه

وخلال المعارك وعندما بدات القوات العراقية فى التخبط حدث نوع من التمرد الشعبى الذى بدأ يكتسح البلاد ويعبر عن نفسه متخطيا الخلافات العرقية والدينية والسياسية . وقد بدأت هذه الحركة فى الجنوب ووصلت سريعا الى كردستان حيث اتخذ الاكراد موقفا حذرا للغاية حتى لايتهموا بالتعاون مع الاعداء ، وكان الفدائيون الاكراد قد جمدوا نشاطهم العسكرى منذ أغسطس ١٩٩٠ . ومع ذلك وتحت التأثير المزدوج لنجاح حركة التمرد فى الجنوب ونداءات الرئيس الامريكى المتكررة للاطاحة بنظام صدام حسين ، اعتقد الاكراد ان ساعة التحرير قد حانت ، وثار سكان المدينة الصغيرة رانيا التى كان صدام ينوى تدميرها ، واستولوا فى ٧ مارس على الثكنات العسكرية دون مقاومة تذكر . وكان انتصارهم السريع حافزا لتمرد مدن كردستان الأخرى ، واستطاعت المقاومة الكردية ان تسيطر على معظم اراضى كردستان . وفى الواقع ان الجيش العراقى لم يتصد للاكراد بشكل قوى . فقد كان فى حالة نفسية سيئة .

ولكن بغداد فاجأت الاكراد ابتداء من ٢٧ مارس بغارات جوية بالغة الشراسة وقصفت المدن الكردية بالقنابل الثقيلة . وقد اختارت هذا الهجوم الجوى لان القوات الكردية غير مزودة بدفاع مضاد للطائرات . ولم يستطع السكان الاكراد مقاومة القصف المستمر فهربوا خوفا من الابادة الجماعية . وهكذا هام حوالى مليونين من المدنيين على وجوههم فى الشوارع والطرق المؤدية الى الحدود التركية والايرانية .

ان التحالف الغربى يجد نفسه اليوم فى مواجهة مأساة شعب بأكمله ضحية لصدام حسين تماما مثل الشعب الكويتى . كيف ستحل مشكلة هذا الشعب ومازال صدام فى الحكم ؟ ان مستقبل « النظام الدولى الجديد » الذى يتكرر الحديث عنه اليوم يعتمد على الطريق التى سيتعامل بها المجتمع الدولى مع المأساة الكردية .□

politique internationale

Le Golfe Ju D'Extrême Orient
Francois Jouaux
Politique Internationale No. 51-Printemps 1991

الشرق الأقصى وأحداث الخليج

بقلم فرانسوا جوايو

● لقد كان يحلو للمراقبين السياسيين فى الثمانينات التحدث عن دول الشرق الأقصى التى ستصبح « المركز الجديد للعالم » وتحتل المكان الذى احتلته بالامس الولايات المتحدة ومن قبلها أوروبا . ثم جاءت حرب الخليج لتثبت خطأ هذه النظرية وتعيد الأمور الى نصابها مرة اخرى . حقا ان كثيرين قد تحدثوا عن غياب دور اوروبا خلال هذه الازمة ، اى دور اوروبا الموحدة ولكن الدول الاوروبية كدول لم تكن غائبة . ان الغائب الحقيقى كان هو الشرق الأقصى بدوله الكبرى سواء الصين أو اليابان او الدول الصناعية الجديدة فى الباسيفيك ، وهو غياب واضح جدا رغم أن جميع هذه الدول فيما عدا الصين تعتمد على بترول الشرق الأوسط

ويتناول المقال هنا اسباب هذا الموقف ونتائجه ، خاصة والحديث دائر عن « النظام الدولى الجديد » لذلك يجب معرفة ما الذى تمثله الصين بسكانها المليار ، وما

الذى يمثله الدخل القومى اليابانى الذى يبلغ ٣٠٠ مليار دولار فى التوازن السياسى والاستراتيجى العالمى .

علاقات وثيقة :

● من الخطأ الاعتقاد بأن دول الشرق الأقصى قد ابتعدت عن أزمة الخليج بسبب عدم اهتمامها بالمنطقة . لان أولا : منطقة الشرق الأقصى مرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط تاريخيا وبالتالى سياسيا . بالاضافة الى ان الاسلام يلعب دورا كبيرا فى منطقة الشرق الأقصى ، فهناك ٣٠ مليون مسلم فى الصين يقيم معظمهم فى مناطق استراتيجية هامة بالنسبة لبكين ، وقد انعكست الحركات الاسلامية الكبرى التى هزت الشرق الأوسط على الصين فى صور مختلفة . وقد أثرت النهضة الاسلامية التى حدثت فى الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر على الايديولوجيات السياسية لدول مثل ماليزيا واندونيسيا وهذه الاخيرة تعتبر اكبر دولة اسلامية فى العالم ويبلغ عدد سكانها ١٥٠ مليون مسلم . ومما لاشك فيه ان تطور الحركة الفدائية الاسلامية فى جنوب الفيليبين له علاقة بتصاعد التطرف الدينى فى الشرق الأوسط . وتنتشر الحركات الاسلامية المتطرفة فى دول الشرق الاقصى المسلمة مثل ماليزيا وسوماطرا وجزيرة ميندا ناو . كما تشترك اندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناى فى المؤتمرات الاسلامية . وقد قامت المظاهرات فى الصين احتجاجا على كتاب سلمان رشدى الذى يسخر من الاسلام . وكلها دلائل قوية على مدى ارتباط سياسة الشرق الاقصى بسياسة الشرق الأوسط والتداخل الشديد بينهما .

ان ماينطبق على السياسة ينطبق ايضا على الاقتصاد ، فاليابان تعتمد على بترول منطقة الشرق الاوسط فهى تستورد من هذه المنطقة ٧٠ ٪ من احتياجاتها ، وهذه الكمية تفوق ماتحتاجه الولايات المتحدة وأوربا ، وكذلك الدول الصناعية الجديدة فى الشرق الأقصى تعتمد اساسا على بترول الشرق الأوسط . بالاضافة الى ان منطقة الشرق الأوسط تشكل سوقا هامة بالنسبة لهذه الدول ومصدرا من مصادر التمويل الضخم بالنسبة للصين واندونيسيا والفيليبين وتايلاندا . وهناك نصف مليون فيليبينى يعملون فى دول الشرق الأوسط يوجد منهم ٤٠٠ الف فى السعودية فقط ويرسلون الى حكومة مانيلا سنويا مليار دولار . وتقوم بعض الدول الغنية مثل السعودية والكويت والامارات باقراض كثير من دول الشرق الأقصى مثل الصين الشعبية وماليزيا واندونيسيا وكل ذلك يؤكد ان العلاقات الاقتصادية والمالية بين المنطقتين هى علاقات وثيقة جدا تماما كالعلاقات السياسية التى تجمع بينهما .

غياب واضح :

● اذن ماهى الاسباب وراء غياب دور دول الشرق الأقصى خلال ازمة الخليج ؟ وماذا كان موقف دول هذه المنطقة منذ انفجار الأزمة فى ٢ أغسطس الماضى ؟ ان الولايات المتحدة كانت تنتظر من حليفتها اليابان مساندة قوية عملا باتفاقيات الأمن المشترك بين الدولتين والتى تنص على التعاون السياسى والاقتصادى والأمنى المشترك .

فى الواقع ان الحكومة اليابانية كانت قد قامت بعد ادانتها واستنكارها للغزو العراقى للكويت بتقديم مشروع قانون الى المجلس التشريعى فى اكتوبر يخول لليابان سلطة تشكيل هيئة للتعاون والسلام تتكون من شخصيات من مختلف الوزارات ومن هيئة الدفاع على ان تكون مهمتها مدنية . وقد قوبل هذا المشروع بالرفض لانه يعتبر انحرافا عن البند ٩ من الدستور اليابانى الذى يمنع اى استخدام للقوة المسلحة وبذلك تخلت الحكومة اليابانية عن المشروع .

ويثور التساؤل : ماذا كان هدف هذا المشروع ؟ هل كان يهدف الى اشتراك اليابان فى ادارة الازمة الى جانب الولايات المتحدة ؟ ام ان الهدف كان ببساطة اظهار النوايا الطيبة امام واشنطن علما بأن البند التاسع من الدستور يحرم ذلك وان المعارضة سترفض وينتهى الأمر عند هذا الحد ولاتفعل اليابان شيئا . وهذا التفسير الأخير هو الاقرب الى الواقع .

وقد اتجهت اليابان الى تقديم المساعدات المالية فقط عندما بدأت المعارك الحربية . فقررت طوكيو تقديم اعتماد تجارى بمبلغ ٢ مليار دولار يمكن ان يرتفع الى ثلاثة مليارات الى الدول التى تضررت من الغزو ، وهى مصر والاردن وتركيا ، ومنحت سوريا قرضا قدره ٥٠٠ مليون دولار ، وساهمت بمبلغ تسعة مليار دولار فى نفقات حرب الخليج .

بعبارة اخرى ان اليابان اكتفت بلعب دور تمويلى بحت فى العملية العسكرية الامريكية وخاصة بعد ان استعادت رهائنها المحتجزين فى العراق فى نوفمبر . وهذا الموقف هو تطبيق واضح لما يسمى « نظرية يوشيدا » اى الاحتماء وراء التحالف مع امريكا ، والاستفادة اقتصاديا من هذه الحماية . وهذه الاستراتيجية قد طبقتها اليابان فى حرب كوريا وحرب فيتنام ، وها هى تطبقها مرة اخرى فى حرب الخليج .

اما الصين فتتدرج مواقفها خلال الازمة فى سياق اخر مختلف تماما . اولا بصفتها عضوا دائما فى مجلس الامن كان عليها ان تأخذ موقفا صريحا ، ثانيا كان من العسير على بكين عدم ادانة الغزو العراقى ، لأن الصين سبق ان ادانت عدوان فيتنام على كمبوديا والعدوان السوفيتى على افغانستان . هذا بالاضافة الى اعتراف السعودية بنظام بكين بعد اربعة احقاب من العلاقات الوثيقة مع التبت الذى وضع الصين فى موقف يصعب معه تجاهل الأزمة . لذلك صوتت الصين مع القرارات الدولية للامم المتحدة ضد العراق . ولكن عندما دعت الولايات المتحدة الى التصويت على القرار ٦٧٨ الذى يسمح للدول الاعضاء فى الامم المتحدة باستخدام جميع الوسائل الضرورية لفرض احترام وتنفيذ القرارات السابقة ، امتنعت الصين عن

التصويت وكانت العضو الوحيد فى مجلس الأمن التى اتخذت هذا الموقف ، وانطلاقا من نفس المنطق امتنعت إيضا عن التصويت على القرار ٦٨٦ الذى يحدد شروط وقف إطلاق النار، ويعيد التأكيد على المبادىء التى تضمنتها القرارات السابقة .

وفى الواقع ان موقف الصين قد اتسم بالغموض خلال أزمة الخليج وذلك بسبب محاولتها تنفيذ هدفين متناقضين فى نفس الوقت .فقد ارادت ان تمحو من ذاكرة المجتمع الدولى احداث « تيان ان من » المأسوية ، ورأت فى أزمة الخليج فرصتها الى ذلك ، فقامت بالموافقة على القرارات الاولى للامم المتحدة وحققت بذلك هذا الهدف . ولكنها من ناحية اخرى أرادت ان تؤكد اختلافها عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وانتماءها الى العالم الثالث وتفهمها لمشكلاته ومتناقضاته لذلك امتنعت بكين عن التصويت على القرارين ٦٧٨ و ٦٨٦

وإذا أمعنا النظر فى الموقف اليابانى والموقف الصينى نجد انهما لايختلفان بشكل جذرى . ففى كلتا الحالتين كانت هناك رغبة فى الوقوف الى جانب الاغلبية العظمى من المجتمع الدولى ولكن لم يؤد ذلك الى تورط اى منهما . فبالنسبة لطوكيو اسفرت هذه المساندة عن مساعدة مالية فقط ، وبالنسبة لبكين ادى امتناعها عن التصويت على القرارين الأخيرين الى الغاء الموقف الأول .

ونلاحظ ان هذا الغموض فى الموقف الصينى واليابانى يعكس مواقف معظم حكومات دول الشرق الأقصى ان دولة مثل كوريا الجنوبية حليفة الولايات المتحدة اكتفت بارسال بعض الاطباء و ٢٠٠ مليون قروض لمصر وتركيا ، اما اندونيسيا المسلمة فقد رفضت الاشتراك فى اى عمل عسكرى الى جانب الحلفاء وحاولت ان يكون موقفها محايدا بقدر المستطاع .

ان جميع دول الشرق الأقصى سواء اشتراكية او صناعية او تلك التى تنتمى الى رابطة دول جنوب شرق اسيا قد اتخذت موقفا متحفظا حذرا مناقضا تماما للموقف الغربى وموقف الاتحاد السوفيتى ايضا .

الشرق الأقصى والنظام الدولى الجديد :

● **هل اضاع الشرق الأقصى فرصة دخوله الى النظام الدولى الجديد الذى يجرى اعداده ؟ بالقطع لا . ان اهمية الدولة اليابانية على المسرح الدولى لاتقاس بالتزامها العسكرى تجاه هذا الصراع او ذاك ، ولايمكن الغاء عضوية الصين من مجلس الأمن لانها لم ترسل قوات الى الخليج ، فالاتحاد السوفيتى ايضا لم يرسل قوات الى الخليج**

ان عدم الانحياز هو فى الواقع اتجاه عميق لدى معظم دول الشرق الأقصى سواء كانت شيوعية او معادية للشيوعية ، متقدمة او نامية . ولم تفعل ازمة الخليج سوى تعميق هذا الاتجاه خاصة لدى الدول اعضاء « رابطة دول جنوب شرق اسيا »

وإذا تم وضع نظام دولى جديد بالفعل فان هذا الاتجاه اى عدم الانحياز يمكن ان يصبح سمة من السمات الهامة فى هذا النظام . ان الصين رفضت دائما الانحياز لاى من القوتين العظميين وكذلك دول الرابطة . وهو موقف اليابان ايضا رغم انها تقول غير ذلك . بالاضافة الى ان دول الشرق الاقصى تفسر القانون الدولى بطريقة تختلف عن الولايات المتحدة ، ويجب علينا ان نتفهم موقف هذه الدول ، فالولايات المتحدة تفكر فى عمل عسكرى عندما قامت فيتنام بغزو كمبوديا عام ١٩٧٨ منتهكة بذلك القانون الدولى ، كما لم تفكر فى اى عمل عسكرى ايضا عندما احتل الاتحاد السوفيتى افغانستان ، وفى الحالتين اعتبرت واشنطن ان العمل الدبلوماسى والحظر الاقتصادى كافيان . وهذا هو منطق الصين خلال أزمة الخليج . لماذا لم تفعل واشنطن نفس الشىء مع العراق ؟ اذن الاختلاف فى المواقف سببه القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط وليس الرغبة فى فرض احترام القانون الدولى .

وهناك موقف اخر غريب ومتناقض بالنسبة لليابان فاليابان قد منعت باسم القانون الدولى عام ١٩٤٦ من استخدام القوة العسكرية ، ثم نلومها عام ٩٠ على عدم اشتراكها فى العمل العسكرى فى الخليج من اجل فرض نفس هذا القانون الدولى الذى حرم عليها استخدام القوة العسكرية !! موقف اخر متناقض هو موقف الولايات المتحدة التى ارسلت نصف مليون جندى حتى لاتصبح الكويت محافظة من.محافظات العراق البعثى ولكنها تتخلى عن معاهدة الأمن مع تايوان التى تعتبرها الصين الشيوعية اقليما صينيا يجب تحريره

والأمثلة كثيرة لتصرفات الولايات المتحدة التى تزرع الشكوك فى نفوس شعوب هذه المنطقة وتجعلها تتساءل عن المبادىء التى تحكم هذه التصرفات . ومما لاشك فيه ان هذه الشكوك هى السبب الاول فى سلبية الشرق الأقصى خلال أزمة الخليج ، وهو موقف غير صحى على الاطلاق فقد ظل الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة فى الشرق الأقصى متحفظين امام مبادرة امريكية على هذه الدرجة من الأهمية ، كما ان اليابان لم تفعل سوى اعطاء الأموال فى الوقت الذى قامت فيه الولايات المتحدة بالعمل القذر للحرب . ولن يقاوم اى تحالف هذا النوع من توزيع الادوار .

وقد حذرت الصحافة الصينية بعد وقف اطلاق النار من ان ازمة الخليج قد تؤدى الى سيادة الولايات المتحدة على العالم . وكان يمكن ان يكون لهذا التحذير صدى لو لم تنتهز بكين فرصة هذه الازمة لتصدر احكاما صارمة على المتهمين فى احداث تيان ان من .

كما ترى بعض الدوائر المحافظة فى اليابان ان ضعف الاتحاد السوفيتى واشتداد الخلافات الاوروبية وغياب دور الشرق الأقصى سيؤدى الى فرض واشنطن لارادتها ورأيها بشكل تعسفى سواء فى الشرق الأوسط او غيره . لذلك لابد أولا العمل على منح الشرق الاقصى مكانا اكبر

فى المجتمع الدولى ، ليس فقط من اجل تحجيم السيادة الامريكية وانما ايضا من اجل حث دول هذه المنطقة على تولى مسئولياتها فى حفظ الأمن العالمى . ان ازمة الخليج قد اكدت ان اليابان عازفة عن تولى اية مسئولية سياسية او عسكرية . اذن لماذا لايكون هذا الموقف جدير بمقعد فى مجلس الأمن ، وبذلك يصبح المجلس قادرا على تمثيل جميع الاتجاهات . ومن الخطأ تصور ان اليابان غير قادرة على ان تلعب دورا هاما فى حفظ الامن العالمى لأنها اتخذت موقفا سلبيا خلال ازمة الخليج . ان هناك مفاهيم اخرى فى الشرق الاقصى لتسوية النزاعات .

ثانيا : كان الحوار الاوروبى الاسيوى شبه معدوم خلال ازمة الخليج ، وهذا ايضا موقف غير صحى بالنسبة للتوازن فى العالم ، فمصلحة اوروبا الغربية وكذلك مصلحة اليابان ودول شرق آسيا ورابطة دول جنوب شرق اسيا تكمن فى الاهتمام والتركيز على القضايا ذات المصالح المشتركة ، وكانت ازمة الخليج تشكل احدى هذه القضايا . وقد حان الوقت للتنبه الى هذه الحقيقة وجعلها احدى مكونات النظام الدولى الجديد .□

politique internationale

L'Appel Du Sud
Francisco Fernandez Ordonez
Politique Internationale No 51 Printemps 1991

نداء الجنوب

فرانسيسكو اوردونيز

● يتناول هذا المقال المشكلات التى سنصطدم بها فى منطقة الشرق الأوسط فى سعيها الى الاستقرار وعلى رأس هذه المشكلات الصراع العربى الاسرائيلى والمأساة الفلسطينية والعلاقات بين العراق والكويت . ويجب العمل على حلها عن طريق عقد مؤتمرات دولية من اجل السلام . وفى نفس الوقت لا يجب استبعاد اى مناهج اخرى يمكن ان تتقدم بعملية السلام اى خطوة الى الامام .

ان القضية الملحة فى الوقت الحالى على الصعيد السياسى هى المشكلة الفلسطينية . ان الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة والجولان وشرق القدس هو ظلم فادح وقع على العرب ويجب على الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة ان يعملا على محو الاحساس الذى تولد لدى الشعوب العربية خلال أزمة الخليج وهو ان الأمم المتحدة تسمح لاسرائيل بما تحرمه على العراق وان القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ الصادرة ضد اسرائيل ليس لها قيمة فى حين اصرت على تنفيذ القرارات رقم ٦٦٠ و ٦٧٨ الصادرة ضد العراق . ان موقف الغرب من هذه القضية سيكون له تاثير حاسم على الكيفية التى سيتم بها وضع نظام اقليمى جديد فى المنطقة .

اما على الصعيد الأمنى فينبغى تزويد المنطقة بهياكل

وضمانات تكون ملزمة ليس فقط لدول المنطقة وانما ايضا للقوى الخارجية كما يجب ان تشارك الأمم المتحدة وبعض القوى الكبرى فى هذه العملية التى يتم تتويجها بوضع اتفاقيات لنزع السلاح وتخفيض القوات واقامة مناطق منزوعة السلاح .. وتستطيع بقية دول العالم ان تسهم فى هذه العملية ايضا عن طريق محاولة السيطرة على تصدير السلاح . ولكن ماحدث فى الايام الاخيرة من هذا الصراع من بيع لكميات ضخمة من السلاح لبعض دول المنطقة لايبشر بخير على الاطلاق . أن الغرب يجب ان يعترف بمسئوليته عن الانفجار الذى حدث فى الشرق الاوسط ، أن ٩٥ ٪ من السلاح الذى يعج به الشرق الأوسط مصدره الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالصعيد الاقتصادى لابد من علاج الفوارق المخيفة فى دخول دول المنطقة وأيضا الفوارق الاجتماعية داخل كل دولة . ونقول ان الجهود التى بذلتها مصر وسوريا فى اجتماع مجلس التعاون الخليجى فى فبراير الماضى تستحق التشجيع ويجب وضع حلول عادلة لمشكلات أخرى مثل مشكلة استخدام المياه وهى مشكلة خطيرة تهدد استقرار المنطقة .

الموقف المغربى خلال الأزمة :

● لقد اثارت حرب الخليج ردود أفعال سياسية واقتصادية لدى دول المغرب تتفاوت بلا شك فى قوتها من بلد الى آخر . ولكنها بالغة الخطورة . وقد استغلت قوى المعارضة فى هذه الدول المشاعر التى اثارتها الحرب ضد العراق لتحقيق اهداف سياسية ، واثارت الرأى العام الذى اجبر الحكومات على تغيير مواقفها .

وقد مرت دول المغرب بمراحل ثلاث ففى البداية قامت تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا ايضا بادانة الغزو العراقى للكويت واتخذت بذلك الموقف الذى يتوافق مع مصالحها واقتناعاتها ثم واجهت حكومات هذه الدول ضغطا شعبيا هائلا عبر عن نفسه من خلال المظاهرات الكبرى التى نزلت الى الشوارع . ولم تستطع الحكومات تجاهل هذا الضغط الشعبى فعمدت الى الصمت .

وبعد انقضاء ايام الحماس وعودة الهدوء الى النفوس مرة اخرى ، سعى الزعماء المغاربة الى تحسين علاقاتهم مع الدول الغربية ، وهى علاقات لايمكن الاستغناء عنها سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو التجارى والمالى .

الدور الاسبانى :

● يرى الكاتب أن اسبانيا يمكن ان تلعب دورا رائدا فى هذه الأزمة . حقا ان أسبانيا ليست عضوا دائما فى مجلس الأمن كما أن مصالحها فى الشرق الأوسط محدودة ، ومع ذلك فهى تشكل الحدود الغربية لاوروبا مع العالم العربى والاسلامى لذلك تعتبر قوة اقليمية لا يستهان بها .

أن من مصلحة اسبانيا وبقية الدول الاوروبية تشجيع التنمية الاقتصادية فى دول المغرب التى تعتبر الضمانة الوحيدة للسلام الاجتماعى الذى يقوم عليه استقرار المنطقة ، وذلك ليس لاسباب انسانية وأنما لأسباب استراتيجية بحتة ومن أجل تحاشى أخطار اقامة نظم راديكالية فى هذه الدول أيا كانت طبيعتها .

وفى الواقع ان الهدف طموح ولايمكن لدولة بمفردها تحقيقه رغم الجهود التى بذلت على المستوى الثنائى لذلك لجأت اسبانيا الى تنسيق عملها مع جاراتها البرتغال وايطاليا وفرنسا ، واسفرت هذه الجهود عن انشاء مجموعة ٤ + ٥ التى تضم الدول الغربية الأربع التى تقع شمال غرب البحر المتوسط ودول المغرب الخمس ويوجد أيضا مستوى ثالث للتعاون هو تطوير العلاقات بين السوق المشتركة واتحاد المغرب .

وهناك ايضا اطار آخر للتعاون يضم المشرق والمغرب فى نفس الوقت ويستطيع مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر الابيض المتوسط تقديم هيكل مساعد دون أن يحل محل الاجهزة الأخرى التى تعمل على تسوية الصراعات . وهذا المؤتمر يستطيع ان يوفر جوا من الثقة بين الأطراف يمكن أن يقوم على أساس الحوار .

وفى النهاية يجب العمل على مواجهة الموقف وعدم الاكتفاء بالصمت .

أن الحرية والتضامن والسلام الذى سيسود منطقة البحر الابيض المتوسط هو هدف يستحق بلا شك أى جهد أو عناء يبذل فى هذا الصدد .☐



شهريات

مــارس ١٩٩١
ابريــل ١٩٩١
مايـــو ١٩٩١

إعداد : أبو السعود ابراهيم

مارس ١٩٩١

الاتحاد السوفيتي :

١ : أعلن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتي ان الوقت قد حان لاستئناف الجهود لحل نزاعات الشرق الأوسط الأقدم عمرا .

: اعلن متحدث باسم الخارجية في فرنسا ان الاتحاد السوفيتي سيتولى رعاية المصالح الفرنسية في العراق كما سيقوم ايضا برعاية المصالح العراقية في فرنسا

٣ : اعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتي جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتي لايرحب بالرئيس صدام حسين اذا طلب اللجوء السياسي في الاتحاد السوفيتي

٤ : صدق البرلمان السوفيتي على اتفاقية توحيد المانيا التي وقعت عليها ٦ دول وبذلك افسح المجال امام تحقيق سيادة المانيا الموحدة على كامل اراضيها

: اكدت نتائج الاستفتاء الذي جرى في كل من جمهوريتي لاتفيا داستونيا السوفيتية موافقة الأغلبية الساحقة على الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي

٦ : وافق البرلمان السوفيتي بصفة مبدئية على مشروع قانون جديد لاعادة تنظيم سلطات جهاز المخابرات السوفيتية ويدعو الى فرض مراقبة الحكومة والبرلمان على انشطة الجهاز

٧ : صرح فيتالي شورلين المتحدث الرسمي السوفيتي بان بلاده اتخذت قرارا بسرعة عودة السفير ريفيديف الى الكويت واكد اعتزامها بحظر تصدير السلاح للعراق وحذر من استئناف سباق التسلح بالمنطقة

١٢ : توقف العمل في ٩٨ منجما للفحم من بين مائة منجم في منطقة سيبيريا بعد ان قرر مجلس اللجان العمالية في مناطق استخراج الفحم في سيبيريا القيام باضراب سياسي مفتوح للضغط لتنفيذ مطالبهم باستقالة الرئيس السوفيتي جورباتشوف .

١٣ : وقع الرئيس التركي تورجوت اوزال والرئيس السوفيتي جورباتشوف معاهدة جديدة للصداقة وحسن الجوار والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي بدلا من المعاهدة التي ابرمت قبل ٧٠ عاما بين لينين وكمال اتاتورك . كما تم توقيع اتفاقيات حكومية بين البلدين حول التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي وتجديد اتفاقية التبادل التجاري لمدة عام اخر .

١٥ : أعلن الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي متفقتان حول عدة قضايا تتعلق بترتيبات الامن في منطقة الخليج ولديهما وجهات نظر متشابهة بشأن سبل التحرك نحو التسوية الشاملة لمشكلات الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي ويعتقدان ان هناك فرصة افضل لتحقيق تسوية في الوقت الراهن .

١٦ : قدم الاتحاد السوفيتي خطة من ٦ نقاط لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر اثناء زيارته لموسكو لمرحلة مابعد الحرب في منطقة الخليج وحذرت الخطة من تشكيل تكتلات في المنطقة ودعت القوات العسكرية الأجنبية في الخليج الى الرحيل وتمركز قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في منطقة الخليج تضم وحدات عسكرية عربية .

١٨ : كشفت النتائج الأولية للاستفتاء الشعبي على مصير الاتحاد السوفيتي تمسك الشعب بالاتحاد وتاكيده على ضرورة العمل بالاصلاحات السياسية والاقتصادية التي دعا اليها جورباتشوف

: اعلنت وزارة الداخلية في ليتوانيا ان قوات البوليس الخاصة السوفيتية اعتقلت اوديريوس نيوتكفسيوس الذي يرأس وزارة الدفاع الانفصالية في جمهورية ليتوانيا السوفيتية .

٢٣ ـ ٢٥ : تصاعد الصراع بين جورباتشوف ويلتسين في الاتحاد السوفيتي ، عمال المناجم يطالبون باستقالة جورباتشوف ويهددون الصناعات الاساسية . ويرفضون دعوة فالنتين بافلوف رئيس الوزراء بانهاء الاضراب ومخاوف من افلاس المناجم لزيادة الخسائر الى اكثر من ٤٠٠ مليون دولار .

٢٦ : حظر المظاهرات في موسكو حتى ١٥ ابريل تحسبا لوقوع اى اعمال عنف مع قرب تنفيذ قرار رفع الأسعار ، وتوقع طرد يلتسين من البرلمان .

٢٩ ـ ٣٠ : جورباتشوف يتراجع عن حظر المظاهرات بموسكو في ضربة قوية للسلطة المركزية ويصدر اوامره بسحب التعزيزات العسكرية الضخمة بعد تظاهر مئات الالاف امام الكرملين لتاييد يلتسين الذي اتهم جورباتشوف بالتخلي عن الاصلاح ويدعو لحكومة ائتلافية .

٣١ : تراجع برلمان جمهورية روسيا الاتحادية في مؤتمره الاستثنائي الثالث عن سحب الثقة من بوريس يلتسين خوفا من شعبيته ، وجمهورية جورجيا تتحدى السلطة المركزية وتجرى استفتاء حول الاستقلال

اثيوبيا

١٨ : اعلنت اثيوبيا تعبئة عشرات الالاف من قواتها لمواجهة هجوم جديد تشنه الجماعات الثورية في اقليمي تيجرى وارتيريا .

٢٢ : استئناف هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل ، وقد وصل ٢٢٠ يهوديا بعد ان اوقفت الحكومة الاثيوبية هجرة مواطنيها من اليهود لمدة ٣ اسابيع

٢٣ : قررت اثيوبيا طرد السفير الليبي لديها ودبلوماسي ليبي اخر وكذلك الملحق العسكري السوداني ودبلوماسي سوداني اخر بسبب ماوصفتهم بقيامهم باعمال لاتتناسب مع مهامهم

اسرائيل :

١٠ : استبعدت الحكومة الاسرائيلية قبولها مبدأ الأرض مقابل السلام مع سوريا والتنازل عن هضبة الجولان التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧

١٨ : اصدر مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير بيانا اعلن انه ليست هناك نية لدى الحكومة الاسرائيلية في

تغيير او تعديل او الغاء قانون هضبة الجولان السورية المحتلة .

١٩ : اعلن دان شمرون رئيس الاركان الاسرائيلي ان باستطاعة اسرائيل الان ان توافق على فكرة مبادلة الارض بالسلام لأن قيمة الأرض تغيرت بانتقال دول المنطقة الى حالة السلام بعد الحرب .

: اعلن الجنرال ميخائيل شامير قائد وحدة الاتصال الاسرائيلية فى لبنان ان اسرائيل لاتنوى الانسحاب من الشريط الحدودى الذى تحتله بالجنوب اللبنانى وتطلق عليه اسم المنطقة الأمنية .

٢١ : اعرب شيمون بيريز رئيس حزب العمل الاسرئيلى عن تأييده لانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة مقابل السلام مع العرب

: اعلن البنك المركزى الاسرائيلى ان ديون اسرائيل الخارجية زادت بمقدار ٢٦٠ مليون دولار فى الماضى ليصبح اجمالى الديون الخارجية ٢٤,١ مليار دولار .

٢٦ : رفضت اسرائيل طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولى لبحث انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف فى تعاملها مع الفلسطينيين فى الاراضى العربية المحتلة .

٢٧ : اذاع رئيس مجلس الامن الدولى بيانا باسم الدول الاعضاء بالمجلس يشجب فيه قرار اسرائيل بطرد ٤ فلسطينيين من قطاع غزة واعرب البيان عن القلق الشديد لدول المجلس لتدهور الأوضاع فى الاراضى الفلسطينية والاراضى العربية المحتلة

افغانستان :

٢٤ : تجدد الحرب الاهلية فى افغانستان والمجاهدون فيقدمون نحو مدينة خوست وحكومة كابول تستخدم النابالم وصواريخ سكود لمحاولة من الهجوم

البانيا :

١٢ : اصدرت السلطات الألبانية قرار بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين بألبانيا وذكر راديو البانيا ان القرار تحت الموافقة عليه من قبل رئاسة البرلمان الألبانى .

٢٥ : اعترف الرئيس الألبانى رامز على ان الحزب الشيوعى الحاكم ارتكب اخطاء ولايزال يرتكب الاخطاء ولابد من تجديده من القاعدة الى القمة

٣١ : توجه حوالى ١,٥ مليون البانى الى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم فى اول انتخابات حره فى تاريخ البلاد لاختيار ٢٥٠ عضوا للبرلمان من بين اكثر من الف مرشح ينتمون الى ١١ حزبا سياسيا

المانيا :

١٢ : اعلن المدعى العام بمدينة « دار مشتات » الالمانية انه تقرر توجيه الاتهام ضد ١٢ المانيا لمساعدتهم العراق فى انتاج الغازات السامة .

١٥ : اتهم هانتز يترلسين جينشر وزير الخارجية الالمانية حكومة موسكو بانتهاك القوانين الدولية بعد ان قامت سرا بنقل الرئيس الالمانى الشرقى الأسبق ايريك هونيكر الذى يواجه تهما جنائية فى المانيا الى الاتحاد السوفيتى

٢٦ : اول موجة احتجاجات شعبية ضد هيلموت كول من جانب الزعامة الشرقية احتجاجا على تصاعد معدلات البطالة .

انجولا :

١٨ : اعلن جوناس سافيمبى زعيم حركة يونيتا المناهضة لحكومة انجولا ان الحرب الأهلية الدائرة فى البلاد منذ ١٦ عاما اصبحت فى حكم المنتهية تقريبا وان (يونيتا) تعتزم التخلى عن العمل المسلح والتحول الى منظمة سياسية

ايران :

٧ : ايدت ايران تحفظا واضحا ازاء اعلان دمشق بشأن قيام تعاون امنى اقليمى بين دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا وذكر راديو طهران فى تعليق له ان وضع خطط امنية تفتقد الى الشمول ولا تخدم كافة دول المنطقة ستلحق الضرر بمصالح دول المنطقة اكثر مما ستحقق الفائدة .

٨ : دعا الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجانى الرئيس العراقى صدام حسين وحزب البعث الحاكم فى العراق الى الانصياع لارادة الشعب مشيرا الى ان اغلبية الشعب العراقى تؤكد انها لم تعد تريد قادتها وانها تريد ان تحكم نفسها بنفسها من خلال نظام ديمقراطى

: ذكر تقرير لمجلة ايكونوميست البريطانية ان ايران لاتعتزم اعادة الطائرات العراقية التى فرت الى ايران خلال حرب الخليج كبديل للتعويضات العراقية .

١١ : اعادة ايران فتح سفارتها فى الكويت

١٢ : اعلنت حركة مجاهدى خلق المعارضة الايرانية ان ايران تنتهز فرصة عدم استقرار الوضع فيما بعد حرب الخليج لضرب هذه الحركة داخل العراق .

١٧ : اكد الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجانى رغبة بلاده فى المشاركة فى الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج بعد ان انتهت الحرب

٢١ : اتهمت الحكومة الايرانية سلطات العراق باختطاف واعتقال اية الله ابو القاسم الخوىء اكبر علماء الشيعة فى العراق .

: استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وايران على مستوى المكاتب لرعاية المصالح بعد انقطاع دام ١٢ عاما . كما استأنفت العلاقات الدبلوماسية ايضا بين ايران والسعودية بعد قطيعة استمرت مايقرب عن ثلاث سنوات

٢٧ : اكد الرئيس الايرانى هاشمى رفسانجانى ان ٢٢ طائرة عسكرية عراقية فقط بالاضافة الى عدد من الطائرات المدنية قد لجأت الى ايران خلال حرب الخليج

ايطاليا :

١٢ : اكد جيانى ديميكليس وزير خارجية ايطاليا اثناء زيارته للقاهرة ضرورة ايجاد حل ايجابى لقضية الشرق الأوسط تحت مظلة الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا ان ذلك هو موقف المجموعة الأوروبية .

٢٩ : استقالت الحكومة الايطالية بعد خلافات بين الحزب الاشتراكى والحزب الديمقراطى المسيحى المشاركين فى الحكومة .

بنجلاديش :

١ : فاز حزب البيجوم خالدة ضياء ارملة رئيس بنجلاديش السابق الجنرال ضياء الرحمن الذى اغتيل عام ١٩٨١ اثر عملية تمرد عسكرى ، بأكبر عدد من مقاعد البرلمان فى الانتخابات العامة وكلفت بتشكيل الحكومة الجديدة .

١٥ : قرر شهاب الدين احمد القائم بأعمال رئيس الجمهورية حل مجلس الوزراء المؤقت

١٩ : تم تعيين البيجوم خالدة ضياء رئيسة للوزراء فى نجلاديش لتصبح بذلك اول سيدة فى بنجلاديش تتولى هذا المنصب

بولندا :

٢٣ : دعا الرئيس البولندى ليخ فاونسا رجال الأعمال الامريكيين الى توجيه استثماراتهم فى بلاده مؤكدا ان بلاده تريد ان تصبح امريكا الشرق (انظر ايضا : الولايات المتحدة ٣/٢٠)

تانزانيا :

٢١ : قرر الرئيس التنزانى على حسن معينى حظر نشاط جميع الجماعات السياسية المعارضة فى البلاد .

تركيا :

١١ : بدء زيارة الرئيس تورجوت اوزال للاتحاد السوفيتى فى اول زيارة كرئيس للدولة يبحث خلالها تطورات مابعد الحرب والتكامل الاقتصادى فى منطقة البحر الأسود

١٢ : كشف الرئيس التركى تورجوت اوزال ان اجتماعا قد عقد بين كبار مسئولى وزارة الخارجية والمخابرات التركية وكبار ممثلى المقاتلين الاكراد الذين يقاتلون ضد قوات الحكومة العراقية فى شمال العراق .

تشيكوسلوفاكيا :

٢١ : دعا فاتسلاف هافيل رئيس تشيكوسلوفاكيا المسئولين فى حلف شمال الأطلنطى بالسماح لدول اوروبا الشرقية بالانضمام الى الحلف وتقديم المساعدة لهذه الدول التى تتعرض لمشاكل اقتصادية وامنية خطيرة .

تونس :

٤ : بدأ مركز جامعة الدول العربية بتونس اعماله بمقره الجديد بعد عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة .

٢٦ : وافقت تونس على اعادة وثائق جامعة الدول العربية الى المقر الدائم للجامعة بالقاهرة وكذلك الافراج عن اجهزة ومعدات ادارات التوثيق والمطبوعات .

جمهورية مصر العربية :

١ : تقدم إتحاد عمال مصر بشكوى الى منظمة العمل الدولية حول الممارسات والتعسف اللاإنسانى الذى قامت بـه السلطات العراقية ضد العمال المصريين فى الكويت والعراق .

٤ : قرر الرئيس حسنى مبارك إشراك خبراء من جميع الأحزاب لدراسة الموقف الاقتصادى فى الأوضاع الأمنية المستقبلية فى البلاد .

٦ : دعا الرئيس حسنى مبارك شعب الصومال الى توحيد الصفوف حفاظا على وحدة أراضى الصومال الشقيق وإستقرار الأمن والسلام .

١٠ : صرح جاك فيجار سفير كندا فى القاهرة أن بلاده قررت التنازل عن ٤٠٪ من ديونها المستحقة على مصر وتبلغ نحو ٥٥٦ مليون دولار .

١١ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وبحث معه سبل إقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط والخطة الأمنية والتعاون الاقتصادى فى مرحلة مابعد حرب الخليج .

١٢ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى ووزراء خارجية إيطاليا وأسبانيا والسنغال والفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات بالسعودية .

: أكد الرئيس مبارك أن مصر ستقف بمنتهى الحزم مع العراق دولة واحدة موحدة ولن تقبل تحت أى ظرف من الظروف تقسيمها الى دويلات .

: ابلغت دولة قطر مصر رسميا إسقاطها لحصتها من ديون مصر بهيئة الخليج للتنمية فى مصر .

: إستشهد ثلاثة من الصف والجنود المصريين فى الكويت نتيجة للاشـراك والمتفجرات والألغام العراقية .

: تم القبض على ٢٠ شخصا ارسلهم الرئيس العراقى صدام حسين لتخريب المنشآت المصرية والسعودية بالقاهرة .

١٣ : إستقبل الرئيس مبارك فان دين بروك وزير خارجية هولندا وبحث معه قضايا المنطقة .

: إتفقت مصر وإيران على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى رعاية المصالح يوم ٢٦ مارس الحالى وسترعى سويسرا مصالح إيران بمصر وترعى إيطاليا مصالح مصر فى إيران .

١٥ : أعلن الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية أن مصر تعمل من اجل وحدة الصف الصومالى وترفض اية محاولة من اية جهة تنادى بحركة إنفصالية وان مصر متمسكة بوحدة التراب الصومالى واهمية تحقيق المصالحة الوطنية .

١٨ : وقعت مصر مذكرة التفاهم مع البنك الدولى .

١٩ : إستقبل الرئيس حسنى مبارك السيد بوديمير لونشار وزير خـارجية يوجوسلافيا وبحث معه سبل تكثيف التعاون بين دول عدم الانحياز لارساء قواعد الأمن الدولى وفرص السلام فى الشرق الأوسط .

٢٢ : رحب الرئيس حسنى مبارك بإستضافة القاهرة لمؤتمر دولى لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط .

٢٤ : إستنكر الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية تجاهل السلطات العراقية للاتصالات التى تجريها الهيئات الدولية للاطمئنان على المصريين فى العراق .

: صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية بأن إستمرار النشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة يثير الشك فى جدية موقف اسرائيل من السلام ويؤدى الى زيادة التوتر وتقويض كافة جهود السلام .

٢٦ : إستقبلت مصر اولى طلائع القوات المصرية العائدة من الخليج بعد تحرير الكويت .

: ناشدت المنظمة المصريـة لحقوق الانسان الحكومة المصرية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان التدخل لوضع حـد لمعانـاة المصريين والجـاليات العـربية الأخـرى وخاصـة الفلسطينيين الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الانسان فى الكويت .

٢٧ : أعلن وزير الداخلية انه تم إعتقال ٦ مخربين يتلقون تعليماتهم من بغداد للقيام بعمليات إرهابية فى مصر وهم أعضاء فى حزب البعث المصرى .

٢٨ : اكد مجلس الشعب ثقته فى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الدكتور عاطف صدقى .

٣٠ : عقدت بالقاهرة فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية أعمال الدورة ٩٥ للجامعة على مستوى المندوبين بحضور جميع الدول العربية .

٣١ : زار القاهرة الرئيس السورى حافظ الأسد .

رومانيا :

١٦ : بدء المؤتمر الأول لجبهة الخلاص الوطنى الحاكمة ، ويبحث المؤتمر إختيار قيادات جديدة للجبهة وكيفية إزالة الخلافات داخل الجبهة ، وتحويل الجبهة إلى حزب إشتراكى على النمط الغربى .

١٩ : اعرب المراقبون السياسيون فى بوخارست عن إعتقادهم بأن الموجة المتزايدة من عمليات حل مزارع الجماعية وتحويلها الى مزارع خاصة فى معظم دول أوروبا الشرقية ستكون هى الضربة الحاسمة والأخيرة ضد الشيوعية .

السودان :

١٢ : أكد الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ السودانية التزامه بتطبيق الشريعة الاسلامية والنظام الاتحادى الجديد الذى طرح فى محاولة لانهاء الحرب الأهلية .

١٤ : أصدر الفريق عمر البشير قرارا يقضى بإسقاط ماتبقى من العقوبة المحكوم بها على ثلاثة من الوزراء السابقين فى حكومة الصادق المهدى رئيس وزراء السودان السابق .

٢٢ : بدأ تطبيق أحكام الشـريعة الاسلامية فى السودان ماعدا الأقاليم الجنوبية ذات الأغلبية غير الاسلامية .

٢٣ : أعلن جيش المتمردين فى السودان انه إستولى على بلدة لاماريبى العسكرية فى غرب الأقليم الاستوائى .

سوريا :

٦ : وقع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج الست بالأحرف الأولى على إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية ويقضى بتعزيـز التعاون الاقتصادى وتبنى سياسات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لاقامة تجمع إقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات إقتصادية كبرى فى العالم .

: بحث وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج العربية الست مع وزراء خارجية الترويكا الأوروبية دور أوروبا فى حل مشاكل المنطقة وإتفق على ضرورة عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث هذه المشاكل .

١٠ : إستأنفت السفارة البريطانية فى دمشق منح التأشيرات للسوريين الراغبين فى السفر إلى بريطانيا وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات .

١٢ : اعلنت سوريا انها افرجت عن جميع الفلسطينيين المحتجزين فى سجونها .

١٤ : أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى انه توجد الآن فرصة مواتية لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ وأكد بيكر وجوب عدم استخدام اى معايير مزدوجة فى التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى وأن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لاستخدام نفوذها لدى إسرائيل للمساعدة على التوصل الى تسوية .

٢٥ : زار دمشق الملك حسين عاهل الاردن وأجرى محادثات مع الرئيس السورى حافظ الأسد حول القضايا العربية الثنائية .

٣١ : اقر مجلس الشعب السورى القانون

المتضمن التعديل على إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا .

الصومال :

٢٤ : دعا السيد عمر عرته غالب رئيس الوزراء الدول العربية والمجتمع الدولي الى مد يد العون وتقديم المساعدات العاجلة لبلاده ، كما دعا قادة الجبهات الصومالية للجلوس على مائدة المفاوضات للتباحث حول مستقبل البلاد والتوصل الى إتفاق موحد لتقرير مصيرها .

سويسرا :

١٩ : وافق البرلمان السويسرى على تقديم مساعدات تبلغ ١٣٠ مليون فرنك سويسرى لمصر والأردن وتركيا .

الصين :

٢٥ : أكد لى بينج رئيس الوزراء الصينى المتشدد أن الصين ستظل قلعة راسخة للاشتراكية فى الشرق بالرغم من الضغوط الخارجية التى تتعرض لها وإنها ستواصل عملية تحديث الاشتراكية بنظام يجمع بين الاقتصاد المخطط والاستفادة من قوى السوق والانفتاح التجارى على العالم الخارجى .

العراق :

١ : إتهم العراق الولايات المتحدة الأمريكية بخرق وقف إطلاق النار عن طريق تعزيز قواتها داخل العراق وطالبت بسحب هذه القوات على الفور .

٢ : فتح تشكيل المدرعات العراقية النار على القوات الأمريكية جنوب مدينة البصرة وذكر متحدث عسكرى أمريكى أن القوات الأمريكية ردت على النيران وتمكنت من تدمير ٦٠ دبابة عراقية والاستيلاء على ٨٠ دبابة أخرى كما تم أسر ألف عسكرى عراقى .

: أكدت مصادر مختلفة أن حدة القلاقل ضد الرئيس العراقى صدام حسين داخل العراق تتصاعد بشكل ملحوظ .

٣ : أصدر مجلس الأمن قرارا بأغلبية ١١ دولة ومعارضة كوبا وامتناع اليمن والصين والهند عن التصويت ويحدد شروط إنهاء حرب تحرير الكويت التى يتعين على العراق قبولها ويحمل رقم ٦٨٦ ويطالب العراق بالغاء قراره ضم الكويت وأن يقبل من حيث المبدأ المسئولية عن أى خسائر أو دمار أو إصابات نشأت عن غزوه الكويت وإحتلاله لها وإطلاق سراح الأسرى فورا وجميع الرعايا الكويتيين والأجانب الآخرين وإعادة جميع الممتلكات الكويتية التى إستولت عليها قوات الغزو العراقية .

: أعلن الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد عملية عاصفة الصحراء أن قادة التحالف الدولى والعراقيين إتفقوا على جميع القضايا بلا أية شروط بما فى ذلك الافراج عن أسرى الحرب وذلك فى المحادثات بين الوفدين العسكريين ببلدة صفوان العراقية على الحدود الكويتية بهدف إقرار وقف إطلاق النار رسميا .

: أعلن المتمردون الشيعة فى العراق انهم سيطروا على مدينة البصرة ثانى أكبر المدن العراقية وطلبوا من أمريكا وبقية دول التحالف سرعة تقديم العون لهم .

٤ : صرح محمد باقر حكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية فى العراق والموجود فى إيران بأن المتمردين إستولوا على البصرة وخمس مدن أخرى فى جنوب العراق هى العمارة وسامراء والناصرية والديوانية والكوت .

: أصدر العراق عفوا عاما عن جميع الجنود والضباط الفارين من الخدمة والذين تغيبوا بدون حصولهم على أجازات .

٥ : أعلنت المعارضة العراقية عن إستيلائها على مدن كربلاء والنجف الأشرف وأربيل بعد معارك القوات الموالية للرئيس صدام حسين بينما أكدت الخارجية الامريكية أن الاضطرابات تسود ست مدن عراقية وأن النظام العراقى الحاكم إستخدم الحرس الجمهورى وقوات الجيش النظامى والشعبى والبوليس لقمع الاضطرابات .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقية الغاء قرار ضم الكويت وإعتبار جميع القوانين والاحكام القضائية والقواعد التى تم تطبيقها على الكويت منذ الغزو العراقى فى أغسطس الماضى لاغية وأن الرئيس صدام حسين وقع على القرار ، وذلك فى إطار قبول العراق لقرارات مجلس الامن بما فيها القرار ٦٨٧ .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقية إعادة الممتلكات التى تم الاستيلاء عليها من الكويت ، بعد الغزو العراقى فى أغسطس ١٩٩١ .

: أعلن العراق انه سلم جميع الأسرى الأمريكيين وغيرهم من أسرى الحلفاء إلى اللجنة الدولية للصليب الاحمر فى بغداد .

٦ : أقال الرئيس العراقى صدام حسين وزير الداخلية سمير محمد عبدالوهاب من منصبه وعين بدلا منه ابن عمه على حسن المجيد كما قرر الرئيس العراقى منح الحرس الجمهورى علاوة شهرية تبلغ ٣٠٠ دولار .

: أعلن مندوب العراق بالامم المتحدة عبدالأمير الانبارى بأن جميع الكويتيين الموجودين بالعراق أحرار فى مغادرتها .

٧ : أعلن العراق تسريح عشر فرق عسكرية من القوات البحرية التى تم تشكيلها بعد غزو الكويت .

٨ : أعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر أن المسئولين العراقيين سلموا ٤٠ صحفيا غربيا وجنديين أمريكيين لمسئولى الصليب الاحمر ببغداد .

٩ : ذكر راديو بغداد أن القيادة العراقية قررت حل خمس فرق أخرى من الجيش العراقى ليصل بذلك عدد الفرق التى تم تسريحها منذ إنتهاء حرب الخليج الى ١٥ فرقة .

١٠ : أعلن المتحدث باسم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية أن الثوار يحاصرون وزير الداخلية الجديد على حسين المجيد و٤٠ ألفا من القوات الموالية لصدام حسين فى مدينة البصرة وأن الثوار أصبحوا يسيطرون على ٢٩ مدينة ومئات القرى وأن ثلاثة أرباع مساحة العراق تحت سيطرة الثوار .

: أعلن متحدث فى الاتحاد الوطنى لكردستان أن ٥٠ ألف جندى عراقى قد إنشقوا وإنضموا الى الثوار فى المنطقة الواقعة بين (حاج عمران) و (خاليقان) فى شمال شرق العراق .

١١ : أعلن الثوار العراقيون أنهم يسيطرون على ٣٠ مدينة عراقية ومئات القرى .

: بدأ العراق فى تلقى مساعدات إنسانية وإستقبال خبراء لتقييم إحتياجاته على المدى الطويل .

١٢ : طلب السفير العراقى فى مدريد حق اللجوء السياسى الى أسبانيا .

١٣ : أكد زعماء المعارضة العراقية أن صدام حسين سحق الثوار فى جنوب العراق وأقام دروعا بشرية من آلاف الرهائن من الاطفال والنساء لارهاب الثوار فى الشمال وإعاقة تقدمهم .

: طالب مؤتمر المعارضة العراقية الذى إنعقد فى بيروت بتجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز دون سبب خرق هذه الحكومة لميثاق الامم المتحدة وقراراتها كما أوصت المعارضة بتأسيس صندوق لدعم الانتفاضة العراقية .

١٤ : ذكرت وكالة الأنباء الايرانية أن مدينة البصرة فى الجنوب قد سقطت بالكامل فى أيدى الثوار الذين إستولوا أيضا على مدينة « الحلة » عاصمة محافظة بابل وسيطروا على مدينة رانيا شمال السليمانية .

١٥ : أعلن الثوار الاكراد العراقيين والثوار فى وسط العراق أن القوات الموالية للرئيس العراقى صدام حسين قد إرتكبت مذبحة جديدة ضد المدنيين الأكراد فى محاولة لسحق الثورة على نظام الحكم وأنها تستخدم النابالم والطائرات فى إبادة الثوار .

: صرح الجنرال ريتشارد نيل نائب قائد القوات الأمريكية فى السعودية بأن بعض القوات الأمريكية عادت إلى المواقع التى كانت قد تركتها فى عمق العراق بعد وقف إطلاق النار .

١٦ : أعلن الثوار الأكراد أنهم أكملوا تقريبا تحرير إقليمهم الجبلى الذى يضم المركز الرئيسى للبترول العراقى وقالوا أنهم إستولوا على ٩٥٪ من المناطق وأن الاغلبية الكردية بشمال العراق على نقطة العبور

الرئيسية على الحدود التركية .
: أعلن الرئيس العراقي صدام حسين ان قواته تمكنت من إنهاء تحرر الجنوب الذى تزعمته عناصر شيعية وإتهم دولا اجنبية بتأييده . ووعد بإجراء اصلاحات ديمقراطية في البلاد بإدخال نظام التعدد الحزبي .

١٨ : إتهم الثوار العراقيون قوات صدام حسين باستخدام غاز الخردل والغازات الخانقة والنابالم في عدة مدن بالجنوب لاخماد الثورة .

١٩ : أعلن الثوار الأكراد أن مدينة كركوك الغنية بالبترول سقطت في ايديهم بعد معارك شرسة .

٢٠ : طالب العراق باستعادة المعدات العسكرية التى تركتها القوات العراقية اثناء إنسحابها من الكويت .

: صدق المجلس الوطنى العراقي على الغاء قرار العراق ضم الكويت وإعتبارها المحافظة رقم ١٩ .

٢١ : حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة في العراق من خطورة الوضع الحالى في بغداد مشيرا الى أن الشعب العراقي سيواجه كارثة مزدوجة تتمثل في الأوبئة والمجاعة .

: ناشدت منظمة حقوق الانسان في العراق الملك فهد عاهل السعودية تقديم المساعدة للاطاحة بصدام حسين وإنقاذ المدنيين في العراق .

٢٢ : صدر في بغداد مرسوم جمهورى يقضى بتعيين طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الصورة نائبا للرئيس صدام حسين خلفا لطه محيى الدين معروف .

: وافق العراق على الافراج عن اكثر من خمسة آلاف اسير كويتي .

٢٣ : شكلت حكومة عراقية جديدة برئاسة سعدون حمادى - أول شيعي - يتولى رئاسة الوزراء منذ تولى حزب البعث الحكم في عام ١٩٦٢ وعين فيها طارق عزيز نائبا لرئيس الوزراء وأحمد حسين خضير وزيرا للخارجية وعلى حسن المجيد وزيرا للداخلية وحامد يوسف حمدى وزيرا للاعلام وتتألف الوزارة من ٢٤ عضوا وتضم ١١ وجها جديدا .

٢٤ : ذكرت صحيفة لوبون الفرنسية نقلا عن أحد المسئولين العسكريين الأمريكيين أن خسائر الجيش العراقي خلال حرب الخليج تجاوزت ١٠٠ الف قتيل .

٢٦ : أبلغ العراق الأمم المتحدة رسميا بأن في حوزته ممتلكات كويتية من الذهب والعملات النقدية التى تبلغ قيمتها ١٠٦٠ مليون دولار . وأن العراق مستعد لتسليم الكويت ممتلكاتها فورا تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وبالطرق التى يحددها المجلس .

٢٧ : اعلنت منظمة الأغذية الزراعية الدولية في روما انها سترسل أغذية عاجلة قيمتها ١٧ مليون دولار الى العراقيين المتضررين من الحرب .

سلطنة عمان :

١١ : تلقى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان برقية من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تضمنت شكر وتقدير السعودية لمشاركة القوات البرية العمانية الى جانب القوات السعودية في عملية تحرير الكويت .

١٣ : في سلطنة عمان تراس السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الاجتماع الأول للجنة العليا لاعداد الترتيبات المستقبلية لمسيرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذى عقد بمدينة صلالة في سلطنة عمان . وقد تم خلال الاجتماع استعراض حصيلة اللقاءات والمشاورات والمباحثات بشأن وضع نظام امنى نابع من دول المنطقة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فيها . واعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية انه وفقا لقرار القمة الحادية عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة ، أوكل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان دراسة امكانيات المستقبل في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لايجاد أفضل الوسائل وافضل اسس التعاون للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج . واشار الى انه ليس هناك افكار محددة في الوقت الحاضر ولكن هناك توجهات ستخضع للدراسة وربما تشكل في المستقبل اطارا لما يمكن ان يتم الاتفاق عليه بين دول الخليج العربي .

٣٠ : اتفق وزيرا خارجية السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

فرنسا :

٥ : بدأت المقاتلات الفرنسية بالخليج مغادرة المنطقة .

١٤ ـ ١٥ : عقد في جزيرة المارنتينيك بالبحر الكاريبي اجتماع قمة بين الرئيسين الفرنسي ميتران والامريكي بوش لبحث آفاق التسوية السلمية في الشرق الأوسط وتصورات الجانبيين الامريكي والفرنسي لمرتكزات النظام السياسي الجديد .

١٥ : أعلن وزير المالية الفرنسي ان حكومات الدول الغربية وافقت على الغاء نحو نصف الديون المستحقة لها لدى بولندا والتى تقدر بنحو ٣٣ مليار دولار .

فلسطين :

٢ : اكدت هيئات ومنظمات إغاثة دولية أن اسرائيل الحقت ضررا لم يسبق له مثيل بحياة الفلسطينيين بفرضها حظر التجول في الاراضى المحتلة منذ بداية حرب الخليج . وكانت خسار الفلسطينيين ٢٠٠ مليون دولار .

٤ : اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلى من العمل بقرارها الخاص باغلاق اربع جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لمدة ثلاثة اشهر اخرى .

٧ : رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بما ورد في خطاب الرئيس الامريكي جورج بوش امام الكونجرس من عناصر تتعلق بحل الصراع العربي الاسرائيلي والتعامل مع القضية الفلسطينية وفق قرارات مجلس الامن الدولى ووصفتها بانها عناصر ايجابية .

١٢ : طالب السيد خالد الفاهوم رئيس مجلس الانقاذ الوطنى الفلسطيني والرئيس السابق للمجلس الوطنى الفلسطيني لتشكيل مجلس وطنى فلسطيني جديد يتولى انتخاب قيادة فلسطينية جديدة .

١٥ : أعلن الرئيس الفلسطيني اصراره على البقاء في رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وقال انه ليس بالامكان التوصل الى سلام بالشرق الأوسط بدون انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقيام وطن فلسطيني عليهما .

١٨ : أعلن السيد ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست مصرة على مؤتمر دولى قابل للسلام في الشرق الأوسط لحل الصراع العربي الاسرائيلي وقال انه قبل اقتراح الرئيس الفرنسى ميتران الداعى الى حوار فلسطيني اسرائيلي تحت مظلة مجلس الأمن بهدف تطبيق قراراته .

٢٢ : ذكر بسام ابو شريف مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ان (٢١٠) فلسطينيا قتلوا في الكويت تحت التعذيب والرمى بالرصاص والشنق .

٢٤ : قررت اسرائيل طرد اربعة فلسطينيين لمشاركتهم في الانتفاضة ودورهم في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي طوال السنوات القليلة الماضية .

٢٩ : اكد متحدث رسمى باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن اللقاء الذى جرى في واشنطن بين الدكتورة حنان عشراوى ومسئولين في الادارة الامريكية تم بموافقة القيادة الفلسطينية وعلمها .

الكويت :

١ : قال مندوب الكويت في الأمم المتحدة ان العراقيين اخذوا معهم ما لا يقل عن ٣٢ الف كويتي قبل خروجهم من مدينة الكويت .

٢ : صرح عبدالرحمن العوضى وزير الدولة الكويتي لشئون مجلس الوزراء في مدينة الكويت بان عدد الكويتيين الذين قتلوا خلال الاحتلال العراقي يبلغ ٣٣ الف كويتي .

٦ : اعلن جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا خلال زيارة مفاجئة للكويت ان الوقت قد حان لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط .

: أعلن محمد ابو الحسن مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة ان قيمة ما نهبه العراق من ارصدة الكويت منذ الغزو وحتى تحريرها يتراوح بين ١٢ مليارا و١٥ مليار دولار وطالب بتشكيل هيئة تحكيم دولية لتقدير

حجم التعويضات التى يتعين دفعها للكويت من جانب بغداد .

٧ : ادانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بشدة انتهاكات حقوق الانسان التى مارسها العراق فى كل من العراق والكويت ووافقت اللجنة لاول مرة على تعيين محقق خاص ليتولى التحقيق فى هذه الانتهاكات .

٨ : ابلغت الكويت الامم المتحدة رسميا بأن حكومتها استأنفت مهامها الدستورية فى الكويت بعد زوال الاحتلال العراقى .

: تعهد الشيخ سعد العبدالله ولى العهد ورئيس الحكومة الكويتية باجراء انتخابات عامة خلال الأشهر القليلة القادمة .

: وصلت الى الكويت اول دفعة من الاسرى الكويتيين وعددهم ١٨٨١ اسيرا من بين اكثر من ٦ آلاف اسير كويتى تعتقلهم السلطات العراقية من بينهم اثنان من المصريين .

٩ : اعلن الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت فى اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى مدينة الطائف ان الكويت سوف تبحث الاعتراف باسرائيل اذا نفذت قرارات الامم المتحدة المتعلقة بنزاعاتها مع الدول العربية . ولم يحدد امير الكويت القرارات التى يعنيها .

١٤ : عاد الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت الى بلاده بعد غياب ادام اكثر من سبعة شهور اثر الغزو العراقى للكويت .

: اعلنت الحكومة الكويتية ان القيمة الاجمالية للممتلكات الكويتية التى سرقت او دمرت خلال الاحتلال العراقى تبلغ ١٠٠ مليار دولار .

١٩ : قدم الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته الى الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت .

٢١ : اعلنت مصادر كويتية ان العراق اطلق سراح ١٥٠٠ كويتى كانوا قد اسروا خلال العراق للكويت .

٢٢ : طالب التجمع الديمقراطى الكويتى باقامة نظام دستورى فى لكويت وتشكيل حكومة وحدة وطنية لانضم أيا من الوزراء فى الحكومة الكويتية المستقيلة وأنه يتعين بجدية النظر فى اختيار شخص رئيس الوزراء من خارج اسرة الصباح .

٢٤ : اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ان سفارة الولايات المتحدة فى الكويت قدمت الى الحكومة الكويتية اسماء عسكريين كويتيين يشتبه فى أنهم عذبوا فلسطينيين .

لبنان :

٢ : اعلن الرئيس اللبنانى الياس الهراوى امام وفد شيعى من الجنوب اللبنانى انه لن يتسامح مع اى هجمات صاروخية فلسطينية ضد اسرائيل من جنوب لبنان .

١٢ : نجا ايلى حبيقة وزير الدولة اللبنانى وزعيم حزب الوعد من الموت وذلك اثر تفجير قنبلة فى سيارته بينما كانت متوقفة قرب احد مكاتب الحزب فى بيروت .

١٨ : وصلت سفينة شحن الى ميناء طرابلس بشمال لبنان تحمل عتادا عسكرية وقطع غيار وذخائر امريكية للجيش اللبنانى .

٢٠ : نجا ميشيل وزير الدفاع اللبنانى من محاولة لاغتياله بتفجير سيارة ملغومة ولقى ١٠ مصرعهم واصيب ٢٥ اخرون .

٢٨ : قرر مجلس الوزراء اللبنانى حل التنظيمات المسلحة والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية واعطى لهذه التنظيمات مهلة حتى ٢٠ يونيو القادم لتسليم اسلحتها وذخائرها الى الجيش اللبنانى كما قرر ان تقوم قوى الامن الشرعية بالانتشار فى مناطق خارج بيروت الكبرى فى مدة اقصاها ٢٠ سبتمبر القادم اعلن زايد وهبة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان ان المنظمة سترفض اوامر الحكومة اللبنانية بتسليم سلاحها والتخلى عنه فى إطار خطة حل ونزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية طبقا لاتفاق الطائف .

لوكسمبورج :

١٣ : قال جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورج ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزارى الأوروبى ان دول المجموعة تؤيد اجراء مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، ولكن المجموعة مستمرة فى تجميد اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب انحيازها لصدام حسين حاكم العراق .

٢٧ : اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية على ضرورة تطوير دور دفاعى مشترك لدول المجموعة بعد ان اتضح خلال ازمة الخليج وجود خلافات كبيرة فى دورهم ، غير انهم فشلوا فى كيفية التعامل مع القضايا الدفاعية والأمنية فى المرحلة الانتقالية حتى نهاية القرن .

ليبيا :

٨ : نفت ليبيا الاتهامات الأمريكية بأن مصنع الرابطة الليبى للأدوية مازال مزودا بامكانيات انتاج اسلحة كيماوية .

١٠ : ١١ : عقد فى رأس لانوف فى ليبيا مجلس رئاسة اتحاد دول المغرب العربى فى دورته الثالثة . واصدر المجلس بيانا ختاميا ادان فيه تدفق اليهود الى الأراضى العربية المحتلة واستغلال الكيان الاسرائيلى لأزمة الخليج لتعزيز قدراته فى المنطقة العربية واكد المؤتمر على تضامنه مع الشعبين الكويتى والعراقى فى اعادة البناء والتعمير كما طالب برفع الحصار الاقتصادى المفروض على العراق بعد انسحابه من الكويت وامتثاله للقرارات الدولية . كما اعلن المجلس تمسكه بمبادىء واهداف ميثاقا الجامعة العربية والعمل من اجل تطوير مؤسساتها المشتركة بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة .

وقد تغيب العاهل المغربى الحسن الثانى عن المؤتمر .

٢٦ : زار طرابلس السيد صفوت الشريف وزير الاعلام المصرى حاملا رسالة من الرئيس حسنى مبارك الى العقيد معمر القذافى حول التضامن العربى وحمل ردا عليها الى الرئيس مبارك .

٢٨ : اعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية ازالة الحدود والجمارك والجوازات بين مصر وليبيا .

مالى :

٢٣ : اعلنت حالة الطوارىء وفرض حظر التجول الليلى على معظم انحاء مالى وذلك اثر اشتباكات بين قوات الحكومة والمتظاهرين المناوئين لحكم الرئيس المالى موسى تراورى .

٢٥ : وافق الرئيس موس تراورى على انهاء حالة الطوارىء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسحب قوات الجيش من الشوارع بعد سقوط ١٥٠ قتيل والف جريح فى المصادمات .

٢٦ : اطاحت القوات المسلحة فى مالى بالرئيس موس تراورى فى انقلاب عسكرى ابيض بعد ان تولى الحكم ٢٢ عاما . وقد شكل قادة الانقلاب مجلسا للمصالحة الوطنية لادارة الحكم البلاد كما تم اعتقال الرئيس تراورى وحل الحكومة ووقف الدستور واغلاق الحدود وعين امادو ثورى قائد وحدة المظليين ورئيسا للجنة المصالحة الوطنية التى تضم ١٧ عضوا .

٢٧ : اعلن الكولونيل امادو ثورى قائد الانقلاب العسكرى انه سيقود مالى نحو الحكم المدنى الديمقراطى .

٢٩ : اعادت مالى فتح حدودها مع الدول المجاورة وخفض عدد ساعات حظر التجول .

٣٠ : شكل الزعماء العسكريون الجدد فى مالى لجنة تضم مدنيين وعسكريين لادارة شئون البلاد خلال الفترة القادمة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : طالب الملك حسين بتسوية القضية الفلسطينية بنفس المعايير التى تم استخدامها لتحرير الكويت وحث العرب للكفاح من أجل تحقيق وحدة جديدة وطالب بفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية مبنية على الثقة المتبادلة وذلك بعد ازمة الخليج التى وصفها بأنها كارثة قومية قاسية على الأردن .

١١ : أعلن وزير المالية الاردنى باسل جردانة امام مجلس النواب أن الأردن تلقى ٦٠٨ ملايين دولار فى إطار المساعدات الدولية المتوقعة لعام ١٩٩١ بصفته إحدى الدول الأكثر تضررا من حرب الخليج .

١٣ : اكد الملك حسين عاهل الأردن أن الأردن لن يوافق على أن يكون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية فى محادثات سلام مع إسرائيل ولكن إذا طلبت القيادة الفلسطينية الى الأردن أن يشارك فى هذه المحادثات فسوف يقبل شريطة أن يعطيه الفلسطينيون ولاية واضحة وأن يأخذوا مكانا بارزا فى المفاوضات .

١٨ : قدر الأردن المشاركة فى إجتماعات مجلس الجامعة العربية المقرر عقدها بالقاهرة فى أخر هذا الشهر .

١٩ : إقترح حسين حمامى سفير الأردن فى الولايات المتحدة إنشاء منظمة امن اقليمية تضم إسرائيل ودولا عربية .

٢٢ : إستشهد فدائيان فى إشتباك مع دورية إسرائيلية إثر تسللهما عبر الخطوط الأردنية شمال وادى الأردن .

المملكة العربية السعودية :

٣ : أعلن ريتشارد نيل المتحدث العسكرى الأمريكى أن قوات البحرية الأمريكية أسرت ١٤٠٥ عراقيا من بينهم ضابط برتبة لواء و٨٩ ضابطا كانوا لايزالون مختبئين بجزيرة فيلكة الكويتية وتم الاستيلاء على ٣ قطع من المدفعية المضادة للطائرات والعديد من قاذفات الصواريخ والدبابات والسيارات المدرعة .

٤ : طالب المجلس الوزارى لدول الخليج العربية فى بيانه الختامى بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الثلاثة عشر المتعلقة بالعدوان العراقى على الكويت بإعتبارها السبيل الوحيد والأمثل لازالة آثار ونتائج العدوان العراقى وجدد المجلس إدانته لما ارتكبته القوات العراقية من أعمال قتل وتعذيب وتدمير لكافة المنشآت فى الكويت .

٧ : إتفق المسئولون من دول التحالف والعراق وبحضور ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر خلال محادثاتهم فى الرياض على تبادل عشرات الآلاف من الأسرى العراقيين والرهائن الكويتيين فى أسرع وقت ممكن .

١٠ : أصدر وزراء خارجية مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى عقب إجتماعهم مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى الرياض بيانا جاء فيه أنهم أعربوا عن تقديرهم لمساهمة الولايات المتحدة فى تحرير الكويت ومساندة الشرعية الدولية كما أعربوا عن إدراكهم لأهمية العمل المشترك من أجل منع تكرار عدوان مماثل عاجل بالكويت كما أكدوا توفير الظروف لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وإحترام سيادة العراق ووحدة اراضيه الاقليمية .

٢٠ : أعلن متحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية من الظهران أن مقاتلة أمريكية أسقطت قاذفة مقاتلة عراقية بالقرب من تكريت فى وسط العراق لانتهاكها شروط وقف إطلاق النار .

٢٣ : إتفق مسئولون عسكريون من دول التحالف والعراق على إعادة جميع أسرى الحرب العراقيين الى بلادهم فى غضون شهرين .

٢٥ : قلد الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة فى عملية عاصفة الصحراء وسام (عاصفة الصحراء) لقادة القوات المصرية المشاركة فى العملية تقديرا للأداء المتميز لها خلال المعركة .

٢٦ : استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بعد قطيعة إستمرت ما يقرب من ثلاث سنوات .

٣٠ : أعلنت دول مجلس التعاون الخليجى تجميد المساعدات المالية لكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

المملكة المتحدة :

٤ : أكد تقرير لست منظمات تطوعية بريطانية أن حرب الخليج قد الحقت آثارا خطيرة بإقتصاديات ٤٠ دولة نامية على الأقل .

٦ : انتقد دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا السياسة الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة ووصفها بأنها خطأ جسيم .

٨ : منى حزب المحافظين الحاكم بهزيمة فى الانتخابات الفرعية أمام حزب الأحرار الديمقراطيين .

٢١ : أعلنت الحكومة البريطانية انها ستغير ضريبة الرؤوس التى فرضت أثناء تولى مارجريت تاتشر رئاسة الوزراء فيما وصف بأنه أحد التحولات الهامة فى التاريخ السياسى البريطانى .

المملكة المغربية :

١ : وافقت الولايات المتحدة على إعادة جدولة ١٢٨ مليون دولار من ديون المغرب ، كما وافق البنك الدولى على منح المغرب قرضا قدره ١٤٥ مليون دولار يخصص لتحسين التعليم فى البلاد .

الهند :

٦ : قدم شاندرا شيكار رئيس وزراء الهند إستقالته الى الرئيس الهندى راماسوامى فينكا كارامان بعد أن قاطع حزب المؤتمر جلسات البرلمان .

: أبلغ شيكار الصحفيين بأنه نصح الرئيس الهندى بالدعوة لاجراء إنتخابات جديدة فى الهند .

١٣ : حل الرئيس الهندى رامسوانى فنكاترامان البرلمان وأمر بإجراء انتخابات عامة مبكرة فى مايو القادم .

٢٥ : قررت الهند طرد عدد من الدبلوماسيين من أعضاء السفارة العراقية فى نيودلهى عقب إتهامهم بإطلاق النار على مظاهرة تأييد للثوار الشيعة فى العراق .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن الظروف مهيأة الآن لاقرار السلام فى الشرق الأوسط .

: أعلن رولان دوما وزير خارجية فرنسا اثناء وجوده فى واشنطن أن فرنسا والولايات المتحدة متفقتان على ضرورة السعى فى أسرع وقت ممكن لانهاء أزمة الخليج وتسوية المشكلة اللبنانية والنزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية .

: ذكر المتحدث العسكرى باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن قوات الحلفاء دمرت ٤ الاف دبابة عراقية خلال العمليات البحرية وقال ان الجيش العراقى لم يعد يشكل اى تهديد عسكرى للمنطقة . كما تم تدمير ٤٢ فرقة عسكرية عراقية فى حين خسرت الولايات المتحدة ٤ دبابات فقط .

٤ : أعلن الرئيس بوش أن وزير الدفاع الأمريكى ديك تشينى قد تلقى خرائط الالغام المزروعة داخل الاراضى الكويتية عقب إجتماع (صفوان) بين العسكريين والأمريكيين والعراقيين .

٥ : ذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية أن البيت الأبيض وافق على منح إسرائيل ٨٠٠ مليون دولار مساعدات عسكرية إضافية .

٧ : أعلن الرئيس الأمريكى بوش أن الولايات المتحدة ستعمل بجدية لحل مشكلة الشرق الأوسط وأكد أن التزام واشنطن بالسلام فى المنطقة لاينتهى بتحرير الكويت .

: أخطرت الحكومة الأمريكية الكنجرس بانها ستبيع لمصر ٤٦ طائرة مقاتلة طراز اف - ١٦ ، وأكثر من ١٦٠٠ قنبلة وصاروخ قيمتها ١,٦ مليار دولار .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن نحو ٨ آلاف من أفراد القوات الأمريكية فى الخليج بدأوا مغادرة من المنطقة وان أعدادا منهم وصلت بالفعل الى الولايات المتحدة .

٨ : عادت الى الولايات المتحدة أول دفعة من القوات الامريكية فى الخليج . تشمل نحو ١٠٠ فرد من فرقة المشاه المدرعة الـ ٢٤ .

: قررت الولايات المتحدة فرض قيود جديدة لتشديد الرقابة على تصدير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتكنولوجيا الصواريخ الى ٤٨ دولة تشمل كافة دول منطقة الشرق الأوسط وعددا من دول جنوب شرق أسيا .

١٢ : أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على بدء علاقات دبلوماسية مع البانيا بعد قطيعة إستمرت نصف قرن .

١٨ : حدد الرئيس الأمريكى بوش أولويات السياسة الأمريكية فى المرحلة الحالية بإقامة وقف إطلاق نار دائم فى منطقة الخليج وتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وتسوية الحرب الأهلية فى لبنان .

١٩ : أكدت الولايات المتحدة موقفها الثابت بعدم الاعتراف بقرار اسرائيل ضم مرتفعات الجولان السورية فى عام ١٩٨١ .

: أعلنت الولايات المتحدة أنها تحتجز ثلاثة من أسرى الحرب العراقيين بتهمة ارتكاب جرائم الحرب .

٢٠ : أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى أن الولايات المتحدة ستعمل على زيادة ودعم التعاون العسكرى مع مصر .

: أعلن الرئيس الامريكى بوش خلال إستقباله للرئيس البولندى ليخ فاونسا أن الولايات المتحدة قررت إعفاء بولندا من ٧٠٪ من ديونها لواشنطن كمكافأة للخطوات التى إنتهجتها بولندا نحو الديمقراطية وإقتصاد السوق .

٢١ : اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن المعدلات الفعلية لتوطن وإستقرار المهاجرين من اليهود السوفييت فى الأراضى العربية المحتلة تبلغ اربعة امثال الارقام التى تعلن عنها الحكومة الاسرائيلية .

: اكد البيت الأبيض إستياء الرئيس الأمريكى بوش من موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على قرار بوقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للأردن التى يقدر حجمها بنحو ٥٥ مليون دولار سنويا .

٢٢ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب على تخفيف موقفه المتشدد من المساعدات الاقتصادية للأردن ووافق على منح الرئيس بوش الحق فى الافراج من المساعدات للأردن بشرط اعلان بوش أن الملك حسين عاهل الأردن يعمل من أجل السلام بالمنطقة .

٢٧ : أعلنت الولايات المتحدة أنها حصلت على ٢٢,٢ مليار دولار كمساهمات فى نفقات حرب الخليج .

٢٩ : وقع الرئيس بوش على مرسوم بتقديم مساعدات عاجلة لاسرائيل تبلغ قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أقرها الكونجرس قبل ذلك .

اليابان :

١١ : أبدى المسئولون اليابانيون قلقهم من الا تتمكن اليابان من أن تحصل على دور أكبر فى إقامة النظام العالمى الجديد فى أعقاب حرب الخليج وان يقتصر دورها على (الممول الصامت) .

١٥ : الغت اليابان العقوبات الاقتصادية التى كانت قد إتخذت ضد الكويت فى شهر اغسطس الماضى لحماية ممتلكات الكويت فى الخارج بعد إجتياحها من قبل القوات العراقية .

٢٤ : أكدت اليابان أنها لن تتراجع عن موقفها تجاه الخلاف مع الاتحاد السوفيتى حول جزر (الكوريل) الأربع اليابانية .

٣٠ : دعت اليابان الاتحاد السوفيتى الى الاعتراف بسيادتها على جزر كوريل الأربع الواقعة بالمحيط الهادى والتى إحتلها الجيش الأحمر فى عام ١٩٤٥ .

يوجوسلافيا :

٢ : رفض مجلس الرئاسة اليوجوسلافية مطالب جمهورية سلوفينيا وكرواتيا بحمل إتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية ووصفت القيادة هذه المطالب بأنها غير دستورية وباطلة .

١٥ : أعلن الرئيس اليوجوسلافى بدريساف يوفيتش إستقالته بعد إستمرار حملة الاجتياحات الشعبية وفشل الجهود الرامية لفرض حالة الطوارىء بناء على إقتراح الجيش .

١٧ : أعلن سلوبودان ميلوسيفيتش الرئيس الشيوعى المتشدد لجمهورية الصرب اليوجوسلافية ان جمهوريته ترفض شرعية مجلس الرئاسة الفيدرالى الذى إتهمه بأنه يدفع يوجوسلافيا الى الفصل الأخير للسقوط .

١٨ : وافق برلمان جمهورية الصرب بالأغلبية على عزل رضا صابونجى عضو هيئة الرئاسة اليوجوسلافية عن أقليم كوسوفو وبذلك تكون جمهورية الصرب قد حرمت هيئة الرئاسة اليوجوسلافية من النصاب القانونى لاكتمال التصويت لاتخاذ القرارات .

٢٦ : اتفق زعماء جمهورية الصرب وكرواتيا على منح الحكومة الفيدرالية اليوجوسلافية شهرين لاحتواء الأزمة السياسية الحالية .

٢٩ : فشل رؤساء جمهوريات يوجوسلافيا الست فى التوصل الى إتفاق بشأن مستقبل النظام السياسى فى البلاد .

اليونان :

١٨ : تمكنت السلطات اليونانية من إعتقال عبدالرحيم خالد الفلسطينى المطلوب القبض عليه بتهمة التخطيط لخطف سفينة الركاب الايطالية أكيلى لادور عام ١٩٨٥ وإحتجاز ركابها وطاقمها .

أبــــريل ١٩٩١

الاتحاد السوفيتى :

٣ : افادت ابناء صحيفة نشرت فى موسكو ان ١٣ الف يهودى سوفيتى هاجروا الى اسرائيل خلال شهر مارس الماضى

٤ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على منح رئيس الجمهورية بوريس يلتسين سلطات رئاسية استثنائية من بينها أصدار قرارات لها قوة القانون فى حالات الطوارىء السياسية والاقتصادية .

٥ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على اجراء انتخابات رياسية مباشرة بالجمهورية فى ١٢ يونيو القادم

٦ : وقع الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والرئيس الرومانى ايون ايليسكو اتفاقية صداقة بين الاتحاد السوفيتى ورومانيا وهى اول اتفاقية من نوعها بين فرنسا ودولة من اوروبا الشرقية منذ الثورات ضد الشيوعية التى اجتاحتها

٩ : اقر برلمان جمهورية جورجيا السوفيتية بالاجماع مشروع قرار يعلن للعالم اجمع عودة الاستقلال لجورجيا على اساس قرار الاستقلال الذى اعلن فى ٢٦ مارس لعام ١٩١٨ .

١٦ : احتفل المسلمون السوفيت بعيد الفطر المبارك بشكل علنى ورسمى لأول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى

٢٢ : اعلن عن تأسيس اول حزب اسلامى فى الاتحاد السوفيتى اطلق عليه اسم حزب البعث الاسلامى » وذلك فى اطار سياسات الاصلاح السياسى .

٢٤ : حصل الرئيس السوفيتى ميخائيل جوربا تشوف على تأييد زعماء جمهوريات سوفيتية على خطته الخاصة بمنع الانهيار الاقتصادى التى وافق عليها البرلمان السوفيتى ، وامتنعت جمهوريات البلطيق الثلاث : جورجياد ومولدافيا وارمينيا فى الاشتراك فى الاجتماع

صوت معظم اعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى ضد مجرد مناقشة فكرة تخلى جورباتشوف عن منصبه كزعيم للحزب

٢٥ : اجتمع الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى مع نظيره جيمس بيكر فى منتجع كيمسلو فودسك بجبال القوقاز وبحثا جهود التسوية السلمية فى الشرق الاوسط واعداد صيغة عمل امريكية سوفيتية .

ذاعلن الكسندر بمسرتنيخ وزير الخارجية السوفيتية ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد عقدا العزم على حل نزاع الشرق الاوسط وان الاتصالات ستستمر بينهما فى هذا الشأن

إثيوبيا :

٢ : اعلنت الجبهة الديمقراطية الثورية المعارضة فى اثيوبيا ان قواتها نجحت فى الاستيلاء على عاصمة اقليم ووليبى .

٥ : صرح دبلوماسيون غربيون فى اديس ابابا بأن المتمردين الاثيوبيين يهددون العاصمة الاثيوبية بعد ان الحقوا بالقوات

الحكومية سلسلة من الهزائم المتلاحقة .

١٩ : عرض الرئيس الاثيوبي منجستو هايلي ماريام التنحي عن رئاسة البلاد اذا كان هذا سيساعد جميع افراد الشعب في مواجهة التمرد .

٢٣ : اصدر البرلمان الاثيوبي قرارا يسمح بالتعددية السياسية في اثيوبيا واعداد نظام جديد للتحول السياسي ، كما اصدر قرارا بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين والتوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار مع المتمردين في شمال البلاد .

٢٦ : عين الرئيس الاثيوبي هيلاماريام تقاي دنكا رئيسا للوزراء كما اجرى عددا من التغييرات في المناصب القيادية

اعلنت قوات المعارضة المناهضة للحكومة الاثيوبية استيلاءها على مدينين رئيستين الى القرقة من العاصمة الى اديس ابابا .

اسرائيل :

٥ : امر الجنرال ايهود باراك رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجديد بخفض عدد العسكريين بهدف جعل الجيش اقل حجما واكثر كفاءة

٨ : اعلنت اسرائيل انه ستطلق سراح الف من المعتقلين الفلسطينيين

١١ : كشف المسئولون الاسرائيليون النقاب عن استكمال عملية سرية لتهجير جميع اليهود الالبان وعددهم ٣٠٠ شخص من البانيا الى اسرائيل

١٤ : اعلن اريل شارون وزير الاسكان الاسرائيلي ان سياسة بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة هي سياسة حكومة اسرائيل وهذا هو ماوافق عليه مجلس الوزراء ويقوم هو بتنفيذه كوزير للاسكان

١٥ : اعلن حزب العمل الاسرائيلي انه سوف يتقدم بشكوى الى القضاء ضد كتلة ليكود بتهمة التجسس على المقر الانتخابي للحزب في عام ١٩٨٨ قبل ثلاثة اشهر من الانتخابات العامة .

: حث اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي الدول العربية على انهاء المقاطعة الاقتصادية التي تفرضها على اسرائيل ودعا الى قيام تعان اقتصادي بينهما لتحقيق السلام والتعايش السلمي بينهما

١٦ : عقد اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي وفالنتين بافلوف رئيس الحكومة السوفيتية اجتماعا في لندن.هو الأول على هذا المستوى بين مسئولي البلدين منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٦٧

١٩ : وافق بنك الاستيراد والتصدير التابع للحكومة على ضمان قرض بمبلغ ٦٤,٧ مليون دولار لاسرائيل يستخدم لتمويل شراء ٣٠٠٠وحدة سكنية خشبية سابقة التجهيز لتسكين المهاجرين من السوفيت واوروبا الشرقية

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ان الاتحاد السوفيتي سيزود اسرائيل بمفاعل نووى لاستخدامه في تحلية مياه البحر بالاضافة الى القوى اللازم له .

٢٩ : قدم اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل اقتراحا بحجب الثقة عن حكومته بسبب موقفها من جهود السلام في المنطقة واقامة المستوطنات في الأرض المحتلة ومن هجرة اليهود السوفيت . وقد رفض الكنيست الاقتراح باغلبية ٤٤ صوتا ضد ٣٢ صوتا .

٣٠ : كشف والنشتاين رئيس مجلس المستوطنات الاسرائيلية عن خطة اعدتها وزارة الاسكان والبناء الاسرائيلية لانشاء عشرة الاف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، كما تم اقامة ٢٤٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الاسرائيلية بالضفة والقطاع منذ شهرين وانه تم مصادرة ٨٥ الف دونم من الاراضي العربية لهذا الغرض .

افغانستان :

٢ : اعترف الرئيس الافغاني نجيب الله بأن منطقة خوست الاستراتيجية شرقي افغانستان قد سقطت في ايدي المجاهدين الافغان

٩ : اقالت حكومة كابول الموالية للاتحاد السوفيتي سلطان علي فشطمند نائب الرئيس الافغاني وعينت مكانه عبدالواحد سروبي

٢١ : اعلنت مصادر المجاهدين الافغان ان حوالي ٣٠٠ شخص لقوا مصرعهم واصيب ٥٠٠ اخرون في هجوم بصواريخ (سكود) السوفيتية شنته القوات الحكومية على احد معاقل المجاهدين في مدينة اسد اباد على الحدود الباكستانية

البانيا :

١ : فاز الحزب الشيوعي الحاكم في البانيا بأغلبية مقاعد البرلمان في اول انتخابات ديمقراطية ، في الوقت الذي فقد فيه الرئيس الالباني رامز عاليا عدد من اعضاء حكومته مقاعدهم في البرلمان الجديد

٥ : اعلنت الحكومة الشيوعية في البانيا انها ستقوم بتحويل عدد من المشروعات والشركات التي تمتلكها الدولة الى القطاع الخاص

المانيا :

٦ : ذكرت مجلة ديرشبيجل الالمانية ان الحكومة الالمانية وافقت دون قصد او علم على تصدير اسلحة للعراق بلغت قيمتها ١,٣ مليار مارك او مايعادل ٧٦٠ مليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية

٩ : طلبت الحكومة الالمانية من القائم بالاعمال العراقي في بون مغادرة المانيا خلال ٤٨ ساعة وذلك بسبب العثور على بندقية هجومية غير مسجلة في مبنى السفارة العراقية من طراز كلاشينكوف

١٠ : قررت المانيا ترشيح وزير خارجيتها هانز ديتريش جينشر لمنصب السكرتير العام للامم المتحدة خلفا لدى كويلار

١٣ : طالب هانز ديتريش جينشر وزير الخارجية الالماني بمحاكمة الرئيس العراقي صدام حسين على غرار ماجرى في محاكمات نورمبرج

١٧ : قررت الحكومة الالمانية الغاء قرارات المقاطعة التي فرضتها على الكويت بعد الاحتلال العراقي .

ايران :

١ : شنت قوات المعارضة الايرانية التي تتخذ العراق مقرا لها هجوما داخل الأراضي الايرانية وتصدت له قوات الحرس الثوري الايرانية وقتلت واسرت العديدين منهم

٢ : اطلقت السلطات الايرانية سراح رجل الأعمال البريطاني روجر كوبر الذي امضي خمس سنوات في السجن في ايران بتهمة التجسس

١٤ : اعلنت وزارة الخارجية الايرانية انه تم اختيار السيد علي اشجار محمدي لرئاسة مكتب رعاية المصالح الايرانية بالقاهرة

٢٧ : اعلن علي اكبر ولايتي وزير خارجية ايران ان ايران والسعودية قررت اقامة تعاون استراتيجي وثيق فيما بينهما لخدمة قضايا المنطقة .

ايسلندا :

٢١ : احرز حزب الاستقلال اليميني المعارض في ايسلندا تقدما ملحوظا في الانتخابات العامة والتي اعتبرت بمثابة استفتاء شعبي على انضمام ايسلندا الى السوق الاوروبية المشتركة وهو ما رفضه الائتلاف الحاكم (يسار الوسط) الذي يتزعمه الحزب التقدمي وايده حزب الاستقلال .

ايطاليا :

٥ : طلب الرئيس الايطالي فرانشيسكو كوسيجا من رئيس الحكومة المستقيل جوليو اندريوتي تشكيل الحكومة الايطالية الجديدة

١٤ : بدأت الحكومة الايطالية الجديدة ممارسة مهامها وسط متاعب سياسية خاصة بتشيلها والخلافات داخلها حيث ظلت ٣ مناصب وزارية شاغرة بعد نزاع تفجر في اللحظة الاخيرة قبل تأدية اليمين الدستورية .

البحرين :

١٤ : اكد مسئول بحريني ان البحرين خسرت حوالي ملياري دولار بسبب ازمة الخليج رغم زيادة عائداتها النفطية .

٢٣ : اعلن رسميا عن اقامة علاقات رسمية بين البحرين وبولندا على مستوى السفراء

بلجيكا :

١٢ : وافق رؤساء اركان دول حلف الاطلنطي على تكوين قوة اوروبية للرد السريع لمواجهة اية تهديدات في المستقبل تتعرض لها دول الحلف عقب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين .

بولندا :

١٩ : وافق صندوق النقد الدولي على منح بولندا قروضا قيمتها ٢,٤٩ مليار دولار لدعم الاصلاح الاقتصادي بها

٢٢ : وقعت بولندا اتفاق لخفض ديونها

بنسبة ٥٠ ٪ مع نادى باريس للحكومات الغربية الدائنة .
تايوان :
١٨ : انتزعت المعارضة الديمقراطية في تايوان تنازلا هاما من الحزب الوطنى الحاكم بارغامة على اجراء حوار معها حول الاسراع بخطوات الاصلاح السياسى والديمقراطى في البلاد .
٢٨ : توجه وفد من تايوان الى بكين بهدف العمل على تحسين العلاقات بين الصين وتايوان في اول زيارة من نوعها يقوم بها وفدنا يوانى الى الصين منذ اكثر من ٤٠ عاما .
٣٠ : اعلن رئيس تايوان لى بينج هوى ان بلاده تعترف بالصين الشعبية كدولة ذات سيادة
تركيا :
٥ : عرض الرئيس التركى تورجوت اوزال مبادرة سلام جديدة لحل الصراع العربى الاسرائيلى يتم بمقتضاها تقديم تركيا المياه الى دول الشرق الاوسط ومن بينها اسرائيل
٦ : اعلنت الحكومة التركية عن سلسلة من الاصلاحات القانونية التى من شانها رفع الحظر المفروض على تشكيل احزاب سياسية وشيوعية واسلامية
١٢ : اقر البرلمان التركى تشريعات جديدة تلغى برفع الحظر عن تشكيل الاحزاب الشيوعية والاسلامية . كما ترفع الحظر عن تعليم اللغة الكردية لاكراد تركيا .
١٤ : اعطت تركيا الضوء الاخضر للولايات المتحدة لتامين منطقة سلام في شمال العراق عبر اراضيها
٢٩ : انتخبت سمرا اوزال زوجة الرئيس التركى تورجوت اوزال باغلبية كبيرة رئيسة لحزب الوطن الام الحاكم
زار استانبول الرئيس الايرانى هاشمى رافسانجانى في اول زيارة يقوم بها رئيس ايرانى لتركيا منذ ١٦ عاما .
تشيكو سلوفاكيا :
٩ : قررت تشيكوسلوفاكيا طرد اربعة موظفين بالسفارة العراقية في براغ بعد اطلاق النار من داخل السفارة على متظاهرين اكراد امامها .
تونس :
٩ : اعلن الرئيس التونسى زين العابدين بن على عن انشاء الهيئة التونسية العليا لحقوق الانسان والحريات الانسانية التى تعمل على دعم حقوق الانسان وتطويرها على الصعيدين الوطنى والدولى .
الجزائر .
٢ : صدق المجلس الشعبى الوطنى الجزائرى (البرلمان) على مشروع القانون المعدل للانتخابات والذى يهدف الى ضمان التمثيل العادل لكافة القوى السياسية والابتعاد عن ظاهرة الاستقطاب .
٣٠ : نفت السلطات الجزائرية رسميا الانباء التى ادراتها صحيفة (صنداى تايمز) البريطانية حول قيام الجزائر بتنفيذ مشروع سرى لصنع اول قنبلة ذرية في العالم العربى خلال السنوات القادمة بمساعدة الصين .
: اعلن في الجزائر عن حصول حزبين سياسيين جديدين على الاعتراف القانونى مما يرفع عدد الاحزاب السياسية بالجزائر الى ٤٤ حزبا .
: رحبت الخارجية الجزائرية بقرار مجلس الأمن بالاجماع على قرار يتضمن خطة الاستفتاء في الصحراء الغربية التى وضعها بيريز دى كويار السكرتير العام للامم المتحدة في ضوء المباحثات التى اجراها مع الأطراف المعنية قبل نهاية العام الحالى لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية بعد نزاع حول المشكلة استمر حوالى ١٥ عاما .
جمهورية مصر العربية :
٣ : ابلغت مصر الدول العربية رسميا بترشيح الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أمينا عاما لجامعة الدول العربية .
٤ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عمر عرته رئيس وزراء الصومال .
٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة خاطفة لليبيا .
: تم توقيع الاتفاق المبدئى بين مصر وصندوق النقد الدولى .
١٠ : استقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية حيث بحثا سبل اقرار السلام في الشرق الأوسط وترتيبات الأمن في المنطقة .
١١ : عقد وزراء خارجية مصر والسعودية والولايات المتحدة اجتماعا ثلاثيا في القاهرة بحثوا خلاله ترتيبات الأمن ودفع جهود السلام بالمنطقة
١٣ : أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أنه تم التصرف بالبيع في ٧٠٪ من المشروعات المملوكة للمحافظات .
٣٠ : اقر مجلس ادارة صندوق النقد الدولى خطاب النوايا الذى تم التوصل اليه بين مصر والصندوق .
٢١ : بحث الرئيس حسنى مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية مساعى السلام في الشرق الأوسط .
٢٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد توفالد ستولتنبرج وزير خارجية النرويج وبحث معا وسائل دفع مسيرة السلام والاستقرار بالشرق الأوسط .
: تم الاتفاق بين مصر والسودان وسوريا وليبيا على انشاء هيئة عربية للانتاج الزراعى براسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار ويكون مقرها القاهرة .
٢٣ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد رولان دوما وزير خارجية فرنسا واستعرض معه عملية السلام بالشرق الأوسط والوضع بالخليج ولبنان واكد سعى فرنسا لتخفيض ديون مصر بنسبة ٥٠٪ في اجتماعات نادى باريس . كما اكد تطابق وجهتى نظر مصر وفرنسا حول ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط تحضره اوروبا والامم المتحدة .
٢٥ :٢٦ : عقد بالقاهرة المؤتمر الرابع للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وطالب بانشاء تكتل اقتصادى تشارك فيه جميع دول العالم الاسلامى لخدمة قضايا التنمية في بلادهم .
٢٦ : اعلن السفير الأمريكى في القاهرة ان امريكا ومصر واسرائيل تجرى حوارا فيما بينها حول ضبط التسلح في الشرق الأوسط مشيرا الى ان ذلك يعد جزءا اساسيا من ترتيبات الأمن والسلام في المنطقة .
٢٨ : زار مصر كلوس ياكوبى وزير الدولة للشئون الخارجية السويسرى لبحث جهود السلام بالمنطقة واعلن تقديم سويسرا لمصر ٧٤ مليون فرنك سويسرى منحا لا ترد .
٢٩ : اكدت وزارة الخارجية المصرية استهجانها للاخبار القادمة من اسرائيل والخاصة بنشاط اسرائيل يستهدف اضافة المزيد من المستوطنات الى ما هو موجود فعلا منها الاراضى الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية .
٢٩ :٣٠ : اجتمعت بالقاهرة لجنة الشرق الأوسط التابعة للدولية الاشتراكية واصدرت في ختام اجتماعاتها بيانها رحبت فيه بالدور الذى اضطلعت به مصر فيما يتعلق بتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط ، كما ادانت اللجنة سياسة حكومة الليكود الاسرائيلية غير المرنة ووصفتها بانها احدى العقبات الرئيسية التى تعترض طريق السلام في الشرق الأوسط وطالبت الامم المتحدة بان تباشر دورها مثلما فعلت في ازمة الخليج لحل النزاع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية .
جنوب افريقيا :
٧ : اكد المؤتمر الوطنى الافريقى ان المفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا بشأن الانتقال السلمى الى نظام ديمقراطى لا يقوم على اسس عنصرية تواجه اكبر ازمة في تاريخها بعد ان رفضت حكومة دى كليرك انذارا نهائيا من حزب المؤتمر يدعو الى استقالة وزيرى الدفاع والداخلية .
١٣ : اعلن نيلسون مانديلا نائب رئيس منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى أن المنظمة قد شكلت وحدات دفاعية لحماية المواطنين السود في المناطق التى تسودها الاضطرابات .
١٥ : وافق وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية على تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا .
السودان :
١٤ : اكد مسئولو منظمات وهيئات الاغاثة الدولية في الخرطوم انهم يوجهون انذارا اخيرا الى حكومة الفريق عمر البشير بشان التحرك سريعا مع جهود الاغاثة

الدولية لانقاذ الآلاف من مواطنى الجنوب من الموت الذى تهددهم به المجاعة والا لسيتم ذلك بالقوة فى حالة تجاهل الانذار .

١٥ : اقال الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية فيصل ابو صالح وزير الداخلية وعثمان ابو الحسن رئيس اعلى اللجان الخاصة بالشئون السياسية فى المجلس العسكرى وعضوى مجلس قيادة الثورة .

١٨ : اعيد تطبيق خطر التجول بالخرطوم خلال الليل .

٢١ : رفض السودان اتهامات اثيوبية له بدعم الاريتريين واتهم الرئيس الاثيوبى منجستو بدعم حركة التمرد فى جنوب السودان .

٣٠ : اعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس الثورة الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ويشمل القرار الصادق المهدى ومحمد ابراهيم رئيس الحزب الشيوعى .

سوريا :

٦ : اعلن فى دمشق ان الرئيس السورى حافظ الأسد اكد خلال لقائه بوفد امريكى حرص سوريا على احلال السلام بالشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ عن طريق عقد مؤتمر دولى للسلام .

١٣ : اعلنت سوريا تمسكها بمطلبها الخاص بعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط تقدم الأمم المتحدة فيه بدور بارز وعارضت الأفكار الأمريكية بعقد مؤتمر اقليمى .

٢٤:٢٣ : اجرى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى محادثات فى دمشق مع الرئيس السورى حافظ الأسد ووزير الخارجية فاروق الشرع وادان بيكر بلهجة عنيفة الاستيطان الأسرائيلى فى الضفة الغربية باعتباره عرقلة لمهمته السلمية . كما اعلن ان محادثاته مع الرئيس السورى فشلت فى اقرار صيغة اتفاق بينهما على الدور الذى يتعين على الأمم المتحدة أن تلعبه فى عملية صنع السلام فى الشرق الأوسط ولكنه ذكر أنه تم احراز بعض التقدم .

٢٩:٢٧ : زار الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى الجمهورية العربية السورية . ودعت سوريا الى اشراك إيران فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج .

الصين :

١٨ : اعلنت الحكومة الصينية رسميا احتجاجها على استقبال الرئيس الأمريكى جورج بوش الزعيم الدينى الدالاى لاما فى البيت الأبيض .

٢٤ : قررت الحكومة الصينية وقف الحرب الاعلامية مع تايوان واغلاق صفحة الحرب الباردة معها بهدف تخفيف حدة التوتر بين الجانبين وخلق الظروف المواتية لتحقيق تعايش سلمى بينهما .

العراق :

١ : وجه مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردى المعارض فى العراق نداء الى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتدخل من اجل انقاذ الاكراد العراقيين من الابادة على يد قوات صدام حسين .

٢ : طلبت ادارة التجنيد بالقوات المسلحة العراقية من الشباب العراقى فوق ١٨ سنة التوجه الى مراكز التجنيد للانضمام الى الجيش العراقى .

٣ : وافق مجلس الامن على مشروع القرار الامريكى الخاص بوقف اطلاق النار بشكل رسمى ونهائى فى منطقة الخليج والذى يفرض سلسلة من الشروط والاجراءات الصارمة وطالب العراق باعلان قبولها رسميا حتى يصبح وقف اطلاق النار ساريا بشكل دائم وقد صدر القرار رقم ٦٨٧ بموافقة ١٢ دولة وصوتت ضده كوبا بينما امتنعت اليمن واكوادور عن التصويت .

  : صرح مسئولون فى وزارة الدفاع الأمريكية ان العراق وافق على سحب عدة مئات من الجنود العراقيين كانوا قد دخلوا منطقة فى جنوب العراق تحتلها قوات امريكية .

٤ : صرح وزير التجارة العراقى بأن العراقيين يواجهون خطر المجاعة بسبب نقص المواد الغذائية بصورة بالغة .

٦ : وافق المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) على قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الذى يحدد شروط وقف اطلاق النار الدائم فى الخليج .

  : ادان مجلس الامن باغلبية ساحقة القمع العراقى للاكراد مطالبا بانهاء الفظائع التى ترتكبها السلطات العراقية ضدهم ويحمل القرار رقم ٦٨٨ .

  : اجرى الرئيس العراقى صدام حسين تعديلا فى الحكومة التى عينها الشهر الماضى شمل ٣ مناصب وزارية عين بموجبها حسين كامل حسن وزيرا للدفاع والفريق امير حمودى السعدى وزيرا للصناعة والتصنيع الحربى ووزيرا للبترول بالانابة ، كما عين طعمة عباس وزير الدفاع السابق مستشارا خاصا للرئيس العراقى للشئون العسكرية .

٧ : فى ذكرى تأسيس حزب البعث اشاد الرئيس العراقى صدام حسين بالصمود العراقى فى مواجهة قوى الشرعية الدولية وان العراق كان له شرف التصدى للمؤامرات التاريخية التى استهدفت المشروع القومى الحضارى الجديد للأمة .

٨ : أعلن الجيش العراقى ان الثوار الأكراد اسروا حوالى ثلاثة آلاف جندى بالقوة ونقلوهم الى ايران حيث سلموهم الى المعارضة الشيعية العراقية هناك .

٩ : تم وقف اطلاق النار رسميا فى الخليج والتزم العراق بتنفيذ جميع الشروط الواردة فى قرار مجلس الأمن .

١٠ : وافق مجلس الأمن الدولى على تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بانشاء هيئة مراقبين دوليين « اليونيكوم » للعمل فى المنطقة العازلة المنزوعة السلاح القائمة بين العراق والكويت . ويحمل القرار رقم ٦٨٩ .

١٣ : أعلن احمد حسين خضير وزير خارجية العراق أن ١٤٨ طائرة عسكرية ومدنية عراقية قد انتقلت الى ايران اثناء حرب الخليج .

  : اكد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى حرص بلاده على استئناف العمل العربى المشترك وخاصة فى الجامعة العربية .

١٤ : وجه الرئيس العراقى صدام حسين نداء للأكراد الذين فروا للعودة دون خوف من العقاب واكد أن الذين قتلوا أو سرقوا هم فقط الذين سيواجهون العقاب .

١٦ : انسحبت القوات الأمريكية من معظم المناطق المحتلة بجنوب العراق وتوجهت الى مواقع جديدة داخل المناطق المنزوعة السلاح .

١٧ : دخلت القوات الأمريكية شمال العراق للمرة الأولى لاقامة مخيمات غوث للاجئين الاكراد .

  : أكد سعدون حمادى رئيس وزراء العراق أن رياح التغيير فى العراق بدأت بقبوله لكافة قرارات الامم المتحدة وقال ان شعب العراق وحده هو الذى سيحدد مستقبل صدام حسين من خلال الانتخابات العامة التى ستجرى فى البلاد طبقا للدستور الجديد الذى يمليه طبيعة التغيير الحالية .

١٨ : اعلن المتحدث الرسمى باسم منظمة الطاقة النووية الدولية ان العراق سلم مقر الأمم المتحدة بجنيف قائمة بترسانته من المواد النووية تنفيذا لقرار وقف اطلاق النار الذى اصدره مجلس الأمن .

١٩ : طالب البرلمان الأوروبى الدول الاعضاء بالمجموع الأوروبية باتخاذ اجراء قانونى فى محكمة العدل الدولية لادانة القيادة العراقية لمحاولتها ابادة الاكراد بشكل جماعى .

  : قدم العراق الى الأمم المتحدة وثائق تثبت امتلاكه لانواع متعددة من الصواريخ والاسلحة الكيماوية تنفيذا لقرار مجلس الأمن .

٢٠ : صرح متحدث كردى فى لندن بأن الزعيم الكردى جلال طالبانى وثلاثة مسئولين اكراد اخرين يزورون بغداد بناء على دعوة من الرئيس العراقى صدام حسين لاجراء محادثات مع المسئولين العراقيين حول مستقبل كردستان .

٢٠ : اعلنت الامم المتحدة عن تشكيل قوات المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة الدولية والبالغ عددهم ١٤٤٠ فردا واتخذوا مواقعهم على الحدود بين العراق والكويت .

٢١ : أطلق النظام العراقى سراح جميع الأسرى المعتقلين من اسرة الصباح بعد اعتقال جبرى فى المعتقلات العراقية دام ٧ أشهر خلال غزو النظام العراقى للكويت .

قرر مجلس قيادة الثورة العراقى ان

يشمل العفو العام الذى أعلن يوم ١٠ ابريل الحالى عن الأكراد جميع المواطنين العراقيين .

: أعلن مسئول بوكالة الطاقة الذرية الدولية فى فيينا ان العراق لم يعد بمقدوره انتاج اسلحة نووية بعد تدمير جميع منشآته الخاصة بابحاث وتطوير الطاقة النووية اثناء حرب تحرير الكويت .

٢٢ : ذكرت وكالة الانباء العراقية ان الرئيس العراقى صدام حسين تنازل عن بعض سلطاته للحكومة الجديدة فى إطار سلسلة من التغييرات التى تستهدف ادخال الديمقراطية .

٢٤ : أعلن الزعيم الكردى جلال الطالبانى انه قد وقع على اتفاق مع الرئيس العراقى صدام حسين بشأن الحكم الذاتى للأكراد فى شمال العراق ويؤكد الاتفاق على مبدأ الديمقراطية فى العراق وحرية الصحافة والسماح للاكراد بالعودة الى المدن والقرى التى نزحوا منها .

٢٥ : اعلن العراق التزامه بتطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الحكم الذاتى للاكراد .

: ذكرت صحيفة بابل العراقية ان العراق سيتوقف عن انتاج السلاح فى المرحلة المقبلة .

٢٦ : استجاب العراق لانذار قوات التحالف وسحب قواته من مدينة زاخو شمالى العراق .

٢٨ : أعلن الرئيس العراقى صدام حسين عن بدء عملية واسعة النطاق لاعادة بناء الجيش والصناعات الحربية .

٢٩ : قررت الحكومة العراقية منح الرئيس العراقى صدام حسين « ميدالية الرافدين » وهى أرفع وسام عراقى وذلك تقديرا لدوره التاريخى وخدماته النبيلة للعراق .

سلطنة عمان :

١٢ : تقرر زيادة راسمال البنك المركزى العمانى الى ١٧٥ مليار ريال عمانى اعتبارا من ٣١ ديسمبر القادم .

٢١ : بدأت ولايات سلطنة عمان ترشيح ثلاثة من ابناء كل ولاية لتمثيلها فى أول مجلس للشورى فى تاريخ عمان الذى امر بتشكيله السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

٣٠ : زار سلطنة عمان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تلبية لدعوة من السلطان قابوس بن سعيد ، فى إطار التعاون والتشاور المستمرين للبلدين لبحث الأمور ذات الإهتمام المشترك على الساحتين الخليجية والعربية .

فرنسا :

١٢ : فازت حكومة ميشيل روكار بالثقة بعد ان رفضت الجمعية الوطنية مذكرة سحب الثقة من الحكومة التى قدمتها المعارضة اليمينية .

فلسطين :

٢ : صرح بسام ابو شريف المستشار السياسى للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بأن منظمة التحرير الفلسطينية امرت باجراء تخفيضات كبيرة فى نفقاتها لمواجهة الانخفاض الكبير المتوقع فى التمويل القادم من الدول البترولية الخليجية .

٥ : حكمت محكمة عسكرية فلسطينية حكما بالاعدام على حمزة أبو زيد الذى قدم على ارتكاب جريمة اغتيال صلاح خلف الرجل الثانى فى منظمة فتح وهايل عبد الحميد رئيس جهاز الامن فى المنظمة وفكرى العمرى احد مساعدى خلف .

٩ : اعرب ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن استعداده لبدء الحوار مع اسرائيل تحت علم ومظلة الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن اذا كانت اسرائيل تريد احلال سلام حقيقى .

١٠ : بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنفيذ مخطط للعراق يهدف الى قطع اوصال الضفة الغربية والضم الكامل غير المعلن لها وتكريس وجود المستوطنات القائمة وتسهيل اقامة المزيد منها والربط بينها .

١٣ : اكد ياسر عبدربه رئيس الدائرة الاعلامية بمنظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لصيغة المؤتمر الاقليمى المقترح عقده للسلام فى المنطقة .

٢٤ : قرر المجلس المركزى الفلسطينى فى اجتماعه بتونس عدم الرفض القاطع لجهود السلام التى يقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ومحاولة تطوير الجوانب الايجابية لهذه الجهود . كما اكد المجلس ضرورة إعادة ودعم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان ومصر والأردن .

كوريا الجنوبية :

١١ : ذكر مسئولون فى كوريا الجنوبية انه تم تبادل السلع مباشرة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية للمرة الأولى منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية فى عام ١٩٤٥ .

١٩ : ٢٠ زار سول الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف وتم الاتفاق خلال الزيارة على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وقيام كوريا الجنوبية بتقديم التكنولوجيا الحديثة للاتحاد السوفيتى وزيادة الاستثمارات به . كما أعلن الزعيم السوفيتى موافقته على محاولة كوريا الجنوبية الحصول على مقعد فى الامم المتحدة كما وافق على ممارسة ضغط لاقناع كوريا الشمالية باخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولى .

الكويت :

٧ : أعلن امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح عن إجراء انتخابات نيابية فى الكويت العام المقبل وفقا للدستور الكويتى الذى وضع عام ١٩٦٢ كما أنه سيطلب من قوات الحلفاء البقاء فى الكويت ما بقى صدام حسين رئيس العراق فى الحكم .

٨ : أبلغت الكويت السكرتير العام للأمم المتحدة موافقتها على خرائط الكويت الطبوغرافية بمقياس ١/٥٠٠٠ والتى جاءت الاشارة اليها فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بصدد ترسيم الحدود بين العراق والكويت .

٩ : أعلن عبدالرحمن العوضى وزير شئون مجلس الوزراء الكويتى ان بلاده ستطلب من الولايات المتحدة الاحتفاظ بقوات لها بالكويت لردع أى عدوان عراقى محتمل .

١٤ : أعلن وزير التخطيط الكويتى أن بلاده غير مستعدة لقبول لاجئين عراقيين ولكنها ستقبل فقط أو لأسباب إنسانية مرورهم عبر أراضيها إذا عرضت دولة ثالثة قبولهم .

١٨ : دعت منظمة العفو الدولية أمير الكويت الى التدخل شخصيا لوقف إنتهاكات حقوق الانسان التى يتعرض لها الفلسطينيون والأردنيون والعراقيون وآخرون فى الكويت .

١٩ : اقرت الحكومة الكويتية بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان بعد تحرير الكويت من الغزاة العراقيين .

٢٠ : أعلن الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى عهد الكويت ورئيس الوزراء التشكيل الوزارى الجديد الذى ضم ١١ وزيرا جديدا .

٢٣ : لفتت الكويت الانتباه الى تجاهل العراق المستمر الالتزام ببنود قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٨٦ .

٣٠ : وقعت مصر والكويت بروتوكولا يحدد اوجه التعاون بينهما فى المرحلة المقبلة خاصة فى المشاركة فى عمليات إعمار الكويت .

لبنان :

٢ : اكد ميشيل المر وزير الدفاع اللبنانى لانه لن تقوم أى دولة مسلحة داخل الدولة اللبنانية وأنه لن يكون هناك سلاح غير سلاح الشرعية .

٦ : ذكرت مصادر لبنانية مطلعة أن قرارا رسميا إتخذ بالموافقة على السماح للعماد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبنانى بمغادرة السفارة الفرنسية فى بيروت التى لجأ اليها بعد سقوطه فى أكتوبر الماضى إلى فرنسا .

٧ : أعلن الرئيس اللبنانى الياس الهراوى أن الدولة ستحفظ للفلسطينيين حقوقهم فى لبنان إلا أنها لن تسمح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم .

١٠ : اعلن هادى رضا عسكرى قائد الحرس الثورى الايرانى الموجود فى شرقى لبنان رفض حل مليشياته (٢٠٠٠ مقاتل) مؤكدا أن قواته ستبقى فى لبنان حتى تنسحب اسرائيل من الجنوب .

١٢ : اكد الرئيس اللبنانى إلياس الهراوى أنه لاعودة لاتفاقية القاهرة بين

لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن ألغاها مجلس النواب اللبناني عام ١٩٨٧ وأشار إلى أنه لن يتم إبرام أى إتفاق جديد ينظم وجود المنظمات الفلسطينية فى لبنان .

١٤ : أعلن رئيس وزراء لبنان أن السلطات اللبنانية لاتعتزم اللجوء الى القوة لنزع سلاح الفلسطينيين فى الجنوب .

١٥ : أكد احمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين « القيادة العامة » أن جبهته لن تسلم سلاحها للسلطات اللبنانية طالما إستمرت اسرائيل فى إحتلال الجنوب اللبنانى .

٢٤ : وافقت المنظمات الفلسطينية فى لبنان على سحب أسلحتها من بيروت وجنوب لبنان الى مواقع بالقرب من الحدود السورية .

٢٩ : أعلنت القوات اللبنانية موافقتها على تسليم اسلحتها الثقيلة للجيش وفقا لاتفاق الطائف .

٣٠ : أعلن حزب الله الموالى لايران انه لن يسلم أسلحته للجيش اللبنانى حتى تنسحب اسرائيل من الجنوب اللبنانى المحتل .

ليبيا :

٣ : إتفق العقيد معمر القذافى ونائب الرئيس السورى عبدالحليم خدام على ضرورة أن يتضمن قرار مجلس الامن حول الوقف الدائم لاطلاق النار فى الخليج إزالة أسلحة الدمار الشامل من كل منطقة الشرق الأوسط بما فى ذلك إسرائيل وعارضا وجود قوات أجنبية فى المنطقة .

١٠ : صدر بيان مشترك عن محادثات العقيد معمر القذافى والرئيس محمد حسنى مبارك أكد ضرورة بدء عمل عربى جاد يمكن من خلاله الانطلاق نحو المستقبل وطالبا بالحفاظ على وحدة العراق وسلامة اراضيه وحماية إستقلاله .

٢٩ : أصدر العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية خلال استقباله لوفد اللجنة المصرية للتضامن قرارا بإتاحة الفرصة كاملة للتبادل الثقافى والاعلامى بين مصر وليبيا .

ليسوتو :

٣٠ : ١ إستقالت حكومة ليسوتو العسكرية بعد أن حاصرت قوات الجيش منزل الحاكم العسكرى للاطاحة به .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢١ : كشفت مصادر أردنية أن السلطات الأردنية إتخذت اجراءات أمنية مشددة لمنع حوادث التسلل عبر الخطوط الأردنية الاسرائيلية .

٢٢ : أصدرت محكمة العدل العليا الأردنية قرارا أكدت فيه أن قرار الحكومة الأردنية الخاص برفض قبول أبناء الضفة الغربية فى مدارسها هو قرار غير قابل للطعن ويمثل احد قرارات السيادة الأردنية .

المملكة العربية السعودية :

١٥ : أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل السعودية أن المملكة العربية السعودية بصدد زيادة حجم الجيش وإعادة تسليحه بأحدث وأقوى الأسلحة للدفاع عن أرض الوطن .

١٨ : صرح الفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات السعودية فى حرب تحرير الكويت بأن الولايات المتحدة سوف تترك بعض قواتها البرية فى السعودية والكويت ولكنها لن تقيم قواعد عسكرية بالمنطقة .

٢٣ : وافقت دول مجلس التعاون الخليجى الست على إنشاء صندوق للتنمية برأسمال مبدئى قدره عشرة مليارات دولار لمساعدة الدول العربية المتضررة من حرب الخليج خلال السنوات العشر القادمة .

٢٦ : أمر الملك فهد بن عبدالعزيز بإقامة معسكر كبير لايواء اللاجئين العراقيين بالقرب من مدينة رفحا السعودية .

: بحث وزيرا خارجية السعودية وإيران سبل تطوير علاقتهما الثنائية .

المملكة المتحدة :

١ : إتفقت بريطانيا والولايات المتحدة على عدم التدخل لمساعدة الثوار الأكراد فى قتالهم ضد القوات الحكومية فى شمال العراق وأعلنتا أنهما ستعيدان النظر فى موقفهما إذا إستخدم العراق الأسلحة الكيماوية .

٦ : أعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية انه فشل فى الاتفاق مع الزعماء الصينيين خلال زيارته لبكين على إنشاء مطار جديد فى هونج كونج أو الاستقرار المالى لهونج كونج بعد عودتهما للسيادة الصينية فى عام ١٩٩٧ .

١٣ : أعلن فى لندن عن رفع القيود التى كانت قد فرضت خلال حرب الخليج على دخـول المواطنين العـراقيين الأراضى البريطانية .

١٤ : أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن آخر الجنود البريطانيين قد إنسحبوا من الخليج وإتجهوا الى قواعدهم بالمانيا .

المملكة المغربية :

٦ : كشفت تقارير سوفيتية نشرت فى الرباط أن المساعدات الخارجية لجماعة البوليساريو المعارضة والتى تطالب بفصل الصحراء الغربية عن المغرب قد تقلصت الى حد كبير .

٢٠ : تم التوقيع فى الرباط على إتفاقية للتعاون فى مجال الطاقة النووية بين وزارة الطاقة والمناجم المغربية والمفوضية الفرنسية للطاقة الذرية .

٢٢ : أوصت الامم المتحدة بارسال حوالى ١٧٠٠ من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الى الصحراء الغربية للاشراف على إنهاء حالة الحرب المستمرة منذ ١٦ عاما بين جبهة البوليساريو والمغرب فى إطار خطة الأمم المتحدة لاعادة السلام .

٢٥ : تلقى الملك الحسن الثانى عاهل المغرب رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك نقلها اليه د . بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية .

موريتانيا :

٥ : دعت منظمة العفو الدولية المهتمة بحقوق الانسان حكومة موريتانيا الى التحقيق فى انباء ذكرت أن حوالى ٢٠٠ سجين سياسى توفوا فى السجون فى الأشهر الستة الماضية بسبب التعذيب .

١٥ : أعلنت الحكومة الموريتانية أن إنتخابات حرة ستجرى فى نهاية العام الحالى وسينظم إستفتاء حول دستور جديد وإنشاء أحزاب معارضة قبل الانتخابات .

النمسا :

٧ : أعلن وزير الداخلية النمساوى أن النمسا ستقبل ٢٠٠ من الأكراد الفارين من العراق بإعتبارهم لاجئين سياسيين .

نيكاراجوا :

٥ : صرح مسئول سوفيتى فى ماناجوا عاصمة نيكاراجوا بأن الاتحاد السوفيتى سيوقف إمداد جيش نيكاراجوا الذى يسيطر على زعماء الساندنيستا الموالية للرئيس السابق دانيل اورتيجا بقطع غيار الأسلحة .

الهند :

٦ : وقعت الهند وباكستان إتفاقيتين عسكريتين للحيلولة دون قيام حرب رابعة بين البلدين .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن أكثر من ٢٥٪ من القوات الأمريكية فى الخليج قد غادرت المنطقة وأن عدد هذه القوات قد إنخفض الى أقل من ٤٠٠ الف بعد ان كان ٥٤٠ الفا فى ذروة حرب الخليج .

٢ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستبدأ سلسلة لقاءات مع المعارضة العراقية .

٥ : أعلن الجنرال كولن باول رئيس الأركان المشتركة للجيش الأمريكى عن إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة فى العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وأن حلف الاطلنطى سيظل قويا وباقيا وستبقى منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة تحديات والتزامات أمريكية لمواجهة المجهول وأن واشنطن ستحتفظ بقوة عسكرية قادرة على حماية دول حلف الاطلنطى والشرق الأوسط والخليج الى جانب القارة الأوروبية .

١٠ : أعلن البيت الأبيض أن الطائرات الحربية الامريكية ستقوم بمهام استطلاعية فوق العراق حتى بعد إنسحاب القوات البرية وذلك لضمان التقيد بشروط وقف إطلاق النار الذى فرضته الأمم المتحدة .

: وقع الرئيس الامريكى جورج بوش قرارا بخفض المساعدات الأمريكية للأردن إستجابة لطلب الكونجرس الأمريكى بسبب موقف الأردن من حرب الخليج .

١٢ : أعلن الرئيس بوش رفض الولايات المتحدة التورط فى الحرب الأهلية الدائرة فى العراق مؤكدا انه سيعمل على إعادة القوات

الأمريكية فى الخليج إلى الوطن فى أسرع وقت ممكن بعد أن حققت قوات التحالف الدولى الأهداف المحددة لها بموجب قرارات مجلس الأمن .

: أعلن ضباط امريكيون أن الولايات المتحدة اكملت سحب كتيبة قوامها ١٧ الف جندى من جنود العراق وبذلك إنخفض عدد القوة الأمريكية فى الخليج الى ٣٠٠ الف جندى .

١٤ : أعلن وزير الدفاع الأمريكى أن القوات الأمريكية الموجودة فى جنوب العراق بدأت فى الانسحاب وإنها ستتمركز فى المنطقة العازلة على الحدود العراقية الكويتية مع إستمرارها فى تقديم المساعدات الانسانية للاجئين الاكراد .

١٥ : وافقت الحكومة الأمريكية على إستئناف المساعدات والمعونات الى السودان وتشمل تقديم ٤٥ الف طن من القمح كان متفقا عليها قبل أزمة الخليج .

١٦ : قررت الولايات المتحدة ارسال عدد محدود من القوات الأمريكية الى شمال العراق للمساعدة فى تأمين عمليات إغاثة الاف اللاجئين الاكراد النازحين من العراق .

: ادانت الولايات المتحدة بشدة سياسة الاستيطان الاسرائيلية وكلفت سفيرها فى إسرائيل بالاستفسار عن هذه التصرفات فى الوقت الذى أوفد فيه الرئيس بوش وزير الخارجية جيمس بيكر لبحث القضايا المتعلقة بالمشاكل القائمة بين الدول العربية وإسرائيل وتحريك عملية السلام فى المنطقة .

: أعلنت الخارجية الامريكية انها تعترف بقبرص واحدة غير مقسمة ولا تعترف بدولة لقبرصية تركية وتدين تقسيم الجزيرة .

١٩ : وافق مجلس الشيوخ الامريكى على مشروع قرار يدعو الى تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب العراقيين بمن فيهم صدام حسين .

: عقد الجنرال الامريكى جون شاليكاشفيلى جلسة مباحثات مع مسئولين عراقيين فى شمال العراق حول خطط دول التحالف لاقامة مخيمات آمنة للاجئين الاكراد داخل العراق .

. إعترضت الولايات المتحدة على نص خطاب بعث به وزير الخارجية العراقى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا وسجل فيه إحتجاجه على قرار مجلس الأمن الصادر فى بداية ابريل الحالى والذى ينص على وجوب تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية .

٢٠ : إتفقت واشنطن وهانوى على تطبيع العلاقات بينهما وإقامة أول مكتب رسمى امريكى فى فيتنام الشيوعية .

: أكدت الولايات المتحدة أنها ستقوم بتجميد المساعدات المالية التى تقدمها للدول الأفريقية التى لاتعمل على إجراء إصلاحات ديمقراطية .

٢٦ : أعلن الرئيس جورج بوش أن القوات الأمريكية ستبقى فى شمال العراق الى اجل غير مسمى لمساعدة اللاجئين الاكراد .

٢٩ : أعلن المتحدث الرسمى باسم البيت الابيض أن الجولات الثلاث التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى منطقة الشرق الأوسط لم تحقق الا نتائج ضئيلة وأن هذه الحصيلة تعتبر مخيبة للآمال بكل وضوح .

اليابان :

١ : أعلنت الحكومة اليابانية عن إنخفاض إحتياطى اليابان من العملات الأجنبية والذهب بسبب مساهمتها المالية فى نفقات حرب الخليج .

١٦ : ١٨ زار الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف اليابان . وإقترح إقامة تجمع أمنى فى منطقتى آسيا والباسفيك يضم كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين واليابان والهند .

: أصدر توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان والرئيس السوفيتى جورباتشوف بيانا مشتركا أكدا فيه إتفاقهما حول سعيهما الجاد للوصول الى إتفاقية تتضمن حلا نهائيا ودائما لمشكلة جزر الكوريا الاربعة التى إحتلتها القوات السوفيتية فى الحرب الثانية .

: وافق الاتحاد السوفيتى واليابان على ١٥ إتفاقية فى المجالات العلمية والتكنولوجية والغذائية .

اليمن :

٦ : ذكر وزير المغتربين اليمنى أن الخسائر فى الأموال والممتلكات الناجمة عن عودة المغتربين من السعودية تزيد على سبعة مليارات وتسعمائة مليون دولار .

١٤ : أعلن وزير الخارجية والمغتربين اليمنى أن آلاف المغتربين عادوا من قطر والصومال بسبب رفض السلطات القطرية تجديد تصاريح الاقامة للمغتربين وللاضطرابات فى الصومال .

٢٣ : تعهد مجلس الرئاسة اليمنى بأن تكون الشريعة الاسلامية هى أساس مصدر كل التشريعات فى البلاد وإعتبار كل تشريع يتناقض مع الشريعة باطلا من أساسه .

يوجوسلافيا :

١ : أصدر مجلس الرئاسة اليوجوسلافى أمرا الى قوات الجيش بالتدخل لوقف الاشتباكات الدائرة فى جمهورية كرواتيا بين وحدات من بوليس كرواتيا وبعض المتمردين من الصرب .

٢ : أعلن زعماء الأقلية الصربية فى جمهورية كرواتيا إنفصال الأقليم الذى يقطنونه عن الجمهورية والانضمام الى جمهورية الصرب .

٥ : فشل زعماء الجمهوريات اليوجوسلافية الست فى التوصل الى إتفاق حول مستقبل النظام السياسى فى البلاد .

٨ : إعترفت يوجوسلافيا بالأقلية المصرية التى تعيش فى الأجزاء الجنوبية من يوجوسلافيا وإعتبرتها إحدى الجمعات العرقية الثلاثين التى تتألف منها الشعب اليوجوسلافى .

٩ : أكد وزيرا خارجية يوجوسلافيا والاتحاد السوفيتى أن حل القضية الفلسطينية هو أساس أى حل سلمى ولن يتحقق هذا الحل بدون مشاركة الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٦ : أصدر برلمان جمهورية الصرب قانونا يقضى بإعادة الأراضى الزراعية فى الجمهورية والتى تم تأميمها خلال الفترة من عام ١٩٤٦ الى ١٩٥٣ الى ملاكها الأصليين أو الى ورثتهم إذا كانوا يعملون فى المجال الزراعى .

مايـــو ١٩٩١

الاتحاد السوفيتى :

٧ : عقدت فى موسكو قمة سوفيتية فرنسية بين الرئيسين جورباتشوف وفرانسوا ميتران .

١٢ : حذر الرئيس السوفيتى جورباتشوف العالم الغربى من ان بلاده تقف على حافة الفوضى ، كما حذر من ان اى تدهور فى العلاقات بين موسكو وواشنطن قد يؤدى الى ان تعم الحرب الباردة علاقات القوتين العظميين من جديد او على الاقل عودة مناخ ممطر بينهما .

١٣ : دمر الاتحاد السوفيتى اخر صواريخه النووية متوسطة المدى من طراز اس ـ اس ـ ٢٠ .

١٦ : ٢٠ عقدت فى موسكو قمة سوفيتية صينية اكد فى ختامها الزعيم السوفيتى جورباشوف وجيانج زيمين زعيم الحزب الشيوعى الصينى حرصهما على تطبيع العلاقات بين البلدين والمساهمة فى تحسين الوضع الدولى وتعميق علاقات حسن الجوار والتعاون بين البلدين .

: وقع وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتى والصين اتفاقية الحدود بين البلدين المتعلقة بالجانب الشرقى من خط الحدود المشترك .

١٨ : اعلن بيلا كادار وزير العلاقات الاقتصادية الدولية المجرى ان قرارا بحل منظمة التعاون الاقتصادى بين دول الكتلة الشرقية (الكوميكون) قد اتخذ فى اجتماع عقد فى موسكو وان التوقيع على انهاء وجود المنظمة رسميا سيتم فى ١٨ يونيو القادم فى بوادابست .

٢٢ : وافق مؤتمر نواب الشعب فى جمهورية روسيا الاتحادية على مشروع قانون جديد يقضى باستحداث منصب رئيس جمهورية ذى سلطات واسعة .

٢٧ : فاز زفياد جامسا خورديا رئيس برلمان جمهورية جورجيا السوفيتية باغلبية ٨٧ ٪ من الاصوات فى اول انتخابات رياسية شعبية مباشرة فى الاتحاد السوفيتى ليصبح اول رئيس لجمهورية جورجيا التى ظلت تحت الحكم الروسى اكثر من ٢٠٠ عام .

اثيوبيا :

١ : ذكرت الصحف الاسرائيلية ان اسرائيل تقوم بتنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية فى اثيوبيا من بينها قواعد عسكرية ومصنع للاسلحة .

٥ : جرت عملية سرية لنقل ماتبقى من ٢٥ الفا من يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل .

٩ : وافقت حكومة اثيوبيا على الاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى دعت اليه الولايات المتحدة للاجتماع فى لندن وتحضره ثلاث منظمات اثيوبية وارتيرية تخوض حربا ضد الحكومة .

١٠ ـ نصبت حكومة جديدة فى اثيوبيا وصفت بانها اكثر اعتدالا وذلك لبدء مفاوضات مع الثوار المناهضين للحكومة ، ويرأس الحكومة تيسفاى دنكا وتتكون من مجموعة واسعة من الجماعات العرقية المختلفة .

١١ : اعلن الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام التعبئة العسكرية العامة فى البلاد وتجنيد جميع المواطنين فوق سن ١٨ لمواجهة ضراوة الحرب الاهلية التى امتدت الى مناطق جديدة فى البلاد .

٢١ : اعلن راديو اديس ابابا ان الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام قد استقال من منصبه وغادر اثيوبيا بعد ١٤ عاما فى الحكم وان نائبه تسيفاى جابرى كيدان تولى القيام باعمال الرئيس .

٢٣ : رفضت المعارضة الاثيوبية وقف القتال او التعاون مع الحكومة الجديدة باعتبارها جزءا من نظام منجستو .

٢٧ : استلمت الحكومة الاثيوبية للثوار وامرت قواتها المسلحة بوقف اطلاق النار فورا وبدون شروط ، وامرت قيادة الثوار قواتها بدخول العاصمة اديس ابابا . والغت القيادة العامة للقوات المسلحة القرار السابق باعلان التعبئة العامة .

٢٨ : استولى الثوار الاثيوبيون على العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بما فيها قصر الرئاسة .

: اعلن هيرمان كوهين وسيط السلام الامريكى ان المباحثات بين وفدى الحكومة والمعارضة فى لندن قد انتهت وان الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب اثيوبيا ـ اكبر جماعات المعارضة ـ ستتولى السلطة .

٢٩ : تم تشكيل حكومة مؤقتة فى اثيوبيا لتولى السلطة هناك الى حين تكوين حكومة انتقالية فى اوائل يوليو القادم من كل جماعات الثوار وتعهدت الجبهة الديمقراطية الثورية باجراء انتخابات حرة خلال عام .

. شرعت جبهة تحرير اريتريا فى تكوين حكومة انتقالية بالاقليم .

اسرائيل :

١ : هددت اربعة احزاب يمنية ودينية فى اسرائيل باسقاط حكومة اسحق شامير رئيس الوزراء اذا ماقدمت تنازلات حول مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط .

٤ : اصدرت المجموعة الاوروبية بيانا اكدت فيه ان الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة عمل غير شرعى فى ظل احكام القانون الدولى خاصة معاهدة جنيف الرابعة .

٧ : اكد هانز فان دين بروك وزير خارجية هولندا دعم السوق الاوروبية المشتركة للجهود الامريكية الرامية الى احلال السلام فى الشرق الاوسط وقال ان السوق الاوروبية تريد ان يكون لها دور فى تشجيع مفاوضات السلام وضمان الامن والاستقرار فى المنطقة .

: شكل المهاجرون السوفييت الى اسرائيل حزبا سياسيا خاصا بهم لحل مشاكل الهجرة التى يعانون منها خاصة العمل والسكن

٨ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بان المستوطنات الاسرائيلية فى الارض العربية المحتلة ستكون نقطة من نقاط التفاوض فى اى مباحثات سلام مقترحة مع العرب وانها تعتبر جوهر النزاع .

١٢ : اعلن اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفضه للمطلب الامريكى السوفيتى الخاص بمعادلة الارض بالسلام .

: ذكر راديو اسرائيل ان اول اتفاق للتعاون العلمى الاكاديمى بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى قد وقع فى بئر سبع .

١٦ : اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ان مهمة السلام التى يقوم بها فى منطقة الشرق الاوسط مازالت مستمرة وقال ان الخلافات فى وجهات النظر العربية والاسرائيلية تتركز على دور الامم المتحدة فى عملية السلام وامكانية السماح لاى مؤتمر سلام مقترح بان يعود للانعقاد اثناء المفاوضات وان هناك الكثير من مجالات الاتفاق وانها تزيد كثيرا على مجالات الاختلاف .

١٩ : جاء فى تقرير اعدته وحدة الاستيطان التابعة للهستدروت الاسرائيلى ان وزارة الاسكان الاسرائيلية تعتزم اقامة ١٥٧٦٢ وحدة استيطان سكنية موزعة على ٥٥ مستوطنة فى الاراضى المحتلة .

٢٠ : قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلى

اقامة مستعمرة جديدة فى وسط هضبة الجولان السورية المحتلة .
: زار اسرائيل لينج فاليسا رئيس بولندا
٢١ : ذكر راديو اسرائيل ان شركتى الطيران الاسرائيلية والسوفيتية الوطنيتين وقعتا اتفاقا يقضى بمضاعفة الرحلات الجوية بين موسكو وتل أبيب .
٢٤ : نظمت اسرائيل جسرا جويا طارئا فى اطار عملية سرية واسعة النطاق لاجلاء الالاف من اليهود الفلاشا من أديس ابابا الى اسرائيل . أكد ذلك مصدر مطلع فى مطار اديس ابابا .
٢٥ : وافق مجلس الامن وباجماع الاراء وبتأييد الـ ١٥ دولة اعضاء المجلس على قرار يشجب طرد اسرائيل للفلسطينيين من اراضيهم .
٣٠ : زار ديك تشيني وزير الدفاع الامريكى اسرائيل ووقع خلال الزيارة اتفاقا للتعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة لدعم مشروع تطوير صاروخ (جيش » الاسرائيلى المضاد للصواريخ .

افغانستان :
١٣ : اتهم وزير خارجية افغانستان باكستان بانها ارسلت اكثر من ١٠ الاف جندى من قواتها وعملائها لمساعدة المجاهدين الافغان فى الاستيلاء على مدينة خوست الافغانية .
١٠ : طرح الملك ظاهر شاه ملك افغانستان المخلوع من منفاه فى روما خطة سلام تقضى بتشكيل لجنة من قيادات المجاهدين والسياسيين الافغان تكون بمثابة هيئة تنفيذية مؤقتة تعيد الامن الى البلاد وتضع دستورا جديدا .
١٢ : فى تطور مفاجىء قررت الحكومة الامريكية عدم تخصيص اية مساعدات للمجاهدين الافغان فى مشروع ميزانية ١٩٩٢ .

البانيا :
٤ ـ اعلن رامز عاليا رئيس البانيا انه قد استقال من منصبه كرئيس للحزب الشيوعى الالبانى الحاكم وذلك تمشيا مع الدستور الجديد الذى ينص على عدم تولى رئيس الدولة اى مناصب حزبية .

المانيا :
١ : استدعت وزارة الخارجية الالمانية سفير الكويت لدى المانيا الى مقرها فى بون وابلغته قلق الحكومة الالمانية العميق ازاء التجاوزات التى استهدفت الفلسطينيين المقيمين فى الكويت . كما ابلغته حرص المانيا على اجراء انتخابات حرة فى الكويت .
٨ : اعلن المستشار الالمانى هلموت كول انه انهى الخلاف بين حزبه الديمقراطى المسيحى واحزاب اليمين الاخرى المشتركة معه فى الائتلاف الحاكم وهو الخلاف الذى كاد يهدد بانهيار الائتلاف .
٢٤ : قررت المانيا اعفاء مصر من ضرورة الحصول على موافقات مسبقة قبل تنفيذ التعاقدات على الاجهزة والمعدات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والحساسة .
٢٥ : اغلقت المانيا ربع قواعدها العسكرية وذلك فى اطار برنامج تخفيض حجم قواتها العسكرية .
٢٩ : انتخب الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالمانى المعارض ببون انجولم رئيس وزراء ولاية شيزتينج هولشتاين زعيما جديدا له .

انجولا :
٢ : توصلت الحكومة الانجولية وجبهة يونيتا المناهضة لها الى اتفاق لانهاء الحرب الاهلية الدائرة فى البلاد منذ ١٦ عاما والتى راح ضحيتها مئات الالاف من الاشخاص .
١٦ : بدأ سريان وقف اطلاق النار رسميا بين حكومة انجولا وحركة يونيتا المناهضة لها .

ايران :
٥ : جرت محادثات فى طهران بين وزيرى خارجية ايران وفرنسا تم التوصل خلالها الى اتفاق مبدئى حول النزاع المالى الفرنسى الايرانى وقيمته مليار دولار .
: اعربت ايران ـ رسميا لاول مرة على لسان وزير خارجيتها ـ عن تأييدها لفكرة محاكمة صدام حسين رئيس العراق .
٦ : حذر الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى من اقامة جيوب كردية فى شمال العراق على الحدود المنافسة لايران واعلن ان الامريكيين لديهم نوايا سيئة .
٢٦ : اتهمت ايران الرئيس العراقى صدام حسين باستخدام الاساليب الوحشية فى معاملته لشعبه خاصة الشيعة الذين يتركزون فى جنوب البلاد .

ايطاليا :
١٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لروما . ووافقت الحكومة الايطالية على تخفيض الديون المصرية بنسبة ٥٠ ٪ (٨٠٠ مليون دولار) على ان يتم التخفيض دفعة واحدة .

باكستان :
٢٨ : وافق مجلس الشيوخ الباكستانى على قانون يرسى قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها القانون الاساسى للدولة .

بلغاريا :
٢٩ : باغلبية ١٩٨ نائبا مقابل ٢٩ صوتا معارضا وامتناع ٣٧ نائبا عن التصويت وافق البرلمان البلغارى على اجراء انتخابات تشريعية وبلدية فى سبتمبر ١٩٩١ واقرار الدستور الجديد قبل ١٧ يونيو ١٩٩١ .

بلجيكا :
٢٨ : وافق وزراء دفاع حلف الاطلنطى على اجراء تغييرات جذرية فى هياكل الحلف تشمل تشكيل قوة تدخل سريع للتعامل مع الاخطار التى تواجه دول الحلف سواء من جانب اوروبا الشرقية او الشرق الاوسط كما قرروا خفض قوات الحلف فى وسط اوروبا بمقدار النصف بعد زوال خطر الحرب الباردة .

بولندا :
٢٠ ـ ٢٣ : زيارة الرئيس لنج فاونسا لاسرائيل اعلن مسئولون اسرائيليون ان الرئيس البولندى لينج فاونسا قد وعد اسرائيل بالغاء صفقة لبيع دبابات حديثة لسوريا وقال ان بلاده لن تزود من اسماهم اعداء اسرائيل باسلحة .

تركيا :
٥ : دعا الرئيس التركى تورجوت اوزال الولايات المتحدة والقوات المتحالفة الى عزل الرئيس العراقى صدام حسين .
١٨ : ١٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عمل لانقرة خلال جولة اوروبية لبحث دفع جهود السلام واوضاع الشرق الاوسط بعد حرب الخليج والتعاون بين البلدين

تشيكوسلوفاكيا :
٨ : ابلغت السفيرة الامريكية فى براغ وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا بطلب بلادها عدم بيع اسلحة لايران وسوريا لتأييدهما الارهاب .
٢٥ : فشل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا فى التوصل الى اتفاق حول حجم التعويضات التى يجب ان يدفعها الاتحاد السوفيتى مقابل الاضرار التى الحقتها وجود قواته بتشيكوسلوفاكيا .

تونس :
٨ : اعلن محمد الغنوشى وزير المالية التونسى ان احتياطيات تونس من العملة الصعبة انخفضت الى ماقيمته ٣٣٠ مليون دينار تونسى (نحو ٣٦٣,٣ مليون دولار امريكى) مقابل ٥٠٠ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لازمة الخليج .
١٨ : ذكرت صحيفة لابريس التونسية الرسمية ان اجهزة الامن التونسية اكتشفت مؤامرة دبرتها العناصر الاسلامية المتطرفة لقلب نظام الحكم واقامة جمهورية اسلامية .
٢٦ : اكد الرئيس التونسى ان خطوات حاسمة ستتخذ ضد حركة النهضة الاسلامية المحظورة بعد اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم ضمت عناصر مدنية وعسكرية منتمية لهذه الحركة .

جمهورية مصر العربية :
٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك وزيرى خارجية اليمن وبريطانيا كلا على انفراد ..
٤ : تلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة خطية من الرئيس التونسى زين العابدين بن على حملها اليه وزير خارجية تونس
: تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد ٧ سفراء جدد لكل من الجزائر وتايلاند واورجواى وبروناى والمغرب والجابون

٨ : اعلن الرئيس حسنى مبارك ان مصر قررت سحب جميع قواتها من السعودية والكويت بعد ان نفذت المهمة التى كلفت بها والتى انتهت بتحرير الكويت
: وافق مجلس الشعب على مد العمل بقانون الطوارىء لمدة ثلاث سنوات
١٠ : ١٣ زار القاهرة الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى ضمن جولة له فى بعض عواصم الشرق الأوسط شملت دمشق وعمان وتل ابيب والسعودية لبحث سبل دفع السلام فى الشرق الأوسط ، كما التقى بسمرتنيخ بوزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى القاهرة وعقدا اجتماعات ثنائية كما اجتمع بهما الرئيس حسنى مبارك لبحث وسائل دفع جهود السلام بالمنطقة
١٢ : ١٤ زار القاهرة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ضمن جولته الرابعة فى الشرق الأوسط لدفع جهود التسوية السلمية فى المنطقة
١٢ : عقد الرئيس مبارك والرئيس الأوغندى يورى موسيفينى جلسة مباحثات باستراحة الرئيس بمطار القاهرة لبحث القضايا الدولية وتنسيق المواقف فى مؤتمر القمة الافريقى الذى يعقد فى يوليو القادم
١٣ : عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعين مع كل من جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ثم مع الوزير الأمريكى الكسندر بسمرتنيخ ومصرالخارجية السوفيتى فى اول اجتماع من نوعه يضم وزيرى خارجيتى الدولتين العظيمين مع الرئيس مبارك لدفع الجهود السلمية
١٣ : ١٥ : بحث الرئيس مبارك مع الرئيس روبرت موجابى رئيس زيمبابوى اجراءات التحضير للقمة الافريقية
: سلم الشيخ سالم صباح السالم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى رسالة الى الرئيس مبارك من امير الكويت حول العلاقات بين البلدين .
١٤ : تسلم الرئيس حسنى مبارك رسالتين من امير البحرين والرئيس اللبنانى خلال استقباله لوزيرى خارجية البلدين
١٥ : قدم الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية استقالته الى الرئيس حسنى مبارك الذى قبلها وذلك بعد انتخاب الدكتور عبدالمجيد باجماع الدول العربية امينا عاما لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .
: استقبل الرئيس مبارك الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية الذى نقل رسالة من الملك فهد عاهل السعودية
١٦ : ١٩ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة اوروبية شملت كلا من ايطاليا ـ الفاتيكان ـ لوكسمبورج ـ وفرنسا وتركيا وكذلك سوريا والجماهيرية الليبية أجرى خلالها مباحثات مع زعماء هذه الدول حول الأوضاع فى الشرق الأوسط والخليج ومعالجة مسالة الديون المصرية .

١٧ : وافق صندوق النقد الدولى على الاتفاق مع مصر بشأن دعم برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى
٢٠ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بتعيين الدكتور بطرس غالى نائبا لرئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ووزير دولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج كما شمل القرار تعيين ٥ وزراء جدد
٢١ : ٢٣ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان
٢٧ : استقبل الرئيس حسنى مبارك وزير دفاع الكويت الذى سلمه رسالة من اميرها وأعلن الوزير ان الرئيس مبارك وعد بأن تكون مصر فى مقدمة الدول العربية التى ستعنى بالمحافظة على امن الخليج العربى والكويت بشكل خاص .
(انظر ايضا فرنسا ٥/٢٥)

الجزائر :
٣٠ : مظاهرات واسعة بالجزائر تطالب باجراء انتخابات سياسية . وكانت جبهة الخلاف الاسلامى قد دعت الى هذه المظاهرة لتعزيز مطالبها باجراء انتخابات رئاسية مع الانتخابات البرلمانية التى كان من المقرر اجراؤها فى يونيو ٩١والغاء القوانين الانتخابية بدعوى انها تحابى جريدة جبهة التحرير الجزائرية الحاكم

جنوب افريقيا :
٣ : اعلن رئيس جنوب افريقيا فردريك دى كليرك عن عدة اجراءات اصلاحية استجابة لشروط حزب المؤتمر الوطنى من بينها تخفيف حدة قانون الأمن الداخلى وخطة سلام من عشر نقاط ترضى مطالب المؤتمر الوطنى
١٠ : توصل الزعيم الافريقى نيلسون مانديلا الى اتفاق مع دى كليرك رئيس جنوب افريقيا إلى اتفاق بحظر حيازة الأسلحة فى مناطق السود بمدينة جوهانسبرج ومناطق اخرى . الا ان القتال استمر بين العناصر المتصارعة
١٨ : اعلن المؤتمر الوطنى الافريقى ان الاجراءات التى تعهد فردريك دى كليرك رئيس جنوب افريقيا باتخاذها من اجل وقف العنف فى مناطق السود لم تلب الشروط التى طالب بها حزب المؤتمر الوطنى للاستمرار فى المفاوضات حول مستقبل البلاد .
١٤ : أصدرت المحكمة العليا فى جنوب افريقيا حكما بالسجن لمدة ٦ سنوات على السيدة ويني مانديلا زوجة نلسون مانديلا بعد ادانتها بتهمة خطف ٤ شبان افارقة من المناهضين للعنصرية وتعذيبهم بمدينة سويتو عام ١٩٨٨
١٨ : أوقف المؤتمر الوطنى الافريقى محادثاته مع حكومة جنوب افريقيا بشأن مستقبل البلاد السياسى احتجاجا على استمرار القتال بين السود
٢٤ : قاطع حزب المؤتمر الوطنى الافريقى مؤتمر السلام الذى عقده رئيس جنوب افريقيا فردريك دى كليرك وحضره رئيس حركة (إنكاتا) :

السودان :
٣ : طلب السودان من المجتمع الدولى والدول الشقيقة والصديقة المساعدة فى نقل المواد الغذائية جوا الى مدن جنوب السودان .
٤ : أصدر المؤتمر التأسيسى للنظام السياسى بالسودان بيانا تضمن الحث على نبذ الفرقة والتشتت وترسيخ حكم الشورى وسيادة القانون وتوسيع قاعدة المشاركة فى الحكم وتطبيق النظام الكونفدرالى واعتبار الشريعة الاسلامية والاعراف مصدرين للقانون
١٠ : تقدم السودان بمذكرة الى الجامعة العربية بشأن تهديد اسرائيل لأمنه القومى وضلوعها فى الحرب التى تشنها حركة التمرد فى جنوب السودان بما فى ذلك اقامة قواعد عسكرية متاخمة للأراضى السودانية واقامة سدود على النيل الأزرق لعرقلة الامدادات المائية
١٩ : اعلنت حكومة السودان استعدادها للدخول فى مفاوضات سلام مع حركة التمرد فى الجنوب فى اى وقت ومكان بشرط ان يكون الطرف الأخر جادا فى ذلك
٢٦ : قررت الحكومة السودانية تجميد ٣٠ ٪ من أموال المواطنين الذين أودعوا أموالا تزيد على مبلغ ١٠٠ الف جنيه سودانى فى البنوك بعد يوم ١٨ مايو الحالى وتجميد ٣٠ ٪ من اى مبالغ كانت موجودة فى حسابات المواطنين وزادت قيمتها على مائة الف جنيه تم ايداعها قبل هذا التاريخ

سوريا :
٦ : صرح ماريان كالفا رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا ـ خلال زيارته لاسرائيل ـ بأن بلاده ستبيع دبابات من طراز تى ـ ٧٢ السوفيتية الأصل والمتطورة لسوريا لأنها فى حاجة الى المال لتشغيل مصانع الاسلحة
٧ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده لاتقبل الا حلا شاملا وعادلا وترفض اى حل منفرد حتى ولو كان ذلك بعودة الجولان المحتلة اليها وترفض اى حل منفرد معها
١٨ : قام الملك حسين عاهل الأردن بزيارة سريعة لسوريا وبحث مع الرئيس السورى حافظ الاسد اتخاذ موقف موحد تجاه متطلبات مؤتمر السلام
١٩ : زار دمشق الرئيس حسنى مبارك واجرى محادثات مع الرئيس حافظ الأسد حول ازمة المنطقة والوضع فى الخليج
: وافق مجلس الوزراء السورى فى اجتماع طارىء على مشروع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان
٢٢ : وقع الرئيسان السورى حافظ الاسد واللبنانى الياس الهراوى معاهدة

الاخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين
٢٨ : استقبل الرئيس السورى حافظ الاسد وفد م . ف . برئاسة فاروق القدومى رئيس الدائرة السياسية للمنظمة واستعرض الوضع فى المنطقة
الصومال :
١٨ : اعلن متحدث باسم متمردى الشمال فى الصومال ماأسماه باستقلال الشمال عن الجنوب
١٩ : وصف حزب المؤتمر الصومالى المتحد الحاكم فى الصومال اعلان عدد من قبائل شمال الصومال اقامة دولة مستقلة ـ بانه غير مقبول وانه مخالف للاتفاقيات بين الحزب والحركة الوطنية الصومالية التى ايدت الاستقلال
٢٧ : طالبت الحكومة الصومالية المؤقتة بالغاء اعلان دولة مستقلة فى الشمال الصومالى
٢٩ : انتخبت الحركة الوطنية الصومالية رئيس الحركة عبدالرحمن احمد على رئيسا للجمهورية وحسن عيسى جاما نائبا له
الصين :
٨ : اعلن متحدث باسم منظمة « مراقبة اسيا » لحقوق الانسان ومقرها نيويورك ان الحكومة الصينية اطلقت سراح لى جينج جينج المستشار القانونى لاتحاد العمال المستقل الذى تشكل اثر حركة الديمقراطية فى عام ١٩٨٩
١٠ : حذر لى بنج رئيس وزراء الصين الولايات المتحدة من ان الغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا التى تمنحها واشنطن للصين سيوجه ضربة خطيرة لسياسة الاصلاح الاقتصادى والانفتاح على الغرب الذى بدأته الصين عام ١٩٧٩
١١ : أعلنت الصين انها لن تتخلى عن احتمالات استخدام القوة العسكرية ضد تايوان لكن هدفها الاساسى يبقى تحقيق الوحدة سلميا مع هذه الجزيرة
العراق :
١ : صرح مسئول امريكى بأن العراق ابلغ المنظمة الدولية للطاقة النووية انه نقل جزءا من المواد النووية التى يملكها من المنشآت النووية العراقية الى مواقع اكثر امنا خلال حرب الخليج وانه لن يكشف عن موقع ١٢ كجم من اليورانيوم المخصب حصل عليها من فرنسا الا اذا قدمت واشنطن وعدا بعدم مهاجمة اية مواقع عراقية اخرى
٢ : اعلن الزعيم الكردى جلال طالبانى ان الرئيس العراقى صدام حسين وافق على اجراء انتخابات حرة خلال ستة شهور كما وافق ايضا من حيث المبدأ على العفو العام عن جميع المسجونين العراقيين
٣ : توغلت القوات المتحالفة لمسافة ٨٠ كيلومترا فى شمال العراق وطلبت من الجيش العراقى الانسحاب من هذه المنطقة
٤ : طلب السفير العراقى لدى الامم المتحدة مجلس الأمن بارجاء تسديد التعويضات المفروضة على العراق الناجمة عن اضرار حرب الخليج الى خمس سنوات على الاقل
٥ : قررت الحكومة العراقية اجراء تعديلات فى القوانين المصرفية تقضى بالسماح بتأسيس البنوك الخاصة تحت اشراف البنك المركزى وذلك لاول مرة منذ عام ١٩٦٥
: اعلن العراق رفع القيود التى فرضت على الصحفيين الأجانب اثناء حرب الخليج
٨ : اعترف طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة فى العراق بأن الرئيس صدام حسين قد ارتكب اخطاء خلال قيادته للبلاد ، كما ارتكب النظام العراقى كله اخطاء الا أن ذلك يعد امراً حتميا ـ كما قال ـ خاصة عندما يبقى اى شخص فى السلطة لفترة طويلة
: اتمت القوات الامريكية انسحابها بالكامل من جنوب العراق
٩ : أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة ان الحكومة العراقية رفضت تماما فكرة إنشاء قوة بوليس تابعة للأمم المتحدة فى شمال العراق
١٠ : اعلن بيتر هوهينفيللر رئيس لجنة العقوبات على العراق التابعة للأمم المتحدة ان الدول التى لديها ارصدة عراقية مجمدة حرة فى الافراج عن بعض الأرصدة من اجل شراء العراق للغذاء والأمدادات الانسانية
: اعلن متحدث باسم الامم المتحدة ان الجيش الامريكى قد اكمل انسحابه من المنطقة الحدودية بين العراق والكويت والتى ستكون من الأن فصاعدا تحت سيطرة مراقبى الأمم المتحدة
١١ : بدأت قوات التحالف نقل الاف الاكراد من من مخيماتهم فى تركيا الى موطنهم الأصلى فى شمال العراق
١٨ : اعلن مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقرطى الكردى ان زعماء الأكراد وممثلى الحكومة العراقية قد توصلوا الى اتفاق من حيث المبدأ يقضى باقامة نظام ديمقراطى فى العراق ومنح الاكراد الحكم الذاتى
١٩ : صرح محمد سعيد الصحاف وزير الدولة العراقى لشئون الخارجية بان بلاده ستجرى تغييرات فى سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية ومواقفها تجاه الأمن الاقليمى العربى وذلك انسجاما مع الوضع الدولى القائم
٢٠ : قرر مجلس قيادة الثورة العراقية حل محكمة الثورة .
٢١ : وافق مجلس الأمن باغلبية ١٤ صوتا وامتناع كوبا عن التصويت على تشكيل صندوق للتعويضات العراقية للدول المتضررة من غزوة للكويت فى اغسطس الماضى . وتقرر اختيار مدينة جنيف مقرا للصندوق الذى يتكون مجلس ادارته من ممثلين عن الدول الخمس عشرة الاعضاء فى مجلس الأمن دون ان يكون لأى منهما حق الاعتراض (الفيتو)
: ذكرت صحيفة الجمهورية العراقية الرسمية ان سلطنة عمان وباكستان والمغرب وهى الدول التى كانت تشارك فى التحالف الدولى ضد العراق قد أعادت فتح سفاراتها فى بغداد
٢٢ : ارجأت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة اتخاذ اى اجراء بشأن طلب العراق السماح له بتصدير بترول بقيمة الف مليون دولار
: وافق العراق على سحب قواته من مدينة دهوك الواقعة شمال العراق كما وافق على دخول عناصر من القوات المتحالفة الى المدينة
٢٦ : اعلنت مجموعة تقصى حقائق فرنسية ان العراق قدر عدد ضحايا حرب الخليج من المدنيين والعسكريين العراقيين بما يتراوح مابين ١١٠ الاف و ١٥٠ الف شخص
: ذكرت مجلة (بونتى) الالمانية ان عبدالجبار عمر غانى سفير العراق السابق فى المانيا الاتحادية اعدم بتهمة الخيانة
٢٨ : كشف جواد هاشم وزير التخطيط العراقى السابق ـ بأن احكاما بالاعدام صدرت ضده وضد محمد المشاط السفير العراقى السابق لدى واشنطن وعفيفى الراوى السفير السابق فى استراليا بسبب رفضهم اصرار الرئيس العراقى صدام حسين على الحرب بسبب الكويت
سلطنة عمان :
١ : ٤ اجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مباحثات سياسية هامة ، مع الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية فى اطار الزيارة التى قام بها الى سلطنة عمان . وقد أعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان الزعيمين تبادلا خلال الجلسة وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والأوضاع القائمة فى منطقة الخليج بعد حرب تحرير الكويت والاستقرار الذى تنعم به المنطقة بعدما تحقق النصر على العدوان ، وكذلك تبادل الاراء حول الخطوات الواجب اتخاذها بين دول مجلس التعاون الخليجى فيما يتعلق بمستقبل استتباب الامن والاستقرار فى المنطقة ، وفى اطار العمل المشترك بين دول المجلس والتعاون مع الاطراف الاخرى المجاورة والعربية والدولية وقررت سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ان يكون التمثيل الدبلوماسى بينهما على اعلى مستوى على ان يتم تبادل السفراء فى القريب العاجل جاء ذلك فى بيان مشترك صدر عن زيارة رئيس دولة الامارات لمسقط
٧ : عقدت اللجنة الأمنية العليا التابعة لمجلس التعاون الخليجى اجتماعات فى مسقط لبحث الترتيبات الامنية فى المنطقة بعد انتهاء

حرب تحرير الكويت وامكانية مشاركة ايران فى تلك الترتيبات .

١٩ : ٢٣ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة رسمية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر .

٢٤ : أعلن معالى عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى ان صيغة الترتيبات الأمنية المقترحة فى الخليج ستكون نابعة من المنطقة ومستجيبه لمتطلباتها وقال ان امن الخليج وامن المنطقة كلها هو - كل لايتجزأ - وان ايران ستكون طرفا فى هذه الترتيبات التى ستساهم فيها أطراف عربية ودولية اخرى . وأضاف ان سلطنة عمان تدرس مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موضوع الترتيبات الأمنية وسترفع النتائج الى القمة الخليجية المقبلة ، مشيرا الى ان رؤساء اركان دول المجلس سيجتمعون قريبا من اجل البحث فى المسائل العسكرية لهذه الترتيبات . وأكد وزير الاعلام العمانى ان الترتيبات ستكون شمولية ، اى انها ستتناول الامن الاجتماعى والاقتصادى والتواصل الحضارى بين الشعوب ودعا الى ضرورة بناء جدار الثقة حجرا حجرا حتى لايتزعزع عند أول عاصفة .

وقال ان لكل طرف مصالحه فى المنطقة التى نريد حمايتها ولكن ينبغى علينا ان نسعى لئلا تطغى مصالح الاخرين على مصالحنا اى علينا ان نحقق التوازن المنشود .

ومن ناحية اخرى اوضح وزير الاعلام العمانى ان سلطنة عمان تؤيد حق الفلسطينيين فى استعادة ارضهم وحريتهم وحقهم فى تقرير مصيرهم فى اطار قواعد الشرعية الدولية لهيئة الامم المتحدة .

فرنسا :

٦ : زيارة الرئيس فرانسوا ميتران لموسكو وفى مؤتمر صحفى مشترك بينه وبين جورباتشوف أكدا تأييدهما لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

١٥ : قدم ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا إستقالته من منصبه . واعلن متحدث باسم الرئيس الفرنسى ميتران أنه تم تعيين « إديث كريسو » وزيرة الدولة الفرنسية السابقة للشئون الأوروبية رئيسة للوزراء خلفا لروكار لتصبح بذلك أول سيدة تتولى الحكومة فى تاريخ فرنسا .

١٨ : خلال الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك لفرنسا ، وافقت الحكومة الفرنسية على تخفيض الديون المصرية بنسبة ٥٠٪ أو أى نسبة يتم الاتفاق عليها فى نادى باريس .

: أكدت إديث كريسون رئيسة وزراء فرنسا الجديدة أن حكومتها ستعمل بثبات للمساهمة فى تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط على أساس حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته وضمان امن إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٢٥ : قرر نادى باريس تخفيض ديون مصر الخارجية بنسبة ٥٠٪ وجدولة الجزء الباقى منها بشروط ميسرة .

٢٨ : بدأت فرنسا سحب قواتها من الخليج العربى .

٢٩ : أعلن متحدث باسم الرئيس الفرنسى ميتران أن فرنسا قررت دعوة سوريا الى سحب قواتها العاملة فى لبنان والدعوة الى إجراء إنتخابات حرة فى البلاد .

فلسطين :

١٨ : ابعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلى ٤ مواطنين فلسطينيين من قطاع غزة الى لبنان بتهمة قيادة منظمة فتح بالقطاع والقاء زجاجات حارقة على قوات الاحتلال .

٢٠ : حثت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة على وقف عمليات إبعاد الفلسطينيين التى تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلى .

٢٢ : إستولت سلطات الاحتلال الاسرائيلى على الأراضى الخاصة بـ ١٧٦ عائلة فلسطينية فى بلدة عنابتا بقضاء طولكرم بالضفة الغربية .

دولة قطر :

١٦ : أكد السيد مبارك على الخاطر وزير خارجية قطر ورئيس المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى أن دول إعلان دمشق ماضية فى تنفيذ ماجاء فى الاعلان بخطى حثيثة ووفق اسس موضوعية مدروسة لدعم الأمن والاستقرار وتحقيق التقدم فى الوطن العربى .

كمبوديا :

٢ : لأول مرة منذ ١٢ عاما من الحرب الأهلية توقف إطلاق النار على جميع الجبهات بين قوات حكومة كمبوديا والائتلاف المعارض المكون من ٣ أجنحة وذلك تنفيذا لقرار من السكرتير العام للأمم المتحدة وفرنسا واندونيسيا إستعدادا لجولة جديدة من مباحثات السلام المقرر .

كندا :

٨ : سمحت كندا للسفير العراقى فى الولايات المتحدة محمد المشاط بالهجرة اليها ومعه إثنان من عائلته على ان يكون له الحق فى الحصول على الجنسية بعد ٣ سنوات .

كوبا :

٧ : اعلن كارلوس رافائيل رودريجو نائب الرئيس الكوبى فيدل كاسترو أنه تم وضع الاقتصاد الكوبى فى حالة اقتصاد حرب وذلك لمواجهة المشكلات الناجمة عن اضطرابات علاقات كوبا التجارية مع الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية .

١٤ : بدأت متاجر كوبا فى عرض ٥٠٠٠ نسخة من الانجيل للبيع علنا فى بادرة على التسامح مع الأديان من جانب الحكومة الشيوعية .

كوريا الجنوبية :

١٢ : أمرت حكومة كوريا الجنوبية باعتقال ٩ من زعماء المعارضة والطلاب الذين شاركوا فى الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التى إندلعت فى جميع أنحاء البلاد .

٢٦ : أجرى روتاى وو رئيس كوريا الجنوبية تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٤٠ وزراء من الحكومة الكورية وذلك فى محاولة منه لكسب ثقة الشعب فى حكومته التى تزداد المعارضة الشعبية لها .

كوريا الشمالية :

٥ : أصدر المؤتمر البرلمانى الدولى الذى شهدته وفود من ١٩ دولة فى ختام أعماله فى بيونج يانج عدة قرارات وتوصيات فى مقدمتها مساندة الجهود التى تبذل لتحقيق مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط والخليج ودعا الى عقد مؤتمر دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى حلا عادلا ودائما كما أكد حق كل الدول بما فيها إسرائيل فى العيش فى سلام فى إطار حدود آمنة . ومعترف بها . كما دعا المؤتمر الى ضرورة عودة المواطنين الاكراد والتركمان واى مواطنين آخرين يضطرون الى ترك بلادهم أو أماكنهم تحت حماية الامم المتحدة .

٢٨ : أعلنت كوريا الشمالية أنها تتقدم بطلب للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة فى ضوء اعتزام كوريا الجنوبية التقدم لعضوية الأمم المتحدة .

الكويت :

٥ : طالب وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى فى ختام أول إجتماع لهم فى أرض الكويت بعد التحرير بأن يكون إعلان دمشق هو الاطار الذى تتم من خلاله الترتيبات الأمنية للمنطقة وكذلك جوانب العمل العربى المشترك الاخرى كما دعا الوزراء الى تطوير الهياكل الدفاعية لمجلس التعاون الخليجى لسد الثغرات التى كشفت عنها ازمة الخليج وغزو العراق للكويت . كما جددوا المطالبة بإستمرار فرض العقوبات على العراق حتى يفرج عن جميع المحتجزين الكويتيين لديه ودفع التعويضات للكويت وأشادوا بدور مصر وسوريا المؤازر للكويت ودول المجلس الأخرى خلال الأزمة .

٧ : قررت حكومة الكويت مساواة العمالة البحرينية فى سوق العمل بالمواطن الكويتى فى جميع الحقوق والواجبات .

١٤ : أعلنت الحركة الدستورية الاسلامية إحدى جماعات المعارضة فى الكويت أن السلطات الكويتية إعتقلت خمسة من أعضائها .

١٧ : أكد وزير الدفاع الكويتى أن قوة من الخليج ومصر وسوريا سوف تحل بالكويت محل قوات التحالف المنسحبة من الكويت .

١٨ : اصدر وزير الداخلية الكويتى قرارا يقضى بتسليم جميع الأسلحة والذخائر

والمفرقعات التى بحوزة المواطنين والمقيمين الى الجهات المختصة .

٢٧ : قررت حكومة الكويت مد العمل بقانون الأحكام العرفية لمدة شهر حتى ٢٦ يونيو القادم .

لبنان :

١ :بدأ الجيش اللبنانى السيطرة على معاقل القوات اللبنانية فى الشمال وشمالى شرق بيروت وعمق جبال الشوف جنوب شرقى بيروت حيث معاقل قوات الحزب الاشتراكى التقدمى الدرزى الذى يتزعمه وليد جنبلاط .

٣ : أعلن وليد جنبلاط وزير الدولة اللبنانى وزعيم الحزب التقدمى الاشتراكى الدرزى رفض إغلاق الميناءين اللذين يستخدمهما حزبه فى الحصول على إمداداته من الخارج رغم قرار مجلس الوزراء بإغلاق جميع الموانىء غير الشرعية التى تديرها الميليشيات اللبنانية .

١٢ : تحركت كتيبة من الجيش اللبنانى قوامها ٦٠٠ جندى صوب الجنوب لتنفيذ قرار مجلس الوزراء اللبنانى بتوسيع نطاق الجيش فى المنطقة إستكمالا لبسط سلطة الشرعية على كامل التراب الوطنى اللبنانى .

١٦ : وافق مجلس الوزراء اللبنانى على مشروع معاهدة للتعاون والأخوة والتنسيق بين سوريا ولبنان على أساس العلاقات المتميزة بينهما .

١٧ : أجرت القوات الاسرائيلية مناورات واسعة فى جنوب لبنان وشمال إسرائيل .

٢٧ : تم الاتفاق على تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل بحيث تقوم منظمة حزب الله بالافراج عمن يكون لديها من رهائن مقابل إفراج إسرائيل عن ٤٠ معتقلا من حركة حماس الاسلامية فى غزة و٤٠٠ آخرين من الشيعة اللبنانيين على رأسهم الشيخ إبراهيم عبيد أحد زعماء حزب الله المحتجزين فى إسرائيل منذ عام ١٩٨٩ .

٢٠ : أقر المجلس النيابى اللبنانى معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا . كما أقرها مجلس الشعب السورى لتصبح بذلك قانونا ملزما لحكومتى البلدين .

ليبيا :

١٨ : ذكر راديو صوت امريكا ان ليبيا ارسلت سفينة مشحونة بالدبابات وغيرها من المعدات العسكرية الى الحكومة اللبنانية .

١٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة للجماهيرية الليبية فى مدينة رأس لانوف حيث جرت محادثات بينه وبين قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافى اكدا بعدها العلاقات الوثيقة بين مصر وليبيا ووصفاها بأنها لم تكن فى يوم من الأيام أفضل مما هى عليه اليوم ووصفا الوضع العربى بانه صعب للغاية وفى حاجة إلى مزيد من الجهد لعودة التضامن العربى .

٢٠ : منحت جائزة القذافى الدولية لحقوق الانسان لعام ١٩٩١ الى الهنود الحمر (الأمريكية) وقرر معهد القذافى لحقوق الانسان والشعوب ومقره جنيف تنظيم مؤتمر حول إبادة الهنود الحمر وحقهم فى الحرية والبقاء .

٢٥ : ٢٦ : عقدت فى طرابلس الدورة الحادية والعشرون لاتحاد المجالس النيابية العربية ـ دورة الوحدة العربية .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١٨ : اذاع راديو عمان أن الملك الحسين عاهل الأردن تلقى رسالة من الرئيس حسنى مبارك تتعلق بالجهود المبذولة من أجل تحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط .

: فى زيارة قصيرة قام عاهل الأردن بزيارة لسودان واجرى محادثات حول عقد مؤتمر السلام بالشرق الاوسط وسبل بلورة موقف موحد .

المملكة العربى السعودية :

١ : دعا محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد السعودى صندوق النقد والبنك الدوليين الى القيام بدور اكبر فى تقديم المساعدة المالية والفنية الضرورية بالمساعدة للدول العربية المتضررة من الحرب فى الخليج وذلك بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الاقليمية المانحة للمعونات للدول المتضررة .

٧ : أعربت المملكة العربى السعودية مجددا عن دعمها لجميع الجهود المؤدية الى حل القضية الفلسطينية بوصفها القضية الاساسية على الأصعدة العربية والاسلامية والدولية حلا عادلا وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى ليسود السلام جميع دول المنطقة .

١١ : قام الفريق الركن خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة بتقليد ميداليات « عاصفة الصحراء وتحرير الكويت » للفريق اركان حرب صلاح عطية الحلبى قائد القوات المصرية و٤ لواءات مصريين آخرين .

١٣ : اعرب مجلس الوزراء السعودى عن الامتنان للدور الذى لعبته القوات المصرية والسورية والمغربية فى الحملة الدولية لتحرير الكويت .

٢١ : تم التوقيع فى وزارة الخارجية السعودية على محضر تبادل وثائق المرور الدولية والحدود بين السعودية وسلطنة عمان .

٢٦ : أعلنت السعودية مجددا ما سبق ان اتخذته من قرار بمساواة جميع افراد الجالية اليمنية بإراضيها بالجاليات العربية الاسلامية الأخرى .

المملكة المتحدة :

٣ : منى حزب المحافظين الحاكم فى بريطانيا بهزيمة ثقيلة فى الانتخابات المحلية لصالح حزب العمال والحزب الديمقراطى الليبرالى .

٢٨ : أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاما على انشائها فى لندن كشفت فيه ان ثلثى سكان العالم تحكمهم انظمة مستبدة تقتل أو تعذب مواطنيها .

المملكة المغربية :

٩ : اتفقت المملكة المغربية وايران على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية التى كانت قد قطعت فى عام ١٩٧٩ بعد سماح المغرب لشاه ايران الراحل بالتوقف فيها وهو فى طريقه الى منفاه .

١٩ : ابلغ الملك الحسن الثانى كبار ضباط الجيش المغربى أن الظروف الحالية تنتقل من المرحلة العملية العسكرية الى المرحلة التنظيمية للاستفتاء فى الصحراء الغربية .

نيبال :

١٤ : قدم كريشنا براساد بهاتاريا رئيس وزراء نيبال استقالته بعد هزيمته امام أحد المرشحين الشيوعيين فى أول انتخابات ديمقراطية فى نيبال منذ ٣٢ عاما . كما اعلن بهاتاريا أنه سيستقيل أيضا من زعامة حزب المؤتمر النيبالى وهو اكبر الأحزاب فى البلاد .

٢٩ : أصدر الملك بيرندرا ملك نيبال قرارا بتعيين مجلس جديد للوزراء يضم ١٥ وزيرا فى اول حكومة منتخبة منذ ٣٢ عاما ! واحتفظ جريما براساد كويرالا رئيس الوزراء لنفسه بوزارات الخارجية والمالية والدفاع وشئون القصر .

الهند :

٢١ : اغتيال راجيف غاندى رئيس وزراء الهند السابق وزعيم حزب المؤتمر فى حادث انفجار قنبلة قوية وهو يستعد لالقاء خطاب انتخابى فى ولاية تاميل نادو فى جنوب الهند وذلك فى خضم أنتخابات وصفت بأنها أعنف وأكثر دموية من نوعها فى تاريخ الهند .

٢٢ ـ ٢٣: اختارت قيادة حزب المؤتمر الهندى بالاجماع السيدة سونيا غاندى أرملة راجيف غاندى رئيسة جديدة للحزب ورفضت السيدة سونيا غاندى هذا القرار .

٢٩ : اختار حزب المؤتمر الهندى السياسى الهندى المخضرم ضرم ناراسيما راو (٦٩ سنة) كزعيم له بصفة مؤقتة .

الولايات المتحدة الأمريكية:

ذكر تقرير صدر عن الكونجرس الامريكى .. ان الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية لمجلس الأمن زودت دول الشرق الأوسط خلال ١٤ عاما باسلحة بلغت قيمتها ١٦٣,٢ مليار دولار وحصل العراق على أكبر قدر منها وبلغت قيمة إراداته منها ٥٢,٨ مليار دولار .

٩ ـ انهى وزير الفاع الأمريكى ديك تشينى جولته فى دول الخليج العربية وصرح المراقبون له فى الجولة فانه طرح ترتيبات امنية اقليمية جديدة فى الخليج تقوم فيها الولايات المتحدة بدور اكبر ، واقامة مركز قيادى متقدم فى البحرين للقيادة المركزية الأمريكية فى المنطقة وتشمل الترتيبات

زيارات دورية منتظمة للقوات الجوية وحاملات الطائرات الأمريكية واجراء مناورات عسكرية امريكية عربية مشتركة وتوسيع نطاق عمليات التدريب الأمريكية للقوات العربية وابرام صفقات اسلحة جديدة وتخزين كميات من الاسلحة الأمريكية في السعودية والقيام بعمليات تدريب برمائية قبالة ساحل عمان .

١١ : في بداية جولته الرابعة بالشرق الأوسط منذ انتهاء حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ان الحكومة الأمريكية توصلت الى اتفاق يدعو السعودية ودول الخليج الخمس الاخرى للتفاوض المباشر مع اسرائيل في حالة عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط .

١٢ : قررت الحكومة الأمريكية عدم تخصيص اية مساعدات للمجاهدين الافغان في مشروع ميزانية عام ١٩٩٢ .

اعلن البيت الأبيض ان الرئيسين الأمريكي بوش والسوفيتي جورباتشوف اتفقا في اتصال هاتفي على ارسال خبراء امريكيين للقيام بدراسات نظام التوزيع الغذائي المتدهور في الاتحاد السوفيتي .

١٣ : اعلن الرئيس الأمريكي بوش حظر استخدام الاسلحة الكيماوية لأي سبب من الأسباب بما فيها الانتقام ضد اي دولة . كما تعهد بتدمير كل مخزون بلاده من الأسلحة الكيماوية .

٤ : وصل الى واشنطن الجنرال ميخائيل موسييف رئيس اركان حرب الجيش السوفيتي لاستكمال المباحثات التي بداها وزير خارجية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالقاهرة وازالة العقبات التي تحول دون اقرار وتنفيذ معاهدة الخفض المتبادل للأسلحة في اوربا الموقعة من الرئيسين الأمريكي والسوفيتي في نوفمبر ١٩٩٠ .

١٧ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسميا وصول ٣٥٠ من اسرى الحرب الليبيين السابقين الى الولايات المتحدة بعد منحهم حق اللجوء السياسي .

١٩ : اعلن ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بلواء مدرع في الكويت حتى شهر سبتمبر القادم مع بقاء قوات اخرى حتى نهاية العام الحالي لانهاء عمليات شحن الاسلحة .

٢١ : قرر مجلس النواب الأمريكي خفض ميزانية الدفاع الجديدة التي تبلغ ٢٩١ مليار دولار بالرغم من تهديد الرئيس بوش باستخدام الفيتو ضد القرار . كما قرر المجلس خفض الأموال المخصصة لبرنامج حرب الكواكب من ٤,٦ مليار دولار الى ٢,٧ مليارا .

: تعهد الرئيس الأمريكي بوش والمستشار الألماني هيلموت كول بأن يبذلا كل ما في وسعهما لمساعدة الاتحاد السوفيتي على انقاذ الاقتصادي المتدهور .

: اشترطت الولايات المتحدة انهاء الأزمة السياسية في يوجوسلافيا وتولي ستيب ميسيتش رئيس جمهورية كرواتيا رئاسة مجلس الرئاسة الجماعية حتى يمكن لواشنطن ان توافق على استئناف المساعدات الاقتصادية الأمريكية ليوجوسلافيا .

٢٢ : ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي امام احدى اللجان الفرعية لمجلس النواب الأمريكي انه في كل مرة ذهب فيها لاسرائيل خلال جولاته الأربع السابقة كانت اسرائيل تستقبله بالاعلان عن إقامة مستوطنة جديدة وأن هذا يمثل معارضة وانتهاكا لسياسة الولايات المتحدة .

٢٣ : قرر الرئيس الامريكي جورج بوش دعم جيمس بيكر وزير الخارجية في موقفه الذي ادان فيه سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وقال انه طلب من اسرائيل وقف بناء المستوطنات .

٢٩ : اعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش خطة لتخليص منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل وطالب الدول الخمس الكبرى للاجتماع لوضع أسس التسلح بالمنطقة .

اليابان :

٢١ : اعلنت وزارة المالية اليابانية ان اليابان احتفظت بمركزها بوصفها أكبر دولة دائنة في العالم لعام ١٩٩٠ وقد وصل صافي ممتلكات اليابان في الخارج الى مستوى قياسي ٣٢٨,١ مليار دولار اي بارتفاع ١١,٩٪ مما كان عليه في العام السابق وتأتي المانيا بعد اليابان في المركز الثاني .

اليمن :

١٩ : دعت جبهات المعارضة في اليمن الى اجراء انتخابات عامة مبكرة في البلاد .

٢١ : وافق ٩٨٪ من اليمنيين الذين ادلوا باصواتهم في الاستفتاء على دستور اليمن الموحد على الدستور الجديد الذي رفضه ١,٥٪ من المشاركين في الاستفتاء .

يوجوسلافيا :

٧ : اعلن فيلجكو كاو جيفيتش وزير الدفاع اليوجوسلافي ان يوجوسلافيا أصبحت بالفعل في حالة حرب أهلية وحذر من انه إذا لم تستطع السلطات المدنية استعادة الأمن والسلام والاستقرار في البلاد كان الجيش سيتدخل لتحقيق ذلك .

٨ : فشل زعماء يوجوسلافيا في التوصل الى اتفاق حول كيفية وضع حد للاضطرابات العرقية التي اكد وزير الدفاع اليوجوسلافي انها تدفع البلاد الى حرب أهلية مدمرة .

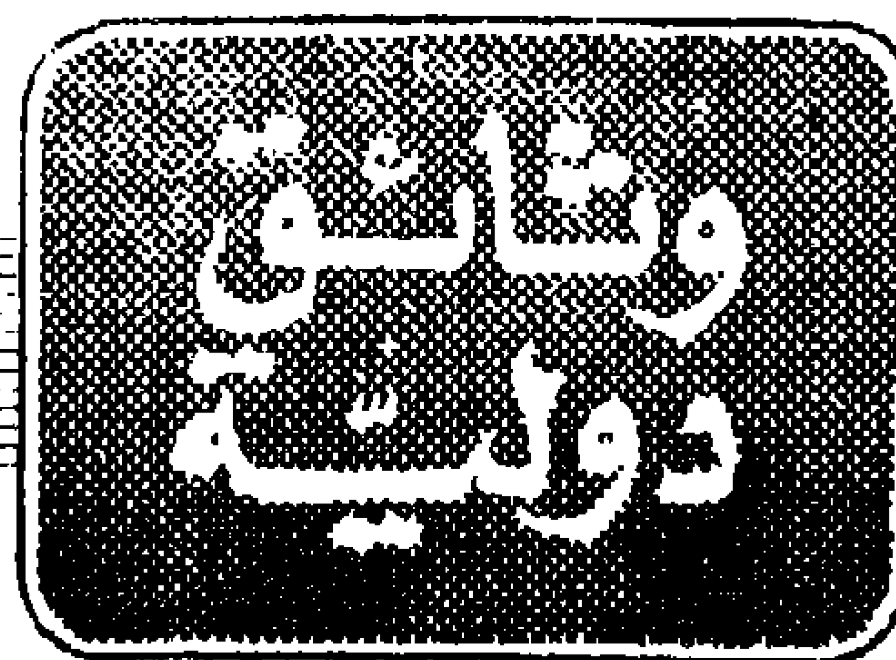
: نقل راديو النمسا عن وزير خارجية جمهورية سلوفينيا اليوجوسلافية تصريحا قال فيه ان الجيش اليوجوسلافي قد اتخذ قرارا بالتصرف بشكل مستقل لمعالجة الأزمة المتفجرة في يوجوسلافيا .

٩ : وافق مجلس الرئاسة اليوجوسلافي الذي يضم زعماء الجمهوريات اليوجوسلافية الست على برنامج يتضمن خطوات محددة تستهدف وضع حد نهائي للصراع المتفاقم في البلاد وينص على الغاء التعبئة في صفوف الاحتياطي في البوليس في جمهورية كرواتيا ونزع اسلحة المدنيين وبدء مباحثات بين جمهوريتي الصرب وكرواتيا لايجاد حل لقضايا الخلاف والصراعات بينهما .

١٣ : اعلنت الاقلية الصربية في كرواتيا رفضها الاستقلال عن يوجوسلافيا في حالة موافقة جمهورية كرواتيا على ذلك .

١٥ : فشل مجلس الرئاسة اليوجوسلافي في انتخاب رئيس جديد للبلاد وفقا للنظام الدوري المتبع .

٢٠ : وافق شعب كرواتيا باغلبية ساحقة في استفتاء على سياسة حكومته الرامية الى الانفصال عن الاتحاد اليوجوسلافي .



معاهــدة الأخــوة والتعاون والتنســيق بين الجمهورية العربية الســورية والجمهورية اللبنانية

ان الجمهورية العربية السورية ،
والجمهورية اللبنانية ،
انطلاقا من الروابط الأخوية المميزة التى تربط بينهما والتى تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة .

وايمانا منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومى والوطنى ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبى البلدين تحقيقا للميثاق الوطنى اللبنانى الذى صدقه المجلس النيابى بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٨٩ .

اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى) تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين فى اطار سيادة واستقلال كل منهما وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومى والوطنى وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيدا لعلاقات الأخوة وضمانا لمصيرهما المشترك .

(المادة الثانية) تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك واقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية .

(المادة الثالثة) ان الترابط بين أمن البلدين يقتضى عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ، ولأمن لبنان فى أى حال من الأحوال . وعليه فان لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا أو مستقرا لأية قوة أو دولة او تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا ، وأن سوريا ـ الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه ـ لا تسمح بأى عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته .

(المادة الرابعة) بعد اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد فى الميثاق الوطنى اللبنانى ، وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق ، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية اعادة تمركز القوات السورية فى منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربى فى ضهر البيدر حتى خط عمانا ـ المديرج ـ عين داره . واذا دعت الضرورة فى نقاط أخرى ، يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية مشتركة ، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجرى بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية فى المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية فى اماكن تواجدها .

(المادة الخامسة) تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادىء التالية :

١ ـ لبنان وسوريا بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى والتعاون الاقتصادى المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة ، فى اطار الجامعة ، كما أنهما عضوان فى الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان فى حركة عدم الانحياز .

٢ ـ المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين .

٣ ـ يساند كل منهما الاخر فى القضايا التى تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية وفقا لما هو وارد فى هذه المعاهدة .

وعليه ، فان حكومتى البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق اوسع التعاون فى المؤسسات والمنظمات العربية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية .

(المادة السادسة) تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة ، كما يمكن انشاء اجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره ادناه :

١ ـ المجلس الأعلى :

أ ـ يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية فى كل من الدولتين المتعاقدتين وكل من :

ـ رئيس مجلس الشعب ، رئيس مجلس الوزراء ، ونائب رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية العربية السورية .

ـ رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس الوزراء ، نائب رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية اللبنانية .

ب ـ يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنه ، وعندما تقتضى الضرورة ، فى المكان الذى يتم الاتفاق عليه .

ج ـ يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين فى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها ، ويشرف على تنفيذها ، كما يعتمد الخطط والقرارات التى تتخذها هيئة المتابعة والتنسيق ولجنة الشئون الخارجية ولجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شئون الدفاع والأمن ، أو

اية لجنة تنشأ فيما بعد .

د ـ قرارات المجلس الاعلى الزامية ونافذة المفعول فى إطار النظم الدستورية فى كل من البلدين .

هـ ـ يحدد المجلس الاعلى المواضيع التى يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها ، وفقا للنظم والاصول الدستورية فى كل من البلدين أو فيما لا يتعارض مع هذه النظم والاصول .

٢ ـ هيئة المتابعة والتنسيق :

تتكون هيئة المتابعة والتنسيق من رئيس مجلس الوزراء فى البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما ، وتتولى المهام التالية :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات المجلس الاعلى ورفع التقارير الى المجلس عن مراحل التنفيذ .

ب ـ تنسيق توصيات اللجان المختصة ومقرراتها ورفع المقترحات الى المجلس الأعلى .

ج ـ عقد اجتماعات ـ كلما دعت الحاجة ـ مع اللجان المختصة .

د ـ تجتمع الهيئة مرة كل ستة أشهر ، وعندما تقتضى الضرورة فى المكان الذى يتم الاتفاق عليه .

٣ ـ لجنة الشئون الخارجية :

أ ـ تشكل لجنة الشئون الخارجية من وزيرى الخارجية فى البلدين .

ب ـ تجتمع لجنة الشئون الخارجية مرة كل شهرين ، وعند الاقتضاء فى احدى الدولتين بالتناوب .

ج ـ تعمل لجنة الشئون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين فى علاقاتهما مع جميع الدول ، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما فى المنظمات العربية والدولية ، وتعد من أجل ذلك الخطط لاقرارها من قبل المجلس الاعلى .

٤ ـ لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية :

أ ـ تتشكل لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين فى الدولتين فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى .

ب ـ تجتمع لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى احدى الدولتين بالتناوب مرة كل شهرين وعند الاقتضاء .

ج ـ يكون من اختصاص لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادى والاجتماعى للدولتين واعداد التوصيات المؤدية الى ذلك .

د ـ تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشئون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الاعلى ، مع مراعاة الاصول الدستورية فى كل من البلدين .

٥ ـ لجنة شئون الدفاع والامن :

أ ـ تتشكل لجنة شئون الدفاع والامن من وزيرى الدفاع والداخلية فى كل من الدولتين .

ب ـ تختص لجنة شئون الدفاع والامن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين ، واقتراح التدابير المشتركة للوقوف فى وجه أى عدوان أو تهديد لامنهما القومى ، أو اية اضطرابات تخل بالامن الداخلى لاى من الدولتين .

ج ـ تعرض جميع الخطط والتوصيات التى تعدها لجنة شئون الدفاع والامن على المجلس الاعلى لاقرارها ، مع مراعاة الاصول الدستورية فى كل من البلدين .

٦ ـ الامانة العامة :

أ ـ تنشأ الامانة العامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة .

ب ـ يرأس الامانة العامة امين عام يسمى بقرار من المجلس الاعلى .

ج ـ يحدد مقر واختصاص وميزانية الامانة العامة بقرار من المجلس الاعلى .

(أحكام ختامية)

١ ـ تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين فى المجالات التى تشملها هذه المعاهدة ، كالمجالات الاقتصادية والامنية والدفاعية وغيرها ، وفقا للاصول الدستورية فى كل من البلدين ، وتعتبر جزءا مكملا لهذه المعاهدة .

٢ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ابرامها من قبل السلطات المختصة وفقا للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين .

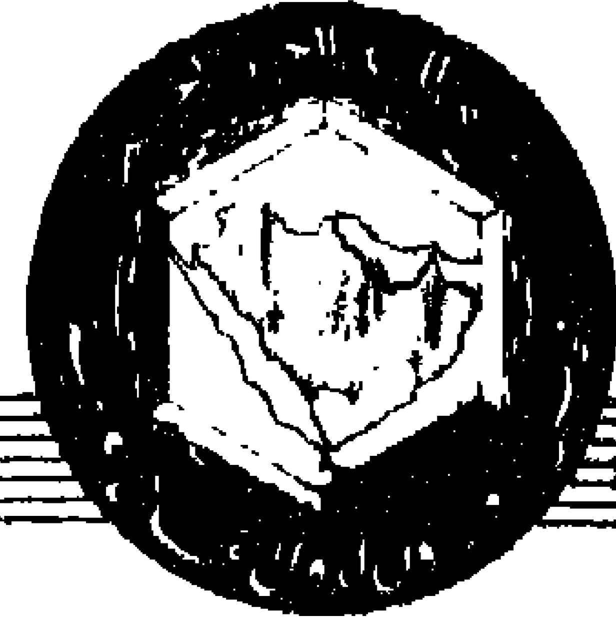
٣ ـ تعمل كل من الدولتين على الغاء القوانين والانظمة التى لا تتوافق مع هذه المعاهدة ، بما لا يتعارض مع احكام الدستور فى كل من البلدين .

دمشق فى ٢ أيار ١٩٩١

عن
الجمهورية العربية السورية
حافظ الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

رئيس الجمهورية اللبنانية
الياس الهراوى
عن الجمهورية اللبنانية


زلزال الخليج
الانهيار



التعاون

مجلة فصلية فكرية شاملة محكّمة تصدر عن الشئون الاعلامية
بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

صدر العدد الاول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة .
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية .
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين ، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ اصدارات الامانة العامة/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون .

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة .

المشرف العام
الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص.ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢

- Western Sahara New Developments: Ahmed Mehaba (P. 186)
- Regional Implications of the Mali Coup d'état: Mohamed Abul Fadl Ahmed (p.192)
- The Resumption of Saudi-Iranian Diplomatic Relations: Mohamed Abdallah Ruslan (p.196)
- The Future of Soviet-Nippon Relations: Yasser Ali Hashem (p.200)
- Internal Dilemma in the Soviet Union: Ambas: Bhi Eddine Rashidi (p.207)
- Albania between Changes & Isolation-Mohamed Ali el: Madah (p.211)

INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUND TABLES:

- Symposium on International & Regional Implication of the Gulf Crisis: by Dr. Atia Hussein Efendi (p.216)
- Colloquium on: Egypt & the European Community: By Salah Fawzi (p.219)
- Colloquium on- Omani-Egyptian Historical Relations: by Dr. Abderrahman Ismail elSalhi (p.221)
- International Colloquium of Prague on the Future of the European Security: by Dr. Khaled M. El-Komi (p.224)

BOOKS REVIEW:

- World Developement Report (1990)
- Poverty (World Development Indicators)
- (World Bank-Washington, U.S.A-June 1990): by Dr. Ismail Serrageddine (p.226)

PERIODICAL REVIEWS:

- Les Clés de l'Après-crise: par Mârc Lavergne (Revue: Politique Internationale-N. 57- Printemps 1991) (p.229)
- Une Croix sur les Kurdes: par Kendal Nezan (Revue: Politique Orient: Internationale- n.57- Printemps 1991) (p.266)
- Le Golfe Vu d'Extrême Orient: par François Joyaux (Revue: Politique Internationale m. 57- Printemps 1991) (p.263)
- L'Appel du Sud: par Francisco Fernandez Ordonez (Revue: Politique Internationale N.57- Printemps 1991) (p.266)

CHRONOLOGIY OF EVENTS:

- March-April-May 1991 (p.268)

INTERNATIONAL DOCUMENTS



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

CONTENTS

EDITORIAL:
- The Gulf Crisis & Aftermath Issues: Dr. Boutros-Boutros Ghali (p. 4)

STUDIES:
- Towards a New Order of Regional Cooperation in the Nile Basin: Anass Mustafa Kamel (p.12)
- The Islamic Conference Organization (ICO) & Disputes Settlements: Dr. Mohamed El Sayed Selim (p.34)
- South Africa.. Apartheid's Liquidation: Walid M. Abdel Nasser (p.26)

FILE:
- Introduction: The Gulf's Future after the War: Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id (p.82)
- Political Economy of the Gulf after the War: Magdi Sobhi (p.85)
- The Gulf's Security between Arab Orientation & External One: Murad Ibrahim Dessouki (p.89)
- Iran & the Gulf's Security: Ahmed Mehaba (p.96)
-Turkey & the Fulf's Security: Hani Ruslan (p.104)
- Kuwait's Future after its Liberation: Mohamed Abdel Salam (p.112)

Iraq's Future after the War: Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id (p.121)
- Documents, Chronology: N. Asfahany (p.132)

REPORTS & COMMENTS:
- Dialogue and Conflict between North & South: Dr. B. Boutros Ghali (p.155)
- The Palestinian Problem-Eventual Settlements: Badr Abdel Ati (p.162)
- Indian Elections & Political Stability: Ahmed el-Ibrashi (p 168)
- Africain Horn: from Regional Conflict to Civil Disputes: Ashraf Radi (p.171)
- An Arab Vision of the African Summit: Ahmed Youssef El-Kara'i (p.178)
- Africa & Democratic Changes: Ambass: Ahmed Taha Mohamed (p.181)

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

AL-SIASSA AL-DAWLYA

□ FILE: THE GULF AFTER THE WAR

Presented by Dr. Mohamed el Sayed Said

□ TOWARDS A NEW ORDER FOR REGIONAL COOPERATION IN THE NILE BASIN

Anass Mustapha Kamel

□ THE ISLAMIC CONFERENCE ORGANISATION & DISPUTES' SETTLEMENTS

Dr. Mohamed el- Sayid Selim

□ SOUTH AFRICA & APARTHEID'S LIQUIDATION

Walid Mahmoud Abdel Nasser

□ DIALOGUE & CONFLICT BETWEEN NORTH AND SOUTH

Dr. Boutros Boutros Ghali

□ THE PALESTINIAN PROBLEM: AND EVENTUAL SETTLEMENTS

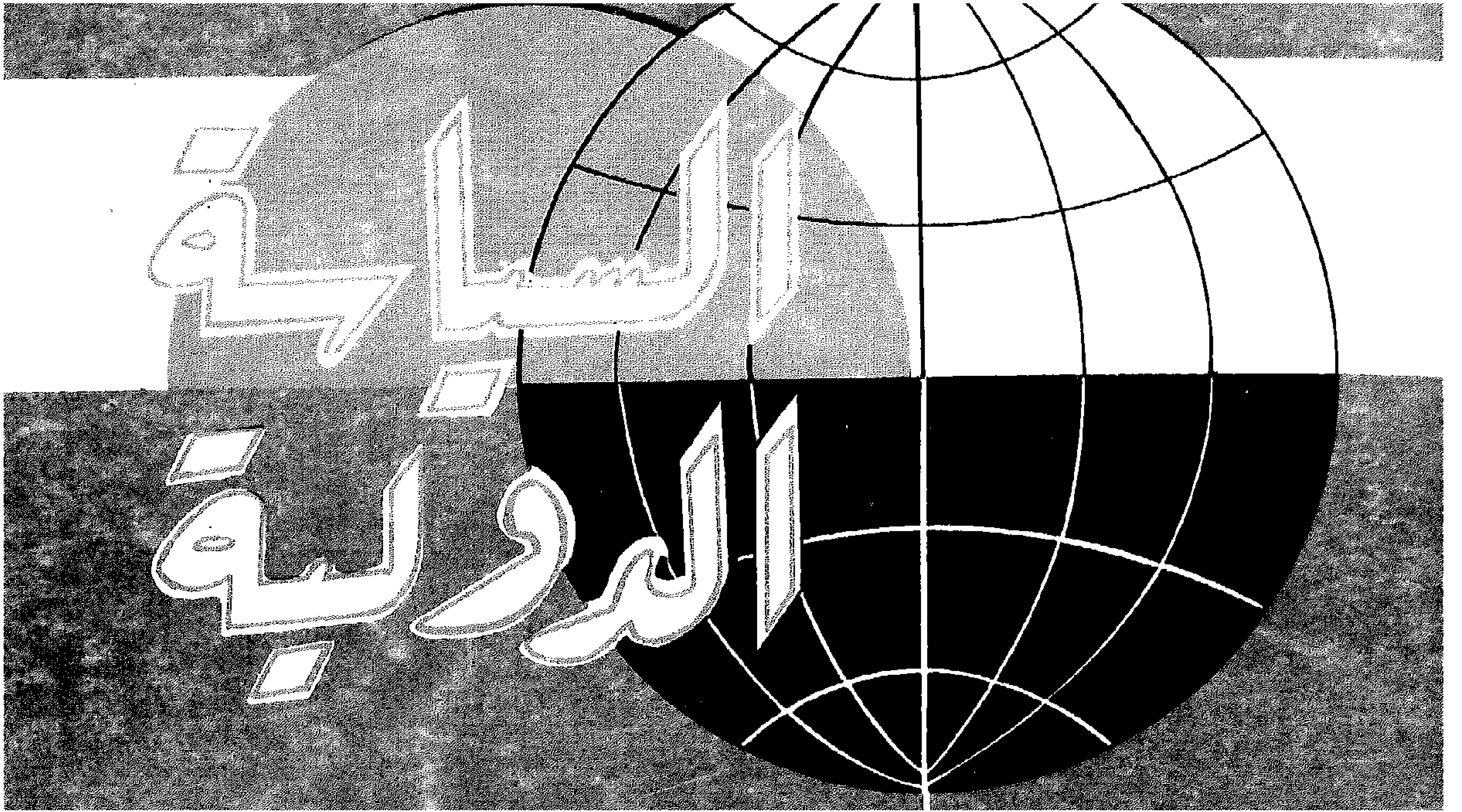
Badr Ahmed Abdel Ati

105

July 1991

الثمن ١٥٠ قرشاً

مطابع الأهرام بكورنيش النيل



□ مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج

د . ثناء فؤاد عبدالله

□ أفريقيا فى عالم مابعد الحرب الباردة

د . ياسين العيوطى

□ الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث

د . ألفت حسن أغا

□ ملف العدد : الانقلاب السوفيتى وتداعياته

إشراف : حسن أبوطالب

□ أصول مسألة القوميات فى يوغوسلافيا

فاطمة الزهراء عتمان

□ أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربى

أحمد مصطفى العملة

١٠٦

اكتوبر ١٩٩١

الأهرام



العدد (١٠٦)
اكتوبر ١٩٩١

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

السياسة الدولية

صدر العدد الأول منها فى أول يوليو ١٩٦٥

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

☐ الافتتاحية :

ص
ـ أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة ـ د . بطرس بطرس غالى ٤

☐ الدراسات :

ـ مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج ـ د . ثناء فؤاد عبدالله ١٠
ـ أفريقيا فى عالم ما بعد الحرب الباردة ـ د . ياسين العيوطى ٢٦
ـ الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث ـ د . ألفت حسن اغا ٣٦

☐ ملف العدد : الانقلاب السوفيتى وتداعياته :

ص
ـ الهموم السوفيتية وترابط المصير الدولى (تقديم) ـ حسن ابوطالب ٢٢٧
ـ المقدمات السياسية للانقلاب فى الاتحاد السوفيتى ـ عماد جاد ٢٣١
ـ التوجهات العامة لردود الأفعال الدولية ـ أيمن السيد عبد الوهاب ٢٣٥
ـ مستقبل الدولة السوفيتية ـ محمد عبداللاه ٢٤١
ـ الاقتصاد السوفيتى وتحديات ما بعد الانقلاب ـ نزيرة الافندى ٢٤٥
ـ يوميات الانقلاب السوفيتى (١٩ اغسطس ـ ٤ سبتمبر) ٢٥٣

☐ التقارير والتعليقات :

فى الشئون الأوروبية والأمريكية :

ـ أصول مسألة القوميات فى يوغوسلافيا ـ فاطمة الزهراء عتمان ٥٤
ـ بروتوكول براج ونهاية حلف وارسو فى يوليو ١٩٩١ ـ د . خالد محمود الكومى ٦٢
ـ منظمة حلف شمال الاطلنطى والأمن الأوروبى ـ صفاء موسى ٦٦
ـ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ـ شعيب عبدالفتاح ٦٩
ـ قمة لندن للدول الصناعية ـ ياسر هاشم ٧٧
ـ استراتيجية الأمن القومى الأمريكى وانعكاساتها على حرب الخليج ـ د . فوزى حسين حماد ٨٣

☐ فى شئون العالم العربى :

ـ البدائل الإستراتيجية أمام المفاوض العربى ـ د . السيد عليوة ٨٨
ـ مؤتمر السلام واحتمالات انعقاده ـ بدر أحمد عبد العاطى ٩٥
ـ فلسطين وجنوب أفريقيا .. رؤية للمقارنة ـ أحمد يوسف القرعى ٩٩

سعر بيع النسخة :
داخل مصر ١٥٠ قرشا

لبنان ١٧٠٠ ليرة ، الأردن ١,٥٠٠ دينار ، الكويت ١,٥٠٠ دينار ، السعودية ١٥ ريال ، تونس ٢,٥٠٠ دينار ، المغرب ٤٠ درهم ، البحرين ١,٥٠٠ دينار ، قطر ١٥ ريال ، الامارات العربية ١٥ درهم ، سلطنة عمان ١,٥٠٠ ريال ، غزة / الضفة / القدس ٦ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠ ريال ، سوريا ٥٠ ليرة .

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :
السـيد يسـين

نائب مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى

سكرتيرا التحرير :
نبيـة الأصفهـانى
سـوسن حسـين

- معطيات الواقع العربى فى أعقاب ازمة الخليج - أسامة المجدوب ١٠٣
- مشكلة الصحراء الغربية وبداية النهاية - أحمد مهابة ١١٠
- أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربى - أحمد مصطفى العملة ١١٥
- حركة المد والجزر فى العلاقات السودانية المصرية - حسن ساتى ١٢٢

□ فى شئون العالم الثالث :
- جنوب أفريقيا ما بعد الابارتيد - سفير أحمد طه محمد ١٢٦
- الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الايرانية - د . وليد محمود عبدالناصر ١٣٦
- خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية - جمال الدين محمد على ١٤٣

□ فى الاستراتيجية العسكرية :
- اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى - مراد ابراهيم الدسوقى ١٤٧
- عاصفة الصحراء ومستقبل القوة التقليدية فى الاستراتيجية الأمريكية - أحمد ابراهيم محمود ١٥٢

□ ندوات ومؤتمرات دولية :
- الجولة السادسة من ندوة الحوار الافريقى اللاتينى - د . أنيس نعمة الله ١٥٧
- ندوة آفاق جديدة للتعاون الاقليمى العربى فى التسعينات - أحمد ابراهيم محمود ١٦٠
- المؤتمر الاسلامى العشرون لوزراء الخارجية - طارق حسنى أبوسنة ١٦٤
- المؤتمر العربى الوزارى عن البيئة والتنمية - فتحى على حسين ١٦٥

□ مكتبة السياسة الدولية :
- أقليات مهددة : بعض الملاحظات عن دراسة دولية مقارنة - عرض : دينا على عبدالقادر ١٦٧
- المؤلفات العربية السياسية ١٦٩
□ كاريكاتير الصحافة العالمية ١٩٢

□ مجلات السياسة الدولية - إعداد : سوسن حسين
- التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج (٢) - مقدمة المجلات ١٩٤
- الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج - فرانسوا هيزبورج ١٩٥
- الولايات المتحدة ومأزق المنتصر - روبير هنتر ١٩٨
- فشل الاستراتيجية السوفيتية - رولان لوم ٢٠٢

□ شهريات الاحداث الدولية :
- يونيو ، يوليو ، أغسطس ١٩٩١ .... ٢٠٥

الإشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات ، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠١ - ٧٤٥٦٦٦

الافتتاحية

أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة

فى الوقت الذى نلاحظ فيه ثمة خلاف فى الزاى بين المشتغلين بالقضايا الدولية حول تحديد ابعاد ازمة الديموقراطية ، نجد ان نقطة الالتقاء الوحيدة بينهم هى مجرد انحصار بؤرة اهتماماتهم فى إدارة ازمة الديمقراطية بمزيد من التمحيص والتعمق فى التحليل . ولاشك ان جذوة هذا الاهتمام بين المعنيين بأزمة الديموقراطية قد زادت اتقادا من جراء متابعة محاولة الانقلاب التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى يومى ١٨ ، ١٩ اغسطس من جانب اليمينيين المتشددين ضد ميخائيل جورباتشوف ومبادئه . والتى تم احباطها عند نهاية يوم الأربعاء ٢١ اغسطس .

لقد جددت محاولة الانقلاب هذه ـ والتى اطلق عليها البعض فى تصوير جسامة تداعياتها وخطورة آثارها وصف « تشير نوبل السياسية » ـ المبحث القديم حول أزمة الديموقراطية ، وفتحت ملف هذه الأزمة على نحو ربما اكثر جدية ، لاسيما وان الانقلاب الفاشل فى الاتحاد السوفيتى جاء فى أعقاب عدد من التجمعات واللقاءات ـ الدولية منها والاقليمية ـ التى كان موضوع « الديموقراطية » مطروحا خلالها بشكل محورى واضح . ولست فى حاجة للتنويه بأن نصيب التطورات الخاصة بالأوضاع فى الأتحاد السوفيتى ، والصراع الدائر هناك حول تحديد المسارات السياسية والعقائدية والاقتصادية بل والعرقية فيه ، قد حظيت بتغطية اعلامية مكثفة ، وسلط المحللون والمهتمون بالشئون السوفيتية فى العالم اضواء اهتماماتهم حول عقد المقارنات بين ما كان يرمى اليه قادة الانقلاب من رموز الحرس القديم فى الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وبين تعاريف الديموقراطية التى ينادى بها جورباتشوف ويلتسين ، من ناحية أخرى .

وحتى اسوق مثالين محددين حول مدى ما حظيت به قضية الديموقراطية من اهتمام المحافل الدولية مؤخرا ، أشير الى ان عنصر الديموقراطية كان هو القاسم المشترك فى المؤتمر الذى عقد فى هرارى فى الفترة من ٦ ـ ٩ أغسطس والذى شارك فيه ممثلو العديد من الأحزاب الأفريقية فى اطار رابطة الأحزاب الديموقراطية والاشتراكية فى افريقيا . والمثال الثانى كان الاجتماع الاستثنائى الذى دعت له حركة الأشتراكية الدولية فى برلين فى منتصف سبتمبر الماضى .

إن حصيلة ما يستنبطه المتابع لتلك المناقشات يتمثل فى انطباع بأن هناك سجالا دائرا بين الذين يؤمنون بالديموقراطية ، ويدافعون عنها ، ويحرصون على تعميم تطبيقاتها ، وبين الذين يرون ان

« ليس ثمة تعريف جامع مانع للديمقراطية بحيث يشتمل على ما تتضمنه هذه الكلمة عبر التاريخ . فعلى حين انها بالنسبة للبعض تعنى شكلا من اشكال الحكم فهى بالنسبة للآخرين نمط للحياة الأجتماعية » .

....

« تتأسس حالة الديمقراطية على افتراض ان فى غيابها يصبح الناس مجرد ادوات للآخرين » .

....

« تقوم النظرية الديمقراطية الحديثة على فكرة ان الأسلوب الوحيد للاستجابة للتجارب المحتومة للمجتمعات الحديثة تتمثل فى ان تعطى هذه التجارب الفرصة الكاملة للتعبير وهو ما لا يتأتى الا بالمشاركة فى تحمل اعباء السلطة » .

هارولد لاسكى

دائرة معارف العلوم الاجتماعية

الأولوية يجب ان تعطى لتوفير الأستقرار والأمن الداخلى حتى لو كان ذلك على حساب التطبيقات الديموقراطية .

وفى ضوء تداخل هذه العوامل جمعاء ، أتصور انه مما قد يساعد على تفهم ابعاد هذا السجال الايديولوجى الدائر ، محاولة الأجابة على بعض التساؤلات ، أختار منها الأسئلة الثلاثة التالية :

أولا : لماذا أهتمت الدول الكبرى ، والمنظمات الدولية بقضية الديمقراطية على حين فجأة ؟ ولم تجاهلت هذه الدول والمنظمات قضية تطبيق الديمقراطية على مدى العقود الأربعة الماضية ؟ .
ثانيا : هل ينحصر التعريف الدقيق لمفهوم الديمقراطية فى كونها الاطار الذى يحتوى بالضرورة تعددية حزبية ؟ . ام انه من الجائز أن تتوفر الديمقراطية حتى فى ظل نظام الحزب الواحد ؟
ثالثا : ماهى حدود الديمقراطية وضوابطها ؟ وما هى الضمانات التى يجب ان تشتمل عليها بحيث لا تتحول الى فوضى وديماجوجية ؟ .

واعود الى طرح السؤال الأول وهو : لماذا الاهتمام المفاجىء بالديمقراطية ؟ .

مما يثير الانتباه ان الدول الكبرى لم تمنح الأهتمام بقضية الديمقراطية عندما قامت الأمم المتحدة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما لم تحفل بتلك القضية عندما أستقلت دول العالم الثالث مثلا فى منتصف الخمسينات . كما يحضرنى ان اطرح تساؤلا موازيا ومقاربا ، وهو لماذا سمحت الدول الكبرى بقيام نظم عسكرية وشمولية فى امريكا اللاتينية اى على مرمى حجر من فنائها الخلفى ، وهو الأمر الذى نجد له أمثلة فى كل من آسيا وافريقيا عندما قدمت الدول الكبرى للأنظمة الشمولية فى هذه القارات المساعدات العسكرية ولم تضن عليها بالمعونات المالية ؟ .

كذلك يعن لنا ان نتساءل لماذا يشترط صندوق النقد الدولى الآن عدم تقديم مساعدات او منح او قروض للدول النامية ما لم تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بهذا النظام ؟ . ولعلنا نذكر ان مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع كانت قد اعلنت فى قمة هيوستن عام ١٩٩٠ ، ثم فى قمة لندن فى يوليو الماضى ان المساعدات سوف تقدم للدول وفقا لمدى تطبيق تلك الدول للاساليب الديموقراطية فى مجتمعاتها .

ماذا طرأ على المجتمع الدولى ليكتشف على حين فجأة ان الديمقراطية مناخ لا غنى عنه كى تستقر

الأوضاع الاقتصادية ويسود السلام ربوع العالم ؟
سوف أحاول ان اسوق اجابات على هذه التساؤلات من خلال استقراء بعض التفسيرات واخضاعها للجدل والنقاش :
فثمة تفسير مرتبط بانتهاء الحرب الباردة وبانتصار المعسكر الذى يتحزب للديمقراطية الغربية ويجد فيها الصيغة المثلى وبالتالى يقبلها فى حين يرفضون صيغة الديمقراطية الشعبية ، لقد شجع هذا الانتصار من جانب انصار المعسكر الموالى للديمقراطية الغربية على دعاة الأخذ بالديمقراطية الشعبية الديمقراطيات الغربية الكبرى ان تفرض النظام الديمقراطى الغربى القائم على التعددية الحزبية على العالم بأسره سواء بالنسبة للدول النامية او الفقيرة او وسط وشرق اوروبا .
اما التفسير الثانى فهو يتعلق الى حد كبير باخفاق خطط التنمية الاقتصادية فى اغلب دول العالم الثالث سواء اخذت بالنظام الرأسمالى او تلك التى اتبعت النهج الأشتراكى . فعلى الرغم من تدفق المنح والقروض وغيرها من المساعدات المالية او المعونات الفنية والتى وصلت الى بلايين من الدولارات لم تحرز دول العالم الثالث اى تقدم يذكر ، هذا اذا لم يكن بعضها قد غدا اكثر تخلفا مما كان عليه يوم الاستقلال ويعزو العديد من الخبراء هذه الظاهرة الى افتقار هذه الدول الى حكومات ديمقراطية حقيقية . او فى قول آخر فانه من الصعوبة بمكان دفع عجلة التقدم الاقتصادى فى دولة ما دون مشاركة شعبية حقيقية بكافة معانيها . واذا ارادت الدولة النامية كسر حلقة الفقر المفرغة التى تدور داخلها فعليها بادىء ذى بدء الأخذ بالأسلوب الديمقراطى فى الحكم وهو الأسلوب المرتبط ارتباطا وثيقا بنظام الاقتصاد الحر وذلك للتداخل العضوى بين الليبرالية السياسية من جانب وآليات السوق من جانب آخر .
الا اننا نود ان نسوق تحفظين على هذا الرأى :

الأول : أن هناك بعض الدول النامية التى خضعت لفترات طويلة لحكم نظم شمولية او غير ديمقراطية قد حققت معدلات ايجابية فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية . واسوق فى هذا الصدد نماذج مثل شيلى فى ظل نظام حكم الجنرال بينوشيه او كوريا الجنوبية فى آسيا . وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

أما التحفظ الثانى ، فهو من الصعوبة بمكان الاقتناع بأن المنظمات الدولية المانحة او الدول الكبرى المؤمنة بقيم الديمقراطية ومبادئها لم تكن مدركة لتلازم عملية التنمية الاقتصادية مع توافر حد ادنى من اسس الحكم الديمقراطى واحترام حقوق الانسان .
اما التفسير الثالث ، فيرتبط بسرعة ايقاع تحول دول اوروبا الوسطى والشرقية من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية . اذا حفز هذا التغير السريع والمتلاحق الدول الكبرى ان تطالب الدول اللاتينية والافريقية القيام بتغييرات مماثلة ، وبنفس الوتيرة على غرار ما قامت به دول وسط وشرق اوروبا .

« يجب العمل على ان يسود الأمن ربوع العالم لمجرد ان تتاح للديمقراطية الفرصة لكى تطبق فى كل مكان »

وودرو ويلسون
فى خطاب امام الكونجرس
يوم ٢ ابريل ١٩١٧

ونود ان نوضح ان هذه التفسيرات الثلاثة لاتعدو ان تكون اجتهادا ذهنيا محضا ازاء تعاظم اتجاه الدول الكبرى الى اشتراط الأخذ بالنهج الديمقراطى فى الحكم بما يحمله ذلك فى طياته من معانى التعددية الحزبية وتوفير مناخ الحريات فضلا عن احترام حقوق الانسان والدفاع عنها ، وذلك كشرط اساسى او أمر حتمى يسمح تحقيقه بالاندماج فى النظام الدولى الجديد .

الديمقراطية بين التعددية الحزبية ونظام الحزب الواحد :

أثارت حركة الاستقلال الواسعة التى بدأت فى منتصف الخمسينات جدلا ايديولوجيا متعلقا بالمفاضلة بين نظام الحزب الواحد من جانب ونظام التعددية الحزبية من جانب آخر ، وقد انصب معظم هذا الجدل على الدول الافريقية التى آثرت الأخذ بنظام الحزب الواحد . وقد اشتد اوار هذا الجدل بالنسبة لمصر فى فترة السبعينات التى شهدت التحول من نظام الحزب الواحد المتمثل وقتذاك فى الاتحاد الاشتراكى العربى مرورا بنظام المنابر المتعددة داخل نطاق الحزب الواحد وانتهاء بالأخذ بنظام التعددية الحزبية .

ويرى دعاة الحزب الواحد ان الديمقراطية يمكن ارساء دعائمها عن طريق تحقيق المشاركة الشعبية البناءة وباقامة تحالف قوى الشعب العاملة وبتوفير مناخ حرية الرأى والتعبير . ويذهب انصار هذا الاتجاه ايضا أن الديمقراطية الحقيقية تتوقف على المضمون الذى ترتئيه والمحتوى الذى تسعى الى تحقيقه . كما ان التعددية الحزبية لاتعنى بالضرورة توافر المناخ الديمقراطى ويدعمون هذا المنطلق بالاستناد الى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية حيث تعددت الأحزاب فى شرق اوروبا ، الا أن تأثيرها قد انضوى تحت هيمنة الحزب الشوعى .

بيد انه من الأهمية بمكان التأكيد على انتفاء اهمية المفاضلة بين هذين النظامين بالنسبة لافريقيا ، حيث يعتبر النظام القبلى هو العمود الفقرى لنظم الحكم فى اغلب دول القارة . او بقول آخر تعد قيمة الولاء للقبيلة اعمق بكثير من الولاء للوطن وهنا تبرز أهمية الحزب الواحد الذى يستطيع أن يجمع فى بوتقة واحدة ممثلين لكافة القبائل كبداية لمحاولة إعلاء قيمة الولاء للحزب بشكل أعمق من الولاء للقبيلة . اما اذا اطلق العنان لتكوين احزاب متعددة فى افريقيا فسرعان ما ستتشكل هذه الأحزاب على اساس قبلى من شكل أيزيد من تعميق الخلافات القبلية وتأجج المشاعر الشوفينية بدعوى توافر نظام ديمقراطى حر ذى وجهة ليبرالية لامعة . ويحضرنى فى ذهنى النهايات الاليمة التى افضى اليها انتهاج نظام التعددية فى افريقيا : الحرب الأهلية التى اندلعت فى الكونجو عقب استقلالها ، الحرب الاهلية التى نشبت فى نيجيريا فى الستينات والاوضاع المريرة الراهنة فى ليبيريا واخرها المواجهات العسكرية الدامية التى تفجرت عقب انهيار حكم سياد برى فى الصومال وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

وليس من شك أن الصراعات القبلية المريرة التى اذكاها الأخذ بنظام التعدد الحزبى فى افريقيا

تكاد تتماثل مع الصراع المتأجج فيما بين القوميات الذى تشهده يوغوسلافيا اليوم والذى يهدد بتقويض الدولة بأسرها .

صفوة القول ان الشكل الذى تدور داخله الممارسة الديمقراطية ليس هدفا فى حد ذاته بل ان المحك الحقيقى للديمقراطية يكمن فى قدرة المؤسسات الفاعلة على الحركة والتأثير وضمان الحريات والسماح بحرية الفكر والرأى والكلمة وضمان استقلال القضاء وحماية المجالس النيابية وتهيئة المناخ لتكوين جماعات الضغط والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان الى غيرها من المظاهر التى تعبر بكل صدق عن نبض المواطن وتعمق قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم .

حدود الديمقراطية :

تتمتع الانظمة الديمقراطية بسمات واضحة المعالم وبحدود راسخة لايجدر تجاوزها والا تحولت الديمقراطية الى فوضى عارمة وديماجوجية جوفاء وليس من شك ان التجاوزات التى يمكن ان تهدد الانظمة الديمقراطية بالانهيار كثيرة ومتعددة . الا اننا نود فى هذه العجالة ان نسلط مزيدا من الضوء على الخطر الذى يمكن ان يمثله حق تقرير المصير بالنسبة للديمقراطية . ولعل الاقتران السلبى بينهما يثير لأول وهلة شيئا من الدهشة ذلك لأن حق تقرير المصير يعد احدى السمات الرئيسية للديمقراطية : فكيف يتسنى اذن ان يتحول هذا الحق الطبيعى الى معول هدم لها ؟ وهنا اود أن اسوق عددا من الأمثلة بغية كشف الغموض عن مثل هذا التناقض . فلو تخيلنا جدلا ان حق تقرير المصير قد منح بالفعل للقومية الكرواتية او السلوفينية فى يوغوسلافيا او الكردية فى العراق والسلوفاك فى تشيكوسلوفاكيا فمن البديهى ان يترتب على الممارسة الكاملة لهذا الحق بدء تقويض دعائم الدولة اليوغوسلافية او العراقية او التشيكوسلوفاكية . وهل يمكن تخيل نظام ديمقراطى فى ظل هذه الانظمة الأخذة فى التفكك والانهيار ؟ يمكننا اذن أن نوجز هذه الاشكالية برمتها فى الأجابة على السؤال التالى : متى يتحقق ممارسة حق تقرير المصير دعما للديمقراطية وترسيخا لمبادئها ومتى تتحول الى جرثومة تفت فى عضدها او تقوض من دعائمها ؟

وقد اولى ميثاق اديس ابابا وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية اهتماما متزايدا الى هذه القضية . اذا يطالب الميثاق وقرارات المنظمة بحق تقرير مضير الشعوب الخاضعة لنير الاستعمار ، حينئذ تكون ممارستها لهذا الحق امرا مباحا ومشروعا وتضطلع الدول اعضاء المنظمة بمسئولية دعم هذه الشعوب التى تناضل من اجل الاستقلال والحرية . أما بالنسبة لمطالبة القوميات القائمة داخل دولة مستقلة عضو فى المنظمة بحق تقرير مصيرها فان الموقف يتحول الى نقيضه . اذ تدين المنظمة الدعاوى الانفصالية وتنادى بتضامن الدول الافريقية من اجل وقف ممارسة هذا الحق . وكان هذا هو موقف المنظمة من الحركات الانفصالية فى كاتنجا (الكونجو) او بيافرا (نيجيريا) . وفى نفس السياق اصدرت قمة ابوجا قرارا ينادى بالوحدة الصومالية ويندد باستقلال شمال الصومال واقامة دولة صوماليلاند .

« ان الديمقراطية الكاملة هى الشىء الوحيد الذى لا مجال للشعور بالخزى به فى العالم كله »

ادموند بيرك

بيد ان التيار الجديد الذى سبق تناوله فى هذا المقام يبدو انه ينزع الى التعاطف مع يقظة القوميات سواء فى البلقان مثلما تعكسه الأزمة اليوغوسلافية او فى افريقيا وهو اتجاه مؤداه نشر الانقسام والتشرذم فى كثير من مناطق العالم . هذا فى الوقت الذى تتجه فيه الديمقراطيات الغربية الى الوحدة والاندماج (السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ ـ اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) . فهل نخلص من ذلك الى ان تطبيق الديمقراطية فى العالم الأول يكرس مبادىء الوحدة والتكامل والاندماج بينما نجد ان هذا التطبيق فى العالم الثانى والثالث ينزع الى التفتيت والبلقنة .

قبل ان اختتم كلمتى الإفتتاحية اود ان اطرح على بساط البحث مظهرا من مظاهر الديمقراطية قلما يتطرق اليه الجدل او النقاش . هذه السمة الغائبة هى الديمقراطية فى العلاقات الدولية . فمفهوم الديمقراطية يجب الا يكون قاصرا على داخل الدولة فحسب اذ آن الوقت ان يعم الساحة الدولية بأسرها ، واذا كنا قد سلمنا بأن المشاركة الشعبية والتنمية الاقتصادية صنوان متكاملان فان التنمية على الصعيد العالمى فى مسيس الحاجة الى الديمقراطية الدولية . واذا كنا ابينا استمرار النظم الشمولية فى الحكم داخل الدولة الواحدة فانه من البديهى ان نربا ان يسود نظام شمولى النظام العالمى الجديد او ان تنفرد . دولة واحدة او حفنة من الدول بالاستئثار والتحكم فى اصدار القرارات الخاصة بتنظيم الشئون الدولية بل انه من الحرى ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين ان ندعو الى مشاركة كافة الدول فى تسيير النظام الدولى الجديد ولعل الأمم المتحدة هى المنبر الأمثل للسماح للدول كافة فى التعبير عن آرائها .

وختاما اود ان اذكر بأن التوصل الى اقامة نظام ديمقراطى ليس صكا ابديا وليس صفقة دائمة عقدت مع الزمن . فالانقلاب الفاشل الاخير فى الاتحاد السوفيتى والذى تابعته شعوب العالم التواقة الى الحفاظ على المثل الديمقراطية قد تعلمت ضرورة حماية الديمقراطيات الوليدة من النكسات والصدمات . بيد ان هذه الحقيقة يجب الا تتخذ ذريعة لتدخل الدول الكبرى او المنظمات الدولية للنفاذ الى الشئون الداخلية للدول تحت ستار زائف من الحرص على حماية الديمقراطية او صيانتها فذلك المسلك بعينه يعد تشويها او تجاوزا فجا للممارسة الديمقراطية الاصيلة .

لقد طرحت عليكم محصلة الأفكار والآراء التى دارت حولها المناقشات والتعليقات فى عدد من المؤتمرات التى شاركت فيها والاتصالات الثنائية التى اجريتها على أعلى مستوى مع نخبة من كبار المسئولين فى عدد من الدول الأفريقية والآسيوية فى الفترة الأخيرة .

د . بطرس بطرس غالى

دراسة

مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج

د . ثناء فؤاد عبد الله
دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة القاهرة

هل يمكن أن تتأخر الوحدة السياسية بين دول المجموعة الأوروبية بسبب أحداث أزمة الخليج ؟ ان هذا السؤال أصبح يتردد الان بين المحللين السياسيين .. رغم الشوط الطويل الذى قطعته اوروبا نحو الوحدة التى من المقرر أن تكتمل عام ١٩٩٢ بازالة الحدود بين الدول الأوروبية الاثنتى عشرة أعضاء المجموعة الأوروبية لكى تتحقق وحدتها السياسية الكاملة . ان أزمة الخليج بمراحلها المختلفة كان لها تأثير عميق ومزدوج على الكثير من المفاهيم المستقرة بشأن الوحدة الأوروبية . فهى قد بددت التفاؤل فى السلام القادم بعد زوال مبررات الصراع الأيديولوجى والعسكرى بين الشرق والغرب ، وكشفت أن الأمن الأوروبى مهدد بأزمات وصراعات اقليمية تحدث على بعد آلاف الأميال من القارة ولا تملك السيطرة على تداعياتها فى حين أنها تشكل خطرا على مصالحها . وقد أزاحت الأزمة فى الوقت نفسه الستار عن ثغرات واسعة وقصور فادح فى انتهاج المجموعة موقفا سياسيا موحدا ، سواء تعلق ذلك باتخاذ قرار قوضى الحرب ، أو المشاركة فى الجهد العسكرى أو فى تحديد الأهداف السياسية والعسكرية للحرب ، أو فى التقدم بمبادرات مستقلة تتناسب مع الدور الأوروبى المتنامى . والأخطر من ذلك هو أن الحرب أظهرت استمرار الاحتياج الأوروبى للقوة العسكرية الأمريكية رغم زوال الخطر الشيوعى . وقد دفعت هذه التأثيرات العميقة لأزمة الخليج على قطار الوحدة الاوروبية ـ الوزير البريطانى ديفيد أوين للقول بأن « الفيدرالية الأوروبية قد ماتت فوق رمال الكويت »[1] ، وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة اثبات مدى صحة هذه المقولة .. وذلك بمعالجة الجوانب التالية :

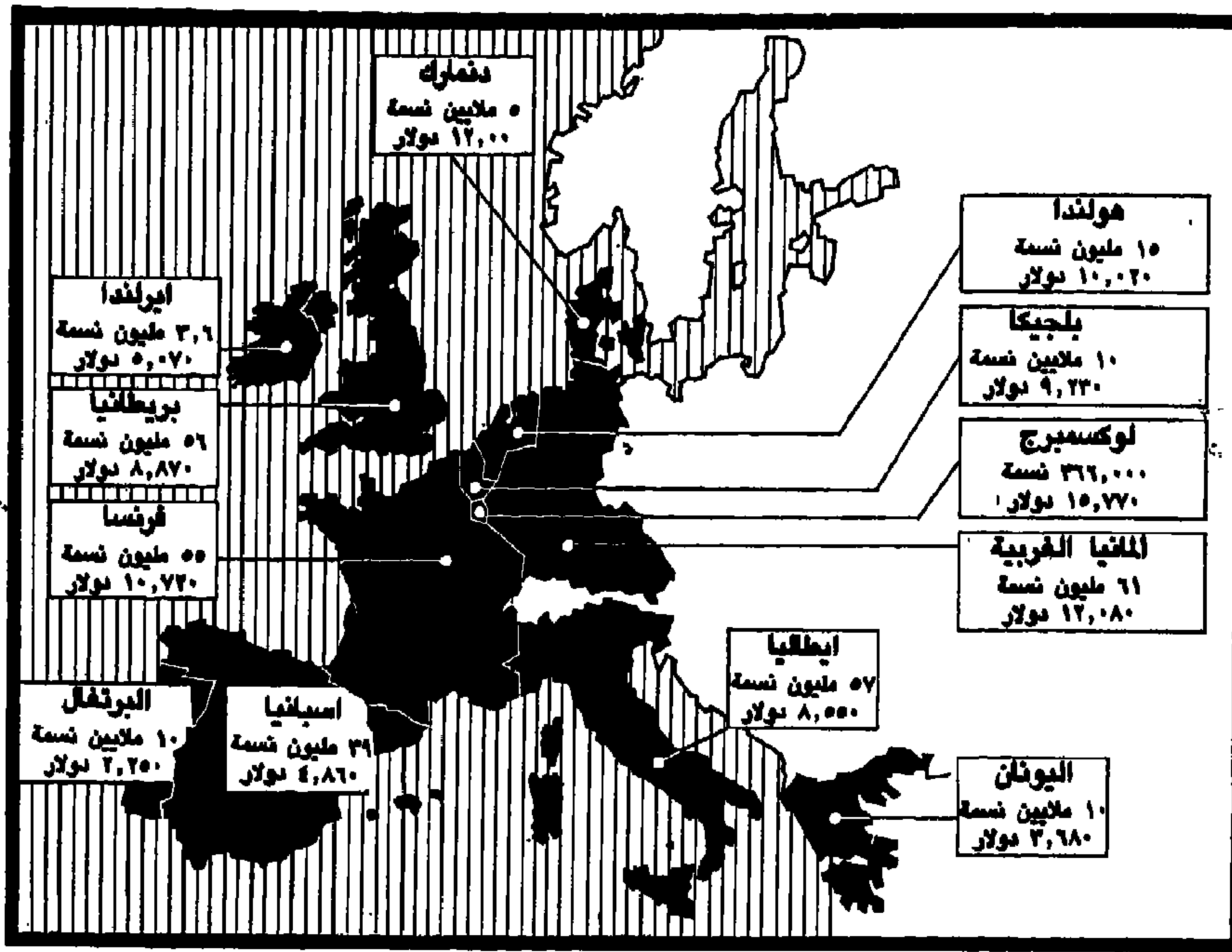
أولا : نظرة عامة على الموقف الأوروبى .

ثانيا : المناخ الدولى الذى وقعت فيه أزمة الخليج والذى تحدد فى اطاره الموقف الأوروبى .

ثالثا : مواقف الدول الأوروبية ابان مراحل أزمة الخليج

رابعا : مؤشرات الاجماع فى الموقف الأوروبى الموحد .

(1) The Independent, No. 1347, February 8, 1991.



خامسا : العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية فى ضوء نتائج أزمة الخليج .

سادسا : مستقبل الوحدة الأوروبية .

اولا : نظرة عامة على الموقف الاوروبى :

أكدت الدوائر السياسية أن أزمة الخليج كانت بمثابة أول احتكاك حقيقى لأوروبا بقضايا العالم ، وفى البداية كان واضحا أن أوروبا لم تتحمس للحرب وحاولت بكل جهدها تجنب مجاراة الموقف الأمريكى(٢) ، فقد رفض البرلمان الأوروبى ـ القيام بعمل عسكرى ضد العراق طالما أن هناك فرصة متاحة أمام العقوبات الاقتصادية وذلك بأغلبية ١٥٢ صوتا ضد ٩٦ صوتا وامتناع ٦٣ عن التصويت ، وبدت فرنسا بالذات وكأنها راغبة فى انقاذ العراق من مصير الحرب بكل وسيلة ممكنة حتى أنها طرحتمبادرة دبلوماسية فى الساعات الأخيرة من نهاية مهلة مجلس الأمن فى الخامس عشر من يناير ، وهى المبادرة التى اثارت دهشة الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين ، كما أن هذه المبادرة بالذات قد أثارت مرارة شديدة فى بريطانيا لان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لم يذكر حرفا عن هذه المبادرة خلال لقاء القمة الذى عقده مع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا فى باريس يوم ١٤ يناير ١٩٩١ . ومن ذلك رأى المحللون أن أزمة الخليج ـ فى بعض مراحلها ـ قد أحدثت شرخا فى العلاقات بين بعض الدول الأوروبية بسبب اختلاف مواقفها .(٣) .

صحيح أنه كان هناك الاجماع الأوروبى على ادانة الغزو العراقى للكويت ، وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن التى اجازت استخدام الوسائل العسكرية لتحرير الكويت .. لكن الاختلاف كان فى حجم الدور الذى قررت أن تقوم به كل دولة بعد ذلك فبعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا أرسلت جيوشها للخليج الى جانب القوات الأمريكية (وقامت القوات البريطانية والفرنسية بالذات بدور هام بعد نشوب حرب الخليج ، أما المانيا فقد انصرفت تماما عن تشجيع أو المساهمة بأى شكل فى جهود التعبئة العسكرية الأمريكية والدولية فى الخليج ـ

(٢) صحيفة الحياة الصادرة فى لندن بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٩١ .

(3) Margaret Garrard Warner, Jim Baker's Biggest Test, Newsweek, January 14, 1991

وبدت المانيا وكأنها مشغولة عما يجرى فى الخليج باعادة بناء المانيا الشرقية(٤) .. وبعد اسبوع من قيام الحرب فى ١٧ نياير اضطر وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد للذهاب الى بون لحث المسئولين فيها على ضرورة أن تشارك المانيا بقواتها فى المعركة أسوة ببريطانيا وفرنسا وايطاليا . لكن المظاهرات المعادية للحرب فى المانيا جعلت المستشار الالمانى هيلموت كول يعد شعبه بعدم ارسال قوات الى الخليج(٥) ، ثم اضطر كول الى زيادة ما تتحمله المانيا فى نفقات الحرب الى خمسة مليارات ونصف المليار دولار . وتعبيرا عن ذلك نجد أن الدوائر السياسية فى بريطانيا أتهمت مواقف الدول الأوروبية ازاء أزمة الخليج بالضعف ، وقال الن كلارك وزير الدفاع البريطانى فى حديث تهنئة الاذاعة البريطانية « أن المساهمة المالية والعسكرية لبعض الدول الأوروبية لم تكن بالمستوى المطلوب ، وفى الوقت الذى قامت فيه بريطانيا/والولايات المتحدة/ وايطاليا وفرنسا بواجبات أساسية فى الحرب ضد العراق من أجل حماية وتنفيذ القانون الدولى ، نجد أن هذه الدول تهربت من مسئولياتها » وقال آلن : « اننا نتحدث بلا انقطاع عن الوحدة الأوروبية ، والاتجاه الى سياسة خارجية مشتركة وسياسة عسكرية ومالية مشتركة .. ولكن عند أول اختبار لاحدى هذه القضايا .. فقد اختفت معظم الدول الاوروبية . »(٦) كذلك من جوانب الاختلاف فى الموقف الأوروبى أن القوات الفرنسية اشترطت فى البداية الا تشترك قواتها فى مهاجمة العراق .. وبعد نشوب الحرب تخلت فرنسا عن تحفظها واعلنت انها ستهاجم أهدافا فى قلب العراق وليس فى الكويت فقط ، من ناحية أخرى قصرت المانيا وبلجيكا اشتراكهما فى الحرب على ارسال طائرات الى تركيا مشترطين الا تقاتل الا اذا تعرضت تركيا للهجوم ، أما مواقف اسبانيا والبرتغال فقد اتسمت بنوع من التردد مما أعطى الانطباع بأن التحالف الدولى ضد العراق مكون فى الأساس من القوات البريطانية الى جانب القوات الأمريكية ـ والقوات الفرنسية والعربية .(٧)

والحقيقة أنه مهما يكن من أمر مواقف الدول الأوروبية ـ وحجم مساهمة كل منها فى حرب الخليج ، وبصرف النظر عن درجة قرب أو بعد مواقف الدول الأوروبية من تأييد السياسة الأمريكية فى الأزمة ، فان مواقف هذه الدول شكلت دون شك أحد المداخل الرئيسية لحسم الموقف فى الخليج(٨) ، واكتسب اهمية فائقة فى تحديد مسارات الأزمة فى مختلف مراحلها ، ويرجع ذلك الى المزايا السياسية التى تتميز بها أوروبا ولا تتوفر للولايات المتحدة : **وهذه المزايا هى :**

أولا : أن العراق لم ينظر الى أوروبا على أنها عدوه الأساسى ، بل اعتبر العراق أن المواجهة كانت أساسا بين بغداد والولايات المتحدة .

ثانيا : أن أوروبا تحظى بثقة كثير من الدول العربية ولها علاقات سياسية وثقافية واقتصادية قديمة مع العديد من هذه الدول .

ثالثا : أن أوروبا لم تكن متهمة بمحاولة الهيمنة على مقدرات المنطقة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، بل ان اوروبا لا تملك سبل ذلك اذا افترضنا رغبتها فى السيطرة ـ وكان هذا العامل خليقا بازالة أية مخاوف ازاء أية مفاوضات تتم أو كان مفترضا أن تتم (ابان المرحلة التى سبقت نشوب الحرب)

رابعا : أن القوات المسلحة التابعة للدول الأوروبية فى منطقة الخليج كانت قوات رمزية اذا ما قورنت بالحشد العسكرى الأمريكى الهائل ، ففرنسا لم يكن لها سوى ١٠ آلاف جندى فى مقابل نحو ٤٥٠ الف جندى امريكى ، فأوروبا اذن لم تشكل الخطر العسكرى الحقيقى ضد العراق .

خامسا : **ان اوروبا لها موقف سياسى متميز ازاء القضية الفلسطينية وهى تنادى بعقد مؤتمر دولى للسلام ـ فى حين ان الولايات المتحدة مازالت تتعنت وتلتزم بالموقف الاسرائيلى الذى يرفض المؤتمر الدولى للسلام .**

سادسا : أنه بعد وقوع الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ـ وما نتج عن ذلك من اندلاع أزمة الخليج قبل تداعياتها وصولا لاشتعال الحرب ـ كل هذه الأحداث ضعدت مخاوف الدول الاوروبية ازاء بؤر التوتر والنزاعات فى منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط ـ باعتبار ان هذه المشاكل ستؤتى انعكاسا مباشرا أو غير مباشر على القارة الأوروبية .. ومن ثم اقترحت ايطاليا (عقد مؤتمر لأمن البحر المتوسط) على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ...

وكل هذه العوامل السابقة جعلت الموقف الأوروبى ـ كما ذكرنا أحد مداخل تسوية الأزمة ـ باعتبار أن أوروبا

---

(4) The Independent, No. 1349, Feb. 11, 1991.
(5) The Sunday times, Feb-2 1991.
(٦) مصطفى كركوتى ، أزمة الخليج تفرز اسسا جديدة لعلاقات جريدة ، مجلة الباحث العربى ، يصدرها مركز الدراسات العربية بلندن ، يونيو ١٩٩١ العدد ٢٦ .
(7) William Dowell, Marching to AConclusion, International Times, Vol.137, No. 9, March 4, 1991, PP. 12-19.
(٨) د . حسن بكر ، الولايات المتحدة وادارة عملية الحشد الدولى ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص ص ١٠٢ ـ ١١٠٩

شريك حقيقى وطرف أساسى فى المشكلة .. ومع ذلك وكما ذكرت مجلة النيوزويك ـ فى عدد لها صدر ابان الأزمة .. قالت « ان ازمة الخليج أثبتت بالدليل القاطع أن كل دولة اوروبية لها سياستها الخاصة »[٩]

ثانيا : المناخ الدولى الذى وقعت فيه ازمة الخليج والذى تحددت فى اطاره المواقف الأوروبية :

جاءت ازمة الخليج فى وقت تسود فيه أجواء الوفاق الامريكى ـ السوفيتى وهى الأجواء التى فرضت على الاتحاد السوفيتى اكثر مما فرضت على واشنطن الحد من التورط فى الصراعات الاقليمية ، مع ضرورة تسوية الخلافات مهما بلغت درجة حدتها وتعقدها بالطرق السلمية ، وفى اطار من توازن المصالح لاتوازن القوى .. ومن ثم كان من المنطقى أن تعارض موسكو الغزو العراقى للكويت فى وقت تحرص فيه موسكو أشد الحرص على دفع عجلة الوفاق مع الولايات المتحدة للأمام ، وهذا الموقف جعل الاتحاد السوفييتى يدفع ثمنا باهظا من التنازلات فى مجالات شتى منها عدم الدخول فى مواجهة مع السياسة الأمريكية فى منطقة من العالم ، وكذلك فى محاولات الحد من التسلح وخفض الأسلحة التقليدية وغير التقليدية[١٠] ـ ومن ثم لم تكن موسكو على استعداد للمغامرة بأجواء الوفاق ـ وبمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت عارضته موسكو ثم صدر بيان مشترك ـ امريكى ـ سوفييتى يطالب العراق بسحب قواته من الكويت ـ وحتى عندما أعطت موسكو الأولوية للوسائل الدبلوماسية ـ وتحفظت على السياسة الأمريكية المستمرة بارسال قوات عسكرية الى منطقة الخليج ، فان موسكو أرادت بذلك ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية لمدها بالدعم الاقتصادى والتكنولوجى فى وقت أيقنت فيه السياسة السوفيتية عدم قدرتها على التصدى للسياسة الامريكية .. ومن ثم اطلاق يد الولايات المتحدة فى ادارة أزمة الخليج .

اذن فقد بدا واضحا منذ البداية خلو ساحة الخليج من الوجود السوفيتى .. وأن الولايات المتحدة هى اللاعب الاساسى فى هذه الساحة[١١] وبالتالى كيفت الدول الاوربية سياساتها استنادا الى هذا الواقع ـ فنظرا للعلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة ، فقد بدا التحالف كاملا بين الجانبين منذ نشوب الأزمة . أما فرنسا ـ فقد بدت اقرب الى الموقف السوفييتى فى تفضيل الاساليب السياسية والدبلوماسية قبل نشوب الحرب . وقد آثار موقف فرنسا شقاقا حادا لدى بعض الدول الاوروبية مما دفع المتحدث الرسمى الدانمركى الى القول بأنه على فرنسا ان تختار بين الوحدة الأوروبية فى مواجهة أزمة الخليج وبين القيام بمبادرات فردية[١٢] .

كذلك من المؤشرات الهامة فى المناخ الدولى الذى وقعت فيه أزمة الخليج ـ اللقاء الذى تم فى هلسنكى بين الرئيس الأمريكى جورج بوش ، والرئيس السوفييتى ميخائيل جورباتشوف فى سبتمبر ١٩٩٠ ـ ففى ردود الفعل الأولية على نتائج هذا اللقاء اكد هانز ديتريش جينشر ان التضامن الذى ابداه بوش وجورباتشوف يثبت التأثير الايجابى الذى يمارسه على السلام الدولى انتهاء عصر الخلافات بين الشرق والغرب ، وفى باريس اعلن المتحدث باسم ميتران ـ أن قمة هلسنكى كانت دليلا حيا على التماسك والترابط بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولى .

ولكن بالنظر الى ماهو ابعد من ردود الفعل الأولية ـ فإنه كان واضحا أن اوروبا لا تريد ان تقف مكتوفة الأيدى لتجنى مايتبقى من ثمار التقارب بين واشنطن وموسكو ، وهى ترفض ان تكون متفرجا سلبيا لمجريات الأمور على الساحة الدولية ، وكان القلق على مصير الوحدة السياسية الأوروبية قد شكل احد الدوافع الهامة لتغيير الموقف الأوروبى من أزمة الخليج ـ وهرولت الدول الأوروبية لرأب الصدع فى مواقفها ولانقاذ مظهر وحدتها السياسية[١٣] ، واذا كان العالم كله يترقب ويحسب حساب القوة الاقتصادية الاوروبية الضخمة التى ستتوحد صفوفها فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ والتى تشكل اكبر قوة تجارية فى العالم أجمع فإن زعماء اوروبا يفكرون فى بعد آخر للوحدة الأوروبية وهو البعد السياسى ، فقد أيقنت الدول الأوروبية بعد أزمة الخليج أن القوة الاقتصادية غير المدعومة بإرادة سياسية وبرؤية استراتيجية وبإمكانات عسكرية قد تجد نفسها فى مهب الريح ـ وتجد نفسها مضطرة للخضوع الى قوى خارجية تقرر مصيرها وتحدد مصالحها . وفى الاجتماع الطارىء والمفاجىء الذى عقده وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى روما ـ فى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ ـ فقد تغيرت مواقف الدول الاوربية واكتسبت مظهر التماسك ، واكدت اوروبا انها

---

(٩) الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٥٥٨ ٢٥ مارس ١٩٩١ .

(١٠) راجية ابراهيم صدقى ، التوجهات العامة لردود الفعل الدولية ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص ص ٩٥ ـ ١٠٢

(١١) صحيفة الأهرام ، ١٩٩٠/٨/٢١

(١٢) أيمن عبدالوهاب ، المبادرات السياسية وامكانات نجاحها ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٣ يناير ١٩٩١ ص ص ٦٩ ـ ٧٦

(13) The Guardian, March 1, 1991

وصفاء موسى ، ازمة الخليج والمجموعة الأوروبية ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١ ص ص ٦٢ ـ ٦٤

تريد ان تتحدث بلسان واحد وان تثبت ان لها مصالح متميزة ورؤية قد تتفق مع رؤية الدولتين العظميين وقد تختلف معهما[١٤] . وتعليقا على اجتماع روما السابق ذكره فقد ذكرت صحيفة ليبراسيون الفرنسية ان الاوروبيين (طبعا باستثناء بريطانيا) لا يريدون ان ينزلقوا رغما عنهم فى دائرة تؤدى الى الحرب وانهم اختاروا التركيز على إحكام الحظر على العراق كبديل لجر اوروبا الى مواجهة عسكرية قد تضر بمصالحها خاصة وانها غير مستعدة لها . وكانت تلك هى الفكرة الرئيسية التى عبر عنها الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران حيث ابدى موقفا حازما ازاء العراق ولكنه اظهر تحفظا بالنسبة للخيار العسكرى . ورأى المحللون ان وجهة النظر الأوروبية أنئذ كانت اقرب الى وجهة النظر السوفيتية ، وان الرئيس بوش قد أخذ فى الأعتبار الرؤية الأوروبية حيث لم يبحث الخيار العسكرى خلال لقائه مع جورباتشوف فى هلسنكى (فى سبتمبر ١٩٩٠) بل الأكثر من ذلك أنه خلال قمة روما لدول المجموعة الاوروبية فى نفس الشهر ، فإن الدول الاوروبية اتفقت على اصدار بيان مشترك مع الاتحاد السوفييتى حول الشرق الاوسط ودول حوض البحر المتوسط ـ وحاول جيانى ديميكليس وزير خارجية ايطاليا التخفيف من حدة الموقف قائلا « انه لا يوجد تناقض بين التحرك المشترك مع الولايات المتحدة وبين ايجاد موقف اوروبى مشترك مع الاتحاد السوفييتى » . ولا ريب أن العناصر التى كانت مشتركة بين الموقف السوفييتى والموقف الاوروبى ـ عبر عنها رولان دوما وزير خارجية فرنسا ـ مشيرا الى ان اوروبا خشيت ان يؤدى موقفها من ازمة الخليج الى تأزيم علاقاتها مع العالم العربى ـ (وازاء ذلك عبرت فرنسا اكثر من مرة عن رأيها بضرورة اعطاء الفرصة للحل العربى) وهو ما ذكره المتحدث الرسمى السوفييتى فى عدة مناسبات[١٥] .

والجانب الأخر الذى توافقت فيه الرؤية الاوروبية والرؤية السوفيتية فكان النظرة الشاملة الى مشكلات الشرق الأوسط وانتهاز فرصة ازمة الخليج لاعطاء زخم جديد لتسوية المشكلة الأولى التى تؤرق الشرق الأوسط منذ اكثر من اربعين عاما وهى مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى ، فالفكرة السوفيتية هى الربط بين الأزمتين ، اما اوروبا فقد رأت انه لا يمكن انكار وجود هذه المشكلات وامكانية دفع حلولها مع موجة تسوية ازمة الخليج .

ومع ذلك ففى التحليل النهائى ـ فإن اوروبا اعتبرت ان التقارب الامريكى ـ السوفيتى ـ لهو من العلامات الايجابية بشرط الا يتم على حساب مصالحها ـ ويرتبط بهذا المفهوم ـ حقيقة أن فرنسا واوروبا باكملها ما كان لها ان ترتاح للوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى منطقة الخليج وقرب منابع البترول الذى يعد الشريان الحيوى بالنسبة لأوروبا ومن هنا كان حرص فرنسا ـ بعد ان اقتنعت بعدم جدوى الوسائل السياسية ـ وايقنت حتمية وقوع الحرب ـ حرصت على ان تكثف وجودها العسكرى فى الخليج جنبا الى جنب مع القوات الأمريكية[١٦] .

على أن أبرز علامات التطور فى المناخ الدولى الذى وقعت فيه ازمة الخليج ـ هو ـ « مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا » والذى عقد فى باريس ـ بحضور ٣٤ من رؤساء دول وحكومات اوروبا بشطريها الشرقى والغربى باستثناء البانيا ـ بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا ـ وقد شهد هذا المؤتمر التاريخى ـ التوقيع فى ١٩/١١/١٩٩٠ ـ على « وثيقة باريس » التى وضعت اللبنات الأولى لنظام عالمى جديد ـ وفتحت صفحة جديدة فى العلاقات الدولية . وقد شبه البعض هذا المؤتمر ـ بمؤتمر فيينا الذى انعقد فى ١٨١٥ على اثر هزيمة نابليون فى معركة واترلو فأعاد الزعماء المنتصرون رسم خريطة اوروبا السياسية التى استقرت اكثر من نصف قرن حتى جاء بسمارك فى المانيا لينشىء توازنات جديدة فى اوروبا[١٧] .

ويصفون مؤتمر باريس بأنه أهم حدث عالمى منذ عام ١٩٤٥ وقد أكدت وثيقة باريس ان عنصر الانقسام والمواجهة فى اوروبا قد انتهى وأن العلاقات الجديدة ستقوم على الاحترام والتعاون ، كما اكدت الدول الموقعة التزامها بالديمقراطية القائمة على حقوق الانسان والحريات الاساسية وتمسكها بالاقتصاد الحر وبالعدالة الاجتماعية . وخصصت الوثيقة فقرة عن حوض البحر المتوسط مؤكدة ان الدول الموقعة على ميثاق باريس ستواصل جهودها لدعم الأمن والتعاون فى البحر المتوسط كعنصر هام من عناصر الاستقرار فى اوروبا . وأبدت الوثيقة قلق الزعماء الموقعين ازاء التوتر المستمر فى منطقة البحر المتوسط وعزم الزعماء الاوروبيين على مضاعفة الجهود من اجل التوصل الى حلول عادلة ودائمة للمشكلات الملحة المعلقة فى المنطقة من خلال الوسائل السلمية واكد ميثاق باريس على ضرورة التعاون مع دول

---

(١٤) الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٥٤ ٢٥ فبراير ١٩٩١

(15) Financial Times, Feb. 25, 1991

(16) The Times, No. 63919, Saturday, January, 19, 1919.

(١٧) بييردينوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، تعريب د . جلال يحيى ، ازمات القرن العشرين ١٩١٤ ١٩٤٥ دار المعارف ، ١٩٧٨

حوض البحر المتوسط من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى زيادة الاستقرار فى هذة المنطقة ، وبذل الجهود للحد من الفجوة الواسعة بين رخاء الدول الأوروبية والدول الأخرى المجاورة لها فى حوض البحر المتوسط . وفى اثناء انعقاد جلسات مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى كانت أزمة الخليج حاضرة فى اذهان كل المشتركين ـ كما كانت الموضوع الرئيسى للمناقشات واللقاءات التى تمت بين الزعماء والرؤساء الأوروبيين ـ وفى الجلسة الثانية للمؤتمر ـ قال الرئيس الامريكى جورج بوش « إن الدول الأوروبية تعيش الأن فى حالة من احترام القانون الدولى .. ويجب تأمين ذلك فى العالم كله ، وبخاصة فى منطقة الخليج الذى انتهك فيه القانون بطريقة بشعة » . واضاف بوش .. « أن المبادىء التى قادت بلادنا وسادت بين شعوبنا .. وهى احترام القانون .. يجب الا تقف امامها حدود جغرافية .. يجب علينا اعطاء القانون الذى يداس بطريقة شائنة فى مكان آخر الأولوية » ومن ناحية اخرى اعلن الرئيس السوفييتى ميخائيل جوربا تشوف « أن العدوان العراقى يعد محنة خطيرة ونحن نبدأ الطريق الى عصر جديد من تاريخنا .. ولكن اتحادنا فى ادانة هذا العدوان وسعينا المشترك للخروج من الأزمة يعكس تغييرا جذريا فى عقولنا وفى تقديرنا لأهداف السياسة العالمية ووسائل تنفيذها »[١٨] . وقالت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا انذاك « ان احدى نتائج الوفاق الدولى هو اتحاد الشرق والغرب فى مواجهة العدوان العراقى » وخلال اللقاء الذى تم على هامش المؤتمر بين المستشار الألمانى هيلموت كول ـ والرئيس بوش ـ حذر كول الرئيس الامريكى من السعى لحل عسكرى قبل استنفاد كل السبل الدبلوماسية ورد عليه بوش انه يود الوصول الى حل سلمى للأزمة ـ وكذلك اكد الرئيس الفرنسى ميتران ان فرنسا ـ ستعمل على الوصول الى حل غير عسكرى للأزمة .

ونستنتج من مجمل الأراء التى سادت مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ان الرأى الغالب لدى اغلبية الدول الأوروبية (باستثناء بريطانيا) كان هو تفضيل الحل السلمى للأزمة ـ وذلك تمشيا مع روح الوفاق الدولى والحوار والتعاون ، واتفاقا مع روح وثيقة باريس التى تم توقيعها ـ وفى غضون ذلك كان الاحساس الغالب فى اوروبا هو انها تحتل المكان البارز فى العالم الجديد وأنها شريك فى صياغة هندسة هذا العالم ، وأن الوفاق الدولى يجب الا يتم تشييده فوق رؤوس الاوروبيين . وعلى الرغم من سيادة مشاعر الوحدة والوفاق ـ بين الدول الأوروبية خلال مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى ، فإن أزمة الخليج كانت هى « الثغرة » التى أوضحت الشقاق الموجود تحت السطح ـ حيث لم يكن للدول الأوروبية حتى ذلك الوقت رأى موحد ازاء الأزمة[١٩] .

* *

ثالثا : مواقف الدول الأوروبية إبان مراحل الأزمة : ـ

فى تتبعنا لمواقف الدول الاوروبية ابان مراحل الأزمة .. اى فى مرحلة المساومات والمساعى للوصول الى حل سلمى ثم مرحلة الحرب ، وثالثا مرحلة ما بعد الحرب ـ سوف نحاول التعرض لمواقف الدول الأوروبية ذات الثقل وتحديد ما اذا كان اتجاه الجماعة الاوروبية للوحدة الاقتصادية فى بداية عام ١٩٩٣ ونيتها فى التوجه نحو الوحدة السياسية ، قد انعكس على مواقفها من الأزمة أم لا . وتعد بريطانيا ، تليها فرنسا ثم المانيا وايطاليا واسبانيا ، هى أهم الدول الاوروبية التى ستستبع مواقفها من ازمة الخليج ومن تسوية ازمات المنطقة بعد الحرب .

بريطانيا : ـ

ايدت بريطانيا السياسة الأمريكية فى أزمة الخليج فى جميع مراحلها ـ تلك السياسة التى نصت على الانسحاب التام وغير المشروط من الكويت وعودة الشرعية والتمشى مع قرارات مجلس الأمن . وقد شهدت العلاقات الامريكية ـ البريطانية ـ إبان هذه الفترة تطورا ايجابيا جعل المراقبين يصفونها « بالعلاقات الخاصة » كما كانت من قبل .

ومنذ وقوع الغزو العراقى للكويت ، إتفقت لندن وواشنطن على سياسة واحدة[٢٠] ـ بل اصبحت بريطانيا فى ذلك الوقت الدولة الأوروبية الوحيدة ـ التى ساندت أمريكا فى المطالبة بعمل عسكرى ضد العراق . وخلال الزيارة التى قام بها جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا للولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٠ ـ قال المتحدث باسم الرئيس الأمريكى ـ أن هذه الزيارة اعادت المياه بين البلدين الى مجاريها الطبيعية » ـ صحيح أن زيارة ميجور لواشنطن لم تضف جديدا عما كان أيام تاتشر ـ بل إن رئيسة الوزراء البريطانية ـ كانت أكثر تشددا ـ احيانا ـ من الرئيس الأمريكى فى موقفها من الحل العسكرى لأزمة الخليج ـ وكانت هى التى إتخذت القرار بإرسال ١٣٥ الف جندى بريطانى للخليج ضمن القوات الدولية المرابطة هناك ـ ولكن وصول ميجور للحكم فى بريطانيا لم يكن يعنى ثباتا فى الموقف البريطانى من أزمة

---

(18) William Powell, Op.Cit.

(١٩) صحيفة الاهرام ، ١٩٩٠/٧/٢١

(20) Stanley W.Cloud, International times, Vol. 137, No. 5, Feb. 4, 1991 PP. 8-11.

الخليج فحسب ، ولكنه كان يشير الى إحتمالات كبيرة فى تغير موقف بريطانيا من ترتيبات الوحدة الأوروبية وقضايا تجارية وإقتصادية أخرى ، وكانت هذه الأمور مثار خلافات كبيرة بين امريكا واوروبا من ناحية ، وبريطانيا من ناحية أخرى فى ظل حكومة تاتشر . ففى عهد تاتشر بدأت واشنطن تتحول نحو الاهتمام ببناء علاقات وثيقة مع المانيا ـ القوة الكبرى المنتظرة فى أوروبا ـ وذلك بعد أن رأت أن بريطانيا بدأت تفقد نفوذها وتأثيرها فى القارة الأوروبية بسبب سياسات تاتشر العنيدة والمتشددة ، وبعد مجيء ميجور خلفا لتاتشر لاحظت واشنطن وجود دلائل على أن بريطانيا تتجه صوب القيام بدور أكثر فعالية وتأثيرا فى أوروبا .[٢١] .

بعد نشوب حرب الخليج ـ عاشت بريطانيا جو الأزمة ـ وإنعكست الحرب على كل أوجه الحياة فى بريطانيا ، وأصدرت جميع الصحف البريطانية على إختلاف أنواعها طبعات إضافية لمتابعة ونقل تطورات الحرب أولا بأول فى الوقت الذى زاد فيه توزيع هذه الصحف بنسبة ٤٠ فى المائة ، وأصدرت جريدة « الصن » أكبر الصحف الشعبية (٤ ملايين نسخة) طبعة مسائية لأول مرة ، وغير التليفزيون البريطانى برامجه العادية وظل يعمل لمدة ٢٤ ساعة متواصلة لنقل التطورات . بل أكثر من ذلك فقد قام المديرون بوضع أجهزة تليفزيون أمام الطلاب فى المدارس ، والعمال فى المصانع لمتابعة آخر تطورات الحرب .. ونتيجة ذلك كله فقد كان لدى البريطانيين قناعة ثابتة تؤكد على أهمية حسم معركة الخليج لصالح الحلفاء والعمل على إسترداد الشرعية وإنهاء محاولة العراق لان تصبح قوة اقليمية على حساب القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة . وكان أغلبية البريطانيين مع خيار الحرب وإستمرار القتال ـ كما ادرك الرأى العام البريطانى أن حربا بلا خسائر مسألة لم تحدث عبر التاريخ وأن حرب الخليج لابد أن تكلف الاقتصاد البريطانى وتزيد عبء الضرائب والاحتياط النقدى البريطانى . وجاء دخول بريطانيا حرب الخليج وتحركها كلاعب أساسى على مسرح العمليات لتضيف أعباء زيادة الانفاق العسكرى البريطانى وتأجيل الاصلاحات الاقتصادية المختلفة لتمويل نفقات الحرب[٢٢] . ومنذ بدأت أزمة الخليج ـ قام الاعلام البريطانى بالتركيز على أن خطوة العراق هى ذاتها الخطوة الألمانية عندما بدأ هتلر حربه بإحتلال بولندا ـ وكان ذلك بداية الحرب العالمية الثانية التى إنتهت بانتصار الحلفاء . وإقتنع الرأى العام البريطانى أن إمتلاك العراق لأسلحة التدمير الفتاكة خطر يهدد السلام العالمى ـ وأن الخطر يتجاوز النطاق الأقليمى ويهدد أوروبا ومصالح العالم ويهدد الأمن والاستقرار ويطرح خيار القوة كلغة وحيدة للحوار الانسانى . إذن فالموقف البريطانى إرتكز على رأى عام قوى مؤيد لضرورة تصفية العدوان العراقى ، وذكر إستطلاع للرأى نشرته جريدة « صنداى تايمز » .. البريطانية أن ٨٠٪ من الشعب البريطانى يؤيد قرار حكومته بالاشتراك فى العمليات العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وذلك على الرغم مما أعلنه ديفيد ميللور وزير الخزانة البريطانية من أن التكلفة الاجمالية للحرب بالنسبة لبريطانيا بلغت ٥ـ٢ مليار دولار ، وقال إن بريطانيا تلقت مساهمات خارجية حجمها ٩,٥٠ مليون دولار لتغطية جزء من هذه التكاليف[٢٣] . ومن ثم جاء التأييد البريطانى لقرار الحرب رسميا وشعبيا مما جعل بريطانيا ترسل حوالى ٣٧ ألف جندى للخليج لتكون ثانى أكبر قوة عسكرية فى المنطقة بعد الولايات المتحدة ـ كما أقر مجلس العموم البريطانى تأييده لسياسة الحكومة بأغلبية ساحقة من قبل حزب المحافظين وأحزاب المعارضة.على الصعيد الخارجى رأى المحللون أن بريطانيا والولايات المتحدة قد إتفقتا على توزيع الأدوار فيما بينهما ـ فى هذه المرحلة الصعبة أى مرحلة الحرب ـ ففى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة مستمرة فى العمليات العسكرية ضد العراق بكل ثقلها ـ فإن بريطانيا أخذت دور الباحث عن السلام ـ وأعدت خطة متكاملة لمشكلات الشرق الأوسط . وتمثلت هذه الخطة فى المبادرة التى أعلنها دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا للسلام فى الشرق الأوسط ـ وقد أثارت هذه التحركات تساؤلات المراقبين حيث كانت الحرب ماتزال مستمرة ـ وقد حظيت خطة السلام البريطانية بتأييد أمريكى واضح وإرتكزت على ثلاث نقاط :

أولا : العمل على تسوية النزاع العربى الاسرائيلى على أساس مشروع بيكر القديم للسلام فى الشرق الأوسط ـ ثانيا ـ قيام إجراءات أمنية فى المنطقة تشترك فيها دول المنطقة مع إعطاء دور خاص لمصر ـ ثالثا ـ حظر مبيعات الأسلحة التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط ، وإعلانها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وخلال هذه المرحلة من أزمة الخليج ـ وهى مرحلة الحرب ـ سعت بريطانيا لافهام الحلفاء فى أوروبا ـ وكذلك لاقناع الدول العربية ـ أنها مازالت مركز الثقل فيما يتعلق بالاتصالات التى تجرى من أجل تسوية الأزمة ـ كما سعت بريطانيا

(21) The Guardian, March 1, 1991
(22) The Times, No. 63919, Jan. 19, 1991.
(23) The Sunday Telegraph, No. 1553, March 3, 1991.

لايجاد قناة للتفاهم الوثيق مع فرنسا . وفى ١٩٩٠/٨/٢٦ أكد دوجلاس هيرد أن هناك توافقا فى التحليلات ووجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا إزاء الوضع فى الشرق الأوسط فى ضوء مصالحهما فى المنطقة .. وقال إن تحليلات البلدين لمشاكل المنطقة ترتكز على مسألتين أساسيتين هما اقامة نظام أمنى ، ومنع حدوث اعتداءات جديدة فى منطقة الخليج ، ثم مسألة الصراع العربى الاسرائيلى وما يتصل بها من حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وأمن إسرائيل .(٢٤)

وقد تطور التنسيق (الفرنسى ـ البريطانى) خلال الاجتماع الذى عقده رولان دوما وزير خارجية فرنسا مع نظيره البريطانى دوجلاس هيرد فى ١٩٩٠/٨/٢٧ ـ لتتجاوز الدولتان الأوروبيتان كل المرارات السابقة بينهما ولتشكلا تحالفا يمكنه أن يمثل قاطرة قوية للجماعة الأوروبية فى مواجهة انصراف ألمانيا فعليا عن الاهتمام بأزمة الخليج ـ كما تطور التنسيق السياسى بين فرنسا وبريطانيا ليجعل الأخيرة تبدو المتحدث باسم أوروبا فيما يتصل بالترتيبات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط .

فرنسا :ـ

خلافا للموقف البريطانى الذى كان واضحا منذ بداية الأزمة ، فإن الموقف الفرنسى لم يكن كذلك ، فقد إختلف ما بين المرحلة الأولى للأزمة ـ ومرحلة الحرب وما بعدها . وترتيبا على هذا الاختلاف كانت له شخصية مختلفة ، عن موقف بريطانيا . ويرجع ذلك أساسا الى دور فرنسا فى المنطقة ومحاولتها التقرب من الدول العربية منذ أيام الجنرال ديجول فى الستينيات ، كما أن فرنسا هى أهم دولة من دول التحالف المطلة على المنطقة العربية ، وذلك إلى جانب وجود أعداد كبيرة من العرب داخل فرنسا ممن عارضوا الحرب وبذلك بدا الموقف الفرنسى ساعيا لتفادى الحرب والتوصل الى حل من خلال الطرق السلمية .(٢٥)

ونظرا لغموض الموقف الفرنسى فى بعض مراحله ـ فلنتناوله بشىء من التفصيل : ففى الوقت الذى سارعت فيه الولايات المتحدة بإرسال قواتها منذ اللحظات الأولى بعد غزو العراق للكويت تحسبا لأى مغامرة عراقية ضد السعودية . نجد أن الفرنسيين لم يرسلوا على الفور القطع البحرية العسكرية .. وإنما طالبوا ـ بحل عربى بدلا من حل أجنبى بقوة السلاح وإمتنعت فرنسا فى البداية عن القيام بأى بادرة على المستوى الدولى . بعد ذلك تطور الموقف الفرنسى ـ وأعرب عن استعداده لاتخاذ تدابير إقتصادية دولية لعقاب العراق فى إطار مجلس الأمن ، وشارك الفرنسيون فى صياغة القرار الذى أصدره مجلس الأمن فى هذا الخصوص .(٢٦) ثم أرسلت باريس ١٢ مبعوثا الى ٢٤ عاصمة عربية وإسلامية ودول عدم الانحياز لشرح وتبرير إرسال القطع البحرية الفرنسية لمنطقة الخليج .. وأن ذلك يتم تنفيذا لقرار مجلس الأمن .

وبعد أيام من إرسال حاملات الطائرات الأمريكية ـ والفرنسية والقطع البحرية لدول أخرى .. بدأت تظهر مشكلة تنفيذ هذا الحظر .. وهنا ظهر تباين شديد بين الموقف الأمريكى ـ والموقف الفرنسى ـ فبينما حاولت الولايات المتحدة تنفيذا لقرار الحظر فرض الحصار البحرى لمنع السفن القادمة من أو إلى العراق من خرق الحظر ـ فإن فرنسا إعتبرت الحصار عملا عسكريا ويمثل إعلانا للحرب ـ وأنه لابد من إستصدار قرار من مجلس الأمن يصرح باستخدام القوة لتنفيذ الحظر ـ وقد أصدر المجلس قرارا بهذا الشأن . ومع إزدياد التصعيد العسكرى فى منطقة الخليج ـ فقد وافق الرئيس ميتران على إرسال قطع بحرية أخرى للخليج ـ ولم يكن إتخاذ هذا القرار سهلا داخل الحكومة الفرنسية التى كان يتنازعها تياران : الأول ينادى بالتأنى فى تصعيد الالتزامات العسكرية الفرنسية ـ وتزعم هذا الاتجاه جان بيير شيفنمان وزير الدفاع ، والثانى تزعمه رولان دوما وزير الخارجية ـ ويلاحظ أن الرئيس الفرنسى ـ حرص إبان الفترة التى سبقت نشوب الحرب على التأكيد على حتمية تنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة التى صدرت منذ غزو الكويت والتى تطالب بإنسحاب القوات العراقية منها ـ كما دعا ميتران فى نفس الوقت إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط حيث يتم فيه مناقشة جميع قضايا المنطقة وبالأخص القضية الفلسطينية(٢٧) وفى نفس الاطار ظل ميتران يشجع أى مبادرة فردية أو دولية تطرح من أجل إستمرار الحوار مع الرئيس العراقى صدام حسين . وفى غضون ذلك سعت باريس بإستمرار الى التأكيد على خصوصية الموقف الفرنسى وتميزها التقليدى فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط ـ كما حاولت أن تسهم بدور لتحويل دفة الأحداث عن مسارها المحتوم وهو الصدام المسلح . وكل ذلك فى إطار المبادىء الأساسية للسياسة الفرنسية والتى تتبلور فى الحفاظ على إستقلالية القرار الفرنسى والسياسة العليا الفرنسية والعمل على الا تدفع البلاد الى حرب بدون إرادة منها .

---

(٢٤) مصطفى كركوتى ، مرجع سبق ذكره .

(٢٥) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة فى لندن ، العدد ٤٤٣٨ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٩١

(٢٦) احمد يوسف القرعى ، مجلس الامن الدولى وادارة الأزمة ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٣ يناير ١٩٩١ ص ص ٩٩ ـ ١٠٤

(٢٧) راجية ابراهيم صدقى ، مرجع سبق ذكره

إزاء ذلك فقد أعتبر الحلفاء فرنسا هى « الحلقة الضعيفة » فى سلسلة التعاون الدولى فى مواجهة أزمة الخليج ، كما أتهمت فرنسا بمحاولة إيجاد مخرج لصدام حسين بأية وسيلة من أجل الحفاظ عليه نظرا للعلاقات الخاصة بين فرنسا والنظام العراقى خلال السنوات الخمس عشرة الناضية وتكون ما يسمى باللوبى الفرنسى ـ العراقى فى فرنسا ـ من أمثال شوفنمان الذى كان من مؤسسى جمعية الصداقة الفرنسية العراقية ـ والذى إستقال على أثر إختلافه مع الرئيس ميتران حول حدود الدور الفرنسى فى أزمة الخليج حيث رأى ميتران بعد ذلك وبعد أن تغيرت السياسة الفرنسية إزاء الأزمة أن يتسع دور فرنسا الى قصف الأهداف داخل العراق .

والملاحظ أن الاتصالات الفرنسية المباشرة أو غير المباشرة مع العراق لم تنقطع منذ ٢ اغسطس ١٩٩٠ وحتى ١٥ يناير/تاريخ انتهاء مهلة مجلس الأمن ـ وحتى قبل إنتهاء المهلة تقدمت فرنسا بمبادرة لحل الأزمة سلميا وأطلق عليها ميتران « الفرصة الأخيرة للسلام » والتى تجاهلتها العراق ، مما أصاب باريس بإحباط أعقبه تغير الموقف الفرنسى بصورة فعلية للمشاركة فى التحالف الدولى ضد العراق .

وقد أستند قرار الرئيس ميتران بالمشاركة فى حرب الخليج على القرار الذى وافقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية لاستخدام القوة ضد العراق إذا ما فشلت جميع المحاولات الأخرى ، وقد جاءت الموافقة ـ بأغلبية ساحقة (وكانت الأصوات المعارضة قد جاءت أساسا من الشيوعيين والجبهة الوطنية اليمينية) . أما عن الرأى العام الفرنسى فقد أظهرت الاستطلاعات أن ٧٩٪ يؤيدون سياسة ميتران ولكن ٤٨٪ يعارضون القصف على العراق .[٢٨]

ومع سقوط أول قنبلة فى حرب الخليج إزداد الموقف الفرنسى تماسكا وراء الموقف الأمريكى ، بل وحتى داخل فرنسا فقد ظهر تضامن لم يسبق له مثيل خلف الرئيس ميتران ـ وحصل على تأييد لم يحظ به رئيس فرنسى منذ فترة طويلة .

ومنذ الأسبوع الثانى للحرب فقد كرس ميتران جهوده لازالة اللبس والغموض حول السياسة الفرنسية ، وأكدت تصريحاته أن فرنسا تقدمت خطوة إضافية فى طريق الانسجام والتضامن مع قوى التحالف الدولى المناهض للعراق وبالأخص مع الولايات المتحدة وبريطانيا ـ فقد صرح ميتران فى ٢٢ يناير ـ أنه لا توجد أهداف عسكرية أمريكية وأهداف عسكرية فرنسية بل توجد أهداف واحدة هى أهداف الأمم المتحدة ، مشيرا إلى أنه لا يوجد ما يمنع القوات الفرنسية من المشاركة فى عمليات عسكرية داخل الأراضى العراقية[٢٩] . وفى الوقت نفسه حرص ميتران على الرد على الذين يصورون الحرب ضد العراق بأنها حرب الغرب ضد العرب ، مذكرا بأن هذه الحرب هى لتحرير بلد عربى احتل من قبل بلد عربى آخر ، وبأن هناك العديد من البلدان العربية التى تشارك إلى جانب الحلفاء فى هذه الحرب . وفى سبيل تبرير موقف فرنسا بالمشاركة فى العمليات العسكرية فقد صرح رولان دوما وزير خارجية فرنسا فى ١١/٢ أن أزمة الخليج هى أول اختبار للنظام الدولى الجديد وأن اللجوء إلى القوة المسلحة كان ضروريا نظرا لفشل جميع الجهود السلمية ولثبوت عدم كفاية الحظر المفروض على العراق ، وأضاف دوما فى تصريحه أن وجهة النظر الأمريكية فى هذا الموضوع لا تختلف عن وجهة النظر الفرنسية ، وأنه بعد انتهاء حرب الخليج فإنه يجب أن تعود العلاقات القوية التى تربط فرنسا بالعالم العربى ، وأن فرنسا لا تريد باسم الحاضر أن تخسر المستقبل ، وأضاف دوما . « أنه من الضرورى البدء فى عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من خلال مباحثات جادة بعد انتهاء أزمة الخليج ، » وأعرب دوما عن اقتناعه بأنه على أوروبا التزام معنوى ازاء الفلسطينيين . وعلى الصعيد الدولى ، فقد سعى الرئيس ميتران إلى توسيع اتصالاته لشرح سياسته ففى غضون النصف الأول من شهر فبراير قام بيير جوكس وزير الدفاع الفرنسى بزيارة للولايات المتحدة فى نفس الوقت الذى قام فيه رولان دوما وزير خارجية فرنسا بزيارة للاتحاد السوفيتى وقد أعتبر أن توقيت الزيارتين يعد من قبيل المقدرة الهائلة للدبلوماسية الفرنسية .

فاللقاء الذى أجراه جوكس مع الرئيس بوش كان يهدف إلى محو كل ما قيل عن اختلاف بين أمريكا وفرنسا فى موضوع الحرب ، وأكد جوكس أن التطابق بين موقفى أمريكا وفرنسا كامل ، وأن فرنسا تدخل الحرب بشكل كلى وبنسبة مائة فى المائة ، ولاحظ المراقبون أن جوكس هو أول وزير فرنسى يأتى الى الولايات المتحدة ولا يحاول أن يوحى بأن موقف فرنسا متميز .

أما زيارة دوما إلى موسكو فكانت تهدف إلى البحث فى مرحلة مابعد الحرب ، وفى موضوع المؤتمر الدولى ، وبعبارة أخرى فإن فرانسوا ميتران أراد بذلك أن يقول أنه مع أمريكا بالكامل فى الحرب ولكنه ليس كذلك فى مرحلة مابعد الحرب .

وما يهمنا فى هذا المجال هو تفسير التغيرات فى السياسة الفرنسية وشرح أسباب تحولها من المطالبة

(٢٨) صحيفة الاهرام ، ٢٢ يناير ١٩٩١

(٢٩) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٢ يناير ١٩٩١

بالحل السلمى ـ إلى المشاركة فى العمليات العسكرية وتأييد التحالف الدولى ضد العراق .(٣٠)

على الصعيد الداخلى ، فقد واجه ميتران انتقادات شديدة لمسلكه السلمى من شخصيات فرنسية لها وزنها ـ مثل رئيس الجمهورية الفرنسى الأسبق فاليرى جيسكار ديستان . ومن ناحية أخرى هناك القوى الداخلية داخل المجتمع الفرنسى والتى لها التأثير الأكبر على صانع القرار . وهذه القوى هى الأحزاب ، والنقابات ، ومراكز الأبحاث ـ الا أن أقواها جميعا هو ما يسمى « بالمجمع العسكرى الصناعى » وقد وصف بييرمارتون » مدير المخابرات الفرنسية الأسبق هذا المجمع بأنه « سلطة بلا وجه » وهو عنوان الكتاب الذى خصصه عن تأثير كبرى شركات السلاح وكبار ضباط الجيش الفرنسى على اتخاذ القرار مبرزا أن هذا التأثير يتم بطريقة خفية ، وأن هذا المجمع العسكرى الصناعى يؤلف سلطة داخل السلطة ، ولتقدير الأهمية العظمى لهذا اللوبى الخفى يكفى أن نعلم أن توقعات الميزانية تشير إلى أن فرنسا سوف تنفق نحو ٤٠٠ مليار دولار على السلاح خلال العقد الحالى . ويؤكد ماريون أن المجمع العسكرى الصناعى له تفاعلات فى جميع أجهزة الدولة وأنه قادر على التأثير فى الاختيارات الاستراتيجية والتكنولوجية والحيوية فى فرنسا ويؤكد رئيس المخابرات الأسبق أن هذا اللوبى هو الذى يقف وراء تضخم عمليات بيع الأسلحة الفرنسية ، كما تقف دائما وراء المواقف المتشددة التى تتخذها فرنسا ازاء بؤر التوتر فى العالم ، ولا يخفى طبعا أن مصالح المجمع العسكرى الصناعى الفرنسى ـ كانت مع دخول فرنسا الحرب إلى جانب الحلفاء .

والجانب الاخر الذى يشير إليه المراقبون لشرح وتبرير موقف فرنسا بدخول الحرب هو أن فرنسا تخوفت من أن يقلل عدم اثبات موقفها فى الحرب من نصيبها فى مشاريع اعادة التعمير والتى كان واضحا أنها ستقسم على الدول المساعدة للكويت ، لذا فإن فرنسا قد اتجهت إلى عدم اهدار فرصة إنعاش اقتصادها من خلال احتمالات المشاركة فى مشاريع اعادة التعمير التى أسندت للشركات الفرنسية . على الصعيد الخارجى فإن تغير السياسة الفرنسية يعود إلى ادراك الرئيس ميتران أن : (التفاهم الأمريكى ـ السوفيتى) سيسمح بإستخدام القوة لتحرير الكويت داخل اطار الأمم المتحدة أو خارجه إستنادا إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح لدولة أن تستعين بدولة أخرى من أجل الدفاع عن نفسها ـ وأدرك ميتران أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيلتقيان بعد الحرب ، ولا سبيل إلى مشاركة فرنسا ودعوتها إلى هذه المائدة الدولية الا بدخولها الحرب إلى جانب الحلفاء(٣١) والدافع الاخر الذى جعل ميتران يغير سياسته نحو الحرب ـ هو أنه يرى أن دور فرنسا وحجمها وأهميتها كإحدى الدول الخمس الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن والتى تملك حق الفيتو ـ كل ذلك يلقى عليها مسئولية كبيرة خلال مرحلة الحرب وما بعدها وأنه لتكون فرنسا حاضرة فى أثناء عملية إعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط ـ فقد حزم أمره بضرورة أن يكون لها دور أساس فى مرحلة الحرب وتحرير الكويت . ومع ذلك فقد حرس ميتران فى كل مناسبة على عاملين أساسيين هما .

١ ـ محاولة الاحتفاظ بسمعة فرنسا الايجابية فى العالم العربى .

٢ ـ التأكيد على استقلالية فرنسا فى اتخاذ قرارتها السياسية ـ ولذلك أكد ميتران اكثر من مرة أن بلاده ليست فى حرب مع العراق بل هى تشارك فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وفيما أسماه ميشيل روكار « عملية بوليس دولية » وأنها لا تحارب العالم العربى ، بل تستجيب لنداء طرف عربى وقع عليه اعتداء من طرف آخر ، وأنها فى سبيل ذلك ستعمل كل مافى وسعها بعد الحرب لحل مشكلة العرب الأولى وهى المشكلة الفلسطينية .

المانيا :

فى تلخيص موجز لموقف المانيا من أزمة الخليج قالت صحيفة الصنداى تايمز فى عددها ٢٧ ك ٢/ـ فى فبراير ١٩٩١ ـ « أن موقف المانيا الرخو وغير الفعال من أزمة الخليج ـ قد أخر مسألة الوحدة الأوروبية إلى عقد على الاقل ، وربما حتى إلى جيل كامل » فعندما إندلعت الأزمة ـ كان الألمان مشغولين بقضية أخرى تماما ـ هى الوحدة الألمانية واستيعاب الجزء الشرقى من المانيا والقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمخضت عنها الوحدة ـ ولم يلق هذا الحدث ، أى أزمة الخليج ، من الاهتمام فى المانيا مثلما لقى فى دول أوروبا الاخرى واكتفى الساسة الالمان بشجب الغزو العراقى للكويت ، وتأييد الحلفاء بالبيانات الرسمية وفى المحافل الدولية ، والمطالبة بسرعة حل المشكلة سلميا مما أدى إلى تدهور واضح فى العلاقات الألمانية ـ الأمريكية والالمانية ـ البريطانية ـ وقيل عن المانيا الجديدة أنها : « حليف غنى ولكن غير جدير بالثقة »(٣٢)

---

(30) Henry A.Kissinger, A postwar Agenda, News Week, Jan. 8 1991 PP. 26-30.

(31) Margaret Garrard Warner, Op.Cit.

(٣٢) صحيفة « الحياة » التى تصدر فى لندن ، ١٩ فبراير ١٩٩١

وعبرت عن ذلك المصادر البريطانية قائلة : ان تغيب الاوروبيين (تقصد المانيا) عن ميدان المعركة يعنى نهاية أية تحركات ذات معنى نحو الوحدة الأوروبية فى المستقبل المنظور ، وسيكون من الصعب تحقيق الوحدة المالية والنقدية الأوروبية أو اعطاء قيمة زائدة للمؤسسات الحالية للمجموعة الأوروبية . وقالت الصنداوى تايمز تعليقاً على موقف المانيا كذلك أن العار الاضافى هو أن أوروبا معاقة بحكومات غير قادرة على الارتفاع إلى المسئولية ، وأن المجموعة الأوروبية أظهرت نفسها وكأن ليس لها أى علاقة بهذه الازمة حتى حين أصبحت مصالحها الحيوية على المحك ، وأن بريطانيا وحدها بين دول هذه المجموعة ملكت من الحزم والقوة ما يكفى لترسل قواتها وسفنها وطائراتها إلى الجبهة جنبا إلى جنب مع الأمريكيين فى مجازفة أساسية وضرورية لخير كل ديمقراطيات أوروبا .(٣٣)

ويرجع موقف المانيا ـ إلى حساسية قضايا الحرب والسلام بالنسبة للشعب الالمانى ما دفع بالالاف إلى تنظيم مظاهرات عارمة ضد الحرب (٣٠٠ الف متظاهر فى برلين ، ٢٥٠ ألف فى بون) وأظهرت استطلاعات الرأى فى المانيا أن ٧٩ ٪ من الشعب ضد الحرب ، حيث لم ينس الشعب الألمانى الثمن الباهظ الذى دفعوه فى نهاية الحرب العالمية الثانية التى أشعلوها بأيديهم ، ولم ينسى الالمان الفزع الذى عاشوه أبان فترة الحرب الباردة لمعرفتهم أنهم معرضون لأن يكونوا الضحية الأولى لأية حرب نووية عالميا .. ومن ثم فإن حركة السلام فى المانيا نمت وتعاظمت فى مختلف المدن الالمانية عن غيرها من حركات السلام فى باقى الدول الاوروبية وتميزت بالثبات والاستمرارية والضخامة وتفرعت عنها بعد ذلك حركات الخضر والبيئة والعودة للطبيعة(٣٤) إذن فتيار حركات السلام فى المانيا له وزنه وتأثيره على صانع القرار الالمانى ، وازاء انتقادات الدول الاوروبية لالمانيا ـ فقد اضطرت حكومة بون لتقديم ٣,٥ مليار دولار كمساهمة فى نفقات القوات الدولية فى الخليج ، ثم قدمت ٥,٥ مليار دولار بعد اشتعال الحرب وذلك لتحسين صورتها بين الدول الحلفاء . ومع الاستعداد لابداء حسن النية من جانب الالمان الا أنهم كانوا فى قرارة أنفسهم يتمنون بل ويطالبون الامريكيين بتفهم الأوضاع الالمانية ـ وألا يقارن الامريكيون بين المانيا واليابان ـ حيث أن المانيا كانت ومازالت منغمسة إلى أخمص قدميها فى عملية انهاء الصراع بين المعسكريين الشرقى والغربى ، وأنه لولا انتهاء هذا الصراع لما كان بإستطاعة الولايات المتحدة أن تدخل بثقلها فى حرب الخليج ، ويقول الالمان أنه لولا انتهاء الحرب الباردة والتى كانت الالمانيتان من أهم أطرافها لما أمكن للامريكان أن يتحركوا ويناوروا بمثل هذه الحرية فى أروقة الأمم المتحدة ، ولولا اعادة توحيد المانيا والتى كلفت بون مبالغ باهظة ، كما أمكن للولايات المتحدة أن تسحب الجيش السابع الذى كان معسكرا فى المانيا لارساله إلى الخليج ـ كذلك لولا انتهاء الحرب الباردة (يقول الالمان) لما أمكن اطلاقا التوصل الى قرار فى مجلس الأمن يضفى الشرعية على استخدام القوة فى الخليج .(٣٥)

ولاشك أن الموقف الالمانى يعود فى جزء كبير منه إلى الاعباء الضخمة التى واجهتها الحكومة الالمانية بسبب الوحدة ـ الأمر الذى اتضح من خلال المحاولات الدؤوبة لسد العجز فى الموازنة العامة لعام ١٩٩١ : أما مشكلات الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ فقد تطلب حلها انقاص الانفاق العام بحوالى ٧٠ مليار مارك المانى ، أى حوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى . وهذه المشكلات فرضت الغاء الدعم المالى الذى يقدم لصناعات الحديد والصلب وبناء السفن وغيرها . ولكن هذه الحجج ـ مع حقيقتها ـ لم تجد قبولا لدى أمريكا والحلفاء الاوروبيين الذين قارنوا بين المعونات المالية الالمانية للاتحاد السوفيتى وما تقدمه بون لقوات الحلفاء فى الخليج .

والحكومة الالمانية من ناحيتها كانت تخشى ازاء هذا الموقف ان تضطر الى فرض الضرائب وهو الأمر الذى كان يكلفها غاليا على الصعيد الداخلى . ومع ذلك وللاعراب عن تأييد المانيا للشركاء الاوروبين ـ فقد قدمت بون نصف مليار دولار لبريطانيا كمساهمة فى تحمل نفقاتها ـ كما زودت تركيا واسرائيل بمساعدات مالية وبأنظمة صواريخ للدفاع الجوى الا انها لم تشارك بأية قوات فى الخليج لان دستور المانيا يمنع الحكومة من ارسال قوات عسكرية خارج اوروبا ـ او خارج المجال الذى تتحرك ضمنه دول حلف شمال الاطلنطى . وفى الوقت نفسه سعت المانيا الى نفى الاتهامات التى وجهها لها الحلفاء بأن المانيا هى التى امرت العراق بالأسلحة والذخائر والخبرة الفنية التى ساعدته فى بناء ترسانته العسكرية ـ ومع استنكار حكومة بون لهذه الأقوال ، الا انه ثبت ان الشركات الألمانية شاركت فى امداد العراق بالسلاح حتى بعد فرض الحظر الدولى على العراق . وعلى الصعيد السياسى سعت الحكومة الالمانية للتأكيد على قبولها قرارات مجلس الأمن والتزامها بمقاطعة العراق ويلاحظ المراقبون ان الموقف الالمانى من ازمة الخليج فى

---

(٣٣) سوسن حسين ، ازمة الخليج وانعكاساتها على الرأى العام الغربى ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٣ يناير ١٩٩١
(٣٤) صحيفة الشرق الأوسط ، ٦ فبراير ١٩٩١
(٣٥) نزيرة الافندى ، طموحات وقضايا الوحدة الالمانية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ابرايل ١٩٩٠ ص ص ٢٥٥ ـ ٢٦١

بعض مراحلة كان اقرب للموقف الفرنسى (قبل نشوب الحرب) ـ وان بون ايدت المبادرة الفرنسية التى رفضتها بريطانيا والولايات المتحدة

مواقف دول اوروبية أخرى :

بالنسبة لايطاليا : فقد كان موقفها الرسمى مؤيدا للسياسة الأمريكية . وقد صوت النواب الايطاليون بالأغلبية على مبدأ تدخل البحرية الحربية الايطالية فى الخليج ، كما وافق البرلمان على اشتراك القوات الايطالية فى حالة نشوب الحرب ، وقد سعت ايطاليا من خلال رئاستها للسوق الاوروبية لايجاد حل سلمى . وعلى الرغم من حث الأحزاب المعارضة ، كالاشتراكيين والخضر ، اعضاءها على عدم معارضة سياسة الحكومة الا انهم كانوا يشجعون الحل السلمى ويرفضون الغارات الجوية على المدن العراقية . لذا فإن ايطاليا كانت تتمشى مع قرارات مجلس الأمن وفى نفس الوقت تحبذ الحل السلمى .

أما بالنسبة لاسبانيا : فقد بعثت بحوالى ٥٠٠ من افراد الجيش منذ بداية الأزمة ، وذلك مشاركة منها فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية . وقد كان موقف الحكومة الأسبانية هو ان تلك القوا لن تشترك فى النزاع المسلح فى حالة نشوب حرب الا من اجل الدفاع عن النفس .

رابعا : مؤشرات الاجماع فى الموقف الأوروبى الموحد :

على الرغم من الاحباط الذى ساد الدول الاوروبية بسبب عدم اتفاقها على سياسة خارجية واحدة ازاء ازمة الخليج ، فقد حاولت دول المجموعة الحفاظ على « مؤشرات » للاجماع لرأب الصدع ، بين دولها ـ ويمكن تركيز هذه المؤشرات فيما يلى :

اولا : المواقف المبدئية من العدوان العراقى :

أكدت دول المجموعة الاوروبية رفضها القاطع لأية مساومة مع العراق وعدم قبول اى حلول وسط فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن الدولى ، كما اتفقت دول المجموعة على مواصلة الضغط على صدام حسين وعزلته الدولية ، ورفض الدخول فى مفاوضات معه ، وحتمية الانسحاب من الكويت واجمع وزراء خارجية دول المجموعة خلال اجتماعاتهم فى ١٩٩٠/١٠/٨ على ضرورة العمل تحت مظلة الأمم المتحدة .

ثانيا : مؤتمر الأمن والتعاون لدول البحر المتوسط :

وقد طرحت ايطاليا واسبانيا فكرة هذا المؤتمر خلال قمة روما فى نوفمبر ١٩٩٠ ـ (فى اطار الترتيبات التى يمكن ان تتم بعد انتهاء ازمة الخليج) على ان يشمل المؤتمر دول البحر المتوسط والشرق الأوسط والخليج والمجموعة الاوروبية بالاضافة الى دول البحر الاسود والولايات المتحدة ـ وقد اجمعت الدول الاوروبية على اهمية عقد هذا المؤتمر ولكنها اعتبرت ان ازمة الخليج لها الاولوية ، كما اجمعت الدول الاوروبية (خلال قمة روما) على رفض اى تسوية جزئية للأزمة واكدت الدول الاوروبية التزامها بإعلان روما الذى اصدرته الدول الاوروبية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠ والذى شدد على رفض ارسال وفود رسمية للعراق للتباحث ـ وان تكون الأمم المتحدة هى الوسيط الوحيد اذا ما اجريت اية مفاوضات .

ثالثا : المسعى الجماعى للسلام قبل نشوب الحرب :

خلال النصف الأول من شهر ديسمبر ١٩٩٠ ـ اتخذ مسلك الدول الاوروبية مظهرا جماعيا مع ترجيح كفة الميزان لصالح الحلول السلمية ـ واتخذ مجلس وزراء خارجية دول المجموعة الاثنتى عشرة قرارا جماعيا بتكليف دى ميكليس وزير خارجية ايطاليا بمساندة نشاطات السكرتير العام للأمم المتحدة دى كويار ومجلس الامن ـ لعقد كافة الاتصالات لحل الأزمة سلميا . وفى غضون ذلك اتفقت دول الجماعة الاوروبية على بدء حوار مع العراق لتجنب الحرب ـ وكان لهذه الدعوة اكثر من دلالة .

اولها : رغبة الدول الاوروبية فى تأكيد الثقل والوزن السياسى لدورها على الساحة الدولية والمشاركة الايجابية خلال تلك المرحلة ، وثانيها : مواكبة المساعى الامريكية لحل الأزمة والتواجد على الساحة الدولية ـ واعطاء الثقل لمساعى (فرنسا ـ ايطاليا ـ المانيا) الساعية لحل الأزمة سلميا .

رابعا : التنسيق الكامل مع الموقف الامريكى مع قرب نشوب الحرب :

بدءا من العاشر من يناير ١٩٩١ ـ اى قبل نشوب الحرب بأسبوع تحركت الجماعة الأوروبية من خلال تنسيق كامل مع الولايات المتحدة ، ومع رفض العراق استقبال جاك بوس وزير خارجية لكسمبرج ـ رحبت المجموعة الاوروبية بايفاد وزير دفاع لكسمبرج لبغداد فى نفس الوقت الذى انهى فيه ميشيل فوزيل رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان الفرنسى محادثاته مع صدام حسين ليلتقى الرئيس ميتران مع فوزيل ثم وزير الخارجية الامريكى بيكر ـ وذلك قبل اللقاء الذى تم فى جنيف بين طارق عزيز وزير خارجية العراق وبيكر ـ وبعد فشل هذا اللقاء مباشرة تقدمت الدول الاوروبية الاعضاء فى المجموعة بمبادرة جديدة للسلام ، لاحتواء الأزمة قبل فوات الاوان ولكنها لم تسفر عن اى نتائج ايجابية .

خامسا : اجماع الدول الاوروبية على انشاء صندوق لمساعدة الدول المشاركة فى الحرب :

خلال اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية فى ١٩٩١/٢/٤ اتفقت الدول الاوروبية على انشاء

صندوق لمساعدة دول المجموعة التى تساهم بمجهود عسكرى فى حرب الخليج . كما اتفقت الدول الاوروبية على تقديم منح وقروض قيمتها ٢٠٤ مليون دولار لسوريا - وناقشوا اقتسام نفقات حرب الخليج ، كما اجمعوا على ضرورة تقديم مساعدات للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة .

سادسا : البحث فى تسويات ما بعد الحرب :

فى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج مازالت مستمرة - وجدت الدول الاوروبية ان هامش المناورة الأساسى المتاح امامها هو البحث فى ترتيبات ما بعد الحرب - وما بعد انتهاء ازمة الخليج والبحث عن حلول لكل مشاكل المنطقة ووضعت دول المجموعة هذه الاهداف على قمة اعمالها - وتبلور ذلك فى اتجاه عام من خلال مجهودات وفد الترويكا الذى ضم وزراء خارجية لكسمبرج وهولندا وايطاليا والذى قام بعدة جولات فى المنطقة لبحث ارساء السلام . وقد اكد وفد الترويكا على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام بشرط ان يتم تهيئة الأجواء لكى يكون ناجحا . ويلاحظ أن الدول الاوروبية وهى تجمع على ضرورة حل مشاكل المنطقة - فإنها فى الوقت نفسه لم تقدم خطة واحدة او مبادرة موحدة لحل هذه المشاكل بل على العكس اختلفت رؤاها وتباينت تصوراتها حول كيفية حل هذه الصراعات مما دفع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران للدعوة لعقد مؤتمر قمة لدول مجلس الأمن الدولى لايجاد حل جذرى لمشاكل المنطقة كالذى اتخذ ضد العراق والا ستفقد الدول المتحالفة مصداقيتها وستتهم بأنها تكيل بمكيالين . كما أكد ميتران على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام . وان كان الرئيس ميتران قد تراجع عن اصراره بهذا الشأن بعد لقائه مع الرئيس بوش فى ١٤ مارس ١٩٩١ فى جزيرة المارتنيك (حيث اتفقا على عدم اجبار اسرائيل على قبول حل لا ترتضيه) من ناحية اخرى صرح دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا انه لايعتقد ان عقد مؤتمر دولى للسلام هو هدف فى حد ذاته ولكنه لم ينكر الحاجة الى مؤتمر لحل المشكلة الفلسطينية على شرط ان يكون مضمون النجاح . وهكذا - فإنها مازالت مختلفة فيما بينها فى سبل الوصول الى هذا الحل . ومع ذلك فإن الدافع وراء اهتمام الدول الاوروبية هو كما عبر عنه جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية قائلا : « انه يجب على المجموعة الاوروبية ان تملأ الفراغ السياسى الذى خلقته ازمة الخليج » وخلال اول قمة تعقدها دول المجموعة فى العام ١٩٩١ - والتى عقدت فى ٨ ابريل - كان ملف الشرق الأوسط اول القضايا المطروحة للبحث - واتفقت خلال ذلك دول المجموعة على ان استقرار منطقة الشرق الاوسط مرتبط بثلاثة عناصر اساسية :

اولا : مراقبة التسلح .
ثانيا : حل النزاعات القائمة .
ثالثا : توزيع افضل للثروة البترولية .

خامسا : العلاقات الامريكية الاوروبية فى ضوء نتائج ازمة الخليج :

لاشك ان الوجود العسكرى الامريكى المكثف الذى بنته الولايات المتحدة فى منطقة الخليج بعد الغزو العراقى للكويت دق جرس الانذار عند قادة اوروبا - فهؤلاء هم خلفاء الولايات المتحدة بلا جدال - لكن - اوروبا ١٩٩٢ - ستكون لها مصالح خاصة ومتميزة قد تتعارض مع المصالح الامريكية على الصعيد الاقتصادى والتجارى بصفة اساسية . كما ان وجود الجيش الأمريكى عند منابع البترول لايمكن ان يبعث الاطمئنان عند زعماء اوروبا . فدول كبيرة مثل فرنسا - المانيا - ايطاليا - لايمكن ان تقبل بسهولة ان يتحكم احد حتى اقرب حلفائها فى شريان الحياة الذى يمثله البترول بالنسبة لاوروبا . ولاشك ان هذه الحسابات هى التى جعلت ميتران يستغل اعتداء الجنود العراقيين على مقر سفيره فى الكويت ليدعم الوجود العسكرى الفرنسى فى الخليج وليأخذ بزمام المبادرة فى مجلس الأمن وليخلق مناخا نفسيا وسياسيا يجعل الدول الاوروبية تبادر الى الاعلان عن تضامنها مع فرنسا والى اتباعها فى مبادراتها المضادة للعراق . من ذلك نجد ان ازمة الخليج ابرزت البعد الأمنى للتنسيق الاوروبى وصعوبة التفرقة بين الابعاد السياسية والأمنية والعسكرية فى حالة تحديد سياسة خارجية موحدة . ومع رغبة المجموعة الأوروبية فى التعبير عن دور متميز لها فى حل أزمة الخليج فقد كان عليها ان تتغلب على هذا التحدى الذى طرحته الأزمة امام فعالية المنظمات الامينة فى اوروبا الغربية حتى لاتستأثر الولايات المتحدة بقدرتها العسكرية الفائقة بمبادرات التحرك على الساحة الدولية[٣٦]

وفى هذا الاطار - ومع بدء ازمة الخليج كان توجه الدول الأوروبية الى « اتحاد غرب اوروبا » وهو منظمة للتعاون العسكرى تضم تسع دول اوروبية باستثناء ايرلندا - الدانمرك - اليونان - وهو الجهاز الاوروبى الوحيد الذى يوفر عمليا سياسة دفاعية مشتركة ، واتفقت الدول الاوروبية على وضع خطوط عامة لهذه السياسة فى مواجهة الأزمة .

وفى إجتماع إتحاد غرب أوروبا فى باريس فى اغسطس ١٩٩٠ - إتفق على إستخدام القوة ضد العراق إذا لم تفلح العقوبات الاقتصادية . ومع ذلك فإن الحقيقة التى اصبحت أكثر الحاحا فى مواجهة زعماء أوروبا - وفى ضوء أزمة الخليج - هى الحاجة الى إنشاء جهاز دفاعى يختص

---

(٣٦) مصطفى كركوتى، مرجع سبق ذكره

بالشئون الأمنية كجانب أساسى للوحدة الأوروبية على أن يضم كل دول المجموعة وليس تسعة أعضاء فقط كما هو الحال فى إتحاد غرب أوروبا[٣٧] وهنا واجهت الدول الأوروبية صعوبات لم تكن فى الحسبان ـ فكيف يمكن التوصل الى صيغة تقبلها كل الدول الأوروبية بما يحقق التوافق بين مصالحها العسكرية والأمنية ـ حيث من المحتمل أن تختلف مصالح الدول الكبرى عن غيرها فى هذا المجال وإزاء ذلك فقد تقدم وزير خارجية إيطاليا باقتراح لدمج إتحاد غرب أوروبا ـ والتعاون السياسى الأوروبى (وهو جهاز يختص بتنسيق السياسات الخارجية ويضم كل دول المجموعة) الا أن هذا الاقتراح واجه معارضة من جانب بريطانيا التى لا تحبذ أى تنسيق عسكرى الا فى إطار حلف الأطلنطى . وهذا الاتجاه الذى عبرت عنه بريطانيا تغذيه بلاشك الولايات المتحدة التى تعتبر أن حلف الأطلنطى يكفل لها الكلمة الفاصلة والقدرة على التحكم فى التغيرات الجارية والمحتملة على صعيد القارة الأوروبية (خاصة بعد الوحدة الألمانية) ـ كذلك عبر عن هذا الاتجاه الجنرال مانفرد ووريز سكرتير عام الناتو أثناء إجتماعات قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى قائلا « أن أى تغيير يجب الا يأتى على حساب تماسك الهيكل العسكرى للناتو » مشيرا الى أن التغييرات التى تحدث فى أوروبا لاتنفى الحاجة لاستمرار وجود حلف الأطلنطى . ونتيجة لهذه التطورات فإن المشكلة التى أصبحت تواجه زعماء أوروبا هى كيف يمكن خلق دور دفاعى أوروبى قوى ومتماسك دون إفساد العلاقات مع الولايات المتحدة . فضلا عن ذلك فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة يكون لها دور كبير فى تقرير شئون السلام فى العالم ـ هى الأخرى فكرة تواجه صعوبات كبيرة ليس من السهل تجاوزها ـ فكيف يمكن بناء قوة عسكرية أوروبية موحدة دون المساس بسيادة دول المجموعة كل دولة على حدة طالما أن القوة العسكرية تستخدم بالدرجة الأولى لتأكيد سيادة الدولة المعنية . أى كيف يتم التوفيق بين مجالات السيادة الوطنية ومجالات السيادة القارية . كذلك أثارت فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية عدة تساؤلات هى : من يتولى وكيف ، مسئولية بناء القوة العسكرية الأوروبية ، ومن يحدد وظائفها ، ووفق أية معايير ـ فدول المجموعة الأوروبية ليست متساوية فى التشريعات العسكرية كما هو الحال بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا ـ وكيف ستنظر الولايات المتحدة إلى مثل هذه القوة العسكرية المستقلة بمعزل عن التنافس معها . ويتضح من ذلك أن فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة مسألة غاية فى الصعوبة نظرا لما ستطرحه من تغييرات فى هيكلية المؤسسات الأوروبية القائمة ـ والتى ستنشأ بعد الوحدة الأوروبية فى ١٩٩٢ ـ كذلك من ناحية تكييف العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية فى المرحلة المقبلة . ونتيجة صعوبة تنفيذ هذه الفكرة ـ ففى رأى المحللين فى أوروبا ـ أن الولايات المتحدة كرست نفسها كقوة عظمى وحيدة فى العالم ـ وعلى أوروبا أن تظل فى حاجة إلى الحماية الأمريكية ـ وأن أوروبا ستجد صعوبة فى الحفاظ على مناطق مصالحها ونفوذها فى العالم بمعزل عن الشراكة الأمريكية . وهو الدرس الذى وعته الدول الأوروبية من أزمة الخليج ، هذا الدرس الذى ربما يكون قد وضع مشروع الوحدة الأوروبية ١٩٩٢ ـ على محك خطير .[٣٨]

سادسا : مستقبل الوحدة الأوروبية :

مع بداية عام ١٩٩٠ ـ لاحت فى الأفق الأوروبى دلالات تنبىء بأن حلم الوحدة الأوروبية أصبح قاب قوسين أو أدنى ، وأعتقد الكثيرون أن مشروع الوحدة الأوروبية إكتسب قوة دفع ذاتية من خلال الانجاز والخبرات والاعداد المحكم ، فضلا عن الطموح الذى يحدوه الأمل ـ بما يمكنه من إكتساح كل الحواجز والعقبات ..

ولكن .. لان جدلية الزمن تقوم على نهر متدفق من الأحداث والأحداث المضادة فإن قطار الوحدة الأوروبية واجه متغيرات ربما أعاقت مسيرته أو على الأقل ربما أخرت وصوله لمحطته الأخيرة . وتتمثل أهم هذه المتغيرات فى تغير توازنات القوى داخل المجموعة الأوروبية بعد الوحدة الألمانية ـ والتطورات التى تشهدها دول أوروبا الشرقية الساعية الى النهوض من كبواتها وإعادة بناء إقتصادياتها المنهارة وهياكلها السياسية ـ وبعد غياب السيدة مارجريت تاتشر ـ وإشارات التحول فى السياسة البريطانية ـ والتغييرات التى يشهدها الاتحاد السوفييتى ـ وكل النتائج التى صاحبت أزمة الخليج وتمخضت عنها .[٣٩] فكل هذه المتغيرات أثرت على المفاهيم المستقرة للوحدة الأوروبية الى الحد الذى جعل المجموعة الأوروبية صريعة تيارين : أولهما يتبناه جاك ديللور رئيس اللجنة الأوروبية ـ ويدعو بحماس للتحرك السريع لاستكمال هياكل الوحدة .. وثانيهما : وتتزعمه بريطانيا ويدعو إلى التروى وإدراك الفروق بين حرية التجارة وأقلمة المصالح الاقتصادية ، وبين التحرك المفاجىء لكسر الحواجز السياسية وتجاوز السيادة

---

(37) Russell Watson, A new Kind of Warfare, Newsweek, Jan. 28, 1991, PP. 11-16

(٣٨) صفاء موسى ، ندوة أوروبا ١٩٩٢ السياسة الدولية ، عدد ١٠٠ ابريل ١٩٩٠ ص ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨

(٣٩) د . عبدالمنعم سعيد وآخرون ، وأوراق استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، اغسطس ١٩٩٠

الوطنية . ولا يقتصر الأمر على الصعوبات التى تواجه الوحدة الأوروبية من خارجها ـ ومن طبيعة الظروف الدولية المتغيرة ، حيث هناك صعوبات تنبع من داخل الجماعة ذاتها ـ وتشمل العقبات التى تواجه عملية التنفيذ الفعلى لاجراءات الوحدة . فمشروع أوروبا ١٩٩٢ يقوم على ثلاث ركائز رئيسية هى : أولا : العمل على أن تصبح أوروبا ساحة إقتصادية موحدة تشمل الدول الأثنتى عشرة الأعضاء بالجماعة وثانيا أوروبا ١٩٩٢ لن تخلق أية حواجز جديدة بينها وبين العالم الخارجى وإنما تقتصر على تحطيم الحواجز الحالية الموجودة داخلها ثالثا : أن أوروبا ١٩٩٢ تعنى إستبدال ١٢ نظاما قانونيا مختلفا للادارة فى مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمقاييس بنظام وجهاز سياسى وإقتصادى موحد ونظام قانونى موحد .

وتكمن الصعوبة الأولى التى تواجه تنفيذ الوحدة الاقتصادية الأوروبية الكاملة فى بطء تنفيذ الدول الأوروبية للتوجيهات الثلاثمائة لهيئة تحقيق السوق الموحدة ، وحتى نهاية يونيو ١٩٨٩ لم تكن الهيئة الأوروبية قد أدخلت الى عملية التطبيق الفعلى سوى ٦٨ توجيها فقط ـ فى الوقت نفسه فإن الدول الأوروبية لم تذعن إذعانا كاملا ـ لمبدأ أساسى وهام فى مشروع الوحدة وهو منع الدعم لصناعاتها ـ حتى لاتشوه المنافسة الكاملة بين الأعضاء . وبالنسبة لعملية تحرير حركة رأس المال من خلال إزالة التحكم فى تمويل العملات فلم تحققه حتى الآن سوى بريطانيا ومن المقرر أن تحققه فرنسا والمانيا وإيطاليا فى منتصف عام ١٩٩٠ أما باقى الدول فسوف يمتد بها الأمد فحتى نهاية عام ١٩٩٢ مع إعطاء اليونان والبرتغال تنازلات خاصة حتى عام ١٩٩٥ .(٤٠)

وتمثل المشكلة النقدية جانبا أساسيا من صعوبات الوحدة الأوروبية لأن خلق سوق مشتركة حقيقية يستلزم وجود وحدة نقدية تستند الى بنك مركزى وعملة واحدة ، وقد تم الاتفاق على تحسين نظام نقدى أوروبى للمحافظة على حدود لأسعار تبادل العملات بين الدول الأوروبية ، وقد قبلت بريطانيا ذلك مما أدخلها فى نظام النقد الأوروبى الذى كانت خارجه ، وتفرض بريطانيا بعض القيود على تطوير هذا النظام النقدى وتشاركها فى هذه القيود المانيا بسبب الصعوبات الناجمة عن التفاوت فى قوة العملات الأوروبية ولاشك أن الخلافات التى تحدث بين دول المجموعة الأوروبية حول الوحدة النقدية تاتى بسبب إختلاف القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء فى الجماعة وما يترتب على ذلك من مشاكل التكافل الاجتماعى وكيفية تحقيق تكافؤ الفرص وإقتسام المنافع وتكلفة التكامل . إضافة الى كل ما سبق فإن هناك صعوبات تنبع من المشكلات الخارجية المتعلقة بالمنافسة والتعاون مع الولايات المتحدة واليابان فى الأسواق العالمية وداخل السوق الأوروبية فرغم أن مشروع ١٩٩٢ يتضمن عدم إقامة حواجز إضافية تجاه العالم الخارجى ، فى الوقت الذى تزال فيه هذه الحواجز داخل الجماعة ، فإن هناك مشاكل ناجمة عن عملية التوازى الناشئة بين مايحدث داخل الجماعة وتطورات مشابهة تقضى بإزالة الحواجز بين الدول فى إطار اتفاقية الجات التى كانت مستمرة من عام ١٩٨٦ ـ وتوقفت فى عام ١٩٨٩ بسبب خلافات إقتصادية بين أوروبا ـ والولايات المتحدة وصاحب ذلك مشكلة توحيد الصوت الأوروبى فى المحافل الدولية .

وفى داخل المجموعة الأوروبية أطراف تفضل تعويم أسعار العملات وتركها لحرية العرض والطلب (وهذه وجهات نظر الشركات متعددة الجنسيات العملاقة والتى تفكر بأسلوب السوق العالمية ، وهناك مديرى التنسيق وإزالة الحواجز ودمج الشركات الكبرى فى العالم (بين اليابان ـ وأوروبا الغربية ـ والولايات المتحدة) . وأخيرا هناك وجهة نظر ترى ربط خطوات التحرر التجارى دوليا بإستكمال خطوات الاندماج الاقتصادى الأوروبى . وهذا الاختلاف والتعارض يقف عقبة أمام تكوين سياسة إقتصادية موحدة لدول المجموعة الأوروبية ، خاصة وأن ولاءات الدول قد تتعدد ، فالدانمرك موزعة بين الولاء للجماعة الأوروبية والمجلس الأسكندناف ، كما أن أسبانيا لها علاقات ثقافية قوية مع أمريكا الجنوبية /هذا إضافة لبريطانيا وعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة وأكثر من دولة آسيوية .

ويزيد من الصعوبات سالفة الذكر ، أن اليابان والولايات المتحدة قد تستغلان عملية إزالة الحواجز داخل أوروبا لكى توسع السوق أمام تكنولوجياتها وصناعتها وإستثماراتها من خلال الاستثمار المباشر والمشاركة فى رؤوس اموال الشركات والمصارف الأوروبية وقلاع الانتاج المتعددة فى أوروبا وهكذا فإن هناك تخوفا أوروبيا من أن عملية توحيد السوق الأوروبية سوف يعنى عمليا ليس فتح بلدان أوروبا على بعضها بقدر ما يعنى فتح أوروبا ككل أمام القوى الخارجية غير الأوروبية فيكفى أن يكون لأى مؤسسة إقتصادية أمريكية أو يابانية مثلا فروع فى أى بلد أوروبى ليصبح بامكانها حرية التحرك فى سائر أسواق دول الجماعة ـ وبالنظر إلى الثقل العملاق لاقتصاد هذين البلدين فسيكون من شأن ذلك إتاحة المجال لهؤلاء الأجانب الأقوياء لاكتساح أسواق البلدان الأوروبية الضعيفة ، وتهديد أسواق

---

(٤٠) المرجع السابق .

البلدان الأوروبية القوية فى عقر دارها مثل بريطانيا والمانيا وفرنسا ..

إن ذلك التهديد لم يدفع فقط الى إعطاء شحنة من التريث لخطوات الاندماج ١٩٩٢ ، وإنما أيضا الى عمليات إندماج كبرى بين الشركات داخل البلد الأوروبى الواحد ، وأيضا بين البلدان الأوروبية حتى يمكنها المنافسة أو الاندماج مع الشركات العالمية (يابانية وأمريكية) من مواقف قوى ، مما خلق تهديدا للشركات المتوسطة والصغيرة التى تذخر بها بلدان أوروبا ، مما حدا بالهيئة الأوروبية لاقتراح وضع سقف لعملية الاندماج هذه لايتعداه حجم الشركات الجديدة . وخلال قمة روما للمجموعة الأوروبية فى ١٩٩٠/١٢/١٥ تم الاتفاق بين الدول الأوروبية الأثنتى عشرة على ضرورة ان ينتهى المؤتمر المنعقد على المستوى الحكومى عن إنجاز المعاهدة السياسية والاقتصادية ـ بحيث يتم التصديق من جانب جميع برلمانات الدول الأعضاء عليها قبل بدء العمل بالسوق الأوروبية الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٢ .

والمعروف أن القمة الأوروبية فى ميلانو (أكتوبر ١٩٩٠) قد حددت مرحلة إنتقالية تبدأ من عام ١٩٩٤ ليكون التركيز فيها على تحقيق المزيد من التنسيق فى السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء بما يسمح بإنشاء بنك مركزى أوروبى موحد يتولى الاشراف على جميع المؤسسات والاجراءات المرتبطة بالسياسات المالية والائتمانية للدول الاعضاء كما يشرف على سياسات الصرف الأجنبى ، سواء فيما يتعلق بعلاقات العملات الأوروبية بعضها البعض من جانب وعلاقة هذه العملات بعملات أخرى من جانب آخر .

كما تم الاتفاق على أن تبدأ المرحلة الثالثة فى أول يناير ١٩٩٧ وفيها يتم إتخاذ الاجراءات التى من شأنها إستبدال العملات الأوروبية بعملة واحدة مستقلة وتتطلب هذه المرحلة إنتهاج سياسة السوق المفتوح بما يسمح بتحقيق النمو وخلق فرص عمالة جديدة والتوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . □



دراسة

افريقيا فى عالم ما بعد الحرب الباردة

د . ياسين العيوطى
استاذ العلوم السياسية
بجامعة ولاية نيويورك ، ستوني بروك
والمدير السياسى بالامانة العامة للامم المتحدة سابقا (*)

١ ـ مقدمة :

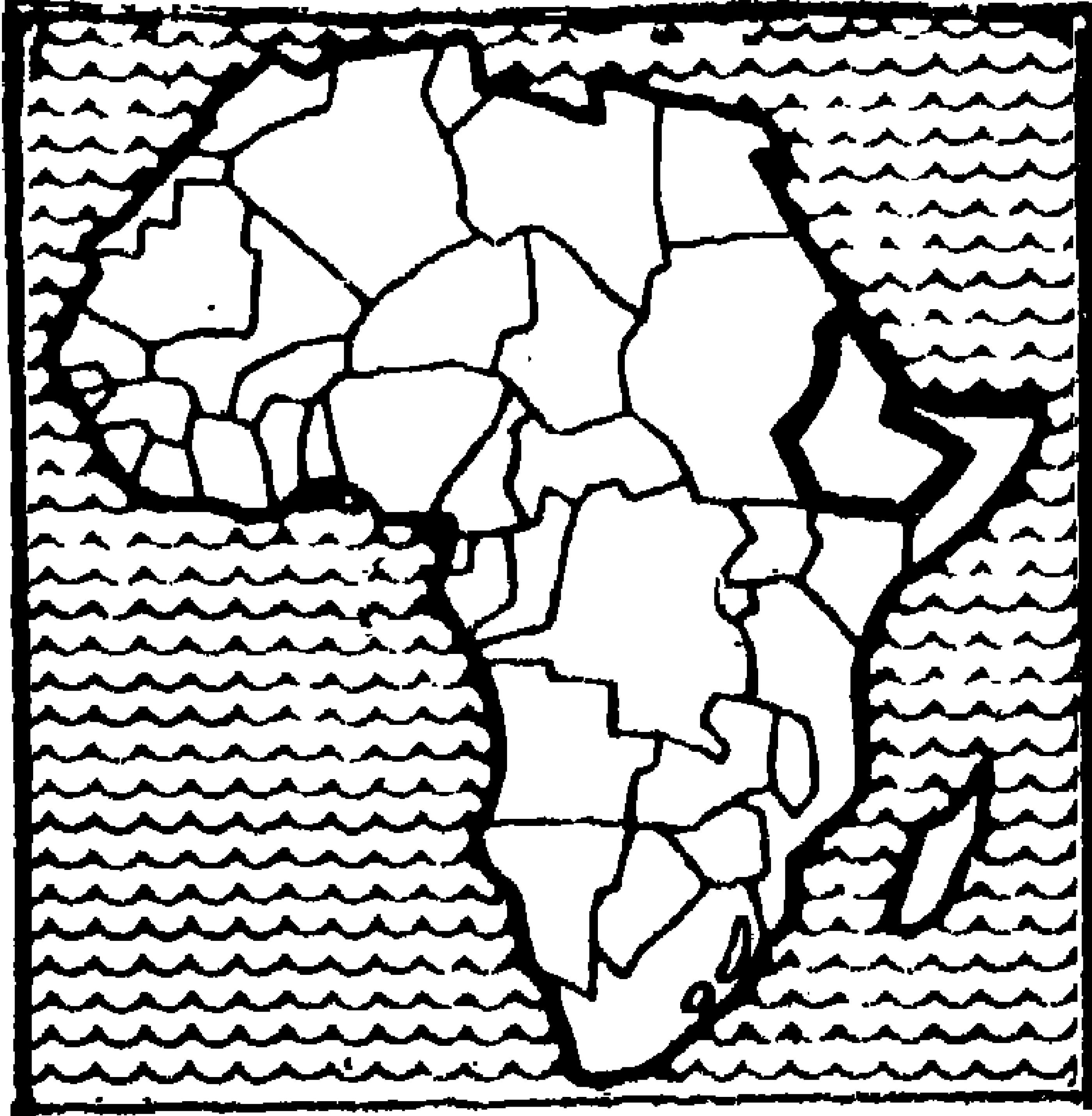
تعالج هذه الدراسة عاصفة حقيقية فى العلاقات الدولية . فابتداء من خريف عام ١٩٨٩ ، بدأ الاتحاد السوفيتى فى الهبوط من مستواه الامبراطورى . كما أخذت الشيوعية ، نظاما وسياسة واقتصادا ، داخل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى كانت تسير فى فلكه ، فى التفكك داخليا وبصورة سلمية فى معظم الأحيان . ووقف العالم يشهد فى ذهول سرعة اختفاء إحدى الدولتين العظميين ، والتحول من نظام عالمى ذى قطبين الى نظام عالمى ذى قطب واحد .

ونتيجة لهذه الأحداث المتعاقبة فى سرعة كبيرة ، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأعظم الوحيدة ، ذات النظام الديمقراطى والاقتصاد الحر والحريات الانسانية الاساسية والأعمال الحرة ، بقيت النموذج العالمى الوحيد ، الذى يحتذى الاخرون حذوه ، ويتفاعلون معه .

لقد توقفت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى بصورة مفاجئة تقريبا ، ووقف الشرق محاولا طاقة جهده تقليد الغرب ، دون أن يكون هذا ناجما عن هزيمة عسكرية أحاقت به .

كيف أثرت كل هذه التطورات على القارة الأفريقية ، رغما عن أن عملية نشوء عالم ذى قطب واحد لم تتم كلية بعد ؟ إن هذه الدراسة تعالج آثار كل هذا على الصراع والمصالحة والاتجاه الى الديمقراطية فى افريقيا فى عالم مابعد الحرب الباردة . وهى دراسة فكرية تنبنى على عدد من الحقائق الاساسية لتوضيح الاستنتاجات التى تستخلصها من التحول العالمى المفاجىء الذى تم فى أقل من فترة عامين ، وإزاء هذا نجد أن المحلل السياسى مضطر الى ممارسة ما يمكن تسميته بقراءة الكف السياسى فى بعض الأحيان إذ يحاول استقراء المستقبل واستنباط مدلولاته بعد فترة قصيرة من التغيرات العالمية الهائلة التى حدثت .

(*) يصدر الكتاب السادس عن السياسات الافريقية والتنظيمات الدولية للمؤلف فى عام ١٩٩٢ ان شاء الله بعنوان : « منظمة الوحدة الافريقية بعد ثلاثين عاما » باللغة الانجليزية فى الولايات المتحدة الامريكية . وقد نشر كتابه الأول فى هذا الميدان فى نيويورك عام ١٩٧٠ بعنوان : « اللاجئون جنوب الصحراء : المحنة الافريقية » عن مطابع جرينوود بريس .



٢ ـ ماذا فعلته الحرب الباردة بالعالم الثالث وخاصة بافريقيا ؟

من الصعب ان يجد المحلل السياسى وصفا لأثر الحرب الباردة على القارة الافريقية أقل من كلمة « كارثة » . كانت الحرب الباردة فى الحقيقة امتدادا للهيمنة الامبريالية من جانب الدولتين العظميين ، امريكا والاتحاد السوفيتى ، ولكن تحت ستار الايديولوجية . وكانت شعارات « الدول التقدمية » و « الدول الموالية للغرب » بمثابة ستار يغطى افريقيا وغيرها من مناطق العالم الثالث ويحجب حقيقة اعتمادها على إحدى الدولتين العظميين . ولذا كان تعبير « الاشتراكية الافريقية » مثلا يستهدف التخفيف من وصمة الاعتمادية ، لكن دون ان يوفق فى هذا . وكان المضمون الايديولوجى والعسكرى للحرب الباردة هو روح ذلك التناطح العالمى بين امريكا والاتحاد السوفيتى . قال أحد العلماء السياسيين الأمريكيين ، وهو « جون لويس جاديس » ، معقبا على ذلك التناطح بقوله : « كلما نظرنا الى الحرب الباردة كصراع بين القومية السوفيتية والقومية الأمريكية . لقد نظرنا الى ذلك الصراع كمنافسة بين اثنين من الايديولوجيات الدولية ، أو بين كتلتين عسكريتين متناحرتين ، أو بين منطقتين جغرافيتين اطلقنا عليهما وصفين لا يفيان بالغرض ، ألا وهما « الشرق » و « الغرب » .[(١)]

وكان من أسوأ آثار الحرب الباردة على افريقيا الهبوط المستمر فى طاقات افريقيا وفى اعتمادها على نفسها فى مجالى التنمية والدفاع ، ذلك لأن افريقيا ، فى عصر الحرب الباردة تولدت فيها عادة « إدمان الاعتمادية » على الغير ، حسبما صرح به مسئول افريقى كبير من منظمة الوحدة الافريقية فى مقابلة معه فى المقر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك . فكلما احتاجت دول افريقيا الى معونات فى مجالات الانماء والدفاع ، اعتمدت الدولة الافريقية المعنية على المناورة من اجل المزايدة بين الشرق والغرب ، مما جعل الدولتين العظميين ، عبر تلك المناورات ، تناوران من أجل وقوع تلك الدولة فى شرك

1. John Lewis Gaddis, «Toward the Post-Cold War World», in Foreign Affairs (New York: The Council on Foreign Relations, Spring 1991) Vol. 70, No. 2, P. 105.

جانب تلك الدولة الاعظم في الحرب الباردة .

ولم تكن الحال كهذه خلال الخمسينات والستينات ، اذ ان اباء الاستقلال الافريقى حاولوا التنحى والبعد عن المبارزة الايديولوجية العالمية ، ساعين الى منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز كوسائل لحماية الاستقلال الذى حصلت عليه دولهم حديثا . ولكن فترة السبعينات والثمانينات كانت فترة انغماس شديد فى سياسات وانشطة ومناورات الحرب الباردة من جانب الدولة الافريقية ، مثلما يتضح فى العديد من الامثلة ، وابرزها الحرب الاريترية ـ الاثيوبية والحرب الانجولية .

وعدا عن اعتماد الدولة الافريقية على المعونة من جانب احد طرفى الحرب الباردة كثمن لانضمام تلك الدولة الى أو ضد احدى الدولتين العظميين ، كان هناك جانب اخر من الجوانب السيئة من آثار الحرب الباردة على افريقيا . ويتلخص هذا الجانب فى ان اهمية الدولة الافريقية على المسرح الدولى ، وكان هو نفسه مسرح الحرب الباردة ، انكمشت وتقلصت اذ اصبحت الدولة تعنى النظام الحاكم فيها . وفى هذا الاطار من ضياع أو تقلص اهمية الدولة الافريقية عن ضياع او تقلص اهمية الدولة الافريقية اصبح النظام الحاكم فى الدولة الافريقية يعنى الشعب والمبادىء والمشاكل فى تلك الدولة بالنسبة للدولتين العظميين ، طرفى الحرب الباردة ، وأدى هذا الى نتائج حتمية ذات عواقب وخيمة بالنسبة للدولة الافريقية ، من بينها : ازدياد الفساد على مستوى الحكم ، والاستهانة بالحقوق الانسانية كانعكاس للدكتاتوريات على مستوى الشعب الافريقى . ونظرت الانظمة الديكتاتورية الافريقية الى الحريات الاساسية كحرية انشاء الاتحادات والنقابات ، وحرية التجمع ، وحرية الكلام والتعبير وحرية الصحافة ، على انها كماليات لا تقدر الشعوب الافريقية المحكومة أن تمارسها أو أن تستمتع بها .

وفيما يتعلق بالاعتمادية الافريقية ، إبان الحرب الباردة ، فى مجال الدفاع ، نرى ان تلك الاعتمادية ، قد غدت عبودية تكنولوجية تعنى الانسياق التام وراء مصادر السلاح . واصبحت الاعتمادية فى مجال التسليح والتكنولوجيا العسكرية المستوردة من أحد طرفى الحرب الباردة ، سواء كان الشرق أو الغرب ، اصبحت اعتمادية شبه كاملة من جانب الدولة الافريقية فى مجالات تكنولوجية أخرى قد لا تكون لها علاقة بالتسليح . وواقع الأمر أن الدولة الافريقية المتلقية لهذا النوع من المعونات غدت رهينة حقيقية لمصادر قطع الغيار وللمؤسسات المالية التى قدمت القروض للدول الافريقية لتشترى الاسلحة وتثرى العالم الصناعى وتزيد من افقار العالم النامى .

ومن خلال تلك الترتيبات والعلاقات المتشابكة فى هذا المجال ، زادت الانظمة الديكتاتورية فى افريقيا من تخليد قبضتها على اعناق مواطنيها الافارقة ، ولم تجد مايشجعها على التفكير جديا فى وضع حد للحروب الداخلية فى اراضيها ولغيرها من الوان التناحر الاجتماعى عن طريق المصالحة والحلول الوسطى القومية . وكمثل ادخال قوات عسكرية اجنبية من اجل القتال على الاراضى الافريقية فى كل من اثيوبيا وانجولا ، وهما المثلان اللذان تعتمد عليهما هذه الدراسة فى الخروج باستنتاجاتها ، تحولا خطيرا فى العلاقة بين الحرب الباردة وافريقيا فى السبعينات والثمانينات حسبما سنشرحه فيما يلى :

٣ ـ الصراع ومحاولة المصالحة بين اريتريا واثيوبيا

ليس من الصواب وصف الصراع الاريترى الاثيوبى بأنه كان حربا اهلية ، وذلك لان اريتريا هى حالة من حالات تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، دون ان تبلغ مقصدها النهائى فى تقرير مصيرها ، وكان ينبغى على النظام العالمى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية وانشأ الامم المتحدة كمنظمة دولية ترعى ، فيما ترعى ، حقوق الشعوب غير المستقلة حتى تمارس فى حرية حق تقرير المصير ، كان ينبغى على ذلك النظام ان يسمح للشعب الاريترى ، بعد هزيمة ايطاليا ، وكانت الدولة المستعمرة فى اريتريا ، بممارسة ذلك الحق بموجب نصوص الفصل الثانى عشر من فصول ميثاق الامم المتحدة . والفصل الثانى عشر من فصول الميثاق ينص على ان الاقاليم التى كانت خاضعة لحكم احدى الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية (ويطلق الميثاق على تلك الدول تعبير « دول الاعداء ») يجب ان تلتئم تحت نظام وصاية الامم المتحدة الى أن تقرر مصائرها بأنفسها . وهنا نرى ان اريتريا ، داخل ذلك الاطار الذى حدده ميثاق الأمم المتحدة لا يختلف فى شىء عن الصومال وليبيا اللتين كانتا ، مثل اريتريا مستعمرتين تحت الحكم الايطالى ، ادى تطورهما بموجب مبادىء الفصل الثانى عشر من فصول الميثاق ، الى الحرية والسيادة والى عضوية الامم المتحدة .

ولكن فى حالة اريتريا ، حالت المناورات السياسية للدول الكبرى داخل الامم المتحدة ضد معاملة الاريتريين بنفس الطريقة ، للرغبة فى تعويض اثيوبيا عن تضحياتها خلال الاحتلال الايطالى الرهيب لها ، وكانت الهدية اريتريا ذات الساحل الطويل على البحر الاحمر ، مع الملاحظة ان اثيوبيا دولة محصورة ارضيا لا تطل على بحار . ونجم عن هذا التضحية بحق شعب اريتريا فى تقرير مصيره بنفسه بان اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام ١٩٥٠ قرار أنشىء بموجبه اتحاد فيدرالى

بين اثيوبيا واريتريا .(٢) ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها هذا الى ممارسة الحكومة الارترية داخل الاتحاد الفيدرالى بصلاحيات الحكم الذاتى فى كل مايتعلق بالشئون الداخلية ، والى قيام حكم ديمقراطى فى اريتريا والى وضع ضمانات لحقوق الانسان والحريات الاساسية فى ارتيريا .

وعلينا أن نلاحظ هنا انه قبل ان توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك القرار ، ارتفعت اصوات كثيرة فى قاعة الجمعية العامة ضده . وكان من بين هذه الأصوات ، صوت السيد (السير) ظفر الله خان ، ممثل الباكستان الذى حذر المنظمة العالمية من مغبة اقرار القرار بقوله :

« من الواضح ان اريتريا المستقلة ستكون اكثر قدرة على الاسهام فى المحافظة على السلم والامن عن اريتريا الموضوعة فى اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا ضد الرغبات الحقيقية لشعبها ، وان حرم ذلك الشعب من حقه الأساسى فى الاستقلال فان ذلك الحرمان سيكون بمثابة بذر بذور الخلاف وخلق التهديدات ضد السلم والأمن فى تلك المنطقة الحساسة من مناطق الشرق الأوسط »(٣)

ولكن من سوء الحظ ، أهملت اصوات المنطق والمشروعية ووفق على القرار الذى يعتبر عدوانا على حق تقرير المصير ، وهو الحق الذى كان وما يزال لب النظام العالمى الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . لذا لم يكن من المدهش أن قامت « حركة تحرير اريتريا » فى عام ١٩٥٨ . وخلال تلك الفترة التى بدأت باقرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٠ وعبورا بقيام الاتحاد الفيدرالى ذاته فى عام ١٩٥٢ ، وانتهاء بعام ١٩٦٢ ، دأبت حكومة اثيوبيا فى أديس أبابا (حكومة الامبراطور الراحل هايلى سيلاسى) فى تصفية قانون الاتحاد من جوهرة كله بغرض ضم اريتريا ضما نهائيا الى الأراضى الاثيوبية كما لو كانت جزءا كان منفصلا عنها وعاد اليها . ورغما عن تلك المحاولات التى اتخذت خلالها كل انواع العسف والظلم والضغط من جانب اديس أبابا ، ظل البرلمان الاريترى متمسكا بأهداف الاتحاد الفيدرالى لحماية شعب اريتريا من محنة الابتلاع عن طريق الضم ، مما أدى بذلك البرلمان الى رفض مشروعات حل الاتحاد اربع مرات . وأخيرا أمرت السلطات الأثيوبية اعضاء البرلمان الاريترى بالقوة أن يجتمعوا ويصوتوا لصالح حل الاتحاد الفيدرالى فى ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ .(٤)

كان هذا هو العدوان رقم ٢ على حق شعب اريتريا فى تقرير مصيره بنفسه ، ان نعتبر فرض الاتحاد على اريتريا العدوان رقم ١ على ذلك الحق المشروع . ونجم عن هذا اندلاع لهيب حرب دامت ثلاثين سنة وانتهت فى شهر مايو ١٩٩١ بأن استكملت « جبهة التحرير الشعبية الاريترية » احتلال كل اراضى اريتريا بقوة السلاح واقامة حكومة مؤقتة فى العاصمة اسمرة ، بعد ان اندحرت الجيوش الاثيوبية فى معارك دامية . ولم يتم ذلك النصر لشعب اريتريا الا بعد ان راح ضحية حرب الثلاثين سنة ضد اثيوبيا ما يقدر بمليون اريترى (وتقديرات مجموع الشعب الاريترى كله تتراوح ما بين ٣ و ٥ ملايين نسمة) ، وهرب الرئيس الاثيوبى منجستو هايلى مريام الى زمبابوى وانتهى النظام الماركسى فى كل ارجاء اثيوبيا ذاتها .(٥)

ونستخلص من سرعة انهيار النظام الماركسى فى اثيوبيا خير دلالة على أن حياة أى نظام كنظام منجستو استمد قوته وحياته من الحرب الباردة لا يمكن له ان يستمر بدون شريان الحياة الذى تغذيه الحرب الباردة ذاتها . واذا انتهت انتهى . لقد كان استمرار نظام منجستو طيلة ١٧ سنة (١٩٧٤ ـ ١٩٩١) يرجع فى معظمة الى « ولاء القوات المسلحة ، ودهاء أجهزة المخابرات التى سيطر عليها الألمان الشرقيون ، وانفتاح دفتر الشيكات فى الكرملين » .(٦) واشارة الى دفتر الشيكات السوفيتى ، تقدر المعونات السوفيتية الى ذلك النظام العميل ، صنيعة الحرب الباردة ، بحوالى ١١ بليون دولار ، الا أن تلك العلاقة الاعتمادية الطويلة ، اعتماد النظام الاثيوبى على المعونات السوفيتية من أجل الاستمرار فى الحياة ، بدأت تتغير فى عام ١٩٨٨ ، اذ بدأ ميخائيل جورباتشوف » فى التدقيق فى قيمة الحروب غير المباشرة (أى الحروب التى لا تدخلها الجيوش السوفيتية مباشرة ولكنها تحقق اهدافا معنية للاستراتيجية السوفيتية العالمية) فى العالم الثالث

2. U.N. General Assembly Resolution 390-A, 5th Session, Dec. 2, 1950.
3. U.N.General Assembly, Official Records, 5th Session, Ad Hoc Political Committee, Nov. 8, 1950, P. 346.
4. Lionel Cliffe and Basil Davidson, eds., The Long Struggle of Eritrea For Independence and Constructive Peace (Trenton, N.J.: The Red Sea Press, Inc., 1988), P. 29.
5. Crawford Young, «A Look at Sub-Saharan Africa», in Sea Changes: American Foreign Policy in a World Transformed (New York: Council on Foreign Relations Press, 1990), P. 93.
6. Jeffrey M. Elliot, ed., Third World 91/92 (Sluice Dock, Guilford, Conn.: The Dushkin Publishing Group, 1991), P. 100.

وفائدتها للاتحاد السوفيتى . زد على ذلك ان قوات « منجستو » اثبتت ابتداء من ذلك العالم بصورة متزايدة عدم قدرتها على هزيمة الثورات الثلاث : ثورة اريتريا وثورة اليتجرانيين وثورة الأوروموا . وفى أوائل عام ١٩٩٠ ، غير الاتحاد السوفيتى موقفه من منجستو بعد ان حذروه علنا بأن حروبه لا يمكن لها ان تنتهى بالنصر ، بأن انقصوا مقدار المساعدات التى كانت توضع تحت تصرفه للإقلال من قدراته على الاستمرار فى ذلك الهوس العسكرى . ومن أبرز الامثلة على هذا التغير من جانب الاتحاد السوفيتى نحو عميله فى أديس أبابا انه خلال محاصرة القوات الاريترية لأفضل القوات الاثيوبية قدرة على القتال وهى الجيش الاثيوبى الثانى ، فى أسمرة ، ناشد منجستو القواد السوفييت مرارا بان يسمحوا لطائرات الشحن السوفيتية من طراز انتونوف ، التى كانت تقبع بارض المطارات العسكرية فى اديس أبابا ، بأن تمون القوات الاثيوبية المحاصرة ، ولكن دون ان يستجيبوا لمناشداته الملحة .

ولم ينتصف شهر فبراير ١٩٩١ ، حتى اصبح وضع « منجستو » العسكرى أشد حرجا ، بعد ان استولت قوات جبهة التحرير الشعبية الاريترية على مصوع على البحر الأحمر ، وذلك بعد معركة تعتبر من اشد المعارك العسكرية ضراوة فى افريقيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . وما أشد الفارق بين ذلك الموقف فى عام ١٩٩١ والموقف فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حين هاجمت القوات الاريترية ميناء مصوع فى تلك الفترة من اواخر السبعينات ، وخفت سفن الاسطول السوفيتى المرابطة فى البحر الأحمر قبالة الساحل الاريترى الى ضربها ضربا قاسيا من البحر مما أدى الى جلاء القوات التحريرية من ذلك الميناء الهام .[٧]

وفى محاولاته اليائسة للتعويض من المساعدات السوفيتية له ، رأى « منجستو » فى أواخر عهده ان المساعدات الاسرائيلية التى بدأت اسرائيل فى منحها له قد تفى بحاجاته فى مواجهة أعدائه والثورات ضد نظامه ، ولكن دون جدوى . وكانت اسرائيل قد انتهزت فرصة الوضع الداخلى فى اثيوبيا وبدأت فى تقديم المساعدات لمنجستو لتحقيق اهداف معينة من اهمها الحصول على موافقة النظام الاثيوبى على ترحيل كل اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) من أثيوبيا الى اسرائيل وهو الهدف الذى تحقق قبيل دخول قوات اليتجرانيين الثائرة ، التى دربتها الثورة الاريترية على القتال ، العاصمة اديس ابابا .

وتتابعت احداث شهر مايو ١٩٩١ لتبين بشكل واضح نهاية احدى كوارث الحرب الباردة التى شهدت اهدار أنهار من الدماء الافريقية . وتلاحقت تلك الأحداث على النحو التالى : فر منجستو الى زمبابوى (٢٢ مايو) ، ودخلت قوات جبهة التحرير الشعبية الاريترية عاصمة اريتريا ، اسمرة (٢٥ مايو) ؛ واستكملت الولايات المتحدة الأمريكية التى غدت القابلة المعنية بمولد حكومة اثيوبية جديدة ، استكملت الترتيبات الخاصة لنقل السلطة فوق اديس أبابا الى قوات الجبهة الثورية الديموقراطية للشعب الاثيوبى (٢٥ مايو)(واقامت الجبهة الثورية الديموقراطية حكومة انتقالية فى اديس أبابا (٢٧ مايو) ويمكن تلخيص التركة التى خلفتها الحرب الاريترية الاثيوبية التى دامت ثلاثين عاما بما فى ذلك حكم منجستو لفترة سبعة عشر عاما فى كلمتين . « الفقر والصراع » .[٨]

من أجل هذا يمكن القول بأن لكل نظام منجستو من أثيوبيا وما يمكن ان يستتبعه من امكانية تفتت اثيوبيا كبلد واحد هما من آثار انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وظهور تعاون بين موسكو وواشنطون اثبت وجوده فى العديد من المناسبات بما فى ذلك حرب الخليج الثانية التى حررت الكويت من الاحتلال العراقى فى يناير/فبراير ١٩٩١ . ومن الجلى أن موسكو ، التى كانت تعتبر اثيوبيا واريتريا ورقتين من اوراق الحرب الباردة ، قررت فى عهد البيريسترويكا واعادة تنظيم الحكم والاقتصاد السوفييتين ان تلك المنطقة قد فقدت الكثير من اهميتها الاستراتيجية فى هذه المرحلة الدولية التاريخية . ومرة اخرى نرى العالم الثالث يدفع ثمن تصارع الكتلتين الشرقية والغربية بأرواح ابنائه وبناته وبمصادر ثرواته الطبيعية التى تحطمت او اهملت من جراء ذلك التصارع وباضعاف قدرته على اتخاذ القرارات السيادية ابان الحرب الباردة .

لقد تجلت الحقيقة الدولية الجديدة لعالم اليوم ذى القطب الواحد بأوضح دلائلها فى كون الولايات المتحدة الأمريكية هى اللاعب الوحيد فى محاولات التصالح فى اثيوبيا . ومن الصعب جدا فى هذه الأونة التكهن باحتمالات نجاح امريكا أو فشلها فى محاولاتها الحاضرة التى تبلورت فى انعقاد مؤتمر فى أديس أبابا فى أول يوليو ١٩٩١ يستهدف إنشاء حكومة انتقالية فى اثيوبيا تمهيدا لاجراء انتخابات فى البلاد . أما الحكومة المؤقتة الارتيرية فقد أعلنت أنها تنوى إجراء استفتاء حول مستقبل ارتيريا فى غضون سنتين . ومن المحتمل أن يتم هذا الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة[٩]

على أية الحالات ، ما من شك فى أن الحرب الباردة ،

---

7. Idem.
8. The Christian Science Monitor, May 23, 1991.
9. The New York Times, June 29, 1991, and July 1, 1991.

لو استمرت ، لأدت الى استمرار النكبة الاثيوبية ، أى الى استمرار التضحيات الهائلة التى تكبدها فيما مضى الشعبان الاثيوبى والارتيرى .

٤ ـ اتفاقية السلام الأنجولية

فى ١ مايو ١٩٩١ ، وقعت حكومة أنجولا الموالية لموسكو فى لشبونة ، البرتغال ، اتفاقية لوقف إطلاق النار مع حركة الاتحاد الوطنى للاستقلال الكامل لانجولا (يونيتا) . وهكذا انتهت الحرب الأهلية الأنجولية التى دامت ستة عشر عاما وراح ضحيتها ما يزيد على الـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، عدا التحطيم شبه الكامل للاقتصاد الانجولى . واختتم الطرفان الموقعان على الاتفاقية وهما حكومة انجولا التى تمثل الحركة الشعبية لاستقلال أنجولا (MRLA) وحركة يونيتا ، فصلا من الفصول الدامية للحرب الباردة فى القارة الأفريقية . وكانت حركة MPLA ابتداء من عام ١٩٧٦ تستمد سلاحها والمساعدات الأخرى من الحكومة السوفيتية التى كانت وراء تدخل قوات كوبية مسلحة فى القتال بين الحركتين الأنجوليتين لصالح الحركة الحاكمة هذا بينما استمدت UNITA بزعامة جوناس سافيمبى المعونات العسكرية والمدنية من جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الامريكية . وواقع الامر أن تدخل قوات جنوب إفريقيا فى الحرب الأهلية الأنجولية ، واحتلالها اراضى انجولية كانت انشطة عسكرية تستهدف إحباط هجمات الـ MPLA والقوات الكوبية ضد UNITA وما أن اتفق رأى الأطراف المعنية على ضرورة الربط بين استقلال ناميبيا عن جنوب إفريقيا وانسحاب الكوبيين من أنجولا ، توصل الجميع الى اتفاق حول هذه المعادلة السياسية العسكرية ذات الشقين فى عام ١٩٨٨ . ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة فك ارتباط الاستقلال الناميبى والانسحاب الكوبى من براثن الحرب الباردة . وفى شهر أغسطس من تلك السنة ، انسحبت قوات جنوب إفريقيا من الأراضى الأنجولية تحت ضغط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . وبمجرد أن تم هذا ، وقعت أنجولا وجنوب إفريقيا وكوبا اتفاقا ثلاثيا فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ يربط رسميا بين استقلال ناميبيا من جنوب إفريقيا وانسحاب القوات الكوبية التى بلغ عددها خمسين ألفا من أنجولا فى موعد لا يتجاوز منتصف عام ١٩٩١ . وفى الوقت ذاته تعهدت جنوب إفريقيا بأن تكف يد العون الى UNITA نظرا لانسحاب كوبا من الأراضى الأنجولية . وتم تنفيذ هذه الخطة الشاملة بنجاح ، إذ تناقصت المعونة المقدمة الى UNITA ، وأخذت القوات الكوبية فى الانسحاب ، تدريجيا من أنجولا ، وتوصلت ناميبيا الى استقلالها فى شهر أبريل عام ١٩٩٠ .

وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٩١ ، صعد جنرال كوبى سلم طائرة عسكرية فى مطار لواندا بأنجولا ، فى طريقة الى هافانا ، عاصمة كوبا ، وصرح قائلا : « أنا آخر عسكرى كوبى من مجموع ٥٠ ألف جندى يغادر انجولا » . وكان هذا التصريح خير إيضاح على أن الحرب الباردة قد انتهت . وفى ٣١ مايو ١٩٩١ ، وقع رئيس انجولا ، هوزيه ادواردو دوس سانتوس ، وقائد UNITA ، جوناس سافيمبى ، اتفاقية السلام فى لشبونة ، بحضور رئيس وزراء البرتغال ، ووزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والأمين العام للأمم المتحدة .وتحدد الاتفاقية أنه فى الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر عام ١٩٩٢ تجرى انتخابات تتمخض عنها حكومة أنجولية قومية .

ومرة أخرى نلاحظ أن الحرب الباردة قد خلفت فى انجولا تركة من عدم الثقة والتدمير .

ولكن بما أن أمريكا والاتحاد السوفيتى ، طرفى الحرب الباردة التى انتهت ، قد توصلا الى تقارب ، دولى فيما بينهما ، نراهما يعكسان هذا الوضع التصالحى الجديد على النزاع الأنجولى الذى غذته الحرب الباردة بإيديولوجيتها وأسلحتها وخصوماتها وتآمراتها . وقبل أن تتوصل الدولتان العظميان الى التصالح فيما بينهما ، أدى ضعف الأنظمة الافريقية والديناميكية التخريبية للحرب الباردة معا الى إنتاج هيمنة للدول العظمى فوق التراب الأفريقى .

إن أحدا لا يتوقع الانتقال من النظام الماركسى والحرب الأهلية فى أنجولا الى النظام الديموقراطى أن يكون خاليا من التعقيدات . ولكن رياح التغيير فى اتجاه الديموقراطية تهب الآن على القارة الافريقية الى درجة تسمح للمحلل السياسى أن يتوقع درجة من النجاح لهذه التغييرات التاريخية فى القارة . لقد أدت الحرب الأهلية الأنجولية الى تحويل إحدى الدول الافريقية ذات الامكانيات الكبيرة للثراء القومى ، الا وهى أنجولا ، الى دولة من أفقر دول العالم . ولكن من المتوقع أن يؤدى انتهاء الحرب الأهلية الى مدخرات قومية سنوية لا تقل عن بليون دولار سنويا ستغذى الاقتصاد الأنجولى الذى حطمته يدا الحرب الباردة(١١) .

٥ ـ الاتجاه الديموقراطى كظاهرة إقليمية :

يعتبر الاتجاه نحو الديموقراطية الناجم الى حد كبير عن انتهاء الحرب الباردة من أهم التطورات العالمية الداعية الى التفاؤل فى عصر ما بعد الحرب الباردة . وكما ذكرنا آنفا ، يعتبر عالم اليوم عالما ذا قطب واحد بمعنى

---

11. The Christian Science Monitor, January 3, 1991.

أن العناصر الرئيسية للقوة العالمية تتركز حاليا فى يدى دولة عظمى واحدة ، ألا وهى الولايات المتحدة الأمريكية . وإذ نحلل الآن الاتجاه الديموقراطى كظاهرة من ظواهر عالم ما بعد الحرب الباردة فى القارة الافريقية مثلما فى غيرها من القارات ، علينا أن نضع فى اعتبارنا مصدرين آخرين ، عدا انتهاء الحرب الباردة ذاتها ، من مصادر هذه الظاهرة فى القارة الافريقية ، ألا وهما التكنولوجيا الحديثة والتكامل الاقتصادى . يقول جون لويس جاديس ، العالم السياسى الأمريكى : « لقد أدت الانتصارات فى التكنولوجيا العسكرية والتقدم فى الاندماج الاقتصادى الى إزالة العزلة بين أجزاء العالم التى فرضتها المسافات الجغرافية بين تلك الأجزاء(١٢) .

وفى إفريقيا ، ازدادت قوى التكنولوجيا والتكتل الاقتصادى حدة ومفعولا فى إفريقيا نتيجة فقد العديد من الأنظمة الحاكمة فى إفريقيا لمشروعيتها نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة والقحط والصراعات الأهلية والتصحر وما الى ذلك من الكوارث القومية التى شهدتها إفريقيا فى العقود الثلاث التى أعقبت أفراح الاستقلال فى أوائل الستينات .

ونجد أن نهاية الحرب الباردة قد تميزت بانتصار الممارسات الديموقراطية والاقتصاد الحر غير المكبل بالقيود الحكومية : ومن الممكن القول أن الاتجاه نحو الديموقراطية سيبرهن آخر الأمر على أنه أعظم قوة ثورية فى إفريقيا والحركة اللاتينية وآسيا وأوربا الشرقية . غير أنه من الصعب التنبؤ فى الوقت الحاضر بأثر نمو الاتجاه نحو الديموقراطية فى وسط الخراب الاقتصادى فى إفريقيا ، ذلك لأنه لا توجد سوابق تاريخية مناسبة على اقتران هذه العوامل معا فى وقت واحد . رغما عن هذا ، فإن الحركة الديموقراطية ، فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، تسير قدما بسرعة متزايدة ، وهى الحركة التى تتمثل فى العناصر التالية فى الانتخابات الحرة المضمونة ذات الطابع التنافسى من أجل الوصول الى كل مراكز القوة السياسية الرئيسية ، على أساس من الاقتراع العام الذى يسمح بهذه الأجراءات على أساس أنها المصدر لمشروعية السلطة(١٣) .

وتتعدد الأمثلة على الاتجاه نحو الديموقراطية فى إفريقيا فى عصر ما بعد الحرب الباردة . ففى جمهورية بنين ، انتهى عصر الحكم العسكرى فى مارس ١٩٩١ بعد فترة دامت ثمانى عشر سنة ، حينما أصبح رئيس بنين ، الجنرال ماثيو كيريكو ، أول رئيس إفريقى يعزله الاقتراع العام بين الناخبين فى تلك الدولة الافريقية . وقبل هذا الحدث التاريخى ، تولت السلطة فى دولتين آخريين ، هما الساحل الأخضر ، وساو تومى وبرنسيبى ، حكومتان جاءتا نتيجة لانتخابات خاضتها أحزاب متعددة . كما تواجه أنظمة الحزب الواحد والحكم العسكرى فى هذه المرحلة تحديات قوية فى الدول الافريقية التالية الكونجو ، غانة ، توجو ، غينيا ، كينيا ، زامبيا ، وزائير ، وأرغمت الحركة الديموقراطية فى مالى الجنرال تراورى على التخلى عن السلطة الفردية الأوتوقراطية التى دامت فى تلك الدولة الافريقية حوالى أربعة وعشرين عاما .

ومن جهة اخرى ، عملت أنظمة افريقية اخرى على الإستجابة الى مطالبات التغيير ، مثلما حدث فى ساحل العاج وجابون ، والأمر الذى أدى الى استمرار الحاكم فى الحكم مع السماح بدرجة من التعددية . كما فى الحالات التى تتباطأ النظام الافريقى فيها فى الاستجابة الى تلك المطالبات بالتغيير ، اثبت ذلك التباطؤ انه كارثة للحاكم ونظامه ، مثلما حدث للرئيس الراحل « صمويل دول » (ليبريا) ، « وسياد برى » (الصومال) . وتعتبر التجربة النيجيرية من أكثر تجارب افريقيا فى الاتجاه نحو الديموقراطية فى عصر ما بعدا الحرب الباردة اثارة للاهتمام السياسى . ذلك لأن الحكومة العسكرية فى نيجيريا قد سمحت لحزبين متنافسين بالتصارع الديموقراطى عن طريق الانتخابات الحرة بغية الانتقال بهذه الدولة الافريقية الكبيرة من الحكم العسكرى الى الحكم الديموقراطى . وحينما انعقد مؤتمر القمة الافريقية فى صيف عام ١٩٩١ فى مدينة أبوجا ، العاصمة الجديدة لنيجيريا ، دعا رئيس نيجيريا الحالى ، « ابراهيم بابا نجيدا » الى « معانقة مخلصة » للديموقراطية فى افريقيا .

ومما لا شك فيه أن نهاية الحرب الباردة قد أسهمت اسهاما كبيرا فى دعم الاتجاه نحو الديموقراطية فى افريقيا وفى غيرها من مناطق العالم . وفى هذا الصدد ، علينا أن نلاحظ الرابطة المباشرة بين اقتصاد السوق الحرة والديموقراطية .. والسبب الأول فى هذه الرابطة بين السوق الحرة والديموقراطية هو أن السوق تعمد الى تقليص قوى الحكومة الى درجة تفقد الحكومة إزاءها القدرة على فرض الضوابط والروابط غير المناسبة للحرية الاقتصادية . « ان الرأسمالية تناسبها الديموقراطية ، كما أن الديموقراطية تناسبها (الرأسمالية) .(١٤) والضغط الأمريكى فى هذا الاتجاه العالمى كبير ، ومن

12. Gaddis, Op.Cit., P. 102.

١٣ . من أحسن المصادر فى هذا الموضوع كتابان هما :

Francis Fukuyama, «The End of History», The National Interest, No. 16 (Summer 1989) PP. 3-18., and Tony Smith. «Democracy Resurgent», in Sea Changes, Op.Cit., PP. 152-160.

14. Smith, Ibid., P. 155.

الامثلة المتعددة على هذا التصريح ذى الصيغة المتعالية الذى ادلى بها الوسيط الأمريكى فى الصراع الاثيوبى حين قال فى لندن : « لا ديموقراطية ، لا تعاون من جانب امريكا » .(١٥)

نتيجة لهذه المتغيرات ، نرى أن منظمة الوحدة الافريقية قد لفظت عن نفسها صبغة الخجل ازاء الأنظمة المناهضة للديموقراطية فى افريقيا ، واصبحت أكثر مطالبة بتطبيق الاجراءات الديموقراطية فى القارة ، وهى تشابه هنا ما أقدمت عليه أخيرا منظمة الوحدة الأمريكية . وهذا راجع الى عمق الادراك العام بأنه بين الديموقراطية وحقوق الانسان والتنمية عروة وثقى فى فترة ما بعد الحرب الباردة .

٦ ـ النظرة الافريقية الى النظام العالمى الجديد

فى الخامس من شهر يونيو ١٩٩١ ، ألقى الرئيس السوفيتى « ميخائيل جوربا تشوف » خطابا فى الاحتفال الذى نظمته له لجنة جائزة نوبل فى أوسلو ، عاصمة النرويج ، بمناسبة تسلمه جائزة نوبل للسلام التى منحت له فى عام ١٩٩٠ . وفى خطابه التاريخى ذاك ، قال جوربا تشوف : « ان فشلت البريسترويكا ، لانقضت توقعات الدخول فى فترة تاريخية جديدة للسلام ، على الاقل خلال المستقبل الذى يمكن التنبؤ به » .(١٦) كان هذا تلميحا بعدم الوثوق بمستقبل التطورات العالمية فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، ولم يضع هذا التلميح فى زحمة الأحداث فى افريقيا وهى القارة التى يبدو أنها تعى معناه كلية . لذا تتميز النظرة الافريقية الى النظام العالمى الجديد لا بعدم الوثوق فى معناه وأهدافه فحسب ، بل بالتشكك أيضا . وكأن افريقيا تقول « ماذا يعنى هذا النظام العالمى الجديد بالضبط ؟ » وتتعدد التفسيرات والتأويلات ، ولا يستطيع أحد حتى الان أن يقول بمصداقية الواثق مما يقول : « ان النظام العالمى الجديد يعنى كذا وكيت على وجه التحديد » . وتستشعر افريقيا وغيرها من مناطق العالم الخوف من احتمالات الصراعات الأثنيةوالقبلية داخل الدولة الواحدة ، وتتساءل : « اذا انفرط عقد الاتحاد السوفيتى ، فمن يستطيع أن يأمن شر نتائج تفكك الوحدة الأرضية وعواقبها الوخيمة ؟ » .

هذا جانب من جوانب نظرة افريقيا الى النظام العالمى الجديد متجسدة فى التخوف من احدى مظاهره الأولية . زد على ذلك احساس افريقيا بشىء من الرهبة والحذر تجاه المراحل الانتقالية العسيرة التى تقبع فى الطريق الى الديموقراطية واقتصاديات السوق المفتوحة . ولكن على الرغم من ذلك يمكن الاشارة الى ما حدث فى الجمهورية الروسية ، وهى أكبر الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتى حيث أجرى بها للمرة الأولى فى تاريخها الذى يمتد الف سنة اقتراع حر ديموقراطى نجم عنه انتخاب يلتسين رئيسا الى ان كان هذا الحدث يمكن أن يتم فى الجمهورية الروسية حيث لا تقاليد ولا تاريخ ولا سوابق يمكن لها أن تؤمن نجاحه ، فما بالك بافريقيا التى تتسم تقاليدها على مستوى القبيلة بالحوار والاختيار داخل اطار المجلس القبلى الذى يمكن افريقيا من تطويره من مستوى القبيلة الى مستوى المقاطعة ثم مستوى الدولة ان تكاملت الظروف والعوامل الرئيسية فى التحول نحو الديموقراطية ؟ اذن المؤشرات ايجابية فى هذه الناحية . ولم تلبث الأدلة على هذه الاحتمالات الايجابية أن توفرت فى صورة المؤتمر القومى الذى عقد فى برازافيل ، عاصمة الكونغو وهى احدى الدول الافريقية الاكثر تصميما على ممارسة العقيدة الماركسية واللينينية . التأم شمل ذلك المؤتمر فى أواخر شهر يونيو عام ١٩٩١ وحضره حوالى ١٥٠٠ مندوب ومندوبة وتمثل فى انعقاده وفى قراراته ما يمكن وصفه بحق ثورة ديموقراطية نابعة من الأصول القبلية الافريقية . وكان المؤتمر بمثابة اجتماع قروى افريقى حيث توصل فيه الزعماء القبليون ، ممثلين لمصالح وتقاليد قبائلهم ، الى اتفاق شعبى عن طريق الحوار ثم الاجماع . وعلق السفير الأمريكى فى برازافيل ، جيمس فيليبس ، على تلك الظاهرة ، عقب انعقاد المؤتمر ، بقوله « لا شك فى أن هذه هى طريقة افريقيا فى حل المشاكل . انها الطريقة المتبعة فى القرى الافريقية » .

وهناك جانب اضافى لنظرة افريقيا الى النظام العالمى الجديد ، ويتأتى من التفكك المستمر لسياسات وبرامج الابارتيد أو التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا . ويعزى هذا الجانب ، الى حد ما ، الى انتهاء الحرب الباردة وهى النهاية التى ولدت التطورات التى توصف الان بالنظام العالمى الجديد . لقد استخدمت حكومة جنوب افريقيا ذريعة رئيسية تبرر بها عقلية القلعة التى يتميز بها النظام هناك منذ أوائل الخمسينات . وهذه الذريعة هى أن جنوب افريقيا يحيط بها سور من الدول الافريقية الموالية لموسكو ، وهذا خطر على مصالح النظام والسكان البيض يضاف الى خطر المجلس الوطنى الافريقى (ANC) . أما وقد تهاوت الات الايديولوجية والنظام الشيوعيين ، سقطت ذريعة التحصن بايديولوجية الابارتيد وبترسانة

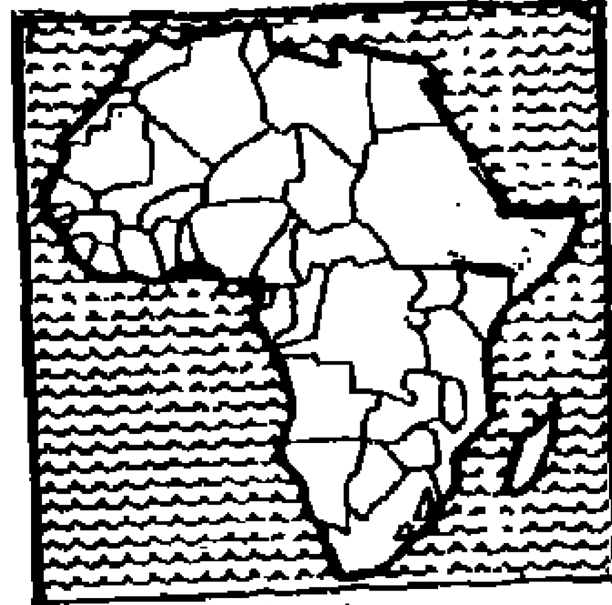
15. The Washington Post, June 6, 1991
16. New York Times, June 6, 1991.

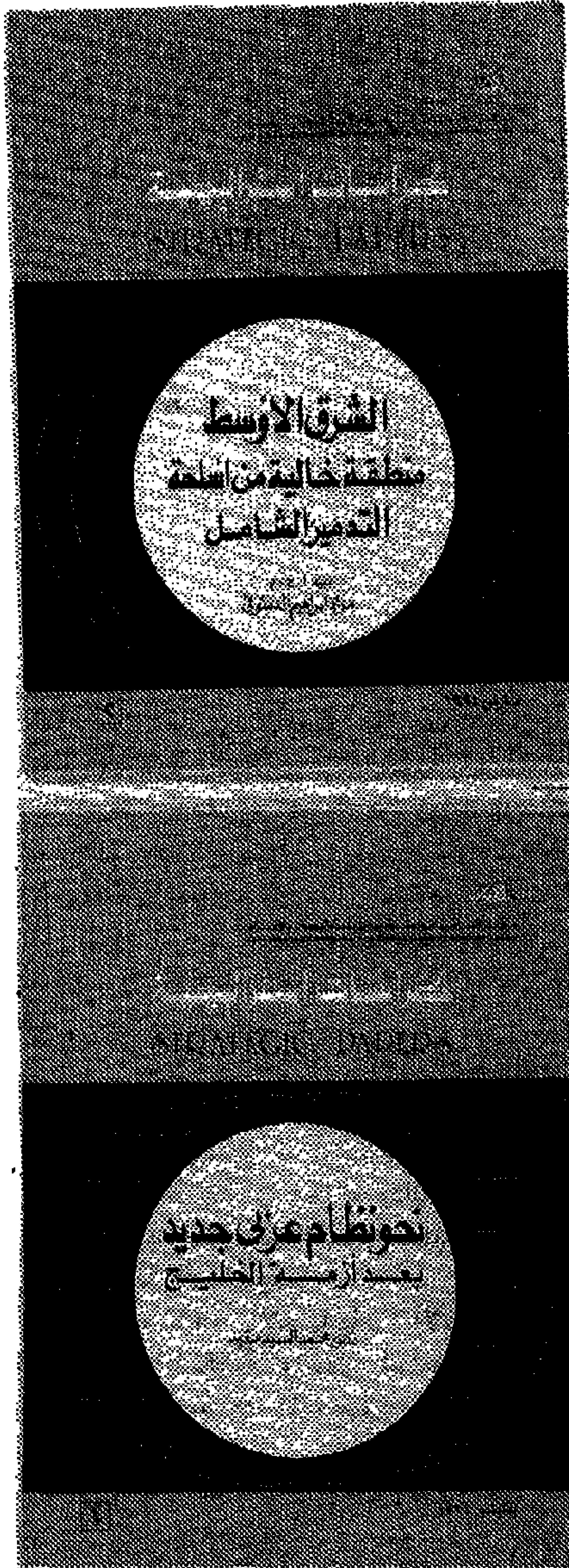
رهيبة من أسلحة الحرب الهجومية والدفاعية ، التى استخدمها نظام جنوب افريقيا فى مواجهته للثورة السوداء والملونة فى تلك البلاد .

ومن الصعب التنبؤ الآن بمستقبل امكانيات اندماج جنوب افريقيا المتحررة من الأبارتيد اقتصاديا فى تكتل موسع جديد لاقتصاديات ولتنمية الجنوب الافريقى كمنطقة واحدة . غير أن الدلائل تشير الى أن هذا المستقبل آت لا ريب فيه بغض النظر عن صورة هذا الاندماج ، فى ضوء التصورات الحالية الافريقية لمعنى النظام العالمى الجديد مطبقا تطبيقا افريقيا .

لقد اتخذت منظمة الوحدة الافريقية فى مؤتمر القمة لعام ١٩٩١ فى أبوجا ، عاصمة نيجيريا الجديدة ، قرارا بانشاء السوق الافريقية المشتركة . والطريق طويلة لتحقيق هذا الهدف على مستوى القارة ، خصوصا وأن الاتفاقيات السابقة التى وقعتها افريقيا من قبل ، مثل اتفاقية لومى ، لا تؤدى الى الاندماج الاقتصادى بصورة فعلية . ولكن السبيل الى التنسيق الاقتصادى بين مختلف التكتلات الحالية أو المحتملة مازال مفتوحا وسيدعم عبر الزمن وتحت ضغط الأحداث والتطورات العالمية المثيرة التى تتم بصورة سريعة وربما يومية .

على أية الحالات ، مازالت افريقيا تقف جانبا ، تنظر الى النظام العالمى الجديد نظرة الحائر فى معناه الحقيقى ومدلولاته الفعلية ، وهذا طبيعى لأن ذلك النظام مازال ينتظر التعريف والتحديد . □





كراسات استراتيجية

مشروع جديد لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يسر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ان يعلن الى جمهوره من الباحثين والقراء فى مصر والعالم العربى ، وفى كافة مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والسياسية فى العالم ، عن اصدار سلسلة « كراسات استراتيجية » .

ان المركز وهو يقدم هذه السلسلة كاحدث اصدار له انما يواصل مسيرته الطويلة نحو تنوير الراى العام المتخصص بابعاد القضايا الاستراتيجية التى تواجه مصر والامة العربية وهى المسيرة التى بدأت منذ انشاء المركز عام ١٩٦٨ .

وتتوجه هذه السلسلة اساسا الى صانعى القرار واصحاب الراى فى مصر من اجل طرح سياسات وتصورات تعالج المشكلات التى تواجهها مصر والامة العربية . وهى بهذا التصور تطبع بكميات محدودة ولا تطرح بالاسواق او المكتبات وانما تقتصر على المشتركين فيها ، على اساس اصدار ستة اعداد فى السنة ، فضلا عن امكانية اصدار اعداد استثنائية او غير عادية حسب التطورات السياسية والاستراتيجية الهامة فى العالم .

صدر منها حتى الآن خمسة اعداد هى ١ ـ نحو نظام عربى جديد بعد ازمة الخليج ٢ ـ الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ٣ ـ العرب والنظام العالمى الجديد .. الخيارات المطروحة ٤ ـ تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بعد ازمة الخليج ٥ ـ التخصصية واصلاح الاقتصاد المصرى .

ويسر المركز دعوة الهيئات والافراد المهتمة الى الاشتراك فى « كراسات استراتيجية » وتحويل قيمة الاشتراك نقدا او بشيك باسم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

ت : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦ ـ ٧٥٨٢٢٢ ـ ٧٦٦٣٣٣

فاكسميلى : ٧٤٥٨٨٨

الرقم البريدى : ١١٥١١

الاشتراك السنوى فى كراسات استراتيجية خمسون جنيها للداخل وخمسة وعشرون دولارا للدول العربية وخمسون دولار للدول الاجنبية

دراسة

الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث

تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيرى والتنمية*

د . ألفت حسن أغا

خبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

اهتم الكثير من الباحثين فى مجالات متعددة بتناول قضية الاتصال الجماهيرى والتنمية بالبحث والدراسة ، وتطرق كل باحث إلى زاوية من زوايا هذه القضية فى محاولات جادة للتوصل الى وضع تصورات محددة للدور الذى يمكن أن يلعبه الاتصال الجماهيرى فى تنمية العديد من الدول النامية فى العالم الثالث . ويمكن القول أن قضية دور الاتصال الجماهيرى فى التنمية ترتكز على خمس ركائز أساسية هى :

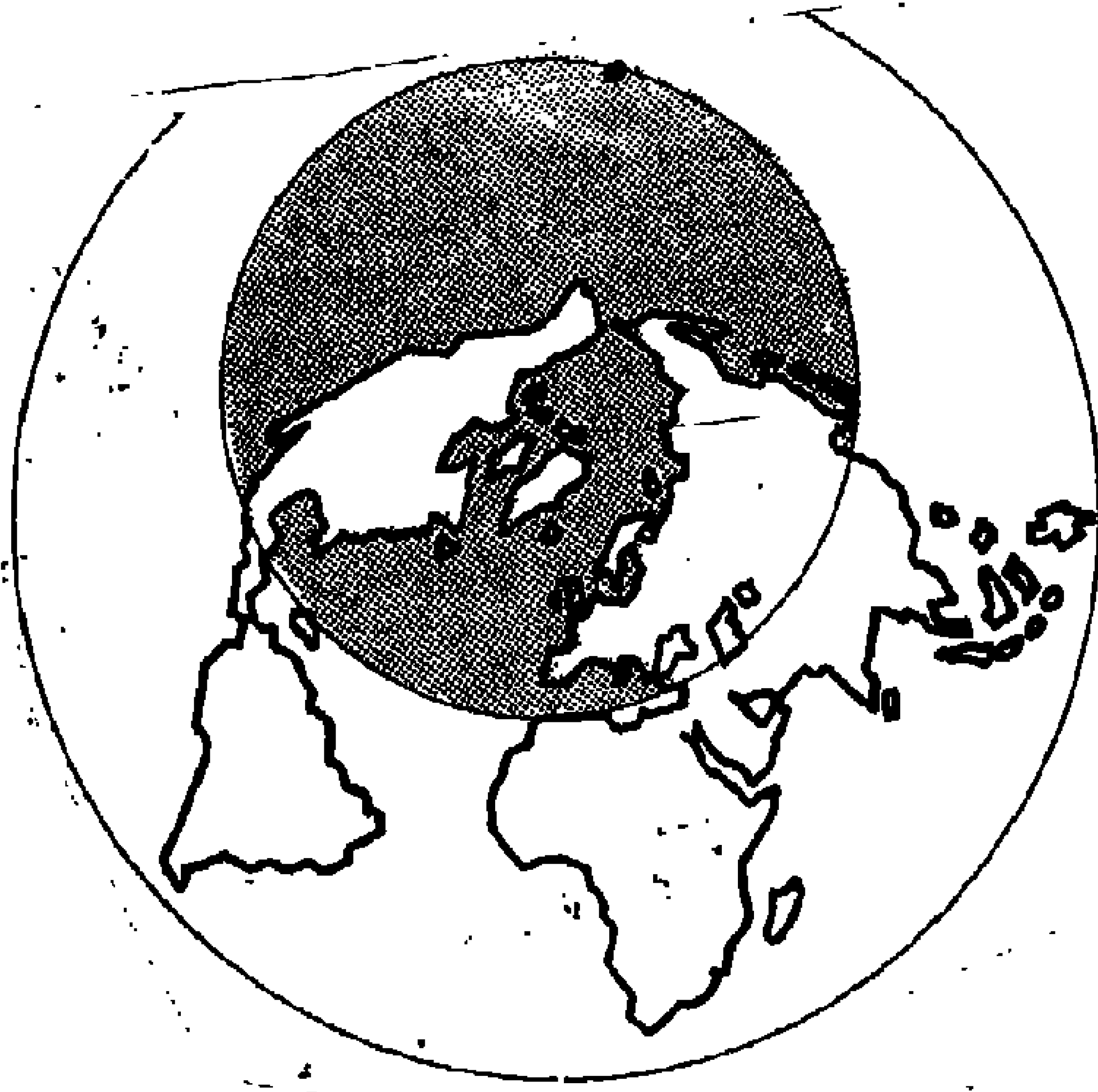
١ ـ الاعتراف المتزايد بالدور الهام الذى تقوم به وسائل الاعلام فى المجتمعات المختلفة سواء المجتمعات التقليدية أو النامية ، أو المجتمعات الانتقالية ، أو المجتمعات الحديثة أو المتقدمة وذلك على الرغم من وجود فروق رئيسية لدور الاعلام وفقا لطبيعة هذه المجتمعات واحتياجاتها الاعلامية .

٢ ـ اختلاف الاحتياجات الاعلامية للمجتمعات التقليدية والانتقالية والدول النامية عن الاحتياجات الاعلامية للمجتمعات المتحضرة والدول المتقدمة . وهذا لأن الدول النامية تواجه العديد من المشكلات التى يمكن أن يلعب الاعلام فيها دورا رئيسيا فى مواجهتها وذلك بالتكامل مع الأساليب والسياسات الوطنية الأخرى .

٣ ـ ليست العبرة بازدياد انتشار الوسائل الاعلامية وتواجدها بأعداد كبيرة فقط ، ولكن العبرة الأساسية فى التحديد الواعى والمتقن للدور الوطنى الهام الذى يمكن أن تؤديه وسائل الاعلام فى التنمية الوطنية ، واستخدام هذه الوسائل استخداما إيجابيا صحيحا لتحقيق الأهداف المرجوة .

٤ ـ التسليم بوجود فروق جوهرية بين المجتمعات التقليدية والحديثة ، فالتنظيم الاجتماعى العصرى الخاضع لمعايير حضرية حديثة يكون عادة أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وأكثر انفتاحا على العالم الخارجى ، وأكثر انغماسا فى قضايا التعليم ، وأكثر واقعية فى التفكير وأكثر ثقة وأكثر تأكيدا . ومع تفاقم المشكلات الاجتماعية التى تعانى منها المجتمعات التقليدية أو النامية يتبين صعوبة الدور المطلوب من وسائل الاعلام فى مثل هذه

* هذه الدراسة هى فى الاصل فصل من فصول رسالة الدكتوراة بعنوان « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية : دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى » ، والتى تقدمت بها الكاتبة الى كلية الآداب قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة . ولقد أجيزت فى مايو سنة ١٩٩١ بتقدير مرتبة الشرف الاولى مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات الاجنبية .



المجتمعات .

٥ ـ ازدياد الحاجة فى المجتمعات النامية الى مجموعة من المتطلبات التربوية الوطنية حيث تستلزم عملية التنمية الشاملة ضرورة المشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ، ومن ثم فإن خلق روح المشاركة يتطلب إرساء وتدعيم مجموعة من القيم التربوية فى نفوس كافة المواطنين ، لمواكبة عملية التغير الاجتماعى .(١)

وتعالج هذه الدراسة النماذج المختلفة المتعلقة بدراسة الاتصال الجماهيرى والتنمية ، والتى حاولت بأشكال مختلفة أن تقدم تصورات محددة لكيفية إسهام الاعلام فى عملية التنمية خصوصا فى دول العالم الثالث . سنتتبع بداية ظهور وشيوع النموذج الذى كان مسيطرا فى فترة الخمسينيات والستينيات ، ثم سقوط هذا النموذج بعد فشله فى تحسين نوعية الحياة لسكان العالم الثالث ، وتعرضه للنقد الشديد فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات . وسنتناول بعد ذلك نموذج التبعية ، ونموذج الثقافة ، وننتهى بعرض نموذج التنمية البديلة الذى ظهر لاحقا .

اولا : ظهور النموذج المسيطر : (٢)

تعود بداية الجدل حول إسهام الاتصال الجماهيرى فى عملية التنمية فى الدول حديثة الاستقلال الى عام ١٩٥٨ عندما نشر دانيال ليرنر عالم الاجتماع الأمريكى كتابه الشهير « زوال المجتمع التقليدى ، تحديث الشرق الأوسط »(٣) فلقد قدم ليرنر فى هذا الكتاب نموذجا شرح فيه مراحل التطور فى المجتمعات الغربية ودور وسائل الاتصال فى مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الحديث . ويعكس عنوان الكتاب الشعور المتفائل فى هذه الفترة ، فلقد ساد الاقتناع بأنه من المحتم أن تحل أساليب الحياة العصرية فى المجتمع الحديث محل العادات الشعبية القديمة والتقاليد الموروثة . وكان من

(١) انظر د . سمير محمد حسين ، الاعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص : ٢١٣ ـ ٢١٩

(٢) كان ايفريت روجرز (Everett Rogers) أول من استخدم تعبير « النموذج المسيطر » لوصف المدرسة الفكرية التى كان ينتمى اليها مع آخرين ـ والتى سيطرت على مجمل الأبحاث فى مجال الاتصال من أجل التنمية حتى مطلع السبعينيات .

3. Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, (Glencoe, Illinois: The Free Press, 1958).

المتوقع أن يكون التصنيع هو الأداة الحاسمة فى تحسين نوعية الحياة وتحديث العالم الثالث . وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تملكان بالفعل التكنولوجيا الحديثة الناجحة ، فإن مشكلة تنمية دول العالم الثالث تتمثل فى كيفية نقل هذه التكنولوجيا الحديثة لهذه الدول .(٤)

وتنطلق هذه الرؤية من منظور التحديث الذى بدأ من محاولة الاجابة على السؤال المتعلق بسبب وجود تناقض بين خبرة التنمية التى مرت بها الأقطار الأوروبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية وخبرة التنمية التى مرت بها المجتمعات المتخلفة . ولقد دفعت محاولة الاجابة على هذا السؤال الى نشأة منظور التحديث الذى قام على تأسيسه عدد من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد والسياسة ، ويؤكد هذا المنظور على ضرورة الاهتمام بالخصائص الثقافية للأمم الحديثة فى محاولة تحديد إمكانياتها للنمو ، حيث أن هذه العوامل غير الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية فى نظريات تحديث العالم الثالث .(٥)

ولقد اهتمت نظرية التحديث بدراسة تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية الى الخصائص العصرية التى تم تحقيقها فى الغرب . ولذا شرع المختصون الغربيون فى مجال التنمية والتحديث بدراسة الدول النامية باستفاضة ، وقاموا بتطوير مناهج ونظريات عديدة تتعلق بتحديث هذه الدول لنفسها . وقد جاءت معظم هذه المناهج والنظريات لتؤكد على أن تحقيق الدول لعصرية القرن العشرين لايمكن أن تتأتى إلا إذا حذت هذه الدول حذو الدول الغربية واتبعت نموذجها التحديثى .(٦)

واتصفت نظريات التنمية والتحديث ـ مع وجود بعض الاستثناءات ـ بضعف تركيزها على العنصر الاقتصادى فى التنمية ، وبإهمالها لتأثير الأبعاد الدولية على ظروف التخلف فى الدول النامية ، وبنظرتها التفصيلية لمعالم الحضارة الغربية ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية المطبق فى الغرب والمتمثل فى الرأسمالية والديمقراطية فى ظل الدولة القومية .(٧)

ويكشف البحث فى الأصول الفكرية لهذه النظرية عن وجود ثلاثة روافد أساسية دفعت إلى ظهور هذا النموذج من التنظير :

١ ـ يتمثل الرافد الأول فى الفكر النظرى الذى ساد النظرية الانسانية فى الفكر الغربى بنظمها العقلية المختلفة . فالتحديث على المستوى الفكرى يعد نتاجا للتفاعل الذى تم بين كل من الفكر التطورى والانتشارى والبنائى الوظيفى . فلقد حاول الفكر التطورى تفسير التطور الحضارى بأنه يبدأ من نقطة واحدة هى المجتمعات البدائية أو المتخلفة وينتهى عند نقطة نهاية واحدة أيضا هى المجتمعات الأوروبية التى بدأت تشهد ثورة التصنيع . كما فسر الفكر التطورى كيفية تتابع المراحل الحضارية وراء بعضها البعض وبين آليات الانتقال بين كل مرحلة وأخرى . أما الفكر الانتشارى فلقد حاول تفسير كيف يمكن أن تلحق بعض المجتمعات التى تنتمى الى مراحل حضارية متخلفة ببعض المراحل الحضارية المتقدمة . بعبارة أخرى أكد الفكر التطورى على تطور بعض النظم أو حتى تطور المجتمع بصفة عامة ، كما تناول الفكر الانتشارى إمكانية انتقال سمة ثقافية من مجتمع يعيش مرحلة متقدمة الى مجتمع يعكس تخلفه مرحلة حضارية سابقة . أما الفكر البنائى فأكد على إمكانية انتقال البناء بكامله من مرحلة الى أخرى ، وليس بعض أو مجموعة من السمات المنعزلة فقط ، ذلك بعد أن تنتشر السمات بين مجتمع المرحلة المتقدمة إلى مجتمع المرحلة المتخلفة بحيث يؤدى تراكمها وتفاعلها مع عوامل داخلية الى تغيير الشكل البنائى للمجتمع والانتقال به الى مرحلة حضارية تالية .

٢ ـ ويتمثل الرافد الثانى فى هذا الصدد فى التفاعلات الواقعية التى حكمت اتصال أوروبا بالعالم الخارجى بدءا من حركة الكشوف الجغرافية وحتى نهاية الحركة الاستعارية . فلقد أظهرت البيانات التى تم جمعها عن المجتمعات غير الأوروبية ومقارنتها بمعطيات الواقع الأوروبى ، أن هناك اختلافا بنائيا وثقافيا بين هذه النماذج المجتمعية ، وأن هذه المجتمعات غير الأوروبية تقترب أو تبتعد بدرجات متفاوتة من النموذج الأوروبى . ولذا قام الباحثون بتدريج هذه المجتمعات باعتبارها تشكل مراحل تطورية بدايتها أكثر التجمعات ابتعادا عن النموذج الأوروبى ونهايتها النموذج الأوروبى نفسه ، ثم جرد ذلك فى شكل تعميمات نظرية شكلت بعد ذلك العناصر الأساسية للفكر التطورى والإنتشارى والبنائى الوظيفى .

4. S. Adefemi Sonaike, «Communication and Third World Development: A Dead End? «Gazette, 41, (1988), p. 86.

(٥) د . على ليلة ، العالم الثالث قضايا ومشكلات (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ٧٤

(٦) على الجرباوى « نقد المفهوم الغربى للتحديث » مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : المجلد ١٤ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦) ص : ٣٩ ـ ٥٨

(٧) عثمان ياسين الرواف ، « مدرستا التنمية والتبعية : أوجة التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى » ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : المجلد ١٧ العدد ٢ صيف ١٩٨٩) ص : ٥١ ـ ٩٠

٣ ـ ويتمثل الرافد الثالث لنظرية التحديث فى طموحات الصفوة المثقفة فى العالم الثالث عشية الاستقلال ، فلقد استوعبت هذه الصفوات بداخلها النموذج الأوروبى وذلك بمعايشتها للمجتمعات الأوروبية خلال عملية الاستعمار ، فتولد لديها إدراك كامن بتخلف مجتمعاتها بالمقارنة لتقدم المجتمعات الأوروبية ، وأيقنت أنه لكى تحقق استقلالا حقيقيا فإنه من الضرورى أن تتخلى عن الملامح البنائية التقليدية وأن تسعى لاكتساب سمات وخصائص المجتمعات الأوروبية على كل المستويات وفى كل المجالات . ولقد تجسدت هذه الطموحات فى عمليات التنمية التى خاضتها دول العالم الثالث النامية فى فترة الخمسينيات وبداية الستينيات وكانت بمثابة تجارب اختبار لفرضيات نظرية التحديث فى هذه المرحلة بحيث لعبت دور التطبيق الواقعى لقضايا النظرية .(٨)

ووفقا لهذه الرؤية لتحديث العالم الثالث ، كان للاتصال مكان الصدارة . فلقد رأى ليرنر أن « الاتصال ، أى وسائل الاعلام بالتحديد ، كانت مطالبة بنشر صور حية للأساليب الجديدة والحديثة بين الجماهير العريضة .»(٩) كما رأى شرام (Schramm) أيضا أن « الاتصال الكافى المؤثر هو الذى يستطيع فقط الاسراع بتحديث الدول النامية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية » . (١٠) بعبارة أخرى كان المتوقع ان تساهم وسائل الاعلام فى عملية التنمية ، وذلك ضمن أشياء أخرى كثيرة ، من خلال تعليم الشعب مهارات إنتاجية أساسية وخبرات جديدة وتكملة التعليم الأساسى وخاصة محو أمية الكبار ، وبصفة عامة متابعة ما يجرى فى البيئة الثقافية . وهناك وظيفة سياسية لوسائل الاعلام ، وهى أن تقوم بدور الحارس على مصالح الجماهير ضد أى تجاوزات حكومية أو أى غزو ثقافى خارجى .

يمكن القول أن نموذج ليرنر للتحديث والذى سار على هداه وتوسع فيه كل من روجرز (١٩٦٢)(١١) ، وباى (١٩٦٣)(١٢) ، وشرام (١٩٦٤)(١٣) ، وراو (١٩٦٦)(١٤) ، وغيرهم ، يعتبر مثالا جيدا للنموذج المسيطر للتنمية من خلال التحديث ، ولذلك سنتعرض له بيعض التفصيل .. المتغيرات الرئيسية فى نموذج ليرنر هى : يمكن النظر الى التحضر (urbanization) ، التعليم (معرفة القراءة والكتابة) (literacy) ، مشاركة وسائل الاعلام (media participation) ، التقمص الوجدانى (empathy) ، باعتبارها المتغيرات الرئيسية التى تشكل جوهر نموذجه فى التحديث .(١٥)

ولقد عرف ليرنر التقمص الوجدانى بأنه القدرة على تصور الفرد لنفسه فى مواقف وظروف الآخرين . كما نظر ليرنر إلى التقمص الوجدانى من منظور الشخصية الحراكية (mobile personality) مشيرا الى القدرة الهائلة على التفاعل مع عوامل جديدة فى البيئة التى يعيش فيها الفرد . ويرى ليرنر أن هذه الشخصية الحراكية تعتبر خاصية من خواص السياق الحضرى وليس الريفى ، أى أنها من المهارات التى لاغنى عنها للتحضر والبعد عن الحياة التقليدية .(١٦)

وفى محاولة للربط بين هذه المتغيرات ، رأى ليرنر أن التطور العلمانى للمجتمع الحديث الذى يتمتع بقدر كبير من المشاركة ، يتضمن المرور بمراحل ثلاث يمكن إيجازها كالتالى :

فى المرحلة الأولى يأتى التحضر (أى الانتقال من الريف الى الحضر) لأن المدن هى وحدها التى طورت مركب المهارات والموارد والامكانيات التى يتميز بها الاقتصاد الصناعى الحديث . وفى داخل هذا السياق المتحضر ، تنمو الخواص التى تميز المرحلتين التاليتين ، وهى مرحلة التعليم ومرحلة تطور وسائل الاعلام . ويمكن القول أن هناك علاقة وثيقة متبادلة بين هاتين المرحلتين الثانية والثالثة ، فالتعليم يطور وسائل الاعلام التى بدورها تساعد على انتشار التعليم ، ولكن من الناحية التاريخية يقوم التعليم بالوظيفة الرئيسية فى المرحلة الثانية ، وذلك لأن القدرة على القراءة والتى اكتسبها فى البداية نفر قليل من البشر ، تمكنهم من أداء المهام المختلفة التى يتطلبها المجتمع وهو فى طريقه الى التحديث . وتأتى المرحلة الثالثة عندما تصل تكنولوجيا التنمية الصناعية الى مراحل متطورة . وهنا يبدأ المجتمع فى إصدار الصحف ، وإنشاء الشبكات الاذاعية ودور

---

(٨) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ ـ ٧٧

9. Lerner, op.cit., p. 45
10. Wibur Schramm, Mass Media and National Development: The Role of Information In the Developing Countries (UNESCO Paris: Stanford University Press, 1964, P. v iii
11. E. Rogers, diffusion of Innovations (New York: The Free Press, 1962).
12. L.W.Pye, Communication and Political Development (N.J.: Princeton University Press, 1964).
13. W. Schramm, op.cit.
14. Y.V.Rao, Communication and Development: A Study of Two Indian Villages (Mineopolis, University of Minnesota Press, 1966).
15. Lerner, op.cit., p. 50
16. Ibid p. 49

العرض السينمائية على نطاق واسع ، ويساعد هذا بالتالى على الاسراع بالتعليم ونشره . وتنمو من هذا التفاعل مؤسسات المشاركة (مثل الانتخاب) ، والتى نجدها فى كل المجتمعات الحديثة والمتقدمة . ويرى ليرنر أن الناخبين يشاركون فى الحياة العامة لمجتمعاتهم بما لهم من آراء فى كثير من الشئون ، فى حين أنه من خصائص المجتمع التقليدى انعزال أفراده وعدم اهتمامهم إلا بالأمور التى تتصل اتصالا مباشرا بحياتهم .(١٧)

ويرى ليرنر أن كل مرحلة من هذه المراحل تؤدى الى المرحلة التى تليها بطريقة آلية تعمل مستقلة عن الاختلافات الثقافية والمذهبية ، كما وجد ليرنر أن نسبة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية فى نموذجه مرتفعة . وكان ذلك مقدمة لنظرية ليرنر الأساسية عن التقمص الوجدانى ، تلك الخاصية السيكولوجية التى توضح مقدرة الأفراد على التخيل أو تصور أنفسهم فى ظروف الآخرين ، وهى الخاصية التى تميز الانسان الذى يتغير فى المجتمع المتطور ، فهو يتميز عادة بشخصية حراكية لها القدرة على التقمص الوجدانى . بعبارة أخرى يرى ليرنر أن التقمص الوجدانى هو الخاصية التى تمكن العناصر الجديدة الحراكية من العمل بكفاءة فى العالم المتغير ، وهى التى تمكن الفرد من تصور نفسه فى ظروف الآخرين ، وهى مهارة لاغنى عنها للشعب الذى يتخلص من الاطار التقليدى . فالقدرة على التقمص الوجدانى هى أسلوب الحياة السائدة الذى يميز الأفراد فى المجتمع الحديث ، وهو المجتمع الذى يتميز بصناعة متطورة ، وتعيش نسبة كبيرة من سكانه فى المدن ، وترتفع فيه نسبة التعليم ، وتزداد نسبة الذين يساهمون من أفراده فى الحياة السياسية .

ويرى ليرنر أن وسائل الاعلام تنشر هذه الشخصية الحراكية ، وتضاعف الحراك الذهنى للأفراد لذلك سماها ليرنر (The Mobility Multiplier) . فبدلا من أن ينتقل الأفراد ماديا من مكان الى آخر ، وهو أمر يتوفر لفئة قليلة ، ويكون من أسباب نموهم النفسى والذهنى ، تدخل وسائل الاعلام جميع المناطق ، النائى منها والقريب فى المجتمعات النامية ، وتنقل الأفراد الذين لم يغادروا قط مكان مولدهم ، نفسيا ، إلى العالم الخارجى وتثير طموحهم وتنشط خيالهم . أى أن وسائل الاعلام تنمى القدرة على التقمص الوجدانى عند الأفراد لأنها تجعل الحراك النفسى يحل محل الحراك المادى الفعلى . وبهذا تساعد وسائل الاعلام على تغير تطلعات الأفراد وآفاقهم ، وتقدم خدمة ضرورية لتطور المجتمع التقليدى ونمو المجتمع الحديث .

وبناء على رؤية ليرنر التى عرضها فى كتابه زوال المجتمع التقليدى ، يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات الحاكمة فى نموذجه فى الشكل التالى :

من هذا النموذج يمكن استخلاص ما يلى :

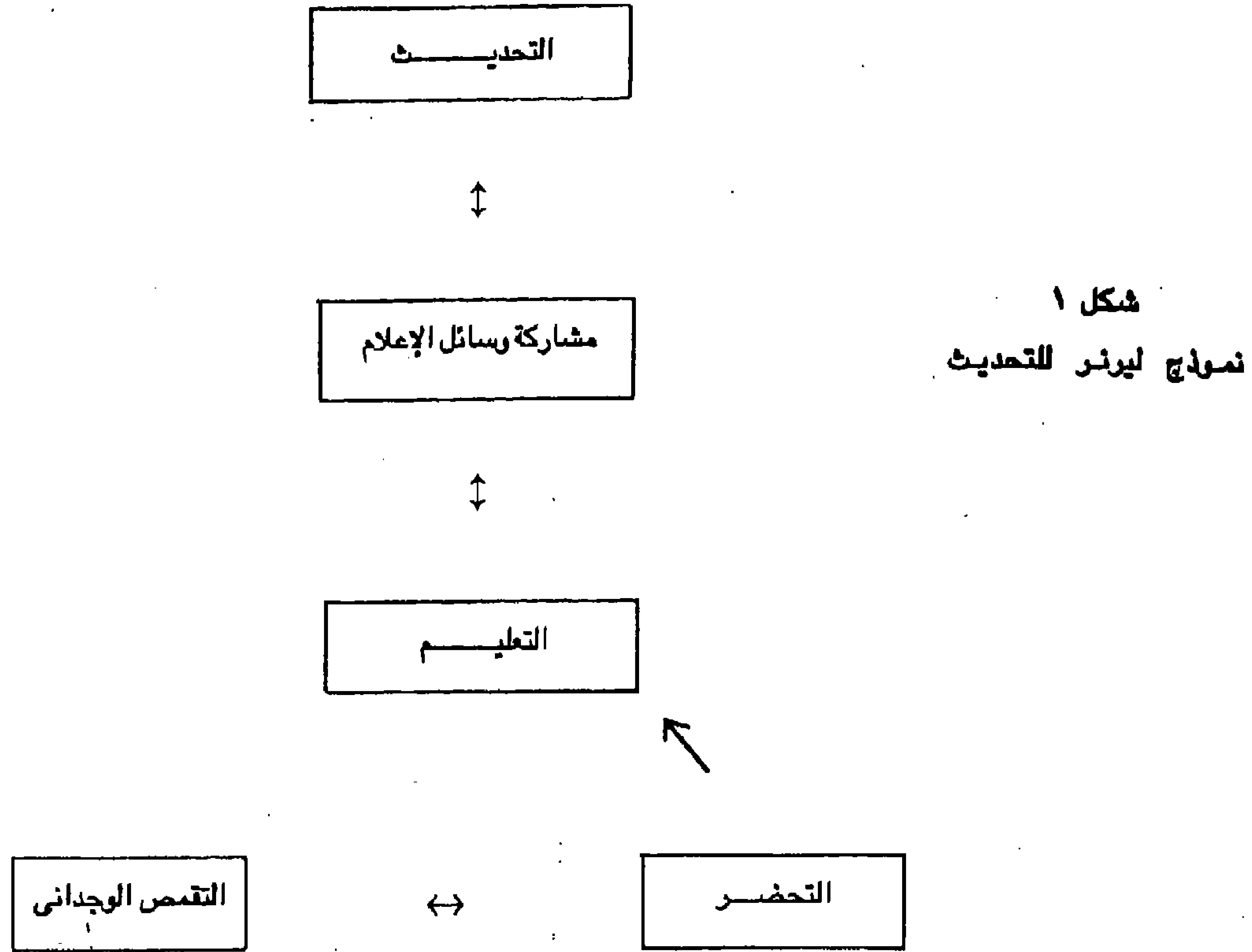
١ ـ ركز نموذج ليرنر على التحضر كنقطة انطلاق للتحديث . فلقد أثبت ليرنر أن الاقامة فى المدن مرتبطة ايجابيا بالتعليم ووسائل الاعلام ، لذلك قرر ليرنر أن أولى مراحل التطور تبدأ باقامة أكثر من ١٠٪ من السكان فى المدن . فهذا يرفع من نسبة المتعلمين ويؤدى بالتالى الى زيادة نسبة الذين يتعرضون لوسائل الاعلام ، وذلك يسير موازيا لاتساع نطاق المشاركة الاقتصادية والسياسية .

٢ ـ يوصى ليرنر بتبنى التوجه الغربى ، فهو يرى أنه لكى نفهم ما يحدث فى الشرق الأوسط ، يجب ان ندرس ما حدث فى المجتمعات الغربية ، والسبب فى اختياره للنموذج الغربى ، أن القادة فى الشرق الأوسط برغم مهاجمتهم للغرب ، الا انهم يتطلعون الى أن يصبحوا مثله . وتجدر الاشارة هنا الى أن ليرنر تعمد استخدام تعبير « التحديث » (modernization) بدلا من تعبير « التغريب » (westernization) ، لما ينطوى عليه التعبير الأخير من جدل سياسى فى الشرق الأوسط ، موضوع كتابه الشهير زوال المجتمع التقليدى . هذا بالاضافة الى أن تعبير « التحديث » يعد أكثر قبولا بين شعوب الدول النامية التى تريد أن تحقق ما وصل اليه الغرب بسرعة بدون أن يبدو أنهم يستعيرون نظاما أو شكلا للتطور سواء من الشرق أو من الغرب . ويؤكد ليرنر أن المجتمع الغربى مازال أكثر النماذج تطورا من ناحية توفيره للخواص المجتمعية : القوة ، الثراء ، المهارة ، والعقلانية ، ولذلك فهو يرى أن على راغبى التحديث فى الشرق الأوسط دراسة التتابع التاريخى للنمو الغربى .(١٨)

٣ ـ يحتوى نموذج ليرنر على وعد ضمنى يتمثل فى أنه اذا زاد التحضر ، والتعليم ، وفرصة التعرض لوسائل الاعلام فى أى دولة نامية ، فستكون النتيجة التحديث والتنمية الاقتصادية والسياسية . وأثناء العقود الثلاثة التى تلت هذا الوعد ، بذلت دول العالم الثالث كافة الجهود لرفع مستويات التعليم والتحضر والتعرض لوسائل الاعلام . كما وفرت المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبعض الدول الغربية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، بلايين الدولارات فى هذه الفترة لتشجيع ومساندة مشاريع التنمية فى العالم الثالث . ولقد وضعت اليونسكو ، بناء على الأبحاث التى أجرتها ،

---

17. Ibid, p. 60
18. Ibid.,pp: 45-47



شكل ١
نموذج ليرنر للتحديث

جدول رقم ١
يوضح العدد الاجمالى لأجهزة الراديو والتليفزيون فى العالم بين ١٩٦٥ و١٩٨٣*

القارات	أجهزة الراديو بالمليون			أجهزة التليفزيون بالمليون		
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٣
مجموع العالم	٥٣٥	٩٦١	١٠٣٩٠	١٨٦	٣٩٤	٦١٢
افريقيا	١٠	٢٨	٦٠	٠ر٠٦	٢ر٥	٩ر٨
الولايات المتحدة	٢٨٥	٥٠٥	٦٢٥	٨٤	١٦٠	٢٤١
آسيا	٥٣	١٣٨	٣٠١	٢٤	٥٧	١٠٧
أوروبا (والاتحاد السوفيتى)	١٨٤	٢٧٧	٣٨٠	٧٥	١٦٩	٢٤٧
الدول المتقدمة	٤٦٠	٧٧٠	٩٩٦	١٧٥	٢٥٣	٥٢١
الدول النامية	٧٥	١٩١	٣٩	١١	٤١	٩٢

* **UNESCO Statistical Yearbook, 1986, in Sonaike, ibid p.90.**

الحدود الدنيا لفرص التعرض لوسائل الاعلام المختلفة (راديو ، تليفزيون ، صحف ، سينما) ، كما قامت بتمويل العديد من المشروعات فى دول العالم الثالث لرفع مستويات التعرض فيها لوسائل الاعلام وتدريب العاملين بها .

وعلى المستوى الكمى ، يمكن القول أن تطورا كبيرا قد حدث ، فلقد زادت نسبة التحضر فى كل دول العالم الثالث خلال العقدين اللذين ساد فيهما نموذج « التنمية بالتحديث » . (ويمكن ادراك ذلك فى المجتمع المصرى بمقارنة سكان الريف الى الحضر من سنة ١٩٥٢ وحتى الان سنجد أن سكان الحضر فى ازدياد بينما سكان الريف فى تناقص) . كما زادت برامج محو الأمية فى دول كثيرة وارتفع عدد المؤسسات الاعلامية بشكل كبير .(١٩) ويبين الجدول رقم ١ ، على سبيل المثال ، الزيادة فى اعداد الراديو والتليفزيون فى أنحاء مختلفة من العالم فى الفترة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٣ .

وتوضح بيانات الجدول السابق أنه برغم أن العدد الاجمالى لأجهزة الراديو والتليفزيون فى العالم المتقدم كان اكبر من مثيله فى العالم النامى ، الا أن الزيادة خلال العقدين المعنيين ، داخل العالم النامى كانت ملحوظة . ففى الوقت الذى ضاعف فيه العالم المتقدم أجهزة الراديو خلال العقدين المذكورين ، نرى بالمقارنة ان الزيادة فى العالم النامى كانت خمسة أضعاف فى نفس الفترة . ونلاحظ نفس الاتجاه أيضا بالنسبة للتليفزيون والذى كان وسيلة اعلامية جديدة نسبيا فى الستينيات . فبينما زاد عدد اجهزة التليفزيون فى الدول المتقدمة ثلاث أضعاف بين عامى ١٩٦٥ ـ ١٩٨٣ ، فقد زاد عن ثمانية أضعاف فى الدول النامية . وكانت الزيادة فى عدد أجهزة التليفزيون فى القارة الافريقية مثيرا للإنتباه ، اذ وصلت الزيادة الى أكثر من ستة عشر مرة .

ويمكن تفسير هذا الارتفاع الملحوظ فى وفرة وسائل الاعلام واستخدامها فى الدول النامية فى الفترة بين الستينيات والثمانينيات بالنظر الى عاملين اساسيين : الأول أن المجتمعات النامية تستهدف تمثل النموذج الغربى فى التحديث ، وتعتبر وسائل الاعلام احدى عناصر هذا النموذج . والثانى أن العالم المتقدم نفسه يسعى الى نقل نموذجه وثقافته الى العالم الثالث ومن ثم ييسر هذه الوسائل لهذا العالم لأنها وسائل الانتقال .

ثانيا : نقد نظرية التحديث وسقوط النموذج المسيطر :

بعد مرور عقدين على تجارب التنمية فى دول العالم الثالث النامية ، كانت النتائج مخيبة لآمال منظرى التحديث . ففى معظم الحالات لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لانجاح عمليات التنمية بل ظهرت العديد من المشاكل الجديدة التى لم تزل تبحث عن حلول ، وبقيت مستويات الرفاهية الاجتماعية والخدمات العامة وأداء الأعمال ، بالرغم من تقدمها ، بعيدة عن المستويات التى حققتها الدول المتقدمة . ولقد عانت الكثير من الدول النامية من عدم الاستقرار وفقدان الأمن ودخلت فى أزمات الحروب الأهلية والثورية والانقلابات العسكرية ولم تتمكن مجموعة كبيرة منها حتى من تطوير الشخصية الوطنية المتماسكة وتحقيق التلاحم القومى . وعلى أثر ذلك تعرضت نظرية التحديث الى انتقادات متعددة واتهمت بنزعتها الغربية وفشلها فى فهم طبيعة المجتمعات النامية وتحديد الأسباب الحقيقية لمشكلة التخلف فيها .(٢٠)

ولاشك أن هذه الانتقادات قللت من قيمة نظرية التحديث كنظرية قادرة على تصوير واقع التنمية والتخلف أو طبيعة العلاقة بينهما فى اطار النظام الاقتصادى العالمى . فلقد تم انتقاد طبيعة الاستقطاب النظرى الذى أسسته النظرية بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة(٢١) ، وتم وصف هذين النموذجين بأنهما نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع الحياة فى الدول النامية او المتقدمة . فهما ليسا أكثر من تجريدات أخذت من بعض عناصر الحقيقة لتسهيل فهم عملية التنمية .(٢٢) كذلك فان علاقة التقليدى ـ والحديث ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتصف بوجود كامل او انعدام كامل لأحدهما أو الآخر . فمن الممكن للمظاهر التقليدية والحديثة أن تتزامن وتتعايش فى المجتمع فى نفس الوقت . فالمظاهر الحديثة تكمل التقليدية وتضيف اليها ولكنها لا تقضى عليها وتحل محلها . فلقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك* مظاهر عصرية فى المجتمعات التقليدية ، كما أن هناك مظاهر تقليدية فى المجتمعات الحديثة المتقدمة . كما ان هناك الكثير من الشواهد التى تشير الى أن النمو الاقتصادى ومجىء الحداثة لا يعنى بالضرورة التخلى عما يسمى بأنماط السلوك ، والقيم ، والمعتقدات التقليدية . وهناك أيضا من الشواهد ما يبين أن القيم

---

19. Adefemi Sonaike, op.cit., p. 89

(٢٠) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥

(٢١) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١

22. F.Tachau (ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? (New York: Harper and Row, 1972), pp: 1-8

التقليدية فى المجتمع الصناعى الجديث لا تستمر فحسب ، وانما تلعب دورا هاما فى استمرار تقدمه .(٢٣)

ويتماثل الانتقاد الثانى الذى يوجه الى نظرية التحديث مع النقد الذى كان يوجه من قبل الى الفكر التطورى ، حيث الافتراض المسبق بأن التطور لابد أن ينتهى عند النقطة التى تقف عندها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن القول أنه ليس من الضرورى ان تسير مجتمعات العالم الثالث فى نفس خط التطور الأوروبى والأمريكى الذى حدث فى ظل ظروف مختلفة تماما عن الظروف التى تعيشها حاليا مجتمعات العالم الثالث . فنظرا لاختلاف ظروف التنمية التى يعيشها العالم الثالث الآن عن الظروف التى عاشتها أوروبا ، وأيضا بسبب اختلاف التراث الحضارى بينهما فانه من الممكن أن تبحث دول ومجتمعات العالم الثالث (كمجتمعات منفصلة) عن مسارات تطور أخرى غير تلك التى سارت فيها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويتعلق النقد الثالث لنظرية التحديث بطبيعة التغير البنائى الذى تريد هذه النظرية ان تفرضه على مجتمعات العالم الثالث . فالافتراض الأساسى فى هذه النظرية أن هناك نموذجا تقليديا ونموذجا حديثا وأن حركة التطور الطبيعية تفرض ضرورة تخلى المجتمعات التقليدية عن خصائصها لكى تكتسب خصائص المجتمع الحديث بأفكاره وقيمه واخلاقه وممارساته المادية . وبما انه من غير الانسانى أو المنطقى أن يحدث ذلك ، فلقد تم طرح امكانية مناقشة تحديث التراث والتقاليد فى هذه المجتمعات .

فيما أن غالبية مجتمعات العالم الثالث قد امتلكت رؤية حضارية ، فى مرحلة تاريخية سابقة ، مكنتها من التكيف مع الظروف البيئية المحيطة بالمجتمع ، فمن الأفضل جعل ذات الخلفية الحضارية للمجتمع قادرة على استيعاب أفكار وقيم التحديث والتفاعل معها حتى يتكامل نسيجها الحضارى . فلا شك ان النتيجة ستكون هوية حضارية مستقلة ومتصلة عضويا بتراثها وفى نفس الوقت قادرة على التعامل مع معطيات التحديث .

أما النقد الرابع لنظرية التحديث فيؤكد على اغفال هذه النظرية عن عمد لبعد أساسى لعب دورا فى التنمية الغربية ولا تملكه مجتمعات العالم الثالث ، وهو أن نهب القوى الاستعمارية لموارد العالم المتخلف قد لعب دورا اقتصاديا كبيرا فى دعم التنمية الأوروبية ، وقد أسهم هذا العامل فى خلق حالة التخلف التى يعيش فيها العالم الثالث . ومن هذا المنطلق ووفقا لمنطق نظرية التحديث ، فان العالم الثالث يحتاج بدوره الى عالم آخر يستغله وينهب موارده حتى يستطيع أن يحقق التنمية التى يصبو اليها .(٢٤) ولاشك أن تجاهل نظرية التحديث تماما لأثر الاستعمار على مجتمعات العالم الثالث هو فشل فى الاعتراف بأن النمو الاقتصادى يتعلق كثيرا « بالقوة » للسيطرة على الموارد بقدر تعلقه « بالطموح » للوصول الى ذلك .(٢٥)

أما النقد الخامس لنظرية التحديث فيشير الى الخطأ فى نظرة هذه النظرية الى كل من النموذج التقليدى والحديث . فبينما تنظر هذه النظرية الى كل من هذين النموذجين باعتباره يشكل وحدة بنائية متجانسة ، فان الواقع يشهد حقائق تختلف مع ذلك الى حد كبير . فلاشك أن المجتمع التقليدى ينقسم من الداخل الى قسمين : الريف المتخلف الذى يعكس الخصائص التقليدية ، ثم العواصم الحضرية المتقدمة التى تتناقض خصائصها مع خصائص الريف المتخلف . ولذا يمكن القول أن المجتمع التقليدى يفتقد هذا التجانس المدعى . وهنا يمكن طرح تساؤل مفاده أى تحديث نريد أهو التحديث الذى يعكس خصائصه المراكز الحضرية فى المجتمع التقليدى أم التحديث القائم فى المجتمعات الغربية ؟ من ناحية أخرى ، تفتقد المجتمعات الحديثة هذا التجانس الكامل أيضا . ففى هذه المجتمعات الحديثة هناك الريف والعواصم الحضرية ، كما أن هناك الأحياء المتخلفة فى أكثر العواصم الأوروبية تحديثا وتقدما . فأى منظومة قيمية وفكرية ينبغى أن يتحرك العالم الثالث لاكتسابها فى بحثه عن خصائص التحديث ؟ فمما لاشك فيه أن نظرية التحديث بسطت الى حد كبير بناء النظام العالمى وطبيعة عناصره المكونة .

ونتيجة لهذه الانتقادات لنظرية التحديث ، ظهرت بعض المحاولات فى مدرسة التنمية الأمريكية بهدف تخطى السطحية النظرية لمفهومى التقليدى والحديث . فلقد دعا بريبانتى (Braibanti) مثلا الى رفض مصطلحى التقدم والتخلف اللذين يؤديان الى التقسيم الوهمى لدول العالم الى أنظمة متخلفة وأخرى متقدمة . فهو يرى أن كل دول العالم تمارس التنمية بشكل مستمر ، كما أن لكل دولة مظاهر متقدمة وأخرى متخلفة . ولقد ظهرت بعض الدراسات التى هدفت الى تجاوز تجريد وعمومية نظرية التحديث وحاولت اتباع منهج جديد يمكنها من استيعاب الظروف الفعلية للدول النامية . واستخدم تعبير « تنقيح

---

(٢٣) أندرو وبستر ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدى حميد يوسف ، سلسلة المائة كتاب (بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٦) ص : ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢٤) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ص : ٨٢ ـ ٨٣

(٢٥) أندرو وبستر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤

نظرية التحديث » (Modernization Revisionism) للاشارة الى هذا المنهج الجديد الذى حاول اصلاح التقصير النظرى لمدرسة التنمية والتحديث . كما ظهرت دراسات وابحاث جديدة فى السياسات العامة والاقتصاد السياسى وموضوعات أخرى ذات صلة بتجارب الدول النامية ومشاكلها . الا أن محاولات تنقيح نظريات التنمية والتحديث لم تنجح فى تقديم نظريات تحليلية بديلة .[٢٦]

ان التقييم الكيفى لدافع التحديث قد أثار الشكوك حول اسهامه الايجابى فى تحسين نوعية الحياة التى يحياها سكان الدول النامية . ففى المقام الأول ، نرى أن زيادة التركيز على التحضر (بمعنى الانتقال من الريف للاقامة فى المدن) جعل المدن أكثر جاذبية من القرى والتجمعات التقليدية الصغيرة ، مما أدى الى نزوح السكان من الريف الى الحضر . وفى نفس الوقت لم تتكيف البنية المتواضعة للمدن بالسرعة الكافية لاستيعاب عدد السكان المتزايد ، وهذا حول معظم المدن الكبيرة الى أحياء وأزقة قذرة ومكتظة بالسكان . وبهجرة الأهالى من الريف الى الحضر ، تدهورت الزراعة وهى الدعامة الرئيسية لاقتصاد العالم الثالث . وبنهاية السبعينيات تحولت معظم دول العالم الثالث من مصدرة للمنتجات الزراعية الى مستوردة للمواد الغذائية على نطاق واسع .

ولقد أدت الآثار غير المتوقعة للتحديث وتطور الخدمات الطبية التى حققتها كثير من الدول الى خفض نسبة وفيات الأطفال ، وارتفاع فى متوسط عمر الأفراد ، مما زاد من مشاكل السكان . كما أدى انتشار التعليم الى تحويل اعداد متزايدة من الشباب من الجنسين ومنهم خريجو الجامعات الى طابور البطالة . أما على المستوى التكنولوجى فقد استنزف التركيز على الصناعات الثقيلة المدخرات الوطنية وساعد على زيادة التبعية ، لأن كثيرا من هذه الصناعات تطلبت استيراد المزيد من الموارد المادية والبشرية من الخارج . وزادت أيضا المشاركة السياسية ، ولكن على عكس ما كان متوقعا أن هذا سيؤدى الى مزيد من الديمقراطية ، كانت هذه المشاركة من النوع الذى ولد عدم الثقة والخصومة بين الجماعات الوطنية أو القبلية المتنافسة . وفى بعض الدول الأفريقية ، ادت الضغائن السياسية الى القيام بانقلابات عسكرية ، وكان هذا ايذانا ببدء عهد الرؤساء العسكريين .[٢٧]

كان الدور الذى لعبته وسائل الاعلام فى كل ذلك موضع شك لأنها ساعدت على نشر وبث القيم والافكار الغربية ، فمن خلال الاعلانات والبرامج الترفيهية المستوردة ، أدت وسائل الاعلام فى كثير من دول العالم الثالث الى رفع الآمال وزيادة الطموحات التى فاقت القدرة على تحقيقها ، مما أدى فى النهاية الى ما أطلق عليه دانيال ليرنر « ثورة الاحباطات المتزايدة » (Revolution of Rising Frustration)[٢٨]. فلقد انتقد ليرنر التحديث الذى كان أول من روج له قائلا أن الناتج عن تكنولوجية الاتصال التى تميز القرن العشرين زادت من تطلعات الافراد الى الحد الذى جعل مجتمعاتهم تعجز عن ارضائهم . وقد ارجع ليرنر حالة عدم الرضا والتذمر الموجودة فى الدول النامية الى فشل كثير من المجتمعات الانتقالية فى المحافظة باستمرار على التوازن بين مطالب الأفراد وبين ما يمكن أن يوفره النظام . وهكذا حلت « ثورة الاحباطات المتزايدة » محل « ثورة التطلعات المتزايدة » التى سادت فى الخمسينيات .[٢٩]

تضاعفت الآثار السلبية للتحديث بنمو ظاهرة « عبر القوميات » (transnationalization) فلقد وصف شيلر (Schiller) الشركات متعددة الجنسيات بأنها « المنظم العالمى الشامل للاقتصاد الدولى » ، أو الوحدة التنظيمية الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحديث .[٣٠] ولقد كانت ظاهرة عبر القوميات ، ومازالت ، آخر مظاهر ممارسة القوة الاقتصادية للنظام الرأسمالى . ورغم وجود المقر الرئيسى لهذه الشركات فى الدول الصناعية ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، الا أن هذه الشركات قد سيطرت على الاقتصاد العالمى وعملت فى كثير من دول العالم الثالث من خلال توكيلات لا تحترم سوى الربح فقط .

---

(٢٦) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص : ٥٥ ـ ٥٦

27. Sonaike, op.cit., p. 93

28. Daniel Lerner, Preface to Fourth Printing, 1967, of The Passing of Traditional Society, op.cit. p. vii

29. Daniel Lerner, «Toward a Communication Theory of Modernization, A Set of Considerations,» in L. Pye (ed)., Communication and Political Development, (N.J.: Princeton University Press, 1963), pp: 330-331.

30. H.L.Schiller, Communication and Cultural Domination (New York: M.E, Sharpe, 1976), PP: 3-7.

فى نهاية السبعينيات كانت هناك خمسة عشر شركة رئيسية متعددة الجنسيات ومتخصصة فى تصنيع وتسويق أدوات البث والاستقبال الاذاعى (راديو وتليفزيون) . هذه الشركات التى سيطرت على الجزء الأكبر من عمليات الاتصال الدولى فى السبعينيات ، وتوسعت أيضا فى مجال المعلومات ـ أقمار صناعية ، آلات حاسبة وغيرها من التكنولوجيات المتطورة ـ تركزت فى خمس دول (الولايات المتحدة الأمريكية : ١٠ شركات ، ألمانيا : ٢ ، هولندا : ١ ، اليابان : ١ ، وفرنسا : ١) ويلاحظ أنها كلها مجتمعات رأسمالية ، ومن ثم هناك اتجاه الى نشر النموذج الغربى فى العالم . كما سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على نصيب الأسد فى السوق العالمى فى نشر الكتب (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، وفرنسا) ، الأخبار العالمية والمقالات الصحفية (الولايات المتحدة ، فرنسا ، وروسيا) ، برامج الاذاعة والتليفزيون ، الأفلام ، والفيديو كاسيت (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، وفرنسا) .

أما فى مجال الاعلان ، فلقد سيطرت الشركات الأمريكية فى أوائل الثمانينيات على أكثر من نصف الانفاق السنوى العالمى الذى يقارب ٦٤ بليون دولار .[٣١] وكانت الاعلانات التى تبث فى وسائل الإعلام احد الموضوعات الشائكة المتعلقة بتنمية العالم الثالث فطبقا لتقرير ماكبرايد ، رغم أن الاعلان شيء مرغوب فيه لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ولتوفير المعلومات المفيدة للمستهلكين ولتوفير العائد المادى أيضا لوسائل الاعلام ، الا أنه فى نفس الوقت يروج لاتجاهات وأساليب حياة تعظم من قيم الاستهلاك وحب الاقتناء على حساب قيم أخرى[٣٢] .

وترى كثير من الدول النامية أن الاعلانات تهدد هويتها الثقافية من خلال نشرها لقيم أخلاقية غربية ودخيلة على مجتمعاتها . ويرى اليونسكو ، أنه على مدى العشرين عاما الماضية ، أصبح الحجم الضخم للشركات متعددة الجنسيات واستقلالها الفعلى ، ظاهرة نوعية جديدة فى الاتصال ، فبينما تنخفض ملكية هذه الشركات لوسائل الاعلام فى الدول النامية ، الا أن هذه الشركات تحاول التأثير والضبط من خلال مبيعات البرامج ، والتكنولوجيا ، وانماط التسويق ، والنماذج المهنية ، لدرجة أن هذه الأمور حلت محل الملكية الصريحة . وجدير بالذكر أن تزايد عدد المشروعات المشتركة بين رأس المال الدولى والمحلى ، سواء كان عاما أو خاصا ، قد زاد من قوة التأثير الأجنبى وجعله أكثر قبولا .[٣٣]

بالاضافة الى كل هذه الاثار السلبية لنموذج التحديث ، فلقد تعرض هذا النموذج لموجة عاتية من النقد على اعتبار أنه خلق تفاوتا كبيرا وعدم مساواة صارخة بين الفئات الاجتماعية فى الدول النامية . فلقد تركزت ثروات هذه الدول فى أيدى أقليات صغيرة ، بينما عاشت أغلبية هذه الشعوب ومعظمها فى المناطق الريفية فى فقر مدقع ، وبقيت النظرية التى ترى أن مزايا التنمية فى المناطق الحضرية سوف تصل الى الأغلبية الاقل تميزا ، وتعم الفائدة على الجميع ، بقيت هذه النظرية (trickle down theory) مجرد أضغاث أحلام ، بل على العكس من ذلك ، فان نوعية التنمية التى خاضتها معظم دول العالم الثالث فى ربع القرن الأخير ، كانت تعنى عند الكثيرين مزيدا من الفقر .[٣٤]

فلقد أجريت دراسات فى أواخر السبعينيات على سبع من دول العالم الثالث فى آسيا وهى : بنجلاديش ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، الفلبين ، وسيريلانكا ، وأظهرت هذه الدراسات أن دخول فئات « الفقراء جدا » قد انخفضت بشكل مطلق ، أو أن نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر قد زادت ، أو كلا النتيجتين ، ويمكن القول أن ذلك قد حدث أيضا فى أماكن أخرى فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، اذ أن طبيعة الأشياء التى تولد الفقر فى آسيا موجودة أيضا بدرجة أقل أو أكثر فى كثير من بقية الدول النامية ، فليس هناك دليل على أن النمو على هذا النحو قد نجح فى خفض معدلات الفقر .[٣٥]

لم يظهر من الدراسات التى أجريت فى آسيا مايؤيد القول بأن الفقر فى العالم الثالث يرجع الى عدم قدرة الانتاج الغذائى ان يلاحق الزيادة المرتفعة فى عدد السكان ، الا فى واحدة فقط من السبع دول محل الدراسة ، وهى بنجلاديش التى أظهرت النتائج أن عدد سكانها يتزايد بصورة أكبر من الانتاج الغذائى المحلى . أما السبب الرئيسى الذى يفسر ظاهرة الفقر المتزايدة فهو وجود درجة عالية من التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية .

---

31. Sonaike, op.cit., pp: 93-94
32. UNESCO, Many Voices, One World (The Mac Bride Report, Abridged Version), (Paris, 1984), p. 102
33. Ibid., p. 103
34. .Griffin, and A, R.han, «Poverty in the Third World: Ugly Facts and Fancy Models, «in Alavi, and T.Shanin (eds), Introduction to the Sociology of the Developing Societies (New York: Monthly Review Press, 1982) p. 234.
35. Ibid.

بعبارة أخرى يرجع تزايد الفقر الى هيكل الاقتصاد وليس لمعدل نموه . فلقد اظهرت النتائج أن ٢٠ ٪ من العائلات الغنية تحصل على نصف اجمالى الدخل ، بينما ٤٠ ٪ من العائلات الفقيرة تحصل على مابين ١٢ ٪ و ١٨ ٪ من الدخل ، أما ٢٠ ٪ من العائلات الأكثر فقرا فتحصل على ٧ ٪ من الدخل (بنجلاديش) وعلى ٣,٨ ٪ من الدخل فى الفلبين أكثر الدول من حيث التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية .(٣٦) ويمكن القول أنه من خلال تواطؤ النخبة المحلية مع القوى الاقتصادية عبر القومية تم اخضاع اقتصاديات دول العالم الثالث .

والخلاصة أن تحديث العالم الثالث منذ الخمسينيات تم على حساب شعوب العالم الثالث ، فالتحديث لم يؤد الى التنمية بمعنى زيادة قدرة الشعوب على التعامل مع البيئة التى يعيشون فيها .(٣٧) لقد أدخل التحديث هذه الدول الجديدة الى القرن العشرين ولكن بعد أن هدم القيم الراسخة وأساليب الحياة لشعوب هذه البلاد . وزاد التحديث من عدم المساواة الاجتماعية ، وزادت الفجوة بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وركز التحديث على مصالح المناطق الحضرية (التى تشكل ٢٠ ٪ من السكان فى كثير من هذه البلاد) ، وبالتالى اهملت المناطق الريفية ، وقلت بالتالى قوة العمالة الزراعية .

ولم يكن الانتاج الزراعى كافيا سواء كغذاء للشعب أو للتصدير ولم تكن المصانع الثقيلة على المستوى المطلوب لأن قوة العمل المحلية لم تستطع ادارتها بكفاءة . وفى الأماكن التى كانت الادارة فيها للشركاء او المستثمرين الأجانب ، فلقد كانوا أدوات للخضوع الاقتصادى والتبعية من خلال الشركات عبر القومية وبصفة عامة ، لم يشجع اتجاه التحديث اتجاه التنمية المستقلة فى العالم الثالث ، ولذا لم يكن من المستغرب أن تواجه التنمية من خلال نموذج التحديث موجة عاتية من النقد فى فترة الستينيات . ومع بداية السبعينيات ، فقد هذا النموذج تأثيره ، ولم يعد النموذج المسيطر فاذا اعتبرنا أن نموذج التحديث ، الذى كان دانيال ليرنر أول من روج له ، يشرح التطور الذى حدث فى المجتمعات الغربية بدقة كبيرة ، الا أنه وقع فى خطأ كبير حينما حاول التعميم واعتبار أن ماحدث فى الغرب سيحدث بنفس الترتيب فى الدول النامية ، وذلك لسبب بسيط وهو أن نقطة البداية تختلف وهذا مايؤكده ولبرشرام العالم الأمريكى الشهير ، فبناء على المادة التى جمعها شرام عام ١٩٦١ ، وجد أن الاقامة فى المدن لم تعد عنصرا هاما يؤدى الى زيادة نسبة المتعلمين وتطوير وسائل الاعلام كما قال ليرنر بناء على المادة العلمية التى توفرت فى الخمسينيات .(٣٨)

ويتسائل ولبرشرام « ألم يساعد الراديو الترانزستور ووسائل المواصلات الحديثة وبناء الطرق على ربط القرية بالمدينة » ؟ أى أن هذه الوسائل ساعدت فى التغلب على حاجز الأمية . فى الماضى كانت القرية معزولة عن بقية أجزاء المجتمع ، ولكن فى الوقت الحاضر لم تعد القرية منعزلة ، فزيادة النشاط الاقتصادى قضى على عزلة القرية ، كما أن الراديو الترانزستور دخل القرية وتخطى حاجز الأمية ، وخلق الشخصية الحراكية القادرة على التخيل بين الفلاحين الأميين ، وبهذا لم يعد من الضرورى أن يقيم ١٠ ٪ من السكان فى المدن لكى تحدث التطورات التالية .(٣٩)

كان نموذج ليرنر (التحضر ـ التعليم ـ مشاركة وسائل الاعلام ـ المشاركة السياسية والانتخاب) يؤمن بتلقائية التطور ، ولكن التجارب الفعلية التى مرت بها الدول النامية أظهرت بوضوح أن الحراك النفسى أو السيكولوجى كثيرا مايسبق قدرات الدول على خلق فرص جديدة للمساهمة فى أوجه النشاط السياسى والاقتصادى المختلفة فى المجتمع لهذه الأسباب وغيرها يرفض عدد كبير من علماء الاجتماع الأمريكيين فكرة أنه يمكن تطبيق مراحل التطور الغربية على الدول النامية ، فعلى سبيل المثال يرى سيلفرت (Silvert) أنه من الخطأ القول أن الهنود أو أى شعب اخر فى مرحلة ماقبل التصنيع يجب أن يسلكوا نفس طريق التحضر الذى سلكته أوروبا ،وهذا لأن نقطة البداية تختلف بالاضافة الى ذلك ، فان الفكر المعاصر يقدم لنا الان أكثر من اسلوب للتطور ، فهناك النموذج الغربى للتطور التدريجى ، والنموذج السوفييتى الذى يعتمد على تعبئة الموارد ،

---

36. Ibid.

(٣٧) هذا هو التفسير الذى اعطاه والتر رودنى للتنمية :
- Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa, (West Africa: Ikenga Publishers, 1982). p. 10.

(٣٨) د . جيهان احمد رشتى ، نظم الاتصال : الاعلام فى الدول النامية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٢) ص ٥٦

39. W.Schramm and Lee Ruggels, «How Mass Media Systems Grow,» in Lerner and Schramm (eds.), Communication and Change in the Developing Countries (Honolulu, East-West Center Press, 1967), p. 57.

والنموذج الهندى المختلط.(٤٠)

وفى هذا الصدد يرى أيضا العالم الأمريكى لابالومبارا (La Palombara) أن النموذج الغربى للتطور ليس من الضرورى أن يكون عاما فعلى سبيل المثال، ان التغير الاقتصادى السريع الذى يؤدى الى التصنيع يمكن أن يتحقق بدون التقيد بالنموذج الأنجلو أمريكى، بل بالعكس، فالتغير الاقتصادى السريع يمكن حدوثه بنجاح أكبر فى ظل أنظمة اجتماعية سياسية غير ديمقراطية.(٤١)

وكان ايفريت روجرز (Everett Rogers)، أعلى النقاد صوتا لنموذج التحديث، فى حين أنه كان اكثر المشجعين والمبشرين له فى الستينيات، ففى مقال بعنوان «ظهور وسقوط النموذج المسيطر»، تناول روجرز التطورات التاريخية والسياسية على الساحة الدولية والتى أدت الى الشك فى صحة الافتراضات التى قام عليها اتجاه التحديث وطرح روجرز اتجاها بديلا للتنمية يشمل عملية مشاركة واسعة تهدف الى احداث تقدم اجتماعى ومادى (بما فيها مزيد من العدالة والحرية، ومزيد من القيم المرغوبة) لأغلبية البشر من خلال اكتسابهم لمزيد من التحكم فى البيئة التى يعيشون فيها.(٤٢) وجدير بالذكر أنه يمكن مقارنة هذه الرؤية برؤية روجرز نفسه للتنمية فى الستينيات عندما اعتبرها نوعا من التغير الاجتماعى الذى تقدم فيه الأفكار الجديدة للنظام الاجتماعى بهدف تحقيق زيادة فى مستويات الدخول ومستويات المعيشة من خلال اساليب انتاج حديثة ونظام اجتماعى متطور.(٤٣)

وفى النهاية يمكن تلخيص الانتقادات التى وجهت لنموذج ليرنر للتحديث فى التالى:

١ ـ كسر الراديو والتليفزيون ووسائل المواصلات والتطور الاقتصادى عزلة القرى وتغلب على حاجز الأمية، فلم يعد من الضرورى أن يقيم ١٠٪ من السكان فى المدن لكى يحدث التطور.

٢ ـ ان التحرك السيكولوجى يسبق قدرات الدول مما جعل الايمان بتلقائية التطور او مروره بمراحل ثابتة ومحددة غير دقيق.

٣ ـ هناك نموذج جديد للتطور أسرع من النموذج الغربى التدريجى.

٤ ـ أصبح التطور التكنولوجى الحديث سريعا ماينشر التصنيع على نطاق واسع وهذا يؤدى الى تغلغل وسائل الاعلام مما يجعل التغيير أسرع.

٥ ـ ان التغير الاقتصادى السريع يمكن أن يحدث بشكل أفضل فى ظل انظمة سياسية غير ديمقراطية.

٦ ـ ان وسائل الاعلام الحديثة جعلت التغير الثقافى والاندماج الاجتماعى سهلا وسريعا مما جعل الطبيعة البشرية أكثر استعدادا للتغيير.

٧ ـ ان ثورة التوقعات المتزايدة (Revolution of Rising Expectations) انقلبت حينما عجزت الدول النامية عن اشباع رغبات مواطنيها، وأصبح هناك ثورة الاحباطات المتزايدة، أى ثورة السخط وعدم الرضا. بعبارة أخرى ثبت أن الايمان بأن زيادة التوقعات ستحدث تغييرا مطلوبا فى المجتمعات، لا يتفق مع واقع الدول النامية التى أصبحت تطلب أكثر مما تستطيع ان تحصل عليه.(٤٤)

ثالثا: نموذج التبعية:

جاء سقوط نموذج التحديث موازيا لصعود نموذج اخر للتنمية وهو «نظرية التبعية»، ولقد شكلت نظرية التبعية المنظور الفكرى المضاد لمنظور التحديث والذى حاول أن يقدم تشخيصا مختلفا لظاهرة التخلف والتنمية.(٤٥) فعلى أثر الانتقادات التى واجهت نظريات التنمية والتحديث توجه الانتباه الى نظريات التبعية التى تلتقى فى اطار عام يتميز برفضه لمفاهيم مدرسة التنمية والتحديث وفى تقديمه لمفاهيم أخرى تتمثل فى تحليل الاقتصاد السياسى للتنمية وابراز تأثير الراسمالية الدولية على تخلف الدول النامية والتركيز على الحل الاشتراكى الثورى وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة، وضمن هذا الاطار العام توجد اختلافات اساسية بين نظريات التبعية من حيث مستويات اهتماماتها وتفسيراتها المختلفة ومناهجها التحليلية.(٤٦)

ورغم ان جذور نظرية التبعية ترجع الى الخمسينيات، الا انها لم تلفت الانظار الا فى نهاية الستينيات وبدأ

40. H.Silvert (ed.), Expectant Peoples: Nationalism and Development (New York: Random House, 1963), p. 5

41. Joseph La Palombara (ed.), Bureaucracy and Political Development (Princeton, (N.J.): Princeton University Press, 1943), p. 10.

42. E.M.Rogers, «The Rise and Fall of the Dominant Paradigm»Journal of Communication, Vol. 28, No. 1 1978, pp: 64-69.

43. E.Rogers, Modernization Among Peasants: The Impact of Communication (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1969).

(٤٤) د. جيهان رشتى، ١٩٧٢ مصدر سبق ذكره، ص ٥٩

(٤٥) د. على ليلة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤

(٤٦) عثمان ياسين الرواف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦

الانتباه يتحول عن المنادين بالتحديث الى المنادين بالتبعية أى (Depentistas) كما كان يطلق عليهم فى امريكا اللاتينية التى ظهر فيها هذا الاتجاه.[٤٧] ومن أشهر مؤيدى اتجاه التبعية : بول باران (Paul Baran) ، واندريه جوندار فرانك (Andre Gundar Frank) وفى الاتصال نجد أرماند ماتلارت (Armand Mattelart) ، تابيو فاريس (Tapio Varis) ، سيس هاملينك (Cees Hamelink) ، وهربرت شيللر (Herbert Schiller).[٤٨]

ولقد عرف سانتوس (Santos) ، أحد مفكرى التبعية البارزين ، التبعية بأنها « الحالة التى يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفا على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون خاضعا له » .[٤٩] فالتبعية وفقا لهذا التعريف هى علاقة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها . ولقد ميز منظرو التبعية بين دول المركز (Center) وهى الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى ودول الهامش (Periphery) ، وهى الدول المتخلفة التابعة لها .[٥٠]

وتميز منظور التبعية بتأكيده على الطبيعة التوسعية للنظام الرأسمالى واستند فى تحليلاته البنائية بهذا الصدد على الرؤية الماركسية ، وهذا الى جانب علاقته الواضحة بالنظرية الماركسية عن الامبريالية .[٥١] فلقد حظيت مسألة الامبريالية والتوسع الاستعمارى باهتمام منظرى التبعية الذين اتبعوا المنهج الماركسى ـ اللينينى فى نظرتهم للاستعمار كعملية امبريالية حدثت نتيجة لطبيعة تطور الأنظمة الرأسمالية فى أوروبا . ولقد طور مفكرو التبعية نظرية فى التخلف تربط ، فى علاقة تبادلية ، بين تقدم دول المركز وتخلف دول الهامش ، ومفادها أن طبيعة النظام الرأسمالى الدولى تؤدى الى التطور الاقتصادى فى بعض أجزائه (المركز) واحداث التخلف فى أجزائه الأخرى (الهامش) . فالتخلف الذى نشهده اليوم فى الدول النامية والتقدم الذى نعرفه فى الدول الصناعية هما وجهان لعملة واحدة ، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادى الرأسمالى المتكامل .[٥٢]

وعلى عكس منظرى نموذج التحديث الذين رأوا أن أهم معوقات التنمية تكمن فى نقص رأس المال وقصور الادارة ، يرى منظرو اتجاه التبعية أن أهم المعوقات ترجع الى النظام الدولى الذى استقطب العالم الى « مركز » (الدول الصناعية) « وهامش » (دول العالم الثالث) وفى هذا النظام الدولى ، فان التنمية فى المركز تحدد وتحافظ على التخلف فى الهامش .[٥٣] ويرى منظرو التبعية أنه فى ظل هذا الوضع السياسى والاقتصادى فان التراكم الناجح لرأس المال فى الدول الهامشية يعد أمرا مستحيلا ، وبالتالى تقل ان لم تنعدم أى فرص لتحقيق النمو المعتمد على الذات .

ولم تقتصر التبعية فى العالم الثالث على السياسة والاقتصاد فحسب ، بل تعدت ذلك الى كل مناحى الحياة . فعلى سبيل المثال ، يعتقد البعض أن نظم التعليم التى ورثتها كثير من دول العالم الثالث فى فترة مابعد الاستعمار ، تعتبر شكلا من أشكال الاستعمار الثقافى ، أى جزءا من العملية التى تبقى بموجبها دول الهامش فى هذا الوضع ، أى جزءا من تنمية التخلف . هذا بالاضافة الى الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات من خلال وسائل الاعلام المطبوعة وغيرها ، والتى تؤثر بها على عقول الشباب والطلاب فى الدول النامية ، وذلك بنقل هيكل ومضمون وشكل النمط الغربى فى نظم التعليم فى هذه الدول .[٥٤]

---

47. Sonaike, op.cit., p. 98

(٤٨) انظر على سبيل المثال :

- P.Baran, The Political Economy of Growth (New York: Monthly Review Press, 1957)., A.G.Frank, Latin America: Underdevelopment or Revolution? (New York: Monthly Review Press)., A.Mattelart, and A. Dorman, How to Read Donald Duck: Imperialist Ideology in the Disney Comic, (New York: International General, 1975)., T.Varis, and . Nordestreng, Television Traffic: A One-Way Street! (Paris: UNESCO, 1973)., C. Hamelink, Cultural Autonomy in Global Communication (New York: Longmans, 1983), and H.Schiller, Communication and Cultural Domination, (New York: M.E. Sharpe, 1976), in Sonaike, op.cit., p. 107.

49. D.Santos, «The Structure of Dependence,» American Economic Review, 60, (1970), p. 231.

50. R.Chilcote, Theories of Development and Underdevelopment, (Boulder, Co: Westview Press, 1984), p. 27.

(٥١) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤

(٥٢) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ ـ ٥٧

53. J.Servacs, «Development Theory and Communication Policy: Power to the People,» European Journal of Communication, Vol. 1, (1986), p. 207, See also W.Rodney, How Europe Underdeveloped Africa (Dares Salam: Tanzania Publishing House, 1972), in Sonaike, op.cit., p. 107.

54. R.Dale, «Learning To Be what? Shaping Education in Developing Societies,» in H. Alavi and T. Shanin (eds.), op.cir., p. 412.

ويرى منظرو اتجاه التبعية أيضا أن تنمية العالم الثالث يجب أن تتضمن تعديلات فى هيكل الاقتصاد الدولى على غرار الخطوط العريضة التى يتطلبها النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

وسوف تعلق هذه التعديلات أهمية قصوى على المصالح المتبادلة والمشتركة فى كل المجالات ، وسوف تساعد على تشجيع اتجاه التنمية الموجهة من الداخل (Inner directed) ، وذلك مع التركيز على تنمية العلاقات الاقتصادية الإقليمية فى العالم الثالث .

ولقد اتفق إلى حد كبير بعض الكتاب الماركسيين أمثال والتر رودنى (Walter Rodney) وفرانز فانون (Franz Fanon) مع موقف منظرى اتجاه التبعية . فلقد رأى هؤلاء الكتاب أن هناك علاقة وثيقة بين « حسن حظ » الدول الصناعية الكبرى « وسوء حظ » الدول الأقل نموا وخاصة الدول الأفريقية . إلا أن المفكرين الماركسيين يرون أن خلاص العالم الثالث لن يتحقق إلا بعد انفصاله الجذرى عن النظام الرأسمالى الغربى الحالى .(٥٥)

مما سبق يتضح الاتى :

١ ـ إنه برغم ادعاء كل من منظورى التحديث والتبعية أن باستطاعته تقديم الأدوات التحليلية القادرة على تفسير التخلف ، وبرغم أن كليهما يتناول التخلف باعتباره الحقيقة التى تشكل القاسم المشترك بينهم ، الا أنه يمكن القول انهما يختلفان من حيث الافتراضات الأساسية ومن حيث الاستراتيجيات المتبعة فى البحث .(٥٦)

٢ ـ ان الالتزام الأيديولوجى لأدبيات التبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد التنمية والتخلف حيث جاءت تحليلاتها ومقترحاتها نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية . فكما أدت الالتزامات الأيديولوجية لنظريات التحديث إلى إهمال التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية ، وإلى تفضيل المنهج الليبرالى الرأسمالى للتنمية دون اعتبار للمشاكل التى تترتب على تطبيقه فى مجتمعات تختلف ظروفها عن ظروف الدول الغربية ، كذلك أدت الصبغة الأيديولوجية لنظريات التبعية إلى إهمالها للمؤثرات الداخلية فى الدول النامية بسبب إصرارها على تحميل المسئولية كاملة على الامبريالية ، ولقد دفعتها التزاماتها الأيديولوجية إلى المبالغة فى التحليل الطبقى وتفضيل الحل الاشتراكى دون إدخال التعديلات التى تجعله أكثر ملاءمة لواقع الدول النامية .(٥٧)

٣ ـ إن معالجة نظرية التحديث لمسألة التخلف لم تكن دقيقة بسبب عموميتها وغموض العلاقات والمتغيرات التى ناقشتها مثل (التقليد ، الثقافة ، والأبعاد النفسية) . كما اعتمدت نظرتها للتنمية على خصائص أنجزتها المجتمعات الغربية مثل (الدولة القومية ، بناء المؤسسات ، الثقافة العلمانية ، والديمقراطية) ، وذلك دون مراعاة لاختلاف ظروف الدول النامية ودون محاولة تحديد كيفية تحقيق الأهداف المرسومة .

٤ ـ أما نظرية التبعية فلقد تمكنت من تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف من نظرية التحديث لأن المتغيرات التى اعتمدت عليها فى شرح التخلف (الاستعمار ، الرأسمالية ، البرجوازية) تعكس ظواهر وعلاقات واضحة يسهل فهمها ودراستها تاريخيا وفى الوقت الحاضر . إلا أن مدرسة التبعية لم توفق فى فهمها للتنمية مثل استيعابها للتخلف . فالبرغم من وضوح متغيرات وعوامل التنمية التى تقدمها مثل (الثورة ، التحرر من التبعية ، التطبيق الاشتراكى) ، الا أن محدودية إمكانيات تطبيقها تجعلها عديمة الجدوى . ولذا يمكن القول أن تركيز نظرية التبعية على دراسة التخلف مقارنة بتركيزها على معالجة التنمية ، ونجاحها النسبى فى تحليل أبعاده مقارنة بنجاح مدرسة التحديث ، يجعل منها نظرية فى التخلف وليس فى التنمية . وبما أننا بحاجة ماسة إلى معرفة أسس ومنطلقات التنمية أكثر من حاجتنا إلى فهم ماهية التخلف ، فتتساوى محدودية المنفعة العلمية لنظريات التحديث والتبعية .(٥٨)

رابعا : نموذج الثقافة :

مع بداية الثمانينات ، ظهر صوت جديد فى الجدل المثار حول الدور الأمثل للاتصال فى عملية التنمية . وجاء ذلك من الباحثين فى الدول الافريقية بالأساس . وترى هذه المدرسة أن مفتاح التنمية فى دول العالم الثالث يكمن فى الثقافات التقليدية لهذه الدول ، وبذلك تدعو إلى التكامل المتعمد والمتأنى بين أنماط الاتصال التقليدية والحديثة لضمان النجاح الأكبر للرسائل التنموية . ومن أشهر المتحمسين لنموذج الثقافة فرانك اجبوجاه (Frank Ugboagah) واونوار نونيلى (O. Nweneli) من جامعة لاجوس ، وكوامى بوافو (K. Boafo) من جامعة غانا(٥٩)

---

55. W.Rodney, op.cit., and F.Fanon, The Wretched of the Earth (New York: Grave Press, 1967).

(٥٦) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١

(٥٧) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١

(٥٨) المصدر السابق

(٥٩) انظر على سبيل المثال :

F.O.Ugboajah, Communication Policies in Nigeria (Paris: UNESCO, 1980)., O.E.Nwuneli, «Strategy For an Integrated Mass Media System For Rural Development,» African Communica-

ولقد استمد هذا النموذج قوته من الأبحاث التى أجريت حول الاقتناع وتغير الاتجاهات . ومما لاشك فيه أن فرص نجاح ودوام التغير الاجتماعى تكون أكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم وأساليب الحياة التى يتقلبها المجتمع . هذا بالاضافة إلى أن المشاركة العامة فى عملية إحداث التغيير تساعد على تأكيد دوامه ، ويفسر مؤيدو هذا الاتجاه فشل وسائل الاعلام الحديثة فى تعبئة شعوب العالم الثالث نحو أغراض التنمية إلى توجه وسائل الإعلام نحو النخبة ، وبعدها عن المشاركة ، وانفصالها عن وسائل الاتصال التقليدية . ويعتقد أنصار نموذج الثقافة أن وسائل الاعلام الجماهيرية قد حازت على قدر كبير من الاهتمام ، وخاصة من أنصار نموذج التحديث ، هذا فى الوقت الذى يتم فيه تجاهل أكثر أساليب الاتصال تأثيرا وهى الاتصال بين الأشخاص والأخطر من هذا أنه فى استخدامهم لوسائل الاعلام كمؤشر للتنمية ، اعتمد منظرو التحديث على الزيادة فى عدد الأجهزة الاعلامية ، ولم يلقوا بالا بالمضمون وهو البعد الأكثر أهمية .

ولقد اهتم فرانك أجبوجاه على سبيل المثال وباعتباره ممثل النموذج الثقافى ، بمنادى القرية ، وسوق القرية ، والفن الشعبى ، واحتفالات وأعياد القرية ، واعتبرها انماطا من الاتصالات التقليدية التى يمكن أن تلتقى فيها الأساليب التقليدية بفنون الاتصال الحديثة . ولذا يجب مراعاة هذا التنوع فى استخدام الاتصال ، كما أنه يجب تطويع تكنولوجية الاتصال لتلائم المصالح والأهداف على كل مستوى .

ويمكن القول أن نموذج الثقافة هو نتاج للجدل بين نموذجى التحديث والتبعية لاحداث التنمية . ويتفق موقف أنصار نموذج الثقافة مع الخطوط العريضة للاتجاه الجديد الذى سوف نعرض له تحت عنوان نموذج التنمية البديلة .

خامسا : نموذج التنمية البديلة :

يدور التفكير حول الاتجاهات البديلة للتنمية حول الملامح الأساسية التالية :

١ ـ ليس هناك فى الواقع نموذج موحد للتنمية ، فالدول تختلف عن بعضها البعض من حيث التنوع الثقافى ، وحجم الثورة القومية ، الخ ... ، ولذا على كل دولة أن تسلك طريق التنمية الذى يتلاءم مع ظروفها الخاصة .

٢ ـ قدلا يؤدى التغير بالضرورة إلى نتائج إيجابية ، فبرغم النوايا الطيبة للقائمين باحداث التغيير ، فقد تؤدى بعض التغيرات إلى مزيد من المشاكل . ولذا يجب مراقبة نتائج التغيير ومحاولة التقليل أو الحد من جوانبها السلبية وتعظيم نواحيها الايجابية .

٣ ـ أن التنمية لها أبعاد متعددة ولذا يجب أن توضع فى الاعتبار كل الأبعاد والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للتنمية عند التخطيط لأى تغيير حتى تتحقق التنمية الشاملة .

٤ ـ تحتاج كل دولة أن تتفاعل مع غيرها من الدول على مختلف المستويات ويجب أن يأخذ هذا شكل الاعتماد المتبادل بدلا من التبعية . ولذا يجب على دول العالم الثالث أن تتبنى البرامج التى تقلل من تبعيتها للدول الأخرى ، كما يجب عليها تطوير استراتيجياتها السياسية والاقتصادية التى تركز على زيادة الانتاج والاعتماد على الذات .

٥ ـ يجب إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية العظمى من الشعب ، واعتبار أن ذلك هو المبدأ الرئيسى عند تطوير وتنفيذ خطط التنمية .(٦٠)

يمكن القول أن هذا النموذج قد أعطى أهمية خاصة لمفهومين أساسيين وهما « التكنولوجيا الوسيطة » و « التكنولوجيا الملائمة » . وقد ارتبط تعبير « التكنولوجيا الوسيطة » بعالم الاقتصاد البريطانى شوماكر(٦١) . فلقد رفض شوماكر تركيز آدم سميث (Adam Smith) ، وكينز (Keynes) ، عالما الاقتصاد المعروفين ، على الحجم والتطلع لتحقيق النمو غير المحدود ، وقدم أفكارا اقتصادية أكثر إنسانية كبديل لذلك . واستخدم شوماكر تعبير « التكنولوجيا الوسيطة » لوصف تكنولوجيا الانتاج التى تعتمد على الجماهير ، والتى تستخدم أفضل وأحدث ماتم التوصل إليه من معرفة وخبرة ، والتى تساعد على تحقيق اللامركزية ، وتلائم قوانين البيئة ، وتكون رفيقة فى استخدامها للموارد النادرة ، والتى تكون مصممة لكى تخدم البشر بدلا من جعلهم عبيدا للآلة . ويرى شوماكر أيضا أن هذه التكنولوجيا الوسيطة ستكون متفوقة على التكنولوجيا البدائية التى سادت فى العصور القديمة ، وفى نفس الوقت ستكون أكثر بساطة ورخصا وتحررا من تكنولوجيا الأغنياء . كما ستكون هذه التكنولوجيا الوسيطة فى متناول الجميع ، ولن تكون مقصورة على الأغنياء والأقوياء فقط .(٦٢) ورغم أن

---

tion Review, Vol. 1/2 (1984)., and S.T..Boafo.» Communication Technology, Development, and Sub Saharan Africa,» Paper Presented to the XVth Conference of the IAMCR (New Delhi: India, August, 1986), in Sonaike, op.cit., p. 108.

60. Sonaike, op.cit., p. 101.

61. E.F.Schumacher, Small is Beautiful: Economics as if People Mattered (New York: Harper and Row, 1973) p. 145.

62. Ibid

شوماكر كان يوجه هذه الأفكار إلى زملائه فى بريطانيا والعالم الغربى الذين بدأت ثقتهم تهتز تدريجيا فى الستينيات فى مفهوم النمو الاقتصادى غير المحدود والذى أثبت فشله ، نقول رغم ذلك ، كانت رسالة شوماكر وأفكاره أكثر ملاءمة لتجارب العالم الثالث .

أما « التكنولوجيا الملائمة » ، فلقد كان الاهتمام بها أكثر وضوحا ، وقد أنشأت كثير من الدول الصناعية فى الستينيات والسبعينيات عددا من المنظمات التى بحثت فى إمكانية استخدامها لسد حاجتهم الاجتماعية . (٦٣) ولقد أثبت مفهوم « التكنولوجيا الملائمة » أيضا ملاءمته للعالم الثالث ، وربما أكثر من ملاءمته للعالم الصناعى .

ولقد ارتبط مفهوما التكنولوجيا الوسيطة والملائمة بدول العالم الثالث . ورأى دونالد ايفانز (Donald Evans) أن الاختيار الصحيح للتكنولوجيا هو الاختيار الذى يضاعف الانتاج والثروة ، وفى نفس الوقت يرفع من المستوى العام للشعب ويحسن من نوعية الحياة ، ويحافظ على البيئة بقدر الامكان . هذا بالاضافة إلى أن أكثر التكنولوجيات الملائمة للظروف الراهنة للدول النامية هى التكنولوجيا الوسيطة الأكثر انتاجية من التكنولوجيا التقليدية من ناحية ، والأقل تكلفة والأكثر سهولة فى الادارة عن تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى . ولذا يمكن اعتبار «التكنولوجيا الوسيطة» التى تحدث عنها شوماكر نوعية خاصة من التكنولوجيا الملائمة (٦٤)

ليس من العسير فهم دور الاتصال فى هذا النموذج البديل ، فيجب ألا يكتفى الاتصال بتعليم المهارات الحديثة فقط ، بل يجب أيضا أن يروج للمهارات التى تشجع الاعتماد على الذات ، والايمان بقدرة الناس على حل مشاكلهم بأنفسهم . على أن هذه المهمة لا يجب أن تترك لوسائل الاعلام فقط ، بل يجب الاستعانة أيضا بالوسائل الشخصية التقليدية لحث وتعبئة أهالى الريف على المشاركة فى التنمية . ومن الضرورى أيضا أن يشارك الاتصال المؤسسات الأخرى فى المجتمع فى العمل على التخلص من التبعية . ولن يكون متوقعا من وسائل الاعلام أن تلعب الدور الذى يجعل من دول العالم الثالث « ولايات متحدة أمريكية مصغرة » ، بل بالعكس ، يجب على وسائل الاعلام أن تنشر المعلومات التى تساعد الناس على اتخاذ خطوات عملية لتحسين أحوالهم المعيشية .(٦٥)

ويتطلب هذا الدور الجديد للاتصال الاستخدام الاكثر ديمقراطية لوسائل الاعلام ، فيجب أن تكون هذه الوسائل المنبر الذى تشارك فيه الجماهير بالمناقشة وتبادل الأفكار بدلا من أن تكون الأداة التى يوجه فيها الحديث للجماهير فى اتجاه واحد ، أى من أعلى فقط . ولكى يتحقق هذا الهدف نحو الاتصال الديمقراطى ، يجب اتخاذ بعض الخطوات منها ما يلى :

١ - يجب على القائمين بالاتصال فى المجال الاعلامى فى الدول النامية أن يعيدوا تكييف أنفسهم بعيدا عن مفهوم « الأخبار » الذى تعلموه سواء من خلال تدريبهم فى الغرب أو تقليدهم للأسلوب الغربى . فأولوية الأخبار وفقا لهذا النموذج الجديد يجب أن تقاس بمدى ما تساهم به فى تحقيق الأهداف الايجابية التى يصبو إليها المجتمع ، وليس بمدى ارتباطها بالشخصيات الهامة فى المجتمع .

٢ - يجب تشجيع استخدام الراديو والصحف فى الجماعات الصغيرة فى الدول النامية . فبرغم أن وسائل الاعلام تلعب دورا أساسيا فى توحيد شعب ما ، الا أن الاعلام ذو التوجه القومى طالما تجاهل المصالح المتنوعة للجماعات الصغيرة وخاصة سكان المناطق الريفية التقليدية .

٣ - يجب على دول العالم الثالث أن تنتهج سياسات إعلامية شاملة تأخذ فى الاعتبار الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . كما يجب أن تحدد السياسة الاعلامية ما تتوقعه الدولة من وسائل الاعلام فى معركتها من أجل التحرر والتنمية .

---

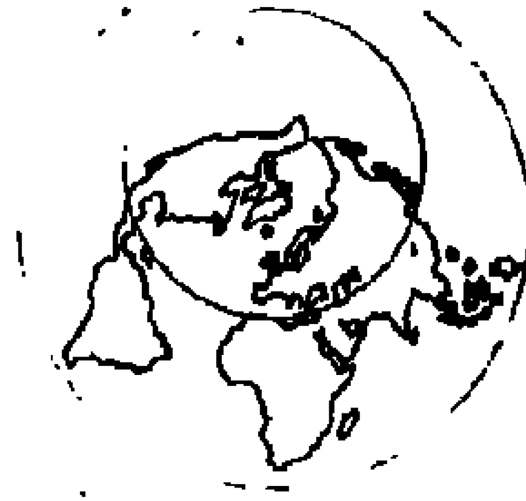
63. R.Congdom (ed.), Introduction to Appropriate Technology:Towards a Simpler Life-Style (Emmans, Pennsylvania: Rodale Press, 1977).
64. D.D.Evans, «Appropriate Technology and Its Role in Development», in P.. Ghosh (ed.), Appropriate Technology in Third World Development (West Port, Connecticut: Greenwood Press, 1984), p. 40
65. Sonaike, op.cit., p. 104.

٤ ـ يجب إشباع احاجات الاتصالية الأساسية فى كل دولة . وهذا يتضمن التوسع فى التسهيلات السلكية واللاسلكية ، كما يجب إنشاء خطوط مواصلات داخلية ، وأخرى تربط الدول المجاورة بعضها ببعض .

٥ ـ وبقدر ما تحتاج دول العالم الثالث إلى خدمات وكالات الأنباء العالمية ، بقدر ما يجب على المسئولين عن إدارة هذه الوكالات فى الدول الصناعية الكبرى ، إعادة تدريب العاملين بها على أهمية الحاجة إلى الدقة والصدق والتوازن فى نقل ونشر الأحداث التى تقع فى العالم الثالث .

٦ ـ وفوق هذا وذاك ، يجب على دول العالم الثالث أن تشجع سبل التصنيع التى تحد من تبعيتها للدول الصناعية الكبرى . وفى هذا الصدد ، تكون التكنولوجيا الصغيرة والوسيطة اكثر ملاءمة لدول العالم الثالث فى ظروفهم الحالية .

وفى النهاية يمكن القول أن الاتصال ماهو إلا احدى المؤسسات فى المجتمع ، وقدرته على الاسهام بطريقة إيجابية فى عملية التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على دور المؤسسات الأخرى المرتبطة بالسياسة والاقتصاد والتعليم والقانون ، الخ .. ولهذا يجب التخطيط السليم والمراقبة الجادة لبرامج التنمية وذلك لكى تتحقق التنمية الشاملة فى دول العالم الثالث . □



والتجارية والعلمية والثقافية والايكولوجية وغيرها ، سواء على المستوى الاقليمى أم ذلك الثنائى .

فى مقدمة هذه التنظيمات جميعا تأتى منظمة تبادل المساعدة والتعاون المشترك أو الكوميكون ، على الصعيد الاقتصادى والتجارة الخارجية ، ومنظمة معاهدة الصداقة والتعاون وتبادل المعونة أو حلف وارسو . ومعروف أن الأولى كانت بمثابة السوق الاشتراكية أو السوق الشيوعية المشتركة ومعلوم أن الثانية كانت هى جماع هيكل أو جسد وقلب المنظومة الاشتراكية التى ضمت فى عضويتها ـ السياسية والعسكرية والوجستية ـ دول الكتلة السوفيتية سابقا .

ولم تكد تستتب الأوضاع للنظم الجديدة فى شرق ووسط اوربا ، بل لم تنتظر هذه النظم حتى تفرغ من اعادة ترتيب بيوتها فى الداخل ، وانما أخذت فى التحرك داخليا وخارجيا بالتوازى . فكأنما كانت عملية التحول ـ عند هذه النظم ـ عملية ذات شقين فى الداخل والخارج فى آن واحد ، معتبرة أن الأمرين ـ فى واقع الأمر ـ وجهان لحقيقة واحدة ، هى حقيقة تغيير كل الاوضاع معا . وهذا الأمر له منطقية الاتساق مع الذات

ولم يكن مستغربا ـ إذن ـ أنه بعد عدة أيام قليلة من توقيع بروتوكول بودابست فى ١٩٩١/٦/٢٨ الذى وضع النهاية لبقاء واستمرار الكوميكون ، أن تجتمع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى براج فى ١٩٩١/٧/١ ويتم التوقيع ايضا على بروتوكول الغاء حلف وارسو . وهكذا تصدق نبوءة ازدنيك ماتيكا نائب وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا وسكرتير عام حلف وارسو الذى كان قد أثار أمام مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الأوربى (٢٥ ـ ٩١/٤/٢٦) هذه القضية الحساسة استكمال الغاء الحلف بعد تصفية هيكله العسكرى فى ٩١/٣/٣١ . فقد اعلن ماتيكا ـ آنذاك ـ أن اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو من المزمع أن تعقد جلستها فى براج فى أول يوليو ٩١ وان بلاده لاتخفى توقعها بأن هذه الجلسة ربما تكون آخر الجلسات . ورغم ان الوفد السوفيتى فى ذلك الاجتماع برئاسة كيفتشنسكى نائب وزير الخارجية فى الاتحاد السوفيتى قد رد على ماتيكا مؤكدا أن هذا التنبؤ قد يكون سابقا لأوانه . وأن الأمر يحتاج قبل ذلك الى الرجوع الى السلطات الأعلى ، بيد أن النبوءة التشكيكية تحققت فى موعدها . (**راجع تفرينا : مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الاوربى ـ ٢٥ ـ ٢٦ ابريل ١٩٩١ ، العدد ١٠٥ ـ يوليو ٩١ ـ من السياسة الدولية**) :

ومن المؤكد أن التشيكوسلوفاك قد أجادوا استخدام أوراقهم وأعملوا التنسيق الجيد مع غيرهم وخاصة مع البولنديين والمجريين ، حتى نالوا ضالتهم . فإن لدى أهل المجر مشاعر عداء دفين بسبب التدخل السوفيتى فى بلادهم عام ١٩٥٦ لاخماد إنتفاضة ذلك العام فيها بحد السلاح ولم يكن قد مضى بعد سوى عام واحد تقريبا على قيام حلف وارسو ، فإن لدى التشيكوسلوفاك طاقات عداء أوسع وأبعد غورا ضد التدخل السوفيتى وتدخل قوات نفس الحلف عام ١٩٦٨ ضدهم لاخماد ماعرف تاريخيا بانتفاضة أو حركة ربيع براج التى تزعمها فى ذلك الوقت الكسندر دوبتشيك والذى كان وقتذاك سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى التشيكولسوفاكى (وقد جاءت به ثورة ١٧ نوفمبر ٨٩ رئيسا للجمعية الفيدرالية أى البرلمان الفيدرالى) .

كان من أوائل مساعى التشيكوسلوفاك بعد نجاح ثورة تحولهم عن الشيوعية هو الحصول على وثيقة من السوفيت وبقية الدول أعضاء حلف وارسو المتدخلين ضد تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ يعترفون فيها صراحة بخطأ عملهم ضدها وقتذاك ، وأنه قد الحق بها ضررا جسيما ولم يكن مبررا ولذلك فهو لاغ ، ويعتذرون فيها عن كل ذلك وعما سببوه من مضار لمستقبلها ومستقبل ابنائها وأجيالها وتخلف التنمية فيها من جراء ذلك . وقد كان لها ما أرادت بموجب وثيقة إعلان موسكو فيديسمبر ١٩٨٩ لكن كل ذلك بالنسبة لها ـ ولبعض دول المنطقة الاخرى ـ لم يكن الا بمثابة خطوة على الطريق . ومن ثم لم يكن هناك محيد عن تصفية الحلف والغائه بعد تحول الاوضاع .

(١) حلف وارسو وبروتوكول الالغاء :

لم يقم وارسو الا بعد زهاء ست سنوات من قيام حلف شمال الاطلنطى (الناتو) وبالتحديد فى ١٩٥٥/٥/١٤ ـ فى خضم بلوغ التوتر بين الشرق والغرب أعلى درجاته ـ عشية انضمام المانيا الغربية الى الناتو ، وماتبع ذلك من تحسب السوفيت وخشيتهم من تصاعد احتمالات قيام حرب عالمية ثالثة ، وقتذاك .

وبعد حوالى ستة وثلاثين عاما من قيام حلف وارسو ، يتم حله بموجب بروتوكول براج فى ١٩٩١/٧/١ .

وارتباطا بمرارة الخبرة التاريخية عند التشيكوسلوفاك تجاه حلف وارسو ، فإن سياستهم الخارجية الجديدة لم تأل جهدا من أجل التعجيل بيوم نهاية ذلك الحلف . وهكذا اعتبر التشيكوسلوفاك ـ وخاصة رئيسهم فاتسلاف هافيل ووزير خارجيتهم يرجى دينسبير ـ أن تصفية ذلك الحلف ، باعتباره من مخلفات وضعيات الماضى وذكرياته المؤلمة ، أحدهم الأهداف المرحلية فى سياسة بلادهم الخارجية بعد التحول .

ومن المفارقات أن الحلف ينتهى ـ عمليا ـ بموجب بروتوكول براج (٩١/٧/١) أثناء الجلسة الخامسة والعشرين والأخيرة للجنة السياسية الاستشارية للحلف والتى رأسها رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا هو نائب وزير الخارجية المستر/ ازدنيك ماتيكا .

ولذلك فإن وثائق التصادق على اتفاقية أو بروتوكول الغاء الحلف ـ لان جنسية السكرتير العام للحلف فى هذه

الدورة تشيكوسلوفاكى ـ سوف يجب أن تودع تباعا خزائن ارشيف الحكومة التشيكوسلوفاكية .

ولم يكن مستغربا من الرئيس التشيكوسلوفاكى هافيل ـ فى خطبته الافتتاحية لاجتماعات التوقيع على بروتوكول براج لالغاء الحلف ـ أن يعتبر أنه « من المؤكد أن قرارنا اليوم (بحل الحلف) هو قرار تاريخى « .. ثم يضيف قوله « إننا (بذلك) نقول وداعا لتلك الحقبة التى عانت فيها اوربا من الانقسام والتجزئة بفعل اللا تسامح الأيديولوجى ، لترتفع الآن (امامنا) رؤية اوربا الموحدة ، الديموقراطية ، الآمنة ، والسلامية » (راجع : **الهيرالد تريبيون ـ ١٩٩١/٧/٢)** .

ولم تخف براج بأى حال ـ سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى أو الاعلامى ـ أن حلف وارسو الذى سبق أن حرمها نعمة الاستمتاع بربيعها فى عام ١٩٦٨ ، قد مات هو نفسه على أعتابها فى قيظ صيف عام ١٩٩١ ، أى بعد حين من الدهر قوامه ٢٣ عاما . وقيدت شهادة وفاة الحلف فى براج أيضا .

وإن تكن براج قد احتفلت رسميا وشعبيا واعلاميا فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٩١ ـ وعلى نطاق واسع ـ بمناسبة جلاء آخر رجال القوات السوفيتية على أراضيها (باعتبار ذلك ايذانا ببدء ممارستها لسيادتها الحقيقية والكاملة) ، فإنها لم تكد تفرغ من هذه الاحتفالات بهذه المناسبة ؛ حتى احتفلت أيضا بنهاية الحلف الأم نفسه . وهناك ارتباط عضوى وثيق بين المناسبتين .

وإن يكن رئيس بولندا « ليخ فاونسا » قد علق على نهاية الحلف متشفيا : « إننى لا أهوى حضور جنازات الموتى » ؛ فإن الصحافة والاعلام فى تشيكوسلوفاكيا قد افاضا فى الأحاديث والتعليقات الضافية على إلغاء حلف وارسو ، وبكثير من التشفى والتعبير عن كامل الارتياح لانتهاء هذا الحلف ، إلى الأبد .

بل ومن المفارقات أيضا أن تكون تشيكوسلوفاكيا هى أول من أتم عملية التصادق على بروتوكول إلغاء الحلف . ففى يوم ٩١/٧/١٢ ، أى بعد إثنى عشر يوما فقط من تاريخ التوقيع على بروتوكول براج : صادقت الجمعية الفيدرالية التشيكوسلوفاكية (أى البرلمان الفيدرالى بمجلسيه : مجلس الشعب ومجلس الأمم او القوميات) على البروتوكول بأغلبية ساحقة . فقد وافق نواب البرلمان الفيدرالى عليه جميعا باستثناء ثلاثة نواب فقط امتنعوا عن التصويت من بين ثلاثمائة نائب هم قوام عدد النواب فى البرلمان الفيدرالى التشيكوسلوفاكى .

ومما سبق تتضح « خصوصية » الموقف التشيكوسلوفاكى من حلف وارسو ، فى السعى الدؤوب نحو التعجيل بإنهائه .

(٢) صلب بروتوكول الالغاء :

حينما اجتمع الموقعون على معاهدة حلف وارسو (معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة لعام ١٩٥٥ حسب اسمها الرسمى) كان المفروض أنهم ثمانية .. ، بينما صار الاعضاء وقت التوقيع على بروتوكول الغاء الحلف ، ست دول أعضاء فقط هى تشيكوسلوفاكيا ـ بلغاريا ـ المجر ـ بولندا ـ رومانيا ـ الاتحاد السوفيتى . أما الدولتان العضوان الغائبان عن التوقيع فهما البانيا التى انسحبت نهائيا من الحلف فى عام ١٩٦٨ ، والمانيا الشرقية التى لم تعد قائمة قانونا بقيام الوحدة بين شطرى المانيا فى عام ١٩٩٠ .

إن ماحدث يوم ٩١/٧/١ فى براج من حيث إلغاء حلف وارسو بموجب البروتوكول الموقع بين أعضائه ؛ لم يكن سوى الخطوة الثانية والأخيرة فى هذا الاتجاه ، فقد سبق أن تم التوقيع على ماعرف ببروتوكول بودابست فى ١٩٩١/٣/٣١ حيث أقر الموقعون عليه بتصفية الهيكل العسكرى للحلف ولم يبق منه سوى الهيكل السياسى ، وهذا ماقد تولاه بروتوكول براج فى ٩١/٧/١ ، مثلما سلفت الاشارة .

وقد أشارت ديباجة البروتوكول ـ صراحة ـ الى « اعتبار التحولات العميقة الجارية الآن فى اوربا والتى تعنى نهاية المواجهة والانقسام فى القارة » .

م١ ـ نصت المادة الأولى من البروتوكول على أن معاهدة وارسو لن تعود قائمة من يوم أن يصبح هذا البروتوكول نافذا .. (أى تاريخ إتمام التصادق على البرتوكول) .

٢ ـ ونصت المادة الثانية الثانية على أنه ليست هناك أى منازعات بين الدول أطراف المعاهدة على ممتلكات الحلف .

٣ ـ أما المادة الثالثة ، فقد انقسمت الى فقرتين ، نصت الأولى على شرط التصادق على البروتوكول . وتعلقت الثانية بالنص على ايداع وثائق التصديق بأرشيف الحكومة التشيكوسلوفاكية التى تقوم بدورها بإخطار بقية الأطراف تباعا بما يرد اليها من تصديقات .

٤ ـ أما المادة الرابعة والأخيرة ؟ فتفيد بأن هذا البروتوكول سوف يصبح نافذ المفعول فى اليوم الذى ترد فيه آخر وثيقة تصادق عليه إلى الأرشيف .

(٣) الموقعون على بروتوكول براج فى ٩١/٧/١ :

١ ـ الرئيس فاتسلاف هافيل عن الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفيدرالية .

٢ الرئيس جيليو جيليف عن جمهورية بلغاريا .

٣ ـ السيد / جوزيف أنتالى (رئيس الوزراء : عن جمهورية المجر .

٤ ـ الرئيس / ليخ فاليسا عن جمهورية بولندا .

٥ ـ الرئيس / ايون ايليسكو عن رومانيا .

٦ ـ السيد / جينادى ياناييف (نائب رئيس الجمهورية) عن الاتحاد السوفيتى .

(٤) بعض الانعكاسات لدى الذين اتخذوا قرار حل حلف وارسو :

قدم رئيس بلغاريا « جيليو رجليف » ـ أثناء وجوده فى براج للمشاركة فى اجتماعات حل حلف وارسو يوم ١/٧/٩١ ـ تفسيرا للسبب الحقيقى لتصفية كل من الكوميكون وحلف وارسو . فقد رأى بأن التغييرات العميقة التى حدثت وتحدث باستمرار (فى القارة الاوربية بالذات) هى السبب الرئيسى وراء أفول واحدة من الحقبات الشيوعية . واعتبر « جيليف » أن معاهدة وارسو ، قد لعبت دورا ضامنا فى المعسكر الاشتراكى والنظام الشيوعى وبانتهائها (المعاهدة) يمكن القول بأن الشيوعية قد غادرت ولن تعود » .

بينما اعتبر الرئيس الرومانى « بيتر رومان » أن « حلف وارسو كان نتيجة للحرب الباردة وأن حله إنما يجيء متناسبا مع (إطار) العلاقات الجديدة » .

لكن رئيس الوفد السوفيتى فى الاجتماعات ـ نائب الرئيس السوفيتى ـ السيد / جينادى يانييف لم ير فى الحلف سوءا على طول الخط . ووجد أنه قد كانت له ايجابيات أيضا قام بها فى حياته . فإن تخفيض الاسلحة التقليدية واتلاف الاسلحة النووية القصيرة والمتوسطة المدى وانجاز عملية نزع التسلح قد تم بشكل كامل بمبادرة من بلدان حلف وارسو » . وأعرب عن اعتقاد بلاده بأن الغاء حلف وارسو لايعنى انتهاء العلاقات الوثيقة التى تربطها بدوله مؤكدا أن « الوضع السياسى الجديد فى اوربا إنما يتطلب نمطا جديدا للعلاقات .

أما الرئيس التشيكوسلوفاكى فاتسلاف هافيل الذى رأس اجتماعات تصفية الحلف نهائيا فى براج ، فقد رأى بأن حل حلف وارسو يأتى كخطوة للابتعاد عن مرحلة اوربا المنقسمة ، وبداية لمرحلة تاريخية جديدة من تعايش دول المعسكر السوفيتى سابقا .

وفى مقابلة صحفية مع وكالة الأنباء التشكية (تشتيكا) ـ فى ١/٧/٩١ ـ وصف هافيل حل الحلف بأنه بمثابة اعادة للنظر فى ٣٦ عاما سابقا من حياة هذا الحلف الذى يحل هذه الايام فى براج من خلال اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية .

ولم يفته أن يلمح الى ظاهرة « الفراغ الأمنى » الناجمة عن حل الحلف دون توفر البديل الكامل بعد فى هذه المنطقة . ومع ذلك فقد اعتبر أن هذا الفراغ الأمنى لدول وسط اوربا « يعتبر نتيجة للتشابك السابق ، وهذا هو الموضوع الرئيسى اليوم » .

ويعتقد هافيل بأن المخرج من هذا المأزق يكمن فى اقامة علاقات جديدة مبنية على الثقة والتعاون بين الدول (التى كانت) تابعة للمعسكر السوفيتى السابق من جهة ، وحلف الاطلسى من جهة اخرى . (كان هافيل قد دعا فى ٣١/٣/٩١ المسئولين فى حلف شمال الاطلنطى الى السماح لدول اوربا الشرقية بالأنضمام الى الحلف وتقديم المساعدة لهذه الدول التى تتعرض لمشاكل اقتصادية وأمنية خطيرة .. **راجع** : « شهريات » **السياسة الدولية** ـ عدد ١٠٥ ـ يوليو ٩١ صـ ٢٦٩) .

وعقب الانتهاء من حل حلف وارسو ، وفى حديث اجراه معه أندرونافورسكى ونشرته « **نيوزويك** » بعددها فى ١٠/٧/٩١ أشار هافيل الى أنه لم يطالب مطلقا بضرورة حل الناتو مع حلف وارسو . « كل ماقلته إن حالة الاستقطاب الثنائى فى اوربا لم تعد قائمة بنهاية حلف وارسو ، وأن على حلف الناتو أن يدرك مغزى هذه الحقيقة ويغير من طبيعته . واعتقد أن الناتو يتحرك فى هذا الاتجاه ويسعى لاعتماد منهاج عسكرى جديد .

والخلاصة :

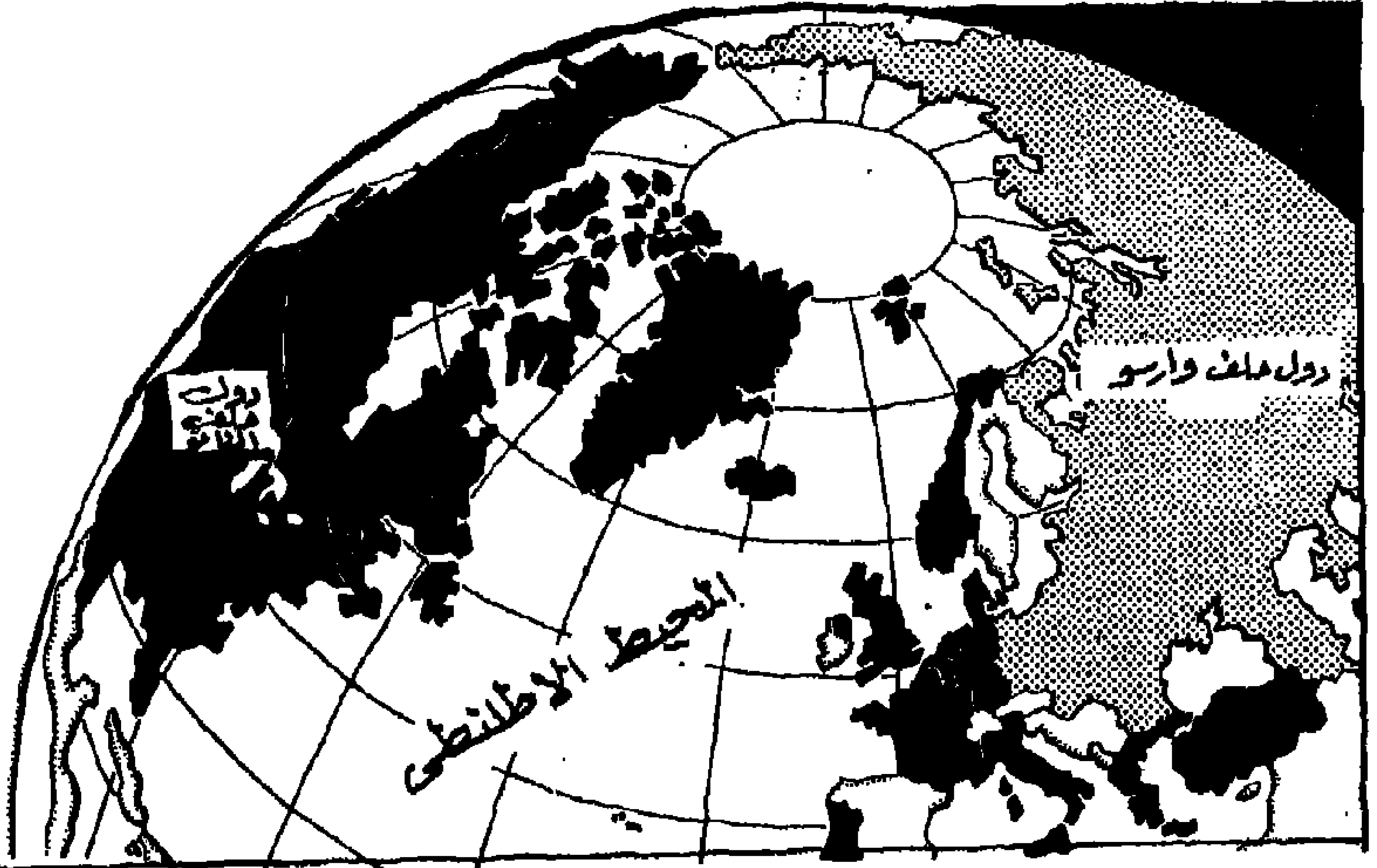
جاء الغاء حلف وارسو ، ومن قبله تصفية الكوميكون ، ضمن موجة تداعيات المواقف والأوضاع السياسية فى منطقة شرق ووسط اوربا ، فى أعقاب ما أدت اليه تطورات الأعوام الأخيرة . ولانريد هنا تكرار ما أشرنا إليه فى المقدمة . لكن المراقبين فى هذه المنطقة غربيين ومحايدين على السواء ، يلاحظون أن ظاهرة هدم المعبد القديم بكل معالمه وهياكله المختلفة ، إنما يأتى وسط موجة عارمة من الكفر بكل مايمت لاسم « الاشتراكية » أو « الشيوعية » بصلة من قريب أو بعيد . هذا شيء ، لكن الملاحظ أن هذه الظاهرة ـ بالذات إنما تأتى وسط « يوفوريا » الاندفاع نحو الغرب بشكل فيه مغالاة كبيرة . لا أحد هنا حتى بين بعض السياسيين الجدد ومعظمهم من الهواة ـ يريد أن يستوعب مقوله « ازبجنيو برزجينسكى » الشهيرة التى قالها ضمن محاضرة مهمة فى العاصمة التشيكوسلوفاكية براج بعد شهور قلائل من حدوث ثورة المخمل فيها (فى ١٧/١١/٩١) ، عندما نبه الناس فى هذه المنطقة بقوله « يخطيء كل من يتصور أن سماء الغرب سوف تمطر ذهبا ودولارات على شرق أوربا .. إن من يتصور مثل ذلك هو أحد اثنين لا ثالث لهما : جاهل أو أبله .. » !

من هنا كان مفيدا أن نقرأ للرئيس هافيل (تشيكوسلوفاكيا) فى الحديث الذى اجراه معه مندوب « النيوزويك ـ ١٠/٧/٩١) قوله : « إن الشيوعية ليست هى الكارثة الوحيدة فى عالم اليوم ، وأننا إذا حطمنا الشيوعية فليس معناه أن عالمنا سيصبح جنة . المشكلة كبيرة وعميقة ، يوجد فى الغرب الكثير من الأقسام كالاحباط وانعدام الهدف والتوجه الحياتى (العدمى) » .

وفى تشيكوسلوفاكيا « اليوم ثمة ضرورة لترديد هذا القول بين الوقت والآخر لأن عديدا من الناس هنا عندهم الكثير من الأوهام .

تقـــريــــر

منظمة حلف شمال الاطلنطى والأمن الأوروبى



صفاء موسى

● تهدف هذه الورقة الى محاولة تعريف الأطار الأمنى الجارى تحديد معالمه الأساسية فى الفترة الحالية فى القارة الاوروبية من خلال التأكيد على رابطة التعاون بين غرب اوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلنطى على الرغم من محاولات الدفع بخطى الوحدة الاوروبية بكل ابعادها واظهار الشخصية الأوروبية فى كافة المجالات .

وتتبعث خطوط هذا الاطار الأمنى من متغيرات التحول الديمقراطى فى شرق اوروبا وتبعات حل حلف وارسو وبالتالى انهيار محددات مفهوم الأمن الاوروبى السابق لتفكك التجمع العسكرى لدول شرق اوروبا وظهور مفهوم جديد يقوم اساسا على ايجاد نوع من التعاون بين الشرق والغرب فى مجال الأمن ، ويمثل حلف الناتو جزءاً لايتجزأ منه .

وتتضح اهمية الحفاظ على رابطة التعاون بين أى نظام امنى اوروبى فى الوقت الحالى « وحلف شمال الاطلنطى » فيما تصرح به المصادر المسئولة فى الولايات المتحدة ووزراء خارجية منظمة حلف شمال الاطلنطى فى اجتماعاتهم ، وآخرها فى كوبنهاجن (٦ ـ ٧ يونيو ١٩٩١) من اهتمام الناتو بتطورات الأوضاع فى شرق اوروبا واعتبار ان هذه المنطقة مصلحة حيوية واستراتيجية لدول الحلف . وكان « مانفريد فرنر » ، سكرتير عام الحلف ، قد أعرب فى مؤتمر وزراء الخارجية المشار اليه عن النية فى تكثيف الاتصالات مع دول شرق اوروبا وتوجيه دعوات للعسكريين والمدنيين من هذه الدول للتعرف على البرامج التدريبية لحلف شمال الاطلنطى وتنظيم اجتماعات على المستويين الرسمى والخبراء لتبادل وجهات النظر بشأن الموضوعات المتعلقة بالسياسات الامنية .

ولا يأتى هذا الأهتمام من ناحية واحدة فقط حيث تطالب دول حلف وارسو السابق بقيام الغرب بملء الفراغ الأمنى الذى تركه انفكاك حلفهم . وكان الرئيس البولندى « فاليسا » اول من نادى ببحث امكانية التعاون مع الناتو بعد يومين من حل حلف وارسو ، واعلن ان دول شرق اوروبا لن تقبل ان تكون ما يسمى " BUFFer Zone " بين غرب اوروبا والاتحاد السوفيتى لما يؤديه ذلك الى استمرار تقسيم القارة

ومن هنا ، أكد الرئيس « فاليسا » على اهتمام بولندا بعدم عزل الاتحاد السوفيتى . كما اعربت المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا عن الرغبة فى الانضمام لحلف شمال الاطلنطى ، وهى خطوة يمكن تفسيرها بالرجوع

الى عدم استقرار اوضاع التحول الديمقراطى وتفاعل متغيرات صراع القوى واضطراب الأحوال الاقتصادية المصاحبة لهذا التحول ، وما قد يؤدى اليه صراع القوى من تهديدات امنية قد تستدعى تدخل المؤسسات العسكرية .

وهنا يجب الأخذ فى الاعتبار ان منظمة حلف الاطلنطى ، على الرغم من اعترافها بأهمية استقرار شرق اوروبا من منظور امنى غربى ، لاترحب بانضمام اعضاء حلف وارسو للحلف ، وهى فى ذلك مازالت تحاول الحفاظ على علاقات متوازنة فى إطار ميزان القوى فى القارة الاوروبية دون اثارة الاتحاد السوفيتى بالابتعاد عن الظهور فى صورة استقطاب حلفاء الاتحاد السوفيتى السابقين فى شكل مؤسسى .

وقد تجدر الاشارة فى هذا الصدد الى بقاء قوات سوفيتية فى المانيا حتى عام ١٩٩٤ واحتمالات استخدامها كنقطة انطلاق لمواجهة ما قد تمثله تداعيات الموقف الأمنى فى بعض دول شرق اوروبا ـ اثناء عملية التحول السياسى ومسيرتها نحو نظم اكثر ديمقراطية ـ من تهديدات لاستقرار المنطقة

ويظهر الاهتمام الاوروبى بصفة عامة بعدم الانفصال عن حلف شمال الاطلنطى ، فيما اقره اعضاء مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا من تطوير هذه المنظمة التى يمكنها التعامل مع مفهوم امن اكثر شمولية لعضوية دول المجموعة الاوروبية به الى جانب اعضاء حلف وارسو وحلف شمال الاطلنطى .

فقرر « مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا » فى اجتماعه فى برلين (١٩ ـ ٢٠ يونيو ١٩٩١) عقد اجتماعات طارئة فى حالة تعرض احد الأعضاء لتهديدات امنية وهو مايمثل ميكانيزما جديداً لتطوير فعالية وقدرة المؤتمر على مواجهة الازمات عن طريق حل النزاعات سلميا وبناء الثقة بين دول القارة . كما يعمل على توفير منتدى يشمل دول شرق وغرب اوروبا بالاضافة الى امريكا الشمالية لمناقشة سبل التعاون ودراسة كيفية التخلص من أسباب عدم الإستقرار بشكل ايجابى مثل ارسال بعثات لتقصى الحقائق وعلى ذلك ، تشير نتائج اجتماعات برلين الى اتجاه الدول الاعضاء الى اتخاذ خطوات ايجابية نحو ايجاد دور جديد لمؤتمر الأمن والتعاون من أجل حفظ السلام فى اوروبا .

وفى نطاق محاولة الناتو ايجاد حلول لتحرك عسكرى اوروبى خاضع لتحكمها ، طرح القادة العسكريون لمنظمة حلف شمال الأطلنطى فكرة تكوين قوى اوروبية تحت اسم (قدرة رد الفعل السريع) فى اجتماعهم فى ١٢ ابريل ١٩٩١ وتم الاتفاق عليها فى ٢٨ مايو ١٩٩١ لمواجهة الأزمات خارج المجال الاوروبى وبذلك تتاح الفرصة لبعض الدول الاوروبية للتحرك بشكل جماعى ـ ولكن دائما فى اطار حلف شمال الاطلنطى حتى لا تتكرر ردود الفعل المنفردة التى حدثت اثناء حرب الخليج .

هذا ويمكن القول بأن الابقاء على العلاقات الاوروبية عبر الأطلنطى فى مجال الترتيبات والتحركات الامنية لا يتعارض وجهود دول المجموعة الاوروبية نحو الوحدة فى آخر عام ١٩٩٢ حيث يشير مشروع اتفاقية الوحدة الأوروبية الى العمل على صياغة سياسة خارجية وامنية موحدة على امل ان يؤدى ذلك الى التوصل الى سياسة دفاعية للمجموعة فى المستقبل دون النص على دور عسكرى او تحرك محدد للمجموعة .

وتأخذ بعض دول المجموعة الأوروبية خطا اكثر تشددا من غيرها فى معارضتها اية مقترحاتاوروبية بشأن سياسة امنية موحدة تستقل او تتجمع عن اطار الناتو مثل بريطانيا وهولندا والمانيا وايطاليا . فتعرب هذه الدول عن ضرورة عدم المساس بدور الولايات المتحدة فى الأمن الأوروبى وان اية ترتيبات اوروبية مثل محاولة ادماج المجموعة الأوروبية « واتحاد غرب اوروبا » (وهو منظمة عسكرية تضم دول المجموعة الأوروبية فيما عدا ايرلندا والدنمارك واليونان) ينبغى النظر اليها من منظور تكميلى ، على انها اداة تنسيقية للدول الأوروبية تهدف اساسا الى تنفيذ سياسات وتوجيهات « منظمة حلف شمال الأطلنطى » .

وجدير بالذكر انه على الرغم من وجود بعض المتطلبات الاستراتيجية الخاصة التى يمكن استخلاصها من المنظور الأمنى لبعض دول المجموعة الأوروبية مثل المانيا وفرنسا نجد ان اختيار مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا مازال يمثل الاطار الاكثر ملاءمة من الناحية العملية وعلى المدى القصير لتحقيق التعاون الأمنى بين جزئى القارة الأوروبية ، ولكن دول الانفصال عن المبادىء المؤسسية لمنظمة حلف الأطلنطى وما تتطلبه من الحفاظ على روابط الأمن بين غرب اوروبا وامريكا الشمالية . نتيجة اهتمام المانيا نحو سرعة ادماج شرق اوروبا فى ترتيبات امنية مع غرب القارة على ان يتم فى شكل مؤسسى حتى يمكن تجنب فجوات امنية فى الجانب الشرقى يهدد الاستقرار ليس فى المانيا فقط لطبيعة موقعها بل فى المنطقة بأسرها ، ومن اجل بناء الثقة وردع الخلافات التى قد تتصاعد الى حروب . وهى فى اهتمامها هذا تؤكد على البعد الشرقى الذى يفرض اهميته الاستراتيجى على عوامل بناء نظام امن اوروبى والسياسات الامنية الغربية بصفة عامة ، وخاصة مع تصاعد الاضطرابات المصاحبة لعملية التحول السياسى مما يقلل من اهمية الاتجاه نحو ادماج المجموعة الاوروبية والناتو ، جهازين تقتصر عضويتها على الدول الغربية .

كما نجد فرنسا فى تصريحاتها تطالب بضرورة العمل على تشكيل هيكل عسكرى ذى شخصية اوروبية للتحكم فى المسائل الامنية وهى فى موقفها هذا تحاول الابتعاد عن احتكار حلف شمال الاطلنطى لأمن القارة الاوروبية

وسيطرة الولايات المتحدة عليه . الا انها ترحب بمزيد من التنسيق من خلال مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا » كما استقر عليه الرأى فى نهاية اجتماعات برلين ، وهو اختيار تفضله فرنسا على اساس انه قد يساعد على ردع فكرة امتداد نطاق حلف شمال الاطلنطى ليشمل عضوية دول شرق اوروبا .

وبذلك يصبح « مؤتمر الأمن والتعاون » اكثر اتفاقا ومتطلبات الوحدة الاوروبية بصفة عامة ورغبة الغرب فى ايجاد اطار مؤسسى قائم على مفهوم امنى اكثر شمولا يسمح بادماج شرق اوروبا دون المساس بالعلاقات الاوروبية عبر الاطلنطى والحفاظ ، فى الوقت نفسه ، على استمرارية دور الولايات المتحدة فى المشاركة فى تحديد السياسة الامنية الأوروبية .

ويمكن النظر الى شرق اوروبا ـ كما يبدو من جانب الولايات المتحدة ـ على انه مازال خاضعا لحساب التوازنات بين الشرق والغرب وهى حسابات لن يترك تقييمها للدول الأوروبية وحدها . لذلك تعارض الولايات المتحدة انشاء جهاز امن اوروبى مستقل يؤثر سلبا على مشاركتها المباشرة فى تحديد التحركات الامنية فى مناطق نفوذها وتحكمها عبر الاطلنطى . كما يضفى عدم استقرار الاوضاع فى شرق اوروبا قوة على حجة الولايات المتحدة للسيطرة على السياسات والقرارات الامنية فى شرق وغرب القارة الاوروبية ، فلن تتمكن الدول الاوروبية على المدى القريب من انشاء بنية عسكرية قوية ومتقدمة مثل المتوفرة لدى حلف شمال الاطلنطى .

ومن جانب الاتحاد السوفيتى تشير بعض اتجاهاته الى اخذه فى الاعتبار حساب التوازنات بين الشرق والغرب . فنادى بعض المسئولين السوفييت اثناء انعقاد « مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا » فى برلين بحل حلف شمال الاطلنطى حتى تتحقق للمؤتمر فعالية اكبر فى مجال الأمن .

كما اتجه الاتحاد السوفيتى الى حث حلفائه السابقين على توقيع معاهدات صداقة تحتوى على فقرة تمنعهم من الانضمام الى اية احلاف عدائية ، ولم يوقع على مثل هذه المعاهدات سوى رومانيا .

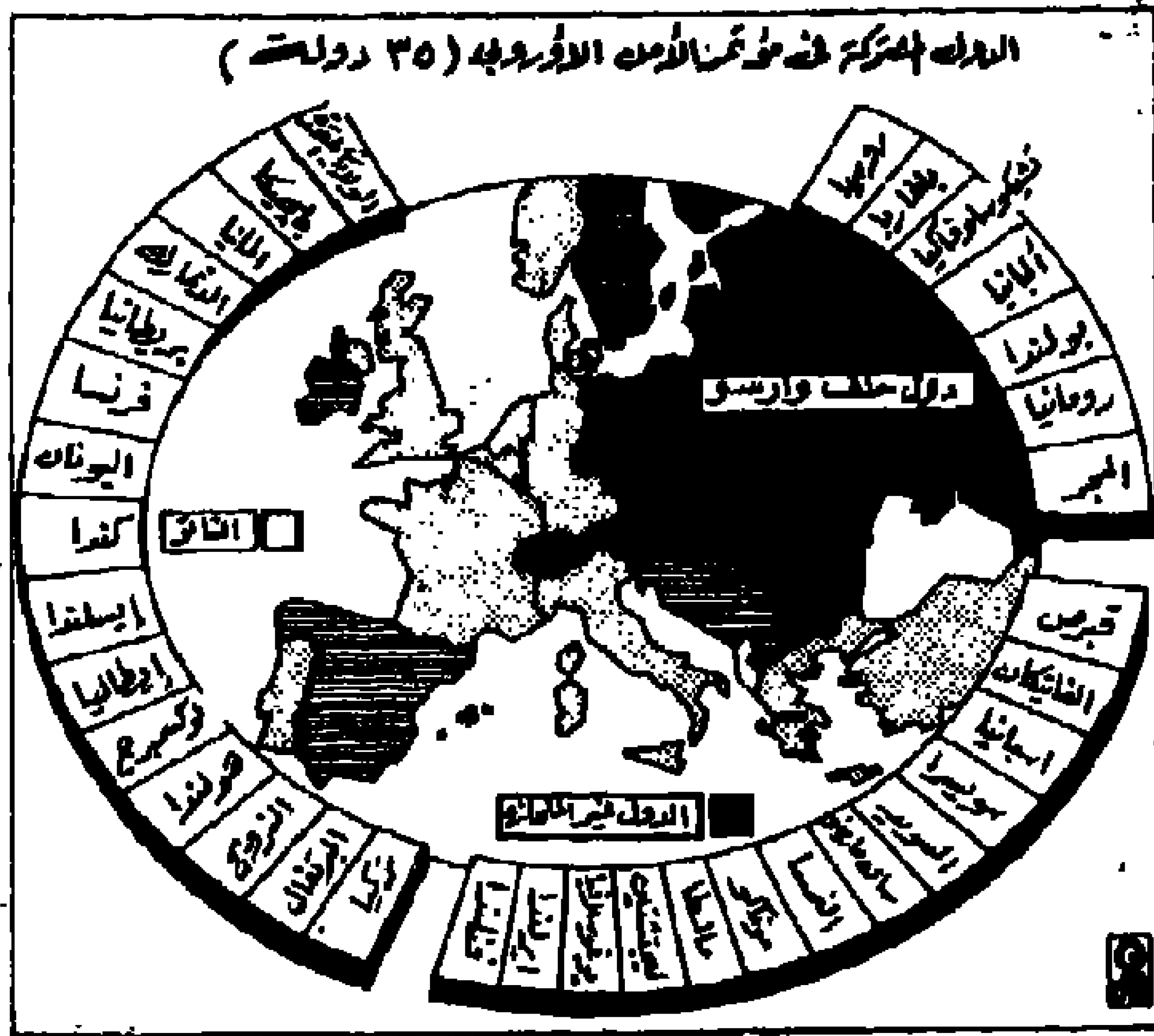
ويشير مثل هذا الاتجاه الى تخوف الاتحاد السوفيتى من سيطرة حلف شمال الاطلنطى على شرق اوروبا مما يدعو الولايات المتحدة ـ فى اطار نهاية الحرب الباردة ـ الى تفضيل الابتعاد عن اختيارات التنسيق الامنى الاوروبى التى من شأنها عزل الاتحاد السوفيتى .

ويمكن القول فى هذا الصدد ان الحفاظ على استمرارية دور الولايات المتحدة حلف شمال الاطلنطى بصفة عامة فى المشاركة فى الأمن الاوروبى يشير الى عدم اختفاء بعض متغيرات توازن القوى فى القارة الاوروبية حيث ان منظمة حلف شمال الاطلنطى هى المنظمة العسكرية الوحيدة التى يمكنها ـ بصورة فعلية ـ التحرك فى اطار جماعى لمواجهة التهديدات العسكرية التى قد تتصاعد الى أزمات على الحدود السوفيتية او شرق اوروبا من جراء عمليات التغيير والتحول السياسى . □

تقرير

مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى

هلسنكى - باريس - برلين - براج



شعيب عبدالفتاح

● كان مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (CSCE) أهم صيغة تم التوصل اليها بعد الحرب العالمية الثانية بهدف عبور مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، ولكن بعد أن تغيرت الأوضاع بإنتهاء الحرب الباردة وإنهيار حلف وارسو ، أصبح لزاما على مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أن يبحث عن مهام أخرى وواجبات جديدة ، تتمثل من وجهة النظر الأمريكى فى ترسيخ التعاون الأوروأطلسى ، وذلك بإقامة مجتمع عبر الأطلنطى يمتد من « فانكوفر » فى أقصى غرب كندا الى « فلاديفوستوك » فى أقصى شرق الاتحاد السوفيتى . ومن المهام الجديدة أيضا لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى عدم السماح مرة أخرى بعودة مايسمى « بالخطوط العازلة » الى جانب المعالجة الجذرية للمشاكل العرقية والأمنية والاقتصادية فى جميع أنحاء أوروبا .

– يعتبر مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى هو المحفل الوحيد الذى يربط الولايات المتحدة الأمريكية بجميع دول أوروبا ، وأيضا هو التنظيم الأمنى الوحيد الذى يضم كلا من القوتين العظميين اللتين بدونهما لايمكن أن يكون هناك ثمة إعتبار لأى نظام أمنى على مستوى أوروبا ، ويهتم الاتحاد السوفيتى بشدة بالعمل على زيادة فاعلية وتأثير مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لأنه يريد أن يترك « لحلف شمال الأطلنطى » القوة كلها والساحة بأكملها ، خاصة بعد إنهيار هيكله الأمنى .

– تشترك فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الدول المستقلة فقط ، وذلك لاقفال الباب امام إشتراك القوميات التى تريد الانفصال عن دولها ، ويتخذ المؤتمر قراراته بالاجماع ، أى أن لكل دولة حق الفيتو حتى لاتهيمن دول بعينها على المؤتمر وحتى لايمكن إخراج أى دولة من عضويته ، ويضم المؤتمر ٣٨ دولة فى عضويته (جميع دول أوروبا بعد إنضمام البانيا علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وانضمام دول البلطيق)

– وقد شهد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أربعة مؤتمرات رئيسية يمثل كل منها مرحلة تاريخية فى بناء وتدعيم مبادئه ، وسوف نستعرض فى هذا التقرير تطور

بناء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى من خلال هذه اللقاءات الأربعة وهي : مؤتمر هلسنكى ، ومؤتمر باريس ، ومؤتمر برلين ، ومؤتمر براج .

أولا : مؤتمر هلسنكى (٣١ يوليو - اغسطس ١٩٧٥) :

- خلال عام ١٩٦٩ أعلنت دول حلف شمال الأطلنطى عن إستعدادها لقبول إقتراح الاتحاد السوفيتى الذى تقدم به عام ١٩٦٦ لبدء المفاوضات بين أعضاء حلف الأطلنطى وحلف وارسو حول العديد من الموضوعات التى تهم الطرفين ، وبدأت المفاوضات الرسمية فى عام ١٩٧٢ ، ثم هلسنكى (يوليو ١٩٧٣) ، وجنيف (سبتمبر ١٩٧٣) .

- عقد أول إجتماع على مستوى القمة عام ١٩٧٥ ، حيث تم التوقيع على إتفاق هلسنكى النهائى الشهير وذلك بحضور ٣٥ دولة وهى جميع دول أوروبا (عدا البانيا) إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وكان برجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى والرئيس الأمريكى فورد من الموقعين الرئيسيين على هذا الاتفاق .

- إنبثق من هلسنكى عدة مؤتمرات صغيرة أخرى منها مؤتمر اجراءات بناء الثقة والأمن ونزع السلاح ومؤتمر مفاوضات الحد من الأسلحة التقليدية ، وتقرر أن تنعقد هذه المؤتمرات للمتابعة فى بلجراد (١٩٧٧) ، ومدريد (١٩٨٠) ، وستوكهولم (١٩٨٤) ، وفيينا (١٩٨٦) والذى أسفر عن إتفاقية بشأن المناورات العسكرية ، وذلك بالابلاغ المسبق عنها ومراقبتها والتحقق من تفصيلاتها ، وكانت هذه المؤتمرات أيضا لمراجعة تنفيذ إتفاق هلسنكى .

- تضمن إعلان هلسنكى النهائى أربعة أجزاء رئيسية هى :-

١ - الجزء الأول خاص بالأمن فى أوروبا وتمثل فى التخلى عن إستخدام القوة أو مجرد التهديد بها ، وعدم خرق الحدود القائمة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية مع ضمان السلامة الاقليمية لكل دولة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وهذا ما سعى الاتحاد السوفيتى الى تحقيقه ، وهو إعتراف الغرب بالأمر الواقع ، وبالحدود بعد الحرب العالمية الثانية .

٢ - الجزء الثانى يتعلق بالتعاون فى المجالات العلمية والاقتصادية ومجال البيئة والتكنولوجيا .

٣ - الجزء الثالث تناول التعاون فى المجال الانسانى وإشتمل على السماح باتصالات منتظمة بين العائلات المقسمة وتسهيل الزواج والسفر والسياحة بين مواطنى الدول المختلفة مع تيسير تدفق المعلومات وبصورة أفضل بالنسبة للصحفيين ، والاقرار بحرية الفكر والدين ، وحق تقرير المصير للشعوب ، ويعد هذا الجزء مكسبا للغرب مقابل التنازلات التى قدمها للشرق فى الجزء الأول حيث تعهد الشرق ولأول مرة بإحترام حقوق الانسان وحق تقرير المصير .

٤ - الجزء الرابع كان بخصوص لجان ومؤتمرات المتابعة .

- وبهذا نرى أن مؤتمر هلسنكى هو مؤتمر الاطارات والمقررات النظرية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، والتى كسرت طوق العزلة عن الانسان فى الجانب الشرقى من أوروبا وساعدت فى التعجيل بإحداث أوروبا الشرقية فى ١٩٨٩ ، وكانت أساسا صالحا إرتكزت عليه جميع المؤتمرات اللاحقة فى إتخاذ قراراتها . لكن لم يضع مؤتمر هلسنكى المؤسسات والآليات المناسبة لتنفيذ هذه الأطر .

- لم يدم جو الوفاق (detemte) الذى جرى فى هلسنكى بين المعسكرين طويلا ، إذ سرعان ما تعرض لعدة إنتكاسات تعثرت بسببها عملية هلسنكى ، منها غزو (السوفييت لأفغانستان (١٩٧٩) ، ونصب الولايات المتحدة للصواريخ فى ألمانيا الغربية ، ثم قيام الاتحاد السوفيتى بنصب صواريخه المماثلة فى تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ، علاوة على ذلك ، أن قضية حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية لم تتحسن بالصورة المرضية .

ثانيا : مؤتمر باريس (١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٠) :

- يعد هذا المؤتمر القمة الثانية بعد حوالى ١٥ سنة من قمة هلسنكى ، وأعتبر النهاية الرسمية والفعلية للحرب الباردة وبداية لظهور أوروبا الجديدة ، ووصفه « رولان دوما » وزير الخارجية الفرنسى بأنه أخطر وأهم قمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

- وإذا كان الاتحاد السوفيتى هو أول من دعا الى مؤتمر هلسنكى ، فإن ميخائيل جورباتشوف أيضا هو الذى دعا الى قمة باريس أثناء زيارته لروما فى ديسمبر ١٩٨٩ بهدف بناء البيت الأوروبى الكبير ، وقد جاءت هذه القمة إنتصارا لروح هلسنكى وإستمرارا لها ، خاصة بعد التغييرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية (١٩٨٩) وبعد قيام ألمانيا الموحدة فى (٣ أكتوبر ١٩٩٠) .

- حضرت قمة باريس جميع الدول الأوروبية (عدا البانيا) بالاضافة الى الولايات المتحد وكندا وكان عدد الأعضاء ٣٤ دولة نظرا لالغاء عضوية المانيا الشرقية بعد توحيد شطرى المانيا ، وقد أسفرت عن أربع نتائج تاريخية رسخت أسس الأمن والتعاون فى أوروبا . وهذه النتائج هى :-

١ ـ انشاء المؤسسات الدائمة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى :

ـ نجحت قمة باريس فى اقامة الصرح الأوروبى الجديد ودخول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى مرحلة « التقنين » ومتابعة التنفيذ ، حيث ان الاليات الجديدة يمكن أن تفعل الكثير لمنع أى ارتداد عن الطريق الأوروبى الجديد ، ويمكن لهذه الشبكة من المؤسسات المتداخلة أن تتعامل مع المنظمات الأوروبية مثل المجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلنطى والمجلس الأوروبى واتحاد دول غرب أوروبا ومجموعة الافتا ، ويمكن أيضا لهذه المؤسسات ان تتعامل مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة .

وقد أصبحت بذلك الـ (CSCE) ذات طابع مؤسس من خلال هذه المؤسسات الثمانى الدائمة وهى :

أ ـ مجلس المؤتمر :

ـ بشكل المجلس من وزراء خارجية البلدان أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ـ يعتبر المجلس هو الهيئة المركزية التى تنظم اجراء المشاورات السياسية الدورية فى اطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ـ ببحث المجلس المسائل المتعلقة بعقد المؤتمر ، ويتولى اعداد لقاءات رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء وعليه تنفيذ قرارات هذه اللقاءات .

ـ بعقد المجلس اجتماعاته بشكل دورى مرة واحدة كل عام على أقل تقدير ويمكن للدول الاعضاء الاتفاق على عقد اجتماعات اضافية للمجلس .

ـ يترأس أعمال المجلس ممثل الدول المضيفة التى يعقد فيها المجلس دورته .

ب ـ لجنة ممثلى الدول الأعضاء :

ـ تتولى إعداد جلسات مجلس المؤتمر وتحديد موعد ومكان إنعقاد دورة المجلس على أساس التوالى ، ثم تنفيذ قررات المجلس واعداد صورة للقضايا الراهنة والنظر فى المسائل المتعلقة بعمل المؤمر فى الفترة المقبلة ، بمافى ذلك علاقاته مع المنظمات الدولية .

ـ تحدد اللجنة موضوعات جدول الأعمال للمجلس على أساس المقترحات التى تقدمها الدول الأعضاء .

ـ تتولى كل دولة إنشاء « نقطة اتصال » يمكن عن طريقها تسليم المقترحات الخاصة بعمل اللجنة إلى الأمانة الدائمة من أجل جمعها وتوزيعها على الدول الأعضاء .

ـ يتولى رئاسة إجتماعات اللجنة وزير خارجية الدولة التى تولت رئاسة دورة المجلس السابقة ، ويجرى الاعلان عن موعد إجتماع اللجنة بعد التشاور مع الدول الأعضاء .

ـ تعقد الاجتماعات فى مقر الأمانة الدائمة على أن لا تزيد مدتها عن يومين ، إذا لم يتخذ بهذا الشأن قرار آخر . هذا وقد عقدت اللجنة أول إجتماعاتها فى فيينا فى الفترة من ٢٨ ـ ٢٩ يناير ١٩٩١ . وترأس هذه الاجتماعات ممثل يوغسلافيا .

ح ـ مكتب الحالات الطارئة :

ـ يتولى الدعوة لعقد إجتماعات ممثلى الدول الأعضاء فى الحالات الطارئة .

د ـ أمانة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى :

ـ تتولى تقديم الخدمات الادارية لعقد إجتماعات المجلس ولجنة ممثلى الدول الأعضاء .

ـ إعداد أرشيف لوثائق المؤتمر وتوزيعها بناء على طلب الدول الأعضاء .

ـ توفير المعلومات اللازمة للرأى العام والخاصة بنشاط المؤتمر وتوزيعها على الأفراد والمنظمات الرسمية والاجتماعية فى الدول غير الأعضاء .

ـ تقديم العون فى حالة الضرورة إلى الأمناء التنفيذيين للقاء القمة ولقاءات المؤتمر فى إطار الخطوات التى تتخذ فى الفترة ما بين دورات إنعقاد المؤتمر .

ـ تنفيذ المهام الأخرى التى يوكل بها المجلس ، أو لجنة ممثلى الدول الأعضاء .

ـ يعمل فى إطار الأمانة مدير يكون مسئولا أمام المجلس ومن خلال لجنة ممثلى الدول الأعضاء وثلاثة موظفين تكون مهمتهم تنظيم عقد الجلسات وإعداد الوثائق والمعلومات والقيام بالمهام المالية والادارية ، إلى جانب مهام أخرى يوكلها المدير إليهم ، وذلك إضافة إلى وظائف إدارية وفنية أخرى يتولى المدير تعيين القائمين عليها .

هـ ـ مركز تجنب الصراعات :

يتولى المركز تقديم العون إلى مجلس المؤتمر فى مجال تقليص أخطار النزاعات ، وفى هذا الاطار ينحصر دور المركز فى تقديم العون من خلال : ـ

ـ جهاز يتولى تقديم الاستشارات والتعاون فى مجال النشاط العسكرى غير التقليدى .

ـ تبادل المعلومات العسكرية سنويا .

ـ شبكة إتصالات دائمة .

ـ تنظيم لقاءات سنوية لتقدير كفاءة العمل .

ـ التعاون فى مجالات الحالات الخطرة ذات الطابع العسكرى .

ـ يمكن أن يأخذ المركز على عاتقه القيام بالمهام التى لا تلحق الضرر بعملية تحقيق المصالحة ، وكذلك المهام التى قد يوكلها إليه مجلس المؤتمر .

ـ يكون مقر المركز فى فيينا .

و ـ اللجنة الاستشارية :

تتشكل من ممثلى كل الدول الأعضاء ، وتتولى الاضطلاع بكل المسئولية أمام المجلس كالاتى : ـ

ـ اعداد لقاءات الدول الأعضاء التى يمكن دعوتها فى إطار الالية الخاصة بالنشاط العسكرى غير التقليدى .

عقد اللقاءات السنوية لتقدير النشاط .
إعداد الندوات الخاصة بدراسة النظريات العسكرية التى تتفق بشأنها الدول الأعضاء .
- مراقبة نشاط الأمانة الدائمة .
- تتولى اللجنة إعداد خطوات عملها ونشاطها فى إطار أجهزة ال (csce) .

ز - الأمانة الدائمة :

- تتولى الأمانة الدائمة تنفيذ المهام التى توكلها إليها اللجنة الاستشارية وتكون مسئولة أمامها .
- يكون لديها بنك معلومات يسمح لكل الدول الأعضاء بإستخدامه والاطلاع على المعلومات العسكرية المصرح بتداولها فى إطار أجهزة المؤتمر ، وتقوم بإعداد تقرير سنوى حول هذه الموضوعات .
- ينحصر عدد الموظفين فى الأمانة فى المدير ، وموظفين يتوليان تنظيم عقد الجلسات وتوفير الاتصالات وإعداد المعلومات والوثائق وكذلك المهام الادارية والمالية .
- تتخذ الأمانة الدائمة مقرها فى براج .

ح - مكتب الانتخابات الحرة :

- يتولى المكتب توفير المعلومات الخاصة بالانتخابات فى الدول الأعضاء وتنفيذ المواد الخاصة بهذا الشأن فى وثيقة كوبنهاجن للعلاقات الانسانية .
- يقوم المكتب بتوزيع كل المعلومات الخاصة بموعد إجراء ونتائج الانتخابات وتقارير المراقبين الذين يحضرون بطلب من حكومات الدول الأعضاء .
- يكون مقر المكتب فى وارسو .

٢ - توقيع معاهدة خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا :

- بدأت المحادثات بهذا الخصوص فى فيينا فى مارس ١٩٨٩ وتم التوصل إلى معاهدة خفض الأسلحة التقليدية بين دول حلفى الأطلنطى ووارسو ، ووقع عليها بالأحرف الأولى وفود ٢٢ دولة (١٦ حلف الأطلنطى و ٦ حلف وارسو) فى قصر « هوفبورج » فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٠ ، ووقع رؤساء هذه الدول على نص المعاهدة (٧٠ صفحة) فى قمة باريس والتى تعد أهم إتفاق لنزع السلاح فى التاريخ الانسانى كله .
- لا تقوم فكرة المعاهدة على أساس التخفيض المتوازن والنسبى للطرفين لكنها تقوم على أساس تحديد الحد الأقصى للسلاح والعتاد وعدد الجنود الموجودين فى أوروبا ، ويرجع هذا إلى أن الاتحاد السوفيتى كان متفوقا تفوقا كبيرا فى مجال الأسلحة التقليدية . وقد اضطر فى النهاية للاذعان للارادة الغربية رغم انه سيدمر ٩ أضعاف ما سيدمره الغرب تقريبا ، وقامت فكرة المعاهدة أيضا على أساس إنها بين ٢٢ دولة وليست بين حلفين ، وهو ما يعنى أن أعضاء حلف وارسو ملتزمين بها حتى بعد تفكك الحلف .

سيكون توزيع الأسلحة والعتاد فى أوروبا وفقا للمعاهدة كالاتى : -

أ - المنطقة الوسطى وتتكون من بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا والمجر ولوكسمبورج وهولندا وبولندا ، وسيكون بها ٧٥٠٠ دبابة ميدان و ١١٢٥٠ عربة مدرعة و ٥٠٠٠ مدفع .

ب - المنطقة الوسطى الثانية وتتكون من الدول السابقة بالاضافة إلى الدانمارك وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وجمهوريات البلطيق وبيلوروسيا وكرواتيا والمنطقة العسكرية لكييف فى اوكرانيا السوفيتية ، وسيكون بها ١٠٣٠٠ دبابة و ١٩٢٦٠ عربة مدرعة و ٩١٠٠ مدفع .

ح - المنطقة المحيطة وهى الدول السابقة علاوة على البرتغال وأسبانيا والمنطقتين العسكريتين لموسكو والفولجا وسيكون بها ١٥٣٠٠ دبابة و ٢٤١٠٠ عربة مدرعة و ١٤٠٠٠ مدفع .

د - المنطقة المتاخمة وهى بلغاريا واليونان وايسلندا والنرويج ورومانيا وتركيا جزئيا والمناطق العسكرية للينجراد واوديسا وما وراء القوقاز وشمال القوقاز فى الاتحاد السوفيتى وسيكون بها ٤٧٠٠ دبابة و ٥٩٠٠ عربة مدرعة و ٦٠٠ مدفع .

- لا تسمح المعاهدة لأية دولة أن تمتلك من الأسلحة التقليدية أكثر من ١٣,٣٠٠ دبابة و٢٠,٠٠٠ عربة مدرعة و١٣,٧٠٠ مدفع و٥,١٥٠ طائرة هجومية و١٥٠٠ طائرة هليوكبتر هجومية ، وتحدد المعاهدة لكل حلف ٢٠ ألف دبابة و٢٠ ألف مدفع و٦٨٠٠ مقاتلة هجومية و٢٠ ألف طائرة هليوكبتر حربية و٣٠ ألف عربة مدرعة ، ويوضح الجدول التالى عدد الأسلحة التقليدية بين أطراف المعاهدة فى ١٩٨٨ و١٩٩٠ وبعد تطبيق المعاهدة .

- وتلزم المعاهدة أطرافها بان يتم خفض عدد الاسلحة وفقا للنسب والمواعيد الآتية :- ٢٥٪ خلال ١٦ شهر و٦٠٪ خلال ٢٨ و١٠٠٪ خلال ٤٠ شهر وتستوجب المعاهدة عقد مؤتمر لمتابعة هذا التنفيذ بعد مرور ٤٠ شهرا على بدء سريان مفعولها . وبعد ذلك مرة كل ٥ سنوات (تسرى المعاهدة بعد ١٠ أيام من المصادقة عليها)

- من المتوقع أن ينضم مزيد من الدول الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الى مفاوضات خفض الأسلحة بحلول ١٩٩٢ ، ويحق لكل دولة طرف فى المعاهدة الانسحاب منها » اذا قررت أن أحداثا إستثنائية فوق العادة تتصل بهذه المعاهدة تؤدى إلى إلحاق ضرر بمصالحها العليا ، أو إذا قامت أى دولة موقعة أخرى بتجاوز كمية الأسلحة المحددة لها وفقا للمعاهدة وبشكل يهدد توازن القوى فى إطار المنطقة التى تشملها المعاهدة » ، ويجب على الدولة المنسحبة أن تعطى

إنذارا قبل الانسحاب بـ ١٥٠ يوما .

ـ أما بالنسبة لعدد القوات فقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفقا للمعاهدة بعدم نشر أكثر من ١٩٥ ألف من القوات فى أوروبا الوسطى ، ووافقت المانيا على أن لاتزيد قواتها على ٣٧٠ ألف رجل ، والتزم الاتحاد السوفيتى بسحب كل قواته من ألمانيا بحلول ١٩٩٤ وكذلك مغادرة الجزء الأكبر من هذه القوات من أوروبا الشرقية بحلول نفس العام .

٣ ـ بيان إنتهاء العداء :

ـ جاء هذا البيان لينهى مرحلة الخصومة والعداء والحرب الباردة بين حلفى الأطلنطى ووارسو ، وقد وقعه زعماء دول الحلفين بمرافقة معاهدة خفض الأسلحة التقليدية ، وينص على الآتى :ـ

ـ ان هذه الدول لم تعد أعداء بعد الآن وسوف تقيم علاقات مشتركة جديدة وتقدم صداقتها المتبادلة لبعضها البعض .

ـ الالتزام بالامتناع عن التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها ضد سلامة أراضى دولة ما أو إستقلالها السياسى .

ـ عدم إستخدام الأسلحة الا فى حالة الدفاع عن النفس أو بطريقة متطابقة مع شرعية الأمم المتحدة .

ـ عدم الاحتفاظ الا بالقدرات العسكرية اللازمة لتجنب الحرب مع مواصلة عملية الحد من الأسلحة التقليدية فى أوروبا .

ـ نهاية مرحلة الانقسامات والمواجهات فى أوروبا والاعتراف بأن أمن كل دولة فيها مرتبط ارتباطا لاينفصم عن أمن جميع دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ـ تعزيز عمل دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لتوفير مزيد من الأمن والاستقرار فى أوروبا .

ـ الالتزام المشترك بين دول الحلفين على تطبيق الديمقراطية التعددية ودولة القانون والالتزام بحقوق الانسان .

٤ ـ « ميثاق باريس » من أجل أوروبا جديدة :

إختتم مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أعماله بإقرار

جدول الاسلحة التقليدية

الأسلحة	الحلف / الدولة	مستوى ١٩٨٨	مستوى منتصف ١٩٩٠	الحد الاقصى الذى تضعه المعاهدة
دبابات	الناتو	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢[illegible],٠٠٠
	وارسو	٦٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٢[illegible],٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٥,٧٠٠	٥,٧٠٠	١٣,٣٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٤٦,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٣,٣٠٠
عربات مدرعة	الناتو	٢٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٣[illegible],٠٠٠
	وارسو	٦٣,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٣[illegible],٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٥,٥٠٠	٥,٥٠٠	٢[illegible],٠٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٤٥,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٢[illegible],٠٠٠
مدفعية	الناتو	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢[illegible],٠٠٠
	وارسو	٦١,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٢[illegible],٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٢,٦٥٠	٢,٦٥٠	١٣,٧٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٤٧,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	١٣,٧٠٠
طائرات مقاتلة	الناتو	٦,٣٠٠	لا تتوافر	٦,٨٠٠
	وارسو	١٤,٠٠٠	معلومات	٦,٨٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٨٠٠	محددة	٥,١٥٠
	الأسلحة السوفيتية	١١,٠٠٠		٥,١٥٠
هليوكبتر مقاتلة	الناتو	٢٠٠٠	لاتتوافر	٢[illegible],٠٠٠
	وارسو	٣٠٠٠	معلومات	٢[illegible],٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٧٠٠	محددة	١,٥٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٢٨٠٠		١,٥٠٠

*إنترناشيونال هيرالدتريبيون ـ نقلا عن النيويورك تايمز ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

ـ المصدر النهائى « مؤتمر باريس » إصدار الهيئة العامة للاستعلامات ديسمبر ١٩٩٠

الوثيقة التاريخية التى حملت إسم « ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة » ووقعتها الدول الـ ٣٤ أعضاء المؤتمر ، وقد حددت هذه الوثيقة شكل أوروبا فى المرحلة القادمة وإطار التعاون بين دول القارة وتعتبر إعلانا رسميا عن إنتهاء عصر المواجهة وإقامة أوروبا بعد الحرب الباردة ، ومن أهم ماجاء فى « ميثاق باريس » ما يلى :-

- التمسك بالديمقراطية بوصفها الأساس الوحيد للحكم فى بلادهم وإحتراما لجميع أشكال حقوق الانسان بما فيها العرقية والدينية والثقافية .

- أقرت الوثيقة حق تقرير المصير فى العلاقات بين الدول وكذلك مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وأن الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة مسائل ضرورية من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء .

- إعتبار أمن كل دولة مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الدول الأخرى وأن الأمن مفهوم كامل لايمكن تجزئته ، وتحت عنوان « الأمن » تحدث الميثاق على أن توطيد الديمقراطية والأمن سيؤثر بشكل جيد فى العلاقات الودية بين الدول الأعضاء .

- مصير البلدان الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى مرتبط بمصير بقية بلدان العالم وان أعضاء المؤتمر يؤكدون تأييدهم لمنظمة الأمم المتحدة وإستعدادهم للتعاون مع كل دول العالم للدفاع عن المقررات الانسانية ، والتعاون لتقليص الهوة فى مجال الرفاهية بين دول أوروبا ودول منطقة البحر المتوسط .

ثالثا : مؤتمر برلين (١٩ - ٢٠ يونية ١٩٩١) :

- طبقا للنظام المؤسسى الذى أقرته قمة باريس يعد مؤتمر برلين أول إجتماع يعقده (مجلس المؤتمر) الذى يتكون من وزراء خارجية الـ (CSCE) وذلك بهدف البحث عن ميكانيزم (آلية) لتسوية الصراعات بين الدول الأعضاء ، وبحث إعادة بناء الهيكل الاقتصادى والديمقراطى لأوروبا الشرقية بعد إنهيار كافة الأنظمة الشيوعية فى جميع دولها وإنهيار هيكلها الأمنى (وارسو) والاقتصادى (الكوميكون) أيضا .

- تم فى هذا المؤتمر قبول عضوية البانيا وبذلك سدت آخر فجوة حقيقية فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ولتصبح جميع دول أوروبا ممثلة فيه ، ويصير عدد أعضائه ٣٥ مرة أخرى ، وقد ضم الوفد السوفيتى برئاسة وزير الخارجية « الكسندر بسمرتنيخ » وزراء خارجية كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا وروسيا وأرمينيا وأذربيجان ، ورفضت جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا) حضور المؤتمر كجزء من الاتحاد السوفيتى وإختارت بدلا من ذلك الحضور كضيوف فى الجلسة الافتتاحية ، الأمر الذى أعطاهم مقاعد فى الصف الخلفى المخصص لأعضاء المنظمات العامة ، وبهذا الوضع لم يتمكن ممثلو جمهوريات البلطيق من حضور الجلسات المغلقة للتصويت أو إلقاء بياناتهم ، وقد إعترض وزير الخارجية السوفيتى على دعوة ممثلى البلطيق كضيوف على المؤتمر ، مشيرا إلى أنه ليس المكان المناسب لمناقشة وضع هذه الجمهوريات .

- وفى كلمة الافتتاح أشار المستشار الالمانى هيلموت كول الى أهمية ومغزى إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى برلين التى كانت رمزا لانقسام أوروبا وللحرب الباردة ثم أصبحت بعد توحيدها وتوحيد ألمانيا بفضل اتفاقية هلسنكى وما تضمنته من مبادىء رمزا للوحدة والتعاون فى القارة الأوروبية ، وقال ان حلف شمال الأطلنطى رابطة لاغنى عنها بين أوروبا وأمريكا الشمالية ، وأكد على ضرورة تمسك أوروبا بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

- كما اشار كول الى ما اسماه بحجر الاساس لبناء اوروبا ويتلخص فى ثلاثة مبادىء هى حسن الجوار بدلا من المواجهة العسكرية ، والعمل المشترك بدلا من المنافسة ، والحقوق المتساوية بدلا من السيطرة والهيمنة ، كما طالب كول « ببناء هيكل أمنى لعموم أوروبا يقوم على ثلاث نقاط هى : -

أ - زيادة التشاور السياسى وتكثيفة لأنه فقط من خلال الحوار يمكن حل جميع المشاكل .

ب - انشاء مؤسسات معينة بحل المشاكل الحادة والتغلب عليها .

ج - يجب خلق اسلوب جديد لدرء ومنع الصراعات المسلحة .

- وفى اشارة الى الخلافات القومية فى يوغسلافيا والحركات العنصرية الجديدة فى المانيا حذر كول من المخاطر التى تواجه اوروبا وهى فى نظره العودة الى النزعة الوطنية والعنصرية والتعصب الأيديولوجى والتهديد باستخدام القوة .

- وقال الرئيس الألمانى « فون فايتسكر » ان الخطر الحقيقى على أوروبا فى القرن القادم ليس خطرا عسكريا ولكنه خطر اقتصادى وثقافى ، وبنفس الرؤية يراها وزير الخارجية الألمانى « هانز ديتريش جنيشر » حيث قال انه ليس المهم تحقيق الأمن والاستقرار العسكرى فقط ، بل تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى والبيئى أيضا .

اتفاقية برلين :

- من اهم ما تمخض عنه « مؤتمر برلين » توقيع اتفاقية تاريخية من ٢٠ بندا توفر آلية غير مسبوقة فى العلاقات الدولية ، وهى أحقية الدول الاعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ان تتدخل بوضع حد لأية انتهاكات لحقوق الانسان والقوانين الدولية داخل اى دولة عضو فى المؤتمر ، وذلك بوضع خطة طوارىء لمواجهة الأزمة داخل هذه الدولة والحيلولة دون تفجرها

الى نزاع مسلح

ـ تتلخص هذه الآلية فى انه يحق لعدد ١٢ دولة من اعضاء الأمن والتعاون الاوروبى فى الدعوة لعقد اجتماع طارىء للمؤتمر بكامل اعضائه على مستوى نواب وزراء الخارجية خلال ٤٨ ساعة لبحث الازمة فى الدولة العضو ومحاولة القيام بالوساطة لانهائها وايفاد مراقبين ولجان لتقصى الحقائق ، وذلك حتى بدون الحصول على موافقة هذه الدولة ، وايضا ليس من حق الدول الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى التى تكون مشتبكة فى أى صراع ان تستخدم حقها فى الاعتراض (الفيتو) على اجراءات الطوارىء ، وسوف يتم مراجعة هذه الآلية خلال قمة مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى التى تعقد فى هلسنكى فى يونيو ١٩٩٢ .

ـ تعد هذه الاتفاقية خطوة هامة فى طريق هدم مبدأ « عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولة اخرى حيث لم تعد قضية حقوق الانسان فى اى دولة اوروبية من الشئون الداخلية لهذه الدولة ، بل أن مسيرة هلسنكى قدمت الغطاء الشرعى لاهتمام العالم بحقوق الانسان خاصة فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ، وفى اجتماع كوبنهاجن وهو المعنى بالبعد الانسانى لمؤتمر الأمن والتعاون الدولى اتفق الخبراء المشاركون فى هذا الاجتماع فى العام الماضى على ان تعتمد عند الضرورة تدابير خاصة لصيانة حقوق الأقليات دون تمييز وفى ظل المساواة الكاملة امام القانون ، وجاءت اتفاقية برلين لتضع الميكانيزم لهذا التدخل .

ـ وهذه الخطوة ايضا هى المرة الاولى التى يحيد فيها مؤتمر الأمن والتعاون الدولى عن مبدأ الاجماع فى اتخاذ قراراته ، وبهذا اعطى ضمانات امنية لدول اوروبا الشرقية ومنع الصراعات العرقية فيها من ان تتحول الى حروب مسلحة ، ويعد هذا الاتفاق ايضا تنازلا هاما من جانب الاتحاد السوفيتى الذى كان قد طالب فى بداية اجتماعات المؤتمر بضرورة موافقة جميع مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بما فيها الدولة صاحبة الأزمة على اية قرارات طوارىء يتخذها المؤتمر ، وذلك حرصا منه على تجنب اى تدخل خارجى فى صراعه مع جمهوريات البلطيق ، وكانت تركيا تؤيد هذا الموقف السوفيتى ايضا لتخوفها من احتمال طرح القضية القبرصية امام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، واتخاذ اجراءات طوارىء ضدها .

ـ وبهذا يمكن القول ان مؤتمر برلين قطع شوطا كبيرا من اضفاء صلاحيات سياسية واقتصادية وامنية جديدة لمؤتمر الامن والتعاون الأوروبى وجعل منه مؤسسة فعالة لها القدرة على الحركة وقوة اتخاذ القرار ، ووضعت المانيا اطارا اوروبيا لهذا المؤتمر يعتمد على الروح الاوروبية والدولية وعلى هذا يمكن لألمانيا ان يكون لها دور اوروبى يرتكز على المبدأ الجديد لمؤتمر برلين .

رابعا : مؤتمر براج (٣ يوليو ١٩٩١) :

ـ من المعروف ان احداث يوغسلافيا العرقية كانت قد سيطرت تماما على مؤتمر برلين ، ويمكن اعتبار هذه الازمة هى التحدى الاول والحقيقى لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى فقد رفض المؤتمر الاعتراف باستقلال جمهورية سلوفينيا وكرواتيا ودعا الى حل الازمة حلا سلميا .

ـ وترجع اهمية « مؤتمر براج » الى كونه اول مؤتمر طارىء لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى وكان على مستوى نواب وزراء الخارجية وبهدف البحث عن حل للازمة فى يوغسلافيا والعمل على تنفيذ اجراءات الطوارىء التى اقرها مؤتمر برلين ، وقد قرر اعضاء المؤتمر بالفعل ايفاد مراقبين مدنيين من دول المجموعة الاوروبية الى يوغسلافيا لمراقبة وقف اطلاق النار بين الجهات المتحاربة وتم ارسال المراقبين وقاموا بالمهام المذكورة .

ـ وبذلك يكون قد تم بناء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى الذى نجح فى توحيد كلمة اوروبا ، واظهار دورها الفعال فى حل الازمات التى قد تنشب بين اعضائه ، ونجح ايضا فى كل مؤتمر من مؤتمراته فى ارساء حجر جديد فى بنيان القارة الاوروبية .

ـ وبنظرة سريعة يمكن ادراك هذا البون الشاسع بين ما جاء فى وثيقة هلسنكى من وضع الاطار النظرى ، وما جاء من قمة باريس من تأسيس النظام المؤسس لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى وما جاء من مؤتمر برلين من ايجاد آلية للتحرك الاوروبى حيال الازمات فى أو بين الدول اعضاء المؤتمر ، واخيرا بما جاء فى « مؤتمر براج » من تنفيذ لأول مرة لهذه الآلية ، ويعكس كل ذلك ويؤكد ضخامة التغيير الذى يحدث فى اوروبا الجديدة .

نظرة مستقبلية :

ـ واخيرا تلزمنا اهمية الموضوع بطرح بعض التساؤلات المتعلقة بالتحديات المطروحة امام المسيرة المستقبلية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، فعلى الجانب الامنى هل يمكن اعتبار حلف شمال الاطلنطى الدعامة الامنية الوحيدة للمؤتمر خاصة بعد انهيار حلف وارسو ؟ وهل لا تفكر الدول الاوروبية فى تكوين دعامة امنية خاصة بها بعيدا عن الهيمنة الامريكية ؟ وهذا التساؤل كان موضوعا خلافيا كبيرا بين اوروبا خاصا فرنسا وبين الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن فى مؤتمر لوزراء خارجية الناتو فى كوبنهاجن فى ٧ يونيو الماضى ، أقر الحلف مبدأ قيام اساليب عسكرية دفاعية خاصة بدول اوروبا الغربية بالاستقلال عن التأثير الامريكى فى اطار الحلف للدفاع عن سلامة وأمن اوروبا ، وناقش الاجتماع ايضا كيفية صياغة اتفاقيات سياسية بين مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى وحلف الاطلنطى ، واعترف الحلف بشرعية الهوية العسكرية للدولة الاوروبية . ولكن كيف

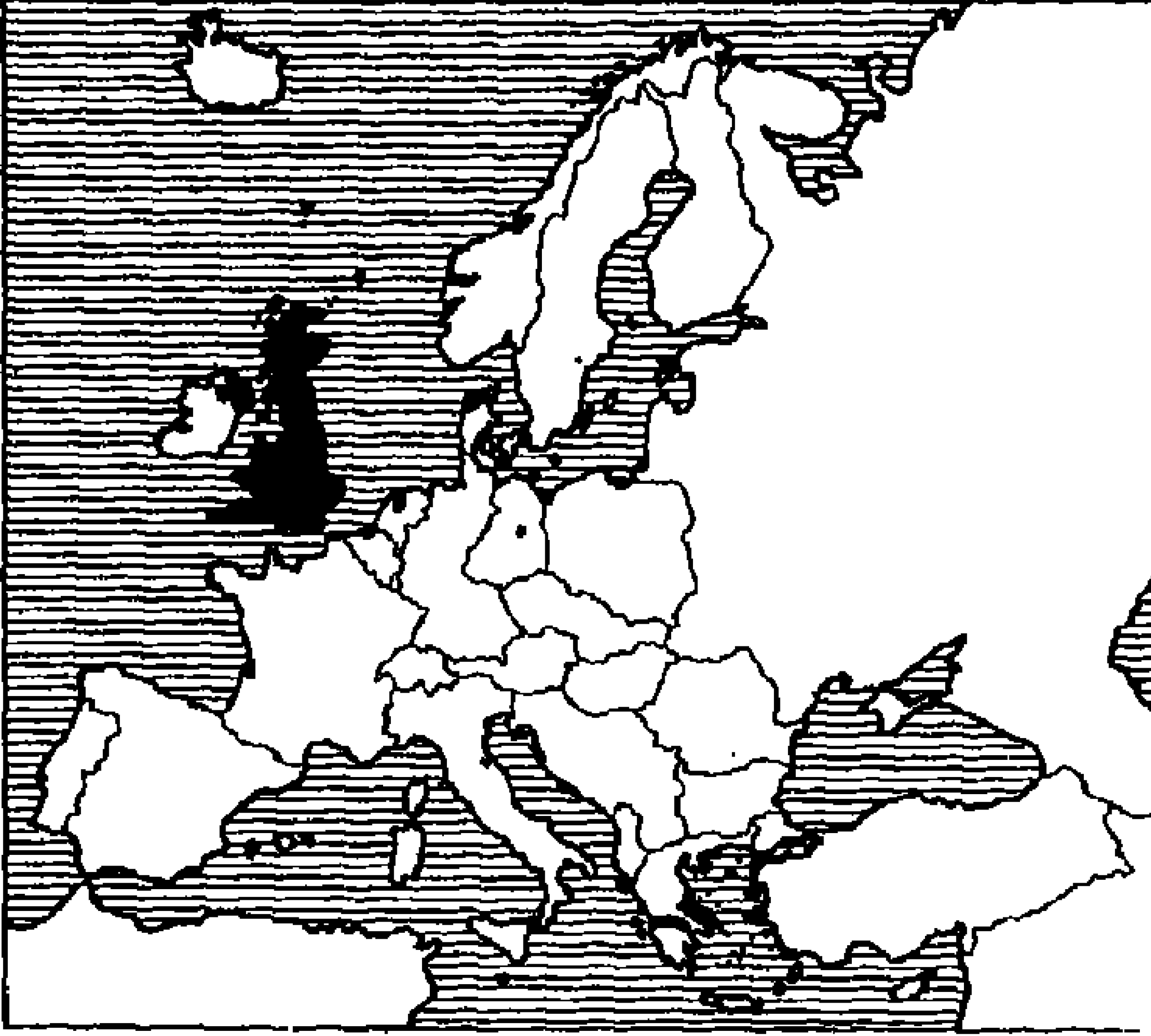
يتم ذلك ؟ وما موقف الاتحاد السوفيتى ؟

وهناك تساؤل ثان خاص بالجانب الاقتصادى : فهل سيكتفى مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى بالمجموعة الاوروبية كدعامة اقتصادية وحيدة وما موقف مجموعة « الافتا » وكذلك موقف دول شرق اوروبا ، خاصة بعد انهيار (الكوميكون) دعامتهم الاقتصادية ؟ وقد ظهرت الهوة السحيقة بين شرق وغرب اوروبا لدرجة ان طالبت دول اوروبا الشرقية فى « مؤتمر برلين » بمساعدة اوروبا الغربية لها واعفائها من كافة الديون المستحقة ، وطالبت ايضا وخلال فترة متوسطة بربط شبكة الاتصالات والطاقة والمرور وحماية البيئة حتى يمكن لها ان تتحول الى اقتصاديات السوق . وفى هذا الخصوص يرى جينشر، أنه لابد من قيام منظمة اقتصادية تشمل جميع دول أوروبا الغربية منها والشرقية . لكن يبقى التساؤل كيف ؟

ـ وتساؤل آخر عن امكانية مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى فى التصدى لحوالى ٥٠٠ مسألة قومية وعرقية فى أوروبا الشرقية ؟ لدرجة ان البعض يرى ان الغرب قد تفاءل اكثر من اللازم بعد أحداث اوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ لأنه سوف يواجه مشاكل أخطر من المشاكل التى كان يواجهها قبل حدوث هذه التغييرات ، مما سيهدد الأمن الاوروبى بالبلقنة والحروب الأهلية الدامية ويوغسلافيا مثال قائم على ذلك . كل هذا بخلاف مشاكل اوروبا الغربية المماثلة مثل مطالبة ايرلندا الشمالية بالانفصال عن بريطانيا ، والنزاع التركى اليونانى حول قبرص ، والخلاف بين النمسا وايطاليا حول (بترول الجنوبية) .

ـ ويبقى تساؤل أخير وهو هل يمكن ان تستقيم عملية الأمن فى اوروبا دون استقامتها فى دول حوض البحر الابيض المتوسط غير الاعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى ؟ وفى الواقع ان اوروبا تعامل هذه الجزئية باهتمام فقد تضمن ميثاق هلسنكى جزءا خاصا عن الامن فى حوض البحر المتوسط ، ودعت ايطاليا واسبانيا الى انشاء مؤتمر للامن والتعاون فى حوض البحر المتوسط على غرار المؤتمر الأوروبى وتم عقد اجتماع بهذا الشأن فى « بالمادى مايوركا » فى أسبانيا عام ١٩٩٠ ، ثم قامت حكومة فرنسا بسابقة فريدة حيث دعت سفراء دول حوض البحر المتوسط غير الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لحضور « مؤتمر باريس » فى نوفمبر ١٩٩٠ ، ولكن للان لم تتخذ اوروبا اجراء عمليا يحقق هذه الفكرة التى بدونها سيتعرض الامن فى اوروبا الى مشاكل كثيرة اهمها تدفق الهجرة من هذه الدول الى اوروبا ، وازدياد معدلات العنف السياسى ، وعدم استقرار عمليات التجارة والاستثمار بين اوروبا وهذه الدول .

ـ ولكن بغض النظر عن احتمالات النجاح ، فانه قد اتسع نطاق عملية الامن والتعاون الاوروبى ، بحيث أصبحت تمثل عاملا اساسيا فى وضع قواعد ارشادية هامة للبناء « المعمارى » الاوروبى وتشكيل هياكل ومؤسسات عموم أوروبا ، وت ارساء وتجسيد منظومة القيم والأفكار الت تسود العالم حاليا بعد انتهاء الحرب الباردة ، ايذانا بميلاد العالم الجديد . □



قمة لندن للدول الصناعية

ياسر هاشم

● لم تثر أية من القمم الصناعية الستة عشرة السابقة، ما أثارته قمة لندن - والتى عقدت من ١٥ - ١٧ يوليو - من تساؤلات وتوقعات وآمال لدى البعض، واحباطات لدى البعض الآخر. حيث أن انعقاد القمة فى هذه المرحلة الانتقالية، آثار تساؤلات واسعة النطاق، حول معنى القمة ذاتها، ودورها، وحدود امكانياتها، الأمر الذى دفع بعض المراقبين لاعتبارها واحدة من القمم التاريخية على مستوى النظام الدولى الأخذ فى التشكل.

ويمكن القول أن هذه القمة تكتسب تميزها وتفردها من خلال عدة نقاط أهمها :-

أولا : التوقيت : جاءت هذه القمة كأول اجتماع بعقدة قادة الدول الكبرى، بعد حرب الخليج الثانية، والتى شاركت فيها هذه الدول فى اطار تحالف دولى ضد العدوان العراقى على الكويت، وذلك لمناقشة الآثار الناجمة عن هذه الحرب، ومستقبل النظام الدولى بقواعده الجديدة.

ثانيا : العضوية : حيث تمثل مشاركة الاتحاد السوفيتى سابقة نوعية فى عضوية مجموعة الدول الصناعية السبع G7(الولايات المتحدة الأمريكية - بريطانيا - فرنسا - كندا - اليابان ايطاليا - المانيا) حتى، وان كانت مشاركته فى جلسة استثنائية عقب انتهاء أعمال القمة رسميا حيث دعا كول الزعيم الألمانى جورباتشوف لحضور قمة ميونيخ المقبلة..

ثالثا : الموضوعات : - لقد تضمن جدول أعمال القمة، بحق أهم اشكاليات النظام الدولى، والتى يمثل استمرارها تهديدا خطيرا للاستقرار الأقليمى والدولى على حد سواء ومنها : اقتراحات دعم الاقتصاد السوفيتى، وسائل التبادل التجارى الدولى، والتضخم الاقتصادى، اضافة الى السلام فى الشرق الأوسط، والتسليح العراقى.

الملف السوفيتى :

ومن خلال هذه النقاط نجد أن الملف السوفيتى، كان وبحق أهم ملفات البحث الذى حظى بالاهتمام الأكبر، ولذا سنقوم بعرضه بشىء من التفصيل.

حيث قام جورباتشوف، الرئيس السوفيتى بتوجيه رسالة (مؤلفة من ٢٣ صفحة) لقادة الدول الصناعية السبع قبل موعد انعقاد القمة بأسبوع كامل يعرض فيها الموقف الاقتصادى ومطالبه من القمة وفيما يلى مقتطفات منها :-

« أعلق آمالا كثيرة على اجتماع لندن المقبل، ولدى من الأسباب ما يدفعنى الى القول أنه يمكن أن يسجل

منعطفا فى الجهود المبذولة لدمج الاقتصاد السوفيتى فى الاقتصاد العالمى » . وان « القيادة السوفياتية تدعو بشدة الى تجديد المجتمع عبر ادخال الديمقراطية ومتابعة الاصلاحات الراديكالية الاقتصادية والسياسية » .

وفيما يشبه التوصيف لخطورة الوضع الاقتصادى عبرت الرسالة عن عدة حقائق ابرزها : -

١ - ضرورة مواجهة الركود الخطير والتضخم المتزايد ، حيث انخفض الناتج القوى السوفيتى خلال النصف الأول من هذا العام بنسبة ١١٪ . والناتج الصناعى بنسبة ٥,٨٪ والخدمات الاستهلاكية بنسبة ٤٪ . ويضاف الى هذا النقص الحاد فى الغذاء .

٢ - فوضى فى النظام المالى ، ونظام التسليف ، وتزايد العجز فى الموازنة ، اضافة الى انخفاض عائدات التصدير من العملات الأجنبية .

٣ - بلغت القيمة الاجمالية للدين الخارجى (٦٥ مليار دولار) .

وبخصوص الجهود السوفيتية المقترحة ، لاصلاح الاقتصاد لتشجيع الدول الصناعية لمديد العون تضمنت الرسالة : (١) - حتى نهاية عام ١٩٩٢ يتم تحويل ٨٠٪ من التجارة ومؤسسات الخدمات الى القطاع الخاص . وتتم العمليات الرئيسية للانتقال الى القطاع الخاص بتحويل المؤسسات الكبيرة او المتوسطة الحجم الى شركات مساهمة .

(٢) امكانية ان يقوم رأس المال الأجنبى شراء أسهم وممتلكات فى الاتحاد السوفيتى .

وعن المساعدة الدولية التى ينتظرها السوفييت من القمة الصناعية فكانت كما يلى :

(١) - تقديم المساعدة الدولية فى مجال الاصلاح الزراعى على شكل تقديم المشورة وبيع معدات الى المؤسسات الزراعية ، وانشاء شركات لتصنيع المزروعات الغذائية .

(٢) - برامج تعاون فى مجالات تحويل الصناعات العسكرية الى مشاريع للطاقة والمواد الغذائية والبيئة والبحث وتأهيل العاملين ، والتربية .

(٣) - دمج الاقتصاد السوفيتى مع الاقتصاد العالمى من خلال جعل الروبل (العملة السوفيتية) قابلا للتحويل الى العملات الأجنبية من ناحية . ومشاركة الاتحاد السوفيتى فى نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، اضافة الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

وقد اختتمت هذه الرسالة بتحذير له مغزاه السياسى ، من أن المصاعب التى يواجهها الاقتصاد السوفيتى ، قد تؤدى الى عواقب اجتماعية تعيق التقدم نحو الديمقراطية ، فى اشارة الى حالة الانقسام السياسى والتى جوهرها الصراع على السلطة بين الجناح الاصلاحى والجناح المتشدد فى الاتحاد السوفيتى هذا الذى اسفر عن زلزال الانقلاب الفاشل فى ١٩ أغسطس .

أهداف وأفكار القمة

وبالنظر الى رؤى أفكار قادة الدول السبع من هذه القمة ، حتى تتضح الأبعاد المختلفة لقرارات وتوصيات القمة التى تضمنها البيانان الختاميان نجد ما يلى : -

★ بريطانيا

حددت سلسلة من الأهداف تتراوح ما بين ضرورة اكمال محادثات دورة اوروجواى (للجات) عن التجارة العالمية الى تأسيس اطار جديد للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد أشار العديد من المراقبين الى ان جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى هدفه الأساسى من هذه القمة شخصى / سياسى حيث لم يمض على توليه رئاسة الحكومة البريطانية سوى ثمانية أشهر ، كما انه سيواجه انتخابات عامة خلال عام على أبعد حد . ولهذا فانه يتحتم عليه ان يظهر ويثبت انه يستطيع مجاراة سلفه مارجريت تاتشر التى حضرت ١٢ قمة صناعية ، وأثرت فيها الى درجة تفوق كثيرا مكانة بريطانيا المتراجعة فى الغرب .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ - الرغبة فى تأكيد استراتيجية شاملة للنمو تؤدى الى خفض أسعار الفائدة المصرفية من أجل تشجيع الانتعاش واعادة البناء فى وسط اوروبا وشرقها وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومن أجل ذلك تريد هى الأخرى التزاما قويا بتطبيق اتفاق اوروجواى وازالة الحواجز التى تقف فى وجه التجارة والاستثمارات .

٢ - الرغبة فى ان تربط عرض مساعدة الاتحاد السوفيتى فى مجال التكنولوجيا والخبرات من أجل الاصلاح الاقتصادى ، بتأكيدات قوية على مساعدة دول اوروبا الشرقية ، ودخولها الأسواق الغربية .

٣ - الحصول على دعم للخط المتشدد من مسألة التفتيش على القدرات النووية العراقية وتدميرها . وفرض قيود اشد لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط اضافة الى قيود على بيع الأسلحة التقليدية أيضا .

المانيا :

جاء المستشار الألمانى (كول) الى لندن بمجموعتين متصلتين من الأفكار :

الأولى : - الحصول على دعم أوروبى جديد وكبير فى نفس الوقت للاصلاحات السياسية والاقتصادية السوفيتية .

الثانية : طمأنه جورباتشوف على وقوف المانيا لمساعدته أملا فى قيام الأخير فى اتخاذ مواقف ايجابية بشأن استمرار وجود ٣٥٠ الف جندى سوفيتى فى المانيا الشرقية سابقا الجزء الشرقى من المانيا حاليا . اضافة الى الخطر المحتمل بتدفق الهجرة من الاتحاد السوفيتى على ألمانيا .

فرنسا :

١ ـ تخفيف عبء ديون العالم الثالث . وتقديم المزيد من المساعدات الغربية .

٢ ـ اقامة صندوق تنمية خاص بدول الشرق الأوسط

٣ ـ ازالة العقبات من أمام اتفاق التجارة العامة (جات) .

٤ ـ تقديم المساعدات الفورية للاتحاد السوفيتي والسماح له بالانضمام الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

ايطاليا :

هدفها الأساسى اقناع شركائها الغربيين بتقديم المساعدات المالية للاتحاد السوفيتي ولكن بطريقة تقلل الى أقصى حد ممكن من أحتمال ظهور تضخم مالى اضافة الى تركيز هذه المساعدات من خلال صندوق النقد الدولى ، وبنك الاعمار والتنمية الأوروبى حديث النشأة ويأتى هذا فى ظل الشرط السياسى المسبق الذى وضعته ايطاليا بأن ترسى السلطات السوفيتية ظروفا تساعد على الاستقرار السياسى استنادا الى معاهدة الاتحاد الجديدة .

اليابان :

اهتمام اليابان الأساسى منصب على مسألتى الحد من التسلح ، والقضايا البيئية

٢ ـ معارضة المساعدة الأقتصادية للاتحاد السوفيتي وربطها بالتوصل لحل حول اعادة الجزر الأربع اليابانية (المناطق الشمالية) من السيطرة السوفيتية . اضافة الى خطورة التواجد العسكرى السوفيتي فى آسيا والذى لايزال كبيرا جدا .

٣ ـ الموازنة بين دعم سياسة الأسواق المفتوحة وبين المطالب الداخلية فى اليابان عن الصعيدين السياسى والاجتماعى .

كندا :

١ ـ الدعوة لعقد مؤتمر دولى لمراقبة صادرات السلاح والتحضير لمؤتمر البيئة العالمى الذى سيعقد فى ريودى جانيرو العام القادم .

٢ ـ مناشدة القمة لتقديم المساعدات الى العالم النامى . وأوروبا الشرقية .

٣ ـ اكمال دورة محادثات أوروجواى التجارية نظرا لان كندا ثالث اكبر دولة مصدرة للقمح فى العالم .

٤ ـ التريث فى امداد الاتحاد السوفيتي بالمساعدات ، وربطها بحدوث تغييرات فعلية فى المجتمع السوفيتي .

ونتيجة لتفاعل اهداف اطراف القمة المختلفة مع المنهاج السوفيتي المجسد فى رسالة جورباتشوف تبلورت اثناء القمة وجهتى نظر فيما يختص بالملف السوفيتي . فبينما يعتقد البعض أن المعونة يمكن ان تساعد جورباتشوف والتقدميين على هزيمة المتشددين فى الصراع على السلطة الدائر فى موسكو بحيث يصبح الاتحاد السوفيتي بذلك لا يمثل تهديدا .

يعتقد البعض الأخر أن هذه المعونة ليست بالضمان الكافى لنجاح جورباتشوف او السياسات التقدمية .. فاذا كان لدى المتشددين الاستعداد والقدرة على الاطاحة بجورباتشوف (كما حدث فى انقلاب ١٩ أغسطس) لن يكون بوسع اى وعد بمعونة اجنبية الحيلولة دون تحقيق هدفهم ... وهم قادرون على وضع جورباتشوف فى الصدارة لجمع المساعدات ثم تنحيته جانبا بعد ذلك ، واستخدام الأموال الغربية التى حصلوا عليها لاحياء التهديد السوفيتي . فوفقا لوجهة النظر تلك ان كل ما يحتاجه الاقتصاد السوفيتي هو انتهاج سياسة اقتصاد السوق ، ولديهم فعلا المال اللازم لعملية التحول ، واعادة أولويات الموازنة . حيث يبلغ اجمالى الناتج القومى السوفيتي ٧٢٠ مليار دولار عام ١٩٩١ ومن هذا الرقم نسبة ٢٥٪ تقريبا يبتلعها الدفاع بما يمثل ١٨٠ مليار دولار ، وأن تخفيض هذا الرقم الى النصف سيؤدى الى توفير ٩٠ مليار دولار سنويا وهو مبلغ اكثر من المعونات التى يرغب السوفييت فيها من الغرب اذ تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مليار دولار فقط .

وازاء وجهتى النظر هاتين انقسم المؤتمرون فى لندن الى فريقين : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وكندا يدافعون وبحماس عن وجهة النظر الخاصة بالابطاء فى المساعدات حتى تستقر الأوضاع ، وتتضح معالم برنامج اقتصادى للتحول نحو السوق المفتوح بينما تعاطفت المانيا وفرنسا وايطاليا مع ضرورة مديد العون وبسرعة الى الاتحاد السوفيتي .

ومن هنا جاء البيان الاقتصادى للقمة فى ختام اعمالها بالنظر الى مساعدات الاتحاد السوفيتي يحمل وعدا بدعم مادى دون تحديد كنهه او هويته او مقداره ودون التزام فعلى يقع على عاتق السبعة الكبار ولهذا سنعرض للبيان الاقتصادى وأهم نقاطه مع التركيز على فقرة المعونات للاتحاد السوفيتي .

البيان الاقتصادى للقمة :

فقد اختتمت القمة الصناعية اعمال دورتها الرسمية السابعة عشرة باعلان اقتصادى اكدت فيه على ما يلى :

١ ـ إتمام ما يعرف « بجولة اوروجواى » لتحرير التجارة العالمية قبل نهاية العام الحالى حيث أوضح الزعماء انهم يعتزمون التدخل فى مفاوضات الجولة اذا انشأت عقبات (منتظرة بالتأكيد) وذلك لحسمها لصالح تحرير آلية التجارة العالمية .

٢ ـ التوصل لسياسات رامية الى خفض اسعار الفائدة الحقيقية ، حيث دعت المجموعة الى بذل جهود متواصلة لخفض العجز فى ميزانية الدول وحثت على مزيد من المنافسة الاقتصادية لزيادة الخيارات امام المستهلكين وخفض الاسعار وتخفيف الاعباء على الشركات المستثمرة .

٣ ـ طالبت بفرض قيود على الدعم الذى يشوه تخصيص الموارد ، ويزيد الاستهلاك العام ، ودعت الى تحسين التدريب والتعليم ، وزيادة المرونة فى التوظيف .

٤ ـ كما دعت الى تحسين وسائل ادارة القطاع العام ، وايجاد مزيد من الفرص امام التحول الى القطاع الخاص ، وتشجيع حماية البيئة بوسائل غير مكلفة

٥ ـ تعهد زعماء الدول السبع بالمساعدة فى دعم الوكالة الدولية للطاقة للحفاظ على امدادات البترول العالمية والعمل على تطوير الأبحاث والتنمية للحفاظ على امدادات الطاقة العالمية ، وتقليل الحواجز امام التجارة والاستثمار فى مجال الطاقة ، وتشجيع تطبيق معايير عالمية لسلامة البيئة .

٦ ـ كما طالب البيان بإتخاذ خطوات عاجلة لتحسين اجراءات السلامة فى المنشآت النووية فى وسط اوروبا وشرقها وفى الاتحاد السوفيتى

٧ ـ تعهد الزعماء بمساعدة المجموعة الأوروبية فى وضع ميثاق اوروبى للطاقة لتنمية التجارة الحرة فى مجال الطاقة .

٨ ـ اتخاذ خطوات لتشجيع الاستثمارات الخاصة فى شرق اوروبا ، واتخاذ خطوات لتسهيل فتح اسواق دول مجموعة السبع G7 امام صادرات اوروبا الشرقية .

٩ ـ اخيرا اكد الإعلان على تجديد الجهود الرامية الى دعم الاصلاح الاقتصادى ومن هنا نجد ان البيان الاقتصادى لم يتطرق الى الملف السوفيتى لتفرده وخطورته والجدير بالذكر انه قد صدر قرار منفرد خاص بالاتحاد السوفيتى ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين مجموعة الدول الصناعية والاتحاد السوفيتى من اجل التعاون الوثيق فى مساعدة موسكو لاتمام عملية التحول الاقتصادى .

ويمثل هذا القرار ـ كما وصفه كول ـ معلما رئيسيا على طريق التعاون مع الاتحاد السوفيتى وتقاربه من جديد مع العالم الغربى . كما اكد كول ان خطة المساعدة لمجموعة السبع لايمكن ان تستخدم الا كوسيلة « لمساعدة السوفييت على النهوض بانفسهم » .

ومن هنا وجدنا ان جورباتشوف لم يحصل على اكثر من تأييد معنوى من جانب اغنى دول العالم لاصلاحاته الإقتصادية وكانت تعليقات المراقبين حول هذا الموقف الغربى المتخاذل لتبريره تستند على إعدة نقاط :ـ

١ ـ ان منح الاتحاد السوفيتى وضعا خاصا فى إطار صندوق النقد الدولى والبنك الدولى سوف يفتح امامه بابا للحصول على مساعدات اقتصادية وتقنية ونقدية .

٢ ـ ان السياسة الغربية تقوم على مبدأ « المساعدة من اجل المساعدة الذاتية » حيث يتمسك الغرب بالقاعدة الذرائعية التى تقول بأنه من الأفضل ان يتعلم الشخص الفقير الصيد بدلا من حصوله على وجبة سريعة يسد بها رمقه .

٣ ـ ان الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين واشطون وموسكو حول اتفاقية « ستارت » لخفض الاسلحة النووية ، وتحديد موعد لعقد مؤتمر القمة الامريكية السوفيتية فى موسكو بعد بضعة ايام من انتهاء قمة الدول الصناعية سوف يشجعان الكونجرس الأمريكى على تقدم المساعدة لموسكو .

خطة دعم الاتحاد السوفيتى :

وعلى الرغم من هذا ، فإن قرار خطة لدعم الاتحاد السوفيتى من جانب الدول السبع ، هى فى حد ذاتها خطوة هامة نحو التزام فعلى ، سارعت احداث الانقلاب الفاشل فى ١٩ اغسطس بوضع بعض بنوده موضع التنفيذ ، خلال اجتماع سريع عقده مسؤلون بالدول السبع فى لندن ٢٩ ، ٣٠ اغسطس بلندن لاقرار مساعدات غذائية وفنية فورية للاتحاد والسوفيتى .

ويتألف برنامج دعم الاقتصاد السوفيتى من ٦ بنود على النحو التالى :ـ

١ ـ العضوية المنتسبة للكرملين فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

٢ ـ توصية مجموعة السبعة بتكثيف الجهود لمساعدة الاتحاد السوفيتى من جانب منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

٣ ـ المساعدة الفنية خاصة فى مجالات الطاقة ، وتحويل الصناعات العسكرية الى صناعات مدنية ، والسلامة النووية ، والنقل وتوزيع الأغذية .

٤ ـ توسيع نطاق التبادل التجارى

٥ ـ استحداث جهاز متابعة للاستمرار فى التعاون بين مجموعة السبعة والاتحاد السوفيتى

٦ ـ تكثيف الاتصالات بين وزراء مالية الدول الصناعية السبعة والاتحاد السوفيتى

إذن : ـ وعود وآمال وتوصيات هى كل ما حصل عليه جورباتشوف من قمة الدول الصناعية فى لندن ، مع وعد بان يكون ضيفا مشاركا فى كافة مؤتمرات القمة القادمة ١

البيان السياسى :

وفى اطار ما ذكرناه من شمولية موضوعات القمة ، وتطرقها لجميع المشاكل الاقتصادية والسياسية الملحة فى عالم اليوم ، والذى جعل البعض يصفها بانها اخطر واهم القمم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ـ جاء البيان السياسى ليتطرق الى العديد من الموضوعات وهى :

اولا : السلام فى الشرق الأوسط :

مطالبة القمة لاسرائيل بوقف سياسة التوسع الاستيطانى ، ودعوة الدول العربية الى ضرورة انهاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل . وعبرت القمة عن دعمها لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط على اساس مبدأ الأرض مقابل السلام . كما رحبت القمة برد سوريا الايجابى على المقترحات الامريكية الخاصة بحل النزاع

العربى / الاسرائيلى .

فقد دعا البيان الى دفع « التوصل الى سلام شامل ودائم وعادل بين اسرائيل وجيرانها العرب بمن فيهم الفلسطينيون .. وعلى اساس من قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ استناداً الى مبدأ الأرض مقابل السلام » كما اختتم البيان معالجته للشرق الأوسط ـ والتى شملت ٥ فقرات من فقرات البيان الست عشرة ـ بالدعوة الى تشجيع التعاون الاقتصادى فى المنطقة ، وتسهيل حركة الاستثمارات ، واعادة الأرباح والتجارة عبر حدود دول الشرق الأوسط ، وجنوب البحر المتوسط .

ثانيا : العراق :

اقرت القمة اجراءات واشنطون ضد العراق ، وإتخاذ موقف موحد ضد صدام حسين ، فى اشارة الى مطالبة الشعب العراقى بالثورة على هذا « الطاغية » وضرورة الابقاء على العقوبات الاقتصادية ازاء العراق الى حين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

ثالثا : الأمم المتحدة :

العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ليس فقط فى حفظ السلام العالمى ، وانما فى صنع هذا السلام من خلال اتباع اسلوب « الدبلوماسية الوقائية » لمنع المنازعات الدولية قبل نشوبها . فقد اكد البيان على ان ظروف حرب الخليج اوضحت اهمية دور مجلس الأمن للأمم المتحدة كهيئة تنفيذية لادارة الأزمات التى تعصف بالسلام العالمى حيث يتحول دوره من مجرد ادارة الأزمات الى المبادرة بمنعها .

رابعا : اوروبا :

أكدت القمة دعمها للجهود التى تبذلها المجموعة الأوروبية حاليا لتسوية الاوضاع فى يوغوسلافيا . كما اكددت على ضرورة تشجيع ودعم الديمقراطية فى وسط وشرق اوروبا خاصة بعد الرسائل التى تلقاها الزعماء السبعة من رؤساء تشيكوسلوفاكيا ، والمجر وبولندا بقيام هذه الدول بتنفيذ الاصلاح الاقتصادى والسياسى بالفعل .

كما أكد البيان على تأييد جهود الاتحاد السوفيتى لتحقيق المجتمع المفتوح والتعددية السياسية واقتصاد السوق .

خامسا : الحد من التسلح :

اكدت القمة على ضرورة الحد من انتشار الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل كنتيجة مستخلصة من حرب الخليج ، مع تأييد مقترحات بريطانيا الخاصة بضرورة تسجيل مبيعات الاسلحة على المستوى العالمى لدى الأمم المتحدة بهدف منع اى دولة من اقامة ترسانة اسلحة تهدد بها جيرانها .

سادسا : آسيا :

رحبت القمة بتعاون الصين مع قوات التحالف الدولى فيما يتعلق بعدوان العراق على الكويت واكدت القمة على رغبتها فى رؤية المزيد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية فى الصين ، والاهتمام بمسألة حقوق الانسان فى الصين اضافة الى بناء جسور التعاون معها واشار البيان الى ضرورة اقرار السلام والأمن فى شرق آسيا ، وتسوية الخلاف بين اليابان والاتحاد السوفيتى بشأن الجزر الشمالية ، من خلال المفاوضات الثنائية بين الجانبين .. كما رحب البيان بالمحادثات الجارية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشأن الوحدة .

سابعا : ـ موضوعات اخرى :

١ ـ رحب البيان بالتطورات الديمقراطية فى جنوب افريقيا وتخليها تماما عن سياسة التفرقة العنصرية مع وعد بالاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى جنوب افريقيا

٢ ـ العمل على تحقيق المركزية فى عمليات الاغاثة الدولية ، وتطوير اجهزة التخطيط من كوارث منتظرة .

٣ ـ التأكيد على ضرورة العمل الجاد ضد الارهاب بكافة اشكاله والعمل على إطلاق سراح الرهائن .

ومن هنا . فإن قراءة متأنية لكل من البيانين الاقتصادى والسياسى للقمة يجعلنا نتوصل للعديد من الاستنتاجات الختامية ، التى تشكل فى جوهرها ، اسس وقواعد النظام الدولى الجديد والتى ستطرح للاختبار خلال الفترة المقبلة واهمها مايلى :

اولا : تأكدت حقيقة ان الرقم الحاكم اليوم فى ميزان القوى الدولية ، هى الوضع الاقتصادى وان الصراع الدولى لن يكون صراعا سياسيا او ايديولوجيا الا فى مظاهره وانما صراع اقتصادى فى جوهره

ثانيا : ان الدول ذات القوة الاقتصادية (الدول الصناعية السبع) هى القوة الكبرى او الاقطاب الدولية فى ظل النظام الدولى الجديد

ثالثا : اصبح للأمم المتحدة كهيئة دولية مهمة صنع السلام العالمى . اضافة الى وظيفة حفظ السلم والامن الدوليين المنوطة بها اصلا .

رابعا : ان النظام الدولى الجديد لايعبر عن نظام القطب الأوحد . كما نعتقد البعض ـ وانما هو نظام متعدد الأقطاب ، تعبر مرحلته الأولى عن هيمنة امريكية متعددة الابعاد ولكنها فى نفس الوقت محدودة المدى

خامسا : ان الاتحاد السوفيتى على الرغم من متاعبه الاقتصادية ، واوضاعه الداخلية المتدهورة مازال قوة عظمى مشاركة فى وضع ترتيبات النظام الدولى الجديد ولو من الناحية الشكلية لإبراز دعوى عدم تفرد الحزب بقيادة امريكا بالتعرف فى مقدرات الامور . حيث اضحى الاتحاد السوفيتى يمثل دول العالم الثالث ـ إذ اجاز التصور ـ فى صراع الشمال والجنوب . ويدعم من هذه

المشاركة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتى مازال هو القوة الدولية الوحيدة التى تستطيع - حتى الان - تدمير ثلث الولايات المتحدة الامريكية بضربة نووية واحدة

سادساً : ان الدول الصناعية السبع G7 ستشكل - من خلال مؤتمراتها - مجموعة تتحكم فى مجريات الامور ، وتملك مفاتيح حلول المشاكل الدولية ، ولكن يتم هذا من خلال آليات مختلفة (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) فى المجال الاقتصادى ، و (الامم المتحدة) فى المجال السياسى والعسكرى ، خاصة فى ظل تداخل عضوية هذه المجموعة مع تلك المؤسسات وسيطرتها الواقعية عليها .

سابعاً : ان تحقيق التسويات السلمية للنزاعات الاقليمية المتفجرة هو السبيل لتحقيق الاستقرار العالمى الذى لم تعد ضماناته حكراً على استقرار الاوضاع فى الاقطاب الدولية الكبرى . حيث يعد هذا الاستقرار على المستوى الدولى شرطا ضروريا وليس كافيا لتحقيق الاستقرار والتوازن المطلوب فى ظل النظام الدولى الجديد .

ثامناً : تأكيد مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم اللجوء للقوة تأكيدا للشرعية واعلاء لمبادىء القانون الدولى . الأمر الذى تبلور فى قدرات الحد من التسلح .

تاسعاً : ظهور قضايا دولية تحظى باهتمام العالم اجمع شرقه وغربه ، شماله وجنوبه تشكل وحدة فى الخطر ، وتنسيقاً فى المواجهة ، وتتمحور حول قضايا البيئة والحد من التلوث ، والطاقة وضمان مواردها وتأمينها .. حرية التجارة العالمية الحد من التسلح .

عاشراً : أضحت العديد من المفاهيم المتعارف عليها فى حاجة الى مراجعة بعد ان تغير مضمونها وشكلها مثل الشؤون الداخلية للدولة والسيادة ، والأمن الجماعى ، والوفاق الدولى الحرب الباردة ، الصراع الايديولوجى وغيرها .. فى حين ظهرت مرادفات جديدة للتعامل فى ظل النظام الدولى الجديد افرزتها البروسترويكا السوفيتية مثل عالم واحداً آمن اولا عالم ، التوافق الدولى ، توازن المصالح على حسابه توازن القوى ، ضبط التسلح .. الخ

الخلاصة : إن قمة الدول الصناعية السبع فى لندن هى بمثابة اعلان من قيام النظام الدولى الجديد .. حيث مثلت قراراتها ارهاصات لقواعد ذلك النظام انتقلت خلاله تلك الدول الكبرى من مرحلة تهيئة المناخ الدولى عسكريا بعد حرب الخليج بأبعاد سياسية بقرارات الامم المتحدة ، ونزع السلاح العراقى ، وضبط التسلح فى الشرق الاوسط ، الى تسوية نهائية للأوضاع الاقتصادية كأسس لازمة لتحقيق الاستقرار فى النظام الدولى . بشكل يمكنها من السيطرة والتحكم - بطريقة او بأخرى - على الاقتصاد العالمى بما يكفل لها السيطرة السياسية .

ولكن فى غمار هذه المخططات ، وتلك الرؤى نسى الغرب ان هناك ما يسمى بالعالم الثالث ، وان اقتصاديات تلك الدول التى بنيت ومازالت على علاقات غير متكافئة لن تكون مقبولة فى ظل الاوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول العالم الثالث وان تفجر الاوضاع بصورة لم يتوقعها الكبار باتت وشيكة فى ظل ازمة الديون الطاحنة . والسؤال الآن هل بعد هذه القمة وغيرها من القمم المستقبلية للقوى الكبرى استقرت الاوضاع ، ودان لهم العالم ؟ □

تقارير

استراتيجية الأمن القومى الامريكى وانعكاساتها على حرب الخليج



د . فوزى حسين حماد

أصدر البيت الابيض فى مارس ١٩٩٠ وثيقة عنوانها الامن القومى للولايات المتحدة الامريكية ، وتدور موضوعاتها حول مقومات ونوعيات ومصالح وسياسات الولايات المتحدة الامريكية خلال عقد التسعينات ... وقد تضمنت تلك الوثيقة عددا من الموضوعات المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا والتسليح المتطور باعتبارها من الاركان الرئيسية فى استراتيجية الامن القومى الامريكى .

ويتناول هذا التقرير موجزا لما تناولته هذه الوثيقة الهامة بهذا الخصوص ، ثم انعكاسات ذلك على حرب الخليج التى جاءت كتطبيق ناجح لتلك الاستراتيجية . ويوضح التقرير اهمية نزع السلاح النووى وكافة اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة واهمية مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك فى هذا الشأن فى اى ترتيبات لنظام الامن فى المنطقة ويقدم التقرير توصيات باعداد دراسة شاملة عن استراتيجية الامن القومى المصرى فى ضوء التغيرات الاخيرة فى المنطقة والمتغيرات العالمية :

فى مجال الطاقة

أ ـ ان موارد الطاقة ضرورية للأمن والتقدم الأمريكى فى تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد المعدنية للحفاظ على صحة ونمو الاقتصاد الامريكى وتأمين فرص الازدهار الاقتصادى فى الداخل والخارج .

٢ ـ يتركز ٦٥ ٪ من احتياطيات النفط المؤكدة فى العالم فى منطقة الخليج العربى وهذا يعنى انه يجب ان تقوم الولايات المتحدة بتأمين مورد اضافى يعتمد عليه من النفط وذى سعر تنافسى لتحقيق استجابة سريعة ومناسبة فى حالة أى أضطراب شديد فى موارد النفط فى منطقة الشرق الاوسط . لقد واجهت الولايات المتحدة عدة تهديدات لمصالحها البترولية فى المنطقة خلال الثمانينات ولعل اهمها يتمثل فى الاشتباكات العسكرية فى لبنان عامى ٨٣ ـ ٨٤ وفى ليبيا سنة ١٩٨٦ وفى الخليج عامى ٨٧ ـ ١٩٨٨ . ولذلك يجب ان يتم التوصل الى مستوى مناسب من الاحتياطى الاستراتيجى للنفط لدى الولايات المتحدة لحماية اقتصادها من أى اضطراب خطير فى موارد النفط .

٣ ـ ان اعتماد العالم المتقدم على موارد الطاقة من منطقة محورية مثل منطقة الشرق الاوسط يعنى اهمية انسياب النفط دون اية معوقات وهذا يمثل احد المصالح الامريكية الهامة والشرق الاوسط هو مثال حى لاقليم تستقر به المصالح الامريكية فى حين تتضاءل عوامل الجذب والشد بين الشرق والغرب .

٤ ـ وفى اطار جدول الاعمال الاقتصادى سوف تستمر الولايات المتحدة فى تطوير ترشيد الطاقة وتنويع مصادر النفط والغاز مع زيادة الموارد الكلية للطاقة لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادى ، ويجب تكثيف الجهود لتطوير مصادر الطاقة (نووية ، غاز طبيعى ، فحم ، الطاقات المتجددة) وتكريس اهتمام اكبر لتخفيض استهلاك الوقود الاحفورى ، فى ضوء الاهتمامات البيئية المتنامية .

فى مجال التكنولوجيا والفضاء والتسليح المتطور

٥ ـ ان القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية تعتمد على تفوقها التكنولوجى وليس على قوتها الصناعية فقط ، ولا تزال الولايات المتحدة تحتل الصدارة فى مجال تطوير التكنولوجيا . ولقد كان التفوق التكنولوجى الأمريكى مساهما قويا فى تأجيل الحروب . وللابقاء على هذا التفوق سوف تعمل الولايات المتحدة على مواصلة استثماراتها فى مجال البحوث والتطوير .

٦ ـ ومن خلال الاولويات الاستراتيجية نجد ان اختيار الولايات المتحدة للتكنولوجيات المتوافرة لديها سيكون على اساس تلك التى تقابل احتياجاتها وتدعم استراتيجيتها فى الحقبة القادمة ، ويتضمن ذلك التسليح النووى والتسليح فى الفضاء والتحرك الاستراتيجى والتواجد على المستوى العالمى .

٧ ـ وبالنسبة للقاعدة الصناعية للدفاع ، فلابد ان تكون قوية وتحتوى على صناعات متطورة تكنولوجيا مما يتطلب من وزارة الدفاع الأمريكية ان تتعاون مع الصناعة الامريكية ، وان تواصل برامج بحثية نشطة فى التكنولوجيات الهامة كما يجب على الوزارة ايضا ان تخلق حوافز للاستثمار فى المرافق الجديدة والمعدات وفى مجال البحوث والتطوير . وتجدر الملاحظة ان الانفاق الاستثمارى الحكومى فى الولايات المتحدة فى مجال تطوير وتحسين تكنولوجيا الدفاع يفوق مثيله فى اية دولة اخرى فى العالم مما يضع امريكا فى مقدمة دول العالم فى مجال التسليح .

٨ ـ ان الولايات المتحدة لديها تفوق تنافسى فى مجال التكنولوجيات المتناسبة مع التسليح المتطور ، ولكنها لابد ان تستمر فى ترجمة هذه الميزة فى مجال انظمة الاسلحة الميدانية المدعمة بالفكر التكتيكى المناسب والفن التشغيلى . وتتطلب الظروف الجديدة الابتكار والتحديث المستمر فى مجال الاسلحة الحديثة وتتطلب تضمين وسائل التكنولوجيا الحديثة الدقيقة جدا والوسائل المتطورة فى تحديد الاهداف والمفاهيم التشغيلية الحديثة داخل القوات الامريكية .

٩ ـ تقوم الولايات المتحدة باكتشاف واستخدام الفضاء فى الاغراض السلمية ويسمح القانون الدولى باجراء بعض الانشطة الخاصة فى هذا المجال لحماية الامن القومى الامريكى ، وسوف تعمل الولايات المتحدة على تطوير وحيازة ونشر انظمة للاتصالات والملاحة والرصد البيئى والانذار المبكر والمسح الشامل ، وسوف تعمل ايضا على تشجيع الافادة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ويقع ضمن ذلك استخدام الفضاء لمواجهة المشاكل البيئية الخطيرة على الأرض . ان البرنامج الجديد الى كوكب الارض وهو جزء كبير من جهد بحثى ضخم ومتكامل سوف يستخدم الفضاء فى جمع البيانات التى يستفاد منها فى تحديد التغيرات البيئية العالمية .

١٠ ـ استفادت الولايات المتحدة من انتقال التكنولوجيا بين الحلفاء والدول الصديقة فى نواحى الامن القومى والنواحى الاقتصادية ، وسوف تعمل الولايات المتحدة مع شركائها فى لجنة التنسيق للرقابة على الصادرات متعددة الاطراف كوكوم على تأمين عدم اتجاه التكنولوجيا ذات الحساسية العسكرية الى القوات المعادية المحتملة وفى الوقت نفسه يجب على الولايات المتحدة تبنى اجراءات وقوائم السلع المحظورة من جانب لجنة كوكوم لدعم التغير السياسى والاقتصادى السريع فى البيئة الدولية ، ويركز ذلك على عدة محاور اهمها تنفيذ ضوابط لجنة كوكوم على السلع الاستراتيجية والتكنولوجيات وتواؤم وتقييد اجراءات التراخيص .

فى مجال الحظر التكنولوجى وحظر السلاح

١١ ـ ويقع فى سياق غايات الولايات المتحدة من اجل بقائها كدولة حرة ومستقلة ما يتعلق بحظر انتقال التكنولوجيا والموارد العسكرية الحرجة الى الدول والجماعات المعادية وخاصة انتشار الاسلحة ذات الدمار الشامل ووسائل التوصل عالية التكنولوجيا المتصلة بها وتلتزم الولايات المتحدة ايضا بالعمل على حظر انتشار الاسلحة النووية والكيماوية وغيرها من الاسلحة واسعة الدمار ووسائل انتاجها ونظم حيازتها . كما ان تحسين الاستقرار الاستراتيجى من خلال تشجيع اتفاقات حظر الاسلحة وتطوير التكنولوجيات للدفاع الاستراتيجى وتقوية ودعم القدرات للتسليح التقليدى يقع ضمن غايات الولايات المتحدة خلال العقد القادم .

١٢ ـ ان ساحات الحروب فى وقتنا المعاصر تتسم بتعرضها للدمار الشامل والهلاك بصورة غير مسبوقة . وكلما زاد مدى ودقة القدرة التدميرية للاسلحة التقليدية كلما ادى ذلك الى امتداد الحروب عبر مساحات جغرافية وكلما كانت تلك الحروب اكثر سرعة وكثافة ، وفى حين يزيد انتشار انتاج الاسلحة فى العالم تتوافر هذه الاسلحة بصورة كبيرة لدى القوى الأصغر مما يضيق من الفجوة العسكرية بين امريكا والدول الاقليمية ومما يجعل بعض ساحات الحروب فى العالم الثالث ، بطريقة ما تتطلب قوات دفاعية امريكية .

١٣ ـ وبصفة خاصة فى العالم الثالث نجد ان الحروب الاقليمية واسعة الدمار سوف تمثل خطرا متزايدا بفعل التوسع فى القوات المسلحة للقوى الأقليمية وبفعل انتشار

التسليح المتقدم وسوف يصبح حظر انتشار الاسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية امرا متزايدا فى الصعوبة . ومن المتوقع ان يستمر عدم الاستقرار فى المناطق التى تعانى من الفقر وعدم العدالة والمنازعات الدينية والعنصرية والطائفية وسوف يبقى التطرف الدينى عاملا مهددا للارواح الامريكية فى العالم الثالث وللدول الصديقة لامريكيا فى منطقة الشرق الاوسط والتى يعتمد على مواردها البترولية العالم المتقدم بالاضافة الى استمرار تهديد الارهاب والدول التى تموله .

١٤ ـ وسوف تعمل الولايات المتحدة على منع مبيعات الاسلحة للدول فى العالم الثالث حيث توجد امكانية زعزعة توازنات القوى المحلية وبصفة خاصة تلتزم الولايات المتحدة بالعمل على حظر انتشار الاسلحة النووية والكيمائية وغيرها من الاسلحة واسعة الدمار ووسائل انتاجها وانظمة التوصيل طويلة المدى المرتبطة بها ، وسوف تقوم الولايات المتحدة بمواجهة تلك الدول التى تمول الارهاب وسوف تقوم بالضغط عليها للحد من ممارساتها .

١٥ ـ وحيث ان انتشار التسليح المعقد بما يتضمنه من اسلحة كيمائية ونووية وبيولوجية والصواريخ الحاملة لها يمثل حظرا متزايدا على الامن الدولى ، نجد ان هذا الانتشار يعد بمثابة وقود يحفز النزاعات الاقليمية مما يؤدى إلى تعقيد التخطيط الأمريكى للدفاع كما يوجه أخطارا جسيمة لقوات ومرافق الولايات المتحدة فى الخارج وايضا للولايات المتحدة نفسها ومواجهة امريكا لهذه المشكلة يتضمن وضع ضوابط محكمة وتعاونا متعدد الاطراف مصمم بحيث يوقف انتشار هذه التكنولوجيات .

١٦ ـ وبالنسبة للتسليح الكيمائى نجد ان الهدف الاساسى هو التوصل الى حظر فعال وعالمى للاسلحة الكيمائية فى اقرب وقت ممكن ، وحتى يتم التوصل الى هذا الحظر سوف تبقى الولايات المتحدة على رصيد ضئيل ولكنه فعال من الاسلحة الكيمائية لمنع استخدام هذه الاسلحة ضدها او ضد حلفائها وسوف تستمر الولايات المتحدة فى دوافعها لحماية قواتها من الاسلحة الكيماوية التى يمكن ان تستخدم ضدها ، ولن تأخذ الولايات المتحدة المبادرة ابدا فى استخدام الاسلحة الكيماوية ولكن سوف تعمل على تأجيل استخدامها ضدها ، وطالما لديها الاستعداد لمنع استخدام الاسلحة الكيماوية يجب على الولايات المتحدة التأكد من أمن وفاعلية مثل هذه الاستعدادات .

١٧ ـ ومن اهم اهداف الادارة الامريكية فى عهد الرئيس بوش هو الوصول الى حظر فعال وعالمى للاسلحة الكياوية سواء من ناحية انتاجها او امتلاكها وايضا استخدامها ، ولابد من وقف التعامل مع الدول التى تملك الاسلحة الكيماوية ويجب ايضا مواجهة الانتشار المتنامى لهذه الادوات ذات الدمار الشامل .

وسوف تعمل امريكيا على تدعيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع انتشار الاسلحة ونظام التحكم فى تكنولوجيات الصواريخ ، كما انها ستجد من الأسباب المؤدية الى حيازة الدول للاسلحة المتطورة .

١٨ ـ ان نمو التكنولوجيا المعقدة واحتمال استخدامها فى منازعات العالم الثالث سوف يمثل مطلبا ملحا على القوات الامريكية ويجب على هذه القوات ان تكون قادرة على الاستجابة بسرعة وباحكام لمواجهة ذلك حيث ان تطبيق كمية ولو ضئيلة من القوة مبكرا فى ازمة ما عادة ما تكون عواقبه وخيمة ، ففى بعض المواقف لابد من استخدام قوة رابضة يعتد بها ولكن هناك مواقف اخرى يجب على القوات الامريكية النجاح فيها بأقل خسائر ممكنة وبسرعة ، ويجب على هذه القوات ان تتواءم مع البيئة الغربية التى تتواجد فيها .

خلاصة استراتيجية الامن القومى الامريكى فى مجال الطاقة والتكنولوجيا

١٩ ـ يوضح العرض السابق مدى ارتباط امور الطاقة والتفوق التكنولوجى والتسليح المتطور ودعم القاعدة الصناعية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل والحد من نشر السلاح المتطور باسنراتيجية الامن القومى الامريكى بطريق مباشر .

٢٠ ـ فى مجال الطاقة تتضمن الاستراتيجية الامركية ما يلى :

- تأمين موارد الطاقة من منطقة الشرق الاوسط التى يتركز فيها ٦٥ ٪ من احتياطى النفط العالمى وهذا يقتضى انسياب النفط دون معوقات .
- تأمين احتياطى استراتيجى من النفط لحماية الاقتصاد الامريكى من اى اضطراب خطير فى موارد النفط .
- تطوير ترشيد او زيادة كفاءة الطاقة وتكريس اهتمام اكبر لتخفيض استهلاك الوقود الاحفورى فى ضوء الاهتمامات البيئية المتنامية .
- زيادة الموارد الكلية للطاقة وتكثيف الجهود لتطوير المصادر البديلة سواء كانت نووية او جديدة او متجددة .

٢١ ـ وفى مجال الابقاء على التفوق التكنولوجى ـ اساس القوة الاقتصادية والعسكرية الامريكية ، والعامل الهام فى تأجيل الحروب ـ تتضمن الاستراتيجية ما يلى :

- مواصلة الاستثمارات فى مجال البحوث والتطوير فى التكنولوجيا التى تدعم استراتيجيتها فى المرحلة القادمة مثل التسليح النووى ، تسليح الفضاء ، تكنولوجيا الدع ايستراتيجى ، تكنولوجيات استخدام الفضاء ، التواجد على المستوى العالمى .
- دعم القاعدة الصناعية وتطوير وتحسين تكنولوجيا التسليح التقليدى من خلال تعاون بين وزارة الدفاع

والصناعة الامريكية ويفوق الاستثمار الحكومى فى هذا المجال مثيله فى اى دولة فى العالم .

ـ حظر انتقال التكنولوجيا ذات الحساسية العسكرية والسلاح المتقدم الى الدول والجماعات المعادية والتى يحتمل ان تصبح معادية ومنع مبيعات السلاح لدول العالم الثالث فى الحالات التى تؤدى الى امكانية زعزعة توازنات القوى المحلية .

ـ حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل نووية وكيميائية او بيولوجية ، ووسائل التوصيل طويلة المدى ، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

حروب الخليج فى منظور الامن القومى الامريكى

٢٢ ـ ان حرب الخليج هى تطبيق متكامل لاستراتيجية الامن القومى للولايات المتحدة فى وضع تداخلت فيه امور الطاقة وانسياب النفط والحد من اسلحة الدمار الشامل . وتتضح فيه اهمية التفوق التكنولوجى فى مجال السلاح المتطور . ويتضمن الايجاز التالى محاولة للنظر فى حرب الخليج فى هذا الاطار :

٢٣ ـ تعرضت موارد النفط فى الكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ الى تهديد خطير بسبب الغزو العراقى ادى الى خلل كبير فى توازنات القوى المحلية التى تسيطر على تلك الموارد وبدا ان الخلل قد يتسع الى درجة يمكن ان تؤدى الى خلق نظام جديد بطريقة مفاجئة وغير معروفة الاتجاه ليسيطر على جانب كبير من احتياطى النفط فى تلك المنطقة ويمكن ان يؤدى الى معوقات فى انسيابه وطبقا لاستراتيجية الامن القومى الامريكى تحركت الولايات المتحدة تقود تحالفا دوليا فيما سمى بعملية عاصفة الصحراء لتصحيح ذلك الخلل وقد تم لها ذلك . ان اهمية انسياب النفط للولايات المتحدة فى الفترة القادمة يرتبط بزيادة اعتمادها على البترول المستورد . فمن المتوقع ان يزداد حجمه من ٧,٢ مليون برميل يوميا (م ب ى) فى عام ١٩٨٩ الى مدى يتراوح من بين ١٠,٤ الى ١٤,٩ م ب ى فى عام ٢٠١٠ وهى زيادة كبيرة لم يحدث لها مثيل وقد تصل إلى استيراد ثلثى إحتياجات الولايات المتحدة .

٢٤ ـ اتاحت حرب الخليج للولايات المتحدة وقوات التحالف ، وقبل السيطرة على موارد النفط ، تدمير الالة العسكرية العراقية والالة التكنولوجية الوليدة من خلال قصف مركز متواصل منذ ١٧ يناير ١٩٩١ وحتى المعركة البرية التى انتهت فى اخر فبراير . وقد تم ايضا تدمير كافة الانشطة النووية سواء تلك التى كانت تستهدف صنع اسلحة نووية كما اعلن عن ذلك الرئيس الامريكى فى خطبه قبل الحرب وكشفت عنها بعض المصادر المتقدمة الغربية او حتى تلك التى تستخدم فى الاغراض السلمية . كما يبدو ان جزءا من وسائل التوصيل المتقدمة قد دمر ايضا ، وهذا يتفق مع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل التوصيل الخاصة بها والاسلحة المتطورة .

٢٥ ـ لقد تكونت الترسانه العسكرية والتكنولوجية المتطورة فى العراق عبر برنامج طويل تم تنفيذه اثناء الحرب العراقية الايرانية بتمويل خليجى وتغافل امريكى اوروبى بررته ظروف تلك الحرب والتحالفات السياسية فى ذلك الوقت ويبدو ان هذا البرنامج وصل الى حد بدأ يتصادم مع متطلبات الامن القومى الامريكى ، وخاصة حينما بدأ يسرع الخطى فيى مجال التسليح النووى .

٢٦ ـ ان مفاجاة حرب الخليج الكبرى هى ان اداء العراق العسكرى لم يكن متفقا مع حجم الترسانه الحربية الهائلة التى يبدو ان العراق قد شونها دون استكمال التدريب اللازم او البيئة البحثية اللازمة لمتطلبات التكنولوجيا المتطورة او استكمال برامج التطوير التكنولوجى ، واعتقد انه قد حدث خلل كبير فى ادارة الصراع على مستوى القيادة العراقية افقدها توازنها ، نتيجة الجهل باساليب إدارة الصراع السياسى العسكرى الحديث وعدم القدرة على تقييم المواقف الحقيقية ، والذى يتطلب معرفة دقائق الوضع العسكرى والسياسى وتطوراته وطرح البدائل والحلول وهذا لا يمكن ان يتم الا من خلال مناقشات وعصف عقلى ولا يمكن توفر ذلك من خلال الاسلوب الديكتاتورى التسلطى وساعد على هذا الخلل التفوق التكنولوجى الساحق للسلاح المتقدم ، الذى تميز بزيادة ومدى دقة التدمير والقدرة على الحرب الليلية ومواجهة هجوم الصواريخ مما ادى الى دمار شامل ، كما ان وجود القوات الامريكية وقوات الحلفاء فى ارض المعركة بشكل يعتد به ولمدة كافية قبل بدء العمليات مكنت القوات من التكيف مع البيئة الصحراوية ادى الى نجاح المهمة بأقل خسائر ممكنة . ان تنفيذ ذلك كله جاء متوافقا مع ما ورد فى وثيقة استراتيجية الامن القومى للولايات المتحدة بالنسبة لنزاعات العالم الثالث .

٢٧ ـ اتاحت هذه الحرب للولايات المتحدة فرصة نادرة لتجريب انواع جديدة من السلاح المتطور لأول مرة فى حرب حقيقية ، واعلن عن هذه التفوق التكنولوجى والعسكرى لكل العالم . ولمن يهمه الامر . ولقد تم ذلك بتحمل جزء يسير من تكاليف تلك الحرب . وسوف يمكن كل ذلك من مزيد من التطوير والتفوق التكنولوجى والعسكرى . ويتفق ذلك مع الاستراتيجية الامريكية .

٢٨ ـ لقد ادت نتائج حرب الخليج الى حسم التقدم التكنولوجى والعسكرى فى المنطقة لصالح اسرائيل بما تملكه من ترسانه هائلة تحتوى على كافة ضروب اسلحة الدمار الشامل والتسليح المتطور اضيفت اليها اخيرا سواء بالخطأ او بالتخطيط صواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ احد منتجات تكنولوجيا الدفاع الاستراتيجى . كما ان تدمير العراق ادى الى صعود ايران وتزايد دورها كقوة ، ومن المتوقع تزايد دور ايران وكذلك تركيا (والباكستان) فى ترتيبات الخليج الامنية .

جدير بالذكر ان هذه الدول بالاشتراك مع العراق قد اسست فى الخمسينيات حلف بغداد .

نزع اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ومبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك

٢٩ - ان ترسانة الاسلحة النووية الاسرائيلية واسحلة الدمار الشامل هى خطر على السلام والامن فى المنطقة وتشكل مصدر التهديد للمنطقة ولمصر وسوف تكون مصدرا لقلاقل أقليمية وتشكل دافعا لقوى اخرى فى المنطقة للتسليح النووى وكافة اسلحة الدمار الشامل لخلق توازن عسكرى كما حدث فى المنطقة وفى مناطق اقليمية اخرى . كما ان هذه الترسانة تجعل المنطقة معرضة بالخطأ وبالقصد الى حرب نووية وقد تزايد هذا الاحتمال اثناء حرب عملية عاصفة الصحراء .

٣٠ - من هنا تبرز الاهمية القصوى والعاجلة لمبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك بحظر اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة . وجدير بالذكر ان لمجلس الامن قرارا خاصا بتطبيق اسرائيل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان المهمة العاجلة لتجمع دول الخليج ومصر وسوريا ، وكذلك جامعة الدول العربية وقوات التحالف فى حرب الخليج ان تعمل على تطبيق نظام حظر شامل وفعال لاسلحة الدمار فى المنطقة بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية الممكنة ، وما يقتضيه ذلك من تحالفات . وان يكون ذلك اساسا لترتيبات امن طويلة الأمد فى المنطقة . ان اى ترتيبات امنية دون ذلك ستكون فى رأيى وضعا مؤقتا ولا يمكن ان يكون ضمانا للسلام فى المنطقة . ولحسن الحظ فان ذلك يتفق مع استراتيجية الامن القومى الامريكى والتى تهدف الى حظر عالمى وفعال على الاسلحة النوويةة اسلحة الدمار الشامل الاخرى ، ومع الشرعية الدولية الجديدة ، واستطرادا للاتفاقات الامريكية السوفيتية منذ اتفاقية تخفيض الاسلحة النووية بعيدة المدى ، واستكمالا لجهود تطبيق انظمة الضمانات الدولية على الانشطة النووية فى امريكا اللاتينية .

٣١ - ان مصر ومنها خرجت مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك بهذا الخصوص يمكن ان تشكل قاعدة لتحالف دولى نشط لنزع السلاح النووى واسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ويمكن ان يكون هذا التحالف اوسع من التحالف الدولى الذى قاد حرب الخليج . ويجب ان يحتل هذا الموضوع الاهتمام الاول فى سياسة مصر الخارجية .

توصيات

١ - بالاضافة الى ما سبق ، هناك حاجة عاجلة لاعداد دراسة شاملة عن استراتيجية الامن الوطنى المصرى فى ضوء التطورات الاخيرة فى المنطقة والمتغيرات العالمية التى تجتاح العالم منذ الزلزال السوفيتى ، وبروز اوروبا الموحدة وعلاقة ذلك بالامن القومى العربى مع الأخذ فى الاعتبار مصادر التهديد المختلفة والمحتملة لمصر . سواء كان هذا التهديد من الشرق او من الجنوب او من الغرب أو من الشمال أو حتى من الداخل . لقد برز لمصر ولدول عربية اخرى فى المنطقة تهديد عربى خطر من داخل المنطقة ادى الى حرب اهلية عربية . وهو وضع جديد يجب ان يؤخذ فى الاعتبار . أن السياسات المصرية فى المرحلة القادمة مرحلة التحالف مع دول الخليج وسوريا ، أو فى اى علاقات جديدة يجب ان ترتكز على تلك الدراسة التى يجب ان تتوافر عليها كل العقول المصرية المتخصصة فى هذا المجال .

٢ - يجب ان تتضمن تلك الدراسة وضع استراتيجيات مصرية واضحة قدر الامكان فى مجالات :

- الطاقة.
- التنمية الموصولة والاعتماد على الذات وارتباطها بالتنمية الشاسعة للمنطقة .
- التقدم العلمى والتكنولوجيا المتقدمة .
- دعم الصناعة الصرية وخلق علاقة وثيقة بينها وبين سياسة الدفاع الوطنى .
- الاطار المؤسس الذى يتم من خلاله توجيه ودعم التقدم العلمى التكنولوجى بحيث يأخذ دورا فعالا فى تحديث وتطوير المجتمع وتقدمه .
- الاطار السياسى المستقر الذى يحقق تقدما مطردا وموصولا .

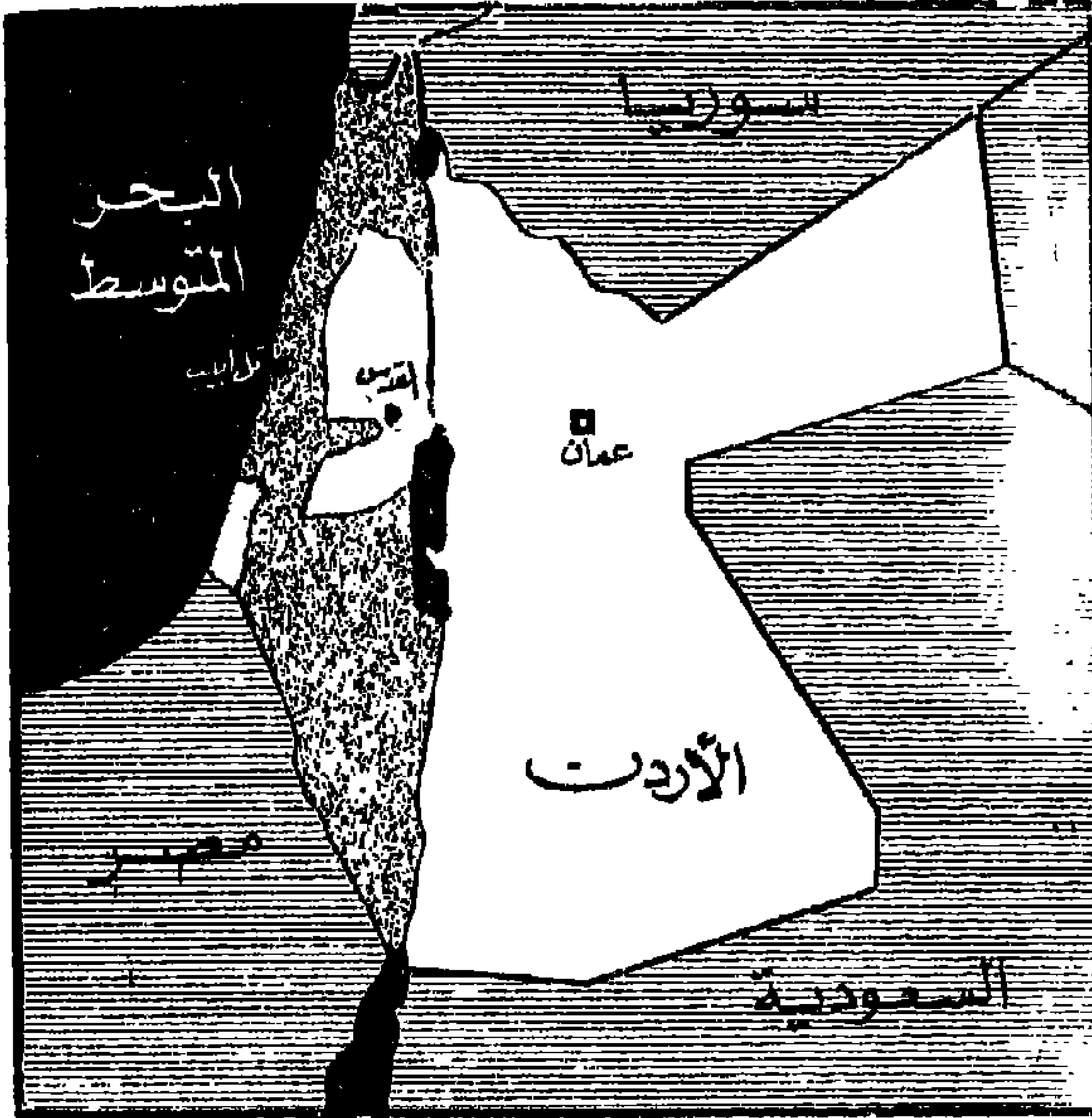
٣ - قد يكون من المهم النظر فى اعادة تشكيل مجلس الأمن الوطنى واعادة منصب مستشار الآمن الوطنى للسيد الرئيس للتفرغ لهذه القضايا المصيرية ، وتقديم المشورة بشأنها .

خاتمة :

إن نظرة لتاريخ المنطقة وخاصة القريب منه يوضح ان المنطقة تنتقل من كارثة ويجرى تدمير ثرواتها ومقدراتها بانتظام ، ولم تحقق تقدما موصولا فى اى من اجزائها ، وليست هناك رؤية شاملة للوقوف على عتبة العصر الحديث فى وقت يجتاح العالم والمنطقة تغيرات عاتية ويشكل فيه نظام دولى جديد . ان هذه لحظة فريدة فى التاريخ . ان المنطقة فى حالة سيولة ، انظمة افكار وممارسات وهياكل قديمة تتهاوى ، وانظمة وافكار وهياكل جديدة فى سبيل الظهور .

يجب ان نعى ذلك فى وطننا وفى امتنا بكل صدق ، بكل ما أوتينا من عقلانية وبعد تاريخى وحضارى وذلك للبقاء والاستمرار بقدر معقول من الانسانية . لا يمكن ان يحدث ذلك دون وعى كامل بالموقف ومتغيراته دون استراتيجية واضحة ، ودون برنامج عمل .

يبقى سؤال هام : هل هذا ممكن ؟ .... وهل لازال هناك متسع من الوقت ؟ □



البدائل الاستراتيجية أمام المفــاوض العربى فى المؤتمر الدولى للســلام

د . السيد عليوه

● فى اطار نظام دولى تحت التشكيل ، وفى ظل هذا العصر الوفاقى الجديد ، تزداد أهمية التفاوض كسلاح فعال ليس بين القوى الكبرى فقط وانما بين الدول المتوسطة والصغرى ، كذلك بين الجماعات والمنظمات الناشطة فى مجالات السياسة والاقتصاد والحرب والدبلوماسية .

هكذا يجد المفاوض العربى نفسه أمام تحديات خطيرة تفرض عليه اتقان استخدام مهارات التفاوض تماما مثل براعة استعمال السلاح ، ولما كان المؤتمر الدولى المقترح للسلام فى الشرق الاوسط أحد الأشكال المحتملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية لذا وجب علينا ان نتفحص أبعاد المساحة والبدائل المتاحة للعمل الدولى الرشيد .

ويمكن أن تعترض بداية وجود أربعة بدائل استراتيجية تتمثل فى الاساليب العامة للتفاوض ، ومراحل التفاوض القادمة ، والسيناريوهات المتوقعة ، والنموذج الاسرائيلى فى التفاوض ، وفى ضوء ذلك سوف نحاول استكشاف كيفية تقوية موقف المفاوض العربى .

اولا – الاستراتيجيات العامة للتفاوض :

فى تبسيط شديد يمكن أن نقول ان الاستراتيجية هى فن التخطيط وان التكتيك هو فن التنفيذ ـ لذا يتداخل المفهومات فى معظم الاحوال بمعنى ان لكل استراتيجية مجموعة من التكتيكات والوسائل اللازمة .

والواقع ان هناك عدة مفاهيم للاستراتيجية تتكامل مع بعضها البعض فهناك من يرى ان الاستراتيجية هى فن المخاطرة المحسوبة ، وهناك من يعتبر الاستراتيجية فن التأثير على الاخرين وتوقع ردود الفعل منهم وهى أيضا ـ أى الاستراتيجية ـ الخطة العامة لتحقيق الاهداف وكسب المعارك فى وجه الخصوم والمنافسين والقوى المناوئة فى ظروف تتسم بالتغير والحركة وعدم اليقين أى انها أقرب الى أسلوب العمل الشامل الذى يتضمن تحديد الاهداف والوسائل ورصد المتغيرات والبدائل .

فى ضوء ذلك لا يمكن أن نزعم ان هناك عددا معينا من استراتيجيات التفاوض يمكن حصره أو الاتفاق عليه بين الباحثين وانما يمكن اقتراح بعض هذه الاساليب الشاملة تحت تسمية استراتيجية كلية تندرج تحتها أساليب فرعية تكتيكية وسوف نكتفى بست من هذه الاستراتيجيات وهى : استراتيجية المساومة ، استراتيجية حل المشاكل ، استراتيجية التوقيت الصحيح ، استراتيجية الاستعلام (أى توجيه الاسئلة) وأخيرا الاستراتيجية المضادة .

١ ـ استراتيجية المساومة :

من الامور الهامة فى مجال التفاوض ان الجانب الاكبر من هذه العملية يبنى على المساومة بين الاطراف المشتركة فيها وتبنى المساومة هى الاخرى على عنصر المناورة ، علما بأن الادوات التى تسخدم فى المناورات الدبلوماسية متنوعة فهناك مناورات يغلب عليها طابع الفعل الايجابى وأخرى تدخل فى دائرة الافعال السلبية مثل الامتناع عن الأفعال التى قد تدفع بالطرف الاخر إلى التشدد ، فى حين ان الافعال الايجابية قد تحرجه وتضعه فى اتجاه التقيد بمواقف أكثر عنادا .

والواقع ان المساومة (Bargaing) تعبر عن الاسلوب البدائى فى التفاوض القائم على أساس الكسب على خساب الاخرين (Lose- win) الذى تطور فيما بعد الى اسلوب الكسب المتبادل (Win- win) .

وتنفرد هذه الاستراتيجية بعدة خصائص مميزة تدور حول المحاور الخمسة الرئيسية وهى : طبيعة القضية ، العلاقة بين الاطراف ، انماط الاطراف ، الوقت المتاح ، ميزان القوة ، وهى مناقضة تماما لخصائص النمط المقابل من الاستراتيجية الذى سوف نتحدث عنه فيما بعد ونعنى به استراتيجية حل المشاكل . حيث نجد فى استراتيجية المساومة ان طبيعة القضية تشير الى انها قضية واحدة وتدور حول قيمة ثابتة مقابل تعدد القضايا والقيمة المتزايدة بالنسبة لجميع الاطراف فى استراتيجية حل المشاكل كذلك نجد أن العلاقة بين الأطراف مستقلة كل منها عن الاخر فى استراتيجية المساومة مقابل الترابط والاعتماد المتبادل . كما ان الاطراف أميل الى الاخذ مقابل الاخذ والعطاء فى استراتيجية حل المشاكل . فى حين ان الوقت المتاح قصير فى استراتيجية المساومة مقابل وقت أطول فى الاستراتيجية الثانية ، فضلا عن ان ميزان القوى ذو كفة واحدة مقابل توازنه فى الحالة الثانية .

٢ ـ استراتيجية حل المشاكل :

الواقع ان استراتيجية حل المشاكل هى نوع من التفكير الابداعى غير التقليدى الذى يسعى إلى الابتكار فى مواجهة المواقف والمآزق وقد اقترح بعض الباحثين ثمانية مقومات لها على النحو التالى :

(أ) تجنب الوقوع فى « الكبسلة » أو القولبة وتذكر أن هناك جوانب عديدة للحقيقة .

(ب) تصنيف المعلومات إلى فئات وانماط كلما كان ذلك ممكنا ومفيدا .

(ج) أحصل على الصورة الكلية بواسطة الانسلاخ عن الموقف ثم الانغماس فيه .

(د) تنبه لكى تسأل الاسئلة الصحيحة .

(هـ) أجل وأكبح جماح الاحكام لأطول فترة ممكنة .

(و) خمن كلما كان ذلك ممكنا .

(ز) استفد وكن مستعدا لتغيير صورة العالم ، طبق النماذج والمجاز مع تبسيط التشبيهات ، اجعل الغريب مألوفا والمألوف غريبا .

(ح) حافظ على ارادة الشك فى كل الحسابات .

من الواضح اذا ان هذه الاستراتيجية أكثر تعقيدا من سابقتها (استراتيجية المساومة) حيث انها تمثل الجانب الايجابى فى المحاور الخمسة السابق الاشارة اليها .

٣ ـ استراتيجية التوقيت الصحيح :

أى الاستخدام الذكى للزمن وذلك من خلال عدة طرق مثل التسويف أو الصمت المؤقت أو المفاجأة أو فرض الامر الواقع أو الانسحاب الهادىء أو الانسحاب الظاهرى أو أسلوب الكر والفر (أى التحول) أو وضع القيود أو الخداع الاستراتيجى أو التدرج .

٤ ـ استراتيجية الاستعلام :

وهذه تقوم على توجيه الاسئلة والاستفسارات كسلاح لمواجهة الخصم على مائدة المحادثات وذلك لتحقيق عدة أغراض متكاملة مثل جذب الانتباه والحصول على معلومات أو اعطاء معلومات أو البدء فى التفكير أو الوصول إلى نتيجة .

٥ ـ الاستراتيجية المضادة :

وهذه تتطلب من المفاوض حسن الاستماع والصبر حتى يكتشف أساليب الخصم ومن ثم يختار لمواجهتها الاساليب الملائمة وهذا يعنى درجة عالية من المرونة والفهم وتنمية القدرة على التوقع واكتشاف خصائص واستراتيجية الخصم وكذلك اتجاهه الرئيسى وذلك من خلال مجموعة من الوسائل تشمل :

(أ) استخلاص المعلومات .

(ب) اللعب بالاتفاق مرة وعدم الاتفاق مرة .

(ج) فن المراوغة بتحاشى بعض القضايا والمآزق وروح الفكاهة .

(د) اتباع سياسة فرق تسد لتوصيل رسالتك الى الفريق الاخر .

(هـ) الرد بالمثل .

(و) اعادة المفاوضات .

(ز) ايقاف التفاوض .

ثانيا ـ مراحل التفاوض القادمة :

سوف يمر المؤتمر الدولى بسلسلة طويلة من الاجراءات والمشاورات والاتصالات والعمليات يمكن حصرها فى ثمانى مراحل تشمل الاتصالات التمهيدية والطقوس الاحتفالية والمفاوضات الصورية والمحادثات الاستكشافية والمشاورات الجانبية واللجان الفرعية والمناورات والاتفاق شبه النهائى .

١ ـ الاتصالات التمهيدية :

وهذه هى مرحلة المخاض الصعب الطويل الذى سوف تعمد اسرائيل الى اطالته وجعله مخاضا دمويا سعيا الى

خنق الجنين قبل مولده وسوف تحاول المنظمة - أى منظمة التحرير الفلسطينية جعله ميلادا صحيا مصحوبا بآلام شديدة وصيحات مدوية اعلانا لخروج المولود الجديد . وقد تستغرق هذه الاتصالات ردحا من الزمن تدور خلاله المحادثات حول المسائل الشكلية .. اعضاء المؤتمر ومكان المؤتمر وتوقيت المؤتمر وشكل الجلسة وموضوعات البحث وترتيب جدول الاعمال وفى هذه المرحلة يمكن الاستفادة بتكوين فريق جديد من المفاوضين واعدادهم وتأهيلهم استعدادا للمعارك الحاسمة .

١ - الاتصالات التمهيدية :

وهذه هى مرحلة المخاض الصعب الطويل الذى سوف تعمد اسرائيل الى اطالته وجعله مخاضا دمويا سعيا الى خنق الجنين قبل مولده وسوف تحاول المنظمة - أى منظمة التحرير الفلسطينية جعله ميلادا صحيا مصحوبا بآلام شديدة وصيحات مدوية اعلانا لخروج المولود الجديد . وقد تستغرق هذه الاتصالات ردحا من الزمن تدور خلاله المحادثات حول المسائل الشكلية .. اعضاء المؤتمر ومكان المؤتمر وتوقيت المؤتمر وشكل الجلسة وموضوعات البحث وترتيب جدول الاعمال وفى هذه المرحلة يمكن الاستفادة بتكوين فريق جديد من المفاوضين واعدادهم وتأهيلهم استعدادا للمعارك الحاسمة .

٢ - الطقوس الاحتفالية :

وسوف تكون مرحلة الحرب النفسية والخداع الاستراتيجى والتلاعب بالرأى العام وقد تلجأ اطراف عديدة وفى مقدمتها اسرائيل الى جذب الانتباه لتصوير ان افتتاح المؤتمر وبدء الاجتماع هو غاية فى حد ذاتها يمكن من خلالها الوصول بالشيق التحريرى الفلسطينى العربى الى منتهاه بحيث يمكن تفريغ الشحنة العاطفية والنفسية التى تعطى قوة دفع ملحوظة للفعاليات الدينامية فى القضية ونعنى بها استمرار الانتفاضة والتعاطف العالمى والمد العربى والانحسار الاسرائيلى .

٣ - المفاوضات الصورية :

من الارجح فى ضوء المعطيات المحلية والاقليمية والدولية المحيطة بالمؤتمر الدولى المقبل أن تأخذ فى مراحلها الاولى بعد طقوس الافتتاح شكل المفاوضات الصورية وذلك من جانب جميع الاطراف الرئيسية الاثنى عشر وهى الدول الخمس الكبرى ثم الجانب العربى بمكوناته الخمسة فلسطين والاردن ومصر وسوريا ولبنان واسرائيل ثم الامم المتحدة . ولا يخفى عن البال ان المفاوضات الصورية تحقق لمختلف الفرقاء المكاسب التالية : تقدير حجم الخصم ، سبرغور كل طرف من حيث القوة والضعف والاهداف ، تضليل الخصم وخداعه ، الحفاظ على الاتصالات استخدام المفاوضات فى الدعاية .

٤ - المحادثات الاستكشافية :

التى ترمى الى :

(أ) استيضاح الاطراف للطبيعة الدقيقة لمصالحهم المتصارعة والاهتمامات المشتركة التى أحضرتهم الى مائدة المفاوضات .

(ب) التحقق أو تصحيح المعتقدات الاولية المتعلقة بإمكانية التفاهم

(ج) الحصول على بيان واضح ومسؤول ومعقول لطلبات كل طرف (التى عادة ما تمثل الحد الاقصى فى بداية المحادثات .

(د) بناء الثقة على أساسا قواعد التسوية والتوفيق .

٥ - المشاورات الجانبية :

نتيجة لهذا التعقد الشديد فى عملية التفاوض والمساومة والضغوط والمشاورات والمماطلات قد تلجأ الاطراف المتعددة الى المشاورات الجانبية فى الكواليس الخلفية والردهات الجانبية لقاعة المؤتمر او المناطق المعزولة والنائية بعيدة عن وهج اجهزة الاعلام وهذه المرحلة تحتاج سياسيين محترفين ودبلوماسيين بارعين من الطراز الاول فى المكر والدهاء وسعة الحيلة وهذه المرحلة تعتمد على كتم المعلومات وفرض السرية وتقوية الاجراءات الامنية .

٦ - اللجان الفرعية :

نتيجة أتساع وتعقد أعمال المؤتمر فقد ينقسم المؤتمر الى نوعين من اللجان : لجان موضوعية وجغرافية تعالج قضايا الحدود الامنة والمستوطنات ومدينة القدس والمناطق العازلة والعلاقات الاقليمية والتعاون الاقتصادى ولجان فنية تختص بالصحافة والاعلام والصياغة الخ .

٧ - المناورات الميكافيللية :

يتخلل المفاوضات - اى مفاوضات - العديد من المساومات الميكافيللية فما بالك بالحال فى مفاوضات المؤتمر الدولى المقبل للسلام المقبل حيث تتعدد الاطراف وتتداخل النزاعات وتتشابك المصالح فلا مفر اذا من ان يلجأ الجميع الى الممارسة الميكافيللية التى تقوم على مجموعة من المبادىء غايتها جميعا تحقيق القوة القومية والمصلحة الوطنية للدولة مثل تلك التى تستخدمها اسرائيل فى المراوغة وايقاف التفاوض والخداع الاستراتيجى والابتزاز الدبلوماسى بتوليد الضغط والتذرع بالقيود والتسويف الدبلوماسى والمساومة التجارية والتلاعب بالوقت والطلبات الفادحة ولايخفى ان تطبيق هذه المبادىء يحتاج الى تدريب شاق وتمثيل للادوار وجلسات للعصف الفكرى Brain Starming والمباريات الادارية والسياسية .

٨ ـ الاتفاق شبه النهائي :

اى أعداد الصيغة شبه النهائية وهذه تحتاج تحديدا دقيقا للمفاهيم والاصطلاحات والتعريفات المستخدمة بحيث لاتترك مجالا للبس والجدل فيما بعد (وكلما يذكر الجدل الطويل حول اداة التعريف « ال » فى « الاراضى المحتلة » فى القرار ٢٤٢) .

ثالثا ـ تصورات التفاوض فى المؤتمر الدولى

من واقع الخبرة التاريخية وبحوث علم النفس الاجتماعي والاتصال السياسى يمكن ان تأخذ عملية التفاوض فى المؤتمر الدولى واحدا من خمسة تصورات (سيناريوهات) هى : التنافس ، والتساهل ، والتفاهم والتفادى والتراضى .

ويلاحظ من البداية ان المعيار هنا هو موقف كل نمط او وفد من مطالبة واحتياجاته وبالتالى موقفه العكسى من مطالب الاطراف الأخرى اى انه معيار المضالح الانانية والمطالب الذاتية لكل دولة على حده .

١ ـ التصور الاول ـ المزاج المتشدد التنافس وهو الذى لايبدى اى روح للتعاون ويصر على أشباع حاجاته ومطالبه على حساب الاطراف الاخرى ومن المتوقع ان يكون اسلوب الوفد الاسرائيلى من المزاج السوداوى كما أن الأسلوب المتشدد قد يغلب على كل من الوفدين الفلسطينى والسورى وسوف يتمسك الاول بالامن والحدود ويصر الثانى على مطلب الانسحاب الاسرائيلى وتقرير المصير والثالث يتشدد بتحرير الجولان من الاحتلال الاسرائيلى .

٢ ـ التصور الثانى ـ المزاج المتفاهم (Collaborating) وهو أقل درجة فى صرامته من النموذج السابق ولكنه يأخذ بقدر ضئيل من التعاونية حيث انه يسعى الى التعمق فى جذور المشكلة للتعرف على نقاط الخلاف ومنها يستطيع ان يحصر البحث فى التغلب عليها لتحقيق قدر من التفاهم بين الفرقاء ومن الارجح ان يكون هذا هو اسلوب الوفد المصرى الذى لم يبق له فى جدول اعمال الخلاف مع اسرائيل بعد تسلم فندق سونستا فى طابا سوى تسلم دير السلطان فى القدس والتخلص من بقايا القيود العسكرية لكامب ديفيد فضلا عن تسوية الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى والنزعة عينها سوف تكون لدى الوفد الفرنسى الحريص على علاقات متوازنة مع الجانبين العربى والاسرائيلى .

٣ ـ التصور الثالث ـ المزاج التوفيقى (Compromis- ing) وهو يمثل مركزا وسطا بين اتشدد والتساهل فهو يعنى بالحث فى الحلول الوسط التى ترضى جميع الاطراف ومن المحتمل أن يكون هذا هو الطابع الغالب على الاسلوب الامريكى حفاظا على مصالحه لدى كلا الطرفين . وهى تتمثل فى الالتزام الاستراتيجى بأمن اسرائيل والعلاقات الخاصة معها وباللوبى الصهيونى والطوائف اليهودية كما تتمثل فى الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتحالفات السياسية مع العالم العربى وبخاصة بعد التحالف الناجح فى ادارة ازمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكويت .

٤ ـ التصور الرابع ـ المزاج الانسحابى -avoid) ing) هو الذى يجنح الى تحاشى التورط فى معمعة المفاوضات والمواجهة مع باقى الاطراف مؤثرا التريث والانتظار حتى تتضح الأمور ، أو تأجيل اتخاذ مواقف حاسمة وهناك بوادر ان يكون هذا الموقف المفضل لكل من الاردن ولبنان والصين والمملكة المتحدة فقد يكون اى تأجيل فى مصلحة « الخيار الاردنى » الذى يعنى تحديد النفوذ الهاشمى فى الضفة الفلسطينية ومزيدا من الحاجة الى الضفة الشرقية اما لبنان فقد يستفيد من الانتظار نظرا لأنه تقريبا أضعف الفرقاء فى المؤتمر .

٥ ـ التصور الخامس ـ المزاج المتساهل -accomo) dating) وهو الذى يصل الى التعاون فلا يتشدد فى مطالبة مفسحا المجال لمطالب الاطراف الاخرى . وهذا يكون نابعا أصلا من نزعة الى الايثار . أن أنه فى هذا الخصوص سيكون نابعا من قناعة رئيسة مفادها ان المصالح القومية لاحد الاطراف ستكون محققة فى جميع الاحوال ومضمونة لدى الاطراف كافة لذلك قد يكون مفيدا للولايات المتحدة الامريكية ان تبدى مرونة صورية ملحوظة لتيسير الاتفاق بين الفرقاء الرئيسيين وفى الوقت عينة تظفر بتحسين صورتها لدى الجميع .

رابعا ـ النموذج الاسرائيلى فى التفاوض

لم تكن مفاوضات طابا (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) هى آخر مفاوضات مع أسرائيل فطريق التسوية لايزال ملغما بالمناورات والمفاجآت حتى نصل الى السلام الشامل والعادل ، ومن ثم فان دروس « طابا » يمكن أن تكون مفيدة للأطراف العربية والدولية فى المفاوضات القادمة مع اسرائيل .

ويلاحظ المراقب لمسار المفاوضات حول « طابا » أن الأسلوب الاسرائيلى فى ادرة هذه العملية السياسية يعبر عن ثلاثة ابعاد متداخلة هى الطابع التاريخى للشخصية اليهودية والأهداف الحقيقية للأستراتيجية الصهيونية والمناورات الماكيافيللية للدبلوماسية الاسرائيلية .

هكذا دارت ـ على أمتداد سبع سنوات من المساومات والماحكات ومحاولات الابتزاز وعمليات المماطلة من الجانب الاسرائيلى والتى قابلها الجانب المصرى بالنفس الطويل والتخطيط المرن مدعوما بحزم القيادة السياسية والوضوح الاستراتيجى بشأن حقوق السيادة وحقائق الجغرافيا والتاريخ .

وفى مقدمة الدروس المستفادة من المواجهة الدبلوماسية مع اسرائيل على مائدة المحادثات وفى المحافل الدولية ـ والتى جرت جزئيا تحت وهج اجهزة

الاعلام - وضوح أهم خصائص الأسلوب الاسرائيلى فى التفاوض وتشمل التشدد العنيد، الخداع الاستراتيجى، التفاوض الصورى - التسويف الدبلوماسى، المساومة التجارية، والتلاعب بالوقت.

١ - التشدد العنيد :

المفاوض الاسرائيلى بحكم المناخ النفسى الذى ولده تجسيد الوهم فى الشخصية الاسرائيلية خصم عنيد غير متعاون يهتم بمصالحة ولايلقى بالا لمطالب الاخرين، انه صاحب مزاج يؤيد لقوة أيا كانت ليظفر بمركزه ويقاتل دفاعا عن اطماعه أنها بالضبط - سيكولوجية النبى المسلح (وهو عنوان كتاب وضعه احد زعماء اسرائيل) الذى يحارب فى سبيل اهدافه التى يظن أنها سامية وعلى هذا النحو تتغاضى اسرائيل عن الانتفاضة الفلسطينية وتتعامى عن العزلة الدولية المتزايدة حولها وتتجاهل حقائق الموقف العالمى.

٢ - الخداع الاستراتيجى :

يتبنى الدبلوماسى الاسرائيلى أسلوبا جديدا فى الخداع الاستراتيجى يقوم على التضليل والتمويه والالهاء، حيث يسعى الى تضليل خصومه بشد اهتمامهم الى اهداف وهمية زائفة غير الاهداف الحقيقية التى ينشدها وذلك بخلق توقعات لدى الجانب العربى مغايرة للنوايا الاسرائيلية فضلا عن محاولة الهائه باهتمامات أخرى ثانوية - النموذج المعبر عن ذلك المتاهات الخاصة بفندق سونستا المقام بالمنطقة المصرية ويفضل المفاوض الاسرائيلى استخدام تكتيك الضغوط السبعة التى يختلقها ويحاول ممارستها على الجانب المصرى بغرض اجباره على تقديم تنازلات لصالح اسرائيل هذه الضغوط تشمل المبالغة فى الطلبات الفادحة (امتياز التأشيرات للسياح) وممارسة التهديدات (بوقف المفاوضات) والوصول الى الطريق المسدود (تقديم طلبات غير معقولة بخصوص ادارة الفندق) والمفاجآت (التصريحات المهدئة لفريق الحمائم فى الحكومة الاسرائيلية) واتباع سياسة فرق تسد (وذلك بالحديث بلغات مختلفة فى لجان المفاوضات) فضلا عن تبنى قاعدة اهمال الخصم (وذلك باجراء اتصالات سياسية من فوق رؤوس المفاوضين مع القيادة العليا او مع طرف ثالث) هذا بالاضافة الى ابرام للتحالفات (مثل محاولات اسرائيل التوسع فى علاقاتها الدبلوماسية بالغرب والشرق واسيا وافريقيا).

٣ - التفاوض الصورى :

بكافة السبل يعمل السياسى الاسرائيلى على استمرار عجلة التفاوض دائرة وذلك تمشيا مع منهج المحافظة على التفاوض الصورى الذى يحقق من ورائه عدة اهداف ثمينة تتمثل فى جس النبض والتعرف على حجم وقوة وتصميم الجانب العربى وابقاء الاتصالات مفتوحة فضلا عن تحقيق مكاسب دعائية واعلامية من ورائها.

٤ - التسويف الدبلوماسى :

يعتمد الجانب الاسرائيلى على المماطلة والمراوغة الماكيافيللية فى محادثاته مع الجانب العربى بصورة يسعى من ورائها الى تثبيت الأمر الواقع فيبدو الدبلوماسى الاسرائيلى فى صورة المفاوض المتمرد والانسحابى الذى يتفادى الموقف الصراعى انه يتظاهر بانه يعمل تحت عدد من القيود الهائلة التى تتمثل فى ندرة الموارد الاقتصادية (المساعدات الخارجية) وقيود السلطة (حيث ان صلاحيات المفاوض محدودة) وقيود السياسة (بحكم خط الائتلاف القومى شامير بيرز) وقيود التمويل (اذ زعمت ان فندق سونستا تكلف ٧٠ مليون دولار) وقيود التكنولوجيا (صعوبة فك القرية السياحية) بالاضافة الى القيود القانونية (حقوق الملاك والمستثمرين) انه يفضل ارجاء التسوية حتى يدفعنا الى استعجالها.

٥ - المساومة التجارية :

كما يبالغ المفاوض الاسرائيلى وهو بمثابة المشترى فى مساومة الجانب العربى حيث يطلب منه الاعتراف والأمن والسلام مقدما مقابل الارض التى لم يتزحزح عنها فيعمل على الظهور بمظهر المغلوب على امره الذى لايريد الا حماية نفسه من الخطر المحدق فيقدم الحكم الذاتى للسكان دون الاراضى، ويعرض الاراضى مخصوما منها المناطق الاستراتيجية العسكرية أو مستبعدا منها المستوطنات والجيوب اليهودية. وهذا يذكرنا باسلوب « شايلوك » فى رائعة شكسبير « تاجر البندقية » الذى كان يتقاضى رطلا من لحم المدين كلما تأخر يوما فى السداد فالمفاوضات فى نظر اسرائيل صفقة لابد ان تخرج منها بفائدة.

٦ - التلاعب بالوقت :

تحاول اسرائيل استثمار عنصر الوقت لصالحها بكافة الطرق فالفكر الصهيونى اعتبر قيام الدولة العبرية بمثابة نهاية التاريخ تتوقف أو ينبغى ان تتوقف عندها حركة الحياة وتطور الاحداث وللمفاوض الاسرائيلى طريقتان فاذا كانت المفاوضات هناك فى اسرائيل فسوف يعمل على تبديد الوقت المتاح للجانب المصرى فى البداية حتى قبيل اقلاع الطائرة المغادرة اما إذا كانت المفاوضات فى مصر فقد يسعى الى تبديد الوقت حتى يحبط اهدافنا فى الوصول الى اتفاق.

خلاصة القول ان هذه أهم خصائص الاسلوب الاسرائيلى (الاستراتيجية والتكتيك) فى التفاوض تستلزم من الجانب العربى حزما وعزما بالاضافة الى قوة ضاغطة على ارض الواقع وبراعة متزايدة حول مائدة المباحثات لتحبط الخطط الاسرائيلية فى تعطيل عجلة التاريخ.

ومن تتبع السلوك الاسرائيلى خلال جولات المفاوضات المتعددة يمكن ان نلاحظ أنها تتبع تكتيك الضغوط السبع

التى ينصح بها خبراء التفاوض ، وهى :

(أ) المبالغة فى الطلبات الفادحة :

وذلك فى بداية عملية التفاوض مثل المطالبة بألا يتضمن الوفد الفلسطينى اعضاء لهم علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو رفض الانسحاب الكامل من الاراضى المحتلة أو رفض قيام دولة فلسطين .. الخ ولايخفى أن مثل هذا الاسلوب او وضع قائمة متخمة بالموضوعات على اجندة الاجتماع تتجاوز توقعات الطرف المصرى قد تصدم المفاوضين أو تجبرهم على مراجعة توقعاتهم واعتراضاتهم وتحقيق طموحاتهم . ويزداد تأثير هذه المطالب الباهظة اذا تم تأكيدها بالتكرار والاصرار قبيل الجلسة الافتتاحية للمفاوضات .

(ب) التهديدات :

وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مثل الاجهاز على الانتفاضة أو أبعاد بعض الشخصيات من الضفة الغربية) وعادة ما تنطوى التهديدات على نوعين تهديدات بالعمل ، وتهديدات للأشخاص انفسهم .

(ج) الوصول الى طريق مسدود :

لما كان الوقت يلعب دورا هاما بالنسبة للمفاوضات الاسرائيلية العربية فاننا نجد الجانب الاسرائيلى شغوفا بوضع العراقيل أمام المفاوضات الفعالة أو الدخول بها فى طريق مسدود حيث يخدمه مضى الوقت فى تنفيذ المخططات الاسرائيلية فى أبعاد السكان وتهديد الارض .

(د) المفاجاة :

كثيرا ما يلجأ المفاوض الاسرائيلى الى تفجير مفاجاة استراتيجية أو تكتيكية تلجم الخصم أو تهز ثقته بنفسه الأمر الذى قد يربك خطط الجانب العربى .

(هـ) إهمال الخصم :

وذلك يلعب مناورات تستهدف التقليل من شأنه ، كأن يعمل الاسرائيليون خلال مفاوضاتهم مع الفلسطينيين على التلويح بالاتصال من فوق رؤوسهم بدولة عربية أكبر أو باحدى القوتين العظيميين التى تساندهم .

(و) فرق تسد :

حيث يلجأ المفاوض الاسرائيلى الى استغلال الفروق الطفيفة بين اعضاء فريق المفاوض الأخر سواء فى ذلك فروق الرتبة أو الدرجة أو الثقافة او الجنس ... الخ .

(ز) عمل الائتلاف :

وذلك مع بعض أطراف الخصوم كأن تسعى اسرائيل الى محاولة عقد صفقة مع أى من مصر أو سوريا أو دول الخليج أو غيرها .

خلاصة كيفية تقوية موقف المفاوض العربى

يمكن تحسين موقف المفاوض العربى بالتطبيق البارع لمجموعة من القواعد الفنية فى مهارات التفاوض ، وتدور حول استخدام الوسيط ، واستثمار المكان ، والانتفاع بالمستمعين ، واستغلال الضعف الذاتى وتحسين الصورة وتنقية الاتصالات والتخطيط المبكر .

١ - استخدام الوسيط :

أرتكز التحليل السابق على افتراض مؤداه وجود أحد عشر عضوا فى المؤتمر وهم الدول الخمس الكبرى والدول الخمس العربية واسرائيل ولكن أين الأمم المتحدة ودورها ؟ اذ لايمكن بالقطع اغفاله أو تجاهله مهما كان شكليا ، بالمؤتمر سوف يعقد حول مائدة المنظمة الدولية ، وتحت علمها ، وبرعاية من أمانتها وبمساندتها الفنية . وهنا تكون الأمم المتحدة مؤهلة للقيام بدور الوسيط النزية ، الذى لايتقاضى عموله ولاينافق أيا من الطرفين وهناك أيضا وسطاء اخرون يمكن أن يلعبوا دورا مؤثرا من سابق خبرتهم التاريخية مثل النمسا ورومانيا والسويد ... الخ وقد ثبت علميا انه فى حالة المفاوضات من طريق الوسيط ، انه يميل الى تقديم تنازلات اقل ومطالب أكبر من موكله ، بسبب ضغوط المساءله عليه .

٢ - استثمار المكان :

من المعلوم أن المكان يؤدى وظيفة ايجابية بالنسبة الى المفاوضات وقد يساعد احيانا بعض الاطراف ، فالمكان المغلق ملائم للمفاوضات المتعسرة والمكان المحايد يناسب الخصومات المتأججه ، والمكان المفتوح اهم فى اكساب الشرعية والقبول ، فى حين أن المكان المألوف يساعد صاحبه معنويا لكل هذا قد يكون القدس العربية من انسب الأماكن لعقد المؤتمر الدولى فهى سوف تكسب منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية والقبول لدى الرأى العام الاسرائيلى والعالمى بالاضافة الى انها ستساهم فى رفع معنويات المفاوضين الفلسطينيين والعرب للتأثير الايجابى المتبادل بين المفاوضين وبين جمهور السكان الفلسطينيين فضلا عن احتمال قبول الاسرائيليين للمدينة ، لأنها خاضعة لادارتهم .

٣ - الانتفاع بالمستمعين :

من قواعد التفاوض الفعال أن جمهور المشاركين المستمعين فى المفاوضات يميل الى تأييد الحلول الملائمة لمصلحته وسوف يواجه المفاوض العربى احد عشر طرفا أخر منها خمس دول عربية واخرى من الدول الكبرى ثم المنظمة الدولية فاذا نجح المفاوض العربى فى اغراء تلك الاطراف بدرجات متنوعة من خلال الوعد بأن يكون لها مصلحة او دور فى حالة نجاح المقترحات العربية فان ذلك سوف يوفر قوة دعم هائلة خلال عملية التفاوض .

٤ - استغلال الضعف الذاتى :

ينبغى على المفاوض العربى أن يستغل هذه الفرصة فالاعتراف بهذا الوضع خلال الاتصال بباقى الوفود من خلال التهديد بالضعف وابتزاز علاقة الضعف ـ القوة قد يساعد فى هذا الخصوص .

فضعف الفلسطينيين قد يدفعهم الى العمل اليائس .

٥ - تحسين الصورة :

برنامج تحسين صورة الفلسطينيين هو أحد المناهج

المستحدثة فى العلاقات العامة بغرض تحسين صورة الشخص او المنظمة أو الدولة وذلك فى مواجهة عمليات التشوية التى بفعل جهود الخصم أو شيوع صورة نمطية مغلوطة ، أو تراكم أخطاء من جانبها . ويرتكز برنامج تحسين الصورة على قيام عدد من خبراء العلاقات العامة بتخطيط واعداد وتنفيذ حملة ذكية ومنسقة وهادئة وسرية لتحسين صورة الفلسطينى ، تتجسد فى البنود التالية : -

أ - الفلسطينى انسان محروم من حقوق الانسان (الحياة والهوية والحرية) .

ب - الفلسطينى مواطن يعيش على ارضه بلا حكومة وتحت قهر الاحتلال العسكرى الاجنبى .

ج - الفلسطينى انسان يبحث عن الأمل على الرغم من ظروف اليأس والاحباط التى تحيط به .

د - الفلسطينى مواطن عالمى ايجابى (التشرد واللجوء والمستوى العلمى والثقافى والمهنى) .

هـ - الفلسطينى طائر مغرد يبحث عن عشه .

٦ - تنقية الاتصالات مع الاطراف الاخرى :

وذلك بالعمل المستمر على التغلب على المعوقات الثلاثة التى تشوه الاتصالات والتى تتمثل فى : -

أ - احتواء التضخم الذى يحدث نتيجة الثرثرة والاشاعات والاقاويل .

ب - ازاحة الضباب الذى يحدث نتيجة عدم الاتفاق على معنى الاشارات . وبالاخص فى ما يتعلق بالمفاهيم (مثل السلام والامن وحق تقرير المصير والتعريفات (مثل الحدود الامنه والحكم الذاتى .. الخ) .

ج - تبديل السراب الذى يحدث نتيجة اضافة معنى اخر الى الرسالة مثل قبول احد الطرفين بفكرة او مصطلح له معان متعددة وذلك باستعمال لغة محددة ودقيقة وواحدة (ولتكن الانجليزية مثلا) .

التخطيط المبكر :

تعمدت أن تأتى هذه الخطوة فى نهاية المطاف ، وذلك لتأكيدها ، بحيث لاننسى : إذ يجب تنفيذها الأن ، حالا ، وفورا ، ويعنى التخطيط المبكر التنبؤ بـالمستقبل والاستعداد له ، فلا يفاجئنا المؤتمر ويشمل التخطيط اتخاذ الاجراءات التالية : -

١ - تكوين طاقم من المستشارين الفنيين فى المفاوضات وتكون مهمته :

أ - اعداد التصورات المحتملة (السيناريوهات) لسير أعمال المؤتمر .

ب - اعداد دراسات متعمقة لنموذج المفاوض الاسرائيلى .

ج - تجهيز الحيل التفاوضية (حقن الدعاية فى المحادثات ومخاطبة المستويات الثلاثة العقلى والشعورى وما هو فوق الشعورى وتغيير المفاوضين وصك التعريفات والمفاهيم وتصنيع الاسئلة والاستفسارات .

٢ - توفير المرونة التنظيمية عند تشكيل وفد المفاوضين ، وذلك من خلال اجراءات عدة ، مثل : التدريب على الاستماع الجيد وتشكيل الفريق المتنوع (فى الثقافة وتمثيل المرأة واليهود العرب ، ومعرفة اللغة العبرية) وتوزيع الادوار .

٣ - تأهيل فريق المعلومات :

أ - معلومات شخصية عن الفريق المناظر .

ب - المراقبة والرصد والتنبؤ .

ج - المتابعة والتقويم والتغذية الراجعة .

د - اعداد المساعدات البصرية ووسائل الايضاح .

٤ - تكوين فريق الخداع الاستراتيجى ليقوم بالمهام التالية : -

أ - اعداد المفاجآت والمفاجآت المضادة .

ب - التموية والخداع والتضليل .

ج - إقامة الجسر المشترك مع الخصم (معلومات وافتراضات ، وتقديرات مشتركة) .

هذه هى البدائل الكبرى التى يتعين على المفاوض العربى أن يتحرك بينها ، والتى فى اطارها عليه أن يلتزم بالقواعد الذهبية لفن التفاوض التى اكدها (روجر فيشر) والتى من أهمها : الفصل بين الناس والمشكلة ، والتركيز على المصالح وليس على المواقف ، وابتكار البدائل التى تحقق المكاسب المتبادلة مع الاصرار على استخدام المؤشرات الموضوعية □

تقرير



مؤتمر السلام واحتمالات انعقاده

بدر أحمد عبدالعاطى

● دخلت عملية السلام فى الشرق الأوسط مرحلة حاسمة بعد التطورات الهامة التى شهدتها المنطقة منذ إنتهاء أزمة الخليج الثابتة وذلك فى سبيل إستثمار الظروف الأقليمية والدولية الحالية - والتى قلما أن تتكرر مرة اخرى - والملائمة وذلك لعقد مؤتمر السلام الذى اضحى وشيكا . وقد تلاحقت هذه التطورات مؤخرا على عملية السلام بدءا من الرد السورى الايجابى على مقترحات السلام الأمريكية فيما مثل تطورا له دلالته فى الموقف السورى ، وإنتهاء بالقبول الاسرائيلى المشروط بالمشاركة فى مؤتمر السلام المقترح عقده ، مرورا بالبيان الختامى لقمة موسكو حيث وجهت فيه القوتان العظميان الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى شهر أكتوبر الحالى .

وسوف نحاول فى هذا التقرير الموجز رصد وتحليل هذه التطورات التى تشهدها عملية السلام منذ يوليو الماضى والعقبات التى تواجه عقد المؤتمر والجهود التى تبذلها الولايات المتحدة للتغلب عليها ، وآخيرا التصور العام للمؤتمر المقرر عقده .

أولا التطورات التى شهدتها عملية السلام :

[١] الرد السورى :

جاء الرد السورى الايجابى على مقترحات السلام الأمريكية ليمثل تطورا هاما فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ولينزع عن إسرائيل الحجج التى طالما إستغلتها للهروب من نداء السلام .

ولقد قوبل الرد السورى بترحيب بالغ من جانب الولايات المتحدة حيث وصفه الرئيس الأمريكى بأنه مشجع للغاية ، وأنه جيد وإيجابى للغاية . كما قام الرئيس الأمريكى بإيفاد وزير خارجيته فى جولة خامسة فى المنطقة بدأها بزيارة سوريا حيث أعلن على أثرها أن دمشق وواشنطن قد إتفقتا على شروط عقد مؤتمر السلام .

وبقراءة متأنية للرد السورى الايجابى على مقترحات السلام الأمريكية يتضح لنا :

١) القبول السورى بفك الارتباط بين القضية الفلسطينية ومشكلة الجولان مما يسقط إحدى الدعامات الأساسية للسياسة السورية القائمة على رفض الحلول المنفردة .

٢) التخلى عن دور فعال للأمم المتحدة .

٣) القبول السورى بالتفاوض المباشر مع إسرائيل .

٤) حدوث تحول تام فى الموقف السورى من عملية التسوية . فبعد أن كانت سوريا تؤكد على ضرورة إصلاح الخلل فى توازن القوى مع إسرائيل قبل الدخول فى عملية التسوية خاصة وأن نتائج المفاوضات ستكون

إنعكاسات للخلل القائم فى ميزان القوى مع إسرائيل . وقد جاء الرد الايجابى ليمثل تحولا تاما فى هذا الموقف ، والقبول بالاتجاة الثانى الذى تتبناه مصر والداعى الى إنقاذ مايمكت إنقاذه قبل تهويد باقى الأراضى المحتلة والتحذير من أهمية عنصر الزمن ، خاصة مع ضغط الهجرة اليهودية الى إسرائيل . ولعل هناك عدة عوامل توضح لنا أسباب هذا التحول الذى طرأ على الموقف السورى أهمها :

١) الدرس المستفاد من أزمة الخليج وأهمية اللحاق بالقطار الأمريكى .

٢) الاعتقاد بصعوبة إن لم تكن باستحالة إستعادة الجولان الا عن طريق الحل الأمريكى .

٣) أن الرد السورى قد جاء بمثابة تسوية باقى حسابات أزمة الخليج ، خاصة بعد القبول الأمريكى بترك الساحة اللبنانية خالية أمام النفوذ السورى .

٤) حتى لاتتحمل القيادة السورية مسئولية فشل جهود السلام ، خاصة وأنها لن تخسر الكثير ، فإذا نجحت المفاوضات فيمكن لسوريا إسترداد الجولان ، وإذا فشلت فسوف تتحمل إسرائيل وحدها المسئولية .

٥) القبول مرحليا بما هو مطروح حاليا ، خاصة وأن الشواهد تؤكد تدهور المركز التفاوض للعرب بإستمرار .

٦) السياسة البراجماتية والمرنة الرئيس الأسد .

[٢] قمة موسكو :

ثم جاءت قمة موسكو التى عقدت فى أواخر شهر يوليو بين العملاقين لتضيف تطورا بالغ الأهمية فى إتجاه عقد مؤتمر السلام ، حيث أسفرت هذه الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر على أن يتم توجيه الدعوات لرؤساء الدول المشاركة فى أعمال المؤتمر خلال منتصف سبتمبر . وقد جاء هذا البيان ليضع اسرائيل أمام الأمر الواقع ، خاصة بعد طول إنتظار للرد الاسرائيلى على مقترحات السلام الأمريكية وليمثل ضغطا أمريكيا غير مباشر على إسرائيل لقبول المشاركة فى مؤتمر السلام .

[٣] الموافقة الاسرائيلية المشروطة :

وعلى إثر إتفاق موسكو وواشنطن على توجيه الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى أكتوبر ، أصبحت إسرائيل فى موقف لاتستطيع الفكاك منه خاصة وأن الولايات المتحدة لم تتشاور مع الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع ، ولم تنتظر واشنطن رد إسرائيل قبل أن تعلن عن الدعوة لعقد مؤتمر السلام ، وبالتالى لم يكن أمام إسرائيل سوى واحد من الخيارات التالية .

١) أما أن تستمر إسرائيل فى رفض المقترحات ، وما يعنيه ذلك من تزايد عزلتها الدولية خاصة بعد الرد السورى الايجابى .

٢) أو قبول مقترحات السلام الامريكية .

وقد إختارت إسرائيل بديلا ثالثا جاء بمثابة الحل الوسط بين ما كانت تسعى اليه الولايات المتحدة من حمل إسرائيل على حضور المؤتمر دون شروط وبين إصرار إسرائيل على تلبية جميع شروطها قبل المشاركة فى عملية السلام وهى :

(١) الاعلان عن أهداف المفاوضات مقدما .

(٢) الاطلاع على صيغة الدعوات التى ستوجه للأطراف المشاركة فى مؤتمر السلام .

(٣) ان يتحدث وزير خارجية الأردن باسم الفلسطينيين .

وقد جاء الرد الاسرائيلى كحل وسط حيث أعلن شامير قبوله للمشاركة فى عملية السلام بشرط حل مشكلة التمثيل الفلسطينى ، وبالتالى نجح شامير فى تجنب الظهور بمظهر الرافض الوحيد لمقترحات السلام ، بينما هو لايزال ممسكا بورقة يمكن عن طريقها نسف المؤتمر آى وقت ، أو الحصول على مزيد من التنازلات الأمريكية والعربية خاصة فيما يتعلق بالحصول على ضمانات قروض تصل الى عشرة مليارات دولار لاستيعاب اليهود المهاجرين . وقد صوت مجلس الوزراء فى جلسته يوم ٤ أغسطس بالموافقة على قرار شامير بالقبول المشروط لمقترحات السلام حيث صوت لصالح القرار ١٦ فى مقابل ٣ أصوات .

[٤] جولة بيكر السادسة فى المنطقة :

وعلى أثر قبول إسرائيل المشروط للمشاركة فى مؤتمر السلام قام بيكر بجولة سادسة فى المنطقة شملت اسرائيل والأردن وتونس والجزائر والمغرب .

وقد سعى بيكر خلال جولته فى إسرائيل والأردن الى التغلب على مشكلة التمثيل الفلسطينى والتباحث مع الحكومة الاسرائيلية حول التوقيع على مذكرة تفاهم بحيث تحدد الالتزامات الملقاه على عاتق الحكومة الأمريكية بعد الدخول فى عملية السلام . وخلال زيارته للمغرب العربى سعى بيكر الى حث هذه الدول للضغط على منظمة التحرير لابداء مزيد من التنازلات فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى وإمكانية مشاركة هذه الدول بصفة مراقب فى اعمال المؤتمر . غير ان هذه الجولة لم تسفر عن تقدم ملموس فيما يتعلق بمشكلة التمثيل الفلسطينى .

العقبات التى تواجه انعقاد المؤتمر :

يمكن القول بأنه مازالت هناك بعض العقبات - وبشكل آكثر تحديدا - بعض الشروط التى تضعها اسرائيل للحيلولة دون عقد المؤتمر ، ولافشال جهود السلام الأمريكية أو للحصول على تنازلات أكبر . وأهم هذه العقبات ما يلى :

(١) مشكلة التمثيل الفلسطينى حيث تمثل هذه المشكلة العقبة الكؤود فى سبيل إنعقاد مؤتمر السلام خاصة وأن شامير بعد موافقته على حضور مؤتمر السلام هدد بنسف المؤتمر إذا لم يتم حل هذه المشكلة ويمكن أن تميز بين ٣ مواقف تجاه هذه القضية .

(أ) الموقف الاسرائيلى :

ويقوم على الاستبعاد التام لمنظمة التحرير من عملية السلام وعدم السماح بمشاركة أى فلسطينى من خارج

الأراضي المحتلة في مؤتمر السلام ، وكذلك الرفض التام لمشاركة ممثلين من القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني . وحق إسرائيل في الموافقة على أي عضو في الوفد الفلسطيني .

(ب) الموقف العربي : وعلى الرغم من وجود التمايزات داخل الموقف العربي تجاه هذه القضية ، إلا أن هناك إتجاها عاما بالموافقة على إستبعاد الدور المباشر لمنظمة التحرير في عملية السلام وقيامها بدور غير مباشر كإطار مرجعي للوفد الفلسطيني ، كما أن هناك إتجاه لتفضيل تشكيل وفد أردني / فلسطيني مشترك .

وبجمع الطرف العربي على أهمية مشاركة ممثل عن القدس الشرقية ضمن الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك .

(جـ) الموقف الأمريكي فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تعلن صراحة موقفها من هذه القضية ، ألا أن هناك بعض الأفكار المستفادة من تصريحات المسئولين الأمريكيين تقوم على إستبعاد أي دور لمنظمة التحرير والتركيز بدلا من ذلك على دور فلسطيني الداخل ، وذلك ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك .

ثانيا مشكلة القدس :

وتمثل هذه العقبة الثانية أمام عقد المؤتمر الدولي للسلام والتي ستكون على أولوية البحث في جولة بيكر السابقة للمنطقة في منتصف سبتمبر ويمكن أن تميز بين ٣ مواقف :

(١) الموقف الاسرائيلي :

ويقوم على الرفض التام لطرح قضية القدس على طاولة المفاوضات بإعتبار أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل وترفض تماما فكرة تقسيمها أو إبداء أية مرونة بشأنها .

(٢) الموقف العربي : ويقوم على الأهمية الكبرى للقدس في العالمين الاسلامي والمسيحي والرفض التام لتوحيدها وإعتبارها عاصمة لأسرائيل - لذا فإن الموقف العربي يقوم على أساس أن مدينة القدس خاصة الجزء الشرقي مازالت محل تفاوض ويمثل جزءا من الأراضي المحتلة التي سبق التفاوض عليها وعلى الرغم من ذلك فإن الجانب العربي قبل تنحيه موضوع القدس مرحليا على أن يطرح في المرحلة الثانية عند البحث عن التسوية النهائية للصراع .

(٣) الموقف الأمريكي :

ويقوم على الحل الوسط بمعنى إستمرار عدم الاعتراف بقرارإسرائيل بتوحيد القدس وجعلها عاصمة لاسرائيل وفي نفس الوقت الضغط على الجانب العربي لتنحية هذا الموضوع عند بداية التفاوض على أن يطرح في مرحلة لاحقة .

الجهود الأمريكية للتغلب على العقبات وعقد المؤتمر :

يمكن القول بأن الولايات المتحدة تتبنى نهجا يقوم على إرضاء طرف الصراع وإعطاء وعود لكل طرف من أجل تطمينه للمشاركة في عملية السلام وليس بخاف بأن هذه الوعود قد تتناقض مع بعضها .

ويقوم النهج الأمريكي أيضا على التصدي للمسائل الاجرائية فقط التي تواجه انعقاد المؤتمر والابتعاد قدر الامكان عن المسائل الموضوعية المثيرة للجدل ، وذلك على إفتراض التركيز على المسائل التي يمكن تقريب وجهات نظر الطرفين فيها تمهيدا لعقد المؤتمر . وبعد ذلك يمكن أن تتولد عن المؤتمر قوة دفع ذاتية تساهم في التغلب على المسائل الشائكة .

وعلى هذا يسعى كل من الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني الى التوصل إلى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة .

فبالنسبة لاسرائيل :

جرت مباحثات مطولة بين مسئولين اسرائيليين وأمريكيين في كل من واشنطن وتل أبيب في أوائل أغسطس وذلك لصياغة مذكرة للتفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة وذلك لتهدئة مخاوف إسرائيل من إنعقاد المؤتمر وإعطائها ضمانات بشأن عدم إجبارها على فعل شيء ، وذلك التعهد بالحفاظ على أمن إسرائيل ومن المتصور أن تشمل مذكرة التفاهم الموضوعات التالية :

١ - موضوع التمثيل الفلسطيني .

٢ - الوعود والالتزامات الأمريكية لاسرائيل بشأن حق إسرائيل في حدود آمنة :

٣ - تحديد صلاحيات مراقبي الأمم المتحدة بحيث تكون محدودة جدا

٤ - الشروط الخاصة باعادة انعقاد المؤتمر بناء على موافقة جميع الأطراف .

٥ - التأكيد على المفاوضات المباشرة .

٦ - عدم وجود صلة بين المفاوضات التي تجرى في إطار لجان العمل الثنائي المختلفة .

٧ - ضرورة موافقة إسرائيل على الصيغة النهائية لنص الدعوة التي سيعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف يوم ١٥ سبتمبر لانعقاد المؤتمر .

٨ - عدم العودة الى حدود عام ١٩٦٧ .

وقد قام وفدا أمريكي بزيارة لاسرائيل في أوائل أغسطس للتباحث في مذكرة التفاهم كما بدأت في واشنطن في ٥/٨ إجتماعات هامة بين وفد إسرائيلي برئاسة سفيرها في واشنطن « نرلمان شوفال » ووفد أمريكي يتألف من « دينيس روس » مدير التخطيط السياسي وجون كيلي مساعد وزير الخارجية وذلك للتفاوض في نفس الموضوع والتوصل الى مذكرة تفاهم جديدة قبل بدء أعمال مؤتمر السلام تحددان فيها نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف .

ولم تسفر هذه المفاوضات سواء التي جرت في تل أبيب أو واشنطن عن إحراز تقدم ملموس في سبيل التوصل الى مذكرة تفاهم وأمل بسبب المطالب الاسرائيلية بتعهدات أمريكية من شأنها أن تتناقض كلية مع جهود الولايات المتحدة لتحقيق السلام . فخلال زيارة بيكر لاسرائيل التي تمت في يوليو الماضي قدم شامير له وثيقتين طلب

إدراجهما في مذكرة التفاهم التي يتم التفاوض بشأنها ثم التوقيع عليهما خلال عام ١٩٧٥ قبل التوقيع على إتفاقية فك الاشتباك الثاني في مصر .

الوثيقة الأولى : كان قد قدمها الرئيس الأمريكي فورد لرئيس الوزراء الاسرائيلي رابين حيث تعهد فيها فورد على أن أي إتفاقية توقع بين إسرائيل وسوريا سوف تعتمد على أساس أن اسرائيل سوف تبقى في الجولان .

أما الوثيقة الثانية : وهي تتضمن التعهد الأمريكي بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم التفاوض معها وقد رفض الوفد الأمريكي خلال مباحثاته في تل أبيب التوقيع على مذكرة التفاهم والاعتراف بأية تعهدات « تتعارض مع التزام الرئيس بوش لتحقيق السلام » كما أكد الوفد على التزامه بمبدأ الأرض مقابل السلام وأن قرار ٢٤٢ هو أساس التفاوض .

أما بالنسبة للفلسطينيين : فهم يسعون أيضا الى التوصل الى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة تحدد نقاط الاتفاق والخلاف قبل بدء أعمال مؤتمر السلام . وإنطلاقا من هذا قام وفد فلسطيني مكون فيصل الحسيني ، وحنان عشراوي بزيارة لواشنطن وذلك للتباحث في التوصل الى مذكرة تفاهم تؤكد على :

[١] تعهد الولايات المتحدة كتابة بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير .

[٢] أن منظمة التحرير ستكون بمثابة الاطار المرجعي للمفاوضين الفلسطينيين .

[٣] أن قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ يعنيان تماما إستعادة كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

[٤] الاعتراف بالقدس الشرقية كأرض محتلة .

[٥] وعد أمريكي بإقامة إتصالات مباشرة مع منظمة التحرير غير أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتائج محددة .

آفاق المستقبل القريب :

يشهد شهر سبتمبر ـ الذي تم الانتهاء من كتابة هذا التقرير قبل بدايته ـ تطورا حاسما في عملية السلام حيث يتم في منتصفه ـ وفقا لبيان قمة موسكو ـ توجيه القوتين العظميين الدعوة الى رؤساء الدول المعنية للمشاركة في أعمال مؤتمر السلام ، كذلك يقوم بيكر بجولة سابعة للمنطقة ستكون حاسمة من حيث أنها تمثل الفرصة الأخيرة للتغلب على العقبات التي تواجه انعقاد المؤتمر ، خاصة مشكلة التمثيل الفلسطيني كما أن هناك إحتمالا لقيام رئيس وزراء اسرائيل بزيارة لواشنطن وذلك للمطالبة بمساندة الحكومة الأمريكية لطلب اسرائيل للحصول على ضمانات لقروض قيمتها ١٠ مليارات دولار على مدار خمس سنوات لتمويل مشروعات استيعاب اليهود وكذلك العمل على الغاء قرار الجمعية العامة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية وذلك خلال إجتماعات الجمعية العامة ومن المتوقع أن تحصل الولايات المتحدة مقابل ذلك على موافقة شامير على

ـ حل وسط فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني .

ـ تجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة لفترة محددة .

وإذا تحقق ذلك فإن جولة بيكر يمكن أن يحقق نتائج إيجابية لازالة بعض العقبات التي لاتزال قائمة .

التصور العام لمؤتمر السلام المقترح :

يمكن القول انه في حالة نجاح الجهود الأمريكية في عقد مؤتمر السلام في شهر أكتوبر كما هو مقرر له وإقناع اسرائيل بقبول حل وسط يتعلق بالتمثيل الفلسطيني ، فإنه يمكن تصور إطار عام إجرائي وآخر موضوعي للمؤتمر وفقا للخطة الأمريكية كما يلي :

أولا الاطار الاجرائي للمؤتمر :

وفقا للتصور الأمريكي فإن القوتين العظميين سوف توجهان الدعوة في منتصف سبتمبر لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وهي (إسرائيل ـ سوريا ـ مصر ـ الأردن ـ الفلسطينيون ـ لبنان) بالاضافة الى مراقب من الأمم المتحدة رئيس الدورة الحالية للجماعة الأوروبية بصفة مراقب وممثل عن دول مجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب أيضا ، وذلك لحضور الجلسة الافتتاحية لاعمال المؤتمر التي من المرجح أن تكون في واشنطن في شهر أكتوبر ، والذي سوف يستمر لمدة يومين . وسوف يلقي كل وفد كلمة إفتتاحية في بدء المؤتمر بحيث يستطيع كل وفد أن يثير من القضايا ما يراه متفقا مع الدعوة لانعقاد المؤتمر على أن ترفع كل دولة علمها الخاص .

وبعد عدة أسابيع تبدأ الاجتماعات الثنائية بين كل دولة عربية وإسرائيل ، وبين وفد فلسطيني ـ أردني مشترك وأسرائيلي ثم يعود المؤتمر للانعقاد ولبحث القضايا المشتركة من خلال لجان عمل تضم جميع الأطراف لبحث قضايا الحدود ونزع السلاح والبيئة والطاقة والمياه والموضوعات التي ترى الوفود ضرورة بحثها .

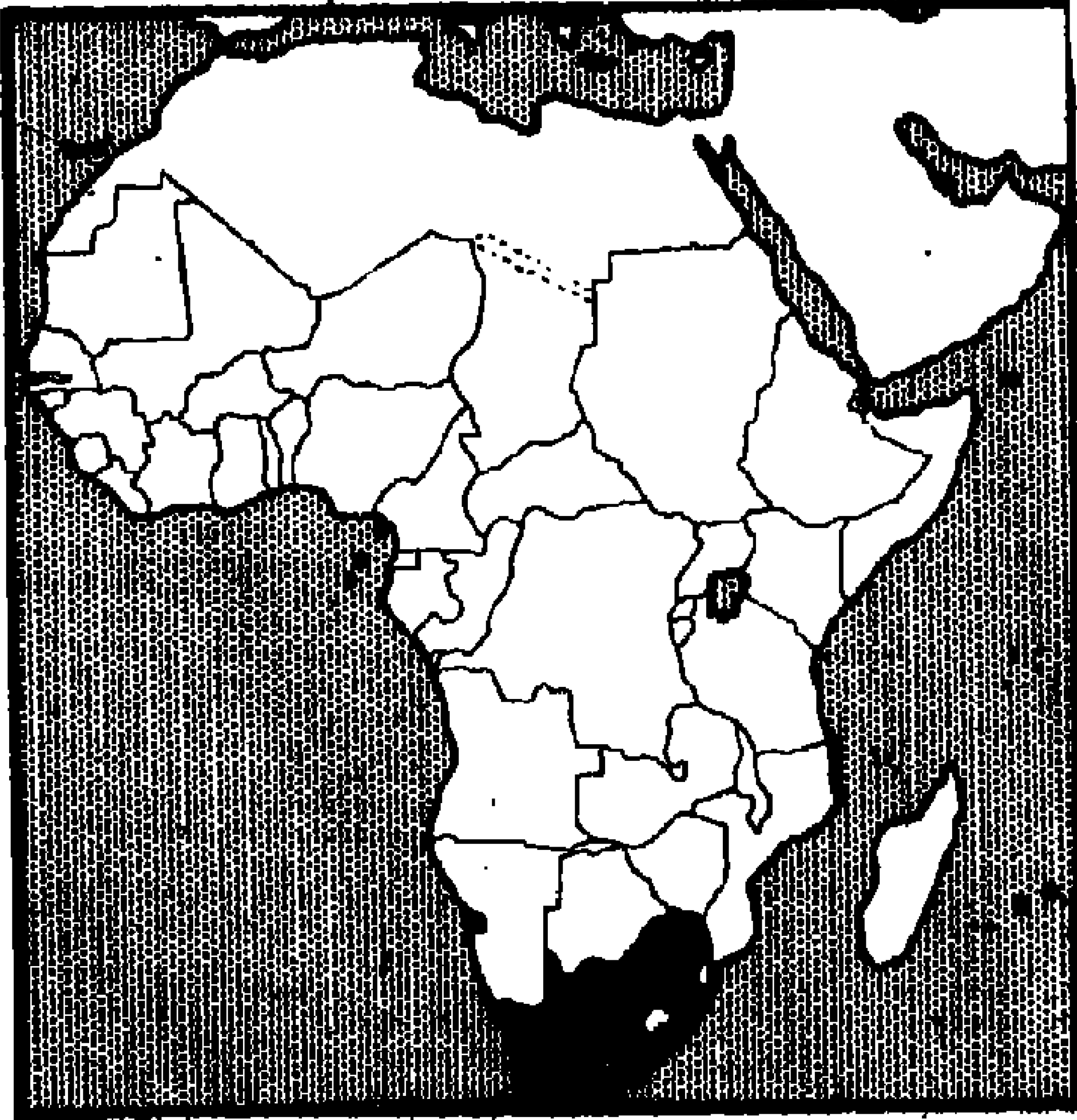
ثانيا الاطار الموضوعي للمؤتمر المقترح :

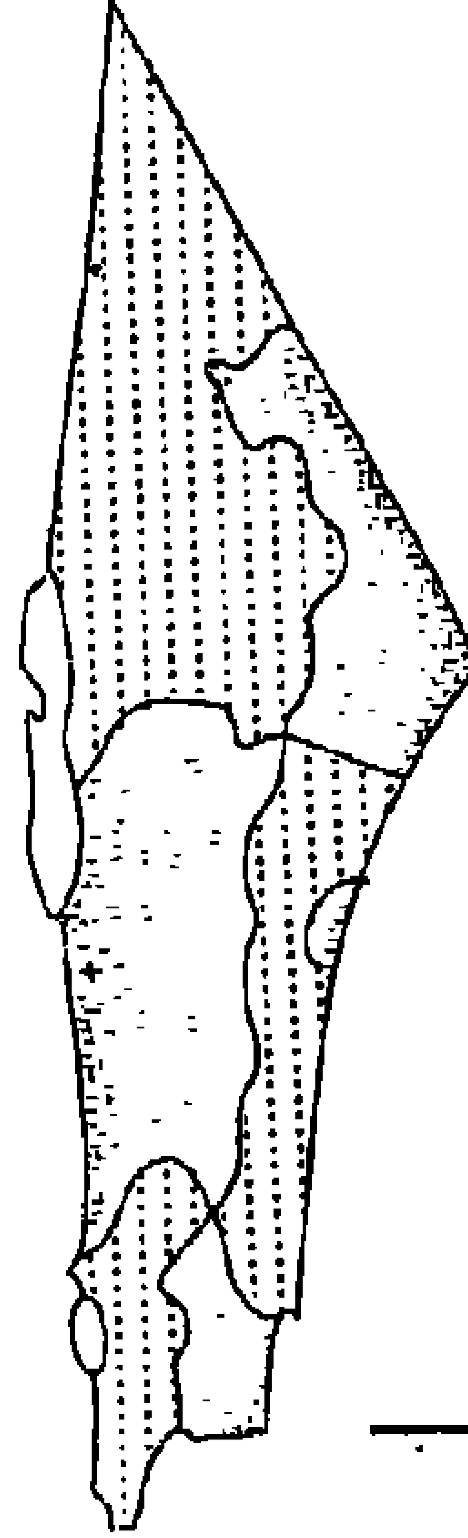
سوف تقوم أعمال المؤتمر على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بحيث ستكون عملية التسوية على مراحل . فبالنسبة للقضية الفلسطينية سوف تبدأ المفاوضات على التوصل الى صيغة للحكم الذاتي يستمر من ٣ ـ ٥ سنوات تمهيدا للدخول في المرحلة التالية التي تبحث الوضع النهائي للأراضي المحتلة والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك الحال بالنسبة لهضبة الجولان السورية . أما بالنسبة للجزء الشرقي من مدينة القدس فسوف لاتثار في المرحلة الأولى ويمكن إثارتها في المرحلة النهائية . كذلك فإن سير عملية التفاوض سيكون قائما على نهج السير في إتجاهين دون ارتباط أي منهما بالآخر .

كل ما سبق بإفتراض سير المفاوضات بشكل جيد وجهود أمريكية لنجاح عملية التفاوض وإقناع إسرائيل عند اللزوم بعدم إفشال المؤتمر .

تقارير

فلسطين وجنوب افريقيا .. رؤيـــة للمقـــارنة





أحمد يوسف القرعي

● ما يجرى فى الجنوب الافريقى يستحق منا نحن العرب اهتماما اكبر واعمق ، حيث يجرى تصفية النظـام العنصرى الاستيطـانى (آبارتيد) للأقلية البيضاء فى جنوب افريقيا خطوة خطوة فى إطار تسوية سياسة صعبة لم تكتمل ملامحها بعد . وطرفا التسوية حكومة دى كليرك العنصرية (من ناحية) وفصائل حركة التحرير الافريقية (من ناحية أخرى) وفى مقدمتها منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى برياسة نيلسون مانديلا .

والنظام العنصرى فى جنوب افرنقيا وان امتدت جذوره الاستيطانية الى القرن السابع عشر الا ان تقنين النظام نفسه بدأ فى اربعينات هذا القرن ويتزامن مع نشأة الكيان الاستيطانى الصهيونى العنصرى فى فلسطين . ومن هنا وجبت الدراسة المقارنة بين اطراف وملابسات التسوية السياسية التى بدأت فعلا فى الجنوب الافريقى وبين التسوية السياسية المقرر ان تبدأ فى اكتوبر الحالى بين حكومة شامير فى اسرائيل (والتى تناظر حكومة دى كليرك فى جنوب افريقيا) وبين الطرف العربى شاملا التمثيل الفلسطينى . والتمثيل الفلسطينى فى المؤتمر ظل فى مقدمة المشاكل التى هددت بانفراط عقد المؤتمر قبل انعقاده ، رغم ان منظمة التحرير الفلسطينية هى صاحبة الحق فى التمثيل الفلسطينى باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد فى اطار قرارات الشرعية العربية والدولية ابتداء من جامعة الدول العربية الى الأمم المتحدة الى مجموعة عدم الانحياز الى المجموعة الافريقية الى جانب اعترافات دولية عديدة .

والمشكلة ان الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى لم يتبادلا الاعتراف القانونى بوجود كل منهما وان كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تورطت مبكرا فى الاعتراف الواقعى باسرائيل

ورغم هذا فالمشكلة لم تزل قائمة لأن سياسات المنظمة منذ انشائها فى منتصف الستينات لم تهيىء نفسها لهذا السيناريو الذى افرزته سنوات طويلة من الصراع العربى الاسرائيلى وذلك نظرا للخلافات العديدة بين فصائل المنظمة من ناحية ، وبين المنظمة والفصائل المنشقة عليها من ناحية اخرى ، وبين المنظمة باعتبارها منظمة منفى وبين الفلسطينيين فى الداخل من ناحية ثالثة ، وبين المنظمة وعدد من الشخصيات الفلسطينية المستقلة فى الخارج من ناحية رابعة .

ولعل الدراسة المقارنة لملابسات الصراع والتسوية السياسية فى كل من الشرق الأوسط وجنوب افريقيا تتيح للجانب الفلسطينى دروسا مستفادة لمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه تنظيميا وتكتيكيا .

والدرس الأول درس تنظيمى لابد ان تعيه منظمة التحرير الفلسطينية فقيادة حركة التحرير الافريقية فى جنوب افريقيا تتركز اساسا فى المؤتمر الوطنى الافريقى برياسة نيلسون مانديلا ذلك الزعيم الاسطورة الذى افرج عنه فى ربيع ١٩٩٠ بعد ربع قرن فى سجون بريتوريا . والمؤتمر الوطنى الافريقى ترجع نشأته الى عام ١٩١٢ كحركة تحرير . وطوال ٨٠ عاما واصل المؤتمر الكفاح جيلا وراء جيل وقيادة وراء قيادة باعتباره التنظيم الأم والرئيسى لشعب جنوب افريقيا وهذه سمة افتقدتها حركة التحرير الفلسطينية التى يتزامن قيامها تنظيميا ـ وان كانت بدرجة اقل ـ مع المؤتمر الوطنى الافريقى فى اوائل هذا القرن حيث انعدمت استمرارية التنظيم الوطنى الفلسطينى من ناحية مع توالى قيام وانهيار جمعيات وتنظيمات ولجان واحزاب ومنظمات فلسطينية عديدة ومتنوعة طوال العقود الثمانية الماضية ابتداء من جمعيات المقاومة عام ١٩١١/ ١٩١٣ الى الجمعيات الاسلامية المسيحية للمقاومة عام ١٩١٨ الى اللجنة التنفيذية العربية (برياسة موسى كاظم الحسينى) بعد ذلك وطوال العشرينات وحتى اوائل الثلاثينات الى الأحزاب الفلسطينى ابتداء من عام ١٩٣٤ ثم الهيئة العربية العليا لفلسطين (امين الحسينى) الى حكومة عموم فلسطين (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) الى مرحلة الفراغ السياسى الوطنى فى الخمسينات وحتى منتصف الستينات اى الى قيام منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ وسرعان ما عانت هى بدورها من التشرذم التنظيمى نتيجة خلافات الفصائل داخلها وخارجها من ناحية وداخل فلسطين وخارجها من ناحية اخرى .

وبشأن تجربة المؤتمر الوطنى الافريقى تنظيميا منذ انشائه عام ١٩١٢ وطوال ٨٠ عاما فإن تكوين المؤتمر منذ البداية كان يمثل بصدق حركة تحرير وطنى عريضة ضمت فى صفوفها كل الأفارقة على اختلاف قبائلهم ودياناتهم واتجاهاتهم الفكرية واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التحرر الوطنى للشعب الافريقى . وحتى اوائل الاربعينات ركز المؤتمر نشاطه على توحيد الأفارقة فى جنوب افريقيا لتمكينهم من الحصول على حقوقهم السياسية شأنهم شأن الاقلية البيضاء فى اطار النظام القائم وفى اطار امة جنوب افريقيا العريضة والمتنوعة .

ولا يمكن مقارنة قيام حركة تحرير جماهيرية بقيادة المثقفين (كحالة المؤتمر الوطنى الافريقى) بجمعيات مقاومة الصهيونية التى نشأت فى القدس ويافا وحيفا فيما بين ١٩١١ ، ١٩١٣ وتشكلت من بعض اعيان تلك المدن . ولم يكن لهذه الجمعيات نظام او دستور ولم يكن هناك صلة بينها وبين الجمعيات المماثلة فى المدن الأخرى فهى جمعيات تكونت بحكم الضرورة . وهنا تتضح بالمقارنة الموضوعية درجة الوعى القومى والتنظيمى التى تمتعت بها حركة التحرر فى جنوب افريقيا منذ وقت مبكر .

ومع استمرارية نمو وتطوير المؤتمر الوطنى الافريقى تنظيميا فان حركة التحرير الفلسطينية عرفت أشكالا وتنظيمات اخرى بعد قليل اذ قامت ما يسمى بالجمعيات الاسلامية المسيحية عام ١٩١٨ ابان الاحتلال البريطانى لفلسطين سنوات الحرب العالمية الأولى وقادت المقاومة دون انفصال عن الحركة العامة التى كانت متمركزة فى دمشق . كما عقدت فى تلك الفترة ايضا سبعة مؤتمرات سياسية فلسطينية كان كل مؤتمر منها يختار لجنة تنفيذية تتولى تنفيذ قراراته وتشرف على الحركة الداخلية حتى عقد مؤتمر آخر . وكان موسى كاظم الحسينى هو رئيس معظم تلك المؤتمرات التى نهجت نهجا سلميا فى مواجهة تعاظم النفوذ الصهيونى فى فلسطين وعجزت عن وضع خطط عمل للحفاظ على الكيان العربى والاحتفاظ بالأرض او لتنفيذ المشروعات الاقتصادية المختلفة بل اقتصرت مهمتها على اصدار القرارات ورفع الاحتجاجات وتقديم المذكرات الى الهيئات السياسية والصحف واذاعة البيانات على عرب فلسطين فى المناسبات المختلفة . كما ابدت اللجنة التنفيذية استعدادها للتفاهم مع الصهاينة بشرط اساسى وهو الغاء تصريح بلفور ولكن الصهاينة لم يكونوا مستعدين للتخلى عن سياسة الوطن القومى ولجأوا الى المماطلة وكسب الوقت لتحقيق الاستيطان اليهودى .

ونظرا لعجز اللجنة التنفيذية العربية عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بفكر جديد فقد كانت وفاة موسى كاظم الحسينى فى مارس ١٩٣٤ سببا فى انفراط عقد اللجنة اواخر ذلك العام ودافعا للكتل الرئيسية التى كانت تنضوى تحت لوائها الى تكوين عدة احزاب سياسية جديدة تضاف الى الأحزاب التى كانت قد نشأت فى العشرينات . ولم تكن هناك فروق موضوعية او طبقية او مذهبية واضحة فى برامج تلك الأحزاب واذا كانت قد اتفقت على المطالبة بالاستقلال فقد اختلف شكل ومضمون الاستقلال من حزب الى آخر . وفى مرحلة لاحقة

نجحت هذه الأحزاب فى العمل معا لفترة محدودة تحت اسم لجنة الأحزاب ما عدا حزب الاستقلال . ولقد عكست هذه المرحلة بوضوح التمسك بالطرق السلمية المشروعة لمواجهة الاحتلال البريطانى من ناحية والاستيطان اليهودى من ناحية اخرى . ولم يعكر صفو هذا الجو السلمى سوى قيام حركة الشيخ عز الدين القسام التى رفعت راية المقاومة المسلحة وخاضت اول معركة ضد القوات البريطانية وانتهت باستشهاد القسام وعدد من انصاره فى ٢٠ نوفمبر/ ١٩٣٥ وتلاها ثورة ١٩٣٦ ثم تأليف اللجنة العربية العليا لفلسطين برياسة الحاج امين الحسينى والتى استمر دورها حتى عشية الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ .

وحتى قيام هذه الحرب فإن المؤتمر الوطنى الافريقى شأنه شأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد التزم بالمقاومة السلمية بالطرق الشرعية ورغم ان عرب فلسطين لم ينجحوا فى تعبئة قواهم تنظيميا كما فعل المؤتمر الوطنى الافريقى فانهم (أى عرب فلسطين) قد فجروا ثلاث انتفاضات هى هبة البراق (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، انتفاضة عز الدين القسام ١٩٣٥ وثورة ١٩٣٦ ولا يمكن تقييم مثل هذه الانتفاضات الا بالعشوائية وفى غياب استراتيجية لتحرير فلسطين سلميا - كما خطط المؤتمر الوطنى الافريقى - أو بالكفاح المسلح ومن سماته الاستمرارية لا العشوائية .

لقد ايقن المؤتمر الافريقى منذ نشأته كتنظيم جماهيرى يقوده المثقفون ان استراتيجية مواجهة العنصرية فى جنوب افريقيا تكون (كما عبر بيان المؤتمر عام ١٩٤٩) بوضع الافريقيين فى المكان المتساوى فى اطار امة جنوب افريقيا المتنوعة بمعنى ايجاد صيغة للتعايش بين اجناس جنوب افريقيا ومشاركة الافارقة فى السلطة السياسية فى ظل النظام القائم وذلك انطلاقا من مقولة ان جنوب افريقيا تختلف عن غيرها من بلدان افريقيا وانها ذات وضع خاص متفرد فالافارقة رغم قوتهم العددية يعيشون مع جماعات اخرى ذات قوة عددية وبالتالى فان هذه الدولة يجب ان تعترف بها بوضوح على أنها دولة متعددة الاجناس مع كل مايعنيه ذلك .

يعنى هذا أن الافارقة فى جنوب افريقيا وفى مواجهة النظام العنصرى للاقلية البيضاء ادركوا طبيعة الصراع واسلوبه منذ وقت مبكر ولجأوا الى التعبئة الجماهيرية فى اطار حركة وطنية موحدة تنظيميا وهى المؤتمر الوطنى الافريقى وبلغ التنظيم اوجه قوته الفكرية بصياغة ميثاق الحرية فى يونيو ١٩٥٥ وذلك بالتضامن مع عدد من المنظمات الوطنية الاخرى .

ومع حظر اعمال ونشاط المؤتمر الوطنى الافريقى فى اعقاب مذبحة شاريفيل عام ١٩٦٠ لجأ الافارقة فى جنوب افريقيا الى الكفاح المسلح ابتداء من عام ١٩٦١ باشراف نيلسون مانديلا وفى اطار تنظيم « رمح الوطن » الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى .

حدث كل هذا فى جنوب افريقيا والحركة الوطنية الفلسطينية كانت ولمدة ١٦ عاما غائبة عن الساحة تقريبا منذ أن وضعت الحرب العربية الاسرائيلية الأولى أوزارها حتى ان الجيوش العربية حين دخلت فلسطين لم تكن تعترف بأية تشكيلات فلسطينية وان كان هذا يعد احد جوانب القصور فى التدخل العربى فى فلسطين عام ١٩٤٨ .

وبعد الحرب انشئت حكومة عموم فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٥٢) كرمز لا اكثر ولا أقل وساد الساحة الفلسطينية بفعل عوامل كثيرة فلسطينية وعربية ودولية صمت مطبق حتى منتصف الستينات رغم انها سنوات تعاظم التحرير فى العالم العربى وافريقيا والعالم الثالث عموما .. وفى عام ١٩٦٤ (وبعد غياب ١٦ عاما) بدأ الكيان التنظيمى الفلسطينى يبعث من جديد بقيام منظمة التحرير الفلسطينية وسجلت حركة تحرير فتح منذ بداية ١٩٦٥ بداية الكفاح المسلح .

وبعد ربع قرن من قيام المنظمة نجد أن حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة مازالت منقسمة على نفسها بين منظمة التحرير بفصائلها المختلفة وقيادة الداخل فى الضفة وغزة والشخصيات الفلسطينية المقيمة فى الخارج والتى لا تمثل منظمة التحرير ولا تنتمى اليها .

وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فهى تضم فصائل حركة فتح ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، جبهة تحرير فلسطين ، الحزب الشيوعى الفلسطينى . أما الفصائل المعارضة والمنضوية فى اطار جبهة الانقاذ الوطنى فهى الجبهة الشعبية - القيادة العامة ، منظمة الصاعقة ، حركة فتح - الانتفاضة . هذا بالاضافة الى المستقلين وحركة حماس ومنظمة الجهاد .

وظل المجلس الوطنى الفلسطينى يعكس هذا التشرذم طوال السنوات الاخيرة وحتى انعقاد دورة العمل فى الجزائر فى سبتمبر الماضى واستهدفت قيام وحدة الصف الفلسطينى

ومما يؤخذ على المجلس طوال السنوات الاخيرة العمل الدعائى والمظاهرة السياسية خلافا لدورات انعقاد المؤتمر الوطنى الافريقى وكان أخرها المؤتمر الثامن

والاربعين المعقود فى أوائل يوليو الماضى وهو أول مؤتمر قانونى يعقد داخل جنوب افريقيا بعد رفع الحظر عن المؤتمر فى فبراير ١٩٩٠ وقد تميز المؤتمر بالنقد الذاتى وهو شيء تفتقر اليه كل من منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطنى الفلسطينى .

يعنى هذا ان تعدد فصائل حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة يعوق اتخاذ القرار الفلسطينى الموحد فى المواقف الحاسمة حيث تتضارب التصريحات الفلسطينية وتصدر عن زعامات وقيادات متنافسة .

واذا كانت هناك اسباب عديدة لهذا التشتت التنظيمى فى صفوف حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة ومنها تأثير مختلف القوى السياسية العربية على الحركة الا أن المسئولية الفلسطينية تأتى فى المقدمة ورغم ان الفصائل الفلسطينية تتفق على فهم الهدف الاستراتيجى (تحرير فلسطين) فانها تختلف فيما بينها (أحيانا الى حد القطيعة واحيانا أخرى الى حد الاقتتال) تجاه وحدة التنظيم وأساليب الكفاح والأهداف التكتيكية .

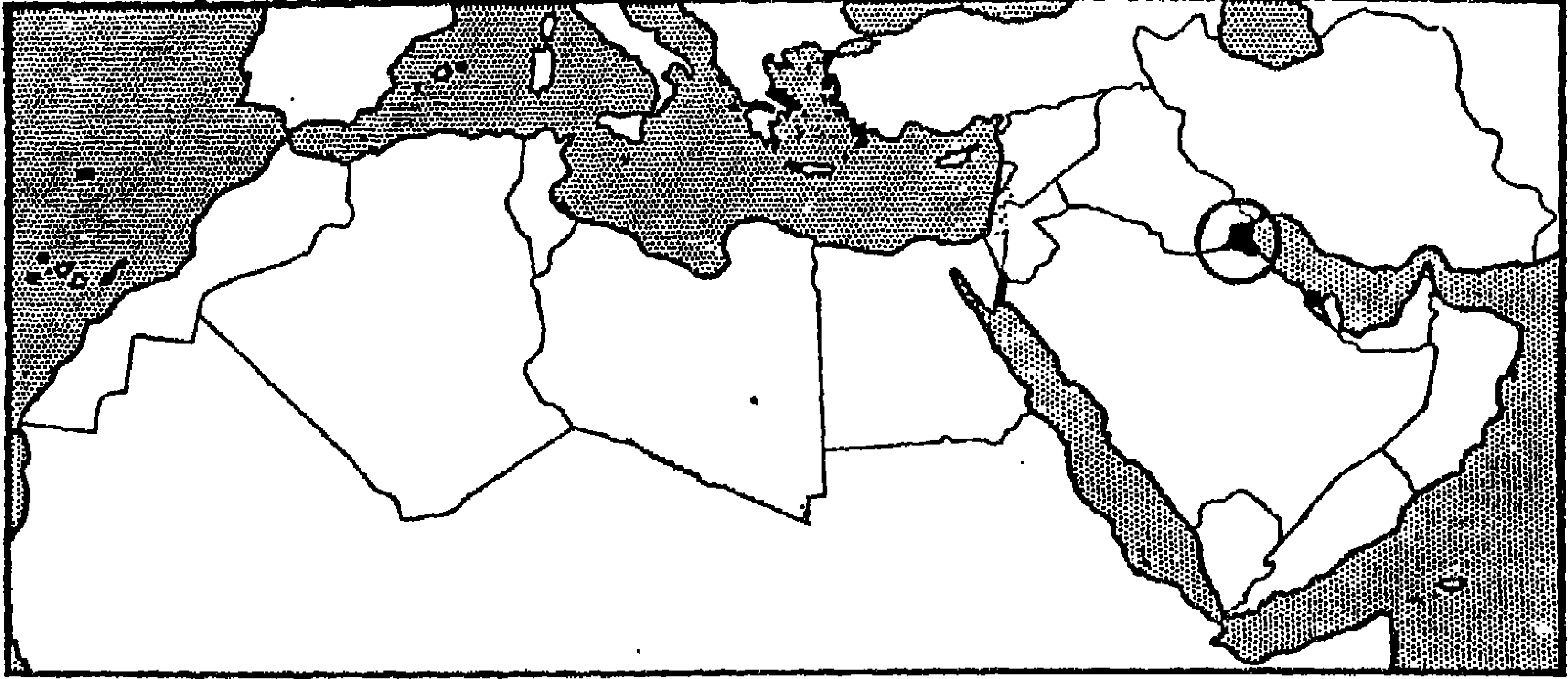
وظل هذا التشرذم عامل من عوامل الاخفاق فى اختيار وفد منظمة التحرير الفلسطينية ليحتل الجانب الفلسطينى ، بينما الوضع فى جنوب افريقيا يختلف تماما عن الشرق الأوسط حيث أن منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى تبدو وكأنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الافريقى (٢٥ مليون نسمة) فى جنوب افريقيا رغم وجود عدة منظمات وطنية اخرى لا ترقى الى مستوى المؤتمر الوطنى من حيث استمراريته تنظيميا ومرونة سياساته وتكتيكاته المدروسة .

وفى ختام حالة المقارنة هذه فان حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة احوج ماتكون واكثر من أى وقت مضى الى وحدة الصف الفلسطينى تنظيما فى المقام الأول والمبادرة بالتخلص من أثار التبعية للنظم العربية من واقع كشفته حرب الخليج الاخيرة .

هذا بالنسبة للدرس التنظيمى الذى يجب أن تعيه منظمة التحرير الفلسطينية من الدروس المستفادة من تجربة حركة التحرير فى جنوب افريقيا . أما عن درس استراتيجية وتكتيك « التحرير » فانه اخطر الدروس ولا يمكن مناقشته الا بعد ان يتحقق الهدف من الدرس الاول وهو الدرس التنظيمى اى بوحدة الصف الفلسطينى فى اطار اشمل ضمن وحدة الصف العربى ، وعندئذ يمكن مناقشة هذا الخيار الصعب الذى حسمه شعب جنوب افريقيا بإختياره « التغيير » منذ وطوال ٨٠ عاما وعمل المؤتمر الوطنى الافريقى سياسيا وعسكريا واستراتيجيا وتكتيكيا لاحداث هذا التغيير وهاهو يدخل فى تطور تاريخى جديد ووجها لوجه مع قادة النظام العنصرى . أما شعب فلسطين فقد اختار « التحرير » ولكنه « لم يسعى اليه » حينا وأخطأ الطريق اليه أحيانا . □



معطيات الواقع العربى فى أعقاب أزمة الخليج



أسامة المجدوب

برغم انتهاء ما يمكن إعتباره الفصل الأخير فى أزمة الخليج بهزيمة القوات العراقية واستكمال تحرير الكويت ، الا أنه لا يمكن بأى حال القول ان انتهاء الأزمة من المنظور القانونى ـ بانهاء الاحتلال واستعادة الشرعية فى الكويت ـ يحمل فى طياته نهاية ضمنية لمعضلة الخليج أو أزمة النظام العربى على حد سواء ، والمتوقع لهما ان يشهدا العديد من التغيرات الجذرية والحاسمة التى قد تنتهى بالعالم العربى الى واقع جديد لم يكن مألوفا من قبل فى هذه البقعة الساخنة من الكرة الأرضية . وهى التغيرات التى لو جاز لها ان تحدث على غرار ما يسمى بنظرية « الدومينو » قد تعد من أهم التغيرات التى سيشهدها العالم فى عقد التسعينات ترقى فى أهميتها الى مستوى التغيير الحاسم الذى شهدته دول شرق اوروبا فى نهاية عقد الثمانينات وبدايات هذا العقد .

حيث من المتوقع ان يشهد العالم العربى واقعا جيدا تحكمه مفاهيم مختلفة تتراوح بين تلك التى أفرزتها الأزمة بشكل مباشر وغير مسبوق فى الفكر السياسى العربى الحديث ، واخرى تضمنتها المواثيق العربية القائمة منذ عشرات السنين ولكن بسبب أو آخر ظلت فى حيز الفكر النظرى المكتوب الذى لم يشهد بحق ميلادا واقعيا أو تطبيقا عمليا لنظرياته التى طالما بقيت فى حيز الآمال والطموحات العربية المنشودة .

وفى هذا السياق يمكن تحديد ملمحين رئيسيين من المقدر ان يحكما معطيات الواقع العربى المنتظر فى اعقاب أزمة الخليج بفعل الدروس المستفادة منها سواء تلك المرتبطة بأسباب وكيفية حدوثها ، أو ما استدعته من اجراءات وتحركات غير تقليدية من قبل الدول العربية لانهاء الوضع الناشىء عنها ، ويتحدد هذين الملمحين على النحو التالى :

أولا : تعدل النمط التقليدى للتهديدات التى تواجه الأمة العربية .

ثانيا : أهمية العمل العربى المشترك وحتمية الحوار والتفاهم كسبيل للبقاء .

وسنعرض بشىء من التفصيل لهذين الملمحين ، وما ينطوى عليه من تأثير على الوعى السياسى العربى وإهتزاز ماساد من مفاهيم على صعيد العلاقات العربية ـ العربية منذ منتصف القرن وحتى تفجر الأزمة عمليا فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

اولا : تعدل النمط التقليدى للتهديدات التى تواجه الأمة العربية :

لسنوات طويلة عمد الفكر السياسى العربى إلى تعريف مصادر التهديد للأمن القومى العربى بالدول المجاورة غير العربية ـ تحديدا اسرائيل وايران ـ وظل هذا المنطق يحكم توجهات السياسة العربية بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية وغيرها الى ان تفجرت أزمة الخليج باحتلال القوات العراقية لأراضى دولة الكويت ، وما تبع ذلك من محاولات لضمها وطمس معالمها القومية ، ليضيف ذلك الحدث بعدا جديدا غير مسبوق للمفهوم العربى لمصادر التهديد المحتمل ، متمثلا فى التهديد من الداخل ، من قبل دولة عربية شقيقة تجاه اخرى سواء تم توصيف ذلك على أنه تهديد من قبل الدول العربية الكبيرة تجاه تلك الصغيرة ، أو من قبل الدول الفقيرة تجاه الغنية ، أو كلاهما معا . مجتمعتين .

وفى ذات الوقت الذى حدث فيه هذا التطور المباغت ، والذى هز بشدة الثقة فيما كان يعتبر الحد الأدنى من ثوابت العلاقات العربية ـ العربية ، نجح العراق من خلال تكريس تاريخية المخاوف المرتبطة بمصادر التهديد التقليدية ضد الأمة العربية فى كسب التأييد الشعبى وأحيانا الرسمى . للتصرفات والمغامرات العراقية عبر السنوات العشر الماضية ، بدءا بحربه مع ايران فعمل على احياء نزعة العداء العربى ـ الفارسى التاريخية وما يشوبها من عناصر الشك المتبادل واكتسب العراق تأييدا شعبيا ورسميا عربية فى هذه الحرب التى أكدت الحقائق الثابتة بدء العراق بالعدوان فيها . كما عمل على إظهار العراق بمظهر الدرع الواقى لدول الخليج والنظم الملكية الحاكمة فيها من المد الاسلامى الايرانى المهدد لبقاء تلك النظم واستمرارها فى الحكم ، وهو المنطق الذى نجح العراق من خلاله فى توريط دول الخليج الغنية لتمويل حربه ضد ايران لثمانى سنوات ، كما انه نفس المنطق الذى تأسست عليه مطالبة العراق للكويت باسقاط الديون العراقية لها والتى جاءت كنتيجة مباشرة للحرب مع ايران ، مما أدى فى النهاية الى الغزو العراقى للكويت وما تبعه من أحداث .

وبنجاح محاولته الأولى فى توظيف المخاوف العربية من اعداء الوطن العربى التقليديين لخدمة أهدافه ، سعى العراق فى أعقاب غزو الكويت ووقوف غالبية دول العالم فى وجهه بقوة لأخراجه من أراضى الدولة المستقلة ذات السيادة ، الى استغلال المعاناة العربية من النزاع العربى الاسرائيلى ومشاعر العداء تجاه اسرائيل فى نفوس جموع الشعوب العربية .

ولذا فان أزمة الخليج قد تضمنت مزيجا من مخاوف التهديدات التقليدية تجاه العالم العربى ، والنمط الجديد للتهديدات الذى افرزته هذه الأزمة ذاتها باحتلال دولة عربية لأراضى اخرى عربية .

وفى هذا السياق يمكن القول ان ما حدث فى الخليج يخلق سابقة فريدة يستند اليها صانعوا القرار فى الدول العربية لاتخاذ الترتيبات الأمنية الفردية والجماعية الكفيلة بمجابهة أى تهديد محتمل من دولة أو دول عربية ضد اخرى شقيقه بما يعد بعدا جديدا فى البناء الفكرى لمقتضيات الأمن العربى ، بالتوازى مع الترتيبات الدائمة لمجابهة التهديدات التقليدية المحتملة من دول الجوار غير العربية وهو الأمر الذى تشوبه الحساسية والعديد من الحسابات المركبة من منطلق تداخل وتشابك المصالح العربية ، ودقة المعادلات التى تحكم علاقات دولها .

ثانيا : اهمية العمل العربى المشترك وحتمية الحوار : ـ

لأول مرة فى التاريخ العربى الحديث منذ ميلاد مفاهيم القومية العربية وانشاء جامعة الدول العربية تصطدم الدول العربية بترجمة عملية صارخة لحجم التناقضات والخلافات العربية ، وكذا حجم الفجوة الضخمة على صعيد التفاهم العربى وقدرة الدول العربية على حل مشكلاتها فيما بينها خلال قنوات الحوار والتفاهم ومقتضيات المصلحة المشتركة . وعلى الرغم من وجود خلافات بصفة مستمرة بين الدول العربية ، واختلافات عديدة ، سواء فى الأهداف أو الطموحات ، او حتى على صعيد المنطق الفكرى وفلسفة العمل السياسى ، فضلا عن الصراع التقليدى بين بعض الدول العربية التى ترى فى نفسها مقومات تؤهلها لزعامة العالم العربى . وهى الصراعات التى عكس الوضع فى لبنان ودور الدول العربية المختلفة فيه ، أحد مظاهرها ، الا أنه لم يحدث من قبل ان تفجرت هذه الخلافات على نحو يؤدى الى احتلال إحداها لأراضى جارتها الشقيقة والسعى الى ضمها وإنهاء وجودها كدولة مستقلة ذات سيادة .

وفى نفس الوقت ظلت القضية الفلسطينية فى إطار الصراع العربى الاسرائيلى تشكل القضية المحورية للعالم العربى ، وأحد المصادر الهامة للخلافات بين الدول العربية وقد مرت هذه الخلافات بمرحلتين اساسيتين هما :

أ ـ مرحلة اختيار الحل :

والتى تركز فيها الخلاف العربى حول سبيل حل قضية الشرق الأوسط هل يكون الحرب ؟ أم السلام ؟ وهو الخلاف الذى إنتهى الى مقاطعة الدول العربية لمصر بسبب اتفاقيات كامب دايفيد الموقعة مع اسرائيل عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام التى اعقبتها فى ١٩٧٩ فى الوقت الذى كانت فيه الدول العربية لا تزال تبحث عن إجابة لهذا السؤال .

ب ـ مرحلة مفاضلة مقترحات السلام :

والتى برزت ملامحها بشدة خلال عام ١٩٨٢ عندما استقر الفكر العربى على اختيار التسوية السياسية مع اسرائيل وبقى السؤال المحير : أى سلام تعقده الدول

العربية مع اسرائيل ؟ هل هو سلام كامب دايفيد ؟ أم مقررات فاس ؟ أم مبادرة ريجان .. الخ ، وهى المرحلة التى تجمد عندها العمل السياسى العربى بحثا عن صيغة حل القضية ، والذي استمر حتى تفجر احداث الخليج .

ورغم ما اتسم به الخلاف العربى حول النزاع مع اسرائيل من حدة ، وما أشاعه من تفتت وفرقه فى صفوف العالم العربى فانه اكتسب بتفجر احداث الخليج صفة الهامشية إذا ما قورن بحجم الشقاق الذى كشفت عنه الجوانب العديدة لأزمة الخليج بمختلف ابعادها . حيث كشفت الأزمة عن بعد جديد كامن من ابعاد الصراع العربى الداخلى لم تشهده دولة من قبل بهذه الصورة ، وهو الصراع بين الدول العربية الكبيرة والصغيرة بين تلك الغنية والأخرى الفقيرة ، وحول شرعية الحدود القائمة بين الدول العربية ومصادر الثروات فيها ، والحقوق التاريخية والاقليمية .

ولقد تصورت الدول العربية فى مرحلة ما قبل الغزو انها تسير على النهج العالمى لعصر ما بعد الحرب الباردة ، وهو النهج الداعى للتعاون بدلا من المواجهة وتكوين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعمل الجماعى على طريق التنمية ، فسعت الى تكوين تكتلات اقليمية محدودة فى إطار جامعة الدول العربية ، مما أدى الى ميلاد مجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى إضافة الى مجلس التعاون الخليجى القائم بالفعل والتى استوعبت ١٥ دولة من دول الجامعة الأحدى والعشرين ، وهى التكتلات التى جاوزت منذ نشأتها ـ المنطق العملى للتكامل الاقتصادى الذى يتحقق اساسا من خلال توافر عنصرى التفرد والتنوع فى قدرات دول التكتل الواحد ، حيث لم يتوافر أى من العنصرين فى دول أى من تلك التكتلات ، فبينما يتوافر التمويل لدى دول مجلس التعاون الخليجى تشترك جميعها فى ندرة الطاقة البشرية ، تعد دول مجلس التعاون العربى دولا مصدرة للعمالة وتعانى من ندرة رأس المال ، وتتشابه الظروف الاقتصادية لدول المغرب العربى بشكل كبير مما يجعل التكامل الاقتصادى بين دول التجمع الواحد أمرا غير متاح عمليا ، بما جعل نشاطها يقتصر على تنسيق المواقف وربما السياسات دون الارتقاء لمستوى التكامل الفعلى .

وفى ظل ما اكدته هذه التكتلات ـ على اى حال ـ من توافر الرغبة المبدئية لدى الدول العربية فى السعى نحو العمل الجماعى دون النجاح فى تحقيق ذلك بشكل فعال ، أفاق العالم العربى على صدمة الغزو العراقى للكويت وماتردد وقتئذ عن اطماع العراق فى السيطرة على بترول الخليج بأسره وتقسيم الغنيمة على دول أخرى ساندته ، وهى الصدمة التى ألقت الضوء ليس فقط على حجم التفكك والتناقض العربى ، ولكن على فشل وعدم جدوى اى من التكتلات العربية القائمة ، فبينما اتضح حجم التناقض الصارخ فى المواقف المبدئية لدولة كمصر مع موقف باقى الدول اعضاء مجلس التعاون العربى فيما يخص الغزو العراقى للكويت ، بدا بوضوح عجز دول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة فى الدفاع عن اراضى اى من دولها ضد اي تهديد مسلح ، بينما تباينت مواقف دول اتحاد المغارب العربى تجاه الأزمة ، مابين التأييد السافر لصدام حسين فى موريتانيا من ناحية ، ومشاركة المغرب فى قوات التحالف بقوة رمزية بما يمكن تفسيره على انه رفض لسياسات صدام حسين من جهة اخرى .

وفى ظل هذا الوعى الجديد الذى افرزته احداث الخليج اصبح ليس هناك سبيل امام الدول العربية للحديث عن المستقبل سوى من خلال الحوار ، وحتمية الجلوس معا لاعادة تقييم الواقع العربى بصورة شاملة تتضمن المتغيرات الجديدة التى ولدتها الأزمة سواء الاسباب والدوافع التى ادت اليها او النتائج التى نتجت عنها ، ووضع رؤية مستقبلية للعمل العربى المشترك بهدف تحقيق الاستقرار السياسى ومايقتضيه من تحركات سواء على الصعيد العربى ـ العربى او الصعيد العربى ـ الاسرائيلى ، والاستقرار الاقتصادى بما يستدعيه من آفاق التعاون والتكامل بين الدول العربية الغنية والفقيرة معا والاستقرار الاجتماعى وما قد يتطلبه من ميلاد الديمقراطية ومنح الشعوب مزيدا من الحرية ، ثم قضية الامن القومى العربى بمختلف ابعادها الاقليمية والدولية ، وسنعرض لكل من هذه العناصر تفصيلا .

١ ـ الاستقرار السياسى :

جاءت أزمة الخليج بكل تداعياتها لتعيد تأكيد حقيقة كادت ان تنسى ، انه لا مستقبل للاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط دون التوصل لحلول عادلة لكافة مشكلات الصراع العربى الاسرائيلى سواء مايخص منها الشعب الفلسطينى ، او تلك المتعلقة بباقى الدول العربية اطراف الصراع وفى هذا السياق يمكن القول ان ازمة الخليج كان لها تأثيرا مزدوج على قضية الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو التأثير الذى يمكن اعتباره ايجابيا فى احد شقيه وسلبيا فى الشق الآخر من المنظور العربى .

ويتمثل الاثر الايجابى فيما بدا من اجماع عالمى على اهمية بل وحتمية التوصل الى تسوية سلمية لكافة قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، واهتمام مختلف الأطراف الدولية المؤثرة وخاصة دول الغرب الأوروبى والولايات المتحدة ببذل المساعى الجادة بهدف تهيئة المناخ الملائم للتحرك على صعيد الحل السلمى لتلك القضايا بعد ان كانت قضية الشرق الأوسط قد احتلت مرتبة متأخرة على مستوى الاهتمام العالمى لصالح مفاوضات نزع التسلح والثورة الديمقراطية فى شرق اوروبا . وأشارت الدلائل قبل أزمة الخليج الى امكانية استمرار هذا الوضع لفترة غير قصيرة ، الى ان

ادت احداث الخليج الى نقل بؤرة الاهتمام العالمى الى المنطقة وبالتبعية احتلال مشكلة الشرق الأوسط مكان الصدارة فى الاولويات العالمية ، الأمر الذى يتيح فرصة ثمينة للتحرك الجاد على سبيل تسوية لم تتح بهذا الشكل من قبل طوال سنوات الصراع ، متمثلة فيما يمكن اعتباره اتحاد ارادة عدد من الأطراف الدولية المؤثرة فى الصراع ـ كل لأسبابه ـ على ضرورة التوصل لحل عادل ودائم لمشكلات المنطقة ، الأمر الذى يستلزم توافر تلك الارادة لدى الأطراف المباشرة فى النزاع ، وضرورة ان تسلك الدول العربية مسلكا مختلفا تجاه التصورات المطروحة للحل ، بما يكفل استثمار الوضع الحالى فى يدى جهود التسوية ، وتفويت الفرصة على اسرائيل لادخال عناصر جديدة على الواقع الحالى تزيد من تعقيد الموقف وتحول دون بدء التحرك جديا على صعيد الحل ، وهى السياسة التى طالما اتبعتها اسرائيل لتقويض اية محاولات جادة للتوصل لتسوية .

اما الاثر السلبى لأحداث الخليج على صعيد الصراع العربى الاسرائيلى ، من المنظور العربى فيتمثل فيما حققته اسرائيل من مكاسب سياسية ضخمة وما اكتسبته من موجة تعاطف كبيرة بسبب امتناعها عن الرد على القصف الصاروخى العراقى حفاظا على تماسك التحالف المواجه لصدام حسين ، حيث تراوحت مكاسب اسرائيل بين الاقتصادية بحصولها مبدئيا على مبلغ ٨٠٠ مليون دولار لتعويض خسائرها من جراء القصف ، والعسكرية بحصولها على بطاريات صواريخ باترويت المضادة للصواريخ وغيرها من الاسلحة المتطورة فضلا عن احتلال التوازن العسكرى فى المنطقة لصالحها بعد تدمير قوة العراق العسكرية او معظمها ، والمكاسب السياسية المتمثلة فى تعديل نظرة الغرب تجاه اسرائيل ووصف قيادتها بالحكمة وضبط النفس ، وما القته الاحداث من ضوء على ما اسمته اسرائيل المخاطر اليومية التى تتعرض لها من قبل جيرانها العرب حتى دون ان تكون طرفا فى النزاع الدائر فى الخليج .

يضاف الى هذا ما ابدته الفصائل المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية من مشاعر العداء ليس فقط تجاه اسرائيل ، ولكن ايضا الولايات المتحدة ، الأمر الذى افقد المنظمة اخر امل فى كسب المصداقية خاصة بمساندتها لصدام حسين ، الأمر الذى احسنت اسرائيل استغلاله فى تأكيد دعاواها بكون منظمة التحرير مجرد منظمة ارهابية .

كما أتاحت احداث الخليج ايضا فرصة نادرة لاسرائيل لاعادة تأكيد عدم استعدادها للتنازل عن الجولان ، ورفضها لاقامة دولة فلسطينية ، وهو ما اكدته تصريحات شامير مؤخرا ، مستغلة ماتعرضت له من عدوان من قبل العراق للتلويح بما يمكن ان يكون عليه الوضع فى مدن اسرائيل اذا ما انطلقت تلك الصواريخ من مرتفعات الجولان او من دولة فلسطينية تبعد عدة اميال قليلة مقارنة بالعراق التى تفصلها عن اسرائيل مسافة ٤٠٠ ميل تقريبا .

وبالتالى فانه فى ضوء الوضع الحالى الذى افرزته ازمة الخليج فى الشرق الأوسط ، بشقيه الايجابى والسلبى ، اصبح لزاما على الدول العربية ان تسعى الى التوصل لاساس مشترك فيما بينها للتعامل مع قضايا الصراع العربى الاسرائيلى تمشيا مع معطيات هذا الواقع الجديد من خلال سياسات جماعية اكثر مرونة وفاعلية ، وابتعادا عن مفاهيم المصلحة الذاتية الضيقة او المكاسب الشخصية او الاقليمية المحدودة ، ودون التشبث بمفاهيم باليه سادت الواقع العربى لسنوات طويلة ولم تجلب له سوى الشقاق والفرقة ، وعناصر الضعف والتفكك .

ـ وفى الوقت الذى اصبح لا خلاف فيه على اهمية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى لتحقيق الاستقرار والسلام فى الشرق الأوسط ، يأتى العنصر الأخر الذى لايقل فى اهميته عن الأول والخاص بشكل ومستقبل العلاقات العربية ـ العربية ، وأهمية تحقيق الحد الأدنى من التفاهم والرؤية المشتركة فيما يخص الشئون العربية وعلاقات دولها ببعضها البعض تمهيدا لمواجهة العالم الخارجى اكثر قوة وتماسكا ، فى ضوء ما القته ازمة الخليج من ضوء على النمط الجديد من التهديدات الذى يواجه الامة العربية والذى يعد فى مضمونه اشد خطورة وتهديدا لمستقبل العالم العربى لما ينطوى عليه من مساس بثوابت العلاقات العربية المنصوص عليها فى مواثيقها المختلفة ، التى تحكم تلك العلاقات من خلال مفاهيم حسن الجوار واحترام السيادة وسلامة الاراضى ، والتعاون المثمر والمستمر تحقيقا لأهداف التنمية والتكامل .

ولعل ماحدث فى اجتماعات الدورة ٩٥ لمجلس جامعة الدول العربى فى ٣٠ مارس من العام الحالى ، بحضور وفود كافة الدول الاعضاء بما فيها العراق لتلك الاجتماعات يمثل بادرة امل فى تطور الوعى العربى وتنامى الادراك المشترك لأهمية نبذ الخلافات واتخاذ التعاون والتنسيق والعمل المشترك ليس فقط سبيلا لمستقبل افضل ولكن سبيلا للبقاء فى المقام الأول .

ب ـ الاستقرار الاقتصادى :

لعل من أهم الأمور التى القت احداث الخليج مزيدا من الضوء عليها هى مدى شراء الدول الغنية وحجم معاناة الدول الفقيرة فى العالم العربى ، من خلال ماإدعى العراق السعى الى تحقيقه بتطبيق ما اسماه بمبدأ « تقسيم الثروات » .

وعلى الرغم من عدم قانونية وعدم جواز تطبيق هذا المبدأ بالصورة التى دعا اليها حاكم العراق ، الا ان ذلك قد اسهم بشكل غير مباشر فى لفت انتباه الدول العربية وخاصة الغنية منها الى ضرورة اتباع سياسات اقتصادية

تضع فى اعتبارها التعاون مع جاراتها العربية الاقل غنى او الفقيرة ، بعد ان ادركت تلك الدول بشكل عملى النتائج التى قد يؤدى اليها بقاء الأوضاع على حالها ، والمتمثل فى تعاظم ثراء الدول الغنية وازدياد الدول الفقيرة فقرا ومعاناة .

ويمكن وصف هذا التحول المنتظر بأنه من الدروس المستفادة من أزمة الخليج والمتوقع له ان يسهم فى اتباع الدول العربية لسياسات مختلفة فى علاقاتها الاقتصادية ببعضها البعض سواء من خلال احياء الاتفاقيات القائمة بالفعل او بوضع تصورات جديدة للمستقبل الاقتصادى يهدف الى المشاركة فى المشكلات والحلول وطرح المشاكل الاقتصادية الفردية لكل دولة عربية للمناقشة فى اطار جماعى والسعى لوضع الحلول لها او على الاقل الاسهام فى تلك الحلول فى نفس الاطار الجماعى ، كخطوة اولى على سبيل التوصل الى تصور شامل يكفل خلق تكتل اقتصادى عربى واحد تتوافر فيه عناصر التعاون والتكامل بالنظر الى تعدد ثروات وقدرات دول العالم العربى الاقتصادية ، وامكانية توظيفها ـ فى حالة تكتلها ـ بصورة تقلل بشكل حاسم من الاعتماد على الاطراف الخارجية . الا انه ، ومن منظور اخر ، فلقد خلفت ازمة الخليج متاعب اقتصادية جمه للدول العربية الفقيرة منها والغنية على حد سواء ، حيث عانت اقتصاديات عديدة من الدول المتعسرة بشكل كبير من جراء الأزمة ، بينما لجأت السعودية لأول مرة منذ عقد الخمسينات الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لمواجهة نفقات الحرب ، ولا يزال الطريق طويلا وصعبا امام كل من الكويت والعراق لاستعادة قاعدتهما الاقتصادية التى دمرتها الحرب بصورة شبه كاملة . ولكن بالحديث عن وضع اهداف اقتصادية استراتيجية بعيدة الأمد للعالم العربى ، تعد هذه المشكلات مجرد مرحلة من مراحل تلك الاستراتيجية ، حتى وان ادت الى اطالة الفترة الزمنية اللازمة للوصول الى شكل من اشكال التكامل الاقتصادى العربى ، الا انها لن تمنع حدوثه فى حالة توافر الارادة العربية لتحقيقه بأى حال .

جـ ـ الاستقرار الاجتماعى :

فى الوقت الذى شهد فيه عقد الثمانينات اجتياح الديمقراطية لدول شرق اوروبا الشيوعية وتساقط نظمها الواحد تلو الاخر بفعل ارادة الشعوب متحدية سنوات من القمع والقهر ، ظل العالم العربى ـ باستثناء مصر ـ بعيدا كل البعد عن عدوى الديمقراطية التى انتقلت الى بعض دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، واستمرت الدول العربية تعيش تحت نظم حكم فردية اما ملكية او ثورية تعتبر المعارضة عملا غير مشروع يهدف الى زعزعة الاستقرار فى تلك الدول ويعاقب عليه القانون .

ولقد ادت حرب الخليج ، بمختلف اوجهها ، الى هز شعوب العالم العربى بقوة ، بشكل اسهم فى اخراج هذه الشعوب من غلاف العزلة عما يشهده العالم من تغيرات ، وانتقال عدوى الديمقراطية والحريات ، ولأول مرة ، الى عدد كبير من الدول العربية وخاصة دول الخليج .

فقد شهدت مثلا دولة كالسعودية والتى تعد اكثر دول الخليج بل والدول العربية عامة تشددا ، على صعيد الحريات العامة ، موجة إحتجاج فى سبتمبر ١٩٩٠ تمثلت فى قيام خمسين سيدة سعودية بقيادة ١٥ سيارة فى ارجاء العاصمة الرياض ، إحتجاجا على القانون الذى يحرم على السيدات قيادة السيارات ، وجاء هذا فى اعقاب وصول الاف السيارات الى السعودية تقودها سيدات هاربات من الكويت ، فضلا عما تضمنه الجيش الامريكى المرابط فى السعودية من الاف السيدات اللاتى مارسن حقوقهن مساوية لتلك التى يتمتع بها أقرانهن من الرجال ، بما حدا بكل من السلطات السعودية والعمانية بعد أيام من الواقعة الاعلان عن عزم كل من الحكومتين تشكيل مجلس شورى بالبلاد كخطوة أولى نحو إنهاء نظام الحكم الملكى المطلق ، وفى ديسمبر ٩٠ اعلن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين تأييده لعوده برلمان البلاد الذى تم حله عام ١٩٧٥ ، فضلا عما تشهده الكويت من نشاط التيار المعارض ومطالبته بعودة البرلمان الذى تم حله عام ١٩٨٦ واجراء انتخابات عامه لاختيار حكام البلاد .

ويعد هذا الاتجاه الجديد على المنطقة أحد التغيرات الحاسمة التى افرزتها ازمة الخليج بشكل مباشر ، والذى لو قدر له النجاح فانه قد يؤدى الى ان يشهد العالم فى غضون فترة وجيزة عالما عربيا مختلفا عن ذلك الذى اعتاده المجتمع الدولى طوال فترة التاريخ المعاصر .

ومن ناحية اخرى فإن تيار المد الديمقراطى يشكل احدى المعضلات الاساسية التى تواجه نظم الحكم العربية القائمة التى أصبحت لا تجد بدا من ضرورة منح الشعوب مزيدا من الحرية والديمقراطية ، ولكن على امل الابقاء على نفس النظم فى الحكم ، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع جوهر مفهوم الديمقراطية السليمة التى قد تكون أولى نتائجها جلب نظم حكم جديدة منتخبه وانهاء حكم النظم القائمة بالفعل .

وسوف تشهد المنطقة فى الشهور القليلة القادمة الصورة التى ستنتهى اليها تلك المعضلة .

د ـ الأمن القومى العربى :

على الرغم من إشتمال مفهوم الأمن القومى على عناصر الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الا انه يبقى عنصر العسكرية ليمثل اهم عناصر تحقيق أهداف الأمن القومى و المصلحة الوطنية ، حيث انه من الصعب على دولة ما الحفاظ على مصالحها القومية دون إحتفاظها بقوة ردع عسكرية تحقق لها القدرة على صيانه

اراضيها وحماية سيادتها واستقلالها الوطني وهو ما اكدته ازمة الخليج بعد أن ثبت عجز دول الخليج الفنية عن حماية اراضيها و إستقلالها ومصادر ثرواتها دون اللجوء لمساعدة عسكرية خارجية .

ولعل من أسوأ الاثار التى خلفتها أزمة الخليج فى العالم العربى هو إختلال التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لصالح الدول التى طالما شكلت مصادر التهديد التقليدى للأمن القومى العربى ، وذلك بعد تدمير القوة العسكرية للعراق ، بعد أن كان جيشها يعد رابع اكبر جيش فى العالم من حيث الحجم ، ويأتى هذا الاختلال سواء على صعيد منطقة الخليج فى مواجهة إيران حيث كان يشكل الجيش العراقى عنصر التوازن الذى يمنع إيران من التوسع على حساب دول المنطقة ، أو على مستوى الشرق الاوسط فى مواجهة اسرائيل ، حيث انه رغما عن التفوق النوعى للقوة العسكرية الاسرائيلية ، أمكن للدول العربية تحقيق التوازن من خلال التفوق الكمى ، كما كان العراق يشكل العمق الاستراتيجى وخط الدفاع الثانى للدول العربية فى مواجهة إسرائيل .

وفى ظل هذا الواقع الامنى الجديد يختلف عناصره المتضمنة بالاضافة الى اختلال التوازن فى المنطقة ، فشل دول الخليج فى حماية اراضيها ، وتعدل نمط التهديد المتعرضه له الدول العربية ليشتمل على التهديد من الداخل ايضا ، فضلا عن الدور الحاسم الذى لعبته القوات الاجنبية والعربية المشتركة فى إنهاء الازمة ، إتجه الفكر العربى والدولى معا الى اهمية وضرورة وضع ترتيبات امنية جديدة فى المنطقة تكفل تحقيق التوازن الذى أخلت به الحرب ونتائجها ، ومنع تكرار ما حدث للكويت ، وضمان استقرار وأمن المنطقة ، واتجه التفكير فى هذا الصدد الى مدخلين أساسيين على النحو التالى :

الأول : تشكيل قوة عربية امنية مشتركة

الثانى : دور الاطراف غير العربية فى الترتيبات الامنية بالمنطقة

وسنعرض لهذين المدخلين بإيجاز .

أولا : تشكيل قوة عربية امنية مشتركة)

ويمكن إعتبار هذا المدخل الطفل الشرعى لأزمة الخليج ، فطالما راودت الدول العربية فكرة تشكيل قوة عربية مشتركة ذات قيادة موحدة تتولى مهام الدفاع وحماية الاراضى العربية .

الا ان هذه الفكرة لم يكتب لها الميلاد بسبب الخلافات العربية التى عرضنا لها من قبل . الى أن احدثت أزمة الخليج هذا التحول الحاسم فى الواقع العربى بما خرج بالفكرة من الاطار النظرى الى حيز التنفيذ بعد أن لعبت القوة العربية المشتركة دورا فعالا سواء فى حماية الاراضى السعودية من تطوير الهجوم العراقى ليشملها ، أو فى تحرير الكويت فى المرحلة الختامية للأزمة ، وتمثل ذلك التحول فيما تضمنه إعلان دمشق الموقع فى ٦ مارس ١٩٩١ والذى شاركت فيه كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى ، من اعتبار القوة المصرية والسورية المتواجدة فى الخليج بالفعل نواة لقوة عربية مشتركة توكل اليها مهام الدفاع عن اراضى دول المنطقة ضد اى عدوان محتمل ، بما يضمن عدم إقدام اية دولة أو دول على الدخول فى مغامرة مماثلة لمغامرة العراق فى الكويت .

ويعد هذا الاتفاق بمثابة اول ترجمه عملية لمعاهده الدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ والتى ظل وضعها موضع التنفيذ ينحصر فى نطاق الامال العربية المنشودة .

وعلى الرغم من الحساسية التى عادة ما تتسم بها الموضوعات المتعلقة بتواجد قوات دولة أو عدة دول فى أراضى دولة أخرى حتى فى إطار التعاون المشترك ، الا انه من المتوقع ان يمثل هذا المجال ـ التعاون العسكرى ـ اللبنة الاولى على صعيد التعاون العربى الشامل ، وأول مجالات التعاون المتوقع أن تقطع فيه الدول العربية شوطا كبيرا بخطى سريعة وثابته ، بالنظر الى اهمية وحيوية توفير الضمانات الاجنبية وحساسية موضوعات السلامة الاقليمية وحماية الثروات الطبيعية لدول الخليج حاليا بما قد يشكل اساسا طيبا ودفعة قوية يحتذى بها لدعم التعاون العربى فى مختلف أوجه العلاقات السياسية والاقتصادية ، لما سيطرحه التعاون العسكرى من تأكيد عملى لمفاهيم المصلحة المشتركة ووحدة المصير التى طالما أشارت اليها مختلف المواثيق العربية دون التعرض بجدية للسبيل العملى لتحقيقها .

ثانيا : دور الاطراف غير العربية فى الترتيبات الامنية)

نظرا لارتباط منطقة الشرق الاوسط وخاصة الخليج بمصالح الدول الصناعية الكبرى لاحتوائه على ٦٠ ٪ من بترول العالم ، وفى ضوء ما تعرضت له ثروات المنطقة من تهديد مباشر ادى الى المساس بالمصالح الحيوية لتلك الدول ، اصبح من الضرورى ان تلعب تلك الاطراف دورا رئيسيا فى ترتيبات الأمن المستقبلية فى المنطقة ، خاصة لدورها الحاسم فى إنهاء الاحتلال العراقى للكويت ، وما سيوكل اليها من مهام فى عملية التعمير وإعادة البناء .

وبالحديث عن دور الاطراف غير العربية فى الترتيبات الامنية المستقبلية للمنطقة يشتمل هذا التصنيف على جانبين ، الاول يخص الدول الغربية والولايات المتحدة والثانى يتعلق بدور إيران على هذا الصعيد ، والذى لا يمكن بأى حال تجاهله .

وفيما يتعلق بدور القوات الغربية والامريكية ، ففى الوقت الذى اعلنت فيه كل من فرنسا وبريطانيا عن عزمهما على سحب قواتها بالكامل من الخليج بمجرد الانتهاء من تنفيذ ما جاء بقرارات مجلس الامن فى هذا

الشأن ، أعلن القائد الامريكى فى الخليج نورمان شوار تسكوف فى مارس من العام الحالى ان بلاده على وشك التوصل لاتفاق مع دول المنطقة بشأن إنشاء مقر قيادة دائما لقواتها بالخليج ، واوضح فى هذا الصدد ان هذا المقر لن يتضمن قوات ارضية ولكن قوات جوية وبحرية ومشاه ، اسطول ، تخصص للقيام بمهام قتالية فى منطقة الخليج دفاعا عن دولها إذا ما إقتضت الضرورة ذلك .

وجدير بالذكر أن إحتفاظ الولايات المتحدة بتواجد عسكرى دائم ومستقر ومشروع فى الخليج يعد من الاهداف الاستراتيجية الامريكية التى سعت الى تحقيقه على مدى نصف القرن منذ الخمسينات ، ولقد اسهمت احداث الخليج وما انتهت اليه فى تمكين الولايات المتحدة من تحقيق هذا الهدف الحيوى الذى يتيح لها حماية مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة وضمان تدفق البترول سواء لاسواقها أو اسواق حلفائها من الدول الغربية واليابان .. ولكن بشكل محدود وبنفقات مناسبة .

الا ان هذا التواجد يشكل ايضا عنصرا حيويا وهاما من عناصر الاستقرار فى المنطقة خاصة بعد الدرس الذى تلقته العراق على ايدى القوات الغربية والذى يخلق حاجزا من الردع فى مواجهة أية دولة تفكر فى سلوك نفس المسلك العراقى فى المستقبل .

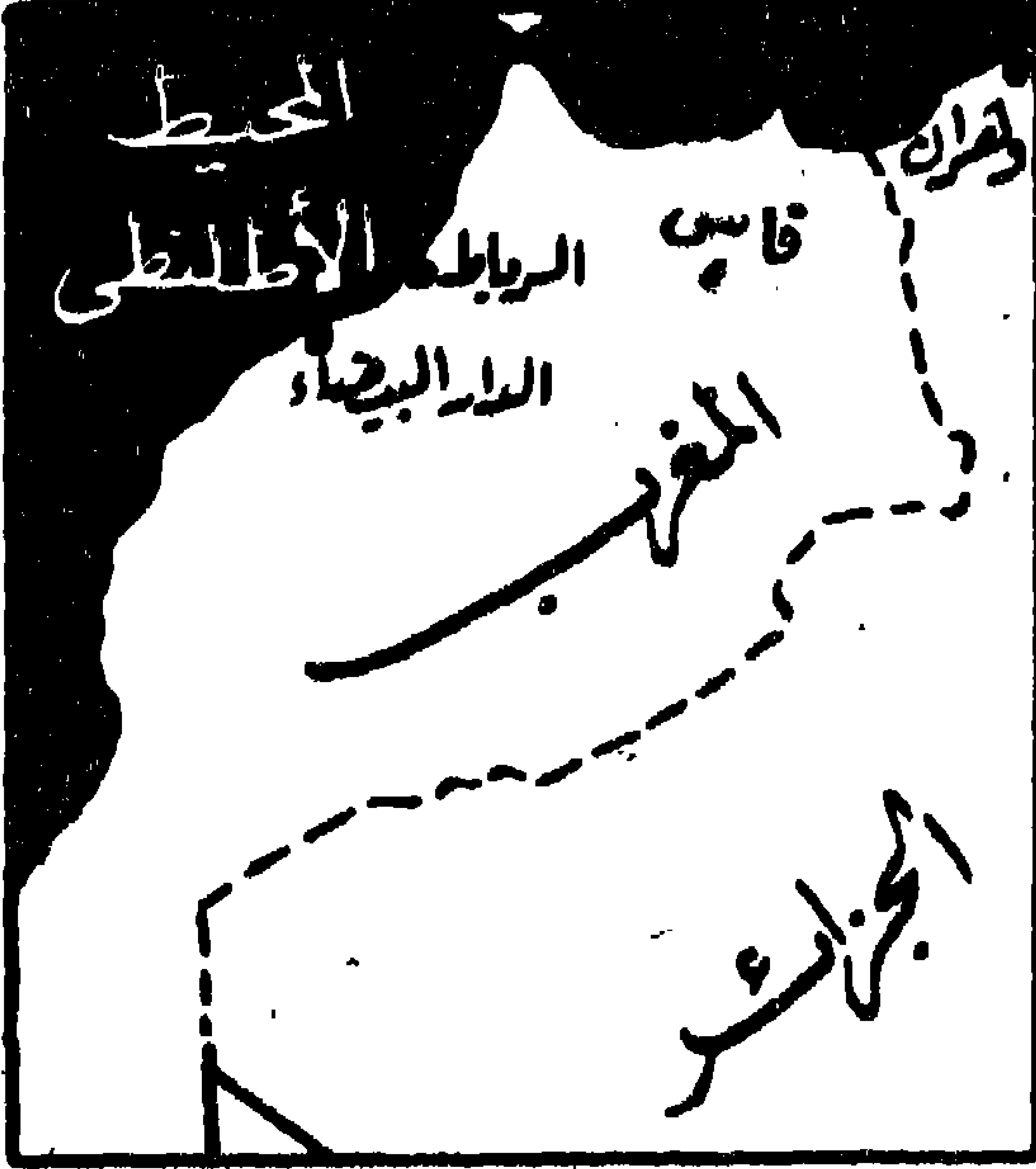
أما الشق الخاص بإيران ، ففى الوقت الذى تسعى فيه الدول العربية الى إقامة علاقات طبيعية مع إيران تهدف الى بناء الثقة وإزالة عناصر التوتر والعداء ، اتاح إعلان دمشق فى إطاره العام مشاركة دول اخرى غير عربية من دول المنطقة ـ والتى حددها بالدول الاسلامية فى إشارة ضمنية الى إيران ـ فى ترتيبات الامن المستقبلية فى المنطقة ، الامر الذى يضمن توافر عناصر التوازن لهذه الترتيبات ، وعدم ترك الفرصة لسوء الفهم إذا ما فسرت إيران الترتيبات الامنية الجماعية للدول العربية على إنها بمثابة تهديد لأمنها وسلامتها ، الأمر الذى يحقق فعالية الترتيبات الامنية المنتظرة وبلوغها الاهداف المرجوة منها .

الخاتمة :

وختاما يمكن أن نخلص الى ان أزمة الخليج قد خلقت واقعا جديدا فى الشرق الاوسط بشقيه السلبى والايجابى ، فبينما أدت الحرب الى إفتضاح أزمة النظام العربى عالميا وإتضاح مدى التفكك والانقسام بين دوله ، وما خلفته الحرب من دمار شامل لاقتصاديات كل من العراق والكويت ، فضلا عن مكاسب اسرائيل من ملابسات الأزمة ، كما أنه بتقلص النفوذ السوفيتى عالميا وعدم قدرة الدول العربية الصديقة له بالتلويح باللجوء اليه وقت الحاجة ، مع إقتراب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية وارتباط ذلك بسعى المرشحين لخطب ود اسرائيل ، مما قد ينعكس على مدى استعداد الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على اسرائيل للتحرك بجدية نحو التسوية السلمية لأزمة الشرق الاوسط بمختلف جوانبها .

الا أنه فى الوقت ذاته تحمل الأزمة فى طياتها عناصر ايجابية عدة تتمثل فى التطور الطارىء على الوعى السياسى العربى و انتعاش مفاهيم العمل العربى المشترك فى مختلف اوجه العلاقات ، فضلا عما قد تتيحه الأزمة من ميلاد للديمقراطية فى العالم العربى بما يدعم الاستقرار وجهود التنمية ، يضاف الى ذلك كله ما اتاحته احداث الخليج بشكل غير مباشر من فرصة جديدة ـ وربما الاخيرة بحق ـ للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، الأمر الذى يجعل من أزمة الخليج وحربها بمثابة نقطة التحول الرئيسية فى التاريخ العربى الحديث وعلى صعيد الشرق الاوسط ، والمنتظر ان يعقبها ـ شأنها فى ذلك شأن سائر الحروب عبر التاريخ ـ تكاتف شعوب المنطقة فى جهود البناء والتعمير والتنمية لمداواة آثار الدمار والتخريب التى خلفتها الحرب ، وبحثا عن مستقبل اكثر اشراقا ورخاء . □

تقـــريـــر



مشكلة الصحراء الغربية

وبداية النهاية

أحمد مهابه

● يأتى هذا التقرير فى السادس من سبتمبر ١٩٩١ ، وهو نفس اليوم الذى بدأ فيه بصفة رسمية وقف اطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو فى الصحراء الغربية ، لتبدأ مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للتحضير للاستفتاء المقرر اجراؤه فى ٢٥ يناير ١٩٩٢ ، وهو الاستفتاء الذى ارتضته المغرب وجبهة البوليساريو ، وطالبت به منظمة الوحدة الافريقية فى قمة نيروبى الثانية عام ١٩٨١ ، ثم فى مؤتمر نيروبى لوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية فى فبراير عام ١٩٨٢ . وقد وصل الفوج الأول من بعثة الأمم المتحدة الى المنطقة وتضم مائة عسكرى ، ١٤٠ مدنى .

ويتم هذا الاستفتاء وفق الخطة التى وضعها السكرتير العام للأمم المتحدة ، والتى صادق عليها مجلس الأمن الدولى فى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، وهذا التقرير يتضمن جزءين على النحو التالى :

الجزء الأول : ويشمل الاقتراحات التى قدمها كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية لحل مشكلة الصحراء ، وهى الاقتراحات التى ووفق عليها من طرف كل من المغرب وجبهة البوليساريو فى ٣٠ اغسطس ١٩٨٨ ، والتى تحدد دور مجلس الأمن ومهمته ووظائف الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، ووقف أطلاق النار ، ثم الاستفتاء والاجراءات المرتبطة بها .

الجزء الثانى : ويشمل مخطط التسوية المقترح من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، والذى يتضمن بدوره مقدمة عامة ثم العناصر الاساسية لمخطط التسوية ، وبعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء ، والفترة الانتقالية ، والوجود العسكرى المغربى ، وايداع قوات كل طرف فى مواقع متفق عليها ، ثم تنظيم ومراقبة الاستفتاء بما فيها لجنة تحقيق الهوية وتسجيل الناخبين ، ثم اللجنة التى ستقوم باجراء الاستفتاء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتعليق القوانين التي يمكن ان تعرقل عملية الاستفتاء وغير ذلك من التفاصيل التى تشكل نسيج عملية الاستفتاء ، الذى سيحسم الخلاف بين المغرب والبوليساريو حين يحدد الشعب الصحراوى هويته كجزء من المملكة المغربية أو كدولة مستقلة .

وقد ذكر السيد (بيريز دى كويلار) فى كلمته فى جنيف بمناسبة مؤتمر اعلان المساهمات فى عملية

الاستفتاء ، أنه سيكون للمفوضية السامية للاجئين دور أساسي في إطار بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، وانه من البديهي ألا يجرى الاستفتاء بدون دعوة حرة للذين يشاركون فيه الى مسقط رأسهم ، وعليه يتعين علينا أن نعمل على توفير كل الظروف الضرورية من أجل اجتياز هذه المرحلة المهمة من المسلسل الذى نحن بصدد القيام به على أحسن وجه ودون عراقيل . وأوضح بيريز دى كويلار أن الوثيقة التى بعث بها الى اللجان الدائمة بنيويورك مرفوقة بمذكرة الحادى والثلاثين من مايو ، والتى تضم جميع التفاصيل التقنية لميزانية المفوضية السامية للاجئين ، والتى تقدر حاجياتها بـ ٣٤,٥ مليون دولار ، وانه بمجرد مايتوفر لها الدعم المالى فان المفوضية السامية ستشرع في بالقيام بثلاث مهام محددة في مخطط الامم المتحدة هى مايلي :

اولا :ـ تحديد وتدوين الرغبة في العودة لكل صحراوى لدى تسجيله باللائحة الانتخابية .

ثانيا :ـ منح الوثائق الضرورية للاشخاص المعنيين وتنظيم عودتهم .

ثالثا :ـ اقامة وتسيير مراكز استقبال الصحراويين العائدين وذلك بتعاون مع بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية .

واضاف السيد بيريز دى كويلار انه من أجل احترام البرنامج الزمنى المصادق عليه من طرف مجلس الامن والجمعية العامة فإنه يتعين الشروع في مسلسل العودة فور انتهاء اشغال لجنة تحديد الهوية على ان يتم الانتهاء منه في ظرف ستة اسابيع ، وان جميع التدابير التحضيرية قد اتخذت من طرف المفوضية السامية للنهوض بالمهمة المنوطة بها .

وأكد السكرتير العام للأمم المتحدة بشدة على أن برنامج اعادة الصحراويين الذين يتعين على المفوضية السامية للاجئين تنفيذه يشكل في هذه الحالة بالذات عنصرا اساسيا لمقترحات التسوية لا يمكن بدونه تنظيم استفتاء قانونى وشامل ، وانه لهذا السبب اوصى بعدم توجه بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء اذا لم يتم رسميا التأكد من حلول هذا التاريخ ، وان المساهمات التطوعية المطلوبة ستكون متوفرة بشكل كامل في الوقت المناسب من اجل تنفيذ برنامج اعادة الصحراويين .

اما (جوهانس مانس) الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة والمدير الادارى لوزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية ، فقد اعلن ان هدفه هو تطبيق كل مخطط السلام الاممى ، ولا شئ غير المخطط ، وان مهمته هى تنظيم استفتاء تقرير المصير بطريقة عادلة ودون ضغوط ، غير ان ذلك لن يمنعه من ان يطلب من المغرب الغاء أى قانون أو اجراء قد يعطل سير المسلسل الجارى .

وبعثة الأمم المتحدة من أجل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية تتكون من بضع مئات من المدنيين ورجال الشرطة والعسكريين وتبدأ على الفور انتشارها على الميدان لتكون جاهزة يوم وقف اطلاق النار ، وانه باستثناء ٦٥ الف رجل ستبقى في مواقعها الدفاعية على طول الجدار الأمنى تحت المراقبة الاممية تبقى أمام المغرب مهلة (١١) احد عشر اسبوعا لسحب ماتبقى من قواته من الصحراء ، حسبما صرح بذلك (جوهانس مانس) في الخامس من اغسطس ١٩٩١ .

ويحرص الممثل الخاص للسكرتير العام على الاستعانة بعدد محدود من المراقبين عندما تنطلق الحملة لاجراء الاستفتاء ، وسيكون الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة محاطا بفريق يتألف من ثلاثة الاف رجل ، من بينهم ١٦٩٥ عسكريا ويرى أن ذلك هو أدنى مايمكن ان ينجز به عمل جيد في نطاق ميزانية تقدر بـ ١٨٣ مليون دولار ، تم جمع ١٤٠ مليون منها حتى الآن (الخامس من اغسطس ٩١) أما بالنسبة لـ ٣٤ مليون فستتم في شكل مساهمات تطوعية تتمثل في تمويل عمليات نقل اللاجئين الصحراويين ولا يبقى الا مبلغ عشرة ملايين دولار .

تبادل الاتهامات والتصعيد العسكرى :

لقد كان من المعتقد بعد كل هذه الاجراءات التحضيرية لاجراء الاستفتاء ان الطريق قد اصبح ممهدا للوصول الى نهاية حاسمة لمشكلة دامت نحو ستة عشر عاما ، لاسيما ماظهر من حرص (بيريز دى كويلار) الذى اوشكت مهمته كسكرتير عام للأمم المتحدة أن تنتهى بنهاية هذا العام ، على أن يختم حياته في خدمة السلام العالمى والمنظمة الدولية ، بانهاء التوتر في منطقة الصحراء الغربية وتحقيق السلام بها حسبما اعلن هو نفسه ان هدفه هو انهاء ملف الصحراء قبل نهاية العام الحالى ، بل وبالتحديد قبل نهاية شهر نوفمبر ، وهو أجل اقصر من الأجل الذى سبق أن اعلن من جانب الأمم المتحدة ... هكذا كان يأمل المراقبون .

لكن الأحداث التى وقعت والتصعيد العسكرى الذى حدث بين المغرب وجبهة البوليساريو اثار قلق السكرتير العام للأمم المتحدة الى الحد الذى وجه فيه نداء الى كل من المغرب والبوليساريو يناشدهما فيه وقف هذا التصعيد العسكرى والالتزام بتعداتهما تجاه خطة السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق السلام في الصحراء ، وتعبيرا عن هذا القلق بحث (بيريز دى كويلار) في السابع والعشرين من اغسطس الماضى في جنيف مع كلا الطرفين مسألة انتشار البعثة العسكرية والمدنية للأمم المتحدة في الصحراء بعد ان يتم وقف اطلاق النار في السادس من سبتمبر ١٩٩١ .

واول العقبات التى بدأت تثور في طريق الاستفتاء النقد الشديد والشروط العديدة التى وجهها العاهل المغربى الملك الحسن الثانى الى بعثة الامم المتحدة المكلفة

بالاشراف على اجراء الاستفتاء ، وذلك في خطابه في ٢٠ أغسطس الماضي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب . فقد اتهم الملك الحسن بعثة الامم المتحدة بأنها لم تحترم شروط المغرب وخاصة البرنامج الزمني الذي حدد لها للقيام بمهمته ، من ذلك الشرط المتعلق باستشارة رؤساء القبائل (للجنة التعريف) التي ستحدد من الذي سيصوت ومن الذي لا يصوت ، وانه كان من اللازم ان تقوم هذه اللجنة بعملها مدة (١٦) اسبوعا قبل موعد (٦) سبتمبر ، إلا ان هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن (٢٠ اغسطس) .

كذلك يرى الملك الحسن انه كان من اللازم ان توضع اللوائح وان يتم الاعلام عنها وتحديد كيفية الادلاء بالاسماء بالنسبة للذين يعتبرون انفسهم ليسوا في اللائحة الاولى ، بينما كان من اللازم ان تجتمع هذه اللجنة مدة اثنى عشر اسبوعا قبل موعد (٦ سبتمبر) ، إلا انها لم تجتمع ، كما يوضع الملك الحسن الثاني انه كان من الواجب ارسال لجنة متنقلة متفرعة عن اللجنة الكبرى للتعريف بالاشخاص وان تعمل هذه اللجنة الفرعية لمدة تسعة اسابيع ، إلا انه لم يقع الى الآن شيء من ذلك ، وانه كان من اللازم ان يحدد اخر اجل لقبول الافراد الذين يريدون تسجيل انفسهم في اللوائح ، وهو ما كان يجب ان يتم خلال شهرين قبل (٦ سبتمبر) ، ويضيف الملك الحسن الى شروطه انه كان من واجب الامم المتحدة ان تتفق معه على مقاييس ومعايير اعتبار هذا الشخص او ذاك صحراويا له حق التصويت ، وكان من الواجب ان يتم الاتفاق على اسئلة يجب ان يرد عليها كتابة في نفس الورقة فيما يخص معيار الهوية .

وآخر هذه الشروط التي يضعها الملك الحسن للبدء في اجراء الاستفتاء انه يجب التوصل بين المغرب والامم المتحدة الى اتفاق بخصوص الحالة الادارية والسياسية ، أو هما معا ، لما يسمى (بالمينورسو) إلا أن شيئا من ذلك لم يتم ولم يبق على تاريخ (٦ سبتمبر) إلا عشرون يوما مما يعتبر نوعا من التعجيز ، ويصر الملك الحسن على ان تحترم الامم المتحدة المواقيت والمراحل التي بدونها لا يمكن ان تبدأ عملية الاستفتاء ، الامر الذي يعتبرها الملك الحسن شروطا جمة لا يمكن ان يتم الاستفتاء بدونها

ويرجع هذا التصعيد في العمليات العسكرية ، الى تبادل الاتهامات بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو ، وقد قدم الخطاب الاعلامي المغربي تفسيرا لاسباب التصعيد العسكري الذي قام به الجانبان وشرح ذلك بان بناء الجدار الأمني داخل الاراضي المغربية على بعد من خط حدود الصحراء الغربية ، لتمكين القوات المسلحة المغربية من القيام بعملها الدفاعي بحيث لا تصل عملياتها بأى حال من الاحوال الى اراضي البلدين المجاورين ، الجزائر وموريتانيا ، وان المنطقة المجردة من السلاح الواقعة بين خطي الدفاع وخط حدود الصحراء الغربية كانت على الدوام تحت مراقبة وحدات القوات المسلحة المغربية المرابطة في الصحراء ، الا ان معلومات دقيقة ومتطابقة ادلى بها مؤخرا بعض الذين التحقوا بالمغرب بعدما فروا من صفوف جبهة البوليساريو ، ان هذه الاخيرة كانت تسرب عناصر مدربه ومسلحة الى هذه المنطقة المجردة من السلاح وحددوا مهمتها في القيام بعمليات ارهابية داخل الصحراء الغربية بهدف عرقلة وتأخير عملية التحضير لاستفتاء تقرير المصير ، والحيلولة دون اجرائه في ظروف آمنه .

وأضاف الخطاب الاعلامي المغربي من خلال صحيفة (الاتحاد الاشتراكي) انه اعتبارا للمسئوليات التي يتضطلع بها المغرب من اجل استتباب الامن في الصحراء الغربية بكاملها ، فان القوات المسلحة المغربية قامت وتقوم بعمليات تمشيط وتطهير في المنطقة المجردة من السلاح ، وان اذاعة البوليساريو لنبأ قالت فيه ان الطيران المغربي قد شن غارات على منطقة (نيفارتي) وانهم اسقطوا احدى الطائرات المغربية ، هذا الخبر يؤكد في نظر الصحيفة المغربية اعتراف البوليساريو بانها سربت الى المنطقة المنزوعة السلاح عناصر مسلحة وانهم كانوا يستعدون للقيام باعتداءات على التراب المغربي قبل وقف اطلاق النار والقيام بعمليات ارهابية بعد ذلك اثناء عملية الاستفتاء لخلق جو من التوتر وعدم الاستقرار واحداث فوضى داخل الاقاليم الصحراوية المسترجعة ، وذلك من خلال ايجاد موضع قدم لهم بالمنطقة المغربية الواقعة بين الجدران الامنية والحدود المغربية - الجزائرية ، والمغربية - الموريتانية ، الامر الذي دعا السلطات المغربية الى اصدار أوامرها لقواتها المسلحة للقيام بعمليات تمشيط واسعة بين الجدار الأمني وحدود الصحراء .

كما اتهمت المغرب جبهة البوليساريو بانها سربت نحو خمسة وعشرين عربة مصفحة الى المنطقة منزوعة السلاح في الاقاليم الصحراوية .

إلا أن مصدر من المخابرات المغربية قد صرح لوكالة رويتر في الرباط بانه لا مانع الان من اعلان وقف اطلاق النار في موعده بعد أن حقق الجيش المغربي اهدافه وسيطر على كل الاراضي الصحراوية بعد المعارك الاخيرة ضد قوات البوليساريو .

ومن جهة أخرى بعث رئيس جبهة البوليساريو يوم الخامس من سبتمبر ١٩٩١ برسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة يلفت فيها انتباهه حول مخاطر تصعيد المغرب للتوتر في المنطقة واتهم القوات المغربية بانها تلقت اوامر بالاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية في الثماني

والاربعين ساعة القادمة ، فى حين ان القوات الصحراوية رابضة فى مواقعها تنتظر اصحاب القبعات الزرقاء لتخضع لمراقبتها ، وقد رد المغرب على ذلك باتهام البوليساريو بحشد قواتها فى منطقة (نيفارتى) .

ومشكلة التصعيد العسكرى فى المنطقة ليست هى المشكلة الوحيدة ، بل ثمة موجه من الاعتراض المتصاعد من جانب الاحزاب المغربية وخاصة اكبر حزبين فى المغرب وهما حزب (الاستقلال) وحزب (الاتحاد الاشتراكى) اللذين يعترضان على ماجاء فى تصريحات الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة حول موضوع الاستفتاء ، فقد اعتبر الحزبان هذه التصريحات قد تضمنت تأويلات خاطئة تمس سيادة المغرب على مناطقه الصحراوية المسترجعة ، وانها تجاهلت المعطيات التاريخية بالمنطقة وخاصة ممارسة الاستعماريين الفرنسى والاسبانى فى فترة الخمسينيات ومابعدها ، كما اعتبر الحزبان المغربيان ان هذه التصريحات تعتبر تشكيكا فى اللوائح التى تقدم بها المغرب للأمم المتحدة فى الفترة الاخيرة والتى تتضمن قائمة بمائة وعشرين (١٢٠,٠٠٠) ألف اسما ينحدرون من الصحراء سبق للاستعمار ان ابعدهم عنها قسرا وبالقوة ، كما اتهمت ممثل السكرتير العام بأنه حاول اقحام منظمة الوحدة الافريقية فى موضوع الاستفتاء بالرغم من معاداتها السياسية للمغرب بعد قبولها للجمهورية الصحراوية عضوا بين صفوفها ، كما تعتبر الاوساط الاعلامية المغربية ان بعثة الأمم المتحدة التى تشكلت من عسكريين ومدنيين لتنظيم اجراء الاستفتاء ، لا توجد لديهم أية فكرة عن حقيقة القضية المطروحة ويبدون وكأنهم لا يفرقون بين ماجرى (فى ناميبيا) وبين حقيقة الوضع فى المغرب ، الامر الذى يشكل فى نظرهم عنصرا للتشكيك فى مصداقية وفعالية بعثة الأمم المتحدة ، الأمر الذى تخلص منه الصحافة المغربية الى القول بان التصريحات التى أدلى بها ممثل الأمين العام لجريدة (لوموند) الفرنسية توحى بان تنفيذ خطة الأمين العام قد تتخذ مسارا منحرفا ، مما قد يجعل طلب المغرب تأخير وصول أعضاء البعثة طلبا فى محله ولها كل الحق فيه .

مما سبق يتضح ان الصحافة المغربية تثير مشكلتين اساسيتين :

المشكلة الأولى : مطالبة المغرب باضافة صحراويين جدد الى القوائم التى أعدتها بعثة الأمم المتحدة المشرفة على اجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية ، والتى تعتمد بصورة اساسية على الاحصاء الاسبانى الذى جرى لسكان الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ .

والمشكلة الثانية : هى اعتراض الاحزاب المغربية على السماح لمنظمة الوحدة الافريقية بارسال مراقبين عنها فى عملية الاستفتاء .

ونلقى فيما يلى الضوء على كل من المشكلتين من وجهة النظر المغربية :

(أولا) مشكلة القوائم المغربية : ـ

لقد تقدم المغرب ، كما أوضحنا بقائمة جديدة تحتوى على مائة وعشرون الفا من اسماء الصحراويين الذين تقول عنهم المغرب إنهم غادروا (الساقية الحمراء) و(وادى الذهب) بعد الهجمة الاستعمارية للجيوش الفرنسية والاسبانية عام ١٩٥٧ ، وكذلك الصحراويين الذين اجبروا على مغادرة الاقاليم الصحراوية بعد القمع الذى قامت به السلطات الاسبانية بعد احداث يونيو ١٩٧٠ واختطاف الشهيد (البوصيرى) وانه خلال الفترات التى تلت عامى ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ فان عددا من الأفراد والعائلات الصحراوية قد اضطرت لمغادرة الصحراء واستقرت فى مدن وقرى مغربية ، وأن من حق هؤلاء الاشتراك فى الاستفتاء المزمع اجراؤه فى الصحراء الغربية ، ويصل عدد هؤلاء فى نظر المغرب الى نحو ثلاثين الفا .

كذلك يقول المغاربة ان الوثيقة الوحيدة المقبولة لدى الأمم المتحدة هى الوثيقة الاسبانية التى ترجع الى سنة ١٩٧٤ ، اى بعد العملية العسكرية الفرنسية ـ الاسبانية المسماه بعملية (ايكوفيون) عام ١٩٥٨ ، وهى العملية التى ادت الى طرد الآف السكان من الصحراء الغربية بالقوة من طرف المحتلين الاسبان ، كما أن بعض الصحراويين الاخرين فى مدن المغرب (كسيدى افنى) و(طانطان) و(تارودانت) و(اجادير) كانوا قد ولدوا فى (الساقية الحمراء) و(وادى الذهب) قبل أو بعد سنة ١٩٥٨ ، ومن حق هؤلاء ان يشاركوا فى الاستفتاء ، وانه ينبغى الرجوع الى وثائق الارشيف الفرنسى والموريتانى خلال المرحلة الاستعمارية للحصول على احصاء أكثر مصداقية للسكان الذين ينتمون للاقاليم الصحراوية .

وكثير من هؤلاء كانوا مناضلين فى جيش التحرير من أجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسبانى ولهم الحق فى الصحراء ، كما أن لهم الحق فى الاستفتاء ، لانهم خرجوا بالقوة وكانوا ضحايا للسياسة الاستعمارية ولم يلجأوا الى قرى ومدن المغرب باختيارهم ، ويعتبر المغرب هذا الموضوع عنصرا اساسيا فى ملف الصحراء الغربية لا يمكن اهماله او تجاوزه .

(ثانيا) مشكلة تمثيل منظمة الوحدة الافريقية كمراقب : ـ

فقد صرح (جوهانس مانس) ان لمنظمة الوحدة الافريقية دور متميز تضطلع به فى مسلسل السلام ، وفى رأيه ان الامر يتعلق بنزاع افريقى يجب حله فى اطار افريقى ، لكن الاعلام المغربى عبر عن عدم موافقة المغرب على أن يكون هناك وفد من الوحدة الافريقية كمراقب لعمليات الاستفتاء ، لان منظمة الوحدة

الافريقية كانت ترغب فى البداية فى اجراء هذا الاستفتاء ، الامر الذى قبله المغرب بحسن نية ، إلا أن منظمة الوحدة الافريقية ضربت بعد ذلك صفحا عن اجراء هذا الاستفاء ومايقوم عليه من مبادىء واعترفت بالبوليساريو كدولة قائمة فى حين انه ليس للبوليساريو لا دولة ولا ارض ولا موارد ولا حتى الماء الذى يشربون منه ، وكل ذلك يجعل منظمة الوحدة الافريقية فى نظر المغاربة فى موقف لا يؤهلها للقيام بدور الحكم ولا حتى بدور الملاحظ النزيه ، لانها اتخذت موقفا دون أى اعتبار لسكان الصحراء ولا لمصلحة الدول المجاورة لهذه المنطقة ، وهذا مايجعل المغرب يعارض وجود ممثلين للمنظمة اذا رأت الأمم المتحدة ان ذلك ضرورى لاجراء الاستفتاء ، على حد تعبير الصحافة المغربية .

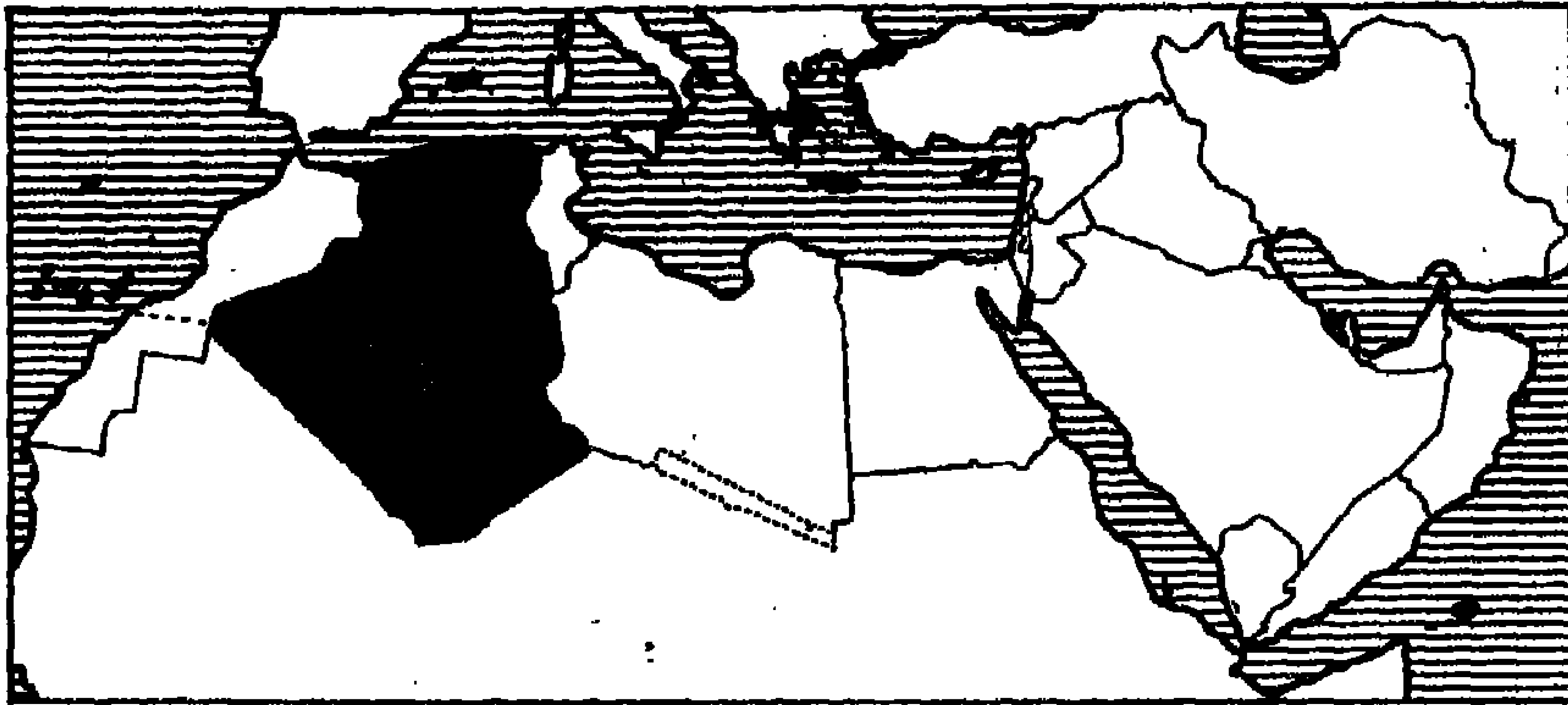
ذبل ان الاعلام المغربى يعمم هذا الموقف من كل منظمة اخرى يراد لها ان تلعب دور الملاحظ فى عملية الاستفتاء ، حيث لا توافق عليها اذا كانت هذه المنظمات قد اتخذت مواقف مساندة للبوليساريو ولم تبد اى اهتمام للموقف المغربى ، وذلك بحجة ان ممثلى مثل هذه المنظمات لن يجدوا حسن الاستقبال من جانب الصحراويين لانهم لا يتعاطفون معهم .

وثمة مشكلة اخرى يثيرها الاعلام المغربى وتتعلق بسلطات الممثل الخاص للسكرتير العام على المنطقة الصحراوية ، والتى ستكون بالضرورة على حساب الادارة والسيادة المغربيتين فى هذه المناطق ، حيث اتهمت الصحافة المغربية (جوهانس مانس) القائل بانه سيطلب من المغرب الغاء اى قانون او اجراء قد يعرقل سير المسلسل الجارى لاجراء الاستفتاء ، حيث يعتبر ذلك مساسا بسيادة المغرب الكاملة على اراضيه الصحراوية المسترجعة بمقتضى اتفاق علنى ومشروع بين المغرب واسبانيا ابرم عام ١٩٧٥ ، وهو اتفاق مازال العمل جاريا به حتى الساعة وعلى اساسه تمت تصفية الاستعمار وجلاء القوات الاسبانية ، كما ان المغرب يمارس سيادته على هذه الاقاليم الصحراوية بناءا على قرار محكمة العدل الدولية التى اعترفت فيه بوجود روابط قانونية وتاريخية بين المغرب والمناطق الصحراوية قبل وقوعها تحت سيطرة الاستعمار وقبل ان يتجزأ المغرب بفعل السيطرة الاستعمارية ، ويقول المغرب ان هذه الوثيقة سجلت ضمن وثائق الامم المتحدة كما يعتبر ذلك ردا على ماابداه ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة من استغراب ودهشة عندما تقدمت الحكومة المغربية بلوائح جديدة تطلب فيها اضافة صحراويين جدد بلغ عددهم مائة وعشرون الفا .

هذه بصفة عامة بعض الخلافات فى وجهات النظر وبعض المشاكل الطارئة التى تجعل مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام صعبة وتجعل بداية النهاية لمشكلة استمرت نحو ستة عشر عاما محفوفة بالمخاطر ، الا ان رغبة الجميع وخاصة فى منطقة المغرب العربى فى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة ، قد توفر الظروف المناسبة لتحقيق ذلك ولمنح بيريز دى كويلار وساما جديدا يعلق على صدره يوم يودع لاخر مرة الأمم المتحدة .

تقـــريـــــر

أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربى



أحمد مصطفى العملة

يثير ما حدث مؤخرا من أحداث الصدام العنيف بين النظام الحاكم والاصوليين الاسلاميين فى الجزائر تساؤلات كثيرة حول ما اذا كان من الممكن ان يسفر ذلك عن تداعيات على بقية دول المغرب العربى وخاصة تونس والمغرب . وتتراوح هذه التداعيات المحتملة او الممكنة ما بين الصدام بين الاصوليين الاسلاميين ونظم الحكم فى البلدين ونجاح أيهما فى الاحتفاظ بالسلطة او القفز عليها مع أستبعاد بقية الاطراف الاصيلة او الموالية لها وأغلاق الساحة السياسية وتأميمها لحسابها ، او أستمرار الأوضاع على ما هى عليه بمعزل عما حدث فى الجزائر .

بعبارة أخرى يصبح السؤال هو مدى أحتمال ان تتحول الجزائر ، اذا ما نجح الاصوليون فى الوصول للسلطة ، الى ايران جديدة فى الوطن العربى . والتداعيات المحتملة لذلك سوف تكون بلا شك أقوى وأشد مما أحدثته الثورة الايرانية ، حيث ان الجزائر دولة عربية سنيه وليست دولة فارسية شيعية كما هى حالة ايران ، وهو ما شكل حائلا دون إحداث تأثير مباشر او تصدير الثورة . وأجمالا يمكن الجزم بأن ما شهدته الجزائر خلال شهر يونيو الماضى سيكون له تداعياته على بقية دول المغرب العربى خاصة تونس والمغرب للارتباط العضوى بين الدول الثلاث الا أن حجم وطبيعة ومدى هذه التداعيات تحدده عوامل كثيرة ومتداخلة يمكن إجمالها فى النقاط التالية :ـ

أولا : العوامل المحددة لصعود وهبوط الجماعات الاسلامية :

١ ـ ازمة الهوية :

يلعب الاحساس المتنامى بهوية محددة أو التشتت بين عدة هويات دورا كبيرا فى أنتشار أو محدودية الحركات الاسلامية فى الجزائر وتونس والمغرب . ففى الجزائر تبدو أزمة الهوية هى أخطر الأزمات التى يواجهها المجتمع على الاطلاق ، حيث انه منقسم على نفسه بين اصحاب الاتجاه العروبى والداعين الى الهوية الاسلامية والمتفرنسين والذين يدعون الى آفريكانية الجزائر إستنادا الى القوة السياسية للبربر وهؤلاء يشكلون ٣٥ فى المائة من اجمالى السكان ويزيد عددهم عن خمسة ملايين نسمة يتحدثون اللغة البربرية (الامازيغية) . يظهر الصراع العنيف بين هذه الاتجاهات واضحا بشدة فى الجدل الدائر حول حملة التعريب فى الحكومة والنظام التعليمى والاعلامى والثقافى . فالبربر يرون ان هذه الحملة سوف تلحق بهم اضرارا معنوية ومادية ضخمة وهم يطالبون الحكومة

الجزائرية بالاعتراف بكيانهم الثقافى داخل اطار الدولة وفى هذا الشأن قد يكون من المفيد الاشارة الى الاضرابات والمظاهرات العارمة التى اشعلها عناصرهم فى جامعات الجزائر وتيزى أوزو عاصمة منطقة القبائل (معقل البربر) خلال عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ للمطالبة بالاعتراف الرسمى باحياء الثقافة البربرية داخل البلاد . يقف مع هؤلاء أيضا ضد التعريب أصحاب الاتجاه الفرانكوفونى الذين يعتبرون الجزائر امتدادا حضاريا لفرنسا .

فيزعم البعض انه قد ترسخ فى الجزائر واقعا فرنسيا واعتيادا اجتماعيا تجاه فرنسا كلغة وحضارة وثقافة وفكر . بعد نحو ١٣٠ عاما من الاحتلال . والموالون لفرنسا يسيطرون على المناصب العليا فى هيكل إدارة الدولة ويزيد من استماتتهم فى مقاومة حملة التعريب مصالحهم القوية مع فرنسا .

ويقف الداعون الى افريكانية الجزائر مع المتفرنسين والبربر فى رفضهم للتعريب لان المجال الحيوى الحقيقى للجزائر فى نظرهم هو فى أفريقيا ومن ثم فانه لا يمكن التضحية بالفرنسية من أجل العربية .

يتضح مما سبق ان هناك أزمة هوية عميقة ساعدت بلا شك على بروز وتصاعد الحركات الاصولية الاسلامية ، باعتبار ان الاسلام كعقيدة سماوية راسخة فى الوجدان الجزائرى يمكنه حسم مثل هذا التشتت والانقسام وانها الهوية الأجدر بالأنتماء اليها خاصة وان جميع الاطراف بما فيها البربر مسلمون سنة ، وقد يفسر ذلك أحد عوامل قوة انتشار الحركة الاصولية الاسلامية فى الجزائر كما ظهر مؤخرا .

أما فى تونس فان المجتمع لا يعانى من أزمة الهوية بنفس الحدة القائمة فى الجزائر ، ذلك لأن تونس تتمتع بتمازج دينى وعرقى . فالهوية العربية الاسلامية واضحة لا لبس فيها وليست محل جدل على الرغم من ان الرئيس السابق الحبيب بورقيبة حاول ضرب الهوية التقليدية للمجتمع منذ الاستقلال وحجم كثيرا من حضور الدين على المستوى الرسمى حيث حل الأوقاف والوظائف التقليدية للمجلس الشرعى وقام بتصفية جامعة الزيتونة وعمم التعليم الموحد .

بصفة عامة يوجد فى تونس تجانس أثنى باستثناء مجموعات محدودة للغاية من البربر والاباضية واليهود والمسيحيين وهم لا يشكلون قوة أو تأثير كبير على هوية تونس العربية الاسلامية . تتميز تونس أيضا بان هناك تلازم قوى بين العروبة والاسلام فلا مجال للصراع الذى يشهده الشرق العربى بين القومية العربية والاسلام فكلاهما لدى التونسيين لا ينفصمان . وإضافة الى ذلك فإن الحضور الفرنسى داخل تونس ليس بالقوة نفسها فى الجزائر .

لكن سياسات بورقيبة السابق الاشارة اليها أحدثت شرخا فى الاحساس بالهوية داخل المجتمع مما ساعد الحركات الدينية على الاعتماد فى احد ركائزها على كونها تطرح للمجتمع هوية قوية متأصلة فى تاريخ المجتمع أما المجتمع المغربى فانه لا يعانى الى حد كبير من الاحساس بازمة الهوية لان الخيار الاسلامى العروبى محسوم منذ أمد بعيد . والدولة نفسها تستمد احد مصادر شرعيتها من الشرعية الدينية والملك الحسن يطرح نفسه كأمير للمؤمنين وسليل آل بيت النبوة وهو يقوم بنشاط واسع فى مجال رعاية الدين وخدمة الانشطة المتعلقة به ، وعلى الرغم من ان البربر يشكلون ٣٣ ٪ من السكان الا انهم مندمجون تماما داخل المجتمع نظرا لانهم مسلمون سنة يتحدثون العربية كما ان الحسن عمد الى استقطابهم لحماية عرشه ، فأصبح معظم عناصر الحرس الملكى واجهزة الأمن من قبائل البربر . هذا الاستقرار الشديد فيما يتعلق بمسألة الهوية حصن المجتمع المغربى من تنامى الظاهرة الأصولية .

ونخلص من ذلك الى أن أزمة الهوية قوية وعنيفة فى الجزائر ، وسيطة فى تونس ، محدودة فى المغرب ومن ثم يمكننا ان نرصد احد اسباب النفوذ القوى الذى حازته الحركة الاصولية فى الجزائر بدرجة اكبر عما فى تونس والمغرب .

حيث استخدم الاسلام فى الجزائر كهوية واضحة متميزة وجامعة مانعة عابرة للفئات والطبقات . وفى تونس كانت الحركة الاصولية نتاجا فى احد ابعادها لمحاولات طمس هوية المجتمع التقليدية .

ب ـ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية :

تشترك الدول الثلاثة فى انها تعانى من أزمة اقتصادية واجتماعية تتباين وتتفاوت حدتها بين دولة وأخرى . ففى الجزائر مثلا نجد ان الدولة أتبعت منذ الاستقلال نظام رأسمالية الدولة واعتمدت ضمن توجهها الاشتراكى على تحديث القطاع الصناعى بصورة ضخمة . وقد تمكنت بالفعل من احراز نتائج إيجابية حتى أوائل السبعينات الا انها بدأت تشهد ازمة اقتصادية عنيفة أثر انهيار اسعار النفط وهو الذى كان يمثل ٩٧ ٪ من عائدات التصدير ، مما أدى الى عجز الدولة عن استيراد السلع الاساسية من الخارج وبدأ الشعب يعانى بصورة حادة للغاية . خاصة مع العجز الكلى للدولة فى مواجهة الأزمة التى زادها تعقيدا وزيادة معدلات النمو السكانى وارتفاع نسبة البطالة حتى بلغت ٢ مليون شخص وزيادة حجم الدين الخارجى الى ٢٦ مليار دولار بالأضافة الى انتشار الفساد بصورة صارخة حتى ان عبد الحميد الابراهيمى رئيس الوزراء الاسبق اعلن فى عام ١٩٩٠ ان رجال السلطة نهبوا ٢٦ مليار دولار .

وبشكل عام أفرزت سياسات الدولة التحديثية سلسلة تغييرات أجتماعية أثرت على التوازنات التقليدية في المجتمع الجزائري وادت الى بروز طبقتين متناقضتين أحداهما غنية للغاية تتحكم في ادارة البلاد من خلال مواقعها في الحزب والجيش والمؤسسات والهيئات والأخرى فقيرة مطحونة ، جزء كبير منها فئة العاطلين عن العمل او النازحين من الريف في المناطق المحرومة على أطراف المدن .

وقد اعتبر البعض أن مشروع الدولة في الجزائر قد انهار بهذه الصورة نظرا لأن الدولة كانت قد طرحت نفسها في البداية وكأنها قامت من أجل العمال والفلاحين وبعد ما يزيد عن عقدين من مشروعها التحديثي كانت النتائج عكس ذلك تماما . فكان من الطبيعي ان تتملك الجماهير مشاعر الاحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقه في قدرة النظام على تجاوز الازمة وتلبية طموحاتها وعبرت الجماهير عن يأسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات طوال الثمانينات ، كان آخرها الاضطرابات العنيفة التي إندلعت في عام ١٩٨٨ بالتالي كان المجتمع مهيأ الى حد كبير لتنامي الدعوة الاصولية الاسلامية نتجة الاساس بالاحباط الشديد والتلهف إلى مشروع بديل يلبي احتياج الشعب للعدالة والطهارة والمساواة الاجتماعية وهذا ما ركز عليه الاصوليون في الجزائر .

أما في تونس فقد تم التراجع عن التوجه الاشتراكي منذ بداية السبعينات وبدات الدولة تطبق سياسات انفتاحية حققت بعض النمو ثم أخذت في التراجع . وأدت الى ارتفاع هائل في حجم البطالة وظهور شبكات بيروقراطية استفادت بوسائل غير مشروعة في تحقيق ثروات ضخمة من خلال علاقاتها بفئة رجال الاعمال . وعندما انتهت فترة الانتعاش القصيرة وبسبب انهيار الدخل النفطي وتدهور دخول السياحة إندفعت الحكومة إلى فرض مزيد من الضرائب تحملتها فئات الموظفين والطبقات محدودة الدخل بينما الطبقة الغنية التي اثرت ثراءا فاحشا بلغ حجم تهربها الضريبي وفق بعض التقديرات حوالي ٨٠ في المائة وقد نتج عن سياسات الدولة التي ركزت على الصناعة وأهملت القطاع الزراعي الى تعرض المجتمع التونسي لخلخلة عميقة نتيجة إرتفاع البطالة وتدهور أحوال الريف ونزوح الفلاحين بإعداد كبيرة للمدن وقد تدهورت أحوال الطبقة العاملة حتى بلغ عدد اضراباتها عن العمل خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ حوالي ٢٥٠١ اضرابا وقد يكون الصدام العنيف الذي وقع بين الاتحاد العام للشغل والنظام الحاكم في ١٩٧٨ دليلا على مدى تفاقم الاوضاع الاقتصادية وقد تسبب انتشار الفساد إلى انهيار النسق القيمي للمجتمع ويمكننا القول أن سياسات الدولة أفرزت بالفعل طبقتين متناقضتين أحداهما غنية جدا ومستفزه للغاية في سلوكها المظهري مندمجة في نظام الدولة وفي الاستهلاك والاخرى فقيرة للغاية ، وبينهما طبقة متوسطة مطحونه لا يبدو لديها أى أمل في المستقبل . هذه الطبقة الأخيرة كان الخطاب السياسي للدولة يركز منذ الاستقلال على أهميتها ويأمل في أن يتحول المجتمع إلى لمة وسط مع هامش محدود من الاغنياء والفقراء فبدت الدولة أخيراً وكأنها عجزت عن تحقيق أهم أهداف مشروعها وباتت كما قيل عاجزة عن مواكبه مجتمع هي التي أحدثت فيه التحولات العميقة . لذلك كانت الصدامات بين المجتمع والدولة عنيفة للغاية يكفي في هذا الشأن الاشارة إلى أضخم ثلاث أحداث شهدتها تونس وهي اضطرابات ١٩٧٨ وحادث قفصة في عام ١٩٨٠ عندما شن شباب تونسي مسلح بدعم ليبي عمليات إرهابية ضد النظام ومظاهرات الخبز العارمة في ١٩٨٤ .

يعني ذلك أن الاوضاع المتردية في تونس كانت في حاجة الى حركة ترفع لواء محاربة الفساد والظلم الاجتماعي وتمنح المهمشين والعاطلين الأمل في غد افضل فكانت الحركة الاصولية هي البديل الصاعد والمتنامي .

أما المغرب فإنها لا تعاني من الأزمة اقتصادية بنفس حدتها في الجزائر أو تونس وعلى عكس اتجاههما للتركيز على القطاع الصناعي اختارت المغرب الاهتمام بالقطاع الزراعي نتيجة لمخاوف المؤسسة الملكية من تنامي البورجوازية المدينية أو البروليتاريا في حالة التركيز على التصنيع نظرا لان ذلك كان سيدفع الطبقتان إلى المطالبة بحقهما في المشاركة في السلطة خاصة بعد دورها المساند للمؤسسة الملكية خلال الكفاح ضد الاستعمار وبالتالي لم تؤد السياسات الاقتصادية في المغرب إلى تغييرات متطرفه في الهيكل الطبقي ولكنها عمقت إلى حد ما من الفوارق ، وساعدت على بروز برجوازيه زراعية قوية وقد يفسر ذلك غياب حضور الاصوليين الاسلاميين في الاوساط الريفية وتركزها في الاوساط المدينية بمعدلات محدودة .

ذ - الميراث والتقاليد السياسية :

الجزائر : لم يوجد هناك قبل التحول للتعددية الحزبية في شهر يوليو ١٩٨٩* مشاركة سياسية حقيقية وكان المفهوم السائد هو التعبئة) وليس المشاركة . والساحة السياسية كانت مغلقة تماما على جبهة التحرير التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتشددة والتكنوقراط . وقد عجزت الجبهة بمرور الوقت عن القيام بمهام التعبئة لاسباب كثيرة خاصة بعد أن أصابها الركود والترهل والفساد بحيث إنقطعت عنها الجماهير . وأدى التمسك بإستمرارها بصورتها تلك إلى الانتقاص من شرعيتها لدى الجماهير حيث بات ينظر بعين الشك إلى امانة الدولة في القيام بدورها المفترض بشأن تدعيم فرص الحوار بين جميع الاطراف ، وأدى هذا في مرحلة لاحقه الى أن الدولة لم تلتزم الحياد وأصبحت طرفا في

النزاع ودأبت على التدخل بشكل مباشر وغير مباشر ـ كما حدث عند تعديلها لقوانين الانتخابات بصورة اعتبرتها جبهة الانقاذ الاصولية ضارة بها : الأمر الذى شجعها على التحلل من الالتزامات الديمقراطية عندما شعرت بقدرتها على حسم الموقف .

يحذر بنا أن نؤكد على أن إنفراد جبهة التحرير ـ الحاضر الغائب ـ بالساحة السياسية كان سببا فى نجاح الحركة الاصولية الاسلامية فى حشد تأييد قطاعات وفئات عريضة من المجتمع الجزائرى الذى يتمتع بحيوية هائلة تجعله دائما فى حاجة للتأطر داخل حركة سياسية يمكنها تلبية طموحاته والتعبير بصدق عن واقعه .

تونس : يشابه الوضع السياسى فى تونس مثيله فى الجزائر قبل التحول للتعددية الحزبية فى عام ١٩٨١ عندما أقر الرئيس السابق الحبيب بورقيبه فى المؤتمر الاستثنائى للحزب الحاكم مبدأ التعددية الحزبية والمفارقة انه قد تم التحول التعددية الحزبية بعد أن وصل الحزب الدستورى الحاكم منذ استقلال الدولة لحالة ـ بالغة الضعف والوهن والفساد ومثلما هو الامر فى الجزائر ، كانت سيطرة الحزب الحاكم على الساحة السياسية واستبعاد جميع التيارات من العمل السياسى المشروع أحد العوامل التى سهلت للحركة الاصولية الاسلامية ان تصبح القوة السياسية الثانية فى البلاد ، حيث انها نجحت فى استغلال المساجد كمنابر تمكنت عن طريقها من الوصول للجماهير وهو مالم يتح لبقية التيارات . وكانت الجماهير فى إندفاعها للحركة تعبر بصورة من الصور عن ادانتها ورفضها لسيطرة الحزب الدستورى .

المغرب : على الرغم من وجود مؤسسه ملكية قوية تسندها شرعية دينية وتاريخية وتعضدها أجهزة إدارية وعسكرية فإن المغرب تميز بتجربة تعددية حزبية رائدة . ويوجد فى الساحة السياسية هناك أربعة عشر حزبا تتوزع ما بين اليمين واليسار وقد أسهم ذلك بفعالية فى عدم تنامى قوة الاصوليين الاسلاميين فى المغرب بدرجة كبيرة خاصة وأن جميع الاحزاب تعلن ارتكازها على الاسلام ، كما ان المؤسسه الملكية استغلت هذا التعدد لتحجيم القوى المعارضة لها او المرشحة للصدام معها من خلال إصطدامها بأحزاب أخرى قوية موالية للملك الذى هو فوق الاحزاب جميعا .

ثانيا طبيعة الحركات الاصولية الاسلامية فى المغرب العربى :

١ ـ المسالة الفكرية والاجتهادية (درجات التشدد والانفتاح)

الجزائر : يزيد عدد الاحزاب الاسلامية الموجودة فى الجزائر من عشرة أحزاب الا ان جهة الانقاذ الاسلامية أتبرزكأقوى حركة دينية فى الجزائر منذ ظهورها فى شهر مارس من عام ١٩٨٩ . ومن واقع نصوص تأسيسها وتصريحات زعمائها نجد انها تؤكد على سعيها للحفاظ على وحدة الصف الاسلامى ووحدة البلاد وانها معتدله ووسطية وشاملة تشجع روح المبادرة والعمل على انقاذ التراث التاريخى الاسلامى .

وينفى الدكتور عباس مدنى زعيم الجبهة صفة العنف وعدم التسامح مؤكدا ان الجهة تقبل التعايش والتكامل والتعاون الذى دعا اليه الاسلام . ويقول أيضا ان الجبهة تقبل الديمقراطية كسبيل للحوار وأسلوب للحكم ومجال للتعبير عن ارادة الشعب الجزائرى وتعرض الحل الاسلامى فى هذا الاطار.ويؤكد مدنى أيضا الحاصل على الدكتوراه من جامعة لندن فى التربية المقارنة على أن « التعددية ضرورية لكى ينتقل الحكم من فعالية لاخرى لأن الجهة الاسلامية لو كتب الله لها أن تشكل الحكومة فإنها ستبدأ أمضى جهدها وتوظف عبقريتها ، ولكن هل سيبقى دائما فى شبابها ـ ؟ أبدا لأنه لابد أن يجىء وقت تشيخ فيه وتضعف وتحتاج البلاد الى طاقة أخرى جديدة »

وفيما يتعلق بعمل المرأة صرح مدنى بأن عملها ليس حرام وانه لا قيد على حركتها سوى قيد الشرع سواء كان فى البيت أو فى العمل » .

وبالنسبة لموقف الجبهة من التعددية السياسية أعلن ان « الدولة الاسلامية تسمح بتعدد الاحزاب وان المعارضة ضرورية وهى من حق أهل الرأى وأولو العلم وان تشكيل الاحزاب وقيامها مرهون بإرادة الشعب حتى ولو كانت أحزابا غير اسلامية ، اننا نطالب بالحرية للجميع ولا نريدها أن تكون لبعض دون آخر وديننا دين المساواة ، واننا نرى التعددية الحزبية ضرورة فالدولة تدول ولا يمكن أن تدوم لبشر ولو كانت تدوم لنا ، لدامت لمن قبلنا » . وعلى الرغم من هذه التصريحات والبيانات التى قد تعكس توجها معتدلا لدى جبهة لانقاذ إلا انها فى واقع الأمر تتميز بتشدد واضح يظهر على مستوى الممارسة وفى تحركات الجبهة وتصريحات بعض قادتها وعلى رأسهم على بلحاج خطيب الجبهة واقوى عناصرها تشددا ـ وليس هناك دليل على تشدد الجبهة وراديكاليتها أكثر من إندفاعها للصدام بعنف مع الدولة خلال شهر يونيو الماضى .

ويكشف ذلك عن أن توجهات الجبهة المعدة سلفا هى تهيئة المناخ للقفز على السلطة وازاحة جبهة التحرير وانشاء دولة اسلامية قد تكون تكرارا لنموذج الثورة الايرانية ـ وبصفة عامة يتعين فى معرض بحث مدى تشدد وعنف الجبهة أن نشير الى انها ظهرت فى مجتمع كفاحى يتميز بروح متوقدة للغاية شحذتها حجم التضحيات خلال حرب التحرير لذلك قد يكون من الطبيعى أن يكون للجبهة بعضا من سمات الوسط الذى ظهرت فيه ثم أن غياب حياة ديمقراطية سليمة حال دون

ان تتمرس على السلوك الليبرالى .

تونس ـ تعد حركة « النهضة » أبرز الحركات الاصولية الاسلامية فى تونس فقد نجحت فى استغلال الظروف التى شهدها المجتمع من تغريب وفساد وتدهور اقتصادى وسيطرة الحزب الواحد فى ترسيخ أقدامها . ونجح زعيمها راشد الغنوشى أستاذ الفلسفة فى توسيع نطاق إنتشارها ونفوذها منذ أواخر السبعينات . تتميز الحركة بقدر كبير من الاعتدال والمرونه والواقعية وتتبنى إتجاها يمكن وصفه « بالاتجاه العقلانى . على مستوى الممارسة السياسية نجد أن الحركة كانت قد غيرت اسمها من حركة « الأتجاه الاسلامى » إلى حركة « النهضة » فى يناير ١٩٨٩ وصاغت برنامجا علمانيا لا يدعو لتطبيق الشريعة بل يطالب بالعودة إلى القيم والتقاليد الاسلامية كل ذلك من أجل الحصول على رخصة حزب سياسى .

كما شاركت الحركة عن طريق أحد ممثليها فى نوفمبر ١٩٨٨ فى التوقيع على ميثاق وطنى يشكل عقدا مشتركا بين كافة التنظيمات الاجتماعية والهيئة والاحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم وذلك على الرغم من انه تضمن مبادىء وأفكار تتناقض مع فكرها وفيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية أكد الغنوشى مرارا ايمان حركته العميق بها وشدد على انها لا تسعى لاقامة دولة اسلامية بل انها تحاول فقط العمل من أجل توفير مزيد من الحرية والديمقراطية الحقه فى اطار اسلامى وتعترف الحركة بشرعية الدولة القانونية بمعنى انها لا تطرح نفسها فى موقف مواجهة وتنافس على الاقل فوريا مع السلطة . ويؤكد الشيخ الغنوشى « أن حركة الاتجاه الاسلامى ليس عندها أى تحفظ تجاه أى طرف سياسى آخر سواء كان هذا الطرف اسلاميا أو غير اسلامى ، اننا لم تقدم أنفسنا على اننا نمثل الاسلام ولكن لنا رؤية للاسلام واذا كانت أطراف أخرى لها تحفظات ازاء أطراف أخرى فحركة الاتجاه الاسلامى ليس لها تحفظ ازاء أى طرف آخر يقبل الحوار والصراع الديمقراطيولا ينفى وجود غيره » ويقول ايضا « اننا نعتبر أن الشعب بعد الله هو السلطة العليا فى المجتمع فلاحق لاحد فى أن يكون وصيا عليه لانه ليس طفلا ولا سفيها بل هو خليفه الله فى أرضه ، مصريين على الجهاد من أجل الحرية هو جهاد من أجل الاسلام وان من حق كل التجمعات السياسية ان تتكتل لاستعاده الحرية المغتصبة الموءودة فى العالم الاسلامى » . وفى نص آخر يؤكد الغنوشى على أن « الحركة لا تفرض الوصاية على الشعب ولذلك فهى تحترم إرادة الجماهير أى كان خيارها » ويبلغ حد أن يقول « نحن لا نمثل وصاية على المجتمع فإذا اختار مجتمعنا أن يكون يوما ملحدا أو شيوعيا فماذا نملك نحن ؟ ! » كل هذه المرونة والاعتدال التى يبديها الغنوشى تجعل حركة النهضة متميزة للغاية عن جميع الحركات الاصولية الاسلامية فى بقية الدول العربية . وقد يرجع ذلك بالدرجة الاولى إلى انها إفراز واقع تونسى متميز ، وهو ما يعبر عنه الغنوشى بقوله « ان الحركة الاسلامية لم تظهر فى تونس فى مجتمع بدوى تسوده علاقات الفطرة بل ظهرت فى مجتمع أرهقته الحضارة وأثر فيه تقليد الغرب »

وينفى الغنوشى أنْ تكون مواقف حركته المعتدلة هذه مجرد تلاعب تكتيكى مؤكدا أن ايمانها بالحرية لديمقراطية ليس قضية ظرفية . وهو يوجه للتدليل على ذلك نقدا لاذعا لتراث الاخوان السلفى ممثلا فى جماعة الاخوان المسلمين فى مصر إذ يقول « ان حركة حسن البنا أرتكبت خطأ سياسى شنيع لا يزال متواصل وهو أن الحركة الاسلامية تقدم نفسها وصيا على المجتمع وليس طرفا سياسيا أو فكريا يستمد مشروعيته من قوة الحجة واقناع الجماهير ببرامجه ومازال ضمير الحركة الاسلامية يستنكف أن يكون حزبا ويشمئز من قضية الاحزاب ويصر على أن يكون ناطقا رسميا باسم المجتمع ، باسم الاسلام والمسلمين » وفى الواقع يكشف تحركات الحركة منذ نشأتها عن قدرة على استيعاب وفهم معطيات الواقع واعادة تمثيله والتعامل معه وفق المتاح فنجد انها نجحت فى التحول من الوعظ والارشاد والاغراق الشديد فى المثالية والاهتمام بالمسائل الاخلاقية الى الاهتمام بالابعاد الاجتماعية للواقع التونسى المتأزم وقد يكون الصدام الذى وقع بين الاتحاد العام للشغل والحكومة فى يناير ١٩٧٨ عاملا هاما أسهم فى هذا التحول ومن الواضح انها ادركت حينئذ جهلها بمشاكل الطبقة العاملة ذات الطبيعة الاجتماعية والسياسية قبل ان تكون عقائدية اخلاقية ـ على حد قول الغنوشى

المغرب ـ تبرز جماعة (العدل والاحسان) بزعامة الشيخ عبد السلام ياسين كأهم الحركات الاصولية الاسلامية فى المغرب وتتميز هذه الجماعة التى بدأ ظهورها مع أواخر السبعينات بدرجة كبيرة من الاعتدال تفوق حركة النهضة التونسية ولا تطرح الجماعة أى مضامين سياسية أو اجتماعية فهى لا تتعدى كونها حركة تطالب بالالتزام بمراقبة تطبيق الشريعة الاسلامية ومواجهة انتشار الثقافة الغربية . وتعلن الجماعة قبولها للتعددية السياسية والديمقراطية بل وتعلن قبولها لحكم الملك الحسن الثانى عاهل المغرب كأمير للمؤمنين وسليل آل البيت النبوى وتؤكد على رفضها لاستخدام العنف وتنفى انها تسعى للاستيلاء على السلطة .

ب ـ الوزن النسبى للحركات الاصولية الاسلامية :

جبهة الانقاذ : من بين ما يزيد عن ٤٠ حزبا ظهر على الساحة السياسية فى الجزائر بعد التحول الى تجربة التعددية السياسية تعد الجبهة أضخم قوة سياسية ليس فقط لان الدولة اعترفت بها كحزب شرعى فى عام ١٩٨٩ على الرغم من الحظر القانونى على تأسيس أحزاب دينيه بل لكونها تمكنت من الفوز بالاغلبية خلال الانتخابات

البلدية المحلية فى ٣٢ ولاية من بين ٤٨ ولاية و ٨٥٣ مجلسا محليات من اجمالى ١٥٤١ مجلسا لتحوز بذلك على ٥٥ ٪ من هذه المجالس بينما فازت جبهة التحرير الحاكمة ب ٣١ ٪ فقط .

وقد نجحت جبهة الانقاذ فى تحقيق انتشار كبير فى صفوف الطبقات الشعبية وابناء الطبقة الوسطى والعمال والعاطلين عن العمل وتمكنت من بناء قاعدة قوية لها فى الريف والأوساط الطلابية بالجامعات والمدارس .

حركة النهضة : استطاعت الحركة بتوجهاتها المعتدلة وقدرتها الفائقة على استغلال الأوضاع المتدهورة فى تونس فى ان ترسخ حضورها بقوة متزايدة فى المجتمع التونسى بجميع فئاته خاصة الطلاب والموظفين وقطاعات اخرى . ويمكن اعتبارها ثانى أضخم قوة سياسية فى تونس بعد الحزب الحاكم بعد ان حصلت على ١٧,٥٪ من اجمالى اصوات الناخبين خلال الانتخابات التى جرت فى ابريل ١٩٨٩ وفاز فيها حزب التجمع الدستورى الحاكم بالاغلبية بينما حصلت بقية الأحزاب على نسب طفيفة للغاية تتراوح ما بين ١ و٣,٦ فى المائة .

وقد تمكنت الحركة بطابعها البراجماتى واعتدالها فى ان تمثل عنصر جذب لشرائح كثيرة فى المجتمع التونسى .

جماعة العدل والاحسان ـ عند مقارنة حضورها فى المغرب بشعبية « الأنقاذ » او « النهضة » فى الجزائر وتونس نجد انها محدودة الانتشار ، ضعيفة التأثير وتفتقد الى زعامة كاريزمية قادرة على تعبئة الجماهير وينقصها البعد السياسى والاجتماعى فى برامجها .

وهى شبه غائبة فى الأوساط الريفية وتتمركز فى بعض الأوساط المدنية خاصة على الساحل .

ثالثا : اختيارات الدولة فى المغرب العربى تجاه الاصوليين :

اختارت الدولة فى الجزائر تقنين وضع الحركات الاصولية فاعترفت بجهة الانقاذ على الرغم من تشددها الواضح كحزب سياسى شرعى واتاحت له حرية الحركة والممارسة السياسية بصورة لم تحدث فى اية دولة عربية حتى الآن حتى انها تغاضت عن النص القانونى الذى يحظر الاحزاب الدينية . وقد جاء ذلك فى اطار توجه ديمقراطى تبنته الدولة ازاء كافة الحركات السياسية الا أن جهة الانقاذ تضخم لديها الاحساس بقوتها الى حد ان اندفعت الى محاولة اسقاط السلطة لمجرد انها رات فى قوانين الانتخابات التى قسمت الدوائر الانتخابية بشكل معين . من قبل « الغش فى اللعب » وهو ما لم يكن مبرر ابدا لكل هذا العنف الذى بدأته الحركة فبدت فى صورة منظمة ارهابية وليست حزب سياسى .

وبالتالى لم يكن هناك مفر من ان تدير الدولة آلة القوة والعنف التى بحوزتها للسيطرة على الأوضاع بينما فى تونس وعلى النقيض تماما نجد انه على الرغم من الاعتدال والمرونة التى ابدتها حركة « النهضة » الا ان الدولة سواء خلال عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبه أو فى عهد الرئيس الحالى زين العابدين بن على رفضت باصرار منحها رخصة حزب شرعى رغم التنازلات العديدة التى قدمتها الحركة ورغم ان الدولة اعترفت بالحزب الشيوعى فى عام ١٩٨١ .

وتراوحت العلاقة بين الجانبين ما بين الشد والجذب . فالرئيس السابق رحل بعد ان كان قد وجه ضربة قاصمة للحركة ووضع قياداتها فى المعتقلات وحكم على سبعة بينهم الغنوشى بالاعدام تم خفض الحكم فيما للمؤبد وذلك بعد اتهام الحركة بتدبير مؤامرة ضد نظام الحكم . وبعد وصول بن على سلطة بدأت مرحلة مصالحة بين الدولة وجميع التيارات بما فيها « النهضة » فتم الافراج عن الغنوشى وعدد من المعتقلين واسقطت بعض التهم عن آخرين . لكن ظلت الدولة على رفضها لمنح الحركة رخصة الحزب . وبدأت سلسلة مصادمات واحداث عنف بين الجانبين كانت ذروتها اعلان وزارة الداخلية التونسية فى شهر مايو الماضى عن قيام عناصر من حركة النهضة بتدبير مؤامرة ارهابية للسيطرة على السلطة وعلى الفور تم اعتقال العديد من الاصوليين ونشرت الصحف صورة عشرة اشخاص من قيادات « النهضة » بينهم الغنوشى مطلوب القبض عليهم .

والواقع أنه كان من الواضح ان الدولة فى تونس قد اختارت بصفة نهائية تصفية وتحجيم وتقليم اظافر حركة « النهضة » عبر سلسلة طويلة من الاعتقالات وضرب معاقل الحركة وتشريد اعضائها والسعى المكثف الى احداث انقسام داخل صفوفها . وقد نجحت الحكومة الى حد كبير فى أصابة الحركة بحالة من الشلل والاجهاد الشديد .

اما فى المغرب فقد اعتمدت الدولة على توجيه ضربات متكررة لجماعة « العدل والاحسان » حيث اعتقلت زعيمها الشيخ عبدالسلام ياسين عدة مرات ووضعته أخيرا قيد الاعتقال المنزلى كما القت القبض على العديد من عناصرها رغم هامشية الجماعة وضعفها الى درجة انه لم تصدر أى ردود افعال اثر اعتقال ياسين أو بقية اعضائها .. أخيرا يبقى التساؤل حول ما اذا كان هناك تنسيق بين دول الجزائر وتونس والمغرب فيما يتعلق بسياستها تجاه الحركات الاصولية . والواضح ان ثمة تنسيقا بين الدول الثلاث بهذا الشأن وقد تم الاتفاق على التعاون والتشاور بينهم فيما يخص التوجهات الرسمية ازاء الاصوليين خلال جلسة عقدت فى مراكش عام ١٩٨٩ على هامش اجتماعات المؤتمر التأسيسى لاتحاد المغرب العربى .

وبعد ان توترت الأوضاع فى الجزائر وتونس بدأت سلسلة اتصالات وزيارات بين المسئولين المغاربة كان

آخرها زيارة عبدالله القلال وزير الداخلية التونسى للجزائر فى التاسع من شهر سبتمبر الماضى حيث سلم الرئيس بن جديد رسالة من نظيره التونسى ، تردد انها تضمنت امورا تتعلق بالحركات الاصولية فى كل من البلدين .

كما كان حامد القروى رئيس وزراء تونس قد زار الجزائر فى شهر مايو الماضى للتباحث مع سيد احمد غزالى رئيس الحكومة الجزائرية حول سبل التنسيق بين البلدين فى مواجهة الحركات الاصولية .

على الجانب الآخر نشرت تقارير مؤخرا تفيد بأن هناك تنسيق بين الحركات الاصولية المغاربية على الاقل فى الجزائر وتونس وأن ثمة تنسيقا بينها وبين الحركات الاصولية فى العالم العربى خاصة فى السودان ومصر ضمن تنظيم دولى يضم جميع الحركات الاسلامية فى العالم .

وتردد أيضا ان حركة النهضة اقامت معسكرات تدريبية فى الجزائر بالتعاون مع جبهة « الانقاذ » كما اختار الغنوشى فى فترة من الفترات الجزائر كمنفى اختيارى له عقب هروبه من تونس فى عام ١٩٨٩ .

ولكن بصفة عامة لا توجد تفاصيل دقيقة بهذا الصدد وان كان بالطبع ليس من المستبعد وجود مثل هذا التنسيق غير المعروف ابعاده ومحتواه .

التداعيات المحتملة :

كان للاحداث التى شهدتها الجزائر فى يونيو الماضى تداعياتها المباشرة فى تونس والمغرب ، فالأولى سارعت - وقبيل اجراء لانتخابات فى الجزائر التى كان مقرر لها فى شهر يونيو الماضى - الى ضرب حركة « النهضة » خوفا من الاثار المحتملة لفوز جبهة الانقاذ المتوقع فى هذه الانتخابات . أما فى المغرب فقد اخذت الدولة موقفا مغايرا إذ أنها سعت لكسب ود الاصوليين وصدرت تلميحات بان الحكومة تعتزم الافراج عن المعتقلين منهم ومنحهم هامش من الحرية يتحركون فيه .

والثابت الآن ان الصدام بين جبهة الانقاذ والسلطة فى الجزائر أياً كان اثاره وتداعياته القريبة سوف يمثل رصيد قوة للحركات الاصولية الاسلامية فى تونس والمغرب .

وسوف يلعب هذا الرصيد دورا كبيرا فى تحديد طبيعة العلاقة مع الدولة لأنه على الرغم من اجهاض تحركات جهة الانقاذ لكن يبقى ان استعراض القوة الذى اظهرته خلال الأزمة يجعل جميع الانظمة ليس فى المغرب العربى فحسب بل فى جميع الدول العربية تعيد حساباتها لتجنب تكرار تجربة الجزائر . وقد تلجأ الى دعم أحزاب المعارضة العلمانية واستقطابها لتقف الى جانب النظام فى محاولة لتهميش الاصوليين أو تقوم بعمليات فرز داخل الحركات الأصولية نفسها بطريقة ما لاحداث انشقاق فى صفوفها واستقطاب وجوه معتدلة من بينها مع التلويح لها بامكانية منحها رخصة الحزب دون الاجنحة المتشددة . تبقى الاشارة الى ان ثمة مخاوف تجتاح دوائر عديدة من تنامى دور المؤسسة العسكرية فى دول المنطقة بعد دورها فى السيطرة على الأوضاع فى الجزائر خلال أزمة يونيو . لذلك يبدو ان الأمل الوحيد فى نزع فتيل الأزمة بين الدولة والاصوليين فى المغرب العربى هو ان تبدأ الدولة مرحلة إعادة بناء سياسى واقتصادى واجتماعى شاملة يصحبها انجازات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين مما يجعلها قادرة - بجدارة - على ادارة دفة الحوار بين الاطراف السياسية فى مجتمعاتها بشكل سلمى ، ويمكن ان يسفر عن تسوية مقبولة للجميع بعيدا عن خيار العنف . ذلك لان العنف عندما تندلع شرارته لا يمكن لأى طرف احتكاره لنفسه . □

تحرير



حركة المد والجزر فى العلاقات السودانية المصرية

حسن ساتى

● كثر التناول للعلاقات السودانية المصرية فى الأونة الأخيرة خاصة فى ضوء حالات التوتر إلى ظلت تغشاها فى بحر العام الأخير بعد أزمة الخليج وتباين مواقف السودان ومصر تجاه تلك الأزمة ، وانتقل التناول - وذلك عنصر ايجابى - فى بعض الحالات التى التوغل واللمس على بعض اسباب الحساسية التى تتميز بها هذه العلاقة .

ولكن الملاحظ ان غالب أشكال التناول للتوتر فى العلاقات السودانية المصرية قد تجاهلت تماما قراءة حالة التوتر فى بعدها التاريخى بعيدا عن ظروف الحاضر فجاءت أسبابها رهينة الافرازات التى اتاحها ظرف الحاضر وهى وأن بدت موضوعية مع سباق التوتر الحالى الا انها لا تجد نفس مقعد الموضوعية فيما اذا قرئت فى اطار شامل وتاريخى لحركة المد والجزر التى ظلت تعيشها هذه العلاقات خاصة فى النصف الأخير من هذا القرن .

فالتوتر - او أسبابه - ليسا ابناء اليوم فى ملف العلاقات السودانية المصرية ولكنهما ابناء ماض وارث وميراث يعود الى عقود من السنين ماضية ، ولو اوقفنا أنفسنا على النصف الأخير من هذا القرن كما اسلفنا ، لوجدنا ان ذلك التوتر قد بدأ مع تفجير وبروز ثورة ٢٣ يوليو المصرية فى عام ١٩٥٢ ، وهى الثورة التى امتدت باثرها وتأثيرها السياسى على مفردات الخطابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دول كثيرة عربية وافريقية ، وكان للسودان منهما نصيب ونعنى الأثر والتأثير خضوعا منه لقوانين وحقائق الجغرافيا والتاريخ حين اتاح لهما قدم وماضى العلاقات بين البلدين مساحات خاصة اتاحت هى الأخرى للتاثير والتأثر معدلات خاصة تراكمت وتزاحمت واخضعت فى نهاية الأمر علاقات البلدين لخصوصية ليست محل نكران ولحساسية فى المقابل هى بنت تلك الخصوصية .

- ٢ -

وتقديرى ان القراءة الأولية لاسباب التوتر فى علاقات البلدين يمكن لها ان تندرج تحت لافتتين رئيسيتين هما لافتة الأسباب الموضوعية والأسباب غير الموضوعية . وتقديرى أيضا ان استدعاء الأسباب الموضوعية يمكن له ان يتم عبر منظومة اسئلة اهمها ، لماذ وصلت علاقات البلدين الى هذه الحالة من التوتر ولماذا عجزت عن اكتساب حالة من الثبات واكتساب خطاب سياسى وعملى واحد طوال فترة اقتربت من نصف قرن ؟ وعلى ما فى مثل هذا السؤال من صعوبة واحتياجه لمساحات كبيرة من التفصيل والتفاصيل ، يمكن القول بأن الاختلاف الواضح فى اساس ومعدلات الاستقرار السياسى فى البلدين كان له اكبر الأثر فى اقعاد هذه العلاقة وحرمانها من تفجر طاقاتها الكامنة على طريق تأصيل وبلورة نماذج للتعاون والتكامل بين البلدين تستطيع مواكبة ومسايرة الايقاع الشعبى وغير الرسمى الذى صنعته الجماهير فى البلدين بالاحتكاك والمصاهرة وتبادل المنافع .. الخ .

ولا يحتاج التأمين على الاختلاف فى اساس ومعدلات الاستقرار السياسى بين البلدين الى اجتهاد وحسب أى امرىء فى هذا المقام ان يقف على مجموع حقائق تقول ان مصر قد ظلت ومنذ العام ١٩٥٢ تعيش تجربة ٢٣ يوليو وانها استطاعت من خلال فهمها وتفهمها الموضوعى لروح العصر وقراءتها الحصيفة لافرازات وتداعيات الواقع الدولى من حولها ان تطور التجربة بلمساتها

الخاصة وتضبطها بايقاعها الخاص فخلفت تجربة المنابر وتجاوزتها الى تحقيق التعددية التى تعيشها الان فيما شهدت الخريطة السياسية فى السودان تارجحا سياسيا جعل ذلك الوطن يتنقل بصورة درامية ويتخبط فى حقول التجريب السياسى فجرب كافة اشكال الحكم ومازال ، وهو تنقل اعاق مصر فى ايجاد خطاب سياسى له مع السودان واعاق السودان فى ايجاد خطاب سياسى لنفسه ومع مصر ، وقد جاءت المحصلة فى شأن العلاقات السودانية المصرية منطقية ومتجاوبة مع الواقع فى البلدين ومع الضياع الذى اكتنف خطاب علاقاتهما الثنائية حين وجد ذلك الخطاب نفسه فى متاهة التحول المستمر بين طرفين احدهما ثابت والأخر متغير .

فالسودان قد جرب منذ يوليو ١٩٥٢ ثلاثة نظم ديموقراطية ١٩٥٦ - ١٩٥٨ و ١٩٦٤ - ١٩٦٩ و ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ونظام عسكرى « الفريق عبود ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ونظام شمولى « المشير نميرى ١٩٦٩ - ١٩٨٥ ونظام اصولى « الفريق البشير ١٩٨٩ - وتعاقبت عليه بفعل التعديلات الوزارية وتحول التحالفات حوالى احدى عشر حكومة ومئات الوزراء والعشرات منهم على الوزارة الواحدة ، وقد عقد ذلك كثيرا من امكانية حصول خطاب العلاقات بين البلدين على مفردات واضحة ورؤية واحدة كان من جانب مصر وهى تتفحص كل مرة طرق تفكير القادمين الى الحكم فى السودان او من جانب السودان حين يقرأ القادمون الى حكمة خطاب علاقاتهما السابق فى مصر ويضيفون او يحذفون منه ما يدفع أو يعرقل انطلاقه ذلك الخطاب .

ومن الأسباب الموضوعية كذلك الاختلاف البين فى التركيبة الديموغرافية للبلدين ، ففى مصروبالتعريف الدقيق للكلمة امة متجانسة من الممكن خلق خطاب سياسى فيها او تخليقه بالاقناع او بالدعاية فى وقت تقول فيه اكثر القراءات تفاؤلا ان فى السودان ٥٩٧ قبيلة ومختلف الثقافات والفوارق العرقية والدينية ، ومازال الجدل حول تعريف الأمة يدور بين مثقفى السودان ومازالت قضايا التمايز العرقى والثقافى تاخذ الكثير من اوقاتهم وقد تبلورت لدى بعضهم دعوة لاعادة قراءة تاريخ الرقعة المسماة بالسودان . وفى هذا الاتجاه قال دكتور خالد حسين الكد بجريدة الايام « ان اول خطوة لتغيير التناول هى اعادة قراءة تاريخ هذه الرقعة المسماة بالسودان وتاريخ قاطنيها دون اوهام واضعين فى اعتبارنا فى بساطة ووضوح ان ما يسمى بالأمة السودانية تجاوزا لم يكن موجودا حين أقبل كتشنر لاستعادة هذه البلاد ولم يكن موجودا اثناء الحكم الثنائى وهو كذلك لم يوجد حتى اثناء معارك التحرر الوطنى والصراع ضد الاستعمار وما اسىء فهمه وتفسيره فى ذلك الوقت على انه شعور قومى لم يكن فى واقع الأمر غير شعور وطنى مماثل لما كان موجودا فى كثير من مناطق افريقيا !!

ولعل ابرز انعكاسات الفوارق العرقية فى السودان على خطاب العلاقات الثنائية بين البلدين كان زهد شرائح اجتماعية لها وزنها ولها مثقفيها وسياسيها من المساهمة فى دفع ذلك الخطاب للامام بل ونقد بعضها له وتقليلها من أهميته بحسابات معقدة اقحمت على الخطاب قضايا شائكة مثل عروبة السودان وافريقيته ومحاولة تاصيلهما . وقد اختفت بتقادم السنين غالب هذه النبرات واستسلمت لتيار الواقع فيما ظهرت شرائح اخرى ادخلت خطاب العلاقات بين البلدين فى بحر الاسباب غير الموضوعية فاخذ ذلك الكثير من وقت الخطاب .

- ٣ -

وبالنظر للأسباب غير الموضوعية التى اعاقت العلاقات السودانية المصرية وعرقلتها كثيرا نجد ان غالب تلك الأسباب الموضوعية يمكن تلخيصه او حصره فى محاولة تصفية الحسابات القديمة وباساليب انفعالية وصلت فى اقصى حالات تهورها الى التظاهر ضد مصر فى الخرطوم وحرق العلم المصرى فى فترة المشير سوار الذهب الانتقالية وبعد سقوط نميرى واعادت الكرة اثناء أزمة الخليج والانفعال الذى غطت به الأزمة مناطق كثيرة فى الوطن العربى .

وفى الوقت الذى حسب فيه كثيرون ان تلك المظاهرات كانت بسبب ايواء مصر لنميرى واعطائه حق اللجوء السياسى ، كان النظر الموضوعى لتلك الاحداث يقول باسباب اخرى كثيرة كانت هى باطن الحدث فيما كانت المطالبة بتسليم نميرى هى ظاهرة فقط . ذلك لان غالب الفعاليات والأحزان فى السودان تستبطن وتستدعى الى ثورة شعورها فى احايين كثيرة جملة مواقف فى علاقات البلدين وتحللها بمنهج يفتقر الى ابسط سمات الموضوعية لانه يقرأ لتلك المواقف خارج الظرف والسياق التاريخى الذى حدثت فيه ، وياخذها فى المقابل باسلوب اقرب ما يكون الى اسلوب القبيلة والحسابات القبلية فى شأن مواقف الخصومة او النزاع بين القبائل .

وبقراءة سريعة ومقتضبة يمكن لنا ان نقف على منظومة المواقف التى كثيرا ما استدعتها فعاليات واحزاب السودان وتفاعلت معها بعد ان عزلتها عن الظرف والسياق التاريخى الذى وقعت فيه ، وتقول تلك القراءة بالاتى : -

١ - ان حزب الأمة وهو من اكبر الاحزاب السودانية ويشارك الحزب الاتحادى الديموقراطى فى المقدمة ويقتسم معه تقريبا حوالى ستين فى المائة من مجموع الناخبين فى السودان وفق اخر احصاء لانتخابات ١٩٨٦ ، قدم الى العمل السياسى بعد سقوط نميرى فى ابريل ١٩٨٥ وهو يحمل مجموعة اسقاطات فى شأن علاقاته مع مصر عكسها فى الفتور وعدم الحماس - ثم التراشق بالالفاظ وتبادل الاتهامات فيما بعد مع الحكومة المصرية - فاقدم الصادق المهدى على الغاء قوانين التكامل التى ابرمت مع الرئيس السابق جعفر نميرى واستبدلها بميثاق للاخاء تعرقلت فيه اكثر من مرة توقيعات البرتكول التجارى بين البلدين .

ولا يجد المرء بالقراءة الموضوعية مبررا لتلك المواقف من

جانب حزب الامة غير استدعاء ذلك الحزب فيما يبدو لادبيات سياسية قال فيها مؤسسى الحزب السيد الرحمن المهدى انه قد نقل للمصريين فى زيارته لهم فى الخمسينيات اعتراضه على صرف اموال مصرية للدعاية فى السودان[٢]، فى اشارة واضحة لمؤازرة مصر بعد تفجير ثورة يوليو للحزب الوطنى الاتحادى المنافس وسعى مصر الى توحيد حوالى خمسة احزاب وحدوية تحت لافتة الحزب الوطنى الاتحادى قبيل انتخابات العام ١٩٥٣ وايفادها للصاغ صلاح سالم للمشاركة فى الحملات الانتخابية وتاثير مصر من وجهة نظر حزب الأمة على الطريقة التى تم بها تقسيم الدوائر الانتخابية فى تلك الانتخابات التى كانت نتيجتها فوز الحزب الوطنى الاتحادى بـ ٥٣ دائرة وفوز حزب الأمة بـ ٢٢ دائرة وحصول حزب الأمة فى دوائرة الـ ٢٢ على اصوات اكثر من اصوات الحزب الوطنى فى ٥٣ دائرة .

ولا يجد المرء فيما يبدو ايضا مبررا لمواقف حزب الأمة غير استبطان قيادة الحزب لحملة كشنر التى تحركت من مصر المستعمرة فى العام ١٨٩٨ وقضت على الثورة المهدية وعلى غالبية ابناء الامام المهدى الذين استشهد منهم محمد والصديق فى كررى وام دبيكرات واعدم الفاضل والبشرى فى الشكابة ونفى عبد الله والطاهر ونصر الدين الى رشيد حيث توفوا تباعا .

ويرى كثيرون كذلك ان حزب الأمة كثيرا ما كان يستدعى الى ذاكرته بعد سقوط نميرى وقوف مصر إلى جانبه فى معركة الجزيرة ابا معقل الانصار والتى استشهد خلال هروبه منها زعيم الانصار الهادى المهدى فى ١٩٧٠ .

ومصدر التحفظ الذى ياخذه كثيرون على تاثر حزب الأمة بتلك المواقف وغيرها انها قد حدثت فى اوقات متفاوتة ولم يكن لمصر التى كانت مستعمرة فى ذاتها يد فى احداث حملة كتشنر فيما لم يكن للقيادة المصرية الحالية يد فيما حدث فى انتخابات العام ١٩٥٣ ومعركة الجزيرة ابا وكلا الحدثين الاخيرين قد حدثا تحت قيادة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

٢ ـ ان الاسلاميين والذين يشكلون ١٨,٢ فى المائة وفق اخر انتخابات برلمانية اجريت فى العام ١٩٨٦ يستبطنون كذلك اعوام القيادة المصرية لبعض قادة العمل الاسلامى فى مصر فى الخمسينيات والستينيات ومعلوم ان الاسلاميين فى كل مكان ينظرون الى مثل هذه الامور نظرة تتحكمها العقيدة والعقائدية بكل ما فيها من ظلال واحادية ، ويبقى قدر القيادة المصرية الحالية كذلك ان تلك احداث ليس لها فيها يد وان استدعاءها او اللعب بورقة العقائدية فى علاقات البلدين يدخل خطاب العلاقات بينهما فى متاهات ليس من اهداف هذه المداخلة الدخول فيها .

٣ ـ وان الشيوعيين كذلك ـ وقد لعبوا دورا مهما وقياديا فى تظاهرات العام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ضد مصر ـ قد فتحوا عيونهم على الاحداث بعد سقوط نميرى وفى انفسهم « شىء من حتى » او من غصة تجاه مصر حين استدعوا هم ايضا لذاكرتهم اعدامات الرئيس نميرى لقياداتهم بعد انقلاب الرائد هاشم العطا فى يوليو ١٩٧٢ وقد حسبوا ان محاولة اجهاض الانقلاب الذى استولى على السلطة لثلاثة ايام ١٩ ـ ٢٢ يوليو قد لعبت فيها مصر دوراً وان الاعدامات كذلك قد تمت فى السودان بمشورة او ايعاز من مصر التى كانت تربط رئيسها الراحل انور السادات علائق خاصة بالرئيس السابق جعفر نميرى . وينطبق فى المقابل على الشيوعيين ما انطبق على الاسلاميين وحزب الامة فى شأن حدوث تلك الإحداث فى زمن ليس للقيادة المصرية الحالية يد فيه ، وان كانت ثمة اصوات هنا وهناك ترى ان مساندة مصر لجعفر نميرى قد اطالت من امد بقائه على السلطة لستة عشر عاماً تراها غالب الفعاليات السودانية بنظرتها الاحادية كما لو انها كانت كلها خرابا وانها تخلو تماما من اى انجاز ، وتلك نظرة تجانب الحقيقية كثيراً .

ـ ٤ ـ

ولم تكن كل تلك الوقائع هى الوحيدة التى تتحمل وزر تقوقع خطاب العلاقات بين البلدين فى متاهات الاحباط والاستغراق فى احداث ووقائع عفا عليها الزمن وتجاوزها ، ولم تكن هى وحدها التى اقعدت علاقات البلدين فى هذا المقعد المتأخر الذى لم يتجاوب مع صيحة العصر ونداءاته بالوحدة والتكامل الاقليمى ناهيك عن التكامل الثنائى الذى يحتاج له البلدان ، لان هناك ثمة وقائع اخرى تتحمل جهات كثيرة مسؤوليتها واهمها : ـ

١ ـ اجهزة الاعلام التى لعبت دورا سلبيا فى منعطفات كثيرة وصبت الكثير من النيران بلا مبرر على نار الحساسية التى تتسم بها علاقات البلدين ، وابرز تلك المنعطفات ازمة الخليج التى سعت خلالها بعض صحف المعارضة المصرية ولحاجة فى نفس يعقوبها او لتحقيق مبيعات اكبر الى تصدير مسألة نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالى واللعب على ذيول وخلفيات هذا الخبر الوهمى بطريقة صعدت من مشاعر الراى العام فى البلدين من غير اكتراث لعناصر الصدقية التى يمكن ان يحملها خبر مثل هذا ومع بلد كالسودان تعتصره هموم وهموم اكبر بكثير من التفكير فى الاقدام على عمل مثل ذلك ، اذا لم نقل ان اعلى حالات التهور والانفعال لايمكن وتحت اى ظرف ان تؤدى الى مواجهة بين السودان ومصر وان اى نظام سودانى لايجرؤ على مثل هذه الخطوة كان ذلك بحساب فوارق القوة العسكرية والتقنية والفنية بين البلدين او كان ذلك بحساب حرص النظام فى السودان ـ اى نظام ـ على عدم زيادة رصيد المعارضين له بالاقدام على خطوة مثل هذه وفى مصر اكبر جالية سودانية واكبر عدد طلاب وفى السودان قطاعات وقطاعات من الجماهير مازالت ترى فى مصر البلد الشقيق وفى السودان واحد من اكبر حزبين وهو الحزب الإتحادى الديموقراطى وبقاعدة جماهيرية لاتقل عن نصف سكان السودان يحمل فى برامجه وادبياته نداءات بالوحدة مع

مصر .

٢ ـ ومن ابرز تلك المنعطفات ايضا ضلوع الاعلام الرياضي ـ والقطاع الرياضي قطاع مؤثر في توجهات الراى العام ـ خلال بعض المنافسات في توتير العلاقات بين البلدين خاصة ابان وبعد مباراتي الموردة السودانية والزمالك في العام ١٩٨٩ ، ومن غير اسباب وجيهة غير تمكن الموردة من اقصاء الزمالك وكأن هناك كونتراتو مع القدر ان لايهزم فريق سوداني فريقا مصريا وقد تداعى مثل هذا النظر بين حملة الاقلام الرياضية بين البلدين فأدى الى الغاء مباراتي فريقي الشباب خلال ازمة الخليج ، ولعل اهل الاعلام الرياضي ينتبهون الى ان لقاءين اخرين بين فريقي الشباب تحت ٢١ سنة قد تم بسلام في قمة توتر العلاقات السياسية بين البلدين في اغسطس الماضي وفي ذلك ادانة من وجهة نظري لكل طرق معالجتهم السابقة لمثل هذه المسائل ، فالرياضة يمكن ان تحسب في النهاية كنوع من الدبلوماسية الشعبية وتستطيع فيما لو احسن تقديرها واستثمار عائدها ان تصب الماء على نيران السياسة وقد بدأت علاقات امريكا والصين الدبلوماسية بمباريات في كرة المغرب واكتفى بهذا الاقتضاب .

٣ ـ ويتحمل المثقفون في البلدين اعباء مماثلة اقلها في الابقاء على خطاب العلاقات بين البلدين على هذه الحالة من التأرجح ، لأنهم قد تركوا مهمة التبشير والتخطيط لشكل ومضمون علاقات البلدين للجهاز التنفيذي او الاجهزة السياسية في البلدين وهي اجهزة لها من الهموم الداخلية ما يجعل جدولتها للاسبقيات عرضة للتأرجح ـ وهذا طبيعي ومنطقي ـ ولانهم ـ اى المثقفين ـ وفي غياب اجهزة رسمية او شعبية تجمع شملهم قد ابقوا على نظرتهم ومنهجهم في شأن علاقات البلدين على ما قرأوه في الجامعات او ماتزودهم به الصحافة والدوريات ، فغابت اللقاءات بينهم وغاب معها السفر والاحتكاك ، وبقى الاحتكاك والتشاور في الاونة الاخيرة ـ اقلها من جانب السودان ـ وقفا على المؤيدين للتوجهات السودانية من بين مثقفي مصر وذلك مسلك زاد من توتير العلاقة حين راى النظام الحالي في السودان ان مسلكه ذلك ماهو الا معاملة بالمثل لمصر التى اتخذت بعض شرائح المعارضة السودانية السياسية منها ومن اعلامها فلاعا للهجوم على توجهات النظام هناك ، وكان ان غابت اسهامات المثقفين في تشريح مثل هذه العوارض وتنوير الرأى العام في البلدين بأهمية التكامل في عصر صارت فيه الكيانات الصغيرة تؤكل وتهضم بسهولة ، ومع واقع تقتضي فيه المصالح العليا ـ وبينها مصالح اقتصادية حيوية من البلدين اعطائها اسبقية في الاهتمام وفي وضع الخطط الصارمة لتحقيقها بعيدا عن افرازات المواقف العارضة المشبعة باوهام كثيرة لن يجني وادى النيل منها في نهاية المطاف خيراً ، ولن يقطع ارضا والخوف كل الخوف أن لايبقى لنفسه من جراء تلك الاوهام ظهراً .

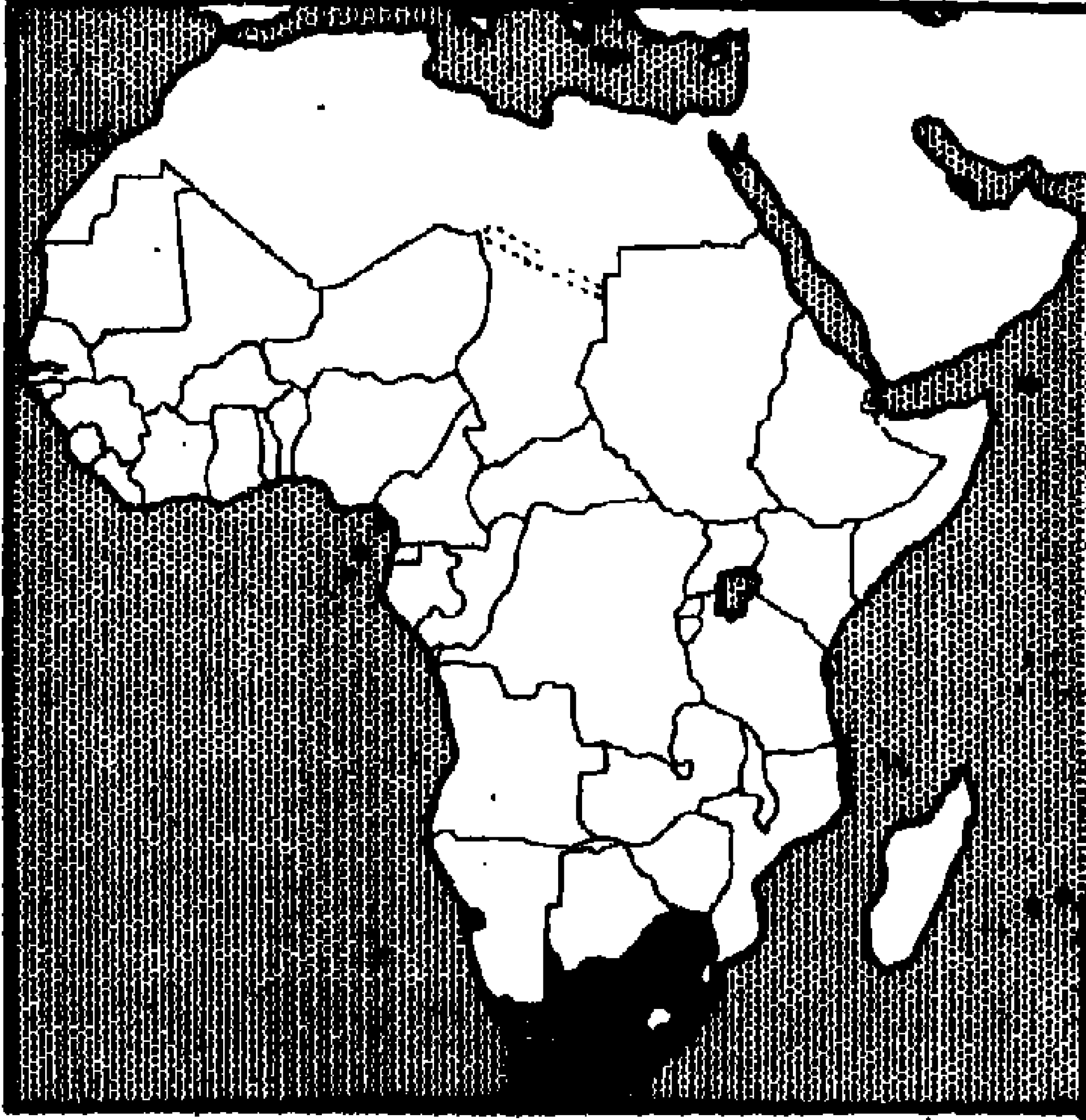
٤ ـ وتتحمل الدبلوماسية في البلدين اعباء مثل المثقفين وهي التى اوقفت تعاملها خلال نصف قرن من الزمان على القنوات الرسمية وعلى ماتجود به من تقارير ولم تحاول ان تخلف لنفسها قنوات اخرى تطرق بها باب الدبلوماسية الشعبية والتى كانت من الممكن ان تلعب ادواراً وسطية وتوفيقية في كل لحظات العثور والتوتر الذى يعترى علاقات البلدين .

ـ ٥ ـ

وبعد .. تلك هى اهم المؤشرات والمؤثرات التى اثرت على خطاب العلاقات السودانية المصرية وابقت عليه اسير هذه الحركة المشهودة من المد والجزر ، وهى الحركة التى اضاعت من علاقات البلدين اثمن واغلى فرصة كانت كفيلة باطلاق الطاقات في وادى النيل نحو افاق رحبة لولا انها قد ضاعت ـ اى الفرصة ـ في متاهات استدعاء الاوهام والاسقاطات والتعامل بردود الفعل ، وتلك فرصة الديموقراطية الثالثة في السودان ابريل ١٩٨٦ ـ يونيو ١٩٨٩ . لان حالة الجزر التى شهدتها العلاقات في ربيع ١٩٨٩ هي التى مهدت لمذكرة الجيش السوداني للصادق المهدى ، ولان المذكرة هى التى اثمرت في النهاية عن حركة الانقلاب التى اطاحت بكل التجربة ، ولان تلك التجربة كانت كفيلة فيما لو احسن استغلالها بخلق تناغم بين شكل النظامين السياسيين السائدين وكانت كفيلة بما تحمل من مساحات في الحرية والديموقراطية بحسم شكل ومضمون علاقات البلدين بمواثيق تكون ثمرة توجهات الراى العام في البلدين الذى يسبح في اودية بعيدة كل البعد عن هذا الواقع وهذه الحركة المتارجحة في علاقات البلدين .

ولا اقول بذلك من باب التسليم بان بسهولة حصول خطابا العلاقات بين البلدين على اهدافه حتى تحت نظامين ديموقراطيين ، لان تاريخ العلاقات الراسخة بين كل الشعوب قد قطع اشواطاً من التأرجح والتأزم والحروب احياناً وقد تجمعت العوامل السلبية في النهاية وانصهرت وافرزت واقعا ايجابياً وربحا ومتحرراً من اوهام الماضي ، وحركة المد والجزر التى عاشتها وتعيشها علاقات البلدين هى مرحلة الطفولة والتى ستعقبها مرحلة نضج تفيد من كل هذا الميراث ، ولأن واقع السودان على وجه التحديد يحتاج لسنين عديدة حتى يبلغ مرحلة العافية ويستشفى من منظومة امراض واعراض ، ومن غير زوال تلك الامراض والاعراض لن تنعم علاقات البلدين بالعافية ولعل مصر تدرك ان السعى الدؤوب لمساعدة السودان في علاج امراضه واعراضه سيكون واحدا من اهم مفاتيح المستقبل في العلاقات السودانية المصرية وان تلك المساعدة لابد وان تقوم على الحوار والمشورة وعلى استعداد السودان ومصر لطرح سؤال غاب عنهما طوال تلك السنين ذلك سؤال ، ماذا تريد مصر من السودان وماذا يريد السودان من مصر ، لان من شأن سؤال مثل هذا ان يضع اللبنة الاولى للاهداف التى يمكن ان تخضع لها ادارة هذه العلاقات من بعد وهناك منهج ادارى معروف اسمه الادارة بالاهداف □ .

تقـــريـــر



جنــوب افريقيـــا ما بعد الابارتيد

السفير / أحمد طه محمد

تتابعت التطورات السياسية فى جنوب افريقيا بطريقة سريعة ومتلاحقة ، بحيث اصبحت تمهد الطريق نحو حل مشكلة التفرقة العنصرية وانهاء نظامها الذى ساد على مدار حقبة طويلة من الزمن ، عانى فيها غالبية الشعب من السود من التمييز البغيض على اساس اللون . ففى اول فبراير ١٩٩١ ، قام دى كليرك رئيس جنوب افريقيا ، باتخاذ خطوة جريئة نحو القضاء على نظام الأبارتيد ، حين اعلن بمنسابة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة عددا من الاجراءات من اجل انهاء سياسة التمييز العنصرى والتمهيد لاصدار دستور جديد للبلاد ، وابرز هذه الاجراءات ماتعلق بالغاء قوانين التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا .

الغاء القوانين العنصرية :

وقد تمثلت العنصرية فى جنوب افريقيا فى مجموعة من التشريعات ، منها قانون مناطق الترويح المنفصلة THe Separate Amenities Act ، وقانون الارض The Land Act وقانون مناطق المجموعات The Group Area Act، فضلا عن قانون تسجيل السكان The Population Registration Act

وتضمن قانون مناطق الترويح المنفصلة تحديد المناطق العامة التى يحرم على السود او الملونين او الهنود التردد عليها ، وهى المناطق المخصصة للنزهة والترويح ، وتضم الشواطىء والنوادى والمنتزهات العامة والمكتبات العامة ، وتم تحديد المناطق العامة بشكل موسع ، بحيث انها لاتقتصر على المبانى او القاعات ، وانما تتضمن كذلك مواقف الأوتوبيسات .

وقد بدأت حكومة دى كليرك ـ فى مسيرتها نحو تصفية نظام العنصرية فى البلاد بالتركيز على هذا القانون ، حيث قرر البرلمان الغاءه فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٩٠ ، ثم قرر البرلمان فى ٥ يونيو عام ١٩٩١ ، الغاء قانون الارض ، وقانون مناطق المجموعات ، ويقضى قانون الأرض بتقسيم الاراضى فى البلاد بين البيض الذين يحصلون على نسبة ٨٧ ٪ من الاراضى ، وغير البيض الذين يحصلون على ١٣ ٪ ، حيث قسمت هذه النسبة الاخيرة بين عشرة تجمعات للسود ، أعلنت جنوب افريقيا استقلال اربعة منها فيما وصف باسم البانتوستان .

أما قانون مناطق المجموعات ، فهو يحدد الاماكن والاحياء التى يسكنها البيض ، والأماكن والاحياء التى يسمح لغير البيض ـ من ملونين وهنود وسود ـ ان يسكنوا فيها ، وطبقا لهذه القوانين كانت القيود مفروضة

على شغل الافراد للأراضى طبقا لتصنيفهم عنصريا بحسب اللون ، حيث يحرم على غير البيض شغل اية مساحة من الأرض الا بتصريح ، أو ارتياد اى مكان للترفيه العام أو دخول المطاعم او النوادى سواء كعضو أو ضيف ، كما تضمنت القيود الفصل العنصرى فى المركبات العامة وعربات الاجرة وغيرها .

وقد ارتبطت هذه التشريعات بقانون تسجيل السكان ، وهو القانون الذى يعتبر الدعامة الرئيسية لنظام الأبارتيد ، وهو يستند الى الدستور العنصرى فى جنوب افريقيا الذى يقوم على اساس تقسيم سكان البلاد والمواطنين فيها الى بيض ، ملونين ، وهنود ، وسود وقد صدر هذا القانون فى عام ١٩٥٠ ، وترتب عليه تصنيف سكان البلاد منذ ولادتهم حسب معايير لون البشرة ، وقد قرر برلمان جنوب افريقيا فى ١٧ يونيو ١٩٩١ الغاء هذا القانون ، وهو ما اعتبر نقطة تحول تاريخية فى الدول العنصرية ، ونظرا لان هذا القانون هو من اهم الأسس التى يقوم عليها الدستور المطبق فى جنوب افريقيا ، فسوف يتم الغاؤه بصفة نهائية عند صدور الدستور الجديد المبتغى ، وقامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الاجراءات الانتقالية لحين اصدار الدستور الجديد .

هذا وقد سبق فى عام ١٩٨٥ ان قام برلمان جنوب افريقيا بإلغاء مجموعة من تشريعات الأبارتيد ، منها تشريع حظر الزواج المختلط ، وتشريع الفساد المعدل ، وبمقتضى هذين التشريعين كان يحرم الزواج او الاختلاط بين المواطنين بحسب اللون فى جنوب افريقيا ، كما الغى البرلمان عام ١٩٨٦ قانون التصريحات الداخلية الذى كان يحرم على السود البقاء بدون تصريح خاص لأكثر من ثلاثة ايام فى منطقة حضرية ، وبمقتضاه كان يجب على غير الابيض ان يحمل هذا التصريح الذى يحدد انتماءه العرقى ويحدد المنطقة التى يتعين عليه الالتزام بالسكن فيها .

فضيحة انكاثاجيت

وتضمنت التطورات الاخيرة فى جنوب افريقيا ، كشف فضيحة عن قيام حكومة البيض الحاكمة بالتمويل السرى للحركات السياسية المناهضة لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وخاصة حركة (انكاثا) المنافسة للمنظمة ، وقد اطلقت الصحف المحلية فى جنوب افريقيا اسم (انكاثاجيت) على هذه الفيحة ، واكد (نلسون مانديلا) رئيس (المؤتمر الوطنى الافريقى) ان حكومة جنوب افريقيا قدمت ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات لحركة (انكاثا) التى تقود اعمال العنف ضد المنظمة .

وقامت حركة (انكاثا) بإعادة مبلغ تسعين الف دولار تلقته من حكومة بريتوريا إلى وزير خارجية (بيك بوثا) ، وذلك فى محاولة لتقليل حدة الأزمة التى نشبت بعد كشف اسرار الفضيحة ، التى فيها كشف تمويل بعض انشطة الحركة خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وكان الصراع والعنف الطائفى قد وضح خلال السنوات الماضية بين السود فى جنوب افريقيا حيث راح ضحيته حوالى سته الاف شخص منذ عام ١٩٨٦ .

واتسع نطاق الفضيحة بعد ان حصلت بعض الصحف على وثائق رسمية سرية توضح ان البوليس العنصرى ـ بالتعاون مع حركة (انكاثا) المناهضة لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ـ ساعد فى تشكيل وادارة نقابة للعمال لمواجهة النقابات العمالية المناهضة للحكومة العنصرية ، وان الشرطة السرية تعاونت مع حركة (انكاثا) منذ عام ١٩٨٦ لانشاء نقابة للعمال المتحدين لجنوب افريقيا المناهضة لفرض العقوبات على جنوب افريقيا ، والتى اتهمت على نطاق واسع بارتكاب اعمال عنف ضد الحركات العمالية الموالية لمنظمة المؤتمر الوطنى ، ونشرت الصحف ان احدى وثائق الشرطة يرجع تاريخها الى يوم ١٧ اكتوبر عام ١٩٨٩ وتصف النقابة بأنها (مشروع خاضع لسيطرة شرطة جنوب افريقيا) .

واتهمت صحيفة (ويكلى ميل) خمسة من كبار اعضاء حركة (انكاثا) ، من بينهم زعيم الحركة (مانجو سونو) ، بأنهم كانوا على علم بالتأييد السرى الذى تقدمه الدولة لحركتهم قبل كشف الفضيحة ، ونشرت الصحيفة سجلات للشرطة تكشف ان الشرطة السرية أجرت مشاورات مع المسئولين الخمسة حول موضوع الأموال التى تتلقاها الحركة من حكومة دى كليرك رئيس جنوب افريقيا ، وطالبت الصحيفة باقالة الوزراء المتورطين فى هذه العملية ، وان كان وزير الخارجية (بيك بوثا) قد صرح بأنه قدم لبلاده خدمة جليلة بالموافقة على دفع اموال لحركة (انكاثا) لمساعدتها على تعزيز رسالة مناهضة للعقوبات ، وانها ستلجأ الى نفس الاسلوب مرة اخرى اذا كانت هناك ضرورة ، وهكذا اتضح اعتراف حكومة بريتوريا بدفع اموال لحركة (انكاثا) لمقاومة اتساع نفوذ (المؤتمر الوطنى الافريقى) وتزايد شعبيته بين الشعب الافريقى فى جنوب افريقيا .

وفى ٢٢ يوليو ١٩٩١ عقد حزب (انكاثا) مؤتمرا عاما ، شن فيه الهجوم على صحف جنوب افريقيا ، بسبب الاسلوب الذى تناولت به موضوع الاموال الحكومية التى قدمت سرا للحزب ، وعبر عن استيائه للمعايير المزدوجة لوسائل الاعلام التى لاتوجه انتقادات للمساعدات التى تقدم للمؤتمر الوطنى الافريقى ، وإشارت الصحف الى ان زعيم الحزب (بوثيليزى) رغم نفيه العلم بهذه الاموال ، الا انه شكر الحكومة على تقديمها للحزب .

وقد طالب القس (ديز موند توتو) ـ الفائز بجائزة نوبل للسلام بطرد الوزراء المتورطين فى فضيحة تمويل حركة (انكاثا) ، ودعا رئيس الجمهورية ـ دى كليرك ـ

الى اتخاذ اجراءات سريعة لتجنب انهيار المحادثات بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي لتحقيق الاصلاح السياسي في البلاد ، وذكر مانديلا ان الفضيحة القت الشكوك حول التزامات حكومة جنوب افريقيا ، وانه بينما تتحدث الحكومة عن السلام ، تشن الحرب ضد دعاة السلام وان الكشف عن الفضيحة يعزز اتهامات المنظمة بدعم الحكومة للعنف السياسي .

التعديل الوزاري

وصرح وزير الداخلية في جنوب افريقيا (ادريان فلوك) باعتزامه الاستقالة بسبب الخلاف الذي ثار بعد كشف الفضيحة ، وذكر ان بقاءه في السلطة قد يعرقل مستقبل المفاوضات الجارية بين حكومة الرئيس دى كليرك والمنظمات الافريقية ، وطالبت مانديلا باستقالة وزير الداخلية ووزير الدفاع (ماجنوس مالان) ، وذكر انه لايمكنه الإشتراك في محادثات للمشاركة على السلطة مع دى كليرك ، في الوقت الذي تشن الحكومة حربا على (المؤتمر الوطني الافريقي) .

وفي ٢٩ يوليو ١٩٩١ ، أجرى دى كليرك تعديلا وزاريا هاما ، أقال فيه (ماجنوس مالان) وزير الدفاع ، وادريان فلوك وزير الأمن والنظام ، وتم تعيين (مالان) وزيرا للاسكان والاشغال العامة وتعيين (فلوك) وزيرا للسجون ، كما تم في الوقت نفسه استقالة ثلاثة وزراء ، هم وزيرا التعليم للبيض والتعليم للأفارقة ، ووزير المياه والغابات ، وقد تضمن التعديل الوزاري ادخال اول وزير ملون في الحكومة ، وهو (أى ولياف) الذي تولى منصب نائب وزير التعليم الوطني والتخطيط .

وأعلن ان التعديل الوزاري جاء تلبية لرغبة منظمة (المؤتمر الوطني الافريقي) التي اتهمت البوليس السري بالتعاون مع حركة (انكاثا) المنافسة لها خلال حرب المستوطنات التي راح ضحيتها الفان من الافارقة خلال عام واحد ، وتردد ان عملية التعديل الوزاري هي خطوة على الطريق الصحيح ، وانها تستهدف تمهيد الطريق أمام بدء محادثات جادة بين الحكومة ومنظمة (المؤتمر الوطني الافريقي) .

وقد أدى التعديل الوزاري الى ردود فعل معارضة من جماعات البيض التي تؤيد الابقاء على العنصرية في البلاد ، فقد هاجمت هذه الجماعات دى كليرك ، واتهمته بالخضوع لمنظمة (المؤتمر الوطني الافريقي) ، وبتخليه عن البيض ، وجاءت الانباء بوقوع اشتباكات عنيفة بين البوليس وجماعات مسلحة من المتطرفين البيض الرافضين لاصلاحات دى كليرك الرامية لالغاء العنصرية ، فيما وصف بعودة النازيين او العنصريين الجدد ، وذكر البوليس إن أعدادا من المتطرفين البيض من حركة الافريكانز للمقاومة قامت باقتحام تحصينات البوليس حول احد المباني التي كان الرئيس دى كليرك سيلقى فيها خطابا أمام أعضاء حزبه الحاكم ، مما ادى الى اشتباك البوليس معهم في معارك متفرقة استخدمت فيها المسدسات والالات الحادة من جانب المتطرفين البيض .

وهدد المتطرفون البيض بأن هذه الاشتباكات من شأنها او تؤدى الى اندلاع انتفاضة من البيض ضد حكومة دى كليرك بسبب الاصلاحات الرامية الى انهاء مظاهر العنصرية واشراك السود في السلطة في البلاد ، وبرزت تصريحات من المتطرفين بأنهم لايتقبلون العيش مع السود ، أعرب الرئيس دى كليرك عن صدمته إزاء الاشتباكات التي وقعت ، وأعلن أن اليمينيين المحافظين هم المسئولون عنها ، وقد لقى أربعة اشخاص مصرعهم وأصيب نحو ستين اخرين في الاشتباكات ، وتم اعتقال ستين شخصا من بينهم (الان بوساك) احد الزعماء البارزين المناهضين للعنصرية ، كما برز اسم (تيرى بلانش) زعيم حركة العنصريين الجدد في جنوبا افريقيا ، وتردد ان المتطرفين البيض سيواصلون احتجاجهم ضد دى كليرك وسياساته الاصلاحية .

أما حزب (المؤتمر الوطني الافريقي) ، فقد اكد ان قرار دى كليرك الخاص بوزيرى الدفاع والأمن والنظام قرار غير كاف ، وطالب الحزب بإخراج الوزيرين من الحكومة ، وأعلن (والترسوسولو) نائب رئيس الحزب ان تخفيض مسئولية الوزيرين لايعنى انتهاء تأثيرهما في الشئون الداخلية في البلاد ، وان اقالة حكومة بريتوريا هي افضل وسيلة لحل الازمة الراهنة هناك .

وكان نلسون مانديلا زعيم (المؤتمر الوطني الافريقي) اثناء هذه التطورات ، يقوم بجولة في جاميكا وكوبا والمكسيك وفنزويلا والبرازيل ، ضمن حملة للحث على الابقاء على العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، والمطالبة بالضغوط الدولية على حكومة بريتوريا لازالة العقبات امام المحادثات لوضع دستور غير عنصرى وابرز هذه العقبات حوادث العنف في مستوطنات السود التي راح ضحيتها اكثر من ثلاثة الاف شخص خلال عام واحد .

وطالب مانديلا اثناء زيارته للبرازيل بتشكيل حكومة انتقالية في البلاد تعمل على اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى في جنوب افريقيا ، واشار الى انه اذا لم يكن الرئيس دى كليرك مستعدا لتنفيذ ذلك فلن تكون هناك اية مفاوضات في المستقبل بين (المؤتمر الوطني الافريقي) ، ونظام الاقلية البيضاء في البلاد ، وانه حاول خلال الشهور الطويلة الماضية حث حكومة بريتوريا على الجلوس والتفاوض من اجل التوصل لتسوية سلمية للأزمة في جنوب افريقيا ، إلا أن تورط الحكومة في تمويل حركة (انكاثا) سرا بالأموال اكد ان الحكومة العنصرية لا تعمل بشرف .

وعقب اجراء التعديل الوزاري ، صدر بيان عن الحكومة ابرز أن وزيرى الدفاع والأمن والنظام قد شغلا

منصبين أقل أهمية ، وان الحكومة ستقوم بمراجعة القوانين التى أتاحت تنفيذ عمليات التمويل السرية (إنكاثا) ، وقرر دى كليرك تشكيل لجنة خاصة لتقديم المشورة بشأن احتمال وجود مشروعات سرية مستمرة فى العمل حتى الان ، كما اعترف دى كليرك بأن الفضيحة التى اصبحت تعرف باسم (انكاثاجيت) قد هزت الثقة فى حكومته ، وانه يعمل على استعادة هذه الثقة ونفى فى الوقت نفسه علمه بالاموال التى قدمتها الحكومة لحركة (إنكاثا) إلا بعد الكشف عنها ، كما نفى أن تكون حكومته قد انحازت الى جانب الحركة خلال اعمال العنف بين السود التى أودت بحياة ألفى شخص خلال العام الماضى .

العفو العام للمنفيين السياسيين

وفى تطور أخر له اهميته فى مسيرة الاحداث الاخيرة فى جنوب افريقيا ، تم فى ١٦ أغسطس ١٩٩١ ، توقيع المفوض العام لشئون اللاجئين ومندوب جنوب افريقيا بالامم المتحدة على اتفاق يمنح العفو العام للمنفيين السياسيين الذين يصل عددهم الى أربعين الفا ، مع إتاحة الفرصة لهم للعودة الى جنوب افريقيا طواعية خلال اثنى عشر شهرا ، كما ينص الاتفاق على السماح بفتح مكتب للمفوضية الدولية لشئون اللاجئين فى جنوب افريقيا ، وذلك لاول مرة منذ ثلاثين عاما ، لتداوم تيسير الفحص اللازم لأوراق العائدين للبلاد ، وستتولى المفوضية اعادة توطين مواطنى جنوب افريقيا الذين سبق أن فروا من البلاد خلال الاعوام الثلاثة الماضية .

وقد رفع هذا الاتفاق عقبة رئيسية كانت تحول دون بدء المفاوضات بين منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وحكومة بريتوريا من اجل التمكن من الاعداد لصياغة دستور جديد للبلاد يؤدى لمشاركة الافارقة السود فى السلطة ، وكانت منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) قد اشترطت العفو الشامل عن المنفيين لبدء التفاوض مع حكومة بريتوريا ، وعقب الاعلان عن اتفاق العفو ، قامت المنظمة بترتيب رحلات سريعة لاعادة اعضائها من المناضلين من زامبيا وتنزانيا ونيجيريا .

وفى الوقت نفسه اعلنت منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) انها قد أفرجت عن جميع الجواسيس والعملاء التابعين لحكومة جنوب افريقيا الذين كانوا معتقلين لديها ، وبدأت المنظمة باعادة ٣٢ من أشهر هؤلاء العملاء الى جوهانسبرج من نيروبى عن طريق الصليب الاحمر الدولى ، وهم من المدربين على اعمال القتل والاغتيال ، وجاء الاجراء الخاص بالافراج عن هؤلاء العملاء خطوة ايجابية تضاف الى الاتفاق الذى تم بالعفو من المنفيين ، مما يمهد الطريق نحو استئناف الاعداد للمحادثات التى تتم فيها صياغة الدستور الجديد للبلاد ومشاركة السود فى السلطة ..

صياغة الدستور الجديد

والخطوة الهامة القادمة هى كيفية الاتفاق بين مانديلا ودى كليرك على صياغة الدستور الجديد للبلاد ، والطرفان متفقان على مبدأ صياغة دستور واحد يخضع له كافة المواطنين فى جنوب افريقيا ، ومن الاتجاهات التى عبر عنها دى كليرك ضرورة اتخاذ خطوات مبدئية كأن يصدر ميثاق للحقوق والحريات العامة للمواطن ، وكذلك إلغاء العرف الذى اتبعته الحكومة الحاكمة فى جنوب افريقيا منذ زمن طويل بإصدارها لقرارات تكون لها قوة القانون . وقد يكون من الميسور ان يتفق الجانبان بالنسبة للحقوق والحريات على حق المواطن فى استخدام لغته الاصلية ، وحريته فى اختيار ديانته وفى اقامة الشعائر الدينية ، فضلا عن حرية التعبير ، بالاضافة الى امكانية الاتفاق على توزيع المناصب الحكومية بالتناسب مع النتائج التى تسفر عنها الانتخابات ، وعلى حق بعض المناطق على المستوى الاتحادى بالتمتع ببعض السلطات الاساسية .

والنقطة الرئيسية التى تركز عليها حكومة بريتوريا هى مبدأ حماية الأقليات ، وهدفها أن يتحقق ضمان لحماية قيم ومستوى معيشة الأقليات بالأساليب التى تحتفظ لهم بالاطار المعيشى الحالى ولكن على أساس غير عنصرى ، والملاحظ خلال الفترة الماضية اهتمام حكومة جنوب افريقيا بالدراسة الفاحصة الفاحصة المتعمقة للكثير من الدساتير الأجنبية واهتمام اعضاء الحزب الوطنى الحاكم من البرلمانيين بإعداد دراسات دستورية متعمقة عن الحقوق التى تتمتع بها الأقليات فى بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأنظمة الدستورية الغربية .

وفى تصريح لوزير التعليم فى حكومة جنوب افريقيا فى يونيو الماضى ، طالب بضرورة احتفاظ الأقليات فى نظام الدستور الجديد بمدارسهم الخاصة ، وذلك للحفاظ على قيمهم وحماية ثقافتهم ، وأبرز أن التفرقة لا تعنى بالضرورة التمييز .

ومن النقاط الاقتصادية التى قد تكون محل خلاف بين الطرفين ، أن منظمة (المؤتمر الوطنى الأفريقى) تهتم بالقواعد الدستورية الخاصة بالعمال ، والنص على الحقوق النقابية لهم والحق فى الاضراب ، وقد ترى حكومة بريتوريا أن تمكين العمال ومؤسساتهم العمالية من المطالبة بحد أدنى من الأجور يمكن معارضته من جانب أرباب الأعمال من البيض الذين يرون فيه تعارضا مع مخاطر البطالة فى البلاد .

حملة الابقاء على العقوبات :

وعقب اتخاذ دى كليرك للخطوات الجريئة بإلغاء قوانين التفرقة العنصرية ، لوحظ تتوا ردود الفعل خارج جنوب أفريقيا ، حيث أعلنت السوق الأوروبية المشتركة عزمها عندما تدخل الاجراءات الجديدة حيز التنفيذ ، على

اتخاذ خطوات من أجل التخفيف من العقوبات التى فرضتها السوق عام ١٩٨٦ على جنوب افريقيا ، والتى تضمنت الامتناع عن استيراد الحديد والصلب والذهب ، ورحبت السويد وهولندا بحرارة عن الترحيب بخطوات دى كليرك وعن الاستعداد لدراسة إمكانية رفع العقوبات الاقتصادية عن حكومة بريتوريا ، ورددت أوساط ألمانيا أهمية رفع الحظر الاقتصادى المفروض على جنوب افريقيا ، كما اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبها الكبير بالخطوات الجديدة ، ثم قررت رفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا .

إلا أن نلسون مانديلا زعيم منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى قد بادر بالتحذير من التسرع فى رفع الحظر الاقتصادى على حكومة بريتوريا ، وأبرز أن ذلك من شأنه يعرض المستثمرين الاجانب فى البلاد لأية اضطرابات تقع فى البلاد ، مما يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج جنوب إفريقيا ، ومع ترحيب مانديلا بالخطوات الشجاعة التى يتخذها دى كليرك من أجل ازالة الأبارتيد ، إلا أنه أبرز أن السود فى جنوب افريقيا لا يزالون محرومين من حق التصويت ومن الترشيح لعضوية البرلمان .

وقام نيلسون مانديلا مؤخرا بجولة فى أسبانيا وجامايكا وكوبا والمكسيك وفنزويلا والبرازيل فى اطار حملة ترمى إلى الابقاء على العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، وطالب مانديلا أسبانيا ودول الكومنولث الأستمرار فى فرض العقوبات التجارية على جنوب افريقيا فى الاجتماع القادم فى اكتوبر ١٩٩١ ، وأبرز أن هذه العقوبات كانت ضرورية لاجبار حكومة بريتوريا على اتخاذ الخطوات الأولى لأزالة التفرقة العنصرية ، واتهم الولايات المتحدة بالتورط فى تأييد نظام التمييز العنصرى نظرا لقيامها مؤخرا برفع العقوبات التجارية عن جنوب افريقيا .

ورغم معارضة مانديلا لرفع العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، فقد رحب بقرار السماح للرياضيين من جنوب افريقيا بالمشاركة فى دورة الألعاب الأوليمبية المقرر اقامتها فى برشلونة فى عام ١٩٩٢ ، وان كان قد أشار الى أن جنوب افريقيا لم تنفذ حتى الأن الشروط التى حددتها اللجنة الأوليمبية الدولية لالغاء القوانين العنصرية فى المجال الرياضى ولانشاء منظمات رياضية غير عنصرية .

وهكذا يدعو مانديلا دول العالم الى الاستمرار فى فرض العقوبات على جنوب افريقيا الى أن يتم انهاء العمل بالقوانين العنصرية تماما ، ويبرز فى تصريحاته أن العنصرية تلقت ضربات مؤلمة ، ولكن من السابق لأوانه أن يتم رفع العقوبات قبل أن يتم القضاء عليها تماما ، وطالب مانديلا بتشكيل حكومة انتقالية فى جنوب أفريقيا ، تكون مهمتها الرئيسية انهاء العمل تماما بنظام الفصل العنصرى ، وابرز أن الحكومة الانتقالية سوف تشرف على المفاوضات التى ستؤدى الى انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد .

وفى ٣٠ يوليو ١٩٩١ طالبت منظمة الوحدة الأفريقية على لسان لجنة الرؤساء الخاصة بالجنوب الأفريقى المجتمع الدولى بالابقاء على العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا ، مؤكدة أن تخفيف العقوبات الذى لجأت اليه بعض الدول هو اجراء سابق لأوانه ، كما أعربت لجنة المنظمة عن أسفها لأن بعض الدول خففت بالفعل من العقوبات المفروضة على حكومة النظام العنصرى ، وهى خطوة سابقة لأوانها ، وحثت اللجنة على الابقاء على العقوبات بالنسبة للدول التى لم ترفعها بعد ، وواضح أن قرارات اللجنة قد اتسمت بالمرونة فى هذا الشأن ، حيث تم الاكتفاء بتوجيه اللوم للدول التى رفعت العقوبات عن جنوب افريقيا ، ولعل الهدف من ذلك التمكن من الافادة من موقف هذه الدول فى الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكى يتم استكمال الالغاء المنشود للأبارتيد .

وفى البيان الذى أصدرته لجنة الرؤساء فى أبوجا ، رحبت اللجنة بإلغاء القوانين العنصرية فى جنوب افريقيا ، كما طالبت حكومة بريتوريا بالعمل على إعادة الثقة بعد كشف فضيحة (انكاثا) ، وذلك بالتعجيل بالمفاوضات من أجل وضع الدستور الجديد للبلاد واقامة الحكم الديمقراطى طبقا لجدول زمنى يتفق عليه بين الأطراف المعنية ، هذا فى الوقت الذى ناشدت فيه اللجنة حركات التحرير الأفريقية لتكوين جبهة موحدة فيما بينها .

وفى ١٢ أغسطس ١٩٩١ أثناء زيارة لتنزانيا ، أعلن الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا ، الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، تنديده بقرار الولايات المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا ، معتبرا أنه نكسة خطيرة ، وخطوة قد تؤدى إلى تشدد المواقف بين المؤتمر الوطنى الأفريقى وحكومة بريتوريا .

كذلك أعلن الأمين العام للمنظمة (سالم أحمد سالم) فى أديس أبابا ، التنديد بالقرار الأمريكى ، واعتبره سابقا لأوانه وغير موفق ، مبرزا أن سجون حكومة جنوب افريقيا لا يزال بها معتقلون سياسيون ، كما أن هناك الالاف من المتغيبين الذين لا يسمح لهم بالعودة إلى البلاد ، ودعا أمين عام المنظمة المجتمع الدولى مواصلة الضغط على حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا لضمان إنهاء نظام الأبارتيد .

وفى الأمم المتحدة ، أعلنت اللجنة الخاصة بمكافحة التمييز العنصرى انتقادها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك قرار اللجنة الأوليمبية الدولية بشأن رفع العقوبات عن جنوب افريقيا ، واعتبرت القرارات سابقة لأوانها .

والملاحظ أن موضوع رفع الجزاءات والعقوبات

الاقتصادية قد تضمنه البحث والنقاش في منظمة (المؤتمر الوطني الأفريقي) ذاتها ، وفي مؤتمر المنظمة الذي انعقد في ديسمبر ١٩٩٠ ، ظهرت الدعوة لوضع حد للعقوبات ، وأيد هذه الدعوة (أوليفار تامبو) رئيس المنظمة ، ولكن هذه الدعوة فشلت داخل المنظمة في ذلك الوقت ، لكن المسجونين والمنفيين السياسيين - حسبما تردد - وهم يرجعون الان الى وطنهم وأهلهم في مناطق السود ، يواجهون بالفقر المدقع الذي تعاني منه أسرهم وعائلاتهم وأقاربهم ، وهم الذين توقعوا أن يتم استقبالهم من أهليهم استقبالا شعبيا بوصفهم ثوارا منتصرين ، وواضح أن الكثيرين منهم يرون أن رفع العقوبات والجزاءات هو الطريق لاصلاح الأوضاع الاقتصادية وعلاج مشكلة البطالة التي تواجه تجمعات السود ، وأن اصلاح هذه الأوضاع هو أهم العناصر التي ينبغي أن تكون الأساسي في الاستراتيجيات السياسية سواء للحكومة أو المعارضة في البلاد .

جنوب افريقيا والعقوبات

ولا شك أن حكومة جنوب افريقيا قد تأثرت بفرض العقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات الأجنبية وانسحاب البنوك الاجنبية من البلاد وحظر استيراد المواد الخام والمنتجات الصناعية والتجارية منها ، وغيرها من العقوبات والجزاءات التي وقعها المجتمع الدولي على النظام العنصري ، وشكلت هذه العقوبات والجزاءات الضغط على حكومة بريتوريا ، مع تزايد التأييد الذي حصل عليه نضال الشعب الافريقي ، والتطورات والأحداث السياسية التي حدثت في العالم ، والوفاق بين القوى العظمى ، والاتجاهات الديمقراطية التي تلاحقت في السنوات الأخيرة ، فضلا عن التطورات الداخلية ، الأمر الذي فرض على حكومة بريتوريا ضرورة العدول عن سياسة التعنت ووضع حد لتحدي المجتمع الدولي ، ومن هنا بدأت الحكومة الطريق المنشود نحو الاصلاح .

وقد أدت حالة الغموض السياسي مع القحط وتزايد الديون إلى انخفاض أسعار بيع الأراضي زراعية في جنوب افريقيا ، خاصة أمام المستثمرين الأجانب وذلك في الكثير من المناطق ، وفي بعض المناطق وصل سعر الهكتار إلى أقل من ١٥٠ راند (أي حوالي ٥٣ دولار) ، وفي الأراضي الزراعية المروية يمكن شراء الهكتار بأقل من ألفي راند (أي ٧٠٠ دولار) ، وقد يوضح ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية تبرز أهميتها أمام السلطة الحاكمة في بريتوريا في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق الأصلاح السياسي والاجتماعي ، وعلى الرغم من أعمال العنف التي تحدث في البلاد ، إلا أن المتردد أن هذه الاعمال يمكن احتواؤها بصفة عامة في المناطق التي لا تؤدي هذه الأعمال فيها إلى نتائج ضارة بالبنية الاساسية لمرافق البلاد .

والملاحظ أن القوى العظمى قد رأت من صالحها أن تجتذب الدول التي تتسم سياساتها بالمرونة والاعتدال ، وأدت التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا والاصلاحات التي قام بها ديكليرك إلى اتجاه القوى العظمى إلى مزيد من اجتذاب دولة جنوب افريقيا والاعتماد عليها ، بل إن هذه القوى رأت من صالحها أن شجع الدول الافريقية على تطبيع علاقاتها مع هذه الدولة ، بحيث تنتقل من مرحلة العلاقات السرية او غير المعلنة مع جنوب افريقيا إلى مرحلة تطبيع العلاقات معها بصورة علنية وشرعية .

وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين الاتحاد السوفيتي وجنوب افريقيا منذ ثلاثين عاما ، إلا أن تجارة الماس والذهب ظلت قائمة بينهما طوال هذه الفترة ، وواضح أن الطريق قد أصبح مفتوحا أمام الاتحاد السوفيتي لتطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا ، ومن العوامل التي تشجع على ذلك التطورات الحادثة في جنوب افريقيا ، بل والتغيرات الواقعة في الاتحاد السوفيتي نفسه ، فضلا عن سياسة التقارب الدولي الحالية التي أخذت تسود علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد لوحظ أن الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها نلسون مانديلا لموسكو قد ألغاها الاتحاد السوفيتي للمرة الثانية ، وتردد أن يرجع ذلك إلى التقارب الملاحظ بين الاتحاد السوفيتي وجنوب افريقيا من جهة ، وإلى رغبة الاتحاد السوفيتي في أن يتخلص من الالتزامات تجاه القارة الافريقية على وجه العموم ، فضلا عن التنحي عن تقديم مساعدات لمنظمة (المؤتمر الوطني الافريقي) ، في ضوء الأزمات التي أصبح يعانيها والتطورات الجارية على أرضه .

وكان الاتحاد السوفيتي على مدار سنوات طويلة يعمل على دعم حركات التحرير الافريقية في منطقة الجنوب الافريقي ، وعلى أن يكون له دور فعال في دعم القضايا التحريرية في هذه المنطقة التي توجد فيها جنوب افريقيا والتي يعتبرها ركيزة لمصالح الغرب ، وأخذ اهتمام الاتحاد السوفيتي يضعف نسبيا في المنطقة مع التطورات السياسية التي حدثت فيها ، ونجاح الدور الذي لعبته الولايات المتحدة فيها ، ثم التطورات الخاصة بالمشكلات الداخلية في الاتحاد السوفيتي ، وبالوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية .

كذلك فان دول شرق اوربا وجدت أن من صالحها تطبيع علاقاتها مع جنوب افريقيا ، وأصبحت الاحتياجات والمصالح الاقتصادية هي التي توجه سياساتها تجاه المنطقة ، ورغم تركيز هذه الدول على توجيه معوناتها والاهتمام بعلاقاتها الاقتصادية مع دول الجنوب الافريقي خلال السنوات الماضية ، الا أنها لم تستطع أن تكون البديل لمصادر المعونات التي يقدمها الغرب لهذه الدول ، وتضاءل حجم تبادلها التجاري

وتعاملها الاقتصادى معها فى مواجهة حجم التبادل والتعامل الذى حققه الغرب فى المنطقة .

والمفهوم من الناحية الأخرى أن الدول الصناعية ترى من صالحها أن توطد العلاقات مع دولة جنوب افريقيا ، فالاقبال على المعادن النادرة والاستراتيجية التى تنتجها جنوب افريقيا قد ازداد الاقبال عليها من جانب دول السوق الأوربية والولايات المتحدة واليابان ، بل إن استثمارات دول السوق الأوربية واليابان وتايوان قد زادت فى جنوب افريقيا ، ويحقق الميزان التجارى لجنوب افريقيا فائضا ، كما تتحكم جنوب افريقيا فيما يزيد على ٨٥ ٪ من تجارة الماس فى العالم ، فى الوقت الذى تتزايد فيه عائدات جنوب أفريقيا من تجارة البلاتين والمعادن النادرة .

ومن المحتمل ان يحدث تقدم فى رفع العقوبات الدولية على جنوب افريقيا ، فقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على التجارة والاستثمارات ، والاحتمال أن يتبع ذلك إجراء من المجتمع الأوربى يتضمن رفع الحظر على البترول الذى تقرر منذ عام ١٩٨٥ ، كما رفعت اليابان الحظر على الروابط الثقافية والرياضية والسياحية مع جنوب افريقيا ، واعلنت أنها سترفع الحظر على التجارة والاستثمارات عندما يتم اطلاق سراح المسجونين السياسيين من جانب حكومة بريتوريا ، وقد حدث مؤخرا أن قررت أكبر شركات الكهرباء اليابانية أنها زادت من طلباتها من فحم جنوب افريقيا الى اربعمائة الف طن فى العام ، كما أعلنت شركة تايوتا اليابانية زيادة صادراتها من قطع غيار السيارات إلى جنوب افريقيا .

وفى ١٨ يوليو ١٩٩١ زار بريتوريا نائب وزير خارجية اليابان (مونيو سوزوكى) ، وهو أول مسئول يابانى على مستو عال يزور جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٩ ، وأعلن هناك أن اليابان فى طريقها إلى رفع كل ما بقى من جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، وذلك فى إطار الاعلان السياسى لقمة مجموعة الدول السبع الصناعية التى انعقدت فى لندن ، ورغم الجزاءات المفروضة ، فإن صادرات اليابان إلى جنوب أفريقيا وصلت إلى ما قيمته بليون ونصف بليون دولار خلال السنة المالية التى انتهت فى مارس ١٩٩١ ، وذلك بأقل ٦,١ ٪ من الصادرات فى العام السابق ، وخلال نفس الفترة بلغت واردات اليابان من جنوب افريقيا ما قيمته واحد بليون وثمانمائة مليون دولار ، بأقل ١٤,٧ ٪ عن العام السابق ، ثم قام (سوزوكى) بزيارة تنزانيا وكينيا وزامبيا وزيمبابوى ليشرح للمسئولين فى هذه الدول سياسة اليابان تجاه افريقيا التى ترتبط بتدعيم العلاقات مع جنوب افريقيا ، بل إن جنوب افريقيا استقبلت فى الوقت نفسه وفدا من رجال البنوك ومديرى المؤسسات المالية للبحث عن فرص الاستثمار والتمويل ، وقد رأس هذا الوفد نائب وزير المالية السابق .

أما عن اسرائيل ، فالمعروف أن هناك تعاونا كبيرا بينها وبين جنوب افريقيا ، خاصة فى المجال النووى ، وقد لوحظ أن بعض الأوساط لا تزال تتخوف من القوة النووية المتوافرة لدى جنوب أفريقيا ، فعلى الرغم من أن جنوب افريقيا قد وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إلا أن بعض الخبراء لا يزالون يتشككون من صدق نوايا بريتوريا ، وتردد منذ العام الماضى أن هناك شكوكا حول نقل جنوب افريقيا لأسلحتها النووية لاسرائيل التى ساعدت جنوب افريقيا على تطوير هذه الأسلحة والطائرات التى تحملها .

والملاحظ أن اسرائيل تعمل جاهدة على الحصول على أنسب الفرص لزيادة التجارة مع جنوب افريقيا ، وقد بلغت التجارة بين البلدين خلال العام الماضى ما قيمته ٣١٧ مليون دولار ، وكان الميزان التجارى لصالح جنوب افريقيا ، كما رأت اسرائيل مع التطورات الاخيرة أن من صالحها إجراء الاتصال فى الوقت نفسه بمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وادعت أن مسئولا كبيرا من المنظمة سيزور اسرائيل ، والمعروف أن اسرائيل كانت على علاقة بسيزولى ، ولكنها لم تكن لها علاقة بالمنظمة نظرا لتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا .

جنوب افريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية

ومع أهمية التطورات السياسية المتلاحقة فى جنوب افريقيا ، وآثارها على الموقف الخاص بعلاقات دول جنوب افريقيا بعد انتهاء الأبارتيد مع الدول الأفريقية ، وفى اطار التجمعات الاقليمية الافريقية كمنطقة التجارة التفضيلية ، تثور فى الوقت نفسه آثار هذا الموقف على علاقات الدولة فى وضعها الجديد مع القارة الافريقية برمتها ، وبالأحرى فى إطار منظمة الوحدة الافريقية .

ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٣ ، والمنظمة ترى أن نجاح نضال شعوب الجنوب الأفريقى من أجل التحرر مستحيل بدون العزل الدولى الفعال لنظام بريتوريا العنصرى ، ودعت المنظمة منذ ذلك الوقت جميع الدول إلى قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية ، والتوقف عن أى شكل اخر يمكن أن يشجع على سياسة الأبارتيد ، وفى كافة اجتماعات المنظمة بصفة عامة ، ركزت المنظمة على إبراز ضرورة فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

وتضمنت الجزاءات التى نادت بها المنظمة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والعلمية والثقافية مع حكومة الدولة العنصرية ، كذلك تضمنت الجزاءات فرض حظر على نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا ، ووقف التصدير لها وبيع ونقل البترول ومنتجاته اليها وأى شكل من أشكال التعاون معها فى مجال صناعة البترول ، ووقف الاستثمارات الرأسمالية والقروض لها ، والتوقف عن أى نوع من تشجيع التجارة معها ، بما فى ذلك إنشاء بعثات حكومية تجارية فيها ، فضلا عن حظر واردات جنوب افريقيا الزراعية والواردات من الفحم واليورانيوم والحديد والصلب ، وحظر السياحة منها للدول الأخرى ، ووقف المواصلات الجوية والبحرية معها ، بالاضافة الى وقف جميع الاتصالات التعليمية والثقافية والرياضية سواء مع الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات التى تؤيد أو تقوم على أساس الأبارتيد .

وبعد التطورات المتلاحقة الأخيرة فى جنوب افريقيا وبعد إلغاء القوانين العنصرية التى كانت تعتبر العقبة الرئيسية أمام المجتمع الدولى فى الموقف من حكومة جنوب افريقيا ، وبعد ما أثير من فضيحة (انكاثا جيت) ، والترضية التى قام بهاد يكليرك لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) باجراء التعديل الوزارى المشار اليه ، وأخيرا بعد أن تم من جانب حكومة جنوب افريقيا العفو العام عن المنفيين السياسيين ، وما قامت به المنظمة من الافراج عن الجواسيس والعملاء التابعين لحكومة جنوب افريقيا الذين كانوا معتقلين لديها ، فانه يبدو أن الطريق أصبح ممهدا للاتفاق على الدستور الجديد للبلاد ، وبالتالى عن إمكانية تطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا - ما بعد الأبارتيد - مع العالم ، ومع الدول الافريقية على وجه الخصوص ، وعن امكانية انضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية .

والمتردد أن ديكليرك يحث نلسون مانديلا على الموافقة على اقتراحه بعقد مؤتمر دستورى فى أقرب فرصة ممكنة ، وأنه يمكن لديكليرك أن يعرض تعيين بعض السود فى مناصب وزارية فى الوقت الذى يوضع فيه الدستور ، وذلك فى حين تفضل منظمة (المؤتمر الوطنى الأفريقى) إقامة جمعية تأسيسية منتخبة على أساس رجل واحد صوت واحد ، وبالتالى تكون تحت سيطرة السود ، مع تشكيل حكومة مؤقتة مختلطة من عناصر البيض والسود ، لحين الاتفاق على الدستور الجديد ، وإذا ما تحقق تشكيل الحكومة المؤقتة المختلطة ، فان السؤال الذى يثور هو هل ستكون هذه الحكومة هى المؤهلة لطلب انضمام وعضوية جنوب افريقيا فى منظمة الوحدة الأفريقية ؟ أم أن الأمر يقتضى الانتظار لحين إصدار الدستور الجديد وتشكيل المؤسسات الجديدة فى الدولة التى تبرز بعد الأبارتيد ، وتكون الحكومة التى تشكل على أساس هذا الدستور هى المؤهلة لطلب الانضمام والعضوية فى المنظمة ؟

جنوب افريقيا والجماعة الاقتصادية الأفريقية

ويأتى ذلك فى الوقت الذى وقع فيه القادة الأفارقة على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، فى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية السابعة والعشرين ، التى انعقدت فى (أبوجا) فى نيجيريا فى الفترة من ٣ الى ٦ يونيو عام ١٩٩١ ، وتهدف هذه الجماعة إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصاديات الأفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات ، وانشاء اطار على المستوى القارى لتعبئة الموارد البشرية والمادية لأفريقيا ، وتعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة شعوبها ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى وتعزيزه ، وتدعيم العلاقات السلمية الوثيقة بين الدول الأعضاء ، والاسهام فى التقدم والتنمية والتكامل الاقتصادى للقارة الأفريقية ، مع تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حاليا والمقبلة بغية اقامة الجماعة تدريجيا .

واذا كانت المعاهدة قد ركزت فى تنفيذ مرحلتها الاولى على تعزيز الاطار المؤسس للتجمعات الاقتصادية القائمة ثم فى المراحل التى تليها على تثبيت لحواجز الجمركية وغير الجمركية فى كل تجمع وعلى انشاء منطقة للتجارة الحرة ، فإن الحظ على ما يبدو قد يخدم جنوب افريقيا - بعد الابارتيد - التى من الطبيعى ان تركز على الدول المحيطة بها ، وهذه الدول قد انشأت بالفعل منذ سنوات منطقة التجارة الحرة التى تغطى الجنوب الافريقى وتمتد الى وسط وشرق افريقيا وهو امتداد يهيىء للدولة الجديدة مجالا حيويا ممتدا على مساحة هامة من القارة لها منافذها وتأثيرها على امتداد مناطق القارة الاخرى فى الشمال والغرب .

والارتباط بين جنوب افريقيا والجنوب الافريقى حادث بالفعل ، كما بدأت جنوب افريقيا توسيع نطاقه ليكون الطريق ممهدا لانضمامها للتجمع الاقليمى لمنطقة التجارة التفضيلية ،ومن المتوقع ان يكون خبراؤها قد بدأوا بالفعل الدراسات لاتخاذ المزيد من الخطوات ولعل خبراء الدول الافريقية فى داخل المنطقة بل وعلى امتداد منافذها ، بل وعلى امتداد القارة بأسرها يبدأون هم كذلك الدراسة فى الامكانيات التى تتوافر ، والآثار التى تترتب ، إما على إحتواء جنوب افريقيا لافريقيا ، وإما احتواء افريقيا لجنوب افريقيا .

لجنة التنسيق لتحرير افريقيا

وقد يرتبط بالموقف بالنسبة لجنوب افريقيا - بعد الأبارتيد - ومنظمة الوحدة الافريقية ، الاشارة الى

السؤال الذى يطرح نفسه حول لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، والمعروف ان هذه اللجنه قد انشئت بقرار مؤتمر القمة الافريقى التأسيسى فى عام ١٩٦٢ ، لتقديم المساعدات لحركات التحرير الافريقى ، وهى اللجنه التى اسهمت فى تصفية الاستعمار والعنصرية فى القارة ، وقدمت المساعدات العسكرية والمادية لحركات التحرير الافريقية ، التى كان آخرها (منظمة سوابو) فى ناميبيا ، ثم منظمة (المؤتمر الوطنى الإفريقى) ومنظمة (المؤتمر الافريقى الجامع) فى جنوب افريقيا .

ومع استقلال ناميبيا ، ثم مع رفع الحظر على نشاط حركتى التحرير ، والتطورات السياسية الاخيرة فى جنوب افريقيا ، اصبح من الواضح ان مهمة هذه اللجنه قد انتهت ، كما اصبح من الضرورى البحث منذ الآن عن دور جديد لها ، إن كان مقدرا لوجودها أن يستمر ، لامكان الافادة من امكانياتها ، وقد يكون الدور الجديد لها دورا ثقافيا او تسجيليا لتوثيق تاريخ التحرير وحركات التحرير ، وقد يكون دورا اخر فى احد مجالات التنمية الخاصة بالقارة .

تطبيع علاقات افريقيا مع جنوب افريقيا

ولا شك ان حكومة جنوب افريقيا ترغب وتحاول اقامة مختلف العلاقات ليس فقط مع دول الجنوب الافريقى ، وانما مع دول القارة كلها ، ولم تقتصر الزيارات من جنوب افريقيا على الجنوب الافريقى ، بل هناك زيارات لبعض الدول الاخرى ، كجمهورية كوت ديفوار فى غرب القارة ، وكلمغرب فى الشمال الافريقى ، ولوحظت خلال الفترة الاخيرة زيارات لجنوب افريقيا من جانب وفود تجارية من موريشيوس وكوت ديفوار .

وقام دى كليرك مؤخرا بزيارة جمهورية كينيا ، بناء على دعوة منها ، وقد اهتم دى كليرك بهذه الدعوة ، نظرا لانها تأتى من إحدى الدول الافريقية التى لها اهميتها خارج نطاق مجموعة دول المواجهة الافريقية فى الجنوب الافريقى ، الامر الذى يحقق لجنوب افريقيا مكسبا دبلوماسيا يتمثل فى تطبيع العلاقات معها ، ويفسح المجال لمزيد من فرص الانفتاح على القارة الافريقية ، خاصة من النواحى الاقتصادية والتجارية ، لما تتمتع به كينيا من موقع واوضاع اقتصادية متميزة ، كما يفسح المجال لابراز كسر المقاطعة الافريقية لجنوب افريقيا ، والضغط فى الوقت نفسه على حركتى التحرير الافريقية بإضعاف التأييد الافريقى لهما بما يدفعهما الى المرونه فى التحرك نحو تحقيق التسوية السلمية فى جنوب افريقيا .

والملاحظ ان دى كليرك لم يعرض تقديم مساعدات اثناء زيارته لكينيا ، والمفهوم أن جنوب افريقيا فى محاولتها لتطبيع العلاقات مع الدول الافريقية ليست مضطرة لعرض المساعدات الاقتصادية على هذه الدول ، بل انها قد ترى ان الدول الافريقية بصفة عامة سسة تقبل على الانفتاح عليها بحكم وجودها فى القارة مع تقدمها الاقتصادى الواضح ، وقد لا ترغب جنوب افريقيا فى عرض مساعداتها للدول الافريقية خارج منطقة الجنوب الافريقى ، حتى تبقى على الارتباط الاساسى بها من جانب دول هذه المنطقة وحتى تبدد اية مخاوف لدى هذه الدول من ضياع الميزة التى تتمتع بها فى علاقاتها مع جنوب افريقيا ، اذا تم انفتاح الاخيرة على الدول الافريقية الاخرى خارج نطاق الجنوب الافريقى ، كذلك ترتبط سياسة جنوب افريقيا من حيث قدراتها على تقديم مساعدات للدول الافريقية ، على اتجاهاتها الحالية للاستعداد للترتيبات الاقتصادية والداخلية الخاصة بمرحلة ما بعد انتهاء الابارتيد ، والاعباء المالية الجديدة المتوقعة فى هذه المرحلة ، والتى تتضمن رفع اجور غالبية المواطنين من الافارقة السود .

وفى اثناء زيارة كينيا عبر رئيس جمهورية جنوب افريقيا ، عن امله فى أن تتاح له الفرصة لزيارة مصر ، كذلك نيجيريا ، خاصة وانها تراس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية ولاهميتها فى غرب القارة ، كما ان مصر كانت لها رئاسة الدورة السابقة للمنظمة (١٩٩٠/ ١٩٩١) وهى الدورة التى عاصرت استقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا فى مارس ١٩٩٠ ، وشارك فى احتفالات استقلالها فى ويندهوك الرئيس محمد حسنى مبارك ، كما حضرها دى كليرك رئيس جنوب افريقيا .

ولا شك ان حكومة جنوب افريقيا تنظر الى مصر نظرة خاصة ، نظرا لما تتمتع به مصر من ثقل سياسى فى القارة ، وتقدم اقتصادى وتكنولوجى ، فضلا عن علاقات مصر المتميزة مع الدول الافريقية بصفة خاصة ، وباقى دول العالم بصفة عامة ، الامر الذى يوضح رغبة جنوب افريقيا فى تطبيق علاقاتها مع مصر ، كما لا شك ان جنوب افريقيا تدرك اهمية الدور الذى قامت به مصر فى مساندة ومساعدة منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) وفى الافراج عن (نلسون مانديلا) وفى استقلال ناميبيا .

وعلى الرغم من الاتصالات التى تمت مع جنوب افريقيا ، والدور الذى قامت به مصر على الوجه المتقدم ، الا ان موقف مصر الرسمى لا يزال على ما هو عليه ، خاصة ما يتعلق بسريان الاجراءات التى اتخذتها مصر منذ سنوات طويلة بقطع جميع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع حكومة بريتوريا العنصرية ، وذلك رغم متابعة مصر لكل التطورات السياسية التى تحدث فى جنوب افريقيا ، وتأييدها وتشجيعها لكل خطوة تمت فى طريق الاصلاحات وانهاء الابارتيد .

وقد سبق ان قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع جنوب افريقيا ، كما تم قطع العلاقات الاقتصادية معها بمقتضى قرار وزارى برقم ٧١٨ لسنة ١٩٦٣ صادر بتاريخ ١٣ سبتمبر عام ١٩٦٣ من وزير الاقتصاد المصرى ، واستند هذا القرار الى قرارات

مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الافريقية وحكومة جنوب افريقيا ، ومناشدة الدول الاعضاء بقطع العلاقات الاقتصادية معها ومقاطعة تجارتها ، نظراً للسياسة الاستعمارية والعنصرية التى تتبعها .

وفى ١٩ مارس ١٩٦٤ ، صدر قرار جمهورى برقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ ، من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، يقضى بإغلاق موانى الجمهورية العربية المتحدة البحرية والجوية فى وجه السفن والطائرات التى ترفع علم اتحاد جنوب افريقيا ، كما يقضى بمنع السفن والطاقات التى ترفع علم الجمهورية العربية المتحدة من دخول موانى اتحاد جنوب افريقيا البحرية والجوية ، وذلك مع عدم الاخلال بحرية الملاحة فى قناة السويس والتسهيلات المباشرة المتعلقة بسلامة القناة والملاحة فيها .

وقد استند هذا القرار الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة عشر ، بشأن التفرقة العنصرية التى تمارسها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ، وعلى قرارات مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ ، بشأن ما تضمنه من وضع مقاطعة فعاله للتجارة الخارجية مع اتحاد جنوب افريقيا بغلق الموانى البحرية والجوية الافريقية فى وجه سفنها وطائراتها .

والملاحظ من الناحية الشكلية ان هذه القرارات تستند فى اساسها وسبب اصدارها الى أمرين تتبعهما حكومة جنوب افريقيا ، الأول هو السياسة الاستعمارية ، والثانى هو التفرقة العنصرية ، والسياسة الاستعمارية قد انتهت باستقلال ناميبيا عن الجنوب افريقيا ، والتفرقة العنصرية قررت حكومة جنوب افريقيا إلغاء قوانينها على الوجه المشار اليه ، بل أن الاكثر من ذلك انه قد تم الافراج عن المنفيين والمسجونين من جانب حكومة بريتوريا ، وأصبح الطريق ممهداً للاتفاق بينها وبين منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) على الدستور الجديد .

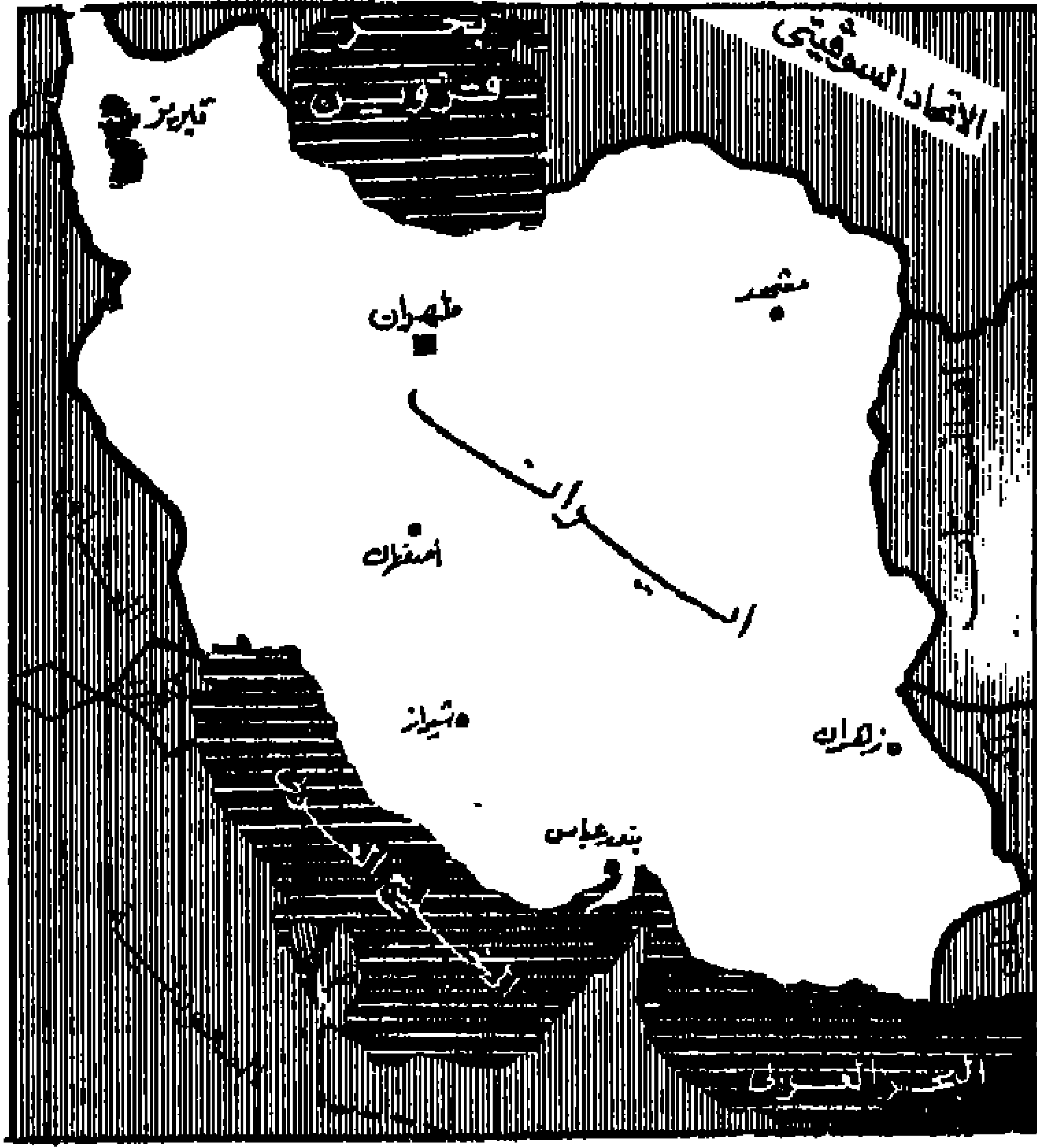
ولكن الافارقة السود فى جنوب افريقيا لا يزالون محرومين من حق التصويت وحق الترشيح ، والدستور الجديد هو الذى سيقرر ذلك ، كما يضع الصياغة للنظام الديمقراطى الذى تسير عليه الدولة فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، وبإنجاز الدستور الذى سيكون بمثابة التقنين النهائى لالغاء الابارتيد ، تقرر الحقوق والحريات والاطار السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد ، وعلى الرغم مما يبدو من رغبة لدى حكومة بريتوريا لتحقيق هذا الانجاز ، فى ضوء الخطوات التى اتخذتها فى الفترة الاخيرة نحو الاصلاحات ، فإن من الصالح ان يستمر الضغط على الحكومة ، مع تشجيع التقدم فى العملية ، حتى يتم الانجاز الكامل لها ، بالصورة التى تحقق امانى الشعب الافريقى فى الجنوب .

والواقع ان التطبيع الكامل للعلاقات مع جمهورية جنوب افريقيا مرتبط بتحقيق هذا الانجاز خاصة بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية التى ستقوم بطبيعة الحال مع الحكومة الوطنية الافريقية التى تشكل بناء على الدستور الجديد ، ولكن من الضرورى ان يتم الاعداد لمواجهة الوضع الذى سينشأ فى جنوب افريقيا فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، وبحث المصالح المشتركة المستقبلية وامكانيات تحقيقها ، وهذا يتطلب استمرار المتابعة للتطورات والاتصالات التى تساعد على استكشاف هذه الامكانيات .

وهناك الكثير من المداخل التمهيدية للتعاون المستقبلى مع الدولة فى شكلها الجديد فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، وقد يكون من هذه المداخل السياحى عن طريق قبول سياحة الترانزيت ، ومدخل تيسير الاتصالات البريدية والسلكية ولكن المهم هو بدء انشاء الروابط بين رجال الاعمال ، والتركيز على الاتصالات مع منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ومدها بالمساعدات الفنية لتمكن كادراتها من الاندماج فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثاقفية فى البلاد فى مختلف مواقع وانشطة الدولة الجديدة فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، كما ان من المهم فى الوقت نفسه ان تبدأ الاتصالات على المستوى الحزبى مع المنظمة ، باعتبار وضعها الحزبى القادم فى التشكيلات السياسة والدسورية القادمة فى البلاد .

والمعروف ان مصر لها علاقاتها القوية بمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) منذ سنوات طويلة ، حينما كانت تعمل بالخارج اثناء حظر نشاطها بالداخل ، وكانت مصر ولا تزال تستضيف مكتب المنظمة فى القاهرة والاتصالات مع المنظمة متواصلة ، وقد تحتاج الى اساليب جديدة لتدعيم هذا التواصل ، خاصة بعد ان اصبحت المنظمة تعمل داخل البلاد وحققت ذلك التقدم الكبير نحو حل المشكلة العنصرية فى جنوب افريقيا ، والتمهيد للاشتراك فى السلطة على الاسس الديمقراطية التى تقرر فى الدستور الجديد بين حكومة بريتوريا والمنظمة □

تقارير



الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الايرانية

د . وليد محمود عبد الناصر

● يصاب بعض المراقبين للسياسة الخارجية الايرانية احيانا بالدهشة نتيجة لما يصفونه بتناقض مواقف السياسة الخارجية الايرانية . الا أنه من الهام توضيح انه رغم مايعرف عن ادارة الرئيس رافسنجانى من الواقعية والبراجماتية ، فهناك امور يصعب ابراز المرونة فيها نتيجة انه يحكمها احكام ايديولوجية صدرت أساسا بواسطة اية الله الخمينى اثناء حياته وبواسطة مفكرين اسلاميين آخرين أثروا على فكر الجمهورية الاسلامية . ولا تأتى اهمية افكار الخمينى التى سيشار اليها أساسا فى هذه الدراسة ـ مع الاشارة الى مفكرين آخرين ـ ليس فقط للدور المركزى الذى لعبه فى الثورة ، وانما أيضا لان كافة الشخصيات القيادية فى الحكم فى ايران سواء اثناء حياته أو بعد مماته قدموا اراءهم بوصفها تفسيرات وشروح لفكر الخمينى وسعوا الى جعل افكار الخمينى السند الشرعى للسياسات التى تبنوها .

ولاشك أن الأيديولوجيات تشكل أحد المؤثرات الهامة على عملية صنع السياسة الخارجية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوجهات والقناعات الايديولوجية للقيادات . (١)

اولا : التصور الفكرى للعلاقات الدولية :

اعتبر الخمينى الحرب ظاهرة استثنائية فى حياة الانسانية . وقسم الحروب الى ماأسماه بحروب « طاغوتية » وحروب « توحيدية » . وقد عرف الأولى بأنها حروب تدفع اليها الانانية والشهوات الدنيوية ورغبة القوى العظمى فى السيطرة على الاخرين ، فى حين عرف الحروب « التوحيدية » بأنها اما حروب دفاعية للحفاظ على الاستقلال أو جهاد يقوده المؤمنون للتوسع ولاصلاح البشرية . وقد اشترط الخمينى وجود الامام لسن هذا الجهاد ، ونفى الخمينى امكانية قيام حرب فيما بين المؤمنين .(٢) ونتيجة لذلك كان المأزق عندما قامت الحرب مع العراق ، فأما ان يعرف العراقيون بأنهم غير مؤمنين ، واما أن يعترف بهم كمؤمنين مما يفتح الباب لوساطة بقية الأمة الاسلامية .

وقد تحدث الخمينى عما أسماه بالامبريالية الشرقية والامبريالية الغربية ، ونظر الى النظام الدولى الراهن كنظام ثنائى القطبية ينقسم بين السيطرة السوفيتية والسيطرة الامريكية / الغربية ، واتهم الدول التى تسمى نفسها دولا غير منحازة بأنها تعتمد ـ اما علنا أو سرا ـ على الشرق أو الغرب . كذلك اتهم الثورات السابقة فى العالم الثالث قبل ثورة ايران بانها ارتبطت اما بالشرق أو

بالغرب . وقد اعتبر الخمينى النظام الاسلامى ، النظام الوحيد غير المنحاز وبالتالى ، اعتبر الثورة الايرانية هى وحدها غير المنحازة نتيجة اعتمادها على الاسلام وتبنيها لشعار « لا شرقية ولا غربية » .[٣] وقد أكد الدستور الايرانى لعام ١٩٧٩ مبدأ الحياد الايجابى تجاه ماأسماه « بالقوى المتسلطة » فى العالم .[٤] وقد ساوى الخمينى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كقوى استعمارية تعمل على استغلال العالم الثالث . وعكس مبدأ « عدم الانحياز » لدى المفكرين الاسلاميين فى ايران رفض الايديولوجيات الشرقية والغربية المنشأ واتهامهم للقوى المستكبرة (أى القوى الكبرى) بمحاولة فرض هذه الايديولوجيات على العالم الثالث .[٥]

وقد اتهم الخمينى القوى العظمى بالهيمنة على النظام العالمى للحفاظ على مصالحها « الانانية » ، واعتبر هذه القوى مسئولة عن كل مايعانيه العالم من مشكلات وشرور بسبب احتكامها الى ايديولوجيات ذات مصدر انسانى وليس إلهيا . وقد تنبأ الخمينى بتحالف القوى الكبرى بجناحيها : الشيوعية الدولية والمعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة وذلك فى معركة مشتركة ضد الاسلام .[٦] واتهم الخمينى أيضا الامم المتحدة بانها أداة فى ايدى القوى العظمى تستخدمها الأخيرة ضد الدول الضعيفة . كما عبر عن رفضه للشرعية الدولية وقواعد العلاقات الدولية التى وصفها – ومن ورائه العديد من المنظرين الاسلاميين فى ايران – « بشرعية تسلط الدول المستكبرة » .[٧] وقد اعتبر ان القوى العظمى هى التى تحتاج الى دول العالم الثالث وليس العكس ، وكان مثاله على ذلك هو النفط ، الا انه لم يتعرض فى هذا السياق الى ضعف العالم الثالث من جهة التطور العلمى والتكنولوجى او غياب الاكتفاء الذاتى فى الغذاء وبعض المنتجات الاخرى الاساسية وقد اتهم الخمينى بشكل خاص القوى العظمى بالتآمر لتأييد اسرائيل : الغرب والولايات المتحدة بتقديم السلاح لاسرائيل ، والاتحاد السوفيتى بعدم تقديم السلاح الكافى للمسلمين . واتهم هذه القوى العظمى بانها خططت لمذابح الفلسطينيين فى الاردن عام ١٩٧٠ ، وفى لبنان بعد ذلك بهدف ابعاد الفلسطينيين عن دول المواجهة .

وقد اعتبر الخمينى انشاء الحكومة الاسلامية فى ايران مجرد خطوة أولى تجاه انشاء الدولة الاسلامية العالمية ، كما حث ايران بعد الثورة على دعم « المستضعفين » وحركات التحرير عبر العالم . وطالب حكومة ايران بان يكون هدفها تحرير البشرية بأكملها .[٨] ومن جهة اخرى ، طالب المستضعفين المناضلين ضد هيمنة القوى الكبرى التى أسماها « بالشيطانية » فى كافة انحاء العالم بدعم ايران التى اصبحت بعد الثورة – على حسب رأيه – مركزا للمقاومة ضد القوى العظمى . وحذر من انه اذا تعرضت ايران للهزيمة ، فسيعنى ذلك هزيمة المسلمين والمستضعفين فى العالم بأسره .[٩] ورفض الخمينى الاقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول ، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الايديولوجية ، وأكد أن خلاص البشرية يكمن فى تطبيق قوانين الله (الشريعة) . وقد قسم الخمينى العالم الى معسكرين : مستكبرون ومستضعفون ، حيث يهيمن المعسكر الاول على الثانى والذى يضم بجانب المسلمين شعوب العالم الثالث الاخرى . وتنبأ الخمينى بان ميزان القوى سيميل فى نهاية الامر لصالح المستضعفين اذا توحدوا للخلاص من سيطرة المستكبرين ولتحقيق السلام والأمن فى العالم وتنفيذ وعد الله بالامامة والحكم للمستضعفين فى الارض .[١٠] كما أن المفكر الاسلامى الايرانى على شريعتى – والذى توفى عام ١٩٧٧ ولكنه يعتبر المنظر الثانى للثورة الايرانية بعد الخمينى – كان قد راى الاسلام كرسالة عالمية موجهة لكافة البشر ، وانتقد انقسام المستضعفين عبر العالم من خلال حدود وطنية مصطنعة ، كما انتقد محاربة المستضعفين بعضهم البعض لحساب القوى المستكبرة وطالب بثورة عالمية من اجل العدل والحرية يقودها المستضعفون فى العالم .[١١]

ويتضح أن شريعتى لم يصر – مثل الخمينى – على أن يكون الاسلام وحده هو عقيدة هذه الثورة ، نظرا لأنه تلقى تعليمه بفرنسا فقد تفهم وجود اختلافات دينية وثقافية بين المسلمين وبقية شعوب العالم الثالث ، مما يتطلب تعاونهما دون فرض طرف لافكاره على الاخر .

وقد عكس الدستور الايرانى لعام ١٩٧٩ ماسبق من افكار – حيث تحدث عن المسئولية الاخوية لايران تجاه كافة المسلمين ودعمها المطلق لكافة المستضعفين عبر العالم . كما حدد الدستور فى ديباجته لايران هدف السعي مع الحركات الاسلامية والجماهيرية الاخرى لبناء الامة العالمية وانقاذ المحرومين فى كل مكان على الارض . كما اعتبر الدستور المجتمع الاسلامى فى ايران قدوة ونموذجا لكافة شعوب العالم . وأكد الدستور التزام ايران بالعمل لاقامة حكومة العدل والحق فى كافة ارجاء العالم وحماية الكفاح الشرعى للمستضعفين ضد المستكبرين فى اى مكان على الارض دون التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .[١٢] ورغم تأكيد الدستور الايرانى لما اعتبره « عالمية » دور الثورة الإيرانية ، فانه حوى تناقضين مابين التزام ايران باقامة حكومة عادلة عالميا وببناء الامة العالمية من جانب ، وبين تعهده بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، وهو مايعكس الاختلافات فيما بين الفقهاء اعضاء مجلس الخبراء الذى وضع الدستور عام ٧٩ ، ويعكس أيضا مأزق التناقض بين الالتزامات الايديولوجية لايران كثورة والالتزامات الدولية لايران كدولة . وهذا النوع الثانى من الالتزامات ربما يكون هو الذى دفع الخمينى عقب نجاح الثورة الايرانية لمطالبة الحكومة الايرانية بالتعامل مع كل

دول العالم بما يحفظ استقلال ايران وعلى اساس الاحترام المتبادل وبما لا يتناقض مع القيم والقوانين الاسلامية . (١٣)

وأذا كان الدستور الايراني قد أكد عمل ايران لتحقيق التصفية الكاملة للاستعمار ،(١٤) فان على شريعتى كان هو الذى طالب الدول الاسلامية بان تكون طليعة النضال العالمى ضد الاستعمار . وحذر شريعتى من أن الاستعمار يسعى دائما لتجزئة الدول الاسلامية والسيطرة على كل دولة اسلامية على حدة كما يسعى لأضعاف عقيدة المسلمين وتدمير شخصيتهم الحضارية المستقلة وذلك حتى يتمكن من نهب الثروات الطبيعية للمسلمين وفتح ابواب بلادهم كأسواق لمنتجات الدول الاستعمارية . وأتهم شريعتى الاستعمار الجديد باستخدام قواه السياسية والاقتصادية والثقافية لاستغلال المسلمين والعالم بأسره . ورأى ان التناقض بين الاسلام والاستعمار حتمى ونهائى لان الاسلام يدعو للحق والعدل فى حين تسعى الدول الاستعمارية فى العالم لاستمرار سياساتها المستغلة . (١٥)

ثانيا : الموقف تجاه الولايات المتحدة :

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد أسماها الخمينى « بالشيطان الاكبر » واعتبرها ام الفساد فى العالم والعدو الاول لايران والاسلام عسكريا وسياسيا واقتصاديا وان المعركة بين الجانبين هى معركة الاسلام فى مواجهة الكفر . واتهم الخمينى الولايات المتحدة باستغلال ونهب ثروات الشعوب ومحاولة فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية . (١٦) ووصف الخمينى اية علاقة تقوم بين والولايات المتحدة بأنها علاقة بين ظالم ومظلوم ، وقال ان الولايات المتحدة هى التى تحتاج لايران ونفطها . وطالب ايران بانهاء تبعيتها للغرب والولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا . (١٧) واعتبر الخمينى دفاع الولايات المتحدة عن الديمقراطية وحقوق الانسان ستارا تحاول ان تخفى به اطماعها ، (١٨) واعرب عن تخوفه من محاولة الولايات المتحدة احتواء الثورة الايرانية وتدميرها .

وقد جاءت فضيحة ايران جيت لتشكل ضربة لمصداقية الحكومة الايرانية فى عدائها للولايات المتحدة . وسواء علم الخمينى مسبقا بالاتصالات والصفقات بين الحكومتين الايرانية والامريكية او لم يعلم بها ، فانه ـ وسعيا للحفاظ على وحدة الصفوف خلف الحكم ـ صور ايران جيت بانها نصر معنوى للثورة الايرانية لان معناها اعتراف الولايات المتحدة بأهميتها ولانها مكنت ايران من الحصول على اسلحة دون تقديم اية تنازلات . وجاءت فتوى الخمينى فى فبراير ١٩٨٩ ـ وقبل شهور من وفاته ـ باهدار دم الكاتب الهندى الاصل البريطانى الجنسية سلمان رشدى لكتابه الايات الشيطانية ودفعه للحكومة الايرانية لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المتحدة فى مارس ٨٩ نتيجة مأأسماه بموقفها العدائى من الاسلام دونما حساب لرد الفعل الامريكى والغربى المعادى ، جاءت هذه المواقف لتظهر التشدد الايديولوجى للخمينى وعدم استعداده لمهادنة الغرب او الامريكيين فيما يعتبره امرا يتصل بالقيم الاسلامية الاساسية ، حتى لو كانت نتائج ذلك التصرف سلبية على ايران كدولة ، وعقب وفاة الخمينى ، ورغم سعى بعض المسئولين الايرانيين ـ فى ظل قيادة رافسنجانى الواقعية والبراجماتية ـ لتحسين العلاقات مع الغرب خاصة التعاون الاقتصادى والتجارى بما يحقق الاستقرار والانتعاش داخليا ، فان القادة المتشددين خاصة فى البرلمان الايرانى عملوا على اجهاض اى تقارب محتمل مع الولايات المتحدة عندما اعادوا الى الاذهان مقولة الخمينى بان ايران لن تمد يدها للولايات المتحدة حتى ولو تعرضت للموت .

ثالثا : الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى :

فى ظل حقيقة ان الايرانيين لديهم حساسية تاريخية تجاه جارهم القوى فى الشمال ، أعاد الخمينى تأكيد أنه رغم كون المواجهة العاجلة هى مع الولايات المتحدة ، فانه لم يستبعد أبدا مواجهة آجلة مع الاتحاد السوفيتى .(١٩) واتهم الخمينى الشيوعية بأنها ضد كرامة البشر وان ايران يجب ان تعتبر نفسها فى حالة حرب مع الشيوعية الدولية وحذر من خطر القوى الكبرى الشيوعية والامبريالية السوفيتية لايقل عن الخطر الامريكى .(٢٠) وقد تحدث القادة الايديولوجيون للثورة الايرانية كثيرا عن خطة سوفيتية بعيدة المدى لبلقنة الخليج والمشرق العربى بهدف انشاء دويلات صغيرة يسودها السوفيت . وبجانب الاهتمام الذى ابداه آية الله الخمينى لمسلمى الاتحاد السوفيتى والذى انعكس خلال فترة توتر العلاقات السوفيتية الايرانية منذ ١٩٨٣ فى توجيه محطة ارسال اذاعى الى مسلمى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية ، فان الدعاية الايرانية تركزت ضد الغزو السوفيتى لافغانستان واتهمت الغزو بأنه محاولة لاحتواء انتشار المد الاسلامى فى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية المسلمة .(٢١) ولكنه تجدر الاشارة هنا الى ثلاث نقاط أساسية هى : **أولا** : ان الدعم الايرانى للمجاهدين فى افغانستان كان دائما أقل من الدعم الموجه لهم من باكستان وان احد الاسباب الهامة لذلك كانت الحسابات السياسية البحتة لرد الفعل السوفيتى تجاه تلك الدور الايرانى ، بالاضافة لكون غالبية مسلمى افغانستان من السنة وليسوا من الشيعة ، ثانيا : انه حتى فى خضم الخلاف مع السوفيت ، كانت شخصية قيادية مثل رفسنجانى تؤكد على امكانية ازدهار العلاقات الاقتصادية مع السوفيت دون تجاهل وجود نقاط خلاف مثل الخلاف العقائدى والخلاف حول افغانستان ،(٢٢)

وهو موقف يعكس حسابات رجل دولة وليس رجل دين يندرج ضمن قادة ثورة عقائدية . **الامر الثالث** هو ان الخمينى وجه رسالة الى جورباتشوف قبل وفاته دعاه فيها للدخول فى الاسلام بعد ان ثبت فشل الشيوعية . وعلى عكس ما كان متوقعا من أثر سلبى لهذه الرسالة على العلاقات الايرانية / السوفيتية ، فان جورباتشوف رحب بها ورد بأن على مثقفى ومفكرى البلدين ان يتجادلوا فى هذا الأمر ، وهو ردا اعتبره الخمينى ايجابيا لدرجة دفعته لاستقبال وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزه فى وقت كان قد توقف فيه عن استقبال مسئولى الدول الاخرى .

رابعا : ايران وقضايا العالم الاسلامى :

اعتبر الخمينى الوحدة الاسلامية هى السبيل للاستقلال والاعتماد على الذات ، وتحدث عن وحدة اسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتى وحكومته الخاصة مع تعاون كل هذه الاقطار لمواجهة اعداء الاسلام ، وقد تكون الوحدة بهذا الشكل قد هدف من ورائها الخمينى لطمأنة حكومات الدول الاسلامية الاخرى بأن مفهومه للوحدة لايعنى توحيد المسلمين تحت حكم ايران الثورة واسقاط كل حكومات الدول الاسلامية الاخرى .

وقد رأى الخمينى ان الاسلام لايعترف بالحدود بين الدول الاسلامية وان مشاكل المسلمين تعود لتفرقهم وان استمرار الفرقة بين المسلمين تحقق استمرار استغلال بلادهم ومواردهم الطبيعية من قبل القوى الاستعمارية .(٢٣) وقد اعتبر كذلك أن وحدة المسلمين هى طريقهم الوحيد لحكم العالم واجبار حضارتهم (٢٤) وطالب الخمينى المسلمين بالوحدة كشرط ضروى للتخلص من الوجود الصهيونى فى اراضى المسلمين ، ولم ينس الخمينى ان يشير الى خطورة الخلافات المذهبية والعنصرية فيما بين المسلمين .

وقد اعاد الخلافات بين السنة والشيعة الى القوى الاستعمارية التى هدفت من وراء ذلك للسيطرة على اراضى المسلمين ونهب ثرواتهم . واتهم نفس هذه القوى كذلك بزرع العداء بين العرب وبقية المسلمين ، وقد عبر الخمينى عن رفضه لمفهومى الوطنية والقومية نظر لأنهما نبتا فى احضان الشرق والغرب وفرقا كلمة المسلمين .

واتهم القومية العربية بأنها أدخلت الى المنطقة بواسطة الاستعمار الغربى وهى تقليد للغرب ومقطوعة الصلة بالاسلام . وقد اعتبر الخمينى انتصار الصهيونية دليلا على فشل المشروع القومى العربى . وحث الخمينى المسلمين على التخلص من انتماءاتهم العنصرية سواء عربيا أو فرسا او أتراكا والتوحد تحت راية الاسلام ،(٢٥) ورغم هذه المطالبة فلم ينس الخمينى عندما كان يخاطب جمهورا عربيا ان يحى العرب الذين شرفهم الله بأنهم أول قوم أنزل اليهم القرآن .

وقد بلور الدكتور على شريعتى هدف الوحدة الاسلامية كشرط لمواجهة الاستعمار واعادة نصر بدر الذى حققه الرسول صلى الله عليه وسلم على قريش عام ٦٢٤م . كما شبه الاستعمار المعاصر بيزيد الخليفة الأموى الذى حارب الامام الحسين . وهنا حاول شريعتى الربط بين الأحداث الكبرى فى التاريخ الاسلامى والشيعى بالصراع ضد الاستعمار المعاصر . كما ربط شريعتى هذا الصراع بمفهومى « الجهاد » و « الشهادة »(٢٦) بكل مالهما من دلالة دينية فى التراث الشيعى . وذكر شريعتى ان الوحدة الاسلامية تهدد المصالح الاستعمارية واعطى مثالا لذلك التضامن الاسلامى عند فرض الحظر النفطى على الغرب ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ودعا شريعتى الدول الاسلامية للوحدة فى كيان واحد يقوم بتحرير الاراضى الاسلامية المحتلة خاصة فلسطين . ومثله مثل الخمينى ، دعا شريعتى للوحدة فيما بين المذاهب الاسلامية ، خاصة بين السنة والشيعة .(٢٧)

وقد بلور الدستور الايرانى فكرة الوحدة عندما اكد ان ايران ستقيم سياستها على اساس السعى لتحقيق وحدة العالم الاسلامى على الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية .(٢٨)

وقد تعهد الخمينى بتصدير الثورة الاسلامية لكافة انحاء الارض ، ولكنه أكد فى مرات اخرى ان تصدير الثورة يملى على ايران الدعاية لمبادئها بين المسلمين عبر العالم ، خاصة مبادىء الاخوة والمساواة .(٢٩) وقد يكون هذا الاعتدال أيضا مرجعه ان كلام الخمينى بعد الثورة أصبح يؤخذ كموقف رسمى لايران ، مما كان سيستعدى عليها الدول الاخرى لو انه تحدث عن تصدير الثورة بالقوة . وقد استخدم الخمينى الحج كمجال لتنظيم مظاهرات للحجاج فى مكة والمدينة للدعاية لافكاره حول الثورة والوحدة الاسلامية .

وقد تبنى رفسنجانى التفسير المعتدل لأقوال الخمينى بشأن تصدير الثورة عندما ذكر ان تصدير الثورة يعنى ان الحركات الاسلامية الأخرى يجب ان تتخذ من الثورة الايرانية قدوة ومثالا فى تحركها .(٣٠)

ومن ناحية اخرى طالب الخمينى الدول الاسلامية بقطع العلاقات مع القوى العظمى ، خاصة الولايات المتحدة ، حتى يحققوا استقلالهم .(٣١) وحث الخمينى المسلمين ـ فى خطاب مباشر للشعوب متخطيا الحكومات كعادته فى معظم الاحيان ـ بمحاربة القوى الخارجية التى تحاول السيطرة على الدول الاسلامية ، وبقطع العلاقات ـ الدبلوماسية ـ بل والتجارية ـ مع هذه القوى الخارجية المعتدية التى تريد استغلال موارد المسلمين . وفى هذا الاطار اعتبر اى عدوان ضد اى بلد مسلم من جانب ما اسماه بقوى الاستكبار العالمى (القوى الكبرى) عدوانا ضد كل المسلمين .(٣٢)

وفي حين ادان الخميني الدول التي تضع يدها في يد الولايات المتحدة أو اسرائيل[٣٣] فانه شدد على واجب تحرير المقدسات الاسلامية وقد استخدم هذا المطلب فيما بعد لتبرير الحرب مع العراق داخل الاراضي العراقية من جانب بعض القادة الايرانيين بحجة ان ذلك كان بهدف تحرير المناطق المقدسة للشيعة في النجف وكربلاء . وقد طالب شريعتي ـ من جانبه ـ بمشاركة ايران ـ عقب انتصار ثورتها ـ في كافة معارك الشعوب الاسلامية التي تعاني من الاحتلال الاجنبي[٣٤]

وفي اطار حث الخميني المسلمين على التمسك باحساسهم المعنوي بالكرامة والاستقلال الحضاري ، اعتبر استدانة الدول الاسلامية من العالم الخارجي اذلالا للمسلمين .

خامسا : القضية الفلسطينية :

وصف آية الله الخميني وجود دولة اسرائيل بأنه جاء نتيجة لتآمر القوى الاستعمارية في الشرق والغرب ، واعتبر الصراع مع اسرائيل عقائديا وحضاريا وليس مجرد صراع سياسي . وحذر من ان الصهيونية تود القضاء على كل الفلسطينيين وتدمير كل الدول الاسلامية .[٣٥] ومن هنا ربط الخميني وجود اسرائيل بنزعتها التوسعية التي اعتبرها تهديدا لكل البلدان الاسلامية . كما أنه لم يغفل ربط اسرائيل بالقوى الدولية المعادية للاسلام حين نظر اليها كأداة لتنفيذ ما اسماه « بالمخططات الشيطانية » للاستعمار ضد العالم الاسلامي . ومن جانبه اعتبر الدكتور علي شريعتي صراع المسلمين الاساسي مع الصهيونية واعتبر مهمتهم الاساسية هي تحرير فلسطين وقد وصف شريعتي الصهيونية كوجه من وجوه العملية الاستعمارية .[٣٦]

ومن هذا المنطلق طالب الخميني الدول الاسلامية بفرض حظر بترولي على الدول المؤيدة لاسرائيل . ويعتبر هذا الموقف ترديدا بشكل آخر لحث د . علي شريعتي ـ قبل ذلك بسنوات ـ الدول الاسلامية على تبني مواقف مضادة للقوى التي تؤيد اسرائيل ـ خاصة الدول الغربية والتي اتهمها شريعتي بانها تقع تحت سيطرة الرأسمالية اليهودية . وقد طالب الخميني بقطع العلاقات بين ايران (قبل الثورة) واسرائيل كما طالب بدور مباشر لايران في الصراع مع اسرائيل .[٣٧] واتساقا مع منطقه الديني ، اعتبر الخميني ان هذا الدور ينبع من التزام تاريخي وعقائدي (اسلامي) وجاء بعد ذلك بسنوات رفسنجاني ليعتبر القضية الفلسطينية جزءا من شرعية الثورة الايرانية .

كما حث الخميني على دعم النضال المسلح للفلسطينيين وطالب المسلمين بانفاق اموال الزكاة لدعم هذا النضال . وطالب ايران وكل المسلمين بتقديم كل مساعدة للفلسطينيين المقاتلين لتحرير القدس وكل فلسطين . وقد اقترنت هذه الدعوة بحديث الخميني والقادة الفكريين للثورة الايرانية عما اسموه « بأسلمة » الصراع العربي/ الاسرائيلي ومطالبة القادة الفلسطينيين باعلان ان ثورتهم اسلامية وبمواصلة الكفاح المسلح دون الالتفات للمبادرات السياسية . وكان أحد الدوافع لذلك ان الخميني لم يعترف بوجوب استمرار دولة اسرائيل ، وبالتالي كان حديثه عن تحرير فلسطين يعني ـ من الوجهة النظرية على الأقل ـ كل فلسطين وليس مجرد الضفة الغربية وقطاع ـ غزة ـ واعتبر ذلك مسئولية كافة المسلمين .[٣٨]

خاتمة :

وهكذا يتضح ان مواقف القادة الايديولوجيين للثورة الايرانية ـ خاصة الخميني ـ كانت تنبع من اعتبارات دينية وعقائدية بشكل اساسي ومن اعتبارات سياسية في المقام الثاني . وقد لجأ الخميني ـ وعلي شريعتي من قبله ـ الى استخدام الاحداث الكبرى في التاريخ الاسلامي المبكر وتشبيهها بأحداث وقوى معاصرة لتعبئة المسلمين للعمل على بعثها في علاقاتهم بالعالم المعاصر . كما تميز خطاب هؤلاء القادة بالتوجه في اغلب الاحيان لكافة المسلمين وليس للايرانيين فحسب ، وذلك يتسق مع المنطلقات العقائدية لهؤلاء الآباء الايديولوجيين للثورة الايرانية .

وفي الممارسة العملية ـ كما كشفت هذه الدراسة ـ تداخلت احيانا اعتبارات المصلحة الوطنية الايرانية للحد من اعتبارات الأمية الاسلامية ، خاصة عندما اصبح الخميني مرشد الثورة بعد نجاحها ، واصبح ينظر اليه دوليا على انه القائد السياسي وليس مجرد القائد الروحي لايران . وقد جاء ذلك نتيجة تولد تناقض بمرور الوقت بين التزامات عقائدية ثورية معلنة في السياسة الخارجية لايران وبين سلوكها الفعلي ، وقد حدث ذلك لاعتبارات عديدة ، منها الصراعات داخل صفوف السلطة الحاكمة ، والحاجة لمواجهة مصاعب اقتصادية متزايدة ولتجنب عزلة دولية واقليمية وكذلك الحاجة لدعم عسكري وقت الحرب . ورغم ذلك كله ، استمرت الافكار الايديولوجية تمثل نوعا من الاطار العام الذي يحد أحيانا من مدى الواقعية والبراجماتية اللتين قد تتمتع بهما القيادات السياسية .☐

المراجع :

1- Adeed Dawisha, «Islam in Foreign Policy», in Islam In Foreign Policy (Cambridge: The Royal Institute of International Affairs and Cambridge University Press, 1985), P. 3

انظر ايضا :

Barbara G.Salmore and Stephen A.Salmore, «Political Regimes and Foreign Policy». in Maurice A.East, Stephen A.Salmore and Charles F.Hermann, eds., Why Nations Act? (Berverly Hills and London: Sage Publications, 1978), PP. 112-113.

2- Rajaee Farhang, Islamic Values and World View (Lanham, New York and London: University Press of America), P. 89

(٣) على المشكورى . سياسة لاشرقية ولا غربية ، (طهران : وزارة الارشاد الاسلامى ، ١٤٠٢هـ) ص ٢١

(٤) دستور جمهورية ايران الاسلامية . (قم : مؤسسة الشهيد ، ١٩٧٥) ص ٥٨

(٥) « العالم المستكبر والمفاهيم المغلوطة » . مجلة رسالة الثورة الاسلامية (ايرانية) رمضان ١٤٠٣ هـ . ص ٤٢

6- Rajaee, Op.Cit., PP. 75-76, 79, 86

(٧) « العالم المستكبر والمفاهيم المغلوطة » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢

8- W.G.Millard, «The Principles of Foreign Policy and the Vision of the Wor ld Expounded by Imam Khomeini», in the Iranian Revolution and the Islamic Republic, edited by Nikki R. Keddie and Eric Hoogland (USA: The Middle East Institute and Woodrow Wilson International Centre for Scholars, 1982), PP. 192-93, 196

انظر ايضا : -Shaoul Badkhash, The Reign of the Ayatollahs (London: I.B.Tauris and Co. Ltd, 1985), P. 98.

- R.K.Ramazani, «Khomeini's Islam in Iran's Foreign Policy», in Islam in Foreign Policy, Op.Cit., P. 16

(٩) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ص ١٥

10- Rajaee, Op.Cit., PP. 79-81.

11- Ali Shari'ati, Hajj, translated by Ali Behzadnia and Najla Denny, 2nd ed. (Houston: Free Islamic Literature, 1978), P. 133

انظر ايضا : Suroosh Irfani, Revolutionary Islam in Iran (London: Zed Press, 1983), P. 134

(١٢) الدستور الايرانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ ٢١ ٥٩

(١٣) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢

(١٤) الدستور الايرانى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٠

(١٥) على شريعتى « الاعتماد على الدين » ، فى كتاب : هكذا تحدث على شريعتى ، ترجمة وجمع وتقديم فاضل رسول . ط ٢ . (بيروت : دار الكلمة ١٩٨٣) ص ٨٠ ـ ٨١ س ٢١٣ .

انظر ايضا :

- Ali Shari'ati, Hajj, Op.Cit., PP. 122, 138, 139-140

- Irfani, Op.Cit., P. 118

16- Imam Khomeini, Islam and Revolution, translated by Hamid Algar (Berkeley: Mizan Press, 1981), PP. 181-189.

17- Ramazani, Op.Cit., P. 10

انظر ايضا :

Dilip Hero, Iran Under the Ayatollahs (London: Routledge and Kegan Paul, 1985), P. 133.

18- Islam and Revolution, Op.Cit., PP. 270, 272

19- Fred Holliday, «Iran's Revolution Turns Sour», Marxism Today, December 1983, PP. 34, 36.

20- Kambiz Afrachteh, «Iran», in Politics of Islamic Reassertion, edited by Mohamed Ayoob (London: Groomhelm Ltd, 1981), P. 109

انظر ايضا : Bakhash, Op.Cit., P. 10.

21- Hollidy, Op.Cit., PP. 32, 35.

انظر ايضا : Bakhash, Op.Cit., PP. 237-238

22 - Hiro, Op.Cit., P. 205

انظر ايضا Ramazani, Op.Cit., PP. 14, 28

23 - Islam and Revolution, Op.Cit., PP. 265, 286-287

انظر ايضا Rajaee, Op.Cit., P. 83

Ramazani, Op.Cit., P. 19.

(٢٤) آية الله الخمينى . الحكومة الاسلامية ترجمة وتقديم د . حسن حنفى (القاهرة ١٩٧٩) ص ٤٨ ـ ٤٩

25- W.G.Millard, Op.Cit., P. 192

26- Irfani, Op.Cit., P. 132.

Shari'ati Hajj, Op.Cit., P. 119

أنظر ايضا :

(٢٧) فاضل رسول ، مرجع سبق ذكره ص ٤٦ ـ ٤٧

(٢٨)« الدستور الايرانى ، مصدر سبق ذكره ص ٢٣

29- «Iran and the World: General Discussion», in The Iranian Revolution and the Islamic Republic, Op.Cit., P. 209

أنظر ايضا :

Rajaee, Op.Cit., P. 83

Ramazani, Op.Cit., P. 19.

(٣٠) جريدة كيهان العربى الايرانية ، عدد ١١ ذو القعدة ١٤٠٥ هـ ، ص ٣

(٣١) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤

(٣٢) « ايها الاستكبار : لا خوفا ، ولا سمعا ، و طاعة » ، مجلة الشهيد (الايرانية) رمضان ١٤٠٥ هـ ، ص ٧

(٣٣) خطاب لاية الله الخمينى : تحرير فلسطين واجب الجميع ، ورد فى مجلة الشهيد (الايرانية) عدد رمضان ١٤٠٥ هـ .

34- Ervand Abrahamian, «AliShari'ati: The Ideologue of the Iranian Revolution», MERIP Reports, January 1982, P. 25.

(٣٥) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣

انظر ايضا :

Rajaee, Op.Cit., P. 87.

36- Abrahamian, Op.Cit., P. 25

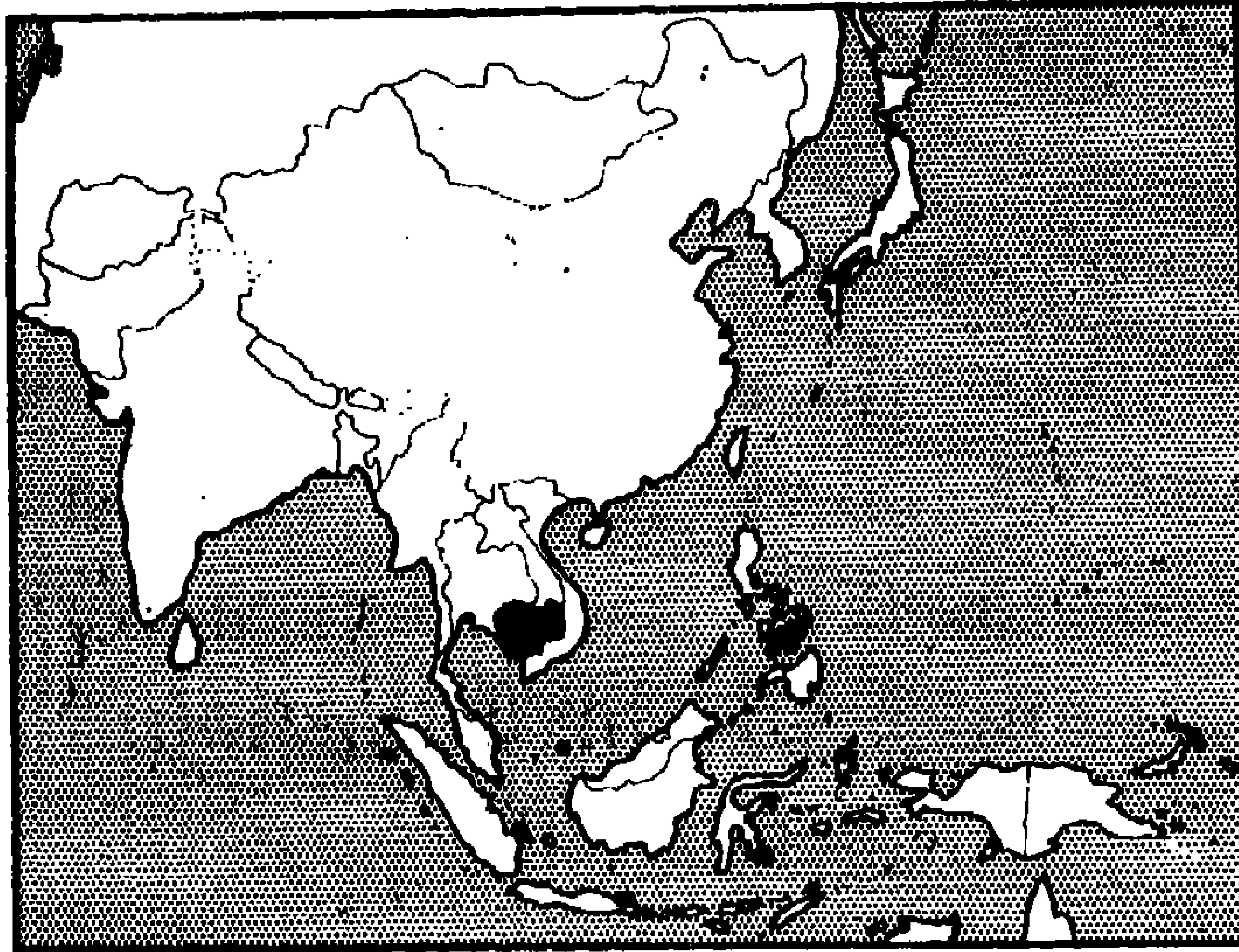
37- Bakhash, Op.Cit., P. 63

(٣٨) « هلا نخطو نحو التحرير » . مجلة الشهيد (الايرانية) رمضان ١٤٠٥ هـ .

انظر المشكورى . مرجع سبق ذكره . ص ١٢

تقـــريـــر

خطـــة الأمم المتحـــدة لتسوية القضية الكمبودية



جمال الدين محمد على

● مثلت القضية الكمبودية لمدة اثنى عشر عاماً مصدراً لتهديد الاستقرار فى منطقة الهند الصينية وذلك منذ الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا فى اواخر السبعينات (١٩٧٩) بل ان بعض المراقبين يضيف الى ذلك فترة حكم الخمير الحمر لكمبوديا (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨) لتصل المدة ستة عشرة عاماً من عدم استقرار المنطقة ولكن يبدو ان العام الأخير قد شهد انفراجاً ملحوظاً فى مجال التوصل الى تسوية سلمية للقضية بعد هذه السنوات المتواصلة من الحرب الاهلية فى البلاد وجاءت هذه التطورات الجديدة فى مجمله نتجة لعوامل خارجة عن ارادة الاطراف المتصارعة فى الداخل ممثلة فى حكومة « نبوم بنه » وائتلاف المقاومة الكمبودية المكون من ثلاث فصائل بزعامة الامير « نوردوم سيهانوك » والذى تخلى عنه مؤخراً ليرأس المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى كما سيرد ذكره .

وتتمثل هذه التطورات الجديدة على صعيد القضية الكمبودية فى خطة الامم المتحدة لتسوية الازمة والتى تم الاتفاق عليها بين الدول الخمس الاعضاء والدائمين فى مجلس الامن فى اغسطس ١٩٩٠ فى اجتماعهم فى باريس وتنص هذه الخطة على تشكيل المجلس الوطنى الاعلى ليمثل السيادة فى كمبوديا خلال الفترة الانتقالية الى حين يتم اجراء انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة لتقرير مصير البلاد وشكل الحكم فيها وحل الجيوش التابعة لاطراف النزاع بما فيها الجيش التابع لحكومة بنوم نبه التى تتولى السلطة حاليا فى كمبوديا وان تتولى الامم المتحدة ادارة البلاد خلال الفترة الانتقالية وان لم تحدد الخطة التى تم التوصل اليها حدود سلطات الامم المتحدة فى هذا المجال وارسال بعثة حفظ سلام دولية تابعة للمنظمة الدولية بعد الاتفاق على التوصل لوقف اطلاق النار بين حكومة بنوم بنه والثوار .

ومجمل القول ان خطة المنظمة الدولية تتضمن عدداً من البنود الاساسية : ـ

١ ـ وقف اطلاق النار بين الحكومة الكمبودية وقوات الثوار

٢ ـ نزع سلاح الأطراف المتصارعة وحل جيوشها

٣ ـ ارسال مراقبين دوليين لحفظ السلام

٤ ـ تتولى الامم المتحدة مسئولية ادارة شئون كمبوديا خلال الفترة الانتقالية

٥ ـ اجراء انتخابات عامة فى فترة لاحقة لتحديد شكل الحكم فى البلاد ووضع دستور جديد .

وفى بداية شهر يوليو الماضى اتفق هون سن رئيس

وزراء حكومة بنوم بنه الحالية مع فصائل المقاومة الكمبودية الثلاثة على تشكيل المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى الذى سيدير شئون البلاد عند بدء تنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية الازمة وقد اعلن الامير نورودوم سيهانوك فى ١٧/٧/١٩٩١ خلال اجتماع تحضيرى للمجلس عن تخليه عن رئاسة ائتلاف المقاومة الثلاثى ليرأس المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى (وكان ائتلاف المقاومة الثلاثى الذى كان يرأسه سيهانوك يتشكل من جماعة الامير سيهانوك وجبهة تحرير شعب الخمير برئاسة سون سان وجماعة الخمير الحمر برئاسة خيو سمفان وهى اكبر جناح عسكرى فى الائتلاف)

وقد تم تكوين المجلس من ١٢ مقعداً تقسم مناصفة بين حكومة بنوم بنه وجماعات الثوار الثلاث بحيث يكون لكل طرف ٦ مقاعد فى المجلس ، وقد اتفقت الاطراف الكمبودية خلال اجتماعها فى بكين فى منتصف شهر يوليو الماضى على التوصل لحل لاحدى القضايا المستعصية فى الازمة الكمبودية وهى تشكيل وفد كمبوديا فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقد اعلن الامير سيهانوك ان الوفد الذى سيمثل كمبوديا فى اجتماعات الجمعية العامة سيكون برئاسته ويشارك فيه هون سن رئيس وزراء حكومة بنوم بنه بوصفه نائباً للرئيس بالاضافة لوزير خارجية بنوم بنه كما سيشارك فى الوفد خيو سمفان زعيم جماعة الخمير الحمر والذى تمثل جماعته العصب العسكرى لائتلاف الثوار وسون سان زعيم جبهة تحرير شعب الخمير وهو الطرف الثالث والاصغر فى الائتلاف .

كما اتفق اطراف الازمة الكمبودية خلال هذا الاجتماع على ماهو اكثر اهمية ممثلا فى اتفاقهم على وقف تدفق الاسلحة لكافة الاطراف والسماح للامم المتحدة بمراقبة وقف اطلاق النار كما تم الاتفاق بين الامير سيهانوك وهون سن على ان تكون بنوم بنه هى المقر الرئيسى للمجلس الوطنى الأعلى من نوفمبر القادم .

وكانت حكومة بنوم بنه قد قدمت تنازلا كبيراً خلال هذا الاجتماع لصالح التوصل لاتفاق حيث كانت حكومة بنوم بنه تبدى العديد من التحفظات على خطة التسوية خاصة فيما يتعلق بالدور الواسع الذى تمنحه للامم المتحدة فى الاشراف على عملية التسوية مما يعنى اضعاف حكومة بنوم بنه من الناحية التنظيمية والادارية كما ان تولى الامم المتحدة مسئولية الاشراف على الهدنة ووقف اطلاق النار بين الاطراف المتصارعة قد يفتح المجال امام عودة قوات الخمير الحمر التى حكمت البلاد خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ وشهدت البلاد خلال تلك السنوات اسوأ فترة من الحرب الأهلية والتى راح ضحيتها ما يقرب من ٢ مليون كمبودى من تعداد دولة يبلغ عدد سكانها ٨,٤ مليون نسمة فقط

ولهذا السبب اصرت حكومة بنوم بنه على ان تتولى الاطراف الكمبودية ذاتها مراقبة الهدنة ووقف اطلاق النار ، هذا وقد توصلت حكومة بنوم بنه وفصائل المقاومة الكمبودية خلال المحادثات التى جرت فى بلدة/باتيا/فى تايلاند ٢٦ ـ ٢٨ اغسطس الماضى على تخفيض اعداد جيوشهم بنسبة ٧٠ ٪ اما نسبة ٣٠ ٪ الباقية فسيتم حشدهم فى معسكرات واجبارهم على تسليم اسلحتهم لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وقد طالب الامير سيهانوك رئيس المجلس الوطنى الاعلى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامين بالتصديق على الاتفاق الذى توصلت اليه اطراف الازمة الكمبودية خلال اجتماعاتهم فى تايلاند فى نهاية شهر اغسطس الماضى بشأن نزع سلاح جيوش هذه الاطراف من خلال مؤتمر باريس بمشاركة اندونيسيا التى تقدمت بهذا الاقتراح من اجل التغلب على العقبات التى تقف حائلا امام التوصل الى اتفاق سلام لأنهاء الحرب الاهلية المستمرة هناك منذ نهاية السبعينات حتى اليوم .

ولعل التساؤل المطروح على الساحة هو ماهى المتغيرات والدوافع التى كانت وراء هذه التطورات على صعيد القضية الكمبودية ؟؟

متغيرات دولية جديدة وراء عملية التسوية : ـ

يتضح من التطورات السابقة ان العام الماضى كان عاماً حاسماً فى طريق تسوية مشكلة كمبوديا حيث تم التغلب على عقبتين رئيستين من العقبات الاربع التى كانت تقف فى طريق التسوية منذ بدايته وهى تشكيل المجلس الوطنى الاعلى واحقية كافة اطراف القضية فى المشاركة فيه كما تم تحقيق تقدم على صعيد مسألة دور الامم المتحدة فى عملية التسوية وهو ماقبلته كافة الاطراف من حيث المبدأ ويرجع هذا التقدم على طريق تسوية القضية بالأساس الى مناخ الوفاق على الساحة الدولية وهو الامر الذى انعكس على ميكانزم التسوية حيث اصبحت تلك التسوية عن طريق اجتماعات يحضرها اعضاء مجلس الامن الدائمون كخطوة اولى يتم عن طريقها الاتفاق على مشروع للحل يجرى عرضه فى اجتماع تال على الطوائف الكمبودية ،كما انعكس هذا التطور على موقف الدول الكبرى من القوى الاقليمية المؤثرة فى مسار الازمة مثلما حدث على سبيل المثال فى تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام ونظام بنوم بنه الموالى لها وايضا على علاقات القوى الاقليمية المختلفة ايدلوجيا عن بعضها البعض والتى تحسنت ايضا على سبيل المثال تحسن العلاقات بين الصين احد الاطراف الرئيسية فى الازمة وكل من فيتنام واندونسيا .

كما يمكن الاشارة فى هذا الصدد الى ان الخمير الحمر وهى الجماعة التى كانت تقف عقبة فى طريق الاتفاق ومعنى التوصل الى تسوية ان الصين والولايات المتحدة اللتين تؤيدان ائتلاف المقاومة الكمبودية بما فيه جماعة

الخمير الحمر قد تقاربت مواقفهما مع فيتنام والاتحاد السوفيتى المؤيدتان لحكومة بنوم بنه .

ولان جماعة الخمير الحمر هى اقوى الجماعات المعارضة المسلحة فقد كانوا دائما يفرضون رايهم ويعارضون قرارات الامير سيهانوك رئيس الائتلاف الثلاثى المعارض سابقاً ولكنه فى الفترة الاخيرة اخذ يقترب من حكومة بنوم بنه التى وضعت نصب عينيها عزل الخمير الحمر وكسب الامير سيهانوك الى جانب مواقفها وبلغ الامر ذروته فى موافقة الامير سيهانوك على جعل بنوم بنه هى مقر رئاسة المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى وسوف ينتقل للاقامة هناك فى نوفمبر القادم بعد ان يتم اصلاح قصره فى العاصمة هناك ، ويعتقد الدبلوماسيون بجنوب شرق اسيا ان الامير سيهانوك قد حصل على ضوء اخضر من الصين لتحسين علاقاته مع نظام بنوم بنه كما ان تايلاند التى تتحرك بالاتفاق مع الولايات المتحدة قد شاركت فى هذا التطور عندما استقبل رئيس وزرائها هون سن رئيس وزراء بنوم بنه فى تايلاند لاول مرة بصورة رسمية اثناء وجوده فى بانكوك لاجراء مفاوضات حول كمبوديا .

وهو ما يعنى اعترافاً ضمنيا من جانب حكومة تايلاند بنظام بنوم بنه هذا فى الوقت الذى فتح فيه مصرف تايلاندى ابوابه فى بنوم بنه كأول مصرف اجنبى يعمل هناك جاءت كل هذه التطورات من جانب تايلاند فى ذات الوقت الذى نصح فيه العسكريون التايلنديون المقاومة الكمبودية المسلحة بالبحث عن قواعد ونقط هجوم اخرى لشن حرب العصابات التى كانوا يقومون بها ضد نظام بنوم بنه وهو ما يعنى ان هذا البديل غير متوافر بسبب العوامل الجغرافية .

من ناحية اخرى كان تغيير السياسة الصينية هو العامل الحاسم فى حل الغاز المشكلة الكمبودية : ـ

الموقف الصينى :

فقد ادركت الصين معنى تأثير رياح التغيير التى هبت على العالم اذ لايمكن فى ظل هذا الجو من الوفاق وايجاد حلول لاغلب المشاكل الاقليمية ان تستعصى المشكلة الكمبودية على الحل فمن الواضح ان الصين سوف ترضى عن اى تسوية تستبعد النفوذ الفيتنامى من منطقة الهند الصينية لذا فقد اطلقت الصين العنان للامير سيهانوك لجس نبض حكومة بنوم بنه كما تلقى الخمير الحمر دفعة اخرى من الصين حلفائهم الاساسيين للعمل على انفراج الازمة فى محادثات المجلس الوطنى الاعلى وعدم وضع العربة امام الحصان كما يقول الصينيون وجاءت بعض التطورات الداخلية فى فيتنام لتقنع الصينيين بأنهم حققوا انتصاراً على خصومهم الفيتاميين فى الهند الصينية فقد اقال الحزب الشيوعى الفيتنامى فى مؤتمره السابع فى شهر يونيو الماضى نجوين كوتاش وزير الخارجية المخضرم والذى يكن كراهية شديدة للصين ولسياساتها فى المنطقة

مما اعتبره الصينون تخلصا من الد خصومهم فى الحكومة الفيتنامية وبما يعطى مجالا اوسع لتطبيع العلاقات بين هانوى وبكين كما ان فيتنام من جانبها حاولت استغلال هذا الموضوع لارضاء الصين وكسب ودها وتبقى فى هذا المجال نقطة هامة الا وهى موقف الخمير الحمر فالواقع العملى يؤكد ان تحقيق اية تسوية بدون مشاركة الخمير الحمر او استبعادهم منها محكوم عليها بالفشل الا انهم فى الواقع فى حاجة الى التسوية اكثر من غيرهم فخلال موسم الجفاف الاخير تعرض الخمير الحمر لنكسات عسكرية عديدة على ايدى قوات بنوم بنه وهو ما اشار الى انه ليس بوسع الخمير الحمر العودة الى السلطة عن طريق الصراع المسلح مع الحكومة القائمة فى كمبوديا لكن المؤكد فى هذا المجال ان الصين ستلعب دوراً كبيراً فى اقناعهم بتغيير موقفهم وان كان من غير المعروف حتى تلك اللحظة هل سيتم استبعادهم تماما من مفاوضات التسوية النهائية ام ستكون مشاركتهم محكومة بتعهدات من اطراف اقليمية ودولية تضمن تحجيم دورهم مستقبلاً حتى لايمكنهم تهديد مستقبل التسوية المقبلة .

الموقف الامريكى :

يبقى فى هذا المجال الموقف الامريكى الذى لم يتحدد بشكل قاطع حتى الان فالمؤكد ان تحركات الامير سيهانوك وتحركات حكومة بانكوك قد حصلت على موافقة الادارة الامريكية التى لم تعط ضوءاً اخضراً حتى الان فبلاشك ان التوصل الى تسوية سلمية للازمة الكمبودية وانفراج الوضع هناك سيؤدى الى استمرار الضغط على الادارة الامريكية لفتح صفحة جديدة فى العلاقات بين واشنطن وحكومة هانوى التى تعاقب من قبل الحكومة الامريكية حتى الان بسبب انتصارها على آلة الحرب الامريكية خلال الحرب الامريكية الفيتنامية ومن ثم فقد كانت الادارة الامريكية تجد المبررات دائما لفرض العزلة والحصار السياسى على حكومة هانوى بالاضافة للعقوبات الاقتصادية وذلك منذ عام ١٩٧٥ وكان آخر هذه الضغوط اجبار القوات الفيتامية على الانسحاب ومن اراضى كمبوديا التى احتلتها عام ١٩٧٩ بضغط من الاتحاد السوفيتى بعد مرحلة الوفاق الجديدة بينه وبين الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من هذا الانسحاب فلا زالت الادارة الامريكية على موقفها المتشدد من نظام هانوى رغم ان عدداً من الدول الصناعية السبع المتقدمة اقتصاديا قد بدأت باقامة علاقات اقتصادية مع فيتام حيث انها مجالا مناسبا لاستثمارات هذه الدول من جهة وسوقا كبيرة لتصريف انتاجها من ناحية اخرى .

وربما كان تشدد الادارة الامريكية فى هذا المجال راجعا الى وجود عدد من انصار وزير الخارجية الامريكى الاسبق هنرى كسينجر فى الادارة الامريكية الحالية ومن بينهم مستشار الرئيس الامريكى الحالى لشئون الامن القومى ووكيل وزارة الخارجية لشئون اسيا والمحيط الهادى ومساعد وزير الخارجية الامريكى وكان كيسنجر يرأس وفد الولايات المتحدة فى مباحثات باريس للسلام فى فيتنام عام ١٩٧٥ الا أن الموقف الامريكى لم يمنع كما ذكرنا دولا غربية اخرى ولا حتى دولا اسيوية فى جنوب شرق اسيا لتتحرك فى اتجاه اقامة علاقات اقتصادية مع فيتنام وكمبوديا فهذه الدول تريد الوصول الى تسوية لتفتح افاقا اقتصادية واسعة واسواقا رائجة ومصادر غنية للمواد الخام ومناجم للايدى العاملة الرخيصة ولدى تايلاند على سبيل المثال مشروعا جاهزا لمد طريق برى سريع من بانكوك حتى هوشى منه (مدينة بايجون سابقا) مرورا بهانوى وبنوم بنه .

موقف منظمة الاسيان من التطورات الجديدة :

اعلنت دول منظمة الاسيان الست فى اجتماعها فى كوالا لمبور عاصمة ماليزيا فى ١٩/٧/٩١ الماضى تأييدهم للاعتراف بالمجلس الوطنى الاعلى الكمبودى واوضح بيان وزراء خارجية الدول الست عن رغبة دول المنظمة فى ارسال سفراء معتمدين لدى المجلس واعتبرت دول الاسيان ان قرار المجلس الوطنى بجعل مقره فى بنوم بنه عاصمة كمبوديا سيتيح له العمل خلال الفترة الانتقالية كسلطة وحيدة وشرعية ومصدرا للسلطة فى كمبوديا واعربت عن املها فى انعقاد مؤتمر باريس لحل المشكلة الكمبودية والذى تتبادل رئاسته كل من فرنسا واندونسيا وقد اكدت كل من الصين والاتحاد السوفيتى تأييدها للمجلس الوطنى خلال حضورهما اجتماعات منظمة الاسيان بصورة غير رسمية فى شكل مراقب .

وكان المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى قد اعلن فى ٢٣/ ٧/ ٩١ عن تشكيل هيئة متخصصة لطلب المساعدات من الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية وذلك برئاسة الامير سيهانوك رئيس المجلس ورئيس وزراء بنوم بنه هون سن وسيكون هدف هذه الهيئة اعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الذى دمرت كل مرافقة خلال فترة الحرب الاهلية التى استمرت ستة عشر عاما وقد اوضح مسئول امريكى ان الاستجابة لتلك المطالب يتوقف على مدى سرعة تجاوب المجلس مع بقية نقاط التسوية الدولية .

وتبقى كلمة اخيرة وهى ان المشكلة الكمبودية قد دخلت مع نهاية عام ١٩٩٠ مرحلة حاسمة فى تاريخها وهى المرحلة التى يتوقف عليها مستقبل الحل حيث سيتحدد الشكل النهائى للحكم فى البلاد وهو الهدف البعيد الذى تتصارع حوله الطوائف الكمبودية على اساس ان هذا النزاع يعد اساسا نزاع على الحكم وليس تعبيرا عن خلاف ايدلوجى او مذهبى او قومى وليس ادل على ذلك من ان الخمير الحمر وهم شيوعيون فى الاصل يتحالفون مع الامير سيهانوك وجماعة سون سان القومى على الرغم من الخلاف الايدلوجى بينهم ضد النظام الشيوعى فى بنوم بنه والمتفق معهم ايدلوجيا □

إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى فى عالم متغير

مراد ابراهيم الدسوقى

ينظر الى السياسة النووية على أنها انعكاس للاستراتيجية القومية فى معناها الاكثر شمولا[1] ، لذلك فان المتغيرات التى تؤثر على الاستراتيجية تؤثر أيضا على السياسة النووية ، وعلى الرغم من أن التطورات والظروف التى توالت على الاتحاد السوفيتى من ناحية والولايات المتحدة وأوروبا من ناحية اخرى بعد الاستخدام الاول للسلاح النووى وانتهاء الحرب العالمية الثانية ثم امتلاك السوفيت للسلاح النووى فى عام ١٩٤٩ ، كانت كلها تسير فى اتجاه التشدد والتصعيد واصرار كلا الطرفين على أن يكون الاكثر ردعا والاسرع ردا فى المجال النووى إلا ان القضايا الجديدة المطروحة على الساحة السوفيتية حاليا ومن قبلها ساحة أوروبا الشرقية تؤكد أن استخدام القوة النووية وبنائها فى الحقبة القادمة وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين ستكون مختلفة بكل تاكيد .

وتعتقد الولايات المتحدة ان الحاجة الى الاسلحة النووية سوف تستمر ـ نظريا على الاقل ـ ولكن التحدى الذى ستواجهه القوى العظمى سوف يتركز فى تحديد أساليب الاستخدام ، كما ان دور الاسلحة النووية سوف يتغير ، ولكن المؤكد انه سيمكن اتمام المهام المحتمل أن توكل اليها بعدد اقل من القنابل ، ولذلك فان وزارة الدفاع الامريكية تعتبر ان موقف امريكا النووى وسياستها النووية يجب ان تتغير جذريا نظرا .

لذلك التغير الحاد فى الظروف سواء فى اوروبا الشرقية او الاتحاد السوفيتى . ومع ظهور احتمال فقدان سيطرة القيادة السوفيتية على أحد مكونات قواتها الاستراتيجية النووية اثناء الانقلاب السوفيتى الفاشل (١٩ ـ٢١ اغسطس ١٩٩١) فان الولايات المتحدة ترى ان الدور الاساسى لقواتها النووية سوف يظل مركزا فى اتجاه الاتحاد السوفيتى على الاقل فى المستقبل المنظور ولكن مع تناقص احتمالات نشوب حرب نووية شاملة أو استخدام الامكانيات النووية على نطاق واسع .

المتغيرات على الساحة الدولية :

التغييرات السياسية :

ادت المتغيرات الدرامية فى اوروبا الشرقية خلال عام ١٩٩٠ إلى القضاء على حلف وراسو والعلاقات الوثيقة بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه السابقين . وبذلك لم يعد حلف وارسو حلفا عسكريا له ثقله او تاثيره فى حسابات القوى . ومن ناحية اخرى ادى مناداة جورباتشيف بتطبيق سياسة الاصلاح (بريسترويكا) واتباعه سياسة المكاشفة إلى احداث تغيير عميق فى الاولويات السوفيتية ، حيث ركزت القيادة السوفيتية جهودها لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية واحتواء لمحاولات الانفصالية القائمة على اعتبارات قومية واثر ذلك تاثيرا واضحا على الأمور الدفاعية فى الاتحاد السوفيتى .

ثم جاءت عملية إتمام الوحدة الالمانية لكى تغير الخريطة السياسية ـ العسكرية (Political- Milidary Map) لاوروبا ، حيث تكونت وظهرت قوة سياسية جديدة فى وسط اوروبا الأمر الذى سوف ينعكس حتما على جيرانها مما قد يدخل فى الحسابات عاملا جديدا من عوامل التوتر فى الغرب . كما ان الانسحاب السوفيتى من اوروبا الشرقية ادى الى احياء النزاعات القديمة (يوغوسلافيا) واحداث حالة خطيرة من حالات عدم الاستقرار فى الدول التى كانت فيما مضى حليفة له .

ثم وصلت التغييرات السياسية ذروتها على ساحة المعسكر الشرقى بذلك الانقلاب الدرامى الذى لم يدم لاكثر من ٧٦ ساعة (١٩ ـ٢١ اغسطس) والذى نجم عنه إلغاء الحزب الشيوعى السوفيتى وتفكك الكيان السياسى للاتحاد السوفيتى واعلان العديد من الجمهوريات السوفيتية استقلالها ثم بروز روسيا الاتحادية كاكبر قوة سياسية فى الاتحاد السوفيتى .

وفى اعقاب انهيار حلف وارسو كحلف عسكرى ازدحمت الساحة

السياسية الغربية بالتساؤلات حول مدى مناسبة استمرار الحلف بعد ان ساد احساس عام بتضاؤل التهديد وزوال اسبابه ، ولكن بعد تلك التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي على وجه التحديد فان النظرة الى الحلف ـ الذى داوم على منع أى عدوان سوفيتي على أوروبا ـ سوف تتغير على الاقل حتى تستقر الظروف على الساحة السوفيتية وتتضح ابعاد التطورات الناشئة هناك .

وعلى ضوء ما سوف تسفر عنه هذه التطورات ستتحدد الخطوات التالية تجاه القضايا التى تمس الأمن الغربي والتى احتلت مكانة بارزة في الفكر السياسى الغربي قبل الانقلاب السوفيتي مثل قضية تخفيض القوات والاسلحة النووية الامريكية في اوروبا ، وتحويل الاهتمام الأوروبي من مجالات الدفاع الى اوجه نشاط اخرى اكثر الحاحا وضرورة لمستقبل حياة الانسان مثل قضايا البيئة والنمو الاقتصادى .

وإذا كانت الخطط الامريكية الخاصة بخفض القوات المسلحة والتى بدات تأخذ قوة دافعة حقيقية ستتوقف لبعض الوقت او يؤجل تنفيذها لفترة محدودة ، فان الادارة الامريكية تشعر بالفعل انها لن تصبح القوة الاقتصادية المسيطرة على الأمور كما كانت في الاحقاب القليلة السابقة وسوف تجىء عملية تأجيل اعمال الخفض لكى تفسد الخطط الامريكية التى كانت تسعى للحفاظ على مكانتها ، ويتوقع البعض ان ينحسر الدور الامريكى الذى اعتاده البعض ، ولكن ستظل الولايات المتحدة قوة هامة ولها نفوذها وسوف تظل اسلحتها النووية الاستراتيجية هى الادارة الاساسية للحفاظ على امنها ومصالحها وصيانة الاستقرار الدولي .

وفي هذا السياق سنجد ان الساحة السياسية لدول المعسكر الغربي لم تشهد أى إضطراب ، كما لم يحدث أى نزاع بين دول هذا المعسكر واستمر التعاون بينهم بقوة في كافة المجالات ، واسفر ذلك عن اقتناع كامل لدى دول المعسكر الشرقي سابقا وكذلك الاتحاد السوفيتي نفسه بسلامة النظام السياسى والاقتصادى للمعسكر الغربي واصبح الهدف هو أن يلحق هؤلاء بقطار هذا المعسكر حتى لو كانت التضحيات متمثلة في الاطاحة بمبادىء لينين نفسه .

المتغيرات العسكرية :

قل التهديد السوفيتي للدول الواقعة في محيط دائرته بشكل ملحوظ ، ومع هذا ظل الاتحاد السوفيتي كقوة عسكرية عالمية وتشتمل العوامل التى اسهمت في تقليل هذا التهديد على الآتى :

ـ خفض القوات السوفيتية في أوروبا (وكذلك في الشرق الأقصى ولكن بنسبة اقل الى حد كبير) ، ووجود احتمال باستمرار عمليات خفض القوات بشكل متبادل بين المعسكرين في المستقبل (انظر ملحق ١)

اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في اوروبا (CFE)[١]

	الترسانة قبل الخفض	كمية الخفض	العدد المتبقى	النسبة المئوية للخفض (٪)	اجمالى الأسلحة طبقا لاتفاقية (CFE)
	حلف الناتو				
الدبابات	٢٢٧٥٧	٢٧٥٧	٢٠٠٠٠	١٢٪	٢٠٠٠٠
المدفعية	١٨٤٠٧	ـ	١٨٤٠٤	صفر ٪	٢٠٠٠٠
العربات القتالية المدرعة [٢]	٢٨١٩٧	ـ	٢٨١٩٧	صفر ٪	٣٠٠٠٠
الطائرات[٣]	٥٥٣١	ـ	٥٥٣١	صفر ٪	٦٨٠٠
الهليوكبتر	١٦٨٥	ـ	١٦٨٥	صفر ٪	٢٠٠٠
اجمالى الأسلحة	٧٦٥٧٤	٢٧٥٧	٧٣٨١٧	٤٪	٧٨٨٠٠

١ ـ Conventional Armed Forces in Europe (CFE)

٢ ـ Armord Combat Vehicles (ACV)

٣ ـ يسمح لكل جانب بامتلاك ٤٣٠ طائرة مقاتلة تتمركز في مطارات برية لصالح العمل مع القوات البحرية بالاضافة الى مايزيد ٥٥٠ طائرة تدريب ذات امكانيات متتالية

المصدر : The Arms Contro Association Fact sheets

تابع ملحق (١)

اوروبا الشرقية				الاتحاد السوفيتى			
الترسانة قبل الخفض	كمية الخفض	العدد المتبقى	النسبة المئوية للخفض (٪)	الترسانة قبل الخفض	كمية الخفض	العدد المتبقى	النسبة المئوية للخفض (٪)
١٢٤٧٩	٥٦٤٧	٦٨٥٠	٪٤٥	٢٠٦٩٤	٧٥٤٤	١٣١٥٠	٪٣٦
١٣١٢٥	٦٣٠٠	٦٨٢٥	٪٤٨	١٣٨٢٨	٦٥٣	١٣١٧٥	٪٥
١٣٦٠١	٣٦٠١	١٠٠٠٠	٪٢٦	٢٩٣٤٨	٩٣٤٨	٢٠٠٠٠	٪٣٢
١٩٢٧	٣٢٧	١٦٠٠	٪١٧	٦٤٤٥	١٢٦٥	٥١٥٠	٪٢٠
٢٧٢	-	٢٧٢	صفر ٪	١٣٣٠	-	١٣٣٠	صفر ٪
٤١٤٢٢	١٥٨٢٩	٢٥٥٩٧	٪٣٨	٧١٦٤٥	١٨٨٤٠	٥٢٨٠٥	٪٢٦

- انتهاء حلف وارسو والتغييرات فى مسائل الجغرافيا العسكرية فى منطقة وسط أوروبا ، وعدم تمكن السوفيت من شن هجوم مباغت من أوضاعهم الجديدة التى انسحبوا اليها .

- فقدان الاتحاد السوفيتى لقواعده العسكرية المتقدمة فى جمهوريات البلطيق والجمهوريات الأخرى المتاخمة لدول اوروبا الشرقية ، وانكماش القوة السوفيتية الى داخل حدود روسيا الاتحادية . مع بقاء عدد محدود من القواعد المتقدمة فى بيلوروسيا واوكرانيا التى لا تكفى لشن هجوم مؤثر .

- تناقص الرغبة فى القيام بمغامرات عسكرية فى مناطق خارج حدود الاتحاد السوفيتى بعد أن ادى تلك المغامرات الى نتائج سلبية كان لها اثرها سواء على الاتحاد السوفيتى نفسه أو الأطراف الأخرى (افغانستان ، انجولا ... الخ) .

- التغييرات التى طرأت على النظرة السوفيتية الى الاسلحة النووية .

- الاتفاق بين القوتين العظميين على خفض ترسانة الاسلحة الاستراتيجية لديهما بنسبة ٣٠٪ .

- الإنقلاب الأخير فى الاتحاد السوفيتى (١٩ - ٢١ أغسطس) وما نتج عنه من تداعيات وآثار وخصوصا فى مجال السيطرة على القوة الاستراتيجية النووية السوفيتية وتغير فى القيادات العسكرية السوفيتية .

ومن الملاحظ ان هذه التغييرات العسكرية قد بدأت فى حقبة السبعينيات وتصاعدت خلال الثمانينيات ثم جاء حقبة التسعينيات لكى تصل هذه التطورات والتغييرات الى آفاق لم يكن احد يتوقعها ، وبينما كان القادة السوفيت يصرون على أن الاسلحة النووية سيكون لها دور حاسم فى أى حرب قادمة اسفرت التطورات عن حرص القيادة السوفيتية على طمأنة الغرب على سلامة اساليب السيطرة على القوة الاستراتيجية النووية السوفيتية ، وربما وصلت الأمور الى اشتراك الغرب فى وضع نظام جديد متطور لضمان قدرا أعلى من السيطرة على هذه الامكانيات . وكان لحادث تشيرنوبل أثر كبير على التفكير السوفيت حيث القى بظلال من الشك حول احتمال استخدام الاسلحة النووية وآثار من ثم الحديث حول عواقب الحرب ونتائجها من جديد ، ثم جاء الانقلاب وأثار قضية جديدة غاية من الأهمية تتلخص فى احتمال أن تتمكن عناصر غير مسئولة من الحصول على الكود الخاص باطلاق الصواريخ العابرة للقارات أو الصواريخ البالستيكية متوسطة المدى أن تتمكن احدى الجمهوريات من السيطرة على احد هذه العناصر بعد فشلها فى محاولة اقتسام القوات المسلحة مع الحكومة المركزية أو أن تتعرض القيادة السوفيتية لانقلاب آخر جديد ينجم عنه حالة من الفوضى يصعب ازائها التنبوء بالتطورات ومن المحتمل ان يدفع ذلك القيادة السوفيتية ان تقدم على اجراء خفض فى امكانياتها الاستراتيجية النووية ، والملاحظ أيضا أن المخططون السوفيت يواصلون تطوير وتنقيح الخطط الخاصة بممارسة الاعمال القتالية فى ظل استخدام الاسلحة النووية ، ولكن من غير المعروف ما اذا كان الاتحاد السوفيتى سيواصل تنفيذ خططه الخاصة بتحديث قواته النووية التى بداها عام ١٩٨٦[٢] أم لا ؟ .

ومن أهم التطورات التى ستنجم عن تطبيق معاهدة القوات التقليدية فى أوروبا وتساوى القوات فى هذا المجال ، فان اعتماد الولايات المتحدة على الامكانيات النووية سيقل[٣] ، ومع هذا فان الحاجة لابطال مفعول القوة النووية السوفيتية ستظل قائمة حتى الوصول الى الموقف الذى تنعدم فيه الميول السوفيتية لاستخدام الاسلحة النووية سواء لتحقيق اهداف سياسية أو أهداف عسكرية . ومع كل التطورات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى واحتمالات التراجع فى قواته العسكرية سواء التقليدية أو فوق التقليدية ، فانه سيظل مصدر التهديد الرئيسى للولايات المتحدة وأوروبا ، فى حين ستظل الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة القادرة على مواجهة الاتحاد السوفيتى وردع قوته العسكرية .

وهناك اصرار تتنامى حدته من الأطراف المعنية فى العالم لمنع انتشار الاسلحة النووية والأنظمة العسكرية المتقدمة[٤] وهذا الاصرار يرتكز على امرين :

أولهما : أن الاسلحة المعقدة والاسلحة ذات قدرة التدمير العالية (Highly Lethal) يتم منع وصولها الى الدول التى لم تحصل عليها

من قبل ـ حيث ان امتلاك دول معينة فى العالم الثالث لمثل هذه الاسلحة الحديثة ، قد يحول العمليات العسكرية محدودة الانتشار التى كانت تحدث فى الماضى الى عمليات واسعة الانتشار قد تتورط الولايات المتحدة فيها بشكل أو بآخر ، مما يعنى تعريضها لمخاطر رئيسية .

ثانيهما : أن انهيار نظام القطبية الثنائية يحتمل ان يدفع الدول التى كانت تبحث عن الأمن فى إطار التحالف الى البحث عن امنها بشكل مستقل فى حالة امتلاكها لهذه الاسلحة .

وعلى مستوى الشرق الأوسط لا تريد الولايات المتحدة بشكل خاص ان يؤدى امتلاك الدول العربية لمثل هذه الاسلحة الى قلب ميزان القوة العسكرية فى غير صالح اسرائيل التى تلتزم أمريكا بأمنها على الدوام[٥] ولذلك فانها تغض الطرف عن الاسلحة النووية الاسرائيلية وعن الصواريخ البالستيكية الاسرائيلية وغير ذلك من اسلحة متقدمة . أما على مستوى الغرب والدول الصناعية السبع ، فان الولايات المتحدة ترى ان فقد المانيا الغربية أو اليابان الثقة فى ضمانات الأمن الأمريكية وسعيهما من ثم لاقامة اجراءاتهما الخاصة بعيدا عن الولايات المتحدة فان ذلك سيكون بداية الانهيار بكل تأكيد .

عناصر الاستراتيجية النووية للقوى العظمى فى حقبة لتسعينيات وما بعدها وأثر ذلك على الشرق الأوسط :

امكانيات الاستراتيجية النووية

الفترة	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥	
نوع السلاح	قواذف	رؤوس حربية	قواذف	رؤوس حربية	قواذف	رؤوس حربية
مينوتمان ٢	-	-	-	-	-	-
مينوتمان ٣	٤٠٠	١٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	-	-
بيس كيبر (M-X)	٥٠	٥٠٠	٥٠	٥٠٠	-	-
ميدجتمان	-	-	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠
اجمالى صواريخ صوامع أرضية	٤٥٠	١٧٠٠	٣٥٠	٨٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بوسيدون (C3/C4)	٩٦	٧٨٦	-	-	-	-
ترايدنت C4	١٩٢	١٥٣٦	١٩٢	١٣٤٤	١٩٢	٩٦٠
ترايدنت C5	١٢٠	٩٦٠	١٩٢	١٥٣٦	١٩٢	٧٦٨
اجمالى صواريخ غواصات	٤٠٨	٣٢٦٤	٣٨٤	٢٨٨٠	٣٨٤	١٧٢٨
اجمالى صواريخ عابرة ومتوسطة	٨٥٨	٤٩٦٤	٧٣٤	٣٦٨٠	٦٨٤	٢٠٢٨
بى ـ ٥٢ جى/H	-	-	-	-	-	-
بى ـ ٥٢جى (ALCM)[١]	-	-	-	-	-	-
بى ـ ٥٢ إتش(ALCM)	٩٣	١٨٦٠	-	-	-	-
بى ١ ـ بى	٩٧	١٩٤٠	٩٠	٩٠٠	٦٠	٦٠٠
بى ٢	١٠	١٠٠	٤٠	٤٠٠	٤٠	٤٠٠
اجمالى قاذفات	٢٠٠	٣٩٠٠	١٣٠	١٣٠٠	١٠٠	١٠٠٠
اجمالى اسلحة استرتيجية	١٠٥٨	٨٨٦٤	٨٦٤	٤٩٨٠	٧٨٤	٣٠٢٨

1 - Air Launched Cruse Missile (ALCM)

تؤكد الظروف والتطورات التى يمر بها العالم ان الاستراتيجية النووية للقوتين العظميين سوف تتغير ، ولكن هذا التغير سوف يختلف من جانب إلى أخر كما ان هذا سوف يكون له أثاره السلبية والايجابية على منطقة الشرق الأوسط .

الولايات المتحدة الأمريكية :

تتجدد الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة فى تحقيق الأهداف الآتية :

– الاسهام فى موازنة القوة العسكرية السوفيتية ومنعها من استغلالها فى ظل المتغيرات الدولية الجارية أو المتوقعة فى المستقبل .

– الاسهام فى المحافظة على الاستقرار فى اوروبا وتاكيد ذلك للحلفاء الأوروبيين .

– حماية المصالح الأمريكية فى أماكن اخرى من العالم .

ويعتقد صانعو القرار فى الولايات المتحدة أن هناك فرصا جديدة لتقليل احتمالات نشوب صراع عسكرى جديد وتخفيف أعباء الانفاق العسكرى . ومن ناحية اخرى فان المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الولايات المتحدة لا تقل خطورة أو ضخامة عن المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى[٦] ولكن الفرق بين الحالتين يكمن فى القدرة على مواجهة هذه المشاكل وادارة خطط معالجتها ولذلك فان الولايات المتحدة ستظل فى موقف الجانب الاقوى فى مجال القوة الاستراتيجية النووية .

الإتحاد السوفيتى :

بعد حل حلف وارسو وانفصال دول اوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفيتى كانت الاستراتيجية النووية للاتحاد السوفيتى تتجد فى تحقيق الأهداف الآتية :

– معادلة التفوق التكنولوجى الغربى .

– منع الولايات المتحدة من دعم الجهة الأوروبية فى حالة الاقدام على شن حرب على المانيا .

– تقليل اثر انفصال دول اوروبا الشرقية وفقدان امكانياتها العسكرية التى كانت ذات تأثير كبير على امكانيات الكتلة الشرقية .

وبعد الانقلاب الأخير فى الاتحاد السوفيتى فان المتوقع ان يغير الاتحاد السوفيتى من استراتيجيته النووية بعد ان زادت المخاوف من احتمالات فقدان السيطرةعليها واحتمالات سيطرة الجمهوريات على بعض العناصر لديها . ومن المحتمل أن يصبح الاتحاد السوفيتى اقل قدرة على استخدام امكانياته النووية ازاء الظروف التى يمر بها حاليا والتى يحتمل ان تستمر لفترة من الزمن . ومع سحب الامكانيات الاستراتيجية النووية من جمهوريات البلطيق والجمهوريات الأخرى التى تطالب باستقلالها والتى كانت تابعة للاتحاد السوفيت ودول اوروبا الشرقية من قبل ، فان حلف الناتو سوف يسحب بكل تأكيد الامكانيات النووية الموجودة فى اوروبا وإعادة تمركزها اما فى الغواصات أو اللجوء الى الطائرات لاستخدامها من مطارات تقع خارج اوروبا .

وهذا سيؤدى الى ان تصبح اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تمتلك الإسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط التى تطل على اوروبا عبر البحر المتوسط ، ومع امتلاك اسرائيل للصواريخ البالستيكية متوسطة المدى (اريحا ـ أو اريحا ـ٢) التى يصل مداه الى حوالى ٤٠٠٠ كم فان وضع اسرائيل سيكون خطرا على الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيت فى أقصى الشرق وعلى الجزائر فى أقصى الغرب وجميع الدول العربية فى خلال ذلك . ومع عدم وجود أى اتفاقيات لخفض الاسلحة النووية مثل اتفاقية (START) أو منع انتشار الاسلحة النووى ، فان امتلاك اسرائيل للرادع النووى وتداعى القوة العسكرية للدول العربية المواجهة لاسرائيل بعد تطبيق اعمال حظر صادرات الاسلحة اليها فان كثيرا من الأوضاع سوف تتغير لصالح اسرائيل فى ظل السعى الأمريكى لامتلاك مفاتيح السيطرة على منطقة الشرق الأوسط التى تمتلك اكبر احتياطى من البترول فى العالم .

بناء القوة النووية فى القرن الحادى والعشرين :

بعد توقيع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على اتفاقية ستارت فى مطلع شن اغسطس ١٩٩١ فان القدرة النووية للجانبين تحددت بناء على ذلك كالآتى :

– الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى : ١٦٠٠ قاذفة (لكل جانب) .

– الرؤوس النووية والهيدروجينية الحرارية ٦٠٠٠ رأس (لكل جانب) ، وبالرغم من أن هذه الاعداد مازالت تمثل اداة رهيبة للقتل والتدمير إلا أنها تعنى خفضا يعادل ٣٠٪ بشكل عام من إجمالى الترسانات لدى القوتين[٧] ، وبغض النظر عن عدم تصديق البرلمان السوفيتى على توقيع الرئيس السوفيتى على هذه المعاهدة بسبب احداث الانقلاب فان الولايات المتحدة تعتبر هذا الخفض فى صالحها حيث أنه سيؤدى الى تقليل الصواريخ البالستيكية الضخمة عابرة القارات التى تحمل رؤوساء نووية وكان السوفيت يهددون باستخدامها لتوجيه الضربة الأولى للمدن الأمريكية . وفى الحقيقة ان الخبراء فى وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية يشعرون بخوف اكبر تجاه الهجمات السوفيتية بالصواريخ التكتيكية التى تحمل رؤوسانووية صغيرة أو رؤوسا كيماوية أو بيولوجية والتى يمكن تهريبها وبيعها فى سوق السلاح العالمية اكثر من خوفهم من صواريخ الاتحاد السوفيت نفسه[٨] ومع ذلك فان القائمين على تخطيط الأمور الدفاعية فى الولايات المتحدة لا يستطيعون تحديد ما اذا كانت قوة الصواريخ الاستراتيجية تمثل تهديدا بشكل قاطع أم لا بالنسبة لأمريكا فى المستقبل[٩] . خصوصا بعد أحداث الانقلاب السوفيت الأخير[٩]

ويضرب برنت سكوكروفت مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى مثالا على ذلك بقوله « أن التركيز يجب ان يكون على قدرات الخصم وليس على نواياه لأن النوايا يمكن أن تتغير فى أى وقت »[١٠] .

ولما كان هناك كثير من الأمريكيين ذوى النفوذ ممن يعتقدون ان التوجهات السوفيتية على المدى الطويل مازالت تتضمن الهجوم على الولايات المتحدة ، وان كل ما يحدث من السوفيت حاليا يدخل فى نطاق الغش والخداع . فان الادارة الأمريكية تريد أن تصل إلى حل حاسم فى هذا الموضوع ، وستكون الفرصة متاحة لتحقيق ذلك عند عرض اتفاقية (START) على البرلمان السوفيتى للتصديق ، الأمر الذى لا ينتظر ان يتم إلا بعد أن تستعيد القايدة السوفيتية سيطرتها على الامور وتستقر الأوضاع بشكل نهائى . وهذا يعنى أن الحاجة للقوة الاستراتيجية النووية سوف تستمر ، بل ويحتمل ان تتزايد .

وعلى هذا فان الاستمرار فى تنفيذ برامج تطوير هذه الاسلحة سيكون امرا طبيعيا من منطلق الحرص على امتلاك القدرة على مواجهة التطورات .

وتعتمد التصورات الخاصة ببناء القدرة النووية خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٥ على أساس بناء احتمالات تطور الامور

يشكل معين (سيناريوهات) وضرورة ان تكون هناك قدرة على مواجهة كافة الاحتمالات ، وسوف تعتمد الولايات المتاحدة على ثلاث فترات لتطوير امكانيات الاستراتيجية النووية لمواجهة تلك السيناريوهات تستغرق كل منها خمس سنوات ويمكن توضيح تطور تلك الامكانيات في الجدول التالي .

ومن المتوقع أيضا ان تشهد القوة الاستراتيجية النووية للاتحاد السوفيتي خفضا مماثلا ما لم تحدث تطورات مفاجئة تقلب الأوضاع وتعيدها مرة خرى الى ما كانت عليه □

المراجع :

1 - Center for National Security Studies, Los Alamos Laboratory; No; 11,1990
2 - Soviet Military Power 1990
3 - American Strategy After the Cold War: the price of Disengagement, Timothy W.Stanly.
٤ - نشرة الانباء العربية ، مكتب الاعلام الامريكى ٢٣ اغسطس ١٩٩١
5 - Toward the Post Cold War World. Con Lewis Gadddis. P.P. 103, 107.
٦ - صلاح بسيونى ، جريدة الاهرام القاهرة ، ٢٠ اغسطس ١٩٩١ (ط١)
7 - Time 'Augest 5,1991 P30.
8 - US New And World Report 12,Augest 1991 'P.21
9 - The Future of U.S. Security Assistance and Arms Sales. Ernest Granes P.49.
١٠ - مرجع سابق .

عاصفة الصحراء ومستقبل القوة التقليدية فى الاستراتيجية العسكرية

أحمد إبراهيم محمود

أحدثت حرب الخليج انقلابا حقيقيا فى الفكر الاستراتيجى الامريكى ، بصورة كان من شأنها اعادة التاكيد على القيمة العملياتية الفعلية للقوة التقليدية ، ربما للمرة الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وينطوى هذا التحول على فائدة جوهرية امام التحليل العسكرى ، ليس فقط من زاوية البحث فى المقدمات التى افضت الى هذا التحول ، ولكن ايضا من حيث ان التحول المذكور يعنى تلقائيا ان القوة التقليدية سوف تكتسب مكانة واولوية متقدمة فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية خلال التعامل مع حالات الصراع المسلح فى المستقبل القريب . والحقيقة ان هذه النتيجة لم يقلل منها على الاطلاق - كما هو واضح من المؤشرات المتاحة - ان القوة التقليدية الامريكية استخدمت فى عاصفة الصحراء ضد خصم اتسم اداؤه بالرداءة والتخلف السياسى والعسكرى ، بحيث يمكن القول ان هذا الخصم هو الذى هزم نفسه بنفسه بالدرجة الاولى منذ البداية ، سواء من خلال اتباعه لاستراتيجية عسكرية فاشلة اثناء العمليات او من خلال عدم ادراكه للاختلال الكيفى الساحق فى موازين القوى مع الطرف الاخر .

وعلى اية حال ، فان عملية عاصفة الصحراء ، وما افرزته من نتائج وتداعيات ، تبقى مع ذلك نقطة انطلاق مناسبة للبحث فى مستقبل القوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية ، وسوف ينقسم التناول فى هذا البحث الى ثلاثة اجزاء :-

الاول : القيمة المتغيرة للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية (١٩٤٥ - ١٩٩٠) .

الثانى : المتغيرات المؤثرة على القيمة المستقبلية للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية

الثالث : الخصائص العامة فى البناء الجديد للقوة التقليدية الامريكية

اولا القيمة المتغيرة للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية (١٩٤٥ - ١٩٩٠)

تنطوى دراسة مراحل تطور القيمة النسبية للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية ، على اهمية محورية فى سياق دراسة الاحتمالات المستقبلية لهذه القوة ، ذلك ان الوقوف على التغيرات التى طرات على قيمة القوة التقليدية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انما يوضح الى حد كبير طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاوضاع السائدة فى البيئة الاستراتيجية الدولية بصفة عامة من ناحية ، وبين اعمال بناء القوة العسكرية الامريكية من ناحية اخرى .

وفى هذا السياق ، يمكن الاشارة الى اربع مراحل اساسية لتطور قيمة القوة التقليدية فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية منذ

منتصف الاربعينات حتى اوائل التسعينات . وتمتد المرحلة الاولى من منتصف الاربعينات حتى منتصف الخمسينات ، ويمكن ان نطلق عليها وصف « مرحلة السيادة المطلقة للخيار النووى » . اما المرحلة الثانية ، فقد كانت عبارة عن مرحلة انتقالية فى الفكر الاستراتيجى الامريكى فى اتجاه الاعتراف بالقيمة المتزايدة للقوة التقليدية ، وامتدت من منتصف الخمسينات وحتى اوائل الستينات . وتتزامن المرحلة الثالثة تاريخيا مع اقرار مذهب « الرد المرن » فى عهد الرئيس الامريكى كينيدى ، والذى جاء بمثابة اعتراف صريح بالقيمة الضئيلة للاسلحة النووية فى مواجهة الاعتداء التقليدى السوفيتى ، او فى مواجهة ما يسمى بـ « الصراعات منخفضة الحدة » . وقد شهدت هذه المرحلة فى داخلها تطورا تدريجيا فى اتجاه المزيد من الاعتراف بقيمة القوة التقليدية ، حيث شهدت ظهور « مذهب شليزنجر » فى عام ١٩٧٤ ، ثم شهدت الصعود الملحوظ فى الاسبقية الممنوحة للخيار التقليدى فى الثمانينات . واخيرا ، يمكن القول ان هناك مرحلة رابعة بدأت مع عملية عاصفة الصحراء فى ١٩٩١ ، والتى استطاعت القوة التقليدية الامريكية فيها تحقيق الحسم النهائى بالرغم من امتلاك الجانب العراقى لقدرات نووية وكيماوية محدودة .

وفى المرحلة الاولى (مرحلة السيادة المطلقة للخيار النووى) ، لم تكن هناك سوى قيمة محدودة للغاية فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية . وقد جاء ذلك بفعل ضغط الرأى العام الامريكى الهادف الى تسريح قطاع رئيسى من القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وكذلك بفعل احتكار الولايات المتحدة الكامل لملكية السلاح النووى . ولذلك جرى استخدام السلاح النووى كاداة رئيسية لمواجهة التفوق الكمى للقوات البرية السوفيتية ، ولتنفيذ سياسة احتواء « الاتجاهات التوسعية » للاتحاد السوفيتى (١) ، وجرى تقنين هذا التوجه بالفعل من خلال « استراتيجية الوسائل النووية » ، والتى ظل العمل بها ساريا بصورة رسمية طيلة الفترة مابين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ (٢) . وعلى هذا الاساس ، سادت الفكر الاستراتيجى الامريكى خلال هذه المرحلة رؤية واسعة مفادها ان القيمة الوحيدة للقوة التقليدية والنووية معا تتمثل فى قدرتها على ردع التوسع الشيوعى من خلال التهديد بالانتقام النووى ، واستفادت فى هذا الاطار من انفرادها بملكية السلاح النووى حتى عام ١٩٤٩ . ومن ثم ، احتفظت القوة التقليدية الامريكية بمكانة هامشية فى اعمال البناء العسكرى لتوفير التكاليف المالية الهائلة التى كانت تتطلبها جهود بناء قوة تقليدية امريكية تعادل القوات السوفيتية المماثلة ، وعملت الولايات المتحدة بدلا عن ذلك على التعويض من خلال الردع النووى . اما فى حالة فشل الردع ، فقد تحددت الوظيفة الاساسية للقوات التقليدية الامريكية فى استثمار عمليات القصف النووى للاراضى المعادية بغرض القيام باعمال الابادة النهائية للقوات المعادية .

ومع حلول عام ١٩٥٤ ، جرى التخلى رسميا عن هذه الاستراتيجية نظرا لنجاح الاتحاد السوفيتى فى الحصول على السلاح النووى ، وكذا ثبات استحالة استخدام الاسلحة النووية خلال الحرب العالمية المحتملة . ولذلك دخل الفكر الاستراتيجى الامريكى مع ١٩٥٤ مرحلة جديدة اعتمدت على تبنى استراتيجية الردع ، والتى شهدت اعترافا متزايدا بقيمة القوات التقليدية جنبا الى جنب مع الاسلحة النووية . وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على زيادة الاسبقية الممنوحة للقوة التقليدية بصورة تدريجية . ففى بداية هذه المرحلة ، ادت التطورات الجارية الى اقامة ارتباط وثيق بين القوة التقليدية والقوة النووية ، حيث جرى توظيف التفوق النووى الامريكى فى ردع الصراعات التقليدية حال تصعيدها الى مستويات معينة من جانب الخصوم ، مثلما حدث فى كوريا حينما جرى التاكيد على ان الولايات المتحدة لن تتردد فى استخدام الاسلحة النووية خلالها ، بل ان السياسيين الامريكيين هددوا بالفعل اثناء الحروب الصينية فى اعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، بانهم سوف يوسعون نطاق العمليات فى اتجاه توجيه ضربات نووية ضد الصين حال قيامها بتوسيع نطاق تهديداتها العسكرية ضد تايوان ، اى ان هذه التطورات دفعت نحو التاكيد على قيمة السلاح النووى فى ردع العدوان بكافة اشكاله . على انه مع نجاح الاتحاد السوفيتى فى تطوير وسائل الايصال النووى (القاذفات الاستراتيجية والصواريخ الباليستيكية) ، بدأت استراتيجية الانتقام الجسيم فى الانهيار ، ولذلك شهدت الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ محاولة جادة من جانب ادارة كينيدى لاعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية بطريقة اكثر تجاوبا مع تنامى القدرات العسكرية السوفيتية . وقد جاء ذلك بالفعل مع تبنى عقيدة (الرد المتدرج) فى الستينات ، ثم تطورت الى عقيدة (الرد المرن) فى السبعينات على يد جيمس شليزنجر ، والتى جاءت كاعتراف صريح بضآلة فاعلية السلاح النووى فى مواجهة العدوان السوفيتى المحتمل (٣) . وبمقتضى هذه العقيدة ، جرى اعطاء اهمية متزايدة للقوة التقليدية الامريكية بهدف جعل القوات الامريكية على درجة كافية من المرونة ، بما يكفى لتمكينها من امتلاك القدرة على التكيف مع المهام الاستراتيجية المتنوعة التى يحتمل ان تواجهها .

وخلال سنوات حكم الرئيس رونالد ريجان (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، شهدت القوة التقليدية تصاعدا نسبيا فى خطط واعمال البناء الدفاعى الامريكى ، وذلك فى اطار رغبة الولايات المتحدة فى مواجهة التفوق الضخم الذى تتمتع به القوات التقليدية التابعة لحلف وارسو ، والذى وصلت نسبته فى اوائل الثمانينات الى ٣ : ١ لصالح حلف وارسو . وقد ارتكزت جهود تطوير القدرات التقليدية وتعزيزها على مجموعة من الذرائع ، ابرزها ان هذه الجهود سوف تقلل من اعتماد حلف الاطلنطى على الاسلحة النووية فى المسرح الاوربى ، علاوة على الزعم بان تحسين القدرات التقليدية للحلف يمكن ان يوقف سباق التسلح دون مفاوضات مباشرة مع الاتحاد السوفيتى (٤) . على ان قيود الميزانية ادت الى وقف الكثير من برامج التحديث العسكرى التقليدى ، كما جرى تخفيف احتياجات القوات الامريكية من الاسلحة والمعدات والتجهيزات . ولذلك جرى التركيز بالدرجة الاولى خلال الفترة الاولى للرئيس ريجان على دعم وتطوير مستويات اعداد القوات الموجودة فى الخدمة العاملة ، بغرض زيادة قدرتها على الاستجابة والتعامل السريع مع المخاطر والتهديدات (٥) . ومع تبنى الرئيس الامريكى لما عرف ب (عقيدة ريجان) منذ بداية فترة رئاسته الثانية ، بدأت القوات التقليدية تحظى بقدر اكبر من الاسبقية فى اعمال البناء الدفاعى . وتمثل هذه العقيدة تعبيرا عن الدعم الاخلاقى والدبلوماسى الامريكى لحركات المقاومة التى كانت تقاتل ضد القوات السوفيتية او ضد النظم اليسارية الموالية للاتحاد السوفيتى فى الكثير من انحاء العالم الثالث . وقد استهدفت هذه العقيدة استئصال الوجود العسكرى السوفيتى فى تلك المناطق والاطاحة بالانظمة الماركسية المدعومة من الاتحاد السوفيتى فى امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا . ولتحقيق هذا الغرض ، استخدمت القوة التقليدية الامريكية فى القضاء على اكثر النظم الماركسية ضعفا فى العالم الثالث ، ليس فقط انطلاقا من مبدأ الاقتصاد فى القوى ،

ولكن ايضا للاستفادة من الاثار النفسية التى يمكن ان تنجم عن هزيمة هذه النظم الموالية للاتحاد السوفيتى(٦).

وفى اعقاب ذلك ، جاءت عملية عاصفة الصحراء لتدفع نحو المزيد من التاكيد على قيمة القوات التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية ، فقد كانت هذه القوات بمثابة عامل الحسم الرئيسى فى الحاق الهزيمة الفادحة بالقوة العسكرية العراقية ، وتمكين الولايات المتحدة ومعسكر التحالف الدولى من تحقيق جميع اهدافهما العسكرية . ويشير الاستعراض السابق الى ان القوة التقليدية الامريكية ظلت تقاتل طيلة الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠ دفاعا عن مصداقيتها وجدواها فى الفكر الاستراتيجى الامريكى ، الا ان قيود الميزانية والتفضيل السياسى الواضح للخيار النووى لعبا الدور الاكبر فى اطالة المدى الزمنى الذى استغرقته القوة التقليدية لمعاودة الحصول على اسبقية متميزة فى اعمال البناء الدفاعى الامريكى .

ثانيا : المتغيرات الحاكمة للقيمة المستقبلية للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية

انتهينا فى الجزء السابق الى ان عملية عاصفة الصحراء قدمت المزيد من الدعم والتاكيد على القيمة العملياتية للقوة التقليدية الامريكية ، حيث اكدت هذه العملية على ضرورة الاتتخلى الولايات المتحدة عن القوات التقليدية ، بل واكدت على ان هذه القوات تمتلك القدرة على التعامل الحاسم مع طائفة واسعة من الازمات الدولية وتحديد الناتج النهائى لها . والواقع ان هناك عددا اخر من المتغيرات الحادثة فى البيئة الدولية والاقليمية التى اصبحت تدفع ايضا فى اتجاه زيادة القيمة الفعلية للقوات التقليدية فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية ، حيث جرى النظر الى هذه المتغيرات باعتبارها تمثل تحديات عسكرية مستقبلية امام الولايات المتحدة ، بصورة تتطلب تطوير القوة التقليدية الامريكية بحيث تتوفر لها القدرة اللازمة على مواجهة كافة الاحتياجات العسكرية ، التى قد تفرضها هذه التحديات ، سواء فى اوضاع وقت السلم او فى ظروف الردع او فى حالة الدخول فى حرب كبرى . وتتمثل هذه التحديات الاستراتيجية المستقبلية فى(٧) :

١ ـ استمرار الغموض فى المستقبل السياسى للاتحاد السوفيتى :

فعلى الرغم من العلاقات الجيدة التى تربط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والتعاون غير المسبوق بينهما ، الا ان السياسة السوفيتية مازالت تنطوى على درجة كبيرة من عدم الثبات والغموض من وجهة النظر الامريكية ، ولذلك فان القوة العسكرية السوفيتية تبقى عاملا هاما فى تحديد حجم وخريطة القوات الامريكية . فالاتحاد السوفيتى سوف يظل مالكا لقدرة كبيرة على تهديد الاراضى الامريكية فى المستقبل ، وسوف يظل مالكا بصفة خاصة لاكبر قوات برية فى العالم حتى بعد إتمام تنفيذ كافة معاهدات الخفض المتبادل للقوات واتفاقات الحد من التسلح . وفى ظل هذا الوضع ، سوف تحتاج الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بقدرات تقليدية ذات درجة عالية من المصداقية ، جنبا الى جنب مع القوات النووية . وتنبع اهمية مثل هذا التوجه من حقيقة ان غموض المستقبل السياسى للاتحاد السوفيتى ينطوى ضمنيا على احتمال حدوث سقوط درامى للنظام الحاكم فى البلاد ، ويبدو هذا الاحتمال مطروحا الى حد كبير فى حالة فشل السياسات الاصلاحية الجارية فى الاتحاد السوفيتى ، وفى حالة تنفيذ عملية اكثر احكاما وتخطيطا للاطاحة بالنظام الحالى ، تتفادى الى اقصى درجة ممكنة اوجه القصور التنظيمى التى احاطت بالعملية الفاشلة التى جرت فى اواخر اغسطس ١٩٩١ . ولهذه الاسباب ، يرى المخططون العسكريون الامريكيون انه سوف يكون من الحماقة تجاهل القوة العسكرية السوفيتية وماتمثله من تهديد ، عندما تفكر الولايات المتحدة فى خطط بناء قواتها مستقبلا ، ذلك ان الإحتمالات المذكورة سابقا تطرح امكانية التهديد بعدم الاستقرار فى اوربا ، سواء فى حالة وصول عناصر اكثر تشددا الى الحكم فى الاتحاد السوفيتى ، او فى حالة انهيار الامبراطورية السوفيتية وما يمكن ان يعقبها من اشتعال موجة من اعمال العنف فى اوربا الشرقية باسرها . وبالتالى ، فان احتمالات عدم الاستقرار فى اوربا ذاتها تتضمن مخاطر وتحديات على امن الولايات المتحدة ، وعلى امن المعسكر الغربى بأسره .

٢ ـ التحديات العسكرية القائمة فى العالم الثالث :

فالتخطيط العسكرى الامريكى ينظر بجدية بالغة الى القوات العسكرية الضخمة التى تمتلكها دولا نامية عديدة فى الوقت الراهن ، والتى يمكن ان تتحول تلقائيا الى مصدر خطير لعدم الاستقرار الاقليمى كما حدث فى حالة الغزو العراقى للكويت . اضف الى ذلك ، ان هذه القوات العسكرية الضخمة يمكن ان تصبح اداة هامة فى تزكية واشعال التنافس بين الكثير من دول العالم الثالث ، وكذلك اشعال التعصب الدينى والايديولوجى ووصوله الى درجة الصراع المسلح بين تلك الدول ، علاوة على ان القوة العسكرية يمكن ايضا ان تغذى طموحات بعض القادة السياسيين بتكوين امبراطوريات سياسية واقتصادية فى العالم الثالث، اى ان هذه المصادر المذكورة لعدم الاستقرار الاقليمى فى دول العالم الثالث سوف تصبح اكثر خطورة فى ظل انتشار الاسلحة المعقدة لدى تلك الدول . والحقيقة ان خطورة هذا الوضع من وجهة النظر الامريكية تنبع من عاملين رئيسيين ، اولهما يتمثل فى ان العدد المتزايد من الاسلحة المعقدة فى العالم الثالث لايعكس فى حد ذاته درجات التهديد الفعلية او المحتملة التى تواجهها الكثير من دول هذا العالم ، وبالتالى تثير الشكوك حول طبيعة الدوافع الكامنة وراء بناء مثل هذه القوات الضخمة والمتطورة . اما ثانيهما فهو يتمثل فى ان الكثير من الدول التى تبنى مثل هذه الحشود العسكرية تتسم علاقاتها بالولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها بغلبة الطابع الصراعى . ولهذين العاملين ، يرى الكثيرون ان من الضرورى ان تهتم الولايات المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة لمثل هذا الوضع سواء من خلال فرض نظام للرقابة على التسلح فى اقاليم العالم الثالث المختلفة ، او من خلال اقامة بناء عسكرى تقليدى قادر على مجابهة التهديدات التى يحتمل ان تنجم عن الوضع المذكور . ويبدو ان المخططين الامريكيين يفضلون تبنى خيار يجمع بين هذين المتغيرين ، مع الاهتمام بدرجة اكبر نسبيا باعمال البناء العسكرى التقليدى استنادا الى ان هذا الخيار يقدم ضمانا افضل للامن القومى الامريكى .

٣ ـ تنامى الصراعات منخفضة الحدة فى العالم الثالث :

فقد اصبحت الصراعات منخفضة الحدة تستقطب اهتماما متزايدا فى التخطيط العسكرى الامريكى ، ويقصد بتلك الصراعات تحديدا اعمال التمرد والارهاب الدولى وتجارة المخدرات . ويدرك العسكريون الامريكيون ان هذه الصراعات لايمكن حلها من خلال استخدام القوة المسلحة وحدها ، ولكنها تتطلب استخداما متكاملا للادوات السياسية والعسكرية والاقتصادية لمعالجة اسبابها ومظاهرها المختلفة . وفى هذا السياق ، تتمثل اهمية القوات المسلحة المدربة والمجهزة جيدا فى كونها اداة هامة فى الاستراتيجية الشاملة

للتعامل مع هذه النوعية من الصراعات ، والتى يعتقد انها سوف تطرح نفسها خلال الاعوام المقبلة باعتبارها تحديا هاما امام الاستراتيجية العسكرية الامريكية .

وفى مواجهة هذه التحديات الاستراتيجية ، استطاعت القوة التقليدية الامريكية خلال الفترة الراهنة ان تكتسب مصداقية عالية فى الاستراتيجية الامريكية باعتبارها تمتلك القدرة على مواجهة مختلف الاحتياجات والمهام العسكرية . فعلى الرغم من ان الاستراتيجية العسكرية الامريكية تؤكد على ان الولايات المتحدة ليست فى حاجة الى توريط نفسها فى كل نزاع اقليمى مهما كان شأنه ، فانها فى الوقت نفسه اصبحت تقوم على التأهب لحماية المصالح الامريكية فى الصراعات الاقليمية ، بكل ما يتطلبه ذلك من الاستعداد للتعامل مع كافة الصراعات المسلحة ، سواء اعمال التمرد او الحروب التقليدية واسعة النطاق ، وفى هذا السياق ، يؤكد العسكريون الامريكيون على ان القوة التقليدية تستطيع اداء المهام والوظائف التالية(٨) :

١ ـ دعم الاستقرار السياسى فى النظام الدولى : فالقوات التقليدية تعتبر واحدة من اكثر الادوات فاعلية فى دعم الاستقرار سياسى فى النظام الدولى ، وهناك العديد من السوابق التاريخية التى تدلل على فاعلية القوات التقليدية الامريكية فى اداء هذه الوظيفة . ففى اوربا ، يؤكد الامريكيون على ان القوة التقليدية الامريكية هى التى حفظت الاستقرار فى القارة طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ادى حلف الاطلنطى الى خلق بيئة اقليمية يغلب عليها طابع التعاون العسكرى والسياسى بين دول كان تاريخها المشترك يعطى الكثير من دواعى الشك بين بعضها البعض بنفس درجة شكوكها نحو الاتحاد السوفيتى ، كما ان قيادة الولايات المتحدة للحلف ساعدت فى تحقيق نجاح غير مسبوق له باعتبارها الدولة الوحيدة التى لايوجد فى تاريخها عداء مشترك او طموحات اقليمية مع دول غرب اوربا . كذلك يشدد العسكريون الامريكيون على ان قواتهم التقليدية ساعدت كلا من كوريا الجنوبية وتايوان واليابان على اتمام التحولات الداخلية وجهود التنمية بدون الحاجة الى استعمال القوة المسلحة ، بل ويذهبون فى هذا السياق الى ان اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ربما كان من الصعب تحويلها الى واقع ملموس بدون وجود قوات حفظ السلام فى سيناء ، وهى القوات التى تشارك الولايات المتحدة بالنسبة الاكبر فيها .

٢ ـ اقامة العلاقات العسكرية مع معظم دول العالم : فالعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة ومعظم دول العالم تنصب اساسا فى مجال القوة العسكرية التقليدية . فالولايات المتحدة تقدم التدريب العسكرى بشكل او باخر لحوالى ٧٥ فى المائة من القوات المسلحة لدول العالم ، ولا ينظر الامريكيون فقط الى الفوائد العسكرية المباشرة لهذه المساعدات التدريبية ، ولكنهم يرونها ايضا اداة هامة للتشجيع على تبنى قيم الاحتراف العسكرى فى تلك الدول ، كما يرونها وسيلة غير مشكوك فيها لممارسة النفوذ واداة للتغيير الايجابى فى الكثير من الدول التى تتسم تقاليدها الاجتماعية والسياسية بهيمنة دور العسكريين على نظام الحكم . والاكثر من ذلك ينظرون الى القوة التقليدية باعتبارها تساعد على بناء الامة فى جميع انحاء العالم ، وتعمل ايضا على تنمية البنية الاساسية فى تلك الانحاء ، بما يساعد تلقائيا على ازالة بعض الاسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعنف .

٣ ـ الاسهام فى استراتيجية مكافحة الفوضى والشغب ، حيث يمكن للقوات التقليدية ان تساعد على فرض القانون وتحارب تجارة المخدرات . وتقوم القوات التقليدية الامريكية بالفعل بتقديم المشورة لقوات الامن فى الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات ، كما توفر القوات التقليدية المعدات والمساندة الضرورية والتدريب للوكالات الحكومية الامريكية التى تحارب هذه التجارة ، سواء داخل الولايات المتحدة او خارجها .

٤ ـ ردع العدوان : وذلك فى الاماكن التى تحتفظ الولايات الامريكية فيها بتواجد عسكرى ملموس ، وكذلك فى الاقاليم الاخرى التى لا توجد للولايات المتحدة فيها قوات امامية متقدمة . والحقيقة ان جميع افرع القوات المسلحة تستطيع ان تساهم مساهمة اساسية فى تحقيق الردع . فالقوات البحرية ، بما فيها عناصر المارينز ، يمكنها انزال قوات عسكرية بسرعة لاظهار اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة التى تدور فيها الازمة . اما القوات الجوية ، فيمكنها التأكيد بسرعة على جدية ومصداقية التدخل الامريكى وزيادة قدرتها على معاقبة العدوان ، خاصة عندما تكون هناك رغبة جادة للتدخل فى منطقة الأزمة .

٥ ـ القتال الفعلى : فالقوات التقليدية تتحمل فى النهاية مسئولية القتال والانتصار فى المعارك ، فهى تمتلك القوة القتالية الضرورية للسيطرة والتحكم فى نتيجة المعركة والحفاظ على المصالح الامريكية والدفاع عنها ، وذلك فى حالة فشل الردع . وقد اثبتت عملية عاصفة الصحراء ان العمليات المشتركة سوف تكون دائما الطابع المميز للحروب المستقبلية ، اى ان القوات التقليدية الامريكية (البرية ، والجوية ، والبحرية) ينبغى ان تقاتل فى المستقبل بصورة مشتركة ، اذ لايصبح كل فرع من هذه الافرع فعالا بمفرده سوى فى ظروف نادرة للغاية . والعمليات المشتركة لاتحتاج الى ان يكون كل فرع من افرع القوات ملتزما باعداد متساوية من القوات او المعدات ، بل انه ليست هناك صيغة محددة على الاطلاق حول الحصص الخاصة بهذه الافرع فى ظروف القتال ، وانما تختلف هذه الحصص حسب طبيعة المهام المطلوب القيام بها من الناحية العملياتية .

ولكل هذه الاسباب ، يصبح من المنطقى ان تكتسب القوة التقليدية اهتماما متزايدا فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية خلال السنوات القادمة . والواقع ان مصداقية هذا التكهن تتعزز ايضا بالنظر الى ان جهود تحديث وتطوير القوات التقليدية الامريكية يمكن ان تخدم ايضا بصورة غير مباشرة فى الدفع باتجاه تحقيق المزيد من التقدم فى مجال الحد من التسلح مع الاتحاد السوفيتى ، حيث تعتمد الولايات المتحدة دائما على اعمال التحديث العسكرى كاداة لزيادة قدراتها التفاوضية والضغط على الجانب السوفيتى فى مباحثات الحد من التسلح لتحقيق المزيد من التقدم فيها ، ولانتزاع المزيد من التنازلات من الاتحاد السوفيتى(٩) .

ثالثا : الخصائص العامة فى البناء الجديد للقوة التقليدية الامريكية :

من جملة ماسبق ، تنطلق العديد من الدعوات فى الولايات المتحدة الامريكية حاليا للمناداة بضرورة اقامة بناء جديد للقوة التقليدية الامريكية ، وطبيعة الحال ، فان هذا البناء الجديد يعتبر بمثابة التطبيق العملى للتقييم السابق للتهديدات او التحديات المستقبلية القائمة فى مواجهة الولايات المتحدة . وفى ضوء هذا التقييم ، تتمثل الخصائص البارزة للبناء الجديد المذكور ، والتى يشار اليها فى كتابات العسكريين الامريكيين فيما يلى(١) .

١ ـ البراعات المتعددة : وتعتبر هذه الخاصية ضرورية للغاية لحماية وتطوير مصالح الولايات المتحدة الامنية فى جميع انحاء

العالم .. والمقصود بـ « تعدد النزاعات » هو التناسب الصحيح للعناصر العاملة والاحتياطية المكونة للقوات ، والاعتماد على مزيج سليم للقوات ، وعلى مخزون مناسب للاسناد ، وعلى نوعية عالية فى كافة مظاهر القوة ، وذلك بغرض تفادى الوقوع فى دائرة الاحتفاظ بقوات كبيرة ذات اختصاصات منفردة لكل منطقة جغرافية ولكل انواع المعارك ، وهو ماسيمثل تبذيرا كبيراً للموارد المتاحة فيما لا طائل ورائه . ومن الممكن توفير هذه الخاصية من خلال التدريبات المكثفة والتمارين المستمرة ، وكذلك من خلال اعادة النظر فى اساليب تشكيل القوات من حيث الحجم . ويحتاج هذا الامر الى اتباع اساليب دقيقة للغاية فى انتقاء الافراد العاملين فى الخدمة ، وكذلك توفير الحوافز الضرورية واللازمة لتشجيعهم على الاستمرار فى الخدمة .

٢ ـ القدرة على الانتشار : فالانتشار السريع سوف يمثل مطلبا هاما للتعامل مع النزاعات الحادثة فى البيئة الدولية المستقبلية ، اى ان القوات الامريكية سوف يكون مطلوبا منها ان تمتلك القدرة على الانتشار فى العالم سواء فى ظل وجود فترة انذار قصيرة او بدون انذار على الاطلاق ، انطلاقا من الاراضى الامريكية او من القواعد المتقدمة . ولتحقيق هذا الغرض ، يصبح من الضرورى امتلاك القدرة على تنفيذ اعمال النقل الجوى الاستراتيجى ، بحيث يصبح هذا النقل جزءاً أساسيا من جيش المستقبل استنادا الى انه يتيح امكانية تنفيذ أعمال القتال ضد المناوئين فى المناطق البعيدة على افضل نحو ممكن .

٣ ـ القدرة على الحسم : الحسم هو القدرة المضمونة على دحر العدو واحراز النصر باقصى سرعة ممكنة للمحافظة على ارواح الجنود ، ويعتمد الحسم على قدرات الوحدات وعلى الحجم الكلى لبنية القوات . وتمثل القدرة على الحسم بدورها نتاجا موضوعيا للعديد من الجهود المبذولة فى الكثير من المجالات الاخرى مثل : تدريب واعداد القوات ، وجهود التحديث المتواصلة لوحدات الجيش ، والتى ينبغى ان تتجه نحو كافة مكونات القوة العسكرية سواء الاسلحة والمعدات المستخدمة او نوعيات الجنود والقادة .. وغير ذلك .

وهكذا ، يلاحظ ان الخصائص المذكورة تنصب بكاملها فى اتجاه التحسين النوعى لمستوى القوات من ناحيتى التدريب والتسليح ، ويمثل هذا الاتجاه استجابة واقعية لعاملين رئيسيين يتمثل اولهما فى جهود خفض القوات الحادثة بفعل التحولات الجارية فى البيئة الدولية ، اما ثانيهما فيتمثل فى وجود دائرة واسعة من المخاطر المحتملة امام الولايات المتحدة الامريكية ، والتى تحتاج الى امتلاك القدرات التى تكفل التعامل السريع معها فور ظهورها .

والخلاصة أن الولايات المتحدة الامريكية تجد امامها فى ظروف الوفاق الجديد الحالية بيئة دولية مواتية ومناسبة لممارسة سياسة الهيمنة والنفوذ على مختلف مناطق العالم ، ليس فقط لانتزاع اكبر قدر ممكن من المكاسب والتنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ولكن ايضا لتحقيق اقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم فى عجلة التطورات الدولية بما لا يهدد مصالحها فى الافق المنظور ، ومن هذا المنطلق فقط تنبع كافة جهود البناء الدفاعى الامريكى ، وبطبيعة الحال ، فان الخيار النووى يصبح غير ملائم على الاطلاق لمواجهة اية اضطرابات محتملة فى اقاليم العالم المختلفة نظرا لاقتصارها عند مستويات منخفضة نسبيا من التصعيد السياسى والعسكرى . ولذلك ، توفر القوة التقليدية اداة مناسبة للتعامل مع مثل هذه الاوضاع الدولية والاقليمية المحتملة ، الامر الذى يتطلب بالتالى توفير اقصى درجة ممكنة من الكفاءة النوعية والفاعلية القتالية لكافة مكونات هذه القوة ، وهو ما ينتظر ان يجرى العمل على تحقيقه بمعدلات متسارعة خلال الاعوام القليلة القادمة .

المراجع :

1. Agotha Wong-Fraser, The Political Untility of Nuclear Weapons: Expectations and Experience (Washington D.C.: University Press of America 1982,) PP. 47-98

٢ . هنرى باريس ، الاستراتيجيتان السوفيتية والامريكية ، ترجمة احمد عبدالكريم [دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٤] ، ص . ص . ١٥٢ ـ ١٥٣

3. Agatha Wong-Fraser, Op-Cit, PP. 47-98

٤ . د . اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات الامريكية ـ السوفيتية فى مشكلات الامن والتسلح فى الثمانينات [الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٧] ، ص . ص . ١٤٦ ـ ١٤٨

5. Fred Charles Ikle, «Strategic Principles of The Reagan Administration», Strategic Review, Fall 1983, P. 16

6. William R. Bode, «The Reagan Doctrine», Strategic Review, Winter 1989, PP. 22, 25, 26

7. Carl E. Vuono, «Desert Storm and The Future of Conventional Forces», Foreign Affairs, spring 1991, PP. 52-55

8. Ibid, PP. 55-56.

9. Richard R.Burt, «Strength and Strategy: U.S. Security in the 1990's», The Washington quarterly, spring 1988, PP. 5-13. and Edward L.Rowny, «Arms Control and The Future of U.S. Soviet Relations», Strategic Review, winter 1991, P. 19.

١٠ . كارل فونو ، « الجيش الامريكى : قوة استراتيجية للتصعيدات ومابعدها » ، استراتيجيا ، مارس ـ ابريل ١٩٩١ ، ص . ص . ٤٦ ـ ٤٨ . كما جرى التأكيد على نفس هذه الخصائص فى :

General, Alfred M.Gray, «Planning for the Future: A Policy of stability», Strategic Review, Winter 1991, PP. 9-15

مؤتمرات وندوات دولية

الجولة السادسة من ندوة الحوار الافريقى اللاتينى

د . أنيس نعمة الله

عقدت بمقر وزارة الخارجية المكسيكية يومى ١٩ و ٢٠ يونيو ١٩٩١ الجولة السادسة من ندوة الحوار الافريقى اللاتينى . وهى الندوة التى تنظم سنويا بالتناوب فى كل من القاهرة والمكسيك ، ويشارك فيها العديد من الخبراء والأكاديميين والدبلوماسيين المهتمين بالشئون الافريقية واللاتينية : وقد حضر الندوة ـ بالاضافة الى المشاركين فى الحوار ـ كبار المسئولين فى الخارجية المكسيكية وأساتذة الجامعات المختلفة فى المكسيك وسفراء الدول العربية والافريقية واللاتينية ، وبعض سفراء الدول الاخرى المعتمدين فى المكسيك .

رأس الجلسة الافتتاحية للحوار كل من السيد الدكتور بطرس غالى نائب رئيس وزراء مصر للعلاقات الخارجية ، ووزير خارجية المكسيك السنيور فرناندو سولانا ، حيث القى كل منهما كلمة فى بداية الحوار لافتتاح جلسات الندوة .

ولاقت الندوة اهتماما ونجاحا كبيرين ، حيث تابعتها عن قرب وسائل الاعلام المكسيكية وكذلك مراسلو وكالات الانباء ، وقبل ان اتعرض لتفصيلات الحوار وآراء المشاركين فيها ، اذكر فيما يلى اهم النتائج التى خرجت عنها :

ان العالم يشهد فى الاونة الاخيرة تغيرات ايجابية هامة تمثلت فى :

- انتهاء الحرب الباردة وازالة بؤر التوتر العالمى .
- إحلال الانظمة الديمقراطية فى افريقيا وامريكا اللاتينية وشرق اوروبا .
- زيادة التعاون الاقليمى بين افريقيا وامريكا اللاتينية وبين دول الجنوب عموما دون تدخل من القوتين العظميين .

أما الاثار السلبية والتى يجب مواجهتها فتتمثل فيما يلى :

- « تهميش » دور افريقيا وامريكا اللاتينية ودول الجنوب كنتيجة لتعاظم تطور دول الشمال .
- ازدياد الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب .
- تجدد الصراع الاقليمى والقبلى فى عدد من دول افريقيا السوداء .

وقد اوضحت مشاركة بعض رجال الاعمال والمسئولين الحكوميين فى الدول اللاتينية الرغبة التى توليها الدول للانفتاح على افريقيا حيث تتمتع هذه القارة بامكانيات وموارد طبيعية وبشرية هائلة غير مستغلة ويمكن الاعتماد عليها بما يعود بالنفع على اقتصاديات كل الجانبين .

افتتاح الندوة :

كلمة وزير الخارجية المكسيكى :

اكد وزير خارجية المكسيك فرناندو سولانا ان عقد هذه الندوة والتى يشارك فيها اكاديميون ومثقفون من القارتين سيسهم ايجابيا فى تدعيم علاقات التعاون الافريقى اللاتينى واوضح ان دول امريكا اللاتينية وافريقيا تواجه قضايا مشتركة مثل مشكلة المديونية وضرورة مواكبة متطلبات العصر فى ظل النظام الدولى الجديد ، واضاف ان التعاون بين القارتين امر لابديل له اذا كنا نرغب فعلا فى تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب موضحا ان بناء أوروبا الموحدة يلقى على دول العالم الثالث تحديات ضخمة لايمكن التغلب عليها الا بالتعاون المستمر بينها . واشار الوزير سولانا الى الاهمية القصوى التى تعقدها المكسيك بصفة خاصة لتعزيز علاقاتها مع افريقيا حيث تحث الخارجية المكسيكية رجال الاعمال على اكتشاف افريقيا والتعرف على امكانيات الاستثمار فيها . وفى النهاية اعرب وزير الخارجية المكسيكى عن اقتناعه بان هذه الحلقة السادسة من الحوار الافريقى اللاتينى ستطرح افكارا جديدة لتدعيم التعاون بين امريكا اللاتينية وافريقيا .

الكلمة الافتتاحية للسيد الدكتور بطرس غالى :

بعد توجيه الشكر للحكومة المكسيكية ولوزارة خارجيتها لاستضافتها لهذه الجولة السادسة من الحوار الافريقى اللاتينى ، اعرب عن امله فى الاستماع الى افكار تدعم التعاون الافريقى اللاتينى وتساعد على تنشيط علاقات الجنوب لمواجهة التطور الهائل لدول الشمال .

جلسات الندوة :

عقدت الندوة اعمالها على مدى يومين حيث قدم المشاركون والمحاورون ابحاثهم وقام المعلقون بالتعقيب عليها وتركزت الابحاث المقدمة على الموضوعات التالية :

أ ـ اثار النظام الدولى الجديد على افريقيا وامريكا اللاتينية .
ب ـ امريكا اللاتينية وافريقيا فى مواجهة اوروبا ١٩٩٢ .
ـ التنمية والطاقة فى ظل النظام الدولى الجديد .
د ـ بدائل التعاون الافريقى اللاتينى .

كان اول المتحدثين فى الموضوع الاول على جدول اعمال الندوة هو السيد الدكتور بطرس بطرس غالى حيث تحدث سيادته على ضرورة تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب حتى لايتم « تهميش » افريقيا وامريكا اللاتينية فى ظل الاوضاع الدولية الجديدة . وقدم سيادته تحليلا وافيا عن الحقائق الجيوبوليتيكية التى تحكم العلاقة بين الشمال والجنوب موضحا ان الغرب يركز الان مساعداته على إعادة بناء دول أوروبا الشرقية واصلاح اقتصادياتها مما قد يكون على حساب دول العالم الثالث حيث بدأت الدول الغربية تحد من المساعدات التى تقدمها له . ومن هنا فإنه يتعين على دول الجنوب ان تزيد من علاقات التعاون فيما بينها وان تكون تجمعات اقليمية حتى يمكنها مواجهة التكتلات السياسية والاقتصادية الجديدة التى يشهدها العالم حاليا .

ثم تعرض الدكتور بطرس بطرس غالى للأوضاع الاقتصادية الحالية فى القارة الافريقية واشار الى ماقررته قمة ابوجا الافريقية الاخيرة فى بداية الشهر الجارى من إقامة السوق الافريقية المشتركة واوضح الدكتور بطرس غالى ان افريقيا تواجه مشكلتين رئيسيتين هما : التعليم ، ونقص البنية الاساسية واكد على ضرورة قيام افريقيا بتأهيل أجيال من الكوادر والخبراء والمختصين فى مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية حتى يمكنها استيعاب التغيرات التكنولوجية الكبيرة التى يشهدها العالم حاليا والتى ستزداد مع ميلاد القرن الواحد والعشرين . كما اكد الدكتور بطرس غالى على ضرورة تمتع افريقيا بالبنية الاساسية الكافية وبالهياكل الادارية الضرورية مثل الجامعات ومراكز البحث والمدارس والمستشفيات والبنوك والمؤسسات المالية حتى يمكنها مواكبة متطلبات العصر .

وحذر بصفة خاصة من نشوء « ستار حديدى » جديد بين الشمال والجنوب مستشهدا بكلمة الرئيس حسنى مبارك فى أعياد استقلال ناميبيا فى مارس ١٩٩٠ حيث ذكر سيادته أن العالم الثالث اذ يرحب بسقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة الايديولوجية بين الشرق والغرب الا انه يدرك تماما أن ذلك لايجب ان يؤدى الى قيام « ستار حديد » اقتصادى وتكنولوجى بين الشمال والجنوب .

واعرب الدكتور بطرس غالى فى نهاية كلمته عن أمله فى أن تطرح هذه الندوة من الحوار الأفرولاتينى افكارا جديدة لزيادة التعاون بين القارتين وبين الجنوب ـ الجنوب بصفة عامة مشيرا الى انه سيتوجه بعد زيارة المكسيك الى فنزويلا فى إطار الاعداد لمؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥ التى تضم كلا من مصر والمكسيك وفنزويلا والهند واندونيسيا وغيرهم وتعمل على تدعيم العلاقات بين الجنوب والجنوب . وذكر ان الحوار بين الشمال والجنوب يمكن ان يتحول الى « حوار الطرشان » إذا لم يتم على أساس المساواة بين أطراف غير متساوية .

ثم تحدث السفير اندريس روبينتال مساعد وزير الخارجية المكسيكى حيث تعرض الى الافاق السياسية لامريكا اللاتينية بصفة عامة والمكسيك بصفة خاصة فى ظل الاوضاع الدولية الجديدة . فذكر ان انتهاء الحرب الباردة والصراع بين القوتين العظميين قد ساعد على إزالة بؤر التوتر فى العالم موضحا ان التعاون السوفيتى الأمريكى أثناء حرب الخليج كان أكبر دليل على انتهاء الحرب الباردة وشرح أن المكسيك تعمل على الانضمام الى التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل حوض الباسيفيكى وتسعى الى عقد اتفاق تجارة حرة ثلاثى مع الولايات المتحدة وكندا ، كما تؤيد إقامة سوق حرة بين جميع دول امريكا اللاتينية . واضاف أن المبادلات التجارية بين الدول اللاتينية لازالت ضعيفة وحذر من مغبة استمرار ذلك حيث ستزداد الفجوة بين الشمال والجنوب خاصة فى ضوء اكتمال توحد اوروبا فى عام ١٩٩٢ .

كما تحدث فى هذه النقطة الدكتور ياسين العيوطى الأستاذ بجامعة نيويورك حيث القى بحثا عن آثار انتهاء الحرب الباردة وازالة التوتر بين القوتين العظميين على بؤر الصراع فى افريقيا فى كل من اثيوبيا وانجولا مشيرا الى أن انهيار نظام منجستو فى اثيوبيا قد انهار مؤخرا بعد انحسار الدعم الذى كان يتلقاه من الاتحاد السوفيتى مما مكن الجبهات المعارضة من الاطاحة به . كما ان الوفاق بين القوتين العظميين ساعد على انهاء الحرب الاهلية فى انجولا بين حكومة الرئيس دى سانتوس وجبهة UNITA . وقد وقع الطرفان مؤخرا فى لشبونة اتفاقا تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بانهاء الحرب الدائرة بينهما وتنظيم انتخابات ديمقراطية فى البلاد .

وحذر الدكتور العيوطى من نشوء عالمين « العالم السريع » اى دول الشمال المتقدمة و « العالم البطىء » اى دول افريقيا أساسا وأكد على ضرورة اتخاذ خطوات اصلاحية حتى تتمكن افريقيا من مواكبة « العالم السريع » .

وعقب السيد كلود هيلر مستشار وزير الخارجية المكسيكى قائلا إنه يتفق مع الرأى القائل بأن انتهاء الحرب الباردة ساعد على تسوية بؤر الصراع فى افريقيا غير أنه لا يرى أن هناك « عالما سريعا » و « عالما بطيئا » واشار الى ان افريقيا يجب أن تخرج عن هذا الاطار وتتخذ خطواتها الاصلاحية فى ضوء الاوضاع التى تشهدها حاليا .

ثم تحدث بعد ذلك السيد بونا موالوال مدير جريدة « ديموقراطيك جازيت اوف سودان » المعارضة التى تصدر فى لندن وأحد أقطاب السياسة فى جنوب السودان والوزير السودانى السابق حيث اوضح ان افريقيا تواجه مشكلات عديدة بسبب إفلاس اقتصادياتها وصراع القبائل فى السودان والسنغال وموريتانيا وتشاد ، والصراع الدائم بين الشمال العربى المسلم والجنوب الافريقى المسيحى او الوثنى . وذكر ان مصر هى الدولة الافريقية الوحيدة التى تعمل على تسوية هذا الصراع وعلى التوفيق بين الهويتين العربية والافريقية . واوضح أنه يرى أن افريقيا ليست مستعدة بعد لخوض تجربة السوق الحرة وأنه يتعين قبل ذلك تحقيق مايلى :
أ ـ عودة شعوب افريقيا الى الارض لاستزراعها .
ب ـ توفير انظمة ديمقراطية فى جميع البلدان الافريقية .
ج ـ توفير المياه النقية وبناء المستشفيات واستكمال المرافق والبنية الاساسية .

وعقب السيد « تياجو سينترا » الباحث بكلية المكسيك قائلا بأن يتفق مع السيد موالوال بأن احلال الديمقراطية أمر ضرورى فى افريقيا لأنه لايمكن إقامة سوق حرة قبل توفير الديمقراطية السياسية وأشار الى أن السوق اللاتينية الحرة التى تتطلع اليها دول امريكا اللاتينية لايمكن تحقيقها الا فى ظل الديمقراطية السياسية .

كما تحدث السيد « لنسانا كويات » سفير غينيا (كوناكرى) بالقاهرة عن الديمقراطية التى تتجه اليها الان اغلب دول افريقيا مؤكدا أن انتهاء الحرب الباردة كان عاملا اساسيا فى ذلك كما اكد على ضرورة دعم العلاقات الافريقية اللاتينية مشيرا الى الامكانيات الهائلة التى تضمها القارتان وشبه العالم حاليا بمعين (IOSANGE) موضحا أنه يجب العمل على تقريب زوايا هذا المعين بهدف تقريب الفجوة بين زواياه الشمالية والجنوبية .

ثم خصصت الجلسة المسائية لليوم الاول للحوار لمحاضرة القاها السيد الدكتور بطرس بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية حول « الأوضاع فى الشرق الأوسط بعد حرب الخليج » لاقت المحاضرة اهتماما كبيرا حيث حضرها كبار المسئولين والدبلوماسيين بالخارجية المكسيكية والمشاركون فى الحوار واعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة فى المكسيك وعدد كبير من الصحفيين ومراسلى وكالات الانباء . وقد بدا الاهتمام الملحوظ الذى لاقته

المحاضرة المذكورة من ان البيان الختامى الصادر عن الندوة عنى بالاشارة اليها بشىء من التفصيل .

جلسات اليوم الثانى :

كان الموضوع الثانى فى الحوار هو « أمريكا اللاتينية وافريقيا فى مواجهة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ » . وتحدث فيه السيد /ابراهيم جمبرى مندوب نيجيريا الدائم لدى الامم المتحدة ووزير خارجيتها السابق حيث تعرض الى العلاقات الافريقية الأوروبية مشيرا الى ان الدول الافريقية يجب أن تدرك أن بناء أوروبا الموحدة يلقى عليها عبئا اضافيا حيث ستتأثر مبادلاتها التجارية مع دول أوروبا الغربية . كما أن المساعدات الثنائية التى كانت تتلقاها من الدول الأوروبية ستتأثر كذلك نتيجة اهتمام الغرب الان بمساعدة دول شرق اوروبا فى المقام الأول . كما ذكر أن اتفاقات لومى (التى تضم دولا من افريقيا والكاريبى وحوض الباسيفيك) تعتبر نموذجا للتعاون الافريقى اللاتينى غير أن تنفيذها يواجه الان بعض الصعوبات التى يجب التغلب عليها حتى لايتم - كما ذكر الدكتور بطرس غالى - « تهميش » دول الجنوب فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الأمر الذى يتفق فيه تماما مع سيادته . وانتقد السفير جمبرى سياسة صندوق النقد الدولى ازاء الدول الافريقية حيث يفرض شروطا قاسية لايمكن للدول الافريقية - التى تعانى من المديونية - الاستجابة لها . كما أن الصندوق خفض المساعدات التى يقدمها لافريقيا بمقدار مليار دولار فى العام الماضى مما أدى الى زيادة مديونية الدول الافريقية . وبالنسبة لموقف بلاده من التطورات الحالية فى جنوب افريقيا أوضح السفير ابراهيم جمبرى ان نيجيريا ترى انه لايجب اعطاء أى مكافأة لنظام دى كليرك طالما لم يتم تعديل الدستور القائم فى جنوب افريقيا بصفة جذرية .

وعلق السيد السفير برافو سفير المكسيك المتجول فى افريقيا بأنه يتفق مع السيد جمبرى فى أهمية أوروبا بالنسبة لافريقيا غير أن ذلك لايجب أن يصرف أنظار الدول اللاتينية عن افريقيا ، وأن المكسيك من جانبها تعمل على دعم علاقاتها مع جميع البلدان الافريقية .

ثم قدم بعد ذلك الدكتور « فيليبى رينوزوى » مدير ادارة التخطيط الإستراتيجى بمؤسسة البترول الفنزويلية بحثا حول الموضوع التالى فى الندوة وهو « قضايا الطاقة والتنمية فى امريكا اللاتينية وافريقيا » حيث اوضح أن خريطة العالم الاقتصادية تتغير الان مع قيام أوروبا الموحدة وبروز القوى الاقتصادية الكبرى فى آسيا (اليابان كوريا الجنوبية - هونج كونج - تايوان) . وأوضح أن البعد الجغرافى لايجب أن يكون حائلا دون التعاون اللاتينى الافريقى والدليل على ذلك أن اليابان تنفذ مشروعات اقتصادية كبيرة فى افريقيا بالرغم من البعد الجغرافى . وأوضح السيد رينوزو أن البرازيل تقيم مشروعات طموحة فى افريقيا ويجب على جميع الدول اللاتينية أن تحذو حذوها حيث توجد فرص كبيرة للاستثمار فى افريقيا خاصة فى مجال البناء والبترول والكهرباء .

كان الموضوع الاخير فى جدول اعمال الندوة هو « بدائل التعاون الافرولاتينى » حيث تحدث عن التعاون اللاتينى الافريقى السيد برهان كيان اندى ميكايل ممثل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث حيث ركز على التعاون الافريقى اللاتينى فى مجال الطاقة مؤكدا على ضرورة قيام الدول اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك وفنزويلا والارجنتين بمزيد من مشروعات التنمية فى افريقيا « الغنية بالموارد » .

كذلك تحدث السيد باولوجارسيا احد رجال الاعمال فى البرازيل عن المشروعات الكبيرة التى تقوم بتنفيذها المؤسسات البرازيلية فى افريقيا خاصة فى مجالات الغزل والنسيج والبناء وصناعة الزجاج والتعاون فى قطاعات الزراعة والطاقة والمواصلات خاصة مع مصر وموزمبيق والسنغال والجزائر ونيجيريا وأضاف السيد « جارسيا » أن دول افريقيا وأمريكا اللاتينية تعانى من ضعف دخل الفرد فيها ولذلك فانه يجب العمل على زيادة التعاون بين القارتين وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادى بينهما وذلك من خلال :

أ - دفع التبادل التجارى بين دول القارتين .

ب - المشاركة فى المعارض الدولية وفى الندوات الخاصة بتنشيط التعاون الاقتصادى .

ج - زيادة التبادل بين الجامعات ومراكز البحث الافريقية واللاتينية .

د - التعاون فى مجال السياحة .

ثم تحدث السيد السفير انيس نعمة الله سفير مصر فى المكسيك امام الندوة ممثلا وجهة النظر الافريقية عن بدائل التعامل الافريقى اللاتينى حيث ألقى بحثا مستفيضا أوضح فيه أهمية دعم هذا التعاون فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية خاصة فى ضوء قيام التكتلات الاقتصادية الجديدة فى العالم . وركز السيد السفير فى كلمته على وسائل تحقيق هذا التكامل الافريقى اللاتينى من خلال تبادل الخبراء فى مختلف المجالات مابين دول العالم الثالث مشيرا الى الدور البارز الذى يقوم به « الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا » (والذى يرأسه السيد النائب) حيث يمد الدول الافريقية بالخبرات المصرية فى شتى المجالات ويقوم بعقد الدورات التدريبية وتقديم منح دراسية للطلبة الوافدين من الدول الافريقية كما يقوم « المركز الدولى المصرى للزراعة » بتقديم منح تدريبية فى مجالات الزراعة والثروة السمكية والغذاء يستفيد منها الدارسون فى العديد من بلدان العالم الثالث . ووجه السيد السفير الدعوة لانشاء صندوق مماثل مشترك افريقى لاتينى بتمويل ذاتى ليساعد على تبادل الخبراء والفنيين بين مختلف بلاد القارتين مما سيكون له اثر ايجابى على عملية التنمية فيها . كما أكد السيد السفير على اهمية انجاز مشروعات تعاون صناعى مشتركة بين افريقيا وامريكا اللاتينية مشيرا الى أن القارتين تمتلكان الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة للقيام بمثل هذه المشروعات ، وعلى أن يوضع فى الاعتبار آثار ذلك على البيئة ، ووجوب توحيد المواقف لمواجهة مشكلات التلوث وغيرها التى تنجم عن المشروعات الصناعية . وحذر السفير انيس نعمة الله من مغبة عدم تحقيق التعاون الافريقى اللاتينى مشيرا الى أن ذلك قد يؤدى الى كارثة حقيقية تكون ضحيتها دول العالم الثالث حيث ستبتلعها التكتلات الاقتصادية الكبرى التى يشهدها العالم حاليا .

وقامت بعد ذلك السيدة جراسيلادى لالاما سفيرة المكسيك فى مصر بالتعقيب حيث نوهت بما ذكره السفير انيس نعمة الله حول ضرورة تدعيم التعاون الافريقى اللاتينى على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأوضحت أنها تتفق فى الرأى مع كل من السفير انيس نعمة الله والسيد جارسيا بشأن الاقتراحات التى قدماها من اجل دفع التعاون الافريقى اللاتينى .

الجلسة الختامية للحوار :

اختتم الحوار أعماله مساء الخميس ٢٠ يونيو ورأس الجلسة الختامية السيد الدكتور بطرس بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية حيث ألقى سيادته كلمة أشار فيها الى أن عقد هذه الدورة السادسة من الحوار الافريقى اللاتينى يعكس الارادة السياسية المشتركة فى القارتين لمواجهة التحديات والتغلب على المشكلات القائمة فيهما من خلال تدعيم التعاون بينهما . وأضاف سيادته أن الأبحاث التى قدمت والافكار التى طرحت خلال الحوار يجب تحليلها بعناية حيث انها تعتبر اسهاما إيجابيا فى إيجاد تناول جديد للتعاون جنوب - جنوب .

ثم أعرب الدكتور بطرس غالى مجددا عن شكره للحكومة المكسيكية لاستضافتها لهذا الحوار ووجه الدعوة لعقد الدورة السابعة من الحوار الافريقى اللاتينى فى القاهرة فى عام ١٩٩٢ .

ثم قرأ بعد ذلك السفير روسنتال مساعد وزير الخارجية المكسيكى البيان الختامى للحوار الافريقى اللاتينى السادس ثم وجه السفير روسنتال شكره للدكتور بطرس بطرس غالى لدعوته الكريمة

لاستضافة الدورة القادمة للحوار في القاهرة .

البيان الختامي :

ـ افتتحت يوم ١٩ يونيه ١٩٩١ بمقر وزارة الخارجية المكسيكية الحلقة السادسة من الحوار الافريقي اللاتيني . وقد رأس الجلسة الافتتاحية الدكتور بطرس بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة للهجرة والمصريين في الخارج ، ووزير الخارجية المكسيكي فرناندو سولانا .

ـ التقت في الحوار شخصيات هامة من القطاع العام والخاص واكاديميون ودبلوماسيون من البرازيل والارجنتين وشيلي ونيجيريا والسودان ومصر والمكسيك . كما شارك فيه ممثلو المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في المكسيك .

ـ تعرض الحوار لقضايا عديدة من بينها الانعكاسات الناجمة عن ازالة التوتر والحرب الباردة في ظل النظام العالمي الجديد وكذلك القضايا المتعلقة بشئون الطاقة وبدائل التعاون جنوب /جنوب بصفة عامة والعلاقات الافريقية اللاتينية بصفة خاصة .

ـ وقد قدم الدكتور بطرس بطرس غالي في كلمته الافتتاحية تحليلا مقارنا حول الحقائق الجيوبوليتيكية التي تحكم العلاقات بين الشمال والجنوب في امريكا اللاتينية ، وحذر من نشوء حوائط حديدية جديدة في العلاقات الدولية مشيرا الى الدروس التي يجب استخلاصها من هذه الديناميكية الجديدة .

ـ ومن جانبه تعرض وكيل الخارجية المكسيكية السفير روسنتال الى مكونات النظام العالمي الجديد والاثار المترتبة عليه موضحا ان المنافسة ستزداد على الصعيدين السياسي والاقتصادي لفتح اسواق جديد واحتلال الزعامة . كما شرح الاجراءات التي اتخذتها المكسيك وامريكا اللاتينية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وطالب دول الجنوب ببذل المزيد من الجهد لتدعيم علاقاتها ببعضها ومع دول الشمال الصناعية .

ـ واتفق غالبية المشتركين على أن الاوضاع الناشئة عن انتهاء الحرب الباردة ومايسمى بالنظام العالمي الجديد تضع علامات استفهام حول مصير العديد من المناطق في العالم . وقدمت اقتراحات عديدة تحث على تحقيق تكامل افضل بين افريقيا وامريكا اللاتينية في اطار التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة . كما ناقش المشتركون في الحوار انعكاسات تلك التغيرات على البنيان السياسي في افريقيا .

ـ خصصت الجلسة المسائية لمحاضرة القاها الدكتور بطرس بطرس غالي بشأن الاوضاع في الشرق الاوسط حيث تعرض خلالها الى تطورات حرب الخليج الاخيرة ، وشرح موقف مصر إزاء الازمة كما اكد ان جمهورية مصر العربية تسعى الى التوصل لتسوية سلمية للازمة الفلسطينية من خلال المفاوضات . ومن هذا المنطلق فهي تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة .

ـ وواصل المشاركون ـ خلال اليوم الثاني والاخير للحوار ـ تحليلاتهم وتعرضوا لقضايا مثل الأمن الجماعي في أمريكا اللاتينية والحروب الاهلية في افريقيا ونشوء التكتلات الاقتصادية الجديدة وتنمية سوق الطاقة وآفاق التعاون جنوب / جنوب .

ـ واختتم الحوار الذي أثار اهتماما شديدا بين الحاضرين بكلمة الختام التي القاها وكيل الخارجية المكسيكية السفير روسنتال . ووجه الدكتور بطرس بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية الدعوة لعقد الحوار الافريقي اللاتيني السابع في القاهرة في عام ١٩٩٢ . □

ندوة آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات

[القاهرة ٧ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩١]

احمد ابراهيم محمود

ـ عقدت في القاهرة خلال الفترة ٧ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩١ ندوة « افاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات » ، نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع كل من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا التابعة للامم المتحدة . وقد تطرقت اعمال هذه الندوة الى مناقشة العديد من القضايا الهامة المتعلقة بمختلف جوانب التعاون العربي في التسعينات ، وشارك في المناقشة نخبة من المشتغلين بالسياسة والبحث العلمي والعمل الاعلامي على الصعيدين المصري والعربي . واشتملت اعمال الندوة على سبع جلسات ، سبقتها جلسة افتتاحية ، وجرى انهائها بجلسة عمل ختامية .

وقد وجه الأمير حسن بن طلال ولي عهد الاردن ورئيس مجلس امناء منتدى الفكر العربي كلمة الى الندوة في الجلسة الافتتاحية قرأها بالنيابة عنه الاستاذ السيد يسين الامين العام للمنتدى ، دعا فيها الى بلورة مبادرة عربية جديدة تنطلق من البحث في قضايا الطاقة والديون ونزع السلاح ، كما اكد على أن أزمة الخليج لفتت الانتباه الى ضرورة صياغة قواعد جديدة للحوار والعمل العربي المشترك ، من خلال الاتفاق اولا على تحديد الاسس التي ينهض عليها هذا العمل والتاكيد على اهمية الديمقراطية والحوار وتوفير الحد الادنى الضروري من التجانس السياسي في المجتمعات العربية المختلفة . وتحدث ايضا في هذه الجلسة د . تيسير عبد الجابر امين عام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا التابعة للامم المتحدة ، حيث اقترح عددا من الخطوات التي يمكن ان تساهم في تحقيق التعاون العربي ، واشار بصفة خاصة الى ربط عملية تحديد اسس بناء نظام عربي بدعم فرص التنمية الاقليمية العربية . كما القى د . اسامة الغزالي حرب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام كلمة في الجلسة الافتتاحية ، اكد فيها على حتمية الوحدة العربية في ضوء متغيرات العصر ، مع ضرورة التعامل مع الحقائق التي افرزتها ازمة الخليج بصورة موضوعية للوصول إلى

صيغ اكثر واقعية للعمل العربى المشترك .

الاختلالات البنائية للنظام العربى

خصصت جلسة العمل الاولى من اعمال الندوة لمناقشة قضية الاختلالات البنائية للنظام العربى ، وتحدث فيها د . محمد السيد سعيد رئيس وحدة الدراسات العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، وانطلق فى ورقته المقدمة الى الندوة من افتراض رئيس مؤداه أن النظام الاقليمى العربى صار مغموسا فى بيئة ازمة عميقة ، تمثل تعبيرا عن اختلالات اصيلة كامنة فى صميم بنية النظام الاقليمى العربى ، وبنية نظام الدولة والتشكيلات الاجتماعية التى اسس عليها هذا النظام . ويعنى ذلك ان الازمة المذكورة فى صورتها الحالية تعتبر تجسيدا لنمط من الاختلالات البنائية فى هيكل النظام العربى ، والتى تحصرها الورقة فى :

١ ـ الاختلال الايديولوجى :

٢ ـ الاختلال الوظيفى :

٣ ـ الاختلال التنفيذى :

وتخلص الورقة الى ان معالجة اختلالات النظام العربى تتطلب تبنى مدخل ديمقراطى ، وذلك من خلال اصلاح ايديولوجية النظام واعادة هيكلة مجموعة القيم الجوهرية له ، بحيث يتخذ هذا الاصلاح شكلا ديمقراطيا يقوم على نقل خطاب الايديولوجية القومية من التمركز حول الدولة الى المجتمع المدنى بقصد اعادة انشائه وتركيبه على نحو ديمقراطى . ثم يتكامل هذا الاصلاح مع التأقلم الايجابى مع البيئة الدولية والاقليمية الراهنة ، وايضا مع اختيار استراتجيةى ملائمة لمعالجة الاختلالات البنائية الثلاثة المذكورة تقوم اساسا على التمكين لنشوء وتطور مجتمع عربى عابر للقطرية تكون المسئوليات القومية من مهامه ، مع السماح باقصى مرونة ممكنة للنظام العربى للتطور تبعا لضرورات التأقلم مع البيئة الدولية والاقليمية المتاحة . واخيرا ، ترى الورقة ضرورة اعادة التوازن البنائى للنظام العربى من خلال تكليف هذا النظام فقط بالوظائف والادوار التى تتفق مع الالتزامات الحقيقية المتبادلة بين الدول الاعضاء فيه ، ومايتخلق عن ذلك من سلطة وموارد ، دون ان يعنى ذلك تكميش النطاق الوظيفى للنظام العربى بصورة عشوائية .

وقد تولى د . وميض نظمى التعقيب على الورقة ، واعرب خلال التعقيب عن اتفاقه مع الباحث فى توصيفه لطبيعة الاشكاليات القائمة فى الوقت الراهن امام النظام العربى ، الا انه عبر عن اختلافه فى العديد من النقاط الفرعية مثل ماوصفه بتجاهل تأثير العامل الخارجى على النظام العربى والافتقار الى العمق فى تناول قضية القطرية والتبسيط فى التعرض لاثار الثروة النفطية على النظام العربى ، كما رأى د . وميض نظمى ان الورقة اكتفت فى النهاية بتقديم طرح ايديولوجى وعظى دون تقديم حلول واضحة للاختلالات المذكورة .

منهج تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

ناقشت جلسة العمل الثانية موضوع « منهج تعديل ميثاق جامعة الدول العربية » ، وتحدث فيها د . مجدى حماد المدير بالامانة العامة لجامعة الدول العربية . وركز فى ورقته على مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، وانطلق فى هذه الورقة من تساؤل رئيسى حول : ماهو تقييم اداء الجامعة فى ظل الميثاق الراهن ؟ وما الذى يمكن استنتاجه بالضبط من مشروع تعديل الميثاق ؟

واشار الباحث الى ان منهج الميثاق الراهن هو منهج التنسيق الاقليمى ، وليس التنسيق الوحدوى . وهناك فارق كبير بين البروتوكول والميثاق ، فالاول اكثر التزاما بالطابع الوحدوى للعمل العربى المشترك ، اما الثانى فيغلب عليه الطابع القطرى حيث انه نص على ان الخطى الوحدوية يمكن ان تتم بين الدول الاعضاء وبعضها البعض خارج نطاق الجامعة العربية .

وقد وجد الباحث ان قاعدة الاجماع لم تكن عائقا امام عملية اتخاذ القرارات داخل الجامعة ، حيث ان الميثاق اشار فى اكثر من موضع الى عدم اشتراط الاجماع فى اتخاذ بعض القرارات المتعلقة ماجور معينة . ومن خلال الدراسة الامبريقية ، وجد الباحث ان ٨٠ ٪ من قرارات الجامعة اتخذت بالاجماع ، ومع ذلك لم ينفذ منها سوى القليل لاسباب تتعلق بالسيادة . وقد خلص الباحث فى ورقته الى ان مشروع تعديل الميثاق يصل الى طريق مسدود ، حيث يواجه هذا المشروع صعوبات اساسية بفعل رفض بعض الدول له اثناء القمة العربية رقم ١٢ المنعقدة فى فاس بالمغرب . وعلى الرغم من استمرار العمل بقاعدة الاجماع وعدم الانتهاء من مشروع تعديل الميثاق ، فان مصر عادت الى الجامعة العربية بدون الاجماع . والخلاصة ان الدول العربية مازالت تختلف داخل الجامعة حول منهج تعديل نظام الجامعة العربية : هل يتم التعديل من خلال الميثاق ذاته ؟ ام يتم عبر الملاحق فقط ؟

وفى اعقاب هذا العرض ، قام د . عبد الله الاشعل بالتعقيب على الورقة ، حيث اشار الى ان تعديل ميثاق الجامعة لايشترط ان يؤدى بالضرورة الى اصلاح وضع النظام العربى ، ويتأكد هذا التحليل بالنظر الى ان الجامعة العربية سبق ان سمحت لدولها بتعديل الميثاق ، الا ان ذلك لم يؤد الى اصلاح الاختلالات القائمة فى النظام . كما اكد على ان الاشارة الى ان الفروق القائمة بين الميثاق والبروتوكول ليست ذات قيمة تذكر ، اذ ان البروتوكول عبارة عن مجرد اعلان تفاهم بين الدول الخمس الموقعة عليه ، وكان اساس العمل العربى المشترك ، اما الميثاق فقد كان عبارة عن الصياغة القانونية العملية لهذا الاساس . وقد ركزت التعليقات التى وردت فى المناقشة بعد ذلك على كيفية اصلاح وتطوير العمل العربى المشترك من خلال الجامعة ، حيث اشار البعض الى ضرورة الاعتراف باهمية وجود « مؤسسة » سياسية عربية ممثلة فى الجامعة بدلا من استمرار غلبة التوجهات الشخصية للحكام العرب ، فى حين اثار البعض الثانى الى اهمية مشاركة قوى الضغط الاجتماعية العربية لتعديل الميثاق من خلال المشاركة الاساسية فى هذه المسالة ، كما نادت بعض الاراء بضرورة تعديل النظام الادارى والمالى للجامعة .

تنقية الاجواء العربية

تناولت الجلسة الثالثة موضوع « منهج تنقية الاجواء العربية » ، وتحدث فيها د . كامل ابو جابر استاذ العلوم السياسية ، وانطلق فى ورقته من النظر الى ازمة النظام العربى الراهنة باعتبارها واحدة من سمات الازمة الحضارية العربية الخانقة ، الامر الذى يجعل هذا النظام يعيش حالة اقرب الى الفوضى وحالة الطبيعة ، بحيث يصبح كل شخص اجتماعى فيها عدوا للاخر . وحدد الباحث هدف ورقته فى اثارة حوار هادف حول قضية تنقية الاجواء العربية . وفى هذا الاطار ، دعا الى كتابة ميثاق عربى بشكل ومضمون جديد كليا ، على ان يقوم هذا الميثاق على احترام جسد وعقل الانسان العربى ، ويرى الباحث ان هذه الدعوة يمكن ان تتكامل مع انشاء مجتمع ديمقراطى تعددى يقوم على : انشاء مجتمع مدنى ، احترام حقوق الانسان ، حماية الاقليات ، اعادة بناء القيم والمفاهيم فى النظام العربى ، احداث نهضة تعليمية عربية .

وقد قام الاستاذ السيد يسين بالتعقيب على الورقة ، واثنى فى البداية على ماتميزت به الورقة من تطبيق منهجية التحليل الثقافى للازمة العربية الراهنة ، كما اتفق مع الباحث فى الدعوة الى المكاشفة والمصارحة بين النظم العربية لمعرفة الحدود التى لاينبغى تجاوزها ، الا ان المعقب دعا الى ضرورة ان تتخذ الدعوة الى تغيير القيم الثقافية السلبية صورة العملية الشاملة للتغيير الاجتماعى المخطط ، كما دعا الى ضرورة الاهتمام بموضوع اسلمة المعرفة والرؤية الثقافية الاسلامية للعالم .

الديمقراطية فى اطار النظام العربى

اهتمت الجلسة الرابعة بموضوع « الديمقراطية فى اطار النظام العربى » ، وتحدث فيها د . على الدين هلال استاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . وحاول فى ورقته الاجابة عن تساؤل رئيسى هو : هل تتأثر العلاقات العربية البينية باشكال نظم الحكم القائمة ؟ وهل هناك علاقة بين هذه الاشكال ؟ وقد وجد الباحث ان هناك من الناحية النظرية علاقة قوية بين اشكال النظم السياسية والسياسة الخارجية . ففى حالة النظم الديمقراطية ، توجد قيود واضحة على عملية صنع السياسة الخارجية ، كما يشعر صانع القرار فيها بانه معرض للمحاسبة ،

علاوة على ان الصراع يكون محدودا فى حالة هذه النظم . وبالتطبيق على النظام العربى ، تشيع حالة من هيمنة صانع القرار على السلطة ، كما ان هناك طبيعة شمولية للصراع مع الخارج ، فضلا عن وجود تداخل كثيف بين العلاقات الشخصية والعلاقات الرسمية فى الدول العربية ، وينتج عن ذلك كله سيادة حالة من التقلب السريع فى السياسة العربية . ويؤكد الباحث فى ختام ورقته على ان الاخطار التى تنجم عن الديمقراطية تعتبر فى النهاية اقل بكثير عن مثيلتها التى تنجم عن هيمنة شخص واحد على السلطة .

وتولى التعقيب على الورقة د . شفيق السمرائى ، حيث أعرب عن اختلافه مع الباحث فى تجاهله لتأثير عامل المصلحة الوطنية على السياسة الخارجية ، وبالذات فيما يتعلق بتأثير هذا العامل على اتخاذ قرار الحرب والسلام ، كما رأى المعقب ان الورقة تجاهلت تأثير الوضع الدولى على اتخاذ القرارات القطرية العربية . وقد ركزت التعليقات بعد ذلك على ضرورة تقدير الاوزان النسبية الحقيقية للقيود والاشكاليات القائمة فى مواجهة عملية بناء الديمقراطية فى العالم العربى ، لاسيما فى ظل التأثر تجربة الحزب الواحد والافتقار الى التقاليد الديمقراطية ، وكذلك اهمية الوعى بضرورة توافر الشروط الاجتماعية الموضوعية اللازمة لقيام الديمقراطية ، والحذر من النقل الحرفى للديمقراطية الغربية وتجاهل خصوصية العالم العربى .

تسوية النزاعات العربية

كان موضوع الجلسة الخامسة هو « تسوية النزاعات العربية » ، وتحدث فيها د . حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والذى بدأ بالاشارة الى ان الحديث عن النزاع يعنى الحديث عن مجمل الاوضاع الصراعية فى العالم العربى . واكد على ان الاسلوب الوقائى والعلاجى الذى تبنته الجامعة العربية لمعالجة النزاعات قد فشل بحكم اعتماده على المدخل القانونى والميثاقى ، ومن ثم يجب معالجة قضية تسوية النزاعات من خلال ثلاث زوايا او مناهج :-

١ - المنهج القانونى : ويركز على استخدام الميثاق كاداة لتسوية النزاعات ، ويرى هذا المنهج ضرورة تعديل الميثاق وسد الثغرات القائمة فيه .

٢ - منهج توزيع انماط القوة فى العالم العربى ، ويقوم على فكرة ان التحالف المصرى - السورى - السعودى (تحالف اكتوبر) قادر على قيادة الأمة العربية ، غير ان السؤال الجوهرى هو : كيف يمكن الحفاظ على هذا التحالف وتمكينه من الاستمرار .

٣ - المنهج الوظيفى ، ويقوم على محاولة حل المشاكل العربية من جذورها على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، الا ان من الصعب الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو سياسى فى العالم العربى .

وقد تولى د . يوسف الحسن التعقيب على الورقة ، واعرب عن اختلافه مع الباحث فى كيفية تحديد مناهج تسوية النزاعات العربية ، لاسيما بالنسبة للمنهجين الثانى والثالث . فالمنهج الثانى غير صالح للتطبيق فى الفترة القادمة بفعل انعدام الشروط الموضوعية اللازمة .

أما فكرة تطبيق المنهج الوظيفى لتسوية المنازعات العربية ، فيعوقها غياب الارادة السياسية العربية الوحدوية ، فى مقابل اعلاء الارادات القطرية للدول الاعضاء بالجامعة . واقترح المعقب بدلا من ذلك انشاء مركز لدرء المنازعات العربية او الانذار المبكر بها وبيان المخاطر التى يمكن ان تنشأ عنها النزاعات . كما اكدت تعليقات المشاركين على صعوبة تطبيق المناهج التى ذكرها الباحث ، وذلك بفعل الخصوصية الشديدة للنزاعات العربية ، واتسامها بحالة واضحة من الفجائية فى مراحل التطور . ومن ثم ، ينبغى الحديث عن اساليب مختلفة لتسوية النزاعات ، بحيث تشتمل هذه الاساليب على مختلف المناهج الملائمة للتعامل مع الصراعات العربية بكافة تصنيفاتها .

موقع التجمعات الاقليمية فى النظام الجديد :

تناولت الجلسة السادسة موضوع « موقع التجمعات الاقليمية فى النظام الجديد » ، حيث تعرض د . مصطفى كامل السيد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة فى البداية لتجربة مجلس التعاون العربى ، وحاول فى ورقته استكشاف امكانية استمرار المجلس فى ظل المتغيرات القائمة . ولتحقيق هذا الغرض ، اعتمد الباحث فى التحليل على مقولات النظرية الوظيفية ، التى لعبت دورا رئيسيا فى تحديد تصورات مؤسسى المجلس على اعتبار ان الهدف منه كان ممثلا منذ البداية فى تعميق التعاون الاقتصادى بين دول المجلس وصولا الى تحقيق قدر اكبر من التعاون السياسى . وقد خلص الباحث الى ان حالة مجلس التعاون العربى لم يتوفر لها ايا من العناصر اللازمة لنجاح المنظور الوظيفى فى تحقيق التعاون الدولى . كما ان الاختلالات الهيكلية القائمة فى المجلس تدفع الى الاعتقاد بانه لن يكون فاعلا ومؤثرا فى المستقبل من الناحية الاقتصادية او السياسية . وتولى التعقيب على هذه الورقة د . حلمى نمر الامين العام لمجلس التعاون العربى ، والذى سجل منذ بداية كلمته اختلافه جملة وتفصيلا مع منهج الباحث والنتائج التى توصل اليها ، حيث اكد على ان المنظور الوظيفى لم يحكم على الاطلاق اعمال المجلس ، واورد تفصيلات هامة حول اهداف المجلس وفاعليته ونظام العمل به وامكانات التكامل بين الدول الاعضاء فيه .

كما تعرض الاستاذ / وحيد عبد المجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام فى نفس الجلسة لتجربة مجلس التعاون الخليجى ، وتناول فى ورقته الجدل واسع النطاق الذى احاط بهذا المجلس طيلة عقد الثمانينات . اما بالنسبة للفترة ما بعد حرب الخليج ، فقد انطلق الباحث من افتراض ان هناك اتجاها نحو تقلص الارتباط بين المجلس وباقى الدول العربية ، ويتضح هذا الاتجاه من خلال ثلاث قضايا اساسية هى : قضية المصالحة العربية ، وقضية الترتيبات الامنية فى الخليج ، وقضية طبيعة العلاقات العربية - العربية خلال مرحلة ما بعد الحرب . واختتم الباحث ورقته بالتأكيد على ان الاحتفاظ بقدر من التماسك للنظام العربى يتطلب ايجاد صيغة اقرب الى صيغة النظام الاقليمى لدول امريكا اللاتينية ، لاسيما وان فك الارتباط بين مجلس التعاون الخليجى والنظام العربى سوف يحد من قدرة المجلس على مجابهة المخاطر الاصلية التى يجابهها . وقد قام د . اسامة الغزالى حرب بالتعقيب على الورقة ، حيث ركز على قضية موقع مجلس التعاون الخليجى فى النظام الاقليمى العربى ، وتعرض بصفته خاصة ل : موقع المجلس فى منطقة الخليج ذاتها ، قوة العمل فى منطقة الخليج ، الوظائف المنوطة بالمجلس ، موقع مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان فى المجلس ، الشعور بالتمايز داخل المجلس ، ازمة الخليج وتأثيرها على الامن فى المنطقة .

واخيرا ، تناول د . عبد الله ساعف استاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس ومعهد الدراسات الاستيراتيجية بالرباط ، فى نفس الجلسة حالة اتحاد المغرب العربى . وركز فى ورقته على موضوعى : هوية وطبيعة اتحاد المغرب العربى ، وتفاعلات الاتحاد مع النظام العربى .

وقد وجد الباحث ان تفاعلات الاتحاد المغاربى مع النظام العربى والاطراف الاخرى المحيطة تتسم بطبيعة نسبية متغيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وقد قام د . مصطفى المصمودى بالتعقيب على الورقة ، وركز على : الاعتبارات التاريخية الكامنة وراء قيام الاتحاد ، ومضمون الاعلان عن قيام الاتحاد ، ومستقبل الاتحاد المغاربى . واختلف المعقب مع الباحث فى نزعته التشاؤمية حول مستقبل الاتحاد ، وذلك لوجود تيار عربى وحدوى فى المشرق ، وتيار الوحدة الاوربية ، علاوة على ان التجربة المغاربية تحاول فى الوقت الراهن تفادى اوجه القصور القانونى التى صاحبت الحركة الوحدوية المغاربية فى الماضى .

اشكالية التكامل الاقتصادى فى النظام العربى الجديد :

ركزت جلسة العمل السابعة على موضوع الاساس الاقتصادى للنظام العربى الجديد ، وتحدث فيها د . تيسير عبد الجابر امين عام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، حيث استعرض مراحل تطور جهود التكامل الاقتصادى العربى ، واشار الى ان عقد الثمانينات اظهر وجود عقبات عديدة امام هذه الجهود ، لاسيما بعد تفاقم مشكلتى البطالة والديون وانخفاض اسعار النفط وتزايد النزاعات العربية ـ العربية ، واكدت هذه العقبات فى مجملها على غياب الارادة السياسة اللازمة لقيام التكامل الاقتصادى العربى . وقد اختتم الباحث ورقته بالاعراب عن الامل فى ان تنجح المجالس العربية فى توثيق عربى التكامل فيما بينها . وتولى التعقيب على هذه الورقة د . دارم البصام ، الذى اكد على استحالة تحقيق التكامل الاقتصادى العربى سوى من خلال التكامل بين عنصرى البشر والمال ، كما اشار الى خطورة عملية تكريس الاختلالات الموجودة فى توزيع الموارد العربية . وقد اتفقت معظم التعليقات على ضرورة الاهتمام بتطوير السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادى ، وذلك من خلال التركيز على مختلف القضايا ذات الصلة بهذا السوق .

الاسس الاستراتيجية للنظام العربى الجديد :

ناقشت الجلسة الثامنة موضوع « الاسس الاستراتيجية للنظام العربى الجديد » ، وتحدث فيها الاستاذ / حسن ابو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، واستهدف فى ورقته الوصول الى تحديد امكانات بناء نظام امن عربى فعال . وانطلق الباحث من حقيقة ان اللحظة الراهنة تمثل لحظة فاصلة بين بقاء النظام العربى وبين تفككه الى نظم اقليمية فرعية ، حيث يواجه النظام المذكور ازمة طاحنة نتجت عن الاختلالات الهيكلية الموجودة فيه ، ثم ادت الازمة ذاتها الى : تجذير الانقسام الشعبى بين قطاعات الشعب العربى ، وتعزيز الانكشاف الامنى ، واعادة ترتيب الاولويات العربية . وقد خلص الباحث الى ان النظام العربى يواجه فى الوقت الحالى عددا من القيود والفرص الماثلة امامه ، وتشتمل القيود على : المعوقات النابعة عن تطورات البيئة الدولية ، والتغير فى منظومة القيم العربية ، وسعى بعض القوى الخارجية الى تفتيت النظام العربى . أما الفرص ، فهى تتمثل اساسا فى وجود رغبة عربية عارمة فى الخروج من حالة التأزم الراهنة ، علاوة على وجود حالة من الخلط والتداخل بين القوى الدولية . وفى هذا الاطار ، وجد الباحث ان الحفاظ على النظام الاقليمى العربى يتطلب القيام بثلاث مهام عاجلة هى : ملء الفراغ الامنى فى الخليج ، وصياغة استراتيجية تفاوض عربية لتسوية القضية الفلسطينية ، وصياغة استراتيجية مصالحة مع دول الجوار الجغرافى . وقد تولى التعقيب على هذه الورقة كل من د . محمد زكريا اسماعيل واللواء / احمد عبد الحليم ، حيث اهتم المعقب الاول بالتركيز على القضايا الاتية المطروحة امام العالم العربى مثل : قضية السلام ، الامن المائى العربى ، هجرة اليهود السوفييت ، مشروعات تقييد التسلح فى الشرق الاوسط . اما اللواء / احمد عبد الحليم ، فقد اختلف مع الباحث بالنسبة لما وصفه ب « الميل الى الثنائيات فى قضايا رئيسية حيوية » ، وكذلك بالنسبة لما وصفه ب « المثالية والطوباوية » فى اقتراح المهام العاجلة / امام النظام العربى . ثم ركزت / تعليقات المشاركين بعد ذلك على المهام الاكثر الحاحا امام النظام العربى ، واشتملت التعليقات على مجموعة متكاملة من المهام مثل : مواجهة التهديد النووى الاسرائيلى ، استعادة العراق الى الحظيرة العربية والحفاظ على ما تبقى لديه من القوة ، والتنسيق الجماعى للاعداد لمؤتمر السلام الاقليمى ، مواجهة الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، التنسيق بصدد المياه .

امكانات بناء نظام عربى جديد :

تعرضت جلسة العمل الختامية بصورة موسعة لموضوع « امكانات بناء نظام عربى جديد » ، وتحدث فيها كل من الاستاذ السيد يسين والاستاذ محمد سيد احمد ود . عصام الدين جلال ود . احمد صدقى الدجانى ود . عابد الجابرى ود . فؤاد بسيسو . وقد استهل الأستاذ السيد ياسين فى بداية الجلسة الحديث بالتركيز على ان تحليل الوضع العربى الراهن يتطلب تبنى منهج نقدى لكافة المجالات ، مع الحاجة بصفة خاصة الى تطبيق منهجيه التحليل الثقافى فى النقد المطلوب . اما الاستاذ محمد سيد احمد ، فقد قام بطرح مجموعة من الاشكاليات الهامة باعتبارها لبنات اساسية فى النظام العربى ، وفى مقدمتها اشكالية الامن ، واشكالية الحفاظ على النظام الاقليمى العربى واستمراريته ، وموقع القضية الفلسطينية فى قائمة الاولويات العربية ، وانعكاسات ازمة الخليج على النظام العربى . وقد خلص فى ورقته الى ان النظام العربى البديل الاكثر اتساقا مع النظام الدولى الجديد هو الذى يحقق نوعا من التوافق بين احتياجات الاطراف العربية المعنية كافة على تباين مواقفها ، وعلى تنوع ما لديها من الموارد . ويتحقق هذا التوافق من خلال تنمية مطردة للامة العربية جمعاء تقوم على الاستثمار الرشيد لكافة الموارد العربية على تنوعها بجهد عربى جماعى . ثم تحدث د . عصام الدين جلال عن تاثير التطورات الدولية الجارية على امكانات بناء نظام عربى جديد ، واشار الى ان ازمة الخليج نتجت بفعل حالة عدم التوازن القائمة فى المنطقة ، الا ان القيادة العراقية اخطات فى انها ادخلت نفسها فى معركة غير محسوبة ، الامر الذى اتاح للاطراف الاخرى ان تكسب المعركة وتظهر بصورة لا تتناسب مع حجم قوتها الحقيقية . أما د . احمد صدقى الدجانى ، فقد ركز على حقيقة ان بناء النظام الاقليمى الجديد يتطلب تفاعل عاملين ، يتعلق اولهما بالاقليم ، وثانيهما عامل دولى خارجى . وشدد فى هذا السياق على اهمية ترتيب البيت العربى والتحرك السريع فى اطار الدائرة الاسلامية والحديث الجماعى العربى مع الولايات المتحدة ، وذلك للاعداد لمؤتمر السلام الاقليمى . وبعد ذلك تحدث د . عابد الجابرى عن امكانات بناء نظام عربى جديد من منظور تاريخى يأخذ فى الاعتبار عامل الارادة والتفكير البشرى ، حيث اشار الى ان النظام الحالى يقوم على عدة محاور ابرزها التجزئة والتبعية ، الامر الذى ادى الى سيادة حالة من الخوف فى العلاقات العربية ، علاوة على تفاقم حالة العجز الاقتصادى والانقسام بين الشمال والجنوب . واخيرا ، تحدث د . فؤاد بسيسو حول الركائز اللازمة لنجاح النظام العربى الجديد ، وحددها فى : ضرورة ان يكون هذا النظام مرنا ومرتبطا باهداف سياسية واقتصادية متواضعة ، وضرورة اقامة الديمقراطية الحقيقية فى الدول العربية باعتبارها مطلبا حيويا لنجاح النظام المذكور .

المؤتمر الاسلامى العشرون لوزراء الخارجية

(استانبول (تركيا) ٤ ـ ٨ اغسطس ١٩٩١

طارق حسنى أبو سنة

انعقد المؤتمر الوزارى الاسلامى العشرين التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى تركيا تحت رعاية الرئيس التركى « تورجوت أوزال » وبذلك ترأس تركيا المؤتمر الوزارى الاسلامى لمدة عام كامل . وقد جاء إنعقاد هذه الدورة فى وقت هام وحاسم فى تاريخ العالم الاسلامى فى ضوء التحديات الضخمة التى تواجهه فى هذه المرحلة ، وخاصة تلك المحنة الناجمة عن ازمة الخليج الاخيرة وما تمخض عنها من إنعكاسات ، بما يعنى ضرورة تجنب مزيد من الانقسامات والتراشق بالاتهامات الضارة فى صفوف الأمة الاسلامية .

وقد ابرز الرئيس التركى فى كلمته الافتتاحية فى المؤتمر على اهمية العملية المزدوجة للتحرر السياسى والتحول الاقتصادى التى تشهدها أوروبا الان ، حيث أثنى على الدور الذى قام به إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى وهياكله فى مجال أحداث هذه العمليات ، وأعرب عن إعتقاده فى إمكانية أن يتخذ العالم الاسلامى خطوات فى نفس الاتجاه . وأكد أوزال أن التعاون الاقتصادى يعد افضل السبل وانجحها لتحقيق السلام والاستقرار وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط مؤكدا على أوجه التكامل الاساسية فيما يسببه الاقتصاد فى المنطقة .

كما أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى ورئيس المؤتمر الوزارى الاسلامى التاسع عشر فى تقريره للمؤتمر ضرورة مضاعفة التحرك ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط على أثر تحرير الكويت ، وأوضح أن أهم دعائم الأمن فى المنطقة هو لتحقيق نزع كافة أسلحة الدمار الشامل كما نوه بإصدار اعلان القاهرة لحقوق الانسان فى الاسلام فى المؤتمر الاسلامى التاسع عشر لوزراء الخارجية مما يعتبر إنجازا هاما تسترشد به مختلف الدول الاسلامية فيما تصدره من تشريعات .

الشئون السياسية :

١ ـ اعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء إستمرار الصهيونية العالمية فى تنفيذ مخططها الاستعمارى بإقامة ما تسميه « بإسرائيل الكبرى » مما يشكل خطرا جسيما على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى ويهدد سلامة الدول العربية والاسلامية ، وطالب مجلس الأمن الدولى بتشكيل لجنة دولية للاشراف والرقابة على عدم الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السورى . ودعا المؤتمر بهذا الصدد حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والدول الصديقة المعنية بالتوقف عن منح إسرائيل التسهيلات والمساعدات والقروض المالية ، حتى تتمثل وتطبق كافة القرارات الشرعية الدولية بشأن حل القضية الفلسطينية والنزاع العربى ـ الاسرائيلى .

وأيد المؤتمر الجهود المبذولة لاحلال السلام العادل والشامل فى منطقة الشرق الأوسط الذى يستند على قرارات الشرعية الدولية ، ودعا للاسراع لعقد مؤتمر دولى للسلام فى المنطقة .

وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء الاتفاقات المعقولة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجى بينهما والذى يسمح بتخزين اسلحة أمريكية بها وتزويدها بأحدث الأسلحة المدمرة . كما أدان المؤتمر المخططات الاسرائيلية الاستيطانية فى القدس الشريف ، ودعا لعقد لقاء إسلامى ـ مسيحى بالتنسيق مع الفاتيكان وبمشاركة الكنائس الشرقية الأخرى من أجل الحفاظ على هوية المدينة وطابعها الدينى والتاريخى وادان المؤتمر أيضا إستمرار إحتلال إسرائيل لجنوب لبنان والممارسات التعسفية والعسكرية ضد المواطنين اللبنانيين وطالب بإنسحابها من الأراضى اللبنانية بشكل فورى وغير مشروط ودعا المؤتمر المجتمع الدولى للمساهمة فى الصندوق الدولى لاعمار لبنان . كما طالب المؤتمر ضرورة إخضاع إسرائيل وقدراتها النووية للتفتيش الدولى .

٢ ـ رحب المؤتمر بإستعادة الكويت لسيادتها وإستقلالها ووحدة اراضيها وبعودة حكومتها الشرعية ، وأكد المؤتمر على ضرورة التنفيذ الكامل من جانب العراق لكافة قرارات مجلس الأمن الدولى الصادرة فى هذا الشأن ضمانا لعدم تكرار عدوان عراقى جديد . كما أبدى المؤتمر إستياءه لأن العراق لم تتمثل بشكل كامل للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة .

وما ينطوى عليه ذلك من نوايا عدوانية الأمر الذى يستلزم إستمرار فرض العقوبات التى نصت عليها قرارات مجلس الأمن . وأكد المؤتمر ضرورة التزام العراق بإزالة كافة اسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، وحمله المسئولية الكاملة عما لحق بالكويت والدول الاخرى من اضرار بشرية ومادية وطالبه بدفع تعويضات عن تلك الخسائر وفق قرارات مجلس الأمن فى هذا الصدد .

٣ ـ رحب المؤتمر بالمبادرة الأخيرة التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إزاء الوضع فى افغانستان ، وفى هذا الاطار اقر المؤتمر بأن تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة أمر ضرورى لاستعادة السلام ولتمكين الشعب الافغانى من ممارسة حقه فى إختيار نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى بمنأى عن التدخل الخارجى ، لذا قرر المؤتمر الاستمرار فى تقديم مساعدته الانسانية السخية الى اللاجئين الافغان والعمل على اعادتهم وتوطينهم فى افغانستان .

٤ ـ دعا المؤتمر إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع فى جامو وكشمير طبقا لما اصدرته الأمم المتحدة من قرارات ذات صلة ولما نصت عليه إتفاقية « سيملا » وندد بالحملات التعسفية والواسعة النطاق والموجهة ضد حقوق الانسان لشعب كشمير .

٥ ـ دعا المؤتمر جميع الدول ، وخصوصا دول المنطقة المعنية إلى الاستجابة للمقترحات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فى افريقيا والشرق الأوسط جنوب آسيا . ورحب المؤتمر بمقترحات باكستان للابقاء على منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية بما فى ذلك مشاورات البلدان الخمسة لمنع إنتشار الأسلحة النووية فى المنطقة .

٦ ـ كما أخذ المؤتمر علما بالتطورات الجارية على الساحة الدولية

وخصوصا فى شرق ووسط أوروبا ، وأعرب عن الأمل فى الا يؤثر تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب على ترتيب الاولويات فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى فيما بين تلك البلدان والبلدان الاسلامية . وأعرب المؤتمر أيضا عن الامل فى أن تعمل دول أوروبا الشرقية والغربية وغيرها من الدول على إحترام الهوية الاسلامية للجماعات والأقليات الاسلامية الموجودة ، لديها ، فضلا عن حقها فى التحدث بلغاتها وممارسة شعائرها الدينية .

٧ ـ أوضح المؤتمر قلقه الشديد إزاء التطورات الاخيرة فى الصومال والتى اسفرت عن معاناة بالغة للشعب فى هذا البلد ، والتى كان لها إنعكاسات خطيرة على الوحدة الوطنية وسلامة أراضى هذا البلد المسلم ، وحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولى على تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لاعادة إعمار هذا البلد وإستئناف تعاون اقتصادى وثيق معه .

٨ ـ أعرب المؤتمر عن تضامنه مع طائفة القبارصة الاتراك فى قضيتهم العادلة ، ودعا المؤتمر طرفى القضية للتفاوض للتوصل لتسوية طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٤٩ لعام ١٩٩٠ .

ورفض المؤتمر طلب إنضمام الجانب القبرصى التركى كعضو كامل فى المنظمة ، وقرر فى هذا الشأن تعزيز مشاركة الطائفة فى انشطة وإجتماعات كافة أجهزة المنظمة ، ودعا الدول الاعضاء لتوسيع علاقاتها للشعب القبرصى التركى فى كافة المجالات .

٩ ـ وأكد المؤتمر على قراراته السابقة بشأن التضامن مع المسلمين فى جنوب الفيليبين فى كفاحهم العادل من أجل تحقيق طموحاتهم المشروعة فى إطار وحدة أراضى الفيليبين ، وحث المؤتمر حكومة الفيليبين على الاستمرار فى التنفيذ الكامل من أجل منح الجنوب الحكم الذاتى ، مع استمرار توفير الدعم المادى والمالى والانسانى لمسلمى جنوب الفيليبين .

١٠ ـ اكد المؤتمر مجددا تضامنه التام مع الاقلية التركية المسلمة فى بلغاريا ، وسجل المؤتمر إرتياحه للمنهج الجديد الذى اتخذته القيادة البلغارية الجديدة برغبة التخفيف من محنة الاقلية التركية المسلمة فى بلغاريا ، ودعا الحكومة البلغارية للالتزام بما تعهدت به وتوفير كافة الضمانات القانونية التى تكفل إقرار وإحترام الحقوق الدينية والعرقية والثقافية لهذه الاقلية والقضاء على ما تعانيه من تمييز .

الشئون الاقتصادية :

١ ـ أعرب المؤتمر مجددا عن قلقه العميق إزاء الأوضاع الاقتصادية الدولية المتردية ، والاثار المترتبة عليها بالنسبة للدول الاسلامية ، ولاحظ بقلق التحولات الاقتصادية الجديدة التى قد تتحدث بعد انشاء السوق المشتركة الموحدة عام ١٩٩٢ ، واعرب عن امله فى تعزيز العلاقات المسجل مؤخرا بين المجموعة الأوروبية وكل من أوروبا الشرقية والوسطى ، لن تكون له انعكاسات سلبية على التبادل التجارى بين الدول الاعضاء والمجموعة الأوروبية ، وحث المؤتمر الدول الاعضاء على تكثيف جهودها فى مجال التعاون الاقتصادى والتجارى وذلك من أجل تعزيز العلاقات فيما بين الدول الاعضاء لمواجهة التحديات العالمية .

٢ ـ وأكد المؤتمر ايضا ضرورة الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الخطيرة التى نجمت عن الحرب الأخيرة فى الخليج وطلب إعداد بحث امكانيات تعاون أوثق من أجل اعادة البناء والتنمية الاقتصادية بما يحد من الاثار المدمرة لهذا النزاع .

٣ ـ طلب المؤتمر من البلدان المتقدمة اتخاذ اجراءات فورية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادى العالمى والاسراع بعملية التنمية فى البلدان النامية . كما دعا البلدان المتقدمة والهيئات المانحة سواء كانت وطنية أو متقدمة الجنسيات ـ لاتخاذ التدابير الملائمة لتخفيض الديون المستحقة على البلدان الافريقية خاصة عن طريق شطب الديون واعادة جدولة السداد ومد فترات الاستحقاق وخفض أسعار الفائدة أو تفسيرها .

الدعوة لانعقاد مؤتمر عالمى للجامعات والأقليات المسلمة :

دعت المملكة العربية السعودية لاستضافة المؤتمر العالمى الاول للجماعات والاقليات المسلمة ، وذلك فى ضوء المكانة الخاصة التى تتبوأها الجماعات والاقليات المسلمة بين الأمة الاسلامية وأهمية مساهمتها فى إثراء الطابع العالمى للاسلام وفى ضوء الظروف الصعبة التى تعيشها ، حيث توجد لتحديات وضغوط ترمى للقضاء على ايمانهم وتشويه هويتهم وثقافتهم الاسلاميتين وحرمانهم من التمتع بحقوقهم الأساسية المعترف بها ، لذا فلابد من العمل على تحسين أوضاع هذه الجماعات فى اطار احترام استقلال سياسة الدول ، بما يسمح لهم بالمساهمة الايجابية فى التقدم الشامل للمجتمعات التى يعيشون ضمنها ، أى لابد من البحث عن حلول للمشاكل التى تواجهها هذه الجماعات والاستشراف آفاق مستقبلها .

ختام :

سارت بصفة عامة المناقشات والحوارت أثناء المؤتمر بشكل موضوعى وهادىء مواكبه للمرحلة الهامة فى التاريخ الاسلامى التى تستلزم الموضوعية والعقلانية والهدوء من أجل صالح العالم الاسلامى ، وكان الاستثناء الوحيد الخارج عن هذا الاجماع هو تحفظ العراق ورفضها للقرار الصادر عن المؤتمر بشأنها .

المؤتمر العـربى الوزارى عن البيئـة والتنمية

القاهرة (١٠ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩١)

فتحى على حسين

تحقيقا للرغبة فى إعداد منظور عربى موحد عن البيئة والتنمية وتنسيق جهود الدول العربية فى مؤتمر البرازيل وإبراز أولويات وقضايا البيئة والتنمية فى العالم العربى وتنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا « الأسكوا » (مايو ١٩٨٩) ، ولتوحيد الجهود والاستعدادات التى كان يقوم بها لنفس الغرض كل من المكتب التنفيذى لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، عقد بالقاهرة فى الفترة من ١٠ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١ المؤتمر العربى الوزارى عن البيئة والتنمية الذى نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا وجامعة الدول العربية وشارك فيه جهاز شئون البيئة بمصر وبرنامج الامم

المتحدة الانمائى .

وقد سعى المؤتمر إلى صياغة برامج بيئية متعددة القطاعات والمناهج بهدف تحقيق تنمية على المستويين الاقليمى والدولى تتوافر لها مقومات الدعم البيئى ، من خلال مناقشة وإستعراض تسعة موضوعات أساسية هى :

١ ـ حماية نوعية مصادر المياه العذبة .

٢ ـ حماية المحيطات والبحار والبحيرات والمناطق الساحلية والأحياء المائية وترشيد إستخدامها .

٣ ـ الادارة البيئية للتقنية الحيوية .

٤ ـ إدارة النفايات الخطرة والكيماويات السامة ومنع نقلها غير المشروع عبر حدود الدول .

٥ ـ الحفاظ على التنوع البيولوجى .

٦ ـ تعزيز الأوضاع الصحية للبشر وتحسين نوعية الحياه .

٧ ـ حماية الجو عن طريق السيطرة على التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات الضارة ، وإيقاف تآكل طبقة الأوزون والحد من التلوث عبر الحدود .

٨ ـ حماية وترشيد إستخدام موارد الأرض ومكافحة التصحر والجفاف والاستخدام المجحف للغابات

٩ ـ تطوير الظروف المعيشية فى الأحياء الهامشية الحضرية وفى المجتمعات الريفية من خلال رفع مستوى المعيشة وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة

وخلص المؤتمر إلى ان القضايا الأساسية المطروحة للمناقشة فى مؤتمر البرازيل ، سواء منها الموضوعات الفنية أو المجالات الشاملة ، تقع جميعها ضمن الاهتمامات العربية ، إلا انها لاتعكس بالضرورة أولويات العمل العربى فى مجال التنمية والبيئة ، وعليه فإن دراسة هذه القضايا ـ من وجهة النظر العربية ـ لابد وأن تجسد المنظور العربى بالنسبة للمشاكل البيئية الملحة والتصور العربى لتكامل الجهود على المستويين العربى والدولى ، بغية إيجاد الحلول المناسبة والعملية لمواجهة هذه المشاكل التى تحول دون تحقيق التنمية على أسس بيئية متوازية ، وعلى سبيل المثال ، فإنه بالاضافة الى القضايا الأساسية ذات الطابع العالمى والمقترح مناقشتها فى المؤتمر ، فإن للعالم العربى قضايا تتميز بالخصوصية نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى هذه المنطقة .. كما تشترك الدول العربية مع دول العالم النامى فى المعاناة من الأوضاع البيئية المتردية التى فرضتها أنماط التنمية والتى تعتمد على إشباع الحاجات الأساسية بالاستغلال المفرط للموارد ، وقد أدت الى مشاكل بيئية إنعكست آثارها السلبية على انماط الحياة ومستويات المعيشة فى الدول النامية ومن ابرز هذه المشاكل ما يلى :

(أ) الانعكاسات السلبية لأنماط الاصلاح الاقتصادى السريع على البيئة والخدمات البيئية .

(ب) الحروب والنزاعات الاقليمية والتى تؤدى إلى تواريث بيئية خطيرة .

(جـ) اتجاه الدول الصناعية المتقدمة نحو مزيد من الوحدة الاقتصادية والسياسية وسعيها لتنفيذ مواصفات بيئية موحدة مما يؤدى بالضرورة الى التخلص من الصناعات الملوثة والمنتجات غير المرغوب فيها الى أسواق الدول النامية .

(د) إستنزاف الموارد البشرية وتشجيع هجرة الكوادر الفنية المتخصصة الى الدول المتقدمة ، مما ينعكس سلبا على فاعلية القدرات الذاتية فى مجالات التنمية وحماية البيئة .

(هـ) المشاكل البيئية عبر الحدود والناجمة عن ممارسات الاحتكارات الدولية أو متطلبات الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة فى الدول المتقدمة وفى مقدمة هذه المشاكل التصحر وتآكل طبقة الأوزون والتغيرات المناخية الضارة وتلوث الهواء ومصادر المياه ونقل النفايات الخطيرة .

وحتى يمكن مواجهة هذه المشاكل أوصى الوزراء العرب المجتمعون بضرورة العمل فرديا وجماعيا على ضمان إستخدام وصون الموارد البرية والبحرية وموارد المياه العذبة على نحو قابل للملائمة بيئيا ، والحفاظ على التنوع البيولوجى للمنطقة وحماية النظم البيئية الحرجة ، وتقييم التأثير البيئى للمشاريع الانمائية وإعتبارها جزءا لايتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية ، والحد من التلوث بالنفايات ومكافحتها وإدارتها ، والتعاون فى المساعى الدولية لايجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة على الصعيد العالمى .

كما إعترف المسئولون العرب عن البيئة بأهمية العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية فى أنشطة إدارة الموارد الطبيعية من خلال إعتماد سياسات سكانية وتشجيع أنماط إستهلاك تعزز التنمية المتواصلة ، والقيام بزيادة الوعى العام بالتراث البيئى والثقافى وفهمه وتشجيع المجتمع وخاصة المرأة على إتخاذ مواقف إيجابية تجاه البيئة ، وتيسير توطين التكنولوجيا المناسبة بكلفة مقبولة ، وضمان إستخدام التمويل المخصص من الميزانيات الوطنية والمصادر الدولية إستخداما فعالا لحماية البيئة وتحقيق التنمية المتواصلة بيئيا فى المنطقة .

وتم التأكيد على حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية فى الاطلاع على القضايا البيئية ذات الصلة بهم ، والوصول الى المعلومات ، والاشتراك فى صيانة وتنفيذ القرارات التى يحتمل أن تؤثر على بيئتهم .

وطالب المؤتمر الدولى الأعضاء بالعمل معا على إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطوير الاطار القانونى لحماية البيئة الاقليمية وعلى تنفيذ الاتفاقيات الاقليمية ذات الصلة وزيادة تعزيز القدرات الأقليمية والوطنية لتحقيق التنمية المتواصلة وطلب أن تعطى الاولوية للمشروعات البيئية ذات التأثر المباشر والسريع على التنمية خاصة المشروعات المتعلقة بحياه ومستقبل الانسان العربى ومستقبل أجياله وفقا لعدد من الاعتبارات أهمها :

ـ التنمية الملائمة والمأمونة بيئيا .

ـ تعزيز الادارة البيئية من خلال تطوير المؤسسات الادارية المنوط بها أعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة ومراجعة التشريعات البيئية واستكمالها والعمل على توحيدها بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية فى إطار التوازن بين البيئة والتنمية .

ـ العمل على تطوير البيئة الحضرية من خلال تشجيع برامج خدمات البيئة الأقل كلفة والاكثر فعالية لتلبية إحتياجات المواطنين مع الاعتماد على الامكانات الذاتية . والاهتمام بإستخدام المواد المحلية والتقنيات المناسبة بما فيها الموروثة فى أساليب البناء ، وإتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الضوضاء ومن إنبعاثات عوادم وسائل النقل وتشجيع استخدام وسائل النقل العام والاهتمام بالتدهور البيئى وبتأثيراته السلبية على موارد وأسلوب حياة المواطنين العرب فى الأراضى العربية المحتلة نتيجة للممارسات التعسفية الضارة بالبيئة من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى هذه الأراضى .

ـ تنمية الموارد المائية والزراعية من خلال وضع خطة عربية متكاملة للرصد البيئى بما فيها رصد المياه ومتابعة التنبؤ بمستوى التصريف وإحتمال الفيضانات والسيول ، وتعزيز الدراسات لاستكمال المعلومات عن الأحواض المائية ومعرفة كمية ونوعية مياهها ووضع خطط بيئية متكاملة لاستخدامها .

ـ تعزيز جهود الأجهزة البيئية التشريعية والتنفيذية من أجل تطوير نظم إدارة البيئية الصناعية ودراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشروعات ضمانا لاستمرارية التنمية .

ـ تأكيد ضرورة إقامة تعاون دولى بناء فى إطار معاهدة بازل وتطويرها لتأخذ بالاعتبار وجهات نظر ومتطلبات الدول النامية لدرء مخاطر نقل النفايات الصناعية والتخلص منها .

ـ توقيع المسئولية القانونية على الدول التى تتسبب فى حدوث اضرار أو دمار بيئى للدول الأخرى □

أقليات مهددة : بعض الملاحظات عن دراسة دولية مقارنة

- Ted R. Gurr
- Minorities At Risks:
Some Observations From a Comparative Global Study

لعل من أبرز صور الصراعات المحلية فى بعض الدول فى سنوات التسعينات -- ذلك التطور نحو المواجهات المسلحة بين طوائف وجماعات الاقليات العرقية والسياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية . فالصراعات الطائفية ليست جديدة كظاهرة للتفاعلات السياسية عبر العالم ، ولكن مظاهر العنف التى تتخذها هذه الصراعات فى الفترة المعاصرة هى اللافتة للنظر ، وما يدور من صراعات الان فى العراق بين أقلياته ونظام حكمه تشكل دون شك تأثيرا واضحا على صانعى القرارات السياسية فيه ، وتفتح الثغرات للتدخل الاجنبى . كذلك الحال فى الصراعات الكائنة فى اثيوبيا وسرى لانكا والاتحاد السوفياتى يوجوسلافيا ، حيث تدور اهدافها حول المحافظ على استمرار كياناتها والحصول على حقوقها ، بل والمطالبة بالاستقلال احيانا ، وربما كانت هذه التطورات ناتجة عن انحسار موجة التحديات الايديولوجية بين الليبرالية والشيوعية التى شغلت اهتمامات القيادات والشعوب فى العالم الثالث ابان عقود الخمسينات والستينات والسبعينات ، ومن ثم اتاحت الفرصة للتعبيرات المعاصرة عن تفاعل مشكلات الاقليات فى تلك الدول .

وفى عام ١٩٨٦ بدأ الاستاذ الدكتور تد جر مع مجموعة الزملاء والمعيدين فى جامعة كلورادو ومعهد الولايات المتحدة للسلام والان فى جامعة ميريلاند مشروع « دراسة للاقليات المهددة بغرض التعرض على الجماعات الطائفية ذات النشاط السياسى عبر العام وللدكتور تد جر سابقة فى هذا المجال منها :

Gurr, T.R. (1990a) «Ethnic Warfare and the Changing Priorities of Global Security. **Mediterranean Quarterly** 1 (No. 1, Winter): 82-98.

Gurr , R. R. (1991) «Third World Minorities at Risk Since 1945. In Conflict Resolution in the Post-Cold War Third World. Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, in press.

Gurr. T. R., and James R. Scarritt (1989) «Minorities Rights at Risk: A Global Survey,» **Human Rights Quarterly** 11 (No. 4): 375-405

Gurr, T. R., and Barbara Harff (1991) «The Rights of Collectivities: Principles and Procedures in Measuring the Human Rights Status of Communal and Political Groups. » In Thomas B. Jabine and Richard P. Claude, eds., Exploring Human Rights Issues with Statistics. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. in press.

Harff, Barbara, and T. R. Gurr (1989) «Victims of the State: Genocide, Politicides and Group Repression since 1945».
International Review of Victimology 1 (No. 1) : 23-41.

وقد توصل د . تد مع مجموعة الباحثين الى منظومة معلومات مقارنة لنحو مائتين وثلاثين من هذه الجماعات . وتتيح هذه البيانات منطلقات التقديرات مقارنة عن حقوق الانسان لهذه الاقليات ولتحليل اسباب الصراعات السياسية العرقية ، وكذلك كموضوعات لدراسة مجريات الحروب الاهلية العرقية ومصائرها .

وتهتم هذه الدراسة على وجه الخصوص بالجماعات التى لا ترتبط هويتها بدولة معينة والتى تسمى ايضا بالطوائف أو الجماعات العرقية ، أو الاهالى ، أو - الاقليات - على نحو ما تنظر اليها الجماعات السيطرة . وعلى هذا الاساس - فان البحث فى موضوع جماعة ما ضمن برنامج « دراسة الاقليات » يتطلب توافر واحد على الاقل من المقياسين الاتيين :-

١) ان تعانى الجماعة ، او تجنى ثمار ، معاملة منتظمة للتمييز بينها - بصفتها الجمعية - وبين الجماعات الاخرى .

٢) ان تكون تلك الجماعة حاليا ، او منذ فترة وجيزة ، قد اصبحت بؤرة تعبئة ونشاط سياسى للدفاع عن ، أو تعزيز وجهة نظر

الجماعة في تحديدها الذاتي لمصالحها .

وكلا المقياسين يتوافران لأغلبية المائتين وثلاثين جماعة ، وعلى الرغم من هذا فان الدراسة ليست شاملة تماما ـ حيث ان عملية المسح اقتصرت على الدول التي لا يقل عدد سكانها عن مليون نسمة والجماعات لا تقل عن مائة الف عضو ـ فان كانوا اقل استوجب ذلك الا يقلوا عن واحد بالمائة من تعداد سكان الدولة كلها ، وهناك عاملان آخران لا يجب اغفالها عند استعراض البيانات : ـ فهناك مثال الفلسطينيين الذين يتم حساب اعدادهم وتحليل بياناتهم منفصلة في العديد من الدول المتاخمة ـ حيث يعيشون دوما وبأعداد كبيرة ، وهناك تلك القبائل التي تنقسم بين قبائل أو عشائر ـ مثل مواطني امريكا الأصليين ـ وتتم معاملتهم كمجموعة اجمالية واحدة في كل دولة يعيشون فيها بأعداد ذات شأن .

ونوجز فيما يلي بعض النتائج العامة للمرحلة الاساسية لمشروع الدراسة :

أولا : ان الجماعات المائتين وثلاثين تتواجد في كافة أجزاء العالم ـ وان كان اكثرها يقع في افريقيا واسيا . وفي عام ١٩٩٠ بلغ عددهم اكثر من تسعمائة مليون نسمة ـ او ١٧,٣٪ من سكان العالم . وتم تحديد ست وعشرين اقلية ذات أهمية سياسية في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط ـ وهي منطقة تمتد حسب متطلبات البحث ـ من المغرب حتى ايران ، شاملة تركيا واسرائيل ، دون السودان او دول القرن الافريقي .

ثانيا : تشكل الست وعشرون اقلية في الشرق الاوسط نسبة ١٨,٧٪ من سكان المنطقة ، كما تبرز تنوع جماعات الاقليات المتعددة التي تشملها الدراسة :

فالفلسطينيون والاكراد والصحراويون مثال لتلك الشعوب التي تفتقد نظام دولة لكل منها . فالبربر في المغرب والجزائر يشكلون جماعات طائفية ، يهتم قادتهم أساسا بالحقوق الثقافية وتحسن الاوضاع الاقتصادية لمناطقهم الفقيرة .

وعلى عكس الفلسطينيين ـ فانهم يسعون الى قبول الأغلبية لهم والى منافع اكثر ـ وليس الاستقلال .

كما يوجد في الشرق الأوسط كذلك عدد من الامثلة على جماعات دينية نشطة في مقاومة التفرقة والتسلط ـ مثل شيعة لبنان والعراق ، كذلك يحتوي الشرق الاوسط على العديد من امثلة الاقليات المسيطرة ـ مثل اقليات لبنان والافريقانيين ـ من سكان جنوب افريقيا ذوي الاصول الاوربية ـ يواجهون خطر العزل والازاحة والعقبات على يد الاغلبيات المعادية .

ثالثا : تورطت مائتان وعشرة من الاقليات موضوع البحث في نوع أو آخر من الصراع الطائفي أو النشاط السياسي في الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٨٩ . ومن بين هذه الاقليات ستون شاركت في صراعات طائفية على مدى زمني طويل ـ مثل حملات الاحتجاج العنيفة ، الارهاب او حركات عصيان استمرت لعشر سنوات أو اكثر . وقد اتضح كذلك ان عدد الصراعات على مستوى العالم ـ والتي شملت جماعات عرقية سياسية ـ قد استمر في الازدياد منذ اواخر الاربعينات وحتى الثمانينات من هذا القرن . وتوضح مؤشراتنا المبنية على سجلات تاريخية احجم حركات العصيان ـ وهو أخطر أشكال الصراعات العرقية السياسية ـ قد تضاعف ثلاث مرات خلال فترة الخمس واربعين سنة هذه . وقد عانت منطقة الشرق الاوسط انفجار الصراعات في اى منطقة خلال تلك الفترة وفي سنوات الثمانينيات .

رابعا : أن لاوضاع الاقليات وصراعاتها عواقب دولية واسعة الانتشار وعميقة . فقد وجد ان لثلثي الجماعات محل الدراسة تقريبا (١٤٧ من ٢٣٠) امتدادات أسرية في دولتين او اكثر من الدول المتاخمة . ومن ثم صراعا طائفيا واضحا لاحد اجزاء هذه الجماعات العابرة لحدود الدول يؤدي غالبا الى تحركات العناصر النشطة واللاجئين عبر الحدود ، والى الهام جماعات ذوي القربى الى التعبئة وحث الصفوة في دول الجوار تلك على اتخاذ اجراءات المباداة والدفاع ضد جماعات الاقلية عندها . فقد مرت كل هذه الاحدا بين الاكراد خلال الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج القريبة . ونلاحظ عموما ان اكثر من نصف كل التدخلات العسكرية الرئيسية عبر العالم منذ عام ١٩٤٥ قد استهدفت صراعات طائفية مزمنة . وفي عام ١٩٩٠ وقبل بداية حرب الخليج ـ اتضح ان اكثر من نصف الثلاثين مليون لاجيء في العالم كانوا يفرون من حروب اهلية واضطهاد نابع من صراعات ذات جذور طائفية .

هذا ويحتفظ مركز ادارة التنمية والازمات الدولية في جامعة ماريلاند ـ كولدج بارك ـ بملفات مستندات بيانات مشروع « دراسة الاقليات المهددة » .

هذا وقد تعاون في القيام بهذا البحث جميس بكاريت من جامعة كلورادو ، وبربرا في هارف من الاكاديمية البحرية للولايات المتحدة . اما مساعدو البحث الرئيسيين فهم مونتي مارشال (حاليا بجامعة ايوا) سكوت ماكدونالد ، ودينا على عبد القادر (جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) وشنين والى .

كما ان مخطوطا شاملا عن المشروع في طور الاعداد للنشر تحت عنوان مؤقت هو « اقليات مهددة : ديناميات ونتائج صراعات عرقية سياسية في العالم المعاصر » . وستحتوي أبحاث ومطبوعات مستقبلة على تحليل الارتباطات الدولية للصراعات العرقية السياسية ، واختبارات لنموذج سببي عن ديناميات هذه الصراعات ، وتحليل على نطاق واسع لما قد توجهه (الدولة) من اضطهاد ضد جماعات الاقلية فيها .

دينا على عبد القادر

المؤلفـــات العربيـــة السياســـية

□ د . عبدالعظيم رمضان - الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي - الزهراء للاعلام العربي القاهرة - ١٩٩٠ □ □

اثار النظام العراقي دعاوى باطله حول حقوق تاريخيه للعراق فى الكويت اتخذت كذريعه لتبرير عدوانه الوحشي واحتلاله للكويت . وهذه الدعاوى تحتاج الى مؤرخ عالم لتفنيدها وهذا ما قام به د . عبدالعظيم رمضان من خلال هذا المؤلف الذى يحتوى على مجموعة من المقالات السياسية بالاضافة الى دراسة تاريخيه قيمة عن حقيقة الدعوى التى يرفعها النظام العراقى حول الهوية العراقية للكويت . ويؤكد د . رمضان ان الحقائق التاريخيه - لكونها ملك للشعب - قد غيرت مواقفه السياسة فى كثير من الاحداث . والدليل على ذلك انه خسر النظام العراقي الذى طالما ايده طوال مدة حربه مع إيران انطلاقا من مبادىء القومية والمصلحة العربية . وجدير بالذكر أن مقالات هذا الكتاب تم نشرها اثناء الغزو فى جريدة الوفد ومجلة اكتوبر المصريتين ، ورغم ذلك فإنها تعد سندا قيما يمكن الرجوع اليه فى اى وقت حيث تميزت ببعد النظر رغم عدم إنتهاء الازمة فى حينه .

ويقول المؤلف انه عاش وغيره من المفكرين طوال سنوات الحرب مع إيران تحت وهم ان يتحول الجيش العراقى بقوته الضخمة - التى ساهم العرب فى بناءها - لمواجهة اسرائيل خصوصا مع استغلال النتائج الايجابية التى افرزتها الانتفاضة والتى لفتت إنظار العالم الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وظلت الامة العربية تنظر إلى العراق نظره امل ورجاء على الدوام باعتباره قوة كبرى من قوى التحرر فى الوطن العربي . وساعدته خلال ثمانى سنوات فى حربه مع إيران تكبدت خلالها مائتى مليار من الدولارات ومئات الالوف من القتلى واذا بالعرب يكتشفون انهم كانوا يدفعون لعدو لا لصديق ولغاز يغير عليهم وينهب بلادهم بطريقة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ويحول ابناء الشعب الكويتى من شعب عزيز الى ذليل ويحول انظار العالم عن جرائم اسرائيل ضد الفلسطينيين وتسقط الانتفاضة فى المستنقع .

ولم تكن اسرائيل الوحيدة التى استفادت من حماقة دكتاتور العراق فهناك ايران ايضا وهى عدوه على الجانب الشرقى حيث اعترف باتفاقية الجزائر والتى حارب ثمانى سنوات من اجل الغائها وينسحب من مئات الكيلو مترات كان قد احتلها .

وكان هذا النظام بلاء على قضايا امتنا الكبرى ، وكيف يكون قوة تحرر عربية وكانت الامة قبل يوم واحد من الازمة تتجه نحو شكل ناضج من اشكال الوحدة تمثل فى التجمعات الاقليمية ، واذ بها جميعا تسقط كبيوت الورق . وتسقط معها كل المعاهدات التى كانت تستهدف ازالة الحدود وضم الصفوف وتوحيد الجهود .

ويؤكد المؤلف ان مسئولية قدوم الجيوش الاجنبيه للمنطقة تقع على عاتق النظام العراقى حيث ارتبط استمرارها ببقاء القوات العراقية بالكويت مما فرض حتمية الحل العسكرى الذى مثل كارثة ورجعة للوراء حيث يجعل من الامبريالية وصية على العرب وحامية لها ويدفعها الى التطلع الى الامبريالية لحل مشاكلها ونزاعاتها بعد عجز النظم والجامعة العربية عن اداء هذه المهمة . حيث ان اللجوء الى الاجنبى ولو فرض وصايته افضل من القضاء التام على الشخصية القومية للدولة . ويضيف انه لم تكن الامه العربية تتخلص من القوات الاجنبية التى دفعت ارواح مئات الالوف من الشهداء على مدى مائة عام للتخلص منها حتى كانت تستدعيها من جديد لحمايتها هذه المره من الاستعمار العراقي وهنا مكن الخطوره حيث انها جاءت بإرادة شعوبها وايضا جاءت لتملأ فراغا حقيقيا فى المنطقة والفضل فى ذلك للمتخاذلين من حكام هذه الامة الذين جلسوا فى مؤتمر القمة الطارىء يوم ١٠ اغسطس ١٩٩٠ دون الشعور بالمسئولية التاريخية . فبدلا من سحب السجاد من تحت أقدام الجيوش الاجنبية التى قدمت إلى المنطقة اذ بهم يتاورون ويتخاذلون من مواجهة الموقف العصيب ليفسحوا السبيل للجيوش الاجنبيه لسد الفراغ .

ويؤكد المؤلف انه رغم صورة صدام حسين الكريهة ايام الغزو فى كل انحاء العالم الا انها كانت محبوبة لدى اصحاب شركات السلاح وان هذه الصورة ليست وليدة تلك الازمة بل انها ترجع الى بداية الثمانينات عندما فاجأ دكتاتور العراق العالم بهجومة على إيران اثناء فترة من احلك فترات الغرب حيث كان يعانى من ازمة تضخم وكساد طاحنة ، وفجأة تقدم الفارس لينقذ الغرب من هذه الازمة . ويكرر نفس الشيء بغزوه للكويت لانقاذ مصانع السلاح التى كادت ان تحول نشاطها الى الطابع المدنى لتعود للعمل بكامل اطقمها وطاقاتها .ويؤكد د . رمضان انه لو قدر وفاز صدام حسين بغنيمته الكويت لكان فى وسع اية دولة فى المنطقة العربية ان تستخدم القوة لحل مشاكل الحدود مع جيرانها اعتمادا على السابقة التى ارساها النظام العراقى . على سبيل المثال فيمكن لمصر ان تستعيد من ليبيا بالقوة واحه جغبوب وهضبة السلوم وباقى الواحات وسوف تكون حجتها فى هذا الصدد اقوى من حجة النظام العراقى .

وفى الباب الثانى يقدم د . رمضان دراسة تاريخية لنشأة الكويت وعلاقتها بالدولة العثمانية التى كانت تحتل العراق . ويؤكد ان الكويت لم تكن يوما ما ارضا عراقية . وفكرة الحق التاريخى التى اثارها صدام لم تظهر الا بعد سته ايام من الغزو بل انه عندما غزا الكويت قال أنه دخل استجابة لنداءات الشعب الكويتى الحر الذى اطاح بالنظام القائم هناك .

ويؤكد المؤلف ان العراق نفسها لم تكن دولة مستقلة منذ فتح هولاكو بغداد عام ١٢٥٨ ، ثم خضعت لحكم الدولة الصفوية - فى ايران - عام ١٥٠٨ الى ان وقعت تحت الاحتلال العثمانى منذ عام ١٦٣٨ حتى الحرب العالمية الاولى . وكانت مقسمة الى ٤ ولايات لم تكن الكويت من بينها .

ويذكر ان ضعف السلطة العثمانية فى جنوب العراق خاصة البصرة ساعد فى ظهور امارة الكويت التى تأسست عام ١٧٥٦ على يد اسرة آل الصباح دون اصطدام بالعثمانيين ولم تكن تابعة باية حال لولاية البصرة بل أن احد ولاة البصرة لجأ اليها بعد نزاعه مع والى بغداد عام ١٧٨٩ ورفض شيخ الكويت تسليمه للسلطات العثمانية فى البصرة .

وقد قدم المقيم البريطانى فى الخليج تقريرا مفصلا على جانب كبير من الاهمية التاريخية حيث يؤكد أن الكويت لم تكن تابعة فعليا للسيادة العثمانية حتى عند اعترافها بالسيادة العثمانية كان فى اعتبارها الصلة الدينيه و الاسلامية التى كان يمثلها السلطان العثمانى خليفة المسلمين .

ولكن عندما ارادت تركيا تحويل هذه التبعية من الصورة الشكلية الى صورة فعلية آثر الكويت الحماية البريطانية وهو ما تم فى اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ التى تضمنت ارتباط الكويت بمحالفة ابدية مع بريطانيا مع احتفاظ الامارة بالاستقلال التام فى شئونها الداخلية .

وقامت الدولة العثمانية باحتلال بعض المناطق الكويتيه عام ١٩٠٢ وفى عام ١٩٠٧ الفت حكومة الهند البريطانية لجنه لتخطيط الحدود ، قررت اعتبار جزيرة بوبيان خاضعة للكويت اما بقية المناطق الاخرى فقد بقيت معلقه حتى مشروع الاتفاق الانجليزى العثمانى عام ١٩١٣

وبعد قيام الحرب العالمية الاولى وقفت الكويت الى جانب بريطانيا واستطاعت ضم جزيرة بوبيان وام القصر وصفوان واعترفت بريطانيا بالحدود الجديدة للكويت بعد ضم هذه المواقع . وعندما كان العراق خاضعا للانتداب البريطانى سويت الحدود بين العراق والكويت على اساس التعهدات التى منحتها بريطانيا اثناء الحرب العالمية الأولى وهى التى تدخل المناطق سالفة الذكر ضمن الحدود الكويتيه .

وجيه عبدالعاطى الحديدى

□□ د . ودودة بدران « محرر » : البحث الامبريقى فى الدراسات السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة - ١٩٩١ □□

يقدم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة هذا الكتاب الذى هو محصلة للبحوث التى قدمت فى الندوة التى عقدها المركز فى ديسمبر ١٩٨٩ م وكانت بعنوان : « البحث الامبريقى فى الدراسات السياسية » .

وكما تذكر الدكتورة ودودة بدران فى مقدمة الكتاب ، فان الندوة اهتمت أساسا بمناقشة بعض اساليب جمع البيانات الأولية لفهم مزايا وعيوب كل اسلوب ، وحيث يمكن أن تميز بين ثلاثة اساليب : الاسلوب المعتمد على المادة المكتوبة (تحليل المضمون ، تحليل الأحداث ..) الاسلوب الاستفهامى (الاستبيان المقابلة ..) الاسلوب المعتمد على الملاحظة (الملاحظة بالمشاركة ..) .

البحث الأول : قدمته الدكتورة عزة وهبى وجاء بعنوان : « استخدام الوثائق فى تحليل المؤسسة التشريعية فى مصر » وقد استند إلى خبرة الباحثة فى رسالتى الماجستير والدكتوراة عن المؤسسة التشريعية فى مصر قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ م ، وتناولت الباحثة اسلوب جمع البيانات وتحليلها والصعوبات التى واجهتها فى هذا المجال ، وكيفية الوصول للنتائج فى الرسالتين وبشكل مستقل عن بعضهما .

البحث الثانى : مقدم من الدكتورة نادية سالم وهو : « اسلوب تحليل المضمون : عرض منهجى لعينة من الدراسات المصرية » ، وهدف البحث الى تقديم عرض لبعض الدراسات التى استخدمت اسلوب تحليل المضمون وذلك من ثلاثة محاور هى أسباب استخدام تحليل المضمون ، خطوات استخدام تحليل المضمون ، الصعوبات التى تواجهه استخدام تحليل المضمون .

وتوضح الدكتورة نادية سالم خبرتها فى هذا النوع المعتمدة على المادة المكتوبة لعدة دراسات فى عدة مجالات منها المجالات الاعلامية والدراسات السياسية .

البحث الثالث : كتبه الدكتور صفوت العالم بعنوان : « اسلوب تحليل المضمون فى دراسة الدعاية الانتخابية » وتناول البحث من جانبين هما : أهمية تحليل المضمون فى دراسة الدعاية الانتخابية . وتحليل مضمون البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية . ويذكر الباحث فى الجانب الأول عددا من المتغيرات والعوامل أهمها : طبيعة الدعاية الانتخابية واساليب وأدوات الدعاية وطبيعة الجمهور المستهدف . وفى الجانب الثانى يورد الباحث تحليلا للمفردات والألفاظ التى تكررت فى البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المصرية (الوطنى ، العمل ، الأحرار ، الوفد التجمع) فى جداول مرفقة بالدراسة على أساس أن هذه المفردات « تحمل معانى ودلالات معينة وتعبر عن رؤية الحزب واتجاهاته نحو القضايا والمشاكل المطروحة » .

البحث الرابع : هو « البحث الامبريقى بين فجوات علم العلاقات الدولية وتوجيهات علم اللغويات » للدكتور/ حسن محمد وجيه المدرس بقسم اللغة الانجليزية بكلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر . وقد قسم الدكتور وجيه دراسته إلى أربعة أقسام : يوضح القسم الأول وجود « فجوة » فى البحث الأمبريقى فى علم العلاقات الدولية وأهمية ملء هذه الفجوة ، ويوضح القسم الثانى تطور البحث الامبريقى فى علم اللغويات وامكانية استفادة علم العلاقات الدولية من هذا التطور ، ويوضح الباحث فى القسم الثالث نموذجا لتحليل ديناميكيات مطارحات القدرة فى المفاوضات السياسية الدولية فى محاولة للربط بين مفاهيم مدرسة تحليل المطارحات وعلم اللغويات من جهة ، ومفاهيم القدرة فى العلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية من جهة أخرى . أما القسم الرابع فيشمل الخاتمة ومجالات استخدام النموذج المقترح .

البحث الخامس : مقدم من الدكتور/ عبدالمنعم سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وكان عنوان بحثه « اسلوب تحليل الأحداث فى العلاقات الدولية » وقد أوضح الباحث خبرته فى هذا المجال حيث حصل على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية - علاقات دولية - فى هذا المضمار وأتيحت له الفرصة كى يستخدم بنوك المعلومات المتخصصة فى هذا المجال . ويشير البحث إلى خبرته مع (بنك معلومات الصراع والسلام COPDAB الذى أسسه ادوارد عازار - ويعرض مزايا وعيوب هذا البنك التى تبينها أثناء دراسته لموضوع أزمة ١٩٧٣م فى الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة فيها .

البحث السادس : ويحمل عنوان : « المؤشرات ، المقاييس ، النماذج ، وبناء قاعدة للمعلومات : حالة النظام الاقليمى العربى » . وكتبه الدكتور محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ويعالج فيها الخطوات العملية اللازمة لبناء قاعدة لمعلومات وتصلح كأسس للدراسة العلمية القائمة جزئيا على القياس والتحويل الكمى للمتغيرات للظواهر السياسية ، وقد أخذ الباحث حالة النظام الاقليمى العربى كمثال لهذه الخطوات .

البحث السابع : تناول « الاستمارة كاحدى أدوات البحث الامبريقى » وفيها قسم الدكتور/ عبدالخبير محمود عطا دراسته إلى أربعة أقسام : الاستمارة : العمليات والمراحل ، ثانيا : النماذج والحالات الدراسية ، ثالثا : العيوب والحدود ، رابعا : القيود والضوابط . ويعرض الباحث لكل قسم بالشرح والتوضيح وبيان أهداف كل قسم والعقبات التى تعترض طريق الباحث فيه .

البحث الثامن : مقدم من الدكتورة/ امانى قنديل الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وموضوعة : « الاستبيان كأداة للبحث مع التركز على نماذج من استطلاعات الرأى العام » وقد انقسمت الورقة الى قسمين : الأول : حدود الاعتماد على الاستبيان ومحدداته . والثانى : الضمانات والأدوات المكملة . هذا وتوضح الباحثة فى القسم الأول كيف أن مستوى التعليم كأحد

العوامل الاجتمعية تؤثر بالضرورة على مدى استجابة المبحوثين بل وعلى مدى درجة المعرفة بالقضايا والموضوعات العامة ، وتأثير ذلك بالطبع على الباحث الذى يقوم بالدراسة أو الاستبيان .

البحث التاسع : « مقابلة الصفوة : ملاحظات من الخبرة العملية » للدكتور/أحمد يوسف أحمد استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة . وعرض الاستاذ الدكتور أحمد يوسف فى هذه الدراسة لخبرته فى هذا المجال ، كما عرض للقواعد التى يجب مراعاتها عند اجراء هذه المقابلات ولمزايا وعيوب هذا النوع من جمع المعلومات .

البحث العاشر : تناول فيه الدكتور حسنين توفيق إبراهيم : « التحليل الكمى لظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية : مشكلات نظرية ومنهاجية » ، وهو الموضوع الذى حصل فيه الدكتور حسنين على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وفى هذا البحث يعرض الباحث إلى تعريف مفهوم العنف السياسى : مشكلة التحديد والوضوح والى صدق وكفاية المؤشرات ومصادر رصد احداث العنف السياسى ... باستخدام اسلوب التحليل الكمى . وفى نهاية البحث يوجد ملحق عبارة عن : ورقة مقابلة خاصة باعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسى ، استعان بها الباحث فى دراسته للموضوع .

البحث الحادى عشر : كتبه الدكتور/مصطفى علوى أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة وجاء تحت عنوان : « تحليل محتوى النصوص السياسية العربية دراسة كمية فى تطور الادراك المصرى لاحتمالات الحرب فى أزمة ١٩٦٧ م » .

ويعتمد هذا البحث على أطروحة الدكتور مصطفى علوى للدكتوراه وكانت بعنوان « سلوك مصر الدولى اثناء ازمة مايو- يونيو ١٩٦٧م » وهى رسالة استخدمت الاسلوب الكمى فى التحليل . وفى إطار هذا الاهتمام لجأ الباحث الى اسلوب تستخدمه مدرسة « ستانفورد » الأمريكية ، ذلك الاسلوب الذى يعتمد على « قياس مستوى شدة الجملة فى التعبير عن المعنى وليس مجرد عدد مرات تكرار كلمة أو جملة فى النص » والأسلوب الأخير على الرغم من محاذيره الكثيرة إلا أنه شائع الاستعمال فى الدراسات العربية ونظرا للاختلاف الجوهرى بين اللغة العربية واللغة الانجليزية فى التركيب والمعنى فقد سعى الباحث الى بناء قياس كمى لتحليل المحتوى اللغوى للنصوص السياسية والعربية ويوضح لنا الباحث الخطوات التى اتخذها ومنها الاستعانة بمختصين فى اللغة العربية ... وهى محاولة رائدة فى هذا المضمار .

البحث الثانى عشر والأخير للدكتور/ جمال زهران وهو بعنوان : « محاولة منهجية لقياس قوة الدولة » وهذا البحث يستند الى رسالة الدكتوراة للكاتب وهى بعنوان « مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل » وأتت الدراسة كما يلى : اولا : الخطوات الأجرائية لتحديد المنهج ، ثانيا : تحديد عناصر قياس قوة الدولة . ثالثا : مجالات استخدام قياس قوة الدولة .

رابعا : اختبار محاولة قياس قوة الدولة . مع اللجوء الى الاسلوب الكمى فى التحليل .

وبعد ، نود أن نشير إلى أهمية هذا التعاون وتبادل الخبرات بين الباحثين فى شكل اعمال مشتركة وهو ما ينبغى أن يكون موضع الاهتمام والتقدير والتطوير المستمر .

هذا ونتطلع الى وجود بنوك للمعلومات السياسية فى مصر والوطن العربى والتى ستدفع الدراسات السياسية دفعة هائلة الى الامام ، وهذا سينعكس بدوره على طريقة صنع واتخاذ القرار وادارة الأزمات .

أسامة فاروق مخيمر

□□ على الصاوى ـ التعاضدية والتشارك الاجتماعى فى النمسا ومصر : دراسة سياسية مقارنة ـ رسالة دكتوراة نوقشت فى جامعة فيينا معهد العلوم السياسية ـ ديسمبر ١٩٩٠ □□

تدخل هذه الدراسة فى إطار الدراسات المتعلقة بمفهوم « korporatismus باعتباره الصياغة الحديثة المعاصرة التى تعبر بها أدبيات الجماعات المصلحية عن نفسها ، ويهتم هذا المفهوم بدراسة العلاقات القائمة بين الحكومة والجماعات المصلحية فى ظل الدولة المعاصرة التى تسمح للجماعات المصلحية بالتأثير على سياسة الحكومة وأن تصبح مندمجة فى جهاز صنع القرار ذاته فى إطار علاقة مؤسسية ، على أن يكون للدولة الدور المحورى فى تحديد السياسة العامة بهدف تحقيق المصلحة القومية والتى تتمثل فى وحدة النظام وتماسكه واستقراره .

وتثير هذه الدراسة قضية هامة تتمثل فى علاقة مفهوم korporatismus بالنظم السياسية وإمكانية دراسة النظم السياسية ، والمقارنة بينها من منظور هذا المفهوم كمنظور تحليل جديد . ومن ثم تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها ، أن تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار السياسى فى مصر يتطلب توفير نمط من الترتيبات المؤسسية يتوسط العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ويحقق الارتباط بين أجهزة اتخاذ القرار فى الدولة من ناحية ، والمصالح المنظمة فى المجتمع من ناحية اخرى ، بعبارة اخرى فان تحقيق التنمية والاستقرار فى مصر يتطلب توفير نمط من أنماط التعاضدية ويفترض الباحث فى هذه الدراسة أيضا ، ان النظام المصرى يمكن ان يتجه الى « التعاضدية الديمقراطية » ، اذا طبقت فيه بعض ميكانزمات وآليات « التشارك الاجتماعى التى تعتبر جوهر النظام السياسى فى النمسا .

وقد قام الباحث بمعالجة هذه الفرضية وفقا لمنهج التحليل المقارن ، وباستخدام مفهوم التعاضدية كأداة تحليلية للمقارنة بين النظام السياسى النمساوى الذى يستند فى جوهره الى نظام التشارك الاجتماعى ، وبين النظام السياسى فى مصر ونمط سياسات المصالح ، مع الأخذ فى الاعتبار لاختلاف درجة تقدم كل من النظامين سياسيا واقتصاديا وتمثلت نقطة الانطلاق فى هذه الدراسة المقارنة فى إثارة تساؤلين رئيسيين : الأول : الى أى حد يمكن مقارنة نمط السياسة فى كل من الدولتين ؟ والثانى : لماذا يمكن استخدام النموذج النمساوى دون غيره من النماذج كمنطق لتحقيق التقدم والاستقرار السياسى فى مصر؟

للاجابة على التساؤل الأول يضع الباحث أساسا للمقارنة بين حالتى النمسا ومصر ، فى اطار المفهوم العام للتعاضدية ونموذج التشارك الاجتماعى كتطبيق واسع المدى لهذا المفهوم . ويحتوى هذا الاساس على ثلاثة معايير رئيسية تكون بمثابة ادوات قياسية لدرجة الديمقراطية فى النظام التعاضدى ، وبهذه المعايير يقوم الباحث بتحليل أشكال الديمقراطية فى النمسا ومصر . هذه المعايير هى :ـ

(أ) جوهر وطبيعة تمثيل المصالح المجتمعية
(ب) تعدد النخب السياسية [توسيع وانتشار السلطة]
(ج) لا مركزية المحليات [تضمان أخير للديمقراطية]

ـ وللأجابة على التساؤل الثانى يطرح الباحث التفسير التالى : تعتبر النمسا بمعايير المقارنة السباقة نموذجا سياسيا قويا معبرا عن سياسة المصالح وقوة علاقتها بالدولة ، لأن نمط « التشارك الاجتماعى » يقدم تطبيقا واسع المدى لمفهوم korp on « arismus » بسماته المتفق عليها بين الباحثين ، حيث تقف النمسا على قمة الترتيب الهرمى للتعاضدية الجديدة ، التى تنطبق على الدول الصناعية الكبرى ، تليها كل من دولتى السويد والنرويج ، بينما تطبق الدانمارك والمانيا وبريطانيا نموذجا متوسط القوة ، فى حين لا تعرض فرنسا إلا النمط الضعيف ضد التعاضدية .

فى اطار هذا المنهج المقارن يتصدى الباحث لموضوع الدراسة فى ثلاثة محاور رئيسية ، تسعى للتوفيق بين الاعتبارات النظرية والمنهجية من ناحية ، والاعتبارات الاجرائية العملية من ناحية أخرى .

(١) المحور الأول : التعريف بالتعاضدية والتشارك الاجتماعى ويندرج تحت هذا المحور :

ـ التعريف بالمفهوم من منطلق الاستخدامات المتعددة له فى الادبيات الحديثة للسياسة المقارنة

ب ـ التعرف بالأنماط المختلفة للتعاضدية الرئيسية والفرعية مع التمييز بين التعاضدية التقليدية التى ترجع الى العصور الوسطى ، والتعاضدية الجديدة Neokonporaxismus التى ظهرت فى السبعينات من القرن العشرين .

ج ـ التعريف بفلسفة التعاضدية فى تعبيرها عن الواقع الاجتماعى ومدى اختلافها عن الفلسفة الليبرالية والاشتراكية . فالتعاضدية تبدأ بالاهتمام بالدولة مع التأكيد ـ فى نفس الوقت ـ على المصالح الاجتماعية المتعددة فى مواجهة الدولة ذاتها ، على النقيض من الليبرالية التى تجعل من « الفرد » محور اهتمامها ، والماركسية التى جعلت من « الطبقة » جوهر فلسفتها .

د ـ التعريف بنظام التشارك الاجتماعى كتطبيق متقدم للعملية التعاضدية .

(٢) المحور الثانى للدراسة يقدم معالجة تحليلية لنظام التشارك الاجتماعى فى النمسا او بعبارة اخرى يقدم معالجة تحليلية لمجموع خصائص وآليات العمل التى يرتكن عليها النظام السياسى فى النمسا . ويبدأ الباحث هذه المعالجة التحليلية بخلفية تاريخية لأساس هذا النظام فى النمسا ومراحل متطورة ، ثم ينتقل بعد ذلك الى البحث فى أهم ملامح وخصائص هذا النظام للاستدلال على آلياته المحورية . ومن ثم تمثلت أهم نقاط البحث فى اطار هذا المحور فيما يلى :

أ ـ الاقتصاد السياسى لنظام التشارك الاجتماعى والثقافة السياسية لهذا النظام

ب ـ توسيع وانتشار السلطة السياسية :
الحكومة ، الأحزاب ، الاتحادات والنقابات .

ج ـ طبيعة وجوهر عملية تمثيل المصالح .

(٣) المحور الثالث يدور حول أبعاد ومتغيرات العملية التعاضدية فى مصر ويتناول فيه الباحث النقاط التالية بالتحليل :

أ ـ الملامح التعاضدية فى مصر فى الوقت الراهن

ب ـ نظام الرقابة السياسية فى عهد مبارك

ج ـ جوهر وطبيعة سياسات المصالح فى مصر

يستخلص الباحث من سياق دراسته بعض النتائج الهامة التى تسمح باثبات فرضيته . ولكل نتيجة قام الباحث بصياغة بعض المؤشرات العملية التى استدل عليها من تحليله للنظام السياسى المصرى .

(١) بداية ، يرى الباحث أن « التعاضدية » ليست نظرية عامة ، ولكنها نمط للتنظيم السياسى ، وبهذا المعنى توجد تجارب متعددة ، ونماذج متنوعة للنظم التعاضدية تختلف فيها الشروط الاطارية والترتيبات التنظيمية ويرى الباحث ان « التعاضدية » يمكن تعريفها ببعض السمات المتفق عليها بين الباحثين منها : الدور المركزى للدولة فى تطوير المجتمع ، التعاون بين العمل ورأس المال ، درجة مؤسسية المصالح ، تدخل ممثلى المصالح الرئيسية فى عملية صنع القرار وفى انجاز السياسات .

(٢) إن نموذج « مبارك » فى إدارة الأزمة التى يمر بها المجتمع المصرى ، يؤكد اتجاه النظام المصرى صوب نمط التعاضدية النمساوية ، لأن نظام مبارك يتطابق جزئيا مع النموذج النمساوى فى مرحلته الأولى ، والدلالات على ذلك عديدة كما يوضح الباحث فى خاتمة الدراسة .

(٣) أن الوضع الاجتماعى والسياسى فى مصر مهيأ لنقل النموذج النمساوى والدلالات على هذه النتيجة عديدة أيضا .

(٤) وأخيرا فإن تطبيق النموذج النمساوى فى مرحلته المتقدمة فى النظام السياسى المصرى يمكن تحقيقه تحت شروط محدودة يوضحها الباحث أيضا فى خاتمته .

د . خالدة شادى

□ □ د . محمد عبدالقادر حاتم ـ أسرار تقدم اليابان ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ □ □

يصدر هذا الكتاب بمناسبة مرور ربع قرن على رئاسة د . عبدالقادر حاتم لجمعية الصداقة المصرية اليابانية وباعتباره الرئيس الفخرى لجمعية الصداقة العربية اليابانية فى طوكيو والجمعية الاقتصادية المصرية اليابانية . ويرصد لنا المؤلف فى البداية حقيقة مؤكدة فحواها أن الطبيعة حرمت اليابان من مصادر الثروة الطبيعية ، ولكنها فى نفس الوقت حبتها بثروة بشرية جعلت منها القوة الاقتصادية الثانية فى العالم الرأسمالى .. وإذا سارت الأمور حسب تكهنات خبراء الاقتصاد فسوف تصبح اليابان القوة الاقتصادية الأولى فى العالم بأسره قبل نهاية هذا القرن ، ويكفى القول إن الحكومة اليابانية أعلنت فى يناير ١٩٨٥ .. أن ميزانها التجارى لعام ١٩٨٤ به فائض ٣٧ مليار دولار بينما أعظم دول العالم تئن من عجز ميزانها التجارى . هذا وقد أعلنت وكالة التخطيط اليابانى فى ٢٢ اغسطس عام ١٩٨٩ ان الأصول الوطنية لليابان تبلغ منذ عامين ٤٣,٧ تريليون دولار (التريليون يساوى الف مليون) وبذلك تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة والتى تبلغ الأصول الوطنية فيها ٣٦,٢ تريليون دولار فى نفس المدة ـ وبذلك تعتبر اليابان إغنى دولة فى العالم .

لقد توصل المؤلف الى أن السبب الرئيسى الباهر الذى حققته اليابان هو نجاحها فى الاستفادة من ثروتها البشرية وسر تقدم اليابان يكمن فى عناصر مختلفة جميعها يكمل بعضه بعضا هى التعليم ، الادارة اليابانية ، الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، تاريخ وتقاليد وثقافة اليابان ، إحياء فكرة « اليابان العظمى » أو اليابان الأمة المقدسة التى جاءت من نسل آلهة الشمس .. ، المرأة اليابانية ، دولة لاتعتمد على القوة الحربية ، الصناعات الصغيرة ، والصناعات العملاقة ، المساواة بين افراد الشعب ، ووحدة المجتمع ، الانتماء والولاء ، تقييم مستمر للتجارب ، إستطلاعات مستمرة للرأى العام حتى تساير السياسة متطلبات وإحتياجات الشعب ـ التصدير أولا ، إلخ ..

إنه من السهل أن يعرف العالم كل هذه العوامل .. ولكنه من الصعب أن يعرف العالم كيف يطبق هذه العوامل ، لذلك فإن هذا الكتاب يبحث بكل إهتمام وعمق تفاصيل هذه العوامل من واقع التجربة والدراسة العملية .. في الحياة اليابانية .. وهذه العوامل هي البذور القوية لنشأة المعجزة اليابانية . وأخيرا يستخلص الدكتور عبدالقادر حاتم من خلال هذه الصفحات المعلومات الآتية عن شعب اليابان :

١ - مساحة أرضه ثلث مساحة جمهورية مصر العربية وعدد سكانه ١٢٥ مليونا وينتج ما يكفيه من الغذاء الشعبي (الارز) ويصدر الفائض منه للخارج .

٢ - كان لايملك إلا الانسان بعد الحرب العالمية الثانية ولايملك أي موارد طبيعية بهر العالم بقوته الاقتصادية .

٣ - كان يتعلم من الصين فأصبح معلما للصين .

٤ - الحياة الزراعية قانون الاصلاح الزراعي الياباني لا تزيد على ١٢ فدانا فإستفاد من كل شبر للانتاج - حتى في الحدائق الخاصة تجد مزارع الأسماك .

٥ - غزا العالم كله .. بالصناعات اليابانية فلا يخلو بيت في كثير من الدول .. من منتج ياباني يحمل عبارة « صنع في اليابان » .

٦ - غير مسلح ويرفض التسليح .. ويؤمن بالسلام .. ولكن الفرد فيه يتبع طريقة « الهاريكاري » لينتحر بالسيف أو السكين حينما يشعر أنه قد أساء الى وطنه .. أو أخل بواجبه .

٧ - كاد يتجمد نشاطه بعد حرب ١٩٧٣ بسبب أزمة الطاقة فقام بترشيد الانتاج .. وفي عام ١٩٨٣ - زاد الأنتاج حتى أصبح لدى اليابان من ٦٠ الى ٩٠ يوما إحتياطيا من البترول .

٨ - قال عنه الجنرال ماك آرثر قائد الاحتلال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، « إنه شعب لايستحق الحياة » ولكن بعد أن عاش مع هذا الشعب وحاول شاب ياباني إغتياله وجرحه في ساقه وإمتزج دم الياباني مع دم ماك آرثر نتيجة الصدام - قال ماك آرثر « إنني سعيد بأن دمي إختلط بالدم الياباني » .

٩ - يؤمن بالحرية الاقتصادية ، ولكن لايؤمن بفصل العامل من مؤسسته فالوظيفة مدى الحياة .

١٠ - يأخذ وقتا طويلا في إتخاذ القرار .. حتى يشارك ويقتنع الجميع ويحسب كل الأبعاد ولكن إذا وافق على القرار .. فإنه ينفذ المشروع حسب الجدول الزمني بعكس دول كثيرة تأخذ القرار سريعا ولكن التنفيذ يتعثر للمصاعب الكثيرة التي يواجهها .

١١ - يعمل على الا يكون في مخازنه إحتياطيات كثيرة من قطع الغيار أو السلع - لأنه يعتبرها رأسمالا راكدا - بل يعمل بجدول زمني لاحضار مستلزمات الانتاج في الموعد المحدد لاستخدامها مؤمنا بمبدأ كل في وقته المناسب .

١٢ - يربي الانتماء للوطن في اطفاله .

١٣ - عرف وآمن بالقيم الاخلاقية .

١٤ - تحت الالحاح الأمريكي ينشيء قوات مسلحة صغيرة في كل عام بعد أن قال عنه الجنرال ماك آرثر القائد العام الأمريكي في اليابان .. في عام ١٩٤٥ - « لقد سرحت جميع قواته المسلحة وعددها خمسة ملايين .. إنها إنمحت تماما من الوجود » .

١٥ - حينما يجد شركة تتعثر فنجد الحكومة لاتعلم إفلاس الشركة بل تطلب من البنوك الممولة لهذه الشركة ان تبحث حالتها وتقدم لها العون المالي والاداري وقد يعين البنك مجلس إدارة جديد بإشراف البنوك وتقدم الحكومة العون لهذه الشركة !!

١٦ - قال رئيس وزرائه ناكاسوني .. عندما رؤى بيع شركة من شركات القطاع العام .. « إن الحكومة هي وكيلة عن الشعب في إدارتها لمؤسسات القطاع العام » .

١٧ - يرى أن التعليم اساس النجاح وأن الحكومة تعاون بأموالها في التدريب لافراد الشركات بأموالها حيث أن نجاح المتدربين هو نجاح للاستثمار في الانسان فالأموال التي تنفق على التدريب ستعود بنجاح على المؤسسات وبالتالي نجاح وتقدم اليابان .

١٨ - يرى أن التصدير أساس لنجاح وتقدم البلاد .

١٩ - يرى أن انتماء الشباب لمؤسساته لايكفي بل يلزمه أن يكون العمل بشعار « الانتماء والولاء معا » .

٢٠ - شرقي .. أصبحت تجربته في التقدم موضع دراسة بل تعليم للدول الغربية .

٢١ - لم يهتم بالسياسة الخارجية ولا بالشئون العسكرية بقدر ما إهتم بالمعاونة الخارجية لشعوب العالم فكسبها في صفه - كما إحتل المركز الأول في التجارة الخارجية العالمية .

٢٢ - قلد نظريات إدارة الأعمال الغربية التي تقول أن الأجر البسيط للعامل يحقق نجاح المشروع .. ولكن في اليابان اصبح أجر العامل أعلى من أجر العامل الأمريكي ..

٢٣ - نظر لادارة الأعمال في بلاده على أساس قطاع عام وقطاع خاص والقطاع الثالث ولذلك حدد طريقه في تحقيق رخاء اليابان على أساس .

٢٤ - قام بتحسين وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في الانتاج فاصبح الشعب رقم واحد في العالم ..

٢٥ - جعل الأمريكيين ينظرون إليه على أنه القوة الاولى في العالم من الناحية الاقتصادية فقد زاد حجم الصادرات اليابانية للولايات المتحدة الامريكية على حجم وارداتها منها بمبلغ ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ وحده .. غير العقارات الكثيرة والشركات الامريكية التي تم لليابانيين شراؤها .. فأصبح الأمريكيون يقولون « اليابان تشتري أمريكا » بل أكثر من ذلك أنهم يقولون أن الاتحاد السوفيتي كان القوة التي تقف امام الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بعد الوفاق والاتفاق بين أمريكا والاتحاد السوفيتي أصبحت اليابان القوة التي تقف عملاقة ضد الاتحاد السوفيتي . إن الكثير من عوامل التقدم في اليابان والتي تناولها المؤلف بالتفصيل موجودة هنا في مصر .

إسلام عفيفي

□□ د . أحمد عبد الله (محرر) الجيش والديمقراطية في مصر - الطبعة الاولى - القاهرة : دار سينا للنشر - ١٩٩٠ □□

لعل أزمة الخليج الاخيرة وما تمخضت عنها من نتائج مازلنا نعاني منها ، تدفعنا الى مناقشة دور الانظمة العسكرية الحاكمة وحدود هذا الدور ومدى علاقته بالديمقراطية أولا : ديمقراطية انظمة الحكم العربية خاصة وأن معظم دول العالم العربي تحكمها انظمة عسكرية منذ اعلان استقلالها سواء إثر ثورات وطنية أو انقلابات عسكرية .

وفي هذا الصدد يأتي كتاب د . احمد عبدالله « الجيش والديمقراطية في مصر » كنموذج أو دراسة حالة لاحد هذه الانظمة

العربية . والكتاب عبارة عن مجموعة دراسات متفرقة لمجموعة من الباحثين بالاضافة الى ملف توثيقى قام بجمعه وتحريره د . أحمد عبدالله .

أما الدراسات التى يشملها الكتاب حسب ترتيب العرض فهى دراسة للمحرر بعنوان « القوات المسلحة وتطور الديمقراطية فى مصر » ، ثم دراسة د . مجدى حماده « المؤسسة العسكرية والنظام السياسى فى مصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ » . والدراسة الثالثة د . جهاد عودة « عن المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية فى فترة الرئيس مبارك ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ . وأخيرا تقدير بقلم د . روبرت سبرنجبورج بعنوان « الرئيس والمشير ـ العلاقات المدنية العسكرية فى مصر اليوم » . هذا بالاضافة الى ملحق توثيقى اتخذ له عنوان « مجادلات صحفية حول القوات المسلحة المصرية » ، عبارة عن أربعين مقالا تعكس رؤية الكتاب والمفكرين وبعض المتخصصين من العسكريين حول المؤسسة العسكرية سبق نشرها فى الصحف المصرية والعربية فى الفترة ما بين أعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ .

ففى الدراسة بقلم المحرر يرجع علاقة المؤسسة العسكرية بالحكم فى مصر الى مينا ـ نارمر ـ أى منذ خمسة آلاف سنة عندما وحد مصر العليا ومصر السفلى . ومنذ ذلك التاريخ لعبت القوات المسلحة عبر تاريخ مصر دورا مهما للحفاظ على هذه الوحدة . ثم تخلى الجيش عن هذا الدور قسرا بعد الاحتلال الانجليزى لمصر ١٨٨٢ . وحل محله جيش هزيل . ولم يؤد استقلال مصر اسميا ١٩٢٢ الى تغيير او تطور فى ادائه لدوره ، ولم يتسن للجيش ان يعيد تنظيم صفوفه ويسترد مكانته إلا بعد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ١٩٣٦ . وقد ادى تفاقم الأوضاع السياسية فى مصر الى ان تتقدم صغار الضباط لتولى مقاليد الأمور بتولى السلطة عام ١٩٥٢ .

والدراسة التالية د . مجدى حماد .. فقد ركز فيها على المتغيرات الاساسية التى أثرت على دور المؤسسة العسكرية ثم اضاف دور نظام ثورة يوليو فى تطهير القوات المسلحة من القيادات القديمة ، وانتقل بعد ذلك الى دور العناصر العسكرية فى الحياة السياسية وتغلغلهم فى بعض الأجهزة المدنية .

ولعل الملاحظة التى أوردها الباحث فيما يتعلق بنوعية الضباط المختارين لمناصب السلطة العليا هى الجديرة بالوقوف امامها ودلالته هذه الملاحظة انهم كانوا من المدربين فى أجهزة المخابرات او المتخرجين فيها مما انعكس على اسلوبهم فى الحكم حيث اعتمدوا على السرية والانغلاق وليس الانفتاح المباشر والحقيقى على الجماهير .

وتأتى دراسة د . جهاد عودة لتكمل الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ . وجوهر العلاقة كما يراه الباحث بين المؤسسة العسكرية والسياسية الخارجية يأتى من كون الأولى هى المحتكر الأول للعنف العسكرى ومن ثم فهى تنغمس فى صنع السياسة الخارجية باعتبارها نخبة قرار وجماعة مصالح استراتيجية .

وكان يجب ان تستمر الدراسة فى توضيح ذلك الا أنها استغرقت فى تقديم الشروح والايضاحات المنهجية دون ان يخلص لنتيجة ، وخير ما يوضح لنا ذلك الفقرة التالية : « المقولة الاساسية لهذا البحث ضرورة دراسة الفاعل فى إطار صنع السياسة الخارجية باعتباره مؤديا لأكثر من دور من ناحية ومتمتعا بمصادر قوة من ناحية أخرى ، وتطبيق هذا البحث على الحالة المصرية ما هو الا تطبيق أولى يقصد منه اثبات جدية هذا المنظور من الناحيتين الامبريقية والمفهومية » .

أما التقرير الأخير بقلم روبرت سبرنجبورج بعنوان « الرئيس والمشير » ويرى فيه ان عصر مبارك سمح بظهور عبدالحكيم عامر آخر فى شخص عبدالحليم أبو غزالة . واستمر فى ذكر عناصر التشابه والاختلاف بينهما ، ويستنتج فى النهاية أن هناك ما يشبه الصراع الخفى بين الرجلين بل إن أبو غزالة اكتسب شعبية باعتباره رجل الأزمات الصعبة ويظهر كمنقذ ، كما انه سعيد الطالع فعند حضوره مباراة يفوز الفريق المصرى ! ولا ارى ضرورة للاسترسال فى عرض هذه الدراسة غير المؤصلة منهجيا وتعتمد على الملاحظات غير الموضوعية . واذا كان لها إيجابية فهى تنحصر فى انها توضح كيف ينظر عقل غربى لا يبذل أقل جهد نحو قراءة ماضينا أو حاضرنا باسلوب منصف ، بل إن ملاحظاته تدين الرجل باكثر مما تزكيه .

إن الكاتب بهذا الاسلوب يحاول ان يلقى بظلال من الشك على إحدى القيادات الوطنية وكان يجب على المحرر خاصة وأن هذه الدراسة نشرت عام ١٩٨٧ وصدر الكتاب عام ١٩٩٠ ان يشير التطورات بعد ذلك والتى تثبت صحة أو عدم صحة ما جاء فى التقرير السابق ، خاصة بعد تولى صبرى أبو طالب منصب وزير الدفاع خلفا لابو غزالة .

بل إن الكتاب اعتمد على نشر الدراسات كما هى . ومن الواضح انه جمع كل ما جاء فيه كلمة « عسكرى » أو « جيش » دون دلالة .

أما الملف التوثيقى فتم ترتيبه زمنيا وكان يجب ان يقسم الى محاور وكل منها يتعلق بموضوع معين كالانفاق العسكرى أو الامتيازات العسكرية أو الخطط العسكرية ودواعى الأمن ، ولا ننكر ان المحرر تناول التعليق على هذه الكتابات فى الصفحات من ١٥ ـ ٢٨ الا أن هذا غير كاف .

وبهذا يتضح لنا من العرض ان محتوى الكتاب يتناقض مع عنوانه والهدف الاساسى منه . بل وأخشى ما اخشاه ان يقصد الكاتب ان مجرد السماح له ولزملائه بتناول المؤسسة العسكرية هو جوهر الديمقراطية فحسب . وهذا ما نفهمه مما اشار اليه فى المقدمة بقوله : « الجديد فى الأمر اليوم أن يتخذ شكل الحوار الديمقراطى المفتوح وتلك ولاشك علامة من علامات النضج السياسى والعام فى مصر لابد من تثبيتها وتطويرها حتى نتجاوز منهج التعامل مع شكلات حياتنا بطريقة الكبت والانفجار » .

وقد تجاوزت دراسات الكتاب الاشارة الى علاقة العسكريين بالمؤسسة الاعلامية ووسائل تشكيل الراى العام ولهذه العلاقة طابع مزدوج . فمن جانب من خلال تقلدهم للمناصب القيادية بها وآخر يتعلق بزاوية حجب بعض المعلومات الخاصة بالشئون العسكرية ودفع أخرى دون هدف واضح .. وهو ما يرتبط بصفة مباشرة بالممارسة الديمقراطية التى كان يجب أن يناقشها الكتاب .

أمال سعد المتولى

١٠٧٩

□□ جمال الدين حسين - حرب تحرير الكويت ، حرب تدمير العراق ، مكتبة مدبولي الصغير ١٩٩١ □□

يقوم الكتاب بمعالجة أحدث المحن العربية ويقترب منها ويعرض جانبا من قصة صراع عربي عربي . وفي البداية عالج المؤلف بشيء من التفصيل جذور النزاع العراقي الكويتي ويبدأ من عام ١٧١٦ عندما انشئت مدينة الكويت ويرجع اصول سكان الكويت في غالبيتهم الى العرب العدنانيين التي كانت قبائلهم تسكن شرق وشمال الجزيرة العربية . وقد كانت قبيلة بني خالد وهم من العرب العدنانيين اول من تولى تأسيس وحكم الكويت خلال الفترة من ١٧١٦ حتى عام ١٧٥٢ . وقد خلف آل الصباح ، بني خالد في حكم الكويت منذ عام ١٧٥٢ وقد تحققت هذه الامارة التي خضعت لسلطان مؤسسيها بنو خالد بدرجة من الازدهار والتقدم بفضل التجارة والثراء الذي خلفته وظهرت آثاره على سكانها ، وقد أدى هذا الثراء الى مشاحنات ، ثم الى صراع بين بني كعب وشيخ الكويت وكان من بني خالد ، الا أن المؤرخين والرواة لم يحددوا من هو .

وقد كان من نتائج المشاحنات والصراع ان تصل عتوب آل خليفة . وكبيرهم خليفة بن محمد آنذاك ان يرحلوا من الكويت الى السواحل الغنية باللؤلؤ في قطر . وحول جزر آداك « والتي عرفت فيما بعد بالبحرين » وخلال تلك الفترة كانت الكويت تابعة للسيادة العثمانية من الناحية الاسمية لا الفعلية . ومنذ ان فتح العثمانيون العراق عام ١٥٣٤ وتقدموا جنوبا في شرق الجزيرة حتى الاحساء التي احتلوها عام ١٥٥٥ .

واستمر وضع الكويت على هذا النحو حتى أواخر القرن التاسع عشر وعندما اشتد ضغط السلطات العثمانية في البصرة على حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح استنجد ببريطانيا التي وقعت معه في ١٨٥٩/١/٢٣ اتفاقية سرية تعهد الشيخ مبارك بمقتضاها الا يتنازل هو وخلفاؤه عن أي جزء من اراضية او بيع او ايجاره او رهنه لأية دولة اجنبية دون أن يحصل على موافقة بريطانيا والتي تعهدت في المقابل أن تبذل له كل عون في مواجهة ضغوط الباب العالي .

وقد ارادت بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى رسم خطوط واضحة للحدود بين الأقطار الثلاثة : العراق ، الكويت ونجد ، على أن تأتي هذه الحدود السياسية على غرار ما عرف في اوروبا ، أي تكون واضحة المعالم . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين الكويت والعراق وقد اعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخلي الكويت للعراق عن جزيرتي « دربة » و « بوبيان » وهو الممر المائي المؤدي الى خور الزبير - دون مقابل - لتتحقق للعراق السيطرة الكاملة على هذا الممر وميناء « ام قصر » . وقد رفضت الكويت التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو ما لم يبد العراق استعدادا للموافقة عليه .

وقد عارض عبد الكريم قاسم استقلال الكويت الذي اعلن في ١٩٦١/٦/١٩ واعلن ان العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ منه وقد قام بحشد قواته على الحدود الجنوبية مع الكويت التي شعرت بتهديد امنها وبالتالي اسرعت بطلب حماية القوات البريطانية تنفيذا لأحكام وثيقة الاستقلال وما تضمنته .

وفي جامعة الدول العربية . امكن في يوليو ١٩٦١ التوصل الى أسس تفاهم بين كل من الكويت والعراق من خمس نقاط منها التزام العراق بعدم استخدام القوة بضم الكويت للعراق والتزام الكويت بسحب القوات البريطانية من اراضيها . وتمضي الايام بعد ذلك حتى انتهاء الحرب بين العراق وايران حيث قام وفد كويتي بزيارة العراق بهدف رسم وتخطيط الحدود بين البلدين . وقد التقى الوفد خلال الزيارة بالرئيس العراقي صدام حسين . وخلال اللقاء اثار رئيس الوفد الكويتي مسألة رسم الحدود وتحديدها على الأرض . ورد عليه الرئيس العراقي : اذا كنتم تريدون تحديد حدود الكويت فتعالوا خذوا بغداد في اطار حدود الكويت

وفي اغسطس ١٩٨٨ كشف العراق عن ان قدرته في التصنيع العسكري قد طعمت شوطا كبيرا وكان هذا اشد ما يقلق اسرائيل بطبيعة الحال . ولهذا راح قادة اسرائيل بمجرد أن تم وقف اطلاق النار يتوعدون العراق ويهددونه بشن هجمات اجهاضية ضد ما يزعمون أنه منشآت لانتاج الاسلحة الكيماوية او محاولات اعادة بناء المفاعل النووي الذي سبق لاسرائيل تدميره .

وقد عارض عبد الكريم قاسم استقلال الكويت الذي اعلن في ١٩٦١/٦/١٩ واعلن ان العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ منه وقد قام بحشد قواته على الحدود الجنوبية مع الكويت التي شعرت بتهديد امنها وبالتالي اسرعت بطلب حماية القوات البريطانية تنفيذا لأحكام وثيقة الاستقلال وما تضمنته .

وفي جامعة الدول العربية . امكن في يوليو ١٩٦١ التوصل الى اسس تفاهم بين كل من الكويت والعراق من خمس نقاط منها التزام العراق بعدم استخدام القوة بضم الكويت للعراق والتزام الكويت بسحب القوات البريطانية من اراضيها . وتمضي الأيام بعد ذلك حتى انتهاء الحرب بين العراق وايران حيث قام وفد كويتي بزيارة العراق بهدف رسم وتخطيط الحدود بين البلدين . وقد التقى الوفد خلال الزيارة بالرئيس العراقي صدام حسين . وخلال اللقاء اثار رئيس الوفد الكويتي مسألة رسم الحدود وتحديدها على الأرض . ورد عليه الرئيس العراقي : اذا كنتم تريدون تحديد حدود الكويت فتعالوا خذوا بغداد في أطار حدود الكويت .

وفي اغسطس ١٩٨٨ كشف العراق عن ان قدرته في التصنيع العسكري قد قطعت شوطا كبيرا وكان هذا اشد ما يقلق اسرائيل بطبيعة الحال . ولهذا راح قادة اسرائيل بمجرد ان تم وقف اطلاق النار يتوعدون العراق ويهددونه بشن هجمات اجهاضية ضد ما يزعمون انه منشآت لانتاج الاسلحة الكيماوية او محاولات اعادة بناء المفاعل النووي الذي سبق لاسرائيل تدميره .

ويضاف لذلك الأخطاء في حسابات صدام حسين الذي عاند نفسه وعاند مستقبل بلاده ، بل ومستقبل الأمة العربية كلها حيث كان يتصور ان عقدة فيتنام - مثلا سوف تدفع الشعب الامريكي للضغط على الرئيس جورج بوش .

وكان يتصور صدام حسين ايضا ان جريمة غزوة للكويت سوف تتوارى عندما تدخل اسرائيل الى جانب امريكا في المواجهة في منطقة الخليج ، وان القضية ستكون عندئذ هي الحرب بين الجماهير العربية وبين امريكا واسرائيل .. ولكن الولايات المتحدة كانت متحسبة تماما لكل ما يفكر فيه صدام حسين . ولذا مارست أمريكا ضغوطا كبيرة على اسرائيل لكي تبعدها عن مسرح احداث الأزمة رغم اطلاق بعض الصواريخ العراقية على بعض المدن الاسرائيلية .

وكانت امريكا تستغل الأزمة في تحقيق هدفين متلازمين هما : تحرير الكويت واستعادة الحكومة الشرعية ، وفي نفس الوقت تدمير القدرات العسكرية والاستراتيجية للعراق .

وتدور آلات الحرب بشكل مخيف لم تشهد المنطقة له مثيلا . وبدأ السيناريو العملي لعاصفة الصحراء في ١٩٩١/١/١٧ وكانت ميدانا رهيبا وعرضا لأخر ما توصل اليه العقل البشري في الصناعات الحربية بمختلف انواعها . وبدأت بالضربات الجوية المتلاحقة على مدى ٣٧ يوما وقامت بواحد وتسعين الف طلعة جوية وكان وقودها

٢٥٠ الف طن من القنابل والمتفجرات وأيضا الصواريخ على القوات العراقية والمنشآت والأهداف الحيوية والاستراتيجية داخل العراق . وفى ١٩٩١/٢/٢٣ بدأت الحرب البرية للقوات المتحالفة . وتوقفت فى نهاية الشهر نفسه وبدأت الحكومة الكويتية تمارس شرعيتها .

ولقد اثمرت الكارثة ثمارا مرة : الانقسام العربى وأيضا تخريب الكويت واشعال آبار البترول بالكويت قبل انسحاب قوات العراق منها .

وكان من ثمارها ايضا انغماس العراق فى حرب اهلية خاصة فى الجنوب وفى الشمال .. وحرمان العراق من القدرات العسكرية والاستراتيجية مع الحفاظ - فى نفس الوقت ، على قدرات اسرائيل التى استطاعت أن تجنى الكثير من جراء تصرفات صدام حسين غير الحكيمة ..

عثمان الجوهرى

□□ سعيد حمدان - سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٩١ □□

تتناول هذه الدراسة « سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية من عام ٤٨ وحتى ١٩٥٦م » وقد غطت فترة البحث موقف مصر بل خلال النظام الملكى من ٤٨ - ١٩٥٢ ثم نظام ثورة يوليو الجمهورى من عام ٥٢ - ١٩٥٦ وكانت هذه الفترة حافلة بالاحداث والتطورات والتغيرات .

وعن هذه الفترة بالذات فعام ١٩٤٨ يعتبر عام نكبة فلسطين ومصر قد شاركت فى حرب عام ٤٨ وهذا العام يمثل معلما هاما فى تاريخ فلسطين - حيث تمكن الصهاينة من إقامة دولتهم على جزء من أرضها مما ترتب عليه تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطينى وطرده من أهله . أما عام ١٩٥٦ فيمثل قمة النشاط والعطاء المصرى للقضية والذى تزايد تدريجيا مع تأزم القضية حتى أنتهى بالعدوان الثلاثى على مصر واحتلال قطاع غزه الفلسطينى مما ترتب على هذا العدوان من نتائج منها : تجميد للقضية الفلسطينية جزئيا لفترة « ١١ عاما »

وقد استعان الباحث فى دراسته بالكثير من المراجع العربية والانجليزية بما فيها التراجم والسير الشخصية والصحف والدوريات والوثائق وخصوصا البريطانية لاهميتها ودلالتها كون بريطانيا فى فترة البحث كانت قد أنتهت انتدابها لتوها على فلسطين وتحاول ان تلعب دورا فى مسار القضية المصرية .

وقسم الحاث الرسالة الى : تمهيد ومقدمة وسبعة فصول .

وتحدث الباحث فى المقدمة عن اسباب اختياره لهذا الموضوع بالذات . من هذه الأسباب انه اى الباحث فلسطينى عايش هذه الفترة . وان هذه القضية (فلسطين) تمثل جوهر اهتمامات الأمة العربية والاسلامية وان احداثها مازالت تترى على الساحة الفلسطينية والعربية وان هذه القضية حظيت بالأهمية دوليا اذ لم تلق قضية فى العالم أهميتها من المجتمع الدولى اكثر مما لقيته قضية فلسطين اذ تبوأت الصدارة فى القضايا المعروضة على هيئة الأمم المتحدة فيما سبق وحتى اليوم . ان مصر هى اكثر من قدم لهذه القضية عن غيرها من الدول الاخرى بل ومازالت حتى الآن .

وعالج الباحث فى الفصل الاول موقف مصر من القضية الفلسطينية محليا « الموقف الرسمى » والشعبى » وعربيا « موقف مصر فى مجلس الجامعة العربية ومؤسساتها » ودوليا « موقف مصر فى هيئة الأمم المتحدة ولجانها » وأيضا فى مجلس الأمن أثناء فترة عضويتها .

وتناول الفصل الثانى دور مصر فى حرب عام ١٩٤٨ السياسى والعسكرى « النظامى وغير النظامى »أى دخول قوات المتطوعين أرض المعركة فى فلسطين ثم دخول الجيش النظامى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وموقف الاحزاب والهيئات الشعبية من مجريات هذه الحرب .

وأوضح الفصل الثالث موقف مصر فى الفترة من ٤٨ - ١٩٥٠ من عدد من القضايا وهى مشروع الكونت برنادوت ، وحكومة عموم فلسطين ، وضم الضفة الغربية الى الاردن ، وهدنة رودس .

ودار الفصل الرابع حول موقف مصر من القضية الفلسطينية من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ وبعض القضايا التى استمر أثرها منذ عام ١٩٤٨ مثل قضية تدويل القدس ، ولجنة التوفيق الدولية ومؤتمراتها ومشاريعها والبيان الثلاثى « مايو ١٩٥٠ » واوضاع قطاع غزة تحت الادارة المصرية والمشاريع التى طرحت لتقرير مصير القطاع .

وفى الفصل الخامس تناول الباحث موقف مصر تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومشاريع توطينهم بادئا بهجرتهم من وطنهم ثم ما قدمته مصر للاجئين إليها من خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية ، وما قدمته للاجئى اللد والرملة على وجه الخصوص منتهيا بموقف الادارة المصرية من لاجئى القطاع ومشاريع توطينهم .

تحدث الفصل السادس عن موقف مصر من قطاع غزة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ عهد ثورة يوليو مناقشا فيه الادارة المصرية لقطاع غزة والحلول السياسية المقترحة للقطاع ، والغارات والاعتداءات الاسرائيلية على القطاع وموقف مصر منها وما كان من الرد على هذه الغارات بحرب الفدائيين والنتائج التى ترتبت عليها .

اما الفصل السابع والأخير فقد عالج فيه الباحث موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٥٢ - ١٩٥٦ وخاصة فيما يتعلق بموقف ثورة يوليو وقائدها عبدالناصر من القضية ، ثم مشكلة المرور فى الممرات المائية (قناة السويس وخليج العقبة) والتى تعتبر أحدى المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين ، ثم مشاريع الحلول السلمية التى طرحت لحل القضية والرد المصرى عليها . وأنهى الفصل بحرب السويس ونتائجها على القضية الفلسطينية .

وفى الخاتمة أوجز الباحث ما توصل إليه من نتائج لهذه الدراسة منها : - ان موقف الرأى العام المصرى وحتى الرسمى كان موقفا مؤيدا للقضية الفلسطينية اذا عبر عن رفضه القاطع لأى شكل من اشكال التقسيم أو اقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم واعلن عن استعداده للحيلولة دون تحقيق الهدف الصهيونى ولو ادى ذلك الى استعمال القوة .

- ادراك ثورة يوليو المصرية ان قضية فلسطين هى جوهر الصراع فى المنطقة وهى جوهر قضية التحرير العربى .
- المحافظة على عروبة قطاع غزة وتفشيل خطة تدويله وبقائه وديعه فى يد مصر دون التفكير فى ضمه او الحاقه
- حب الفلسطينيين لزعيم ثورة يوليو جمال عبدالناصر وثقة الزعيم العربى فى الفلسطينيين لدورهم فى معارك الاحتلال الاسرائيلى لغزة .
- تجميد القضية الفلسطينية جزئيا واتاحة مقدار من السلام والهدوء على طول الحدود مع قطاع غزه لمرابطة قوات الطوارىء الدولية على الحدود بين مصر واسرائيل . قضية فلسطين من القضايا التى أولتها مصر اهتماما خاصا لفترة طويلة

عبد العزيز أحمد عبد العزيز

□ □ محمد خالد الأزعر ، المقاومة الفلسطينيــة بين غــزو لبنــان والانتفاضة مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١ □ □

هذا الكتاب يميط اللثام عن صفحة وضاءة من صفحات الكفاح الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ويعالج فترة من ابرز الفترات دلالة على الصمود الفلسطيني والارادة الفولاذية لابناء الشعب الفلسطيني ، هذه الفترة تبدأ منذ ان اقدمت اسرائيل على غزو لبنان عام ١٩٨٢ رغبة منها في محاصرة المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة من خلال تدمير منظمة التحرير في سبيل إكمال المشروع التوسعي الاسرائيلي هذه الفترة حفلت بمزيج من التفاعلات التى تبرهن على ان شرارة المقاومة الفلسطينية لم تنطفىء وان جذوتها لم تخب حيث تنتهى الفترة التى يعالجها الكتاب باشتعال الغضب الفلسطيني المتمثل في الانتفاضة العملاقة التى توجت الكفاح الفلسطيني وجسدت الحضور النضالي للشعب الفلسطيني على ارض الوطن باعتباره النقيض الموضوعي للمشروع الاستيطاني الاسرائيلي ، حيث يلفت الكتاب النظر الى ان الانتفاضة تمثل حركة احياءكمي وكيفي للمقاومة بشكل غير مسبوق .

يقع هذا الكتاب - صغير الحجم عظيم القيمة - في اربعة فصول فضلاً عن مقدمة ضمنها الكاتب حرصه على وضع الفترة محل الدراسة في السياق التاريخي العام لحركة المقاومة الفلسطينية التى مرت بمراحل متعددة لكل منها طابعها المميز ومذاقها الخاص ، كما ضمنها كذلك تحذير الكاتب من فعل المسار العام للمقاومة الفلسطينية وتجميمها في مرحلة زمنية محددة او حصرها في حيز مكاني محدود حيث ان هذه المرحلة لاتعدوان تكون حلقة في سلسلة حلقات المواجهة بين الشعب والمحتل دونما اخلال بما يحيط مسار القضية الفلسطينية من متغيرات على المستوى الشامل للصراع برمته .

الفصل الأول يتناول فيه الكاتب البيئة الداخلية للمقاومة الفلسطينية وما تمثله من تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية .. كان لها اكبر الأثر في تحديد قدرات المقاومة والعقبات التى تواجهها وسبل مواجهتها ..

فعلى المستوى الاجتماعي شهدت الاراضى المحتلة سعي اسرائيل الدؤوب الى محو هوية الانسان الفلسطيني التى تخلق عنده الحافز للمقاومة ، فعمدت الى التزييف العلني لكل ماينتمى الى الذات الفلسطينية العربية ،كذلك سعت الى تفتيت الاطار القيمى في المجتمع الفلسطيني من خلال اغراءات مادية حاصرت بها الشباب الفلسطيني ، ووضع قيود قاسية ضد المحتوى الثقافي التعليمي والمؤسسات المختلفة فضلا عن تضييق هامش الحركة الممنوح للمواطنين ..

ويرى الكاتب ان اخطر ما يواجه المقاومة الفلسطينية في المرحلة القادمة هي الابعاد المختلفة للاستراتيجية السكانية الاسرائيلية حيث يرى ان اسرائيل تسعى الى بناء نموذج سكاني قوامه عمليات الابعاد والتهجير للفلسطينيين وتشجيع التكاثر في المجتمع الاسرائيلي مما ادى الى نجاحها في تحجيم النمو السكاني الفلسطيني ويتوقع الكاتب مزيداً من الضغوط التى ستمارسها اسرائيل على أبناء الشعب الفلسطيني خاصة في ظل تهجير اليهود والسوفييت الى فلسطين مما سيكون له اثره في البعد السكاني في الصراع ..

وعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهورا كبيرا تحت الاحتلال ليس فقط لانه اقتصاد منطقة نامية وانما لكونه اقتصاد خضع لسياسة احتلال استيطاني شرسة هدفت الى تدمير بنتيه الاقتصادية وإفقادها أية خصوصية او هياكل متميزة يمكن ان تعد تعبيراً عن هوية اقتصادية مستقلة ، فحرصت اسرائيل على ابقاء اقتصاديات الارض المحتلة تحت إسار التبعية للاقتصاد الاسرائيلي لاضعاف روح المقاومة لدى الفلسطينيين .

وعلى صعيد التطورات السياسية ادارت اسرائيل معركة سياسية كبرى في الارض المحتلة للبحث عن بديل لمنظمة التحرير من اجل تنفيذ مخطط الحكم الذاتي الادارى بمفهومه الاسرائيلي ، وراهنت على ترويج هذه السياسة من خلال اطلاق مقولات سياسية من قبيل « الاحتلال المستنير » و « الاحتلال الليبرالي » والايهام بحسن النية بيدأن هذه السياسة الرامية الى تطبيق الادارة المدنية في الضفة وقطاع غزة فشلت فشلاً ذريعا امام رفض كل القيادات الفلسطينية المحلية بقبول هذا المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي عام ١٩٨١ ، كما عمدت اسرائيل الى مهاجمة رموز المنظمة في الارض المحتلة واستهدفت بشكل اساسى المجالس البلدية والجامعات وتزامن هذا مع الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ لاكمال الحلقة الجهنمية التى استهدفت تدمير المنظمة في الخارج ، وعلى الرغم من الجدل والنقاش الواسع الذى فجره خروج القوات الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ وتشتت الجسد العسكرى الفلسطيني في البلاد العربية حول كيفية تطوير اليات المقاومة في الاراضى المحتلة وحول كيفية ايجاد قيادة موحدة للعمل النضالي في الداخل يمكنها من صهر مختلف القوى السياسية الفاعلة في بوتقه النضال الفلسطيني وتفعيلها كما وكيفا من خلال تجميع الخبرة المختزنة لدى هذه القوى ، على الرغم من هذا فإن الفترة التى تلت خروج القوات الفلسطينية من لبنان (١٩٨٢ : ١٩٨٧) شهدت عدداً من الانتفاضات الشعبية التى جاءت كرد فعل لممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان الارض المحتلة خاصة في ضوء تفاقم الحالة الاقتصادية السيئة .

الفصل الثاني يتناول فيه الكاتب اشكال المقاومة الفلسطينية المختلفة ، ويضع لها تصنيفا ثنائيا لها مابين مدنية ومسلحة .

المقاومة المدنية : بدأ هذا النوع من المقاومة عقب الغزو الاسرائيلي للبنان مباشرة وتتراوح انماط المقاومة المدنية مابين الاحتجاج والاستنكار وهو الحد الأدنى من ردود الفعل الجماهيرية وبين رشق الحجارة والتظاهر والاضراب وهو ما مثل قفزة كبرى في انماط المقاومة المدنية بعد ما احدثته الانتفاضة الكبرى (ديسمبر ١٩٨٧) من تحول كبير في مسار المقاومة المدنية في الارض المحتلة ويعرف الكاتب الانتفاضة الشعبية بانها « مظهر للمقاومة يتسم بشموله في المكان والمشاركة الجماهيرية وامتداده في الزمان ، ويتضمن استخدام انماط المقاومة المدنية العنيفة واللا عنيفة وأنماط المقاومة العسكرية العنيفة او يجمع بينهما معا » كما تتضمن المقاومة المدنية ايضا المظاهرات والمسيرات الطلابية والبيانات التى وجهت الى الرأى العام العالمي والرسائل التى بعثت بها قيادات الانتفاضة الى الامين العام للأمم المتحدة باعتبارها مكملة للمقاومة داخل الاراضى المحتلة .

المقاومة المسلحة : تطورت المقاومة المسلحة الفلسطينية تطورا نوعيا وكميا وتم تصعيد الكفاح المسلح في الداخل تحت ضغط اكتمال « الدائرة الجهنمية » التى فرضتها اسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والتى تمثلت في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية الاستفزازية التى ادت الى بروز « العمل الفدائي العضوى » وصعود العمليات المسلحة بشكل مستمر بدا وكأنه يدور في فلك سياسة شاملة ، ونبه الكاتب الى التطورات النوعية التى حدثت في النشاط الفدائي حيث ارتفع معدل استخدام القنابل الحارقة وانخفض استخدام الاسلحة النارية واتسع النطاق الجغرافي للمقاومة واتسعت الاهداف التى توجهت اليها عمليات المقاومة لتشمل رموز الاحتلال مما أربك العدو .

الفصل الثالث : يخصصه الكاتب لبيان الابعاد المختلفة للانتفاضة الكبرى التى اشتعلت في الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ باعتبارها الحلقة

الأكثر توهجا واستمرارا وشمولية فى الزمان والمكان من حلقات النضال الفلسطينى

فعلى الرغم من التقسيم الاعلامى ـ المتعمد ـ الذى اتبعته سلطات الاحتلال على وقائع الانتفاضة فانها كانت مواجهة بكل مافى الكلمة من معانى بين شعب فلسطينى بكافة شرائحه العمرية وسلطات الاحتلال بكل رموزه وقوته .

وقد قام البناء التنظيمى للانتفاضة على شبكة واسعة من اللجان الشعبية التى ادارت العمل اليومى وفقا للمهام التى حددتها قيادة الانتفاضة اعتماداً على الآليات المناسبة والمتوافرة ـ على الرغم من محدوديتها ـ لدى المواطنين ـ ، وبمرور الوقت استكمل البناء التنظيمى للانتفاضة ملامحه الاساسية بالشكل الذى يجعلها بمثابة نواة للادارة الفلسطينية البديلة لسلطة الاحتلال .

ومن حيث حدود تأثير الانتفاضة على الجانب الاسرائيلى فبالاضافة الى انها زلزلت الأرض من تحت اقدام النظام الاسرائيلى وزعاماته ، فانها ـ اى الانتفاضة ـ حركت ماء اسنا فى اسرائيل واحدثت اثارا ضربت بجذورها الى اعماق المشروع التوسعى الاسرائيلى ذاته واماطت اللثام عن النظام الاخلاقى الهش والتآكل القيمى والوجه القبيح لاسرائيل ، وفشل سياسة فرض الأمر الواقع فى الارض المحتلة .

ويخلص الكتاب من مقارنة الانتفاضة الكبرى (١٩٨٧) بباقى الانتفاضات السابقة الى القول بوجود عدة ثوابت ابرزها ثبات الرغبة الفلسطينية فى التحرر والاستقلال ،وامتداد السوابق والكفاحية فى العمق الزمنى والمكانى والبشرى مما ادى الى تراكم خبرة نضالية اعطت لمفهوم النضال الفلسطينى الممتد معنى ومضمونا .

غير ان أهم ما يميز الانتفاضة الكبرى هو مراعاتها لجوهر مواقف الاطراف الدولية وتعاملها معها بما يتيح استثمار الحركة الاعلامية لجذب انظار الرأى العام لمتابعة النضال الفلسطينى اولا بأول وتغلغل الكفاح الفلسطينى الى ساحات كانت حكرا على المفاهيم الاسرائيلية مثل اوروبا والولايات المتحدة بل داخل المجتمع الاسرائيلى نفسه .

الفصل الرابع : وفيه يحسم الكاتب الخلاف بين من يدعون ان الانتفاضة جاءت بشكل عضوى واولئك الذين يرون انها جاءت بفعل تخطيط مسبق ويذهب الى ترجيح الرأى الأخير مؤكداً ان البيت الفلسطينى قد احكم ترتيبه من الداخل ، وتم تقدير فعاليته وامكاناته الحقيقية بفضل الخبرات المتراكمة لدى القائمين بها

ومن ناحية تكييف الطريقة المثلى للمقاومة وهل تكون مدنية او مسلحة ؟ يرى الكاتب ان الانتفاضة سلكت طريق « المقاومة المدنية العنيفة » ولم تلجأ للمقاومة المسلحة طالما من مردودات سلبية حال تصعيدها ، وينادى بمساعدة مجتمع الانتفاضة المدنى حتى يمكنه العمل بمعزل عن سلطات الاحتلال لأطول فترة ممكنة .

وعلى صعيد بيان العناصر الحاكمة لمسار المقاومة يورد الكاتب عدة ملاحظات :

ـ فمن وجهة النظر الفلسطينية فإن القيادة الفلسطينية تعاملت تعاملا ناضجا مع حركة المقاومة الفلسطينية فى تصديها لمعضلة العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، ويحذر الكاتب من المعضلات الجزئية التى قد تواجه القيادات الفلسطينية من جراء طرح خيارات دبلوماسية متعددة مؤكداً ان على الجانب الفلسطينى ان يتعامل معها بحرص وحذر شديدين .

ـ ومن حيث تأثير السياسات الاسرائيلية على المقاومة الفلسطينية ، فإن السياسات القمعية والارهاب السياسى وتحطيم الروح المعنوية للمقاومة ، لم تحل دون وجود ضعف فى المجتمع الاسرائيلى ووجود تفاعلات تعتمل داخله كشفت عنها الانتفاضة ويمكن استغلالها الاستغلال الأمثل من قبل المقاومة الفلسطينية بالضغط عليها واستمالتها ..

ـ ومن ناحية مستوى المساندة العربية للانتفاضة فإنها تاثرت بالمرحلة الانتقالية التى يعيشها النظام العربى ولم يصل حجم المساندة الى المستوى المطلوب وظهرت مظاهر سلبية فى هذا الشأن .

ـ وعلى الصعيد الدولى فإن المرحلة موضع الدراسة برهنت على ان استمرار المقاومة الفلسطينية يمكن ان يشكل احد المداخل الرئيسية للتأثير فى المواقف الدولية ، خاصة فى ظل الانفراج الذى شهدته العلاقات الدولية فى منتصف الثمانينات ، ويدلل الكاتب على صحة مقولته بالقول بان الحوار الامريكى ـ الفلسطينى وتطور المواقف الاوربية تجاه القضية الفلسطينية هى احدى النتائج التى تمخضت عنها الانتفاضة الكبرى .

وفى نهاية الكتاب يورد الكاتب معادلة مكونة من اربعة عناصر توفر المناخ العام والبيئة الملائمة لأن تحقق المقاومة الفلسطينية اهدافها العامة شريطة ، ان تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض تفاعلا ايجابيا وتتكون المعادلة من جوانب اربعة وتتطلب استراتيجية فلسطينية واضحة المعالم من شأنها ان تربك وتشتت الجانب الاسرائيلى بفضل الدعم والمساندة العربية اللا محدودة وتعمل هذه العناصر الثلاثة فى الاطار الدولى المناسب الذى يدعم المطالب الفلسطينية الرامية الى الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته على ارضه ، وحينئذ تحقق المقاومة الفلسطينية كل ماتصبو اليه وستتمخض هذا المقاومة العملاقة عن مولد دولة فلسطينية عربية مستقلة .

محمود حسين جمعة

□□ محمد شوقي عبدالعال ـ الدولة الفلسطينية الاستمرارية والفعالية ـ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ـ اشراف أ . د : عز الدين فوده ـ جامعة القاهرة ـ كليــة الاقتصــاد والــعلــوم السياسية□□

على الرغم من كثرة ماكتب عن فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ، ورغم ماحظيت به هذه القضية من اهتمام على صعيد العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية (عسكرية وتكنولوجية .....الخ) الا ان الباحث نجح فى اضفاء طابع التميز والحداثة على موضوع بحثه وذلك بتركيزه على معالجة ، وتأصيل بعض الجوانب الخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ .

ولم يكن الباحث فى حاجة للحديث عن اهمية تلك القضية الحيوية وضرورة رصدها ومتابعة تطوراتها ، ذلك انه مما لاشك فيه ، ومما لايخفى ان قضية اقامة الدولة الفلسطينية كانت ومازالت تمثل جوهر الصراع العربى الاسرائيلى ومحوره بالرغم مما قد يطرأ على المواقف من تغيرات وتحولات من آن الى آخر . بل يذهب البعض الى انه يمكن تفسير كثير من الظواهر والأحداث بالمنطقة على ضوء هذه القضية وتطوراتها . ولذا لم يتوقف الباحث كثيرا امام هذه النقطة (أهمية الموضوع) . وقام بطرح تساؤلاته حول طبيعة اعلان قيام الدولة الفلسطينية هل هو منشىء للدولة الفلسطينية ام مجرد كاشف عن وجودها ؟ وهل هناك حكومة او كيان فلسطينى يمكنه ان يمارس

وظائف الدولة بفعالية رغم واقع الاحتلال ام لا ؟ وهى تساؤلات ذات اهمية كبيرة تطرأ لما يترتب على اجاباتها من آثار قانونية وسياسية تتعلق بواقع الأرض المحتلة داخليا وخارجيا ،

وقد انطلق الباحث فى معالجته للموضوع من مقولتين أساسيتين سعى الى اختبار مدى صحتهما . المقولة الأولى : ان الدولة الفلسطينية التى تم الاعلان عنها فى نوفمبر ١٩٨٨ انما هى استمرار لشخص دولى أخذ وجوده يتبلور قبل ذلك بفترة طويلة ، وتوافرت له عناصر الدولة من شعب واقليم وحكومة قبل اعلان ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . وان حالت دون تجسيدها فى دولة مستقلة عوامل مختلفة . والمقولة الثانية :ـ هى أنه اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل حكومة او سلطة المنفى بالنسبة للفلسطينيين فان ماخلقته الانتفاضة داخل الأرض المحتلة من قيادات ولجان وطنية يسمح بالقول بان نمطا من السلطة الفعالة قد بدأ يتشكل ويمارس قدرا معقولا من وظائف الحكومة داخل الأرض المحتلة فى ضوء ماتسمح به ظروف الاحتلال .

وعبر بابين أساسيين يسبقهما فصل تمهيدى ، وتعقبهما خاتمة سعى الباحث الى اختبار المقولتين السابقتين . فعرض فى الفصل التمهيدى لمفهوم الدولة فى الفكر السياسى والقانون الدولى . موضحا التطورات التى لحقت بالمفهوم عبر الزمان والمكان وأوجه الاختلاف بين المدارس والاتجاهات فى هذا الصدد مع تفسير ذلك كلما أمكن . واذا كان ذلك الفصل قد اتسم بسرعة العرض ، نجد أن الباب الأول ويضم فصلين أساسيين قد شهد معالجة متعمقة للأسس القانونية التى ينبنى عليها قيام الدولة الفلسطينية ، وهى بالأساس حق تقرير المصير وقرارات الأمم المتحدة ، حيث خصص لكل واحد منهما فصلا مستقلا تميز بتفصيل مفهوم حق تقرير المصير موضحا قيمته وطبيعته القانونية وعلاقته بمفهوم الحكم الذاتى . وعرض كذلك لتطور موقف الأمم المتحدة من حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . وكذا مدى اعتبار ومشروعية المقاومة المسلحة ، كإحدى الوسائل لتحقيق مسعى الشعب الفلسطينى للحصول على حق تقرير المصير .

وفيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة كاساس للدولة الفلسطينية اجتهد الباحث فى رصد القيمة القانونية لقرارات تلك الهيئة الدولية بشقيها (مجلس الأمن ـ الجمعية العامة) ، ثم انتقل الى استعراض قرارات تلك المنظمة المتعلقة بفلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ومواقف الأطراف منها . وبعد أن يتأكد الباحث من الاساس النظرى الذى اجتهد فى اقامته عبر الفصل التمهيدى . ومن الباب الأول ينتقل الى الباب الثانى الذى يمثل جوهر الموضوع ، ومجال تميز للباحث وللرسالة . حيث يعالج فى هذا الباب الجوانب القانونية لاعلان الدولة الفلسطينية ويمثل الفصل الأول من هذا الباب وثيقة ـ ان جاز التعبير ـ حيث رصد الباحث القيمة القانونية لاعلان الدولة الفلسطينية ، والظروف التى أحاطت باصداره . ويعالج فى الفصل الثانى من هذا الباب واقع الدولة الفلسطينية فى ضوء مبدأ الاستمرارية فى القانون الدولى ، وذلك عبر مبحثين مهد فى اولهما باستعراض مضمون مبدأ الاستمرارية وطبيعته ، وبعض تطبيقاته الدولية . ثم انتقل فى المبحث الثانى من هذا الفصل الى معالجة مبدأ الاستمرارية وتطبيقه على وضع الدولة الفلسطينية .

واذا كان الفصل الأول من هذا الباب قد تميز بطبيعته الوثائقية فيما يتعلق باعلان الدولة الفلسطينية ، ومواقف الأطراف . فان الفصل الثالث من الباب الثانى قد تميز باجتهاد الباحث فى رصد وتأصيل مبدأ الفعالية وجمع ماكتب عنه فى فقه القانون الدولى . حيث حاول ان يقيم اساسا نظريا من خلال تلك الشذرات التى جمعها من هنا وهناك . نظرا لضآلة ماكتب فى هذا المبدأ سواء على صعيد الكتابات العربية او الاجنبية .

وتأتى الخاتمة لتلقى الضوء على جدية الباحث وبصمة المشرف . ذلك انها لم تأت خاتمة تقليدية تقوم على اساس تجميع ماسبق رصده والتأكيد على نقاط معينة . بل حاول الباحث ان يدلل بالحجج المنطقية والقانونية على مسئولية اسرائيل الدولية عن الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية ونقضها وانتهاكها للمواثيق والعهود الدولية ، بما يتيح لأية دولة مضارة ان تتخذ الاجراءات القانونية الكفيلة بالزام اسرائيل بمسئوليتها عن الضرر ومطالبتها بالتعويض ..

محمد عاشور مهدى

□□ د . رمزى زكى ـ محنة الديون وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث ـ دار العالم الثالث للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٩١□□

بالرغم من غزارة انتاج د . رمزى زكى حول قضية الديون عالميا وعربيا ومصريا الا أن أى عمل علمى له فيما يتعلق بهذه القضية يتسم بأهمية خاصة باعتباره احد افضل الخبراء الذين عالجوا هذه القضية على مستوى الوطن العربى والعالم الثالث .

ورغم أن كتاب د . رمزى « محنة الديون ـ وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث » يتضمن بالاساس ابحاثا ومقالات وحوارات سبق نشرها الا أن تجميعها فى إصدار واحد مع التعديلات التى ادخلها قد جعل من الكتاب فى مجموعة معالجة شاملة لقضية ديون العالم الثالث وعلاقتها بسياسات التحرير الاقتصادى التى تصاعدت الدعوة لها منذ بداية العقد الماضى . ويقع الكتاب فى ثلاثة فصول وملحق .

يتعرض الكاتب فى الفصل الاول المعنون « الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية نحو رؤية عربية » لملامح أزمة ديون العالم الثالث فى الوقت الراهن . ويشير الكاتب الى أن تلك الازمة تعكس اخفاق حركات التحرر فى تحقيق التحرر الاقتصادى وبناء التنمية المستقلة ـ وهو ما يعود برأيه لاخفاق الطبقات والشرائح التى سيطرت على مقاليد الامور فى العالم الثالث . وهذه الرؤية تتجاهل موقف الطبقات والشرائح الاخرى التى سلمت أو استسلمت لمنطق الطبقات المسيطرة الذى قاد الى الازمة .

ويطرح الكاتب التشخيصات المختلفة لازمة ديون العالم الثالث والتى قسمها الى خمسة تشخيصات عرض لها بصورة نقدية . وأول هذه التشخيصات هو التشخيص الذى يرجع الازمة الى التطبيق الفاشل للكينزية على المستوى العالمى والذى لجأت الدول الراسمالية طبقاً له الى زيادة الائتمان المقدم للبلدان النامية لتنشيط طلب تلك البلدان على صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة .

أما التشخيص الثانى فيفسر الازمة على انها أزمة افراط طلب فى الدول النامية يضطرها للاستدانة لمواجهة ذلك الطلب فى ظل قصور عرض السلع والخدمات المحلى عن مواجهته . ويرى الكاتب ان الخطأ الاساسى فى هذا التشخيص هو انه لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التى اسهمت بشكل واضح فى تفاقم مشكلة الدين . ويرى د . رمزى أن تلك العوامل لا تستطيع البلدان النامية أن تؤثر فيها رغم تأثرها بها بسبب وضعها الضعيف واللامتكافىء فى الاقتصاد العالمى . وهذه الصياغة غير محكمة لانها تخلى دول وشعوب العالم الثالث من المسئولية فى حين انهم مسئولين فعلا سواء لغياب الارادة السياسية على مستوى النخبة والارادة الاجتماعية على مستوى المجتمع للاعتماد على الذات بدلا من الوقوع فى براثن ازمة الديون . كما أن بعض النظم فى العالم الثالث استدانت لتمويل

انفاق جارى لرفع مستوى المعيشة بصورة مؤقتة لتحقيق مكاسب سياسية فى لحظات أزماتها دون اعتبار للعواقب الوخيمة التى تترتب على ذلك .

ويطرح الكاتب التشخيص الثالث للازمة على انها ازمة نقص فى السيولة . ويرى أن هذا التشخيص مكرس بالاساس لتبرير سياسات صندوق النقد الدولى(سياسات التحرير الاقتصادى الشامل) .

اما التشخيص الرابع لأزمة ديون العالم الثالث فينصرف الى انها أزمة ناجمة عن علاقات التبادل غير المتكافىء بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة كآلية تعتمد عليها الاولى فى نزح الفائض الاقتصادى من الثانية .

اما التشخيص الخامس للازمة وهو الأكثر رواجا فيعتبر انها أزمة افلاس اى عجز الدول المدينة عن الوفاء بديونها فى الوقت الراهن أو المستقبل . ويرى الكاتب أن مؤسستى « بريتون وودز » (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) تروجان لهذا التشخيص لتبرير دعوتهما لحل ازمة ديون العالم الثالث عبر نقل اصول انتاجية مقابلة له من ملكية دول العالم الثالث إلى ملكية الدائنين . ويطرح الكاتب موقفه الرافض لهذا التشخيص والرؤى المترتبة عليه باعتباره يعبر عن مصلحة الدائنين فقط بينما يمثل نكسة على طريق تحرر واستقلال الدول النامية المدينة .

ويخلص الكاتب من إستعراضه الى أن ازمة ديون العالم الثالث تعكس الوضع اللامتكافىء الذى تحتله تلك البلدان فى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى من ناحية وعجز التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية المسيطرة فيها عن انجاز مهام التحرر الاقتصادى وبناء التنمية المستقلة .

ويرى الكاتب ان أزمة ديون العالم الثالث هى الفرصة التاريخية للدول الرأسمالية التى استعمرت العالم الثالث فى السابق لاعادة إخضاعه والسيطرة المباشرة عليه وفق آليات قهر وسيطرة اقتصادية بالاساس .

وبعد عرضه للتشخيصات المختلفة لازمة ديون العالم الثالث ولرؤيته الخاصة للازمة ينتقل د . رمزى زكى لطرح الكيفية التى تستخدم بها الدول الدائنة دائنيتها للعالم الثالث للسيطرة عليه مستعرضا الاهداف الحقيقية للبرنامج الذى يطرحه صندوق النقد الدولى على الدول المدينة لاعادة جدولة ديونها .

ومقابل رؤية الدائنين وصندوق النقد الدولى التى عرض لها بشكل نقدى يطرح الكاتب رؤيته لحل أزمة ديون العالم الثالث التى تتلخص فى ضرورة الغاءها باعتبار أن ما نهبته الدول الدائنة فى العهد الاستعمارى والفوائد الاقتصادية الكبيرة التى جنتها من تعاملها مع العالم الثالث وما استردته من اقساط وفوائد تتجاوز أصل الديون بكثير .. كل ذلك يبرر دعوته لالغاء ديون العالم الثالث . ويرى الكاتب ضرورة أن يكون هناك ناد للمدينين للضغط من اجل الغاء ديون العالم الثالث .

ورغم أن مبررات الدعوة التى أشار اليها د . رمزى زكى تبقى صحيحة الا أن تحقيقها بتكوين ناد للمدينين لالغاء ديون العالم الثالث يبدو أمرا شديد الصعوبة فى ظل انفراط دول العالم الثالث واستنفاذ الغالبية الساحقة من قياداتها السياسية لطاقاتها الوطنية ولقدرتها على تحدى ومواجهة الدول الاستعمارية سابقا والدائنة حاليا . وأهم من ذلك أن غالبية شعوب العالم الثالث تمر بمرحلة انهيار أحلام سنوات الاستقلال والبناء وتفتقد فى غالبيتها هى والقوى السياسية المعارضة فى تلك البلدان للقدرة على طرح نموذج استقلالى تنموى ملهم ، كما تفتقد للقدرة على تحمل تكاليف مثل هذا النموذج فى عالم تهيمن عليه الدول الرأسمالية المتقدمة . وحتى الدول التى حصلت على استقلالها تحت قيادات متباينة ايديولوجيا من الشيوعيين فى فيتنام الى الاسلاميين فى ايران يبدو أنها عاجزة عن مواصلة نهج تلمزى استقلالى .

وعلى الصعيد الاقليمى يرى د . رمزى زكى أنه من الضرورى أن تعمل دول العالم الثالث بشكل جدى على علاج مشاكل موازين مدفوعاتها وما يترتب عليها من استدانة . ويرى كذلك أن هذه الدول مطالبة بالعمل على تكوين تكتلات منتجين لأهم السلع التى تصدرها للتأثير فى اسعارها بصورة تحقق مصالحها .

وعلى الصعيد المحلى فى كل بلد مدين يرى الكاتب أن كل دولة من دول العالم الثالث يجب عليها الا تراهن على عطف الدائنين وتفهمهم ويجب عليها أن تتحرك بسرعة لاصلاح احوالها الداخلية عبر تعبئة الفائض الاقتصادى وحشد وتعبئة الموارد المحلية الممكنة والضائعة ، وضبط بوابة التجارة الخارجية ، وايقاف تدهور سعر صرف العملات المحلية ، ومكافحة تهريب رؤس الاموال الى الخارج ، والعمل على زيادة حجم الانتاج المحلى ، وخلق مناخ استثمارى ملائم لجذب المدخرات للاستثمار فى القطاعات الحيوية ، والتصدى لعجز الموازنة العامة للدولة بدعم الطاقة الضريبية واخيرا وقف التردى فى مستويات معيشة القاعدة العريضة من الشعب .

ويؤكد الكاتب على أن المنهج الذى طرحه لمواجهة أزمة ديون العالم الثالث على الاصعدة العالمية والاقليمية والمحلية يختلف عن منهج « ادارة الطلب » الذى يتبناه صندوق النقد الدولى والذى عرض له بصورة نقدية .

ويتضمن هذا الفصل فى نهاية مجموعة من التعقيبات التى طرحت فى الندوة التى القيت فيها ورقة د . رمزى زكى ، ورد الكاتب على تلك التعقبات فى الاطار العام لافكاره الواردة فى هذا الفصل . وهناك ملاحظتين ثانويتين على ردود الكاتب حيث يؤكد فى ص ١٠٨ على حجة استرداد الدول الدائنة لاكثر من أصل الدين كفوائد خلال فترة السداد كمبرر لالغاء الديون وهى حجة تفتقد للمنطقية لأن قيمة الاموال تتآكل بسبب التضخم من ناحية ، كما أن المنطق الذى يقف وراء هذه الحجة لا يراعى الفرصة البديلة للاستثمار فى مجالات اخرى والعائد المحتمل منها . .

وفى ص ١٢٣ يعبر الكاتب عن اعتقاده بأن الشعوب لا تحبط وهو اعتقاد يعكس ايمان عميق بطاقات الشعوب وان كان لا يتسق مع الواقع ولا مع معطيات التاريخ التى تشير الى دورات من الصعودوالهبوط فى طاقات كل الشعوب وفى قدرتها على التفاعل الايجابى مع الظروف البيئية المحيطة بها ومع الوسط التاريخى الذى تعيش فيه والذى يتكون من المجتمعات والدول الاخرى .

أما الفصل الثانى من الكتاب والمعنون « نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى » فهو فى الاصل دراسة قدمها الكاتب لأحدى الندوات التى شارك فيها ونشرها بعد ذلك فى مجلة « فكر » قبل أن يضيف اليها بعض التعديلات والاضافات ليضعها كفصل فى كتابه الذى نعرض له .

ويشير الكاتب فى مدخل هذا الفصل الى أن صندوق النقد كان منذ نشأته اداة طيعة بيد المراكز الرأسمالية الصناعية القوية للاتفاق على قواعد التوازن المالى والنقدى فيما بينها على النحو الذى يسهل آليات التعامل بينهم لفرض الانضباط المالى والنقدى على بلاد الاطراف . ونعتقد أن اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى اصبحت تؤدى دور التنسيق بين تلك البلدان بينما تركز دور الصندوق كوكيل للدائنين فى فرض الانضباط على دول العالم الثالث .

ويتضمن هذا الفصل تسعة اقسام . الأول معالجة تاريخية لنشأة صندوق النقد الدولى وطبيعته المعبرة عن مصالح الدول الرأسمالية الكبرى وعن رؤية الولايات المتحدة بالذات ، والمتجاهلة لمصالح الدول المتخلفة . ويعرض الكاتب لازدواجية موقف صندوق النقد الدولى ازاء الدول المختلفة حسب مواقعها من النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى مثل تعسفه فى مسألة سعر الصرف بالنسبة للدول النامية مقابل « تسامحه » مع دول اوروبا الغربية التى رفضت الاستجابة لمطالب الصندوق بالغاء الرقابة على الصرف

والغاء القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية ، ذلك الرفض الذى استمر منذ بدء عمل الصندوق عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٨ عندما تحسنت الاحوال الاقتصادية لتلك البلدان واعلنت الغاء الرقابة على الصرف وقابلية عملاتها للتحويل .

أما القسم الثانى من هذا الفصل فيتضمن عرضا للدور الرسمى لصندوق النقد الدولى ، والانتهاء الفعلى لهذا الدور مع انتهاء العمل بسعر التعادل بين الدولار والذهب عام ١٩٧٣ مع بدء العمل بالاسعار العائمة للعملات الحرة وما اعقب ذلك من تحول دور الصندوق الى قيادة عمليات تكييف دول العالم الثالث المدينة خلال الازمة الاقتصادية العالمية بصورة تتناسب مع متطلبات خروج الدول الرأسمالية الكبرى من تلك الأزمة وهو ما يتناوله بشىء من التفصيل فى القسم الثالث من هذا الفصل حيث يناقش تعاظم تدويل الاقتصاد على الاصعدة الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية وما اسفر عنه من مأزق لصندوق النقد الدولى .

أما فى القسم الرابع من هذا الفصل فيتناول الكاتب بشىء من التفصيل

الاضطرابات التى تعرض لها الاقتصاد العالمى ، والعلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى وبين العالم الثالث . كما يتعرض للكيفية التى تعامل بها صندوق النقد مع تلك الاضطرابات ، ويرى أن الصندوق كان يقظا لأى تحرك من دول العالم الثالث من شأنه الاخلال بعلاقات التبادل غير المتكافىء بينه وبين الدول الرأسمالية الكبرى . ويرى أن الصندوق سارع تبعا لهذه اليقظة الى تطوير سياساته ووظائفه بحيث أصبح وسيطا ماليا هاما من خلال زيادة قدرته على الاقتراض من بلدان الفائض واعادة الاقراض لبلدان العجز فى العالم الثالث بشروط الصندوق المعروفة . كما أصبح الصندوق يركز على وظائفه التنظيمية أكثر من وظائفه المالية . كما أصبح يمارس سلطات رقابية واسعة على سياسات الدول النامية المدينة ويرى الكاتب أن الهدف من سياسات الصندوق والدول الكبرى هو استعادة الحيوية لعملية التراكم الرأسمالى فى مراكز المنظومة الرأسمالية وتكييف أحوال الدول النامية مع هذا الهدف .

ويتناول الكاتب فى القسم الخامس من هذا الفصل إستمرار تساهل صندوق النقد الدولى مع الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل زيادة تشدده فى التعامل مع الدول النامية . ويشير الكاتب الى أنه فى ظل البيئة الاقتصادية الدولية المضطربة فى الثمانينات تمتعت الدول الرأسمالية الكبرى بدرجة عالية من الحرية فى اتباع ماتراه من سياسات نقدية ومالية دون أن تلتزم بمعيار موضوعى للحكم على مدى اتفاق سلوكها مع التزاماتها فى ظل اتفاقية الصندوق ودون أن يملك الصندوق أى سلطة عملية لاجبار هذه الدول على اتباع السياسات الملائمة لتصحيح أختلالاتها الداخلية والخارجية حسب ماتقضى به اتفاقية بريتون وودز .

أما فى القسم السادس فيتناول تفاقم الاختلالات التجارية بين الدول الرأسمالية الكبرى وإنقسام العالم الرأسمالى الى كتل إقتصادية فيما يسميه عصر «الميركانتيليه الجديدة» الذى يطرح أهم العوامل الدالة عليه مثل عودة التدخل الحكومى فى الدول الرأسمالية وبدء انقسام العالم الرأسمالى الى كتل اقتصادية متصارعة .

أما فى القسم السابع فيتناول محنة الدول الاشتراكية «سابقا» وتطلعاتها لدخول السوق الرأسمالى العالمى والشروط المطروحة لدخولها هذا السوق ومحاولات تلك الدول للتحول الرأسمالية بشكل واضح فى بعض البلدان أو بشكل مستتر كما هو حال الاتحاد السوفيتى تحت شعارات التحول لاقتصاد السوق . وبعد صدور الكتاب وتحديدا مع الأحداث العاصفة التى شهدها الاتحاد السوفيتى فى أغسطس الماضى حدثت تحولات درامية فى التوجه السياسى والاقتصادى لتلك الدولة الاشتراكية سابقا - وإن كانت توقعات د. رمزى زكى حول حدوث ردود أفعال فى المستقبل للجماهير فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى بشكل غير متوقع على التحولات الجارية فيها تبقى أمرا واردا . ولكن الاتجاه الذى ستأخذه ردود الأفعال تلك لايمكن حسمه فى ظل حالة التشوش وهيستيريا الأحلام والدعايات الموجهه المصاحبة لمرحلة الانتقال العاصفة التى تمر بها تلك البلدان .

وفى القسم الثامن من هذا الفصل يتناول الكاتب دور السياسات التصحيحية فى ضمان تسديد الديون وتكييف البلدان النامية مع مقتضيات معالجة مشاكل الرأسمالية الاحتكارية العالمية .

وينهى الكاتب هذا الفصل بنتيجة مؤداها أن منظومة الاقتصاد الرأسمالى استطاعت أن تدير أزمة المدفوعات الدولية فى السبعينيات والى حد ما فى الثمانينات عبر نقل الموارد من بلاد الفائض (الأوبك) ، الى بلاد العجز دون أن تحصل الأوبك على ضمانات حقيقية لفوائضها فى حين أن أزمة المدفوعات الدولية فى التسعينيات ذات طابع مختلف بعد إنتهاء عصر الفوائض النفطية ليبقى الفائض فى أيدى اليابان ومجموعة الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى . ويرى الكاتب أن حل الأزمة فى التسعينيات لن يتم عبر عمليات اعادة تدوير الفوائض فى الدول الرأسمالية الصناعية الى مشروعات إستثمارية مرة داخل بلاد العجز وهو مالا يمكن أن يحدث الا اذا انتهجت بلاد العجز سياسات انفتاح ليبرالية متطرفة على حد تعبيره . ويرى الكاتب أن هذا التوجه من قبل الدول الرأسمالية الكبرى لحل أزمة المدفوعات الدولية هو المبرر الحقيقى لسياسات التصحيح الهيكلية والتكيفية التى دعو لها صندوق النقد الدولى وشقيقه البنك الدولى .

أما الفصل الثالث من الكتاب والمعنون «مقالات وأحاديث متفرقة حول الديون الخارجية» فيتضمن عدد من المقالات التى نشرها الكاتب حول قضية ديون العالم الثالث وبعض الأحاديث التى أدلى بها حول القضية ذاتها . وأول هذه المقالات هى «التشابه بين أزمة الديون والتعويضات الألمانية والأزمة الراهنة لديون العالم الثالث» ويعرض فيها لأوجه التشابه بين الأزمتين ويحذر من أن وصول عبء ديون العالم الثالث الى مستوى حرج يعرض مستويات المعيشة والانتاج والنمو للتدهور قد يجعل الخروج من أزمة الديون غير ممكن الا بإلغاء الديون أو جانب هام منها والا تفاقمت الأمور على نحو قد يدمر الدائنين والمدينين معا .

أما المقال الثانى المعنون «انفجار ديون البرازيل - غياب شمس المعجزة البرازيلية وبزوغ فجر المديونية الثقيلة» - فيعرض فيه لأزمة الديون البرازيلية والضغوط الشديدة التى سببتها المديونية البرازيلية الثقيلة لنموذج التنمية البرازيلى الذى قام على أساس فتح المجال أمام الشركات الأجنبية والذى كان محل تقدير واسع فى أدبيات التنمية الغربية فى الستينيات والسبعينيات قبل انفجار أزمة ديون البرازيل .

أما المقال الثالث المعنون «الأموال المهربة من بلاد الفقراء» فيتناول مشكلة هروب الاموال من العالم الثالث ويرى أنه من الصعب التعويل على عودة تلك الأموال وأن الأهم هو العمل بكل حسم على وقف تلك الظاهرة من خلال تطبيق القوانين بصرامة وسد الثغرات التى تهرب الأموال من خلالها مع تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة ووضع شعار «طهارة اليد والسلوك» موضع التطبيق الحاسم . ونعتقد أن مادعا اليه د. رمزى زكى من سد الثغرات التى يهرب منها رأس المال وتطبيق القانون بصرامة وهى اجراءات تحكمية قد توقف هروب رؤس الأموال للخارج لكنها قد تتسبب فى بروز وتفشى ظاهرة الاكتناز فى الداخل اذا لم يتم خلق الآليات الملائمة الجديرة بالثقة للادخار والاستثمار فى الداخل .

أما المقال الرابع المعنون «الأسس الموضوعية لالغاء ديون العالم الثالث» فيتضمن الأسباب التى يتبناها الكاتب كمبررات لدعوته لالغاء ديون العالم الثالث .

أما المقال الخامس المعنون «أخطر مراحل المديونية : بيع مشروعات القطاع العام تسديدا للديون وعودة السيطرة» فيطرح

مسألة الدعوة لبيع القطاع العام فى العالم الثالث باعتباره حلا لحماية مصالح الدائنين التى اصبحت مهددة من تفاقم أزمة الديون العالم الثالث .

ويرفض الكاتب هذه الدعوة بوضوح ويرى انها تعنى تحويل ديون مشكوك فى تحصيلها تماما الى أصول انتاجية تدر عوائد مستمرة . ويرى أن هذا الاجراء لن يؤدى الا الى تخفيف عبء ديون العالم الثالث بصورة مؤقتة حيث أن التحويلات الخارجية التى سيقوم بها الملاك الأجانب الجدد لمشروعات القطاع العام ـ سابقا ـ سوف يؤدى لزيادة العجز فى موازين مدفوعات بلاد العالم الثالث مرة أخرى ويطرح الكاتب مجمل مبرراته لرفض هذا الاجراء .

وفى حوارا له مع احدى الصحف العربية تحت عنوان «الاقتصاد العربى وتحديات أزمة الديون فى التسعينيات» يجيب الكاتب عن عدد من التساؤلات حول التحديات الرئيسية التى تواجه الاقتصاد العربى فى التسعينيات وأهمها أزمة الديون وسبل الخروج منها .

وينهى د .رمزى زكى هذا الفصل بمقال سبق نشره فى إحدى المجلات المصرية تحت عنوان «كيف تخرج مصر من أزمة ديونها الخارجية» ويقدم فيها تحليلا لديون مصر الخارجية ، والاستراتيجية التى يراها ملائمة لمواجهتها مع الاحتفاظ لمصر باستقلالها .

ويختتم د. رمزى زكى كتابه بملحق بعنوان «هكذا تحدث النقابيون عن أزمة الديون الخارجية» ويتضمن هذا الملحق بيان نقابات العمال فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بشأن أزمة الديون الخارجية ، ذلك البيان الذى صدر فى أغسطس ١٩٨٩ بمشاركة منظمة الوحدة النقابية الأفريقية ، والمؤتمر الدائم للوحدة النقابية لعمال أمريكا اللاتينية ، والمركز العمالى الواحد للبرازيل ، واتحاد عمال كوبا ، ومركز العمال الموحدين بكولومبيا ، والاتحاد العام لعمال مصر ، واتحاد جواتا بتنزانيا ، والاجتماع الكامل لنقابات العمال المترابطة ، وكونفدرالية العمال الوطنية فى أوراجواى ، والاتحاد العام للعمال بأنجولا .

وفضلا عن الملاحظات البسيطة التى أوردنا ها على موضوع الكتاب فانه عانى من تكرار نفس الأفكار فى أكثر من موضوع بالذات فيما يتعلق بدور صندوق النقد وبرنامج مواجهة أزمة الديون ، وهذا التكرار مفهوم على ضوء أن الكتاب تجميع لعدة أوراق حول القضية .

وفى النهاية نعتقد أن أهمية هذا الكتاب تكمن فى أنه صرخة رجل يعد أحد أبرز علماء جيله على امتداد الوطن العربى والعالم الثالث .. صرخة تحذير من المخاطر الكبيرة التى يقاد اليها العالم الثالث بواسطة أزمة الديون التى تمسك بخناقه . فهل تظل هذه الصرخة مجرد صيحة رجل رومانسى لم يغير «رأسه» وفق «الموضة» العالمية أم أنها ستجد صدى فى العالم الثالث المهدد بالمزيد من التهميش وانتهاك استقلال وسيادة دوله على كافة الأصعدة فى ظل تفاقم أزمة ديونه والتغيرات العاصفة فى النظام الدولى التى تمخضت عن بداية عصر الهيمنة الغربية ـ بقيادة أمريكية حاسمة ـ على العالم شرقا وغربا وجنوبا وشمالا باستثناء بؤر محدودة مازالت تقاوم .

أحمد السيد النجار

□ □ الزبير سيف الاسلام ـ تأملات فى وسائل الاتصال الجماهيرى وضرورة تصفية الاستعمار الاعلامي ـ القاهرة ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ١٩٩٠ □ □

يقدم هذا الكتاب أربع عشرة دراسة تجمع بينها قضية اساسية وهى النظام الاعلامى العالمى الجديد ذلك أن ما يثيره هذا النظام من قضايا يؤكد انه لازال مشروعا فى طور المناقشة يتأرجح بين الحماس له أو الاعلان عن انهياره الا أنه سيبقى قضية موضع نقاش علمى .

والدراسة الاولى عن حركة عدم الانحياز والنظام الاعلامى العالمى الجديد فلتغيير الاختلال الاعلامى القائم بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يتجه الفكر الاعلامى فى العالم الثالث الى البحث عن سبل لوضع أسلوب جديد يعكس التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاعلامية التى تشهدها شعوب العالم الثالث ويؤكد على حق الاعلام كحق اجتماعى وكوسيلة للتحرير ولمساعدة المواطنين على المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات من خلال مدهم بالاخبار والمعلومات الضرورية الكاملة لما يجرى فى مختلف انحاء العالم . وقد لعبت دول عدم الانحياز دورا هاما فى عقد سلسلة من الاجتماعات الاقليمية لمناقشة اقرار نظام اعلامى جديد ، والتى اكدت على الاقتناع الكامل بضرورة منح وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى الاولوية فى التخطيط والتمويل وضرورة وضع سياسة اعلامية وطنية ترتبط بالاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعتبار سياسة الاتصال أو السياسات الاعلامية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة ومساعدا لتحقيق التنمية والعمل على جعل وسائل الاعلام الوطنية قادرة على القيام بدورها وطنيا ودوليا فى خلق ونشر الوعى بالقضايا القومية والدولية التى تخدم الانسان والبشرية .

وتتناول الدراسة الثانية المطالبة بنظام عالمى جديد للاعلام والاتصال حيث يتناول المؤلف جذور الاستعمار فى دول العالم الثالث وتطور مراحلة وتطور الدعوة لنظام اعلامى عالمى جديد واعتبار دول العالم الثالث ان التبعية الاعلامية أخطر من التبعية الاقتصادية ذلك أن الاحتكارات الاعلامية العالمية هى التى تشيد وتبشر بالنظام الاقتصادى العالمى السائد . وتناول المؤلف مظاهر هذه التبعية فى دول مختلفة على نحو جعل من دول العالم الثالث اسواقا رابحة لترويج المنتجات الاعلامية الغربية .

وتتناول الدراسة الثالثة البنية الاساسية لوسائل الاعلام والتبعية حيث يطرح المؤلف تصوره لهذه البنية بأنها اربعة اقسام ، الاول انتاج المعلومات والثانى القنوات التكنولوجية لنقلها ، والثالث الطباعة التكنولوجية ، والرابع وسائل التوزيع المختلفة ويرى المؤلف ان مشاركة العالم الثالث فى هذه الصناعة الاعلامية ينحصر فى التسويق والتوزيع .

وعن دور اليونسكو فى الدعوة لنظام إعلامى عالمى جديد تناولت الدراسة الرابعة تطور هذه الدعوة والندوات والحلقات الدراسية المختلفة التى عقدها اليونسكو للمساهمة فى بلورة الوضع الاعلامى الدولى . وتناولت الدراسة الخامسة وكالات الانباء الوطنية والعالمية نشأتها وتطورها وبروز أربع وكالات انباء غربية هى الاسوشيتد

برس وبونايتد برس وورويتر والفرنسية لتغطية ٨٠ ٪ من اخبار الكرة الارضية . ويطرح المؤلف تساؤلات حول علاقة هذه الوكالات العملاقة التى تسيطر على الاعلام العالمى وبين اكثر شركات الصناعات الميكانيكية الجبارة وهل هى علاقة تكامل تخدم فى جوهرها اعلاميا واقتصاديا دول الغرب ومصالحه العالمية العليا باستغلال ثروات الشعوب فى اقطار الجنوب وباضعاف ثقافة هذه الشعوب وجعلها تابعة للثقافة الغربية فى كل المجالات .

وفى الدراسة السادسة يتناول المؤلف شركات الاعلان او الاعلام فى شكل الاعلان حيث يتغلغل الاعلان الاجنبى من خلال وسائل الاعلام ليضير الصناعات الوطنية بالاضافة الى اعتماد اذاعات الدول النامية على الاعلانات التجارية لتغطية عجز ميزانياتها . وبالاضافة الى ما تبشر هذه الاعلانات من قيم استهلاكية ضارة وما تستخدمه من أوتار وايحاءات تترسب لدى الجمهور على نحو يخلق نمطا غير مرغوب فيه يضيف لمعوقات التنمية معوقا جديدا بل ويصعب معالجته .

وتتناول الدراسة السابعة ثقافة الاعلام باعتبارها ثقافة العصر من خلال اخطار الغزو الثقافى . ويؤكد المؤلف على مقوله ان الموضوعية فى تقديم الخدمة الاعلامية ما هى الا خدعة وغطاء لانشطة اخرى .

اما الدراسة الثامنة فتؤكد على أهمية التدريب المهنى للاعلاميين كضرورة ملحة حيث يطالب المؤلف بالتعامل والتدريب على كافة الاجهزة التكنولوجية الخاصة بالمعلومات هى الخطوة الاولى لتدريب الاعلاميين بالاضافة الى الدورات المتخصصة للتكوين المهنى وأكد المؤلف على أن مصداقية دول العالم الثالث فى وضع سياسات اعلامية يرتبط بالتخطيط الاعلامى وتدريب الاعلاميين .

وتتناول الدراسة التاسعة تطور تكنولوجيا الاعلام والتى تفرض ان يكون التدريب المهنى مستمرا بحكم تطورها المتلاحق واكد المؤلف على أن التدريب المهنى فى بيئة مألوفه يتلائم مع الظروف المحلية للدول النامية لأنه لا يمكن تحقيق الكثير ما لم تنهض البلدان نفسها بمسئوليتها .

وتتناول الدراسة العاشرة قضية مثقفى العالم الثالث والتبعية الاعلامية وتبرز رؤية المؤلف وخبرته فى العمل الاعلامى فى هذه الدراسة اكثر من أى جزء من الكتاب حيث يحمل على المثقفين فى العالم الثالث ويعتبر أن النخبة المثقفة قد تجاوزتها الاحداث وفقدت روح المبادرة فى المرحلة الراهنة والتى تبدأ من عهد الاستقلال والحرية على الرغم من الدور العظيم الذى اداه المثقفون فى مرحلة نشأة الحركة الوطنية ومرحلة النضال واشار لظاهرة هجرة الاد مغه من دول العالم الثالث الا ان المؤلف لم يتطرق لاسباب تراجع النخبة كما وصفه وهى اسباب تعود للاوضاع الدكتاتورية وما يستتبعه ذلك من انتهاكات لحقوق الانسان تتجاوز الاساطير بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية المتردية التى تعانى منها دول العالم الثالث والتى تدفع المثقفين الى ممارسة اعمال حرفية متدنية فى بعض الاحيان ويرى المؤلف ان هذا التراجع للمثقفين قد خلق فراغا فتح ويسر الطريق للتبعية الاعلامية والثقافية وتناول المؤلف مؤتمرات وزراء الاعلام العرب والتى شارك المؤلف فى العديد منها ومحاولة مواجهة أخطار البث التلفزيونى المباشر والتى يرى المؤلف ان مواجهتها تكمن بشكل اساسى تقع على كاهل المثقفين لملء الفراغ الثقافى والاعلامى الذى تعانى منه الاجهزة الثقافية والتلفزيونية العربية وتطرق المؤلف فى الدراسة الحادية عشرة إلى اقتحام العرب لنادى ملاك الاقمار الصناعية حيث يتناول تطور التفكير فى هذا القضية من خلال مؤتمرات وزراء الاعلام العرب منذ الستينيات وتوصيات هذه المؤتمرات وانشاء مؤسسة عربسات للسعى للتخلص من التبعية الاعلامية وانشاء محطات ارضية .

ويتناول المؤلف فى الدراسة الثانية عشرة قضية اعلامية هامة هى القيم الاخبارية الصحفية والجدال القائم حول مشاكل الاعلام من خلال لجنة اليونسكو والمشهورة باسم ما كبرايد حيث تستهدف مطالبة شعوب العالم الثالث باقرار نظام اعلامى عالمى جديد يخدم القيم الاخبارية الصحفية والتى يريد كل طرف أن يعطيها تعريفا فى وسائل اعلامه ويسعى لها لتسود . بينما القيم الاخبارية لا يمكن ان تكون واحدة موحدة فى ظل عالم متعدد القوميات والديانات والتقاليد والعادات والتى تنبثق منها القيم والاخلاق .

ثم يتناول المؤلف فى الدراسة الثالثة عشرة قضية الاهداف الاعلامية والقيم الاخبارية عربيا ويشير الى وثيقة هامة هى ميثاق التضامن العربى الصادر عن القمة العربية فى الرباط عام ١٩٦٥ والذى دعا لاستخدام وسائل الاعلام العربية لخدمة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق هذه الوسائل . ثم يتناول ميثاق الشرف الاعلامى العربى الصادر عن مجلس الجامعة عام ١٩٧٨ والذى يؤكد على مسئولية وسائل الاعلام العربى تجاه الانسان العربى وترسيخ ايمانه بالقيم الروحية والمبادىء الخلقية الاصيلة كما أكد ميثاق الشرف على حق التعبير وحق الاعلام .

ويتناول المؤلف فى دراسته الاخيرة مسألة استخدام الاعلام فى العالم الثالث فيدعو الى أن تحافظ هذه الوسائل على ثقة المواطنين بها وأن تتبع الاسلوب العلمى فى نقل الخبر وعرض الرأى والحفاظ على المصداقية وأن تبتعد عن الاساليب الغربية المشهورة بالاثارة ونشر كل ما هو غريب وشاذ لمجرد نشره .

ويعرض المؤلف لسمات عامة للاعلام فى العالم الثالث فيصفه بأنه يتدفق فى اتجاه واحد من أعلى حيث السيطرة على وسائل الاتصال الى اسفل حيث الجماهير وبأن حرية التعبير قاصرة على من يملك أو يمول هذه الوسائل التى لا تعبر بالتالى عن اتجاهات الرأى العام ولا تخضع لأى نوع من الرقابة الشعبية وان الضرر الاساسى بالتالى يكون على مفهوم الاعلام الموضوعى غير المتحيز وهذه السمات والتى أوجزها المؤلف تماما كان من الممكن ان تكون مدخلا لدراسة أخرى تستحقها ذلك انه من الصعب اعتبارها بالفعل سمات عامة للاعلام فى العالم الثالث حيث تتمتع بعض الدول بمساحات مختلفة للديمقراطية ودرجات مختلفة أيضا للحرية تجعل بالفعل من وسائل الاعلام وخاصة الصحافة نافذة للرأى الاخر وبالتالى تؤثر فى اتجاه التدفق وفى صنع القرار أيضا . ويناشد المؤلف وسائل الاعلام فى العالم الثالث استعادة ثقة المواطن من خلال بث الحقائق دون دعاية أو اخفاء لبعض جوانب الحقائق لان القرية العالمية تجعل من السخرية ان تتعامل هذه الوسائل باسلوب الوصاية على المواطن ويناشد المؤلف الحكومات لرفع القيود عن هذه الوسائل حتى يشارك المواطن فى البناء .

واذا كان اسلوب وطريقة عرض المؤلف تتميز بأنه يتناول قضايا متخصصة بأسلوب ميسر للقارىء غير المتخصص الا أنه يتجه للباحث المتخصص بالاضافة لاثارة قضايا هامة لازالت تحتاج لمزيد من البحث والدراسة فيقدم وثائق هامة تتمثل فى بيان الجزائر للحريات الصحفية الصادر عن المؤتمر العام الخامس للصحفيين العرب المنعقد فى الجزائر فى ديسمبر ١٩٧٦ وميثاق الشرف الاعلامى الصادر عن جامعة الدول العربية عام ١٩٧٨ والاعلان العالمى لليونسكو حول اسهام وسائل الاعلام فى دعم السلم والتفاهم الدولى وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصرى والتحريض على الحرب الصادر عام ١٩٧٨ ووثيقة توصيات ندوة وسائل الاعلام والتنمية فى البلاد العربية فى تونس والصادرة عام ١٩٨٢ ووثيقة المبادىء الدولية لاخلاقيات مهنة الصحفيين والتى صدقت عليها المنظمات العالمية للصحفيين ووثيقة توصيات المؤتمر السادس لمنظمة توصيات المؤتمر السادس لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية حول المطالبة بنظام جديد للاعلام والاتصال ووثيقة البيان الختامى للندوة العالمية للصحفيين الافريقيين والاسيويين حول المطالبة بنظام عالمى جديد للاعلام والاتصال الصادرة فى كابول عام ١٩٨١ .

عصام الدين فرج

□□ د . على أحمد عتيقة ـ الاعتماد المتبادل على جسر النفط .. المخاطر والفرص ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩١□□

لقد كان النفط هو الدافع الرئيسى لحرب الخليج وذلك لماله من اهمية حيوية فى عالم اليوم سواء للدول المصدرة له ـ حيث أنه مصدر اساسى للدخل القومى ـ او للدول المستوردة ـ لمتطلبات النهضة والتقدم الصناعى ـ . ومن هنا تأتى اهمية الكتاب الذى نعرض له ليوضح لنا كل مايتعلق بالنفط كمصدر خطير من مصادر الطاقة .

يبدأ الكاتب بمقدمة يوضح فيها مدى الانحياز العميق وعدم التوازن الخطير ضد مصدرى النفط الواضحين فى كل مكان فى منشورات الغرب ذات العلاقة . ويوضح ان الفكرة الاساسية لهذا الكتاب هى « ان موارد النفط فى المدى الطويل نادرة وناضبة » وان بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اتبعت سياسة من شأنها ان تهمش من اهمية نفط اوبك بصورة عامة والنفط العربى على وجه الخصوص مما ادى للانهيار الشهير فى سعر النفط فى عام ١٩٨٦ .

ويتناول الفصل الاول العلاقة التاريخية بين الطاقة والتنمية موضحا فيه الاسباب التى جعلت الطاقة والنفط والتنمية تحتل مثل هذه الاهمية التى تحتلها اليوم وكيف كان ذلك ؟

وما الداعى اليه ؟ وماهو الأثر الذى تركه هذا التركيز فى ثروات البلدان النامية خصوصا النفطية ؟ ويرى الكاتب ان هناك عدة اعتبارات يجب ان تؤخذ فى الاعتبار :ـ

(١) يجب ان ينظر الى الاحتياطى النفطى لبلدان اوبك وأوابك كجسر مزدوج الغاية منه ان يصل الحاضر بفترة مابعد النفط .

(٢) يجب ان تمكن الغاية الثانية لجسر النفط هذا العالم ككل والبلدان المستوردة للنفط بوجه خاص من الوصول الى مرحلة تنمية قائمة على مصادر بديلة للطاقة .

(٣) ان البلدان المستوردة للنفط تريد دفع اقل سعر ممكن للنفط .

(٤) ان هناك حاجة الى سعر مرتفع للنفط بشكل معقول يمكن من استخدام الموارد النفطية كجسر قوى .

ويبرز الفصل الثانى لطبيعة تحولات الطاقة العالمية ومداها فى القرن العشرين من حيث التحولات الرئيسية فى مصادر الطاقة بداية من منتصف القرن الماضى عندما بدأ الفحم الحجرى تحت ضغط الثورة الصناعية فى اوربا الغربية وامريكا الشمالية يحل محل الحطب كمصدر للطاقة الأولية ثم ادت التغيرات النفطية فى طريقتى الانتاج الى اكتشاف النفط ثم دخل الغاز الطبيعى بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد كان الدرس المهم والمستفاد من هذا التحول هو ان الزيادة فى الطلب على الطاقة استجابة للتطور الاجتماعى ـ الاقتصادى والتغيرات التقنية ـ حملت معها تحولا فى استخدام الطاقة لمصلحة مواد الوقود الاكثر كفاءة ونظافة ثم ينتقل الكاتب للحديث عن سبعة نقاط اساسية هى :ـ [اوبك وتحول الطاقة ـ سعر النفط وتحول الطاقة ـ تقارب المصالح بين البلدان المصدرة للنفط ـ الاختلاف فى تحولات الطاقة ـ اثر تحول الطاقة العالمى ـ مصادر الطاقة والاحتياطيات ـ موارد الطاقة المتجددة] .

ويعالج الفصل الثالث دور موارد النفط ـ فى الماضى والحاضر ومستقبلا ـ فى تحولات الطاقة العالمية وذلك من خلال عرضه لتسعة نقاط [ان احتياطيات النفط ستستهلك قبل غيرها ـ هل النفط جان ام ضحية ؟ـ ظهور علامات الوعى الجديد ـ ظهور سياسات جديدة ـ رد البلدان المصدرة للنفط ـ جسر التنمية ـ مستقبل النفط ـ المشكلة المعقدة التى تواجه بلدان اوبك ـ حقائق معينة يجب قبولها فى البلدان المصدرة للنفط] .

أما الفصل الرابع فهو عبارة عن عرض للعلاقات بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له ولقد قسم الباحث تطور تلك العلاقات الى ثلاث فترات رئيسية :ـ الأولى بدأت مع بدء استكشاف النفط واستمرت حتى انشاء اوبك . والثانية بدأت مع انشاء اوبك واستمرت حتى عام ١٩٧٣ . والثالثة وهى الاكثر اهمية ونشاطا فبدأت فى اوائل السبعينات حتى الان .

ويهدف هذا الفصل الى توضيح كيف كانت ملكية النفط وتصنيعه وتسعيره وثيقة الصلة بسياسات الطاقة والتنمية لجميع البلدان المهنية . وماهى العوامل المتحكمة التى قررت طبيعة العلاقات ومداها بين البلدان المصدرة والمستوردة للنفط خلال هذه الفترات التاريخية ؟ وذلك من خلال عرضه لعدة نقاط تتمثل فى [اهمية النفط التاريخية ـ الملكية والسيطرة الاجنبيتين ـ مجموعتين من البلدان المستوردة للنفط (صناعية ونامية) ولادة اوبك فى سبتمبر ١٩٦٠ ـ تغييرات هيكلية ـ الشعور بعدم الاطمئنان بسبب الحظر العربى للنفط عام ١٩٧٣ ـ هجوم رئيسى ضد اوبك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ـ علاقات اوبك مع البلدان النامية المستوردة للنفط .]

ويعالج الفصل الخامس « تكوين سعر النفط والايرادات »من خلال النقاط الاتية :ـ

(١) ان آثار اسعار النفط تكتسب اهمية كبرى فى ثروات الاقطار المصدرة للنفط . (٢) انه ليس هناك فى الحقيقة اى سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط وانما كان هناك اصطلاح « السعر المعلن » بموجب نظام الامتيازات .(٣) ان الدرس الاهم الذى يمكننا تعلمه من تاريخ تشكيل سعر النفط وتركيبه خلال الستينات هو ان حجم حصة السوق وحدها ـ مهما كان كبيرا ـ لايعطى سيطرة كاملة على السعر . (٤) اثر حظر النفط العربى فى اندفاع مستهلكى النفط اندفاعا مفاجئا نحو السوق الفورية لشراء النفط بأى سعر كان واتجاه البلدان الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط لذلك الى وضع سياسات قومية للطاقة . (٥) ان قدرة اوبك كمجموعة تعتمد ـ فى القيام بدور المنتج المتمم او المتأرجح ـ على مرونتها فى تعديل الانتاج بحسب الطلب الفعلى دون ان يترتب عليها تخفيض السعر حتى فى اوقات تخمة السوق . (٦) هناك بضعة مبادىء اساسية لأوبك اذا كان لها ان تنجح كصانع للسعر ومزود متمم كما يعتبرها اعضاؤها وينظر اليها العالم بوجه عام . (٧) يختتم هذا الفصل بعرض لمنتجى النفط غير الاعضاء فى اوبك والبلدان المصدرة للنفط المتقدمة صناعيا واهم الشروط التى تحقق طلبا متزايدا على النفط واخيرا عوائد النفط .

أما الفصل السادس فيتناول موضوع « التجارة والمساعدات » حيث تعتبر التجارة والمساعدات سمات اساسية للعلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية والتى يمكن اذا جرى استغلالها بوجه صحيح ان يتوفر اساسا قويا لنظام قابل للحياة من اعتماد وتبادل دولى عبر التجارة والمساعدات ويعرض الباحث لعدة نقاط هى :ـ [كيف يمكن كسر الحلقة المفرغة والمتمثلة فى ان جهود التنمية لكل من البلدان النامية المستوردة للطاقة والمصدرة لها ستصاب عبر استمرار الأنماط العالمية القائمة لتوزيع الطاقة والتجارة ؟ ـ توصيف رقمى للطاقة فى التجارة العالمية ـ المصادر المختلفة للطاقة فى التجارة العالمية ـ المساعدات ـ النفط والمساعدات ـ المساعدات المتعلقة بالطاقة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية] .

■ أما الفصل السابع فيبرز « حاجات الطاقة المحلية » من خلال عدة مرتكزات هى : اختلاف الأوضاع بين المجموعات والاقطار فى تصدير واستهلاك الطاقة ـ البلدان النامية ـ البلدان النامية المصدرة للطاقة ـ المنطقة العربية ـ مؤتمر البترول العربى الأول عام ١٩٦٠ برعاية جامعة الدول العربية ـ استهلاك الطاقة العربى المحلى ـ اسعار النفط العربية المحلية] .

ـ ويخلص الباحث الى انه باستخدام مؤشرات السعر فان التقييم

الحقيقى للطاقة المحلية فى الوطن العربى كان آخذا فى التدهور ولم تساير الأسعار معدل التضخم ولم تجار تذبذب العملية المحلية بالنسبة للدولار الامريكى . وانه من الواضح ان هناك حاجة ملحة الى مزيد من التعاون بين الأقطار العربية فى مجال استهلاك الطاقة المحلية وتسعيرها . أما « خيارات التنمية » فهى موضوع الفصل الثامن والأخير والذى يعرض فيه الباحث للنقاط الاتية :

أولا : الاطار السياسى : حيث ان معظم مانسميه الان البلدان النامية فى « آسيا وافريقيا » كانت تسيطر عليه ثلاث قوى استعمارية رئيسية هى بريطانيا وفرنسا واسبانيا .

ثانيا : البنية الجيوبوليتيكية : وتعتبر البلدان النامية فى هذه البنية الراهنة للعالم عديدة جدا وضعيفة جدا فى التعامل مع التنمية الاقتصادية الضخمة وتحدى الأمن المشترك لمناطقها .

ثالثا : المنطقة العربية : والتى تؤكد حقائق الوضع الحاضر انها مزيد من الفرقة السياسية والتفكك الاقتصادى .

رابعا : خيارات التنمية المستقبلية للأقطار العربية : وهى مرتكزة بوجه عام على تجربتها السابقة فى الاعتماد الشديد على سلعة او بضعة سلع وارتباط متزايد باقتصاديات البلدان النامية .

خامسا : تفاوتات شديدة : فى الموارد الطبيعية والبشرية ومستويات المعيشة مما يصعب بمقتضاه على اى قطر عربى بمفرده ان يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية ثابته ومتوازنة .

سادسا : التنمية القومية العربية الجماعية : بما أنه من المستحيل فعليا تحقيق وحدة ياسية عربية رسمية فى الظروف الحاضرة والمتطورة فمن الحيوى للأقطار العربية ان تعمل من اجل تعاون اقتصادى جماعى وترتيبات دفاعية وامنية مشتركة .

سابعا : مجالات الاولوية : التى يجب ان يشملها عمل التنمية المشتركة وسياستها للمنطقة العربية وتتمثل فى [التجارة والاستثمارات ـ تنمية مكثفة للموارد البشرية ـ تطوير البحوث والتقنية التطبيقية] .

زكريا محمد عبدالله

□□ نورة عبدالملك ابراهيم آل الشيخ ـ الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المدينة المنورة فى صدر الاسلام ، رسالة ماجستير فى التاريخ الاسلامى ، كلية البنات بجدة ، تحت اشراف ا . د . فاطمة مصطفى عامر . □□

تتناول هذه الدراسة الجادة ، بعض الجوانب الحضارية فى الدولة الاسلامية ، بالمدينة المنورة ، فى فترة زمنية محددة ، تبدأ منذ ان هاجر اليها المصطفى صلى الله عليه وسلم ، واتخذها دارا ومقرا وعاصمة للدولة الاسلامية ، وحتى عام ٣٦هـ (٦٥٦م) ، وهو التاريخ الذى نقل فيه (على بن ابى طالب) ، رضى الله عنه ، عاصمة الخلافة الاسلامية ، من (المدينة المنورة) الى (الكوفة) .

والحقيقة ان رسالة الباحثة السعودية الجادة (نورة آل الشيخ) ، تكتسب أهميتها من كونها تعالج موضوعا هاما ، تجاهله المؤرخون ، حيث ان الفترة التى حددتها الباحثة لدراستها ، قد شغلت احداثها السياسية المتلاحقة اهتمام هؤلاء المؤرخين ، اكثر من اهتمامهم بالجوانب الحضارية ، ولذلك اقتصروا فى ابحاثهم ومؤلفاتهم ، على الجوانب السياسية فقط ، وخاضوا فيها بشكل ملفت للنظر ، بينما كان اهتمامهم بهذا الجانب الحضارى ضئيلا للغاية ، ومن هنا تناولت دراسة الباحثة السعودية ، موضوعا حضاريا حيويا فى تاريخ الدولة الاسلامية ، عرضت فيه للأوضاع الاقتصادية والحياة الاجتماعية ، لفترة من اهم الفترات الزمنية فى عصر الخلفاء الراشدون .

وبذلك تقدم الدراسة ، رؤية تاريخية وعلمية واعية لناحيتين حضاريتين ، من تاريخ الدولة الاسلامية ، ومن منظور اسلامى معاصر ، كما تقدم نتائج وتحليلات علمية اجتماعية واقتصادية وسياسية ، من خلال الكثير من المصادر الأصلية المتنوعة ، وفى مقدمة هذه المصادر (القرآن الكريم) و (السنة النبوية الشريفة) ، بالاضافة الى كم هائل من المخطوطات العربية والاسلامية ، ذات الصفة الوثائقية ، والتى تزخر بالتراث الاسلامى . وهى تميط اللثام ـ فى نفس الوقت ـ عن دور المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ودور « اليهود » الخطير ، فى احتكارهم لصناعة وتجارة الخمور والسلاح والحلى ، وأثر ذلك على المجتمع الاسلامى . وعن الأزمات الاقتصادية والتى كان لها بالغ الاثر ، على اقتصاديات (المدينة المنورة) فى تلك الفترة ، من خلال احدى المخطوطات النادرة ، والتى لم تحقق ولم يسبق نشرها ، بمكتبة الحرم النبوى الشريف ، والتى كان للسادة المسئولين فى الرئاسة العامة لشئون الحرمين ، الفضل الاول ، بعدالله فى تسهيل مهمة تصويرها للباحثة ـ كما تذكر ذلك فى مقدمة رسالتها ـ ، وهذه المخطوطة تفضح ايضا دور اليهود الخطير فى عمليات البيع والشراء ، وبالذات الترويج للربا والعمل به ، وغيرها من المخطوطات العربية الاسلامية .

وقد استطاعت الباحثة استنطاق كل هذه المخطوطات ذات الاهمية ، ونجحت الى درجة عالية فى توظيفها ، مع العديد من المصادر والمراجع العربية والافرنجية والمعربة ، وبعض الدراسات المتخصصة ، فى موضوعها ، وبشكل اضاف الجديد الى العلم . ومن هنا كان تقدير اللجنة العلمية التى ناقشتها ، ومنحتها درجة (الامتياز) .

تقع هذه الدراسة فى (١٨٩ صفحة) ، وتجىء فى بابين اساسيين ، يشتمل كل منهما على ثلاثة فصول رئيسية ، وخاتمة مسبوقة ، بمقدمة وتمهيد . ويقع (التمهيد) فى (١٩ صفحة) ، تناولت فيه الباحثة ، بايجاز موقع المدينة ، وطبيعة مناخها ، واسماؤها مرتبة ترتيبا ابجديا ، ثم عرضت فيه أيضا ، لعناصر السكان الموجودة فى (المدينة) ، وكيف نزلوا بها ، ولحياتهم الاجتماعية ، ونشاطاتهم الاقتصادية ، قبيل الاسلام .

(الباب الاول) (الحياة الاجتماعية) قسم الى ثلاثة فصول رئيسية . (الفصل الاول) بعنوان (عناصر المجتمع) ، وقد صنفتهم الباحثة ، على الوجه التالى ، ١ ـ المهاجرون والانصار ، وكيف تمت عملية المؤاخاة بينهم ، والتى اذابت كل اختلاف بينهم . ٢ ـ المنافقون ، والدور الذى لعبوه فى المجتمع . ٣ ـ اليهود ، وكيف ولماذا دخلوا تحت سلطان المسلمين اما صلحا او عهدا . ٤ ـ الرقيق ، بالوانه المختلفة ، وكيف كانت معاملة الاسلام لهم ، والحث على عتقهم ، مع انهم عناصر مختلفة فى الجنس والدين ، وانما كانت المساواة تامة بينهم فى الحقوق والواجبات . ٥ ـ غير المسلمين ، وهؤلاء قد تمتعوا بالحرية التامة ، فى كل شأن من حياتهم . كما عرضت الباحثة ، للعهد الذى كتب بين الرسول عليه الصلاة والسلام ، واليهود ، عندما قدم صلى الله عليه وسلم الى (المدينة) . وكيف كان التزام المسلمين كاملا ، فى معاملة غير المسلمين ، بحدود الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة .

أما (الفصل الثانى) فهو ، عن (المرأة ودورها فى المجتمع) ، تعرضت فيه الباحثة ، لمكانة المرأة ودورها الايجابى فى صدر الاسلام ، أما وزوجة ، ومجاهدة ، وتاجرة . مع ذكر امثلة لمشاركتها الايجابية فى جميع مجالات الحياة المختلفة ، دون ان يكون فى ذلك الدور مساس بعفتها او كرامتها . وبينت الباحثة فضيلة تكريم الاسلام للمرأة ، وصيانتها عما يتعرض لها من أذى .

(الفصل الثالث) ـ والأخير تناولت فيه الباحثة (العادات والتقاليد) الاجتماعية التى كانت موجودة بين عناصر المجتمع فى (المدينة) ، من اخلاق ومعاملات ، كما تناولت سلوكيات أهل (المدينة) ـ فى صدر الاسلام ـ فى الملابس والأكل والشرب ، وغيرها من العادات والتقاليد الأخرى .

(الباب الثانى) (الحياة الاقتصادية) ، يتضمن ـ ايضا ـ ثلاثة فصول رئيسية (الفصل الأول) (الزراعة والرعى) ، واوضحت فيه الباحثة أهمية الزراعة بالنسبة للمجتمع فى المدينة ، وتحدثت عن أهم المحاصيل الزراعية ، التى كانت تزرع بأراضى (المدينة) فى صدر الاسلام . والالات والأدوات التى كانت تستخدم فى الزراعة ، واظهرت السبب فى اشتهار (المدينة) بالزراعة ، منذ القدم ، بأنها ذات تربة خصبة ومياه وفيرة ، وقامت ـ الى جانب الزراعة ـ حرفة الرعى للمواشى (الابل والغنم والبقر والخيول) . كما تحدثت الباحثة عن بعض الحرف الأخرى ، مثل (الاحتطاب) ، والتى كانت بمثابة مصدر دخل اقتصادى للعاملين بها . ثم حرفة (الصيد) ـ التى كانت تتم خارج حدود الحرم ـ ، وقد مارسها السكان ضد الحيوانات البرية كالحمر الوحشية والغزلان والأرانب والضباء . واستخدم الصيادون الخيول فى مطاردتها ، والسهام والرماح والكلاب المدربة فى اصطيادها .

(الفصل الثانى) (للصناعات والحرف) ، التى كانت قائمة فى (المدينة) ـ فى تلك الفترة ـ مع الاشارة الى عدة صناعات وحرف ، اعتمدت فى ازدهارها ، على المهارة اليدوية ، التى كانت تكتسب بالخبرة والمران . وهذه الحرف وتلك الصناعات بالذات ، كانت عائداتها المالية ، كافية لسد حاجات السكان اليومية . وشرحت الباحثة للظروف التى صاحبت انشاء الدولة الاسلامية ، فى (المدينة) ، والتى كان لها بالغ الاثر فى قيام وانتشار بعض الصناعات الحربية ، كصناعة السيوف والنبال وغيرها . من أدوات ومعدات الحروب . ثم كشفت الباحثة عن الدور الخطير لليهود ، فى احتكارهم لصناعة (المعدات الحربية) و (الحلى) و (الخمور) !! هذا الى جانب اخر ، من الحرف التى قامت على (الزراعة) ، كالخمور والنجارة والحدادة . واضافت الباحثة معلومة جديرة بالذكر ، وهى ان (العطارة) كانت من الحرف القديمة القائمة بالمدينة ، والتى عملت بها النساء اكثر من الرجال . ثم تحدثت الباحثة ـ كذلك ـ عن صناعة التعدين ، وصياغة الذهب ، الخ الخ من الصناعات والحرف ، والخامات والمواد التى كانت تحتاجها ، هذه الصناعات والأدوات التى كانت تستخدم ـ فى ذلك العصر ـ فى هذه الحرف وتلك الصناعات

(الفصل الثالث) (التجارة) ، يعد من أهم فصول الدراسة كلها ، وقد تحدثت فيه الباحثة عن أهمية التجارة فى حياة المجتمع الزراعى بالمدينة ، واوضحت ان اهمية موقع (المدينة) الاستراتيجى ، هو الذى فرض عليها ، ان تكون قلعة تجارية متميزة ، تموج بالحركة الدائمة ـ لم تستطع مع ذلك منافسة (مكة المكرمة) تجاريا قبل الاسلام . غير انها ـ بعد هجرة المصطفى اليها ، عليه الصلاة والسلام ـ وبعد ان أصبحت حاضرة الدولة الاسلامية ، استطاعت (المدينة) ان تنافس (مكة) منافسة خطيرة ، وصلت الى درجة التفوق ، فى المجال التجارى ، حتى صار تجار المدينة ، من كبار أثريائها المعروفين . وقد سارت التجارة فى صدر الاسلام ، فى اتجاهين : داخلى وأخر خارجى نشطت التجارة الداخلية فى (المدينة) بين اهلها وايضا بين الأعراب من البادية ، الذى كانوا يفدون اليها بمنتجاتهم لبيعها داخل اسواقها . وكان اول سوق للمسلمين بالمدينة من اختيار النبى عليه الصلاة والسلام ، وهو الذى حدده عند (بقيع الزبير) اما اليهود فقد كان لهم سوقا عند (جسر وادى بطحان) ، بالمدينة المنورة . كانوا يبيعون فيه (الحلى) و (الاسلحة والمعدات الحربية) ، واشارت الباحثة ، للدور الخطير الذى لعبوه فى عمليات البيع والشراء ، لبعض السلع التى كانت محرمة .

وبينت الباحثة ـ كذلك ـ أهمية السوق بالنسبة للمسلمين ، لا من الناحية الاقتصادية فحسب ، وانما من الناحية الدينية ، فقد كانت يقام فيه الحد ، أى تنفيذ العقوبات ضد المذنبين ، وفقا للشريعة الاسلامية ، وبذلك كانت السوق الى جانب كونها ، مكانا للمعاملات المالية والمصرفية ، كانت تمثل ايضا مكانا للعظة .

وكان المسلمون فقد يتعاملون بادوات فى السوق ، من مكاييل وموازين ، ونقود رومية وفارسية ، أما « أول عملة اسلامية ضربها (عمر بن الخطاب) فى السنة الثامنة للهجرة » !! وان كانت هذه العملة ، دراهم على نقش الكسروية وشكلها ، الا انه ـ رضى الله عنه ـ قد زاد على بعضها (الحمدلله) وفى البعض الاخر منها (محمد رسول الله) او (لا اله الا الله وحده) .

وفصلت الباحثة النتائج الايجابية لرواج التجارة الداخلية ، مبينة ان أهم هذه النتائج كان يتمثل فى :ـ نشأة نظام (الحسبة) ـ وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ فقد كان من بين مهام (المحتسب) دورا ايجابيا فى السوق ، تمثل فى (النهى عن الغش فى الصناعات والبيوع ، ومايدخل فيها من تطفيف الميزان والمكيال ، والحكم على من غش فى أسواق المسلمين عامة ، فى الخبز واللبن او العسل وغيره من السلع الأخرى » . كما بينت نتيجة هامة اخرى ، لرواج التجارة الداخلية ، وهى نشأة (التجارة الخارجية) ونشاطها . وقد بدأت (التجارة الخارجية) بجلب التجار للسلع الضرورية واللازمة لاهالى (المدينة) ، كالزيت والدقيق والملابس ، وكل مايحتاجه السكان من سلع ومنتجات غير متوافرة بالمدينة . وأخذت قوافل التجار تتردد على (بر الشام) وغيره من البلاد . فقد كان (الزيت) هو السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات الشامية ، لجودته وصفائه ونقائه . وكانت اليمن مصدرا للعطور والمنسوجات القطنية والحريرية . وبرزت (تجارة الرقيق) ، كاحدى التجارات الخارجية النشطة والمربحة . حيث كان (الرقيق) بأنواعه واشكاله المختلفة ، يتم جلبه من الاسواق الخارجية الأوربية الى اسواق الجزيرة العربية عامة ، والمدينة المنورة خاصة . حتى صار للرقيق سوق باسمه فى (المدينة) !! واشارت الباحثة للعلاقات التجارية الخارجية مع الحبشة ، والتى كانت نشطة للغاية ، بفضل ميناء (الجار) البحرى ، الذى كان يمثل (للمدينة المنورة) معبرا حيويا يربطها ببلاد الحبشة . وقد اكتسب هذا الميناء الاقتصادى الهام ، شهرته فى صدر الاسلام ، عندما صار اشهر ميناء فى الحجاز ، يفد عبره تجار الحبشة ، ويعبر منه تجار (المدينة) للتجارة .

وعرضت الباحثة (للأزمات الاقتصادية) التى تعرضت لها (المدينة) فى صدر الاسلام ، وللأدوار الايجابية التى قام بها الخلفاء والصحابة فى محاولة احتوائها . موضحة نتائجها الايجابية والسلبية مع اهل المدينة .

وفى الخاتمة ، التى ضمنتها الباحثة ، نتائج دراستها العلمية القيمة هذه ، توصلت الى :ـ

ـ ان المدينة المنورة ، فى صدر الاسلام ، تمكنت من صهر جميع عناصر السكان المتباينة بها ، فى بوتقة الاسلام الحنيف ، الذى أذاب الأحقاد والمنازعات ، وقضى على التفاخر بالأحساب والأنساب ، فصار مجتمع المدينة مجتمعا اسلاميا متعاونا متحابا متآلفا ، فى حين قامت العلاقة بينه وبين المجتمع الاخر (من غير المسلمين) ، على الود وتبادل المنفعة .

- ان الدور الايجابى للمرأة المسلمة ، فى ذلك العصر ، كان واضحا ومتميزا من جميع الميادين ، حيث شاركت فى الكثير من أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، بوعى وايجابية ، ودون ان تهمل بيتها أو زوجها او ملابسها أو حتى زينتها ، لدرجة أن بعض الحرف كانت مقصورة على النساء ، كالغزل (غزل الخيوط) ، والطحن ، وصناعة الخبز .

- ومن أهم ما أظهرته نتائج هذه الدراسة - ايضا - ان اثر الاسلام ، كان واضحا وايجابيا للغاية ، فى تغيير بعض العادات والسلوكيات ، التى كانت لاتتناسب مع الدين الحنيف ، واكتساب عادات وسلوكيات جديدة ، كانت فى الحقيقة بمثابة تشريعات وضعها الاسلام ، ومع اعتياد الناس عليها ، الفوها وصارت عندهم فى حكم العادة ، فارتقت سلوكياتهم .

- كما ان الدراسة اكدت فى نتائجها - ايضا - على أن الزراعة ، بالرغم من كونها عماد الحياة الاقتصادية فى المدينة ، الا ان مساهمة اصحاب الحرف والصناعات اليدوية فى هذا المجال ، كانت ايجابية ، وقد اختلفت مكاسب كل حرفة حسب رواجها واقبال الناس عليها . وان كان الذين يقومون ببعض هذه الحرف والصناعات ، من غير المسلمين - كالروم واليهود وغيرهم .

- وأثارت الدراسة فى نتائجها - أيضا - حقيقة الدور الذى قام به اليهود ، فى احتكارهم لبعض الصناعات الحيوية ، كصناعة الأسلحة والمعدات الحربية ، وصناعة الخمور ، والتجارة بها ، وصناعة الحلى . وجميعها حرف وصناعات ، خطيرة لو استخدمت ضد الاسلام وأتباعه ، لكانت لها نتائج سلبية خطيرة للغاية . هذا علاوة على ترويجهم للربا فى المعاملات والتجارة !!

- واكدت الدراسة - كذلك - على أن اقبال اهل (المدينة) على التجارة الداخلية او الخارجية ، أدى الى ثراء عدد كبير منهم ، وقد افادتهم هذه الثروة كثيرا ، فى تثبيت ايمانهم ، عندما أوقفوها لخدمة الاسلام وقضاياه ، واعطوا منها للفقراء والمحتاجين ، وبذلك حققوا (مبدأ التكافل الاجتماعى) الذى سنه الاسلام وحث عليه ، فى أروع صورة .

- كما أثارت الدراسة ، حقيقة النتائج الايجابية والسلبية (للأزمات الاقتصادية) فى هذه الفترة التاريخية ، وكيف ان الخلفاء والصحابة شاركوا فى التخلص من هذه الأزمات ، بتقديمهم العون والمساعدة ، فى محاولة لاحتوائها والتغلب عليها . وان هذه الأزمات مهما كانت شدتها وقسوتها ، لم تكن عائقا أمام مواصلة الدولة الاسلامية لمسيرتها وتحقيق اكبر انتصاراتها من خلال (حركة الفتوحات الاسلامية) و (انتشار الاسلام خارج الجزيرة العربية) .

وقد اختارت الباحثة فى هذه الدراسة ، المنهج التاريخى التحليلى ، فى عرضها لمحاور موضوعها ، وبتسلسل منطقى جيد ، ساعدها على رسم صورة تاريخية واضحة للحياة فى المدينة المنورة ، فى فترة زمنية هامة جدا ، من جميع جوانبها الحضارية الاجتماعية والاقتصادية .

ووضعت الدراسة برمتها فى القالب الحضارى ، نتيجة لقلة الدراسات الاكاديمية والمتخصصة حول هذا الجانب ، ولتوفر الكثير من المصادر ذات الصفة الوثائقية لدى الباحثة ، فقد اعتمدت على مجموعة من (المخطوطات الخام) ، غير المحققة وغير المنشورة ، والمحفوظة على (ميكروفيلم) ، (بمعهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة) ، و (بدار الكتب المصرية) و (بمكتبة الحرم النبوى الشريف بمكة المكرمة) . وهذه المادة التاريخية الخام ، ذات الصفة الوثائقية - من الدرجة الأولى - احتوت على غالبية جوانب الرموز الحضارية للدولة الاسلامية فى صدر الاسلام ، وقد وظفتها الباحثة لخدمة دراستها العلمية الواعية .

وقد قدمت الباحثة فى نهاية دراستها ، عددا من الملاحق الوثائقية ، والخرائط التوضيحية ، ثم ثبت بالمصادر والمخطوطات ، والمراجع العربية والافرنجية والمعربة ، مرتبة ترتيبا ابجديا حسب الاسماء التى اشتهر بها مؤلفوها

وقد يؤخذ على الباحثة (نورة آل الشيخ) ، فى دراستها العلمية هذه ، الاسراف بعض الشىء ، فى تمهيدها للموضوع ، (١٩ صفحة) ، وهذا كم كبير من الصفحات اذا ماقيس مثلا ، بعدد صفحات (الفصل الثانى) من (الباب الأول) ، أو (الفصل الثانى) من (الباب الثانى) ، والذى جعلته فى (تسع صفحات فقط) ، مع انه فصل هام جدا فى الدراسة ، وهو المتعلق بـ (المرأة ودورها فى المجتمع) !!

كما يؤخذ عليها ايضا ، أنها أغفلت اعداد دراسة مبسطة عن (نقد المصادر) التى رجعت اليها ، وبالذات المخطوطات غير المحققة وغير المنشورة . لما كان سيعطى للدراسة ثقلا علميا متينا !! وأخيرا ..... فان الباحثة قد غاب عنها - كذلك - ان تعد تقديما علميا لكل قسم او (باب) من الدراسة ، وهذا التقديم يعد عنصرا أساسيا فى منهجيه البحث العلمى ، فبدت مداخل القسمين او (البابين) من الدراسة ، وكأنها مبتورة أو ناقصة شيئا مهما ولكن جميع هذه الملاحظات لاتقلل - على الاطلاق - من قيمة الجهد العلمى ، الذى بذلته الباحثة (نورة عبدالملك آل الشيخ) ، فى هذه الدراسة العلمية الواعية ، والتى تعتبر وبحق انجازا أكاديميا رفيع المستوى ، لكليات البنات بالجامعات السعودية ، فى مجال البحث العلمى (فى تاريخ الحضارة الاسلامية) .

سوسن سليم اسماعيل

□ □ د . هناء خيرالدين ود . أحمد يوسف أحمد (محرران - مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ١٩٩٢ - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩١ □ □

يتضمن هذا الكتاب الأعمال الكاملة لندوة مصر والجماعة الأوربية ١٩٩٢ ، وهى الندوة التى عقدت بمدينة الاقصر المصرية فى الفترة من ٢٨ - ٣١ يناير ١٩٩٠ ، ونظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية .

ويمثل الكتاب بما يحتويه من بحوث وتعقيبات ومناقشات قيمة أساسا علميا واعيا للتخطيط لتحرك السياسة المصرية على كافة الأصعدة لمواجهة المتغيرات الدولية الجديدة والتحديات الكاملة فيها والاستفادة من الفرص التى قد توفرها ومن أهم هذه المتغيرات دون شك البروز المحتمل للسوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ ويغطى الجزء الأول أربعة من البحوث التى قدمت للندوة هى :

١ - علاقة مصر باوروبا الغربية فى الأدبيات العربية :

قدم هذا البحث مسحا تحليليا للأدبيات العربية التى تعرض لدراسة علاقة مصر باوربا الغربية ، وفى هذا الاطار تم مسح الكتابات التى تناولت السياسة الخارجية لأطراف التفاعل أى مصر ودول أوربا الغربية وتلك التى تناولت التفاعلات الحكومية بينهم سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى أو العسكرى ،

وسواء تمت هذه التفاعلات على المستوى الثنائى أو الجماعى وأيضا تلك الدراسات التى ركزت على بحث التفاعلات عبر القومية بين الجانب المصرى والجانب الأوربى .

وفى هذا الصدد تمت مراجعة كتابات الباحثين العرب التى صدرت فى عدد من الكتب والرسائل العلمية التى قدمت لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والمقالات التى صدرت فى إثنين من اكثر الدوريات العربية أنتشارا وهما المستقبل العربى والسياسة الدولية ، بالاضافة الى بعض الدراسات التى قدمت لندوات عقدت فى الوطن العربى .

وقد تم تحليل هذه الكتابات فى ضوء الاجابة على خمسة أسئلة أولها يتعلق بماهية الاسئلة البحثية التى تركز عليها هذه الدراسات ، والثانى خاص بكيفية دراسة المشاكل البحثية المطروحة فيها ، والثالث عن النتائج التى توصلت اليها ، والرابع يتعلق بقضية التراكم فى الدراسات التى تناولت الموضوع بينما يختص الأخير بدلالة هذه الدراسات بالنسبة لصانع القرار فى تعامله مع الظاهرة موضع الدراسة .

وقد أوضح التحليل ، على ضوء هذه الأسئلة المثارة ، للأدبيات العربية التى تعرضت لدراسة علاقة مصر بأوروبا الغربية أن هناك مجالات بحثية عديدة مطروحة أمام الباحثين لتعميق فهم هذه العلاقة وذلك على ضوء عدة نتائج أسفر عنها هذا التحليل فى مقدمتها :-

أن هناك أهتماما بدراسة هذه العلاقات فى إطارها الجماعى مع عدم الاهتمام بتحليل علاقة مصر بأوربا الغربية بصفتها مشكلة بحثية رئيسية ، كما أن هذه الدراسات لاتهتم بتحليل العلاقات الثنائية بين مصر ودول أوربا الغربية ، واتضح ايضا من التحليل قلة الدراسات التى تركز على بعض أبعاد السياسة الخارجية المصرية تجاه اوربا الغربية ، وكذلك إتجاه بعض الباحثين العرب خلال الثمانينات إلى جانب إهتمامهم بالعلاقات العربية - الأوربية على المستوى الرسمى - الى الاهتمام بدراسة العلاقات عبر القومية بين مصر وأوربا الغربية وإن جاء اهتمامهم بتحليل هذه العلاقات فى المجال الاقتصادى فحسب .

٢ - تقويم العلاقات السياسية بين مصر وأوربا : وقدمت هذه الدراسة ، د . نادية محمود مصطفى وانصبت عملية التقويم فى البحث المقدم بهذا الخصوص على العقود الثلاثة الماضية (مع التركيز على الأخير منها أى عقد الثمانينات) باعتبار أن الظاهرة موضوع الدراسة لم تأخذ فى التبلور بصورتها الجديدة إلا فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ثم أخذت تتطور تدريجيا بعد ذلك ، كما ركزت عملية التقويم على قضيتى تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وسياسات العلاقات الاقتصادية المصرية - الأوربية . وقد أبرز تحليل نتائج ومحددات تطور الرؤى والسياسات الأوربية والمصرية حول قضيتى دور أوربا فى تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وفى مساعدة جهود الاصلاح الاقتصادى المصرى - أبرز مجموعة من الحقائق التى يمكن أن تبنى عليها مجموعة من التصورات عن التوجه المصرى المستقبلى نحو أوروبا .

وانتهت الدراسة الى أن التعاون السياسى الأوروبى لم يكن الا مجرد تنسيق بين السياسات الخارجية القومية الأوروبية ، ولقد نجح فى مجرد إصدار عدة بيانات متتالية حمل كل منها جديدا فى تطوير المواقف الأوروبية على نحو حقق بدرجة أو أخرى قدرا من التوقعات المصرية تجاه هذه المواقف . ولقد جمعت هذه البيانات بين المواقف الأوربية القومية المختلفة فى قالب أوروبى واحد ولكن دون أن تصهرها معا ، ولذا ظهرت مجرد مواقف توفيقية تفسرها الدول الأوربية بطرق مختلفة بل ويكملها البعض أو يعدلها فى إطار سياساتهم القومية .

٣ - الحقيقة والخيال : مصر والجماعة الأوربية ١٩٩٢ :

تعرض البحث فى هذا الصدد لثلاث نقاط جوهرية هى :-

- حقيقة ما يجرى حاليا داخل الجماعة الأوربية أو ما إصطلح على تسميته « مشروع أوربا ١٩٩٢ » وتطوراته المستقبلية والعقبات التى تقف فى طريقه .

- علاقة أوربا ١٩٩٢ بالعالم المعاصر وخاصة القوى الرئيسية فيه .

- تأثير أوروبا ١٩٩٢ على مصر . وطرح البحث فى هذا الصدد ثلاث حجج رئيسية مؤداها :

- إن مشروع أوروبا ١٩٩٢ سوف يصعب تنفيذه كما هو مقدر له فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢ ، وأن المشروع على الأغلب سوف يستغرق عقد التسعينات كله .

- ان تنفيذ المشروع سوف يكشف علاقات التكامل الاقتصادى بين دول الجماعة الا أنه على الأرجح لن يؤدى الى خلق قطب دولى جديد ، وربما يؤدى فى الحقيقة إلى مزيد من الاندماج الأوروبى (ككل) فى النظام الراسمالى العالمى المعاصر .

- إن المشروع بعد إستكماله سوف يفتح أمام مصر فرصا ويعرضها لمخاطر ، وعلى الأغلب فإنه سوف يكون فى المدى القريب والمتوسط ذا نتائج سلبية على مصر إذا بقيت الأمور على ماهى عليه فى مصر والمنظمة العربية .

وإنتهى البحث إلى أنه من الطبيعى أن تنبع مواجهة هذا التطور الهام فى النظام العالمى ، مع باقى التغيرات الدولية الهامة الاخرى من مصر والمنطقة التى تنتمى إليها أساسا فمن الواضح أن تعظيم الفرص التى تتيحها الجماعة الأوروبية فى ظل مشروع ١٩٩٢ لن يتاتى إلا من خلال إقتصاد قوى يقوم على قاعدة إنتاجية وسوق واسعة (بتعزيز إجراءات التكامل العربى الكلى أو الجزئى) حتى يمكن الاستفادة من السوق الأوربية فى أوضاعها الجديدة خاصة إذا ما عرفنا أن السوق تمنح مصر بالفعل عددا من المعاملات التفضيلية التى لم تستغلها استغلالا كاملا .

٤ - إطار الاختيار بين بدائل السياسات المصرية نحو أوروبا ١٩٩٢ :

إنتهى البحث هنا إلى أن الصورة الكاملة لمشروع أوربا ١٩٩٢ لم تتضح بعد بالكامل لأن أصحابه انفسهم لديهم مدركات متباينة عنه ، وسوف تكون لكل صورة من صور هذا المستقبل نتائج وانعكاسات مختلفة على مصر ، ويملى عليها ذلك أن تأخذ إحتياطات مناسبة لكل الاحتمالات ، مع ملاحظة أن كل الاستراتيجيات الممكنة للتعامل مع المناخ الاقتصادى الدولى الجديد تبدأ وتنتهى بقاعدة أن احدا لن يساعدك مالم تساعد نفسك أولا عن طريق اصلاح إقتصادى جذرى وقبول إجتماعى عام للتضحيات القاسية ولكن الضرورية للانطلاق الاقتصادى .

وقد خلص البحث إلى أن المرتكز الرئيسى والمعيار الوحيد لكفاءة أية إستراتيجية مع الاقتصاد الدولى عموما ، ومع الجماعة الأوروبية على وجه الخصوص إنما يكمن فى تصور محدود وواضح لما نريده من هذا التعامل ، ويجب صياغة ذلك فى صورة إستراتيجية محددة للانماء الصناعى والاقتصادى فى مصر لا تمكنها من الانطلاق الى النمو المدعم ذاتيا فحسب ، وإنما تقترب بها أشواطا طويلة من

الدول المتقدمة ، والفكرة الجوهرية هنا هى الانتقال مباشرة الى ميدان الصناعات فائقة التحديث دون مرور بالضرورة على كافة مراحل التطور الصناعى التى شهدتها أوربا والغرب .

ويعطى الجانب الاقتصادى عدة دراسات تناولت عرض العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الأوربية بصورة متكاملة ، حيث قدمت العديد من الدراسات المتشعبة والمتنوعة التى تعطى فى النهاية صورة واضحة عن العلاقات الاقتصادية الأوروبية الحالية والمستقبلية . وقد قدمت فى هذا الصدد خمسة بحوث على النحو التالى :

١ ـ البحث الأول وقدمته د . نوال قاسم :

وهو عرض مسحى لتطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الجماعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة من (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨)

٢ ـ البحث الثانى وقدمه د . سلطان ابوعلى :

ويدور حول مصر وأوربا بعد ١٩٩٢ وينقسم إلى أربعة أجزاء ، يتناول الجزء الأول الدروس المستفادة من الجماعة الأوربية . أما الجزء الثانى من البحث فيستعرض العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ويقسمها الى ثلاثة أنواع من العلاقات (تجارية ـ مساعدات ـ إستثمارات مالية) ويتناول الجزء الثالث الآثار المترتبة لقيام أوربا الموحدة على الدول النامية بما فيها مصر ، وتقسيمها الى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة . والجزء الرابع والأخير من البحث يتناول أخطار المستقبل وقد تمت صياغتها فى صورة الأسئلة التالية :ـ

ـ هل سيتم فعلا التوحد عام ١٩٩٢ ؟

ـ هل سيؤدى قيام أوروبا الموحدة الى مزيد من الحماية أم من الحرية ؟

ـ هل سيؤدى التواجد إلى مزيد من الاستثمارات فى الدول النامية أم لا ؟

وأخيرا يتساءل البحث عن الوضع السياسى لأوربا الموحدة وهل سيكون مع الولايات المتحدة أم مع الاتحاد السوفيتى وهل سيؤثر ذلك على الاقتصاد الدولى ؟

٣ ـ البحث الثالث وقدمه المستشار فكرى تادرس :

هذا البحث عن العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية بعد ١٩٩٢ فى ضوء انفتاح دول أوربا الشرقية يستعرض الباحث من خلاله مخاوف الدول النامية من قيام اوربا الموحدة ورد المسئولين باللجنة الأوربية على تلك المخاوف ، ثم يتناول مدى تأثر العلاقات التجارية والاقتصادية المصرية ـ الأوربية بتحقيق السوق الواحد بنهاية عام ١٩٩٢ .

٤ ـ البحث الرابع وقدمه د . مهندس السيد دهموش :

وهو يحلل الآثار المحتملة للجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢ على قطاع الصناعة ، حيث يتناول البحث فى البداية تطلع المشروع الجديد لأوربا الموحدة لازالة ما تبقى من الحواجز غير الجمركية وبعد ذلك تناول البحث توقعات الجماعة الأوربية ١٩٩٢ لنفسها .

٥ ـ البحث الخامس وقدمه د . حسن خضر :

وقد إختص بالقطاع الزراعى المصرى والسوق الأوربية المشتركة . وأخيرا .. فما أحوج صانع القرار السياسى والاقتصادى المصرى والعربى لمزيد من مثل هذه الدراسات والبحوث فى المرحلة الحالية والمقاومة حتى تلحق مصر ويلحق العرب بقطار النظام الدولى الجديد فى أخطر مرحلة من مراحل انتقاله ومتغيراته .

هناء عبدالسلام العبادى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١
تحديات التنمية

ـ حقوق التاليف والناشر : البنك الدولى للانشاء والتعمير ـ البنك الدولى ـ نيويورك
ـ الترجمة العربية : من اعداد مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ مؤسسة الأهرام القاهرة .

هذا هو التقرير الرابع عشر فى هذه السلسلة السنوية ويستخلص الدروس المستفادة من فترة تزيد على اربعين عاما من تجربة التنمية . ويسعى هذا التقرير الى جانب تقرير العام الماضى عن الفقر وتقرير العام القادم عن البيئة لتقديم نظرة عامة شاملة لجدول أعمال التنمية .

ان مهمة التنمية هى مهمة مروعة ومع ذلك فان التاريخ يبين أن تحقيق التقدم السريع والمستمر أمر ممكن حتى فى البلدان التى لم تحابيها الطبيعة بالكثير فيما عدا الموارد البشرية . وقد كان هناك تباين كبير فى اداء البلدان النامية وليست هناك صيغة وحيدة للتنمية ، ومع ذلك فان التقرير يوضح ان السياسات المتبعة على عدة جبهات ـ لدعم الاستثمار فى البشر ، ووجود منظم مشروعات ناجحين ، والانفتاح الأكبر للتجارة والتكامل الاقتصادى العالمى ، وتوافر اساس اقتصادى كلى مستقر قد ثبتت فاعليتها فى البلدان التى تواجه ظروفات جد مختلفة ، وتشكل هذه السياسات اساسا لتوافق فى الرأى اخذ فى البزوغ يحبذ الأخذ باستراتيجية للتنمية مشجعة للسوق . ويصف التقرير هذه الاستراتيجية وما الذى تستطيع ان تفعله البلدان النامية والصناعية على جد سواء .

ويحتوى التقرير مثل طبعاته السابقة ، على مؤشرات التنمية العالمية التى توفر بيانات حاليا شاملة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يزيد على ١٨٠ بلدا واقليما .

ملامح المستقبل أو خطوط الأفق

- تاليف : جاك اتالى
- الناشر : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٩١

مؤلف الكتاب جاك اتالى مستشار رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران وأحد المفكرين والخبراء بالاقتصاد والسياسة الذائعى الصيت فى فرنسا وأوروبا . ويقدم الكتاب احدى الصور التى يتوقعها كبار المفكرين فى العالم عن المستقبل فهو يزود القارىء بصورة اولية عن المستقبل الذى تجتاز البشرية عقبته فى بداية التسعينات . انه محاولة جريئة ومناورة فكرية رائعة متحررة من الايديولوجيات والصيغ الجامدة والانماط المسبقة الصنع .

يسعى الكتاب للاجابة على الأسئلة الكبرى التى تطرح نفسها منذ الربع الأخير من هذا القرن حول القضايا الرئيسية التالية : النظام العالمى الجديد - مصائر الانظمة الاجتماعية والسياسية الحالية ؟ نوعية التطور الذى ينتظر المجتمع الدولى - علاقات القوة بين الأمم - مسالة العنف - نماذج الحياة المقبلة - الاتجاهات الفلسفية والأدبية والفنية .. الخ

□□ احسان عبدالقدوس .. أمس واليوم وغدا

- اعداد : نرمين القويسنى
- الناشر : دياسبك - مصر . القاهرة - ١٩٩١

هذا الكتاب وثائقى بالدرجة الاولى ويفوق كتاب التراجم بتقديمه أبرز ماكتبه احسان عبدالقدوس وماكتب عنه بشأن القضايا والمبادىء التى عاش يدافع عنها وفى مقدمتها قضية الاسلحة الفاسدة وقضية التحضير لثورة ٢٣ يوليو وقضايا الثورة نفسها . ولقد اجادت الزميلة نرمين القويسنى اختيار مادة الكتاب ولا عجب فقد صاحبت الكاتب الراحل مديرة لمكتبه طوال خمسة وثلاثين عاما فى روز اليوسف وفى اخبار اليوم وفى الاهرام .

□□ مصر وتحديات التسعينات

- د . على الدين هلال ، د . عبدالمنعم سعيد (محرران)
- مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩١

يمثل هذا الكتاب محصلة المجهود البحثى الذى قام به مركز البحوث والدراسات السياسية خلال عامين (١٩٨٨ - ١٩٩٠) لمناقشة وتحليل القضايا الرئيسية التى ينبغى على مصر ان تواجهها وهى فى حقيقة الامر بمثابة تحديات لها : تحدى التنمية وتحدى الديمقراطية وتحدى الأمن القومى والسياسة الخارجية . ولقد ناقشت بحوث الكتاب المحاور الثلاثة وفى اطار من المعطيات الخارجية المتغيرة التى تدور مصر فى اطارها . وكان واضحا من الابحاث المقدمة والمناقشات والتعقيبات الفنية التى تلتها ان عقد التسعينات سوف يكون عقدا حاسما فى التاريخ المصرى .

ومؤلفو الكتاب نخبة من الاساتذة والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات التى يتضمنها موضوع مصر وتحديات التسعينات من الجامعات ومراكز البحوث المختلفة .

□□ حكم هيئة تحكيم طابا - دراسة تحليلية موثقة لأهم جوانبه

- د . احمد صادق القشيرى
- مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ١٩٩٠

ينصب موضوع الدراسة على حكم هيئة التحكيم وحده دون غيره من مختلف ابعاد القضية سياسيا وقانونيا حيث تتناول الدراسة ماورد بحكم هيئة التحكيم من مناقشة للحجج التى ساقتها كل من مصر واسرائيل للتدليل على صحة المواقع التى حددتها كل دولة للاربعة عشرة علامة حدود المتنازع عليها والأسباب التى جعلت هيئة التحكيم تأخذ بوجهة النظر المصرية بالنسبة لمواقع غالبية العلامات وبخاصة فى منطقة رأس النقب ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة وفى طابا ذاتها حيث لعبت العواطف الوطنية والمصالح السياحية دورا بالغا فى تضخيم حجم الخسارة الاسرائيلية .

قواعد علم السياسة

- تاليف : د . فاروق يوسف يوسف احمد
- الناشر : مكتبة عين شمس القاهرة - ١٩٩٠

قبل رحيله باسابيع قليلة اهدى المؤلف : د . فاروق يوسف مجلة السياسة الدولية الطبعة الخامسة والأخيرة من كتابه قواعد علم السياسة ليظل مثل هذا الكتاب مع كتبه السابقة كرموز باقية لذكرى هذا الاستاذ الجامعى الذى اتسمت مؤلفاته بالتحليل الرصين وتميزت شخصيته بالمحبة والخلق الحسن والصداقة البريئة ولقد ادخل المؤلف الراحل على الطبعة الأخيرة الكثير من التعديلات والاضافات منذ صدور طبعتها الاولى عام ١٩٨٦ لجعلها اكثر سهولة فى فهمها واغزر فى مادتها واعمق فى تحليلها ، ولايملك المرء سوى الدعاء له بالرحمة ولاهله وزملائه وتلاميذه بالصبر والسلوان .

أزمة الاعلام فى ازمة الكويت

- مجلة الدراسات الاعلامية (عدد خاص) يوليو / سبتمبر ١٩٩١
- رئيس التحرير : صلاح الدين حافظ
- الناشر : المركز العربى للدراسات الاعلامية

يتضمن العدد مجموعة من الدراسات والبحوث الجادة التى تدور حول دور الاعلام فى ازمة الكويت ويسجل رئيس التحرير فى المقدمة وتحت عنوان [حال الامة .. بعد عام من الأزمة] عشر نقاط تمثل ظواهر الأزمة ونتائجها فى وقت واحد وفى مقدمة هذه الظواهر ظاهرة الانقسام الحكومى والشعبى وظاهرة غياب المعلومات او تغييبها عمدا .... الخ . ويحذر الكاتب من مواجهة مثل هذه الظواهر لكن تعمل على بناء مستقبل جديد يأخذ مما جرى كل العبر والدروس التى قد تنجينا من السقوط مرة اخرى فى نفس الاحابيل والالغام .

ويتضمن العدد دراسات د . محمد السيد سعيد (الأزمة بين انقسام الراى العام ووحدة الوحدانية) . وجميل مطر (الاعلان

المصرى وازمة الخليج قراءة فى سلوكيات الفائض) وعرفان نظام الدين (الصحافة العربية وحرب الخليج) وسعد لبيب (الاعلام الاذاعى فى ازمة الخليج) ود . نيفين عبدالمنعم مسعد (صحافة المعارضة المصرية والأزمة) ود . مصطفى حجاج (كيف واجه الاعلام المصرى تطور الازمة) ود . مرسى سعد الدين (حرب الخليج فى الاعلام الغربى) ، العميد مراد ابراهيم الدسوقى (ازمة فى الاعلام ام انهيار فى اخلاق المقاتلين) . كما يتضمن العدد تقرير اليونسكو حول ازمة الخليج واغتيال الثقافة والاعلام وقائمة بيليوغرافية عن اهم ماكتب عن ازمة الخليج من اعداد : ابو السعود ابراهيم .

الكويت والتنمية الثقافية العربية

ـ تاليف : د . محمد حسن عبدالله

ـ الناشر : سلسلة عالم المعرفة ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب ـ الكويت ـ ١٩٩١

هذا هو العدد ١٥٣ من سلسلة عالم المعرفة التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت منذ اكثر من عشر سنوات ولم تتوقف عن الصدور الا اثر الغزو العراقى للكويت ، ومع التحرير واعادة البناء ادرك المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب الكويتى ان اعادة اصدار كتب السلسلة جزء لايتجزأ من رسالة ثقافية تتبناها الكويت على مستوى الوطن العربى ايمانا والتزاما بالوحدة الثقافية العربية والكتاب يركز على ثلاث جوانب اساسية اولها كيف كانت بدايات الدور الثقافى للكويت وتحت اى ظرف هذا الدور ومن ثم كيف اكتسب ملامحه المستمرة وثانيها عن ماهية هذه الملامح ومدى ثباتها ومابينها من تكامل فى سبيل تحقيق غايات محدودة وثالثها الى اى مدى يتحقق التناغم بين رسالة الكويت الثقافية الموجهة الى امتها العربية والانشطة الثقافية الابداعية فى الاطار الكويتى الداخلى .

موقف مصر من ازمة الخليج

ـ اعداد : الهيئة العامة للاستعلامات

ـ القاهرة ـ ابريل ١٩٩١

سفر وثائقى شامل بدأت الهيئة العامة للاستعلامات فى اعداده منذ الساعات الأولى للغزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ ويتضمن الملف فى جزئه الأول تطورات الاحداث يوما بيوم والجهود التى بذلت لاحتوائها خاصة من جانب القيادة المصرية . ويتناول الجزء الثانى مجموعة وثائقية مصرية وعربية واسلامية ودولية متكاملة (اكثر من مائة وثيقة) تشكل مرجعا لاغنى عنه للباحثين والمؤرخين ومن هذه الوثائق ٦٠ وثيقة مصرية و١٦ وثيقة عربية واسلامية و١٤ وثيقة من وثائق الزعيم للثورة ، ١٥ وثيقة دولية امريكية اوروبية بالخصوص هذا فضلا عن ٤ وثائق تاريخية . وجاء حرص الهيئة العامة للاستعلامات على تسجيل هذه الوثائق اسهاما منها فى الحفاظ على الذاكرة القومية وفى اثراء المعرفة لدى القارىء العربى .

□□ معجم النظم السياسية الليبرالية فى اوروبا الغربية وامريكا الشمالية

ـ د . حسن نافعة

ـ مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ـ ١٩٩١

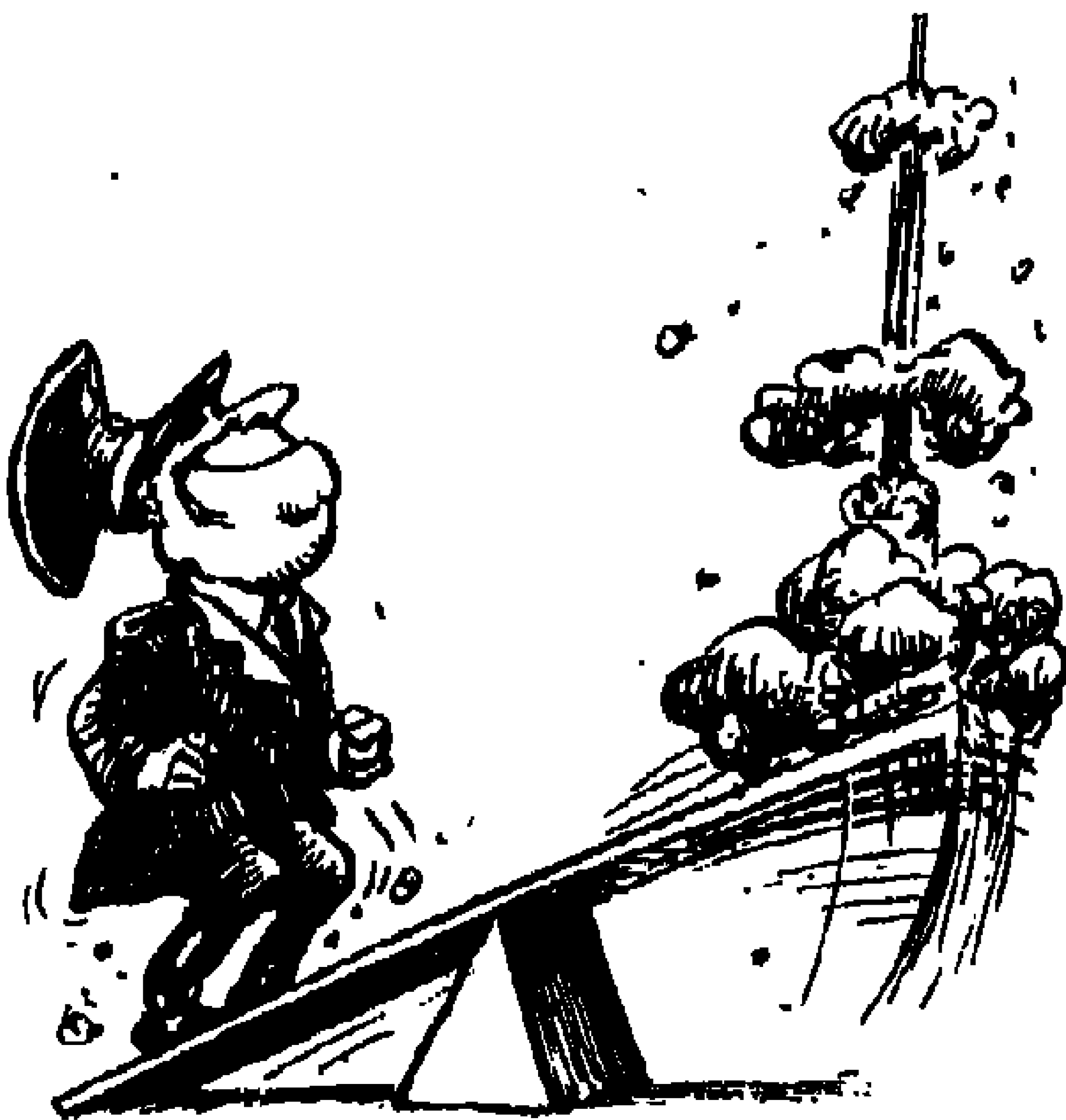
يهدف الكتاب الى تزويد القارىء العادى والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات الاساسية والمعرفة المنظمة لفهم النظم السياسية الليبرالية فى اوروبا العربية وامريكا الشمالية على سبيل الحصر . وتشكل هذه الأنظمة الأغلبية الساحقة للنظم الديمقراطية المعاصرة فى العالم اجمع .

ويتضمن الكتاب مقدمة يوضح فيها المؤلف طبيعة المعلومات التى تشكل مادته العلمية والمعايير التى اعتمدها فى تصنيف النظم المختلفة وتوزيعها على فصول الكتاب الخمسة ، كما يتضمن ايضا خاتمة مطولة وهامة يناقش فيها المؤلف طبيعة الدروس التى يمكن ان توحى بها الدراسة العلمية المقارنة للنظم السياسية الليبرالية فى الديمقراطيات الغربية لالقاء الضوء على بعض جوانب الجدل المحتدم على الساحة العربية حول قضايا الدين والسياسة والاصالة والمعاصرة وغيرها من القضايا الحيوية

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية







17

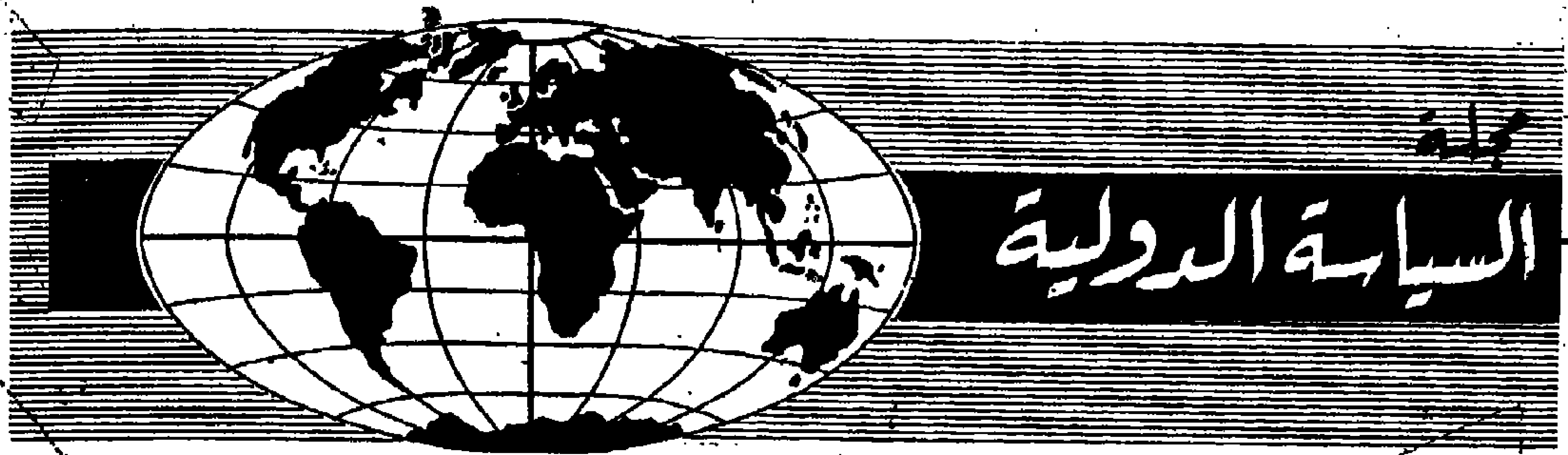
الايكونوميست - ٢٤ اغسطس ١٩٩١



انترناشيونال هيرالدتربيون - ٢٤ يوليو ١٩٩١



انترناشيونال هيرالد تربيون - ١٨ يوليو ١٩٩١



التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج (٢)

اعداد : سوسن حسين

● ان السؤال الكبير والملح فى الوقت الحالى هو كيف يمكن تحويل الانتصار العسكرى لقوى التحالف فى حرب الخليج الى انتصار سياسى . ان تحديات ما بعد الحرب بالنسبة لهذه القوى وخاصة الولايات المتحدة تكاد تفوق فى أهميتها وخطورتها تحديات الحرب ذاتها . فالانتصار العسكرى وكسب المعارك لن يؤدى بمفرده الى استقرار الاوضاع فى منطقة من اكثر المناطق اهمية وحيوية بالنسبة للعالم .

● ان الفرصة مهيأة تماما أمام الادارة الامريكية لبلوغ هذا الهدف ، وقد لا تتكرر مرة أخرى فى المدى القريب أو حتى البعيد ، فالحكومات العربية فى الخليج ترغب وترحب باستمرار الوجود الامريكى فى المنطقة لمدة طويلة ، كما ان واشنطن تستطيع حاليا الاعتماد على مساندة الدول العربية المعتدلة لاى حل يكون مقبولا لوضع حد للصراع العربى الاسرائيلى وتسوية المشكلة الفلسطينية . وقد تدعم معسكر الدول العربية المعتدلة بانضمام سوريا اليه ، بالاضافة الى ضعف موقف منظمة التحرير الفلسطينية بعد ازمة الخليج . فهل ستستطيع واشنطن الاستفادة من كل هذه الظروف الايجابية فتحث الدولة الاسرائيلية على الاعتراف بالواقع الفلسطينى وقبول مبدأ « الارض مقابل السلام » .

● فى الواقع ان هناك بعض الافكار البناءة التى تطرح على بساط البحث الدولى من اجل حل النزاع ولكن اسرائيل تضع العراقيل فى طريقها ، وادارة بوش واعية تماما لموقف الحكومة الشاميرية الرافض دائما ، لذلك تلجأ فى الوقت الحالى الى منهج غير مباشر وهو اللعب على وتر انقسام الرأى العام الاسرائيلى وتشجيع الجبهة التى تنادى بالسلام . ان تطويق الحكومة بالرأى العام قد يصل فى نهاية الأمر الى استسلام الحكومة للرأى العام .

● مما لاشك فيه ان حرب الخليج قد وضعت فى يد الولايات المتحدة اوراقا كثيرة رابحة فهل ستستخدمها بكفاءة لتحقيق أفضل النتائج ؟ وما هى الدروس الاستراتيجية والسياسية لحرب الخليج التى يمكن الاستفادة منها لتجنب وقوع مثل هذه الأزمة فى المستقبل ؟ وما هى حدود القوة والنفوذ الامريكى فى المنطقة ؟ وما هى التناقضات السياسية التى تواجه ادارة بوش بعد انتصارها الحاسم فى الحرب ؟ واخيرا ماذا عن دور الاتحاد السوفيتى فى المنطقة بعد ان فشلت استراتيجيته خلال الازمة وأدت مواقفه الغامضة فى البداية الى ضياع هيبته فى المنطقة .

إن مجلة بوليتيك إترانجير Politique Etrangere تتناول جميع هذه القضايا فى عددها الاخير ، ونقوم بعرضها هنا استكمالا لما نشر فى عددنا السابق حول أهم قضايا ما بعد حرب الخليج .

politique étrangère

– Quelles Leçons Stratéqiques de La Guèrre du Gol'fe Françaiois Heisbourg
– Politique Etrangére

الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج

فرانسوا هيزبورج

● يقدم هذا المقال تحليلا دقيقا لمواقف الاطراف الفاعلة الاساسية والثانوية في حرب الخليج ويستعرض الدروس الاستراتيجية الهامة المستفادة من هذه الحرب بالنسبة لهذه الأطراف . ان حرب الخليج قد اظهرت حدود قوة كل هؤلاء . وقد يبدو هذا القول غريبا خاصة بالنسبة للمنتصرين في هذه الحرب ، ولكنها الحقيقة التي يمكن تفهمها من خلال هذا البحث الشيق لعلاقات القوة وحدودها خاصة بعد ان هدات العاصفة وانقشع غبار المعارك كما ان هناك سؤالا كبيرا ملحا يجب طرحه هو : هل حرب الخليج هي حادثة فريدة أم انها انذار لصراعات اخرى مماثلة قد تتكرر في المستقبل ؟ من خلال الاجابة على هذا السؤال بالاضافة الى تحليل مواقف الأطراف الفاعلة في الصراع وحدود قوتها في عصر ما بعد الحرب الباردة سنستطيع اقامة بعض الركائز التي تستند اليها الدروس الاستراتيجية المستفادة من حرب الخليج .

الصحوة الأمريكية وحدود القوة :

● ان الولايات المتحدة قد اقامت تحالفا شبيها بالتحالف الذي دحر قوى المحور وحققت انتصارا عسكريا يختلف تماما عن الكارثة الفيتنامية وتجارب جرانادا ولبنان ذات النتائج الهزيلة . لقد حسمت قضية الافول الامريكي واثبتت ان الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تملك كفاءة عالمية تستطيع ان تدافع عن مصالحها وان تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أي تحد كبير يعرض النظام الدولي للخطر وتتصدى لغزو وضم دولة معترف بها دوليا ، وهو عمل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية .

ان الرد الأمريكي الحاسم كان على مستوى الحدث ، ومع ذلك ورغم النجاح العسكري المدوي الا ان هذا الصراع قد أظهر حدود وامكانيات القوة الامريكية .

نتحدث اولا عن الحدود العسكرية فربما تكون اكثرها مدعاة للدهشة على الاقل ظاهريا . فطبقا للبرنامج الذي وضع للسنوات من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٥ سينخفض عدد القوات المسلحة الامريكية من ٢,١٧ مليون الى ١,٦٥ مليون . وسيواكب هذا الانخفاض إنخفاض في المعدات وفي عدد الوحدات التي تقوم بالعمليات ، وسيتم الغاء ست فرق من الجيش واثنتين من حاملات الطائرات . وستنخفض تبعا لذلك النفقات العسكرية وستمثل ميزانية الدفاع ٣,٦ ٪ فقط من الميزانية العامة وهي نسبة ضعيفة بالنسبة لقوة عظمى بعد ان كانت تمثل ٦ ٪ في منتصف الثمانينات . ان الجيش الامريكي المنتشر في الخليج مازال يعكس القوة الامريكية في عهد ريجان ، ومما لا شك فيه ان القوة العسكرية الامريكية ستظل هائلة وضخمة ولكنها ستجد صعوبة في بلوغ التشكل الذي تمت به عملية «درع الصحراء» .

هذا فيما يتعلق بالحدود العسكرية . أما الحدود السياسية فنقول ان انتصار الخليج قد خلص الولايات المتحدة من عقدة فيتنام وربما يؤدي ذلك في المستقبل الى زوال التردد الذي يلازم الكونجرس في كل مرة يطلب اليه الموافقة على استخدام القوة العسكرية . ان واشنطن قد شعرت بالحاجة السياسية لتقنين كل مرحلة من مراحل تصاعد الأزمة وذلك من خلال مجلس الأمن . حقا أن حرب كوريا قد شاهدت هي الأخرى ظهور تحالف كبير ، ولكن هذا التحالف جاء نتيجة للحرب ولم يكن تحالفا من اجل البدء في العمليات العسكرية أما حرب الخليج فقد أعد لها التحالف الواسع وكسبها . ولعبت الولايات المتحدة ، بعظمة على عوامل التاثير والاقناع وليس فقط على عوامل القوة ، وكان الحسم ايجابيا ومفيدا بالنسبة للمجتمع الدولي وستحد هذه السابقة من احتمالات تحديات اخرى في المستقبل . ولكن الحدود السياسية التي اتسعت كثيرا أمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي قد تضيق مرة اخرى اذا أدت مرحلة ما بعد الحرب الى إحباطات في الشرق الأوسط . مثل الفشل في حل القضية الفلسطينية . وحتى لو تم التفاوض بشأنها فإن التقدم لن يكون سريعا . وكذلك الحرب الاهلية الدامية التي انفجرت في العراق بعد إنتصار التحالف ، ان المأساة الكردية ستذكر الامريكيين دائما بحدود انتصارهم وستترك طعما مرا في حلوقهم لن يشجعهم كثيرا على تدخلات مستقبلية . بالاضافة الى ان المشكلات

الاقتصادية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة لم تتغير وتستمر كما هي وبالتالى ستعوق اى مبادرة اخرى للتصدى عبر البحار لأى عدوان .

حقا ان حرب الخليج قد اكدت الزعامة الامريكية ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن الدول الاخرى ستستطيع الاعتماد فى المستقل على هذه الحقيقة الحديثة . وليس من المؤكد ان هذه الامكانيات وهذه الحيوية وهذه القدرة الامريكية على الاقناع ستتكرر بصورة متطابقة فى جميع الأحوال .

عودة النشاط والفعالية الى الامم المتحدة :

● ان تجديد نشاط منظمة الأمم المتحدة هو إحدى السمات البارزة لأزمة الخليج وقد استطاع مجلس الامن ان يلعب الدور الذى يخوله له الميثاق : اى العمل كجهاز مسئول عن أمن المجتمع الدولى . وقد تصرف التحالف بتفويض من منظمة الامم المتحدة . لقد اكدت المنظمة كفاءتها وفاعليتها وسيكون من الصعب بعد ذلك ان تتجاهل التزام مجلس الامن بحل امور اخرى مثل المشكلة الفلسطينية . ومع ذلك قد لا تستمر الدول الاعضاء الدائمة فى مجلس الأمن فى التفكير والتصرف بنفس الاسلوب البناء الذى اتبعته خلال ازمة الخليج ، فالهزات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى وغموض المواقف الصينية يكفى لاثارة الشك فى فعالية مواقف هاتين الدولتين ، نضيف الى ذلك المقاومة المحتملة للولايات المتحدة من أجل الحد من نشاط المجلس لحل القضية الفلسطينية .

وهناك سبب آخر يدعونا للحذر رغم عدم وضوحه فى الوقت الحالى وهو الاعتراض على مصادر القوة التى تملكها الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن . ان الامم المتحدة فى مجموعها هى نتاج للحرب العالمية الثانية وتكوين مجلس الأمن بالذات هو انعكاس لهذا الصراع الدولى الذى سينتهى فى اوروبا على الصعيد القانونى مع توقيع معاهدة ٢ + ٤ التى قد تؤدى الى الإتفاق بين الاتحاد السوفيتى واليابان . لذلك وفى ظل الظروف الجديدة من الافضل ان يضم مجلس الامن اعضاء دائمين جدد مثل المانيا واليابان والهند .

ان اثارة التساؤل بشأن تكوين مجلس الأمن سيصبح اكثر إلحاحا بعد ان اثبت المجلس فعاليته وقدرته على اتخاذ القرار . ان هذا الاتجاه قد يؤدى الى اثارة الشكوك بشأن السلطات التى تتمتع بها الدول دائمة العضوية ، فهذا التوزيع للسلطات موروث عن الماضى . واذا اردنا مجلس أمن عالمى سيكون من الصعب تصور قبول مبدأ ان دولا لها حق اكثر من دول اخرى اى قبول مبدأ عدم المساواة الذى لايمكن ان يكون قانونيا إلا فى ظل الظروف الاستثنائية لعام ١٩٤٥ ومن المؤكد أن الأعضاء الدائمة ستعمل على إعاقة التغيير ولكن للاسف إن عدم اصلاح مجلس الأمن ابتداء من تكوينه سيفقده شرعيته فى نظر الدول المستبعدة . ولكى يسبح المجتمع الدولى وسط هذه المخاطر لابد ان يتحلى بدرجة عالية جدا من المسئولية والوعى ، فمن مصلحة هذا المجتمع وجود مجلس أمن قوى وفعال لا مجلس ضعيف مشكوك فى شرعيته .

فشل اوروبى وعجز سوفيتى

● انتصار امريكى - استعادة منظمة الامم المتحدة لفاعليتها - ولكن فشل اوروبى !

هذا هو ملخص مختصر لحرب الخليج ، ويكفى ان نتذكر أسلوب عمل دول أوروبا الغربية ومؤسساتها فى مواجهة تحدى العراق وغزوه للكويت لنؤكد هذا الفشل ان رئيس المجموعة الأوروبية جاك دولور قد لخص هو نفسه الموقف الأوروبى قائلا : « ان حرب الخليج قد أوضحت حدود نفوذ المجتمع الاوروبى وقدرته على العمل . هذا على الرغم من ان التعاون فى مجال السياسة الخارجية بين دول اوروبا كان قد احرز بعض النقاط خلال هذين العامين الأخيرين .

ان القرارات التى تم اتخاذها فى الأيام الأولى من الأزمة من تجميد الأرصدة العراقية والكويتية وفرض الحظر الاقتصادى على العراق وحظر بيع السلاح كانت كلها قرارات لا تختلف كثيرا عن قرارات اليابان أو سويسرا المحايدة . حقا ان فرنسا وبريطانيا قد قدمتا مساعدات عسكرية هامة ولكن حدث ذلك بشكل فردى وفى غياب سياسة خارجية مشتركة للمجموعة الأوروبية ، بل تصورت فرنسا انها تستطيع ان تعمل بمفردها على المستوى الدبلوماسى .

ان العمل الأوروبى الجماعى قد اقتصر على مجالات هامشية لا تتطابق مع طموحات الوحدة الأوروبية التى اعلنتها المؤتمرات التى بدأت فى ديسمبر ١٩٩٠ وضمت الحكومات الأوروبية المختلفة . وبالتالى لم يكن لهذا العمل تأثير على الطريقة التى تم بها حل الأزمة .

هذا بالاضافة الى ان الوزن العسكرى والدبلوماسى للدول التى تحالفت بشكل فردى مع الولايات المتحدة كان هامشيا . فمثلا لم تشكل القوات والمعدات البريطانية والفرنسية معا سوى ١٠ ٪ فقط من الامكانيات العسكرية المتحالفة . ولكن هذا لا يعنى فى الواقع ان هذه المشاركة كانت عديمة الفائدة ، فالدولتان اللتان التزمتا اكثر من غيرهما قد كسبتا حق اعتبارهما شريكتين وتدعم موقفهما داخل مجلس الأمن . وكان يمكن ان يؤدى غياب هاتين الدولتين عن مسرح العمليات الى اضعاف علاقة الأمن الأوروبى الامريكى وربما القضاء على هذه العلاقة نهائيا وبالتالى وضع حلف الاطلنطى فى موقف خطير .

ولكن كل هذا لا يغير من حقيقة ان أوربا الموحدة تظل فكرة وليست واقعا فى مجال الأمن الدولى وان الاوروبيين لا يستطيعون الاخذ بزمام المبادرة او اتخاذ القرار الحاسم لمواجهة ازمة عسكرية وسياسية كبرى وقريبة جغرافيا .

ويأمل الكاتب ان هذا الاحساس بالفشل ربما يكون دفعا لعمل أوروبي بناء حتى يصبح للأوروبيين وزن حقيقي في السياسات الدولية وفي مواجهة أزمات مثل أزمة الخليج واذا كانت أوروبا قد اظهرت عجزا عن العمل الجماعي فإن الاتحاد السوفيتي قد أظهر عجزا اكبر خلال الحرب سواء على الصعيد العسكري او الدبلوماسي . بل ان هزيمة القوات العراقية هي هزيمة للتنظيم العسكري السوفيتي والسلاح السوفيتي حتى اذا كان سببها كما قيل قصور في الصيانة والاستخدام السليم .

وعلى الصعيد الدبلوماسي كان أمام السوفيت ثلاثة خيارات عندما بدأت الأزمة :

أولا : ان يقف الاتحاد السوفيتي الى جانب العراق ويتبنى وجهة نظره . وهو خيار سيؤدي الى تدهور العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة وحلفائها .

ثانيا : مساندة الامم المتحدة في قراراتها من اجل تحرير الكويت مع تجنب التورط العسكري وهو خيار يعطي الزعامة المطلقة للولايات المتحدة ولكنه يتناسب مع الدبلوماسية الجورباتشوفية وفي نفس الوقت لا يضر بالمصالح الحيوية السوفيتية .

ثالثا : التصرف كطرف محايد بين المتنازعين كما حدث عام ١٩٦٥ بين الهند وباكستان وهذا الخيار ينقذ العلاقات السوفيتية العراقية دون الاضرار بالعلاقات السوفيتية الامريكية .

وقد تردد الاتحاد السوفيتي بين الخيارين الأخيرين وحاول ان يلعب دور الوسيط في الأزمة ولكن الاحداث تخطته . وادى رحيل شيفارنادزة وموقف المتشددين في الجيش الى اختفاء اي خط دبلوماسي متواصل في السياسة الخارجية السوفيتية . ولم يستطع الاتحاد السوفيتي ان يكون له أي دور في منطقة كانت في الماضي من المناطق التي يمارس فيها نفوذه .

ازمة الخليج هل هي ازمة فريدة أم متكررة ؟

● ان حدود القوة التي أوضحتها ازمة الخليج سيكون لها تأثير استراتيجي قوي أو ضعيف طبقا لما سيتضح بعد ذلك عن طبيعة هذه الازمة وما اذا كانت ازمة فريدة في نوعها أم انها سابقة ستتكرر في المستقبل .

فإذا كانت ازمة الخليج حادثة فريدة فإن عمل النظام الدولي لن يتأثر كثيرا بكون القوة الامريكية محدودة أو يكون الدول الأوروبية عاجزة عن مواجهة تحديات اكبر من تحديات حرب فوكلاند ، أو ان القدرات الذاتية للامم المتحدة لم تتحقق سوى جزئيا . ولكننا لا نستطيع ان نجزم بان أزمة الخليج لن تتكرر . حقا من الصعب تخيل وقوع عدوان مماثل للعدوان الصدامي ولا وجود دكتاتور آخر يرفض بعناد جميع الابواب التي فتحت أمامه للتراجع حتى آخر لحظة قبل الحرب ، وكلها عوامل تقلل من احتمال ظهور مواجهة جديدة في الشرق الأوسط او حوض البحر الابيض المتوسط . ومع ذلك لابد من توافر الجهود من اجل ازالة الاسباب والظروف التي يمكن في ظلها انفجار أزمة إخرى على غرار أزمة الخليج . ففي هذه الحالة فقط يمكن ان نقول بأن ازمة الخليج لن تتكرر . وللاسف ان احتمال تكرار الازمة وارد ، فالنظم الديمقراطية الليبرالية في المنطقة هي الاستثناء وليست القاعدة .

حقا ان الديموقراطية لا تحمي تماما من المغامرات العسكرية ولكنها على الاقل تدخل قاعدة اساسية على النظم السياسية هي وضوح عملية اتخاذ القرار حتى لا تحدث مفاجآت شاذة مثل قرار غزو الكويت .

كما ان الاسباب السياسية للصراع في الشرق مازالت قائمة مثل القضية الفلسطينية والمواجهة العربية الاسرائيلية والمنافسات بين دول المنطقة والموقف الايراني . ان العمل على ازالة هذه الاسباب يجب ان يأخذ الاولوية المطلقة بعد الحرب . ولكن لا يكفي ان يريد المجتمع الدولي ذلك حتى يتحقق ولابد من العمل الجاد والحاسم . ان التمزق الديني والعرقي يتفاقم والفوارق بين دول المنطقة تتضخم . ولا يجب ان ننسى ان صدام حسين قد لعب بمهارة على وتر هذه الفوارق بين الدول الغنية والدول الاقل حظا في المنطقة .

بالاضافة الى ان الاسلحة متوافرة في السوق الدولية ومن الصعب تحديد مستوى التسليح المناسب لكل دولة في الشرق الأوسط . ومن الصعب بل من المستحيل وضع نظام رقابة فعال على عمليات تصدير السلاح في اتجاه هذه المنطقة . ولكن هذا لا يمنع بذل الجهود في هذا الصدد واقامة حوار مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن التي تبيع ٨٥ ٪ من حجم السلاح في العالم . ونكرر ان نتائج هذه الجهود تعتمد اساسا على التقدم الذي سيتم احرازه في عملية ازالة اسباب التوتر في المنطقة .

حقا ان الطريق الى التسليح الذري قد أصبح وعرا للغاية بفضل معاهدة عدم الانتشار الذري ونشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكن الاسلحة الكيماوية والبيولوجية يمكن الحصول عليها في غياب معاهدة تحرم إستخدام مثل هذه الاسلحة .

وفي الواقع أن انتهاء الحرب الباردة قد ادى الى غياب العناصر التي كانت تحد من تفاقم الأزمات الاقليمية لأن ادارة القوى العظمى لهذه الازمات كانت تفرض نوعا من الرقابة حتى لا يؤدي سلوك الدول التابعة لها الى مواجهة مباشرة بين الكبار . والآن لم يعد هذا العنصر موجودا . بعبارة اخرى لا يوجد ما يؤكد الطابع الفريد لازمة الخليج . وقد يظهر أشباه لصدام تحركهم نفس مشاعر الحقد والانتقام وجنون السيطرة ويهددون بدورهم باستخدام اسلحة الدمار . ومما لاشك فيه أن دروس الخليج ستجعل هؤلاء اكثر حذرا وهناك وسائل أخرى للتهديد وإرهاب الدول المجاورة دون اللجوء الى العدوان السافر بل أن المجتمع الدولي قد يجد نفسه في مواجهة إزمات من الصعب توحيد صفوفه من أجل مواجهتها كما

فعل فى أزمة الخليج والخوف كل الخوف من لحظة يضطر فيها المجتمع الدولى إلى مواجهة دولة تكون قد تخطت الحدود التى تصبح بعدها المواجهة مدمرة أى أن تصبح فى حوزتها ترسانة هائلة من أسلحة الدمار وفى الواقع ان صدام تعجل لحسن الحظ فى غزو الكويت ولو كان قد انتظر بضع سنوات قبل الاقدام على مغامرته لكان قد اصبح فى حوزته ترسانة هائلة من اسلحة الدمار اكبر بكثير مما كان لديه وقت الغزو .

ويجب ان نذكر حقيقة بالغة الاهمية فى ازمة الخليج وهى أن تحرير الكويت لم تكن عملية طالبت بها الأمم المتحدة ونفذتها قوات التحالف فقط . وانما شاهدت هذه العملية إنضمام جيوش بعض الدول العربية الكبرى الى صفوف التحالف وكذلك بعض الدول الافريقية والاسيوية مؤكدة بذلك امكانية التعاون السياسى والعسكرى بين الدول الغربية ودول الجنوب .

الدروس الاستراتيجية للازمة

اذا كان من المستحيل التاكيد على الطابع الفريد للازمة والجزم بعدم تكرارها . فإن الدروس الاستراتيجية تكتسب فى هذه الحالة اهمية خاصة . ويجب توخى الحذر وعدم التسرع فى تقييم هذه الدروس ، ولابد من مرور وقت كاف ، أشهر وربما سنوات حتى يمكن ان نستخلص دروس التجربة بشكل سليم يفيد فى مواجهة احتمالات حدوث أزمات مماثلة .

وبناء عليه يجب اقامة بعض الدعامات التى تتعلق بالجوانب الفنية والتنظيمية والعملية فى حرب الخليج مع مراعاة الفصل بين ما هو خاص بحرب الخليج وما يمكن تعميمه بالنسبة للاستعداد والتخطيط كان الانتصار فى هذه الحرب هو نجاح لدقة الاستعدادات وسلامة التخطيط . ورغم ندرة وجود الصراعات التى تسمح بالاخذ بزمام المبادرة الاستراتيجية الكاملة الى درجة تحديد تاريخ الهجوم والوقت الذى ستستغرقه العمليات الحربية الا أن الدرس المستفاد الذى يمكن تعميمه هو ان الوقت الذى نكسبه من اجل الاستعداد له قيمة ايجابية خاصة اذا كان الامر يتعلق بعمليات يقودها تحالف وتحظى بالمساندة السياسية الدولية .

ان الحروب التقليدية فى العصر الصناعى وما بعد الصناعى تفترض وجود استعدادات عسكرية دقيقة ولكن فى حرب الخليج بلغت هذه الاستعدادات درجة عالية جدا وطرقت آفاقا جديدة فقد تضمنت عمليات نقل جوى قادر على إختراق مسافات كبيرة وتوفير عدد ضخم من الطائرات المحملة بالذخيرة لعمليات التزويد فى الجو وذلك لضخامة المسافة بين القواعد ومسرح العمليات . ويمكن ان يكون ذلك درسا بالنسبة للأوروبيين من اجل استغلال مواردهم المشتركة ، اى اقامة قوة عسكرية مشتركة للنقل الجوى ذات قدرة على قطع مسافات كبيرة ، تماما كالقوة التى يملكها حلف الاطلنطى والمكونة من اسطول الطائرات الاواكس وطائرات الاستطلاع . وهو مجال لن يثير مشاكل بالنسبة لألمانيا لأن الامر لا يتعلق بقوات قتالية .

ان حرب الخليج قد شاهدت استخدام الاساليب الالكترونية الجديدة التى ساهمت بشكل كبير فى الاقلال من حجم كفاءة الدفاع الجوى العراقى واثبتت طائرات الاستطلاع المبكر كفاءة بالغة على ارض المعركة . ولكن يجب الاعتراف بان هذه الاساليب الالكترونية الحديثة التى تتفوق فيها الولايات المتحدة على الاوروبيين لم تصدق كثيرا قبل ، ٢ اغسطس حيث بالغت فى تقدير حجم القوة العسكرية للعراق وهذا ايضا درس يجب اخذه فى الاعتبار .

كما ان تعبير « القصف الدقيق » قد بدأ يأخذ معناه الكامل خلال حرب الخليج بفضل الاساليب الحديثة فى استخدام القنابل والصواريخ التى كانت تصيب الهدف بدقة شديدة ورغم ان اوروبا تحتل مكانا بارزا فى كل هذه التكنولوجيات الا انها لا تملك اى سلاح يمكن مقارنته بالصواريخ العابرة الامريكية التى اصابت خلال الحرب اهدافا بالغة الاهمية ومحصنة تماما وهذا درس بالنسبة للاوروبيين الذين يجب ان يفكروا فى أهمية هذا المجال .

وفى الواقع لا يكفى على الاطلاق وجود قوات باعداد كافية واستعدادات كاملة لردع المعتدى بل يجب أن يساند هذه القوات موقف سياسى دولى قوى . حقا ان وجود ترسانات الاسلحة النووية الغربية قد جعل صدام يتردد فى استخدام أسلحته الكيماوية ولكنه لم يثنيه عن غزو الكويت .

وختاما يؤكد المقال ان الاوروبيين يجدون أنفسهم بعد حرب الخليج فى مواجهة حقيقية مزدوجة : فمن جهة الفشل الاوروبى الواضح فى ادارة ازمة الخليج ، فقط الولايات المتحدة هى التى اثبتت كفاءتها فى مواجهة التحدى الذى القاه العراق فى وجه المجتمع الدولى . ومن جهة أخرى لو اراد الاوروبيون ان يكون لهم وزن فى الازمات المستقبلية لابد اولا ان يحققوا تقدما ضخما فى اتجاه الوحدة السياسية الاوروبية . ولن يكون ذلك امرا سهلا حتى لو تخلت فرنسا عن فرديتها . أما لندن فقد قررت ان تلعب كارت اوروبا ، وبون تحاول زيادة مساحة حركتها العسكرية الخارجية . ان هذه الدول تحاول جديا تحقيق سياسة أمنية ودفاعية مشتركة . ويمكن ان نعتبر حرب الخليج تحذيرا لما يمكن ان يحدث لو استمرت اوروبا فى وضعها الحالى الذى لم يكتمل .

- ETATS- Unis : Les Dolemmes du Vaingueur
- Robert E. Hunter .
- Politigue Etrangere .

الولايات المتحدة ومأزق المنتصر

روبير هنتر

● ان هذا الانتصار الباهر للولايات المتحدة فى حرب الخليج الذى اعاد اليها مجدها وثقتها بنفسها له ثمنه ومسئولياته وانعكاساته العميقة على السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية .

ان الولايات المتحدة قد كسبت حربين : حربها مع العراق والحرب التى شنتها على نفسها منذ بداية الصراع الفيتنامى ، فقد خلصها هذا الانتصار من العقدة الفيتنامية التى طاردت الضمير الأمريكى خلال جيل باكمله .

ويستعرض هذا المقال نتائج هذا الانتصار العسكرى الامريكى واثره على توجهات السياسة الأمريكية فى الخارج والداخل . ومما لا شك فيه ان المحللين السياسيين والاستراتيجيين سيقتلون نتائج هذه الحرب بحثا ودراسة وستستمر المناقشات ومحاولات الاجابة على التساؤلات التى تطرح نفسها على جميع الأصعدة : هل كان الانتصار الأمريكى نتيجة لمجموعة من الظروف الخاصة ، أم جاء نتيجة لقواعد ثابتة ؟

هل اثبتت القوة الجوية الأمريكية جدارتها فعلا ، أم ان الوسائل الاكترونية قد اصابت الدفاع الجوى العراقى بالشلل ؟ هل تفوقت المعدات العسكرية الامريكية على المعدات السوفيتية بشكل حاسم أم ان العراق لم يستطع استخدام هذه الأخيرة استخداما سليما ؟ هل تم سحق القوات العراقية بهذا الشكل الكامل بسبب الكفاءة القتالية لقوات التحالف أم لان طبيعة الأرض العراقية لا تساعد على الاختباء والتمويه كما هو الحال فى دول جنوب شرق آسيا ؟

ومما لاشك فيه ان هذه التساؤلات وهذا الجدل العسكرى والاستراتيجى لن يجد الاجابة الشافية فى وقت قريب ولابد من مرور وقت كاف لاستخلاص النتائج الاستراتيجية التى تفيد فى صراعات اخرى . ونحن هنا بصدد النتائج السياسية الفورية للانتصار .

لقد اعادت حرب الصحراء الى الولايات المتحدة جميع مكونات القوة العظمى وانهت مرحلة كئيبة من التاريخ الأمريكى بدأت بصراع الهند الصينية عام ١٩٦١ بكل انعكاسات هذا الصراع السلبية على نفسية الشعب الأمريكى . وهذه الدلالة النفسية للانتصار الأمريكى فى الخليج مهمة جدا ليس فقط لأنها اعادت الى الشعب الأمريكى ثقته بنفسه وانما ايضا بسبب نتائجها فى الشرق الأوسط . وفى هذه الصدد يوجد اتجاهان متضادان . الاتجاه الذى يدعو الى عودة المنتصر الى الاهتمام فقط بشئونه الداخلية وعدم التورط اكثر من ذلك فى منطقة الخليج لذلك كان اول تعليق للرئيس بوش بعد الانتصار هو : « ان الاولاد سيعودون الى البيت » . والاتجاه الاخر الذى يدعو الى تاكيد الزعامة الامريكية فى الشرق الأوسط خاصة بعد التقدير الذى لقيه الامريكيون فى المنطقة وبالذات من قبل زعماء الجزيرة العربية . ان الشك قد اختفى فى هذه الدول ليحل محله ثقة وتقدير وحماس للولايات المتحدة . وطالبت الكويت بوجود امريكى دائم وأعربت السعودية عن استعدادها التام لأخذ المصالح الأمريكية فى الاعتبار داخل منظمة البترول العربية ولكنها رفضت اقامة قاعدة امريكية على الأراضى السعودية مع تقديم الإسباب المقنعة لذلك . أما البحرين فمن المحتمل ان تقبل بمثل هذه القاعدة . وسيترك الأمريكيون جزءا كبيرا من معداتهم فى أماكنها ، مع وجود قوة جوية مستمرة وستقوم القوات الامريكية البرية بمناورات منتظمة فى المنطقة حتى رغم عدم وجود قاعدة ثابتة .

إدارة بوش واعباء الانتصار :

● ومع ذلك فان هذا الشعور العربى الطيب تجاه الولايات المتحدة ممكن ان يتلاشى مع الوقت خاصة اذا لم تثبت واشنطن كفاءتها فى حل مشكلات المنطقة الصعبة أو أظهرت عدم اهتمام كاف بحلها .

ان إدارة بوش تحاول ان تخلق نظاما اقليميا جديدا للعلاقات السياسية والعسكرية يضمن التقليل من مخاطر انفجار صراعات جديدة فى المنطقة . وهذا يستلزم وجود قوة عربية لحفظ السلام تساندها دول مجلس التعاون الخليجى وتضم مصر وسوريا . كما ستعطى الأولوية للقضاء على اسلحة الدمار الشامل سواء فى العراق أو فى غيره من دول المنطقة . بل ان الرئيس بوش قد أعلن موافقته على الدور الذى لعبته ايران خلال حرب الخليج ، وهو يعلم بلاشك ان استقرار الأوضاع فى المنطقة

يستوجب عودة هذه الدولة على المسرح السياسى الاقليمى حيث مكانها الطبيعى .

ان الرئيس بوش كان قد اعرب عن اهتمامه بالعمل على عدم تزويد دول المنطقة بالاسلحة المتطورة لأن توافر هذه الاسلحة سيساعد على أثارة الحروب ولكنه سرعان ما تراجع عن هذا القرار فنجد ان الكونجرس قد سارع بعد الحرب بالموافقة على صفقات سلاح كبرى لدول المنطقة وذلك يعتبر ضوءا أخضر للدول الآخرى التى تبيع السلاح خاصة بريطانيا وفرنسا .

ان الولايات المتحدة قد وضعت نفسها بهذا التصرف فى موقف المسئول عن أمن المنطقة وذلك باقامة التوازن العسكرى بين المتنافسين وليس بالقضاء على هذا التنافس . ويوجد احتمال خطير لا يمكن تجاهله هو ان دولة صديقة اليوم يمكن ان تصبح معادية غدا وتثير بذلك موقفا أمنيا خطيرا . فى الواقع ان وجود قوة عسكرية امريكية دائمة فى المنطقة قد يصبح عائقا أمام التغيير والاصلاح فى دول المنطقة خاصة فى ظل الضغوط الداخلية وحركات التطرف التى تنشط كثيرا فى الوقت الحالى . وهكذا تجازف ادارة بوش وهى تحاول اقامة التوازن فى المنطقة عن طريق تواجد قواتها بأن تطيح بالاستقرار الاقليمى بسبب السخط السياسى الذى سيثيره هذا التواجد .

وقد إتضح فور انتهاء المعارك صعوبة عملية خفظ السلام فى المنطقة . ولم يطح الشعب العراقى بنظام صدام حسين كما كان بوش يرجو ورغم انه حث الشعب العراقى عى ذلك علنا . ثم التزم الصمت ازاء التطورات التى حدثت فى المناطق الكروية فى الشمال ومناطق الشيعة فى الجنوب . وكان المأزق كبيرا بالنسبة للولايات المتحدة فاما التدخل فى العراق من اجل مساندة هذه الحركات التى شجعتها على التمرد بكل ما يتضمنه ذلك من مخاطر تمس النظام الأمريكى الذى قد يصبح رهينة للنزوات السياسية العراقية ، أما ان تظل صامته تشاهد صدام حسين يفرض ارادته بالقوة الوحشية على الدولة العراقية . وقد كان الأمريكيون يأملون فى ان يسهم هذا التمرد فى الاطاحة بنظام صدام دون المساس بسلامة الأراضى العراقية . ان الولايات المتحدة كانت ملتزمة على المستوى الاخلاقى بمساندة المتمردين كما فعلت مع المجاهدين فى افغانستان ولكنها لم تقم بهذا الواجب الاخلاقى . ويبدو أنها قد قلبت جميع البدائل أمامها فلم تجد بديلا مقنعا للوضع القائم وهذا يشير الى الاعباء التى تنتظر الدور الأمريكى الجديد فى المنطقة .

كما ان الانتصار الأمريكى لم يخفف من انتشار التيارات الخفية فى السياسات الاقليمية وقد كان صدام حسين خلال الحرب يلقى بمسئولية الأزمة على عاتق الامبريالية الغربية وصدقه كثيرون فى العالم العربى والاسلامى . بل لقد اعلن ان الدول التى استقبلت القوات الغربية وخاصة السعودية قد فقدت شرعيتها ولم يعد لها الحق فى الثروات البترولية الموجودة فى البلاد .

والسؤال المطروح الآن هو هل ستجد هذه الافكار صدى كبيرا لدى الجماهير العربية بحيث تشكل خطورة على النظم القائمة ؟

وقد اراد الرئيس الأمريكى ان يدحض هذه الاكاذيب الصدامية ويقدم الدليل على عدم صحتها لذلك يسعى فى الوقت الحالى الى اقامة نوع من التحالف يضم عدة دول عربية الى جانب اربعة دول غير عربية من العالم الاسلامى . ان على الرئيس الامريكى ان يواجه الشك الذى بدأ ينمو فى العالم العربى والاسلامى بشأن النوايا الامريكية الحقيقية فى المنطقة ، وان يؤكد لهذا العالم ان الولايات المتحدة ليست القوة الامبريالية لهذا العصر على غرار انجلترا وفرنسا فى العصر الماضى ، وان السياسة الأمريكية ترتكز على اسس اخلاقية قوية .

وقد ركز الرئيس الامريكى فى اول خطاب له امام الكونجرس بعد الحرب على فكرتين أساسيتين يمكن من خلالهما تطويق سياسة صدام حسين وادعاءاته . وكانت هناك فكرة ثالثة تتعلق بضرورة إقامة حكومات عربية اكثر انفتاحا وديموقراطية ولكنه لم يطرحها لحساسيتها . أما **الفكرة الأولى** فهى التنمية الاقتصادية الاقليمية التى يمكن ان تصبح وسيلة لاعادة توزيع الثروة البترولية بين الدول العربية وفاتحة من اجل التغيير السياسى وتغيير المفاهيم السياسية القديمة التى تركز على المشكلات السياسية قبل الاقتصادية .

الفكرة الثانية هى التزام بوش شخصيا بمحاولة حل الصراع العربى الاسرائيلى ، وهذا الالتزام يعبر عن اهتمام جاد بتيارات السياسة العربية والاسلامية بعد هذه الحرب المدمرة وعن رغبة فى القضاء على مصادر الصراعات الاقليمية . وقد اختار بوش التركيزعلى السلام العربى الاسرائيلى فى الوقت الذى تدهورت فيه شعبية منظمة التحرير الفلسطينية لدى الزعماء العرب بعد الدور الذى لعبته فى أزمة الخليج . وأيضا بعد ان اصبحت سوريا اقل حماسا للدفاع عن الفلسطينيين وبذلك انخفضت درجة التهديد الخارجى لاسرائيل .

وفى الواقع ان الرئيس بوش لا يواجه ضغوطا داخل الولايات المتحدة لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، بل انه يستطيع ارجاء عملية السلام دون اثارة الرأى العام العالمى ولكنه يجازف بتشويه صورة الولايات المتحدة التى تعدلت كثيرا داخل العالم العربى ويعرض بذلك المصالح الأمريكية فى المنطقة للخطر ، بل قد تشتعل مشاعر الكراهية الشديدة للأمريكيين لدى الجماهير التى كانت سائدة قبل الحرب وتؤدى الى عواقب وخيمة . ان التزام الولايات المتحدة بحفظ الأمن فى الخليج معناه التزامها باقرار السلام العربى الاسرائيلى ، خاصة وان الرئيس بوش قد حصل على مزايا عديدة فى المنطقة بعد انتصاره العسكرى والسياسى ، فدول المنطقة تدين له ببقائها ويستطيع ان يطالبها بمساندة الدبلوماسية الأمريكية فى محاولة حلها للصراع العربى الاسرائيلى والوقوف الى جانب بيكر فى تنفيذ سياسته الجديدة ذات

الاتجاهين : أي تلبية مطلب حكومة شامير بالحوار المباشر مع العرب لتطبيع العلاقات بينهم وبين الدولة العبرية ، وفي نفس الوقت مطالبة اسرائيل بالتفاوض مع الفلسطينيين واقناعها بمبدأ الأرض مقابل السلام .

ومما لاشك فيه أن طريق السلام لن يكون مفروشا بالورد وانما بالاشواك ومع ذلك هناك عدة اساليب من اجل اجتيازه . وقد طرحت أخيرا فكرة عقد مؤتمر يضم دول المنطقة والفلسطينيين برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ويقوم هذا المؤتمر بوضع خطة لاقرار السلام ثم اجراء مفاوضات حول نقاط الخلاف في القضايا محل النزاع وفي الخلافات التي ستثور خلال الاجتماعات . وأيا كان المنهج الذي سيتم اختياره فان نجاح أو فشل عملية السلام سيتوقف على أمرين : **اولا** رغبة اسرائيل الفعلية في التوصل الى إتفاق **وثانيا** الالتزام الحقيقي الذي لن يتغير للولايات المتحدة بإقرار السلام في المنطقة .

تناقضات الموقف الامريكي في المنطقة :

ان السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ اندلاع ازمة الخليج قد أبرزت ظاهرتين متناقضتين :**الظاهرة الأولى** هي اقتناع واشنطن بان وجودا امريكيا دائما في المنطقة سيضاعف من قدرة الولايات المتحدة على تدعيم مصالحها في المدى الطويل . **والظاهرة الثانية** هي تأكد واشنطن من ان مواجهة المشكلات المحلية سيتطلب تورطا اكبر والتزاما سياسيا صعبا في كثير من الأحيان ومحبطا في معظم الاحيان .

وفي الواقع ان الموقف كما تطور في المنطقة خلال الازمة يدعو الى السخرية . ان مولد هذه الزعامة الأمريكية الذي برزت خلال هذه الأزمة قد جاء نتيجة اساليب وتقنيات موروثة من عصر الحرب الباردة والتي ستصبح غير مناسبة فيما بعد : فالنجاح العسكري الأمريكي قام اساسا على تطبيق مناهج واستخدام اساليب عسكرية تنتمي للعصر الماضي ولا تتلاءم مع العصر الجديد . ولكن الحقيقة ان الموقف نفسه الذي أثاره صدام حسين لا ينتمي لهذا العصر بل ينتمي الى عصور ماضية وكان لابد من استخدام اساليب الماضي للرد عليه .

ان احتمال استخدام الولايات المتحدة لقواتها المسلحة مرة اخرى خلال السنوات القادمة هو احتمال بعيد خاصة بعد التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي الا اذا افترضنا ان الصين قد انتابتها نزعات توسعية مرة اخرى ، أو ان يثور صراع بين الهند وباكستان مثلا رغم انه من الصعب تصور ان يؤدي مثل هذا الصراع الى تدخل امريكي مباشر .

إن الشعب الأمريكي قد رحب بانتهاء الأزمة التي تفجرت في ظروف دولية حرجة ورحب بالانتصار الأمريكي ترحيبا بالغا ، ولكنه عاد وانشغل بمشكلاته الداخلية التي لا يمكن حلها عن طريق القوة العسكرية . كما ان هذا الحشد الكبير لقوى التحالف الذي وقف وراء الولايات المتحدة وساند تدخلها العسكري في الخليج يصعب ان يتكرر ، فلا توجد منطقة اخرى تحظى بمثل هذا الاهتمام العالمي مثل منطقة الخليج والسبب بلاشك هو البترول . لذلك لكي تتأكد هذه الزعامة الأمريكية التي تبلورت اثناء وبعد أزمة الخليج يجب ان تكون الولايات المتحدة قادرة على اثبات زعامتها في مجالات اخرى .

ان الاقتصاديين لا السياسيين هم الذين سيحكمون في سنوات التسعينات وبالتالي فان الاساليب التي تحتاجها الولايات المتحدة للتأثير في التطور العالمي لن تكون هي نفس الأساليب التي استخدمتها في السنوات الأخيرة . لذلك تحتاج الولايات المتحدة الى تطوير اساليبها لكي تؤثر في التطور العالمي . ان الولايات المتحدة قد فقدت كثيرا خلال الثمانينات في المجال الاقتصادي وهكذا لن تسمح مواردها وحالتها الاقتصادية بالمشاركة الفعالة من أجل تطوير اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وهو الأمر الذي سيستحوذ على الاهتمام العالمي في المرحلة القادمة .

وفي الواقع نستطيع ان نقول ان احداث الخليج كان لها اثر كبير فيما حدث أخير في الاتحاد السوفيتي ، أولا لأن الولايات المتحدة قد انشغلت تماما باحداث الخليج عن جورباتشوف ومشكلاته الداخلية بما في ذلك الحالة الاقتصادية المتدهورة ، وثانيا وقوف جورباتشوف الى جانب الولايات المتحدة وتبنيه للأهداف السياسية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط رغم بعض مواقف الاعتراض فيما يتعلق بالحملة الأمريكية ضد العراق قد أثار ثائرة العسكريين السوفيت الذين عانوا من الاذلال نتيجة انسحاب الجيش السوفيتي من اوروبا الشرقية وعانوا من مشاهدة السلاح السوفيتي يدمر في العراق الدولة الصديقة ، لذلك ضاعفوا من محاولات احكام قبضتهم على السياسة السوفيتية وانتهوا الى محاولة الاطاحة بجورباتشوف والسيطرة على البلاد . واليوم تواجه السياسة الأمريكية والأوروبية موقفا دقيقا يتحتم فيه ان تكون الأولوية المطلقة لمساعدة الاتحاد السوفيتي ومحاولة ادماجه في المجتمع الدولي بعد ان أدى تجاهل الغرب حاجة السوفيت الملحة للمساعدة الاقتصادية الى انفجار مثل هذا التطور الخطير .

ان عصرا لا يوجد فيه سوى قوة عظمى واحدة يقدم للولايات المتحدة فرصا فريدة لممارسة زعامتها المطلقة ولكنه ايضا ينطوي على احتمالات انفجار مغامرات مثل مغامرة صدام حسين في الكويت . فالقوى العظمى يجب ان تسير مزدوجة والمواجهة بينها تؤدي الى تحجيم الصراعات الاقليمية والتحكم فيها . لذلك يجب الاسراع بوضع اسس النظام الدولي الجديد الذي يجب ان تحتل الصدارة فيه منظمة الأمم المتحدة التي اثبتت اخيرا قدراتها على التصرف المطابق لبنود ميثاقها . ان مفهوم هذا النظام الدولي الجديد مازال غامضا ويرى فيه البعض غطاء يراد به التستر على المخططات الأمريكية بالذات ، فلابد اذن ان تتضح الرؤية اكثر بشأن هذا

النظام وان توضع له الضوابط التى تضمن عدالته المطلقة وان تقام المعايير السليمة التى تسمح بالحكم على سلوك الدول . ان اقامة هذا النظام الدولى الجديد يتطلب أيضا جهدا جبارا لمعالجة المشكلات الاقتصادية الصعبة التى تتحكم فى العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان منظمة الامم المتحدة تملك ترسانة ضخمة من الكفاءات والصلاحيات التى تسمح لها بوضع قواعد ومبادىء لاقامة مثل هذا النظام وحشد الموارد الضرورية من اجل حل المشكلات العالمية المختلفة . ومما لاشك فيه ان العمل الجماعى أفضل من العمل الفردى .

وأخيرا نقول ان حرب الخليج قد دعمت هذا الاتجاه للعمل الجماعى فى فترة ما بعد الحرب الباردة والدرس الكبير الذى تعلمته الولايات المتحدة من هذه الحرب هو ان السلام لن يسود هذه المنطقة الحيوية من العالم الا اذا تم القضاء نهائيا على الاسباب الرئيسية لانفجار مثل هذه الصراعات فى المنطقة .

- Lechec d'une Strategie Sovietique
- Roland Lomme
- Politique Etrangére

فشل الاستراتيجية السوفيتية

رولان لوم

● أثار الموقف السوفيتى خلال أزمة الخليج تساؤلات كثيرة حول ما تبقى من قوة الاتحاد السوفيتى ووزنه السياسى فى الحلبة الدولية . ومما لاشك فيه أن نهاية الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى قد أصبح أمرا مفروغا منه ، خاصة بعد ما آلت إليه أوضاعه الداخلية فى الفترة الأخيرة . ولكن حرب الخليج قد كلفته الكثير من كرامته وسمعته العسكرية . وفشلت الدبلوماسية السوفيتية فى لعب دور يدعم وضع الاتحاد السوفيتى الدولى . ويعتقد كثيرون أن أزمة الخليج قد أسرعت بتفجير الموقف الداخلى وأدت الى تمرد المعسكر المتشدد فى السلطة السوفيتية . وقد صرح أحد محررى جريدة أزفستيا السوفيتية « أن السوفيت قد تخلوا عن دورهم فى الشرق الأوسط وإكتفوا بمكان متواضع فى المنطقة يتلاءم مع إمكانياتهم الحالية .» ان أفول القوة السوفيتية قد أفسح المجال امام أكاليل النار التى توجت الانتصار الأمريكى ، واصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ويحدد المقال مجالات فشل الاتحاد السوفيتى خلال إدارته لأزمة الخليج بثلاث مجالات :

أولا : لم يعرف كيف يفرض نفسه كعنصر هام فى تسوية الصراع .

ثانيا : لم يستطع فرض التسوية السياسية التى حمل لواءها والتى تقوم على أساسها إستراتيجيته كلها .

ثالثا : لم يعرف كيف يقنع المجتمع الدولى بإخلاصه ويكسب ثقته .

لقد بدأ الاتحاد السوفيتى فور انفجار الأزمة وغزو العراق للكويت بحمل لواء حل الأزمة دبلوماسيا وحصل على موافقة بعض الدول الغربية التى إرتاحت للانضمام لمثل هذه المبادرة مثل فرنسا التى أعلنت وقوفها الى جانب الاتحاد السوفيتى وتعاونها معه حتى يتم تجنب الحرب . ولكن الدبلوماسية السوفيتية فشلت فى محاولاتها وأثارت بذلك الشك فى نواياها الحقيقية ، وخاصة انها كانت الوحيدة التى عرضت وساطتها بعد إنفجار الأزمة . وفسرت جميع المحاولات التى بذلت على أنها محاولات من أجل إنقاذ النظام العراقى من هزيمة ساحقة . وأراد الاتحاد السوفيتى فرض حل بديل للحل الذى تمت الموافقة عليه فى الأمم المتحدة وسعى بكل الطرق إلى الحصول على مساندة لمقترحاته فى الوقت الذى كان فيه نجاح مثل هذه المقترحات يعتبر مستحيلا ، وكان التمسك بهذه المقترحات فى الوقت الذى تتضاءل فيه فرص السلام مكلفا جدا ومثيرا للعديد من التساؤلات بالنسبة للدبلوماسية السوفيتية التى فشلت مع ذلك فى بلوغ هدفها أى إعاقة الحرب . وإتهمت الدبلوماسية السوفيتية بالاشتراك فى مخططات صدام حسين ولكن الحقيقة أن صدام خدع الادارة السوفيتية بشأن نواياه الحقيقية ، وأعتقد الغرب أن الاتحاد السوفيتى قد خان مبادىء سياسته الخارجية الذى وضعها النظام الجورباتشوفى .

حقا إن الدبلوماسية السوفيتية قد حاولت جاهدة منع القوة متعددة الجنسيات من التدخل وإنتقدت شروط ونماذج هذا التدخل ولكنها لم تثر الشك بشأن شرعيتها .

الدور السوفيتى والمكاسب الأقليمية :

● هل إنكمش تماما الدور السوفيتى وإنصرف عن الرغبة فى أى مكاسب اقليمية ؟ لقد جاء فى الصحافة السوفيتية أن الولايات المتحدة قد ساندت صديقتها السعودية ضد العراق فى حين قامت موسكو بمعاقبة

حليفتها الدولة العراقية لتساند الدور الأمريكى فى المنطقة، فهل هذا التصرف يعتبر إستسلاما تاما للسياسات الغربية أم إنه إنقلاب فى السياسات الأقليمية السوفيتية ؟

فى الواقع إن مساندة الاتحاد السوفيتى للعراق قبيل الأزمة لم تكن مساندة قوية رغم معاهدة الصداقة والتعاون التى تربط بين الدولتين منذ ١٩٧٢ . والجدير بالذكر أن الولاء الأيديولوجى لم يكن هو أساس التحالف بين موسكو ودول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص دول الشرق الأوسط ، وربما يعود ذلك الى الصراع العربى الاسرائيلى وعدم رغبة الاتحاد السوفيتى فى المنطقة سياسة نفعية تستغل القوى المتصارعة والتنافس الأقليمى لمصلحتها . ونذكر خلال الثمانينات كيف عملت موسكو على تضييق مجالات التعاون بينها وبين سوريا رغم معاهدة الصداقة التى تربط بينهما وذلك حتى لاتضطر تحت أى ظرف من الظروف الى التدخل فى النزاع السورى الاسرائيلى . وقد حاولت الدبلوماسية السوفيتية خلال السنوات الأخيرة تطبيع علاقاتها بدول الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص فأقامت علاقات دبلوماسية مع الكويت عام ١٩٨٣ ومع عمان والامارات العربية عام ١٩٨٥ وأخيرا مع السعودية والبحرين وقت الأزمة . والحقيقة أن الاتحاد السوفيتى كان قد عقد بعض الاتفاقيات العسكرية مع الكويت منذ عام ١٩٧٦ وذلك لحماية تصدير البترول الكويتى . وقد كان هناك خمسة من المستشارين السوفيت على الأراضى الكويتية عندما غزتها القوات العراقية . كما حاولت موسكو أيضا ضم السعودية الى المحاولات الرامية الى إستقرار الأوضاع السياسية فى آسيا الوسطى رغم المواجهة غير المباشرة بين الدولتين على الأراضى الأفغانية حيث كانت السعودية تساند حركات المقاومة ، بل إن فريقا من المسلمين السوفيت قد أدى فريضة الحج فى العام الماضى ، وتعتبر هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٩١٧ .

كما أن موسكو قد تعمدت عدم مساندة العراق بشكل حاسم خلال حربه مع إيران فلم يكن من مصلحتها أن يكسب العراق الحرب بعد أن إتضح طموحه فى أن يصبح قوة إقليمية عظمى ، لذلك عندما بدأ العراق يتفوق عسكريا تقاربت موسكو مع طهران . ولكن الاتحاد السوفيتى لايرحب أيضا بإنتصار إيرانى لأن ذلك سيشكل خطرا على دول الخليج ويدعم من مواقف حركات التطرف الاسلامى ، لذلك عندما بدأ الايرانيون فى الهجوم عام ١٩٨٢ عاد مرة أخرى الى إرسال السلاح الى العراق ، ثم عاد مرة أخرى ليقيم علاقات حسن جوار مع طهران عام ١٩٨٧ ، عندما تأكد من تصدى الولايات المتحدة وأوروبا للمخططات العراقية وسيطرتها على الموقف . وقد تدعمت العلاقات السوفيتية الايرانية منذ ذلك الوقت وأثمرت عن إتفاقية عام ١٩٨٩ التى بموجبها تلتزم موسكو بتدعيم الامكانيات العسكرية الايرانية ، ونجد أن ايران قد لعبت دورا فى تسوية الأزمة الأفغانية ، وكانت هى الدولة الوحيدة التى وقفت الى جانب الدبلوماسية السوفيتية خلال أزمة الخليج ، وذلك خشية أن تؤدى الأزمة الى فرض السيادة الأمريكية على المنطقة ، ولكن إيران لم تكتف بمساندة الاتحاد السوفيتى فقط وعملت أيضا خلال الأزمة على تطبيع علاقاتها بالغرب لأنها تسعى الى الشرعية الدولية .

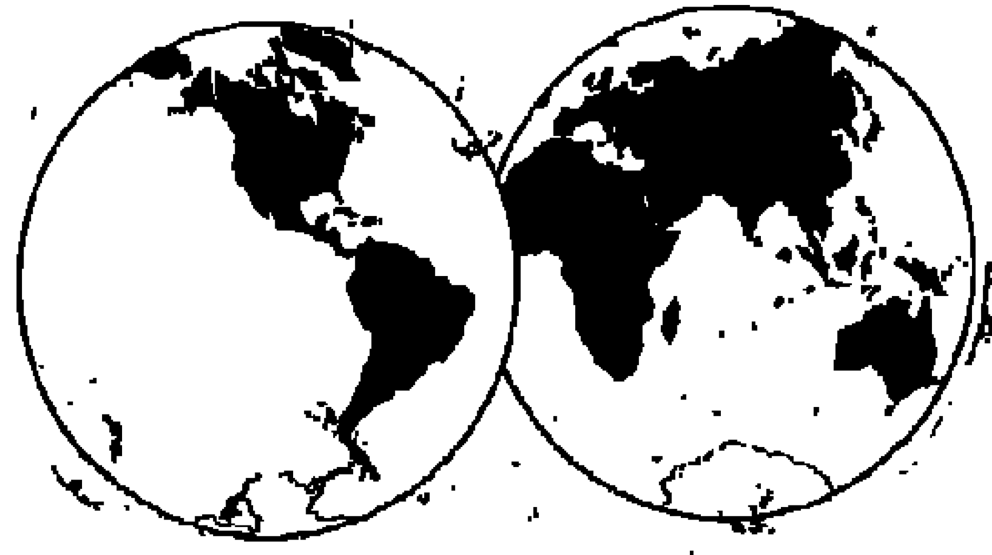
كما أن الدبلوماسية السوفيتية قد إستغلت أزمة الخليج لتحسين علاقاتها بأكثر جاراتها أهمية فى آسيا الوسطى أى تركيا ، وأبرمت اتفاقية صداقة وتعاون مع أنقره فى مارس ١٩٩١ . ويقول البعض أن موسكو قد تخلت عن سياستها العربية لصالح سياسة إسلامية ولكن لايوجد حتى الآن مايدل على ذلك ، فلم يقطع السوفيت علاقاتهم بالعراق ولم يتنكروا للمعاهدة التى ترتبطهم به . كما أن الدبلوماسية السوفيتية لم تظهر أى نوايا للتخلى عن التزاماتها فى الشرق الأوسط . ولكن الأمر الذى لاشك فيه هو أن موسكو تنقل نقطة الارتكاز فى إستراتيجيتها الأقليمية فى إتجاه آسيا الوسطى حيث ستبرز أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية على المسرح الدولى فى السنوات القادمة وستشكل تحديا إستراتيجيا كبيرا بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، وقد أثبتت التطورات الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى صحة هذه النظرية .

نتساءل هل مايزال الاتحاد السوفيتى يشكل قوة أقليمية فى الشرق الأوسط ؟ إن الاجابة هى قطعا بالنفى ، فلم يعد الدور السوفيتى له وزن فى المنطقة ، بل إن الدبلوماسية السوفيتية فشلت فى ضم الدول العربية الى مبادراتها فى البداية كما أن فشل العراق السياسى والعسكرى هو فشل الاتحاد السوفيتى سياسيا وعسكريا أيضا . وجاءت إستقالة شيفارنادزة فى ديسمبر ٩٠ وزير الخارجية السوفيتية منذ عام ١٩٨٥ لتؤكد تصاعد سيطرة الجناح المحافظ فى السياسة السوفيتية وإنحراف جزء كبير من الطبقة الحاكمة الى اليمين ، وهو الاتجاه الذى كشف عن نواياه الحقيقية أخيرا بمحاولة قلب نظام حكم جورباتشوف . ومن المؤكد أن صدام حسين كان يعتمد على هذا الجناح فى موقفه المتعنت ورفضه لجميع الشروط التى قدمت له لتفادى الحرب .

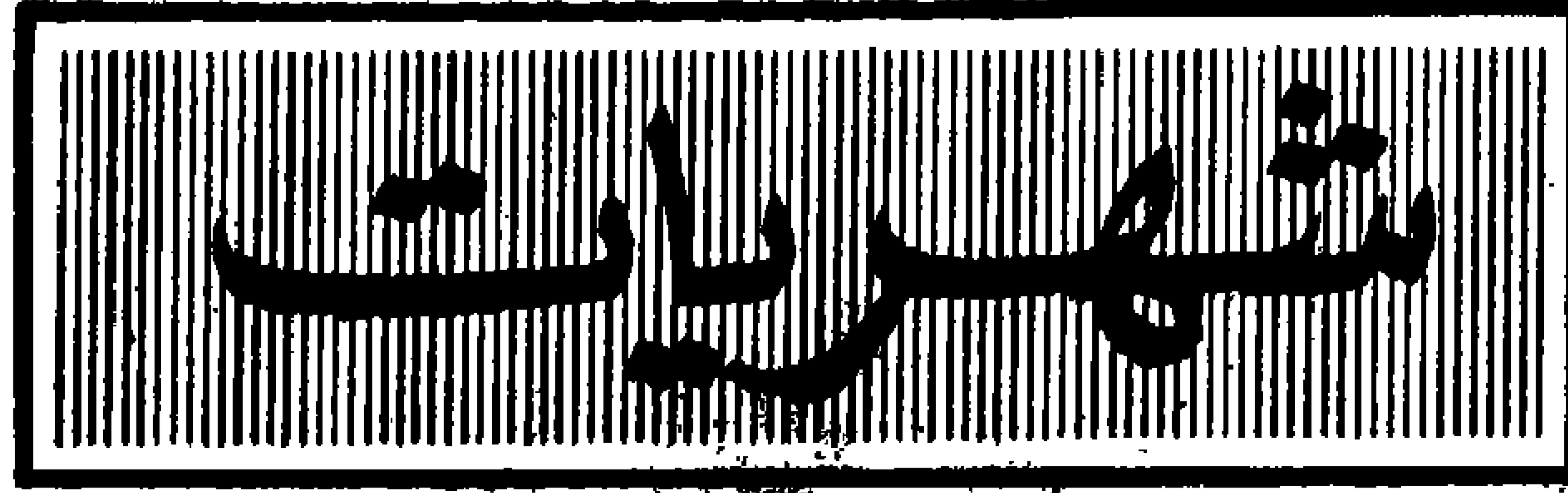
ولكن الرأى العام السوفيتى كان يساند التدخل العسكرى منذ بداية الأزمة وغزو الكويت وإستمر على موقفه حتى نهاية الأزمة كما أوضحت إستطلاعات الرأى التى تمت فى هذا الصدد . وكان عدد الأصوات المؤيد للموقف العراقى ٨٪ فقط فى حين بلغ عدد الأصوات المؤيدة لسياسة التحالف ٦٣٪ . وكانت نسبة الأصوات المؤيدة للعراق داخل شعوب آسيا الوسطى أكبر ولكنها لم تشكل أغلبية على الاطلاق .

فى الواقع أن أزمة الخليج قد ساهمت بشكل كبير فى إهتزاز سلطة جورباتشوف فى الداخل . ومما لاشك فيه أن صدام كان لديه مؤيدون داخل الاتحاد السوفيتى كما هو الحال فى الغرب فقد كان يظهر العراق كرمز للدولة العلمانية فى منطقة تتفشى فيها الحركات الدينية المتطرفة ولكن قضية الخلاف فى السياسة الخارجية السوفيتية لم تكن هى الاقتناع أو عدم الاقتناع بوجهة النظر الصدامية ، وإنما كان الاختلاف حول مفهوم المصلحة السوفيتية . ومن الواضح أن مصلحة دولة مثل الاتحاد السوفيتى فريسة للانقسام والفوضى لايمكن أن تكون فى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة . إن مصلحة الاتحاد السوفيتى تكمن فى تهيئة الظروف المناسبة من أجل اقرار السلام والاستقرار على المسرح السياسى الدولى ، وبذلك تصبح مساندة الغزو العراقى للكويت أمرا مستحيلا ، لذلك وقفت موسكو الى جانب واشنطن فى معسكر واحد ، وسواء رضيت أم لم ترض فقد دافعت مرغمة عن المصالح الأمريكية وساعدت على الوجود الأمريكى فى المنطقة ، ولم يكن موقفها ليصبح أفضل لو أنها رفضت قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ووقفت الى جانب العراق .

لقد وقفت الدبلوماسية السوفيتية موقف المدان أمام أجهزة السلطة العليا فى الدولة ولكن الحقيقة أن هذه الدبلوماسية الجديدة كانت قد بدأت حتى قبل أزمة الخليج ولم يكن موقفها سوى إستمرار لهذا الاتجاه الجديد . ومن المتوقع أن تواصل هذا النهج مرة أخرى بعد فشل الانقلاب المتشدد فى الاتحاد السوفيتى . □









يونيـــــو ١٩٩١

اعداد : أبو السعود إبراهيم

الإتحاد السوفيتي :

٨ : توصلت موسكو وواشنطن الى اتفاق بشأن معاهدة خفض الاسلحة التقليدية فى اوروبا .

: اتهم رئيس الوزراء السوفيتي فالنتين بافلوف بنوك الغرب بشن حرب اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وحذر من ان الأجانب يخططون لشراء الموارد الطبيعية للبلاد .

: اظهرت احصاءات المكتب الفيدرالى للتجارة والصناعة فى المانيا الموحدة ان الاتحاد السوفيتي أصبح على قمة موردى البترول الى المانيا .

١١ : صرح مسئول سوفيتي بأن بلاده لا تعارض احتفاظ الولايات المتحدة بوجود عسكرى فى شبه الجزيرة الكورية لأن الوجود العسكرى الأمريكي سيسهم فى تحقيق الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية .

١٢ : فاز بوريس يلتسين برئاسة جمهورية روسيا الاتحادية فى اول أنتخابات رئاسية مباشرة فى الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ .

: صرح الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتي بان بلاده مازالت تحتفظ ببعض الصواريخ النووية فى قواعدها بالاراضى الشرقية لالمانيا الموحدة .

١٥ : ذكرت احصائيات رسمية نشرتها صحيفة (بارتينايا جيزن) او (حياة حزب) ان الحزب الشيوعى السوفيتي فقد ٢,٤ مليون عضو خلال عام ١٩٩٠ لينخفض اجمالى عدد اعضائه الى ١٦,٥ مليون عضو .

: قرر الاتحاد السوفيتي بيع طائرات ميج ٣١ وهى من احدث ما فى ترسانته من طائرات الى ليبيا ويبلغ ثمن الطائرة ٤٠ مليون دولار .

١٨ : بداية زيارة يلتسين للولايات المتحدة .

٢٤ : وافق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية فى مجموعة الدول المتقدمة السبع حتى اجتماعها فى لندن على السماح للاتحاد السوفيتي بالحصول على وضع فريد بالانتساب الى عضوية صندوق النقد الدولى .

٢٦ : وافق البرلمان السوفيتي رسميا على حل منظمة الكوميكون للتعاون التجارى بين دول الكتلة الشرقية سابقا

٢٨ : قرر برلمان جمهورية اوكرانيا السوفيتية تأجيل مناقشة المعاهدة الاتحادية الجديدة التى اقترحها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الى شهر سبتمبر القادم .

٢٩ : قدم البرلمان السوفيتي موافقته الاولية على تحرير المؤسسات الاقتصادية للدولة وامكان طرحها للقطاع الخاص ، فيما اعلن رئيس حكومة روسيا ان جمهوريته لن تطبق برنامج مواجهة الأزمة الاقتصادية المركزى .

اثيوبيا :

٣ : كشف ميليس زيناوى الرئيس الاثيوبى المؤقت عن ان حكام البلاد السابقين تركوا البلاد فى حالة افلاس تامة .

٧ : اعلنت الحكومة الاثيوبية الجديدة انها لن تعترض على استقلال اريتريا عن اثيوبيا اذا وافق سكان الاقليم على ذلك فى استفتاء شعبى .

١٥ : اعلنت الحكومة الجديدة فى اثيوبيا استعدادها للسماح لباقى اليهود الفلاشا الذين مازالوا موجودين فى اثيوبيا بالهجرة لاسرائيل .

١٩ : قررت الحكومة الاثيوبية تسريح قوات الجيش والشرطة التى عملت فى كل الرئيس المخلوع منجستو هيلا ماريام وتكوين جيش جديد قوامه ٦٠ الف جندى يتألف من مقاتلى الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الحاكمة وعناصر محترفة من الجيش السابق .

٢٣ : صرح السفير الاسرائيلى فى اثيوبيا بأن يهود الفلاشا المتبقين فى اثيوبيا سيأتون الى اسرائيل وفقا لاتفاق تم التوصل اليه مع السلطات الاثيوبية ووفقا لمبدأ السماح للجميع فى اثيوبيا بما فى ذلك ابناء اليهودية بالمغادرة .

اسرائيل :

١ : قررت اسرائيل عدم السماح لاى مواطن فلسطينى من سكان الضفة الغربية المحتلة بالعمل داخل اسرائيل اذا لم يحصل على تصريح بذلك على شكل بطاقات ممغنطة .

٢ : دعا ديفيد ليفى وزير خارجية اسرائيل الملك حسين ملك الاردن الى الحضور الى القدس لبدء مباحثات علنية مباشرة مع المسئولين الاسرائيليين .

: اعلنت الوكالة اليهودية ان ١٣١ الفا و٧٧٠ مهاجرا يهوديا قدموا الى اسرائيل خلال شهر مايو الماضى وان ١٤ الفا من هؤلاء اليهود جاءوا من اثيوبيا .

٤ : قدمت السفارة الامريكية فى تل ابيب احتجاجا رسميا لدى حكومة اسرائيل ازاء تقاعس قوات الأمن الاسرائيلية عن التدخل لحماية دبلوماسى امريكى تعرض للتهديد بالسلاح من أحد المستوطنين القاطنين بالحى اليهودى بمدينة الخليل بالضفة الغربية .

٥ : وافقت اسرائيل الأول مرة على اشراك المجموعة الاوروبية فى مؤتمر السلام بالشرق الاوسط وذلك من خلال الدولة التى تراس المجموعة .

: صرح اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى بان الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن التفاوض بشأنهما .

٨ : اكد موشى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى ان اسرائيل رفضت اقتراحى الرئيس الامريكى بوش حول قيام الامم المتحدة بدور فى مؤتمر السلام وانعقاد المؤتمر كل ستة اشهر .

: اكد موشى ارينز ان اسرائيل ستواصل اعتداءاتها على الجنوب اللبنانى وذلك تنفيذ السياسات ثابتة .

٩ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل مذكرة تفاهم حول انتاج الصاروخ الاسرائيلى المضاد للصواريخ من طراز حيتس .

: اعلن اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى ان اسرائيل لن تشارك فى مؤتمر سلام للشرق الاوسط حتى يتم الاتفاق على التمثيل الفلسطينى بالمؤتمر .

١٠ : رفض اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل مقترحات الرئيس الأمريكى جورج بوش التى طالب فيها بوقف بناء المستوطنات واتاحة الفرصة امام جهود السلام لكى تاخذ مجراها .

١١ : دعا ارى درعى وزير الداخلية الاسرائيلى الى التفاوض مع سوريا حول مستقبل مرتفعات الجولان بشرط موافقة دمشق على عدم ازالة المستوطنات الاسرائيلية وعدم نشر قوات سورية هناك .

: طرحت مجموعة مكونة من ٢٠٠ من الاكاديميين والعسكريين الاسرائيليين مبادرة جديدة تدعو الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

١٢: اذاع راديو اسرائيل ان شيمون بيريز زعيم العمل الاسرائيلى اجتمع مع أحمد مانجو المستشار الإقتصادى لولى عهد الاردن على هامش مؤتمر الدولية الاشتراكية فى العاصمة التركية انقرة .

١٣ : اعلن اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى رفضه للتصريحات التى ادلى بها الرئيس الأمريكى جورج بوش وطالبه فيها بضرورة وقف برنامج الاستيطان الاسرائيلى بالاراضى العربية المحتلة ومنع استيعاب المهاجرين اليهود الجدد بها واكد شامير ان حكومة ستواصل برنامجها الاستيطانى وتكثيف استيعاب المهاجرين .

: وقعت اسرائيل والمجموعة الأوروبية على اتفاقية تقضى بتقديم قروض لاسرائيل تقدر بحوالى ٩٥ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة .

١٦ : إنهى حزب الليكود الاسرائيلى مسودة دستوره الجديد وضمنه شعارا يزعم بالسيادة الاسرائيلية على المناطق الواقعة غربى نهر الأردن بعد ان كان شعاره السابق هو السيادة على كلتا ضفتى نهر الاردن .

٢١ : صرح الجنرال ايهود باراك رئيس اركان الجيش الاسرائيلى بان اسرائيل وضعت خطة عسكرية خاصة بأسلحة القتال المستقبلية .

٢٥ : كشفت مصادر المخابرات الامريكية عن إقامة اسرائيل لقواعد اسلحة نووية فى مرتفعات الجولان السورية المحتلة بهدف ردع سوريا عن التدخل عسكريا فى الجولان .

٢٨ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بانه يعتبر الفلسطينيين سكانا وليسوا مواطنين لهم حقوق سياسية فى وطن او دولة او حق تقرير المصير وان اسرائيل يجب أن تكون لها كلمتها فى التمثيل الفلسطينى فى محادثات السلام .

البانيا :

٤ : قدمت الحكومة الألبانية الشيوعية برياسة فاتوس استقالتها بعد شهر واحد من توليها السلطة بسبب افتقارها للتأييد السياسى والاضراب العام الذى ينظمه اكثر من ٣٥٠ الف عامل البانى للمطالبة بتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

١٨ : وافق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية على انضمام البانيا للمجموعة واقامة علاقات دبلوماسية رسمية معها .

(انظر أ (انظر أيضا المانيا ٦/١٩)

المانيا :

١٩ : أصبحت البانيا العضو رقم ٣٥ من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الذى بدأ أعماله فى برلين بعد اكثر من ٤٠ عاما من العزلة الدولية وأعلن وزير خارجية المانيا ان البانيا قبلت كل مبادىء المؤتمر القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان واقامة نظام اقتصادى يعتمد على أليات السوق .

٢٠ : اختتم مؤتمر والتعاون الأوروبى اجتماعاته بالتوقيع على اتفاق تاريخى يتعلق بالاجراءات العاجلة التى يمكن اتخاذها لحل الأزمات ومنع نشوب صراعات مسلحة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

٢١ : وافق البرلمان الالمانى على نقل مقر الحكومة من بون الى برلين .

البرتغال :

١ : أجتمع فى العاصمة البرتغالية لشبونة وزيرا خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر والاتحاد السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ . واعلن بيكر ان الجانبين توصلا الى اتفاق مبدئى لازالة الخلافات القائمة بينهما حول معاهدة خفض الاسلحة التقليدية فى اوروبا .

: اجتمع وزير الخارجية الأمريكية بيكر ووزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى لشبونة لبحث تطورات قضية الشرق الأوسط وسلم بيكر الشرع رسالة من الرئيس بوش الى الرئيس السورى حافظ الاسد .

١٨ :١٩ : زار انيبال كافوكوسيلفا رئيس وزراء البرتغال مصر واعلن عن اسقاط كل ديون مصر المستحقة للبرتغال والتى تبلغ اكثر من ٣ ملايين دولار .

ايران :

٥ : زار طهران الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السورى فى اول زيارة كمسئول سعودى رفيع المستوى منذ قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ .

٢٤ : اكد مسئولون امريكيون ومسئول بالمعارضة الايرانية ان ايران تسعى نحو الانضمام الى دول العالم التى تمتلك اسلحة نووية .

٢٥ : ذكر نائب وزير الخارجية الايرانية محمد على بشارتى ان هناك صعوبات اقتصادية فى مصر تمنعها من اداء دور فى امن الخليج وأيد اعتراض ايران على اشتراك مصر وسوريا فى أمن الخليج مؤكدا انه من مسئولية الدول المطلة عليه .

٢٦ : ذكرت انباء صحفية امريكية أن ممثلين عن الحكومة الايرانية موجودون فى العاصمة الصينية بكين لشراء تكنولوجيا اسلحة نووية .

٢٨ : قال على أكبر ولايتى وزير الخارجية الايرانى ان ايران والسعودية قررتا رفع التمثيل الدبلوماسى بينهما الى مستوى السفراء .

تركيا :

١٣ : رفضت تركيا طلبا عراقيا باعادة فتح خط انابيب البترول الذى يمر عبر الأراضى التركية وينقل البترول العراقى الى أن يوافق مجلس الأمن الدولى على رفع العقوبات عن العراق .

١٦ : قدم يلدمير اكبولوت رئيس الوزراء التركى استقالته بعد أن خسر انتخابات رياسة حزب الوطن الأم الحاكم لصالح مسعود يلمظ .

٢٣ : أعلن مسعود يلمظ رئيس وزراء تركيا تشكيل حكومته الجديدة التى ضمت ٢٩ وزيرا من بينهم ١٩ وزيرا جديدا .

الجزائر :

٤ : استخدمت قوات البوليس الجزائرى الذخيرة الحية والطلقات المطاطية للمرة الأولى ضد المتظاهرين فى أعنف مصادمات مع الالاف من مؤيدى جبهة الانقاذ الاسلامية بالجزائر العاصمة .

٥ : أعلن الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد حالة الطوارىء وتأجيل الانتخابات التشريعية الى أجل غير مسمى وقبول استقالة الحكومة لمنع تفاقم الاضطرابات التى نظمتها جبهة الانقاذ الاسلامية احتجاجا على قانون الانتخابات والمطالبة باجراء انتخابات رياسية مبكرة .

٦ : أصدر الرئيس الجزائرى مراسيم رئاسية بفرض حالة الطوارىء والاحكام العرفية لمدة اربعة اشهر لحفظ النظام والامن كما منح لجان الامن العسكرية سلطات واسعة لفرض الأمن فى انحاء البلاد وشملت هذه الصلاحيات التفتيش الفجائى على المنازل والمؤسسات وحظر نشاط الاحزاب التى تهدد الامن وامكانية طرد الافراد من البلاد وتشكيل محاكم عسكرية لمنتهكى القانون العام كما تقرر فرض حظر التجول والخط العام على تنظيم الاضرابات العامة والمظاهرات وتوزيع المنشورات ذات

الطابع التخريبى .

كلف الرئيس الجزائرى السيد احمد غزالى وزير الخارجية بتشكيل حكومة جديدة .

٨ : أعلن سيد أحمد غزالى رئيس الوزراء الجزائرى الجديد أنه نسيتم اجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات تشريعية قبل نهاية العام الحالى .

١٧ : إعلن عن تشكيل الحكومة الجزائر برئاسة سيد أحمد غزالى واسند منصب وزير الخارجية الى الأخضر الابراهيمى وتضم الوزارة ٢٨ وزيرا .

٢٨ : أعلن الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد استقالته من زعامة حزب جبهة التحرير الوطنية الحاكم مع احتفاظه بمنصبه الى انتخابات رياسية فور انتهاء الانتخابات البرلمانية فى نهاية العام الحالى .

جمهورية مصر العربية :

١ : ناقش الرئيس حسنى مبارك مع ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى الأوضاع فى المنطقة بعد تحرير الكويت والعلاقات المصرية الامريكية من جوانبها العسكرية .

: اكد وزير الدفاع الأمريكى العمل على ضمان أمن مصر والدول الصديقة والعمل على تقوية وتطوير القوات الدفاعية المصرية من خلال برنامج المساعدات الأمريكية .

٣ : وافق مجلس الشعب على قانون بمد العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال التسليح ولوازم القوات المسلحة لمدة تنتهى فى نهاية السنة المالية ٩٤/٩٣ .

٤ : قرر مجلس ادارة منظمة العمل العربى عودة المنظمة من مقرها المؤقت ببغداد الى مقرها الدائم بالقاهرة .

٥ : زار القاهرة الرئيس السورى حافظ الاسد لاجراء مباحثات مع الرئيس مبارك حول مختلف قضايا الأمة العربية واتفق الرئيسان على بدء عملية السلام باسرع ما يمكن لان الوقت المتاح قصير .

: ادانت مصر العدوان الاسرائيلى على جنوب لبنان .

: ذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية ان الرئيس مبارك ابلغ تشينى وزير الدفاع الامريكي مدى انزعاج وقلق مصر من امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية .

: بعث الرئيس حسنى مبارك برسالة مطولة الى الرئيس الامريكى بوش اكد فيها ضرورة استمرار الجهود الرامية الى تحقيق السلام وايجاد حل عادل للقضايا المتعلقة فى إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن .

٧ : أوضحت احصاءات هيئة الاستثمار ان الاستثمارات السعودية فى مصر اصبحت تحتل المرتبة الاولى بين الاستثمارات العربية حيث بلغت جملة التكلفة الاستثمارية للمشروعات السعودية ٣ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه .

٨ : زار القاهرة السيد مارك امكنز وزير خارجية بلجيكا واعلن تقديم قرض لمصر بقيمة ٣٠٠ مليون فرنك بلجيكى و٢٠٠ مليون كمساعدات طارئة :

: تم اختيار مصر ضمن ٧ دول افريقية عضوا فى لجنة الفصل العنصرى المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولى .

: قرر معهد العلوم والمجتمع باسبانيا الذى يراسه الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا ترشيح الرئيس حسنى مبارك لنيل جائزة العلوم والمجتمع تقديرا للجهود الكبيرة والنجاح غير العادى الذى يقوم به لاقرار السلام وحقوق الانسان ورفاهية شعبه .

٩ : وافق مجلس الشعب على ابطال عضوية بدر الدين خطاب عضو مجلس الشعب المطعون فى صحة عضويته .

٩ : ١١ : زار مصر الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية .

١٢ : حذر الرئيس حسنى مبارك من ضياع الفرصة المتاحة حاليا لاقرار السلام فى الشرق الأوسط مؤكدا انه ما لم يتم احراز يقوم قبل نهاية العام الحالى فان فرصة ذهبية تكون قد ضاعت .

١٥ : عاد الى القاهرة الدكتور حلمى نمر الأمين العام لمجلس التعاون العربى قادما من عمان ذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله التى بلغت عامين كأمين عام للمجلس حيث تولى الأمين العام المساعد (عراقى) المسئولية بدلا منه لحين اجتماع الهيئة العليا وقادة الدول الأربع واختيار الامين العام .

١٨ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لكل من الكويت والبحرين . وتناولت المحادثات مع الزعيمين الأوضاع العربية الراهنة وتحقيق التضامن فى ضوء الدروس المستفادة من ازمة الخليج . .

٢٤ : اكد البنك الدولى فى بيان اصدره ان برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى بدأت مصر فى تنفيذه يستهدف خفض التضخم وتحسين واستمرار النمو الاقتصادى وزيادة مستوى الدخل والمعيشة وانه سيؤدى الى تحقيق مصداقية وتاثير اكبر لمصر فى اسواق المال العالمية . واقر البنك الدولى قرضا قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة مصر على تنفيذ برنامجها الاصلاحى .

٢٦ : اكد عمرو موسى وزير الخارجية ان موضوع الأمن فى الخليج عربى وان اى نظام امنى فى منطقة الشرق الأوسط لا يمكن بحث إطاره او الدخول فى تطبيقه دون دور مصرى .

جنوب افريقيا :

١٧ : وافق برلمان جنوب افريقيا على الغاء قانون التصنيف العرقى بين المواطنين فى اخر خطوة لانهاء التفرقة العنصرية .

١٩ : ندد النازيون الجدد فى جنوب افريقيا بقرار البرلمان الغاء قانون التصنيف العرقى فى البلاد ودعوا السكان البيض الى الاستعداد لحرب جديدة مع السود .

٢٣ : اتفقت حكومة جنوب افريقيا مع منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى وحركة انكاتا المناهضتين للعنصرية على توحيد القوى لانهاء العنف واحلال السلام فى مناطق السود بجنوب افريقيا .

الدانمرك :

٧ : اجتمع وزراء خارجية دول حلف الاطلنطى فى كوبنهاجن واعلنوا أن قمة الحلف ستوافق بشكل رسمى على الاستراتيجية الجديدة للحلف والتى سيكون من بين بنودها اجراء تغييرات جزرية فى طبيعة الحلف العسكرية ورسم خريطة جديدة لمساره السياسى .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٩ : قرر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تحويل القرض المقدم الى مصر من صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى وقدره ٨٥ مليون دولار الى منحة لا ترد .

: طالبت دولة الامارات بان تكون قرارات الجامعة العربية بالاغلبية وليس بالاجماع .

السودان :

٨ : وافقت الحكومة السودانية على قيام رحلات جوية لنقل مواد الاغاثة لما يقرب من ٤٠٠ الف لاجىء سودانى هربوا عائدين لبلادهم من اثيوبيا .

٩ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانى ان هناك تحسنا فى العلاقات المصرية السودانية وتحركا متبادلا على المستويات المختلفة لاعادة العلاقات الى طبيعتها المعهودة .

١٤ : اتهم السودان سلطات دولة الامارات باحتجاز عشرة سودانيين لاسباب سياسية خلال الاشهر الستة الماضية .

١٦ : جدد جون جارانج زعيم المتمردين السودانيين استعداده لوضع نهاية سلمية للحرب الاهلية الدائرة فى جنوب البلاد .

سوريا :

٣ : اعلنت المصادر السورية الرسمية ان القوات السورية التى شاركت فى حرب تحرير الكويت بدأت تعود الى سوريا .

٤ : ٨ : اذاع راديو لندن ان سوريا اشترت صفقة صواريخ سكود تبلغ ٢٤ صاروخا من كوريا الشمالية والأمر الذى نفته كوريا الشمالية .

١٠ : عقدت فى دمشق اجتماعات مصرية سورية بين وزيرى خارجية البلدين لتنسيق

جهود السلام والصياغة التنفيذية لاعلان دمشق .

١١ : جرت محادثات في دمشق بين وزيرى خارجية سوريا ومصر الذى أعلن ان هناك اتفاقا كاملا بين مصر وسوريا على أن السلام في الشرق الأوسط غير ممكن بدون انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره .

سويسرا :

١ : قررت سوريا طرد سفيرة الصومال لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف .

٨ : أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي ان محادثاته مع نظيره السوفيتي الكسندر بسمرتنيخ في جنيف فشلت في ازالة كل الصعوبات التى تعترض التوقيع على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى المعروفة باسم ستارت .

شيلي :

٢٥ : أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لشئون امريكا اللاتينية ان مشاكل الفقر والبطالة وعدم عدالة توزيع الثروة زادت في امريكا اللاتينية حيث يعيش ما يقدر بـ ٢٠٠ مليون شخص تحت مستوى الكفاف . وحذرت اللجنة من ان عدم تحسن ظروف هؤلاء الفقراء قد يؤدى الى انتشار الجريمة وتهديد سلام المنطقة .

الصومال :

٧ : اعلن متحدث باسم حركة الإنفصال في شمال الصومال أن الانفصاليين شكلوا حكومة في الشمال تضم رئيسا و١٧ وزيرا وأن هذه الحكومة بدأت ممارسة مهامها رسميا في الجمهورية المسماة بصوماليلاند .

الصين :

٤ : اعترفت الصين رسميا بانتحار أرملة الزعيم الصيني الاسبق ماوتسي تونج في مقر اقامتها في بكين يوم ١٤ مايو الماضي .

٦ : وافقت الصين على حضور مؤتمر للحد من بيع الاسلحة لدول الشرق الأوسط دعا اليه الرئيس الأمريكي بوش .

٨ : جددت الصين تهديداتها بغزو تايوان والاستيلاء عليها بالقوة العسكرية مشيرة الى أن توحيد جزيرة تايوان مع الصين يعد هدفا هاما خلال العقد القادم .

العراق :

١ : اعترض المندوب العراقي في الأمم المتحدة على توصية السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يكون الحد الاقصى للتعويضات التى يدفعها العراق للمتضررين من غزوة للكويت ٣٠٪ من القيمة السنوية لصادرات العراق من البترول والمنتجات البترولية .

٣ : عادت الاضطرابات المسلحة الى ٣ مدن كردية بشمال العراق في الوقت الذى رجع فيه معظم اللاجئين الأكراد وأغلقت تركيا آخر مخيمات اللاجئين في منطقة الحدود العراقية التركية امس .

٤ : نفى العراق تصريحات ادلى بها طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي ذكر فيها ان الكويت أرض عراقية .

٧ : ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان العراق لايزال يمتلك ١١ ألفا من الرؤوس الكيماوية .

٩ : صرح طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي ان الحكومة العراقية ستعيد النظر قريبا في قوانين الأحزاب السياسية والحريات الصحفية .

: أكد قادة الاكراد العراقيين ان الرئيس العراقي صدام حسين وافق مبدئيا على ادخال التعددية الحزبية الى العراق وحرية الصحافة وانهاء حكم الحزب الواحد للعراق وذلك خلال مفاوضاتهم للحصول على الحكم الذاتي .

: بعثت الحكومة العراقية برسالة إلى السكرتير العام للامم المتحدة تضمنت تفاصيل ما لديها من اسلحة كيماوية .

: وجه مندوب العراق لدى الامم المتحدة مذكرة احتجاج على انتهاك الطائرات الأمريكية للمجال الجوى العراقي .

: وافق مجلس قيادة الثورة العراقية على رفع القوانين التى تقيد حرية عمال الحكومة وهى القيود التى فرضت خلال الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٣ .

١١ : أرجأ مجلس الأمن الدولى النظر في مسألة العقوبات والحظر الاقتصادى المفروض على العراق . وقرر المجلس عقد اجتماع آخر في وقت لاحق لاستمرار المشاورات حول موقف العراق من قرار وقف اطلاق النار ومسألة العقوبات في آن واحد .

١٢ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن وكالة اللاجئين الدولية هى التى تتولى حاليا الاشراف على شئون العراقيين الأكراد في شمال العراق بالتعاون مع المنظمات الدولية الانسانية .

: اعلن العراق انه قام بتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليه والتى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وأكد انه ليس هناك أى شيء آخر يمكن ان يقوم به خلال المرحلة الحالية وانه يواجه كارثة ضخمة اذا لم يتم اتخاذ اجراءات من شأنها ازالة العقبات والمشكلات الناجمة عن العقوبات الدولية الاقتصادية .

: أذيع رسميا ان تركيا صدرت الى العراق كميات من المواد الغذائية قيمتها ٥ ملايين دولار منذ ابريل الماضي .

١٥ : أعلن مسئول بالأمم المتحدة ان العراق وافق على اعادة المسروقات التى قامت قواته بنهبها اثناء احتلاله للكويت .

: انسحبت القوات الأمريكية من مدينة دهوك بشمال العراق رغم المظاهرات الكردية التى طالبتها بالبقاء .

١٨ : اصدر مجلس الأمن القرارين ٦٩٩ و٧٠٠ اكد الأول مسئولية العراق الكاملة عن جميع نفقات تدمير اسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها أما الثاني فيعزز الحظر المفروض على شحن الاسلحة إلى العراق .

١٩ : أقالت القيادة العراقية الفريق حسين رشيد التكريتي رئيس أركان الجيش العراقي وعينت الفريق اياد فتاح حراوى بدلا منه رئيسا للاركان .

٢٢ : اتهم العراق الكويت بانتهاك احكام وقف اطلاق النار .

سلطنة عمان :

أعلن قيس عبدالمنعم الزواوى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ان اغلاق فروع بنك الاعتماد والتجارة الدولى العاملة في سلطنة عمان قد تم كاجراء وقائي لحماية حقوق المودعين في السلطنة ومنع اى تأثير سلبي على الاقتصاد العماني .

واشار الى ان البنك المركزى العماني قد اتخذ كل الاجراءات للعمل بالقوانين لصالح المستثمرين والمودعين على السواء .

فرنسا :

٢ : أعلنت فرنسا انضمامها الى معاهدة انتشار الاسلحة النووية .

٥ : انتقدت فرنسا قرار حلف الأطلنطي بتشكيل قوات للانتشار السريع دون أن يحدد الدور الذى يمكن أن تلعبه .

٦ : اكدت الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاعضاء من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية انهم مستعدون لتقديم مساعدات اقتصادية جوهرية للاتحاد السوفيتي بعد ان تاكد من الشروع في تنفيذ برنامج الاصلاح الذى طرحه الرئيس السوفيتي جورباتشوف .

١٩ : صرح مدير الهيئة الفرنسية لتصدير المعدات العسكرية الى دول الشرق الأوسط بان المقترحات الغربية لنزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط لن تعوق الدول المعتدلة في المنطقة وخاصة الكويت عن امتلاك اسلحة متطورة لضمان امنها .

٢٣ : اكدت الحكومة الفرنسية حرصها على دعم علاقات التعاون مع دول المنطقة الغربية للبحر المتوسط وخاصة دول المغرب العربي .

٢٦ : اعلن الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الالماني هلموت كول توصلهما الى اتفاق بشأن ضرورة انهاء الجدل الدائر حول المستقبل السياسي والاقتصادي للمجموعة الأوروبية مع نهاية العام الحالي .

فلسطين :

١٢ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها من جهود السلام في عشر نقاط أيدت في اولاها الاستعداد لايجاد حل عادل واقامة سلام شامل عبر مفاوضات مباشرة مع اسرائيل تحت اشراف دولى أو تحت اشراف

سوفيتى امريكى اوروبى مشترك وعلى أساس قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة وقبول القرار ١٨١ الذى ينص على دولتين على أرض فلسطين: فلسطينية واخرى ليهود .

١٩ : فازت الكتلة الاسلامية باغلبية المقاعد في انتخابات الغرفة التجارية في مدينة الخليل .

٢٠ : وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على سحب مقاتليها من جزء من الجنوب اللبنانى لافساح المجال امام قوات الحكومة اللبنانية لنشر قوتها في ميناء صيدا والمنطقة المحيطة بها .

٢٣ : اعلن عن انشاء حزب سياسي جديد (حزب) الوحدة الوطنية الفلسطينى ، وهو مستقل وغير مرتبط بالمنظمة ويدعو لنبذ العنف أو الكفاح المسلح في إقامة الدولة الفلسطينية .

فيتنام :

٢٤ : اكد الزعيم الفيتنامى نجيون لنه ان بلاده ستستمر في اتباع النهج الاشتراكى بالرغم من انهيار الشيوعية في معظم انحاء العالم ، كما ستواصل معارضتها لاقامة نظام تعدد حزبى او اية اصلاحات سياسية من شانها اشاعة الفوضى في البلاد الاشتراكية .

كمبوديا :

٢٤ : وافقت الفصائل الكمبودية الأربع المتنازعة في كمبوديا على وقف اطلاق النار بينها الى اجل غير مسمى .

٣ : قررت منظمة العفو الدولية اقامة مراقبة خاصة على تصرفات الحكومة الكندية بسبب ما وصفته المنظمة بالطريقة الوحشية التى تعمل بها الحكومة مواطنيها الأصليين من الهنود الحمر .

كوبا :

١ : بدأ سريان قرار السلطات الكوبية بالسماح لمواطنى العاصمة هافانا بشراء ٨٠ جراما فقط من الخبز يوميا .

٢٣ : اعلن الرئيس الكوبى فيديل كاسترو ان بلاده في طريقها الى التحول عن النظام الشيوعى بعد ان فقدت تأييد حلفاء سابقين تركوا هذا النظام وانتهجوا سياسات ترمى الى بناء اقتصاد يقوم على أساس آليات السوق .

٢٦ : ابدت كوبا استعدادها لبدء مناقشات من اجل تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة ما لم يفرض الجانب الامريكى أى شروط مسبقة .

كوريا الجنوبية :

٧ : اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية ان جنرالا كوريا جنوبيا سيتولى قيادة القوات البرية المشتركة الامريكية الكورية في كوريا الجنوبية بدلا من القائد الامريكى على أن تتم عملية انتقال القيادة في غضون ١٨ شهرا وذلك في اطار المحاولات الأمريكية لدفع كوريا الجنوبية لان يكون لها دور اكبر في مسائل دفاعها .

كوريا الشمالية :

١١ : اكد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية ان كوريا الشمالية قد وافقت من حيث المبدأ على السماح بتفتيش منشآتها النووية .

الكويت :

٢ : اصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت قرارا باجراء الانتخابات العامة لاختيار اعضاء مجلس الأمة الجديد في اكتوبر ١٩٩٢ .

٣ : ذكرت صحيفة الفجر الجديد الكويتية ان الكويت استدعت سفراءها في ٦ دول عربية اتهمتهم بمساندة العراق خلال ازمة الخليج . وهذه الدول هى : الأردن والسودان والجزائر وتونس واليمن وموريتانيا وطلبت من القراء البقاء في الكويت .

١١ : اصدرت المحكمة الكويتية العرقية حكمها على رجلين وأمرأة وترحيلهم بعد قضاء مدة العقوبة لتعاونهم مع السلطات العراقية اثناء الاحتلال .

: أعلنت منظمة العفو الدولية أن اجراءات محاكمات المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقية في الكويت غير عادلة .

١٥ : اصدرت محكمة كويتية عرقية احكاما بالاعدام ضد ٦ اشخاص ادينوا في قضية اصدار جريدة النداء الموالية للعراق اثناء فترة الاحتلال العراقى بنيهم سيدة كويتية كما اصدرت حكما بإعدام شخص سابع لا جنسية له لادانته بالتعاون مع سلطات الاحتلال .

١٨ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة للكويت واعرب أمير الكويت للرئيس عن تقدير الكويت حكومة وشعبا لموقفه وشعب مصر المشرف الى جانب الحق والمبادىء في ازمة الغزو العراقى للكويت .

١٩ : استأنفت الكويت تصدير بترولها واتصالاتها الخارجية .

٢٦ : اعلن وزير العدل الكويتى أنه تقرر وقف العمل بالاحكام العرفية في الكويت اعتبارا من اليوم .

: اكد بيان صادر عن مجلس الوزراء البريطانى ان ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ سعد العبد الله الصباح الذى زار بريطانيا ابلغ رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور انه قام بتخفيف جميع احكام الاعدام التى أصدرتها المحاكم العسكرية في البلاد ضد المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقية .

: اتهمت الكويت منظمة التحرير الفلسطينية بادخال نحو ٢٥٠٠ من انصارها الى الكويت ابان الغزو العراقى حيث ساعدوا قوات الغزو في تعذيب وترويع وارتكاب المذابح ضد المواطنين الكويتيين فضلا عن المساهمة في قامةنقاط تفتيش وادارتها .

لبنان :

٣ : قصفت مقاتلات اسرائيلية موقعا تابعا لمخابرات حركة فتح الفلسطينية بالقرب من مخيم الميه ميه للاجئين الفلسطينين على اطراف مدنية صيدا .

٤ : اغارت المقاتلات الاسرائيلية على مواقع الفدائيين الفلسطينيين وقوات المقاومة الوطنية اللبنانية مما اسفر عن استشهاد ١٣ شخصا واصابة ٤٧ آخرين من بينهم ١٢ طفلا كانوا في مدرسة قريبة من موقع الهجوم جنوبى مدينة صيدا الساحلية .

٥ : في ثالث عدوان اسرائيلى على جنوب لبنان في اقل من ٤٨ ساعة اغارت المقاتلات الاسرائيلية على مواقع فلسطينية ولبنانية في بلدة لبعا جنوب شرقى مدينة صيدا واستشهد ٢ فدائيين واصيب ٩ اخرون

٧ : عين مجلس الوزراء اللبنانى ٤٠ نائبا في المقاعد النيابية الشاغرة والمستحدثة في مجلس النواب اللبنانى وهذا ما نص عليه دستور الجمهورية الثانية وحسب اتفاق الطائف للوفاق الوطنى ليرتفع لذلك اعضاء المجلس الى ١٠٨ نائبا نصفهم من المسلمين ونصفهم الأخر من المسيحيين

١٤ : اعلن لبنان في بيان رياسى ان سوريا اكدت عددا تاييدها ودعمها لخطة الشرعية اللبنانية في نشر الجيش وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على الجنوب .

٢٦ : اعلن زيد وهبه ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ان المنظمة لن تسمح للجيش اللبنانى بالسيطرة على المناطق القريبة من المخيمات الفلسطينية في الجنوب قبل التوصل الى اتفاق سياسى بين الجانبين

لوكسمبورج :

٣٠ : اكدت قمة المجموعة الأوروبية ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة لاتتفق مع الرغبة التى اعربت عنها اسرائيل لتحقيق تقدم في عملية السلام ودعت المجموعة جميع الاطراف للتغلب على الصعاب المتبقية من اجل انعقاد مؤتمر السلام . كما اكدت تأييدها للمبادرة الامريكية للتسوية السياسية بالشرق الاوسط .

ليبيا :

٦ : ادانت ليبيا علنا تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية في بيان ليبى ايطالى مشترك صدر عقب مباحثات العقيد معمر القذافى ورئيس وزراء ايطاليا جولو اندريوتى .. وهذا البيان هو اول وثيقة دولية يوقع عليها القذافى بنفسه منذ توليه السلطة عام ١٩٦٩

٨ : فاز هنود امريكا الحمر بجائزة القذافى لحقوق الانسان لعام ١٩٩١

٩ : الغى اجتماع كان مقررا عقده في

طرابلس بين وزراء خارجية دول تحاد المغرب العربى و ٤ دول اوروبية .

١٠ : اكد السيد على التريكى سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة ان بلاده قطعت علاقاتها بالجيش الجمهورى الايرلندى .

: اعادت السلطات الليبية البوابة الليبية ومركز الأمن وعملية المراقبة والتفتيش على الحدود الليبية التونسية المشتركة بسبب زيادة عمليات التهريب .

١٢ : قرر مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية الليبية المضى قدما نحو زيادة وتعميق التعاون بين مصر وليبيا فى مختلف الانشطة والمجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية وصولا الى الوحدة الشاملة .

٢٦ : اتفقت ليبيا والسودان على اعفاء جميع السلع الوطنية المتبادلة بينهما من كافة الضرائب والرسوم الجمركية .

المملكة الاردنية الهاشمية :

١ : فى حديث مع مجلة لوبوان الفرنسية قال الملك حسين عاهل الاردن ردا على سؤال عن مدى استعداده لمقابلة المسئولين الاسرائيليين . اثر تغيين زوال كل ماهو محظور لانه لا يرى كيف يمكن غض النظر عن بلد يعيش داخل المجال العربى ولان اللقاءات وجها لوجه ستمكن الجميع من تبديد مخاوفهم .

٩ : تم التصديق على الميثاق الوطنى الجديد فى الأردن الذى يقر التعددية السياسية الحزبية ويحمى الحريات المدنية فى ظل النظام الملكى .

١٤ : قرر الاردن اعادة فتح سفارته فى بيروت اعتبارا من اول يوليو القادم

١٩ : شكلت حكومة اردنية جديدة برئاسة طاهر المصرى من ٢٥ وزيرا بينهم وزيران من الكتلة الاسلامية المستقلة البرلمان و ٥ وزراء من الكتلة الوطنية بالبرلمان بالاضافة الى وزيرين من الكتلة الديمقراطية ووزير واحد من كتلة الأحرار

٢٩ : اعلن طاهر المصرى رئيس وزراء الأردن ان واقع الاردن يفرض عليه ان يكون على علاقات جيدة مع الدول العربية المحيطة به واكد ان قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية لا رجعة فيه .

المملكة العربية السعودية :

٤ : عبر المجلس الوزارى لمجلس التعاون لدول الخليج فى بيان اصدره فى ختام اعماله بمدينة الخبر عن ارتياحه لاقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الكويت والعراق وجدد حرصه على ايجاد قاعدة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وايران معربا عن تطلعه الى بدء مرحلة من التعاون تخدم المصالح المشتركة لشعوبهم وسبل تعزيز الاستقرار فى المنطقة .

المملكة المتحدة :

٥ : اعلن توم كينج وزير الدفاع البريطانى ان الجيش البريطانى يعتزم خفض عدد جنوده بمقدار ٤٤ الف جندى ليصبح ١١٦ الف جندى وهذا الخفض يرتبط بالخفض العام لقوات التحالف الغربى فى اعقاب التغيرات فى اوروبا الشرقية

٩ : رفضت الخارجية البريطانية قبول بيان لمسئول ليبى نفى فيه اية علاقة لبلاده بجماعات الارهاب الدولى .

١٨ : وجه دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى انتقادات شديدة اللهجة للمقترحات التى قدمت الى اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية الهادفة الى المضى قدما لاقامة اوروبا الموحدة

٣٠ : اعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية ان بلاده ترفض مشروع اتفاقية الوحدة السياسية بين دول المجموعة الاوروبية .

موريتانيا :

١٢ : وضعت الحكومة الموريتانية دستورا جديدا يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية المعارضة كما ينص على اجراءات لتخفيف حدة التوتر بين الموريتانيين العرب والسود . كما ينص على ان موريتانيا جمهورية عربية افريقية اسلامية لغتها الرسمية العربية وتبقى اللغات الاخرى لغات محلية .

نيجيريا :

٣ : عقدت فى العاصمة النيجيرية الجديدة (ابوجا) اعمال القمة الافريقية السابعة والعشرين . وتم خلال القمة التوقيع على اتفاق السوق الافريقية المشتركة .

الهند :

١٧ : فاز حزب المؤتمر الهندى باكبر عدد من المقاعد فى الانتخابات البرلمانية

٢١ : كلف الرئيس الهندى فينكاتا رامان / ناراسيما راو زعيم حزب المؤتمر الهندى المنتخب بتشكيل الحكومة بعد فوز حزبه باكبر عدد من المقاعد فى البرلمان .

٢٣ : اعترف ناراسيما راو رئيس الحكومة الهندية بالأزمة الاقتصادية الخطيرة فى الهند وضرورة اتخاذ اجراءات جذرية لمواجهتها كما قرر تشكيل قوة انتشار سريع لقمع اعمال الشغب الطائفية واقامة محاكم خاصة للنظر فى الانتهاكات الطائفية .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش بعد اجتماعه بيفجينى بيماكوف مبعوث الرئيس السوفيتى جورباتشوف والوفد الاقتصادى المرافق له ان تحسين العلاقات بين الدولتين سيوفر المناخ الدولى المناسب ويساعد على تحسين العلاقات الدولية

٤ : بعث الرئيس الإمريكى جورج بوش برسالة الى الرئيس مبارك اكد فيها التزام الولايات المتحدة لعملية السلام فى الشرق الاوسط والتزامه شخصيا بذلك كما بعث بمجموعة من الرسائل المماثلة لكل من الرئيس السورى حافظ الاسد والملك حسين ملك الأردن والملك فهد عاهل السعودية واسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل

: وقع الرئيس جورج بوش قرارا بعث به الى الكونجرس يطلب فيه الغاء العمل بالقانون الذى يحرم ٤ دول من المساعدات الامريكية وهى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ومنغوليا .

٧ : اعلنت المصادر الرسمية الامريكية ان اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفض الصيغة الوسط التى تقدم بها الرئيس الامريكى جورج بوش للوصول الى اتفاق بين اسرائيل والدول العربية حول بدء مفاوضات السلام حيث اكدت مدى رفضه لأى دور للأمم المتحدة فى مؤتمر السلام بما فى ذلك دور المراقب الصامت

٩ : ذكر تقرير امريكى ان انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين لم يؤد الى حدوث اى تغييرات جذرية فى حجم الاتفاق العسكرى العالمى خلال العام الماضى الذى اتفق فيه العالم حوالى مليونى دولار فى الدقيقة الواحدة على التسلح وان العالم انفق حوالى ٢٠٠٠ مليار دولار على التسلح خلال العام

١١ : اعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق من بيع الصين للصواريخ والاسلحة المتطورة الى دول الشرق الاوسط وآسيا .

١٢ : اعلنت الخارجية الامريكية انها تؤكد ان الفلسطينيين وحدهم هم الذين يختارون الوفد الذى يمثلهم فى المفاوضات .

: ابلغ الرئيس بوش الرئيس السوفيتى جوربا تشوف ان الولايات المتحدة قررت منحة تسهيلات ائتمانية وقروضا لشراء الحاصلات الزراعية قيمتها ١,٥ مليار دولار على ثلاث دفعات .

: اعلن الرئيس بوش انها سيطالب اسرائيل بتقديم ضمانات بوقف الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة مقابل حصولها على قروض امريكية لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد .

: طلبت الخارجية الامريكية من سفارتها بالكويت استيضاح السلطات الكويتية حول التقارير التى ذكرت ان الكويت تقوم بترحيل عدد من المدنيين العراقيين والذين ينتمون لدول ايدت العراق خلال ازمة الخليج .

١٥ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الحكومة الامريكية قررت الغاء المعايير السياسية التى كان يتم على اساسها منع الاجانب من دخول الولايات المتحدة بمقتضى نظام تم وضعه فى عام ١٩٥٢ .

١٧ : حث الرئيس بوش اسرائيل على قبول مبدأ الارض مقابل السلام من اجل الوصول الى تسوية سلمية دائمة فى الشرق

الأوسط وقال ان الجغرافيا وحدها لايمكنها ان تضمن امن اسرائيل وان القوة العسكرية وحدها لايمكنها ان تضمن اجل الوصول الى تسوية مسلمية دائمة فى الشرق الأوسط وقال ان الجغرافيا وحدها لايمكنها ان تضمن امن اسرائيل

: إكد الرئيس بوش انه لن يوافق على رفع الحصار الاقتصادى عن العراق مابقى الرئيس العراقى صدام حسين فى السلطة.

١٩ : رفض مجلس النواب الامريكى باغلبية ٢٧٨ صوتا مقابل ٤٤ خفض المساعدات السنوية لاسرائيل بسبب نشاطها الاستيطانى فى الضفة وغزة.

٢٠ : وافق مجلس النواب الامريكى على برنامج المساعدات الخارجية للعام الجديد ويتضمن خطة للحد من سباق التسلح فى الشرق الأوسط يتوقف بموجبها بيع نظم الأسلحة الامريكية الرئيسية للمنطقة مثل الدبابات والطائرات.

: قرر المجلس وقف المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن الا اذا اعترف الاردن باسرائيل والتزم باجراء مفاوضات مباشرة معها وشهد الرئيس الأمريكى جورج بوش بان هذه المساعدات تخدم المصالح القومية للأمن الأمريكى وتحصل مصر فى البرنامج الجديد على ٢,١ مليار دولار تشمل ٨١٥ مليون دولار كمساعدات إقتصادية أما اسرائيل فتحصل منه على ١,٨ مليار دولار مساعدات عسكرية و١,٢ مليارا مساعدات اقتصادية.

٢١ : اضافت وزارة الخزانة الأمريكية اسماء اكبر ابناء الرئيس العراقى صدام حسين ـ عدى ـ وعدداً من اقربائه الى قائمة الأشخاص الذين يحظر على الأمريكيين التعامل معهم.

٢٣ : اعلن مسئول امريكى كبير فى البيت الأبيض ان هناك ارتباطا بين منح المساعدات والتسهيلات لاسرائيل لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وبين سلوك اسرائيل فى الأراضى المحتلة خاصة الاستمرار فى سياسة بناء المستوطنات.

٢٥ : اعلن المتحدث باسم البيت الأبيض ان الولايات المتحدة بدأت مشاورات مكثفة مع الدول الحليفة التى لها قوات فى شمال العراق لتشكيل قوة للانتشار السريع تتمركز فى شمال العراق او جنوب تركيا لمواجهة اى وضع يتطلب سرعة التدخل لحماية اللاجئين الاكراد او لمواجهة أى مشكلة طارئة.

٢٦ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان المهمة التى تقوم بها القوات الأمريكية فى الكويت ستستمر حتى تقف الدولة الكويتية على قدميها من جديد.

: اتهمت الولايات المتحدة العراق بتبنى برنامج لانتاج اسلحة نووية

: ذكر تقرير اعدته لجنة فرعية بمجلس النواب الامريكى ان وزارة التجارة الامريكية، وافقت على بيع تكنولوجيا قيمتها مليار ونصف مليار دولار للعراق فى الفترة مابين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ رغم انها تحتوى على معدات متطورة يحتمل إستخدامها الصواريخ العراقية بعيدة المدى والاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية

٢٩ : ذكرت الولايات المتحدة ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تمثل فى المؤتمر الاقليمى للسلام بالشرق الأوسط.

يوجوسلافيا :

٧ : وافق رؤساء الجمهوريات اليوجوسلافية الست على تبنى اقتراح لجمهورية البوسنه لرأب الصدع بين الجمهوريات وتجنب البلاد ويلات حرب اهلية. كما قرر الرؤساء الستة استمرار بحث تفاصيل الاقتراح الذى يقضى بان تصبح يوجوسلافيا على شكل سوق مشتركة لها عملة واحدة وقوات مسلحة مشتركة بقيادة واحدة.

٨ : اسقطت جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية كلمة (الاشتراكية) من اسمها فى اطار تغييرات وافق عليها برلمانها تشمل ايضا من اعلان الطوارىء

٢٣ : قرر الحزب الشيوعى الحاكم فى جمهورية الجبل الأسود اليوجوسلافية تغيير اسمه من رابطة الشيوعيين الى الحزب الديمقراطى الجديد للاشتراكيين

٢٥ : ٢٦ : اعلنت جمهوريتا سلوفينيا وكرواتيا انفصالهما عن إتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية الست بينما رفض البرلمان الفيدرالى ببلجراد اعلان الانفصال واعتبره منافيا للدستور. كما اعلنت الحكومة المركزية فى بلجراد ان اعلان الاستقلال للجمهوريتين باطل دستوريا وطالبت قيادات الجيش بالتدخل

اليونان :

١٢ : اعلنت اليونان عن طرد ٦ من مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية و١٤ فلسطينيا اخرين بسبب ما وصفته بارتباطهم بحوادث التفجير التى وقعت فى اليونان واسفرت عن مصرع ٧ اشخاص.

٢٨ : اخلت الولايات المتحدة قواعدها فى اليونان.

يوليو ١٩٩١

الاتحاد السوفيتى :

١ : صدق البرلمان السوفيتى على قانون يتعلق بتطبيق سياسة التخصيص فى الاتحاد السوفييتى ويتم بمقتضاه تخلى الدولة عن سيطرتها على نحو ٥٠٪ من المشروعات الصناعية بنهاية عام ١٩٩٢.

٢ : أعلن إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق و٨ من القيادات الليبرالية المقربة من الرئيس السوفيتى جورباتشوف عن تشكيل منظمة سياسية جديدة تنافس الحزب الشيوعى تحت إسم حركة الاصلاح الديمقراطية الجديدة.

٤ : قدم إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتية السابق استقالته من الحزب الشيوعى السوفييتى.

٥ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على قانون يعطى الحق للمواطنين فى إمتلاك منازلهم وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩١٧ كما صدق البرلمان على قانون يهدف الى إجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

٦ : وافق البرلمان السوفيتى على قانون لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ويتيح لأول مرة إمتلاك الأجانب لنسبة ١٠٠٪ من المشروعات التى يقيمونها فى الاتحاد السوفيتى.

٧ : ذكر تقرير عسكرى رسمى يابانى ان الاتحاد السوفيتى مستمر فى تطوير قدراته العسكرية فى أراضيه الواقعة فى الشرق الأقصى.

١٢ : وافق البرلمان السوفيتى من حيث المبدأ على معاهدة الاتحاد التى تقدم بها الرئيس ميخائيل جورباتشوف لتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية فى موسكو وحكومات الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى وذلك بعد إجراء تعديلات هامة عليها من المحتمل ان تسبب متاعب مع حكومات الجمهوريات.

١٥ : أعلن فى لينجراد عن تأسيس أول حزب نسائى فى الاتحاد السوفيتى باسم الحزب النسائى الموحد.

١٧ : لأول مرة منذ عام ١٩٣٦ أعلن البنك المركزى السوفيتى عن رصيده

الاجمالى .

: وافق رئيس الوزراء السوفيتى على تصدير البترول والذهب وغيرهما من المنتجات دون الحصول على تصريح من السلطات المركزية فى الكرملين .

٢٠ : أصدر بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية قرارا بحظر كافة الانشطة السياسية فى قطاع الدولة ـ بجمهوريته ـ وقد وصف القرار بانه ضربة جديدة موجهة للحزب الشيوعى السوفيتى .

٢٤ : قدم الاتحاد السوفيتى طلبا رسميا للحصول على عضوية كاملة بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى يهدف الحصول على قروض .

٢٥ : طالب الرئيس السوفيتى جورباتشوف الزعماء الشيوعيين بالتخلى عن ادعاءاتهم بتمثيل الطبقة العاملة وطالب الحزب الشيوعى بالتخلص من بعض المبادىء الشيوعية .

٢٦ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى على مشروع لتحويل الحزب الى حزب إشتراكى وعقد مؤتمر طارىء للحزب فى أكتوبر القادم للتصويت على البرنامج .

٢٧ : إعترف الرئيس السوفيتى جورباتشوف بالهزيمة الاستراتيجية التى لحقت بنموذج الاشتراكية السوفيتية الذى واجه طريقا مسدودا فى دول أخرى فى أوروبا الشرقية .

(أنظر المملكة المتحدة ١٦ ، ٧/١٧)

إثيوبيا :

٣ : وافقت الجماعات السياسية فى أثيوبيا على الخطوط الرئيسية للميثاق الوطنى الذى إقترحته الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة وذلك بهدف تشكيل حكومة إنتقالية بدلا من الحكومة المؤقتة التى تدير البلاد .

٤ : وافق مؤتمر السلام الخاص ببحث مستقبل أثيوبيا على مبدأ أحقية اقليم أريتريا فى تحديد مستقبله والاستقلال عن أثيوبيا .

٥ : وافق مؤتمر السلام الوطنى على منح اقليم أريتريا حقه الكامل فى تقرير مصيره وتنظيم إستفتاء على الانفصال أو إقامة إتحاد فيدرالى مع أثيوبيا أو الوحدة والاندماج مع باقى البلاد خلال العامين القادمين .

١٩ : وافقت أثيوبيا والسودان على عودة ٦٢ الف جندى كانوا قد فروا للسودان إثر سقوط نظام منجستو .

٢٣ : إنتخب المجلس الوطنى الأثيوبى بالاجماع ميليس زيناوى قائد الثوار رئيسا للحكومة الانتقالية فى البلاد .

إسرائيل :

٢ : أعلن ابريل شارون وزير الاسكان الإسرائيلى انه سيضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة بالضفة الغربية .

: أعلن ايهود براك رئيس الأركان الاسرائيلى بأن على اسرائيل أن تختار فى هذا الوقت بالذات بين الدخول فى مفاوضات أو الاستعداد لحرب شاملة .

٥ : أكد تقرير للكونجرس الأمريكى أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى يمكن أن تكون بحوزتها أسلحة نووية وأنها تتفوق فى السلاح الجوى والمدرعات والدبابات على الدول العربية .

١٠ : ذكرت دراسة أعدها صندوق النقد الدولى أن إسرائيل هى الدولة رقم واحد فى العالم فى الانفاق العسكرى .

١١ : أعلن إبيل ماثيوتس مفوض المجموعة الأوروبية لشئون الشرق الأوسط بعد مباحثاته مع ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى أن الاستجابة لمساعى اسرائيل للحصول على معاملة تجارية متميزة مع المجموعة الأوروبية سوف تكون مرتبطة بعملية السلام فى الشرق الأوسط .

١٤ : قررت إسرائيل والكونغو إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وذكر المسئولون الاسرائيليون أن الكونغو تسعى للحصول على مساعدات طبية والاستفادة من الخبرات الاسرائيلية فى مجال الزراعة .

: قرر مجلس الوزراء الاسرائيلى بالاجماع رفع العقوبات الاقتصادية والسياسية والعلمية المفروضة على جنوب أفريقيا فى ضوء التغييرات السياسية الجارية فى جنوب افريقيا . وذكر راديو إسرائيل أن مجلس الوزراء لم يتطرق الى العقوبات العسكرية المفروضة على حكومة جنوب افريقيا .

٥ : كشف راديو اسرائيل عن البدء فى بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية فى هضبة الجولان السورية المحتلة .

٢١ : ذكر راديو إسرائيل ان السلطات الاسرائيلية بدأت فى بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية المحتلة .

٢٥ : أعلن إسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل أنه يجب على الفلسطينيين أن يوافقوا على الدخول فى المفاوضات المقترحة وفقا للشروط التى يضعها هو ، وأكد أن القدس الموحدة بكل أجزائها هى عاصمة إسرائيل وانه ليس هناك مايمكن مناقشته فى هذه النقطة .

٢٧ : إعترف المتحدث باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن الحكومة الاسرائيلية تقدم الأراضى مجانا للاسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى نطاق برنامج سرى لنشر الاستيطان هناك .

افغانستان :

٢٢ : رفض ممثلو سبع حركات كبرى للمجاهدين الافغان مجتمعين فى بيشاور خطة سلام الأمم المتحدة والتى تقضى بوقف إطلاق النار وإجراء انتخابات حرة لوضع نهاية لحرب إستمرت ١٣ عاما ضد الحكومة .

انجولا :

١ : بدأت المرحلة الثانية من إتفاق السلام الذى وقعت عليه حكومة انجولا وجبهة يونيتا فى شهر مايو الماضى لانهاء الحرب الأهلية فى أنجولا وتتضمن هذه المرحلة دمج القوات الحكومية وقوات جبهة يونيتا فى جيش واحد وطنى قوامه ٥٠ الف جندى وتسريح القوات الباقية وعددها ٥٠ الفا .

١٦ : اعلنت حكومة أنجولا أنها قررت العفو عن الاف المعارضين الذين تم إعتقالهم أثناء الحرب الأهلية فى البلاد التى إستمرت ١٩ عاما .

إيران :

١١ : أعلن آية الله على خامنئى المرشد الأعلى الايرانى أن بلاده لن تلتزم بالخطة التى إتفقت عليها الدول الخمس الكبرى فى باريس للحد من التسلح فى الشرق الاوسط .

١٥ : اعلن حسن حبيبى نائب الرئيس الايرانى إصرار إيران على أن يكون لها دور فى ترتيبات الأمن بمنطقة الخليج كما ذكر أنه من المستحيل ما وصفه بتقسيم أمن الخليج بين الدول العربية فى الجنوب وايران فى الشمال مشيرا الى أن الخليج العربى وبحر عمان كيان واحد .

١٩ : أعلن على اكبر ولاياتى وزير الخارجية الايرانية تأييد بلاده التام لتطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان وذلك أثناء استقباله العقيد سليمان محمد سليمان عضو مجلس قيادة الثورة السودانية الحاكم .

٢٠ : إتهمت ايران العراق بانتهاك وقف إطلاق النار بين البلدين .

٢٣ : اعلنت إيران معارضتها لوجود قوة الانتشار السريع التى شكلها الحلفاء فى تركيا لحماية الأكراد .

إيطاليا :

٢١ : أعلن جيانى دى ميكليس وزير الخارجية الايطالى أن إيطاليا علقت مؤقتا مبادرة عقد مؤتمر حول الأمن فى البحر المتوسط فى إنتظار نتائج الجهود الأمريكية لحل مشكلة الشرق الأوسط .

باكستان :

١١ : كشفت السلطات الباكستانية عن مؤامرة كان يديرها جهاز مخابرات النظام الحاكم فى افغانستان للقيام بعمليات تفجير وتدمير لأهداف حساسة فى باكستان لاثارة حالة من الفوضى هناك .

١٨ : وافق البرلمان الباكستانى على تعديل الدستور لمنح الحكومة مزيدا من الصلاحيات لمواجهة الارهاب والتصدى للمجرمين الخطرين على الأمن .

البحرين :

١٤ : رفض بيان لخارجية البحرين بشكل

مطلق إدعاءات قطر بحقها فى السيادة على جزيرتين تابعتين للبحرين ، وذلك إثر إعلان محكمة العدل الدولية فى لاهاى عن تلقيها طلبا من حكومة قطر للنظر فى إدعائها بالسيادة على الجزيرتين .

تركيا :

٥ : ابدت تركيا إستعدادها لقبول المقترحات الخاصة بتشكيل قوة من دول التحالف للرد السريع على أية هجمات للجيش العراقى ضد الأكراد بشمال العراق .

١٧ : كشفت وزارة الخارجية التركية عن ان السعودية تعتزم منح تركيا بترولا خاما بقيمة مليار دولار مجانا ، وذلك كمساهمة فى الانفاق الدفاعى لتركيا .

٢٠ : ٢١ زار الرئيس الأمريكى جورج بوش تركيا ودعا لصياغة علاقات إستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا وإجراء مصالحة بين انقرة وأثينا وأعلن تأييده للاقتراح التركى بعقد مؤتمر رباعى يضم الرئيس التركى ورئيس الوزراء اليونانى والرئيس القبرصى جورج كاسيلية ورؤوف دنكتاش رئيس القبارصة الأتراك لحل ازمة قبرص .

٢٤ : أعلن فى أنقرة أن القوات التى ستتمركز فوق الأراضى التركية لايمكن لها بأى شكل من الأشكال وتحت أى شروط استخدام الأراضى التركية ومياهها الاقليمية ومجالها الجوى بهدف مهاجمة الأراضى العراقية دون المصادمة العملية للحكومة التركية على ذلك .

تشاد :

٢٦ : أعلن الرئيس التشادى إدريس ديبى أن العمل بنظام تعدد الأحزاب السياسية سيبدأ فى تشاد بحلول نهاية العام الحالى بحيث لاتكون احزابا قبلية أو دينية .

تشيكوسلوفاكيا :

١ : فى آخر إجتماع لحلف وارسو ـ وقع زعماء الدول الست الأعضاء الاعلان الرسمى لحل التحالف العسكرى الشيوعى بعد ٣٦ عاما من انشائه .

تونس :

١٢ : اكد الرئيس الفرنسى ميتران فى نهاية زيارته لتونس أن بلاده مع تطبيق الشرعية الدولية فى جميع أنحاء العالم وأوضح ميتران ضرورة تعليق نفس هذه المبادىء على النزاع العربى الاسرائيلى على المشكلة اللبنانية كما أكد ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط مشيرا الى ضرورة منح الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير .

٢١ : ذكرت مجلة الاكسبريس الفرنسية أن مجموعات من أعضاء حركة « النهضة » الأسلامية التونسية اقاموا فترة من الوقت فى الجزائر فى معسكرات تدريب قرب الوادى وهى مدينة تقع على تخوم الصحراء .

الجزائر :

١ : إندلعت الاشتباكات العنيفة فى شوارع الجزائر العاصمة بين قوات الجيش وأنصار جبهة الانقاذ الاسلامية بعد إعتقال رئيس الجبهة عباس مدنى ونائبه على بلحاج .

٢ : إستولت قوات الأمن الجزائرية على المقر العام لجبهة الانقاذ الاسلامية ، كما إعتقلت السلطات مئات من انصار الجبهة فى إطار حملة قومية عامة على إتساع البلاد ضد مؤيدى الجبهة ، وتم إغلاق المساجد الواقعة فى المعاقل الخاضعة لنفوذ الجبهة .

٧ : إعتقل البوليس الجزائرى الشيخ محمد سيد الزعيم المؤقت لجبهة الانقاذ الاسلامية المعارضة فى الجزائر .

٨ : إنسحبت قوات الجيش من مدينة الجزائر العاصمة بعد توقف أعمال العنف والاشتباكات مع مؤيدى الجبهة الاسلامية للانقاذ .

١٢ : تجددت الاشتباكات فى العاصمة الجزائرية بين قوات الأمن وأنصار جبهة الانقاذ الاسلامية المعارضة .

: أيد البرلمان الأوروبى منح الجزائر قرضا قيمته ٥٥٠ مليون دولار لمساعدتها على مواجهة أزمتها الاقتصادية .

١٧ : أعلن سيد غزالى رئيس وزراء الجزائر أن بلاده مستعدة لبيع ٢٥٪ من بترول حقل حاسى مسعود أكبر الحقول الجزائرية وأحد اهم حقول البترول فى العالم للحصول على ٧ مليارات دولار لمواجهة الأزمة الاقتصادية والخروج من « الدائرة الجهنمية » للديون .

٢٠ : اعيد إنتخاب عبدالحميد مهدى أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الجزائرية وكذلك إنتخاب مكتب سياسى للجبهة يضم ١٤ عضوا .

٢٢ : كشفت مصادر مطلعة أن التعديل الوزارى المحدود فى الجزائر وراءه الرغبة فى تأكيد إستقلالها عن حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم وحيادها تجاه كافة الأحزاب التى تستعد للانتخابات .

٢٧ : جدد مؤتمر جبهة الانقاذ الاسلامية المعارضة بالجزائر إنتخاب عباس مدنى زعيما للجبهة وعلى بلحاج نائبا لرئيسها كما إنتخب المجلس ١٢ عضوا جديدا لمجلس الجبهة .

جمهورية مصر العربية :

١ : عاد الى القاهرة ٨٤ مصريا من الخرطوم منعتهم السلطات السودانية من الدخول بدعوى اسباب أمنية ، كما منعت سلطات مطار القاهرة ٢٠ مواطنا سودانيا من دخول البلاد .

٢:٤ : زار مصر العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية واكدت محادثاته مع الرئيس حسنى مبارك فى القاهرة والاسكندرية وبرج العرب اهمية تنقية الأجواء العربية من آثار حرب الخليج كما أكدت وجود تصميم بين الشعبين المصرى والليبى وقيادات البلدين على دفع الخطوات لتحقيق التكامل بين البلدين على أسس علمية وسليمة ودفع التعاون فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى والتكامل الصناعى .

٢:٥ : زار مصر السيد لى بينج رئيس وزراء الصين واكد بيان مشترك ضرورة التوصل الى تسوية عادلة القضية الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية وتأييد عقد مؤتمر دولى للسلام باشراف الأمم المتحدة والدول دائمة العضوية ونزع السلاح على أسس تنطبق على كل دول المنطقة .

٣ : منعت السلطات بمطار القاهرة ٨٨ راكبا سودانيا من دخول البلاد لاسباب أمنية وتم ترحيلهم الى الخرطوم على طائرة تابعة للخطوط السودانية .

٤ : اكدت مصر التزامها بقضايا نزع السلاح العالمى بشكل عام وبنزع اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط .

: اكدت مصر تأييدها لانضمام دولتى كوريا الشمالية والجنوبية الى عضوية منظمة الأمم المتحدة .

٦ : اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أنه لا يمكن اجراء أية ترتيبات أمنية بالمنطقة العربية بدون مصر أو التشاور معها .

٧ : قررت مصر ترشيح الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات الخارجية وشئون الهجرة لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة وذلك ضمن الترشيحات الافريقية لشغل هذا المنصب .

٨ : طالب رؤساء أحزاب المعارضة بانتخاب جمعية تأسيسية تضم مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية لاعداد مشروع دستور جديد يجرى طرحه فى استفتاء عام . وطالبوا بالغاء تمثيل الفلاحين والعمال فى المجالس النيابية والغاء مجانية التعليم الجامعى والعالى والغاء منصب المدعى الاشتراكى والمجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية لشركات مساهمة والنص على انتخاب رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات يمكن إعادة انتخابه بعدها مرة اخرى .

٩ : أعلنت الخارجية المصرية رفضها الكامل للنوايا الاسرائيلية بعدم التنازل عن الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

: أعلنت فنلندا اسقاط ديونها على مصر وتقدر بنحو ٧٠ مليون دولار . كما أعلنت سويسرا اسقاط ديونها على مصر البالغ قيمتها ٨٠ مليون دولار .

١٠ : أعلنت المجموعة الدولية

الاستشارية بباريس التزامها بتقديم ٨ مليارات دولار مساعدات لمصر للعامين القادمين .

١٣ : بعث الرئيس حسنى مبارك برسالة الى الرئيس العراقى صدام حسين عن طريق طرف ثالث ، ينبهه فيها الى خطورة الموقف الحالى والذى قد يعرض العراق الى احتمال شن هجوم آخر من قوات التحالف قد تدمر فيه بعض الأهداف الاستراتيجية داخل العراق بسبب رفض العراق نداءات المجتمع الدولى بخصوص التفتيش على منشآته النووية طبقا للقرارات الصادرة فى هذا الشأن .

١٤ : أعلن الرئيس حسنى مبارك أن مصر ليست على استعداد للمشاركة فى ضربة عسكرية جديدة موجهة ضد العراق .

١٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لدمشق وأجرى محادثات مع الرئيس السورى حافظ الأسد حول التنسيق ازاء جهود السلام .

١٩ : أعلن الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر صحفى مشترك مع وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى الاسكندرية أنه إذا توقفت اسرائيل عن بناء المستوطنات يمكن وقف المقاطعة العربية ضدها .

٢٠ : استقبل الرئيس مبارك السيد زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى الاردنى الذى حمل اليه رسالة من الملك حسين .

٢٣ : احتفلت مصر بالعام ٣٩ لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

: قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لبريطانيا وزيارة عمل لباريس .

٢٤ : أبرز العدد العاشر من الموسوعة العالمية « من هو » لعام ١٩٩١ شخصية الرئيس حسنى مبارك فى عددها الذى اصدرته مؤسسة ماركيز بالولايات المتحدة كواحد من أبرز السياسيين فى العالم الذين اسهموا فى خدمة الانسانية

جنوب افريقيا :

٥ : انتخب الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا بالاجماع رئيسا لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى .

٧ : دعا حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى المجتمع الدولى الى الاستمرار فى فرض العقوبات على جنوب افريقيا فى الوقت الذى انتخب اعضاء المؤتمر قيادة جديدة له ضمت السيدة ديني مانديلا زوجة نيلسون مانديلا الرئيس الجديد للمؤتمر .

١٠ : قررت اللجنة الأوليمبية الدولية رفع الحظر المفروض على الفرق الرياضية التابعة لجنوب افريقيا للاشتراك فى الدورات الأوليمبية الدولية .

٢٣ : اعترفت حكومة جنوب افريقيا بتفصيلات عملية مساعداتها الحالية لحزب انكاثا المعارض لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى المناهض للعنصرية .

رومانيا :

٥ : أعلنت حكومة رومانيا برنامجا جديدا للاصلاح الاقتصادى يتضمن تعويم سعر العملة الرسمية الرومانية وتحرير عملية تحديد الاسعار بدرجة اكبر والسماح بالغاء الديون فيما بين الشركات .

السنغال :

٢٠ : صرح ميلاون قال وزير الدفاع السنغالى بأن العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وموريتانيا ستعود قبل مرور شهر .

السودان :

: وافق العقيد جون جارانج زعيم المتمردين بجنوب السودان على الدخول فى مفاوضات للسلام مع الحكومة السودانية دون شروط مسبقة صرح بذلك العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس قيادة الثورة فى السودان

٤ : قامت سلطات الأمن بمطار الخرطوم بترحيل ٨ مصريين من العاملين بالسودان على نفس الطائرة التى اقلتهم الى مطار الخرطوم .

: اكدت مصادر دبلوماسية غربية ان الحكومة السودانية اعتقلت ١٠٠ من معارضيها السياسيين وابعدت عشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب الأهلية فى الجنوب الى جهة غير معلومة .

١١ سمحت سلطات مطار الخرطوم لجميع المصريين القادمين من القاهرة بالدخول للخرطوم وذلك تنفيذا لتوجيهات الحكومة السودانية بالسماح للمصريين بالدخول للخرطوم بمجرد ابرازهم جواز السفر الخاص بهم .

١٢ : اكد تقرير لمنظمة العفو الدولية ان الخرطوم اصبحت العاصمة العربية الجديدة للارهاب الدولى .

١٥ : استنكر حزب الأمة السودانى محاولات الجبهة الاسلامية الاضرار بالعلاقات المصرية السودانية واثارة المشكلات حول مياه النيل .

سوريا :

٤ : صرح جابر فرمان ممثل المجموعة الكردية فى مؤتمر حركات المعارضة العراقية بدمشق ان المشتركين فى المؤتمر قد اتفقوا بشكل مبدئى على توسيع تحالف المعارضة ضد الرئيس العراقى صدام حسين ليشمل كافة فصائل المعارضة بجميع اتجاهاتها .

: اقر مجلس الشعب السورى تعديلا دستوريا بنص على انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية القائم خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوما ولا تزيد على ٦٠ يوما .

١٤ : أعلنت سوريا قبولها لمقترحات الرئيس الأمريكى جورج بوش الرامية لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وقالت ان المقترحات ايجابية ومتوازنة وتمثل اساسا لتحقيق تسوية شاملة لاقامة عملية سلام فى المنطقة لأنها ترتكز على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ .

١٧ : أعلن الرئيسان حسنى مبارك وحافظ الأسد ان التنسيق كامل بين مصر وسوريا حول جهود السلام وان التوصل الى سلام عادل رهن بتمثيل فلسطينى حقيقى وواقعى وان مصر وسوريا لا تريدان وجودا دائما لهما فى الخليج ولكنهما مستعدتان للمساهمة فى عملية الدفاع عن المنطقة اذا ما طلب منهما ذلك .

١٨ : زار دمشق وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ضمن جولته الخامسة بالمنطقة لدفع جهود السلام واتفق بيكر والرئيس السورى الأسد على صيغة لمشاركة الأمم المتحدة فى مؤتمر السلام . وأعلن المتحدث باسم الرئيس السورى أن هناك تطابقا تاما فى الآراء .

: اتفقت سوريا والولايات المتحدة على شروط عقد مؤتمر السلام بالشرق الأوسط فيما وصفه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى بانه تطور هام جدا وخطوة ايجابية غير عادية .

٢٠:١٨ : عقدت فى دمشق اعمال اللجنة العليا السورية المصرية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٢٥ : اعلن وزير خارجية سوريا ان الرئيس الأمريكى بوش تعهد للرئيس السورى حافظ الأسد بانسحاب اسرائيل من جميع الجبهات للوصول الى تسوية شاملة فى المنطقة .

٢٧ : عقدت قمة سورية لبنانية بدمشق ضمت الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوى لبحث التطورات فى لبنان والمنطقة .

السويد :

٢ : تقدمت السويد رسميا بطلب انضمام الى المجموعة الأوروبية .

الصومال :

٢١ : وافقت الحركات الصومالية الست المتنافسة والمشاركة فى مؤتمر المصالحة الصومالية على اتفاقية لتشكيل حكومة وطنية جديدة فى الصومال .

الصين :

١١ : نددت الصين فى بيان رسمى بقرار مجلس النواب الأمريكى برفض تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية فى المعاملات التجارية وتصويت المجلس على قرار آخر بربط بين تجديد العمل بهذه المزايا التجارية وبين التزام الصين بعدة شروط تتعلق باحترام حقوق الانسان .

١٦ :١٧ : عقدت فى بكين اجتماعات غير رسمية للمجلس الوطنى الكمبودى الأعلى وتشارك فيها الفصائل الكمبودية الأربعة

المتصارعة وذلك في محاولة لانهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ ١٢ عاما في كمبوديا .

١٩ : قطعت الصين علاقاتها الدبلوماسية بجمهورية افريقيا الوسطى لاعتراف الأخيرة بجمهورية تايوان .

العراق :

٥ : تعهد الرئيس العراقي صدام حسين للأمم المتحدة بأنه سيقدم لفريق المنظمة الدولية من المراقبين قائمة بجميع المواد النووية التي يحوزه العراق ، كما تعهد بعدم اعاقة دخول فريق المراقبين المنشآت النووية العراقية في المستقبل .

: اقر المجلس الوطني العراقي مشروع قانون الأحزاب الذي ينظم الحياة السياسية في العراق بعد تشريعه .

٨ : بعث العراق برسالة الى السكرتير العام للأمم المتحدة تضمنت قائمة مفصلة بالمواد والأجهزة النووية التي يمتلكها واكدت الرسالة ان برنامج العراق النووي ليست له اى اغراض عسكرية .

١٣ : بدأت القوات الغربية المتحالفة في الانسحاب من شمال العراق داخل الأراضي التركية الواقعة على الحدود الشمالية للعراق وذلك بعد مايقرب من خمسة أشهر من مركزها في المنطقة لتامين سلامة العراقيين الاكراد من أية هجمات عسكرية للجيش العراقي .

: وجهت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن انذارا نهائيا الى العراق تحذره من عواقب مواصلة عدم الكشف عن كل قدراته ومواقعه النووية قبل يوم ٥ يوليو الجاري وقد رفض العراق هذا التحذير .

١٤ : طلب العراق عقد اجتماع طارىء وعاجل لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة التهديدات الامريكية للعراق .

١٥ : لدى تسلمه الرسالة التي وجهها اليه الرئيس حسني مبارك دعا الرئيس العراقي صدام حسين الى قيام لجنة تمثل جامعة الدول العربية أو لجنة مصرية بالتحري والتفتيش في العراق للتأكد من الحقائق المتعلقة باسلحة الدمار الشامل وذلك جنبا الى جنب مع ما تقوم به فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة .

: أتمت القوات الغربية المتحالفة انسحابها من شمال العراق وأعلن الجنرال جاي جارونر قائد قوات الحلفاء في شمال العراق أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الحلفاء والحكومة العراقية يقضي بعودة قوات شرطة الحدود العراقية للتمركز على الحدود مع تركيا لمباشرة أعمال الجمارك وغيرها بمجرد اتمام القوات المتحالفة الانسحاب الا أن الحكومة العراقية لا تستطيع ارسال قوات أو شرطة سرية الى المنطقة الأمنية للاكراد التي تبلغ مساحتها ٩٣٢٠ كيلو مترا مربعا .

١٦ : كشف تقرير لمنظمة العفو الدولية عن انتهاكات بشعة لحقوق الانسان ارتكبتها القوات العراقية في شهري مارس وابريل الماضيين لاخماد ثورتي الاكراد في الشمال والشيعة في جنوب العراق .

١٧ : دعا الرئيس العراقي صدام حسين شعبه الى تناسي خلافاته والاستعداد لدخول مرحلة جديدة تقوم على التعددية الحزبية في العراق .

: صرح وزير التجارة العراقي بأن ١١ الف طفل عراقي لقوا مصرعهم نتيجة للنقص في المواد الغذائية والطبية الناجم عن الخطر الاقتصادي الدولي .

١٨ : صرح رئيس فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة بان العراق قدم تعهدا مكتوبا بأنه كشف عن كافة اسراره النووية . وقال إن مهمته حققت تقدما كافيا وأنه حصل على المعلومات الكافية لتكوين صورة واضحة عن البرنامج النووي العراقي .

١٩ : أعلن المسئولون بمقر الأمم المتحدة في جنيف أن اشتباكات عنيفة وقعت بين قوات الأمن العراقية والمتظاهرين الأكراد في محافظتي السليمانية واربيل بشمال العراق واسفرت عن وقوع ٥٠٠ قتيل وجريح .

: اكدت الولايات المتحدة وبريطانيا أن العراق مازال يمتلك قدرات نووية وبعض اسلحة الدمار الشامل .

٢٠ : احتجت الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لدى العراق بشدة بسبب عودة وحدات عسكرية عراقية الى منطقة الأحوار الجنوبية التي لجأ اليها مئات الآلاف من الشيعة هربا من القوات العراقية .

: اعترف العراق بأنه صنع واختبر مدفعا عملاقا عيار ٣٥٠ ملليمترا يبلغ طول ماسورة مدفعة ٥٢,٥ مترا بالاضافة الى اجزاء هامة اخرى لصناعة اضخم مدفع في العالم باسم مدفع يوم القيامة عيار ١٠٠٠ مم .

٢١ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قرارا بالعفو العام عن جميع العراقيين الهاربين لاسباب سياسية ووقف الاجراءات القانونية ضدهم وقفا نهائيا ، سواء كانوا داخل العراق أو خارجها ، كما أصدر المجلس قرارا آخر بالعفو العام عن مرتكبي جرائم الهروب من الخدمة العسكرية ووقف الاجراءات القانونية ضدهم وقفا نهائيا مع استثناء الضباط من هذا العفو .

سلطنة عمان :

في سلطنة عمان اعلن مصدر مسئول بوزارة الخارجية العمانية ان سلطنة عمان تابعت باهتمام بالغ الجهود السياسية التي يقوم بها وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في الشرق الاوسط من اجل مؤتمر للسلام بين الدول العربية واسرائيل وذلك في ضوء موقف الجمهورية العربية السورية الايجابي .

وقال المصدر ان سلطنة عمان رغبة منها لدعم جهود وزير الخارجية الامريكي منذ اجل عقد مؤتمر سلام بين العرب واسرائيل فانها سوف تساند القرار العربي بوقف المقاطعة العربية لاسرائيل والذي اقترحه محمد حسني مبارك مقابل ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وعقد مؤتمر للسلام وبدء المفاوضات على أساس قراري مجلس الامن الدولي رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ .

واضاف المصدر ان سلطنة عمان تحث اسرائيل على اتخاذ موقف ايجابي تجاه المقترحات الامريكية والمبادرات العربية الايجابية وذلك من اجل الاسراع في عقد المؤتمر والبدء في المفاوضات الجدية لاحلال سلام دائم وشامل .

فرنسا :

٣ : اصدرت الحكومة الفرنسية تقريراً كشف عن حدوث زيادة ضخمة في طلبات شراء الاسلحة الفرنسية بسبب حرب الخليج وبلغ حجمها الاجمالي في عام ١٩٩٠ ٥,٣٨ مليار دولار مقارنة بـ ٣,٢٢ مليار دولار في عام ١٩٨٩ وجاءت نصف هذه الطلبات من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

٩ : وافقت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشمل .

١٤ : حذر الرئيسان الأمريكي جورج بوش والفرنسي فرانسوا ميتران الرئيس العراقي صدام حسين بمعاودة ضرب قوات التحالف للعراق اذا اصر على محاولاته لانتاج اسلحة نووية او اذا عاد الى ملاحقة الاكراد .

٢٠ : اكدت مصادر الداخلية الفرنسية ان حكومة فرنسا اصدرت اوامرها للسلطات المحلية بمنح حق الاقامة لـ ٢٥ الف مهاجر والاعداد لطرد ٧٥ الفا اخرين

٢٦ : قام الرئيس حسني مبارك بزيارة عمل سريعة لباريس والتقى بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران .

الفلبين :

١٧ : توصلت الفلبين والولايات المتحدة الى اتفاق جديد حول القواعد العسكرية الامريكية في الفلبين يقضي باستخدام واشنطن لقاعدة سوبيك البحرية في الفلبين لمدة ١٠ أعوام مقابل ٢٠٣ ملايين دولار .

فلسطين :

٥ : اكد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة السلام الفلسطينية التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ وايضا مضمون المؤتمر الصحفي الذي عقده في ديسمبر ١٩٨٨ في مقر الأمم المتحدة

بجنيف الذى تم فيها تقديم حل تاريخى يقوم على اساس دولتين احداهما اسرائيلية والأخرى فلسطينية وتطبيق قرارات مجلس الأمن وخاصة ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفض الارهاب .

٢٠ : صادرت السلطات الاسرائيلية ثلاثة ملايين و١٢ الف دونم من اراضى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٢١ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية انها لم تعد تتمسك بحضورها مؤتمر السلام المقترح

٢٢ : كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن مخطط اسرائيلى جديد يستهدف السيطرة على مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة .

دولة قطر :

١٥ : صرح مسئول بمحكمة العدل الدولية بلاهاى بأن المحكمة وافقت على طلب قطر النظر فى النزاع على الحدود بين قطر والبحرين .

كمبوديا :

١٧ : وافقت الفصائل الكمبودية المتنازعة على الترتيبات الخاصة بالاسراع فى تنفيذ خطة السلام التى تشرف عليها الأمم المتحدة لانهاء الحرب الأهلية المستمرة فى البلاد منذ ١٢ عاما .

كوبا :

٦ : قرر البرلمان الكوبى ارجاء الانتخابات العامة المقرر اجراؤها فى نهاية العام الحالى لمدة عام آخر ، كما تقرر ارجاء الانتخابات فى البرلمانات الاقليمية لمدة عام ايضا وذلك لما وصفت بأنها ظروف استثنائية

كوريا الشمالية :

١٦ : وقعت كوريا الشمالية بالأحرف الأولى فى فيينا على اتفاقية تتيح لوكالة الطاقة النووية الدولية للمرة الأولى اجراء تفتيش دولى على منشآتها النووية .

الكويت :

٤ : أعلنت الكويت انها تعتزم خفض عدد الموظفين غير الكويتيين بصورة ملحوظة وذلك بسبب الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج وقررت الحكومة الكويتية انهاء عقود عشرات الالاف من غير الكويتيين الذين ليست فى حاجة لخدماتهم حاليا

٩ : افتتحت أعمال دور الانعقاد الثانى للمجلس الوطنى الكويتى واكد امير الكويت فى الجلسة الافتتاحية ان من حق الكويت ان تتعاون تعاونا مطلقا مع اشقائها واصدقائها لضمان سلامتها ودرء اى خطر تتعرض له خاصة ذلك الخطر المتمثل فى النظام العراقى الحالى الذى مايزال يعلن عن نواياه العدوانية ازاء الكويت .

١٢ : أعلن مسئولون عسكريون امريكيون ان اكثر من ٥٠ من أحدث الدبابات والمركبات العسكرية وناقلات الجنود المدرعة الامريكية قد دمرت او اصيبت بأضرار متنوعة فى الانفجار الذى وقع فى مقر القيادة المشتركة للقوات الامريكية والبريطانية فى الكويت ــ بينما بلغ عدد المصابين ٥٣ جنديا امريكيا وستة جنود بريطانيين بعضهم فى حالة خطيرة

١٥ : ١٦ : عقدت فى الكويت اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى الست ووزيرى خارجية مصر وسوريا لبحث الترتيبات الأمنية فى الخليج . واكد وزير خارجية الكويت اهمية دعم التعاون والتنسيق بين الدول الثمانى فى المجالات التى حددها اعلان دمشق . واعلن الوزراء استياءهم لعدم تعاون العراق تجاه ترسيم الحدود مع الكويت

كما اعلن وزراء خارجية دول اعلان دمشق فى ختام اجتماعاتهم بالكويت موافقتهم على الصيغة النهائية لهذا الاعلان على ان تقوم كل دولة باتخاذ الخطوات اللازمة لاقراره وفقا لاجراءاتها المتبعة والاجتماع فى القاهرة خلال شهر سبتمبر القادم . كما طالبوا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط لازالة اسلحة الدمار الشامل من كافة دول المنطقة .

: اصدر الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت مرسوما وافق فيه على السماح لأول مرة لوزارة المالية بالسعى للحصول على قروض خارجية تبلغ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية اعادة بناء ماخربته ودمرته حرب الخليج فى بلاده .

٢٠ : اتهمت الكويت العراق بانتهاك شروط وقف اطلاق النار فى الخليج باستمرار احتجازه ١٨٩٠ مواطنا كويتيا و ٢٠٠٠ اجنبى كانوا بالكويت إبان الغزو العراقى .

٢٢ : منحت الكويت سوريا قرضا قيمته ٦٠ مليون دولار ووعدتها بتوفير فرص عمل للسوريين وتطوير الخدمة التليفونية السورية .

٢٧ : غادرت ميناء الأحمدى الكويتى ناقلتا بترول محملتين بأول شحنة من البترول الكويتى منذ الغزو العراقى للكويت

: اعلن وزير الاعلام الكويتى انه لا نية لرفع الرقابة عن الصحف فى الكويت .

لبنان :

١ : فى الوقت الذى بدا فيه الجيش اللبنانى الانتشار فى مدينة صيدا جنوبى لبنان والمناطق المحيطة بها ـ اندلع القتال بين القوات اللبنانية ومقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية الذين رفضوا تسليم اسلحتهم تنفيذا للخطة الأمنية اللبنانية .

٢ : اكمل الجيش اللبنانى انتشاره فى مدينة صيدا والمناطق المحيطة بها بعد معارك ضارية بالدبابات والمدفعية والقذائف الصاروخية مع المقاتلين الفلسطينيين

٤ : اعلن الجانبان اللبنانى والفلسطينى توصلهما الى اتفاق يقضى بالسماح لقوات الجيش اللبنانى بالانتشار بجنوب لبنان فى سلام وانهاء القتال بين الجانبين

٦ : أكمل الجيش اللبنانى انتشاره وتأمين مدينة صيدا والمناطق المحيطة بها ، فى الوقت الذى تم فيه تجميع معظم الاسلحة الثقيلة الخاصة بالمقاتلين الفلسطينين خارج مخيمى الميه ميه وعين الحلوة

١١ : ذكرت المصادر الأمنية اللبنانية ان القوات الفلسطينية فى جنوب لبنان قد سلمت اخر اسلحتها الثقيلة والمتوسطة الى الجيش اللبنانى فى الوقت الذى واصل فيه الجيش انتشاره بالقرب من مدينة صور .

١٢ : تعهد الرئيس اللبنانى الياس الهراوى بمد سلطة الجيش اللبنانى لتغطى كل لبنان حتى حدوده الدولية المعترف بها

١٧ : طالبت الحكومة اللبنانية الأمم المتحدة بالتنفيذ العاجل لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨ والداعى لانسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب .

ليبيا :

٤ : اكد العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية ان حرب الخليج لم تكن مشكلة ثنائية بين العراق والولايات المتحدة لأن العراق انتهك القانون الدولى واعتدى على الكويت وهى دولة عضو بالامم المتحدة وبالتالى فالعراقيون احترفوا عدوانا على الامم المتحدة

٦ : اكد العقيد معمر القذافى ضرورة الاسراع فى مسيرة التكامل بين مصر وليبيا وتذليل كل العقبات التى تقف امام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين .

: عقدت فى بنغازى اعمال اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة وراس الجانب المصرى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وراس الجانب الليبى ابو زيد عمر دورده امين اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا . وقد تم الاتفاق على انشاء اربع شركات مضرية لاستصلاح الاراضى بليبيا وشركة قابضة صناعية ولجنة لتوطين المصريين بليبيا وانشاء لجان فنية من الوزراء المختصين بالبلدين لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة وازالة اى معوقات .

١٣ : حذر الرئيس الليبى معمر القذافى الرئيس التركى تورجوت اوزال من شن هجمات على العراق من الاراضى التركية

ليبيريا :

١ : وافق كل من اوس صويار رئيس الحكومة المؤقتة فى ليبريا وتشارلز تايلور زعيم الجبهة الوطنية الليبيرية المعارضة على التعاون معا من اجل احلال السلام فى البلاد وانهاء الحرب الاهلية .

٦ : انسحب وفد جماعة المعارضة التى يتزعمها تشارلز تايلور من اجتماعات قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فى

نيجيريا

مالى :

١٥ : تم احباط محاولة انقلاب فى مالى وتمكنت قوات الأمن من اعتقال قائد الانقلاب كابتن لاجينى ديابيرا وزير الداخلية

مدغشقر :

٢٣ : اعلن رئيس مدغشقر ديديه راتسيركا حالة الطوارىء فى العاصمة تاناناريف والمناطق الواقعة حولها للحد من تزايد الاحتجاجات المناهضة للحكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

٧ : اصدر الملك حسين عاهل الاردن قرارا بانهاء جميع الأحكام العرفية فى الأردن الا ان القرار ابقى على استمرار المحاكم العرفية العسكرية للنظر فى القضايا المقدمة اليها ومن اهمها قضية الفساد والاختلاسات

١٤ : قرر نواب الاخوان المسلمين فى مجلس النواب الاردنى حجب الثقة عن حكومة السيد طاهر المصرى رئيس وزراء الأردن .

١٥ : اقر مجلس الوزراء الأردنى مشروع قانون الأحزاب السياسية وقرر احالة المشروع الى مجلس النواب لمناقشته ويسمح القانون بقيام احزاب سياسية فى الاردن لأول مرة منذ ٣٣ عاما

٢١ : اعلن الملك حسين عاهل الأردن بعد محادثاته مع بيكر فى عمان ان الأردن سيحضر مؤتمر السلام وفقا للمقترحات الأمريكية

٢٢ : رفض مجلس النواب الأردنى رفضا كاملا مقترحات وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر الداعية الى عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط بعد موافقة الملك حسين على المبادرة الامريكية .

٢٧ : اصدر الملك حسين قرارا بتشكيل اللجنة الأردنية الملكية لشئون القدس برئاسة اكرم زعيتر وزير الخارجية الأسبق .

المملكة العربية السعودية :

٧ : اكد مسئول اقتصادى سعودى ان اقتصاد والمملكة تمكن من تجاوز الآثار الاقتصاديه السلبية التى سببتها ازمة الخليج بفضل المقومات والأسس القوية التى يستند اليها .

١٧ : جددت السعودية تأييدها لاعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ورحبت بكل المبادرات التى تستهدف تحقيق هذه الغاية .

المملكة المتحدة

٤ : أعلن وزير الدفاع البريطانى توم كينج أنه سيتم تقليص عدد القوات فى الجيش البريطانى الى الربع فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

٨ : أعلنت منظمة العفو الدولية فى لندن انه وقعت انتهاكات مزعجة ومثيرة للقلق لحقوق الانسان فى قارة آسيا خلال عام ١٩٩٠ وسجلت الانتهاكات فى الصين والهند وباكستان وبورما واندونيسيا ولاوس وماليزيا وغنيا الجديدة والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند وسرى لانكا .

١١ : أعلن مسئول بريطانى أن الرئيس الامريكى جورج بوش ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور بحثا فى اتصال هاتفى اتخاذ اجراء آخر ضد العراق لازالة القدرات النووية لهذا البلد .

١٥ : اجمع زعماء قمة الدول الصناعية السبع الكبرى على ضرورة التخلص من البرنامج النووى العراقى .

١٦ : اعلن زعماء الدول الصناعية السبع الكبرى فى قمة لندن تأييدهم من مبادرة أمريكية للسلام فى الشرق الاوسط وطالبوا إسرائيل بوقف بناء المستوطنات والعرب بإنهاء مقاطعتهم الاقتصادية لاسرائيل .

كما قرروا دعم الرئيس السوفيتى جورباتشوف سياسيا إلا إنهم ترددوا فى تقديم المساعدات المالية لانقاذ الاقتصاد السوفيتى من الانهيار وطالبوا بإقامة نظام مراقبة للاشراف على برامج الاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى .

١٧ : اعرب زعماء قمة الدول السبع الصناعية الكبرى عن استعدادهم للعمل على دمج الاقتصاد السوفيتى فى النظام الاقتصادى العالمى بعد ٤٠ عاما من العزلة الا انهم رفضوا اعطاء وعود بتقديم مساعدات مالية كبيرة لانقاذ هذا الاقتصاد من الانهيار

١٨ : اكد البيان الاقتصادى لقمة الدول الصناعية السبع فى لندن مساندة مجموعة السبع للدول التى تضررت من ازمة الخليج .

٢٣ - ٢٦ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لبريطانيا . وبهذه المناسبة اعلنت الحكومة البريطانية الغاء ٥٥٠ مليون دولار من إجمالى ديونها على مصر وهو مايمثل ٥٠ ٪ من هذه الديون

٢٧ : كشفت الحكومة البريطانية النقاب عن انها استمرت فى تصدير المواد النووية للعراق طوال ثلاث سنوات ولم تتوقف عن ذلك الا بعد ثلاثة ايام من بدء عملية غزو الكويت .

المملكة المغربية :

٤ : وقع المغرب وأسبانيا فى الرباط على معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار . وذلك بحضور ملك المغرب وملك أسبانيا ورئيس وزراء البلدين .

١٢ : أعلن مسئولون مغاربة ان اليابان قدمت منحا لاترد للمغرب تقدر بحوالى ١٣ مليون دولار ، لبناء ترسانة لاصلاح السفن ومعهد للتدريب على أعمال البناء .

المكسيك :

٢٠ : تعهد قادة ١٩ دولة فى أمريكا اللاتينية بالأضافة الى أسبانيا والبرتغال بالعمل سويا لتشكيل جبهة سياسية إقتصادية مشتركة تقوم على أساس تكريس الديمقراطية وحرية التجارة والاصلاح الاقتصادى وتشكل إطارا مشتركا لحل مشكلات قارة أمريكا اللاتينية .

موريتانيا :

١٤ : وافق حوالى ٩٨٪ من الموريتانيين على مشروع الدستور الذى تم التصويت عليه وبلغت نسبة الذين ادلوا بأصواتهم ٨٥٪ . وينص الدستور الجديد على إنشاء برلمان وإنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع العام لمدة ٦ سنوات وإستقلالية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ويؤكد على الهوية العربية والأفريقية لموريتانيا . ويعتبر الاسلام المصدر الوحيد للقانون ويتضمن السماح بالتعددية الحزبية .

٢٦ : أصدرت اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى الحاكمة فى موريتانيا قانونين يتضمنان السماح بتشكيل الأحزاب السياسية بإستثناء الأحزاب الدينية وإطلاق حرية الصحافة مع إشتراطه أن تحترم جميع الأحزاب الاسلامية والأخلاق الاجتماعية والثقافية فى البلاد .

الهند :

١٤ - فازت حكومة الأقلية فى الهند برئاسة ناراسيمهارا وزعيم حزب المؤتمر بالثقة فى البرلمان وذلك بعد الاصلاحات الاقتصادية التى بدأت الحكومة تنفيذها لمواجهة الأزمة الاقتصادية بالبلاد .

١٩ : كشف وزير المالية الهندى أن الحكومة الهندية رهنت خلال الشهر الحالى نحو ٤٧ طنا من إحتياطيها من الذهب لدى البنك المركزى البريطانى مقابل الحصول على ٤٠٠ مليون دولار كقروض عاجلة لمواجهة أسوأ ازمة سيولة نقدية فى تاريخها .

٢٥ : قررت حكومة الأقلية فى الهند إنهاء ٤ عقود من السياسات الاقتصادية الاشتراكية وطرحت سياسة صناعية جديدة تستهدف التخلص من الديون الخارجية وظهور الهند كقوة إقتصادية جديدة .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : اعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أنه أكد عدة مرات معارضة أمريكا بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة وأنها تعتبرها عقبة أمام السلام .

٤ : أجرى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى مباحثات فى واشنطن مع وفد فلسطينى مؤلف من فيصل الحسينى والدكتورة حنان عشراوى حول كيفية تمثيل الفلسطينيين فى مفاوضات السلام .

٦ : أكد البيت الأبيض أن قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق تخول الولايات المتحدة القيام بعمل عسكرى ضد العراق إذا واصل إعاقة مهمة فريق الأمم المتحدة المكلف بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل

العراقية وتدميرها .

١٠ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش رفع العقوبات والحظر الاقتصادى المفروض على حكومة جنوب افريقيا رغم إنتقاد زعماء الكونجرس والمنظمات المناهضة للعنصرية لهذا القرار .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمركية أن عدد القوات الأمريكية الموجودة حاليا بالخليج يصل الى ٤٤ الف رجل .

١٢ : إتفق الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء اليابانى توشيكى كايفو على معارضة تقديم مساعدات غربية ضخمة للاتحاد السوفيتى لانقاذ إقتصاده المتدهور وذلك خلال قمة الدول السبع الصناعية الكبرى القادمة فى لندن ، فى الوقت الذى أعلن فيه وزيرا الخارجية الأمريكى والسوفيتى إحراز تقدم بشأن معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة باسم « دستارت » .

١٦ : قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش إيفاد وزير خارجيته جيمس بيكر للقيام بجولة خامسة فى منطقة الشرق الأوسط تشمل سوريا ومصر والأردن والسعودية وإسرائيل .

: أعلن الرئيس الأمريكي بوش انه حصل على دعم قوى من زعماء قمة الدول السبع الصناعية الكبرى على شن ضربة عسكرية ثانية ضد العراق إذا لم يوفر صدام حسين المعلومات حول القدرات النووية العراقية .

١٧ : أعلن الرئيسان ميخائيل جورباتشوف وجورج بوش أنهما توصلا الى إتفاق لازالة أسباب الخلاف التى كانت تعترض إعلان التوصل الى صيغة . أول معاهدة يتم التوصل إليها بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لازالة وتدمير الصواريخ الطويلة المدى التى تحمل رؤوسا نووية لدى الدولتين بنسبة ٣٠٪ .

: إعترفت وزارة الدفاع الأمريكية بأن الجيش الأمريكي فشل فى تزويد قادة عملية عاصفة الصحراء التى تم خلالها تحرير الكويت بمعلومات قاطعة او تقارير وافية عن حجم الخسائر التى حدثت خلال مراحل المعركة المختلفة .

١٩ : تم التوصل الى إتفاق بين مصر وأمريكا على سداد الديون الأمريكية وقدرها ٥ مليارات دولار خلال ٢٠ عاما مع إعفاء مصر من السداد خلال السنوات الأربع القادمة والبدء فى سداد الأصل بعد فترة السماح خلال السنوات العشر التالية بفائدة لاتزيد على ٢,٨٪ وقد تصل الى ٣٪ .

٢٠ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها تعتزم بيع أسلحة أمريكية قيمتها ٥٤٦ مليون دولار لمصر وسلطنة عمان والمغرب .

٢٤ : طالبت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى بتقديم تقرير كامل عن عدد الصواريخ السوفيتية التى مازالت موجودة فى أوروبا الشرقية والتى تعد إنتهاكا لاتفاقية الأسلحة النووية متوسطة المدى الموقعة بين البلدين عام ١٩٨٨ .

٢٦ : أكد البيت الأبيض أنه منذ أن إستأنفت الادارة الأمريكية مسيرة السلام فإنها أوضحت لكل الأطراف بأنها لم ولن تقدم تعهدات أو نصوصا سرية لأى طرف دون علم الأطراف الأخرى .

: إستبعد ريجينالد بارثلوميو وكيل وزارة الخارجية قيام الولايات المتحدة بوقف مبيعات الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط من جانب واحد .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن قوة الرد السريع لحماية الأكراد فى شمال العراق سوف تتكون من خمسة آلاف جندى ينتمون لست دول هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وتركيا .

يوجوسلافيا :

١ : إنتخب ستيب ميسيفتش ممثل كرواتيا فى مجلس الرياسة الاتحادى رئيسا ليوجوسلافيا وبذلك تم حل إحدى المشاكل الرئيسية فى الأزمة اليوجوسلافية حيث كانت جمهورية الصرب ترفض إنتخاب ميسيفتش رئيسا للدولة .

: إتخذت هيئة الرئاسة اليوجوسلافية برئاسة ميسيفتش ستة قرارات لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية فى جمهورية سلوفينيا .

٢ : إندلعت المعارك فى يوجوسلافيا بالطائرات والدبابات ونيران المدفعية بين قوات الجيش الاتحادى وقوات الدفاع المحلية فى جمهورية سلوفينيا التى أعلنت إنفصالها عن الاتحاد مع جمهورية كرواتيا .

٤ : أعلنت جمهورية سلوفينيا رفضها للمهلة التى حددها مجلس الرياسة الجماعى فى يوجوسلافيا لها لسحب وحداتها الدفاعية وإعادة سيطرة الجيش الاتحادى ثانية على نقاط حدودها الشمالية مع النمسا وايطاليا والمجر والافراج عن أسرى الجيش الاتحادى المحتجزين لديها .

٥ : أعلنت سلوفينيا عن إطلاق سراح جميع أسرى الجيش الفيدرالى ورفعت الحصار المفروض على قوات الجيش الفيدرالى فى أراضى سلوفينيا كما شرعت فى حل قوات الدفاع المحلية جزئيا وأعلنت إستعدادها للتفاوض بشأن مطلب إعادة السيطرة على مراكز الحدود الدولية الى القوات الفيدرالية وذلك بمشاركة المجموعة الأوروبية .

٨ : وافق قادة الحكومة الفيدرالية فى يوجوسلافيا وزعماء الجمهوريات على خطة السلام التى تقدمت به المجموعة الأوروبية .

١٠ : وافق برلمان جمهورية سلوفينيا اليوجوسلافية بأغلبية ساحقة على إتفاق بريونى بشأن التوصل الى تسوية سلمية للأزمة التى ترتب على إعلان الجمهورية إستقلالها عن يوجوسلافيا .

١٣ : وافق مجلس الرئاسة اليوجوسلافى بعد جلسة إستمرت ١٤ ساعة على خطة السلام التى توسطت المجموعة الأوروبية من اجل التوصل اليها وتقضى بوقف إعلان جمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا لمدة ٣ أشهر وإنسحاب قوات الجيش الاتحادى الى ثكناته وتسريح وحدات الجيش الشعبى فى سلوفينيا .

١٩ : قررت هيئة الرياسة اليوجوسلافية سحب قوات الجيش الفيدرالى من سلوفينيا فى خطوة جديدة أعتبرها المراقبون بداية لاستقلال الجمهورية عن يوجوسلافيا سلميا .

اليونان :

تعرضت سيارة المستشار السياسى للسفارة التركية فى اثينا لهجوم إرهابى بسيارة ملغومة شرقى المدينة . وأعلنت منظمة ١٧ نوفمبر الارهابية اليونانية مسئوليتها عن الحادث .

١٧ : تعرضت العاصمة اليونانية اثينا لاربعة إنفجارات متتالية واعلنت جماعة اول مايو مسئوليتها عن الحادث .

١٨ : وصل الرئيس الأمريكي جورج بوش الى اثينا فى أول زيارة لليونان يقوم بها رئيس أمريكى منذ حوالى ٣٢ عاما .

أغسطـــــس ١٩٩١

الاتحاد السوفييتي :

٢ : اكد الرئيس الأمريكي جورج بوش في ختام زيارة للاتحاد السوفييتي تأييده للرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف مشيرا الى أن جورباتشوف مصر على المضي قدما في تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية .

: وقع الاتحاد السوفييتي والمجموعة الأوروبية اتفاقية بمنح موسكو ٤٧٥ مليون دولار لمساعدتها على التحول الى الاقتصاد الحر .

٤ : اعلن عن تشكيل جناح اصلاحي داخل صفوف الحزب الشيوعي السوفييتي بزعامة الكسندر رتسكوي نائب الرئيس الروسي بوريس يلتسين .

٧ : أعلنت الحكومة السوفييتية عن خطة مدتها اربع سنوات لتحويل ٦٠٠ مصنع حربي الى مصانع لانتاج السلع المدنية الاستهلاكية .

١٣ : أصدر الرئيس السوفيتي جورباتشوف أوامره بتشكيل وكالة خاصة لمراقبة عمليات تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص والتي ستجرى على نطاق واسع في الاتحاد السوفيتي .

١٩ : أطيح بالرئيس السوفيتي جورباتشوف وتولى السلطة جينادي يانايف نائب الرئيس السوفييتي وسط تأكيد المصادر المطلعة أن تحالف العسكريين والعناصر المتشددة في الحزب الشيوعي السوفيتي قد احكمت قبضتها على الحكم . كما اعلنت القيادة الجديدة حالة الطوارىء في بعض المناطق ومنها موسكو لمدة ٦ شهور وتم تشكيل لجنة الدولة للطوارىء لادارة شئون البلاد وعين قادة الانقلاب قائدا عسكريا لموسكو .

: اصدرت لجنة الطوارىء مرسوما هددت فيه بوقف وتجميد نشاط وحل جميع البرلمانات السوفيتية واقالة المسئولين المنتخبين والحكومات المختلفة والاحزاب السياسية ما لم تلتزم بالأوامر الصادرة من اللجنة كما اصدرت اللجنة قرارا بحظر اصدار مختلف باستثناء تسع صحف قومية فقط

: اصدرت لجنة الطوارىء بيانا عللت فيه أسباب اقالة جورباتشوف وادعت انه اقيل لاسباب صحية وهاجم البيان سياسات جورباتشوف الاصلاحية وقال انها تسير في طريق مسدود وخربت البلاد وان البلاد على حافة الهاوية بسبب هذه السياسات .

: في أول مؤتمر صحفي يعقده بعد الاطاحة بجورباتشوف أعلن جينادي ياناييف أن جورباتشوف يعالج ويستريح في القرم وان لجنة الطوارىء التي تم تشكيلها ملتزمة بالديمقراطية وبتطبيق سياسات السوق في المجال الاقتصادي ودستور الاتحاد الجديد وان أعضاء اللجنة سيسيرون على نهج جورباتشوف واصلاحاته التي بدأ تطبيقها عام ١٩٨٥ .

٢٠ : أعفى رئيس الوزراء بافلوف من منصبه وعين نائبه بدلا منه كما فرض حظر التجول على موسكو .

: أصدر جينادي يانايف رئيس لجنة الطوارىء مرسوما بالغاء المراسيم بالقوانين التي اصدرها بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية .

: أعلنت جمهورية استونيا السوفيتية استقلالها التام عن الاتحاد السوفيتي واجراء انتخابات برلمانية في العام القادم على أساس الدستور الجديد للجمهورية .

٢١ : أصدر البرلمان السوفييتي قرارا باعادة تنصيب جورباتشوف رئيسا للدولة بعد حل لجنة الطوارىء التي قادت الانقلاب واكد جورباتشوف انه يحكم سيطرته التامة على الدولة . كما اصدر الحزب الشيوعي السوفيتي بيانا ادان محاولة الانقلاب بانها غير شرعية .

٢٢ : اعتقلت السلطات السوفيتية ٦ من زعماء محاولة الانقلاب الفاشلة هم جينادي يانايف قائد المحاولة ، وفلاديمير كريوتشكوف رئيس جهاز المخابرات السابق وديمتري يازوف وزير الدفاع السابق ، وفالنتين بافلوف رئيس الوزراء السابق والكسندر تيزياكوف رئيس اتحاد مشروعات الدولة وأوليج باكلانوف مسئول الصناعات العسكرية . وقد انتحر وزير الداخلية بوريس بوجو العضو السابع في قيادة الانقلاب لحظة القبض عليه في منزله . وأعلن بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ان المتآمرين سيقدمون الى المحاكمة بتهمة الخيانة .

٢٣ : بدأ الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف حملة واسعة لتغيير الحكومة وتطهير الحزب والقيادات العسكرية والامنية والاعلامية وحكومات عدد من الجمهوريات من جميع الشخصيات التي أيدت انقلاب غير الشرعي او اتخذت منه موقفا سلبيا

وأعلن في خطاب امام نواب برلمان روسيا الاتحادية انه اتفق مع بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا على منهج مشترك لمعالجة الوضع في الاتحاد السوفيتي في أعقاب فشل الانقلاب .

: عين الرئيس جورباتشوف بناء على اقتراحات من يلتسين وزيرين جديدين للدفاع والداخلية هي الجنرال يفجيني شابو شينكوف قائد القوات الجوية في منصب وزير الدفاع وفيكتور بارانيكوف وزيرا للداخلية بينما تولى فاديم باكاتيم ــ ليبرالي الاتجاه ــ لرياسة لجنة أمن الدولة (المخابرات) .

: تم اعفاء رئيس البرلمان اناتولي كولياتكوف المتهم بتدبير الانقلاب من منصبه ، كما اقال الرئيس جورباتشوف الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية واتهمه بالمناورة .

: أصدر بوريس يلتسين قرارا بوقف نشاط الحزب الشيوعي في روسيا (اغلاق مقر اللجنة المركزية للحزب في موسكو . وقال ان نشاط الحزب سيظل محظورا الى حين الانتهاء من المحاكمات القانونية بشأن دور الحزب ومدى تورطه في الانقلاب .

٢٤ : استقال الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف من منصب رئيس الحزب الشيوعي واوصى بحل اللجنة المركزية وأمر بمصادرة كل ممتلكات الحزب وحظر نشاطه داخل القوات المسلحة وقوات الأمن السرية المعروفة باسم كي . جي . بي .

: عين الرئيس جورباتشوف ايفان سيلاييف رئيس وزراء جمهورية روسيا الاتحادية رئيسا لوزراء الاتحاد السوفييتي وعين لجنة لادارة شئون البلاد لحين تصديق البرلمان على الحكومة الجديدة .

: أصدر بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية بيانا اعلن فيه اعترافه باستقلال جمهوريتي استونيا ولاتفيا عن الاتحاد السوفيتي كما اصدر قرارا بالاستيلاء على جميع وثائق كل من الحزب الشيوعي السوفيتي وجهاز المخابرات في جمهورية روسيا الاتحادية .

: أعلن برلمان جمهورية اوكرانيا السوفيتية الاستقلال عن موسكو على ان يتم طرح هذا القرار للاستفتاء في ديسمبر .

: أصدر رئيس جمهورية فرجينيا مرسوما يقضي بتمليك مبنى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومتحفى لينين للجمهورية مع دفع التعويضات اللازمة .

٢٥ : أعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتي جورباتشوف ان الرئيس السوفيتي وافق على حق جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا واستونيا وليتوانيا فى اعلان استقلالها كما أكد أن الاتحاد السوفييتي سيعترف بالتعددية الحزبية .

: اعلنت جمهورية روسيا البيضاء استقلالها عن الاتحاد السوفييتي .

: أعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتي ان سيرجى افرومييف المستشار العسكرى لجورباتشوف قد انتحر .

٢٦ : أعلن الرئيس السوفيتي جورباتشوف امام البرلمان انه اصبح من الضرورى ازالة كافة العوائق التى يمثلها النظام الاقتصادى القديم وافساح المجال امام نظام الاقتصاد الحر واكد الحاجة الى انتخابات جديدة للبرلمان ومنصب الرئيس وكافة المؤسسات الاتحادية الاخرى . كما اعلن تأييده لاجراء مباحثات مع جمهوريات البلطيق الثلاث من اجل استقلالها بمجرد توقيع معاهدة الاتحاد

: أعلن ان صحيفة ازفستيا الناطقة بلسان الحكومة ستتحول الى صحيفة مستقلة وان وكالة تاس تعتزم التحول الى وكالة انباء مستقلة

: أعلن اناتولى لوكيانوف رئيس البرلمان السوفيتي استقالته من منصبه وانتحر رئيس الجهاز الادارى للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي .

: قررت السلطات فى جمهورية اوكرانيا السوفيتية وقف نشاط الحزب الشيوعى الأوكرانى وتجميد ارصدته ومصادرة الوثائق الخاصة به لاجراء تحقيق فى اتهام الحزب بالتواطؤ فى الانقلاب الفاشل بينما قررت جمهورية اوزبكستان السوفيتية التحرك نحو الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي .

٢٧ : أعلنت جمهورية مولدافيا السوفيتية الاستقلال التام والفورى لتصبح سابع جمهورية تتخذ هذه الخطوة فى الوقت الذى هدد فيه الرئيس السوفيتي جورباتشوف بالاستقالة من منصب الرئاسة . لم يتم الاتفاق على معاهدة اتحاد جديدة تحفظ كيان الدولة الذى يواجه خطر الانهيار .

٢٨ : عين الرئيس جورباتشوف بوريس بانكين وزيرا جديدا للخارجية بينما وافق البرلمان السوفيتي على حل الحكومة السابقة .

: وجهت تهمة الخيانة العظمى لـ ١٣ من قادة الانقلاب وقررت الحكومة السوفيتية استدعاء ٣٠ سفيرا سوفيتيا من الخارج بسبب تأييدهم الواضح للانقلاب الفاشل

: اتهمت صحيفة كورانتى الناطقة بلسان بلدية موسكو الحزب الشيوعى السوفيتي بارتكاب فضائح مالية من بينها تحويل ٤٥٠٠ مليون دولار لصالح نظام الرئيس العراقى صدام حسين وتم العثور على وثيقة تثبت ذلك كما تثبت تمويل الحزب للأحزاب الشيوعية فى الخارج .

٢٨ : حذر الرئيس السوفيتي جورباتشوف جمهورية روسيا الاتحادية من انها يجب ان تخضع للقانون السوفيتي وتلتزم به والا تتعدى على اختصاصاته هو شخصيا وذلك فى الوقت الذى اصدر بوريس يلتسين رئيس روسيا اوامره بالايتم تنفيذ عمليات التبادل التجارى الدولى للاتحاد السوفيتي قاطبة الا بعد موافقة جمهوريته .

: أكد الاتحاد السوفيتي مجددا ان اسلحته النووية وصواريخه تخضع للاشراف والسيطرة الكاملة للسلطة المركزية فى موسكو وانه لم يحدث خلال الانقلاب ما يزيد من قلق الولايات المتحدة او يدفعها لرفع درجة استعدادها العسكرى .

: وافق البنك الدولى على منح الاتحاد السوفيتي معونة قدرها ٣٠ مليون دولار فى أول دعم فعلى تحصل عليه موسكو من البنك او صندوق النقد الدوليين .

٢٩ : قرر البرلمان السوفيتي سحب سلطات الطوارىء الخاصة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف التى منحت له فى مارس ١٩٩٠ ثم فى سبتمبر من نفس العام لاعطائه فرصة افضل لاصدار القرارات والمراسيم التى من شأنها انعاش الاقتصاد السوفيتي دون الرجوع للبرلمان . كما قرر البرلمان وقف نشاط الحزب الشيوعى السوفيتي فى جميع انحاء البلاد لثبوت تورطه فى محاولة الانقلاب الفاشلة كما اسقط الحصانة البرلمانية عن اناتولى لوكيانوف رئيس البرلمان لتقديمه للمحاكمة بتهمة خيانة الدولة . كما قرر النائب العام السوفيتي نيكولاى تروبين الاستقالة من منصبه .

٣٠ : أصدر برلمان جمهورية اذربيجان السوفيتية قرارا بالاجماع باعلان استقلال الجمهورية .

اثيوبيا :

٢ : أعلنت الحكومة المؤقته فى اريتريا انها طردت انها طردت اكثر من ١٢٥ الف شخص ممن خدموا فى عهد الرئيس الاثيوبى المخلوع منجستوهيلاما ريام ويشمل هؤلاء ٨٢ الف اسير اثيوبى و ٤٢ الفا اخرين من موظفى الحكومة السابقة .

٣ : صرح مسئول اريترى فى الخرطوم بانه سيتم تحويل المكاتب الاريترية فى جميع انحاء العالم الى مستوى البعثات السياسية وهو وضع اقل من السفارة . اما المكاتب الاريترية فى كل من الخرطوم وروما وباريس ولندن والقاهرة ودمشق وصنعاء وأبو ظبى فسترفع الى مستوى البعثات السياسية .

اسرائيل :

١ : أعلنت اسرائيل موافقتها على حضور المؤتمر المقترح للسلام فى الشرق الأوسط .

٢ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بانه سيعرقل عملية السلام برمتها اذا لم يتم التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام وفقا لرغبة حكومته .

٣ : أعلنت وزارة الاسكان الاسرائيلية انها ستبنى قريبا ٣٨٠ مسكنا جديدا للمستوطنين الاسرائيليين فى هضبة الجولان السورية المحتلة التى ضمتها اسرائيل فى عام ١٩٨١ .

٤ : اقرت الحكومة الاسرائيلية باغلبية ١٤ صوتا ضد ٣ الموافقة المشروطة التى تقوم بها اسحاق شامير رئيس الوزراء على اشتراك اسرائيل فى مؤتمر السلام

٥ : أعلن مسئولون اسرائيليون ان اسرائيل بدأت انشاء مستوطنه جديدة فى الضفة الغربية المحتلة .

٧ : ذكرت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية ان اسرائيل تتجه الآن الى تحسين وتدعيم علاقاتها التجارية مع اليابان .

٨ : أعلنت اسرائيل انها لن تقاطع مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط لدى اعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن اسماء المشاركين فى الوفد الفلسطينى الذى سيحضر المؤتمر .

٩ : ذكر راديو اسرائيل ان ٦٠٪ من اليهود السوفييت الذين هاجروا الى اسرائيل مؤخرا رفضوا تادية الخدمة العسكرية فى جيش الدفاع الاسرائيلى واعلنوا انهم لا يرغبون فى خوض أى حرب ضد العرب .

: ذكرت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان السلطات الاسرائيلية تعتزم تكثيف وحدات من حرس الحدود فى المناطق المحتلة . بدلا من جنود نظاميين وجنود احتياط

١٢ : اكد اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفضه مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر السلام المقترح .

١٦ : ذكر راديو الجيش الإسرائيلى ان اسرائيل اتفقت مع السلطات الاثيوبية على نقل ٢٦٠٠ يهودى اثيوبى من الفلاشا .

١٧ : أعلن المتحدث باسم هيئة التصنيع العسكرية الاسرائيلية ان اسرائيل اجرت مؤخرا تجربة ناجحة لاطلاق صاروخ مضاد للصواريخ تم تطويره لتستخدمه البحرية الاسرائيلية .

: اعترف متحدث اسرائيلى بوقوع هجوم بقنبلة حارقة قرب محطة للسيارات الاسرائيلية فى قلب تل ابيب مما اسفر عن احتراق عدة محال تجارية قرب المحطة ووقوع خسائر مادية كبيرة .

١٨ : اعترف متحدث اسرائيلى بوجود ٦٢٠٠ فلسطينى فى معتقل انصار ٣ فى صحراء النقب .

٢٤ : أعلن اريل شارون وزير الاسكان الاسرائيلى ان الولايات المتحدة رفضت اعطاء اسرائيل مذكرة تفاهم كانت قد طلبتها بشأن تفاصيل مهمة خاصة بمؤتمر السلام المقترح بالشرق الأوسط .

٢٨ : ذكر راديو اسرائيل ان عدد المهاجرين اليهود الجدد الذين تم توطينهم مؤخرا فى مدينة القدس المحتلة قد بلغ ١٨ الف شخص كما تم توطين ٢٧ الف مهاجر يهودى فى حيفا و٢١ الفا فى مدينة تل ابيب وذلك من مجموع ٣٤٧ الف شخص وصلوا

الى اسرائيل منذ بدء الموجة الحالية للهجرة اليها .

المانيا :

١٩ : طالب المستشار الالمانى هلموت كول المسئولين فى الاتحاد السوفيتى بضمان حياة جورباتشوف فى الاستمرار فى اصلاحاته والالتزام بالاتفاقيات وبما جاء فى مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى .

ايران :

٣ : قدمت بعثة الأمم المتحدة التى زارت ايران لتقويم اثار الحرب العراقية الايرانية فى الفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٨، تقريرا الى مجلس الامن حول خسائر الحرب على الجانب الايرانى جاء فيه ان الخسائر البشرية تصل الى ١٤ الف قتيل من المدنيين و ٥٧ الف مصاب منهم ٣٧ الفا تحولوا الى معوقين وقدرت الحكومة الايرانية الخسائر الاقتصادية المباشرة بحوالى ٤٤٠ مليار دولار وغير المباشرة بخمسمائة مليار دولار .

٦ : اتفقت ايران والسعودية على تبادل السفراء وذلك تطبيقا للعلاقات التى تحسنت بين البلدين عقب حرب الخليج .

١٠ : ابلغت ايران السكرتير العام للأمم المتحدة مذكرة تتهم فيها العراق بانتهاك وقف اطلاق النار خلال الفترة الواقعة ما بين الثامن والخامس والعشرين من يوليو الماضى .

٢٢ : صرحت مصادر دبلوماسية ايرانية فى الكويت بان الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى قرر اعادة ست طائرات كويتية مدنية كان العراق قد استولى عليها فى أعقاب الغزو ثم ارسلها الى ايران لحمايتها من نصف دول التحالف .

٢٥ : اكد على اكبر ولايتى وزير خارجية ايران ضرورة سحب القوات التركية من شمال العراق وانه ينبغى الحفاظ على السيادة والوحدة الاقليمية للعراق .

: جرت فى طهران مباحثات ايرانية عراقية بين نائبى وزيرى خارجية البلدين حول الخلاف على نهر أروند وترسيم الحدود وتبادل الأسرى الى جانب التطورات السياسية فى العراق واوضاع الشعب العراقى تحت الحصار الاقتصادى .

باكستان :

٢ : ذكر تقرير لمنظمة حقوق الانسان الباكستانية غير الحكومية ان الاف العائلات فى باكستان تعيش فى حالة عبودية بسبب نظام العمل وان مأساة الاطفال الذين يجبرون على العمل تتفاقم .

١٨ : تعهد عاصف فواز رئيس اركان الجيش الباكستانى الجديد بمساندة الديمقراطية فى البلاد وحذر الجيش من التدخل فى السياسة .

٢٧ : صرح متحدث عسكرى باكستانى بان القوات الباكستانية قد صدت هجوما للقوات الهندية على احد المواقع القارية الباكستانية فى كشمير .

بنجلاديش :

٧ : اقر البرلمان فى بنجلاديش باغلبية ساحقة اجراء تعديلات فى دستور البلاد يتم بمقتضاه الانتقال من النظام الرئاسى الى النظام البرلمانى وانهاء ١٦ عاما من نظام الحكم الرئاسى .

١٢ : وقع وزيرا خارجية بنجلاديش وايران مذكرة تفاهم وتعاون بين البلدين فى المجالات العلمية والثقافية والفنية .

بولندا :

٣٠ : قدمت الحكومة البولندية برئاسة كرزيستوف بيلتشكى استقالتها احتجاجا على انتقادات المعارضة الشيوعية الحادة لسياستها الاقتصادية .

بيرو :

٢ : اعلن رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ان اكثر من ٣ الاف شخص قد لقوا مصرعهم فى بيرو من جراء اعمال العنف السياسى خلال العام الاول من حكم الرئيس الحالى البرتو فوجيمورى وان عدد الضحايا فى ارتفاع ملحوظ .

١٦ : وافق مجلس النواب فى بيرو على رفع الحصانة البرلمانية عن رئيس الدولة السابق الان جارسيا تمهيدا لمحاكمته بتهمة اختلاس اموال عامة .

تركيا :

٤ : عقد فى استانبول المؤتمر العشرون لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامى وافتتح اعمال المؤتمر الرئيس التركى تورجوت اوزال بكلمة اكد فيها ان التكامل الاقتصادى هو احسن ضمان للسلام واقترح ان تعطى منظمة المؤتمر الاسلامى الاولوية للتنمية الاقتصادية من اجل تدعيم اواصر الوحدة كما اقترح مد انبوب مياه يوصل مياه نهرى دجلة والفرات الى الجزيرة العربية وتستفيد منه اسرائيل .

٧ : اعلن مسعود يلمظ رئيس وزراء تركيا ان بلاده قررت اقامة منطقة عازلة داخل اراضى العراق بعمق ٥ كيلومترات من خط الحدود بين البلدين لمنع تسلل المتمردين الاكراد وان اى شخص يدخل هذه المنطقة بدون تصريح سوف يتعرض لاطلاق النار .

٨ : اعلنت الحكومة التركية ان القوات المسلحة التركية لن تخرج من الاراضى العراقية الا بعد توجيه ضربة قاضية ومدمرة للمتمردين الاكراد الاتراك المتمركزين فى اراضى شمال العراق من انصار حزب العمل الكردى الذى يسعى لاقامة حكم ذاتى للاكراد والاتراك .

: اختتم مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية اعماله بمدينة استانبول وركز البيان الختامى للمؤتمر على ضرورة التركيز على التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى بين الدول الاسلامية وتعزيز الروابط فيما بينها وحمل البيان العراق مسئولية المعاناة التى يعيشها الشعب العراقى لعدم امتثاله للقرارات الشرعية والدولية وطالبه بالامتثال لهذه القرارات وأكد البيان على تاييده للجهود المبذولة لاحلال سلام عادل وشامل فى منطقة الشرق الأوسط مستندا الى الشرعية الدولية .

١٠ : اعلن مسعود يلمظ رئيس وزراء تركيا ان وحدات القوات الخاصة التركية هاجمت اخر موقع لتدريب المتمردين الاكراد فى شمال العراق .

١١ : اعلنت تركيا انها تمكنت من سحق المقاومة فى معسكرات تدريب حزب العمال الكردستانى المعارض الموجودة فى شمال العراق .

تونس :

١٨ : اتهمت احدى منظمات حقوق الانسان فى لندن السلطات التونسية بانتهاك حقوق مواطنيها فى التعبير وبمحاكمة الصحفيين واغلاق الصحف واسم المنظمة (المادة ١٩)

الجزائر :

١٠ : انتخبت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى مكتبا سياسيا جديدا يضم ١٥ عضوا

١٧ : اعلنت السلطات الجزائرية انها ستطلق سراح ٣٢٩ من الاصوليين الاسلاميين المنتمين لجبهة الانقاذ الاسلامية

١٨ : وافقت ٨ احزاب جزائرية على برنامج مشترك يطالب باجراء تغييرات فى قانون الانتخابات وتخفيض عدد مقاعد البرلمان .

٢٧ : رفض النواب الجزائريون الموافقة على اقتراح الحكومة برفع اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية ودعوا الحكومة الى التفاوض مع صندوق النقد الدولى لتفادى الزيادات حتى اخر السنة الحالية .

جزر القمر :

٣ : اعلنت المحكمة العليا فى جزر القمر وقف سعيد محمد جوهر عن ممارسة مهامه كرئيس للبلاد واتهمته بارتكاب تقصير خطير وقد خلفه فى المنصب رئيس المحكمة العليا ابراهيم احمد خالدى كرئيس للجمهورية بالنيابة .

٤ : اعلن الرئيس سعيد محمد جوهر رئيس جزر القمر انه مازال يتحكم فى السلطة رغم محاولة ابراهيم خالدى رئيس المحكمة العليا الاطاحة به مستخدما مادة الدستور التى تنص على تولى رئيس المحكمة العليا منصب رئيس الدولة فى حالة موته أو عدم قدرة الرئيس الاصلى على ممارسة مهامه لاسباب صحية .

جمهورية مصر العربية

٢ : اعلن حسين شاش سفير مصر فى لبنان ان الرئيس حسنى مبارك يعمل على تحقيق انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان بصورة منفصلة عن عملية السلام فى الشرق الأوسط .

٦ : تنفيذا لتعليمات الرئيس مبارك بازالة الحواجز ومعوقات التعاون بين مصر وليبيا قرر مجلس الوزراء فتح الحدود بين البلدين والغاء ورفع نقاط المرور والتفتيش والجمارك

والجوازات والغاء نظام تسجيل المواطنين القادمين لدى اقسام الشرطة وان يتحول منفذ الدخول الى نقطة من نقاط حرس الحدود يكون دورها مقصورا على تسجيل ارقام السيارات العابرة الليبية والمصرية والتأكد من ان راكبيها من المواطنين الليبيين او المصريين كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الاسكاني بين البلدين .

: اصدر مجلس الوزراء بيانا اقر فيه اعلان دمشق للتعاون والتنسيق بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست .

: وصل الى القاهرة وفد فلسطيني يضم السيدين محمود عباس (ابو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكم بلعاوى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لاجراء مباحثات مع عدد من المسئولين حول جهود السلام .

١٣ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بان يكون الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء هو الوزير المختص بتطبيق احكام قانون الاعمال العام .

١٤ : ابلغت مصر الولايات المتحدة رسميا بضرورة تطبيق معيار واحد للتسلح فى منطقة الشرق الاوسط وقالت مصر ان حجر الزاوية فى نزع السلاح ، هو انضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

١٧ : فى لقائه مع ثمانية وزراء اكد الرئيس حسنى مبارك ضرورة ان تكون القرارات التى تصدر عن مؤسسات كل من مصر وليبيى قادرة على ازالة وحل المشاكل والعقبات وان تكون متفقة مع النظرة القومية الواسعة التى تتفق ومستقبل العلاقات بين البلدين ومسيرة التكامل بينهما .

١٩ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عبد الكريم الايريانى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنى الذى نقل اليه رسالة من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح حول المستجدات فى المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين

: اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بتعيين ٩ محافظين جددا .

٢٦ : تلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والقيادة والحكومة السوفيتية تقديرا لموقف مصر والرئيس مبارك وتعبيرا عن الشكر والامتنان ازاء احداث الاتحاد السوفيتى الاخيرة .

٢٧ : ٢٨ قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة للجماهيرية الليبية للمشاركة فى احتفالات افتتاح مشروع النهر الصناعى العظيم .

٢٩ : اكدت مصر قلقها العميق ازاء اختراق القوات والزوارق المسلحة العراقية المياه الاقليمية الكويتية وتنفيذها عمليات انزال للافراد والاسلحة فى جزيرة بوبيان الكويتية .

جنوب افريقيا :

١٦ : وقع نائب المفوض العام لشئون اللاجئين ومندوب جنوب افريقيا للامم المتحدة على اتفاق يمنح العفو العام للمنفيين السياسيين الذين يصل عددهم الى ٤٠ الفا ويتيح لهم العودة الى بلادهم طواعية خلال ١٢ شهرا . كما نص الاتفاق على السماح بفتح مكتب للمفوضية الدولية لشئون اللاجئين فى جنوب افريقيا لاول مرة منذ ٣٠ عاما لتسهيل فحص اوراق العائدين .

١٧ : اعلنت منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى انها افرجت عن جميع الجواسيس التابعين لحكومة جنوب افريقيا والذين كانوا محتجزين لديها .

دولة الامارات العربية المتحدة :

١٦ : اشار تقرير صدر فى ابو ظبى الى ان دولة الامارات العربية المتحدة منحت البلدان المتضررة من ازمة الخليج مبلغ ١,٤٥ مليار دولار كمساعدة وان هذا المبلغ يتجاوز المليار دولار التى سبق ان وعدت بها دولة الامارات لمساعدة البلدان المتضررة من الحرب . كما اعفت دولة الامارات بعض البلدان المتضررة من ازمة الخليج من تسديد ديون تبلغ قيمتها ٩٣٢,٦ مليون دولار .

السودان :

٢ : بلغت جملة المساعدات الامريكية للسودان هذا العام اكثر من ١٥٠ مليون دولار تمثلت فى مساعدات اغاثة وبرامج توزيع البذور فى اعقاب موسم الجفاف الماضى ببعض اتجاه السودان

٣ : اصدر اللواء الامير محمد صالح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية قرارا بتكوين الامانة العامة للمؤتمر الوطني للنظام السياسى فى السودان وتختص بالاعداد للمؤتمرات الشعبية للنظام السياسي فى جميع الولايات السودانية .

٥ : شهدت صحيفة الانقاذ الوطنى السودانية الخاضعة لاشراف الحكومة السودانية هجوما عنيفا على دول الخليج العربى الذى وصفته بانه خليج الخنازير وحرضت العراق على معاودة ضرب دول الخليج لتطهيره ممن اسمتهم اعداء الامة الاسلامية .

٩ : اعلن السودان انه سيوقع اتفاقية مع الحكومة الاريترية المؤقتة والمفوضية السياسية لشئون اللاجئين بالامم المتحدة لتنظيم عمليات اعادة اللاجئين الاريتريين الى بلادهم بعد تحقيق الامن والاستقرار هناك .

١٢ : قررت حكومة السودان وقف تقديم اى دعم مباشر او غير مباشر لاى مؤسسة او هيئة او شركة عامة اعتبارا من شهر يونيو من العام القادم .

٢٠ : رحب الرئيس السودانى عمر البشير بالاطاحة بالرئيس السوفيتى جورباتشوف

٢٣ : اعلن فى الخرطوم ان القيادة العامة للقوات المسلحة تمكنت من احباط محاولة انقلاب فاشلة ضد حكومة مجلس الانقاذ الوطنى فى بداية تحركها وكان يشارك فيها بعض العسكريين بالخدمة وبعض المتقاعدين والمدنيين وتم اعتقال ١٣ ضابطا ومدنيين ينتسبون الى حزب الامة .

٣٠ : اذاع راديو لندن ان عددا من كبار القادة فى قوات المتمردين فى جنوب السودان قد اطاحوا بزعيم التمرد جون جارانج .

سوريا :

٣ : ذكرت احصائية ان عدد سكان سوريا بلغ اكثر من ١٢ مليون نسمة .

٤ : اعلنت سوريا انها ستنسحب من غالبية اراضى لبنان فى اللحظة التى تطلب فيها الحكومة اللبنانية ذلك .

٦ : ذكر راديو دمشق ان القوات السورية التى ارسلت الى الكويت ابان حرب الخليج قد عادت الى سوريا بعد ان أدت الواجب الوطنى فى معركة تحرير الكويت .

شيلي :

٣ : وقعت الارجنتين وشيلى اتفاقية لتسوية مشكلة الحدود بينهما التى استمرت قرنا كاملا كما وقعت عدة اتفاقيات اخرى للتعاون الاقتصادى بينهما .

الصومال :

١٨ : ادى الرئيس الصومالى المؤقت علي مهدي محمد اليمين الدستورية لتولى رياسة الصومال لفترة اخرى .

٢٦ : ناشد الامين العام للجامعة العربية كل الحكومات العربية والصديقة المسارعة بمديد العون الفورى والعاجل لشعب الصومال الذى يعانى من خطر المجاعة فى كافة ارجاء البلاد والتى نتج عنها موت الالاف .

الصين :

١٠ : صرح مسئول ياباني بان لى بنج رئيس الوزراء الصينى قد ابلغ نظيره اليابانى توشيك كايفو خلال اجتماعهما فى بكين بان الصين توافق من حيث المبدأ على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية .

٢٨ : اعلنت وزارة الخارجية الصينية فى اول رد فعل لها على استقالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف من رئاسة الحزب الشيوعى بانها تحترم ارادة الشعب السوفيتى وتأمل من تطوير العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفيتى

: اعلن متحدث باسم الحكومة الصينية ان الصين لن تحظر الاشتراكية ولن تتأثر بالتغيرات الجارية فى الاتحاد السوفيتى

٣٠ : اكد التقرير العام للحزب الشيوعى الصيني تصميم بلاده على مواصلة طريق الاشتراكية وفقا للنموذج الصينى على الرغم من رياح التغيير الدولية .

العراق :

٢ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الدول المشتركة فى القوة الخاصة لحماية الاكراد فى شمال العراق قد انتهت من الاتفاق على تشكيلها وان عناصر هذه القوة التى تضم خمسة الاف مقاتل

اتخذت مواقعها بالفعل .

٣ : كشف بيريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة عن خطة بفرض رقابة على برامج التسليح وابحاث تطوير الأسلحة فى العراق والتى وصفت بانها خطة غير مسبوقة من جانب الامم المتحدة ضد اية دولة فى العالم .

: اتفقت المعارضة العراقية فى نهاية مؤتمر عقدته فى واشنطن على مشروع للحكم المستقبلى فى العراق يتضمن برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تشكل الدستور العراقى الجديد .

٥ : اعترف العراق للمرة الاولى بانه اجرى تجارب على الحرب الجرثومية البيولوجية وبان لديه معملا لهذا الغرض .

: اكد العراق ان ٢١ الف طفل عراقى لقوا حتفهم بسبب نقص الغذاء وان العراقيين يواجهون نقصا خطيرا فى المواد الغذائية مما يهدد بحدوث مجاعة طبقا لتقارير الامم المتحدة .

: اتفق اعضاء مجلس الأمن الدولى على انه ليس هناك مايستدعى اى تغيير فى العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق .

٧ : قدم العراق شكوى الى الامم المتحدة تتعلق باختطاف ايران مواطنين عراقيين من بينهم ١٥ ضابطا

٨ : وافقت الدول الخمس بمجلس الأمن على مشروع قرار يسمح للعراق ببيع بترول بما قيمته ١,٦ مليار دولار لمدة ستة شهور لشراء الاغذية

٩ : رفض العراق مشروع القرار الذى اعلنته الامم المتحدة والخاص بالسماح له ببيع جزء محدود من بتروله لشراء مواد غذائية وطبية لانه لن يقدم الاموال اللازمة لتغطية احتياجات الشعب العراقى من الاغذية والادوية والمواد الاساسية الأخرى .

١٠ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان العراق وافق على السماح للطائرات التابعة للامم المتحدة بان تحلق على ارتفاعات عالية لفحص منشات الأسلحة النووية والكيماوية المحتملة فى اراضيه وذلك للاسراع بعملية التحقق من قدراته النووية ، وذلك عقب طلب تقدمت به الأمم المتحدة وتبادل الرسائل بينها وبين العراق حول هذا الموضوع .

١٢ : احتج العراق على حكام الجيش التركي بانتهاك حرمة اراضيه وسيادته الوطنية عندما هاجم مواقع للمتمردين الاكراد بشمال العراق .

١٦ : وافق مجلس الامن الدولى على ثلاثة مشروعات قرارات بشان العراق قضى المشروع الاول بالسماح باستئناف تصدير البترول العراقى لمدة ٦ اشهر بما لاتتجاوز حصيلته ١,٦ مليار دولار على ان توضع الحصيلة عهدة لجنة تابعة للسكرتير العام للامم المتحدة على ان تخصص كل الحصيلة للبرامج الإنسانية والغذائية للعراقيين ودفع تعويضات عن الخسائر التى لحقت بمئات الالاف من العاملين الذين طردوا من العراق والكويت . وينص القرار الثانى على مصادرة ٣٠ ٪ من العائد السنوى للبترول للتعويض عن اضرار الحرب والدمار الناشىء عنها ولتسديد تكاليف تدمير ترسانة الأسلحة الثقيلة العراقية ، وينصب مشروع القرار الثالث على الرقابة طويلة الامد على البرنامج النووى العراقى

: قرر الرئيس العراقى صدام حسين زيادة رواتب ومكافات قادة وضباط وجنود الجيش للمرة الثالثة منذ غزو الكويت فى اغسطس ١٩٩٠

١٨ : اعلن وزير التخطيط العراقى ان بلاده قد خسرت ١٧ مليار دولار خلال الـ ٦ اشهر الاولى من الحظر الاقتصادى الدولى ضد العراق بدءا من اغسطس ١٩٩٠ وحتى يناير ١٩٩١

١٩ : رحب مجلس قيادة الثورة العراقى والمجلس القطرى لحزب البعث بالتغييرات فى القيادة السوفيتية .

سلطنة عمان

وصل الى سلطنة عمان ، فى زيارة رسمية ، جوليو اندريوتى رئيس الوزراء الايطالى . وقد استقبله ، السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وجرى خلال المقابلة بحث افاق التعاون الثنائى بين البلدين وتعزيزه اضافه الى القضايا العربية والدولية الراهنة .

فرنسا :

١٩ : طالب الرئيس الفرنسى ميتران القيادة السوفيتية الجديدة بضمان حرية وامن الرئيس السابق جورباتشوف وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية .

الفلبين :

٢٧ : وقعت الولايات المتحدة والفلبين على معاهدة جديدة بشأن القواعد العسكرية الامريكية فى الفلبين يسمح بمقتضاها للقوات الامريكية باستخدام قاعدة (سوبك باى البحرية) لمدة عشر سنوات أخرى .

فلسطين :

٤ : صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلى ٧ الاف دونم من الاراضى الفلسطينية فى المنطقة التابعة لبيت لحم

١٤ : اتهمت قيادات فلسطينية فى الاراضى المحتلة سلطات الاحتلال الاسرائيلى باطلاق الرصاص عمدا وقتل الفلسطينيين بالاراضى المحتلة فى محاولة لتخريب الجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام

: طالبت الفصائل الفلسطينية بمنح الفلسطينيين المقيمين فى لبنان الأوراق اللازمة التى تمكنهم من الاقامة بموجب (بطاقة هوية) شخصية صادرة من المديرية العامة لادارة شئون اللاجيئين الفلسطينيين واستثنائهم من تطبيق الأحكام العامة لاقامة الاجانب مع تسوية وضع الفلسطينيين الذين دخلوا الى لبنان بعد عام ١٩٧٩

١٥ : قرر الجيش الاسرائيلى استئناف سياسة ابعاد الأمهات الفلسطينيات وأطفالهن من الضفة الغربية بحجة انتهاء مدة تصريح الاقامة الممنوح لهم وذلك على الرغم من تعهد قيادة الجيش للمحكمة الاسرائيلية العليا بالتوقف عن عمليات الابعاد .

١٨ : طالبت جماعة فلسطينية منشقة على حركة فتح فى الأرض المحتلة باقصاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من منصبه واختيار قيادة فلسطينية جديدة تتمتع بتمثيل أوسع واكبر للفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية وقطاع غزة

٢٥ : شهدت منطقة القوس نشاطا مكثفا فى حركة الاستيطان ضمن مشروع استيطانى اطلق عليه اسم مشروع شعفاط

قطر :

١٧ : استنكر مسئول قطرى تصريحات مسئول بحرينى حول وجود قوارب عسكرية قطرية فى المياه المحيطة بمنطقتى « فشت الديبل » و « جرادة » وان البحرين يجب ان تكون على اتم الاستعداد للرد على اية انشطة قطرية اخرى .

كمبوديا :

١٨ : اكد هوم نام هونز وزير خارجية كمبوديا استعداد حكومته لتقديم تنازلات من اجل انهاء العقبات التى تعترض التوصل الى تسوية سلمية للأزمة الكمبودية خلال مباحثات السلام المقرر اجراؤها فى تايلاند بين الحكومة الكمبودية وفصائل المعارضة .

٢٧ : اعلن الامير نورودوم سيهانوك زعيم المقاومة الكمبودية ان الحرب الاهلية المستمرة فى كمبوديا منذ ١٢ عاما قد انتهت بعد ان اتفقت الفصائل الاربع المتحاربة فى البلاد على خفض قواتها العسكرية وتسليم اسلحتها ووضع قوات البوليس الحكومية تحت اشراف القوات الدولية .

كندا :

٢٠ : اعلن رئيس وزراء كندا عن تعليق كل برامج المساعدات الكندية المخصصة للاتحاد السوفيتى فى اعقاب تنحية الرئيس جورباتشوف . واعلنت الحكومة الكندية عدم اعترافها بشرعية الحكومة السوفيتية الجديدة .

كوريا الشمالية :

١٨ : اتهمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ببناء مواقع عسكرية فى المنطقة منزوعة السلاح بين الدولتين كما اتهمتها بالسعى الى الحرب والمواجهات العسكرية .

الكويت :

٢ : قام الاف الكويتيين باحياء الذكرى الاولى للغزو العراقى لبلادهم واعلن وزير الاعلام الكويتى ان الكويت بعد مضى خمسة شهور من تحريرها استطاعت ان تعيد الكثير

من الامور الى نصابها وانها تسعى لبناء قوة عسكرية ذاتية للدفاع عن نفسها حيث ان الخطر مازال قائما من قبل النظام العراقى .

٩ : اعلن وزير البترول الكويتى حمود الرقبة انه تمت السيطرة على جميع ابار البترول المشتعلة فى حقل الأحمدى

١٠ : ذكرت جمعية السياسة الكويتية ان قوات من الجيش الكويتى اسرت تسعة عشر جنديا عراقيا بعد ان تجاوزوا الحدود العراقية الكويتية .

١٢ : اعلن متحدث باسم السفارة الكويتية فى البحرين ان الكويت بدأت حملة لتوظيف مواطنى دول مجلس التعاون الخليجى لشغل الوظائف الشاغرة فى الكويت بعد انهاء عقود وترحيل الاف من العمالة الاجنبية والعربية وخاصة الفلسطينيين

١٣ : قررت الكويت انهاء مقاطعة الشركات الامريكية المتعاملة مع اسرائيل وترتبط بها بعلاقات تجارية

١٥ : اعلن مصدر مسئول بوزارة الداخلية الكويتية ان دورية عراقية قامت باطلاق النار على دورية بوليس كويتية فى الجانب الكويتى من المنطقة المنزوعة السلاح .

١٧ : اعلن مصدر كويتى رفيع المستوى فى الامم المتحدة ان العراق ردت الى الكويت ٤٢ طنا من الذهب الذى كانت قد استولت عليه من البنك المركزى الكويتى اثناء الاحتلال العراقى للبلاد .

١٨ : اكدت دوائر رسمية كويتية ان العراق قد اعاد كميات من الذهب التى نهبتها القوات العراقية خلال احتلالها الكويت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار

٢٣ : اكدت الكويت احترامها لحقوق الانسان وكدولة تطبق مبادىء العدالة والحرية والمساواة .

٢٤ : اذيع فى الامم المتحدة نص المذكرة التى بعث بها مندوب الكويت لدى المنظمة الدولية تحدد عدد الأسرى المعتقلين فى العراق وجنسياتهم وتطلب الافراج عنهم ومجموع هؤلاء الأسرى ٢٤٧٩ اسيرا من بينهم ١٨٣٩ كويتيا و ٤٩٣ غير محددى الجنسية و ٣ من الامارات العربية المتحدة و ٦٦ سعوديا و ١٨ سوريا و ٢٥ مصريا و ٢ عمانيين و ١٤ لبنانيا وصوماليا واحدا و ٣ من البحرين و ٧ من الفلبين و ١٣ جنديا و ٤ باكستانيين و ١٣ ايرانيا وواحدا من سرى لانكا .

٢٨ : وقع هجوم عراقى على جزيرة بوبيان الكويتية وعملية انزال قامت بها زوارق عراقية تم اسر خمسة منها و ٤٦ عراقيا بملابس مدنية وتم التحقق من انهم من افراد القوات المسلحة العراقية .

لبنان :

٢ : اكد رئيس الوزراء اللبنانى عمر كرامى ان لبنان سيشترك فى مؤتمر السلام بالشرق الأوسط المقترح الا انه اوضح ان الانسحاب الاسرائيلى من الجنوب اللبنانى ليس موضع مفاوضات

٣ : قدمت ليبيا الى لبنان هبة قدرها مليون دولار لاصلاح شوارع بيروت

٧ : تعرضت مكاتب برنامج الامم المتحدة للتنمية فى بيروت الى هجوم بصواريخ من طراز (أر . بى . جى) لم يسفر عن وقوع خسائر

٨ : تم اطلاق سراح الرهينة البريطانى جون مكارثى المصور الصحفى البريطانى فى بيروت ونقله الى دمشق حيث تسلمته السفارة البريطانية وعاد الى لندن ، وذلك بعد خمس سنوات من الاعتقال وتم تحريره بجهود سورية وايرانية

: اعلنت منظمة لبنانية مجهولة تسمى نفسها منظمة الدفاع عن حقوق المعتقلين والرهائن انها اختطفت جيروم لورو الفرنسى الذى يعمل بهيئة اغاثة فرنسية فى بيروت وهددت المنظمة باعدام لورو اذا تم اطلاق سراح اى رهينة غربى اخر .

٩ : اطلقت السلطات اللبنانية سراح الالمانيين جيرالد شيلتزو وزوجته بروك بعد ان عثر عليهما الجيش اللبنانى بصيدا حيث كانا محتجزين لدى جهات غير لبنانية

١١ : اطلق سراح الرهينتين الفرنسى (جيروم ليرو) الذى اختطف لمدة ثلاثة ايام والامريكى (ادوارد تريس) الذى اختطف لمدة ١٧٥٧ يوما

١٤ : ذكر مصدر امنى لبنانى ان مختطفى رجل الاعمال الايطالى البرتو موليناري قد نقلوه بعد ساعات من اختطافه منذ ٦ سنوات عند الخط الأخضر الذى يفصل بين شطرى بيروت

: أصدر مجلس الوزراء اللبنانى قانون عفو عام له مفعول العفو الخاص لكى يشمل العماد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبنانى

٢٦ : وافق البرلمان اللبنانى على مشروع قانون العفو العام عن جرائم الحرب المدنية والذى يسمح بموجبه بمغادرة العماد ميشيل عون السفارة الفرنسية فى بيروت ويلجأ الى فرنسا .

: رفض وليد جنبلاط وزير الدولة اللبنانى ورئيس الحزب التقدمى الاشتراكى تجريد منطقة الجبل بلبنان من السلاح خاصة الخفيف منه .

٢٨ : صرحت المتحدثة باسم الرئيس اللبنانى الياس الهراوى بأنه قد غادر بيروت فى زيارة خاطفة لسوريا دون ان يوقع مرسوم العفو الخاص عن ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبنانى

٢٩ : فى عملية احيطت بالسرية الشديدة وتمويه فرنسى مقصود تم ترحيل العماد ميشيل عون واثنين من كبار مساعديه بحرا الى لارناكا فى قبرص ثم جوا الى فرنسا حيث يقيمون هناك كلاجئين سياسيين

٣٠ : منح الرئيس اللبنانى الياس الهراوى السفير المصرى حسن شاش وسام الأرز برتبة الوشاح الاكبر بمناسبة انتهاء عمله فى بيروت

ليبيا :

٤ : ٥ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عمل الى طرابلس استمرت يومين تم خلالها البحث مع العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية لوسائل تحقيق السلام فى المنطقة وتنسيق المواقف وانجاز تكامل الصناعات والخدمات الزراعية بين مصر وليبيا

٥ : اقترح جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ان تحضر ليبيا مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط كمراقب . وقال ان هذا الاقتراح مقبول من قبل الولايات المتحدة ومتسق مع السياسة الاسرائيلية .

١٣ : اكدت جماهير المؤتمرات الشعبية الليبية ان مصر وليبيا اصبحتا منطقة امنية واقتصادية واحدة وانه لاقيد على حركة الجماهير فى الاقامة والتنقل والتملك فى كلا البلدين .

٢٠ : قال العقيد القذافى انه لم يفاجأ بتنحية جورباتشوف وان ذلك جاء نتيجة للتدخل الغربى تجاه الشعوب السوفيتية تحت قيادة جورباتشوف .

٢٨ : افتتح العقيد معمر القذافى المرحلة الاولى للنهر الصناعى العظيم بحضور الرئيس حسنى مبارك وعدد من زعماء وقادة ورؤساء الحكومات والوفود العربية والافريقية والاجنبية .

مدغشقر :

١٧ : اعلن راديو مدغشقر ان خمسا من مقاطعات الدولة الست اعلنت قيام اتحاد فيدرالى بينها وتشكيل حكومات اقليمية بينما لم تشترك مقاطعة انتاتا ناريفو التى تضم عاصمة الدولة وتعد معقل المعارضة فى الاتحاد الجديد .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢ : اعلن الملك حسين عقب محادثاته مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ان موضوع التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام يخص الفلسطينيين وحدهم مشيرا الى استعداد الاردن لتقديم غطاء اردنى لتمثيل الفلسطينيين فى عملية السلام وأكد ان الأردن لن يكون بديلا عن الفلسطينيين ولن يتحدث عنهم .

٣ : ابلغ جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى طاهر المصرى رئيس وزراء الأردن ان الرئيس جورج بوش اتخذ قرارا باستئناف المعونات الامريكية للاردن لانها تساعد الولايات المتحدة فى جهود السلام .

١١ : لقى حامد خواب مدير مكتب منظمة الامم المتحدة للترجمة والثقافة والعلوم « اليونسكو » بالانابة مصرعه عقب اطلاق الرصاص عليه فى مكتبه فى عمان من اردنى مختل عقليا .

: اعلن مسئول اردنى ان الاردن تلقى تاكيدات ترقى الى مستوى الضمانات بشأن استمرار المساعدات الاوروبية واليابانية حتى عام ١٩٩٢ بنفس المبالغ التى قدمت عام ١٩٩١ وذلك من اجل تخفيض الاعباء

الاقتصادية التى تواجهها الأردن بسبب ازمة الخليج .

٢١:٢٥ : اجتمع العاهل الاردنى الملك حسين مع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى عمان حيث تم بحث الجهود المبذولة لايجاد حل للنزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية والترتيبات الخاصة بعقد مؤتمر للسلام فى المنطقة وسبل التنسيق المشترك بين الجانبين تجاه جهود السلام .

واعلن ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان عرفات والملك حسين فشلا فى التوصل الى اتفاق حول تشكيل وفد اردنى فلسطينى مشترك فى مؤتمر السلام .

١٨ : أعلنت ليندا تشوكر الوزيرة البريطانية لشئون التنمية فى وزارة الخارجية عن مبادرة حكومية للمساعدات الخارجية لدول العالم الثالث بحيث تكون المساعدات كلها فى المستقبل مشروطة باحترام حقوق الانسان .

٢٣ : اكد متحدث باسم الخارجية البريطانية ان حكومة بريطانيا لا ترغب فى ان تكون لها قواعد دائمة فى الخليج .

المملكة المغربية :

٧ : اذاع بيان اصدرته حكومة المغرب أن القوات المغربية تقوم بعمليات تمشيط وتطهير للمناطق الواقعة بين خط الدفاع المغربى فى الصحراء الغربية والحدود الموريتانية والجزائرية ، وذلك بعد ان دفعت جبهة البوليساريو عناصر مسلحة للقيام بأعمال ارهابية فى المنطقة بهدف مرحلة التحضير للاستفتاء الذى سيحدد مستقبل الصحراء سواء بالاستقلال أو بالاستمرار كجزء من المغرب .

٢١ : طلب العاهل المغربى الملك الحسن الثانى من الأمم المتحدة تأجيل تنفيذ خطة الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية وذلك بسبب تأخر المنظمة الدولية فى بدء تنفيذ الخطة وفقا لما هو متفق عليه .

٢٤ : أعلنت المغرب أنها تقوم بعمليات تمشيط ضد مقاتلى جبهة البوليساريو التى تطالب باستقلال الصحراء الغربية وذلك فى المنطقة الواقعة بين الحائط الأمنى المغربى والحدود مع الجزائر وموريتانيا .

٢٥ : اعترفت جبهة البوليساريو التى تطالب باستقلال الصحراء الغربية بفشل أكبر محاولة تسلل قامت بها الى الأراضى الواقعة بين الجدار الأمنى المغربى فى الصحراء الغربية وبين الحدود الموريتانية .

موريتانيا :

٣٠ : شكل الرئيس الموريتانى معاوية ولد سيدى احمد الطايع حزبا سياسيا تحت قيادته باسم الحزب الجمهورى الديمقراطى الاجتماعى .

الهند :

١٥ : اكد ناراسيماراو رئيس وزراء الهند ان حكومة الاقلية التى يراسها قد اصبحت مستقرة ومهيأة لمواجهة ما وصفه بانه اسوأ أزمة اقتصادية تواجهها الهند منذ استقلالها .

هولندا :

٢٠ : أعلن وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية عقب اجتماع طارىء لهم مطالبتهم باعادة الرئيس السوفيتى المعزول جورباتشوف الى منصبه ووصفوا عملية ابعاده بانها اعتداء صارخ على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان كما قرروا تجميد المساعدات للاتحاد السوفيتى التى تزيد على مليار دولار واكدوا وجوب التزام القيادة الجديدة بوحدة وأمن كل الدول فى أوروبا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : اعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش ان المفاوضات فى مؤتمر السلام المقرر عقده فى اكتوبر القادم ستجرى على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وأن الولايات المتحدة لم تغير موقفها حول مبدأ الأرض مقابل السلام .

: أعلن الرئيس الأمريكى بوش ان اليونان وتركيا وافقتا على حضور مؤتمر للسلام فى الولايات المتحدة بهدف انهاء تقسيم قبرص وذلك فى شهر سبتمبر القادم .

١٢ : كشف تقرير للكونجرس الأمريكى عن أن الولايات المتحدة أصبحت الآن اكبر مصدر للاسلحة الى دول العالم الثالث وان مبيعات الاسلحة الأمريكية لهذه الدول قد تضاعفت فى العام الماضى .

١٤ : اعترفت وزارة الدفاع الأمريكية بان ١٧٪ من القتلى والجرحى الأمريكيين فى حرب الخليج قد نقلوا او اصيبوا على أيدى القوات الأمريكية أو ما يعرف بالنيران الصديقة .

: ذكر التقرير السنوى لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام ١٩٩١ أن انهيار الشيوعية فى العالم يتطلب من الولايات المتحدة ان تركز جهودها لاحتواء الصراعات الاقليمية والعرقية التى كانت راكدة خلال الحرب الباردة .. واكد التقرير ان الاتحاد السوفيتى سيبقى دائما قوة عظمى ولكنه استبعد ان يشكل اى خطر عسكرى على دول اوروبا مثلما كان خلال الحرب الباردة .

١٩ : أعرب الرئيس الأمريكية جورج بوش عن قلقه وانزعاجه للاطاحة بالرئيس السوفيتى جورباتشوف ووصفها بانها عمل غير دستورى ستكون له نتائج خطيرة على العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة .

٢٠ : اكد الرئيس بوش فى اتصال تليفونى مع بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية تأييد واشنطن وقادة عدة دول غربية اخرى لجهود يلتسين من اجل اعادة الشرعية فى الاتحاد السوفيتى وعودة الرئيس جورباتشوف الى منصبة كرئيس شرعى للبلاد .

٢٥ : رحب البيت الأبيض الأمريكى باستقالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف من زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى .

٢٩ : اعلن الرئيس الامريكى بوش ورئيس وزراء بريطانيا جون ميجور انهما قررا تقديم اعتمادات للغذاء والدواء للاتحاد السوفيتى هذا الشتاء .

اليابان :

١٦ : احتجت اليابان بشدة على الانتهاكات المتكررة لمجالها الجوى من جانب طائرات عسكرية سوفيتية أمام ساحل جزيرة هوكايدو الشمالية .

١٩ : اعلنت اليابان ان استمرار المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى مرتبط باستمرار الاصلاحات التى باشرها الرئيس جورباتشوف .

اليمن :

١١ : رحب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والفلسطينى ياسر عرفات بعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط بشرط ضمان حقوق الفلسطينيين فى اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس .

يوجوسلافيا :

٤ : اعلن هانز كان بروك وزير الخارجية الهولندى أن مهمة السلام التى قام بها أخيرا وفد الترويكا الأوروبية لانهاء الأزمة اليوجوسلافية قد فشلت وحذر من أن البلاد تتجه نحو كارثة .

٦ : أعلن وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية عن تأييدهم لتدخل الأمم المتحدة أو منظمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لمنع الحرب الأهلية فى يوجوسلافيا فى الوقت الذى حذر فيه الاتحاد السوفيتى الغرب من التدخل فى يوغوسلافيا مؤكدا ان هذا التدخل سيؤدى الى صراع يشمل اوروبا كلها .

٧: أصدرت هيئة الرئاسة الجماعية فى يوجوسلافيا قرارا جديدا بوقف اطلاق النار فى جمهورية كرواتيا الانفصالية وتم تنفيذه على الفور .

: دعت المجموعة الأوروبية العالم الى بذل جهود من اجل احلال السلام فى يوجوسلافيا لكنها أحجمت عن طرح مبادرات اوروبية جديدة .

٩ : وافقت يوجوسلافيا على قبول مراقبين دوليين للمساهمة فى الاشراف على وقف اطلاق النار بين الفئات المتحاربة فى البلاد .

١٨ : قصفت القوات الفيدرالية اليوجوسلافية مواقع كرواتية من الجو والأرض فى أكبر تورط من نوعه لهذه القوات فى القتال الشرس بين الصرب وكرواتيا .

٢٨ : دعت المجموعة الأوروبية الى عقد مؤتمر سلام لحل الأزمة اليوجوسلافية يشارك فيه جميع اطراف النزاع وحذرت جمهورية الصرب من اتخاذ اجراء دولى ضدها اذا لم توافق هذا المؤتمر وتسمح للمراقبين بدخول كرواتيا للاشراف على وقف القتال هناك .

ملف السياسة الدولية

الانقلاب السوفيتي وتداعياته

المحتويات

(١) الهموم السوفيتية وترابط المصير الدولى (تقديم) ....

(٢) المقدمات السياسية للانقلاب فى الاتحاد السوفيتى .....

(٣) التوجهات العامة لردود الافعال الدولية ....

(٤) مستقبل الدولة السوفيتية ....

(٥) الاقتصاد السوفيتى وتحديات ما بعد الانقلاب ....

(٦) يوميات الانقلاب السوفيتى ....



(١) الهموم السوفيتية وترابط المصير الدولى

تقديم : حسن أبو طالب

قبل يوم واحد من توقيع المعاهدة الاتحادية بصورتها الاولى فوجىء العالم بمحاولة الانقلاب الفاشلة على الرئيس جورباتشوف . وللوهلة الاولى بدا توقيت الانقلاب ذى معان ودلالات هامة وبارزة ، لاتخطؤها عين المراقب او مجرد عين متابع الاحداث عن بعد . قيام الانقلاب وفشله وما أثاره من اهتمام دولى واسع المدى ابرز الى اى حد تتوقف تطورات السياسة الدولية الراهنة على ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى باعتباره كان ولايزال قوة عظمى على الاقل بمقاييس القوة العسكرية فى شقها النووى تحديدا . وبدوره فان ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى بات مرهونا بالرئيس جورباتشوف وبسياساته المعروفة باسم البيروسترويكا والجلاسنوست . قد لايهم وجود الاشخاص ، الا ان الحالة السوفيتية فى ظروفها الراهنة باتت تدمج بين الاشخاص والسياسات الى حد كبير . فجورباتشوف لم يعد رئيسا فحسب بل هو بكل المقاييس رمز لعملية التغيير وكل ما يرافقها من نتائج سواء كانت محسوبة او حدثت بفعل تداعيات الاحداث غير المحسوبة . وقد يتقبل العالم غيابه فى اطار حركة تغيير سلمى للسلطة ، ولكنه يصير اكثر انزعاجا اذا ما غاب جورباتشوف وفق السيناريو الانقلابى الذى لم يستمر الا اقل من ثلاثة ايام .

ان الانقلاب بصورته التى بدا عليها من حيث فشله فى الاستمرار ، ووجود قدر من المقاومة الشعبية له يعنى الكثير . فهو دليل فى حد ذاته على مدى التحول الذى اصاب فى العمق حياة المواطن والمجتمع السوفيتى ومؤسساته و تقاليده السلطوية والسياسية التى ميزته طوال ما يقرب من ثلاثة ارباع القرن . وقد تبدو الاسباب واضحة للبعض من الذين يتابعون التجربة السوفيتية فى التحول وفى اعادة البناء ، الا انها فى عيون اخرى ، ونعنى تحديدا عيون الغرب بمؤسساته وقياداته واعلامه اسباب ليست واضحة بالقدر الكافى . و المسألة هنا لست فى غموض الحالة السوفيتية بل فى الاهداف والمحركات والبواعث التى ينطلق منها الغرب فى عمومه . فما يجرى فى الاتحاد السوفيتى ، مضافا اليه تنازلات الرئيس جورباتشوف السياسية والاستراتيجية وعدم قدرته ـ كشخص وكسياسات ـ

على مقاومة عملية التداعي العملية والجارية على كافة الصعد داخليا وخارجيا ، باتت تمثل فرصة تاريخية للغرب لاحتواء كل ما عناه الاتحاد السوفيتي من تحديات ومن مخاطر محتملة . ولايقف الطموح الغربي عند هذا الحد ، بل يمكن للمرء ان يؤكد ان طموح الغرب يتعدى حالة الاحتواء التي تم الوصول اليها حتى اللحظة الراهنة ، وهو يتطلع الى مزيد من احداث الضعف العام في بنية الاتحاد السوفيتي وفي كل ما يرتبط بتلك البنية من مسئوليات دولية مادية ومعنوية معا .

ان نهم الغرب بقيادة الولايات المتحدة وشريكتها الاستراتيجية المملكة المتحدة الى ازالة كل عناصر القوة السوفيتية في اسرع مدى زمني ممكن قد يعود بقدر من الفائدة السريعة على دور الولايات المتحدة مثلا ـ وهذا حادث بالفعل ـ ولكنه لايعني انه ذو فائدة على المستقبل العالمي كله بما فيه باقي الأطراف الغربية ذاتها . والمسألة هنا ليست مسألة توازن دولي بصيغته القديمة التي عرفت اثناء الحرب الباردة ، ولكنها مسألة بنية وهيكل النظام العالمي المنتظر بلورته في غضون عقد قادم على الاقل . والميزات التي جنتها الولايات المتحدة حتى اللحظة الراهنة من جراء التدهور الحادث في الاوضاع السوفيتية لم تترجم بعد في مسئوليات محددة لصالح الامن العالمي ، اذ مازالت الاستراتيجية الامريكية تقوم في مجملها على امركة العوائد وليس تدويلها . بعبارة اخرى حصر كل الميزات الاستراتيجية التي تم الحصول عليها للصالح الامريكي وحسب ، دون اعتبار للصالح العالمي بأسرة . والامر على هذا النحو هو امتداد للنظرة الامريكية الضيقة القائمة على تعظيم المنافع الذاتية وليس تعظيم مناحي الاستقرار العالمي وفق نظرة شمولية بعيدة المدى . ويمكن القول ان الرؤية الاستراتيجية الامريكية مازالت قائمة على اعتبار ان اي تدهور في الاوضاع الاستراتيجية السوفيتية هو بالمقابل ميزة ورصيد مضاف للاستراتيجية والاوضاع الامريكية على وجه العموم . وهو ما لا يعني بالضرورة ـ من وجهة النظر الامريكية ـ ان ذلك الرصيد المضاف موصول برباط من المسئولية الدولية .

ما بعد الانقلاب والاشكاليات الكبرى

حالة النهم الغربي الى اضعاف الاتحاد السوفيتي ليست هي الدلالة الوحيدة التي برزت عشية الانقلاب السوفيتي الفاشل وفي اعقابه . وهناك بالفعل دلالات اخرى ، بعضها يمكن بلورته والاخر مازال ينتظر قدرا من الزمن حتى يأخذ نصيبه من التشكل . وهنا يمكن للمرء ان يشير الى ما يمكن تسميته بالاسئلة الكبرى ، او بالاحرى الاشكاليات الكبرى التي بات على العالم ان ينتظر ليرى قدرا من الاجابات الشافية لها . لعل اكبر تلك الاسئلة هو المتعلق بمدى امكانيات استمرار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ذات شأو في السياسة الدولية ، وما هو مصير ترسانته النووية التي تقدر بأكثر من ٣٠ الف رأس نووي . وماذا عن طبيعة السلطة القادمة في الاتحاد هذا بافتراض استمراره بصورة او بأخرى ، وما هي السمات الرئيسية لمعاهدة الاتحاد الجديدة ، وما هو مصير الحزب الشيوعي السوفيتي الذي حظر نشاطه في كافة الجمهوريات السوفيتية في فورة الانتصار على الانقلاب وافشاله ، وبالتالي مصير باقي الاحزاب الشيوعية التي مازالت موجودة هنا او هناك . ويرتبط بكل هذا تساؤل جوهري حول مصير الفكرة الاشتراكية ذاتها وهل سقوط الانقلاب ومن قبل سياسات الاصلاح على الطريقة الجورباتشوفية يمثلان النهاية والسقوط الابدي ، ام ان الامر مجرد عثرة قد تأخذ وقتا ما . وقد يعتقد البعض ان ما يسمى بفشل الاشتراكية هو بالتالي تأكيد على انتصار الرأسمالية ، وهو اعتقاد يصعب الجزم به او القبول المطلق له حتى في ظل الظروف والتداعيات التي جلبها الانقلاب السوفيتي الفاشل .

ان تلك العينة من التساؤلات التي تفجرت بدورها في اعقاب الانقلاب السوفيتي الفاشل هي من نوع الاسئلة الكبرى ، التي يصعب مع وتيرة الاحداث المتسارعة وضع اجابات اولية لها ، والامر يبدو مستحيلا اذا ما اريد نوع من الاجابات الحاسمة او شبه الحاسمة . وثانيا فهي اسئلة كبرى لانها لن تحدد فحسب مصير الاتحاد السوفيتي وشكله القادم وحدود مسئولياته وتفاعلاته الدولية ، وانما ايضا مصير وشكل وبنية النظام الدولي الجديد . وثالثا هي اسئلة كبرى لانها تتعلق بقضايا هامة ومصيرية للسوفييت كما للامريكيين والاوروبيين ولكل دول وشعوب العالم دون استثناء .

وحين نشير الى تلك الحزمة من الاسئلة والقضايا تظل هناك تساؤلات ستفرض نفسها بحكم الحركة السوفيتية وما سيتلوها من ردود فعل دولية وخاصة الامريكية والاوربية . فالهموم السوفيتية المحلية منها والخارجية ومنذ مجيء الرئيس جورباتشوف صارت هموما دولية بكل ما تعنيه الكلمة

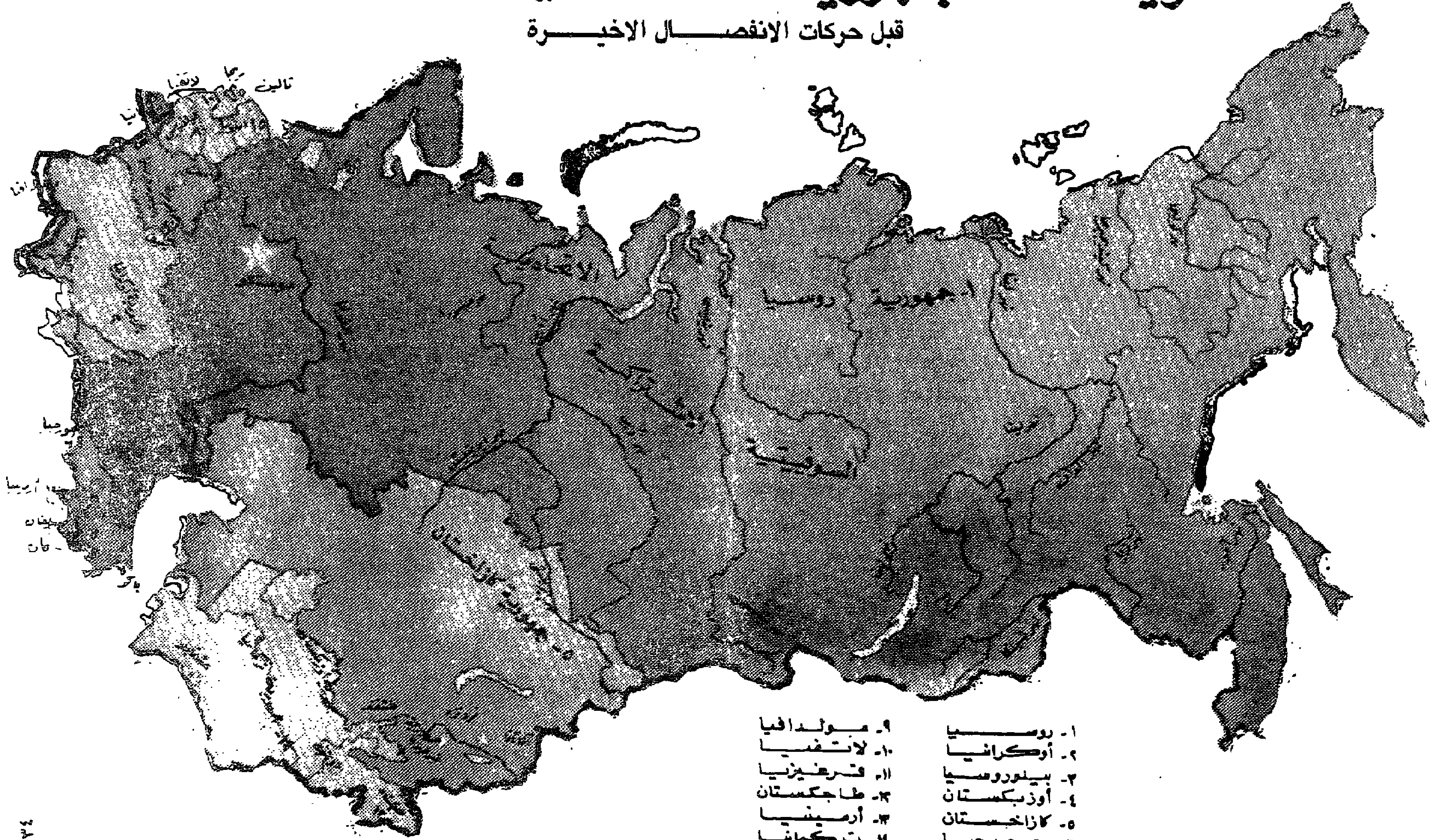
من ابعاد وعناصر . والهموم الدولية باتت لاتستقيم بدورها الا بمعرفة التوجهات والمسارات التى ستعكف عليها الهموم السوفيتية . ان ذلك التداخل المحكم والذى يصعب عمليا ونظريا تصور انفصاله نابع بدروه من حقيقة الدور العالمى للاتحاد السوفيتى حتى فى لحظات ضعفه وتدهور اوضاعه الداخلية . والحق ان نظرة موضوعية تكشف عن ان غياب بعدى الايدولوجية والتماسك الاقتصادى لايعنى غياب الدور العالمى للاتحاد السوفيتى طالما ظل هناك البعد النووى قائما .

بل ان استمرار هذا البعد النووى السوفيتى ـ وكما ابرزت ردود الفعل الدولية فى اعقاب الانقلاب ـ سيكون احد الدوافع والمبررات للحفاظ على الدولة السوفيتية والسلطة المركزية فيها . ذلك ان افتقاد السلطة المركزية القوية والقادرة على ضبط حركة تلك الالة النووية المرعبة يعرض المصير الدولى كله لاخطار لايعلم احد مداها . بعبارة اخرى كشف الانقلاب السوفيتى ، وما رافقه من احتمال فوضى قادمة او تعرض الاتحاد الى عملية تفكك غير محسوبة ، ان الثمن الباهظ لن يقتصر على الشعوب السوفيتية وحسب بل ستدفعه البشرية كلها . ومن هنا كشفت تداعيات الانقلاب عن حدود الازمة الداخلية السوفيتية جنبا الى جنب حدود الازمة العالمية ذاتها .

ومن تداعيات الانقلاب الكبرى تلك المتعلقة بما تواتر على تسميته بصراع السلطة والنفوذ بين كل من الرئيس السوفيتى جورباتشوف والرئيس الروسى بوريس يلتسين . وهو صراع يمتد فى الواقع الى فترة سابقة حين كان بوريس يلتسين احد المقربين الى جورباتشوف واحد زملائه فى دائرة صنع القرار السوفيتى . ويأخذ هذا الصراع بعدا دوليا واخر محليا . وكلا البعدين وثيقى الصلة ببعضها البعض . وهما فى الواقع يعبران عن التنافر بين مشروعين سياسيين لمستقبل الاتحاد السوفيتى وعلاقته الخارجية ولدوره الدولى . واذا كان قد ارتبط بالرئيس جورباتشوف مشروع تحديث واعادة بناء الاتحاد السوفيتى تحت شعارى البيروسترويكا والجلاسنوست ، فأن المشروع السياسى للرئيس الروسى يلتسين يقل فى محتواه الجغرافى والسياسى والايديولوجى عن تلك التى ارتبطت بالمشروع الجورباتشوفى . والمدى هنا يعكس قائمة الاولويات والطموح المرغوب وحدود الدور المسعى اليه . ومشروع يلتسين ينطلق من حدود روسيا بالدرجة الاولى . وهو فى نظر البعض عودة الى احياء الرموز القديمة ولكن فى ثوب عصرى . ولعل ذلك وراء مظاهر المقاومة المنظورة وغير المنظورة التى تعرض لها الرئيس يلتسين فى لحظات ما بعد الانقلاب والتى شهدت تجاوزا على السلطة المركزية ، الامر الذى دعا الرئيس جورباتشوف الى تحذيره من مغبة الاستمرار فى هذا الطريق اللا قانونى والمناقض للدستور الذى مازال قائما على اية حال .

ان مشروع يلتسين وطموحه فى ممارسة هيمنة روسية على المحيط الاقليمى المباشر ، مضافا اليه الفوارق الهائلة بين امكانات روسيا والجمهوريات الاخرى الساعية الى الاستقلال التام ، فضلا عن تطلعاته فى القبض الكامل على القدرات النووية السوفيتية بأكملها ، كان ولازال احد مبررات الخوف من انفراط عقد الدولة السوفيتية . ولعل هذا الخوف وراء تقلص مساحة التأييد الغربى والامريكى لانفراط الدولة السوفيتية وافساح المجال امام صعود الهيمنة الروسية بكل ما تعنيه من احتمالات ومخاطر على الاستقرار الدولى . ومن هنا وبعد هدوء عاصفة الانقلاب الفاشل ، وعودة جورباتشوف ، واستقرار الوضع الداخلى ، واعادة سيطرة اجهزة الدولة على الاوضاع مرة اخرى ، بدأ ان الخيار الامثل هو اعادة تركيب الدولة السوفيتية على اسس جديدة مع عدم قبول فكرة تحلل الدولة السوفيتية دون ضوابط او دون خطة محسوبة . وهكذا ادرك الجميع قيمة بقاء الدولة السوفيتية حتى مع الانفصال التام لعدد من جمهورياتها مثلما الوضع مع جمهوريات البلطيق الثلاث استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

ان الحديث عن مصير الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى هو حديث بالمقابل عن مصير النظام الدولى ، والاخير بدوره يطرح اسئلة كبرى خاصة بمدى حرية الحركة والمناورة السياسية الدولية التى تمتعت بها بلدان العالم الثالث فى زمن الحرب الباردة والمواجهة السياسية والايديولوجية بين معسكرى الشرق والغرب . وهى المساحة التى تفتقد اليها كل دول العالم الثالث الآن . ولعل الحاجة الى تلك المساحة من المناورة الدولية هى التى تبرر مثلا مسارعة البعض القليل من الدول الى تأييد حركة الانقلاب ، أملا فى عودة مناخ دولى أقل ضغوطا من الغرب ومن الولايات المتحدة بصفة خاصة . أما الجانب الأخر لفشل الانقلاب فقد بات يضغط وبقوة على كافة دول العالم الثالث لكى تنظر نظرة جديدة لدورها العالمى ، ولحدود اعتمادها على الغير واعتمادها على ذاتها والذى اصبح المخرج الاخير المتاح أمامها فى اللحظة الراهنة ولما لا يقل عن عقد قادم .


خريطة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
قبل حركات الانفصال الاخيرة
١- جمهورية روسيا السوفيتية
١- روسيا
٢- أوكرانيا
٣- بيلوروسيا
٤- أوزبكستان
٥- كازاخستان
٦- جورجيا
٧- أذربيجان
٨- ليتوانيا
٩- مولدافيا
١٠- لاتفيا
١١- قرغيزيا
١٢- طاجكستان
١٣- أرمينيا
١٤- تركمانيا
١٥- استونيا



(٢) المقدمات السياسية للانقلاب فى الاتحاد السوفيتى

عماد جاد

من أبرز الاسئلة التى واجهت المراقبين للأوضاع فى الاتحاد السوفيتى عند سماع الانباء الخاصة بأطاحة فريق من الجناح المحافظ ، بالرئيس جورباتشوف ، لماذا هذا الانقلاب فى هذا التوقيت بالذات ؟ وهل كانت هناك مقدمات جلية يمكن من خلال اعادة قراءتها التأكيد على ان التطورات التى كان يشهدها الاتحاد السوفيتى كانت تقتضى حركة انقلابية من الجناح المحافظ ؟

نشير فى البداية الى أن الانقلاب انما جاء وليد النمط اللامتكافىء الذى ارتضاه الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى علاقات موسكو بواشنطن ، وارتداد محصلة هذا النمط الى عجلة التغيير والاصلاح الداخلى فأزدادت سرعتها ، الأمر الذى ادى الى اختلال الصيغة التوازنية بين مكونات النخبة السوفيتية ، فكان تحرك الجناح المحافظ وكانت محاولة الانقلاب .

١ ـ التغيير من خلال التوازن بين اجنحة النخبة :

ما أن طرح جورباتشوف برنامجه للتغيير والاصلاح ، حتى انقسمت النخبة الحاكمة الى ثلاثة اجنحة أولها يعارض برنامج جورباتشوف ويراه يمثل خروجا على الماركسية ـ اللينينية ويقود فى اتجاه تشرذم المجتمع السوفيتى وتهديد وحدته وتماسكه كما انه يضعف من موقف موسكو فى علاقاتها مع الولايات المتحدة . واطلق على هذا الجناح « المحافظ » وتكون من الحرس القديم فى الحزب الشيوعى واحتل انصاره قمة هرم السلطة فى أبرز المؤسسات الحيوية مثل المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات كما شغل انصاره وظائف حيوية مثل رئيس الوزراء ووزراء عدد من الوزارات الحيوية مثل وزارة الداخلية . **وثانى هذه** الاجنحة اختلف مع جورباتشوف فى وتيرة التغيير والاصلاح ، إذ طالب انصار هذا الجناح بضرورة الاسراع فى ادخال التغييرات المطلوبة للتخلص بسرعة من الأشتراكية والافكار الماركسية ـ اللينينية وتحويل الاتحاد السوفيتى الى دولة ليبرالية على النمط الغربى .وتكون هذا الجناح من بعض الساخطين على الحزب الشيوعى والمطرودين منه وكذلك الساعين الى تحويل الاتحاد السوفيتى الى دولة على الطراز الغربى . وقد تزعم هذا الجناح بوريس يلتسين . أما الجناح الثالث ، فهو الجناح الذى قاده الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ووجد نفسه بين شقى رحى الجناحين السابقين ومن ثم وصف بأنه تيار الوسط او الجناح المعتدل .

والملاحظ ان جورباتشوف ، ومنذ تبلور الاجنحة الثلاثة ، حرص على ادارة عملية التغيير من خلال صيغة توازنية دقيقة بين الجناحين المحافظ والليبرالى ، وحرص

على عدم اختلال هذه الصيغة لاسيما خلال فترات الازمات التى واجهت الادارة السوفيتية على الصعيدين الداخلي والخارجي . واعتمد جورباتشوف على ابطال مفعول اى اختلال فى الصيغة التوازنية من خلال السعى لزيادة نفوذ الجناح الذى يمكن ان يبدو فى مرحلة ضعف فى مواجهة الجناح الآخر .

ومن خلال هذه الصيغة التوازنية الدقيقة نجح جورباتشوف فى تمرير اصلاحاته على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهى اصلاحات لا يمكن القول انها جذرية وانما هى بداية لاصلاحات ، أى وضع اسس للاصلاح والمراهنة على دفعها للأمام من خلال القناعة التامة بأن الصيغة التوازنية لمكونات النخبة والاوضاع السائدة فى المجتمع السوفيتى تقتضى سير عمليات التغيير والاصلاح بوتيرة هادئة وبشكل تدريجى . ومن ابرز الاصلاحات التى تمكن جورباتشوف من تمريرها من خلال هذه الصيغة التوازنية انهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة السياسية واجازة مشروع قانون باستبعاد أى نص دستورى يجعل من الحزب الشيوعى القوة القائدة فى المجتمع السوفيتى ، استحداث منصب الرئيس ومنحه سلطات تنفيذية واسعة ، إقرار القانون الانتخابى الجديد والذى تم بموجبه اجراء الانتخابات البرلمانية فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٩ ، الشروع فى إعداد معاهدة اتحادية جديدة تحل محل القانون الاتحادى لعام ١٩٢٢ .

وعلى الصعيد الاقتصادى تمكن جورباتشوف فى سبتمبر ١٩٩٠ من تمرير قانون يقر بتحويل الاقتصاد السوفيتى الى نظام السوق ، والتحرك نحو الانضمام الى مؤسسات النقد والتمويل الدولية ....

وفى هذا الاطار كان جورباتشوف حريصا على ادخال التغييرات بوتيرة هادئة ودون السماح لأى من الجناحين المحافظ والراديكالى بتصاعد نفوذه على حساب الاخر ، ومن هنا يمكن فهم الاسباب التى قادت جورباتشوف الى اختيار بعض المسئولين فى مواقع حيوية من الجناح المحافظ مثل وزيرى الدفاع والداخلية ورئيس جهاز المخابرات ولم يتجه الى استبدال اى منهما بأشخاص ينتمون الى التيار المعتدل الذى يتزعمه ، وذلك فى محاولة من جورباتشوف لمساعدة الجناح المحافظ فى مواجهة تصاعد نفوذ الجناح الليبرالى فى اعقاب ارتفاع اسهم زعيم الجناح الاخير بوريس يلتسين وتزايد نفوذ انصار تسريع وتيرة التغيير والاصلاح فى النخبة السوفيتية .

واستمرت هذه الصيغة التوازنية حتى انعقاد قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التى عقدت فى لندن فى الفترة من ١٥ ـ ١٧ يوليو الماضى .

٢ ـ إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة :

أشار جورباتشوف فى كتاب « البيريسترويكا » الى ضرورة القضاء على الحرب الباردة بين المعسكرين واستبدال توازن القوى بتوازن المصالح .

وبمرور الوقت تأكد ان برنامج جورباتشوف يعتمد بالاساس على تهدئة العلاقات مع الولايات المتحدة والتوصل الى اتفاقات بشأن الحد من التسلح حتى يمكن تخفيض ميزانية الدفاع والاقتصاد فى النفقات العسكرية لخدمة الاقتصاد السوفيتى المتدهور .

وادركت الادارة الامريكية ذلك فكانت المطالب بتنازلات لا حد لها فى مجالات مختلفة بدءا من ادخال تعديلات جذرية على السياسة السوفيتية تجاه الصراعات الاقليمية فى بلدان العالم الثالث بشكل يترك لواشنطن الانفراد بادارة وتسوية هذه الصراعات ، بل والاستعانة بالسياسة السوفيتية لخدمة اغراض السياسة الامريكية فى بعض المناطق من خلال ضغط موسكو على حلفائها ـ حلفاء الامس ـ ومطالبتهم بالاستجابة للشروط الامريكية .. وانتهاء بمجالات الحد من التسلح حيث حيث كان المطلوب من موسكو التراجع عن مواقفها الخلافية مع واشنطن بصدد هذه الاتفاقات وإلا فلا اتفاقات . وظهر ذلك بجلاء فى معاهدتى الحد من الاسلحة التقليدية فى اوربا ، والحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ ستارت ـ حيث تراجعت القيادة السياسية السوفيتية عن التمسك بمواقف اصرت عليها القيادة العسكرية لحماية الامن القومى السوفيتى واسفر ذلك عن استياء وسخط المؤسسة العسكرية ومعها الحرس القديم فى الحزب الشيوعى . وعلى الرغم من أن جورباتشوف قدم تلك التنازلات كما اشترطت الولايات المتحدة لبدء ضخ الاموال والمساعدات الغربية صوب موسكو من اجل تحسين اوضاع الاقتصاد السوفيتى ، إلا ان الولايات المتحدة رفضت مديد المساعدة للاقتصاد السوفيتى ما لم يتخل جورباتشوف عن الوتيرة الهادئة فى ادخال التغييرات . وهو ما تبلور فى قمة لندن .

قمة لندن :

انتظر جورباتشوف اجتماع قادة الدول الصناعية السبع الكبرى (لندن ١٥ ـ ١٧ يوليو) على اعتبار انها القمة التى ستعطى الضوء الاخضر لبدء ضخ الاموال والمساعدات الغربية لتجديد الاقتصاد السوفيتى واعادة الحيوية اليه بعد الركود الشديد الذى اصابه . وجاءت رسالة جورباتشوف الى قادة هذه الدول لتحتوى ما يشبه « استجداء المساعدات » مع التحذير من مخاطر الاحجام عن المساعدة والتعهد بادخال ما هو مطلوب من تغيير ولكن بوتيرة هادئة حتى لا ينفجر الموقف

وعبر حامل رسالة جورباتشوف الى القمة ـ يفجينى بريماكوف ـ عن المأزق الذى يعانيه جورباتشوف بقوله لزعماء هذه الدول « ان عدم تقديم المساعدات يمكن ان يؤدى الى تدهور خطير فى الاتحاد السوفيتى والى نشوب اضطرابات اجتماعية تستغلها القوى اليمينية والمحافظة »

وعلى الرغم من تأييد المانيا وايطاليا وفرنسا لوجهه نظر الرئيس السوفيتى والمطالبة بدعم الاقتصاد السوفيتى ، الا ان الولايات المتحدة ومعها بريطانيا واليابان اتخذت موقفا مضادا وتعرض جورباتشوف ـ فى لندن ـ لمواقف مهينة سواء فى طريقة تنظيم لقائه مع قادة هذه الدول أو فى الاسئلة التى وجهت اليه فى المؤتمر الصحفى والتى لم يجد من رد عليها سوى انهاء المؤتمر الصحفى ومغادرة المكان فورا دون تعليق .

وقد اثار هذا الموقف استياء الجناح المحافظ الذى بدأ يعبر عن اعتراضه على السلوك الامريكى فى التعامل مع موسكو باعتبارها دولة من الدرجة الثانية والتعامل معها من منطلق هيمنة واشنطن على النظام الدولى لاسيما بعد انتهاء الحرب فى الخليج . وعبر وزير الخارجية السوفيتى ـ آنذاك ـ الكسندر بسمير تنيخ عن ذلك بقوله « أن موسكو ليست رهينة للولايات المتحدة ، ولا تطلب مساعداتها ، ولكنها ترحب بالدعم اذا ادرك الجانب الامريكى ان ذلك فى مصلحته » .

٣ ـ اختلال التوازن :

عاد جوربا تشوف من لندن وأمامه خيارين . إما الاستمرار فى الحفاظ على الصيغة التوازنية بين مكونات النخبة السوفيتية والمراهنة على استجابة الغرب والمبادرة بتقديم الدعم للأقتصاد السوفيتى ، وهو خيار رآه جورباتشوف عديم الجدوى لان الولايات المتحدة نجحت فى فرض وجهة نظرها بعدم تقديم مساعدات ذات قيمة لموسكو ما لم يقدم جوربا تشوف على إدخال اصلاحات جذرية ويتخلى عن وتيرته الهادئة .

أما الخيار الثانى فهو تسريع وتيرة ادخال التغييرات على الصعيدين السياسى والأقتصادى كما تطالب الولايات المتحدة . وهنا قرر جوربا تشوف الخروج عن تردده ونسف الصيغة التوازنية التى اعتمد عليها منذ مجيئة الى السلطة ، فما ان عاد من لندن حتى اقدم على اتخاذ العديد من الخطوات ابرزها : ـ

ـ عقد اجتماع طارىء للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى ٢٦ يوليو تم خلاله إقرار العديد من التغيرات السريعة على رأسها تبنى الحزب الشيوعى السوفيتى لبرنامج جديد ينص على « التخلى عن الشيوعية والماركسية ـ اللينينة » حيث اعلن جوربا تشوف « الفشل النظرى والعملى » لنموذج الاشتراكية الذى اكد ان الستالينيين فرضوه على الحزب بالقوة .

ـ الاعداد لاقرار المعاهدة الاتحادية الجديدة التى تلغى القانون الاتحادى الصادر عام ١٩٢٢م حيث نصت المعاهدة الجديدة على تدشين نظام كونفيدرالى يعطى الجمهوريات سلطات اكبر على حساب المركز ، ونصت هذه المعاهدة على حق الجمهوريات فى السلطة السياسية الكاملة على اراضيها . كذلك اسقطت المعاهدة الجديدة النص على الاشتراكية فى الاسم الجديد للاتحاد الذى اصبح « اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة » وأخيرا اعطت المعاهدة الجديدة للجمهوريات الحق فى الانفصال عن الاتحاد السوفيتى برفض الانضمام الى المعاهدة وبدء اجراءات الانفصال ، وهو ما دفع ست جمهوريات اتحادية الى رفض الانضمام للمعاهدة تمهيدا للانفصال عن الاتحاد وهى جمهوريات البلطيق الثلاث « استونيا ـ ليتوانيا ـ لاتفيا » وجمهوريات القوقاز (جورجيا ـ مولدافيا ـ ارمينيا)

ـ البدء فى اتخاذ خطوات عملية لتحويل الأقتصاد السوفيتى الى أقتصاد السوق حيث اصدر جوربا تشوف فى ١٣ اغسطس مرسوما رئاسيا بأنشاء وكالة خاصة برئاسته للاشراف على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص .

ـ الاستمرار فى تقليص القدرات العسكرية وتحويل المصانع العسكرية للانتاج المدنى ، ففى اعقاب تقليص ميزانية الدفاع بنسبة ٦ ٪ عام ١٩٩١ ـ حيث وصلت الى ٦٦,٥ مليار روبل او (١٢١,١ مليار دولار) مقابل ٧٠,٩ مليار روبل ـ او (١٢٩,١ مليار دولار) لعام ١٩٩٠ ، عاد جوربا تشوف ليعلن تحويل ٦٠٠ مصنع حربى للانتاج المدنى الاستهلاكى .

ـ إتجاه زعيم الجناح الليبرالى الرئيس الروسى بوريس يلتسين الى استغلال هذه التطورات بأصدار مرسوم يقضى بتصفية اللجان الحزبية فى المؤسسات الروسية .

وقد عبر قادة الجناح المحافظ عن معارضتهم التامه لهذه التطورات على الصعيدين الداخلى والخارجى وانصب الاعتراض الاساسى على تراجع دور موسكو فى مواجهة الولايات المتحدة وتقليص القدرات العسكرية السوفيتية فى الوقت الذى تتزايد فيه القدرات العسكرية الامريكية الامر الذى يمثل تهديدا متزايدا للامن القومى السوفيتى . وقد بدا ذلك واضحا فى احتجاج بعض قادة المؤسسة العسكرية على نتائج اتفاقات الحد من التسلح مع الولايات المتحدة والتى يرون انها قادت الى اضعاف القدرات العسكرية السوفيتية وقد عبر عن ذلك بوضوح قائد القوات البحرية الجنرال قسطنطين ماكاروف بقولة « ان التنافس العسكرى بين القوتين العظميين سيستمر لفترة طويلة ، وان إنهاءه مازال مهمة شاقة لان هناك تهديدا متناميا للامن القومى السوفيتى من جانب النشر الشامل لصواريخ كروز التى تنتشر فى قواعد بحرية .

كذلك اكد رئيس جهاز المخابرات السابق ـ كى جى بى ـ ان ما يحدث فى البلاد هو بمثابة محاولة من وكالة المخابرات المركزية الامريكية لتقويض المجتمع السوفيتى .

وفى النهاية دعا جورباتشوف الى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى من اجل اقرار كافة التحولات المطلوبة .

ويمكن القول ان هذه الخطوات من جانب جورباتشوف ادت الى اختلال الصيغة التوازنية الدقيقة بين اجنحة النخبة حيث وجهت تلك الخطوات ضربة قاسية للجناح المحافظ الذى وجد نفسه على شفا الانهيار اذا ما تم إقرار هذه التحولات على الصعيد الداخلى لاسيما إقرار المعاهدة الاتحادية الجديدة التى سوف تقر بحق الجمهوريات فى الانفصال وتصبعد من سلطاتها على حساب المركز الامر الذى يقود الى مزيد من التشرذم والأضطراب فى البلاد ، هذا فى الوقت الذى كان فيه رموز الجناح المحافظ يسيطرون على قمة هرم السلطة فى المؤسسات الحيوية (الجيش ـ الداخلية ـ المخابرات) فضلا عن انتماء نائب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الى هذا الجناح .

من هنا كان قرار رموز الجناح المحافظ بالانقلاب على جورباتشوف قبل ٢٤ ساعة من إقرار المعاهدة الاتحادية الجديدة التى كان توقيعها يعنى بداية الانحسار الفعلى لنفوذ هذا التيار .

٤ ـ مؤشرات الحدث : هل كان الانقلاب مفاجأة ووليد ما حدث فى اعقاب قمة لندن ؟ أم ان هناك مؤشرات سبقت قمة لندن وكانت تشير الى احتمال إقدام انصار الجناح المحافظ على القيام بانقلاب ضد جورباتشوف ؟

الواقع ان الانقلاب جاء كنتيجة مباشرة لتخلى جورباتشوف بعد عودته من قمة لندن عن الصيغة التوازنية التى ادار بها دقة الحكم وادخل بها ما تم ادخاله من تغييرات ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك مؤشرات ترجع الى نهاية العام الماضى تشير الى احتمال إقدام الجناح المحافظ على الاطاحة بجوربا تشوف وذلك انطلاقا من المخاطر المحيطة بالصيغة التوازنية التى اعتمد عليها جورباتشوف فى تمرير اصلاحاته ونظرا لوجود أدوات القهر تحت سيطرة الجناح المحافظ ، فكانت التحذيرات تأتى من الجناح الليبرالى الذى لايملك اى من ادوات القهر وكذلك من بعض رموز تيار جورباتشوف الوسطى .

وكان وزير الخارجية الاسبق ادوارد شيفرنادزة هو اول من اشار الى احتمالات الاطاحة بجوربا تشوف عندما فاجأ الجميع بأعلان استقالته فى ديسمبر ١٩٩٠ مطلقا صيحة تحذيرية « الديكتاتورية قادمة » وهى الصيحة التى اطلقها شيفرنادزة عندما ادرك التحركات التحتية للجناح المحافظ من اجل التصدى لاى خطوات اصلاحية على الصعيدين الداخلى والخارجى وفى اعقاب استقالة شيفرنادزة تمكن الجناح المحافظ من ازاحة ابرز رموز الجناح الليبرالى وعلى رأسهم المستشارين الأقتصاديين للرئيس جورباتشوف وهما نيكولاى بتراكوف وستانيسلاف شاتالين صاحب خطة الـ ٥٠٠ يوم لاصلاح الأقتصاد السوفيتى .

وقبيل وقوع الانقلاب بأقل من اسبوع افصح بعض رموز الجناح المحافظ عن نواياهم الحقيقية والرغبة فى ازاحة جورباتشوف الذى وصف بأنه اهان الاتحاد السوفيتى فأعلن زعيم كتلة « سويوز » المحافظة يورى بلوخين « ان الرئيس جورباتشوف لم تكن لديه الشجاعة الكافية لانقاذ البلد من الازمة اما يفجينى كوجان فدعا الى عقد مؤتمر طارىء للبرلمان من اجل سحب الثقة من جورباتشوف لان سياسته حولت الاتحاد السوفيتى من دولة عظمى الى متسول يستعطى »

وقبيل الانقلاب بأقل من ٤٨ ساعة قدم مستشار جورباتشوف ، الكسندر ياكوفليف استقالته من الحزب والحكومة محذرا من « انقلاب فعلى ينفذه المحافظون » وعلى الرغم من هذه المؤشرات المتتالية ، ترك جورباتشوف العاصمة للاستجمام فى شبه جزيرة القرم ، فكان تحرك قادة الانقلاب قبيل عودته بـ ٢٤ ساعة للحيلولة دون الاستمرار فى دفع الاحداث بوتيره سريعة تبدأ بأقرار المعاهدة الاتحادية يوم ١٩ اغسطس ثم يعقبها توالى الاحداث والتطورات التى ستجهز تماما على نفوذ الجناح المحافظ ☐



(٣) التوجهات العامة لردود الأفعال الدولية

أيمن السيد عبد الوهاب

أثارت عملية إقصاء دعوة الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، العديد من ردود الفعل الدولية . التى جاءت ملائمة لحجم وخصوصية الحدث ، وخاصة بالنسبة لدول العالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية . وبداية ، ونحن نتحدث عن مواقف الأطراف الدولية علينا أن ناخذ فى الاعتبار عددا من المسائل الخاصة بسلوك هذه الأطراف تجاه عدد من القضايا الخاصة بالاتحاد السوفيتي وعلاقته بها . ويأتى فى مقدمتها : تلك المتغيرات التى اجتاحت الاتحاد السوفيتي منذ إعتلاء جورباتشوف السلطة وطرحه لمبادئ إعادة البناء والمصارحة . وكذلك مسألة اختلال التوازن العالمى لصالح الولايات المتحدة ، بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي على حل مشاكله الداخلية ، وهو ما عبرت عنه بشدة أزمة غزو العراق للكويت مؤخرا . بالاضافة الى ما يمثله انهيار الشيوعية وتفكك عقد دول اوروبا الشرقية واتجاهها نحو الغرب ، من فرض نوع من العزلة الدولية على باقى النظم الشيوعية .

السلوك الدولى :

بالنظر الى القضايا ـ سابقة الذكر ـ يمكن تفهم أسباب ذلك التباين فى مستويات التحرك الدولى تجاه الأحداث فى موسكو . وهنا يجب أن نفرق بين المواقف الرسمية والاشارات غير الرسمية ، التى واكبت الازمة ، وهو ما توضحه مواقف عدد من الدول أمثال الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية . وسوف نتخذ من البيانات الرسمية ، سبيلا لتصنيف مواقف الاطراف الدولية من الانقلاب التى يمكن أن نجملها فى ثلاثة مستويات مؤيدة ورافضة ومتحفظة . وبصورة عامة نجد أن العالم الغربى والولايات المتحدة الامريكية ، جاءت على قمة الدول الرافضة . بينما شكلت كل من كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام وافغانستان والعراق وليبيا والسودان جانب الدول المؤيدة فى حين شكلت معظم دول العالم الجانب المتحفظ .

ولمزيد من التفاصيل فسوف نقصر تناولنا لردود الافعال على عدد من الفواعل الدولية ، التى لعبت دورا فى مواجهة الانقلاب لما لهذا الدور من أهمية كبرى تتخطى حاجز العلاقة مع الاتحاد السوفيتى ، الى بلورة شكل النظام الدولى . بالاضافة لمواقف بعض الدول ذات الاهمية النسبية أمثال الصين والعالم العربى

اولا : الموقف الامريكى :

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية فى أقل من عام أن تحقق ثانى نصر سياسى لها على المستوى الدولى

وتربعها على قمة النظام الدولى . وهو ما تحقق من خلال أزمة الخليج الاخيرة وعملية الانقلاب على جورباتشوف . ففى كل من الحدثين لعبت الولايات المتحدة دور الحاشد والمنسق لمواقف الاطراف الدولية . الامر الذى يبرز معه حجم الاتصالات التى قام بها الرئيس الامريكى بوش مع كل من حلفائه الغربيين ودول أوروبا الشرقية وفى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه من خلال محاولات الاتصال بجورباتشوف نفسه (رغم فشل هذه المحاولات) وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ، الذى قاد حركة مقاومة الانقلابيين .

وكان لمفاجأة الامريكيين بالانقلاب وخاصة بالنسبة لتوقيته ، أثره فى إقتصار رد الفعل الاولى ، فى تصريح قصير يحذر من العواقب الوخيمة لعزل جورباتشوف سواء على المستوى الداخلى او الدولى . ليأخذ الموقف الامريكى بعد ذلك صورة متصاعدة وخاصة مع بروز المعارضة الشعبية السوفيتية للاطاحة بجورباتشوف . ويمكننا تلخيص الموقف الامريكى فى عدد من النقاط التالية : ـ

١ ـ رفض الولايات المتحدة لاسلوب القوة او الترهيب لابعاد جورباتشوف ، باعتباره عملا غير دستورى .

٢ ـ ان سياسات الاصلاح فى الاتحاد السوفيتى يجب أن تستمر خاصة بالنسبة لنشر الديمقراطية والمصالحة السلمية بين المركز والجمهوريات وكذلك التغيير الاقتصادى .

٣ ـ الحيلولة دون حصول الانقلابيين على أى دعم او شرعية دولية بكافة الوسائل .

٤ ـ ربط استمرار برامج المساعدة الاقتصادية بزوال استخدامه الوسائل غير الدستورية .

٥ ـ الدعوة للمحافظة على المعاهدات والالتزامات الدولية الموقعة مع القيادة السوفيتية وخاصة اتفاقات هلسنكى وميثاق باريس (بشأن الامن والتعاون فى اوروبا والتى تفرض حقوق الانسان)

٦ ـ معارضة استخدام القوة فى دول البلطيق او ضد الجمهوريات لتعطيل او تبديل الحكومات المنتخبة .

وسعيا وراء تحويل تلك النقاط السابقة لسلوك عملى ، لجأت الولايات المتحدة لعدد من الاجراءات الخاصة المتمثلة فى وقف الاتصالات العسكرية مع الاتحاد السوفيتى . كما سحبت الادارة الامريكية تراخيص دخول الطائرات السوفيتية المجال الجوى الامريكى ، التى كان من المقرر اشتراكها فى استعراضات جوية امريكية . رفض التعامل مع النظام الجديد باى شكل واخيرا التأكيد على دعم موقف يلتسين من اجل إعادة الشرعية فى الاتحاد السوفيتى بعودة جورباتشوف الى منصبه .

ثانيا : الموقف البريطانى :

أظهر جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى خلال محاولة الانقلاب نشاط بارزا . من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوربيين وذلك فى محاولة لتقيم تلك المستجدات . ومع ذلك كانت التصريحات الرسمية الاولى . تفتقر لاى تحديد . وهو ما نجده فى وصف ميجور الأطاحة بجورباتشوف « بأنها نذير شؤم .. » مع تعديد انجازات جورباتشوف سواء لبلده على الصعيد الداخلى او بالنسبة للتقارب بين الشرق والغرب . ومع تدرج الموقف البريطانى باتجاه تصعيد الموقف مع الانقلابين جاء تحذير وزير خارجيتها « فى ١٩٩١/٨/٢١ » للسفير السوفيتى فى لندن من مغبة قيام القوات السوفيتية بمهاجمة برلمان روسيا وتحديد الموقف البريطانى فى مطالب ثلاثة لقادة الانقلاب هى : اطلاق سراح جورباتشوف ، السماح له بالاتصال مع بقية دول العالم . وان يتولى طبيب مستقل غير تابع للقيادة السوفيتية الحالية اجراء الكشف الطبى له .

ومن الملاحظ أن المطالب الثلاثة قد تركزت على شخص جورباتشوف ومحاولة تفنيد الادعاءات القائمة على عدم أهلية جورباتشوف صحيا للاستمرار فى السلطة . وذلك سعيا وراء اسقاط الشرعية عن قادة الانقلاب . كما عملت بريطانيا على نفى الاتهامات الموجه للدول الصناعية الكبرى بالاهمال. وعدم امداد الاتحاد السوفيتى بالمساعدات المالية الكافية ، الامر الذى حرك كوامن هذا الانقلاب .

حيث جاء تاكيد جون ميجور الى زعيم المعارضة البريطانى نيل كينوك أن المساعدات المالية ، لم تكن لتحقق شيئا وانما الاولوية تكمن فى مساعدة الاتحاد السوفيتى فى استغلال مواردة العملاقة ، مع اخذ مسألة الانفاق العسكرى السوفيتى فى الأعتبار. ولذا برز الحرص البريطانى على الدعوة لانعقاد مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ، لمناقشة التطورات السوفيتية فى اعقاب فشل الانقلاب .

ثالثا : الموقف الفرنسى :

أتسم الموقف الفرنسى من محاولة الانقلاب ، بالتروى والترقب لتصرفات قادة الانقلاب وتحركهم سواء على الصعيدين الداخلى والخارجى ، رغم الادانة الظاهرة فى تصريحات القادة الفرنسيين وهو ما تبرزه الدعوة لعدم تحبيذ فرض عقوبات اقتصادية فورية ، وذلك فى محاولة لتجنب العودة للحرب الباردة من جديد. كما اقترحت فرنسا عقد اجتماع للمجلس الاوروبى .

ومع هذا الموقف الفرنسى الاولى ، طرح العديد من التساؤلات التى يمكن أن تحدد شكل التعامل مع قادة الانقلاب ، وخاصة تلك المتعلقة بمصير الاصلاحات الديمقراطية داخل الاتحاد السوفيتى ومصير الاتفاقات الدولية المبرمة فى هلسنكى مع الربط بين الالتزام بها واستمرار مساعدات المجموعة الاوروبية .

ويمكن ارجاع الموقف الفرنسى الحذر . والمتباين نسبيا

مع الموقفين السابقين للولايات المتحدة وبريطانيا تجاه الانقلاب ، لاختلاف قراءة رؤية ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى من الزاوية الفرنسية ولدورها . وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسى « إن مسيرة الديمقراطية التى بدأت فى الاتحاد السوفيتى لايمكن العودة بها الى الوراء » ومؤكدا تمسك فرنسا بمتابعة ودعم سياسة البيروسترويكا . وإن لم يمنعها ذلك من اتخاذ نفس الخطوات التى اتخذتها كل من الولايات المتحدة وباقى الدول الاوروبية . من حيث تأييدها لبوريس يلتسين من خلال اتصال هاتفى بينه وبين ميتران ، بالأضافة الى ما ابدته فرنسا من استعداد لاستضافة حكومة روسية فى النفى ، اذا مادعت الضرورة الى ذلك حيث تم تخصيص مكتب بوزارة الخارجية الفرنسية لاندرية كوزيروف وزير خارجية روسيا حتى يكون على اتصال دائم بالرئيس يلتسين عن طريق السفارة الفرنسية فى موسكو . وهو مايعنى أن الموقف الفرنسى كان رهنا لنقيضين هما إدانة الانقلاب ورفضه ، والخوف من تداعياته وخاصة بالنسبة لامكانية عودة الحرب الباردة مرة أخرى .

رابعا : الموقف الالمانى :

اظهرت التصريحات الاولية للمسئولين الالمان قلقهم البالغ بشأن احتمال عودة المتشددين السوفييت وبالتالى عودة الحرب الباردة . والتى ستكون المانيا اول المتضررين منها . فعملية الاطاحة بجورباتشوف تشكل انتهاء مرحلة الوفاق الالمانى ـ السوفيتى . وأنقلابا للموازين الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التى وضعتها المانيا منذ وصول جورباتشوف الى السلطة وسعية للتقارب مع الغرب والتى أدت لوحدة الالمانتين وأزالة جدرا برلين والتحرك الالمانى النشط فى وسط اوروبا سياسيا واقتصاديا. فهذا القلق الالمانى يجد جذورة فى العديد من القضايا ذات العلاقة المباشرة مع الاتحاد السوفيتى ، فهناك مسألة الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق المانيا . إذ يوجد ما يزيد عن ٢٥٠ الف جندى مازالوا يرابطون بموجب الاتفاقية الالمانية السوفيتية . والتى بمقتضاها لن ينسحبوا قبل حلول عام ١٩٩٤ . وهو ما أثار معه العديد من التساؤلات حول قضية بقاء هذه القوات . وعلى المستوى الاقتصادى ، فكان المأمول بعد تحقيق الوحدة الالمانية وانهيار الانظمة الشيوعية فى اوروبا الشرقية ، أن يبلغ قمة الازدهار بعد أزالة المصاعب الاقتصادية الموجودة فى المانيا الشرقية خلال سنوات قليلة وفتح ابواب دول اوروبا الشرقية امام الصادرات والمنتجات الالمانية وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والانمائية التى عقدت مؤخرا مع الاتحاد السوفيتى . وهو ما كان سيتقلص فى حالة نجاح الانقلاب واستمراره .

حيث يشير خبراء الاقتصاد الالمان الى أن ما يتراوح بين مائتى الف ونصف مليون شخص فى شرق المانيا يعتمدون بصفة اساسية على التبادل التجارى مع موسكو . مما يعنى أن هؤلاء الاشخاص سيفقدون وظائفهم اذا ما قررت حكومة المستشار كول تجميد الاعتمادات التصديرية التى تقدر بـ ٥٠ مليارات دولار .

وربما تعكس تلك القضايا ـ سابقة الذكر ـ سبب التحول المفاجىء فى موقف المانيا من الزعيم السوفيتى جورباتشوف . اذ لم تظهر المانيا رد فعل ذى فاعلية ضد الانقلابيين على الرغم من التأييد والدعم الذى كانت تبديه له قبل سقوطه بفترة قصيرة . وربما يكون مرجع ذلك التحول الى ما اعلنه المستشار الالمانى من مسؤولية جورباتشوف عن الانقلاب لتهاونه فى تنفيذ الاصلاحات . كما برزت نبرة الثناء على شجاعة وشخصية يلتسين فى تصريحات القادة الالمان .

خامسا : الموقف الاوروبى :

حرصت دول الجماعة الاوروبية الـ ١٢ ، منذ بداية محاولة الانقلاب على جورباتشوف ، على تنسيق مواقفها وتوحيد قراراتها من خلال سلسلة من الاجتماعات . بدأت باجتماع لاهاى (٢٠/٨) ، حيث قررت دول الجماعة ، وقف كافة الاتصالات السياسية والبرامج مع الاتحاد السوفيتى . وتجميد المساعدات الاقتصادية التى تزيد على مليار دولار ، مع استثناء المساعدات الانسانية الطارئة وخاصة الاغذية والادوية « والتى تقدر بـ ٣٢٥ مليون دولار » . وإن كان التجميد سيشمل وقف تقديم القروض الخاصة بشراء الامدادات الغذائية والمساعدات الفنية كما طالب البيان بضرورة المحافظة على الاتفاقيات الخاصة بالحد من اسلحة الدمار وحقوق الانسان ، بالأضافة للمطالبة باعادة جورباتشوف ، وانسحاب باقى القوات السوفيتية الموجودة فى المانيا وبولندا .

كما برز الموقف الاوروبى من خلال مجموعة من المبادرات ذات الطابع الجماعي ومن هذه المبادرات تلك الدعوة التى أطلقتها المانيا والداعية لضرورة الاسراع باجراء المفاوضات الخاصة بانضمام دول أوروبا الشرقية الى المجموعة الاوروبية . وتشكيل وفد يمثل الجماعة الاوروبية للسفر الى موسكو للتأكد من الحالة الصحية لجورباتشوف .

سادسا : الموقف الصينى :

اتسم الموقف الصينى الرسمى المتحفظ بذلك النوع من العقلانية الذى تفرضه العلاقات الدولية . فقد جاء بيان الخارجية الصينية ، مؤكدا على ان التغيرات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى هى من الامور الداخلية ، مع اعراب بكين عن املها فى استقرار الاوضاع فى موسكو ، وعن تطوير العلاقات بين البلدين على اساس مبدأ التعايش السلمى مع رفض الصين للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى . (وذلك فى إشارة لموقف بعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة .

وبالنظر للموقف السابق يمكن القول ، أن بكين كانت تفضل التعامل مع قادة الانقلاب على الرغم من أن جورباتشوف كان صاحب الفضل فى إنهاء الصدع فى العلاقات بين موسكو وبكين ، الذى استمر ٣٠ عاما ، عندما زار بكين فى عام ١٩٨٩ ، وذلك راجع لشعور الزعماء الصينيين وخاصة المتشددين منهم بالقلق على مصير الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، الامر الذى يعرض بكين فى النهاية الى مايشبه العزلة الدولية . وهو ما يمكن التدليل عليه بنبأ مغادرة وفد من الحزب الشيوعي الصينى فى طريقة الى موسكو فورا الاعلان عن الانقلاب ، مما يشير الى أن بكين تسعى الى مواصلة تعاملاتها وعلاقاتها مع جارتها فى الشمال . كما اعلن فى نفس الوقت عن وصول نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيلونوجوف الى بكين . وبالرغم من وصفها بأنها زيارة روتينية إلا انها تشكل حرصا من جانب قادة الانقلاب على اطلاع بكين على مجريات الأحداث . ورغبة الصين فى استيضاح الصورة . لما تعكسه هزيمة الماركسيين المتشددين فى موسكو من تحد للشيوعيين الصينيين وقدرتهم على الاستمرار . بعدما أحكموا قبضتهم على السلطة بعد قمع التظاهرات المطالبة بالديمقراطية فى بكين (فى يونيو ١٩٨٩) .

سابعا : المواقف العربية :

بالرغم من خطورة عملية الاطاحة بجورباتشوف وتاثيرها المباشر على مجريات الاحداث فى المنطقة العربية . فلم تشهد المنطقة اى محاولة لتوحيد المواقف او التنسيق فيما بينها على غرار ما شهدته معظم مناطق العالم ودوله . وبصفة عامة ، فقد انقسم العالم العربى فى موقفه الى فريقين ، رغم تباين ردود الفعل داخل كل فريق . اولهما متحفظ وهو يشكل غالبية البلدان العربية : وثانيهما مؤيد لعملية الاطاحة بجورباتشوف ويمثله العراق وليبيا والسودان وبعض الاجنحة الفلسطينية . وإن كانت بعض دول الفريق الاول ، قد تخطت حاجز التحفظ الى أخذ بعض الخطوات العملية المعبرة عن موقفها الحقيقى مثل السعودية التى اوقفت معونتها الاقتصادية البالغة ١,٥ مليار دولار . كقروض بالاضافة لتأكيد عدد من الدول أمثال سوريا وتونس على استمرار علاقات التعاون والصداقة واعتبار التغييرات فى الاتحاد السوفيتى مسألة داخلية . فى حين نجد أن الفريق الثانى قد انطلق فى موقفه من دوافع متباينة نسبيا لتاكيد موقفه بداية باختلال التوازن الدولى الذى يتحمل جورباتشوف مسئوليته ، ومرورا بالفكر الايديولوجى كما هو الموقف بالنسبة لليبيا ونظرتها الى أن ما حدث فى موسكو هو انتصار لفكرة الجماهيرية . واخيرا موقف الاتحاد السوفيتى خلال أزمة غزو العراق للكويت . وهو ما ينظر اليه العراقيون على انه موقف متخاذل وغير فعال . وأنه كان أحد الأسباب الجوهرية لحدوث الانقلاب .

ردود الفعل بعد عودة جورباتشوف :

أثارت عودة جورباتشوف الى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، ارتياحا فى العالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية ومعظم الدول التى اتخذت موقفا متحفظا ، لما يشكله ذلك من انتصار لحركة الاصلاح داخل الاتحاد السوفيتى وتراجع شبح الحرب الباردة الذى كان قد بدأ يلوح فى الافق . ولكن عودة جورباتشوف على ذلك النحو الذى عاد به ، طرحت العديد من القضايا الجديدة ، بالاضافة لتلك القضايا التى لم تحسم قبل الاطاحة به . ومن هذه القضايا الجديدة تلك المتعلقة بمصير الاتحاد السوفيتى نفسه وقدرته على الحفاظ على تماسكه « فى اى شكل » وخاصة مسألة إستقلال الجمهوريات ومنها جمهوريات البلطيق التى أخذت بعدا اكثرا تطورا بحصولها على الاستقلال بالاضافة لعدد من القضايا الخاصة بمصير القدرات النووية السوفيتية فى حالة تفكك الدولة السوفيتية ، ومقعد الاتحاد السوفيتى الدائم فى مجلس الامن . كما تثير عملية المراهنة على جورباتشوف ، أم يلتسين ، أم غيرهما من جانب الغرب ، العديد من أشكال الجدل . الى غير ذلك من القضايا ذات الطابع المستقبلى . أما عن القضايا « التقليدية » فتجىء فى مقدمتها تلك المتعلقة بالمساعدات الغربية للاتحاد السوفيتى ومدى إمكانية تطورها وخاصة إنها كانت احد دوافع الاطاحة بجورباتشوف التى بدات بوادره بعد اجتماع الدول الصناعية السبع فى لندن قبل شهر من الانقلاب وفيما يلى اشارات لأهم القضايا فى هذا الصدد .

أ ـ قضية استقلال دول البلطيق :

شهدت جمهوريات البلطيق الثلاث (إستوانيا ـ لاتفيا ـ ليتوانيا) ، المزيد من الجهود والنشاط نحو الحصول على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى ، وهو ما تحقق لها بالفعل من خلال اعتراف العديد من الدول فى مقدمتها كندا والجماعة الاوروبية التى جاء اعترافها بقرار جماعى فى بروكسل (٢٨ / ٨) . فى حين اتسم الموقف الامريكى من استقلال هذه الجمهوريات بالحذر ، على الرغم من سعى هذه الجمهوريات لدى الادارة الأمريكية للاعتراف بها . وهو ما عبر عنه الرئيس الامريكى فى اعقاب مشاوراته مع عدد من الرؤساء الغربيين واليابان بأن واشنطن « تقترب جدا جدا من الاعتراف » ودعوته للقيادة السوفيتية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين دول البلطيق من ممارسة حقها فى الاستقلال . و بالنظر لعامل التوقيت نجد أن الاعلان الامريكى السابق (٢/ ٩) جاء فى اعقاب تصريح لجورباتشوف اعرب فيه عن استعداده لقبول استقلال

جمهوريات البلطيق . وتسعى الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية حاليا لتدعيم استقلال هذه الجمهوريات وتثبيته وهو ما تؤكده تصريحات الرئيس الامريكي واجتماع جون ميجور برؤساء حكومات دول البلطيق الثلاث في مقر السفارة البريطانية في موسكو أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي وتبنى كل من فرنسا وبريطانيا لمطلب الجمهوريات الثلاث للانضمام للامم المتحدة ، وهو ما كانت قد وافقت عليه الدول الغربية ، شريطة أن تؤكد هذه الجمهوريات استقلالها عن الاتحاد السوفيتي .

ب ـ التطورات الداخلية :

بعودة جورباتشوف لقمة السلطة مرة أخرى ، شهد المجتمع السوفيتي مجموعة متلاحقة من الأحداث الخطيرة . التى هيأت لها محاولة الانقلاب المناخ المناسب لتتابع بهذا الشكل السريع . ويأتى في مقدمة هذه الأحداث استقالة جورباتشوف « ٨/٢٤ » من رئاسة الحزب الشيوعي ودعوته لاسقاط سلطة الحزب في مختلف الجمهوريات وقد عبر الرئيس الامريكي عن تلك الاحداث بقوله انها تعنى « نعى الحركة الشيوعية في جميع انحاء العالم ، كما أعتبر الغرب هذه الاحداث التى يشهدها الحزب الشيوعي السوفيتي خطوة جديدة نحو الاصلاح والتقارب في حين اعلنت الصين انها تحترم إرادة الشعب السوفيتي واملها في تطوير العلاقات بين البلدين وإن جاء بيان الخارجية الصينى مؤكدا على استمرار الاشتراكية كمنهاج للعمل وعدم تأثيرها بالتغيرات الجارية في الاتحاد السوفيتي .

ومع هذه التداعيات التى شهدها الحزب الشيوعي السوفيتي . برز اخطر التحديات التى تواجه الدولة السوفيتية واستمرارها ككيان واحد . حيث أخذت العديد من الجمهوريات السوفيتية في اعلان استقلالها عن المركز . لتشكل القضية رقم واحد حاليا نظرا لما تطرحة من تساؤلات حول شكل الاتحاد الجديد الذى يمكن أن يضم الجمهوريات السوفيتية ، الامر الذى يثير معه العديد من المشكلات التى تتخطى ، خطورة بلقنة الاتحاد السوفيتي الى طرح عدد من القضايا . أهمها وأخطرها هو مصير القوة النووية السوفيتية الامر الذى أثار العديد من المخاوف لدى الغرب خلال فترة الانقلاب ، رغم انخفاض درجة إستعداد الاسلحة والصواريخ النووية الموجهة لامريكا . وهو ما اعتبره المراقبون الغربيون أنه اشارة من قبل قادة الانقلاب الفاشل . وبالرغم من ذلك فقد اعربت العديد من المصادر الامريكية والغربية عن قلقها البالغ ازاء صلاحية اصدار الاوامر باطلاق الصواريخ النووية وخاصة مع حالة التمزق والقلق التى تسود موسكو . وما يمكن أن تؤدى اليه من جعل بعض الجمهوريات السوفيتية ذات قوة نووية . الأمر الذى جعلها من الاهمية ، بحيث شكلت احد موضوعين في المحادثات التى جرت بين جون ميجور وكل من جورباتشوف وبوريس يلتسين خلال زيارته لموسكو في (٩/١) ومطالبته بضرورة مراقبة السلاح النووى السوفيتي من خلال رقابة مركزية .

وثانى هذه القضايا هى العلاقة بين جورباتشوف ويلتسين ونظرة الغرب لهما حيث تثير هذه القضية عددا من الاراء المتباينة . وهو ما عبر عنه هورست كولر (مسئول في وزارة المالية الالمانية) بقوله « أنه يجب ان نعد انفسنا لتنظيم الحوار مع السوفييت لكن الخطوة الاولى هي ضرورة معرفة من الذين سنتحاور معهم .. » وفى هذا الاطار برزت عدة اتجاهات تتراوح بين المراهنة على جورباتشوف باعتباره مؤسسة بحد ذاته وهو ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الامريكي . في حين تشير عدد من الدلائل الى رغبة إدارة بوش في دعم زعامة يلتسين باعتباره أقرب للموقف الامريكي في عدد من الامور مثل وقف المعونة التى تقدم الى كوبا وتخفيض الانفاق العسكرى السوفيتي . وهو ما أشار اليه الرئيس بوش في احد تصريحاته أثناء الأزمة غير انه عاد واكد على خصوصية السوفييت فيمن يحكمهم . وإن كان ذلك لايعنى الادارة الامريكية لاتراهن على جورباتشوف ، بل على العكس فجورباتشوف لايزال الرهان الرابح وإن لم يكن الوحيد . في حين دعا هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الأسبق الى ضرورة التعامل مع المؤسسات في الاتحاد السوفيتي بغض النظر عن الاشخاص باعتبار أن تلك المؤسسات ستكون المفتاح الحقيقى الى مستقبل الأصلاحات في الاتحاد السوفيتي . كما تنظر بريطانيا لكل من جورباتشوف ويلتسين بنفس المقدار على ان كلا منهما يجسد خطوات الاصلاح المنشودة .

اما ثالث هذه القضايا والاكثر إلحاحا بالنسبة للشعب السوفيتي ، فهى تلك المتعلقة بمستقبل المساعدات الغربية في ضوء التطورات والمتغيرات التى يشهدها المجتمع السوفيتي . ومن الواضح أن الموقف الغربى لم يتغير عما كان خلال اجتماع قمة الدول الصناعية السبع في يوليو الماضى . التى شهدت انقساما في الاراء . فبينما طالبت كل من المانيا وفرنسا وإيطاليا بضرورة تقديم مساعدات نقدية للاتحاد السوفيتي . كان اصرار كل من امريكا وبريطانيا واليابان وكندا على ربط المساعدات الضخمة بالتحولات السوفيتية نحو اقتصاد السوق . حيث اعلن كل من الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطانى عقب مباحثاتهما في واشنطن (٨/٢٩) على ضرورة ربط المساعدات والمعونات المالية بتحرك سريع نحو الاصلاح السياسى والاقتصادى بما في ذلك التحفظ على ميزانية الدفاع السوفيتية . وقد حدد جون ميجور ست نقاط لدعم الاقتصاد السوفيتي هى كالتالى : ـ

ـ توزيع الحساب الجارى لدعم الغذاء في الاتحاد السوفيتي .

ـ تقديم مساعدات غذائية عاجلة لمواجهة فصل الشتاء

القادم إلى بتوجيهها الى الجمهوريات السوفيتية مباشرة .
- ارسال فريق للاشراف ومتابعة عمليات انتاج وتوزيع المواد الغذائية .
- تقديم دعم تقنى ومساعدات فنية فى كيفية استعمال المعدات .
- دعوة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لوضع خطة للنهوض بالاقتصاد السوفيتى .
- دعم حصول الاتحاد السوفيتى على العضوية الكاملة فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إذا استكمل جميع متطلبات العضوية .

وقد جاء تحفظ اليابان على تقديم اية مساعدة مالية لموسكو طالما لم يتم حل مشكلة جزر كوريل التى يسيطر عليها السوفييت بالاضافة الى عوامل أخرى ، ليثير نوعا من الجدل حول ما إذا كان يتعين تقديم هذه المعونات فوريا او الانتظار حتى تبرز إصلاحات جدية . وتعكس التوجهات الجديدة للدول الصناعية رغبتها فى الاتصال المباشر مع الجمهوريات السوفيتية دون تجاهل المركز . وهو ما اكدته المانيا من انها قد تتحول فى اتجاه تقديم مساعدة ثنائية الى روسيا مباشرة . بينما ترى فرنسا ضرورة السير فى ثلاثة مسارات فى آن واحد . يتمثل المسار الأول فى ضرورة حصول الاتحاد السوفيتى على معونات إضافية على المستوى الدولى والاوروبى والمحلى وأن توقع المجموعة الاوروبية على اتفاقية مع موسكو بشأن المعونة اما المسار الثانى فيقوم على اساس مساعدة موسكو فى إجراء تغييرات هيكلية فى اقتصادها فى حين يتمثل المسار الثالث فى ضرورة اتخاذ اجراءات فورية ومباشرة بشأن الجمهوريات السوفيتية . وفى هذا الأطار تقترح فرنسا نوعا من الاتحاد على غرار الكومنولث البريطانى بجمع هذه الجمهوريات السوفيتية . كما ستطالب فرنسا بالعمل على إعادة جدولة ديون موسكو للغرب التى تقدر بنحو ٦٠ مليار دولار والغاء الحد الأقصى على القروض الذى يفرضه البنك الاوروبى للتعمير والتنمية . وفى أول بادرة من جانب البنك الدولى سوف يحصل الاتحاد السوفيتى على معونة قدرها ٣٠ مليون دولار وذلك لتحسين النظام المصرفى .

وتعكس الصورة السابقة محاولة الغرب توظيف محنة جورباتشوف وذلك المناخ الذى أوجده الانقلاب الفاشل بازاحة المتشددين السوفيت عن الحكم ، فى تحقيق نقله حقيقية بدءا بالاصلاح الاقتصادى (من وجهة نظر الغرب) ، ومرورا بتوقيع معاهدة اتحادية جديدة فيما بين الجمهوريات السوفيتية ، وانتهاء باتخاذ عدد من الخطوات ذات الصلة المباشرة بعلاقة الاتحاد السوفيتى بالغرب .

والحقيقة ، أنه من الصعب التنبؤ باتجاه الاحداث الحالية ، داخل الاتحاد السوفيتى ، وما يمكن أن تؤدى اليه وخاصة علاقته بالغرب والعالم الخارجى كقوة وفاعل دولى كبير . لما ستؤول اليه حصيلة التحولات فى موسكو . باعتبارها العامل الحاسم لمستقبل الاتحاد السوفيتى وشكله □



(٤) مستقبل الدولة السوفيتية

محمد عبد اللاه

كان « الاتحاد السوفيتي » يشغل النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا . وبذلك كان يمتد من بحر البلطيق في الغرب الى المحيط الهادي في الشرق ، أي ما يقرب من نصف الطريق حول العالم . وكانت مساحته تزيد عن ضعف مساحة أي دولة أخرى في العالم .

ويبدو أنه لا مناص من استخدام كلمة « كان » .. لأن الواقع الراهن يقول ان هذه الامبراطورية العظمى تتداعى الان من كل النواحي ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية . وكذلك لأن السلطة المركزية في موسكو تبدو وكأنها تؤدي دورا شكليا في شئون البلاد .

ومن حيث الموارد كان الاتحاد السوفيتي يملك ـ بسبب مساحته الشاسعة ـ كل الموارد الطبيعية التي تلزم دولة صناعية حديثة . ومن هذه الناحية كان المنافس الوحيد للولايات المتحدة التي تشغل مركز القوة العظمى الأولى في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبهذا المفهوم كان الاتحاد السوفيتي القوة العظمى الثانية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات قريبة مضت . بل انه في بعض الوجوه كان القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة . فقد كان الاتحاد السوفيتي قائدا لتحالف عسكري هو حلف وارسو في مقابل الحلف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة وهو حلف الأطلنطي . وكان الاتحاد السوفيتي يتصدى بقوة وفاعلية للنفوذ الأمريكي المتسع في العالم بالرغم من الحصار الغربي المستمر له منذ أن اكتشف الغرب أن تحالفه مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية أدى الى هيمنته على أوروبا الشرقية ثم امتداد نفوذه في مناطق أخرى من العالم . وبخلاف ذلك كان الاتحاد السوفيتي منافسا ندا للولايات المتحدة في تطوير الأسلحة النووية والتقليدية وغزو الفضاء ومجالات اخرى مهمة .

وخلال العامين الماضيين انحسر الدور السوفيتي المنافس للولايات المتحدة على الساحة العالمية . وظهرت علامات الضعف الشديد في البناء الداخلي السوفيتي ، وظهرت عليه علامات التمزق . ولكنه حتى انقلاب أغسطس الماضي الفاشل كان مازال محتفظا بحدوده التي عرف بها والمعترف بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان باديا أن قادته يبحثون ـ وان اختلفت بهم الطرق وتفرقت بهم السبل ـ عن علاج لأوجاعه الداخلية يوقف مسيرة تدهوره .

ولكن الأوضاع السوفيتية أخذت في التغير بصورة جذرية بعد فشل الانقلاب مباشرة وهو الانقلاب الذي قاده الشيوعيون المحافظون . وعلى أي حال كان مقصورا أن يؤدي فشل الانقلاب الى احتمالين يختلفان جذريا عن الواقع الجديد الذي نشأ عن الانقلاب . وهذان الاحتمالان هما :

الاحتمال الأول :

اجتماع القيادة السوفيتية باختلاف تياراتها على مراجعة كل ما مر بالبلاد منذ اتجاهها الى الاصلاح الاقتصادي والسياسي تحت شعاري اعادة البناء (البيريسترويكا) والمكاشفة (الجلاسنوست) اللذين ابتدعهما الرئيس ميخائيل جوربا تشوف من أجل صياغة جديدة للاتحاد السوفيتي والمجتمع السوفيتي . ووفق هذا التصور كان على القيادة السوفيتية أن ترى في وقوع الانقلاب على النحو الذى وقع به وفى الظروف التى وقع فيها نذير خطر جسيم على عملية الاصلاح وعلى جسد الدولة الذى يزداد وهنا . وفى سياق من هذا القبيل كان واردا انتهاج سياسات يقل حولهما الجدل ويزيد بمقتضاها العمل من أجل تحقيق توازن بين متطلبات التغيير ، وهى حيوية حقا ، وبين طبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قامت وتدعمت على مدى عشرات السنين وكان واردا فى نفس هذا السياق البحث عن مبادىء للاصلاح أقرب الى طبيعة هذه الابنية وليست أقرب الى ما يريده الغرب وهو المنافس التقليدى القديم للاتحاد السوفيتي . ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا الخصوص أن الغرب يريد أهدافا بعينها من مسعاه الى التغيير فى الاتحاد السوفيتي بالطريقة التى يفضلها .

الاحتمال الثانى :

أن يستمر الوضع بصورة من الصور على ما كان بحيث يبقى التياران الأصيلان فى البلاد على ساحة العمل السياسى . وهذان التياران هما التيار المحافظ والتيار الراديكالى . والتياران لم يكن هناك غنى عنهما فى المجتمع السوفيتي وهو يسعى الى اصلاح حقيقى هادف الى علاج الأمراض واستعادة القوة . فالتيار المحافظ الذى مثله فى صورته العلنية الناطقة قادة الانقلاب الفاشل كان يسعى فيما هو ظاهر الى المواءمة بين واقع سوفيتى قديم قدم انجازات داخلية وخارجية باهرة وبين متطلبات قوى جديدة سعت الى التغيير - تحت لافتة القضاء على السلبيات - وقد عمت خلال سنوات حكم جوربا تشوف التى بدأت عام ١٩٨٥ . وربما كان قادة الانقلاب الفاشل منسجمين مع أنفسهم عندما تجنبوا استخدام نهج القمع الدموى القديم فى العملية التى اطاحوا فيها بجوربا تشوف لمدة ثلاثة أيام . ومن الواضح أنهم كانوا يريدون العودة الى القديم فى صورة فيها الكثير من ملامح الجديد المتمثل فى التسامح الديمقراطى وتجنب حمامات الدم التى كان أمرها واردا فيما يبدو فى الظروف التى وقع فيها الانقلاب . وقد يكون هذا المنحى ذاته سببا رئيسيا فى فشل الانقلاب ثم انتحار بعض رموز هذا التيار من قادة الانقلاب أو غيرهم فيما بعد .

أما التيار الراديكالى فقد كان ساعيا الى بدائل تناقض الواقع القديم تماما فى النواحى الاقتصادية والسياسية . وكان هذا التيار الذى يقوده بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية - حتى قبل أن يصبح رئيسا لهذه الجمهورية - يسعى الى التغيير الانقلابى السريع .

وقد قاد هذا التيار المقاومة للانقلاب لأنه ضد القديم ولأن الانقلاب أوحى للكثيرين داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه بأن القديم عائد تدريجيا وأن بعودته لن يكون للاصلاح وجود . وربما يكون هذا هو السبب الجوهرى فى المساندة الغربية القاطعة للتيار الراديكالى الى أن فشل الانقلاب .

وقد كانت مشكلة جوربا تشوف الحقيقية أنه ظل خلال الأعوام الثلاثة الاخيرة يحاول - دون جدوى ودون انجازات على الصعيد الاقتصادى تعزز محاولته - التوفيق بين التيارين . وخلال محاولته الممتدة كانت أوضاع البلاد تسير من سىء الى أسوأ الى أن تعرضت للمجاعة فى الشتاء الماضى رغم تخفف الاتحاد السوفيتى من الكثير من أعبائه الخارجية وتلقيه عشرات المليارات من الدولارات خاصة من المانيا الغربية قبل واثناء توحيد المانيا .

وفى نهاية مطاف الانقلاب صار واضحا أن أيا من الاحتمالين المتصورين لما بعده لم يتحقق . فقد ضاع احتمال اعادة التفكير والتدبر . وضاع احتمال الحفاظ على تيارى العمل السياسى الرئيسيين فى البلاد ، على الأقل لسنوات قادمة . أما ما تحقق فهو واقع جديد بالمرة . لقد كان يبدو ان التيار المحافظ الذى قاد بعض قادته الانقلاب يحاولون العودة بعقارب الساعة الى الوراء . وما يبدو الآن هو أن قادة التيار الراديكالى يعودون بعقارب الساعة الى الوراء البعيد .. قد يكون الى أيام روسيا القيصرية .

ومن هذه النتيجة يمكن النظر الى مستقبل الاتحاد السوفيتى ، أو الأمبراطورية السوفيتية المتداعية . وهى امبراطورية متداعية لثلاثة أسباب جوهرية :

السبب الأول :

أن ثلاثا من جمهوريات الاتحاد السوفيتى الخمس عشرة نالت استقلالها وهى جمهوريات البلطيق : لاتفيا واستونيا وليتوانيا .

السبب الثانى :

أن السلطة السوفيتية المركزية وقعت فعليا بعد فشل الانقلاب مباشرة تحت ارادة اقليمية تمثلت اساسا فى التيار الذى تقوده جمهورية روسيا الاتحادية . وهذا التيار قائم فى ظاهر الأمر - وفى باطنه على مايبدو - على تقطيع اوصال الاتحاد السوفيتى .

السبب الثالث :

ان الاتجاهات الاستقلالية والانفصالية صارت منذ عامين ، عامة فى باقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وصارت مطلقة منذ فشل الانقلاب .

ومع ذلك تبقى حقيقة مهمة وهى ان الاتحاد السوفيتى وحدة جغرافية سياسية ذات ابعاد تاريخية وسكانية . وهذه الوحدة الجغرافية السياسية لايمكن النظر اليها على انها كانت شيئا فى الماضى ربما قبل مرور وقت طويل

او قبل ان تقع تطورات تتفوق فى نتائجها على كل ماوقع من تطورات حتى الآن . وهذه الحقيقة قد تحدد بصورة او بأخرى اوضاع المستقبل سواء كانت أوضاع انهيار او اعادة التئام ، مع ان عودة الالتئام هى الاحتمال الأقل درجة .

وهكذا فان مستقبل الامبراطورية السوفيتية المتداعية يسير فى عدة اتجاهات . وهذه الاتجاهات كالتالى :

أولا : احتمال الأخ الأكبر الروسى :

يعنى هذا الاحتمال ان الاتحاد السوفيتى سينتهى به المطاف الى اشلاء متناثرة من الجمهوريات المستقلة التى لكل منها السيادة على مواردها وقراراتها وان جمهورية روسيا الاتحادية وهى الأكبر مساحة وسكانا وموردا ستكون فى وضع أقرب الى الوصاية على باقى هذه الجمهوريات او عدد كبير منها على الأقل . وقد سارت تطورات مابعد الانقلاب فى هذا الاتجاه ، وكانت الدلائل الرئيسية عليه مايلى :

١ ـ أن الرئيس الروسى يلتسين استغل فشل الانقلاب واخذ فى يديه سلطة القرار السوفيتى ، ولكن فى اتجاه تأكيد استقلال روسيا الاتحادية وسيادتها على مواردها وفرض الغلبة ان لم تكن الهيمنة للتيار الراديكالى . وحتى لوكان جورباتشوف قد اصدر فيما بعد قرارات السلطة المركزية باسمه فان بصمات يلتسين كانت واضحة عليها ومنها وقف نشاط الحزب الشيوعى وتخلى جورباتشوف عن قيادته وتجميد اموال الحزب وممتلكاته وكان يلتسين قد سبق الى ذلك عندما اتخذ قرارات بشأن الحزب فى روسيا الاتحادية .

٢ ـ اما يلتسين الذى شجع على استقلال الجمهوريات السوفيتية على اختلافها فقد تحايل على اعلان الاستقلال الذى اصدرته جمهورية اوكرانيا ثانى اكبر الجمهوريات سكانا وموارداً بعد فشل الانقلاب وأرغمها على توقيع تحالف عسكرى واقتصادى « مؤقت » مع روسيا الاتحادية . وكان الرئيس الروسى قد هدد بعد اعلان استقلال اوكرانيا باعادة النظر فى حدود روسيا الاتحادية مع باقى الجمهوريات التى تعلن استقلالها وانفصالها عن الاتحاد السوفيتى

وربما اقدم يلتسين على هذه الخطوة لأنه وجد نفسه فى مأزق . فالروس المقيمون فى اوكرانيا يصل عددهم الى ١٠ ملايين نسمة من بين عدد سكان الجمهورية البالغ ٥٠ مليون نسمة . واوكرانيا هى سلة طعام الاتحاد السوفيتى كله . وبها فى نفس الوقت مجمعات صناعية ومجمعات طاقة كبرى مرتبطة اشد الارتباط باقتصاد جمهورية روسيا الاتحادية .

واللافت للنظر فى هذه المعاهدة ان الجمهوريتين الموقعتين عليها دعتا باقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى « السابق » الى الانضمام الى هذا التحالف . وفى نفس الوقت بترك التحالف الروسى ـ الأوكرانى السلطة المركزية السوفيتية فى العراء ، وبالتالى وجه ضربة كبيرة الى جورباتشوف الذى يحاول استعادة سلطته التى اصبح يلتسين يشاركه فيها بنصيب كبير .

٣ ـ أن الرئيس الروسى قام بعد توقيع هذه المعاهدة بجولة بدأت سرية فى جمهوريات البلطيق الثلاث وقبل ان يعترف الاتحاد السوفيتى باستقلالها . وكان هدف الجولة هو اعادة ترتيب الأوضاع بين روسيا الاتحادية وبين كل من هذه الجمهوريات . ومن بين هذه الأوضاع على سبيل المثال ان الروس يشكلون ٢٥ ٪ من عدد سكان استونيا البالغ مليون ونصف المليون نسمة ويشكلون ٤٠ ٪ من سكان لاتفيا . كما ان هناك ارتباطا اقتصاديا وثيقا بين الجمهوريتين اضافة الى القضايا الأخرى العسكرية والسياسية .

٤ ـ ان يلتسين اخذ فى يديه فيما يبدو زمام القوات المسلحة السوفيتية عندما اقترح على جورباتشوف وزير الدفاع السوفيتى الجديد . وأعلن يلتسين فيما بعد انه بدأ تجميع الأسلحة النووية السوفيتية فى أراضى روسيا الاتحادية .

وعموما فان روسيا الاتحادية مؤهلة بدرجة ما للقيام بدور الأخ الأكبر بالنسبة لباقى الجمهوريات . فعدد سكانها يزيد عن ١٤٥ مليون نسمة . وهى فى نفس الوقت اغنى جمهوريات الاتحاد السوفيتى بالموارد الطبيعية واكبرها مساحة اذ تزيد مساحتها عن ١٧ مليون كيلو متر مربع من مساحة الاتحاد السوفيتى التى تزيد عن ٢٢ مليون كيلو متر مربع .

وروسيا الاتحادية ليست مؤهلة فقط للقيام بهذا الدور بل مضطرة اليه فى ظروف كثيرة . واذا نظرنا الى جمهورية كازاخستان ثانى اكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى مساحة لعرفنا لماذا هى مضطرة . فعدد سكان هذه الجمهورية ١٧ مليون نسمة بينهم ٧ ملايين روسى الى جانب ٤ ملايين من الأوكرانيين بينما يشكل السكان الأصليون ٣٣ ٪ من السكان . وفى كازاخستان محطات الفضاء السوفيتية .

وفى تقدير عام يبلغ عدد الروس المنتشرين فى الجمهوريات السوفيتية ومعظمهم يعيشون فى المدن ٢٥ مليون نسمة .

ومع ذلك فان احتمال الأخ الأكبر الروسى مازال مجرد احتمال وهو فى نفس الوقت يواجه عقبات كثيرة اهمها مدى استطاعة روسيا الاتحادية التغلب على التدهور الاقتصادى السائد فيها ومدى استعداد الغرب الذى يقفز بقوة ولكن بحذر لكسب مواطىء أقدام فى الجمهوريات السوفيتية استقلت او التى تسعى الى الاستقلال لتقبل هذا الدور الروسى .

ثانيا : احتمال قيام تعايش بحكم الواقع :

من الاحتمالات القائمة لمستقبل الامبراطورية

السوفيتية المتداعية أن تتوصل الجمهوريات على اختلافها الى صيغة للتعايش المحكوم بالأمر الواقع المفروض منذ عشرات السنين . ومن الضرورى أن يقوم هذا التعايش على الايمان باستحالة سيادة النعرة القومية بعد النعرة الاستقلالية . وأن يبنى على قدر من التسامح بشأن الحقوق فى الموارد وأن تبقى التغييرات السكانية التى حدثت جزءا من هذا الأمر الواقع .

ولكن لكى ينطبق هذا الاحتمال لابد من توافر عدد من الشروط أهمها ما يلى :

١) أن يكون الاستقلال فى حد ذاته هو غاية المراد وكل جمهورية تحقق الاستقلال وأن تعيش كل جمهورية على هذا النصر النفسى ما استطاعت .

٢) أن تكون هناك قدرة عبقرية لدى مختلف الأطراف على تنظيم التعايش وتوفير متطلباته وتحويله الى منافع متبادلة . ويقتضى وضع من هذه الطبيعة أن تبقى الحدود مفتوحة والتنقل والاقامة متاحين والتنمية متبادلة .

٣) أن تحقق الجمهوريات على اختلافها وبالتعاون فيما بينها طفرة فى مجال التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة بصورة تقلل من حدة الأحقاد وتوقف مد الصراعات .

وهذا الاحتمال يبدو هشا أمام الذاتية والقومية التى أفرطت فى التعبير عن نفسها وعن آلامها منذ أن ظهرت الى الوجود سياسة المكاشفة (الجلا سنوست) . ويفتح هذا الاحتمال الباب واسعا أمام الاحتمال الثالث .

ثالثا : احتمال السقوط فى أتون الحرب الأهلية :

لقد أخمد التحالف الروسى ـ الأوكرانى نيران حرب أهلية مبكرة كانت قريبة الوقوع فى الاتحاد السوفيتى بعد أن أعلنت اوكرانيا استقلالها . وكانت دواعى هذه الحرب ومازالت متمثلة فى عنصرين هما السكان والموارد . وكما شرحنا آنفا فإن الروس المقيمى فى أوكرانيا يصل عددهم الى ١٠ ملايين نسمة . ويضاف الى ذلك أن اراضى اوكرانيا ، التى تشغل مقعدا فى الأمم المتحدة ، لم تثبت على حال خلال الخمسين سنة الماضية . فقد كان جزء منها ضمن روسيا خلال حقبة طويلة من الزمن والجزء الاخر منها تم اقتطاعه بما عليه من سكان من بولندا خلال الحرب العالمية الثانية فى اطار سلسلة الاتفاقات السرية بين الزعيم السوفيتى الراحل جوزيف ستالين والزعيم النازى أدولف هتلر .

وهكذا كان تهديد يلتسين لأوكرانيا بعد اعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى قائما على دواعى سكانية وجغرافية . ولم تجد أوكرانيا فى النهاية مناصا من توقيع معاهدة التحالف التى عرضها يلتسين .

ومثل هذه الأوضاع السكانية والجغرافية موجودة هنا وهناك فى الاتحاد السوفيتى . ومن ذلك جمهورية مولدافيا بملايينها الأربعة . فهذه الجمهورية باغلب سكانها وأغلب أراضيها تنتمى الى رومانيا . وقد اعلنت رومانيا انها لن تطالب بعودة مولدافيا اليها وانما تترك للمستقبل ولارادة الجمهورية المولدافية المستقلة باب العودة الى الوطن الأم مفتوحا .

والخلاف على الاستحقاقات هائل حقا سواء فى السكان أو الأرض أو الموارد . وبالتالى فان باب الحروب الأهلية يمكن أن يفتح بقوة خاصة اذا استمر التدهور الاقتصادى وشحت لقمة العيش وعز المأوى . بل ان وضعا من هذا القبيل يهدد القيادة الراديكالية فى روسيا الاتحادية ذاتها .

ولو اندلعت حرب أو حروب أهلية فى الاتحاد السوفيتى ستكون الحرب الأهلية الدائرة فى يوجوسلافيا بالمقارنة بما سيجرى فى الاتحاد السوفيتى نزهة خلوية على حد تعبير دبلوماسيين غربيين فى موسكو .

وقد كانت مشكلة جوربا تشوف أنه عول كثيرا على المساعدات المالية والاقتصادية الغربية بينما الغرب لا يقدم مساعدات جوهرية فى اوضاع مضطربة غير محسوبة بافتراض أنه لا يريد هذا الاضطراب . وقد تقع الحرب الأهلية عما قريب وقد تنتظر أو تتأجل سنوات يقدم الغرب خلالها مساعدات مقابل نزع السلاح النووى السوفيتى أو خفضه الى أدنى درجة ممكنة .

رابعا : احتمال وقوع انقلاب عسكرى جديد :

لقد تحملت المؤسسة العسكرية اليوجوسلافية حتى اللحظة الحاضرة مسئولية الابقاء على الوحدة الاقليمية للبلاد بعد أن أخفق السياسيون فى ذلك . وكان واردا ان يكون الانقلاب الفاشل فى الاتحاد السوفيتى مدبرا من نفس المنطلق . ولكن الظروف هنا وهناك مختلفة بطريقة أو بأخرى . ولكن عند حد معين وفى ظروف أخرى قد يقع انقلاب عسكرى جديد فى الاتحاد السوفيتى . ومن المؤكد فى مثل هذه الحالة ان حدثت أن يستهدف الانقلاب القيادة الروسية . وقد يقع مثل هذا الانقلاب بينما البلاد على اعقاب حرب أهلية أو فى غمارها . ولهذا السبب يبدى الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة قلقا بالغا حيال مصير الترسانة النووية السوفيتية التى يؤكد جوربا تشوف ويلتسين مرة بعد أخرى أنها تحت السيطرة .

هذه هى الاحتمالات الواردة بالنسبة لمستقبل الاتحاد السوفيتى فى ضوء المعطيات المتوفره.



(٥) الاتحاد السوفيتي وتحديات ما بعد الانقلاب

نزيرة الأفندى

أقر مؤتمر نواب الشعب السوفيتي ، خلال إنعقاده الطارىء الخامس ، مجموعة من التغييرات الدستورية التى تتناول هيكل السلطة السياسية فى الاتحاد السوفيتى . وقد جاءت هذه التغييرات بناء على المقترحات التى تقدم بها الرئيس « ميخائيل جورباتشوف » وعشرة من رؤساء الجمهوريات التى يضمها الاتحاد السوفيتى . والتى يبلغ عددها خمسة عشرة جمهورية .

ومن واقع استقراء هذه التغييرات التى تضمنت الموافقة على إقامة إتحاد كونفدرالى يضم جمهوريات ذات سيادة ، إضافة إلى حق كل جمهورية فى الاستقلال والسيادة فى إطار التفاوض مع الكرملين للقضايا الهامة ، نجد أن « الجانب الاقتصادى » والذى ورد فى النص ممثلا فى تكوين لجنة اقتصادية لتنسيق إدارة القضايا الاقتصادية ، يعد أقلها حظا فى التفصيل ، من حيث صياغة مستقبل « الاقتصاد السوفيتى » فيما بعد الانقلاب .

والواقع أن « القضية الاقتصادية » فرضت نفسها فيما قبل فترة التحول السياسى الذى أنهى فترة ٧٤ عاما من التاريخ السوفيتى ، كما أنها تفرض نفسها بإلحاح خلال الفترة التالية . حيث كان الصراع حول أسلوب حل « القضية الاقتصادية » أحد المرتكزات الأساسية فى الصراع السياسى على صعيد الاتحاد السوفيتى ممثلا فى السلطة المركزية ، أيضا فيما بين هذه السلطة والجمهوريات ، وأخيرا داخل الجمهوريات ذاتها .

واذا كان « الانقلاب الفاشل » قد حسم الصراع السياسى ، الذى تبلورت نتيجته فى قرارات مؤتمر نواب الشعب الذى عقد فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر ١٩٩١ .

إلا أن ذات « الانقلاب الفاشل » أدى الى المزيد من التشابك والتعقيدات ، فيما يتعلق « بالقضية الاقتصادية » على أى مستوى كانت . فقد أشعل روح القوميات والتعصب والنزوع نحو الاستقلال ، بينما تفتقر العديد من هذه الجمهوريات والحركات القومية ، الى المقومات الأساسية لاقامة « إقتصاد قوى » فى ظل متطلبات قوى السوق .

ومن هنا نجد أن « الصورة العامة » على « الصعيد الاقتصادى » تزخر بالغيوم أيا كانت المسميات ، بمعنى أن الاتحاد السوفيتى فى صورته الكونفدرالية يواجه ذات التحديات الاقتصادية وبصورة أكثر حدة ، بعد إشتعال نيران العصبيات والقوميات ، كما أن الجمهوريات تواجه نفس القضايا الاقتصادية الملحة ، ولكن فى إطار أكثر تعقيدا ، فقد إنكبت كلا منها على نفسها وأخذت فى إرساء

أسوار الحماية حول أسواقها . بينما التكوين الموروث عبر عشرات السنوات ، يفرض حتمية التعاون فيما بينها . لأنها ذات هياكل إقتصادية متكاملة وليست متنافسة ، وذلك على المدى القصير على الأقل .

وفي ذات الوقت ، سنجد أن موقف الغرب من « القضايا الاقتصادية السوفيتية » لازال كما هو منتهجا نفس الخط المتشدد فيما يتعلق بتدفق المساعدات المالية .

عمق « المشكلة الاقتصادية » :

يتضح من واقع قراءة القرارات التى إتخذها مؤتمر نواب الشعب واللجنة الاقتصادية التى أعلن الرئيس جورباتشوف عن تشكيلها ، فى أعقاب فشل الانقلاب ، إضافة الى التصريحات التى أدلى بها أعضاء هذه اللجنة ، أن الحل المطروح للقضايا الاقتصادية ، لا يخرج حتى الآن عن نطاق العموميات ، ولم يصل الى درجة التفصيل وتحديد الأدوار بينما تدخل هذه القضايا فى نطاق الالحاح ، تهديد الاستقرار السياسى والاجتماعى داخل الجمهوريات ، وتزايد التوتر السياسى فيما بين هذه الجمهوريات .

فعلى مدى السنوات منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن ، لم تقدم أيا من الخطط الاقتصادية التى طرحت ، حلا لمعضلة الاقتصاد السوفيتى . والسبب فى ذلك معروف ، هذه المعضلة حصاد سنوات تقترب من ثلاثة أرباع قرن من الزمان . كما أنها لن توجه الى شعب واحد متجانس ، ولكن الى دولة مترامية الأطراف تضم خمسة عشرة جمهورية وأكثر من مائتى مجموعة عرقية ، إضافة الى رالأقاليم والمناطق المتباينة داخل الجمهورية الواحدة .

ومن ثم إذا كان هذا الامتداد والتنوع يعطيها تنوعا فى الموارد الاقتصادية . الا أنه يحملها فى ذات الوقت بأعباء ومسئوليات أكبر فى مجال التوفيق بين هذا الامتداد الجغرافى والتنوع العرقى فى ظل مركزية التخطيط والفلسفة الاقتصادية التى إنتهجت ، وأيضا الاستراتيجيات السياسية والعسكرية التى إتبعت ، والتى كان من أبرز ملامحها التركيز على الانفاق العسكرى .

وبدون الدخول فى التفاصيل السياسية المتعلقة بالتطورات الداخلية والخارجية ، على مدى عشرات السنوات ، فإن الواقع الاقتصادى الذى إنتهت اليه والذى كشف عنه الستار ، منذ تولى جورباتشوف الحكم تمثل فى ضرورة إنتهاج سياسة اقتصادية أكثر إستجابة لمطالب المواطنين بعيدا عن الاختناقات المتتالية .

ولتحقيق هذا الهدف الموجز فى مظهره وتكوينه ، كان لابد من إتخاذ عدة إجراءات تتمثل فى :

- التخلى عن سياسة تقييد الأسعار ، بالنسبة للمنتج والمستهلك .
- كسر احتكار الدولة .
- نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فى مجال الزراعة والصناعة .
- إيجاد نظام مصرفى متكامل لتقديم التسهيلات الائتمانية الى المشروعات .
- خفض الانفاق الحكومى ، للتقليل من عجز الميزانية .
- إزالة العديد من القيود المفروض من جانب الحكومة والموظفين بالنسبة لأداء الاقتصاد .
- السماح بحرية تحويل الروبل من وإلى العملات الأجنبية .

وعلى الرغم من إتفاق جميع الأطراف على حيوية وحتمية تنفيذ هذه الخطوات ، إلا أن التضحية التى ستقتضيها من جانب الشعب السوفيتى ، جعل جميع الأطراف السياسية تخشى من الاقدام الجرىء فى مجال تنفيذها . ولذا نجد أن الخطط التى طرحت فى هذا الصدد جوبهت من صفوف العناصر المتشددة والتى لاترغب فى التخلى عن الفلسفة الشيوعية فى المجال الاقتصادى . كما أنها قوبلت أيضا بتحفظ من جانب العناصر السياسية التى توافق عليها . نظرا لخوفها من التكلفة الاجتماعية والسياسية ، الناجمة عن تنفيذها .

ومن أبرز الدلالات المتناقضة أيضا فى مجال التدليل على عمق الأزمة الاقتصادية . هو حجم الادخار الاجبارى من جانب الأفراد لعدم توافر السلع الكافية للاستهلاك . وقد بلغ حجم هذه المدخرات ١٦٥ مليار روبل ، تتضاءل قيمتها مع مرور الأيام ، لتدهور قيمة الروبل من ناحية وإنتعاش السوق السوداء من ناحية أخرى .

وقد طرح فى هذا المجال عدد من خطط الاصلاح الاقتصادى منها خطة « شتالين » والتى لم ترضى العناصر المتشددة ، والمتخوفة على حد سواء ، ثم كانت خطة الخمسمائة يوم التى حمل لواءها رئيس الوزراء السابق فالنتين بافلوف . وبدأت بالفعل فى تنفيذها منذ يناير ١٩٩١ ، الا أن إنعكاساتها فى مجال الأسعار مع بطء عملية الانجاز ، وتزايد حدة النقد الغربى وتقتيره فى المساعدات المالية ، أديا بجورباتشوف الى البحث عن برنامج آخر ، فكانت الخطة التى عكف الاقتصادى السوفيتى « يافلنيسكى على إعدادها بالتعاون مع بعض الأساتذة الغربيين . وقام الرئيس السوفيتى بالمزج بين خطة « بافلوف » وتلك الخاصة بـ « يافلنيسكى » بحثا عن صيغة ترضى « القمة الاقتصادية » فى لندن . فكانت النتيجة المعروفة ، ممثلة فى عودته « خاوى الوفاض » ليواجه مرة أخرى تحدى « القضايا الاقتصادية » .

ولعل أبرز هذه « القضايا » وأكثرها حدة « قضية الغذاء » خاصة وأن الشتاء على الأبواب ، وتعكس هذه القضية مدى التشابك المعقد للعوامل الجغرافية والعرقية ، النزعات القومية الى جانب تدهور البنية الأساسية وأيضا تشتيت جهود موسكو فى مجال الاصلاح ومحاولات الغرب من نطاق المساعدات .

وتشير التقديرات الى أن محصول الحبوب الغذائية فى الاتحاد السوفيتى سوف يصل الى ١٩٥ مليون طن وهو رقم متوسط ، فيما يتعلق بمستوى المحصول الزراعى السنوى ، ولكن المشكلة تكمن فى الفاقد الضخم والذى تقدر نسبته بحوالى الثلث .

وللتدليل على مدى خطورة هذه النقطة . نستشهد بما حدث العام الماضى ، فقد بلغ حجم المحصول ٢٤٠ مليون طن ، لم يخصص منها للاستهلاك الآدمى سوى ١٢٠ مليون طن وتم إستيراد ٤٠ مليون طن لسداد هذه الفجوة الغذائية

أما باقى المحصول والذى يعادل نسبة ٥٠ فى المائة ، فقد ذهب هباء ، حيث أهدر ٣٥ مليون طن خلال عملية التخزين والتصنيع ، إضافة الى ٤٥ مليون طن أخرى ضاعت هباء خلال عملية الحصاد وجمع المحصول ، وكان نصيب الماشية ٤٠ مليون طن .

ولاشك أن المشكلة الغذائية سوف تزداد تعقيدا ، إذا أخذنا ببعض التوقعات المتشائمة والتى تشير الى أن المحصول الزراعى المتوقع خلال العام الحالى (١٩٩١) لن يتجاوز ١٧٠ مليون طن . ومن ثم فإن الأرقام الخاصة بالاستيراد سوف ترتفع الى ٤٥ مليون طن . وهو رقم يتجاوز العام الماضى ، ويعادل ضعف ما تم إستيراده فى عام ١٩٨٩ .

كما أنه من المسلم به ، أن قضية الفاقد ، سواء فى عملية الجمع أو النقل ، ترتفع بالنسبة للخضروات والفاكهة مقارنة بغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى . وتشير الأرقام الى أن النسبة الأولى تصل الى ٤٠ فى المائة من حجم المحصول ، بينما النسبة الثانية تقدر بعشرين فى المائة فى المتوسط .

وترتيبا على ما سبق نجد أن الأطراف الدولية الخارجية ، وبخاصة الغربية ترتكز على نقطتين أساسيتين : **أولهما** : الاسراع بالمساعدات الغذائية العاجلة ، وبغض النظر عما قد تتركه من ردود أفعال متباينة على صعيد الجمهوريات بصورة متفرقة ، الإتحاد السوفيتى فى صورته الكونفدرالية .

أو ثانيهما : ضرورة التركيز على تقديم المساعدة الفنية وقيام الاتحاد السوفيتى ، أو ما إصطلح على تسميته بذلك ـ بتطوير شبكة الطرق والمواصلات . إضافة إلى أساطيل النقل من عربات وثلاجات .

وهنا نقطة جديرة بالملاحظة . فيما يتعلق بقضية الانتاج الزراعى والغذائى فى الاتحاد السوفيتى وهى تعكس الضوء والظلال فى آن واحد بمعنى أنه إذا كانت أرقام الانتاج الزراعى المشار إليها . وعلى الرغم من تباينها ، تتحقق فى ظل سيطرة الدولة على ما يقرب من ٩٧ فى المائة من الأراضى الزراعية . فمن الطبيعى أن نتوقع إرتفاع هذه الأرقام فى إطار تشجيع الملكية الخاصة للأراضى الزراعية ، وتلك نقطة مضيئة قد تتحقق ولو بعد فترة خاصة فى ظل التطورات الأخرى المتزامنة معها .

كما أن تدفق المساعدات الغذائية من الخارج ، قد يثير حنق المزارعين أو الحلقة الوسيطة التى تلهب أسعار السوق السوداء للمواد الغذائية ، حيث أن النتيجة الطبيعية لهذا التدفق ، تتمثل فى إنخفاض الأسعار ، الا أنها ستحول دون إنفجار الأوضاع ، فى حالة إطلاق الأسعار طبقا لقوى السوق . حيث أن إتخاذ الخطوة الأخيرة يعنى تقليص الدعم المادى من جانب الدولة .

وتمثل قضية الأسعار غير الحقيقية للسلع والخدمات الاستهلاكية ، إحدى القضايا الشائكة ذات الطبيعة الدائرية المفرغة ، فمن المسلم به أن رفع هذه الأسعار ضرورة حتمية لاصلاح الأوضاع الاقتصادية وخفض العجز فى الموازنة سواء كانت مركزية أم جمهورية إلا أن هذا الدواء يعد ذى مرارة شديدة ، فى أفواه الذين صدحت حناجرهم بهتافات الديمقراطية .. ولكنهم لم يهيأوا بعد لمرحلة الفطام الاقتصادى عن الدولة . ولقد كانت قضية « الأسعار » السبب الأساسى فى تعثر العديد من الخطط والبرامج الاقتصادية التى وضعت خلال السنوات الماضية .

وفى ظل حصاد الماضى .. سنجد أن هذه القضية ستفرض نفسها على الساحتين السياسية والاقتصادية معا ، كما أن عبئها لن يكون ملقى على عاتق الرئيس جورباتشوف فقط . ولكن سوف يتحمله كافة رؤساء الجمهوريات سواء أعلنت إستقلالها أم لا ، وإن كان الوضع بالنسبة للأول سيكون أكثر حدة .

فخلال عام ١٩٨٩ ، بلغ حجم هذا الدعم ١١٠ مليار روبل ، وترجم فى عجز الميزانية المركزية بمقدار ٩٠ مليار روبل وبما يعادل عشرة فى المائة من إجمالى الناتج القومى السوفيتى خلال ذلك العام .

وقد أشارت تقديرات محافظ البنك السوفيتى ، الى أن حجم العجز فى هذه الميزانية بلغ ٧٢ مليار روبل حتى نهاية شهر أغسطس ١٩٩١ ، مع مراعاة أن العجز فى ميزانيات الجمهوريات لم يؤخذ فى هذا الرقم .

وكل ذلك يعنى أن إطلاق « الأسعار » سيكون شيئا صعبا بالنسبة للمواطن أيا كان موقعه فى خريطة ما إصطلح على تسميته بالاتحاد السوفيتى .

ومن هنا نجد أن موضوع المشاركة فى تركة الماضى الاقتصادية ، أحد الموضوعات الحساسة والهامة فى تحديد مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الكرملين والجمهوريات .

وما ينطبق على عجز الميزانية المركزية ، ينصرف الى قضية الديون الخارجية والموارد المتاحة والمطلوبة بالعملات الأجنبية . فهناك المديونية الخارجية التى تتراوح تقديراتها بين ٦٠ ـ ٦٥ مليار دولار . بينما الموارد المالية لاتفى بالمتطلبات السنوية الروتينية .

الجمهوريات « وإقتصاد الانفصال »

بينما كانت الأحداث تتصاعد فى الاتحاد السوفيتى

والجمهوريات تتنافس فى مجال إعلان الاستقلال ، أعرب أحد كبار العاملين فى البيت الأبيض . عن تساؤله فيما إذا كانت تفتيت السلطة المركزية ، سيؤدى الى تطبيق حقيقى لسياسة « السوق الحر » . وقد أعرب عن خشيته فى أن تتحول الى مجرد إستبدال السلطة المركزية فى كل من الجمهوريات الخمس عشر ، بدلا من السلطة المركزية فى « موسكو » .

والهدف من الاستشهاد بهذه الكلمات ، هو التوضيح بأن أكثر الدول دعما لاستقلال الجمهوريات وفى مقدمتها جمهوريات البلطيق الثلاث ، تشعر بالشك فى إمكانها تطبيق سياسة « إقتصاد السوق » وذلك إذا تركنا جانبا السياسات الرسمية المعلنة حيث أن الواقع يشير الى أن قدرة الجمهوريات ـ بإستثناء روسيا الاتحادية وأوكرانيا ـ على المضى قدما بمفردها ، منعزلة كل عن الأخرى ، يعنى الكثير من المعاناة الاقتصادية . ومن هنا تبدو أهمية « اللجنة الاقتصادية » التى أقرها مؤتمر نواب الشعب وأناط بها تنسيق وإدارة القضايا الاقتصادية ، إضافة إلى اللجنة المصغرة . التى أعلن الرئيس جورباتشوف عن تشكيلها فى أعقاب فشل الانقلاب .

ولكن الواقع علمنا ، أن الاتفاق شىء والتنفيذ شىء آخر ، ومن هنا ينبع التحدى الحقيقى الذى يواجه الجمهوريات المتعددة ، التى زحفت شعوبها طلبا للاستقلال . الا أن ذات هذه الشعوب يواجه البعض منها ، بدعاوى إنفصالية وإستقلالية داخلها ذاتها !!.

وقد تبدو جمهوريات البلطيق الثلاث ، لأول وهلة ، أفضل حالا إلا أن الحقيقة تشير الى تنامى روح الاستقلال فى إطار من المساعى القومية السوفيتية داخل كل دولة ، منها ، على حدة بحيث إختلفت توجهاتها على الرغم من إرتباط معالمها . وإذا كانت تعتمد على رصيدها المودع من الذهب لدى الغرب فإنه لايكفى بمفرده لارساء دعائم « إقتصاد قوى » طالما أن الهياكل الانتاجية ذاتها تعانى من القصور . كما أن التطلع الى الغرب ممثلا فى المساعدات الاقتصادية ، أو إلى المهاجرين إلى الخارج ومنهم الليتوانيين بصفة أساسية ، لا يعد أمرا موثوقا منه تماما فى ظل تصارع دول أوروبا الشرقية ، إضافة الى الجمهوريات السوفيتية . على هذه المساعدات . ناهيك عن مطالب السلطة المركزية فى الدولة الكونفدرالية السوفيتية الجديدة ، فهناك عبء الديون الخارجية التى تصل تقديراتها فى بعض الأحيان الى ٦٫٥ مليار دولار .

كما أن تنامى الشعور القومى المتعلق ، سوف يؤدى الى حركة نزوح من الداخل الى الخارج ، نتيجة تنامى الشعور بعدم الثقة فى المستقبل الاقتصادى والسياسى ، من جانب الأقليات .

ومن ثم فإن الأربع عشر طنا من الذهب التى تبلغ ١٤٦ مليون دولار ، والتى تخص جمهوريات البلطيق . لن تكون هى طوق النجاة من لجنة الأوضاع الاقتصادية المتشابكة والمتدهورة . وذلك فى ظل مجموعة من الاعتبارات ، يمكن إجمالها فى الآتى :

أولا : سبق لهذه الجمهوريات الثلاث ، ليتوانيا ، استونيا ، ولاتفيا ، أن أعلنت عن قيام « سوق مشتركة » فيما بينها فى عام ١٩٩٠ ، إلا أنها وصفت بعد ذلك بأنها نوع من اليوتوبيا غير الواقعية . حيث عمدت كل منها الى فرض الرسوم الجمركية ، الخاصة بها ، بينما طبيعة انتاجها متنافسة فى تكوينها الذى يغلب عليه طابع المواد الأولية .

ثانيا : تعد ليتوانيا أكبر جمهوريات البلطيق ، حيث أن عدد سكانها يقدر بـ ٣٫٦٩٠ مليون نسمة ، يمثل الليتوانيين منهم نسبة ٨٠ فى المائة . الا أن ذات الجمهورية لاتساهم فى الناتج القومى السوفيتى بأكثر من ١٫٥ فى المائة . ولكنها تعتمد عليه فى سداد إحتياجاتها من السيارات ، الجرارات ، المعادن ، القطن ، بنسبة مائة فى المائة . كما يمدها بنسبة ٩٧ فى المائة من إحتياجاتها الى الطاقة ، ٥٨ فى المائة بالنسبة للسكر . كما أن ذات الجمهورية تعتمد على السوق السوفيتية ، فى تصريف انتاجها من بعض مكونات الأجهزة التلفزيونية وكذلك بالنسبة لقطع غيار الجرارات حيث تساهم بنسبة ٧٠ فى المائة ، ٣٠ فى المائة على التوالى بالنسبة للسوق السوفيتية ككل .

ثالثا : أدى تطبيق سياسة مركزية التخطيط الى خلق حالة من الاعتماد المتبادل فيما بين الجمهوريات والأقاليم المختلفة داخل الاتحاد السوفيتى . بحيث أن إنتاج النفط الخام يتم فى مكان ما ، وتكريره يكون فى جمهورية أو إقليم آخر ، وتصنيع منتجاته يكون فى إقليم أو مكان ثالث وهكذا ، ولايمكن تغيير هذا الوضع فى غضون أيام قليلة .

رابعاً : وبفرض ان تردع الجمهوريات الى الاستقلال ، وفرضها الرسوم الجمركية فيما بينها يتفق ومطالبها السياسية . الا انه فى ذات الوقت يصطدم ومطالبها الاقتصادية حيث ان اقرار عملة مستقلة لكل منها ، حتى لو كانت بضمان الذهب على صعيد الاتحاد السوفيتى ككل او بالنسبة لجمهوريات البلطيق ، لا يعطيها الثقة الائتمانية المطلوبة ، لأن الاوضاع الاقتصادية سيئة . ومن ثم ، وفى رفض حالة اتخاذ هذة الخطوة ، سوف نجد ان العملة الاجنبية ستكون الوسيلة الوحيدة لتسوية الحسابات فيما بينها ، او الاستيراد من الخارج كبديل عن الاستيراد من الداخل وكلا الامرين اختيار مر . غير ان نظام المقايضة السلعية فى ظل الاتفاقيات التى كانت تربط هذه الجمهوريات ، كان يوفر لها احتياجاتها ويمكن ان يقوم بذات الدور ، خلال فترة قيام هذه الجمهوريات باعادة تنظيم اقتصادها وتنسيق سياساتها الداخلية . على أن تكون هذة الفترة انتقالية فى المدى القصير .

خامسا : اذا كانت دول البلطيق تنظر الى الغرب وبخاصة الى فنلندا والدول الاسكندينافية عامة . فلابد ان يأخذ فى الاعتبار قدرتها الفعلية فى مجال المنافسة ، على تسويق

منتجاتها الصناعية المحدودة فى ظل اسواق مفتوحة لكافة دول العالم .

سادسا : ومن المفاوقات الواضحة ، ان تشعر ليتوانيا بعدم الثقة فى توجهات لاتفيا ، حيث تتهم الاخيرة باحتمال استسلامها « لموسكو » فى ظل الاتحاد الكونفدرالى الجديد بينما ترى « استونيا » ان المستقبل افضل بالنسبة لاقتصادها ، وتخشى من محاولة مزاحمتها او التأثير عليها .

ومما لاشك فيه ان زيادة العنصر الروسى « فى تكوين شعبى لاتفيا » و « استونيا » اثره الواضح فى « الخشية ، والرغبة » فى آن واحد وبان تكون الامور اكثر تدريجيا فى عملية التحول .

حدود الأقتصاد « الكونفيدرالى » :

اذا انتقلنا من التحليل الجزئى على صعيد دول البلطيق الى « النطاق الاوسع » ممثلا فى كافة الاقاليم والجمهوريات التى قد يتكون منها الاتحاد الكونفيدرالى سوف تجد ذات السمات العامة للعلاقة فيما بين الجانبين ، مع مراعاة .

اولا : ان الخلافات حول الحدود سوف تشتعل مع انطلاقة شرارة القوميات فى الاتحاد السوفيتى . سواء كان فى الجنوب او الشمال . فهناك الخلافات فيما بين ازربيجان ، ارمنيا ، وجورجيا ، جنبا الى جنب مع الخلافات بين أوكرانيا ، روسيا البيضاء ، استونيا وجمهورية روسيا الاتحادية . وقد تم تعديل هذه الحدود ، تسعين مرة ، خلال الفترة منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٠

ثانيا : لا يمكن حصر خلافات الحدود ، فى اطار جغرافى محض ولكنها تدخل فى اطار الجغرافيا السياسية والديمجزافية فعلى سبيل المثال نجد ان خلافات الحدود قد تتضمن نزاعا على الموارد الطبيعية او قد تؤثر على الاسواق التعريفية وايضا على سوق العمل من حيث فرص التوظف المتاحة والكفاءات القادرة على شغلها .

فاذا عمدت بعض الجمهوريات المستقلة الى اعلان لغتها المحلية ، اللغة الرسمية ، فهذا يعنى ان الاقلية الروسية التى كانت تحتل المناصب الاساسية ، سوف تضطر الى الانسحاب من مواقعها ، واذا حدث ذلك فسوف يكون هناك فراغ فى المناصب الادارية والقيادية العليا . بل ان اعلان مثل هذه « اللغة » باعتبارها اللغة الرسمية ، قد يحول دون التمتع بخدمة « التعليم » فى التلقى والتدريس .

ثالثا : اذا كان هناك احتمال النزوح الى الخارج ، فان هناك احتمال لنزوح آخر الى الداخل ، حيث يوجد حوالى ٦٠ مليون روسى خارج روسيا . فاذا اضيفوا الى سكانها البالغ عددهم ١٤٠ مليون نسمة ، فانها بذلك تتجاوز نصف سكان الاتحاد السوفيتى (بصورته السابقة) ككل .

ولاشك ان هذه الكثافة السكانية الضخمة مقارنة بغيرها من الجمهوريات (مع استثناء اوكرانيا) اضافة الى عامل التاريخ والجغرافية ، واخيرا التصريحات السياسية التى بدرت من « بوريس يالتسين » فى اعقاب الاتجاه الاستقلالى للجمهوريات جعلت « روسيا الاتحادية » فى موضع الشك والريبة خشية تزايد قوتها على حساب الآخرين . وعلى الرغم من نفى يالتسين وجود اية أطماع من جانب « روسيا » .

الا انه يوجد راى يشير الى احتمال استخدام « روسيا الاتحادية » مواردها الطبيعية الضخمة فى مجال التبادل التجارى مع الجمهوريات الأخرى مقابل حماية الاقلية الروسية فى تلك الجمهوريات ، مما يثير حساسيات الاخيرة ويطرح قضية النفوذ الروسى . وإن كانت وجهة نظر يالتسين تنصرف الى اقامة علاقة على غرار المجموعة الاوروبية ، وقد يكون الاقتراح الذى طرح فى الاجتماع الطارىء لنواب الشعب ، والذى تم الاتفاق عليه واقراره فى اطار هذا التصور

رابعا : تعد « روسيا الاتحادية » هى الجمهورية الوحيدة التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى ، حيث ان ما تصدره يتعادل مع ماتستورده من الجمهوريات الأخرى . مع مراعاة انها الجمهورية الأساسية فى مجال امداد الآخرين بالبذول والمواد الاولية مع تنوع المناخ

وتشير التقديرات الى تحمل الميزانية الروسية لعبء مالى يعادل سبعة فى المائة من الناتج القومى الاجمالى ، من اجل دعم السلع التى تحصل عليها الجمهوريات الاخرى ، الا ان فى روسيا ذاتها هناك العديد من الاقاليم ، المقاطعات التى تتمتع بالاستقلال الذاتى ، اضافة الى الجمهوريات . ومن ثم إحتمال اندلاع المتاعب من داخل روسيا وارد ايضا .

خامسا : تتروواح النسبة التى تلعبها التجارة فيما بين الجمهوريات السوفيتية بين ٤٠ الى ٦٠ فى المائة من انتاجها القومى . وقد تصل بالنسبة للبعض الى ٧٥ فى المائة .

وتعد دول البلطيق الثلاث ، اضافة الى روسيا البيضاء ، جمهوريات وسط آسيا . مستفيد أساسى من سياسة دعم الاسعار . ومن هنا يكون رفع هذا الدعم والعمل بالاسعار الحقيقية امرا مفيدا اقتصاديا على المدى الطويل . ولكنه فى المدى القصير سيكون ذى تكلفة عالية اقتصاديا واجتماعيا ، وايضا سياسيا بالنسبة لهذه الجمهوريات بصفة خاصة .

وتشير الدراسات الى ان الاستقلال الاقتصادى لدول البلطيق الثلاث ، سيحملها نقصا فى اجمالى ناتجها المحلى بنسبة عشرة فى المائة ، وذلك لاضطرارها الى سداد قيمة وارداتها من الأطراف الأخرى « بالدولار »

سادسا : توضح الدراسات والاحصاءات الصادرة عن الاتحاد السوفيتى ، ذاته ، ان ٧٧ فى المائة من ٥٨٨٤ منتج يتم انتاجه من قبل منتج واحد . ومن هنا يمكن

للمرء ان يستشعر مدى الاختناقات الاقتصادية التى يمكن ان تتعرض لها اجزاء متفرقة من الاتحاد السوفيتى . فى حالة توقف احد المنتجين عن الانتاج ، خاصة مع تزايد الاتجاهات الحمائية من قبل الجمهوريات تجاه بعضها البعض . مثال ذلك سياسة ليتوانيا ، وايضا اوكرانيا ، قبل التوقيع مع روسيا الاتحادية على اتفاقية التنسيق فيما بينهما فى اعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة ، والتى تضمنت استمرار التعاون الاقتصادى والعسكرى بينهما للحيلولة دون انهيار الدولة السوفيتية

سابعا : قد يكون المنهج الذى انتهجته ـ روسيا الاتحادية ، وكذلك جمهورية قازخستان والتى يرأسها « نور سلطان نازارييث » بمثابة المبادرة فى مجال اقتحام المشكلة الاقتصادية فقد استعان الرئيس الاخير بيجريجورى يافلنسكى فى مجال تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى . بينما كان الاخير لا يجد آذانا صاغية لخطته . التى قام بتقديمها للرئيس جوربا تشوف ، قبل حضوره القمة الاقتصادية فى لندن

كما ان ذات الرئيس هو الذى اعلن البيان المشترك التى تضمن المقترحات المقدمة من جانب الرئيس جورباتشوف والرئيس يالتسين ، اضافة الى (اى نور سلطان نازارييف » الى الانعقاد الطارىء لمؤتمر نواب الشعب .

قصور الدعم الغربى الاقتصادى :

المتتبع لموقف الدول الغربية من الاحداث السوفيتية منذ تولى جورباتشوف عامة ، خلال الفترة التى سبقت الانقلاب وما تلاها خاصة سوف يخلص الى نتيجة محددة الا وهى استمرار الغرب فى تطبيق خطوة « محلك سر » فلم يحقق ما نادى به ، وهو يلتقى مع الاتحاد السوفيتى فيما طالب به فى مجال المساعدات الاقتصادية !

واذا كان اعلان وزير الخارجية « بوريس يانكين » عن حاجة بلاده الى مبلغ لايقل عن مائة مليار دولار بصفة اساسية قد صدم آذان البعض لضخامة المبلغ المطلوب ، ومقارنته الوضع فى بلاده بتلك الخاصة باحداث الخليج الا ان الاستعراض يشير الى ان هذا المبلغ ليس بالكبير ، لان الغرب قد تقاعس عن تقديم الدعم الفعلى ، فعمق من حدة المشاكل الاقتصادية المترتبة على اختيار نظام يعتمد على قوى السوق بدلا من مركزية التخطيط .

وان كان ذلك لايعنى التقليل من ضخامة الطلب ، فى ظل ما تكلفته حرب الخليج بصفة فعلية ، والذى قدرته واشنطون بخمسة واربعين مليار دولار ، كان للحلفاء الغربيين ، والمساهمات العربية ، اثرها فى تخفيف منتجات تحملها

وسوف نشير فى هذا الصدد الى عدة نقاط تتمثل فى الآتى :

اولا : اصرار الغرب ممثلا فى الدول السبع الكبار على ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية حازمة وصارمة فى مجال التنفيذ العملى للتحول الى اقتصاديات السوق ، وبعد ذلك وفى ظل نتائج التطبيق التقييم من جانب المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية ـ مثال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . يمكن تحديد مقدار القروض والمنح ، اى المساعدات المالية بصفة عامة

قد اتضح ذلك فى قمة « هوستون » التى عقدت فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ ، قمة « لندن » التى عقدت فى لندن فى يوليو ١٩٩١ . وايضا فى القمة السياسية بين جورباتشوف وبوش فى نهاية يوليو من نفس العام . وقبل هذا وذاك فى القمة السياسية التى عقدت بين جورباتشوف ، و « كايفو » رئيس الوزراء اليابانى خلال الزيارة التى قام بها الرئيس السوفيتى للعاصمة اليابانية .

فقد اتفقت كل هذه اللقاءات والمؤتمرات على نقطة اساسية ، المعونات والمساعدات الفنية والغذائية ، اما المساعدات المالية المباشرة ، فهى مرهونة بالاستجابة لمطالب الصندوق والتطبيق الحرفى لاقتصاد قوى السوق

ثانيا : وحتى بعد حدوث الانقلاب وفشله وعودة جوربا تشوف الى الحكم نجد ان الغرب قد تراجع بسرعة عن وعوده التى ادلى بها خلال سخونة الاحداث . ويبدو ذلك واضحا من واقع التصريحات التى ادلى بها رئيس الوزراء البريطانى « جون ميجور خلال زيارته الاخيرة لموسكو ، وهى الاولى « لاول مسئول غربى » ، للعاصمة السوفيتية . فقد تمسك بالاصلاح اولا ثم الاموال ثانيا .

ثالثا : حتى انضمام الاتحاد السوفيتى الى صندوق النقد الدولى ، وما قد يتيحه له من امكانيات مالية فى مجال الاقتراض كان مقرونا هو الآخر بإرادة الغرب اضافة الى ظروف موسكو ذاتها فى ظل المساهمات المالية ونظام الحصص . وهنا تتجه اصابع الاتهام الى الدور الامريكى واليابانى . فمن المعروف ان الولايات المتحدة تساهم بنسبة ٢٠ فى المائة من رأسمال صندوق النقد الدولى ، وهى مطالبة بدفع مبلغ ٣٥ مليار دولار ، فى ظل القرارات الاخيرة الخاص بزيادة راسماله بنسبة ٥٠ فى المائة . « وواشنطون » تصر على تطبيق سياسة الاقتصاد الحر ، وتحرير الروبل فى مقابل العملات الاجنبية ، قبل ان يتمتع الاتحاد السوفيتى بعضوية الصندوق . والاخير لم يستطيع ذلك فى الاقتصار الشديد الى الاموال المقدمة بالعملة الصعبة . ولايمكن اغفال الدور اليابانى المؤثر ـ وان كان صامتا ـ فى هذا الصدد ، فهى تمثل ثانى اكبر مساهم فى ميزانية الصندوق ، كما انها ترفع شعار « الجزر الاربع » اولا وفيما يتعلق بالمانيا ، فان حصتها يفترض ان تبلغ ١١ مليار دولار مثلها مثل اليابان ، ولكنها لاتعارض فى تقديم المساعدة الى موسكو من خلال الصندوق حيث انها ـ اى بون ـ قد استنفدت فى تقديم المساعدات والتسهيلات المالية لدول شرق اوروبا واعباء الوحدة الالمانية . وتشير التقديرات الى ان اجمالى هذه

الالتزامات تجاه موسكو ، قد بلغت ٣٥ مليار دولار .
رابعا : يتضح هذا التشدد والتمسك من خلال مقارنة النقاط التى اعلنها جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى بعد الانقلاب ، بذلك المعلن خلال قمة لندن الاقتصادية ، وقمة موسكو السياسية . وقد جاءت خطة الهرب الاخيرة ، بعد الاجتماع الذى عقده « ميجور » والرئيس الامريكى بوش ، وتم حملها الى الرئيس جورباتشوف وسوف نطلق عليها اسم « خطة ما بعد الانقلاب » :
١ ـ الوفاء بالتعهدات القريبة السابقة ، فى مجال الامدادات الغذائية من خلال التسهيلات الائتمانية .
٢ ـ تقدير حجم المساعدات الغذائية العاجلة والمطلوبة لهذا الشتاء .
٣ ـ تشكيل فريق بحثى مكون من القطاعين العام والخاص لزيارة الاتحاد السوفيتى ، والتعرف على حجم الانتاج الغذائى وطرق توزيعه .
٤ ـ تقديم توسيع نطاق المساعدات الفنية فى مجال الاصلاح الاقتصادى .
٥ ـ توفير المزيد من النصح من جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .
٦ ـ الاسراع بعملية انضمام الاتحاد السوفيتى الى صندوق النقد الدولى ، كعضو منتسب ، مع النظر فى امر العضوية الكاملة ، وبما يسمح له بالحصول على التسهيلات المالية من المؤسسات الدولية المختلفة .
وقد اثنى الرئيس « بوش » على الموقف البريطانى المتشدد الذى اتخذ خلال قمة « لندن » فى مجال اعلانه للنقاط الست السابقة والتى جاءت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة . وقد شهد الموقف البريطانى مزيدا من التشدد ، بخلاف النقاط السابقة ، حيث اكد مرة اخرى على ضرورة سياسات وبرنامج اصلاح اقتصادى يعتد به ، قبل تقديم المساعدات المالية . الى جانب التزام الاتحاد السوفيتى بخفض انفاقه العسكرى الراهن ، والذى يقدر بـ ٢٥ فى المائة من اجمالى الناتج القومى . حيث ان « ما يحتاجه السوفيت بالدرجة الاولى ، هو تقديم النصح ثم المساعدات الفنية ، والمعونة الغذائية واستعادة الثقة فى مجال الانتاج الغذائى » بينما كانت كلمات الرئيس جورباتشوف ، تنصرف الى « ان الوقت قد حان ليقدم الغرب مساعدته الينا »
● اما خطة ما قبل الانقلاب ، التى اعلنت فى « قمة لندن الاقتصادية » فقد انصرفت الى ست نقاط اخرى هى :
١ ـ السماح للاتحاد السوفيتى بالعضوية المنتسبة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، لمساعدته فى الحصول على المساعدة الفنية والنصح اللازم لبرامج الاصلاح الاقتصادى .
٢ ـ تضافر جميع المؤسسات التمويلية الدولية ، بما فى ذلك منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والبنك الاوروبى لاعادة البناء والتعمير ، من اجل تكثيف جهودها لدعم الاتحاد السوفيتى بالخبرة والنصيحة ، فى مجال اقامة اقتصاد السوق .
٣ ـ تكثيف المساعدات الفنية وبخاصة فى مجال الطاقة وتحويل الصناعات العسكرية للانتاج المدنى ، وتحسين اساليب توزيع المواد الغذائية والامن النووى .
٤ ـ بذل المزيد من الجهود لتنشيط التجارة السوفيتية ، وبخاصة مع دول شرق اوروبا .
٥ ـ سفر وفد من وزراء المالية والمسئولين عن قطاع الاعمال (الصغيرة الحجم بصفة اساسية) الى موسكو لدراسة اوضاع الاقتصاد السوفيتى .
٦ ـ تولى « جون ميجور » مسئولية متابعة التطورات وزيارة موسكو بصفته رئيس مجموعة الدول السبع خلال العام الحالى ، على ان يتابع المستشار كول هذه المهمة فى العام القادم (١٩٩٢) .
وفيما بين الخطتين ، كانت هناك القمة السوفيتية الامريكية » فى العاصمة موسكو ، وقد حدد خلالها مرة اخرى ، الشروط الامريكية خاصة والغربية عامة ، من اجل تقديم المساعدات المالية المباشرة الى الاتحاد السوفيتى .
فقد اشار بوش الى أربع نقاط اساسية هى :
(١) احداث استقطاع اكبر فى الانفاق العسكرى السوفيتى .
(٢) وقف المساعدات المالية من جانب موسكو « لهافانا » .
(٣) عودة الجزر اليابانية الاربع ، والمتنازع عليها بين موسكو وطوكيو ، الى السيادة اليابانية .
(٤) مبدأ حرية جمهوريات البلطيق .
وقبل هذه وتلك ، كانت القمة « اليابانية السوفيتية » فى ابريل ١٩٩١ ، التى اسفرت عن لاشىء بالنسبة للدعم المالى اليابانى لموسكو ، حيث ان « طوكيو » أصرت على المساومة مقابل استعادة الجزر الاربع المتنازع عليها . ولم يكن جورباتشوف فى موقف يسمح له بذلك ، بالنظر الى محاصرته داخليا من قبل المتشددين وطالبى الطعام ، الذين يتصيدون له الاخطاء القومية .
وقد تأكد هذا الموقف ، فيما اعلنته المصادر اليابانية مؤخرا ، من استعدادها تقديم مبلغ ٢٠ مليار دولار وقد يصل الى ٤٠ مليار دولار على مدى سنوات ، مقابل استعادة الجزر الأربع .
خامسا : تهميش الدور الاوروبى ، فبينما كانت المانيا الاتحادية ، فرنسا وايطاليا تطالب بضرورة الاسراع فى تقديم المساعدات المالية العاجلة الى الاتحاد السوفيتى ، نجد ان التصلب الامريكى البريطانى اليابانى ، قد فتت كل المحاولات التى بذلتها الدول الاوروبية الثلاث خلال قمة لندن للاقتصاد . ولاشك ان الوجود البريطانى داخل المجموعة الاوروبية اعاق مساهمة الاخيرة فى مساعدة « موسكو » ابان ازمتها الاقتصادية الخانقة ، ولذا نجد ان التحذيرات المتتالية التى اطلقتها « بون » كما ان

المحور المؤيد « لموسكو » من قبل « بون باريس » لم يلق آذانا صاغية من قبل « واشنطون » وطوكيو ، خلال اجتماعات القمة الاقتصادية فى « لندن » .

ومع التسليم بان جميع دول المجموعة تساند سياسة « الاقتصاد الحر » ، الا انها تتباين فى تقديرها للظروف السياسية والاقتصادية التى يجتازها الاتحاد السوفيتى ، حتى فى ظل التطورات الاخيرة .

لذا نجد ان صوت المجموعة قد جاء خافتا ، وهو يعلن عن الافراج عن مبلغ ١١,٨ مليون دولار !! ، هى قيمة الدفعة الاولى من برنامج المساعدات الفنية للاتحاد السوفيتى الذى يبلغ ١,٠٦٢ مليار دولار . وكان قد اتخذ قرارا فى هذا الصدد ، خلال شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، الا انه تعثر فى مجال التنفيذ ، انتظارا لموقف موسكو ازاء الاتجاهات الانفصالية لدول البلطيق .

ومن المفارقة فى هذا الصدد ، ان يعلن فى ذات الوقت ، عن تقديم مبلغ ٥,٩ مليون دولار من بروكسل الى بوداست مقابل قيام المجر بتقديم ٤٥ الف طن من الحبوب والقمح الى رومانيا .

ومن المفيد الاشارة فى هذا الصدد ، الى الدور الذى يلعبه وزير الخارجية الامريكى « جيمس بيكر » ، للتخفيف من حدة التشدد العربى تجاه الاتحاد السوفيتى . فقد طالب خلال اجتماع وزارى بضرورة تقديم مساعدات ضخمة وعاجلة لدعم الاقتصاد السوفيتى وحذر « من ان القومية قد تتحول الى فاشية واشار الى انه فى حالة اندفاعهم الى الفاشية او حدوث ردة الى الشيوعية ، فان اللوم سيقع علينا .

ومع تصاعد الاحداث واقرار مؤتمر نواب الشعب لخطته وتصاعد حدة الازمة الاقتصادية مع الشعور بالسخط ازاء إحتمال حدوث مجاعة ، فقد اعلن « بيكر فى موسكو » ان واشنطون على استعداد لتقديم المساعدة الاقتصادية ، حالما تتفق الحكومة المركزية والجمهوريات على خطة محددة فى مجال تحرير الاقتصاد ، وبدون الاصرار ـ السابق ـ على ضرورة التنفيذ العملى وتقدير النتائج .

ومن واقع ما بيناه سابقا ، وفى ظل التصريحات الاخيرة التى أدلى بها وزير الخارجية الامريكى فى العاشر من سبتمبر ١٩٩١ . يكون الغرب قد استشعر اهمية التحرك ، ولو خطوة واحدة للأمام شريطة ان يقدم الاتحاد السوفيتى خطة محددة مسبقا . □





(٦) يوميات الانقلاب السوفيتي *

[١٩/ ٨ - ٤/ ٩]

١٩ اغسطس ١٩٩١ :

- تم عزل الرئيس جورباتشوف لاسباب صحية ، وعين نائبه جينارى ياناييف رئيسا للدولة ، واعلن عن تشكيل لجنه الدولة لحالة الطوارىء والتى سيطر عليها الجيش والاستخبارات والامن . واشارت اللجنه فى بيان لها انها تحمل الرئيس جورباتشوف وسياسة البيروسترويكا تبعة الحالة التى وصلت اليها البلاد ، والتى وصفت بانها ازمة عويصة .

- تضم لجنه الطوارىء نائب الرئيس جينادى ياناييف رئيسا للاتحاد السوفيتى ورئيس الوزراء فالنتين بافلوف ، ووزير الداخلية بوريس بوجو ، ووزير الدفاع الجنرال ديمترى يازوف ، ورئيس المخابرات فلاديميير كريوشكوف . وتم تعيين اوليج باكلانوف نائبا لرئيس مجلس الدفاع السوفيتى ، ورئيس اتحاد مشروعات الدولة والبناء الصناعى والنقل والمواصلات تيزياكوف ، ورئيس اتحاد المزارعين ستادود بتشنيف .

- تحركت الدبابات لتفرض سيطرتها على العاصمة موسكو ، وفرضت حالة الطوارىء فى البلاد لمدة سته اشهر .. فى نفس الوقت دعا الرئيس الروسى بوريس يلتسين الى المقاومة والعصيان المدنى والاضراب العام . واعتبر الاطاحة بالرئيس جورباتشوف عملا غير دستورى فى حين رحب رئيس جمهورية اذربيجان السوفيتية بعزل الرئيس جورباتشوف ، واكد ان سياسة موسكو الخارجية لن تتغير ، واعلنت قيادات كازاخستان واوكرانيا وقرغيزستان وارمينيا ومولدافيا وجورجيا واستونيا وليتوانيا ولاتفيا انها لن تنفذ حالة الطوارىء ورفض بعضها الاعتراف بلجنه الطوارىء الحاكمة .

٢٠ اغسطس ١٩٩١ :

- صعد الرئيس الروسى يلتسين حملة المقاومة ضد الانقلابيين ودعا الى محاكمتهم ، وطلب بأخضاع الجيش فى اراضى روسيا لامرته . وترددت انباء متضاربة عن موقف القوات المسلحة من الحركة الاخيره .

- لم يصدر الحزب الشيوعى بيانا رسميا حول موقفه من الانقلاب ، لكن مصادر فى لجنته المركزية صرحت ان غالبيه اعضاء القيادة رفضت اقتراحا لعقد اجتماع لها لانتخاب امين عام جديد بدلا من جورباتشوف .

- حث رئيس اوكرانيا العمال على عدم الاضراب ، فى حين اعلنت جمهوريات البلطيق استنكارها للحركة الانقلابية . وكلفت لاتفيا وليتوانيا واستونيا ثلاثة من المسئولين فى حكوماتها الموجودين خارج الاتحاد السوفيتى تشكيل حكومات منفى .

- فى كازاخستان اعلن رئيسها نور سلطان نزاربايف فى بيان لوكالة « تاس » ان اعلان حالة الطوارىء كان يجب ان يتم فى اطار دستورى قانونى .

- واتخذت جورجيا وارمينيا وقرغيزيا موقفا حذرا يدعو الشعب الى التزام الهدوء والتقيد باحكام الدستور .

- منعت جمهورية مولدافيا السوفيتية نشر الصحف الرسمية التى تحظى بموافقة النظام الجديد الحاكم فى موسكو . ومن بينها « البرافادا » الناطقة باسم الحزب الشيوعى السوفيتى ، و« ازفستيا » الناطقة باسم الحكومة السوفيتية ، « والنجم الاحمر » الناطقة باسم القوات المسلحة .

---

* اعداد : شيرين العلمى

٢١ اغسطس ١٩٩١ :

ـ عاد الرئيس جورباتشوف الى السلطة واكد فى تصريح للتلفزيون السوفيتى انه يسيطر على الوضع ، وانه امر الجنرال ميخائيل مويسييف رئيس هيئة الاركان العامه بسحب كل القوات الى مواقع مرابطتها الدائمة ، والزمه مستقبلا تنفيذ اوامر رئيس الدولة فقط .

ـ تم رفع الحظر عن موسكو ، وانسحب الجيش الى ثكناته .

ـ اعاد البرلمان السوفيتى تنصيب جورباتشوف رئيسا للاتحاد السوفيتى ، وتعيين الزعيم الروسى بوريس يلتسين قائدا عاما للقوات المسلحة السوفيتيه ، واقال وزير الدفاع السوفيتى المريشال ديمترى يازوف من منصبه ، ورئيس جهاز المخابرات فلاديمير كريوتشكوف .

ـ اتهم كثير من النواب فى البرلمان الروسى الحزب الشيوعى بأنه وراء الانقلاب .

ـ تم رفع الرقابة عن وسائل الاعلام السوفيتيه .

٢٢ اغسطس ١٩٩١ :

ـ اعتقلت السلطات السوفيتية سته من قادة الانقلاب الفاشل هم : جينادى يانايف قائد المحاولة ، فلاديمير كريوتشكوف رئيس جهاز المخابرات السابق ، ديمترى يازوف وزير الدفاع السابق ، فالنتين بافلوف رئيس الوزراء السابق ، السكندر تيزياكوف رئيس اتحاد مشروعات الدولة ، واولينج باكلانوف مسئول الصناعات العسكرية . وقد انتحر وزير الداخلية بوريس بوجو ، العضو السابع فى قيادة الانقلاب لحظه القبض عليه فى منزله .

ـ ذكر يلتسين ، رئيس جمهورية روسيا ، ان رئيس البرلمان السوفيتى ، اناتولى لوكيانوف ، كان هو القوة الرئيسية وراء الانقلاب واضاف ان كل زعماء الجمهوريات السوفيتية الذين ساندوا الانقلاب يجب استبدالهم وانه قد تم التوقيع على مرسوم باقالتهم .

ـ فى اول موقف علنى من جانب الحزب الشيوعى منذ بدء الانقلاب ، اعلن عضو المكتب السياسى الكسندر زازوخوف ان اللجنه المركزية للحزب لم يكن لديها علم مسبق بخطط خلع جورباتشوف . وزعم ان اعضاء اللجنه المركزية علموا بالانقلاب فقط من وسائل الاعلام وانهم سعوا من البداية الى اجراء اتصال بجورباتشوف كما اصدرت امانه الحزب الشيوعى بيانا يندد بالمتآمرين ودعا الى النظر فى استمرار عضويتهم فى اللجنه المركزية والحزب .

ـ تعهد الرئيس جورباتشوف بتطهير الحزب الشيوعى من القوى الرجعية واعاده اصطفاف القوى السياسية . واشاد بالدور الذى لعبه الرئيس الروسى يلتسين وشعب روسيا فى مقاومة الانقلابيين .

ـ اعلن جورباتشوف انه سيلتقى مع رؤساء ٩ جمهوريات لاجراء مباحثات بشأن معاهدة الاتحاد الجديدة فى حين يرى قادة دول البلطيق الثلاث أن تأييد الرئيس الروسى يلتسين لاستقلالهم يفتح طريقا واسعا امامهم لتحقيق تطلعاتهم .

ـ انسحبت القوات السوفيتية من مبنى التلفزيون الليتوانى الذى احتلته فى يناير الماضى وقرر برلمان لاتفيا الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى .

٢٣ اغسطس ١٩٩١ :

ـ طلب الرئيس السوفيتى جورباتشوف من حكومته الاستقالة واعفى وزير الخارجية بيسمرتنيخ من منصبه ، وتم تعيين وزيرين للدفاع والداخلية ورئيسا للمخابرات ، وبدأ جورباتشوف حملة واسعة لتطهير الحزب والقيادات العسكرية والامنية والاعلامية وحكومات عدد من الجمهوريات من جميع الشخصيات التى ايدت الانقلاب غير الشرعى او اتخذت منه موقفا سلبيا .

ـ اعلن الرئيس جورباتشوف انه اتفق مع يلتسين رئيس روسيا الاتحادية على تشكيل حكومة ائتلافية ، فيما وصف بأنه يتضمن ترتيبا للمشاركة فى السلطه .

حيث يقوم يلتسين باختيار الوزراء المسئولين عن مسائل الامن .

واتفق الرئيس ـ اوصت لجنة الرقابة فى الحزب السوفيتى بطرد منظمى الانقلاب ، وطلبت تشكيل لجنه تحقيق مهمتها دراسة موقف اعضاء الحزب خلال الايام الثلاثة

ـ اعلن يلتسين انه اصدر قرارا بوقف نشاط الحزب الشيوعى فى روسيا ، وانه قرر اغلاق مقر اللجنه المركزية للحزب فى موسكو ، وطلب منع نشاطات الحزب فى الجيش وجهاز المخابرات ، واقفال جميع مقراته مع ست من الصحف الشيوعية فى روسيا . وعزل المدير العام لوكالة « تاس » والمدير العام لوكالة « نوفوستى » فى حين ابدى جورباتشوف اعتراضه على حظر نشاط الحزب وقال انه من الخطأ اتهام جميع اعضاء الحزب بأنهم متواطئون ، وابدى استعداده ليقدم من يثبت ادانتهم للمحاكمة .

ـ وافق جورباتشوف على اغلاق مقر اللجنه المركزية للحزب فى موسكو بسبب التقارير التى تواترت عن وجود بعض الانشطة المريبة داخل المقر .

ـ قرر البرلمان الليتوانى حظر نشاط الحزب الشيوعى فى ليتوانيا .

كما فرض الحظر على الحزب الشيوعى فى لاتفيا وتمت مصادره ممتلكاته وتجميد حساباته المصرفية .

ـ استقال نور سلطان نزار باييف ، رئيس جمهورية كازاخستان ، من عضوية المكتب السياسى واللجنه المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى . وقد قرر وقف نشاط الهياكل التنظيمية للاحزاب السياسية فى هيئات الادعاء العام والاستخبارات والداخلية والعدل والقضاء والجمارك كما انسحب رئيس اوزبكستان من المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ، واصدر رئيس طاجيكستان قرارا مماثلا .

ـ اوضح جورباتشوف ان الانقلاب فشل لرفض الجيش الامتثال لاوامر المتمردين ، وان القوات الخاصة بمكافحة الارهاب التابعة للاستخبارات كان ينبغى ان تكون القوة الضاربة لكنها رفضت تنفيذ الاوامر .

٢٤ اغسطس ١٩٩١ :

ـ استقال الرئيس السوفيتى جورباتشوف من منصب رئيس الحزب الشيوعى واوصى بحل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى . وامر كذلك بمصادرة كل ممتلكات الحزب وحظر نشاطه داخل القوات المسلحة وقوات الأمن السرية .

كما وقع مرسوما يخول للمجالس المحلية الاستيلاء على ممتلكات الحزب الشيوعى .

ـ أصدر يلتسين ، رئيس روسيا الاتحادية ، قرارا بالاستيلاء على جميع وثائق كلا من الحزب الشيوعى السوفيتى وجهاز المخابرات فى جمهورية روسيا .

ذلك فى الوقت الذى أصدرت فيه لجنة الرقابة المركزية للحزب الشيوعى بيانا ادانت فيه محاولة الانقلاب وقررت فصل القائمين بها من الحزب .

ـ أعلنت جمهوريتا استونيا وليتوانيا حظر نشاط الحزب الشيوعى ، وقرر برلمان جمهورية لاتفيا حظر نشاط الحزب الشيوعى ، فى حين طالب أكثر من خمسين شخصا فى جمهورية اذربيجان باستقالة رئيسها لتأييده للانقلاب الفاشل .

ـ برلمان اوكرانيا يعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى . ووقع الرئيس الروسى يلتسين مرسوما اعترف فيه باستقلال استونيا ولاتفيا البلطيقيتين ، ودعا الرئيس السوفيتى جورباتشوف أن يحذو حذوه .

٢٥ اغسطس ١٩٩١ :

ـ انتحر مستشار الرئيس السوفيتى للشئون العسكرية ، المارشال سيرجى أخرومييف ، بعد أن ثبت تعاونه مع الانقلابيين .

وكلف الرئيس السوفيتى جورباتشوف رئيس وزراء روسيا ، ايفان سيلاييف ، تشكيل حكومة سوفيتية جديدة .

ـ أعلن ان الرئيس جورباتشوف وافق على حق جمهوريات بحر البلطيق الثلاث ، لاتفيا واستونيا وليتوانيا ، فى اعلان استقلالهما .

فى الوقت الذى اعلنت فيه جمهورية روسيا البيضاء استقلالها عن الاتحاد السوفيتى كما اعلنت كلا من جمهوريتا اوكرانيا ومولدافيا استقلالهما .

وفى منغوليا وارمينيا قامت مظاهرات ضخمة تطالب بحل الحزب

الشيوعى .

ـ وقعت مجموعة من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى على بيان ادانت فيه دور الحزب فى الانقلاب وفشله فى حماية الدستور ، وأنه خلق المناخ المعنوى والسياسى لتدبير وتنفيذ الانقلاب . وطالب الموقعون على البيان ان يعلن الحزب الشيوعى عن حل نفسه واعطاء الفرصة لاعضائه لتقرير مصيرهم السياسى .

ـ استقال رئيس البرلمان فى روسيا البيضاء اثر تعرضه لانتقادات من اعضاء برلمان جمهوريته لانه لم يتخذ موقفا واضحا فى معارضته للانقلاب .

٢٦ اغسطس ١٩٩١ :

ـ أعلن جورباتشوف ان الانقلاب ابرز ضرورة اجراءات عاجلة اهمها توقيع معاهدة الاتحاد الجديدة . واضاف الرئيس السوفيتى ان الجمهوريات التى لا ترغب فى الانضمام للمعاهدة يكون لها الحق فى اجراء انتخابات حرة ، وانه سيبدأ مفاوضات مع تلك الجمهوريات بعد توقيع المعاهدة .

ـ اوصت الامانة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى اللجنة المركزية للحزب بحل نفسها .

ـ استقال رئيس البرلمان السوفيتى لوكيانوف بعد اتهامه بالتعاون مع الانقلابيين .

ـ اكد وزير الدفاع السوفيتى انه سيتم استبدال غالبية اعضاء القيادة العسكرية للاتحاد السوفيتى ، وأضاف بأن الجيش السوفيتى الجديد سوف يلتزم بالدستور السوفيتى .

ـ أعلن برلمان روسيا البيضاء انه اقر قانونا باستقلال روسيا البيضاء عن الاتحاد السوفيتى . فى حين قررت جمهورية أوزبكستان التحرك نحو الاستقلال بعد أن امر رئيسها البرلمان بمناقشة قرار الاستقلال ، وقد أعلنت كلا من ليتوانيا ولاتفيا واستونيا بدء اصدارهم لتأشيرات الدخول وتصاريح السفر . كما أعلنت جمهورية اوكرانيا وقف نشاط الحزب الشيوعى الأوكرانى وتجميد أرصدته .

ـ أعلنت جمهورية روسيا الاتحادية انها تحتفظ بحقها فى مراجعة حدودها مع أى جمهورية تقرر الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى .

٢٧ اغسطس ١٩٩١ :

ـ هدد الرئيس السوفيتى جورباتشوف بالاستقالة من منصبه اذا تفكك الاتحاد السوفيتى نتيجة مطالب الجمهوريات بالاستقلال ، وما لم يتم الاتفاق على معاهدة اتحاد جديدة .

وتمسك جورباتشوف بأنه على الجمهوريات التى تريد الانفصال ان تسلك الطريق الدستورى لذلك .

ـ أعلن جورباتشوف ان بيان جمهورية روسيا بصدد مسألة الحدود بين الجمهوريات قد اسىء فهمه ، لانه فى اطار الاتحاد القديم لم تكن مسألة الحدود مطروحة فى حين تصاعدت مخاوف الجمهوريات اثر قرار اصدره رئيس الوزراء السوفيتى باسناد مسئولية وذازات هامة مثل المال والتجارة والعلاقات الاقتصادية وبنك الدولة الى مسئولين فى روسيا الاتحادية .

ـ دعا نائب اوكرانيا فى البرلمان السوفيتى روسيا الى الغاء بيانها وحذر من الطمع بأراضى الاخرين . فى حين استقال نائب ارمينيا من البرلمان واتهم الرئيس الروسى يلتسين بأنه متطرف بلشفى .

ـ اعترفت الدول الاثنى عشر الاعضاء فى المجموعة الاوربية باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث ، فى حين أعلنت مولدافيا استقلالها واعترفت بها رومانيا .

٢٨ اغسطس ١٩٩١ :

ـ أمر الرئيس السوفيتى جورباتشوف بحل قيادة جهاز أمن الدولة (كى . جى . بى) وبنقل القوات التابعة له الى وزارة الدفاع . وحذر جورباتشوف الرئيس الروسى يلتسين من انه يجب أن يخضع للقانون السوفيتى ويلتزم به . فى الوقت الذى أصدر فيه يلتسين أوامره بالا يتم تنفيذ عمليات التبادل التجارى الدولى للاتحاد السوفيتى الا بعد موافقة جمهوريته . وقد تراجع يلتسين عن هذا القرار بعد تحذير جورباتشوف .

ـ قرر البرلمان السوفيتى حجب الثقة عن حكومة فالنتين بافلوف ، فيما شكلت لجنة لادارة الاقتصاد الوطنى برئاسة رئيس الوزراء الروسى وتضم ممثلين من ١٢ جمهورية ومراقبين عن جمهوريات البلطيق .

ـ توجه وفد سوفيتى وروسى الى جمهورية أوكرانيا ، فى حين اكد رئيس أوكرانيا أن الجمهوريات السوفيتية تشعر بالقلق من تحذير روسيا الاتحادية بعدم السماح للجمهوريات التى يوجد بها عدد كبير من السكان الروس بالانفصال . وقد اعلن الرئيس الروسى يلتسين ان اوكرانيا قررت نقل اسلحتها النووية الى جمهورية روسيا الاتحادية .

ـ أعلنت جمهورية اذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى .

وأبلغ وزير الدفاع السوفيتى الجديد رئيس ليتوانيا ان قوات الامن سيتم سحبها من جمهوريات البلطيق .

ـ استدعت القيادة السوفيتية ثلاثين سفيرا للتشاور بعدما اتخذوا مواقف متعاطفة مع الانقلابيين .

٢٩ اغسطس ١٩٩١ :

ـ رفض البرلمان السوفيتى الموافقة على تعيين خمس شخصيات تنتمى الى حركة الاصلاح الديمقراطى التى يتزعمها وزير الخارجية السابق شيفرد نادزة ، كأعضاء فى مجلس الامن الوطنى .

ـ قرر البرلمان وقف نشاط الحزب الشيوعى السوفيتى فى جميع انحاء البلاد . وأعلن سحب سلطات الطوارىء الخاصة من الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى حين اقال الرئيس جورباتشوف اثنين من كبار مسئولى الامن فى المخابرات السوفيتية .

ـ اتفقت جمهوريتا روسيا الاتحادية واوكرانيا على اقامة تحالف اقتصادى وعسكرى مؤقت بينهما ، ودعت باقى الجمهوريات الى اقامة نظام جماعى على اساس من التكافؤ .

ـ قرر الحزب الشيوعى فى اوزبكستان الانفصال عن الحزب الشيوعى السوفيتى استدعاء ممثليه فى الهيئات المركزية للحزب .

٣٠ اغسطس ١٩٩١

ـ أعلنت جمهورية اذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى ، فى حين وقعت جمهوريتا كازافستان وروسيا الاتحادية اتفاقا لاحترام الحدود القائمة بينهما وطالبتا بتشكيل « أسرة الدول الحرة ذات السيادة ، بدلا من الاتحاد السوفيتى .

ـ أصدر رئيس جمهورية كازاخستان مرسوما باغلاق موقع التجارب النووية السوفيتية الموجود بها ، وطالب رئيس أوكرانيا الاتحاد السوفيتى بنقل الاسلحة النووية من أراضى أوكرانيا ، فى الوقت الذى تتجه فيه أوكرانيا لانشاء جيش خاص بها .

ـ اصدر البرلمان السوفيتى قرارا باتخاذ الاجراءات لحماية اعضائه ضد التفتيش والملاحقة التى تقوم بها سلطات التحقيق الروسية .

ـ تم اعتقال اناتولى لوكيانوف ، رئيس البرلمان السوفيتى المستقيل ، بتهمة الخيانة العظمى لدوره فى الانقلاب .

ـ رفض البرلمان السوفيتى الأسماء التى اقترحها جوربا تشوف لعضوية مجلس الامن ، وهم : أدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق ، اناتولى سوبتشاك عمدة لينجراد ، جرفاييل بوبوف عمدة موسكو ، وياكوفليف المستشار السابق لجوربا تشوف ، فى حين وافق البرلمان على رؤساء الجمهوريات التسع التى توافق على البقاء فى الاتحاد السوفيتى .

٣١ اغسطس :

ـ أعلنت جمهوريتا اوزبكستان وقيرغيزستان استقلالهما عن الاتحاد السوفيتى . وأكد رئيس جمهورية أوزبكستان رفضه لهيمنة جمهورية روسيا الاتحادية على باقى الجمهوريات ، فى حين أكد رغبته فى توقيع معاهدة الاتحاد الجديد على اساس كونفيدرالى لدول مستقلة .

ـ اوصى البرلمان السوفيتى الرئيس جوربا تشوف بتشكيل حكومة ائتلافية من قادة الجمهوريات الأخرى ، فى حين تنسق الجمهوريات

فيما بينها لتشكيل كيان جديد يحل محل الاتحاد السوفيتي .

ـ قررت وزارة الدفاع السوفيتية الغاء كافة الهياكل السياسية فى الوحدات والمدارس العسكرية والمنظمات والمنشآت التابعة للوزارة . وصرح وزير الدفاع بأنه ستتم اعادة تنظيم صفوف القوات المسلحة السوفيتية .

ـ اجتمع وزراء الاقتصاد فى الجمهوريات السوفيتية الـ ١٥ لبحث وسائل تحول دون ان يؤدى التفكك السياسى الى تدمير الاقتصاد .

اول سبتمبر ١٩٩١ :

ـ أعلن الرئيس السوفيتى جوربا تشوف أنه يعتزم الاستقالة من منصبه ، كما أكد على قبوله لاستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث .

ـ بدأ زعماء الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر مباحثات فى موسكو لبحث صياغة معاهدة اتحاد جديدة .

٢ سبتمبر ١٩٩١ :

ـ اعلن رئيس كازاخستان امام مؤتمر نواب الشعب عن اقتراح من الرئيس السوفيتى جوربا تشوف وقادة ١٠ جمهوريات باجراء تغييرات جذرية فى الدستور وادارة البلاد بصورة مشتركة واجراء انتخابات عامة .

وقد وافق على هذا الاقتراح كل من روسيا الاتحادية واوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء واوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانيا وارمينيا واذربيجان ، فى حين امتنعت جورجيا برغم اشتراكها فى المناقشات . اما ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ومولدافيا ، فقد قاطعت هذه المداولات .

ـ قرر التكتل البرلمانى لروسيا الاتحادية تأييد المقترحات وهدد بالانسحاب ما لم يتخذ المؤتمر قرارا بنفس المعنى ، فى حين عارض قادة الجناح اليمينى المتشدد تلك المقترحات .

ـ وجهت رسميا الى قادة الانقلاب الفاشل تهمة الخيانة العظمى .

٣ سبتمبر ١٩٩١ :

ـ أعلنت الاقلية الروسية المقيمة بمنطقة الدنستر فى مولدافيا انفصالها عن جمهورية مولدافيا ، فى حين اعلن زعماء اقليم ناجورنو كاراباخ عن تكوين جمهورية ارمينية مستقلة منفصلة عن جمهورية اذربيجان التى رفضت هذا الاعلان .

ـ أعلن رئيس روسيا الاتحادية ، بوريس يلتسين ، عن تأييده لتحول الاتحاد السوفيتى الى توافق حر لدول ذات سيادة ، وتعهد بأن روسيا لن تهيمن على الاتحاد الجديد المقترح .

ـ أكد ادوارد شيفرنادزة ، زعيم حركة الاصلاحات الديمقراطية ، أن الديمقراطيين يقفون الى جانب الرئيس جوربا تشوف وسيواصلون دعمهم له برغم كل الاخطاء التى وقع فيها .

ـ اقرروى ميدفيديف ، المتحدث باسم كتلة الشيوعيين فى البرلمان ، أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى لم تتخذ قرارا بحل نفسها ، وطالب بالسماح للشيوعيين بان يعملوا علنا .

٤ سبتمبر ١٩٩١ :

ـ وافق مؤتمر نواب الشعب على الاطار العام للهياكل الجديدة للسلطة وادارة الدولة خلال الفترة الانتقالية بتشكيل مجلس نيابى تشريعى ، ومجلس للدولة ، وادارة للاقتصاد ، لكنه رفض المصادقة على القانون الخاص بذلك لاجراء مزيد من المناقشات .

ـ افاد نواب من مؤتمر نواب الشعب ان القيادة الروسية وجهت برقيات الى نواب روسيا تتضمن احتمال عقد دورة استثنائية للبرلمان الروسى من أجل اعلان استقلال الجمهورية الروسية فى حالة عدم تبنى المقترحات باقامة كونفدرالية جديدة فى مؤتمر نواب شعب الاتحاد السوفيتى .

ـ أعلن الرئيس السوفيتى جوربا تشوف انه توصل الى اتفاق مع زعماء الجمهوريات ومساعدين برلمانيين على خطة ترمى الى تغييرات جذرية فى دستور البلاد .

ـ ذكرت وكالة « تاس » أن الاتحاد السوفيتى أيد طلبات جمهوريات البلطيق الثلاث ، ليتوانيا ولاتفيا واستونيا ، بالانضمام الى الامم المتحدة .



التعاون

مجلة فصليـة فكـريـة شاملة محكّمـة تصدر عن الشئـون الاعـلاميـة
بالامـانـة العـامـة لمجـلس التـعـاون لدول الخليـج العـربيـة

صدر العدد الأول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة .
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية .
- تشمـل على بحث أو دراسـة محكمـة تثرى بتعليقـين لبـاحثـين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهـات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ اصدارات الامانة العـامـة/ يوميـات مجلس التعـاون/ ببليوغـرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون .

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة .

المشرف العام

الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص. ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢

- Arab Affairs:
- Strategic Alternatives for the Arab Negotiator:Dr El-Sayed 'Elewa (P.88)
- The Peace Conference & Probabilities for Its Holding : Badr A. 'Abdel' Ati (P.95)
- Palestine & South Africa-A Comparative Vision:Ahmed Y.el-Kara'i (P.99)
- Facts About Arab Reality After the Gulf Crisis:Ussama el-Magdub (p.103)
- Western Sahara Problem: The Beginning of the End : Ahmed Mahaba (P.110)
- Algeria's Events & their Impact on the Arab Maghreb: Ahmed M. El-'Omlah (P.115)
- Ups & Downs in the Sudanese-Egyptian Relations : Hassan Saty (P.122)

- Third World Affairs:
- South Africa in the Post Apartheid Era : Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P.126)
- The Intellectual Roots of the Iranian Foreign Policy:Walid M.Abdel Nasser (P. 136)
- The UN Plan for the Cambodian Problem's Settlement:Gamal Eddune Mohamed Ali (P.143).

Military Strategy:
- Re-assessement of the Superpowers'Nuclear Policy: Murad M. el-Dessouky (P.147)
- «Desert Storm» & the Conventional Forces' Future in the American Strategy: Ahmed I. Mahmud (P.152)

INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUND TABLES:
- The 6th Round in Afro-Latin Dialogue (Colloquium) : Dr. Aniss Ne'matallah (P. 157)
- New Prospects in Arab Regional Cooperation in the Nineties (Colloquium): Ahmed I. Mahmuh (P.160)
- The XXth OIC Foreign Ministers'Summit: Tarek Abu Sinna (P.164)
- Arab Ministerial Conference on Environment & Development:Fathi A.Hussein (P.165)

BOOKS REVIEW:
- Minorities At Risks : Some Observations From a Comparative Global Strategy» Dina Abdul Ghaffar (P.167)
- Arab Books Reviews (P.169)

PERIODICAL REVIEWS:
- Interoduction: Saoussane Hussein (P.194)
- «Quelles Leçons Stratégiques de la Guerre du Golfe?: François Heisbourg (Revue de Politique Etrangère N° 2/91) (P.195)
- «Les Etats-Unis:Les Dilemnes du Vaingueur: Robert E.Hunter (Revue de Politique Etrangère N° 2/91) P.198)
-«L'Echec d'une Stratégie Soviétique:Roland Lomme (Revue de Politique Etrangère N° 2/91) (P.202)

CHRONOLOGY OF EVENTS:
- (June-July - August 1991) (P.205)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany
- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

CONTENTS

EDITORIAL:
- Democracy's Crisis & Crisis' Democracy: Dr. Boutros-Boutros Ghali (P.4)

STUDIES:
- European Union's Future & the Gulf Crisis: Dr. Sana F. Abdullah (P.10)
- Africa in a Post Cold War Era: Dr. Yassin el 'Ayuti (P.26)
- Mass Media Communications & Third World's Development:Dr.Ulfat Agha (P.36)

FILE: The Soviet Coup & its Repercussions
- Introduction: Soviet Concerns & International Future:Hassan Abu Taleb (P.227)
- Political Preliminaries to the Soviet Coup:Emad Gad (P.231)
- General Tendencies of International Reactions: Ayman E.Abdulwahab (P.235)
- The Soviet State's Future:Mohamed Abdul Ilah (P.241)
- The Soviet Economy & Post Coup's Challengess: Nazira el Effendi (P.542)
- Chronology of Events (August 19-September 4) (P.253)

REPORTS & COMMENTS:
- Euro-American Affairs:
The Roots of the Nationalities' Problem in Yugoslavia: Fatma el-Zahra Atman (P.54)
- The Prague Protocole & the End of the Warsaw Treaty in July 1991: Dr. Khaled M.El-Komy (P.62)
- NATO & European Security : Safa Mussa (P.66)
- The Conference on European Security & Cooperation:Sho'eib Abdelfattah (P.69)
- The OECD London Summit: Yasser Hashem (P.77)
- American National Security's Strategy & its Impact on the Gulf War: Dr. Fawzi H.Hammad (P.83)



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجى العربى

كتاب سنوى يتضمن مسحا شاملا وتحليلا مفصلا لاهم الأحداث على المستويات الثلاثة : الدولى والاقليمى والمصرى .

يصدر خلال أيام ويتضمن :

● السياسة العالمية والشرق الأوسط :
- استفحال التناقضات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى
- النظام الدولى وأزمة الخليج
- موقع أوروبا واليابان والصين من النظام الدولى
- الهجرة السوفيتية اليهودية إلى اسرائيل
- العلاقات العربية مع دول الجوار

● النظام الاقليمى العربى :
- أسباب ودواعى انفجار زلزال الخليج
- الادارة العربية لأزمة الخليج
- الحركة العالمية للأخوان المسلمين
- القضية الفلسطينية فى ظل أزمة الخليج
- أزمة الخليج والاقتصادات العربية
- إعادة بناء الاقتصاد اللبنانى

● جمهورية مصر العربية :
- نظام الحكم .
- الأحزاب والقوى السياسية
- جماعات المصالح
- العنف السياسى
- السياسة الخارجية
- السياسة الدفاعية المصرية عام ١٩٩٠

مع الباعة ويطلب من وكالة الأهرام للتوزيع

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- EUROPEAN UNION'S FUTURE & THE GULF CRISIS

  Dr: Sana' Fuad Abdullah
- AFRICA IN THE POST-COLD WAR ERA

  Dr. Yassine el-Ayuti
- MASS MEDIA & THIRD WORLD'S DEVELOPMENT

  Dr. Ulfat H. Agha
- FILE :THE SOVIET COUP & ITS REPERCUSSIONS

  prepared by Hassan Abu Taleb
- THE ROOTS OF THE NATIONALITIES' PROBLEM IN YUGOSLAVIA

  Fatima el-Zahra' Atman
- ALGERIA'S CRISIS & ITS REPERCUSSIONS ON THE ARAB MAGHREB

  Ahmed M. al'Omlah

106

October 1991

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

الثمن ١٥٠ قرشاً